

الأخضر

الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المصطفي

(150 - 204) هـ

تمتاز هذه النسخة بترقيمها، وتوزيع فقراتها، وتوضيح الكتب والأبواب فيها،
وتحذيرها، والفتاوى بنقلها، وفهرسة موضوعاتها حسب ورودها في الكتاب وعلى
مروفا الهجاء، وفهرسة الآيات القرآنية والأحاديث والآثار.

اقتنى به
حسان عبد المنان

بَيْتُ الْإِسْلَامِ كَارِ الْإِسْلَامِ



حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة
All Copyrights © Reserved

هاتف +962 6 566 0201
فاكس +962 6 566 0209
ص.ب 927435 عمان 11190 الأردن

هاتف +966 1 404 2555
فاكس +966 1 403 4238
ص.ب 220705 الرياض 11311 السعودية

الموتمن للتوزيع

هاتف +966 1 464 6688 / +966 1 404 2555
فاكس +966 1 464 2919 / +966 1 403 4238
ص.ب 69786 الرياض 11557 السعودية

19416414	نداء
2435423 / 2435421	مستودع
02 5742532	مكة المكرمة
04 8344355	المدينة المنورة
06 3260350	التصميم
02 6873547	جدة
03 8264282	الدمام
07 2296615	أبها

www.afkar.ws
e-mail:ideashome@afkar.ws

الاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة المحقق

إن الحمد لله حمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ، وزمَّودُ بالله من شُورِ أنفسِنا ومن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فلا هاديَ لَهُ. وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ وحده لا شريكَ لَهُ، وأشهدُ أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعدُ:

فهذه طبعةٌ جديدةٌ من كتاب الأمِّ في مجلِّدٍ واحدٍ، وهو من أقدم الموسوعات الفقهية، قدَّم فيه مؤلِّفه آثاراً وأحاديثَ فقهيةً كثيرةً بأسانيدِها، ومناظراتٍ مع أبي حنيفة، ومالك، والأوزاعي، ومحمد بن الحسن وآخرين، واستدلالاتٍ أصولية، واستحضاراً للأدلة، ومناقشاتٍ ذهنية وغيرها، فجاء كتاباً شاملاً، يُعدُّ من أقدم ما أُلِّفَ في هذا الفنِّ، وحقُّ للشافعية أن يفتخروا بكتابٍ إمامهم.

وقد اطلعتُ على طبعاتِ هذا الكتابِ فحاولتُ جاهداً أن أخلصَ إلى نسخةٍ جيِّدةٍ متقنةٍ مستفادَةٍ من جُمْلَتِها، ومن جُمْلَةِ تعليقاتِها وتخریجاتِها، فأخرجتُ هذه النسخة، ويمكن أن أُلْخِصَ فيها العملُ بالآتي:

١- محاولة توزيع النص إلى فقراتٍ مناسبة، وإظهار بعض الكلمات بالأسود لتكون واضحة للقارئ.

٢- إعادة تبويب الكتب من جديد، فقد كانت في أصلها سبعةً وأربعين كتاباً، وهي في هذا التبويب ثمانون كتاباً. وما أجريتُ هذا التصرفَ مِنِّي إلاَّ أنَّ الكتبَ الداخلية في أصل الأمِّ قد تداخلت حتى عُدَّ جُمْلَةٌ من الكتبِ كتاباً واحداً، ففصلتُ بينها حتى تكون مُتَّضِحَةً بالكتبِ الموزَّعة.

فمثلاً لما ذكر (كتاب القرعة) لم تجد فيها ما يتعلق بهذا الكتاب أو يستحق أن يذكر في هذا الكتاب، ولو اطلعتُ على أبوابه لوجدتها موزَّعةً إلى ثلاثة كتبٍ، وهي (العق، المدبر، المكاتب) فأين هذه الكتب الثلاثة من القرعة. فهل ذكرت القرعة لأنها ذُكرت هذه الكلمة فقط في الباب الأول منها، وثمانية

وثمانون باباً ذُكرت في الموضوعات الثلاثة السابقة. بل إنَّ البابَ الأول إنَّما ذُكر في موضوع العتق وهو (القرعة في الممالك وغيرهم).

وقسْ على هذا غيره مما اضطرني أن أذكره في كتاب مستقلٍّ. وأظنُّ أنَّ التبويبَ لا علاقةَ له بالإمام الشافعي في أكثره، وإنَّما هو تصرفٌ من الرواة في كتاب الأمِّ.

٣- اضطررتُ في بعض الكتب أن أُغيِّرَ العنوان فيها لينضبط مع غيره من كتب الفقه، فوضعت مثلاً (كتاب القصاص) مكان (كتاب جروح العمد).

٤- وفي نحو خمسة كتبٍ وجدت تحت العنوان المعين أبواباً خارجة عنه متفرقة، فذكرت عقب الكتاب بين قوسين جملة الكتب الأخرى التي احتواها هذا الكتاب. ذلك أن ترتيبها يخلُ بتقسيمها كتباً.

٥- رَقَمْتُ الكتبَ والأبوابَ والأحاديث المسندة والقريبة من المسندة.

٦- خَرَجْتُ الأحاديث في عقبها بين حاصرتين ذاكرةً العزو إلى كتب الحديث، أمَّا العزو إلى البيهقي فإذا كان مهملًا من ذكر الكتاب فهو السنن، وإلَّا فقد ذكرت كتابه معرفة السنن والآثار مبيناً أنه أخرجه فيه. وجعلت الأحاديث والآثار المذكورة بحرفٍ أسودٍ ممَّيزٍ. وقد لا أذكرُ التخريج إذا كان الحديث قد تقدم تخرُّجه أو نصُّه.

٧- جعلتُ للكتاب فهرسَ شاملةً مفيدةً في استخراج ما فيه وهي:

- فهرس الآيات القرآنية بأكملها.

- فهرس الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة والتابعين....

- فهرس الكتب والأبواب مرتبةً على الحروف الهجائية وفائدته أنه يذكر الموضوع الواحد في أكثر من مكان فذكرُ الموضوعات مفهرسةً يُقَرَّبُ أماكنها بعضها إلى بعض، ويُقَرَّبُ للباحث النظر في موضوعه مباشرةً، مع ملاحظة حذف ما لا تعلق له في بداية الكتاب أو الباب من الترتيب الهجائي، مثل: (باب، باب ما جاء في، مسألة، في،...)

- المحتويات حسب ترتيب الكتاب.

- فهرس الكتب فقط كما ذُكرت في الكتاب بعد التغيير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

٢٨- كتاب الإقرار	
٢٩- كتاب العارية	
٣٠- كتاب الغصب	
٣١- كتاب الشفعة	٢٠- كتاب الشفعة
٣٢- كتاب القراض	
٣٣- كتاب المساقاة	
٣٤- كتاب المزارعة	
٣٥- كتاب الإجارة وكراء الأرض	
٣٦- كتاب إحياء الموات	
٣٧- كتاب الأحباس	
٣٨- كتاب الهبة	٢١- كتاب الهبة
٣٩- كتاب اللقطة الصغيرة	٢٢- كتاب اللقطة الصغيرة
٤٠- كتاب اللقيط	٢٣- كتاب اللقيط
٤١- كتاب الجعالة	
٤٢- كتاب الفرائض	٢٤- كتاب الفرائض
٤٣- كتاب الوصايا	٢٥- كتاب الوصايا
٤٤- كتاب الولاء والخلف	
٤٥- كتاب الوديعة	
٤٦- قسم الفيء (والغنيمة)	
٤٧- كتاب الجهاد	٢٦- كتاب الجزية
٤٨- كتاب الجزية	
٤٩- كتاب العهد	
٥٠- كتاب المهادنة	
٥١- أحكام في الجزية والصلح وأهل الذمة	
٥٢- كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة	٢٧- كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة
٥٣- كتاب السبق والنضال	٢٨- كتاب السبق والنضال
٥٤- كتاب الحكم في قتال	٢٩- كتاب الحكم في قتال

أصل الأم	الكتب بعد التعديل
١- كتاب الطهارة	١- كتاب الطهارة
٢- كتاب الحيض	٢- كتاب الحيض
٣- كتاب الصلاة	٣- كتاب الصلاة
٤- كتاب صلاة المسافرين	٤- كتاب صلاة المسافرين
٥- كتاب الجمعة	٥- كتاب الجمعة
٤- كتاب صلاة الخوف، وهل يصلّيها المقيم	٦- كتاب صلاة الخوف، وهل يصلّيها المقيم
٥- كتاب صلاة العيدين	٧- كتاب صلاة العيدين
٦- كتاب صلاة الكسوف	٨- كتاب صلاة الكسوف
٧- كتاب الاستسقاء	٩- كتاب الاستسقاء
٨- كتاب الجنائز	٩- كتاب الردة
٩- كتاب الزكاة	١٠- كتاب الجنائز
١٠- كتاب قسم الصدقات	١١- كتاب الزكاة
١١- كتاب الصيام الصغير	١٢- كتاب قسم الصدقات
١٢- كتاب الاعتكاف	١٣- كتاب الصيام الصغير
١٣- كتاب الحج	١٤- كتاب الاعتكاف
١٤- كتاب الضحايا	١٥- كتاب الحج
١٥- كتاب الصيد والذبائح	١٦- كتاب الضحايا
١٦- كتاب الأطعمة	١٧- كتاب الصيد والذبائح
١٧- كتاب النذور	١٨- كتاب الأطعمة
١٨- كتاب البيوع	١٩- كتاب النذور
١٩- كتاب الرهن الكبير	٢٠- كتاب البيوع
٢٢- كتاب التفليس	٢١- كتاب الرهن الكبير
٢٢- كتاب الحجر	٢٢- كتاب التفليس
٢٣- كتاب الصلح	٢٢- كتاب الحجر
٢٤- كتاب الحوالة	٢٣- كتاب الصلح
٢٥- كتاب الضمان	٢٤- كتاب الحوالة
٢٦- الشركة	٢٥- كتاب الضمان
٢٧- الوكالة	٢٦- الشركة

المشركين ومسألة مال الحري	المشركين ومسألة مال الحري
٣٠- كتاب النكاح	٥٥- كتاب النكاح
٣١- كتاب الصداق	٥٦- كتاب الصداق
٣٢- كتاب الشغار	٥٧- كتاب أنكحة باطلة
٣٣- كتاب النفقات	٥٨- (أحكام عامة في توابع النكاح)
	٥٩- كتاب الخلع
	٦٠- كتاب العدد
	٦١- كتاب الطلاق الواقع ومن لا يقع منه طلاق
	٦٢- كتاب الإيلاء
	٦٣- كتاب الظهار
٣٤- كتاب اللعان	٦٤- كتاب اللعان
٣٥- كتاب جراح العمد	٦٥- كتاب القصاص
	٦٦- كتاب الديات
٣٦- كتاب الحدود وصفة النقي	٦٧- كتاب الحدود وصفة النقي
٣٧- كتاب الأقضية	٦٨- كتاب الأقضية
٣٨- كتاب ما اختلف فيه	٦٩- كتاب ما اختلف فيه
	أبو حنيفة وابن أبي

أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف	أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف
٣٩- كتاب اختلاف علي	٧٠- كتاب اختلاف علي
وعبد الله بن مسعود	وعبد الله بن مسعود
٤٠- كتاب اختلاف مالك والشافعي	٧١- كتاب اختلاف مالك والشافعي
٤١- كتاب جماع العلم	٧٢- كتاب جماع العلم
٤٢- كتاب صفة نهي رسول الله ﷺ	٧٣- كتاب صفة نهي رسول الله ﷺ
٤٣- كتاب إبطال الاستحسان	٧٤- كتاب إبطال الاستحسان
٤٤- كتاب الرد على محمد بن الحسن	٧٥- كتاب الرد على محمد بن الحسن
٤٥- كتاب سير الأوزاعي	٧٦- كتاب سير الأوزاعي
٤٦- كتاب القرعة	٧٧- كتاب العتق
	٧٨- كتاب المدبر
	٧٩- كتاب المكاتب
٤٧- كتاب اختلاف الحديث	٨٠- كتاب اختلاف الحديث

ترجمة الإمام الشافعي

١- هو الإمام عالم العصر المحدث للفقهاء محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، أبو عبد الله الشافعي المكي الغزي المولود.

٢- وُلِدَ بِغَزَّةَ سنة خمسين ومئة سنة مات أبو حنيفة، وحُملَ إلى مكة وهو ابنُ ستين فنشأ بها، وأقبل على الأدب والعربية والشعر فبرعَ في ذلك. وحُبِّبَ إليه الرمي حتى فاقَ الأقران، ثم كتب العلم.

٣- أَخَذَ الْعِلْمَ عن مسلم بن خالد الزنجي، وداود بن عبد الرحمن العطار، وعبد العزيز الماجشون، وعمه محمد بن علي بن شافع، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وإبراهيم بن سعد، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وإسماعيل بن جعفر، والدراوردي، وابن عُلية وآخرين.

٤- وتلمذ على يديه وأخذَ عنه وروى: الحميدي، وأبو عبيد، وأحمد بن حنبل، وأبو يعقوب يوسف البويطي، وأبو ثور، وحرملة بن يحيى، وعبد العزيز المكي صاحب (الحيدة)، والكرايسي، وابن راهويه، والحيارث بن سريج النقال، ويونس بن عبد الأعلى، والربيع بن سليمان المرادي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وآخرون.

٥- كَانَ الشافعيُّ كثيرَ المناقب جَمَ المفاخر منقطع النظر، اجتمعت فيه من العلوم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلام الصحابة رضي الله عنهم وآثارهم، واختلاف أقاويل العلماء وغير ذلك من معرفة كلام العرب واللغة والعربية والشعر ما لم يجتمع في غيره.

٦- وَقَالَ يَحْيَى بن معين: كان أحمد بن حنبل ينهانا عن الشافعي، ثم استقبلته يوماً والشافعي راكباً بغلة وهو يمشي خلفه، فقلت: يا أبا عبد الله تنهانا عنه وتمشي خلفه؟ فقال: اسكت، لو لزمتَ البغلة انتفعت.

٧- والشافعيُّ أولُ مَنْ تكلَّمَ في أصولِ الفقه، وهو الذي استنبطه، وقال أبو ثور: مَنْ زَعَمَ أنه رأى مثلَ محمد بن إدريس في علمه وفصاحته ومعرفته وثباته وتمكنه فقد كذب. كان منقطع النظر في حياته، فلما مضى لسبيله لم يُعْتَضْ منه.

٨- ومن حفظه: قولُ المزي: سمعتُ الشافعي يقول: حفظتُ القرآن وأنا ابنُ سبع سنين، وحفظتُ الموطأ وأنا ابنُ عشر.

٩- ومن عقله: قولُ أبي عبيد: ما رأيتُ أحداً أعقلَ من الشافعي. وقال يونس بن عبد الأعلى: لو جُمِعت أمةٌ لوسعهم عقله.

١٠- ومن خُلقه: قول يونس الصدقي: ما رأيت أعقلَ من الشافعي، ناظرته يوماً في مسألة، ثم افترقنا ولقيني فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة.

١١- ومن منطقهِ وبلاغته: قول يونس بن عبد الأعلى: ما كان الشافعي إلا ساحراً، ما كنا ندري ما يقول إذا تعدنا حوله، كأن ألفاظه سكر، وكان قد أتى عذوبة منطقٍ وحسن بلاغةٍ وفرط ذكاءٍ وسيلان ذهنٍ وكمال فصاحةٍ وحضور حجةٍ.

١٢- وفي فقهه: قول أحمد: كان الشافعي إذا ثبتَ عنده الخبرُ قلَّده، وخبرٌ خصلته كانت فيه لم يكن يشتهي الكلام إنما همته الفقه.

١٣- ومن سؤالِ شيوخه له: أن سفيان بن عيينة كان إذا جاءه شيء من التفسير والفتيا التفت إلى الشافعي فيقول: سلوا هذا.

١٤- ومن أقواله: من لم تُعزّه التقوى فلا عز له.

وقيل له: مالك تُكثر من إمساك العصا ولست بضعيف؟ قال: لأذكر أنني مسافر.

وسياسة الناس أشد من سياسة الدواب.

وليس بأخيك من احتجت إلى مداراته.

وأرفع الناس قدراً من لا يرى قدره، وأكثرهم فضلاً من لا يرى فضله.

١٥- وصنّف الكبار في مناقب هذا الإمام قديماً وحديثاً، منهم الساجي، وابن أبي حاتم، والحاكم، والبيهقي، والخطيب، والفخر الرازي وآخرون. ونال منه بعضُ الناس فما زاده ذلك إلا رفعةً وجلالةً.

١٦- حُبل من غزّة إلى مكة وهو ابنُ ستين، وحديثُ رحلته إلى مالك بن أنس مشهور، وقدم بغداد سنة خمس وتسعين ومئة فأقام بها ستين، ثم خرج إلى مكة، ثم عاد إلى بغداد سنة ثمان وتسعين ومئة فأقام بها شهراً، ثم خرج إلى مصر، وكان وصوله إليها في سنة تسع وتسعين ومئة، وقيل سنة إحدى ومئتين. ولم يزل بها إلى أن توفي يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة أربع ومئتين. ودُفن بعد العصر من يومه بالقرافة الصغرى. وقبره يزار بها بالقرب من المقطم رحمه الله تعالى.

١٧- مصادر ترجمته:

تاريخ بغداد ٥٦/٢-٧٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/٤٤-٦٧، وفيات الأعيان ٤/١٦٣-١٦٩، طبقات الشافعية للسبكي (١/)، سير أعلام النبلاء ١٠/٥-٩٩، الوافي بالوفيات ٢/١٧١-١٨١ .. وكتب المناقب

الْمَاءُ فَيَغْتَسِلُ بِهِ، وَيَتَوَضَّأُ بِهِ. [أخرجه الدارقطني (٣٧/١)].

قال الشافعي: ولا أكره الماء المشمس إلا من جهة الطب.

٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ الْأَغْتِسَالَ بِالْمَاءِ الْمُشْمَسِ، وَقَالَ: إِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ. [أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦/١)].

قال الشافعي: الماء على الطهارة، ولا ينجس إلا بنجس خالطه والشمس والنار ليسا بنجس إنما النجس المحرم، فأما ما اعتصره الأدميون من ماء شجر أو ورد أو غيره، فلا يكون طهوراً.

وكذلك ماء أجساد ذوات الأرواح لا يكون طهوراً؛ لأنه لا يقع على واحد من هذا اسم ماء إنما يقال له: ماء بمعنى ماء ورد وماء شجر كذا وماء مفصل كذا وجسد كذا.

وكذلك لو نحر جزوراً وأخذ كرشها فاعتصر منه ماء لم يكن طهوراً؛ لأن هذا لا يقع عليه اسم الماء إلا بالإضافة إلى شيء غيره يقال ماء كرش وماء مفصل كما يقال ماء ورد وماء شجر كذا وكذا، فلا يميز أن يتوضأ بشيء من هذا.

١- الماء الذي ينجس والذي لا ينجس

قال الشافعي رحمه الله: الماء ماءان: ماء جار وماء راكد.

فأما الماء الجاري، فإذا وقع فيه محرّم من ميتة أو دم أو غير ذلك؛ فإن كان فيه ناحية يقف فيها الماء تلك الناحية منه خاصة ماء راكد ينجس إن كان موضعه الذي فيه الميتة منه أقل من خمس قريب لنجس، وإن كان أكثر من خمس قريب لم ينجس إلا أن يتغير طعمه أو لونه أو ريحه؛ فإن كان جارياً لا يقف منه شيء، فإذا مّوت الجيفة أو ما خالطه في الجاري توضأ بما يتبع موضع الجيفة من الماء؛ لأن ما يتبع موضعها من الماء غير موضعها منه؛ لأنه لم يخالط نجاسة، وإن كان الماء الجاري قليلاً فيه جيفة فتوضأ رجل مما حول الجيفة لم يجره إذا ما كان حولها أقل من خمس قريب كالماء الراكد، ويتوضأ بما بعده؛ لأن معقولاً في الماء الجاري أن كل ما مضى منه غير ما حدث، وأنه ليس واحداً يختلط بعضه ببعض، فإذا كان المحرم في موضع منه يمتثل النجاسة لنجس، ولولا ما وصفت، وكان الماء الجاري قليلاً فخالطت النجاسة منه موضعاً فجرى، نجس الباقي منه إذا كانا إذا اجتمعا معاً يحملان النجاسة، ولكنه كما وصفت كل شيء جاء منه غير ما مضى، وغير مختلط بما مضى والماء الراكد في هذا مخالف له؛ لأنه مختلط كله فيقف فيصير ما حدث فيه مختلطاً بما كان قبله لا يفصل فيجري بعضه

بسم الله الرحمن الرحيم

١- كتاب الطهارة

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان بيننا عند من خطب بالآية أن غسلهم إنما كان بالماء، ثم أبان في هذه الآية أن الغسل بالماء، وكان معقولاً عند من خطب بالآية أن الماء ما خلق الله تبارك وتعالى مما لا صنعة فيه للأدميين، وذكر الماء عامّاً؛ فكان ماء السماء وماء الأنهار والآبار والقلات والبحار العذب من جميعه والأجاج سواء في أنه يطهر من توضأ واغتسل منه، وظاهر القرآن يدل على أن كل ماء طاهر ماء بحر وغيره، وقد روي فيه عن النبي ﷺ حديث يوافق ظاهر القرآن في إسناده من لا أعرفه.

١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ رَجُلٍ مِنْ آلِ ابْنِ الْأَزْزَقِ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْزَةَ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ خَبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ وَمَعَنَا الْقَلِيلُ مِنَ الْمَاءِ؛ فإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا أَفْتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ الْجَلُّ مَيْتَةً. [أخرجه مالك (٢٢/١)، أبو داود (٨٣)، الموطأ (٦٩)، السنن (١٧٦/١)]

٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هِنْدٍ الْفُزَارِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ لَمْ يَطْهَرِ الْبَحْرُ، فَلَا طَهْرَةَ لَهُ. [ضعيف. أخرجه الدارقطني (٣٥/١)]

قال الشافعي: فكل الماء طهور ما لم يخالطه نجاسة، ولا طهور إلا فيه أو في الصعيدي، وسواء كل ماء من برد أو ثلج أذيب وماء مسخن وغير مسخن؛ لأن الماء له طهارة النار والنار لا تنجس الماء.

٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُسَخِّنُ لَهُ

قبل بعض كما يفصل الجاري.

قال الشافعي: كان مسلم يذهب إلى أن ذلك أقل من نصف القرية أو نصف القرية، فيقول: خسر قريب هو أكثر ما يسع قَلَتَيْنِ، وقد تكون القلتان أقل من خمس قريب. وفي قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا كان الماء قَلَتَيْنِ لَمْ يَحُولْ نَجَسًا دلالة على أن ما دون القلتين من الماء يحمل النجس.

قال الشافعي: فالاحتياط أن تكون القلة قريتين ونصفاً، فإذا كان الماء خمس قريب لم يحمل نجساً في جريان أو غيره، وقرب الحجاز كبار، فلا يكون الماء الذي لا يحمل النجاسة إلا بقرب كبار، وإذا كان الماء أقل من خمس قريب فخالطته ميتة نجس، ونجس كل وعاء كان فيه فأهريق، ولم يطهر الوعاء إلا بأن يغسل، وإذا كان الماء أقل من خمس قريب فخالطته نجاسة ليست بقائمة فيه نجسته؛ فإن صب عليه ماء حتى يصير هو بالذي صب عليه خمس قريب فأكثر طهر.

وكذلك لو صب هو على الماء أقل وأكثر منه حتى يصير الماءان معاً أكثر من خمس قريب لم ينجس واحد منهما صاحبه، وإذا صاراً خمس قريب فطهرا، ثم فرقاً لم ينجسا بعد ما طهرا إلا بنجاسة تحدث فيهما.

وإذا وقعت الميتة في بئر أو غيرها فأخرجت في دلو أو غيره طرحت وأريق الماء الذي معها؛ لأنه أقل من خمس قريب منفرداً من ماء غيره، وأحب إلى لو غسل الدلو؛ فإن لم يغسل ورد في الماء الكثير، طهره الماء الكثير، ولم ينجس هو الماء الكثير.

قال: والمحرم كله سواء إذا وقع في أقل من خمس قريب نجسه.

ولو وقع حوت ميت في ماء قليل أو جراد ميتة لم ينجس؛ لأنهما حلال ميتتين.

وكذلك كل ما كان من ذوات الأرواح مما يعيش في الماء، ومما لا يعيش في الماء من ذوات الأرواح إذا وقع في الماء الذي ينجس ميتاً نجسه إذا كان مما له نفس سائلة، فأمّا ما كان مما لا نفس له سائلة، مثل الذباب، والخنافس، وما أشبههما، ففيه قولان أحدهما أن ما مات من هذا في ماء قليل أو كثير لم ينجسه، ومن قال هذا قال: فإن قال قائل: هذه ميتة فكيف زعمت أنها لا تنجس؟

قيل: لا تغير الماء بحال، ولا نفس لها؛ فإن قال: فهل من دلالة على ما وصفت؟

قيل: نعم. إن رسول الله ﷺ أمر بالذباب يقع في الماء أن يغمس فيه.

قال الشافعي: وإذا كان الماء الجاري قليلاً أو كثيراً فخالطته نجاسة فتغيرت ريحه أو طعمه أو لونه كان نجساً، وإن مرت جريته بشيء متغير حرام خالطه فتغيرت، ثم مرت به جرية أخرى غير متغيرة؛ فالجربة التي غير متغيرة طاهرة، والمتغيرة نجسة.

قال: وإذا كان في الماء الجاري موضع منخفض فركد فيه الماء، وكان زائلاً عن سنن جريته بالماء يستنقع فيه؛ فكان يحمل النجاسة فخالطه حرام نجس؛ لأنه راكد.

وكذلك إن كان الجاري يدخله إذا كان يدخله منه ما لا يكثره حتى يصير كله خمس قريب، ولا يجري به، وإن كان في سنن الماء الجاري موضع منخفض فوقع فيه محرم، وكان الماء يجري به فهو جار كله لا ينجس إلا بما ينجس به الجاري، وإذا صار الماء الجاري إلى موضع يركد فيه الماء فهو ماء راكد ينجسه ما ينجس الماء الراكد.

٢- الماء الراكد

قال الشافعي: والماء الراكد ماءان ماء لا ينجس بشيء خالطه من المحرم إلا أن يكون لونه فيه أو ريحه أو طعمه قائماً، وإذا كان شيء من المحرم فيه موجوداً باحثاً ما وصفنا تنجس كله قل أو كثر.

قال: وسواء إذا وجد المحرم في الماء جارياً كان أو راكداً. قال: وماء ينجس بكل شيء خالطه من المحرم، وإن لم يكن موجوداً فيه.

فإن قال قائل: ما الحجة في فرق بين ما ينجس، وما لا ينجس، ولم يتغير واحد منهما. قيل: السنة.

٥- أَخْبَرَنَا الثَّغَفِيُّ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ..... عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلَتَيْنِ لَمْ يَحُولْ نَجَسًا أَوْ خَبَسًا. [أخرجه أبو داود (٦٣)، السنن (١٧٥/١)، ابن ماجه (٥١٧)]

٦- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِإِسْنَادٍ لَا يَحْضُرُنِي ذِكْرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلَتَيْنِ لَمْ يَحُولْ نَجَسًا.

وقال في الحديث: بقلال هجر، قال ابن جريج: ورأيت قلال هجر فالقلة تسع قريتين أو قريتين وشيئاً.

خنزير، فلا يطهر إلا بأن يغسل سبع مرات، وإذا غسلهن سبعاً جعل أولاهن أو أخراهن تراباً لا يطهر إلا بذلك؛ فإن كان في بحر لا يجد فيه تراباً فغسله بما يقوم مقام تراب في التنظيف من أشتان أو نخالة أو ما أشبهه، ففيه قولان: أحدهما لا يطهر إلا بأن يمسه التراب والآخر يطهر بما يكون خلفاً من التراب وانظف منه مما وصفت كما تقول في الاستجاء.

وإذا غمس الكلب أو الخنزير بشربهما نجساً ما ماساً به الماء من أبدانهما، وإن لم يكن عليهما نجاسة، وكل ما لم ينجس بشربه، فإذا أدخل في الماء يداً أو رجلاً أو شيئاً من بدنه لم ينجسه إلا بأن يكون عليه قدر فينجس القدر الماء لا جسده.

فإن قال قائل: فكيف جعلت الكلب والخنزير إذا شربا في إناء لم يطهره إلا سبع مرات وجعلت الميتة إذا وقعت فيه أو السدم طهرته مرة إذا لم يكن لواحد من هؤلاء أثر في الإناء؟
فيل له أتباعاً لرسول الله ﷺ.

٧- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحلكم فليغسله سبع مرات.

٨- أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا شرب الكلب في إناء أحلكم فليغسله سبع مرات. [أخرجه البخاري (١٧٢)، مسلم (٢٧٩)، السائي (٥٢١)].

٩- أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب بن أبي نعيم، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحلكم فليغسله سبع مرات أو لاهن أو أخراهن بتراب. [أخرجه الرملي (٩١)].

قال الشافعي: قلنا في الكلب بما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وكان الخنزير إن لم يكن في شر من حاله لم يكن في خير منها، قلنا به قياساً عليه، وقلنا في النجاسة سواهما بما:

١٠- أخبرنا ابن عيينة، عن هشام بن عروة أنه سَمِعَ امرأة فاطمة بنت المنذر تقول سمعت جدتي أسماء بنت أبي بكر تقول سألت رسول الله ﷺ، عن دم الحنث يصيب الثوب، فقال: ختو، ثم أفرصيه، ثم رشي واصلني فيه. [أخرجه البخاري (٣٠٧)، مسلم (٢٩١)، أبو داود (٣٦٠)، (٣٦١)، (٣٦٢)،

وكذلك أمر به في الطعام، وقد يموت بالغمس، وهو لا يأمر بغمسه في الماء والطعام وهو ينجسه لو مات فيه؛ لأن ذلك عمد إفسادهما، والقول الثاني أنه إذا مات فيما ينجس نجس؛ لأنه محرّم، وقد يأمر بغمسه للذئ الذي فيه والأغلب أنه لا يموت، وأحب إلي أن كل ما كان حراماً أن يؤكل فوقع في ماء، فلم يمست حتى أخرج منه لم ينجسه، وإن مات فيه نجسه، وذلك مثل الخنفساء والجعل والذباب والبرغوث، والقملة، وما كان في هذا المعنى.

قال: وذوق الطير كله ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل لحمه إذا خالط الماء نجسه؛ لأنه يربط برطوبة الماء.

قال الربيع: وعرق النصارية والجنب، والحائض طاهر. وكذلك المجوسي وعرق كل دابة طاهر وسور الدواب والسباع كلها طاهر إلا الكلب، والخنزير.

قال الربيع: وهو قول الشافعي، وإذا وضع المرء ماء فاستن بسواك وغمس السواك في الماء، ثم أخرجه توضع بذلك الماء؛ لأن أكثر ما في السواك ريقه، وهو لو بصق أو تنخم أو امتخط في ماء لم ينجسه والدابة نفسها تشرب في الماء، وقد يختلط به لعابها، فلا ينجسه إلا أن يكون كلباً أو خنزيراً.

قال: وكذلك لو عرق فقطر عرقه في الماء لم ينجس؛ لأن عرق الإنسان والدابة ليس بنجس وسواء من أي موضع كان العرق من تحت منكبه أو غيره.

وإذا كان الحرام موجوداً في الماء، وإن كثر الماء لم يطهر أبداً بشيء ينزح منه، وإن كثر حتى يصير الحرام منه عدماً لا يوجد منه فيه شيء قائم، فإذا صار الحرام فيه عدماً طهر الماء، وذلك أن يصب عليه ماء غيره أو يكون معيناً فتنبع العين فيه فيكثر، ولا يوجد المحرم فيه، فإذا كان هكذا طهر، وإن لم ينزح منه شيء.

قال: وإذا نجس الإناء فيه الماء القليل أو الأرض أو البئر ذات البناء فيها الماء الكثير محرم بخالطه؛ فكان موجوداً فيه، ثم صب عليه ماء غيره حتى يصير الحرام غير موجود فيه، وكان الماء قليلاً فنجس فصب عليه ماء غيره حتى صار ماء لا ينجس مثله، ولم يكن فيه حرام فالماء طاهر، والإناء، والأرض التي الماء فيها طاهران؛ لأنهما إنما نجسا بنجاسة الماء، فإذا صار حكم الماء إلى أن يكون طاهراً كان كذلك حكم ما منه الماء، ولم يميز أن يحول حكم الماء، ولا يحول حكمه، وإنما هو تبع للماء يطهر بطهارته، وينجس بنجاسته.

وإذا كان الماء قليلاً في إناء فخالطته نجاسة أريق وغسل الإناء، وأحب إلي لو غسل ثلاثاً؛ فإن غسل واحدة تأتي عليه طهر، وهذا من كل شيء خالطه إلا أن يشرب فيه كلب أو

الرمذي (١٣٨)، النسائي (١٥٥/١)، ابن ماجه (٦٢٩)

١١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبُهَا الدَّمَ مِنَ الْخَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا: إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ إِحْدَاكُمُ الدَّمُ مِنَ الْخَيْضَةِ فَلْتَقْرُصْهُ، ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتَصَلِّ فِيهِ. [انظر الحديث السابق]

قال الشافعي: فأمر رسول الله ﷺ بغسل دم الحيضة، ولم يوقت فيه شيئاً، وكان اسم الغسل يقع على غسله مرة وأكثر كما قال الله تبارك وتعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ فأجرات مرة؛ لأن كل هذا يقع عليه اسم الغسل. قال: فكانت الأنحاس كلها قياساً على دم الحيضة لموافقته معاني الغسل والوضوء في الكتاب والمقول، ولم نفسه على الكلب؛ لأنه تبعد إلا ترى أن اسم الغسل يقع على واحدة وأكثر من سبع، وأن الإناء ينقى بواحدة وبما دون السبع، ويكون بعد السبع في عماسة الماء مثل قبل السبع.

قال: ولا نجاسة في شيء من الأحياء ماتت ماء قليلاً بأن شربت منه أو أدخلت فيه شيئاً من أعضائها إلا الكلب، والخنزير، وإنما النجاسة في الموتى إلا ترى أن الرجل يركب الحمار، ويعرق الحمار وهو عليه، ويحل مسه؟

فإن قال قائل: ما الدليل على ذلك؟
قيل:

١٢ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعْمَدٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيَتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلُ؟ أَلْأَحْمَرُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَبِمَا أَفْضَلُ السَّبَاحَ كُلَّهُ. [ضعف]

١٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَبِيبَةَ أَوْ أَبِي حَبِيبَةَ - شَكَّ الرَّيْصُ -، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِوَحْدِهِ. [ضعف]. أخرجه الدارقطني (٦٢/١)

١٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَمِيدَةَ بِنْتِ عَمْرِو بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءاً فَجَاءَتْ هِرَّةٌ فَشَرِبَتْ مِنْهُ، قَالَتْ: فَرَأَيْتِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ،

فَقَالَ: أَتَعَجِبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَائِفَاتِ. [أخرجه مالك (٢٣/١)، أبو داود (٧٥)، الرمذي (٩٢)، النسائي (٥٥/١)، ابن ماجه (٣٦٧)]

١٥ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الثَّغَفَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

قال الشافعي: فقسنا على ما عقلنا مما وصفنا، وكان الفرق بين الكلب والخنزير وبين ما سواهما مما لا يؤكل لحمه أنه ليس منها شيء حرم أن يتخذ إلا لمعنى، والكلب حرم أن يتخذ لا لمعنى وجعل ينقص من عمل من أخذه من غير معنى كل يوم - قيراط أو قيراطان مع ما يفرق به من أن الملائكة لا تدخل بيتاً هو فيه، وغير ذلك، ففضل كل شيء من الدواب يؤكل لحمه أو لا يؤكل حلال إلا الكلب والخنزير.

قال الشافعي: فإذا تغير الماء القليل أو الكثير فائتن أو تغير لونه بلا حرام خالطه فهو على الطهارة.

وكذلك لو بال فيه إنسان، فلم يدر أخالطه نجاسة أم لا وهو متغير الريح أو اللون أو الطعم فهو على الطهارة حتى تعلم نجاسته؛ لأنه يترك لا يستقى منه فيتغير، ويخالطه الشجر والطحلب فيغيره.

قال: وإذا وقع في الماء شيء حلال فغير له ريحاً أو طعماً، ولم يكن الماء مستهلكاً فيه، فلا بأس أن يتوضأ به، وذلك أن يقع فيه البأ أو القطران فيظهر ريحه أو ما أشبهه.

وإن أخذ ماءً فثيب به لبن أو سويق أو غسل فصار الماء مستهلكاً فيه لم يتوضأ به؛ لأن الماء مستهلك فيه إنما يقال لهذا ماء سويق ولبن وغسل مشوب، وإن طرح منه فيه شيء قليل يكون ما طرح فيه من سويق ولبن وغسل مستهلكاً فيه، ويكون لو الماء الظاهر ولا طعم لشيء من هذا فيه توضأ به، وهذا ماء بحال، وهكذا كل ما خالط الماء من طعام، وشراب وغيره إلا ما كان الماء قاراً فيه، فإذا كان الماء قاراً في الأرض فائتن أو تغير توضأ به؛ لأنه لا اسم له دون الماء، وليس هذا كما خلط به مما لم يكن فيه.

ولو صب على الماء ماء ورد فظهر ريح ماء السورد عليه لم يتوضأ به؛ لأن الماء مستهلك فيه والماء الظاهر لا ماء الورد.

قال: وكذلك لو صب عليه قطران فظهر ريح القطران في الماء لم يتوضأ به، وإن لم يظهر توضأ به؛ لأن القطران وماء الورد يختلطان بالماء، فلا يتميزان منه.

مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ. [أخرجه البخاري (٢٦١)، مسلم (٣٢١)]
 قال الشافعي: وبهذا نأخذُ، فلا بأسَ أن يغتسلَ بفضلِ
 الجنبِ، والحائضِ؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ اغتسلَ وعائشةُ من إناءٍ
 واحدٍ من الجنابةِ فكلُّ واحدٍ منهما يغتسلُ بفضلِ صاحبه، وليستِ
 الحيضةُ في اليدِ، وليسَ ينجسُ المؤمنُ إنما هو تعبدٌ بأن يماسَ الماءَ
 في بعضِ حالته دونَ بعضٍ.

٤- ماءُ النَّصرانيِّ والوضوءُ منه

٢٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ
 بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ
 نَصْرَانِيَّةٍ فِي جَرَّةٍ نَصْرَانِيَّةٍ. [أخرجه البيهقي في مسنه
 الكبرى (٣٢١/١)]

قال الشافعي: ولا بأسَ بالوضوءِ من ماءِ المشركِ وبفضلِ
 وضوئه ما لم يعلم فيه نجاسة؛ لأنَّ للماءِ طهارةً عندَ من كانَ
 وحيثُ كانَ حتى تعلمَ نجاسةً خالطته.

٥- بابُ الآنيةِ التي يتوضَّأُ فيها، ولا يتوضَّأُ

٢٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
 عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ
 بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَذَكَرَ أَنَّ أَطْعَامَهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
 فَهَلَّا اتَّقَعْتُمْ بِجُلُوعِهَا؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ:
 إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا. [أخرجه البخاري (١٤٩٢)، مسلم (٣٦٣)، أبو
 داود (٤١٢١)، النسائي (١٧٢/٧)، ابن ماجه (٣٦١)]

٢٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ،
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. مثله.

٢٥- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ سَمِعَ ابْنَ
 وَغَلَةَ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: أَيُّمَا إِبَاهٍ دُبِغَ،
 فَقَدْ طَهَّرَ. [أخرجه مسلم (٣٦٦)، أبو داود (٤١٢٣)، الزمذني (١٧٢٨)،
 النسائي (١٧٣/٧)، ابن ماجه (٣٦٠٩)]

٢٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ وَغَلَةَ،
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا دُبِغَ الْإِبَاهُ، فَقَدْ طَهَّرَ.

٢٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ،
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ.

ولو صبَّ فيه دهنٌ طَيِّبٌ أو القَيِّ فيه عَنبرٌ أو عودٌ أو شيءٌ
 ذو ريحٍ لا يخلطُ بالماءِ فظهرَ ريحه في الماءِ تَوَضَّأَ به؛ لأنَّه ليسَ في
 الماءِ شيءٌ منه يسمَّى الماءَ مخوضاً به، ولو كانَ صبَّ فيه مسكٌ أو
 ذريرةٌ أو شيءٌ ينعماخُ في الماءِ حتى يصيرَ الماءَ غيرَ متميِّزٍ منه فظهرَ
 فيه ريحٌ لم يتوضَّأَ به؛ لأنَّه حيثُ ماءٌ مخوضٌ به، وإنَّما يقالُ له ماءٌ
 مسكٌ مخوضٌ، وذريرةٌ مخوضٌ، وهكذا كلُّ ما القَيِّ فيه من
 المأكولِ من سويقٍ أو دقيقٍ ومرقٍ وغيره إذا ظهرَ فيه الطَّعمُ
 والريحُ مما يخلطُ فيه لم يتوضَّأَ به؛ لأنَّ الماءَ حيثُ منسوبٌ إلى ما
 خالطه منه.

٣- فصل

الجنبُ وغيره

١٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ
 الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْفَدَحِ، وَهُوَ الْفَرْقُ وَكَتَتِ اغْتَسِلَ أَنَا
 وَهُوَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. [أخرجه مالك (٤٤٨-٤٥٠)، البخاري (٢٥٠)،
 مسلم (٣١٩)، أبو داود (٢٣٨)، النسائي (١٢٧/١)]

١٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ
 يَقُولُ إِنَّ الرُّجُلَانَ، وَالنِّسَاءَ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ فِي رِثَانِ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ جَمِيعاً. [أخرجه مالك (٢٤/١)، البخاري (١٩٣)، أبو
 داود (٧٩)، النسائي (٥٧/١)، ابن ماجه (٣٨١)]

١٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
 عَائِشَةَ قَالَتْ: كَتَتِ اغْتَسِلَ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ
 وَاحِدٍ. [أخرجه البخاري (٢٧٢)]

١٩- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي
 الشَّعَثَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ
 وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. [أخرجه مسلم (٣٢٢)، الزمذني (٦٢)،
 النسائي (١٢٩/١)]

٢٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ
 الْعَدَوِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَتَتِ اغْتَسِلَ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ فَرُبَّمَا قُلْتُ لَهُ: أَتَبِي لِي أَتَبِي لِي. [أخرجه
 مسلم (٣٢١)]

٢١- قال الشافعي: رُوِيَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ
 الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَتَتِ اغْتَسِلَ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ

معصية.

فإن قيل: فكيف ينهى عنها، ولا يحرم الماء فيها؟

قيل له - إن شاء الله -: إن رسول الله ﷺ إنما نهى عن الفعل فيها لا عن تبرها، وقد فرضت فيها الزكاة ونمواها المسلمون، ولو كانت نجساً لم يتموها أحد، ولم يحل بيعها ولا شراؤها.

٧- باب الماء يشك فيه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الرجل مسافراً، وكان معه ماء فظن أن النجاسة خالطته فتنجس، ولم يستيقن فالماء على الطهارة وله أن يتوضأ به ويشربه حتى يستيقن مخالطة النجاسة به، وإن استيقن النجاسة، وكان يريد أن يهريقه ويبدله بغيره فشك أفعَل أم لا فهو على النجاسة حتى يستيقن أنه أهرقه وأبدل غيرهُ، وإذا قلت في الماء فهو على النجاسة فليس له أن يتوضأ به وعليه أن يتيمم إن لم يجد غيره، وله إن اضطر إليه أن يشربه؛ لأن في الشرب ضرورة خوف الموت، وليس ذلك في الوضوء، فقد جعل الله تبارك وتعالى السراب طهوراً لمن لم يجد الماء، وهذا غير واجب ماء يكون طهوراً، وإذا كان الرجل في السفر ومعه ماء استيقن أن أحدهما نجس والآخر لم ينجس فأهراق النجس منهما على الأغلب عنده أنه نجس توضأ بالآخر، وإن خاف العطش حبس الذي الأغلب عنده أنه نجس وتوضأ بالطاهر عنده.

فإن قال قائل: قد استيقن النجاسة في شيء فكيف يتوضأ بغير يقين الطهارة؟

قيل له: إنه استيقن النجاسة في شيء واستيقن الطهارة في غيره، فلا نفسد عليه الطهارة إلا بيقين أنها نجسة والذي تأخى؛ فكان الأغلب عليه عنده أنه غير نجس على أصل الطهارة؛ لأن الطهارة تمكن فيه، ولم يستيقن النجاسة.

فإن قال: فقد نجست عليه الآخر بغير يقين نجاسة.

قيل: لا إنما نجسته عليه بيقين أن أحدهما نجس، وأن الأغلب عنده أنه نجس، فلم أقل في تنجيسه إلا بيقين رب الماء في نجاسة أحدهما والأغلب عنده أن هذا النجس منهما؛ فإن استيقن بعد أن الذي توضأ به النجس والذي ترك الطاهر غسل كل ما أصاب ذلك الماء النجس من ثوب ويدن، وأعاد الطهارة والصلاة، وكان له أن يتوضأ بهذا الذي كان الأغلب عنده أنه نجس حتى استيقن طهارته.

ولو اشتبه المادان عليه، فلم يدر أيهما النجس، ولم يكن عنده فيهما غلب، قيل له: إن لم تجد ماءً غيرهما فعليك أن تستطهر

[أخرجه مالك (٤٩٨/٢)، أبو داود (٤١٢٤)، النسائي (١٧٦/٧)، ابن ماجه (٣٦١٢)]

قال الشافعي: فيتوضأ في جلود الميتة كلها إذا دبغت وجلود ما لا يؤكل لحمه من السباع قياساً عليها إلا جلد الكلب، والخنزير، فإنه لا يطهر بالذباغ؛ لأن النجاسة فيهما وهما حيوان قائمة، وإنما يطهر بالذباغ ما لم يكن نجساً حياً.

والذباغ بكل ما دبغت به العرب من قرظ، وشب، وما عمل عمله مما يمكث فيه الإهاب حتى ينشف فضوله ويطيبه ويمتعه الفساد إذا أصابه الماء، ولا يطهر إهاب الميتة من الذباغ إلا بما وصفت، وإن غطت شعره، فإن شعره نجس، فإذا دبغ وترك عليه شعره فمأس الماء شعره نجس الماء، وإن كان الماء في باطنه، وكان شعره ظاهراً لم ينجس الماء إذا لم يماس شعره، فأما جلد كل ذكي يؤكل لحمه، فلا بأس أن يشرب، ويتوضأ فيه إن لم يدبغ؛ لأن طهارة الذكاة وقعت عليه، فإذا طهر الإهاب صلي فيه وصلي عليه، وجلود ذوات الأرواح السباع وغيرها مما لا يؤكل لحمه سواء ذكياً وميتة؛ لأن الذكاة لا تحلها، فإذا دبغت كلها طهرت؛ لأنها في معاني جلود الميتة إلا جلد الكلب والخنزير، فإنهما لا يطهران بحال أبداً.

قال: ولا يتوضأ، ولا يشرب في عظم ميتة ولا عظم ذكي لا يؤكل لحمه مثل عظم الفيل والأسد، وما أشبهه؛ لأن الذباغ والفسل لا يطهران العظم روى عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يكره أن يدهن في مدهن من عظام الفيل؛ لأنه ميتة.

قال الشافعي: فمن توضأ في شيء منه أعاد الوضوء وغسل ما مسه من الماء الذي كان فيه.

٦- الآنية غير الجلود

قال الشافعي: ولا أكره إناء توضأ فيه من حجارة ولا حديد ولا نحاس ولا شيء غير ذوات الأرواح إلا آنية النعيب والفضة، فإنني أكره الوضوء فيها.

٢٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر..... في بطنه نار جهنم. [أخرجه البخاري (٥٦٣٤)، مسلم (٢٠٦٥)، ابن ماجه (٣٤١٣)]

قال الشافعي: فإن توضأ أحد فيها أو شرب كرهت ذلك له، ولم أمره بعيث الوضوء، ولم أزمع أن الماء الذي شرب ولا الطعام الذي أكل فيها حرّم عليه، وكان الفعل من الشرب فيها

٢٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي آيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ. [أخرجه البخاري (١٦٢)، مسلم (٢٧٨)، أبو داود (١٠٤)، اللؤمي (٢٤)، النسائي (٢١٥/١)، ابن ماجه (٣٩٣)]

٣٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي آيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ.

٣١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي آيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فمن نام مضطجعا وجب عليه الوضوء؛ لأنه قائم من مضطجع.

قال: والنوم غلبة على العقل، فمن غلب على عقله مجنون أو مريض مضطجعا كان أو غير مضطجع وجب عليه الوضوء؛ لأنه في أكثر من حال النائم، والنائم يتحرك الشيء فيتبته، ويتبته من غير تحريك الشيء، والمغلوب على عقله مجنون أو غيره يحرك، فلا يتحرك.

قال: وإذا نام الرجل قاعدا فاحب إلي له أن يتوضأ.

قال: ولا يبين لي أن أوجب عليه الوضوء.

٣٢- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْوِشَاءَ فَيَنَامُونَ أَحْسَبَهُ قَالَ قَعُودًا حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّئُونَ. [أخرجه البخاري (٦٤٢)، مسلم (٣٧٦)، أبو داود (٢٠٠)]

٣٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ قَاعِدًا، ثُمَّ يُصَلِّي، وَلَا يَتَوَضَّأُ. [أخرجه مالك (٢٢/١)]

قال الشافعي: وإن نام قاعدا مستويا لم يجب عليه عندي الوضوء؛ لما ذكرت من الآثار، وإن معلوما إن كانت الآية نزلت في النائم أن النائم مضطجع، وأن معلوما أن من قيل له: فلان نائم، فلا يتوهم إلا مضطجعا، ولا يقع عليه اسم النوم مطلقا إلا أن يكون مضطجعا، ونائم قاعدا بمعنى أن يوصل فيقال نام قاعدا

بالأغلب، وليس لك أن تتيهم، ولو كان الذي أشكل عليه الماء أن أعمى لا يعرف ما يده على الأغلب، وكان معه بصير يصدقته وسعه أن يستعمل الأغلب عند البصير؛ فإن لم يكن معه أحد يصدقته أو كان معه بصير لا يدري أي الإناءين نجس واختلط عليه أيهما نجس تأخى الأغلب، وإن لم يكن له دلالة على الأغلب من أيهما نجس، ولم يكن معه أحد يصدقته تأخى على أكثر ما يقدر عليه فيتوضأ، ولا يتيهم ومعه ماء: أحدهما طاهر، ولا يتيهم مع الوضوء؛ لأن التيمم لا يظهر نجاسة إن ماسه من الماء، ولا يجب التيمم مع الماء الطاهر.

ولو توضأ بماء، ثم ظن أنه نجس لم يكن عليه أن يعيد وضوءا حتى يستيقن أنه نجس، والاختيار له أن يفعل؛ فإن استيقن بعد الوضوء أنه نجس غسل كل ما أصاب الماء منه واستأنف وضوءا وأعاد كل صلاة صلاها بعد ماسه الماء النجس.

وكذلك لو كان على وضوء فماس ماء نجسا أو ماسا رطبا من الأحماض، ثم صلى غسل ما ماس من النجس وأعاد كل صلاة صلاها بعد ماسه النجس.

وإن ماس النجس وهو مسافر، ولم يجد ماء تيمم وصلى وأعاد كل صلاة صلاها بعد ماسه النجس؛ لأن التيمم لا يظهر النجاسة المماسه للأبدان.

قال: فإذا وجد الرجل الماء القليل على الأرض أو في بئر أو في قعر حجر أو غيره فوجده شديد التغيير لا يدري أخالطته نجاسة من بول دواب أو غيره توضأ به؛ لأن الماء قد يتغير بلا حرام خالطه، فإذا أمكن هذا فيه فهو على الطهارة حتى يستيقن بنجاسة خالطته.

قال: ولو رأى ماء أكثر من خمس قروب فاستيقن أن ظيبا بال فيه فوجد طعمه أو لونه متغيرا أو ريحه متغيرا كان نجسا، وإن ظن أن تغيره من غير البول؛ لأنه قد استيقن بنجاسة خالطته، ووجد التغيير قائما فيه، والتغير بالبول وغيره يختلف.

٨- ما يوجب الوضوء، وما لا يوجبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان ظاهر الآية أن من قام إلى الصلاة فعليه أن يتوضأ وكانت محتملة أن تكون نزلت في خاص فسمعت من أرضى علمه بالقرآن يزعم أنها نزلت في القائمين من النوم.

قال: وأحسب ما قال كما قال: لأن في السنة دليلا على أن يتوضأ من قام من نومه.

٣٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُبِلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَجَسَّهَا بِيَدِهِ مِنْ الْمَلَامَةِ قَبْلَ امْرَأَتِهِ أَوْ جَسَّهَا بِيَدِهِ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ. [أخرجه مالك (٤٣/١)]

قال الشافعي: وبلغنا عن ابن مسعود قريب من معنى قول ابن عمر، وإذا أفضى الرجل بيده إلى امرأته أو ببعض جسده إلى بعض جسدها لا حائل بينه وبينها بشهوة أو بغير شهوة وجب عليه الوضوء، ووجب عليها.

وكذلك إن لمسته هي وجب عليه وعليها الوضوء، وسواء في ذلك كله أي يدينهما أفضى إلى الآخر إذا أفضى إلى بشرتها، أو أفضت إلى بشرته بشيء من بشرتها؛ فإن أفضى بيده إلى شعرها، ولم يمس لها بشراً، فلا وضوء عليه كأن ذلك لشهوة أو لغير شهوة كما يشتهيها، ولا يمسه، فلا يجب عليه وضوء، ولا معنى للشهوة؛ لأنها في القلب، إنما المعنى في الفعل، والشعر مخالف للبشرة.

قال: ولو احتاط فتوضأ إذا لمس شعرها كان أحب إلى. ولو مس يده ما شاء فوق بدنها من ثوبٍ رقيقٍ خام أو بت أو غيره أو صفيقٍ متلذذاً أو غير متلذذٍ وفعلت هي ذلك لم يجب على واحدٍ منهما وضوء؛ لأن كلاهما لم يلمس صاحبه إنما لمس ثوب صاحبه.

قال الربيع سمعت الشافعي يقول: اللمس بالكف، إلا ترى أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة قال الشاعر:

وَأَلَمْتُ كَفِّي كَفَّهُ أَطْلُبُ الْغَنَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّ يَغْنِي
فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُو الْغِنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي قُبُرَتْ مَا عِنْدِي

٩ - الوضوء من الملامسة والغائط والبول والريح

قال الشافعي: ومعقول إذ ذكر الله تبارك وتعالى الغائط في آية الوضوء أن الغائط الخلاء فمن غطى وجب عليه الوضوء.

٣٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَادُ بْنُ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: شَكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلُ يُخِيلُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: لَا يَنْقُضُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا. [أخرجه البخاري (١٣٧)، مسلم (٣٦١)، النسائي (٩٨/١)، ابن ماجه (٥١٣)]

قال الشافعي: فلما دلت السنة على أن الرجل ينصرف من الصلاة بالريح كانت الريح من سبيل الغائط، وكان الغائط أكثر منها.

كما يقال نام عن الشيء كأن ينبغي أن يتبه له من الرائي لا نوم الرقاد، وإن النائم مضطجعاً في غير حال النائم قاعداً؛ لأنه يستقل فيغلب على عقله أكثر من الغلبة على عقل النائم جالساً، وأن سبيل الحدث منه في سهولة ما يخرج منه وخفائه عليه غير سبيله من النائم قاعداً.

قال: وإن زال عن حد الاستواء في القعود نائماً وجب عليه الوضوء؛ لأن النائم جالساً يكل نفسه إلى الأرض، ولا يكاد يخرج منه شيء إلا يتبه، وإذا زال كان في حد المضطجع بالموضع الذي يكون منه الحدث.

قال: وإذا نام راکعاً أو ساجداً وجب عليه الوضوء؛ لأنه أخرى أن يخرج منه الحدث، فلا يعلم به من المضطجع.

قال: ومن نام قائماً وجب عليه الوضوء؛ لأنه لا يكل نفسه إلى الأرض، وأن يقاس على المضطجع بأن كلا مغلوب على عقله بالنوم - أولى به من أن يقاس على القاعدي الذي إنما سلم فيه للأثار وكانت فيه العلة التي وصفت من أنه لا يكل نفسه إلى الأرض.

قال: والنوم الذي يوجب الوضوء على من وجب عليه الوضوء بالنوم الغلبة على العقل كائناً ذلك ما كان قليلاً أو كثيراً فائماً لم يغلب على عقله من مضطجع وغير ما طرق بنعاس أو حديث نفس، فلا يجب عليه الوضوء حتى يستيقن أنه أحدث.

قال: وسواء الراكب السفينة والبعير والدابة والمستوي بالأرض متى زال عن حد الاستواء قاعداً أو قائماً أو راکعاً أو ساجداً أو مضطجعاً وجب عليه الوضوء، وإذا شك الرجل في نوم وخطر بباله شيء لم يدرك أروياً أم حديث نفس فهو غير نائم حتى يستيقن النوم؛ فإن استيقن الرؤيا، ولم يستيقن النوم فهو نائم وعليه الوضوء، والاحتياط في المسألة الأولى كلها أن يتوضأ، وعليه في الرؤيا ويقين النوم، وإن قل - الوضوء.

٩ - الوضوء من الملامسة والغائط

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ الآية.

قال الشافعي: فذكر الله عز وجل الوضوء على من قام إلى الصلاة وأشبه أن يكون من قام من مضجع النوم، وذكر طهارة الجنب، ثم قال بعد ذكر طهارة الجنب ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ فاشبه أن يكون أوجب الوضوء من الغائط وأوجب من الملامسة، وإنما ذكرها موصولة بالغائط بعد ذكر الجنابة فاشبهت الملامسة أن تكون اللمس باليد والقبلة غير الجنابة.

من الجسد ولا غير متغير.

فإن قال قائل وكيف لا يتنجس عرق الجنب والحائض؟

قيل: أمر النبي ﷺ الحائض بغسل دم الحيض من ثوبها، ولم يأمرها بغسل الثوب كله والثوب الذي فيه دم الحيض الإزار ولا شك في كثرة العرق فيه، وقد روي عن ابن عباس وابن عمر أنهما كانا يرقان في الثياب وهما جنبان، ثم يصليان فيها، ولا يغسلانها.

وكذلك روي عن غيرهما.

٣٨- أخبرنا ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن

فاطمة بنت المنذر قالت سمعت جدي أسماء بنت أبي بكر تقول: سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيض يصب الثوب، فقال: خفيه، ثم اقربيه بالماء، ثم رشيه، ثم صلي فيه. [قدم]

٣٩- أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن فاطمة

بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت: سألت امرأة النبي ﷺ فذكر نحوه. [قدم]

٤٠- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان

يعرق في الثوب وهو جنب، ثم يصلّي فيه. [أخرجه مالك (٥٢/١)]

قال: ومن توضأ، وقد قاء، فلم يتمضمض أو رعت، فلم

يغسل ما ماس الدم منه أعاد بعد ما يعضض ويغسل ما ماس الدم منه؛ لأنه صلى وعليه نجاسة لا؛ لأن وضوءه انتقض.

١١- باب الوضوء من مس الذكر

٤١- قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس، عن عبد

الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء، فقال مروان: ومن مس الذكر الوضوء، فقال عروة ما علمت ذلك، فقال مروان أخبرني بسنة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ. [أخرجه أبو داود (١٨١)، الرمذي (٨٢)،

النسائي (١٠٠/١)، ابن ماجه (٤٧٩)]

٤٢- أخبرنا سليمان بن عمرو ومحمد بن عبد الله،

عن يزيد بن عبد الملك الهاشمي، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: إذا أفضى

٣٦- أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن أبي الحوثر،

عن الأعرج، عن ابن الصمة أن رسول الله ﷺ قال فتيتم.

٣٧- أخبرنا مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبد

الله، عن سليمان بن يسار، عن المقداد بن الأسود أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن يسأل رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من أهله يخرج منه المذي ماذا عليه قال علي، فإن عني ابنة رسول الله ﷺ فأنا أستحي أن أسأله قال المقداد فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: إذا وجد أحدكم ذلك فليتوضأ فرجه بماء وليتوضأ وضوءاً للصلاة. [أخرجه البخاري (١٧٨)، مسلم (٣٠٣)، أبو داود (٢٠٦)، النسائي (١١١/١)، ابن ماجه (٥٠٤)]

فدللت السنة على الوضوء من المذي والبول مع دلالتها على الوضوء من خروج الریح، فلم يميز إلا أن يكون جميع ما خرج من ذكر أو دبر من رجل أو امرأة أو قبل المرأة الذي هو سبيل الحدث يوجب الوضوء، وسواء ما دخل ذلك من سبار أو حفنة ذكر أو دبر فخرج على وجهه أو يخلطه شيء غيره، ففيه كله الوضوء؛ لأنه خارج من سبيل الحدث، قال: وكذلك الدود يخرج منه والحصاة، وكل ما خرج من واحد من الفروج، ففيه الوضوء.

وكذلك الریح يخرج من ذكر الرجل أو قبل المرأة فيها الوضوء كما يكون الوضوء في الماء وغيره يخرج من الذكر.

قال: ولما كان ما خرج من الفروج حدثاً ريحاً أو غير ريح في حكم الحدث، ولم يختلف الناس في البصاق يخرج من الفم، والمخاط والنفس يأتي من الأنف، والجشاء المتغير وغير المتغير يأتي من الفم لا يوجب الوضوء دل ذلك على أن لا وضوء في قيء ولا رعاف ولا حجامه ولا شيء خرج من الجسد ولا أخرج منه غير الفروج الثلاثة القبل والذبر والذكر؛ لأن الوضوء ليس على نجاسة ما يخرج، إلا ترى أن الریح يخرج من الذبر ولا تنجس شيئاً فيجب بها الوضوء كما يجب بالغاظ، وأن المني غير نجس والغسل يجب به، وإنما الوضوء والغسل تعبداً.

قال: وإذا قاء الرجل غسل فاه، وما أصاب القيء منه لا يميزه غير ذلك.

وكذلك إذا رعت غسل ما ماس الدم من أنفه وغيره، ولا يميزه غير ذلك، ولم يكن عليه وضوء، وهكذا إذا خرج من جسده دم أو قيح أو غير ذلك من النجس، ولا يتنجس عرق جنب ولا حائض من تحت منكبي ولا مابض ولا موضع متغير

أَحَدُكُمْ يَدِيهِ إِلَى ذِكْرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَلْيَتَوَضَّأْ. [أخرجه، احمد (٣٣٣/٢)، الدارقطني (١٤٧/١)، الحاكم (١٣٨/١)]

٤٣- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ وَابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَدِيهِ إِلَى ذِكْرِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ.

وزاد ابن نافع، قَالَ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَسمعت غير واحد من الحفاظ يرويه، ولا يذكر فيه جابراً.

قال: وإذا أفضى الرجل يبطن كفه إلى ذكره ليس بينها وبينه سترٌ وجب عليه الوضوء قال وسواء كان عامداً أو غير عامداً؛ لأن كل ما أوجب الوضوء بالعمد أوجبه بغير العمد قال وسواء قليل ما ماس ذكره وكثيره.

وكذلك لو مس دبره أو مس قبل امرأته أو دبرها أو مس ذلك من صبي أوجب عليه الوضوء؛ فإن مس أنثيه أو إتيه أو ركبته، ولم يمس ذكره لم يجب عليه الوضوء، وسواء مس ذلك من حي أو ميت، وإن مس شيئاً من هذا من بهيمة لم يجب عليه وضوء من قبل أن آدميين لهم حرمة وعليهم تعبد، وليس للبهائم ولا فيها مثلها، وما ماس من محرم من رطب دم أو قيح أو غيره غسل ما ماس منه، ولم يجب عليه وضوء.

وإن مس ذكره بظهر كفه أو ذراعه أو شيء غير يبطن كفه لم يجب عليه الوضوء.

فإن قال قائل: فما فرق بين ما وصفت؟

قيل: الإفضاء باليد إنما هو يبطنها كما تقول أفضى بيده مباعاً وأفضى بيده إلى الأرض ساجداً أو إلى ركبته راكعاً، فإذا كان النبي ﷺ إنما أمر بالوضوء منه إذا أفضى به إلى ذكره فمعلوم أن ذكره ماس فحذيه، وما قارب من ذلك من جسده، فلا يوجب ذلك عليه بدلالة السنة - وضوءاً فكل ما جاوز يبطن الكف كما ماس ذكره مما وصفت، وإذا كان مماستان توجب بأحدهما ولا توجب بالأخرى وضوءاً كان القياس على أن لا يجب وضوء مما لم يمس؛ لأن سنة رسول الله ﷺ تدل على أن ما ماس ما هو نجس من الذكر لا يتوضأ.

٤٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ قَالَ: حَتَّى، ثُمَّ اقْرُصِيهِ بِالنِّمَاءِ، ثُمَّ رُشِّيهِ وَصَلِّي فِيهِ.

[تقدم]

قال الشافعي: وإذا أمر رسول الله ﷺ بدم الخيض أن يغسل باليد، ولم يأمر بالوضوء منه فالدّم نجس من الذكر.

قال: وكل ما ماس من نجس قياساً عليه بأن لا يكون منه وضوء، وإذا كان هذا في النجس فما ليس بنجس أولى أن لا يوجب وضوءاً إلا ما جاء فيه الخبر بعينه.

قال: وإذا ماس نجساً رطباً أو نجساً يابساً وهو رطبٌ وجب عليه أن يغسل ما ماسه منه، وما ماسه من نجس ليس برطب، وليس ما ماس منه رطباً لم يجب عليه غسله ويطرحه عنه.

٤٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِنَّ الرِّيحَ تَنْسِفُ عَلَيْنَا الرُّوْثَ وَالْخَرَّةَ الْيَاسَ فَيُصِيبُ وَجُوهَنَا وَثِيَابَنَا فَتَنْفُضُهُ أَوْ قَالَ فَتَمْسَحُهُ، ثُمَّ لَا تَتَوَضَّأُ وَلَا تَغْسِلُهُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢١١)]

قال الشافعي: وكل ما قلت يوجب الوضوء على الرجل في ذكره أوجب على المرأة إذا مست فرجها أو مست ذلك من زوجها كالرجل لا يختلفان.

٤٦- أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ الرِّبْعُ أَطْنَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِذَا مَسَّتِ الْمَرْأَةُ فَرْجَهَا تَوَضَّأَتْ.

قال: وإذا مس الرجل ذكره بينه وبينه شيء ما كان إلا أنه غير مفض إليه لم يكن عليه وضوء فيه رق ما بينه وبينه أو صفق.

١٢- باب لا وضوء لما يطعم أحد

٤٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو وَابْنُ أُمَيَّةَ الضُّعْرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَيْفَ شَأْقٍ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [أخرجه البخاري (٢٠٨)، ابن ماجه (٤٩٠)]

قال الشافعي: فهذا نأخذ فمن أكل شيئاً مسته ناز أو لم تمسه لم يكن عليه وضوء.

وكذلك لو اضطر إلى ميتة فأكَلَ منها لم يجب عليه وضوء منه أكلها نيّة أو نسيجه، وكان عليه أن يغسل يده وفاء، وما مست الميتة لا لا يجزيه غير ذلك؛ فإن لم يفعل غسله وأعاد كل صلاة صلاها بعد أكلها وقبل غسله ما ماست الميتة منه.

وكذلك كل محرم أكله لم تجز له الصلاة حتى يغسل ما ماس منه من يديه وفيه وشيء أصابه، غيرهما، وكل حلال أكله أو شربه، فلا وضوء منه كان ذا ريح أو غير ذي ريح شرب ابن

عباسٍ لبناً، ولم يتمضمض قال: ما باليته بالة.

يأتي منه غائطاً أو بولٌ فيستنجي بالحجارة أو الماء.

١٣- بابُ الكلام والأخذ من الشارب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا وضوء من كلام، وإن عظم ولا ضحك في صلاة ولا غيرها.

قال: وروى ابنُ شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: مَنْ خَلَفَ بِالْأَثَرِ فَلَيْقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

قال ابنُ شهاب، ولم يبلغني أنه ذكر في ذلك وضوءاً.

قال الشافعي: ولا وضوء في ذلك ولا في أذى أحدٍ ولا قذفٍ ولا غيره؛ لأنه ليس من سبيل الأحداث.

٤٨- قال الشافعي: وَرَوَى الثَّوَالِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَغْضُوا اللَّحَى وَخَذُوا مِنَ الشَّوَارِبِ وَغَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالنَّجَاسَةِ. [أخرجه مسلم (٢٦٠)]

قال الشافعي: فمن توضأ، ثم أخذ من أظفاره ورأسه ولحيته وشاربه لم يكن عليه إعادة وضوء، وهذا زيادة نظافة وطهارة.

وكذلك إن استحدث، ولو أمر الماء عليه لم يكن بذلك بأس، ولم يكن فيه شيء.

وكذلك كلُّ حلالٍ أكله - له ريحٌ أو لا ريحٌ له - وشربه لبنٍ أو غيره.

وكذلك لو ماسَّ ذلك الحلال جسده وثوبه لم يكن عليه غسله قد شرب ابنُ عباسٍ لبناً وصلّى، ولم يمس ماءً.

١٤- بابُ في الاستنجاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

قال الشافعي: فذكر الله تعالى الوضوء، وكان مذهبنا أن ذلك إذا قام النائم من نومه.

قال: وكان النائم يقوم من نومه لا محدثاً خلاءً ولا بولاً؛ فكان الوضوء الذي ذكر الله تعالى بدلالة السنة على من لم يحدث غائطاً ولا بولاً دون من أحدث غائطاً أو بولاً؛ لأنهما نجسان بماسان بعض البدن.

قال: ولا استنجاء على أحدٍ وجب عليه وضوء إلا بأن

٤٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا آتَا لَكُمْ مِنْهُ الْوَالِدُ، فَلِذَا ذَهَبَ أَخَذَكُمْ إِلَى الْغَائِطِ، فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَذِيرُهَا بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَيْسَتْ تَنْجِ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ. [أخرجه أبو داود (٨)، النسائي (٣٨٨/١)، ابن ماجه (٣١٣)]

ونهى عن الروث والرَّمَّة، وأن يستنجي الرجلُ بيمينه. قال الشافعي: الرَّمَّةُ العظم البالي، قال الشاعر: أَمَا عِظَامُهُمْ أَفَرِّمٌ وَأَمَا لَحْمُهُمْ أَفْصِيلِبُ

٥٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو وَجْزَةَ، عَنْ عَمْرَةَ بْنِ خُرَيْمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي الْأَسْتِنْجَاءِ ثَلَاثَةٌ أَحْجَارٌ وَنَهَى عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ، وَأَنْ يَسْتَنْجِيَ الرَّجُلُ بِيَمِينِهِ وَالثَّلَاثَةُ الْأَحْجَارُ لَيْسَ فِيهِمْ رَجِيْعٌ. [أخرجه أبو داود (٤١)، ابن ماجه (٣١٥)]

قال الشافعي: فمن تخلّى أو بال لم يجزه إلا أن يتمسح بثلاثة أحجار ثلاث مرات أو أجرات أو مقابس أو ما كان طاهراً نظيفاً مما أنقى نقاء الحجارة إذا كان مثل التراب والحشيش والخزف وغيرها.

قال: وإن وجد حجراً أو آجرة أو صوانة لها بثلاث وجوه فامسح بكل واحدٍ منها امتسحة كانت كثلاث أحجار امتسح بها؛ فإن امتسح بثلاثة أحجار فعلم أنه أبقى أسراً لم يجزه إلا أن يأتي من الامتساح على ما يرى أنه لم يبق أثراً قائماً فأما أثر لا يصق لا يخرج إلا الماء فليس عليه إنقاؤه؛ لأنه لو جهد لم ينقه بغير ماء.

قال: ولا يتمسح بحجرٍ علم أنه امتسح به مرة إلا أن يعلم أن قد أصابه ماء طهره؛ فإن لم يعلم طهره بماء لم يجزه الامتساح به، وإن لم يكن فيه أثر.

وكذلك لو غسل بماء الشجر حتى يذهب ما فيه لم يجزه الامتساح به، ولا يطهره إلا الماء الذي يطهر الأنجاس.

قال: ولا يستنجي بروثه للخبر فيه، فإنها من الأنجاس؛ لأنها رجيع.

وكذلك كل رجيع نجس ولا يعظم للخبر فيه، فإنه، وإن كان غير نجس فليس بنظيف، وإنما الطهارة بنظف طاهر ولا أعلم شيئاً في معنى العظم إلا جلد ذكي غير مدبوغ، فإنه ليس بنظيف، وإن كان طاهراً فأما الجلد المدبوغ فنظيف طاهر، فلا بأس أن يستنجي به.

١٥- باب السواك

قال: ويستنجي الرقيق البطن والغليظ بالحجارة، وما قام مقامها ما لم يعد الخلاء ما حول خرجة مما أقبل عليه من باطن الألتين؛ فإن خرج عن ذلك أجزاء فيما بين الألتين أن يستنجي بالحجارة، ولم يجزه فيما انتشر فخرج عنهما إلا الماء، ولم يزل في الناس أهل رقة بطون وغلظها وأحسب رقة البطن كانت في المهاجرين أكثر لأكلهم التمر وكانوا يقتاتونه وهم الذين أمرهم رسول الله ﷺ بالاستنجاء.

قال: والاستنجاء من البول مثله من الخلاء لا يختلف، وإذا انتشر البول على ما أقبل على القُب أجزاء الاستنجاء، وإذا انتشر حتى تجاوز ذلك لم يجزه فيما جاور ذلك إلا الماء. ويستبرئ البائل من البول لئلا يقطر عليه وأحب إلي أن يستبرئ من البول ويقيم ساعة قبل الوضوء، ثم ينثر ذكره قبل الاستنجاء، ثم يتوضأ.

قال: وإذا استنجى رجل بشيء غير الماء لم يجزه أقل من ثلاثة أحجار، وإن أنقى والاستنجاء كافٍ، ولو جمعه رجل، ثم غسل بالماء كأن أحب إلي ويقال: إن قومًا من الأنصار استنجوا بالماء فنزلت فيهم ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾.

وإذا اقتصر المستنجي على الماء دون الحجارة أجزاء؛ لأنه أنقى من الحجارة، وإذا استنجى بالماء، فلا عدد في الاستنجاء إلا أن يبلغ من ذلك ما يرى أنه قد أنقى كل ما هنالك ولا أحسب ذلك يكون إلا في أكثر من ثلاث مرات وثلاث فاكثر.

قال: وإن كانت برجل بواسير وقروح قرب المقعدة أو في جوفها فسالت دماً أو قيحاً أو صديداً لم يجزه فيه إلا الاستنجاء بالماء، ولا يجزيه الحجارة والماء طهارة الأنحاس كلها والرخصة في الاستنجاء بالحجارة في موضعها لا يعدى بها موضعها.

وكذلك الخلاء والبول إذا عدوا موضعهما فأصابوا غيره من الجسد لم يطهرهما إلا الماء ويستنجي بالحجارة في الوضوء من يجذ الماء، ومن لا يجده.

وإذا تحلى رجل، ولم يجد الماء وهو ممن له التيمم لم يجزه إلا الاستنجاء، ثم التيمم، وإن تيمم، ثم استنجى لم يجزه ذلك حتى يكون التيمم بعد الاستنجاء.

قال الربيع وفيه قول ثان للشافعي يجزئه التيمم قبل الاستنجاء، وإذا كان قد استنجى بعده لم يحس ذكره ولا دبره بيده.

قال الشافعي: وإذا وجب على الرجل الغسل لم يجزه في موضع الاستنجاء إلا الغسل.

٥١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ وَيَتَأَخَّرُونَ الْعِشَاءَ. [أخرجه البخاري (٨٨٧)، مسلم (٢٥٢)، أبو داود (٤٦)، النسائي (١٧/١)]

٥٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاءٌ لِلرَّبِّ. [أخرجه البخاري تعليقاً (١٩٤)، النسائي (١٠/١)]

قال الشافعي: في هذا دليل على أن السواك ليس بواجب، وأنه اختيار؛ لأنه لو كان واجباً لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق. قال الشافعي: واستحب السواك عند كل حال يتغير فيه الفم وعند الاستيقاظ من النوم والأردم وأكل كل ما يغير الفم وشربه وعند الصلوات كلها، ومن تركه وصلى، فلا يعيد صلاته، ولا يجب عليه وضوء.

١٦- باب غسل اليدين قبل الوضوء

قال الشافعي: ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الوضوء فبدأ فيه بغسل الوجه، فدل على أن الوضوء على من قام من النوم كما ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وعلا دون البائل والمتغوط؛ لأن التائم لم يحدث خلاء ولا بولاً وأحب غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء للوضوء للسنة لا للفرض.

٥٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْوُضُوءِ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ. [قدم]

٥٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغُوسُ يَدُهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ. [قدم]

٥٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [قدم]

قال الشافعي: وإذا أدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها وهو

قلت: لا أعلم يجب غسلها كلها بقول الأكثر والأعم ثم
لقيت وحكي لي عنه من أهل العلم، وبأن الوجه نفسه ما لا شعر
عليه إلا شعر الحاجب وأشفار العينين والثارب والعنفة.

الا ترى أنه وجه دون ما أقبل من الرأس، وما أقبل من
الرأس وجه في المعنى؛ لأنه مواجه، وإنما كان ما وصفت من
حاجب وشارب وعنفة وعليه شعر وجهاً من أن كله محدود من
أعلاه وأسفله بشيء من الوجه مكشوف، ولا يجوز أن يكون
شيء من الوجه مكشوفاً لا يغسل، ولا أن يكون الوجه فهو
واحد منقطعاً أسفله وأعلاه وجنباه وجه، وما بين هذا ليس بوجه
واللحية فهي شيطان فعذار اللحية المتصل بالصدغين الذي من
ورائه شيء من الوجه والواصل به القليل الشعر في حكم
الحاجب لا يجوز فيه إلا الغسل له؛ لأنه محدود بالوجه كما
وصفت، وأن شعره لا يكثر عن أن يناله الماء كما ينال الحاجبين
والشاربين والعنفة وهي على الذقن، وما إلى الذقن من اللحية
فهذا مجتمع اللحية بمنقطع اللحية فيجزئ في هذا أن يغسل ظاهر
شعره مع غسل شعر الوجه، ولا يجوز تركه من الماء ولا أرى ما
تحت منابت مجتمع اللحية واجب الغسل، وإذا لم يجب غسله لم
يجب تخليله، ويمر الماء على ظهر شعر اللحية كما يمر على وجهه،
وما مسح من مظاهر شعر الرأس لا يجزه غير ذلك، وإن كان
إبطاً أو كان ما بين منابت لحيته منقطعاً بادياً من الوجه لم يجزه إلا
غسله.

وكذلك لو كان بعض شعر اللحية قليلاً كسعر العنفة
والثارب وعذار اللحية لم يجزه إلا غسله.

وكذلك لو كانت اللحية كلها قليلاً لاصقة كهي حين تنبت
وجب عليه غسلها إنما لا يجب عليه غسلها إذا كثرت؛ فكانت
إذا أسبغ الماء على اللحية حال الشعر لكثرت دون البشرة، فإذا
كانت هكذا لم يجب غسل ما كان هكذا من مجتمع اللحية، ووجب
عليه إمرار الماء عليها بالغاً منها حيث بلغ كما يصنع في الوجه
وأحب أن يمر الماء على جميع ما سقط من اللحية عن الوجه، وإن
لم يفعل فأمره على ما على الوجه، ففيها قولان: أحدهما لا
يجزه؛ لأن اللحية تنزل وجهاً والآخر يجزه إذا أمره على ما على
الوجه منه.

١٩- باب غسل اليدين

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى
الْمَرَافِقِ﴾، فلم أعلم مخالفاً في أن المرافق مما يغسل كأنهم ذهبوا
إلى أن معناها فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى أن تغسل المرافق،
ولا يجزي في غسل اليدين أبداً إلا أن يؤتى على ما بين أطراف

لا يستيقن أن شيئاً من التجاسة ماسها لم يفسد وضوءه.

وكذلك إن شك أن يكون ماسها؛ فإن كان اليد قد ماسته
نجاسة فادخلها في وضوءه؛ فإن كان الماء الذي توضأ به أقل من
قلتين فسد الماء فأمره وغسل منه الإناء وتوضأ بماء غيره لا يجزه
غير ذلك، وإن كان الماء قلتين أو أكثر لم يفسد الماء وتوضأ
وطهرت يده بدخلها الماء إن كانت نجاسة لا أثر لها، ولو كانت
نجاسة لها أثر أخرجها وغسلها حتى يذهب الأثر، ثم يتوضأ.

١٧- باب المضمضة والاستنشاق

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ الآية.

قال الشافعي: فلم أعلم مخالفاً في أن الوجه المفروض غسله
في الوضوء - ما ظهر دون ما بطن، وإن ليس على الرجل أن
يغسل عينيه، ولا أن ينضح فيها؛ فكانت المضمضة والاستنشاق
أقرب إلى الظهور من العينين، ولم أعلم مخالفاً في أن المتوضئ لو تركهما
عامداً أو ناسياً وصلى لم يعد وأحب إلي أن يبدأ المتوضئ بعد
غسل يديه أن يتمضمض ويستنشق ثلاثاً يأخذ بكفه غرفة لفيه
وانفه ويدخل الماء أنفه ويستبلغ بقدر ما يرى أنه يأخذ بخياشيمه،
ولا يزيد على ذلك، ولا يجعله كالسعوط، وإن كان صائماً رفق
بالاستنشاق لئلا يدخل رأسه، وإنما أكدت المضمضة والاستنشاق
دون غسل العينين للسنة، وأن الفم يتغير.

وكذلك الأنف، وأن الماء يقطع من تغيرهما، وليست
كذلك العينان، وإن ترك متوضئ أو جنب المضمضة والاستنشاق
وصلى لم تكن عليه إعادة لما وصفت وأحب إلي أن لا يدعهما،
وإن تركهما أن يتمضمض ويستنشق.

١٨- باب غسل الوجه

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ﴾؛ فكان معقولا أن الوجه ما دون منابت شعر الرأس
إلى الأذنين واللحية والذقن، وليس ما جاور منابت شعر الرأس
الأعم من الزرعين من الرأس.

وكذلك أصلح مقدم الرأس ليست صلته من الوجه
وأحب إلي لو غسل الزرعين مع الوجه، وإن ترك ذلك لم يكن
عليه في تركه شيء، فإذا خرجت لحية الرجل، فلم تكثر حتى
تواري من وجهه شيئاً فعليه غسل الوجه كما كان قبل أن تنبت،
فإذا كثرت حتى تستر موضعها من الوجه فالاحتياط غسلها كلها
ولا أعلمه يجب غسلها كلها، وإنما.

الأصابع إلى أن تغسل المرافق، ولا يجزي إلا أن يؤتى بالغسل على ظاهر اليدين وباطنهما وحروفهما حتى ينقضي غسلهما، وإن ترك من هذا شيء، وإن قل لم يجز ويبدأ باليمنى من يديه قبل اليسرى، فإن بدأ باليسرى قبل اليمنى كرهت ذلك ولا أرى عليه إعادة.

وإذا كان المتوضئ أقطع غسل ما بقي حتى يغسل المرفقين؛ فإن كان أقطعهما من فوق المرفقين غسل ما بقي من المرفقين، وإن كان أقطعهما من المرفقين، ولم يبق من المرفقين شيء، فقد ارتفع عنه فرض غسل اليدين وأحب إلى لو أمس أطراف ما بقي من يديه أو منكبيه غسلًا، وإن لم يفعل لم يضره ذلك.

٢٠- باب مسح الرأس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، وكان معقولاً في الآية أن مسح من رأسه شيئاً، فقد مسح برأسه، ولم تحتمل الآية إلا هذا وهو أظهر معانيها أو مسح الرأس كله ودلت السنة على أن ليس على المرء مسح الرأس كله، وإذا دلت السنة على ذلك فمعنى الآية أن من مسح شيئاً من رأسه أجزأه.

قال الشافعي: إذا مسح الرجل بأي رأسه شاء إن كان لا شعر عليه وبأي شعر رأسه شاء بأصبع واحدة أو بعض أصبع أو بطن كفه أو أمر من مسح به أجزأه ذلك فذلك إن مسح نزعتيه أو إحداهما أو بعضهما أجزأه؛ لأنه من رأسه.

٥٦- قال الشافعي: أخبرنا يحيى بن حسان، عن حماد بن زينو وابن علية، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب الثقفي، عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح بناصرته، وعلى عمامته وخفيوه. [أخرجه مسلم (٢٧٤)، أبو داود (١٥٠)، الرمزي (١٠٠)، النسائي (٧٦/١)، ابن ماجه (٥٤٥)]

٥٧- قال الشافعي: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء أن رسول الله ﷺ توضأ فحسب العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه أو قال ناصيته بالأماء.

٥٨- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن علي بن يحيى، عن ابن سيرين، عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ مسح بناصرته أو قال مقدم رأسه بالأماء.

قال الشافعي: وإذا أذن الله تعالى بمسح الرأس فكان رسول الله ﷺ متعملاً فحسب العمامة فقد دل على أن المسح

على الرأس دونها وأحب لو مسح على العمامة مع الرأس، وإن ترك ذلك لم يضره، وإن مسح على العمامة دون الرأس لم يجزه ذلك.

وكذلك لو مسح على برقع أو قفازين دون الوجه والذراعين لم يجزه ذلك، ولو كان ذا جمجمة فمسح من شعر الجمجمة ما سقط عن أصول منابت شعر الرأس، ولم يجزه، ولا يجزه إلا أن يمسح على الرأس نفسه أو على الشعر الذي على نفس الرأس لا الساقط عن الرأس، ولو جمع شعره فعقده في وسط رأسه فمسح ذلك الموضع، وكان الذي يمسح به الشعر الساقط عن منابت شعر الرأس لم يجزه، وإن كان مسح بشيء من الشعر على منابت الرأس بعدما أزيل عن منبته لم يجزه؛ لأنه حيثن شعر على غير منبته فهو كالعمامة، ولا يجزي المسح على الشعر حتى يمسح على الشعر في موضع منابته فتقع الطهارة عليه كما تقع على الرأس نفسه والاختيار له أن يأخذ الماء بيديه فيمسح بهما رأسه معاً يقبل بهما ويدبر يبدأ بمقدم رأسه، ثم يذهب بهما إلى قفاه، ثم يرفعهما حتى يرجع إلى المكان الذي بدأ منه، وهكذا روي أن النبي ﷺ مسح.

٥٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أنه قال: قلت لعبد الله بن زياد الأنصاري: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فقال عبد الله بن زياد: نعم ودعا بوضوءه فأفرغ على يديه فغسل يديه مرتين مرتين وغضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه وأقبل بهما وادبر بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى الموضع الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه. [أخرجه البخاري (١٨٥)، مسلم (١٨)، أبو داود (١١٨)، الرمزي (٣٢)، النسائي (٧٢/١)، ابن ماجه (٤٣٤)]

قال الشافعي: وأحب لو مسح رأسه ثلاثاً، وواحدة تجزئه وأحب أن يمسح ظاهر أذنيه وباطنهما بماء غير ماء الرأس ويأخذ بأصبعيه الماء لأذنيه فيدخلهما فيما ظهر من الفرجة التي تفضي إلى الصماخ، ولو ترك مسح الأذنين لم يعد؛ لأنهما لو كانتا من الوجه غسلتا معه أو من الرأس مسحتا معه أو وحدهما أجزأتا منه، فإذا لم يكونا هكذا، فلم يذكر في الفرض، ولو كانتا من الرأس كفى ماسحهما أن يمسح بالرأس كما يكفي مما يبقى من الرأس.

٢١- باب غسل الرجلين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى

﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

قال الشافعي: وغرّ نقرؤها وأرجلكم على معنى اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم واسمحوا برءوسكم.

قال الشافعي: ولم أسمع مخالفاً في أن الكعبين اللذين ذكر الله عز وجل في الوضوء الكعبان الثاتان وهما مجمع مفصل الساق والقدم، وأن عليهما الغسل كأنه يذهب فيهما إلى اغسلوا أرجلكم حتى تغسلوا الكعبين، ولا يميز في المرة إلا غسل ظاهر قدميه وباطنه وعرقوبيهما وكعبيهما حتى يستوظف كل ما أشرف من الكعبين عن أصل الساق فيسبب قدميه، ثم يصب عليهما الماء يمينه أو يصب عليه غيره ويخلل أصابعهما حتى ياتي الماء على ما بين أصابعهما، ولا يميزه ترك تحليل الأصابع إلا أن يعلم أن الماء قد أتى على جميع ما بين الأصابع.

٦٠- قال الشافعي: أخبرنا يحيى بن سليم قال حدثني أبو هاشم إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن قتيب بن صبرة، عن أبيه قال: كنت وأبني المثنوق أو في وفد بني المثنوق إلى رسول الله ﷺ فأتيناه، فلم نصادفه وصادفنا عائشة رضي الله عنها فأتتنا ببقناح فيه تمر والقيناع الطبق فأكلنا وأسررت لنا بخيريرة فصبرت فأكلنا، فلم نلبث أن جاء رسول الله ﷺ، فقال: هل أكلتم شيئاً هل أمر لكم بشيء؟ فقلنا: نعم، فلم نلبث أن دفع الراعي غنمه، فإذا سحلة تبع قال هيو يا فلان ما ولدت قال بهمة قال فاذبح لنا مكانها شاة، ثم انحرف إلي، وقال لي لا تحسبن، ولم يقل لا تحسبن أنا من أجلك دبختنا لنا غنم يافعة لا نريد أن تزيد، فإذا ولد الراعي بهمة دبختنا مكانها شاة قلت: يا رسول الله إن لي امرأة في لسانها شيء يعني البذاء قال طلقها إذا قلت إن لي منها ولداً، وإن لها صحبة قال فمرها بقول عظماء فإن يك فيها خبير فستعقل ولا تضربن ظميتك كضربك أمتك قلت: يا رسول الله أخبرني عن الوضوء قال: أسيغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً [أخرجه أبو داود (١٤٢)].

الترمذي (٣٨)، النسائي (٦٦/١)، ابن ماجه (٤٠٧).

قال الشافعي: فلان كان في أصابعه شيء خلق ملتصقاً غلغل الماء على عضويه حتى يصل الماء إلى ما ظهر من جلده لا يميزه غير ذلك، وليس عليه أن يفتق ما خلق مرتبطاً منهما.

٢٢- بابُ مقامِ الوضوءِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قام رجل يوضئ رجلاً قام عن يسار المتوضئ، لأنه أمكن له من الماء وأحسن في الأدب، وإن قام عن يمينه أو حيث قام إذا صب عليه الماء فتوضأ أجزاءه لأن الفرض إنما هو في الوضوء لا في مقام الوضوء.

٢٣- بابُ قدرِ الماءِ الذي يتوضأ به

٦١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك قال: رأيت رسول الله ﷺ رأت صلاة العصر فالتفت الناس الوضوء، فلم يجدوه فأتى رسول الله ﷺ بوضوء فوضع يده في ذلك الإناء وأمر الناس أن يتوضؤوا منه قال فرأيت الماء ينبع من بين أصابعه فتوضأ الناس حتى توضؤوا من عند آخرهم. [أخرجه البخاري (٧٢٩٤)، مسلم (٢٣٥٩)].

قال الشافعي: في مثل هذا المعنى إن النبي ﷺ كان يغتسل وبعض نسائه من إناه واحداً، فإذا توضأ الناس معاً، ففي هذا دليل على أنه لا وقت فيما يطهر من المتوضئ من الماء إلا الإتيان على ما أمر الله به من غسل ومسح.

وكذلك إذا اغتسل الاثنان معاً، فإذا أتى المرء على ما أمر الله تعالى به من غسل ومسح، فقد أدى ما عليه قل الماء أو كثير، وقد يفرق بالماء القليل فيكفي ويغرق بالكثير، فلا يكفي وأقل ما يكفي فيما أمر بغسله أن يأخذ له الماء، ثم يجره على الوجه واليدين والرجلين؛ فإن جرى الماء بنفسه حتى أتى على جميع ذلك أجزاء، وإن أمر به على يده، وكان ذلك بتحريكه باليدين كان أنقى، وكان أحب إلي، وإن كان على شيء من أعضائه مشقاً، أو غيره فلا يصح الجسد فأمر الماء عليه، فلم يذهب لم يكن عليه إعادة غسل العضو إذا أجرى الماء عليه، فقد جاء بأقل ما يلزمه وأحب إلي لو غسله حتى يذهب كله، وإن كان عليه علك أو شيء تخير قيمته الله أن يصل إلى الجلد لم يميزه وضوء ذلك العضو حتى يزيل عنه ذلك أو يزيل منه ما يعلم أن الماء قد ماس مع الجلد كله لا حائل دونه فأما الرأس فيأخذ من الماء بما شاة من يده، ثم يمسح برأسه إذا وصل إليه أو شعره الذي عليه فإن كان أيضاً دون ما يمسح من شعره حائل لم يميزه.

وكذلك إن كان دون الرأس حائل ولا شعر عليه لم يميزه حتى يزيل الحائل فيأشرب بالمسح رأسه أو شعره، وإن انغمس في ماء جار أو ناقح لا ينحس - انغماسة تأتي على جميع أعضائه

الوضوء ينوي الطهارة بها أجزائه.

وكذلك إن جلس تحت مصب ماء أو سرب للمطر أو مطر ينوي به الطهارة فيأتي الماء على جميع أعضاء الوضوء حتى لا يبقى منها شيء أجزائه.

ولا يجزئ الوضوء إلا بنية ويكفيه من النية فيه أن يتوضأ ينوي طهارة من حدث أو طهارة لصلاة فريضة أو نافلة أو لقراءة مصحف أو صلاة على جنازة أو مما أشبه هذا مما لا يفعل إلا طاهر.

قال: ولو وضأ بعض أعضائه بلا نية، ثم نوى في الباقي لم يجزه إلا أن يعود للني وضأ بلا نية فيحدث له نية يجزئه بها الوضوء قال أبو محمد ويغسل ما بعده وهو قول الشافعي في غير هذا الموضع ويغسل ما بعده.

قال الشافعي: وإذا قدم النية مع أخذه في الوضوء أجزائه الوضوء؛ فإن قدمها قبل، ثم عزيت عنه لم يجزه، وإذا توضأ وهو ينوي الطهارة، ثم عزيت عنه النية أجزائه نية واحدة فيستحب بها الوضوء ما لم يحدث نية أن يترد بالماء أو ينتظف بالماء لا يظهر به، وإذا وضأ وجهه ينوي الطهارة، ثم نوى بغسل يديه، وما بقي من جسده التنظيف أو التبريد لا الطهارة لم يجزه الوضوء حتى يعود لغسل أعضائه التي أحدث فيها غير نية الطهارة، فإذا وضأ نفسه أو وضأ غيره فسواء.

ويأخذ لكل عضو من ماء غير الماء الذي أخذ للآخر، ولو مسح رأسه بفضل بلل وضوء يديه أو مسح رأسه ببلل لحيته لم يجزه، ولا يجزئه إلا ماء جديد.

قال الربيع: ولو غسل وجهه بلا نية طهارة للصلاة، ثم غسل يديه بعد مسح رأسه وغسل رجليه ينوي الطهارة كأن عليه أن يعيد غسل الوجه ينوي به الطهارة وغسل ما بعد ذلك مما غسل لا ينوي به الطهارة حتى يأتي الوضوء على ما ذكر الله عز وجل من شيء قبل شيء، وإن كان غسل وجهه ينوي الطهارة ويديه ومسح برأسه، ثم غسل رجليه لا ينوي الطهارة كأن عليه أن يغسل الرجلين فقط الذي لم ينو بهما طهارة.

ولو توضأ بماء غمس فيه ثوباً ليست فيه نجاسة والماء بماله لم يخلطه شيء يصير إليه مستهلكاً فيه أجزائه الوضوء به.

ولو توضأ بفضل غيره أجزائه، ولو توضأ بماء توضأ به رجل لا نجاسة على أعضائه لم يجزه؛ لأنه ماء قد توضئ به.

وكذلك لو توضأ بماء قد اغتسل فيه رجل والماء أقل من قلتين لم يجزه، وإن كان الماء خمس قرب أو أكثر فانغمس فيه رجل لا نجاسة عليه فتوضأ به أجزائه؛ لأن هذا لا يفسده، وإنما.

قلت: لا يتوضأ رجل بماء قد توضأ به غيره؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾؛ فكان معقولاً أن الوجه لا يكون مغسولاً إلا بأن يتدأ له ماء فيغسل به، ثم عليه في اليدين عندي مثل ما عليه في الوجه من أن يتدأ له ماء فيغسله به، ولو أعاد عليه الماء الذي غسل به الوجه كان لم يسو بين يديه، ووجهه، ولا يكون مسوياً بينهما حتى يتدأ لهما الماء كما ابتدأ لوجهه، وأن رسول الله ﷺ أخذ لكل عضو منه ماء جديداً.

ولو أصاب هذا الماء الذي توضأ به من غير نجاسة على البدن ثوب الذي توضأ به أو غيره أو صب على الأرض لم يغسل منه الثوب وصلى على الأرض؛ لأنه ليس بنجس. فإن قال قائل: فمن أين لم يكن نجساً؟

قيل من قبل أن رسول الله ﷺ توضأ ولا شك أن من الوضوء ما يصيب ثيابه، ولم نعلمه غسل ثيابه منه ولا أبدلها ولا علمت فعل ذلك أحد من المسلمين؛ فكان معقولاً إذا لم يمس الماء نجاسة لا ينجس.

فإن قيل: فلم لا يتوضأ به إذا لم يكن نجساً؟

قيل: لما وصفنا، وإن على الناس تعبداً في أنفسهم بالطهارة من غير نجاسة غمس أبدانهم، وليس على ثوب ولا على أرض تعبد ولا أن يمساه ماء من غير نجاسة.

٢٤ - باب تقديم الوضوء ومتابعته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾..

قال: وتوضأ رسول الله ﷺ كما أمره الله عز وجل وبدأ بما بدأ الله تعالى به قال فاشبه - والله تعالى أعلم، - أن يكون على المتوضئ في الوضوء شيان أن يبدأ بما بدأ الله، ثم رسوله عليه الصلاة والسلام به منه ويأتي على إكمال ما أمر به فمن بدأ بيده قبل وجهه أو رأسه قبل يديه أو رجليه قبل رأسه كان عليه عندي أن يعيد حتى يغسل كلاً في موضعه بعد الذي قبله وقبل الذي بعده لا يجزيه عندي غير ذلك، وإن صلى أعاد الصلاة بعد أن يعيد الوضوء ومسح الرأس وغيره في هذا سواء.

فإذا نسي مسح رأسه حتى غسل رجليه عاد فمسح رأسه، ثم غسل رجليه بعده.

وإنما قلت يعيد كما قلت: وقال غيري في قول الله عز وجل ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ وَالزُّكُوفَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ فبدأ رسول الله ﷺ بالصفا، وقال نبدأ بما بدأ الله به، ولم أعلم خلافاً أنه لو بدأ بالروة

دُعِيَ لِجَنَازَةٍ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَمَسَحَ عَلَى خَفِيَّهِ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا. [أخرجه مالك (٣٦١/١-٣٧)]

قال: وهذا غير متابع للوضوء، ولعله قد جف وضوءه، وقد يجهف فيما أقلّ مما بين السّوق والمسجد وأجده حين ترك موضع وضوءه، وصار إلى المسجد أخذاً في عمل غير الوضوء وقاطعاً له.

قال: وفي مذهب كثير من أهل العلم أنّ الرجل إذا رمى الجمرة الأولى، ثمّ الآخرة، ثمّ الوسطى أعاد الوسطى والآخرة حتى يكونا في موضعهما، ولم يعد الأولى وهو دليل في قولهم على أنّ تقطيع الوضوء لا يمنعه أن يجزئ عنه كما قطع الذي رمى الجمرة الأولى رمياً إلى الآخرة، فلم يمنعه أن تجزئ عنه الوسطى.

٢٥- باب التسمية على الوضوء

قال الشافعي: وأحب للرجل أن يسمي الله عز وجلّ في ابتداء وضوءه؛ فإن سها سمي متى ذكر، وإن كان قبل أن يكمل الوضوء، وإن ترك التسمية ناسياً أو عامداً لم يفسد وضوءه إن شاء الله تعالى.

٢٦- باب عدد الوضوء والحد فيه

٦٣- قال الشافعي: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس قال: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَاسْتَنْشَقَ وَتَمَضَّمْضَنَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَصَبَّ عَلَى وَجْهِهِ مَرَّةً وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ مَرَّةً وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. [أخرجه البخاري (١٥٧)، أبو داود (١٣٨)، الرمذي (٤٢)، النسائي (٦٢/١)، ابن ماجه (٤١١)]

٦٤- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن حمران مولى عثمان بن عفان، عن عثمان بن عفان أنه تَوَضَّأَ بِالْمِقَاعِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ تَوَضَّأَ وَضُوءِي هَذَا خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ. [أخرجه البخاري (١٥٩)، مسلم (٢٢٦)، أبو داود (١٠٦)، النسائي (٨٠/١)]

قال الشافعي: وليس هذا اختلافاً، ولكن رسول الله ﷺ إذا تَوَضَّأَ ثَلَاثًا وَتَوَضَّأَ مَرَّةً فَالْكَمَالُ وَالْإِخْتِيَارُ ثَلَاثٌ، وَوَاحِدَةٌ تَجْزِئُ فَأَحَبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ يَرْضَى وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

الغنى طوافاً حتى يكون بدؤه بالصفاً، وكما قلنا في الجمار إن بدأ بالآخرة قبل الأولى أعاد حتى تكون بعدها، وإن بدأ بالطواف بالصفاً والمروة قبل الطواف بالبيت أعاد؛ فكان الوضوء في هذا المعنى أوكذ من بعضه عندي، والله أعلم.

قال: وذكر الله عز وجلّ الدين والرجلين معاً فأحب أن يبدأ باليمين قبل اليسرى، وإن بدأ باليسرى قبل اليمين، فقد أساء ولا إعادة عليه وأحب أن يتابع الوضوء، ولا يفرقه؛ لأن رسول الله ﷺ جاء به متتابعاً، ولأن المسلمين جاءوا بالطواف ورمى الجمار، وما أشبههما من الأعمال متابعاً، ولا حد للتتابع إلا ما يعلمه الناس من أن يأخذ الرجل فيه، ثم لا يكون قاطعاً له حتى يكمله إلا من عذر والعذر أن يفرغ في موضعه الذي توضع فيه من سبل أو هدم أو حريق أو غيره فيتحول إلى غيره فيمضي فيه على وضوءه أو يقل به الماء فيأخذ الماء، ثم يمضي على وضوءه في الوجهين جميعاً، وإن جف وضوءه - كما يعرض له في الصلاة الرعاف وغيره - فيخرج، ثم يبي، وكما يقطع به الطواف لصلاة أو رعايف أو انتقاض وضوءه فينصرف، ثم يبي.

قال الربيع: ثم رجع الشافعي عن هذا بعد، وقال عليه أن يبتدئ الصلاة إذا خرج من رعايف.

وقال الشافعي: إنه إذا انصرف من رعايف أو غيره قبل أن يتم صلاته أنه يبتدئ الصلاة.

قال الربيع: رجع الشافعي عن هذه المسألة، وقال: إذا تحول وجهه عن تمام الصلاة عامداً أعاد الصلاة إذا خرج من رعايف وغيره.

قال الشافعي: وإن تحول من موضع قد وضأ بعض أعضائه فيه إلى موضع غير لظافته أو لسعته أو ما أشبه ذلك مضى على وضوء ما بقي منه.

وكذلك لو تحول لاختياره لا لضرورة كانت به في موضعه الذي كان فيه، وإن قطع الوضوء فيه فذهب الحاجة أو أخذ في غير عمل الوضوء حتى تطاول ذلك به جف الوضوء أو لم يجهف فأحب لي لو استأنف وضوءاً، ولا يبين لي أن يكون عليه استئناف وضوء، وإن طال تركه له ما لم يحدث بين ظهراني وضوءه فينتقض ما مضى من وضوءه؛ ولأنني لا أجذ في متابعته الوضوء ما أجذ في تقديم بعضه على بعض وأصل منهبتنا أنه يأتي بال غسل كيف شاء، ولو قطعه؛ لأن الله عز وجلّ قال: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ فهذا مقتسل، وإن قطع الغسل ولا أحسبه يجوز إذا قطع الوضوء إلا مثل هذا.

٦٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه تَوَضَّأَ بِالسُّوقِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ

وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا وَيَعْمُ بِالمَسْحِ رَأْسَهُ؛ فَإِنْ اقْتَصَرَ فِي غَسْلِ الرَّجْلِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ تَأْتِي عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ أَجْزَاءَهُ، وَإِنْ اقْتَصَرَ فِي الرَّأْسِ عَلَى مَسْحَةٍ وَاحِدَةٍ بِمَا شَاءَ مِنْ يَدَيْهِ أَجْزَاءَهُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَقْلُ مَا يَلْزَمُهُ، وَإِنْ وَضَأَ بَعْضُ أَعْضَائِهِ مَرَّةً وَبَعْضُهَا اثْنَيْنِ وَبَعْضُهَا ثَلَاثًا أَجْزَاءَهُ؛ لِأَنَّ وَاحِدَةً إِذَا أَجْزَأَتْ فِي الْكُلِّ أَجْزَأَتْ فِي الْبَعْضِ مِنْهُ.

٦٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِيَمَانِهِ وَأَذْبَرَ يَدَا يَمَقْدَمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِيَمَانِهِ إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّعُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. [هـ]

قال: ولا أحب للمتوضي أن يزيد على ثلاث، وإن زاد لم اكرهه إن شاء الله تعالى، وإذا وضأ الرجل وجهه ويديه، ثم أحدث استأنف الوضوء.

٢٧ - بابُ جماع المسح على الخفين

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

قال الشافعي: فاحتمل أمر الله عز وجل بغسل القدمين أن يكون على كل متوضي واحتمل أن يكون على بعض المتوضين دون بعض، فدل مسح رسول الله ﷺ على الخفين أنهما على من لا خفين عليه إذا هو لبسهما على كمال الطهارة كما دل صلاة رسول الله ﷺ صلاتين بوضوء واحد وصلوات بوضوء واحد على أن فرض الوضوء على من قام إلى الصلاة على بعض القائمين دون بعض لا أن المسح خلاف لكتاب الله عز وجل ولا الوضوء على القدمين.

وكذلك ليست سنة من سنته ﷺ بخلاف لكتاب الله عز وجل.

٦٦ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِلَالٌ فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ خَرَجَا قَالَ أَسَامَةُ فَسَأَلْتُ بِلَالَ مَاذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بِلَالٌ ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ. [أخرجه النسائي (٨٢/١)]

٦٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ غَرَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُرَّةً ثَبُوكَ قَالَ الْمُغِيرَةُ فَتَبَرَّزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيلَ الْغَائِطُ فَحَمَلَتْ مَعَهُ إِذَاؤُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَعَلَتْ أَهْرِيْقَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِذَاؤِ وَهُوَ يَغْتَسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُخْبِرُ جَبَّتَهُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَ كَمَا جَبَّتُهُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْجَبَّةِ حَتَّى أَخْرَجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْ أَسْفَلِ الْجَبَّةِ وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ قَالَ الْمُغِيرَةُ فَأَقْبَلَتْ مَعَهُ حَتَّى نَجَدَ النَّاسَ قَدْ قَدَّمُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يُصَلِّيَ لَهُمْ فَأَذْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ مَعَهُ وَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَمَّ صَلَاتَهُ وَأَفْرَعَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ وَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ أَحْسَنْتُمْ أَوْ قَالَ أَصَبْتُمْ يَغِيظُهُمْ أَنْ صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْفَتِهَا.

قال ابن شهاب وحدثني إسماعيل بن محمد بن أبي وقاص عن حمزة بن المغيرة بن شعبة بنحو من حديث عباد قال المغيرة: فَأَذْرَتْ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ ذَهَبَ. [أخرجه البخاري (٢٠٣)، مسلم (٢٧٤)، أبو داود (١٤٩١)، الترمذي (٩٧)، النسائي (٨٢/١)، ابن ماجه (١٨١/١)]

قال الشافعي: وفي حديث بلال دليل على أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين في الحضر؛ لأن بشر جمل في الحضر قال فيمسح المسافر والمقيم معا.

٢٨ - بابُ من له المسح

٦٨ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُسَيْنٍ وَزَكَرِيَّا، وَيُونُسَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ.

قال الشافعي: فمن لم يدخل واحدة من رجليه في الخفين إلا الصلاة تحل له، فإنه كامل الطهارة، وكان له أن يمسح على الخفين، وذلك أن يتوضأ رجل فيكمل الوضوء، ثم يتدب بعد

عليه، وذلك أن يكون كله من جلود بقر أو إبل أو خشب فهذا أكثر من أن يكون من جلود الغنم.

قال الشافعي: فإذا كان الخفان من لبود أو ثياب أو طقس، فلا يكونان في معنى الخف حتى يتعلا جلداً أو خشباً أو ما يبقى إذا توبع المشي عليه، ويكون كل ما على مواضع الوضوء منها صفيقاً لا يشف، فإذا كان هكذا مسح عليه، وإذا لم يكن هكذا لم يمسح عليه، وذلك أن يكون صفيقاً لا يشف وغير متعلّج فهذا جورب أو يكون متعلّجاً ويكون يشف، فلا يكون هذا خفاً إنما الخف ما لم يشف.

قال الشافعي: وإن كان متعلّجاً، وما على مواضع الوضوء صفيقاً لا يشف، وما فوق مواضع الوضوء يشف لم يضره؛ لأنه لو لم يكن في ذلك شيء لم يضره، وإن كان في شيء مما على مواضع الوضوء شيء يشف لم يكن له أن يمسح عليه، فإذا كان عليه جوربان يقومان مقام الخفين مسح عليهما، ثم لبس فوقهما خفين أو كان عليه خفان فلبسهما أو لبس عليهما جرموقين آخرين أجزاء المسح على الخفين اللذين يليان قدميه، ولم يعد على الخفين فوقهما ولا على الجرموقين مسحاً.

ولو توضع فأكمل الطهارة، ثم لبس الخفين أو ما يقوم مقام الخفين، ثم لبس فوقهما جرموقين، ثم أحدث فأراد أن يمسح الجرموقين لم يكن ذلك له، وكان عليه أن يطرح الجرموقين، ثم مسح على الخفين اللذين يليان قدميه، ثم يعيد الجرموقين إن شاء، وإن مسح على الجرموقين ودونهما خفان لم يجره المسح ولا الصلاة.

قال الشافعي: ولو كان لبس جوربين لا يقومان مقام خفين، ثم لبس فوقهما خفين مسح على الخفين؛ لأنه ليس دون القدمين شيء يقوم مقام الخفين.

وكذلك لو جعل خرقةً ولفافاً متظاهرة على القدمين، ثم لبس فوقهما خفين مسح على الخفين وقلما يلبس الخفان إلا ودونهما وقاية من جورب أو شيء يقوم مقامه بقي القدمين من خرز الخف وحروفه.

قال الشافعي: وإن كان الخفان أو شيء منهما نجساً لم تحل الصلاة فيهما، وإن كانا من جلد ميتة غير كلب أو خنزير، وإن كانا من جلد سبع فديبغا حلت الصلاة فيهما إذا لم يبق فيهما شعر؛ فإن بقي فيهما شعر، فلا يطهر الشعر الذبّاع، ولا يصلّي فيهما، وإن كانا من جلد ميتة أو سبع لم يديبغا لم تحل الصلاة فيهما، وإن كانا من جلد ما يؤكل لحمه ذكي حلت الصلاة فيهما، وإن لم يديبغا.

قال الشافعي: ويجزي المسح من طهارة الوضوء، فإذا

إكماله إدخال كل واحدٍ من الخفين رجله؛ فإن أحدث بعد ذلك كان له أن يمسح على الخفين، وإن أدخل رجليه أو واحدةً منهما الخفين قبل أن تحل له الصلاة لم يكن له أن يحدث أن يمسح على الخفين، وذلك أن يوضئ وجهه ويديه ويمسح برأسه ويغسل إحدى رجليه، ثم يدخلها الخف، ثم يغسل الأخرى فيدخلها الخف، فلا يكون له إذا أحدث أن يمسح على الخفين؛ لأنه أدخل إحدى رجليه الخف وهو غير كامل الطهارة وتحل له الصلاة.

وكذلك لو غسل رجليه، ثم توضع بعد لم يكن له أن يصلّي حتى ينزع الخفين، ويتوضأ فيكمل الوضوء، ثم يدخلهما الخفين. وكذلك لو توضع فأكمل الوضوء، ثم خفف إحدى رجليه، ثم أدخل رجله الأخرى في ساق الخف، فلم تقر في موضع القدم حتى أحدث لم يكن له أن يمسح؛ لأن هذا لا يكون متخففاً حتى يقر قدمه في قدم الخف وعليه أن ينزع ويستأنف الوضوء.

وإذا وارى الخف من جميع جوانبه موضع الوضوء وهو أن يوراري الكعبين، فلا يريان منه كان لمن له المسح على الخفين أن يمسح هذين؛ لأنهما خفان، وإن كان الكعبان أو ما يحاذيهما من مقدم الساق أو مؤخرها يرى من الخف لقصره أو لشق فيه أو يرى منه شيء ما كان لم يكن لمن لبسه أن يمسح عليه، وهكذا إن كان في الخفين خرق يرى منه شيء من مواضع الوضوء في بطن القدم أو ظهرها أو حروفها أو ما ارتفع من القدم إلى الكعبين فليس لأحدٍ عليه هذان الخفان أن يمسح عليهما؛ لأن المسح رخصة لمن تغطت رجلاه بالخفين، فإذا كانت إحداها بارزة بادية فليستا بمتغطيتين، ولا يجوز أن يكون شيء عليه الفرض من الرجلين بارزاً، ولا يغسل، وإذا وجب الغسل على شيء من القدم وجب عليها كلها.

وإن كان في الخف خرق وجوب يوراري القدم، فلا نرى له المسح عليه؛ لأن الخف ليس بجورب؛ لأنه لو ترك أن يلبس دون الخف جورباً رثي بعض رجليه.

قال: وإن انتفتحت طهارة الخف وبطائسه صحيحة لا يرى منها قدم كان له المسح؛ لأن هذا كله خف والجورب ليس بخف. وكذلك كل شيء الصق بالخف فهو منه.

ولو تخفف خفاً فيه خرق، ثم لبس فوقه آخر صحيحاً كان له أن يمسح، وإذا كان الخف الذي على قدمه صحيحاً مسح عليه دون الذي فوقه.

قال الشافعي: وإذا كان في الخف فتق كالخرق الذي من قبل الخرز كان أو غيره والخف الذي يمسح عليه الخف المعلوم ساذجاً كان أو متعلّجاً.

قال الشافعي: فإن تخفف واحداً غيره؛ فكان في معناه مسح

وجِبَ الغسلُ وجِبَ نزعُ الخَفَيْنِ وغسلُ جميعِ البدنِ.

وكذلك يجزئ الاستنجاءُ بالحجارةِ من الخلاءِ والبولِ في الوضوءِ، وإذا وجِبَ الغسلُ وجِبَ غسلُ ما هنالك؛ لأنَّه ممَّا يظهرُ من البدنِ.

قال الشافعيُّ: وإن دُميت القدمان في الخَفَيْنِ أو وصلت إليهما نجاسةٌ وجِبَ خلعُ الخَفَيْنِ وغسلُ القدمين؛ لأنَّ المسحَ طهارةٌ تعبُّدٌ وضوءٌ لا طهارةٌ إزالةً نجسٍ.

٢٩ - بابُ وقتِ المسحِ على الخَفَيْنِ

٦٩ - قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُهَاجِرُ أَبُو مَخْلَدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ وَلِلْمَقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً. [أخرجه ابن ماجه (٥٥٦)]

قال الشافعيُّ: إذا تطهَّرَ لبسَ خفيه فله أن يمسحَ عليهما.

٧٠ - قال الشافعيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ قَالَ أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ، فَقَالَ لِي: مَا جَاءَ بِكَ؟ فَقُلْتُ: اتَّيَغَاءُ الْعِلْمُ، فَقَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَنْصَعُ أَجْنَحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَطْلُبُ. قلت: حالك في نفسي المسحُ على الخَفَيْنِ بعدَ الغائطِ والبولِ وكنت امرأً من أصحابِ رسولِ الله ﷺ فأتيتك أسألك هل سمعت من رسولِ الله ﷺ في ذلك شيئاً، فقال: نعم كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَتَزَعَ خِفَانَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ لَكِنْ مِنْ بَوْلٍ وَغَائِطٍ وَنَوْمٍ. [أخرجه الرمذي (٩٦)، النسائي (٨٣/١)، ابن ماجه (٤٧٨)]

قال الشافعيُّ: وإذا لبسَ الرَّجُلُ خفيه وهو طاهرٌ للصلاةِ صلى فيهما، فإذا أحدثَ عرفَ الوقتَ الذي أحدثَ فيه، وإن لم يمسحَ إلا بعده؛ فإن كَانَ مقيماً مسحَ على خفيه إلى الوقتِ الذي أحدثَ فيه من غدو، وذلك يومٌ وليلةٌ لا يزيدُ عليه، وإن كَانَ مسافراً مسحَ ثلاثةَ أَيَّامٍ ولياليهنَّ إلى أن يقطعَ المسحَ في الوقتِ الذي ابتدأَ المسحَ فيه في اليومِ الثالثِ لا يزيدُ على ذلك.

قال الشافعيُّ: وإذا توضأَ ولبسَ خفيه، ثم أحدثَ قبلَ زوالِ الشمسِ فمسحَ لصلاةِ الظَّهرِ والعصرِ والمغربِ والعشاءِ والصَّبحِ صلى بالمسحِ الأوَّلِ ما لم يتقضَ وضوءه؛ فإن انتقضَ فله أن يمسحَ أيضاً حتَّى السَّاعةُ التي أحدثَ فيها من غدو، وذلك يومٌ

وليلةٌ، فإذا جاءَ الوقتُ الذي مسحَ فيه، فقد انتقضَ المسحُ، وإن لم يحدث، وكانَ عليه أن يتزعَّ خفيه، فإذا فعلَ وتوضأَ كَانَ على وضوئه ومتى لبسَ خفيه فأحدثَ مسحَ إلى مثلِ السَّاعةِ التي أحدثَ فيها، ثم يتقضَّ مسحه في السَّاعةِ التي أحدثَ فيها، وإن لم يحدث.

قال الشافعيُّ: وإن أحدثَ بعدَ زوالِ الشمسِ فمسحَ صلى الظَّهرَ والعصرَ والمغربَ والعشاءَ والصَّبحَ والظَّهرَ إن قَدَّمَهَا حتَّى يصلِّيها قبلَ الوقتِ الذي أحدثَ فيه ويخرجُ منها؛ فإن أخرها حتَّى يكونَ الوقتُ الذي أحدثَ فيه لم يكن له أن يصلِّيها بمسحٍ، وإن قَدَّمَهَا، فلم يسلمَ حتَّى يدخلَ الوقتَ الذي مسحَ فيه انتقضت صلاته بانتقاضِ مسحِهِ، وكانَ عليه أن يتزعَّ خفيه، ثم يتوضأَ، ويصليَ بطهارةِ الوضوءِ، ثم كلَّمَا لبسَ خفيه على طهارةٍ، ثم أحدثَ كَانَ هكذا أبداً.

قال الشافعيُّ: ويصنعُ هكذا في السَّفرِ في ثلاثةِ أَيَّامٍ ولياليهنَّ يمسحُ في اليومِ الثالثِ إلى مثلِ السَّاعةِ التي أحدثَ فيها، فيصلِّي في الحضرِ خمسَ صلواتٍ مرةً وستاً مرةً أخرى بمسحٍ، وفي السَّفرِ خمسَ عشرةَ صلاةً مرةً وستةَ عشرَ أخرى على مثلِ ما حكيت إذا صلاهنَّ على الانفردِ.

وكذلك إذا جمعَ في السَّفرِ؛ لأنَّه إذا أحدثَ عندَ العصرِ صلى خمسَ عشرةَ وجمعَ العصرَ إلى الظَّهرِ في وقتِ الظَّهرِ، فإذا دخلَ الوقتَ الذي مسحَ فيه انتقضَ المسحُ.

قال الشافعيُّ: فإن مسحَ في الحضرِ عندَ الزَّوالِ فصلَّى الظَّهرَ، ثم خرجَ مسافراً صلى بالمسحِ حتَّى يستكملَ يوماً وليلةً لا يزيدُ على ذلك؛ لأنَّ أصلَ طهارةٍ مسحه كانت، وليسَ له أن يصلِّي بها إلا يوماً وليلةً.

وكذلك لو مسحَ في الحضرِ، فلم يصلِّ صلاةً حتَّى يخرجَ إلى السَّفرِ لم يكن له أن يصلِّيَ بالمسحِ الذي كَانَ في الحضرِ إلا يوماً وليلةً كما كَانَ يصلِّي به في الحضرِ.

قال الشافعيُّ: ولو أحدثَ في الحضرِ، فلم يمسحَ حتَّى خرجَ إلى السَّفرِ صلى بمسحه في السَّفرِ ثلاثةَ أَيَّامٍ ولياليهنَّ.

قال الشافعيُّ: ولو كَانَ مسحَ في الحضرِ، ثم سافرَ، ولم يحدث فتوضأَ ومسحَ في السَّفرِ لم يصلِّ بذلك المسحَ إلا يوماً وليلةً؛ لأنَّه لم يكن لمسحه معنى إذا مسحَ وهو طاهرٌ لمسحه في الحضرِ؛ فكانَ مسحه ذلك كما لم يكن إذا لم يكن يطهره غيرُ التطهيرِ الأوَّلِ.

قال الشافعيُّ: ولو مسحَ وهو مسافرٌ فصلَّى صلاةً أو أكثرَ، ثم قَدَمَ بلداً يقيمُ به أربعاً ونوى المقامَ بموضعه الذي مسحَ فيه أربعاً لم يصلِّ بمسحِ السَّفرِ بعدَ مقامه إلا لإتمامِ يومٍ وليلةٍ، ولا

رئيت فهو مثل رؤية القدم ينقض به المسح.

قال الشافعي: وإذا كان الحفّ بشرح؛ فإن كان الشرح فوق موضع الوضوء، فلا يضره؛ لأنه لو لم يكن ثم خفّ أجزأ المسح عليه.

قال الشافعي: وإن كان الشرح فوق شيء من موضع الوضوء من القدم؛ فكان فيه خلل يرى منه شيء من القدم لم يمسح على الحفّ، وإن لم يكن في الشرح خلل يرى منه شيء من القدم مسح عليه، وإن كان شرحه يفتح.

قال الشافعي: وإن فتح شرحه، فقد انتقض المسح؛ لأنه إن لم ير في ذلك الوقت فمضى فيه أو تحرك انفرج حتى يرى.

قال الشافعي: ولو كان الشرح فوق شيء من موضع الوضوء من القدم؛ فكان فيه خلل، فلا يضره؛ لأنه لو لم يكن ثم خفّ أجزأه.

٣١- باب ما يوجب الغسل، ولا يوجبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾.

قال الشافعي: فوجب الله عز وجل الغسل من الجنابة؛ فكان معروفاً في لسان العرب أن الجنابة الجماع، وإن لم يكن مع الجماع ماء دافق.

وكذلك ذلك في حدّ الرّنا وإيجاب المهر وغيره، وكل من خوطب بأن فلاناً أجنب من فلانة عقل أنه أصابها، وإن لم يكن مقترفاً.

قال الوبيّ: يريد أنه لم ينزل ودلت السنة على أن الجنابة أن يفضي الرجل من المرأة حتى يغيب فرجه في فرجها إلى أن يوراري حشفته أو أن يرمي الماء الدافق، وإن لم يكن جماعاً.

٧١- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سفيان بن المسيّب أن أبا موسى الأشعري سأل عائشة، عن البقاء الخنثيين، فقالت عائشة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ: إذا التقى الخنثانان أو مس الخنثان الخنثان، فقد وجب الغسل. [أخرجه مسلم (٣٤٩)، والدمدي (١٠٨)]

[١٠٩]

٧٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زئب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة قالت: جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ،

يزيد عليه؛ لأنه إنما كان له أن يصلي بالمسح مسافراً ثلاثاً، فلما انتقض سفره كان حكم مسحه إذ صار مقيماً كابتداء مسح المقيم.

قال الشافعي: ولو كان استكمل في سفره بأن صلى بمسح السفر يوماً وليلة أو أكثر، ثم بدا له المقام أو قدم بلداً نزح خفيه واستأنف الوضوء لا يجزئه غير ذلك، ولو كان استكمل يوماً وليلة بمسح السفر، ثم دخل في صلاة بعد يوم وليلة فنسوى المقام قبل تكميل الصلاة فسدت عليه صلاته، وكان عليه أن يستقبل وضوءاً، ثم يصلي تلك الصلاة.

ولو سافر، فلم يدر أمسح مقيماً أو مسافراً لم يصل من حين استيقن بالمسح أنه كان وشك أكان وهو مقيم أو مسافر، إلا يوماً وليلة، ولو صلى به يوماً وليلة، ثم علم أنه مسح مسافراً صلى به تمام ثلاثة أيام ولياليهن.

قال الشافعي: ولو شك أمسح مقيماً أو مسافراً فصلّى وهو مسافر أكثر من يوم وليلة، ثم استيقن أنه مسح مسافراً أعاد كل صلاة زادت على يوم وليلة؛ لأنه صلاها وهو لا يراه طاهراً، ولم يكن عليه أن يعوده بوضوء إذا علم أنه على طهارة المسح حتى يستكمل المسح ثلاثة أيام ولياليهن.

قال الشافعي: وإذا شك في أول ما مسح وهو مقيم، فلم يدر أمسح يوماً وليلة أم لا نزح خفيه واستأنف الوضوء، ولو استيقن أنه مسح فصلّى ثلاث صلوات وشك أصلى الرابعة أم لا؟ لم يكن له إلا أن يجعل نفسه صلى بالمسح الرابعة حتى لا يصلي بمسح وهو يشك أنه مسح أم لا، ولا يكون له ترك الصلاة الرابعة حتى يستيقن أنه صلاها.

٣٠- باب ما ينقض مسح الحفّين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وللرجل أن يمسح على الحفّين في وقته ما كانا على قدميه، فإذا أخرج إحدى قدميه من الحفّ أو هما بعد ما مسح، فقد انتقض المسح وعليه أن يتوضأ، ثم إن تخفّف، ثم أحدث وعليه الحفّان مسح.

قال الشافعي: وكذلك إذا زالت إحدى قدميه أو بعضها من موضعها من الحفّ فخرجها حتى يظهر بعض ما عليه الوضوء منها انتقض المسح، وإذا أزالها من موضع قدم الحفّ، ولم يبرز من الكعبين ولا من شيء عليه الوضوء من القدمين شيئاً أحببت أن يتبدى الوضوء، ولا يتبين أن ذلك عليه.

قال: وكذلك لو انفتق الحفّ حتى يرى بعض ما عليه الوضوء من القدمين انتقض المسح.

قال الشافعي: وكذلك إن انفتق الحفّ وعليه جورب يوراري القدم حتى بدا من الجورب ما لو كانت القدم بلا جورب

الغسل حتى يستيقن بالإنزال والاحتياط أن يغتسل.

قال الشافعي: ولو وجد في ثوبه ماء دافقاً، ولا يذكر أنه جاء منه ماء دافق باحتلام ولا بغيره أحببت أن يغتسل ويعيد الصلاة، ويتأخى فيعيد بقدر ما يرى أن ذلك الاحتلام كان أو ما كان من الصلوات بعد نوم رأى فيه شيئاً يشبه أن يكون احتلم فيه.

قال الشافعي: ولا يبين لي أن يجب هذا عليه، وإن كان رأى في المنام شيئاً، ولم يعلم أنه أنزل إلا أن يكون لا يلبس ثوبه غيره فيعلم أن الاحتلام كان منه، فإذا كان هكذا وجب عليه الغسل في الوقت الذي لا يشك أن الاحتلام كان قبله. وكذلك إن أحدث نومة نامها؛ فإن كان صلى بعده صلاة أعادها، وإن كان لم يصل بعده صلاة اغتسل لما يستقبل.

٧٣- **قال الشافعي:** أخبرنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زبيد بن الصلت أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الجرف فنظر، فإذا هو قد احتلم وصلى، ولم يغتسل، فقال: والله ما أراي إلا قد احتلمت، وما شعرت وصليت، وما اغتسلت قال فاغتسل وحصل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم ير وأذن وأقام الصلاة، ثم صلى بعد أن رفع الضحى متمكناً. [أخرجه مالك (٤٨/١)، البيهقي في مسنه (١٧٠/١)]

٧٤- **قال الشافعي:** أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، عن عمر بن الخطاب وأخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه اغتمر مع عمر بن الخطاب، ثم ذكر نحو هذا الحديث. [أخرجه مالك (٥٠/١)]

قال الشافعي: ولا أعلمه يجب الغسل من غير الجنابة وجوباً لا تجزئ الصلاة إلا به. وأولى الغسل عندي أن يجب بعد غسل الجنابة من غسل الميت، ولا أحب تركه بحال ولا ترك الوضوء من مسه مفضياً إليه.

ثم الغسل للجمعة، ولا يبين أن لو تركهما تارك، ثم صلى اغتسل وأعاد، إنما معني من إيجاب الغسل من غسل الميت أن في إسناده رجال لم أقع من معرفة ثبت حديثه إلى يومي هذا على ما يقنعني؛ فإن وجدت من يقنعني من معرفة ثبت حديثه أوجب الوضوء من مس الميت مفضياً إليه، فإنهما في حديث واحد.

فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غَسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ. [أخرجه البخاري (٢٨٢)، مسلم (٣١٣)، الترمذي (١٢٢)، النسائي (١١٤/١-١١٥)، ابن ماجه (٦٠٠)]

قال الشافعي: فمن رأى الماء الدافق متلذذاً أو غير متلذذ فعليه الغسل.

وكذلك لو جامع فخرج منه ماء دافق فاغتسل، ثم خرج منه ماء دافق بعد الغسل أعاد الغسل وسواء كان ذلك قبل البول أو بعد ما بال إذا جعلت الماء الدافق علماً لإيجاب الغسل وهو قبل البول وبعدة سواء.

قال الشافعي: والماء الدافق التخيئ الذي يكون منه الولد والرائحة التي تشبه رائحة الطلع.

قال الشافعي: وإن كان الماء الدافق من رجل وتغير لعله به أو خلقه في مائه بشيء خرج منه الماء الدافق الذي نعرفه أوجب عليه الغسل.

قال الشافعي: وإذا غيب الرجل ذكره في فرج امرأة متلذذاً أو غير متلذذ ومتحركاً بها أو مستكرهاً لذكره أو أدخلت هي فرجه في فرجها وهو يعلم أو هو نائم لا يعلم أوجب عليه وعليها الغسل.

وكذلك كل فرج أو دبر أو غيره من امرأة أو بهيمة وجب عليه الغسل إذا غيب الحشفة فيه مع معصية الله تعالى في إتيان ذلك من غير امرأته وهو محرم عليه إتيان امرأته في دبرها عندنا. وكذلك لو غيبه في امرأته وهي ميتة، وإن غيبه في دم أو خير أو غير ذات روح من محرم أو غيره لم يجب عليه غسل حتى يأتي منه الماء الدافق.

قال الشافعي: وهكذا إن استمنى، فلم ينزل لم يجب عليه غسل؛ لأن الكف ليس بفرج، وإذا ماس به شيئاً من الأنفاس غسله، ولم يتوضأ، وإذا ماس ذكره توضأ للمس إياه إذا أفضى إليه؛ فإن غسله وبينه وبين يديه ثوب أو رقعة طهر، ولم يكن عليه وضوء.

قال الشافعي: ولو نال من امرأته ما دون أن يغيبه في فرجها، ولم ينزل لم يوجب ذلك غسلاً ولا نوجب الغسل إلا أن يغيبه في الفرج نفسه أو الدبر فأما الفم أو غير ذلك من جسدها، فلا يوجب غسلاً إذا لم ينزل، ويتوضأ من إفصائه ببعضه إليها، ولو أنزلت هي في هذه الحال اغتسلت.

وكذلك في كل حال أنزل فيها فإيهما أنزل بحال اغتسل.

قال الشافعي: ولو شك رجل أنزل أو لم ينزل لم يجب عليه

قال الشافعي: فأما غسل الجمعة، فإن الدلالة عندنا أنه إنما أمر به على الاختيار.

٧٥ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه قال: دخل رجل من أصحاب رسول الله ﷺ المسجد يوم الجمعة وعمر يخطب، فقال عمر أية ساعة هذو؟ فقال: يا أمير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فما زدت على أن توضع، فقال عمر: والوضوء أيضاً، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل؟ [أخرجه مالك (١٠٢/١)، البخاري (٨٧٨)، مسلم (٨٤٥)، الرملي (٤٩٤)]

٧٦ - قال الشافعي: أخبرنا الثقة قال: أخبرنا معمر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر بن الخطاب بعثه، وسمى الداخل أنه عثمان بن عفان.

قال الشافعي: وإذا أسلم المشرك أحببت له أن يغتسل ويحلق شعره؛ فإن لم يفعل، ولم يكن جنباً أجزأه أن يتوضأ، ويصلي.

قال الشافعي: وقد قيل قلما جن إنسان إلا أنزل؛ فإن كان هذا هكذا اغتسل الجنون للإنزال، وإن شك فيه أحببت له الاغتسال احتياطاً، ولم أوجب ذلك عليه حتى يستيقن الإنزال.

٣٢ - باب من خرج منه المذي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ذنا الرجل من امرائه فخرج منه المذي وجب عليه الوضوء؛ لأنه حدث خرج من ذكره، ولو أفضى إلى جسدها بيده وجب عليه الوضوء من الرجلين وكفاه منه وضوء واحد.

وكذلك من وجب عليه وضوء لجميع ما يوجب الوضوء، ثم توضأ بعد ذلك كله وضوءاً واحداً أجزأه، ولا يجب عليه بالمذي الغسل.

٣٣ - باب كيف الغسل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾.

قال الشافعي: فكان فرض الله الغسل مطلقاً لم يذكر فيه شيئاً يبدأ به قبل شيء، فإذا جاء الغسل بالغسل أجزأه، والله أعلم كيفما جاء به.

وكذلك لا وقت في الماء في الغسل إلا أن يأتي بغسل جميع بدنه.

قال الشافعي: كذلك دلت السنة.

فإن قال قائل: فإين دلالة السنة؟

قيل لما حكى عائشة أنها كانت تغتسل والنبي ﷺ من إناء واحد كان العلم يحيط أن أخذها منه غتلت لو كان فيه وقت غير ما وصفت ما أشبه أن يغتسل اثنان يفرغان من إناء واحد عليهما وأكثر ما حكى عائشة غسله وغسلها فرقاً.

قال: والفرق ثلاثة أصح.

قال الشافعي: وروي أن رسول الله ﷺ قال لأبي ذر، فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك ولم يحك أنه وصف له قدراً من الماء إلا إمساس الجلد والاختيار في الغسل من الجنابة ما حكى عائشة.

٧٧ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه، ثم يفيض الماء على جلده كله. [أخرجه مالك (٤٤/١)، البخاري (٢٤٨)، مسلم (٣١٦)، أبو داود (٢٤٢)، الترمذي (١٠٤)، النسائي (٢٠٥/١)، ابن ماجه (٥٧٤)]

قال الشافعي: فإذا كانت المرأة ذات شعر تشد ضفراها فليس عليها أن تنقصه في غسل الجنابة وغسلها من الحيض كفعلها من الجنابة لا يختلفان بكيفية في كل ما يكفيها في كل.

٧٨ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن أيوب بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة قالت: سألت رسول الله ﷺ: إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقصه لغسل الجنابة، فقال: لا، إنما يكفيك أن تحثي عليه ثلاث حثيات من ماء، ثم تفيض عليك الماء فتطهرين أو قال: فإذا أنت قد طهرت. [أخرجه مسلم (٣٣٠)، أبو داود (٢٥١)،

الترمذي (١٠٥)، النسائي (١٣١)، ابن ماجه (٦٠٣)]

وإن حسنت رأسها فكذلك.

قال الشافعي: وكذلك الرجل يشد ضفر رأسه أو يعقصه، فلا يحله ويشرب الماء أصول شعره.

قال الشافعي: فإن لبّد رأسه بشيء يحول بين الماء وبين أن يصل إلى شعره وأصوله كان عليه غسله حتى يصل إلى بشرته وشعره، وإن لبّد بشيء لا يحول دون ذلك فهو كالقص والضفر الذي لا يمنع الماء الوصول إليه، وليس عليه حله وكفيه أن يصل

الماء إلى الشعر والبشرة.

٧٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَدَا فَعَسَلَ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَرْجَةً، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُشْرِبُ شَعْرَةَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَخْنِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ. [قدم]

٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْرِفُ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ ثَلَاثًا. [أخرجه البخاري (٢٥٢)، مسلم (٣٢٩)، النسائي (١٢٧/١)، ابن ماجه (٥٧٧)]

قال الشافعي: ولا أحب لأحد أن يحفن على رأسه في الجنابة أقل من ثلاث وأحب له أن يغفل الماء في أصول شعره حتى يعلم أن الماء قد وصل إلى أصوله وبشرته قال: وإن صب على رأسه صبا واحداً يعلم أنه قد تغفل الماء في أصوله وأتى على شعره وبشرته أجزاء، وذلك أكثر من ثلاث غرفات يقطع بين كل غرفة منها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان شعره ملبداً كثيراً فغرف عليه ثلاث غرفات، وكان يعلم أن الماء لم يتغفل في جميع أصول الشعر ويأتى على جميع شعره كله فعليه أن يغرف على رأسه ويغفل الماء حتى يعلم علماً مثله أن قد وصل الماء إلى الشعر والبشرة.

قال الشافعي: وإن كان مخلوقاً أو أصلح أو أقرع يعلم أن الماء يأتي على باقي شعره وبشرته في غرفة عامة أجزاءه وأحب له أن يكون ثلاثاً، وإنما أمر النبي ﷺ أم سلمة بثلاث للضيق وأنا أرى أنه أقل ما يصير الماء إلى بشرتها، وكان النبي ﷺ ذا لمة يغرف عليها الماء ثلاثاً.

وكذلك كان وضوءه في عامة عمره ثلاثاً للاختيار ﷺ، وواحدة سابعة كافية في الغسل والوضوء، لأنه يقع بها اسم غسل، ووضوء إذا علم أنها قد جاءت على الشعر والبشر.

٣٤- باب من نسي المضمضة والاستنشاق في

غسل الجنابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أحب لأحد أن يدع المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة، وإن تركه أحببت له أن يتمضمض؛ فإن لم يفعل لم يكن عليه أن يعود للصلاة إن صلاها. قال الشافعي: وليس عليه أن ينضح في عينيه الماء، ولا

يفسلهما؛ لأنهما ليستا ظاهرتين من بدنه؛ لأن دونهما جفونا.

قال الشافعي: وعليه أن يغسل ظاهر أذنيه وباطنهما؛ لأنهما ظاهرتان ويدخل الماء فيما ظهر من الصماخ، وليس عليه أن يدخل الماء فيما بطن منه.

قال الشافعي: وأحب له أن يدلّك ما يقدر عليه من جسده؛ فإن لم يفعل وأتى الماء على جسده أجزاء.

قال الشافعي: وكذلك إن انغمس في نهر أو بئر فأتى الماء على شعره وبشره أجزاء إذا غسل شيئاً إن كان أصابه.

وكذلك إن ثبت تحت ميزاب حتى يأتي الماء على شعره وبشره.

قال: وكذلك إن ثبت تحت مطر حتى يأتي الماء على شعره وبشره.

قال الشافعي: ولا يطهر بالغسل في شيء مما وصف إلا أن ينوي بالغسل الطهارة.

وكذلك الوضوء لا يجزئه إلا أن ينوي به الطهارة، وإن نوى بالغسل الطهارة من الجنابة والوضوء الطهارة مما أوجب الوضوء ونوى به أن يصلي مكتوبة أو نافلة على جنازة أو يقرأ مصحفاً فكله يجزئه؛ لأنه قد نوى بكله الطهارة.

قال: ولو كان من وجب عليه الغسل ذا شعر طويل فغسل ما على رأسه منه وجميع بدنه وترك ما استرخى منه، فلم يغسله لم يجزه؛ لأن عليه طهارة شعره وبشره، ولو ترك لمعة من جسده تقل أو تكثر إذا احتاط أنه قد ترك من جسده شيئاً فصلّى أعاد غسل ما ترك من جسده، ثم أعاد الصلاة بعد غسله.

ولو توضأ، ثم اغتسل، فلم يكمل غسله حتى أحدث مضى على الغسل كما هو وتوضأ بعد الصلاة.

قال: ولو بدأ فاغتسل، ولم يتوضأ فأكمل الغسل أجزاء من وضوء الساعة للصلاة.

والطهارة بالغسل أكثر منها بالوضوء أو مثلها. ولو بدأ برجليه في الغسل قبل رأسه أو فرق غسله فغسل منه الساعة شيئاً بعد الساعة غيره أجزاء، وليس هذا كالوضوء الذي ذكره الله عز وجل فبدأ ببعضه قبل بعض.

ويخلل المغتسل والمتوضئ أصابع أرجلها حتى يعلم أن الماء قد وصل إلى ما بين الأصابع، ولا يجزئه إلا أن يعلم أن الماء قد وصل إلى ما بينهما ويجزئه ذلك، وإن لم يخللها.

قال: وإن كان بينهما شيء ملتصق ذا غضون أدخل الماء الغضون، ولم يكن عليه أن يدخله حيث لا يدخل من الملتصق.

وكذلك إن كان ذا غضون في جسده أو رأسه فعليه أن

والبشر، وإن كَانَ يَقْدُرُ عَلَى أَنْ يَفِيضَ الْمَاءُ وَيَمْتَلَأَ حَتَّى لَا يَفِيضَ عَلَى الْقُرُوحِ أَفَاضَهُ.

قَالَ: وَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ فِي ظَهْرِهِ، فَلَمْ يَضْبُطْ هَذَا مِنْهُ وَمَعَهُ مِنْ يَضْبُطُهُ مِنْهُ بِرُؤْيَتِهِ فَعَلِيهِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِذَلِكَ.

وكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَعْمَى، وَكَانَ لَا يَضْبُطُ هَذَا فِي شَيْءٍ مِنْ بَدْنِهِ إِلَّا هَكَذَا، وَإِنْ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَحَدٍ يَفْعَلُ هَذَا بِهِ غَسَلَ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَتَيَمَّمَ وَصَلَّى وَعَلَيْهِ إِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَّ مَا يَقْدُرُ عَلَى غَسْلِهِ بِمَجَالٍ.

وكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَيْنِ لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَ مَنْ يَصْبُغُ عَلَيْهِ الْمَاءَ؛ لِأَنَّهُ يَقْدُرُ عَلَيْهِ وَمَتَى لَمْ يَقْدِرْ وَصَلَّى أَمْرُهُ أَنْ يَأْمُرَ مَنْ يَغْسِلُهُ إِذَا قَدَرَ، وَقَضَى مَا صَلَّى بِلَا غَسَلٍ، وَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْجَسَدِ فَغَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْهُ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ فَقَطْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ مَوْضِعَ الْقَرْحِ؛ لِأَنَّ التَّيَمَّمَ لَا يَكُونُ طَهَارَةً إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فَكُلُّ مَا عَادَهُمَا فَالْتِرَابُ لَا يَطْهَرُهُ.

وَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ يَتَيَمَّمُ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفُوقَيْنِ وَغَسَلَ مَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَنْ بَدْنِهِ، وَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ الَّذِي فِي مَوْضِعِ التَّيَمَّمَ مِنَ الْوَجْهِ وَالذَّرَاعَيْنِ قَرْحًا لَيْسَ بِكَبِيرٍ أَوْ كَبِيرًا لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا أَنْ يَمُرَّ التِّرَابَ عَلَيْهِ كُلَّهُ؛ لِأَنَّ التِّرَابَ لَا يَضُرُّهُ.

وكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ أَفْوَاهُ مَفْتَحَةً أَمْرُ التِّرَابِ عَلَى مَا انْفَتَحَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَأَفْوَاهُهُ، وَمَا حَوْلَ أَفْوَاهِهِ، وَكُلُّ مَا يَظْهَرُ لَهُ لَا يَجِزْهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ التِّرَابَ لَا يَضُرُّهُ.

وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَلْصِقَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ لَصُوقًا يَمْنَعُ التِّرَابَ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَنْتَزِعَ اللَّصُوقَ عِنْدَ التَّيَمَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَوْ رَأَى أَنَّ أَعْجَلَ لَبْرَثِهِ أَنْ يَدَعُهُ.

وكَذَلِكَ لَا يَلْطَخُهُ شَيْءٌ لَهُ ثَخَانَةٌ تَمْنَعُ مَسَاةَ التِّرَابِ الْبَشَرَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْبَشَرَةِ الَّذِي يُوَارِيهِ شَعْرُ اللَّحْيَةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَمَسَّ بِالتِّرَابِ بِشَعْرِ اللَّحْيَةِ لِلْحَائِلِ دُونِهَا مِنَ الشَّعْرِ وَعَمْرٌ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ اللَّحْيَةِ التِّرَابَ لَا يَجِزْهُ غَيْرُهُ، وَإِذَا كَانَ هَكَذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرِيطَ الشَّعْرَ مِنَ اللَّحْيَةِ حَتَّى يَمْنَعَهَا أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ التِّرَابُ.

وكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ بِهِ قَرْحَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ فَالْصَّقَ عَلَيْهَا خَرْقَةً تَلْفُ مَوْضِعَ الْقَرْحَةِ لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا إِزَالَةُ الْخَرْقَةِ حَتَّى يَمَسَّ الْمَاءَ كُلُّ مَا عَدَا الْقَرْحَةَ؛ فَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ الَّذِي بِهِ كَسْرًا لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِجِبَانٍ فَوْضَعَ الْجِبَانُ عَلَى مَا مَاسَتْهُ، وَوَضَعَ عَلَى مَوْضِعِ الْجِبَانِ غَيْرَهَا إِنْ شَاءَ إِذَا لَقِيتَ الْجِبَانُ، وَمَا مَعَهَا مَاسُ الْمَاءِ وَالتِّرَابِ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ وَضَعَهُ، وَكَانَ عَلَيْهِ إِذَا أَحْدَثَ طَرَحَهُ وَإِمْسَاةَ الْمَاءِ وَالتِّرَابِ إِنْ ضَرَّهُ الْمَاءُ لَا يَجِزْهُ غَيْرُ ذَلِكَ بِمَجَالٍ، وَإِنْ

يَغْلُغَلُ الْمَاءُ فِي غُضُونِهِ حَتَّى يَدْخُلَهُ.

٣٥- بابُ عِلَّةٍ من يَجِبُ عليه الغسلُ والوضوء

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ الْآيَةُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلَمْ يَرْخِصْ اللَّهُ فِي التَّيَمَّمَ إِلَّا فِي الْحَالَيْنِ السَّفَرِ وَالْإِعْوَازِ مِنَ الْمَاءِ أَوْ الْمَرَضِ؛ فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ مَرِيضًا بَعْضُ الْمَرَضِ تَيَمَّمَ حَاضِرًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ وَاحِدًا لِلْمَاءِ أَوْ غَيْرَ وَاجِدًا لَهُ.

قَالَ: وَالْمَرَضُ اسْمٌ جَامِعٌ لِمَعَانٍ لَأَمْرَاضٍ مُخْتَلِفَةٍ فَالَّذِي سَمِعْتُ أَنَّ الْمَرَضَ الَّذِي لِلْمَرءِ أَنْ يَتَيَمَّمَ فِيهِ الْجَرَحُ.

قَالَ: وَالْقَرْحُ دُونَ الْغُورِ كُلُّهُ مِثْلُ الْجَرَحِ؛ لِأَنَّهُ يُخَافُ فِي كُلِّهِ إِذَا مَاسَهُ الْمَاءُ أَنْ يَنْطَفِ، فَيَكُونُ مِنَ التَّنْطِفِ التَّلَفُ وَالْمَرَضُ الْمَخُوفُ وَأَقْلَهُ مَا يُخَافُ هَذَا فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَ جَانِفًا خِيفَ فِي وَصُولِ الْمَاءِ إِلَى الْجُوفِ مُعَاجِلَةً التَّلَفِ جَازَ لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ، وَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ الْخَفِيفُ غَيْرَ ذِي الْغُورِ الَّذِي لَا يُخَافُ مِنْهُ إِذَا غَسَلَ بِالْمَاءِ - التَّلَفُ وَلَا التَّنْطِفُ لَمْ يَجِزْ فِيهِ إِلَّا غَسْلُهُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي رَخَّصَ اللَّهُ فِيهَا بِالتَّيَمَّمَ زَائِلَةٌ عَنْهُ، وَلَا يَجِزِي التَّيَمَّمَ مَرِيضًا أَيْ مَرَضًا كَانَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا فِي شِتَاءٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَإِنْ فَعَلَ إِعَادَةَ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِالتَّيَمَّمَ وَكَذَا لَا يَجِزِي رَجُلًا فِي بَرْدٍ شَدِيدٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَرِيبًا فِي رَأْسِهِ وَجَمِيعَ بَدْنِهِ غَسَلَ مَا أَصَابَهُ مِنَ النَّجَاسَةِ لَا يَجِزْهُ غَيْرُهُ، وَيَتَيَمَّمَ لِلْجَنَابَةِ.

وكَذَلِكَ كُلُّ نَجَاسَةٍ أَصَابَتْهُ، فَلَا يَجِزْهُ فِيهَا إِلَّا غَسْلُهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى رَجُلٍ قُرُوحٌ؛ فَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ جَانِفًا يُخَافُ التَّلَفُ إِنْ غَسَلَهَا، فَلَمْ يَغْسِلْهَا إِعَادَةَ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا، وَقَدْ أَصَابَتْهُ النَّجَاسَةُ، فَلَمْ يَغْسِلْهَا، وَإِنْ كَانَ الْقُرُوحُ فِي كَفِّهِ دُونَ جَسَدِهِ لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا غَسْلُ جَمِيعِ جَسَدِهِ مَا خَلَا كَفَّيْهِ، ثُمَّ لَمْ يَطْهَرْ إِلَّا بِأَنْ يَتَيَمَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْغَسَلِ كَمَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ وَلَا بِالتَّيَمَّمَ.

قَالَ: وَإِنْ تَيَمَّمَ وَهُوَ يَقْدُرُ عَلَى غَسْلِ شَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ بِلَا ضَرَرٍ عَلَيْهِ لَمْ يَجِزْهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَغْسَلَ جَمِيعَ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ مِنْ جَسَدِهِ، وَيَتَيَمَّمَ لَا يَجِزْهُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ فِي مَقْدَمِ رَأْسِهِ دُونَ مُؤَخَّرِهِ لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا غَسْلُ مُؤَخَّرِهِ.

وكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي بَعْضٍ مَقْدَمُ رَأْسِهِ دُونَ بَعْضٍ غَسَلَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَتَرَكَ مَا كَانَ فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَ الْقَرْحُ فِي وَجْهِهِ، وَرَأْسُهُ سَالِمًا، وَإِنْ غَسَلَ فَاضَ الْمَاءُ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرْكُهُ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَلْقِي وَيَقْنَعَ رَأْسَهُ وَيَصْبُغَ الْمَاءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَنْصَبَّ الْمَاءُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، وَهَكَذَا حَيْثُ كَانَ الْقَرْحُ مِنْ بَدْنِهِ فَخَافَ إِذَا صَبَّ الْمَاءُ عَلَى مَوْضِعٍ صَحِيحٍ مِنْهُ أَنْ يَفِيضَ عَلَى الْقَرْحِ أَمْسَأَ الْمَاءَ الصَّحِيحَ إِمْسَاسًا لَا يَفِيضُ وَأَجْزَأَهُ ذَلِكَ إِذَا بَلَ الشَّعْرَ

وصلياً، ولا يعيدان الصلاة في وقتٍ ولا غيره.

قال الشافعي: وكذلك كل نجاسة أصابتهما مغتسلين أو متوضئين، فلا يظهر النجاسة إلا الماء، فإذا لم يجد من أصابته نجاسة من حائض وجنب ومتوضئ ماء تيمم وصلى، وإذا وجد الماء غسل ما أصاب النجاسة منه واغتسل إن كان عليه غسل وتوضأ إن كان عليه وضوء وأعاد كل صلاة صلاها والنجاسة عليه؛ لأنه لا يظهر النجاسة إلا الماء.

قال الشافعي: وإن وجد ما ينقي النجاسة عنه من الماء وهو مسافر، فلم يجد ما يظهره لغسل إن كان عليه أو وضوء غسل أثر النجاسة عنه وتيمم وصلى ولا إعادة عليه؛ لأنه صلى طاهراً من النجاسة وطاهراً بالتيمم من بعد الغسل والوضوء الواجب عليه.

قال: وإذا وجد جنب ماء يغسله وهو يخاف العطش فهو كمن لم يجد ماء وله أن يغسل النجاسة إن أصابته عنه، وتيمم، ولا يميزه في النجاسة إلا ما وصفت من غسلها؛ فإن خاف إذا غسل النجاسة العطش قبل الوصول إلى الماء مسح النجاسة وتيمم وصلى، ثم أعاد الصلاة إذا طهر النجاسة بالماء، لا يميزه غير ذلك.

قال الشافعي: فإن كان لا يخاف العطش، وكان معه ماء لا يغسله إن غسل النجاسة ولا النجاسة إن أفاضه عليه غسل النجاسة، ثم غسل بما بقي من الماء معه ما شاء من جسده؛ لأنه تعبد بغسل جسده لا بعضه فالتسل على كله فأبها شاة غسل أعضاء الوضوء أو غيرها، وليست أعضاء الوضوء بأوجب في الجنابة من غيرها، ثم تيمم وصلى، وليس عليه إعادة إذا وجد الماء؛ لأنه صلى طاهراً.

قال الشافعي: فإن قال قائل: لم لم يميزه في النجاسة تصيبه إلا غسلها بالماء وأجزأ في الجنابة والوضوء أن تيمم؟

قيل له: أصل الطهارة الماء إلا حيث جعل الله التراب طهارة، وذلك في السفر والإعواز من الماء أو الخضر أو السفر المرض، فلا يظهر بشر ولا غيره ماسية نجاسة إلا بالماء إلا حيث جعل الله الطهارة بالتراب، وإنما جعلها حيث تعبد بوضوء أو غسل والتعبد بالوضوء والغسل فرض تعبد ليس بإزالة نجاسة قائمة والنجاسة إذا كانت على شيء من البدن أو الثوب فهو متعبد بإزالتها بالماء حتى لا تكون موجودة في بدنه ولا في ثوبه إذا كان إلى إخراجها سبيلاً، وهذا تعبد لمعنى معلوم.

قال الشافعي: ولم يجعل التراب بدلاً من نجاسة تصيبه وأمر رسول الله ﷺ بغسل دم الحيض من الثوب وهو نجاسة؛ فكانت النجاسة عندنا على أصلها لا يظهرها إلا الماء والتيمم يظهر حيث جعل، ولا يتعدى به حيث رخص الله تعالى فيه، وما خرج من

كان ذلك أبعد من برئه وأقبح في جبره لا يكون له أن يدع ذلك إلا بأن يكون فيه خوف تلف ولا أحسب جبراً يكون فيه تلف إذا نحت الجائر عنه، ووضئ أو تيمم، ولكنه لعلة أبطأ للبرء وأشفق على الكسر، وإن كان يخاف عليه إذا ألقيت الجائز، وما معها، فيها قولان أحدهما أن مسح بالماء على الجائر، وتيمم ويعيد كل صلاة صلاها إذا قدر على الوضوء.

والآخر لا يعيد، ومن قال بمسح على الجائر قال: لا يضعها إلا على وضوء؛ فإن لم يضعها على وضوء لم مسح عليها كما يقول في الحنفين.

قال الشافعي: لا يعدو بالجائر أبداً موضع الكسر إذا كان لا يزيلها.

قال الشافعي: وقد روي حديث عن علي عليه السلام أنه أنكر إحدى زندي يذيه فأمره النبي ﷺ أن يمسح بالماء على الجائر. [أخرجه الدارقطني (٢٢٦/١-٢٢٧)]

ولو عرفت إسناداه بالصحة قلت به.

قال الربيع: أحب إلى الشافعي أن يعيد متى قدر على الوضوء أو التيمم؛ لأنه لم يصل بوضوء بالماء، ولا تيمم، وإنما جعل الله تعالى التيمم بدلاً من الماء، فلمّا لم يصل إلى العضو الذي عليه الماء والصعيد كان عليه إذا قدر أن يعيده، وهذا مما استخير الله فيه.

قال الشافعي: والقول في الوضوء إذا كان القرع والكسر - القول في الغسل من الجنابة لا يختلفان إذا كان ذلك في مواضع الوضوء فأمّا إذا لم يكن في مواضع الوضوء فذلك ليس عليه غسله.

قال الشافعي: والحائض تطهر مثل الجنب في جميع ما وصفت، وهكذا لو وجب على رجل غسل بوجهه غسل، أو امرأة كان هكذا.

قال الشافعي: وإذا كان على الحائض أثر الدم، وعلى الجنب النجاسة؛ فإن قدرا على ماء اغتسلا، وإن لم يقدر على تيمم وصلياً، ولا يعيدان الصلاة في وقتٍ ولا غيره.

قال الشافعي: ولا يميز مريضاً غير القريح ولا أحد في برد شديد يخاف التلف إن اغتسل أو ذا مرض شديد يخاف من الماء إن اغتسل ولا ذا قروح أصابته نجاسة إلا - غسل النجاسة والغسل إلا أن يكون الأغلب عنده أنه يتلف إن فعل، وتيمم في ذلك الوقت، ويصلي ويغتسل ويغسل النجاسة إذا ذهب ذلك عنه ويعيد كل صلاة صلاها في الوقت الذي.

قلت: لا يميزه فيه إلا الماء، وإن لم يقدر عليه تيمم

ذلك فهو على أصل حكم الله في الطهارة بالماء.

قال الشافعي: إذا أصابت المرأة جنباً، ثم حاضت قبل أن تغتسل من الجنابة لم يكن عليها غسل الجنابة وهي حائض؛ لأنها إنما تغتسل تطهراً بالغسل وهي لا تطهر بالغسل من الجنابة وهي حائض، فإذا ذهب الحيض عنها أجزأها غسل واحد.

وكذلك لو احتلمت وهي حائض أجزأها غسل واحد لذلك كله، ولم يكن عليها غسل، وإن كثرت احتلامها حتى تطهر من الحيض فتغتسل غسلًا واحداً.

قال الشافعي: والحائض في الغسل كالجنب لا يختلفان إلا أنني أحب للحائض إذا اغتسلت من الحيض أن تأخذ شيئاً من مسك فتبش به آثار الدم؛ فإن لم يكن مسك فطيب ما كان اتباعاً للسنة والتماساً للطيب؛ فإن لم تفعل فالأمر كافر مما سواه.

٨١- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن منصور الحنفي، عن أمه صفية بنت شيبة، عن عائشة قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تسأله عن الغسل من الحيض، فقال: خذي فرصة من مسك فطهري بها، فقالت: كيف أنظفها بها؟

قال تطهري بها، قالت: كيف أنظفها بها؟ فقال النبي ﷺ: سبحان الله، واستتر بتوبه تطهري بها فاجذبتيها وعرفت الذي أراذ، وقلت لها تتبعي بها أثر الدم. [أخرجه البخاري (٣١٤)، مسلم (٣٣٢)، النسائي (١٣١/١)]

يعني الفرج.

قال الشافعي: والرجل المسافر لا ماء معه والمعرّب في الإبل له أن يجمع أهله ويجزئه التيمم إذا غسل ما أصاب ذكره وغسلت المرأة ما أصاب فرجها أبداً حتى يجدا الماء، فإذا وجدا الماء فعليهما أن يغتسلا.

٨٢- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن عبد بن منصور، عن أبي رجاء العطاردي، عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر رجلاً كان جنباً أن يتيمم، ثم يصلي، فإذا وجد الماء اغتسل.

وأخبرنا بحديث النبي ﷺ حين قال لأبي ذر: إن وجدت الماء فأمسسه جلدك.

٣٦- جماع التيمم للمقيم والمسافر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وإذا قمتم إلى الصلاة﴾ الآية، وقال في سياقها ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر﴾ إلى ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾.

قال الشافعي: فذلك حكم الله عز وجل على أنه أباح التيمم في حالين: أحدهما السفر والإعواز من الماء والآخر للمريض في حضر كان أو في سفر ودل ذلك على أن للمسافر طلب الماء لقوله: ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا﴾.

قال الشافعي: وكان كل من خرج مجتازاً من بلد إلى غيره يقع عليه اسم السفر قصر السفر أم طال، ولم أعلم من السنة دليلاً على أن لبعض المسافرين أن يتيمم دون بعض، وكان ظاهر القرآن أن كل مسافر سافراً بعيداً أو قريباً يتيمم.

٨٣- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمريدي تيمم فمسح وجهه وتذيد وصلى العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة، فلم يعد الصلاة.

قال الشافعي: والجرف قريب من المدينة.

٣٧- باب متى يتيمم للصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: جعل الله تعالى المواقيت للصلاة، فلم يكن لأحد أن يصلّيها قبلها، وإنما أمرنا بالقيام إليها إذا دخل وقتها.

وكذلك أمره بالتيمم عند القيام إليها والإعواز من الماء فمن تيمم لصلاة قبل دخول وقتها وطلب الماء لم يكن له أن يصلّيها بذلك التيمم، وإنما له أن يصلّيها إذا دخل وقتها الذي إذا صلاها فيه أجزأت عنه، وطلب الماء فأعوزه.

قال الشافعي: فإذا دخل وقت الصلاة فله أن يتيمم، ولا يتظر آخر الوقت؛ لأن كتاب الله تعالى يدل على أن يتيمم إذا قام إلى الصلاة فأعوزه الماء وهو إذا صلى حيث أجزأ عنه.

قال الشافعي: ولو تلوّم إلى آخر الوقت كان ذلك له ولست أستحبّه كاستجابي في كل حال تعجيل الصلاة إلا أن يكون على ثقة من وجود الماء وأحب أن يؤخر التيمم إلى أن يؤيس منه أو يخاف خروج الوقت فيتيمم.

قال الشافعي: ولو تيمم، وليس معه ماء قبل طلب الماء أعاد التيمم بعد أن يطلبه حتى يكون تيمم بعد أن يطلبه، ولا يجده، وطلب الماء أن يطلبه، وإن كان على غير علم من أنه ليس معه شيء، فإذا علم أنه ليس معه طلبه مع غيره، وإن بذله غيره بلا ثمن أو بشئ مثله وهو واحد لثمن مثله في موضعه ذلك غير خائف إن اشتراه الجوع في سفر لم يكن له أن يتيمم وهو يجده بهذه الحال إن امتنع عليه من أن يعطاه متطوعاً له بإعطائه أو باعه إلا بأكثر من ثمنه لم يكن عليه أن يشتريه، ولو كان موسراً وكانت

الزَّيَادَةُ عَلَى ثَمَنِهِ قَلِيلًا.

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ كَانَ وَاجِدًا بَرًّا وَلَا حَبْلَ مَعَهُ؛ فَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا حَلًّا أَوْ حَبْلًا أَوْ ثِيَابًا، فَلَا حِلَّ حَتَّى يَصِلَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا بِإِثْمَانٍ أَوْ رَامَ شَيْئًا أَوْ دَلُوءًا؛ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ دَلَّى طَرَفَ الثُّوبِ، ثُمَّ اعْتَصَرَهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ مَاءٌ، ثُمَّ أَعَادَهُ فَيَفْعَلْ ذَلِكَ حَتَّى يَصِيرَ لَهُ مِنَ الْمَاءِ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمْ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى هَذَا أَنْ يَفْعَلَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ مِنْ يَفْعَلُهُ لَهُ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى هَذَا، وَكَانَ يَقْدِرُ عَلَى نَزْوِهَا بِأَمْرِ لَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ خَوْفٌ نَزْهًا؛ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِخَوْفٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَنْزِلَهَا.

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَاءٍ قَرِيبٍ مِنْ حَيْثُ تَحْضُرُهُ الصَّلَاةُ؛ فَإِنْ كَانَ لَا يَقْطَعُ بِهِ صَحْبَةً أَصْحَابِهِ، وَلَا يَخَافُ عَلَى رَحْلِهِ إِذَا وَجَّهَ إِلَيْهِ وَلَا فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْوَقْتِ حَتَّى يَأْتِيَهُ فَعَلِيهِ أَنْ يَأْتِيَهُ، وَإِنْ كَانَ يَخَافُ ضَيَاعَ رَحْلِهِ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ لَا يَنْتَظِرُونَهُ أَوْ خَافَ طَرِيقَهُ أَوْ قَوْتَ إِنْ قَوْتَ إِنْ طَلَبَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ طَلَبُهُ وَلَهُ أَنْ يَتَيَمَّمْ.

قال الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ تَيَمَّمَ وَصَلَّى، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ فِي رَحْلِهِ مَاءً أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ عَلِمَ أَنْ بَرًّا كَانَتْ مِنْهُ قَرِيبًا يَقْدِرُ عَلَى مَانِهَا لَوْ عَلِمَهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ، وَلَوْ أَعَادَ كَانَ أَحْتَاطًا.

قال الشَّافِعِيُّ: وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا فِي رَحْلِهِ وَالْبَثْرِ لَا يَعْلَمُ وَاحِدًا مِنْهُمَا أَنْ مَا فِي رَحْلِهِ شَيْءٌ كَعَلَمِهِ أَمَرٌ نَفْسَهُ وَهُوَ مَكْلَفٌ فِي نَفْسِهِ الْإِحَاطَةُ، وَمَا لَيْسَ فِي مَلَكَةٍ فَهُوَ شَيْءٌ فِي غَيْرِ مَلَكَةٍ وَهُوَ مَكْلَفٌ فِي غَيْرِهِ الظَّاهِرُ لَا الْإِحَاطَةُ.

قال الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَ فِي رَحْلِهِ مَاءٌ فَحَالَ الْعَدُوُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَحْلِهِ أَوْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَبْعٌ أَوْ حَرِيقٌ حَتَّى لَا يَصِلَ إِلَيْهِ تَيَمُّمٌ وَصَلَّى، وَهَذَا غَيْرُ وَاجِبٍ لِلْمَاءِ إِذَا كَانَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي رَحْلِهِ مَاءٌ فَأَخْطَأَ رَحْلَهُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ طَلَبَ مَاءً، فَلَمْ يَجِدْهُ تَيَمَّمَ وَصَلَّى، وَلَوْ رَكِبَ الْبَحْرَ، فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَاءٌ فِي مَرْكَبِهِ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِسْتِقَاءِ مِنَ الْبَحْرِ لِلشَّدَّةِ بِحَالٍ وَلَا عَلَى شَيْءٍ يَدْلِيهِ يَأْخُذُ بِهِ مِنَ الْبَحْرِ بِحَالٍ تَيَمَّمَ وَصَلَّى، وَلَا يُعِيدُ، وَهَذَا غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْمَاءِ.

٣٨ - بابُ النِّيَّةِ فِي التَّيَمُّمِ

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا يَجْزِي التَّيَمُّمُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَطْلُبَ الْمَاءَ، فَلَمْ يَجِدْهُ فَيَحْدِثْ نِيَّةَ التَّيَمُّمِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَا يَجْزِي التَّيَمُّمُ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ، وَإِنْ تَيَمَّمَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُبَ الْمَاءَ لَمْ يَجْزِهِ التَّيَمُّمُ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ لِلتَّيَمُّمِ بَعْدَ طَلَبِهِ الْمَاءَ وَإِعْوَاظِهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا نَوَى التَّيَمُّمَ لِيُطَهِّرَ لصلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ صَلَّى بَعْدَهَا النَّوَافِلَ وَقَرَأَ فِي الْمَصْحَفِ وَصَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ وَسَجَدَ سَجُودَ الْقُرْآنِ وَسَجُودَ الشُّكْرِ، فَإِذَا حَضَرَتْ مَكْتُوبَةٌ غَيْرُهَا، وَلَمْ يَحْدِثْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا إِلَّا بِأَنْ يَطْلُبَ لَهَا الْمَاءَ بَعْدَ الْوَقْتِ، فَإِذَا لَمْ يَجِدْ اسْتَأْنَفَ نِيَّةَ يَجُوزُ لَهُ بِهَا التَّيَمُّمُ لَهَا.

قال الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَصَلَّى الْأَوَّلَى مِنْهُمَا وَطَلَبَ الْمَاءَ، فَلَمْ يَجِدْهُ أَحْدَثَ نِيَّةَ يَجُوزُ لَهُ بِهَا التَّيَمُّمُ، ثُمَّ تَيَمَّمَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَكْتُوبَةَ الَّتِي تَلِيهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ اسْتَأْنَفَ التَّيَمُّمَ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْهَا كَمَا وَصَفْتُ لَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ؛ فَإِنْ صَلَّى صَلَاتَيْنِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ أَعَادَ الْآخِرَةَ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ يَجْزِيهِ لِلأَوَّلَى، وَلَا يَجْزِيهِ لِلْآخِرَةِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ تَيَمَّمَ بِنُيْوَ نَافِلَةٍ أَوْ جَنَازَةٍ أَوْ قِرَاءَةِ مَصْحَفٍ أَوْ سَجُودِ قُرْآنٍ أَوْ سَجُودِ شُكْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِهِ مَكْتُوبَةً حَتَّى يَنْوِيَ بِالتَّيَمُّمِ الْمَكْتُوبَةَ.

قال: وَكَذَلِكَ إِنْ تَيَمَّمَ فَجَمَعَ بَيْنَ صَلَوَاتٍ فَاتَتْ أَجْزَاءَ التَّيَمُّمِ لِلأَوَّلَى مِنْهُنَّ، وَلَمْ يَجْزِهِ لْغَيْرِهَا وَأَعَادَ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَاةً وَاحِدَةً بِتَيَمُّمٍ لصلَاةٍ غَيْرِهَا، وَتَيَمَّمَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ تَيَمَّمَ بِنُيْوَ التَّيَمُّمِ الْمَكْتُوبَةِ، فَلَا بِأَنْ يَأْخُذَ قَبْلَهَا نَافِلَةً، وَعَلَى جَنَازَةٍ وَقِرَاءَةِ مَصْحَفٍ وَيَسْجُدُ سَجُودَ الشُّكْرِ وَالْقُرْآنِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ لَا يَصَلِّي بِالتَّيَمُّمِ فَرِيضَتَيْنِ، وَيَصَلِّي بِهِ النَّوَافِلَ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ وَبَعْدَهَا؟

قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا أَمَرَ الْقَائِمَ إِلَى الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ أَنْ يَتَيَمَّمْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَالُ لَهُ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ طَلَبِهِ الْمَاءَ وَالْإِعْوَاظَ مِنْهُ نِيَّةً فِي طَلَبِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا عَنَى فَرَضَ الطَّلَبِ لِمَكْتُوبَةٍ، فَلَمْ يَجْزِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنْ تَكُونَ نِيَّتُهُ فِي التَّيَمُّمِ لْغَيْرِ مَكْتُوبَةٍ، ثُمَّ يَصَلِّيَ بِهِ مَكْتُوبَةً، وَكَانَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مَكْتُوبَةٍ مَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرَى، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَكُونُ لَهُ طَهَارَةٌ إِلَّا بِأَنْ يَطْلُبَ الْمَاءَ فَيَعُودُ، فَقُلْنَا لَا يَصَلِّي مَكْتُوبَتَيْنِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرَى وَكَانَتِ النَّوَافِلُ أَتْبَاعًا لِلْفَرَائِضِ لَا لَهَا حُكْمٌ سِوَى حُكْمِ الْفَرَائِضِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَمْ يَكُنِ التَّيَمُّمُ إِلَّا عَلَى شَرْطٍ لَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا تَيَمَّمَ فَوَجَدَ الْمَاءَ فَعَلِيهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ، وَهَذَا الْمُسْتَحَاضَةُ، وَمَنْ بِهِ عَرَقٌ سَائِلٌ وَهُوَ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ لَا يَخْتَلِفُ هُوَ وَالتَّيَمُّمُ فِي أَنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ لَا طَهَارَةٌ عَلَى كَمَالٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ كَانَ بِمَوْضِعٍ لَا يَطْمَعُ فِيهِ بِمَاءٍ.

الأخرى والوضوء والتيمم عملان غير الصلاة، فإذا كانا مضيئاً وهما يجزيان حلّ للدخول الصلاة وكانا منقضيين مفروغاً منهما، وكان الداخل مطيعاً بدخوله في الصلاة، وكان ما صلى منها مكتوباً له، فلم يجز أن يحبط عمله عنه ما كان مكتوباً له فيستأنف وضوءاً، وإنما أحبط الله الأعمال بالشرك به، فلم يجز أن يقال له: ترضاً وابن على صلاتك؛ فإن حدثت حالة لا يجوز له فيها ابتداء التيمم، وقد تيمم فانقضى تيممه، وصار إلى صلاة والصلاة غير التيمم فانفصل لصلاة بعمل غيرها، وقد انقضى وهو يجزي أن يدخل به في الصلاة لم يكن للتيمم حكم إلا أن يدخل في الصلاة، فلما دخل فيها به كان حكمه منقضياً والذي يحل له أول الصلاة يحل له آخرها.

٣٩- بَابُ كَيْفِ التَّيَمُّمِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿تَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾.

٨٤- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن أبي الحوثر عبد الرحمن بن معاوية، عن الأعرج، عن ابن الصمّة أن رسول الله ﷺ تيمم فمسح وجهه وذراعيه. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١/٢٨٣)]

قال الشافعي: ومعقول: إذا كان التيمم بدلاً من الوضوء على الوجه واليدين أن يؤتى بالتيمم على ما يؤتى بالوضوء عليه فيهما، وإن الله عز وجل إذا ذكرهما، فقد عفا في التيمم عما سواهما من أعضاء الوضوء والغسل.

قال الشافعي: ولا يجوز أن يتيمم الرجل إلا أن يتيمم وجهه وذراعيه إلى المرفقين، ويكون المرفقان فيما يتيمم؛ فإن ترك شيئاً من هذا لم يجر عليه التراب قل أو كثر كان عليه أن يتيمم، وإن صلى قبل أن يتيمم أعاد الصلاة وسواء كان ذلك مثل الدرهم أو أقل منه أو أكثر كل ما أدركه الطرف منه أو استيقن أنه تركه، وإن لم يدركه طرفه واستيقن أنه ترك شيئاً فعليه إعادته وإعادة كل صلاة صلاها قبل أن يعيده.

قال: وإذا رأى أن قد أمس يديه التراب على وجهه وذراعيه ومرفقيه، ولم يبق شيئاً أجزاء.

قال الشافعي: ولا يجزئه إلا أن يضرب ضربة لوجهه وأحب إلي أن يضربها بيديه معاً؛ فإن اقتصر على ضربها بإحدى يديه وأمرها على جميع وجهه أجزاء.

وكنك إن ضربها ببعض يديه إنما انظر من هذا إلى أن يمرها على وجهه.

قيل: ليس ينقضي الطمع به قد يطلع عليه الركب معه الماء والسبل ويجد الحفيرة والماء الظاهر والاختباء حيث لا يمكنه.

قال الشافعي: وإذا كان للرجل أن يتيمم فتييمم، فلم يدخل في الصلاة حتى وجد الماء قبل أن يكبر للمكتوبة لم يكن له أن يصلي حتى يتوضأ؛ فإن كان طلع عليه ركب بماء فامتنع عليه أن يعطيه منه أو وجد ماء فحبل بينه وبينه أو لم يقدر عليه بوجه لم يجزه التيمم الأول وأحدث بعد إعوازه من الماء الذي رآه نية في التيمم للمكتوبة يجوز له بها الصلاة بعد تيممه.

قال الشافعي: إن تيمم فدخل في نافلية أو في صلاة على جنازة، ثم رأى الماء مضى في صلاته التي دخل فيها، ثم إذا انصرف توضأ إن قدر للمكتوبة؛ فإن لم يقدر أحدث نية للمكتوبة فتييمم لها.

قال الشافعي: وهكذا لو ابتدأ نافلة فكبر، ثم رأى الماء مضى فصلّى ركعتين لم يكن له أن يزيد عليهما وسلم، ثم طلب الماء.

قال: وإذا تيمم فدخل في المكتوبة، ثم رأى الماء لم يكن عليه أن يقطع الصلاة، وكان له أن يتيمم، فإذا أتمها توضأ للصلاة غيرها، ولم يكن له أن يتقل بتيممه للمكتوبة إذا كان واجداً للماء بعد خروجه منها.

ولو تيمم فدخل في مكتوبة، ثم رفع فانصرف ليغسل الدّم عنه فوجد الماء لم يكن له أن يني على المكتوبة حتى يحدث وضوءاً، وذلك أنه قد صار في حال ليس له فيها أن يصلي وهو واجد للماء.

قال الشافعي: ولو كان إذا رفع طلب الماء، فلم يجد منه ما يوضئه، ووجد ما يغسل الدّم عنه غسله واستأنف تيمماً؛ لأنه قد كان صار إلى حال لا يجوز له أن يصلي ما كانت قائمة؛ فكانت رؤيته الماء في ذلك الحال توجب عليه طلبه، فإذا طلبه فاعوزه منه كان عليه استئناف نية تحيز له التيمم.

فإن قال قائل: ما الفرق بين أن يرى الماء قبل أن يدخل في الصلاة، ولا يكون له الدخول فيها حتى يطلبه؛ فإن لم يجده استأنف نية وتيمماً وبين دخوله في الصلاة فيرى الماء جارياً إلى جنبه وأنت تقول إذا اعتقت الأمة، وقد صلت ركعة تقعت فيما بقي من صلاتها لا يجزيها غير ذلك.

قيل له - إن شاء الله تعالى - إنني أمر الأمة بالقناع فيما بقي من صلاتها والمريض بالقيام إذا أطاعه فيما بقي من صلاته؛ لأنهما في صلاتهما بعد وحكهما في حالهما فيما بقي من صلاتهما أن تقنع هذه حرة ويقوم هذا مطيقاً ولا انقضض عليهما فيما مضى من صلاتهما شيئاً؛ لأن حالهما الأولى غير حالهما

بوجهه لوثاً رقيقاً حتى يأتي بالغبار عليه وفعل ذلك بيديه وصلى وأجزأته صلاته؛ فإن لم يقدر على لوثهما معاً لاث إحداهما وصلى وأعاد الصلاة إذا قدر على من ييممه أو يوضئه.

قال الشافعي: وإذا وجد الرجل المسافر ماء لا يظهر أعضاءه كلها لم يكن عليه أن يغسل منها شيئاً.

قال الربيع: وله قول آخر أنه يغسل بما معه من الماء بعض أعضائه الوضوء، ويَتيمَّم بعد ذلك.

قال الربيع: لأن الطهارة لم تسم فيه كما لو كان بعض أعضائه الوضوء جريحاً غسل ما صح منه وتيمَّم؛ لأن الطهارة لم تكمل فيه.

٨٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ تَيَمَّمَ.

[أخرجه مالك (٥٦/١)]

قال الشافعي: لا يميزه في التيمم إلا أن يأتي بالغبار على ما يأتي عليه بالوضوء من وجهه ويديه إلى المرفقين.

٤٠- باب التراب الذي يَتيمَّم به، ولا يَتيمَّم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿تَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾.

قال الشافعي: وكل ما وقع عليه اسم صعيد لم تغالطه نجاسة فهو صعيد طيب يَتيمَّم به، وكل ما حال عن اسم صعيد لم يَتيمَّم به، ولا يقع اسم صعيد إلا على تراب ذي غبار.

قال الشافعي: فأما البطحاء الغليظة والرقيقة والكتيب الغليظ، فلا يقع عليه اسم صعيد، وإن خالطه تراب أو مدر يكون له غبار كان الذي خالطه هو الصعيد، وإذا ضرب التيمم عليه بيديه فعلقهما غبار أجزاء التيمم به، وإذا ضرب بيديه عليه أو على غيره، فلم يعلقه غبار، ثم مسح به لم يميز، وهكذا كل أرض سبخها ومدرها ويطحاؤها وغيره فما علق منه إذا ضرب باليد غباراً فتيَمَّم به أجزاء، وما لم يعلق به غباراً فتيَمَّم به لم يميز، وهكذا إن نفخ التيمم ثوبه أو بعض أذانه فخرج عليه غبار تراب فتيَمَّم به أجزاء إذا كان التراب دعاء فضرب فيه التيمم بيديه فعلقهما منه شيء كثير، فلا بأس أن ينفض شيئاً إذا بقي في يديه غبار يمس الوجه كله وأحب إليّ لو بدأ فوضع يديه على التراب وضعا رقيقاً، ثم يَتيمَّم به، وإن علق بيديه تراب كثيراً فأمره على وجهه لم يضره، وإن علقه شيء كثيراً فمسح به وجهه لم يميزه أن يأخذ من الذي على وجهه فيمسح به ذراعيه، ولا يميزه إلا أن يأخذ تراباً غيره لذراعيه؛ فإن أمره على ذراعيه عاد فأخذ تراباً آخر، ثم أمره على ذراعيه؛ فإن ضرب على موضع من الأرض فتيَمَّم به وجهه،

وكذلك إن ضرب التراب بشيء فأخذ الغبار من أذاته غير يديه، ثم أمره على وجهه.

وكذلك إن ييمه غيره بأمرة، وإن سفت عليه الريح تراباً عمه فأمراً على وجهه منه على وجهه لم يميزه؛ لأنه لم يأخذه لوجهه، ولو أخذ ما على رأسه لوجهه فأمره عليه أجزاء.

وكذلك لو أخذ ما على بعض بدنه غير وجهه وكفيه.

قال الشافعي: ويضرب يديه معاً لذراعيه لا يميزه غير ذلك إذا يَم نفسه؛ لأنه لا يستطيع أن يمسح يداً إلا باليد التي تخالفها فيمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى.

قال الشافعي: ويخلل أصابعه بالتراب، ويتبع مواضع الوضوء بالتراب كما يتبعها بالماء.

قال: وكيفما جاء بالغبار على ذراعيه أجزاء أو أتى به غيره بأمرة كما قلت في الوجه.

قال الشافعي: ووجه التيمم ما وصفت من ضربه بيديه معاً لوجهه، ثم يمرهما معاً عليه، وعلى ظاهر لحيتي، ولا يميزه غيره، ولا يدع إمراره على لحيتي ويضرب بيديه معاً لذراعيه، ثم يضع ذراعه اليمنى في بطن كفه اليسرى، ثم يمر بطن راحته على ظهر ذراعه ويمر أصابعه على حرف ذراعه وأصبعه الإبهام على بطن ذراعه ليعلم أنه قد استوظف، وإن استوظف في الأولى كفاه من أن يقلب يده، فإذا فرغ من يمى يديه يَم يسرى ذراعيه بكفه اليمنى.

قال: وإن بدأ بيديه قبل وجهه أعاد يَم وجهه، ثم يَتيمَّم ذراعيه، وإن بدأ يسرى ذراعيه قبل يمنها لم يكن عليه إعادة وكهرت ذلك له كما قلت في الوضوء، وإن كان أقطع اليد أو اليدين يَم ما بقي من القطع، وإن كان أقطعهما من المرفقين يَم ما بقي من المرفقين، وإن كان أقطعهما من المنكبين فأحب إليّ أن يمر التراب على المنكبين، وإن لم يفعل، فلا شيء عليه؛ لأنه لا يدين له عليهما فرض وضوء ولا يَتيمَّم وفرض التيمم من اليدين على ما عليه فرض الوضوء.

ولو كان أقطعهما من المرفقين فأمراً التراب على العضدين كان أحب إليّ احتياطاً.

وإنما قلت بهذا؛ لأنه اسم اليد، وليس بلازم؛ لأن رسول الله ﷺ ذراعيه، فدل على أن فرض الله عز وجل في التيمم على اليدين كفرضه على الوضوء.

قال الشافعي: فإذا كان أقطع، فلم يجد من ييممه؛ فإن قدر على أن يلوث يديه بالتراب حتى يأتي به عليهما أو يحوّل له بوجه إمّا برجله أو غيرها أجزاء، وإن لم يقدر على ذلك لاث

ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ أُخْرَى فَيَتِمُّ بِهِ ذِرَاعِيهِ فَجَائِزٌ.

وَكَذَلِكَ إِنْ تَيَمَّمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ فِي كُلِّ ضَرْبَةٍ غَيْرُ مَا يَبْقَى بَعْدَهَا.

قَالَ: وَإِذَا حَتَّ التُّرَابُ مِنَ الْجِدَارِ فَيَتِمُّ بِهِ أَجْزَاؤُهُ، وَإِنْ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْجِدَارِ وَعَلَّقَ بِهِمَا غِبَارُ تُرَابٍ فَيَتِمُّ بِهِ أَجْزَاؤُهُ؛ فَإِنْ لَمْ يَلْعُقْ لَمْ يَجْزُهُ، وَإِنْ كَانَ التُّرَابُ مُخْتَلَطًا بِنُورَةٍ أَوْ تَيْنِ رَقِيقٍ أَوْ دَقِيقٍ حَنْطَلَةٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَجْزِ التَّيَمُّمُ بِهِ حَتَّى يَكُونَ تَرَابًا عَصَاً.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا حَالَ التُّرَابُ بِصَنْعَةٍ عَنْ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ تَرَابٍ أَوْ صَعِيدٍ فَيَتِمُّ بِهِ لَمْ يَجْزِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَطْبَخَ قَصَبَةٌ أَوْ يُجْعَلَ أَجْرًا، ثُمَّ يَدُقُّ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا.

قَالَ: وَلَا يَتَيَمَّمُ بِنُورَةٍ وَلَا كَحَلٍ وَلَا زَرْنِخٍ، وَكُلُّ هَذَا حَجَارَةٌ.

وَكَذَلِكَ إِنْ دَقَّتِ الْحَجَارَةُ حَتَّى تَكُونَ كَالْتُّرَابِ أَوْ الْفَخَّارِ أَوْ خُرْطِ الْمُرْمَرِ حَتَّى يَكُونَ غِبَارًا لَمْ يَجْزِ التَّيَمُّمُ بِهِ.

وَكَذَلِكَ الْقَوَارِيرُ تَسْحَقُ وَاللُّؤْلُؤُ وَغَيْرُهُ وَالْمَسْكُ وَالْكَافُورُ وَالْأَطْيَابُ كُلُّهَا، وَمَا يَسْحَقُ حَتَّى يَكُونَ غِبَارًا تَمَّا لَيْسَ بِصَعِيدٍ فَمَا الطِّينُ الْأَرْمِينِيَّةُ وَالطِّينُ الطَّبِيبُ الَّذِي يُؤْكَلُ؛ فَإِنْ دَقَّ فَيَتِمُّ بِهِ أَجْزَاؤُهُ، وَإِنْ دَقَّ الْكَذَّانُ فَيَتِمُّ بِهِ لَمْ يَجْزِهِ؛ لِأَنَّهُ الْكَذَّانُ حَجَرٌ خَوَارٌ وَلَا يَتَيَمَّمُ بِشَبٍّ وَلَا ذَرِيرَةٍ وَلَا لَبَانٍ شَجَرَةٍ وَلَا سَحَابَةٍ فَضْةٍ وَلَا ذَهَبٍ وَلَا شَيْءٍ غَيْرِ مَا وَصَفْتُ مِنَ الصَّعِيدِ، وَلَا يَتَيَمَّمُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّعِيدِ عِلْمُ الْمُتَيَمَّمِ أَنَّهُ أَصَابَتْهُ لِحَاسَةٌ بِمَجَالٍ حَتَّى يَعْلَمَ أَنْ قَدْ طَهَرَ بِالمَاءِ كَمَا وَصَفْنَا مِنَ التُّرَابِ الْمُخْتَلَطِ بِالتُّرَابِ الَّذِي لَا جَسَدَ لَهُ قَائِمٌ مِثْلُ الْبُولِ، وَمَا أَشْبَهَهُ أَنْ يَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ حَتَّى يَغْمُرَهُ، وَمِنْ الْجَسَدِ الْقَائِمِ بَأَنْ يَزَالَ، ثُمَّ يَصُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ عَلَى مَوْضِعِهِ أَوْ يُخْفَرُ مَوْضِعُهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَتَيَمَّمُ بِتُرَابِ الْقَابِرِ لِاخْتِلَاطِهَا بِصَعِيدِ الْمَوْتِ وَلِحُومِهِمْ وَعِظَامِهِمْ، وَلَوْ أَصَابَهَا الْمَطَرُ لَمْ يَجْزِ التَّيَمُّمُ بِهَا؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ قَائِمٌ فِيهَا لَا يَذْهَبُ الْمَاءُ إِلَّا كَمَا يَذْهَبُ التُّرَابُ، وَهَكَذَا كُلُّ مَا اخْتَلَطَ بِالتُّرَابِ مِنَ الْأَنْجَاسِ تَمَّا يَعُودُ فِيهِ كَالْتُّرَابِ، وَإِذَا كَانَ التُّرَابُ مَبْلُولًا لَمْ يَتَيَمَّمْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ ذُو طِينٍ وَيَتَيَمَّمُ بِغَبَارٍ مِنْ أَيْنٍ كَانَ؛ فَإِنْ كَانَتْ ثِيَابُهُ وَرِجْلُهُ مَبْلُولةً اسْتَجَفَّ مِنَ الطِّينِ شَيْئًا عَلَى بَعْضِ أَدَاتِهِ أَوْ جَسَدِهِ، فَإِذَا جَفَّ حَتَّى، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ بِهِ لَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَطَخَ وَجْهَهُ بِطِينٍ لَمْ يَجْزِهِ مِنَ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ صَعِيدٍ، وَهَكَذَا إِنْ كَانَ التُّرَابُ فِي سَبِيخَةٍ نَدِيَّةٍ لَمْ يَتَيَمَّمْ بِهَا؛ لِأَنَّهَا كَالطِّينِ لَا غِبَارَ لَهَا، وَإِنْ كَانَ فِي الطِّينِ، وَلَمْ يَجَفَّ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى خَافَ ذَهَابَ الْوَقْتِ صَلَّى، ثُمَّ إِذَا جَفَّ الطِّينُ يَتَيَمَّمُ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يَعْتَدْ بِصَلَاةٍ صَالِحًا لَا بِوَضوءٍ وَلَا تَيَمُّمٍ.

وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَحْبُوسًا فِي الْمَصْرِ فِي الْحَشْرِ أَوْ فِي مَوْضِعٍ

غَسِيَ التُّرَابَ، وَلَا يَجِدُ مَاءً أَوْ يَجِدُهُ، وَلَا يَجِدُ مَوْضِعًا طَاهِرًا يَصَلِّيُ عَلَيْهِ وَلَا شَيْئًا طَاهِرًا يَفْرُشُهُ يَصَلِّيُ عَلَيْهِ صَلَّى يَوْمَهُ إِيمَاءً وَأَمَرَتْهُ أَنْ يَصَلِّيَ، وَإِنْ يَعِيدُ صَلَاتَهُ هَهُنَا، وَإِنَّمَا أَمَرَتْهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَقْدَرُ عَلَى الصَّلَاةِ بِمَجَالٍ، فَلَمْ أَرَهُ يَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَمُرَّ بِهِ وَقَتٌ صَلَاةٍ لَا يَصَلِّيُ فِيهَا كَمَا أَمَكُنْهُ وَأَمَرَتْهُ أَنْ يَعِيدَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ كَمَا يَجْزِيهِ، وَهَكَذَا الْأَسِيرُ يَمْنَعُ وَالْمُسْتَكْرَهُ وَمَنْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَأْدِيَةِ الصَّلَاةِ صَلَّى كَمَا قَدَّرَ جَالِسًا أَوْ مُوَسِّيًا وَعَادَ فَصَلَّى مَكْتَلًا لِلصَّلَاةِ إِذَا قَدَّرَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْمَحْبُوسُ يَقْدَرُ عَلَى الْمَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ، وَإِنْ كَانَ لَا تَحْزِيهِ بِهِ صَلَاتُهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَدَّرَ عَلَى شَيْءٍ يَسِطُهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَسِطَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْدَرْ عَلَى مَا قَالَ فَاتَى بِأَيِّ شَيْءٍ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ جَاءَ بِهِ تَمَّا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ، وَهَكَذَا إِنْ حَبَسَ مُرَبُوطًا عَلَى خَشْبَةٍ، وَهَكَذَا إِنْ حَبَسَ مُرَبُوطًا لَا يَقْدَرُ عَلَى الصَّلَاةِ أَوْمًا إِيمَاءً وَيَقْضِي فِي كُلِّ هَذَا إِذَا قَدَّرَ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْدَرُ عَلَى الْقَضَاءِ رَجَوْتُ لَهُ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ مَائِمَةٌ؛ لِأَنَّهُ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَأْدِيَةِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى نِيَّتَهُ فِي تَأْدِيَتِهَا.

٤١- بابُ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى غَيْرِ وَضوء

٨٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبْكُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا جَاوَزَهُ نَادَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى الرُّدِّ عَلَيْكَ خَشْيَةً أَنْ تَذْهَبَ فَتَقُولَ إِنِّي سَلَّمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَإِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، فَلَا تَسَلِّمْ عَلَيَّ، فَإِنَّكَ إِنْ تَفَعَّلَ لَا أَرُدُّ عَلَيْكَ. [ابن الجارود في "المنطق" (٣٧)]

٨٧- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْخُوَيْرِثِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ ابْنِ الصَّمَّةِ قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبْكُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ حَتَّى قَامَ إِلَى جِدَارٍ فَخَنَّهُ بِعَصَا كَانَتْ مَعَهُ، ثُمَّ مَسَحَ يَدَيْهِ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيَّ. [هنا]

٨٨- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَيْتٍ جَمَلٍ لِحَاجَتَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَمَسَّحَ بِجِدَارٍ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ.

قال الشافعي: والحديثان الأولان ثابتان، وبهما نأخذ وفيهما، وفي الحديث بعدهما دلائل منه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، فإذا رده رسول الله ﷺ قبل التيمم وبعد التيمم في الحضر والتيمم لا يجزي المرة وهو صحيح في الوقت الذي لا يكون التيمم فيه طهارة للصلاة ذلك على أن ذكر الله عز وجل يجوز والمرء غير طاهر للصلاة.

قال: ويشبه - والله تعالى أعلم - أن تكون القراءة غير طاهر كذلك؛ لأنها من ذكر الله تعالى.

قال: ودليل على أنه ينبغي لمن مر على من يبول أو يتغوط أن يكف عن السلام عليه في حالته تلك ودليل على أن رد السلام في تلك الحال مباح؛ لأن النبي ﷺ رد في حالته تلك، وعلى أن ترك الرد حتى يفارق تلك الحال، ويتيمم مباح، ثم يرد، وليس ترك الرد معطلاً لوجوبه، ولكن تأخيره إلى التيمم.

قال: وترك رد السلام إلى التيمم يدل على أن الذكر بعد التيمم اختياراً على الذكر قبله، وإن كانا مباحين لرد النبي ﷺ قبل التيمم وبعده.

قال: فإن ذهب ذاهب إلى أن يقول: لما تيمم النبي ﷺ رد السلام؛ لأنه قد جاز له.

قلنا: بالتيمم للجنابة والعيدين إذا أراد الرجل ذلك وخاف فوتهما.

قلنا: والجنابة والعيد صلاة والتيمم لا يجوز في المصير لصلاة؛ فإن زعمت أنهما ذكر جاز العيد بغير تيمم كما جاز في السلام بغير تيمم.

٤٢ - باب ما يطهر الأرض، وما لا يطهرها

٨٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُثَنَّبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ أَغْرَابِي الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمَحْدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسْبَعًا قَالَ فَمَا لَيْتَ أَنْ بَالَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ فَكَأَنَّهُمْ عَجَلُوا عَلَيْهِ فَتَهَاكُم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَمَرَ بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ أَوْ سَجَلٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيَقَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَلِّمُوا وَيَسِّرُوا وَلَا تَعْسُرُوا. [أخرجه البخاري (٢٢٠)، أبو داود (٣٨٠)، الرمزي (١٤٧)، النسائي (١٧٥/١)، ابن ماجه (٥٢٩)]

٩٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: بَالَ أَغْرَابِي فِي

الْمَسْجِدِ فَعَجَّلَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَتَهَاكُم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَقَالَ صَبُّوا عَلَيْهِ ذَلُّوا مِنْ مَاءٍ. [أخرجه البخاري (٢٢١)، مسلم (٢٨٤)، الرمزي (١٤٨)، النسائي (١٧٥/١)، ابن ماجه (٥٢٨)]

قال الشافعي: فإذا بيل على الأرض، وكان البول رطباً مكانه أو نشفت الأرض، وكان موضعه يابساً فصب عليه من الماء ما يغمره حتى يصير البول مستهلكاً في التراب، والماء جارياً على مواضعه كلها مزيلاً لريحه، فلا يكون له جسد قائم ولا شيء في معنى جسد من ريع ولا لون، فقد طهر وأقل قدر ذلك ما يحيط العلم أنه كالدلو الكبير على بول الرجل، وإن كثر، وذلك أكثر منه أضعافاً لا أشك في أن ذلك سبع مرات أو أكثر لا يطهره شيء غيره.

قال: فإن بال على بول الواحد آخر لم يطهره إلا دلوان، وإن بال اثنان معه لم يطهره إلا ثلاثة، وإن كثروا لم يطهر الموضع حتى يفرغ عليه من الماء ما يعلم أن قد صب مكان بول كل رجل دلو عظيم أو كبير.

قال الشافعي: وإذا كان مكان البول خراً صب عليه كما يصب على البول لا يختلطان في قدر ما يصب عليه من الماء، فإذا ذهب لونه وريحه من التراب، فقد طهر التراب الذي خالطه.

قال: وإذا ذهب لونه، ولم يذهب ريحه، ففيها قولان: أحدهما لا تطهر الأرض حتى يذهب ريحه، وذلك أن الخمر لما كانت الرائحة قائمة فيه فهي كاللون والجسد، فلا تطهر الأرض حتى يصب عليها من الماء قدر ما يذهب؛ فإن ذهبت بغير صب ماء لم تطهر حتى يصب عليها من الماء قدر ما يطهر به البول، والقول الثاني أنه إذا صب على ذلك من الماء قدر ما يطهرها وذهب اللون والريح ليس بجسد ولا لون، فقد طهرت الأرض، وإذا كثر ما يصب من الخمر على الأرض فهو ككثرة البول يزاو عليه من الماء كما وصفته يزاو على البول إذا كثر، وكل ما كان غير جسد في هذا المعنى لا يخالفه؛ فإن كانت جيفة على وجه الأرض فسأل منها ما يسيل من الجيف فزيل جسدها صب على ما خرج منها من الماء كما وصفته يصب على البول والخمر، فإذا صب الماء، فلم يوجد له عين ولا لون ولا ريح فهكذا.

قال: وهكذا إذا كانت عليها عذرة أو دم أو جسد نجس فزيل.

قال: وإذا صب على الأرض شيئاً من الذائب كالبول والخمر والصديد، وما أشبهه، ثم ذهب أثره ولونه وريحه؛ فكان في شمس أو غير شمس فسواء، ولا يطهره إلا أن يصب عليه الماء، وإن أتى على الأرض مطر يحيط العلم أنه يصب موضع البول منه أكثر من الماء الذي وصفت أنه يطهره كان لها طهوراً.

وكذلك سواء ما سقطت عليه ثيابه منه إذا مَسَّ من ذلك شيئاً نجساً لم تتمَّ صلاته وكانت عليه الإعادة والبساط، وما صَلَّى عليه مثل الأرض إذا قام منه على موضع طاهر، وإن كان الباقي منه نجساً أجزأته صلاته، وليس هكذا التَّوْبُ لو لبسَ بعضُ ثوبٍ طاهر، وكان بعضه ساقطاً عنه والسَّاقُطُ عنه منه غيرُ طاهر لم تجزه صلاته؛ لأنَّه يقالُ له لا بأسَ لِثوبٍ يزولُ فيزولُ بالثوبِ معه إذا كان قائماً على الأرضِ فحفظه منها ما يماسُّه، وإذا زال لم يزل بها. وكذلك ما قامَ عليه سواها.

وإذا استيقنَ الرَّجُلُ بأن قد مَسَّ بعد الأرضِ نجاسةً أحببت أن يتنحى عنه حتَّى يأتِيَ موضعاً لا يشكُّ أنَّه لم تصبه نجاسةً، وإن لم يفعل أجزأ عنه حيث صَلَّى إذا لم يستيقن فيه النجاسة. وكذلك إن صَلَّى في موضعٍ فشكَّ أصابته نجاسةً أم لا أجزأته صلاته والأرضُ على الطَّهارةِ حتَّى يستيقنَ فيها النجاسة.

٤٣- بابُ مَرِّ الجَنبِ والمَشْرِكِ على الأرضِ

ومشيئهما عليها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْباً إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾.

قال الشافعي: فقال بعضُ أهل العلم بالقرآن في قول الله عزَّ وجلَّ ﴿وَلَا جُنْباً إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ قال: لا تقربوا مواضع الصَّلَاةِ، وما أشبه ما قال بما قال: لأنَّه ليس في الصَّلَاةِ عبورُ سبيلٍ إنما عبورُ السَّبِيلِ في موضعها وهو المسجدُ، فلا بأسَ أن يمرَّ الجنبُ في المسجدِ ماراً، ولا يقيمُ فيه لقول الله عزَّ وجلَّ ﴿وَلَا جُنْباً إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾.

٩١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ أَنَّ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ جِئُوا الْمَدِينَةَ فِيهِ فِئْدَاءُ أَسْرَاهُمْ كَانُوا يَبْتَئُونَ فِي الْمَسْجِدِ. [عبد الرزاق (١٢٢١)]

منهم جبيرُ بنُ مطعمٍ، قال جبيرٌ: فكنت أسمعُ قراءةَ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الشافعي: ولا بأسَ أن يبيتَ المشركُ في كلِّ مسجدٍ إلا المسجدَ الحرامَ، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يقولُ: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾، فلا ينبغي لمشركٍ أن يدخلَ الحرمَ محالاً.

قال: وإذا باتَ المشركُ في المساجدِ غيرِ المسجدِ الحرامِ

وكذلك إن أتى عليها سيلٌ يدومُ عليها قليلاً حتَّى تأخذَ الأرضُ منه مثل ما كانت آخذةً ممَّا صبَّ عليها ولا أحسبُ سيلاً يمرُّ عليها إلا أخذت منه مثل أو أكثر ممَّا كان يطهرها من ماء يصبُّ عليها؛ فإن كان العلمُ يحيطُ بأنَّ سيلاً لو مسحها مسحاً لم تأخذ منه قدر ما كان يطهرها لم تطهر حتَّى يصبَّ عليها ما يطهرها، وإن صبَّ على الأرضِ نجساً كالبولِ فبودر مكانه فحضر حتَّى لا يبقى في الأرضِ منه شيءٌ رطبٌ ذهبَت النجاسةُ كلها وطهرت بلا ماء، وإن يبسَ وبقي له أثرٌ فحضرت حتَّى لا يبقى يرى له أثرٌ لم تطهر؛ لأنَّ الأثرَ لا يكونُ منه إلا الماءُ طهرَ حيثُ تردَّدَ إلا أن يحيطَ العلمُ أن قد أتى بالحقيرِ على ما يبلغه البولُ فيطهره فأما كلُّ جسدٍ ومستجسدٍ قائمٍ من الأنجاسِ مثل الجيفةِ والعذرةِ والدمِّ، وما أشبهها، فلا تطهرُ الأرضُ منه إلا بأن يزولَ عنها، ثم يصبُّ على رطبٍ إن كان منه فيها ما يصبُّ على البولِ والخرم؛ فإن ذهبَت الأجسادُ في الترابِ حتَّى يختلطَ بها، فلا يتميَّزُ منها كانت كالمقابرِ لا يصلَّى فيها ولا تطهر؛ لأنَّ الترابَ غيرُ متميَّزٍ من الحرمِ المختلط، وهكذا كلُّ ما اختلطَ بما في الكرايسِ، وما أشبهه.

وإذا ذهبَت جيفةٌ في الأرضِ؛ فكانَ عليها من الترابِ ما يوارئها، ولا يربطُ برطوبةٍ إن كانت منها كرهت الصَّلَاةَ على مدفنِها، وإن صَلَّى عليها مصلٍّ لم أمره بإعادة الصَّلَاةِ، وهكذا ما دفنَ من الأنجاسِ ممَّا لم يختلطَ بالترابِ، وإذا ضربَ اللَّبَنُ ممَّا فيه بولٌ لم يصلِّ عليه حتَّى يصبَّ عليه الماءُ كما يصبُّ على ما ييل عليه من الأرضِ، وأكره أن يفرشَ به مسجدٌ أو يبنى به؛ فإن بَنِيَ به مسجدٌ أو كانَ منه جذرائه كرهته، وإن صَلَّى إليها مصلٍّ لم أكرهه، ولم يكن عليه إعادة.

وكذلك إن صَلَّى في مقبرةٍ أو قبرٍ أو جيفةٍ أمامه، وذلك أنَّه إنما كلفَ ما يماسُّه من الأرضِ وسواء إن كان اللَّبَنُ الَّذِي ضربَ بالبولِ مطبوخاً أو نبيئاً لا يطهرُ اللَّبَنُ بالنارِ ولا تطهرُ شيئاً ويصبُّ عليه الماءُ كله كما وصفت لك، وإن ضربَ اللَّبَنُ بعظامٍ ميتةٍ أو لحمها أو بدمٍ أو بنجسٍ مستجسدٍ من الحرمِ لم يصلِّ عليه أبداً طبخاً أو لم يطبخَ غسلَ أو لم يغسلَ؛ لأنَّ الميتَ جزءٌ قائمٌ فيه إلا ترى أنَّ الميتَ لو غسلَ بماء الدُّنْيَا لم يطهر، ولم يصلِّ عليه إذا كان جسداً قائماً ولا تتمُّ صلاةُ أحدٍ على الأرضِ ولا شيءٌ يقومُ عليه دونها حتَّى يكونَ جميعٌ ما يماسُّ جسده منها طاهراً كله؛ فإن كان منها شيءٌ غيرُ طاهرٍ؛ فكانَ لا يماسُّه، وما ماسَّه منها طاهراً فصلاته تامةٌ، وأكره له أن يصلِّي إلا على موضعٍ طاهرٍ كله وسواء ماسَّ من يديه أو رجليه أو ركبتيه أو جبهته أو أنفه أو أي شيءٍ ماسَّ منه.

فَكَذَلِكَ السَّلَامُ، فَإِنَّ ابْنَ عَمَرَ يَرَوِي أَنَّهُ كَانَ بَيْتٌ فِي الْمَسْجِدِ زَمَانٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ اعْزَبُ وَمَسَاكِينُ الصَّغَةِ.

قَالَ: وَلَا تَنْجَسُ الْأَرْضُ بِمَمَرٍ حَائِضٍ وَلَا جَنْبٍ وَلَا مَشْرُكٍ وَلَا مَيْتَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَحْيَاءِ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ نَجَاسَةٌ، وَآكِرُهُ لِلْحَائِضِ عَمْرٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنْ مَرَّتْ بِهِ لَمْ تَنْجَسْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِذَا ذَكَى الثَّلْعَبُ وَالضَّبْعُ صَلَّيْ فِي جُلُودِهِمَا، وَعَلَى جُلُودِهِمَا شَعُورُهُمَا؛ لِأَنَّ لِحُومَهُمَا تَزْكُلُ.

٤٤- باب ما يوصل بالرجل والمرأة

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا كَسَرَ لِلْمَرْأَةِ عَظْمٌ فَطَارَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَرْقَعَهُ إِلَّا بِعَظْمٍ مَا يُوَكِّلُ لَحْمَهُ ذَكِيًّا.

وَكَذَلِكَ إِنْ سَقَطَتْ سِنَّةٌ صَارَتْ مَيْتَةً، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعِيدَهَا بَعْدَ مَا بَانَ، فَلَا يَعِيدُ سَنًّا شَيْءٌ غَيْرُ سَنٍّ ذَكِيٍّ يُوَكِّلُ لَحْمَهُ، وَإِنْ رَقَعَ عَظْمُهُ بِعَظْمٍ مَيْتَةٍ، أَوْ ذَكِيٍّ لَا يُوَكِّلُ لَحْمَهُ أَوْ عَظْمٍ إِنْسَانٍ فَهِيَ كَالْمَيْتَةِ فَعَلَيْهِ قَلْعُهُ وَإِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا وَهُوَ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْلَعْهُ جَبَرَهُ السُّلْطَانُ عَلَى قَلْعِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْلَعْهُ حَتَّى مَاتَ لَمْ يَقْلَعْ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَيْتًا كُلَّهُ وَاللَّهُ حَسْبُهُ.

وَكَذَلِكَ سَنَةٌ إِذَا نَدَرَتْ؛ فَإِنْ اعْتَلَتْ سَنَةٌ فَرَبَطَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْدَرَ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِيرُ مَيْتَةً حَتَّى تَسْقُطَ.

قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَرَبِطَهَا بِالذَّهَبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِبَسٍّ ذَهَبٍ وَإِنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ وَهُوَ يَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الذَّهَبِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا يَرَوِي أَنَّ أَنْفَ رَجُلٍ قَطَعَ بِالْكَلابِ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ فِضَّةٍ فَشَكَكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَنَبَّهَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ.

قَالَ: وَإِنْ ادْخَلَ دَمًا تَحْتَ جِلْدِهِ فَنَبَتْ عَلَيْهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ ذَلِكَ الدَّمُ وَيَعِيدَ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بَعْدَ إِدْخَالِهِ الدَّمَ تَحْتَ جِلْدِهِ.

قَالَ: وَلَا يَصَلِّي الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَاصِلِينَ شَعْرَ إِنْسَانٍ بِشَعُورِهِمَا وَلَا شَعْرَهُ بِشَعْرِ شَيْءٍ لَا يُوَكِّلُ لَحْمَهُ وَلَا شَعْرَ شَيْءٍ يُوَكِّلُ لَحْمَهُ إِلَّا أَنْ يُوَخَذَ مِنْهُ شَعْرُهُ وَهُوَ حَيٌّ، فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الذَّكِيِّ كَمَا يَكُونُ اللَّيْلُ فِي مَعْنَى الذَّكِيِّ، أَوْ يُوَخَذَ بَعْدَمَا يَذْكِي مَا يُوَكِّلُ لَحْمَهُ فَتَقَعُ الذِّكَاةُ عَلَى كُلِّ حَيٍّ مِنْهُ وَمَيْتَةٍ؛ فَإِنْ سَقَطَ مِنْ شَعْرِهِمَا شَيْءٌ فَوَصَلَهُ بِشَعْرِ إِنْسَانٍ، أَوْ شَعُورِهِمَا لَمْ يَصَلِّا فِيهِ؛ فَإِنْ فَعَلَا، فَقَدْ قِيلَ: يَمِيدَانِ.

وَشَعُورُ الْأَدَمِيِّينَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ كَمَا يَسْتَمْتَعُ بِهِ مِنَ الْبَهَائِمِ بِجَالٍ؛ لِأَنَّهُا مُخَالِفَةٌ لِشَعُورِ مَا يَكُونُ لَحْمَهُ ذَكِيًّا، أَوْ حَيًّا.

٩٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ

وَكَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ مِنْ شَعُورِهِمَا وَهُمَا حَيَّانٍ صَلَّي فِيهِمَا.

وَكَذَلِكَ جَمِيعٌ مَا أَكَلَ لَحْمَهُ يَصَلِّي فِي جِلْدِهِ إِذَا ذَكَى، وَفِي شَعْرِهِ وَرِيشِهِ إِذَا أَخَذَ مِنْهُ وَهُوَ حَيٌّ فَأَمَّا مَا لَا يُوَكِّلُ لَحْمَهُ فَمَا أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ حَيًّا، أَوْ مَذْبُوحًا فَصَلَّي فِيهِ أَعِيدَتْ الصَّلَاةُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ غَيْرُ ذَكِيٍّ فِي الْحَيَاةِ، وَإِنَّ الذِّكَاةَ لَا تَقَعُ عَلَى الشَّعْرِ؛ لِأَنَّ ذِكَاةَهُ وَغَيْرَ ذِكَاةَهُ سَوَاءٌ.

وَكَذَلِكَ إِنْ دَبَغَ لَمْ يَصَلِّ لَهُ فِي شَعْرِ ذِي شَعْرٍ مِنْهُ وَلَا رِيشِ ذِي رِيشٍ؛ لِأَنَّ الدَّبَاغَ لَا يَطْهَرُ شَعْرًا وَلَا رِيشًا وَيَطْهَرُ الْإِهَابُ؛ لِأَنَّ الْإِهَابَ غَيْرُ الشَّعْرِ وَالرِّيشِ.

وَكَذَلِكَ عَظْمٌ مَا لَا يُوَكِّلُ لَحْمَهُ لَا يَطْهَرُهُ دَبَاغٌ وَلَا غَسْلٌ ذَكِيًّا كَانَ، أَوْ غَيْرُ ذَكِيٍّ.

٤٥- باب طهارة الثياب

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَيُزَيِّنُكَ فُطْرَتَكَ﴾ فَقِيلَ: يَصَلِّي فِي ثِيَابٍ طَاهِرَةٍ وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ يَغْسَلَ دَمَ الْخِيضِ مِنَ الثُّوبِ فَكُلُّ ثَوْبٍ جَهْلٌ مَنْ يَنْسُجُهُ أَنْسُجُهُ مُسْلِمٌ، أَوْ مُشْرِكٌ أَوْ ثَوْبِيٌّ، أَوْ مَجُوسِيٌّ أَوْ كَتَابِيٌّ، أَوْ لِبْسُهُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ، أَوْ صَبِيٌّ فَهُوَ عَلَى الطَّهَارَةِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ فِيهِ نَجَاسَةً.

وَكَذَلِكَ ثِيَابُ الصَّبْيَانِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّي وَهُوَ حَامِلٌ أَمَامَةَ بِنْتِ أَبِي الْعَاصِ وَهِيَ صَبِيَّةٌ عَلَيْهَا ثَوْبٌ صَبِيٍّ وَالْاخْتِيَارُ أَنْ لَا يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ مُشْرِكٍ وَلَا سَرَاوِيلَ وَلَا إِزَارَ وَلَا رَدَاءَ حَتَّى يَغْسَلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، وَإِذَا صَلَّي رَجُلٌ فِي ثَوْبٍ مُشْرِكٍ، أَوْ مُسْلِمٍ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ نَجَسًا أَعَادَ مَا صَلَّي فِيهِ، وَكُلُّ مَا أَصَابَ الثَّوْبَ مِنْ غَائِطٍ رَطْبٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ دَمٍ أَوْ خَمَرٍ، أَوْ حَرَمٍ مَا كَانَ فَاسْتَيْقَنَهُ صَاحِبُهُ وَأَدْرَكَهُ طَرَفُهُ، أَوْ لَمْ يَدْرَكَهُ فَعَلَيْهِ غَسْلُهُ، وَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ مَوْضِعُهُ لَمْ يَجِزْ إِلَّا غَسْلُ الثَّوْبِ كُلِّهِ مَا خَلَا الدَّمَ وَالْقَيْحَ وَالصَّدِيدَ وَمَاءَ الْقَرْحِ، فَإِذَا كَانَ الدَّمُ لَمْعَةً مَجْتَمِعَةً، وَإِنْ كَانَتْ أَقْلُ مِنْ مَوْضِعِ دَيْنَارٍ، أَوْ فَلَسٍ وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ دَمِ الْخِيضِ، وَأَقْلُ مَا يَكُونُ دَمُ الْخِيضِ فِي الْمَعْقُولِ لَمْعَةً، وَإِذَا كَانَ يَسِيرًا كَدَمِ الْبَرَاغِيثِ، وَمَا أَشْبَهَهُ لَمْ يَغْسَلَ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ أَجَازَتْ هَذَا.

وَأَمَّا قُلْتُ فِي الْمَنِيِّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَجَسًا خَبَرًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَقُولًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْخَبَرُ؟

قُلْتُ:

٩٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ. [هـدم]

٩٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ أَوْ الْأَسْوَدِ شَكَّ الرَّيْبُ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ.

قَالَ الرَّيْبُ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ.

٩٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ كِلَاهُمَا يُخْبِرُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ أَوْطَأُ عَنْكَ قَالَ أَخَذَهُمَا بِعُودٍ، أَوْ إِذْخِرُوهُ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْبَصَاقِ، أَوْ الْمُخَاطِ.

[أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٢٥/١)]

٩٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُضْعَبُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَهُ الْمَنِيَّ إِنْ كَانَ رَطْبًا مَسَحَهُ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا حَتَّهُ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ.

[أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٣/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْمَعْقُولُ فِي أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَدَأَ خَلْقَ آدَمَ مِنْ مَاءٍ وَطِينٍ وَجَعَلَهُمَا جَمِيعًا طَهَارَةً، الْمَاءُ، وَالطِّينُ فِي حَالِ الْإِعْوَازِ مِنَ الْمَاءِ طَهَارَةً، وَهَذَا أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي خَلْقِ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا وَغَيْرَ نَجَسٍ، وَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَنِي آدَمَ مِنَ الْمَاءِ الدَّفَاقِ، فَكَانَ جِلُّ نَأْوِهِ أَعَزَّ وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ يَتَدَيَّ خَلْقًا مِنْ نَجَسٍ مَعَ مَا وَصَفَتْ تَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْخَبَرُ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ مَعَ مَا وَصَفَتْ تَمَّا يَدْرِكُهُ الْعَقْلُ مِنْ أَنَّ رِيحَهُ وَخَلْقَهُ مَبَايِنُ خَلْقٍ مَا يَخْرُجُ مِنْ ذِكْرِ وَرِيحِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اغْسِلْ مَا رَأَيْتَ وَانْضَحْ مَا لَمْ تَرَ فَكُنَّا نَغْسِلُهُ بَغِيرِ أَنْ نَرَاهُ نَجَسًا وَنَغْسِلُ الْوَسْخَ وَالْعِرْقَ، وَمَا لَا نَرَاهُ نَجَسًا. وَلَوْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُ نَجَسٌ لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِ أَحَدٍ حُجَّةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالصَّدِيدُ وَالْقَيْحُ وَمَاءُ الْقَرْحِ أَخْفُ مِنْهُ، وَلَا يَغْسِلُ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ لَمْعَةً، وَقَدْ قِيلَ: إِذَا لَزِمَ الْقَرْحُ صَاحِبَهُ لَمْ يَغْسِلْهُ إِلَّا مَرَّةً وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

٤٦- باب المني

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: بَدَأَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ خَلْقَ آدَمَ مِنْ مَاءٍ وَطِينٍ وَجَعَلَهُمَا مَعَ طَهَارَةٍ وَبَدَأَ خَلْقَ وَلَدِهِ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ؛ فَكَانَ فِي ابْتِدَائِهِ خَلْقَ آدَمَ مِنَ الطَّهَارَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا الطَّهَارَةُ دَلَالَةً أَنْ لَا يَبْدَأُ خَلْقَ غَيْرِهِ إِلَّا مِنْ طَاهِرٍ لَا مِنْ نَجَسٍ وَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ.

٩٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٨)، أَبُو دَاوُدَ (٣٧١)، التِّرْمِذِيُّ (١١٦)،

النَّسَائِيُّ (١٥٦/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٥٣٧)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْمَنِيُّ لَيْسَ بِنَجَسٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ يَفْرُكْ أَوْ يَمْسَحْ؟

قِيلَ: كَمَا يَفْرُكُ الْمُخَاطُ، أَوْ الْبَصَاقُ، أَوْ الطِّينُ وَالشَّيْءُ مِنَ الطَّعَامِ يَلصِقُ بِالثَّوْبِ تَنْظِيقًا لَا تَنْجِيسًا؛ فَإِنْ صَلَّى فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَفْرُكَ، أَوْ يَمْسَحَ، فَلَا بَأْسَ، وَلَا يَنْجَسُ شَيْءٌ مِنْهُ مِنْ مَاءٍ وَلَا غَيْرِهِ.

أَخْبَرَنَا الرَّيْبُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِمْلَأْ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رُطُوبَةٍ بُولٍ، أَوْ مَذِيٍّ أَوْ وَدِيٍّ أَوْ مَا لَا يَعْرِفُ، أَوْ يَعْرِفُ فَهُوَ نَجَسٌ كُلُّهُ مَا خَلَا الْمَنِيَّ وَالْمَنِيَّ التَّغَيُّنُ الَّذِي يَكُونُ مِنْه الْوَلَدُ الَّذِي يَكُونُ لَهُ رَائِحَةٌ كَرَائِحَةِ الطَّلَعِ لَيْسَ لَشَيْءٍ يَخْرُجُ مِنْ ذِكْرِ رَائِحَةٌ طَبِيبَةٌ غَيْرُهُ، وَكُلُّ مَا مَسَّ مَا سَوَى الْمَنِيِّ تَمَّا خَرَجَ مِنْ ذِكْرِ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ جَسَدٍ، أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ يَنْجَسُهُ وَقَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ؛ فَإِنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ أَصَابَهُ غَسَلَهُ، وَلَا يَجُزُّهُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَوْضِعَهُ غَسَلَ الثَّوْبَ كُلَّهُ، وَإِنْ عَرَفَ الْمَوْضِعَ، وَلَمْ يَعْرِفْ قَدْرَ ذَلِكَ غَسَلَ الْمَوْضِعَ أَكْثَرَ مِنْهُ إِنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُ عَالِمًا، أَوْ جَاهِلًا فَسَوَاءٌ إِلَّا فِي الْمَائِمِ، فَإِنَّهُ يَأْتِمُّ بِالْعَلَمِ، وَلَا يَأْتِمُّ فِي الْجَهْلِ عَلَيْهِ أَنْ يَعْبُدَ صَلَاتَهُ.

وَمَتَى قُلْتُ يَعْبُدُ فَهُوَ يَعْبُدُ النَّهَرَ كُلَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْدُو إِذَا صَلَّى أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ مَجْزئة عَنْهُ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ فِيمَا أَجْزَأَ عَنْهُ فِي وَقْتٍ وَلَا غَيْرِهِ، أَوْ لَا تَكُونُ مَجْزئة عَنْهُ بِأَنْ تَكُونَ فَاسِدةً وَحُكْمٌ مِنْ صَلَّى صَلَاةً فَاسِدةً حُكْمٌ مِنْ لَمْ يَصَلِّ فَيَعْبُدُ فِي النَّهْرِ كُلَّهُ.

صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ صَلَاحًا، وَفِي ثَوْبِهِ النَّجَسُ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا، وَلَا يُلْزِمُهُ إِعَادَةُ شَيْءٍ إِلَّا مَا اسْتَيْقَنَ وَالْفَتْيَا وَالِاخْتِيَارُ لَهُ كَمَا وَصَفْتَ وَالتَّوْبُ وَالْجَسَدُ سَوَاءٌ يَنْجِسُهُمَا مَا أَصَابَهُمَا.

وَالْخَفُّ وَالتَّلُّ ثَوْبَانِ، فَإِذَا صَلَّى فِيهِمَا، وَقَدْ أَصَابَتْهُمَا نَجَاسَةٌ رَطْبَةً، وَلَمْ يَغْسِلْهَا أَعَادَ، فَإِذَا أَصَابَتْهُمَا نَجَاسَةٌ يَابِسَةً لَا رَطْبَةَ فِيهَا فَحَكَهُمَا حَتَّى نَظَفَا وَزَالَتِ النِّجَاسَةُ عَنْهُمَا صَلَّى فِيهِمَا.

فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ فِي سَفَرٍ لَا يَجِدُ الْمَاءَ إِلَّا قَلِيلًا فَأَصَابَ ثَوْبَهُ نَجَسٌ غَسَلَ النَّجَسَ وَتَيَمَّمَ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَغْسِلُ النَّجَاسَةَ تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَأَعَادَ إِذَا لَمْ يَغْسِلِ النَّجَاسَةَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَنْجَاسَ لَا يَزِيلُهَا إِلَّا الْمَاءُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلَمْ طَهَّرَ الثَّرَابُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَمِنْ الْحَدَثِ، وَلَمْ يَطْهَرِ قَلِيلُ النَّجَاسَةِ الَّتِي مَاسَتْ عَضْوًا مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ غَيْرِ أَعْضَائِهِ.

قُلْنَا: إِنَّ الْغَسْلَ وَالْوُضُوءَ مِنَ الْحَدَثِ وَالْجَنَابَةِ لَيْسَ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ نَجِسٌ، وَلَكِنْ الْمُسْلِمَ مُتَعَبِّدٌ بِهِمَا وَجَعَلَ الثَّرَابُ بَدَلًا لِلطَّهَارَةِ الَّتِي هِيَ تَعَبُّدٌ، وَلَمْ يَجْعَلْ بَدَلًا فِي النَّجَاسَةِ الَّتِي غَسَلَهَا لَعْنَى لَا تَعَبُّدًا إِنَّمَا مَعْنَاهَا أَنْ تَزَالَ بِالْمَاءِ لَيْسَ أَنَّهَا تَعَبُّدٌ بَلَا مَعْنَى. وَلَوْ أَصَابَتْ ثَوْبَهُ نَجَاسَةٌ، وَلَمْ يَجِدْ مَاءً لَغَسَلَ صَلَّى عَرِيَانًا، وَلَا يَعِيدُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ بِجَاهٍ وَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَ فِي الْإِعْوَازِ مِنَ الثَّوْبِ الطَّاهِرِ عَرِيَانًا.

قَالَ: وَإِذَا كَانَ مَعَ الرَّجُلِ الْمَاءُ وَأَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ لَمْ يَتَوَضَّأْ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوُضُوءَ بِهِ إِنَّمَا يَزِيدُهُ نَجَاسَةً.

وَإِذَا كَانَ مَعَ الرَّجُلِ مَاءَانِ أَحَدُهُمَا نَجِسٌ وَالْآخَرُ طَاهِرٌ، وَلَا يَخْلُصُ النَّجَسُ مِنَ الطَّاهِرِ تَأَخَّى وَتَوَضَّأَ بِأَحَدِهِمَا وَكَفَّ عَنْ الْوُضُوءِ مِنَ الْآخَرِ وَشَرِبَهُ إِلَّا أَنْ يَضْطُرَّ إِلَى شَرِبِهِ؛ فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى شَرِبِهِ شَرِبَهُ، وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى الْوُضُوءِ بِهِ لَمْ يَتَوَضَّأْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ وَزَرٌ، وَتَيَمَّمَ وَعَلَيْهِ فِي خَوْفِ الْمَوْتِ ضَرُورَةٌ فَيَشْرِبُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ.

وَلَوْ كَانَ فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرَ فَتَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ نَجِسٍ، أَوْ كَانَ عَلَى وَضُوءٍ فَمَسَّ مَاءً نَجِسًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ، وَإِنْ صَلَّى كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَعِيدَ بَعْدَ أَنْ يَغْسِلَ مَا مَسَّ ذَلِكَ الْمَاءَ مِنْ جَسَدِهِ وَثِيَابِهِ.

وَمَعَ مَا وَصَفْنَا تَمَّا سَوَى مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَعْقُولِ وَقَوْلٍ مِنْ سَمِينَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ يُؤْمَرُ بِالْغَسْلِ مِنْهُ.

قُلْنَا: الْغَسْلُ لَيْسَ مِنْ نَجَاسَةٍ مَا يَخْرُجُ إِنَّمَا الْغَسْلُ شَيْءٌ تَعَبَّدَ اللَّهُ بِهِ الْخَلْقَ - عَزَّ وَجَلَّ -.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ؟

قِيلَ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ إِذَا غَيَّبَ ذَكَرَهُ فِي الْفَرْجِ الْحَلَالِ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْهُ مَاءٌ فَأُوجِبَتْ عَلَيْهِ الْغَسْلُ، وَلَيْسَتْ فِي الْفَرْجِ نَجَاسَةٌ، وَإِنْ غَيَّبَ ذَكَرَهُ فِي دَمِ خَنْزِيرٍ، أَوْ خَمِيرٍ، أَوْ عَذْرَةٍ، وَذَلِكَ كُلُّهُ نَجَسٌ إِيْجِبُ عَلَيْهِ الْغَسْلُ؟ فَإِنْ قَالَ: لَا.

قِيلَ: فَالْغَسْلُ إِنْ كَانَ إِنَّمَا يَجِبُ مِنْ نَجَاسَةٍ كَانَ هَذَا أَوَّلُ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ الْغَسْلُ مَرَّاتٍ وَمَرَّاتٍ مِنَ الَّذِي غَيَّبَهُ فِي حَلَالٍ نَظِيفٍ، وَلَوْ كَانَ يَكُونُ لَقَدْرًا مَا يَخْرُجُ مِنْهُ كَانَ الْخَلَاءُ وَالْبَوْلُ أَقْدَرُ مِنْهُ، ثُمَّ لَيْسَ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَوْضِعِهِمَا الَّذِي خَرَجَا مِنْهُ وَيَكْفِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَسْحُ بِالْحِجَارَةِ، وَلَا يَجِزُهُ فِي وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ وَرَأْسِهِ إِلَّا الْمَاءُ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ غَسْلٌ فَخْذِيهِ وَلَا بَيْتِيهِ سَوَى مَا سَمِعْتَ، وَلَوْ كَانَ كَثْرَةُ الْمَاءِ إِنَّمَا تَجِبُ لَقَدْرٌ مَا يَخْرُجُ كَانَ هَذَا أَقْدَرُ وَأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صَاحِبَيْهِمَا الْغَسْلُ مَرَّاتٍ، وَكَانَ خَرَجَهُمَا أَوَّلُ بِالْغَسْلِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي لَمْ يَخْرُجَا مِنْهُ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَمَرْنَا بِالْوُضُوءِ لِمَعْنَى تَعَبُّدٍ ابْتَلَى اللَّهُ بِهِ طَاعَةَ الْعِبَادِ لِيَنْظُرَ مِنْ يَطِيعُهُ مِنْهُمْ، وَمَنْ بَعْضُهُ لَا عَلَى قَدْرِ وَلَا نَظَافَةٍ مَا يَخْرُجُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ عَمْرُو بْنَ مَيْمُونٍ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْفَتْنَى مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قُلْنَا: هَذَا إِنْ جَعَلْنَاهُ ثَابِتًا فَلَيْسَ بِخِلَافٍ لِقَوْلِهَا كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَصَلِّي فِيهِ كَمَا لَا يَكُونُ غَسْلُهُ قَدَمِيهِ عَمْرُو خِلَافًا لِمَسْحِهِ عَلَى خَفِيهِ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا مَسَحَ عَلِمْنَا أَنَّهُ تَجَزَّئُ الصَّلَاةُ بِالسَّحْبِ وَتَجَزَّئُ الصَّلَاةُ بِالْغَسْلِ.

وَكَذَلِكَ تَجَزَّئُ الصَّلَاةُ بِجَنَّتِهِ وَتَجَزَّئُ الصَّلَاةُ بِغَسْلِهِ لَا أَنْ وَاحِدًا مِنْهُمَا خِلَافُ الْآخَرِ مَعَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْ عَائِشَةَ هُمْ يَخَافُونَ فِيهِ غَلْطَ عَمْرُو بْنِ مَيْمُونٍ إِنَّمَا هُوَ رَأْيُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ كَذَا حِفْظُهُ عَنْهُ الْحِفَافُ أَنَّهُ قَالَ غَسَلَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ خِلَافَ هَذَا الْقَوْلِ، وَلَمْ يَسْمَعْ سُلَيْمَانُ عَلِمْنَاهُ مِنْ عَائِشَةَ حَرْفًا قَطُّ، وَلَوْ رَوَاهُ عَنْهَا كَانَ مَرْسَلًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِذَا اسْتَيْقَنَ الرَّجُلُ أَنَّ قَدْ أَصَابَتْهُ النَّجَاسَةُ ثَوْبًا لَهُ فَصَلَّى فِيهِ، وَلَا يَدْرِي مَتَى أَصَابَتْهُ النَّجَاسَةُ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ يَسْتَيْقِنُ شَيْئًا أَنْ يَصَلِّيَ مَا اسْتَيْقَنَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَيْقِنُ تَأَخَّى حَتَّى يَصَلِّيَ مَا يَرَى أَنَّهُ قَدْ

٢- كتاب الحيض

١- اعتزال الرجل امرأته حائضاً وإتيان

المستحاضة

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ الآية.

قال الشافعي: وأبان عز وجل أنها حائضٌ غير طاهر وأمر أن لا تقرب حائض حتى تطهر ولا إذا طهرت حتى تطهر بالماء وتكون ممن يحل لها الصلاة، ولا يحل لامرئ كانت امرأته حائضاً أن يجامعها حتى تطهر، فإن الله تعالى جعل التيمم طهارة إذا لم يوجد الماء أو كان التيمم مريضاً ويحل لها الصلاة بغسل إن وجدت ماءً، أو تيمم إن لم تجده.

قال الشافعي: فلما أمر الله تعالى باعتزال الحائض وإباحتهن بعد الطهر والتطهير ودلت السنة على أن المستحاضة تصلي دل ذلك على أن لزوم المستحاضة إصابتها إن شاء الله تعالى، لأن الله أمر باعتزالهن وهن غير طاهرات وأباح أن يؤتين طواهر.

٢- باب ما يحرم أن يؤتى من الحائض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال بعض أهل العلم بالقرآن في قول الله عز وجل ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أن تمتزلوهن يعني من مواضع الحيض.

قال الشافعي: وكانت الآية محتملة لما قال ومحتملة أن اعتزالهن اعتزال جميع أبدانهن.

قال الشافعي: ودلت سنة رسول الله ﷺ على اعتزال ما تحت الإزار منها وإباحة ما سوى ذلك منها.

٣- باب ترك الحائض الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان بيننا في قول الله عز وجل حتى يطهرن بأنهن حيض في غير حال الطهارة، وقضى الله على الجنب أن لا يقرب الصلاة حتى يغتسل، وكان بيننا أن لا مدة لطهارة الجنب إلا الغسل، وأن لا مدة لطهارة الحائض إلا ذهاب الحيض، ثم الاغتسال لقول الله عز وجل ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾، وذلك بانقضاء

الحيض، فإذا تطهرن يعني بالغسل، فإن السنة تدل على أن طهارة الحائض بالغسل ودلت سنة رسول الله ﷺ على بيان ما دل عليه كتاب الله تعالى من أن لا تصلي الحائض.

٩٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: قدمت مكة وأنا حائض، ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال أفعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري. [أخرجه مالك (٤١١/١)، البخاري (١٦٥٠)، مسلم (١٢١١)، النسائي (١٨٠/١)، ابن ماجه (٢٩٦٣)]

٩٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن عيينة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: خرجنا مع النبي ﷺ في حجة لا نراه إلا الحج حتى إذا كنا بسرف، أو قريباً منها حضت فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما بالك أبكيت؟ قلت: نعم قال: إن هذا أمر كرهه الله تعالى على بنات آدم فأقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري.

قال الشافعي: وأمر رسول الله ﷺ عائشة أن لا تطوف بالبيت حتى تطهر، فدل على أن لا تصلي حائضاً لأنها غير طاهرة ما كان الحيض قائماً. وكذلك قال الله عز وجل: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾.

٤- باب أن لا تقضي الصلاة حائض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾. قال الشافعي: فلما لم يرخس رسول الله ﷺ في أن تؤخر الصلاة في الخوف وأرخس أن يصلها المصلي كما أمكنه راجلاً، أو ركباً، وقال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾.

قال الشافعي: وكان من عقل الصلاة من البالغين عاصياً بتركها إذا جاء وقتها، وذكرها، وكان غير ناس لها وكانت الحائض بالغة عاقلة ذاكراً للصلاة مطيقة لها، فكان حكم الله عز وجل لا يقربها زوجها حائضاً ودل حكم رسول الله ﷺ على أنه إذا حرم على زوجها أن يقربها للحيض حرم عليها أن تصلي كان في هذا دلائل على أن فرض الصلاة في أيام الحيض زائل عنها، فإذا زال عنها وهي ذاكراً عاقلة مطيقة لم يكن عليها قضاء الصلاة وكيف تقضي ما ليس بفرض عليها بزوال فرضه عنها.

قال: وهذا مما لا أعلم فيه مخالفاً.

قال الشافعي: والمتوه والمجنون لا يفيسق والمغمى عليه في أكثر من حال الحائض من أنهم لا يعقلون، وفي أن الفرائض عنهم زائلة ما كانوا بهذه الحال كما الفرض عنها زائل ما كانت حائضاً، ولا يكون على واحد من هؤلاء قضاء الصلاة ومتى افاق واحد من هؤلاء، أو طهرت حائض في وقت الصلاة فعليهما أن يصليا؛ لأنهما ممن عليه فرض الصلاة.

٥- باب المستحاضة

١٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنِّي لَا أَطْهَرُ أَقَادَعُ الصَّلَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْخَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ الْخَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدَرُهَا فَأَغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي. [أخرجه البخاري (٣٠٦)، مسلم (٣٣٣)، أبو داود (٢٨٢)، الرمز (١٢٥)، النسائي (١٢٤/١)، ابن ماجه (٦٢١)]

١٠١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّ حَنْتَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: كُنْتُ أَسْتَحَاضُ خَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْتَعِثِيهِ فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أَخِي زَيْنَبٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً وَإِنَّهُ لَحَدِيثٌ مَا مِنْهُ بَدٌّ وَإِنِّي لَا أَسْتَغِيهِ مِنْهُ قَالَ: فَمَا هُوَ يَا هَتَاءَ قَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ خَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَمَا تَرَى فِيهَا، فَقَدْ مَنَعْنِي الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَإِنِّي أَنَعْتُ لَكَ الْكَرْسُفَ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمُ قَالَتْ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: فَتَجَمَّيْ.

قالت هو أكثر من ذلك قال: فاتخذني ثوباً قالت: هو أكثر من ذلك إنما أتج ثجاً قال النبي ﷺ: سَأَرْكَ بِأَمْرَيْنِ إِلَيْهِمَا فَعَلْتُ أَجْزَأَكَ عَنْ الْآخَرِ، فَإِنْ قَوَيْتَ عَلَيْهِمَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ قَالَ لَهَا إِنَّمَا هِيَ رُكُضَةٌ مِنْ رُكُضَاتِ الشَّيْطَانِ فَتَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ اغْتَسِلِي حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتَ وَامْتَقَيْتِ فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا،

أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ وَأَيَّامَهَا وَصُومِي، فَإِنَّهُ يُجْزئُكَ، وَهَكَذَا أَفْعَلِي فِي كُلِّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَيَطْهَرْنَ لِمِيقَاتِ خَيْضَتِهِنَّ وَطَهَرِهِنَّ.

ومن غير هذا الكتاب وإن قويت على أن تؤخري الظهر وتُعجلي العصر وتغتسلي حتى تطهري، ثم تصلّي الظهر والعصر، ثم تؤخري المغرب وتُعجلي العشاء، ثم تغتسلي وتجمعين بين الصلاتين وتغتسلي مع الفجر. [أخرجه أبو داود (٢٨٧)، الرمز (١٢٨)، ابن ماجه (٦٢٧)]

قال الشافعي: هذا يدل على أنها تعرف أيام حيضها ستاً، أو سبعا فلذلك قال لها رسول الله ﷺ: وَإِنْ قَوَيْتَ عَلَى أَنْ تُؤْخِرِي الظُّهْرَ وَتُعْجِلِي الْعَصْرَ فَتَغْتَسِلِي حَتَّى تَطْهَرِي، ثُمَّ تَصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً، ثُمَّ تُؤْخِرِي الْمَغْرِبَ وَتُعْجِلِي الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي وَتَجْمَعِي بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَأَفْعَلِي وَتَغْتَسِلِينَ عِنْدَ الْفَجْرِ، ثُمَّ تَصَلِّي الصُّبْحَ. وَكَذَلِكَ فَأَفْعَلِي وَصُومِي إِنْ قَوَيْتَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ: هَذَا أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ.

١٠٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَهْرَاقُ الدَّمَاءَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِيَنْتَظِرْ عَذَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا فَتَتْرَكَ الصَّلَاةَ قَدَرُ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلِ وَلَتَسْتَتِرْ، ثُمَّ تَصَلِّي. [أخرجه مالك (٦٢/١)، أبو داود (٢٧٤)، النسائي (١٨٢/١)، ابن ماجه (٦٢٣)]

قال الشافعي: فهذه الأحاديث الثلاثة ناخذ وهي عندنا متفقة فيما اجتمعت فيه، وفي بعضها زيادة على بعض ومعنى غير معنى صاحبه وحديث عائشة عن النبي ﷺ يدل على أن فاطمة بنت أبي حبيش كان دم استحاضتها منفصلاً من دم حيضها لجواب النبي ﷺ، وذلك أنه قال: فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْخَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدَرُهَا فَأَغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي.

قال الشافعي: فنقول إذا كان الدم منفصلاً، فيكون في أيام آخر قاتناً تخيلاً محتمداً وأياماً رقيقاً إلى الصفرة أو رقيقاً إلى القلّة أيام الدم الأحمر القانع المحتدم التخين أيام الحيض وأيام الدم الرقيق أيام الاستحاضة.

قال الشافعي: ولم يذكر في حديث عائشة الغسل عند تولي

قد طهرت بالماء واستنقت من الدَّمِ الأحمرِ القاني.

قال: وإن كانَ يحتملُ طهرت واستنقت بالماء.

قال: فقد علمنا أن حنة كانت عند طلحة، وولدت له وأنها حكمت حين استنقت ذكرت أنها تتجَّ الدَّمِ نَجًّا، وكان العلمُ يحيطُ أن طلحة لا يقربها في هذه الحال ولا تطيبُ هي نفسها بالدُّنُو منه، وكان مسألته بعدما كانت زينب عنده دليلاً محتملاً على أنه أوَّلُ ما ابتليت بالاستحاضة، وذلك بعد بلوغها بزمان، فدلَّ على أن حيضها كان يكونُ ستًّا، أو سبْعاً فسألت النَّبِيَّ ﷺ وشكت أنه كان ستًّا، أو سبْعاً فأمرها إن كان ستًّا أن تتركه ستًّا، وإن كان سبْعاً أن تتركه سبْعاً، وذكرت الحديث فشكت وسألته عن ستٍّ، فقال لها ستٌّ، أو عن سبعٍ، فقال لها سبعٍ، وقال كما تحيضُ النساءُ إن النساءَ يحضنَ كما تحيضن.

قال الشافعي: قولُ ﷺ تحيضُ ستًّا، أو سبْعاً في علم الله يحتملُ أن علم الله ستٌّ، أو سبعٌ تحيضن.

قال: وهذا أشبه معانيه - والله تعالى أعلم، -.

قال: وفي حديث حنة إن رسول الله ﷺ قال لها: إن قريت فأجمعي بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل وصلِّي الصَّبحُ بغسل واعلمها أنه أحبُّ الأمرين إليه لها، وأنه يجزيها الأمرُ الأوَّلُ من أن تغتسل عند الطهر من الحيض، ثم لم يأمرها بغسل بعده.

فإن قال قائل: فهل روى هذا أحدٌ أنه أمر المستحاضة بالغسل سوى الغسل الذي تخرجُ به من حكم الحيض فحديث حنة يبين أنه اختيار، وأن غيره يجزي منه.

قال الشافعي: وإن روي في المستحاضة حديث مستغلق، ففي إيضاح هذه الأحاديث دليل على معناها، والله تعالى أعلم.

فإن قال قائل: فهل يروى في المستحاضة شيء غير ما ذكرت.

فيل له: نعم.

١٠٣ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا إبراهيم بن سَعْدٍ أنه سَمِعَ ابنَ شِهَابٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سَبْعِينَ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَفْتَتْ فِيهِ عَائِشَةُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَتْ بِذَلِكَ الْحَيْضَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَتْ تَجْلِسُ فِي مِرْكَنٍ فَيَغْلُو الْمَاءُ حُمْرَةَ الدَّمِ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُصَلِّي. [أخرجه البخاري (٣٢٧)،

مسلم (٣٣٤)، أبو داود (٢٩٠)، الترمذي (١٢٩)، النسائي (١٨١/١) -

الحيضة، وذكر غسل الدَّمِ فأخذنا بإثبات الغسل من قول الله عزَّ وجلَّ ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ الآية.

قال الشافعي: فقيل: والله تعالى أعلم، - يطهرن من الحيض، فإذا تطهرن بالماء: ثم من سنة رسول الله ﷺ ما أبان رسول الله ﷺ أن الطهارة بالماء الغسل، وفي حديث حنة بنت جحش فأمرها في الحيض أن تغتسل إذا رأت أنها طهرت، ثم أمرها في حديث حنة بالصلاة، فدل ذلك على أن لزوجها أن يصيبها؛ لأن الله تبارك وتعالى أمر باعتزالها حائضاً وأذن في إتيانها طاهرًا، فلما حكم النبي ﷺ للمستحاضة حكم الطهارة في أن تغتسل وتصلِّي دل ذلك على أن لزوجها أن يأتيتها.

قال: وليس عليها إلا الغسل الذي حكمه الطهر من الحيض بالسنة وعليها الوضوء لكل صلاة قياساً على السنة في الوضوء بما خرج من دبر، أو فرج ما له أثر، أو لا أثر له.

قال الشافعي: وجواب رسول الله ﷺ لأم سلمة في المستحاضة يدل على أن المرأة التي سألتها أم سلمة كانت لا يفصلُ دمها فأمرها أن تترك الصلاة عند الليالي والأيام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها.

قال الشافعي: وفي هذا دليل على أن لا وقت للحيضة إذا كانت المرأة ترى حيضاً مستقيماً وطهراً مستقيماً، وإن كانت المرأة حائضاً يوماً، أو أكثر فهو حيضٌ.

وكذلك إن جاوزت عشرة فهو حيضٌ؛ لأن النبي ﷺ أمرها أن تترك الصلاة عند الليالي والأيام التي كانت تحيضن، ولم يقل إلا أن يكون كذا وكذا أي تجاوز كذا.

قال الشافعي: وإذا ابتدأت المرأة، ولم تحض حتى حاضت فطبق الدَّم عليها؛ فإن كان دمها يتفصل فأيام حيضها أيام الدَّم الثخين الأحمر القاني المحتدم وأيام استحاضتها أيام الدَّم الرقيق؛ فإن كان لا يفصل، ففيها قولان: أحدهما - أن تدع الصلاة ستًّا، أو سبْعاً، ثم تغتسل وتصلِّي كما يكون الأغلب من حيض النساء.

قال: ومن ذهب إلى جملة حديث حنة بنت جحش، وقال: لم يذكر في الحديث عدد حيضها فأمرت أن يكون حيضها ستًّا، أو سبْعاً والقول الثاني - أن تدع الصلاة أقل ما علم من حيضهن، وذلك يوم وليلة، ثم تغتسل وتصلِّي ولزوجها أن يأتيتها، ولو احتاط فتركها وسطاً من حيض النساء، أو أكثر كان أحب إلي، ومن قال بهذا قال: إن حنة، وإن لم يكن في حديثها ما نص أن حيضها كان ستًّا، أو سبْعاً، فقد يحتمل حديثها ما احتمل حديث أم سلمة من أن يكون فيه دلالة أن حيضها كان ستًّا، أو سبْعاً؛ لأن فيه أن رسول الله ﷺ قال: فتحيضي ستًّا، أو سبْعاً، ثم اغتسيلي، فإذا رأيت أنك قد طهرت فصلِّي فيحتمل إذا رأت أنها

(١٨٢، ابن ماجه (٦٢٦))

لكل صلاة.

قلت: نعم. قد رويتم ذلك وبه تقول قياساً على سنة رسول الله ﷺ، ولو كان محفوظاً عندنا كان أحب إلينا من القياس.

٦- باب الخلاف في المستحاضة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي قائل تصلي المستحاضة، ولا يأتيها زوجها، وزعم لي بعض من يذهب مذهبه أن حجته فيه أن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ الآية، وأنه قال في الأذى إنه أمر باجتنابها فيه فائتم فيها، فلا يحل له إصابتها.

قال الشافعي: فقيل له: حكم الله عز وجل في أذى الحيض أن تعتزل المرأة ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن حكم الله عز وجل أن الحائض لا تصلي، فدل حكم الله وحكم رسوله ﷺ أن الوقت الذي أمر الزوج باجتناب المرأة فيه للمحيض الوقت الذي أمرت المرأة فيه إذا انقضى الحيض بالصلاة.

قال: نعم فقيل له: فالحائض لا تطهر - وإن اغتسلت - ولا يحل لها أن تصلي ولا تمس مصحفاً.

قال: نعم فقيل له فحكم رسول الله ﷺ يدل على أن حكم أيام الاستحاضة حكم الطهر، وقد أباح الله للزوج الإصابة إذا تطهرت الحائض ولا أعلمك إلا خالفك كتاب الله في أن حرمت ما أحل الله من المرأة إذا تطهرت، وخالفك سنة رسول الله ﷺ بأنه حكم بأن غسلها من أيام الحيض محل به الصلاة في أيام الاستحاضة وفرق بين الدمين بحكمه وقوله في الاستحاضة إنما ذلك عرق، وليس بالحيضة قال هو أذى.

قلت فبين إذا فرق النبي ﷺ حكمه فجعلها حائضاً في أحد الأذنين يحرم عليها الصلاة وطاهراً في أحد الأذنين يحرم عليها ترك الصلاة وكيف جمعت ما فرق بينه رسول الله ﷺ؟

قال الشافعي: وقيل له: أنحرم لو كانت خلقتها أن هنالك رطوبة وتغير ريح مؤذية غير دم قال: لا، وليس هذا أذى الحيض. قلت ولا أذى الاستحاضة أذى الحيض.

٧- الرد على من قال: لا يكون الحيض أقل من

ثلاثة أيام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وخالفنا بعض الناس في شيء من الحيض والمستحاضة، وقال: لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام؛ فإن امرأة رأت الدم يوماً، أو يومين، أو بعض يوم

١٠٤ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان قال أخبرني الزهري، عن عمرة، عن عائشة أن أم حبيبة استحيضت؛ فكانت لا تصلي سبعين فسألت رسول الله ﷺ، فقال: إنما هو عرق، وليست بالحيضة فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلي؛ فكانت تغتسل لكل صلاة وتجلس في المرحن فيعلوه الدم. [تقدم]

فإن قال فهذا حديث ثابت، فهل يخالف الأحاديث التي ذهبت إليها؟

قلت: لا إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلي، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة؛ فإن قال ذهبا إلى أنها لا تغتسل لكل صلاة إلا وقد أمرها بذلك ولا تفعل إلا ما أمرها قيل له: أفتري أمرها أن تستقع في مكن حتى يعلو الماء حمرة الدم، ثم تخرج منه فتصلي، أو تراها تطهر بهذا الغسل قال: ما تطهر بهذا الغسل الذي يغشى جسدها فيه حمرة الدم ولا تطهر حتى تغسله، ولكن لعلها تغسله.

قلت أفأبين لك أن استقاعها غير ما أمرت به.

قال: نعم.

قلت: فلا تنكر أن يكون غسلها ولا اشك - إن شاء الله تعالى - أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به، وذلك واسع لها ألا ترى أنه يسعها أن تغتسل، ولو لم تؤمر بالغسل قال: بلى.

قال الشافعي: وقد روى غير الزهري هذا الحديث أن النبي ﷺ أمرها أن تغتسل لكل صلاة ولكن رواه عن عمرة بهذا الإسناد والسياق والزهري أحفظ منه، وقد روى فيه شيئاً يدل على أن الحديث غلط قال ترك الصلاة قدر أقرانها وعائشة تقول الأقراء الأطهار قال أفرايت لو كان ثبت الروايتان فإلى أيهما تنهب؟

قلت: إلى حديث حمنة بنت جحش وغيره مما أمرن فيه بالغسل عند انقطاع الدم، ولو لم يؤمرن به عند كل صلاة.

قال الشافعي: فإن قال: فهل من دليل غير الخبر؟

قيل: نعم قال الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ إلى قوله - ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ فدلّت سنة رسول الله ﷺ أن الطهر هو الغسل، وأن الحائض لا تصلي والطاهر تصلي وجعلت المستحاضة في معنى الطاهر في الصلاة، فلم يجوز أن تكون في معنى طاهر وعليها غسل بلا حادث حيضة ولا جنابة.

قال: أما إننا، فقد روي أن النبي ﷺ أمر المستحاضة ترضاً

قلت: ليس بثابتٍ فسنأل عنه.

قال: فاجب على أنه ثابت.

[قلت]: وليس فيه لو كان ثابتاً حرفٌ مما قلت.

قال: وكيف؟

قلت: لو كان إنما أخبر أنه قد رأى من تحيض ثلاثاً، وما بين ثلاثٍ وعشر كان إنما أراد - إن شاء الله تعالى - أن تحيض المرأة كما تحيض لا تنتقل التي تحيض ثلاثاً إلى عشر ولا تنتقل التي تحيض عشرًا إلى ثلاث، وأن الحيض كلما رأت الدَّم، ولم يقل لا يكون الحيض أقل من ثلاث، ولا أكثر من عشر وهو - إن شاء الله كان أعلم - ممن يقول لا يكون خلقٌ من خلق الله لا يدري لعله كان أو يكون.

قال الشافعي: ثم زاد الذي يقول هذا القول الذي لا أصل له وهو يزعم أنه لا يجوز أن يقول قائل في حلال، أو حرام إلا من كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو قياس على واحدٍ من هذا، فقال أحدهم لو: كان حيض امرأة عشرة معروفة لها ذلك فانتقل حيضها فرات الدَّم يوماً، ثم ارتفع عنها أياماً، ثم رآته اليوم العاشر من مبتدأ حيضها كانت حائضاً في اليوم الأول والثمان التي رأت فيها الطهر واليوم العاشر الذي رأت فيه الدَّم.

قال الشافعي: ثم زاد، فقال: لو كانت المسألة بحالها إلا أنها رأت الحيض بعد اليوم العاشر حساً، أو عشرًا كانت في اليوم الأول والثمانية بعده حائضاً ولا أدري أقال اليوم العاشر وفيما بعده مستحاضة طاهر، أو قال فيما بعد العاشر مستحاضة طاهر فعاب صاحبه قوله عليه فسمعت يقول: سبحان الله، ما يحل لأحدٍ خطأ بمثل هذا أن يفتي أبداً فجعلها في أيام ترى الدَّم طاهراً وأيام ترى الطهر حائضاً، وخالفه في المسالتين فزعم في الأولى أنها طاهر في اليوم الأول والثمانية واليوم العاشر، وزعم في الثانية أنها طاهر في اليوم الأول والثمانية بعده حائض في اليوم العاشر، وما بعده إلى أن تكمل عشرة أيام، ثم زعم أنها لو حاضت ثلاثاً أولاً ورات الطهر أربعاً، أو خمساً، ثم حاضت ثلاثاً، أو يومين كانت حائضاً أيام رأت الدَّم وأيام رأت الطهر، وقال: إنما يكون الطهر الذي بين الحيضتين حيضاً إذا كانت الحيضتان أكثر منه، أو مثله، فإذا كان الطهر أكثر منهما فليس بحيض.

قال الشافعي: فقلت له لقد عبت معيياً، وما أراك إلا قد دخلت في قريب مما عبت، ولا يجوز أن تعيب شيئاً، ثم تقول به.

قال: إنما قلت إذا كان الدمان اللذان بينهما الطهر أكثر، أو مثل الطهر.

قال الشافعي: فقلت له: فمن قال لك هذا؟

ثالث، ولم تستكمل فليس هذا بحيض وهي طاهر تقضي الصلاة فيه، ولا يكون الحيض أكثر من عشرة أيام فما جاوز العشرة يوم، أو أقل، أو أكثر فهو استحاضة، ولا يكون بين حيضتين أقل من خمسة عشر.

قال الشافعي: فقيل لبعض من يقول هذا القول: أرايت إذا.

قلت: لا يكون شيء، وقد احاط العلم أنه يكون اتحد قولك لا يكون إلا خطأ عمدته فيجب أن تائم به، أو تكون غباوتك شديدة، ولا يكون لك أن تقول في العلم.

قال: لا يجوز إلا ما قلت إن لم تكن فيه حجة، أو تكون.

قلت: قد رايت امرأة أثبت لي عنها أنها لم تزَل تحيض يوماً ولا تزيد عليه وأثبت لي عن نساء أنهم، ولم يزلن يحضن أقل من ثلاث وعن نساء أنهم لم يزلن يحضن خمسة عشر يوماً وعن امرأة، أو أكثر أنها لم تزَل تحيض ثلاث عشرة فكيف زعمت أنه لا يكون ما قد علمنا أنه يكون؟

قال الشافعي: فقال: إنما قلته لشيء قد رويته عن أنس بن مالك.

فقلت له اليس حديث الجلود بن أيوب، فقال: بلى.

فقلت: فقد:

١٠٥ - أخبرني ابن علية، عن الجلود بن أيوب، عن معاوية بن قرة، عن أنس بن مالك، أنه قال: قرء المرأة، أو قرء حيض المرأة ثلاث أو أربع حتى انتهت إلى عشر. فقال لي ابن علية: الجلود بن أيوب أعرابي لا يعرف الحديث. [أخرجه عبد الرزاق في "معناه" (١١٥٠)]

وقال لي: قد استحضت امرأة من آل أنس فسنأل ابن عباس عنها فأتني فيها وأنس حي فكيف يكون عند أنس ما قلت من علم الحيض ويحتاجون إلى مسألة غيره فيما عنده فيه علم ونحن وأنت لا تثبت حديثاً عن الجلود ويستدل على غلط من هو أحفظ منه بأقل من هذا وأنت ترك الرواية الثابتة عن أنس، فإنه قال: إذا تزوج الرجل المرأة وعنده نساء فليذكر المتزوجة سبع وللتيب ثلاث وهو يوافق سنة النبي ﷺ فتدفع السنة وقول أنس وتزعم أنك قلت قول ابن عباس على ما يعرف خلافة، قال أفثبت عندك عن أنس؟

قلت: لا ولا عند أحد من أهل العلم بالحديث، ولكني أحببت أن تعلم أنني أعلم أنك إنما تستر بالشيء ليست لك فيه حجة.

قال: فلو كان ثابتاً عن أنس بن مالك.

قال: فبقول ماذا قلت: لا يكون الطَّهرُ حيضاً.

فإن قلت أنت قلت فمحال لا يشكُّلُ أقلته بخبر؟

قال: لا.

قلت أفقياس؟

قال: لا.

قلت: فمعقول.

قال: نعم إن المرأة لا تكون ترى الدَّم أبداً، ولكنها تراه مرةً وينقطع عنها أخرى.

قلت: فهي في الحال التي تصفه منقطعاً استدخلت.

قلت: إذا استتفرت شيئاً فوجدت دمًا، وإن لم يكن يشجُّ وأقلُّ ذلك أن يكون حمرة، أو كدرة، فإذا رأت الطَّهر لم تجد من ذلك شيئاً لم يخرج مما استدخلت من ذلك إلا البياض.

قال: فلو رأت ما تقول من القصَّة البيضاء يوماً، أو يومين، ثم عاودها الدَّم في أيام حيضها.

قلت: إذا تكون طاهراً حين رأت القصَّة البيضاء إلى أن ترى الدَّم، ولو ساعة قال فمن قال هذا؟

قلت: ابنُ عباسٍ.

قال: إنه ليروى عن ابنِ عباسٍ؟

قلت: نعم ثابتاً عنه وهو معنى القرآن والمعقول.

قال: وأين؟

قلت: أرايت إذ أمر الله عز وجل باعتزال النساء في الحيض وأذن لباتيانهن إذا تطهرن عرفت، أو نحن الحيض إلا بالدَّم والطَّهر إلا بارتفاعه وروية القصَّة البيضاء؟

قال: لا.

قلت: أرايت امرأة كان حيضها عشرة كل شهر، ثم انتقل فصار كل شهرين، أو كل سنة، أو بعد عشر سنين، أو صار بعد عشر سنين حيضها ثلاثة أيام، فقالت أدع الصلاة في وقت حيضي، وذلك عشر في كل شهر.

قال: ليس ذلك لها.

قلت: والقرآن يدلُّ على أنها حائض إذا رأت الدَّم وغير حائض إذا لم تره.

قال: نعم.

قلت: وكذلك المعقول.

قال: نعم.

قلت: فلم لا تقول بقولنا تكون قد وافقت القرآن والمعقول؟

فقال بعض من حضره: بقيت خصلة هي التي تدخل عليكم.

قلت: وما هي؟

قال: أرايت إذا حاضت يوماً وطهرت يوماً عشرة أيام اتجمل هذا حيضاً واحداً، أو حيضاً إذا رأت الدَّم وطهرت يوماً إذا رأت الطَّهر؟

قلت: بل حيضاً إذا رأت الدَّم وطهرت يوماً إذا رأت الطَّهر قال: وإن كانت مطلقة، فقد انتقضت عدتها في ستة أيام.

قال الشافعي: فقلت لقاتل هذا القول: ما أدري أنت في قولك الأول أصعب حجة أم في هذا القول؟

قال: وما في هذا القول من الضعف؟

قلت: احتججت بأن جعلتها مصلية يوماً وتاركة للصلاة يوماً بالعدَّة وبين هذا فرق.

قال: فما تقول؟

قلت: لا ولا للصلاة من العدَّة سبيل.

قال: فكيف ذلك؟

قلت: أرايت المؤيسة من الحيض التي لم تحض والحامل أليس يعتد، ولا يدع الصلاة حتى تنقضي عدتهن أم لا تخلو عدتهن حتى يدع الصلاة في بعضها أياماً كما تدعها الحائض؟

قال: بل يعتد، ولا يدع الصلاة.

قلت: فالمرأة تطلق فيغى عليها أو تحن، أو ينهب عقلها أليس تنقضي عدتها، ولم تصل صلاة واحدة.

قال: بلى.

قلت: فكيف زعمت أن عدتها تنقضي، ولم تصل أياماً وتدع الصلاة أياماً؟

قال: من ذهب عقلها، وإن العدَّة ليست من الصلاة.

قلت: أرايت المرأة التي تحيض حيض النساء وتطهر طهرهن إن اعتدت ثلاث حيض، ثم ارتابت في نفسها؟

قال: فلا تنكح حتى تستبرئ.

قلت: فتكون معتدة لا يحض ولا بشهر، ولكن باستبراء.

قال: نعم. إذا آتت شيئاً تخاف أن يكون حملاً.

قلت: وكذلك التي تعتد بالشهور، وإن ارتابت كفت عن النكاح.

قال: نعم.

قلت: لأن البرية إذا كانت مخالفة غير البرية.

قال: نعم والمرأة تحيض يوماً وتطهر يوماً أولى أن تكون

بالنضح في حديث أم سلمة، وقد أمر بالماء في حديثها وحديث أسماء.

قال الربيع: قال الشافعي: وهو الذي نقول به.

قال الربيع وهو آخر قوليه يعني الشافعي إن أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر وأقل الطهر خمسة عشر، فلو أن امرأة أول ما حاضت طبق الدم عليها أمرناها أن تدع الصلاة إلى خمسة عشر، فإن انقطع الدم في خمسة عشرة كان ذلك كله حيضاً، وإن زاد على خمسة عشر علمنا أنها مستحاضة وأمرناها أن تدع الصلاة أول يوم وليلة وتعيد أربع عشرة؛ لأنه يحتمل أن يكون حيضها يوماً وليلة ويحتمل أكثر، فلما احتمل ذلك وكانت الصلاة عليها فرضاً لم نأمرها بأن تدع الصلاة إلا بحيض يقين، ولم تحسب طاهرة الأربعة عشر يوماً في صياها لو صامت؛ لأن فرض الصيام عليها يبين أنها طاهرة، فلما أشكل عليها أن تكون قد قضت فرض الصوم وهي طاهرة، أو لم تقضه لم أحسب لها الصوم إلا بيقين أنها طاهرة.

وكذلك طوافها بالبيت لست أحسبه لها إلا بأن يمضي لها خمسة عشر يوماً؛ لأن أكثر ما حاضت له امرأة قط علمنا، ثم تطوف بعد ذلك؛ لأن العلم يحيط أنها من بعد خمسة عشر يوماً طاهرة.

وإن كانت تحيض يوماً وتطهر يوماً أمرناها أن تصلّي في يوم الطهر بعد الغسل؛ لأنه يحتمل أن يكون طهرها، فلا تدع الصلاة؛ فإن جاءها الدم في اليوم الثالث علمنا أن اليوم الذي قبله الذي رأت فيه الطهر كان حيضاً؛ لأنه يستحيل أن يكون الطهر يوماً؛ لأن أقل الطهر خمسة عشر، وكلما رأت الطهر أمرناها أن تقنن وتصلّي؛ لأنه يمكن أن يكون طهرها صحيحاً، وإذا جاءها الدم بعده من الغد علمنا أنه غير طهر حتى يبلغ خمس عشرة؛ فإن انقطع بخمس عشرة فهو حيض كله، وإن زاد على خمسة عشر علمنا أنها مستحاضة، فقلنا لها: أعيدي كل يوم تركت فيه الصلاة إلا أول يوم وليلة؛ لأنه يحتمل أن لا يكون حيضها إلا يوماً وليلة، فلا تدع الصلاة إلا بيقين الحيض، وهذا للتي لا يعرف لها أيام وكانت أول ما يئسدى بها الحيض مستحاضة فأمّا التي تعرف أيامها، ثم طبق عليها الدم فتتظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر فتدع الصلاة فيهن، فإذا ذهب وقتهن اغتسلت وصلت وتوضأت لكل صلاة فيما تستقبل بقية شهرها، فإذا جاءها ذلك الرقت من حيضها من الشهر الثاني تركت أيضاً الصلاة أيام حيضها، ثم اغتسلت بعد وتوضأت لكل صلاة فهذا حكمها ما دامت مستحاضة، وإن كانت لها أيام تعرفها فنسيت، فلم تدّر في أول الشهر، أو بعده يومين، أو أقل، أو أكثر اغتسلت

مراتبه وغير بريئة من الحمل تمن سميت، وقد عقلنا عن الله عز وجل أن في العدة معنيين: براءة وزيادة تعبد بأنه جعل عدة الطلاق ثلاثة أشهر، أو ثلاثة قروء وجعل عدة الحامل وضع الحمل، وذلك غاية البراءة، وفي ثلاثة قروء براءة وتعبد؛ لأن حيضهن مستقيمة تبرئ فقلنا أن لا عدة إلا وفيها براءة، أو براءة وزيادة؛ لأن العدة لم تكن أقل من ثلاثة أشهر، أو ثلاثة قروء، أو أربعة أشهر وعشر، أو وضع حمل والخائض يوماً وطاهر يوماً ليست في معنى براءة، وقد لزمك بأن أبطلت عدة الحيض والشهور وباينت بها إلى البراءة إذا اترابت كما زعمت أنه يلزمنا في التي تحيض يوماً وتدع يوماً.

٨- باب دم الحيض

١٠٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر قالت: سمعت أسماء تقول سألت النبي ﷺ عن دم الحيض يصيب الثوب، فقال حيّه، ثم أقصرصه بالماء وانضحيه وصلي فيه.

١٠٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن فاطمة، عن أسماء مثل معناه إلا أنه قال: تقرصه، ولم يقل تقرصه بالماء. [هـم]

قال الشافعي: ومجدي سفيان عن هشام بن عروة ناخذ وهو يحفظ فيه الماء، ولم يحفظ ذلك.

وكذلك روى غيره عن هشام.

قال الشافعي: وفي هذا دليل على أن دم الحيض نجس وكذا كل دم غيره.

قال الشافعي: وقرصه فركه وقوله بالماء غسل بالماء وأمره بالنضح لما حوله.

قال الشافعي: فأما النجاسة، فلا يطهرها إلا الغسل والنضح، والله تعالى أعلم، - اختيار.

١٠٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني ابن عجلان، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ سئل عن الثوب يصيبه دم الحيض قال تحته، ثم تقرصه بالماء، ثم تصلّي فيه. [هـم]

قال الشافعي: وهذا مثل حديث أسماء بنت أبي بكر وبه ناخذ وفيه دلالة على ما قلنا من أن النضح اختيار؛ لأنه لم يأمّر

عند كل صلاة وصلت، ولا يجزيها أن تصلي صلاة بغير غسل؛ لأنه يحتمل أن تكون في حين ما قامت تصلي الصبح أن يكون هذا وقت طهرها فعليها أن تغتسل، فإذا جاءت الظهر احتمل هذا أيضاً أن يكون حين طهرها فعليها أن تغتسل، وهكذا في كل وقت تريد أن تصلي فيه فريضة يحتمل أن يكون هو وقت طهرها، فلا يجزيها إلا الغسل ولما كانت الصلاة فرضاً عليها احتمل إذا قامت لها أن يكون يجزيها فيه الوضوء.

ويحتمل أن لا يجزيها فيه إلا الغسل، فلما لم يكن لها أن تصلي إلا بطهارة ييقن لم يجزئها إلا الغسل؛ لأنه اليقين والشك في الوضوء، ولا يجزيها أن تصلي بالشك، ولا يجزئها إلا اليقين وهو الغسل فتغتسل لكل صلاة.

مسلم (١١)، أبو داود (٣٩١)، الترمذي (٢٢٦/١-٢٢٧)

٣- كتاب الصلاة

١- باب أصل فرض الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾، وقال ﴿وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ الآية مع عدد أي فيه ذكر فرض الصلاة.

قال: وسئل رسول الله ﷺ عن الإسلام، فقال خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال السائل: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع.

٢- أول ما فرضت الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سمعت من أنفق مجهره وعلمه يذكر أن الله أنزل فرضاً في الصلاة، ثم نسخه بفرض غيره، ثم نسخ الثاني بالفرض في الصلوات الخمس.

قال: كأنه يعني قول الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ لِمَ لَيْلٍ إِلَّا قَلِيلًا يَصْنَعُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ الآية، ثم نسخها في السورة معه بقول الله جل ثناؤه ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَتَصْنَعُ﴾ إلى قوله ﴿فَافْقَرُوا مَا تَسْرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ فنسخ قيام الليل أو نصفه، أو أقل، أو أكثر بما تسر، وما أشبه ما قال بما قال: وإن كنت أحب أن لا يدع أحد أن يقرأ ما تسر عليه من ليلته ويقال: نسخت ما وصفت من المزمّل يقول الله عز وجل ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسُ وَدُلُوكَهَا زَوَالًا﴾ إلى غسق الليل، العتمة ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ الصبح ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ فاعلمه أن صلاة الليل نافلة لا فريضة، وأن الفرائض فيما ذكر من ليل، أو نهار ويقال في قول الله عز وجل ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾ المغرب والعشاء ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ﴾ الصبح ﴿وَلَهُ الْخُذُقُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعِشْيَا الْعَصْرِ﴾ وحين تظهرون الظهر، وما أشبه ما قيل: من هذا بما قيل: والله تعالى أعلم.

قال: وبيان ما وصفت في سنن رسول الله ﷺ:

١٠٩- أخبرنا مالك، عن عمار أبي سُهَيْل بن مَالِك، عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل علي غيرها، فقال: لا إلا أن تطوع. [أخرجه مالك (١٧٥/١)، البخاري (٤٦)،

٣- عدد الصلوات الخمس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحكم الله تعالى فرض الصلاة في كتابه فيبين على لسان نبيه ﷺ عددها، وما على المرء أن يأتي به ويكف عنه فيها، وكان نقل عدد كل واحدة منها عما نقله العامة عن العامة، ولم يحتج فيه إلى خبر الخاصة، وإن كانت الخاصة قد نقلت لا تختلف هي من وجوه هي مينة في أبوابها فنقلوا الظهر أربعاً لا يجهر فيها بشيء من القراءة والعصر أربعاً لا يجهر فيها بشيء من القراءة والمغرب ثلاثاً يجهر في ركعتين منها بالقراءة ويخافت في الثالثة والعشاء أربعاً يجهر في ركعتين منها بالقراءة ويخافت في الثنتين والصبح ركعتين يجهر فيهما معاً بالقراءة.

قال: ونقل الخاصة ما ذكرت من عدد الصلوات وغيره مفرقاً في مواضعه.

٤- فيمن تجب عليه الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ذكر الله تبارك وتعالى الاستئذان، فقال في سياق الآية ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾، وقال عز وجل ﴿وَابْتَغُوا الْيَسَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾، ولم يذكر الرشد الذي يستوجبون به أن تدفع إليهم أموالهم إلا بعد بلوغ النكاح وفرض الله عز وجل الجهاد فأبان رسول الله ﷺ بو على من استكمل خمس عشرة سنة بأن أجاز ابن عمر عام الخندق ابن خمس عشرة سنة وزده عام أخذ ابن أربع عشرة سنة فإذا بلغ الغلام الحلم والجارية الحيض غير مغلوبين على عقولهما، أوجب عليها الصلاة والفرائض كلها، وإن كانا ابني أقل من خمس عشرة سنة وجبت عليهما الصلاة وأمر كل واحد منهما

الله تعالى إلا أن يفق في وقت، فيصلّي صلاة الوقت، وهكذا إن شرب دواء فيه بعض السموم وإلا غلب منه أن السلامة تكون منه لم يكن عاصياً بشربه؛ لأنه لم يشربه على ضرر نفسه ولا إذهاب عقله، وإن ذهب، ولو احتاط فصلّى كأن أحب إليه؛ لأنه قد شرب شيئاً فيه سم، ولو كان مباحاً، ولو أكل أو شرب حلالاً فخلّ عقله أو وثب وثبة فانتقلب دماغه، أو تدلى على شيء فانتقلب دماغه فخلّ عقله إذا لم يرد بشيء مما صنع ذهّاب عقله لم يكن عليه إعادة صلاة صلاحاً لا يعقل، أو تركها بذهاب العقل؛ فإن وثب في غير منفعة، أو تنكس لينهب عقله فذهب كأن عاصياً، وكان عليه إذا تاب عقله إعادة كل ما صلى ذاهب العقل، أو ترك من الصلاة، وإذا جعلته عاصياً بما عمد من إذهاب عقله، أو إتلاف نفسه جعلته عليه إعادة ما صلى ذاهب العقل، أو ترك من الصلوات، وإذا لم يجعله عاصياً بما صنع لم تكن عليه إعادة إلا أن يفق في وقت محال، وإذا أفاق الغمى عليه، وقد بقي عليه من النهار قدر ما يكبر فيه تكبيرة واحدة أعاد الظهر والعصر، ولم يعد ما قبلهما لا صباحاً ولا مغرباً ولا عشاء، وإذا أفاق، وقد بقي عليه من الليل قبل أن يطلع الفجر قدر تكبيرة واحدة قضى المغرب والعشاء، وإذا أفاق الرجل قبل أن تطلع الشمس بقدر تكبيرة قضى الصبح، وإذا طلعت الشمس لم يقضها.

وإنما قلت هذا؛ لأن هذا وقت في حال عذر، جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر في السفر في وقت الظهر وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء، فلمّا جعل الأولى منهما وقتاً للآخر في حال والآخر وقتاً للأولى في حال كان وقت إحداهما وقتاً للآخرى في حال، وكان ذهاب العقل عذراً وبالإفاقة عليه أن يصلّي العصر وأمرته أن يقضي؛ لأنه قد أفاق في وقت محال. وكذلك أمر الحائض والرجل يسلم كما أمر الغمى عليه من أمرته بالقضاء، فلا يجزيه إلا أن يقضي.

١١٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَجَلَ فِي الْمَسِيرِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. [أخرجه البخاري (١٠٩١)، مسلم (٧٠٣)، أبو داود (١٢٠٧)، الرومزي (٥٥٥)، السنائي (٢٨٩/١)]

٧- صلاة المرتد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا ارتد الرجل عن الإسلام، ثم أسلم كان عليه قضاء كل صلاة تركها في رذته وكل زكاة وجبت عليه فيها؛ فإن غلب على عقله في رذته لمرض، أو غيره قضى الصلاة في أيام غلبته على عقله كما يقضيها في أيام عقله.

بالصلاة إذا عقلها، فإذا لم يعقل لم يكونا كمن تركها بعد البلوغ وأؤدبهما على تركها أدباً خفيفاً، ومن غلب على عقله بعارض مرض أي مرض كان ارتفع عنه الفرض في قول الله عز وجل ﴿وَأَتَقُونَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ وقوله ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، وإن كان معقولاً لا يخاطب بالأمر والنهي إلا من عقلهما.

٥- صلاة السكران والمغلوب على عقله

قال الله تعالى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقال: نزلت قبل تحريم الخمر وأيّما كان نزولها قبل تحريم الخمر، أو بعده فمن صلى سكران لم تجز صلاته لنهي الله عز وجل إياه عن الصلاة حتى يعلم ما يقول: وإن معقولاً أن الصلاة قوت وعمل وإمساك في مواضع مختلفة، ولا يؤدي هذا إلا من أمر به تمن عقله وعليه إذا صلى سكران أن يعيد إذا صحا، ولو صلى شارب عزم غير سكران كان عاصياً في شربه المحرم، ولم يكن عليه إعادة صلاة؛ لأنه تمن يعقل ما يقول والسكران الذي لا يعقل ما يقول: وأحب إلي لو أعاد وأقل السكر أن يكون يغلب على عقله في بعض ما لم يكن يغلب عليه قبل الشرب، ومن غلب على عقله بوسن ثقيل فصلّى وهو لا يعقل أعاد الصلاة إذا عقل وذهب عنه الوسن، ومن شرب شيئاً ليذهب عقله كان عاصياً بالشرب، ولم تجز عنه صلاته وعليه، وعلى السكران إذا أفاق قضاء كل صلاة صليها وعقلها ذاهبة وسواء شرباً نبيذاً لا يريانه يسكر، أو نبيذاً يريانه يسكر فيما وصفت من الصلاة، وإن افتتح الصلاة يعقلان، فلم يسلماً من الصلاة حتى يغلبا على عقولهما أعادا الصلاة؛ لأن ما أفسد أولها أفسد آخرها.

وكذلك إن كبر ذاهبي العقل، ثم أفاق قبل أن يفتقراً فصلّى جميع الصلاة إلا التكبير مفيقين كانت عليهما الإعادة؛ لأنهما دخلا الصلاة وهما لا يعقلان وأقل ذهاب العقل الذي يوجب إعادة الصلاة أن يكون مختلطاً يعزب عقله في شيء، وإن قل ويثوب.

٦- الغلبة على العقل في غير المعصية

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا غلب الرجل على عقله بعارض جن أو عته، أو مرض ما كان الممرض ارتفع عنه فرض الصلاة ما كان الممرض بذهاب العقل عليه قائماً؛ لأنه منهى عن الصلاة حتى يعقل ما يقول وهو تمن لا يعقل ومغلوب بامر لا ذنب له فيه بل يؤجر عليه ويكفر عنه به إن شاء

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ لَمْ يَجْعَلْ قِيَاسًا عَلَى الْمَشْرُكِ يَسْلَمُ، فَلَا تَأْمَرُهُ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ.

قِيلَ: فَرَّقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ وَأَسْلَمَ رَجُلَانِ، فَلَمْ يَأْمُرْهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَضَاءِ صَلَاةٍ، وَمِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَشْرُكِينَ وَحَرَّمَ اللَّهُ دِمَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَمَنْعَ أَمْوَالِهِمْ بِإِعْطَاءِ الْجُزْيَةِ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُرْتَدُّ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي بَلْ أَحْبَطَ اللَّهُ تَعَالَى عَمَلَهُ بِالرَّدَّةِ وَأَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ عَلَيْهِ الْقَتْلُ إِنْ لَمْ يَتَبَّ بِمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ حُكْمِ الْإِيمَانِ، وَكَانَ مَالُ الْكَافِرِ غَيْرِ الْمَعَاهِدِ مَغْنُومًا بِحَالٍ وَمَالُ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفًا لِيُغْنَمَ إِنْ مَاتَ عَلَى الرَّدَّةِ، أَوْ يَكُونَ عَلَى مَلَكِهِ إِنْ تَابَ وَمَالُ الْمَعَاهدِ لَهُ عَاشَ، أَوْ مَاتَ، فَلَمْ يَمِزْ إِلَّا أَنْ يَقْضَى الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالزَّكَاةُ، وَكُلُّ مَا كَانَ يُلْزَمُ مُسْلِمًا، لِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ، فَلَمْ تَكُنْ مَعْصِيَتُهُ بِالرَّدَّةِ تَخَفُّفٌ عَنْهُ فَرَضًا كَانَ عَلَيْهِ.

[النسائي (٢٤٦/١)، ابن ماجه (٦٦٨)]

١١٢- أَخْبَرَنَا عُمَرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحِصٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أُنْصِيَ جَبْرِيلُ عِنْدَ بَابِ الْكَعْبَةِ مَرَّتَيْنِ فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ كَانَ الْفَتَى مِثْلَ الشَّرَاكِ، ثُمَّ صَلَّى الْغُصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ بِقَدْرِ ظِلِّهِ وَصَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ عَلَى الصَّائِمِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَرْءُ الْآخِرَةَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ قَدْرَ ظِلِّهِ قَدْرَ الْغُصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ صَلَّى الْغُصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيَّو، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ الْقَدْرَ الْأَوَّلَ لَمْ يُؤْخَرْهَا، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ أَسْفَرَ، ثُمَّ انْفَتَحَتْ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الرَّقَّتَيْنِ. [أخرجه أبو داود (٣٩٣)، الرمز (١٤٩)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وهذه المواقيت في الحضر فاحتمل ما وصفته من المواقيت أن يكون للحاضر والمساfer في العذر وغيره واحتمل أن يكون لمن كان في المعنى الذي صلى فيه جبريل بالنبي ﷺ في الحضر، وفي غير عذر فجمع رسول الله ﷺ بالمدينة غير خائف فذهبنا إلى أن ذلك في مطر وجمع مسافراً، فدل ذلك على أن تفريق الصلوات كل صلاة في وقتها إنما هو على الحاضر في غير مطر، فلا يجزئ حاضراً في غير مطر أن يصلي صلاة إلا في وقتها، ولا يضم إليها غيرها إلا أن ينسى فيذكر في وقت إحداها، أو ينأى فيصلها حينئذ قضاء، ولا يخرج أحد كان له الجمع بين الصلاتين من آخر وقت الآخرة منهما، ولا يقدم وقت الأولى منهما، والوقت حد لا يجاوز، ولا يقدم ولا تؤخر صلاة العشاء عن الثلث الأول في مصر ولا غيره، حضر ولا سفر.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ لَمْ يَجْعَلْ قِيَاسًا عَلَى الْمَشْرُكِ يَسْلَمُ، فَلَا تَأْمَرُهُ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ.

قِيلَ: فَرَّقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ وَأَسْلَمَ رَجُلَانِ، فَلَمْ يَأْمُرْهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَضَاءِ صَلَاةٍ، وَمِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَشْرُكِينَ وَحَرَّمَ اللَّهُ دِمَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَمَنْعَ أَمْوَالِهِمْ بِإِعْطَاءِ الْجُزْيَةِ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُرْتَدُّ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي بَلْ أَحْبَطَ اللَّهُ تَعَالَى عَمَلَهُ بِالرَّدَّةِ وَأَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ عَلَيْهِ الْقَتْلُ إِنْ لَمْ يَتَبَّ بِمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ حُكْمِ الْإِيمَانِ، وَكَانَ مَالُ الْكَافِرِ غَيْرِ الْمَعَاهِدِ مَغْنُومًا بِحَالٍ وَمَالُ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفًا لِيُغْنَمَ إِنْ مَاتَ عَلَى الرَّدَّةِ، أَوْ يَكُونَ عَلَى مَلَكِهِ إِنْ تَابَ وَمَالُ الْمَعَاهدِ لَهُ عَاشَ، أَوْ مَاتَ، فَلَمْ يَمِزْ إِلَّا أَنْ يَقْضَى الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالزَّكَاةُ، وَكُلُّ مَا كَانَ يُلْزَمُ مُسْلِمًا، لِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ، فَلَمْ تَكُنْ مَعْصِيَتُهُ بِالرَّدَّةِ تَخَفُّفٌ عَنْهُ فَرَضًا كَانَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ يَقْضَى وَهُوَ لَوْ صَلَّى فِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَقْبَلْ عَمَلُهُ؟

قِيلَ: لِأَنَّهُ لَوْ صَلَّى فِي تِلْكَ الْحَالِ صَلَّى عَلَى غَيْرِ مَا أَمَرَ بِهِ؛ فَكَانَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ إِذَا أَسْلَمَ الْآ تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَعَادَ وَالْمُرْتَدُّ صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي تَكُونُ الصَّلَاةُ مَكْتُوبَةً لَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَحْبَطَ عَمَلَهُ بِالرَّدَّةِ، وَإِنْ قِيلَ: مَا أَحْبَطَ مِنْ عَمَلِهِ قِيلَ: أَجْرُ عَمَلِهِ لَا أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَعِيدَ فَرَضًا آذَاهُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صَوْمٍ وَلَا غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ؛ لِأَنَّهُ آذَاهُ مُسْلِمًا.

فَإِنْ قِيلَ: وَمَا يَشْبَهُ هَذَا؟

قِيلَ: أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ آذَى زَكَاةً كَانَتْ عَلَيْهِ، أَوْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِذَا أَحْبَطَ أَجْرَهُ فِيهَا أَنْ يَبْطُلَ، فَيَكُونُ كَمَا لَمْ يَكُنْ، أَوْ لَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مِنْهُ حَدًّا، أَوْ قَصَاصًا، ثُمَّ ارْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ لَمْ يَعِدْ عَلَيْهِ، وَكَانَ هَذَا فَرَضًا عَلَيْهِ، وَلَوْ حَبَطَ بِهَذَا الْمَعْنَى فَرَضٌ مِنْهُ حَبَطَ كُلُّهُ.

٨- جَمَاعُ مَوَاقِيَتِ الصَّلَاةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَحْكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كِتَابَهُ أَنَّ فَرَضَ الصَّلَاةِ مَوْقُوتٌ وَالْمَوْقُوتُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الْوَقْتُ الَّذِي يَصَلِّي فِيهِ وَعَدَّهَا، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا، وَقَدْ ذَكَرْنَا تَقْلِيلَ الْعَامَّةِ عِدَّةَ الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِهَا وَنَحْنُ ذَاكِرُونَ الْوَقْتُ.

١١١- أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخَرُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الصَّلَاةَ، فَقَالَ لَهُ: عَزَّوْهُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

٩- وقت الظهر

ولا يفوت الظهر حتى يجاوز ظل كل شيء مثله، فإذا جاوزه فهو فاتت، وذلك أن من أخرها إلى هذا الوقت جمع أمرين، تأخيرها عن الوقت المقصود، وحلول وقت غيرها.

١٠- تعجيل الظهر وتأخيرها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتعجيل الحاضر الظهر إماماً ومنفرداً في كل وقت إلا في شدة الحر، فإذا اشتد الحر أخر إمام الجماعة الذي يتأب من البعد الظهر حتى يبرد بالخير عن رسول الله ﷺ.

١١٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ.

وقد اشتكت النار إلى ربها، فقالت رب أكل بعضي بعضاً فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف فأشد ما تجدون من الحرّ وأشد ما تجدون من البرد من زمهريرها. [أخرجه البخاري (٥٣٣-٥٣٤)، مسلم (٦١٥)، أبو داود (٤٠٢)، الرمزي (١٥٧)، السائي (٢٨٤/١-٢٨٥)، ابن ماجه (٦٧٧)]

١١٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ. [تقدم]

١١٥- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ. [تقدم]

قال الشافعي: ولا يبلغ تأخيرها آخر وقتها فيصليهما جميعاً معاً، ولكن الإبراد ما يعلم أنه يصلها متنهلاً وينصرف منها قبل آخر وقتها ليكون بين انصرافه منها وبين آخر وقتها فصل فاما من صلاها في بيته، أو في جماعة ببناء بيته لا يحضرها إلا من بحضرته فليصلها في أول وقتها؛ لأنه لا أدى عليهم في حرها.

قال الشافعي: ولا تؤخر في الشتاء مجال، وكلما قدمت كان ألين على من صلاها في الشتاء، ولا يؤخرها إمام جماعة يتأب إلا ببلاد لها حر مؤذ كالجزائر، فإذا كانت بلاد لا أدى لحرها لم يؤخرها؛ لأنه لا شدة لحرها يرفق على أحد بتحمية الأذى عنه في شهودها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأول وقت الظهر إذا استيقن الرجل بزوال الشمس عن وسط الفلك، وظل الشمس في الصيف يتقلص حتى لا يكون شيء قائم معتدل نصف النهار ظل مجال، وإذا كان ذلك فسقط للقائم ظل، ما كان الظل، فقد زالت الشمس وأخر وقتها في هذا الحين إذا صار ظل كل شيء مثله، فإذا جاوز ظل كل شيء مثله بشيء ما كان، فقد خرج وقتها ودخل وقت العصر لا فصل بينهما إلا ما وصفت والظل في الشتاء والربيع والخريف مخالفت له فيما وصفت من الصيف، وإنما يعلم الزوال في هذه الأوقات بان ينظر إلى الظل، ويتفقد نقصانه، فإنه إذا تنهى نقصانه زاء، فإذا زاد بعد تنهائه نقصانه فذلك الزوال وهو أول وقت الظهر، ثم أخر وقتها إذا علم أن قد بلغ الظل مع خلافه ظل الصيف قدر ما يكون ظل كل شيء مثله في الصيف، وذلك أن تعلم ما بين زوال الشمس وأول وقت الظهر أقل مما بين أول وقت العصر والليل، فإن برز له منها ما يدلّه وإلا توخى حتى يرى أنه صلاها بعد الوقت واحتاط.

قال الشافعي: فإن كان الغيم مطبقاً راعى الشمس واحتاط بتأخيرها ما بينه وبين أن يخاف دخول وقت العصر، فإذا توخى فصلى على الأغلب عنده فصلاته مجزئة عنه، وذلك أن مدة وقتها متطاوّل حتى يكاد يحيط إذا احتاط بأن قد زالت، وليست كالقبلة التي لا مدة لها إنما عليها دليل لا مدة، وعلى هذا الوقت دليل من مدة وموضع وظل، فإذا كان هكذا، فلا إعادة عليه حتى يعلم أن قد صلى قبل الزوال، فإذا علم ذلك أعاد، وهكذا إن توخى بلا غيم.

قال: وعلمه بنفسه، وإخبار غيره ممن يصدقه أنه صلى قبل الزوال إذا لم ير هو أو هم يلزمه أن يعيد الصلاة؛ فإن كذب من أعلمه أنه صلى قبل الزوال لم يكن عليه إعادة والاحتياط له أن يعيد.

وإذا كان أعمى وسعه خبر من يصدق خبره في الوقت والاعتداء بالموذنين فيه، وإن كان محبوساً في موضع مظلم، أو كان أعمى ليس قربه أحد توخى وأجزأت صلاته حتى يستيقن أنه صلى قبل الوقت والوقت يخالف القبلة؛ لأن في الوقت مدة فجعل مروها كالدليل، وليس ذلك في القبلة؛ فإن علم أنه صلى بعد الوقت أجزاء، وكان أقل أمره أن يكون قضاء.

قال الشافعي: وإذا كان كما وصفت محبوساً في ظلمة، أو أعمى ليس قربه أحد لم يسعه أن يصلها بلا تأخ على الأغلب عنده من مرور الوقت من نهار وليل، وإن وجد غيره تأخى به، وإن صلى على غير تأخ أعاد كل صلاة صلاها على غير تأخ،

١١- وقت العصر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ووقت العصر في الصيف إذا جاوز ظل كل شيء مثله بشيء ما كان، وذلك حين يفصل من آخر وقت الظهر ويلغني عن بعض أصحاب ابن عباس أنه قال معنى ما وصفت وأحسبه ذكره عن ابن عباس، وأن ابن عباس أراد به صلاة العصر في آخر وقت الظهر على هذا المعنى أنه صلاحها حين كان ظل كل شيء مثله يعني حين ثم ظل كل شيء مثله، ثم جاوز ذلك بأقل ما يجاوزه وحديث ابن عباس محتمل له وهو قول عامة من حفظت عنه، وإذا كان الزمان الذي لا يكون الظل فيه هكذا قدر الظل ما كان ينقص، فإذا زاد بعد نقصانه فذلك زواله، ثم قدر ما لو كان الصيف بلغ الظل أن يكون مثل القائم، فإذا جاوز ذلك قليلاً، فقد دخل أول وقت العصر، ويصلي العصر في كل بلد وكل زمان وإمام جماعة يتأب من بعده وغيره بعبء ومنفرد في - أول وقتها لا أحب أن يؤخرها عنه.

وإذا كان الغيم مطلقاً، أو كان محبوساً في ظلمة، أو أعمى ببلو لا أحد معه فيها صنع ما وصفت يصنعه في الظهر لا يختلف في شيء، ومن آخر العصر حتى تجاوز ظل كل شيء مثليه في الصيف، وقدر ذلك في الشتاء، فقد فات وقت الاختيار، ولا يجوز عليه أن يقال: قد فات وقت العصر مطلقاً كما جاز على الذي آخر الظهر إلى أن جاوز ظل كل شيء مثله مطلقاً لما وصفت من أنه تحل له صلاة العصر في ذلك الوقت، وهذا لا يحل له صلاة الظهر في هذا الوقت، وإنما.

قلت: لا يبين عليه ما وصفت من:

١١٦- أن مالكاً أخبرنا، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار وعن بشر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك العصر. [أخرجه مالك (١٠/١)، البخاري (٥٧٩)، مسلم (٦٠٨)، أبو داود (٤١٢)،

الرمزي (١٨٦)، النسائي (٢٥٧/١)، ابن ماجه (١١٢٢)]

قال الشافعي: فمن لم يدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس، فقد فاتته العصر والركعة ركعة بسجدين، وإنما أحبيت تقديم العصر لأن محمد بن إسماعيل:

١١٧- أخبرنا، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس صاحية، ثم يذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيها

والشمس مرتفعة. [أخرجه البخاري (٥٥١)، مسلم (٦٢١)، أبو

داود (٤٠٤)، ابن ماجه (٦٨٢)]

١١٨- أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي ذئب، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن نوفل بن معاوية الديلي قال: قال رسول الله ﷺ: من فاتته العصر فكأنما وتر أهله وماله.

[أخرجه البخاري (٣٦٠٢)، مسلم (٢٨٨٦)، النسائي (٢٣٨١)]

١٢- وقت المغرب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا وقت للمغرب إلا واحد، وذلك حين تحب الشمس، وذلك بين في حديث إمامة جبريل النبي ﷺ، وفي غيره.

١١٩- أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي نعيم، عن جابر قال: كنا نصلي المغرب مع رسول الله ﷺ، ثم نخرج تناضل حتى تبلغ بيوت بني سلمة ننظر إلى مواقع النبيل من الإسفار. [أخرجه ابن حبان (٤٦٩٦)]

١٢٠- أخبرنا محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن الققعاع بن حكيم قال دخلنا على جابر بن عبد الله فقال جابر كنا نصلي مع النبي ﷺ، ثم تنصرف فتأتي بني سلمة فننصر مواقع النبيل.

١٢١- أخبرنا محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن زيد بن خالد الجهني قال: كنا نصلي مع النبي ﷺ المغرب، ثم تنصرف فتأتي السوق، ولورومي ببيل لرقي مواقعها. [أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٠/١)]

قال الشافعي: وقد قيل: لا نفوت حتى يدخل أول وقت صلاة العشاء.

قيل: يصلي منها ركعة كما قيل: في العصر، ولكن لا يجوز؛ لأن الصبح نفوت بأن تطلع الشمس قيل يصلي منها ركعة.

فإن قيل: فتقسيها على الصبح.

قيل: لا أقيس شيئاً من المواقيت على غيره وهي على

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ فَتَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ يَمْزُوهُنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغُلَسِ. [أخرجه مالك ٥/١، البخاري (٥٧٨)، مسلم (٦٤٥)، أبو داود (٤٢٣)، النسائي (٢٧١/١)، الرمذي (١٥٣)، ابن ماجه (٦٦٩)]

ولا تقوت حتى تطلع الشمس قبل أن يصلّي منها ركعة والركعة ركعة بسجودها فمن لم يكمل ركعة بسجودها قبل طلوع الشمس، فقد فاتته الصبح لقول النبي ﷺ: مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ.

١٥- اختلاف الوقت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلما أم جبريل رسول الله ﷺ في الحضر لا في مطر، وقال: ما بين هذين وقت لم يكن لأحد أن يعمد أن يصلّي الصلاة في حضر ولا في مطر إلا في هذا الوقت ولا صلاة إلا مفردة كما صلى جبريل برسول الله ﷺ وصلى النبي ﷺ بعد مقيماً في عمره ولما جمع رسول الله ﷺ بالمدينة آمناً مقيماً لم يحتمل إلا أن يكون مخالفاً لهذا الحديث، أو يكون الحال التي جمع فيها حالاً غير الحال التي فرق فيها، فلم يجوز أن يقال: جمعه في الحضر مخالف لإفراده في الحضر من وجهين - أنه يوجد لكل واحد منهما وجه، وأن الذي رواه منهما معاً واحد وهو ابن عباس فعلما أن لجمعه في الحضر علة فرقت بينه وبين إفراده، فلم يكن إلا المطر - والله تعالى أعلم، - إذا لم يكن خوف، ووجدنا في المطر علة المشقة كما كان في الجمع في السفر علة المشقة العامة، فقلنا إذا كانت العلة من مطر في حضر جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

قال: ولا يجمع إلا والمطر مقيم في الوقت الذي تجمع فيه؛ فإن صلى إحداهما، ثم انقطع المطر لم يكن له أن يجمع الأخرى إليها، وإذا صلى إحداهما والسما ماطر، ثم ابتدأ الأخرى والسما ماطر، ثم انقطع المطر مضى على صلاته؛ لأنه إذا كان له الدخول فيها كان له إتمامها.

قال: ويجمع من قليل المطر وكثيره، ولا يجمع إلا من خرج من بيته إلى مسجد يجمع فيه، قرب المسجد، أو كثر أهله، أو قلوباً، أو بعدوا، ولا يجمع أحد في بيته؛ لأن النبي ﷺ جمع في المسجد والمصلّي في بيته مخالف المصلّي في المسجد، وإن صلى رجل الظهر في غير مطر، ثم مطر الناس لم يكن له أن يصلّي العصر؛ لأنه صلى الظهر، وليس له جمع العصر إليها.

وكذلك لو افتتح الظهر، ولم يطر، ثم مطر بعد ذلك لم

الأصل والأصل حديث إمامه جبريل النبي ﷺ إلا ما جاء فيه عن النبي ﷺ خاصة دلالة، أو قاله عامة العلماء لم يختلفوا فيه.

قال الشافعي: ولو قيل: تقوت المغرب إذا لم تصل في وقتها كان - والله تعالى أعلم، - أشبه بما قال: ويتأخاها المصلّي في الغيم والمحبوس في الظلمة والأعمى كما وصفت في الظهر ويؤخرها حتى يرى أن قد دخل وقتها، أو جاوز دخوله.

١٣- وقت العشاء

١٢٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْبٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ فِي الْعِشَاءِ إِلَّا أَنَّهُمْ يُعْتَمُونَ بِالْإِبِلِ. [أخرجه مسلم (٦٤٤)، أبو داود (٤٩٨٤)، النسائي (٢٧٠/١)، ابن ماجه (٧٠٤)]

قال الشافعي: فاحب أن لا تسمى إلا العشاء كما سماها رسول الله ﷺ وأول وقتها حين يغيب الشفق والشفق الحمرة التي في المغرب، فإذا ذهب الحمرة، فلم ير منها شيء حل وقتها، ومن افتتحها، وقد بقي عليه من الحمرة شيء أعادها.

ورأينا قلت: الوقت في الدخول في الصلاة، فلا يكون لأحد أن يدخل في الصلاة إلا بعد دخول وقتها، وإن لم يعمل فيها شيء إلا بعد الوقت ولا التكبير؛ لأن التكبير هو مدخله فيها، فإذا أدخله التكبير فيها قبل الوقت أعادها وأخر وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل، فإذا مضى ثلث الليل الأول، فلا أراها إلا فاتئة؛ لأنه آخر وقتها، ولم يأت عن النبي ﷺ فيها شيء يدل على أنها لا تقوت إلا بعد ذلك الوقت.

قال: المواقيت كلها كما وصفت لا تقاس ويصنع التأخي لها في الغيم، وفي الحبس المظلم والأعمى ليس معه أحد كما وصفته يصنع في الظهر والتأخي في الليل أخف من التأخي لصلاة النهار لطول المدة وشدّة الظلمة وبيان الليل.

١٤- وقت الفجر

قال الله تبارك وتعالى ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾، وقال ﷺ: مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ وَالصُّبْحِ الْفَجْرُ فَلَهَا اسمان الصُّبْحُ والفجر لا أحب أن تسمى إلا بأحدهما، وإذا بان الفجر الأخير معترضاً حلت صلاة الصُّبْحِ، ومن صلاها قبل تبين الفجر الأخير معترضاً أعاد ويصلّيها أول ما يستيقن الفجر معترضاً حتى يخرج منها مغسلاً.

١٢٣- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ

خَرَجْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى الْحِمَى فَتَرَبَّتِ الشَّمْسُ فَهَبْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ: انْزِلْ فَصَلِّ، فَلَمَّا ذَهَبَ تَيَاضُ الْأَفْقِ وَفَحَمَةُ الْعِشَاءِ نَزَلَ فَصَلَّى فَلَانًا، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ. [أخرجه البيهقي (١٦١/٣)]

قال الشافعي: فدللت سنة رسول الله ﷺ على أن للمسافر أن يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت أحدهما إن شاء في وقت الأولى منهما، وإن شاء في وقت الآخرة؛ لأن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر وجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء، فلما حكى ابن عباس ومعاذ الجمع بينهما جد به السير، أو لم يجد سائراً ونازلاً؛ لأن النبي ﷺ جمع بينهما بعرفة غير سائر إلا إلى الموقف إلى جنب المسجد وبالمزدلفة نازلاً ثانياً وحكى عنه معاذ أنه جمع ورايت حكايته على أن جمعه وهو نازل في سفر غير سائر فيه فمن كان له أن يقصر فله أن يجمع لما وصفت من دلالة السنة، وليس له أن يجمع الصبح إلى صلاة، ولا يجمع إليها صلاة؛ لأن النبي ﷺ لم يجمعها، ولم يجمع إليها غيرها.

وليس للمسافر أن يجمع بين صلاتين قبل وقت الأولى منهما؛ فإن فعل أعاد كما يعيد المقيم إذا صلى قبل الوقت وله أن يجمعهما بعد الوقت؛ لأنه حيثلو يقضي، ولو افتتح المسافر الصلاة قبل الزوال، ثم لم يقرأ حتى تزول الشمس، ثم مضى في صلاته فصلّى الظهر والعصر معاً كانت عليه إعادتهما معاً أما الظهر فبيعدها؛ لأن الوقت لم يدخل حين الدخول في الصلاة فدخل فيها قبل وقتها، وأما العصر، فإنما كان له أن يصلّيها قبل وقتها إذا أجمع بينهما وبين الظهر وهي مجزئة عنه، ولو افتتح الظهر وهو يرى أن الشمس لم تزل، ثم استيقن أن دخوله فيها كان بعد الزوال صلاها والعصر أعاد؛ لأنه حين افتتاحها افتتحها، ولم تحلّ عنده فليست مجزئة عنه، وكان في معنى من صلاها لا يتوبها، وفي أكثر من حاله، ولو أراد الجمع فبدأ بالعصر، ثم الظهر أجزأت عنه الظهر ولا تجزئ عنه العصر لا تجزئ عنه مقدّمة عن وقتها حتى تجزئ عنه الظهر التي قبلها، ولو افتتح الظهر على غير وضوء، ثم توضأ للعصر فصلاها أعاد الظهر والعصر لا تجزئ عنه العصر مقدّمة عن وقتها حتى تجزئ عنه الظهر قبلها، وهكذا لو أفسد الظهر بأيّ فساد ما كان لم تجزئ عنه العصر مقدّمة عن وقتها، ولو كان هذا كله في وقت العصر حتى لا يكون العصر إلا بعد وقتها أجزأت عنه العصر وكانت عليه إعادة الظهر، ولو افتتح الظهر وهو يشك في وقتها فاستيقن أنه لم يدخل فيها إلا بعد دخول وقتها لم تجزئ عنه صلاته.

يكن له جمع العصر إليها، ولا يكون له الجمع إلا بأن يدخل في الأولى ينوي الجمع وهو له، فإذا دخل فيها وهو مطر ودخل في الآخرة وهو مطر؛ فإن سكنت السماء فيما بين ذلك كان له الجمع؛ لأن الوقت في كل واحد منهما الدخول فيها والمغرب والعشاء في هذا وقت كالظهر والعصر لا يختلفان وسواء كل بلد في هذا؛ لأن بل المطر في كل موضع أذى.

وإذا جمع بين صلاتين في مطر جمعهما في وقت الأولى منهما لا يؤخر ذلك، ولا يجمع في حضر في غير المطر من قبل أن الأصل أن يصلّي الصلوات مفردات والجمع في المطر رخصة لعذر، وإن كان عذر غيره لم يجمع فيه؛ لأن العذر في غيره خاص، وذلك المرض والخوف، وما أشبهه، وقد كانت أمراضاً وخوفاً، فلم يعلم أن رسول الله ﷺ جمع، والعذر بالمطر عام ويجمع في السفر بالخبر عن رسول الله ﷺ والدلالة على المواقيت عامة لا رخصة في ترك شيء منها ولا الجمع إلا حيث رخص النبي ﷺ - في سفر ولا رأينا من جمعه الذي رأيناه في المطر، والله تعالى أعلم.

١٦- وقت الصلاة في السفر

١٢٤- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَذْكُرُ حُجَّةَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ مِنْ مَنَزِلِهِ. [أخرجه مسلم (١٢١٨)]

١٢٥- وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ جَمِيعاً. [أخرجه البخاري (١٦٧٣)، مسلم (٧٠٣)]

١٢٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ أَنَّ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ تَبُوكَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ قَالَ فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعاً. [أخرجه مالك (١٤٣/١)، مسلم (٧٠٦)، أبو داود (١٢٠٦)، النسائي (٢٨٤/١)]

قال الشافعي: وهذا وهو نازل غير سائر؛ لأن قوله دخل، ثم خرج لا يكون إلا وهو نازل فللمسافر أن يجمع نازلاً وسائراً.

١٢٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُوَيْبٍ الْأَسَدِيِّ قَالَ:

والرادي علمنا أن قول النبي ﷺ: فَلْيَصَلُّهَا إِذَا ذَكَرَهَا أَي، وإن ذهب وقتها، ولم يذهب فرضها.

فإن قيل: فإن النبي ﷺ إنما خرج من الوادي، فإنه وادٍ فيه شيطانٌ قليل؛ لو كانت الصلاة لا تصلح في وادٍ فيه شيطانٌ، فقد صلى النبي ﷺ وهو يجتري الشيطان فخرقه أكثر من صلاةٍ في وادٍ فيه شيطانٌ.

قال الشافعي: فلو أن مسافراً أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر فبدأ بالظهر فأفسدها، ثم صلى العصر أجزاء العصر، وإنما أجزأته؛ لأنها صليت في وقتها على الانفراد الذي لو صليت فيه وحدها أجزاء، ثم يصلي الظهر بعدها.

قال الشافعي: ولو بدأ فصلى العصر، ثم صلى الظهر أجزاء عنه العصر؛ لأنه صلاها في وقتها على الانفراد، وكان عليه أن يصلي الظهر، وأكره هذا له، وإن كان مجزئاً عنه.

قال الشافعي: وإذا كان الغنيم مطبقاً في السفر فهو كطباقة في الحضر يتأخى؛ فإن فعل فجمع بين الظهر والعصر، ثم تكشف الغنيم فعلم أنه قد كان انتح الظهر قبل الزوال أعاد الظهر والعصر معاً؛ لأنه صلى كل واحد منهما غير مجزئة الظهر قبل وقتها والعصر في الوقت الذي لا يجزئ عنه فيه إلا أن تكون الظهر قبلها مجزئة.

قال الشافعي: ولو كان تأخى فصلهما فكشف الغنيم فعلم أنه صلاها في وقت العصر أجزأنا عنه؛ لأنه كان له أن يصليهما عامداً في ذلك الوقت.

قال الشافعي: ولو تكشف الغنيم فعلم أنه صلاهما بعد مغيب الشمس أجزأنا عنه؛ لأن أقل أمرهما أن يكونا قضاءً مما عليه.

قال الشافعي: ولو كان تأخى فعلم أنه صلى إحداهما قبل مغيب الشمس والأخرى بعد مغيبها أجزأنا عنه وكانت إحداهما صلاةً في وقتها وأقل أمر الأخرى أن تكون قضاءً.

قال الشافعي: وهكذا القول في المغرب والعشاء يجمع بينهما.

قال الشافعي: ولو كان مسافراً، فلم يكن له في يوم سفره نية في أن يجمع بين الظهر والعصر وأخر الظهر ذاكراً لا يريد بها الجمع حتى يدخل وقت العصر كان عاصياً بتأخيرها لا يريد الجمع بها؛ لأن تأخيرها إنما كان له على إرادة الجمع، فيكون ذلك وقتاً لها، فإذا لم يرد به الجمع كان تأخيرها وصلاها تمكنه معصية وصلاها قضاءً والعصر في وقتها وأجزأنا عنه وأخاف المأثم عليه في تأخير الظهر.

وكذلك لو ظن أن صلاته فاتته استفتح صلاةً على أنها إن كانت فاتته فهي التي افتتح، ثم علم أن عليه صلاةً فاتته لم تجزه.

ولا يجزئ شيء من هذا حتى يدخل فيه على نية الصلاة، وعلى نية أن الوقت دخل، فإن إذا دخل على الشك فليست النية بتامة، ولو كان مسافراً فأراد الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر فسها، أو عمد فبدأ بالعصر لم يجز، ولا يجزه العصر قبل وقتها إلا أن يصلي الظهر قبلها فتجزئ عنه.

وكذلك لو صلى الظهر في وقتها فأفسدها فسها عن إفساده إياها، ثم صلى العصر بعدها في وقت الظهر أعاد الظهر، ثم العصر.

١٧- الرجلُ يصلي، وقد فاتته قبلها صلاة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: من فاتته الصلاة فذكرها، وقد دخل في صلاةٍ غيرها مضى على صلاته التي هو فيها، ولم تفسد عليه إماماً كان أو مأموماً، فإذا فرغ من صلاته صلى الصلاة الفائتة.

وكذلك لو ذكرها، ولم يدخل في صلاةٍ فدخل فيها وهو ذاكراً للفتاة أجزأته الصلاة التي دخل فيها وصلى الصلاة المكتوبة الفائتة له، وكان الاختيار له إن شاء أتى بالصلاة الفائتة له قبل الصلاة التي ذكرها قبل الدخول فيها إلا أن يخاف فوت التي هو في وقتها فيصلّيها، ثم يصلي التي فاتته.

١٢٨- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجوزي.

قال الشافعي: وسواء كانت الصلوات الفائتات صلاةً يوم، أو صلاةً سنة، وقد أثبت هذا في غير هذا الموضع.

وإنما قلته إن رسول الله ﷺ تأم عن الصبح فارتحل عن موضعيه فأخر الصلاة الفائتة وصلاتها ممكنة له، فلم يجز أن يكون قوله من نسي صلاةً فلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا على معنى أن وقت ذكره إياها وقتها لا وقت لها غيره؛ لأنه ﷺ لا يؤخر الصلاة عن وقتها، فلما لم يكن هذا معنى قوله لم يكن له معنى إلا أن يصلّيها إذا ذكرها، فإنها غير موضوعة الفرض عنه بالنسيان إذا كان الذكر الذي هو خلاف النسيان، وأن يصلّيها أي ساعة كانت منهياً عن الصلاة فيها، أو غير منهياً.

قال الربيع: قال الشافعي: قول النبي ﷺ: فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا يحتمل أن يكون وقتها حين يذكرها ويحتمل أن يكون يصلّيها إذا ذكرها لا أن ذهاب وقتها يذهب بفرضها فلما ذكر النبي ﷺ وهو في الرادي صلاة الصبح، فلم يصلّها حتى قطع

يطيلُ قبل أن يعودَ إلى الصَّلَاةِ.

١٨- بابُ صلاة العذر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يكون لأحد أن يجمع بين صلاتين في وقت الأولى منهما إلا في مطر، ولا يقصر صلاة بحال خوف ولا عذر غيره إلا أن يكون مسافراً؛ لأن رسول الله ﷺ صلى بالخذق عارباً، فلم يبلغنا أنه قصر.

قال الشافعي: وكذلك لا يكون له أن يصلي قاعداً إلا من مرض لا يقدر معه على القيام وهو يقدر على القيام إلا في حال الخوف التي ذكرت، ولا يكون له بعذر غيره أن يصلي قاعداً إلا من مرض لا يقدر على القيام.

قال الشافعي: وذلك أن الفرض في المكتوبة استقبال القبلة والصلاة قائماً، فلا يجوز غير هذا إلا في المواضع التي دل رسول الله ﷺ عليها، ولا يكون شيء قاسماً عليه وتكون الأشياء كلها مردودة إلى أصولها والرخص لا يتعدى بها مواضعها.

١٩- بابُ صلاة المريض

قال الله عز وجل: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ف قيل: والله سبحانه وتعالى أعلم قانتين مطيعين وأمر رسول الله ﷺ بالصلاة قائماً.

قال الشافعي: - رحمه الله تعالى - وإذا خوطب بالفرائض من أطاقها، فإذا كان المرء مطيقاً للقيام في الصلاة لم يجزه إلا هو إلا عندما ذكرت من الخوف.

قال الشافعي: وإذا لم يطق القيام صلى قاعداً وركع وسجد إذا أطاق الركوع والسجود.

١٢٩- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا يحيى بن حسان، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي بالناس فوجد النبي ﷺ خفياً فجاء فقعد إلى جنب أبي بكر فأم رسول الله ﷺ أبا بكر وهو قاعد وأمر أبو بكر الناس وهو قائم. أخرجه مالك (١٧٠/١-١٧١)، البخاري (٦٨٣)، مسلم (٤١٨)، الرمذي (٣٦٧٣)،

ابن ماجه (١٢٣٣)

١٣٠- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول حدثني ابن أبي مليكة أن عبيد بن عمير النبي حدثه أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي بالناس الصبح، وأن أبا بكر كبر فوجد النبي

قال الشافعي: ولو صلى الظهر، ولا ينوي أن يجمع بينهما وبين العصر، فلما أكمل الظهر، أو كان وقتها كانت له نية في أن يجمع بينهما كان ذلك له؛ لأنه إذا كان له أن ينوي ذلك على الابتداء كان له أن يحدث فيه نية في الوقت الذي يجوز له فيه الجمع، ولو انصرف من الظهر وانصرافه أن يسلم، ولم ينو قبلها ولا مع انصرافه الجمع، ثم أراد الجمع لم يكن له؛ لأنه لا يقال له إذا انصرف جامع، وإنما يقال هو مصل صلاة انفراد، فلا يكون له أن يصلي صلاة قبل وقتها إلا صلاة جمع لا صلاة انفراد.

قال الشافعي: ولو كان آخر الظهر بلا نية جمع وانصرف منها في وقت العصر كان له أن يصلي العصر؛ لأنها، وإن صليت صلاة انفراد، فإنما صليت في وقتها لا في وقت غيرها.

وكذلك لو آخر الظهر عامداً لا يريد بها الجمع إلى وقت العصر فهو أتم في تأخيرها عامداً، ولا يريد بها الجمع.

قال الشافعي: وإذا صليت الظهر والعصر في وقت الظهر، ووالى بينهما قبل أن يفارق مقامه الذي صلى فيه وقبل أن يقطع بينهما بصلاة؛ فإن فارق مقامه الذي صلى فيه، أو قطع بينهما بصلاة لم يكن له الجمع بينهما؛ لأنه لا يقال أبداً جامع إلا أن يكون متوالين لا عمل بينهما، ولو كان الإمام والمأموم تكلموا كلاماً كثيراً كان له أن يجمع.

وإن طال ذلك به لم يكن له الجمع، وإذا جمع بينهما في وقت الآخرة كان له أن يصلي في وقت الأولى وينصرف ويصنع ما بدا له؛ لأنه حيث يصلي الآخرة في وقتها، وقد روي في بعض الحديث أن بعض من صلى مع النبي ﷺ يجمع صلى معه المغرب، ثم أتاخ بعضهم أباعرهم في منازلهم، ثم صلوا العشاء فيما يرى حيث صلوا، وإنما صلوا العشاء في وقتها.

قال الشافعي: فالقول في الجمع بين المغرب والعشاء كالقول في الجمع بين الظهر والعصر لا يختلفان في شيء.

قال الشافعي: ولو نوى أن يجمع بين الظهر والعصر فصلّى الظهر، ثم أغمى عليه، ثم أفاق قبل خروج وقت الظهر لم يكن له أن يصلي العصر حتى يدخل وقتها؛ لأنه حيث لا جامع بينهما. وكذلك لو نام، أو سها، أو شغل، أو قطع ذلك بأمر يتناول.

قال الشافعي: وجامع هذا أن ينظر إلى الحال التي لو سها فيها في الصلاة فانصرف قبل إكمالها هل بيني لتقارب انصرافه فله إذا صنع مثل ذلك أن يجمع، وإذا سها فانصرف فتناول ذلك لم يكن له أن يبي، وكان عليه أن يستأنف فكذلك ليس له أن يجمع في وقت ذلك إن كان في مسجد لا أن يخرج منه يطيل المقام قبل توجهه إلى الصلاة، وإن كان في موضع مصلاه لا يزاله، ولا

بَعْضُ الْخِيفَةِ فَقَامَ يُفْرِجُ الصُّوْفُ قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ إِذَا صَلَّى، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ النِّجْسَ مِنْ وَرَائِهِ عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ ذَلِكَ الْمَقَامَ الْمُتَقَدِّمَ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَسَّ وَرَأَاهُ إِلَى الصَّنْفِ فَرَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَانَهُ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمٌ حَتَّى إِذَا فَرَغَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ أَزَاكَ أَصْبَحْتَ صَالِحًا، وَهَذَا يَوْمٌ بَنَتْ خَارِجَةً فَرَجَعَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى أَهْلِهِ فَمَكَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَانَهُ وَجَلَسَ إِلَى جَنْبِ الْحِجْرِ يُحَذِّرُ النَّاسَ الْفِتْنَ، وَقَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ لَا يُسَمِّكُ النَّاسُ عَلَيَّ شَيْئًا إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَجِلُّ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَلَا أَحْرَمُ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَصِفَتُهُ عَمَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ائْتِيَا لِمَا عِنْدَ اللَّهِ، فَإِنِّي لَا أَغْنِي عَنْكُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا.

قال الشافعي: ولو سجد الصحيح على وسادة من آدم لاصقة بالأرض كرهته له، ولم أر عليه أن يعبد كما لو سجد على ربوة من الأرض أرفع من الموضع الذي يقوم عليه لم يعد.

قال الشافعي: وإن قدر المصلي على الركوع، ولم يقدر على القيام كان في قيامه راكمًا، وإذا ركع خفض عن قدر قيامه، ثم يسجد، وإن لم يقدر على أن يصلي إلا مستلقياً صلى مستلقياً يومئذ إماماً.

قال الشافعي: وكل حال امرته فيها أن يصلي كما يطيق، فإذا أصابها ببعض المشقة المحتملة لم يكن له أن يصلي إلا كما فرض الله عليه إذا أطاق القيام ببعض المشقة قام فأتى ببعض ما عليه في القيام من قراءة أم القرآن وأحب أن يزيد معها شيئاً، ولئلا أمره بالعود إذا كانت المشقة عليه غير محتملة، أو كان لا يقدر على القيام بحال، وهكذا هذا في الركوع والسجود لا يختلف، ولو أطاق أن يأتي بأمر القرآن وقل هو الله أحد وأم القرآن في الركعة الأخرى وإن أعطيناك الكوثر منفرداً قائماً، ولم يقدر على صلاة الإمام لا يقرأ بأطول مما وصفت إلا جالساً، امرته أن يصلي منفرداً، وكان له عذر بالمريض في ترك الصلاة مع الإمام.

ولو صلى مع الإمام فقدّر على القيام في بعض، ولم يقدر عليه في بعض صلى قائماً ما قدر وقاعداً ما لم يقدر، وليست عليه إعادة.

ولو افتتح الصلاة قائماً، ثم عرض له عذر جلس؛ فإن ذهب عنه لم يجز إلا أن يقوم؛ فإن كان قرأ بما يجزيه جالساً لم يكن عليه إذا قام أن يعبد قراءة، وإن بقي عليه من قراءته شيء قرأ بما بقي منها قائماً، كان قرأ بعض أم القرآن جالساً، ثم برئ، فلا يجزيه أن يقرأ جالساً وعليه أن يقرأ ما بقي قائماً، ولو قرأ ناهضاً في القيام لم يجزه، ولا يجزيه حتى يقرأ قائماً معتدلاً إذا قدر على القيام، وإذا قرأ ما بقي قائماً، ثم حدث له عذر فجلس قرأ ما بقي جالساً؛ فإن حدث له إفاقة قام وقرأ ما بقي قائماً، ولو قرأ قاعداً أم القرآن وشيئاً معها، ثم أفاق فقام لم يكن له أن يركع حتى يعتدل قائماً؛ فإن قرأ قائماً كان أحب إلي، وإن لم يقرأ فركع بعد اعتداله قائماً أجزأه ركعته، وإذا ركع قبل أن يعتدل قائماً وهو يطيق ذلك وسجد ألقى هذه الركعة والسجدة، وكان عليه أن يقوم فيعتدل قائماً، ثم يركع ويسجد، وليس عليه إعادة قراءة؛ فإن لم يفعل حتى يقوم فيقرأ، ثم يركع، ثم يسجد لم يعتد بالركعة التي قرأ فيها وسجد؛ فكان السجود للركعة التي قبلها وكانت

قال الشافعي: ويصلي الإمام قاعداً، ومن خلفه قياماً إذا أطاقوا القيام، ولا يجزي من أطاق القيام أن يصلي إلا قائماً.

وكذلك إذا أطاق الإمام القيام صلى قائماً، ومن لم يطق القيام ممن خلفه صلى قاعداً.

قال الشافعي: وهكذا كل حال قدر المصلي فيها على تادية فرض الصلاة كما فرض الله تعالى عليه صلاحها وصلى ما لا يقدر عليه كما يطيق.

فإن لم يطق المصلي القعود وأطاق أن يصلي مضطجعا صلى مضطجعا، وإن لم يطق الركوع والسجود صلى مومناً وجعل السجود أخفض من إمام الركوع.

قال الشافعي: فإذا كان بظهره مرض لا يمنعه القيام ومنعه الركوع لم يجزه إلا أن يقوم وأجزأه أن ينحني كما يقدر في الركوع؛ فإن لم يقدر على ذلك بظهره حتى رقبته؛ فإن لم يقدر على ذلك إلا بأن يعتمد على شيء اعتمد عليه مستوياً، أو في شق، ثم ركع، ثم رفع، ثم سجد، وإن لم يقدر على السجود جلس أوماً إماماً.

وإن قدر على السجود على صدغيه، ولم يقدر عليه على وجهه طائفاً رأسه، ولو في شق، ثم سجد على صدغيه، وكان أقرب ما يقدر عليه من السجود مستوياً، أو على أي شقيه كان لا يجزيه أن يطيق أن يقارب السجود بحال إلا قاربه.

قال الشافعي: ولا يرفع إلى وجهه شيئاً ليسجد عليه؛ لأنه لا يقال له ساجد حتى يسجد بما يوصلق بالأرض؛ فإن وضع وسادة على الأرض فسجد عليها أجزأه ذلك إن شاء الله تعالى.

١٣١- أَخْبَرَنَا الرَّيِّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّو قَالَتْ: رَأَيْتُ

حتى استكمل خمس عشرة سنة من مولده فأنما أحببت له أن يستأنفها من قبل أنه صار ممن يلزمه جميع الفرائض في وقت صلاة، فلم يصلها بكاملها بالغاً، ولو قطعها واستأنفها أجزاء عنه، ولو أهل بالحج في هذه الحالة فاستكمل خمس عشرة سنة بعد فوت عرفة، أو احتلم مضى في حجبه، وكان عليه أن يستأنف حجاً؛ لأنه لم يكن ممن أدرك الحج يعمل عمله وهو من أهل الفرائض كلها، ولو صام يوماً من شهر رمضان، فلم يكمله حتى احتلم، أو استكمل خمس عشرة أحببت أن يتم ذلك اليوم، ثم يعيده؛ لما وصفت، ولا يعود لصوم قبله؛ لأنه لم يبلغ حتى مضى ذلك اليوم.

وكذلك لا يعود لصلاة صلاها قبل بلوغه؛ لأنها قد مضت قبل بلوغه وكل صلاة غير التي تليها.

وكذلك كل صوم يوم غير الذي يليه، ولا يبين أن هذا عليه في الصلاة ولا في الصوم فأنما في الحج فيتن.

٢٠- بابُ جماع الأذان

قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوعًا وَلَعِبًا﴾، وقال: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ فذكر الله عز وجل الأذان للصلاة، وذكر يوم الجمعة؛ فكان نبياً - والله تعالى أعلم، - أنه أراد المكتوبة بالآيتين معاً وسن رسول الله ﷺ الأذان للمكتوبات، ولم يحفظ عنه أحد علمته أنه أمر بالأذان لغبر صلاة مكتوبة بل حفظ الزهري عنه أنه كان يأمر في العيدين المؤذن، فيقول الصلاة جامعة ولا أذان إلا لمكتوبة.

وكذلك لا إقامة فأنما الأعياد والخسوف وقيام شهر رمضان فاحب إلي أن يقال فيه الصلاة جامعة وإن لم يقل ذلك، فلا شيء على من تركه إلا ترك الأفضل والصلاة على الجنائز، وكل نافلة غير الأعياد والخسوف بلا أذان فيها ولا قول: الصلاة جامعة.

٢١- بابُ وقت الأذان للصبح

١٣٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُفْرِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ بَلَغَ يُودُنٌ بَلِيلَ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ. [اخرجه

مالك (٧٤/١)، البخاري (٦١٧)، مسلم (١٠٩٢)، الرمذي (٢٠٣)،

النسائي (١٠/٢)]

١٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

سجدة وسقطت عنه إحدى الركعتين، ولو فرغ من صلاته واعتد بالركعة التي لم يعتدل فيها قائماً؛ فإن ذكر وهو في الوقت الذي له أن يبني لو سها فانصرف قبل أن يكمل صلاته كبر وركع وسجد وسجد للسهر وأجزاته صلاته، وإن لم يذكر ذلك حتى يخرج من المسجد، أو يطول ذلك استأنف الصلاة، وهكذا هذا في كل ركعة وسجدة وشيء من صلب الصلاة أطاقه؛ فإن لم يأت به كما أطاقه.

ولو أطاق سجدة، فلم يسجد بها وأومأ إيماء سجدها ما لم يركع الركعة التي بعدها، وإن لم يسجد بها وأومأ بها وهو يطيق سجدها، ثم قرأ بعد ما ركع لم يعتد بتلك الركعة وسجد بها، ثم أعاد القراءة والركوع بعدها لا يميزه غير ذلك، وإن ركع وسجد سجدة فتلك السجدة مكان التي أطاقها وأومأ بها فقام فقرأ وركع، ولم يعتد بتلك الركعة.

وكذلك لو سجد سجدتين كانت إحداها مكانها، ولم يعتد بالثانية؛ لأنها سجدة قبل ركوع، وإنما تجزئ عنه سجدة مكان سجدة قبلها تركها، أو فعل فيها ما لا يميزه إذا سجد السجدة التي بعدها على أنها من صلب الصلاة.

فأنما لو ترك سجدة من صلب الصلاة وأومأ بها وهو يقدر عليها، ثم سجد بعدها سجدة من سجود القرآن، أو سجدة سهو، لا يريد بها صلب الصلاة لم تجز عنه من السجدة التي ترك، أو، أومأ بها.

قال الشافعي: وهكذا أم الولد والمكاتب والمبيرة والأمة يصلين معاً بغير قناع، ثم يعتق قبل أن يكمل الصلاة عليهن أن يتقنن ويتمن الصلاة؛ فإن تركن القناع بعد ما يمكنهن أعددن تلك الصلاة، ولو صلين بغير قناع، وقد عتقن لا يعلمن بالعتق أعددن كل صلاة صليهن بلا قناع من يوم عتقن؛ لأنهن يرجعن إلى أن يحطن بالعتق فيرجعن إلى اليقين.

قال الشافعي: ولو كانت منهن مكاتبه عندها ما تؤذي، وقد حلت لغيرها فصلت بلا قناع كرهت ذلك لها وأجزأتها صلاتها؛ لأنها لا تعتق إلا بالأداء، وليس بمحرّم عليها أن تبقى رقيقاً، وإنما أرى أن محرماً عليها المطل وهي تجزئ الأداء.

وكذلك إن قال لأمة له: أنت حرّة إن دخلت في يومك هذه الدار فتركت دخولها وهي تقدّر على الدخول حتى صلت بلا قناع، ثم دخلت، أو لم تدخل لم تعد صلاتها؛ لأنها صلتها قبل أن تعتق.

وكذلك لو قال لها أنت حرّة إن شئت فصلت وتركت المشيئة، ثم اعتقها بعد لم تعد تلك الصلاة.

وإن أبطأ عن الغلام الحلم فدخل في صلاة، فلم يكملها

يضيق أن يؤذن أكثر من اثنين؛ فإن اقتصر في الأذان على واحد أجزأه، ولا أحب للإمام إذا أذن المؤذن الأول أن يبطئ بالصلاة ليفرغ من بعده، ولكنه يخرج ويقطع من بعده الأذان بخروج الإمام.

قال الشافعي: وواجب على الإمام أن يتفقد أحوال المؤذنين ليؤذّنوا في أول الوقت، ولا يتظرهم بالإقامة، وأن يأمرهم فيقيموا في الوقت وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن، ولا يؤذن جماعة معاً.

وإن كان مسجداً كبيراً له مؤذّنون عدد، فلا بأس أن يؤذن في كل منارة له مؤذن فيسمع من يليه في وقت واحد وأحب أن يكون المؤذّنون متطوعين، وليس للإمام أن يرزقهم ولا واحداً منهم وهو يجزئ أن يؤذن له متطوعاً ممن له أمانة إلا أن يرزقهم من ماله ولا أحسب أحداً يبلد كثير الأهل يعوزة أن يجزئ مؤذناً أميناً لازماً يؤذن متطوعاً فإن لم يجده، فلا بأس أن يرزق مؤذناً، ولا يرزقه إلا من خمس الخمس سهم النبي ﷺ، ولا يجوز له أن يرزقه من غيره من الفيء؛ لأن لكل مالاً موصوفاً.

قال الشافعي: ولا يجوز له أن يرزقه من الصدقات شيئاً ويجزئ للمؤذن أخذ الرزق إذا رزق من حيث وصفت أن يرزق، ولا يجزئ له أخذه من غيره بأنه رزق.

قال الشافعي: ولا يؤذن إلا عدل ثقة للإشراف على عورات الناس وأمانتهم على المواقيت.

وإذا كان المقدّم من المؤذّنين بصيراً بالوقت لم أكره أن يكون معه أعمى، وإن كان الأعمى مؤذناً منفرداً ومعه من يعلمه الوقت لم أكره ذلك له؛ فإن لم يكن معه أحد كرهته؛ لأنه لا يبصر.

ولا أحب أن يؤذن أحد إلا بعد البلوغ، وإن أذن قبل البلوغ مؤذن أجزأ، ومن أذن من عيب ومكاتب وحر، أجزأ.

وكذلك الخصي المجهوب والأعجمي إذا أفصح بالأذان وعلم الوقت وأحب إليّ في هذا كله أن يكون المؤذّنون خيار الناس.

ولا تؤذن امرأة، ولو أدّنت لرجال لم يجز عنهم أذانها، وليس على النساء أذان، وإن جعلن الصلاة، وإن أذن فاقمن، فلا بأس.

ولا تجهر المرأة بصوتها تؤذن في نفسها وتسمع صواحبتها إذا أدّنت.

وكذلك تقيم إذا أقامت.

وكذلك إن تركت الإقامة لم أكره لها من تركها ما أكره للرجال، وإن كنت أحب أن تقيم.

أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: إن يلاً ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم، وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت.

قال الشافعي: فالسنة أن يؤذن للصبح ليل ليلج المدلج، ويتبته النائم فيتأهب لحضور الصلاة وأحب إليّ لو أذن مؤذن بعد الفجر، ولو لم يفعل لم أر بأساً أن يترك ذلك؛ لأن وقت أذانها كان قبل الفجر في عهد النبي ﷺ، ولا يؤذن لصلاة غير الصبح إلا بعد وقتها؛ لأنني لم أعلم أحداً حكى عن رسول الله ﷺ أنه أذن له لصلاة قبل وقتها غير الفجر، ولم يزل المؤذّنون عندنا يؤذّنون لكل صلاة بعد دخول وقتها إلا الفجر، ولا أحب أن يترك الأذان لصلاة مكتوبة انفرد صاحبها، أو جمع ولا الإقامة في مسجد جماعة كبر ولا صغر، ولا يدع ذلك الرجل في بيته ولا سفره وأنا عليه في مساجد الجماعة العظام أحظ.

وإذا أراد الرجل أن يكمل الأذان لكل صلاة غير الصبح بعد دخول وقتها؛ فإن أذن لها قبل دخول وقتها أعاد إذا دخل الوقت، وإن افتتح الأذان قبل الوقت، ثم دخل الوقت عاد فاستأنف الأذان من أوله، وإن أتم ما بقي من الأذان، ثم عاد إلى ما مضى منه قبل الوقت لم يجزئه، ولا يكمل الأذان حتى يأتي به على الولاة وبعد وقت الصلاة إلا في الصبح، ولو ترك من الأذان شيئاً عاد إلى ما ترك، ثم بنى من حيث ترك لا يجزيه غيره.

وكذلك كل ما قدّم منه، أو أخر فعله أن يأتي به في موضعه، فلو قال في أول الأذان الله أكبر الله أكبر، ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله، ثم أكمل الأذان أعاد، فقال الله أكبر أكبر التي ترك، ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله مرتين حتى يكمل الأذان، ثم يجهر بشيء من الأذان ويخافت بشيء منه لم تكن عليه إعادة ما وصفت به؛ لأنه قد جاء بلفظ الأذان كاملاً، فلا إعادة عليه كما لا يكون عليه إعادة ما خافت من القرآن فيما يجهر بالقرآن فيه.

قال الشافعي: ولو كبر، ثم قال حي على الصلاة عاد فتشهد، ثم أعاد حي على الصلاة حتى يأتي على الأذان كله فيضع كل شيء منه موضعه، وما وضعه في غير موضعه أعاده في موضعه.

٢٢- باب عدد المؤذّنين وأرزاقهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحب أن يقتصر في المؤذّنين على اثنين؛ لأننا، إنما حفظنا أنه أذن لرسول الله ﷺ اثنين، ولا

جريح فأخبرني ذلك من أدركت من آل أبي محذورة على نحو
تأخرني ابنُ عميرٍ وأدركت إبراهيمَ بنَ عبد العزيز بن عبد
الملك بن أبي محذورة يؤذّن كما حكى ابنُ عميرٍ. [أخرجه
أحمد (٤٠٩/٣)، الدارقطني (٢٣٣/١)، البيهقي (٣٩٣/١)]

قال الشافعي: وسمعت يحدث عن أبيه عن ابن عمير عن
أبي محذورة عن النبي ﷺ معنى ما حكى ابن جريح.

قال الشافعي: وسمعت يقيم، فيقول: الله أكبر الله أكبر
أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على
الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله
أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وحسبتي سمعته يحكي الإقامة خبراً
كما يحكي الأذان.

قال الشافعي: والأذان والإقامة كما حكيت عن آل أبي
محذورة فمن نقص منها شيئاً، أو قدم مؤخراً أعاد حتى يأتي بما
نقص، وكل شيء منه في موضعه والمؤذن الأول والأخر سواء في
الأذان، ولا أحب التوب في الصبح ولا غيرها؛ لأن أبا محذورة
لم يحك عن النبي ﷺ أنه أمر بالتوب فأكره الزيادة في الأذان،
وأكره التوب بعده.

٢٤- باب استقبال القبلة بالأذان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أحب أن يكون المؤذن
في شيء من أذانه إلا مستقبل القبلة لا تزول قدماء ولا وجهه
عنها؛ لأنه إيدان بالصلاة، وقد وجه الناس بالصلاة إلى القبلة؛ فإن
زال عن القبلة يبدنه كله، أو صرف وجهه في الأذان كله، أو
بعضه كرهته له، ولم ولا إعادة عليه وأحب أن يكون المؤذن على
طهارة الصلاة؛ فإن أذن جنباً، أو على غير وضوء كرهته له، ولم
يعد.

وكذلك أمره في الإقامة باستقبال القبلة، وأن يكون طاهراً؛
فإن كان في الحالين كلاهما غير طاهر كرهته له وهو في الإقامة
أشد؛ لأنه يقيم، فيصلّي الناس وينصرف عنهم، فيكون أقل ما
صنع أن عرض نفسه للثمة بالاستخفاف، وأكره أذانه جنباً؛ لأنه
يدخل المسجد، ولم يؤذن له في دخوله إلا عابر سبيل والمؤذن غير
عابر سبيل مجتاز، ولو ابتدأ بالأذان طاهراً، ثم انتقضت طهارته
بنى على أذانه، ولم يقطعه، ثم تطهر إذا فرغ منه وسواء ما
انتقضت به طهارته في أن يبني جنباً، أو غيرها؛ فإن قطعه، ثم
تطهر، ثم رجع بنى على أذانه، ولو استأنف كان أحب إلي.

٢٥- باب الكلام في الأذان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب المؤذن أن لا يتكلم

وأذان الرجل في بيته وإقامته سواء كهو في غير بيته في
الحكاية وسواء أسمع المؤذن حوله، أو لم يسمعهم، ولا أحب له
ترك الأذان ولا الإقامة، وإن دخل مسجداً أقيمت فيه الصلاة
أحببت له أن يؤذّن ويقيم في نفسه.

٢٣- باب حكاية الأذان

١٣٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:
أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريح قال أخبرني عبد
العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة أن عبد الله بن
مخيرز أخبره، وكان يتيماً في حجر أبي محذورة حين جهزه
إلى الشام قال: فقلت لأبي محذورة أي عم إني خارج إلى
الشام وإنني أخشى أن أسأل عن تأديتك فأخبرني. قال: نعم.
قال خرجت في نفر فكنّا في بعض طريق حين فقل رسول
الله ﷺ من حين فلقينا رسول الله ﷺ في بعض الطريق
فأذن مؤذن رسول الله ﷺ بالصلاة عند رسول الله ﷺ
فسمعنا صوت المؤذن ونحن متكئون فصرخنا تحكيه
وتستهزئ به فسمع رسول الله ﷺ الصوت فأرسل إلينا إلى
أن وقفنا بين يديه، فقال رسول الله ﷺ: أيكم الذي سمعتم
صوته فارتفع فأشار القرّم كلهم إليّ وصدقوا فأرسل كلهم
وحسبني. فقال: قم فأذن بالصلاة فقامت ولا شيء أكره إليّ من
رسول الله ﷺ ولا مما أمرني به فقامت بين يدي رسول الله
ﷺ فالتقى عليّ رسول الله ﷺ التّأذين هو نفسه، فقال قل
الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا
إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول
الله، ثم قال لي: ارجع وامد من صوتك، ثم قال أشهد أن لا
إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله
أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة
حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله إلا
الله، ثم دعاني حين قضيت التّأذين فأعطني صرة فيها شيء
من فضة، ثم وضع يده على ناصية أبي محذورة، ثم أمرها على
وجهه، ثم من بين يديه، ثم على كبده، ثم بلغت يده سرة أبي
محذورة، ثم قال رسول الله ﷺ: بآرك الله فيك وآبارك عليك
فقلت: يا رسول الله مرني بالتّأذين بمكة، فقال: قد أمرتك به
فذهب كل شيء كان لرسول الله ﷺ من كراهية وعاد ذلك
كله مخبةً للنبي ﷺ فقلت على عتاب بن أسيد عابِل رسول
الله ﷺ فأذن بالصلاة عن أمر رسول الله ﷺ قال ابن

حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ أَذَانِهِ؛ فَإِنْ تَكَلَّمَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَذَانِهِ، فَلَا يَعِيدُ مَا أَذَّنَ بِهِ قَبْلَ الْكَلَامِ كَانَ ذَلِكَ الْكَلَامُ مَا شَاءَ.

١٣٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ» (٤٣٠/١)]

١٣٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الْمُثَنَّبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: حُسِنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ بِهَوِيٍّ مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى كُنِينَا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَكُفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ فَنَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَا فَأَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ فَصَلَّاهَا فَأَحْسَنَ صَلَاتَهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ أَيْضًا قَالَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ﴿فَرَجُلًا أَوْ رُكْبَانًا﴾. [أَخْرَجَهُ السَّامِيُّ (١٧/٢)]

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ، وفيه دلالة على أن كل من جمع بين صلاتين في وقت الأولى منهما أقام لكل واحدة منهما وأذن للأولى، وفي الأخيرة يقيم بلا أذان.

وكذلك كل صلاة صلاها في غير وقتها كما وصفت.

قال الشافعي: وفي أن المؤذن لم يؤذن له ﷺ حين جمع بالزدلفة والخندق دليل على أن لو لم يجزئ المصلي أن يصلي إلا بأذان لم يدع النبي ﷺ أن يأمر بالأذان وهو يمكنه.

قال: وموجود في سنو النبي ﷺ إن كان هذا في الأذان، وكان الأذان غير الصلاة أن يكون هذا في الإقامة هكذا؛ لأنها غير الصلاة، وقال النبي ﷺ: في الصلاة ﴿فَمَا أَذْرَكُكُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاكْتُكُمْ فَأَقْضُوا﴾، ومن أدرك آخر الصلاة، فقد فاته أن يحضر أذاناً وإقامة، ولم يؤذن لنفسه، ولم يقيم، ولم أعلم مخالفاً في أنه إذا جاء المسجد، وقد خرج الإمام من الصلاة كان له أن يصلي بلا أذان وإقامة؛ فإن ترك رجل الأذان والإقامة منفرداً، أو في جماعة كرهت ذلك له، وليست عليه إعادة ما صلى بلا أذان ولا إقامة.

وكذلك ما جمع بينه وفرق من الصلوات.

٢٦- باب الرجل يؤذن ويقم غيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة بشيء يروى فيه أن من أذن أقام، وذلك، والله تعالى أعلم، أن المؤذن إذا عني بالأذان دون غيره فهو أولى بالإقامة، وإذا أقام غيره لم يكن يمتنع من كراهية ذلك، وإن أقام غيره أجزأه إن شاء الله تعالى.

٢٧- باب الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين

والصلوات

١٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُؤَقِّفِ بِعَرَفَةَ فَخَطَبَ النَّاسَ الْخُطْبَةَ الْأُولَى، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٍ، ثُمَّ أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ، فَفَرَّغَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْخُطْبَةِ وَبَلَّغَ مِنَ الْأَذَانِ، ثُمَّ أَقَامَ بِلَالٌ وَصَلَّى الظُّهْرَ،

٢٨- باب اجتزاء المرء بأذان غيره وإقامته، وإن

لم يقم له

١٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يُؤَذِّنُ لِلْمَغْرِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَفِلُّ مَا قَالَ فَانْتَهَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الرَّجُلِ، وَقَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: انْزِلُوا فَصَلُّوا فَصَلَّى الْمَغْرِبَ بِإِقَامَةِ ذَلِكَ الْعَبْدِ الْأَسْوَدِ.

قال الشافعي: فهذا نأخذ ونقولُ يصلي الرجلُ بأذان الرجل لم يؤذن له وإقامته وأذانه، وإن كان أعرابياً، أو أسوداً، أو عبداً، أو غير فقيه إذا أقام الأذان والإقامة وأحب أن يكون المؤذّنون كلهم خيار الناس لإشراقهم على عورتهم وأمانتهم على الوقت.

١٣٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَيْلٍ، عَنْ الْحَسَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْمُؤَذِّنُونَ أَمْنَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَلَاتِهِمْ. [أخرجه البيهقي (٤٢٦/١)]

وذكر معها غيرها واستحب الأذان لما جاء فيه.

١٤٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْأُئِمَّةُ ضَمَنَاءُ وَالْمُؤَذِّنُونَ أَمْنَاءُ فَأَرْشَدَ اللَّهُ الْأُئِمَّةَ وَعَقَرَ لِلْمُؤَذِّنِينَ. [أخرجه الومدي (٢٠٧)]

٢٩- باب رفع الصوت بالأذان

١٤١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَايَةَ، فَإِذَا كُنْتُ فِي غَنَمِكَ، أَوْ بِأَيَّتِكَ فَأَذُنْتُ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعُ صَوْتَكَ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِكَ جَنْ وَلَا إِنْسَ إِلَّا شَهِدَ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البخاري (٦٠٩)، النسائي (١٢/٢)، ابن ماجه (٧٢٣)]

قال الشافعي: فأحب رفع الصوت للمؤذن وأحب إذا اتخذ المؤذن أن يتخذ صيئاً، وأن يتحرى أن يكون حسن الصوت، فإنه أحرى أن يسمع من لا يسمعه ضعيف الصوت وحسن الصوت أرق لسامعه والترغيب في رفع الصوت يدل على ترتيل الأذان؛ لأنه لا يقدر أحد على أن يبلغ غاية من صوته في كلام متتابع إلا مترسلاً، وذلك أنه إذا حذف ورفع انقطع فأحب ترتيل الأذان وتبينه بغير تعطيل ولا تغن في الكلام ولا عجلة وأحب في الإقامة أن تدرج إدراجاً وبينها مع الإدراج.

قال: وكيفما جاء بالأذان والإقامة أجزاء، غير أن الاحتياط ما وصفت.

٣٠- باب الكلام في الأذان

١٤٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتَ رِيحٍ يَقُولُ أَلَا صَلُّوا فِي الرُّحَالِ. [أخرجه البخاري (٦٣٧)، مسلم (٦٩٧)،

أبو داود (١٠٦٢)، السائي (١٥/٢)]

قال الشافعي: وأحب للإمام أن يأمر بهذا إذا فرغ المؤذن من أذانه، وإن قاله في أذانه، فلا بأس عليه، وإذا تكلم بما يشبه هذا خلف الأذان من منافع الناس، فلا بأس، ولا أحب الكلام في الأذان بما ليست فيه للناس منفعة، وإن تكلم لم يعد أذاناً. وكذلك إذا تكلم في الإقامة كرهته، ولم يكن عليه إعادة إقامة.

٣١- باب في القول مثل ما يقول المؤذن

١٤٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا بِمِثْلِ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ. [أخرجه مالك (٦٧/١)، البخاري (٦١١)، مسلم (٣٨٣)، أبو داود (٥٢٢)، الومدي (٢٠٨)، السائي (٢٣/٢)، ابن ماجه (٧٢٠)]

١٤٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ مُجَمِّعِ بْنِ يَحْيَى قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ أَشْهَدُ

قوله الله عز وجل وثيابك فطهر قال طهر ثيابك للصلاة وتاوها غيرهم على غير هذا المعنى، والله تعالى أعلم.

قال: ولا يصلي الرجل والمرأة إلا متوازي العورة.

قال: وكذلك إن صلياً في ثوب غير طاهر أعاداً؛ فإن صلياً وهما يقدران على مواراة عورتهم غير متوازي العورة أعاداً علماً حين صلياً، أو لم يعلما في الوقت، أو غير الوقت، من أمرته بالإعادة أبداً أمرته بها بكل حال.

قال الشافعي: وكل ما وارى العورة غير نجس أجزاء الصلاة فيه.

قال الشافعي: وعورة الرجل ما دون سرتة إلى ركبته ليس سرتة ولا ركبته من عورتها، وعلى المرأة أن تغطي في الصلاة كل بدنهما ما عدا كفتها، وجهها، ومن صلى وعليه ثوب نجس، أو يحمل شيئاً نجساً أعاد الصلاة، وإن صلى يحمل كلباً، أو خنزيراً أو خراً أو دماً أو شيئاً من ميتة، أو جلد ميتة لم يدبغ أعاد الصلاة وسواء قليل ذلك، أو كثيره، وإن صلى وهو يحمل حيّاً لا يؤكل لحمه غير كلب، أو خنزير لم يعد حيّة كان، أو غير حيّة، وإن كان ميتة أعاد والثياب كلها على الطهارة حتى يعلم فيها نجاسة، وإن كانت ثياب الصبيان الذين لا يتوقون النجاسة، ولا يعرفونها، أو ثياب المشركين كلها، أو أزرهم وسراويلاتهم وقمصهم ليس منها شيء بعيد من صلى فيه الصلاة حتى يعلم أن فيه نجاسة، وهكذا البسط والأرض على الطهارة حتى تعلم نجاسة وأحب إليّ لو توقى ثياب المشركين كلها، ثم ما يلي سفلتهم منها مثل الأزر والسراويلات.

فإن قال قائل: ما دلّ على ما وصفت.

١٤٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس، عن عاصم بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقني، عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حائل أمانة بنت أبي العاص.

قال الشافعي: وثوب أمانة ثوب صبي. [قدم]

٣٣- باب كيف لبس الثياب في الصلاة

١٤٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء فدل على أن ليس لأحد أن يصلي إلا لباساً إذا قدر على ما ليس وأمر رسول الله ﷺ بغسل دم الخيض من الثوب، والطهارة إنما تكون في الصلاة، فدل على أن على المرأة لا يصلي إلا في ثوب طاهر وإذا أمر رسول الله ﷺ بتطهير المسجد من نجس؛ لأنه يصلي فيه وعليه فما يصلي فيه أولى أن يطهر، وقد تأول بعض أهل العلم

أن لا إله إلا الله، وإذا قال أشهد أن محمداً رسول الله قال وأنا، ثم سكّ.

١٤٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن طلحة بن يحيى، عن عمرو عيسى بن طلحة قال: سمعت معاوية يحدث مثله عن النبي ﷺ.

١٤٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن يحيى المازني أن عيسى بن عمر أخبره، عن عبد الله بن علقمة بن وقاص قال: إني لوجدت معاوية إذا أذن مؤذنه، فقال معاوية كذا قال مؤذنه حتى إذا قال حي على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله وتكلم قال حي على الفلاح قال معاوية لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال بعد ذلك ما قال المؤذن، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك. [أخرجه البخاري (٦١٣)، السامي (٢٥/٢)]

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال ومحدثي معاوية نقول وهو يوافق حديث أبي سعيد الخدري وفيه تفسير ليس في حديث أبي سعيد.

قال الشافعي: فيجب لكل من كان خارجاً من الصلاة من قارئ أو ذاكر أو صامت أو متحدث أن يقول كما يقول المؤذن، وفي حي على الصلاة حي على الفلاح لا حول ولا قوة إلا بالله، ومن كان مصلياً مكتوبة، أو نافلة فاحب إليّ أن يمضي فيها وأحب إذا فرغ أن يقول ما أمرت من كان خارجاً من الصلاة أن يقول، وإن قاله مصل لم يكن مفسداً للصلاة إن شاء الله تعالى والاختيار أن لا يقوله.

٣٢- باب جماع لبس المصلي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾.

قال الشافعي: فقيل - والله سبحانه وتعالى أعلم -: إنه الثياب وهو يشبه ما قيل: وقال رسول الله ﷺ: لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء فدل على أن ليس لأحد أن يصلي إلا لباساً إذا قدر على ما ليس وأمر رسول الله ﷺ بغسل دم الخيض من الثوب، والطهارة إنما تكون في الصلاة، فدل على أن على المرأة لا يصلي إلا في ثوب طاهر وإذا أمر رسول الله ﷺ بتطهير المسجد من نجس؛ لأنه يصلي فيه وعليه فما يصلي فيه أولى أن يطهر، وقد تأول بعض أهل العلم

قال الشافعي: وهو يخالف الرجلُ يصلي متوشحاً، التَّوشُّحُ مانعٌ للعورة أن تری، ويخالف المرأةُ تصلي في الدَّرْعِ والخمارِ والمقنعةِ، والخمارُ والمقنعةُ ساترانِ عورةَ الجيب؛ فإن صلى الرجلُ في قميص غير مزرور وفوقه عمامة، أو رداء، أو إزار يضمُّ موضعَ الجيب حتى يمنع من أن ينكشف، أو ما دونه إلى العورة حتى لو انكشف لم تر عورته أجزائه صلاته.

وكذلك إن صلى حازماً فوق عورته بحبل، أو خيط؛ لأن ذلك يضمُّ القميص حتى يمنع عورةَ الجيب، وإن كان القميص مزروراً ودونَ الجيب، أو حذاءً شق له عورة كعورة الجيب لم تجزه الصَّلَاةُ فيه إلا كما تجزيه في الجيب، وإن صلى في قميص فيه خرق على شيء من العورة، وإن قل لم تجزه الصَّلَاةُ، وإن صلى في قميص يشق عنه لم تجزه الصَّلَاةُ، وإن صلى في قميص فيه خرق على غير العورة ليس بواسع ترى منه العورة أجزائه الصَّلَاةُ، وإن كانت العورة ترى منه لم تجزه الصَّلَاةُ فيه؛ وهكذا الخرق في الإزار يصلي فيه وأحب أن لا يصلي في القميص إلا وتحته إزار، أو سراويل، أو فوقه سترة؛ فإن صلى في قميص واحد يصفه، ولم يشق كرهت له، ولا يتبين أن عليه إعادة الصَّلَاةُ، والمرأة في ذلك أشد حلاً من الرجل إذا صلت في درع وخمار يصفها الدَّرْعُ وأحب إلي أن لا تصلي إلا في جلبابٍ فرق ذلك وتحافيه عنها لثلا يصفها الدَّرْعُ.

٣٥- باب ما يصلي عليه ثما يلبس ويسط

قال الشافعي رحمه الله تعالى: صلى رسول الله ﷺ في ثمرَةٍ والنمرة صوف، فلا بأس أن يصلي في الصَّوْفِ والشَّعْرِ والوبرِ ويصلي عليه.

قال الشافعي: وقال رسول الله ﷺ: أَيُّمَا إهابٍ دُبِعَ، فَقَدْ طَهَّرَ فلا بأس أن يصلي في جلود الميتة والسباع وكل ذي روح إذا دُبِعَ إلا الكلب والخنزير ويصلي في جلد كل ذكي يؤكل لحمه، وإن لم يكن مدبوغاً فأمّا ما لا يؤكل لحمه فذكاته وغير ذكاته سواء لا يطهره إلا الدِّبَاغُ وجلد الذكي يحل أكله، وإن كان غير مدبوغ.

قال: وما قطع من جلد ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل لحمه فهو ميتة لا يطهره إلا الدِّبَاغُ، وأنهى الرجال عن ثياب الحرير فمن صلى فيها منهم لم يعد؛ لأنها ليست بنجسة، وإنما تعبدوا بترك لبسها لا أنها نجسة؛ لأن أثمانها حلال، وإن النساء يلبسها ويصلين فيها.

وكذلك أنهاهم عن لبس الذهب خواتيم وغير خواتيم، ولو لبسوه فصلوا فيه كانوا مسيئين باللبس عاصين إن كانوا

أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء أن يكون اختياراً واحتمالاً أن يكون لا يجوز غيره، فلما حكى جابر ما وصفت وحكت ميمونة عن النبي ﷺ أنه كان يصلي في ثوب واحد بغضه عليه وبغضه عليها دل ذلك على أنه صلى فيما صلى فيه من ثوبها مؤتزراً به؛ لأنه لا يستره أبداً إلا مؤتزراً به إذا كان بغضه على غيره.

قال الشافعي: فعلنا أن نهيه أن يصلي في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء اختياراً، وأنه يجزي الرجل والمرأة كل واحد أن يصلي متوازي العورة، وعورة الرجل ما وصفت، وكل المرأة عورة إلا كفيها، ووجهها وظهر قدميها عورة، فإذا انكشف من الرجل في صلاته شيء مما بين سرته وركبته، ومن المرأة في صلاتها شيء من شعرها قل، أو كثر، ومن جسد سوى وجهها وكفيها، وما يلي الكف من موضع مفصلها، ولا يده، علماً أن لم يعلم أبعاد الصَّلَاةُ معاً إلا أن يكون تنكشف بريح، أو سقط، ثم يعاد مكانه لا لبث في ذلك؛ فإن لبث بعدها قدر ما يمكنه إذا عاجله مكانه إعادته أعاد.

وكذلك هي.

قال: ويصلي الرجل في السراويل إذا وارى ما بين السرة والركبة، والإزار أستر وأحب منه.

قال: وأحب إلي أن لا يصلي إلا، وعلى عاتقه شيء عمامة، أو غيرها، ولو حبلاً يضعه.

٣٤- بابُ الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ

١٤٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الْعُطَّافُ بْنُ خَالِدٍ الْخَزْزُومِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَّازِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكُونُ فِي الصَّيْدِ أَقِصَلِي أَحَدُنَا فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ؟ قَالَ: نَعَمْ وَلَيَزِيدُ، وَلَوْ بِشَوْكَةٍ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يُخْلَعُ بِشَوْكَةٍ.

[أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب الصلاة: باب وجوب الصلاة في الثياب، أبو

داود (٦٣٢)، النسائي (٧٠/٢)]

قال الشافعي: وبهذا نقول وثياب القوم كانت صفاً، فإذا كان القميص صفيحاً لا يشق عن لابس صلي في القميص الواحد وزر، أو خلع بشيء، أو ربطه لثلا يتجافى القميص فيرى من الجيب عورته، أو يراها غيره؛ فإن صلى في قميص، أو ثوب معمول عمل القميص من جبة، أو غيرها غير مزرور أعاد الصَّلَاةُ.

علموا بالنهي، ولم يكن عليهم إعادة صلاة؛ لأنه ليس من الأنحاس ألا ترى أن الأنحاس على الرجال والنساء سواء والنساء يصلين في الذهب.

٣٦- باب صلاة العراة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا غرق القوم فخرجوا عراة كلهم، أو سلبوا في طريق ثيابهم، أو احترقت فيه، فلم يجد أحد منهم ثوباً وهم رجال ونساء، صلوا فرادى وجماعة رجالاً وحدهم، قياماً يركعون ويسجدون ويقوم إمامهم وسطهم ويغض بعضهم عن بعض، وتحنى النساء فاستترن إن وجدن ستراً عنهن فصلين جماعة أمتن إحداهن وتقوم وسطهن ويغض بعضهم عن بعض، ويركعن ويسجدن، ويصلين قياماً كما وصفت؛ فإن كانوا في ضيق لا ستر بينهم من الأرض ولين وجوههن عن الرجال حتى إذا صلوا ولّى الرجال وجوههم عنهن حتى يصلين كما وصفت، وليس على واحدٍ منهم إعادة إذا وجد ثوباً في وقتٍ ولا غيره، وإن كان مع أحدهم ثوب أمهم إن كان يحسن يقرأ؛ فإن لم يكن يحسن يقرأ صلى وحده، ثم أعاد لمن بقي ثوبه وصلوا واحداً واحداً؛ فإن امتنع من أن يعيرهم ثوبه، فقد أساء وتجزئهم الصلاة، وليس لهم مكابرتة عليه، وإن كان معه نساء؛ فإن يعيره للنساء أوجب عليه ويبدأ بهن، فإذا فرغن أعار الرجال، فإذا أعارهم إياه لم يسع واحداً منهم أن يصلّي وانتظر صلاة غيره لا يصلّي حتى يصلّي لابساً؛ فإن صلى، وقد أعطاه إياه عرياناً أعاد، خاف ذهاب الوقت، أو لم يخف، وإن كان معهم، أو مع واحدٍ منهم ثوب نجس لم يصل فيه وتجزئ الصلاة عرياناً إذا كان ثوبه غير طاهر، وإذا وجد ما يوارى به عورته من ورق وشجر يخصفه عليه، أو جلس، أو غيره مما ليس بنجس لم يكن له أن يصلّي بحالٍ إلا متواري العورة.

وكذلك إن لم يجد إلا ما يوارى ذكره ودبره لم يكن له أن يصلّي حتى يواريهما معاً.

وكذلك إن لم يجد إلا ما يوارى أحدهما لم يكن له أن يصلّي حتى يوارى ما وجد إلى مواراته سبيلاً، وإذا كان ما يوارى أحد فرجيه دون الآخر يوارى الذكر دون الدبر؛ لأنه لا حائل دون الذكر يستره ودون الدبر حائل من البيته.

وكذلك المرأة في قبلها ودبرها، وإذا كان هو وامراته عريانين أحبت إن وجد ما يواريهما به أن يواريهما؛ لأن عورتها أعظم حرمة من عورته، وإن استأثر بذلك دونها، فقد أساء وتجزئها صلاتها، وإن مس ذكره ليستره، أو مس فرجها لتستره أعاذ الوضوء معاً، ولكن لياشرا من وراء شيء لا يفضيان إليه.

٣٧- باب جماع ما يصلّي عليه، ولا يصلّي من

الأرض

١٥٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: الأرض كلها مسجدة إلا المقبرة والحمام. [أخرجه أبو داود (٤٩٢)، الرمزي (٣١٧)، ابن ماجه (٧٤٥)]

قال الشافعي: وجدت هذا الحديث في كتابي في موضعين: أحدهما متقطع والآخر عن أبي سعيد عن النبي ﷺ.

قال الشافعي:

وبهذا نقول ومعقول أنه كما جاء في الحديث، ولو لم يبينه؛ لأنه ليس لأحد أن يصلّي على أرض نجسة؛ لأن المقبرة مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم، وما يخرج منهم، وذلك ميتة، وإن الحمام ما كان مدخولاً يجري عليه البول والدم والأنحاس.

قال الشافعي: والمقبرة الموضع الذي يقبر فيها العامة، وذلك كما وصفت مختلطة التراب بالموتى، وأما صحراء لم يقبر فيها قط قبر فيها قوم مات لهم ميت، ثم لم يحرك القبر، فلو صلى رجل إلى جنب ذلك القبر، أو فوقه كرهته له، ولم أمره بعبده؛ لأن العلم يحيط بأن التراب طاهر لم يختلط فيه شيء.

وكذلك لو قبر فيه ميتان، أو موتى؛ فإن غاب أمرها عن رجل لم يكن له أن يصلّي فيها؛ لأنها على أنها مقبرة حتى يعلم أنها ليست بمقبرة، وإن يكون يحيط العلم أنه لم يدفن فيها قط قبل من دفن فيها، ولم ينش أحد منهم لأحد والذي ينجس الأرض شيطان: شيء يختلط بالتراب لا يتميز منه شيء وشيء يتميز من التراب، وما لا يختلط من التراب، ولا يتميز منه متفرق، فإذا كان جسداً يختلط بالتراب ويعقل أنه جسد قائم فيه كلحوم الموتى وعظامهم وعصبهم، وإن كان غير موجود لغلبة التراب عليه وكيونته كهر في الأرض التي يختلط بها هذا لا يطهر، وإن أتى عليه الماء.

وكذلك الدم والخلاء، وما في معانيهما مما لو انفرد كان جسداً قائماً ومما يزال إن كان مستجسداً فيزول وينحى فيخلو الموضع منه ما كان تحته من تراب، أو غيره بحاله وشيء يكون كالماء إذا خالط التراب نشق، أو الأرض تنشق، وذلك مثل البول والخمر، وما في معناه.

قال الشافعي: والأرض تطهر من هذا بأن يصب عليه الماء حتى يصير لا يوجد، ولا يعقل فيها منه جسد ولا لون.

٣٨- بابُ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ وَمَرَاكِ الْغَنَمِ

١٥١- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ

بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ كُرَيْزٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَدْرَكْتُمْ الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ فَأَخْرُجُوا مِنْهَا فَصَلُّوا، فَإِنَّهَا جَنْ، مِنْ جَنْ خُلِقَتْ أَلَا تَرَوْنَهَا إِذَا نَفَرَتْ كَيْفَ تَنْتَمِخُ بِأَنَافِئِهَا، وَإِذَا أَدْرَكْتُمْ الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ فِي مَرَاكِ الْغَنَمِ فَصَلُّوا فِيهَا، فَإِنَّهَا سَكِينَةٌ وَتَبَرَكَةٌ. [ابن ماجه (٧٦٩)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا نَاخِذٌ وَمَعْنَاهُ عِنْدَنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى مَا يَعْرِفُ مِنْ مَرَاكِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ أَنَّ النَّاسَ يَرِيحُونَ الْغَنَمَ فِي أَنْطَظٍ مَا يَجِدُونَ مِنَ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ عَلَى ذَلِكَ وَالْإِبِلُ تَصْلُحُ عَلَى الدَّقْعِ مِنَ الْأَرْضِ فَمَوَاضِعُهَا الَّتِي تَخْتَلِئُ مِنَ الْأَرْضِ أَدْقَعُهَا وَأَوْسَخُهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْمَرَاكِ وَالْعَطْنُ اسْمَانِ يَقَعَانِ عَلَى مَوْضِعٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَإِنْ لَمْ يَعْطَنَ، وَلَمْ يَرُوحْ إِلَّا الْيَسِيرُ مِنْهَا فَالْمَرَاكِ مَا طَابَتْ تَرْبَتُهُ وَاسْتَعْمَلَتْ أَرْضَهُ وَاسْتَدْرَى مِنْ مِهْبِ الشَّمَالِ مَوْضِعَهُ وَالْعَطْنُ قَرَبُ الْبَرِّ الَّتِي تَسْقَى مِنْهَا الْإِبِلُ تَكُونُ الْبَرُّ فِي مَوْضِعِ وَالْحَوْضُ قَرِيباً مِنْهَا فَيَصُبُّ فِيهِ فَيَمْلَأُ تَسْقَى الْإِبِلُ، ثُمَّ تَنْحَى عَنِ الْبَرِّ شَيْئاً حَتَّى تَجِدَ الْوَادَةَ مَوْضِعاً فَذَلِكَ عَطْنٌ لَيْسَ أَنَّ الْعَطْنَ مَرَاكِ الْإِبِلِ الَّتِي تَبِيتُ فِيهِ نَفْسُهُ وَلَا الْمَرَاكِ مَرَاكِ الْغَنَمِ الَّتِي تَبِيتُ فِيهِ نَفْسُهُ دُونَ مَا قَارِبُهُ، وَفِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا تَصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، فَإِنَّهَا جَنْ، مِنْ جَنْ خُلِقَتْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا كَمَا قَالَ ﷺ حِينَ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ: أَخْرُجُوا بَنِيَّ مِنْ هَذَا الْوَادِي، فَإِنَّهُ وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ فَكَرِهَ أَنْ يَصَلِّيَ فِي قَرَبِ الشَّيْطَانِ؛ فَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَصَلِّيَ قَرَبَ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ جَنْ لَا لِنَجَاسَةٍ مَوْضِعُهَا.

وَقَالَ فِي الْغَنَمِ هِيَ مِنْ دَوَابِّ الْحَيَّةِ فَأَمَرَ أَنْ يَصَلِّيَ فِي مَرَاكِهَا يَعْنِي - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، - فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَرَاكِهَا الَّذِي لَا بَعْرَ فِيهِ وَلَا بَوْلَ.

قَالَ: وَلَا يَحْتَمِلُ الْحَدِيثُ مَعْنَى غَيْرِهِمَا وَهُوَ مُسْتَفْنٍ بِتَفْسِيرِ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَالذَّلَالُ عَنْهُ عَنْ بَعْضِ هَذَا الْإِيضَاحِ.

قَالَ: فَمَنْ صَلَّى عَلَى مَوْضِعٍ فِيهِ بَوْلٌ، أَوْ بَعْرُ الْإِبِلِ أَوْ غَنَمٌ أَوْ نَطُ الْبَقَرِ أَوْ رَوْثُ الْخَيْلِ أَوْ الْحَمِيرُ فَاعْلِيهِ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ نَجَسٌ، وَمَنْ صَلَّى قَرِبَهُ فَصَلَاتُهُ مَجْزُوءَةٌ عَنْهُ، وَأَكْرَهُ لَهُ الصَّلَاةَ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا قَذَرٌ لَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ؛ فَإِنْ صَلَّى أَجْزَاهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فَمَرَّ بِهِ شَيْطَانٌ فَخَفَقَهُ

حَتَّى وَجَدَ بَرْدَ لِسَانِهِ عَلَى يَدَيْهِ، فَلَمْ يَفْسُدْ ذَلِكَ صَلَاتُهُ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَهْيَهُ أَنْ يَصَلِّيَ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهَا جَنْ لِقَوْلِهِ: أَخْرُجُوا بَنِيَّ مِنْ هَذَا الْوَادِي، فَإِنَّهُ وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ اخْتِيَارٌ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْجَنْ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْمَنَازِلِ، وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ أَحَدٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَعَ أَنَّ الْإِبِلَ نَفْسُهَا إِنَّمَا تَعْمَدُ فِي السَّرْوِكِ إِلَى أَدْقَعِ مَكَانِ تَجِدُهُ، وَإِنْ عَطْنُهَا - وَإِنْ كَانَ غَيْرَ دَقْعٍ - فَحَصَّتْهُ بِمَارِكِهَا وَتَمَرَّغَهَا حَتَّى تَدْقَعَهُ، أَوْ تَقَرَّبَهُ مِنَ الْإِدْقَاعِ، وَلَيْسَ مَا كَانَ هَكَذَا مِنْ مَوَاضِعِ الْاخْتِيَارِ مِنَ الظَّلَافَةِ لِلْمَصَلِّيَاتِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلَعَلَّ أَبْوَالَ الْإِبِلِ، وَمَا أَكَلَ لَحْمَهُ وَأَبْعَارَهُ لَا تَنْجِسُ فَلَذَلِكَ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فِي مَرَاكِ الْغَنَمِ.

قِيلَ: يَكُونُ إِذَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّ أَبْوَالَهَا وَأَبْعَارَهَا تَنْجِسُ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ كَمَا ذُكِرَتْ إِلَيْهِ، وَلَا يَحْتَمِلُهُ الْحَدِيثُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ ذُهِبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ أَبْوَالَ الْغَنَمِ لَيْسَتْ بِنَجَسٍ؛ لِأَنَّ لَحْمَهَا تَوَكَّلُ قِيلَ: فَلَحْمُ الْإِبِلِ تَوَكَّلُ، وَقَدْ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِهَا، فَلَوْ كَانَ مَعْنَى أَمْرِهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ فِي مَرَاكِهَا عَلَى أَنَّ أَبْوَالَهَا حَلَالٌ لَكَانَتْ أَبْوَالَ الْإِبِلِ وَأَبْعَارُهَا حَرَاماً، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا وَصَفْنَا.

٣٩- بابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾، وَقَالَ: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾، وَقَالَ لَنَبِيِّهِ ﷺ: وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلُ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَتَصِبُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمُ الْبَيْتَ وَالْمَسْجِدَ فَكَانُوا إِذَا رَأَوْهُ فَعَلِيهِمْ اسْتِقْبَالُ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى مُسْتَقْبِلُهُ وَالنَّاسُ مَعَهُ حَوْلَهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَذَلَّهِمْ بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي خَلَقَ لَهُمُ وَالْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَ فِيهِمْ عَلَى قَصْدِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَقَصْدِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَهُوَ قَصْدُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ فَالْفَرَضُ عَلَى كُلِّ مَصَلِّيٍّ فَرِيضَةٌ، أَوْ نَافِلَةٌ، أَوْ عَلَى جَنَازَةٍ، أَوْ سَاجِدٍ لَشُكْرٍ، أَوْ سُجُودِ قُرْآنٍ أَنْ يَتَحَرَّى اسْتِقْبَالَ الْبَيْتِ إِلَّا فِي حَالَيْنِ أَرَخَصَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمَا سَاذُكْرُهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٤٠- كَيْفَ اسْتِقْبَالُ الْبَيْتِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَاسْتِقْبَالُ الْبَيْتِ وَجْهَانِ فَكُلُّ مَنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى رُؤْيَا الْبَيْتِ تَمَنَّى بِمَكَّةَ فِي مَسْجِدِهَا، أَوْ مَنْزِلِ

صدقه؛ لأنه ليس في موضع أمانة على القبلة.

قال الشافعي: وإذا أطبق الغيم ليلاً، أو نهاراً لم يسع رجلاً الصلاة إلا مجتهداً في طلب القبلة إما بجبل، وإما ببحر، أو بموضع شمس إن كان يرى شعاعاً، أو قمر إن كان يرى له نوراً، أو موضع نجم، أو مهب ريح، أو ما شبه هذا من الدلائل وأي هذا كان إذا لم يجد غيره أجزاءه؛ فإن غمي عليه كل هذا، فلم يكن له فيه دلالة صلى على الأغلب عنده وأعاد تلك الصلاة إذا وجد دلالة وقلمًا يخلو أحد من الدلالة، وإذا خلا منها صلى على الأغلب عنده وأعاد الصلاة، وهكذا إن كان أعمى منفرداً، أو عبوساً في ظلمة، أو دخل في حال لا يرى فيها دلالة صلى على الأغلب عنده وكانت عليه الإعادة ولا تجزیه صلاة إلا بدلالة على وقت وقبله من نفسه، أو غيره إن كان لا يصل إلى رؤية الدلالة.

٤٩- فيمن استبان الخطأ بعد الاجتهاد

١٥٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَبَّانٍ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: يَتَنَسَّأُ النَّاسُ بَقِيَاءَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ آتَاهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ. [أخرجه البخاري (٤٠٣)،

مسلم (٥٢٦)، الترمذي (٣٤١)، النسائي (٦١/٢)]

قال الشافعي: وإذا غاب المرء عن البيت والمسجد الحرام الذي فيه البيت فاجتهد فرأى القبلة في موضع، فلم يدخل في الصلاة حتى رآها في موضع آخر صلى حيث رأى آخراً، ولم يسعه أن يصلي حيث رأى أولاً وعليه اجتهاده حتى يدخل في الصلاة.

قال: ولو افتتح الصلاة على اجتهاده، ثم رأى القبلة في غيره فهذان وجهان: أحدهما إن كانت قبلته مشرقاً فغمت السماء سبحانه، أو أخطأ بدلالة ريح، أو غيره، ثم تحلت الشمس، أو القمر، أو النجوم فعلم أنه صلى مشرقاً، أو مغرباً لم يعتد بما مضى من صلاته وسلم واستقبل القبلة على ما بان له؛ لأنه على يقين من الخطأ في الأمر الأول، فإن الكعبة في خلاف الموضع الذي صلى إليه فهو إن لم يرجع إلى يقين صواب عين الكعبة، فقد رجع إلى يقين صواب جهتها وتبين خطأ جهته التي صلى إليها فحكمه حكم من صلى حيث يرى البيت مجتهداً، ثم علم أنه أخطأ.

قال: وكذلك إذا ترك الشرق كله واستقبل ما بين المشرق

منها أو سهل أو جبل، فلا تجزیه صلاته حتى يصيب استقبال البيت؛ لأنه يدرك صواب استقباله بمعانيته، وإن كان أعمى وسعه أن يستقبل به غيره البيت، ولم يكن له أن يصلي وهو لا يرى البيت بغير أن يستقبل به غيره؛ فإن كان في حال لا يجد أحداً يستقبل به صلى وأعاد الصلاة؛ لأنه على غير علم من أنه أصاب استقبال القبلة إذا غاب عنه بالدلائل التي جعلها الله من النجوم والشمس والقمر والجبال والرياح وغيرها مما يستدل به أهل الخبرة على التوجه إلى البيت، وإن كان بصيراً وصلى في ظلمة واجتهد في استقبال القبلة فعلم أنه أخطأ استقبالها لم يجزه إلا أن يعيد الصلاة؛ لأنه يرجع من ظن إلى إحاطة.

وكذلك إن كان أعمى فاستقبل به رجل القبلة، ثم علم بخبر من يثق به أنه أخطأ به استقبال القبلة أعاد الصلاة، وإن صلى في ظلمة حائلة دون رؤية البيت فاستقبل القبلة في ظلمة، أو استقبل به وهو أعمى، ثم شكاً أنهما قد أخطأ الكعبة لم يكن عليهما إعادة، وهما على الصواب إذا حيل دون رؤية البيت حتى يعلم أن قد أخطأ فيعيدان معاً.

قال الشافعي: ومن كان في موضع من مكة لا يرى منه البيت، أو خارجاً عن مكة، فلا يحل له أن يدع كلما أراد المكتوبة أن يجتهد في طلب صواب الكعبة بالدلائل من النجوم والشمس والقمر والجبال ومهب الرياح وكل ما فيه عنده دلالة على القبلة، وإذا كان رجالاً خارجون من مكة فاجتهدوا في طلب القبلة، فاختلف اجتهادهم لم يسع واحداً منهم أن يتبع اجتهاد صاحبه، وإن رآه أعلم بالاجتهاد منه حتى يذله صاحبه على علامة يرى هو بها أنه قد أخطأ باجتهاده الأول يرجع إلى ما رأى هو لنفسه آخر إلى اتباع اجتهاد غيره، ويصلي كل واحد منهم على جهته التي رأى أن القبلة فيها، ولا يسع واحداً منهم أن يأتهم بواحد إذا خالف اجتهاده اجتهاده.

قال: فإذا كان فيهم أعمى لم يسعه أن يصلي إلى حيث رأى أن قد أصاب القبلة؛ لأنه لا يرى شيئاً، وسعه أن يصلي حيث رأى له بعضهم؛ فإن اختلفوا عليه تبع آمنهم عنده وأبصرهم، وإن خالفه غيره.

قال: وإن صلى الأعمى برأي نفسه، أو منفرداً كان في السفر وحده، أو هو وغيره كانت عليه إعادة كل ما صلى برأي نفسه؛ لأنه لا رأي له.

قال الشافعي: وكل من دله على القبلة من رجل، أو امرأة، أو عبد من المسلمين، وكان بصيراً وسعه أن يقبل قوله إذا كان يصدقه وتصديقه أن لا يرى أنه كذبه.

قال: ولا يسعه أن يقبل دلالة مشرك، وإن رأى أنه قد

على صلاته متفرداً، وإنما خالف بين هذا والمسألة الأولى أن الإمام أخرج نفسه في هذه المسألة من إمامتهم، فلا يفسد ذلك صلاتهم بحال إلا ترى أنه لو أفسد صلاة نفسه، أو انصرف لرعايف، أو غيره بنوا؛ لأنه يخرج نفسه من الإمامة لا هم، وفي المسألة الأولى يخرجون أنفسهم من إمامته لا هو قال والقياس أن لا يكون للأوليين بكل حال أن ينووا على صلاتهم معه؛ لأن عليهم أن يفعلوا ما فعلوا وعليه أن يفعل ما فعل فتبوته على ما فعل قد يكون إخراجاً لنفسه من الإمامة وبه أقول.

وإذا اجتهد الرجل في القبلة فدخل في الصلاة، ثم شك، ولم ير القبلة في غير اجتهاده الأول مضى على صلاته؛ لأنه على قبلة ما لم ير غيرها والإمام والمأموم في هذا سواء، وإذا اجتهد بالأعمى فوجهه للقبلة فرأى القبلة في غير الجهة التي وجه لها لم يكن له أن يستقبل حيث رأى؛ لأنه لا رأي له، وإن قال له: غيره قد أخطأ بك الذي اجتهد لك فصدقه المحرف إلى حيث يقول له غيره، وما مضى من صلاته مجزئ عنه؛ لأنه اجتهد به من له قبول اجتهاده.

قال: وإذا حبس الرجل في ظلمة وحيث لا دلالة بوجه من الوجوه ولا دليل يصدقه فهو كالأعمى يتأخى، ويصلي على أكثر ما عنده ويعبد كل صلاة صلاها بلا دلالة، وقد قيل: يسع البصير إذا عميت عليه الدلالة اجتهد غيره؛ فإن أخطأ به المجتهد له القبلة فدلّه على جهة مشرقة والقبلة مغربة أعاد كل ما صلى، وإن رأى أنه أخطأ به قريباً منحرفاً أحببت أن يعبد، وإن لم يفعل فليس عليه إعادة؛ لأن اجتهاده في حاله تلك له إذا صدقه كاجتهاده كان نفسه إذا لم يكن له سبيل إلى دلالة.

قال الشافعي: وهو يفارق الأعمى في هذا الموضع، فلو أن بصيراً اجتهد لأعمى، ثم قال له: غيره قد أخطأ بك فشرّق، والقبلة مغربة، فلم يدرك لعله صدق لم يكن عليه إعادة؛ لأن خبر الأول كخبر الآخر إذا كانا عنده من أهل الصدق وإيهما كان عنده من أهل الكذب لم يقبل منه.

قال: والبصير إنما يصلي ييقن، أو اجتهد نفسه، ولو صلى رجل شاك لا يرى القبلة في موضع بعينه أعاد ولا تجزئه الصلاة حتى يصلي وهو يرى القبلة في موضع بعينه.

وكذلك لو اشتبه عليه موضعان فغلب عليه أن القبلة في أحدهما دون الآخر فصلّى حيث يراها؛ فإن صلى، ولا يغلب عليه واحد منهما أعاد.

وكذلك لو افتتح على هذا الشك، ثم رآها حيث افتتح فمضى على صلاته أعاد لا تجزئه حتى يفتتحها حيث يراها.

والمغرب، وعلى كل من أخطأ يقيناً أن يرجع إليه ويقيم الخطأ يوجب بالجهة، وليس على من أخطأ غير يقين عين أن يرجع إليه.

ومن رأى أنه تحرف وهو مستيقن الجهة فالتحرف لا يكون يقين خطاً، وذلك أن يرى أنه قد أخطأ قريباً: مثل أن تكون قبلته شرقاً فاستقبل الشرق، ثم رأى قبلته منحرفة عن جهته التي استقبل يميناً، أو يساراً وتلك جهة واحدة مشرقة لم يكن عليه إن صلى أن يعبد ولا إن كان في صلاة أن يلغي ما مضى منها وعليه أن ينحرف إلى اجتهاده الآخر فيكمل صلاته؛ لأنه لم يرجع من يقين خطاً إلى يقين صواب جهة ولا عين، وإنما رجع من اجتهاده بدلالة إلى اجتهاد بمثله يمكن فيه أن يكون اجتهاده الأول أصوب من الآخر غير أنه إنما كلف أن يكون في كل صلاته حيث يدلّه اجتهاده على القبلة.

قال: وهكذا إن رأى بعد الاجتهاد الثاني وهو في الصلاة أنه المحرف قليلاً ينحرف إلى حيث يرى تكمل صلاته واعتد بما مضى؛ فإن كان معه أعمى المحرف الأعمى بتحرفه، ولا يسعه غير ذلك.

وكذلك في الموضع الذي تنتقض فيه صلاته ييقن خطاً القبلة تنتقض صلاة الأعمى معه إذا علمه؛ فإن لم يعلمه ذلك في مقامه فأعلمه إياه بعد أعاد الأعمى.

وإن اجتهد بصير فتوجه، ثم عمي بعد التوجه فله أن يمضي على جهته؛ فإن استدار عنها بنفسه، أو أداره غيره قبل أن تكمل صلاته فعليه أن يخرج من صلاته ويستقبل لها اجتهداً بغيره؛ فإن لم يجد غيره صلاها وأعادها متى وجد مجتهداً بصيراً غيره.

وإن اجتهد مجتهد، أو جماعة فرأوا القبلة في موضع فصلوا إليها جماعة وأبصر من خلف الإمام أن قد أخطأ، وأن القبلة منحرفة عن موضعه الذي توجه إليه انحرفاً قريباً المحرف إليه فصلّى لنفسه؛ فإن كان يرى أن الرجل إذا كان خلف الإمام، ثم خرج من إمامة الإمام قبل أن يكمل الإمام صلاته، وصار إماماً لنفسه فصلاته مجزية عنه بنى على صلاته، وإن كان يرى أنه مذ خرج إلى إمامة نفسه قبل فراغ الإمام من الصلاة فسدت صلاته عليه استأنف والاحتياط أن يقطع الصلاة ويستقبل حيث رأى القبلة.

قال: وهكذا كل من خلفه من أول صلاته وآخرها ما لم يخرجوا من الصلاة؛ فإن كان الإمام رأى القبلة منحرفة عن حيث توجه توجه إلى حيث رأى، ولم يكن لأحد ممن وراءه أن يتوجه بتوجهه إلا أن يرى مثل رأيه فمن حدث له منهم مثل رأيه توجه بتوجهه، ومن لم ير مثل رأيه خرج من إمامته، وكان له أن يبني

٤٢- بابُ الحالين اللذين يجوزُ فيهما استقبالُ

غير القبلة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحالان اللذان يجوزُ فيهما استقبالُ غير القبلة قال الله عز وجل ﴿وَإِذَا ضَرَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ إلى قال له: الآية قال فأمرهم الله خائفين محروسين بالصلاة، فدل ذلك على أنه أمرهم بالصلاة للجهة التي وجههم لها من القبلة، وقال الله عز وجل قال له: إلى ركبنا، فدل لإرخاصه في أن يصلوا رجالاً وركبنا على أن الحال التي أذن لهم فيها بأن يصلوا رجالاً وركبنا من الخوف غير الحال الأولى التي أمرهم فيها أن يحرس بعضهم بعضاً فعلمنا أن الخوفين مختلفان، وأن الخوف الآخر الذي أذن لهم فيه أن يصلوا رجالاً وركبنا لا يكون إلا أشد من الخوف الأول، وذلك على أن لهم أن يصلوا حيث توجهوا مستقبلي القبلة وغير مستقبلها في هذا الحال، وقعوداً على التواب وقياماً على الأقدام، ودلت على ذلك السنة.

١٥٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ قَالَ: يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ وَطَائِفَةٌ، ثُمَّ قَصَّ الْحَدِيثَ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْحَدِيثِ: فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرِ مُسْتَقْبِلَيْهَا قَالَ مَالِكٌ قَالَ نَافِعٌ مَا أَرَى عَبْدَ اللَّهِ ذَكَرَ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [ناهي]

وأخبرنا عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه. [ناهي]

قال الشافعي: ولا يجوزُ في صلاة مكتوبة استقبالُ غير القبلة إلا عند إطلال العدو على المسلمين، وذلك عند المسايقة، وما أشبهها ودنو الزحف من الزحف فيجوزُ أن يصلوا الصلاة في ذلك الوقت رجالاً وركبنا؛ فإن قلدروا على استقبال القبلة، وإلا صلوا مستقبلها حيث يقدر، وإن لم يقدر، فركعوا ولا سجوداً، أو أمناً إماماً.

وكذلك إن طلبهم العدو فاطلوا عليهم صلوا متوجهين على دوابهم يومنون إماماً، ولا يجوزُ لهم في واحد من الحالين أن يصلوا على غير وضوء ولا يتيمم، ولا يتقصرون من عدد الصلاة شيئاً ويجوزُ لهم أن يصلوا بتميم، وإن كان الماء قريباً؛ لأنه محمول بينهم وبين الماء وسواء أي عدو أطل عليهم أكفأ أم لصوص أم أهل بغي أم سباع أم فحول إلخ؛ لأن كل ذلك يخاف إتلافه، وإن طلبهم العدو فنأوا عن العدو حتى يمكنهم أن ينزلوا بلا خوف أن

يرهبوا لم يكن إلا النزول والصلاة بالأرض إلى القبلة، وإن خافوا الزهق صلوا ركبنا، وإن صلوا ركبنا يومنون ببعض الصلاة، ثم أمنوا العدو كان عليهم أن ينزلوا فيصلوا ما بقي من الصلاة مستقبل القبلة، وأحب لي لو استأنفوا الصلاة بالأرض، وليس لهم أن يقصروا الصلاة في شيء من هذه الحالات إلا أن يكونوا في سفر يقصر في مثله الصلاة؛ فإن كان المسلمون طالبي العدو فطلبهم طلباً لم يأمنوا رجعة العدو عليهم فيه صلوا هكذا، وإن كانوا إذا وقفوا عن الطلب، أو رجعوا أمناً رجعتهم لم يكن لهم إلا أن ينزلوا فيصلوا ويدعوا الطلب، فلا يكون لهم أن يطلبهم ويدعوا الصلاة بالأرض إذا أمكنهم؛ لأن الطلب نافلة، فلا تترك لها الفريضة، وإنما يكون ما وصفت من الرخصة في الصلاة في شدّة الخوف ركبنا وغير مستقبل القبلة إذا كان الرجل يقاتل المشركين، أو يدفع عن نفسه مظلوماً، ولا يكون هذا لفنو باغية ولا رجل قاتل عاص بحال، وعلى من صلاها كذا وهو ظالم بالقتال إعادة كل صلاة صلاها بهذه الحال.

وكذلك إن خرج يقطع سبيلاً، أو يفسد في الأرض فخاف سبعا، أو جملاً صلاتاً صلى يومئذ وأعاد إذا أمن ولا رخصة عندنا لعاص إذا وجد السبيل إلى أداء الفريضة بحال.

٤٣- الحال الثانية التي يجوزُ فيها استقبالُ غير

القبلة:

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن للمسافر إذا تطوع ركباً أن يصلي ركباً حيث توجه.

قال: وإذا كان الرجل مسافراً متطوعاً ركباً صلى النوافل حيث توجهت به راحته وصلاها على أي دابة قدر على ركوبها حماراً، أو بعيراً، أو غيره، وإذا أراد الركوع، أو السجود، أو أماً إماماً وجعل السجود أخفض من الركوع، وليس له أن يصلي إلى غير القبلة مسافراً ولا مقيماً إذا كان غير خائف صلاة وجبت عليه بحال مكتوبة في وقتها، أو فاتة، أو صلاة نذر، أو صلاة طواف، أو صلاة على جنازة.

قال: وبهذا فرقنا بين الرجل يوجب على نفسه الصلاة قبل الدخول فيها، فقلنا لا يميزه فيها إلا ما يميزه في المكتوبات من القبلة وغيرها وبين الرجل يدخل في الصلاة متطوعاً، ثم زعمنا أنه غلط من زعم أنه إذا دخل فيها بلا إيجاب لها فحكمها حكم الواجب وهو يزعم كما نزع أنه لا يصلي واجباً لنفسه إلا واجباً، أوجه على نفسه مسافراً إلا إلى القبلة، وأن المتطوع يصلي إلى غير القبلة.

على صلاته، وإن مرّ بقريّة في سفره ليست مصره، ولا يريد النزول بها فهي من سفره وله أن يمضي فيها مصلياً على بعيره، وإن نزل في سفره منزلاً في صحراء، أو قرية فساء، ولا يكون له أن يصلي إلا على الأرض كما يصلي المكتوبة، وإن افتتح الصلاة على الأرض، ثم أراد الركوب لم يكن له ذلك إلا أن يخرج من الصلاة التي افتتح بإكمالها بالسلام؛ فإن ركب قبل أن يكملها فهو قاطع لها، ولا يكون متطوعاً على البعير حتى يفتتح على البعير صلاة بعد فراقه النزول.

وكذلك إذا خرج ماشياً، وإن افتتح الصلاة على الأرض مسافراً فأراد ركوب البعير لم يكن ذلك له حتى يركع ويسجد ويسلم؛ فإن فعل قبل أن يصلي ويسلم قطع صلاته.

وكذلك لو فعل، ثم ركب فقراً، ثم نزل فسجد بالأرض كان قاطعاً لصلاته؛ لأن ابتداء الركوب عمل يطول ليس له أن يعمل في الصلاة؛ ولو افتتح الصلاة راكباً فأراد النزول قبل أن يكمل الصلاة، وأن يكون في صلاته كان ذلك له؛ لأن النزول أخف في العمل من الركوب، وإذا نزل ركع على الأرض وسجد لا يجزيه غيره؛ فإذا نزل، ثم ركب قطع الصلاة بالركوب كما وصفت بأنه كان عليه إذا نزل أن يركع ويسجد على الأرض، وإذا افتتح الصلاة راكباً، أو ماشياً؛ فإن انحرفت به طريقه كان له أن ينحرف وهو في الصلاة؛ وإن انحرفت عن جهته حتى يولّيها ففاه كله بغير طريق يسلكها، فقد أفسد صلاته إلا أن تكون القبلة في الطريق التي انحرفت إليها، ولو غتته دابته، أو نعن فولّى طريقه ففاه إلى غير قبلة؛ فإن رجع مكانه بنى على صلاته، وإن تطاول ساهياً، ثم ذكر مضى على صلاته وسجد للسهر، وإن ثبت وهو لا يمكنه أن ينحرف ذاكراً؛ لأنه في صلاة؛ فلم ينحرف فسدت صلاته، وإذا ركب فأراد افتتاح الصلاة حيث توجهت به راحلته لم يكن عليه تأخّي القبلة؛ لأن له أن يتعمد أن يجعل قبلته حيث توجه مركبه؛ فإن افتتح الصلاة، وبعيره واقف قبل القبلة منحرفاً عن طريقه افتتحها على القبلة ومضى على بعيره، وإن افتتحها وبعيره واقف على غير القبلة لم يكن له ذلك، ولا يفتتحها إلا وبعيره متوجه إلى قبلة، أو إلى طريقه حين يفتتحها، فأما وهو واقف على غير القبلة، فلا يكون له أن يفتتح الصلاة.

وليس لراكب السفينة ولا الرمث ولا شيء مما يركب في البحر أن يصلي نافلة حيث توجهت به السفينة، ولكن عليه أن ينحرف إلى القبلة، وإن غرق فتعلق بعود صلى على جهته يومئ إيماءً، ثم أعاد كل مكتوبة صلاها بتلك الحال إذا صلاها إلى غير قبلة، ولم يعد ما صلى إلى قبلة بتلك الحال.

فإن قال قائل: كيف يومئ، ولا يعيد للضرورة، ويصلي

١٥٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ. [أخرجه مالك (١/١٥١)، البخاري (١٠٩٦)،

مسلم (٧٠٠)، أبو داود (١٢٢٤)، الترمذي (٣٥٢)، النسائي (٢٤٤/١)]

١٥٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عُمَرُو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي الْحَبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى جِمَارٍ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ. [أخرجه

مسلم (٧٠٠)، أبو داود (١٢٢٦)، النسائي (٦٠/٢)]

قال الشافعي: يعني التوافل.

١٥٦- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ التَّوَافِلَ فِي كُلِّ جِهَةٍ.

١٥٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَّاقَةَ، عَنْ جَابِرِ أَلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَيْتِ أُنْمَارَ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا قِيلَ الْمَشْرِقِ. [أخرجه البخاري (٤١٤٠)]

وإذا كان المسافر ماشياً لم يجزه أن يصلي حتى يستقبل القبلة فيكبر، ثم ينحرف إلى جهته فيمشي، فإذا حضر ركوعه لم يجزه في الركوع ولا في السجود إلا أن يركع ويسجد بالأرض؛ لأنه لا مؤنة عليه في ذلك كهي على الراكب.

قال: وسجود القرآن والشكر والوتر وركعتا الفجر نافلة فللراكب أن يومئ به إيماءً، وعلى الماشي أن يسجد به إذا أراد السجود، ولا يكون للراكب في مصر أن يصلي نافلة إلا كما يصلي المكتوبة إلى قبلة، وعلى الأرض، وما تجزيه الصلاة عليه في المكتوبة؛ لأن أصل فرض المصلين سواء إلا حيث دل كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ أنه أرخص لهم.

قال: وسواء قصر السفر وطوله إذا خرج من المصر مسافراً يصلي حيث توجهت به راحلته متطوعاً كما يكون له التيمم في قصر السفر وطوله؛ لأنه يقع على كل اسم سفر.

وكذلك لو ركب محملاً، أو حماراً، أو غيره كان له أن يصلي حيث توجهت به مركبه، وإن افتتح الصلاة متطوعاً راكباً مسافراً، ثم دخل المصر لم يكن له أن يمضي على صلاته بعد أن يصير إلى مصره ولا موضع مقام له؛ فكان عليه أن يتزلف فيركع ويسجد بالأرض.

وكذلك إذا نزل في قرية، أو غيرها لم يكن له أن يمضي

منحرفاً عن القبلة للضرورة فيعيد.

قيل: لأنه جعل للمريض أن يصلي كيف أمكنه، ولم يجعل له أن يصلي إلى غير قبلته مكتوبة بحال.

٤٤ - باب الصلاة في الكعبة

١٥٨ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ وَغُثَمَانُ بْنُ طَلْحَةَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ فَسَأَلْتُ بِلَالاً مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ قَالَ جَعَلَ عُمُوداً عَنْ يَسَارِهِ وَعُمُوداً عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَغْصِدَةٍ وَرَأَاهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ قَالَ: وَكَانَ التَّيْتُ عَلَى سِتْرَةٍ أَغْصِدَةٍ يَوْمَئِذٍ. [أخرجه البخاري (٤٦٨)، مسلم (١٣٢٩)]

قال الشافعي: فيصلي في الكعبة النافلة والفريضة وأي الكعبة استقبل الذي يصلي في جوفها فهو قبلته كما يكون المصلي خارجاً منها إذا استقبل بعضها كان قبلته، ولو استقبل بابها، فلم يكن بين يديه شيء من بنائها يستر له مجزؤه.

وكذلك إن صلى وراء ظهرها، فلم يكن بين يديه من بنائها شيء يستر له مجزؤه حيثئذ؛ لأن بناء الكعبة ليس بين يديه شيء يستر له، وإن بنى فوقها ما يستر المصلي فصلى فوقها أجزائه صلاته، وإذا جاز أن يصلي الرجل فيها نافلة جاز أن يصلي فريضة ولا موضع أظهر منها ولا أولى بالفضل، إلا أنا نحب أن يصلي في الجماعة، والجماعة خارج منها فأما الصلاة الفاتنة فالصلاة فيها أحب إلي من الصلاة خارجاً منها، وكل ما قرب منها كان أحب إلي مما بعد.

٤٥ - باب النية في الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرض الله عز وجل الصلوات وأبان رسول الله ﷺ عدد كل واحدة منهن، ووقتها، وما يعمل فيهن، وفي كل واحدة منهن وأبان الله عز وجل منهن نافلة وفرضاً، فقال نبيه ﷺ: ومن الليل فتَهَجَّدْ به نافلة لك ثم أبان ذلك رسول الله ﷺ، فكان بيننا، والله تعالى أعلم، إذا كان من الصلاة نافلة وفرض، وكان الفرض موقفاً أن لا تجزئ عنه صلاة إلا بأن ينويها مصلياً.

قال الشافعي: وكان على المصلي في كل صلاة واجبة أن يصليها متطهراً وبعد الوقت ومستقبلاً للقبلة وينويها بعينها ويكبر؛ فإن ترك واحدة من هذه الخصال لم تجزه صلاته.

قال الشافعي: والنية لا تقوم مقام التكبير ولا تجزئه النية

إلا أن تكون مع التكبير لا تقدم التكبير ولا تكون بعده، فلو قام إلى الصلاة بنية، ثم عزبت عليه النية بنسيان، أو غيره، ثم كبر وصلى لم تجزه هذه الصلاة.

وكذلك لو نوى صلاة بعينها، ثم عزبت عنه نية الصلاة التي قام لها بعينها وثبتت نيته على أداء صلاة عليه في ذلك الوقت إما صلاة في وقتها، وإما صلاة فاتت لم تجز هذه الصلاة؛ لأنه لم ينويها بعينها وهي لا تجزئه حتى ينويها بعينها لا يشك فيها، ولا يخلط بالنية سواها.

وكذلك لو فاتته صلاة لم يدركها الظهر، أو العصر فكبر بنوي الصلاة الفاتية لم تجز عنه؛ لأنه لم يقصد بالنية قصد صلاة بعينها.

قال الشافعي: ولهذا قلنا إذا فاتت الرجل صلاة لم يدرك أي صلاة هي بعينها صلى الصلوات الخمس ينوي بكل واحدة منهن الصلاة الفاتية له.

ولو فاتته صلاتان يعرفهما فدخل في إحدهما بنية، ثم شك، فلم يدرك أيتهما نوى وصلى لم تجزه هذه الصلاة عن واحدة منها ولا تجزئه الصلاة حتى يكون على يقين من التي نوى.

قال الشافعي: ولو دخل في صلاة بعينها بنية، ثم عزبت عنه النية فصلى الصلاة أجزائه؛ لأنه دخلها والنية مجزئة له وعزوب النية لا يفسدها إذا دخلها وهي مجزئة عنه إذا لم يصرف النية عنها.

ولو أن رجلاً دخل في صلاة بنية، ثم صرف النية إلى صلاة غيرها، أو صرف النية إلى الخروج منها، وإن لم يخرج منها، ثم أعاد النية إليها، فقد فسدت عليه وساعة يصرف النية عنها تفسد عليه، ويكون عليه إعادتها.

وكذلك لو دخلها بنية، ثم حدث نفسه أيعمل فيها أم يدع؟ فسدت عليه إذا أزال نيته عن المضي عليها بحال، وليس كالذي نوى، ثم عزبت نيته، ولم يصرفها إلى غيره؛ لأنه ليس عليه ذكر النية في كل حين فيها إذا دخل بها.

ولو كان مستيقناً أنه دخلها بنية، ثم شك هل دخلها بنية أم لا، ثم تذكر قبل أن يحدث فيها عملاً أجزائه والعمل فيها قراءة، أو ركوع، أو سجود، ولو كان شكه هذا، وقد سجد فرفع رأسه فسجد فيها كان هذا عملاً، وإذا عمل شيئاً من عملها وهو شاك في نيته أعاد الصلاة، وإن ذكر قبل أن يعمل بعملها شيئاً أجزائه الصلاة.

ولو دخل الصلاة بنية، ثم صرف النية إلى صلاة غيرها نافلة، أو فريضة فتمت نيته على الصلاة التي صرفها إليها لم تجز عنه الصلاة الأولى التي دخل فيها ينويها؛ لأنه صرف النية عنها إلى

التكبير مكانه ينوي به تكبيرة الافتتاح والني ما مضى من صلاته؛ لأنه لم يكن في صلاة، وكان حين كبر داخلًا في الصلاة ولا أبالي أن لا يسلم؛ لأنه لم يكن في صلاة وسواء كان يصلي وراء إمام، أو منفردًا؛ فإن كان منفردًا فهو الاستئناف، ولا يزول من موضعه إن شاء، وإن زال، فلا شيء عليه، وإن كان مأمومًا فكذاك يبتدئ التكبير، ثم يكون داخلًا في الصلاة من ساعته التي كبر فيها، ولا يمضي في صلاة لم يدخل فيها إذا لم يكبر للدخول فيها.

قال الشافعي: فإن كان مأمومًا فأدرك الإمام قبل أن يركع، أو راكمًا فكبر تكبيرة واحدة؛ فإن نوى بها تكبيرة الافتتاح أجزأته، وكان داخلًا في الصلاة، وإن نوى بها تكبيرة الركوع لم يكن داخلًا في الصلاة، وإن كبر ينوي تكبيرة الافتتاح وجعل النيّة مشتركة بين التكبير الذي يدخل به في الصلاة وغيره، فإذا ذكر فيما ذكرت أنه ليس بدخول به في الصلاة فاستأنف فكبر تكبيرة ينوي بها الافتتاح كان حينئذ داخلًا في الصلاة؛ لأنه لم يكن في صلاة، وإن ذكر فيما قلت هو فيه داخلًا في نافلة وكبر ينوي المكتوبة لم يكن له مكتوبة؛ لأنه في صلاة حتى يسلم منها، ثم يدخل في المكتوبة بتكبير بعد الخروج من النافلة.

ولو كبر ونوى المكتوبة، وليس في صلاة وهو راكم لم يجزه، ولا يجزيه حتى يكبر قائمًا؛ فإن كان مع الإمام فأدركه قبل أن يرفع رأسه من ركوعه، فقد أدرك الركعة، وإن لم يدركه حتى يرفع رأسه من الركوع، فقد فاتته تلك الركعة.

قال: ويكون عليه أن يكبر قائمًا ينوي المكتوبة، ولا يكون داخلًا في الصلاة المكتوبة إلا بما وصفت، وإن نقص من التكبير حرفًا لم يكن داخلًا في الصلاة إلا بإكمالها التكبير قائمًا.

ولو أبقى من التكبير حرفًا أتى به وهو راكم، أو منحني للركوع، أو غير قائم لم يكن داخلًا في الصلاة المكتوبة، وكان داخلًا في نافلة حتى يقطع بسلام، ثم يعود قائمًا فيكمل التكبير، وذلك مثل أن يقول: الله أكبر، ولم ينطق بالراء من التكبير إلا راكمًا، أو يحذف الراء، فلم ينطق بها لم يكن مكملًا للتكبير، وإن قال الكبير الله لم أره داخلًا في الصلاة بهذا.

وكذلك لو قرأ شيئًا من القرآن لا تجزيه الصلاة إلا به قدّم منه وآخر وأتى عليه رأيت أن يعيد حتى يأتي به متتابعًا كما أنزل، وإذا كان بالمصلي خيل لسان حركه بالتكبير ما قدر وبلغ منه أكثر ما يقدر عليه وأجزأه ذلك؛ لأنه قد فعل الذي قد أطاق منه، وليس عليه أكثر منه وسواء في هذا الأخرس ومقطوع اللسان، ومن بلسانه عارض ما كان، وهكذا يصنع هؤلاء في القراءة والتشهد والذكر في الصلاة.

غيرها ولا تجزيه الصلاة التي صرف إليها النيّة؛ لأنه لم يبتدئها، وإن نواها، ولو كبر، ولم ينو صلاة بعينها، ثم نواها لم تجزه؛ لأنه قد دخل في صلاة لم يقصد قصدًا بالنيّة.

ولو فاتته ظهر وعصر فدخل في الظهر ينوي بها الظهر والعصر لم تجزه صلاته عن واحدة منهما؛ لأنه لم يخص النيّة للظهر ولا العصر.

ولو فاتته صلاة لا يدري أي صلاة هي فكبر ينويها لم تجزه حتى ينويها بعينها.

٤٦- باب ما يدخل به في الصلاة من التكبير

١٥٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سُهَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَمْتَنَحُ الصَّلَاةُ الْوُضُوءَ وَتَحْرِمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِلُهَا التَّنْسِيمُ. [أخرجه أبو داود (٦١٨)، الروملي (٣)، ابن ماجه (٢٧٥)]

قال الشافعي: فمن أحسن التكبير لم يكن داخلًا في الصلاة إلا بالتكبير نفسه، والتكبير الله أكبر، ولا يكون داخلًا بغير التكبير نفسه.

ولو قال الله الكبير الله العظيم، أو الله الجليل، أو الحمد لله، أو سبحان الله، أو ما ذكر الله به لم يكن داخلًا في الصلاة إلا بالتكبير نفسه وهو الله أكبر.

ولو قال الله أكبر من كل شيء وأعظم والله أكبر كبيرًا، فقد كبر وزاد شيئًا فهو داخل في الصلاة بالتكبير والزيادة نافلة.

وكذلك إن قال الله الأكبر، وهكذا التكبير وزيادة الألف واللام لا تحيل معنى التكبير، ومن لم يحسن التكبير بالعريّة كبر بلسانه ما كان وأجزأه عليه أن يتعلم التكبير والقرآن والتشهد بالعريّة؛ فإن علم لم تجزه صلاته إلا بأن يأتي به بالعريّة.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً عرف العريّة والسنة سواها فأتى بالتكبير نفسه بغير العريّة لم يكن داخلًا في الصلاة إنما يجزيه التكبير بلسانه ما لم يحسنه بالعريّة، فإذا أحسنها لم يجزه التكبير إلا بالعريّة.

قال الشافعي: فمن قال كلمة مما وصفت أنه لا يكون داخلًا بها في الصلاة، أو أغفل التكبير فصلى فأتى على جميع عمل الصلاة منفردًا، أو إمامًا، أو مأمومًا أعاد الصلاة.

وإن ذكر بعدما يصلي ركعة، أو ركعتين أنه لم يكبر ابتداءً

حَتَّى تَطْمَئِنَّ.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ فأمر من لم يحسن يقرأ أن يذكر الله تعالى فيحمده ويكبره، ولا يجزيه إذا لم يحسن يقرأ إلا ذكر الله عز وجل، وفي هذا دليل على أنه إنما خوطب بالقراءة من يحسنها.

وكذلك خوطب بالفرائض من يطيقها ويعقلها وإذا لم يحسن أم القرآن وأحسن غيرها لم يجزه أن يصلي بلا قراءة وأجزأه في غيرها بقدر أم القرآن لا يجزيه أقل من سبع آيات، وأحب إلى أن يزيد إن أحسن، وأقل ما أحب أن يزيد آية حتى تكون قدر أم القرآن وآية، ولا يبين لي إن اقتصر على أم القرآن إن أحسنها، أو غيرها، وقدرها إن لم يحسنها أن عليه إعادة؛ فإن لم يحسن سبع آيات وأحسن أقل منها لم يجزه إلا أن يقرأ بما أحسن كله إذا كان سبع آيات، أو أقل؛ فإن قرأ بأقل منه أعاد الركعة التي لم يكمل فيها سبع آيات إذا أحسنهن وسواء كان الآي طوالاً، أو قصاراً لا يجزيه إلا بعدد أي أم القرآن وسواء كن في سورة واحدة، أو سور متفرقة لا يجزيه حتى يأتي بسبع آيات إذا أحسن سبعاً، أو ثمانياً، وكان أقل ما عليه أن يأتي بسبع آيات، وإن لم يحسن سبعاً ذكر الله عز وجل مع ما أحسن، ولا يجزيه إلا أن يذكر الله العظيم، فإذا جاء بشيء من ذكر الله تعالى أجزاء مع ما يحسن.

ولما قلت هذا أن رسول الله ﷺ إذ جعل عليه أن يذكر الله حين لا يحسن أم القرآن، وإن لم يأمه بصلاة بلا ذكر عقلت أنه إذا أحسن أم القرآن الذي هو سنة الصلاة كان عليه أوجب من الذكر غيره إن لم يحسن الرجل أم القرآن لم يجز أن يؤم من يحسن أم القرآن؛ فإن أمه لم تجز للمأموم صلاته وأجزأت الإمام، فإذا أحسن أم القرآن، ولم يحسن غيرها لم أحب أن يؤم من يحسنها وأكثر منها، وإن فعل، فلا يبين لي أن يعيد من صلى خلفه؛ لأنها إن انتهت إليها، فلا يبين لي أن يعيد من لم يزد عليها، ولا أحب إلا أن يزاها معها آية، أو أكثر ويجوز أن يؤم من لا يحسن أم القرآن ولا شيئاً من القرآن من لا يحسن، ولا يجوز أن يؤم من لا يحسن أحداً يحسن شيئاً من القرآن، ومن أحسن شيئاً من القرآن فهو أولى بأن يؤم من لا يحسن، ومن أحسن أقل من سبع آيات فأم، أو صلى متفرداً ردّد بعض الآي حتى يقرأ به سبع آيات، أو ثمان آيات، وإن لم يفعل لم أر عليه إعادة، ولا يجزيه في كل ركعة إلا قراءة ما أحسن تماماً بينه وبين أن يكمل سبع آيات، أو ثمان آيات من أحسنهن.

قال الشافعي: وفي حديث رفاعه بن مالك عن النبي ﷺ دليل على أن رسول الله ﷺ علمه الفرض عليه في الصلاة دون الاختيار فعلمه الوضوء وتكبيرة الافتتاح قبل القراءة، ولم يذكر أنه

وأحب للإمام أن يجهر بالتكبير ويبيّن، ولا يعطيه، ولا يحذفه للمأموم ذلك كله إلا الجهر بالتكبير، فإنه يسمعه نفسه، ومن إلى جنبه إن شاء لا يجاوز، وإن لم يفعل ذلك الإمام ولا المأموم وأسمعهما أنفسهما أجزاءهما، وإن لم يسمعهما أنفسهما لم يجزهما، ولا يكون تكبيراً مجزأً حتى يسمعهما أنفسهما، وكل مصل من رجل، أو امرأة في التكبير سواء إلا أن النساء لا يجاوزن في التكبير استماع أنفسهن، وإن أتمتهن إحداهن أحببت أن تسمعهن وتخفص صوتاً عليهن، فإذا كبرن خفضن أصواتهن في التكبير في الخفض والرفع.

٤٧- باب من لا يحسن القراءة وأقل فرض

الصلاة والتكبير في الخفض والرفع

١٦٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ لْيَكْبِرْ؛ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ قَرَأَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَلْيُحَمِّدِ اللَّهَ وَلْيَكْبِرْ، ثُمَّ لْيَرْكَعْ حَتَّى يَطْمَئِنَّ رَاكِعاً، ثُمَّ لْيَرْفَعْ فَلْيَقُمْ حَتَّى يَطْمَئِنَّ قَائِماً، ثُمَّ لْيَسْجُدْ حَتَّى يَطْمَئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ لْيَرْفَعْ رَأْسَهُ فَلْيَجْلِسْ حَتَّى يَطْمَئِنَّ جَالِساَ فَمَنْ نَقَصَ مِنْ هَذَا، فَإِنَّمَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِ. [أخرجه أبو داود (٨٦٠)، الرملي (٣٠٢)، النسائي (١٩٢/٢)]

١٦١- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ قَرِيباً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ: أَعِذَ صَلَاتُكَ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَعَادَ فَصَلَّى كَتَخَوٍ مِمَّا صَلَّي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَعِذَ صَلَاتُكَ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَقَالَ: عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصَلِّي؟ قَالَ: إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى الْقِبْلَةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقْرَأَ، فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَاكِعَتِكَ عَلَى رُجْبَتَيْكَ وَمَكِّنْ رُكُوعَكَ وَأَمْسُدْ ظَهْرَكَ، فَإِذَا رَفَعْتَ فَأَوِّمْ صُلْبَكَ وَارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامَ إِلَى مَفَاصِلِهَا، فَإِذَا سَجَدْتَ فَمَكِّنْ سُجُودَكَ، فَإِذَا رَفَعْتَ فَاجْلِسْ عَلَى فَخْذِكَ الْيُسْرَى، ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ وَسَجْدَةٍ

مالك (٧٥/١)، البخاري (٧٣٥)، مسلم (٣٩٠)، أبو داود (٧٢١)،

النسائي (١٢٢/٢)، ابن ماجه (٨٥٨) [

قال الشافعي: وقد روى هذا سوى ابن عمر اثنا عشر رجلاً عن النبي ﷺ.

قال الشافعي:

وبهذا نقول فأمرو كل مصلٍ إماماً، أو مأموماً، أو منفرداً؛ رجلاً، أو امرأة؛ أن يرفع يديه إذا افتتح الصلاة؛ وإذا كبر للركوع؛ وإذا رفع رأسه من الركوع، ويكون رفعه في كل واحدة من هذه الثلاث حذو منكبيه؛ وثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير كله، ويكون مع افتتاح التكبير، ورد يديه عن الرفع مع انقضائه.

ولا نأمره أن يرفع يديه في شيء من الذكر في الصلاة التي لها ركوع وسجود إلا في هذه المواضع الثلاث؛ فإن كان بلحدي يدي المصلي علة لا يقدر على رفعها معها حتى يبلغ حيث وصفت ويقدر على رفعها دون ذلك رفعها إلى حيث يقدر؛ فإن كانت به علة لا يقدر على رفعها معها مجاوزاً لمنكبيه، ولا يقدر على الاختصار برفعها على منكبيه ولا ما دونهما، فلا يدع رفعهما، وإن جاوز منكبيه.

قال الشافعي: وإن كانت به علة يقدر معها على أخذ رفعين إما رفع دون منكبيه، وإما رفع فوق منكبيه، ولا يقدر على رفعها حذو منكبيه رفعها فوق منكبيه؛ لأنه قد جاء بالرفع كما أمر والزيادة شيء غلب عليه.

قال الشافعي: وإن كانت إحداهما صحيحة والأخرى علية صنع بالعليلة ما وصفت واقتصرت بالصحيحة على حذو منكبيه، وإن غفل فصلّى بلا رفع اليدين حيث أمرته به وحتى تنقضي التكبير التي أمرته بالرفع فيها لم يرفعها بعد التكبير ولا بعد فراغه من قول: سمع الله لمن حمده ولا في موضع غيره؛ لأنه هيئة في وقت، فإذا مضى لم يوضع في غيره، وإن أغفله عند ابتداء التكبير، وذكره قبل أن يقضيه رفع.

وكل ما قلت يصنع في التكبير الأولى والتكبير للركوع أمرته يصنع في قوله: سمع الله لمن حمده، وفي قوله: ربنا ولك الحمد، وإن أثبت يديه بعد انقضاء التكبير مرفوعتين قليلاً، فلا يضره ولا أمره به ورفع اليدين في كل صلاة نافلة وفريضة سواء.

قال الشافعي: ويرفع يديه في كل تكبير على جنازة خبراً وقياساً على أنه تكبير وهو قائم، وفي كل تكبير العيدين والاستسقاء؛ لأن كل هذا تكبير وهو قائم.

وكذلك يرفع يديه في التكبير لسجود القرآن وسجود الشكر؛ لأنهما معاً تكبير افتتاح وسواء في هذا كله صلى، أو

علمه القول بعد تكبيرة الافتتاح قبل القراءة ولا التكبير في الخفض والرفع وقول سمع الله لمن حمده ولا رفع اليدين في الصلاة ولا التسييح في الركوع والسجود، وقد علمه القراءة؛ فإن لم يحسن فالدكر وعلمه الركوع والسجود والاعتدال من الركوع والسجود والجلوس في الصلاة والقراءة.

فلهذا قلنا: من ترك افتتاح الصلاة بعد تكبيرة الافتتاح والتكبير في الخفض والرفع ورفع اليدين في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وتجلس جلسة لم يأمره بها في الصلاة، فقد ترك الاختيار، وتيسر عليه إعادة صلاته وعلم رجلاً في حديث ابن عجلان قراءة أم القرآن، وقال: ما شاء الله فجعل ذلك إلى القارئ فاحتمل أن يكون قراءة أم القرآن في الصلاة فرضاً مع ما جاء فيها غير هذا مما يشبه أن يكون يدل على أنها تجزئ عن غيرها، ولا تجزئ غيرها عنها، وإن تركها وهو يحسن لم تجزه الصلاة، وإن ترك غيرها كرهته له، ولا يبين لي أن عليه إعادة الصلاة وهو قد احتمل أن يكون الفرض على من أحسن القراءة قراءة أم القرآن وآية، أو أكثر؛ لأن أقل ما ينبغي أن يقرأ مع أم القرآن في ركعة آية لقول النبي ﷺ: وما شاء الله معها فلا أحب لأحد أن يدع أن يقرأ مع أم القرآن في ركعة آية، وإن تركها كرهته له، ولا يبين لي أن عليه إعادة لما وصفت، وإن حديث عبادة وأبي هريرة يدلان على فرض أم القرآن ولا دلالة له فيهما ولا في واحد منهما على فرض غيرها معها.

قال الشافعي: والعمد في ترك أم القرآن والخطأ سواء في أن لا تجزئ ركعة إلا بها، أو بشيء معها إلا ما يدكر من المأموم إن شاء الله تعالى، ومن لا يحسن يقرأها؛ ولهذا قلنا: إن من لم يحسن يقرأ أجزاء الصلاة بلا قراءة، ويأمن الفرض على من علمه، ولم يذكر النبي ﷺ الجلوس للتشهد إنما ذكر الجلوس من السجود فأوجبنا التشهد والصلاة على النبي ﷺ على من أحسنه بغير هذا الحديث، فأقل ما على المرء في صلاته ما وصفنا، وأكمل ما نحن فيه ذاكرون إن شاء الله تعالى.

٤٨- باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة

١٦٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى تحاذي منكبيه، وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع، ولا يرفع يمين السجدة. [أخرجه

الدُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، وَلَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ لِيُتِّكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ لَا مَنَجَى وَلَا مَلْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.

قال الشافعي: وبهذا كله أقول وأمر وأحب أن يأتي به كما يروى عن رسول الله ﷺ لا يغادر منه شيئاً ويجعل مكان: وأنا أول المسلمين وأنا من المسلمين.

قال: فإن زاد فيه شيئاً، أو نقصه كرهته ولا إعادة ولا سجود للسهر عليه عمد ذلك، أو نسيه، أو جهله.

قال الشافعي: وإن سها عنه حين يفتح الصلاة، ثم ذكر قبل أن يفتح القراءة أحببت أن يقوله، وإن لم يذكره حتى يفتح القراءة لم يقله، ولا يقوله إلا في أول ركعة، ولا يقوله فيما بعدها بحال.

وإن ذكره قبل افتتاح القراءة وقبل التعوذ أحببت أن يقوله. قال الشافعي: وسواء في ذلك الإمام والمأموم إذا لم يفت المأموم من الركعة ما لا يقدر عليه؛ فإن فاتته منها ما يقدر على بعض هذا القول، ولا يقدر على بعضه أحببت أن يقوله، وإن لم يقله لم يقضه في ركعة غيرها، وإن كان خلف الإمام فيما لا يجهر فيه، ففاته من الركعة ما لو قاله لم يقرأ أم القرآن تركه.

وإن قال غيرها من ذكر الله وتعظيمه لم يكن عليه فيه شيء إن شاء الله تعالى.

وكذلك إن قاله حيث لا أمره أن يقوله، ولا يقطع ذكر الله الصلاة في أي حال ذكره.

قال الشافعي: ويقول هذا في الفريضة والنافلة.

٥٠- باب التعوذ بعد الافتتاح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

١٦٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَهُوَ يُؤْمِرُ النَّاسَ رَافِعاً صَوْتَهُ: رَبَّنَا إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فِي الْمَكْتُوبَةِ، وَإِذَا فَرَغَ مِنْ أَمِّ الْقُرْآنِ. [أخرجه السيوطي (٣/٢)]

قال الشافعي: وكان ابن عمر يتعوذ في نفسه.

سجد وهو قائم، أو قاعد، أو مضطجع يومئذ إماء في أن يرفع يديه؛ لأنه في ذلك كله في موضع قيام، وإن ترك رفع اليدين في جميع ما أمرته به، أو رفعهما حيث لم أمره في فريضة، أو نافلة، أو سجود، أو عيد، أو جنازة كرهت ذلك له، ولم يكن عليه إعادة صلاة ولا سجود لسهر عمد ذلك، أو نسيه، أو جهله؛ لأنه هيئة في العمل، وهكذا أقول في كل هيئة في عمل تركها.

٤٩- باب افتتاح الصلاة

١٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ وَغَيْرُهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَعْضُهُمْ كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْهُمْ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ، وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ قَالَ ابْنُ أَبِي رَافِعٍ وَشَكَّكَتُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُمْ قَالَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفُورِي لِي ذُنُوبِي جَمِيعَهَا لَا يَغْفِرُهَا إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ لِيُتِّكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ لَا مَنَجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ. [أخرجه مسلم (٧٧١)، أبو داود (٧٦٠)،

الترمذي (٣٤٢١)، السلمي (١٢٩/٢-١٣٠)]

١٦٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ كَبَّرَ قَالَ: «وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ» وَابْتَيْنَ بَعْدَهَا إِلَى قَوْلِهِ «وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ»، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفُورِي لِي ذُنُوبِي جَمِيعَهَا لَا يَغْفِرُ

قال الشافعي: فواجب على من صلى منفرداً، أو إماماً أن يقرأ بأم القرآن في كل ركعة لا يجزيه غيرها وأحب أن يقرأ معها شيئاً آتياً، أو أكثر وسأذكر المأموم إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي: وإن ترك من أم القرآن حرفاً واحداً ناسياً، أو ساهياً لم يعتد بتلك الركعة؛ لأن من ترك منها حرفاً لا يقال له قرأ أم القرآن على الكمال.

قال الشافعي: (بسم الله الرحمن الرحيم): الآية السابعة؛ فإن تركها، أو بعضها لم تجزه الركعة التي تركها فيها.

١٦٩- قال الشافعي: وتلغى أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول: إن رسول الله ﷺ كان يفتتح القراءة (بسم الله الرحمن الرحيم).

١٧٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج قال أخبرني أبي، عن سعيد بن جبير «ولقد أتيناك سبعة من المثاني» قال: هي أم القرآن. قال أبي وقرأها على سعيد بن جبير حتى ختمها، ثم قال: بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة، قال سعيد: فقرأها على ابن عباس كما قرأتها عليك، ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال ابن عباس فأخبرنا لكم فما أخرجها لأحد قبلكم. [أخرجه البيهقي (٤٤/٢)]

١٧١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني صالح مولى التوامة أن أبا هريرة كان يفتتح الصلاة بـ (بسم الله الرحمن الرحيم). [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥١٧/١)]

١٧٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك أخبره قال: صلى معاوية بالمدينة صلاة فجهر فيها بالقراءة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لأمر القرآن، ولم يقرأ بها للسرورة التي بعدها حتى قضى تلك القراءة، ولم يكبر حين يهوي حتى قضى تلك الصلاة، فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين من كل مكان يا معاوية أسرفت الصلاة أم نسييت، فلما صلى بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم للسرورة التي بعد أم القرآن

قال الشافعي: وإيهما فعل الرجل أجزاءه إن جهراً، أو أخفياً، وكان بعضهم يتعوذ حين يفتتح قبل أم القرآن وبذلك أقول وأحب أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وإذا استعاذ بالله من الشيطان الرجيم وأي كلام استعاذ به أجزاءه، ويقول في أول ركعة، وقد قيل إن قاله حين يفتتح كل ركعة قبل القراءة فحسن ولا أمر به في شيء من الصلاة أمرت به في أول ركعة، وإن تركه ناسياً، أو جاهلاً، أو عامداً لم يكن عليه إعادة ولا سجود سهو، وأكره له تركه عامداً وأحب إذا تركه في أول ركعة أن يقول في غيرها، وإنما منعي أن أسره أن يعيد أن النبي ﷺ علم رجلاً ما يكفيه في الصلاة، فقال كبر، ثم اقرأ.

قال: ولم يرو عنه أنه أمره بتعوذ ولا افتتاح، فدل على أن افتتاح رسول الله ﷺ اختياراً، وأن التَّعوذ مما لا يفسد الصلاة إن تركه.

٥١- باب القراءة بعد التَّعوذ

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسن رسول الله ﷺ أن يقرأ القارئ في الصلاة بأم القرآن ودل على أنها فرض على المصلي إذا كان يحسن يقرأها.

١٦٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن محمود بن ربيع، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: لا صلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب. [أخرجه البخاري (٩٥)، مسلم (٣٩٤)، أبو داود (٨٢٢)، الترمذي (٢٤٧)، النسائي (١٧٣/٢)، ابن ماجه (٨٣٧)]

١٦٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان بن عيينة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي خداج. [أخرجه مسلم (٣٩٥)، أبو داود (٨٢١)، الترمذي (٢٤٧)، النسائي (١٣٥/٢)]

١٦٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان، عن أيوب بن أبي تيمية، عن قتادة، عن أنس قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين.

قال الشافعي: يعني يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، والله تعالى أعلم، لا يعني أنهم يتركون (بسم الله الرحمن الرحيم).

وَكَبَّرَ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا. [أخرجه البيهقي (٤٩/٢)]

١٧٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ مُعَاوِيَةَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمْ يَقْرَأْ بِـ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَمْ يُكَبِّرْ إِذَا خَفَضَ، وَإِذَا رَفَعَ فَنَادَاهُ الْمُهَاجِرُونَ حِينَ سَلَّمَ وَالْأَنْصَارُ أَنْ يَا مُعَاوِيَةَ سَرَقْتَ صَلَاتَكَ! أَيْنَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ وَأَيْنَ التَّكْبِيرُ إِذَا خَفَضْتَ، وَإِذَا رَفَعْتَ؟ فَصَلَّى بِهِمْ صَلَاةً أُخْرَى، فَقَالَ ذَلِكَ فِيهَا الَّذِي عَابُوا عَلَيْهِ. [أخرجه البيهقي (٤٩/٢-٥٠)]

١٧٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مِثْلَهُ، أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يَخَالِفُهُ وَأَحْسَبُ هَذَا الْإِسْنَادَ أَخْفَضَ مِنَ الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ.

قال الشافعي: وفي الأولى أنه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أم القرآن، ولم يقرأها في السورة التي بعدها فذلك زيادة حفظها ابن جريج وقوله فصلّى بهم صلاة أخرى يحتمل أن يكون أعاد ويحتمل أن تكون الصلاة التي تليها، والله تعالى أعلم.

١٧٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْحَمِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَدْعُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِأُمِّ الْقُرْآنِ وَلِلْسُورَةِ الَّتِي بَعْدَهَا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٢٠/١)]

قال للشافعي: هذا أحب إليّ؛ لأنه حيثلو مبتدئ قراءة القرآن.

قال الشافعي: وإن أغفل أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وقرأ من الحمد لله رب العالمين حتى يختم السورة كان عليه أن يعود فيقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حتى يأتي على السورة.

قال الشافعي: ولا يميزه أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بعد قراءة الحمد لله رب العالمين ولا بين ظهرانيها حتى يعود فيقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم يتبدئ أم القرآن، فيكون قد وضع كل حرف منها في موضعه.

وكذلك لو أغفل فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قال: ﴿مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ﴾ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ وَعَادَ، فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ.

وكذلك لو أغفل الحمد فقط، فقال لله رب العالمين عاد فقرأ الحمد، وما بعدها لا يميزه غيره حتى يأتي بها كما أنزلت، ولو أجزت له أن يقدم منها شيئاً عن موضعه، أو يؤخره ناسياً أجزت له إذا نسي أن يقرأ آخر آية منها، ثم أتى تليها قبلها، ثم أتى تليها حتى يجعل بسم الله الرحمن الرحيم آخرها، ولكن لا يميز عنه حتى يأتي بها بكاملها كما أنزلت، ولو وقف فيها، أو تعاماً، أو غفل فادخل فيها آية، أو آيتين من غيرها رجع حتى يقرأ من حيث غفل، أو يأتي بها متواليّة؛ فإن جاء بها متواليّة لم يقدم منها مؤخرًا، وإنما أدخل بينها آية من غيرها أجزأت؛ لأنه قد جاء بها متواليّة، وإنما أدخل بينها ما له قراءته في الصلاة، فلا يكون قاطعاً لها به، وإن وضعه غير موضعه، ولو عمد أن يقرأ منها شيئاً، ثم يقرأ قبل أن يكملها من القرآن غيرها كان هذا عملاً قاطعاً لها، وكان عليه أن يستأنفها لا يميزه غيرها، ولو غفل فقرأ ناسياً من غيرها لم يكن عليه إعادة ما مضى منها؛ لأنه معفو له عن النسيان في الصلاة إذا أتى على الكمال، ولو نسي فقرأ، ثم ذكر فتم على قراءة غيرها كان هذا قاطعاً لها، وكان عليه أن يستأنفها، ولو قرأ منها شيئاً، ثم نوى أن يقطعها، ثم عاد فقرأ ما بقي أجزأته، ولا يشبه هذا نيته في قطع المكتوبة نفسها وصرفها إلى غيرها، ولكنه لو نوى قطعها وسكت شيئاً كان قاطعاً لها، وكان عليه أن يستأنفها وعمد القطع لها حتى يأخذ في غيرها، أو يصمت فأما ما يتابعه قطعها حديث نفس موضوع عنه.

قال الشافعي: ولو بدأ فقرأ في الركعة غيرها، ثم قرأها أجزأت عنه.

٥٢- باب التأمين عند الفراغ من قراءة أم

القرآن

١٧٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمِنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. قال ابن شهاب: وكان النبي ﷺ يقول آمين. [أخرجه مالك (٨٧/١)، البخاري (٧٨٠)،

مسلم (٤١٠)، أبو داود (٩٣٦)، الرمذي (٢٥٠)، النسائي (١٤٤/٢)، ابن

قال: وإذا أغفلَ من القرآنِ بعدَ أمِّ القرآنِ شيئاً، أو قدَّمه، أو قطعه لم يكن عليه إعادةٌ وأحبُّ أن يعودَ فيقرأه، وذلك أنه لو تركَ قراءةَ ما بعدَ أمِّ القرآنِ أجزأته الصلاةُ، وإذا قرأَ بأمِّ القرآنِ وآيةَ معها أي آيةَ كانت إن شاء الله تعالى.

٥٤- بابُ كيفَ قراءةُ المصلِّي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ: وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً.

قال الشافعي: وأقلُّ الترتيل تركُ العجلة في القرآنِ عن الإبانة، وكلما زاد على أقلِّ الإبانة في القراءة كان أحبَّ إليَّ ما لم يبلغ أن تكون الزيادة فيها غطيلاً.

وأحبُّ ما وصفت لكلِّ قارئٍ في صلاةٍ وغيرها وأنا له في المصلِّي أشدُّ استحباباً منه للقارئِ في غيرِ صلاةٍ، فإذا أيقن المصلِّي أن لم يبقَ من القراءة شيءٌ إلا نطقُ به أجزأته قراءته، ولا يجزئه أن يقرأ في صدره القرآن، ولم ينطق به لسانه، ولو كانت بالرجل تمتمة لا تبين معها القراءة أجزأته قراءته إذا بلغ منها ما لا يطيق أكثر منه، وأكره أن يكون إماماً، وإن أم أجزأ إذا أيقن أنه قرأ ما تجزئه به صلاته.

وكذلك الفأفأ أكره أن يؤمَّ، فإن أم أجزأه وأحبُّ أن لا يكون الإمامُ أرث ولا التثنية، وإن صلى لنفسه أجزأه، وأكره أن يكون الإمامُ لحناً؛ لأنَّ اللحنَ قد يحيلُ معاني القرآن؛ فإن لم يلحن لحناً يحيلُ معنى القرآن أجزأته صلاته.

وإن لحنَ في أمِّ القرآنِ لحناً يحيلُ معنى شيءٍ منها لم أرَ صلاته مجزئةً عنه ولا عمن خلفه، وإن لحنَ في غيرها كرهته، ولم أرَ عليه إعادةً؛ لأنَّه لو تركَ قراءةَ غيرِ أمِّ القرآنِ وأتى بأمِّ القرآنِ رجوت أن تجزئه صلاته، وإذا أجزأته أجزأت من خلفه إن شاء الله تعالى.

وإن كان لحنه في أمِّ القرآنِ وغيرها لا يحيلُ المعنى أجزأت صلاته، وأكره أن يكون إماماً بحالٍ.

٥٥- بابُ التكبيرِ للركوعِ وغيره

١٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبِرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ فَمَا زَالَتْ يَلُكُ صَلَاتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى. [أخرجه مالك (٧٦/١)]

١٨٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ

١٧٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَمِيُّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» فَقُولُوا آمِينَ؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. [أخرجه مالك (٨٧/١)، البخاري (٧٨٢)، مسلم (٤١٥)، أبو داود (٩٣٥)، النسائي (١٤٤/٢)]

١٧٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. [أخرجه البخاري (٧٨١)، مسلم (٤١٠)]

قال الشافعي: فإذا فرغ الإمام من قراءة أمِّ القرآن قال: آمين، ورفع بها صوته ليتندب به من كان خلفه، فإذا قالها قالوها وأسمعوا أنفسهم، ولا أحبُّ أن يجهروا بها؛ فإن فعلوا، فلا شيءَ عليهم، وإن تركها الإمام قالها من خلفه وأسمعه لعله يذكر، فيقولها، ولا يتركونها لتركه كما لو ترك التكبير والتسليم لم يكن لهم تركه؛ فإن لم يقلها ولا من خلفه، فلا إعادة عليهم ولا سجوداً للسهو وأحبُّ قولها لكلِّ من صلى رجلاً، أو امرأة، أو صبي في جماعة كان، أو غير جماعة.

ولا يقال: آمين إلا بعد أمِّ القرآن؛ فإن لم يقل لم يقضها في موضع غيره.

قال الشافعي: وقول آمين يدلُّ على أن لا بأس أن يسأل العبدُ ربَّه في الصلاة كلها في الدُّنْيَا وَمَعَ مَا يَدُلُّ مِنَ السَّنَنِ عَلَى ذَلِكَ.

قال الشافعي: ولو قال مع: آمين ربُّ العالمين وغير ذلك من ذكر الله كان حسناً لا يقطع الصلاة شيء من ذكر الله.

٥٣- بابُ القراءةِ بعدَ أمِّ القرآنِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحبُّ أن يقرأ المصلِّي بعدَ أمِّ القرآنِ سورةً من القرآن؛ فإن قرأ بعضَ سورةٍ أجزأه؛ فإن اقتصر على أمِّ القرآن، ولم يقرأ بعدها شيئاً لم يبن لي أن يعيد الركعة، ولا أحبُّ ذلك له وأحبُّ أن يكون أقلُّ ما يقرأ مع أمِّ القرآن في الركعتين الأوليين قدر أقصر سورةٍ من القرآن مثل ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾، وما أشبهها، وفي الآخرين أمِّ القرآن وآية، وما زاد كان أحبُّ إليَّ ما لم يكن إماماً فيقلُّ عليه.

كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فَيَكْبِرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَشْبَهَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مالك (٧٩/١)]

٥٦- باب القول في الركوع

١٨١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثُّبَيْطِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَلَكَ أَسْلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَأَنْتَ رَبِّي خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَعِظَامِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي، وَمَا اسْتَغْلَتْ بِه قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٦٥/١)]

١٨٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثُّبَيْطِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ أَحْسَبُهُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ أَنْتَ رَبِّي خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِي وَعِظَامِي، وَمَا اسْتَغْلَتْ بِه قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. [أقدم]

١٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثُّبَيْطِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَحِينٍ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَلَا إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَتَعَطَّمُوا فِيهِ الرَّبُّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِيهِ. [أخرجه مسلم (٤٧٩)، أبو داود (٨٧٦)، النسائي (١٨٩/٢-١٩٠)]

قال أحدهما من الدعاء، وقال الآخر فاجتهدوا، فإنه ممن أن يستجاب.

قال الشافعي: ولا أحب لأحد أن يقرأ راکعاً ولا ساجداً لنهي رسول الله ﷺ، وأتبعها موضع ذكر غير القراءة. وكذلك لا أحب لأحد أن يقرأ في موضع التشهد قياساً على هذا.

١٨٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثُّبَيْطِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فَدْلٍ، عَنْ

قال الشافعي: ولا أحب لمصل مفرداً ولا إماماً ولا مأموماً أن يدع التكبير للركوع والسجود والرفع والخفض؛ وقول سمع الله لمن حمده، وربنا لك الحمد إذا رفع من الركوع، ولو رفع رأسه من شيء مما وصفت، أو وضعه بلا تكبير لم يكن عليه أن يكبر بعد رفع الرأس، ووضع، وإذا ترك التكبير في موضعه لم يقضه في غيره.

قال أبو محمد الربيع بن سليمان: فاتي من هذا الموضع من الكتاب وسمعت من البويطي وأعرفه من كلام الشافعي.

قال الشافعي: وإذا أراد الرجل أن يركع ابتداءً بالتكبير قائماً؛ فكان فيه وهو يهوي راکعاً، وإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع ابتداءً قوله: سمع الله لمن حمده رافعاً مع الرفع، ثم قال: إذا استوى قائماً وفرغ من قوله: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، وإذا هوى ليسجد ابتداءً بالتكبير قائماً، ثم هوى مع ابتدائه حتى ينتهي إلى السجود، وقد فرغ من آخر التكبير، ولو كبر وأتم بقية التكبير ساجداً لم يكن عليه شيء واجب إلى أن لا يسجد إلا وقد فرغ من التكبير، فإذا رفع رأسه من السجود ابتداءً بالتكبير حتى يستوي جالساً، وقد قضا، فإذا هوى ليسجد ابتداءً بالتكبير قاعداً وأتمه وهو يهوي للسجود، ثم هكذا في جميع صلاته.

ويصنع في التكبير ما وصفت من أن ينيته، ولا يملطه، ولا يجذفه، فإذا جاء بالتكبير بيناً أجزأه، ولو ترك التكبير سوى تكبيرة الافتتاح وقوله سمع الله لمن حمده لم يعد صلاته.

وكذلك من ترك الذكر في الركوع والسجود.

وإنما قلت ما وصفت بدلالة الكتاب، ثم السنة قال الله عز وجل «ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا»، ولم يذكر في الركوع والسجود عملاً غيرهما فكانا الفرض فمن جاء بما يقع عليه اسم ركوع، أو سجود، فقد جاء بالفرض عليه والذكر فيهما سنة اختيار.

وهكذا قلنا في المضمضة والاستنشاق مع غسل الوجه.

قال الشافعي: ورأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي صلاة لم يحسنها فأمره بالإعادة، ثم صلّاها فأمره بالإعادة، فقال له: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي فَعَلْتَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالرَّفْعَ وَالتَّكْبِيرَ لِلْإِتِّسَاجِ، وَقَالَ: فَإِذَا جِئْتَ بِهَذَا، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، وَلَمْ يَعْلَمْ ذِكْرًا فِي رُكُوعٍ وَلَا سُجُودٍ وَلَا تَكْبِيرٍ سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِتِّسَاجِ وَلَا قَوْلِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقَالَ لَهُ، فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، وَمَا نَقَصَتْ مِنْهُ، فَقَدْ نَقَصَتْ مِنْ

ابن أبي ذئبٍ، عن إسحاقَ بنِ يزيدَ الهذلي، عن عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ بنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ، فَقَالَ: مُبْتَخَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ، فَقَالَ: مُبْتَخَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ. [أخرجه أبو داود (٨٨٦)، الرمذه (٢٦١)، ابن ماجه (٨٩٠)]

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه إذا ركع، ولم يسبح، ثم رفع رأسه، ثم عاذ فركع ليسبح، فقد بطلت صلاته؛ لأن ركوته الأول كان تاماً، وإن لم يسبح، فلما عاذ فركع ركعة أخرى ليسبح فيها كان قد زاد في الصلاة ركعةً عامداً، فبطلت صلاته بهذا المعنى.

قال الشافعي: وإذا ركع الرجل مع الإمام، ثم رفع قبل الإمام فاحب أن يعود حتى يرفع الإمام رأسه، ثم يرفع برفعهم، أو بعده، وإن لم يرفع، وقد ركع مع الإمام كرهته له ويعتد بتلك الركعة، ولو ركع المصلي فاستوى راعياً وسقط إلى الأرض كان عليه أن يقوم حتى يعتدل صلبه قائماً، ولم يكن عليه أن يعود لركوع؛ لأنه قد ركع، ولو أدركه رجل بعد ما ركع وسقط راعياً باركاً، أو مضطجعا، أو فيما بين ذلك لم يزل عن الركوع فركع معه لم يعتد بتلك الركعة؛ لأنه ركع في حين لا يجوز فيه الركوع إلا ترى أنه لو ابتدأ الركوع في تلك الحال لم يكن راعياً؛ لأن فرضه أن يركع قائماً لا غير قائم، ولو عاذ قسماً راعياً كما هو فادركه رجل فركع معه في تلك الحال لم تجزه تلك الركعة؛ لأنه قد خرج من الركوع الأول حين زایل القيام واستأنف ركوعاً غير الأول قبل سجوده، وإذا كان الرجل إماماً فسمع حسن رجل خلفه لم يتم راعياً له، ولا يجبسه في الصلاة شيء انتظاراً لغيره ولا تكون صلاته كلها إلا خالصاً لله عز وجل لا يريد بالمقام فيها شيئاً إلا هو عز وجل.

٥٧- بابُ القولِ عندَ رفعِ الرأسِ من الركوعِ

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: ويقول الإمام والمأموم والمنفرد عند رفعهم رءوسهم من الركوع: سمع الله لمن حمده، فإذا فرغ منها قائلها أتبعها، فقال ربنا ولك الحمد، وإن شاء قال: اللهم ربنا لك الحمد.

ولو قال لك الحمد ربنا اكتفى والقول الأول اقتداء بما أمر به رسول الله ﷺ أحب إلي، ولو قال: من حمد الله سمع له لم أر عليه إعادة، وأن يقول سمع الله لمن حمده اقتداء برسول الله ﷺ أحب إلي.

١٨٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الحميد بن أبي داود ومسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن الفضل، عن

قال الشافعي: إن كان هذا ثابتاً، فإنما يعني، والله تعالى أعلم، أدنى ما ينسب إلى كمال الفرض والاختيار معاً لا كمال الفرض وحده وأحب أن يبدأ الراكع في ركوعه أن يقول سبحان ربي العظيم ثلاثاً، ويقول ما حكيت أن النبي ﷺ كان يقوله، وكل ما قال رسول الله ﷺ في ركوع، أو سجود أحببت أن لا يقصر عنه إماماً كان، أو منفرداً وهو تخفيف لا تثمير.

قال الربيع إلى هنا انتهى سماعي من البيهقي.

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وأقل كمال الركوع أن يضع يديه على ركبتيه، فإذا فعل، فقد جاء بأقل ما عليه في الركوع حتى لا يكون عليه إعادة هذه الركعة، وإن لم يذكر في الركوع لقول الله عز وجل ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾، فإذا ركع وسجد، فقد جاء بالفرض، والذكر فيه سنة اختيار لا أحب تركها، وما علم النبي ﷺ الرجل من الركوع والسجود، ولم يذكر الذكر، فدل على أن الذكر فيه سنة اختيار، وإن كان أقطع، أو أشل إحدى اليدين أخذ إحدى ركبتيه بالأخرى، وإن كانتا معاً عليتين بلغ من الركوع ما لو كان مطلق اليدين فوضع يديه على ركبتيه لم يجاوز، ولا يجزيه غير ذلك، وإن كان صحيح اليدين، فلم يضع يديه على ركبتيه، فقد أساء ولا شيء عليه إذا بلغ من الركوع ما لو وضع يديه على ركبتيه لم يجاوز إذا ترك وضع يديه على ركبتيه وشك في أنه لم يبلغ من الركوع ما لو وضع يديه على ركبتيه لم يجاوز لم يعتد بهذه الركعة.

قال الشافعي: وكمال الركوع أن يضع يديه على ركبتيه ويمد ظهره وعنقه، ولا يخفض عنقه عن ظهره، ولا يرفعه، ولا يجافي ظهره ويمتد أن يكون مستوياً في ذلك كله؛ فإن رفع رأسه عن ظهره، أو ظهره عن رأسه، أو جافي ظهره حتى يكون كالمحدود بكرهت ذلك له ولا إعادة عليه؛ لأنه قد جاء بالركوع والركوع في الظهر، ولو بلغ أن يكون راعياً فرفع يديه، فلم يضعهما على ركبتيه ولا غيرهما لم تكن عليه إعادة، ولو أن رجلاً أدرك الإمام راعياً فركع قبل أن يرفع الإمام ظهره من الركوع اعتد بتلك الركعة، ولو لم يركع حتى يرفع الإمام ظهره من الركوع لم يعتد بتلك الركعة، ولا يعتد بها حتى يصير راعياً

الصلاة، فإذا عمله في غير موضعه، أوجب عليه السهو.

٥٩- باب كيف السجود

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: وأحب أن يتدعى التكبير قائماً وينحط مكانه ساجداً، ثم يكون أول ما يضع على الأرض منه ركبتيه، ثم يديه، ثم وجهه، وإن وضع وجهه قبل يديه، أو يديه قبل ركبتيه كرهت ذلك ولا إعادة ولا سجود سهو عليه ويسجد على سبع وجهه وكفيه وركبتيه وصدره قدميه.

١٨٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس قال: أمر النبي ﷺ أن يسجد منه على سبع يديه وركبتيه وأطراف أصابع قدميه وجهته ونهى أن يكف الشغل والقيام قال سفيان: وإذا نوى ابن طاووس: فوضع يده على وجهته، ثم أمرها على أنفه حتى بلغ طرف أنفه. [أخرجه البخاري (٨١٢)، مسلم (٤٩٠)، أبو داود (٨٨٩)، الرملي (٢٧٣)،

النسائي (٢٠٨/٢)، ابن ماجه (١٠٤٠)]

وكان أبي يعد هذا واحداً.

١٨٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان قال: أخبرنا عمرو بن دينار سمع طاووساً يحدث، عن ابن عباس أن النبي ﷺ أمر أن يسجد منه على سبع ونهى أن يكف شغل، أو ثيابه.

١٨٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع النبي ﷺ يقول: إذا سجد القبط سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبناه، وقدماه. [أخرجه مسلم (٤٩١)، أبو داود (٨٩١)، الرملي (٢٧٢)،

النسائي (٢٠٨/٢)، ابن ماجه (٨٨٥)]

قال الشافعي: وكما فرض السجود وسنه أن يسجد على جبهته وأنفه وراحته وركبتيه، وقدميه، وإن سجد على جبهته دون أنفه كرهت ذلك له وأجزأه؛ لأن الجهة موضع السجود.

١٩٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني إسحاق بن عبد الله، عن يحيى بن علي بن خلاد، عن أبيه، عن عمرو رفاعه، أن،

عبد الرحمن الأغر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال: اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات والأرض والأرض وملء ما شئت من شيء بعد. [قدم] وإن لم يزد على أن يركع ويرفع، ولم يقل شيئاً كرهت ذلك له ولا إعادة عليه ولا سجود سهو.

٥٨- باب كيف القيام من الركوع

١٨٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن محمد بن عجلان، عن علي بن يحيى، عن رفاعه بن رافع أن النبي ﷺ قال لرجل: فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وتمكن لركوعك، فإذا رفعت فأقم صلبك وارفع رأسك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها. [قدم]

قال الشافعي: ولا يجزي مصلياً قدر على أن يعتدل قائماً إذا رفع رأسه من الركوع شيء دون أن يعتدل قائماً إذا كان ممن يقدر على القيام، وما كان من القيام دون الاعتدال لم يجزه.

قال الشافعي: ولو رفع رأسه فشك أن يكون اعتدل، ثم سجد، أو طرحه شيء عاذ فقام حتى يعتدل، ولم يعتد بالسجود حتى يعتدل قائماً قبله، وإن لم يفعل لم يعتد بتلك الركعة من صلاته، ولو ذهب ليعتدل فعرضت له علة تمنعه الاعتدال فسجد أجزاء عنه تلك الركعة من صلاته؛ لأنه لم يكن ممن يقدر على الاعتدال، وإن ذهب العلة عنه قبل السجود فعليه أن يعود معتدلاً؛ لأنه لم يدع القيام كله بدخوله في عمل السجود الذي يمنعه حتى صار يقدر على الاعتدال، وإن ذهب العلة عنه بعدما يصير ساجداً لم يكن عليه ولا له أن يقوم إلا لما يستقبل من الركوع، وإن فعل فعليه سجود السهو؛ لأنه زاد في صلاته ما ليس عليه، وإذا اعتدل قائماً لم أحب له تلبث حتى يقول ما أحببت له القول، ثم يهوي ساجداً، أو يأخذ في التكبير فيهوي وهو فيه وبعد أن يصل إلى الأرض ساجداً مع انقضاء التكبير، وإن أخر التكبير عن ذلك، أو كبر معتدلاً، أو ترك التكبير كرهت ذلك له، ولا إعادة، ولا سجود للسهو عليه، ولو أطال القيام بذكر الله عز وجل يدعو وساهياً وهو لا ينوي به القنوت كرهت ذلك له ولا إعادة ولا سجود للسهو؛ لأن القراءة من عمل الصلاة في غير هذا الموضع، وهذا الموضع موضع ذكر غير قراءة؛ فإن زاد فيه، فلا يوجب عليه سهواً، ولذلك لو أطال القيام ينوي به القنوت كان عليه سجود السهو؛ لأن القنوت عمل معدود من عمل

على ما عدا جهته متغنياً أجزأه، وهكذا هذا في القدمين والركبتين.

قال الشافعي: وهذا مذهب يوافق الحديث، والقول الثاني أنه إذا سجد على جهته، أو على شيء منها دون ما سواها أجزأه؛ لأنه إنما قصد بالسجود قصد الوجه تبعاً لله تعالى وإن رسول الله ﷺ قال: ﴿سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ﴾، وأنه أمر بكشف الوجه، ولم يأمر بكشف ركية ولا قدم، ولو أن رجلاً هوى ليسجد فسقط على بعض جسده، ثم انقلب على وجهه فمأست جهته الأرض لم يعتد بهذا السجود؛ لأنه لم يرد، ولو انقلب يريد فمأست جهته الأرض أجزأه السجود، وهكذا لو هوى على وجهه لا يريد سجوداً فوقه على جهته لم يعتد بهذا له سجوداً، ولو هوى يريد السجود، وكان على إرادته، فلم يحدث إرادة غير إرادته السجود أجزأه السجود، ولا يجزيه إذا سجد السجدة الأولى إلا أن يرفع رأسه، ثم يستوي قاعداً حتى يعود كل عضو منه إلى مفصله، ثم ينحط فيسجد الثانية؛ فإن سجد الثانية قبل هذا لم يعد لها سجدة لما وصفت من حديث رفاعة بن رافع وعليه في كل ركعة وسجدة من الصلاة ما وصفت.

وكذلك كل ركعة وقام ذكرته في الصلاة فعليه فيه من الاعتدال والفعل ما وصفت.

٦٠- باب التجافي في السجود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: روى عبد الله بن أبي بكر عن عباس بن سهل عن أبي حميد بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى بين يديه. [أخرجه البخاري (٨٢٨)، أبو داود (٧٣٤)، الترمذي (٢٧٠)]

وروى صالح مولى التوامة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد يرى يباض إبطيه مما يجافي بدنه.

١٩٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن داود بن قيس الفراء، عن عبيد الله بن عبد الله بن أصرم الخزاعي، عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ بالقاء من نمرة، أو النمرة شك الربيع ساجداً فرأيت يباض إبطيه. [أخرجه الترمذي (٢٧٤)، النسائي (٢١٣/٢)، ابن ماجه (٨٨١)]

قال الشافعي: وهكذا أحب للساجد أن يكون متخوياً والتخوة أن يرفع صدره عن فخذيه، وأن يحافي مرقبيه وذراعيه عن جنبه حتى إذا لم يكن عليه ما يستتر تحت منكبيه رأيت عفرة إبطيه، ولا يلصق إحدى ركبتيه بالأخرى ويحافي رجليه ويرفع

عن رفاعة بن رافع بن مالك أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً إذا سجد أن يمتدح وجهه من الأرض حتى تظلمت مفاصله، ثم يكبر فيرفع رأسه ويكبر فيستوي قاعداً يثنى قدميه حتى يقبض صلبه ويخسر ساجداً حتى يمتدح وجهه بالأرض وتظلمت مفاصله، فإذا لم يصنع هذا أخذكم لم يتم صلاته. [تقدم]

قال الشافعي: ولو سجد على بعض جهته دون جميعها كرهت ذلك له، ولم يكن عليه إعادة؛ لأنه ساجد على جهته، ولو سجد على أفقه دون جهته لم يجزه؛ لأن الجبهة موضع السجود، وإنما سجد، والله أعلم على الأنف لاتصاله بها ومقارنته لساوئها، ولو سجد على خده، أو على صدغه لم يجزه السجود؛ لأن الجبهة موضع السجود، ولو سجد على رأسه، ولم يمس شيئاً من جهته الأرض لم يجزه السجود، وإن سجد على رأسه فمأست شيئاً من جهته الأرض أجزأه السجود إن شاء الله تعالى، ولو سجد على جهته ودونها ثوب، أو غيره لم يجزه السجود إلا أن يكون جريحاً، فيكون ذلك عذراً، ولو سجد عليها وعليها ثوب متخرق فمأست شيئاً من جهته على الأرض وأحب أن يباشر راحتيه ساجداً وشيء من جهته على الأرض واسترهما من حر، أو برد وسجد عليهما، فلا إعادة عليه ولا سجود سهو.

قال الشافعي: ولا أحب هذا كله في ركبتيه بل أحب أن تكون ركبته مستترتين بالثياب، ولا أحب أن يخفف عن ركبتيه من الثياب شيئاً؛ لأنني لا أعلم أحداً أمر بالإفضاء بركبتيه إلى الأرض وأحب إذا لم يكن الرجل متخففاً أن يفضي قدميه إلى الأرض، ولا يسجد متعللاً فتحوّل الثعلان بين قدميه والأرض؛ فإن أفضى بركبتيه إلى الأرض، أو ستر قدميه من الأرض، فلا شيء عليه؛ لأنه قد يسجد متعللاً متخففاً، ولا يفضي بقدميه إلى الأرض.

قال الشافعي: وفي هذا قولان أحدهما أن يكون عليه أن يسجد على جميع أعضائه التي أمرته بالسجود عليها ويكون حكمها غير حكم الوجه في أن له أن يسجد عليها كلها متغنياً فتجزئه؛ لأن اسم السجود يقع عليها، وإن كانت محولاً دونها بشيء فمن قال هذا قال: إن ترك جهته، فلم يوقعها الأرض وهو يقدر على إيقاعه الأرض، فلم يسجد كما إذا ترك جهته، فلم يوقعها الأرض وهو يقدر على ذلك، فلم يسجد، وإن سجد على ظهره كفيه لم يجزه؛ لأن السجود على بطونها.

وكذلك إن سجد على حروفها، وإن مأس الأرض ببعض يديه أصابعهما، أو بعضهما، أو راحتيه، أو بعضهما، أو سجد

ظهره، ولا يحدوب، ولكنه يرفعه كما وصفت غير أن يعمد رفع وسطه عن أسفله وأعلاه.

قال الشافعي: وقد أدب الله تعالى النساء بالاستتار وأدبهن بذلك رسوله ﷺ وأحب للمرأة في السجود أن تضم بعضها إلى بعض وتلتصق بطنها بفخذها وتسجد كاستر ما يكون لها، وهكذا أحب لها في الركوع والجلوس وجميع الصلاة أن تكون فيها كاستر ما يكون لها وأحب أن تكفّت جلبابها وتجافيه راحةً وساجدةً عليها ثلاثاً تصفها ثيابها.

قال الشافعي: فكل ما وصفت اختياراً لهما كيفما جاء معاً بالسجود والركوع أجزأهما إذا لم يكشف شيء منهما.

٦١- باب الذكر في السجود

١٩٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ إذا سجد قال: اللهم لك سجدت ولك أسلمت وبك آمنت أنت ربي سجد وجهي للذي خلقه وخلق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين. [أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣/٢)]

١٩٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن سليمان بن سحيم، عن إبراهيم بن عبد الله بن سعد، عن أبيه، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: ألا إنني نهييت أن أقرا راكمأً وساجداً فأنا الركوع فَعظُموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم. [أخرجه مسلم (٤٧٩)]

١٩٤- أخبرنا الربيع قال أخبرني الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: أقرب ما يكون العبد من الله عز وجل إذا كان ساجداً ألم تر إلى قوله عز ذكره ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ يعني افعل واقرب.

قال الشافعي: وشبه ما قال مجاهد، والله تعالى أعلم، ما قال وأحب أن يبدأ الرجل في السجود بأن يقول سبحان ربي الأعلى ثلاثاً، ثم يقول ما حكيت أن رسول الله ﷺ كان يقوله في سجوده ويمتهد في الدعاء فيه رجاء الإجابة ما لم يكن إماماً فيقتل على من خلفه، أو مأموماً فيخالف إمامه ويبلغ من هذا إماماً ما لم يكن تقلاً ومأموماً ما لم يخالف الإمام.

قال الشافعي: وإن ترك هذا تارك كرهته له ولا إعادة عليه

ولا سجود سهر عليه والرجل والمرأة في الذكر والصلاة سواء، ولكن أمرها بالاستتار دونه في الركوع والسجود بأن تضم بعضها إلى بعض، وإذا أخذ الرجل في رفع رأسه من السجود، ووضعه إذا أخذ في التكبير، وإذا أراد أن يسجد السجدة الثانية أخذ في التكبير وانحط، فيكون منحطاً للسجود مكبراً حتى يكون انقضاء تكبيره مع سجوده، ثم إذا أراد القيام من السجدة الثانية كبر مع رفع رأسه حتى يكون انقضاء تكبيره مع قيامه، وإذا أراد الجلوس للتشهد قبل ذلك حذف التكبير حتى يكون انقضاءه مع استوائه جالساً، وإن ترك التكبير في الرفع والخفض والتسبيح والدعاء في السجود والقول الذي أمرته به عند رفع رأسه من السجود تركه فضلاً ولا إعادة عليه ولا سهو عليه؛ لأنه قد جاء بالركوع والسجود.

٦٢- باب الجلوس إذا رفع من السجود بين السجدين والجلوس من الآخرة للقيام والجلوس

١٩٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن عمرو بن حنبل أنه سمع عباس بن سهل الساعدي يخبر، عن أبي حمزة الساعدي قال: كان رسول الله ﷺ إذا جلس في السجدين نسي رجله اليسرى فجلس عليها ونصب قدمه اليمنى، وإذا جلس في الأربع أطاق رجله عن يمينه وأفضى بمقعدته الأرض ونصب يمينه.

١٩٦- أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا محمد بن عمرو بن حنبل أنه سمع محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حمزة عن النبي ﷺ بهنله.

قال الشافعي: وبهذا كله نقول فنامر كل مصل من الرجال والنساء أن يكون جلوسه في الصلوات ثلاث جلسات إذا رفع رأسه من السجود لم يرجع على عقبه وثى رجله اليسرى وجلس عليها كما يجلس في التشهد الأول، وإذا أراد القيام من السجود، أو الجلوس اعتمد يديه معاً على الأرض ونهض، ولا أحب أن ينهض بغير اعتماد، فإنه يروى عن النبي ﷺ أنه كان يعتد على الأرض إذا أراد القيام.

قال الشافعي: وكذلك أحب إذا قام من التشهد، ومن سجدة سجدها لسجود في القرآن وشكر، وإذا أراد الجلوس في مثني جلس على رجله اليسرى مثنية يماس ظهرها الأرض ونصب رجله اليمنى ثانياً أطراف أصابعها وبسط يده اليسرى

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ مَالِكٌ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودَةِ الْآخِرَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَاسْتَوَى قَاعِدًا قَامَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ فنامر من قام من سجود، أو جلوس في الصلاة أن يعتمد على الأرض بيديه معاً اتباعاً للسنة، فإن ذلك أشبه للتواضع وأعوذ للمصلي على الصلاة وأحرى أن لا ينقلب، ولا يكاد ينقلب وأي قيام قامه سوى هذا كرهته له ولا إعادة فيه عليه ولا سجود سهو؛ لأن هذا كله هيئة في الصلاة.

وهكذا نقول في كل هيئة في الصلاة نأمر بها وننهى عن خلافها ولا نوجب سجود سهو ولا إعادة بما نهينا عنه منها، وذلك مثل الجلوس والخشوع والإقبال على الصلاة والوقار فيها ولا نامر من ترك من هذا شيئاً بإعادة ولا سجود سهو.

٦٤- بابُ التشهد والصلاة على النبي ﷺ

٢٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ؛ فَكَانَ يَقُولُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِيَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. [أخرجه مسلم (٤٠٣)، أبو داود (٩٧٤)، الترمذي (٢٩٠)، النسائي (٢٤٢/٢)، ابن ماجه (٩٠٠)]

قال الربيع: وحدثناه يحيى بن حسان.

قال الشافعي: وبهذا نقول، وقد رويت في التشهد أحاديثٌ مختلفة كلها؛ فكان هذا أحبها إلي؛ لأنه أكملها.

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: فرض الله عز وجل الصلاة على رسوله ﷺ، فقال: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا».

قال الشافعي: فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع، أولى منه في الصلاة؛ ووجدنا الدلالة عن رسول الله ﷺ بما وصفت من أن الصلاة على رسوله ﷺ فرض في الصلاة، والله تعالى أعلم.

٢٠١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ

عَلَى فَخَذِهِ الْيَسْرَى وَقَبِضَ أَصَابِعَ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى فَخَذِهِ الْيُمْنَى إِلَّا الْمَسْبُحَةَ وَالْإِبْهَامَ وَأَشَارَ بِالمَسْبُحَةِ.

١٩٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْفَرِيِّ قَالَ رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ وَأَنَا عَبْتُ بِالْحَصَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَهَانِي، وَقَالَ: اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ. فَقُلْتُ: وَكَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَقَبِضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّابِعَةِ أَخْرَجَ رِجْلَيْهِ مَعًا مِنْ تَحْتِهِ وَأَفْضَى بِأَلْيَتَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ وَصَنَعَ يَدَيْهِ كَمَا صَنَعَ فِي الْجُلُوسَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَإِذَا جَلَسَ فِي الصُّبْحِ فَلَهَا جُلُوسَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ آخِرَةٌ أُولَى فَيَجْلِسُهَا الْجُلُوسَةُ الْآخِرَةُ، وَإِنْ قَاتَتْ مِنْهَا رُكْعَةٌ جَلَسَ مَعَ الْإِمَامِ فِيهَا جِلْسَتَيْنِ فَجَلَسَ الْأُولَى جُلُوسَ الْأُولَى وَالْآخِرَةَ جُلُوسَ الْآخِرَةِ، وَإِذَا قَاتَتْ مِنْهُ رُكْعَةٌ وَأَكْثَرَ وَجَلَسَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ جِلْسَتَيْنِ وَأَكْثَرَ جَلَسَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ جُلُوسَ الْأُولَى وَجَلَسَ فِي الْآخِرَةِ جُلُوسَ الْآخِرَةِ وَكَيْفَمَا جَلَسَ عَابِدًا عَالِمًا، أَوْ جَاهِلًا، أَوْ نَامِيًا، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَلَا سُجُودَ لِلْسُّهُورِ وَالْإِخْتِيَارُ لَهُ مَا وَصَفَتْ، وَإِذَا كَانَتْ بُوَ عِلَّةً فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُقَارِبَ فِي الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مَا وَصَفَتْ أَحَبَّتْ لَهُ مُقَارِبَتُهُ. [أخرجه مسلم (٥٨٠)، أبو داود (٩٨٧)، النسائي (٢٣٧/٢)]

٦٣- بابُ القيام من الجلوس

١٩٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فَصَلَّى فِي مَسْجِدِنَا، وَقَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لِأُصَلِّيَ، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فَذَكَرْتُ أَنَّهُ يَقُومُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْهَضَ قُلْتُ كَيْفَ قَالَ وَمِثْلَ صَلَاتِي هَلْ ذُو. [أخرجه البخاري (٨٢٣)، أبو داود (٨٤٤)،

الترمذي (٢٨٦)، النسائي (٢٣٤/٢)]

١٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَثَلَهُ،

فَكَانَ قَدْ تَشَهَّدَ فِي الْمَغْرِبِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ تَرَكَ التَّشَهُدَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ لَمْ يَجْزِهِ مَا مَضَى مِنَ التَّشَهُدَيْنِ، وَإِنَّمَا فَارَقَتْ بَيْنَ التَّشَهُدَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي الثَّانِيَةِ، فَلَمْ يَجْلِسْ فَسَجَدَ لِلسَّهْوِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ أَحَدٌ عِلْمَتَهُ أَنَّ التَّشَهُدَ الْآخَرَ الَّذِي يُخْرِجُ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ خَالَفَ لِلتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ فِي أَنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ قِيَامٌ مِنْهُ إِلَّا الْجُلُوسُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ لَمْ يَزِدْ رَجُلٌ فِي التَّشَهُدِ عَلَى أَنْ يَقُولَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْنَا، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ وَصَلَّى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ كَرِهَتْ لَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ أَرِ عَلَيْهِ إِعَادَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ بِاسْمِ تَشَهُدٍ وَصَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسَلَّمٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ وَالتَّشَهُدُ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِيَةِ لَفْظٌ وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ.

وكَذَلِكَ مِنْ فَاتِهِ رُكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ تَشَهُدٌ مَعَ الْإِمَامِ كَمَا تَشَهُدُ، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُ تَرْكِهِ مِنْ صَلَاتِهِ، وَلَا يَتْرُكُ التَّشَهُدَ فِي حَالٍ، وَإِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامُ جَالِسًا تَشَهُدَ بِمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ وَقَامَ حِينَ يَقُومُ الْإِمَامُ، وَإِنْ سَهَا عَنْ التَّشَهُدِ مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمِيعِ تَشَهُدِ الْإِمَامِ وَتَشَهُدَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

وكَذَلِكَ لَوْ تَرَكَ التَّشَهُدَ مَعَ الْإِمَامِ مَفْرَدًا وَتَشَهُدَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ أَجْزَائِهِ وَمَعْنَى قَوْلِي يُمِيزُهُ التَّشَهُدُ بِأَنْ يُمِيزُهُ التَّشَهُدُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَا يُمِيزُهُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَإِنْ اقْتَصَرَتْ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ فَذَكَرْتُ التَّشَهُدَ مَفْرَدًا.

وَلَوْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ فَسَهَا عَنْ التَّشَهُدِ الْآخِرِ حَتَّى سَلَّمَ الْإِمَامُ لَمْ يَسَلِّمْ وَتَشَهُدْ هُوَ؛ فَإِنْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ سَاهِيًا وَخَرَجَ بَعْدَ خُرُوجِهِ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ قَرَّبَ دَخَلَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ جَلَسَ وَتَشَهُدَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ وَسَلَّم.

٦٥- باب القيام من التين

٢٠٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ، فَلَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ سَلَّمَ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٢٤)، مُسْلِمٌ (٥٧٠)، أَبُو دَاوُدَ (١٠٣٤)، الرُّومِيُّ (٣٨٩)،

النَّسَائِيُّ (١٩٣)، ابْنُ مَاجَهَ (١٢٠٦-١٢٠٧)]

٢٠٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

اللَّهُ كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ يَنْعِي فِي الصَّلَاةِ قَالَ: قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ تَسَلَّمُونَ عَلَيْهِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (٤١٧/٢)]

٢٠٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْزَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٩٧)،

مُسْلِمٌ (٤٠٥)، أَبُو دَاوُدَ (٩٧٦)، الرُّومِيُّ (٤٨٣)، النَّسَائِيُّ (٤٧٣-٤٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٩٠٤)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلَمَّا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْلَمُهُمُ التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ، وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهُمْ كَيْفَ يَصَلُّونَ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَمِزْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، أَنْ يَقُولَ: التَّشَهُدُ وَاجِبٌ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ وَاجِبَةٍ وَالْخَبَرُ فِيهِمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ زِيَادَةٌ فَرَضَ الْقُرْآنُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْفَرَائِضُ أَنْ يَتَعَلَّمَ التَّشَهُدَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَتَشَهُدْ فِيهَا وَيَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَحْسُنُ التَّشَهُدَ فَعَلِيهِ إِعَادَتُهَا، وَإِنْ تَشَهُدَ، وَلَمْ يَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَتَشَهُدْ فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ حَتَّى يَجْمَعَهُمَا جَمِيعًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَحْسُنُهُمَا عَلَى وَجْهِمَا أَمَّا بِمَا أَحْسَنَ مِنْهُمَا، وَلَمْ يَمِزْ إِلَّا بَأَن يَأْتِيَ بِاسْمِ تَشَهُدٍ وَصَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِذَا أَحْسَنَهُمَا فَاعْفَلَهُمَا، أَوْ عَمَدَ تَرْكُهُمَا فَسَدَتْ وَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ فِيهِمَا جَمِيعًا وَالتَّشَهُدُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ غَيْرِ الصَّبْحِ تَشَهُدَانِ تَشَهُدٌ أَوَّلٌ وَتَشَهُدٌ آخَرٌ، إِنْ تَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ سَاهِيًا لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَعَلِيهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ لِتَرْكِهِ، وَمَنْ تَرَكَ التَّشَهُدَ الْآخَرَ سَاهِيًا، أَوْ عَامِدًا فَعَلِيهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ إِيَّاهُ قَرِيبًا فَيَتَشَهُدُ هَذَا كُلَّهُ وَاحِدًا لَا يُخْزِي أَحَدًا صَلَاةً إِلَّا بِهِ سَهَا عَنْهُ، أَوْ عَمَدَ وَيَعْنِي التَّشَهُدَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ عَنِ التَّشَهُدِ قَبْلَهُ، وَلَا يَكُونُ عَلَى صَاحِبِهِ إِعَادَةً، وَلَا يَعْنِي عَنْهُ مَا كَانَ قَبْلَهُ مِنَ التَّشَهُدِ، وَلَوْ فَاتَتْهُ رُكْعَةٌ مِنَ الْمَغْرِبِ وَأَدْرَكَ الْإِمَامُ يَتَشَهُدُ فِي ثَانِيَةِ فَتَشَهُدُ مَعَهُ، ثُمَّ تَشَهُدُ مَعَهُ فِي ثَالِثَةٍ، ثُمَّ تَشَهُدُ لِنَفْسِهِ فِي الثَّالِثَةِ؛

قلت: حتى يقوم قال ذلك يريد.

قال الشافعي: ففي هذا، والله تعالى أعلم، دليل على أن لا يزيد في الجلوس الأول على التشهد والصلاة على النبي ﷺ وبذلك أمره، فإني كرهته ولا إعادة ولا سجود للسهر عليه.

قال: وإذا وصف إخفاؤه في الركعتين الأولين، ففيه، والله تعالى أعلم، دليل على أنه كان يزيد في الركعتين الأخيرين على قدر جلوسه في الأولين فلذلك أحب لكل مصل أن يزيد على التشهد والصلاة على النبي ﷺ ذكر الله وتحميده ودعائه في الركعتين الأخيرتين وأرى أن تكون زيادته ذلك إن كان إماماً في الركعتين الأخيرتين أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ فيه قليلاً للتخفيف عن خلفه.

قال: وأرى أن يكون جلوسه إذا كان وحده أكثر من ذلك ولا أكراه ما أطال ما لم يخرج ذلك إلى سهو، أو يخاف به سهو، وإن لم يزد في الركعتين الأخيرتين على التشهد والصلاة على النبي ﷺ كرهت ذلك له ولا سجود للسهر ولا إعادة عليه.

قال: وأرى في كل حال للإمام أن يزيد التشهد والتسبيح والقراءة، أو يزيد فيها شيئاً بقدر ما يرى أن من وراءه ممن يقل لسانه قد بلغ أن يؤدي ما عليه، أو يزيد.

وكذلك أرى له في القراءة، وفي خفض الرأس أن يتمكن ليدركه الكبير والضعيف والثقيل: وإن لم يفعل فجاء بما عليه بأخف الأشياء كرهت ذلك له ولا سجود للسهر ولا إعادة عليه.

٦٧- باب السلام في الصلاة

٢٠٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه وعن يساره. [تقدم]

٢٠٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرني غير واحد من أهل العلم، عن إسماعيل بن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله.

٢٠٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن إسحاق بن عبد الله، عن عبد الوهاب بن بخت، عن وإثلة بن الأسقع، عن النبي ﷺ أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خدوه. [أخرجه

البيهقي في "المعرفة" (٦٠/٢)]

أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن عبد الله بن بختة أنه قال: إن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من الظهر لم يجلس فيهما، فلما قضى صلاته سجد سجدتين، ثم سلم بعد ذلك.

قال الشافعي: فهذا قلنا إذا ترك المصلي التشهد الأول لم يكن عليه إعادة، وإذا أراد الرجل القيام من اثنتين، ثم ذكر جالساً ثم على جلوسه ولا سجود للسهر عليه، وإن ذكر بعدما نهض عاد فجلس ما بينه وبين أن يستم قائماً وعليه سجود السهو؛ فإن قام من الجلوس الآخر عاد فجلس فتشهد وسجد سجدتين للسهر.

وكذلك لو قام فانصرف؛ فإن كان انصرف انصرفاً قريباً قدر ما لو كان سها عن شيء من الصلاة أتته وسجد للسهر رجع فتشهد التشهد وسجد للسهر، وإن كان أبعد استأنف الصلاة، ولو جلس مثني، ولم يتشهد سجد للسهر، ولو جلس في الآخرة، ولم يتشهد حتى يسلم وينصرف فيعد أعاد الصلاة؛ لأن الجلوس إنما هو للتشهد، ولا يصنع الجلوس إذا لم يكن معه التشهد شيئاً كما لو قام قدر القراءة، ولم يقرأ لم يحزه القيام، ولو تشهد التشهد الآخر وهو قائم، أو راکع، أو متقاصر غير جالس لم يحزه كما لو قرأ وهو جالس لم يحزه إذا كان ممن يطيق القيام، وكل ما.

قلت: لا يجوز في التشهد فكذلك لا يجوز في الصلاة على النبي ﷺ، ولا يجوز التشهد من الصلاة على النبي ﷺ ولا الصلاة على النبي ﷺ من التشهد حتى يأتي بهما جميعاً.

٦٦- باب قدرُ الجلوس في الركعتين الأولين

والأخيرين والسلام في الصلاة

٢٠٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه وعن يساره. [أخرجه مسلم (٥٨١)، النسائي (٦١/٣)، ابن ماجه (٩١٥)]

٢٠٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ في الركعتين كأنه على الرضف. [أخرجه أبو داود (٩٩٥)، الرمذي (٣٦٦)، النسائي (٢٤٣/٢)]

عليه سجود سهو، وإن اقتصر رجل على تسليمه، فلا إعادة عليه وأقل ما يكفي من تسليمه، أن يقول السلام عليكم؛ فإن نقص من هذا حرفاً عاد فسلم، وإن لم يفعل حتى قام عاد فسجد للسهو، ثم سلم، وإن بدأ، فقال: عليكم السلام، كرهت ذلك له، ولا إعادة في الصلاة عليه؛ لأنه ذكر الله، وإن ذكر الله عز وجل لا يقطع الصلاة.

٦٨- الكلام في الصلاة

٢١٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وإيل، عن عبد الله قال: كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فبَلَ أَنْ نَأْتِيَ أَرْضَ الْحَبَشَةِ فَبُرِدَ عَلَيْنَا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ أَتَيْتُهُ لَأَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ فَأَخَذَنِي مَا قَرُبَ، وَمَا بَعُدَ، فَجَلَسْتُ حَتَّى إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُخَذُّ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَخَذْتُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا تَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ. [أخرجه أبو داود (٩٢٤)، النسائي (١٩٣)]

٢١٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن أيوب السخيتي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أنصرف من اثنين، فقال له: ذو اليمين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: صدق ذو اليمين؟ فقال الناس: نعم فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنين آخرتين، ثم سلم، ثم كبر فسجد مثل سجود، أو أطول، ثم رفع، ثم كبر فسجد مثل سجود، أو أطول، ثم رفع. [أخرجه مالك (٩٣/١)، البخاري (٧١٤)، مسلم (٥٧٣)، أبو داود (١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١)، الزمدي (٣٩٩)، النسائي (٢٢/٣)، ابن ماجه (١٢١٤)]

٢١٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم من ركعتين، فقال ذو اليمين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال صدق ذو اليمين؟ فقالوا نعم فأتهم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو

٢١٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا أبو علي أنه سمع عباس بن سهل يحدث، عن أبيه أن النبي ﷺ كان يسلم إذا فرغ من صلاته عن يمينه وعن يساره. [أخرجه أحمد (٣٣٨/٥)]

٢١١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم وعبد المجيد، عن ابن جريج، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن يحيى، عن عمرو وأسمع بن حيان، عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه ويساره. [أخرجه النسائي (٦٢/٣)]

٢١٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن يحيى، عن ابن حيان، عن عمرو وأسمع قال: مرة، عن عبد الله بن عمر ومرة، عن عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن يساره. [أخرجه النسائي (٦٢/٣)]

٢١٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن مسعر بن كدام، عن ابن القبطية، عن جابر بن سمرة قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فإذا سلم قال أحياناً بيده عن يمينه وعن شماله السلام عليكم السلام عليكم وأشار بيده عن يمينه وعن شماله، فقال النبي ﷺ: ما بالكُم ترمون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس أولاً يكفي، أو: إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه، ثم يسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله. [أخرجه مسلم (٤٣١)، أبو داود (٩٩٨)، النسائي (٦١/٣)]

قال الشافعي: وبهذه الأحاديث كلها نأخذ فنأمر كل مصل أن يسلم تسليمين إماماً كان، أو مأموماً، أو منفرداً ونأمر المصلي خلف الإمام إذا لم يسلم الإمام تسليمين أن يسلم هو تسليمين ويقول في كل واحدة منهما السلام عليكم ورحمة الله ونأمر الإمام أن ينوي بذلك من عن يمينه في التسليم الأولى، وفي التسليم الثانية من عن يساره ونأمر بذلك المأموم وينوي الإمام في أي الناحيتين كان، وإن كان بمزاء الإمام نواه في الأولى التي عن يمينه، وإن نواه في الآخرة لم يضره، وإن عزيت عن الإمام، أو المأموم النبي ﷺ وسلموا السلام عليكم على الحفظة والناس وسلموا لقطع الصلاة، فلا يعيد واحد منهما سلاماً ولا صلاة، ولا يوجب ذلك

جَالِسٍ بَعْدَ التَّسْلِيمِ.

الْآخِرُ مِنْهُمَا.

قال: نعم.

فقلت له: أولست تحفظ في حديث ابن مسعود هذا أن ابن مسعود مرَّ على النبي ﷺ بمكة قال: فوجدته يُصَلِّي في فناء الكعبة وإن ابن مسعود هاجر إلى أرض الحبشة، ثم رجع إلى مكة، ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا؟

قال: بلى.

قال الشافعي: فقلت له: فإذا كان مقدم ابن مسعود على النبي ﷺ بمكة قبل هجرة النبي ﷺ، ثم كان عمران بن حصين يروي أن النبي ﷺ أتى جذعاً في مؤخر مسجده اليس تعلم أن النبي ﷺ لم يصل في مسجده إلا بعد هجرته من مكة؟

قال: بلى.

قلت: فحديث عمران بن حصين يدلُّك على أن حديث ابن مسعود ليس بناسخ لحديث ذي الدين، وأبو هريرة يقول: صلى بنا رسول الله ﷺ قال: فلا أدري ما صحبة أبي هريرة.

فقلت له: قد بدانا بما فيه الكفاية من حديث عمران الذي لا يشكُّ عليك، وأبو هريرة إنما صحب رسول الله ﷺ بخير وقال أبو هريرة: صحبت النبي ﷺ بالمدينة ثلاث سنين، أو أربعاً.

قال الربيع أنا شككت، وقد أقام النبي ﷺ بالمدينة سنين سوى ما أقام بمكة بعد مقدم ابن مسعود وقبل أن يصحبه أبو هريرة، أفيجوز أن يكون حديث ابن مسعود ناسخاً لما بعده؟

قال: لا.

قال الشافعي: وقلت له: ولو كان حديث ابن مسعود مخالفاً لحديث أبي هريرة وعمران بن الحصين كما قلت: وكان عمداً الكلام وأنت تعلم أنك في صلاة كهو إذا تكلمت وأنت ترى أنك أكملت الصلاة، أو نسيت الصلاة كان حديث ابن مسعود منسوخاً، وكان الكلام في الصلاة مباحاً، ولكنه ليس بناسخ ولا منسوخ، ولكن وجه ما ذكرت من أنه لا يجوز الكلام في الصلاة على الذكر أن التكلم في الصلاة، وإذا كان هكذا تفسد الصلاة، وإذا كان النسيان والسهو، وتكلم وهو يرى أن الكلام مباح بأن يرى أن قد قضى الصلاة، أو نسي أنه فيها لم تفسد الصلاة.

قال محمد بن إدريس: فقال وأنتم تروون أن ذا الدين قل بيدر.

قلت: فاجعل هذا كيف شئت أليست صلاة النبي ﷺ بالمدينة في حديث عمران بن الحصين والمدينة إنما كانت بعد

٢١٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ، ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحَجْرَةَ فَقَامَ الْخُرْبَاقُ رَجُلٌ بَسِيطُ الْيَدَيْنِ فَنَادَى: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَخَرَجَ مُغْضَبًا يَجْرُ رِدَاءَهُ فَسَأَلَ فَأَخْبَرَ فَصَلَّى تِلْكَ الرَّكَعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ. [أخرجه مسلم (٥٧٤)، أبو داود (١٠١٨)، النسائي (٢٦٣)، ابن ماجه (١٢١٥)]

قال الشافعي: فهذا كله نأخذ فنقول إن حتماً أن لا يعمد أحدٌ للكلام في الصلاة وهو ذاكراً؛ لأنه فيها؛ فإن فعل انتقض صلاته، وكان عليه أن يستأنف صلاة غيرها لحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ، ثم ما لم أعلم فيه مخالفاً ممن لقيت من أهل العلم. قال الشافعي: ومن تكلم في الصلاة وهو يرى أنه قد أكملها، أو نسي أنه في صلاة فتكلم فيها بنى على صلاته وسجد للسهو وحديث ذي الدين، وأن من تكلم في هذه الحال، فإنما تكلم وهو يرى أنه في غير صلاة والكلام في غير الصلاة مباح، وليس يخالف حديث ابن مسعود حديث ذي الدين، وحديث ابن مسعود في الكلام جملةً ودلَّ حديث ذي الدين على أن رسول الله ﷺ فرق بين الكلام العامد والناسي؛ لأنه في صلاة، أو المتكلم وهو يرى أنه قد أكمل الصلاة.

٦٩- الخلاف في الكلام في الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفنا بعض الناس في الكلام في الصلاة وجمع علينا فيها حججاً ما جمعها علينا في شيء غيره إلا في اليمين مع الشاهد ومسائتين آخرين.

قال الشافعي: فسمعت يقول حديث ذي الدين حديث ثابت عن رسول الله ﷺ لم يرو عن رسول الله ﷺ شيء قط أشهر منه، ومن حديث العجماء جبار وهو أثبت من حديث العجماء جبار ولكن حديث ذي الدين منسوخ.

فقلت: ما نسخه؟

قال حديث ابن مسعود، ثم ذكر الحديث الذي بدأت به الذي فيه: إن الله عز وجل يُخَوِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَخَذَتْ اللَّهُ أَنْ لَا تَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ.

قال الشافعي: فقلت له والناسخ إذا اختلف الحديثان

حديث ابن مسعود بمكة قال: بلى.

قلت: وليست لك إذا كان كما أردت فيه حجة لما وصفت، وقد كانت بدر بعد مقدم النبي ﷺ المدينة بستة عشر شهراً.

قال: أفذو اليدين الذي رويتم عنه المقتول ببدر.

قلت: لا عمران يسميه الخرباق، ويقول قصير اليدين، أو مديد اليدين والمقتول ببدر ذو الشمالين، ولو كان كلاهما ذو اليدين كان اسماً يشبه أن يكون وافق اسماً كما تنق الأسماء.

قال الشافعي: فقال بعض من يذهب مذهبه فلنا حجة أخرى.

قلنا: وما هي؟

قال: أن معاوية بن الحَكَم حكى أنه تكلم في الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: إن الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام بني آدم.

قال الشافعي: فقلت له فهذا عليك ولا لك إنما يروى مثل قول ابن مسعود سواء والوجه فيه ما ذكرت.

قال: فإن قلت هو خلافه.

قلت: فليس ذلك لك وتكلمك عليه؛ فإن كان أمر معاوية قبل أمر ذي اليدين فهو منسوخ ويلزمك في قولك أن يصلح الكلام في الصلاة كما يصلح في غيرها، وإن كان معه، أو بعده، فقد تكلم فيما حكيت وهو جاهل بأن الكلام غير محرّم في الصلاة، ولم يحك أن النبي ﷺ أمره بإعادة الصلاة فهو في مثل معنى حديث ذي اليدين، أو أكثر؛ لأنه تكلم عامداً للكلام في حديثه إلا أنه حكى أنه تكلم وهو جاهل أن الكلام لا يكون محرماً في الصلاة.

قال: هذا في حديثه كما ذكرت.

قلت: فهو عليك إن كان على ما ذكرته، وليس لك إن كان كما قلنا.

قال: فما تقول.

قلت: أقول: إنه مثل حديث ابن مسعود وغير مخالف حديث ذي اليدين.

قال محمد بن إدريس: فقال: فإنكم خالفتم حين فرعتم حديث ذي اليدين.

قلت: فخالفناه في الأصل قال: لا، ولكن في الفرع.

قلت: فأنت خالفته في نصّه، ومن خالف النصّ عندك أسوأ حالاً ممن ضعف نظره فأخطأ التفرع.

قال: نعم وكل غير معذور.

قال محمد: فقلت له: فأنت خالفت أصله وفرعه، ولم تخالف نحن من فرعه ولا من أصله حرفاً واحداً فعليك ما عليك في خلافه وفيما قلت من أنا خالفنا منه ما لم نخالفه.

قال: فاسألك حتى أعلم أخالفته أم لا.

قلت: فسل.

قال: ما تقول في إمام انصرف من اثنين، فقال له: بعض من صلى معه قد انصرفت من اثنين فقال آخرين، فقالوا صدق.

قلت: أماموم الذي أخبره والذين شهدوا أنه صدق وهم على ذكر من أنه لم يقض صلاته فصلاتهم فاسدة.

قال: فأنت رويت أن النبي ﷺ قضى وتقول قد قضى معه من حضر، وإن لم تذكره في الحديث.

قلت: أجل.

قال: فقد خالفته.

قلت: لا، ولكن حال إمامنا مفارقة حال رسول الله ﷺ.

قال: فابن افتراق حالهما في الصلاة والإمامة.

قال محمد بن إدريس: فقلت له: إن الله عز وجل كان ينزل فرائضه على رسوله ﷺ فرضاً بعد فرض فيفرض عليه ما لم يكن فرضه عليه ويخفف بعض فرضه.

قال: أجل.

قلت: ولا نشك نحن ولا أنت ولا مسلم أن رسول الله ﷺ لم ينصرف إلا وهو يرى أن قد أكمل الصلاة.

قال: أجل.

قلت: فلما فعل لم يدرك ذو اليدين أقصرت الصلاة بمحادث من الله عز وجل أم نسي النبي ﷺ، وكان ذلك بينا في مسأله إذ قال: أقصرت الصلاة أم نسي.

قال: أجل.

قلت: ولم يقبل النبي ﷺ من ذي اليدين إذ سأل غيره.

قال: أجل.

قال: ولما سأل غيره احتمل أن يكون سأل من لم يسمع كلامه، فيكون مثله واحتمل أن يكون سأل من سمع كلامه، ولم يسمع النبي ﷺ رد عليه، فلما لم يسمع النبي ﷺ رد عليه كان في معنى ذي اليدين من أنه لم يستدل للنبي ﷺ بقول، ولم يدرك أقصرت الصلاة أم نسي النبي ﷺ فأجابته ومعناه من معنى ذي اليدين من أن الفرض عليهم جوابه ألا ترى أن النبي ﷺ لما أخبروه فقبل قولهم، ولم يتكلم، ولم يتكلموا حتى بنوا على صلاتهم.

عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ.

قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، ثُمَّ ذَكَرْتُهُ لِأَبِي مَعْبُدٍ بَعْدَ، فَقَالَ: لَمْ أَحَدِّثْكَ قَالَ عَمْرُو قَدْ حَدَّثْتَنِي قَالَ: وَكَانَ مِنْ أَصْدَقِ مَوَالِي ابْنِ عَبَّاسٍ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٤٢)، مُسْلِمٌ (٥٨٣)، أَبُو دَاوُدَ (١٠٠٢)، النَّسَائِيُّ (٦٧/٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: كَأَنَّهُ نَسِيَ بَعْدَمَا حَدَّثَهُ إِثَارَهُ.

٢٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ يَقُولُ بِصَوْتِهِ الْأَعْلَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ لَهُ النِّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ. [أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٩٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٥٠٦)، النَّسَائِيُّ (٦٩/٣-٧٠)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا مِنَ الْمَبَاحِ لِلْإِمَامِ وَغَيْرِ الْمَأْمُومِ قَالَ: وَأَيُّ إِمَامٍ ذَكَرَ اللَّهُ بِمَا وَصَفْتَ جَهْرًا، أَوْ سِرًّا، أَوْ بغيرِهِ فَحَسَنٌ وَأَخْتَارُ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ أَنْ يَذْكُرَا اللَّهَ بَعْدَ الْانْقِرَافِ مِنَ الصَّلَاةِ وَيُخْفِيَانِ الذِّكْرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مِنْهُ فَيَجْهَرُ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْهُ، ثُمَّ يَسِرُّ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا بَعِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، الدُّعَاءُ وَلَا تَجْهَرُ تَرْفَعُ وَلَا تُخَافِتُ حَتَّى لَا تَسْمَعَ نَفْسُكَ، وَأَحْسَبُ مَا رَوَى ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ تَهْلِيلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ تَكْبِيرِهِ كَمَا رَوَيْنَاهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَحْسِبُهُ إِنَّمَا جَهَرَ قَلِيلًا لِيَتَعَلَّمَ النَّاسُ مِنْهُ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَامَّةَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي كَتَبْنَاهَا مَعَ هَذَا وَغَيْرِهَا لَيْسَ يَذْكُرُ فِيهَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ تَهْلِيلٌ وَلَا تَكْبِيرٌ، وَقَدْ يَذْكُرُ أَنَّهُ ذَكَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ بِمَا وَصَفْتَ وَيَذْكُرُ انْقِرَافَهُ بِلَا ذِكْرٍ، وَذَكَرْتُ أَمْ سَلَمَةُ مَكْتُهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ جَهْرًا وَأَحْسِبُهُ لَمْ يَمُكَّ إِلَّا لِيَذْكُرَ ذِكْرًا غَيْرَ جَهْرٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمِثْلُ مَاذَا؟

قُلْتُ: مِثْلُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى الْمَنِيِّ يَكُونُ قِيَامُهُ وَرُكُوعُهُ عَلَيْهِ وَتَقَهَّرَ حَتَّى يَسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ وَأَكْثَرَ عَمْرَهُ لَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ فِيمَا أَرَى أَحَبُّ أَنْ يَعْلَمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ يَرَاهُ مِمَّنْ بَعْدَ عَنْهُ كَيْفَ الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالرُّفْعُ يَعْلَمُهُمْ أَنَّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ سَعَةً وَاسْتِحْبَابًا أَنْ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَمَّا قَبِضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رَسُولَهُ ﷺ تَنَاهَتْ فَرَائِضُهُ، فَلَا بَدَلَ فِيهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهَا أَبَدًا. قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقُلْتُ هَذَا فَرَقٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، فَقَالَ: مِنْ حَضْرَةِ هَذَا فَرَقٌ بَيْنَ لَا يَرِدُهُ عَالَمٌ لِيَانِهِ، وَوُضُوْحِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقَالَ: إِنَّ مِنْ أَصْحَابِكُمْ مَنْ قَالَ: مَا تَكَلَّمَ بِهِ الرَّجُلُ فِي أَمْرِ الصَّلَاةِ لَمْ يَفْسِدْ صَلَاتُهُ. فَقُلْتُ لَهُ إِنَّمَا الْحُجَّةُ عَلَيْنَا مَا قُلْنَا لَا مَا قَالَ غَيْرُنَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَالَ: قَدْ كَلَّمْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِكَ فَمَا احْتَجَّ بِهَذَا، وَلَقَدْ قَالَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ: فَقُلْتُ لَهُ قَدْ أَعْلَمْتُكَ أَنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى وَلَا حُجَّةٌ لَكَ عَلَيْنَا بِقَوْلِ غَيْرِنَا. قَالَ: أَجَلٌ.

فَقُلْتُ فِدَعُ مَا لَا حُجَّةَ لَكَ فِيهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ: وَقُلْتُ لَهُ لَقَدْ أَخْطَأْتَ فِي خِلَافِكَ حَدِيثَ ذِي الْيَدَيْنِ مَعَ ثَبُوتِهِ وَظَلَمْتَ نَفْسَكَ بِأَنَّكَ زَعَمْتَ أَنَّهُ وَمَنْ قَالَ بِهِ لَحُلَّ الْكَلَامِ وَالْجَمَاعُ وَالْغَنَاءُ فِي الصَّلَاةِ، وَمَا أَحْلَلْنَا وَلَا هُمْ مِنْ هَذَا شَيْئًا قَطُّ، وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا سَلَّمَ قَبْلَ أَنْ تَكْمَلَ الصَّلَاةُ وَهُوَ ذَاكِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْهَا فَسَدَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ زَعَمْتَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ كَلَامًا، وَإِنْ سَلَّمَ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ أَكْمَلَ بَنِي، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ حُجَّةٌ إِلَّا هَذَا كَفَى بِهَا عَلَيْكَ حُجَّةٌ وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى عِيْكُمْ خِلَافَ الْحَدِيثِ وَكَثْرَةِ خِلَافِكُمْ لَهُ.

٧٠- بابُ كَلامِ الإمامِ وجُلوُسُهُ بعدَ السَّلامِ

٢١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي هُنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ دَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَمَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَتَرَى مَكْثَهُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَكِي يَنْفَذُ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَهُنَّ مَنْ انْقَرَفَ مِنَ الْقُومِ. [أَخْرَجَهُ

الْبُخَارِيُّ (٨٣٧)، أَبُو دَاوُدَ (١٠٤٠)، النَّسَائِيُّ (٦٧/٢)، ابْنُ مَاجَهَ (٩٣٢)]

٢١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ

أن يعتمد على الأرض بيديه وأني قيام قامه سوى هذا كرهته له ولا إعادة فيه عليه ولا سجود سهو؛ لأن هذا كله هيئة في الصلاة.

وهكذا نقول في كل هيئة في الصلاة نأمر بها وننهى عن خلافها ولا نوجب سجود سهو ولا إعادة بما نهينا عنه منها، وذلك مثل الجلوس والخشوع والإقبال على الصلاة والوقار فيها ولا نأمر من ترك من هذا شيئاً بإعادة ولا سجود سهو وركز ذلك في أبواب الصلاة كثيراً مما سبق.

ومنها نص في باب التشهد والصلاة على النبي ﷺ، فقال: من ترك التشهد الأول والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول ساهياً، فلا إعادة عليه وعليه سجدة السهو لتركه.

قال الشافعي: وإنما فرقت بين التشهدين أن النبي ﷺ قام في الثانية، فلم يجلس فسجد للسهو، ولم يختلف أحد علمته أن التشهد الآخر الذي يخرج به من الصلاة مخالف للتشهد الأول في أن ليس لأحد قيام منه إلا بالجلوس.

ومنها نص في آخر الترجمة المذكورة الدال على أن من ارتكب منهياً عنه يبطل عمده الصلاة، فإنه يسجد إذا فعله سهواً، ولم تبطل الصلاة بهو، فقال: ولو أدرك الصلاة مع الإمام فسها عن التشهد الآخر حتى سلم الإمام لم يسلم وتشهد هو؛ فإن سلم مع الإمام ساهياً وخرج وبعد خروجه أعاد الصلاة، وإن قرب دخل فكبر، ثم جلس وتشهد وسجد للسهو وسلم.

ومنها ما ذكره في القيام من اثنين وهو مذكور قبل هذه الترجمة بأربع تراجم فقلناه إلى هنا وفيه.

٢٢٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن عبد الله بن بختة أنه قال: إن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من الظهر لم يجلس فيهما، فلما قضى صلاته سجدتني، ثم سلم بعد ذلك. [قدم]

قال الشافعي: فهذا قلنا إذا ترك المصلي التشهد الأول لم يكن عليه إعادة، وكذا إذا أراد الرجل القيام من اثنين، ثم ذكر جالساً ثم على جلوسه ولا سجود للسهو عليه، وإن ذكر بعد ما نهض عاد فجلس ما بينه وبين أن يستتم قائماً وعليه سجود السهو؛ فإن قام من الجلوس الآخر عاد فجلس للتشهد وسجدتني للسهو.

وكذلك لو قام فانصرف؛ فإن كان انصرف انصرافاً قريباً قدر ما لو كان سها عن شيء من الصلاة أمه وسجد رجع فتشهد التشهد وسجد للسهو، وإن كان أبعد استأنف الصلاة، أو جلس

يذكر الإمام الله شيئاً في مجلسه قدر ما يتقدم من انصرف من النساء قليلاً كما قالت أم سلمة، ثم يقوم، وإن قام قبل ذلك، أو جلس أطول من ذلك، فلا شيء عليه وللمأموم أن ينصرف إذا قضى الإمام السلام قبل قيام الإمام، وأن يؤخر ذلك حتى ينصرف بعد انصراف الإمام، أو معه أحب إلى له واستحب للمصلي مفرداً وللمأموم أن يطيل الذكر بعد الصلاة ويكثر الدعاء رجاء الإجابة بعد المكتوبة.

٧١- باب انصراف المصلي إماماً، أو غير إمام

عن يمينه وشماله

٢٢١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي الأوير الحارثي قال: سمعت أبا هريرة يقول: كان النبي ﷺ يتخرف من الصلاة عن يمينه وعن يساره. [أخرجه البيهقي (٢٩٥/٢)]

٢٢٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن سليمان بن مهزيان، عن عمارة، عن الأسود، عن عبد الله قال: لا يجعلن أحدكم للشيطان من صلاته جزءاً يرى أن حقاً عليه أن لا يقتل إلا عن يمينه فلقد رأيت رسول الله ﷺ أكثر ما ينصرف عن يساره. [أخرجه البخاري (٨٥٢)، مسلم (٧٠٧)، أبو داود (١٠٤٢)، النسائي (٨١/٣)، ابن ماجه (٩٣٠)]

قال الشافعي: فإذا قام المصلي من صلاته إماماً، أو غير إمام فليصرف حيث أراد إن كان حيث يريد يميناً، أو يساراً، أو مواجهة وجهه، أو من ورائه انصرف كيف أراد لا اختيار في ذلك أعلمه لما روي أن النبي ﷺ كان ينصرف عن يمينه وعن يساره، وإن لم يكن له حاجة في ناحية، وكان يتوجه ما شاء أحببت له أن يكون توجهه عن يمينه لما كان النبي ﷺ يجب التيامن غير مضيق عليه في شيء من ذلك، ولا أن ينصرف حيث ليست له حاجة أين كان انصرفه.

٧٢- باب سجود السهو، وليس في التراجم وفيه

نصوص

فمنها في باب القيام من الجلوس نص على أنه لا يسجد للسهو بترك الهيئات، فقال: لما ذكر أن السنة لمن قام من جلوسه

مع غيرها في مختصر البويطي، وكلُّ سهر في الصلاة نقصاً كان، أو زيادة سهواً واحداً كان أم اثنين أم ثلاثة فسجدتا السهو تجزئ من ذلك كله قبل السلام وفيهما تشهد وسلام، وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قام من اثنتين فسجد قبل السلام وهذا نقصان، وقد روي عن رسول الله ﷺ: إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يذكر كم صلى فليتن على ما استيقن، وليسجد سجدة قبل السلام وهذا زيادة، وقال في ترجمة بعد ذلك ومن لم يذكر كم صلى واحدة، أو اثنتين، أو ثلاثاً، أو أربعاً فليتن على يقينه، ثم يسجد سجدة قبل السلام ولسجدة السهو تشهد وسلام، وما ذكره البويطي من التشهد لسجدة السهو أنهما قبل السلام ظاهره أنه يسجد سجدة السهو قبل السلام، ثم يتشهد، ثم يسلم، ولم أر أحداً من الأصحاب ذكر هذا إلا فيما إذا سجد بعد السلام في صورته المعروفة؛ فإن حمل كلام البويطي على صوره بعد السلام كان ممكناً.

وفي آخر سجود السهو من مختصر المزني سمعت الشافعي يقول: إذا كانت سجدة السهو بعد السلام تشهد لها، وإذا كانت قبل السلام أجزاء التشهد الأول، وقد سبق عن القديم مثل هذا وحكى الشيخ أبو حامد ما ذكره المزني، وأنه في القديم، وقال: إنه أجمع أصحاب الشافعي أنه إذا سجد بعد السلام للسهو تشهد، ثم سلم، وقال الماوردي: إنه مذهب الشافعي، وجماعة أصحابه الفقهاء؛ قال: وقال بعض أصحابنا إن كان يرى سجود السهو بعد السلام تشهد وسلم بل يسجد سجدة لا غير قال الماوردي، وهذا غير صحيح لرواية عمران بن الحصين رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قام من ثلاث من الغضر ناسياً حتى أخبره الخبرافي فصلى ما بقي وسلم وسجد سجدة وتشهد، ثم سلم وما ذكره الماوردي من حديث عمران بن الحصين بهذه السياقة غريب، وإنما جاءت عنه رواية تفرد بها أشعث بن عبد الملك الحراني عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فسها فسجد سجدة، ثم تشهد بعد، ثم سلم روى ذلك أبو داود والترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حديث حسن غريب، وما حسنه الترمذي يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون سجود السهو قبل السلام، أو بعده فيحتاج به لما ذكره البويطي لما سبق وقلنا إنه غريب لم نر أحداً من الأصحاب قال به والذي صححه جمع من الأصحاب أن الذي يسجد بعد السلام لا يتشهد أيضاً والمذهب المعتمد ما تقدم في نقل المزني والقديم وقطع به الشيخ أبو حامد وجرى عليه غيره.

وفي مختصر المزني في باب سجود السهو: وإن ذكر أنه في الخامسة سجدة، أو لم يسجد قعد في الرابعة، أو لم يقعد، فإنه يجلس

فسي، ولم يتشهد سجدة للسهو، ولو جلس في الآخرة، ولم يتشهد حتى يسلم وينصرف وبعد أعاد الصلاة؛ لأن الجلوس إنما هو للتشهد، ولا يصنع الجلوس إذا لم يكن معه التشهد شيئاً كما لو قام قدر القراءة، ولم يقرأ لم يجزه القيام، ولو تشهد التشهد الآخر وهو قائم، أو راكع، أو متقاصر غير جالس لم يجزه كما لو قرأ وهو جالس لم يجزه إذا كان ممن يطيق القيام، وكل ما.

قلت: لا يجزئ في التشهد كذلك لا يجزئ في الصلاة على النبي ﷺ، ولا يجزئ التشهد من الصلاة على النبي ﷺ ولا الصلاة على النبي ﷺ من التشهد حتى يأتي بهما جميعاً.

ومن النصوص المتعلقة بسجود السهو ما سبق في باب كيف القيام من الركوع وهو قول الشافعي رحمه الله، وإن ذهب العلة عنه بعدما يصير ساجداً لم يكن عليه ولا له أن يقوم إلا لما يستقبل من الركوع؛ فإن فعل فعله سجود السهو؛ لأنه زاد في الصلاة ما ليس عليه، وإذا اعتدل قائماً لم أحب له يتلبث حتى يقول ما أحببت له القول، ثم يهوي ساجداً، أو يأخذ في التكبير فيهوي وهو فيه وبعد أن يصل الأرض ساجداً مع انقضاء التكبير، وإن أخر التكبير عن ذلك، أو كبر معتدلاً، أو ترك التكبير كرهت ذلك له ولا إعادة ولا سجود للسهو عليه، ولو أطال القيام بذكر الله عز وجل يدعو، أو ساهياً وهو لا ينوي به القنوت كرهت ذلك له ولا إعادة ولا سجود للسهو؛ لأن القراءة من عمل الصلاة في غير هذا الموضع، وهذا موضع ذكر غير قراءة؛ فإن زاد فيه، فلا توجب عليه سهواً.

وكذلك لو أطال القيام ينوي به القنوت كان عليه سجود السهو؛ لأن القنوت عمل معدود من عمل الصلاة؛ فإذا عمله في غير موضعه، أوجب عليه السهو.

وفي مختصر المزني نصوص في سجود السهو لم نرها في الأم قال المزني.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن شك في صلاته، فلم يدر اثلاثاً أم أربعاً فعليه أن يني على ما استيقن.

وكذلك قال رسول الله ﷺ، فإذا فرغ من صلاته بعد التشهد سجدة سجدة للسهو قبل السلام، واحتج في ذلك بحديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، وبحديث ابن مجينة أنه سجد قبل السلام في جمع الجوامع.

قال الشافعي: سجود السهو كله عندنا في الزيادة والنقصان قبل السلام وهو الناسخ والآخر من الأمرين، ولعل مالكا لم يعلم الناسخ والمنسوخ من هذا، وقاله في القديم فمن سجد قبل السلام أجزاء التشهد الأول، ولو سجد للسهو بعد السلام تشهد، ثم سلم هذا نقل جمع الجوامع، ثم ذكر رواية البويطي ونحن نذكرها

وإن تطوَّعَ ركعتين، ثمَّ وصلَ الصَّلَاةَ حتَّى تكونَ أربعاً، أو أكثرَ سجدةً للسُّهُو، وإن فعلها، ولم يسجدَ حتَّى دخلَ في صَلَاةٍ أخرى، فلا يسجدُهما قاله في القديم، كذا في جمع الجوامع؛ فإن كان المرادُ أَنَّهُ سَلَّمَ وتناولَ الفصلَ فكذلكَ في الجديدِ أيضاً.

ومن أدركَ سجدي السُّهُو مع الإمامِ سجدهما؛ فإن كان مسافراً والإمامُ مقيماً صلى أربعاً، وإن أدركَ أحدهما سجدةً، ولم يقضِ الآخرَ وبني على صَلَاةِ الإمامِ، وإن كان الإمامُ مسافراً فسها سجداً معه، ثمَّ قضا ما بقيَ عليهما.

ومن سها عن سجدي السُّهُو حتَّى يقومَ من مجلسه، أو عمدَ تركهما، ففيه قولان: أحدهما: يسجدُ متى ذكرهما، والآخرُ: لا يعودُ لهما قاله في القديم، قاله في جمع الجوامع، وهذا الثاني إن كان مع طولِ الفصلِ، أو كان قد سَلَّمَ عامداً، فإنَّه لا يعودُ إلى السُّجودِ في الصَّورتينِ على الجديدِ، وفي روايةِ البوطي، وإن تركوا سجودَ السُّهُو عامدين، أو جاهلين لم يبن أن يكونَ عليهم إعادةُ الصَّلَاةِ وأحبُّ إن كانوا قريباً عادوا لسجدي السُّهُو، وإن تناولت فليسَ عليهم إعادةُ التَّطاولِ عنده ما لم يخرج من المسجد، ويكونَ قدرُ كلامِ النَّبِيِّ ﷺ ومساكنه.

وإن أحدثَ الإمامُ بعدَ التَّسليمِ وقبلَ سجدي السُّهُو فكالصَّلَاةُ إن تقاربَ رجوعه أشارَ إليهم أن امكثوا، ويتوضَّأُ ويسجدُ للسُّهُو، وإن لم يتقاربَ أشارَ إليهم ليسجدوا قاله في القديم.

ومن شكَّ في السُّهُو، فلا سجودَ عليه هذا كلُّه نقلُ جمع الجوامع وفيه في بابِ الشُّكِّ في الصَّلَاةِ، وما يلغى منها، وما يجبُ عن الشَّافعي؛ فإن نسيَ أربعَ سجداً لا يدري من آتتهنَّ هنَّ نزلناها على الأشدَّ فجعلناه ناسياً السَّجدةَ من الأولى وسجديتين من الثانية وثمَّت الثالثة ونسيَ من الرَّابِعةِ سجدةً فأضفَ إلى الأولى من الثالثةِ سجدةً فتمَّت له ركعةٌ وبطلت السَّجدةُ الَّتِي بقيت من الثالثةِ ونضيفُ إلى الرَّابِعةِ سجدةً يسجدُها فكانتَ ثمَّ له ثانيةٌ ويأتي بركعتين بسجودهما وسجود السُّهُو.

٧٣- باب سجود التلاوة والشكر

وقد ترجمَ سجود القرآن في اختلافِ عليٍّ وابنِ مسعود رضي الله عنهما، وفي اختلافِ الحديث، وفي اختلافِ مالكٍ والشَّافعي رحمهما الله تعالى مرتين.

أما الأولُ، ففيه.

٢٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ

في الرَّابِعةِ، ويشهَدُ ويسجدُ للسُّهُو، وإن ذكرَ في الثانيةِ أَنَّهُ ناسٍ لسجدةٍ من أولى بعدَ ما اعتدلَ قائماً، فإنَّه يسجدُ للأولى حتَّى تسمَّ قبلَ الثانيةِ، وإن ذكرَ بعدَ أن يفرغَ من الثانيةِ أَنَّهُ ناسٍ لسجدةٍ من الأولى كانَ عمله في الثانيةِ كلا عملٍ، فإذا سجدَ فيها كانت من حكمِ الأولى وثمَّت الأولى بهذه السَّجدةِ وسقطت الثانية؛ فإن ذكرَ في الرَّابِعةِ أَنَّهُ نسيَ سجدةً من كلِّ ركعةٍ، فإنَّ الأولى صحيحةٌ إلا سجدةً، وعمله في الثانيةِ كلا عملٍ، فلمَّا سجدَ فيها سجدةً كانت من حكمِ الأولى وثمَّت الأولى وبطلت الثانيةُ وكانت الثالثةُ ثانيةً، فلمَّا قامَ في الثالثةِ قبلَ أن يتمَّ الثانيةَ الَّتِي كانت عنده ثالثةً كانَ عمله كلا عملٍ، فلمَّا سجدَ فيها سجدةً كانت من حكمِ الثانيةِ فتمَّت الثانيةُ وبطلت الثالثةُ الَّتِي كانت رابعةً عنده، ثمَّ يقومُ فيبني ركعتين ويسجدُ للسُّهُو بعدَ التَّشهُّدِ وقبلَ التَّسليمِ، وعلى هذا البابِ كلُّه، وقياسه.

وإن شكَّ هل سها أم لا، فلا سهوَ عليه، وإن استيقنَ السُّهُو، ثمَّ شكَّ هل سجدَ للسُّهُو أم لا؟ سجدهما، وإن شكَّ هل سجدَ سجدةً، أو سجديتين سجدةً أخرى، وإن سها سهوين، أو أكثرَ فليسَ عليه إلا سجدةً السُّهُو.

وإذا ذكرَ سجدي السُّهُو بعدَ أن يسلمَ؛ فإن كان قريباً أعادهما وسَلَّمَ، وإن تطاولَ لم يعد.

ومن سها خلفَ إمامه، فلا سجودَ عليه، وإن سها إمامه سجدَ معه؛ فإن لم يسجدَ إمامه سجدَ من خلفه بأن كان قد سبقه إمامه ببعضِ صلاته سجدهما بعدَ القضاءِ اتباعاً لإمامه لا لما يبقى من صلاته.

قال الشَّافعي: السُّهُو في الصَّلَاةِ يكونُ من وجهين أحدهما أن يدعَ ما عليه من عملِ الصَّلَاةِ، وذلكَ مثلُ أن يقومَ في مثنى، فلا يجلسَ، أو مثلُ أن ينصرفَ قبلَ أن يكملَ، وما أشبهه والآخرُ أن يعملَ في الصَّلَاةِ ما ليسَ عليه وهو أن يركعَ ركعتين قبلَ أن يسجدَ، أو يسجدَ أكثرَ من سجديتين ويجلسَ حيثُ له أن يقومَ، أو يسجدَ قبلَ أن يركعَ، وإن تركَ القنوتَ في الفجرِ سجدَ للسُّهُو؛ لأنَّه من عملِ الصَّلَاةِ، وقد تركه، وإن تركه في الوترِ لم يجبَ عليه إلا في النصفِ الآخرِ من شهرِ رمضان، فإنَّه إن تركه سجدَ للسُّهُو والسُّهُو في الفريضةِ والنَّافلةِ سواءً، وعلى الرَّجلِ والمرأةِ والمصلِّي والجماعةِ والمفردِ سواءً.

وهذا الآخرُ هو مقتضى إطلاقِ نصوصِ الأئمِّ وغيرها، ولكن للتصريح به نظر.

قال الشَّافعي: وأرى، والله أعلمُ أنَّ ما كانَ يعملُه ساهياً وجبت عليه سجدةً السُّهُو إذا كانَ ممَّا لا ينقضُ الصَّلَاةَ، فإذا فعله عامداً سجدَ فيه.

من سجود القرآن، وإن تركه كرهته له، وليس عليه قضاؤه؛ لأنه ليس بفرض.

فإن قال قائل: ما دل على أنه ليس بفرض؟

قيل: السجود صلاة قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾؛ فكان الموقت يحتل موقفاً بالعدد وموقفاً بالوقت فابان رسول الله ﷺ أن الله عز وجل فرض خمس صلوات، فقال رجل: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قال: لا إلا أن تطوع، فلما كان سجود القرآن خارجاً من الصلوات المكتوبات كانت سنة اختيار فاحب إليها أن لا يدعه، ومن تركه ترك فضلاً لا فرضاً، وإنما سجد رسول الله ﷺ في النجم؛ لأن فيها سجوداً في حديث أبي هريرة، وفي سجود النبي ﷺ في النجم دليل على ما وصفت؛ لأن الناس سجدوا معه إلا رجلين، والرجلان لا يدعان الفرض إن شاء الله، ولو تركاه أمرهما رسول الله ﷺ بإعادته.

قال الشافعي: وأما حديث زيد أنه قرأ عند النبي ﷺ النجم، فلم يسجد فهو، والله أعلم أن زيدا لم يسجد وهو القارئ، فلم يسجد النبي ﷺ، ولم يكن عليه فرضاً فيأمر النبي ﷺ به.

٢٢٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن رجلاً قرأ عند النبي ﷺ السجدة فسجد، فسجد النبي ﷺ يسار أن رجلاً قرأ آخر عنده السجدة، فلم يسجد النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة، فلم تسجد، فقال النبي ﷺ: كنت إماماً، فلو سجدت سجدت معك. [أخرجه أبو داود في "المراسيل" (٧٧)]

قال الشافعي: إني لأحسبه زيد بن ثابت؛ لأنه يحكى أنه قرأ عند النبي ﷺ النجم، فلم يسجد، وإنما روى الحديثين معاً عطاء بن يسار.

قال الشافعي: فاحب أن يبدأ الذي يقرأ السجدة فيسجد، وإن يسجد من سمعه.

فإن قال قائل: فلعل أحد هذين الحديثين نسخ الآخر.

قيل: فلا يدعي أحد أن السجود في النجم منسوخ إلا جاز لأحد أن يدعي أن ترك السجود منسوخ والسجود ناسخ، ثم يكون، أولى؛ لأن السنة السجود لقول الله عز وجل ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾، ولا يقال لواحد من هذا ناسخ ولا منسوخ، ولكن يقال: هذا اختلاف من جهة المباح.

وأما الثالث: وهو الذي في اختلاف الحديث مالك

قال: عزائم السجود ﴿أَلَمْ تَنْزِيلٌ﴾ ﴿وَالنَّجْمِ﴾، و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾. [عبد الرزاق (٥٨٦٣)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول في القرآن عدد سجود مثل هذه.

٢٢٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا هشيم، عن أبي عبد الله الجعفي، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن عيسى قال: كان يسجد في الحج مسجدين. [ابن أبي شيبة (٣٧١/١)]

وبهذا نقول، وهذا قول العامة قبلنا. ويروى عن عمر وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وهم يذكرون السجدة الأخيرة في الحج، وهذا الحديث عن علي بن عيسى يخالفونه.

٢٢٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا ابن مهدي، عن سفيان، عن محمد بن قيس، عن أبي موسى أن علياً بن عيسى لما روى بالمجدح خراً ساجداً ونحن نقول: لا تأمس بسجدة الشكر وتسحبها ويروى عن النبي ﷺ أنه سجدتها، وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهم يذكرونها يكرهونها ونحن نقول لا تأمس بالسجدة لله تعالى في الشكر. [ابن أبي شيبة (٢٢٨/٢)]

وأما الثاني: وهو الذي في اختلاف الحديث، ففيه.

٢٢٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبد الرحمن، عن ثوبان، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قرأ بالنجم فسجد وسجد الناس معه إلا رجلين قال أراد الشبهة.

٢٢٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي ذئب، عن يزيد، عن عبد الله بن قتيبة، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن ثابت أنه قرأ عند رسول الله ﷺ بالنجم، فلم يسجد فيها. [أخرجه البخاري (١٠٧٢، ١٠٧٣)، مسلم (٥٧٧)، أبو داود (١٤٠٤)، الترمذي (٥٧٣)، النسائي (١٦٠/٢)]

قال الشافعي: وفي هذين الحديثين دليل على أن سجود القرآن ليس بحتم، ولكننا نحب أن لا يترك؛ لأن النبي ﷺ سجد في النجم وترك.

قال الشافعي: وفي النجم سجدة، ولا أحب أن يدع شيئاً

والشافعي رضي الله عنهما، ففيه سألت الشافعي عن السجود في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ قال فيها سجدة.

فقلت له: وما الحجّة أن فيها سجدة، فقال:

٢٣٠- أخبرنا مالك، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفیان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قرأ لهم ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد فيها، فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها. [أخرجه البخاري (١٠٧٨)، مسلم (٥٧٨)، أبو داود (١٤٠٧)، الترمذي (٥٧٠)، النسائي (١١١/٢)، ابن ماجه (١٠٥٨)]

٢٣١- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ فسجد فيها، ثم قام فقرأ سورة أخرى. [أخرجه عبد الرزاق (٥٨٨٠)]

٢٣٢- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا بعض أصحابنا، عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن يأمر القراء أن يسجدوا في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾. [أخرجه ابن أبي شبة (٤٢٤٧)]

أخبرنا الربيع سألت الشافعي عن السجود في سورة الحج، فقال فيها سجدتان.

فقلت: وما الحجّة في ذلك، فقال:

٢٣٣- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه سجد في سورة الحجّ سجدتين. [أخرجه عبد الرزاق (٥٨٩٠)، ابن أبي شبة (٤٢٩٣)]

٢٣٤- أخبرنا مالك، عن نافع، عن رجل من أهل مصر أن عمر سجد في الحجّ سجدتين، ثم قال: إن هذِهِ السُّورَةُ فَضَّلْتُ بِسَجْدَتَيْنِ. [أخرجه مالك (٢٠٦، ٢٥٠/١)]

فقلت للشافعي: فإننا نقول اجتمع الناس على أن سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في المفضل منها شيء، فقال الشافعي: إنه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس إلا لما إذا لقي أهل العلم فقول لهم اجتمع الناس على ما قلتم إنهم اجتمعوا عليه قالوا: نعم، وكان أقل أقرأهم لك أن يقولوا لا نعلم من أهل العلم له مخالفا فيما قلتم اجتمع الناس عليه، وأما أن تقولوا: اجتمع الناس وأهل العلم معكم يقولون: ما اجتمع الناس على ما زعمتم أنهم اجتمعوا عليه فأمران أسأتم بهما النظر لأنفسكم في التحفظ في الحديث، وأن تجعلوا السبيل لمن سوع قولكم اجتمع

الناس إلى رد قولكم ولا سيما إذا كنتم إنما أنتم مقصرون على علم مالك رحمنا الله وإياه وكنتم تزوون عن عمر بن عبد العزيز أنه أمر من يأمر القراء أن يسجدوا فيها وأنتم قد تجعلون قول عمر بن عبد العزيز أصلا من أصول العلم فتقولون: كان لا يحلف الرجل المدعى عليه إلا أن يكون بينهما مخالطة فتركتهم بها قول النبي ﷺ: البيّنة على المدعي واليمين على المدعى عليه؛ لقول عمر، ثم تجدون عمر يأمر بالسجود في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ومعه سنة رسول الله ﷺ ورأي أبي هريرة، ولم تسعوا أحدا خالف هذا، وهذا عندكم العمل؛ لأن النبي ﷺ في زمانه، ثم أبو هريرة في الصحابة، ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين والعمل يكون عندكم بقول عمر وخذه وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال: كيف زعمتم أن أبا هريرة سجد في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، وأن عمر أمر بالسجود فيها، وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم، ثم زعمتم أن الناس اجتمعوا أن لا سجود في المفضل، وهذا من أصحاب رسول الله ﷺ، وهذا من علماء التابعين، فقال: قولكم اجتمع الناس لما حكوا فيه غير ما قلتم بين في قولكم أن ليس كما قلتم، ثم روئتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في النجم، ثم لا تزوون عن غيره خلافا، ثم روئتم عن عمر وابن عمر أنهما سجدوا في سورة الحجّ سجدتين وتقولون ليس فيها إلا واحدة وتزعمون أن الناس اجتمعوا أن ليس فيها إلا واحدة، ثم تقولون اجتمع الناس وأنتم تزوون خلافا ما تقولون، وهذا لا يغتر أحد بأن يجهله، ولا يرضى أحد أن يكون مأخوذا عليه فيه لما فيه مما لا يخفى عن أحد يعقل إذا سمعه أرايتهم إذا قيل لكم أي الناس اجتمع على أن لا سجود في المفضل وأنتم تزوون عن أئمة الناس السجود فيه ولا تزوون عن غيرهم مثلهم خلافتهم أليس أن تقولوا اجتمع الناس أن في المفضل سجودا، أولى بكم من أن تقولوا اجتمع الناس على أن لا سجود في المفضل.

فإن قلتم لا يجوز إذا لم نعلمهم أجمعوا أن تقولوا اجتمعوا، فقد قلتم اجتمعوا، ولم ترووا عن أحد من الأئمة قولكم ولا أدري من الناس عندكم أخلاقا كانوا فما اسم واحد منهم، وما ذهبنا بالحجة عليكم إلا من قول أهل المدينة، وما جعلنا الإجماع إلا إجماعهم فأحسنوا النظر لأنفسكم واعلموا أنه لا يجوز أن تقولوا اجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل العلم، ولكن قولوا فيما اختلفوا فيه أخبرنا كذا كذا ولا تدعوا الإجماع فدعوا ما يوجد على الستكم خلافا فما علمه يؤخذ على أحد يثبت على علم أجمع من هذا.

قلت: للشافعي أرايت إن كان قولي اجتمع الناس عليه أعني من رضى من أهل المدينة، وإن كانوا مختلفين؟ فقال الشافعي: أرايت إن قال: من يخالفكم ويذهب إلى

٧٤- باب صلاة التطوع، وليس في التراجم وفيه

نصوص وكلام منشور

فمن ذلك اختلاف عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما

٢٣٨- ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق عن

عاصم عن عليّ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا الْعَصْرَ وَالصُّبْحَ. [أخرجه أبو داود (١٢٧٥)]

قال الشافعي: وهذا يخالف الحديث الأول يعني الذي رواه قبل هذا عن عليّ عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تُصَلُّوا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ وسنذكر هذا تمامه في باب الساعات التي تكرر فيها الصلاة، ومن ذلك في اختلاف عليّ وابن مسعود أيضاً في سنة الجمعة.

٢٣٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ

ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَنْ كَانَ مُصَلِّياً بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا مِثْرَ رَكَعَاتٍ. [أخرجه عبد الرزاق (٥٥٢٤)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول يصلي أربعاً ومن ذلك في اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما في باب القراءة في العيدين والجمعة رداً على من قال: لا نبالي بأي سورة قرا.

قال الشافعي: أورايتم إذا استجبنا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب لو قال قائل لا أبالي أن لا أفعل من هذا شيئاً هل الحجة عليه إلا أن يقول: قولكم: لا أبالي جهالة وترك للسنة ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله ﷺ بكل حال. ومن ذلك فيما يتعلق بالوتر، وقد ذكره في أبواب منها في اختلاف مالك والشافعي.

٧٥- باب ما جاء في الوتر بركة واحدة

أخبرنا الربيع قال: سألت الشافعي عن الوتر يجوز أن يوتر الرجل بواحدة ليس قبلها شيء، فقال: نعم، والذي أختار أن صل عشر ركعات، ثم أوتر بواحدة.

فقلت للشافعي فما الحجة في أن الوتر يجوز بواحدة؟

فقال: الحجة فيه السنة والآثار.

٢٤٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ،

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدَكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تَوَيَّرَ لَهُ مَا قَدْ

قَوْلَ مَنْ يُخَالِفُكُمْ قَوْلَ مَنْ أَخَذْتَ بِقَوْلِهِ اجْتَمَعَ النَّاسُ أَيْكُونُ صَادِقًا؟ فَإِنْ كَانَ صَادِقًا، وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ قَوْلَ ثَالِثٍ يُخَالِفُكُمْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى قَوْلِهِ؛ فَإِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ مَعًا بِالتَّأْوِيلِ فَبِالْمَدِينَةِ اجْتِمَاعٌ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنْ قُلْتُمْ الْجَمَاعُ هُوَ ضِدُّ الْخِلَافِ، فَلَا يُقَالُ اجْتِمَاعٌ إِلَّا لِمَا لَا خِلَافَ فِيهِ بِالْمَدِينَةِ.

قلت هذا هو الصدق المحض، فلا تفارقه ولا تدعوا الإجماع أبداً إلا فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلاف وهو لا يوجد بالمدينة إلا، ويوجد بجميع البلدان عند أهل العلم متفقين فيه لم يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا فيما اختلف فيه أهل المدينة بينهم.

وقال لي الشافعي: واجعل ما وصفتنا على هذا الباب كافياً لك لا على ما سواه إذا أردت أن تقول أجمع الناس؛ فإن كانوا لم يختلفوا فقله، وإن كانوا اختلفوا، فلا تقله، فإن الصدق في غيره. (وترجم مرة أخرى في سجود القرآن) وفيها سألت الشافعي عن السجود في سورة الحج، فقال: فيها سجدتان.

فقلت: وما الحجة في ذلك، فقال:

٢٣٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ فَضَّلْتُ بِسَجْدَتَيْنِ. [تقدم]

٢٣٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ابْنِ صَفِيَّةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِهِمْ بِالْحَاجَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ الْحَجِّ فَسَجَدَ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ. [أخرجه البيهقي (٣١٧/٢)]

٢٣٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ، فَإِنَّا لَا نَسْجُدُ فِيهَا إِلَّا سَجْدَةً وَاحِدَةً، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقَدْ خَالَفتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَعًا إِلَى غَيْرِ قَوْلٍ آخَرَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَامَةً فَكَيْفَ تَسْجُدُونَ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ وَحْدَهُ حُجَّةٌ وَقَوْلَ عُمَرَ حُجَّةٌ وَحْدَهُ حَتَّى تَرَوْا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّنَّةَ، وَيَتَّبِعُونَ عَلَيْهَا عِدَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ، ثُمَّ تَخْرُجُونَ مِنْ قَوْلِهِمَا لِإِذَا أُنْفِصِلَكُمْ هَلْ تَعْلَمُونَهُ مُسْتَدْرِكًا عَلَى آخِرِ قَوْلَا الْعَزْوَ فِيهِ آيِسَ مِنْهَا فِيمَا وَصَفْنَا مِنْ أَقْوَابِكُمْ.

[أخرجه مالك (٢٠٦/١)]

فقلت للشافعي: فما معنى هذا؟

فقال: هذه نافلة تسع أن يوتر بواحدة وأكثر ويختار ما وصفت من غير أن نضيف غيره وقولكم: والله يغفر لنا ولكم لا يوافق سنة ولا أثراً ولا قياساً ولا معقولاً قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقوال الناس إما أن تقولوا لا يوتر إلا بثلاث كما قال بعض الشرقيين، ولا يسلم في واحدة منهم كي لا يكون الوتر واحدة، وإما أن لا تتركوا الوتر بواحدة وكيف تتركوه الوتر بواحدة وأنتم تأمرون بالسلم فيها؟ وإذا أمرتم به فهي واحدة، وإن قلتم كرهناه؛ لأن النبي ﷺ لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء، فلم يوتر النبي ﷺ بثلاث ليس فيها شيء، فقد استحسنت أن توتروا بثلاث، ومنها في اختلاف مالك والشافعي.

٧٦- باب في الوتر

٢٤٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع قال: كنت مع ابن عمر ليلة والسماء متغيمة فخشى ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة، ثم تكشفت الغيم فرأى عليه ليلاً فشفع بواحدة. [أخرجه مالك (١٢٥/١)، عبد الرزاق (٤٦٨٢)، ابن أبي شيبة (١٦٧٦)]

قال لي الشافعي: وأنتم تخالفون ابن عمر من هذا في موضوعين فتقولون لا يوتر بواحدة، ومن أوتر بواحدة لم يشفع وتره قال: ولا أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال: لا يشفع وتره فقلت للشافعي: فما تقول أنت في هذا.

فقال بقول ابن عمر: إنه كان يوتر بركة.

قال: أفقول يشفع بوتره؟

فقلت: لا.

فقال: فما حجتك فيه؟

فقلت: روي عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره، وقال: إذا أوترت من أول الليل فاشفع من آخره ولا تعد وترًا ولا تشفعه.

وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون إلا حديث صاحبكم، وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر ومنها في اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما في باب الوتر والقنوت.

٢٤٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا هشيم، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عبد الرحيم، عن زاذان أن علياً عليه السلام كان يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة يتسبح سور من المفصل. [أخرجه ابن أبي شيبة بنحوه (٦٨٧٧)]

صلى. [أخرجه مالك (١٢٣/١)، البخاري (٩٩٠)، مسلم (٧٤٩)، أبو داود (١٣٢٦)، الرمزي (٤٣٥)، النسائي (١٢٧/٣)، ابن ماجه (١٣٢٠)]

٢٤١- أخبرنا مالك، عن أبي شهاب، عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة. [أخرجه مالك (١٢٠/١)، البخاري (٩٩٤)، مسلم (٧٣٨)، أبو داود (١٣٣٦، ١٣٣٥)، الرمزي (٤٢٠)، النسائي (٣٠/٢)، ابن ماجه (١١٧٧)]

٢٤٢- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركة. [أخرجه مالك (١٢٥/١)، عبد الرزاق (٤٦٤٣، ٤٦٤٢)، ابن أبي شيبة (٦٨٠٩)]

٢٤٣- أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته. [أخرجه مالك (١٢٥/١)]

قال الشافعي: وكان عثمان يبي الليل ركعة وهي وتره، وأوتر معاوية بواحدة، فقال ابن عباس أصاب.

فقلت للشافعي: فإننا نقول لا نحب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم من الركعتين، والركعة من الوتر، فقال الشافعي: لست أعرف لما تقول وجهاً، والله المستعان إن كنتم نعتبتم إلى أنكم تتركوه أن يصلي ركعة منفردة فأنتم إذا صلى ركعتين قبلها، ثم سلم تأمرونه بإفراد الركعة؛ لأن من سلم من صلاة، فقد فصلها عما بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة بركات يسلم في كل ركعتين، فيكون كل ركعتين يسلم بينهما مقطعتين من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما، وأن السلام أفضل للفصل ألا ترى أن رجلاً لو فاتته صلوات قضاهن في مقام فصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها؛ لخروجه من كل صلاة بالسلام، وإن كان إنما أدرتم أنكم كرهتم أن يصلي واحدة؛ لأن النبي ﷺ أكثر منها، وإنما يستحب أن يصلي إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، وإن كان أراد أن النبي ﷺ قال صلاة الليل مثنى مثنى فأقل مثنى مثنى أربع فصاعداً، وواحدة غير مثنى، وقد أوتر بواحدة في الوتر كما أمر بمثنى.

٢٤٤- وقد أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس، ولا يسلم إلا في الأخيرة منها. [أخرجه مسلم (٧٣٧)، أبو داود (١٣٣٨)، الرمزي (٤٥٩)،

النسائي (٢٤٠/٣)، ابن ماجه (١٣٥٩)]

وهم لا يأخذون بهذا يقولون: يقنت قبل الركوع، وإن لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه سجدتا السهو.

قال الشافعي: وآخر الليل أحب إلي من أوله إن جزأ الليل اثلاثاً فالأوسط أحب إلي أن يقوم؛ فإن فاتته الوتر حتى يصلّي الصبح لم يقض قال ابن مسعود الوتر ما بين العشاء والفجر، وإن فاتت ركعتا الفجر حتى تقام الظهر لم يقض؛ لأن أبا هريرة قال: إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة، وفي اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهم.

٢٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُلَيْيَةَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْغَنَوِيِّ، عَنْ خُطَّابِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْوُتْرُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُؤْتِرَ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَوْتَرَ، ثُمَّ إِنْ اسْتَيْقِظَ فَشَاءَ أَنْ يَشْفَعَهَا بِرَكَعَتِهِ، وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى يُصْبِحَ، وَإِنْ شَاءَ أَوْتَرَ آخِرَ اللَّيْلِ. [أخرجه عبد الرزاق (٤٦٨٤)، ابن أبي شيبة (٦٧٦٢)]

وهم يكرهون أن يقض الرجل وتره، ويقولون إذا أوتر صلى مثني مثني.

٢٥٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ تَوَبَّ الْمُؤَذِّنُ، فَقَالَ آيِنَ السَّائِلُ عَنِ الْوُتْرِ نَعَمْ سَاعَةَ الْوُتْرِ هَذِهِ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾. [أخرجه الحاكم (٥١٦٢)]

وهم لا يأخذون بهذا، ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر.

٢٥١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ ظَلِيَّانَ قَالَ: كَانَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْرُجُ إِلَيْنَا وَنَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى تَبَاشِيرِ الصُّبْحِ، فَيَقُولُ: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، فَإِذَا قَامَ النَّاسُ. قَالَ: نَعَمْ سَاعَةَ الْوُتْرِ هَذِهِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّيْ رَكَعَتَيْنِ فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَفِي الْبُيُوتِيِّ يقرأ في رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾، وَإِنْ قَرَأَ غَيْرَ هَذَا مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ أَجْزَاهُ.

وفيه في آخر ترجمة طهارة الأرض، ومن دخل مسجداً فليركع فيه قبل أن يجلس، فإن رسول الله ﷺ أمر بذلك، وقال: تحية المسجد ركعتان.

وَهُمْ يَقُولُونَ تَقْرَأُ بِسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى. وَالثَّانِيَةُ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وَالثَّلَاثَةُ تَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَأَمَّا مَنْ فَقُولَ يقرأ فيها بِ- قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، وَ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، وَيَفْضُلُ بَيْنَ الرُّكَعَتَيْنِ وَالرُّكَعَةُ بِالتَّسْلِيمِ وَمِنْهَا فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْوُتْرِ.

قال الشافعي: وقد سمعت أن النبي ﷺ أوتر أول الليل وآخره في حديث يثبت مثله وحديث دونه، وذلك فيما وصفت من المباح له أن يوتر في الليل كله ولحن نبيح له في المكتوبة أن يصلّي في أول الوقت وآخره، وهذا في الوتر، أوسع منه.

٢٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْفُورٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ. [أخرجه البخاري (٩٩٦)، مسلم (٧٤٥)]

وفي مختصر المزني في باب صلاة التطوع. قال الشافعي: التطوع وجهان أحدهما صلاة جماعة مؤكدة، فلا أجيز تركها لمن قدر عليها وهي صلاة العيدين وخسوف الشمس والقمر والاستسقاء وصلاة منفرد وبعضها، أوكد من بعض فأكد من ذلك الوتر ويشبه أن يكون صلاة التهجد، ثم ركعتا الفجر، قال ولا أرخص لمسلم في ترك واحدة منهما، وإن أوجبهما، ومن ترك واحدة منهما أسوأ حالاً ممن ترك جميع النوافل فأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب إلي منه ورأيهم بالمدينة يقومون بتسعة وثلاثين، وأحب إلي عشرون؛ لأنه روي عن عمر.

وكذلك يقومون بمكة، ويوترون بثلاث. قال المزني: ولا أعلم الشافعي ذكر موضع القنوت من الوتر ويشبه قوله بعد الركوع كما قال في قنوت الصبح ولما كان قول من رفع رأسه بعد الركوع سمع الله لمن حمده وهو دعاء كان هذا الموضع للقنوت الذي هو دعاء أشبه ولأن من قال يقنت قبل الركوع يأمره يكبر قائماً، ثم يدعوه، وإنما حكم من يكبر بعد القيام إنما هو للركوع فهذه تكملة زائدة في الصلاة لم تثبت بأصل ولا قياس.

وفي كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود. ٢٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ هُشَيْمٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ: إِنْ عَلِيَ كَانَ يَقْنَتُ فِي الْوُتْرِ بَعْدَ الرُّكُوعِ.

٧٧- باب الساعات التي تكرر فيها الصلاة

وهو مذكور في اختلاف الحديث.

٢٥٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ جَبَانٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. [أخرجه مالك (٢٢١)، البخاري (٥٨٨)، مسلم (٨٢٥)، ابن ماجه (١٢٤٨)]

٢٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَتَخَرَّى أَحَدُكُمْ، فَيُصَلِّيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا. [أخرجه البخاري (٥٨٢)، مسلم (٨٢٨)]

٢٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الصَّنَابِجِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ الشَّمْسُ تَطْلُعَ وَمَعَهَا قُرْآنُ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا اسْتَوَتْ فَارْتَهَا، فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا دَنَتْ إِلَى الْغُرُوبِ فَارْتَهَا، فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَهَا وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ. [أخرجه مالك (٢١٩/١)، النسائي (٢٧٥/١)]

قال الشافعي: وروى عن إسحاق بن عبد الله عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة. [أخرجه البيهقي (٤٦٤/٢)]

٢٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شُهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَامَ عَنِ الصُّبْحِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾. [أخرجه مالك (١٣١-١٤)]

٢٥٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ جَبْرِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَمَرَسَ، فَقَالَ: أَلَا رَجُلٌ صَالِحٌ يَكْلُونَا اللَّيْلَةَ لَا نَرُقُدُ عَنِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ بِلَالٌ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَاسْتَدَّ بِلَالٌ إِلَى

رَاحِلَتِهِ وَاسْتَقْبَلَ الْفَجْرَ قَالَ: فَلَمْ يَفْرَعُوا إِلَّا بِحَرِّ الشَّمْسِ فِي وَجْهِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ، فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ قَالَ فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، ثُمَّ اقْتَادُوا وَرَاحِلَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٤/٢)]

٢٥٧- قال الشافعي: وَهَذَا يُرْوَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

مُتَّصِلًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَزَيْدٌ أَحَدُهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ، أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا.

وزيد الآخر أي حين ما كانت.

٢٥٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَةَ، عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، فَلَا يَمْنَعُنْ أَحَدًا طَافَ بِهَذَا التَّيْسِ وَصَلَّى آيَةً سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ، أَوْ نَهَارٍ. [أخرجه أبو داود (١٨٩٤)، الزمعي (٨٦٨)، النسائي (٢٨٤/١)، ابن ماجه (١٢٥٤)]

٢٥٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يُخَالِفُهُ وَزَادَ عَطَاءٌ: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَا بَنِي هَاشِمٍ، أَوْ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ.

٢٦٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ قَالَ قَتِينَا هُوَ عَلَى الْعَبْرِ إِذْ قَالَ: يَا كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ ادْعَبْ إِلَى عَائِشَةَ فَسَلِّهَا عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَلَعَبْتُ مَعَهُ وَتَعَثْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ مَعَنَا قَالَ ادْعَبْ فَاسْمَعْ مَا تَقُولُ أَمْ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ فَجَاءَنَا فَسَأَلَهَا، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ لَا عِلْمَ لِي، وَلَكِنْ ادْعَبْ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَلِّهَا قَالَ فَلَدَعَبْنَا مَعَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَصَلَّى عِنْدِي رَكَعَتَيْنِ لَمْ أَكُنْ أَرَاهُ يُصَلِّيهِمَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتَ صَلَاةَ لَمْ أَكُنْ أَرَاكَ تُصَلِّيُهَا قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَإِنَّهُ قَدِمَ عَلَيَّ وَفَدَّ بَيْنِي تَيْسِمَ، أَوْ صَدَقَةً فَشَلَوْنِي عَنْهُمَا فَهَمَّا هَاتَانِ الرُّكَعَتَانِ. [أخرجه البخاري (١٢٣٣)]

مسلم (٨٣٤)، أبو داود (١٢٧٣)

٢٦١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ الرُّكَعَتَانِ يَا قَيْسُ؟ فَقُلْتُ لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. [خرجه أبو

داود (١٢٦٧)، الترمذي (٤٢٢)، ابن ماجه (١١٥٤)]

قال الشافعي: وليس بعد هذا اختلاف في الحديث بل بعض هذه الأحاديث يدل على بعض فجماع نهى رسول الله ﷺ، والله أعلم عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد ما تبدو حتى تبرر عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد مغيب بعضها حتى يغيب كلها وعن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة ليس على كل صلاة لزمت المصلي بوجه من الوجوه، أو تكون الصلاة مؤكدة فأمر بها، وإن لم تكن فرضاً أو صلاة كان الرجل يصلها فاعفلها، وإذا كانت واحدة من هذه الصلوات صليت في هذه الأوقات بالدلالة عن رسول الله ﷺ، ثم إجماع الناس في الصلاة على الجنائز بعد الصبح والعصر.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فإين الدلالة عن رسول الله ﷺ.

قيل في قوله من نسي صلاة، أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ وَأَمْرُهُ أَنْ لَا يُنْعَى أَحَدٌ طَافَ بِالنَّيْتِ وَصَلَّى أَيْ سَاعَةً شَاءَ وَصَلَّى الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَنَائِزِهِمْ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ.

قال الشافعي: وفيما روت أم سلمة من أن النبي ﷺ صلى في بيتها ركعتين بعد العصر كان يصليهما بعد الظهر فشغل عنها بالوفد فصلاهما بعد العصر؛ لأنه كان يصليهما بعد الظهر فشغل عنها قال: وروى قيس جد يحيى بن سعيد أن النبي ﷺ رآه يصلّي ركعتين بعد الصبح فسأله، فأخبره بأنهما ركعتا الفجر فأقره؛ لأن ركعتي الفجر مؤكدتان مأمور بهما، فلا يجوز إلا أن يكون نهي عن الصلاة في الساعات التي نهى عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم فاما كل صلاة كان يصلها صاحبها فاعفلها، أو شغل عنها، وكل صلاة أكدت، وإن لم تكن فرضاً كركعتي الفجر والكسوف، فيكون نهى النبي ﷺ فيما سوى هذا ثابتاً.

قال الشافعي: والنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار مثله إذا غاب حاجب الشمس وبرر لا اختلاف

فيه؛ لأنه نهى واحداً، وهذا مثل نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة؛ لأن من شأن الناس التحجير للجمعة والصلاة إلى خروج الإمام.

قال: وهذا مثل الحديث في نهى النبي ﷺ عن صيام اليوم قبل شهر رمضان إلا أن يوافق ذلك صوم رجل كان يصومه.

٧٨- باب الخلاف في هذا الباب

حدثنا الربيع قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفنا بعض أهل ناحيتنا وغيره، فقال: يصلّي على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح ما لم تقارب الشمس أن تطلع، وما لم تتغير الشمس واحتج في ذلك بشيء رواه عن ابن عمر يشبه بعض ما قال.

قال الشافعي: وابن عمر إنما سمع من النبي ﷺ النهي أن يتحرى أحداً، فيصلي عند طلوع الشمس وعند غروبها، ولم أعلمه روي عنه النهي عن الصلاة بعد العصر ولا بعد الصبح فنهب ابن عمر إلى أن النهي مطلق على كل شيء فنهى عن الصلاة على الجنائز؛ لأنها صلاة في هذين الوقتين وصلّى عليها بعد الصبح وبعد العصر؛ لأننا لم نعلمه روى النهي عن الصلاة في هذه الساعات.

قال الشافعي: فمن علم أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كما نهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلنا من أنه إنما نهى عنها فيما لا يلزم، ومن روى يعلم أن النبي ﷺ صلى على العصر ركعتين كان يصليهما بعد الظهر شغل عنهما وأقر قيساً على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم، ولم ينه الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة التأفلة وفيما تؤكد منها عليه، ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس، فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به، أو ينهى عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح والعصر بكل حال.

قال الشافعي: وذهب أيضاً إلى أن لا يصلي أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج بأن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح، ثم نظر، فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أتاه بذي طوى فصلّى.

قال الشافعي: فإن كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو مثل مذهب ابن عمر، وذلك أن يكون علم أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فرأى نهيهم مطلقاً فترك الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول: لا صلاة في جميع الساعات التي نهى النبي ﷺ عن

الصلاة فيها لطوافٍ ولا على جنازة.

وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فاتئة، وذلك من حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتأتم مغيبها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس.

قال الشافعي: وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي ﷺ ينهى أن تستقبل القبلة، أو تبت المقدس لحاجة الإنسان قال أبو أيوب فقدما الشام فرجنا مراحض قد صنعت فنحرف ونستغفر الله وعجب ابن عمر ممن يقول لا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس لحاجة الإنسان، وقال: رأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلًا بيت المقدس لحاجته.

قال الشافعي: علم أبو أيوب النهي فرأه مطلقاً، وعلم ابن عمر استقبال النبي ﷺ لحاجته، ولم يعلم النهي، ومن علمهما معاً قال النهي عن استقبال القبلة وبيت المقدس في الصحراء ضرورة على ذاهب فيها ولا ستر فيها للذاهب؛ لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلي، أو يستديره فترى عورته إن كان مقبلاً، أو مدبراً، وقال: لا بأس بذلك في البيوت لضيقها وحاجة الإنسان إلى المرفق فيها وسترها، وإن أحداً لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل، أو يشرف عليه.

قال الشافعي: وفي هذا المعنى أن أسيد بن حضير وجابر بن عبد الله صلياً مريضين قاعدين يقوم أصحاباً فأمرهم بالقعود معهما، وذلك أنهما، والله أعلم علما أن رسول الله ﷺ صلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً فأمرهم بالجلوس فأخذوا به، وكان الحق عليهم ولا أشك أن قد عذب عنهما أن النبي ﷺ صلى في مَرَّحِهِ الذي مات فيه جالساً وأبو بكر إلى جنبه قائماً والناس من وراءه قياماً فنسخ هذا أمر النبي ﷺ بالجلوس وراءه إذا صلى شاكياً وجالساً، ووجب على كل من علم الأمرين معاً أن يصير إلى أمر النبي ﷺ الآخر إذا كان ناسخاً للآخر، أو إلى أمر النبي ﷺ الدالّ بعبضه على بعض.

قال الشافعي: وفي مثل هذا المعنى أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خطب الناس وعثمان بن عفان محصور فأخبرهم أن النبي ﷺ نهأهم عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وكان يقول به؛ لأنه سمعه من النبي ﷺ وعبد الله بن وافر رواه عن النبي ﷺ وغيرهما، فلما روت عائشة أن النبي ﷺ نهى عنه عند الدافقة، ثم قال كلوا وتزودوا وأذخروا وتصدقوا وروى جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه نهى عن لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال كلوا وتزودوا وتصدقوا كان يجب على من علم الأمرين معاً أن يقول نهى النبي ﷺ عنه لمعنى، وإذا كان مثله فهو منهى عنه، وإذا لم يكن مثله لم يكن منهياً عنه، أو يقول نهى عنه النبي ﷺ

في وقت، ثم أرخص فيه من بعد والآخر من أمره ناسخ للآخر.

قال الشافعي: وكل قال بما سمعه من رسول الله ﷺ، وكان من رسول الله ﷺ ما يدل على أنه قاله على معنى دون معنى، أو نسخه فعلم الأول، ولم يعلم غيره، فلو علم أمر رسول الله ﷺ فيه صار إليه إن شاء الله.

قال الشافعي: ولهذا أشباه غيره في الأحاديث، وإنما وضعت هذه الجملة عليه لتدل على أمور غلط فيها بعض من نظر في العلم ليعلم من علمه أن من متقدمي الصحبة وأهل الفضل والدين والأمانة من يعزب عنه من سنن رسول الله ﷺ شيء علمه غيره ممن لعله لا يقاربه في تقدم صحبته وعلمه ويعلم أن علم خاص السنن إنما هو علم خاص لمن فتح الله عز وجل له علمه لا أنه عام مشهور شهرة الصلاة وجل الفرائض التي كلفتها العامة، ولو كان مشهوراً شهرة جل الفرائض ما كان الأمر فيما وصفت من هذا وأشباهه كما وصفت ويعلم أن الحديث إذا زواه الثقات عن رسول الله ﷺ فذلك ثبوته، وأن لا نعوّل على حديث ليثبت أن وافقه بعض أصحاب النبي ﷺ، ولا يرد؛ لأن عمل بعض أصحاب النبي ﷺ عملاً خالفه؛ لأن لأصحاب النبي ﷺ والمسلمين كلهم حاجة إلى أمر رسول الله ﷺ وعليهم اتباعه لا أن شيئاً من أقوالهم تبع ما روي عنه، ووافقه يزيد قوله؛ شدة ولا شيئاً خالفه من أقوالهم يروى ما روى عنه الثقة؛ لأن قوله المروى عن أتباعه عليهم، وعلى الناس، وليس هكذا قول بشر غير رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فإن قال قائل: صح الحديث المروي عن رسول الله ﷺ إذا خالفه بعض أصحابه جاز له أن يتهم عن بعض أصحابه لخلافه؛ لأن كلاً روى خاصة ومعاً، وإن بينهما مما روي عن النبي ﷺ أولى أن يصار إليه، ومن قال منهم قولاً لم يروه عن النبي ﷺ لم يجوز لأحد أن يقول إنما قاله عن رسول الله ﷺ لما وصفت من أنه يعزب عن بعضهم بعض قول، ولم يجوز أن نذكره عنه إلا رأياً له ما لم يقله عن رسول الله ﷺ؛ فإن كان هكذا لم يجوز أن يعارض بقول أحد قول رسول الله ﷺ.

ولو قال قائل: لا يجوز أن يكون إلا عن رسول الله ﷺ لم يحل له خلاف من وضعه هذا الموضع، وليس من الناس أحد بعد رسول الله ﷺ إلا وقد أخذ من قوله وترك لقول غيره من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يجوز في قول النبي ﷺ أن يرد لقول أحد غيره.

فإن قال قائل: فاذكر لي في هذا ما يدل على ما وصفت فيه.

قيل له: ما وصفت في هذا الباب وغيره متفرقاً وجملةً ومنه

فإن قال قائل: فكيف تقول.

قلت: لا يقال لشيء من هذا إجماع، ولكن ينسب كل شيء منه إلى قاعله فينسب إلى أبي بكر فعله، وإلى عمر فعله، وإلى علي فعله، ولا يقال لغيرهم نحن أخذ منهم موافقة لهم ولا مخالفة، ولا ينسب إلى ساكن قول قائل ولا عمل عامل إنما ينسب إلى كل قول وعمله، وفي هذا ما يدل على أن أدعاء الإجماع في كثير من خاص الأحكام ليس كما يقول من يدعيه.

فإن قال قائل: أنتجد مثل هذا؟

قلنا: إنما بدنا به؛ لأنه أشهر ما صنع الأئمة وأولى أن لا يختلفوا فيه، وأن لا يجهله العامة ونحن نجد كثيراً من ذلك أن أبا بكر جعل الجد أبا، ثم طرح الإخوة معه، ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلي.

ومن ذلك أن أبا بكر رأى على بعض أهل الردة فداءً وسيأ وحسبهم لذلك فاطلقهم عمر، وقال: لا سي ولا فداء مع غير هذا مما سكتنا عنه ونكتفي بهذا منه.

٢٦٢- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن يحيى بن خابط حدثه قال: توفي خابط فأعتق من صلى من رقيقه وصام وكانت له أمة نويبة قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه، فلم ترعه إلا بحملها وكانت ثيباً فدعب إلى عمر فحدثه، فقال له: عمر: لأنت الرجل لا يأتي بخير، فأقرعه ذلك فأرسل إليها عمر، فقال: أحلت؟ فقالت: نعم من مرعوش بدمعتين، وإذا هي تستهل بذلك ولا تكتمه قال وصاذف علياً وعثمان وعبد الرحمن بن عوف، فقال أشيروا علي قال: وكان عثمان جالساً فاضطجع، فقال: علي وعبد الرحمن قد وقع عليها الحد، فقال أشير علي يا عثمان، فقال: قد أشار عليك أخراك، فقال أشير أنت علي قال أراها تستهل به كأنها لا تعلمه، وليس الحد إلا على من علمه، فقال عمر: صدقت صدقت والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علمه فجلبها عمر مائة وغربها عاماً.

قال الشافعي: فخالف علياً وعبد الرحمن، فلم يجدها حدًا عندهما وهو الرجم قال: وخالف عثمان أن لا يجدها بحال وجلبها مائة وغربها عاماً، فلم يرو عن أحد منهم من خلافة بعد حد إياها حرف، ولم يعلم خلافتهم له إلا بقولهم المتقدم قبل فعله.

أن عمر بن الخطاب إمام المسلمين والمقدم في المنزلة والفضل، وقدم الصحبة والورع والثقة والتب بالعلم قبل أن يسأله والكاشف عنه؛ لأن قوله حكم يلزم حتى كان يقضي بين المهاجرين والأنصار أن الدية للعاقلة ولا تترك المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره، أو كتب إليه الضحك بن سفيان أن النبي ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فرجع إليه عمر وترك قوله، وكان عمر يقضي أن في الإهام خمس عشرة والوسطى والمسيحة عشراً وعشراً وفي التي تلي الخنصر تسعاً، وفي الخنصر ستاً حتى وجد كتاباً عند آل عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي ﷺ وفي كل أصبع مائة هنالك عشر من الإبل فترك الناس قول عمر وصاروا إلى كتاب النبي ﷺ، ففعلوا في ترك أمر عمر لأمر النبي ﷺ فعل عمر في فعل نفسه في أنه ترك فعل نفسه لأمر النبي ﷺ، وذلك الذي، أوجب الله عز وجل عليه وعليهم، وعلى جميع خلقه.

قال الشافعي: وفي هذا دلالة على أن حاكمهم كان يحكم برأيه فيما لرسول الله ﷺ فيه سنة لم يعلمها، ولم يعلمها أكثرهم، وذلك يدل على أن علم خاص الأحكام خاص كما وصفت لا عام كعام جل القرائض.

قال الشافعي: وقسم أبو بكر حتى لقي الله عز وجل فسوى بين الحر والعبد، ولم يفضل بين أحد سابق ولا نسب، ثم قسم عمر فالغني العبيد وفضل بالنسب والسابقة، ثم قسم علي فالغني العبيد وسوى بين الناس، وهذا أعظم ما يلي الخلاف وأعمه وأولاه أن لا يختلفوا فيه، وإنما جعل الله عز وجل في المال ثلاثة أقسام: قسم الفبي، وقسم الغنيمية، وقسم الصدقة، فاختلقت الأئمة فيها، ولم يتتبع أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي، وفي هذا دلالة على أنهم يسلّمون لحاكمهم، وإن كان رأيهم خلاف رأيي، وإن كان حاكمهم قد يحكم بخلاف آرائهم لا أن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم، وعلى أن من ادعى أن حكم حاكمهم إذا كان بين أظهرهم، ولم يروه عليه، فلا يكون إلا وقد راوا رأيه قيل: إنهم لو راوا رأيه فيه لم يخالفوه بعده.

فإن قال قائل: قد راوه في حياته، ثم خلافة بعده.

قيل له: فدخل عليك في هذا إن كان كما قلت أن إجماعهم لا يكون حجة عندهم إذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر، ثم يجمعوا على قسم عمر، ثم يجمعوا على قسم علي. وكل واحد منهم يخالف صاحبه فإجماعهم إذا ليس بحجة عندهم أولاً ولا آخراً.

وكذلك لا يجوز إذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة.

قال الشافعي: والعلم من وجهين أتباع، أو استنباط والاتباع أتباع كتابي؛ فإن لم يكن فسنّة؛ فإن لم تكن فقول عامّة من سلفنا لا نعلم له مخالفاً؛ فإن لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل؛ فإن لم يكن فقياس على سنّة رسول الله ﷺ؛ فإن لم يكن فقياس على قول عامّة من سلف لا مخالف له، ولا يجوز القول إلا بالقياس، وإذا قاس من له القياس، فاختلّفوا وسع كلاً أن يقول بمبلغ اجتهاده، ولم يسهه أتباع غيره فيما أدى إليه اجتهاده بخلافه، والله أعلم.

٧٩- صلاة الجمعة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي عمّد بن إدريس المطّليّ قال: ذكر الله تبارك اسمه الأذان بالصلاة، فقال عز وجل ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا﴾، وقال: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ فأوجب الله - والله أعلم - إتيان الجمعة وسنّ رسول الله ﷺ الأذان للصلوات المكتوبات فاحتمل أن يكون، أوجب إتيان صلاة الجمعة في غير الجمعة كما أمر بإتيان الجمعة وترك البيع واحتمل أن يكون أذن بها لتصلّى لوقتها، وقد جمع رسول الله ﷺ مسافراً ومقيماً خافضاً وغير خافض، وقال الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ الْآيَةُ وَالَّتِي بَعْدَهَا﴾.

قال الشافعي: وأمر رسول الله ﷺ من أتى الصلاة أن يأتيها وعليه السكينة ورخص في ترك إتيان الجمعة في العذر بما سادّكه إن شاء الله تعالى في موضعه، وأشبه ما وصفت من الكتاب والسنة أن لا يحل ترك أن يصلّي كل مكتوبة في جماعة حتى لا يخلوا جماعة مقيمون ولا مسافرون من أن يصلّي فيهم صلاة جماعة.

٢٦٣- أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطّيب فيخطب، ثم أمر بالصلاة فيؤذّن لها، ثم أمر رجلاً فيؤمّ الناس، ثم أخالفت إلى رجال يتأخرون فأحرق عليهم بيوتهم فولّذي نفسي بيده لم يعلم أحد منهم أنه يجد عظماً سميناً، أو مرماتين حسنتين لشهده العشاء. [أخرجه مالك (١٢٩/١)، البخاري (٦٤٤)، مسلم (٦٥١)، أبو داود (٥٤٨-٥٤٩)، الترمذي (٢١٧)، النسائي (١٠٧/٢)، ابن ماجه (٧٩١)]

٢٦٤- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن حرملة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

قال: وقال بعض من يقول ما لا ينبغي له إذ قبل حدّ عمر مولاة حاطب كذا لم يكن عمر ليحدها إلا بإجماع أصحاب رسول الله ﷺ جهالة بالعلم وجراة على قول ما لا يعلم فمن اجتراً على أن يقول: إن قول رجل، أو عمله في خاص الأحكام ما لم يحك عنه وعنه قال عندنا ما لم يعلم.

قال الشافعي: وقضى عمر بن الخطاب في أن لا تباع أمهات الأولاد، وخالفه علي، وقضى عمر في الضرس بجمل، وخالفه غيره فجعل الضرس سنّاً فيها خمس من الإبل، وقال عمر وعليّ وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وغيرهم: للرجل على امرأته الرجعة حتى تطهر من الحيضة الثالثة، وخالفهم غيرهم، فقال: إذا طعت في الدّم من الحيضة الثالثة، فقد انقطعت رجعتة عنها مع أشياء كثيرة أكثر مما وصفت، فدل ذلك على أن قائل السلف يقول براهيه، ويخالفه غيره، ويقول براهيه، ولا يروى عن غيره فيما قال به شيء، فلا ينسب الذي لم يرو عنه شيء إلى خلافه ولا موافقته؛ لأنّه إذا لم يقل لم يعلم قوله، ولو جاز أن ينسب إلى موافقته جاز أن ينسب إلى خلافه، ولكن كلاً كذب إذا لم يعرف قوله ولا الصدق فيه إلا أن يقال: ما يعرف إذا لم يقل قولاً، وفي هذا دليل على أن بعضهم لا يرى قول بعض حجة تلزمه إذا رأى خلافها، وأنهم لا يرون اللازم إلا الكتاب، أو السنة، وأنهم لم ينهوا قط إن شاء الله إلى أن يكون خاص الأحكام كلها إجماعاً كإجماعهم على الكتاب والسنة وجمل الفرائض، وأنهم كانوا إذا وجدوا كتاباً، أو سنّة، أتبعوا كل واحد منهما، وإذا تأوّلوا ما يحتمل، فقد يختلفون، ولذلك إذا قالوا فيما لم يعلموا فيه سنّة اختلفوا.

قال الشافعي: وهي حجة على أن دعوى الاجتماع في كل الأحكام ليس كما ادّعى من ادّعى ما وصفت من هذا ونظائر له أكثر منه وجملته أنّه لم يدع الإجماع فيما سوى جمل الفرائض التي كلّفها العامة أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا التابعين ولا القرن الذين من بعدهم، ولا القرن الذين يلونهم، ولا عالم علمته على ظهر الأرض ولا أحد نسبته العامة إلى علم إلا حديثاً من الزمان، فإن قائلًا قال فيه بمعنى لم أعلم أحداً من أهل العلم عرفة، وقد حفظت عن عدد منهم إبطاله.

قال الشافعي: ومتى كانت عامّة من أهل العلم في دهر البلدان على شيء، أو عامّة قبلهم قبل يحفظ عن فلان وفلان كذا، ولم نعلم لهم مخالفاً وتأخذ به ولا نزعّم أنّه قول الناس كلّهم؛ لأنّا لا نعرف من قاله من الناس إلا من سمعناه منه، أو عنه قال: وما وصفت من هذا قول من حفظت عنه من أهل العلم نصّاً واستدلالاً.

بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُتَأَقِّبِينَ شُهُودُ الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ لَا يَسْتَطِيعُونَهُمَا.

[أخرجه مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ (١٣٠/١)]

أو نحو هذا.

قال الشافعي: فيشبه ما قال رسول الله ﷺ: من همته أن يحرّق على قوم يوثقهم أن يكون قاله في قوم تخلّفوا عن صلاة العشاء لنفاق، والله تعالى أعلم، فلا أرخص لمن قدر على صلاة الجماعة في ترك إتيانها إلا من عذر، وإن تخلّف أحد صلاها منفرداً لم يكن عليه إعادتها صلاها قبل صلاة الإمام، أو بعدها إلا صلاة الجمعة، فإن على من صلاها ظهراً قبل صلاة الإمام إعادتها؛ لأن إتيانها فرض عين، والله تعالى أعلم.

وكل جماعة صلى فيها رجل في بيته، أو في مسجد صغير، أو كبير قليل الجماعة، أو كثيرها أجزاء عنه والمسجد الأعظم وحيث كثرت الجماعة أحب إلي، وإن كان لرجل مسجد يجمع فيه، ففاته فيه الصلاة؛ فإن أتى مسجد جماعة غيره كان أحب إلي، وإن لم يأته وصلى في مسجد منفرداً فحسن، وإذا كان للمسجد إمام راتب، ففاته رجلاً، أو رجلاً فيه الصلاة صلوا فرادى، ولا أحب أن يصلوا فيه جماعة؛ فإن فعلوا أجزاءهم الجماعة فيه، وإنما كرهت ذلك لهم؛ لأنه ليس مما فعل السلف قبلنا بل قد عابه بعضهم.

قال الشافعي: وأحسب كراهية من كره ذلك منهم إنما كان لتفرق الكلمة، وإن يرغب رجل عن الصلاة خلف إمام جماعة فيتخلّف هو، ومن أراد عن المسجد في وقت الصلاة، فإذا قضيت دخلوا فجمعوا، فيكون في هذا اختلاف وتفرق كلمة وفيهما المكروه.

وإنما أكره هذا في كل مسجد له إمام ومؤذن، فأما مسجد بني على ظهر الطريق، أو ناحية لا يؤذن فيه مؤذن راتب، ولا يكون له إمام معلوم، ويصلي فيه المرأة ويستظلون، فلا أكره ذلك فيه؛ لأنه ليس فيه المعنى الذي وصفت من تفرق الكلمة، وإن يرغب رجال عن إمامة رجل فيتخذون إماماً غيره، وإن صلى جماعة في مسجد له إمام، ثم صلى فيه آخرون في جماعة يعلمهم كرهت ذلك لهم لما وصفت وأجزأتهم صلاتهم.

٨٠- فضل الجماعة والصلاة معهم

٢٦٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة. [أخرجه مالك (١٢٩/١)،

البخاري (٦٤٥)، مسلم (٦٥٠)، الرمزي (٢١٥)، ابن ماجه (٧٨٩)]

٢٦٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً. [أخرجه مالك (١٢٩/١)، البخاري (٦٤٨)، مسلم (٦٤٩)، أبو داود (٥٥٩)، الرمزي (٢١٦)، النسائي (١٠٣/٢)، ابن ماجه (٧٨٧)]

قال الشافعي: والثلاثة فصاعداً إذا أتهم أحدهم جماعة، وأرجو أن يكون الاثنان يؤم أحدهما الآخر جماعة، ولا أحب لأحد ترك الجماعة، ولو صلاها بنسائه، أو رقيقه، أو أمه، أو بعض ولده في بيته، وإنما منعي أن أقول صلاة الرجل لا تجوز وحده وهو يقدر على جماعة بحال تفضيل النبي ﷺ صلاة الجماعة على صلاة المنفرد، ولم يقل لا تجزئ المنفرد صلاته وإنما قد حفظنا أن قد فاته رجلاً معه الصلاة فصلوا بعلمه منفردين، وقد كانوا قادرين على أن يجمعوا، وأن قد فاته الصلاة في الجماعة قوماً فجاءوا المسجد فصلّى كل واحد منهم منفرداً، وقد كانوا قادرين على أن يجمعوا في المسجد فصلّى كل واحد منهم منفرداً، وإنما كرهوا لثلاث يجمعوا في مسجد مرتين، ولا بأس أن يخرجوا إلى موضع فيجمعوا فيه، وإنما صلاة الجماعة بأن يأثم المصلون برجل، فإذا أتم واحد برجل فهي صلاة جماعة، وكلما كثرت الجماعة مع الإمام كان أحب إلي وأقرب إن شاء الله تعالى من الفضل.

٨١- العذر في ترك الجماعة

٢٦٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه أذن في ليلة ذات برذ وريح، فقال: ألا صلوا في الرّحال، ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول ألا صلوا في الرّحال. [أخرجه مالك (٧٣/١)، البخاري (٦٦٦)، مسلم (٦٩٧)]

٢٦٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يأمر منايه في الليلة المطيرة واللييلة الباردة ذات ريح ألا صلوا في رحالكم. [أخرجه الهوي في "شرح السنة" (٨٠٠)]

٢٦٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْثَمِ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ أَصْحَابِهِ يَوْمًا فَلَتَحَبَّ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَتَيَّدَ بِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ. [أخرجه مالك (١٥٩/١)، أبو داود (٨٨)، الترمذي (١٤٢)، النسائي (١١٠-١١١)، ابن ماجه (١١٦)]

٢٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْثَمِ أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فَصَحِبَهُ قَوْمٌ، فَكَانَ يَوْمُهُمْ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَقَدَّمَ رَجُلًا، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَتَيَّدَ بِالْغَائِطِ.

قال الشافعي: وإذا حضر الرجل - إماماً كان، أو غير إمام - وضوء بدأ بالوضوء، ولم أحب له أن يصلي وهو يجذ من الوضوء لأمر النبي ﷺ أن يبدأ بالوضوء، وما أمر به من الخشوع في الصلاة وإكمالها، وإن من شغل بحاجة إلى وضوء أشبه أن لا يبلغ من الإكمال للصلاة والخشوع فيها ما يبلغ من لا شغل له، وإذا حضر عشاء الصائم، أو المفطر، أو طعامه وبه إليه حاجة أرخصت له في ترك إتيان الجماعة، وإن يبدأ بطعامه إذا كانت نفسه شديدة التوقان إليه، وإن لم تكن نفسه شديدة التوقان إليه ترك العشاء وإتيان الصلاة أحب إلي.

وأرخص له في ترك الجماعة بالمرض؛ لأن رسول الله ﷺ مرض فترك أن يصلي بالناس إماماً كثيرة، وبالحوف وبالسفر وبمرض ويموت من يقوم بأمره، وبإصلاح ما يخاف قوت إصلاحه من ماله، ومن يقوم بأمره، ولا أرخص له في ترك الجماعة إلا من عذر والعذر ما وصفت من هذا، وما أشبه، أو غلبة نوم، أو حضور مال إن غاب عنه خاف ضيعته، أو ذهاب في طلب ضالة يطمع في إدراكها ويخاف فوتها في غيبته.

٨٢- الصلاة بغير أمر الوالي

٢٧١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ وَحَاسَتْ الصَّلَاةُ فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ أَتُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأَقِيمَ الصَّلَاةَ. قَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ - فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ

التصفيق التفت فرأى رسول الله ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ امْتَأَخَرَ أَبُو بَكْرٍ وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُبَيِّنَ إِذْ أَمَرْتُكَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي أَرَاكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ مِنْ نَابِهِ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّيَّسُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ. [أخرجه مالك (١٦٣/١-١٦٤)، البخاري (٦٨٤)، مسلم (٤٢١)، أبو داود (٩٤٠)، النسائي (٧٧-٧٨)، ابن ماجه (١٠٣)]

قال الشافعي: ويجزئ رجلاً أن يقدم رجلاً، أو يتقدم، فيصلّي يقوم بغير أمر الوالي الذي يلي الصلاة أي صلاة حضرت من جمعة، أو مكتوبة، أو نافلة إن لم يكن في أهل البلد وال.

وكذلك إن كان للوالي شغل، أو مرض، أو نام، أو أبطأ عن الصلاة، فقد ذهب رسول الله ﷺ ليصلح بين بني عمرو بن عوف فجاء المؤذن إلى أبي بكر فتقدم للصلاة وذهب رسول الله ﷺ في غزوة تبوك لحاجته فتقدم عبد الرحمن بن عوف فصلّي بهم ركعة من الصبح وجاء رسول الله ﷺ فأدرك معه الركعة الثانية فصلّاها خلف عبد الرحمن بن عوف، ثم قضى ما فاتهُ، ففرغ الناس لذلك، فقال لهم رسول الله ﷺ: قد أحسستم، يغلطهم أن صلوا الصلاة لوقتها قال: يعني أول وقتها إلى هنا.

قال الشافعي: وأحب في هذا كله إن كان الإمام قريباً أن يستامر وأحب للإمام أن يوكل من يصلي بالناس إذا أبطأ هو عن الصلاة وسواء في هذا كله أن يكون الزمان زمان فتنة، أو غير زمان فتنة إلا أنهم إذا خافوا في هذا شيئاً من السلطان أحسبت أن لا يعجلوا أمر السلطان حتى يخافوا ذهاب الوقت، فإذا خافوا ذهابه لم يسعهم إلا الصلاة جماعة، أو فرادى وسواء في هذا الجمعة والأعياد وغيرها قد صلى علي بالناس العيّد وعثمان محصور رحمة الله عليهما.

٨٣- إذا اجتمع القوم وفيهم الوالي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا دخل الوالي البلد إليه فاجتمع غيره في ولايته فالوالي أحق بالإمامة، ولا يتقدم أحد ذا سلطان في سلطانه في مكتوبة ولا نافلة ولا عيد ويروى أن ذا السلطان أحق بالصلاة في سلطانه؛ فإن قدم الوالي رجلاً، فلا بأس، وإنما يؤم حيث يؤم بامر الوالي والوالي المطلق الولاية في كل من مؤ به ذو سلطان حيث مؤ، وإن دخل الخليفة بلداً لا يليه

وبالبلد والغيره فالخليفة، أولى بالصلاة؛ لأن واليه إنما ولي بسببه.

وكذلك إن دخل بلدًا تغلب عليه رجلٌ فالخليفة، أولى؛ فإن لم يكن خليفة فالوالي بالبلد، أولى بالصلاة فيه؛ فإن جاور إلى بلد غيره لا ولاية له به فهو وغيره سواء.

٨٤- إمامة القوم لا سلطان فيهم

٢٧٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُؤْمَهُمْ إِلَّا صَاحِبُ الْبَيْتِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠١/٢)]

٢٧٣- قال الشافعي: وَرَوَى أَنْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا فِي بَيْتِ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ فَقَدَّمَ صَاحِبُ الْبَيْتِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَقَالَ تَقَدَّمَ فَأَنْتَ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ فِيهِ مَنَزَلُكَ فَقَدَّمَ. [أخرجه البيهقي (١٢٦/٣)]

قال الشافعي: وأكره أن يؤم أحدٌ غيرُ ذي سلطان أحدًا في منزله إلا أن ياذن له الرجل، فإن أذن له، فإنما أم بأمره، فلا بأس إن شاء الله تعالى، وإنما أكره أن يؤم في منزله بغير أمره فأما بأمره فذلك ترك منه لحقه في الإمامة، ولا يجوز لذي سلطان ولا صاحب منزل أن يؤم حتى يكون يحسنُ يقرأ ما تجزئه به الصلاة؛ فإن لم يكن يقرأ ما تجزئه به الصلاة لم يكن له أن يؤم، وإن أم فصلاته تامة وصلاة من خلفه ممن يحسن هذا فاسدة، وهكذا إذا كان السلطان، أو صاحب المنزل ممن ليس يحسنُ يقرأ ما تجزئ من اتم به الصلاة.

وإذا تقدم أحدٌ ذا سلطان وذا بيت في بيته بغير إذن واحد منهما كرهته له، ولم يكن عليه ولا على من صلى خلفه إعادة؛ لأن الفعل في التقدم إذا كان خطأ فالصلاة نفسها مؤداة كما تجزئ وسواء إمامة الرجل في بيته العبد والحر إلا أن يكون سيده حاضراً فالبيت بيت السيّد، ويكون، أولى بالإمامة، وإذا كان السلطان في بيت رجل كان السلطان، أولى بالإمامة؛ لأن بيته من سلطانه.

وإذا كان مصر جامع له مسجد جامع لا سلطان به فأيهم أتهم من أهل الفقه والقرآن لم أكرهه.

٢٧٤- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَاحِبَ الْمَقْصُورَةِ جَاءَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ. [أخرجه البخاري (٦٢٨)، مسلم (٦٧٤)]

٨٥- اجتماع القوم في منزلهم سواء

٢٧٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: قَالَ: لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ.

قال الشافعي: هؤلاء قوم قدموا معاً فاشبهوا أن تكون قراءتهم وتفقههم سواء فأمرُوا أن يؤمهم أكبرهم وبذلك أمرهم وبهذا نأخذ فأمُر القوم إذا اجتمعوا في الموضع ليس فيهم وال، وليسوا في منزل أحدٍ أن يقدموا أقرامهم وأفقههم، وأسبهم؛ فإن لم يجمع ذلك في واحدٍ فإن قدموا أفقههم إذا كان يقرأ القرآن فقرأ منه ما يكتفي به في صلاته فحسن، وإن قدموا أقرامهم إذا كان يعلم من الفقه ما يلزمه في الصلاة فحسن.

ويقدموا هذين معاً على من هو أسنُ منهما.

وإنما قيل - والله تعالى أعلم - أن يؤمهم أقرؤهم أن من مضى من الأئمة كانوا يسلمون كباراً فيتفقهون قبل أن يقرؤوا القرآن، ومن بعدهم كانوا يقرءون القرآن صغاراً قبل أن يتفقهوا فاشبه أن يكون من كان فقيهاً إذا قرأ من القرآن شيئاً، أولى بالإمامة؛ لأنه قد ينويه في الصلاة ما يعقل كيف يفعل فيه بالفقه، ولا يعلمه من لا فقه له، وإذا استويا في الفقه والقراءة أتهم أسبهم وأمر النبي ﷺ أن يؤمهم أسبهم فيما أرى - والله تعالى أعلم - أنهم كانوا مشتبهين الحال في القراءة والعلم فأمر أن يؤمهم أكبرهم سنّاً، ولو كان فيهم ذو نسبٍ فقدموا غير ذي النسبٍ أجزأهم، وإن قدموا ذا النسبٍ اشتبهت حالهم في القراءة والفقه كان حسناً؛ لأن الإمامة منزلة فضل، وقد قال رسول الله ﷺ: قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدِّمُوها فَاحْبُ أَنْ يقدِّمَ من حضر منهم اتِّبَاعاً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إذا كان فيه لذلك موضع.

٢٧٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: كَانَ يُقَالُ يُؤْمَهُمْ أَفْقَهُهُمْ؛ فَإِنْ كَانُوا فِي الْفِقْهِ سَوَاءً فَأَقْرؤُهُمْ؛ فَإِنْ كَانُوا فِي الْفِقْهِ وَالْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَسْبَهُمْ، ثُمَّ عَادَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ يَوْمٌ، فَقُلْتُ يُؤْمَهُمُ الْعَبْدُ إِذَا كَانَ أَفْقَهُهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٩٩/٢)]

٢٧٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

٨٧- كراهية الإمامة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: روى صفوان بن سليم عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: يأتي قوم فيصلون لكم، فإن أنتموا كان لهم ولكم، وإن نقصوا كان عليهم ولكم. [أخرجه البخاري (٦٩٤)]

٢٨٠- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: قال الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم فأرشيد الأئمة واغفر للمؤذنين. [قدم]

قال الشافعي: فيشبه قول رسول الله ﷺ - والله تعالى أعلم - إن أتوا فصلوا في أول الوقت وجاءوا بكمال الصلاة في إطالة القراءة والخشوع والتسبيح في الركوع والسجود وإكمال التشهد والذكر فيها؛ لأن هذه غاية التمام، وإن أجزأ أقل منه فلهم ولكم ولا فعليهم ترك الاختيار بعد تركه ولكم ما نويتهم منه فتركتموه لاتباعه بما أمرتم باتباعهم في الصلاة فيما يجوزكم، وإن كان غيره أفضل منه فعليهم التخصير في تأخير الصلاة عن أول الوقت والإتيان بأقل ما يكفيهم من قراءة وركوع وسجود دون أكمل ما يكون منها، وإنما عليكم اتباعهم فيما أجزأ عنكم وعليهم التخصير من غاية الإتمام والكمال ويعتزل ضمناً لما غابوا عليه من المخافة بالقراءة والذكر فأمّا أن يتركوا ظاهراً أكثر الصلاة حتى يذهب الوقت، أو لم يأتوا في الصلاة بما تكون منه الصلاة مجزئة، فلا يجزئ لأحد اتباعهم ولا ترك الصلاة حتى يمضي وقتها ولا صلاتها بما لا يجزئ فيها.

وعلى الناس أن يصلوا لأنفسهم، أو جماعة مع غير من يصنع هذا ممن يصلي لهم.
فإن قال قائل: ما دليل ما وصفت.

قيل: قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ويقال نزلت في أمراء السرايا وأمروا إذا تنازعوا في شيء، وذلك اختلافهم فيه أن يردوه إلى حكم الله عز وجل، ثم حكم الرسول فحكم الله، ثم رسوله ﷺ أن يؤتى بالصلاة في الوقت وما تجزئ به، وقال رسول الله ﷺ: مَنْ أَمَرَكُمْ مِنَ الْوَلَايَةِ بِغَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ، فَلَا تُطِيعُوهُ فَإِذَا أَخْرَا الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا، أَوْ لَمْ يَأْتُوا فِيهَا بِمَا تَكُونُ بِهِ مَجْزِئَةً عَنِ الْمُصَلِّي فَهَذَا مِنْ عَظِيمِ مَعَاصِي اللَّهِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَطَاعَ وَال فِيهَا وَاحِبٌ الْأَذَانُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: اغْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِ وَاکْرَهُ الْإِمَامَةَ لِلضَّمَانِ،

فِي مَسْجِدٍ بِطَائِفَةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ وَلَا بَيْنَ عَمَرَ قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ أَرْضٌ يَغْمَلُهَا وَإِمَامٌ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ مَوْتَى لَهُ وَمَسْكَنٌ ذَلِكَ الْمَوْتَى وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ فَلَمَّا سَمِعَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ جَاءَ لِيَشْهَدَ مَعَهُمُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ لَهُ: الْمَوْتَى صَاحِبُ الْمَسْجِدِ تَقَدَّمَ فَصَلِّ، فَقَالَ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ تُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِكَ مِنِّي فَصَلَّى الْمَوْتَى صَاحِبُ الْمَسْجِدِ. [أخرجه البيهقي (١٢٦/٣)]

قال الشافعي: وصاحب المسجد كصاحب المنزل فأكره أن يتقدمه أحد إلا السلطان، ومن أم من الرجال ممن كرهت إمامته فأقام الصلاة أجزأت إمامته والاختيار ما وصفت من تقديم أهل الفقه والقرآن والسن والنسب، وإن أم أعرابي مهاجراً أو بدوي قروياً، فلا بأس - إن شاء الله تعالى - إلا أنني أحب أن يتقدم أهل الفضل في كل حال في الإمامة، ومن صلى صلاة من بالغ مسلم يقيم الصلاة أجزأته، ومن خلفه صلاتهم، وإن كان غير محمود الحال في دينه أي غاية بلغ يخالف الحمد في الدين.

وقد صلى أصحاب النبي ﷺ خلف من لا يمدحون فعالة من السلطان وغيره.

٢٧٨- قال الشافعي: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن نافع أن عبد الله بن عمر اعترض بنو في قتال ابن الزبير والحجاج بنو فصلّى مع الحجاج. [أخرجه البيهقي (١٢١/٣)]

٢٧٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا حاتم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما كانا يصليان خلف مروان قال: فقال: أما كانا يصليان إذا رجعا إلى منازلهما؟ فقال: لا والله ما كانا يزيذان على صلاة الأئمة. [أخرجه البيهقي (١٢٢/٣)]

٨٦- صلاة الرجل بصلاة الرجل لم يؤمه

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى، وإذا افتتح الرجل الصلاة لنفسه لا ينوي أن يؤم أحداً فجاءت جماعة، أو واحد فصلوا بصلاته فصلاته مجزئة عنهم وهو لهم إمام ولا فرق بينه وبين الرجل ينوي أن يصلي لهم، ولو لم يجز هذا لرجل لم يجز أن ينوي إمامة رجل، أو نفر قليل بأعيانهم لا ينوي إمامة غيرهم ويأتي قوم كثيرون فيصلون معهم، ولكن كل هذا جائز - إن شاء الله تعالى - وأسأل الله - تعالى - التوفيق.

من هذا لم يحل له أن يلي ولا لأحد عرفه أن يوليّه وأحبُّ مع هذا أن يكون حليماً على الناس، وإن لم يكن؛ فكان لا يبلغ به غيظه أن يجاوز حقاً، ولا يتناول باطلاً لم يضره؛ لأن هذا طباع لا يملكه من نفسه ومتى ولي وهو كما أحب له فتغير وجب على الوالي عزله وعليه أن لا يلي له.

ولو تولى رجل أمر قوم أكثرهم له كارهون لم يكن عليه في ذلك مائمه إن شاء الله تعالى إلا أن يكون ترك الولاية خيراً له أحبره، أو كرهوه.

٩٠- ما على الإمام من التخفيف

٢٨١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان أحدكم يصلي بالناس فليخفف، فإن فيهم السقيم والضعيف، فإذا كان يصلي لنفسه فليطيل ما شاء. [أخرجه البخاري (٧٠٣)، مسلم (٤٦٧)، الترمذي (٢٣٦)]

٢٨٢- قال الشافعي: وروي، عن النبي ﷺ قال: كان أخف الناس صلاة على الناس وأطول الناس صلاة لنفسه. قال الشافعي: روى شريك بن عبد الله بن أبي نمر وعمرو بن أبي عمرو عن العلاء بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك قال: ما صليت خلف أحد قط أخف ولا أتم صلاة من رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: وأحب للإمام أن يخفف الصلاة ويكملها كما وصف أنس، ومن حدث معه وتخففها وإكمالها مكتوب في كتاب قراءة الإمام في غير هذا الموضع، وإن عجل الإمام عما أحببت من تمام الإكمال من التثجيل كرهت ذلك له ولا إعادة عليه ولا على من خلفه إذا جاء بأقل ما عليه في الصلاة.

٩١- باب صفة الأئمة، وليس في التراجع

وفيه ما يتعلق بتقديم قرشي، وفضل الأنصار، والإشارة إلى الإمامة العظمى.

٢٨٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: حدثني ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: قدّموا قرشاً ولا تقدّموا وتعلّموا منها ولا تعلّموها، أو تعلّموها. [أخرجه

البيهقي في "معركة السن والآثار" (٨٧/١-٨٨)]

الشك من ابن أبي فديك.

وما على الإمام فيها، وإذا أمّ رجل أنبى له أن يتقي الله عز ذكره ويؤدّي ما عليه في الإمامة، فإذا فعل رجوت أن يكون خيراً حالاً من غيره.

٨٨- ما على الإمام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وروي من وجه عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يصلي الإمام بقسوم فيخص نفسه بدعوة دونهم ويروي عن عطاء بن أبي رباح مثله. وكذلك أحب للإمام، فإن لم يفعل وأدى الصلاة في الوقت أجزأه وأجزأهم وعليه نقص في أن خص نفسه دونهم، أو يدع المحافظة على الصلاة في أول الوقت بكمال الركوع والسجود.

٨٩- من أمّ قوماً وهم له كارهون

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقال: لا تقبل صلاة من أمّ قوماً وهم له كارهون، ولا صلاة امرأة وزوجها غائب عنها ولا عبد أبى حتى يرجع، ولم أحفظ من وجه يثبت أهل العلم بالحديث مثله، وإنما عني به، والله تعالى أعلم، الرجل غير الوالي يؤم جماعة يكرهونه فأكروه ذلك للإمام، ولا بأس به على المأموم يعني في هذا الحال، لأن المأموم لم يحدث شيئاً كره له وصلاة المأموم في هذه الحال مجزئة ولا أعلم على الإمام إعادة؛ لأن إساءته في التقدّم لا تمنعه من أداء الصلاة، وإن خفت عليه في التقدّم.

وكذلك المرأة يغيب عنها زوجها.

وكذلك العبد يابى أخاف عليهم في أفعالهم، وليست على واحد منهم إعادة صلاة صلاحها في تلك الحال.

وكذلك الرجل يخرج يقطع الطريق ويشرب الخمر، ويخرج في المعصية أخاف عليه في عمله، وإذا صلى صلاة، ففعلها في وقتها لم أوجب عليه أن يعيدها، ولو تطوّع بإعادتها إذا ترك ما كان فيه ما كرهت ذلك له، وأكروه للرجل أن يتولى قوماً وهم له كارهون، وإن وليهم والأكثر منهم لا يكرهونه والأقل منهم يكرهونه لمأكروه ذلك له إلا من وجه كراهية الولاية جملة، وذلك أنه لا يخلو أحد ولي قليلاً أو كثيراً أن يكون فيهم من يكرهه، وإنما النظر في هذا إلى العام الأكثر لا إلى الخاص الأقل وجملة هذا أني أكروه الولاية بكل حال.

فإن ولي رجل قوماً فليس له أن يقبل ولا يهتم حتى يكون محتلاً لنفسه للولاية بكل حال آمنأ عنه على من وليه أن يجابه، وعدوه أن يحمل غير الحق عليه متيقظاً، لا يندغ عفيفاً عما صار إليه من أموالهم وأحكامهم مؤدياً للحق عليه؛ فإن نقص واحدة

عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادُونَ فُخَيَارَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا قُبِّحُوا. [أخرجه البخاري (٣٣٧٤)، مسلم (٢٥٢٦)]

٢٩١- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،

عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَنْتُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَلْبَنُ قُلُوبًا وَأَرْقُ أَفْعِدَةً الْإِيمَانِ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ. [أخرجه البخاري (٤٣٩٠)، مسلم (٥٢)، الترمذي (٣٩٣٥)]

٢٩٢- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِي مُحَمَّدُ بْنُ

الْعَبَّاسِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَزْرَقِيِّ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ثِيَابِ ثُبُوكَ، فَقَالَ: مَا هَذَا شَامٌ وَأَشَارَ يَدِي إِلَى جِهَةِ الشَّامِ، وَمَا هَذَا يَمَنٌ وَأَشَارَ يَدِي إِلَى جِهَةِ الْمَدِينَةِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٩١/١)]

٢٩٣- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،

عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرِوٍ وَالدُّوسِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ دُوسًا قَدْ عَصَتْ وَأَبَتْ فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا فَاسْتَقْبَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْقَيْلَةَ وَزَفَعَ يَدَيْهِ، فَقَالَ النَّاسُ: هَلَكْتَ دُوسٌ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اهْدِ دُوسًا وَأَسْرِ بِهِمْ. [أخرجه البخاري (٤٣٩٢)، مسلم (٢٥٢٤)]

٢٩٤- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ

مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِوٍ بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ سَلَكَوا وَاوِيَاءَ، أَوْ شِيعًا لَسَلَكْتُ وَاوِيَّ الْأَنْصَارِ، أَوْ شِيعَتِهِمْ. [أخرجه البخاري (٣٧٧٩)، مسلم (١٠٦١)]

٢٩٥- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ

مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْغَسْبِيلِ، عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ فَخَطَبَ فَحَوَّدَ اللَّهَ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْأَنْصَارَ قَدْ قَضَوْا الَّذِي عَلَيْهِمْ وَبَقِيَ الَّذِي عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِيهِمْ وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئَتِهِمْ. [أخرجه البخاري (٣٧٩٩)، مسلم (٢٥١٠)]

وقال غيره عن الحسن ما لم يكن فيه حدٌ، وقال الجرجاني في حديثه إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْأَنْبَاءِ الْأَنْصَارِ وَالْأَنْبَاءِ أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ.

٢٨٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَابْنَ شِهَابٍ يَقُولَانِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَهَانَ قُرَيْشًا أَهَانَ اللَّهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٨/١)]

٢٨٥- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ،

عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْلَا أَنْ يُطْعَرَ قُرَيْشٌ لَا خَيْرَ لَهَا بِالَّذِي لَهَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ جَلَّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٨/١)]

٢٨٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ

أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ شَرِيكٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نُبَيْرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِقُرَيْشٍ: أَنْتُمْ، أَوْلَى النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ مَا كُنْتُمْ مَعَ الْحَقِّ إِلَّا أَنْ تَعْدِلُوا فَتَلْحُوكُمْ كَمَا تَلْحَى هَذِهِ الْجَرِيذَةُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٨/١)]

يشير إلى جريدته في يده.

٢٨٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ بْنُ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَيْثَمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رِفَاعَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَادَى: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ قُرَيْشًا أَهْلُ إِمَامَةٍ مِنْ بَغَاةِ الْعَوَالِمِ أَكْبَرُ اللَّهِ لِمَنْخَرَتِهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٩/١)]

يقولها ثلاث مرات.

٢٨٨- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ

مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ أَنَّ قَتَادَةَ بْنَ النُّعْمَانَ وَقَعَ بِقُرَيْشٍ فَكَأَنَّهُ نَالَ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَهْلًا يَا قَتَادَةُ، لَا تَشْتُمُ قُرَيْشًا، فَإِنَّكَ لَتَكَلِّ تَرَى مِنْهَا رَجُلًا، أَوْ يَأْتِي مِنْهَا رَجُلٌ تَحْقِرُ عَمَلَكَ مَعَ أَغْمَالِهِمْ وَيُفْلِكَ مَعَ أَفْعَالِهِمْ وَتَغْتِبُهُمْ إِذَا رَأَيْتَهُمْ لَوْلَا أَنْ تَطْفِئَ قُرَيْشٌ لِأَخْبَرَتِهَا بِالَّذِي لَهَا عِنْدَ اللَّهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٩/١)]

٢٨٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ

أَبِي ذُئْبٍ بِإِسْنَادٍ لَا أَحْفَظُهُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي قُرَيْشٍ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ لَا أَحْفَظُهُ، وَقَالَ: شِرَارُ قُرَيْشٍ خِيَارُ شِرَارِ النَّاسِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٩/١)]

٢٩٠- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،

قال: قَاتِي أَبَا بَكْرٍ. [أخرجه البخاري (٧٢٢٠)، مسلم (٢٣٨٦)]

وقال في حديثه إن النبي ﷺ حين خرجَ يَهْجُزُ إِلَيْهِ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانَ مِنَ الْأَنْصَارِ فَرَّقَ لَهُمْ، ثُمَّ خَطَبَ.

وقال هذه المقالة.

٢٩٦- قال الشافعي: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: مَا وَجَدْتُ أَنَا لِهَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِثْلًا إِلَّا مَا قَالَ الطُّفَيْلُ الْعَنَوِيُّ:

أَبَا أَنْ يَمْلُونَا، وَلَوْ أَنَّ أَفْئَا تُلَاقِي الَّذِي يَلْقُونَنَا لَمَلَسْتَ هُمْ خَلَطُونَا بِالسُّفُوسِ وَالْخُسُوفِ إِلَى حُجُرَاتِ أَفْئَاتٍ وَأَطْلَسْتَ جَزَى اللَّهُ عَنَّا جَعْفَرًا حِينَ أَرَلَقْتَ بِنَا بَعْلَنَا فِي الْأَوَاطِينِ وَذَلَّتْ قَالِ الرَّبِيعُ: هَذَا الْبَيْتُ الْآخِرُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ.

٢٩٧- حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيُّ، عَنْ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: مَا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ أَحَدٍ إِلَّا وَلِلْأَنْصَارِ عَلَيْهِ مِثْلُ آتَمَ يُوسَعُوا فِي الدِّيَارِ وَيُشَاطِرُوا فِي الثَّمَارِ وَأَتَرُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٩٢/١)]

٢٩٨- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُلْفَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَنْزِعُ عَلَى بَنِي أَسْتَقِي.

قال الشافعي: يعني في النوم وروينا الأنبياء وحى قال: رسول الله ﷺ: فَجَاءَ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَتَزَعَّ ذُنُوبًا، أَوْ ذُنُوبَيْنِ وَقِيهًا ضَعْفٌ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَتَزَعَّ حَتَّى اسْتَحَالَتْ فِي يَدِهِ غَرْبًا فَضَرَبَ النَّاسَ بِعُطْنٍ، فَلَمْ أَرْ عُبَيْرًا يَفْرِي فَرِيَهُ وَزَادَ مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ فَأَرَوَى الظُّمَاءُ وَضَرَبَ النَّاسَ بِعُطْنٍ.

قال الشافعي: قوله، وفي نزعه ضعف يعني قصر مدته وعجلة موته وشغله بالحرب لأهل الردّة عن الافتتاح والتزيّد الذي يبلغه عمر في طول مدته وقوله في عمر فاستحالت في يده غرباً والغرب الدلو العظيم الذي إنما تنزعه الذّابة أو الزرنوق، ولا ينزعه الرجل بيده لطول مدته وتزيده في الإسلام لم يزل يعظم أمره ومناصحته للمسلمين كما يمتح الدلو العظيم.

٢٩٩- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَنْ شَيْءٍ فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ رَجَعْتُ لَمْ أَجِدْكَ كَأَنَّهُ تَغْيِي الْمَوْتِ

٩٢- صلاة المسافر يوم المقيم

٣٠١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِعِنَى رَكْعَتَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. [أخرجه البخاري (١٠٨٢)، مسلم (٦٩٤)]

٣٠٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَثَلَّةُ. [أخرجه مالك (١٤٩/١)]

قال الشافعي: وهكذا أحب للإمام أن يصلي مسافراً، أو مقيماً، ولا يوكل غيره ويأمر من وراءه من المقيمين أن يتنموا إلا أن يكونوا قد فقهوا فيكفي بفقههم - إن شاء الله تعالى -.

وإذا اجتمع مسافرون ومقيمون؛ فإن كان السوالي من أحدهما الفريقين صلى بهم مسافراً كان، أو مقيماً، وإن كان مقيماً فاقام غيره فصلى بهم فأحب إلي أن يأمر مقيماً، ولا يؤلّي الإمامة إلا من ليس له أن يقصر؛ فإن أمر مسافراً كرهت ذلك له إذا كان يصلي خلفه مقيم وبني المقيم على صلاة المسافر ولا إعادة عليه؛ فإن لم يكن فيهم وال فأحب إلي أن يؤمهم المقيم لتكون صلاتهم كلها بإمام ويؤخر المسافرون عن الجماعة وإكمال عدد الصلاة.

فإن قدموا مسافراً فأمهم أجزاء عنهم وبني المقيمون على صلاة المسافر إذا قصر. وإن أمم أجزاءهم صلاتهم، وإن أم المسافر المقيم فأمم الصلاة أجزاءه وأجزأت من خلفه من المقيمين والمسافرين صلاتهم.

٩٣- صلاة الرجل بالقوم لا يعرفونه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن قوماً في سفر، أو حضر، أو غيره اتّموا برجل لا يعرفونه فاقام الصلاة أجزأت عنهم صلاتهم، ولو شكوا أسلم هو، أو غير مسلم؟ أجزأتهم صلاتهم وهو إذا أقام الصلاة إمام مسلم في الظاهر حتى يعلموا أنه ليس بمسلم، ولو عرفوه بغير الإسلام وكانوا ممن يعرفونه المعرفة الذي الأغلب عليهم أن إسلامه لا يخفى عليهم، ولو أسلم

قال الشافعي: وتؤم المرأة النساء في المكتوبة وغيرها وأمرها أن تقوم في وسط الصف، وإن كان معها نساء كثير أمرت أن يقوم الصف الثاني خلف صفها.

وكذلك الصفوف وتصفهن صفوف الرجال إذا كثرن لا يخالفن الرجال في شيء من صفوفهن إلا أن تقوم المرأة وسطاً وتحقق صوتهما بالتكبير والذكر الذي يجهر به في الصلاة من القرآن وغيره؛ فإن قامت المرأة أمام النساء فصلاتها وصلاة من خلفها مجزئة عنهن وأحب إلي أن لا يؤم النساء منهن إلا حرة؛ لأنها تصلي متقنة؛ فإن أمت أمة متقنة، أو مكشوفة الرأس حرائر فصلاتها وصلاتها مجزئة؛ لأن هذا فرضها، وهذا فرضهن. وإمامة القاعد والناس خلفه قيام أكثر من إمامة أمة مكشوفة الرأس وحرائر متقنات.

٩٦- إمامة الأعمى

٣٠٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمود بن الربيع أن عتيان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى، وأنه قال: يرسل الله ﷺ إنها تكون الظلمة والمطر والسيل وأنا رجل ضريب البصر فصل يا رسول الله في بيتي مكاناً أتخذه مضلي قال: فجاءه رسول الله ﷺ، فقال أين تجب أن نصلي؟ فأشار له إلى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله ﷺ. [أخرجه البخاري (٦٨٦)، مسلم (٣٣)، النسائي (٦٤/٣-٦٥)، ابن ماجه (٧٥٤)]

٣٠٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن ابن شهاب، عن محمود بن الربيع أن عتيان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى.

قال الشافعي: سمعت عدداً من أهل العلم يذكرون أن رسول الله ﷺ كان يستخلف ابن أم مكتوم وهو أعمى، فيصلي بالناس في عِدَّة غُرُوات له. [أخرجه أبو داود (٥٩٥)]

قال الشافعي: وأحب إمامة الأعمى والأعمى إذا سدد إلى القبلة إلى كان أحرق أن لا يلهو بشيء تراه عيناه، ومن أم صحيحاً كان أو أعمى فأقام الصلوات أجزاء صلواته ولا اختار إمامة الأعمى على الصحيح؛ لأن أكثر من جعله رسول الله ﷺ إماماً بصيراً، ولا إمامة الصحيح على الأعمى؛ لأن رسول الله ﷺ كان يجذ عدداً من الأصحاء يأمرهم بالإمامة أكثر من عدد من أمر بها من العمى.

فصلّى فصلوا وراءه في مسجد جماعة، أو صحراء لم تجزهم صلاتهم معه إلا أن يسألوه، فيقول: أسلمت قبل الصلاة، أو يعلمهم من يصدقون أنه مسلم قبل الصلاة.

وإذا أعلمهم أنه أسلم قبل الصلاة فصلاتهم مجزئة عنهم، ولو صلوا معه على علمهم بشركو، ولم يعلموا إسلامه قبل الصلاة، ثم أعلمهم بعد الصلاة أنه أسلم قبلها لم تجزهم صلاتهم؛ لأنهم لم يكن لهم الاتمام به على معرفتهم بكفره، وإن لم يعلموا إسلامه قبل اتمامهم به، وإذا صلوا مع رجل صلاة كثيرة، ثم أعلمهم أنه غير مسلم، أو علموا من غيره أعادوا كل صلاة صلّوها خلفه.

وكذلك لو أسلم، ثم ارتد عن الإسلام وصلوا معه في رذته قبل أن يرجع إلى الإسلام أعادوا كل صلاة صلّوها معه.

٩٤- إمامة المرأة للرجال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا صلّت المرأة برجال ونساء وصبيان ذكور فصلاة النساء مجزئة وصلاة الرجال والصبيان الذكور غير مجزئة؛ لأن الله عز وجل جعل الرجال قوامين على النساء وقصرهن عن أن يكن، أولياء وغير ذلك، ولا يجوز أن تكون امرأة إمام رجل في صلاة مجال أبدأ، وهكذا لو كان ممن صلى مع المرأة حتى مشكل لم تجزه صلاته معها، ولو صلى معها حتى مشكل، ولم يقض صلاته حتى بان أنه امرأة أحببت له أن يعيد الصلاة وحسبت أنه لا تجزئه صلاته؛ لأنه لم يكن حين صلى معها ممن يجوز له أن يأم بها.

٩٥- إمامة المرأة وموقفها في الإمامة

٣٠٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان، عن عمار الدهني، عن امرأة من قومه يقال لها حُجَيْرَة أن أم سلمة أمتهن فقامت وسطاً. [أخرجه البيهقي (١٣١/٣)]

قال الشافعي: روى الليث عن عطاء عن عائشة أنها صلّت بنسوة العصر فقامت في وسطهن. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٤١٠/٢)]

٣٠٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم، عن صفوان قال: إن من السنة أن تصلي المرأة بالنساء تقوم في وسطهن.

قال الشافعي: وكان علي بن الحسين يأمر جارية له تقوم بأهله في شهر رمضان وكانت عمرة تأمر المرأة أن تقوم للنساء في شهر رمضان.

٩٧- إمامة العبد

٣٠٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبٍ اللَّهُ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْتُونَ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ بِأَعْلَى الْوَادِي هُوَ وَعُثَيْبُ بْنُ عَمِيرٍ وَالْمُسَوَّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ وَنَاسٌ كَثِيرٌ فَيُؤْمُهُمْ أَبُو عَمْرٍو مَوْلَى عَائِشَةَ وَأَبُو عَمْرٍو غُلَامُهَا حِينَئِذٍ لَمْ يَغَيِّقْ قَالَ: وَكَانَ إِمَامَ بَنِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَهَرُونَ.

قال الشافعي: والاختيار أن يقدم أهل الفضل في الإمامة على ما وصفت، وأن يقدم الأحرار على المالك، وليس بضيق أن يقدم المملوك الأحرار إماماً في مسجد جماعة ولا في طريق ولا في منزل ولا في جمعة ولا عيد ولا غيره من الصلوات.

فإن قال: قائل كيف يؤم في الجمعة، وليست عليه؟

قيل: ليست عليه على معنى ما ذهب إليه إنما ليست عليه بضيق عليه أن يتخلف عنها كما ليس بضيق على خائف ولا مسافر، وأي هؤلاء صلى الجمعة أجزأت عنه وبين أن كل واحد من هؤلاء إذا كان إذا حضر أجزأت عنه وهي ركعتا الظهر التي هي أربع فصلها بأهلها أجزأت عنه وعنهم.

٩٨- إمامة الأعجمي

٣٠٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ عُثَيْبَ بْنَ عَمِيرٍ يَقُولُ اجْتَمَعَتْ جَمَاعَةٌ فِيمَا حَوْلَ مَكَّةَ قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ فِي أَعْلَى الْوَادِي هَذَا هُنَا، وَفِي الْحَجَّ قَالَ: فَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنْ آلِ أَبِي السَّائِبِ أَعْجَمِي اللَّسَانِ قَالَ: فَأَخْرَهُ الْمُسَوَّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، وَقَدَّمَ غَيْرَهُ فَبَلَغَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ بِشَيْءٍ حَتَّى جَاءَ الْمَدِينَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الْمَدِينَةَ عَرَفَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ الْمُسَوَّرُ: أَنْظِرْنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ الرَّجُلَ كَانَ أَعْجَمِي اللَّسَانِ، وَكَانَ فِي الْحَجِّ فَخَشِيتُ أَنْ يَسْمَعَ بَعْضُ الْحَاجِّ قِرَاءَتَهُ فَيَأْخُذَ بِعَجْمَتِهِ، فَقَالَ هَذَاكَ ذَهَبَتْ بِهَا، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: قَدْ أَصَبْتُ. [أخرجه عبد الرزاق (٣٨٥٢)]

قال الشافعي: وأحب ما صنع المسور وأقر له عمر من تأخير رجل أراد أن يؤم، وليس بوال وتقديم غيره إذا كان الإمام أعجمياً.

وكذلك إذا كان غير رضي في دينه ولا عالم بموضع الصلاة

وأحب أن لا يتقدم أحد حتى يكون حافظاً لما يقرأ فصيحاً به، وأكره إمامة من يلحن؛ لأنه قد يحيل باللحن المعنى؛ فإن أم أعجمي، أو لحناً فافصح بأم القرآن، أو لحناً فيها لحناً لا يحيل معنى شيء منها أجزأتهم وأجزأتهم، وإن لحن فيها لحناً يحيل معنى شيء منها لم تجز من خلفه صلاتهم وأجزأتهم إذا لم يحسن غيره كما يجزيه أن يصلي بلا قراءة إذا لم يحسن القراءة.

ومثل هذا إن لفظ منها بشيء بالأعجمية وهو لا يحسن غيره أجزأتهم صلاته، ولم تجز من خلفه قراءوا معه، أو لم يقرأوا، وإذا اتّموا به؛ فإن أقاما معاً أم القرآن، أو لحناً، أو نطق أحدهما بالأعجمية، أو لسان أعجمي في شيء من القرآن غيرها أجزأتهم، ومن خلفه صلاتهم إذا كان أراد القراءة لما نطق به من عجمة ولحن؛ فإن أراد به كلاماً غير القراءة فسدت صلاته؛ فإن اتّموا به فسدت صلاتهم، وإن خرجوا من صلاته حين فسدت فقدّموا غيره، أو صلّوا لأنفسهم فرادى أجزأتهم صلاتهم.

٩٩- إمامة ولد الزنا

٣٠٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُؤْمُ نَاسًا بِالْعَقِيقِ فَتَهَا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَإِنَّمَا نَهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَعْرِفُ أَبَوَهُ. [أخرجه مالك (١/١٣٤)، ابن أبي شيبة (٦٠٩٧)]

قال الشافعي: وأكره أن ينصب من لا يعرف أبوه إماماً؛ لأن الإمامة موضع فضل وتجزي من صلى خلفه صلاتهم، وتجزيه إن فعل.

وكذلك أكره إمامة الفاسق والمظهر البدع، ومن صلى خلف واحد منهم أجزأتهم صلاته، ولم تكن عليه إعادة إذا أقام الصلاة.

١٠٠- إمامة الصبي لم يبلغ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أم الغلام الذي لم يبلغ الذي يعقل الصلاة ويقرأ الرجال البالغين، فإذا أقام الصلاة أجزأتهم إمامته والاختيار أن لا يؤم إلا بالغ، وأن يكون الإمام البالغ عالماً بما لعله يعرض له في الصلاة.

١٠١- إمامة من لا يحسن يقرأ ويزيد في القرآن

قال: وإذا أم الأمي، أو من لا يحسن أم القرآن، وإن أحسن غيرها من القرآن، ولم يحسن أم القرآن لم يجز الذي يحسن أم القرآن صلاته معه، وإن أم من لا يحسن أن يقرأ أجزأت من لا

يُحْسِنُ يقرأ صلاته معه.

٣١٢- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مِيرِينَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا فَنَسِيتُ.

٣١٣- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ

الْأَعْلَمِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

[أخرجه البيهقي (٩٤/٣)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، وهذا يشبه أحكام الإسلام؛ لأن الناس إنما كفوا في غيرهم الأغلب فيما يظهر لهم، وأن مسلماً لا يصلي إلا على طهارة فمن صلى خلف رجل، ثم علم أن إمامه كان جنباً، أو على غير وضوء، وإن كانت امرأة أمت نساء، ثم علم أنها كانت حائضاً أجزأت المأمومين من الرجال والنساء صلاتهم وأعاد الإمام صلاته.

ولو علم المأمومون من قبل أن يدخلوا في صلاته أنه على غير وضوء، ثم صلوا معه لم تجزهم صلاتهم؛ لأنهم صلوا بصلوة من لا يجوز له الصلاة عاين، ولو دخلوا معه في الصلاة غير عاين أنه على غير طهارة وعلموا قبل أن يكملوا الصلاة أنه على غير طهارة كان عليهم أن يتسروا لأنفسهم وينوون الخروج من إمامته مع علمهم فتجوز صلاتهم؛ فإن لم يفعلوا فاقاموا مؤتمنين به بعد العلم، أو غير ناوين الخروج من إمامته فسدت صلاتهم، وكان عليهم استئنافها؛ لأنهم قد اتسموا بصلوة من لا يجوز لهم الصلاة خلفه عاين، وإذا اختلف علمهم فعلمت طائفة وطائفة لم تعلم فصلاة الذين لم يعلموا أنه على غير طهارة جائزة وصلاة الذين علموا أنه على غير طهارة فاقاموا مؤتمنين به غير جائزة، ولو افتتح الإمام طاهراً، ثم انتقضت طهارته فمضى على صلاته عامداً، أو ناسياً كان هكذا وعمد الإمام ونسيانه سواء إلا أنه يائمه بالعمد، ولا يائمه بالنسيان إن شاء الله تعالى.

١٠٣- إمامة الكافر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً كافراً أم قوماً مسلمين، ولم يعلموا كفره، أو يعلموا لم تجزهم صلاتهم، ولم تكن صلاته إسلاماً له إذا لم يكن تكلم بالإسلام قبل الصلاة ويعزرو الكافر، وقد أساء من صلى وراءه وهو يعلم أنه كافر، ولو صلى رجل غريب بقوم، ثم شكوا في صلاتهم، فلم يدروا أكان كافراً، أو مسلماً لم تكن عليهم إعادة حتى يعلموا أنه كافر؛ لأن الظاهر أن صلاته صلاة المسلمين لا تكون إلا من مسلم، وليس من أم فعلم كفره مثل مسلم لم يعلم أنه غير طاهر؛ لأن الكافر لا يكون إماماً في حال والمؤمن يكون إماماً في الأحوال كلها إلا أنه ليس له أن يصلي إلا طاهراً، وهكذا لو كان رجل مسلماً فارتد، ثم أم

وإن كان الإمام لا يحسن أم القرآن ويحسن سبع آيات، أو ثمان آيات، ومن خلفه لا يحسن أم القرآن ويحسن من القرآن شيئاً أكثر مما يحسن الإمام أجزأتهم صلاتهم معه؛ لأن كلاً لا يحسن أم القرآن والإمام يحسن ما يجزيه في صلاته إذا لم يحسن أم القرآن، وإن أم رجل قوماً يقرءون، فلا يدرون أيجسن يقرأ أم لا، فإذا هو لا يحسن يقرأ أم القرآن، ويتكلم بسجاعة في القرآن لم تجزهم صلاتهم وابتعدوا الصلاة وعليهم إذا سجع ما ليس من القرآن أن يخرجوا من الصلاة خلفه، وإنما جعلت ذلك عليهم، وأن يتدبوا صلاتهم أنه ليس يحسن القرآن، وإن سجاعته كالدليل الظاهر على أنه لا يحسن يقرأ، فلم يكن لهم أن يكونوا في شيء من الصلاة معه، ولو علموا أنه يحسن يقرأ فابتعدوا الصلاة معه، ثم سجع أحببت لهم أن يخرجوا من إمامته ويتدبوا الصلاة.

فإن لم يفعلوا، أو خرجوا حين سجع من صلاته فصلوا لأنفسهم، أو قدموا غيره أجزأت عنهم كما تجزئ عنهم لو صلوا خلف من يحسن يقرأ فافسد صلاته بكلام عمدي، أو عمل ولا تفسد صلاتهم بإفساد صلاته إذا كان لهم على الابتداء أن يصلوا معه، وإذا صلى لهم من لا يدرون يحسن يقرأ أم لا صلاة لا يجهر فيها أحببت لهم أن يعيدوا الصلاة احتياطاً، ولا يجب ذلك عليهم عندي؛ لأن الظاهر أن أحداً من المسلمين لا يتقدم قوماً في صلاة إلا محسناً لما تجزئه به الصلاة إن شاء الله تعالى، وإذا أتهم في صلاة يجهر فيها، فلم يقرأ أعادوا الصلاة بترك القراءة، ولو قال: قد قرأت في نفسي؛ فإن كانوا لا يعلمونه يحسن القراءة أحببت لهم أن يعيدوا الصلاة؛ لأنهم لم يعلموا أنه يحسن يقرأ، ولم يقرأ قراءة يسمعونها.

١٠٢- إمامة الجنب

٣١٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ أَنْ امْكُثُوا، ثُمَّ رَجَعَ، وَحَلَّى جِلْدُو أَنْزَلَ الْمَاءَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٩٠/٢)]

٣١١- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ، عَنْ أَصَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَعْنَاهُ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٣٩٠/٢)]

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَهِيَ خَالَتُهُ قَالَ فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوَسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَخْلَعُ فِي طَوْلِهَا فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ يَمْسَحُ وَجْهَهُ يَبْصُرُهُ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَائِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ مَعْلَقَةٍ قَتُورًا مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يَصَلِّي قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ قَعَمْتُ فَصَنَعْتُ يَثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ دَخَنْتُ فَقَعْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى، فَقَتَلَهَا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ. [أخرجه مالك (١٢١/١-١٢٢)، البخاري (٦٩٨)، مسلم (٧٦٣)، الروملي (٢٣٢)، النسائي (٢١٨/٢)، ابن ماجه (٤٢٣)]

قال الشافعي: فما حكيت من هذه الأحاديث يدل على أن الإمامة في النافلة ليلاً ونهاراً جائزة وأنها كالإمامة في المكتوبة لا يختلفان ويدل على أن موقف الإمام أمام المأمومين منفرداً والمأمومان فأكثر خلفه، وإذا أم رجل برجلين فقام منفرداً أمامهما وقاما صفّاً خلفه، وإن كان موضع المأمومين رجالاً ونساءً وخنائى مشكلون وقف الرجال يلبون الإمام والخنائى خلف الرجال، والنساء خلف الخنائى.

وكذلك لو لم يكن معه إلا خشي مشكل واحد، وإذا أم رجل رجلاً واحداً أقام الإمام المأموم عن يمينه، وإذا أم خشي مشكلاً، أو امرأة قام كل واحد منهما خلفه لا بجذائه، وإذا أم رجل رجلاً فوقف المأموم عن يسار الإمام، أو خلفه كرهت ذلك لهما ولا إعادة على واحد منهما وأجزأت صلاته.

وكذلك إن أم اثنين فوقاً عن يمينه ويساره، أو عن يساره معاً، أو يمينه، أو وقف أحدهما عن جنبه والآخر خلفه، أو وقفا معاً خلفه منفردين كل واحد منهما خلف الآخر كرهت ذلك لهما ولا إعادة على واحد منهما ولا سجود للسهو، وإنما أجزت هذا؛ لأن رسول الله ﷺ أم ابن عباس فوقاً إلى جنبه، فإذا جاز أن يكون المأموم الواحد إلى جنب الإمام لم يفسد أن يكون إلى جنبه اثنان ولا جماعة، ولا يفسد أن يكونوا عن يساره؛ لأن كل ذلك إلى جنبه، وإنما أجزأت صلاة المنفرد وحده خلف الإمام؛ لأن العجوز صلت منفردة خلف أنس وآخر معه وهما خلف النبي

وهو مرتد لم تجز من خلفه صلاته حتى يظهر التوبة بالكلام قبل إمامتهم، فإذا أظهر التوبة بالكلام قبل إمامتهم أجزأتهم صلاتهم معه، ولو كانت له حالان حال كان فيها مرتدّاً وحال كان فيها مسلماً فأتمهم، فلم يدروا في أي الحالتين أتمهم أحببت أن يعيدوا، ولا يجب ذلك عليهم حتى يعلموا أنه أتمهم مرتدّاً، ولو أن كافراً أسلم، ثم أم قوماً، ثم جحد أن يكون أسلم فمن اتهم به بعد إسلامه وقبل جحده فصلاته جائزة، ومن اتهم بعد جحده أن يكون أسلم لم تجزه صلاته حتى يجدد إسلامه، ثم يؤتمهم بعده.

١٠٤ - إمامة من لا يعقل الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أم الرجل المسلم المجنون القوم؛ فإن كان يمين ويفيق فأتمهم في إفاقته فصلاته وصلاتهم مجزئة، وإن أتمهم وهو مغلوب على عقله لم يجزهم ولا إياه صلاتهم، ولو أتمهم وهو يعقل وعرض له أمر أذهب عقله فخرجوا من إمامته مكانهم صلوا لأنفسهم أجزأتهم صلاتهم.

وإن بنوا على الاتمام شيئاً قل، أو كثر معه بعد ما علموا أنه قد ذهب عقله لم تجزهم صلاتهم خلفه، وإن أم سكران لا يعقل فمثل المجنون، وإن أم شارب يعقل أجزأته الصلاة وأجزأت من صلى خلفه؛ فإن أتمهم وهو يعقل، ثم غلب بسكر فمثل ما وصفت من المجنون لا يخالفه.

١٠٥ - موقف الإمام

٣١٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ صَلَّيْتُ أَنَا وَتَيْمٌ لَنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِنَا وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا. [أخرجه البخاري (٣٨٠)، مسلم (٦٥٨)، أبو داود (٦٥٨)، الروملي (٢٣٤)، النسائي (٥٧٢-٥٧)، ابن ماجه (٧٥٤)]

٣١٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ مِنْ أَبِي شَيْبَةَ وَتَيْمِزَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِمَوْضِعِي مِنْ أَثَرِ الْغَابَةِ عَمِلَهُ لَهُ فَلَانٌ مَوْلَى فُلَانَةٍ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ صَعِدَ عَلَيْهِ اسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ كَبَّرَ، ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى فَسَجَدَ، ثُمَّ صَعِدَ فَقَرَأَ، ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى، ثُمَّ سَجَدَ. [أخرجه البخاري (٩١٧)، مسلم (٥٤٤)، أبو داود (١٠٨٠)، النسائي (٥٧٢-٥٨)، ابن ماجه (١٤١٦)]

٣١٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

يكونوا خلفه؛ فإن لم يعلموا أعادوا وأجزأ من صلى من غير جهته، وإن صلى وهو أقرب إلى الكعبة منه والاختيار لهم أن يتحرروا أن يكونوا خلفه، ولو أن رجلاً أم رجلاً ونساءً فقام النساء خلف الإمام والرجال خلفهن، أو قام النساء حذاء الإمام فامتنن به والرجال إلى جنبهن كرهت ذلك للنساء والرجال والإمام، ولم تفسد على واحدٍ منهم صلاته.

وإنما قلت هذا؛ لأن ابن عينة:

٣١٧- أَخْبَرَنَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ كَاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ. [أخرجه البخاري (٣٨٣)، مسلم (٢٦٩)، أبو داود (٧١٢، ٧١٤)، النسائي (١٠١/١-١٠٢)، ابن ماجه (٩٥٦)]

٣١٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْبَطِيحِ وَخَرَجَ بِلَالٌ بِالْعَزْوَةِ فَرَكَّزَهَا فَصَلَّى إِلَيْهَا وَالْكَلْبُ وَالْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ. [أخرجه البخاري (٦٣٤)، مسلم (٥٠٣)، أبو داود (٥٢٠)، الرومزي (١٩٧)، النسائي (٨٧/١)، ابن ماجه (٧١١)]

قال الشافعي: وإذا لم تفسد المرأة على الرجل المصلي أن تكون بين يديه فهي إذا كانت عن يمينه، أو عن يساره أخرى أن لا تفسد عليه والخصي المنيب أو غير المنيب رجل يقف موقف الرجال في الصلاة ويؤم وتجوز شهادته ويرث، ويورث ويثبت له سهم في القتال وعطاء في الفتي، وإذا كان الخشي مشكلاً فصلّى مع إمام وحده وقف خلفه، وإن صلى مع جماعة وقف خلف صفوف الرجال وحده وإمام صفوف النساء.

١٠٦- صلاة الإمام قاعداً

٣١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَساً فَصُرِعَ عَنْهُ فَجُجِشَ شِقْقُهُ الْأَيْمَنُ فَصَلَّى صَلَاةَ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ وَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ قُعُوداً، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا صَلَّي قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّي جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعِينَ. [ههم]

ﷺ والنبي ﷺ إمامهما قال أبو محمد رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَأَنَّهُ وَقَفَ عَلَى مَوْضِعٍ مُرْتَفِعٍ فَوَقَفَتْ خَلْفَهُ وَهُوَ يُصَلِّي قَائِماً فَوَقَفَتْ خَلْفَهُ لِأَصَلِّيَ مَعَهُ فَأَخَذَنِي بِيَدِهِ فَأَوَقَفَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَظَنَنْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ الْخَاتَمَ بَيْنَ كَفَيْهِ يُشَبِّهُ الْحَاجِبَ الْمُقَوَّسَ وَنُقِطَ سَوَادٌ فِي طَرَفِ الْخَاتَمِ وَنُقِطَ سَوَادٌ فِي طَرَفِهِ الْآخِرِ فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَقَبَّلْتُ الْخَاتَمَ.

ولو وقف بعض المأمومين أمام الإمام يأم به أجزأت الإمام، ومن صلى إلى جنبه، أو خلفه صلاتهم، ولم يجز ذلك من وقف أمام الإمام صلاته؛ لأن السنة أن يكون الإمام أمام المأموم، أو حذاءه لا خلفه وسواء قرب ذلك، أو بعد من الإمام إذا كان المأموم أمام الإمام.

وكذلك لو صلى خلف الإمام صف في غير مكة فتعوج الصف حتى صار بعضهم أقرب إلى حد القبلة، أو السرة ما كانت السرة من الإمام لم تجز الذي هو أقرب إلى القبلة منه صلاته، وإن كان يرى صلاة الإمام، ولو شك المأموم أنه أقرب إلى القبلة، أو الإمام أحببت له أن يعبد، ولا يبين لي أن يعبد حتى يستيقن أنه كان أقرب إلى القبلة من الإمام، ولو أم إمام بمكة وهم يصلون بها صفوفاً مستديرة يستقبل كلهم إلى الكعبة من جهته كان عليهم - والله تعالى أعلم - عندي أن يصنعوا كما يصنعون في الإمام، وأن يجهدوا حتى يتأخروا من كل جهة عن البيت تأخراً يكون فيه الإمام أقرب إلى البيت منهم، وليس يبين لمن زال عن حد الإمام وقربه من البيت عن الإمام إذا لم يبين ذلك تباين الذين يصلون صفّاً واحداً مستقبلي جهة واحدة فيتحروون ذلك كما وصفت، ولا يكون على واحدٍ منهم إعادة صلاة حتى يعلم الذين يستقبلون وجه القبلة مع الإمام أن قد تقدّموا الإمام وكانوا أقرب إلى البيت منه، فإذا علموا أعادوا قائماً الذين يستقبلون الكعبة كلها من غير جهتها فيجهدون كما يصلون أن يكونوا أنى عن البيت من الإمام؛ فإن لم يفعلوا وعلموا، أو بعضهم أنه أقرب إلى البيت من الإمام، فلا إعادة عليه من قبل أنه والإمام.

وإن اجتمعا أن يكون واحدٌ منهما يستقبل البيت بجهته، وكل واحدٍ منهما في غير جهة صاحبه، فإذا عقل المأموم صلاة الإمام أجزأته صلاته.

قال: ولم يزل الناس يصلون مستدبري الكعبة والإمام في وجهها، ولم أعلمهم يتحفظون ولا أمروا بالتحفظ من أن يكون كل واحدٍ منهم جهته من الكعبة غير جهة الإمام، أو يكون أقرب إلى البيت منه وقلماً يضبط هذا حول البيت إلا بالشيء المتباين جداً، وهكذا لو صلى الإمام بالناس فوقف في ظهر الكعبة، أو أحد جهتها غير وجهها لم يجز للذين يصلون من جهته إلا أن

٣٢٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَطَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ. [أخرجه البخاري (٦٨٨)، مسلم (٤١٢)]

قال الشافعي: وأمر رسول الله ﷺ - في حديث أنس، ومن حدث معه في صلاة النبي ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، وَمِنْ خَلْفِهِ جُلُوسًا - مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ جَالِسًا وَصَلُّوا خَلْفَهُ قِيَامًا فَهَذَا مَعَ أَنَّهُ سَنَةٌ نَاسِخَةٌ مَعْقُولًا لَا تَرَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا لَمْ يَطْلُقِ الْقِيَامَ صَلَّى جَالِسًا، وَكَانَ ذَلِكَ فَرَضُهُ وَصَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ غَيْرُهُ قِيَامًا إِذَا أَطَاقُوهُ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَضُهُ؛ فَكَانَ الْإِمَامُ يَصَلِّي فَرَضَهُ قَائِمًا إِذَا أَطَاقَ وَجَالِسًا إِذَا لَمْ يَطْلُقْ.

وكذلك يَصَلِّي مُضْطَجِعًا وَمُومِيًا إِنْ لَمْ يَطْلُقِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، وَيَصَلِّي الْمَأْمُومُونَ كَمَا يَطِيقُونَ، فَيَصَلِّي كُلُّ فَرَضِهِ فَيَجْزِي كُلَّ صَلَاتِهِ، وَلَوْ صَلَّى إِمَامٌ مَكْتُوبَةً بِقَوْمٍ جَالِسًا وَهُوَ يَطِيقُ الْقِيَامَ، وَمَنْ خَلْفَهُ قِيَامًا كَانَ الْإِمَامُ مُسَيِّئًا وَلَا تَجْزِيهِ صَلَاتُهُ وَأَجْزَاتُ مَنْ خَلْفَهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكْلَفُوا أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ يَطِيقُ الْقِيَامَ.

وكذلك لو كَانَ يَرَى صَحَّةً بَادِيَةً وَجِلْدًا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَجِدُ مَا يَخْفَى عَلَى النَّاسِ، وَلَوْ عَلِمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَصَلِّي جَالِسًا مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فَصَلَّى وَرَاءَهُ قَائِمًا أَعَادَ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَجْزِي عَنْهُ، وَلَوْ صَلَّى أَحَدٌ يَطِيقُ الْقِيَامَ خَلْفَ إِمَامٍ قَاعِدٍ فَقَعَدَ مَعَهُ لَمْ تَجْزِ صَلَاتُهُ وَكَانَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، وَلَوْ صَلَّى الْإِمَامُ بَعْضَ الصَّلَاةِ قَاعِدًا، ثُمَّ أَطَاقَ الْقِيَامَ كَانَ عَلَيْهِ حِينَ أَطَاقَ الْقِيَامَ أَنْ يَقُومَ فِي مَوْضِعِ الْقِيَامِ، وَلَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعِيدَ تِلْكَ الصَّلَاةَ وَصَلَاةً مَنْ خَلْفَهُ تَامَةً.

ولو افتتح الإمام الصَّلَاةَ قَائِمًا، ثُمَّ مَرَضَ حَتَّى لَا يَطِيقَ الْقِيَامَ كَانَ لَهُ أَنْ يَجْلِسَ لِيَتِمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ جَالِسًا وَالْمَرْأَةُ تَتَوَمَّعُ النِّسَاءُ وَالرَّجُلُ يَوْمُ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءُ فِي هَذَا سَوَاءٌ.

وإن أُمْتُ أُمَةٍ نِسَاءً فَصَلَّتْ مَكشُوفَةً الرَّأْسِ أَجْزَأَتْهَا وَلِيَّاهُنَّ صَلَاتُهَا؛ فَإِنْ عَتَقَتْ فَعَلَيْهَا أَنْ تَقْنَعَ فِيمَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهَا، وَلَوْ لَمْ تَفْعَلْ وَهِيَ عَالِمَةٌ أَنَّ قَدْ عَتَقَتْ وَغَيْرُ عَالِمَةٍ أَعَادَتْ صَلَاتَهَا تِلْكَ، وَكُلَّ صَلَاةٍ صَلَّيْتُهَا مَكشُوفَةً الرَّأْسِ.

١٠٧ - مقام الإمام ارتفع والمأموم مرتفع ومقام

الإمام بينه وبين الناس مقصورة وغيرها

٣٢١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ

عَنْ مَيْمُونِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٣٢٢ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا حُذَيْفَةَ عَلَى دُكَّانٍ مُرْتَفِعٍ فَسَجَدَ عَلَيْهِ فَجَبَذَهُ أَبُو مَسْعُودٍ فَتَابَعَهُ حُذَيْفَةَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ أَلَيْسَ قَدْ نَهَى عَنْ هَذَا؟ قَالَ: حُذَيْفَةُ أَلَمْ تَرَنِي قَدْ تَابَعْتُكَ؟ [أخرجه الدارقطني (٨٨/٢)، الحاكم (٢١٠/١)، البيهقي (١٠٨/٣)]

قال الشافعي: واختار للإمام الذي يعلم من خلفه أن يَصَلِّيَ عَلَى الشَّيْءِ الْمُرْتَفِعِ لِيَرَاهُ مَنْ وَرَاءَهُ فَيَقْتَدُونَ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، فَإِذَا كَانَ مَا يَصَلِّي عَلَيْهِ مِنْهُ مُتَضَائِقًا عَنْهُ إِذَا سَجَدَ، أَوْ مُتَعَادِيًا عَلَيْهِ كَضَائِقِ الْمَنِيرِ وَتَعَادِيهِ بَارْتِفَاعٍ بَعْضُ دَرَجَةٍ عَلَى بَعْضٍ أَنْ يَرْجِعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى يَصِيرَ إِلَى الْإِسْتَوَاءِ، ثُمَّ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَقَامِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَضَائِقًا، أَوْ مُتَعَادِيًا، أَوْ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَرْجِعَ الْقَهْقَرَى، أَوْ يَتَقَدَّمَ فَلْيَتَقَدَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّ التَّقَدَّمَ مِنْ شَأْنِ الْمُصَلِّينَ؛ فَإِنْ اسْتَأْخَرَ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُهُ الَّذِي يَصَلِّي عَلَيْهِ لَا يَتَضَائِقُ إِذَا سَجَدَ، وَلَا يَتَعَادَى سَجْدَ عَلَيْهِ، وَلَا أَحَبُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَلَا يَتَأَخَّرَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا رَجَعَ لِلْسُّجُودِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - لَتَضَائِقِ الْمَنِيرِ وَتَعَادِيهِ، وَإِنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى، أَوْ تَقَدَّمَ، أَوْ مَشَى مَشْيًا غَيْرَ مُنْحَرِفٍ إِلَى الْقِبْلَةِ مُتَبَايِنًا، أَوْ مَشَى يَسِيرًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى ذَلِكَ كَرِهَتْهُ لَهُ وَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَلَا تَوْجِبُ عَلَيْهِ سَجُودَ سَهْوٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَثِيرًا مُتَبَاعِدًا؛ فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا أَجَبْتُ أَنْ يَصَلِّيَ مَسْتَوِيًا مَعَ الْمَأْمُومِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى الْمَنِيرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَكَانَ مَقَامُهُ فِيهَا سَوَاءً بِالْأَرْضِ مَعَ الْمَأْمُومِينَ فَلَا اخْتِيَارَ أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًا لِلنَّاسِ، وَلَوْ كَانَ أَرْفَعَ مِنْهُمْ، أَوْ أَخْفَضَ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ وَلَا صَلَاتُهُمْ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصَلِّيَ الْمَأْمُومُ مِنْ فَوْقِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ يَسْمَعُ صَوْتَهُ، أَوْ يَرَى بَعْضَ مَنْ خَلْفَهُ، فَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُؤَذِّنِينَ يَصَلِّي عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فَمَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَابَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَحَبُّ ذَلِكَ لَهُمْ لَوْ أَنَّهُمْ هَبَطُوا إِلَى الْمَسْجِدِ.

٣٢٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

أَخْبَرَنَا صَالِحُ مَوْلَى التَّوَّامَةِ أَنَّهُ رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يَصَلِّي فَوْقَ ظَهْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ. [أخرجه

البيهقي في "السنن الكبرى" (١١١/٣)]

قال الشافعي: وموقف المرأة إذا أُمّت النساء تقوم وسطهن؛

[السنن (٣٦٥/٢)]

٣٢٨- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ ابْنُ عَلِيٍّ، أَوْ غَيْرُهُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الظُّهْرِ فِي الْخَوْفِ بِيْطْنٍ نَخْلٍ فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ جَاءَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى فَصَلَّى لَهُمْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ. [أخرجه البيهقي (٨٦/٣)]

قال الشافعي: والآخرة من هاتين للنبي ﷺ نافلة وللآخرين فريضة.

٣٢٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: وَإِذَا أَدْرَكَتِ الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَمْ تُصَلِّ الظُّهْرَ فَاجْعَلِ النَّبِيَّ أَدْرَكَتِ مَعَ الْإِمَامِ الظُّهْرَ وَصَلِّ الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَهُوَ يُخْبِرُ ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ يُقَالُ ذَلِكَ إِذَا أَدْرَكَتِ الْعَصْرَ، وَلَمْ تُصَلِّ الظُّهْرَ فَاجْعَلِ الَّذِي أَدْرَكَتِ مَعَ الْإِمَامِ الظُّهْرَ. [أخرجه البيهقي (٨٧/٣)]

٣٣٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءً كَانَتْ تَقْرُؤُهُ الْعَمَّةُ قِيَامِي وَالنَّاسُ فِي الْقِيَامِ، فَيُصَلِّي مَعَهُمْ رَكَعَتَيْنِ وَيَبْنِي عَلَيْهَا رَكَعَتَيْنِ، وَأَنَّهُ رَأَى يَفْعَلُ ذَلِكَ وَيَعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْعَمَّةِ. [أخرجه البيهقي (٨٦/٣)]

٣٣١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: مَنْ نَسِيَ الْعَصْرَ فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّهَا وَهُوَ فِي الْمَغْرِبِ فَلْيَجْعَلْهَا الْعَصْرَ؛ فَإِنْ ذَكَرَهَا بَعْدَ أَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَلْيُصَلِّ الْعَصْرَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٦٧/٢)]

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن رجل آخر من الأنصار مثل هذا المعنى ويروى عن أبي الدرداء وابن عباس قريبا منه، وكان وعب بن مئبة والحسن وأبو رجاء العطاردي يقولون جاء قوم إلى أبي رجاء العطاردي يريدون أن يصلوا الظهر فوجدوه صلي، فقالوا ما جئنا إلا لنصلي معك، فقال: لا أخيبكم، ثم قام فصلّى بهم ذكر ذلك أبو قطن عن أبي خلدَةَ عن أبي رجاء العطاردي.

٣٣٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ إِبْنَانِ لِبَطَاوُسَ: وَجَدَتِ النَّاسُ فِي الْقِيَامِ فَجَعَلَتْهَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ قَالَ: أَصَبَتْ

فإن قامت متقدمة النساء لم تفسد صلاتها ولا صلاتهن جميعاً وهي فيما يفسد صلاتهن، ولا يفسدها ويمحوهن من الواقف، ولا يمحو كالأرجال لا يختلفن هن ولا هم.

١٠٨- اختلاف نية الإمام والمأموم

٣٢٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، أَوْ الْعَمَّةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي بِقَوْمِهِ فِي بَيْتِي سَلَمَةَ قَالَ: فَأَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ ذَاتَ لَيْلَةٍ قَالَ فَصَلَّى مَعَهُ مُعَاذٌ قَالَ: فَرَجَعَ فَأَمَّ قَوْمَهُ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنْ خَلْفِهِ فَصَلَّى وَخَذَهُ، فَقَالُوا لَهُ أَنَا فَعَمَلٌ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنَاءَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَخَّرْتَ الْعِشَاءَ، وَإِنْ مُعَاذًا صَلَّى مَعَكَ، ثُمَّ رَجَعَ فَأَمَّا فَانْتَحَبَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ تَأَخَّرْتَ وَصَلَّيْتُ، وَإِنَّمَا نَحْنُ أَصْحَابُ نَوَاضِحٍ نَعْمَلُ بِأَيْدِينَا فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ، فَقَالَ أَفَتَأْنِ أَنْتَ يَا مُعَاذُ أَفَتَأْنِ أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟ أَقْرَأَ بِسُورَةِ كَذَا وَسُورَةِ كَذَا. [أخرجه البخاري (٧٠٠)، مسلم (٤٦٥)، أبو داود (٧٩٠)، النسائي (١٠٣/٢)]

٣٢٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ مِثْلَهُ وَزَادَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَقْرَأُ بِـ «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى»: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»: «وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ» وَتَحَوَّاهَا.

قال سُفْيَانُ فَقُلْتُ لِعَمْرُو بْنِ أَبِي الزُّبَيْرِ يَقُولُ قَالَ لَهُ: أَقْرَأُ بِـ «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى»: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»: «وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ»، فَقَالَ عَمْرُو هُوَ هَذَا، أَوْ نَحْوَهُ.

٣٢٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهَا لَهُمْ هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ وَهِيَ لَهُمْ مَكْتُوبَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٦٥/٢)]

٣٢٧- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ، فَيُصَلِّي لَهُمْ الْعِشَاءَ وَهِيَ لَهُ نَافِلَةٌ. [أخرجه البيهقي في "معرفة"

[أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٦٨/٢)]

الْمُؤَدَّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ تَفَتَّ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَعَكَ أَنْ تَثْبُتَ إِذْ أَمَرْتُكَ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ؟ مِنْ نَابَةِ شَيْءٍ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّيْتُتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنَّسَاءِ. [تقدم]

٣٣٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إسماعيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَثِيرٌ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ امْكُثُوا، ثُمَّ رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى جُلْدِهِ أَثَرُ الْمَاءِ. [أخرجه مالك (٤٨/١)]

٣٣٥ - أَخْبَرَنَا الرَّيْصُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا الثَّغَفَةُ عَنْ أَسَافَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ مَعْنَاهُ. [أخرجه البيهقي (٢٩٧/٢)]

قال الشافعي: والاختيار إذا أحدث الإمام حدثاً لا يجوز له معه الصلاة من رعاها، أو انتقاض وضوءه، أو غيره؛ فإن كان مضى من صلاة الإمام شيء ركعة، أو أكثر أن يصلّي القوم فرادى لا يقدمون أحداً، وإن قدموا، أو قدم الإمام رجلاً فأمم لهم ما بقي من الصلاة أجزائهم صلاتهم.

وكذلك لو أحدث الإمام الثاني والثالث والرابع.

وكذلك لو قدم الإمام الثاني، أو الثالث بعض من في الصلاة، أو تقدم بنفسه، ولم يقدمه الإمام فسواء ونجزهم صلاتهم في ذلك كله؛ لأن أبا بكر قد أفتح للناس الصلاة، ثم استأخَرَ فَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَارَ أَبُو بَكْرٍ مَامُوماً بَعْدَ أَنْ كَانَ إِمَاماً، وَصَارَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ افْتَتَحُوا بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَهَكَذَا لَوْ اسْتَأْخَرَ الْإِمَامُ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ وَتَقَدَّمَ غَيْرُهُ أَجْزَاءَ مَنْ خَلْفَهُ صَلَاتِهِمْ، وَاسْتَخَارَ أَنْ لَا يَفْعَلَ هَذَا الْإِمَامُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ فِي هَذَا كَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ فَعَلَهُ وَصَلَّى مِنْ خَلْفِهِ بِصَلَاتِهِ فَصَلَاتِهِمْ جَائِزَةٌ بِجَزَاءِ عَنْهُمْ وَاحِبٌ إِذَا جَاءَ

قال الشافعي: وكل هذا جائز بالسنة، وما ذكرنا، ثم القياس ونية كل مصل نية نفسه لا يفضلها عليه أن يخالفها نية غيره، وإن أمه ألا ترى أن الإمام يكون مسافراً ينوي ركعتين فيجوز أن يصلّي وراءه مقيم بنيتة وفرضه أربع، أو لا ترى أن الإمام يسبق الرجل ثلاث ركعات، ويكون في الآخرة فيجزى الرجل أن يصلّيها معه وهي أول صلواته أو لا ترى أن الإمام ينوي المكتوبة، فإذا نوى من خلفه أن يصلّي نافلة، أو نذراً عليه، ولم ينو المكتوبة يجزى عنه أو لا ترى أن الرجل بفلاة يصلّي فيصلّي بصلاته فتجزئه صلواته، ولا يدري لعل المصلّي صلى نافلة أو لا ترى أنا نفسد صلاة الإمام وتتم صلاة من خلفه ونفسد صلاة من خلفه وتتم صلواته، وإذا لم تفسد صلاة المأموم بفساد صلاة الإمام كانت نية الإمام إذا خالفت نية المأموم أولى أن لا تفسد عليه، وإن فيما وصفت من ثبوت سنة رسول الله ﷺ الكفاية من كل ما ذكرت، وإذا صلى الإمام نافلة فاتم به رجل في وقت يجوز له فيه أن يصلّي على الانفراد فريضة ونوى الفريضة فهي له فريضة كما إذا صلى الإمام فريضة ونوى المأموم نافلة كانت للمأموم نافلة لا يختلف ذلك، وهكذا إن أدرك الإمام في العصر، وقد فاتته الظهر فنوى بصلاته الظهر كانت له ظهراً، ويصلّي بعدها العصر وأحب إلي من هذا كله أن لا يأم رجل إلا في صلاة مفروضة يتدنانها معاً وتكون نيتهما في صلاة واحدة.

١٠٩ - خروج الرجل من صلاة الإمام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اتم الرجل بإمام فصلّى معه ركعة، أو افتتح معه، ولم يكمل الإمام الركعة، أو صلى أكثر من ركعة، فلم يكمل الإمام صلواته حتى فسدت عليه استأنف صلواته، وإن كان مسافراً والإمام مقيماً فعليه أن يقضي صلاة مقيم؛ لأن عدد صلاة الإمام لزمه، وإن صلى به الإمام شيئاً من الصلاة، ثم خرج المأموم من صلاة الإمام بغير قطع من الإمام للصلاة ولا عذر للمأموم كرهت ذلك له وأحببت أن يستأنف احتياطاً؛ فإن بنى على صلاة لنفسه منفرداً لم يين لي أن يعيد الصلاة من قبل أن الرجل خرج من صلواته مع معاذ بعد ما افتتح الصلاة معه صلى لنفسه، فلم نعلم أن النبي ﷺ أمره بالإعادة.

١١٠ - الصلاة بإمامين أحدهما بعد الآخر

٣٣٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ وَحَاسَتِ الصَّلَاةُ فَجَاءَ

صلاته، وقدموا هم رجلاً فسلم بهم، أو سلموا لأنفسهم أي ذلك فعلوا أجزائهم صلاتهم، ولو قام بهم فقاموا وراءه ساهين، ثم ذكروا قبل أن يركعوا كان عليهم أن يرجعوا فيشهدوا، ثم سلموا لأنفسهم، أو سلم بهم غيره، ولو اتبعوه فذكروا رجعوا جلوساً، ولم يسجدوا.

وكذلك لو سجدوا إحدى السجدين، ولم يسجدوا الأخرى، أو ذكروا وهم سجد قطعوا السجود على أي حال ذكروا أنهم زائلون على الصلاة وهم فيها فارقوا تلك الحال إلى التشهد، ثم سجدوا للسجود وسلموا، ولو فعل هذا بعضهم وهو ذاكراً لصلاته عالم بأنه لم يكمل عددها فسدت عليه صلاته؛ لأنه عمد الخروج من فريضة إلى صلاة نافلة قبل التسليم من الفريضة ولا خروج من صلاة إلا بسلام قال أبو يعقوب البويطي، ومن أحرم جنباً يقوم، ثم ذكر فخرج فتوضأ ورجع لم يجز له أن يؤتمم؛ لأن الإمام حيثنوا إنما يكبر للافتتاح، وقد تقدم ذلك إحرام القوم، وكل ما موم أحرم قبل إمامه فصلاته باطلة لقول النبي ﷺ: فإذا كبر فكبروا وليس كالماوم يكبر خلف الإمام في آخر صلاة الإمام، وقد كبر قوم خلف الإمام في أول صلاة الإمام فيحدث الإمام فيقدم الذي أحرم معه في آخر صلاته، وقد تقدم إحرامه إحراماً من أدرك أول صلاة الإمام من هذا بسبيل.

قال الشافعي: من أحرم قبل الإمام فصلاته باطلة.

١١١- الائتلاف بإمامين معاً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلين وقفا ليكون كل واحد منهما إماماً لمن خلفه، ولا يأتى واحد منهما بصاحبه كان أحدهما إمام الآخر، أو مجذاه قريباً، أو بعيداً منه فصلّى خلفهما ناس يأتون بهما معاً لا بأحدهما دون الآخر كانت صلاة من صلى خلفهما معاً فاسدة؛ لأنهم لم يردوا النية في الائتلاف بأحدهما دون الآخر، الا ترى أن أحدهما لو ركع قبل الآخر فركعوا بركوعه كانوا خارجين بالفعل دون النية من إمامة الآخر إلى غير صلاة أنفسهم ولا إمام أحدثوه لم يكن لهم إماماً قبل إحداثهم، ولو أن الذي آخر الركوع الأول قدم الركوع الثاني فاتموا به كانوا قد خرجوا بالفعل دون النية من إمامته أولاً، ومن إمامة الذي قدم الركوع الأول بعده، ولو اتموا بهما معاً، ثم لم ينووا الخروج من إمامتهما معاً والصلاة لأنفسهم لم تجزهم صلاتهم؛ لأنهم افتتحوا الصلاة بإمامين في وقت واحد، وليس ذلك لهم.

فإن قيل: فقد اتهم أبو بكر بالنبي ﷺ والناس بابي بكر قيل الإمام رسول الله ﷺ وأبو بكر مأموم علم بصلاة رسول

الإمام، وقد افتتح الصلاة غيره أن يصلي خلف المتقدم إن تقدم بأمرو، أو لم يتقدم قد صلى رسول الله ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف في سفره إلى تبوك.

فإن قيل: فهل يخالف هذا استخار أبي بكر وتقدم النبي ﷺ؟

قيل: هذا مباح وللإمام أن يفعل أي هذا شاء والاختيار أن يأتى الإمام بالذي يفتح الصلاة، ولو أن إماماً كبر وقرأ، أو لم يقرأ إلا أنه لم يركع حتى ذكر أنه على غير طهارة كان مخرجاً، أو وضوءه، أو غسله قريباً، فلا بأس أن يقف الناس في صلاتهم حتى يتوضأ ويرجع ويستأنف ويتمون وهم لأنفسهم كما فعل رسول الله ﷺ حين ذكر أنه جنب فانتظره القوم فاستأنف لنفسه؛ لأنه لا يعتد تكبيره وهو جنب ويتمون لأنفسهم؛ لأنهم لو خرجوا من صلاته صلوا لأنفسهم بذلك التكبير؛ فإن كان خروجه متباعد وطهارته تنقل صلوا لأنفسهم بذلك التكبير لو أشار إليهم أن ينتظروه وكلمهم بذلك كلاماً فخالقوه وصلوا لأنفسهم، أو قدموا غيره أجزائهم صلاتهم والاختيار عندي، والله تعالى أعلم، للماومين إذا فسدت على الإمام صلاته أن يتموا فرادى، ولو أن إماماً صلى ركعة، ثم ذكر أنه جنب فخرج فاغتسل وانتظره القوم فرجع فبنى على الركعة فسدت عليهم صلاتهم؛ لأنهم يأتون به وهم عالمون أن صلاته فاسدة؛ لأنه ليس له أن يبنى على صلاة صلاها جنباً، ولو علم ذلك بعضهم، ولم يعلمه بعض فسدت صلاة من علم، ولم تصد صلاة من لم يعلم.

قال الشافعي: وإذا أم الرجل القوم فذكر أنه على غير طهر أو انتقضت طهارته فانصرف فقدم آخر، أو لم يقدمه فقدمه بعض المصلين خلفه، أو تقدم هو متطوعاً بنى على صلاة الإمام، وإن اختلف من خلف الإمام فقدم بعضهم رجلاً، وقدم آخرون غيره فأيها تقدم أجزأهم أن يصلوا خلفه.

وكذلك إن تقدم غيرهما، ولو أن إماماً صلى ركعة، ثم أحدث فقدم رجلاً قد فاتته تلك الركعة مع الإمام، أو أكثر؛ فإن كان المتقدم كبر مع الإمام قبل أن يحدث الإمام مؤتماً بالإمام فصلّى الركعة التي بقيت على الإمام وجلس في مثنى الإمام، ثم صلى الركعتين الباقيتين على الإمام وتشهد، فإذا أراد السلام قدم رجلاً لم يفته شيء من صلاة الإمام فسلم بهم، وإن لم يفعل سلموا هم لأنفسهم آخراً وقام هو فقتضى الركعة التي بقيت عليه، ولو سلم هو بهم ساهياً وسلموا لأنفسهم أجزائهم صلاتهم وبني هو لنفسه وسجد للسجود.

وإن سلم عامداً ذاكراً؛ لأنه لم يكمل الصلاة فسدت

والإمام راعٍ بحاله، ولو ركع الإمام فاطمأن راعاً، ثم رفع رأسه من الركوع فاستوى قائماً، أو لم يستو إلا أنه قد زایل الركوع إلى حال لا يكون فيها تام الركوع، ثم عاد فركع ليسبح فادركه رجل في هذه الحال راعاً فركع معه لم يعتد بهذه الركعة؛ لأن الإمام قد أكمل الركوع أولاً، وهذا ركوع لا يعتد به من الصلاة.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه إذا ركع، ولم يسبح، ثم رفع رأسه، ثم عاد فركع ليسبح، فقد بطلت صلاته؛ لأن ركوعه الأول كان تاماً، وإن لم يسبح، فلما عاد فركع ركعة أخرى ليسبح فيها كان قد زاد في الصلاة ركعة عامداً، فبطلت صلاته بهذا المعنى.

ومن النصوص في المسبوق ما ذكره في باب الصلاة من اختلاف العراقيين؛ وإذا أدرك الإمام وهو راعٍ فكبر معه، ثم لم يركع حتى رفع الإمام رأسه من الركوع، فإن أبا حنيفة كان يقول يسجد معه، ولا يعتد بتلك الركعة.

٣٣٦ - أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَبِهِ يَأْخُذُ يَعْنِي أَبِي يُوسُفَ.

وكان ابن أبي ليلى يقول: يركع ويسجد ويحتسب بذلك من صلاته.

قال الشافعي: ومن أدرك الإمام راعياً فكبر، ولم يركع حتى رفع الإمام رأسه سجد مع الإمام، ولم يعتد بذلك السجود؛ لأنه لم يدرك ركوعه، ولو ركع بعد رفع الإمام رأسه لم يعتد بتلك الركعة؛ لأنه لم يدركها مع الإمام، ولم يقرأ لها، فيكون صلى لنفسه براءة ولا صلى مع الإمام فيما أدرك مع الإمام.

ومنها في مختصر البوطي في باب الرجل يسبقه الإمام ببعض الصلاة.

قال الشافعي: ومن سبقه الإمام بشيء من الصلاة لم يقم لقضاء ما عليه إلا بعد فراغ الإمام من التسليمتين هذا نصه في البوطي، وفي جمع الجوامع في باب من سبقه الإمام بشيء حكى هذا الكلام أولاً، ولم ينسبه للبوطي، ثم نقل عن الشافعي رحمه الله أنه قال: وأحب لو مكث قليلاً قدر ما يعلم أنه لو كان عليه سهو سجد فسجد معه، ومن دخل المسجد فوجد الإمام جالساً في الركعة الأخيرة فليحرم قائماً وليجلس معه، فإذا سلم قام بلا تكبير فقصى صلاته، وإذا أدرك الإمام في الركعة فليقم إذا فرغ الإمام من صلاته بغير تكبير؛ فإن أدركه في الثنتين فليجلس معه، فإذا أراد أن يقوم بعد فراغ الإمام من الركعتين الآخرتين لقضاء ما عليه فليقم بتكبير، ومن كان خلف الإمام قد سبقه بركعة فسمع نغمة فظن أن الإمام قد سلم فقصى الركعة التي بقيت عليه وجلس فسمع سلام الإمام فهذا سهو تحمله الإمام عنه، ولا يعتد بها ويقضي الركعة التي عليه، ولا يشبه هذا الذي خرج من صلاة

الله ﷻ؛ لأن رسول الله ﷺ كان جالساً ضعيف الصوت، وكان أبو بكر قائماً يرى ويسمع، ولو اتهم رجل برجل واتهم الناس بالمأموم لم تجزهم صلاتهم؛ لأنه لا يصلح أن يكون إماماً مأموماً إنما الإمام الذي يركع ويسجد بركوع نفسه وسجوده لا بركوع غيره وسجوده، ولو أن رجلاً رأى رجلاً مع واقفين معاً فنوى أن ياتم بأحدهما لا بعينه فصلياً صلاة واحدة لم تجزه صلاته؛ لأنه لم ينو ائتماماً بأحدهما بعينه.

وكذلك لو صلياً منفردين فاتم بأحدهما لم تجزه صلاته؛ لأنه لم ينو ائتماماً بالذي صلى بصلاته بعينه، ولم تجزه صلاة خلف إمام حتى يفرد النية في إمام واحد، فإذا أفردا في إمام واحد أجزأته، وإن لم يعرفه بعينه، ولم يره إذا لم تكن نيته مشتركة بين إمامين، أو مشكوكاً فيها في أحد الإمامين.

١١٢ - ائتمام الرّجلين أحدهما بالآخر وشكهما

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلين صلياً معاً فاتم أحدهما بالآخر كانت صلاتهما عزمة، ولو صلياً معاً وعلم أن أحدهما اتهم بالآخر وشكاً معاً، فلم يدريا أيهما كان إمام صاحبه كان عليهما معاً أن يعيدا الصلاة؛ لأن على المأموم غير ما على الإمام في الصلاة.

وكذلك على الإمام غير ما على المأموم، ولو شك أحدهما، ولم يشك الآخر أعاد الذي شك وأجزأ الذي لم يشك صلاته، ولو صدق الذي شك الذي لم يشك كانت عليه الإعادة، وكل ما كلف عمله في نفسه من عدد الصلاة لم يجزه فيه إلا علم نفسه لا علم غيره، ولو شك فذكره رجل فذكر ذلك على نفسه لم تكن عليه إعادة؛ لأنه يدع الإعادة الآن يعلم نفسه لا يعلم غيره.

ولو كانوا ثلاثة، أو أكثر فعلموا أن قد صلوا بصلاة أحدهم وشك كل واحد منهم، أكان الإمام، أو المأموم، أعادوا معاً، ولو شك بعضهم، ولم يشك بعضهم أعاد الذين شكوا، ولم يعد الذين لم يشكوا وكانت كالمسألة قبلها.

وكذلك لو كثر عددهم.

١١٣ - باب المسبوق

وليس في التراجم وفيه نصوص، فمنها في باب القول في الركوع الذي سبق في تراجم الصلاة وهو قوله رضي الله عنه: ولو أن رجلاً أدرك الإمام راعياً فركع قبل أن يرفع الإمام ظهره من الركوع اعتد بتلك الركعة، ولو لم يركع حتى رفع الإمام ظهره من الركوع لم يعتد بتلك الركعة، ولا يعتد بها حتى يصير راعياً

الخطبة، ثم صلى بالطائفة التي حضرت الخطبة ركعة وثبت قائماً فأتوا لأنفسهم بقراءة يجهرون فيها، ثم وقفوا بإزاء العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل فصلت معه الركعة التي بقيت عليه من الجمعة وثبت جالساً فأتوا لأنفسهم، ثم سلم بهم، فقد صرح الشافعي بأن الطائفة الأولى تسم لأنفسها الركعة الباقية بقراءة يجهرون فيها، وقد صرح بذلك القاضي أبو الطيب في تعليقه، فقال: يصلون لأنفسهم ركعة يجهرون فيها بالقراءة؛ لأن حكم المفرد في الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة كحكم الإمام في الركعة الثانية، ولم يتعرض الشافعي لجهر الفرقة الثانية في الركعة الثانية؛ لأنها في حكم القدوة، ومن كان مقتدياً، فإنه يسر وبذلك صرح القاضي أبو الطيب وغيره.

فإن قيل: إنما جهرت الفرقة الأولى من الركعة الثانية لبقاء حكم الجمعة بالنسبة إلى الإمام بخلاف المسبوق.

قلنا: هذا تخيل له وجه، ولكن الأرجح أنه لا فرق؛ لأنهم مفردون في هذه الحالة كالمسبوق.

وقد نقل هذا النص عن الأم الشيخ أبو حامد وغيره، ولم يتعرضوا للجهر الذي ذكرناه وتعرض له ابن الصباغ في الشامل بعد نقل النص المذكور، وفي اختلاف العراقيين في أول باب الصلاة، وإذا أتى الرجل إلى الإمام في أيام التشريق، وقد سبقه بركعة فسلم الإمام عند فراغه، فإن أبا حنيفة كان يقول يقوم الرجل فيقضي، ولا يكبر معه؛ لأن التكبير ليس من الصلاة إنما هو بعدها وبه يأخذ (يعني أبا يوسف): وكان ابن أبي ليلى يقول يكبر، ثم يقوم فيقضي.

قال الشافعي: وإذا سبق الرجل بشيء من الصلاة في أيام التشريق فسلم الإمام فكبر لم يكبر المسبوق بشيء من الصلاة، وقضى الذي عليه، فإذا سلم كبر، وذلك أن التكبير أيام التشريق ليس من الصلاة إنما هو ذكر بعدها، وإنما يتبع الإمام فيما كان من الصلاة، وهذا ليس من الصلاة.

فإذا قضى لنفسه؛ فإن سلم الإمام وهو راكع، أو ساجد ألقى جميع ما عمل قبل سلام الإمام وابتدأ ركعة ثانية بقراءتها وركوعها وسجودها بعد سلام الإمام قال: في رواية البوطي وابن أبي الجارود وأحب لمن خلف الإمام أن لا يسبقه بركوع ولا سجود ولا عمل؛ فإن كان فعل فرغ الإمام وهو راكع، أو ساجد فذلك مجزئ عنه، وإن سبقه فركع، أو سجد، ثم رفع قبله، فقال بعض الناس يعود فركع بعد ركوعه وسجوده حتى يكون إما راكعاً، وإما ساجداً معه، وإما متبعاً لا يجزئه إذا اتهم به في عمل الصلاة إلا ذلك، وقال في كتاب استقبال القبلة، وإن رفع رأسه قبل الإمام فأحب لي أن يعود؛ فإن لم يفعل كرهته واعتد بتلك الركعة، وقال في الإملاء، وإذا ترك أن يركع ويسجد مع الإمام فإن كان وراءه يعتد بتلك الركعة إذا اتهم به، وإن سبقه الإمام بذلك، فلا بأس أن يضع رأسه ساجداً ويقم راكعاً بعد ما سبقه الإمام إذا كان في واحدة منهما مع الإمام، وإن قام قبله عاد حتى يقعد بقدر ما سبقه الإمام بالقيام؛ فإن لم يفعل، وقد جلس، وكان في بعض السجود والركوع معه فهو كمن ركع وسجد، ثم رفع قبله فذلك مجزئ عنه، وقد أساء في ذلك كله، وإذا دخل مع الإمام، وقد سبقه بركعة فصلّى الإمام خمسا ساهياً وأتبعه هو، ولا يدري أنه سها أجزاء المأمور صلاته؛ لأنه قد صلى أربعاً، وإن سبقه وهو يعلم أنه قد سها بطلت صلاته.

وما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته لا يجوز لأحد أن يقول عندي خلاف ذلك، وإن فاتته مع الإمام ركعتان من الظهر وأدرك الركعتين الأخيرتين صلاهما مع الإمام فقرأ بأمر القرآن وسورة إن أمكنه ذلك، وإن لم يمكنه قرأ ما أمكنه، وإذا قام قضى ركعتين فقرأ في كل واحدة منها بأمر القرآن وسورة، وإن اقتصر على أم القرآن أجزاء، وإن فاتته ركعة من المغرب صلى ركعتين قضى ركعة بأمر القرآن وسورة، ولم يجهر، وإن أدرك منها ركعة قام فجهر في الثانية وهي الأولى من قضائه، ولم يجهر في الثالثة وقرأ فيها بأمر القرآن وسورة هذا آخر ما نقله في جمع الجوامع من النصوص، وظاهر هذا النص أن من أدرك مع الإمام ركعة من الجمعة أتى بالثانية بعد سلام الإمام جهراً كما في الصبح، وهكذا في العيد والاستسقاء وخسوف القمر، وإنما يتوقف في الجواب في الجمعة بذلك؛ لأنها لا تسوغ للمنفرد، وهذا قد صار منفرداً بخلاف الصبح ونحوها، ولم تشر للمنفرد، وهذا التوقف ليس بمعتبر من أن حكم الجمعة ثابت له وانفراذه بهذه الحالة لا يصيرها ظهراً، وقد نص في الأم في صلاة الخوف في ترجمة تقدم الإمام في صلاة الخوف على شيء يدل على أن المسبوق يجهر في الركعة الثانية، فقال في أواخر الترجمة المذكورة، وإن كان خوف يوم الجمعة، وكان محروماً إذا خطب بطائفة وحضرت معه طائفة

٤- كتاب صلاة المسافر

١- بابُ صلاةِ المسافر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله عز وجل ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية.

قال: فكان يينا في كتاب الله تعالى أن قصر الصلاة في الضرب في الأرض والخوف تخفيف من الله عز وجل عن خلقه لا أن فرضاً عليهم أن يقصروا كما كان قوله ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ رخصة لا أن حتماً عليهم أن يطلقوهن في هذه الحال، وكما كان قوله ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَتَنَوَّأَ فُضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ يريده، والله تعالى أعلم، أن تتجروا في الحج لا أن حتماً عليهم أن يتجروا، وكما كان قوله ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ يَدَيْهِنَّ﴾، وكما كان قوله ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ ثِيوبِكُمْ﴾ الآية لا أن حتماً عليهم أن يأكولوا من ثيوبهم ولا بيوت غيرهم.

قال الشافعي: والقصر في الخوف والسفر بالكتاب، ثم بالسنة والقصر في السفر بلا خوف سنة والكتاب يدل على أن القصر في السفر بلا خوف رخصة من الله عز وجل لا أن حتماً عليهم أن يقصروا كما كان ذلك في الخوف والسفر.

٣٣٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمُجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاهُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِنَّمَا قَالَ: اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فَقَدْ آمَنَ النَّاسُ، فَقَالَ: عُمَرُ عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتُ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ. [أخرجه مسلم (٦٨٦)، أبو داود (١١٩٩)، الرمز (٥٠٢٥)، الترمذي (١١٦/٣)، ابن ماجه (١٠٦٥)]

٣٣٨- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَصَرَ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ وَأَتَمَّ. [أخرجه الدارقطني (١٨٩/٢)، البيهقي (١٤١/٣)]

٣٣٩- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ ابْنِ حَزْمَةَ، عَنْ ابْنِ

الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خِيَارُكُمْ الَّذِينَ إِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا الصَّلَاةَ وَأَفْطَرُوا، أَوْ قَالَ: لَمْ يَصُومُوا. [أخرجه عبد الرزاق (٤٤٨٠)]

قال: فالاختيار والذي أفعل مسافراً وأحب أن يفعل قصر الصلاة في الخوف والسفر، وفي السفر بلا خوف، ومن أتم الصلاة فيهما لم تفسد عليه صلاته جلس في منى قدر التشهد، أو لم يجلس، وأكره ترك القصر وأنهى عنه إذا كان رغبة عن السنة فيه، وأكره ترك المسح على الخفين رغبة عن السنة فيه، ومن ترك المسح على الخفين غير رغبة عن السنة لم أكره له ذلك.

قال: ولا اختلاف أن القصر إنما هو في ثلاث صلوات: الظهر، والعصر، والعشاء، وذلك أنهن أربع فيصلهن ركعتين ولا قصر في المغرب ولا الصبح، ومن سعى لسان العرب أن يكون أريد بالقصر بعض الصلاة دون بعض، وإن كان خرج الكلام فيها عاماً.

فإن قال قائل: قد كره بعض الناس أن أتم بعض أمرائهم بمنى قيل الكراهية وجهان؛ فإن كانوا كرهوا ذلك اختياراً للقصر؛ لأنه السنة كذلك يقولون وختار السنة في القصر، وإن كرهوا ذلك أن قاصراً قصر؛ لأنه لا يرى القصر إلا في خوف، وقد قصر النبي ﷺ في غير خوف.

فهكذا قلنا نكره ترك شيء من السنن رغبة عنها، ولا يجوز أن يكون أحد ممن مضى - والله تعالى أعلم - كره ذلك إلا أن يترك رغبة عنه.

فإن قيل: فما دل على ذلك؟

قيل: صلاتهم مع من أتم أربعاً، وإذا صلوا وحداناً صلوا ركعتين، وأن ابن مسعود ذكر إتمام الصلاة بمنى في منزله وعابه، ثم قام فصلّى أربعاً فقليل له في ذلك، فقال: الخلاف شر، ولو كان فرض الصلاة في السفر ركعتين لم يتمها إن شاء الله تعالى - منهم أحد، ولم يتمها ابن مسعود في منزله، ولكنه كما وصفت، ولم يجوز أن يتمها مسافر مع مقيم.

فإن قال: فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها فرضت الصلاة ركعتين.

قيل له: قد أتمت عائشة في السفر بعد ما كانت تقصر.

فإن قال قائل: فما وجه قولها؟

قيل له تقول فرضت لمن أراد من المسافرين، وقد ذهب بعض أهل هذا الكلام إلى غير هذا المعنى، فقال: إذا فرضت ركعتين في السفر وأذن الله تعالى بالقصر في الخوف فصلاة الخوف ركعة.

فإن قال: فما الحجّة عليهم، وعلى أحد إن تأوّل قولها غير ما قلت؟

قلنا: ما لا حجّة في شيء معه بما ذكرنا من الكتاب، ثمّ السنّة، ثمّ إجماع العامة على أنّ صلاة المسافرين أربع مع الإمام المقيم، ولو كان فرض صلاتهم ركعتين ما جاز لهم أن يصلوها أربعاً مع مقيم ولا غيره.

٢- جماع تفريع صلاة المسافرين

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: لا تختلف صلاة المكتوبة في الحضر والسفر إلا في الأذان والوقت والقصر فاما ما سوى ذلك فهما سواء ما يجهر، أو يخافت في السفر فيما يجهر فيه ويخافت في الحضر ويكمل في السفر كما يكمل في الحضر فاما التخفيف، فإذا جاء بأقل ما عليه في السفر والحضر أجزاء لا أرى أن يخفف في السفر عن صلاة الحضر إلا من عذر ويأتي بما يجزيه والإمامة في السفر والحضر سواء، ولا أحب ترك الأذان في السفر وتركه فيه أخف من تركه في الحضر واختار الاجتماع للصلاة في السفر، وإن صلت كل رفقة على حديثها أجزاء ذلك إن شاء الله تعالى، وإن اجتمع مسافرون ومقيمون فإمامة المقيم أحب إلي، ولا بأس أن يؤم المسافرون المقيمين.

ولا يقصر الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية التي سافر منها كلها، فإذا دخل أدنى بيوت القرية التي يريد المقام بها أمّ.

٣٤٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظَّهْرِ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَصَلَّيْتُ مَعَ الْعَصْرِ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ. [أخرجه البخاري (١٠٨٩)، مسلم (٦٩٠)، أبو داود (١٢٠٢)، النسائي (٢٣٥/١)]

٣٤١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ يَثَلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: بِذِي الْحَلِيفَةِ.

٣٤٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ يَثَلُ ذَلِكَ.

قال: وفي هذا دليل أن الرجل لا يقصر بنية السفر دون العمل في السفر، فلو أن رجلاً نوى أن يسافر، فلم يثبت به سفره لم يكن له أن يقصر قال: ولو أثبت به سفره، ثم نوى أن يقيم أمّ الصلاة ونية المقام مقام؛ لأنه مقيم ويجتمع فيه النية، وأنه مقيم.

ولا تكون نية السفر سفراً؛ لأن النية تكون منفردة ولا سفر معها إذا كان مقيماً والنية لا يكون لها حكم إلا بشيء معها، فلو أن رجلاً خرج مسافراً يقصر الصلاة افتتح الظهر ينوي أن يجمع بينها وبين العصر، ثم نوى المقام في الظهر قبل أن ينصرف من ركعتين كان عليه أن يني حتى يتم أربعاً، ولم يكن عليه أن يستأنف؛ لأنه في فرض الظهر لا في غيرها؛ لأنه كان له أن يقصر إن شاء، ولم يحدث نية في المقام.

وكذلك إذا فرغ من الركعتين ما لم يسلم، فإذا سلم، ثم نوى أن يقيم أمّ فيما يستقبل، ولم يكن عليه أن يعيد ما مضى، ولو كان نوى في صلاة الظهر المقام، ثم سلم من الركعتين استأنف الظهر أربعاً، ولو لم ينو المقام فافتتح ينوي أن يقصر، ثم بدا له أن يتم قبل أن يمضي من صلاته شيء، أو بعد كان ذلك له، ولم تفسد عليه صلاته؛ لأنه لم يزد في صلاته شيئاً ليس منها إنما ترك القصر الذي كان مباحاً له، وكان التمام غير محظور عليه، ولو صلى مسافراً بمسافرين ومقيمين ونوى أن يصلي ركعتين، فلم يكمل الصلاة حتى نوى أن يتم الصلاة بغير مقام أو ترك الرخصة في القصر كان على المسافرين والمقيمين التمام، ولم تفسد على واحد من الفريقين صلاته وكانوا كمن صلى خلف مقيم، ولو فسد على مسافر منهم صلاته، وقد دخل معه كان عليه أن يصلي أربعاً، وكان كمسافر دخل في صلاة مقيم، ففسدت عليه صلاته فعليه أن يصلي أربعاً؛ لأنه وجب عليه عدد صلاة مقيم في الصلاة التي دخل معه فيها قال: ولو صلى مسافراً خلف مسافر، ففسدت عليه صلاته فأنصرف ليتوضأ فلعلم أن المسافر صلى ركعتين لم يكن عليه إلا ركعتان، وإن علم أن المسافر صلى أربعاً، أو لم يعلم صلى أربعاً، أو اثنتين صلى أربعاً لا يجزيه غير ذلك، ولو صلى مسافر خلف رجل لا يعلم مسافر هو، أو مقيم ركعة، ثم انصرف الإمام من صلاته، أو فسد على المسافر صلاته، أو انتقض وضوءه كان عليه أن يصلي أربعاً لا يجزيه غير ذلك، ولو أن مسافراً صلى بمسافرين ومقيمين فرغ فقدّم مقيماً كان على المسافرين والمقيمين والإمام الرأفة أن يصلوا أربعاً؛ لأنه لم يكمل لواحد من القوم الصلاة حتى كان فيها في صلاة مقيم، ولو صلى مسافر بمسافرين ومقيمين ركعتين أمّ المقيمون وقصر المسافرون إن شاءوا؛ فإن نوا، أو واحد منهم أن يصلوا أربعاً كانوا كالمقيمين يتمون بالنية، وإنما يلزمهم التمام بالنية إذا نوا مع الدخول في الصلاة، أو بعده وقبل الخروج منها الإتمام فاما من قام من المسافرين إلى الصلاة ينوي أربعاً، فلم يكبر حتى نوى اثنتين، أو نوى أربعاً بعد تسليمه من اثنتين فليس عليه أن يصلي أربعاً، ولو أن مسافراً أمّ مسافرين ومقيمين؛ فكانت نيته اثنتين فصلّى أربعاً ساهياً فعليه سجود السهو، وإن كان معه

٣- السَّفَرُ الَّذِي تَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ بِلا خَوْفٍ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قَصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرِهِ إِلَى مَكَّةَ وَهِيَ تِسْعٌ، أَوْ عَشْرٌ فَدُلَّ قَصْرُهُ ﷺ عَلَى أَنْ يَقْصَرَ فِي مِثْلِ مَا قَصَرَ فِيهِ وَأَكْثَرُ مِنْهُ، وَلَمْ يَجِزِ الْقِيَاسُ عَلَى قَصْرِهِ إِلَّا بِوَاحِدَةٍ مِنْ اثْنَتَيْنِ أَنْ لَا يَقْصَرَ إِلَّا فِي مِثْلِ مَا قَصَرَ فِيهِ وَفَوْقَهُ، فَلَمَّا لَمْ أَعْلَمْ غَالِفاً فِي أَنْ يَقْصَرَ فِي أَقْلٍ مِنْ سَفَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي قَصَرَ فِيهِ لَمْ يَجِزْ أَنْ نَقِيسَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَ الْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ إِذَا قَصَرَ فِي سَفَرٍ، وَلَمْ يَحْفَظْ عَنْهُ أَنْ لَا يَقْصَرَ فِيمَا دُونَهُ أَنْ يَقْصَرَ فِيمَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ سَفَرٍ كَمَا يَتِمُّ، وَيُصَلِّيُ النَّافِلَةَ عَلَى الدَّابَّةِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ فِيمَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ سَفَرٍ، وَلَمْ يَلْفِظْ أَنْ يَقْصَرَ فِيمَا دُونَ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ عَامَةً مِنْ حِفْظِنَا عَنْهُ لَا يَخْتَلَفُ فِي أَنْ لَا يَقْصَرَ فِيمَا دُونَهُمَا فَلِلْمَعْرِ عِنْدِي أَنْ يَقْصَرَ فِيمَا كَانَ مَسِيرَةً لِيَلْتَمِسَ قَاصِدَتَيْنِ، وَذَلِكَ سِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مَيْلًا بِالْهَاشِمِيِّ، وَلَا يَقْصَرَ فِيمَا دُونَهَا، وَأَمَّا أَنَا فَحَاجِبٌ أَنْ لَا أَقْصَرَ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثٍ احتياطاً على نفسي، وَإِنْ تَرَكَ الْقَصْرَ مَبَاحٌ لِي.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ فِي أَنْ يَقْصَرَ فِي يَوْمَيْنِ حُجَّةٌ بِخَبَرٍ مُتَقَدِّمٍ؟

قِيلَ: نَعَمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا.

٣٤٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ أَنْقَضَ إِلَى عَرَفَةَ، فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ إِلَى عُسْفَانَ وَإِلَى جُدَّةَ وَإِلَى الطَّائِفِ قَالَ وَأَقْرَبُ هَذَا مِنْ مَكَّةَ سِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مَيْلًا بِالْأَسْيَالِ الْهَاشِمِيَّةِ وَهِيَ مَسِيرَةُ لَيْلَتَيْنِ قَاصِدَتَيْنِ ذَيْبِ الْأَفْدَامِ وَسَبْرِ الثَّقَلِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٣٧/٣)]

٣٤٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ الْبَرِيدَ، فَلَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٣٧/٣)]

٣٤٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَكِبَ إِلَى ذَاتِ النَّصْبِ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرَةِ ذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَتِسْعٌ ذَاتِ النَّصْبِ وَالْمَدِينَةُ أَرْبَعَةٌ بُرْدُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤١٩/٢)]

٣٤٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَكِبَ إِلَى رَيْمٍ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرَةِ ذَلِكَ قَالَ: مَالِكٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٦٤٧/١)، الْبَيْهَقِيُّ (١٣٦/٣)]

قال الشافعي: وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَقْلَ سَفَرٍ تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ

مَقِيمُونَ صَلَّوْا بِصَلَاتِهِ وَهُمْ يَنْوُونَ بِهَا فَرِيضَتَهُمْ فَهِيَ عَنْهُمْ مَجْزِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ لَهُ أَنْ يَتِمَّ وَتَكُونُ صَلَاتُهُمْ خَلْفَهُ تَامَةً، وَإِنْ كَانَ مِنْ خَلْفِهِ مِنَ الْمَسَافِرِينَ نَوُوا إِتِمَامَ الصَّلَاةِ لَأَنْفُسِهِمْ فَصَلَاتُهُمْ تَامَةً، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَنْوُوا إِتِمَامَ الصَّلَاةِ لَأَنْفُسِهِمْ إِلَّا بِأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّهُ أَتَمُّ لِنَفْسِهِ لَا سَهْوًا فَصَلَاتُهُمْ مَجْزِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ لَزِمَهُمْ أَنْ يَصَلُّوا أَرْبَعًا خَلْفَ مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا، وَإِنْ كَانُوا صَلَّوْا الرُّكْعَتَيْنِ مَعَهُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الثَّبَتِ، وَعَلَى أَنَّهُ عِنْدَهُمْ سَاهُ فَاتَّبَعُوهُ، وَلَمْ يَرِيدُوا الْإِتِمَامَ لَأَنْفُسِهِمْ فَفَعَلِيهِمْ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ، وَلَا أَحْسَبُهُمْ يَكْتُمُهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا سَهْوَهُ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَقْصَرَ وَيَتِمَّ، فِإِذَا أَتَمَّ فَعَلَى مَنْ خَلْفَهُ اتَّبَاعَهُ مَسَافِرِينَ كَانُوا، أَوْ مَقِيمِينَ فَأَيُّ مَسَافِرٍ صَلَّى مَعَ مَسَافِرٍ، أَوْ مَقِيمٍ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ أَمْسَافَرٍ إِمَامَهُ أَمْ مَقِيمٍ فَعَلِيهِ أَنْ يَصَلِّيَ أَرْبَعًا إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْمَسَافِرَ لَمْ يَصَلِّ إِلَّا رُكْعَتَيْنِ، فَيَكُونُ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ، وَإِنْ خَفِيَ ذَلِكَ عَلَيْهِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَ أَرْبَعًا لَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الْمَسَافِرَ كَانَ مِمَّنْ يَتِمُّ صَلَاتَهُ تِلْكَ، أَوْ لَا، وَإِذَا افْتَتَحَ الْمَسَافِرُ الصَّلَاةَ بِنَيَْةِ الْقَصْرِ، ثُمَّ ذَهَبَ عَلَيْهِ آتَوَى عِنْدَ افْتِتَاحِهَا الْإِتِمَامَ أَوْ الْقَصْرَ؟ فَعَلِيهِ الْإِتِمَامُ، فِإِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ افْتَتَحَهَا يَنْوِي الْقَصْرَ بَعْدَ نِسْيَانِهِ فَعَلِيهِ الْإِتِمَامُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهَا فِي حَالٍ عَلَيْهِ أَنْ يَتِمَّ، وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَقْصَرَ عَنْهَا بِجَاهٍ، وَلَوْ أَمْسَلَهَا صَلَاحًا تَمَامًا لَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَوْ افْتَتَحَ الظَّهْرَ يَنْوِي لَا يَنْوِي بِهَا قَصْرًا وَلَا إِتِمَامًا كَانَ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ الْقَصْرُ.

إِلَّا أَنْ تَكُونَ نِيَّتُهُ مَعَ الدَّخُولِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَقْدُمُ نِيَّةَ الدَّخُولِ وَلَا الدَّخُولُ نِيَّةَ الْقَصْرِ، فِإِذَا كَانَ هَذَا فَلَهُ أَنْ يَقْصَرَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَكَذَا فَعَلِيهِ أَنْ يَتِمَّ، وَلَوْ افْتَتَحَهَا وَنِيَّتُهُ لِقَصْرِ، ثُمَّ نَوَى أَنْ يَتِمَّ، أَوْ شَكَّ فِي نِيَّتِهِ فِي الْقَصْرِ أَتَمَّ فِي كُلِّ حَالٍ، وَلَوْ جَهِلَ أَنْ يَكُونُ لَهُ الْقَصْرُ فِي السَّفَرِ فَأَتَمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَةً، وَلَوْ جَهِلَ رَجُلٌ يَقْصِرُ وَهُوَ يَرَى أَنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصَرَ إِعَادَةَ كُلِّ صَلَاةٍ قَصْرَهَا، وَلَمْ يَدْعُ شَيْئًا تَمَّا لَمْ يَقْصَرَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَ رَجُلٌ فِي سَفَرٍ تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَأَتَمَّ بَعْضَ الصَّلَوَاتِ وَقَصَرَ بَعْضَهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ كَمَا لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ فَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ صَلَاةً وَنَزَعَ وَتَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ صَلَاةً كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَذَا لَوْ صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَسَافِرًا وَأَفْطَرَ آخَرَ كَانَ لَهُ ذَلِكَ، وَإِذَا رَقَدَ رَجُلٌ عَنْ صَلَاةٍ فِي سَفَرٍ، أَوْ نَسِيَهَا فَذَكَرَهَا فِي الْحَضَرِ صَلَاحًا صَلَاةً حَضَرٍ وَلَا تَحْزِيهِ عِنْدِي إِلَّا هِيَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ لَهُ الْقَصْرُ فِي حَالِ فَالَتْ تِلْكَ الْحَالِ فَصَارَ يَتَدَبَّرُ صَلَاتَهَا فِي حَالِ لَيْسَ لَهُ فِيهَا الْقَصْرُ، وَلَوْ نَسِيَ صَلَاةً ظَهَرَ لَا يَدْرِي أَصَلَاةً حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ؟ لَزِمَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا صَلَاةً حَضَرٍ إِنْ صَلَاحًا مَسَافِرًا، أَوْ مَقِيمًا، وَلَوْ نَسِيَ ظَهَرَ فِي حَضَرٍ فَذَكَرَهَا بَعْدَ فَوْتِهَا فِي السَّفَرِ صَلَاحًا صَلَاةً حَضَرٍ لَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَوْ ذَكَرَهَا، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ وَقْتِ الظَّهْرِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا صَلَاةً سَفَرٍ.

ليمنع حقاً لزمه، أو ما في مثل هذا المعنى، أو غيره من المعصية فليس له أن يقصر؛ فإن قصر أعاد كل صلاة صلاها؛ لأن القصر رخصة، وإنما جعلت الرخصة لمن لم يكن عاصياً ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، وهكذا لا يمسح على الخفين، ولا يجمع الصلاة مسافراً في معصية، وهكذا لا يصلي إلى غير القبلة نافلة، ولا يخفف عمن كان سفره في معصية الله تعالى، ومن كان من أهل مكة فحج أتم الصلاة بمنى وعرفة.

وكذلك أهل عرفة ومنى، ومن قارب مكة ممن لا يكون سفره إلى عرفة مما تقصر فيه الصلاة وسواء فيما تقصر فيه الصلاة السفر المتعب والمتراخي، والخوف في السفر بطلب أو هرب، والأمن؛ لأن القصر إنما هو في غاية لا في تعب ولا في رفاهية، ولو جاز أن يكون بالتعب لم يقصر في السفر البعيد في الحامل وقصد السير، وقصر في السفر القاصد على القدمين والدابة في التعب والخوف، فإذا حجَّ القريب الذي بلده من مكة بحيث تقصر الصلاة فازمع بمكة مقام أربع أتم، وإذا خرج إلى عرفة وهو يريد قضاء نسكه لا يريد مقام أربع إذا رجع إلى مكة قصر؛ لأنه يقصر مقامه سفر، ويصلي بينه وبين بلده، وإن كان يريد إذا قضى نسكه مقام أربع بمكة أتم بمنى وعرفة ومكة حتى يخرج من مكة مسافراً فيقصر، وإذا ولي مسافراً مكة بالحج قصر حتى ينتهي إلى مكة، ثم أتم بها ويعرفه بمنى؛ لأنه انتهى إلى البلد الذي بها مقامه ما لم يعزل.

وكذلك مكة وسواء في ذلك أمير الحاج والسوقة لا يختلفون، وهكذا لو عزل أمير مكة فأراد السفر أتم حتى يخرج من مكة، وكان كرجل أراد سفرًا، ولم يسافر.

٤- تطوع المسافر

قال للمسافر أن يتطوع ليلاً ونهاراً قصر، أو لم يقصر وثابت عن رسول الله ﷺ أنه كان يتنفل ليلاً وهو يقصر، وروى عنه أنه كان يصلي قبل الظهر مسافراً ركعتين وقبل العصر أربعاً وثابت عنه أنه تنفل عام الفتح بثمان ركعات ضحى، وقد قصر عام الفتح.

٥- باب المقام الذي يتم بمثله الصلاة

٣٤٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ: سَأَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ جُلَسَاءَهُ: مَا سَمِعْتُمْ فِي مَقَامِ الْمُهَاجِرِينَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي الْعَلَاءُ بْنُ

لَمْ يَقْصُرْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَنْزِلِهِ الَّذِي يَسَافِرُ مِنْهُ وَسِوَاهُ كَانَ الْمَنْزِلُ قَرْيَةً، أَوْ صَحْرَاءَ؛ فَإِنْ كَانَتْ قَرْيَةً لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ حَتَّى يَجَاوِزَ بَيْوتَهَا، وَلَا يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْهَا بَيْتٌ مُفْرَدًا وَلَا مُتَّصِلًا، وَإِنْ كَانَ فِي صَحْرَاءَ لَمْ يَقْصُرْ حَتَّى يَجَاوِزَ الْبُقْعَةَ الَّتِي فِيهَا مَنْزِلُهُ؛ فَإِنْ كَانَ فِي عَرْضٍ وَإِدْفَحَتِي يَقْطَعُ عَرْضَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي طَوْلٍ وَإِدْفَحَتِي يَبْنِي عَنْ مَوْضِعِ مَنْزِلِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي حَاضِرٍ يَجْتَمِعُ فَحَتَّى يَجَاوِزَ مَطَالَ الْحَاضِرِ، وَلَوْ كَانَ فِي حَاضِرٍ مُفْتَرَقٍ فَحَتَّى يَجَاوِزَ مَا قَارَبَ مَنْزِلَهُ مِنَ الْحَاضِرِ، وَإِنْ قَصَرَ، فَلَمْ يَجَاوِزْ مَا وَصَفْتَ أَعَادَ الصَّلَاةَ الَّتِي قَصَرَهَا فِي مَوْضِعِهِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ خَرَجَ قَصْدَ سَفَرٍ قَصَرَ فِيهِ الصَّلَاةَ لِيَقِيمَ فِيهِ أَرْبَعًا، ثُمَّ يَسَافِرُ إِلَى غَيْرِهِ قَصَرَ الصَّلَاةَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الْمَوْضِعَ الَّذِي نَوَى الْمَقَامَ فِيهِ؛ فَإِنْ بَلَغَهُ وَأَحْدَثَ نِيَّةً فِي أَنْ يَجْعَلَ مَوْضِعَ اجْتِيازٍ لَا مَقَامَ أَتَمَّ فِيهِ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ مَسَافِرًا قَصَرَ وَيَتِمُّ بِنِيَّةِ الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَكُونُ بَنِيَّةً، وَلَا يَقْصُرُ بِنِيَّةِ السَّفَرِ حَتَّى يَثْبُتَ بِهِ السَّيْرُ.

ولو خرج يريد بلداً يقيم فيها أربعاً، ثم بلداً بعده؛ فإن لم يكن البلد الذي نوى أن يأتيه أولاً مما تقصر إليه الصلاة لم يقصرها إليه، وإذا خرج منه؛ فإن كان الذي يريد مما تقصر إليه الصلاة قصر من موضع خرجه من البلد الذي نوى أن يقيم به أربعاً قصر وإلا لم يقصر؛ فإن رجع من البلد الثاني يريد بلده قاصداً وهو مما تقصر إليه الصلاة قصر، ولو كانت المسألة بحالها؛ فكانت نيته أن يجعل طريقه على بلد لا يعرجه عن الطريق، ولا يريد به مقاما كان له أن يقصر إذا كانت غاية سفره إلى بلد تقصر إليه الصلاة؛ لأنه لم يني بالبلد دونه مقاماً ولا حاجة، وإنما هو طريق، وإنما لا يقصر إذا قصد في حاجة فيه وهو مما لا تقصر إليه الصلاة، وإذا أراد بلداً تقصر إليه الصلاة فأنبت به سفره، ثم بدا له قبل أن يبلغ البلد، أو موضعاً تقصر إليه الصلاة الرجوع إلى بلده أتم، وإذا أتم؛ فإن بدا له أن يمضي بوجهه أتم بحاله إلا أن يكون الغاية من سفره مما تقصر إليه الصلاة من موضعه الذي أتم إليه، وإذا أراد رجل بلداً له طريقان القاصد منهما إذا سلك لم يكن بينه وبينه ما تقصر إليه الصلاة والأخر إذا سلك كان بينه وبينه ما تقصر إليه الصلاة فأي الطريقين سلك فليس له عندي قصر الصلاة إنما يكون له قصر الصلاة إذا لم يكن إليها طريق إلا مسافة قدر ما تقصر إليها الصلاة إلا من عدو يتخوف في الطريق القاصد، أو حزنه، أو مرفق له في الطريق الأبعد، فإذا كان هكذا كان له أن يقصر إذا كانت مسافة طريقه ما يقصر إليه الصلاة.

قال الشافعي: وسواء في القصر المريض والصحيح والعبد والحر والأشئ والذكر إذا سافروا معاً في غير معصية الله تعالى فاماً من سافر باغياً على مسلم، أو معاهد، أو يقطع طريقاً، أو يفسد في الأرض أو العبد يخرج أبناً من سيده، أو الرجل هارباً

الْحَضَرِيِّ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَمُكُثُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا. [أخرجه البخاري (٣٩٣٣)، مسلم (٤٤٢)، الترمذي (٩٥٦)، النسائي (١٢٢/٣)، ابن ماجه (١٠٧٣)]

فيهذا قلنا إذا أزمع المسافر أن يقيم بموضع أربعة أيام ولياليهن ليس فيهن يوم كان فيه مسافراً فدخل في بعضه ولا يوم يخرج في بعضه أتم الصلاة واستدلاً بقول رسول الله ﷺ: يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً وإنما يقضي نسكه في اليوم الذي يدخل فيه والمسافر لا يكون دهره سائراً، ولا يكون مقيماً، ولكنه يكون مقيماً مقام سفر وسائراً قال فاشبه ما قال رسول الله ﷺ: من مقام المهاجر ثلاثاً حاد مقام السفر، وما جاوزته كان مقام الإقامة وليس يحسب اليوم الذي كان فيه سائراً، ثم قدم ولا اليوم الذي كان فيه مقيماً، ثم سار وأجلى عمره ﷺ أهل الذمة من الحجاز وضرب لمن يقدم منهم تاجراً مقام ثلاث فاشبه ما وصفت من السنة وأقام رسول الله ﷺ بمنى ثلاثاً يقصر، وقدم في حجته فأقام ثلاثاً قبل مسيره إلى عرفة يقصر، ولم يحسب اليوم الذي قدم فيه مكة؛ لأنه كان فيه سائراً، ولا يوم التروية؛ لأنه خارج فيه، فلما لم يكن النبي ﷺ مقيماً في سفر قصر فيه الصلاة أكثر من ثلاث لم يجر أن يكون الرجل مقيماً يقصر الصلاة إلا مقام مسافر؛ لأن المعقول أن المسافر الذي لا يقيم؛ فكان غاية مقام المسافر ما وصفت استدلاً بقول رسول الله ﷺ ومقامه؛ فإن قصر الجميع مقام أربع فعليه إعادة كل صلاة صلاحها مقصورة، وإذا قدم بلداً لا يجمع المقام به أربعاً فأقام ببلد الحاجة، أو علو من مرض وهو عازم على الخروج إذا افاق، أو فرغ ولا غاية لفراغه يعرفها قد يرى فراغه في ساعة، ولا يدري لعله أن لا يكون أياماً فكل ما كان في هذا غير مقام حرب ولا خوف حرب قصر، فإذا جاوز مقام أربع أحييت أن يتم، وإن لم يتم أعاد ما صلى بالقصر بعد أربع، ولو قيل الحرب وغير الحرب في هذا سواء كان مذهباً، ومن قصر كما يقصر في خوف الحرب لم ين لي أن عليه الإعادة، وإن اخترت ما وصفت، وإن كان مقامه لحرب أو خوف حرب، فإن رسول الله ﷺ أقام عام الفتح لحرب هوازن سبع عشرة، أو ثمان عشرة يقصر، ولم يجر في المقام للخوف إلا واحد من قولين إما أن يكون ما جاوز مقام النبي ﷺ من هذا العدد أتم فيه المقيم الصلاة، وإما أن يكون له القصر أما كانت هذه، أو يقضي الحرب، فلم أعلم في مذاهب العامة المذهب الآخر، وإذا لم يكن مذهباً المذهب الآخر فالأول، أولى المذهبين، وإذا أقام الرجل ببلد أثناءه ليس ببلد مقامه لحرب، أو خوف، أو تأهب لحرب قصر ما بينه وبين ثمان عشرة ليلة، فإذا جاوزها أتم الصلاة حتى يفارق البلد تاركاً للمقام به أخذاً في

سفره، وهكذا إن كان محارباً، أو خائفاً مقيماً في موضع سفر قصر ثمان عشرة، فإذا جاوزها أتم، وإن كان غير خائف قصر أربعاً، فإذا جاوزها أتم، فإذا أجمع في واحدة من الحالتين مقام أربع أتم خائفاً كان، أو غير خائف، ولو سافر رجل قصر ببلد في سفره فأقام به يوماً، وقال: إن لقيت فلاناً أقمت أربعاً، أو أكثر من أربع قصر حتى يلقي فلاناً، فإذا لقي فلاناً أتم، وإن لقي فلاناً فبدا له أن لا يقيم أربعاً أتم؛ لأنه قد نوى المقام بلفائه ولقيه والمقام يكون بالنية مع المقام لاجتماع النية والمقام.

ونية السفر لا يكون له بها القصر حتى يكون معها سفر فتجتمع النية والسفر، ولو قدم البلد، فقال: إن قدم فلان أقمت فانتظره أربعاً أتم بعدها في القول الذي اخترت، وإن لم يقدم فلان، فإذا خرج من منازل القرية قصر، وإن سافر رجل من مكة إلى المدينة وله فيما بين مكة والمدينة مال، أو أموال، أو ماشية، أو مواش فنزل بشيء من ماله كان له أن يقصر ما لم يجمع المقام في شيء منها أربعاً.

وكذلك إن كان له بشيء منها ذو قرابة، أو أصهار، أو زوجة، ولم ينو المقام في شيء من هذه أربعاً قصر إن شاء قد قصر أصحاب رسول الله ﷺ معه عام الفتح، وفي حجته، وفي حجة أبي بكر ولعدي منهم بمكة دار، أو أكثر وقرابات منهم أبو بكر له بمكة دار وقرابة وعمر له بمكة دور كثيرة وعثمان له بمكة دار وقرابة، فلم أعلم منهم أحداً أمره رسول الله ﷺ بالإتمام ولا أتم ولا أقوا بعد رسول الله ﷺ في قدومهم مكة بل حفظ عمن حفظ عنه منهم القصر بها، ولو خرج رجل يريد لقاء رجل، أو أخذ عياله، أو ضالة ببلد مسيرة أقل ما تقصر إليه الصلاة، أو أكثر، فقال: إن لقيت الحاجة دون البلد رجعت لم يكن له أن يقصر حتى تكون نيته بلوغ البلد الذي تقصر إليه الصلاة لا نية له في الرجوع دونه محال.

قال الشافعي: ولو خرج يريد بلداً تقصر إليه الصلاة بلا نية أن يبلغه بكل حال، وقال لعلي أبلغه، أو أرجع عنه لم يقصر حتى ينوي بكل حال بلوغه، ولو خرج ينوي بلوغه لحاجة لا ينوي إن قضاه دونه الرجوع كان له القصر فمضى لقي الحاجة دونه، أو بدا له أن يرجع بلا قضاء الحاجة - وكان موضعه الذي بلغ تما لا تقصر إليه الصلاة - أتم في رجوعه، وإن كان موضعه الذي بلغ تما تقصر إليه الصلاة لو ابتدأ إليه السفر، ثم بدا له الرجوع منه قصر الصلاة، ولو بدا له المقام به أتم حتى يسافر منه، ثم يقصر إذا سافر، ولو خرج رجل يريد بلداً، ثم بدا بعده؛ فإن كان البلد الأدنى تما تقصر إليه الصلاة قصرها، وإن كان تما لا تقصر إليه الصلاة لم يقصرها، فإذا خرج منها؛ فإن كان بينه وبين

ينزل حيث حمد من الأرض.

ولا يجوز له أن يقصر أبداً حتى يكون على يقين من أنه يريد سراً لا عرجة له عنه إلا عرجة المنزل ويبلغ، ويكون السفر مما تقصر فيه الصلاة.

قال الشافعي: ولو خرج قوم من بلد يريدون بلداً تقصر فيه الصلاة ونيتهم إذا مروا بموضع غصب أن يرتعوا فيه ما احتملهم لم يكن لهم أن يقصروا؛ فإن كانت نيتهم أن يرتعوا فيه اليوم واليومين لا يبلغوا أن ينووا في مقام أربع فلهم أن يقصروا، وإذا مروا بموضع فأرادوا فيه مقام أربع أمقوا؛ فإن لم يريدوا مقام أربع وأقاموا أربعاً أمقوا بمدة مقام الأربع في الاختيار.

البلد الذي يريد ما تقصر فيه الصلاة قصر، وإن لم يكن لم يقصر؛ لأنني أجعله حيثنؤ مثل مبتدئ سفره كابتدائه من أهله.

وإذا رجع من البلد الأقصى؛ فإن أراد بلده؛ فإن كان بينهما ما يقصر فيه الصلاة قصر، وإن لم يكن يقصر، وإن أراد الرجوع إلى البلد الذي بينه وبين بلده، ثم بلده لم يقصر إلا أن يكون أراد به إياها طريقاً فيقصر، وإذا خرج رجل من مكة يريد المدينة قصر؛ فإن خاف في طريقه وهو بعسفان فأراد المقام به، أو الخروج إلى بلد غير المدينة ليقم، أو يرتاد الخير به جعلته إذا ترك النية الأولى من سفره إلى المدينة مبتدئاً السفر من عسفان؛ فإن كان السفر الذي يريد من عسفان على ما لا تقصر إليه الصلاة لم يقصر، وإن كان على ما تقصر إليه الصلاة قصر.

وكذلك إذا رجع منه يريد مكة أو بلداً سواه جعلته مبتدئاً سفره منه؛ فإن كانت حيث يريد ما تقصر إليه الصلاة قصر، وإن كان مما لا تقصر إليه الصلاة لم يقصر والمسافر في البر والبحر والنهر سواء، وليس يعتبر بسير البحر والنهر كما لا يعتبر بسير البر ولا الخيل ولا نجيب الركاب ولا زحف المقعد ولا ديب الزمن ولا سير الأحمال الثقال؛ ولكن إذا سافر في البحر والنهر مسيرة يحيط العلم أنها لو كانت في البر قصرت فيها الصلاة قصر، وإن كان في شك من ذلك لم يقصر حتى يستيقن بأنها مسيرة ما تقصر فيها الصلاة.

والمقام في المراسي والمواضع التي يقام فيها في الأنهار كالمقام في البر، لا يختلف، فإذا أزمع مقام أربع في موضع أم، وإذا لم يزمع مقام أربع قصر، وإذا حسه الريح في البحر، ولم يزمع مقاماً إلا ليجد السبيل إلى الخروج بالريح قصر ما بينه وبين أربع، فإذا مضت أربع أم كما وصفت في الاختيار، فإذا أثبت به مسيرة قصر؛ فإن رذته الريح قصر حتى يجمع مقام أربع فيتم حين يجمع بالنية مقام أربع، أو يقيم أربعاً إن لم يزمع مقاماً، فيتم بمقام أربع في الاختيار، وإذا كان الرجل مالكا للسفينة، وكان فيها منزله، وكان معه فيها أهله، أو لا أهل له معه فيها فاحب إلى أن يتم وله أن يقصر إذا سافر وعليه حيث أراد مقاماً غير مقام سفر أن يتم وهو فيها كالغريب يتكأها لا يختلفان فيما له غير أنني أحب له أن يتم، وهكذا أجراءه وركبائهم.

وإذا كان الرجل من أهل البادية فداره حيث أراد المقام، وإن كان ممن لا مال له ولا دار يصير إليها، وكان سيارة يتبع أبداً مواقع القطر حل بموضع، ثم شام برقاً فاتجعه؛ فإن استيقن أنه ببلد تقصر إليه الصلاة قصر، وإن شك لم يقصر، وإن استيقن أنه ببلد تقصر إليه الصلاة وكانت نيته إن مر بموضع غصب أو موافق له في المنزل دونه أن ينزل لم يقصر أبداً ما كانت نيته أن

قال: نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ الْجُمُعَةِ: فَاخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ فَالْأَنَسُ لَنَا فِيهِ تَبَعُ السَّبْتِ وَالْأَخَذُ.

٥- كتاب الجمعة

١- إيجاب الجمعة

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى {إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} الْآيَةُ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَشَاهِدْ وَمَشْهُودٌ}.

٣٤٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: شَاهِدْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمَشْهُودٌ يَوْمَ عَرَفَةَ. [أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٣٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ]

٣٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَوْرٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

٣٥٠- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٥٧/٢)]

قال الشَّافِعِيُّ: وَدَلَّتِ السَّنَةُ مِنْ فَرَضِ الْجُمُعَةِ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

٣٥١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَحْنُ الْآخَرُونَ وَنَحْنُ السَّابِقُونَ بَيْنَهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ فَالْأَنَسُ لَنَا فِيهِ تَبَعُ الْيَهُودِ عَدَاوًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ عَبْدِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨٧٦)، مُسْلِمٌ (٨٥٥)، النَّسَائِيُّ (٨٧/٣)، ابْنُ مَاجَةَ (١٠٨٣)]

٣٥٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: بَايَدَ أَنَّهُمْ.

٣٥٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قال الشَّافِعِيُّ: وَالتَّنْزِيلُ، ثُمَّ السَّنَةُ يَدْلَانِ عَلَى إِيغَابِ الْجُمُعَةِ وَعِلْمُ أَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْيَوْمَ الَّذِي بَيْنَ الْخَمِيسِ وَالسَّبْتِ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يَعْلَمُهُ الْجُمُعَةُ عَنِ الْجُمُعَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَجُمَاعَةٌ مِنْ بَعْدِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَمَا نَقَلُوا الظَّهْرَ أَرْبَعًا وَالْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَسْمِيَهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ "عَرُوبَةً"، قَالَ الشَّاعِرُ:

نَفْسِي الْفَيْدَا لَأَقْوَامٍ مُمُو خَلَطُوا يَوْمَ الْغُرُوبَةِ أَزْوَادًا بِأَزْوَادٍ
٣٥٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَطَّابِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ بَنِي وَائِلٍ يَقُولُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِلَّا أَمْرَأَةً، أَوْ صَبِيًّا، أَوْ مَمْلُوكًا.

قال الشَّافِعِيُّ: وَمَنْ كَانَ مُقِيمًا يَلِدُ تَجِبُ فِيهِ الْجُمُعَةُ مِنَ الْبَالِغِ حُرًّا لَا عَنَرَةَ لَهُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَالْعَذْرُ الْمَرْضَى الَّذِي لَا يَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى شُهُودِ الْجُمُعَةِ إِلَّا بِأَنْ يَزِيدَ فِي مَرْضَاهُ، أَوْ يَبْلُغَ بِهِ مَشَقَّةٌ غَيْرَ مُحْتَمَلَةٍ، أَوْ يَجْبِسَهُ السُّلْطَانُ، أَوْ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ بِالْغَلْبَةِ، أَوْ يَمُوتَ بَعْضُ مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِ مِنْ قَرَابَةٍ، أَوْ ذِي أَصْرَةٍ مِنْ صَهْرٍ، أَوْ مَوَدَّةٍ، أَوْ مَنْ يَحْتَسِبُ فِي وَلَايَةِ أَمْرِهِ الْأَجْرَ؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا فَلَهُ تَرْكُ الْجُمُعَةِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ مَرَضَ لَهُ وَلَدٌ، أَوْ وَالِدٌ فَرَأَهُ مَزْنُولًا بِهِ وَخَافَ فُوتَ نَفْسَهُ، فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَدَعَ لَهُ الْجُمُعَةَ.

وكذلك إن لم يكن ذلك به، وكان ضائعاً لا قيم له غيره، أو له قيم غيره له شغل في وقت الجمعة عنه، فلا بأس أن يدع له الجمعة.

٣٥٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو دَعَا وَهُوَ يَسْتَجِمُّ لِلْجُمُعَةِ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بَنِ عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ وَهُوَ يَمُوتُ فَأَنَاهُ وَتَرَكَ الْجُمُعَةَ. [أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٥٢)]

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ أَصَابَهُ غَرَقٌ، أَوْ حَرَقٌ، أَوْ سَرَقٌ، وَكَانَ يَرْجُو فِي تَخَلُّفِهِ عَنِ الْجُمُعَةِ دَفْعَ ذَلِكَ، أَوْ تَدَارَكَ شَيْءٌ فَلَسْتُ مِنْهُ،

فلا بأس أن يدع له الجمعة.

وكذلك إن ضل له ولد، أو مال من رقيق، أو حيوان أو غيره فرجا في تخلفه تداركه كان ذلك له.

قال الشافعي: فإن كان خائفاً إذا خرج إلى الجمعة أن يحبس السلطان بغير حق كان له التخلف عن الجمعة؛ فإن كان السلطان يحبس بحق مسلم في دم، أو حد لم يسعه التخلف عن الجمعة ولا الهرب في غير الجمعة من صاحبه إلا أن يكون يرجو أن يدفع الحد بغفر، أو قصاص، أو بصلح فارجو أن يسعه ذلك.

قال الشافعي: وإن كان تغيبه عن غريم لصرة وسعه التخلف عن الجمعة، وإن كان موسراً بقضاء دينه لم يسعه التخلف عن الجمعة خوف الحبس.

قال الشافعي: وإن كان يريد سفرأ لم أحب له في الاختيار أن يسافر يوم الجمعة بعد الفجر ويحجوه له أن يسافر قبل الفجر.

قال الشافعي: وإن كان مسافراً قد أجمع مقام أربع فمثل المقيم، وإن لم يجمع مقام أربع، فلا يخرج عندي بالتخلف عن الجمعة وله أن يسير، ولا يحضر الجمعة.

٣٥٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ أَبْصَرَ رَجُلًا عَلَيْهِ هَيْئَةُ السَّفَرِ وَهُوَ يَقُولُ لَوْلَا أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ لَخَرَجْتُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَأَخْرَجْ، فَإِنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَحْبِسُ عَنْ سَفَرٍ. [أخرجه البيهقي (١٨٤/٣)]

قال الشافعي: وليس على المسافر أن يمر ببلد جمعه إلا أن يجمع فيه مقام أربع فتلزمه الجمعة إن كانت في مقامه، وإذا لزمته لم يكن له أن يسافر بعد الفجر يوم الجمعة حتى يجمع.

قال الشافعي: وليس على غير البالغين ولا على النساء ولا على العبيد جمعة وأحب للعبيد إذا أذن لهم أن يجمعوا وللعجائز إذا أذن لهم وللغلمان ولا أعلم منهم أحداً يخرج بترك الجمعة مجال.

قال الشافعي: والمكاتب والمدبر والمأذون له في التجارة وسائر العبيد في هذا سواء.

قال الشافعي: وإذا اعتق بعض العبيد؛ فكانت الجمعة في يومه الذي يترك فيه نفسه لم أرخص له في ترك الجمعة، وإن تركها لم أقل له إنه يخرج كما يخرج الحر لو تركها؛ لأنها لازمة للحر بكل حال إلا من عذر، وهذا قد يأتي عليه أحوال لا تلزمه فيها للرق.

قال الشافعي: ومن قلت لا جمعة عليه من الأحرار للعذر بالحبس، أو غيره، ومن النساء وغير البالغين والمماليك، فإذا شهد

الجمعة صلاها ركعتين، وإذا أدرك منها ركعة أضاف إليها أخرى وأجزأته عن الجمعة.

قال الشافعي: وإنما قيل: لا جمعة عليهم - والله تعالى أعلم، - لا يخرجون بتركها كما يكون المرء فقيراً لا يجد مركباً وزاداً فيتكلف المشي والتوصل بالعمل في الطريق والمساللة فيحج فيجزى عنه، أو يكون كبيراً لا يقدر على الركوب فيتحمل على أن يربط على دابة، فيكون له حج، ويكون الرجل مسافراً، أو مريضاً معذوراً بترك الصوم فيصوم فيجزى عنه ليس أن واحداً من هؤلاء لا يكتب له أجر ما عمل من هذا، فيكون من أهله، وإن كان لا يخرج بتركه.

قال الشافعي: ولا أحب لواحد ممن له ترك الجمعة من الأحرار للعذر ولا من النساء وغير البالغين والعبيد أن يصلّي الظهر حتى ينصرف الإمام، أو يتوخي انصرافه بأن يحتاط حتى يرى أنه قد انصرف؛ لأنه لعله يقدر على إتيان الجمعة، فيكون إتيانها خيراً له ولا أكره إذا انصرف الإمام أن يصلوا جماعة حيث كانوا إذا كان ذلك غير رغبة عن الصلاة مع الإمام.

قال الشافعي: وإن صلوا جماعة، أو فرادى بعد الزوال وقبل انصراف الإمام، فلا إعادة عليهم؛ لأنهم معذورون بترك الجمعة.

قال الشافعي: وإن صلوا جماعة، أو فرادى فادركوا الجمعة مع الإمام صلوا وهي لهم نافلة.

قال الشافعي: فأما من عليه الجمعة ممن لا عذر له في التخلف عنها فليس له أن يصلّي الجمعة إلا مع الإمام؛ فإن صلاها بعد الزوال وقبل انصراف الإمام لم تجز عنه وعليه أن يعيدها إذا انصرف الإمام ظهر أربعاً من قبل أنه لم يكن أن يصلّيها، وكان عليه إتيان الجمعة، فلما فاتته صلاها قضاء، وكان كمن ترك الصلاة حتى فاتته وقتها وصلّاها قضاء ويجمعها ولا أكره جمعها إلا أن يجمعها استخفافاً بالجمعة، أو رغبة عن الصلاة خلف الأئمة.

قال الشافعي: وأمر أهل السجن وأهل الصناعات عن العبيد بأن يجمعوا وإخافوهم الجمع أحب إلي من إعلانه خوفاً أن يظن بهم أنهم جمعوا رغبة عن الصلاة مع الأئمة.

٢- العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم

الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لما كانت الجمعة واجبة واحتملت أن تكون تجب على كل مصل بلا وقت عدد مصلين

ثُمَّ مَاتَ بَعْضُهُمْ، أَوْ غَلِبُوا، أَوْ انْتَقَلَ مِنْهُمْ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهَا أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَجْمَعُوا، وَلَوْ كَثُرَ مِنْ عَمْرٍأُ بِهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مُسَافِرًا، أَوْ تَاجِرًا غَيْرَ سَاكِنٍ لَمْ يَجْمَعْ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلُهَا أَرْبَعِينَ.

قال الشافعي: وإن كانت قرية كما وصفت فتهدمت منازلها، أو تهدمت من منازلها وبقي في الباقي منها أربعون رجلاً؛ فإن كان أهلها لازمين لها ليصلحوها جمعوا كانوا في مظال، أو غير مظال.

قال الشافعي: وإذا كان أهلها أربعين، أو أكثر فمرض عاتمتهم حتى لم يوافي المسجد منهم يوم الجمعة أربعون رجلاً حرّاً بالغاً صلوا الظهر.

قال الشافعي: ولو كثّر أهل المسجد من قوم مازين، أو تجار لا يسكنونها لم يكن لهم أن يجمعوا إذا لم يكن معهم من أهل البلد المقيمين به أربعون رجلاً حرّاً بالغاً.

قال الشافعي: ولو كان أهلها أربعين رجلاً حرّاً بالغاً وأكثر ومنهم مغلوب على عقله، وليس من بقي منهم أربعون رجلاً صحيحاً بالغاً يشهدون الجمعة كلهم لم يجمعوا، وإذا كان أهل القرية أربعين فصاعداً فخطبهم الإمام يوم الجمعة فانفض عنه بعضهم قبل تكبيرة الصلاة حتى لا يبقى معه أربعون رجلاً؛ فإن تابوا قبل أن يكبر حتى يكونوا أربعين رجلاً صلى بهم الجمعة، وإن لم يكونوا أربعين رجلاً حتى يكبر لم يصل بهم الجمعة وصلوها ظهراً أربعاً.

قال الشافعي: ولو انفضوا عنه فانتظروهم بعد الخطبة حتى يعودوا أحببت له أن يعيد خطبة أخرى إن كان في الوقت مهلة، ثم يصلها جمعة؛ فإن لم يفعل صلاها ظهراً أربعاً، ولا يجوز أن يكون بين الخطبة والصلاة فصل يتباعد.

قال الشافعي: وإن خطب بهم وهم أقل من أربعين رجلاً، ثم تاب الأربعون قبل أن يدخل في الصلاة صلاها ظهراً أربعاً ولا أراها تجزئ عنه حتى يخطب بأربعين فيفتتح الصلاة بهم إذا كبر.

قال الشافعي: ولا أحب في الأربعين إلا من وصفت عليه فرض الجمعة من رجلٍ حرٍّ بالغٍ غير مغلوبٍ على عقله مقيم لا مسافر.

قال الشافعي: فإن خطب بأربعين، ثم كبر بهم، ثم انفضوا من حولي، ففيها قولان: أحدهما: إن بقي معه اثنان حتى تكون صلاته صلاة جماعة تامة فصلّى الجمعة أجزاءه؛ لأنه دخل فيها وهي جزءة عنهم، ولو صلاها ظهراً أربعاً أجزاءه، والقول الآخر: أنها لا تجزئه بحال حتى يكون معه أربعون حين يدخل ويكمل

وإن كان المصلّي من منزل مقام وظعن، فلم نعلم خلافاً في أن لا جمعة عليه إلا في دار مقام، ولم أحفظ أن الجمعة تجب على أقل من أربعين رجلاً، وقد قال: غيرنا لا تجب إلا على أهل مصر جامع.

قال الشافعي: وسمعت عدداً من أصحابنا يقولون تجب الجمعة على أهل دار مقام إذا كانوا أربعين رجلاً وكانوا أهل قرية، فقلنا بؤ، وكان أقل ما علمناه قيل بؤ، ولم يجزع عندي أن أدع القول بؤ، وليس خبر لازم يخالفه، وقد يروى من حيث لا يثبت أهل الحديث أن رسول الله ﷺ جمع حين قدم المدينة بأربعين رجلاً، وروي أنه كتب إلى أهل قرى عرينة أن يصلوا الجمعة والعديد.

وروي أنه أمر عمرو بن حزم أن يصلّي العيليين بأهل نجران.

٣٥٧- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن أبيه، عن عتيب الله بن عبد الله بن عتبة قال: كل قرية فيها أربعون رجلاً فعليهم الجمعة. [أخرجه البيهقي (١٧٨/٣)]

٣٥٨- قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن سليمان بن موسى أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل الميما فيمّا يتن الشام إلى مكة جتمعوا إذا بلغتم أربعين رجلاً. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٠٦٩)]

قال الشافعي: فإذا كان من أهل القرية أربعون رجلاً والقرية البناء والحجارة واللبن والسقف والجرائد والشجر؛ لأن هذا بناء كله وتكون بيوتها مجتمعة، ويكون أهلها لا يظنون عنها شتاء ولا صيفاً إلا ظن حاجة مثل ظعن أهل القرى وتكون بيوتها مجتمعة اجتماع بيوت القرى؛ فإن لم تكن مجتمعة فليسوا أهل قرية، ولا يجمعون ويتمون إذا كانوا أربعين رجلاً حرّاً بالغاً، فإذا كانوا هكذا رأيت - والله تعالى أعلم - أن عليهم الجمعة، فإذا صلوا الجمعة أجزأتهم.

قال الشافعي: وإذا بلغوا هذا العدد، ولم يحضروا الجمعة كلهم رأيت أن يصلوها ظهراً، وإن كانوا هذا العدد، أو أكثر منه في غير قرية كما وصفت لم يجمعوا، وإن كانوا في مدينة عظيمة فيها مشركون من غير أهل الإسلام، أو من عبيد أهل الإسلام ونسائهم، ولم يبلغ الأحرار المسلمون البالغون فيها أربعين رجلاً لم يكن عليهم أن يجمعوا، ولو كثّر المسلمون مازين بها وأهلها لا يبلغون أربعين رجلاً لم يكن عليهم أن يجمعوا.

قال الشافعي: ولو كانت قرية فيها هذا العدد، أو أكثر منه،

الصَّلَاةَ، ولكن لو لم يبقَ منهم إلا عبدان، أو عبدٌ وحرٌّ، أو مسافران، أو مسافرٌ ومقيمٌ صلاها ظهراً.

قال الشافعي: وإن بقيَ معه منهم بعدَ تكبيره اثنان، أو أكثرٌ فصلّاها جمعةً، ثم بانَ له أن الاثنين، أو أحدهما مسافرٌ، أو عبدٌ، أو امرأةٌ أعادها ظهراً أربعاً.

قال الشافعي: ولم يجزئه جمعةً في واحدٍ من القولين حتّى يكملَ معه الصَّلَاةَ اثنانَ تمنَ عليه جمعةً؛ فإن صلّى، وليس وراءه اثنانَ فصاعداً تمنَ عليه فرضُ الجمعة كانت عليهم ظهراً أربعاً.

قال الشافعي: ولو أحدث الإمام قبل أن يكبّرَ قدّمَ رجلاً ممن حضر الخطبة وخلفه أقل من أربعين رجلاً صلّوها ظهراً أربعاً لا يجزئهم ولا الإمام المحدث إلا ذلك من قبل أن إمامته زالت وابتدلت بإمامة رجل لو كان الإمام مبتدئاً في حاله تلك لم يجزئه أن يصلّيها إلا ظهراً أربعاً.

قال الشافعي: وإذا افتتح الإمام جمعةً، ثم أمرته أن يجعلها ظهراً أجزأها ما صلّى منها وهو ينوي الجمعة؛ لأنَّ الجمعة هي الظاهرُ يومَ الجمعة إلا أنه كان له قصرها، فلما حدث حالٌ ليس له فيها قصرها أتمّها كما يتدبّرُ المسافرُ ركعتين، ثم ينوي المقامَ قبل أن يكملَ الركعتين فيتم الصَّلَاةَ أربعاً، ولا يستأنفها.

٣- من تجب عليه الجمعة بمسكنه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾.

قال الشافعي: وإذا كان قومٌ ببلدٍ يجمع أهلها وجبت الجمعة على من يسمع النداء من ساكني مصر، أو قريباً منه بدلالة الآية.

قال الشافعي: وتجب الجمعة عندنا على جميع أهل مصر، وإن كثّر أهلها حتّى لا يسمع أكثرهم النداء؛ لأنَّ الجمعة تجب بالمصر والعدو، وليس أحدٌ منهم، أولى بأن تجب عليه الجمعة من غيره إلا من عذر.

قال الشافعي: وقولي: سمع النداء إذا كان المنادي صيّاً، وكان هو مستمعاً، والأصوات هادئةً فأما إذا كان المنادي غير صيّ والرجل غافلاً والأصوات ظاهرةً فقل من يسمع النداء.

قال الشافعي: ولست أعلم في هذا أقوى ممّا وصفت، وقد كان سعيد بن زيد وأبو هريرة يكونان بالشجرة على أقل من ستّة أميال فيشهدان الجمعة ويدعاهما، وقد كان يروى أن أحدهما كان يكوّن بالعقيق فيتربك الجمعة ويشهدها ويروى أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان على ميلين من الطائف فيشهد الجمعة ويدعها.

٣٥٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ:

تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ يَسْمَعُ النَّدَاءَ. [أخرجه البيهقي (١٧٥/٣)]

قال الشافعي: وإذا كانت قريةً جامعةً، وكان لها قرى حولها متصلة الأموال بها وكانت أكثرُ سوقٍ تلك القرى في القرية الجامعة لم أرخص لأحدٍ منهم في ترك الجمعة.

وكذلك لا أرخص لمن على الميل والميلين، وما أشبه هذا، ولا يتبين عندي أن يخرج بترك الجمعة إلا من سمع النداء ويشبه أن يخرج أهل مصر، وإن عظم بترك الجمعة.

٤- من يصلّي خلفه الجمعة

والجمعة خلف كل إمام صلاها من أمير ومأمور ومتغلبٍ على بلدةٍ وغير أميرٍ مجزئةً كما تجزئ الصَّلَاةَ خلف كل من سلف.

٣٦٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ

أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ قَالَ:

شَهِدْنَا الصَّلَاةَ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغُنْمَانِ مَحْضُورًا. [أخرجه

البيهقي (٢٧٤/٣)]

قال الشافعي: وتجزئ الجمعة خلف العبد والمسافر كما تجزئ الصَّلَاةَ غيرها خلفهما.

فإن قيل: ليس فرض الجمعة عليهما، قيل ليس يأتمان بتركها وهما يوجران على أدائها وتجزئ عنهما كما تجزئ عن المقيم وكلاهما عليه فرض الصَّلَاةَ بكاملها ولا أرى أن الجمعة تجزئ خلف غلامٍ لم يحتلم، والله تعالى أعلم.

ولا يجمع امرأةً بنساء؛ لأنَّ الجمعة إمامةٌ جامعةٌ كاملة، وليست المرأة ممن لها أن تكون إمامةً جامعةً كاملة.

٥- الصَّلَاةُ فِي مُسْجِدَيْنِ فَأَكْثَر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجمع في مصر، وإن عظم أهلها وكثر عامله ومساجده إلا في موضع المسجد الأعظم، وإن كانت له مساجدٌ عظامٌ لم يجمع فيها إلا في واحدٍ وأبها جمع فيه أولاً بعد الزوال فهي الجمعة، وإن جمع في آخرٍ سواه يعدّه لم يعتد الذين جمعوا بعده بالجمعة، وكان عليهم أن يعيدوا ظهراً أربعاً.

قال الشافعي: وسواء الذي جمع أولاً والوالي، أو مأمور، أو رجل، أو تطوع، أو تغلب، أو عزل فامتنع من العزل بمن جمع معه

وإذا قلت: أيهما صلى أولاً فهي الجمعة، فلم يدر أيهما صلى أولاً فأعاد أحدهما الجمعة في الوقت أجزاء، وإن ذهب الوقت أعادها معاً فصلياً معاً أربعاً أربعاً.
قال الربيع: يريد بعيد الظهر.

قال الشافعي: والأعياد مخالفة الجمعة الرجل يصلي العيد منفرداً ومسافراً وتصلية الجماعة لا يكون عليها جمعة، لأنها لا تحيل فرضاً ولا أرى بأساً إذا خرج الإمام إلى مصلاه في العيدين، أو الاستسقاء أن يأمر من يصلي بضعة الناس العيد في موضع من المصر، أو مواضع.

قال: وإذا كانت صلاة الرجل منفرداً مجزئة فهي أقل من صلاة جماعة بأمر وال، وإن لم يأمر الوالي فقدّموا واحداً جزءاً عنهم.

قال الشافعي: وهكذا لو قدّموا في صلاة الخسوف في مساجدهم لم أكره من هذا شيئاً بل أحبه ولا أكرهه في حال إلا أن يكون من تخلف عن الجماعة العظمى أقرباء على حضورها فأكره ذلك لهم أشد الكراهية ولا إعادة عليهم فأمّا أهل العذر بالضعف فأحب لهم ذلك.

قال الشافعي: والجمعة مخالفة لهذا كله.

قال: وإذا صلّوا جماعة، أو منفردين صلّوا كما يصلي الإمام لا يخالفونه في وقت ولا صلاة، ولا بأس أن يتكلم متكلمهم بخطبة إذا كان بأمر الوالي، فإن لم يكن بأمر الوالي كرهت له ذلك كراهية الفرقة في الخطبة ولا أكره ذلك في الصلاة كما لا أكرهه في المكتوبات غير الجمعة.

٧- وقت الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ووقت الجمعة ما بين أن تزول الشمس إلى أن يكون آخر وقت الظهر قبل أن يخرج الإمام من صلاة الجمعة، فمن صلاها بعد الزوال إلى أن يكون سلامه منها قبل آخر وقت الظهر، فقد صلاها في وقتها وهي له جمعة إلا أن يكون في بلد قد جمع فيه قبله.

قال الشافعي: ومن لم يسلم من الجمعة حتى يخرج آخر وقت الظهر تجزئه الجمعة وهي له ظهر وعليه أن يصليها أربعاً.

٣٦١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني خالد بن رباح، عن المطالب بن حنبل أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة إذا فاء القسي قدس ذراع، أو نحويه. [أخرجه البخاري (٩٠٤)، أبو

داود (١٠٨٤)، (الرمزي (٥٠٣))]

أجزاء عنه الجمعة، ومن جمع مع الذي بعده لم تجزئه الجمعة، وإن كان والياً وكانت عليه إعادة الظهر.

قال: وهكذا إن جمع من المصر في مواضع فالجمعة الأولى، وما سواها لا تجزئ إلا ظهراً.

قال الشافعي: وإن أشكل على الذين جمعوا أيهم جمع أولاً أعادوا كلهم ظهراً أربعاً.

قال الشافعي: ولو أشكل ذلك عليهم فعادوا فجمعت منهم طائفة ثانية في وقت الجمعة أجزاءهم ذلك، لأن جمعتهم الأولى لم تجز عنهم وهم أولاً حين جمعوا أفسدوا، ثم عادوا فجمعوا في وقت الجمعة.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن يصلّوا ظهراً؛ لأن العلم يحيط أن إحدى الطائفتين قد صلت قبل الأخرى فكما جازت الصلاة للذين صلّوا أولاً، وإن لم يعرفوها لم يميز لأحد أن يصلي الجمعة بعد تمام جمعة قد تمت.

٦- الأرض تكون بها المساجد

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا اتسعت البلد وكثرت عمارتها فبنيت فيها مساجد كثيرة عظام وصغار لم يجز عندي أن يصلي الجمعة فيها إلا في مسجد واحد.

وكذلك إذا اتصلت بالبلد الأعظم منها قريات صغار لم أحب أن يصلي إلا في المسجد الأعظم، وإن صلى في مسجد منها غيره صليت الظهر أربعاً، وإن صليت الجمعة أعاد من صلاها فيها.

قال: وتصلّي الجمعة في المسجد الأعظم؛ فإن صلاها الإمام في مسجد من مساجدها أصغر منه كرهت ذلك له وهي مجزئة عنه.

قال: وإن صلى غير إمام في مسجد الأعظم والإمام في مسجد أصغر فجمعة الإمام، ومن معه مجزئة ويعيد الآخرون الجمعة.

قال الشافعي: وإن وكل الإمام من يصلي فصلّى وكيّل الإمام في المسجد الأعظم، أو الأصغر قبل الإمام وصلى الإمام في مسجد غيره فجمعة الذين صلّوا في المسجد الأعظم، أو الأصغر قبل الإمام مجزئة ويعيد الآخرون ظهراً.

قال الشافعي: وهكذا إذا وكل الإمام رجلين يصلي أيهما أدرك فأيهما صلى الجمعة أولاً أجزاء، وإن صلى الآخر بعده فهي ظهر، وإن كان وال يصلي في مسجد صغير وجاء وال غيره فصلّى في مسجد عظيم فأيهما صلى أولاً فهي الجمعة.

٣٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ قَالَ: قَدِمَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَهُمْ يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْقِيَّةُ فِي الْحِجْرِ، فَقَالَ: لَا تُصَلُّوا حَتَّى تَقِيَ الْكَعْبَةَ مِنْ وَجْهَهَا. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥١٤١)]

قال الشافعي: ووجهها الباب.

قال الشافعي: يعني معاذاً حتى تزول الشمس.

قال الشافعي: ولا اختلاف عند أحدٍ لقيته أن لا تصلّي الجمعة حتى تزول الشمس.

قال الشافعي: ولا يجوز أن يتدبّر خطبة الجمعة حتى يتبين زوال الشمس.

قال الشافعي: فإن ابتدأ رجل خطبة الجمعة قبل أن تزول الشمس، ثم زالت الشمس فأعاد خطبته أجزاءً عنه الجمعة، وإن لم يعد خطبتين بعد الزوال لم تجز الجمعة عنه، وكان عليه أن يصلّيها ظهراً أربعاً، وإن صلى الجمعة في حال لا تجزي عنه فيه، ثم أعاد الخطبة والصلاة في الوقت أجزاءً عنه وإلا صلاها ظهراً والوقت الذي تجوز فيه الجمعة ما بين أن تزول الشمس إلى أن يدخل وقت العصر.

قال الشافعي: ولا تجزئ جمعة حتى يخطب الإمام خطبتين ويكمل السلام منها قبل دخول وقت العصر.

قال الشافعي: فإن دخل أول وقت العصر قبل أن يسلم منها فعليه أن يتم الجمعة ظهراً أربعاً؛ فإن لم يفعل حتى خرج منها فعليه أن يستأنفها ظهراً أربعاً.

قال الشافعي: ولو أغفل الجمعة حتى يعلم أنه خطب أقل من خطبتين وصلى أخف من ركعتين لم يخرج من الصلاة حتى يدخل وقت العصر كان عليه أن يصلّي ظهراً أربعاً، ولا يخطب.

قال الشافعي: وإن رأى أنه يخطب أخف خطبتين، ويصلي أخف ركعتين إذا كانتا مجزئتين عنه قبل دخول أول وقت العصر لم يجز له إلا أن يفعل؛ فإن خرج من الصلاة قبل دخول العصر فهي مجزئة عنه، وإن لم يخرج منها حتى يدخل أول وقت العصر أتمها ظهراً أربعاً؛ فإن لم يفعل وسلم استأنف ظهراً أربعاً لا يميزه غير ذلك؛ فإن خرج من الصلاة وهو يشك، ومن معه، أدخل وقت العصر أم لا؟ فصلاتهم وصلاته مجزئة عنهم؛ لأنهم على يقين من الدخول في الوقت، وفي شك من أن الجمعة لا تجزئهم، فهم كمن استيقن بوضوء وشك في انتفاضه.

قال الشافعي: وسواء شكوا أكملوا الصلاة قبل دخول الوقت بظلمة، أو ربيع، أو غيرهما.

قال الشافعي: ولا يشبه الجمعة فيما وصفت الرجل يدرك ركعة قبل غروب الشمس كان عليه أن يصلّي العصر بعد غروبها، وليس للرجل أن يصلّي الجمعة في غير وقتها؛ لأنه قصر في وقتها، وليس له القصر إلا حيث جعل له.

٨- وقت الأذان للجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يؤذن للجمعة حتى تزول الشمس.

قال الشافعي: وإذا أذن لها قبل الزوال أعيد الأذان لها بعد الزوال؛ فإن أذن لها مؤذن قبل الزوال وآخر بعد الزوال أجزأ الأذان الذي بعد الزوال، ولم يعد الأذان الذي قبل الزوال.

قال الشافعي: وأحب أن يكون الأذان يوم الجمعة حين يدخل الإمام المسجد ويجلس على موضعه الذي يخطب عليه خشب، أو جريد، أو منبر، أو شيء مرفوع له، أو الأرض، فإذا فعل أخذ المؤذن في الأذان، فإذا فرغ قام فخطب لا يزيد عليه.

قال الشافعي: وأحب أن يؤذن مؤذن واحد إذا كان على المنبر لا جماعة مؤذنين.

٣٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي الثَّقَفُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ الْأَذَانَ كَانَ أَوَّلَهُ لِلْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى الْمُنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَتْ خِلَافَةُ عُثْمَانَ وَكَثُرَ النَّاسُ أَمَرَ عُثْمَانُ بِأَذَانٍ ثَانٍ فَأُذِنَ بِهِ فَتَبَتِ الْأُمْرُ عَلَى ذَلِكَ. [أخرجه البخاري (٩١٢)، أبو داود (١٠٨٧)، الرمذي (٥١٦)،

النسائي (١٠٠/٣)، ابن ماجه (١١٣٥)]

قال الشافعي: وقد كان عطاء ينكر أن يكون عثمان أحده، ويقول أحده معاوية، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وإيهما كان فالأمر الذي على عهد رسول الله ﷺ أحب إلي.

قال الشافعي: فإن أذن جماعة من المؤذنين والإمام على المنبر وأذن كما يؤذن اليوم أذان قبل أذان المؤذنين إذا جلس الإمام على المنبر كرهت ذلك له، ولا يفسد شيء منه صلاته.

قال الشافعي: وليس في الأذان شيء يفسد الصلاة؛ لأن الأذان ليس من الصلاة إنما هو دعاء إليها.

وكذلك لو صلى بغير أذان كرهت ذلك له ولا إعادة عليه.

٩- متى يحرم البيع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾.

قال الشافعي: والأذان الذي يجب على من عليه فرض الجمعة أن يذرع عنده البيع الأذان الذي كان على عهد رسول الله ﷺ، وذلك الأذان الذي بعد الزوال وجلس الإمام على المنبر؛ فإن أذن مؤذن قبل جلوس الإمام على المنبر وبعد الزوال لم يكن البيع منهياً عنه كما ينهى عنه إذا كان الإمام على المنبر وأكرهه؛ لأن ذلك الوقت الذي أحب للإمام أن يجلس فيه على المنبر.

وكذلك إن أذن مؤذن قبل الزوال والإمام على المنبر لم ينه عن البيع إنما ينهى عن البيع إذا اجتمع أن يؤذن بعد الزوال والإمام على المنبر.

قال الشافعي: وإذا تباع من لا جمعة عليه في الوقت المنهي فيه عن البيع لم أكره البيع؛ لأنه لا جمعة عليهما، وإنما المنهي عن البيع المأمور بإتيان الجمعة.

قال الشافعي: وإن بايع من لا جمعة عليه من عليه جمعة كرهت ذلك لمن عليه الجمعة لما وصفت ولغيره أن يكون معيناً له على ما أكره له ولا أفسخ البيع بحال.

قال الشافعي: ولا أكره البيع يوم الجمعة قبل الزوال ولا بعد الصلاة لأحد بحال، وإذا تباع المأموران بالجمعة في الوقت المنهي فيه عن البيع لم يبرأ من البيع لأن أفسخ البيع بينهما؛ لأن معقولا أن النهي عن البيع في ذلك الوقت إنما هو لإتيان الصلاة لا أن البيع يحرم بنفسه، وإنما يفسخ البيع المحرم لنفسه، ألا ترى لو أن رجلاً ذكر صلاة، ولم يبق عليه من وقتها إلا ما يأتي بأقل ما يجره منها فبايع فيه كان عاصياً بالتشاغل بالبيع عن الصلاة حتى يلعب وقتها، ولم تكن معصية التشاغل عنها تفسد بيعه، والله تعالى أعلم.

١٠- التبكير إلى الجمعة

٣٦٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم الأول فالأول، فإذا خرج الإمام طويت الصحف واستمعوا الخطبة، والمهجر إلى الصلاة كالمهدي بدنة، ثم الذي يليه كالمهدي

بقرة، ثم الذي يليه كالمهدي كبشاً، حتى ذكر الدجاجة والبيضة. [أخرجه مالك (١٠١/١)، البخاري (٨٨١)، مسلم (٨٥٠)، أبو داود (٣٥١)، الرمزي (٤٩٧)، النسائي (٩٩/٣)، ابن ماجه (١٠٩٢)]

٣٦٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن سفيان، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر.

قال الشافعي: وأحب لكل من وجبت عليه الجمعة أن يكثر إلى الجمعة جهده فكلماً قدم التبكير كان أفضل ما جاء عن رسول الله ﷺ، ولأن العلم يحيط أن من زاد في التقرب إلى الله تعالى كان أفضل.

قال الشافعي: فإن قال: قائل: إنهم مأمورون إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة بأن يسعوا إلى ذكر الله، فإنما أمروا بالفرض عليهم وأمرهم بالفرض عليهم لا يمنع فضلاً قدموه عن نافله لهم.

١١- المشي إلى الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾.

٣٦٦- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: ما سمعت عمر قط يقرأها إلا فامضوا إلى ذكر الله. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥٥٩)]

قال الشافعي: ومعقول أن السعي في هذا الموضع العمل قال: الله عز وجل ﴿إِنْ سَعَيْتُمْ لَشَيْءٍ﴾، وقال: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، وقال عز ذكره ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾.

قال الشافعي: قال زهير:

سعى بعهدكم قوماً لكي يذركوهم فلم يفعلوا ولم يليموا ولم يألوا وزادني بعض أصحابنا في هذا البيت: وما يك من خير أمة، فإنما توارثه آباء آبائهم قبل وهل يحول الخطي إلا وشيعة وتفرس إلا في منابها النخل

وأخذ شعر وظفر وعلاج لما يقطع تغير الريح من جميع جسده وسواك وكل ما نطقه وطيبه، وأن يمسن طيباً مع هذا إن قدر عليه ويستحسن من ثيابه ما قدر عليه ويطيبها اتباعاً للسنة، ولا يؤدي أحداً قاربه بحال.

وكذلك أحب له في كل عيد وأمره به وأحبه في كل صلاة جماعة وأمره به وأحبه في كل أمر جامع للناس، وإن كنت له في الأعياد من الجمع وغيرها أشد استحباباً للسنة وكثرة حاضرها.

قال الشافعي: وأحب ما يلبس إلى البياض؛ فإن جاوزه بعصب اليمن والقطري، وما أشبهه مما يصبغ غزله، ولا يصبغ بعد ما ينسج فحسن، وإذا صلاها طاهراً متراوياً المورة أجزأه، وإن استحسنت له ما وصفت من نظافة وغيرها.

قال الشافعي: وهكذا أحب لمن حضر الجمعة من عبدي وصبي وغيره إلا النساء، فإني أحب لمن النظافة بما يقطع الريح المتغيرة، وأكره لمن الطيب، وما يشهرن به من الثياب بياض، أو غيره؛ فإن تطيبن وفعلن ما كرهت لمن لم يكن عليهن إعادة صلاة وأحب للإمام من حسن الهيئة ما أحب للناس وأكثر منه، وأحب أن يعتنم، فإنه كان يقال: إن النبي ﷺ كان يعتنم، ولو ارتدى ببرد، فإنه كان يقال: إن النبي ﷺ كان يرتدي ببرد، كان أحب إلي.

١٣- الصلاة نصف النهار يوم الجمعة

٣٧٠- أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرني إسحاق بن عبد الله، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة. [أخرجه البيهقي (٤٦٤/٢)]

٣٧١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن ثعلبة بن أبي مالك أنه أخبره أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب ﷺ يوم الجمعة يصلون حتى يخرج عمر بن الخطاب، فإذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذن جلسوا يتحدثون حتى إذا سكنت المؤذن وقام عمر سكتوا، ولم يتكلم أحد. [أخرجه البيهقي (١٩٢/٣)]

٣٧٢- قال الشافعي: وحديثي ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب قال حدثني ثعلبة بن أبي مالك أن قوم الإمام يقطع السبحة، وأن كلامه يقطع الكلام، وأنهم كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر، فإذا

٣٦٧- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن جابر بن عتيك، عن جدو جابر بن عتيك صاحب النبي ﷺ قال: إذا خرجت إلى الجمعة فأمش على هيئتك. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥١٥/٢)]

قال الشافعي: وفيما وصفنا من دلالة كتاب الله عز وجل أن السعي العمل، وفي أن رسول الله ﷺ قال: إذا أتيت الصلاة، فلا تأتوها تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا فما فاتكم فأقضوا.

قال الشافعي: والجمعة صلاة كافر من أن يروى في تركه العدو على القدمين إلى الجمعة عن أحد دون رسول الله ﷺ شيء، وما علمت أحداً روى عن رسول الله ﷺ في الجمعة أنه زاد فيها على مشيه إلى سائر الصلوات ولا عن أحد من أصحابه. قال الشافعي: ولا تؤتى الجمعة إلا ماشياً كما تؤتى سائر الصلوات، وإن سعى إليها ساع، أو إلى غيرها من الصلوات لم تفسد عليه صلاته، ولم أحب ذلك له.

١٢- الهيئة للجمعة

٣٦٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب ﷺ رأى حلة سيرة عند باب المسجد، فقال: يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة وللفرد إذا قديموا عليك، فقال رسول الله ﷺ: إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة، ثم جاء رسول الله ﷺ منها خلل فأعطى عمر بن الخطاب منها حلة، فقال عمر: يا رسول الله كسوتنيها، وقد قلت في حلة عطاريد ما قلت؟ فقال رسول الله ﷺ: لم أكسكها لتبستها فكسأها عمر أخاً له مشركاً بمكة. [أخرجه مالك (٩١٧/٢-٩١٨)، البخاري (٨٨٦)، أبو داود (٤٠٤٠)، النسائي (١٩٦/٨-١٩٧)]

٣٦٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن ابن السباق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: في جمعة من الجمع يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين فاعتسلوا، ومن كان منك من عذته طيب، فلا يضره أن يمسن منه وعليكم بالسواك. [أخرجه مالك (٦٥/١)- (٦٦)]

قال الشافعي: فحبب للرجل أن يتنظف يوم الجمعة بغسل

سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ قَامَ عُمَرُ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ حَتَّى يَقْضِيَ
الْخُطْبَتَيْنِ كِلْتُمَا، فَإِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ وَنَزَلَ عُمَرُ تَكَلَّمُوا.

[أخرجه البيهقي (١٩٣/٢)]

قال الشافعي: فإذا راحَ النَّاسُ للجمعة صلُّوا حتى يصيرَ
الإمامُ على المنبر، فإذا صارَ على المنبر كفَّ منهم من كانَ صلَّى
ركعتين فأكثَرَ تكلُّماً حتى يأخذَ في الخطبة، فإذا أخذَ فيها أنصتَ
استدلاً بما حكيت، ولا ينهى عن الصَّلَاةِ نصفَ النَّهارِ من
حضرَ يومَ الجمعة.

١٤- من دخل المسجد يوم الجمعة والإمام على

المنبر، ولم يركع

٣٧٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ،
عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ: أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا
قَالَ: فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ. [أخرجه البخاري (١١٦٦)، مسلم (٨٧٥)، أبو
داود (١١١٧)، الرمزي (٥١٠)، النسائي (١٠١/٣)، ابن ماجه (١١١٢)]

٣٧٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ،
عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَنُفْلَةٍ وَزَادَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ وَهُوَ
سُئِلَكَ الْعُطْفَانِي.

٣٧٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ
عَجَلَانَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ
الْخُدْرِيَّ جَاءَ وَمَرَّأُوهُ يَخْطُبُ فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَجَاءَ إِلَيْهِ
الْأَخْرَاسُ لِيُجْلِسُوهُ فَأَبَى أَنْ يُجْلِسَ حَتَّى صَلَّيَ الرُّكْعَتَيْنِ،
فَلَمَّا أَقْبَضْنَا الصَّلَاةَ أَتَيْنَاهُ، فَقُلْنَا يَا أَبَا سَعِيدٍ: كَذَلِكَ هَؤُلَاءِ أَنْ
يَمْعَلُوا بِكَ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَدْعَهَا لِشَيْءٍ بَعْدَ شَيْءٍ رَأَيْتُهُ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَاءَ رَجُلٌ وَهُوَ
يَخْطُبُ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ بِهَيْئَةٍ بَذُو، فَقَالَ: أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا.

قال: 'فصل رَكْعَتَيْنِ'، ثُمَّ حَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَأَلْفَوْا ثِيَاباً
فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ مِنْهَا ثَوْبَيْنِ، فَلَمَّا كَانَتِ الْجُمُعَةُ
الْأُخْرَى جَاءَ الرَّجُلُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ
أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا قَالَ: 'فصل رَكْعَتَيْنِ'، ثُمَّ حَثَّ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ فَطَرَحَ الرَّجُلُ أَحَدَ ثَوْبَيْهِ فَصَاحَ بِهِ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: خُذْهُ، فَأَخَذَهُ، ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
انظُرُوا إِلَى هَذَا جَاءَ بِكَ الْجُمُعَةُ بِهَيْئَةٍ بَذُو فَأَمَرَتِ النَّاسَ

بِالصَّدَقَةِ فَطَرَحُوا ثِيَاباً فَأَعْطَيْتُهُ مِنْهَا ثَوْبَيْنِ، فَلَمَّا جَاءَتِ الْجُمُعَةُ
وَأَمَرَتِ النَّاسَ بِالصَّدَقَةِ فَجَاءَ فَأَلْفَى أَحَدَ ثَوْبَيْهِ. [أخرجه

الرمزي (٥١١)، النسائي (١٠٦/٣)، ابن ماجه (١١١٣)]

قال الشافعي: وبهذا نقول ونأمر من دخلَ المسجدَ والإمامَ
يخطُبُ والمؤذِّنُ يؤذِّنُ، ولم يصلْ ركعتين أن يصلَّيهما ونأمره أن
يخففَهما، فإنه روي في الحديث أن النَّبِيَّ ﷺ أمرَ بتخفيفهما.

قال الشافعي: وسواء كانَ في الخطبة الأولى، أو في الآخرة،
إذا دخلَ والإمامُ في آخرِ الكلامِ، ولا يمكنه أن يصلِّي ركعتين
خفيفتين قبلَ دخولِ الإمامِ في الصَّلَاةِ، فلا عليه أن لا يصلَّيهما؛
لأنَّه أمرُ بصلاتهما حيثَ يمكنانه وحيثَ يمكنانه مخالفٌ لحيثَ لا
يمكنانه وأرى للإمام أن يأمره بصلاتهما ويزيدَ في كلامه بقدر ما
يكملهما؛ فإن لم يفعل الإمامُ كرهت ذلك له ولا شيءَ عليه، وإن
لم يصلِّ الدَّاخلُ في حالٍ تمكنه فيه كرهت ذلك له ولا إعادةَ ولا
قضاءَ عليه.

قال الشافعي: وإن صلاهما، وقد أقيمت الصَّلَاةُ كرهت
ذلك لَهُ، وإن أدركَ معَ الإمامِ رَكْعَةً، فقد أدركَ الجمعة.

١٥- تخطي رقاب الناس يوم الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأكره تخطيَ رقابِ النَّاسِ
يومَ الجمعة قبلَ دخولِ الإمامِ وبعده لما فيه من الأذى لهم وسوءِ
الأدب وبذلك أحبُّ لشاهدِ الجمعة التَّكْبِيرُ إليها معَ الفضلِ في
التَّكْبِيرِ إليها، وقد روي عن الحسن مرسلاً أن النَّبِيَّ ﷺ رَأَى
رَجُلًا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَتَيْتَ وَآذَيْتَ
وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رواه أبو هريرة أنه قال: مَا أَحْبَبُّ أَنْ أَتْرَكَ
الْجُمُعَةَ وَلِيَّ كَذَا وَكَذَا وَلَأَنْ أَصْلَحَ بِهَا يَطْهَرُ الْحَرَّةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ
أَنْ أَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ وَإِنْ كَانَ دُونَ مَدْخُلِ رَجُلٍ زَحَامٍ وَأَمَامِهِ
فَرْجَةٌ؛ فَكَانَ تَخْطِيهِ إِلَى الْفَرْجَةِ بِوَاحِدٍ، أَوْ اثْنَيْنِ رَجَوْتُ أَنْ يَسْمَعَ
التَّخْطِيَّ، وَإِنْ كَثُرَ كَرِهْتُهُ لَهُ، وَلَمْ أَحِبَّهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِدُ السَّبِيلَ إِلَى
مَصَلَّى يَصَلِّي فِيهِ الْجُمُعَةَ إِلَّا بَانَ يَتَخَطَّى فَيَسْمَعُ التَّخْطِيَّ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى.

وإن كانَ إذا وقفَ حتى تقامَ الصَّلَاةُ تقدَّمَ من دونه حتى
يصلَّ إلى موضعٍ تجوزُ فيه الصَّلَاةُ كرهت له التَّخْطِيَّ، وإن فعلَ ما
كرهت له من التَّخْطِيَّ لم يكن عليه إعادةُ صَّلَاةٍ، وإن كانَ الزَّحَامُ
دُونَ الإمامِ الَّذِي يَصَلِّي الجمعةَ لم أكره له من التَّخْطِيَّ ولا من أن
يفرِّجَ له النَّاسُ ما أكره للمأموم؛ لأنَّه مضطرٌّ إلى أن يمضيَ إلى
الخطبة والصَّلَاةِ لهم.

١٦- النعاس في المسجد يوم الجمعة

٣٧٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا نَعَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ أَنْ يَتَحَوَّلَ مِنْهُ. [أخرجه عبد الرزاق (٥٥٤٦)، ابن أبي شيبة (٥٢٤٨)]

قال الشافعي: وأحبُّ للرجل إذا نَعَسَ في المسجد يوم الجمعة، ووجد مجلساً غيره، ولا يتخطى فيه أحداً أن يتحول عنه ليحدث له القيام واعتساف المجلس ما يذعر عنه النوم، وإن ثبت وتحفظ من النعاس بوجه يراه يفي النعاس عنه، فلا أكره ذلك له، ولا أحبُّ إن رأى أنه يمتنع من النعاس إذا تحفظ أن يتحول وأحسب من أمره بالتحول إنما أمره حين غلب عليه النعاس فظن أن لن يذهب عنه النوم إلا بإحداث تحول، وإن ثبت في مجلسه ناعساً كرهت ذلك له ولا إعادة عليه إذا لم يرقد زائلاً عن حد الاستواء.

١٧- مقام الإمام في الخطبة

٣٧٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ اسْتَدَّ إِلَى جِذْعٍ نَخْلَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا صُنِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ فَاسْتَوَى عَلَيْهِ اضْطَرَبَتْ تِلْكَ السَّارِيَةُ كَحَيِّزِ النَّاقَةِ حَتَّى سَمِعَهَا أَهْلَ الْمَسْجِدِ حَتَّى نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَقَهَا فَسَكَتَتْ. [أخرجه البخاري (٩١٨)، النسائي (١٠٢/٣)، ابن ماجه (٩١٨)]

٣٧٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، عَنْ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جِذْعٍ إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ عَرِشاً، وَكَانَ يَخْطُبُ إِلَى ذَلِكَ الْجِذْعِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ أَنْ نَجْعَلَ لَكَ مَنْبَرًا تَقُومُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَتَسْمَعُ النَّاسُ خُطْبَتَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَصُنِعَ لَهُ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ فِيهِ لِلاَّتِي أَعْلَى الْمِنْبَرِ، فَلَمَّا صُنِعَ الْمِنْبَرُ، وَوُضِعَ مَوْضِعُهُ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدَأَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَقُومَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَيَخْطُبُ عَلَيْهِ فَمَرَّ إِلَيْهِ، فَلَمَّا جَاوَزَ ذَلِكَ الْجِذْعَ الَّذِي كَانَ يَخْطُبُ إِلَيْهِ خَارَ حَتَّى انْصَدَعَ وَانْشَقَّ فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا سَمِعَ صَوْتَ الْجِذْعِ فَمَسَحَهُ بِسُيُوفِهِ،

ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمِنْبَرِ. [أخرجه ابن ماجه (١٤١٤)]

فلَمَّا هَدِمَ الْمَسْجِدَ أَخَذَ ذَلِكَ الْجِذْعَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ؛ فَكَانَ عِنْدَهُ فِي بَيْتِهِ حَتَّى بَلِيَ وَأَكَلَتْهُ الْأَرْضُ، وَصَارَ رَفَاتًا. قال الشافعي: فبهذا قلنا لا بأس أن يخطب الإمام على شيء مرتفع من الأرض وغيرها، ولا بأس أن ينزل عن المنبر للحاجة قبل أن يتكلم، ثم يعود إلى المنبر، وإن نزل عن المنبر بعد ما تكلم استأنف الخطبة لا يجوز غير ذلك؛ لأن الخطبة لا تعد خطبة إذا فصل بينها بنزول يطول، أو بشيء يكون قاطعاً لها.

١٨- الخطبة قائماً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: اللَّهُ تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ الآية. قال الشافعي: فلم أعلم خالفاً أنها نزلت في خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة.

٣٧٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَكَانَ لَهُمْ سُوقٌ يُقَالُ لَهَا الْبُطْحَاءُ، كَانَتْ بَنُو سُلَيْمٍ يَحْلِيُونَ إِلَيْهَا الْخَيْلَ وَالْإِبِلَ وَالْغَنَمَ وَالسَّمَنَ فَقَدِمُوا فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ النَّاسُ وَتَرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ لَهُمْ لَهْوٌ إِذَا تَزَوَّجَ أَخَذَ مِنَ الْأَنْصَارِ ضَرْبُوا بِالْكَبْرِ فَعَبَرَهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٨٣/٢)]

٣٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خُطْبَتَيْنِ قَائِمًا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ. [أخرجه البيهقي (١٩٨/٣)]

٣٨١- أَخْبَرَنَا الرَّيِّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَثَلَّةُ. [أخرجه البخاري (٩٢٨)، مسلم (٨٦١)، الترمذي (٥٠٦)، النسائي (١٠٩/٣)]

٣٨٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْطُبُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خُطْبَتَيْنِ عَلَى

أشبههما؛ لأنه بلغنا أن النبي ﷺ كَانَ يَتَمَدَّدُ عَلَى عَصَا.

٣٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى عَصَا إِذَا خَطَبَ؟ قَالَ: نَعَمْ كَانَ يَتَمَدَّدُ عَلَيْهَا اعْتِمَادًا. [أخرجه عبد الرزاق (٥٢٤٦)].

قال الشافعي: وإن لم يعتمد على عصا أحببت أن يسكن جسده ويديه إما بأن يضع اليمنى على اليسرى، وإما أن يقرعها في موضعها ساكتين ويقل التلث ويقل بوجهه قصده وجهه، ولا أحب أن يلتفت يمنة ولا شمالاً لسمع الناس خطبته؛ لأنه إن كان لا يسمع أحد الشقين إذا قصد بوجهه تلقاه فهو لا يلتفت ناحية يسمع أهلها إلا خفي كلامه على الناحية التي تخالفها مع سوء الأدب من التلث.

قال الشافعي: وأحب أن يرفع صوته حتى يسمع أقصى من حضره إن قدر على ذلك وأحب أن يكون كلامه كلاماً مترسلاً مبنياً معرباً بغير الإعراب الذي يشبه العمى وغير التمهيط وتقطيع الكلام ومدونه، وما يستكره منه ولا العجلة فيه عن الإفهام ولا ترك الإفصاح بالقصد وأحب أن يكون كلامه قصداً بليفاً جامعاً.

٣٨٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ وَمَالِكُ بْنُ

أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

قال الشافعي: وإذا فعل ما كرهت له من إطالة الخطبة، أو سوء الأدب فيها، أو في نفسه فأتى بخطبتين يفصل بينهما بجلوس لم يكن عليه إعادة وأقل ما يقع عليه اسم خطبة من الخطبتين أن يحمد الله تعالى، ويصلي على النبي ﷺ ويقرأ شيئاً من القرآن في الأولى، ويحمد الله عز ذكره، ويصلي على النبي ﷺ، ويوصي بتقوى الله ويدعو في الآخرة؛ لأن معقولاً أن الخطبة جمع بعض الكلام من وجوه إلى بعض، هذا، أوجز ما يجمع من الكلام.

قال الشافعي: وإنما أمرت بالقراءة في الخطبة أنه لم يبلغنا أن رسول الله ﷺ خطب في الجمعة إلا قرأ؛ فكان أقل ما يجوز يقال قرأ آية من القرآن، وإن قرأ أكثر منها أحب إلي، وإن جعلها خطبة واحدة عادة فخطب خطبة ثانية مكانه؛ فإن لم يفعل، ولم يخطب حتى يذهب الوقت أعاد الظاهر أربعاً؛ فإن جعلها خطبتين لم يفصل بينهما بجلوس أعاد خطبته؛ فإن لم يفعل صلى الظاهر أربعاً، وإن ترك الجلوس الأول حين يظهر على المنبر كرهته ولا إعادة عليه؛ لأنه ليس من الخطبتين، ولا فصل بينهما وهو عمل قبلهما لا منهما.

الْجَنَبَرِ قِيَامًا يَفْصَلُونَهُمَا بِجُلُوسٍ حَتَّى جَلَسَ مُعَاوِيَةُ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى فَخُطِبَ جَالِسًا وَخُطِبَ فِي الثَّانِيَةِ قَائِمًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤٨٤/٢)].

قال الشافعي: فإذا خطب الإمام خطبة واحدة وصلى الجمعة عادة فخطب خطبتين وصلى الجمعة؛ فإن لم يفعل حتى يذهب الوقت صلاها ظهراً أربعاً، ولا يجزئه أقل من خطبتين يفصل بينهما بجلوس؛ فإن فصل بينهما، ولم يجلس لم يكن له أن يجمع، ولا يجزئه أن يخطب جالساً؛ فإن خطب جالساً من علّة أجزأه ذلك وأجزأ من خلفه، وإن خطب جالساً وهم يرونه صحيحاً فذكر علّة فهو أمين على نفسه.

وكذلك هذا في الصلاة، وإن خطب جالساً وهم يعلمونه صحيحاً للقيام لم تجزئه ولا يأنهم الجمعة، وإن خطب جالساً، ولا يدرون أصحح هو، أو مريض؟ فكان صحيحاً أجزأتهم صلاتهم؛ لأن الظاهر عندهم أن لا يخطب جالساً إلا مريضاً، وإنما عليهم الإعادة إذا خطب جالساً وهم يعلمونه صحيحاً؛ فإن علمته طائفة صحيحاً وجهلت طائفة صحته أجزأت الطائفة التي لم تعلم صحته الصلاة، ولم تجز الطائفة التي علمت صحته، وهذا هكذا في الصلاة.

قال الشافعي: وإنما قلنا هذا في الخطبة أنها ظهر إلا أن يفعل فيها فاعل على فعل رسول الله ﷺ من خطبتين يفصل بينهما بجلوس، فيكون له أن يصليها ركعتين، فإذا لم يفعل فعل رسول الله ﷺ فهي على أصل فرضها.

١٩- أدب الخطبة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا عن سلمة بن الأكوع أنه قال: خطب رسول الله ﷺ خطبتين وجلس جلسيتين وحكى الذي حدثني قال: استوى رسول الله ﷺ على الدرجة التي تلي المستراح قائماً، ثم سلم وجلس على المستراح حتى قرع المؤذن من الأذان، ثم قام فخطب الخطبة الأولى، ثم جلس، ثم قام فخطب الخطبة الثانية وأتبع هذا الكلام الحديث، فلا أدري أحذته عن سلمة أم شيء فسره هو في الحديث.

قال الشافعي: وأحب أن يفعل الإمام ما وصفت، وإن أذن المؤذن قبل ظهور الإمام على المنبر، ثم ظهر الإمام على المنبر فتكلم بالخطبة الأولى، ثم جلس، ثم قام فخطب أخرى أجزأه ذلك - إن شاء الله -؛ لأنه قد خطب خطبتين فصل بينهما بجلوس.

قال: ويعتمد الذي يخطب على عصا، أو قوس، أو ما

٢٠- القراءة في الخطبة

٣٨٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسَافٍ، عَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِ﴿ق﴾ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمُنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَنَّهَا لَمْ تَخْفَظْهَا إِلَّا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ مِنْ كَثْرَةِ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٩١/٢)]

٣٨٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ مِثْلَهُ. قَالَ: إِبْرَاهِيمُ: وَلَا أَعْلَمُنِي إِلَّا سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ يَقْرَأُ بِهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ يَقْرَأُ بِهَا وَهُوَ يَوْمِئِذٍ قَاضِي الْمَدِينَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ. [أخرجه مسلم (٨٧٣)، أبو داود (١١٠٢)]

٣٨٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ خَلْحَلَةَ، عَنْ أَبِي نَعِيمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقْرَأُ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ حَتَّى يَبْلُغَ ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا أُخْضِرْتَ﴾، ثُمَّ يَقْطَعُ السُّورَةَ. [أخرجه البيهقي (٢١١/٣)]

٣٨٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى الْمُنْبَرِ.

قال الشافعي: وبلغنا أن علياً كرم الله وجهه كان يقرأ على المنبر ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَلَا تَسْمُ الْخَطْبَانِ إِلَّا بَانَ يَقْرَأُ فِي إِحْدَاهُمَا آيَةً فَكَثُرَ وَالَّذِي أَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ بِ﴿ق﴾ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى كَمَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَقْصُرُ عَنْهَا، وَمَا قَرَأَ أَجْزَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنْ قَرَأَ عَلَى الْمُنْبَرِ سَجْدَةً لَمْ يَنْزِلْ، وَلَمْ يَسْجُدْ؛ فَإِنْ فَعَلَ وَسَجَدَ رَجَوْتُ أَنْ لَا يَكُونَ بِذَلِكَ بَاسٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَقْطَعُ الْخُطْبَةَ كَمَا لَا يَكُونُ قَطْعاً لِلصَّلَاةِ أَنْ يَسْجُدَ فِيهَا سَجْدَةَ الْقِرَاءَانِ.

قال الشافعي: وإذا سجد أخذ من حيث بلغ من الكلام،

وإن استأنف الكلام فحسن.

قال الشافعي: وأحب أن يقدم الكلام، ثم يقرأ الآية؛ لأنه بلغنا ذلك، وإن قدم القراءة، ثم تكلم، فلا بأس وأحب أن تكون قراءته ما وصفت في الخطبة الأولى، وأن يقرأ في الخطبة الثانية آية أو أكثر منها، ثم يقول: استغفر الله لي ولكم.

قال الشافعي: بلغني أن عثمان بن عفان ؓ كان إذا كان في آخر خطبة قرأ آخر النساء ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ وَحَيْثُ قَرَأَ مِنَ الْخُطْبَةِ الْأُولَى وَالْآخِرَةِ فَبَدَأَ بِالْقِرَاءَةِ، أَوْ بِالْخُطْبَةِ، أَوْ جَعَلَ الْقِرَاءَةَ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْخُطْبَةِ، أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا إِذَا أَتَى بِقِرَاءَةِ أَجْزَاءِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

٢١- كلام الإمام في الخطبة

٣٨٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

قال الشافعي: وحديث جابر وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لِرَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَقَالَ أَصَلَيْتَ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فَتَصَلِّقَ الرَّجُلُ بِأَحَدِ نَوِييِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: 'انْظُرُوا إِلَى هَذَا الَّذِي'.

قال الشافعي: ولا بأس أن يتكلم الرجل في خطبة الجمعة وكل خطبة فيما يعنيه ويعني غيره بكلام الناس، ولا أحب أن يتكلم فيما لا يعنيه، ولا يعنى الناس ولا بما يقتضيه من الكلام، وكل ما أجزت له أن يتكلم به، أو كرهته، فلا يفسد خطبته ولا صلاته.

٢٢- كيف استحَبَّ أن تكون الخطبة

٣٩٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: خُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَحَمَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثَرِ ذَلِكَ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، وَاحْمَرَّتْ وَجَتَاهُ كَأَنَّهُ مِنْذِرُ جِيْشٍ، يَقُولُ: بَعَثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ وَأَشَارَ بِأَصْبُعَيْهِ الْوَسْطَى وَالَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنْ أَفْضَلَ الْحَدِيثُ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْمَدِينِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ، مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَاحَ لَهُ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلَيْلِي وَعَلَيَّ ١. [أخرجه مسلم (٨١٧)]

٣٩١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

رسوله، فقد عصى الله؛ لأن رسول الله ﷺ عبدٌ من عباده قام في خلق الله بطاعة الله وفرض الله تبارك وتعالى على عباده طاعته لما وقفه الله تعالى من رشدٍ، ومن قال: «ومن يعصهما» كرهت ذلك القول له حتى يفرد اسم الله عز وجل، ثم يذكر بعده اسم رسول الله ﷺ لا يذكره إلا منفرداً.

قال الشافعي: وَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَفِئْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْشَلَانِ؟ قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتَ.

قال الشافعي: وابتداء المشيئة مخالفة للمعصية؛ لأن طاعة رسول الله ﷺ ومعصيته تبع طاعة الله تبارك وتعالى ومعصيته؛ لأن الطاعة والمعصية منصوستان بفرض الطاعة من الله عز وجل فأمر بها رسول الله ﷺ فجاز أن يقال فيه من يطع الله ورسوله، ومن يعص الله ورسوله لما وصفت، والمشية إرادة الله تعالى.

قال الشافعي: قال: الله عز وجل: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» فاعلم خلقه أن المشيئة له دون خلقه، وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء الله عز وجل فيقال لرسول الله ﷺ ما شاء الله، ثم شئت، ويقال: من يطع الله ورسوله على ما وصفت من أن الله تبارك وتعالى تعبد الخلق بأن فرض طاعة رسول الله ﷺ، فإذا أطيع رسول الله ﷺ، فقد أطيع الله بطاعة رسوله.

قال الشافعي: وأحب أن يخلص الإمام ابتداء الخطبة بمحمد الله والصلاة على رسوله ﷺ والعظة والقراءة، ولا يزيد على ذلك.

٣٩٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءَ مَا الَّذِي أَرَى النَّاسَ يَدْعُونَ بِهِ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَئِذٍ أَبْلَغَكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَمَّنْ بَعْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ قَالَ: لَا إِنَّمَا أُحَدِّثُ إِنَّمَا كَانَتْ الْخُطْبَةُ تَذْكِرًا. [أخرجه البيهقي (٢١٧/٣)]

قال الشافعي: فإن دعا لأحدٍ بعينه، أو على أحدٍ كرهته، ولم تكن عليه عادة.

٢٤- الإنصات للخطبة

٣٩٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ. [أخرجه مالك (١٠٣/١)، البخاري (٩٣٤)، مسلم (٥٨١)، أبو

خَدِيجٍ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا، فَقَالَ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيهِ وَنَسْتَنْصِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ لَهُ، فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ مَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ غَوَى حَتَّى يَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ. [أخرجه مسلم (٨٦٨)، الترمذي (١١٠٥)]

٣٩٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّبِيِّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا، فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا عَرْضٌ حَاصِرٌ يَأْكُلُ مِنْهَا الزُّبُرُ وَالْفُجَّارُ، أَلَا، وَإِنَّ الْآخِرَةَ أَجَلٌ صَادِقٌ يَقْضِي فِيهَا مَلِكٌ قَادِرٌ، أَلَا، وَإِنَّ الْخَيْرَ كُلَّهُ بِحَذَائِرِهِ فِي الْجَنَّةِ، أَلَا، وَإِنَّ الشَّرَّ كُلَّهُ بِحَذَائِرِهِ فِي النَّارِ أَلَا فَاغْمَلُوا وَأَنْتُمْ مِنَ اللَّهِ عَلَى حَذَرٍ وَاعْلَمُوا أَنْكُمْ مَعْرُوضُونَ عَلَى أَعْمَالِكُمْ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. [أخرجه البيهقي في «معركة السن والآثار» (٤٩٦/٢)]

٢٣- ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها

٣٩٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ، عَنْ تَعِيسِ بْنِ طَرْفَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: خَطَبَ رَجُلٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: وَمَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا، فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اسْكُتْ فَبِئْسَ الْخُطِيبُ أَنْتَ، ثُمَّ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ غَوَى، وَلَا تَقُلْ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا. [أخرجه مسلم (٨٧٠)، أبو داود (١٠٩٩)، السائي (٩٠/٦)]

قال الشافعي: فهذا تقول فيجوز أن تقول، ومن يعص الله ورسوله، فقد غوى؛ لأنك أفردت معصية الله، وقلت «ورسوله» استئناف كلام، وقد قال: الله تبارك وتعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» وهذا، وإن كان في سياق الكلام استئناف كلام.

قال: ومن أطاع الله، فقد أطاع رسوله، ومن عصى الله، فقد عصى رسوله، ومن أطاع رسوله، فقد أطاع الله، ومن عصى

داود (١١٢)، الرملي (٥١٢)، السائي (١٠٤/٣)، ابن ماجه (١١١٠).

٣٩٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدْ لَغَوْتَ.

٣٩٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِثْلُ مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَغَيْتَ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ لَغَيْتَ لَغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٩٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ قَلَمًا يَدْعُ ذَلِكَ إِذَا خُطِبَ: إِذَا قَامَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا، فَإِنَّ لِمُنْصِتٍ الَّذِي لَا يَسْمَعُ مِنَ الْحَظِّ وَمِثْلَ مَا لِلسَّامِعِ الْمُنْصِتِ، فَإِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ فَأَعْدِلُوا الصُّوفَ وَخَازُوا بِالْمَنَاجِبِ، فَإِنَّ اغْتِدَالَ الصُّوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ لَا يُكَبِّرُ عُثْمَانُ حَتَّى يَأْتِيَهُ رَجَالٌ قَدْ وَكَّلَهُمْ بِسُورَةِ الصُّوفِ فَيُخْبِرُوهُ أَنْ قَدْ اسْتَوَتْ فَيُكَبِّرُ. [أخرجه عبد الرزاق (٥٣٧٢)، البيهقي (٢٢٠/٣)]

قال الشافعي: وأحب لكل من حضر الخطبة أن يستمع لها وينصت، ولا يتكلم من حين يتكلم الإمام حتى يفرغ من الخطبتين معاً.

قال الشافعي: ولا بأس أن يتكلم والإمام على المنبر والمؤذنون يؤذنون وبعد قطعهم قبل كلام الإمام، فإذا ابتدأ في الكلام لم أحب أن يتكلم حتى يقطع الإمام الخطبة الآخرة؛ فإن قطع الآخرة، فلا بأس أن يتكلم حتى يكبر الإمام، وأحسن في الأدب أن لا يتكلم من حين يبتدئ الإمام الكلام حتى يفرغ من الصلاة، وإن تكلم رجل والإمام يخطب لم أحب ذلك له، ولم يكن عليه إعادة الصلاة إلا نرى أن النبي ﷺ كلم الذين قتلوا ابن أبي الحقيق على المنبر وكلموه وتداعوا قتله، وأن النبي ﷺ كلم الذي لم يركع وكلمه، وأن لو كانت الخطبة في حال الصلاة لم يتكلم من حين يخطب، وكان الإمام أولاهم بترك الكلام الذي إنما يترك الناس الكلام حتى يسموا كلامه.

قال الشافعي: فإن قيل: فما قول النبي ﷺ قد لغوت؟

قيل: - والله أعلم -: فأما ما يدل على ما وصفت من كلام رسول الله ﷺ وكلام من كلمه رسول الله ﷺ بكلامه فيدل على ما وصفت، وأن الإنصات للإمام اختيار، وأن قوله لغوت تكلم به في موضع الأدب فيه أن لا يتكلم والأدب في

موضع الكلام أن لا يتكلم إلا بما يعنيه.

وتخطي رقاب الناس يوم الجمعة في معنى الكلام فيما لا يعني الرجل.

قال الشافعي: ولو سلم رجل على رجل يوم الجمعة كرهت ذلك له ورأيت أن يرده عليه بعضهم؛ لأن رد السلام فرض.

٣٩٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُسَلَّمَ وَيُرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يُرَدُّ إِسَاءً، وَلَا يَتَكَلَّمُ. [أخرجه البيهقي (٢٢٣/٣)]

قال الشافعي: ولو عطس رجل يوم الجمعة فشمته رجل رجوت أن يسعه؛ لأن التشميت سنة.

٤٠٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَشَمْتُهُ. [أخرجه البيهقي (٢٢٣/٣)]

قال الشافعي: وكذلك إذا أراد أن يأتيه رجل فأومأ إليه، فلم يأت، فلا بأس أن يتكلم.

وكذلك لو خاف على أحد، أو جماعة لم أر بأساً إذا لم يفهم عنهم بالإيماء أن يتكلم والإمام يخطب.

قال الشافعي: ولا بأس إن خاف شيئاً أن يسأل عنه ويحييه بعض من عرف إن سأل عنه، وكل ما كان في هذا المعنى، فلا بأس بذلك للإمام وغيره ما كان مما لا يلزم المرة لأخيه، ولا يعنيه في نفسه، فلا أحب الكلام به، وذلك أن يقول له أنصت، أو يشكر إليه مصيبة نزلت، أو يحذنه عن سرور حدث له، أو غائب قدم، أو ما أشبه هذا؛ لأنه لا فوت على واحد منهما في علم هذا ولا ضرر عليه في ترك إعلامه إياه.

قال الشافعي: وإن عطس الرجل، فلا بأس أن يشرب والإمام على المنبر؛ فإن لم يعطش؛ فكان يتلذذ بالشراب كان أحب إلي أن يكف عنه.

٢٥- من لم يسمع الخطبة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن لم يسمع الخطبة أحبت له من الإنصات ما أحبته للمستمع.

قال الشافعي: وإذا كان لا يسمع من الخطبة شيئاً، فلا أكره أن يقرأ في نفسه ويذكر الله تبارك اسمه، ولا يكلم الآخرين.

٤٠١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ

الْأَوَّلِ، وَمَنْ فَعَلَ مِنْ هَذَا مَا كَرِهْتَ لَهُ، فَلَا إِعَادَةَ لِلْجُمُعَةِ عَلَيْهِ.

٤٠٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

حَدَّثَنِي سَهْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ. [أخرجه مسلم (٢١٧٩)، ابن ماجه (٣٧١٧)]

٤٠٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَغِيْدُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَقِيْمُهُ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يَقْعُدُ فِيهِ.

٤٠٦- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ

ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَقِيْمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ لِيَقْلُ أَقْسَحُوا.

٢٧- الاحْتِبَاءُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ

على المنبر

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَمُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجِي وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. [أخرجه البيهقي (٢٣٥/٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْجُلُوسُ وَالْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَالْجُلُوسِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ إِلَّا أَنْ يَضِيقَ الرَّجُلُ عَلَى مَنْ قَارِبَهُ فَافْكِرْ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنْ يَتَكَبَّرَ فَيَأْخُذَ أَكْثَرَ مِمَّا يَأْخُذُ الْجَالِسُ، وَيَعُدُّ رَجُلِيهِ أَوْ يَلْقَى يَدَيْهِ خَلْفَهُ فَافْكِرْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ يَضِيقُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِرَجْلِهِ عِلَّةٌ، فَلَا أَكْرَهَ لَهُ مِنْ هَذَا شَيْئًا، وَاحِبٌ لَهُ إِذَا كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ أَنْ يَتَنَحَّى إِلَى مَوْضِعٍ لَا يَزِدُّهُمْ النَّاسُ عَلَيْهِ فَيَفْعَلُ مِنْ هَذَا مَا فِيهِ الرَّاحَةُ لِبَدْنِهِ بَلَا ضَيْقٍ عَلَى غَيْرِهِ.

٢٨- الْقِرَاءَةُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

٤٠٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ

بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي لَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتِي الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقِينَ.

٤٠٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ بْنُ مُحَمَّدٍ،

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ، وَإِذَا جَاءَكَ

الْحَسَنُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ بِتَكْبِيرٍ وَتَهْلِيلٍ وَتَسْبِيحٍ.

٤٠٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا أَنْ مَنْصُورَ بْنِ الْمُعْتَمِرِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَأَلَ إِبْرَاهِيمَ أَقْرَأَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ لَا يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ؟ فَقَالَ عَسَى أَنْ لَا يَضُرَّهُ. [أخرجه البيهقي (٢٢١/٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ فَعَلَ هَذَا مِنْ سَمْعِ خُطْبَةِ الْإِمَامِ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ، وَلَوْ أَنْصَتَ لِلْإِسْتِمَاعِ كَانَ حَسَنًا.

٢٦- الرَّجُلُ يَقِيْمُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَانْفَسَحُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانْشُزُوا.

٤٠٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَقِيْمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يَخْلُقُهُ فِيهِ، وَلَكِنْ تَفَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا. [أخرجه البخاري (٦٢٦٩)، مسلم (٢١٧٧)، أبو داود (٤٨٢٨)، الرملي (٢٧٤٩)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأكْرَهَ لِلرَّجُلِ مِنْ كَانَ إِمَامًا، أَوْ غَيْرَ إِمَامٍ أَنْ يَقِيْمَ رَجُلًا مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يَجْلِسَ فِيهِ، وَلَكِنْ نَاهَاهُمْ أَنْ يَتَفَسَّحُوا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا يَحُورُ أَنْ يَقَامَ الرَّجُلُ إِلَّا أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ حَيْثُ يَتَسَوَّرُ لَهُ إِمَّا فِي مَوْضِعٍ مَصْلَى الْإِمَامِ، وَإِمَّا فِي طَرِيقٍ عَامَّةٍ فَأَمَّا أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْمُصَلِّينَ بِوَجْهِهِ فِي ضِيقِ الْمَسْجِدِ وَكَثْرَةِ مِنَ الْمُصَلِّينَ، وَلَا يَحُولُ بِوَجْهِهِ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْمُصَلِّينَ؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا ضِيقَ عَلَى الْمُصَلِّينَ فِيهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُمْ بِوَجْهِهِ، وَيَتَنَحَّوْنَ عَنْهُ، وَأَحْسَنُ فِي الْأَدَبِ أَنْ لَا يَفْعَلَ، وَمَنْ فَعَلَ مِنْ هَذَا مَا كَرِهْتَ لَهُ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ لِلصَّلَاةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ فَمَنْ عَرَضَ لَهُ مَا يَخْرُجُهُ، ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ أَحْبَبْتُ لِمَنْ جَلَسَ فِيهِ أَنْ يَتَنَحَّى عَنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأكْرَهَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقِيْمَ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ وَلَا أَرَى بَأْسًا إِنْ كَانَ رَجُلٌ إِمَّا جَلَسَ لِرَجُلٍ لِيَأْخُذَ لَهُ مَجْلِسًا أَنْ يَتَنَحَّى عَنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَطَرُّعٌ مِنَ الْمَجَالِسِ.

وكَذَلِكَ إِنْ جَلَسَ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى عَنْهُ بِطَيْبٍ مِنْ نَفْسِهِ، وَأكْرَهَ ذَلِكَ لِلْجَالِسِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَتَنَحَّى إِلَى مَوْضِعٍ شَبِيهِهِ فِي أَنْ يَسْمَعَ الْكَلَامَ وَلَا أَكْرَهَ لِلْجَالِسِ الْآخَرُ؛ لِأَنَّهُ بِطَيْبٍ نَفْسِ الْجَالِسِ

٣٠- من أدرك ركعة من الجمعة

٤١٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً، فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ. [أخرجه مالك (١٠/١)، البخاري (٥٨٠)، مسلم (٦٠٧)، أبو داود (١١٢١)، الرمذي (٥٢٣)، النسائي (٢٧٤/١)، ابن ماجه (١١٢٢)]

قال الشافعي: فكان أقل ما في قول رسول الله ﷺ فقد أدرك الصلاة إن لم تفته الصلاة.

قال الشافعي: ومن لم تفته الصلاة صلى ركعتين.

قال الشافعي: ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى، وأجزاته الجمعة، وإدراك الركعة أن يدرك الرجل قبل رفع رأسه من الركعة فيركع معه، ويسجد؛ فإن أدركه، وهو راكع فكبر، ثم لم يركع معه حتى يرفع الإمام رأسه من الركعة، ويسجد معه لم يعتد بتلك الركعة، وصلى الظهر أربعاً.

قال الشافعي: وإن ركع، وشك في أن يكون ثكن ركعاً قبل أن يرفع الإمام رأسه لم يعتد بتلك الركعة وصلى الظهر أربعاً إذا لم يدرك معه ركعة غيرها.

قال الشافعي: وإن ركع مع الإمام ركعة، وسجد سجدين، ثم شك في أن يكون سجدةً مع الإمام أو سجدةً سجدةً، وصلى ثلاث ركعات حتى يكمل الظهر أربعاً؛ لأنه لا يكون مدركاً لركعة بكماها إلا بأن يسجد سجدين.

وكذلك لو أدرك مع الإمام ركعة، ثم أضاف إليها أخرى، ثم شك في سجدة لا يدري أيها من الركعة التي كانت مع الإمام أم الركعة التي صلى لنفسه كان مصلياً ركعة، وقاضياً ثلاثاً، ولا يكون له جمعة حتى يعلم أن قد صلى مع الإمام ركعة بسجدين.

٣١- الرجل يركع مع الإمام، ولا يسجد معه

يوم الجمعة، وغيرها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أمر رسول الله ﷺ المأمومين أن يركعوا إذا ركع الإمام، ويتبعوه في عمل الصلاة، فلم يكن للمأموم أن يترك اتباع الإمام في عمل الصلاة.

قال الشافعي: وصلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف بعُصفان فركع، وركعوا، وسجد فسجدت طائفة، وحرسه أخرى حتى قام من سجود، ثم تبعته بالسجود مكانها حين قام.

قال الشافعي: فكان بيننا، والله تعالى أعلم، في سنن رسول الله ﷺ أن على المأموم اتباع الإمام ما لم يكن للمأموم عذر

المنافقون، فقال عبيد الله: فقلت له: قرأت بسورتين كان عليهما يقرأ بهما في الجمعة، فقال: إن رسول الله ﷺ كان يقرأ بهما.

٤٠٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي يَسَعَرُ بْنُ كَذَامٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ «مَسِيحُ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ».

قال الشافعي: أحب أن يقرأ يوم الجمعة في الجمعة بسورة الجمعة، وإذا جاءك المنافقون لثبوت قراءة النبي ﷺ بهما، وتواليهما في التأليف، وإذا كان من يحضر الجمعة بفرض الجمعة، وما نزل في المنافقين.

قال الشافعي: وما قرأ به الإمام يوم الجمعة، وغيرها من أم القرآن، وآية أجزاء، وإن اقتصر على أم القرآن أجزاء، ولم أحب ذلك له.

قال الشافعي: وحكاية من حكى السورتين اللتين قرأ بهما النبي ﷺ في الجمعة تدل على أنه جهر بالقراءة، وأنه صلى الجمعة ركعتين، وذلك ما لا اختلاف فيه علمته فيجهر الإمام بالقراءة في الجمعة، ويصلّيها ركعتين إذا كانت جمعة؛ فإن صلاها ظهراً خافت بالقراءة وصلى أربعاً.

قال الشافعي: وإن خافت بالقراءة في الجمعة أو غيرها مما يجهر فيه بالقراءة أو جهر بالقراءة فيما يخافت فيه بالقراءة من الصلاة كرهت ذلك له، ولا إعادة، ولا سجود للسهو عليه.

قال الشافعي: وإن بدأ الإمام يوم الجمعة فقرأ بسورة المنافقين في الركعة الأولى قبل أم القرآن عاد فقرأ أم القرآن قبل أن يركع أجزاء أن يركع بها، ولا يعيد سورة المنافقين، ولو قرأ معها بشيء من الجمعة كان أحب إلي، ويقرأ في الركعة الثانية بسورة الجمعة.

٢٩- القنوت في الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حكى عدد صلاة النبي ﷺ الجمعة فما علمت أحداً منهم حكى أنه قنت فيها إلا أن تكون دخلت في جملة قنوته في الصلوات كلها حين قنت على قتلة أهل بئر معونة، ولا قنوت في شيء من الصلوات إلا الصبح إلا أن تنزل نازلة فيقنت في الصلوات كلها إن شاء الإمام.

يمنعه أتباعه، وإن له إذا كان له عذر أن يتبعه في وقت ذهاب العذر.

٣٢- الرجلُ يعرفُ يومَ الجمعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الرجلُ في صلاة الإمام يوم الجمعة حضر الخطبة أو لم يحضرها فسواء؛ فإن رفع الرجلُ الدّاخلُ في صلاة الإمام بعد ما يكبر مع الإمام فخرج يسترفِعُ فاحبُّ الأقاويل إلَيَّ فيه أنه قاطعٌ للصلاة، ويسترفِعُ، ويتكلم؛ فإن أدرك مع الإمام ركعةً أضاف إليها أخرى، وإلا صلى الظهرَ أربعاً، وهذا قولُ المسور بن غرمة، وهكذا إن كان يجسده أو ثوبه نجاسةً فخرج فغسلها، ولا يجوز أن يكون في حال لا تحلُّ فيها الصلاة ما كان بها، ثم يني على صلاته، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وإن رجعَ وبنى على صلاته رأيت أن يعيده، وإن استأنفَ صلاته بتكبيره افتتح كأن حيثنَّ داخلًا في الصلاة.

٣٣- رعاها الإمام، وحديثه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما ذهب إليه أن صلاة الإمام إذا فسدت لم تفسد صلاة من خلفه، فإذا كبر الإمام يوم الجمعة، ثم رَعَفَ أو أحدثَ فقدم رجلاً أو تقدّم الرجلُ بغير أمره بأمر الناس أو غير أمرهم، وقد كان المتقدمُ دخل في صلاة الإمام المحدث قبل أن يحدث كان الإمام المتقدم الآخر يقوم مقام الإمام الأول، وكان له أن يصليَ بهم ركعتين، وتكون له ولهم الجمعة.

قال الشافعي: ولو دخل المتقدم مع الإمام في أول صلاته أو بعد ما صلى ركعةً فرعفت الإمام قبل الركوع أو بعده وقبل السجود فانصرف، ولم يقدموا أحداً فصلوا وحداناً فمن أدرك منهم مع الإمام ركعةً بسجدةٍ أضاف إليها أخرى وكانت له جمعة، ومن لم يدرك ركعةً بسجدةٍ كاملتين صلى الظهرَ أربعاً.

قال الشافعي: ولو أن الإمام يوم الجمعة رَعَفَ فخرج، ولم يركع ركعةً، وقدم رجلاً لم يدرك التكبير فصلّى بهم ركعتين أعادوا الظهرَ أربعاً؛ لأنه ممن لم يدخل معه في الصلاة حتى خرج الإمام من الإمامة، وهذا مبتدئ ظهر أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة، ولو صلى الإمام بهم جنباً أو على غير وضوء الجمعة أجزأتهم، وكان عليه أن يعيدَ ظهرًا أربعاً لنفسه.

قال الشافعي: ولو أعاد الخطبة، ثم صلى بطائفة الجمعة لم يكن له ذلك، وكان عليه أن يعيد، فيصلّي ظهرًا أربعاً.

قال الشافعي: فإن فعل فذكر وهو في الصلاة أن عليه الظهرَ فوصلها ظهرًا، فقد دخلها بغير نية صلاة أربع فاحبُّ إليَّ

قال الشافعي: فلو أن رجلاً ماموماً في الجمعة ركع مع الإمام، ثم زحم، فلم يقدر على السجود بحال حتى قضى الإمام سجوده تبع الإمام إذا قام الإمام فأمكنه أن يسجد سجدة، وكان مدركاً للجمعة إذا صلى الركعة التي بقيت عليه، وهكذا لو حبسه حابس من مرض لم يقدر معه على السجود أو سهو أو نسيان أو عذر ما كان.

قال الشافعي: وإن كان إدراكه الركعة الأخيرة، وسلم الإمام قبلُ يمكنه السجود سجدةً وصلى الظهرَ أربعاً؛ لأنه لم يدرك مع الإمام ركعةً بكاملها.

قال الشافعي: وإن أدرك الأول، ولم يمكنه السجود حتى ركع الإمام الركعة الثانية لم يكن له أن يسجد للركعة الأولى إلا أن يخرج من إمامة الإمام؛ فإن سجدة خرج من إمامة الإمام؛ لأن أصحاب النبي ﷺ إنما سجدوا للركعة التي وقفوا عن السجود لها بالعذر بالحراسة قبل الركعة الثانية.

قال الشافعي: ويتبع الإمام فيركع معه، ويسجد، ويكون مدركاً معه الركعة، ويسقط عنه واحدة، ويضيف إليها أخرى، ولو ركع معه، ولم يسجد حتى سلم الإمام سجدةً بسجدةٍ، وكان مصلياً ركعةً، ويبني عليها ثلاثاً؛ لأنه لم يأت مع الإمام بركعة بكاملها.

قال الشافعي: فإن أمكنه أن يسجد على ظهر رجل فركعه بغير عذر خرج من صلاة الإمام؛ فإن صلى لنفسه أجزأته ظهرًا، وإن لم يفعل، وصلى مع الإمام أعاد الظهر، ولا يكون له أن يمكنه مع الإمام ركوع ولا سجود فبدعه بغير عذر ولا سهو إلا خرج من صلاة الإمام، ولو جاز أن يكون رجلٌ خلف الإمام يمكنه الركوع، والسجود، ولا عذر له لم يكن به غير خارج من صلاة الإمام جاز أن يدع ذلك ثلاث ركعات، ويركع في الرابعة، فيكون كمبتدئ الصلاة حين ركع، وسجد معه، ويدع ذلك أربع ركعات، ثم يركع، ويسجد فيفتح الإمام في الركعة التي قبل سجوده.

قال الشافعي: ولو سها عن ركعةً اتبع الإمام ما لم يخرج الإمام من صلاته بالركوع والسجود أو يركع الإمام ثانية، فإذا ركع ثانية ركعها معه، وقضى التي سها عنها، ولو خرج الإمام من صلاته، وسها عن ثلاث ركعات، وقد جهز الإمام في ركعتين ركع وسجد بلا قراءة، واجتزأ بقراءة الإمام في ركعة في قول من قال: لا يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه الإمام، ثم قرأ لنفسه فيما بقي، ولم يميز غير ذلك، ولو كان فيما يخافت فيه الإمام؛ فإن كان قرأ اعتد بقراءته في ركعة، وإن لم يكن قرأ لم يعتد بها، وقرأ فيما

قال الشافعي: في بعض الحديث ثلاثاً ولأ.

٤١٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ

حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ يَقُولُ: لَا يَتْرُكُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا تَهَاوُنًا بِهَا لَا يَشْهَدُهَا إِلَّا كُتِبَ مِنَ الْغَافِلِينَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٥٢٧/٢)]

قال الشافعي: حضور الجمعة فرض فمن ترك الفرض تهاوؤاً كان قد تعرض شرّاً إلا أن يعفو الله كما لو أن رجلاً ترك صلاة حتى يمضي وقتها كان قد تعرض شرّاً إلا أن يعفو الله.

٣٥- ما يؤمر به في ليلة الجمعة، ويومها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا عن عبد الله بن أبي أوفى أن رسول الله ﷺ قال: أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنِّي أَبْلُغُ وَأَسْمَعُ قَالَ: وَيُضَعَّفُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَلَيْسَ تَمَّا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ فِيمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ يَعْنِي غَيْرَ ذِي رُوحٍ إِلَّا وَهُوَ سَاجِدٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي عَشِيَةِ الْخَمِيسِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَإِذَا أَصْبَحُوا فَلَيْسَ مِنْ ذِي رُوحٍ إِلَّا رُوحُهُ رُوحٌ فِي حَنْجَرَتِهِ خَافَةٌ إِلَى أَنْ تَفْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَمِنَتِ الدُّوَابُّ، وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ فَرْعاً مِنْهَا غَيْرَ الثَّالِيَةِ.

قال الشافعي: وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال: أَفْرُبُكُمْ مِنِّي فِي الْجَنَّةِ أَكْثَرُكُمْ عَلَيَّ صَلَاةً فَأَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ فِي اللَّيْلِ الْفَرَاءِ، وَالْيَوْمِ الْأَزْهَرِ.

قال الشافعي: يعني، والله تعالى أعلم، يوم الجمعة.

٤١٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ

حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَلَيْلَةُ الْجُمُعَةِ فَأَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٥٢٩/٢)]

٤١٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٥٢٩/٢)]

قال الشافعي: وبلغنا أن من قرأ سورة الكهف وفي فتنه الدجال.

قال الشافعي: وأحب كثرة الصلاة على النبي ﷺ في كل حال، وأنا في يوم الجمعة، وليلتها أشد استجباً، وأحب قراءة

أن يتدئ الظهر أربعاً، وقد يخالف المسافر فيفتح ينوي القصص، ثم يتم؛ لأنه كان للمسافر أن يقصر، ويتم، والمسافر نوى الظهر بعينها فهو داخل في نية فرض الصلاة والمصلي الجمعة لم ينو الظهر بحال إنما نوى الجمعة التي فرضها ركعتان إذا كانت جمعة، والذي ليس له أن يصلها جمعة أربعاً، فإن أتمها ظهراً أربعاً رجوت أن لا يضيق عليه إن شاء الله تعالى، وما أحب أن يفعل ذلك بحال، وإنما لم يبين في إيجاب الإعادة عليه؛ لأن الرجل قد يدخل مع الإمام ينوي الجمعة، ولا يكمل له ركعة فتجري عليه أن يبني على صلاته مع الإمام ظهراً، وإن كان هذا قد يخالفه في أنه مأموم تبع الإمام لم يؤت من نفسه، والأول إمام عمد فعل نفسه، ولو أحدث الإمام الذي خطب بعد ما كبر فقدم رجلاً كبير معه، ولم يدرك الخطبة فصلّى ركعة، ثم أحدث فقدم رجلاً أدرك معه الركعة صلى ركعة ثانية، فكانت له ولمن أدرك معه الركعة الأخيرة جمعة، وإن قدم رجلاً لم يدرك معه الركعة الأولى، وقد كبر معه صلى بهم ركعة، ثم تشهد، وقدم من أدرك أول الصلاة فسلم، وقضى لنفسه ثلاثاً؛ لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة حتى صار إمام نفسه وغيره.

قال الشافعي: وإذا رصف الإمام أو أحدث أو ذكر أنه جنب أو على غير وضوء فخرج يسترعى أو يتطهر، ثم رجع استأنف الصلاة، وكان كلامهم غيره؛ فإن أدرك مع الإمام المقدم بعده ركعة أضاف إليها أخرى، وكانت له جمعة، وإن لم يدرك معه ركعة صلى الظهر أربعاً.

٣٤- التشديد في ترك الجمعة

٤١١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ

بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ كُتِبَ مُنَاقِفًا فِي كِتَابٍ لَا يُنْحَسَى، وَلَا يُسَدَّلُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٩٢٧/٢)]

٤١٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمْرِيُّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَتْرُكُ أَحَدُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا تَهَاوُنًا بِهَا إِلَّا طَبَحَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ. [أخرجه أبو داود (١٠٥٢)، الترمذي (٥٠٠)،

السنائي (٨٨/٣)، ابن ماجه (١١٢٥)]

الكهف ليلة الجمعة، ويومها لما جاء فيها.

٣٦- ما جاء في فضل الجمعة

٤١٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني موسى بن عبيدة قال: حدثني أبو الأزرع معاوية بن إسحاق بن طلحة، عن عبد الله بن عبيد بن عمير أنه سمع أنس بن مالك يقول: أتى جبريل بمرآة بيضاء فيها وكعة إلى النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: ما هذا؟ فقال هذه الجمعة فضلت بها أنت، وأنتك فالناس لكُم فيها تبع اليهود، والنصارى، ولكُم فيها خير، وفيها ساعة لا يوافقها مؤمن يدعو الله بخير إلا استجيب له، وهو عندنا يوم المزيدي، فقال النبي ﷺ: يا جبريل، وما يوم المزيدي؟ فقال: إن ربك اتخذ في الفردوس، وأدى أتيح فيه كتب منك، فإذا كان يوم الجمعة أنزل الله تبارك وتعالى ما شاء من ملائكة، وحف تلك منابر من نور عليها مقاعد النبيين، والصدّيقين، وحف تلك المنابر بمنابر من ذهب مكلّلة بالياقوت، والزبرجد عليها الشهداء، والصدّيقون فجلسوا من ورائهم على تلك الكسب، فيقول الله عز وجل: أنا ربكُم قد صدقكُم، وعدي فسلوني أعطيكُم، فيقولون ربنا نسألك رضوانك، فيقول الله عز وجل: قد رضى عنكُم، ولكُم ما تمنيتُم، ولذي مزيدي فهم يعيرون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه ربهم من الخير، وهو اليوم الذي استوى فيه ربك تبارك اسمه على العرش، وفيه خلق آدم، وفيه تقوم الساعة. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥١٧)]

٤١٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني أبو عمران إبراهيم بن الجعد، عن أنس بن مالك شبيهاً به. وزاد عليه ولكُم فيه خير من دعا فيه بخير هو له قسم أعطيه، فإن لم يكن له قسم ذخّر له ما هو خير منه. وزاد أيضاً فيه أشياء.

٤١٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عمرو بن شرحبيل بن مسيد بن سعد، عن أبيه، عن جدّه أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا

رسول الله أخبرنا عن يوم الجمعة ماذا فيه من الخير؟ فقال النبي ﷺ: فيه خمسٌ خلالٍ فيه خلق آدم، وفيه أعبط الله عز وجل آدم عليه السلام إلى الأرض، وفيه توفي الله آدم، وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلا آتاه الله تعالى إياه ما لم يسأل مأتماً أو قطعة رجم، وفيه تقوم الساعة، وما من ملك مقرّب ولا سماء ولا أرض، ولا جبل إلا وهو مشفق من يوم الجمعة. [أخرجه أحمد (٢٨٤/٥)]

٤١٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة، فقال: فيه ساعة لا يوافقها إنسان مسلم، وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه، وأشار النبي ﷺ بيده يقلّلها. [أخرجه البخاري (٥٢٩٤)، مسلم (٨٥٢)]

٤٢٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق الله تبارك وتعالى آدم عليه السلام، وفيه أعبط، وفيه يسب عليه، وفيه مات وفيه تقوم الساعة، وما من دابة إلا وهي مسيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقاً من الساعة إلا الجن والإنس، وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم يسأل الله عز وجل شيئاً إلا أعطاه إياه.

قال أبو هريرة قال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة.

قلت له: وكيف تكون آخر ساعة، وقد قال النبي ﷺ: لا يصادفها عبد مسلم، وهو يصلي، وتلك ساعة لا يصلي فيها؟ فقال عبد الله بن سلام: ألم يقل رسول الله ﷺ: من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي؟ قال: قلت بلى قال: فهو ذلك.

٤٢١- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: حدثني عبد الرحمن بن حزملة، عن ابن المسيب أن النبي ﷺ قال: سيّد الأيام يوم الجمعة. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥٠٨)]

٤٢٢- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرني أبي أن ابن المسيب قال: أحب الأيام إلي أن أموت

فِيهِ ضَحَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٥٣٣/٢)]

٣٧- السَّهْوُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والسَّهْوُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ كَالسَّهْوِ فِي غَيْرِهَا؛ فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَقَامَ فِي مَوْضِعِ الْجُلُوسِ عَادَ فَجَلَسَ، وَتَشَهَّدَ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ.

إذا سجدوا ما عليهم من سجود الصلاة كله، ودلت على ذلك سنة رسول الله ﷺ مع دلالة كتاب الله عز وجل، فإنه ذكر انصراف الطائفتين والإمام من الصلاة، ولم يذكر على واحد منهما قضاء.

قال الشافعي: ورويت أحاديث عن رسول الله ﷺ في صلاة الخوف حديث صالح بن خوات أوفى ما يثبت منها لظاهر كتاب الله عز وجل، قلنا به.

قال الشافعي: فإذا صلى الإمام صلاة الخوف صلى كما وصفت بدلالة القرآن، ثم حديث رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فإذا صلى بهم صلاة الخوف مسافر فكل طائفة هكذا يصلي بالطائفة الأولى ركعة، ثم يقوم فيقرأ في طيول القراءة، وتقرأ الطائفة الأولى لأنفسها لا يجزيها غير ذلك، لأنها خارجة من إمامته بأمر القرآن وسورة إلى القصر، وتخفف، ثم تركع، وتسجد، وتشهد، وتكمل حدودها كلها وتخفف، ثم تسلم فتأتي الطائفة الثانية فيقرأ الإمام بعد إتيانهم قدر أم القرآن وسورة قصيرة لا يضره أن لا يبتدئ أم القرآن إذا كان قد قرأ في الركعة التي أدركوها بعد أم القرآن، ثم يركع، ويركعون معه، ويسجد، فإذا انقضى السجود قاموا فقرءوا لأنفسهم بأمر القرآن، وسورة قصيرة، وخففوا، ثم جلسوا معه، وجلس قدر ما يعلمهم قد تشهدوا، ويحاط شئنا حتى يعلم أن إبطاهم تشهدا قد أكمل التشهد أو زاد، ثم يسلم بهم، ولو كان قرأ أم القرآن، وسورة قبل أن يدخلوا معه، ثم ركع بهم حين يدخلون معه قبل أن يقرأ أو يقرأوا شيئاً أجزأه، وأجزأهم ذلك، وكانوا يقوم أدركوا ركعة مع الإمام، ولم يدركوا قراءته، وأحب إلي أن يقرأوا بعدما يكبرون معه كما تقدم بأمر القرآن، وسورة خفيفة، فإذا كانت الصلاة التي يصليها بهم الإمام غما لا يجهز الإمام فيها بالقراءة لم يجز الطائفة الأولى إلا أن تقرأ في الركعتين الأولىين بأمر القرآن أو أم القرآن، وزيادة معها إذا أمكنهم أن يقرأوا، ولم يجز الطائفة الثانية إذا أدركت مع الإمام ما يمكنها فيه قراءة أم القرآن إلا أن تقرأ بأمر القرآن أو أم القرآن وشيء معها بكل حال.

قال الشافعي: وإذا كانت صلاة الخوف في الحضر لا يجهز فيها لم يجز واحدة من الطائفتين ركعة لا يقرأ فيها بأمر القرآن إلا من أدرك الإمام في أول ركعة له في وقت لا يمكنه فيه أن يقرأ بأمر القرآن.

قال الشافعي: وإذا كانت صلاة خوف أو غير خوف يجهز فيها بأمر القرآن فكل ركعة جهز فيها بأمر القرآن، ففيها قولان: أحدهما لا يجزئ من صلى معه إذا أمكنه أن يقرأ إلا أن يقرأ بأمر القرآن، والثاني يجزئه أن لا يقرأ، ويكتفي بقراءة الإمام، وإذا

٦- كِتَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ،

وهل يصليها المقيم

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ الآية.

قال الشافعي: فإذا نزل الله عز وجل بالقصر في الخوف، والسفر وأمر رسول الله ﷺ إذا كان فيهم يصلي لهم صلاة الخوف أن يصلي فريق منهم بعد فريق؛ فكانت صلاة الخوف مباحة للمسافر، والمقيم بدلالة كتاب الله عز وجل، ثم سنة رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فللمسافر، والمقيم إذا آن الخوف أن يصليها صلاة الخوف، وليس للمقيم أن يصليها إلا بكمال عدد صلاة المقيم، وللمسافر أن يقصر في صلاة الخوف إن شاء للسفر، وإن أتم فصلاته جائزة، واختار له القصر.

١- كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فتلتطم طائفة منهم معك وتبأخذوا أسلحتهم، فإذا سجدوا فليكونوا من ورأيكم، ولتأت طائفة أخرى الآية.

٤٢٣- أخبرنا مالك، عن يزيد بن رومان، عن صالح بن خوات بن جبير عن علي بن أبي حمزة عن رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه، وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة، ثم ثبث قائماً، وأتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا فصعدوا، وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه، ثم ثبث جالساً، وأتموا لأنفسهم، ثم سلم بهم.

٤٢٤- قال الشافعي: وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن جبير عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن النبي ﷺ مثل هذا الحديث أو مثل معناه لا يخالفه. [أخرجه مالك (١/١٨٣)،

البخاري (٤١٢٩)، مسلم (٨٤٢)، أبو داود (١٢٣٨)، النسائي (١٧١/٣)]

قال الشافعي: فكان يبتأ في كتاب الله عز وجل أن يصلي الإمام بطائفة، فإذا سجد كانوا من ورائه، وجاءت طائفة أخرى لم يصلوا فصلوا معه، واحتمل قول الله عز وجل: فإذا سجدوا

جلوسه لعلّه فصلاتهم جائزة لا مسجود للسّهو عليه، وإن كان لغير علّة، ولا سهو فجلّس قليلاً لم تفسد صلاته، وإن جلس فاطال الجلوس فعليه عني إعادة الصلاة؛ فإن جاءت الطائفة الأخرى، وهو جالس قائم، فأمّ بهم، وهو قائم فمن كان منهم عالماً بإطالة الجلوس لغير علّة، ولا سهو، ثم دخل معه فعليه عني إعادة؛ لأنّه عالم بأنّه دخل معه، وهو عالم أنّ الإمام قد خرج من الصلاة، ولم يستأنف تكبير افتتاح يستأنف به الصلاة كما يكون على من علم أنّ رجلاً افتتح الصلاة بلا تكبير أو صنع فيها شيئاً يفسدها، وصلى وراءه أن يقضي صلاته، ومن لم يعلم ما صنع ثمّ صلى وراءه من الطائفة فصلاته تامة كما يكون من صلى خلف رجل على غير وضوء أو مفسد لصلاته بلا علم منه تام الصلاة قال أبو حمّول: وفيها قول آخر إذا كان الإمام قد أفسد الصلاة عامداً فصلاة من خلفه، علم يفسدها أو لم يعلم باطله؛ لأنّا إنّما أجزنا صلاته خلف الإمام لم يعمد فسادها؛ لأنّ عمر قضى، ولم يقض الذين صلّوا خلفه وعمر إنّما قضى ماهاياً. قال الشافعي: فإن قيل: وقد لا يكون عالماً بأنّ هذا يفسد صلاة الإمام.

قيل: وكذلك لا يكون عالماً بأنّ ترك الإمام التكبير للافتتاح وكلامه يفسد صلاته، ثم لا يكون معذوراً بأن يصلي وراءه إذا فعل بعض هذا.

قال الشافعي: ولا تفسد صلاة الطائفة الأولى؛ لأنهم خرجوا من صلاة الإمام قبل أن يحدث ما يفسدها، ولو كان كثيراً قائماً تكبيره ينوي بها الافتتاح بعد جلوسه تمت صلاة الطائفة الأولى؛ لأنهم خرجوا من صلاته قبل يفسدها، والطائفة الثانية؛ لأنهم لم يدخلوا في صلاته حتى افتتح صلاة مجزئة عنه، وأجزأت عنه هذه الركعة، وعمن خلفه.

قال الشافعي: ولو صلى إمام صلاة الخوف في الحضر، ففرّق الناس أربع فرق فصلّى بفرقة ركعة، وثبت قائماً، وأتموا لأنفسهم، ثم فرقة ركعة، ثم ثبت قائماً، وأتموا لأنفسهم، ثم فرقة ركعة، وثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم كان فيها قولان: أحدهما أنّه أساء، ولا إعادة عليه، ولا على من خلفه والثاني أنّ صلاة الإمام تفسد، وتسم صلاة الطائفة الأولى؛ لأنها خرجت من صلاته قبل تفسد صلاته.

وكذلك صلاة الطائفة الثانية؛ لأنها خرجت من قبل فساد صلاته؛ لأنّ له في الصلاة انتظاراً واحداً بعده آخر، وتفسد صلاة من علم من الطائفتين الآخرين ما صنع وأتم به بعد علمه، ولا تفسد صلاة من لم يعلم ما صنع، ولا يكون له أن يتنظر في الصلاة إلا انتظرين، الآخر منهما، وهو جالس فيسلم منه.

كانت الصلاة أربعاً أو ثلاثاً لم يجزه في واحد من القولين في الركعتين الأخريتين أو الركعة الأخيرة إلا أن يقرأ بأمر القرآن أو يزيد، ولا يكتفي بقراءة الإمام.

قال الشافعي: وإذا صلى الإمام بالطائفة الأولى فقرأ السجدة فسجد، ومسجدوا معه، ثم جاءت الطائفة الثانية لم يسجدوا تلك السجدة؛ لأنهم لم يكونوا في صلاة كما لو قرأ في الركعة الأخيرة بسجدة فسجدت الطائفة الأخيرة لم يكن على الأولى أن تسجد معهم؛ لأنهم ليسوا معه في صلاة.

٢- انتظار الإمام الطائفة الثانية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا صلى الإمام مسافراً المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين؛ فإن قام، وأتموا لأنفسهم فحسن، وإن ثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم، ثم قام فصلّى الركعة الباقية عليه بالذين خلفه الذين جاءوا بعد فجائز إن شاء الله تعالى، وأحب الأمرين إليّ أن يثبت قائماً؛ لأنّه إنّما حكى أنّ رسول الله ﷺ ثبت قائماً وإنما اخترت أن يطيل في القراءة لتدرك الركعة معه الطائفة الثانية؛ لأنّه إنّما حكيت صلاة رسول الله ﷺ في الخوف ركعتين، ولم تحك المغرب ولا صلاة خوف في حضر إلا بالحدق قبل أن تنزل صلاة الخوف، فكان قيام رسول الله ﷺ؛ لأنّه في موضع قيام حين قضى السجود، ولم يكن له جلوس، فيكون في موضع جلوس.

قال الشافعي: فإذا كان يصلي بالطائفة المغرب ركعتين، ثم تأتي الأخرى، فيصلّي بها ركعة، وإنما قطعت الأولى إمامة الإمام، وصلاتهم لأنفسهم في موضع جلوس الإمام فيجوز أن يجلس كما جاز للإمام، وكان عليه أن يقوم إذا قطعوا إمامته في موضع قيام.

قال الشافعي: وهكذا إذا صلى بهم صلاة الخوف في حضر أو سفر أربعاً فله أن يجلس في منى حتى يقضي من خلفه صلاتهم، ويكون في تشهد، وذكر الله تعالى، ثم يقوم فيتم بالطائفة الثانية.

قال الشافعي: ولو صلى المغرب فصلّى بالطائفة الأولى ركعة، وثبت قائماً فأتوا لأنفسهم، ثم صلى بالثانية ركعتين أجزأه إن شاء الله تعالى، وأكره ذلك له؛ لأنّه إذا كان معه في الصلاة فرقتان صلاة إحداهما أكثر من صلاة الأخرى فالأولاهما أن يصلي الأكثر مع الإمام الطائفة الأولى، ولو أنّ الإمام صلى صلاة عددها ركعتان في خوف فصلّى بالأولى ركعة، ثم ثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم، ثم قام بالطائفة التي خلفه ركعة؛ فإن كان جلوسه لسهوّ فصلاته وصلاة من خلفه تامة، ويسجد للسّهو، وإن كان

صلاة الخوف لسائر الصلوات أكثر من خلاف ركعة منها لركعة من سائر الصلوات.

٤- السهو في صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: السهو في صلاة الخوف والنكس كهو في غيرها من الصلوات فيصنع ما يصنع في غير صلاة الخوف، فإذا سها الإمام في الركعة الأولى انبغى أن يشير إلى من خلفه ما يفهمون به أنه سها، فإذا قضوا الركعة التي بقيت عليهم، وتشهدوا سجدوا لسهو الإمام، وسلموا، وانصرفوا.

قال الشافعي: وإن أغفل الإشارة إليهم وعلّموا سهوهم، وسجدوا لسهوهم، وإن أغفلها، ولم يعلموا فانصرفوا، ثم علموا؛ فإن كان قريباً عادوا فسجدوا، وإن تباعد ذلك لم يعودوا للسجود.

قال الشافعي: وإن لم يعلموا حتى صفوا، وجاء العدو، وجاءت الطائفة الأخرى ليصلوا، فقد بعد ذلك، وأحدثوا عملاً بعد الصلاة بصفهم، وصاروا حرساً لغيرهم، فلا يجوز لهم أن يخلوا بغيرهم، ومن قال: يعيد من ترك سجود السهو، أمرهم بالإعادة، ولا أرى بيتاً أن واجباً على أحد ترك سجود السهو أن يعود للصلاة.

قال الشافعي: ولو سها الإمام سهواً، ثم سها بعده مرة أو مراراً أجزأتهم سجدتان لذلك كله، وإن تركوهما عامدين أو جاهلين لم يبين أن يكون عليهم أن يعيدوا الصلاة.

قال الشافعي: وإن لم يسه الإمام وسهوا هم بعد الإمام سجدوا لسهوهم.

قال الشافعي: وإذا سها الإمام في الركعة الأولى، ثم صلت الطائفة الأخرى سجدوا معه للسهو حين يسجد، ثم قاموا فأقوا لأنفسهم، ثم عادوا، وسجدوا عند فراغهم من الصلاة؛ لأن ذلك موضع لسجود السهو، وإن لم يفعلوا كرهت ذلك لهم، ولا يبين أن يكون على إمام، ولا مأموم، ولا على أحد صلى منفرداً فترك سجود السهو ما كان السهو نقصاً من الصلاة، وزيادة فيها إعادة صلاة؛ لأننا قد عقلنا أن فرض عدد سجود الصلاة معلوم فيشبه أن يكون سجود السهو معه كالنسيح في الركوع، والسجود، والقول عند الافتتاح، وسجود السهو كله سواء، يجب في بعضه ما يجب في كله.

٥- باب ما ينوب الإمام في صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أله تبارك وتعالى في صلاة الخوف بوجهين: أحدهما الخوف الأدنى، وهو قول الله عز وجل ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ الآية، والثاني

قال الشافعي: وإن صلى بطائفة ثلاث ركعات، وطائفة ركعة كرهت ذلك له، ولا تقصد صلاته، ولا صلاتهم؛ لأنه إذا كان للطائفة الأولى أن تصلي معه ركعتين، وتخرج من صلاته كانت إذا صلت ثلاثاً، وخرجت من صلاته قد خرجت بعدما زادت، وإن اتّمت به في ركعة من فرض صلاتها لم تقصد صلاة الإمام أنه انتظر انتظاراً واحداً، وتمت صلاة الطائفة الأخرى، وعليه، وعلى الطائفة الأخرى سجود السهو؛ لأنه وضع الانتظار في غير موضعه.

قال الشافعي: فالإمام يصلي بالطائفة الأولى في المغرب ركعة، وبالثانية ركعتين قال: لأن النبي ﷺ صلى بالطائفة الأولى في السفر صلاة المغرب ركعة، ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم، ثم صلى بالطائفة الثانية ركعة، وتشهد؛ فكان انتظاره الطائفة الثانية أكثر من انتظاره الطائفة الأولى.

٣- تخفيف القراءة في صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقرأ الإمام في صلاة الخوف بأم القرآن، وسورة قدر ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾، وما اشبهها في الطول للتخفيف في الحرب، وتقل السلاح، ولو قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ في الركعة الأولى أو قدرها من القرآن لم أكره ذلك له، وإذا قام في الركعة الثانية، ومن خلفه يقضون قرأ بأم القرآن، وسورة طويلة، وإن أحب جمع سوراً حتى يقضي من خلفه صلاتهم فتفتح الطائفة الأخرى خلفه، ويقرأ بعد افتتاحهم أقل ذلك قدر أم القرآن، ويمتاط إذا كان مما لا يجهر فيه ليقروا بأم القرآن، ولو زاد في قراءته ليزيدوا على أم القرآن كان أحب إلي.

قال الشافعي: فإن لم يفعل فافتتحوا معه وأدركوه راعياً كما أجزأه، وأجزأتهم صلاتهم وكانوا كمن أدرك ركعة في أول صلاته مع الإمام.

قال الشافعي: ويقنت في صلاة الصبح في صلاة الخوف، ولا يقنت في غيرها؛ لأنه لم يبلغنا أن النبي ﷺ قنت في صلاة الخوف قنوته في غيرها، وإن فعل فجاز؛ لأن النبي ﷺ قد قنت في الصلوات عند قتل أهل بئر معونة.

قال الشافعي: فإن قال قائل: كيف صارت الركعة الأخيرة في صلاة الخوف أطول من الأولى، وليست كذلك في غير صلاة الخوف؟

قيل بدلالة كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه ﷺ وتفريق الله عز وجل بين صلاة الخوف وغيرها من الصلوات فليس للمسألة عن خلاف الركعة الأخيرة من صلاة الخوف الركعة الأخيرة من غيرها إلا جهل من سأل عنها أو تجاهله وخلاف جميع

الخوف الذي أشد منه، وهو قول الله تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾، فلما فرّق الله بينهما، ودلت السنة على افتراقهما لم يميز إلا التفريق بينهما، والله تعالى أعلم، لأن الله عز وجل فرّق بينهما لافتراق الحالين فيهما.

قال الشافعي: وإذا صلى الإمام في الخوف الأول صلاة الخوف فصلّى بهم صلاة لا يجوز لهم أن يعملوا فيها شيئاً غير الصلاة لا يعملونه في صلاة غير الخوف، فإن عملوا غير الصلاة ما فسد صلاة غير صلاة الخوف لو عملوه فسدت عليهم صلاتهم.

قال الشافعي: فإن صلى الإمام بطائفة ركعة وثبت قائماً، وقاموا يتمون لأنفسهم فحمل عليهم عدو أو حدث لهم حرب فحملوا على العدو متحرفين عن القبلة بأبدانهم، ثم أمنوا العدو بعد، فقد قطعوا صلاتهم، وعليهم استئنافها.

وكذلك لو فزعوا فالحرفوا عن القبلة لغير قتال، ولا خروج من الصلاة، وهم ذاكرون؛ لأنهم في صلاة حتى يستلبوا القبلة استأنفوا.

قال الشافعي: ولو حلوا عليهم مواجهة القبلة قدر خطورة فكثر كان قطعاً للصلاة بنية القتال فيها وعمل الخطوة.

قال الشافعي: وكذلك لو حمل العدو عليهم فتهيؤوا بسلاح أو يترس أو ما أشبهه كان قطعاً للصلاة بالنية مع العمل في دفع العدو، ولو حمل عليهم فخافوا فنوا الثبوت في الصلاة، وأن لا يقاتلوا حتى يكملوا أو يغشوا أو تهيؤوا بالشيء الخفيف لم يكن هذا قطعاً للصلاة؛ لأنهم لم يحدوا نية لقتال مع التهيؤ، والتهيؤ خفيف يجوز في الصلاة، ولا يكون قطعاً لها، وإنما نوا إن كان قتال أن يحدوا قتالاً لا أن قتالاً حضراً، ولا خافوه فنوه مكانهم، وعملوا مع نيته شيئاً.

قال الشافعي: ولو أن عدواً حضراً فتكلم أحدهم بحضوره، وهو ذاكراً؛ لأنه في صلاة كان قطعاً لصلاته، وإن كان ناسياً للصلاة فله أن يبني ويسجد للسهر.

قال الشافعي: وإذا أحدثوا عند حادث أو غيره نية قطع الصلاة أو نية القتال مكانهم كانوا قاطعين للصلاة فاما أن يكونوا على نية الصلاة، ثم ينوون إن حدث إطلال عدو أن يقاتلوه، فلا يحدث إطلاله، فلا يكون هذا قطعاً للصلاة.

قال الشافعي: وإيهم أحدث شيئاً مما وصفه يقطع الصلاة دون غيره كان قطعاً للصلاة دون من لم يحدثه؛ فإن أحدث ذلك الإمام فسدت عليه صلاته، ومن اتهم به بعدما أحدث، وهو عالم بما أحدث، ولم تفسد صلاة من اتهم به، وهو لا يعلم ما أحدث.

قال الشافعي: ولو قتلوا إماماً غيره فصلّى بهم أجزاءهم

إن شاء الله تعالى، وأن يصلّوا فرادى أحب إليّ.

وكذلك هو أحب إليّ في كل ما أحدثه الإمام.

قال الشافعي: وصلاة الخوف الذي هو أشد من هذا رجلاً وركبناً، موضوع في غير هذا الموضع بخلاف هذه الصلاة في بعض أمره.

٦- إذا كان العدو وجاة القبلة

٤٢٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقة، عن منصور بن الْمُعْتَمِر، عن مجاهد، عن أبي عياش الزُّرْقِيّ قال: **صَلَاةُ الْخَوْفِ بِمُسَفَّانَ، وَعَلَى الْمُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَهُمْ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ صَفِّينَ، ثُمَّ رَكَعَ فَرَكْعَتَنَا، ثُمَّ رَفَعَ فَرَفَعْنَا جَمِيعاً، ثُمَّ سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، فَلَمَّا رَفَعُوا سَجَدَ الْآخَرُونَ مَكَانَهُمْ، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ.** [أخرجه أبو داود (١٢٣٦)، النسائي (١٧٧/٣)]

٤٢٦- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن أبي الزبير، عن جابر قال: **صَلَاةُ الْخَوْفِ نَحْوُ مِمَّا يَصْنَعُ أَمْرَاؤُكُمْ، يَغْضِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.** [أخرجه مسلم (٨٤٠)، النسائي (١٧٥/٣) بحقه، ابن ماجه (١٢٦٠)]

هكذا قال الشافعي: الموضع الذي كان فيه رسول الله ﷺ حين صلى هذه الصلاة والعدو صخراء ليس فيها شيء يُؤَارِي العدو عن رسول الله ﷺ، وكان العدو مائتين على مئتين الخيل طليعة، وكان النبي ﷺ في ألف وأربعمائة، وكان لهم غير خائفٍ لكثرته من معته، وقلة العدو فكانوا لو حملوا أو تحرفوا للحمل لم يخف تحرفهم عليه، وكانوا منه بعيداً لا يبيسون عن طرفه، ولا سبيل لهم إليه يخفى عليهم، فإذا كان هذا مجتمعاً صلى الإمام بالناس هكذا، وهو أن يصف الإمام، والناس وراءه فيكبرون معاً، ويكبرون معاً، ويركعون معاً، ثم يرفعون معاً، ثم يسجدون معاً، ثم يسجدون معاً إلا صفّاً يليه أو بغض صف ينظرون العدو لا يحيل أو ينحرف إلى طريقي يغيب عنه، وهو ساجد، فإذا رفع الإمام، ومن سجد معه من سجودهم كله ونهضوا سجد الذين قاموا ينظرون الإمام، ثم قاموا معه، ثم ركعوا معاً، وركعوا معاً، ورفّعوا معاً، وسجدوا وسجد معه الذين سجدوا معه أولاً إلا صفّاً يحرسه منهم، فإذا

عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ صَلَاةَ الْخَوْفِ بَيِّنَ نَخْلٍ فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، وَسَلَّمْ، ثُمَّ صَلَّى بِأُخْرَى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ وَسَلَّمْ. [أخرجه البخاري تعليقا (٤١٣٦)، مسلم (٣١٢)، النسائي (١٧٨/٣)]

قال الشافعي: وإن صلى الإمام صلاة الخوف هكذا، أجزأ

عنه.

قال الشافعي: وهذا في معنى صلاة معاذ مع النبي ﷺ العتمة، ثم صلاها بقومه.

قال الشافعي: ويدل على أن نية المأموم أن صلاته لا تفسد عليه بأن تخالف نيته نية الإمام فيها، وإن صلى الإمام صلاة الخوف بطائفة ركعة، ثم سلموا، ولم يسلم، ثم صلى الركعة التي بقيت عليه بطائفة ركعة، ثم سلم، وسلموا فصلاة الإمام تامة، وعلى الطائفتين مع الإعادة إذا سلموا ذاكرين؛ لأنهم في صلاة قال أبو يعقوب، وإن رأوا أن قد أكملوا الصلاة بنى الآخرون، وسجدوا للسجود، وأعاد الأركون؛ لأنه قد تناول خروجهم من الصلاة.

قال الشافعي: وعلى المأموم من عدد الصلاة ما على الإمام لا يختلفان فيما على كل واحد منهما من عددها، وليس يثبت حديث روي في صلاة الخوف بذي قرد.

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي في الإماء قال: ويصلي صلاة الخوف في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، فإذا صلاها في السفر، والعدو في غير جهة القبلة فزك الناس فركعتين فرياً بإزاء العدو في غير الصلاة وفريقاً معه، فيصلّي بالذين معه ركعة، ثم يثبت قائماً فليقرأ فيطول القراءة، ويقرأ الذين خلفه لأنفسهم بأمر القرآن وسورة ويركعون، ويسجدون، ويشهدون، ويسلمون معاً، ثم ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم، ثم يأتي أولئك فيدخلون مع الإمام، ويكبرون مع الإمام تكبيرة يدخلون بها معه في الصلاة ويقرأ الإمام بعد دخولهم معه قدر أم القرآن، وسورة من حيث انتهت قراءته لا يستأنف أم القرآن بهم، ويسجد، ويثبت جالساً يشهد، ويذكر الله، ويصلي على النبي ﷺ ويدعو، ويقومون هم إذا رفع رأسه من السجود فيقومون بأمر القرآن، وسورة، ثم يركعون ويسجدون، ويجلسون مع الإمام، ويزيد الإمام في الذكر بقدر ما أن يقضوا تشهدهم، ثم يسلم بهم، وإن صلى بهم صلاة المغرب صلى بهم الركعة الأولى، ثم يثبت قائماً، وأتموا لأنفسهم، وجاءت الطائفة الأخرى، فيصلّي بهم ركعتين، وثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم الركعة التي سبقوا بها، ثم يسلم بهم، وصلاة المغرب، والصبح في الحضر والسفر سواء؛ فإن صلى ظهراً أو عصرًا أو عشاء صلاة خوف في حضر صنع هكذا إلا أنه يصلي

سجدوا سجدتين جلسوا للتشهد فسجد الذين حرسوا، ثم تشهدوا، وسلم الإمام، ومن خلفه معاً.

قال الشافعي: فإن خاف الذين يحرسون على الإمام فتكلموا أعادوا الصلاة، ولا بأس أن يقطع الإمام، وهم إن خافوا معاً.

قال الشافعي: وإن صلى الإمام هذه الصلاة فاستأخر الصف الذي حرسه إلى الصف الثاني وتقدم الصف الثاني فحرسه، فلا بأس، وإن لم يفعلوا فواسع، ولو حرسه صف واحد في هذه الحال رجوت أن تجزئهم صلاتهم، ولو أعادوا الركعة الثانية كان أحب إلى.

قال الشافعي: وإذا كان ما وصفت مجتمعاً من قلة العدو، وكثرة المسلمين، وما وصفت من البلاد، فصلّى الإمام مثل صلاة الخوف يوم ذات الرقاع، ومن معه كرهت ذلك له، ولم يبن أن على أحد ممن خلفه إعادة ولا عليه.

قال الشافعي: وإن صلى الإمام صلاة الخوف فصلّى بطائفة ركعة، وانحرفت قبل أن تتم فقامت بإزاء العدو، ثم صلت الأخرى ركعة، ثم انحرفت فوقفت بإزاء العدو قبل أن تتم، وهما ذاكرتان؛ لأنهما في صلاة، كان فيها قولان، أحدهما أن يعيدا معاً لانحرافهم عن القبلة قبل أن يكملوا الصلاة.

قال الشافعي: ولو أن الطائفة الأخرى صلت مع الإمام ركعة، ثم أتمت صلاتها وفسدت صلاة الأولى التي انحرفت عن القبلة قبل أن تكمل الصلاة في هذا القول، ومن قال: هذا طرح الحديث الذي روي هذا فيه بحديث غيره.

قال الشافعي: والقول الثاني أن هذا كله جائز، وأنه من الاختلاف المباح فكيفما صلى الإمام، ومن معه على ما روي أجزاء، وإن اختار بعضه على بعض.

قال الشافعي: وكذلك لو كانت الطائفة الأولى أكملت صلاتها قبل أن تنحرف، ولم تكمل الثانية حتى انحرفت عن القبلة أجزأت الطائفة الأولى صلاتها، ولم تجزئ الطائفة الثانية التي انحرفت قبل أن تكمل في القول الأول.

قال الشافعي: ويجزئ الإمام في كل ما وصفت صلاته، لأنه لم ينحرف عن القبلة حتى أكمل.

قال الشافعي: ولو صلى الإمام كصلاة الخوف يوم ذات الرقاع فانحرفت الإمام عن القبلة قبل أن يكمل الصلاة أو صلاها صلاة خوف أو غيره فانحرفت عن القبلة، وهو ذاكر؛ لأنه لم يكمل الصلاة استأنف الصلاة.

٤٢٧- قال الشافعي: أخبرنا الثقة ابن عيسى أو غيره،

غير صلاة الخوف إلا في خصله، فإن الطائفة الأولى إذا استيقنت أن الإمام سها في الركعة التي أمها فيها سجدت للسهر بعد التشهد وقبل سلامها، وليس سبقهم إياه بسجود السهر بأكثر من سبقهم إياه بركعة من صلب الصلاة، فإذا أراد الإمام أن يسجد للسهر آخر سجوده حتى تأتي الطائفة الثانية معه بتشدها، ثم يسجد للسهر، ويسجدون معه، ثم يسلم ويسلمون معه، ولو ذهب على الطائفة الأولى أنه سها في الركعة الأولى أو خاف الإمام أن يذهب ذلك عليهم أحببت له أن يشير إليهم ليسجدوا من غير أن يلتفت؛ فإن لم يفعل، وفعلوا فسجدوا حتى انصرفوا أو انصرف هو، فلا إعادة، ولا سجود عليهم؛ لأن سجود السهر ليس من صلب الصلاة، وقد ذهب موضعه.

٧- الحال التي يجوز للناس

أن يصلوا فيها صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز لأحد أن يصلي صلاة الخوف إلا بأن يعاين عدواً قريباً غير مأمون أن يحمل عليه يتخوف حمله عليه من موضع أو يأتيه من يصدقه بمثل ذلك من قرب العدو منه أو مسيرهم جاذبين إليه، فيكونون هم مخوفين، فإذا كان واحد من هذين المعنيين فله أن يصلي صلاة الخوف، وإذا لم يكن واحد منهما لم يكن له ذلك.

قال الشافعي: وإذا جاءه الخبر عن العدو فصلّى صلاة الخوف، ثم ذهب العدو لم يعد صلاة الخوف، وهذا كله إذا كان بإزاء العدو؛ فإن كان في حصن لا يوصل إليه إلا بتعب أو غلبة على باب أو كان في خندق عميق عريض لا يوصل إليه إلا بدفن يطول لم يصل صلاة الخوف، وإن كان في قرية حصينة فذلك، وإن كان في قرية غير ممتعة من الدخول أو خندق صغير غير ممتنع صلى صلاة الخوف.

قال الشافعي: وإن راوا سواداً مقبلاً، وهم ببلاذ عدو أو بغير بلاد عدو فظنوه عدواً أحببت أن لا يصلوا صلاة الخوف، وكل حال أحببت أن لا يصلوا فيه صلاة الخوف إذا كان الخوف يسرع إليهم أمرت الإمام أن يصلي بطائفة فيكمل كما يصلي في غير خوف، وتحرسه أخرى، فإذا فرغ من صلاته حرس، ومن معه الطائفة الأخرى، وأمر بعضهم فأمهم.

قال الشافعي: وهكذا أمر المسلمون في بلاد المسلمين تناسلاً لمسلحة للمشركين أن تصنع إذا تراخى ما بين المسلحين شيئاً، وكانت المسلحان في غير حصن أو كان الأغلب أنهم إنما يتناظرون بناظر الرينة لا يتحاملون.

قال الشافعي: فإن صلوا صلاة الخوف كصلاة النبي ﷺ

بالطائفة الأولى ركعتين، وثبت جالساً حتى يقضوا الركعتين اللتين بقينا عليهما وتأتي الطائفة الأخرى، فإذا جاءت فكبرت نهض قائماً فصلّى بهم الركعتين الباقيتين عليه وجلس حتى يتموا ليسلم بهم.

قال الشافعي: وإنما قلنا ثبت جالساً قياساً على ما جاء عن النبي ﷺ، وذلك أنه لم يحك عنه في شيء من الحديث صلاة الخوف إلا في السفر فوجدت الحكاية كلها متوقفة على أن صلى بالطائفة الأولى ركعة، وثبت قائماً، ووجدت الطائفة الأولى لم تأم به خلفه إلا في ركعة لا جلوس فيها، والطائفة الأخرى اتّمت به في ركعة معها جلوس فوجدت الطائفة الأخرى مثل الأولى في أنها اتّمت به معه في ركعة وزادت أنها كانت معه في بعض جلوسه، فلم أجدها في حال إلا مثل الأولى، وأكبر حالاً منها، فلم كنت قلت: يشهد بالأولى، وثبت قائماً حتى تسم الأولى زعمت أن الأولى أدركت مع الإمام مثل أو أكثر مما أدركت الأخرى، وأكثر، فإنما ذهبت إلى أن يثبت قاعداً حتى تدركه الأخرى في عودته، ويكون لها القعود الآخر معه لتكون في أكثر من حال الأولى فتوافق القياس على ما روي عنه.

قال الشافعي: فإن كان العدو بين الإمام والقبلة صلى هكذا أجزأه إذا كان في حال خوفه منه؛ فإن كان في حال أمان منه بقلّة العدو، وكثرة المسلمين، ويأتهم في صحراء لا حائل دونها، وليسوا حيث يأنهم النبل ولا الحسام، ولا يخفى عليهم حركة العدو صفوا جميعاً خلف الإمام، ودخلوا في صلاته، وركعوا بركوعه، ورفعوا برفعهم، وثبت الصف الذي يليه قائماً، ويسجد ويسجد من بقي، فإذا قام من سجوده تبعه الذين خلفه بالسجود، ثم قاموا معه، وهكذا حكى أبو عبيد الله الزرقني أن رسول الله ﷺ صلى يوم غنقان، وخالد بن الوليد يئنه، وتين القيلة وهكذا أبو الزبير عن جابر أن صلاة الخوف ما يصنع أمراؤكم هؤلاء.

قال الشافعي: وهكذا يصنع الأمراء إلا الذين يقفون، فلا يسجدون بسجوده حتى يعتدل قائماً من قرب منهم من الصف الأول دون من نأى عن يمينه وشماله.

قال الشافعي: وأحب للطائفة الحارسة إن رأت من العدو حركة للقتال أن ترفع أصواتها ليسمع الإمام، وإن حومت أن يحمل بعضها ويقف بعض يجرس الإمام، وإن رأت كميناً من غير جهتها أن ينحرف بعضها إليه، وأحب للإمام إذا سمع ذلك أن يقرأ بأم القرآن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ويخفف الركوع والسجود والجلوس في تمام، وإن حمل عليه أو رهق أن يصير إلى القتال، وقطع الصلاة هل يقضيها بعده، والسهر في صلاة الخوف كهو في

قال الشافعي: وبأخذ من سلاحه ما لا يمنعه الصلاة، ولا يؤذي الصف أمامه وخلفه، وذلك السيف والقوس، والجعبة، والجفير، والترس، والمنطقة، وما أشبه هذا.

قال الشافعي: ولا يأخذ الرمح، فإنه بطول إلا أن يكون في حاشية ليس إلى جنبه أحد فيقدر على أن ينحيه حتى لا يؤذي به من أمامه، ولا من خلفه.

قال الشافعي: وكذلك لا يلبس من السلاح ما يمنعه التحرف في الركوع والسجود مثل السنور، وما أشبهه.

قال الشافعي: ولا أجيز له، وضع السلاح كله في صلاة الخوف إلا أن يكون مريضاً يشق عليه حمل السلاح أو يكون به أذى من مطر، فإنهما الحالتان اللتان أذن الله فيهما بوضع السلاح، وأمرهم أن يأخذوا حذرهم فيهما لقوله عزّ وجلّ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾.

قال الشافعي: وإن لم يكن به مرض، ولا أذى من مطر أحببت أن لا يضع من السلاح إلا ما وصفت مما يمنعه من التحرف في الصلاة بنفسه أو ثقله؛ فإن، وضع بعضه، وبقي بعض رجوت أن يكون جائزاً له؛ لأنه أخذ بعض سلاحه، ومن أخذ بعض سلاحه فهو متسلح.

قال الشافعي: وإن، وضع سلاحه كله من غير مرض، ولا مطر أو أخذ من سلاحه ما يؤذي به من يقاربه كرهت ذلك له في كل واحد من الحالين، ولم يفسد ذلك صلاته في واحد من الحالين؛ لأن معصيته في تركه وأخذ السلاح ليس من الصلاة فيقال يفسد صلاته، ولا يتمها أخذه.

١٠- ما لا يجوز للمصلي في الحرب أن يلبسه مما

ماسته النجاسة، وما يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أصاب السيف الدّم فمسحه فذهب منه لم يثقله في الصلاة.

وكذلك نصال النبل، وزج الرمح، والبيضة وجميع الحديد إذا أصابه الدّم، فإن صلى قبل أن يغسله بالماء أعاد الصلاة، ولا يطهر الدّم ولا شيئاً من الأنجاس إلا الماء على حديد كان أو غيره، ولو غسله بدهن لثلا يصدأ الحديد أو ماء غير الماء الذي هو الطهارة أو مسحه بتراب لم يطهر.

وكذلك ما سوى ذلك من أداته لا يطهرها، ولا شيئاً من الأنجاس إلا الماء.

قال الشافعي: ولو ضرب فأصاب سيفه فرث أو قبيح أو

يوم ذات الرقاع في حال كرهت لهم فيها صلاة الخوف أحببت للطائفة الأولى أن يعيدوا، ولم أحب ذلك للإمام، ولا للطائفة الأخرى، ولا يبين أن على الطائفة الأولى إعادة صلاة؛ لأنها قد صلت بسبب من خوف، وإن لم يكن خوفاً، وإن الرجل قد يصلي في غير خوف بعض صلاته مع الإمام، وبعضها منفرداً، فلا يكون عليه إعادة.

قال الشافعي: ومتى ما راوا سواداً فظنوه عدواً، ثم كان غير عدو، وقد صلى كصلاة النبي ﷺ يوم ذات الرقاع لم يعد الإمام، ولا واحدة من الطائفتين؛ لأن كل منهما لم ينحرف عن القبلة حتى أكملت الصلاة، وقد صليت بسبب خوف.

وكذلك إن صلى كصلاة النبي ﷺ بطن نخل، وإن صلى كصلاة النبي ﷺ بعسفان أحببت للحارسة أن تعيد، ولم أوجب ذلك عليها، ولا يعيد الإمام، ولا التي لم تحرس.

قال الشافعي: وإنما نقل المسائل في هذا الباب علينا أنا لا نأمر بصلاة خوف مجال إلا في غاية من شدة الخوف إلا صلاة لو صليت في غير خوف لم يبين أن على مصليها إعادة.

٨- كم قدر من يصلي مع الإمام صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت مع الإمام في صلاة الخوف طائفة، والطائفة ثلاثة فأكثر أو حرسه طائفة، والطائفة ثلاثة فأكثر، لم اكروه ذلك له غير أنني أحب أن يحرسه من يمنع مثله إن أريد.

قال الشافعي: وسواء في هذا كثر من معه أو قل ففترق الناس في صلاة الخوف حارسين، ومصليين على قدر ما يرى الإمام ممن تجزي حراسته، ويستظهر شيئاً من استظهاره، وسواء قل من معه فيمن يصلي، وكثر ممن يحرسه أو قل من يحرسه وكثر من يصلي معه في أن صلاتهم مجزئة إذا كان معه ثلاثة فأكثر حرسه ثلاثة؛ فإن حرسه أقل من ثلاثة أو كان معه في الصلاة أقل من ثلاثة كرهت ذلك له؛ لأن أقل اسم الطائفة لا يقع عليهم، فلا إعادة على أحد منهم بهذه الحال؛ لأن ذلك إذا أجزأ الطائفة أجزأ الواحد، إن شاء الله تعالى.

٩- أخذ السلاح في صلاة الخوف؟

قال الله عز وجل ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: وأحب للمصلي أن يأخذ سلاحه في الصلاة ما لم يكن في سلاحه نجاسة، وإن كان فيه أو في شيء منه نجاسة وضعه؛ فإن صلى فيه، وفيه نجاسة لم تجز صلاته.

غيره كأن هكذا الآن هذا كله من الأنجاس.

قال الشافعي: فإن شك أصاب شيئاً من أدوات نجاسة أو لم تصبه أحببت أن توقى حمل ما شك فيه للصلاة؛ فإن حمله في الصلاة، فلا إعادة عليه حتى يعلم أنه قد أصابه نجاسة، فإذا علم، وقد صلى فيه أعاد.

قال الشافعي: وكل ما حمله متقلده أو متكبّه أو طارحه على شيء من بدنه أو في كمّه أو مسكه بيده أو غيرها فسواء كله هو كما كان لاسه لا يميزه فيه إلا أن يكون لم تصبه نجاسة أو تكون أصابته فطهر بالماء.

قال الشافعي: وإن كان معه نشاب أو نبل قد أمر عليها عرق دابة أي دابة كانت غير كلب أو خنزير من أي موضع كان أو لعابها أو أحميت فسقيت لبناً أو سمّت بسم شجر فصلّى فيها، فلا بأس؛ لأنه ليس من هذا شيء من الأنجاس.

قال الشافعي: وإن كان من هذا شيء سم بسم حيّة أو ودلّ دابة لا تؤكل أو بودلّ ميتة فصلّى فيه أعاد الصلاة إلا أن يطهر بالماء وسواء أحمي السيف أو أي حديدية حيت في النار، ثم سم أو سم بلا إجماع إذا خالطه النجس محمي أو غير محمي لم يطهره إلا الماء.

قال الشافعي: وهكذا لو سمّت، ولم تحم، ثم أحميت بالنار فقيل قد ذاب كله بالنار أو أكلته النار، وكان السم نجساً لم تطهره النار، ولا يطهره شيء إلا الماء.

قال الشافعي: ولو أحمي، ثم صب عليه شيء نجس أو غمس فيه فقيل قد شربته الحديد، ثم غسلت بالماء طهرت؛ لأن الطهارات كلها إنما جعلت على ما يظهر ليس على الأجواف.

قال الشافعي: ولا يزيد إجماع الحديدية في تطهيرها، ولا تنجيسها؛ لأنه ليس في النار طهور إنما الطهور في الماء، ولو كان بموضع لا يجذ فيه ماء فمسحه بالتراب لم يطهره التراب؛ لأن التراب لا يطهر الأنجاس.

١١- ما يجوز للمحارب أن يلبس ثما يحول بينه وبين

وبين الأرض، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت البيضة ذات أنف أو ساذغة على رأس الخائف كرهت له في الصلاة لبسها لثلاث يحول موضع السبوغ أو الأنف بينه وبين إكمال السجود، ولا بأس أن يلبسها، فإذا سجد وضعها أو حرقها أو حصرها إذا مامت جبهته الأرض متمكناً.

قال الشافعي: وهكذا المغفر والعمامة، وغيرهما مما يغطي

موضع السجود.

قال الشافعي: وإذا ماس شيء من مستوى جبهته الأرض كان ذلك أقل ما يجرى به السجود، وإن كرهت له أن يدع أن يماس بجبهته كلها، وأنه الأرض ساجداً.

قال الشافعي: وأكره له أن يكون على كفيه من السلاح ما يمنعه أن تباشر كفاه الأرض، وأحب إن فعل أن يعيد الصلاة، ولا يتيّن أن عليه إعادة، ولا أكره ذلك له في ركبته، ولا أكره له منه في قدميه ما أكره له في كفيه.

قال الشافعي: وإن صلى، وفي ثيابه أو سلاحه شيء من الدّم، وهو لا يعلم، ثم علم أعاد.

ومنى قلت أبداً يعيد أعاد بعد زمان، وفي قرب الإعادة على كل حال، وهكذا إن صلى بعض الصلاة، ثم اتضح عليه دم قبل أن يكملها فصلّى من الصلاة شيئاً إن كان في شيء من الصلاة قبل أن يكملها، ولم يطرح ما مسّه دم مكانه أعاد الصلاة، وإن طرح الثوب عنه ساعة ماسه الدّم، ومضى في الصلاة أجزاء، وإن تحوّط فغسل الدّم عنه كرهت ذلك له، وأمرته بأن يعيد.

قال الشافعي: وقد قيل: يميزه أن يغسل الدّم، ثم يبي، ولا آمره بهذا القول، وأمره بالإعادة.

قال الشافعي: فإن استيقن أن الدّم أصاب بعض سلاحه أو ثيابه، ولا يعلم تأخر، وترك الذي يرى أن الدّم أصابه، وصلى في غيره، وأجزأه ذلك إن شاء الله تعالى؛ فإن فعل فاستيقن أنه صلى في ثوب أو سلاح فيه نجاسة لم يطهرها قبل الصلاة أعاد كل ما صلاها فيه.

قال الشافعي: وإن سلب مشركاً سلاحاً، أو اشتري منه وهو ممن يرى المشرك يمسّ سلاحه بنجس ما كان، ولم يعلمه برويق، ولا خبر فله أن يصلّي فيه ما لم يعلم أن في ذلك السلاح نجاسة، ولو غسله قبل أن يصلّي فيه أو توقى الصلاة فيه كان أحب إلي.

١٢- ما يلبس المحارب ثما ليس فيه نجاسة، وما لا

يلبس، والشهرة في الحرب أن يعلم نفسه بعلامة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو توقى المحارب أن يلبس ديباجاً أو قرّاً ظاهراً كان أحب إلي، وإن لبسه ليحصنه، فلا بأس إن شاء الله تعالى؛ لأنه قد يرخص له في الحرب فيما يحظر عليه في غيره.

قال الشافعي: والحري، والقز، ليس من الأنجاس إنما كره تعبداً، ولو صلى فيه رجل في غير حرب لم يعد.

قال الشافعي: وهكذا يلبس جلد كل مذكي يؤكل لحمه، ولا يلبس جلد ما يؤكل لحمه إذا لم يكن ذكياً إلا مدبوغاً لا شعر عليه إلا أن يلبسه، ولا يصلي فيه.

قال الشافعي: وهكذا لا يصلي في جلد دابة لا يؤكل لحمها ذكياً كانت أو غير ذكياً إلا أن يدبغه، ويعطى شعره فأما لو بقي من شعره شيء، فلا يصلي فيه، ولا يصلي في جلد خنزير ولا كلب بحال نزعت شعورهما، ودبغا أو لم يدبغا.

قال الشافعي: وكذلك لا يلبس الرجل فرسه شيئاً من أكله جلد كلب أو خنزير بحال، ولا يستمتع من واحد منهما بغير ما يستمتع به من الكلب في صيد أو ماشية أو زرع فأما ما سواهما، فلا بأس أن يلبسه الرجل فرسه أو دابته، ويستمتع به، ولا يصلي فيه، وذلك مثل جلد القرد والفيل والأسد، والنمر، والذئب، والحية، وما لا يؤكل لحمه؛ لأنه جنة للفرس، ولا تعب للفرس ولا نهي عن إهاب جنة في غير الكلب، والخنزير.

قال الشافعي: ولا بأس أن يصلي الرجل في الخوف ممسكاً عنان دابته؛ فإن نازعته فجذبها إليه جذبة أو جذبتين أو ثلاثاً أو نحو ذلك، وهو غير منحرف عن القبلة، فلا بأس، وإن كثرت مجاذبته إياها، وهو غير منحرف عن القبلة، فقد قطع صلاته، وعليه استئنافها، وإن جذبت فأنصرف، وجهه عن القبلة فأقبل مكانه على القبلة لم تقطع صلاته، وإن طال انحرافه عن القبلة، ولا يمكن الرجوع إليها انتقضت صلاته؛ لأنه يقدر على أن يدعها إلى القبلة، وإن لم يطل، وأمكنه أن ينحرف إلى القبلة، فلم ينحرف إليها فعليه أن يستأنف صلاته.

قال الشافعي: وإن ذهبت دابته، فلا بأس أن يتبعها، وإذا تبعها على القبلة شيئاً يسيراً لم تفسد صلاته، وإن تبعها كثيراً فسدت صلاته، وإن تبعها منحرفاً عن القبلة قليلاً أو كثيراً، فسدت صلاته.

١٣- الوجه الثاني من صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾.

قال الشافعي: فكان بيننا في كتاب الله عز وجل؛ فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً أن الحال التي أذن لهم فيها أن يصلوا رجالاً أو ركباناً غير الحال التي أمر فيها نبي الله ﷺ يصلي بطائفة؛ ثم بطائفة؛ فكان بيننا؛ لأنه لا يؤذن لهم بأن يصلوا رجالاً أو ركباناً إلا في خوف أشد من الخوف الذي أمرهم فيه بأن يصلي بطائفة، ثم بطائفة.

قال الشافعي: ولو كان في نسج الثوب الذي لا يحصن قز، وقطن أو كتان؛ فكان القطن الغالب لم أكره لمصل خائف، ولا غيره لبسه؛ فإن كان القز ظاهراً كرهت لكل مصل محارب وغيره لبسه، وإنما كرهته للمحارب؛ لأنه لا يحصن إحصان ثياب القز.

قال الشافعي: وإن لبس رجل قباء محشواً قزاً، فلا بأس؛ لأن الحشو باطن، وإنما أكره إظهار القز للرجال.

قال الشافعي: فإن كانت درع حديد في شيء من نسجها ذهب أو كانت كلها ذهباً كرهت له لبسها إلا أن يضطر إليه، فلا بأس أن يلبسها لضرورة، وإنما أكره له أن يبقها عنده؛ لأنه يجد بمنها دروع حديد، والحديد أحسن، وليس في لبسه مكروه، وإن فاجأته حرب، وهي عنده، فلا أكره له لبسها.

قال الشافعي: وهكذا إن كانت في سيفه حلية ذهب كرهت له أن لا يترعها؛ فإن فاجأته حرب، فلا بأس بأن يتقلده، فإذا انقضت أحبيت له نفسه، وهكذا هذا في ترسو، وجميع جثته حتى قبائه، وإن كانت فيه أزرار ذهب أو زر ذهب كرهته له على هذا المعنى.

وكذلك منطقته، وحائل سيفه؛ لأن هذا كله جنة أو صلاح جنة.

قال الشافعي: ولو كان خاتمه ذهباً لم أر له أن يلبسه في حرب، ولا سلم بحال؛ لأن الذهب منهى عنه، وليس في الخاتم جنة.

قال الشافعي: وحيث كرهت له الذهب مصمتاً في حرب، وغيرها كرهت الذهب مموهاً به، وكرهته مخوصاً بغيره إذا كان يظهر للذهب لون، وإن لم يظهر للذهب لون فهو مستهلك، وأحب إلي أن لا يلبس، ولا أرى حرجاً في أن يلبسه كما قلت في حشو القز.

قال الشافعي: ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا للادب، وأنه من زي النساء لا للتحريم، ولا أكره لبس ياقوت، ولا زبرجد إلا من جهة السرف أو الخلاء.

قال الشافعي: ولا أكره لمن يعلم من نفسه في الحرب بلاء أن يعلم ما شاء مما يجوز لبسه، ولا أن يركب الألق، ولا الفرس، ولا الدابة المشهورة قد أعلم حزة يوم بدر، ولا أكره البراء قد بارز عبيدة، وحزة، وعلي بامر رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: ويلبس في الحرب جلد الثعلب، والضبع إذا كانا ذكيتين وعليهما شعورهما؛ فإن لم يكونا ذكيتين، ودبغا لبسهما إن سمطت شعورهما عنهما، ويصلي فيهما، وإن لم نسبط شعورهما لم يصل فيهما؛ لأن الدبغ لا يظهر الشعر.

كذلك، وبعضها أقل من كلها.

قال الشافعي: وإنما تجزئهم صلاتهم هكذا إذا كانوا غير عاملين فيها ما يقطع الصلاة، وذلك الاستدانة، والتحرف، والمشى القليل إلى العدو، والمقام يقومونه، فإذا فعلوا هذا أجزأتهم صلاتهم.

وكذلك لو حمل العدو عليهم فترسوا عن أنفسهم أو دنا بعضهم منهم فضرب أحدهم الضربة بسلاحه أو طعن الطعنة أو دفع العدو بالشيء.

وكذلك لو أمكنه للعدو غرة، ومنه فرصة فتناوله بضربة أو طعنة، وهو في الصلاة أجزأته صلاته فأما إن تابع الضرب أو الطعن أو طعن طعنة فرددها في المطعون أو عمل ما يطول، فلا يجزيه صلاته، وعصى فيها، وإذا قدر على أن يصلّيها لا يعمل فيها ما يقطعها، أعادها، ولا يجزيه غير ذلك.

قال الشافعي: ولا يدعها في هذه الحال إذا خاف ذهاب وقتها، وصلّيها، ثم يعيدها.

قال الشافعي: وإذا عمد في شيء من الصلاة كلمة يحذر بها مسلماً أو يسترهب بها عدواً وهو ذاكراً أنه في صلاته، فقد انتقضت صلاته، وعليه إعادتها متى أمكنه.

قال الشافعي: وإن أمكنه صلاة شدة الخوف فصلّاها، ولم يعمل فيها ما يفسدها أجزأته، وإن أمكنه صلاة غير شدة الخوف فصلّاها.

وكذلك إن أمكنه غير صلاة الخوف فصلّاها.

١٤- إذا صلى بعض صلاته راكباً، ثم نزل أو

نازلاً، ثم ركب أو صرف عن القبلة وجهه أو

تقدّم من موضعه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن دخل في الصلاة في شدة الخوف راكباً، ثم نزل فاحبب إلي أن يعيده، وإن لم يتقلب وجهه عن جهته لم يكن عليه إعادة؛ لأن النزول خفيف، وإن انقلب وجهه عن جهته حتى تولّى جهة قفاه أعاد؛ لأنه تارك قبلته.

قال الشافعي: ولو طرحه دابة أو ريح في هذه الحال لم يعد إذا انحرف إلى القبلة مكانه حين أمكنه.

قال الشافعي: وإن كان نازلاً فركب، فقد انتقضت صلاته؛ لأن الركوب عمل أكثر من النزول، والنزول إلى الأرض أولى بتمام الصلاة من الراكب.

قال الشافعي: وإن لم يقدر على الصلاة إلا مقاتلاً صلى

٤٢٨- قال الشافعي: أخبرتنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه ذكر صلاة الخوف فسأقها، ثم قال: فإن كان خوفاً أشد من ذلك صلوا رجالاً أو ركباً مستقبلي القبلة، وعجز مستقبليها، قال مالك: لا أراه يذكر ذلك إلا النبي ﷺ.

[أخرجه مالك (١/١٨٤)، البخاري (٨٣٩)، أبو داود (١٢٤٣)، اللؤمي (٥٦١)، النسائي (١٧١/٣)، ابن ماجه (١٢٥٨)]

٤٢٩- قال الشافعي: أخبرتنا محمد بن إسماعيل أبو عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ.

قال الشافعي: والخوف الذي يجوز فيه أن يصلوا رجالاً وركباً، والله تعالى أعلم، إبطال العدو عليهم فترسوا معاً، والمسلمون في غير حصن حتى ينالهم السلاح من الرمي أو أكثر من أن يقرب العدو فيه منهم من الطعن والضرب؛ فإن كان هذا هكذا، والعدو من وجه واحد، والمسلمون كثير يستقل بعضهم بقتال العدو حتى يكون بعض في شية بحال غير شدة الخوف منهم قاتلتهم طائفة، وصلت أخرى صلاة غير شدة الخوف.

وكذلك لو كان العدو من وجهين أو ثلاثة أو محيطين بالمسلمين والعدو قليل، والمسلمون كثير تستقل كل طائفة، ولها العدو بالعدو حتى يكون من بين الطوائف التي يليها العدو في غير شدة الخوف منهم صلى هؤلاء الذين لا يلونهم صلاة غير شدة الخوف.

قال الشافعي: فإن قدر هؤلاء الذين صلوا أن يدخلوا بين العدو وبين الطوائف التي كانت تلي قتال العدو حتى يصير الذين كانوا يلون قتالهم في مثل حال هؤلاء في غير شدة الخوف منهم فعلوا، ولم يجز الذين يلون قتالهم إلا أن يصلوا صلاة غير شدة الخوف بالأرض، وإلى القبلة.

قال الشافعي: وإذا تعذر هذا بالتحام الحرب أو خوف إن ولوا عنهم أن يركبوا أكتفهم ويروها هزيمة أو هبة الطائفة التي صلت بالتحول بينهم، وبين العدو أو منع العدو ذلك لها أو تضايق مدخلهم حتى لا يصلوا إلى أن يكونوا حائلين بينهم، وبين العدو كان للطائفة التي تليهم أن يصلوا كيفما أمكنهم مستقبلي القبلة، وغير مستقبليها، وقعوداً على دوابهم ما كانت دوابهم، وعلى الأرض قياماً يمتون برؤسهم إزاء.

قال الشافعي: وإن كان العدو بينهم، وبين القبلة فاستقبلوا القبلة ببعض صلاتهم، ثم دار العدو عن القبلة داروا بوجوههم إليه، ولم يقطع ذلك صلاتهم إذا جعلت صلاتهم كلها مجزئة عنهم إلى غير القبلة إذا لم يمكنهم غير ذلك جعلتها مجزئة إذا كان بعضها

يدعها، وهي تمكنه مجال وعليه في كلِّ حالٍ من هذه الأحوال قضاء ما صَلَّى هكذا من المكتوبات.

وكذلك إن منع الصَّوم فعليه قضاؤه متى أمكنه.

قال الشافعي: وإن حمل على شرب محرَّم أو أكل محرَّم يخافُ إن لم يفعلهُ، ففعلهُ، فعليه إن قدرَ على أن يتقايأ أن يتقايأ.

١٥- إذا صَلَّى، وَهُوَ مَسْكٌ عَنْ دَابَّتِهِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس أن يصلي الرجل في الخوف مسكاً عن دابَّتِهِ؛ فإن نازعته فجذبها إليه جبذة أو اثنتين أو ثلاثاً أو نحو ذلك، وهو غير منحرفٍ عن القبلة، فلا بأس، وإن كثرت مجاذبته إليها، وهو غير منحرفٍ عن القبلة، فقد قطع صلاته، وعليه استئنافها، وإن جبذته فانصرف وجهه عن القبلة فاقبل مكانه على القبلة لم تقطع صلاته، وإن طأ الخرافه عن القبلة، ولا يمكنه الرجوعُ إليها انتقضت صلاته؛ لأنَّه يقدرُ على أن يدعها، وإن لم يطل، وأمكنه أن ينحرف عن القبلة، فلم ينحرف إليها فعليه أن يستأنف صلاته.

قال الشافعي: فإن ذهب دابَّتُهُ، فلا بأس أن يتبعها، فإذا تبعها على القبلة شيئاً يسيراً لم تفسد صلاته؛ فإن تبعها كثيراً فسدت صلاته.

١٦- إذا صَلَّوْا رَجَالاً وَرُكْبَاناً هَلْ يِقَاتِلُونَ، وَمَا الَّذِي يَجُوزُ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن لم يقدر على الصَّلَاةِ إلا مقاتلاً صَلَّى وأعادَ كُلَّ صَلَاةٍ يَصَلِّيُهَا وَهُوَ مُقَاتِلٌ.

١٧- مَنْ لَهُ مِنَ الْخَائِفِينَ أَنْ يَصَلِّيَ صَلَاةَ الْخَوْفِ؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يصلي صلاة الخوف من قاتل أهل الشرك بكتاب الله، وسنة نبيِّه ﷺ ولأنَّ الله عزَّ وجلَّ أمر بها في قتال المشركين، فقال في سياق الآية «وَأَسْلَحَكُمْ» الآية.

قال الشافعي: وكلُّ جهادٍ كان مباحاً يخافُ أهله كان لهم أن يصلُّوا صلاةَ شدة الخوف؛ لأنَّ المجاهدين عليه ماجورون أو غير مأزورين، وذلك جهادُ أهل البغي الذين أمر الله عزَّ وجلَّ بجهادهم وجهاد قطاع الطريق، ومن أرادَ من مال رجلٍ أو نفسه أو حرِّه، فإنَّ النبيَّ ﷺ قال: مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ.

قال الشافعي: فاما من قاتل، وليس له القتال فخاف فليس

وأعادَ كُلَّ صَلَاةٍ صلاها، وَهُوَ مُقَاتِلٌ.

قال الشافعي: وإن صَلَّى صلاةَ شدة الخوف، ثم أمكنه أن يصلي صلاةَ الخوفِ الأولى، بنى على صلاةَ شدة الخوف، ولم يميز إلا أن يصلي صلاةَ الخوفِ الأولى كما إذا صَلَّى قاعداً، ثم أمكنه القيام لم يميز إلا القيام.

قال الشافعي: وإذا صَلَّوْا رَجَالاً وَرُكْبَاناً فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ لم يتقدموا؛ فإن احتاجوا إلى التَّقدُّم لخوفٍ تقدَّموا رُكْبَاناً ومشاة، وكانوا في صلاتهم بمحلمهم، وإن تقدَّموا بلا حاجة، ولا خوف؛ فكان كالتَّقدُّم المصلي إلى موضع قريب يصلي فيه فهم على صلاتهم، وإن كان إلى موضع بعيد ابتدءوا الصَّلَاةَ، وكان هذا كالإفساد للصَّلَاةَ، وهكذا إذا احتاجوا إلى ركوب ركبوا، وهم في الصَّلَاةَ؛ فإن لم يحتاجوا إليه وركبوا ابتدءوا الصَّلَاةَ، ولو كانوا رُكْبَاناً فنزلوا من غير حاجة ليصلُّوا بالأرض لم تفسد صلاتهم؛ لأنَّ النزولَ عملٌ خفيفٌ، وصلاتهم بالأرض أحبُّ إليَّ من صلاتهم رُكْبَاناً.

قال الشافعي: وإذا كانت الجماعة كاملة للعدو أو متوارة عنه بشيء ما كان خندقاً أو بناءً أو سواد ليل فخافوا إن قاموا للصَّلَاةِ رَأَهم العدو؛ فإن كانوا جماعةً محتعين، لم يكن لهم أن يصلُّوا إلا قياماً كيف أمكنتهم الصَّلَاةَ؛ فإن صَلَّوْا جُلُوساً، فقد أساءوا، وعليهم إعادة الصَّلَاةَ، وإن لم يكن بهم منعة، وكانوا يخافون إن قاموا أن يروا، فيصطلحوا صَلَّوْا قعوداً، وكانت عليهم إعادة الصَّلَاةَ، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وإن كان العدو يرونهم مطلين عليهم، ودونهم خندق أو حصن أو قلعة أو جبل لا يناله العدو إلا بتكلف لا يغيبُ عن أبصار المسلمين أو أبصار الطائفة التي تحرسهم لم يميزهم أن يصلُّوا جُلُوساً، ولا غير مستقبلٍ القبلة، ولا يومتون، ولا تجوز لهم الصَّلَاةُ يومتون وجُلُوساً إلى غير القبلة إلا في حال مناظرة العدو، ومساواته، وإطلائه، وقربه حتى ينالهم سلاح إن أشرعها إليهم من الرمي والطعن، والضرب، ويكون حائل بينهم وبينه، ولا تمنع طائفة حارسة لهم، فإذا كان هكذا جاز لهم أن يصلُّوها رَجَالاً، وَرُكْبَاناً مستقبلٍ القبلة، وغير مستقبلٍ لها، وهذا من أكبر الخوف.

قال الشافعي: وإن أسر رجلٌ فمَنع الصَّلَاةَ فَقَدَرَ على أن يصليها مومياً صلاها، ولم يدعها.

وكذلك إن لم يقدر على الوضوء، وصلاها في الحضر صلاها متمماً.

وكذلك إن حبس تحت سقف لا يعتدل فيه قائماً أو رباطاً، فلم يقدر على ركوع، ولا على سجود صلاها كيف قدر، ولم

يصلّوا ركباناً.

قال الشافعي: وهكذا لو تفرّقوا هم والعدو فابتدعوا الصلاة بالأرض، ثم جاءهم طلب كان لهم أن يركبوا ويتمّوا الصلاة ركباناً يومنون إيماءً.

وكذلك لهم إن تعدوا رجالةً.

قال الشافعي: وهكذا أي عدو طلبهم من أهل البغي، وغيرهم إذا كانوا مظلومين.

قال الشافعي: وهكذا إن طلبهم سبع أو سباع.

قال الشافعي: وهكذا لو غشيم سيل لا يجدون نجوة كان لهم أن يصلّوا يومنون عدوّاً على أرجلهم، وركابهم؛ فإن أمكنتهم نجوة لهم، ولركابهم ساروا إليها، وبنوا على ما مضى من صلاتهم قبل تمكّنهم، وإن أمكنتهم نجوة لأبدانهم، ولا تمكّنهم لركابهم كان لهم أن يمضوا، ويصلّوا صلاة الخوف على وجوههم.

قال الشافعي: وإن أمكنهم نجوة يلتقي من ورائها، واديان فيقطعان الطريق كانت هذه كلا نجوة، وكان لهم أن يصلّوا صلاة الخوف يومنون عدوّاً، وإنما لا يكون ذلك لهم إذا كان لهم طريق يتنكبّ عن السيل.

قال الشافعي: وإن غشيم حريق كان هذا لهم ما لم يجدوا نجوة من جبل يلوذون به يأمنون به الحريق أو تحوّل ريح تردّ الحريق أو يجدون ملاذاً عن سنن الحريق، فإذا وجدوا ذلك بنوا على صلاتهم مستقبلين القبلة بالأرض لا يجزيهم غير ذلك؛ فإن لم يفعلوا أعادوا الصلاة.

قال الشافعي: وإن طلبه رجل صائل فهو مثل العدو والسبع.

وكذلك الفيل، له أن يصلّي في هذا كلّ يومئذ إيماءً حتى يأمنه.

قال الشافعي: وكذلك إن طلبته حيّة أو عدو ما كان ممّا ينال منه قتلاً أو عقراً، فله أن يصلّي صلاة شدّة الخوف يومئذ أين توجه.

قال الشافعي: فإذا تفرّق العدو، ورجع بعض المسلمين إلى موضع فراوا سواداً من سحاب أو غيره إلى أو جماعة ناس ليس بعدو أو غبار، وقرب منه حتى لو كان عدوّاً ناله سلاحه فظن أن كلّ ما رأى من هذا عدوّاً فصلّى صلاة شدّة الخوف يومنون إيماءً، ثم بان لهم أن لم يكن شيء منه عدوّاً، أعادوا تلك الصلاة.

قال الشافعي: ولو صلى تلك الصلاة، ثم لم يبن له شيء من عدو، ولم يدر أعدو هو أم لا؟ أعاد تلك الصلاة إنما يكون له أن يصلّيها على رؤية يعلم بعد الصلاة، وقبلها أنها حق أو

له أن يصلّي صلاة الخوف من شدّة الخوف يومئذ إيماءً، وعليه إن فعل أن يعيدها، ولا له أن يصلّي صلاة الخوف في خوف دون غاية الخوف إلا أن يصلّيها صلاة لو صلاها غير خائف أجزأت عنه.

قال الشافعي: وذلك من قاتل ظمأً مثل أن يقطع الطريق أو يقاتل على عصية أو يمنع من حق قبله أو أي وجه من وجوه الظلم قاتل عليه.

١٨- في أي خوف تجوز فيه صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا خافت الجماعة القليلة السبع أو السباع فصلّوا صلاة الخوف كما صلى رسول الله ﷺ بذات الرقاع أجزأهم ذلك إن شاء الله تعالى، وأحب إليّ أن تصلّي منهم طائفة بإمام، ثم أخرى بإمام آخر، وإذا خافوا الحريق على متاعهم أو منازلهم فأحب إليّ أن يصلّوا جماعة، ثم جماعة أو فرادى، ويكون من لم يكن معهم في صلاة في إطفاء النار.

قال الشافعي: وإن كانوا سفراً فغشيم حريق تنحّروا عن سنن الرّيح لم يكن لهم أن يصلّوا إلا كما يصلّون في كلّ يوم. وكذلك إن كانوا حضوراً فغشي الحريق لهم أهلاً أو مالا أو متاعاً.

قال الشافعي: وإن غشيم غرق تنحّوا عن سننه.

وكذلك إن غشيم هدم تنحّوا عن مسقطه لم يكن لهم إلا ذلك.

قال الشافعي: فإن صلّوا في شيء من هذا صلاة خوف تجزئ عن خائف أجزأت الصلاة عنهم.

١٩- في طلب العدو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طلب العدو المسلمين، وقد تحرّقوا لقتال أو تحيّرُوا إلى فتنة فقاربوهم، كان لهم أن يصلّوا صلاة الخوف ركباناً، ورجالاً يومنون إيماءً حيث توجهوا على قبلة كانوا أو على غير قبلة.

وكذلك لو كانوا على قبلة، ثم رأوا طريقاً خيراً لهم من جهة القبلة سلّكوا عليها، وإن انحرفوا عن القبلة.

قال الشافعي: وإن رجّع عنهم الطلب أو شغلوا أو أدركوا من يمتنعون به من الطلب، وقد افتتحوا الصلاة ركباناً، لم يجزهم إلا أن ينزلوا فيبنوا على صلاتهم مستقبلين القبلة كما وصفت في صلاة الخوف التي ليست بشدّة الخوف، وإن كانوا يمتنعون بمن رأوا، ولا يأمنون طلباً أن يمتنعوا منه، كان لهم أن يتمّوا على أن

فيها.

قال الشافعي: وإن كان المسلمون مطلوبين متحيزين إلى فتنة أو متحرفين لقتال صلوا يومئذ، ولم يعيدوا إذا قدروا على الصلاة بالأرض، وإن كانوا مؤيدين للمشركين أديارهم غير متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فتنة فصلوا يومئذ أعداء؛ لأنهم حيثنوا عاصرون والرخصة عندنا لا تكون إلا لطيع فأما العاصي، فلا.

٢٠- قصر الصلاة في الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والخوف في الحضر، والسفر سواء فيما يجوز من الصلاة، وفيه إلا أنه ليس للحاضر أن يقصر الصلاة وصلاة الخوف في السفر الذي لا تقصر فيه الصلاة كهو في الحضر، ولا تقصر بالخوف الصلاة دون غاية تقصر إلى مثلها الصلاة في سفر ليس صاحبه بخائف.

قال: وقد قيل: إن النبي ﷺ قصر بذي قرد، ولو ثبت هذا عندي لزعمت أن الرجل إذا جمع الخوف، وضرباً بالأرض، قريباً أو بعيداً، قصر، فإذا لم يثبت، فلا يقصر الخائف إلا أن يسافر السفر الذي إن سافره غير خائف قصر الصلاة.

قال الشافعي: وإذا أغار المسلمون في بلاد المشركين لم يقصروا إلا أن ينوا من موضعهم الذي أغاروا منه الإغارة على موضع تقصر إليه الصلاة، فإذا كانت نيته أن ينير إلى موضع تقصر فيه الصلاة، فإذا وجد مغارة دونه أغار عليه، ورجع لم يقصر حتى يفرذ النية لسفر تقصر فيه الصلاة.

قال الشافعي: وهكذا هو إذا غشينا.

قال الشافعي: وإذا فعل ما وصفت فبلغ في مغارة ما تقصر فيه الصلاة كان له قصر الصلاة راجعاً إن كانت نيته العودة إلى عسكره أو بلده، وإن كان نيته مغارة حيث وجده فيما بينه وبين الموضع الذي يرجع إليه لم يقصر راجعاً، وكان كهو بادئاً لا يقصر؛ لأن نيته ليست قصد وجه واحد تقصر إليه الصلاة.

قال الشافعي: ولو بلغ في مغارة موضعاً تقصر فيه الصلاة من عسكره الذي يرجع إليه، ثم عزم على الرجوع إلى عسكره كان له أن يقصر؛ فإن سافر قليلاً، وقصر أو لم يقصر، ثم حدثت له نية في أن يقصد قصد مغارة حيث وجده كان عليه أن يتم، ولا يكون القصر أبداً إلا أن يثبت سفره ينوي بلداً تقصر إلى مثله الصلاة.

قال الشافعي: وإذا غزا الإمام العدو؛ فكان سفره مما تقصر فيه الصلاة، ثم أقام لقتال مدينة أو عسكر أو رد السرايا أو حاجة أو عرجة في صحراء أو إلى مدينة أو في مدينة من بلاد العدو أو بلاد الإسلام، وكل ذلك سواء؛ فإن أجمع مقام أربع أتم، وإن لم

خبر، وإن لم تكن رؤية يعلم أنه حق؛ لأن الخبر عيان كعلمه أنه حق، فإذا إذا شك فيبعد الصلاة؛ لأنه على غير يقين من أن صلاته تلك مجزئة عنه.

قال الشافعي: ولو جاء خبر عن عدو فصلّى تلك الصلاة، ثم ثبت عنده أن العدو قد كان يطلبه، ولم يقرب منه القرب الذي يخاف رقه منه كان عليه أن يعيد.

وكذلك أن يطلبه، وبينه وبين النجاة منه، والمصير إلى جماعة يمتنع منه بها أو مدينة يمتنع فيها الشيء القريب الذي يحيط العلم أن العدو لا يناله على سرعة العدو وإبطاء المغلوب حتى يصير إلى النجاة وموضع الامتناع أو يكون خرجت إليه جماعة تلقاه معينة له على عدوه فقرر ما بينه وبينها حتى يحيط العلم أن الطلب لا يدركه حتى يصير إلى تلك الجماعة المنتعة أو تصير إليه فمن صلى في هذه الحال مؤمناً أعاده كله.

قال الشافعي: وكذلك إن طلبه العدو، وبينه وبين العدو أميال لم يكن له أن يصلي مؤمناً، وكان عليه أن يصلي بالأرض، ثم يركب فينجو، وسواء كان العدو ينزل لصلاة أو لا ينزل لها.

قال الشافعي: وإن كان المسلمون هم الطالين لم يكن لهم أن يصلوا ركباناً، ولا مشاة يومئذ إمام إلا في حال واحدة أن يقل الطالون عن المطلوبين ويتطع الطالون عن أصحابهم فيخافون عودة المطلوبين عليهم، فإذا كان هذا هكذا كان لهم أن يصلوا يومئذ إمام، ولم يكن لهم الإمام في الطلب؛ فكان عليهم العودة إلى أصحابهم، وموضع منعهم، ولم يكن لهم أن يتقلوا بالطلب حتى يضطروا إلى أن يصلوا المكتوبة إماماً.

قال الشافعي: ومثله أن يكثر، ويمعنوا حتى يتوسطوا بلاد العدو فيقتلوا في كثرة العدو، فيكون عليهم أن يرجعوا، وهم أن يصلوا في هذه الحال مؤمّنين إذا خافوا عودة العدو إن نزلوا، ولا يكون لهم أن يمعنوا في بلاد العدو، ولا طلبه إذا كانوا يضطرون إلى أن يؤمّنوا إماماً، وهم ذلك ما كانوا عند أنفسهم لا يضطرون إليه.

قال الشافعي: وإذا صلوا يومئذ إمام فعاذ عليهم العدو من جهة، توجهوا إليهم، وهم في صلاتهم لا يقطعونها، وداروا معهم أين داروا.

قال الشافعي: ولا يقطع صلاتهم توجههم إلى غير القبلة، ولا أن يترس أحدهم عن نفسه أو يضرب الضربة الخفيفة أو رقة عدو أو يتقدم التقدم الخفيف عليه برمح أو غيره؛ فإن أعاد الضرب، وأطال التقدم قطع صلاته، وكان عليه إذا أمكنه أن يصلي غير مقاتل، ومتى لم يمكنه ذلك صلى وهو يقاتل، وأعاد الصلاة إذا أمكنه ذلك، ولا يدع الصلاة في حال يمكنه أن يصلي

من المصّر في صحراء تقصر فيها الصلاة أو لا تقصر، فلا يصلون الجمعة، ويصلونها ظهرًا.

وكذلك لا أحضهم على صلاة العيدين، وإن فعلوا لم أكرهه لهم، ولهم أن يستسقوا، ولا أرخص لهم في ترك صلاة الكسوف، وإنما أمرتهم بصلاة الكسوف؛ لأنه يصلونها السّفر، ولم أكره لهم صلاة العيدين؛ لأنه يجوز أن يصلوها المفرد. وكذلك أيضاً صلاة الاستسقاء فأتا الجمعة، فلا تجوز؛ لأنها إحالة مكتوبة إلى مكتوبة إلا في مصر، وجماعة.

٢٢- تقديم الإمام في صلاة الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أحدث الإمام في صلاة الخوف فهو كحدثه في غير صلاة الخوف، وأحب إلي أن لا يستخلف أحداً؛ فإن كان أحدث في الركعة الأولى أو بعدما صلاها، وهو واقف في الآخر فقرأ، ولم تدخل معه الطائفة الثانية، قضت الطائفة الأولى ما عليهم من الصلاة، وأم الطائفة الأخرى إمام منهم أو صلوا فرادى، ولو قدّم رجلاً فصلّى بهم أجزاء عنهم إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي: وإذا أحدث الإمام، وقد صلى ركعة، وهو قائم يقرأ ينتظر فراغ التي خلفه، وقف الذي قدّم كما يقف الإمام، وقرأ في وقوفه، فإذا فرغت الطائفة التي خلفه، ودخلت الطائفة التي وراءه قرأ بأمر القرآن، وقدر سورة، ثم ركع بهم، وكان في صلاتهم لهم كالإمام الأول لا يخالفه في شيء إذا أدرك الركعة الأولى مع الإمام الأول، وانتظرهم حتى يتشهدوا، ثم يسلم بهم.

قال الشافعي: وإن كان الإمام الذي قدّمه المحدث مقيماً، والذي قدّم آخرًا مسافراً فسواء، وعليه صلاة مقيم إذا دخل مع الإمام في الصلاة قبل أن يحدث، وإن كان الإمام الذي قدّمه مسافراً، والرجل الذي قدّمه مقيماً، وقد صلى المحدث ركعة فعلى المقدم أن يتقدم، فيصلّي ركعة، ثم يثبت جالساً، ويصلّي من خلفه من المسافرين والمقيمين ركعتين ركعتين يتشهدون، ويسلمون؛ لأنهم قد صاروا إلى صلاة مقيم فعليهم التمام، ثم تأتي الطائفة الأخرى، فيصلّي بهم الركعتين اللتين بقيتا من صلاته ويقومون فيقضون لأنفسهم ركعتين، ثم يسلم بهم، ولا يجوزهم غير ذلك؛ لأن كلاً دخل مع إمام مقيم في صلاته.

قال الشافعي: وإن كان الذي قدّم الإمام لن يدخل في صلاة الإمام حتى أحدث الإمام فقدّمه الإمام؛ فإن كان الإمام المحدث لم يركع من الصلاة ركعة، وقد كبر المقدم معه قبل أن يحدث فله أن يتقدم، وعليه إذا تقدم أن يقرأ بأمر القرآن، وأن يزيد معها شيئاً أحب إليّ، ثم يصلّي بالقوم؛ فإن كان مقيماً صلى

بجمع مقام أربع لم يتم؛ فإن ألجأت به حرب أو مقام غير ذلك فاستيقن مقام أربع أتم، وإن لم يستيقن قصر ما بينه وبين ثمانين عشرة ليلة؛ فإن جاوز ذلك أتم، فإذا شخص عن موضعه قصر، ثم هكذا كلما أقام، وسافر لا يختلف.

قال الشافعي: وإذا غزا أحد من موضع لا تقصر فيه الصلاة أتم الصلاة، وإن كان الإمام مقيماً فصلّي صلاة الخوف بمسافرين، ومقيمين أتموا معاً.

وكذلك يتم من المسافرين من دخل معه قبل أن يسلم من الصلاة، فإذا صلى صلاة خوف فصلّي الركعة الأولى، وهو مسافر بمسافرين ومقيمين ثبت قائماً يقرأ حتى يقضي المسافرين ركعة والمقيمون ثلاثاً، ثم ينصرفون، وتأتي الطائفة الأخرى، ويصلّي لهم الركعة التي بقيت، ويثبت جالساً حتى يقضي المسافرين ركعة، والمقيمون ثلاثاً، ولو سلم، ولم ينتظر الآخرين أجزاء صلاته، وأجزأتهم صلاتهم إذا قصر، وأكره ذلك له، وصلاة الخوف في البر، والبحر سواء؛ لا تختلف في شيء.

٢١- ما جاء في الجمعة، والعيد في الخوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يدع الإمام الجمعة، ولا العيد، ولا صلاة الخسوف إذا أمكنه أن يصلّيها ويمرّس فيها، ويصلّيها كما يصلّي المكتوبات في الخوف، وإذا كان شدة الخوف صلاها كما يصلّي المكتوبات في شدة الخوف يومئذ إيماء، ولا تكون الجمعة إلا بأن يخطف قبلها؛ فإن لم يفعل صلاها ظهراً أربعاً، وإذا صلى العيدين أو الخسوف خطب بعدهما؛ فإن أعجل فترك الخطبة لم تكن عليه إعادة، وإن شغل بالحرب أحييت أن يوكل من يصلّي؛ فإن لم يفعل حتى تزول الشمس في العيدين لم يقض، وإن لم يفعل حتى تتجلي الشمس، والقمر في الكسوف لم يقض، وإن لم يفعل حتى يدخل، وقت العصر في الجمعة لم يقض، وصلى الظهر أربعاً.

قال الشافعي: وهذا إذا كان خائفاً يحصر تجمع فيه الصلاة، مقيماً كان أو مسافراً، غير أنه إذا كان مسافراً، فلم يصل الجمعة صلى الظهر ركعتين، وأتم أهل المصّر لأنفسهم.

قال الشافعي: وإذا أجذب، وهو محارب، فلا بأس أن يدع الاستسقاء، وإن كان في عدد كثير تمتنع، فلا بأس أن يستسقي، ويصلّي في الاستسقاء صلاة الخوف في المكتوبات، وإن كانت شدة الخوف لم يصل في الاستسقاء؛ لأنه يصلح له تأخيرها، ويصلّي في العيدين، والخسوف؛ لأنه لا يصلح له تأخيرهما، وإذا كان الخوف خارجاً من المصّر في صحراء له تأخيرها، ويصلّي في العيدين، والخسوف؛ لأنه لا يصلح له تأخيرهما، وإذا كان الخوف خارجاً

التي حضرت الخطبة ركعة، وثبت قائماً فأتوا لأنفسهم بقراءة يجهرون فيها، ثم وقفوا بإزاء العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل فصلت معه الركعة التي بقيت عليه من الجمعة، وثبت جالساً فأتوا لأنفسهم، ثم سلم بهم، ولو انصرفت الطائفة التي حضرت الخطبة حين فرغ من خطبته فحرسوا الإمام، وجاءت الطائفة التي لم تحضر فصلى بهم لم يجزه أن يصلها بهم إلا ظهراً أربعاً؛ لأنه قد ذهب عنه من حضر الخطبة فصار كلاماً خطب، وحده، ثم جاءته جماعة قبل أن يصلي فصلى بهم.

قال الشافعي: ولو كان بقي معه أربعون رجلاً ممن حضر الخطبة فصلى بهم وبالطائفة التي تحرسه ركعة، وثبت قائماً، وأتوا لأنفسهم، ثم جاءت الطائفة التي كانت حاضرة خطبته، ثم لم تدخل في صلاته حتى حرس العدو فصلى بهم ركعة أجزأتهم صلاته؛ لأنه قد صلى بأربعين رجلاً حضروا الخطبة، وزادت جماعة لم يحضروا الخطبة.

قال الشافعي: ولو شغلوا بالعدو، فلم يحضروا الخطبة ويدخل معه في الصلاة أربعون رجلاً لم يكن له أن يصلي صلاة الجمعة، وكان عليه أن يصلي ظهراً أربعاً صلاة الخوف الأولى إن أمكنه أو صلاته عند شدة الخوف إن لم يمكنه.

قال الشافعي: ولو لم يمكنه صلاة الجمعة فصلى ظهراً أربعاً، ثم حدث للعدو حال أمكنه فيها أن يصلي الجمعة لم يجب عليه، ولا على من صلى خلفه إعادة الجمعة، ووجب على من لم يصل معه إن كانوا أربعين أن يقدموا رجلاً، فيصلي بهم الجمعة؛ فإن لم يفعلوا، وصلوا ظهراً كرهت لهم ذلك وأجزأت عنه.

قال الشافعي: ولو أعاد هو، ومن معه صلاة الجمعة مع إمام غيره لم أكره ذلك، وإن أعادها هو إماماً، ومن معه مأمومين لم أكره ذلك للمأمومين، وكرهته للإمام، ولا إعادة على من صلاها خلفه ممن صلاها أو لم يصلها إذا صلى في وقت الجمعة.

أربعاً، وإن كان مسافراً صلى ركعتين؛ لأنه مبتدئ الصلاة بهم فسواء كان الإمام الذي قدمه مقيماً فعلى من أدرك معه الصلاة قبل أن يحدث من المسافرين أن يصلوا أربعاً، وليس ذلك على من لم يدرك معه الصلاة قبل أن يحدث من المسافرين فأما المقيمون فيصلون أربعاً بكل حال.

قال الشافعي: وإن كان الإمام المحدث صلى ركعة من صلاته، ثم قدم رجلاً لم يدرك معه من الصلاة شيئاً فليس له أن يتقدم؛ فإن تقدم فعليه استئناف الصلاة، وإن استأنفها فتبعه من خلف الإمام ممن أدرك صلاة الإمام قبل أن يخرج منها صلى معه الركعة أو لم يصلها فعليهم مع الإعادة؛ لأن من أدرك معه الركعة يزيد في صلاته عامدين غير ساهين ولا ساه إمامه، ومن صلى معه ممن لم يدرك الصلاة مع الإمام المحدث فصلاته عنه مجزئة.

قال الشافعي: وإن بنى هو على صلاة الإمام فصلاته فاسدة؛ لأنه لا داخل مع الإمام في صلاته فيتيعها، ولا مبتدئ لنفسه فيعمل عمل المبتدئ.

وكذلك صلاة من خلفه كلهم فاسدة؛ لأنه رجل عمدة أن يقلب صلاته.

قال الشافعي: وإن كان كبير مع الإمام قبل أن يحدث الإمام، وقد صلى الإمام ركعة بنى على صلاة الإمام كأنه الإمام لا يخالفه إلا فيما ساذكره إن شاء الله تعالى حتى يتشهد في آخر صلاة الإمام، وذلك أن يكون الإمام أكمل ركعة، وثبت قائماً، ثم قدمه فيثبت قائماً حتى تقضي الطائفة الأولى وتسلم، وتأتي الطائفة الأخرى، فيصلي بهم الركعة التي بقيت على الإمام، ويجلس، ويتشهد حتى تقضي الطائفة الأخرى، فإذا قضاوا التشهد قدم رجلاً منهم فسلم بهم، ثم قام هو، وبني لنفسه حتى تكمل صلاته.

قال الشافعي: ولو لم يزد على أن يصلي ركعة، ثم يجلس للتشهد فسلم، ولا ينتظر الطائفة حتى تقضي فسلم بها كرهت ذلك له ولا تفسد صلاته، ولا صلاتهم.

قال الشافعي: ولو أن إماماً ابتداء صلاة الخوف، ثم أحدث فقدم رجلاً ممن خلفه، فلم يقض من الصلاة شيئاً حتى حدث لهم أمن، إما لجماعة كثرت، وقل العدو، وإما بتلف العدو أو غير ذلك من وجوه الأمن، صلى الإمام المقدم صلاة أمن بمن خلفه، وجاءت الطائفة فصلت معهم؛ لأن الخوف قد ذهب؛ فإن لم تفعل حتى صلى بها إمام غيره أو صلت فرادى، وكانوا كقوم لم يصلوا مع الجماعة الأولى لعذر.

قال الشافعي: ولو كان خوف يوم الجمعة، وكان محروساً إذا خطب بطائفة، وحضر مع طائفة الخطبة، ثم صلى بالطائفة

٧- كتاب صلاة العيدين

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى في سياق شهر رمضان ﴿وَلِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾، وقال رسول الله ﷺ: لا تصوموا حتى تروا، ولا تفطروا حتى تروا يعني الهلال ﴿فَإِنْ غُمَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ﴾.

قال الشافعي: وإذا صام الناس شهر رمضان بروية أو شاهدين عدلين على روية، ثم صاموا ثلاثين يوماً، ثم غم عليهم الهلال أفطروا، ولم يريدوا شهوداً.

قال: وإن صاموا تسعاً، وعشرين يوماً، ثم غم عليهم لم يكن لهم أن يفطروا حتى يكملوا ثلاثين أو يشهد شاهداً عدلان بروية ليلة ثلاثين.

قال الشافعي: يقبل فيه شاهداً عدلان في جماعة الناس، ومنفردين، ولا يقبل على الفطر أقل من شاهدين عدلين، ولا في مقطع حق؛ لأن الله تعالى أمر بشاهدين وشرط العدل في الشهود.

٤٣٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي، عن إبراهيم بن محمد، عن إسحاق بن عبد الله، عن عمر بن عبد العزيز أنه كان لا يجيز في الفطر إلا شاهدين. [أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٧٤)]

قال الشافعي: فإن شهد شاهداً في يوم ثلاثين أن الهلال كان بالأمس، أفطر الناس أي ساعة عدل الشاهدان؛ فإن عدلا قبل الزوال صلى الإمام بالناس صلاة العيدين، وإن لم يعدلا حتى تزول الشمس لم يكن عليهم أن يصلوا يومهم بعد الزوال، ولا الغد؛ لأنه عمل في وقت، فإذا جاوز ذلك الوقت لم يعمل في غيره.

فإن قال قائل: ولم لا يكون النهار وقتاً له؟

قيل له: إن شاء الله تعالى إن رسول الله ﷺ سن صلاة العيد بعد طلوع الشمس، وسن مواقيت الصلاة، وكان فيما سن دلالة على أنه إذا جاء وقت صلاة مضى وقت التي قبلها، فلم يجز أن يكون آخر وقتها إلا إلى وقت الظهر؛ لأنها صلاة تجمع فيها، ولو ثبت أن رسول الله ﷺ خرج بالناس من الغدي إلى عيدهم قلنا به، وقلنا أيضاً: فإن لم يخرج بهم من الغدي خرج بهم من بعد الغدي، وقلنا يصلي في يومه بعد الزوال إذا جاز أن يزول فيه، ثم يصلي جاز في هذه الأحوال كلها، ولكنه لا يثبت عندنا، والله تعالى أعلم.

ولو شهد شاهداً أو أكثر، فلم يعرفوا بعدل أو جرحوا

فلمهم أن يفطروا، وأحب لهم أن يصلوا صلاة العيد لأنفسهم جماعة، وفردى مستترين، ونهيتهم أن يصلوها ظاهرين، وإنما أمرتهم أن يصلوا مستترين، ونهيتهم أن يصلوا ظاهرين لئلا ينكر عليهم، ويطمع أهل الفرقة في فراق عوام المسلمين.

قال: وهكذا لو شهد، واحد، فلم يعدل لم يسعه إلا الفطر، ويخفي فطره لئلا يسيء أحد الظن به، ويصلي العيد لنفسه، ثم يشهد بعد إن شاء العيد مع الجماعة، فيكون نافلة خيراً له، ولا يقبل فيه شهادة النساء العدول، ولا شهادة أقل من شاهدين عدلين، وسواء كانا قرويين أو بدويين.

قال: وإن غم عليهم فجاءهم شاهدان بأن هلال شهر رمضان رئي عشية الجمعة نهاراً بعد الزوال أو قبله فهو هلال ليلة السبت؛ لأن الهلال يرى نهاراً، وهو هلال الليلة المستقبلة لا الليلة الماضية، ولا يقبل فيه إلا رويته ليلة كذا فاما رويته بنهار، فلا يدل على أنه رئي بالأمس، وإن غم عليهم فأكملوا العدة ثلاثين، ثم ثبت عندهم بعدما مضى النهار في أول الليل أو آخره أنهم صاموا يوم الفطر إما بأن يكون قد راوا هلال شهر رمضان رئي قبل رويته، وإما أن يكون قد راوا هلال شوال ليلة ثلاثين أفطروا من يومهم، وخرجوا للعيد من غد، وهم مخالفون للذين علموا الفطر قبل أن يكملوا الصوم؛ لأن هؤلاء لم يعلموه إلا بعد إكمالهم الصوم، فلم يكونوا مفطرين بشهادة أولئك علموه، وهم في الصوم فأفطروا بشهادة.

٤٣١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن عطاء بن إبراهيم مولى صفية بنت عبد المطلب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: الفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون. [أخرجه الرمزي (٨٠٢)]

قال الشافعي: فهذا نأخذ، وإنما كلف العباد الظاهر، ولم يظهر على ما وصفت أن أفطر إلا يوم أفطرن.

قال: ولو كان الشهود شهدوا لنا على ما يدل أن الفطر يوم الخميس، فلم يعدلوا أكملنا صومه فعدلوا ليلة الجمعة أو يوم الجمعة، لم نخرج للعيد؛ لأننا قد علمنا أن الفطر كان يوم الخميس قبل يكمل صومه، وإنما وقفناه على تعديل البيضة، فلما عدلت كان الفطر يوم الخميس بشهادتهم.

قال: ولو لم يعدلوا حتى تحل صلاة العيد صليناها، وإن عدلوا بعد ذلك لم يضرنا.

قال: وإذا عدلوا؛ فإن كنا نقصنا من صوم شهر رمضان يوم بأنه خفي علينا أو صمنا يوم الفطر قضينا يوماً.

٢- التكبير ليلة الفطر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى: في شهر رمضان ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ قال فسمعت من أَرْضِي من أهل العلم بالقرآن أن يقول لتكملوا العدة عدة صوم شهر رمضان وتكبروا الله عند إكمالِهِ على ما هداكم، وإكمالهُ مغيَّب الشمس من آخر يوم من أيام شهر رمضان.

قال الشافعي: وما أشبه ما قال بما قال: والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: فإذا راوا هلال شوال أحببت أن يكبر الناس جماعة، وفردى في المسجد والأسواق، والطرق، والمنازل، ومسافرين، ومقيمين في كل حال، وأين كانوا، وأن يظهروا التكبير، ولا يزالون يكبرون حتى يغدوا إلى المصلى، وبعد الغدو حتى يخرج الإمام للصلاة، ثم يدعو التكبير. وكذلك أحب في ليلة الأضحى لمن لم يحج فأما الحاج فذكره التلبية.

٤٣٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني صالح بن محمد بن زائدة أنه سمع ابن المسيب وعروة بن الزبير وأبا سلمة وأبا بكر بن عبد الرحمن يكبرون ليلة الفطر في المسجد يجهرون بالتكبير. [أخرجه البيهقي (٢٧٩/٣)]

٤٣٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني صالح بن محمد بن زائدة، عن عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهم كانوا يجهران بالتكبير حين يغدوان إلى المصلى. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠/٣)]

٤٣٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني يزيد بن الهادي أنه سمع نافع بن جبير يجهران بالتكبير حين يغدو إلى المصلى يوم العيد. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠/٣)]

٤٣٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني ابن محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا غدا إلى المصلى يوم العيد كبر فرفع صوته بالتكبير. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٦١٩)، البيهقي (٢٧٩/٣)]

قال الشافعي: والعيد يوم الفطر نفسه، والعيد الثاني يوم الأضحى نفسه، وذلك يوم عاشر من ذي الحجة، وهو اليوم الذي يلي يوم عرفة.

قال: والشهادة في هلال ذي الحجة ليستدل على يوم عرفة، ويوم العيد، وأيام منى كهي في الفطر لا تختلف في شيء يجوز فيها ما يجوز فيها، ويؤد فيها ما يؤد فيها، ويجوز الحج إذا وقف بعرفة على الروية، وإن علموا بعد الوقوف بعرفة أن يوم عرفة يوم النحر.

٤٣٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج عنه قلت لعطاء: رجل حج فأخطأ الناس يوم عرفة أيجزى عنه؟ قال: نعم، أي لعمرى إنها لتجزى عنه. [أخرجه البيهقي (١٧٦/٥)]

قال الشافعي: وأحسبه قال: قال النبي ﷺ: فطركم يوم تطفرون، وأضحاكم يوم تضحون. أراه قال: وعرفة يوم تعرفون. [أخرجه البيهقي (١٧٦/٥)]

١- العبادة ليلة العيدين

٤٣٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء قال: من قام ليلة العيد مُحْتَسِباً لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ حِينَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ. [أخرجه البيهقي (٣١٩/٣)]

قال الشافعي: وبلغنا أنه كان يقال: إن الدعاء يستجاب في خمس ليالٍ في ليلة الجمعة، وليلة الأضحى، وليلة الفطر، وأول ليلة من رجب، وليلة النصف من شعبان.

٤٣٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: رأيت مشيخة من خيار أهل المدينة يظهرون على مسجد النبي ﷺ ليلة العيد فيدعون ويذكرون الله حتى تمضي ساعة من الليل. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٩٧/٣)]

وبلغنا أن ابن عمر كان يخي ليلة جمع، وليلة جمع هي ليلة العيد؛ لأن صبيحتها النحر. [أخرجه البيهقي (٣١٩/٣)]

قال الشافعي: وأنا استحب كل ما حكيت في هذه الليالي من غير أن يكون فرضاً.

٤٣٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَيَكْبُرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ، ثُمَّ يَكْبُرُ بِالْمُصَلَّى حَتَّى إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ تَرَكَ التَّكْبِيرَ.

٣- الفصل للعيدين

٤٤٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى. [أخرجه مالك (١٧٧/١)]

٤٤١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨/٣)]

قال الشافعي: واستحب هذا كله، وليس من هذا شيء أوكد من غسل الجمعة، وإن توضع رجوت أن يميزه ذلك إن شاء الله تعالى: إذا صلى على طهارة.

قال: وليس لأحد أن يتيمم في المصير لعيد ولا جنازة، وإن خاف فوتها، ولا له أن يكون فيهما إلا طاهراً كطهارته للصلاة المكتوبة؛ لأن كلا صلاة.

٤٤٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ. [أخرجه البيهقي (٢٧٨/٣)]

٤٤٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ، عَنْ خُرُوعِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: السُّنَّةُ أَنْ يَغْتَسِلَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن" (٢٨/٣)]

٤٤٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: الْغَسْلُ فِي الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨/٣)]

قال الشافعي: كان مذهب سعيدي وعروفي أن الغسل في العيدين سنة أنه أحسن وأعرف، وأنظف، وأن قد فعله قوم صالحون لا أنه حتم بأنه سنة رسول الله ﷺ.

٤٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ أَخْبَرَنِي الْمُطَّلِبُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ ابْنِ أَبِي وَدَاعَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ إِذَا غَدَا إِلَى الْمُصَلَّى. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨/٣)]

٤- وقت الغدو إلى العيدين

٤٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْخُوَيْرِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ، وَهُوَ بَنَجْرَانُ أَنْ عَجَلُ الْغَدُوِّ إِلَى الْأَضْحَى، وَآخِرُ الْفِطْرِ، وَذَكَرَ النَّاسَ. [أخرجه البيهقي (٢٨٢/٣)]

٤٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي الثَّقَفُ أَنَّ الْحَسَنَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى الْعِيدَيْنِ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ فَيَتِمُّ طُلُوعُهَا. [أخرجه البيهقي (٢٨٧/٣)]

قال الشافعي: يغدو إلى الأضحى قدر ما يوافي المصلى حين تبرأ الشمس، وهذا أجعل ما يقدر عليه، ويؤخر الغدو إلى الفطر عن ذلك قليلاً غير كثير.

قال: والإمام في ذلك في غير حال الناس أما الناس فاحب أن يتقدموا حين ينصرفون من الصبح ليأخذوا مجالسهم وليتظنوا الصلاة، فيكونوا في أجراها إن شاء الله تعالى ما داموا ينتظرونها، وأما الإمام، فإنه إذا غدا لم يجعل، وجهه إلا إلى المصلى، فيصلي، وقد غدا قوم حين صلوا الصبح، وآخرون بعد ذلك، وكل ذلك حسن.

قال الشافعي: وإن غدا الإمام حين يصلي الصبح، وصلى بعد طلوع الشمس لم يعد، ولو صلى قبل الشمس أعاد؛ لأنه صلى قبل، وقت العيد.

٤٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. [أخرجه]

٤٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى ابْنِهِ، وَهُوَ عَامِلٌ عَلَى الْمَدِينَةِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْعِيدِ فَاغْدُ إِلَى الْمُصَلَّى، وَكُلْ هَذَا وَامِيعٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤/٣)]

قال الشافعي: ونحن نأمر من أتى المصلّى أن يطعم ويشرب قبل أن يندو إلى المصلّى، وإن لم يفعل أمرناه بذلك في طريقه، أو المصلّى إن أمكنه، وإن لم يفعل ذلك، فلا شيء عليه، ويكره له أن لا يفعل، ولا نأمره بهذا يوم الأضحى، وإن طعم يوم الأضحى، فلا بأس عليه.

٦- الزينة للعيد

٤٥٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني ابن نسطاس أنه رأى ابن المسيب في يوم الأضحى، وعليه بزنس أزجوان، وعمامة سوداء غاوية في المسجد إلى المصلّى يوم العيد حين يصلي الصبح. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣/٣٤)]

٤٥٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرني ابن جعفر، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ كان يلبس برد حبرة في كل عيد. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣/٣١)]

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: وأحب أن يلبس الرجل أحسن ما يجد في الأعياد الجمعة والعيدين، ومحافل الناس، ويتنظف، ويتطيب إلا أني أحب أن يكون في الاستسقاء خاصة نظيفاً متبذلاً، وأحب العمامة في البرد والحار للإمام، وأحب للناس ما أحببت للإمام من النظافة، والتطيب، ولبس أحسن ما يقدرون عليه إلا أن استحبابي للعمائم لهم ليس كاستحبابها للإمام، ومن شهد منهم هذه الصلوات طاهراً تجوز له الصلاة، ولا بأس بما يجوز به الصلاة من رجل وامرأة أجزاء.

قال: وأحب إذا حضر النساء الأعياد والصلوات يحضرنها نظيفات بالماء غير متطيبات، ولا يلبسن ثوب شهرة ولا زينة، وأن يلبسن ثياباً قصدة من البياض وغيره، وأكره لمن الصبح كلها، فإنها تشبه الزينة والشهرة أو هما.

قال الشافعي: ويلبس الصبيان أحسن ما يقدرون عليه ذكوراً أو إناثاً ويلبسون الحلبي والصبيغ، وإن حضرتها امرأة حائض لم تصل، ودعت، ولم أكره لها ذلك، وأكره لها أن تحضرها غير حائض إلا طاهرة للصلاة، لأنها لا تقدر على الطهارة، وأكره حضورها إلا طاهرة إذا كان الماء يطهرها.

٧- الركوب إلى العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا أن الزهري قال: ما ركب رسول الله ﷺ في عيد، ولا جنازة قط. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣/٣١)]

٤٥٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني ابن نسطاس أنه رأى ابن المسيب في يوم الأضحى، وعليه بزنس أزجوان، وعمامة سوداء غاوية في المسجد إلى المصلّى يوم العيد حين يصلي الصبح بعد ما طلعت الشمس. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣/٣٤)]

٤٥٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني ابن حرملة أنه رأى سعيد بن المسيب يغدو إلى المصلّى يوم العيد حين يصلي الصبح. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣/٣٤)]

قال الشافعي: وكل هذا واسع إذا وافى الصلاة، وأحب إليه أن يتمهل ليأخذ مجلساً.

٥- الأكل قبل العيد في يوم الفطر

٤٥٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد بن سعيد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب قال: كان المسلمون يأكلون في يوم الفطر قبل الصلاة، ولا يفعلون ذلك يوم النحر. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣/٣٥)]

٤٥٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يأكل قبل الغدو في يوم الفطر. [أخرجه مالك (١/١٧٩)]

٤٥٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب قال: كان الناس يؤمرون بالأكل قبل الغدو يوم الفطر. [أخرجه مالك (١/١٧٩)]

٤٥٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد بن سعيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يأمر بالأكل قبل الخروج إلى المصلّى يوم الفطر. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣/٣٦)]

٤٥٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد بن صفوان بن سليم أن النبي ﷺ كان يطعم قبل أن يخرج إلى الجبان يوم الفطر، ويأمر به. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣/٣٥)]

المسجد الحرام خير بقاع الدنيا، فلم يحِجُوا أن يكون لهم صلاة إلا فيه ما أمكنهم.

قال: وإنما قلت هذا؛ لأنه قد كان، وليست لهم هذه السعة في أطراف البيوت بمكة سعة كبيرة، ولم أعلمهم صلوا عيداً قط، ولا استسقاء إلا فيه.

قال الشافعي: فإن عمر بلد؛ فكان مسجد أهله يسعهم في الأعياد لم أر أنهم يخرجون منه، وإن خرجوا، فلا بأس، ولو أنه كان لا يسعهم فصلى بهم إمام فيه كرهت له ذلك، ولا إعادة عليهم.

قال: وإذا كان العذر من المطر أو غيره أمرته بأن يصلي في المساجد، ولا يخرج إلى صحراء.

٤٦٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني جعفر بن محمد، عن رجل أن أبان بن عثمان صلى بالناس في مسجد النبي ﷺ يوم الفطر في يوم مطير، ثم قال لعبد الله بن عامر: حدثهم فأخذ يحكي عن عمر بن الخطاب، فقال عبد الله صلى عمر بن الخطاب بالناس في المسجد في يوم مطير في يوم الفطر. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٦/٣)]

٤٦٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني صالح بن محمد بن زائدة أن عمر بن الخطاب صلى بالناس في يوم مطير في المسجد في يوم النبي ﷺ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٧/٣)]

٩- الصلاة قبل العيد وبعده

٤٦٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: صلى رسول الله ﷺ يوم العيدين بالمصلى، ولم يصل قبلهما، ولا بعدهما شيئاً، ثم انتقل إلى النساء فخطبهن قائماً، وأمر بالصدقة قال: فجعل النساء يتصدقن بالقرط وأشباهه. [أخرجه البخاري (٩٨٩)، مسلم (٨٨٤)، أبو داود (١١٥٩)، الترمذي (٥٣٧)، النسائي (١٩٣/٣)، ابن ماجه (١٢٩١)]

٤٦٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عمرو بن أبي عمرو،

قال الشافعي: وأحب أن لا يركب في عيد، ولا جنازة إلا أن يضعف من شهادتها من رجل أو امرأة عن المشي، فلا بأس أن يركب، وإن ركب لغير علة، فلا شيء عليه.

قال الربيع هذا عندنا على الذهاب إلى العيد، والجنازة فأما الرجوع منهما، فلا بأس.

٨- الإتيان من طريق غير آتي غذا منها

٤٥٩- أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: وتلفنا أن رسول الله ﷺ كان يغدو من طريق ويرجع من أخرى.

فأحب ذلك للإمام، والعامّة، وإن غدوا ورجعوا من طريق واحدة، فلا شيء عليهم إن شاء الله تعالى.

٤٦٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني خالد بن رباح، عن المطالب بن عبد الله بن خطيب أن النبي ﷺ كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم، فإذا رجع رجع من الطريق الأخرى على دار عمار بن ياسر. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٦/٣)]

٤٦١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني معاذ بن عبد الرحمن التميمي عن أبيه عن جدّه أنه رأى النبي ﷺ رجع من المصلى يوم عيد فسلك على التمارين من أسفل السوق حتى إذا كان عند مسجد الأعرج الذي هو عند موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فج أسلم فدعا، ثم انصرف. [أخرجه البيهقي (٣٠٩/٣)]

قال الشافعي: فأحب أن يصنع الإمام مثل هذا، وأن يقف في موضع يدعو الله عز وجل مستقبل القبلة، وإن لم يفعل، فلا كفارة ولا إعادة عليه.

٩- الخروج إلى الأعياد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة.

وكذلك من كان بعده، وجامعة أهل البلدان إلا أهل مكة، فإنه لم بلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عيداً إلا في مسجدهم.

قال الشافعي: وأحب ذلك، والله تعالى أعلم، لأن

١١- من قال: لا أَذَانٌ لِلْعِيدَيْنِ

٤٦٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يُؤْذَنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَا لِأَبِي بَكْرٍ، وَلَا لِعُمَرَ، وَلَا لِعُثْمَانَ فِي الْعِيدَيْنِ حَتَّى أَخَذَتْ ذَلِكَ مُعَاوِيَةُ بِالشَّامِ، فَأَخَذَتْهُ الْحَجَّاجُ بِالْمَدِينَةِ حِينَ أُمِرَ عَلَيْهَا، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ فِي الْعِيدَيْنِ الْمُؤْذَنُ أَنْ يَقُولَ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٦/٣)]

قال الشافعي: ولا أَذَانٌ إِلَّا للمكتوبة، فإنما لم نعلمه أَذَنَ لرسول الله ﷺ إِلَّا للمكتوبة، وأحبُّ أن يأمر الإمام المؤذِّن أن يقول في الأعياد، وما جمع الناس له من الصَّلَاةِ "الصَّلَاةُ جامعة" أو إن الصَّلَاةَ، وإن قال: هلمَّ إلى الصَّلَاةِ لم نكرهه، وإن قال: حيَّ على الصَّلَاةِ، فلا بأس، وإن كنت أحبُّ أن يتوقى ذلك؛ لأنَّه من كلام الأذَّانِ، وأحبُّ أن يتوقى جميع كلام الأذَّانِ، ولو أَذَّنَ أو قام للعيد كرهته له ولا إعادة عليه.

١٢- أن يبدأ بالصَّلَاةِ قَبْلَ الخطبة

٤٦٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنِيَّانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ، ثُمَّ خَطَبَ فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النِّسَاءِ فَأَنَّهُنَّ فَذَكَرَهُنَّ، وَوَعَّظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَأَبْلَغَ بِتَوْبِهِ هَكَذَا فَجَعَلَتْ الْمَرْأَةُ تَلْقِي الْخَرَصَ وَالشَّيْءَ. [هــم]

٤٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يُصَلُّونَ فِي الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. [أخرجه البخاري (٩٦٣)، مسلم (٨٨٨)، الترمذي (٥٣١)،

السنائي (١٨٣/٣)، ابن ماجه (١٢٧٦)]

٤٧١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يُصَلُّونَ فِي الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ غَدَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٢/٣)]

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: وهكذا أحبُّ للإمام لما جاء في الحديث عن النبي ﷺ، ولما أمرنا به أن يصلُّوا من منزله قبل أن نحلَّ صلاة النَّافِلَةِ ونأمره إذا جاء المصلِّي أن يبدأ بصلاة العيد ونأمره إذا خطب أن ينصرف.

قال الشافعي: وأما المأموم فمخالف للإمام؛ لأننا نأمر المأموم بالنَّافِلَةِ قبل الجمعة وبعدها، ونأمر الإمام أن يبدأ بالخطبة، ثم بالجمعة لا يتنفل، ونحبُّ له أن ينصرف حتى تكون نافلتة في بيته، وإن المأموم خلاف الإمام.

قال: ولا أرى بأساً أن يتنفل المأموم قبل صلاة العيد وبعدها في بيته، وفي المسجد وطريقه والمصلَّى وحيث أمكنه التنفل إذا حلت صلاة النَّافِلَةِ بأن تبرز الشمس، وقد تنفل قوم قبل صلاة العيد، وبعدها، وآخرون قبلها، ولم يتنفلوا بعدها، وآخرون بعدها، ولم يتنفلوا قبلها وآخرون تركوا التنفل قبلها، وبعدها، وهذا كما يكون في كل يوم يتنفلون، ولا يتنفلون، ويتنفلون فيقولون ويكثرون، ويتنفلون قبل المكتوبات وبعدها وقبلها، ولا يتنفلون بعدها، ويدعون التنفل قبلها، وبعدها؛ لأن كل هذا مباح، وكثرة الصَّلوات على كل حال أحبُّ إلينا.

قال: وجميع التوافل في البيت أحبُّ إلينا منها ظاهراً إلا في يوم الجمعة.

٤٦٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ عَجْزَةَ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٢/٣)]

قال الشافعي: وروى هذا عن ابن مسعود أو أبي مسعود وحذيفة وجابر وابن أبي أوفى وشريح وابن مقل، وروى عن سهل بن سعد، وعن رافع بن خديج أنهما كانا يصليان قبل العيد وبعدة.

٤٦٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ الْحَقِيقَةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى لَا نُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى نَأْتِيَ الْمُصَلَّى، فَإِذَا رَجَعْنَا مَرَرْنَا بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّيْنَا فِيهِ. [أخرجه البيهقي

في "المعرفة" (٥٣/٣)]

على رجله قائماً إلى جذع، ومنها أن لا بأس أن يخطب الرجل الرجال، وإن رأى أن النساء، وجماعة من الرجال لم يسمعوها خطبته لم أر بأساً أن يأتهم فيخطب خطبة خفيفة يسمعونها، وليس بواجب عليه؛ لأنه لم يرو ذلك عن النبي ﷺ إلا مرة، وقد خطب خطباً كثيرة، وفي ذلك دلالة على أنه فعل وترك، وترك أكثر.

قال: ولا يخطب الإمام في الأعياد إلا قائماً؛ لأن يخطب النبي ﷺ كانت قائماً إلا أن تكون علة فتجوز الخطبة جالساً كما تجوز الصلاة جالساً من علة.

قال: ويبدأ في الأعياد بالصلاة قبل الخطبة، وإن بدأ بالخطبة قبل الصلاة رايت أن يعيد الخطبة بعد الصلاة، وإن لم يفعل لم يكن عليه إعادة صلاة، ولا كفارة، كما لو صلى، ولم يخطب لم يكن عليه إعادة خطبة، ولا صلاة، ويخطب خطبتين بينهما جلوس كما يصنع في الجمعة.

١٣- التكبير في صلاة العيدين

٤٧٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني جعفر بن محمد أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كبروا في العيدين والامتنين سبعاً وخمساً، وصلوا قبل الخطبة، وجهروا بالقراءة. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٩/٣)]

٤٧٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني جعفر بن محمد عن أبيه، عن علي بن عيسى أنه كبر في العيدين والامتنين سبعاً وخمساً وجهر بالقراءة. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٩/٣)]

٤٧٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني إسحاق بن عبد الله، عن عثمان بن عروة، عن أبيه أن أبا أيوب وزيد بن ثابت أمرا مروان أن يكبر في صلاة العيد سبعاً، وخمساً. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٩/٣)]

٤٨٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع مولى ابن عمر قال: شهدت الفطر والأضحية مع أبي هريرة فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الأخيرة خمس تكبيرات قبل القراءة. [أخرجه مالك (١٨٠/١)، عبد الرزاق (٥٦٨٠)، ابن أبي شيعة (٥٧٠٣)]

٤٧٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال: أخبرنا محمد بن عجلان، عن عياض بن عبد الله بن سفيان عن أبي سرح أن أبا سعيد قال: أرسل إلي مروان، وإلى رجل قد سمع فمضى بنا حتى أتى المصلى فذهب ليصعد فجدته إلي، فقال: يا أبا سعيد ترك الذي تعلم، قال أبو سعيد: فتمت ثلاث مرات قلت: والله لا تأتوني إلا شراً منه. [أخرجه البخاري (٩٥٦)، مسلم (٨٨٩)]

٤٧٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني داود بن الحصين، عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يتلون بالصلاة قبل الخطبة حتى قدم معاوية فقدم الخطبة. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٥/٣)]

٤٧٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني زيد بن أسلم، عن عياض بن عبد الله بن سفيان أن أبا سعيد الخدري قال: كان النبي ﷺ يصلي يوم الفطر والأضحية قبل الخطبة. [أخرجه البخاري (٩٥٦)، مسلم (٨٨٩)، السائي (١٨٧/٣)، ابن ماجه (١٢٨٨)]

٤٧٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني وهب بن كيسان قال: رايت ابن الزبير يتد بالصلاة قبل الخطبة، ثم قال: كل سن رسول الله ﷺ قد غيرت حتى الصلاة. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٦/٣)]

قال الشافعي: فيها نأخذ، وفيه دلائل منها أن لا بأس أن يخطب الإمام قائماً على الأرض. وكذلك روى أبو سعيد عن النبي ﷺ، ولا بأس أن يخطب الإمام على راحلته.

٤٧٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم قال حدثني هشام بن حسان، عن ابن سيرين أن النبي ﷺ كان يخطب على راحلته بعدما ينصرف من الصلاة يوم الفطر والنحر. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٨/٣)]

قال الشافعي: ولا بأس أن يخطب على منبر فمعلوم عنه ﷺ أنه خطب على المنبر يوم الجمعة، وقبل ذلك كان يخطب

أو أقل، وشك هل نوى بواحدةٍ منهن تكبيرة الافتتاح لم تحزه صلاته، وكان عليه حين شك أن يتسدى فينوي تكبيرة الافتتاح مكانه، ثم يتسدى الافتتاح والتكبير والقراءة، ولا يجوزته حتى يكون في حاله تلك كمن ابتدأ الصلاة في تلك الحال.

قال الشافعي: وإن استيقن أنه كبر سبعا أو أكثر أو أقل، وأنه نوى بواحدةٍ منهن تكبيرة الافتتاح لا يدري أهى الأولى أو الثانية أو الآخرة من تكبيره افتتح تلك الصلاة بقول: وجهت وجهي، وما بعدها؛ لأنه مستيقن؛ لأنه قد كبر للافتتاح، ثم ابتدأ تكبيره سبعا بعد الافتتاح، ثم القراءة، وإن استيقن أنه قد كبر للافتتاح بين ظهري تكبيره، ثم كبر بعد الافتتاح لا يدري أواحدة أو أكثر؟ بنى على ما استيقن من التكبير بعد الافتتاح حتى يكمل سبعا.

قال: وإن كبر لافتتاح الصلاة، ثم ترك الاستفتاح حتى كبر للعبد، ثم ذكر الاستفتاح لم يكن عليه أن يستفتح؛ فإن فعل أحبب أن يعيد تكبيره للعبد سبعا حتى تكون كل واحدةٍ منهن بعد الاستفتاح؛ فإن لم يفعل، فلا إعادة ولا سجود للسهر عليه.

١٤- رفع اليدين في تكبير العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَحِينَ ارَادَ أَنْ يُرْكَعَ، وَحِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَمْ يَرْفَعْ فِي السُّجُودِ فَلَمَّا رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُلِّ ذِكْرِ تَكْبِيرَةٍ، وَقَوْلٍ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ، وَكَانَ حِينَ يَذْكُرُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ رَافِعًا يَدَيْهِ قَائِمًا أَوْ رَافِعًا إِلَى قِيَامٍ مِنْ غَيْرِ سَجْدَةٍ، فَلَمْ يَجِزْ إِلَّا أَنْ يَقَالَ يَرْفَعُ الْمَكْبُورُ فِي الْعِيدَيْنِ يَدَيْهِ عِنْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ كَانَ قَائِمًا فِيهَا تَكْبِيرَةَ الْافتِتَاحِ، وَالسَّبْعَ بَعْدَهَا، وَالْخَمْسَ فِي الثَّانِيَةِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ قَوْلِهِ 'سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ'؛ لِأَنَّهُ الْمَوْضِعَ الَّذِي رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ يَدَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ؛ فَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَامِدًا أَوْ سَاهِيًا أَوْ بَعْضُهُ كَرِهَتْ ذَلِكَ لَهُ، وَلَا إِعَادَةَ لِلتَّكْبِيرِ عَلَيْهِ، وَلَا سَجُودَ لِلسُّهْرِ.

قال: وكذلك يرفع يديه إذا كبر على الجنائز عند كل تكبير، وإذا كبر لسجدة سجدها شكراً أو سجدة لسجود القرآن كان قائماً أو قاعداً؛ لأنه مبتدئ بتكبير فهو في موضع القيام وكذلك إن صلى قاعداً في شيء من هذه الصلوات يرفع يديه؛ لأنه في موضع قيام.

وكذلك صلاة التأفلة، وكل صلاة صلاها قائماً أو قاعداً؛ لأنه كل في موضع قيام.

قال الشافعي: وإذا ابتدأ الإمام صلاة العيدين كبر للدخول في الصلاة، ثم افتتح كما يفتح في المكتوبة، فقال: وَجَّهْتُ وَجْهِيَ، وما بعدها، ثم كبر سبعا ليس فيها تكبيرة الافتتاح، ثم قرأ وركع، وسجد، فإذا قام في الثانية قام بتكبيره القيام، ثم كبر خساً سوى تكبيرة القيام، ثم قرأ، وركع، وسجد كما وصفت روي عن ابن عباس.

قال الشافعي: والأحاديث كلها تدل عليه؛ لأنهم يشبهون أن يكونوا إنما حكوا من تكبيره ما أدخل في صلاة العيدين من التكبير مما ليس في الصلاة غيره، وكما لم يدخلوا التكبير التي قام بها في الركعة الثانية مع الخمس كذلك يشبه أن يكونوا لم يدخلوا تكبيرة الافتتاح في الأولى مع السبع بل هو أولى أن لا يدخل مع السبع؛ لأنه لم يدخل في الصلاة إلا بها، ثم يقول: وجهت وجهي، ولو ترك التكبير التي يقوم بها لم تفسد صلاته.

قال الشافعي: وإذا افتتح الصلاة، ثم بدأ بالتكبير الأولى من السبعة بعد افتتاح الصلاة فكبرها، ثم وقف بين الأولى والثانية قدر قراءة آية لا طويلة ولا قصيرة فيهلل الله عز وجل ويكبره، ويمدحه، ثم صنع هذا بين كل تكبرتين من السبع والخمس، ثم يقرأ بعد بأم القرآن، وسورة، وإن أتبع بعض التكبير بعضاً، ولم يفصل بينه بذكر كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه ولا سجود للسهر عليه.

قال: فإن نسي التكبير أو بعضه حتى يفتح القراءة قطع القراءة، وكبر، ثم عاد إلى القراءة لم تفسد صلاته، ولا أمره إذا افتتح القراءة أن يقطعها ولا إذا فرغ منها أن يكبر، وأمره أن يكبر في الثانية تكبيرها، ولا يزيد عليه؛ لأنه ذكر في موضع إذا مضى الموضع لم يكن على تاركه قضاؤه في غيره كما لا أمره أن يسبح قائماً إذا ترك التسبيح راکعاً أو ساجداً.

قال: ولو ترك التكبيرات السبع والخمس عامداً أو ناسياً لم يكن عليه إعادة، ولا سجود سهو عليه؛ لأنه ذكر لا يفسد تركه الصلاة، وأنه ليس عملاً يوجب سجود السهر.

قال: وإن ترك التكبير، ثم ذكره فكبر أحبب أن يعود لقراءة ثانية، وإن لم يفعل لم يجب عليه أن يعود، ولم تفسد صلاته. قال: فإن نفض نما أمرته به من التكبير شيئاً كرهته له، ولا إعادة، ولا سجود سهو عليه إلا أن يذكر التكبير قبل أن يقرأ فيكبر ما ترك منه.

قال: وإن زاد على ما أمرته به من التكبير شيئاً كرهته له ولا إعادة ولا سجود للسهر عليه؛ لأنه ذكر لا يفسد الصلاة، وإن أحبب أن يضع كلاً موضع.

قال الشافعي: وإن استيقن أنه كبر في الأولى سبعا أو أكثر

١٥- القراءة في العيدين

٤٨١- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَقْدٍ اللَّيْثِي: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وَ «اِقْرَأْ السَّاعَةَ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ». [أخرجه مالك (١٨٠/١)، مسلم (٨٩١)، أبو داود (١١٥٤)، السنن (٥٣٢)، السامي (١٨٣/٣-١٨٤)، ابن ماجه (١٢٨٢)]

قال الشافعي: فاحب أن يقرأ في العيدين في الركعة الأولى بـ﴿ق﴾، وفي الركعة الثانية بـ﴿اِقْرَأْ السَّاعَةَ﴾. وكذلك أحب أن يقرأ في الاستسقاء، وإن قرأ في الركعة الثانية من الاستسقاء ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ أحب ذلك. قال: وإذا قرأ بأمر القرآن في كل ركعة مما وصفت أجزاء ما قرأ به معها أو اقتصر عليها أجزائه إن شاء الله تعالى من غيرها، ولا يميزه غيرها منها. قال: ويجهز بالقراءة في صلاة العيدين والاستسقاء، وإن خافت بها كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه. وكذلك إذا جهز فيما يخافت فيه كرهت له، ولا إعادة عليه.

١٦- العمل بعد القراءة في صلاة العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والركوع والسجود والتشهد في صلاة العيدين كهو في سائر الصلوات لا يختلف، ولا قنوت في صلاة العيدين ولا الاستسقاء، وإن قنوت عند نازلة لم أكرهه. وإن قنوت عند غير نازلة كرهت له.

١٧- الخطبة على العصا

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبلغنا أن رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ اعْتَمَدَ عَلَى عَصَا وَقد قيل خطب معتمداً على عنزة، وعلى قوس، وكل ذلك اعتماداً.

٤٨٢- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ يَعْتَمِدُ عَلَى عِزْزَتِهِ اعْتِمَادًا. [مرسل، إسناده ضعيف] قال الشافعي: وأحب لكل من خطب أي خطبة كانت أن

يعتمد على شيء، وإن ترك الاعتماد أحببت له أن يسكن يديه وجميع بدنه، ولا يعيث يديه إما أن يضع اليمنى على اليسرى، وإما أن يسكنهما، وإن لم يضع إحدهما على الأخرى، وترك ما أحببت له كله أو عث بهما أو، وضع اليسرى على اليمنى كرهته له، ولا إعادة عليه.

١٨- الفصل بين الخطبتين

٤٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ: السُّنَّةُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ فِي الْعِيدَيْنِ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ. [أخرجه البيهقي (٢٩٩/٣)] قال الشافعي: وكذلك خطبة الاستسقاء وخطبة الكسوف، وخطبة الحج، وكل خطبة جماعية. قال: ويبدأ الإمام في هذا كله إذا ظهر على المنبر فيسلم، ويرد الناس عليه.

فإن هذا يروى عالياً، ثم يجلس على المنبر حين يطلع عليه جلسة خفيفة كجلوس الإمام يوم الجمعة للأذان، ثم يقوم فيخطب، ثم يجلس بعد الخطبة الأولى جلسة أخف من هذه أو مثلها، ثم يقوم فيخطب، ثم ينزل.

قال: فالخطب كلها سواء فيما وصفت، وفي أن لا يدع الصلاة على رسول الله ﷺ أبوي وأمي هو أول كلامه وآخره. قال: ويخطب الإمام على منبر، وعلى بناء وتراب مرتفع، وعلى الأرض، وعلى راحلته كل ذلك واسع.

قال الشافعي: وإن خطب في غير يوم الجمعة خطبة واحدة، وترك الخطبة أو شيئاً مما أمرته به فيها، فلا إعادة عليه، وقد أساء، وخطبة الجمعة تخالف هذا؛ فإن تركها صلى ظهراً أربعاً، لأنها إنما جعلت جمعة بالخطبة، فإذا لم تكن، صليت ظهراً، كل ما سوى الجمعة لا يحيل فرضاً إلى غيره.

١٩- التكبير في الخطبة في العيدين

٤٨٤- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ: السُّنَّةُ فِي التَّكْبِيرِ يَوْمَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ عَلَى الْوَتْرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ أَنْ يَتَدَيَّ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَخْطُبَ، وَهُوَ قَائِمٌ

خطبة يوم الجمعة؛ لأن صلاة يوم الجمعة فرض.

قال: وكذلك أحب للمساكين إن حضروا أن يستمعوا الخطبة، ويكفوا عن المسألة حتى يفرغ الإمام من الخطبة.

٤٨٨- أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني يزيد بن

عبد الله بن الهادي أن عمر بن عبد العزيز كان يترك المساكين يطوفون يسألون الناس في المصلى في خطبة الأولى يوم الأضحى والفطر، وإذا خطب خطبته الأخيرة أمر بهم فأجلسوا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥١/٣)]

قال الشافعي: وسواء الأولى والأخرة أكره لهم المسألة؛ فإن فعلوا، فلا شيء عليهم فيها إلا ترك الفضل في الاستماع.

٢١- اجتماع العيدين

٤٨٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا إبراهيم بن محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن عتبة، عن عمر بن عبد العزيز قال: اجتمع عيدان على عهد رسول الله ﷺ، فقال: من أحب أن يجلس من أهل الغالية فليجلس في غير حرج. [أخرجه البيهقي (٣١٨/٣)]

٤٩٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال: شهدت العيد مع عثمان بن عفان فجاء فصلى، ثم انصرف فخطب، فقال: إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن أحب من أهل الغالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها، ومن أحب أن يرجع فليرجع، فقد أذننت له. [أخرجه عبد الرزاق (٥٧٣٢)، البيهقي (٣١٨/٣)]

قال الشافعي: وإذا كان يوم الفطر يوم الجمعة صلى الإمام العيد حين غل الصلاة، ثم أذن لمن حضره من غير أهل المص في أن ينصرفوا إن شاءوا إلى أهلهم، ولا يعودون إلى الجمعة والاختيار لهم أن يقيموا حتى يجمعوا أو يعودوا بعد انصرافهم إن قدروا حتى يجمعوا، وإن لم يفعلوا، فلا حرج إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي: ولا يجوز هذا لأحد من أهل المص أن يدعو أن يجمعوا إلا من عذر يجوز لهم به ترك الجمعة، وإن كان يوم عيد.

قال الشافعي: وهكذا إن كان يوم الأضحى لا يختلف إذا كان يبلد يجمع فيه الجمعة، ويصلي العيد، ولا يصلي أهل منى صلاة الأضحى، ولا الجمعة؛ لأنها ليست بمصر.

على المنبر يتسع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام، ثم يخطب، ثم يجلس جلسة، ثم يقوم في الخطبة الثانية فيفتتحها بسبع تكبيرات تترى لا يفصل بينها بكلام، ثم يخطب. [أخرجه البيهقي (٢٩٩/٣-٣٠٠)]

٤٨٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا إبراهيم قال أخبرني إسماعيل بن أمية أنه سمع أن التكبير في الأولى من الخطبتين تسع، وفي الأخيرة سبع. [أخرجه عبد الرزاق (٥٦٧١)]

قال الشافعي: ويقول عبيد الله بن عبد الله تقول فنامر الإمام إذا قام يخطب الأولى أن يكبر تسع تكبيرات تترى لا كلام بينهم، فإذا قام ليخطب الخطبة الثانية أن يكبر سبع تكبيرات تترى لا يفصل بينهم بكلام يقول الله أكبر الله أكبر حتى يوق سبعا؛ فإن أدخل بين التكبيرتين الحمد والتهليل كان حسنا، ولا ينقص من عدد التكبير شيئا، ويفصل بين خطبتيه بتكبير.

٤٨٦- قال الشافعي: أخبرني الثقة من أهل المدينة أنه أثبت له كتاب عن أبي هريرة فيه تكبير الإمام في الخطبة الأولى يوم الفطر وتقوم الأضحى إحدى أو ثلاثا وخمسين تكبيرة في فصول الخطبة بين ظهراني الكلام. [أخرجه البيهقي (٣٠٠/٣)]

٤٨٧- قال الشافعي: أخبرني من أثق به من أهل العلم من أهل المدينة قال أخبرني من سمع عمر بن عبد العزيز، وهو خليفة يوم فطر فظهر على المنبر فسلم، ثم جلس، ثم قال: إن شعار هذا اليوم التكبير والتوحيد، ثم كبر مرارا الله أكبر الله أكبر ولله الحمد، ثم تشهد للخطبة، ثم فصل بين التشهد بتكبير. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٠/٣)]

قال الشافعي: وإن ترك التكبير أو التسليم على المنبر أو بعض ما أمر به كرهته له، ولا إعادة عليه في شيء من هذا إذا كان غير خطبة الجمعة.

٢٠- استماع الخطبة في العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب لمن حضر خطبة عيد أو استسقاء أو حج أو كسوف أن ينصت ويستمع، وأحب أن لا ينصرف أحد حتى يستمع الخطبة؛ فإن تكلم أو ترك الاستماع أو انصرف كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه ولا كفارة، وليس هذا

قال الشافعي: وإن كسفت الشمس يوم الجمعة، ووافق ذلك يوم الفطر بدأ بصلاة العيد، ثم صلى الكسوف إن لم تنجل الشمس قبل أن يدخل في الصلاة.

قال: وإذا كسفت الشمس والإمام في صلاة العيد أو بعده قبل أن يخطب صلى صلاة الكسوف، ثم خطب للعيد والكسوف معاً خطبتين يجمع الكلام للكسوف، وللعيد فيهما، وإن كان تكلم لصلاة العيد، ثم كسفت الشمس خفف الخطبتين معاً، ونزل فصلى الكسوف، ثم خطب للكسوف، ثم أذن لمن أهله في غير المصر بالانصراف كما وصفت، ولا يجوز هذا لأحد من أهل المصر قدر على شهود الجمعة؛ فإن وافق هذا يوم فطر وجمعة وكسوف وجدب فأراد أن يستسقي آخر صلاة الاستسقاء إلى الغد أو بعده، واستسقى في خطبته، ثم خرج فصلى الاستسقاء، ثم خطب قال أبو يعقوب يبدأ بالكسوف، ثم بالعيد ما لم تزل الشمس، ثم بالجمعة إذا زالت الشمس؛ لأن لكل هذا وقتاً، وليس للاستسقاء وقت.

قال الشافعي: ولا أحب أن يستسقي في يوم الجمعة إلا على المنبر؛ لأن الجمعة أوجب من الاستسقاء، والاستسقاء يمنع من بعد منزله قليلاً من الجمعة أو يسق عليه.

قال: وإن اتفق العيد، والكسوف في ساعة صلى الكسوف قبل العيد؛ لأن وقت العيد إلى الزوال، ووقت الكسوف ذهاب الكسوف؛ فإن بدأ بالعيد، ففرغ من الصلاة قبل أن تنجلي الشمس صلى الكسوف، وخطب لهما معاً، وإن فرغ من الصلاة، وقد تجلت الشمس خطب للعيد، وإن شاء ذكر فيه الكسوف.

٢٢- من يلزمه حضور العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أرخص لأحد في ترك حضور العيدين ممن تلزمه الجمعة، وأحب إلي أن يصلى العيدين والكسوف بالبادية التي لا جمعة فيها، وتصليها المرأة في بيتها، والعبء في مكانه؛ لأنه ليس بإحالة فرض، ولا أحب لأحد تركها.

قال: ومن صلاها صلاها كصلاة الإمام بتكبيره، وعدده.

قال الشافعي: وسواء في ذلك الرجال والنساء، ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام، ووجد الإمام يخطب جلس، فإذا فرغ الإمام صلى صلاة العيد في مكانه أو بيته أو طريقه كما يصلها الإمام بكمال التكبير والقرأة، وإن ترك صلاة العيدين من فاتته أو تركها من لا تجب عليه الجمعة كرهت ذلك له.

قال: ولا قضاء عليه.

وكذلك صلاة الكسوف.

قال الشافعي: ولا بأس إن صلى قوم مسافرون صلاة عيد

أو كسوف أن يخطبهم واحد منهم في السفر، وفي القرية التي لا جمعة فيها، وأن يصلوها في مساجد الجماعة في المصر، ولا أحب أن يخطبهم أحد في المصر إذا كان فيه إمام خوف الفرق.

قال: وإذا شهد النساء الجمعة والعيدين، وشهدا العيدين والمسافرون فهم كالأحرار المقيمين من الرجال، ويجزئ كلاً فيها ما يجزئ كلاً.

قال: وأحب شهرة النساء العجائز وغير ذوات الهيبة الصلاة، والأعيان، وأنا لشهودهن الأعيان أشد استحباً مني لشهودهن غيرها من الصلوات المكتوبات.

قال: وإذا أراد الرجل العيد فوافى المنصرفين؛ فإن شاء مضى إلى مصلى الإمام فصلى فيه، وإن شاء رجع فصلى حيث شاء.

٢٣- التكبير في العيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يكبر الناس في الفطر حين تغيب الشمس ليلة الفطر فرادى، وجماعة في كل حال حتى يخرج الإمام لصلاة العيد، ثم يقطعون التكبير.

قال: وأحب أن يكون الإمام يكبر خلف صلاة المغرب والعشاء والصبح وبين ذلك، وغادياً حتى ينتهي إلى المصلى، ثم يقطع التكبير، وإنما أحببت ذلك للإمام أنه كالناس فيما أحب لهم، وإن تركه الإمام كبر الناس.

قال: ويكبر الحاج خلف صلاة الظهر من يوم النحر إلى أن يصلوا الصبح من آخر أيام التشريق، ثم يقطعون التكبير إذا كبروا خلف صلاة الصبح من آخر أيام التشريق، ويكبر إمامهم خلف الصلوات فيكبرون معاً، ومتفرقين ليلاً ونهاراً، وفي كل هذه الأحوال؛ لأن في الحج ذكرين يجهز بهما التلبية، وهي لا تقطع إلا بعد الصبح من يوم النحر، والصلاة مبتدأ التكبير، ولا صلاة بعد رمي الجمرة يوم النحر قبل الظهر، ثم لا صلاة: منى بعد الصبح من آخر أيام منى.

قال: ويكبر الناس في الأفاق والحضر والسفر كذلك، ومن يحضر منهم الجماعة، ولم يحضرها والحائض والغنصب وغير المتروضة في الساعات من الليل والنهار ويكبر الإمام، ومن خلفه خلف الصلوات ثلاث تكبيرات وأكثر، وإن ترك ذلك الإمام كبر من خلفه ويكبر أهل الأفاق كما يكبر أهل منى، ولا يخالفونهم في ذلك إلا في أن يتقدموهم بالتكبير، فلو ابتدعوا بالتكبير خلف صلاة المغرب من ليلة النحر قياساً على أمر الله في الفطر من شهر رمضان بالتكبير مع إكمال العدة، وأنهم ليسوا محرمين يلبون فيكفون بالتلبية من التكبير لم أكره ذلك، وقد سمعت من

يستحبُّ هذا، وإن لم يكبروا، وأخروا ذلك حتى يكبروا بتكبير أهل منى، فلا بأس إن شاء الله تعالى، وقد روي عن بعض السلف أنه كان يندئ التكبير خلف صلاة الصبح من يوم عرفة، وأسأل الله تعالى التوفيق.

قال الشافعي: ويكبر الإمام خلف الصلوات ما لم يقيم من مجلسه، فإذا قام من مجلسه لم يكن عليه أن يعود إلى مجلسه فيكبر، وأحب أن يكبر ماشياً كما هو أو في مجلس إن صار إلى غير مجلسه.

قال: ولا يدع من خلفه التكبير بتكبيره، ولا يدعو إن ترك التكبير، وإن قطع حديثه، وكان في مجلسه فليس عليه أن يكبر من ساعته، واستحب له ذلك، فإذا سها لم يكبر حتى يسلم من سجدة السهو.

قال: وإذا فات رجلاً معه شيء من الصلاة فكبر الإمام قام الذي فات بعض الصلاة يقضي ما عليه؛ فإن كان عليه سهو سجد له؛ فإذا سلم كبر ويكبر خلف التوافل وخلف الفرائض، وعلى كل حال.

٢٤- كيف التكبير؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والتكبير كما كبر رسول الله ﷺ في الصلاة "الله أكبر" فيبدأ الإمام، فيقول: "الله أكبر الله أكبر" حتى يقولها ثلاثاً، وإن زاد تكبيراً فحسن، وإن زاد، فقال: "الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً الله أكبر، ولا نعبد إلا الله مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله، والله أكبر" فحسن، وما زاد مع هذا من ذكر الله أحسنه، غير أني أحب أن يبدأ بثلاث تكبيرات نسقاً، وإن اقتصر على واحدة أجزأته، وإن بدأ بشيء من الذكر قبل التكبير أو لم يأت بالتكبير، فلا كفارة عليه.

٨- كتاب صلاة الكسوف

رَأَيْتَاكَ قَدْ تَنَاوَلْتَ فِي مَقَامِكَ هَذَا شَيْئًا، ثُمَّ رَأَيْتَاكَ كَأَنَّكَ تَكْتَمُكَتْ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ أَوْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عَقْفُودًا، وَلَوْ أَخَذْتَهُ لَأَكَلْتُمُ مِنْهُ مَا بَقِيَ مِنَ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ أَوْ أَرَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ كَأَلْيَوْمٍ مَنْظَرًا وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ، فَقَالُوا: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ يَكْفُرْنَ قِيلَ: أَيْكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَةَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ. [أخرجه مالك (١٨٦/١)، البخاري (١٠٥٢)، مسلم (٩٠٧)، أبو داود (١٨٨١)، النسائي (١٤٦/٣)]

قال الشافعي: فذكر ابن عباس ما قال رسول الله ﷺ: بعد الصلاة دليل على أنه خطب بعدها، وكان في ذلك دليل على أنه فرق بين الخطبة للسنّة، والخطبة للفرض فقدم خطبة الجمعة؛ لأنها مكتوبة قبل الصلاة وأخر خطبة الكسوف؛ لأنها ليست من الصلوات الخمس.

وكذلك صنع في العيدين؛ لأنهما ليستا من الصلوات، وهكذا ينبغي أن تكون في صلاة الاستسقاء، وذكر أنه أمر في كسوف الشمس والقمر بالفرع إلى ذكر الله، وكان ذكر الله عز وجل الذي فرغ إليه رسول الله ﷺ، ثم التذكير فوافق ذلك قول الله عز وجل ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾.

قال الشافعي: فكان في قول ابن عباس عن رسول الله ﷺ كفاية من أن رسول الله ﷺ قد أمر في خسوف القمر بما أمر به في كسوف الشمس، والذي أمر به في كسوف الشمس فعله من الصلاة والذكر، ثم ذكر سفیان ما يوافق هذا.

٤٩٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي مسعود الأنصاري قال: انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله، وإلى الصلاة. [أخرجه البخاري (١٠٤١)، مسلم (٩١١)]

قال الشافعي: فأمر رسول الله ﷺ في هذا الحديث أيضاً فيها معاً بالصلاة.

٤٩٣- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن الحسن، عن ابن عباس إن القمر انكسف، وابن عباس بالبصرة فخرج ابن

أخبرنا الربيع سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله: تبارك وتعالى ﴿وَمِن آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ، فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ وقال الله تبارك وتعالى ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ﴾ إلى قوله ﴿يَعْقِلُونَ﴾ مع ما ذكر من الآيات في كتابه.

قال الشافعي: فذكر الله عز وجل الآيات، ولم يذكر معها سجوداً إلا مع الشمس والقمر، وأمر بأن لا يسجد لهما، وأمر بأن يسجد له فاحتمل أمره أن يسجد له عند ذكر الشمس والقمر بأن يأمر بالصلاة عند حادث في الشمس والقمر، واحتمل أن يكون إنما نهى عن السجود لهما كما نهى عن عبادة ما سواه، فدلّت سنة رسول الله ﷺ على أن يصلى لله عند كسوف الشمس والقمر فاشبه ذلك معنيين: أحدهما أن يصلي عند كسوفهما لا يختلفان في ذلك، وإن لا يؤمر عند كل آية كانت في غيرهما بالصلاة كما أمر بها عندهما؛ لأن الله تبارك وتعالى لم يذكر في شيء من الآيات صلاة، والصلاة في كل حال طاعة لله تبارك وتعالى وغبطة لمن صلاها.

قال الشافعي: فيصلّي عند كسوف الشمس والقمر صلاة جماعية، ولا يفعل ذلك في شيء من الآيات غيرهما.

٤٩١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عباس قال: كنفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى رسول الله ﷺ والناس معه فقام قياماً طويلاً قال نحواً من قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ قال: ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَمَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انصرفت، وقد تجلّت الشمس، فقال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فادكروا الله قالوا: يا رسول الله

بصلاة كسوف الشمس، وخففت فيها فقراً في كل واحدة من الركعتين اللتين في الركعة بأمر القرآن، وسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وما أشبهها، ثم خطب في الجمعة، وذكر الكسوف في خطبة الجمعة، وجمع فيها الكلام في الخطبة في الكسوف والجمعة، ونوى بها الجمعة، ثم صلى الجمعة.

قال: وإن كان آخر الجمعة حتى يرى أنه صلى صلاة الكسوف كأخف ما تكون صلاته لم يدرك أن يخطب يجمع حتى يدخل وقت العصر بدأ بالجمعة؛ فإن فرغ منها، والشمس كاسفة صلى صلاة الكسوف، وإن فرغ منها، وقد تجلّت الشمس فتأمّ تجلّيا حتى تعود كما كانت قبل الكسوف لم يصل الكسوف، ولم يقض؛ لأنه عمل في وقت، فإذا ذهب الوقت لم يعمل.

قال: وهكذا يصنع في كل مكتوبة اجتمعت والكسوف خفيف فونها يبدأ بالمكتوبة، وإن لم يخف الفوت بدأ بصلاة الكسوف، ثم المكتوبة؛ لأنه لا وقت في الخطبة.

قال: وإن اجتمع كسوف وعيد واستسقاء وجنازة بدأ بالصلاة على الجنازة، وإن لم يكن حضر الإمام أمر من يقوم بأمرها وبدأ بالكسوف؛ فإن فرغت الجنازة صلى عليها أو تركها، ثم صلى العيد، وأخر الاستسقاء إلى يوم غير اليوم الذي هو فيه.

قال: وإن خاف فوت العيد صلى، وخففت، ثم خرج من صلاته إلى صلاة الكسوف، ثم خطب للعيد والكسوف، ولا يضره أن يخطب بعد الزوال لهما؛ لأنه ليس بخطبة الجمعة.

قال: وإن كان الكسوف بمكة عند رواح الإمام إلى الصلاة بمنى صلوا الكسوف، وإن خاف أن تفرته صلاة الظهر؛ بمنى صلاها بمكة.

قال: وإن كان الكسوف بعرفة عند الزوال قدّم صلاة الكسوف، ثم صلى الظهر، والعصر؛ فإن خاف فوتها بدأ بهما، ثم صلى الكسوف، ولم يدعه للموقف، وخففت صلاة الكسوف والخطبة.

قال: وهكذا يصنع في خسوف القمر.

قال: وإن كسفت الشمس بعد العصر، وهو بالموقف صلى الكسوف، ثم خطب على بعيره، ودعا، وإن خسف القمر قبل الفجر بالمزدلفة أو بعده صلى الكسوف، وخطب، ولو حسه ذلك إلى طلوع الشمس ويخفف لئلا يجبهه إلى طلوع الشمس إن قدر.

قال الشافعي: إذا اجتمع أمران يخاف أبداً فوت أحدهما، ولا يخاف فوت الآخر بدأ بالذي يخاف فوته، ثم رجع إلى الذي لا يخاف فوته.

قال: وإن خسف القمر وقت صلاة القيام بدأ بصلاة

عبّاس فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتان، ثم ركب فخطبنا، فقال: إنما صليت كما رأيته رسول الله ﷺ يصلي قال: وقال: إن الشمس، والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد، ولا ليحياته، فإذا رأيتم شيئا منهما كاسفاً فليكنن فزعكنم إلى الله. [أخرجه البيهقي (٣٣٨/٣)]

٤٩٤- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عفرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ: إن الشمس كسفت فصلى رسول الله ﷺ فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتان. [أخرجه مالك (١٨٩/١)، البخاري (١٠٤٤)، مسلم (٩٠١)، أبو داود (١١٧٧)، الرمذي (٥٥٨)، النسائي (١٣٢/٣)، ابن ماجه (١٢٦٣)]

٤٩٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ ومثله. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٧٥/٣)]

٤٩٦- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني أبو سهيل نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى عن النبي ﷺ ومثله.

قال الشافعي: وروي عن ابن عباس أنه قال: قمت إلى جنب رسول الله ﷺ إلى صلاة كسوف الشمس فما سمعت منه خرفاً وفي قول بقدر سورة البقرة دليل على أنه لم يسمع ما قرأ به؛ لأنه لو سمعه لم يقتر بغيره.

١- وقت كسوف الشمس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فمتى كسفت الشمس نصف النهار أو بعد العصر أو قبل ذلك صلى الإمام بالناس صلاة الكسوف؛ لأن النبي ﷺ أمر بالصلاة لكسوف الشمس، فلا وقت يجرم فيه صلاة أمر بها رسول الله ﷺ كما لا يجرم في وقت الصلاة الفاتية ولا الصلاة على الجنازة، ولا الصلاة للطواف ولا الصلاة يؤكداء المرأة على نفسه بأن يلزمها فيشتغل عنها أو ينسأها.

قال: وإن كسفت الشمس في وقت صلاة بدأ بالصلاة لكسوف الشمس، وقدر المصلي أن يخرج من صلاة كسوف الشمس، ويصلي المكتوبة، ثم يخطب لكسوف الشمس بعد المكتوبة.

قال الشافعي: وإن كسفت الشمس في وقت الجمعة بدأ

الحسوف.

قال: وإذا توجه الإمام ليصلي صلاة الكسوف، فلم يكبر حتى تنجلي الشمس لم يكن عليه أن يصلي الكسوف، وإن كبر، ثم تجلت الشمس أتم صلاة الكسوف بأكملها.

قال: وإن صلى صلاة الكسوف فأكملها، ثم انصرف، والشمس كاسفة يزيد كسوفها أو لا يزيد لم يعد الصلاة، وخطب الناس؛ لأننا لا نحفظ أن النبي ﷺ صلى في كسوف إلا ركتين، وصلاة خسوف القمر كصلاة كسوف الشمس لا يختلفان في شيء إلا أن الإمام لا يجهر بالقراءة في صلاة كسوف الشمس؛ لأن النبي ﷺ لم يجهر فيها كما يجهز في صلاة الأعياد، وأنها من صلاة النهار، ويجهز بالقراءة في صلاة الحسوف؛ لأنها من صلاة الليل، وقد سن النبي ﷺ الجهر بالقراءة في صلاة الليل.

٢- الخطبة في صلاة الكسوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويخطب الإمام في صلاة الكسوف نهاراً خطبتين يجلس في الأولى حين يصعد المنبر، ثم يقوم، فإذا فرغ من الخطبة الأولى جلس، ثم يقوم فيخطب الثانية، فإذا فرغ نزل.

قال الشافعي: ويجعلها كالخطبة يبدأ بحمد الله والصلاة على رسوله ﷺ وحض الناس على الخير، وأمرهم بالتوبة والتقرب إلى الله عز وجل ويخطب في موضع مصلاة، ويصلي في المسجد حيث يصلي الجمعة لا حيث يصلي الأعياد، وإن ترك ذلك، وصلى في غيره أجزأه إن شاء الله تعالى، فإن كان بالموقف بعرفة خطب ركباً، وفصل بين الخطبتين بسكتة كالسكتة إذا خطب على منبره، وأحب لي أن يسمع الإمام في الخطبة في الكسوف، والعبدان والاستسقاء، وينصت لها، وإن انصرف رجل قبل أن يسمع لها أو تكلم كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه، وإن ترك الإمام الخطبة أو خطب على غير ما أمر به كرهت ذلك له، ولا إعادة عليه.

قال الشافعي: وأحب للقوم بالبادية والسفر، وحيث لا يجمع فيه الصلاة أن يخطب بهم أحدهم، ويذكرهم إذا صلوا الكسوف.

قال: ولا أحب ذلك للنساء في البيوت؛ لأنه ليس من سنة النساء أن يخطبن إذا لم يكن مع رجال.

٣- الأذان للكسوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أذان لكسوف ولا لعبد ولا لصلاة غير مكتوبة، وإن أمر الإمام من يصبح الصلاة جامعة أحببت ذلك له، فإن الزهري يقول: كان النبي ﷺ يأمر المؤذن

وكذلك يبدأ به قبل الوتر وركعتي الفجر؛ لأنه صلاة جماعة والوتر وركعتا الفجر صلاة أفراد فيبدأ به قبلهما، ولو فاتا.

قال: وإذا كسفت الشمس، ولم يصلوا حتى تغيب كاسفة أو متجلية لم يصلوا لكسوف الشمس.

وكذلك لو خسف القمر، فلم يصلوا حتى تجلي أو تطلع الشمس لم يصلوا، وإن صلوا الصبح، وقد غاب القمر خاسفاً صلوا لحسوف القمر بعد الصبح ما لم تطلع الشمس، ويخفون الصلاة لحسوف القمر في هذه الحال حتى يخرجوا منها قبل طلوع الشمس؛ فإن افتتحوا الصلاة بعد الصبح وقبل الشمس، فلم يفرغوا منها حتى تطلع الشمس أمروها.

قال الشافعي: ويخطب بعد تجلي الشمس؛ لأن الخطبة تكون بعد تجلي الشمس والقمر، وإذا كسفت الشمس، ثم حدث خوف صلى الإمام صلاة الحسوف صلاة خوف كما يصلي المكتوبة صلاة خوف لا يختلف ذلك.

وكذلك يصلي صلاة الحسوف، وصلاة شدة الحسوف إماماً حيث توجه ركباً، وماشياً؛ فإن أمكنه الخطبة والصلاة تكلم، وإن لم يمكنه، فلا يضره.

قال: وإن كسفت الشمس في حضر ففشي أهل البلد عدو مضوا إلى العدو؛ فإن أمكنهم في صلاة الكسوف ما يمكنهم في المكتوبة صلوا صلاة خوف، وإن لم يمكنهم ذلك صلوا صلاة شدة الحسوف طالين ومطلوبين لا يختلف.

قال الشافعي: ومتى غفل عن صلاة الكسوف حتى تجلي الشمس لم يكن عليهم صلاتها، ولا قضاؤها.

قال: فإن غفلوا عنها حتى تنكسف كلها، ثم ينجلي بعضها صلوا صلاة كسوف متمكنين إذا لم يكونوا خائفين، ولا متفاوتين، وإن انجلت لم يخرجوا من الصلاة حتى يفرغوا منها، وهي كاسفة حتى تعود بحالها قبل أن تكسف.

قال: وإن انكسفت فجعلها سحاب أو غبار أو حائل ما كان فظنوا أنها تجلت صلوا صلاة الكسوف إذا علموا أنها قد كسفت فهي على الكسوف حتى يستيقنوا بتجليها، ولو تجلى بعضها فراوه صافياً لم يدعوا الصلاة؛ لأنهم مستيقنون بالكسوف، ولا يدرون انجلي الغيب منها أم لم ينجل، وقد يكون الكسوف في بعضها دون بعض، وتنكسف كلها فيتجلى بعضها دون بعض حتى يتجلى الباقي بعده.

قال الشافعي: ولو طلعت في طحاف أو غياة أو غمامة فترهموها كاسفة لم يصلوها حتى يستيقنوا كسوفها.

في صلاة العيدين أن يقول الصلاة جامعة.

٤- قدر صلاة الكسوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب أن يقوم الإمام في صلاة الكسوف يكبر، ثم يفتح كما يفتح المكتوبة، ثم يقرأ في القيام الأول بعد الافتتاح بسورة البقرة إن كان يحفظها أو قدرها من القرآن إن كان لا يحفظها، ثم يركع فيطيل، ويجعل ركوعه قدر مائة آية من سورة البقرة، ثم يرفع، ويقول سمع الله لمن حمده ربنا، ولك الحمد، ثم يقرأ بأمر القرآن، وقدر مائتي آية من البقرة، ثم يركع بقدر ثلثي ركوعه الأول، ثم يرفع، ويسجد، ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ بأمر القرآن، وقدر مائة وخمسين آية من البقرة، ثم يركع بقدر سبعين آية من البقرة، ثم يرفع فيقرأ بأمر القرآن، وقدر مائة آية من البقرة، ثم يركع بقدر قراءة خمسين آية من البقرة، ثم يرفع ويسجد.

قال الشافعي: وإن جاوز هذا في بعض وقصر عنه في بعض أو جاوزه في كل أو قصر عنه في كل إذا قرأ أم القرآن في مبتدأ الركعة، وعند رفعه رأسه من الركعة قبل الركعة الثانية في كل ركعة أجزاء.

قال الشافعي: وإن ترك أم القرآن في ركعة من صلاة الكسوف في القيام الأول أو القيام الثاني لم يعتد بذلك الركعة، وصلى ركعة أخرى، وسجد سجدي السهو كما إذا ترك أم القرآن في ركعة واحدة من صلاة المكتوبة لم يعتد بها كأنه قرأ بأمر القرآن عند افتتاح الصلاة، ثم ركع فرفع، فلم يقرأ بأمر القرآن حتى رفع، ثم يعود لأمر القرآن فيقرأها، ثم يركع، وإن ترك أم القرآن حتى يسجد ألغى السجود، وعاد إلى القيام حتى يركع بعد أم القرآن.

قال: ولا يجوز أن يؤم في صلاة الكسوف إلا من يجزئ أن يؤم في الصلاة المكتوبة؛ فإن أم أمي قرأ لم تجزئ صلاتهم عنهم، وإن قرءوا معه إذا كانوا يأتمون به.

قال: وإن أتهم قارئ أجزاء صلاته عنهم.

وإذا قلت: لا تجزئ عنهم أعادوا بإمام ما كانت الشمس كاسفة، وإن تجلّت لم يعيدوا، وإن امتنعوا كلهم من الإعادة إلا واحداً أمرت الواحد أن يعيد؛ فإن كان معه غيره أمرتهما أن يجمعا.

٥- صلاة المنفردين في صلاة الكسوف

٤٩٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا إبراهيم

بن محمد قال حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن عمرو أو صفوان بن عبد الله بن صفوان قال: رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم يكسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين. [أخرجه البيهقي (٣/٢٢٨)]

قال الشافعي: ولا أحسب ابن عباس صلى صلاة الكسوف إلا أن الوالي تركها لعل الشمس تكون كاسفة بعد العصر، فلم يصل صلى ابن عباس أو لعل الوالي كان غائباً أو امتنع من الصلاة.

قال: فهكذا أحب لكل من كان حاضراً إماماً أن يصلي إذا ترك الإمام صلاة الكسوف أن يصلي علانية إن لم يخف وسراً إن خاف الوالي في أي ساعة كسفت الشمس، وأحسب من روى عنه أن الشمس كسفت بعد العصر، وهو بمكة تركها في زمان بني أمية اتقاء لهم فأما أيوب بن موسى فيذهب إلى أن لا صلاة بعد العصر لطواف ولا غيره، والسنة تدل على ما وصفت من أن يصلي بعد العصر لطواف، والصلاة المؤكدة تنسى، ويستغل عنها، ولا يجوز ترك صلاة الكسوف عندي لمسافر ولا مقيم، ولا لأحد جاز له أن يصلي بحال فيصلّيها كل من وصفت بإمام تقدّمه، ومنفرداً إن لم يجد إماماً وصلّيها كما وصفت صلاة الإمام ركعتين، في كل ركعة ركعتين.

وكذلك خسوف القمر.

قال: وإن خطب الرجل الذي، وصفت فذكرهم لم أكره.

قال: وإن كسفت الشمس ورجل مع نساء فيهن ذوات محرم منه صلى بهن، وإن لم يكن فيهن ذوات محرم منه كرهت ذلك له، وإن صلى بهن، فلا بأس إن شاء الله تعالى؛ فإن كنّ اللاتي يصلين نساء فليس من شأن النساء الخطبة، ولكن لو ذكرتهن إحداهن كان حسناً.

قال: وإذا صلى الرجل وحده صلاة الكسوف، ثم أدركها مع الإمام صلاها كما يصنع في المكتوبة.

وكذلك المرأة، فلا أكره لمن لا هيئة لها بارعة من النساء، ولا للمعجزة، ولا للصبية شهوة صلاة الكسوف مع الإمام بل أحبها لمن، وأحب لي لذوات الهيئة أن يصلينها في بيوتهن.

٦- الصلاة في غير كسوف الشمس والقمر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أمر بصلاة جماعة في زلزلة، ولا ظلمة، ولا لصواعق، ولا ريح ولا غير ذلك من الآيات، وأمر بالصلاة منفردين كما يصلون منفردين سائر الصلوات.

٩- كتاب الاستسقاء

١- متى يستسقي الإمام، وهل يسأل الإمام رفع

المطر إذا خاف ضرره؟

٤٩٨- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْمَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَطَرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ قَالَ فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهْدَمَتِ الْبُيُوتُ وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ عَلَى رُؤُوسِ الْجِبَالِ وَالْأَكْمامِ، وَتُطُورِ الْأَرْدَنِ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ فَانْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ. [أخرجه مالك (١/١٩١)، البخاري (١٠١٥)، مسلم (٨٩٧)]

قال الشافعي: فإذا كان جذب أو قلة ماء في نهر أو عين أو بئر في حاضر أو باد من المسلمين لم أحب للإمام أن يتخلف عن أن يعمل عمل الاستسقاء، وإن تخلف عن ذلك لم تكن عليه كفارة ولا قضاء، وقد أساء في تخلفه عنه، وترك سنة فيه، وإن لم تكن واجبة، وموضع فضل.

فإن قال قائل: فكيف لا يكون واجباً عليه أن يعمل عمل الاستسقاء من صلاة وخطبة؟

قيل: لا فرض من الصلاة إلا خمس صلوات، وفي الحديث عن رسول الله ﷺ ما يدل على أن جلباً كان، ولم يعمل رسول الله ﷺ في أوله عمل الاستسقاء، وقد عمله بعد مدّة منه فاستسقى.

وبذلك قلت: لا يدع الإمام الاستسقاء، وإن لم يفعل الإمام لم أر للناس ترك الاستسقاء؛ لأن المواشي لا تهلك إلا وقد تقدّمها جذب دائم، وأما الدعاء بالاستسقاء فما لا أحب تركه إذا كان الجذب، وإن لم يكن ثم صلاة ولا خطبة، وإن استسقى، فلم يضر الناس أحببت أن يعود، ثم يعود حتى يمحطروا، وليس استحبابي لعودته الثانية بعد الأولى، ولا الثالثة بعد الثانية كاستحبابي للأولى، وإنما أجزت له العود بعد الأولى أن الصلاة والجماعة في الأولى فرض، وأن رسول الله ﷺ إذا استسقى سقي أولاً، فإذا سقوا أولاً لم يعد الإمام.

٤٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ، عَنْ مُلَيْحَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْزِمِرٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: أَصَابَ النَّاسَ سَنَةٌ شَدِيدَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَرَّ بِهِمْ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ شَاءَ صَاحِبُكُمْ لَمَطَرْتُمْ مَا شِئْتُمْ، وَلَكِنَّهُ لَا يُجِيبُ ذَلِكَ فَأَخْبَرَ النَّاسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِ الْيَهُودِيِّ قَالَ: أَوْقَدْ قَالَ ذَلِكَ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ قَالَ: إِنِّي لَأَسْتَصِيرُ بِالسَّنَةِ عَلَى أَهْلِ نَجْدٍ، وَإِنِّي لَأَرَى السَّحَابَةَ خَارِجَةً مِنَ الْعَيْنِ فَكَوَّرَهَا مَوْعِدَكُمْ يَوْمَ كَذَا أَسْتَسْقِي لَكُمْ.

فلما كان ذلك اليوم غدا الناس فما تفرّق الناس حتى مطروا ما شاءوا فما أقلت السماء جمعة، وإذا خاف الناس غرقاً من سيل أو نهر دعوا الله بكف الضرر عنهم كما دعا النبي ﷺ بكف الضرر عن البيوت أن تهدمت. وكذلك يدعو بكف الضرر من المطر عن المنازل، وأن يجعل حيث ينفع، ولا يضر البيوت من الشجر والجبال والصحاري إذا دعا بكف الضرر، ولم أمر بصلاة جماعة، وأمرت الإمام، والعامّة يدعوون في خطبة الجمعة، وبعد الصلوات، ويدعو في كل نازلة نزلت بأحد من المسلمين، وإذا كانت ناحية مخصبة، وأخرى مجدبة فحسّن أن يستسقي إمام الناحية المخصبة لأهل الناحية المجدبة والجماعة المسلمين، ويسأل الله الزيادة لمن أخصب مع استسقاؤه لمن أجذب، فإن ما عند الله واسع، ولا أحضه على الاستسقاء لمن ليس بين ظهرانيه كما أحضه على الاستسقاء لمن هو بين ظهرانيه ممن قاربه، ويكتب إلى الذي يقوم بأمر المجديين أن يستسقي لهم أو أقرب الأئمة بهم؛ فإن لم يفعل أحببت أن يستسقي لهم رجل من بين ظهرانيهم. [أخرجه أبو داود (١١٧٣)]

٢- متى يستسقي بصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل إمام صلى الجمعة، وصلى العيدين استسقى، وصلى الخسوف، ولا يصلي الجمعة إلا حيث يحب؛ لأنها ظهر، فإذا صليت جمعة قصرت منها ركعتان، ويجوز أن يستسقي وأستحب أن يصلي العيدين والخسوف حيث لا يجمع من بادية وقرية صغيرة، ويفعله مسافرون في البدو؛ لأنها ليست بإحالة شيء من فرض وهي سنة نافلة خير، ولا أحب تركه بحال، وإن كان أمري بؤ، واستحبابه حيث لا يجمع ليس هو كاستحبابه حيث يجمع، وليس كأمري به من يجمع من الأئمة والناس، وإنما أمرت به كما وصفت؛ لأنها سنة، ولم ينه عنه أحد يلزم أمره، وإذا استسقى الجماعة بالبادية فعلوا ما يفعلونه في الأمصار من صلاة أو خطبة، وإذا خلت الأمصار من الولاة

وفي ثياب تواضع، ويكون مثيه وجلوسه وكلامه كلام تواضع واستكانة، وما أحبت للإمام في الحالات من هذا أحبته للناس كافة، وما لبس الناس، والإمام مما يحمل لهم الصلاة فيه أجزاءه ويأبهم.

٧- خروج النساء، والصبيان في الاستسقاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب أن يخرج الصبيان، ويتنقلوا للاستسقاء، وكبار النساء، ومن لا هيئة له منهن، ولا أحب خروج ذوات الهيئة ولا أمر بإخراج البهائم، وأكره إخراج من خالف الإسلام للاستسقاء مع المسلمين في موضع مستقى المسلمين، وغيره، وأمر بمنعهم من ذلك؛ فإن خرجوا متميزين على حد لم تمنعهم ذلك، ونساؤهم فيما أكره من هذا كرجالهم، ولو تميز نساؤهم، لم أكره من خرجهم ما أكره من مخرج بالغهم، ولو ترك سادات الغنيد المسلمين العبيد يخرجون كان أحب إلي، وليس يلزمهم تركهم، والإمام مثل الحرائر، وأحب إلي لو ترك عجاتهن، ومن لا هيئة له منهن يخرج، ولا أحب ذلك في ذوات الهيئة منهن، ولا يجب على ساداتهن تركهن يخرجن.

٨- المطر قبل الاستسقاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تهيأ الإمام للخروج فمطر الناس مطراً قليلاً أو كثيراً، أحبت أن يمضي، والناس على الخروج فيشكروا الله على سقائه، ويسألوا الله زيادته، وعموم خلقه بالغيث، وأن لا يتخلقوا؛ فإن فعلوا، فلا كفارة، ولا قضاء عليهم؛ فإن كانوا مطرورين في الوقت الذي يريد الخروج بهم فيه استسقى بهم في المسجد أو آخر ذلك إلى أن يقطع المطر، ولو نذر الإمام أن يستسقي، ثم سقى الناس، وجب عليه أن يخرج فيوفي نذره، وإن لم يفعل فعليه قضاؤه، وليس عليه أن يخرج بالناس؛ لأنه لا يملكهم، ولا له أن يلزمهم أن يستسقوا في غير جدي.

وكذلك لو نذر رجل أن يخرج يستسقي كان عليه أن يخرج للنذر بنفسه؛ فإن نذر أن يخرج بالناس كان عليه أن يخرج بنفسه، ولم يكن عليه أن يخرج بالناس؛ لأنه لا يملكهم، ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم، وأحب أن يخرج بمن أطاعه منهم من ولده وغيرهم؛ فإن كان في نذره أن يخطب فيخطب، ويذكر الله تعالى ويدعو جالساً إن شاء؛ لأنه ليس في قيامه إذا لم يكن والياً، ولا معه جماعة بالذكر طاعة، وإن نذر أن يخطب على منبر فليخطب جالساً، وليس عليه أن يخطب على منبر؛ لأنه لا طاعة في ركوب المنبر ولا بعير ولا بناء، إنما أمر بهذا الإمام لسمع الناس؛ فإن كان إماماً، ومعه ناس لم يف نذره إلا بالخطبة قائماً؛ لأن الطاعة

قدموا أحدهم للجمعة والعيدين، والخسوف، والاستسقاء كما قد قدم الناس أبا بكر، وعبد الرحمن بن عوفٍ للصلاة مكتوبة، ورسول الله ﷺ يصلح بين بني عمر بن عوف، وعبد الرحمن في غزوة تبوك، ورسول الله ﷺ قد ذهب لحاجته، ثم غبط رسول الله ﷺ الناس بما صنعوا من تقليد عبد الرحمن بن عوفٍ فإذا أجاز هذا رسول الله ﷺ في المكتوبة غير الجمعة كانت الجمعة مكتوبة، وكان هذا في غير المكتوبة مما ذكرت أجوز.

٣- الاستسقاء بغير الصلاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويستسقي الإمام بغير صلاة مثل أن يستسقي بصلاة وبعد خطبته وصلاته، وخلف صلته، وقد رأيت من يقيم مؤذناً فيأمره بعد صلاة الصبح والمغرب أن يستسقي، ويحضر الناس على الدعاء فما كرهت من صنع ذلك.

٤- الأذان لغير المكتوبة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أذان، ولا إقامة إلا للمكتوبة، فأما الخسوف، والعيدان والاستسقاء، وجميع صلاة النافلة بغير أذان وإقامة.

٥- كيف يبتدئ الاستسقاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبلغنا عن بعض الأئمة أنه كان إذا أراد أن يستسقي أمر الناس فصاموا ثلاثة أيام متتابعة، وتقرّبوا إلى الله عز وجل بما استطاعوا من خير، ثم خرج في اليوم الرابع فاستسقى بهم، وأنا أحب ذلك لهم، وأمرهم أن يخرجوا في اليوم الرابع صياماً من غير أن أوجب ذلك عليهم، ولا على إمامهم، ولا أرى بأساً أن يأمرهم بالخروج، ويخرج قبل أن يتقدم إليهم في الصوم، وأولى ما يقرّبون إلى الله أداء ما يلزمهم من مظلمة في دم أو مال أو عوض، ثم صلح المشاجر، والمهاجر، ثم يتطوعون بصدقة، وصلاة، وذكر، وغيره من السر، وأحب كلما أراد الإمام العودة إلى الاستسقاء أن يأمر الناس أن يصوموا قبل عودته إليه ثلاثاً.

٦- الهيئة للاستسقاء للعيدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: خرج رسول الله ﷺ في الجمعة، والعيدتين بأحسن هيئة وروي أنه خرج في الاستسقاء متواضعاً وأحسب الذي رواه قال متبذلاً فأحب في العيدين أن يخرج بأحسن ما يجد من الثياب وأطيب الطيب، ويخرج في الاستسقاء منتظلاً بالماء، وما يقطع تغيير الرائحة من سواك وغيره،

أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الْخُوَيْرِثِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ التَّكْبِيرِ فِي صَلَاةِ الْاِسْتِسْقَاءِ، فَقَالَ مِثْلُ التَّكْبِيرِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ سَبْعٌ وَخَمْسٌ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٩٥/٣-٩٦)]

٥٠٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ تَمِيمٍ يُخْبِرُ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَحَوَّلَ رِجْلَهُ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. [أخرجه البخاري (١٠٢٤)، مسلم (٨٩٤)، أبو داود (١١٦١)، الترمذي (٥٥٣)، النسائي (١٦٤/٣)، ابن ماجه (١٢٦٧)]

٥٠٥- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ. [نعم]

٥٠٦- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَبَّرَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا وَكَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ مِثْلَ ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي (٩٥/٣)]

٥٠٧- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَشَارَ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ هِشَامٍ أَنْ يُكَبِّرَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٩٥/٣-٩٦)]

قال الشافعي: فهذا كله نأخذُ فنأمرُ الإمامَ بِكَبْرِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ كُلِّ تَكْبِيرٍ مِنَ السَّبْعِ، وَالْخَمْسِ وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ لَا يُجَالُفُ صَلَاةَ الْعِيدِ بِشَيْءٍ، وَنَأْمُرُهُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، فَإِذَا خَافَتْ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْاِسْتِسْقَاءِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ فَكَذَلِكَ، وَلَا سَجُودَ لِلسُّهْرِ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ حَتَّى يَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ فِي رَكَعَةٍ لَمْ يَكْبُرْ بَعْدَ افْتَاتِحِ الْقِرَاءَةِ.

وكذلك إن كَبَّرَ بَعْضُ التَّكْبِيرِ، ثُمَّ افْتَحَ بِالْقِرَاءَةِ لَمْ يَقْضِ التَّكْبِيرَ فِي تِلْكَ الرُّكْعَةِ، وَكَبَّرَ فِي الْأُخْرَى تَكْبِيرَهَا، وَلَمْ يَقْضِ مَا تَرَكَ مِنْ تَكْبِيرِ الْأُولَى، فَإِنْ صَنَعَ فِي الْأُخْرَى كَذَلِكَ صَنَعَ هَكَذَا يَكْبُرُ قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، وَلَا يَكْبُرُ بَعْدَهَا يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الَّتِي افْتَحَ فِيهَا الْقِرَاءَةَ.

إِذَا كَانَ مَعَهُ نَاسٌ فِيهَا أَنْ يُخْطَبَ قَائِمًا، فَإِذَا فَعَلَ هَذَا كُلَّهُ فَوَقَفَ عَلَى مَنْبَرٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ قَائِمًا أَجْزَاءَ مِنْ نَذْرِهِ، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَخْرُجَ فَلَيْسَتْ بِأَحَبِّتَ لَهُ أَنْ يَسْتَسْقِيَ فِي الْمَسْجِدِ وَيُجِزَّهُ لَوْ اسْتَسْقَى فِي بَيْتِهِ.

٩- أين يصلي للاستسقاء؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَيَصَلِّي الْإِمَامُ حَيْثُ يَصَلِّي الْعِيدُ فِي أَوْسَعِ مَا يَجِدُ عَلَى النَّاسِ، وَحَيْثُ اسْتَسْقَى أَجْزَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١٠- الوقت الذي يخرج فيه الإمام للاستسقاء، وما يخطب عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَيَخْرُجُ الْإِمَامُ لِلْاِسْتِسْقَاءِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَصَلُّ فِيهِ إِلَى مَوْضِعِ مَصَلَاةٍ، وَقَدْ بَرَزَتِ الشَّمْسُ فَيَتَدَوَّى فِيصَلِّي، فَإِذَا فَرَغَ خُطْبٍ، وَيُخْطَبُ عَلَى مَنْبَرٍ يَخْرُجُهُ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ خُطِبَ رَاكِبًا أَوْ عَلَى جِدَارٍ أَوْ شَيْءٍ يَرْفَعُ لَهُ أَوْ عَلَى الْأَرْضِ، كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ.

١١- كيف صلاة الاستسقاء؟

٥٠٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ بْنَ تَمِيمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدِ الْمَازِنِيِّ يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى، وَحَوَّلَ رِجْلَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ. [أخرجه أبو داود (١١٦٤)]

٥٠١- قال الشافعي: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى أَبَا بَكْرٍ وَعَمْرُو كَانُوا يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ، وَيُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَيُكَبِّرُونَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٩٥/٣)]

٥٠٢- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَرْثُومٍ مِثْلَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٩٥/٣)]

٥٠٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُ كَبَّرَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٩٥/٣)]

قال الشافعي: وبلغنا أنَّ رسولَ الله ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا فِي
الاسْتِسْقَاءِ رَفَعَ يَدَيْهِ. [أخرجه البخاري (١٠٣١)، مسلم (٨٩٥)، أبو
داود (١١٧١)، النسائي (١٥٨/٣)]

٥٠٨- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا
اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ أَمْطِرْنَا. [أخرجه البيهقي (٣٥٥/٣)]

٥٠٩- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ قَالَ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ رِجَاحٍ،
عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ خَطْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ:
اللَّهُمَّ سُقِنَا رَحْمَةً، وَلَا سُقِنَا عَذَابٍ، وَلَا بَلَاءٍ، وَلَا هَظْمٍ، وَلَا
غَرَقٍ اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَائِبِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلَا
عَلَيْنَا. [أخرجه البيهقي (٣٥٦/٣)]

قال: وروى سالمُ بنُ عبدِ الله عن أبيه أنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ
إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيئًا مَرِيئًا عَذَقًا
مُجَلَّلًا عَامًّا طَيِّقًا سَخَا دَائِمًا اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنْ
الْقَانِطِينَ اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ وَالنَّهَائِمِ، وَالْخَلْقِ مِنَ السَّلَواتِ،
وَالْجَهْدِ وَالضَّنْكِ مَا لَا تَشْكُرُ إِلَّا إِلَيْكَ اللَّهُمَّ أَنْتَ لَنَا الزَّرْعُ،
وَأَوْرَثْنَا الضَّرْعَ، وَاسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ، وَأَنْتَ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ
الْأَرْضِ اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا عَنَّا الْجَهْدَ، وَالْجُرْعَ، وَالْفُرْجَ، وَاكْشِفْ عَنَّا
مِنْ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا
فَارْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٠٠/٣)]

قال الشافعي: وأحبُّ أن يدعو الإمامُ بهذا، ولا وقتَ في
الدُّعاء، ولا يجاوزُه.

٥١٠- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ
ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اسْتَسْقَى عُمَرُ، وَكَانَ أَكْثَرَ دُعَائِهِ الاسْتِغْفَارَ.
[أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٩٧/٣)]

قال الشافعي: وإن خطيبَ خطبةٍ واحدةٍ لم يجلسَ فيها، ولم
يكن عليه إعادة، وأحبُّ أن يجلسَ حينَ يرقى المنبرَ أو موضعه
الذي يجتنبُ فيه، ثم يجتنبُ، ثم يجلسَ فيخطبُ.

١٥- تحويلُ الإمامِ الرِّدَاءَ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويبدأ فيخطبُ الخطبةَ الأولى،
ثم يجلسُ، ثم يقومُ فيخطبُ بعضَ الخطبةِ الآخرةِ فيستقبلُ النَّاسَ
في الخطبتين، ثم يحوِّلُ وجهه إلى القبلةِ، ويحوِّلُ رداءه ويحوِّلُ النَّاسُ
أرديتهم معه فيدعو سرًّا في نفسه، ويدعو النَّاسُ معه، ثم يقبلُ
على النَّاسِ بوجهه فيحضُّهم، ويأمرهم بخير، ويصلي على النبيِّ

قال الشافعي: وهكذا هذا في صلاةِ العيدين لا يختلف، وما
قرأ به مع أمِّ القرآن في كلِّ ركعةٍ أجزأه، وإن أقصرَ على أمِّ
القرآن في كلِّ ركعةٍ أجزأته، وإن صلى ركعتين قرأ في إحداهما بأمِّ
القرآن، ولم يقرأ في الأخرى بأمِّ القرآن، فإنما صلى ركعةً فيضيفُ
إليها أخرى، ويسجدُ للسُّجودِ، ولا يعتدُّ هو، ولا من خلفه بركعةٍ لم
يقرأ فيها، وإن صلى ركعتين لم يقرأ في واحدةٍ منهما بأمِّ القرآن
أعادهما خطبٌ أم لم يخطب؛ فإن لم يعدلها حتى ينصرفَ أحيت
له إعادتهما من الغد أو يومه إن لم يكن النَّاسُ تفرَّقوا، وإذا
أعادهما أعاد الخطبةَ بعدهما، وإن كان هذا في صلاةِ العبدِ
أعادهما من يومه ما بينه، وبين أن تزولَ الشمسُ، فإذا زالت لم
يعدهما؛ لأنَّ صلاةَ العبدِ في وقتٍ، فإذا مضى لم تصل، وكلُّ يومٍ
وقتٌ لصلَاةِ الاستسقاء، ولذلك يعيدهما في الاستسقاء بعدَ
الظهر، وقبل العصر.

١٢- الطَّهَارَةُ لصلَاةِ الاستسقاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يصلي حاضراً، ولا
مسافراً صلاةَ الاستسقاء ولا عيد، ولا جنازةً، ولا يسجدُ للشُّكرِ،
ولا سجودَ القرآن، ولا يمسُ مصحفًا إلا طاهرًا الطَّهَارَةُ الَّتِي تَجْزِيهِ
لِلصَّلَاةِ المكتوبة؛ لأنَّ كلاً صلاةً، ولا يحملُ مسُ مصحفٍ إلا
بطهارةٍ، وسواء خاف قوت شيءٍ من هذه الصَّلواتِ أو لم يخفِ
يكونُ ذلك سواءً في المكتوبات.

١٣- كيفَ الخطبةُ في الاستسقاء؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويخطبُ الإمامُ في الاستسقاء
خطبتين كما يخطبُ في صلاةِ العيدين يكثرُ اللهُ فيهما، ويمدُّه،
ويصلي على النبيِّ ﷺ ويكثرُ فيهما الاستغفارَ حتى يكونَ أكثرَ
كلامه، ويقولُ كثيراً ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاءَ
عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً﴾.

١٤- الدُّعاءُ في خطبةِ الاستسقاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقولُ "اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْتَنَا
بدعائك، ووعدتنا إجابتك، فقد دعوناك كما أَمَرْتَنَا فأجبنا كما
وعدتنا اللَّهُمَّ إن كنت أوجبت إجابتك لأهل طاعتك، وكنا قد
قارفتنا ما خالفنا فيه الَّذِينَ حَضُّوا طاعتك فامنن علينا بمغفرةٍ ما
قارفتنا، وإجابتنا في سقيانا، وسعةٍ رزقنا، ويدعو بما شاء بعدُ للدُّنيا
والآخرة، ويكونُ أكثرُ دُعائه الاستغفارَ يبدأ به دعاءه ويفصلُ به
بين كلامه، ويختمُ به، ويكونُ أكثرَ كلامه حتى ينقطعَ الكلامُ،
ويحضُّ النَّاسَ على التَّوْبَةِ، والطَّاعَةِ، والتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ عزَّ وجلَّ.

ﷺ ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقرأ آية أو أكثر من القرآن، ويقول: استغفر الله لي ولكم، ثم ينزل، وإن استقبل القبلة في الخطبة الأولى لم يكن عليه أن يعود لذلك في الخطبة الثانية، وأحب لمن حضر الاستسقاء استماع الخطبة والإنصات، ولا يجب ذلك وجوبه في الجمعة.

١٦- كيف تحويل الإمام رداءه في الخطبة

٥١١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثوراذي، عن عمارة بن غزية، عن عباد بن تميم قال: استسقى رسول الله ﷺ وعليه خيصة له سوداء فأراده رسول الله ﷺ أن يأخذ باستغلبها فيجعلها أعلاها، فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه. [أخرجه البيهقي (٣٥١/٣)]

قال الشافعي: وبهذا أقول فنامر الإمام أن ينكس رداءه فيجعل أعلاه أسفل، ويزيد مع تنكيسه فيجعل شقه الذي على منكبه الأيمن على منكبه الأيسر، والذي على منكبه الأيسر على منكبه الأيمن، فيكون قد جاء بما أَرَادَ رسول الله ﷺ من نكسو، وبما فعل من تحويل الأيمن على الأيسر إذا خف له رداؤه؛ فإن ثقل فعل ما فعل رسول الله ﷺ من تحويل ما على منكبه الأيمن على منكبه الأيسر، وما على منكبه الأيسر على منكبه الأيمن، ويصنع الناس في ذلك ما صنع الإمام؛ فإن تركه منهم تارك أو الإمام أو كلهم كرهت تركه لمن تركه، ولا كفارة، ولا إعادة عليه، ولا يحول رداءه إذا انصرف من مكانه الذي يخطب فيه، وإذا حولوا أردبتهم أقروها بحركة كما هي حتى ينزعوها متى نزعوها، وإن اقتصر رجل على تحويل رداءه، ولم ينكس أجزاءه إن شاء الله تعالى لسعة ذلك.

وكذلك لو اقتصر على نكسو، ولم يحول إلا نكسا، رجوت أن يجزيه.

١٧- كراهية الاستمطار بالأنواء

٥١٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا، مالك، عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن زيد بن خالد الجهني قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح بالحدبية في إثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف أثبل على الناس، فقال: هل تذكرون ماذا قال ربكم؟ قالوا الله ورسوله أعلم قال: قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي

كافر بالكواكب، وأما من قال مطرنا بنوء كذا، وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب. [أخرجه مالك (١٩٢/١)، البخاري (٨٤٦)، مسلم (٧١)، أبو داود (٣٩٠٦)، السامي (١٦٥-١٦٤/٣)]

قال الشافعي: رسول الله ﷺ بأبي هو وأمي هو عربي واسع اللسان يجتمل قوله هذا معاني، وإنما مطر بين ظهراني قوم أكثرهم مشركون؛ لأن هذا في غزوة الحديبية، وأرى معنى قوله، والله أعلم أن من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك إيمان بالله؛ لأنه يعلم أنه لا يمطر، ولا يعطي إلا الله عز وجل، وأما من قال مطرنا بنوء كذا، وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من إضافة المطر إلى أنه أمطره نوء كذا فذلك كفر كما قال رسول الله ﷺ؛ لأن النوء وقت، والوقت مخلوق لا يملك لنفسه، ولا لغيره شيئا، ولا يمطر، ولا يصنع شيئا فأما من قال: مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا بوقت كذا، فإنما ذلك كقول مطرنا في شهر كذا، ولا يكون هذا كفرا، وغيره من الكلام أحب إلي منه.

قال الشافعي: أحب أن يقول مطرنا في وقت كذا، وقد روي عن عمر أنه قال يوم الجمعة، وهو على المنبر: كم بقي من نوء الثريا؟ فقام العباس، فقال: لم يبق منه شيء إلا العواء فدعا، ودعا الناس حتى نزل عن المنبر فمطر مطرا حياي الناس منه، وقول عمر هذا بين ما وصفت؛ لأنه إنما أراد: كم بقي من وقت الثريا؟ ليعرفهم بأن الله عز وجل قدر الأمطار في أوقات فيما جربوا كما علموا أنه قدر الحر والبرد بما جربوا في أوقات، وبلغني أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ كان إذا أصبح، وقد مطر الناس قال مطرنا بنوء الفتح، ثم قرأ ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾، وبلغني أن عمر بن الخطاب أوجف بشيخ من بني تميم غدا منتكأ على عكاز، وقد مطر الناس، فقال: أجاد ما أقرى المجدح البارحة، فانكر عمر قوله أجاد ما أقرى المجدح لإضافة المطر إلى المجدح.

١٨- البروز للمطر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا أن النبي ﷺ كان يتمطر في أول مطرة حتى يصيب جسده وروي عن ابن عباس أن السماء امطرت، فقال لغلامه: أخرج فراشي، وحلي يصيبه المطر، فقال أبو الجوزاء لابن عباس: لم تفعل هذا يرحمك الله؟ فقال أما تقرأ كتاب الله ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا﴾ فأحب أن تصيب البركة فراشي وحلي.

٥١٣- أخبرنا إبراهيم، عن ابن خزيمة، عن ابن المسيب أنه رآه في المسجد، ومطرت السماء، وهو في

البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٠٦/٣-١٠٧) [١]

٥١٩- قال الشافعي: وأخبرني من لا أنهم قال حدثني أبو حازم، عن ابن المسيب أن النبي ﷺ كان إذا سمع جرس الرعد عرف ذلك في وجهه، فإذا أمطرت سرى عنه فسيل عن ذلك، فقال: إني لا أدري بما أرملت إبعذاب أم برحمة. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (١٠٧/٣)]

٥٢٠- قال الشافعي: أخبرني من لا أنهم قال: حدثنا الغلاء بن راشيد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: ما هبت ريح إلا جئنا النبي ﷺ على ركنيه، وقال: اللهم اجعلها رحمة، ولا تجعلها عذاباً اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (١٠٧/٣-١٠٨)]

قال: قال ابن عباس في كتاب الله عز وجل ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً﴾، و﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾، وقال ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾، و﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ مُمْسِكَاتٍ﴾.

٥٢١- قال الشافعي: أخبرني من لا أنهم قال: أخبرنا صفوان بن سليم قال قال رسول الله ﷺ: لا تسبوا الرياح، وعودوا بالله من شرها. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٠٨/٣)]

قال الشافعي: ولا ينبغي لأحد أن يسب الرياح، فإنها خلق الله عز وجل مطيع وجند من أجناده يجعلها رحمة ونقمة إذا شاء. ٥٢٢- قال الشافعي: أخبرنا محمد بن عباس قال: شكى رجل إلى النبي ﷺ الفقر، فقال النبي ﷺ: لعلك تسب الرياح؟. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٠٩/٣)]

٥٢٣- أخبرنا الثقة، عن الزهري، عن ثابت بن قيس، عن أبي هريرة قال أخذت الناس ريحاً بطريق مكة، وعمر حاج فاشتد، فقال عمر ﷺ لمن حوله: ما بلفظكم في الرياح؟، فلم يرجعوا إليه شيئاً فبلغني الذي سأل عنه عمر من أمر الرياح فاستخشت رجلي حتى أذرت عرس، وكنت في مؤخر الناس فقلت: يا أمير المؤمنين: أخبرتك أنك سألت، عن الرياح، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: الرياح من روح الله تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فلا تسبوها، وأسألو الله من خيرها وعودوا بالله من شرها. [أخرجه أبو داود (٥٠٩٧)، ابن ماجه (٣٧٧٧)]

السفابة فخرج إلى رجب المسجد، ثم كشف عن ظهره للمطر حتى أصابه، ثم رجع إلى مجلسه. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٠٤/٣-١٠٥)]

١٩- السيل

٥١٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرني من لا أنهم عن يزيد بن عبد الله بن الهاد أن النبي ﷺ كان إذا سأل السيل يقول: اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فتطهر منه، ونحمد الله عليه. [أخرجه البيهقي (٣٥٩/٣)]

٥١٥- قال الشافعي: أخبرني من لا أنهم، عن إسحاق بن عبد الله أن عمر كان إذا سأل السيل ذهب بأصحابه إليه، وقال: ما كان ليحيى من مجيئه أحد إلا تمسحنا به. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٠٥/٣)]

٢٠- طلب الإجابة في الدعاء

٥١٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرني من لا أنهم قال حدثني عبد العزيز بن عمر من مكحول عن النبي ﷺ قال: اطلبوا إجابة الدعاء عند التقاء الجيوش، وإقامة الصلاة ونزول الغيث. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٠٥/٣)]

قال الشافعي: وقد حفظت عن غير واحد طلب الإجابة عند نزول الغيث، وإقامة الصلاة.

٢١- القول في الإنصات عند رؤية السحاب، والريح

٥١٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرني من لا أنهم قال حدثني خالد بن رباح عن المطلب بن حنطب أن النبي ﷺ كان إذا برقت السماء أو رعدت عرف ذلك في وجهه، فإذا أمطرت سرى عنه. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٠٦/٣)]

٥١٨- قال الشافعي: أخبرني من لا أنهم قال: قال المقدام بن شريح، عن أبيه، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا أبصرنا شيئاً في السماء يعني السحاب ترك عمله، واستقبل القيلة قال: اللهم إني أعوذ بك من شر ما فيه؛ فإن كشفه الله حمده الله تعالى، وإن مطرت قال: اللهم سقياً نافعاً. [أخرجه

٥٢٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ طَاوُوسٍ: مَا كَانَ أَبُوكَ يَقُولُ إِذَا سَجَعَ الرُّعْدُ؟ قَالَ: كَانَ يَقُولُ: سُبْحَانَ مَنْ سَبَّحَتْ لَهُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١٠٩/٣)]

قال الشافعي: كأنه يذهب إلى قول الله عز وجل ﴿وَيَسْبَحُ الرُّعْدُ بِحَمْدِهِ﴾.

٢٢- الإشارة إلى المطر

٥٢٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَنْ لَا أَنَّهُمْ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْبَرَقَ أَوْ الرُّعْدَ، فَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَيُصِفُ، وَلَيِّنَتْ. [أخرجه البيهقي في (٣٦٢/٣)]

قال الشافعي: ولم تزل العرب تكره الإشارة إليه في الرعد. ٥٢٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ أَنَّ مُجَاهِدًا كَانَ يَقُولُ: الرُّعْدُ مَلَكٌ، وَالْبَرَقُ أُنْجِيحَةُ الْمَلِكِ يَسْفَنُ السَّحَابَ. [أخرجه البيهقي (٣٦٣/٣)]

قال الشافعي: ما أشبه ما قال مجاهد بظاهر القرآن. ٥٢٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا سَمِعْتُ بِأَحَدٍ ذَهَبَ الْبَرَقَ بِصَبْرِهِ كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾.

قال: وبلغني عن مجاهد أنه قال: وقد سمعت من نصيبه الصواعق كأنه ذهب إلى قول الله عز وجل ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾، وسمعت من يقول: الصواعق ربما قتلت وأحرقت.

٢٣- كثرة المطر وقلته

٥٢٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ الْمُطَّلِبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ، وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَالسَّمَاءُ تُمَطِّرُ فِيهَا يَصْرِفُهُ اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١١/٣)]

٥٢٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَنْ لَا أَنَّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّاسَ مُطِرُوا ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَا عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: مَا عَلَى الْأَرْضِ بُعْثَةٌ إِلَّا، وَقَدْ مُطِرَتْ هَذِهِ اللَّيْلَةَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"]

(١١١/٣)

٥٣٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَنْ لَا أَنَّهُمْ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ السَّنَةُ بِأَنْ لَا تُمَطَّرُوا، وَلَكِنَّ السَّنَةَ أَنْ تُمَطَّرُوا، ثُمَّ تُمَطَّرُوا، وَلَا تَنْبِثَ الْأَرْضُ شَيْئًا. [أخرجه مسلم (٢٩٠٤)]

٢٤- أي الأرض أمطر

٥٣١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْمَدِينَةُ بَيْنَ عَيْنِي السَّمَاءِ عَيْنٍ بِالشَّامِ، وَعَيْنٍ بِالْيَمَنِ، وَهِيَ أَقْلُ الْأَرْضِ مَطَرًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١١١/٣-١١٢)]

٥٣٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي يَزِيدُ أَوْ نَوْفَلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهَاشِمِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: اسْكُتْ أَقْلُ الْأَرْضِ مَطَرًا، وَهِيَ بَيْنَ عَيْنِي السَّمَاءِ يَعْنِي الْمَدِينَةَ: عَيْنٍ بِالشَّامِ، وَعَيْنٍ بِالْيَمَنِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١٢/٣)]

٥٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ، قَالَ أَخْبَرَنِي سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: يُوشِكُ أَنْ تُمَطَّرَ الْمَدِينَةُ مَطَرًا لَا يَكُنْ أَهْلُهَا الْبُيُوتَ، وَلَا يَكُنْهُمْ إِلَّا مَطَالُ الشَّعْرِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١٢/٣)]

٥٣٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يُصِيبُ الْمَدِينَةَ مَطَرًا لَا يَكُنْ أَهْلُهَا بَيْتٌ مِنْ مَدَنٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١١٢/٣)]

٥٣٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَنْ لَا أَنَّهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ مُهَاجِرٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ كَعْبًا قَالَ لَهُ، وَهُوَ يَعْمَلُ وَتَدَا بِمَكَّةَ: ائْشُدْ، وَأَوْثِقْ، فَإِنَّا نَجِدُ فِي الْكُتُبِ أَنَّ السَّيُولَ سَتَعْظُمُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١٢/٣)]

٥٣٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: جَاءَ مَكَّةَ مَرَّةً سَيْلٌ طَبَقَ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (١١٢/٣-١١٣)]

[١١٣]

٥٣٧- قال الشافعي: وأخبرني مَنْ لا أَنَّهُمْ قال
أخبرني موسى بن جبير، عن أبي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ،
عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ أَبِيهِ قال: يُونُسُ
الْمَدِينَةُ أَنْ يُصِيبَهَا مَطَرٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لَا يَكُنْ أَهْلُهَا يَتُّ مِنْ
مَذَرٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١١٣/٣)]

٢٥- أي الرِّيح يكون بها المطر

٥٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال
أخبرني مَنْ لا أَنَّهُمْ قال أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَكَانَتْ
عَذَابًا عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلِي. [أخرجه البيهقي في "معرفة السن والآثار"]
٥٣٩- قال الشافعي: وَيَلْغِي أَنْ قَتَادَةَ قال: قال رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: مَا هَبَّتْ جَنُوبٌ قَطُّ إِلَّا أَسَالَتْ وَادِيًا. [أخرجه البيهقي
(٣٦٤/٣)]

قال الشافعي: يعني أَنَّ اللَّهَ خلقها تهبُّ نشرًا بين يدي
رحمته من المطر.

٥٤٠- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قال: أَخْبَرَنَا
سُلَيْمَانُ، عَنْ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ قَيْسِ بْنِ السَّكَنِ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قال: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُرْسِلُ الرِّيحَ
فَتَحْمِلُ الْمَاءَ مِنَ السَّمَاءِ، ثُمَّ تَمُرُّ فِي السَّحَابِ حَتَّى تُدْرُ كَمَا
تُدْرُ اللَّقْحَةُ، ثُمَّ تَمْطُرُ. [أخرجه البيهقي (٣٦٤/٣)]

٥٤١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال:
أخبرنا مَنْ لا أَنَّهُمْ قال: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قال: إِذَا أُنْشِئَتْ بِحَرِّيَّةٍ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ شَامِيَّةً فَهُوَ أَمْطَرُ
لَهَا. [أخرجه البيهقي في "معرفة السن والآثار" (١١٣/٣)]

٩٤- كتاب الردة

١- الحكم في تارك الصلاة

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: من ترك الصلاة المكتوبة ثم دخل في الإسلام قيل له: لم لا تصلي؟ فإن ذكر نسياناً قلنا فصل إذا ذكرت، وإن ذكر مرضاً قلنا فصل كيف أطق قائماً أو قاعداً أو مضطجعا أو مومياً؛ فإن قال أنا أطيع الصلاة، وأحسنها، ولكن لا أصلي، وإن كانت علي فرضاً قيل له: الصلاة عليك شيء لا يعملها عنك غيرك، ولا تكون إلا بعملك؛ فإن صليت، وإلا استبتك؛ فإن تبت، وإلا قتلناك؛ فإن الصلاة أعظم من الزكاة، والحجة فيها ما وصفت من أن أبا بكر رضي الله عنه قال: لو منعوني عقلاً ما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه لا تفرقوا بين ما جمع الله. [أخرجه مالك (١/١٩٢)، البيهقي في معرفة السنن والآثار (١١٣/٣)]

قال الشافعي: يذهب فيما أرى، والله تعالى أعلم، إلى قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾؛ وأخبر أبو بكر أنه إنما يقاتلهم على الصلاة والزكاة، وأصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا من منع الزكاة إذ كانت فريضة من فرائض الله جل ثناؤه، ونصب دونها أهلها، فلم يقدر على أخذها منهم طائعين، ولم يكونوا مقهورين عليها فتوخذ منهم كما تقام عليهم الحدود كارهين وتوخذ أمورهم لمن وجبت له بركة أو دين كارهين أو غير كارهين فاستحلوا قتالهم والقتال سبب القتل، فلما كانت الصلاة، وإن كان تاركها في أيدينا غير ممتنع منا، فإننا لا نقدر على أخذ الصلاة منه؛ لأنها ليست بشيء يؤخذ من يديه مثل اللقطة، والخراج، والمال.

قلنا إن صليت، وإلا قتلناك كما يفكر فتقول إن قبلت الإيمان، وإلا قتلناك إذ كان الإيمان لا يكون إلا بقولك، وكانت الصلاة، والإيمان مخالفين معاً ما في يدك، وما نأخذ من مالك؛ لأننا نقدر على أخذ الحق منك في ذلك، وإن كرهت؛ فإن شهد عليه شهود أنه ترك الصلاة سنل عما قالوا؛ فإن قال كذبوا، وقد يمكن أن يصلي حيث لا يعلمون صدق، وإن قال نسيت صدق.

وكذلك لو شهدوا أنه صلى جالساً، وهو صحيح.

فإن قال: أنا مريض أو تطوعت صدق.

قال الشافعي: وقد قيل يستأب تارك الصلاة ثلاثاً، وذلك إن شاء الله تعالى حسن؛ فإن صلى في الثلاث، وإلا قتل، وقد خالفنا بعض الناس فيمن ترك الصلاة إذا أمر بها، وقال: لا

أصليها، فقال: لا يقتل، وقال بعضهم: أضربه وأحبسه، وقال بعضهم أحبسه، ولا أضربه، وقال بعضهم لا أضربه، ولا أحبسه، وهو أمين على صلاته.

قال الشافعي: فقلت لمن يقول لا أقتله: أرايت الرجل تحكم عليه بحكم برأيك وهو من أهل الفقه، فيقول قد أخطأت الحكم، والله لا أسلم ما حكمت به لمن حكمت له.

قال: فإن قدرت على أخذه منه أخذه منه، ولم ألنفت إلى قوله، وإن لم أقدر، ونصب دونه قاتله حتى أخذه أو أقتله.

فقلت له: وحجتك أن أبا بكر قاتل من منع الزكاة، وقتل منهم.

قال: نعم.

قلت: فإن قال لك: الزكاة فرض من الله لا يسع جهله، وحكمك رأي منك يجوز لغيرك عندك، وعند غيرك أن يحكم بخلافه فكيف تقتلني على ما لست على ثقة من أنك أصبت فيه كما تقتل من منع فرض الله عز وجل في الزكاة الذي لا شك فيه؟

قال: لأنه حق عندي وعلي جبرك عليه.

قلت: قال لك، ومن قال لك إن عليك جبري عليه؟

قال: إنما وضع الحكام لجبروا على ما رأوا.

قلت: فإن قال لك: علي ما حكموا به من حكم الله أو السنة أو ما لا اختلاف فيه؟

قال: قد يحكمون بما فيه الاختلاف.

قلت: فإن قال: فهل سمعت بأحد منهم قاتل على رد رأيه فتقتدي به؟

فقال: وأنا لم أجد هذا، فإني إذا كان لي الحكم فامتنع منه قاتله عليه.

قلت: ومن قال لك هذا؟ وقلت: أرايت لو قال لك قاتل: من ارتد عن الإسلام إذا عرضته عليه، فقال: قد عرفته، ولا أقول به أحبسه وأضربه حتى يقول به قال: ليس ذلك له؛ لأنه قد بدل دينه، ولا يقبل منه إلا أن يقول به.

قلت: أفتعدو الصلاة إذ كانت من دينه، وكانت لا تكون إلا به كما لا يكون القول بالإيمان إلا به أن يقتل على تركها أو يكون أميناً فيها كما قال بعض أصحابك: فلا تحبسه، ولا تضربه؟

قال: لا يكون أميناً عليها إذا ظهر لي أنه لا يصليها، وهي حق عليه.

قلت: أفتقتله برأيك في الامتناع من حكمك برأيك، وتدع قتله في الامتناع من الصلاة التي هي أين ما افترض الله عز وجل

كفر صريح استتيب منه؛ فإن تاب، وإلا قتل، وأخذ ماله فيئا، وإن كان ما يسحر به كلاماً لا يكون كفراً، وكان غير معروف، ولم يضرب به أحد نهى عنه؛ فإن عاد عزر، وإن كان يعلم أنه يضرب به أحدًا من غير قتل فعمد أن يعمل عزر، وإن كان يعمل عملاً إذا عمله قتل المعمول به، وقال عمدت قتله قتل به قوداً إلا أن يشاء أولياؤه أن يأخذوا دينه حالة في ماله، وإن قال: إنما أعمل بهذا لأقتل فيخطئ القتل ويصيب، وقد مات مما عملت به، ففيه الديّة، ولا قود، وإن قال: قد سحرته سحرًا مرض منه، ولم يموت منه أتم أولياؤه مات من ذلك العمل، وكانت لهم الديّة، ولا قود لهم مال السّاحر، ولا يغنم إلا في أن يكون السّحر كفراً مصرحاً، وأمر عمر أن يقتل السّحار عندنا، والله تعالى أعلم، إن كان السّحر كما وصفنا شركاً.

وكذلك أمر حفصة، وأما بيع عائشة الجارية، ولم تأمر بقتلها فيشبه أن تكون لم تعرف ما السّحر فباعتها؛ لأن لها بيعها عندنا، وإن لم تسحرها، ولو أقرت عند عائشة أن السّحر شرك ما تركت قتلها إن لم تب أو دفعنها إلى الإمام ليقتلها إن شاء الله تعالى، وحديث عائشة عن النبي ﷺ على أحد هذه المعاني عندنا، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: حقن الله الدماء، ومنع الأموال إلا بحقها بالإيمان بالله، وبرسوله أو عهد من المؤمنين بالله ورسوله لأهل الكتاب، وأباح دماء البالغين من الرجال بالامتناع من الإيمان إذا لم يكن لهم عهد قال الله تبارك وتعالى ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلٌّ مَرْصِدٌ﴾ إلى ﴿غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

٥٤٥- قال الشافعي: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله. [سأني]

قال الشافعي: والذي أراد الله عز وجل أن يقتلوا حتى يتوبوا، ويقوموا الصلاة ويتوا الزكاة، أهل الأوثان من العرب، وغيرهم الذين لا كتاب لهم.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

فيل له قال الله عز وجل ﴿فَاتَّبَعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

عليه بعد توحيد الله وشهادة أن محمداً رسول الله ﷺ والإيمان بما جاء به من الله تبارك وتعالى.

٢- الحكم في السّاحر والسّاحرة

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾.

٥٤٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال: يا عائشة أما علمت أن الله أفتاني في أمر استنفيته فيه، وقد كان رسول الله ﷺ تكث كذا وكذا يُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ، وَلَا يَأْتِيهِنَّ أَتَانِي رَجُلَانِ فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَجُلِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رَأْسِي، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَجُلِي لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مُطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ، قَالَ: لَيْدٌ بَنُ أَعْصَمٍ. قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي جُفٍ طَلَعَتْ دَكْرِي مُشْطٍ وَمُشَاقَّةٍ تَحْتَ رَعُونَةٍ أَوْ رَعُوفَةٍ فِي بَيْتِ دُرَّوَانٍ قَالَ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ هَذِهِ الَّتِي أُرِيْتُهَا كَأَنَّ رُؤُوسَ نَخْلٍهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ، وَكَأَنَّ مَاءَهَا نَقَاعَةُ الْجَنَاءِ قَالَ فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُخْرِجَ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلَا قَالَ سُفْيَانٌ تَعْنِي تَنْشَرَتْ قَالَتْ: فَقَالَ أَمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَدْ شَفَّانِي، وَآكْرَهُ أَنْ أَتِيرَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا.

قال: وليد بن أَعْصَمٍ من بني زريق حليف اليهود.

[أخرجه البخاري (٣٢٦٨)، مسلم (٢١٨٩)، ابن ماجه (٣٥٤٥)]

٥٤٣- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار أنه سمع بجمالة يقول كُتِبَ عُمَرُ " أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ " فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ. [أخرجه البيهقي (١٣٦/٨)]

٥٤٤- قال الشافعي: وأخبرنا أن حفصة زوج النبي ﷺ قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا سَحَرْتَهَا. [أخرجه البيهقي (١٣٦/٨)]

قال الشافعي: والسّحر اسم جامع لمعان مختلفة فيقال للسّاحر صف السّحر الذي تسحر به؛ فإن كان ما يسحر به كلام

قال الشافعي: فمن لم يزل على الشرك مقيماً لم يحول عنه إلى الإسلام فالقتل على الرجال دون النساء منهم.

٣- المرتد عن الإسلام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن انتقل عن الشرك إلى إيمان، ثم انتقل عن الإيمان إلى الشرك من بالغي الرجال والنساء استتيب، فإن تاب قبل منه، وإن لم يتب قتل قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُوكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ إلى ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

٥٤٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أَنَاةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْفِيٍّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَمَّانٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: كَفَرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ، أَوْ زَنَآءٍ بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ قَتْلٍ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ. [أخرجه السومدي (١٤٠٢)، النسائي (١٠٣/٧)، ابن ماجه (٢٥٣٣)]

٥٤٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَرَّقَ الْمُرْتَدِّينَ أَوْ الزَّانِدَةَ قَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُمْ، وَلَقَتَلْتُهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ. وَلَمْ أَحْرِقْهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَا يَبْنِي لِأَحَدٍ أَنْ يُعَذِّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ. [أخرجه البخاري (٦٩٢٢)، أبو داود (٤٣٥١)، الزمدي (١٤٥٨)، النسائي (١٠٤/٧)]

٥٤٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ. [أخرجه مالك (٧٣٦/٢)]

قال الشافعي: حديث يحيى بن سعيد ثابت، ولم أرَ أهل الحديث يشترطون الحديثين بعد حديث زيد؛ لأنه منقطع، ولا الحديث قبله.

قال: ومعنى حديث عثمان عن النبي ﷺ: كَفَرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ ومعنى، مَنْ بَدَّلَ قَتْلٍ معنى يدلُّ على أنَّ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ دِينَ الْحَقِّ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ لَا مِنْ بَدَلٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ خَرَجَ مِنْ غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْيَانِ، فَإِنَّمَا خَرَجَ مِنْ بَاطِلٍ إِلَى بَاطِلٍ، وَلَا يَقْتُلُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْبَاطِلِ إِنَّمَا يَقْتُلُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى الدِّينِ الَّذِي أَوْجَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، وَعَلَى خِلَافِهِ النَّارَ إِنَّمَا كَانَ عَلَى دِينٍ لَهُ النَّارُ إِنْ

أَقَامَ عَلَيْهِ قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، وَقَالَ: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿مُسْلِمُونَ﴾.

قال الشافعي: وإذا قتل المرتد أو المرتدة فأموالهما فيء لا يرثها مسلم ولا ذمي، وسواء ما كسبا من أموالهما في الردة أو ملكا قبلها، ولا يسى للمرتدين ذرية امتنع المرتدون في دارهم أو لم يتمتعوا أو لحقوا في الردة بدار الحرب أو أقاموا بدار الإسلام؛ لأن حرمة الإسلام قد ثبتت للذرية بحكم الإسلام في الدين والحريّة، ولا ذنب لهم في تبديل آبائهم، ويوارثون، ويصلى عليهم، ومن بلغ منهم الخنث أمر بالإسلام؛ فإن أسلم، وإلا قتل، ولو ارتد المعاهدون فامتنعوا أو هربوا إلى دار الكفار، وعندنا ذراريهم ولدوا من أهل عهد لم نسبهم، وقتلناهم إذا بلغوا ذلك - إن شتمت فلهم العهد، وإلا نبذنا إليكم فاخرجوا من بلاد الإسلام فأنتم حرب - ومن ولد من المرتدين من المسلمين، والذميّين في الردة لم يسب؛ لأن آبائهم لا يسبون، ولا يؤخذ من ماله شيء ما كان حيّاً؛ فإن مات على الردة أو قتل جعلنا ماله فيءاً، وإن رجع إلى الإسلام فماله له، وإذا ارتد رجل عن الإسلام أو امرأة استتيب أيهما ارتد، فظاهر الخبر فيه أن يستتاب مكانه؛ فإن تاب، وإلا قتل، وقد يحتمل الخبر أن يستتاب مدة من المدد.

٥٤٩- أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَجُلٌ مِنْ قَبِيلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَسَأَلَهُ عَنِ النَّاسِ فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ كَانَ فِيكُمْ مِنْ مُغْرَبَةٍ خَبِرَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ قَالَ: فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: فَهَلَّا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا، وَاسْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ، وَيَرْاجِعَ أَمَرَ اللَّهُ اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضُرْ، وَلَمْ أَمُرْ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بُلَغَنِي. [أخرجه مالك (٧٣٧/٢)]

قال الشافعي: وفي حبه ثلثاً قولان: أحدهما أن يقال ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: يَجِلُّ الدَّمُ بِثَلَاثٍ كَفَرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ وَهَذَا قد كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ، وَبَدَّلَ دِينَهُ دِينَ الْحَقِّ، وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ بِأَنَاءٍ مُؤَقَّتَةٍ تَتَّبَعُ.

فإن قال قائل: إن الله جلَّ ثَنَاؤُهُ أَجَلَ بَعْضٍ مِنْ قَضَى بَعْدَ أَنْ يَتِمَّحَ فِي دَارِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ نَزَلَتْ نَقْمَةُ اللَّهِ بِمَنْ عَصَاهُ خَالَفَ لِمَا يَجِبُ عَلَى الْأَنَمَةِ أَنْ يَقُومُوا بِهِ مِنْ حَقِّ اللَّهِ.

فإن قال قائل: ما دلُّ على ذلك؟

اللَّهُ الثَّوَابَ عَلَى السَّرَائِرِ دُونَ خَلْقِهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَنَبِيِّهِ ﷺ: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَطَعِ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾.

قال: وَهَذَا قِيلَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ مَا هُمْ بِمُخْلِصِينَ، وَفِي قَوْلِ اللَّهِ آمَنُوا، ثُمَّ كَفَرُوا، ثُمَّ أَظْهَرُوا الرَّجُوعَ عَنْهُ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ أَسْمُهُ ﴿يُخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ فَحَقَّنَ بِمَا أَظْهَرُوا مِنَ الْخَلْفِ مَا قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ دَمَاءَهُمْ بِمَا أَظْهَرُوا.

قال: وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاهُ ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِظْهَارَ الْإِيمَانِ جَنَّةٌ مِنَ الْقَتْلِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ السَّرَائِرِ.

٥٥٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخَيْثَرِ، عَنْ الْعُقَدَادِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَقَاتَلَنِي فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِسَيْفِهِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسَلَّمْتُ إِلَيْكَ أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهُمَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقْتُلْهُ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠١٩)، مُسْلِمٌ (٩٥)، أَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٤)]

قال الربيعُ معنى قول النبي ﷺ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلْتَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ يَعْنِي أَنَّهُ بِمَنْزِلِكَ حَرَامُ الدَّمِ، وَأَنْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ بِمَنْزِلَتِهِ كُنْتَ مَبَاحَ الدَّمِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ الَّذِي قَالَ.

قال الشافعي: وَفِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُنَافِقِينَ دَلَالَةٌ عَلَى أُمُورٍ مِنْهَا، لَا يَقْتُلُ مِنَ أَظْهَرِ التَّوْبَةِ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانٍ، وَمِنْهَا أَنَّهُ حَقَّنَ دَمَاءَهُمْ، وَقَدْ رَجَعُوا إِلَى غَيْرِ يَهُودِيَّةٍ، وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ، وَلَا مَجُوسِيَّةٍ، وَلَا دِينَ يَظْهَرُونَ إِنَّمَا أَظْهَرُوا الْإِسْلَامَ، وَأَسْرَوْا الْكُفْرَ فَأَقْرَبَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الظَّاهِرِ عَلَى أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ فَسَاكَحُوا الْمُسْلِمِينَ، وَوَارِثُوهُمْ وَأَسْهَمَ لِمَنْ شَهِدَ الْحَرْبَ مِنْهُمْ، وَتَرَكَوْا فِي مَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ.

قال الشافعي: وَلَا رَجْعَ عَنِ الْإِيمَانِ أَبَدًا أَشَدُّ وَلَا أَيْنُ كُفْرًا تَمَّنَ أَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ كُفْرِهِ بَعْدَ إِيمَانِهِ.

قِيلَ: دَلٌّ عَلَيْهِ مَا قَضَى اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ إِمِهَالِهِ لِمَنْ كَفَرَ بِهِ، وَعَصَاهُ، وَقِيلَ: أَسْلَتْنَاهُ مَدَدًا طَالَتْ، وَقَصُرَتْ، وَمَنْ أَخَذَهُ بَعْضُهُمْ بِعَذَابٍ مَعْجَلٍ، وَإِمِهَالَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى عَذَابِ الْآخِرَةِ الَّذِي هُوَ أَخْزَى فَاْمُضَى قَضَاءَهُ عَلَى مَا أَرَادَ لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ، وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ، وَلَمْ يَجْعَلْ هَذَا لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ فَمَا وَجِبَ مِنْ حَقِّهِ فَالْتَأَنَى بِهِ ثَلَاثًا لِيَتُوبَ بَعْدَ ثَلَاثِ كَهَيْتِهِ قَبْلَهَا إِمَّا لَا يَنْقَطِعُ مِنْهُ الطَّمَعُ مَا عَاشَ؛ لِأَنَّهُ يَسَّرَ مِنْ تَوْبَتِهِ، ثُمَّ يَتُوبُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِغْرَامُهُ يَقْطَعُ الطَّمَعُ مِنْهُ فَذَلِكَ يَكُونُ فِي مَجْلِسٍ، وَهَذَا قَوْلُ يَصْحُحُ؛ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَتَأَنَّى بِهِ مِنْ زَعَمَ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَى عَنْ عَمْرِو لَوْ حَسِبْتُمُوهُ ثَلَاثًا، لَيْسَ بِشَابِتٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ مَتَصِلًا، وَإِنْ كَانَ ثَابِتًا كَانَ لَمْ يَجْعَلْ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ قَبْلَ ثَلَاثِ شَيْئًا، وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُ يَحْبِسُ ثَلَاثًا، وَمَنْ قَالَ بِهِ احْتِجَّ بِأَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؓ أَمَرَ بِهِ، وَأَنَّهُ قَدْ يَجِبُ الْحَدُّ فَيَتَأَنَّى بِهِ الْإِمَامُ بَعْضُ الْأَنَاءِ، فَلَا يَبَاقُ عَلَيْهِ.

قال الربيعُ قال الشافعي: فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَا يَقْتُلُ حَتَّى يَجُوزَ كُلُّ وَقْتٍ صَلَاةٍ فَيَقَالَ لَهُ: قُمْ فَصَلِّ؛ فَإِنْ لَمْ يَصَلِّ قَتَلَ.

قال الشافعي: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الْمُرْتَدِّ فَقَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ: مَنْ وَلَدَ عَلَى الْفِطْرَةِ، ثُمَّ ارْتَدَّ إِلَى دِينٍ يَظْهَرُهُ أَوْ لَا يَظْهَرُهُ لَمْ يَسْتَبْ وَقَتْلٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ سِوَاهُ مَنْ وَلَدَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَمَنْ أَسْلَمَ لَمْ يُولَدْ عَلَيْهَا فَاتَّبَعَا ارْتَدَّ؛ فَكَانَتْ رَدَّتُهُ إِلَى يَهُودِيَّةٍ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ دِينٍ يَظْهَرُهُ اسْتَبِيحَ؛ فَإِنْ تَابَ قَبْلَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَبْ قَتَلَ، وَإِنْ كَانَتْ رَدَّتُهُ إِلَى دِينٍ لَا يَظْهَرُهُ مِثْلُ الزَّنَدَقَةِ، وَمَا أَشْبَهَهَا قَتَلَ، وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى تَوْبَتِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ سِوَاهُ مَنْ وَلَدَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَمَنْ لَمْ يُولَدْ عَلَيْهَا إِذَا فَاتَّبَعَا ارْتَدَّ اسْتَبِيحَ؛ فَإِنْ تَابَ قَبْلَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَبْ قَتَلَ.

قال الشافعي: وَبِهَذَا أَقُولُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ أَخْتَرْتَهُ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ الَّذِي أَحْبَبَ بِهِ دَمَ الْمُرْتَدِّ مَا أَبَاحَ اللَّهُ بِهِ دَمَاءَ الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: كُفِّرْ بَعْدَ إِيمَانٍ فَلَا يَعْدُو قَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ كَلِمَةُ الْكُفْرِ تَرْجَبُ دَمَهُ كَمَا يُوْجِبُهُ الزَّنَا بَعْدَ الْإِحْصَانِ فَقَتَلَ بِمَا أَوْجَبَ دَمَهُ مِنْ كَلِمَةِ الْكُفْرِ إِلَى أَيِّ كُفْرٍ رَجَعَ، وَمَوْلُودًا عَلَى الْفِطْرَةِ كَانَ أَوْ غَيْرَ مَوْلُودٍ، أَوْ يَكُونُ إِنَّمَا يُوْجِبُ دَمَهُ كُفْرٌ ثَبَتَ عَنْهُ إِذَا سَلَّ الثَّقَلَةُ عَنْهُ امْتَنَعَ، وَهَذَا أَوَّلُ الْمُعْنِينِ بِهِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَتَلَ مُرْتَدًّا رَجَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَأَبُو بَكْرٍ قَتَلَ الْمُرْتَدِّينَ وَعَمَرُ قَتَلَ طَلِيحَةَ، وَعِيسَى بْنُ يَدْرِ، وَغَيْرَهُمَا.

قال الشافعي: وَالْقَوْلَانِ اللَّذَانِ تَرَكْتُ لَيْسَا بِوَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا وَجْهَ لِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَهُمَا، وَإِنَّمَا كَلَّفَ الْعِبَادَ الْحُكْمَ عَلَى الظَّاهِرِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَتَوَلَّى

ما غاب فاقبل القول بالإيمان إذا قاله ظاهراً وانسبه إليه، وأعمل به إذا عمل فهذا واحد في كلٍّ أحده سواء لا يختلف، ولا يجوز أن يفرق بينه إلا بحجة إلا أن يفرق الله ورسوله بينه، ولم نعلم لله حكماً، ولا لرسوله ﷺ يفرق بينه، وأحكام الله ورسوله تدل على أن ليس لأحد أن يحكم على أحد إلا بظاهر، والظاهر ما أقر به أو ما قامت به بينة ثبتت عليه، فالحجة فيما وصفنا من المناققين، وفي الرجل الذي استفتى فيه المقداد رسول الله ﷺ، وقد قطع يده على الشرك، وقول النبي ﷺ: فهل كشف عن قلبه؟ يعني أنه لم يكن لك إلا ظاهره، وفي قول النبي ﷺ: في المبلعين إن جاءت به أحرر كانه وحره، فلا أراه إلا قد كذب عليها، وإن جاءت به أتبع جعداً، فلا أراه إلا قد صدق فجاءت به على النعت المذكور، فقال رسول الله ﷺ: إن أمره لين لولا ما حكّم الله وفي قول رسول الله ﷺ: إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ فقلل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذ به، فإني إنما أقطع له قطعة من النار.

قال الشافعي: ففي كل هذا دلالة بينة أن رسول الله ﷺ إذا لم يقض إلا بالظاهر فالحكام بعده أولى أن لا يقضوا إلا على الظاهر، ولا يعلم السرائر إلا الله عز وجل والظنون محرّم على الناس، ومن حكم بالظن لم يكن ذلك له، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وإذا ارتد الرجل أو المرأة عن الإسلام فهرب، ولحق بدار الحرب أو غيرها، وله نساء وأمهات أولاد، ومكاتيب ومدبرون، وماليك، وأموال ماشية، وأرضون وديون له عليه أمر القاضي نساءه أن يعتدّن، وأنفق عليهن من ماله، وإن جاء تائباً، وهن في عدتهن فهو على النكاح، وإن لم يأت تائباً حتى تخصى عدتهن، فقد انفسخ منه، وينكح من شئن، ووقف أمهات الأولاد فمتى جاء تائباً فهن في ملكه، وينفق عليهن من ماله، فإن مات أو قتل عتقن، وكان مكاتبه على كتابتهم تؤخذ نحوهم؛ فإن عجزوا رجعوا رقيقاً، ونظر فيمن بقي من رقيقه؛ فإن كان حبسه أزيد في ماله حبسه أو من كان منهم يزيد في ماله بخراج أو بضاعة أو كفاية لضيقه، وإن كان حبسه ينقص من ماله أو حبس بعضهم باع من كان حبسه منهم ناقصاً للمال، وهكذا يصنع في ماشيته، وأرضه، ودوره، ورقيقه ويقتضي دينه، ويقضي عنه ما حل من دين عليه؛ فإن رجع تائباً سلم إليه ما وقف من ماله، وإن مات أو قتل على رده كان ما بقي من ماله فينا.

قال الشافعي: وإن جنى في رده جنابة لها أرض أخذ من ماله، وإن جنى عليه فالجنابة هدر؛ لأن دمه مباح فما دون دمه

فإن قال قائل: أخبر الله عز وجل عن أسرارهم، ولعله لم يعلمه الأدميون فمنهم من شهد عليه بالكفر بعد الإيمان، ومنهم من أقر بعد الشهادة، ومنهم من أقر بغير شهادة، ومنهم من أنكر بعد الشهادة، وأخبر الله عز وجل عنهم بقول ظاهر، فقال عز وجل: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ رَسُولُهُ إِلَّا غُرُوراً﴾ فكلهم إذا قال: ما قال: وثبت على قوله أو جحد أو أقر، وأظهر الإسلام ترك بإظهار الإسلام، فلم يقتل.

فإن قال قائل: فإن الله عز وجل قال ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً﴾ إلى قوله ﴿فَاسِقُونَ﴾، فإن صلاة رسول الله ﷺ مخالفة صلاة المسلمين سواء؛ لأننا نرجو أن لا يصلي على أحد إلا صلى الله عليه ورحمه، وقد قضى الله ﷻ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الذَّلِكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً﴾، وقال جل ثناؤه ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾.

فإن قال قائل: ما دل على الفرق بين صلاة رسول الله ﷺ إذ نهي عنهم، وصلاة المسلمين غيره، فإن رسول الله ﷺ انتهى عن الصلاة عليهم بنهي الله له، ولم ينه الله عز وجل ورسوله ﷺ عنها، ولا عن مواريثهم.

فإن قال قائل: فإن ترك قتلهم جعل لرسول الله ﷺ خاصة فذلك يدخل عليه فيما سواه من الأحكام فيقال فيمن ترك عليه السلام قتله أو قتله جعل هذا له خاصة، وليس هذا لأحد إلا بان تأتي دلالة على أن أمراً جعل خاصة لرسول الله ﷺ وإلا فما صنع عام، على الناس الاقتداء به في مثله إلا ما بين هو أنه خاص أو كانت عليه دلالة بخبر.

قال الشافعي: وقد عاشروا أبا بكر وعمر وعثمان أئمة الهدى، وهم يعرفون بعضهم، فلم يقتلوا منهم أحداً، ولم يمنعوه حكم الإسلام في الظاهر إذ كانوا يظهرون الإسلام، وكان عمر يمر بمجذبة بن الإيمان إذا مات ميت؛ فإن أشار عليه أن اجلس جلس، واستدل على أنه منافق، ولم يمنع من الصلاة عليه مسلماً، وإنما يجلس عمر عن الصلاة عليه؛ لأن الجلوس عن الصلاة عليه مباح له في غير المناق، إذا كان لهم من يصلي عليهم سواء، وقد يرتد الرجل إلى النصرانية، ثم يظهر التوبة منها، وقد يمكن فيه أن يكون مقيماً عليه؛ لأنه قد يجوز له ذلك عنده بغير جماعة النصارى ولا غشيان الكنائس، فليس في رده إلى دين لا يظهره إذا أظهر التوبة شيء يمكن بأن يقول قائل لا أجد دلالة على توبته بغير قوله إلا، وهو يدخل في النصرانية، وكل دين يظهره ويمكن فيه قبل أن يظهر رده أن يكون مشتتاً على الردة.

فإن قال قائل: لم أكلف هذا إنما كلفت ما ظهر، والله ولي

أولى أن يباح من دمه.

قال: وإن اعتق في رده أحدًا من رقيقه فاعتق موقوف ويستغل العبد، ويوقف عليه؛ فإن مات فهو رقيق، وغلته مع عتقه فيه، وإن رجع تابعًا فهو حر، وله ما غل بعد العتق.

قال: وإن أقر في رده بشيء من ماله فهو كما وصفت في العتق.

وكذلك لو تصدق.

قال: وإن، وهب، فلا تجوز الهبة؛ لأنها لا تجوز إلا مقبوضة.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ما الفرق بينه وبين المحجور عليه في ماله يعتق فيبطل عتقه، ويتصدق فيبطل صدقته، ولا يلزمه ذلك إذا خرج من الولاية؟ الفرق بينهما أن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَابْتُلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾؛ فكان قضاء الله عز وجل أن نجس عنهم أموالهم حتى يبلغوا ويونس منهم رشد؛ فكانت في ذلك دلالة على أن لا أمر لهم، وأنها محبوبسة برحمة الله لصالحهم في حياتهم، ولم يسلطوا على إتلافها فيما لا يلزمهم، ولا يصلح معاشهم، فبطل ما أتلّفوا في هذا الوجه؛ لأنه لا يلزمهم عتق ولا صدقة، ولم يجس مال المرتد بنظر ماله ولا بأنه له، وإن كان مشركًا، ولو كان مجورًا أن يترك على شركه جاز أمره في ماله؛ لأننا لا نلي على المشركين أموالهم فأجزنا عليه ما صنع فيه إن رجع إلى الإسلام، وإن لم يرجع حتى يموت أو يقتل كان لنا بموته قبل أن يرجع ما في أيدينا من ماله فينا.

فإن قيل: أو ليس ماله على حاله؟

قيل: بل ماله على شرط.

٤- الخلاف في المرتد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال بعض الناس إذا ارتدت المرأة عن الإسلام حبست، ولم تقتل.

فقلت لمن يقول هذا القول: أخبراً قلته أم قياساً؟

قال: بل خبراً عن ابن عباس، وكان من أحسن أهل العلم من أهل ناحيته قولاً فيه.

قلت: الذي قال: هذا خطأ ومنهم من أبطله بأكثر.

قال الشافعي: وقلت له: قد حدث بعض محدثكم عن أبي بكر الصديق أنه قتل نسوة ارتددن عن الإسلام فما كان لنا أن نخرج به إذ كان ضعيفاً عند أهل العلم بالحديث.

قال: فإني أقوله قياساً على السنة.

قلت: فاذكروه.

قال: نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان من أهل دار الحرب فإذا كان النساء لا يقتلن في دار الحرب كان النساء اللاتي ثبت لهن حرمة الإسلام أولى أن لا يقتلن.

قال الشافعي: فقلت له أوشبه حكم دار الحرب الحكم في دار الإسلام.

قال: وما الفرق بينه؟

قلت: أنت تفرق بينه.

قال: وأين؟

قلت: أرايت الكبير الفاني، والراهب الأجير يقتل من هؤلاء أحد في دار الحرب.

قال: لا.

قلت: فإن ارتد رجل فترهب أو ارتد أجيراً تقتله.

قال: نعم.

قلت: ولم؟ وهؤلاء قد ثبت لهم حرمة الإسلام، وصاروا كفاراً فلم لا تحقق دماءهم؟

قال: لأن قتل هؤلاء كالحل لیس لي تعطيله.

قلت: أرايت ما حكمت به حكم الحد أنسقطه عن المرأة؟ أرايت القتل والقطع، والرجم، والجلد أئجد بين المرأة والرجل من المسلمين فيه فرقاً؟

قال: لا.

قلت: فكيف لم تقتلها بالحد في الردة.

قال الشافعي: وقلت له: أرايت المرأة من دار الحرب اتغنم ماله، وتسيبها، وتسترقها.

قال: نعم.

قلت: فتصنع هذا بالمرتد في دار الإسلام؟

قال: لا.

قال: فقلت له: فكيف جاز لك أن تقيس بالشيء ما لا يشبهه في الوجهين؟

قال الشافعي: وقال بعض الناس: وإذا ارتد الرجل عن الإسلام قتل أو مات على رده أو لحق بدار الحرب قسمنا ميراثه بين ورثته من المسلمين، وقضينا كل دين عليه إلى أجل وأعتقنا أمهات أولاد، ومدبريه؛ فإن رجع إلى الإسلام لم نرد من الحكم شيئاً إلا أن نجد من ماله شيئاً في يدي أحد من ورثته فيردون عليه؛ لأنه ماله، ومن أتلّف من ورثته شيئاً مما قضينا له به ميراثاً لم يضمنه.

الحلال والحرام.

قال: وما ذلك لهم.

قلت: ولم؟

قال: لأن على أهل العلم أن يقولوا من كتاب أو سنة أو أمر مجمع عليه أو أثر أو قياس أو معقول، ولا يقولون بما يعرف الناس غيره إلا أن يفرق بين ذلك كتاب أو سنة أو إجماع أو أثر، ولا يجوز في القياس أن يخالف.

قلت هذا سنة؟

قال: نعم.

قلت: فقد قلت بخلاف الكتاب، والقياس، والمعقول.

قال: فأين خالفت القياس؟

قلت: أرايت حين زعمت أن عليك إذا ارتد، ولحق بدار الحرب أن تحكم عليه حكم الموتى، وأنت لا ترد الحكم إذا جاء، لأنك إذا حكمت به لزمك إن جاءت سنة فتركه لم تحكم عليه في ماله عشر سنين حتى جاء تاباً، ثم طلب منك من كنت تحكم في ماله حكم الموتى أن تسلم ذلك إليه، وقال: قد لزمك أن تعطينا هذا بعد عشر سنين؟

قال: ولا أعطيهم ذلك، وهو أحق بماله.

قلت له: فإن قالوا إن كان هذا لزمك، فلا يحل لك إلا أن تعطيتاه، وإن كان لم يلزمك إلا بموته، فقد أعطيتاه في حال لا يحل لك، ولا لنا ما أعطيتنا منه.

قال الشافعي: وقلت له: أرايت إذ زعمت أنك إذا حكمت عليه بحكم الموتى، فهل يعدو الحكم فيه أن يكون نافذاً لا يرد أو موقوفاً عليه يرد إذا جاء.

قال: ما أقول بهذا التحديد.

قلت: افترق بينه بخبر يلزم فتبعه؟

قال: لا.

فقلت: إذا كان خلاف القياس، والمعقول، وتقول بغير خبر يجوز؟

قال: إنما فرق أصحابكم بغير خبر.

قلت: أرايت ذلك ممن فعله منهم صواباً؟

قال: لا.

قلت: أو رأيت أيضاً قولك إذا كان عليه دين إلى ثلاثين سنة فلحق بدار الحرب فقضيت صاحب الدين دينه، وهو مائة ألف دينار، وأعقت أمهات أولاده، ومدبريه، وقسمت ميراثه بين بني فاصاب كل واحد منهما ألف دينار فأنلف أحدهما نصيبه،

قال الشافعي: فقلت لأعلى من قال هذا القول عندهم: أصول العلم عندك أربعة أصول أوجها وأولها أن يؤخذ به، فلا يترك كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فلا أعلمك إلا قد جردت خلافهما، ثم القياس، والمعقول عندك الذي يؤخذ به بعد هذين الإجماع، فقد خالفت القياس والمعقول، وقلت في هذا قولاً متناقضاً.

قال: فأوجدني ما وصفت.

قلت له قال الله: تبارك وتعالى ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرُفُّهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ مع ما ذكر من أي الموارث ألا ترى أن الله عز وجل إنما ملأ الأحياء بالموارث ما كان الموتى يملكون إذا كانوا أحياء؟

قال: بلى.

قلت: والأحياء خلاف الموتى؟

قال: نعم.

قلت: أرايت المرتد ببعض ثغورنا يلحق بمسليحة لأهل الحرب يراها، فيكون قائماً بقتالنا أو مترهباً أو معتزلاً لا تعرف حياته فكيف حكمت عليه حكم الموتى وهو حي؟ بخبر قلته أم قياساً.

قال: ما قلته خبراً.

قلت: وكيف عبت أن حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان في امرأة المفقود ترص أربع سنين، ثم تعتد، ولم يحكما في ماله؟

فقلت: سبحان الله يجوز أن يحكم عليه بشيء من حكم الموتى، وإن كان الأغلب أنه ميت، لأنه قد يكون غير ميت، ولا يحكم عليه إلا بيقين، وحكمت أنت عليه في ساعة من نهار حكم الموتى في كل شيء برباك، ثم قلت فيه قولاً متناقضاً.

قال: فقال: ألا تراني لو أخذته فقتلته؟

قلت: وقد تأخذ، فلا تقتله بأخذه مبرماً أو أخرس، فلا تقتله حتى يفيق فتستيه.

قال: نعم.

قال: وقلت له: أرايت لو كنت إذا أخذته تقتله أكان ذلك يوجب عليه حكم الموتى، وأنت لم تأخذ، ولم تقتله، وقد تأخذ، ولا تقتله بأن يتوب بعدما تأخذ، وقبل تغيير حاله بالخرس؟

قال: فإني أقول إذا ارتد، ولحق بدار الحرب فحكمه حكم

ميت.

قال: فقلت له أفيجوز أن يقال ميت يحيا بغير خبر؟ فإن جاز هذا لك جاز لغيرك مثله، ثم كان لأهل الجهل أن يتكلموا في

والآخر بعينه، ثم جاء مسلماً من يومه أو غدو، فقال: اردد علي ما لي فهو هذا، وهؤلاء أمهات أولادي، ومدبري بأعيانهم، وهذا صاحب ديني يقول لك: هذا ماله في يدي لم أغیره، وهذان ابنائي مالي في يد أحدهما أو قد صادني الآخر فأتلفت مالي.

قال: أقول له: قد مضى الحكم، ولا يرد غير أنني أعطيك المال الذي في يد ابنك الذي لم يتلفه.

فقلت له: فقال لك ولم تعطينه دون مالي.

قال: لأنه مالك بعينه.

فقلت له: فمدبروه وأمهات أولاديه، ودينه المؤجل ماله بعينه فأعطه إياه.

قال: لا أعطيه إياه؛ لأن الحكم قد مضى به.

قلت: ومضى ما أعطيت ابنه.

قال: نعم.

قلت: فحكمت حكماً، واحداً؛ فإن كان الحق إمضاء فأمضه كله، وإن كان الحق رده فردّه كله.

قال: أرء ما وجدته بعينه.

قلت له: فاردد إليه دينه المؤجل بعينه ومدبريه، وأمهات أولاده قال: أرء عين ما وجدت في يد وارثه.

قلت له: أفترى هذا جواباً؟ فما زاد على أن قال فأين السنة؟

٥٥١- قال الشافعي: فقلت له: أخبرتنا مالك، عن

ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: لا يرث المسلم الكافر.

٥٥٢- قال الشافعي: أخبرتنا سفيان عن الزهري عن

علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ مثله. قلت: أفيعذو المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً؟

قال: بل كافر، وبذلك أقتله.

قلت: أفما تبين لك السنة أن المسلم لا يرث الكافر قال: فإنما قد روي عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه ورث مرتداً قتله، وورثته من المسلمين.

قال: فقلت أنا اسمعك وغيرك تزعمون أن ما روي عن علي من تورثه المرتد خطأ، وأن الحفاظ لا يروونه في الحديث.

قال: فقد رواه ثقة.

وإنما قلنا خطأ بالاستدلال، وذلك ظن.

قال: فقلت له: روى الثقي، وهو ثقة عن جعفر بن محمد عن أبيه رحمه الله تعالى عن جابر أن النبي ﷺ قضى باليتين مع الشاهد.

فقلت: فلم يذكر جابراً الحفاظ فهذا يدل على أنه غلط أفرايت لو احتجنا عليك بمثل حججك قلنا: هذا ظن والثقي ثقة، وأن صنع غيره أوشك.

قال فإذا لا تنصف.

قلت: وكذلك لم تنصف أنت حين أخبرني أن الحفاظ رروا هذا الحديث عن علي ﷺ ليس فيه تورث ماله، وقلت هذا غلط، ثم احتججت به.

فقال: لو كان ثابتاً.

قلت: فاصل ما نذهب إليه نحن وأنت وأهل العلم أن ما ثبت عن رسول الله ﷺ وثبت عن غيره خلافه، ولو كثروا لم يكن فيه حجة؟

قال: أجل، ولكني أقول: قد يحتمل قول النبي ﷺ: لا يرث المسلم الكافر الذي لم يسلم قط.

قال الشافعي: فقلت له: انفرد هذا بدلالة في الحديث؟

قال: لا، ولكن علياً ﷺ أعلم به.

فقلت أروي علي عن النبي ﷺ هذا الحديث فنقول لا يدع شيئاً رواه عن النبي ﷺ إلا وقد عرف معناه فيوجه على ما قلت؟

قال: ما علمته رواه عن النبي ﷺ.

قلت: أفيمكن فيه أن لا يكون سمعه؟

قال: نعم.

قال الشافعي: فقلت له: أفترى لك في هذا حجة؟

قال: لا يشبه أن يكون يخفى مثل هذا عن علي رضي الله تعالى عنه.

فقلت: وقد وجدتكم تخبر عن النبي ﷺ أنه قضى في بروع بنت واشق بمثل صداق نساءها، وكانت نكحت على غير صداق فقضى بخلافه، وقد سمعته، وقال مثل قول علي ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس.

فقلت: لا حجة لأحد ولا في قوله مع النبي ﷺ، وقلت له: فإن قال لك قائل قد يمكن أن يكون إنما قال: هذا زيد وابن عمر وابن عباس؛ لأنهم علموا أن النبي ﷺ قد علم أن زوج بروع فرض لها بعد عقد النكاح فحفظ مقل أن عقدة النكاح بعد فريضة، وعلم هؤلاء أن الفريضة قد كانت بعد الدخول:

قال: ليس في حديث معقل، وهؤلاء لم يرووه، فيكونون قالوه برواية.
وإنما قالوا عندنا بالرأي حتى يدعوا فيه رواية.

قال الشافعي: قلت لم لا يكون ما رويت عن علي في المرتد هكذا؟

قال: وقلت له معاذ بن جبل يورث المسلم من الكافر ومعاوية وابن المسيب ومحمد بن علي وغيرهم، ويقول بعضهم: نرثهم، ولا يرثونا كما تحل لنا نساؤهم، ولا تحل لهم نساؤنا.

أفرايت إن قال لك قائل: فمعاذ بن جبل من أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ، وقد يحمل حديث رسول الله ﷺ: لا يرث المسلم الكافر من أهل الأوثان؛ لأن أكثر حكمه كان عليهم، وليس يحل نساؤهم، ولكن المسلم يرث الكافر من أهل الكتاب كما يحل له نكاح المرأة منهم.

قال: ليس ذلك له والحديث يحمل كثيراً مما حل، وليس معاذ حجة، وإن قال قولاً واحتمله الحديث؛ لأنه لم يرو الحديث. قلت: فنقول لك ومعاذ يجهل هذا، ويرويه أسامة بن زيد؟ قال: نعم. قد يجهل السنة المتقدم الصحبة ويعرفها قليل الصحبة.

قال الشافعي: قلت له كيف لم تقل هذا في المرتد؟

قال الشافعي: فقطع الكلام: وقال: ولم قلت يكون مال المرتد فيثا؟

قلت: بأن الله تبارك وتعالى حرّم دم المؤمن وماله إلا بواحدة ألزمه إياها، وأباح دم الكافر وماله إلا بأن يؤدي الجزية أو يستأمن إلى مدة؛ فكان الذي يباح به دم البالغ من المشركين هو الذي يباح به ماله، وكان المال تبعاً للذي هو أعظم من المال، فلما خرج المرتد من الإسلام صار في معنى من أبيع دمه بالكفر لا بغيره، وكان ماله تبعاً لدمه، ويباح بالذي أبيع به من دمه، ولا يكون أن تنحل عنه عقدة الإسلام فيباح دمه ويمنع ماله.

قال الشافعي: فقال: فإن كنت شبهته بأهل دار الحرب، فقد جمعت بينهم في شيء، وفرقته في آخر.

قلت: وما ذاك؟

قال: أنت لا تغنم ماله حتى يموت أو تقتله، وقد يغنم مال الحربي قبل أن يموت وتقتله.

قال الشافعي: قلت له: الحكم في أهل دار الحرب حكمان: فأما من بلغته الدعوة فأغير عليه بغير دعوة أخذ ماله، وإن لم آتله، وأما من لم تبلغه الدعوة، فلا أغير عليه حتى أدعوه، ولا اغنم من ماله شيئاً حتى أدعوه فيمتنع فيحل دمه وماله، فلمّا

[المعرفة ١٢٨/٣]

١- كتاب الجنائز

١- باب ما جاء في غسل الميت

٥٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَيْسَ لِغُسْلِ الْمَيِّتِ حَدٌّ يَنْتَهِي لَا يُجْزَى دُونَهُ، وَلَا يُجَاوِزُ، وَلَكِنْ يُغْسَلُ فَيَنْقَى.

٥٥٤- وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهْنُ فِي غُسْلِ بَيْتِهِ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَمِذْرٍ وَاجْتَلَنْ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ. [أخرجه البخاري (١٢٥٣)، مسلم (٩٣٩)، أبو داود (٣١٤٢)، الترمذي (٩٩٥)، النسائي (٣١/٤)، ابن ماجه (١٤٥٨)]

قال الشافعي: وعاب بعض الناس هذا القول على مالك، وقال: سبحانه الله كيف لم يعرف أهل المدينة غسل الميت، والأحاديث فيه كثيرة؟ ثم ذكر أحاديث عن إبراهيم، وابن سيرين فرأى مالك معانيها على إنفاء الميت؛ لأن روايتهم جاءت عن رجال غير واحد في عدد الغسل، وما يغسل به، فقال: غسّل فلان فلاناً بكذا وكذا؛ وقال: غسّل فلاناً بكذا وكذا ثم ورأينا، والله أعلم ذلك على قدر ما يحضرهم مما يغسل به الميت، وعلى قدر إنفاقه لاختلاف الموتى في ذلك اختلاف الحالات، وما يمكن الغاسلين، ويتعذر عليهم، فقال مالك قولاً مجملاً يغسل فيقئ. وكذلك روي الوضوء مرةً واثنين وثلاثاً، وروي الغسل مجملاً.

وذلك كله يرجع إلى الإنفاء، وإذا أنقئ الميت بماء قراح أو ماء عدّ أجزاءه ذلك من غسله كما تنزل وتقول معهم في الحي، وقد روي فيه صفة غسله.

قال الشافعي: ولكن أحب إلي أن يغسل ثلاثاً بماء عدّ لا يقصر عن ثلاث لما قال النبي ﷺ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا وَإِنْ لَمْ يَنْقُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا؟

قلنا: يزيدون حتى يتقوها، وإن أنقوا في أقل من ثلاث أجزاء، ولا نرى أن قول النبي ﷺ إنما هو على معنى الإنفاء إذ قال وترأ ثلاثاً أو خمساً، ولم يوقت.

٥٥٥- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غُسِّلَ ثَلَاثًا. [أخرجه البيهقي في

٥٥٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

الثَّقَفُ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: يُجْزَى فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ مَرَّةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ. وَكَذَلِكَ بَلَّغْنَا عَنْ ثَعْلَبَةَ

بْنِ أَبِي مَالِكٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٢٨/٣)]

قال الشافعي: والذي أحب من غسل الميت أن يوضع على سرير الموتى، ويغسل في قميص.

٥٥٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غُسِّلَ فِي قَمِيصٍ. [أخرجه مالك (٢٢٢/١)]

قال: فإن لم يغسل في قميص القيت على عورته خرقاً لطيفة تواربها، وسرّ بشوب، ويدخل بيتاً لا يراه إلا من يلي غسله ويعين عليه، ثم يصب رجل الماء إذا وضع الذي يلي غسله على يده خرقاً لطيفة فيشدها، ثم يبتدئ بسفلته يقيها كما يستجي الحي، ثم ينظف يده، ثم يدخل التي يلي بها سفلته؛ فإن كان يغسله واحد أبدل الخرقه التي يلي بها سفلته، وأخذ خرقاً أخرى نقيّة فشدها على يده، ثم صب الماء عليها، وعلى الميت، ثم أدخلها في فيه بين شفتيه، ولا يغرّ فاه فيمرها على أسنانه بالماء، ويدخل أطراف أصابعه في منخريه بشيء من ماء فينقي شيئاً إن كان هنالك، ثم يوضئه وضوءه للصلاة، ثم يغسل رأسه ولحيته بالسدر؛ فإن كان ملبداً، فلا بأس أن يسرح بأستان مشط مفرجج، ولا يتف شعروه، ثم يغسل شقه الأيمن ما دون رأسه إلى أن يغسل قدمه اليمنى، ويحركه حتى يغسل ظهره كما يغسل بطنه، ثم يتحول إلى شقه الأيسر فيصنع به مثل ذلك، ويقبله على أحد شقيه إلى الآخر كل غسله حتى لا يبقى منه موضع إلا أتى عليه بالماء والسدر، ثم يصنع به ذلك ثلاثاً أو خمساً، ثم يمر عليه الماء القراح قد ألقي فيه الكافور.

وكذلك في كل غسله حتى يقيه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً، والماء يصب عليه ليكون أخفى لشيء إن خرج منه.

قال: وغسل المرأة شبيه بما وصفت من غسل الرجل.

قال الشافعي: وقال بعض الناس يغسل الأول بماء قراح، ولا يعرف زعم الكافور في الماء.

٥٥٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ

أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَوَقَّيْتُ ابْنَتَهُ، فَقَالَ اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ

إِنْ رَأَيْتُنَ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَمِذْرٍ وَاجْتَلَنْ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا

من كافر. [هـم]

قال: وأحب إليّ إن رأى من المسلم شيئاً أن لا يحدث به، فإن المسلم حقيق أن يستمر ما يكره من المسلم، وأحب إليّ أن لا يغسل الميت إلا أمين على غسله.

قال: وأولى الناس بغسله أولاهم بالصلاة عليه، وإن ولي ذلك غيره، فلا بأس، وأحب أن يغسل الذي يصب على الميت بصره عن الميت؛ فإن عجز عن غسله واحد أعانه عليه غيره.

قال: ثم إذا فرغ من غسل الميت جفف في ثوب حتى يذهب ما عليه من الرطوبة، ثم أدرج في اكفانه.

قال: وأحب لمن غسل الميت أن يغتسل، وليس بالواجب عندي، والله أعلم، وقد جاءت أحاديث في ترك الغسل منها لا تنجسوا موتاكم ولا بأس أن يغسل المسلم إذا قرأته من المشركين، ويتبع جنازته، ويدفنه، ولكن لا يصلي عليه، وذلك أن النبي ﷺ أمر علياً عليه السلام بغسل أبي طالب ولا بأس أن يعزى المسلم إذا مات.

قال الربيع: إذا مات أبوه كافراً.

٢- باب في كم يكفن الميت

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويكفن الميت في ثلاثة أثواب بيض.

وكذلك بلغنا أن النبي ﷺ كفّن، ولا أحب أن يقمّص، ولا يعمّم.

٥٦٠- أخبرنا مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله ﷺ كفّن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص، ولا عمامة. [أخرجه مالك (٢٢٣/١)، البخاري (١٢٧٣)، مسلم (٩٤١)، أبو داود (٣١٥١-٣١٥٢)، الترمذي (٩٩٦)،

النسائي (٣٦٠٣٥/٤)، ابن ماجه (١٤٦٩)]

قال الشافعي: وما كفّن فيه الميت أجزاءه إن شاء الله.

وإنما قلنا هذا لأن النبي ﷺ كفّن يوم أحلّ بغض القتل بنبوة واحدة، فدل ذلك على أن ليس فيه لا ينبغي أن تقصّر عنه، وعلى أنه يجوز ما وارى العورة.

قال: فإن قمّص أو عمّم، فلا بأس إن شاء الله، ولا أحب أن يجاور بالميت خمسة أثواب، فيكون سرفاً.

قال: وإذا كفّن ميت في ثلاثة أثواب اجمرت بالعود حتى يعبق بها الجمر، ثم يسط أحسنها وأوسعها أولها، ويدّر عليه شيء من الحنوط، ثم يسط عليه الذي يليه في السعة، ثم ذر عليه من حنوط، ثم يسط عليه الذي يليه، ثم ذر عليه شيء من حنوط، ثم

قال الشافعي: وإن كانت امرأة ضفروا شعر رأسها كله ناصيتها وقرنيها ثلاث قرون، ثم ألتيت خلفها.

قال الشافعي: وأنكر هذا علينا بعض الناس، فقال يسدل شعرها من بين ثدييها، وإنما تتبع في هذه الآثار.

ولو قال قائل: تمشط برأيه ما كان إلا كقول هذا المنكر علينا.

٥٥٩- أخبرنا الثقة من أصحابنا، عن هشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت: ضفرتنا شعر بنت رسول الله ﷺ ناصيتها وقرنيها ثلاثة قرون فالتقيناها خلفها. [هـم]

قال الشافعي: ونأمر بأمر رسول الله ﷺ لمن غسلت، وكفنت ابنته، ويجديتها يمتح الذي عاب على مالك قوله ليس في غسل الميت شيء يوقت، ثم يخالفه في غير هذا الموضع.

قال: وخالفنا في ذلك، فقال: لا يسخ رأس الميت، ولا لحيته، وإنما يكره من تسريحه أن يتف شعره فأما التسريح الرفيق فهو أخف من الغسل بالسدر، وهو تنظيف وتمشية له.

قال: ويتبع ما بين أظفاره بعود لين يخلل ما تحت أظفار الميت من وسخ، وفي ظاهر أذنيه وسماخه.

قال: والمهني يملقون؛ فإن كان بأحد منهم وسخ متلبّد رأيت أن يغسل بالأشنان، ويتابع ذلكه ليقى الوسخ.

قال الشافعي: ومن أصحابنا من قال: لا أرى أن يخلق بعد الموت شعر، ولا يجزله ظفر ومنهم من لم ير بذلك بأساً، وإذا حنط الميت وضع الكافور على مساجده والحنوط في رأسه ولحيته.

قال: وإن وضع فيهما، وفي سائر جسده كافور، فلا بأس إن شاء الله.

قال: ويوضع الحنوط، والكافور على الكرسف، ثم يوضع على منخره وفيه وأذنيه ودمره، وإن كان له جراح نافذة وضع عليها.

قال: فإن كان يخاف من ميتته أو ميتته أن يأتي عند التحريك إذا حلا شيئاً لعلّ من العلل استحييت أن يشد على سفليهما معاً بقدر ما يراه يمسك شيئاً إن أتى من ثوب صفيق؛ فإن خف فليد صفيق.

قال: ويجب أن يكون في البيت الذي فيه الميت تبخير لا ينقطع حتى يفرغ من غسله ليسوري ويحاً إن كانت متغيرة، ولا يتبع بناز إلى القبر.

وقد كَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضَ شَهَدَاءِ أُحُدٍ بِمِزَّةٍ كَانَ إِذَا غَطَّى بِهَا رَأْسَهُ بَدَّتْ رِجْلَاهُ فَجَعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ شَيْئًا مِنْ شَجَرٍ وَقَدْ كَانَ فِي الْحَرْبِ لَا يَشْكُ أَنْ قَدْ كَانَتْ عَلَيْهِ ثِيَابٌ.

قال الشافعي: وكَفَنَ المَيِّتَ، وحنوطه، ومؤنته حتى يدفن من رأس ماله ليس لغرمائه ولا لوارثه منع ذلك؛ فإن تشاحوا فيه فتلاثة أثوابٍ إن كان وسطاً لا موسراً ولا مقللاً، ومن الحنوط بالمعروف لا سرفاً ولا تقصيراً، ولو لم يكن حنوط ولا كافور في شيء من ذلك رجوت أن يجزئ.

٣- باب ما يفعل بالشهيد، وليس في التراجع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل المشركون المسلمون في المعركة لم تغسل القتلى، ولم يصل عليهم ودفنوا بكلوهمهم ودمائهم، وكَفَنَهُمْ أهلهم فيما شاءوا كما يكفن غيرهم إن شاءوا في ثيابهم التي تشبه الأكفان وتلك القمص والأزر والأردية، والعمائم لا غيرها، وإن شاءوا سلبوها وكَفَنُوهُمْ في غيرها كما يصنع بالموتى من غيرهم، وتزج عنهم ثيابهم التي ماتوا فيها إلا ترى أن بعض شهداء أحد كَفَنَ في ثمره، وقد كان لا يشك أن شاء الله تعالى عليهم السلاح، والثياب، وقال بعض الناس: يكفون في الثياب التي قتلوا فيها إلا فراءً أو حشواً أو لبداً.

قال: ولم يبلغنا أن أحداً كَفَنَ في جلدٍ ولا فرو ولا حشو، وإن كان الحشو ثوباً كله، فلو كَفَنَ به لم أر به بأساً؛ لأنه من لبوس عامة الناس فأما الجلد فليس يعلم من لباس الناس، وقال بعض الناس: يصلون عليهم، ولا يغسلون، واحتج بأن الشعبي روى أن حمزة صلي عليه سبعين صلاة، وكان يؤتى بتسعة من القتلى حمزة عاشهم ووصلوا عليهم، ثم يرفعون حمزة مكانه، ثم يؤتى بأخرين فيصلون عليهم وحمزة مكانه حتى صلي عليه سبعين صلاة.

قال: وشهداء أحد اثنان وسبعون شهيداً، فإذا كان قد صلي عليهم عشرة عشرة في قول الشعبي فالصلاة لا تكون أكثر من سبع صلوات أو ثمان فتجعله على أكثرها على أنه صلي على اثنين صلاة، وعلى حمزة صلاة فهذه تسع صلوات فمن أين جاءت سبعون صلاة؟ وإن كان عن سبعين تكبيرة فنحن وهم نزع أن التكبير على الجنائز أربع فهي إذا كانت تسع صلوات ست وثلاثون تكبيرة فمن أين جاءت أربع وثلاثون؟ فينبغي لمن روى هذا الحديث أن يستحج على نفسه، وقد كان ينبغي له أن يعارض بهذه الأحاديث كلها عينان، فقد جاءت من وجوه متواترة بأن النبي ﷺ لم يصل عليهم، وقال: رَمَلُوهُمْ بِكُلُومِهِمْ. ولو قال قائل: يغسلون، ولا يصلون عليهم ما كانت الحجة

وضع الميِّت عليه مستلقياً، وحنط كما وصفت لك، ووضع عليه القطن كما وصفته لك، ثم يثني عليه صفة الثوب الذي يليه على شقه الأيمن، ثم يثني عليه صفة الثوب الأخرى على شقه الأيسر كما يشتمل الإنسان بالساج (يعني الطيلسان) حتى توازيها صفة الثوب التي ثبنت أولاً بقدر سعة الثوب، ثم يصنع بالأثواب الثلاثة كذلك.

قال: ويترك فضل من الثياب عند رأسه أكثر من عند رجليه ما يغطيهما، ثم يعطف فضل الثياب من عند الرأس والرجلين؛ فإن خشى أن تحل عقدت الثياب، فإذا وضع في اللحد حلت عقده كلها.

قال: وإن كَفَنَ في قميص جعل القميص دون الثياب والثياب فوقه، وإن عثم جعلت العمامة دون الثياب، والثياب فوقها، وليس في ذلك ضيق إن شاء الله تعالى.

قال: وإن لم يكن إلا ثوب واحد أجزأ، وإن ضاق وقصر غطي به الرأس والعورة، ووضع على الرجلين شيء.

وكذلك فعل يوم أحد ببعض أصحاب النبي ﷺ.

قال الشافعي: فإن ضاق عن الرأس، والعورة غطيت به العورة.

قال: وإن مات ميت في سفينة في البحر صنع به هكذا؛ فإن قدروا على دفنه، وإلا أحيت أن يجعلوه بين لوحين، ويربطوهما بحبل ليحملاه إلى أن ينذه البحر بالساحل ففعل المسلمون أن يجدوه فيواروه، وهي أحب إلي من طرحه للحياتن يأكلوه؛ فإن لم يفعلوا والقوه في البحر رجوت أن يسعهم.

قال: والمرأة يصنع بها في الغسل والحنوط ما وصفت، وتخالف الرجل في الكفن إذا كان موجوداً فتلبس الدرع، وتوزر وتمعم، وتلف، ويشد ثوب على صدرها بجميع ثيابها.

قال: وأحب إلي أن يجعل الإزار دون الدرع لأمر النبي ﷺ في ابنته بذلك، والسقط يغسل، ويكفن، ويصل على إن استهل، وإن لم يستهل غسل، وكفن، ودفن.

قال: والخرقة التي توازي لفافة تكفيه.

قال: والشهداء الذين عاشوا وأكلوا الطعام مثل الموتى في الكفن، والغسل، والصلاة، والذين قتلوا في المعركة يكفون بثيابهم التي قتلوا فيها إن شاء أولياؤهم والوالي لهم وتزج عنهم خفاف كانت وفراء، وإن شاء نزع جميع ثيابهم وكفنهم في غيرها.

فإن قال قائل: فقد قال النبي ﷺ: رَمَلُوهُمْ بِكُلُومِهِمْ وَدِمَائِهِمْ فالكلوم والدماء غير الثياب، ولو كَفَنَ بعضهم في الثياب لم يكن هذا مضيقاً، وإن كَفَنَ بعض في غير الثياب التي قتل فيها،

٤ - باب المقتول الذي يغسل، ويصلى عليه، ومن

لم يوجد، وليس في التراجع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قتله مشرك مفرداً أو جماعة في حرب من أهل البغي أو غيرهم أو قتل بقصاص غسل إن قدر على ذلك، وصلى عليه؛ لأن معناه غير معنى من قتله المشركون، ومعنى من قتله مشرك مفرداً، ثم هرب غير معنى من قتل في زحف المشركين؛ لأن المشركين لا يؤمن أن يعودوا، ولعلمهم أن يطلبوا واحداً منهم فيهرب، وتؤمن عودته، وأهل البغي منا، ولا يشبهون المشركين، ألا ترى أنه ليس لنا اتباعهم كما يكون لنا اتباع المشركين؟

وقال بعض الناس: من قتل مظلوماً في غير المصر لغير سلاح فيغسل.

ف قيل له: إن كنت قلت هذا بائر عقلنا.

قال: ما فيه أثر.

قلنا: فما العلة التي فرقت فيها بين هؤلاء إن أردت اسم الشهادة فمعمّر شهيد قتل في مصر وغسل، وصلى عليه، وقد نجد اسم الشهادة يقع عندنا وعندك على القتل في المصر بغير سلاح والغريق والمبطون وصاحب الهدم في مصر وغيره، ولا نفرق بين ذلك ونحن وأنت نصلي عليهم، ونغسلهم، وإن كان الظلم به اعتلت، فقد تركت من قتل في مصر مظلوماً بغير سلاح من أن نصيره إلى حد الشهادة، ولعله أن يكون أعظم أجراً؛ لأن القتل بغير سلاح أشد منه، وإذا كان أشد منه كان أعظم أجراً.

وقال بعض الناس أيضاً: إذا اغار أهل البغي فقتلوا فالرجال والنساء والولدان كالشهداء لا يغسلون، وخالفه بعض أصحابه، فقال: الولدان أطهر، وأحق بالشهادة.

قال الشافعي: وكل هؤلاء يغسل، ويصلى عليه؛ لأن الغسل والصلاة سنة في بني آدم لا يخرج منها إلا من تركه رسول الله ﷺ فهم الذين قتلهم المشركون الجماعة خاصة في المعركة.

قال الشافعي: من أكله سبع أو قتله أهل البغي أو اللصوص أو لم يعلم من قتله غسل وصلى عليه؛ فإن لم يوجد إلا بعض جسده صلى على ما وجد منه، وغسل ذلك العضو، وبلغنا عن أبي عبيدة أنه صلى على رهوس.

قال بعض أصحابنا عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان: إن أبا عبيدة صلى على رهوس. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٤٧/٣)]

وبلغنا أن طائراً ألقى يداً بمكة في وقعة الجمل فعرفوها

عليه إلا أن يقال له: تركت بعض الحديث، وأخذت ببعض.

قال: ولعل ترك الغسل، والصلاة على من قتله جماعة المشركين إرادة أن يلقوا الله عز وجل يكلمهم لما جاء فيه عن النبي ﷺ: أن ريح الكلم ريح المسك، واللون لون السدم واستغنوا بكرامة الله عز وجل لهم عن الصلاة لهم مع التخفيف على من بقي من المسلمين لما يكون فيمن قاتل بالزحف من المشركين من الجراح، وخوف عود العدو، ورجاء طلبهم، وهم بأهلهم، وهم أهلهم بهم.

قال: وكان مما يدل على هذا أن رؤساء المسلمين غسلوا عمر، وصلوا عليه، وهو شهيد، ولكنه إنما صار إلى الشهادة في غير حرب، وغسلوا المبطلون، والحريق، والغريق، وصاحب الهدم، وكلهم شهداء، وذلك أنه ليس فيمن معهم من الأحياء معنى أهل الحرب فأما من قتل في المعركة.

وكذلك عندي لو عاش مدة ينقطع فيها الحرب، ويكون الأمان، وإن لم يطعم.

٥٦١ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب غسل وكفن، وصلى عليه. [أخرجه مالك (٢٣٠/١)]

قال الشافعي: وإن قتل صغير في معركة أو امرأة صنع بهما ما يصنع بالشهداء، ولم يغسل، ولم يصل عليهما، ومن قتل في المعركة بسلاح أو غيره أو وطء دابة أو غير ذلك مما يكون به الخنف فحاله حال من قتل بالسلاح، وخالفنا في الصبي بعض الناس، فقال: ليس كالشهيد، وقال قولنا بعض الصحابة، وقال الصغير شهيد، ولا ذنب له فهو أفضل من الكبير.

٥٦٢ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا بعض أصحابنا، عن ليث بن سعد، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ لم يصل على قتلى أحد، ولم يغسلهم. [أخرجه البخاري (١٣٤٣)، أبو داود (٣١٣٨-٣١٣٩)، الرمذي (١٠٣٦)، السامي (٦٢/٤)]

٥٦٣ - أخبرنا بعض أصحابنا، عن أسامة بن زيد، عن الزهري، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ لم يصل على قتلى أحد، ولم يغسلهم.

٥٦٤ - أخبرنا سفيان، عن الزهري، وبني معمر، عن ابن أبي الصغير أن النبي ﷺ أشرف على قتلى أحد، فقال شهدت على هؤلاء فملاؤهم بدمائهم، وكلوهم.

عَزَفَ قَائِمًا بَيْنَ الْعَمُودَتَيْنِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، وَاضِعًا السَّرِيرَ عَلَى كَأَعْلِهِ. [أخرجه البيهقي (٢٠/٤)]

٥٦٦- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عُمَرَ فِي جَنَازَةِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَائِمًا بَيْنَ قَائِمَتَيْ السَّرِيرِ. [أخرجه البيهقي (٢٠/٤)]

٥٦٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمْرِو عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَحْمِلُ بَيْنَ عَمُودَيْ سَرِيرِ أُمِّهِ، فَلَمْ يُفَارِقْهُ حَتَّى وَضَعَهُ. [أخرجه البيهقي (٢٠/٤)]

٥٦٨- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَحْمِلُ بَيْنَ عَمُودَيْ سَرِيرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآل" (١٤٩/٣)]

٥٦٩- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ شَرْحِبِيلَ بْنِ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَحْمِلُ بَيْنَ عَمُودَيْ سَرِيرِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ. [أخرجه البيهقي (٢٠/٤)]

قال الشافعي: فزعم الذي عاب هذا علينا أنه مستنكر لا نعلمه إلا قال براهيه، وهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ، وما سكتنا عنه من الأحاديث أكثر مما ذكرنا.

٧- بابُ ما يفعلُ باغرمٍ إذا مات، وليس في

التراجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا مات المحرمُ غَسَلَ بماءٍ وسدرٍ، وكَفَّنَ في ثيابه التي أحرمَ فيها أو غيرها ليس فيها قميصٌ، ولا عمامةٌ، ولا يعقدُ عليه ثوبٌ كما لا يعقدُ الحنفي المحرمُ، ولا يمسُّ بطيبٍ، ويحتمرُّ وجهه، ولا يحنمُ رأسه ويصلي عليه، ويدفنُ، وقال بعضُ الناس: إذا مات كفَّنَ كما يكفَّنُ غيرَ المحرمِ، وليس ميتٌ إحرامٌ، واحتجَّ بقول عبد الله بن عمر، ولعلَّ عبد الله بن عمر لم يسمع الحديث بل لا أشكُّ إن شاء الله، ولو سمعه ما خالفه، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ قولنا كما قلنا وبلغنا عن عثمان بن عفَّان مثله، وما ثبت عن رسول الله ﷺ فليس لأحدٍ خلافةٌ إذا بلغه.

٥٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَّ رَجُلٌ

بِاخْتِامٍ فَغَسَلُوهُ، وَصَلُّوا عَلَيْهَا، قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: يَصَلَّى عَلَى الْبَدَنِ الَّذِي فِيهِ الْقِسَامَةُ، وَلَا يَصَلَّى عَلَى رَأْسِهِ، وَلَا يَلِدُ.

قال الشافعي: وإن كان لا قسامة فيه عنده، ولم يوجد في أرضٍ أحدٌ فكيف نصلي عليه؟ وما للقسامة، والصلاة، والغسل؟ وإذا جاز أن يصلي على بعض جسده دون بعض فالقليل من يديه والكثير في ذلك لهم سواء، ولا يصلي على الرأس، والرأس موضع السَّمْعِ، والبصرِ واللِّسانِ، وقوائمِ البدنِ، ويصلي على البدن بلا رأس. الصلاة سنة المسلمين، وحرمة قليل البدن؛ لأنه كان فيه الروحُ حرمة كثيرة في الصلاة.

٥- بابُ اختلاطِ موتي المسلمين بموتى الكفار

ليس في التراجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا غرق الرجلُ أو أصابهم هدمٌ أو حريقٌ وفيهم مشركون كانوا أكثر أو أقل من المسلمين صلى عليهم، وينوي بالصلاة المسلمين دون المشركين، وقال بعضُ الناس: إذا كان المسلمون أكثر صلى عليهم، ونوى بالصلاة المسلمين دون المشركين، وإن كان المشركون أكثر لم يصل على واحدٍ منهم.

قال الشافعي: لئن جازت الصلاة على مائة مسلمٍ فيهم مشركٌ بالنية لتجوزَ على مائة مشركٍ فيهم مسلمٌ، وما هو إلا أن يكونوا إذا خالطهم مشركٌ لا يعرف، فقد حرمت الصلاة عليهم، وإن الصلاة تحرم على المشركين، فلا يصلي عليهم، أو تكون الصلاة واجبة على المسلمين، وإن خالطهم مشركٌ نوى المسلم بالصلاة، ووسع ذلك المصلي، وإن لم ينسح الصلاة في ذلك مكان المشركين كانوا أكثر أو أقل.

قال الشافعي: وما نحتاج في هذا القول إلى أن نبين خطأه بغيره، فإن الخطأ فيه ليّنٌ، وما ينبغي أن يشكَّلَ على أحدٍ له علم.

٦- بابُ حملِ الجنائزِ، وليس في التراجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويستحبُّ للذي يحملُ الجنائزَ أن يضعَ السَّرِيرَ على كاهله بينَ العمودينِ المُقَدَّمَيْنِ ويحملُ بالجوانبِ الأربعِ، وقال قاتل: لا تحملُ بينَ العمودِ هذا عندنا مستنكرٌ، فلم يرضَ أن جهلَ ما كان ينبغي له أن يعلمه حتى عاب قول من قال بفعله هذا، وقد روي عن بعضِ أصحابِ رسول الله ﷺ أنهم فعلوا ذلك.

٥٦٥- أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ فِي جَنَازَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ قُوصٍ قَمَاتٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تَحْمَرُوا رَأْسَهُ. [أخرجه البخاري (١٢٦٨)، مسلم (١٢٠٦)]

قال سفيان، وإزاد إبراهيم بن أبي بحرة عن سعيده بن جبيرة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: وَحْمَرُوا وَجْهَهُ وَلَا تَحْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا تَمْسُوهُ طَبْعًا، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْكِيًا.

٥٧١ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ صَنَعَ نَحْوَ ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي (٣٩٣/٣)]

٨ - باب الصلاة على الجنائز والتكبير فيها، وما يفعل بعد كل تكبيرة، وليس في التراجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا صلى الرجل على الجنائز كبر أربعاً، وتلك السنة، ورويت عن النبي ﷺ.

٥٧٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. [أخرجه مالك (٢٢٦/١)، البخاري (١٣٣٣)، مسلم (٩٥١)، أبو داود (٣٢٠٤)، النسائي (٧٢/٤)، ابن ماجه (١٥٣٤)]

٥٧٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حَنْظَلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ مِسْكِينَةَ مَرَضَتْ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَرَضِهَا قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَرَضَى، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا مَاتَتْ فَأَذِّنُونِي بِهَا فَخَرَجَ بِجَنَائِزِهَا لَيْلًا فَكَرَّهُوا أَنْ يُرَقِّطُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا، فَقَالَ أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤَذِّنُونِي بِهَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ لَيْلًا فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى صَفَّ بِالنَّاسِ عَلَى قَبْرِهَا وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. [أخرجه مالك (٢٢٧/١)]

قال الشافعي: فلذلك تقول بكبر أربعاً على الجنائز، يقرأ في الأولى بأم القرآن، ثم يصلي على النبي ﷺ ويدعو للميت. وقال بعض الناس: لا يقرأ في الصلاة على الجنائز.

قال الشافعي: إنا صلينا على الجنائز، وعلمنا كيف سنة الصلاة فيها لرسول الله ﷺ، فإذا وجدنا لرسول الله ﷺ سنة

اتبناها أرايت لو قال قائل: أزيد في التكبير على ما قلتم، لأنها ليست بفرض أو لا أكبر وأدعو للميت هل كانت لنا عليه حجة إلا أن تقول قد خالفت السنة؟

وكذلك الحجة على من قال: لا يقرأ إلا أن يكون رجل لم تبلغه السنة فيها.

٥٧٤ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى الْمَيِّتِ أَرْبَعًا، وَقَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى. [أخرجه البيهقي (٣٩/٤)]

٥٧٥ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَلَمَّا سَلَّمَ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سُنَّةٌ، وَحَقٌّ. [أخرجه البخاري (١٣٣٥)، أبو داود (٣١٩٨)، الترمذي (١٠٢٦)، النسائي (٧٤/٤-٧٥)]

٥٧٦ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمَيْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا فَعَلْتُ لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ.

٥٧٧ - أَخْبَرَنَا مُطَرِّفُ بْنُ مَازِنٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ السُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يُكَبَّرَ الْإِمَامُ، ثُمَّ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى سِرًّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيُخْلِصُ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ فِي التَّكْبِيرَاتِ لَا يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ يُسَلِّمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ. [أخرجه النسائي (٧٥/٤)]

٥٧٨ - أَخْبَرَنَا مُطَرِّفُ بْنُ مَازِنٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَهْرِيِّ، عَنْ الصُّحَّاحِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ قَالَ: مِثْلُ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ. [أخرجه النسائي (٧٥/٤)]

قال الشافعي: والناس يقتدون بإمامهم يصنعون ما يصنع. قال الشافعي: وابن عباس والضحَّاك بن قيس رجلان من أصحاب النبي ﷺ لا يقولان السنة إلا لسنة رسول الله ﷺ إن شاء الله.

٥٧٩ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ لَيْثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: السُّنَّةُ أَنْ يَقْرَأَ

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى، وَقَالَ: وَيَسْلُمُ تَسْلِيمَةً يَسْمَعُ مِنْ يَلِيهِ، وَإِنْ شَاءَ تَسْلِيمَتَيْنِ.

٥٨٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ. [أخرجه مالك (٢٣٠/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ قِيَامًا مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ، وَلَوْ صَلَّوْا جُلُوسًا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ أَوْ رُكْبَانًا أَعَادُوا، وَإِنْ صَلَّوْا بِغَيْرِ طَهَارَةٍ أَعَادُوا، وَإِنْ دَفَنُوهُ بِغَيْرِ صَلَاةٍ، وَلَا غَسَلٍ أَوْ لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَلَا بَأْسَ عِنْدِي أَنْ يَمَاطَ عَنْهُ التَّرَابُ، وَيَحُولَ فَيُوجَّهُ لِلْقِبْلَةِ، وَقِيلَ: يَخْرُجُ وَيُغْسَلُ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ، فَإِنْ دَفِنَ، وَقَدْ غَسَلَ، وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ لَمْ أَحِبْ إِخْرَاجَهُ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْقَبْرِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَحِبُّ إِذَا كَبَّرَ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَقْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى، ثُمَّ يَكْبِرُ، ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، ثُمَّ يَخْلُصُ الدَّعَاءَ لِلْمَيِّتِ، وَلَيْسَ فِي الدَّعَاءِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ، وَأَحِبُّ أَنْ يَقُولَ "اللَّهُمَّ عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، وَابْنُ أَمَتِكَ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ، وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ، وَهوَ عَذَابُ الْقَبْرِ، وَكُلُّ هَوْلٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَابْعَثْهُ مِنَ الْأَمْنَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، وَبَلِّغْهُ بِمَغْفِرَتِكَ، وَطَوْلِكَ دَرَجَاتِ الْمُحْسِنِينَ اللَّهُمَّ فَارِقْ مَنْ كَانَ يَحِبُّ مِنْ سَعَةِ الدُّنْيَا، وَالْأَهْلِ، وَغَيْرِهِمْ إِلَى ظِلْمَةِ الْقَبْرِ وَضِيْقِهِ، وَانْقَطِعْ عَمَلُهُ، وَقَدْ جُنْتُكَ شَفَعًا لَهُ وَرَجَوْنَا لَهُ رَحْمَتَكَ، وَأَنْتَ أَرَأَفُ بِهِ اللَّهُمَّ أَرْحَمْهُ بِفَضْلِ رَحْمَتِكَ، فَإِنَّهُ فَقِيرٌ إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ" قَالَ الشَّافِعِيُّ: سَمِعْنَا مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَقُولُ الْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ خَلْفَهَا، وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا عِنْدَنَا يَخَالَفُ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ، وَاحْتِجُّ بِأَنْ عَمَرَ إِنَّمَا قَدِمَ النَّاسُ لِتَضَائِقِ الطَّرِيقِ حَتَّى كَانُوا لَمْ يَحْتَجُّ بِغَيْرِ مَا رَوَيْنَا عَنْ عَمَرَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَاحْتِجُّ بِأَنْ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: الْمَشْيُ خَلْفَهُ أَفْضَلُ، وَاحْتِجُّ بِأَنْ الْجَنَازَةَ مُتَبَوِّعَةٌ، وَلَيْسَتْ بِتَابِعَةٍ، وَقَالَ: التَّفَكُّرُ فِي أَمْرِهَا إِذَا كَانَ خَلْفَهَا أَكْثَرُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْقَوْلُ فِي أَنْ الْمَشْيَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ مَشْيُ النَّبِيِّ ﷺ أَمَامَهَا، وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ الْعَامَّةَ تَقْتَدِي بِهِمْ، وَتَفْعَلُ فَعْلَهُمْ، وَلَمْ يَكُونُوا مَعَ تَعْلِيمِهِ الْعَامَّةَ نَعْلِمُهُمْ يَدْعُونَ مَوْضِعَ الْفَضْلِ فِي اتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ، وَلَمْ تَكُنْ نَحْنُ نَعْرِفُ مَوْضِعَ الْفَضْلِ إِلَّا بِفَعْلِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا شَيْئًا وَتَابَعُوا عَلَيْهِ كَانَ ذَلِكَ مَوْضِعَ الْفَضْلِ فِيهِ وَالْحُجَّةُ فِيهِ مِنْ مَشْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَثْبَتُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ مَعَهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَإِنْ كَانَ فِي اجْتِمَاعِ أُمَّةٍ الْهَدْيُ بَعْدَهُ الْحُجَّةُ، وَلَمْ يَمْشُوا فِي مَشْيِهِمْ لِتَضَائِقِ الطَّرِيقِ إِنَّمَا كَانَتْ الْمَدِينَةُ أَوْ عَامَّتُهَا فُضَاءً حَتَّى عَمَرَتْ بَعْدَ فَايْنٍ تَضَائِقِ الطَّرِيقِ فِيهَا، وَلَسْنَا نَعْرِفُ عَنْ عَلِيٍّ

عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٦٩/٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَقُولُونَ بِالسَّنَةِ، وَالْحَقُّ إِلَّا لِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٥٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى عَلَى الْجَنَازَةِ، وَبَلَّغْنَا ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٦٩/٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى الْمَيِّتِ بِالنِّيَّةِ، فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْخَاشِعِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَصَلِّي عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ، وَهَذَا خِلَافُ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ خِلَافُهَا، وَمَا نَعْلَمُهُ رَوَى فِي ذَلِكَ شَيْئًا إِلَّا مَا قَالَ بِرَأْيِهِ.

قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَمَا يَدْفَنُ الْمَيِّتَ بَلْ نَسْتَحِبُّهُ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ، وَهَذَا أَيْضًا خِلَافُ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ عِلْمُهَا خِلَافُهَا قَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرِ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ، وَعَلَى قَبْرِ غَيْرِهِ.

٥٨٦- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ أَمْرَأَةٍ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. [تهنم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَصَلَّتْ عَائِشَةُ عَلَى قَبْرِ أَخِيهَا، وَصَلَّى ابْنُ عَمَرَ عَلَى قَبْرِ أَخِيهِ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِو.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيَرْفَعُ الْمُصَلِّيُ يَدَيْهِ كُلَّمَا كَبَّرَ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ لِلْأَثَرِ وَالْقِيَاسِ عَلَى السَّنَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ كَبَّرَهَا فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ قَائِمٌ.

٥٨٧- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ كُلَّمَا كَبَّرَ عَلَى الْجَنَازَةِ. [أخرجه البيهقي (٤٤/٤)]

٥٨٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيَلْتَفَتِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسَيْبِ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلَ ذَلِكَ وَعَلَى ذَلِكَ أَدْرَكَتْ أَهْلُ الْعِلْمِ بِلِدْنَا. [أخرجه البيهقي (٤٤/٤)]

المؤخرة، ثم يامنه السرير المقلّمة على عاتقه الأيسر، ثم يامنه المؤخرة، وإذا كان الناس مع الجنائز كثيرين، ثم أتى على مياسره مرة أحببت له أن يكون أكثر حمله بين العمودين، وكيفما يحمل فحسن وحمل الرجل والمرأة سواء، ولا يحمل النساء الميت، وإن ثقلت الميتة، فقد رأيت من يحمل عدداً حتى يكون من يحملها على ستّة وثمانية على السرير، وعلى اللوح إن لم يوجد السرير، وعلى المحمل، وما حمل عليه أجزاً، وإن كان في موضع عجلة أو بعض حاجة تتعلّل فخيف عليه التغيّر قبل أن يهتأ له ما يحمل عليه حمل على الأيدي والركاب، ومشى بالجنائز أسرع سجيّة مشى الناس لا الإسراع الذي يشق على ضعف من يتبعها إلا أن يخاف تغيّرها أو انبجاسها فيعجلونها ما قدروا، ولا أحب لأحد من أهل الجنائز الإبطاء في شيء من حالاتها من غسل أو وقوف عند القبر، فإن هذا مشقة على من يتبع الجنائز:

٩ - باب الخلاف في إدخال الميت القبر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسل الميت سلاً من قبل رأسه، وقال بعض الناس: يدخل معترضاً من قبل القبلة، وروى حماد عن إبراهيم أن النبي ﷺ أدخل من قبل القبلة معترضاً أخبرني الثقات من أصحابنا أن قبر النبي ﷺ على يمين الداخل من البيت لاصق بالجدار، والجدار الذي للحد جنبه قبلة البيت، وأن الحدة تحت الجدار فكيف يدخل معترضاً، واللحد لاصق بالجدار لا يقف عليه شيء، ولا يمكن إلا أن يسلم سلاً أو يدخل من خلاف القبلة؟ وأمر الموتى، وإدخالهم من الأمور المشهورة عندنا لكثرة الموت، وحضور الأئمة، وأهل الثقة، وهو من الأمور العامة التي يستغنى فيها عن الحديث، ويكون الحديث فيها كالتكليف بعموم معرفة الناس لها، ورسول الله ﷺ، والمهاجرون، والأنصار بين أظهرنا ينقل العامة عن العامة لا يختلفون في ذلك أن الميت يسلم سلاً، ثم جاءنا آت من غير بلدنا يعلمنا كيف ندخل الميت، ثم لم يعلم حتى روى عن حماد عن إبراهيم أن النبي ﷺ أدخل معترضاً.

٥٨٩ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد وغيره، عن ابن جريج، عن عماران بن موسى أن رسول الله ﷺ سل من قبل رأسه والناس بعد ذلك. [أخرجه البيهقي (٥٤/٤)]

٥٩٠ - أخبرنا الثقة، عن عمرو بن عطاء، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: سل رسول الله ﷺ من قبل رأسه. [أخرجه البيهقي (٥٤/٤)]

خلاف فعل أصحابه؟ وقال قائل هذا الجنائز متبوعة، فلم نر من مشى أمامها إلا لأتباعها، فإذا مشى لحاجته فليس بتابع للجنائز، ولا يشك عند أحد أن من كان أمامها هو معها.

ولو قال قائل: الجنائز متبوعة فرأى هذا كلاماً ضعيفاً؛ لأن الجنائز إنما هي تنقل لا تتبع أحداً، وإنما يتبع بها، وينقلها الرجال، ولا تكون هي تابعة، ولا زائلة إلا أن يزال بها ليس للجنائز عمل إنما العمل لمن تبعها ولمن معها، ولو شاء محتج أن يقول: أفضل ما في الجنائز حملها، والحامل إنما يكون أمامها، ثم يحملها لكان منزهاً، والفكر للمتقدم والمتخلف سواء، ولعمري لمن مشى من أمامها الفكر فيها، وإنما خرج من أهله يتبعها إن هذه لمن الغفلة، ولا يؤمن عليه إذا كان هكذا أن يمسي، وهو خلفها.

٥٨٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز. [أخرجه مالك (٢٢٥/١)، وصححه أبو داود (٣١٧٩)، السنن (١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩)، النسائي (٥٦/٤)، ابن ماجه (١٨٢٤)]

٥٨٦ - أخبرنا مسلم بن خالد وغيره، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام الجنائز. [أخرجه البيهقي (٢٣/٤)]

٥٨٧ - أخبرنا مالك، عن محمد بن المنكدر، عن ربيعة، عن عبد الله بن الهذيل أنه أخبره أنه رأى عمر بن الخطاب يقدّم الناس أمام زينب بنت جحش. [أخرجه مالك (٢٢٥/١)]

٥٨٨ - أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عبيد مولى السائب قال: رأيت ابن عمر وعبيد بن عمير يمشيان أمام الجنائز فتقدّما فجلسا يتحدّثان، فلمّا جازت بهما الجنائز قاما. [أخرجه البيهقي (٢٤/٤)]

قال الشافعي: ويجدي ابن عمر، وغيره أخذنا في أنه لا بأس أن يقدّم فيجلس قبل أن لا يؤتى بالجنائز، ولا يتظر أن يأذن له أهلها في الجلوس، وينصرف أيضاً بلا إذن، وأحب إليّ لو استتم ذلك كله.

قال الشافعي: أحب حمل الجنائز من أين حملها، ووجه حملها أن يضع يامره السرير المقلّمة على عاتقه الأيمن، ثم يأسره

٥٩١- وَأَخْبَرَنَا، عَنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ وَرَبِيعَةَ،
وَأَبْنِ الصَّرِّ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
سَلَّ مِنْ قَبْرِ رَأْسِهِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. [أخرجه البيهقي (٥٤/٤)]
قال الشافعي: ويسطح القبر.

وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ: أَنَّهُ سَطَحَ قَبْرَ إِبْرَاهِيمَ ابْنِهِ،
وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصَى مِنْ حَصَى الرُّوَصَةِ.

٥٩٢- وَأَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ
مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَضَّ عَلَى قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِهِ،
وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصَبًا. [أخرجه البيهقي (٤١١/٣)]

والحصى لا تثبت إلا على قبر مسطح، وقال بعض الناس:
يسمى القبر، ومقبرة المهاجرين، والأنصار عندنا مسطح قبورها،
ويشخص من الأرض نحو من شبر، ويجعل عليها البطحاء مرة
ومرة تطير، ولا أحسب هذا من الأمور التي ينبغي أن ينقل فيها
أحد علينا، وقد بلغني عن القاسم بن محمد قال: رأيت قبر النبي
ﷺ، وأبي بكر، وعمر مسطحة.

قال: ويغسل الرجل امرأته إذا ماتت، والمرأة زوجها إذا
مات، وقال بعض الناس: تغسل المرأة زوجها، ولا يغسلها، ف قيل
لها: لم فرقت بينهما؟

قال: أوصى أبو بكر أن تغسله أسماء.

فقلت: وأوصت فاطمة أن يغسلها علي رضي الله عنهما.

قال: وإنما قلت: أن تغسله هي؛ لأنها في عدو منه.

قلنا: إن كانت الحجّة الأثر عن أبي بكر، فلو لم يرو عن
طلحة رضي الله عنه ولا ابن عباس، ولا غيرهما في ذلك شيء كانت
الحجّة عليك بأن قد علمنا أنه لا يحل لها منه إلا ما حل له منها.

قال: ألا ترى أن له أن ينكح إذا مات أربع نسوة سواها
وينكح أختها؟ ف قيل لها: العدة والنكاح ليسا من الغسل في شيء،
أرايت قولك: ينكح أختها أو أربعاً سواها أنها فارقت حكم
الحياة، وصارت كأنها ليست زوجة أو لم تكن زوجة قط؟ قيل:
نعم.

قيل: فهو إذا مات زوج أو كأنه لم يكن زوجاً قال: بل
ليس بزواج قد انقطع حكم الحياة عنه كما انقطع عنها غير أن
عليها منه عدة.

قلنا: العدة جعلت عليها بسبب ليس هذا، ألا ترى أنها
تعتد، ولا يعتد، وأنها توفى فينكح أربعاً؟ ويتوفى، فلا تنكح
دخل بها أو لم يدخل بها حتى تعتد أربعة أشهر وعشر شيء
جعله الله تعالى عليها دونه، وإن كل واحد من الزوجين، فيما

يحل له ويجرم عليه من صاحبه، سواء.

أرايت لو طلقها ثلاثاً أليست عليها منه عدة؟

قال: بلى.

قلت: فكذلك لو بانث بإيلاء أو لعان؟

قال: بلى، قيل: فإن بانث منه، ثم مات، وهي في عدو
الطلاق أتغسله؟

قال: لا.

قلت: ولم قد زعمت أن غسلها إياه دون غسله إياها إنما
هو بالعدو، وهذه تعتد؟

قال: ليست له بامراً.

قلت: فما ينفعك حججك بالعدو كالعبث.

كان ينبغي أن تقول: تغسله إذ زعمت أن العدة محل لها منه
ما يجرم عليها، فلا يجرم عليها غسله.

قيل: أفحل لها في العدة منه، وهما حيّان أن تنظر إلى فرجه
وتمسكه كما كان يحل لها قبل الطلاق؟

قال: لا.

قيل: وهي منه في عدو.

قال: ولا تحل العدة ههنا شيئاً، ولا تحرمه إنما تحله عقدة
النكاح، فإذا زال بأن لا يكون له عليها فيه رجعة فهي منه فيما
يحل له ويجرم كما تعد النساء.

قيل: وكذلك هو منها؟

قال: نعم.

قيل: فلو قال: هذا غيركم ضعفتموه؛ وهي لا تعدو، وهو
لا يعدو إذا مات أن يكون عقد النكاح زائلاً بلا زوال للطلاق،
فلا يحل له غسلها، ولا لها غسله أو يكون ثابتاً فيحل لكل واحد
منهما من صاحبه ما يحل للآخر أو نكون مقلدين لسلفنا في هذا،
فقد أمر أبو بكر وسط المهاجرين والأنصار أن تغسله أسماء، وهو
فيما يحل له ويجرم عليه أعلم وأتقى لله، وذلك دليل على أنه
كان إذا رأى لها أن تغسله إذا مات كان له أن يغسلها إذا ماتت؛
لأن العقد الذي حلت له به هو العقد الذي به حل لها، ألا ترى
أن الفرج كان حراماً قبل العقد، فلما انعقد حل حتى تنسخ
العقدة فلكل واحد من الزوجين فيما يحل لكل واحد منهما من
صاحبه ما للآخر لا يكون للواحد منهما في العقد شيء ليس
لصاحبه، ولا إذا انفسخت لم يكن له عليها الرجعة في شيء لا
يحل لصاحبه، ولا إذا مات شيء لا يحل لصاحبه فهما في هذه
الحالات سواء.

قال الشافعي: ويطبق فوه، وإن خيف استرخاء لحية شد بعصاية.

قال: ورأيت من يلين مفاصله، ويسطها لتلين، ولا تجسو ورأيت الناس يضعون الحليدة، السيْف أو غيره، على بطن الميت، والشيء من الطين المبلول كأنهم يلدون أن تربو بطنه فما صنعوا من ذلك مما رجوا، وعرفوا أن فيه دفع مكروه رجوت أن لا يكون به بأس إن شاء الله تعالى، ولم أر من شأن الناس أن يضعوا الزاروق يعني الزيت في أفذه، وأشفه، ولا أن يضعوا المترك يعني المرداسج على مفاصله، وذلك شيء تفعله الأعاجم يريدون به البقاء للميت، وقد يجعلونه في الصندوق ويقضون به إلى الكافور، ولست أحب هذا، ولا شيئاً منه، ولكن يصنع به كما يصنع بأهل الإسلام، ثم يغسل، والكفن، والحنوط، والذفن، فإنه صائر إلى الله عز وجل، والكرامة له برحه الله تعالى، والعمل الصالح.

قال: ويلغني أنه قيل لسعد بن أبي وقاص: تتخذ لك شيئاً كأنه الصندوق من الخشب، فقال: أصنعوا بي ما صنعتم برسول الله ﷺ انصبوا علي اللبن، وأهلبوا علي التراب.

١١ - باب الصلاة على الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حضر الولي الميت أحببت أن لا يصلى عليه إلا بأمر وليه؛ لأن هذا من الأمور الخاصة التي أرى الولي أحق بها من الوالي، والله تعالى أعلم، وقد قال بعض من له علم: الوالي أحق.

وإذا حضر الصلاة عليه أهل القرابة فاحقهم به الأب، والجد من قبل الأب، ثم الولد، وولد الولد، ثم الأخ للأب، والأم، ثم الأخ للأب، ثم أقرب الناس من قبل الأب، وليس من قبل الأم؛ لأنه إنما الولاية للعصية، فإذا استوى الولاية في القرابة، وتشاخوا، وكل ذي حق فاحقهم إلي أسنهم، إلا أن تكون حاله ليست محمودة؛ فكان أفضلهم، وأفقهم أحب إلي؛ فإن تقاربوا فأسنهم؛ فإن استوا وقلما يكون ذلك، فلم يطلحوا أقرع بينهم، فأيهم خرج سهمه، ولي الصلاة عليه.

قال: والحر من الولاية أحق بالصلاة عليه من المملوك، ولا بأس بصلاة المملوك على الجنائز، وإذا حضر رجل ولي أو غير ولي مع نسوة بعلاً رجلاً ميتاً أو امرأة فهو أحق بالصلاة عليها من النساء إذا عقل الصلاة، وإن لم يبلغ ملكاً كان أو حرّاً؛ فإن لم يكن يعقل الصلاة صلين على الميت صفاً منفردات، وإن أمتهن إحداهن، وقامت وسطهن لم أر بذلك بأساً، فقد صلى الناس على رسول الله ﷺ أفراداً لا يؤمهم أحد وذلك لعظم أمر رسول الله ﷺ وتنافسهم في أن لا يتولى الإمامة في الصلاة عليه

٥٩٣ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال أخبرني إبراهيم بن محمد، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير أن عائشة قالت: لو استقبلنا من أمرنا ما استقبلنا ما غسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه. [أخرجه أبو داود (٣١٤١)].

٥٩٤ - أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن محمد، عن عمارة، عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب، عن جدتها أسماء بنت عميس أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أرستها أن تغسلها إذا كانت هي، وعلي فغسلتها هي، وعلي رضي الله عنهما. [هـ]

١٠ - باب العمل في الجنائز

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: حق على الناس غسل الميت، والصلاة عليه، ودفته لا يسع عايتهم تركه، وإذا قام بذلك منهم من فيه كفاية له أجزأ إن شاء الله تعالى وهو كالجهاذ عليهم حق أن لا يدعوه، وإذا ابتدر منهم من يكفي الناحية التي يكون بها الجهاذ أجزأ عنهم والفضل لأهل الولاية بذلك على أهل التخلف عنه.

قال الشافعي: وإنما ترك عمر عندنا، والله أعلم عقوبة من مر بالمرأة التي دفنها أظنه كلياً؛ لأن المار المفرد قد كان يتكل على غيره ممن يقوم مقامه فيه، وأما أهل رفقة منفردين في طريق غير مأهولة لو تركوا ميتاً منهم، وهو عليهم أن يواروه، فإنه ينبغي للإمام أن يعاقبهم لاستخفافهم بما يجب عليهم من حوائجهم في الإسلام.

وكذلك كل ما وجب على الناس فضيعوه فعلى السلطان أخذه منهم، وعقوبتهم فيه بما يرى غير متجاوز القصد في ذلك.

قال: وأحب إذا مات الميت أن لا يحجل أهله غسله؛ لأنه قد يغشى عليه فيحجل إليهم أنه قد مات حتى يروا علامات الموت المعروفة فيه، وهو أن تسترخي قدماء، ولا تنتصبان، وأن تنفجر زندا يديوه، والعلامات التي يعرفون بها الموت، فإذا رأوها عجّلوا غسله، ودفته، فإن تعجّله تأدية الحق إليه، ولا ينظر بدفن الميت غائب من كان الغائب، وإذا مات الميت غمض.

٥٩٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب أن قبيصة نضر بن ذؤيب كان يحدث أن رسول الله ﷺ أغمض أبا سلمة. [أخرجه

خلفه متوضّئون أجزاء صلاتهم، وإن كان كلهم غير متوضّئين أعادوا، وإن كان فيهم ثلاثة فصاعداً متوضّئون أجزاء، وإن سبق بعض الأولياء بالصلاة على الجنائز، ثم جاء وليّ غيره أحببت أن لا توضع للصلاة ثانية، وإن فعل، فلا بأس إن شاء الله تعالى.

قال: ولو سقط لرجل شيء له قيمة في قبر دفن، كان له أن يكشف عنه حتى يأخذ ما سقط.

١٣ - باب الدفن

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: وإن مات ميت بمكة أو المدينة أحببت أن يدفن في مقابرهما.

وكذلك إن مات ببلد قد ذكر في مقبرته خبر أحببت أن يدفن في مقابرهما، فإن كانت ببلد لم يذكر ذلك فيها فأحب أن يدفن في المقابر حرمة المقابر، والدواعي لها، وأنه مع الجماعة أشبه من أن لا يتغوط، ولا يبال على قبره، ولا ينشئ، وحشما دفن الميت فحسن إن شاء الله تعالى، وأحب أن يعمق للميت قدر بسطة، وما أعمق له، ووروي أجزاء، وإنما أحببت ذلك أن لا تناله السباع، ولا يقرب على أحد إن أراد نبشه، ولا يظهر له ريح ويدفن في موضع الضرورة من الضيق والعجلة الميتان، والثلاثة في القبر إذا كانوا، ويكون الذي للقبلة منهم أفضلهم، وأسنهم، ولا أحب أن تدفن المرأة مع الرجل على حال، وإن كانت ضرورة، ولا سبيل إلى غيرها كان الرجل أمامها، وهي خلفه، ويجعل بين الرجل والمرأة في القبر حاجز من تراب، وأحب إحكام القبر ولا وقت فيمن يدخل القبر؛ فإن كانوا وترأ أحب إليّ، وإن كانوا ثمن يضبطون الميت بلا مشقة أحب إليّ، وسل الميت من قبل رأسه، وذلك أن يوضع رأس سريرته عند رجل القبر، ثم يسلم سلاً، ويسر القبر بثوب نظيف حتى يسوي على الميت لحده، وسر المرأة إذا دخلت قبرها أوكد من ستر الرجل، وتسلم المرأة كما يسلم الرجل، وإن ولي إخراجها من نعشها، وحل عقد من الثياب إن كان عليها، وتعاهدها النساء فحسن، وإن وليها الرجل، فلا بأس؛ فإن كان فيهم ذو محرم كان أحب إليّ، وإن لم يكن فيهم ذو محرم فذو قرابة، وولاء، وإن لم يكن فالمسلمون ولا نها، وهذا موضع ضرورة، ودونها الثياب، وقد صارت ميتة، وانقطع عنها حكم الحياة.

قال: وتوضع الموتى في قبورهم على جنوبهم اليمنى، وترفع رءوسهم بمجر أو لبنة، ويسندون لثلا ينكبوا، ولا يستلقوا، وإن كان بأرض شديدة لحد لهم، ثم نصب على لحودهم اللبن نصيباً، ثم يتبع فروج اللبن بكسار اللبن، والطين حتى يحكم، ثم أهمل التراب عليها، وإن كانوا ببلد رقيقة شق لهم شق، ثم بنيت

واحد وصلوا عليه مرة بعد مرة، وسنة رسول الله ﷺ في الموتى، والأمر المعمول به إلى اليوم أن يصلى عليهم بإمام، ولو صلى عليهم أفراداً أجزأهم الصلاة عليهم إن شاء الله تعالى، وأحب أن تكون الصلاة على الميت صلاة واحدة هكذا رأيت صلاة الناس لا يجلس بعد الفراغ منها لصلاة من فاتته الصلاة عليه، ولو جاء، ولي له، ولا يخاف على الميت التغيير فصلّى عليه رجوت أن لا يكون بذلك بأس إن شاء الله تعالى.

قال: وإن أحدث الإمام انصرف قرضاً، وكبر من خلفه ما بقي من التكبير فواحد لا يؤمهم أحد، ولو كان في موضع وضوئه قريباً فانتظروه فبني على التكبير رجوت أن لا يكون بذلك بأس، ولا يصلي على الجنائز في مصر إلا طاهر.

قال: ولو سبق رجل ببعض التكبير لم ينتظر بالميت حتى يقضي تكبيره، ولا ينتظر المسبوق الإمام أن يكبر ثانية، ولكنه يفتح لنفسه، وقال بعض الناس: إذا خاف الرجل في مصر فوت الجنائز يتم وصلّى، وهذا لا يميز التيمم في مصر لصلاة نافلة، ولا مكتوبة إلا لمريض زعم، وهذا غير مريض، ولا تعدو الصلاة على الجنائز أن تكون كالصلوات لا تصلى إلا بطهارة الوضوء، وليس التيمم في مصر للصحيح المطبق بطهارة أو تكون كالذكر، فيصلّى عليها إن شاء غير طاهر، خاف الفوت أو لم يخف، كما يذكر غير طاهر.

١٢ - باب اجتماع الجنائز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لو اجتمعت جنائز رجال، ونساء، وصبيان، وخنثاء، جعل الرجال تما يلي الإمام، وقدم إلى الإمام أفضلهم، ثم الصبيان يلونهم، ثم الخنثاء يلونهم، ثم النساء خلفهم تما يلي القبلة، وإن تشاح ولأه الجنائز، وكن مختلفات صلى ولي الجنائز التي سبقت، ثم إن شاء ولي سواها من الجنائز استغنى بتلك الصلاة، وإن شاء أعاد الصلاة على جنازته، وإن تشاحوا في موضع الجنائز فالسابق أحق إذا كانوا رجالاً؛ فإن كن رجالاً، ونساء وضع الرجال تما يلي الإمام، والنساء تما يلي القبلة، ولم ينظر في ذلك إلى السبق؛ لأن موضعهن هكذا.

وكذلك الخنثى، ولكن إن سبق، ولي الصبي لم يكن عليه أن يزبل الصبي من موضعه، ووضع ولي الرجل الرجل خلفه إن شاء أو يذهب به إلى موضع غيره؛ فإن افتتح المصلي على الجنائز الصلاة فكبر واحدة أو اثنتين، ثم أتى بجنائز أخرى وضعت حتى يفرغ من الصلاة على الجنائز التي كانت قبلها، لأنه افتتح الصلاة ينوي بها غير هذه الجنائز المؤخرة.

قال: ولو صلى الإمام على الجنائز غير متوضّئ، ومن

لخودهم بمجارة أو لبن، ثم سقفت لخودهم عليهم بالحجارة أو الخشب؛ لأنَّ اللَّبْنَ لَا يَضْطُّهَا؛ فَإِنْ سَقَفَتْ تَبَعَتْ فُرُوجَهَا حَتَّى تَنْظُمَ.

قال: ورأيهم عندنا يضعون على السَّقْفِ الإِذْخِرَ، ثُمَّ يضعون عليه التُّرَابَ مَثْرِيًّا، ثُمَّ يَهْلِلُونَ التُّرَابَ بَعْدَ ذَلِكَ إِهَالَةً.

قال الشَّافِعِيُّ: هذا الوجه الأَثَرُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ، وَلَا يَتْرَكَ، وَكَيْفَمَا، وَوَرَى الْمَيِّتَ أَجْزَأُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَيُخَوَّرُ مِنْ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ بِيَدَيْهِ مَعَ التُّرَابِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ.

٥٩٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى عَلَى الْمَيِّتِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا.

قال الشَّافِعِيُّ: وَأَحَبُّ تَعْجِيلٍ دَفْنِ الْمَيِّتِ إِذَا بَانَ مَوْتُهُ، فَإِذَا أَشْكَلَ أَحَبَّتِ الْأَنَاءُ حَتَّى يَتَيَّنَ مَوْتُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ غَرِيقًا أَحَبَّتِ الثَّانِي بِهِ بِقَدْرِ مَا يُولَى مِنْ حَضَرِهِ، وَإِنْ كَانَ مَصْعُوقًا أَحَبَّتِ أَنْ يَسْتَأْنِيَ بِهِ حَتَّى يَخَافَ تَغْيِيرَهُ، وَإِنْ بَلَغَ ذَلِكَ يَوْمِينَ أَوْ ثَلَاثَةً؛ لِأَنَّهُ بَلَغَى أَنَّ الرَّجُلَ يَصْعُقُ فَيَنْهَبُ عَقْلَهُ، ثُمَّ يَفِيقُ بَعْدَ الْيَوْمَيْنِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وكَذَلِكَ لَوْ كَانَ فِرْعَاوْنُ مِنْ حَرْبٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ فِرْعَاوْنُ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ كَانَ مُتْرَدِّيًا مِنْ جَبَلٍ، وَإِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ، فَلَا تَخْفَى عَلَامَاتُ الْمَوْتِ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَإِنْ خَفِيَ عَلَى الْبَعْضِ لَمْ تَخَفْ عَلَى الْكُلِّ، وَإِذَا كَانَتْ الطَّوَاعِينُ أَوْ مَوْتُ الْفَجَاءَةِ، وَاسْتِبَانُ الْمَوْتِ، فَلَمْ يَضْطُّهُ أَهْلُ الْبَيْتِ إِلَّا أَنْ يَقْدَمُوا بِبَعْضِ الْمَوْتَى فَقَدَّمُوا الْوَالِدَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، ثُمَّ قَدَّمُوا بَعْدَ مَنْ رَأَوْا؛ فَإِنْ كَانَ امْرَأَتَانِ لِرَجُلٍ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا أَيُّهُمَا تَقَدَّمَتْ، وَإِذَا خِيفَ التَّغْيِيرُ عَلَى بَعْضِ الْمَوْتَى قَدَّمَ مَنْ كَانَ يَخَافُ عَلَيْهِ التَّغْيِيرَ لَا مَنْ لَا يَخَافُ التَّغْيِيرَ عَلَيْهِ، وَيَقْدَمُ الْكِبَارُ عَلَى الصَّغَارِ إِذَا لَمْ يَخَفِ التَّغْيِيرُ عَلَى مَنْ تَخَلَّفَ، وَإِذَا كَانَ الضَّرُورَةُ دَفَنَ الْإِثْنَانِ، وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ، وَقَدَّمَ إِلَى الْقَبْلَةِ أَفْضَلَهُمْ، وَأَقْرَبَهُمْ، ثُمَّ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي يَلِيهِ حَاجِزٌ مِنْ تَرَابٍ؛ فَإِنْ كَانُوا رَجَالًا وَنِسَاءً وَصِيَانًا جَعَلَ الرَّجُلُ الَّذِي يَلِي الْقَبْلَةَ، ثُمَّ الصَّبِيَّ، ثُمَّ الْمَرْأَةَ وَرَاءَهُ وَأَحَبُّ إِلَيَّ لَوْ لَمْ تَدْفَنِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرِّجَالِ، وَإِنَّمَا رَخِصْتُ فِي أَنْ يَدْفَنَ الرَّجُلَانِ فِي قَبْرِ بِلَسَنَةٍ، لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا يَتَحَدَّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ أَحَدِ اثْنَانِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَقَدْ قِيلَ ثَلَاثَةٌ.

١٤- باب ما يكون بعد الدفن

٥٩٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ بَلَغَنِي،

قال: وهذا أحسن، ولم أرَ النَّاسَ عندنا يصنعونه.

٥٩٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَدْفَنَ بِالْبَقِيعِ لَأَنْ أَدْفَنَ فِي غَيْرِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ إِنَّمَا هُوَ وَاحِدٌ رَجُلَيْنِ إِنَّمَا ظَالِمٌ، فَلَا أَحَبُّ أَنْ أَكُونَ فِي جَوَارِهِ، وَإِنَّمَا صَالِحٌ، فَلَا أَحَبُّ أَنْ يُنْبَشَ فِي عِظَامِي. [أخرجه مالك (٢٣٢/١)]

٥٩٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَسَّرَ عَظْمُ الْمَيِّتِ كَكَسَّرَ عَظْمُ الْحَيِّ. [أخرجه مالك (٢٣٨/١)، أبو داود (٣٢٠٧)، ابن ماجه (١٦١٦)]

قال الشَّافِعِيُّ: تعني في المائت، وإن أخرجت عظام مَيِّتٍ أَحَبَّتِ أَنْ تَعَادَ تَدْفَنَ وَأَحَبُّ أَنْ لَا يَزَادَ فِي الْقَبْرِ تَرَابٌ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ بَانَ يَكُونُ فِيهِ تَرَابٌ مِنْ غَيْرِهِ بِأَسْوَءَ إِذَا إِذَا زِيدَ فِيهِ تَرَابٌ مِنْ غَيْرِهِ ارْتَفَعَ جَدًّا، وَإِنَّمَا أَحَبُّ أَنْ يَشْخَصَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ شَبْرًا أَوْ نَحْوَهُ وَأَحَبُّ أَنْ لَا يَبْنَى، وَلَا يَحْصَصَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَشْبِهُ الزَّيْنَةَ وَالْخِيَلَاءَ، وَلَيْسَ الْمَوْتُ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَلَمْ أَرِ قُبُورَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ بِمَجْصَصَةٍ.

قال الرَّوَايُ عَنْ طَاوُسٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبْنَى الْقُبُورُ أَوْ تُجْصَصَ.

قال الشَّافِعِيُّ: وقد رأيت من الولاء من يهدم مَكَّةَ مَا يَبْنَى فِيهَا، فَلَمْ أَرِ الْفَقَهَاءَ يَعْيُونَ ذَلِكَ؛ فَإِنْ كَانَتْ الْقُبُورُ فِي الْأَرْضِ يَمْلِكُهَا الْمَوْتَى فِي حَيَاتِهِمْ أَوْ وَرَثَتِهِمْ بَعْدَهُمْ لَمْ يَهْدَمْ شَيْءٌ أَنْ يَبْنَى مِنْهَا، وَإِنَّمَا يَهْدِمُ إِنْ هَدَمَ مَا لَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ فَهَدَمَهُ لئَلَا يَجْزَرَ عَلَى النَّاسِ مَوْضِعُ الْقَبْرِ، فَلَا يَدْفَنُ فِيهِ أَحَدٌ فَيُضَيِّقُ ذَلِكَ بِالنَّاسِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ تَشَاحَّ النَّاسُ تَمَنَّى يَحْفَرُ لِلْمَوْتَى فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَقْبُورَةِ، وَهِيَ غَيْرُ مَلِكٍ لِأَحَدٍ حَفَرَ الَّذِي يَسْبِقُ حَيْثُ شَاءَ، وَإِنْ جَاءُوا نَحْنًا أَقْرَعَ الْوَالِي بَيْنَهُمْ، وَإِذَا دَفَنَ الْمَيِّتَ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ حَفَرُ قَبْرِهِ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ مَدَّةٌ يَعْلَمُ أَهْلُ ذَلِكَ الْبَلَدِ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ ذَهَبَ، وَذَلِكَ يَخْتَلَفُ بِالْبُلْدَانِ، فَيَكُونُ فِي السَّنَةِ وَآخِرُهَا؛ فَإِنْ عَجَلَ أَحَدٌ بِحَفْرِ قَبْرِهِ فَوَجَدَ مَيِّتًا أَوْ بَعْضَهُ أَعِيدَ عَلَيْهِ التُّرَابُ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ عِظَامِهِ شَيْءٌ أَعِيدَ فِي الْقَبْرِ.

قال: وَإِذَا كَانَتْ أَرْضُ لِرَجُلٍ فَادْفَنَ بَانَ قَبْرُ فِيهَا، ثُمَّ أَرَادَ اخْتُلَافًا فَلَهُ اخْتُلَافٌ مَا لَمْ يَقْبَرِ فِيهِ، وَلَيْسَ لَهُ اخْتُلَافٌ مَا قَبِرَ فِيهِ مِنْهَا، وَإِنْ قَبِرَ قَوْمٌ فِي أَرْضٍ لِرَجُلٍ بِلَا إِذْنِهِ فَارَادَ تَحْوِيلَهُمْ عَنْهَا أَوْ بِنَاءَهَا أَوْ زَرْعَهَا أَوْ حَفَرَهَا أَبَارًا، كَرِهْتُ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ شُحَّ فَهُوَ أَحَقُّ بِحَقِّهِ،

وأحبُّ لو تركَ الموتى حتى يلبوا.

بزيارة القبور.

٦٠٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فُزُّوْهَا، وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا. [أخرجه أحمد (١٦٠٣/٣)]

قال الشافعي: ولكن لا يقال عندها هجر من القول، وذلك مثل الدعاء بالويل، والثبور والنياحة فأمَّا إذا زرت تستغفر للميت ويرق قلبك، وتذكر أمر الآخرة فهذا مما لا أكرهه، ولا أحب الميت في القبور للوحشة على البائس، وقد رأيت الناس عندنا يقيرون من ذوي القربايات في الدفن، وأنا أحب ذلك، وأجعل الوالد أقرب إلى القبلة من الولد إذا أمكن ذلك، وكيفما دفن أجزأ إن شاء الله، وليس في التعزية شيء مؤقت يقال: لا يعدى إلى غيره.

٦٠٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَاءَتِ التَّعْزِيَةُ سَمِعُوا قَائِلًا يَقُولُ إِنَّ فِي اللَّهِ عَزَاءً مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ، وَخَلْفًا مِنْ كُلِّ هَالِكٍ، وَدَرَكًا مِنْ كُلِّ مَا فَاتَ فَبِاللَّهِ فَيَقُوءُوا، وَإِيَّاهُ فَارْجُوا، فَإِنَّ الْمُصَابَ مِنْ حَرَمِ الثَّوَابِ. [الحاكم (٥٧٣/٣-٥٨)]

قال الشافعي: قد عرَى قوم من الصالحين بتعزية مختلفة فاحب أن يقول قائل هذا القول، ويترحم على الميت، ويدعو لمن خلفه.

قال: والتعزية من حين موت الميت أن المنزل، والمسجد وطريق القبور، وبعد الدفن، ومتى عرَى فحسن، فإذا شهد الجنائزة أحببت أن تؤخر التعزية إلى أن يدفن الميت إلا أن يرى جزءاً من المصاب فيعزيه عند جزعه، ويعزى الصغير والكبير، والمرأة إلا أن تكون امرأة شابة، ولا أحب مخاطبتها إلا لذي محرم، وأحب لجيران الميت أو ذوي قرابته أن يعملوا لأهل الميت في يوم يموت، وليلته طعاماً يشبعهم، فإن ذلك سنة، وذكر كريم، وهو من فعل أهل الخير قبلنا، وبعدنا لأنه لما جاء نعي جعفر قال رسول الله ﷺ: اجعلوا لآل جعفر طعاماً، فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم.

٦٠٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجعلوا لآل جعفر طعاماً، فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم أو ما يشغلهم.

شك سفيان.

قال: وأكره وطء القبر، والجلوس، والاتكاء عليه إلا أن لا يجد الرجل السبيل إلى قبر ميتة إلا بأن يطأه فذلك موضع ضرورة فأرجو حيتن أن يسعه إن شاء الله تعالى، وقال بعض أصحابنا: لا بأس بالجلوس عليه، وإنما نهى عن الجلوس عليه للتعوط.

قال الشافعي: وليس هذا عندنا كما قال: وإن كان نهى عنه المذهب، فقد نهى عنه، وقد نهى عنه مطلقاً لغير المذهب.

٦٠٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ تَبِعْتُ جَنَازَةَ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَلَمَّا كَانَ دُونَ الْقُبُورِ جَلَسَ أَبُو هُرَيْرَةَ، ثُمَّ قَالَ: لَأَنْ أَجْلِسَ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ رِدَائِي، ثُمَّ قِيصِرِي، ثُمَّ إِذَا رِي، ثُمَّ تُقْضِي إِلَيَّ جَلْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ أَمْرِي مُسْلِمٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٠٥/٣)]

قال: وأكره أن ينسى على القبر مسجد، وإن يسوى أو يصلى عليه، وهو غير مسوى أو يصلى إليه.

قال: وإن صلى إليه أجزاء، وقد أساء.

٦٠٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ لَا يَتَّقِي دِينَانَ بَارِئِ الْعَرْبِ. [أخرجه مالك (٨٩٢/٢)، وعن عائشة عند البخاري (٤٣٥-٤٣٦)، مسلم (١٥١٣)، أبو داود (٣٧٢٧)، النسائي (٩٥/٤)]

قال: وأكره هذا للسنّة، والآثار، وأنه كرهه، والله تعالى أعلم، أن يعظم أحد من المسلمين يعني يتخذ قبره مسجداً، ولم تؤمن في ذلك الفتنة، والضلال على من يأتي بعد فكرة، والله أعلم لتلا يوطأ فكرة، والله أعلم؛ لأن مستودع الموتى من الأرض ليس بأنظف الأرض، وغيره من الأرض انظف.

١٥- باب القول عند دفن الميت

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا وضع الميت في قبر قال: من يضعه بسم الله، وعلى ملّة رسول الله ﷺ، وأحب أن يقول اللهم أسلمه إليك الأشقاء من ولده وأهله وقرابته وإخوانه وفارق من كان يحب قبره، وخرج من سعة الدار والحياة إلى ظلمة القبر وضيقة ونزل بك، وأنت خير منزل به إن عاقبتك عاقبتك بذنبه، وإن عفوت فانت أهل العفو اللهم أنت غني عن عذابه، وهو فقير إلى رحمتك اللهم أشكر حسنته، وتجاوز عن سيئته، وشفع جماعتنا فيه واغفر ذنبه، وافسح له في قبره، وأعد له من عذاب القبر، وأدخل عليه الأمان، والروح في قبره، ولا بأس

قال الشافعي: وأحب لقيَم أهل الميت عند المصيبة أن يتعاهد أضعفهم عن احتماها بالتعزية بما يظن من الكلام والفعل أنه يسليه، ويكف من حزنه، وأحب لولي الميت الابتداء بأولي من قضاء دينه؛ فإن كان ذلك يستأخر سأل غرماءه أن يحلّلوه ويحتالوا به عليه، وأرضاهم منه بأي وجه كان.

٦٠٥ - أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَظَنَّهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ. [أخرجه الرمذني (١٠٧٨-١٠٧٩)، ابن ماجه (٢٤١٣)]

قال: وأحب إن أوصى بشيء أن يعجل الصدقة عنه، ويعمل ذلك في أقاربه وجيرانه، وسبيل الخير، وأحب مسح رأس اليتيم ودهنه، وإكرامه، وأن لا ينهر، ولا يقهر، فإن الله عز وجل قد أوصى به.

١٦ - باب القيام للجنائز

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: ولا يقوم للجنائز من شهدها، والقيام لها منسوخ.

٦٠٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ، عَنْ وَاقدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فِي الْجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ بَعْدُ. [أخرجه مالك (٢٣٢/١)، مسلم (٩٦٧)، أبو داود (٣١٧٥)]

٦٠٧ - أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُلْفَمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَوْ شَبِيهَا بِهَذَا، وَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ بِالْقِيَامِ، ثُمَّ جَلَسَ، وَأَمَرَ بِالْجُلُوسِ. [أخرجه البيهقي في "العرف" (١٥٧/٣)]

قال الشافعي: ويصلي على الجنائز أي ساعة شاء من ليل أو نهار.

وكذلك يدفن في أي ساعة شاء من ليل أو نهار، وقد دُفِنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَسْكِينَةٌ لَيْلًا، فَلَمْ يُكْرَ وَدُفِنَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ لَيْلًا، وَدُفِنَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ لَيْلًا، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَصَلِّي عَلَيْهَا مَعَ اصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَلَا مَعَ طُلُوعِهَا حَتَّى تَسْبُرَ، وَاحْتِجَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ عَمَرَ قَالَ لِأَهْلِ جَنَازَةٍ وَضَعُوهَا عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الصُّبْحِ: إِنَّمَا إِنْ تَصَلُّوا عَلَيْهَا الْآنَ، وَإِنَّمَا أَنْ تَدَعُوهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ.

قال: وابن عمر يروي عن النبي ﷺ قال: لَا يَتَخَرَّى أَحَدُكُمْ بِصَلَاةٍ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَا غُرُوبِهَا وَقَدْ يَكُونُ ابْنُ عَمَرَ سَمِعَ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، وَلَمْ يَسْمَعْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَرَأَى هَذَا حَمْلَهُ عَلَى كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَمْ يَرَ النَّهْيَ إِلَّا فِيمَا سَمِعَ.

قال: وقد جاء عن رسول الله ﷺ ما دل على أن نهيه عن الصلوة في هذه الساعات إنما يعني به صلاة النافلة فأما كل صلاة كرهت، فلا، وأثبتنا ذلك في كتاب الصلوة، ولو كان على كل صلاة، وكانت الصلوة على الجنائز صلاة لا محل إلا في وقت صلاة ما صلي على ميت العصر، ولا الصبح، وقد يجوز أن يكون ابن عمر أراد بذلك أن لا يجلس من تبع الجنائز، ولا يفرق من أهل المسجد حتى يكثر المصلي عليها، فإن أصحابنا يتحرون بالجنائز انصراف الناس من الصلوة لكثرة المصلين، فيقولون: صلوا مع كثرة الناس أو أخرؤا إلى أن يأتي المصلون للضحى.

٦٠٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِإِسْنَادٍ لَا أَحْفَظُهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالشَّمْسُ مُصْفَرَّةٌ قَبْلَ الْمَغِيبِ قَلِيلًا، وَلَمْ يَنْتَظِرْ بِوَقْتِ الشَّمْسِ. [أخرجه البيهقي (٣٢/٤)]

قال الشافعي: وأكره النجاسة على الميت بعد موته، وأن تنديه النائحة على الأفراد لكن يعزى بما أمر الله عز وجل من الصبر، والاسترجاع، وأكره التأثم، وهي الجماعة، وإن لم يكن لهم بكاء، فإن ذلك يجذ الحزن، ويكلف المؤنة مع ما مضى فيه من الأثر.

قال: وأرخص في البكاء بلا أن يتأثر، ولا أن يعلن إلا خبراً، ولا يدعون بحرب قبل الموت، فإذا مات أمسكن.

٦٠٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ عَتِيقِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَتِيقٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتِيقٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ يَتَوَدَّعُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ فَوَجَدَهُ قَدْ غَلَبَ فَصَاحَ بِهِ، فَلَمْ يُجِبْهُ فَاسْتَرْجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ غَلَبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ فَصَاحَ النِّسْوَةُ وَتَكَيَّنَ فَجَعَلَ ابْنُ عَتِيقٍ يَسْكُتُهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعَهُنَّ، فَلِذَا وَجِبَ، فَلَا تَكَيَّنَ بَأَكْبَةٍ قَالُوا، وَمَا الْوُجُوبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِذَا مَاتَ. [أخرجه مالك (٢٣٣/١)، أبو داود (٣١١١)، النسائي (١٣/٤)]

١٧- غسل الميت

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: لم أسمع هذا الكتاب من الشافعي، وإنما أقرؤه على المعرفة.

الإناء، ثم يصب الإناء الثاني عليه ليكون إناء الماء غير قريب من الصب على الميت، ويغسله بالماء غير السخن لا يعجبني أن يغسل بالماء المسخن، ولو غسل به أجزاءه إن شاء الله تعالى؛ فإن كان عليه وسخ، وكان يبلد بارد أو كانت به علة لا يبلغ الماء غير المسخن أن ينقي جسده غاية الإنقاء، ولو لصق بجسده ما لا يخرج إلا الدهن دهن، ثم غسل حتى يتنظف.

وكذلك إن طلي بنورة، ولا يفضي غاسل الميت بيده إلى شيء من عورته، ولو ترقى سائر جسده كان أحب إلي، ويعد خرقتين نظيفتين قبل غسله فيلف على يده إحداهما، ثم يغسل بها أعلى جسده، وأسفله، فإذا أفضى إلى ما بين رجليه، ومذاكيره فغسل ذلك القفا فغسلت، ولف الأخرى، وكلمها عاد على المذاكير، وما بين الألتين التي الحرقه التي على يده، وأخذ الأخرى المغسولة لئلا يعود بما مر على المذاكير، وبما بين الألتين على سائر جسده إن شاء الله.

١٨- باب عدة غسل الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أقل ما يجزئ من غسل الميت الإنقاء كما يكون أقل ما يجزئ في الجنابة، وأقل ما أحب أن يغسل ثلاثاً؛ فإن لم يبلغ بإنقائه ما يريد الغاسل فخمس؛ فإن لم يبلغ ما يحب فسبع، ولا يغسله بشيء من الماء إلا ألقى فيه كافوراً للسنّة، وإن لم يفعل كرهته، ورجوت أن يجزئه، ولست أعرف أن يلقى في الماء ورق سدر، ولا طيب غير كافور، ولا يفرّه، ولكن يترك ماء على وجهه، ويلقى فيه الكافور.

١٩- ما يبدأ به في غسل الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يلقى الميت على ظهره، ثم يبدأ غاسله بفوضته وضوءه للصلاة ويجلسه إجلساً رقيقاً ويمر يده على بطنه إمراراً رقيقاً بليغاً ليخرج شيئاً إن كان فيه ثم؛ فإن خرج شيء القفا، وألقى الحرقه عن يده، ووضّاه، ثم غسل رأسه ولحيته بالسدر حتى ينقيهما ويسرحهما تسريحاً رقيقاً، ثم يغسله من صفحة عنقه اليمنى صباً إلى قدمه اليمنى، وغسل في ذلك شق صدره، وجنبه، وفخذيه، وساقه الأيمن كله يحركه له محرك ليتغلغل الماء ما بين فخذيّه ويمر يده فيما بينهما، وليأخذ الماء فيغسل يامنة ظهره، ثم يعود على شقه الأيسر فيصنع به ذلك، ثم يحرف على جنبه الأيسر فيغسل نائتة ظهره، وقفاه وفخذه، وساقه إلى قدمه، وهو يراه ممكناً، ثم يحرف على جنبه الأيمن حتى يصنع بياسرة قفاه، وظهره، وجميع بدنه، واليتية، وفخذه وساقه، وقدمه مثل ذلك، وأي شق حرفة إليه لم يحرفه حتى يغسل ما تحته، وما يليه

قال الشافعي: أول ما يبدأ به من يحضر الميت من أولياته أن يتولى أرفقهم به إغماض عينيه بأسهل ما يقدر عليه، وأن يشد تحت لحيه عصاة عريضة، وتربط من فوق رأسه كي لا يسترخي لحيه الأسفل فيفتح فوه، ثم يمسو بعد الموت، ولا ينطبق، ويرد يديه حتى يلصقهما بعضديّه، ثم يمسطهما، ثم يردعهما، ثم يمسطهما مرات ليبقى ليهما، فلا يمسو، وهما إذا لينا عند خروج الروح باقى ليهما إلى وقت دفنهما، ففكهما، وهما ليتان، ويلين كذلك أصابعه، ويرد رجليه من باطن حتى يلصقهما بطون فخذه كما وصفت فيما يصنع في يديه ويضع على بطنه شيئاً من طين أو لبن أو حديد، سيف أو غيره، فإن بعض أهل التجربة يزعمون أن ذلك يمنع بطنه أن تربو، ويخرج من تحته الوطء كله، ويفضي به إلى لوح إن قدر عليه أو سرير الواح مستوي، فإن بعض أهل التجربة يزعم أنه يسرع انتفاخه على الوطء، ويسلب ثياباً إن كانت عليه، ويسجي ثوباً يغطي به جميع جسده، ويجعل من تحت رجله ورأسه وجنبه لئلا ينكشف، فإذا أحضروا له غسله، وكفنه، وفرغوا من جهازه؛ فإن كان على يديه، وفي عاتقه شعر فمن الناس من كره أخذه عنه، ومنهم من أرخص فيه، فمن أرخص فيه لم ير بأساً أن يحلقه بالنورة أو يمزّه بالجل، ويأخذ من شاريبه، ويقلم من أظفاروه، ويصنع به بعد الموت ما كان فطرة في الحياة، ولا يأخذ من شعر رأسه ولا لحيته شيئاً؛ لأن ذلك إنما يؤخذ زينة أو نسكاً، وما وصفت مما يؤخذ فطرة؛ فإن نوره أنقاه من نورة، وإن لم ينوره اتخذ قبل ذلك عيداناً طوالاً من شجر لين لا يبرح، ثم استخرج جميع ما تحت أظفار يديه، ورجليه من الوسخ، ثم أفضى به إلى مفتله مستوراً، وإن غسله في قميص فهو أحب إلي، وإن يكون القميص سخيفاً رقيقاً أحب إلي، وإن ضاق ذلك عليه كان أقل ما يستره به ما يوارى ما بين سرته إلى ركبته؛ لأن هذا هو العورة من الرجل في الحياة، ويستر البيت الذي يغسله فيه بستر، ولا يشركه في النظر إلى الميت إلا ما لا غنى له عنه ممن يمسكه أو يقلبه أو يصب عليه، ويغضون كلهم، وهو عنه الطرف، ولا فيما لا يميزه فيه إلا النظر إليه ليعرف ما يغسل منه، وما بلغ الغسل، وما يحتاج إليه من الزيادة في الغسل، ويجعل السرير الذي يغسله عليه كالنحدر قليلاً، وينفذ موضع مائه الذي يغسله به من البيت، فإنه أحرر له أن ينضح فيه شيء انصب عليه، ولو انتضح لم يضره إن شاء الله تعالى، ولكن هذا أطيب للنفس، ويتخذ إناءين إناء يغرف به من الماء المجموع لغسله، وإناء يصب فيه ذلك

ليحرفه على موضع نقيّ نظيف، ويصنع هذا في كلِّ غسلةٍ حتّى يأتي على جميع غسله، وإن كان على بدنه، وسخّ نحى إلى إمكان غسله بأشنان، ثم ماء قراح، وإن غسله بسدر أو أشنان أو غيره لم تحسب شيئاً خالطه من هذا شيء يعلو فيه غسلًا، ولكن إذا صب عليه الماء حتّى يذهب هذا أمرٌ عليه بعده الماء القراح بما وصفت، وكان غسله بالماء، وكان هذا تنظيفًا لا يعدُّ غسل طهارة، والماء ليس فيه كافورٌ كالماء فيه شيء من الكافور، ولا يغيّر الماء عن سجيّة خلقته، ولا يعلو فيه منه إلا ريحة، والماء بحاله فكثرة الكافور في الماء لا تضرُّ، ولا تمنعه أن يكون طهارةً يتوضأُ به الحي، ولا يتوضأُ الحي بسدر مضروبٍ بماء، لأن السدر لا يطهر، ويتعمّد مسح بطن الميت في كلِّ غسلةٍ، ويقعدُ عند آخر كلِّ غسلةٍ، فإذا فرغ من آخر غسلةٍ غسلها تعهدت يداؤه، ورجلاه، وردتا لتلا تحسوا، ثم مدّتا فالتصقتا بمجنبه، وصف بين قدميه والصق أحد كعبيه بالآخر، وضّم إحدى فخذيه إلى الأخرى، فإن خرج من الميت بعد الفراغ من غسله شيء أنقي، واعتدّت غسلةً واحدةً، ثم يستخف في ثوب، فإذا جف صير في أكفانه.

٢٠- عددُ كفن الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحبُّ عددُ كفن الميت إلى ثلاثة أثوابٍ بيضٍ ربطات، ليس فيها قميص ولا عمامة فمن كفن فيها بدىً بالتي يريدون أن تكون أعلاها فبسطت أولاً، ثم بسطت الأخرى فوقها، ثم الثالثة فوقهما، ثم حمل الميت فوضع فوق العليا، ثم أخذ القطن منزوع الحب فجعل فيه الخنوط والكافور، وألقى على الميت ما يستره، ثم أدخل بين اليدين إدخالاً بليغاً وأكثر ليرد شيئاً إن جاء منه عند تحريكه إذا حمل، فإن خيف أن يأتي شيء لعلّه كانت به أو حدثت يرد بها أدخلوا بينه وبين كفنه لبدًا، ثم شدّوه عليه كما يشدّ الثبّان الواسع فيمنع شيئاً إن جاء منه من أن يظهر أو ثوباً صفيقاً أقرب الثياب شبهاً بالبد، وأمنعها لما يأتي منه إن شاء الله تعالى، وشدّوه عليه خياطة، وإن لم يضاف ذلك فلفوا مكان ذلك ثوباً لا يضرهم، وإن تركوه رجوت أن يمزقهم والاحتياط بعمله أحبُّ إليّ، ثم يؤخذ الكرسف فيوضع عليه الكافور فيوضع على فيه ومنخره وعينيّه، وموضع سجوده؛ فإن كانت به جراح نافذ وضع عليها، ويحط رأسه، وحيثه، ولو ذر الكافور على جميع جسده وثوبه الذي يدرج فيه أحبت ذلك، ويوضع الميت من الكفن الموضع الذي يبقى من عند رجليه منه أقل ما بقي من عند رأسه، ثم تؤخذ صنفه الثوب اليمنى فترد على شق الرجل الأيسر، ثم تؤخذ صنفته اليسرى فترد على شق الرجل الأيمن حتّى يغطي بها صنفته الأولى، ثم يصنع بالثوب

٢١- العلل في الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الميت مصعوقاً أو ميتاً غماً أو محمولاً عليه عذاب أو حريقاً أو غرقاً أو به علة قد توارت بمثل الموت استؤني بدنه، وتعهد حتّى يستيقن موته لا

وعذابه، وافسح له في قبره، وجافى الأرض عن جنبيه، ولقنه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه إلى جنتك يا أرحم الراحمين، وإذا أدخل قبره أن يقال: اللهم أسلمه إليك الأهل والإخوان، ورجع عنه كل من صحبه، وصحبه عمله، اللهم فزد في حسنة واشكره واحط سنيته، واغفر له واجمع له برحمتك الأمن من عذابك، واكفه كل هول دون الجنة اللهم واخلفه في تركه في الغابرين، وارفعه في عليين، وعد عليه بفضل رحمتك يا أرحم الراحمين.

٢٢- من يدخل قبر الرجل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يضرب الرجل من دخل قبره من الرجال، ولا يدخل النساء قبر رجل، ولا امرأة إلا أن لا يوجد غيرهن، وأحب أن يكونوا وترًا في القبر ثلاثة أو خمسة أو سبعة، ولا يضربهم أن يكونوا شفعاء، ويدخله من يطيقه، وأحبهم أن يدخل قبره أفقهم، ثم أقربهم به رحماً، ثم يدخل قبر المرأة من العبد مثل من يدخل قبر الرجل، ولا تدخله امرأة إلا أن لا يوجد غيرها، ولا بأس أن يليها النساء لتخليص شيء إن كن يلبنة، وحل عقد عنها، وإن وليها الرجال في ذلك كله، فلا بأس إن شاء الله تعالى، ولا أحب أن يليها إلا زوج أو ذو محرم إلا أن يوجد، وإن لم يوجدوا أحببت أن يليها رقيق إن كانوا لها؛ فإن لم يكونوا فخصيان؛ فإن لم يكن لها رقيق فذو محرم أو ولاء؛ فإن لم يكونوا فمن وليها من المسلمين، ولا بأس إن شاء الله تعالى وتغسل المرأة زوجها، والرجل امرأته إن شاء وتغسلها ذات محرم منها أحب إلي؛ فإن لم تكن فامرأة من المسلمين، ويدخل المرأة قبرها إذا لم يكن معها من قرابتها أحد الصالحين الذين لو احتاجت إليهم في حياتها لجاز لهم أن ينظروا إليها ويشهدوا عليها.

٢٣- باب التكبير على الجنائز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويكبر على الجنائز أربعاً، ويرفع يديه مع كل تكبيرة، ويسلم عن يمينه وشماله عند الفراغ، ويقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى، ثم يصلي على النبي ﷺ ويدعو بجملة المؤمنين والمؤمنات، ثم يخلص الدعاء للميت وتما يستحب في الدعاء أن يقول: اللهم عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبه أحبائه فيها إلى ظلمة القبر، وما هو لاقية كان يشهد أن لا إله إلا أنت، وأن محمداً عبدك ورسولك، وأنت أعلم به اللهم نزل بك، وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً إلى رحمتك، وأنت غني عن عذابي، وقد جئتك راغبين إليك شفعاء له اللهم؛ فإن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه، وبلغه برحمتك رضاك، وقه فتنة القبر.

٢٤- باب الحكم فيمن دخل في صلاة أو صوم

هل له قطع ما دخل فيه قبل تمامه؟ وليس في

التراجم

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: من دخل في صوم واجب عليه من شهر رمضان أو قضاء أو صوم نذر أو كفارة من وجه من الوجوه أو صلى مكتوبة في وقتها أو قضاها أو صلاة نذرها أو صلاة طواف، لم يكن له أن يخرج من صوم، ولا صلاة ما كان مطيقاً للصوم والصلاة على طهارة في الصلاة، وإن خرج من واحد منهما بلا عذر مما وصفت أو ما أشبهه عامداً، كان مفسداً أثماً عندنا، والله تعالى أعلم، وكان عليه إذا خرج منه الإعادة لما خرج منه بكماله؛ فإن خرج منه بعذر من سهو أو انتقاض وضوء أو غير ذلك من العذر كان عليه أن يعود فيقضي ما ترك من الصوم والصلاة بكماله لا يحل له غيره طال تركه له أو قصر، وأصل هذا إذا لم يكن للمرء ترك صلاة، ولا صوم قبل أن يدخل فيه، وكان عليه أن يعود فيقضي ما ترك بكماله فخرج منه قبل إكماله عاذ، ودخل فيه فأكمله؛ لأنه إذا لم يكمله بعد دخوله فيه فهو بحالة؛ لأنه قد وجب عليه، فلم يأت به كما وجب عليه، وإنما تكمل صلاة المصلي الصلاة الواجبة، وصوم الصائم الواجب عليه إذا قدم فيه مع دخوله في الصلاة تية يدخل بها في الصلاة، فلو كتب لا ينوي واجباً من الصلاة أو دخل في الصوم لا ينوي، واجباً لم تجزه صلاته ولا صيامه من الواجب عليه منهما، وما قلت في هذا داخل في دلالة سنة أو أثر لا أعلم أهل العلم اختلفوا فيه.

قال الشافعي: ومن تطوع بصلاة أو طواف أو صيام أحببت له أن لا يخرج من شيء منه حتى يأتي به كاملاً إلا من أمر يعذر به كما يعذر في خروجه من الواجب عليه بالسهر أو العجز عن طاقته أو انتقاض وضوء في الصلاة أو ما أشبهه؛ فإن خرج بعذر أو غير عذر، فلو عاذ له فكماله كان أحب إلي، وليس

بواجب عندي أن يعود له، والله تعالى أعلم.
 فإن قال قائل: ولم لا يعود لما دخل فيه من التطوع من صوم وصلاة وطواف إذا خرج منه كما يعود لما وجب عليه؟
 قيل له إن شاء الله تعالى لاختلاف الواجب من ذلك والنافلة.

فإن قال قائل: فأين الخلاف بينهما؟
 قيل له إن شاء الله تعالى: لا اختلاف مختلفان قبل الدخول فيهما، وبعده.

فإن قال قائل: ما وجد في اختلافهما؟
 قيل له: أرايت الواجب عليه أكان له تركه قبل أن يدخل فيه؟ فإن قال: لا.

قيل: أرايت النافلة، أكان له تركها قبل أن يدخل فيها؟

فإن قال: نعم، قيل: افتراهما متباينين قبل الدخول؟

فإن قال: نعم، قيل: أرايت الواجب عليه من صوم وصلاة لا يجزئه أن يدخل فيه لا ينوي الصلاة التي وجبت بعينها والصوم الذي وجب عليه بعينه؟ فإن قال: لا، ولو فعل لم يجزه من واحد منهما قيل له: أفيجوز له أن يدخل في صلاة نافلة، وصوم لا ينوي نافلة بعينها، ولا فرضاً أفكروا نافلة؟

فإن قال: نعم، قيل له: وهل يجوز له وهو مطيق على القيام في الصلاة أن يصلّي قاعداً أو مضطجعا، وفي السفر راجيا أين توجهت به دابته يومئذ؟

فإن قال: نعم، قيل له: وهل يجوز له هذا في المكتوبة؟ فإن قال: لا.

قيل: افتراهما مفترقين بين الافتراق قبل الدخول فيهما، ومع الدخول، وبعد الدخول عندنا وعندك استدلالاً بالسنة، وما لم أعلم من أهل العلم بخلافه فيه.

٢٥ - باب الخلاف فيه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس، وآخر في هذا فكلمت بعض الناس، وكلمني ببعض ما حكيت في صدر هذه المسألة، وأتيت على معانيه وأجابني بجملة ما قلت غير أنني لا أدري لعلّي أوضحتها حين كتبها بأكثر من اللفظ الذي كان مني حين كلمته، فلم أحب أن أحكي إلا ما قلت على وجهه، وإن كنت لم أحك إلا معنى ما.

قلت له: بل تحريت أن يكون أقل ما قلت له: وإن أتيت على ما قال: ثم كلمني فيها هو وغيره ممن ينسب إلى العلم من أصحابه مما سألني إن شاء الله تعالى ما قالوا، وقلت: فقال لي:

قد علمت أن فقهاء الكيين، وغير واحد من فقهاء المدنيين يقولون ما.

قلت: لا يخالفونك فيه، وقد وافقنا في قولنا بعض المدنيين فخالفتك مرة، وخالفتنا في شيء منه.

فقلت: لا أعرفه بعينه فاذا ذكر قولك والحجة فيه ذكر من لا يحتاج إلا بما يرى مثله حجة ولا تذكر مما يوافق قولك قول من لا يرى قوله حجة بحال: قال: أفعلى، ثم قال:

٦١٠ - أخبرني ابن جريج، عن ابن شهاب أو أخبرنا ثقة، عن ابن جريج، عن ابن شهاب أن عائشة، وحفصة أصبحتا صائمتين فأهدي لهما شيء فذكرتا ذلك للنبي ﷺ، فقال صوماً يوماً مكانه. [أخرجه مالك (٣٠٦/١) مرسلاً، وصلة أبو داود (٢٤٥٧)]

فقلت: هل عندك حجة من رواية أو أثر لازم غير هذا؟
 قال: ما يحضرني الآن شيء غيره، وهذا الذي كنا نبي عليه من الأخبار في هذا قال: فقلت له: هل تقبل مني أن أحدثك مرسلاً كثيراً عن ابن شهاب، وابن المنكر، ونظرانهم، ومن هو أسنُّ منهما عمرو بن دينار وعطاء، وابن المسيب، وعروة؟
 قال: لا.

قلت: فكيف قبلت عن ابن شهاب مرسلاً في شيء ولا تقبله عنه، ولا عن مثله، ولا أكبر منه في شيء غيره؟
 قال: فقال: فلعلى لم يحمله إلا عن ثقة.

قلت: وهكذا يقول لك من أخذ مرسله في غير هذا، ومرسل من هو أكبر، فيقول كلما غاب عني بما يمكن فيه أن يحمله عن ثقة أو عن مجهول لم تقم علي به حجة حتى أعرف من حمله عنه بالثقة فأقبله أو أجهله، فلا أقبله.

قلت: ولم؟ إلا أنك إنما أنزلته بمنزلة الشهادات، ولا تأمن أن يشهد لك شاهدان على ما لم يريا، ولم يسميا من شهدا على شهادته؟

قال: أجل.

وهكذا نقول في الحديث كله قال: فقلت له: وقد كلمني في حديث ابن شهاب كلام من كأنه لم يعلم فيه، ومن حديث ابن شهاب هذا عند ابن شهاب، وفيه شيء يخالفه، ولم نعرف ثقة ثبتاً يخالفه، وهو أولى أن تصير إليه منه في حديث ابن شهاب قال: فكان ذاهباً عند ابن شهاب؟

قلت: نعم.

٦١١ - أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن

كل واحدٍ منهما بعدد كثير من الصلاة، وما يزيد في ذلك أحد شيئاً إلا كان خيراً له، ولا ينقص منه أحد إلا والحظ له في تركه النقص، ولكن لا يجوز لعالم أن يقول لرجل: هذا معيب، وهذا مستخف، والاستخفاف، والعيب بالنية، والفعل، وقد يكون الفعل والترك ممن لا يستخف، فقال فيما قلت من الرجل يخرج من التطوع في الصلاة أو الصوم أو الطواف، فلا يجب عليه قضاؤه خبر يلزم أو قياس يعرف؟

قلت: نعم.

قال: فاذكر بعض ما يحضرك منها قلنا:

٦١٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمَتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ إِنَّا خَبَأْنَا لَكَ خَيْسًا: فَقَالَ أَمَا إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ الصَّوْمَ، وَلَكِنْ قَرَّبِي. [أخرجه مسلم (١١٥٤)]

قال الشافعي: فقال: قد قيل: إنه يصوم يوماً مكانه.

قال الشافعي: فقلت له: ليس فيما حفظت عن سفیان في الحديث، وأنا أسألك.

قال: فسل:

قلت: أرايت من دخل في صوم واجب عليه من كفارة أو غيرها له أن يقطر ويقضي يوماً مكانه؟

قال: لا.

قلت: أرايت إن كان من دخل في التطوع عندك بالصوم كمن وجب عليه الجوز أن تقول من غير ضرورة، ثم يقضي؟

قال: لا.

قلت: ولو كان هذا في الحديث، وكان على معنى ما ذهبت إليه كنت قد خالفته؟

قال: فلو كان في الحديث يحتمل معنى غير أنه واجب عليه أن يقضيه؟

قلت: نعم. يحتمل إن شاء تطوع يوماً مكانه قال: وإيأماً افتجد في شيء روي عن النبي ﷺ ما يدل على ما وصفت؟

قلت: نعم.

٦١٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَبِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ الْمَدِينَةَ فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى الْمَنِيرِ إِذْ قَالَ: يَا كَثِيرُ بْنُ الصُّلْتِ أَذْهَبَ إِلَى عَائِشَةَ فَسَلَّهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَلَهَبْتُ مَعَهُ إِلَى عَائِشَةَ، وَبَعَثَ ابْنُ

ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْ حَفْصَةَ، وَعَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ لَهُ أَسَمِعْتَهُ مِنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا أَخْبَرْتَنِي رَجُلٌ بِبَابِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ أَوْ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَاءِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ.

قال الشافعي: فقلت له: أرايت لو كنت ترى الحجة تقوم بالحديث المرسل، ثم علمت أن ابن شهاب قال في الحديث ما حكيت لك أتقبله؟

قال: لا هذا يوهنه بأن يخبر أنه قبله عن رجل لا يسميه، ولو عرفه لسماه أو وثقه.

قال الشافعي: فقال: أفليس يقبح أن يدخل رجل في صلاته، ثم يخرج منها قبل أن يصلي ركعتين، وفي صوم فيخرج منه قبل أن يتم صوم يوم أو في طواف فيخرج منه قبل أن يكمل سبعاً؟

فقلت له: وقد صرت إذ لم تجد حجة فيما كنت تحتج به إلى أن تكلم كلام أهل المالة.

قال: الذي قلت أحسن.

قلت: أتقول أن يكمل الرجل ما دخل فيه؟

قال: نعم.

قلت: وأحسن منه أن يزيد على أضعافه؟

قال: أجل.

قلت أفتوجه عليه؟

قال: لا.

قلت له: أرايت رجلاً قوياً نشيطاً فارغاً لا يصوم يوماً واحداً تطوعاً أو لا يطوف سبعاً أو لا يصلي ركعة هو أقيح فعلاً أم من طاف، فلم يكمل طوافاً حتى قطعه من عنبر، فلم يبين أو صنع ذلك في صوم أو صلاة؟

قال: الذي امتنع من أن يدخل من ذلك سيئ.

قلت: أفتأمره إذا كان فعله أقيح أن يصلي، ويصوم ويطوف تطوعاً أمراً توجه عليه؟

قال: لا.

قلت: فليس قولك أحسن، وأقيح من موضع الحجة بسبيل ههنا إنما هو موضع اختيار.

قال: نعم، فلم يدخل الاختيار في موضع الحجة، وقد أجزنا له قبل أن نقول هذا ما اخترت له وأكثر.

فقلنا: ما نحب أن يطيق رجل صوماً فيأتي عليه شهر لا يصوم بعضه، ولا صلاة فيأتي عليه ليل، ولا نهار إلا تطوع في

يَدْيِهِ، وَأَدْرَكَهُ مِنْ وَرَاءَهُ، ثُمَّ شَرِبَ، وَالنَّاسُ يُنْظَرُونَ.

قال الشافعي: فقال: هذا في شهر رمضان.

قلت: فذلك أوكد للحجة عليك أنه إذا كان له أن يفطر في السفر في شهر رمضان لا علة غيره برخصة الله، وكان له أن يصوم إن شاء فيجزي عنه من أفطر قبل أن يستكملة دل هذا على معنى قولي من أنه لما كان له قبل الدخول في الصوم أن لا يدخل فيه كان بالدخول فيه في تلك الحال غير واجب عليه بكل حال، وكان له إذا دخل فيه أن يخرج منه بكل حال كما فعل رسول الله ﷺ فالتطوع بكل وجه أولى أن يكون هكذا من الفرض الذي له تركه في ذلك الوقت إلى أن يقضيه في غيره قال: فتقول بهذا؟

قلت: نعم، أقوله اتباعاً لأمر النبي ﷺ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

قال لي: فقد ذكر لي أنك تحفظ في هذا اثرًا عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ.

قلت له: الذي جئت به أقطع للعذر وأولى أن تتبعه من الآخر.

قال: فاذا ذكر الآخر.

قلت: فإن ذكرته بما ثبت بمثله عن واحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ولم تأت بشيء يخالفه ثابت عن واحد منهم تعلم أن فيما قلنا الحجة، وفي خلافه الخطأ؟

قال: فاذا ذكره.

قلت:

٦١٧ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَأَ أَنْ يُفْطِرَ الْإِنْسَانُ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ، وَيَضْرِبُ لِذَلِكَ أَمْتَالًا، رَجُلٌ قَدْ طَافَ سَبْعًا، وَلَمْ يُوفِهِ فَلَهُ مَا اخْتَسَبَ أَوْ صَلَّى رَكْعَةً، وَلَمْ يُصَلِّ أُخْرَى فَلَهُ أَجْرٌ مَا اخْتَسَبَ. [أخرجه البيهقي (٢٧٧/٤)]

٦١٨ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِالْإِفْطَارِ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ بِأَسَأَ.

٦١٩ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِالْإِفْطَارِ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ بِأَسَأَ. [أخرجه البيهقي (٢٧٧/٤)]

عَبَّاسُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ مَعَنَّا فَأَتَى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ لَهُ: اذْهَبْ فَسَلْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَلَمَّعَتْ مَعَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلَهَا فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَصَلَّى عِنْدِي رَكَعَتَيْنِ لَمْ أَكُنْ أَرَاهُ يُصَلِّيهِمَا قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتَ صَلَاةً لَمْ أَكُنْ أَرَاكَ تُصَلِّيُهَا قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَنَّهُ قَدِمَ عَلَيَّ وَقَدْ بَيَّنَّ تَيْمِيمٌ أَوْ صَدَقَةٌ فَشَغَلُونِي عَنْهُمَا فَهَمَّا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ. [ههـ]

قال الشافعي: وثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال: أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَدْوَمُهَا، وَإِنْ قُلَّ وَإِنَّمَا أَرَادَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، الدَّائِمَةُ عَلَى عَمَلٍ كَانَ يَعْمَلُهُ، فَلَمَّا شَغَلَ عَنْهُ عَمَلُهُ فِي أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ مِنْهُ لَيْسَ أَنْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ وَاجِبَتَانِ، وَلَا بَعْدَهَا، وَإِنَّمَا هُمَا نَافِلَةٌ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ فَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَلْيُصَلِّهِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَإِنَّهُ قِيَامُ اللَّيْلِ لَيْسَ أَنَّهُ يَوْجِبُ قِيَامَ اللَّيْلِ وَلَا قِضَاءَهُ، وَلَكِنْ يَقُولُ مَنْ أَرَادَ تَحَرَّى فَصَلَّى فَلْيَفْعَلْ.

٦١٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ نَذَرَ أَنْ يَتَكَيَّفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَكَيَّفَ فِي الْإِسْلَامِ. [أخرجه البخاري (٢٠٤٢)، مسلم (١٦٥٦)، أبو داود (٣٣٢٥)، السائي (٢١/٧)، ابن ماجه (١٧٧٢)]

وهو على هذا المعنى، والله تعالى أعلم، أنه إنما أمره إن أراد أن يسبق باعتكاف احتكف، ولم يمنعه أنه نذره في الجاهلية.

٦١٥ - أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَزِيُّ، وَغَيْرُهُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَامَ فِي سَفَرِهِ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يُفْطِرُوا فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ صَامُوا حِينَ صُمْتَ فَذَعَا لِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ فَوَضَعَهُ عَلَى يَدَيْهِ، وَأَمَرَ مَنْ يَتَيْنُ يَدَيْهِ أَنْ يَحْسِبُوا، فَلَمَّا حَسَبُوا، وَلَحِقَهُ مِنْ وَرَاءِهِ رَفَعَ الْإِنَاءَ إِلَى فِيهِ فَشَرِبَ، وَفِي حَيْثُهِمَا أَوْ حَيْثُ أَحَدِهِمَا، وَذَلِكَ بَعْدَ الْعَصْرِ. [مسلم (١١١٤)]

٦١٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِكَرَاعِ الْغَيْمِ، وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ رَفَعَ إِنَاءً فِيهِ مَاءٌ فَوَضَعَهُ عَلَى يَدَيْهِ، وَهُوَ عَلَى الرَّحْلِ فَحَسَّ مِنْ تَيْنٍ

٦٢٠- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عطاء، عَنْ أَبِي الدُّدَاءِ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي أَهْلَهُ حِينَ يَنْتَصِفُ النَّهَارَ أَوْ قَبْلَهُ، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ غَدَاءٍ؟ فَيَجِدُهُ أَوْ لَا يَجِدُهُ، فَيَقُولُ: لَأَصُومَنَّ هَذَا الْيَوْمَ فَيَصُومُهُ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا، وَبَلَغَ ذَلِكَ الْحَيْنَ، وَهُوَ مُفْطِرٌ.

٦٢١- قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا عطاء، وَبَلَّغَنَا أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يُصْبِحُ مُفْطِرًا حَتَّى الضُّحَى أَوْ بَعْدَهُ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ وَجَدَ غَدَاءً أَوْ لَمْ يَجِدْهُ. [هـ]

قال الشافعي: في قوله يصبح مفطراً يعني يصبح لم ينو صوماً، ولم يطعم شيئاً.

قال الشافعي: وهذا لا يجزئ في صوم واجب حتى ينوي صومه قبل الفجر.

٦٢٢- أَخْبَرَنَا الثَّقَاتُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكْعَةً، ثُمَّ خَرَجَ فُسِّلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ تَطَوُّعٌ فَمَنْ شَاءَ زَادَ، وَمَنْ شَاءَ نَقَصَ. [أخرجه البيهقي (٢٤/٣)]

٦٢٣- أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِإِسْنَادٍ لَا يَخْضَرُنِي ذِكْرُهُ فِيمَا يَثْبُتُ مِنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَثَلَاثٌ مَعْنَى مَا رَوَى، عَنْ عُمَرَ لَا يُخَالِفُهُ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٤٢٢/٣)]

٦٢٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ رَأَى أَبَا ذَرٍّ يُكَبِّرُ الرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ فَقِيلَ لَهُ: أَيُّهَا الشَّيْخُ تَذَرِي عَلَى شَيْءٍ تَنْصَرِفُ أَمْ عَلَى وَتَرِي؟ قَالَ: لَكِنَّ اللَّهَ يَذَرِي. [أخرجه البيهقي (١٠/٣)]

٦٢٥- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي تَعِيمٍ الْمُنْذِرِيِّ، عَنْ مَطْرُوفٍ قَالَ: أَتَيْتُ بَيْتَ الْمُقَدِّسِ، فَإِذَا أَنَا بِشَيْخٍ يُكَبِّرُ الرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: إِنَّكَ شَيْخٌ وَإِنَّكَ لَا تَذَرِي عَلَى شَيْءٍ انْصَرَفْتَ أَمْ عَلَى وَتَرٍ، فَقَالَ: إِنَّكَ قَدْ كُفِّيتَ حِفْظَهُ وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنِّي لَا أَسْجُدُ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَنِي اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً أَوْ كَتَبَ لِي بِهَا حَسَنَةً أَوْ جَمَعَ لِي كِلَيْتَهُمَا، قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الشَّيْخُ الَّذِي صَلَّى، وَقَالَ الْمَقَالَةُ أَبُو ذَرٍّ.

قال الشافعي: قول أبي ذرٍّ لكن الله يذري، وقوله قد كفيت حفظه يعني علم الله به، ويتوسّع، وإن لم يعلم هو، والله أعلم، وهذا لا يتسّع في الغرض إلا أن ينصرف على عدد لا يزيد فيه، ولا ينقص منه شيئاً، وقد توسّع أبو ذرٍّ فيه في التطوع.

قال الشافعي: وقلت مذهبك فيما يظهر اتباعاً للواحد في أصحاب رسول الله ﷺ إذا لم يخالفه غيره من روايتك، ورواية أصحابك الثابتة عندهم ما وصف عن علي وعمر وأبي ذرٍّ من الرواية التي لا يدفع عالم أنها غاية في الثبوت رويانا عن ابن عباس ونحن وأنت نثبت روايتنا عن جابر بن عبد الله ويروي عن أبي ذرٍّ عددٌ من أصحاب رسول الله ﷺ ما يوافق ما قلنا، فلو لم يكن في هذا دلالة من سنة لم يكن فيه إلا الآثار، وأياً كان لم يكن على أصل مذهبك أن تقول قولنا فيه وأنت تروي عن عمر إذا أعلق باباً أو أرخى ستراً، فقد وجب المهر، ونقول، ولو تصادقا أنه لم يسها، وجب المهر والعدة اتباعاً لقول عمر فترد على من خالفه، وقد خالفه ابن عباس وشريح وتاورق حجة لقول الله تعالى ﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَضَعْتُمْ مَا قَرْضْتُمْ﴾، ولقوله ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ قالوا إنما أوجب الله المهر، والعدة في الطلاق بالميسر.

فقلت: لا تنازع عمر، ولا تناول معه بل تبعه، وتبع ابن عباس في قوله: مَنْ نَسِيَ مِنْ نَسْيِهِ شَيْئاً أَوْ تَرَكَ فَلْيُهْرَقْ دَمًا وفي قوله مَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّعَامِ أَنْ يَبَاعَ حَتَّى يَقْبِضَ، ثُمَّ يَقُولَ بِرَأْيِهِ، وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ.

فقلت: لا يجوز أن يباع شيء اشتري متى يقبض اتباعاً لابن عباس، وتروي ذلك حجة على من خالفك إذا كان معك قول ابن عباس وتروي عن علي عليه السلام في امرأة المفقود خلاف عمر، وتحتج به عليه، وتري لك فيه حجة على من خالفك، ثم تدع عمر وعلياً وابن عباس وجابراً وأبا ذرٍّ وعدداً من أصحاب رسول الله ﷺ متفقة أقاويلهم، وأفعالهم، ومخالفهم على أقاويلهم بالقياس، ثم تحطى القياس أرايت لا يمكن أحداً في قول واحد منهم أن يدخل عليك قياساً صحيحاً، ومعهم دلائل السنة التي ليس لأحد خلافها؟

قال: فتكون صلاة ركعة واحدة؟

قلت: مسألتك مع ما وصفت من الأخبار جهالة أو تجاهل، فإن زعمت أن لنا، ولك أن تكون متكلمين سنة أو أثراً عن بعض أصحاب النبي ﷺ، فقد سألت في موضع مسألة، وإن زعمت أن أقاويلهم غاية يتبى إليها لا تجاوز، وإن لم يكن معها سنة لم يكن لمسألتك موضع.

قال: فقال بعض من حضره من أصحابه ليس الذي ذهب إليه من هذا بحجة عليك عنده فما زال الناس يأمرون بأن يصلوا منى، ولا يحرمون دون منى، فإذا جاز أن يصلي غير منى.

قلت: فلم احتج به.

قال الشافعي:

قلت له: نحن وأنت مجتمعون على إنما يجب للرجل إذا قرأ السجدة طاهراً أن يسجد، وأنت توجهها عليه أفسجدة لا قراءة فيها أقل أم ركعة؟

قال: هذا سنة وأثر.

قلت له: ولا يدخل على السنة ولا الأثر؟

قال: لا.

قلت: فلم أدخلته علينا في السنة والأثر؟ وإذا كانت سجدة تكون صلاة، ولم تطلها بقول النبي ﷺ صلاة الليل منى، لأنه لم يبلغ بها أن يجاوز بها منى فيقصر بها على منى فكيف عبث أن نقول أقل من منى، وأكثر من سجدة صلاة؟

قال: فإن قلت: السجود واجب.

قلنا فلذلك أوكد للحجة عليك أن يجب من الصلاة سجدة بلا قراءة، ولا ركوع، ثم تعيب أن يجوز أكثر منها.

قلت له: سجد رسول الله ﷺ سجدة شكر لله عز وجل.

٦٢٦ - قال الشافعي: أخبرنا بذلك الدراوردي وسجدة

أبو بكر شكرًا لله تبارك وتعالى حين جاءه قتل مسيلمة، وسجدة عمر حين جاءه فتح مصر شكرًا لله جل اسمه، فإذا جاز أن يطوع لله بسجدة فكيف كرهت أن يطوع بأكثر منها؟ وقلت له: ولو أن رجلاً ذهب في قول الله تبارك وتعالى في المزمّل حين خفف قيام الليل ونصّوه قال: «فأقروا ما تيسر منه» يغني صلوا ما تيسر أن يكون جعل ذلك إليهم فيما قد وضع عنهم فرضه بلا توقيت كان أقرب إلى أن يشبه أن يكون هذا له حجة، والله تعالى أعلم، منك، وقد أوتر عثمان بن عفان وسعد وغيرهما بركعة في الليل لم يزيدوا عليها بعد المكتوبة.

٦٢٧ - أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال:

أخبرني عتبة بن محمد بن الحارث أن كريياً مولى ابن عباس أخبره أنه رأى معاوية صلى العشاء، ثم أوتر بركعة لم يزد عليها فأخبر ابن عباس، فقال: أصاب أي بني ليس أحد منا أعلم من معاوية هي واحدة أو خمس أو سبع إلى أكثر من

قال: أفرأيت إن كنت عن القول في الصيام، والطواف، وكلمتك في الصلاة، وزعمت أنني لا أقبس شريعة بشرية، ولا يكون ذلك لك، فلما لم أجد في الصوم حديثاً ثبت يخالف ما ذهب إليه، ولا في الطواف، وكنت عن الكلام فيهما.

قلت: ورجعت إلى إجازة أن يخرج من صوم التطوع، والطواف؟

فقال: بل أقف فيه.

قلت أفتقبل من غيرك الوقوف عند الحجة؟

قال: لعلي ساجد حجة فيما قلت.

قلت: فإن قال لك غيرك فلعلني ساجد الحجة عليك، فلا أقبل منك أبكون ذلك له، وفائدة وقوفك، والخبر الذي يلزم مثله عندك ثابت بخلاف قولك.

فإن قال: فإن قلت لك في الصلاة إن النبي ﷺ قال: صلاة الليل، والنهار منى منى يسلم بين كل ركعتين.

قلت: فانت تخالف هذا فتقول: صلاة النهار أربع، وصلاة الليل منى.

قال: مجديش.

قلت: فهو إذن يخالف هذا الحديث فأيها الثابت؟

قال: فاقصر على صلاة الليل، وأنت تعرف الحديث ليلاً، وثبته؟

قلت: نعم. وليست لك حجة فيه إن لم تكن عليك.

قال: وكيف؟

قلت: إنما سن رسول الله ﷺ أن تكون صلاة الليل منى لمن أراد صلاة تجاوز منى فأمر بأن يسلم بين كل ركعتين ثلاثاً تشبه بصلاة الفريضة لا أنه حرام أن يصلي أقل من منى، ولا أكثر قال: وابن أجاز أن يصلي أقل من منى؟

قلت: في قوله فإذا خشي الصبح صلى واحدة يؤتر بها ما قد صلى فقد صلى ركعة واحدة منفردة، وجعلها صلاة، وقد روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ كان يؤتر بخمس ركعات لا يسلم، ولا يجلس إلا في أخرهن وروى ابن عباس أن النبي ﷺ سلم من الركعة والركعتين وأخبر أن وجه الصلاة في التطوع أن تكون منى، ولم يحرم أن تجاوز منى، ولا تقصر عنه.

قال: فإن قلت: بل حرم أن لا يصلي إلا منى.

قلت: فانت إذن تخالف إن زعمت أن الوتر واحدة، وإن زعمت أنه ثلاث لا يفصل بسلام بينهما أو أكثر فليس واحدة ولا ثلاث منى.

ذَلِكَ الْوُتْرِ مَا شَاءَ.

٦٢٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيَّ عَنْ صَلَاةٍ طُلَحَتْ قَالَ: إِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ عَنْ صَلَاةٍ عُثْمَانُ قَالَ: قُلْتُ لَا غَلِيْسَ اللَّيْلَةَ عَلَى الْمَقَامِ فَقُمْتُ، فَإِذَا بِرَجُلٍ يَزْحَمُنِي مُتَقَنِّعًا فَنَظَرْتُ، فَإِذَا عُثْمَانُ قَالَ فَتَأَخَّرْتُ عَنْهُ فَصَلَّيْتُ، فَإِذَا هُوَ يَسْجُدُ سُجُودَ الْقُرْآنِ حَتَّى إِذَا قُلْتُ هَلْ هُوَ هَوَادِي الْفَجْرِ فَأَوْتَرَ بِرُكْعَةٍ لَمْ يُصَلِّ غَيْرَهَا. [أخرجه البيهقي (٢٦/٣)]

قال الشافعي: فقال فما حجتك على صاحبك الذي خالف مذهبك؟

قلت له: حجتي عليك حجتي عليه، ولو سكنت عن جميع ما احتججت به عليك سكنت من لم يعرفه كنت محجوجاً على لسان نفسك قال: وأين؟

قلت: هل تعدو النافلة من الصلوة والطواف من الصيام كما قلت من أنها لما لم يجب على الرجل الدخول فيها فدخل فيها فقطعها أن لا يكون عليه بدلها إذا لم يكن أصلها مما يلزمه تأديته أو تكون غير واجبة عليه، فإذا دخل فيها، وجبت بدخوله فيها فلزمه تمامها؟

قال: ما تعدو واحداً من هذين.

قلت: فقلوه خارج من هذين؟

قال: وكيف؟

قلت: يزعم أن من قطع صلاة أو صياماً أو طوافاً من غير عذر يلزمه أن يقضيه كما يلزمه قضاء المفروض عليه من هذا كله، ومن قطع من عذر لم يلزمه أن يقضيه، وهو يزعم في المفروض عليه أنه يلزمه إذا قطعه من علة أن يقضيه كما يلزمه إذا قطعه من غير عذر.

قال: ليس لقاتل هذا حجة يحتاج عالمٌ معه إلى مناظراته، وقد كنت أعلم أنه يوافقنا منه في شيء، ويخالفنا في شيء لم أعرفه حتى ذكره.

قلت: فهكذا قوله قال فلعلَّ عنده فيه أثراً.

قلنا: فيوهم أن عنده أثراً، ولا يذكره، وأنت تراه يذكر من الآثار ما لا يوافق قوله لا ترى أنت له فيه حجة، ولا أثراً.

قال الشافعي: فقال فبقيت لنا عليك حجة، وهي أنك تركت فيهما بعض الأصل الذي ذهب إليه.

قال الشافعي: فقلت: وما هي؟

قال: أنت تقول من تطوع بحج أو عمره فدخل فيهما لم يكن له الخروج منهما، وهما نافلة فما فرق بين الحج، والعمره، وغيرهما من صلاة، وطواف، وصوم؟ قلت: الفرق الذي لا أعلمك ولا أحداً يخالف فيه قال فما هو؟

قلت: أفرأيت من أفسد صلاته أو صومه أو طوافه أيمضي في واحدٍ منها أو يستأنفها قال: بل يستأنفها.

قلت: ولو مضى في صلاة فاسدة أو صوم أو طواف لم يجز، وكان عاصياً، ولو فسدت طهارته، ومضى مصلياً أو طائفاً لم يجز؟

قال: نعم.

قلت: يؤمر بالخروج منها؟

قال: نعم.

قلت: أفرأيت إذا فسد حجّه وعمرته أيقال له: اخرج منهما، فإنه لا يجوز له أن يمضي في واحدٍ منهما وهو فاسد؟

قال: لا، وقلت: ويقال له اعمل للحج والعمره، وقد فسدا كما تعمله صحيحاً لا تدع من عمله شيئاً للفساد، واحتجج قابلاً، واعتمر واقتد.

قال: نعم.

قلت: أفتراهما يشبهان شيئاً مما وصفت؟ والله أعلم.

داود(١٦٥٩، ١٦٥٨)

١١- كتاب الزكاة

٦٣١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُلُّ مَالٍ يُؤَدِّي زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَزٍّ، وَإِنْ كَانَ مَذْفُونًا، وَكُلُّ مَالٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ فَهُوَ كَزٍّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْفُونًا، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ﷺ: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢١٢/٣)]

قال الشافعي: وإنما أمره أن يأخذ منهم ما أوجب عليهم، وذكر الله تبارك وتعالى الزكاة في غير موضع من كتابه سوى ما وصفت منها.

قال: فأبان الله عز وجل فرض الزكاة في كتابه، ثم أبان على لسان نبيه ﷺ في أي المال الزكاة فأبان في المال الذي فيه الزكاة أن منه ما تسقط عنه الزكاة، ومنه ما تثبت عليه، وأن من الأموال ما لا زكاة فيه.

قال: وكان فيما أبان من هذا مع غيره إبانة الموضع الذي وضع الله به رسوله ﷺ من دينه وكتابه، والدليل على أن سنة رسول الله ﷺ فيما لله عز وجل فيه حكم والدليل على ما أراد الله تبارك وتعالى بحكمه أشخاصاً أراد أم عاماً وكم قدر ما أراد منه، وإذا كان رسول الله ﷺ بهذا الموضع من كتاب الله عز وجل ودينه في موضع كان كذلك في كل موضع وسننه لا تكون إلا بالإبانة عن الله تبارك وتعالى واتباع أمره.

١- باب العدد الذي إذا بلغته الإبل كان فيها

صدقة

٦٣٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَفْصَةَ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْبٌ صَدَقَةٌ. [أخرجه مالك(٢٤٤/١)، البخاري(١٤٤٧)، أبو داود(١٥٥٨)،

الزمذني(٦٢٢)، النسائي(١٧/٥)، ابن ماجه(١٧٩٣)]

٦٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْبٌ صَدَقَةٌ.

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الملقب بالشافعي رحمه الله قال: قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾.

قال الشافعي: فأبان الله عز وجل أنه فرض عليهم أن يعبدوه مخلصين له الدين ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، وقال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهِمَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ فَدُوقُوا مَا كَنْتُمْ تَكْذِبُونَ﴾، وقال عز ذكره ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَا لَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

قال الشافعي: فأبان الله عز وجل في هاتين الآيتين فرض الزكاة؛ لأنه إنما عاقب على منع ما أوجب، وأبان أن في الذهب والفضة الزكاة.

قال الشافعي: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَتَّقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يعني، والله تعالى أعلم، في سبيله الذي فرض من الزكاة وغيرها.

قال الشافعي: وأما دفن المال فضرر من إحرازه، وإذا حل إحرازه بشيء حل بالدفن وغيره، وقد جاءت السنة بما يدل على ذلك، ثم لا أعلم فيه مخالفاً، ثم الآثار.

٦٣٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ

قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَامِعُ بْنُ أَبِي رَاشِدٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ سَمِعَا أَبَا وَائِلٍ يُخْبِرُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَ مَالِهِ إِلَّا مَثَلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً أَفْرَعُ يَغْرِ مِنْهُ، وَهُوَ يُتَبَعُهُ حَتَّى يُطَوَّقَهُ فِي عُنُقِهِ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَيِّطُوقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. [أخرجه

الزمذني(٣٠١٢)، النسائي(١١/٥)، ابن ماجه(١٧٨٤)]

٦٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مَثَلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً أَفْرَعُ لَهُ رَيْبَتَانِ يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمْكِنَهُ يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ. [أخرجه مالك(٢٥٦/١)، وهو مسلم(٩٨٧)، أبو

٦٣٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَأَخْبَرْتَنِي عَدَدُ ثَقَاتٍ كُلُّهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَجْعَلُ مَعْنَى هَذَا لَا يُخَالِفُهُ إِلَّا أَنِّي لَا أَخْفِظُ فِيهِ إِلَّا يُعْطَى شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ وَرَهْمًا، وَلَا أَخْفِظُ إِلَّا اسْتَيْسَرَ عَلَيْهِ.

قال الشافعي: وأحسب في حديث حماد عن أنس أنه قال دفع إلى أبو بكر الصديق ﷺ كتاب الصدقة عن رسول الله ﷺ، وذكر هذا المعنى كما وصفت.

٦٣٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ طَاوُسٍ عِنْدَ أَبِي كِتَابٍ مِنَ الْعُقُولِ نَزَلَ بِهِ الْوَحْيُ، وَمَا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعُقُولِ أَوْ الصَّدَقَةِ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِهِ الْوَحْيُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢١٨/٣)]

قال الشافعي: وذلك إن شاء الله تعالى كما روى ابن طائوس وبين في قول أنس. قال: وحديث أنس حديث ثابت من جهة حماد بن سلمة وغيره عن رسول الله ﷺ وبه نأخذ.

٦٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ هَذَا كِتَابُ الصَّدَقَاتِ فِيهِ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فِدُونُهَا مِنَ الْغَنَمِ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ بَنَتْ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَنَتْ مَخَاضٍ فَابْنُ كَبُونٍ ذَكَرَ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ بَنَتْ كَبُونٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى سِتِينَ حِقَّةً طَرُوقَةَ الْجَمَلِ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى سِتِينَ وَثَلَاثِينَ بَنَتْ كَبُونٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَبَيْنَ كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ كَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً.

وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة، وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان، وفيما فوق ذلك إلى ثلثمائة ثلاث شياه فما زاد على ذلك، ففي كل مائة شاة، ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيساً إلا ما شاء المصدق، ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خليطين، فإنهما يتراجمان بينهما بالسوية، وفي الرقة ربع العشر إذا بلغت رقة أحدهم خمس أواق هذه نسخة

٦٣٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَثَلَهُ.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ ولا أعلم فيه مخالفاً لقيته ولا أعلم ثقة يرويه إلا عن أبي سعيد الخدري. فإذا أثبتوا حديثاً واحداً مرةً وجب عليهم أن يشتهروا أخرى.

قال الشافعي: وبين في السنة أن ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة، وأن في الخمس صدقة.

٢- باب كيف فرض الصدقة

٦٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ أَنَسٍ أَوْ ابْنِ فُلَانٍ ابْنِ أَنَسٍ - الشَّافِعِيُّ يَشْكُ -، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: هَذِهِ الصَّدَقَةُ، ثُمَّ تَرَكْتُ الْغَنَمَ وَغَيْرَهَا وَكَرِهَهَا النَّاسُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا فَمَنْ سَوَّلَهَا عَلَى وَجْهٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سَوَّلَهَا فَوْقَهَا، فَلَا يُعْطَى فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا، الْغَنَمُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ مِنَ الْإِبِلِ، فَبَيْنَ ابْنَةِ مَخَاضٍ أَثْنَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بَنَتْ مَخَاضٍ فَابْنُ كَبُونٍ ذَكَرَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَبَيْنَ بَنَتْ كَبُونٍ أَثْنَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِينَ، فَبَيْنَ حِقَّةً طَرُوقَةَ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَسِتِينَ إِلَى خَمْسٍ وَسِتِينَ، فَبَيْنَ جَذَعَةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًا وَسِتِينَ إِلَى سِتِينَ، فَبَيْنَ ابْنَتَا كَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَسِتِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَبَيْنَ حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِنْ زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَبَيْنَ كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ كَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَأَنْ يَبْنَئَ أَسْنَانُ الْإِبِلِ فِي فَرِيضَةِ الصَّدَقَةِ مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّمَا تَقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَ عَلَيْهِ أَوْ عَشْرِينَ وَرَهْمًا، فَإِذَا بَلَغَتْ عَلَيْهِ الْحِقَّةُ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ حِقَّةٌ وَعِنْدَهُ جَذَعَةٌ، فَإِنَّمَا تَقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عَشْرِينَ وَرَهْمًا أَوْ شَاتَيْنِ. [أخرجه البخاري (١٤٥٤)، أبو

الثاني واستقبل بها فرض ثالث فعدت كلها؛ فكان في كل أربعين منها بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.

قال الشافعي: وإيالة ذلك أن تكون الإبل مائة وإحدى وعشرين، فيكون فيها ثلاث بنات لبون، فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وثلاثين، فإذا كملتها، ففيها حقة وبنتا لبون، فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وأربعين، فإذا كملها، ففيها حقتان وبنت لبون، فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وخمسين، فإذا كملتها، ففيها ثلاث حقا، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وستين، فإذا كملتها، ففيها أربع بنات لبون، فإذا زادت فليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وسبعين، فإذا بلغت، ففيها حقة وثلاث بنات لبون، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وثمانين، فإذا بلغت، ففيها حقتان وبنتا لبون، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وتسعين، فإذا بلغت، ففيها ثلاث حقا وبنت لبون، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائتين، فإذا بلغت فعلى المصدق أن يسأل؛ فإن كانت أربع حقا منها خيرا من خمس بنات لبون أخذها، وإن كانت خمس بنات لبون خيرا أخذها لا يحل له غير ذلك ولا أراه يحل لرب المال غيره؛ فإن أخذ من رب المال الصنف الأدنى كان حقا عليه أن يخرج فضل ما بين ما أخذ منه وترك له فيعطيه أهل السهمان.

قال الشافعي: ثم هكذا كل ما اجتمع فيه الفرض في أربعمئة وغيرها أخذ المصدق الأفضل لأهل السهمان وأعطى ذلك رب المال؛ فإن ترك له أخرج رب المال فضله.

قال الشافعي: وإن استوت قيم أربع حقا وخمس بنات لبون كان للمصدق أن يأخذ من أي الصنفين شاء؛ لأنه ليس هنالك فضل يدهه لرب المال.

قال الشافعي: وإن وجد المصدق أحد الصنفين، ولم يجد الآخر أخذ الصنف الذي وجد، ولم يأخذ الآخر كان وجد أربع حقا، ولم يجد خمس بنات لبون فإخذ الحقا؛ فإن وجد خمس بنات لبون، ولم يجد الحقا فإخذ بنات اللبون؛ لأنه ليس هنالك فرض ولا فضل يدهه.

قال الشافعي: وإذا كانت الإبل مائتين فوجد أربع بنات لبون وأربع حقا فرأى أربع بنات لبون يقاربن الحقا، ولم يشك في أن لو كانت مئة واحدة منهن في أنها أفضل من الحقا لم يكن له أن يأخذ إلا الحقا، ولم يكن له أن يكلفه ما ليس في إبله، وهو يجد فريضته في إبله.

قال: ولو كانت بنات لبون كما وصفت وهنالك حق فأراد أخذها حقا أو أخذها وبنت محاضر؛ لأنها دون بنت لبون، وكان

كتاب عمر بن الخطاب التي كان يأخذ عليها. [أخرجه أبو داود (١٥٦٨)، الرمزي (٦١٧)، ابن ماجه (١٧٩٨)]

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ.

٦٣٩ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال أخبرني الثقة من أهل العلم، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ لا أدري أدخل ابن عمر بينه وبين النبي ﷺ عمر في حديث سفيان أم لا في صدقة الإبل مثل هذا المعنى لا يخالفه ولا أعلمه بل لا أشك إن شاء الله تعالى إلا أنه حدث بجميع الحديث في صدقة الغنم، والخلطاء، والرقوة، وهكذا إلا أنني لا أحفظ إلا الإبل في حديثه. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢١٩/٣)]

قال الشافعي: فإذا قيل في سائمة الغنم هكذا فيشبهه، والله تعالى أعلم، أن لا يكون في الغنم غير السائمة شيء؛ لأن كلما قيل في شيء بصفة، والشيء يجمع صفتين يؤخذ من صفة كذا، ففيه دليل على أن لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفته.

قال الشافعي: بهذا قلنا لا يبين أن يؤخذ من الغنم غير السائمة صدقة الغنم، وإذا كان هذا هكذا في الإبل، والبقرة؛ لأنها الماشية التي تجب فيها الصدقة دون ما سواها.

قال الشافعي: وإذا كان للرجل أربعة من الإبل، فلا يكون فيها زكاة حتى تبلغ خمسا، فإذا بلغت خمسا، ففيها شاة، ثم لا زكاة في الزيادة على خمس حتى تبلغ عشرا، فإذا بلغت، ففيها شاتان، فإذا زادت على عشر، فلا زكاة في الزيادة حتى تكمل خمس عشرة، فإذا كملتها، ففيها ثلاث شيا، فإذا زادت، فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ عشرين، فإذا بلغت، ففيها أربع شيا، فإذا زادت، فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ خسا وعشرين، فإذا بلغت خسا وعشرين سقطت الغنم، فلم يكن في الإبل غنم بحال وكانت فيها بنت محاضر؛ فإن لم يكن فيها بنت محاضر، ففيها ابن لبون ذكر، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وثلاثين، فإذا أكملتها، ففيها بنت لبون، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وأربعين، فإذا كملتها، ففيها حقة طروقة الفحل.

فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل إحدى وستين، فإذا كملتها، ففيها جذعة، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين، فإذا بلغت، ففيها بنتا لبون، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ إحدى وتسعين، فإذا بلغت، ففيها حقتان طروقتا الفحل، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وإحدى وعشرين، فإذا بلغت سقط الفرض

قال: وإذا كان بعض الإبل ميبناً لبعض فاعطى أنقصها أو أداها أو أعلاها قبل منه، وليس كالإبل فريضتها منها فيها النقص.

قال الشافعي: وسواء كان النقص قديماً أو حدث بعدما عد الإبل وقبل ينقص منها أو من الغنم، ثم نقص ما قبض أو هلك في يده أو نقصت إبل رب المال أو هلك في يده لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء.

قال الشافعي: وإن عد الساعي الإبل، فلم يقبض من ربها الزكاة حتى تلفت أو تلف بعضها، ولم يفرط؛ فإن كان في الباقي شيء أخذه وإلا، فلا شيء له.

قال الشافعي: وإن كانت لرجل إبل فعدها الساعي، وقال رب المال: لي إبل غائبة فأخذ منه صدقة الغائبة، والحاضرة، ثم أخذ منه ساعي بلو إبله الغائبة صدقة فعلى المصدق الذي أخذ منه صدقة الغائبة أن يرده عليه قدر صدقة الغائبة من صدقة غيره مثل ما أخذ منه إذا كان قد قسم صدقته إلا أن يشاء رب الماشية أن يدع حقه.

٤- باب إذا لم توجد السن

٦٤٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: حَقَّقْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: في أَسْتَنِ الإِبِلِ الَّتِي فَرِيضَتُهَا بَنَتْ لِبُونٍ فَصَاعِدًا.

إذا لم يجد المصدق السن التي وجبت له وأخذ السن التي دونها أخذ من رب المال شاتين أو عشرين درهماً، وإن أخذ السن التي فوقها رد على رب المال شاتين أو عشرين درهماً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وعلى المصدق إذا لم يجد السن التي وجبت له، ووجد السن التي هي أعلى منها أو أسفل أن لا يأخذ لأهل السهمان إلا الخير لهم.

وكذلك على رب المال أن يعطيه الخير لهم؛ فإن لم يقبل المصدق الخير لهم كان على رب المال أن يخرج فضل ما بين ما أخذ المصدق وبين الخير لهم، ثم يعطيه أهل السهمان.

قال الشافعي: وإذا وجد العليا، ولم يجد السفلى أو السفلى، ولم يجد العليا، فلا خيار له ويأخذ من التي وجد، وليس له غير ذلك.

قال الشافعي: وإذا وجد أحد السنتين ذات عوار أو هما معاً ذاتي عوار وتحتهما أو فوقهما من الإبل سالم من العوار، ولم يجد السن العليا ولا السفلى فليس له أن يأخذ ذلك من ذوات العوار، وفي الإبل صحيحة وله أن يأخذ على النظر للمساكين

مع بنات اللبون خيراً للمساكين لم يكن ذلك له؛ لأنه حيثن يصير إلى فراق الفريضة.

قال: ولو كانت الحقائق مراضاً أو ذوات نقص أو عيب لم يكن له أن يأخذ إلا بنات لبون إذا كانت صحاحاً.

قال: ولو كان الصنفان اللذان هما الفرض معاً ناقصين وسائر الإبل صحاحاً قيل له: إن أعطيت من أحد الصنفين صحاحاً من حيث شئت قبلناه، وإن لم تفعل أخذنا منك السن التي هي أعلى ورددنا عليك، أو السن التي هي أسفل وأخذنا منك.

قال الشافعي: وإن كانت الإبل معيبة كلها أو بعضها معيبة إلا الأقل من عدد الصدقة كان الصدقة خمس أو أربع، والصحيح ثلاث أو اثنتان قيل له: نأخذ منك الصحيح الذي عندك وعليك ما يبقى من الصحيح صحيحاً مثله؛ فإن جئت به وإلا أخذنا منك الصحيح الأعلى ورددنا عليك، أو الصحيح الأسفل وأخذنا منك، ولا نأخذ منك مريضاً، وفي الإبل عدد صحيح.

قال الشافعي: وإذا كانت الإبل خمساً وعشرين، فلم يكن فيها بنت مخاض أخذ منها ابن لبون ذكر؛ فإن لم يكن فيها فالحيار لرب المال يأتي بأيهما شاء وأيهما جاء به فهو فريضة؛ فإن جاء بهما معاً لم يكن للمصدق أن يأخذ إلا ابنة مخاض؛ لأنها الفرض الأول الذي لا فرض غيره، وهي موجودة.

٣- باب عيب الإبل ونقصها

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإن كانت الإبل معيبة كلها يجرب أو هيام أو مرض أو عوار أو عيب ما كان أخذ المصدق واحدة منها، ولم يكلفه صحيحة من غيرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس للمصدق إذا كانت الإبل معيبة كلها أن ينخفض، ولا يرتفع عن الفرض ويرد أو يأخذ نظراً للمساكين إنما يكون له الارتفاع أو الانخفاض إذا لم تكن السن موجودة أو كانت السن موجودة معيبة، وفي المال سواها سالم من العيب.

قال: وله أن يأخذ غير المعيب من السن التي وجبت له، وليس لرب المال أن يبدله شراً منها.

قال الشافعي: ولو كانت الإبل معيبة كانت فريضتها الغنم؛ فكانت الشاة التي تحب فيها أكثر ثمناً من بعير منها قيل له: إن أعطيتها قبلت، وإن لم تعطها فلك الخيار في أن تعطى بعيراً متطوعاً مكانها أو تعطيتها؛ فإن أبى الخيار جبر على أخذ الشاة ومتى جبر، فلم يعط الشاة حتى يختار أن يعطى البعير قبل منه.

٥ - باب الشاة تؤخذ في الإبل

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا كانت لرجل إبل فريضتها الغنم وله غنم أخذ من غنمه مما يجوز أن يكون أضحية؛ فإن كانت غنمه معزى فثنية، وإن كانت ضأناً فجذعة، ولا يؤخذ منه أعلى منها ولا دونها إلا أن يتطوع رب المال بأعلى فيقبل منه.

قال الشافعي: وإن كانت غنمه ذوات عوار أو مراضاً أو لا غنم له فالحيار فيها إليه يدفع إليه أي شاة أجزأت أضحية من ضأن أو معزى ولا تنظر إلى الأغلب بالبلد؛ لأنه إنما جاء أن عليه شاة، فإذا أخذتها في السن الذي يجزئ في صدقة الغنم فليس لي أكثر منها.

قال الشافعي: وهكذا إن كانت ضأناً أو معزى أو ضأناً فأراد أن يعطي ماعزة أو معزى فأراد أن يعطي ضانة قبلتها منه؛ لأنه إنما سميت عليه شاة، فإذا جاء بها قبلتها منه.

قال الشافعي: ويأخذ إليه بالعدد ما كانت إليه لثاماً أو كراماً لا يختلف ذلك وأي شاة من شاء بلده تجزئ أضحية قبلت منه، وإن جاء بها من غير شاء بلده ومثل شاء بلده أو خير قبلت، وإن جاء بها دونها لم تقبل.

ولو كانت له إبل كرام وجبت فيها فريضة منها فأراد أن يعطينا من إبل له ولغيره تلك السن، وهي أدنى من إبله لم يكن لنا أخذها منه، ولم تجز عنه أن يعطينا إياها كما لو كانت له إبل لثام وله إبل كرام يبلو غير بلده أو يبلده إبل كرام لم نأخذ منه صدقة اللثام من إبل بلده ولا إليه التي يبلو غير بلده وأخذنا من كل واحد منهما بقدر ما فيها.

قال الشافعي: وإذا وجبت لنا عليه جذعة لم يكن للمصدق أن يأخذها منه ماخصاً إلا أن يتطوع، فإذا ضرب الفحل السن التي وجبت، فلم يدر أحالت أو لقحت قيل له: لا نأخذها منك أو تأتي بغيرها من تلك السن إن شئت أو نأخذ السفلى وترد علينا أو العليا ونرد عليك.

٦ - باب صدقة البقر

٦٤١ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاووس أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر، فقال: لم يأمرني فيه النبي ﷺ بشيء. [أخرجه البيهقي (٩٨/٤)]

قال الشافعي: والوقص ما لم يبلغ الفريضة.

على ما وصفت فكلماً ارتفع سنّا أعطى رب المال شاتين أو عشرين درهماً، وإذا ارتفع إلى السن التي فوق السن التي تلي ما وجب له، فقد ارتفع سنين أعطى رب المال أربع شياه أو أربعين درهماً، ثم إن ارتفع منه سنّا ثالثاً زاد شاتين فأعطاه ست شياه أو ستين درهماً، وهكذا إذا انخفض أخذ منه في سن ما انخفض إليها شاتين أو عشرين درهماً لا يختلف، ولا ينظر في ذلك إلى أن تكون قيمة ما بين السنين أكثر أو أقل مما جاءت به السنة أن يأخذ.

قال الشافعي: ولا يحل للساعي أن يعطيه عشرين درهماً، والشاتان أقل نقداً على المساكين من العشرين الدراهم ولا الشاتين، والعشرون الدراهم أقل نقداً على المساكين منها.

قال الشافعي: وإذا كان المصدق يلي صدقة دراهم وإبل وغنم فهكذا، وإن لم يكن يصدّق إلا ماشية باع منها فيرد على المأخوذ منه عشرين درهماً إذا كان ذلك النظر للمساكين.

قال الشافعي: ويبع على النظر للمساكين من أي أصناف الماشية أخذ.

قال الشافعي: وإذا كان يصدّق إبلًا لا أثمان لها للونها أو عيبها، فلم يجد السن التي وجبت في المال، ووجد السن التي أسفل منها؛ فكان إذا أخذها وشاتين أو عشرين درهماً كانت الشاتان أو العشرون درهماً خيراً من بعير منها، خير رب المال بين أن يتطوع له بالسن التي هي أعلى مما وجبت عليه أو يعطيه المصدق الذي هو خير للمساكين.

قال الشافعي: وإذا أخذ من رب المال الفضل بين السنين أعطى رب المال أيهما شاء إن شاء شاتين، وإن شاء عشرين درهماً، وليس للوالي أن يمتنع؛ لأن في الحديث شاتين، إن تيسرنا أو عشرين درهماً فإذا تيسرت الشاتان، وفيهما وفاة أعطاهما إلا أن يشاء عشرين درهماً.

قال الشافعي: والاحتياط لرب المال أن يعطي الأكثر للمساكين من شاتين أو عشرين درهماً.

قال الشافعي: وإذا كانت إبل لرجل فيها صدقة منها، فلم يكن فيها السن التي وجبت فيها، فقال رب الإبل أتى بها قبلت منه إذا جاء بها من أمثل إبله أو خيراً منها، وإن جاء بها من إبل الأم منها لا لم يكن للمصدق أن يقبلها، وكان له أن يرتفع في إبل ويرد عليه أو ينخفض ويأخذ منه.

قال الشافعي: والإبل في هذا مخالفة للبقر، والغنم إذا لم يجد السن من البقر، والغنم كلفها ربها إلا أن يتطوع له بأعلى منها، وإذا وجد ذلك السن منها معيبة، وفي ماشيته صحيح، فليس له أن يرتفع ويرد، ولا ينخفض ويأخذ من البقر ولا الغنم مجال.

قال الشافعي: ويشبه أن يكون معاذ إنما أخذ الصدقة بأمر رسول الله ﷺ، وقد روي أنه أتى بما دون ثلاثين، فقال: لم أسمع من النبي ﷺ فيها شيئاً.

٦٤٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن حميد بن قيس، عن طاوس اليماني أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً، ومن أربعين بقرة مسنة، وآتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً، وقال: لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئاً حتى ألقاه فأسأله، فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم معاذ بن جبل.

قال الشافعي: وثابت عن رسول الله ﷺ في صدقة الغنم معنى ما أذكر إن شاء الله تعالى، وهو أن ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين، فإذا كانت أربعين، ففيها شاة، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وأحدى وعشرين، فإذا بلغت، ففيها شاتان، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائتي شاة وشاة، فإذا بلغت، ففيها ثلاث شياو، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ أربعمائة شاة، فإذا كملتها، ففيها أربع شياو، ثم يسقط فرضها الأول، فإذا بلغت هذا فتعد، ففي كل مائة شاة ولا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة أخرى، ثم تكون فيها شاة وتعد الغنم ولا تفرق، ولا يخيّر رب الماشية وللشاعي أن يختار السن التي وجبت له من خير الغنم إذا كانت الغنم واحدة.

٨- باب صدقة الغنم

٦٤٣- قال الشافعي: وأخبرني غير واحد من أهل اليمن، عن عبد مضرٍ منهم أن معاذاً أخذ منهم صدقة البقر على ما روى طاوس.

٦٤٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا بعض أهل العلم، والأمانة، عن يحيى بن سعيد، عن نعيم بن سلامة أن عمر بن عبد العزيز دعا بصحيفة فزعموا أن النبي ﷺ كتب بها إلى معاذ بن جبل، فإذا فيها في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين مسنة. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٣٢/٣) - (٢٣٣)]

قال الشافعي: وهو ما لا أعلم فيه بين أحدٍ لقيته من أهل العلم خلافاً، وبه نأخذ.

٧- باب تفريع صدقة البقر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ليس في البقر شيء حتى تبلغ ثلاثين، فإذا بلغت، ففيها تبيع، فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت، ففيها بقرة مسنة.

قال الشافعي: ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت، ففيها تبيعان، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ سبعين، فإذا بلغت، ففيها مسنة وتبيع، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ثمانين، فإذا بلغت، ففيها ثلاثة أتبع، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة، فإذا بلغت، ففيها مسنة وتبيعان، ثم

قال الشافعي: ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت، ففيها تبيعان، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ سبعين، فإذا بلغت، ففيها مسنة وتبيع، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ثمانين، فإذا بلغت، ففيها ثلاثة أتبع، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة، فإذا بلغت، ففيها مسنة وتبيعان، ثم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نقول أن تؤخذ الجذعة، والثنية، وهو في معنى أن النبي ﷺ لم يأخذ الصدقة من الجعور ولا معي الفارة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نقول أن تؤخذ الجذعة، والثنية، وهو في معنى أن النبي ﷺ لم يأخذ الصدقة من الجعور ولا معي الفارة.

الخير منها بلا قيمة.

قال الشافعي: فإذا كان في بعض الإبل أو البقر أو الغنم المختلفة عيب أخذ المصدق من الصنف الذي لا عيب فيه؛ لأنه ليس له عيب.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل غنم غائبة عن الساعي فزعم أنها دون الغنم التي تحصره وسأل الساعي أن يأخذ من الأكثر أو من التي هي دون الأكثر أو من كل بقدره فعلى الساعي تصديقه إذا صدقه على عددها صدقه على انخفاضها وارتفاعها، وهكذا إذا كانت البقر عراباً ودربانية وجواميس، والغنم مختلفة هكذا أخذت صدقتها كما وصفت بقدرها، وقيمة المأخوذ منها من قدر عدد كل صنف منها ويضم البخت إلى العراب، والجواميس إلى البقر، والضأن إلى المعز.

١١ - باب الزيادة في الماشية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت لرجل أربعون شاة كلها فوق الثنية جبر المصدق رب الماشية على أن يأتيه بثنية إن كانت معزى أو جذعة إن كانت ضأناً إلا أن يتطوع فيعطي شاة منها فيقبلها؛ لأنها أفضل؛ لأنه إذا كلف ما يجب عليه من غير غنمه، فقد ترك فضلاً في غنمه.

قال الشافعي: وهكذا إن كانت الغنم التي وجبت فيها الزكاة مخاضاً كلها أو لبناً أو متابع؛ لأن كل هذا ليس له فضل على ما يجب له.

وكذلك إن كانت تبوساً لفضل التبوس.

قال الشافعي: وكذلك إن كانت كل الغنم التي وجبت له فيها الزكاة أكلة كلف السن التي وجبت عليه إلا أن يتطوع فيعطي ثمة في يديه ومتى تطوع فأعطى ثمة في يديه فوق السن التي وجبت عليه غير ذات نقص قبلت منه؛ فإن أعطاه منها ذات نقص، وفيها صحيح لم يقبل منه.

قال الشافعي: فإن أعطى ذات نقص أكثر قيمة من سن وجبت عليه لم يقبل ذات نقص إذا لم تجز ضحية وقبلت إذا جاز ضحية إلا أن يكون تبساً، فلا يقبل بحال؛ لأنه ليس في فرضي الغنم ذكور.

قال الشافعي: وهكذا هذا في البقر لا يختلف إلا في خصلة، فإنه إذا وجب عليه مسنة، والبقر ثيران فأعطى ثوراً أجزأ عنه إذا كان خيراً من تبس إذا كان مكان تبس، فإذا كان فرضها من الإناث، فلا يقبل مكانها ذكراً.

قال الربيع: أظن مكان مسنة تبس، وهذا خطأ من الكاتب؛

وإن كان معقولاً أنه أخذ من وسط التمر، فيقول: تؤخذ الصدقة من وسط الغنم فتجزى الشاة التي تجوز أضحية.

قال الشافعي: وهو - والله أعلم - معقول إذا قيل فيها شاة فما أجزأ أضحية أجزأ فيما أطلق اسم شاة.

١٠ - باب الغنم إذا اختلفت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا اختلفت غنم الرجل وكانت فيها أجناس بعضها أرفع من بعض أخذ المصدق من وسط أجناسها لا من أعلاها ولا من أسفلها، وإن كانت واحدة أخذ خير ما يجب له.

قال الشافعي: وإن كان خير الغنم أكثرها أو وسطها أكثر فسواء، والله أعلم يأخذ من الأوساط من الغنم؛ فإن لم يجد في الأوساط السن التي وجبت له قال لرب الغنم: إن تطوعت بأعلى منها أخذتها، وإن لم تطوع كلفتك أن تأتي بمثل شاة وسط، ولم آخذ من الأدنى، والوسط فيؤخذ ثمة وصفت من ثنية وجذعة، وإنما معني أن أخذ أعلى منها إذا كانت الغنم كلها أعلى منها؛ لأن رسول الله ﷺ قال: لِمَاؤُا بَيْنَ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَ مُصَدِّقًا: لِيَاكَ وَكَرَائِمُ أَمْوَالِهِمْ وَكَرَائِمُ الْأَمْوَالِ فِيمَا هُوَ أَعْلَى مِنْ كُلِّ مَا يَجُورُ أَضْحِيَّةً.

قال الشافعي: وإن كانت الغنم ضأناً ومعزى سواء، فقد قيل: يأخذ المصدق من أيهما شاء، وإن كانت إحداهما أكثر أخذ من الأكثر.

قال الشافعي: والقياس أن يأخذ من كل بقدر حصته، ولا يشبه هذا التمر؛ لأن الضأن بين التميز من المعزى، وليس كذلك التمر.

قال الشافعي: وهكذا البقر لا تختلف الغنم إذا كانت جواميس وعراباً ودربانية.

قال الشافعي: فإذا كانت الإبل مختاً وعراباً، ومن أجناس مختلفة؛ فكانت صدقتها الغنم، فلا تختلف، وإن كانت صدقتها منها فمن قال يأخذ بالأكثر من أصنافها أخذ من الأكثر؛ فإن لم يجد في الأكثر السن التي تجب له كلفها رب الماشية، ولم ينقص، ولم يرتفع ويرد إلا أن ينقص في الأكثر منها أو يرتفع فيرد، فأما في غير الصنف الذي هو أكثر فلا.

قال الشافعي: ومن قال يأخذ في كل بقدره أخذها بقيم فكأنه كانت له ابنة مخاض، والإبل عشر مهرة تسوى مائة وعشراً أرحية تسوى خمسين وخمس نجدية تسوى خمسين فيأخذ بنت مخاض أو ابن لبون ذكراً بقيمة خمسي مهرة وخمسي أرحية وخمسي واحدة نجدية إلا أن تطيب نفس رب المال فيعطيها من

لأن آخر الكلام يدل على أنه تبيع.

الصدقة فتتجبت قبل الحول فحال الحول، وهي أربعون لم يكن فيها صدقة ولا صلقة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم غنت أربعين ويحول عليه الحول، وهي أربعون أو أكثر.

قال: وهكذا لو أفاد غنماً فضمها إلى غنم لا تحبب فيها الصدقة لم يجب عليه فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفاد الأربعين.

قال الشافعي: ولا يعد بالسخل على رب الماشية إلا بأن يكون السخل قبل الحول، ويكون أصل الغنم أربعين فصاعداً، فأما إذا كانت أقل من أربعين، ولم تكن الغنم تماماً فيه الصدقة، ولا يعد بالسخل حتى يتم بالسخل أربعين، ثم يستقبل بها حولاً من يوم غنت أربعين.

قال الشافعي: فإذا كانت لرجل أربعون شاة فحال عليها الحول فامكنه أن يصدقها، ولم يفعل حتى هلكت كلها أو بعضها فعليه شاة، ولو لم يمكنه أن يصدقها حتى ماتت منها شاة، فلا زكاة في الباقي؛ لأنه أقل من أربعين شاة، فإذا كانت الغنم أربعين شاة فتتجبت أربعين قبل الحول، ثم ماتت أمهاتها وجاء المصدق، وهي أربعون جدياً أو بهمة وبين جدي وبهمة أو كان هذا في إبل هكذا فجاء المصدق، وهي فصال، أو في بقر فجاء المصدق، وهي عجول أخذ من كل صنف من هذا واحداً منه؛ فإن كان في غذاء الغنم إناث وذكر أخذ أنثى، وإن لم يكن إلا واحدة، وإن كان في غذاء البقر ذكور وإناث أخذ ذكراً، وإن لم يكن إلا واحدة، إذا كانت ثلاثين، وإن كانت أربعين أخذ أنثى، وإن لم يكن إلا واحدة، وإن كان في غذاء الإبل إناث وذكر أخذ أنثى، ولو لم يكن إلا واحدة.

فإن كانت كلها إناثاً أخذ من الإبل أنثى، وقال لرب المال: إن شئت فانت بذكر مثل أحدها، وإن شئت أثبت أنثى، وأنت متطوع بالفضل إن كان فيها تبيع.

قال: فإن قال قائل: فكيف لم تبطل عنه الصدقة إذا لم تكن في ماشيته السن التي وجبت فيها الصدقة، أو كيف لم تكلفه السن التي تحبب في الصدقة إذا عدت عليه بالصغار عدل بالكبار.

قيل له: إن شاء الله تعالى لا يجوز عندي واحد من القولين لا يجوز أن أبطل عنه الصدقة وحكم الصغار حكم الأمهات في العدد إذا كن مع الأمهات يجب فيهن الصدقة، وأما أخذي منه سنأ هي أكبر مما في غنمه فابعد أن يجوز، ولا يجوز عندي، والله أعلم من قبل أي إذا قيل لي: دع الربي، والمأخض وذات الدر وفحل الغنم، واخضع عن هذا وخذ الجذعة، والثنية، فقد عقلنا أنه قيل لي: دع خيراً مما تأخذ منه إذا كان فيما عنده خير منه ودونه وخذ من ماشية أدنى مما تدع وخذ العدل بين الصغير،

قال الشافعي: فأما الإبل فتخالق الغنم، والبقر في هذا المعنى بأن المصدق يأخذ السن الأعلى ويرد أو السخل ويأخذ ولا رد في غنم ولا بقر، وإذا أعطى ذكراً بقيمة أنثى لم يؤخذ منه ويؤخذ منه أنثى إذا وجبت أنثى، وذكور إذا وجب ذكر إذا كان ذلك في ماشيته التي هي أعلى مما يجوز في الصدقة، ولا يؤخذ ذكر مكان أنثى إلا أن تكون ماشيته كلها ذكوراً فيعطى منها ومتى تطوع فأعطى مما في يده فوق السن التي وجبت غير ذات نقص قبلت منه.

١٢- النقص في الماشية

قال الشافعي: إذا كانت أربعون شاة فحال عليها الحول فما تتجبت يعد الحول لم يعد على ربه كان قبل أن يأتي المصدق أو بعده.

قال: ويعد على رب المال ما نتجت قبل الحول، ولو يطرقة عين عدته على رب الماشية.

قال الشافعي: ولا يصدق الماشية حتى تكون في أول الحول وآخره أربعين شاة.

قال الشافعي: ولا أنظر إلى قدوم المصدق، وإنما أنظر إلى الحول من يوم يملك رب الماشية الماشية، والقول قول رب الماشية، فإذا خرج المصدق في الحرم وحول الماشية صفر أو ربيع الأول أو رجب أو قبله أو بعده لم يأخذ من رب الماشية شيء حتى يكون حولها إلا أن يتطوع رب الماشية بالأداء عنها.

قال الشافعي: وهذا يسن أن المصدق ليس مما تحبب به الصدقة بسبيل، وأن الصدقة إنما تحبب لحولها.

قال الشافعي: ويؤكد به المصدق من يقبض منه الصدقة في حولها؛ فإن لم يفعل فعلى رب الماشية أن يؤدي صدقة لحولها.

قال الشافعي: فإذا كان لرجل أربعون من الغنم فحال عليها حول فولدت بعد الحول، ثم ماتت الأمهات، ولم يمكنه أن يؤدي صدقتها، فلا صدقة عليه في أولاده، وإن كثروا حتى يحول على أولادها الحول، وأولادها كالفائدة فيها إذا حال عليها الحول قبل أن تلدها، وإنما تعد عليه أولادها إذا كان الولاد قبل الحول.

قال الشافعي: وإذا كانت الولادة قبل الحول، ثم موتت الأمهات؛ فإن كان الأولاد أربعين، ففيها الصدقة، وإن لم تكن أربعين، فلا صدقة فيها؛ لأن الحول حال، وهي مما لا تحبب فيه الصدقة لو كانت الأمهات أنفسها.

قال الشافعي: ولو كانت لرجل غنم لا يجب في مثلها

وفريضة أنثى، وفيها أنثى لم تقبل؛ لأن الذكور غير الإناث.

١٤ - باب صدقة الخلطاء

٦٤٦ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: جاء الحديث لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية.

قال الشافعي: والذي لا أشك فيه أن الخليطين الشريكان لم يقسما الماشية، وتراجعها بالسوية أن يكونا خليطين في الإبل فيها الغنم توجد الإبل في يد أحدهما فتؤخذ في صدقتها فيرجع على شريكه بالسوية.

قال الشافعي: وقد يكون الخليطان لرجلين يتخالطان بماشيتهما، وإن عرف كل واحد منهما ماشيته، ولا يكونان خليطين حتى يروحا ويسرحا ويسقيا معاً، وتكون فحولهما مختلطة، فإذا كانا هكذا صدقا صدقة الواحد بكل حال.

قال الشافعي: وإن تفرقا في مراح، أو سقي، أو فحول فليسا خليطين ويصدقان صدقة الاثنين.

قال الشافعي: ولا يكونان خليطين حتى يحول عليهما حول من يوم اختلطا، فإذا حال عليهما حول من يوم اختلطا زكياً زكاة الواحد، وإن لم يحل عليهما حول زكاة الاثنين، وإن اختلطا حولاً، ثم افترقا قبل أن يأتي المصدق، والحول زكياً زكاة المقتربين.

قال: وهكذا إذا كانا شريكين.

قال الشافعي: ولا أعلم مخالفاً في أن ثلاثة خلطاء لو كانت لهم مائة وعشرون شاة أخذت منهم شاة واحدة فصدقوا صدقة الواحد، ولا ينظر إلى عددهم ولا حصّة كل واحد منهم.

قال الشافعي: وإذا قالوا هذا فنقصوا المساكين شاتين من مال الخلطاء الثلاثة الذين لو فرق مالهم كان فيه ثلاث شياه لم يجز إلا أن يقولوا لو كانت أربعون شاة بين ثلاثة وأكثر كان عليهم فيها صدقة؛ لأنهم صدقوا الخلطاء صدقة الواحد.

قال الشافعي: وبهذا أقول فيصدق الخلطاء صدقة الواحد في الماشية كلها الإبل، والبقر، والغنم.

وكذلك الخلطاء في الزرع، والحائط أرايت لو أن حائطاً صدقته مجزأة على مائة إنسان ليس فيه إلا عشرة أوسق أما كانت فيها الصدقة؟ وإن كانت حصّة كل واحد منهم من عمره لا تبلغ خمسة أوسق.

والكبير، وهو الجذعة، والثنية، فإذا كانت عنده أربعون بهمة تسوى عشرين درهماً فكلفتة شاة تسوى عشرين درهماً، فلم أخذ عدلاً من ماله بل أخذت قيمة ماله كله.

وإنما قيل لي: خذ ما يشبه أن يكون ربع عشر ماله إذا كان أربعين.

فإن قال: فقد أمرت إذا كانت الثنية موجودة أن تأخذها ونهيت عما هو أصغر منها؟

قيل: نعم وأمرت أن لا تأخذ الجعور ولا مصراً الفارة، فإذا كان عمر الرجل كله جعوراً ومصراً فارة، أخذت منها، ولم أكلفه ما كنت أخذ منه، ولو كان في عمره ما هو خير منه، وإنما أخذت الثنية إذا وجدتها في البهم أن الصدقة قد وجبت فيها بالحول على أمهاتها غير أن أمهاتها يموتن، فلا صدقة في ميت فهو يخالفها هنا الجصور، ولو كان لرجل جعور وتخل بردي أخذت الجعور من الجعور وعشر البردي من البردي.

قال الشافعي: فإن قال قائل: كيف تأخذ من خمس وعشرين من الإبل أحد سنين؟

قلت: العدد فيما يؤخذ منهما واحد، وإنما الفضل بين الأخذ منهما في سن أعلى من سن، فإذا لم يوجد أحد السنين، ووجد السن الآخر أخذ من السن الذي وجد، وهكذا روي عن النبي ﷺ، ثم عن عمر بن الخطاب عن هذا، ولا يؤخذ ما لا يوجد في المال ولا فضل في المال عنه.

وإنما صدقته فيه لا يكلف غيره إلا أن يكون في ماله فضل فيحبسه عن المصدق فيقال: انتبأ بالسن التي عليك إلا أن تعطى متطوعاً بما في يدك كما قيل لنا: خذوا من، أو سطر التمر ولا تأخذوا جعوراً، فإذا لم تجد إلا جعوراً أخذنا منه، ولم نقص من الكيل، ولكننا نقصنا من جودة ما تأخذ إذا لم تجد الجيدة، وكذلك نقصنا من السن إذا لم نجدها، ولم نقص من العدد.

١٣ - باب الفضل في الماشية

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا كان لرجل أربعون من الغنم كلها فوق السن التي تؤخذ، أو خاضاً كلها، أو متبعة، أو كانت كلها آكلة، أو تبوساً قيل لصاحبها عليك فيها ثنية، أو جذعة؛ فإن جنت بها قبلت منك، وإن أعطيت منها واحدة قبل منك، وأنت متطوع بالفضل فيها، وهكذا هذا في البقر، وإذا تركنا لك الفضل في مالك، فلا بد أن تعطينا الذي عليك، وهكذا هذا في البقر، فأما الإبل، فإذا أخذنا سنأ أعلى ردنا عليك، وإن أعطيتنا السن التي لنا لم تأخذ غيرها إن شاء الله تعالى، وإذا أعطيتنا تيساً من الغنم، أو ذكراً من البقر في عدد

كانا معاً تمن عليه الصدقة، فأما إذا كان أحدهما تمن لا صدقة عليه فلا.

قال الشافعي: وهكذا إن خالط مكاتب حراً؛ لأنه لا صدقة في مال مكاتب.

قال الشافعي: وإذا كانا خليطين عليهما صدقة فالقول فيهما كما وصفت.

قال الشافعي: ولو كانت غنمهما سواء وكانت فيهما عليهما شاتان فأخذت من غنم كل واحد منهما شاة وكانت قيمة الشاتين المأخوذتين متقاربة لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء؛ لأنه لم يؤخذ منه إلا ما عليه في غنمه لو كانت على الانفراد، ولو كانت لأحدهما ثلث الغنم، والآخر ثلثاها فأخذت من غنم أحدهما شاة، ومن غنم الآخر شاة رجع الذي له ثلث على شريكه بقيمة ثلث الشاة التي أخذت من غنمه؛ لأن ثلثها مأخوذ عن غنم صاحبه وثلثها مأخوذ عن غنم نفسه.

قال الشافعي: وإذا أخذت من غنم أحدهما شاة وغنمها سواء في العدد فتداعيا في قيمة الشاة فالقول قول الذي يؤخذ منه نصف قيمة الشاة، وعلى رب الشاة البيئة؛ فإن أقام رب الشاة البيئة على أن قيمتها عشرة رجع بخمسة، وإن لم يقم بيئة، فقال شريكه: قيمتها خمسة حلف ورجع عليه بدرهمين ونصف.

قال الشافعي: ولو ظللهمما الساعي فأخذ من غنم أحدهما عن غنمه وغنم الآخر شاة ربي، أو ماخضاً أو ذات در، أو تيساً، أو شاتين، وإنما عليهما شاة فأراد المأخوذ منه الشاة الرجوع على خليطه بنصف قيمة ما أخذ من غنمه عن غنمها لم يكن له أن يرجع عليه إلا بقيمة نصف ما وجب عليهما إن كانت ثبينة، أو جذعة لا يزيد على ذلك.

وكذلك لو لم يكن عليهما شاة فأخذ من غنم أحدهما شاة لم يرجع على خليطه بشيء؛ لأنه أخذها بظلم إنما يرجع عليه بالحق الذي وجب عليه.

وكذلك لو وجبت عليهما شاة فأخذ بقيمتها دراهم، أو دنائير لم يرجع عليه إلا بقيمة نصف الشاة التي وجبت عليهما.

قال الشافعي: وكذلك لو وجبت عليهما شاة فتطوع فاعطاه أكبر من السن التي وجبت عليه لم يرجع إلا بنصف قيمة السن التي وجبت عليه، وإذا تطوع بفضل، أو ظلمه لم يرجع به.

قال الشافعي: وهذه المسائل كلها إذا كانت غنم كل واحد منهما تعرف بعينها، فأما إذا كانا شريكين في جميع الغنم سواء لا فرق بين غنمها فأخذ منهما ظلم كثير، أو قليل لا يتراجعان في شيء من الظلمة؛ لأن الظلمة دخلت عليهما معاً.

قال الشافعي: في هذا صدقة، وفي كل شرك صدقة إذا بلغت جلته خمسة أوسق بكل حال.

قال الشافعي: وما قلت في الخلقاء معنى الحديث نفسه، ثم قول عطاء بن أبي رباح وغيره من أهل العلم.

٦٤٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج قال: سألت عطاء عن النفر يكون لهم أربعون شاة قال عليهم شاة. [أخرجه البيهقي (١٠٦/٤)]

قال الشافعي: فإن قال قائل: فقد قيل في الحديث لا يفرق بين مجتمعين، ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة قيل: فهذا يدل على ما قلنا لا يفرق بين ثلاث في عشرين ومائة خشية إذا جمع بينهم أن يكون فيها شاة؛ لأنها إذا فرقت، ففيها ثلاث شيا، ولا يجمع بين مفترق، ورجل له مائة شاة وآخر له مائة شاة وشاة، فإذا تركا على افتراقهما كانت فيهما شاتان، وإذا اجتمعت كانت فيهما ثلاث ورجلان لهما أربعون شاة، وإذا افرقت، فلا شيء فيها، وإذا اجتمعت، ففيها شاة فالحشية خشية الوالي أن تقل الصدقة وخشية أخرى، وهي خشية رب المال أن تكثر الصدقة، وليس واحد منهما أولى باسم الخشية من الآخر فامر أن نفر كل واحد على حاله، وإن كان مجتمعاً صدق مجتمعاً، وإن كان مفترقاً صدق مفترقاً.

قال الشافعي: وأما قول، وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية لجماعة أن يكون للرجلين مائة شاة وتكون غنم كل واحد منهما معروفة فتؤخذ الشاة من غنم أحدهما فيرجع المأخوذ منه الشاة على خليطه بنصف قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغنمه إذا كان عدد غنمها واحداً.

فإن كانت الشاة مأخوذة من غنم رجل له ثلث الغنم ولشريكه ثلثاها رجع المأخوذ منه الشاة على شريكه بثلثي قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغنم شريكه؛ لأن ثلثها أخذ عن غنم شريكه ففرم حصه ما أخذ عن غنمه.

قال الشافعي: ولو كانت في غنمها معاً ثلاث شيا فأخذت الثلاث من غنم واحد له ثلث الغنم رجع على خليطه بثلثي قيمة الثلاث الشيا المأخوذة عن غنمها، ولا يرجع عليه بقيمة شاتين منها، وذلك أن الشيا الثلاث أخذت معاً فثلثاها عن خليطه وثلثاها عنه مختلطة لا مقسومة.

قال الشافعي: ولا يصدق صدق الخلقاء أحد إلا أن يكون الخليطان مسلمين معاً، فأما إن خالط نصراني مسلماً صدق المسلم صدقة المنفرد؛ لأنه إنما يصدق الرجلان كما يصدق الواحد إذا

قال الشافعي: وإذا كان الرجلان خليطين فافترقا قبل الحول زكيا على الافتراق؛ فإن افترقا بعد الحول زكيا على الاجتماع، وإذا وجدا متفرقين فالتقول قولهما في الوقت الذي افترقا فيه.

قال الشافعي: فإذا كانت لرجل غنم تحب الزكاة في مثلها فأقامت في يديه شهرا، ثم باع نصفها مشاعا من رجل، أو ملكه إياها ملكا يصح أي ملك كان، ثم حال الحول على هذه الغنم أخذت الزكاة من نصيب المالك الأول بحوليه، ولم تؤخذ من نصيب المالك الثاني إلا بحوليه، وإنما يصدقان معا إذا كان حولهما معا، وإذا كانت أربعين أخذت من نصيب الأول نصف شاة، فإذا حال الحول الثاني أخذت منه نصف شاة، وإن كانت في يد رجل غنم تحب فيها الزكاة فخالطه رجل بغنم تحب فيها الزكاة؛ فكان ذلك بتابعيه بينهما استقبل كل رجل منهما الحول بما ملك على صاحبه من يوم ملكه وزكى ما لم يخرج عن ملكه بحوليه، وإن لم يكونا تابيعا، ولكنهما اختلطا زكيت ماشية كل واحد منهما على حولها، ولم يزكيا زكاة الخليطين في العام الذي اختلطا فيه، فإذا كان قابل وهما خليطان كما هما زكيا زكاة الخليطين؛ لأنهما قد حال عليهما الحول من يوم اختلطا، وإن كانت ماشيتهما حول أحدهما في الحرم وحول الآخر في صغر أخذت منهما نصف شاة في الحرم ونصف شاة في صغر يكون المصدق شريكا بنصف شاة ويعطيها أهل السهمان ويكونان شركاء فيهما.

١٥ - باب الرجل إذا مات، وقد وجبت في ماله زكاة

قال الشافعي رحمه الله: وإذا مات الرجل، وقد وجبت في ماله زكاة وعليه دين، وقد أوصى بوصايا أخذت الزكاة من ماله قبل الدين، والميراث، والصايا، وإن مات قبل أن تحب الزكاة فيها، ثم حال حولها قبل أن تقسم أخذت منها الزكاة؛ لأنها لم تقسم، ولو أوصى منها بغنم بعينها أخذ فيما بقي منها الصدقة، ولم يؤخذ من الغنم التي أوصى بها بعينها أخذت منها في قول من لا يأخذ الصدقة من الخليطين إذا عرفا غنمهما وأخذت في قول من يأخذ الصدقة منهما، وإن عرفا أموالهما.

١٦ - باب ما يعد به على رب الماشية

٦٤٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن بشر بن عاصم، عن أبيه أن عمر استعمل أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخاليفها

فخرج مصدقا فاعتد عليهم بالغذاء، ولم يأخذ منهم، فقالوا له: إن كنت معتدا علينا بالغذاء فخذ منا فأمسك حتى لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: إنهم يزعمون أننا نطلبهم نعتد عليهم بالغذاء ولا نأخذ منهم، فقال له: عمر: اعتد عليهم بالغذاء حتى بالسخلة يروح بها الراعي على يده وقول لهم: لا أخذ منكم الرشي ولا الساخض ولا ذات الدر ولا الشاة الأكولة ولا فحل الغنم وخذ العناق، والجذعة، والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياروه. [تقدم]

قال الشافعي: جملة جامع ما أحفظ عن عدم لقيت وأقول به أن الرجل لا يكون عليه في ماشيته صدقة حتى يملك أربعين شاة في أول السنة وآخرها ويحول عليها حول في يده؛ فإن كانت أقل من أربعين شاة في أول الحول، ثم نتجت فصارت أربعين لم يجب عليه فيها صدقة حتى يحول عليه فيها حول من يوم صارت أربعين.

وكذلك لو كانت أقل من أربعين شاة، ثم أفاد إليها تمام أربعين لم يكن فيها زكاة حتى يحول عليها حول من يوم تمت في ملكه أربعين، وأن نتاجها إذا لم يجب فيها الصدقة كالفائدة، فإذا حال عليها حول، وهي مما تحب فيها الصدقة فتتاجها كأصل ما وجبت فيه الصدقة منها.

قال الشافعي: وإذا حال عليها الحول، وهي أربعون وأكثر فجاءها المصدق عدما عليه بتاجها كله إذا كان نتاجها قبل الحول وأخذ السن التي تحب له من الغنم.

قال الشافعي: وكلما أفاد الرجل من الماشية صدق الفائدة بحولها، ولا يضمها إلى ماشية له وجبت فيها الزكاة فيزكيها بحول ماشيته، ولكن يزكي كل واحدة منها بحولها.

وكذلك كل فائدة من ذهب وريح في ذهب، أو ورق لا يضم منه شيء إلى غيره، ولا يكون حول شيء منه إلا حول نفسه.

وكذلك كل نتاج ماشية لا يجب في مثلها الصدقة فأما نتاج الماشية التي يجب في مثلها الصدقة فتصدق بحول أمهاتها إذا كان النتاج قبل الحول، فإذا كان بعد الحول لم تعد؛ لأن الحول قد مضى، ووجبت فيها الصدقة.

١٧ - باب السن التي تؤخذ من الغنم

٦٤٩ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن إسماعيل بن أبيّة، عن عمرو بن أبي سفيان، عن

علمته في كل صدقة ماشية وغيرها ليست مما تخرج الأرض.

٦٥١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَا تَجِبُ فِي مَالِ زَكَاةٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. [أخرجه البيهقي (١٠٩/٤)]

٦٥٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: لَمْ يَكُنْ أَبُو بَكْرٍ يَأْخُذُ فِي مَالِ زَكَاةٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. [أخرجه مالك (٢٤٥/١-٢٤٦)]

٦٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ قُدَامَةَ، عَنْ أَبِيهَا قَالَ: كُنْتُ إِذَا جِئْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رضي الله عنه أَقْبِضُ مِنْهُ عَطَائِي سَأَلَنِي: 'هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ فَإِنْ قُلْتُ: نَعَمْ أَخَذَ مِنْ عَطَائِي زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قُلْتُ: لَا دَفَعَ إِلَى عَطَائِي'. [أخرجه مالك (٢٤٦/١)]

٦٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَعْطِيَةِ زَكَاةً مُعَاوِيَةُ. [أخرجه مالك (٢٤٦/١)]

قال الشافعي: العطاء فائدة، فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول.

قال: وَإِنَّمَا هُوَ مَالٌ يُوْخَذُ مِنَ الْفَيْءِ مِنَ الْمَشْرُوكِينَ فَيُدْفَعُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّمَا يَمْلِكُونَهُ يَوْمَ يَدْفَعُ إِلَيْهِمْ.

قال الشافعي: كُلُّ مَالٍ لِرَجُلٍ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّمَا تَجِبُ فِيهِ عَلَيْهِ بَأَن يَحُولَ عَلَيْهِ فِي يَدِ مَالِكِهِ حَوْلٌ إِلَّا مَا أَنْبَتِ الْأَرْضُ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ حِينَ يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ وَيُصْلَحُ.

وكذلك ما خرج من الأرض من المعادن، وما وجد في الأرض من الركاز.

قال: فيجب على السَّوَالِي أَنْ يَبْعَثَ الْمَصْدُقِينَ قَبْلَ الْحَوْلِ فَيُؤْفِقُوا أَهْلَ الصَّدَقَةِ مَعَ حُلُولِ الْحَوْلِ فَيَأْخُذُونَ مِنْهُمْ صَدَقَاتِهِمْ.

قال: وأحب أن يكون أخذها في الحرم.

وكذلك رأيت السَّعَةَ يَأْخُذُونَهَا عِنْدَمَا كَانَ الْحَرَمُ فِي صَيْفٍ، أَوْ شَتَاءٍ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا شَهْرٌ مَعْلُومٌ وَلَأَنَّا لَوْ أَدْرَأْنَا بِأَشْهُرِهَا مَعَ الصَّيْفِ جَعَلْنَا وَقْتَهَا بِغَيْرِ الْأَهْلَةِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَوَاقِيتَ.

قال: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الصَّدَقَةُ تَجِبُ إِلَّا بِالْحَوْلِ دُونَ الْمَصْدُقِ وَيَأْخُذُهَا الْمَصْدُقُ إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ.

قال الشافعي: وَإِنْ كَانَتْ الْمَاشِيَةُ تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ

رَجُلٍ سَمَاءَهُ ابْنُ مِسْعَرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، عَنْ مِسْعَرٍ أَخِي بَنِي عَدِيٍّ، قَالَ: جَاءَنِي رَجُلَانِ فَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنَا نُصْدِيقَ أَمْوَالِ النَّاسِ فَأَخْرَجَتْ لَهُمَا شَاءَ مَا خِصَصَ أَفْضَلَ مَا وَجَدَتْ فَرَدَّاهَا عَلَيَّ وَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْخُذَ الشَّاءَ الْخُبْلَى فَأَعْطَيْنَاهُمَا شَاءَ مِنْ وَسَطِ الْغَنَمِ فَأَخَذَاهَا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٣٦/٣)]

قال الشافعي: إِذَا وَجَدَ الْمَصْدُقُ عِنْدَ الرَّجُلِ الْغَنَمَ فَعَلِمَا عَلَيْهِ فَرَعَمَ أَنْ بَعْضُهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ، أَوْ أَنَّهُ اسْتَرَعَاهَا، أَوْ أَنَّهُا ضَالَّةٌ، أَوْ أَنَّ بَعْضَهَا فَائِدَةٌ لَمْ يَحِلَّ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، أَوْ أَنَّ كُلَّهَا فَائِدَةٌ لَمْ يَحِلَّ عَلَيْهَا حَوْلُ الصَّدَقَةِ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا، فَإِنْ خَافَ كَذِبَهُ أَحْلَفَهُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ قَبِلَ مِنْهُ، وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ أَنْ لَهُ مِائَةٌ شَاءَ مِنْ أَوَّلِ السَّنَةِ وَآخِرُهَا لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَةَ الشَّاهِدَيْنِ حَتَّى يَشْهَدَا أَنَّهَا هَذِهِ الْغَنَمُ بِأَعْيَانِهَا، إِذَا فَعَلَا أَخَذَ مِنْهُ الصَّدَقَةَ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدَا عَلَى هَذَا، أَوْ قَالَ: مِنْهَا شَيْءٌ نَعْرِفُهُ بَعَيْنًا، وَمِنْهَا شَيْءٌ لَا نَعْرِفُهُ، إِذَا كَانَ مَا يَعْرِفَانَهُ تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ أَخَذَ مِنْهُ الصَّدَقَةَ، وَإِنْ كَانَ تَمَّا لَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ الصَّدَقَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَنَمٌ بَعَيْنًا، ثُمَّ يَفِيدُ أُخْرَى، وَلَا يَحُولُ عَلَى الَّتِي أَفَادَ الْحَوْلُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَصْدُقُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا الصَّدَقَةُ.

قال: فَإِنْ قَطَعَا الشَّهَادَةَ عَلَى مَائَةٍ بَعَيْنًا، فَقَالَ: قَدْ بَعْتَهَا، ثُمَّ اشْتَرَيْتَهَا صَدَقَ، وَلَمْ تُوْخَذْ صَدَقَتُهَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا حَوْلٌ مِنْ يَوْمِ اشْتَرَاهَا الشَّرَاءَ الْآخَرَ.

قال الشافعي: وهكذا الإبل، والبقر.

قال الشافعي: وَإِذَا غُلَّ الرَّجُلُ صَدَقَتُهُ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِ أَخَذَتْ مِنْهُ الصَّدَقَةُ، وَلَمْ تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ.

قال الشافعي: وَلَا يَثْبُتُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ أَنْ تُوْخَذَ الصَّدَقَةُ وَشَطْرًا بِلِ الْغَالِ لَصَدَقَتِهِ، وَلَوْ ثَبِتَ قَلْبًا بِهِ، وَإِنْ كَانَ الْوَالِي عَدْلًا يَضْعُ الصَّدَقَةَ مَوَاضِعَهَا فَلَهُ عَقُوبَتُهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْجَهَالَةَ فَيَكْفُ عَنْ عَقُوبَتِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَضْعُهَا مَوَاضِعَهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَعْزُرَهُ.

١٨- باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة

٦٥٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخَذَ الصَّدَقَةَ كُلَّ عَامٍ سَنَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٥١/٣)]

قال محمد بن إدريس الشافعي: وهذا تَمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ

استأخر المصدق سنة، أو سنتين أن لا تجب الصدقة على رب المال حتى يقدم، فإذا قدم أخذها مرة واحدة لا مراراً.

قال: وإذا كانت لرجل أربعون شاة، فلم يصدقها حتى مر بها أعوام، ولم تزد شيئاً فعليه فيها شاة، وإن زادت شاة فعليه فيها شاتان، وإن زادت ثلاث شياه فعليه فيها أربع شياه إذا مرت بها أربع سنين؛ لأن كل شاة فضل عما تجب فيه الصدقة، ثم تبقى أربعون، ففيها شاة.

قال الشافعي: وأحب إلي لو كانت أربعون لا تزيد أن يؤدي في كل سنة شاة؛ لأنه لم ينقص عن أربعين، وقد حالت عليها أحوال هي في كلها أربعون.

قال الشافعي: ولو كانت عنده أربعون شاة فحال عليها حول، فلم يصدقها، ثم حال عليها حول ثان، وقد ولدت واحداً، ثم مات الواحد وحال عليها حول ثالث، وهي أربعون، ففيها شاتان شاة في أنها أربعون وشاة؛ لأنها زادت على أربعين، ثم ماتت الشاة الزائدة بعدما وجبت فيها الصدقة للزيادة فضمها، ولم يؤتمها، وقد أمكنه أداؤها.

قال الشافعي: ولو كانت لرجل أربعون شاة فضلت في أول السنة، ثم وجدها في آخرها قبل الحول، أو بعده كانت عليه زكاتها.

وكذلك لو ضلت أحوالاً، وهي خمسون شاة أدى في كل عام منها شاة.

وكذلك لو غصبها، ثم أخذها أدى في كل عام منها شاة.

قال: وهذا هكذا في البقر، والإبل التي فريضة منها، وفي الإبل التي فريضة من الغنم قولان أحدهما أنها هكذا؛ لأن الشاة التي فيها في رقابها يباع منها بعير فيؤخذ منها إن لم يأت بها ربها، وهذا أشبه القولين، والثاني أن في كل خمس من الإبل حال عليها ثلاثة أحوال ثلاث شياه في كل حول شاة.

قال: وإن كانت لرجل خمس وعشرون من الإبل فحال عليها في يده ثلاثة أحوال أدى بنت غاض للسنة الأولى، ثم أربع شياه للسنة الثانية، ثم أربع شياه للسنة الثالثة، ولو كانت إليه إحدى وتسعين مضى لها ثلاث سنين أدى للسنة الأولى حقتين وللسنة الثانية ابنتي لبون وللسنة الثالثة ابني لبون.

قال: ولو كانت له مائتا شاة وشاة فحال عليها ثلاثة أحوال كانت فيها لأول سنة ثلاث شياه ولكل واحدة من السنتين الآخرين شاتان.

قال: ولو كان ترك الصدقة عاماً، ثم أفاد غنماً وترك صدقتها وصدقة الأولى عاماً آخر صدق الغنم الأولى لحولين،

فتجت قبل الحول حسب نتائجها معها.

وكذلك إن نتجت قبل مضي الحول بطريقة حسب نتائجها معها وعد عليها الساعي بالتاج، فإذا حال الحول، ولم تنقص العدة قبض الصدقة.

قال الشافعي: ولا يبين لي أن يجب عليهم أن يعدوا عليهم المصدق بما نتج بعد الحول وقبل قدومه، أو معه إذا كان قدومه بعد الحول، وإن تطوع بها رب المال بأن يمد عليه فهو أحب إلي له، ولا أرى أن يجبر على ذلك، وإن حال الحول على رب الماشية، وماشيتها مما تجب فيه الصدقة فتأخر عنه الساعي، فلم يأخذها، فعليه أن يخرج صدقتها؛ فإن لم يفعل، وهو ممكن له فهو ضامن لما فيها من الصدقة حتى يؤديه.

قال الشافعي: وكذلك إن ذبح منها شيئاً، أو وهبه، أو باعه فعليه أن يعد عليه به حتى تؤخذ منه الصدقة على عددها يوم يحول عليها حولها.

قال الشافعي: وكذلك إن باعها بعد ما يحول عليها الحول وقبل قدوم الساعي، أو بعده وقبل أن يأخذها منه كانت عليه فيها الصدقة.

قال: وهكذا لو علها الساعي، ثم موتت، وقد أقامت بعد الحول ما يمكن الساعي أن يقبضها فيه فترك قبضه إيها، وقد أمكن رب الماشية أن يضعها موضعها، فإذا اجتمع ما وصفت من الحول، وأن يمكن الساعي قبضها مكانه، ويمكن رب الماشية وضعها مكانها، فلم يفعل ربها ولا الساعي فهلك فهي من ضمان رب الماشية وعليه صدقتها كما يكون ذلك فيما حال عليه الحول من ناض ماله وأمكنه أن يضعه موضعه، فلم يفعل حتى هلك منه فعليه فيه الزكاة.

قال الشافعي: ولا يجوز عندي إلا هذا القول؛ لأن السنة أن الصدقة تجب بالحول، وليس للمصدق معنى إلا أن يلي قبضها فينبغي ما وصفت من أن يحضرها حتى يقبضها مع رأس السنة.

٦٥٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعيد، عن ابن شهاب أن أبا بكر وعمر لم يكونا يأخذان الصدقة ثنائة، ولكن ينعنان عليهما في الجذب، والخصب، والسمن، والعجف؛ لأن أخذها في كل عام من رسول الله ﷺ سنة. [أخرجه البيهقي (١١٠/٤)]

قال الشافعي: ولا اختلاف بين أحد علمته في أن سنة رسول الله ﷺ أن الزكاة تجب في الماشية وغيرها من المال إلا ما أخرجت الأرض من الحول، ومن قال: تكون الصدقة بالمصدق، والحول، خالف السنة وجعل مع الحول غير الصدقة ولزمه إن

والغنمُ الفاتدة لحولٍ؛ لأنَّه إنَّما وجبت عليه صدقتها عامًّا واحدًا.

المال حيثُ المال.

١٩ - بابُ الغنم تختلطُ بغيرها

أخبرنا الربيعُ قال: أخبرنا الشافعيُّ قال: ولو كانت لرجلٍ غنمٌ فنزتها طباءً فولدت لم تعدْ الأولادُ مع أمهاتها بحال، ولو كثرَ أولادها حتى تكون مائةً وأكثر لم يكن فيها زكاة؛ لأنَّه لا زكاة في الطبَّاء.

وكذلك لو كانت له طباءٌ فنزتها تيسوسٌ فولدت لم يؤخذ منها صدقة، وهذا خلطُ طبَّاءٍ وغنمٍ.

فإن قيل: فكيف أبطلت حقَّ الغنم فيها؟

قيل: إنَّما قيل في الغنم الزكاة، ولا يقع على هذه اسمُ الغنم مطلقاً، وكما أسهمت للفرس في القتال ولا أسهم للبعل كان أبوه فرساً، أو أمه.

قال: وهكذا إن نزا ثورٌ وحشي بقرَةً إنسيَّةً، أو ثورٌ إنسيٌّ بقرَةً وحشيَّةً، فلا يجوزُ شيءٌ من هذا أصحَّةً، ولا يكونُ للمحرم أن يذبحه.

قال الشافعيُّ: ولو نزا كبشٌ ماعزَةً، أو تيسٌ ضائنةً فتتجت كان في نتاجها الصدقة؛ لأنَّها غنمٌ كلَّها، وهكذا لو نزا جاموسٌ بقرَةً، أو ثورٌ جاموسَةً، أو بخيٍّ عربيَّةً، أو عربيٍّ بخيَّةً كانت الصدقاتُ في نتاجها كلَّها؛ لأنَّها بقرٌ كلَّها، ألا ترى أنَّنا نصدقُ البخت مع العرابِ وأصنافِ الإبلِ كلَّها، وهي مختلفة الخلقِ ونصدقُ الجواميسَ مع البقرِ والدَّريانيَّةِ مع العرابِ وأصنافِ البقرِ كلَّها وهي مختلفة، والضَّأنُّ يتج مع المِعزِّ وأصنافِ المِعزِّ، والضَّأنُّ كلُّها؛ لأنَّ كلَّها غنمٌ وبقرٌ وإبلٌ.

قال الشافعيُّ: ولو كانت لرجلٍ أربعون شاةً فضلت منها شاةٌ قبل الحول لم يأخذ المصدقُ منها شيئاً، فإذا وجدها فعليه أن يؤدِّيَ شاةً يومَ يجدها؛ فإن وجدها بعد الحول بشهر، أو أكثر، وقد ماتت غنمه كلَّها، أو بعضها، أو باعها فعليه أن يؤدِّيَ الشاة التي وجدَ إلا أن يرغبَ فيها ويؤدِّيَ السنَّ الذي وجبَ عليه فيجزئ عنه؛ لأنَّه قد أحاط حينَ وجدها أنَّه كانت عليه شاة.

٢٠ - بابُ افتراقِ الماشية

أخبرنا الربيعُ قال: أخبرنا الشافعيُّ قال: وإذا كانت لرجلٍ بيلدٌ أربعون شاةً وبيلدٌ غيره أربعون شاةً، أو بيلدٌ عشرون شاةً وبيلدٌ غيره عشرون شاةً دفعَ إلى كلِّ واحدٍ من المصدقين قيمةَ ما يجبُ عليه من شاةٍ يقسمها مع ما يقسم، ولا أحبُّ أن يدفعَ في أحدِ البلدين شاةً ويترك البلدَ الآخر؛ لأنِّي أحبُّ أن تقسمَ صدقةُ

قال: وإذا كانت له أربعون شاةً ببيلدٍ، فقال الساعي: آخذُ منها شاةً فأعلمه أنَّه إنَّما عليه فيها نصفُ شاةٍ فعلى الساعي أن يصدِّقه، وإن اتَّهمه أحلفه وقبَل قوله، ولا يزيده على أن يحلفه بالله تعالى، ولو أدَّى شاةً في أحدِ البلدين كرهت ذلك له، ولم أرَ عليه في البلدِ الآخرِ إعادةً نصفِ شاةٍ، وعلى صاحبِ البلدِ الآخرِ أن يصدِّقه بقوله، ولا يأخذُ منه، وإن اتَّهمه أحلفه بالله تعالى.

قال: ولو كانت له بيلدٌ مائةً شاةً وشاةً وبيلدٌ آخرُ مائةً شاةً كانَ عليه فيها ثلاثُ شياه في كلِّ بلدٍ شاةً ونصفٌ إلا زيادةً فضل حسبِ الشاةِ على المائةِ كما وصفت في نصفي الشاتين بحساب.

قال الشافعيُّ: ولو دفعَ الثلاثُ الشياه إلى عاملٍ أحدِ البلدين، ثم أثبتَ عنده أنَّ ماشيته الغائبة قد تلفت قبل الحول كان على الساعي أن يرُدَّ عليه شاتين؛ لأنَّه إنَّما وجبت عليه شاة.

قال: وسواء كان إحدى غنمه بالمشرق، والأخرى بالمغرب في طاعةٍ خليفةٍ واحدٍ، أو طاعةٍ واليَّين متفرقين إنَّما تجبُ عليه الصدقةُ بنفسه في ملكه لا بواليه ولا بقربِ البلدِ ولا بعده.

قال: وهكذا الطعَامُ وغيره إذا افترق.

قال: ولو أنَّ رجلاً له ماشيةٌ فارتدَّ عن الإسلام، ولم يقتل، ولم يتب حتى حال الحولُ على ماشيته وقتت ماشيته؛ فإن تاب أخذَ صدقتها، وإن مات، أو قتل على الرِّدَّةِ كانت فيشاً تخمسُ، فيكونُ خمسها لأهلِ الخمسِ وأربعةُ أخماسها لأهلِ الفيه.

قال الشافعيُّ: ولو كانت بين رجلين أربعون شاةً، ولأحدهما في بلدٍ آخرُ أربعون شاةً أخذَ المصدقُ من الشريكين شاةً، ثلاثةً أرباعها على صاحبِ الأربعين الغائبةِ وربعها على الذي له عشرون لا غنمَ له غيرها؛ لأنِّي أضمُّ كلَّ مالٍ رجلٍ إلى ماله حيثُ كان، ثم آخذُه في صدقته.

قال الشافعيُّ: ولو كانت لرجلٍ أربعون شاةً في بلدٍ وأربعون في بلدٍ غيره، فلمَّا مضت له ستَّةُ أشهرٍ باعَ نصفَ الأربعينَ مشاعاً من رجلٍ، فلم يقاسمه حتى حال الحولُ علي غنمه، وذلك بمضي ستَّةِ أشهرٍ من يومِ باعَ غنمه أخذت منه شاةٌ كلَّها عليه؛ لأنَّ حوله قد حال، وعليه شاةٌ تامَّةٌ لو هلكت ماشيةٌ شريكه، فإذا حالَ حولُ شريكه بمضي ستَّةِ أشهرٍ أخرى أخذَ من شريكه نصفَ شاةٍ بخلفه ولا أردَّه على المأخوذِ منه الشاةَ لاختلافِ حوليهما، وإن ضمنت ماشيتهما فيما اشتركا فيه.

قال: ولو كان لرجلٍ غنمان يجبُ عليه في كلِّ واحدٍ منهما الزكاةُ وهما مختلفا الحولين ضمنتَهما معاً وأخذت من كلِّ واحدٍ منهما بقدرِ حولها بالغاً ما بلغ.

٢١ - باب أين تؤخذ الماشية؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: على المصدق أن يأخذ الماشية على مياه أهل الماشية، وليس عليه إذا كان لرجل ماء أن تخلية إلى أيهما شاء رب الماشية، وعلى رب الماشية أن يوردها الماء لتؤخذ صدقتها عليه، وليس للمصدق أن يجبس الماشية على الماء على ماشية غيرها ليفتدي ربها من حسبه بزيادة.

قال الشافعي: وإذا جازت الماشية على الماء فعلى المصدق أن يأخذها في بيوت أهلها وأقبيتهم، وليس عليه أن يتبعها راعيه. قال: ولو كلّهم الجماع التي يوردونها إذا كان الظم، ما كان ذلك ظمًا، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وإذا اتوا أخذ الصدقة منهم حيث اتوا على مياه مواضعهم التي اتوا إليها وحيث اتوا دارهم.

قال الشافعي: وإذا عظمت المونة وقلت الصدقة كان للمصدق أن يبعث من تخف مئته إلى أهل الصدقة حيث كانوا فيأخذ صدقاتهم.

٢٢ - باب كيف تعد الماشية؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: تضطر الغنم إلى حظار إلى جدار، أو جبل، أو شيء قائم حتى يضيّق طريقها، ثم تزجر فتسرب، والطريق لا تحتل إلا شاة، أو اثنتين وبعد العاذ في يده شيء يشير به، ثم يأخذ الصدقة على ذلك العدد، فإنه ليس عدد أحصى وأوحي من هذا العدد، ولو ادعى رب الماشية أنه أخطأ عليه أعيد له العدد.

وكذلك إن ظن الساعي أن عاده أخطأ العدد.

٢٣ - باب تعجيل الصدقة

٦٥٦ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكرًا فجاءته إبل من الصدقة فأمرني أن أقضيه إياه. [أخرجه مالك (٢/٦٨٠)، مسلم (١٦٠٠)، أبو داود (٣٣٤٦)، الترمذي (١٣١٨)، النسائي (٢٩١٧)، ابن ماجه (٢٢٨٥)]

قال الشافعي: ويجوز للوالي إذا رأى الخلة في أهل الصدقة أن يستسلف لهم من صدقات أهل الأموال إذا طابوا بها نفسًا، ولا يجبر رب مال على أن يخرج صدقته قبل عملها إلا أن يطوع.

قال الشافعي: وإذا استسلف الوالي من رجل شيئًا من الصدقة، أو مال لرجل غير صدقة القوم الذين تقسم صدقاتهم على من استسلف فله أن يقضي من سهمان أهل الصدقات مثل ما أخذ لهم.

قال الشافعي: فإن استسلف لهم فهلك السلف منه قبل أن يدفعه إليهم، وقد فرط، أو لم يفرط فهو ضامن لهم في ماله، وليس كوالي البيت الذي يأخذ له فيما لا صلاح له إلا به؛ لأن أهل السهمان قد يكونون أهل رشد مثله وأرشد، ولا يكونون أهل رشد، ويكون لهم ولادة دونه.

قال الشافعي: وإنما جاز أن يستسلف لهم؛ لأنه تعجيل حق لهم قبل وجوبه وتعجيل الحق زيادة لهم بكل حال.

قال: ويجوز له أن يستسلف لبعضهم دون بعض، ثم يقضيه من حق من استسلف له دون حق غيره.

قال: فإن استسلف وال لرجل، أو اثنين من أهل الصدقة بعيرًا، أو اثنين فدفع ذلك إليهما فاتفقا وماتا قبل الحول فله أن يأخذ مثل ما استسلف لهما من أموالهما لأهل السهمان؛ لأنهما لما لم يبلغا الحول علمنا أنه لا حق لهما في صدقة حلت في حول لم يبلغا، ولو ماتا بعد الحول وقبل أخذ الصدقة كانا قد استوجبا الصدقة بالحول، وإن أبطأ بها عنهما.

قال الشافعي: ولو ماتا معدمين ضمن الوالي ما استسلف لهما في ماله.

قال: ولو لم يموتا، ولكنهما أسيرا قبل الحول؛ فإن كان يسرها بما دفع إليهما من الصدقة، فإنما أخذنا حقهما وبورك لهما، فلا يؤخذ منهما شيء، وإن كان يسرها من غير ما أخذنا من الصدقة قبل الحول أخذنا منهما ما أخذنا من الصدقة؛ لأن العلم قد أحاط أن الحول لم يأت إلا وهما من غير أهل الصدقة، فعلمنا أنه أعطاهما ما ليس لهما، ولم يؤخذ منهما ثماء؛ لأنهما ملكاه فحدث النماء في ملكهما، وإن نقص ما أعطيا من الصدقة أخذه ربه ناقصًا وأعطى أهل السهمان تامًا، ولا ضمان على المعطي؛ لأنه أعطيه ملكًا له.

قال: ولو قال قائل: ليس لهم أخذه منه، وعلى رب المال إن كان أعطاه غرمه، أو على المصدق إن كان أعطاه كان يجزئ منه، والقول الأول الأصح، والله أعلم؛ لأنه أعطيه ملكًا له على معنى، فلم يكن من أهله، وإن ماتا قبل الحول، وقد أسرا ضمن الوالي ما استسلف لهما.

قال: وسواء في هذا كله أي أصناف الصدقة استسلف.

قال: ولو لم يكن الوالي استسلف من الصدقة شيئًا، ولكن رب المال تطوع وله ماتا درهم، أو أربعون شاة قبل الحول فأدى

كانوا يخلفون فيكفرون قبل أن يحشوا.

قال: وقد يروى عن النبي ﷺ ولا ندرى أثبت، أم لا؟
أن النبي ﷺ تسلفَ صدقةَ مالِ العباسِ قبل أن تحل.

٦٥٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا
مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَنْعُثُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِلَى
الَّذِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً. [أخبره مالك
(٢٨٥/١)]

٢٤ - بابُ النِّيةِ في إخراجِ الزَّكاةِ

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: لَمَّا كَانَ فِي الصَّدَقَةِ فَرْضٌ
وَتَطَوُّعٌ لَمْ يَجِزْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، أَنْ تَحْزِيَ عَنْ رَجُلٍ زَكَاةً يَتَوَلَّى
قِسْمَهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ أَنَّهُ فَرْضٌ، وَإِذَا نَوَى بِهِ الْفَرْضَ، وَكَانَ لِرَجُلٍ
أَرْبَعُمِائَةٍ دِرْهَمٍ فَادَّى خَمْسَةَ دِرْهَمٍ يَنْوِي بِهَا الزَّكَاةَ عَنْهَا كُلَّهَا، أَوْ
بَعْضَهَا، أَوْ يَنْوِي بِهَا مِمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ فِيهَا أَجْزَاءُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ قَدْ
نَوَى بِهَا نِيَّةَ زَكَاةٍ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ آدَى خَمْسَةَ دِرْهَمٍ لَا يَحْضُرُهُ فِيهَا نِيَّةُ
زَكَاةٍ، ثُمَّ نَوَى بَعْدَ آدَائِهَا أَنَّهَا مِمَّا تَحَبُّ عَلَيْهِ لَمْ تَحْزِ عَنْهُ مِنْ شَيْءٍ
مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ آدَاهَا بِلا نِيَّةٍ فَرْضٍ عَلَيْهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَتْ لَهُ أَرْبَعُمِائَةٍ دِرْهَمٍ فَادَّى دِينَارًا عَنْ
الْأَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ قِيمَتُهُ عَشْرَةُ دِرْهَمٍ، أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَجِزْ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مَا وَجِبَ عَلَيْهِ.

وكَذَلِكَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ صَغِيرٍ فَادَّى غَيْرَهُ بِقِيمَتِهِ لَمْ يَجِزْ
عَنْهُ، وَكَانَ الْأَوَّلُ لَهُ تَطَوُّعًا.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَخْرَجَ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ مَالِي
الْغَائِبُ سَلَامًا فَهَذِهِ الْعَشْرَةُ مِنْ زَكَاتِهِ، أَوْ نَافِلَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَامًا
فَهِيَ نَافِلَةٌ، فَكَانَ مَالُهُ الْغَائِبُ سَلَامًا لَمْ تَحْزِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ
بِالنِّيَّةِ فِيهَا قَصْدَ فَرْضٍ خَالِصًا إِنَّمَا جَعَلَهَا مَشْرُوكَةً بَيْنَ الْفَرْضِ،
وَالنَّافِلَةِ.

قال: وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: هَذِهِ الْعَشْرَةُ دِرْهَمٌ عَنْ مَالِي الْغَائِبِ،
أَوْ نَافِلَةٍ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ قَالَ: هَذِهِ الْعَشْرَةُ الدَّرَاهِمُ عَنْ مَالِي
الْغَائِبِ أَجْزَاءُ عَنْهُ إِنْ كَانَ مَالُهُ سَلَامًا وَكَانَتْ لَهُ نَافِلَةٌ إِنْ كَانَ مَالُهُ
عَاطِبًا قَبْلَ أَنْ تَحَبُّ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ.

قال: وَلَوْ كَانَ قَالَ: هَذِهِ الْعَشْرَةُ عَنْ مَالِي الْغَائِبِ إِنْ كَانَ
سَلَامًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَامًا فَهِيَ نَافِلَةٌ أَجْزَاءُ عَنْهُ وَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا عَنْ
الْغَائِبِ يَنْوِي هَكَذَا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ
الْغَائِبِ زَكَاةً فَمَا أَخْرَجَ نَافِلَةً لَهُ.

زَكَاةً مَالِهِ، ثُمَّ هَلَكَ مَالُهُ قَبْلَ الْحَوْلِ، وَوَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مَنْ
أَعْطَاهُمْ إِيَّاهَا مِنْ أَهْلِ السَّهْمَانِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى مَنْ أَعْطَاهُ
إِيَّاهَا؛ لِأَنَّهُ أَعْطَاهُ مِنْ مَالِهِ مَتَطَوُّعًا بِغَيْرِ ثَوَابٍ وَمَضَى عَطَاؤُهُ
بِالْقَبْضِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَعْطَاهَا رَجُلًا، فَلَمْ يَحِلَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ
حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي، وَفِي يَدَيْ رَبِّ الْمَالِ مَالٌ فِيهِ الزَّكَاةُ آدَى زَكَاةً
مَالِهِ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى مَالِ الْمَيِّتِ لِتَطَوُّعِهِ بِإِعْطَائِهِ إِيَّاهُ، وَإِنْ حَالَ
الْحَوْلُ وَلَا شَيْءَ فِي يَدِهِ تَحَبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَمَا أُعْطِيَ
كَمَا تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ أَنْفَقَ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ لَمْ يَحِلَّ الْحَوْلُ حَتَّى أَيْسَرَ الَّذِي أَعْطَاهُ
زَكَاةً مَالَهُ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ؛ فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ مَالٌ تَحَبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ آدَى
زَكَاتِهِ؛ لِأَنَّا عَلِمْنَا أَنَّهُ أَعْطَاهُ مِنْ لَا يَسْتَوْجِبُهُ يَوْمَ تَحُلُّ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ
عَلَيْهِ يَوْمَ تَحُلُّ أَنْ يُعْطِيَهَا قَوْمًا بِصَفَةٍ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ وَالَّذِي
عَجَّلَهُ إِيَّاهَا مَن لَمْ يَدْخُلْ فِي تِلْكَ الصَّفَةِ لَمْ تَحْزِ عَنْهُ مِنَ الزَّكَاةِ،
وَهَذَا يُعْطِيهَا قَوْمًا بِصَفَةٍ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ وَالَّذِي عَجَّلَهُ إِيَّاهَا مَن
لَمْ يَدْخُلْ فِي تِلْكَ الصَّفَةِ لَمْ تَحْزِ عَنْهُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَهَذَا خَالَفَ
لِلرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْحَقُّ بَعِيْنَهُ فَيُعْجَلُهُ إِيَّاهُ، وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ، وَهُوَ
مُوسَّرٌ بِمَا أَعْطَاهُ لَا بِغَيْرِهِ أَجْزَاءُ عَنْهُ مِنْ زَكَاتِهِ.

قال: وَلَوْ مَاتَ الَّذِي عَجَّلَ زَكَاةً مَالَهُ قَامَ وَرَثَتُهُ فِيمَا عَجَّلَ
مِنْ زَكَاةٍ مَالَهُ مَقَامَهُ فَاجْزَأَ عَمَّا وَرَثَتُهُ مِنْ مَالِهِ مِنَ الزَّكَاةِ مَا أَجْزَأَ
عَنْهُ، وَلَمْ يَجِزْ عَنْهُمْ مَا لَمْ يَجِزْ عَنْهُ.

قال: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ تَحَبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ فَخَرَجَ
خَمْسَةَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: إِنْ أَقْدَتْ مَاتِي دِرْهَمٌ فَهَذِهِ زَكَاتُهَا، أَوْ شَاةٌ،
فَقَالَ: إِنْ أَقْدَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً فَهَذِهِ صَدَقَتُهَا وَدَفَعْتُهَا إِلَى أَهْلِهَا، ثُمَّ
أَفَادَ مَاتِي دِرْهَمٍ، أَوْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ لَمْ يَجِزْ عَنْهُ مَا
أَخْرَجَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَالْغَنَمِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهَا بِلا سَبَبٍ مَالٌ تَحَبُّ فِيهِ
الزَّكَاةُ، فَيَكُونُ قَدْ عَجَّلَ شَيْئًا عَلَيْهِ إِنْ حَالَ عَلَيْهِ فِيهِ حَوْلٌ فَيَجْزِي
عَنْهُ مَا أَعْطَاهُ مِنْهُ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَهَكَذَا لَوْ تَصَدَّقَ بِكَفَّارَةٍ يَمِينٍ قَبْلَ أَنْ
يُحْلَفَ، فَقَالَ: إِنْ حُتَّتْ فِي يَمِينٍ فَهَذِهِ كَفَّارَتُهَا فَحُتَّتْ لَمْ تَحْزِ عَنْهُ
مِنَ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَلْفًا، وَلَوْ حَلَفَ، ثُمَّ كَفَّرَ لِلْحَنْثِ، ثُمَّ
حُتَّتْ أَجْزَاءُ عَنْهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا؟

قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسَرِّحْكُنَّ
سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ فَبَدَأَ بِالْمَتَاعِ قَبْلَ السَّرَاحِ، وَفِي كِتَابِ الْكَفَّارَاتِ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا
فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ.

قال: وَقَدْ رَوَى عَنْ عَدِيدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ

قال الشافعي: ولو أخرج رجل عن مائتي درهم غائبة عنه، أو حاضرة عنده خمسة دراهم فهلكت الغائبة؛ فإن كان عجل الخسرة عن الحاضرة قبل حولها، أو أخطأ حولها فرأى أنه قد تم فأخرجها عنها، ثم علم أنه لم يتم حولها فهلكت الحاضرة، أو الغائبة قبل أن تحب فيها الزكاة فأراد أن يجعل هذه الخمسة دراهم له عن مائتين له أخريين لم يكن له ذلك؛ لأنه قصد بالنية في أدائها قصد مال له بعينه، فلا يكون له أن يصرف النية فيه بعد أن يدفع الدرهم إلى أهلها.

قال الشافعي: ولو لم يكن دفع الدرهم إلى أهلها وأخرجها ليقسمها فهلك ماله كان له حبس الدرهم ويصرفها إلى أن يؤديها عن الدرهم غيرها فتجزى عنه؛ لأنها لم تقبض منه.

قال الشافعي: ولو كان دفع هذه الدرهم إلى والي الصدقة متطوعاً بدفعها فأنفذها والي الصدقة فهي تطوع عنه، وليس له الرجوع بها على والي الصدقة إذا أنفذها، ولا أن يجعلها بعد أن نفذت عن غيرها.

قال الشافعي: ولو لم ينفذها حتى هلك ماله قبل أن تحب عليه فيه الزكاة كان على والي الصدقة ردّها إليه وأجزأه هو أن يجعلها عن غيرها.

قال الشافعي: وإذا أخرج رجل خمسة دراهم، فقال هذه من زكاة مالي قبل عمل الزكاة، أو بعده؛ فكان له مال تحب فيه الخمسة أجزأ عنه، وإن لم يكن له مال تحب فيه الخمسة فهي نافلة، ولو كان له ذهب فأدّى ربع عشره ورقاً، أو ورق فأدّى عنه ذهباً لم يجز، ولم يجز أن يؤدّي عنه إلا ما وجب عليه.

قال: وإن كان له عشرون ديناراً فأدّى عنها نصف دينار دراهم بقيته لا يجزي عنه أن يؤدّي إلا ذهباً.

قال الشافعي: وكذلك كل صنف فيه الصدقة بعينه لا يجزيه أن يؤدّي عنه إلا ما وجب عليه بعينه لا البدل عنه إذا كان موجوداً ما يؤدّي عنه.

قال الشافعي: وإنما.

قلت: لا تجزي الزكاة إلا بنية؛ لأن له أن يعطي ماله فرضاً ونافلة، فلم يجز أن يكون ما أعطى فرضاً إلا بنية، وسواء نوى في نفسه، أو تكلم بأن ما أعطى فرض.

قال الشافعي: وإنما معني أن أجعل النية في الزكاة كنية الصلاة لافتراق الزكاة، والصلاة في بعض حالهما ألا ترى أنه يجزي أنه يؤدّي الزكاة قبل وقتها ويجزيه أن يأخذها الوالي منه بلا طيب نفسه فتجزى عنه، وهذا لا يجزي في الصلاة.

قال الشافعي: وإذا أخذ الوالي من رجل زكاة بلا نية من

الرجل في دفعها إليه، أو بنية طائعاً كان الرجل، أو كارهاً ولا نية للوالي الأخذ لها في أخذها من صاحب الزكاة، أو له نية فهي تجزي عنه كما يجزي في القسم لها أن يقسمها عنه وليه، أو السلطان، ولا يقسمها بنفسه كما يؤدّي العمل عن بدنه بنفسه.

قال الشافعي: وأحب إلي أن يتولى الرجل قسمتها عن نفسه، فيكون على يقين من أدائها.

قال الشافعي: وإذا أفاد الرجل ماشية، فلم يحل عليها حول حتى جاءه الساعي فتطوع بأن يعطيها صدقتها كان للساعي قبولها منه، وإذا قال: أخذها لتحبسها إذا حال الحول جاز ذلك له.

قال الشافعي: فإن أخذ الساعي أن يحبسها إذا وحال الحول فقسمها، ثم موتت ماشيته قبل الحول فعليه رد ما أخذ منه؛ فإن ولي غيره فعليه رد ما أخذ منه الساعي من سهمان أهل الصدقة التي قبضها الساعي منه.

قال الشافعي: وإن دفعها رب المال إليه، ولم يعلمه أن الحول لم يحل عليها فقسمها الساعي، ثم موتت غنم الدافع لم يكن له أن يرجع على الساعي بشيء، وكان متطوعاً بما دفع.

قال: وإذا تطوع الرجل قبل الحول بأن يؤدّي صدقة ماشيته فأخذت وهي مائتان فيها شاتان فحال عليها الحول، وقد زادت شاة أخذت منها شاة ثالثة، ولا يسقط عنه تقديم الشاتين الحق عليه في الشاة الثالثة؛ لأن الحق إنما يجب عليه بعد الحول كما لو أخذت منها شاتان فحال عليه الحول، وليس فيها إلا شاة ردت عليه شاة.

٢٥ - باب ما يسقط الصدقة عن الماشية

٦٥٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال روي عن النبي ﷺ أنه قال: في سائمة الغنم كذا.

فإذا كان هذا يثبت، فلا زكاة في غير السائمة من الماشية.

قال الشافعي: ويروى عن بعض أصحاب النبي ﷺ أن ليس في الإبل، والبقر العوامل صدقة.

قال الشافعي: ومثلها الغنم تعلق.

قال الشافعي: ولا يبين لي أن في شيء من الماشية صدقة حتى تكون سائمة والسائمة الراعية.

قال: وذلك أن يجمع فيها أمران أن يكون لها مؤنة العلف ويكون لها غاء الرعي فأما إن علفت فالعلف مؤنة تحبى بكل فضل لها، أو تزيد، أو تقارب.

قال الشافعي: وقد كانت التواضع على عهد رسول الله ﷺ، ثم خلفائه، فلم أعلم أحداً يروي أن رسول الله ﷺ أخذ

مالها الآخر بالبدل؛ لأنه لم يحل عليها حول من يوم ملكها ولا على المالك الأول؛ لأنه بادل بها قبل الحول فخرجت من ملكه، ثم رجعت إليه بالعيب فيستأنف بها حولاً من يوم ملكها بخيار المبادل بها الذي ردّها بالعيب.

قال الشافعي: ولو بادل بها قبل الحول وقبضها المشتري لها بالبدل، أو التقدر فأقامت في يده حولاً، أو لم يقبضها فأقامت في ملكه حولاً، ثم أراد ردّها بالعيب لم يكن ذلك له؛ لأنها قد وجبت عليه فيها صدقة منها، وهي في ملكه، فلا يكون له أن يردها ناقصة عما أخذها عليه، ويكون له أن يرجع بالعيب من أصل الثمن.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها فأقاله فيها ربها الأول، وهو يعلم أن الزكاة وجبت فيها أخذت الزكاة من ربها الثاني الذي حال عليها في يده حول.

قال الشافعي: ولو بادل رجل بأربعين شاة، ولم يحل عليها حول في يده إلى أربعين شاة لم يحل عليها حول في يده صاحبه مبادلة صحيحة لم يكن على واحد منهما فيها صدقة حتى يحول على كل واحد منهما حول، وهي في يده.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها وكانت المبادلة فاسدة كان كل واحد منهما مالكا غنمه التي بادل بها، وعلى كل واحد منهما فيها الصدقة؛ لأنها لم تخرج من ملكه بالمبادلة الفاسدة ولا البيع الفاسد.

قال الشافعي: ولو باع رجل ماشيته قبل الحول، أو بادل بها على أن البائع بالخيار وقبضها المشتري فحال عليها حول البائع في يد المشتري، أو لم يبيعها حتى حال عليها حول في يده، ثم اختار البائع رد البيع كانت عليه فيها صدقة؛ لأنها لم تخرج من ملكه قبل الحول، ولو اختار إمضاء البيع بعد حولها وجبت أيضاً عليه فيها صدقة؛ لأنها لم تخرج من ملكه إلا بعد الحول.

٢٧- باب الرجل يصدق امرأة

قال الشافعي: ولو أصدق رجل امرأة أربعين شاة بغير أعيانها، أو قال: أربعين شاة في غنمي هذه، ولم يشر إليها بأعيانها، ولم يقبضها إياها فالصدقة عليه، وليس لها من ماشيته في الوجهين أما الأولى فعليه أربعون شاة بصفة، وأما الثانية فعليه مهر مثلها، ولو أصدقها إياها بأعيانها فأقبضها إياها، أو لم يقبضها إياها فأى ذلك كان، فلا زكاة عليه فيها.

قال: وإذا حال عليها حول، وهي في ملكها قبضتها، أو لم تقبضها فأدت زكاتها، ثم طلقها رجعت عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخذت منه، وإن لم تؤدّها، وقد حال عليها الحول

منها صدقة ولا أحداً من خلفائه ولا اشك إن شاء الله تعالى أن قد كان يكون للرجل الخمس وأكثر، وفي الحديث الذي ذكرت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سائمة الغنم كذا، وهذا يشبه أن يكون يدل على أن الصدقة في السائمة دون غيرها من الغنم.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل نواضح، أو يقر حرت، أو إبل حولية، فلا يتيين لي أن فيها الزكاة، وإن بطلت كثيراً من السنة ورعت فيها؛ لأنها غير السائمة، والسائمة ما كان راعياً دهره.

قال الشافعي: وإن كانت العوامل ترعى مرة وتركب أخرى، أو زماناً وتركب في غيره، فلم ينضح عليها، أو كانت غنماً هكذا تعلق في حين وترعى في آخر، فلا يتيين لي أن يكون في شيء من هذه صدقة ولا أخذها من مالها، وإن كانت لي أدبت عنها الصدقة إن شاء الله تعالى واخترت لمن هي له أن يفعل.

٢٦- باب المبادلة بالماشية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت لرجل ماشية من إبل فبادل بها إلى بقرة، أو إبل بصف من هذا صفاً غيره، أو بادل معزى ببقرة، أو إبل ببقرة، أو باعها بمال عرض، أو نقد فكل هذا سواء؛ فإن كانت مبادلتها بها قبل الحول، فلا زكاة عليه في الأولى ولا الثانية حتى يحول على الثانية الحول من يوم ملكها.

وكذلك إن بادل بالتي ملك آخر قبل الحول إلى ماشية أخرى لم يكن عليه فيها زكاة، وأكره هذا له إن كان فرااراً من الصدقة، ولا يوجب الفراار الصدقة إنما يوجبها الحول، والمالك.

قال الشافعي: وإن بادل بها بعد أن يحول عليها الحول، أو باعها، ففي التي حال عليها الحول الصدقة؛ لأنها مال قد حال عليها الحول وسواء كان ذلك قبل قدوم المصدق، أو بعده.

قال الشافعي: وإذا بادل بها، أو باعها بعد الحول، ففيها الصدقة، وفي عقد بيعها قولان، أحدهما أن مباحها بالخيار بين أن يرده البيع، لأن ما أخذ منها من الصدقة نقص مما بيع، أو يميز البيع، ومن قال بهذا القول قال: وإن أعطى رب المال البائع المصدق ما وجب فيها من ماشية غيرها، فلا خيار للمبتاع ولا المبادل؛ لأنه لم ينقص من البيع شيء.

قال: والقول الثاني أن البيع فاسد؛ لأنه باع ما يملك، وما لا يملك، فلا يجزئ إلا أن يجدا فيها بيعاً مستأنفاً.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً بادل بغيره له قبل أن يحول عليها الحول إلى غنم، أو غيرها فحال حولها في يد المبادل الآخر بها، ثم ظهر منها على عيب بعد الحول الأول الذي قبل المبادلة؛ فكان ردّه إياها قبل الحول، أو بعده سواء ولا زكاة فيها على

بقي رهنًا.

قال: ولو كانت له غنمٌ غيرها وجبت فيها زكاةٌ، فلم يؤدّها حتّى استهلك الغنم لم يؤخذ من غنمه الموهونة زكاةُ الغنم غيرها وأخذ بأن يخرج زكاةُ الغنم غيرها من ماله؛ فإن لم يوجد له مالٌ وفلس فبإغ الغنم الرهن؛ فإن كان منها فضلٌ بعد حق المرتهن أخذت زكاةُ الغنم غيرها منه، وإن لم يفضل منها فضلٌ كان ديناً عليه متى أيسر أداؤه وصاحبُ الرهن أحقُّ برهنه.

قال الشافعي: ولو كان الرهن فاسداً في جميع السائل كان كمال له لم يخرج من يده لا يخالفه في أن يؤخذ منه الصدقة التي فيه، وفي غيره فيأخذ غراموه مع المرتهن.

قال الشافعي: ولو رهن رجلٌ إبلاً فريضتها الغنم قد حلت فيها الزكاة، ولم يؤدّها؛ فإن كان له مالٌ أخذت منه زكاتها، وإن لم يكن له مالٌ غيرها فريضتها بعدما حلت الصدقة فيها، فلم يؤدّها أخذت الصدقة منها، وإن كان رهنها قبل أن تحل فيها الصدقة، ثم حلت فيها الصدقة، فلم يوجد له مالٌ، ففيها قولان، أحدهما أن يكون مفلساً وتباغ الإبل فيأخذ صاحبُ الرهن حقه؛ فإن فضلٌ منها فضلٌ أخذت منه الصدقة وإلا كان ديناً عليه متى أيسر أداؤه وغراموه يحاصون أهل الصدقة من بعد ما يقضي المرتهن رهنه، والثاني أن نفس الإبل مرتبنة من الأصل بما فيها من الصدقة فمتى حلت فيها الصدقة بيعت فيها على مالكها ومرتبتها؛ فكان لمرتبتها الفضل عن الصدقة فيها. وبهذا أقول.

قال الشافعي: وإذا رهن الماشية فتحت فالتأج خارج من الرهن، ولا يساغ ما خض منها حتّى تضع إلا أن يشاء ربها الرهن، فإذا وضعت بيعت الأم في الرهن دون الولد.

٢٩ - باب الدين في الماشية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت لرجل ماشيةٌ فاستأجر عليها أجراً في مصلحتها بسنٍّ موصوفة، أو بغير منها لم يسمه فحالٌ عليها حوّل، ولم يدفع منها في إيجارها شيء، ففيها الصدقة.

وكذلك إن كان عليه دينٌ أخذت الصدقة وقضي دينه منها ونما بقي من ماله، ولو استأجر رجلٌ رجلاً بغير منها، أو أبعدها منها بأعيانها فالأبعة للمستأجر؛ فإن أخرجها منه؛ فكانت فيها زكاةٌ زكاهما، وإن لم يخرجها منه فهي إبله، وهو خليطٌ بها يصدق مع رب المال الذي فيها، وفي الحرث، والورق، والذهب سواء.

وكذلك الصدقة فيها كلها سواء.

في يدها أخذت منها الشاة التي وجبت فيها ورجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخرجت من زكاتها، ولو أدت عنها شاة من غيرها رجع عليها بنصفها سواء؛ لأنّه لم يؤخذ منها شيء في يدها إذا كانت الغنم مجالها يوم قبضتها منه، أو أصدقها إياه لم تزد، ولم تنقص.

قال الشافعي: ولو وجبت عليها فيها شاة، فلم تخرجها حتّى أدت نصفها إليه حين طلقها أخرجت من النصف الذي في يدها شاة؛ فإن كانت استهلك ما في يدها منها أخذ من النصف الذي في يده زوجها ورجع عليها بقيمتها.

قال الشافعي: وهكذا لو كانت امرأته التي تكح بهذه الغنم بأعيانها أمة، أو مدبرة؛ لأن سيدها مالك ما ملكت، ولو كانت مكاتبه، أو ذمية لم يكن عليها فيها صدقة.

قال: وهكذا هذا في البقر، والإبل التي فريضتها منها، فأما الإبل التي فريضتها من الغنم فتخالفها فيما وصفت، وفي أن يصدقها خساً من الإبل، ولا يكون عندها شاة ولا ما تشتري شاةً فيباع منها بغير فيؤخذ من ثمنه شاة ويرجع عليها بغيرين ونصف إذا طلقها قبل الذحول.

قال: وهكذا الدراهم يبيعها بدراهم، أو دنائير، والدنانير يبيعها بدنانير، أو دراهم لا يختلف، لا زكاة في البيعين فيهما حتّى يحول عليه حوّل من يوم ملكه.

٢٨ - باب رهن الماشية

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا كانت لرجل غنمٌ فحالٌ عليها حوّل، فلم يخرج صدقتها حتّى رهنها أخذت منها الصدقة، وكان ما بقي بعد الصدقة رهنًا.

وكذلك الإبل، والغنم التي فريضتها منها، وإن كان المرتهن باع الراهن على أن يرهنه هذه الماشية التي وجبت فيها الزكاة كان له فسخ البيع؛ لأنّه رهنه شيئاً قد وجب لغيره بعضه؛ فكان كمن رهن شيئاً له وشيئاً ليس له.

وكذلك لو أخرج عنها الشاة من غيرها كان للبائع الخيار، وكان كمن باع شيئاً له وشيئاً ليس له، ثم هلك الذي ليس له فللبائع الخيار بكل حال؛ لأن عقد الرهن كان رهنًا لا بملك.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها فريضتها بعد الحوّل، ووجب عليه في إبل له أربع شياه أخذت من الغنم صدقة المغنم، ولم يؤخذ منها صدقة الإبل ويبع من الإبل فاشتري منها صدقتها.

قال الشافعي: ولو كان عليه في الغنم شيء من صدقتها عامين، أو ثلاثين، وهي فيها أخذت منها صدقة ما مضى، وكان ما

٣٠- باب أن لا زكاة في الخيل

قال: وإذا كانت لعبد ماشية وجبت فيها الصدقة؛ لأنها ملك مولاه وضمت إلى ملك مولاه حيث كان ملك مولاه، وهكذا غنم المذبح وأم الولد؛ لأن مال كل واحد منهم ملك مولاه وسواء كان العبد كافراً، أو مسلماً؛ لأنه علوكم للسيد.

قال الشافعي: فأما مال المكاتب من ماشية وغيرها فيشبه أن يكون لا زكاة فيه؛ لأنه خارج من ملك مولاه ما كان مكاتباً لما يملكه مولاه إلا أن يعجزه، وإن ملك المكاتب غير تام عليه ألا ترى أنه غير جائز فيه هبته ولا أجبره على التفقة على من أجبر الحر على التفقة عليه من الولد، والوالد، وإذا عتق المكاتب فماله كمال استفاده من ساعته إذا حال عليه الحول من يوم عتق صدقة.

وكذلك إذا عجز فماله كمال استفاده سيده من متاعه إذا حال عليه حول صدقة؛ لأنه حيث لم يكن ملك كل واحد منهما عليه. قال الشافعي: وإذا كان لرجل مال تجب فيه الزكاة فارتد

عن الإسلام وهرب، أو جن، أو عته، أو حبس ليستتاب، أو يقتل فحال الحول على ماله من يوم ملكه، ففيها قولان: أحدهما أن فيها الزكاة؛ لأن ماله لا يعدو أن يموت على رذته، فيكون للمسلمين، وما كان لهم، ففيه الزكاة، أو يرجع إلى الإسلام، فيكون له، فلا تسقط الرثة عنه شيئاً وجب عليه، والقول الثاني أن لا يؤخذ منها زكاة حتى ينظر؛ فإن أسلم تملك ماله وأخذت زكاته؛ لأنه لم يكن سقط عنه الفرض، وإن لم يؤجر عليها، وإن قتل على رذته لم يكن في المال زكاة؛ لأنه مال مشرك مغنوم، فإذا صار لإنسان منه شيء فهو كالفائدة ويستقبل به حولاً، ثم يزكيه، ولو أقام في رذته زماناً كان كما وصفت، إن رجع إلى الإسلام أخذت منه صدقة ماله، وليس كالدني المنسوخ المال بالحرية ولا الحارب ولا المشرك غير الذمي الذي لم تجب في ماله زكاة قط، ألا ترى أننا نأمره بالإسلام؛ فإن امتنع قتلناه، وأنا نحكم عليه في حقوق الناس بأن نلزمه.

فإن قال: فهو لا يؤجر على الزكاة، قيل: ولا يؤجر عليها ولا غيرها من حقوق الناس التي تلزمه ويجب أجر عمله فيما أدى منها قيل أن يرتد.

وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ.

٣٢- باب الزكاة في أموال اليتامي

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: الناس عبيد الله جل وعز فملكهم ما شاء أن يملكهم وفرض عليهم فيما ملكهم ما شاء **«لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»**.

فكان فيما آتاهم أكثر مما جعل عليهم فيه، وكل أنعم فيه عليهم جل ثناؤه؛ فكان فيما فرض عليهم فيما ملكهم زكاة أبان

٦٥٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك وابن عيينة كلاهما، عن عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عزال بن مالح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة. [أخرجه مالك (٢٧٧/١)، البخاري (١٤٦٣)، مسلم (٩٨٢)، أبو داود (١٥٩٥)، الترمذي (٦٢٨)، النسائي (٣٥/٥)، ابن ماجه (١٨١٢)]

٦٦٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن مكحول، عن سليمان بن يسار، عن عزال بن مالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله.

٦٦١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن عزال بن مالح، عن أبي هريرة مثله موقوفاً. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٦٢/٣)]

٦٦٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار قال: سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراءين، فقال: **«وهل في الخيل صدقة؟»**. [أخرجه مالك (٢٧٨/١)]

قال الشافعي: فلا زكاة في خيل بنفسها ولا في شيء في الماشية عدا الإبل، والبقر، والغنم بدلالة سنة رسول الله ﷺ ولا صدقة في الخيل، فإنما لنعلمه ﷺ أخذ الصدقة في شيء من الماشية غير الإبل، والبقر، والغنم.

قال الشافعي: فإذا اشترى شيئاً من هذه الماشية، أو غيرها مما لا زكاة فيه للتجارة كانت فيه الزكاة بنية التجارة، والشراء لها، لا بأنه نفسه مما تجب فيه الزكاة.

٣١- باب من تجب عليه الصدقة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجب الصدقة على كل مالك تام الملك من الأحرار، وإن كان صبيّاً، أو معتوهاً، أو امرأة لا افتراق في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد ما لزم ماله بوجه من الوجوه جنابة، أو ميراث منه، أو نفقة على والديه، أو ولد زمن محتاج وسواء كان في الماشية، والزروع، والناضر، والتجارة وزكاة الفطر لا يختلف.

واحتج بأن الله يقول: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ وذهب إلى أن فرض الزكاة إنما هو على من وجبت عليه الصلاة، وقال: كيف يكون على يتيم صغير فرض الزكاة، والصلاة عنه ساقطة.

وكذلك أكثر الفرائض؟ ألا ترى أنه يزني ويشرب الخمر، فلا يجزئ ويكفر، فلا يقتل؟ واحتجوا بأن رسول الله ﷺ قال: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ثُمَّ ذَكَرَ وَالصَّبِيُّ حَتَّى يَتَلَعَّ.

قال الشافعي رحمه الله لبعض من يقول هذا القول: إن كان ما احتججت على ما احتججت فأنْتَ تاركٌ مواضع الحجّة. قال: وابن؟

قلت: زعمت أن الماشية، والزرع إذا كانا ليتيم كانت فيهما الزكاة؟ فإن زعمت أن لا زكاة في مال، فقد أخذتها في بعض ماله، ولعله الأكثر من ماله وظلمته فأخذت ما ليس عليه في ماله، وإن كان داخلًا في الإرث؛ لأن في ماله الزكاة، فقد تركت زكاة ذهبه، وورقه أرايت لو جاز لأحد أن يفرق بين هذا، فقال: آخذ الزكاة من ذهبه، وورقه ولا آخذها من ماشيته وزرعوه، هل كانت الحجّة عليه إلا أن يقال: لا يعدو أن يكون داخلًا في معنى الآية؛ لأنه حرٌ مسلمٌ فتكون الزكاة في جميع ماله، أو يكون خارجاً منها بأنّه غير بالغ، فلا يكون في شيء من ماله الزكاة؟ أو أرايت إذ زعمت أن على وليه أن يخرج عنه زكاة الفطر فكيف أخرجه مرة من زكاة وأدخلته في أخرى؟ أو أرايت إذ زعمت أنه لا فرض للصلاة عليه فذهب إلى أن الفرائض تثبت معاً وتزول معاً، وأن المخاطبين بالفرائض هم البالغون، وأن الفرائض كلها من وجه واحد يثبت بعضها بنبوت بعض ويزول بعضها بزوال بعض حتى فرض الله عزّ ذكره على المعتدّة من الرفاة أربعة أشهر وعشرًا، ثم زعمت أن الصغيرة داخلة في معنى فرض العدة، وهي رضيع غير مدخول بها، أو أرايت إذ فرض الله عزّ وجلّ على القاتل الدية فسنّها رسول الله ﷺ على العاقلة بجناية القاتل خطأ كيف زعمت أن الصبي إذا قتل إنساناً كانت فيه دية وكيف زعمت أن الصبي في كل ما جنى على عبدٍ وحرٍّ من جنائيه لها أرض، أو أفسد له من متاع، أو استهلك له من مال فهو مضمونٌ عليه في ماله كما يكون مضموناً على الكبير وجنائه على عاقلته، أليس قد زعمت أنه داخل في معنى فرائض خارج من فرائض غيرها؟ أو أرايت إذ زعمت أن الصلاة، والزكاة إذا كانتا مفروقتين، فإنما تثبت إحداهما بالأخرى أفرايت إن كان لا مال له أليس بخارج من فرض الزكاة؟ فإذا خرج من فرض الزكاة أليكون خارجاً من فرض الصلاة؟ أو أرايت إن كان ذا مال فيسافر أفليس له أن ينقص من عدد الحضرة أفليكون له أن ينقص من عدد الزكاة بقدر

أن في أموالهم حقاً لغيرهم في وقتٍ على لسان نبيّه ﷺ؛ فكان حلالاً لهم ملك المال وحراماً عليهم حبس الزكاة؛ لأنه ملكها غيرهم في وقتٍ كما ملكهم أموالهم دون غيرهم؛ فكان يتبنا فيما وصفت، وفي قول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ أن كل مالٍ تامّ للملك من حرّ له مالٍ فيه زكاة سواء في أن عليه فرض الزكاة بالغاً كان، أو صحيحاً، أو معتوهاً، أو صبيّاً؛ لأن كلاً مالٍ ما يملك صاحبه.

وكذلك يجب في ملكه ما يجب في ملك صاحبه، وكان مستغنياً بما وصفت من أن على الصبي، والمعتوه الزكاة عن الأحاديث كما يلزم الصبي، والمعتوه نفقة من تلزم الصحيح البالغ نفقته، ويكون في أموالهما جنايتهما على أموال الناس كما يكون في مال البالغ العاقل، وكلّ هذا حقٌ لغيرهم في أموالهم فكذلك الزكاة، والله أعلم، وسواء كل مال اليتيم من ناضٍ وماشية وزرع وغيره، فما وجب على الكبير البالغ فيه الزكاة وجب على الصغير فيه الزكاة، والمعتوه، وكلّ حر مسلم، وسواء في ذلك الذكر، والأنثى.

٦٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ابْتَغُوا فِي مَالِ الْيَتِيمِ، أَوْ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى حَتَّى لَا تَنْهَبُهَا، أَوْ لَا تَسْتَهْلِكُهَا الصَّدَقَةَ.

٦٦٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لِرَجُلٍ: إِنْ عِنْدَنَا مَالٌ يَتِيمٌ قَدْ أَسْرَعَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٤٦/٣)]

٦٦٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَلْبِيسِي أَنَا وَأَخَوَتِي لِي يَتِيمَتَيْنِ فِي جَبْرِهِنَّ، فَكَانَتْ تُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ. [أخرجه مالك (٢٥١/١)]

٣٣ - باب زكاة مال اليتيم الثاني

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: الزكاة في مال اليتيم كما في مال البالغ؛ لأن الله عزّ وجلّ يقول: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، فلم يخصّ مالاً دون مال، وقال بعض الناس إذا كانت ليتيم ذهب، أو ورق، فلا زكاة فيها

علي بن أبي طالب عليه السلام أنه ولي بني أبي رافع أيتاماً؛ فكان يؤدي الزكاة عن أموالهم ونحن نرويه عنه، وعن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم وغير هؤلاء مع أن أكثر الناس قبلنا يقولون به، وقد رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه منقطع.

٦٦٦- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُعْجِدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: ابْتَغُوا فِي مَالِ الْيَتِيمِ لَا تَسْتَهْلِكُوا الصَّدَقَةَ، أَوْ لَا تَذْهِبُوا الصَّدَقَةَ أَوْ قَالَ: فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلُهَا، أَوْ لَا تَذْهِبُهَا الزُّكَاةَ، أَوْ الصَّدَقَةَ. [قدم]

شك الشافعي رحمه الله عليه بها جميعاً.

٦٦٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تَلِينِي وَأَخَا لِي يَتِيمَيْنِ فِي جَبْرِهَا؛ فَكَانَتْ تُخْرِجُ مِنْ أَمْوَالِنَا الزُّكَاةَ. [قدم]

٦٦٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَسْتَهْلِكُهَا الزُّكَاةَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٤٧/٣)]

٦٦٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُزَكِّي مَالَ الْيَتِيمِ.

٦٧٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ كُلُّهُمْ يُخْبِرُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُزَكِّي أَمْوَالَنَا، وَإِنَّهُ لَيُتَجَرَّ بِهَا فِي الْبَحْرَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٤٨/٣)]

٦٧١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه كَانَتْ عِنْدَهُ أَمْوَالُ بَنِي أَبِي رَافِعٍ؛ فَكَانَ يُزَكِّيها كُلَّ عَامٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٤٧/٣)]

قال الشافعي: وبهذه الأحاديث نأخذ وبلاستدلال بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ فدل قوله صلى الله عليه وسلم على أن خمس ذود وخمس أواق وخمس أوسق إذا كان واحد منها حراً مسلماً، ففيه الصدقة في المال نفسه، لا في المالك، لأن المالك لو أعوز منها لم يكن عليه صدقة.

ما نقص من الصلاة؟ أرايت لو أغمي عليه سنة اليس تكون الصلاة عنه مرفوعة أفنكروا الزكاة عنه مرفوعة من تلك السنة؟ أو أرايت لو كانت امرأة تحيض عشاءاً وتطهر خمسة عشر وتحيض عشاءاً اليس تكون الصلاة عنها مرفوعة في أيام حيضها؟ وأما الزكاة عليها في الحول أفيرفع عنها في الأيام التي حاضتها أن تحسب عليها في عدد أيام السنة؟ فإن زعمت أن هذا ليس هكذا، فقد زعمت أن الصلاة تثبت حيث تسقط الزكاة، وأن يكون قياساً على غيره، أو أرايت المكاتب اليس الصلاة عليه ثابتة، والزكاة عليه عندك زائلة؟ فقد زعمت أن من البالغين الأحرار وغير الأحرار، والصغار من يثبت عليه بعض الغرض دون بعض؟ قال: فإننا رويناه عن النخعي وسعيد بن جبيرة وسمى نفرًا من التابعين أنهم قالوا: ليس في مال اليتيم زكاة.

فقليل لهُ: لو لم تكن لنا حجة بشيء مما ذكرنا ولا بغيره مما لعلنا سنذكره إلا ما رويت كنت معجرجاً به.

قال: وأين؟

قلت: زعمت أن التابعين لو قالوا كان لك خلافهم برأيك فكيف جعلتهم حجة لا تعدو أن يكون ما قلت من ذلك كما قلت فتخطئ باحتجاجك بمن لا حجة لك في قوله، أو يكون في قولهم حجة فتخطئ بقولك لا حجة فيه، وخلافهم ليناك كثير في غير هذا الموضع.

إذا قيل لك: لم خالفتم؟

قلت: إنما الحجة في كتاب، أو سنة، أو أثر عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو قول عامة المسلمين لم يختلفوا فيه، أو قياس داخل في معنى بعض هذا، ثم أنت تخالف بعض ما رويت عن هؤلاء.

هؤلاء يقولون فيما رويت: ليس في مال اليتيم زكاة، وأنت تجعل في الأكثر من مال اليتيم زكاة؟

قال: فقد رويناه عن ابن مسعود أنه قال: أخص مال اليتيم، فإذا بلغ فأعلمه بما مر عليه من السنين.

قلنا: وهذه حجة عليك لو لم يكن لنا حجة غير هذا، هذا لو كان ثابتاً عن ابن مسعود كان ابن مسعود أمر والي اليتيم أن لا يؤدي عنه زكاة حتى يكون هو ينوي أداها عن نفسه؛ لأنه لا يأمر بإحصاء ما مر عليه من السنين وعدده ماله إلا ليؤدي عن نفسه ما وجب عليه من الزكاة مع أنك تزعم أن هذا ليس بشايت عن ابن مسعود من وجهين، أحدهما أنه منقطع، وأن الذي رواه ليس بحافظ، ولو لم يكن لنا حجة بما أوجدناك إلا أن أصل منعبنا ومنهك من أنا لا نخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يخالفه غيره منهم كانت لنا بهذا حجة عليك، وأنتم تروون عن

٣٤ - باب العدد الذي إذا بلغه التمر وجبت فيه

الصدقة

٦٧٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ. [هـ]

٦٧٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. [هـ]

٦٧٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرًا بْنَ يَحْيَى الْمَازِنِيَّ يَقُولُ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. [هـ]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نأخذ، وليس يروى من وجه يثبت عن رسول الله ﷺ إلا عن أبي سعيد الخدري، فإذا كان قول أكثر أهل العلم به، وإنما هو خبر واحد، فقد وجب عليهم قبول خبر واحد يمثل حيث كان.

قال الشافعي: فليس في التمر زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق، فإذا بلغ خمسة أوسق، ففيه الزكاة.

قال الشافعي: والوسق ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ فذلك ثلثمائة صاع بصاع رسول الله ﷺ والصاع أربعة أمداد بمذ رسول الله ﷺ بأبي هو وأمي.

قال الشافعي: والخليطان في النخل اللذان لم يقسما كالشريكين في الماشية يصدقان صدقة الواحد فما وجبت فيه على الواحد صدقة وجبت على الجماعة إذا كانوا شركاء في أصل النخل.

وكذلك إذا كانوا شركاء في أصل الزرع.

قال الشافعي: وكذلك إذا كانت أرض صدقة موقوفة على جماعة فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة، وإذا ورث القوم النخل، أو ملكوها أي ملك كان، ولم يقتسموها حتى أثمرت فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة؛ فإن اقتسموها بعدما حل بيع ثمرتها في وقت الحصر قسماً صحيحاً،

فلم يصرف في نصيب واحد منهم خمسة أوسق، وفي جماعتها خمسة أوسق فعليهم الصدقة؛ لأن أول وجوب الصدقة كان وهم شركاء، فلا تسقط الصدقة بفرقها بعد أول وجوبها، وإذا اقتسموها قبل أن يحل بيع الثمرة، فلا زكاة على واحد منهم حتى تبلغ حصته خمسة أوسق.

قال الشافعي: وإن تجاذبوا بغير قطع وبغير قسم لأصل النخل بتراض منهم معاً، فهم شركاء بعد فيصدقون صدقة الواحد؛ لأن هذه قسمة لا تجوز.

قال الشافعي: وإن كانت صدقة موقوفة فاقسموها فالقسم فيها باطل؛ لأنهم لا يملكون ربتها وتصدق الثمرة صدقة للمالك الواحد، فإذا بلغت خمسة أوسق وجبت فيها الصدقة.

وإذا كانت لرجل لخل يارض وأخرى بغيرها بعدت، أو قريت فثمرتا في سنة واحدة ضمت إحدى الثمرتين إلى الأخرى، فإذا بلغت معاً خمسة أوسق أخذت منها الصدقة.

قال الشافعي: ولو كانت بينه وبين رجل لخل فجاءت بارية أوسق وكانت له لخل أخرى جاءت بثلاثة أوسق أدى الصدقة عن تخليه معاً؛ لأن له خمسة أوسق، ولم يؤذ شريكه الصدقة عن لخله؛ لأنه ليس له ولشريكه خمسة أوسق في شيء مما هما فيه شريكان، وهكذا هذا في الماشية، والزرع.

قال الشافعي: وثمره السنة تختلف فثمر النخل ونجد بهامة، وهي بنجد بسر وبلغ فيضم بعض ذلك إلى بعض؛ لأنه ثمرة واحدة، فإذا أثمرت النخل في سنة، ثم أثمرت في قابل لم يضم إحدى الثمرتين إلى الأخرى.

وهكذا القول في الزرع كله مستأخره ومتقدمه، فإنه يتقدم ببلاو الحر ويستأخر ببلاو البر، وإذا كان لرجل زرع بالبلدين معاً ضم بعضه إلى بعض، فإذا بلغ خمسة أوسق وجبت فيه الصدقة.

قال الشافعي: وإذا زرع رجل في سنة زرعاً، فلم يخرج منه خمسة أوسق وله زرع آخر، وهما إذا ضمّا معاً كانت فيهما خمسة أوسق؛ فإن كان زرعهما وحدهما معاً في سنة واحدة فهما كالزرع الواحد، والثمرة الواحدة، وإن كان بذر أحدهما يتقدم عن السنة، أو حصاد الآخر يستأخر عن السنة فهما زرعان مختلفان لا يضم واحد منهما إلى الآخر.

قال الشافعي: وهكذا إذا كان لرجل لخل مختلف، أو واحد يعمل في وقت واحد حلين، أو سنة حلين فهما مختلفان.

قال الشافعي: وإذا كان النخل يختلف الثمرة، ضم بعضه إلى بعض، سواء في ذلك دقله وبرديه، والوسط منه وتؤخذ الصدقة من الوسط منه.

وَيَمَارَهُمْ.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نأخذ في كل ثمرة يكون لها زبيب، وثمار الحجاز فيما علمت كلها تكون تمرًا، أو زبيبًا إلا أن يكون شيئًا لا يعرفه.

قال الشافعي: وأحسب أمر رسول الله ﷺ بخصر النخل، والعنب لشيتين أحدهما أن ليس لأهله منع الصدقة منه، وأنهم مالكون تسعة أعشاره وعشره لأهل السهمان.

قال: وكثير من منفعة أهله به إنما يكون إذا كان رطبًا وعنبًا؛ لأنه أغلى ثمنًا منه تمرًا، أو زبيبًا، ولو منعوه رطبًا، أو عنبًا ليؤخذ عشره أضرب بهم، ولو ترك خرصه ضيع حق أهل السهمان منه، فإنه يؤخذ، ولا يحصى فخرص، والله تعالى أعلم، وخلق بينهم وبينه للرفق بهم، والاحتياط لأهل السهمان.

قال الشافعي: والخصر إذا حل البيع، وذلك حين يرى في الحائط الحمرة، والصفرة.

وكذلك حين يتموه العنب، ويوجد فيه ما يؤكل منه ويأتي الخارص النخلة فيطوف بها حتى يرى كل ما فيها، ثم يقول خرصها رطبًا كذا ويتقص إذا صار تمرًا كذا يقيسها على كيلها تمرًا ويصنع ذلك بجميع الحائط، ثم يحمل مكيلته تمرًا، وهكذا يصنع بالعنب، ثم يخل بين أهله وبينه، فإذا صار زبيبًا وتمرًا أخذ العشر على ما خرصه تمرًا وزبيبًا من التمر، والزبيب.

قال الشافعي: فإن ذكر أهله أنه أصابته جائحة أذهبت منه شيئًا، أو أذهبت كله صدقوا فيما ذكروا منه، وإن اتهموا حلفوا، وإن قالوا: قد أخذنا منه شيئًا وذهب شيء لا يعرف قدره قيل ادعوا فيما ذهب ما شتمم وأتوا الله ولا تدعوا إلا ما أحطتم به علمًا وحلفوا، ثم يأخذ العشر منهم مما بقي إن كان فيه عشر، وإن لم يكن فيما بقي في أيديهم واستهلكوا عشره لم يؤخذ منهم منه شيء، وإن قال هلك منه شيء لا يعرفه قيل له: إن ادعيت شيئًا وحلفت عليه طرحنا عنك من عشره بقدره، وإن لم تدع شيئًا تعرفه أخذنا منك العشر على ما خرصنا عليك.

قال الشافعي: فإن قال: قد أحصيت مكيلة ما أخذت؛ فكانت مكيلة ما أخذت كذاه وما بقي كذا، وهذا خطأ في الخصر صدق على ما قال وأخذ منه؛ لأنها زكاة، وهو فيها أمين.

قال الشافعي: فإن قال: قد سرق مني شيء لا أعرفه لم يضمن ما سرق وأخذت الصدقة منه مما أخذ وبقي إذا عرف ما أخذ، وما بقي.

قال الشافعي: وإن قال: قد سرق بعد ما صيرته إلى الجرين؛ فإن سرق بعدما ييسر وأمكنه أن يؤدّي إلى الوالي، أو إلى

٦٧٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ الْجَعْرُورَ وَلَا مَعَى الْقَأْرَةَ وَلَا عِذْقَ ابْنِ حَبِيبٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٧١/٣)]

٦٧٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكٌ عَنْ زَيْادِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ. [أخرجه مالك (٢٧٠/١)- (٢٧١)]

قال الشافعي: وهذا تمر رديء جدًا ويترك لصاحب الحائط جيد التمر من البردي الكيس وغيره ويؤخذ من وسط التمر.

قال الشافعي: وهذا مثل الغنم إذا اختلفت يترك منها ما فوق الشئبة، والجذعة لرب المال ويترك عليه ما دونها وتؤخذ الجذعة، والشئبة؛ لأنهما وسط، وذلك أن الأغلب من الغنم أنها تكون أسنانًا كما الأغلب من التمر أن يكون ألوانًا؛ فإن كان لرجل تمر واحد بردي كله أخذ من البردي.

وإن كان جعوروا كله أخذ من الجعور.

وكذلك إن كانت له غنم صغار كلها أخذها منها.

قال الشافعي: وإن كان له نخل بردي صنفين، صنف بردي، وصنف لون، أخذ من كل واحد من الصنفين بقدر ما فيه، وإنما يؤخذ الوسط إذا اختلف التمر وكثر اختلافه، وهو يخالف الماشية في هذا الموضع.

وكذلك إن كان أصنافًا أحصى كل صنف منها حتى لا يشك فيه وعرض رب المال أن يعطي كل صنف ما يلزمه أخذ منه.

٣٥- باب: كيف تؤخذ زكاة النخل، والعنب

٦٧٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ صَالِحِ التَّمَارِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي زَكَاةِ الْكُرْمِ يُخْرَصُ كَمَا تُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاةُ زَبِيبًا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمَرًا. [أخرجه أبو داود (١٦٠٣)، الرمذي (٦٣٩)، ابن ماجه (١٨١٩)]

٦٧٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ التَّمَارِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرَصُ كُرُومَهُمْ

أهل السهمان، فقد فرط، وهو له ضامن، وإن سرق بعدما صار تمرًا يابسًا، ولم يمكنه دفعه إلى الوالي، أو يقسمه، وقد أمكنه دفعه إلى أهل السهمان فهو له ضامن؛ لأنه مفرط؛ فإن جف التمر، ولم يمكنه دفعه إلى أهل السهمان ولا إلى الوالي لم يضمن منه شيئاً وأخذت منه الصدقة مما استهلك هو وبقي في يده إن كانت فيه صدقة.

قال الشافعي: وإذا وجد بعض أهل السهمان، ولم يجد بعضاً، فلم يدفعه إليهم ولا إلى الوالي ضمن بقدر ما استحق من وجد من أهل السهمان منه، ولم يضمن حق من لم يجد من أهل السهمان.

قال الشافعي: وإن استهلكه كله رطباً، أو بسراً بعد الخرص ضمن مكيلة خرصه تمرًا مثل وسط عمره، وإن اختلف هو، والوالي، فقال: وسط تمرى كذا؛ فإن جاء الوالي بينه أخذ منه على ما شهدت به البيعة، وإن لم يكن عليه بيعة أخذ منه على ما قال رب المال مع يمينه، وأقل ما يجوز عليه في هذا شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين.

قال الشافعي: وليس للوالي أن يخلف مع شاهده ولا لأحد من أهل السهمان أن يخلف؛ لأنه ليس بمالك شيئاً مما يخلف عنه دون غيره.

قال الشافعي: وإن أصاب حائطه عطش فعلم أنه إن ترك الثمرة فيه أضرت بالنخل، وإن قطعها بعدما يخرص بطل عليه كثير من ثمنها كان له قطعها ويؤخذ عشرها مقطوعة فيقسم على أهل السهمان؛ فإن لم يدفع عشرها إلى الوالي ولا إلى السهمان ضمن قيمته مقطوعاً إن لم يكن له مثل.

قال الشافعي: وما قطع من ثمر نخله قبل أن يحل بيعه لم يكن عليه فيه عشر، وأكره ذلك له إلا أن يكون قطع شيئاً يأكله، أو يطعمه، فلا بأس.

وكذلك أكره له من قطع الطلع إلا ما أكل، أو أطعم، أو قطع تخفيفاً عن النخل ليحسن حملها، فأما ما قطع من طلع الفحول التي لا تكون تمرًا، فلا أكرهه.

قال الشافعي: وإن صير التمر في الجرين لمستحقه فرش عليه ماء، أو أحدث فيه شيئاً تلفت بذلك الشيء، أو نقص فهو ضامن له؛ لأنه الجاني عليه، وإن لم يحدث منه إلا ما يعلم به صلاحه فهلكت لم يضمنه.

قال الشافعي: وإذا وضع التمر حيث كان يضعه في جرينه، أو بيته، أو داره فسرق قبل أن يحف لم يضمن، وإن وضعه في طريق، أو موضع ليس يجوز لثله فهلكت ضمن عشرة.

قال الشافعي: وما أكل من التمر بعد أن يصير في الجرين

ضمن عشرة.

وكذلك ما أطعم منه.

قال الشافعي: وإذا كان النخل يكون تمرًا فباعه ماله رطباً كله، أو أطعمه كله، أو أكله كرهت ذلك له وضمن عشرة تمرًا مثل وسطه.

قال الشافعي: وإذا كان لا يكون تمرًا بحال أحببت أن يعلم ذلك الوالي، وأن يأمر الوالي من يبيع معه عشرة رطباً؛ فإن لم يفعل خرصه عليه، ثم صدق ربحاً بما بلغ رطبه وأخذ عشر رطب نخله ثمنًا؛ فإن أكله كله، أو استهلكه كله أخذ منه قيمة عشر رطبه ذهباً، أو ورقاً.

قال الشافعي: وإن استهلك من رطبه شيئاً وبقي منه شيء، فقال خذ العشر مما بقي؛ فإن كان ثمن ما استهلك أكثر من ثمن ما بقي أخذ عشر ثمن ما استهلك وعشر ما بقي.

وكذلك لو كان أقل ثمنًا، أو مثله، فلم يعطه رب المال إلا الثمن كان عليه أخذ ثمن العشر.

قال الشافعي: وإن كان النظر للمساكين أخذ العشر مما بقي من الرطب وفعل ذلك رب المال، أخذه المصدق كما يأخذ لهم كل فضل تطوع به رب المال.

قال الشافعي: وإن كان لرجل نخلان نخل يكون تمرًا ونخل لا يكون تمرًا أخذ صدقة الذي يكون تمرًا تمرًا، وصدقة الذي لا يكون تمرًا كما وصفت.

قال الشافعي: وإن عرض رب المال ثمن التمر على المصدق لم يكن له أن يأخذه بحال كان نظراً لأهل السهمان، أو غير نظر، ولا يحل بيع الصدقة.

قال الشافعي: فإن استهلكه واعوزه أن يجد تمرًا بحال جاز أن يأخذ قيمته منه لأهل السهمان، وهذا كرجل كان في يده لرجل طعام فاستهلكه فعليه مثله؛ فإن لم يوجد فقيمه بالجناية بالاستهلاك؛ لأن هذا ليس بيعاً من البيوع لا يجوز حتى يقبض.

قال الشافعي: وإن كان يخرج نخل رجل بلحاً فقطعه قبل أن ترى فيه الحمرة، أو قطعه طلعاً خوف العطش كرهت ذلك له ولا عشر عليه فيه، ولا يكون عليه العشر حتى يقطعه بعدما يحل بيعه.

قال: وكل ما قلت في النخل؛ فكان في العنب، فهو مثل النخل لا يختلفان.

قال الشافعي: وإن كانت لرجل نخل فيها خمسة أوسق وعنب ليس فيه خمسة أوسق أخذت الصدقة من النخل، ولم تؤخذ من العنب، ولا يضم صنف إلى غيره، والعنب غير النخل،

والتخلُّ كلُّه واحدٌ فيضمُّ رديته إلى جده.

وكذلك العنبُ كلُّه واحدٌ يضمُّ رديته إلى جده.

٣٦- بابُ صدقةِ الغراس

٦٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِيُحُودٍ خَبِيرٍ حِينَ افْتَتَحَ خَبِيرٌ: أَفَرُكُم عَلَى مَا أَفَرَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنْ التَّمْرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَيُخْرِصُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي، فَكَانُوا يَأْخُذُونَهُ. [أخرجه مالك (٧٠٣/٢)]

٦٨٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَيُخْرِصُ بَيْنَهُ وَيَتَيْنُ يَهُودَ خَبِيرَ. [أخرجه مالك (٧٠٣/٢)]

قال الشافعي: وعبدُ الله بنُ رَوَاحَةَ كان يخرصُ غلًّا ملكها للنبي ﷺ وللناس ولا شك أن قد رضوا به إن شاء الله تعالى، ثم يخيّرهم بعدما يعلمهم الخرصَ بين أن يضمّنوا له نصفَ ما خرصَ تمرًا ويسلمَ لهم التخلُّ بما فيه، أو يضمّنَ لهم مثلَ ذلك التمرَ ويسلموا له التخلُّ بما فيه، والعاملون يشتهون أن يكونوا ممن يجوزُ أمرهم على أنفسهم، والمدهورون إلى هذا المالكون يجوزُ أمرهم على أنفسهم، فإذا خرصَ الواحدُ على العاملِ وخيّرَ جازَ له الخرص.

قال: ومن تؤخذُ منه صدقةُ التخلِّ، والعنبُ خلطٌ، فمنهم البالغُ الجائزُ الأمرِ وغيرُ الجائزِ الأمرِ من الصبيِّ، والسفهيِّ، والمعتوه، والغائب، ومن يؤخذُ له الخرصُ من أهلِ السَّهْمَانِ وأكثرَ من أهلِ الأموال؛ فإن بعثَ عليهم خارصٌ واحدٌ فمن كان بالغًا جائزُ الأمرِ في ماله فخيّرهِ الخارصُ بعدَ الخرصِ فاختارَ ماله جازَ عليه كما كان ابنُ رَوَاحَةَ يصنع.

وكذلك إن لم يخيّرهم فرضوا، فأما الغائبُ لا وكيلَ له، والسفهي فليس يخيّر، ولا يرضى فأحبُّ أن لا يبعثَ على العشرِ خارصٌ واحدٌ بحالٍ ويبعثُ اثنانِ، فيكونانِ كالمقومين في غيرِ الخرص.

قال الشافعي: وبعثَ عبدُ الله بنُ رَوَاحَةَ وحده حديثٌ منقطعٌ، وقد يروى أن النبي ﷺ بعثَ معَ عبدِ الله غيره، وقد يجوزُ أن يكونَ بعثَ معَ عبدِ الله غيره، وإن لم يذكر، وذكرَ عبدُ

الله بنُ رَوَاحَةَ بأن يكونَ المقدّم، وفي كلِّ أحب أن يكونَ خارصان، أو أكثرُ في المعاملة، والعشر، وقد قيلَ يجوزُ خارصٌ واحدٌ كما يجوزُ حاكمٌ واحدٌ، فإذا غابَ عنا قدرُ ما بلغَ التمرُ جازَ أخذُ العشرِ الخرصِ، وإنما يغيبُ ما أخذَ منه بما يؤكلُ منه رطباً ويستهلكُ يابساً بغيرِ إحصاء.

قال الشافعي: وإذا ذُكرَ أهله أنهم أحصوا جميعَ ما فيه، وكانَ في الخرصِ عليهم أكثرُ قبلَ منهم معَ إيمانهم؛ فإن قالوا: كانَ في الخرصِ نقصٌ عمّا عليهم أخذَ منهم ما أقرّوا به من الزيادةِ في تمرهم، وهو يخالفُ القيمةَ في هذا الموضع؛ لأنّه لا سوقَ له يعرفُ بها يومَ الخرصِ كما يكونُ للسَّلعةِ سوقٌ يومَ التقويم، وقد يتلفُ فيبطلُ عنهم فيما تلفَ الصدقةُ إذا كانَ التلفُ بغيرِ إتلافهم، ويتلفُ بالسرقةِ من حيث لا يعلمونَ وضيعَةُ التخلِّ بالعطشِ وغيره.

قال الشافعي: ولا يؤخذُ من شيءٍ من الشجرِ غيرِ التخلِّ، والعنبِ، فإن رسولَ الله ﷺ أخذَ الصدقةَ منهما فكانا قوتا.

وكذلك لا يؤخذُ من الكرسيِّ ولا أعلمها تجبُ في الزيتون؛ لأنّه آدمٌ لا مأكولٌ بنفسه وسواءُ الجوزُ فيها، واللوزُ وغيره بما يكونُ آدمًا، أو ييسرُ ويدخر؛ لأنَّ كلَّ هذا فاكهةٌ لا أنّه كانَ بالحجازِ قوتا لأحدٍ علمناه.

قال الشافعي: ولا يخرصُ زرعٌ؛ لأنّه لا يبينُ للخارصِ وقتهُ، والحائلُ دونه، وأنّه لم يخيّرَ فيه من الصوابِ ما اختبرَ في التخلِّ، والعنبِ، وأن الخبَرَ فيهما خاصٌّ، وليسَ غيرهما في معانها لما وصفت.

٣٧- بابُ صدقةِ الزرع

قال الشافعي رحمه الله: ما جمعَ أن يزرعه الأدميون وييسرُ ويدخرُ ويقتاتُ مأكولًا خبزًا، أو سويقًا، أو طيبخًا، ففيه الصدقة.

قال الشافعي: ويروى عن رسولِ الله ﷺ أنّه أخذَ الصدقةَ من الحنطة، والشعير، والذرة.

قال الشافعي: وهكذا كلُّ ما وصفت يزرعه الأدميون ويقتاتونه فيؤخذُ من العلسِ وهو حنطة، والذخن، والسلت، والقطنيةُ كلّها تمصّها وعدسها وفولها ودخنها؛ لأنَّ كلَّ هذا يؤكلُ خبزًا وسويقًا وطيبخًا ويزرعه الأدميون، ولا يبيّنُ لي أن يؤخذَ من الفث، وإن كانَ قوتا؛ لأنّه ليسَ بما يبيّنُ الأدميون ولا من حبِّ الحنظل، وإن اقتصت؛ لأنّه أبعدُ في هذا المعنى من الفث.

وكذلك لا يؤخذُ من حبِّ شجرةٍ بريّةٍ كما لا يؤخذُ من بقرِ الوحشِ ولا من الطّباةِ صدقةً.

قال الشافعي: ولا يؤخذ في شيء من القثاء ولا الأسيوش؛ لأن الأكثر من هذا أنه ينبت للدَّوَاءِ ولا تمًا في معناه من حبوب الأدوية ولا من حبوب البقل؛ لأنها كالفاكهة. وكذلك القثاء، والبطيخ وجه لا زكاة فيه؛ لأنه كالفاكهة، ولا يؤخذ من حب العنصر ولا بزر الفجل ولا بزر بقل ولا سمسم.

٣٨ - باب تفريع زكاة الحنطة

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا بلغ صنف من الحبوب التي فيها الصدقة خمسة أوسق، ففيه الصدقة، والقول في كل صنف منه جمع جيداً وريثاً أن يعد بالجيل مع الرديء كما يعد بذلك في التمر، غير أن اختلافه لا يشبه اختلاف التمر؛ لأنه إنما يكون صنفين، أو ثلاثة فيؤخذ من كل صنف منه بقدره، والتمر يكون خمسين جنساً، أو نحوها، أو أكثر، والحنطة صنفان صنف حنطة تداس حتى يبقى حبها مكشوفاً لا حائل دونه من كمام ولا قمع، فذلك إن بلغت خمسة أوسق، ففيها الصدقة، وصنف علس إذا ديس بقيت حبتان في كمام واحد لا يطرح عنها الكمام إلا إذا أراد أهلها استعمالها ويذكر أهلها أن طرح الكمام عنها يضر بها، فإنها لا تبقى بقاء الصنف الآخر من الحنطة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طرح عنها الكمام بهرس، أو طرح في رعى خفيفة ظهرت؛ فكانت حبة كالحنطة الأخرى، ولا يظهرها الدرأس كما يظهر الأخرى، وذكر من جربها أنها إذا كان عليها الكمام الباقي بعد الدرأس، ثم ألقى ذلك الكمام عنها صارت على النصف مما كملت أولاً فيخير مالكها بين أن يلقي الكمام وتكال عليه، فإذا بلغت خمسة أوسق أخذت منها الصدقة وبين أن تكال بكمامها، فإذا بلغت عشرة أوسق أخذت منها صدقتها؛ لأنها حيثن خمسة.

فإنهما اختار لم يحمل على غيره فيضرك ذلك به.

قال الشافعي: فإن سأل أن تؤخذ منه في سنبلها لم يكن له ذلك، وإن سأل أهل الحنطة غير العلس أن يؤخذ منهم في سنبله لم يكن ذلك لهم كما نحيز بيع الجوز في قشرو، والذي يبقى عليه حرر له؛ لأنه لو نزع منه عجل فساد إذا ألقى عنه ولا نحيزه فوق القشر إلا على الذي فوق القشر الذي دونه.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل حنطة غير علس وحنطة علس ضم إحداهما إلى الأخرى على ما وصفت الحنطة بكيلتها، والعلس في أكمامها بنصف كيل؛ فإن كانت الحنطة التي هي غير علس ثلاثة أوسق، والعلس وسقان، فلا صدقة فيها؛ لأنها حيثن

أربعة أوسق ونصف، وإن كانت أربعة، ففيها صدقة؛ لأنها حيثن خمسة أوسق، الحنطة ثلاث، والعلس الذي هو أربعة في أكمامه اثنان.

٣٩ - باب صدقة الحبوب غير الحنطة

قال الشافعي رحمه الله: ولا يؤخذ من زرع فيه زكاة غير العلس صدقة حتى يطرح عنه كمامه ويكال، ثم تؤخذ منه الصدقة إذا بلغ خمسة أوسق فتؤخذ من الشعير، ولا يضم شعير إلى حنطة ولا سلت إلى حنطة ولا شعير ولا أرز إلى دخن ولا ذرة.

قال الشافعي: والذرة ذرتان ذرة طيس لا كمام عليه ولا قمع بيضاء وذرة عليها شيء أحمر كالحلقة، أو التفروق إلا أنه أرق وكقشرة الحنطة دقيق لا ينقص لها كيلاً، ولا يخرج إلا مطحوناً وقلماً يخرج بالهرس فكلاهما يكال، ولا يطرح لكيله شيء كما يطرح لأطراف الشعير الحديد ولا قمع التمرة، وإن كان مابيناً للتمر، وهذا لا يبين الحب؛ لأنه متصل بنفس الحلقة، وكما لا يطرح لنخاله الشعير ولا الحنطة شيء.

قال الشافعي: ولا يضم الدخن إلى الجلبان ولا الحمص إلى العدس ولا القول إلى غيره ولا حبة عرفت باسم منفرد دون صاحبها وخلافها بائن في الحلقة، والطعم، والتمر إلى غيرها ويضم كل صنف من هذا أكبر إلى ما هو أصغر منه، وكل صنف استطال إلى ما تدرج منه.

قال الشافعي: ولا أعلم في الترمس صدقة ولا أعلمه يؤكل إلا دواء، أو تفكه لا قوتاً ولا صدقة في بصل ولا ثوم؛ لأن هذا لا يؤكل إلا أيزاراً، أو آدمياً.

قال الشافعي: فإن قيل فاسم القطنية يجمع الحمص، والعدس، قيل: نعم، قد يفرق لها أسماء ينفرد كل واحد منها باسم دون صاحبه، وقد يجمع اسم الحبوب معها الحنطة، والذرة، فلا يضم بجمع اسم الحبوب، ولا يجمع إليها، ويجمع التمر، والزبيب في الحلاوة، وأن يخرجها، ثم لا يضم أحدهما على الآخر.

فإن قيل: فقد أخذ عمر العشر من النبط في القطنية، قيل: وقد أخذ النبي ﷺ من التمر، والزبيب، وما أنبت الأرض مما فيه زكاة العشر، وكان اجتماعه في أن فيه العشر غير دال على جمع بعضه إلى بعض، وقد أخذ عمر من النبط من الزبيب، والقطنية العشر فيضم الزبيب إلى القطنية.

قال الشافعي: ولا يؤخذ زكاة شيء مما أخرجت الأرض مما يبس حتى يبس ويدرس كما وصفت ويبس ثمرة وزبيبه

بعض؛ لأنه زرعٌ واحدٌ، وإن استأخرت حصده الآخرة.

قال الشافعي: وهكذا إذا بذرت، ووقت البذار بذر اليوم وبذر بعد شهر؛ لأن هذا كله وقت واحد للزرع وتلاحق الزرع فيه متقارب.

قال: وإذا بذر ذرةً بطيساً وحمراً ومجنونةً وهم في أوقات فادرك بعضها قبل بعض ضمّ الأول المدرك إلى الذي يليه والذي يليه إلى المبدور بعد هذو، فإذا بلغ كله خمسة أوسق وجبت فيه الصدقة.

قال الشافعي: وإذا كان حائطاً فيه عنب، أو رطب فبلغ بعضه قبل بعض في عام واحد، وإن كان بين ما يحف ويقطف منه أولاً وآخر الشهر وأكثر وأقل ضمّ بعضه إلى بعض وهذه ثمرة واحدة؛ لأن ما تخرج الأرض كله يدرك هذا ويذرع هذا.

قال: وإذا كانت لرجل نخلات يطلعن، فيكون فيهن الرطب، والبسر، والبلح، والطلع في وقت واحد فيجد الرطب، ثم يدرك البسر، فيجد، ثم يدرك البلح فيجد، ثم يدرك الطلع فيجد. ضمّ هذا كله وحسب على صاحبه كما يحسب إطلاعة واحدة في جدو واحدة؛ لأنه ثمرة نخله في وقت واحد.

قال الشافعي: وإذا كان لرجل حائط بنجل وآخر بالشعير وآخر بتهامة فجد التهامي، ثم الشعير، ثم النجدي فهذه ثمرة عام واحد يضم بعضها إلى بعض، وإن كان بينهما الشهر، والشهران.

قال الشافعي: وبعض أهل اليم يزروعون في السنة مرتين في الخريف، ووقت يقال له الشباط؛ فإن كان قوم يزروعون هذا الزرع، أو يزروعون في السنة ثلاث مرات في أوقات مختلفة من خريف وربيع وحميم، أو صيف فزرعوا في هذا حنطة، أو أرزاً، أو حياء؛ فإن كان من صنف واحد، ففيه أقاويل منها أن الزرع إذا كان في سنة واحدة فادرك بعضه فيها وبعضه في غيرها ضمّ بعضه إلى بعض، ومنها أنه يضمّ منه ما أدرك منه في سنة واحدة، وما أدرك في السنة الثانية ضمّ إلى ما أدرك من سسته التي أدرك فيها، ومنها أنه إذا زرع في أزمان مختلفة كما وصفت لم يضمّ بعضه إلى بعض.

قال الشافعي: وأما ما زرع في خريف، أو بكر شيء منه وتأخر شيء منه فالخريف ثلاثة أشهر فيضمّ بعضه إلى بعض.

وكذلك ما زرع في الربيع في أول شهوره وآخرها.

وكذلك الصيف إن زرع فيه.

قال: ولا يضمّ زرع سنة إلى زرع سنة غيرها ولا ثمرة سنة إلى ثمرة سنة غيرها، وإن اختلف المصدق ورب الزرع، وفي يده

ويتهيئ يسه؛ فإن أخذ الزكاة منه رطباً كرهته له، وكان عليه ردّه، أو ردّ قيمته إن لم يوجد مثله وأخذه يابساً لا أجيز بيع بعضه ببعض رطباً لاختلاف نقصانه، وأنه حيتن مجهول.

قال الشافعي: والعشر مقاسمة كالبيع؛ فإن أخذه رطباً فبيس في يده كمال يبقى في يدي صاحبه؛ فإن كان استوفى فذلك له، وإن كان ما في يده أزيد من العشر ردّ الزيادة، وإن كان أنقص أخذ النقصان، وإن جهل صاحبه ما في يده واستهلكه فالقول قول صاحبه ويردّ هذا ما في يده إن كان رطباً حتى يبيس.

قال: وهكذا إن أخذ الحنطة في أكمامها.

قال الشافعي: وإن أخذه رطباً ففسد في يدي المصدق فالمصدق ضامنٌ لمثله لصاحبه، أو قيمته إن لم يوجد له مثلاً ويرجع عليه بأن يأخذ عشرة منه يابساً.

قال الشافعي: ولو أخذه رطباً من عنب لا يصير زيبياً، أو رطباً لا يصير تمراً كرهته وأمرته برده لما وصفت من أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض رطباً؛ فإن استهلكه ضمنّ مثله، أو قيمته وتراذاً الفضل منه، وكان شريكاً في العنب يبيعه ويعطي أهل السهمان ثمنه، وإن كان لا يتزب، فلو قسمه عنباً موازنةً وأخذ عشرة وأعطى أهل السهمان كرهته، ولم يكن عليه غرم.

٤٠ - بابُ الوقتِ الذي تؤخذُ فيه الصدقةُ كما

أخرجت الأرض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة أخذت صدقته، ولم يتظر بها حول لقول الله عز وجل ﴿وَأَتُوا حَتَّى يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، ولم يجعل له وقتاً إلا الحصاد واحتمل قول الله عز وجل ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ إذا صلح بعد الحصاد واحتمل يوم يحصد، وإن لم يصلح، فدلّت سنة رسول الله ﷺ على أن تؤخذ بعدما يحف لا يوم يحصد النخل، والعنب، والأخذ منهما زيبياً وتمراً؛ فكان كذلك كل ما يصلح بحسب ودرس مما فيه الزكاة مما أخرجت الأرض، وهكذا زكاة ما أخرج من الأرض من معدن لا يؤخذ حتى يصلح فيصير ذهباً، أو فضةً ويؤخذ يوم يصلح.

قال الشافعي: وزكاة الركاز يوم يؤخذ؛ لأنه صالح بحاله لا يحتاج إلى إصلاح وكله مما أخرجت الأرض.

٤١ - بابُ الزرع في أوقات

الذرة تزرع مرة فتخرج فتحصّد، ثم تستخلف في كثير من المواضع فتحصّد أخرى فهذا كله كحصدة واحدة يضمّ بعضه إلى

زرع، فقال: هذا زرع سنة واحد، وقال رب الزرع بل ستين فالقول قول رب الزرع مع يمينه، وإن اتهم، وعلى المصدق البينة؛ فإن أقام البينة ضم بعضه إلى بعض، وهذا هكذا في كل ما فيه صدقة.

٤٢ - باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض

قال الشافعي رحمه الله: بلغني إن رسول الله ﷺ قال: قولاً معناه ما سقي بنضح، أو غريب، ففيه نصف العشر، وما سقي بغيره من عين، أو سماء، ففيه العشر.

قال الشافعي: وبلغني أن هذا الحديث يوصل من حديث ابن أبي ذباب عن النبي ﷺ، ولم أعلم مخالفاً.

٦٨١ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: صدقة الثمار، والزرع ما كان نخلاً، أو كرمًا، أو زرعًا، أو شجرة، أو سلتًا، فما كان منه بعلًا، أو يسقى بنهر، أو يسقى بالعين، أو غريبًا بالمطر، ففيه العشر، في كل عشرة واحد، وما كان منه يسقى بالنضح، ففيه نصف العشر في كل عشرين واحد. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٨٦/٣)]

قال الشافعي: فهذا نأخذ، فكل ما سقته الأنهار، أو السيول، أو البحار، أو السماء، أو زرع غريبًا فما فيه الصدقة، ففيه العشر، وكل ما يزرع برشاء من تحت الأرض المسقية يصب فوقها، ففيه نصف العشر، وذلك أن يسقى من بئر، أو نهر، أو نخل بدلي يزرع، أو بغرب بيعير، أو بقرة أو غيرها، أو بزنوق، أو حاله، أو دولا ب.

قال: فكل ما سقي هكذا، ففيه نصف العشر.

قال: فإن سقي شيء من هذا بنهر، أو سيل، أو ما يكون فيه العشر، فلم يكتف حتى سقي بالغرب فالقياس فيه أن ننظر إلى ما عاش بالسقيتين؛ فإن كان عاش بهما نصفين كان فيه ثلاثة أرباع العشر، وإن كان عاش بالسيل أكثر زيد فيه بقدر ذلك، وإن كان عاش بالغرب أكثر نقص بقدر ذلك.

قال: وقد قيل ينظر أيهما عاش به أكثر فتكون صدقته به؛ فإن عاش بالسيل أكثر فتكون صدقته العشر، أو عاش بالغرب أكثر فتكون صدقته نصف العشر.

قال الشافعي: وإن كان فيه خبر فالخير أولى به ولا فالقياس ما وصفت، والقول قول رب الزرع مع يمينه، وعلى

المصدق البينة إن خالفه ربه.

قال الشافعي: وأخذ العشر أن يكال لرب المال تسعة ويأخذ المصدق العاشر، وهكذا أخذ نصف العشر يكال لرب المال تسعة عشر ويأخذ المصدق تمام العشرين.

قال: فما زاد على عشرة مما لا يبلغها أخذ منه بحساب وسواء ما زاد مما قل، أو كثر إذا وجب فيه الصدقة، ففي الزيادة على العشرة صدقتها.

قال: ويكال لرب المال، ووالي الصدقة كيلاً واحداً لا يلتفت منه شيء على المكيا، ولا يدق، ولا يزلزل المكيا، ويوضع على المكيا فما أمسك رأسه أفرغ به، وإن بلغ ما يؤخذ نصف عشره خمسة أوسق أخذت منه الصدقة كما تؤخذ الصدقة فيما يؤخذ عشره.

قال: وإن حشى التمر في قرب، أو جلال، أو جرار، أو قوارير فدعا رب التمر ووالي الصدقة إلى أن يأخذ الصدقة منه عدداً، أو وزناً لم يكن ذلك له، وكان عليه أن يأخذ مكيله على الخرص.

قال: وكذلك لو أغفل الخرص فوجد في يديه تمرأ أخذه كيلاً وصديق رب المال على ما بلغ كيلاً، وما مضى منه ربطاً أخذه على التصديق له، أو خرصه فأخذه على الخرص.

قال الشافعي: وهكذا لو دعاه إلى أن يأخذ منه حنطة، أو شيئاً من الحبوب جزافاً، أو معادة في غرائز، أو أوعبة، أو وزناً لم يكن ذلك له، وكان عليه أن يستوفي ذلك منه.

قال الشافعي: وإذا أغفل الوالي الخرص، قبل قول صاحب التمر مع يمينه.

٤٣ - باب الصدقة في الزعفران، والورس

قال الشافعي: ليس في الزعفران ولا الورس صدقة؛ لأن كثيراً من الأموال لا صدقة فيها، وإنما أخذنا الصدقة خبراً، أو بما في معنى الخبر، والزعفران، والورس طيب لا قوت، ولا زكاة في واحد منهما، والله تعالى أعلم، كما لا يكون في عنبر ولا مسك ولا غيره من الطيب زكاة.

قال: وكذلك لا خمس في لؤلؤ ولا زكاة في شيء يليقه البحر من حليته، ولا يؤخذ من صيده.

٤٤ - باب أن لا زكاة في العسل

٦٨٢ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا أنس بن عياض، عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب،

صَدَقَهُ. [هـم]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، فإذا بلغ الورق خمس أواق، وذلك مائتا درهم بدرهم الإسلام، وكل عشرة دراهم من دراهم الإسلام وزن سبعة مثاقيل من ذهب بمقال الإسلام، ففي السورِ الصَّدقة.

قال الشافعي: وسواء كان الورق دراهم جياداً مصفاة غايّة سعرها عشرة دينار، أو ورقاً تيراً، ثمن عشرين منه دينار، ولا أنظر إلى قيمته من غيره؛ لأن الزكاة فيه نفسه كما لا أنظر إلى ذلك في الماشية ولا الزرع وأصم كل جبيد من صنف إلى رديء من صنفه.

قال الشافعي: وإن كانت لرجل مائتا درهم تنقص حبة، أو أقل وتجوز جواز الوازنة، أو لها فضل على الوازنة غيرها، فلا زكاة فيها كما لو كانت له أربع من الإبل تسوى ألف دينار لم يكن فيها شاة، وفي خمس من الإبل لا تسوى عشرة دنانير شاة، وكما لو كانت له أربعة أوسق يردى خير قيمته من مائة وسق لو لم يكن فيها زكاة.

قال: ومن قال بغير هذا، فقد خالف سنة رسول الله ﷺ فأوجب الزكاة في أقل من خمس أواق، وقد طرحها النبي ﷺ في أقل من خمس أواق.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل ورق رديئة، وورق جيدة أخذ من كل واحدٍ منهما بقدر الزكاة التي وجبت عليه من الجبيد بقدرو، ومن الرديء بقدرو.

قال: وإن كانت له ورق محمول عليها نحاس، أو غش أمرت بتصفيتهما وأخذت زكاتها إذا صفت إذا بلغت ما تجب فيه الزكاة، وإذا تطوع فادى عنها ورقاً غير محمول عليه الغش دونها قبل منه، وأكره له الورق المغشوش لئلا يغش به أحداً، أو يموت فيغش به وارثه أحداً.

قال الشافعي: ويضم الورق التبر إلى الدراهم المضروبة. قال: وإذا كانت لرجل فضة قد خلطها بذهب كان عليه أن يدخلها النار حتى يميز بينهما فيخرج الصدقة من كل واحدٍ منهما، وإن أخرج الصدقة من كل واحدٍ منهما على قدرٍ مما أحاط به، فلا بأس.

وكذلك إن لم يحط علمه فاحتاط حتى يستيقن أن قد أخرج من كل واحدٍ منهما ما فيه، أو أكثر، فلا بأس.

قال: وإن ولى أخذ ذلك منه الوالي لم يكن له قبول هذا منه إلا أن يحلف على شيء يحيط به فيقبله منه، فأما ما غاب علمه عنه، فلا يقبل ذلك منه حتى يقول له أهل العلم لا

عن أبيه، عن سعد بن أبي ذباب قال: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمْتُ، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لِقَوْمِي مَا أَسْلَمُوا عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَعْلَمَنِي عَلَيْهِمْ، ثُمَّ اسْتَعْلَمَنِي أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ. قَالَ: وَكَانَ سَعْدٌ مِنْ أَهْلِ السَّرَّاءِ، قَالَ فَكَلَّمْتُ قَوْمِي فِي الْعَسَلِ، فَقُلْتُ لَهُمْ: زَكُوهُ، فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي ثَمَرِهِ لَا تَزْكُوا، فَقَالُوا: كَمْ تَرَى؟ قَالَ: فَقُلْتُ: الْعُسْرُ فَأَخَذْتُ مِنْهُمْ الْعُسْرَ فَأَكَيْتَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرْتَهُ بِمَا كَانَ. قَالَ: فَقَبِضْهُ عُمَرَ فَبَاعَهُ، ثُمَّ جَعَلَ ثَمَنَهُ فِي صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ. [أخرجه البيهقي (١٢٧/٤)]

٦٨٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: جَاءَ كِتَابٌ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي، وَهُوَ بِمِثْلٍ أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنَ الْخَيْلِ وَلَا مِنَ الْعَسَلِ صَدَقَةً. [أخرجه مالك (٢٧٧/١-٢٧٨)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسعد بن أبي ذباب يحكي ما يدل على أن رسول الله ﷺ لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل، وأنه شيء رآه تطوع له به أهله.

قال الشافعي: لا صدقة في العسل ولا في الخيل، فإن تطوع أهلها بشيء قبل منهم وجعل في صدقات المسلمين، وقد قبل عمر بن الخطاب من أهل الشام أن تطوعوا بالصدقة عن الخيل. وكذلك الصدقة عن كل شيء تقبل ممن تطوع بها.

٤٥ - بابُ صدقةِ الورق

٦٨٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ. [هـم]

٦٨٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ. [هـم]

٦٨٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَفْصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ

فإن قال: قد ضمنت إليها غيرها قيل: فضم إليها ثلاثين شاة، أو أقل من ثلاثين بقرة.

فإن قال: لا أضمتها، وإن كانت مما فيه الصدقة؛ لأنها ليست من جنسها فكذلك الذهب ليس من جنس الفضة، ولا يكون على رجل زكاة في ذهب حتى يكون عشرين ديناراً في أول الحول وآخره؛ فإن نقصت من عشرين قبل الحول بيوم، ثم تمت عشرين لم يكن فيها زكاة حتى يستقبل بها حول من يوم تمت.

قال: وإذا تجر رجل في الذهب فأصاب ذهباً فضلاً لم يضم الذهب الفضل إلى الذهب قبله، والذهب قبله على حوله، ويستقبل بالفضل حولاً من يوم أفاد كالفائدة غيره من غير ربح الذهب، وهكذا هذا في الورق لا يختلف.

٤٧ - باب زكاة الحلبي

٦٨٧ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها كانت تلي نبات أخيهما يناسي في حجرها لهن الحلبي ولا تخرج منه الزكاة. [أخرجه مالك (٢٥٠/١)]

٦٨٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الله بن المؤمل، عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تحلي نبات أخيهما بالذهب، والفضة لا تخرج زكاته. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآل" (٢٩٣/٣)]

٦٨٩ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يحلي نباته وجواربه الذهب، ثم لا يخرج منه الزكاة. [أخرجه مالك (٢٥٠/١)]

٦٩٠ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار قال: سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلبي: أيه زكاة؟ فقال جابر: لا، فقال: وإن كان يبلغ ألف دينار؟ فقال جابر: كثير. [أخرجه البيهقي (١٣٨/٤)]

قال الشافعي: ويروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا أدري أثبت عنهما معنى قول هؤلاء: ليس في الحلبي زكاة؟ ويروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص أن في الحلبي زكاة.

قال الشافعي: المال الذي تجب فيه الصدقة بنفسه ثلاث عين، ذهب، وفضة وبعض نبات الأرض، وما أصيب في أرض

يكون فيه أكثر مما قال: وإن لم يقولوا له لم يحلف على إحاطة أدائه عليه فأخذ من كل واحد منهما الصدقة بقدر ما فيه.

قال الشافعي: وإن كانت له فضة ملطوخة على لجام، أو موه بها سقفه؛ فكانت تميز فتكون شيئاً إن جمعت بالنار فعليه إخراج الصدقة عنها، وإن لم تكن تميز ولا تكون شيئاً فهي مستهلكة، فلا شيء عليه فيها.

قال الشافعي: وإن كانت لرجل أقل من خمس أواق فضة حاضرة، وما يتم خمس أواق فضة ديناً، أو غائبة في تجارة أحصى الحاضرة وانتظر الدين، فإذا اقتضاه وقوم العرض الذي في تجارة فبلغ ذلك كله ما يؤدي فيه الزكاة أداها.

قال الشافعي: وزكاة الورق، والذهب ربع عشره لا يزداد عليه، ولا ينقص منه.

قال الشافعي: وإذا بلغ الورق، والذهب ما تجب فيه الزكاة أخذ ربع عشره، وما زاد على أقل ما تجب فيه الزكاة أخذ ربع عشره، ولو كانت الزيادة قيراطاً أخذ ربع عشره.

٤٦ - باب زكاة الذهب

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: ولا أعلم اختلافاً في أن ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين مثقالاً، فإذا بلغت عشرين مثقالاً، ففيها الزكاة.

قال الشافعي رحمه الله: والقول في أنها إنما تؤخذ منها الزكاة بوزن كان الذهب جيداً، أو رديشاً، أو دنائير، أو إناء، أو تبراً، كهو في الورق، وأن الدنانير إذا نقصت عن عشرين مثقالاً حبة، أو أقل من حبة، وإن كانت تحور كما تحور الوازنة، أو كان لها فضل على الوازنة لم يؤخذ منها زكاة؛ لأن الزكاة بوزن، وفيما خلط به الذهب وغاب منها وحضر كالقول في الورق لا يختلف في شيء منه.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل عشرون مثقالاً من ذهب إلا قيراطاً، أو خمس أواق فضة إلا قيراطاً لم يكن في واحد منهما زكاة، ولا يجمع الذهب إلى الورق ولا الورق إلى الذهب ولا صنف مما فيه الصدقة إلى صنف.

قال: وإذا لم يجمع التمر إلى الزبيب وهما يخرسان ويعشران وهما حلوان معاً وأشد تقارباً في التمر، والخلقة من الذهب إلى الورق فكيف يجوز لأحد أن يغلط بأن يجمع الذهب إلى الفضة، ولا يشتبهان في لون ولا ثمن ويغل الفضل في أحدهما على الآخر فكيف يجوز أن يجمعاً من جمع بينهما، فقد خالف سنة رسول الله ﷺ في أنه قال: ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة فأخذ هذا في أقل من خمس أواق.

من معدن وركاز وماشية.

ولا حلية سيفه ولا مصحفه ولا منطقته إذا كان من فضة؛ فإن اتّخذ من ذهب، أو اتّخذ لنفسه حلّي المرأة، أو قلادة، أو دملجين، أو غيره من حلّي النساء، ففيه الزكاة؛ لأنّه ليس له أن يتختم ذهباً، ولا يلبسه في منطقته، ولا يتقلّده في سيفه ولا مصحفه.

وكذلك لا يلبسه في درع ولا قباء ولا غيره بوجه.

وكذلك ليس له أن يتحلّى مسكتين ولا خلخالين ولا قلادة من فضة ولا غيرها.

قال الشافعي: وللمرأة أن تتحلّى ذهباً، وورقاً، ولا يجعل حلّيها زكاة من لم ير في الحلّي زكاة.

قال الشافعي: وإذا اتّخذ الرجل، أو المرأة إناء من ذهب، أو ورق زكّاه في القولين معاً؛ فإن كان إناء فيه ألف درهم قيمته مصوغاً للفان، فإنما زكّاه على وزنه لا على قيمته.

قال: وإذا انكسر حلّيها فأرادت إخلافه، أو لم ترده، فلا زكاة فيه في قول من لم ير في الحلّي زكاة إلا أن تريد إذا انكسر أن تجعله مالا تكتنزه فتزكّيه.

قال: وإذا اتّخذ الرجل، أو المرأة آنية ذهب، أو فضة، ففيها الزكاة في القولين معاً ولا تسقط الزكاة في واحد من القولين إلا فيما كان حلّي يلبس.

قال الشافعي: وإن كان حلّي يلبس، أو يدخّر، أو يعار، أو يكرى، فلا زكاة فيه، وسواء في هذا كثر الحلّي لامرأة، أو ضوَع، أو قلّ وسواء فيه الفتوخ، والخواتم، والتّاج وحليّ العرائس وغير هذا من الحلّي.

قال الشافعي: ولو ورث رجل حلّيّاً، أو اشتراه فأعطاه امرأة من أهله، أو خدمه هبة، أو عارية، أو أرسده لذلك لم يكن عليه زكاة في قول من قال: لا زكاة في الحلّي إذا أرسده لمن يصلح له؛ فإن لم يرد هذا، أو أراه ليلبسه فعليه فيه الزكاة؛ لأنّه ليس له لبسه.

وكذلك إن أراه ليكسّره.

٤٨ - باب ما لا زكاة فيه من الحلّي

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وما يحلّي النساء به، أو أذخرنه، أو أذخره الرجال من لؤلؤ وزبرجد وياقوت ومرجان وحلية بحر وغيره، فلا زكاة فيه، ولا زكاة إلا في ذهب، أو ورق، ولا زكاة في صفر ولا حديد ولا رصاص ولا حجارة ولا كبريت ولا غما أخرج من الأرض، ولا زكاة في عنبر ولا لؤلؤ أخذ من البحر.

قال: وإذا كان لرجل ذهب، أو ورق، في مثلها زكاة، فالزكاة فيها عيناً يوم يحول عليها الحول وإن كانت له مائتا درهم تسوى عشرة دنانير، ثم غلت فصارت تسوى عشرين ديناراً ورخصت فصارت تسوى ديناراً فالزكاة فيها نفسها.

وكذلك الذهب؛ فإن اتّجر في المائتي درهم فصارت ثلثمائة درهم قبل الحول، ثم حال عليها الحول زكى المائتين لحولها، والمائة التي زادت لحولها، ولا يضم ما ربح فيها إليها؛ لأنّه شيء ليس منها.

قال الشافعي: وهذا يخالف أن يملك مائتي درهم ستة أشهر، ثم يشتري بها عرضاً للتجارة فيحول الحول، والعرض في يده فيقوم العرض بزيادته، أو نقصه؛ لأن الزكاة حيثن تحولت في العرض بنيت التجارة، وصار العرض كالدرهم يحسب عليه حول الدرهم فيه، فإذا نضّ ثمن العرض بعد الحول أخذت الزكاة من ثمنه بالغاً ما بلغ؛ لأن الحول قد حال عليه، وعلى الأصل الذي كانت فيه الزكاة فاشترى به.

قال الشافعي: ولكن لو نضّ ثمن العرض قبل الحول فصار دراهم لم يكن في زيادته زكاة حتى يحول عليه الحول، وصار الحكم إلى الدرهم؛ لأنها كانت في أول السنّة وآخرها دراهم وحالت عن العرض.

قال الشافعي: وهذا يخالف ثمة الماشية قبل الحول، ويوافق ثماها بعد الحول، وقد كتبت ثمة الماشية في الماشية.

قال الشافعي: والخطأ في الذهب، والفضة كالخطأ في الماشية، والحرث لا يخلطون.

قال الشافعي: وقد قيل في الحلّي صدقة، وهذا ما استخبر الله عز وجل فيه.

قال الربيع: قد استخار الله عز وجل فيه.

أخبرنا الشافعي: وليس في الحلّي زكاة، ومن قال في الحلّي صدقة قال هو وزن من فضة قد جعل رسول الله ﷺ في مثل وزنه صدقة، ووزن من ذهب قد جعل المسلمون فيه صدقة.

قال الشافعي: ومن قال فيه زكاة؛ فكان منقطعاً منظوماً بغيره ميّز، ووزنه وأخرج الزكاة منه بقدر وزنه، أو احتاط فيه حتى يعلم أنّه قد أذى جميع ما فيه، أو أذاه وزاد، وقال فيما وصفت فيما موه بالفضة وزكاة حلية السيف، والمصحف، والخاتم وكل ذهب وفضة كان يملكه بوجه من الوجوه.

قال الشافعي: ومن قال: لا زكاة في الحلّي ينبغي أن يقول لا زكاة فيما جاز أن يكون حلّيّاً ولا زكاة في خاتم رجل من فضة

الزَّكَاةُ إِلَى التَّيْمَنِ. [أخرجه مالك (٢٤٨/١-٢٤٩)، أبو داود (٣٠٦١)]

قال الشافعي: ليس هذا مما يشته أهل الحديث رواية، ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه فأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ فيه، وقد ذهب بعض أهل ناحيتنا إلى أن في المعادن الزكاة.

قال: وذهب غيرهم إلى أن المعادن ركاز فيها الخمس.

قال: فمن قال في المعادن الزكاة، قال ذلك فيما خرج من المعادن فيما تكلفت فيه المؤنة فيما يحصل ويطحن ويدخل النار.

قال: ولو قاله فيما يوجد ذهباً مجتمعاً في المعادن، وفي البطحاء في أثر السيل مما يخلق في الأرض كان مذهباً، ولو فرّق بينه، فقال: كل هذا ركاز؛ لأن الرجل إذا أصاب البدرة المجتمع في المعادن قيل قد أركز، وقاله فيما يوجد في البطحاء في أثر المطر وجعله ركازاً دون ما وصفت مما لا يوصل إليه إلا بتحصيل وطحن كان مذهباً.

قال الشافعي: وما قيل منه فيه الزكاة، فلا زكاة فيه حتى يبلغ الذهب منه عشرين مثقالاً، والورق منه خمس أواق.

قال: ويحصى منه ما أصاب في اليوم، والأيام المتابعة ويضمّ بعضه إلى بعض إذا كان عمله في المعدن متابعاً، وإذا بلغ ما تجب فيه الزكاة زكاة.

قال الشافعي: وإذا كان المعدن غير حاقط فقطع العامل العمل فيه، ثم استأنفه لم يضمّ ما أصاب بالعمل الآخر إلى ما أصاب بالعمل الأول قلّ قطعه، أو كثر والقطع ترك العمل بغير عذر أداه أو علة مرضي، فإذا كان العذر أداة أو علة من مرضى متى أمكنه عمل فيه فليس هذا قاطعاً؛ لأن العمل كله يكون هكذا، وهكذا لو تعذر عليه أجزاؤه أو هرب عبيده؛ فكان على العمل فيه كان هذا غير قطع ولا وقت فيه إلا ما وصفت قلّ أو كثر.

قال الشافعي: ولو تابع العمل في المعدن فحصد، ولم يقطع العمل فيه ضمّ ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى العمل الأول؛ لأنه عمل كله، وليس في كل يوم سبيل للمعدن، ولو قطع العمل، ثم استأنفه لم يضمّ ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى ما أصاب بالعمل الأول، ولا وقت في قليل قطعه ولا كثيره إلا ما وصفت مع القطع وغير القطع.

٥٠ - باب زكاة الركاز

٦٩٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي

٦٩١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَذْيَنَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ. [أخرجه البيهقي (١٤٦/٤)]

٦٩٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَنْبَرِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ، فَفِيهِ الْخُمْسُ. [أخرجه عبد الرزاق (٦٩٧٦)، ابن أبي شيبة (١٠٠٦٥)، البيهقي (١٣٨/٤)]

قال الشافعي: ولا شيء فيه ولا في مسك ولا غيره مما خالف الركاز، والحراث، والماشية، والذهب، والورق.

٤٩ - باب زكاة المعادن

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا عمل في المعادن، فلا زكاة في شيء مما يخرج منها إلا ذهب، أو ورق فأما الكحل، والرصاص، والنحاس، والحديد، والكبريت، والموميا وغيره، فلا زكاة فيه.

قال الشافعي: وإذا خرج منها ذهب، أو ورق؛ فكان غير متميز حتى يعالج بالنار، أو الطحن، أو التحصيل، فلا زكاة فيه حتى يصير ذهباً، أو ورقاً ويميز ما اختلط به من غيره.

قال الشافعي: فإن سأل رب المعدن المصدق أن يأخذ زكاته مكائلة، أو موازنة، أو مجازفة لم يكن له ذلك، وإن فعل فذلك مردود، وعلى صاحب المعدن إصلاحه حتى يصير ذهباً، أو ورقاً، ثم تؤخذ منه الزكاة.

قال: وما أخذ منه المصدق قبل أن يحصل ذهباً، أو ورقاً فالمصدق ضامن له، والقول فيما كان فيه من ذهب، أو ورق قول المصدق مع يمينه إن استهلكه، وإن كان في يده، فقال: هذا الذي أخذت منك، فالقول قوله.

قال الشافعي: ولا يجوز بيع تراب المعادن بحال؛ لأنه فضة، أو ذهب مختلط بغيره غير متميز منه.

قال الشافعي: وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن المعادن ليس بركاز، وأن فيها الزكاة.

٦٩٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْخَارِثِ الْمُزَنِّيَّ مَعَادِنَ الْقُبْلِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْقَرَعِ فَلَيْتَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا

فوجد رجل فيها ركاكاً فهو لصاحب القطيعة، وإن لم يعمرها؛ لأنها مملوكة له.

قال الشافعي: وإذا وجد الرجل في أرض الرجل، أو داره ركاكاً فادعى صاحب الدار أنه له فهو له بلا عين عليه، وإن قال صاحب الدار: ليس لي، وكان ورث الدار قيل إن ادعيته للذي ورث الدار منه فهو بينك وبين ورثته، وإن وقفت عن دعواك فيه، أو قلت ليس لمن ورثت عنه الدار، كان لمن بقي من ورثة مالك الدار أن يدعوا ميراثهم ويأخذوا منه بقدر موارثهم.

قال الشافعي: وإن ادعى ورثة الرجل أن هذا الركاك لهم، كان القول قولهم.

قال الشافعي: وإن أنكر الورثة أن يكون لأبيهم كان للذي ملك الدار قبل أبيهم، وورثته إن كان ميتاً؛ فإن أنكر إن كان حياً، أو ورثته إن كان ميتاً أن يكون له، كان للذي ملك الدار قبله أبداً هكذا، ولم يكن للذي ورثه.

قال الشافعي: وإن وجد الرجل الركاك في دار رجل، وفيها ساكن غير ربها وادعى رب الدار الركاك له فالركاك للساكن كما يكون للساكن المتاع الذي في الدار الذي ببناء ولا متصل ببناء.

قال الشافعي: ودفن الجاهلية ما عرف أن أهل الجاهلية كانوا يتخذونه من ضرب الأعاجم وحليتهم وحلية غيرهم من أهل الشرك.

قال الشافعي: وسواء ما وجد ذلك في قبر وغيره إذا كان في موضع لا يملكه أحد.

قال الشافعي: فإن كان لأهل الجاهلية، والشرك عمل، أو ضرب قد عمله أهل الإسلام وضربوه، أو وجد شيء من ضرب الإسلام، أو عملهم لم يضربوه، ولم يعمل أهل الجاهلية فهو لقطعة، وإن كان مدفوناً، أو وجد في غير ملك أحد عرف وصنع فيه ما يصنع في اللقطة.

قال الشافعي: وإذا وجد في ملك رجل فهو له، والاحتياط لمن وجد ما يعمل أهل الجاهلية، والإسلام أن يعرفه؛ فإن لم يفعل أن يخرج خمسة ولا أجبره على تعريفه؛ فإن كان ركاكاً أدى ما عليه فيه، وإن لم يكن ركاكاً فهو متطوع بإخراج الخمس وسواء ما وجد من الركاك في قبر، أو دار، أو خربة، أو مدفوناً، أو في بنائها.

٦٩٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا

سفيان بن عيينة قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال: جاء رجل إلى علي رضي الله تعالى عنه، فقال: إني وجدت ألفاً وخمسمائة درهم في خربة بالسواد، فقال علي كرم الله وجهه: أما لأقضي فيها قضاءً بيناً، إن كنت

سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: وفي الركاك الخمس. [أخرجه مالك (٢٤٩/١)، البخاري (٢٢٥٥)، مسلم (١٧١٠)، أبو داود (٣٠٨٥)، الترمذي (١٣٩١)، النسائي (٤٥/٥)، ابن ماجه (٢٥٠٩)]

٦٩٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: في الركاك الخمس.

٦٩٦ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أن النبي ﷺ قال: في الركاك الخمس.

٦٩٧ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن داود بن شبيب، عن عطاء بن عمرو بن شبيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: في كثر وجدته رجل في خربة جاهلية إن وجدته في قرية مسكونة، أو سبيل ميتة فعرّفه، وإن وجدته في خربة جاهلية، أو في قرية غير مسكونة، ففيه، وفي الركاك الخمس. [أخرجه البيهقي (١٥٥/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الذي لا أشك فيه أن الركاك دفن الجاهلية.

قال الشافعي: والذي أنا واقف فيه الركاك في المعدن، وفي التبر المخلوق في الأرض.

قال: والركاك الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد في الأرض التي من أحيائها كانت له من بلاد الإسلام، ومن أرض الموات.

وكذلك هذا في الأرض من بلاد الحرب، ومن بلاد الصلح إلا أن يكونوا صالحوا على ملك مواتها، فمن وجد دفناً من دفن الجاهلية في موات، فاربعة أخماسه له، والخمس لأهل سهمان الصدقة.

قال الشافعي: وإن وجد ركاكاً في أرض ميتة يوم وجدته، وقد كانت حية لقسم من أهل الإسلام، أو العهد كان لأهل الأرض؛ لأنها كانت غير موات كما لو وجدته في دار خربة لرجل كان للرجل.

قال الشافعي: وإذا وجدته في أرض الحرب في أرض عامرة لرجل، أو خراب قد كانت عامرة لرجل فهو غنيمة، وليس بأحق به من الجيش، وهو كما أخذ من منازلهم.

قال الشافعي: وإذا أقطع الرجل قطعة في بلاد الإسلام

لخمسته من أي شيء كان وبالغاً ثمنه ما بلغ.

قال الشافعي: وإذا وجد الركاز فوجب فيه الخمس، فإنما يجب حين يجده كما يجب زكاة المعادن حين يجدها؛ لأنها موجودة من الأرض، وهو مخالف لما استفيد من غير ما يوجد في الأرض.

قال الشافعي: ومن قال: ليس في الركاز شيء حتى يكون ما تجب فيه الصدقة؛ فكان حول زكاة ماله في الحرم فأخرج زكاة ماله، ثم وجد الركاز في صفر وله مال تجب فيه الزكاة زكى الركاز بالخمس، وإن كان الركاز ديناراً؛ لأن هذا وقت زكاة الركاز وبيده مال تجب فيه الزكاة، أو مال إذا ضم إليه الركاز وجبت فيه الزكاة، وهذا هكذا إذا كان المال بيده، وإن كان مالاً ديناراً، أو غائباً في تجارة عرف الوقت الذي أصاب فيه الركاز، ثم سأل، فإذا علم أن المال الغائب في تجارة كان في يد من وكله بالتجارة فيه فهو ككيونة المال في يده وأخرج زكاة الركاز حين يعلم ذلك، ولو ذهب المال الذي كان غائباً عنه، وهكذا إذا كان له وديعة في يد رجل، أو مدفون في موضع فعلم أنه في الوقت الذي أصاب فيه الركاز في موضعه.

قال الشافعي: وهكذا لو أفاد عشرة دنانير؛ فكان حولها في صفر وحول زكاته في الحرم كان كما وصفت في الركاز.

قال الشافعي: وإذا وجد الركاز في صفر وله دين على الناس تجب فيه إذا قبضه الزكاة بنفسه، وإذا ضم إلى الركاز فليس عليه أن يزكيه حتى يقبضه وعليه طلبه إذا حل، وإذا قبضه، أو قبض منه ما يفي بالركاز ما تجب فيه الصدقة زكاه.

قال الشافعي: من قال هذا القول قال: لو أفاد اليوم ركازاً لا تجب فيه زكاة وغداً مثله، ولو جمعاً معاً وجبت فيهما الزكاة لم يكن في واحدٍ منهما خمس، ولم يجمعاً وكانا كالمال يفيد في وقت عمر عليه سنة، ثم يفيد آخر في وقت فتمر عليه سنة ليس فيه الزكاة، فإذا أقام هذا من الركاز في يده هكذا، وهو مما تجب فيه الزكاة فحال عليه حول، وهو كذلك أخرج زكاته ربع العشر بالحول لا خساً.

٥٢- باب زكاة التجارة

٦٩٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن أبي سلمة..... عن أبي عمرو بن حماس، أن أباه قال: مررت بعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعلى عنقي أومة أحولها، فقال عمر: ألا تؤذي زكاتك يا حماس؟ فقلت: يا أمير المؤمنين ما لي غير هذو التي على ظهري

وجدتها في خربة يؤذي خراجها قرية أخرى فهي لأهل تلك القرية، وإن كنت وجدتها في قرية ليس يؤذي خراجها قرية أخرى فلك أربعة أخماسه ولنا الخمس، ثم الخمس لك.

[أخرجه البيهقي (١٥٦/٤)]

قال الشافعي: ولو وجد ركازاً في أرض غير مملوكة فأخذ الوالي حصة وسلم له أربعة أخماسه، ثم أقام رجل بينة عليه أنه له، أخذ من الوالي وأخذ من واجد الركاز جميع ما أخذ، وإن استهلكها معاً ضمن صاحب الأربعة الأخماس الأربعة الأخماس في ماله، وإن كان الوالي دفعه إلى أهل السهمان أخذ من حق أهل السهمان فدفعه إلى الذي استحقه، وذلك أن يأخذ ما يقسم على أهل البلد الذي يقسم فيهم خمس الركاز من ركاز غيره، أو صدقات مسلم أي صدقة كانت فيؤتيها إلى صاحب الركاز، وإن استهلكه لنفسه ضمنه في ماله.

وكذلك إن أعطاه غير أهل السهمان ضمنه ورجع به على من أعطاه إياه إن شاء.

قال الشافعي: وإن هلك الخمس في يده بلا جناية منه، وإنما قبضه لأهل السهمان فيغرمه لصاحبه من حق أهل السهمان.

قال: وإن عزل الذي قبضه كان على الذي ولي من بعده أن يدفعه إلى صاحبه من حق أهل السهمان.

قال الشافعي: وما قلت هو ركاز فهو هكذا، وما قلت هو لأهل الدار، وهو لقطعة، فلا تخمس اللقطة، وهي للذي وجدها، إذا لم يعترف.

وكذلك إذا اعترف لم تخمس.

قال الشافعي: وإذا وجد رجل ركازاً في بلاد الحرب في أرض موات ليس بملك موات كموات أرض العرب فهو لمن وجده وعليه فيه الخمس، وإن وجده في أرض عامرة يملكها رجل من العدو فهو كالغنيمة، وما أخذ من بيوتهم.

٥١- باب ما وجد من الركاز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا أشك إذا وجد الرجل الركاز ذهباً، أو ورقاً وبلغ ما يجده منه ما تجب فيه الزكاة أن زكاته الخمس.

قال الشافعي: وإن كان ما وجد منه أقل مما تجب فيه الزكاة، أو كان ما وجد منه من غير الذهب، والورق، فقد قيل فيه الخمس، ولو كان فيه فخار، أو قيمة درهم، أو أقل منه، ولا يبين أن يوجب على رجل ولا أجبره عليه، ولو كنت الواجد له

بقيمة ولا في غلته ولا في ثمنه لو باعه إلا أن يبيعه أو يستغله ذهباً أو ورقاً، فإذا حال على ما نصُّ بيده من ثمنه حول زكاه.

وكذلك غلته إذا كانت مما يزكي من سائمة إبل أو بقرة أو غنم أو ذهب أو فضة؛ فإن أكرى شيئاً منه بخطئة أو زرع مما فيه زكاة، فلا زكاة عليه فيه حال عليه الحول أو لم يحل؛ لأنه لم يزرعه فتجب عليه فيه الزكاة، وإنما أمر الله عز وجل أن يؤتى حقه يوم حصاده، وهذا دلالة على أنه إنما جعل الزكاة على الزرع.

قال الربيع: قال أبو يعقوب: وزكاة الزرع على بائعه؛ لأنه لا يجوز بيع الزرع في قول من يميز بيع الزرع إلا بعد أن يبيض. قال أبو محمد الربيع: وجواب الشافعي فيه على قول من يميز بيعه فأما هو؛ فكان لا يرى بيعه في سنبله إلا أن يثبت فيه خبر عن النبي ﷺ فيبيع.

قال الشافعي: ولا اختلاف بين أحد علمته أن من أدى عشر أرضه، ثم حبس طعامها أحوالاً لم يكن عليه فيه زكاة. قال الشافعي: ومن ملك شيئاً من هذه العروض بميراث أو هبة أو وصية أو أي وجوه الملك ملكها به إلا الشراء أو كان مترتباً يريد به البيع فحالت عليه أحوال، فلا زكاة عليه فيه؛ لأنه ليس بمشتري للتجارة.

قال الشافعي: ومن اشترى من العروض شيئاً مما وصفت أو غيره مما لا تجب فيه الزكاة بعينه ذهباً أو ورقاً أو عرض أو بأي وجوه الشراء الصحيح كان أحصى يوم ملكه ملكاً صحيحاً، فإذا حال عليه الحول من يوم ملكه، هو عرض في يده للتجارة فعليه أن يقوم بالاعطاب من نقد بلده دنائير كانت أو دراهم، ثم يخرج زكاته من المال الذي قومه به.

قال الشافعي: وهكذا إن باع عرضاً منه بعرض اشتراه للتجارة قروم العرض الثاني بحوله يوم ملك العرض الأول للتجارة، ثم أخرج الزكاة من قيمته وسواء غبن فيما اشتراه منه أو غبن عامة إلا أن يغبن بالمحاباة وجهلاً به؛ لأنه بعينه لا اختلاف فيما تجب عليه الزكاة منه.

قال الشافعي: وإذا اشترى العرض بنقد تجب فيه الزكاة أو عرض تجب في قيمته الزكاة حسب ما أقام المال في يده ويوم اشترى العرض كان المال أو العرض الذي اشترى به العرض للتجارة أقام في يده ستة أشهر، ثم اشترى به عرضاً للتجارة، فأقام في يده ستة أشهر، فقد حال الحول على المالكين معاً، الذي كان أحدهما مقام الآخر، وكانت الزكاة واجبة فيهما معاً، فيقوم العرض الذي في يده فيخرج منه زكاته.

قال الشافعي: فإن كان في يده عرض لم يشتره أو عرض اشتراه لغير تجارة، ثم اشترى به عرضاً للتجارة لم يحسب ما أقام

وأهبة في القَرْط، فقال: "ذَاكَ مَالٌ فَضَعَّ" قال فَوَضَعَتْهَا يَتَنَ يَدَيْهِ فَحَسَبَهَا فَوَجَدَهَا قَدْ وَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ فَأَخَذَ مِنْهَا الزَّكَاةَ. [أخرجه البيهقي (١٤٧/٤)]

٧٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ حَمَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ مَثَلُهُ. [أخرجه البيهقي (١٤٧/٤)]

٧٠١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: "لَيْسَ فِي الْعَرْضِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّجَارَةُ". [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (٣٠٠/٣)]

٧٠٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ رُزَيْقِ بْنِ حَكِيمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ: "أَنْ أَنْظُرَ مَنْ مَرَّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِنَ التَّجَارَاتِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا فَمَا نَقَصَ فَيَحْسَابُ ذَلِكَ حَتَّى تَبْلُغَ عَشْرِينَ دِينَارًا؛ فَإِنْ نَقَصَتْ ثَلَاثَ دِينَارٍ فَدَعُوهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا". [أخرجه مالك (٢٥٥/١)]

قال الشافعي: وبعد له حتى يحول عليه الحول فيأخذ، ولا يأخذ منهم حتى يعلموا أن الحول قد حال على ما يأخذ منه.

قال الشافعي: ونوافقه في قوله؛ فإن نقصت ثلث دينار فدعها ومخالفه في أنها إذا نقصت عن عشرين ديناراً أقل من حبة لم نأخذ منها شيئاً؛ لأن الصدقة إذا كانت محدودة بأن لا يؤخذ إلا من عشرين ديناراً، فالعلم يحيط أنها لا تؤخذ من أقل من عشرين ديناراً بشيء ما كان الشيء.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ وهو قول أكثر من حفظت عنه، وذكر لي عنه من أهل العلم بالبلدان.

قال الشافعي: والعروض التي لم تشتَر للتجارة من الأموال ليس فيها زكاة بأنفسها فمن كانت له دور أو حمامات لغلته أو غيرها أو ثياب كثرت أو قلت أو رقيق كثر أو قل، فلا زكاة فيها. وكذلك لا زكاة في غلاتها حتى يحول عليها الحول في يدي مالِكها.

وكذلك كتابة المكاتب وغيره لا زكاة فيها إلا بالحول له.

وكذلك كل مال ما كان ليس بماشية ولا حرث ولا ذهب ولا فضة يحتاج إليه أو يستغني عنه أو يستغل ماله غلة منه أو يذخره، ولا يريد بشيء منه التجارة، فلا زكاة عليه في شيء منه

يريد به التجارة، كأن كما ملك بغير شراء لا زكاة فيه.

قال الشافعي: ولو اشترى عرضاً يريد به التجارة، فلم يحل عليه حوله من يوم اشتراه حتى نوى به أن يقتنيه، ولا يتخذه لتجارة لم يكن عليه فيه زكاة كأن أحب إليّ لو زكاه، وإنما يبين أن عليه زكاته إذا اشتراه يريد به التجارة، ولم تنصرف نيته عن إرادة التجارة به، فأما إذا انصرفت نيته عن إرادة التجارة، فلا أعلمه أن عليه فيه زكاة، وهذا مخالف لماشية سائمة أراد علفها، فلا ينصرف عن السائمة حتى يعلفها؛ فأما نية القنية والتجارة فسواء لا فرق بينهما إلا بنية المالك.

قال الشافعي: ولو كان لا يملك إلا أقل من مائتي درهم أو عشرين مثقالاً فاشترى بها عرضاً للتجارة فباع العرض بعدما حال عليه الحول، أو عنده، أو قبله بما تحب فيه الزكاة زكى العرض من يوم ملك العرض لا يوم ملك الدرهم؛ لأنه لم يكن في الدرهم زكاة لو حال عليها الحول وهي مجالها.

قال الشافعي: ولو كانت الدنانير، أو الدرهم التي لا يملك غيرها التي اشترى بها العرض أقامت في يده أشهراً لم يحسب مقامها في يده؛ لأنها كانت في يده لا تحب فيها الزكاة وحسب للعرض حوله من يوم ملكه، وإنما صدقنا العرض من يوم ملكه أن الزكاة وجبت فيه بنفسه بنية شرائه للتجارة إذا حال الحول من يوم ملكه هو بما تحب فيه الزكاة؛ لأنني كما وصفت من أن الزكاة صارت فيه نفسه ولا أنظر فيه إلى قيمته في أول السنة ولا في وسطها؛ لأنه إنما تحب فيه الزكاة إذا كانت قيمته يوم تحل الزكاة بما تحب فيه الزكاة، هو في هذا يخالف الذهب والفضة، ألا ترى أنه لو اشترى عرضاً بعشرين ديناراً وكانت قيمته يوم يحول الحول أقل من عشرين سقطت فيه الزكاة؛ لأن هذا يبين أن الزكاة تحولت فيه، وفي ثمنه إذا بيع لا فيما اشترى به.

قال الشافعي: وسواء فيما اشتراه لتجارة كل ما عدا الأعيان التي فيها الزكاة بأنفسها من رقيق وغيرهم، فلو اشترى رقيقاً لتجارة فجاء عليهم الفطر وهم عنده زكى عنهم زكاة الفطر إذا كانوا مسلمين وزكاة التجارة بمجولهم، وإن كانوا شركيين زكى عنهم التجارة، وليست عليه فيهم زكاة الفطر.

قال: وليس في شيء اشترى لتجارة زكاة الفطر غير الرقيق المسلمين وزكاته غير زكاة التجارة، ألا ترى أن زكاة الفطر على عبد الأحرار الذين ليسوا بمال، وإنما هي طهور لمن لزمه اسم الإيمان.

قال الشافعي: ولو اشترى دراهم بدنانير، أو بعرض، أو دنانير بدراهم، أو بعرض يريد بها التجارة، فلا زكاة فيما اشترى منها إلا بعدما يحول عليه الحول من يوم ملكه كأنه ملك مائة

العرض الذي اشترى به العرض الآخر وحسب من يوم اشترى العرض الآخر، فإذا حال الحول من يوم اشتراه زكاه؛ لأن العرض الأول ليس مما تحب فيه الزكاة مجال.

قال الشافعي: ولو اشترى عرضاً للتجارة بدنانير أو بدرهم أو شيء تحب فيه الصدقة من الماشية، وكان أفاد ما اشترى به ذلك العرض من يومه لم يقوم العرض حتى يحول الحول يوم أفاد ثمن العرض، ثم يزكيه بعد الحول.

قال الشافعي: ولو أقام هذا العرض في يده ستة أشهر، ثم باعه بدرهم أو دنانير أقامت في يده ستة أشهر زكاه وكانت كدنانير أو دراهم أقامت في يده ستة أشهر؛ لأنه لا يجب في العرض زكاة إلا بشرائه على نية التجارة؛ فكان حكمه حكم الذهب والورق التي حال عليها الحول في يده.

قال الشافعي: ولو كانت في يده مائة درهم ستة أشهر، ثم اشترى بها عرضاً فأقام في يده حتى يحول عليه حوله من يوم ملك المائتي درهم التي حولها فيه لتجارة عرضاً أو باعه بعرض لتجارة فحال عليه الحول من يوم ملك المائتي درهم أو من يوم زكى المائتي درهم، قومه بدرهم، ثم زكاه، ولا يقوم بدنانير إذا اشتراه بدرهم، وإن كانت الدنانير الأغلب من نقد البلد، وإنما يقوم بالأغلب إذا اشتراه بعرض للتجارة.

قال الشافعي: ولو اشتراه بدرهم، ثم باعه بدنانير قبل أن يحول الحول عليه من يوم ملك الدرهم التي صرفها فيه أو من يوم زكاه فعليه الزكاة من يوم ملك الدرهم التي اشتراه بها إذا كانت بما تحب فيه الزكاة، وذلك أن الزكاة تجوز في العرض بعينه فبأي شيء بيع العرض، ففيه الزكاة، وقوم الدنانير التي باعه بها دراهم، ثم أخذ زكاة الدرهم ألا ترى أنه يباع بعرض فيقوم فتؤخذ منه الزكاة ويبقى عرضاً فيقوم فتؤخذ منه الزكاة، فإذا بيع بدنانير زكى الدنانير بقيمته الدرهم.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن البائع إذا اشترى السلعة بدرهم فباعها بدنانير فالباع جائز، ولا يقوم بدرهم، ولا يخرج لها زكاة من قبل أن في الدنانير بأعيانها زكاة، فقد تحولت الدرهم دنانير، فلا زكاة فيها، وأصل قول الشافعي أنه لو باع بدرهم قد حال عليها الحول إلا يوماً بدنانير لم يكن عليه في الدنانير زكاة حتى يتدنى لها حولاً كاملاً كما لو باع بقراً أو غنماً بإبل قد حال الحول على ما باع إلا يوماً استقبل حولاً بما اشترى إذا كانت سائمة.

قال الشافعي: ولو اشترى عرضاً لا ينوي بشرائه التجارة فحال عليه الحول أو لم يحل، ثم نوى به التجارة لم يكن عليه فيه زكاة مجال حتى يبيعه ويحول على ثمنه الحول؛ لأنه إذا اشتراه لا

لأن ملكه حادث فيه، ولم يحل عليه حول من يوم ملكه.

قال الشافعي: ولو استأجر المالك سنين لا يباع زكاه كل سنة على رب المال أبداً حتى يسلم إلى رب المال رأس ماله، فأمّا ما لم يسلم إلى رب المال رأس ماله فهو من ملك رب المال في هذا القول لا يختلف.

قال الشافعي: وإن كان رب المال حراً مسلماً، أو عبداً ماذوناً له في التجارة والعامل نصرانياً، أو مكاتباً، فهكذا يزكي ما لم يأخذ رب المال رأس ماله، وإذا أخذ رأس ماله زكى جميع ماله، ولم يزك ماله النصراني ولا المكاتب منه، هو أشبه القولين، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: والقول الثاني، إذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضاً فاشتري بها سلعة تسوى ألفاً فحال حول على السلعة في يدي المقارض قبل بيعها قومت، فإذا بلغت ألفين أدبت الزكاة على ألف وخمسمائة؛ لأنها حصة رب المال، ووقفت زكاة خمسمائة؛ فإن حال عليها حول ثان؛ فإن بلغت ألفين زكيت الألفان؛ لأنه قد حال على الخمسمائة حول من يوم صارت للمقارض؛ فإن نقصت السلعة، فلا شيء على رب المال ولا المقارض يتراجعان به من الزكاة، وإن زادت حتى تبلغ في عام مقبل ثمن ثلاثة آلاف درهم زكيت ثلاثة آلاف كما وصفت، ولو لم يكن الفضل فيها إلا مائة درهم للمقارض نصفها وحال عليها حول من يوم صار للمقارض فيها فضل زكيت؛ لأن المقارض خليط بها؛ فإن نقصت السلعة حتى تصير إلى ألف درهم زكيت ألف ولا تعدو الزكاة الأولى أن تكون عنهما معاً، فهما لو كانا خليطين في مال أخذنا الزكاة منهما معاً، أو عن رب المال، وهذا إذا كان المقارض حراً مسلماً، أو عبداً أذن له سيده في القراض؛ فكان ماله مال سيده؛ فإن كان المقارض ممن لا زكاة عليه كان كان نصرانياً والمسألة مجالها زكيت حصة المقارض المسلم، ولم تنزك حصة المقارض النصراني مجال؛ لأن أعماه لو سلم كان له.

قال الشافعي: وهكذا لو كان المقارض مكاتباً في القول الأول إذا كان رأس المال لمسلم ولا تزكي حصة العامل النصراني والمكاتب في القول الآخر؛ لأنه لا زكاة عليهما في أموالهما.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها ورب المال نصراني والعامل في المال مسلماً، فاشتري سلعة بألف فحال عليها حول وهي ثمن ألفين، فلا زكاة فيها، وإن حال عليها أحوال؛ لأنها مال نصراني إلا أن يدفع العامل إلى النصراني رأس ماله، فيكون ما فضل بينه وبين النصراني فيزكي نصيب العامل المسلم منه إذا حال عليها حول، ولا يزكي نصيب النصراني في القول الأول، وأمّا القول الثاني، فإنه يحصي ذلك، ولا يكون عليه فيه زكاة، فإذا

دينار أحد عشر شهراً، ثم اشترى بها مائة دينار، أو ألف درهم، فلا زكاة في الدنانير الأخيرة ولا الدراهم حتى يحول عليها الحول من يوم ملكها؛ لأن الزكاة فيها بأنفسها.

قال الشافعي: وهكذا إذا اشترى سائمة من إبل، أو بقرة، أو غنم بدنانير، أو دراهم، أو غنم، أو إبل، أو بقرة، فلا زكاة فيما اشترى منها حتى يحول عليها الحول في يده من يوم ملكه اشتراه بمثله، أو غيره مما فيه الزكاة، ولا زكاة فيما أقام في يده ما اشتراه ما شاء أن يقيم؛ لأن الزكاة فيه بنفسه لا بنية للتجارة ولا غيرها.

قال الشافعي: وإذا اشترى السائمة لتجارة زكاه زكاة السائمة لا زكاة التجارة، وإذا ملك السائمة بميراث، أو هبة، أو غيره زكاه بمولها زكاة السائمة، وهذا خلاف التجارات.

قال الشافعي: وإذا اشترى نخلاً وأرضاً للتجارة زكاه زكاة النخل والزرع، وإذا اشترى أرضاً فيها غراس غير نخل، أو كرم، أو زرع غير حنطة.

قال أبو يعقوب والربيع: وغير ما فيها الركاك لتجارة زكاه زكاة التجارة؛ لأن هذا مما ليس فيه بنفسه زكاة، وإنما يزكي زكاة التجارة.

قال الشافعي: ومن قال: لا زكاة في الحلبي ولا في الماشية غير السائمة، فإذا اشترى واحداً من هذين للتجارة، ففيه الزكاة كما يكون في العروض التي تشتري للتجارة.

٥٣- باب زكاة مال القراض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضاً فاشتري بها سلعة تسوى ألفين وحال عليها الحول قبل أن يبيعها، ففيها قولان:

أحدهما أن السلعة تزكي كلها؛ لأنها من ملك مالكها لا شيء فيها للمقارض حتى يسلم رأس المال إلى رب المال ويقاسمه الربح على ما تشارطا.

قال الشافعي: وكذلك لو باعها بعد الحول، أو قبل الحول، فلم يقسمها المال حتى حال الحول.

قال: وإن باعها قبل الحول وسلم إلى رب المال رأس ماله واقسما الربح، ثم حال الحول، ففي رأس مال رب المال وربحه الزكاة، ولا زكاة في حصة المقارض؛ لأنه استفاد مالاً لم يحل عليه الحول.

قال الشافعي: وكذلك لو دفع رأس مال رب المال إليه، ولم يقسمها الربح حتى حال الحول صدق رأس مال رب المال وحصله من الربح، ولم يصدق مال المقارض، وإن كان شريكاً به؛

والتمرة والماشية كلها لا يجوز أن يخالف بينها بحال؛ لأن كلاً مما قد جاء عن رسول الله ﷺ أن في كله إذا بلغ ما وصف به الصدقة.

قال الشافعي: وهكذا هذا في صدقة الإبل التي صدقتها منها والتي فيها الغنم وغيرها كالمترهن بالشئ، فيكون لصاحب الرهن ما فيه ولغرماء صاحب المال ما فضل عنه، وفي أكثر من حال المترهن، وما وجب في مال فيه الصدقة من إجارة أجير وغيرها أعطى قبل الحول.

قال الشافعي: ولو استأجر الرجل على أن يرعى غنمه بشاة منها بعينها فهي ملك للمستأجر؛ فإن قبضها قبل الحول فهي له ولا زكاة على الرجل في ماشيته إلا أن يكون ما تحب فيه الصدقة بعد شاة الأجير، وإن لم يقبض الأجير الشاة حتى حال الحول، ففي غنمه الصدقة، على الشاة حصتها من الصدقة؛ لأنه خليط بالشاة.

قال الشافعي: وهكذا هذا في الرجل يستأجر بتمر لخلعة بعينها، أو خلعات لا يختلف إذا لم يقبض الإجارة.

قال الشافعي: فإن استأجر بشيء من الزرع قائم بعينه لم تجز الإجارة به؛ لأنه مجهول كما لا يجوز بيعه إلا أن يكون مضي خبر لازم يجوز بيعه فتجوز الإجارة عليه، ويكون كالشاة بعينها وغر النخلة والنخلات بأعيانهن.

قال الشافعي: وإن كان استأجره بشاة بصفة، أو تمر بصفة، أو باع غنماً فعليه الصدقة في غنمه وتمره وزرعه ويؤخذ بأن يؤدى إلى الأجير والمشتري منه الصفة التي وجبت له من ماله الذي أخذت منه الزكاة، أو غيره.

قال الشافعي: وسواء كانت له عروض كثيرة تحمل دينه، أو لم يكن له شيء غير المال الذي وجبت فيه الزكاة.

قال الشافعي: ولو كانت لرجل مائة درهم فقام عليه غرامؤه، فقال: قد حال عليها الحول، وقال الغرماء: لم يحل عليها الحول فالقول قوله ويخرج منها الزكاة ويدفع ما بقي منها إلى غرمائه إذا كان لهم عليه مثل ما بقي منها، أو أكثر.

قال الشافعي: ولو كانت له أكثر من مائتي درهم، فقال: قد حالت عليها أحوال، ولم أخرج منها الزكاة وكذب غرامؤه كان القول قوله ويخرج منه زكاة الأحوال، ثم يأخذ غرامؤه ما بقي منها بعد الزكاة أبداً أولى بها من مال الغرماء؛ لأنها أولى بها من ملكها مالكها.

قال الشافعي: ولو رهن رجل رجلاً ألف درهم بألف درهم، أو ألفي درهم بمائة دينار فسواء، وإذا حال الحول على الدراهم الموهونة قبل أن يحل دين المترهن، أو بعده فسواء، ويخرج

حاله حول؛ فإن سلم له فضلها أدى زكاته كما يؤدى زكاة ما مر عليه من السنين منذ كان له في المال فضل.

قال: وإذا كان الشرك في المال بين المسلم والكافر صدق المسلم ماله صدقة المفرد لا صدقة الشريك ولا الخليط في الماشية والناس وغير ذلك؛ لأنه، إنما يجمع في الصدقة ما فيه كله صدقة، فاما أن يجمع في الصدقة ما لا زكاة فيه، فلا يجوز له.

٥٤ - باب الدين مع الصدقة

٧٠٣ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول: "هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدوا منها الزكاة". [أخرجه مالك (٢٥٣/١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وحديث عثمان يشبه، والله تعالى أعلم، أن يكون إنما أمر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة في المال في قوله "هذا شهر زكاتكم" يجوز أن يقول: هذا الشهر الذي إذا مضى حلت زكاتكم كما يقال شهر ذي الحجة، وإنما الحجّة بعد مضي أيام منه.

قال الشافعي: فإذا كانت لرجل مائة درهم وعليه دين مائة درهم فقصى من المائتين شيئاً قبل حلول المائتين، أو استعدى عليه السلطان قبل محل حول المائتين فقضاهما، فلا زكاة عليه؛ لأن الحول حال، وليست مائتين.

قال: وإن لم يقض عليه بالمائتين إلا بعد حولها فعليه أن يخرج منها خمسة دراهم، ثم يقضي عليه السلطان بما بقي منها.

قال الشافعي: وهكذا لو استعدى عليه السلطان قبل الحول فوقف ماله، ولم يقض عليه بالدين حتى يحول عليه الحول كان عليه أن يخرج زكاتها، ثم يدفع إلى غرمائه ما بقي.

قال الشافعي: ولو قضى عليه السلطان بالدين قبل الحول، ثم حال الحول قبل أن يقبضه الغرماء لم يكن عليه فيه زكاة؛ لأن المال صار للغرماء دونه قبل الحول، وفيه قول ثان أن عليه فيه الزكاة من قبل أنه لو تلف كان منه، ومن قبل أنه لو طرأ له مال غير هذا كان له أن يحبس هذا المال، وأن يقضي الغرماء من غيره.

قال الشافعي: وإذا أوجب الله عز وجل عليه الزكاة في مال، فقد أخرج الزكاة من ماله إلى من جعلها له، فلا يجوز عندي، والله أعلم إلا أن يكون كمال كان في يده فاستحق بعضه فيعطى الذي استحقه ويقضى دينه من شيء إن بقي له.

قال الشافعي: وهكذا هذا في النهب والورق والزرع

منها الزكاة قبل دين المرتها.

قال الشافعي: وهكذا كل مال رهن وجبت فيه الزكاة.

٥٦- باب الدين يدفع زكاته فتهلك قبل أن

يدفعها إلى أهلها

قال الربيع: القول الآخر أصح القولين عندي؛ لأن من غصب ماله، أو غرق لم يزل ملكه عنه، هو قول الشافعي.

قال الشافعي: وهكذا لو كان له على رجل مال أصله مضمون، أو أمانة فحجده إياه ولا بينة له عليه، أو له بينة غائبة لم يقدر على أخذه منه بأي وجه ما كان الأخذ.

قال الربيع: فإذا أخذه زكاه لما مضى عليه من السنين، هو معنى قول الشافعي.

قال الشافعي: فإن هلك منه مال فالتقطه منه رجل، أو لم يدر التقط، أو لم يلتقط، فقد يجوز أن يكون مثل هذا ويجوز أن لا يكون عليه فيه زكاة بحال؛ لأن الملتقط يملكه بعد سنة على أن يؤديه إليه إن جاء، ويخالف الباب قبله بهذا المعنى.

قال الشافعي: وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة زكاه إذا كان في مثله زكاة لما مضى، ثم كلما قبض منه شيئاً فكذا.

قال الشافعي: وإذا عرف الرجل اللقطة سنة، ثم ملكها فحال عليها أحوال، ولم يزكها، ثم جاء صاحبها، فلا زكاة على الذي وجدها، وليس هذا كصداق المرأة؛ لأن هذا لم يكن لها مالاً قط حتى جاء صاحبها، وإن أدى عنها زكاة منها ضمنها لصاحبها.

قال الشافعي: والقول في أن لا زكاة على صاحبها الذي اعترفها، أو أن عليه الزكاة في مقامها في يدي غيره كما وصفت أن تسقط الزكاة في مقامها في يدي الملتقط بعد السنة؛ لأنه أبيع له أكلها بلا رضا من الملتقط، أو يكون عليه فيها الزكاة؛ لأنها ماله، وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة زكاه إذا كان في مثله زكاة لما مضى، فكلما قبض منه شيئاً فكذا، وإن قبض منه ما لا زكاة في مثله؛ فكان له مال، أضافه إليه، وإلا حسبه، فإذا قبض ما تجب فيه الزكاة معه، أدى زكاته لما مضى عليه من السنين.

٥٧- باب الذي يدفع زكاته فتهلك قبل أن

يدفعها إلى أهلها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أخرج رجل زكاة ماله قبل أن تحل فهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها لم تجز عنه، وإن حلت زكاة ماله زكى ما في يديه من ماله، ولم يحسب عليه ما هلك منه من المال في هذا كله، وسواء في هذا زرعه وثمره، إن

٥٥- باب زكاة الدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الدين لرجل غائب عنه فهو كما تكون التجارة له غائبة عنه الوديعة، وفي كل زكاة.

قال: وإذا سن رسول الله ﷺ الزكاة في الحول لم يجز أن يجعل زكاة ماله إلا في حول؛ لأن المال لا يعدو أن يكون فيه زكاة، ولا يكون إلا كما سن رسول الله ﷺ أو لا يكون فيه زكاة، فيكون كالمال المستفاد.

قال الشافعي: وإذا كان لرجل على رجل دين فحال عليه حول ورب المال يقدر على أخذه منه بحضور رب الدين وملائته، وأنه لا يجحد، ولا يضطره إلى عدوى فعلية أن يأخذه منه، أو زكاته كما يكون ذلك عليه في الوديعة هكذا، وإن كان رب المال غائباً، أو حاضراً لا يقدر على أخذه منه إلا بخوف، أو بفلس له إن استعدي عليه، وكان الذي عليه الدين غائباً حسب ما احتبس عنده حتى يمكنه أن يقبضه، فإذا قبضه أدى زكاته لما مر عليه من السنين لا يسعه غير ذلك، وهكذا الماشية تكون للرجل غائبة لا يقدر عليها بنفسه، ولا يقدر له عليها، وهكذا الوديعة والمال يدفعه فينسى موضعه لا يختلف في شيء.

قال الشافعي: وإن كان المال الغائب عنه في تجارة يقدر وكيل له على قبضه حيث هو، قوم حيث هو وأدبت زكاته، ولا يسعه إلا ذلك، وهكذا المال المدفون والدين، وكلما.

قلت: لا يسعه إلا تأدية زكاته بحوله وإمكانه له؛ فإن هلك قبل أن يصل إليه وبعد الحول، وقد أمكنه فزكاته عليه دين، وهكذا كل مال له يعرف موضعه، ولا يدفع عنه فكلما.

قلت له: يزكيه، فلا يلزمه زكاته قبل قبضه حتى يقبضه فهلك المال قبل أن يمكنه قبضه، فلا ضمان عليه فيما مضى من زكاته؛ لأن العين التي فيها الزكاة هلكت قبل أن يمكنه أن يؤديها.

قال الشافعي: فإن غصب مالاً فاقام في يدي الغاصب زماناً لا يقدر عليه، ثم أخذه، أو غرق له مال فاقام في البحر زماناً، ثم قدر عليه، أو دفن مال فضل موضعه، فلم يدر أين هو، ثم قدر عليه، فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أن لا يكون عليه فيه زكاة لما مضى ولا إذا قبضه حتى يحول عليه حول من يوم قبضه؛ لأنه كان مغلوباً عليه بلا طاعة منه كطاعته في السلف والتجارة والدين، أو يكون فيه الزكاة إن سلم؛ لأن ملكه لم يزل عنه لما مضى عليه من السنين.

كانت له.

٥٨ - باب المال يحول عليه أحوال في يدي

صاحبه

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا كانت لرجل خمس من الإبل فحاله عليها أحوال وهي في يده لم يؤد زكاتها فعليه فيها زكاة عام واحد؛ لأن الزكاة في أعيانها، وإن خرجت منها شاة في السنة، فلم يبق له خمس تجب فيهن الزكاة.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن عليه في كل خمس من الإبل أقامت عنده أحوال أداء زكاتها في كل عام أقامت عنده شاة في كل عام؛ لأنه إنما يخرج الزكاة من غيرها عنها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك إن كانت له أربعون شاة، أو ثلاثون من البقر، أو عشرون ديناراً، أو مائتا درهم أخرج زكاتها لعام واحد؛ لأن زكاتها خارجة من ملكه مضمونة في يده لأهلها ضماناً ما غصب.

قال الشافعي: لو كانت إبله ستاً فحاله عليها ثلاثة أحوال ويعبر منها يسوى شاتين فأكثر أدى زكاتها لثلاثة أحوال؛ لأن يعبراً منها إذا ذهب بشاتين، أو أكثر كانت عنده خمس من الإبل فيها زكاة.

قال الشافعي: لو كانت عنده اثنان وأربعون شاة، أو واحد وعشرون ديناراً فحالت عليه ثلاثة أحوال أخذت من الغنم ثلاث شياو؛ لأن شاتين يذهبان ويبقى أربعون فيها شاة وأخذت منه زكاة الدنانير ديناراً ونصف وحصة الزيادة؛ لأن الزكاة تذهب ويبقى في يده ما فيه زكاة، وهكذا لو كانت له أربعون شاة أوّل سنة، ثم زادت شاة فحالت عليها سنة ثانية وهي إحدى وأربعون، ثم زادت شاة في السنة الثالثة فحالت عليها سنة وهي اثنان وأربعون شاة كانت فيها ثلاث شياو؛ لأن السنة لم تحل إلا وربها يملك فيها أربعين شاة.

قال الشافعي: فعلى هذا هذا الباب كله فيه الزكاة.

قال الشافعي: لو كانت له أربعون شاة فحاله عليها أحوال، ولم تزد فأحب إلي أن يؤدى زكاتها لما مضى عليها من السنين، ولا يبين لي أن نجبره إذا لم يكن له إلا الأربعون شاة فحالت عليها ثلاثة أحوال أن يؤدى ثلاث شياو.

قال الربيع: وفي الإبل إذا كانت عنده خمس من الإبل فحاله عليها أحوال كانت عليه في كل حول شاة؛ لأن الزكاة ليست من عينها إنما تخرج من غيرها وهي مخالفة للغنم التي في عينها الزكاة.

قال الشافعي: وإن أخرجها بعدما حلت فهلكت قبل أن يدفعها إلى أهلها؛ فإن كان لم يفرط والتفريط أن يمكنه بعد حولها دفعها إلى أهلها، أو الوالي فتأخر، لم يحسب عليه ما هلك، ولم تجز عنه من الصدقة؛ لأن من لزمه شيء لم يبرأ منه إلا بدفعه إلى من يستوجب عليه.

قال الشافعي: ورجع إلى ما بقي من ماله؛ فإن كان فيما بقي منه زكاة زكاة، وإن لم يكن فيما بقي منه زكاة لم يزكّه كان حلّ عليه نصف دينار في عشرين ديناراً فأخرج النصف فهلكت قبل أن يدفعه إلى أهله فبقيت تسعة عشر ونصف، فلا زكاة عليه فيها، وإن كانت له إحدى وعشرون ديناراً ونصف فهلكت قبل أن يدفعه إلى أهله فبقيت تسعة عشر ونصف، فلا زكاة عليه فيها، وإن كانت له إحدى وعشرون ديناراً ونصف فأراد أن يزكّيها فيخرج عن العشرين نصفاً وعن الباقي من العشرين ربع عشر الباقي؛ لأن ما زاد من الدنانير والدرهم والطعام كله على ما يكون فيه الصدقة، ففيه الصدقة بحسابه؛ فإن هلكت الزكاة، وقد بقي عشرون ديناراً وأكثر فيزكي ما بقي ربع عشرة.

قال الشافعي: وهذا هكذا مما أثبت الأرض والتجارة وغير ذلك من الصدقة والماشية إلا أن الماشية تخالف هذا في أنها بعدد وأنها معقولة عنها بين العديدين؛ فإن حال عليه حول، هو في سفر، فلم يجد من يستحق السهمان، أو هو في مصر فطلب، فلم يحضره في ساعته تلك من يستحق السهمان، أو سجن، أو حيل بينه وبين ماله، فكل هذا عذر، لا يكون به مفراطاً، وما هلك من ماله بعد الحول لم يحسب عليه في الزكاة كما لا يحسب ما هلك قبل الحول، وإن كان يمكنه إذا حبس من يثق به، فلم يأمره بذلك، أو وجد أهل السهمان فأخر ذلك قليلاً، أو كثيراً، هو يمكنه، فلم يعطهم بوجود المال وأهل السهمان فهو مفراط، وما هلك من ماله فالزكاة لازمة له فيما بقي في يديه منه كان كانت له عشرون ديناراً فأمكنه أن يؤدى زكاتها فأخرها فهلكت العشرون فعليه نصف دينار يؤديه متى وجده، لو كان له مال يمكنه أن يؤدى زكاته، فلم يفعل فوجبت عليه الزكاة سنين، ثم هلك أدى زكاته لما فرط فيه، وإن كانت له مائة شاة فأقامت في يده ثلاث سنين وأمكنه في مضي السنة الثالثة أداء زكاتها، فلم يؤدها أدى زكاتها لثلاث سنين، وإن لم يمكنه في السنة الثالثة أداء زكاتها حتى هلكت، فلا زكاة عليه في السنة الثالثة وعليه الزكاة في السنتين اللتين فرط في أداء الزكاة فيهما.

٥٩- باب البيع في المال الذي فيه الزكاة

قال الشافعي: وسواء إذا زالت عينُ المال من الإبل، أو الذهب، لابل، أو ذهب، أو غيرها لا اختلاف في ذلك، فإذا باع رجل رجلاً نخلاً فيها تمر، أو تمرًا دون النخل فسواء؛ لأن الزكاة إنما هي في التمر دون النخل، فإذا ملك المشتري الثمرة بأن اشتراها بالنخل، أو بأن اشتراها منفردة شراءً يصح، أو وهبت له وقبضها، أو أقر له بها، أو تصدق بها عليه، أو أوصي له بها، أو أي وجه من وجوه الملك صح له ملكها به، فإذا صح له ملكها قبل أن ترى فيها الحمرة، أو الصفرة، وذلك الوقت الذي يحل فيه بيعها على أن يترك حتى يبلغ، فالزكاة على مالها الآخر؛ لأن أول وقت زكاتها أن ترى فيها حمرة، أو صفرة فيخرص، ثم يؤخذ ذلك تمرًا.

قال الشافعي: فإن ملكها بعدما ربيت فيها حمرة، أو صفرة فالزكاة في التمر من مال مالها الأول، لو لم يملك الزكاة المالك الآخر خرصت الثمرة قبل تملكها، أو لم تخرص.

قال الشافعي: ولا يختلف الحكم في هذا في أي وجه ملك به الثمرة بحال في الزكاة ولا في غيرها إلا في وجه واحد، هو أن يشتري الثمرة بعدما يبدو صلاحها، فيكون العشر في الثمرة لا يزول، ويكون البيع في الثمرة مفسوخاً كما يكون لو باعه عبد بن أحدهما له والآخر ليس له مفسوخاً، ولكنه يصح، لا يصح غيره إذا باعه على ترك الثمرة أن يبيعه تسعة أعشار الثمرة إن كانت تسقى بعين، أو كانت بعلاً وتسعة أعشارها ونصف عشرها إن كانت تسقى بغرب ويبيعه جميع ما دون خمسة أوسق إذا لم يكن للبائع غيره فيصح البيع، لو تعدى المصدق فأخذ مما ليست فيه الصدقة وزاد فيما فيه الصدقة فأخذ أكثر منها لم يرجع فيه المشتري على البائع وكانت مظلمة دخلت على المشتري.

قال الشافعي: لو كان لواحد حائط فيه خمسة أوسق فباع ثمره من واحد، أو اثنين بعدما يبدو صلاحها، ففيه الزكاة كما وصفت في مال البائع نفسه، لو باعه قبل أن يبدو صلاحه، ولم يشترط أن يقطع من واحد، أو اثنين، ففيه الصدقة والبيع فيه فاسد.

قال الشافعي: وإن استهلك المشتري الثمرة كلها أخذ رب الحائط بالصدقة، وإن أفلس أخذ من المشتري قيمتها بما اشترى من ثمنها العشر، ورد ما بقي على رب الحائط، وإن لم يفلس البائع أخذ بعشرها؛ لأنه كان سبب هلاكها، وإن كان للمشتري غرام؛ فكان ثمن ما استهلك من العشر عشرة، ولا يوجد مثله وثمان عشر مثله عشرون يوم تؤخذ الصدقة اشترى بعشرة نصف العشر؛ لأنه ثمن العشر الذي استهلكه، هو له دون الغرام، وكان لولي الصدقة أن يكون غريباً يقوم مقام أهل السهمان في العشرة

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: لو باع رجل رجلاً مائتي درهم بمخمسة دنانير بيعاً فاسداً فأقامت في يد المشتري شهراً، ثم حال عليها الحول من يوم ملكها البائع، ففيها الزكاة من مال البائع وهي مردودة عليه؛ لأنها لم تخرج من ملكه بالبيع الفاسد، وهكذا كل مال وجبت فيه الزكاة فبيعاً فاسداً من ماشية، أو غيرها زكي على أصل ملك المالك الأول؛ لأنه لم يخرج من ملكه، لو كان البائع باعها بيعاً صحيحاً على أنه بالخيار ثلاثاً وقبضها المشتري، أو لم يقبضها فحال عليها حول من يوم ملكها البائع وجبت فيها الزكاة؛ لأنه لم يتم خروجها من ملك البائع حتى حال عليها الحول ولشترتها ردّها للتقص الذي دخل عليها بالزكاة. وكذلك لو كان الخيار للبائع والمشتري معاً.

قال الشافعي: لو كان الخيار للمشتري دون البائع فاختار إنفاذ البيع بعدما حال عليها الحول، ففيها قولان: أحدهما أن على البائع الزكاة؛ لأن البيع لم يتم إلا بعد الحول، ولم يتم خروجها من ملكه بحال.

قال: والقول الثاني أن الزكاة على المشتري؛ لأن الحول حال وهي ملك له، وإنما له خيار الرد إن شاء دون البائع.

قال الربيع: وكذلك لو كانت له أمة كان للمشتري وطؤها في أيام الخيار دون البائع، فلما كان أكثر الملك للمشتري كانت الزكاة عليه إذا حال عليها الحول من يوم اشتراها وقبضت وسقطت الزكاة عن البائع؛ لأنها قد خرجت من ملكه ببيع صحيح.

قال الشافعي: لو باع الرجل صنفاً من مال وجبت فيه الزكاة قبل حوله بيوم على أن البائع فيه بالخيار يوماً، فاختار إنفاذ البيع بعد يوم، وذلك بعد تمام حوله كانت في المال الزكاة؛ لأن البيع لم يتم حتى حال عليه الحول قبل أن يخرج من ملكه، وكان للمشتري ردّه بنقص الزكاة منه، لو اختار إنفاذ البيع قبل أن يمضي الحول لم يكن فيه زكاة؛ لأن البيع قد تم قبل حوله.

قال الشافعي: وهكذا كل صنفاً من المال باعه قبل أن تحل الصدقة فيه ويعدّه من دنانير ودرهم وماشية لا اختلاف فيها ولا عليه بفرق بينها.

قال الشافعي: وإذا باع دنانير بدرهم، أو دراهم بدنانير، أو بقرًا بغنم، أو بقرًا بقر، أو غنماً بغنم، أو إبلاً بإبل، أو غنم فكل ذلك سواء فأي هذا باع قبل حوله، فلا زكاة على البائع فيه؛ لأنه لم يحل عليه الحول في يده ولا على المشتري حتى يحول عليه حول من يوم ملكه.

الباقية على رب الحائط.

قال الشافعي: فإن باع رب الحائط ثمرته وهي خمسة أوسق من رجلين قبل أن يبدؤ صلاحها على أن يقطعها كأن البيع جائزاً؛ فإن قطعها قبل أن يبدؤ صلاحها، فلا زكاة فيها، وإن تركها حتى يبدؤ صلاحها؛ ففيها الزكاة؛ فإن أخذها رب الحائط بقطعها فسخنا البيع بينهما؛ لأن الزكاة وجبت فيها، فلا يجوز أن يقطع فيمنع الزكاة وهي حق لأهلها، ولا أن تؤخذ بحالها تلك، وليست الحال التي أخذها فيها رسول الله ﷺ، ولا يثبت للمشتري على البائع ثمرة في غلّة، وقد شرط قطعها، ولا يكون في هذا البيع إلا فسخه، لو رضي البائع بتركها حتى تجدد في غلّة ورضي المشتريان لم يرجعا على البائع بالعشر؛ لأنه قد قبضهما جميعاً ما باعهما من الثمرة ولا عشر فيه، وعليهما أن يزكيا بما وجب من العشر.

قال الشافعي: لو كانت المسألة بحالها فتركها المشتريان حتى بدا صلاحها فرضي البائع بتركها، ولم يرضه المشتريان كأن فيها قولان (أحدهما): أن يجبرا على تركها، ولا يفسخ البيع بما وجب فيها من الصدقة (والثاني): أن يفسخ البيع؛ لأنهما شرطاً البُطْع، ثم صارت لا يجوز قطعها بما استحق من الصدقة فيها.

قال الشافعي: لو رضي أحد المشتريين إقرارها والبائع، ولم يرضه الآخر جبراً في القول الأول على إقرارها، وفي القول الآخر يفسخ نصيب الذي لم يرض ويقر نصيب الذي رضي، وكان كرجل اشترى نصف الثمرة، وإذا رضي إقرارها، ثم أراد قطعها قبل الجداد لم يكن له قطعها كلها، ولا فسخ للبيع إذا ترك رده مرة لم يكن له رده بعدها، وكل هذا إذا باع الثمرة مشاعاً قبل أن يبدؤ صلاحها.

قال الشافعي: فإن كان لرجل حائط في ثمره خمسة أوسق فباع رجلاً منه غلات بأعيانهم وآخر غلات بأعيانهم بعدما يبدؤ صلاحها، ففيه العشر والبيع مفسوخ إلا أن يبيع من كل واحد منهما تسعة أعشاره، وإن كان هذا البيع قبل أن يبدؤ صلاح الثمرة على أن يقطعها فقطعاً منها شيئاً وتركها شيئاً حتى يبدؤ صلاحها؛ فإن كان فيما يبقى خمسة أوسق، ففيه الصدقة والبيع فيه كما وصفت في المسألة قبله؛ فإن لم يكن فيما بقي من الثمرة خمسة أوسق فالبيع جائز لا يفسخ ويؤخذ بأن يقطعها إلا أن يتطوع البائع بتركها لهما، وإن قطعاً الثمرة بعدما يبدؤ صلاحها، فقالا: لم يكن فيها خمسة أوسق، فالقول قولهما مع إيمانهما، ولا يفسخ البيع في هذا الحال؛ فإن قامت بينة على شيء أخذ بالبينّة، وإن لم تقم بينة قبل قول رب المال فيما طرح عن نفسه به الصدقة، أو بعضها إذا لم تقم عليه بينة بخلاف ما قال.

قال الشافعي: وإذا قامت بينة بأمر يطرخ عنه الصدقة، أو بعضها وأقر بما يثبت عليه الصدقة، أو يزيدا أخذت بقوله؛ لأنني إنما أقبل بينته إذا كانت كما ادّعى فيما يدفع به عن نفسه، فإذا أكذبت قبلت قوله في الزيادة على نفسه، وكان أثبت عليه من بينته.

قال الشافعي: وإذا كان للرجل الحائط لم يمنع قطع ثمره من حين تطلع إلى أن ترى فيه الحمرة، فإذا رثيت فيه الحمرة منع قطعه حتى يخرص؛ فإن قطعه قبل يخرص بعدما يرى فيه الحمرة فالقول قوله فيما قطع منه، وإن أتى عليه كله مع يمينه، إلا أن يعلم غير قوله ببينّة أهل مصره فيؤخذ ذلك منه بالبينّة.

قال الشافعي: وإذا أخذت ببينته، أو قوله أخذ بتمر وسطى سوى تمر حائطه حتى يستوفى منه عشره، ولا يؤخذ منه ثمنه.

قال الشافعي: فهذا إن خرص عليه، ثم استهلكه أخذ بتمر مثل وسطى تمره.

٦٠ - باب ميراث القوم المال

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا ورث القوم الحائط، فلم يقتصموا وكانت في ثمره كله خمسة أوسق فعليهم الصدقة؛ لأنهم خلطاء يصدّقون صدقة الواحد.

قال الشافعي: فإن اقتسموا الحائط مشمراً قسماً يصح؛ فكان القسم قبل أن يرى في الثمرة صفرة، أو حمرة، فلا صدقة على من لم يكن في نصيبه خمسة أوسق، وعلى من كان في نصيبه خمسة أوسق صدقة.

قال الشافعي: فإن اقتسموا بعدما يرى فيه صفرة، أو حمرة صدق كله صدقة الواحد إذا كانت في جميعه خمسة أوسق أخذت منه الصدقة؛ لأن أول محل الصدقة أن يرى الحمرة والصفرة في الحائط، خرص الحائط، أو لم يخرص.

قال الشافعي: فإن قال قائل: كيف جعلت صدقة النخل والعنب اللذين يخرصان أولاً وآخرأ دون الماشية والورق والنهب، وإنما أول ما تجب فيه الصدقة عندك وآخره الحول دون المصدق؟

قيل له إن شاء الله تعالى لما خرصت الثمار من الأعناب والنخل لرسول الله ﷺ حين طابت علمنا أنه لا يخرصها ولا زكاة له فيها، ولما قبضها تمراً وزبيلاً علمنا أن آخر ما تجب فيه الصدقة منها أن تصير تمراً، أو زبيلاً على الأمر المتقدم.

فإن قال: ما يشبه هذا؟

قيل: الحج له أول وآخران، فأول آخره رمي الجمرات

الناس بأن تلزمه.

فإن قال: فهو لا يؤجر على الزكاة، قيل: ولا يؤجر عليها ولا غيرها من حقوق الناس التي تلزمه ويحبط أجر عمله فيما أدى منها قبل أن يرتد.

وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ.

٦١- باب ترك التعدي على الناس في الصدقة

٧٠٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ جَبَانٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «مُرَّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِغَنَمٍ مِنَ الصَّدَقَةِ فَرَأَى فِيهَا شَاةً خَافِلًا ذَاتَ ضَرْعٍ، فَقَالَ عُمَرُ: «مَا هَذِهِ الشَّاةُ؟» فَقَالُوا: شَاةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: «مَا أَطْعَى هَذِهِ أَهْلَهَا وَهُمْ طَائِعُونَ لَا تَقْتُلُوا النَّاسَ لَا تَأْخُذُوا حَزْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ نَكَبُوا عَنِ الطَّعَامِ». [أخرجه مالك (٢٦٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: توهّم عمر أن أهلها لم يتطوعوا بها، ولم ير عليهم في الصدقات ذات در، فقال: هذا، لو علم أن المصدق جبر أهلها على أخذها لردها عليهم إن شاء الله تعالى، وكان شبيهاً أن يعاقب المصدق، ولم أر بأساً أن تؤخذ بطيب أنفس أهلها.

قال الشافعي: وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن مصدقاً لياكم وكرائم أموالهم وفي كل هذا دلالة على أن لا يؤخذ خيار المال في الصدقة، وإن أخذ فحق على الولي ردّه، وإن يجعله من ضمان المصدق؛ لأنه تعدى بأخذه حتى يرده على أهله، وإن فات ضمنه المصدق وأخذ من أهله ما عليهم إلا أن يرضوا بأن يرده عليهم فضل ما بين القيمتين فيردّها المصدق وينفذ ما أخذ هو مما هو فوق ذلك لمن قسم له من أهل السهمان.

٧٠٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ جَبَانٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ مِنْ أَشْجَعِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيِّ كَانَ يَأْتِيهِمْ مُصَدَّقًا، فَيَقُولُ لِرَبِّ الْمَالِ: أَخْرِجْ إِلَيَّ صَدَقَةَ مَالِك، فَلَا يَقْوَ إِلَيْهِ شَاةٌ فِيهَا وَفَاءٌ مِنْ حَقِّهِ إِلَّا قَبِلَهَا.

[أخرجه مالك (٢٦٧/١)]

قال الشافعي: وسواء أخذها المصدق، وليس فيها تعد، أو قادمها إليه رب المال وهي وافية، وإن قال المصدق لرب المال: أخرج زكاة مالك فأخرج أكثر مما عليه؛ فإن طاب به نفساً بعد

والخلق، وآخر أخريه زيارة البيت بعد الجمرة والخلق، وليس هكذا العمرة ولا الصوم ولا الصلاة كلها لها أول وآخر واحد وكل كما سن رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: لو اقساموا، ولم تر فيه صفة ولا حمرة، ثم لم يقرعوا عليه حتى يعلم حق كل واحد منه، أو لم يراضوا حتى يعلم كل واحد منهم حقه حتى يرى فيه صفة، أو حمرة كانت فيه صدقة الواحد؛ لأن القسم لم يتم إلا بعد وجوب الصدقة فيه.

قال الشافعي: والقول قول أرباب المال في أنهم اقساموا قبل أن يرى فيه صفة، أو حمرة إلا أن تقوم فيه بينة بغير ذلك.

قال الشافعي: فإن كان الحائط خمسة أوسق فاقسمه اثنان، فقال أحدهما: اقسمناه قبل أن ترى فيه حمرة، أو صفة، وقال الآخر: بعدما ريت فيه أخذت الصدقة من نصيب الذي أقر أنهما اقسماه بعدما حلت فيه الصدقة بقدر ما يلزمه، ولم تؤخذ من نصيب الذي لم يقر.

قال الشافعي: لو اقسما الثمرة دون الأرض والنخل قبل أن يبدو صلاحها كان القسم فاسداً وكانوا فيه على الملك الأول.

قال: لو اقسماه بعدما يبدو صلاحه كانت فيه الزكاة كما يكون على الواحد في الحالين معاً.

قال الشافعي: وإذا ورت الرجل حائطاً فائتم، أو أتمر حائطه، ولم يكن بالميراث أخذت الصدقة من ثمر الحائط.

وكذلك لو ورت ماشية، أو ذهباً، أو ورقاً، فلم يعلم، أو علم فحال عليه الحول، أخذت صدقتها؛ لأنها في ملكه، وقد حال عليها حول.

وكذلك ما ملك بلا علمه.

قال الشافعي: وإذا كان لرجل مال تجب فيه الزكاة فارتد عن الإسلام وهرب، أو جن، أو عته، أو حبس ليستأب، أو يقتل فحال الحول على ماله من يوم ملكه، ففيها قولان أحدهما: أن فيها الزكاة؛ لأن ماله لا يعدو أن يموت على رذته، فيكون للمسلمين، وما كان لهم، ففيه الزكاة، أو يرجع إلى الإسلام، فيكون له، فلا تسقط الردة عنه شيئاً وجب عليه، والقول الثاني: أن لا يؤخذ منها زكاة حتى ينظر؛ فإن أسلم تملك ماله وأخذت زكاته؛ لأنه لم يكن سقط عنه الفرض، وإن لم يؤجر عليها، وإن قتل على رذته لم يكن في المال زكاة؛ لأنه مال مشترك مفنوم، فإذا صار لإنسان منه شيء فهو كالغائبة ويستقبل به حولا، ثم يزكيه، لو أقام في رذته زماناً كان كما وصفت، إن رجع إلى الإسلام أخذت منه صدقة ماله، وليس كالذمي الممنوع المال بالجزية ولا الجلباب ولا المشرك غير الذمي الذي لم تجب في ماله زكاة قط، إلا ترى أننا نأمره بالإسلام؛ فإن امتنع قتلناه وأنا نحكم عليه في حقوق

علمه، أخذه منه وإلا أخذ منه ما عليه، ولا يسعه أخذه إلا حتى يعلمه أن ما أعطاه أكثر مما عليه.

٦٢ - باب غلول الصدقة

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: فرض الله عز وجل الصدقات، وكان حبسها حراماً، ثم أكد تحريم حبسها، فقال عز وجل «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاءَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ» الآية، وقال تبارك وتعالى «وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ إِلَى قَوْلِهِ «مَا كُنتُمْ تَكْتِزُونَ».

قال الشافعي: ومسبيل الله، والله أعلم ما فرض من الصدقة.

٧٠٦ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة قال: أخبرنا جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا أبا وإبل يخبر، عن عبد الله بن مسعود يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤْذِي زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا جُعِلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعٌ أَفْرَعُ يَوْمَئِذٍ مِنْهُ، هُوَ يَتَّبِعُهُ حَتَّى يَطْوِفَهُ فِي عُنُقِهِ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا «سَيُطَوَّقُونَ مَا يَخْلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [هـم]

٧٠٧ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار قال: سمعت عبد الله بن عمر، هو يسأل عن الكتز، فقال: «هُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا تُؤْذِي مِنْهُ الزَّكَاةُ» [أخرجه مالك (٢٥٦/١)]

قال الشافعي: وهذا كما قاله ابن عمر إن شاء الله تعالى؛ لأنهم إنما عذبوا على منع الحق فأمّا على دفن أموالهم وحبسها فذلك غير محرم عليهم. وكذلك إحرارها والدفن ضرب من الإحراز، لولا إباحة حبسها ما وجبت فيها الزكاة في حول؛ لأنها لا تجب حتى تحبس حولاً.

٧٠٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن أبي هريرة أنه كان يقول: «مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُؤْذِ زَكَاةً مِثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً أَفْرَعُ لَهُ زَيْبَتَانِ يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمْكِنَهُ يَقُولُ أَنَا كُنْتُكَ» [هـم]

٧٠٩ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن طاووس، عن أبيه قال: استعمل رسول الله ﷺ عبادة بن الصامت على صدقة، فقال اتق الله

يَا أَبَا الْوَلِيدِ لَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِبَعِيرٍ تَحْمِلُهُ عَلَى رَقَّتِكَ لَهُ رِغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ لَهَا نَوَاجٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ ذَا لِكَذَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَعْمَلُ عَلَى اثْنَيْنِ أَبَدًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١٩/٣)]

٦٣ - باب ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى «وَلَا تَبْمُمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَتَفَقُونَ» الآية.

قال الشافعي: يعني، والله أعلم تأخذونه لأنفسكم ممن لكم عليه حق، فلا تتفقوا ما لا تأخذون لأنفسكم، يعني لا تعطوا مما خبث عليكم، والله أعلم وعندكم طيب.

قال الشافعي: فحرام على من عليه صدقة أن يعطي الصدقة من شرها وحرام على من له عمر أن يعطي العشر من شره، ومن له الخطة أن يعطي العشر من شرها، ومن له ذهب أن يعطي زكاتها من شرها، ومن له إبل أن يعطي الزكاة من شرها إذا ولي إعطائها أهلها، وعلى السلطان أن يأخذ ذلك منه، وحرام عليه إن غابت أعيانها عن السلطان فقبل قوله أن يعطيه من شرها ويقول: ماله كله هكذا.

٧١٠ - قال الربيع: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن جرير بن عبد الله البجلي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ الْمُصَدِّقُ، فَلَا يَفَارِقْكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا» [أخرجه مسلم (١٩٨٩)، الرمذلي (٦٤٨)، النسائي (٣١/٥)، ابن ماجه (١٨٠٢)]

قال الشافعي: يعني، والله أعلم أن يوفوه طائعين، ولا يلوه لا أن يعطوه من أموالهم ما ليس عليهم فيها نامرهم ونامر المصدق.

٦٤ - باب الهدية للوالي بسبب الولاية

٧١١ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أبي حمزة الساعدي قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي إليّ فقام النبي ﷺ على المنبر، فقال: ما بال العاقل تبعته على بعض أعمالنا، فيقول هذا لكم، وهذا أهدي إليّ؟

[أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣/٣٢١)]

٧١٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ صَفْوَانَ الْجُمَحِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تُخَالِطُ الصَّدَقَةَ مَالًا إِلَّا أَهْلَكَتَهُ. [أخرجه البيهقي (٤/١٥٩)]

قال الشافعي: يعني، والله أعلم أن خيانة الصدقة تُلَفُّ المَالُ المخلوط بالخيانة من الصدقة.

قال الشافعي: وما أهدى له ذو رحم، أو ذو مودة كان يهاديه قبل الولاية لا يبعثه للولاية، فيكون إعطاؤه على معنى من الخوف، فالتزُّه أحبُّ إليَّ وأبعد لقلَّة السوء، ولا بأس أن يقبل، ويتمولَّ إذا كان على هذا المعنى ما أهدى، أو وهب له.

٦٥- بابُ ابتِعا الصَّدَقَةِ

٧١٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ طَاوُوسًا وَأَنَا وَاقِفٌ عَلَى رَأْسِهِ يُسْأَلُ عَنْ بَيْعِ الصَّدَقَةِ قَبْلَ أَنْ تُقْبَضَ، فَقَالَ طَاوُوسٌ: وَرَبَّ هَذَا النَّيِّتِ مَا يَجِلُّ يَنْعَهَا قَبْلَ أَنْ تُقْبَضَ، وَلَا يَنْتَدُ أَنْ تُقْبَضَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" ٣/٣٠٤-٣٠٥]

قال الشافعي: لأن رسول الله ﷺ أمر أن تؤخذ من أغنيائهم فتردُّ على فقرائهم فقراء أهل السَّهْمَانِ، فتردُّ بعينها، ولا يردُّ ثمنها.

قال الشافعي: وإن باع منها المصدق شيئاً لغير أن يقدَّح لرجل نصف شاة، أو ما يشبه هذا فعليه أن يأتي بمثلها، أو يقسمها على أهلها لا يميزه إلا ذلك.

قال: وأفسخ بيع المصدق فيها على كلِّ حال إذا قدرت عليه، وأكره لمن خرجت منه أن يشتريها من يد أهلها الذي قسمت عليهم ولا أفسخ البيع إن اشتروها منهم، وإنما كرهت ذلك منهم؛ لأن رسول الله ﷺ أمر رجلاً حمل على فرس في سبيل الله فأراه يباع أن لا يشتريه، وأنه يروى عن رسول الله ﷺ: الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ، أَوْ صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْبِهِ وَلَمْ يَبْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ شِرَاءَ مَا وَصَفَ عَلَى الَّذِي خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ فافسَخ في البيع، وقد تصدَّق رجل من الأنصار بصدقة على أبيه، ثم ماتا فأمره رسول الله ﷺ بأخذ ذلك بالميراث فبذلك أجزت أن يملك ما خرج من يديه بما يجلُّ به الملك.

قال الشافعي: ولا أكره لمن اشترى من يد أهل السَّهْمَانِ حقوقهم منها إذا كان ما اشترى منها بما لم يؤخذ منه في صدقته،

فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ، أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرُ أَهْدَى لَهُ أَمْ لَا؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَبْعَرُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا غَفْرَةً يُنْطِيسُ، ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ: هَلْ بَلَغْتَ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتَ؟. [أخرجه

البخاري (٦٩٧٩)، مسلم (١٨٣٢)، أبو داود (٢٩٤٦)]

٧١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْلٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: بَصُرْتُ عَيْنِي وَسَمِعْتُ أَذُنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَلُّوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، يَعْنِي مِثْلَهُ.

قال الشافعي: فيحتمل قول النبي ﷺ في ابن اللثية تحريم الهدية إذا لم تكن الهدية له إلا بسبب السلطان ويحتمل أن الهدية لأهل الصدقات إذا كانت بسبب الولاية لأهل الصدقات كما يكون ما تطوع به أهل الأموال مما ليس عليهم لأهل الصدقات لا لوالى الصدقات.

قال الشافعي: وإذا أهدى واحد من القوم للوالي هدية؛ فإن كانت لشيء ينال به منه حقاً، أو باطلاً، أو لشيء ينال منه حق، أو باطل، فحرام على الوالي أن يأخذها؛ لأنَّ حراماً عليه أن يستعجل على أخذه الحق لمن ولي أمره، وقد ألزمه الله عز وجل أخذ الحق لهم وحراماً عليه أن يأخذ لهم باطلاً والجعل عليه أحرم. وكذلك إن كان أخذ منه ليدفع به عنه ما كره، أمّا أن يدفع عنه بالهدية حقاً لزمه فحراماً عليه دفع الحق إذا لزمه، وأمّا أن يدفع عنه باطلاً فحراماً عليه إلا أن يدفع عنه بكلِّ حال.

قال الشافعي: وإن أهدى له من غير هذين الوجهين أحد من أهل ولايته؛ فكانت تفضلاً عليه، أو شكر الحسن في المعاملة، فلا يقبلها، وإن قبلها كانت في الصدقات، لا يسعه عندي غيره إلا أن يكافئه عليه بقدرها فيسعه أن يتمولها.

قال الشافعي: وإن كان من رجل لا سلطان له عليه، وليس بالبلد الذي له به سلطان شكراً على حسن ما كان منه فأحبُّ إليَّ أن يجعلها لأهل الولاية إن قبلها، أو يدع قبولها، فلا يأخذ على الحسن مكافأة، وإن قبلها فتمولها لم تحرم عليه عندي.

٧١٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَقَدْ أَخْبَرَنَا مُطَرِّفُ بْنُ مَارِزٍ، عَنْ شَيْخٍ ثِقَةٍ سَمَاءُ لَا يَحْضُرُنِي ذَكَرُ اسْمِهِ أَنَّ رَجُلًا وَلِيَ عَدَنَ فَأَحْسَنَ فِيهَا فَبَعَثَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْأَعَاجِمِ بِهَدِيَّةٍ حَمْدًا لَهُ عَلَى إِحْسَانِهِ فَكَتَبَ فِيهَا إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَأَحْسَبُهُ قَالَ قَوْلًا مَعْنَاهُ: تُجْعَلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

ولم يتصدق به متطوعاً.

٧١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، أَوْ ابْنِ طَاوُوسٍ أَنَّ طَاوُوساً وَلِيَّ صَدَقَاتِ الرُّكْبِ لِمُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ؛ فَكَانَ يَأْتِي الْقَوْمَ، فَيَقُولُ: زَكُوا يَرْحَمَكُمُ اللَّهُ مِمَّا أَعْطَاكُمُ اللَّهُ فَمَا أَعْطَاكُمْ قَبْلَهُ، ثُمَّ يَسْأَلُهُمْ: أَيْنَ مَسَاكِينُهُمْ؟ فَيَأْخُذُهَا مِنْ هَذَا وَيَذْفَعُهَا إِلَى هَذَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ فِي عَمَلِهِ، وَلَمْ يَبْعَ، وَلَمْ يَذْفَعْ إِلَى الْوَالِي مِنْهَا شَيْئاً، وَأَنَّ الرَّجُلَ مِنَ الرُّكْبِ كَانَ إِذَا وَلَّى عَنْهُ لَمْ يَقُلْ لَهُ: هَلُمَّ. [أخرجه البيهقي في «معركة السن والآل» (٣/٣١٩)]

قال الشافعي: وهذا يسع من ولّيه عندني وأحب إلي أن يحتاط لأهل السهمان فيسأل ويحفّظ من اتهم؛ لأنه قد كثرت الغلول فيهم، وليس لأحد أن يحتاط، ولا يحلف، ولا يلي حتى يكون يضعها مواضعها، فأما من لم يكن يضعها مواضعها فليس له ذلك.

٦٦ - باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن

يأخذها منه

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تبارك وتعالى لبيته ﷺ: خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمُ الْآيَةَ.

قال: والصلاة عليهم الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم.

قال: فحق على الوالي إذا أخذ صدقة امرئ أن يدعو له وأحب إلي أن يقول: أجزاك الله فيما أعطيت وجعلها لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت، وما دعا له به أجزاه إن شاء الله.

٦٧ - باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم

٧١٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَضَرَتْ عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ تَوَخَّذَ الصَّدَقَاتِ بِحَضْرَتِهِ يَأْمُرُ بِالْجِطَارِ فَيَحْظَرُ وَيَأْمُرُ قَوْمًا فَيَكْتَبُونَ أَهْلَ السُّهُمَانِ، ثُمَّ يَقِفُ رَجُلًا دُونَ الْجِطَارِ قَلِيلاً، ثُمَّ تُسَرَّبُ الْعَنَمُ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالْجِطَارِ فَتَمُرُّ الْعَنَمُ مِرَاعاً وَاحِدَةً وَاثْنَتَانِ، وَفِي يَدِ الَّذِي يَدْعُهَا عَصَا يُشِيرُ بِهَا وَيَعُدُّ بَيْنَ يَدَيْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ وَصَاحِبِ الْمَالِ مَعَهُ، فَإِنْ قَالَ أَخْطَأَ أَمْرَهُ بِالْإِعَادَةِ حَتَّى يَجْتَمِعَا عَلَى عَدْوٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا يَسْأَلُ رَبَّ الْمَالِ: هَلْ لَكَ مِنْ عَنَمٍ غَيْرَ مَا أَحْضَرَهُ؟ فَيَنْعَبُ بِمَا أَخَذَ إِلَى

الْعَيْسِمِ فَيُوسِمُ بِعَيْسِمِ الصَّدَقَةِ، هُوَ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتُوسِمُ الْعَنَمُ فِي أَصُولِ آذَانِهَا وَالْإِبِلُ فِي أَفْخَادِهَا، ثُمَّ تُصِيرُ إِلَى الْحَظِيرَةِ حَتَّى يُخَصَّى مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمَجْمَعِ، ثُمَّ يُفَرَّقُهَا بِقَدَرِ مَا يَرَى.

قال الشافعي: وهكذا أحب أن يفعل المصدق.

٧١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةً عَمِيَاءَ، فَقَالَ: أَمِنْ نَعَمِ الْجَزِيَّةِ أَمْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ أَسْلَمٌ: بَلْ مِنْ نَعَمِ الْجَزِيَّةِ، وَقَالَ: إِنَّ عَلَيْهَا عَيْسِمَ الْجَزِيَّةِ. [أخرجه مالك (١/٢٧٩)]

قال الشافعي: وهذا يدل على أن عمر ﷺ كان يسم وسمين، وسم جزية، وسم صدقة. وبهذا نقول.

٦٨ - باب الفضل في الصدقة

٧١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ عَبْدٍ يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّباً، وَلَا يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ إِلَّا طَيِّبٌ إِلَّا كَانَ كَأَنَّمَا يَضَعُهَا فِي يَدِ الرَّحْمَنِ فَيَرِيهَا لَهُ كَمَا يُرَى أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى إِنَّ اللَّفْمَةَ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهَا لَوُشِلَ الْجَبَلُ الْعَظِيمُ، ثُمَّ قَرَأَ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ.

[أخرجه البخاري (١٤١٠)، مسلم (١٠١٤)]

٧٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ الْمُتَّقِ وَالْبَخِيلِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ، أَوْ جُبَّتَانِ مِنْ لَدُنْ ثِيْبَيْهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَإِذَا آزَادَ الْمُتَّقِ أَنْ يُنْفِقَ سَبَعَتْ عَلَيْهِ الدَّرْعُ، أَوْ مَرَّتْ حَتَّى تُخْفِيَ بَنَانَهُ وَتَعْفُو أَرْهَهُ، وَإِذَا آزَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يُنْفِقَ تَقَلَّصَتْ وَلَزِمَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا حَتَّى تَأْخُذَ بِعَقْبِهِ، أَوْ تَرْفُوتَهُ فَهُوَ يُوسِعُهَا وَلَا تَسْبُحُ. [أخرجه البخاري (١٤٤٣-١٤٤٤)، مسلم (١٠٢١)]

[النسائي (٧٢/٥)]

٧٢١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

من يوم أكرى الدار أحصى الحول وعليه أن يزكي خمسة وعشرين ديناراً والاختيار له، ولا يجبر على ذلك أن يزكي المائة؛ فإن تم حول ثان فعليه أن يزكي عن خمسين ديناراً لستين يحتسب منها زكاة الخمسة والعشرين التي آذاها في أول سنة، ثم إذا حال حول ثالث فعليه أن يزكي خمسة وسبعين ثلاث سنين يحتسب منها ما مضى من زكاته عن الخمسة والعشرين والخمسين، فإذا مضى حول رابع فعليه أن يزكي مائة لأربع سنين يحتسب منها كل ما أخرج من زكاته قليلها وكثيرها.

قال الربيع وأبو يعقوب: عليه زكاة المائة.

قال الربيع: سمعت الكتاب كله إلا أنني لم أعارض به من هنا إلى آخره.

قال الشافعي: لو أكرى بمائة فقبض المائة، ثم انهدمت الدار انفسخ الكراء من يوم تهدم، ولم يكن عليه زكاة إلا فيما سلم له من الكراء قبل الهدم ولهذا قلت ليس عليه أن يزكي المائة حتى يسلم الكراء فيها وعليه أن يزكي ما سلم من الكراء منه، وهكذا إجارة الأرض بالذهب والفضة وغير ذلك مما أكره المالك من غيره.

قال الشافعي: وإنما فرقت بين إجارة الأرضين والمنازل والصدقات؛ لأن الصدقات شيء تملكته على الكمال؛ فإن ماتت، أو مات الزوج، أو دخل بها، كان لها بالكمال، وإن طلقها رجع إليها بنصفه، والإجارات لا يملك منها شيء بكماله إلا بسلامة منفعة ما يستأجره منه، فيكون لها حصّة من الإجارة، فلم تجز إلا الفرق بينهما بما وصفت.

قال الشافعي: وملك الرجل نصف المهر بالطلاق يشبه ملكه الشفعة تكون ملكاً للذي هي في يديه حتى تؤخذ من يديه.

قال: وكتابة المكاتب والعبد بخارج الأمة، فلا يشبه هذا هذا لا يكون عليه ولا على سيده فيه زكاة، وإن ضمنه مكاتبه، أو عبده حتى يقبضه السيد ويحول عليه الحول من يوم قبضه؛ لأنه ليس بدين لازم للمكاتب ولا العبد ولا الأمة، فليس يتم ملكه عليه مجال حتى يقبضه، وما كان في ذمة حر فملكه قائم عليه.

قال الشافعي: وهكذا كل ما ملك تماماً في أصله صدقة تبر، أو فضة، أو غنم، أو بقر، أو إبل.

فأما ما ملك من طعام، أو تمر، أو غيره، فلا زكاة فيه، إنما الزكاة فيما أخرجت الأرض بأن تكون أخرجته، هو يملك ما أخرجت، فيكون فيه حق يوم حصّاه.

قال الشافعي: وما أخرجت الأرض فأنبت زكاته، ثم حبسه صاحبه سنين، فلا زكاة عليه فيه؛ لأن زكاته إنما تكون بأن تخرجه الأرض له يوم تخرجه، فأما ما سوى ذلك، فلا زكاة فيه

سفیان، عن ابن جريج، عن الحسن بن مسلم، عن طائوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله، إلا أنه قال: "فهو يؤسّعها ولا تتوسّع".

قال الشافعي: حمد الله عز وجل الصدقة في غير موضع من كتابه، فمن قدر على أن يكثر منها فليفعل.

٦٩- بابُ صدقةِ النافلة على المشرِك

٧٢٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفیان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي رغبة في عهد قرش فسألت رسول الله ﷺ: أحصلها؟ قال: نعم. [أخرجه البخاري (٥٩٧٩)، مسلم (١٠٠٣)]

قال الشافعي: ولا بأس أن يتصدق على المشرِك من النافلة، وليس له في الفريضة من الصدقة حق، وقد حمد الله تعالى قوماً، فقال: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ﴾ الآية.

٧٠- بابُ اختلافِ زكاةِ ما لا يملك

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا سلف الرجل الرجل مائة دينار في طعام موصوف، أو غيره سلفاً صحيحاً فمائة ملك للمسلمين ويتركها كان له مال غيرها يؤدي دينه، أو لم يكن يزكيها حولها يوم قبضها، لو أفلس بعد الحول والمائة قائمة في يده بعينها زكاهما، وكان للذي له المائة أخذ ما وجد منها وأتباعه بما يبقى عن الزكاة وعمّا تلف منها.

وهكذا لو أصدق رجل امرأة مائة دينار فقبضتها وحال عليها الحول في يديها، ثم طلقها زكت المائة ورجع عليها بخمسين؛ لأنها كانت مالكة للكل، وإنما انتقض الملك في خمسين بعد تمام ملكها لها حولاً، وهكذا لو لم تقبضها وحال عليها حول في يده، ثم طلقها وجبت عليها فيها الزكاة إذا قبضت الخمسين منه أدت زكاة المال؛ لأنها كانت في ملكها وكانت كمن له على رجل مائة دينار فقبض خمسين بعد الحول وأبراه من خمسين، هو قادر على أخذها منه، يزكي منها مائة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لو طلقها قبل الحول من يوم نكحها لم يكن عليها إلا زكاة الخمسين إذا حال الحول؛ لأنها لم تقبضها، ولم يجل الحول حتى انتقض ملكها في الخمسين.

قال الشافعي: لو أكرى رجل رجلاً داراً بمائة دينار أربع سنين فالكراء حال إلا أن يشترطه إلى أجل، فإذا حال عليه الحول

مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَقَصَانِ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ذَكَرَ وَأُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ. [أخرجه مالك (٢٨٤/١)، البخاري (١٥٠٤)، مسلم (٩٨٤)، أبو داود (١٦١١)،

الترمذي (٦٧٦)، النسائي (٤٨/٥)، ابن ماجه (١٨٢٦)]

٧٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِمَّنْ يَمُوتُونَ. [أخرجه البيهقي (١٦١/٤)]

٧٢٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْدِيكَةَ بْنِ أَبِي سَرْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نَخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ. [أخرجه مالك (٢٨٤/١)، البخاري (١٥٠٥)، مسلم (٩٨٥)، أبو داود (١٦١٦)،

الترمذي (٦٦٨)، النسائي (٥١/٥)، ابن ماجه (١٨٢٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا كله نأخذ، وفي حديث نافع دلالة على أن رسول الله ﷺ لم يفرضها إلا على المسلمين، وذلك موافقة لكتاب الله عز وجل، فإنه جعل الزكاة للمسلمين طهوراً والطهور لا يكون إلا للمسلمين، وفي حديث جعفر دلالة على أن النبي ﷺ فرضها على المرء في نفسه، ومن يموت قال الشافعي: وفي حديث نافع دلالة سنة مجدي جعفر إذ فرضها رسول الله ﷺ على الحر والعبد والعبد لا مال له، وبين أن رسول الله ﷺ إنما فرضها على سيده، وما لا اختلاف فيه أن على السيد في عبده وأمته زكاة الفطر وهما ممن يموت.

قال الشافعي: فعلى كل رجل لزمته مؤنة أحد حتى لا يكون له تركها أداء زكاة الفطر عنه، وذلك من جبرناه على نفقته من ولده الصغار والكبار الزمنى الفقراء وآبائه وأمهاته الزمنى الفقراء وزوجته وخادمها؛ فإن كان لها أكثر من خادم لم يلزمه أن يزكي زكاة الفطر عنه ولزمها تأدية زكاة الفطر عمن بقي من رقيقها.

قال الشافعي: وعليه زكاة الفطر في رقيقه الحضور والغيب رجاء رجعتهم، أو لم يرج إذا عرف حياتهم؛ لأن كلاً في ملكه.

وكذلك أمهات أولاده والمعتقون إلى أجل من رقيقه، ومن رهن من رقيقه؛ لأن كل هؤلاء في ملكه، وإن كان فيمن يموت كافراً لم يلزمه زكاة الفطر عنه؛ لأنه لا يظهر بالزكاة.

بمال إلا أن يشتري لتجاره، فإما إن نويت به التجارة، هو ملك لصاحبه بغير شراء، فلا زكاة فيه.

قال الشافعي: فإذا أوجف المسلمون على العدو بالخيل والركاب فجمعت غنائمهم فحال عليها حول قبل أن تقسم، فقد أساء الوالي إذا لم يكن له عذر، ولا زكاة في فضة منها ولا ذهب ولا ماشية حتى تقسم، يستقبل بها بعد القسم حولاً؛ لأن الغنيمة لا تكون ملكاً لواحد دون صاحبه، فإنه ليس بشيء ملكوه بشراء ولا ميراث فاقروه راضين فيه بالشركة، وإن للإمام أن يمنعه قسمه إلى أن يمكنه ولأن فيها خساً من جميعها قد يصير في القسم في بعضها دون بعض فليس منها مملوك لأحد بعينه بمال.

قال الشافعي: لو قسمت فجمعت سهام مائة في شيء برضاهم، وكان ذلك الشيء ماشية، أو شيئاً مما تجب فيه الزكاة، فلم يقتسموه بعد أن صار لهم حتى حال عليه الحول زكوه؛ لأنهم قد ملكوه دون غيره من الغنيمة ودون غيرهم من أهل الغنيمة، لو قسم ذلك الوالي بلا رضاهم لم يكن له أن يلزمهم ذلك، لو قسمه وهم غيب ودفعه إلى رجل فحال عليه حول لم يكن عليهم فيه زكاة؛ لأنهم لم يملكوه، وليس للوالي جبرهم عليه؛ فإن قبلوه ورضوا به ملكوه ملكاً مستأنفاً واستأنفوا له حولاً من يوم قبلوه.

قال الشافعي: لو عزل الوالي سهم أهل الخمس، ثم أخرج لهم سهمهم على شيء بعينه؛ فإن كان ماشية لم يجب عليهم فيه الصدقة؛ لأنه لقوم متفرقين لا يعرفهم فهو كالغنيمة بين الجماعة لا يحصون، وإذا صار إلى أحد منهم شيء استأنف به حولاً.

وكذلك الذنائب والتبر والبراهم في جميع هذا.

قال الشافعي: وإذا جمع الوالي الفتي ذهباً، أو ورقاً فادخله بيت المال فحال عليه حول، أو كانت ماشية فراعها في الحمى فحال عليها حول، فلا زكاة فيها؛ لأن مالكيها لا يحصون، ولا يعرفون كلهم بأعيانهم، وإذا دفع منه شيئاً إلى رجل استقبل به حولاً.

قال الشافعي: لو عزل منها الخمس لأهله كان هكذا؛ لأن أهله لا يحصون.

وكذلك خمس الخمس؛ فإن عزل منها شيئاً لصنف من الأصناف فدفعه إلى أهله فحال عليه في أيديهم حول قبل أن يقتسموه صدقوه صدقة الواحد؛ لأنهم خلطاء فيه، وإن اقتسموه قبل الحول، فلا زكاة عليهم فيه.

٧١- باب زكاة الفطر

٧٢٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

قال: وكذلك كل ما ملك به رجل رجلاً عبداً، أو أمة.

قال الشافعي: وإذا أعتق رجل نصف عبده وبين رجل، ولم يكن موسراً فبقي نصفه رقيقاً لرجل فعليه في نصفه نصف زكاة الفطر، وإن كان للعبد ما يقوت نفسه ليلة الفطر ويومه ويؤدي النصف عن نفسه فعليه أداء زكاة النصف عن نفسه؛ لأنه مالك ما اكتسب في يومه.

قال الشافعي: وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالاً قراضاً فاشتري به رقيقاً فأهل سؤال قبل أن يباعوا فزكاتهم على رب المال.

قال الشافعي: لو مات رجل له رقيق فورثه ورثته قبل هلال شوال، ثم أهل هلال شوال، ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليهم فيه زكاة الفطر بقدر موارثهم منه.

قال الشافعي: لو أراد بعضهم أن يدع نصيبه من ميراثه لزمه زكاة الفطر فيه؛ لأنه قد لزمه ملكه له بكل حال، لو أنه مات حين أهل هلال شوال، وورثه ورثته كانت زكاة الفطر عنه وعمن يملك في ماله مبدأة على الدين وغيره من الميراث والوصايا.

قال الشافعي: لو مات رجل فأوصى لرجل بعبده، أو بعبيد؛ فإن كان موته بعد هلال شوال فزكاة الفطر عن الرقيق في ماله، وإن كان موته قبل شوال، فلم يرد الرجل الوصية، ولم يقبلها، أو علمها، أو لم يعلمها حتى أهل شوال فصدقة الفطر عنهم موقوفة، فإذا أجاز الموصى له قبول الوصية فهي عليه؛ لأنهم خارجون من ملك الميت، وإن ورثه غير مالكين لهم؛ فإن اختار رد الوصية فليست عليه صدقة الفطر عنهم، وعلى الورثة إخراج الزكاة عنهم؛ لأنهم كانوا موقوفين على ملكهم، أو ملك الموصى له.

قال الشافعي: لو مات الموصى له بهم قبل أن يختار قبولهم، أو ردّهم قام ورثته مقامه في اختيار قبولهم، أو ردّهم؛ فإن قبلهم فزكاة الفطر عنهم في مال أبيهم؛ لأنهم يملكه ملكهم إلا أن يتطوعوا بها من أموالهم.

قال الشافعي: وهذا إذا أخرجوا من الثلث وقبل الموصى له الوصية؛ فإن لم يخرجوا من الثلث فهم شركاء الورثة فيهم، وزكاة الفطر بينهم على قدر ميراث الورثة، ووصية أهل الوصايا.

قال الشافعي: لو أوصى برقية عبداً لرجل وخدمته لآخر حياته، أو وقتاً قليلاً، كانت صدقة الفطر على مالك الرقية، لو لم يقبل كانت صدقة الفطر على الورثة؛ لأنهم يملكون رقبته.

قال الشافعي: لو مات رجل وعليه دين وترك رقيقاً، فإن زكاة الفطر في ماله عنهم؛ فإن مات قبل شوال زكى عنهم الورثة؛ لأنهم في ملكهم حتى يخرجوا بأن يباعوا بالموت، أو الدين

قال الشافعي: ورقيق رقيقه رقيقه، فعليه أن يزكي عنهم.

قال الشافعي: فإن كان ولده في ولايته لهم أموال فعليه أن يخرج من أموالهم عنهم زكاة الفطر إلا أن يتطوع فيخرجها من ماله عنهم فتجزئ عنهم، فإذا تطوع حر من يمول الرجل فأخرج زكاة الفطر عن نفسه، أو امرأته كانت، أو ابن له، أو أب، أو أم أجزأ عنهم، ولم يكن عليه أن يخرج زكاة الفطر عنهم ثانية؛ فإن تطوعوا ببعض ما عليهم كان عليه أن يتم الباقي عنهم من زكاة الفطر.

قال: ومن قلت يجب عليه أن يزكي عنه زكاة الفطر، فإذا ولد له ولد، أو كان أحد في ملكه، أو عياله في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه، وإن مات من ليلته، وإذا غابت الشمس من ليلة الفطر، ثم ولد بينهم، أو صار واحد منهم في عياله لم تجب عليه زكاة الفطر في عامه ذلك عنه، وكان في سقوط زكاة الفطر عنه كالمال يملكه بعد الحول، وإن كان عبداً بينه وبين رجل فعلى كل واحد منهما أن يزكي عنه من زكاة الفطر بقدر ما يملك منه.

قال الشافعي: وإن باع عبداً على أن له الخيار فأهل هلال شوال، ولم يختار إنفاذ البيع، ثم أنفذه فزكاة الفطر على البائع.

قال الربيع: وكذلك لو باعه على أن البائع والمشتري بالخيار فأهل هلال شوال والعبد في يد المشتري فاختار المشتري والبائع إجازة البيع، أو ردّه فهما سواء وزكاة الفطر على البائع.

قال الشافعي: لو باع رجل رجلاً عبداً على أن المشتري بالخيار فأهل هلال شوال قبل أن يختار الرد، أو الأخذ كانت زكاة الفطر على المشتري، وإن اختار رد البيع إلا أن يختار قبل الهلال وسواء كان العبد المبيع في يد المشتري، أو البائع إنما أنظر إلى من يملكه فأجعل زكاة الفطر عليه.

قال: لو غصب رجل عبداً رجل كانت زكاة الفطر في العبد على ماله.

وكذلك لو استأجره وشرط على المستأجر نفقته.

قال الشافعي: ويؤدي زكاة الفطر عن رقيقه الذي اشتري للتجارة ويؤدي عنهم زكاة التجارة معاً وعن رقيقه للخدمة وغيرها وجميع ما يملك من خدم.

قال الشافعي: وإن وهب رجل لرجل عبداً في شهر رمضان، فلم يقبضه الموهوب له حتى أهل شوال وقضنا زكاة الفطر؛ فإن أقبضه إياه فزكاة الفطر على الموهوب له، وإن لم يقبضه فالزكاة على الواهب، لو قبضه قبل الليل، ثم غابت الشمس، هو في ملكه مقبوضاً له كانت عليه فيه زكاة الفطر، لو ردّه من ساعته.

بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ذَكَرَ وَأُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ. [تقدم].

قال الشافعي رحمه الله: لا زكاة فطر إلا على مسلم، وعلى الرجل أن يزكي عن كل أحد لزمه مؤنته صغاراً، أو كباراً.

قال الشافعي: ويلزمه نفقة امرأته وخادم لها لا أكثر منها ويلزم امرأته تأدية الزكاة عمن بقي من رقيقها ويلزم من كان له رقيق حضوراً، أو غيباً كانوا للتجارة، أو لخدمة رجا رجوعهم، أو لم يرجه إذا عرف حياتهم أن يزكي عنهم.

وكذلك يزكي عن رقيق رقيقه وزكي عن أمهات الأولاد والمعتقين إلى أجل، ولا زكاة على أحد في عبد كافر ولا أمة كافرة، ومن قلت نجب عليه زكاة الفطر، فإذا ولدته، أو كان في ملكه، أو عياله في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه، وإن مات من ليلته، وإذا غابت الشمس في آخر يوم من شهر رمضان، ثم ولد له، أو ناز أحد في عياله لم نجب عليه زكاة الفطر، وذلك كمال ملكه بعد الحول، وإنما نجب إذا كان عنده قبل أن يحل، ثم حل هو عنده.

وإذا اشترى رجل عبداً على أن المشتري بالخيار فأهل شوال قبل أن يختار الرّد، أو الأخذ فاختر الرّد، أو الأخذ فالزكاة على المشتري، لأنه إذا وجب بيعه، ولم يكن الخيار إلا له، فالبيع له، وإن اختار رده بالشرط فهو كمختار رده بالعيب وسواء كان العبد المبيع في يد المشتري، أو البائع إنما أنظر إلى من يملكه فأجعل زكاة الفطر عليه.

لو غصب رجل عبداً كانت زكاة الفطر على مالكة.

لو استأجر رجل عبداً وشرط عليه نفقته كانت زكاة الفطر على سيّد العبد.

وإن وهب رجل لرجل عبداً في شهر رمضان، فلم يقبضه الموهوب له حتى أهل شوال وقتنا زكاة الفطر؛ فإن أقبضه إياه زكاة الموهوب له، وإن لم يقبضه زكاة الواهب، وإن قبضه قبل الليل، ثم غابت الشمس فردّه فعلى الموهوب له زكاة الفطر. وكذلك كل ما ملك به رجل رجلاً عبداً، أو أمة.

لو مات رجل وله رقيق فورثه ورثته قبل هلال شوال، ثم أهل شوال، ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليهم زكاة الفطر بقدر موارثهم، لو أراد أحدهم أن يدع نصيبه من ميراثه بعدما أهل شوال فعليه زكاة الفطر؛ لأن الملك لزمه بكل حال.

وهؤلاء يخالفون العبيد يوصى بهم، العبيد يوصى بهم خارجون بأعيانهم من ماله إذا قبل الوصية الموصى له وهؤلاء إن شاء الورثة لم يخرجوا من ماله بحال إذا أدوا الدين؛ فإن كان لرجل مكاتب كاتبه كتابة فاسدة، فهو مثل رقيقه يؤدي عنه زكاة الفطر، وإن كانت كتابته صحيحة فليست عليه زكاة الفطر؛ لأنه ممنوع من ماله وبيعه ولا على المكاتب زكاة الفطر؛ لأنه غير تام الملك على ماله، وإن كانت لرجل أم ولد، أو مدبرة فعليه زكاة الفطر فيهما معاً؛ لأنه مالك لهما.

قال الشافعي: ويؤدي ولي المعتوه والصبي عنهما زكاة الفطر وعمن تلزمهما مؤنته كما يؤدي الصحيح عن نفسه.

قال الشافعي: ولا يقف الرجل عن زكاة عبده الغائب عنه، وإن كان منقطع الخبر عنه حتى يعلم موته قبل هلال شوال؛ فإن فعل فعلم أنه مات قبل شوال لم يؤدي عنه زكاة الفطر، وإن لم يستيقن أدى عنه.

قال الشافعي: وإذا غاب الرجل عن بلد الرجل، لم يعرف موته ولا حياته في ساعة زكاة الفطر فليؤد عنه.

٧٢٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ غِلْمَائِهِ الَّذِينَ بِوَادِي الْقُرَى وَخَيْبَرٍ. [أخرجه مالك (٢٨٣/١)، البيهقي (١٦١/٤)]

قال الشافعي: وكل من دخل عليه شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه، وما يؤدي به زكاة الفطر عنه وعنهم أذاها عنهم وعنه، وإن لم يكن عنده إلا ما يؤدي عن بعضهم أذاها عن بعض، وإن لم يكن عنده إلا سوى مؤنته ومؤنتهم يومه فليس عليه ولا على من يقوت عنه زكاة الفطر.

قال الشافعي: فإن كان أحد ممن يقوت واجداً لزكاة الفطر لم أرخص له أن يدع أدامها عن نفسه، ولا يبين لي أن نجب عليه؛ لأنها مفروضة على غيره فيه.

قال الشافعي: ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر ويأخذها إذا كان محتاجاً وغيرها من الصدقات المفروضة وغيرها، وكل مسلم في الزكاة سواء.

قال الشافعي: وليس على من لا عرض له ولا نقد، ولا يجد قوت يومه أن يستسلف زكاة.

٧٢ - باب زكاة الفطر الثاني

٧٢٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ

وليسَ على أحدٍ لا شيءَ عنده أن يستسلفَ زَكَاةَ الْفِطْرِ، وإن وجدَ من يسلفه، لو أيسرَ بعدَ هلالِ شَوَّالٍ لم يجبَ عليه أن يؤدِّي؛ لأنَّ وقتها قد زالَ هوَ غيرُ واجِبٍ، لو أخرجها كانَ أحبَّ إليَّ.

قال الشافعي: وإذا باعَ الرَّجُلُ عبداً بيعاً فاسداً فزكاةُ الْفِطْرِ على البائع؛ لأنَّه لم يخرج من ملكه.

وكذلك لو رهنه رهنًا فاسداً، أو صحيحاً فزكاةُ الْفِطْرِ على مالِكه.

وإذا زَوَّجَ الرَّجُلُ أمته عبداً فعليه أن يؤدِّيَ عنها زكاةَ الْفِطْرِ.

وكذلك المكاتب؛ فإن زَوَّجها حرّاً فعلى الحرِّ الزكاةُ إذا خَلَّى بينه وبينها؛ فإن لم يخلُ بينه وبينها فعلى السَّيِّدِ الزكاةُ؛ فإن كانَ الزَّوْجُ الحرَّ معسراً فعلى سيِّدِ الأمةِ الزكاةُ.

وإذا وهبَ الرَّجُلُ لولده الصَّغِيرِ أمةً، أو عبداً ولا مالَ لولده غيره، فلا يَتَبَيَّنُ أن تجبَ الزكاةُ على أبيه؛ لأنَّ مؤنته ليست عليه إلا أن يكونَ مرضعاً، أو من لا غنى بالصَّغِيرِ عنه فيلزِمُ أباه نفقتهم والزكاةُ عنهم، وإن حبسهم أبوه لخدمةِ نفسه، فقد أساء، ولا يَتَبَيَّنُ أنَّ عليه زكاةَ الْفِطْرِ فيهم؛ لأنَّهم ليسوا بمن تلزمه النَّفَقَةُ عليهم؛ فإن كانَ لابنه مالٌ أدَّى منه عن رقيقِ ابنه، وإن استأجرَ لابنه مرضعاً فليسَ على أبيه زكاةُ الْفِطْرِ عنها، وليسَ لغيرِ وليِّ الصَّغِيرِ أن يخرجَ عنه زكاةَ الْفِطْرِ، وإن أخرجها بغيرِ أمرِ حاكمٍ ضمن.

٧٣- بابُ مَكِيلَةِ زَكَاةِ الْفِطْرِ

٧٢٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ. [هـم]

٧٢٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي سَرْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نَخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ. [هـم]

٧٣٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ سَمِعَ عِيَّاضَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ يَقُولُ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نَخْرِجُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعاً

وإذا كانَ العبدُ بعضه حرّاً وبعضه رقيقاً، أدَّى الَّذِي له فيه الملكُ بقدرِ ما يملكُ، وعلى العبدِ أن يؤدِّيَ ما بقيَ وللعبدِ ما كسبَ في يومه إن كانَ له ما يقوته يومَ الْفِطْرِ ولينته، وإن لم يكن له فضلٌ ما يقوتُ نفسه ليلةَ الْفِطْرِ ويومَهُ، فلا شيءَ عليه.

وإذا اشترى المقارضُ رقيقاً فأهلَ شَوَّالٍ وهم عنده فعلى ربِّ المالِ زكاتهم.

وإذا ماتَ الرَّجُلُ حينَ أَهْلُ شَوَّالٍ فَالزكاةُ عليه في ماله مبدأةً على الدِّينِ والوصايا يخرجُ عنه وعن مَن يملكُ ويموتُ من المسلمينَ الَّذينَ تلزمه النَّفَقَةُ عليهم.

لو ماتَ رجلٌ وأوصى لرجلٍ بعبدٍ؛ فإن كانَ موته بعدَ هلالِ شَوَّالٍ وخرجَ من الثَّلَاثِ فَالزكاةُ على السَّيِّدِ في ماله، وإن ماتَ قبلَ هلالِ شَوَّالٍ فَالزكاةُ على الموصى له إن قبلَ الوصيةَ، وإن لم يقبلها، أو علمها، أو لم يعلمها فَالزكاةُ موقوفة؛ فإن اختارَ أخذها فَالزكاةُ عليه، وإن ردَّه فعلى الورثةِ إخراجَ الزكاةِ عن العبدِ، وإن لم يخرجَ من الثَّلَاثِ فهوَ شريكٌ للورثةِ إن قبلَ الوصيةَ والزكاةُ عليهم كهيَّ على الشُّركاء، وإن ماتَ الموصى له قبلَ أن يختارَ قبولها، أو ردَّهم فورثته يقومونَ مقامه؛ فإن اختاروا قبوله فعليه زكاةُ الْفِطْرِ في مالِ أبيهم.

لو أوصى لرجلٍ برقبةٍ عبدٍ وخدمته لآخرِ حياةِ الموصى له فزكاةُ الْفِطْرِ على مالكِ الرِّقْبَةِ، لو لم يقبلِ الموصى له بالرِّقْبَةِ كانت زكاةُ الْفِطْرِ على الورثةِ.

قال الشافعي: وإن ماتَ رجلٌ وله رقيقٌ وعليه دينٌ بعدَ هلالِ شَوَّالٍ فَالزكاةُ عليه في ماله عنه وعنهم، وإن ماتَ قبلَ الهلالِ فَالزكاةُ على الورثةِ؛ لأنَّهم في ملكهم حتَّى يخرجوا في الدِّينِ.

ولا يؤدِّي الرَّجُلُ عن مكاتبه إذا كانت كتابته صحيحةً ولا على المكاتبِ أن يؤدِّيَ عن نفسه؛ فإن كانت كتابته فاسدةً فهوَ مثلُ رقيقه فيؤدِّي عنه زكاةَ الْفِطْرِ.

قال الشافعي: ويؤدِّي وليُّ الصَّغِيرِ والمعتوهُ عنهما وعن مَن تلزمهما مؤنته كما يؤدِّي الصَّحيح.

وكلُّ من دخلَ عليه هلالُ شَوَّالٍ وعنده قوته وقوتُ من يقوته يومه ولينته، وما يؤدِّي به زكاةُ الْفِطْرِ عنهم وعنه إذاها عنه وعنهم؛ فإن لم يكن عنده إلا ما يؤدِّي به زكاةُ الْفِطْرِ عنه، أو عن بعضهم إذاها؛ فإن لم يكن عنده إلا قوته وقوتهم، فلا شيءَ عليه؛ فإن كانَ فيهم واجِبٌ للفضلِ عن قوتِ يومه أدَّى عن نفسه إذا لم يؤدِّ عنه، ولا يَتَبَيَّنُ لي أن تجبَ عليه؛ لأنَّها مفروضةٌ على غيره فيه، ولا بأسَ أن يؤدِّي الرَّجُلُ زكاةَ الْفِطْرِ ويأخذها وغيرها من الصَّدَقَاتِ المفروضةِ والطَّوْعِ، وكلُّ مسلمٍ في الزكاةِ سواء،

عليه فيهم صدقة الفطر؛ لأنهم ليسوا بمن تلزمه نفقتهم بكل حال إنما تلزمه بالحسب لهم، وإن استأجر لابنه مرضعاً فليس عليه فيها زكاة الفطر، ولا يكون لمن ليس بولي أن يخرج من ماله زكاة الفطر، وإن أخرجها، أو زكاة غيرها بغير أمر حاكم ضمن ويرفع ذلك إلى الحاكم حتى يأمر من يخرجها عنه إن كانت الحنطة، أو الذرة، أو العسل، أو الشعير، أو التمر، أو الزبيب، وما أدى من هذا أدى صاعاً بصاع النبي ﷺ ليس له عندي أن ينقص من ذلك شيئاً، ولا تقوم الزكاة، لو قومت كان لو أدى صاع زبيب ضررع أدى ثمان أصع حنطة.

قال الشافعي: ولا يؤدي من الحب غير الحب نفسه، ولا يؤدي دقيقاً ولا سويقاً ولا قيمته وأحب لأهل البادية أن لا يؤدوا أقطاً؛ لأنه إن كان لهم قوتاً فأدوا من قوتهم فالف قوت.

وكذلك لو يقتاتون الحنظل والذي لا شك فيه أن يتكفوا أداة قوت أقرب أهل البلدان بهم؛ لأنهم يقتاتون من ثمره لا زكاة فيها فيؤدّون من ثمره فيها زكاة صاعاً عن كل إنسان وأهل البادية والقرية في هذا سواء؛ لأن النبي ﷺ لم يخص أحداً من المسلمين دون أحد، لو أدوا أقطاً لم يبن لي أن أرى عليهم إعادة، وما أدوا، أو غيرهم من قوت ليس في أصله زكاة غير الأقط فعليهم الإعادة.

قال الشافعي: ولا أعلم من يقتات القطنية، وإن لم تكن تقتات، فلا تجزي زكاة، وإن كان قوم يقتاتونها أجزاء عنهم زكاة؛ لأن في أصلها الزكاة.

قال: ولا يجوز أن يخرج الرجل نصف صاع حنطة ونصف صاع شعير، وإن كان قوته الشعير، ولا يجوز أن يخرج زكاة واحدة إلا من صنف واحد ويجوز إذا كان قوته الشعير أن يخرج عن واحد وأكثر شعيراً وعن واحد وأكثر حنطة؛ لأنها أفضل كما يجوز أن يعطي في الصدقة السن التي هي أعلى، ولا يقال: جاء بعدل من شعير إنما يقال لهذا جعل له أن يؤدي شعيراً إذا كان قوته لا بأن الزكاة في شعير دون حنطة، وإن كان قوته حنطة فأراد أن يخرج شعيراً لم يكن له؛ لأنه أدنى مما يقتات كما لا يكون له أن يخرج تمرًا رديتاً وتمرًا طيباً ولا سناً دون سنٍ وجبت عليه وله أن يخرج نصف صاع تمر رديء إن كان قوته، وإن تكلف نصف صاع جيد فأخرجه معه أجزاءه؛ لأن هذا صنف واحد والحنطة والشعير صنفان، فلا يجوز أن يضم صنفاً إلى غيره في الزكاة، وإذا كانت له حنطة أخرج من أيها شاء زكاة الفطر.

قال الشافعي: وإذا كان له تمر أخرج من وسطه الذي يحب فيه الزكاة؛ فإن أخرج من أعلاه كان أحب إلي، ولا يكون له أن يخرج من تمر ولا حنطة ولا غيرها إذا كان موسراً، أو معيلاً، لا

من زبيب، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، فلم نزل نخرج ذلك حتى قدم معاوية حاجاً، أو معتبراً فخطب الناس؛ فكان فيما كلم الناس به أن قال: إني أرى مدتين من سمراء الشام تغدو صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك. [قدم]

قال الشافعي: ولا يخرج من الحنطة في صدقة الفطر إلا صاعاً.

قال الشافعي: والتأبى عن رسول الله ﷺ التمر والشعير ولا أرى أبا سعيد الخدري عزا أن النبي ﷺ فرضه، إنما عزا أنهم كانوا يخرجونه.

قال الشافعي: وفي سنة رسول الله ﷺ أن زكاة الفطر مما يقتات الرجل ومما فيه زكاة.

قال: وأي قوت كان الأغلب على رجل أدى منه زكاة الفطر، وإن وجد من يسلفه، فإذا قلّس ليس عليه زكاة الفطر، فلو أيسر من يومه، أو من بعده لم يجب عليه إخراجها من وقتها؛ لأن وقتها كان، وليست عليه، لو أخرجها كان أحب إلي له.

قال الشافعي: وإذا باع الرجل العبد بيعاً فاسداً فزكاة الفطر على البائع؛ لأنه لم يخرج من ملكه.

وكذلك لو رهنه رجلاً، أو غصبه إياه رجل فزكاة الفطر عليه؛ لأنه في ملكه.

قال الشافعي: وهكذا لو باع عبداً بالخيار فأهل سؤال قبل أن يختار إنفاذ البيع، ثم أنفذه كانت زكاة الفطر على المشتري؛ لأنه ملكه بالعقد الأول، وإن كان الخيار للمشتري وقت زكاة الفطر؛ فإن اختاره فهو على المشتري، وإن رده فهو على البائع.

قال أبو محمد: وفيه قول آخر، أن زكاة الفطر على البائع من قبل أنه لا يتم ملكه عليه إلا بعد اختياره، أو مضي أيام الخيار.

قال الشافعي: وإذا زوج الرجل أمته العبد فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر.

وكذلك المكاتب؛ فإن زوجها حرّاً فعلى الحر أداء زكاة الفطر عنها، وإن كان محتاجاً فعلى سيدها زكاة الفطر عنها، لو زوجها حرّاً، فلم يدخلها عليه، أو منعها منه فزكاة الفطر على السيد.

وإذا وهب الرجل لولده الصغير عبداً، أو أمة ولا مال للصغير، فلا يبين أن على أبيه فيهم زكاة الفطر، وليسوا بمن مؤنة عليه إلا أن تكون مرضعاً، أو بمن لا غنى للصغير عنه فتلزم أباه نفقتهم وزكاة الفطر عنهم.

قال: فإن حبسهم أبوه لخدمة نفسه، فقد أساء، ولا يبين أن

يخرجه إلا سالماً.

ويجوزُ له أن يخرجه قديماً سالماً ما لم يتغير طعمه، أو لونه، فيكون ذلك عيباً فيه.

٧٤- بابُ مَكِيلَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ الثَّانِي

٧٣١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفَطْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ. [تقدم]

٧٣٢- وَأَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ عِيَّاضَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ يَقُولُ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ كَذَلِكَ حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ حَاجِجاً، أَوْ مُعْتَمِراً فَخَطَبَ النَّاسَ؛ فَكَانَ فِيْمَا كَلَّمَ النَّاسَ بِوَأَن قَالَ: إِنِّي أَرَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ. [تقدم]

قال الشافعي: فيما يروى عن النبي ﷺ ناخذ.

قال الشافعي: ويؤذي الرجل من أي قوت كان الأغلب عليه من الحنطة، أو الذرة، أو العلس، أو الشعير، أو التمر، أو الزبيب، وما أدى من هذا أدى صاعاً بصاع رسول الله ﷺ، ولا يؤدي ما يخرجه من الحب لا يؤدي إلا الحب نفسه لا يؤدي سوقاً ولا دقيقاً، ولا يؤدي قيمته، ولا يؤدي أهل البادية من شيء يقتاتونه من الفث والحنظل وغيره، أو تمره لا تجوز في الزكاة ويكلفون أن يؤدوا من قوت أقرب البلاد إليهم ممن يقتات الحنطة والذرة والعلس والشعير والتمر والزبيب لا غيره، وإن أدوا أقطأ أجزأ عنهم، وما أدوا، أو غيرهم من شيء ليس في أصله الزكاة غير الأقطأ أعداداً.

قال الشافعي: ولا أعلم أحداً يقتات القطينة؛ فإن كان أحد يقتاتها أجزاء عنه؛ لأن في أصلها الزكاة؛ وإن لم يقتتها لم تجز عنه، ولا يجوز أن يخرج رجل نصف صاع حنطة ونصفها شعيراً، وإن كان قوته الشعير، لا يجوز أن يخرج زكاة إلا من صنف واحد ويجوز أن يخرج عن نفسه وعن بعض من يموت حنطة ويخرج عن بعض من يموت شعيراً كما يجوز أن يعطي في الصدقة السنن الأعلى، وإن كان قوته حنطة فإراد أن يؤدي شعيراً لم يكن له؛

لأنه أدنى مما يقوت، ولا يكون له أن يخرج تمراً طيباً وتمراً رديئاً ولا شيئاً دون شيء وجب عليه، وإن أخرج تمراً رديئاً، هو قوته أجزأه، وإن كان له تمر أخرج من وسطه الزكاة، فلا يجوز أن يخرج من تمر، أو حنطة ولا غيرهما إذا كان موسراً ولا معيباً، لا يخرجه إلا سالماً.

٧٥- بابُ ضِعْفِ زَكَاةِ الْفَطْرِ قَبْلَ قِسْمِهَا

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي: ومن أخرج زكاة الفطر عند محلها، أو قبله، أو بعده ليقسمها فضاقت منه، وكان ممن يجزئ زكاة الفطر فعليه أن يخرجها حتى يقسمها، أو يدفعها إلى الولي. وكذلك كل حق وجب عليه، فلا يبره منه إلا أدائه ما كان من أهل الأداء الذين يجب عليهم.

قال الشافعي: وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجزئ فيها غير ذلك؛ فإن تولاهما رجل قسمها على ستة أسهم؛ لأن سهم العاملين وسهم المؤلفة ساقطان.

قال: ويسقط سهم العاملين؛ لأنه تولاهما بنفسه فليس له أن يأخذ عليها أجراً ويقسمها على الفقراء والمساكين، وفي الزبائ وهم المكاتبون والغارمين، وفي سبيل الله وابن السبيل فاي صنف من هؤلاء لم يجده فعليه ضمان حقه منها.

قال الشافعي: ويعطي الرجل زكاة ماله ذوي رحمه إذا كانوا من أهلها، وأقربهم به أحبهم إلى أن يعطيه إياها إذا كان ممن لا تلزمه نفقته بكل حال، لو أنفق عليه متطوعاً أعطاه منها؛ لأنه متطوع بنفقته لا أنها لازمة له.

قال الشافعي: واختار قسم زكاة الفطر بنفسه على طرحها عند من تجمع عنده.

٧٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمِّلِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ وَرَجُلًا يَقُولُ لَهُ: إِنَّ عَطَاءَ أَمَرَنِي أَنْ أُطْرَحَ زَكَاةَ الْفَطْرِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَفَتَأْكُلُ الْعِلْجَ بِغَيْرِ رَأْيٍ؟ أَقْسَمْتُهَا، فَلَئِنَّمَا يُعْطِيهَا ابْنُ هِشَامٍ أَخْرَاسَهُ، وَمِنْ شَاءَ. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٤)]

٧٣٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الزَّكَاةِ، فَقَالَ: أَعْطَاهَا أَنْتَ فَقُلْتَ: أَلَمْ يَكُنْ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ أَذْفَعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ؟ قَالَ: بَلَى. وَلَكِنِّي لَا أَرَى أَنَّ تَذْفَعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٣٢-٣٣٣/٤)]

أفضل.

٧٣٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يُخْرِجُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَّا التَّمْرَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَإِنَّهُ أَخْرَجَ شَعِيرًا.

قال الشافعي: وأحسب نافعاً كان مع عبد الله بن عمر، هو يقتات الحنطة وأحب إلي ما وصفت من إخراج الحنطة.

قال الشافعي: وإن اقتات قوم ذرة، أو دخنأ، أو سلتأ، أو أرزأ، أو أي حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها؛ لأن رسول الله ﷺ إذ فرض زكاة الفطر من الطعام وسمى شعيراً وتمراً، فقد عقلنا عنه أنه أراد من القوت؛ فكان ما سمي من القوت ما فيه الزكاة، فإذا اقتاتوا طعاماً فيه الزكاة فأخرجوا منه جزءاً عنهم إن شاء الله تعالى، وأحب إلي في هذا أن يخرجوا حنطة إلا أن يقتاتوا تمراً، أو شعيراً فيخرجوا أيهما اقتاتوا.

٧٨ - باب الرجل يختلف قوته الثاني

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان الرجل يقتات حبواً شعيراً وحنطة وزبيباً وتمراً فأحب إلي أن يؤدي من الحنطة، ومن أيها أخرج أجزاء؛ فإن كان يقتات حنطة فأراد أن يخرج زبيباً، أو تمراً، أو شعيراً كرهته وأحببت أن يعيد، وإن اقتات قوم ذرة، أو دخنأ، أو أرزأ، أو سلتأ، أو أي حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها.

وكذلك إن اقتاتوا القطنية.

٧٩ - باب من أعسر بزكاة الفطر

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: ومن أهل عليه سؤال، هو معسر بزكاة الفطر، ثم أيسر من يوم الفطر، أو بعده فليس عليه زكاة الفطر وأحب إلي أن يؤدي زكاة الفطر متى أيسر في شهرها، أو غيره.

قال: وإنما قلت وقت زكاة الفطر هلال سؤال؛ لأنه خروج الصوم ودخول أول شهر الفطر كما لو كان لرجل على رجل حق في انسلاخ شهر رمضان حل إذا رأى هلال سؤال لا إذا طلع الفجر من ليلة هلال سؤال، لو جاز هذا في كل يوم من سؤال بعد يوم وعشر وأكثر ما لم ينسلخ سؤال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر ويأخذها إذا كان محتاجاً وغيرها من الصدقات المفروضات وغيرها، وكل مسلم في الزكاة سواء.

قال الشافعي: وليس على من لا عرض له ولا نقد، ولا

٧٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَعَثُّ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ الَّتِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً. [أخرجه مالك (٢٨٥/١)]

٧٦ - باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثاني

قال الشافعي: فمن أخرج زكاة الفطر عند علمها، أو قبله، أو بعده ليقسمها فضاقت منه، وكان ممن يحب فعله أن يخرجها حتى يقسمها، أو يدفعها إلى الوالي كذلك كل حق وجب عليه، فلا يبرأ منه إلا بأدائه، وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجرى فيها غير ذلك، وإذا تولاهما الرجل، فقسمها قسمها على ستة أسهم؛ لأن سهم العاملين والمؤلفة قلوبهم ساقطان ويقسمها على الفقراء والمساكين، وفي الرقاب وهم المكاتبون والغارمين، وفي سبيل الله وابن السبيل، فأي صنف من هؤلاء لم يعط، هو يجده فعليه ضمان حقها منها وللرجل إذا أخرج زكاة الفطر أن يعطيها ذوي رحمه إذا كانوا من أهلها وأقربهم به أحقهم أن يعطيه إذا كانوا ممن لا تلزمهم نفقتهم.

وقسم الرجل زكاة الفطر حسن وطرحها عند من تجمع عنده يجهز إن شاء الله.

كان ابن عمر وعطاء بن أبي رباح يدفعانها إلى الذي تجمع عنده.

قال الربيع: مثل الشافعي عن زكاة الفطر، فقال: تليها أنت بيدك أحب إلي من أن تطرحها من قبل أنك على يقين إذا أعطيتها بنفسك، وأنت إذا طرحتها لم تتيقن أنها وضعت في حقها.

٧٧ - باب الرجل يختلف قوته

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا كان الرجل يقتات حبواً مختلفة شعيراً وحنطة وتمراً وزبيباً فالاختيار له أن يخرج زكاة الفطر من الحنطة، ومن أيها أخرج أجزاء إن شاء الله تعالى.

قال: فإن كان يقتات حنطة فأراد أن يخرج زبيباً، أو تمراً، أو شعيراً كرهت له ذلك وأحببت لو أخرجها أن يعيد فيخرجها حنطة؛ لأن الأغلب من القوت كان في زمن النبي ﷺ بالمدينة التمر، وكان من يقتات الشعير قليلاً، ولعله لم يكن بها أحد يقتات حنطة، ولعل الحنطة كانت بها شبيهاً بالطريقة، ففرض النبي ﷺ أن عليهم زكاة الفطر من قوتهم، ولا أحب إذا اقتات رجل حنطة أن يخرج غيرها وأحب لو اقتات شعيراً أن يخرج حنطة؛ لأنها

يَجِدُ قُوَّةَ يَوْمِهِ أَنْ يَسْتَسْلِفَ زَكَاةً.

٨٠- بابُ جماعِ فرضِ الزكاة

أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الزَّكَاةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ قَدْ كَتَبْنَاهُ فِي آخِرِ الزَّكَاةِ، فَقَالَ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» يَعْنِي أَعْطُوا الزَّكَاةَ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ لَنَبِيِّهِ ﷺ: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا الْآيَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَفَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ أَنْ يُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ إِلَى مَنْ جَعَلَتْ لَهُ وَفَرَضَ عَلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ أَنْ يُؤَدِّيَهَا إِلَى الْوَالِيِّ إِذَا لَمْ يُؤَدِّهَا، وَعَلَى الْوَالِيِّ إِذَا آذَاهَا أَنْ لَا يَأْخُذَهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ سَمَّاها زَكَاةً وَاحِدَةً لَا زَكَاتَيْنِ وَفَرَضَ الزَّكَاةَ مِمَّا أَحْكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَفَرَضَهُ فِي كِتَابِهِ، ثُمَّ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ وَيَبَيِّنُ فِي أَيِّ الْمَالِ الزَّكَاةُ، وَفِي أَيِّ الْمَالِ تَسْقُطُ وَكَمْ الْوَقْتُ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ الْمَالُ حَلَّتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ لَمْ تَكُنْ فِيهِ زَكَاةٌ وَمَوَاقِيتُ الزَّكَاةِ، وَمَا قَدَرُهَا فَمِنْهَا خَمْسٌ وَمِنْهَا عَشْرٌ وَمِنْهَا نِصْفُ عَشْرِ وَمِنْهَا رُبْعُ عَشْرِ وَمِنْهَا بَعْدُ يَخْتَلِفُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا بَيَانُ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ مِنَ الْإِبَانَةِ عَنْهُ.

قَالَ: وَكُلُّ مَا وَجِبَ عَلَى مُسْلِمٍ فِي مَالِهِ بِلَا جُنَائِصٍ جَنَاهَا، أَوْ جَنَاهَا مِنْ يَكُونُ عَلَيْهِ الْعَقْلُ وَلَا تَطْوِيعٌ تَطْوِيعٌ بِهِ وَلَا شَيْءٌ أَوْجِبَهُ هُوَ فِي مَالِهِ فَهُوَ زَكَاةٌ وَالزَّكَاةُ صَدَقَةٌ كِلَاهُمَا هَا اسْمٌ، فَإِذَا وَلِيَ الرَّجُلُ صَدَقَةً مَالِهِ، أَوْ وَلِيَ ذَلِكَ الْوَالِي فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَقْسِمَهَا حَيْثُ قَسَمَهَا اللَّهُ لَيْسَ لَهُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهِ وَنَسَأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ.

عَلَى فَقْرَانَا؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. [تقدم]

قال: ولا تنقل الصدقة من موضع حتى لا يبقى فيه أحد يستحق منها شيئاً.

١ - جاع بيان أهل الصدقات

قال الشافعي رحمه الله: الفقير، والله أعلم من لا مال له ولا حرفة تقع منه موقعاً زمنياً كان أو غير زمن سائلاً كان أو متعقلاً والمساكين من له مال أو حرفة لا تقع منه موقعاً ولا تغنيه سائلاً كان أو غير سائل قال: وإذا كان فقيراً أو مسكيناً فأغناه وعياله كسبه أو حرفته، فلا يعطى في واحد من الوجهين شيئاً؛ لأنه غني بوجهه والعاملون عليها المتولون لقبضها من أهلها من السعاة، ومن أعانهم من عريف لا يقدر على أخذها إلا بمعرفته فأما الخليفة، ووالي الإقليم العظيم الذي تولى أخذها عاملٌ دونه فليس له فيها حق.

وكذلك من أعان والياً على قبضها ممن به الغنى عن معونته فليس له في سهم العاملين حق وسواء كان العاملون عليها أغنياء أو فقراء من أهلها كانوا أو غرباء إذا ولّوها فهم العاملون ويعطى أعوان إدارة والي الصدقة بقدر معوناتهم عليها ومنفعتهم فيها والمؤلفة قلوبهم من دخل في الإسلام، ولا يعطى من الصدقة شرك يتألف على الإسلام.

إن قال قائل: أعطى النبي ﷺ عام حنين بعض المشركين من المؤلفة قلوبهم العطايا من الفتي، ومن مال النبي ﷺ خاصة لا من مال الصدقة ومباح له أن يعطى من ماله، وقد حوّل الله تعالى المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموالهم وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم كما سمى لا على من خالف دينهم قال والرقاب المكاتبون من جيران الصدقة؛ فإن اتسع لهم السهم أعطوا حتى يحتقوا، وإن دفع ذلك الولي إلى من يعتقهم فحسن، وإن دفع إليهم أجزاء، وإن ضاقت السهماء دفع ذلك إلى المكاتبين فاستعانوا بها في كتابتهم والغارمون صنفان أذانوا في مصلحتهم أو معروف وغير معصية، ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والتقليد فيعطون في غرمهم لعجزهم؛ فإن كان لهم عروض أو نقد يقضون منه ديونهم فهم أغنياء لا يعطهم منها شيئاً ويقضون من عروضهم أو من تقدم ديونهم، وإن قضوها؛ فكان قسم الصدقة ولهم ما يكونون به أغنياء لم يعطوا شيئاً، وإن كان وهم فقراء أو مساكين فسألوا بأي الأصناف كانوا أعطوا؛ لأنهم من ذلك الصنف، ولم يعطوا من صدقة غيره قال: وإذا بقي في أيديهم من أموالهم ما يكونون به أغنياء، وإن كان عليهم فيه دين يحيط به لم يعطوا من السهماء شيئاً؛ لأنهم من أهل الغنى،

١٢ - كتاب قسم الصدقات

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ فاحكم الله عز وجل فرض الصدقات في كتابه، ثم أكدها، فقال: ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾.

قال: وليس لأحد أن يقسمها على غير ما قسمها الله عز وجل عليه ذلك ما كانت الأصناف موجودة؛ لأنه إنما يعطي من وجد للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وكقوليه ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ وكقوليه ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ ومعقول عن الله عز وجل أنه فرض هذا لمن كان موجوداً يوم يموت الميت، وكان معقولا عنه أن هذه السهماء لمن كان موجوداً يوم تؤخذ الصدقة وتقسم.

قال: وإذا أخذت الصدقة من قوم قسمت على من معهم في دراهم من أهل السهماء، ولم تخرج من جيرانهم إلى أحد حتى لا يبقى منهم أحد يستحقها.

٧٣٧- أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ قَضِيَ: أَيْمًا رَجُلٍ انْتَقَلَ مِنْ مِخْلَافٍ غَيْرِيَّةٍ فَعَثَرَهُ وَصَدَقْتُهُ إِلَى مِخْلَافٍ غَيْرِيَّةٍ.

قال الشافعي: هو ما وصفت من أنه جعل العشر والصدقة إلى جيران المال، ولم يجعلها على جيران مالك المال إذا ما نأى عن موضع المال.

٧٣٨- أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْجَرَّاحِ، أَوْ يَاقُوتُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِي، عَنْ أَبِي مَعْبُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ تَوَخَّذْ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتَرَدَّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ.

قال: وهذا مما وصفت من أنه جعل العشر والصدقة إلى جيران المال، ولم يجعلها على جيران مالك المال إذا نأى عن موضع المال.

٧٣٩- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، هُوَ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَاشَدْتُكَ اللَّهُ أَلَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا وَتَرُدَّهَا

٢- بابُ من طلبَ من أهل السَّهْمَانِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الأغلبُ من أمورِ الناسِ
أنهم غيرُ أغنياءَ حتى يعرفَ غناهم، ومن طلبَ من جيرانِ
الصدقةِ باسمِ فقر، أو مسكنةٍ أعطى ما لم يعلم منه غيره.

٧٤١- أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْخِيَارِ قَالَ حَدَّثَنِي رَجُلَانِ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَصَعَّدَ فِيهِمَا النَّظَرَ وَصَوَّبَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ شَيْئًا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِيَغْنِيَ وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٌ. [أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، السائي (٩٩/٥-١٠٠)]

قال الشافعي: رأى النبي ﷺ جلدأً ظاهرأً يشبه الاكسابَ الذي يستغنى به وغاب عنه العلمُ في المالِ وعلمَ أن قد يكونُ الجلدُ، فلا يغني صاحبه مكسبه به إمَّا لكثرةِ عيال، وإمَّا لضعفِ حرفةٍ فأعلمهما أنهما إن ذكرا أنهما لا غنى لهما بمالٍ ولا كسبٍ أعطاهما.

فَإِنْ قِيلَ: أَيْنَ أَعْلَمُهُمَا؟

قِيلَ: حَيْثُ قَالَ: لَا حَظَّ فِيهَا لِعَنَى وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٌ.

٧٤٢- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِثْحَانَ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ يَقُولُ: لَا تَقْضِلُ الصَّدَقَةَ لِفُغْنِي وَلَا لِذِي مِرَّةٍ. [أخرجه مرفوعاً أبو داود (١٦٣٤)، الرَّمْذِيُّ (٦٥٢)]

٧٤٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَجُلُ الصَّدَقَةَ إِلَّا لِغَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِغَارِمٍ، أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِرَجُلٍ لَهُ جَارٌ مَسْكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمَسْكِينِ فَأَهْدَى الْمَسْكِينُ لِلْغَنِيِّ. [أخرجه مالك (٢٦٨/١)، وصححه أبو داود (١٦٣٦)، ابن ماجه (١٨٤١)]

قال الشافعي: وبهذا قلنا يعطى الغازي والعامل، وإن كانا غنيتين والغارم في الحملاء على ما أبان رسول الله ﷺ لا غارم غيره إلا غارماً لا مال له يقضي منه فيعطى في غرمه، ومن طلب سهم ابن السبيل، وذكر أنه عاجز عن البلد الذي يريد إلا بالمعونة أعطي على مثل معنى ما قلت من أنه غير قوي حتى تعلم قوته بالمال، ومن طلب بأنه يغزو أعطي غنياً كان، أو فقيراً، ومن طلب بأنه غارم، أو عبد بأنه مكاتب لم يعط إلا بيسة تقوم على ما ذكر؛ لأن أصل أمر الناس أنهم غير غارمين حتى يعلم غرمهم والعييد أنهم غير مكاتبين حتى تعلم كتابتهم، ومن طلب بأنه من المؤلفقة

وأنهم قد يبرءون من الدين، فلا يعطوا حتى لا يبقى لهم ما يكونون به أغنياء قال وصنف أذنانا في حالات وإصلاح ذات بين ومعروفٍ ولهم عروض تحمل حملاتهم أو عاتمتها إن بيعت أضرب ذلك بهم، وإن لم يفتقروا فيعطى هؤلاء ما يوفّر عروضهم كما يعطى أهل الحاجة من الغارمين حتى يقضوا غرمهم.

٧٤٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ رَبَاعٍ، عَنْ كِنَانَةَ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ الْهَلَالِيِّ قَالَ: تَحَمَّلْتُ بِحَمَالَةٍ فَأَبَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ نَوِّدِيهَا أَوْ تَعْرِجُهَا عَنْكَ غَدًا إِذَا قَدِمَ نَعَمْ الصَّدَقَةُ يَا قَبِيصَةُ الْمَسْأَلَةُ حُرِّمَتْ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ رَجُلٍ تَحْمِلُ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا، ثُمَّ يُنْصَبُ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ أَوْ حَاجَةٌ حَتَّى شَهِدَ لَهُ أَوْ تَكَلَّمَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ أَوْ بِهٍ حَاجَةٌ أَوْ فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُنْصَبَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قِرَامًا مِنْ عَيْشٍ، ثُمَّ يُنْصَبُ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِبَةٌ فَاجْتَاوَتْ مَالَهُ حَتَّى يُنْصَبَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قِرَامًا مِنْ عَيْشٍ، ثُمَّ يُنْصَبُ، وَمَا مِوَى ذَلِكَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ فَهُوَ سُخْطٌ. [أَخْرَجَهُ

مسلم (١٠٤٤)، أبو داود (١٦٤٠)، النسائي (٨٩، ٨٨/٥)

قال الشافعي: وبهذا نأخذُ هو معنى ما قلت في الغارمين
وقول النبي ﷺ: تحِلُّ الْمَسْأَلَةُ فِي الْفَقَاةِ وَالْحَاجَةِ.

يعني، والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين
وقوله ﷺ: حَتَّى يُصِيبَ سَدَادًا مِنْ عَيْشٍ.

يعني، والله أعلم أقل من اسم الغنى وبذلك نقول، وذلك حين يخرج من الفقر أو المسكينة ويعطى من سهم سبيل الله جل وعز من غزا من جيران الصدقة فقيراً كان أو غنياً، ولا يعطى منهم غيرهم إلا أن يحتاج إلى الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم المشركين وابن السبيل من جيران الصدقة الذين يريدون السفر في غير معصية فيعجزون عن بلوغ سفرهم إلا بمعونة على سفرهم، وأما ابن السبيل فيقدر على بلوغ سفره بلا معونة، فلا يعطى؛ لأنه تم دخل في جملة من لا تحمل له الصدقة، وليس تمن استثنى أنها تحمل له ومخالف للغازي في دفع الغازي بالصدقة عن جماعة أهل الإسلام ومخالف للغارم الذي إذا ن في منفعة أهل الإسلام وإصلاح ذات البين والعامل الغني بصلاح أهل الصدقة هو مخالف للغني يهدي له المسلمون؛ لأن الهدية تطوع من المسلمين لا أن الغني أخذها بسبب الصدقة، وهذا يدل على أن الصدقة والعطايا غير المفروضة تحمل لمن لا تحمل له الصدقة من آل محمد وآل عليهم السلام ومن الأغنياء من الناس وغيرهم.

قلوبهم لم يعط إلا أن يعلم ذلك، وما وصفته يستحق به أن يعطى من سهم المؤلفة.

٣ - باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما

علم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أعطى الوالي القاسم الصدقة من وصفنا أن عليه أن يعطيه بقوله، أو يبتزقهم له، ثم علم بعد إعطائهم أنهم غير مستحقين لما أعطاهم نزاع ذلك منهم وأعطاه غيرهم ممن يستحقه.

قال: وإن أفلسوا به، أو فاتوه، فلم يقدر لهم على مال ولا عين، فلا ضمان على الوالي؛ لأنه أمين لمن يعطيه ويأخذ منه لا لبعضهم دون بعض، وإن أخطأ، وإنما كلف فيه الظاهر مثل الحكم، فلا يضمن الأمرين معاً، ومتى ما قدر على ما فات من ذلك، أو قدر على غيره أغرمهموه وأعطاه الذين استحقوه يوم كان قسمه.

قال الشافعي: وإن كانوا ماتوا دفعه إلى ورثته إن كانوا فقراء، أو أغنياء دفعه إليهم؛ لأنهم استحقوه في اليوم الذي أعطاه غيرهم وهم يومئذ من أهله، وإن كان المتولي القسم رب المال دون الوالي فعلم أن بعض من أعطاه ليس من أهل السهمان أما ما أعطاهم على مسكنة وفقير وغرم، أو ابن سبيل، فإذا هم ممالك، أو ليسوا على الحال التي أعطاهم لها رجع عليهم فأخذه منهم فقسمة على أهله؛ فإن ماتوا، أو أفلسوا، ففيها قولان: أحدهما أن عليه ضمانه وأدائه إلى أهله، ومن قال: هذا قال على صاحب الزكاة أن يوفيهما أهلها، ولا يرثه منها إلا أن يدفعها إلى أهلها كما لا يرثه ذلك من شيء، فأمّا الوالي فهو أمين في أخذها وإعطائها ألا ترى أنه لا يضمن صاحب الصدقة الدافع إلى الوالي، وأنه يبرأ بدفعه إليه الصدقة؛ لأنه أمر بدفعها إليه، والقول الثاني: أنه لا ضمان على صاحب الصدقة إذا قسمها على الاجتهاد كما لا يضمن الوالي.

قال: وإن أعطاهم رجلاً على أن يغزو، أو رجلاً على أن يسير من بلد إلى بلد، فأقاما نزاعاً منهما الذي أعطاهما وأعطاه غيرهما ممن يخرج إلى مثل خرجهما.

٤ - باب جماع تفريع السهمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ينبغي لوالي الصدقة أن يبدأ فيأمر بأن يكتب أهل السهمان، ويضعون مواضعهم ويحصى كل أهل صنف منهم على حديثهم فيحصى أسماء الفقراء والمساكين

ويعرف كم يخرجهم من الفقر، أو المسكنة إلى أدنى اسم الغنى وأسماء الغارمين ومبلغ غرم كل واحد منهم وابن السبيل وكم يبلغ كل واحد منهم البلدة الذي يريد والمكاتبين وكم يؤذي كل واحد منهم حتى يعتقوا وأسماء الغزاة وكم يكفهم على غايه مغازيهم ويعرف المؤلفة قلوبهم والعاملين عليها، وما يستحقون بعلمهم يكون قبضه الصدقات مع فراغه من معرفة ما وصفت من معرفة أهل السهمان، أو بعدها، ثم يميز الصدقة ثمانية أجزاء، ثم يفرقها كما أصف إن شاء الله تعالى، وقد مثلت لك مثلاً كان المال ثمانية آلاف فلكل صنف ألف لا يخرج عن صنف منهم من الألف شيء وفيهم أحد يستحقه فأحصينا الفقراء فوجدناهم ثلاثة والمساكين فوجدناهم مائة والغارمين فوجدناهم عشرة، ثم ميزنا الفقراء فوجدناهم يخرج واحد منهم من الفقر بمائة وآخر من الفقر بثلثمائة وآخر من الفقر بستمائة فأعطينا كل واحد ما يخرج من الفقر إلى الغنى وميزنا المساكين هكذا فوجدنا الألف يخرج المائة من المسكنة إلى الغنى فأعطيناهموا على قدر مسكنتهم كما وصفت في الفقراء لا على العدد ولا وقت فيما يعطى الفقراء والمساكين إلى ما يصيرهم إلى أن يكونوا ممن يقع عليهم اسم أغنياء لا غنى سنة ولا وقت، ولكن ما يعقل أنهم خارجون به من الفقر، أو المسكنة داخلون في أول منازل الغنى إن أغنى أحدهم درهم مع كسبه، أو ماله لم يزد عليه، وإن لم يغنه الألف أعطيها إذا اتسعت الأسهم، فإن رسول الله ﷺ قال: لا حظ فيها لغني والغني إذا كان غنياً بالمال ولا لقوي مكتسب يعني، والله تعالى أعلم، ولا فقير استغنى بكسبه؛ لأنه أحد الغنאים، ولكنه ﷺ فرق الكلامين لافتراق سبب الغنאים فالغني الأول الغنى بالمال الذي لا يضر معه ترك الكسب ويزيد فيه الكسب، هو الغنى الأعظم، والغنى الثاني الغنى بالكسب.

فإن قيل: قد يذهب الكسب بالمرض، قيل: ويذهب المال بالتلف، وإنما ينظر إليه بالحال التي يكون فيها القسم لا في حال قبلها ولا بعدها؛ لأن ما قبلها ماض، وما بعدها لا يعرف ما هو كائن فيه، وإنما الأحكام على يوم يكون فيه القسم والقسم يوم يكون الاستحقاق، ووجدنا الغارمين فنظرنا في غرمهم فوجدنا الألف تخرجهم معاً من الغرم على اختلاف ما يخرج كل واحد منهم فأعطيناهم الألف كلها على مثال ما أعطينا الفقراء والمساكين، ثم فعلنا هذا في المكاتبين كما فعلناه في الفقراء والمساكين والغارمين، ثم نظرنا في أبناء السبيل فميزناهم ونظرنا البلدان التي يريدون، فإن كانت بعيدة أعطيناهم الحملان والثقة، وإن كانوا يريدون البداة فالبداة وحدها، وإن كانوا يريدون البداة والرجعة فالبداة والرجعة والثقة مبلغ الطعام والشراب والكراء، وإن لم يكن لهم ملبس فالملبس بأقل ما يكفي من كان

ولا على العامل أن يأخذه؛ لأنَّه إن لم يأخذه ضاعت الصَّدَقَةُ إلا ترى أنَّ مالَ الْيَتِيمِ يكونُ بالموضع فيستأجرُ عليه إذا خيفَ ضيعته من يحفظه، وإن أتى ذلك على كثيرٍ منه وقَلَمَا يكونُ أن يعجزَ سهمُ العاملين عن مبلغِ أَجْرَةِ العامل، وقد يوجدُ من أهلِ الصَّدَقَةِ أمينٌ يرضى بسهمِ العاملِ وأقلُّ منه فيولاه أحبُّ إليَّ.

٥- بابُ جماع بيان قسم السَّهْمَانِ

قال الشافعي رحمه الله: وجماع ما قسمنا على السَّهْمَانِ على استحقاق كلِّ من سَمِيَ لا على العدد ولا على أن يعطى كلُّ صنفٍ سَهْمًا، وإن لم يعرفه بالحاجة إليه، ولا يمنعهم أن يستوفوا سهمانهم أن يأخذوا من غيرها إذا فضلَ عن غيرهم؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ أعطى كلَّ صنفٍ منهم سَهْمًا مَوْقِفًا فأعطيناه بالوجهين معًا؛ فكان معقولاً أنَّ الفقراءَ والمساكينَ والغارمينَ إذا أعطوا حتى يخرجوا من الفقرِ والسَّكْنَةِ إلى الغنى والغرمِ إلى أن لا يكونوا غارمينَ لم يكن لهم في السَّهْمَانِ شيءٌ وصاروا أغنياءَ كما لم يكن للأغنياء على الابتداء معها شيءٌ، وكانَ الَّذِي يخرجهم من اسمِ الفقرِ والسَّكْنَةِ والغرمِ يخرجهم من معنى أسمائهم، وهكذا المكتوبون، وكانَ ابنُ السَّبِيلِ والغازي يعطونَ ممَّا وصفت من كفايتهم مَوْنةً سيَّلهم وغزوهم وأجرةَ الْوَالِيِ العاملِ على الصَّدَقَةِ، ولم يخرجهم من اسمِ أن يكونوا بني سبيلٍ ولا غزاةً ولا عاملينَ ما كانوا مسافرينَ وغزاةً وعمالاً، فلم يعطوا إلا بالمعنى دونَ جماعِ الاسمِ، وهكذا المَوْنةُ قلوبهم لا يزولُ هذا الاسمُ عنهم، لو أعطي كلُّ صنفٍ من هؤلاء كلِّ السَّهْمَانِ.

قال: فهم يجتمعون في المعاني التي يعطونَ بها، وإن تفرقت بهم الأسماء.

٦- بابُ اتساع السَّهْمَانِ حتَّى تفضلَ عن بعضِ أهلها

أهلها

أخبرنا الرَّبِيعُ قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا اتَّسعت السَّهْمَانِ، فقد مثَّلت لها مثلاً كانت السَّهْمَانِ ثمانية آلاف فوجدنا الفقراءَ ثلاثة يخرجهم من الفقرِ مائةً والمساكينَ خمسة يخرجهم من المسكنة مائتان والغارمينَ أربعة يخرجهم من الغرمِ ألف، فيفضلُ عن الفقراءِ تسعمائة، وعن المساكينِ ثمانمائة واستغرق الغارمونَ سهمهم، فوقفنا الألفَ وسبعمائة التي فضلت عن الفقراءَ والمساكينَ، فضمامنها إلى السَّهْمَانِ الخمسة الباقية سهم الغارمينَ وسهم المَوْنةَ وسهم الرِّقَابِ وسهم سبيلِ الله وسهم ابنِ السَّبِيلِ، ثم ابتدأنا بالقسم بين هؤلاء الباقين كابتدأنا لو كانوا هم أهلُ السَّهْمَانِ ليس لأحدٍ من غيرِ أهلِ

من أهلِ صنفٍ من هذا وأتصدى، وإن كانَ المكانُ قريباً وابنُ السَّبِيلِ ضعيفاً فهكذا.

وإن كانَ قريباً وابنُ السَّبِيلِ قوياً، فالنَّفَقَةُ دونَ الحملِ إذا كانَ بلاداً يعيشي مثلها مأهولةً متصلةً المياه مأمونة؛ فإن انتابت مياهها، أو أخافت، أو أوحشت أعطوا الحملِ، ثم صنعَ بهم فيها كما وصفت في أهلِ السَّهْمَانِ قبلهم يعطونَ على المَوْنة لا على العدد.

ويعطى الغزاةُ الحملِ والرحلُ والسَّلاحُ والنَّفَقَةُ والكسوة؛ فإن اتَّسعَ المالُ زيدوا الخيلَ، وإن لم يتسعَ فحملِ الأبدانَ بالكراءِ ويعطونَ الحملِ بادئينَ وراجعينَ، وإن كانوا يريدونَ المقامَ أعطوا المَوْنةَ بادئينَ وقوةً على المقامِ بقدر ما يريدونَ منه قدرَ مغازيتهم ومؤناتهم فيها لا على العدد، وما أعطوا من هذا، ففضلٌ في أيديهم لم يضيقَ عليهم أن يتمولوه، ولم يكن للوالي أخذه منهم بعد أن يغزوا.

وكذلك ابنُ السَّبِيلِ.

قال: ولا يعطى أحدٌ من المَوْنةِ قلوبهم على الإسلام ولا إن كان مسلماً إلا أن ينزلَ بالمسلمينَ نازلةً لا تكونُ الطَّاعَةُ للوالي فيها قائمة ولا أهلُ الصَّدَقَةِ المولونَ أقوياءَ على استخراجها إلا بالمَوْنةِ لها وتكونُ بلادُ أهلِ الصَّدَقَاتِ متمتعةً بالبعد، أو كثرةُ الأهلِ، أو منعمهم من الأداء، أو يكونُ قومٌ لا يوثقُ بشيائهم فيعطونَ منها الشيءَ على قدر ما يرى الإمامُ على اجتهد الإمام لا يبلغ اجتهداه في حال أن يزيدهم على سهمِ المَوْنةِ وينقصهم منه إن قدرَ حتى يقوى بهم على أخذِ الصَّدَقَاتِ من أهلها، وقد روي أنَّ عديَّ بنَ حاتمٍ أتى أبا بكرٍ بنحو ثلثمائةٍ بعيرٍ صدقةً قومه فأعطاه منها ثلاثينَ بعيراً وأمره بالجهادِ معَ خالدٍ فجاهدَ معه بنحو من ألفي رجلٍ، ولعلَّ أبا بكرٍ أعطاه من سهمِ المَوْنةِ إن كانَ هذا ثابتاً، فإنِّي لا أعرفه من وجهٍ يشبه أهلَ الحديث، هو من حديثٍ من ينسبُ إلى بعضِ أهلِ العلمِ بالرواية.

قال: ويعطى العاملونَ عليها بقدر أجورِ مثلهم فيما تكلفوا من السفرِ وقاموا به من الكفاية لا يزدادونَ عليه شيئاً وينبغي للوالي أن يستأجرهم أَجْرَةً؛ فإن أغفلَ ذلك أعطاهم أَجْرَ أمثالهم؛ فإن تركَ ذلك لم يسعهم أن يأخذوا إلا قدرَ أجورِ أمثالهم وسواء كانَ ذلك سَهْمًا من أسهمِ العاملينَ، أو سهمِ العاملينَ كلِّه إنما لهم فيه أجورُ أمثالهم؛ فإن جاوزَ ذلك سهمَ العاملينَ، ولم يوجد أحدٌ من أهلِ الأمانة والكفاية يلي إلا بمجاوزةِ العاملينَ رأيت أن يعطيهم الْوَالِيِ سهمَ العاملينَ تاماً ويزيدهم قدرَ أجورِ أمثالهم من سهمِ النبي ﷺ من النِّيةِ والغنيمةِ، لو أعطاهم من السَّهْمَانِ معه حتى يوفيهما أجورَ أمثالهم ما رأيت ذلك، والله أعلمُ ضيقاً عليه

٨ - باب ضيق السهمان عن بعض

أهلها دون بعض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لو كانت السهمان ثمانية وأهل السهمان وأقربون فجمعنا الفقراء فوجدناهم، ووجدنا المساكين مائة يخرجهم من المسكنة ألف والغارمين فوجدناهم ثلاثة يخرجهم من الغرم ألف فسأل الفقراء والمساكين أن يجعل المال كله بينهم فوضى على قدر استحقاقهم منه لم يكن ذلك لهم، وأعطى كل صنف منهم كاملاً وقسم بين أهل كل صنف على قدر استحقاقهم؛ فإن أغناهم فذاك، وإن لم يقنهم لم يعطوا شيئاً إلا ما فضل عن غيرهم من أهل السهمان، وإن لم يفضل عن غيرهم شيء لم يزدوا على سهمهم، لو كانت المسألة جاهلاً فضاعت السهمان عنهم كلهم، فلم يكن منهم صنف يستغني بسهمه، أو في كل صنف منهم سهمه، لم يزد عليه؛ لأنه ليس في المال فضل يعاد به عليه، لو كان أهل صنف منهم متمسكين لو تركوا، ولم يعطوا في علمهم ذلك لما شكروا وأهل كل صنف منهم يخاف هلاكهم لكثرتهم وشدة حاجتهم وضيق سهمهم لم يكن للوالي أن يزيدهم على سهمهم من سهم غيرهم حتى يستغني غيرهم، ثم يرد فضلاً إن كان عليهم مع غيرهم، ولم يجعلهم أولى بالفضل من غيرهم، وإن كانوا أشد حاجة، كما لا يجعل ما قسم لقوم على قوم بمعنى لغيرهم لشدة حاجة ولا علة، ولكن يوفى كل ما جعل له، وهكذا يصنع بجميع السهمان، لو أجذب أهل بلد وهلك مواشيهم حتى يخاف تلفهم وأهل بلد آخر مخصبون لا يخاف عليهم لم يميز نقل صدقاتهم عن جبرتهم حتى يستغنوا، فلا ينقل شيء جعل لقوم إلى غيرهم أخرج منهم؛ لأن الحاجة لا تحق لأحد أن يأخذ مال غيره.

٩ - باب قسم المال على ما يوجد

قال الشافعي: وأي مال أخذت منه الصدقة قسم المال على وجهه، ولم يبدل بغيره، ولم يبع؛ فإن اجتمع حق أهل السهمان في بيع، أو بقره، أو شاة، أو دينار، أو درهم، أو اجتمع فيه اثنان من أهل السهمان وأكثر أعطوه وأشرك بينهم فيه كما يعطى الذي وهب لهم وأوصى لهم به وأقر لهم به واشتروه بأموالهم.

وكذلك إن استحق أحد عشر وعشر نصفه وآخر ما بقي منه أعطوه على قدر ما استحقوا منه، وهكذا يصنع في جميع أصناف الصدقات لا يختلف فيه في الماشية كلها والدنانير والدرهم حتى يشرك بين النقر في الدرهم والدينار لا يباع عليهم بغيره ولا تباع الدنانير بدرهم ولا الدراهم بفلوس ولا بجنط، ثم

السهمان معهم، فأعطيناهم سهمانهم، والفضل عمن استغنى من أهل السهمان منهم، فإذا استغنى صنف منهم بأقل من سهمه جعل في جملة الأصل، هو الثمن، وما رد عليهم من الفضل عن أهل السهمان، وأرد الفضل عنه على أهل السهمان معاً، كما أرد عليه، وعلى أهل السهمان معه الفضل عن غيره.

٧ - باب اتساع السهمان عن بعض وعجزها عن بعض

بعض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كانت السهمان ثمانية آلاف؛ فكان كل سهم ألفاً فأحصينا الفقراء فوجدناهم خمسة يخرجهم من الفقر خمسمائة، ووجدنا المساكين عشرة يخرجهم من المسكنة خمسمائة، ووجدنا الغارمين عشرة يخرجهم من الغرم خمسة آلاف فسأل الغارمون أن يبدأ بالقسم بينهم فوضى على قدر استحقاقهم بالحاجة فليس ذلك لهم ويعطى كل صنف منهم سهمه حتى يستغني عنه، فإذا استغنى عنه رد على أهل السهمان معاً، ولم يكن أحد منهم بأحق به من جميع أهل السهمان، ثم هكذا يصنع في جميع أهل السهمان، وفي كل صنف منهم سهمه، ولا يدخل عليه غيره حتى يستغني، ثم لا يكون أحد أحق بالفضل عنه من أهل السهمان من غيره؛ فإن اختلف غرم الغارمين؛ فكان عدتهم عشرة وغرم أحدهم مائة وغرم الآخر ألف وغرم الآخر خمسمائة فسألوا أن يعطوا على العدد لم يكن ذلك لهم وجمع غرم كل واحد منهم؛ فكان غرمهم عشرة آلاف وسهمهم ألفاً فيعطى كل واحد منهم عشر غرمه بالغاً ما بلغ، فيعطى الذي غرمه مائة عشرة، والذي غرمه ألف مائة، والذي غرمه خمسمائة خمسين، فيكونون قد سوي بينهم على قدر غرمهم لا على عددهم، ولا يزد عليه؛ فإن فضل فضل عن أحد من أهل السهمان معهم عيذ به عليهم، وعلى غيرهم فأعطى كل واحد منهم ما يصيبه لعشر غرمه، فإذا لم تكن رقاب ولا مؤلف ولا غارمون ابتدأ القسم على خمسة أسهم، ففضت الثمانية أسهم عليه أخماساً، وهكذا كل صنف منهم لا يوجد، وكل صنف استغنى عيذ بفضل على من معه من أهل السهمان، ولا يخرج من الصدقة شيء عن بلده الذي أخذت به، قل ولا كثر، حتى لا يبقى واحد من أهل السهمان إلا أعطي حقه، لو فقد أهل السهمان كلهم إلا الفقراء والعاملين، قسمت الثمانية عليهم، حتى يوفى الفقراء ما يخرجهم من الفقر، ويعطى العاملون بقدر إجزائهم.

يفرق بينهم، وأما التمر والزبيب، وما أخرجت الأرض، فإنه يكال لكل حقه.

١٠- باب جماع قسم المال من الوالي ورب المال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وجميع ما أخذ من مسلم من صدقة فطر وخمس ركاز وزكاة معدن وصدقة ماشية وزكاة مال وعشر زرع وأي أصناف الصدقات أخذ من مسلم فقسمة واحد على الآية التي في براءة «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ» الآية لا يختلف، وسواء قليله وكثيره على ما وصفت، فإذا قسمه الوالي، ففيه سهم العاملين منه ساقط؛ لأنه لا عامل عليه يأخذه، فيكون له أجره فيه والعاملون فيه عدم؛ فإن قال رب المال: فأنا إني أخذه من نفسي وجمعه وقسمه فأخذ أجر مثلي قيل إنه لا يقال لك عامل نفسك، ولا يجوز لك إذا كانت الزكاة فرضاً عليك أن يعود إليك منها شيء؛ فإن أدت ما كان عليك أن تؤديه وإلا كنت عاصياً لو منعته.

فإن قال: فإن وليتها غيري؟

قيل: إذا كنت لا تكون عاملاً على غيرك لم يكن غيرك عاملاً إذا استعملته أنت، ولا يكون وكيلك فيها إلا في معنك، أو أقل؛ لأن عليك تفريقها، فإذا تحقق منك فليس لك الانتقاص منها لما تحققت بقيامه بها.

قال: ولا أحب لأحد من الناس يولي زكاة ماله غيره؛ لأن الحاسب بها المستول عنها هو، فهو أولى بالاجتهاد في وضعها مواضعها من غيره، وأنه على يقين من فعل نفسه في أدائها، وفي شك من فعل غيره لا يدرى أذاها عنه، أو لم يؤدها.

فإن قال: أخاف جاني، فهو يخاف من غيره مثل ما يخاف من نفسه، ويستيقن فعل نفسه في الأداء ويشك في فعل غيره.

١١- باب فضل السهمان عن جماعة أهلها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويعطي الولاة جميع زكاة الأموال الظاهرة، الثمرة، والزرع، والمعادن، والماشية.

فإن لم يأت الولاة بعد حلولا لم يسع أهلها إلا قسمها؛ فإن جاء الولاة بعد قسم أهلها لم يأخذوها منهم ثانية؛ فإن ارتابوا بأحد وخافوا دعواه الباطل في قسمها، فلا بأس أن يحلفوه بالله لقد قسمها كاملة في أهلها، وإن أعطوهم زكاة التجارات أجزأهم ذلك إن شاء الله تعالى، وإن قسموها دونهم، فلا بأس، وهكذا زكاة الفطر والركاز.

١٢- باب تدارك الصدقات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا ينبغي للوالي أن يؤخر الصدقة عن محلها عاماً واحداً؛ فإن أخرها لم ينبغ لرب المال أن يؤخر؛ فإن فعلاً معاً قسمها معاً في ساعة يمكنهما قسمها لا يؤخرانها بحال؛ فإن كان قوم في العام الماضي من أهلها وهم العام من أهلها، وكان يقوم حاجة في عامهم هذا وكانوا من أهلها، ولم يكونوا في العام الماضي أعطي الذين كانوا في العام الماضي من أهلها صدقة العام الماضي؛ فإن استغنوا به، لم يعطوا منه في هذا العام شيئاً.

وكذلك لو أخذت الصدقة ورجل من أهلها، فلم تقسم حتى أيسر، لم يعط منها شيئاً، ولا يعطى منها حتى يكون من أهلها يوم تقسم، وإن لم يستغنوا بصدقة العام الماضي كانوا شركاء في صدقة عامهم هذا مع الذين استحقوا في عامهم هذا بأن يكونوا من أهلها، ولا يدفعهم عن الصدقة العام وهم من أهلها بأن يكونوا استوجبوها في العام الماضي قبله على قوم لم يكونوا من أهلها، وإنما يستحقها في العامين معاً الفقراء والمساكين والغارمون والرقاب، فأما من سواهم من أهل السهمان، فلا يؤتى لعام أول، وذلك أن العاملين إنما يعطون على العمل فهم لم يعملوا عام أول، وإن ابن السبيل والغزاة إنما يعطون على الشخص واهم لم يشخصوا عام أول، أو شخصوا فاستغنوا عنها، وإن المولفة قلوبهم لا يعطون إلا بالتأليف في قومهم للعون على أخذها وهي في عام أول لم تؤخذ فيعينون عليها.

١٣- باب جيران الصدقة

قال الشافعي رحمه الله: كانت العرب أهل الصدقات وكانت تجاور بالقرابة ليمتنع بعضها على بعض لمن أرادها، فلما أمر النبي ﷺ أن تؤخذ الصدقة من أغنيائهم وترد على فقرائهم كان بينا في أمره أنها ترد على الفقراء الجيران للمأخوذ منه الصدقة، وكانت الأخبار بذلك متظاهرة على رسل رسول الله ﷺ إلى الصدقات أن أحدهم يأخذها من أهل هذا البيت ويدفعها إلى أهل هذا البيت ينجم إذا كانوا من أهلها.

وكذلك قضى معاذ بن جبل حين بعثه رسول الله ﷺ أنه أيما رجل انتقل عن مخلص عشيرته إلى غير مخلص عشيرته فصدقته وعشرته إلى مخلص عشيرته يعني إلى جوار المال الذي تؤخذ منه الصدقة دون جوار رب المال فهذا نقول إذا كان للرجل مال ببلد، وكان ساكناً ببلد غيره قسّمت صدقته على أهل البلد الذي به ماله الذي فيه الصدقة كانوا أهل قرابة له، أو غير قرابة،

والغنم في أصول آذانها ويعمل ميسم الصدقة مكتوباً لله ويعمل ميسم الغنم الطفت من ميسم الإبل والبقر. وإنما قلت ينبغي له لما بلغنا أن عمال النبي ﷺ كانوا يسمون.

وكذلك بلغنا أن عمال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كانوا يسمون.

٧٤٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنَّ فِي الظَّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ: نَذْفَعُهَا إِلَى أَهْلِ بَيْتِي يَتَفَعَّلُونَ بِهَا. قَالَ: فَقُلْتُ وَهِيَ عَمِيَاءُ؟ فَقَالَ: يَقَطُرُونَهَا بِالْإِبِلِ. قُلْتُ: فَكَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: أَمِنْ نَعَمِ الْجَزْيَةِ أَمْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ؟ فَقُلْتُ: لَا. بَلْ مِنْ نَعَمِ الْجَزْيَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَرَدْتُمْ وَاللَّهِ أَكْلَهَا؟ فَقُلْتُ: إِنَّ عَلَيْهَا وَسْمَ الْجَزْيَةِ. قَالَ فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ فَأَتَيْتُ بِهَا فَتُجِرَتْ وَكَانَتْ عِنْدَهُ صِحَافٌ تَسْعُ، فَلَا تَكُونُ فَالِكَيْتَةٍ وَلَا طُرْفَةً إِلَّا جَعَلَ مِنْهَا فِي تِلْكَ الصِّخَافِ قَبْعَتٌ بِهَا إِلَى أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَكُونُ الَّذِي يَتَّبِعُ بِهِ إِلَى حَفْصَةَ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ نَقْصَانٌ كَانَ فِي حِطِّ حَفْصَةَ، قَالَ فَجَعَلَ فِي تِلْكَ الصِّخَافِ مِنْ لَحْمِ تِلْكَ الْجُزُورِ قَبْعَتٌ بِهَا إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنَ اللَّحْمِ فَصُنِعَ فَذَعَا الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ. [أخرجه مالك (٢٧٩/١)]

قال الشافعي: فلم تزل السعاة يبلغني عنهم أنهم يسمون كما وصفت، ولا أعلم في الميسم علة إلا أن يكون ما أخذ من الصدقة معلوماً، فلا يشتريه الذي أعطاه؛ لأنه شيء خرج منه لله عز وجل كما أمر رسول الله ﷺ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي فَرَسٍ حُمِلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَأَهُ يُبَاغُ أَنْ لَا يَشْتَرِيَهُ وَكَمَا تَرَكُ الْمُهَاجِرُونَ نَزُولَ مَنَازِلِهِمْ بِمَكَّةَ؛ لِأَنَّهُمْ تَرَكُوهَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

١٦ - باب العلة في القسم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا تولى الرجل قسم الصدقة قسمها على ستة أسهم أسقط منها سهم المؤلف قلوبهم إلا أن يجدهم في الحال التي وصفت يشخصون لمعونة على أخذ الصدقة فيعطيه، ولا سهم للعاملين فيها، وأحب له ما أمرت به الولي من تفريقها في أهل السهمان من أهل مصره كلهم ما كانوا موجودين؛ فإن لم يوجد من صنف منهم إلا واحد أعطاه سهم ذلك الصنف كله إن استحققه، وذلك أنني إن لم أعطه إياه، فإنما أخرجه إلى غيره ممن له معه قسم، فلم أجز أن أخرج عن صنف

وأما أهل الزرع والثمرة التي فيها الصدقة فأمرهم بيسم، يقسم الزرع والثمرة على جيرانها؛ فإن لم يكن لها جيران فأقرب الناس بها جواراً؛ لأنهم أولى الناس باسم جوارها.

وكذلك أهل المواشي الخصب والأوارك والإبل التي لا يتجمع بها، فأما أهل النجع الذين يتبعون مواقع القطر؛ فإن كانت لهم ديار، بها مياههم وأكثر مقامهم لا يؤثرون عليها إذا أخصبت شيئاً فأهل تلك الدار من المساكين الذين يلزمهم أن تكون الأغلب عليهم أولى كما كان جيران أهل الأموال المقيمين أولى بها؛ فإن كان فيهم من يتجمع بنجعهم، كان أقرب جواراً ممن يقيم في ديارهم إلى أن يقدم عليهم، وتقسم الصدقة على الناجعة المقيمة بنجعهم ومقامهم دون من انتجع معهم من غير أهل دارهم ودون من انتجعوا إليه في داره، أو لقيمهم في النجعة ممن لا يجاورهم، وإذا تخلف عنهم أهل دارهم، ولم يكن معهم متجع من أهلها يستحق السهمان جعلت السهمان في أهل دارهم دون من انتجعوا إليه.

ولقيمهم في النجعة من أهلها، لو انتقلوا بأموالهم وصدقاتهم بجيران أموالهم التي فروا بها، وإن بعدت نجعتهم حتى لا يعودوا إلى بلادهم إلا فيما تقصر فيه الصلاة، قسمت الصدقة على جيران أموالهم، ولم تحمل إلى أهل دارهم إذا صاروا منهم سفراً تقصر فيه الصلاة.

١٤ - باب فضل السهمان عن أهل الصدقة

قال الشافعي رحمه الله: وإذا لم يبق من أهل الصدقة إلا صنف واحد قسمت الصدقة كلها في ذلك الصنف حتى يستغنوا؛ فإذا فضل فضل عن إغنائهم نقلت إلى أقرب الناس بهم داراً.

قال: وإذا استوى في القرب أهل نسبهم وعدى قسمت على أهل نسبهم دون العدى، وإن كان العدى أقرب الناس بهم داراً، وكان أهل نسبهم منهم على سفر تقصر الصلاة فيه قسمت الصدقة على العدى إذا كان دون ما تقصر فيه الصلاة؛ لأنهم أولى باسم حضرتهم، ومن كان أولى باسم حضرتهم كان أولى بجوارهم، وإن كان أهل نسبهم دون ما تقصر فيه الصلاة والعدى أقرب منهم، قسمت على أهل نسبهم؛ لأنهم بالبادية غير خارجين من اسم الجوار، ولذلك هم في المتعة حاضرو المسجد الحرام.

١٥ - باب ميسم الصدقة

قال الشافعي رحمه الله: ينبغي لوالي الصدقة أن يسم كل ما يأخذ منها من إبل، أو بقرة، أو غنم، يسم الإبل والبقرة في أفخاذها

سَمَوْا شَيْئاً وَمِنْهُمْ مَحْتَاجٌ إِلَيْهِ.

قال: وإن وجدَ من كلِّ صنفٍ منهم جماعةٌ كثيرةٌ وضاعت زكاته أحببت أن يفرقتها في عامتهم بالغةً ما بلغت؛ فإن لم يفعل فأقلُّ ما يكفيهِ أن يعطيَ منهم ثلاثة؛ لأنَّ أقلَّ جِماعِ أهلِ سهمٍ ثلاثةٌ إنما ذكرهم الله عزَّ وجلَّ بجماعِ فقراءٍ ومساكين.

وكذلك ذكرَ من معهم؛ فإن قسمه على اثنين، هو يحدُّ ثالثاً ضمنَ ثلثِ السهم، وإن أعطاه واحداً ضمنَ ثلثي السهم؛ لأنَّه لو تركَ أهلَ صنفٍ وهم موجودون ضمنَ سهمهم، وهكذا هذا من أهلِ كلِّ صنفٍ؛ فإن أخرجه من بلدٍ إلى بلدٍ غيره كرهت ذلك له، ولم يبن لي أن أجعلَ عليه الإعادةَ من قبلِ أنَّه قد أعطاه أهله بالاسم، وإن تركَ موضعَ الجوار، وإن كانت له قرابةٌ من أهلِ السهمانِ ممن لا تلزمه النفقةُ عليه أعطاه منها، وكان أحقُّ بها من البعيدِ منه، وذلك أنَّه يعلمُ من قرابته أكثرُ مما يعلمُ من غيره.

وكذلك خاصَّته، ومن لا تلزمه نفقته من قرابته ما عدا أولاده، ووالديه، ولا يعطي ولدَ الولدِ صغيراً ولا كبيراً ولا زماً ولا أباً ولا أمّاً ولا جدّاً ولا جدةً زماً.

قال الربيعُ: لا يعطي الرجلُ من زكاةِ ماله لا أباً ولا أمّاً ولا ابناً ولا جدّاً ولا جدةً ولا أعلى منهم إذا كانوا فقراءً من قبلِ أن نفقتهم تلزمه وهم أغنياءُ به.

وكذلك إن كانوا غيرَ زمني لا يغنيهم كسبهم فهم في حدِّ الفقر لا يعطيهم من زكاته، وتلزمه نفقتهم، وإن كانوا غيرَ زمني مستغنيين بحرفتهم لم تلزمه نفقتهم وكانوا في حدِّ الأغنياء الذين لا يجوزُ أن يأخذوا من زكاةِ المال، ولا يجوزُ له ولا لغيره أن يعطيهم من زكاةِ ماله شيئاً، وهذا عندي أشبه بمذهب الشافعي.

قال الشافعي: ولا يعطي زوجته؛ لأنَّ نفقتها تلزمه، وإنما.

قلت: لا يعطي من تلزمه نفقتهم؛ لأنَّهم أغنياءُ به في نفقاتهم.

قال الشافعي: وإن كانت امرأته، أو ابنٌ له بلغَ فاذن، ثمَّ زمنٌ واحتاج، أو أبٌ له دائنٌ، أعطاهم من سهمِ الغارمين.

وكذلك من سهمِ ابنِ السَّبيل، ويعطيهم بما عدا الفقرَ والمسكنة؛ لأنَّه لا يلزمه قضاءُ الدينِ عنهم ولا حلُّهم إلى بلدٍ أرادوه، فلا يكونون أغنياءً عن هذا كما كانوا أغنياءً عن الفقرِ والمسكنةِ بإنفاقه عليهم.

قال: ويعطي أباه وجدَّه وأمه وجدَّته، وولده بالغيرِ غيرَ زمني من صدقته إذا أرادوا سفراً؛ لأنَّه لا تلزمه نفقتهم في حالاتهم تلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويعطي رجالهم أغنياءُ وفقراءُ

إذا غزوا، وهذا كله إذا كانوا من غيرِ آلِ محمَّدٍ ﷺ.

قال الشافعي: فأما آلُ محمَّدٍ الذين جعلَ لهم الخمسُ عوضاً من الصدقة، فلا يعطون من الصدقاتِ المفروضةِ شيئاً، قل، أو كثر، لا يحلُّ لهم أن يأخذوها، ولا يجزئُ عمن يعطيهموها إذا عرفهم، وإن كانوا محتاجينَ وغارمينَ، ومن أهلِ السهمان، وإن حبسَ عنهم الخمسُ، وليسَ منعهم حقُّهم في الخمسِ، يحلُّ لهم ما حرمَ عليهم من الصدقة.

قال: وآلُ محمَّدٍ الذين تحرمَ عليهم الصدقةُ المفروضةُ أهلُ الخمس، وهم أهلُ الشعب، وهم صليبةُ بني هاشمٍ وبني المطلب، ولا يجرمُ على آلِ محمَّدٍ صدقةُ التطوُّعِ إنما يجرمُ عليهم الصدقةُ المفروضة.

٧٤٥- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ مِنْ مِيقَاتِ النَّاسِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَقُلْتُ لَهُ: أَتَشْرَبُ مِنَ الصَّدَقَةِ وَهِيَ لَا تَحِلُّ لَكَ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا حَرَمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ.

قال الشافعي: وتصدق عليّ وفاطمة عليّ بني هاشمٍ وبني المطلب بأموالهما، وذلك أنَّ هذا تطوُّعٌ، وقبل النبي ﷺ الهدية من صدقةٍ تصدَّق بها على بريرة، وذلك أنَّها من بريرة تطوُّع لا صدقة.

قال: وإذا تولَّى العاملُ قسمَ الصدقاتِ قسمها على ما وصفت، وكان الأمرُ فيها عليه واسعاً؛ لأنَّه يجمعُ صدقاتَ عامةٍ فتكثر، فلا يحلُّ له أن يؤثرَ فيها أحداً على أحدٍ علماً مكانه؛ فإن فعلَ على غيرِ الاجتهاد خشيت عليه المائمه، ولم يبن لي أن أضمنه إذا أعطاهما أهلها.

وكذلك لو نقلها من بلدٍ إلى بلدٍ فيه أهلُ الأصناف لم يتبين لي أن أضمنه في الحالين.

قال: ولو ضمنه رجلٌ كان مذهباً، والله أعلم.

قال: فأما لو تركَ العاملُ أهلَ صنفٍ موجودين حيث يقسمها، هو يعرفهم وأعطى حظَّهم غيرهم ضمن؛ لأنَّ سهمَ هؤلاء بين في كتابِ الله تبارك وتعالى، وليسَ أن يعمَّهم يئناً في النص.

وكذلك إذا قسمها الوالي لها فتركَ أهلَ سهمٍ موجودين ضمنَ لما وصفت.

قال الشافعي: الفقيرُ الذي لا حرفة له ولا مال، والمسكينُ الذي له شيء، ولا يقومُ به.

وكذلك هو في اللسان، والعرب تقول للرجل فقير مسكين ومسكين فقير، وإنما المسكنة والفقر لا يكونان بحرفة ولا مال.

١٨ - قسم الصدقات الثاني

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: فرض الله عز وجل على أهل دينه المسلمين في أموالهم حقاً لغيرهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه لا يسع أهل الأموال حبسه عن أموالهم بدفعه إليه من أهله، أو ولاته، ولا يسع الولاة تركه لأهل الأموال؛ لأنهم آمناء على أخذه لأهله منهم، قال الله عز وجل لنبيه ﷺ: خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ.

ففي هذه الآية دلالة على ما وصفت من أن ليس لأهل الأموال منع ما جعل الله عز وجل عليهم ولا لمن وليهم ترك ذلك لهم، ولا عليهم.

٧٤٦ - أخبرنا إبراهيم بن سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: لَمْ يَتْلَعْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ أَخَذَا الصَّدَقَةَ مُتَنَاءً، وَلَكِنْ كَانَا يَتَعَنَّا عَلَيْهَا فِي الْخُضْبِ وَالْجَذْبِ وَالسَّمَنِ وَالْعَجْفِ، وَلَا يُضَمَّنَانِيَا أَهْلَهَا، وَلَا يُؤْخَرَانِيَا عَنْ كُلِّ عَامٍ؛ لَأَنَّا أَخَذَهَا فِي كُلِّ عَامٍ سَنَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البيهقي (١١٠/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم نعلم رسول الله ﷺ آخرها عاماً لا يأخذها فيه، وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: لو منعوني عناقاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها لا تفرقوا بين ما جمع الله. [هضم]

قال الشافعي: هذا إنما هو فيما أخذ من المسلمين خاصة؛ لأن الزكاة والطهور إنما هو للمسلمين والدعاء بالأجر والبركة.

قال الشافعي: وإذا أخذ صدقة مسلم دعا له بالأجر والبركة كما قال الله عز وجل: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أي ادع لهم فما أخذ من مسلم فهو زكاة والزكاة صدقة والصدقة زكاة وطهور أمرهما ومعناهما واحد.

وإن سميت مرة زكاة ومرة صدقة هما اسمان لها بمعنى واحد، وقد تسمي العرب الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وهذا بين في كتاب الله عز وجل، وفي سنة رسول الله ﷺ، وفي لسان العرب، قال الله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ قال أبو بكر: لو منعوني عناقاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه لا تفرقوا بين ما جمع الله يعني، والله أعلم قول الله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ واسم ما أخذ من الزكاة صدقة، وقد سماها الله تعالى في القسم صدقة، فقال: ﴿إِنَّمَا

١٧ - باب العلة في اجتماع أهل الصدقة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الصدقة ثمانية آلاف وأهل السهمان موجودين؛ فكان فيهم فقير واحد يستغرق سهمه ومسكين واحد يستغرق سهمه وغارمون مائة يعجز السهم كله عن واحد منهم فسأل الغارمون أن يعطى الفقراء والمساكين ثلث سهم؛ لأنه واحد وأقل ما يجزي عليه أن يعطى إذا وجدوا ثلاثة، قيل ليس ذلك لكم؛ لأنكم لا تستحقون من سهم الفقراء والمساكين شيئاً أبداً ما كان منهم محتاج إليه والسهم مجموع مقتصر به عليهم ما احتاج إليه أحد منهم، فإذا فضل منه فضل كتسم وغيركم من أهل السهمان فيه سواء وأنتم لا تستحقون إلا بما يستحق به واحد منهم.

وكذلك هذا في جميع أهل السهمان، وإذا كان فيهم غارمون لا أموال لهم عليهم ديون فاعطوا مبلغ غرمهم، أو أقل منه، فقالوا: نحن فقراء غارمون، فقد أعطينا بالغرم وأنتم ترونا أهل فقر، قيل لهم: إنما نعطيكم بأحد المعنيين، لو كان هذا على الابتداء، فقال: أنا فقير غارم، قيل له: اختر بأي المعنيين شئت أعطيناك؛ فإن شئت بمعنى الفقر، وإن شئت بمعنى الغرم.

فأيهما اختار هو أكثر له أعطيناه، وإن اختار الذي هو أقل لعطائه أعطيناه وأيهما قال هو الأكثر أعطيناه به، ولم نعطه بالآخر، فإذا أعطيناه باسم الفقر فلغرمائه أن يأخذوا مما في يده حقوقهم كما لهم أن يأخذوا مالا لو كان له.

وكذلك إن أعطيناه بمعنى الغرم، فإذا أعطيناه بمعنى الغرم أحببت أن يتولى دفعه عنه؛ فإن لم يفعل فاعطاه جاز كما يجوز في المكاتب أن يعطى من سهمه.

فإن قال: ولم لا أعطى بمعنيين إذا كنت من أهلها معاً؟ قيل: الفقير المسكين والمسكين فقير بحال يجمعهما اسم ويفرق بهما اسم، وقد فرق الله تعالى بينهما، فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين فيعطى الفقير بالمسكنة مع الفقير والمسكين بالفقر والمسكنة، ولا يجوز أن يعطى أحدهما إلا بأحد المعنيين.

وكذلك لا يجوز أن يعطى رجل ذو سهم إلا بأحد المعنيين، لو جاز هذا، جاز أن يعطى رجل بفقر وغرم، وبأنه ابن سبيل، وغارم ومؤلف وعامل، فيعطى بهذه المعاني كلها.

فإن قال قائل: فهل من دلالة تدل على أن اسم الفقير يلزم المسكين؟ والمسكنة تلزم الفقير؟

قيل: نعم. معنى الفقر معنى المسكنة، ومعنى المسكنة معنى الفقر، فإذا جمعاً معاً، لم يجوز إلا بأن يفارق بين حالتهما بأن يكون الفقير الذي بدئ به أشدهما.

فَقَرَأْنَاهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. [هـم]

قال الشافعي: والفقراء ما هنا كل من لزمه اسم حاجة ممن سمى الله تعالى من الأصناف الثمانية، وذلك أن كلهم إنما يعطى بموضع الحاجة إلا بالاسم، فلو أن ابن السبيل كان غنيا لم يعط، وإنما يعطى ابن السبيل المحتاج إلى السلاح في وقته الذي يعطى فيه؛ فإن لم يوجد من أهل الصدقات الذين يوجد منهم أحد من أهل السهمان الذين سمى الله عز وجل ردت حصته من لم يوجد على من وجد، كان وجد فيهم فقراء ومساكين وغارمون، ولم يوجد غيرهم، فقسّم الثمانية الأسهم على ثلاثة أسهم وبين هذا في أسفل الكتاب فاهل السهمان يجمعهم أنهم أهل حاجة إلى ما لهم منها كلهم وأسباب حاجاتهم مختلفة.

وكذلك أسباب استحقاقهم بمكان مختلفة يجمعها الحاجة ويفرق بينها صفاتها، فإذا اجتمعوا فالفقراء الزمى الضعفاء الذين لا حرفة لهم وأهل الحرفة الضعيف الذين لا تقع حرفة موقعا من حاجتهم، ولا يسألون الناس والمساكين السؤال، ومن لا يسأل ممن له حرفة تقع منه موقعا ولا تغنيه ولا عياله؛ فإن طلب الصدقة بالمسكنة رجل جلد فعلم الوالي أنه صحيح مكتسب يعني عياله بشيء إن كان له وبكسبه إذ لا عيال له فعلم الوالي أنه يعني نفسه بكسبه غنى معروفا لم يعط شيئا؛ فإن قال السائل لها يعني الصدقة الجلد لست مكتسبا، أو أنا مكتسب لا يعني كسي، أو لا يعني عيالي ولي عيال، وليس عند الوالي يقين من أن ما قال على غير ما قال؛ فالقول قوله ويعطيه الوالي.

٧٤٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْخِيَارِ أَنَّ رَجُلَيْنِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَاهُ مِنَ الصَّدَقَةِ فَصَعَّدَ فِيهِمَا وَصَوَّبَ، وَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيَتْكُمَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي قُوَّةٍ مُكْتَسِبٍ.

[هـم]

قال الشافعي: رأى النبي ﷺ جلدًا وصحة يشبه الاكتساب وأعلمهما رسول الله ﷺ أنه لا يصلح لهما مع الاكتساب الذي يستغنيان به أن يأخذا منها، ولا يعلم أمكتسبان أم لا؟

فقال: إن شئتما بعد أن علمتما أن لا حظ فيها لغني ولا مكتسب فعلت، وذلك أنهما يقولان: اعطنا، فإننا ذوا حظ؛ لأننا لسنا غنيين ولا مكتسبين كسبا يعني.

٧٥٠- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِجْحَانَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ يَقُولُ: لَا تَصْلُحُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرْوَةٍ قَوِيٍّ. [هـم]

الصدقات للفقراء والمساكين الآية تقول: إذا جاء المصدق يعني الذي يأخذ الماشية وتقول إذا جاء الساعي، وإذا جاء العامل.

قال الشافعي: قال رسول الله ﷺ: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ دُونُ صَدَقَةٍ وَلَا فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْسَقُ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ وَلَا فِيْمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ.

قال الشافعي: والأغلب على أفواه العامة أن في التمر العشر، وفي الماشية الصدقة، وفي الورق الزكاة، وقد سمى رسول الله ﷺ هذا كله صدقة، والعرب تقول له صدقة وزكاة ومعناها عندهم معنى واحد، فما أخذ من مسلم من صدقة ماله ضائعا كان، أو ماشية، أو زعرا، أو زكاة فطر، أو خمس ركاز، أو صدقة معدن، أو غيره مما وجب عليه في ماله في كسب، أو سنة، أو أمر أجمع عليه عوام المسلمين فمعناه واحد أنه زكاة، والزكاة صدقة وقسمه واحد لا يختلف كما قسمه الله.

الصدقات ما فرض الله عز وجل على المسلمين فهي طهروا.

قال الشافعي: وقسم النبي خلاف قسم هذا والفقيه ما أخذ من مشرك هو به لأهل دين الله هو موضوع في غير هذا الموضع.

قال: يقسم ما أخذ من حق مسلم وجب في ماله يقسم الله في الصدقات سواء قليل ما أخذ منه وكثيره، وعشر ما كان، أو خمس، أو ربع عشر، أو بعدد يختلف أن يستوي؛ لأن اسم الصدقة يجمع كله قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية فيبين الله عز وجل لمن الصدقات، ثم وكدها وشدها، فقال: ﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ فقسّم كل ما أخذ من مسلم على قسم الله عز وجل وهي سهمان ثمانية لا يصرف منها سهم ولا شيء منه عن أهله ما كان من أهله أحد يستحقه ولا تخرج صدقة قوم منهم عن بلدهم، وفي بلدهم من يستحقها.

٧٤٧- أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زُكْرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ جِئْتَ بَعْتَهُ: فَلِنْ أَجَابُوكَ فَأَعْلِمْنَهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَوْخِذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ. [هـم]

٧٤٨- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ الثَّقَفِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: تَشَدُّتَكَ اللَّهُ أَلَّا أَمْرَكَ أَنْ تَأْخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَتَرُدَّهَا عَلَى

يعطى النبي ﷺ عباد بن مرداس، وكان شريفاً عظيماً الغناء حتى استعنت فاعطاه.

قال الشافعي: لما أراد ما أراد القوم واحتمل أن يكون دخل رسول الله ﷺ منه شيء حين رغب عما صنع بالمهاجرين والأنصار فاعطاه على معنى ما أعطاهم واحتمل أن يكون رأى أن يعطيه من ماله حيث رأى، لأنه له خالص ويحتمل أن يعطى على الثقل وغير الثقل؛ لأنه له، وقد أعطى صفوان بن أمية قبل أن يسلم، ولكنه قد أعاز رسول الله ﷺ أداة وسلاحاً، وقال فيه عند الهزيمة أحسن مما قال فيه بعض من أسلم من أهل مكة عام الفتح، وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب رسول الله ﷺ يوم حنين في أول النهار، فقال له: رجل: غلبت هوازن وقتل محمد، فقال: صفوان بفيك الحجر فولاه لرب من قريش أحب إلي من رب هوازن، وأسلم قومه من قريش، وكان كأنه لا يشك في إسلامه، والله أعلم، وهذا مثبت في كتاب قسم الفتي، فإذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي ﷺ، وهذا أحب إلي للاقتداء بأمر رسول الله ﷺ.

لو قال قائل: كان هذا السهم لرسول الله ﷺ؛ فكان له أن يضع سهمه حيث رأى، فقد فعل رسول الله ﷺ هذا مرة وأعطى من سهمه بخير رجالاً من المهاجرين والأنصار؛ لأنه ماله يضعه حيث شاء، فلا يعطى اليوم أحد على هذا من الغنيمة، ولم يبلغنا أن أحداً من خلفائه أعطى أحداً بعده، وليس للمؤلفة في قسم الغنيمة سهم مع أهل السهمان، لو قال: هذا أحد، كان منهيماً، والله أعلم، وللمؤلفة قلوبهم في سهم الصدقات سهم، والذي أحفظ فيه من متقدم الخبر أن عدي بن حاتم جاء أباً بكر الصديق - أحسبه - بثلاثمائة من الإبل من صدقات قومه فاعطاه أبو بكر منها ثلاثين بغيراً وأمره أن يلحق بخالد بن الوليد بمن أطاعه من قومه فجاءه بزهاء ألف رجل وأبلى بلاءً حسناً، وليس في الخبر في إعطائه إياها من أين أعطاه إياها غير أن الذي يكاد أن يعرف القلب بالاستدلال بالأخبار، والله أعلم أنه أعطاه إياها من قسم المؤلفة فإنما زاده لبرغبه فيما يصنع، وإما أعطاه ليتألف به غيره من قومه ممن لا يثق منه بمثل ما يثق من عدي بن حاتم فأرى أن يعطى من سهم المؤلفة قلوبهم في مثل هذا المعنى إن نزلت بالمسلمين نازلةً مما ينزل إن شاء الله تعالى، وذلك أن يكون فيها العدو بموضع شاطئ لا تناله الجيوش إلا بمؤنة، ويكون العدو بإزاء قوم من أهل الصدقات فأعان عليهم أهل الصدقات إما بنية فأرى أن يقرى بسهم سبيل الله من الصدقات، وأما أن يكون لا يقاتلون إلا بأن يعطوا سهم المؤلفة، أو ما يكفيهم منه.

وكذلك إن كان العرب أشرافاً متمتعين غير ذي نية إن

قال الشافعي: ورفع هذا الحديث عن سعد بن أبيه.

والعاملون عليها من ولاء الوالي قبضها وقسمها من أهلها كان، أو غيرهم ممن أعان الوالي على جمعها وقبضها من العرفاء، ومن لا غنى للوالي عنه، ولا يصلحها إلا مكانه، فأما رب الماشية يسوقها فليس من العاملين عليها، وذلك يلزم رب الماشية.

وكذلك من أعان الوالي عليها ممن بالوالي الغنى عن معونته فليس من العاملين عليها الذين لهم فيها حق، والخليفة، والوالي الإقليم العظيم الذي يلي قبض الصدقة، وإن كانا من العاملين عليها القائمين بالأمر يأخذها فليسا عندنا ممن له فيها حق من قبل أنهما لا يليان أخذها.

٧٥١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ شَرِبَ لَبَنًا فَأَعْجَبَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي سَقَاهُ: "مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا اللَّبَنُ؟" فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى مَاءٍ قَدْ سَمَّاهُ، فَإِذَا بَنَعَمٍ مِنْ نَعْمِ الصَّدَقَةِ وَهُمْ يَسْتَقُونَ فَحَلَبُوا لِي مِنْ لَبَنِهَا فَجَعَلْتُهُ فِي سِقَاتِي فَهَرَوُ هَذَا، فَأَذْخَلَ عُمَرُ إصْبَعَهُ فَاسْتَقَاهُ. [أخرجه مالك (٢٦٩/١)]

٧٥٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَجْلِ الصَّدَقَةَ لِغَنِيِّ إِلَّا لِيُخْمَسَ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْعَامِلِ عَلَيْهِ، أَوْ الْغَارِمِ، أَوْ الرَّجُلِ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ الرَّجُلِ لَهُ جَارٌ مُسْكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمُسْكِينِ فَأَهْدَى الْمُسْكِينُ لِلْغَنِيِّ. [قدم]

قال الشافعي: والعامل عليها يأخذ من الصدقة بقدر غناؤه لا يراؤ عليه، وإن كان العامل موسراً إنما يأخذ على معنى الإجارة، والمؤلفة قلوبهم في متقدم من الأخبار فضربان ضرب مسلمون مطاعون أشراف يجاهدون مع المسلمين فيقوى المسلمون بهم، ولا يرون من نياتهم ما يرون من نيات غيرهم، فإذا كانوا هكذا فجاهدوا المشركين فأرى أن يعطوا من سهم النبي ﷺ هو خمس الخمس ما يتألفون به سوى سهمانهم مع المسلمين إن كانت نازلة في المسلمين، وذلك أن الله عز وجل جعل هذا السهم خالصاً لنبية فرده النبي ﷺ في مصلحة المسلمين، وقال: ﷺ: مَالِي مِمَّا آفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ يعني بالخمسة حق من الخمس وقوله مردود فيكم يعني في مصلحتكم.

٧٥٣- وأخبرني من لا أتهم عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن أبيه أن رسول الله ﷺ أعطى المؤلفة قلوبهم يوم حنين من الخمس. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن

والأثر (١٩٨/٥)]

قال الشافعي: وهم مثل عينة والأقرع وأصحابهما، ولم

فإن قال قائل: كيف قلت لكل أهل صنف موجود سهمهم، ثم استغنا ببعض السهم، فلم لا يسلم إليهم بقية؟
قال الشافعي: قلته بأن الله تبارك وتعالى سمّاه لهم مع غيرهم بمعنى من المعاني، هو الفقر والمسكن والغرم، فإذا خرجوا من الفقر والمسكن فصاروا إلى الغنى، ومن الغرم، فبرئت ذمتهم وصاروا غير غارمين، فلا يكونون من أهله؛ لأنهم ليسوا بمن يلزمه اسم من قسم الله عز وجل له بهذا الاسم ومعناه، وهم خارجون من تلك الحال بمن قسم الله له، ألا ترى أن أهل الصدقة الأغنياء لو سألوا بالفقر والمسكن في الابتداء أن يعطوا منها لم يعطوا، وقيل لستم بمن قسم الله له.

وكذلك لو سألوا بالغرم، وليسوا غارمين، وقال رسول الله ﷺ: لا تحل الصدقة لغني إلا من استثنى، فإذا أعطيت الفقراء والمساكين فصاروا أغنياء فهم بمن لا يحل لهم، وإذا لم يحل لهم كنت لو أعطيتهم أعطيتهم ما لا يحل لهم ولا لي أن أعطيهم، وإنما شرط الله عز وجل إعطاء أهل الفقر والمسكن، وليسوا منهم.

قال: وبأخذ العاملون عليها بقدر أجورهم في مثل كفايتهم وقيامهم واماتهم والمؤنة عليهم، فيأخذ الساعي نفسه لنفسه بهذا المعنى، ويعطى العريف، ومن يجمع الناس عليه بقدر كفايته وكلفتهم، وذلك خفيف؛ لأنه في بلاده، ويعطى ابن السبيل منهم قدر ما يبلغه البلد الذي يريد في نفقته وحولته إن كان البلد بعيداً، وكان ضعيفاً، وإن كان البلد قريباً، وكان جلد الأغل من مثله، وكان غنياً بالمشي إليها أعطي مؤنته في نفقته بلا حولة؛ فإن كان يريد أن يذهب ويأتي أعطي ما يكتفيه في ذهابه ورجوعه من النفقة؛ فإن كان ذلك يأتي على السهم كله أعطيه كله إن لم يكن معه ابن سبيل غيره، وإن كان يأتي على سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يزد عليه.

فإن قال قائل: لم أعطيت الفقراء والمساكين والغارمين حتى خرجوا من اسم الفقر والمسكن والغرم، ولم تعط العامل وابن السبيل حتى يسقط عنهم الاسم الذي له أعطيتهم ويزول؟ فليس للاسم أعطيتهم، ولكن للمعنى، وكان المعنى إذا زال زال الاسم ونسبوا العاملون بمعنى الكفاية.

وكذلك ابن السبيل بمعنى البالغ، لو أني أعطيت العامل وابن السبيل جميع السهمان وأمثالها لم يسقط عن العامل اسم العامل ما لم يعزل، ولم يسقط عن ابن السبيل اسم ابن السبيل ما دام محتاجاً، أو كان يريد الاجتياز فأعطيتهم، والفقراء والمساكين والغارمين بمعنى واحد، غير مختلفين، وإن اختلفت أسماؤهم كما اختلفت أسماؤهم والعامل إنما هو مدخل عليهم صار له حق

أعطوا من صدقاتهم هذين السهمين، أو أحدهما إذا كانوا إن أعطوا أعانوا على المشركين فيما أعانوا على الصدقة، وإن لم يعطوا لم يوثق بمعونتهم رأيت أن يعطوا بهذا المعنى إذا انتاط العدو وكانوا أقوى عليه من قوم من أهل الفتيه يوجهون إليه تبعاً دارهم وتثقل مؤنتهم ويضعفون عنه؛ فإن لم يكن مثل ما وصفت مما كان في زمان أبي بكر مع امتناع أكثر العرب بالصدقة على الردة وغيرها لم أر أن يعطى أحد منهم من سهم المؤلفة قلوبهم، ورأيت أن يرد سهمهم على السهمان معه، وذلك أنه لم يبلغني أن عمر ولا عثمان ولا علياً أعطوا أحداً تالفاً على الإسلام، وقد أعز الله - وله الحمد - الإسلام عن أن يتألف الرجال عليه، وقوله، وفي الرقاب يعني المكاتبين، والله أعلم، ولا يشترى عبد فيعتق.

والغارمون كل من عليه دين كان له عرض يحتمل دينه، أو لا يحتمله، وإنما يعطى الغارمون إذا أذنا في حمل دينه، أو أصابتهم جائحة، أو كان دينهم في غير فسق ولا سرف ولا معصية، فأما من أذان في معصية، فلا أرى أن يعطى من سهم سبيل الله كما وصفت يعطى منه من أراد الغزو، فلو امتنع قوم كما وصفت من أداء الصدقة فأعان عليهم قوم رأيت أن يعطى من أعان عليهم؛ فإن لم يكن مما وصفت شيء، رد سهم سبيل الله إلى السهمان معه، وابن السبيل عندي، ابن السبيل من أهل الصدقة الذي يريد البلد غير بلدو، لا من لزمه.

١٩- كيف تفريق قسم الصدقات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ينبغي للساعي على الصدقات أن يأمر بإحصاء أهل السهمان في عمله، فيكون فراغه من قبض الصدقات بعد تنافي أسمائهم وأنسابهم وحالاتهم، وما يحتاجون إليه، ويحصى ما صار في يديه من الصدقات فيعزل من سهم العاملين بقدر ما يستحق بعمله، ثم يقضي جميع ما بقي من السهمان كله عندهم كما أصف إن شاء الله تعالى، إذا كان الفقراء عشرة، والمساكين عشرين، والغارمون خمسة.

وهؤلاء ثلاثة أصناف من أهل الصدقة، وكان سهمانهم الثلاثة من جميع المال ثلاثة آلاف؛ فإن كان الفقراء يغتزون سهمهم هو ألف، هو ثلث المال، فيكون سهمهم كفافاً يخرجون به من حد الفقر إلى حد الغنى أعطوه كله، وإن كان يخرجهم من حد الفقر إلى حد الغنى ثلاثة، أو أربعة، أو أقل، أو أكثر، أعطوا منه ما يخرجهم من اسم الفقر، ويصبرون به إلى اسم الغنى ويقف الوالي ما بقي منه، ثم يقسم على المساكين سهمهم، هو ألف هكذا، وعلى الغارمين سهمهم هو ألف هكذا.

والغارم غير غارم فليسوا بمن قسم له، لو أعطيتهم كنت أعطيت من لم أؤمر به، لو جاز أن يعطوا بعد أن يصيروا إلى حد الغنى والخروج من الغرم جاز أن يعطاها أهل دارهم ويسهم للأغنياء فأحيلت عمن جعلت له إلى من لم يجعل له، وليس لأحد إحالتها عما جعلها الله تعالى له ولا إعطاؤها من لم يجعلها الله لها، وإنما ردِّي ما فضل عن بعض أهل السهمان على من بقي ممن لم يستغن من أهل السهمان بأن الله تبارك وتعالى أوجب على أهل الغنى في أموالهم شيئاً يؤخذ منهم لقوم بمعان، فإذا ذهب بعض من سمي الله عز وجل له، أو استغنى، فهذا مال لا مالك له من الآدميين بعينه يرُدُّ إليه كما يرُدُّ عطايا الآدميين، ووصاياهم لو أوصى رجل لرجل فمات الموصى له قبل الموصي كانت الوصية راجعة إلى وارث الموصي، فلما كان هذا المال مخالفاً للمال يورثها هنا لم يكن أحد أولى عندنا به في قسم الله عز وجل، وأقرب ممن سمي الله تبارك وتعالى له هذا المال وهؤلاء من جملة من سمي الله تبارك وتعالى له هذا المال، ولم يبق مسلم يحتاج إلا وله حق سواء، أما أهل الفيء، فلا يدخلون على أهل الصدقة.

وأما أهل صدقة أخرى فهو مقسوم لهم صدقتهم، لو كثرت لم يدخل عليهم غيرهم، وواحد منهم يستحقها فكما كانوا لا يدخلون عليهم غيرهم فكذلك لا يدخلون على غيرهم ما كان من غيرهم من يستحق منها شيئاً، لو استغنى أهل عمل ببعض ما قسم لهم، ففضل عنهم فضل لرأيت أن ينقل الفضل عنهم إلى أقرب الناس بهم نسباً وداراً.

٢١- ضيق السهمان، وما ينبغي فيه عند القسم

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا ضاقت السهمان؛ فكان الفقراء ألفاً، وكان سهمهم ألفاً والغارمون ثلاثة، وكان غرمهم ألفاً وسهمهم ألفاً، فقال الفقراء: إنما يغنينا مائة ألف، وقد يخرج هؤلاء من الغرم ألف، فاجمع سهمنا وسهمهم، ثم اضرب لنا بمائة سهم من ألف ولهم سهم واحد كما يقسم هذا المال لو كان بيننا فوضى بمعنى واحد، فليس ذلك لهم عندنا، والله أعلم؛ لأن الله عز وجل ذكر للغارمين سهماً كما ذكر للفقراء سهماً فنفض على الغارمين، وإن اغتروا السهم فهو لهم، ولم يعطوا أكثر مما أعطوا، وإن فضل عنهم فضل فلستم بأحق به من غيركم إن فضل معكم أهل سهمان ذكروا معكم، ولكن ما فضل منهم أو من غيرهم يرُدُّ عليكم، وعلى غيركم ممن لم يستغن من أهل السهمان معكم كما يتبدأ القسم بينهم.

وكذلك لو كنتم المستغنين والغرماء غير مستغنين لم ندخلهم عليكم إلا بعد غناكم، ولم نجعلهم يخاضعونكم ما اغترق كل

معهن معنى كفاية صلاح للمأخوذ منه والمأخوذ له، فاعطي أجر مثله وبهذا في العامل مضت الآثار وعليه من أدركت ممن سمعت منه ببلدنا، ومعنى ابن السبيل في أن يعطى ما يبلغه، إن كان عاجزاً عن سفره إلا بالمعونة عليه بمعنى العامل في بعض أمره ويعطى المكاتب ما بينه وبين أن يعتق قل ذلك، أو أكثر، حتى يفرق السهم؛ فإن دفع إليه، فالظاهر - عندنا - على أنه حريص على أن لا يعجز، وإن دفع إلى مالكة كان أحب إلي وأقرب من الاحتياط.

٢٠- ردُّ الفضل على أهل السهمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا لم تكن مؤلفة ولا قوم من أهل الصدقة يريدون الجهاد فليس فيهم أهل سهم سبيل الله ولا سهم مؤلفة، عزلت سهامهم.

وكذلك إن لم يكن ابن سبيل، ولم يكن غارم.

وكذلك إن غابوا فأعطوا ما يبلغهم ويفضل عنهم، أو عن أحد من أهل السهمان معهم شيء من المال عزل أيضاً ما يفضل عن كلهم، ثم أحصى ما بقي من أهل السهمان الذين لم يعطوا، أو أعطوا، فلم يستغنوا فابتدئ قسم هذا المال عليهم كما ابتدئ قسم الصدقات فجزئ على من بقي من أهل السهمان، سواء كان بقي فقراء ومساكين لم يستغنوا، وغارمون لم تقض كل ديونهم، ولم يبق معهم من أهل السهمان الثمانية أحد غيرهم، فيقسم جميع ما بقي من المال بينهم على ثلاثة أسهم؛ فإن استغنى الغارمون بسهمهم، هو ثلث جميع المال أعيد فضل سهمهم على الفقراء والمساكين فيقسم على أهل هذين القسمين حتى ينفذ؛ فإن قسم بينهم فاستغنى الفقراء ببعضه رد ما بقي على المساكين حتى يستغنوا.

فإن قال: كيف رددت ما يفضل من السهمان عن حاجة أهل الحاجة منهم ومنهم من لم يكن له سهم من أهل السهمان مثل المؤلف وغيرهم إذا لم يكونوا على أهل السهمان معهم وأنت إذا اجتمعوا جعلت لأهل كل صنف منهم سهماً؟

قال الشافعي: فإذا اجتمعوا كانوا شرعاً في الحاجة، وكل واحد منهم يطلب ما جعل الله له وهم ثمانية، فلا يكون لي منع واحد منهم ما جعل الله له، وذكر الله تبارك وتعالى لهم واحد لم يخص أحداً منهم دون أحد فأقسم بينهم معاً كما ذكرهم الله عز وجل معاً، وإنما معني أن أعطي كل صنف منهم سهمه تاماً، وإن كان يغنيه أقل منه أن يتأ، والله تعالى أعلم، إن في حكم الله عز وجل أنهم إنما يعطون بمعان سماعها الله تعالى.

فإذا ذهبت تلك المعاني، وصار الفقير والمسكين غنياً

إلى غيره، وفيه من يستحقه، وأولى الناس بالقسم أقربهم جواراً فمن أخذ المال منه، وإن بعد نسبته إذا لم يكن معه ذو قرابة، وإذا ولي الرجل إخراج زكاة ماله؛ فكان له أهل قرابة ببلده الذي يقسمه به وجيران قسمه عليهم معاً؛ فإن ضاق فآثر قرابته فحسن عندني إذا كانوا من أهل السهمان معاً.

قال الشافعي: فأما أهل الفيء، فلا يدخلون على أهل الصدقات ما كانوا يأخذون من الفيء، فلو أن رجلاً كان في العطاء فضرب عليه البعث في الغزو وهو بقرية فيها صدقات، لم يكن له أن يأخذ من الصدقات شيئاً؛ فإن سقط من العطاء بأن قال: لا أغزو واحتاج، أعطي في الصدقة، ومن كان من أهل الصدقات بالبادية والقرى ممن لا يغزو عدواً فليس من أهل الفيء؛ فإن هاجر وأقرض وغزا صار من أهل الفيء وأخذ منه، ولو احتاج وهو في الفيء، لم يكن له أن يأخذ من الصدقات؛ فإن خرج من الفيء وعاد إلى الصدقات فذلك له.

٢٢- الاختلاف

قال الشافعي رحمه الله: قال بعض أصحابنا: لا مؤلفة فيجعل سهم المؤلفة وسهم سبيل الله في الكراع والسلاح في نغير المسلمين حيث يراه الوالي، وقال بعضهم: ابن السبيل من يقاسم الصدقات في البلد الذي به الصدقات من أهل الصدقات أو غيرهم، وقال أيضاً: إنما قسم الصدقات دلالات فحيث كانت الكثرة أو الحاجة فهي أسعد به، كأنه يذهب إلى أن السهمان لو كانت ألفاً، وكان غارم غرمه ألف ومساكين يغنيهم عشرة آلاف، وقراء مثلهم يغنيهم ما يغنيهم، وابن السبيل مثلهم يغنيهم ما يغنيهم، جعل للغارم سهم واحد من هؤلاء؛ فكان أكثر المال في الذين معه؛ لأنهم أكثر منه عدداً وحاجة، كأنه يذهب إلى أن المال فوضي بينهم فيقسمونه على العدد والحاجة لا لكل صنف منهم سهم، ومن أصحابنا من قال: إذا أخذت صدقة قوم ببلد، وكان آخرون ببلد مجدين؛ فكان أهل السهمان من أهل البلد الذين أخذت صدقاتهم إن تركوا تماسكوا، ولم يجهدوا جهد المجدين الذين لا صدقة ببلادهم، أو لهم صدقة بسيرة لا تقع منهم موقعا، نقلت إلى المجدين إذا كانوا يخاف عليهم الموت هزلاً إن لم ينقل إليهم، كأنه يذهب أيضاً إلى أن هذا المال مال من مال الله عز وجل قسمه لأهل السهمان لمعنى صلاح عباد الله فينظر إليهم الوالي فينقل هذه إلى هذه السهمان حيث كانوا على الاجتهاد، قربوا أو بعدوا، وأحسبه يقول: وتنقل سهمان أهل الصدقات إلى أهل الفيء إن جهدوا وضاق الفيء عليهم.

وينقل الفيء إلى أهل الصدقات إن جهدوا وضاق

واحد منكم سهمه ولا وقت فيما يعطي الفقراء إلا ما يخرج من حد الفقر إلى الغنى، قل ذلك أو كثر، فما تحب فيه الزكاة أو لا تحب؛ لأنه يوم يعطي لا زكاة عليه فيه، وقد يكون الرجل غنياً، وليس له مال تحب فيه الزكاة، وقد يكون الرجل فقيراً بكثرة العيال وله مال تحب فيه الزكاة، وإنما الغنى والفقر ما عرف الناس بقدر حال الرجل.

والعرب قديماً يتجاورون في بواديهم وقراهم بالنسب خوفاً من غيرهم، كان في الجاهلية يتجاورون ليمنع بعضهم بعضاً، فإذا كانوا هكذا يوم يصدقون قسمت صدقاتهم على فقرائهم بالقرابة والجوار معاً.

فإن كانوا أهل بادية، وكان العامل الوالي يعمل فيهم على قبيلة أو قبيلتين، وكان بعض أهل القبيلة يخاطب القبيلة الأخرى التي ليس منها دون التي منها، وجوارهم وخطبتهم أن يكونوا يتجمعون معاً ويقيمون معاً فضاقت السهمان، قسمناها على الجوار دون النسب.

وكذلك إن خالطهم عجم غيرهم وهم معهم في القسم على الجوار؛ فإن كانوا عند النجعة يفرقون مرة ويختلطون أخرى فأحب أن لو قسمها على النسب إذا استوت الحالات، وكان النسب عندني أولى، فإذا اختلفت الحالات فالجوار أولى من النسب، وإن قال: من تصدق لنا فقراء على غير هذا الماء وهم كما وصفت يختلطون في النجعة، أحصوا معاً، ثم قض ذلك على الغائب والحاضر، وإن كانوا بأطراف من باديهم متباعدة؛ فكان يكون بعضهم بالطرف وهو له الزم قسم ذلك بينهم، وكان الطرف الذي هو له الزم كالدار لهم، وهذا إذا كانوا معاً أهل نجعة لا دار لهم يقرؤون بها، فأما إن كانت لهم دار يكونون بها الزم، فإني أقسمها على الجوار أبداً، وأهل الإراكل والحضي من أهل البادية يلزمون منازلهم فأقسم بينهم على الجوار في المنازل، وإن جاورهم في منازلهم من ليس منهم قسم على جيرانهم القسم على الجوار إذا كان جوار، وعلى النسب والجوار إذا كانا معاً، ولو كان لأهل البادية معدن، قسم ما يخرج من المعدن على من يلزم قرية المعدن، وإن كانوا غريباً دون ذوي نسب أهل المعدن إذا كانوا منه بعيداً.

وكذلك لو كان لهم زرع قسم زرعهم على جيران أهل الزرع دون ذوي النسب إذا كانوا بعيداً من موضع الزرع، وزكاة أهل القرية تقسم على أهل السهمان من أهل القرية دون أهل النسب إذا لم يكن أهل النسب بالقرية وكانوا منها بعيداً.

وكذلك نخلهم وزكاة أموالهم، ولا يخرج شيء من الصدقات من قرية إلى غيرها وفيها من يستحقها، ولا من موضع

الصدقات، على معنى إرادة صلاح عباد الله تعالى.

وإنما قلت بخلاف هذا القول؛ لأن الله عز وجل جعل المالَ قسمين، أحدهما قسم الصدقات التي هي ظهور قسمها لثمانية أصناف، ووكدها وجاءت سنة رسول الله ﷺ بأن تؤخذ من أغنياء قوم وترد على فقرائهم لا فقراء غيرهم ولنغيرهم فقراء، فلم يجوز عندي، والله أعلم أن يكون فيها غير ما قلت من أن لا تنقل عن قوم إلى قوم وفيهم من يستحقها، ولا يخرج سهم ذي سهم منهم إلى غيره وهو يستحقه، وكيف يجوز أن يسمى الله عز وجل أصنافاً، فيكونوا موجودين معاً فيعطى أحدهم سهمه وسهم غيره لو جاز هذا عندي جاز أن تجعل في سهم واحد فيمنع سبعة فرضاً فرض لهم ويعطي واحداً ما لم يفرض له، والذي يقول هذا القول لا يخالفنا في أن رجلاً، ولو قال: أوصى لفلان وفلان وفلان وأوصى بثلاث ماله لفلان وفلان وفلان كانت الأرض اثلاثاً بين فلان وفلان وفلان.

وكذلك الثلث، ولا يخالف علمته في أن رجلاً لو قال: ثلث مالي لفقراء بني فلان وغارم بني فلان رجل آخر وبني سبيل بني فلان رجل آخر أن كل صنف من هؤلاء يعطون من ثلثي، وأن ليس أوصى ولا لوال أن يعطي أحد هؤلاء الثلث دون صاحبه.

وكذلك لا يكون جميع المال للفقراء دون الغارمين ولا للغارمين دون بني السبيل ولا صنف ممن سمي دون صنف منهم أفقر وأحوج من صنف، ثم يعطيهموه دون غيرهم ممن سمي الموصي؛ لأن الموصي أو المصدق قد سمي أصنافاً، فلا يصرف مال صنف إلى غيره، ولا يترك من سمي له لمن لم يسم له معه؛ لأن كلاً ذو حق لما سمي له، فلا يصرف حق واحد إلى غيره، ولا يصرف حقهم إلى غيرهم ممن لم يسم له، فإذا كان هذا عندنا وعند قائل هذا القول فما أعطى الأديون لا يجوز أن يمضي إلا على ما أعطوا، فعطاء الله عز وجل أحق أن يجوز، وإن يمضي على ما أعطى، ولو جاز في أحد العطاءين أن يصرف ممن أعطيه إلى من لم يعطه أو يصرف حق صنف أعطي إلى صنف أعطيه منهم كان في عطاء الأديمين أجوز، ولكنه لا يجوز في واحد منهما، وإذا قسم الله عز وجل الفيء، فقال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية.

وسن رسول الله ﷺ أن أربعة أخماسه لمن أوجف على الغنيمة للفارس من ذلك ثلاثة أسهم وللراجل سهم، فلم نعلم رسول الله ﷺ فضل الفارس ذا الغناء العظيم على الفارس الذي ليس مثله، ولم نعلم المسلمين إلا سوا بين الفارسين؛ حتى قالوا: لو كان فارس أعظم الناس غناء وآخر جبان سوا بينهما.

وكذلك قالوا في الرجالة، أرايت لو عارضنا وإياهم معارض، فقال: إذا جعلت أربعة أخماس الغنيمة لمن حضر، وإنما معنى الحضور للغناء عن المسلمين والتكايبة في المشركين، فلا أخرج الأربعة أخماس لمن حضر، ولكنني أحصي أهل الغناء ممن حضر، فأعطي الرجل سهم مائة رجل أو أقل إذا كان يغني مثل غنائهم أو أكثر، وأترك الجبان وغير ذي النسبة الذي لم يغن، فلا أعطيه أو أعطيه جزءاً من مائة جزء من سهم رجل ذي غناء أو أكثر قليلاً أو أقل قليلاً بقدر غناؤه هل الحجة عليه إلا أن يقال له: لما قسم رسول الله ﷺ للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً فكان خرج الخبر منه عاماً، ولم نعلمه خص أهل الغناء، بل أعطى من حضر على الحضور والحرية والإسلام فقط، دون الغناء.

ومن خالفنا في قسم الصدقات لا يخالفنا في قسم ما أوجف عليه من الأربعة الأخماس.

فكيف جاز له أن يخالفنا في الصدقات، وقد قسم الله عز وجل لهم أبين القسم فيعطى بعضاً دون بعض؟ وإذا كان لا يجوز عندنا ولا عنده في الموقوف لو أوجفوا وهم أهل لا غناء لهم على أهل ضعف من المشركين لا غناء عندهم، وكان بإزائهم أهل غناء يقاتلون عدواً أهل شوكة شديدة أن يعطوا مما أوجف عليه الضعفاء من المسلمين من الضعفاء من المشركين، ولا يعطاه المسلمون ذوو الغناء الذين يقاتلون المشركين ذوي العدو والشوكة نظراً للإسلام وأهله حتى يعطى بالنظر ما أوجف عليه المسلمون الضعفاء على المشركين الضعفاء إلى المسلمين الأقوياء المقاتلين للشرك الأقوياء؛ لأن عليه مؤنة عظيمة في قتالهم وهم أعظم غناء عن المسلمين، ولكنني أعطي كل موجف حق، فكيف جاز أن تنقل صدقات قوم يحتاجون إليها إلى غيرهم إن كانوا أحوج منهم أو يشركهم معهم، أو ينقلها من صنف منهم إلى صنف، والصنف الذين نقلها عنهم يحتاجون إلى حقهم؟ أو رأيت لو قال قائل لقوم أهل يسر كثير أوجفوا على عدو: أنتم أغنياء فأخذ ما أوجفتم عليه فأقسمه على أهل الصدقات المحتاجين إذا كان عام سنة؛ لأن أهل الصدقات مسلمون من عيال الله تعالى، وهذا مال من مال الله تعالى، وأخاف إن حبست هذا عنهم، وليس يحضرنى مال غيره أن يضربهم ضرراً شديداً، وأخذ منكم لا يضربكم هل تكون الحجة عليه إلا أن يقال له: من قسم له أحق بما قسم ممن لم يقسم له، وإن كان من لم يقسم له أحوج، وهكذا ينبغي أن يقال في أهل الصدقات: إنها بقسمه مقسومة لهم بينة القسم، أو رأيت لو قال قائل في أهل الموارث الذين قسم الله تعالى لهم أو الذين جاء أثر بالقسم لهم أو فيها معاً، إنما ورثوا بالقرابة والمصيبة باليتيم.

وعشره إلى خلافٍ عشرين، وذلك يتنقل بصدقة ماله الناضٍ والماشية فيجعل معاذ صدقته وعشره لأهل خلافٍ عشرينه لا لمن ينتقل إليه بقرابته دون أهل الخلاف الذي انتقل عنه، وإن كان الأكثر أن خلاف عشرينه لعشرينه، وإنما خلطهم غيرهم وكانت العشيرة أكثر، والآخر الله رأى أن الصدقة إذا ثبت لأهل خلافٍ عشرينه لم تحوّل عنهم صدقته وعشره بتحوّله وكانت لهم كما ثبتت بدءاً.

قال الشافعي: وهذا يحتمل أن يكون عشره وصدقته التي هي بين ظهرائي خلاف عشرينه لا تحوّل عنهم دون الناضٍ الذي يتحوّل، ومعاذ إذ حكم بهذا كان من أن يتنقل صدقة المسلمين من أهل اليمن الذين هم أهل الصدقة إلى أهل المدينة الذين أكثرهم أهل الفقه أبعد، وفيما روينا من هذا عن معاذ ما يدل على قولنا: لا تنقل الصدقة من جيران المال المأخوذ منه الصدقة إلى غيرهم.

قال الشافعي: وطاوس لو ثبت عن معاذ شيء لم يخالفه إن شاء الله تعالى، وطاوس يخلف ما يحل بيع الصدقات قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض، ولو كان ما ذهب إليه من احتج علينا بأن معاذ باع الحنطة والشعير الذي يؤخذ من المسلمين بالثياب كان بيع الصدقة قبل أن تقبض، ولكنه عندنا إنما قال: اتوني بعرض من الثياب.

فإن قال قائل: كان عدي بن حاتم جاء أبا بكر بصدقات والزبرقان بن بدر وهما، وإن جاءهما فضل عن أهلهم ما فقد نقلها إلى المدينة فيحتمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس نسباً وداراً ممن يحتاج إلى سعة من مضر وطى من اليمن ويحتمل أن يكون من حولهم ارتد، فلم يكن لهم حق في الصدقة، ويكون بالمدينة أهل حق هم أقرب من غيرهم ويحتمل أن يؤتى بها أبو بكر، ثم يأمر بردها إلى غير أهل المدينة، وليس في ذلك عن أبي بكر خبر نصير إليه.

فإن قال قائل: إنه بلغنا أن عمر كان يؤتى بتعس من ينعى الصدقة.

قال الشافعي: فالمدينة صدقات النخل والزروع والناضٍ والماشية والمدينة ساكن من المهاجرين والأنصار وحلفائهما وأشجع وجينة ومزينة بها وبأطرافها وغيرهم من قبائل العرب، فعيال ساكن المدينة بالمدينة، وعيال عشائهم وجيرانهم، وقد يكون عيال ساكن أطرافها بها وعيال جيرانهم وعشائهم فيؤتون بها، ويكونون مجتمعاً لأهل السهمان كما تكون المياه والقرى مجتمعاً لأهل السهمان من العرب، ولعلهم استغنوا فقلها إلى أقرب الناس بهم داراً ونسباً، وكان أقرب الناس بالمدينة داراً ونسباً.

فإن كان منهم أحدٌ خيراً للميت في حياته ولتركه بعد وفاته وأقرب إلى ما ترك أوثر بميراثه؛ لأن كلاً ذو حق في حال هل تكون الحجة عليه إلا أن يقال: لا نعدو ما قسم الله تبارك وتعالى فهكذا الحجة في قسم الصدقات.

قال الشافعي: الحجة على من قال هذا القول أكثر من هذا وفيه كفاية، وليست في قول من قال هذا شبهة ينبغي عندي أن يذهب إليها ذاهب؛ لأنها عندي، والله تعالى أعلم، إبطال حق من جعل الله عز وجل له حقاً وإباحة أن يأخذ الصدقات الوالي فينقلها إلى ذي قرابة له واحد أو صديق ببلد غير البلد الذي به الصدقات إذا كان من أهل السهمان.

قال الشافعي: فاحتج محتج في نقل الصدقات بأن قال: إن بعض من يقتدى به قال: إن جعلت في صنف واحد أجزاءً والذي قال: هذا القول لا يكون قوله حجة تلزم وهو لو قال: هذا لم يكن قال: إن جعلت في صنف وأصناف موجودة، ونحن نقول كما قال: إذا لم يوجد من الأصناف إلا صنف أجزاءً أن توضع فيه، واحتج بأن قال: إن طاموساً روى أن معاذ بن جبل قال لبعض أهل اليمن: اتوني بعرض ثياب أخذها منكم مكان الشعير والحنطة، فإنه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة.

قال الشافعي: صالح رسول الله ﷺ أهل ذمة اليمن على دينار على كل واحد كل سنة؛ فكان في سنة رسول الله ﷺ أن يؤخذ من الرجل دينار أو قيمته من المعافر كان ذلك إذا لم يوجد الدينار فعمل معاذ لو أعسروا بالدينار أخذ منهم الشعير والحنطة؛ لأنه أكثر ما عندهم، وإذا جاز أن يترك الدينار لغرض فلعلة جاز عنده أن يأخذ منهم طعاماً وغيره من العرض بقيمة الدنانير فأسرعوا إلى أن يعطوه من الطعام لكثرة عندهم يقول الثياب خير للمهاجرين بالمدينة وأهون عليكم؛ لأنه لا مؤنة كثيرة في المحمل للثياب إلى المدينة والثياب بها أغلى ثمناً.

فإن قال قائل: هذا تأويل لا يقبل إلا بدلالة عمن روى عنه، فإنما قلناه بالدلائل عن معاذ وهو الذي رواه عنه هذا.

٧٥٤- أخبرتنا مطرف بن مازن، عن معمر، عن ابن طاموس، عن أبيه أن معاذاً قضى: أيما رجل انتقل من خلاف عشرينه إلى غير خلاف عشرينه فعشرته وصدقته إلى خلاف عشرينه. [نهد]

قال الشافعي: فيين في قصة معاذ أن هذا في المسلمين خاصة، وذلك أن العشر والصدقة لا تكون إلا للمسلمين.

قال الشافعي: وإذا رأى معاذ في الرجل المأخوذ منه الصدقة ينتقل بنفسه وأهله عن خلاف عشرينه أن تكون صدقته

فإن قال قائل: فإن عمر كان يحمل على إبل كثيرة إلى الشام والعراق.

قيل له: ليست من نعم الصدقة، والله أعلم، وإنما هي من نعم الجزية؛ لأنه إنما يحمل على ما يحتمل من الإبل، وأكثر فرائض الإبل لا تحمل أحداً.

٧٥٥ - أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم أن عمر كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية، أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الله بن مالك الدار عن يحيى بن عبد الله بن مالك عن أبيه أنه سأله: أرأيت الإبل التي كان يحمل عليها عمر الغزاة وعثمان بعده؟ قال: أخبرني أبي أنها إبل الجزية التي كان يبعث بها معاوية وعمر بن العاص. قلت: وممن كانت تؤخذ؟ قال: من أهل جزية أهل المدينة تؤخذ من بني تغلب على وجهها فيبعث فينتاع بها إبل جلة فيبعث بها إلى عمر فيحمل عليها. [إتاه]

٧٥٦ - أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن أبي يحيى عن سعيد بن أبي هند قال: بعث عبد الملك بعض الجماعة ببطء أهل المدينة وكتب إلى والي اليمامة أن يحمل من اليمامة إلى المدينة ألف ألف درهم يتم بها عطائهم، فلما قدم المال إلى المدينة أبوا أن يأخذوه، وقالوا: أبطعنا أوساخ الناس، وما لا يصلح لنا أن نأخذه لا نأخذه أبداً، فبلغ ذلك عبد الملك فردّه، وقال: لا تزال في القوم بقية ما فعلوا هكذا. قلت لسعيد بن أبي هند: ومن كان يؤمّن يتكلم؟ قال أولهم سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله في رجال كثيرة. [إتاه]

قال الشافعي: وقولهم لا يصلح لنا أي لا يحمل لنا أن نأخذ الصدقة ونحن أهل الفقه، وليس لأهل الفقه في الصدقة حق، ومن أن ينقل عن قوم إلى قوم غيرهم.

قال الشافعي: وإذا أخذت الماشية في الصدقة، ووسمت وأدخلت الحظير، ووسم الإبل والبقر في أفخاذها والغنم في أصول آذانها وميسم الصدقة مكتوب لله عز وجل، وتوسم الإبل التي تؤخذ في الجزية ميسماً مخالفاً لميسم الصدقة.

فإن قال قائل: ما دل على أن ميسم الصدقة مخالف لميسم الجزية؟

قيل: فإن الصدقة أذاها مالكها لله وكتب لله عز وجل

على أن مالكها أخرجها لله عز وجل، وإبل الجزية أدبت صغاراً لا أجر لصاحبها فيها.

٧٥٧ - أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أنه قال: لعمر: إن في الظهر ناقة عتياء قال: أمين نعم الجزية أم من نعم الصدقة؟ قال: بل من نعم الجزية، وقال له: إن عليها ميسم الجزية، وهذا يدل على فرق بين الميسمين أيضاً.

وقال بعض الناس مثل قولنا أن كل ما أخذ من مسلم فسيله سبيل الصدقات، وقالوا: سبيل الركاك سبيل الصدقات ورووا مثل ما روي أن رسول الله ﷺ قال: في الركاك الخمس.

قال الشافعي: والمعادن من الركاك، وفي كل ما أصيب من دفن الجاهلية مما تجب فيه الزكاة أو لا تجب فهو ركاك، ولو أصابه غني أو فقير كان ركاكاً فيه الخمس.

قال الشافعي: ثم عاد لما شدد فيه كله فأبطله فزعم أن الرجل إذا وجد ركاكاً فواسع فيما بينه وبين الله عز وجل أن يكتمه الوالي وللوالي أن يرده عليه بعد ما يأخذه منه ويده له.

قال الشافعي: أو رأيت إذ زعم أن رسول الله ﷺ جعل في الركاك الخمس، وزعم أن كل ما أخذ من مسلم قسم على قسم الصدقات، فقد أبطل الحق بالسنة في أخذه وحق الله عز وجل في قسمه.

والخمس إنما يجب عندنا وعنده في ماله لمساكين جعله الله عز وجل لهم فكيف جاز للوالي أن يترك حقاً أوجب الله عز وجل في ماله، وذلك الحق لمن قسمه الله عز وجل؟ له؟ أرأيت لو قال قائل: هذا في عشر الطعام أو زكاة الذهب أو زكاة التجارة أو غير ذلك مما يؤخذ من المسلمين ما الحجّة عليه؟ أليس أن يقال: إن الذي عليك في مالك إنما هو شيء وجب لغيرك، فلا يحمل للسلطان تركه لك ولا لك حبه إن تركه لك السلطان عمن جعله الله تبارك وتعالى؟

قال الشافعي: ولست أعلم من قال: هذا في الركاك، ولو جاز هذا في الركاك جاز في جميع من وجب عليه حق في ماله أن يحبه وللسلطان أن يدعه له فيطلب حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثمانية، فقال: إنا روي عن الشعبي أن رجلاً وجد أربعة آلاف أو خمسة آلاف، فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "لا قضين فيها قضاء بيتاً، أما أربعة أخماس فلك وخمس للمسلمين"، ثم قال: "والخمس مردود عليك".

قال الشافعي: وهذا الحديث يتقضى بعضه بعضاً إذ زعم أن علياً قال وخمس للمسلمين فكيف يجوز أن يكون الوالي يرى

للمسلمين في مال رجل شيئاً، ثم يردّه عليه أو يدعه له والواجب على الوالي أن لو منع رجل من المسلمين شيئاً لهم في ماله أن يجاهده عليه.

قال الشافعي: وهذا عن علي مستكرّ، وقد روي عن علي بإسناد موصول أنه قال: أربعة أخماس لك واقسم الخمس على فقراء أهلك، وهذا الحديث أشبه بعلي لعلّ علياً علمه أميناً وعلم في أهله فقراء من أهل السهمان فأمره أن يقسمه فيهم.

قال الشافعي: وهم مخالفون ما روي عن الشعبي من وجهين: أحدهما: أنهم يزعمون أن من كانت له مائتا درهم فليس للوالي أن يعطيه ولا له أن يأخذ شيئاً من السهمان المقسومة بين من سمى الله عز وجل ولا من الصدقة تطوعاً والذي زعموا أن علياً ترك له خمس ركاز، وهذا رجل له أربعة آلاف درهم، ولعله أن يكون له مال سواها ويزعمون أن الوالي إذا أخذ منه واجباً في ماله لم يكن للوالي أن يعود بما أخذ منه عليه ولا على أحد ويزعمون أن لو وليها هو دون الوالي لم يكن له حبسها ولا دفعها إلى أحد يعوله.

قال الشافعي: والذي روي عن علي عليه إعادتها عليه بعد أن أخذها منه، أو تركها له قبل أن يأخذها منه، وهذا إبطالها بكل وجه وخلاف ما يقولون، وإذا صار له أن يكتمها وللوالي أن يردّها عليه فليست بواجبة عليه وتركها لا تؤخذ منه وأخذها سواء، وقد أبطل بهذا القول السنة في أن في الركاز الخمس وأبطل به حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثمانية.

فإن قال: لا يصلح هذا إلا في الركاز قيل: فإذا قال قائل: فإذا صلح في الركاز وهو من الصدقات صلح في كلها، ولو جاز لك أن تخص بعضها دون بعض قلت يصلح في العشور وصدقات الماشية، وقال غيري وغيرك يصلح في صدقة الرقة، ولا يصلح في هذا.

فإن قال: فإنما هو خمس.

وكذلك الحق فيه كما الحق في الزرع العشر، وفي الرقة ربع العشر، وفي الماشية مختلفة، وهي مخالفة كل هذا، وإنما يؤخذ من كل بقدر ما جعل فيه ويقسم كل حيث قسم الصدقات.

قال الشافعي: ثم خالفنا بعض الناس فيما يعطى من الصدقات، فقال: لا يأخذ منها أحد له مال تجب فيه الزكاة، ولا يعطى منها أحد مائتي درهم ولا شيء تجب فيه الزكاة.

قال الشافعي: وإذا كان الرجل لا يكون له مائتا درهم ولا شيء تجب فيه الزكاة، فلا يحل له أن يأخذ منها شيئاً إذا لم يكن محتاجاً بضعف حرفة أو كثرة عيال، وكان الرجل يكون له أكثر منها، فيكون محتاجاً بضعف الحرفة أو بغلبة العيال، فكانت الحاجة

فإن قال: لا يصلح هذا إلا في الركاز قيل: فإذا قال قائل: فإذا صلح في الركاز وهو من الصدقات صلح في كلها، ولو جاز لك أن تخص بعضها دون بعض قلت يصلح في العشور وصدقات الماشية، وقال غيري وغيرك يصلح في صدقة الرقة، ولا يصلح في هذا.

فإن قال: فإنما هو خمس.

وكذلك الحق فيه كما الحق في الزرع العشر، وفي الرقة ربع العشر، وفي الماشية مختلفة، وهي مخالفة كل هذا، وإنما يؤخذ من كل بقدر ما جعل فيه ويقسم كل حيث قسم الصدقات.

قال الشافعي: ثم خالفنا بعض الناس فيما يعطى من الصدقات، فقال: لا يأخذ منها أحد له مال تجب فيه الزكاة، ولا يعطى منها أحد مائتي درهم ولا شيء تجب فيه الزكاة.

قال الشافعي: وإذا كان الرجل لا يكون له مائتا درهم ولا شيء تجب فيه الزكاة، فلا يحل له أن يأخذ منها شيئاً إذا لم يكن محتاجاً بضعف حرفة أو كثرة عيال، وكان الرجل يكون له أكثر منها، فيكون محتاجاً بضعف الحرفة أو بغلبة العيال، فكانت الحاجة

١٣ - كتاب الصيام الصغير

٧٥٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الشَّهْرُ سِتْعٌ وَعِشْرُونَ لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تَفْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ؛ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ. [أخرجه مالك (٢٨٦/١)، البخاري (١٩٠٧)، مسلم (١٠٨٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نقول؛ فإن لم ترَ العامة هلالَ شهرِ رمضانَ ورآه رجلٌ عدلٌ رأيت أن أقبله للأئمة الاحتياط.

٧٥٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ فَصَامَ وَأَحْبَبَهُ قَالَ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَصُومُوا، وَقَالَ: أَصُومُ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ. [أخرجه الدارقطني (١٧٠/٢)، البيهقي (٢١٢/٤)]

قال الشافعي: بعد لا يجوزُ على هلالِ رمضانَ إلا شاهدان.

قال الشافعي: وقد قال بعضُ أصحابنا لا أقبلُ عليه إلا شاهدين، وهذا القياسُ على كلِّ معييبٍ استدُلَّ عليه ببيِّنَةٍ، وقال بعضهم جماعة.

قال الشافعي: ولا أقبلُ على رؤْيَةِ هِلَالِ الْفِطْرِ إلا شاهدين عدلين وأكثر؛ فإن صامَ النَّاسُ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَكْمَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ إِلَّا أَنْ يَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِرُؤْيِهِ فَيَفْطُرُوا، وَإِنْ غَمَّ الشَّهْرَانِ مَعًا فَصَامُوا ثَلَاثِينَ فَجَاءَتْهُمْ بَيِّنَةٌ بِأَنْ شَعْبَانَ رُبِّيَ قَبْلَ صَوْمِهِمْ يَوْمٌ قَضَوْا يَوْمًا؛ لِأَنَّهُمْ تَرَكَوا يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ.

وإن غَمَّ فَجَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ بِأَنَّهُمْ صَامُوا يَوْمَ الْفِطْرِ أَفْطَرُوا أَي سَاعَةً جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ؛ فَإِنْ جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ قَبْلَ الزَّوَالِ صَلَّوْا صَلَاةَ الْعِيدِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ لَمْ يَصَلُّوا صَلَاةَ الْعِيدِ، وَهَذَا قَوْلٌ مِنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِنَا.

قال الشافعي: فخالفه في هذا بعضُ النَّاسِ، فَقَالَ فِيهِ قَبْلَ الزَّوَالِ قَوْلُنَا، وَقَالَ بَعْدَ الزَّوَالِ يُخْرَجُ بِهِمُ الْإِمَامُ مِنَ الْعِيدِ، وَلَا يَصَلِّي بِهِمْ فِي يَوْمِهِمْ ذَلِكَ.

قال الشافعي: فقيل لبعضُ من يحتجُّ بهذا القول: إذا كانت صَلَاةُ الْعِيدِ عِنْدَنَا وَعِنْدَكَ سَنَةٌ لَا تَقْضَى إِنْ تَرَكْتَ وَغَمَّكَ وَقْتُ

فَكَيْفَ أَمَرْتَ بِهَا أَنْ تَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ وَأَنْتَ إِذَا مَضَى الْوَقْتُ تَعْمَلُ فِي وَقْتٍ لَمْ تَوْمَرْ بِأَنْ تَعْمَلَ، مِثْلُ الْمَزْدَلِفَةِ إِذَا مَرَّتْ لَيْلَتُهَا لَمْ تَوْمَرْ بِالْمَيْتِ فِيهَا وَالْجَمَارِ إِذَا مَضَتْ آيَاتُهَا لَمْ تَوْمَرْ بِرَمِيهَا وَأَمَرْتَ بِالْعِدَّةِ فِيمَا فِيهِ فِدْيَةٌ مِنْ ذَلِكَ وَمِثْلُ الرَّسْلِ إِذَا مَضَتْ الْأَطْوَافُ الثَّلَاثَةُ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَأْمُرَ بِهِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْبَوَاقِي؛ لِأَنَّهُ مَضَى وَقْتُهِ، وَلَيْسَ مِنْهُ بَدَلٌ بِكَفَّارَةٍ، وَإِذَا أَمَرْتَ بِالْعِيدِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ فَكَيْفَ لَمْ تَأْمُرْ بِهِ بَعْدَ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِهِ وَالصَّلَاةَ تَحُلُّ فِي يَوْمِهِ؟ وَأَمَرْتَ بِهَا مِنَ الْغَدِ وَيَوْمَ الْفِطْرِ أَقْرَبُ مِنْ وَقْتِ الْفِطْرِ مِنْ غَدِهِ؟

قال: فَإِنَّمَا مِنْ غَيْرِ تَصَلِّيَ فِي مِثْلِ وَقْتِهِ، قِيلَ لَهُ: أَوْ لَيْسَ تَقُولُ فِي كُلِّ مَا فَاتَ تَمَّا يَقْضَى مِنَ الْمَكْتُوباتِ يَقْضَى إِذَا ذَكَرَ فَكَيْفَ خَالَفْتَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ ذَلِكَ؟ فَإِنْ كَانَتْ عَلَتِكَ الْوَقْتُ فَمَا تَقُولُ فِيهِ إِنْ تَرَكْتَهُ مِنْ غَدِهِ اتَّصَلِيَهُ بَعْدَ غَدِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ؟ قال: لا.

قيل: فَقَدْ تَرَكْتَ عَلَتَكَ فِي أَنْ تَصَلِّيَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْوَقْتِ فَمَا حَجَّتْكَ فِيهِ؟

قال: رَوَيْنَا فِيهِ شَيْئًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قلنا: قَدْ سَمِعْنَاهُ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ تَمَّا يَثْبُتُ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَأَنْتَ تَضَعُّفُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ؛ وَإِذَا زَعَمْتَ أَنَّهُ ثَابِتٌ فَكَيْفَ يَقْضَى فِي غَدِهِ، وَلَمْ تَنْهَ أَنْ يَقْضَى بَعْدَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ يَقْضَى بَعْدَ أَيَّامٍ، وَإِنْ طَالَتِ الْآيَاتُ.

قال الشافعي: وأنا أحبُّ أن أذكرَ فيه شَيْئًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا، وَكَانَ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ تَطَوُّعًا أَنْ يَفْعَلَ مِنَ الْغَدِ وَبَعْدَ الْغَدِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ مِنَ الْغَدِ؛ لِأَنَّهُ تَطَوُّعٌ، وَأَنْ يَفْعَلَ الْمَرْءُ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَدْعَ مَا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ ثَابِتًا، فَإِذَا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ بِالتَّطَوُّعِ فَهَذَا خَيْرٌ أَرَادَهُ اللَّهُ بِهِ أَرْجُو أَنْ يَأْجِرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ فِي عَمَلِهِ.

قال الشافعي: بعد لا يَصَلِّي إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ.

٧٦٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْهِلَالَ رُئِيَ فِي رَمَازِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ بِقُسْيٍ، فَلَمْ يُفْطِرْ عُثْمَانُ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ. [أخرجه مالك (٢٨٧/١)]

قال الشافعي:

وهكذا نقولُ إِذَا لَمْ يَرِ الْهِلَالُ، وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ أَنَّهُ رُئِيَ لَيْلًا لَمْ يَفْطِرِ النَّاسُ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ فِي النَّهَارِ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ، وَهُوَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هِلَالَ اللَّيْلَةِ الَّتِي تَسْتَقْبِلُ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ فِيهِ: إِذَا رُئِيَ بَعْدَ الزَّوَالِ قَوْلُنَا، وَإِذَا رُئِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَفْطَرُوا، وَقَالُوا: إِنَّمَا اتَّبَعْنَا فِيهِ أَثَرًا رَوَيْنَاهُ، وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ.

والنذر؛ لأنه لم يبق للمكتوبة والنذر موضع إلا هذا الوقت الذي عملهما فيه؛ لأنه عملهما في آخر الوقت فزعم أنهما لا يجزيان إذا لم ينو بهما المكتوبة والنذر، فلو كانت العلة أن الوقت محصور، انبغى أن يزعمها هنا أن المكتوبة والنذر يجزيان إذا كان وقتها محصوراً كما يجزي رمضان إذا كان وقته محصوراً.

٢- باب صوم رمضان

قال الشافعي رحمه الله: فمن قال: لا يجزي رمضان إلا بنو، فلو اشتبهت عليه الشهور وهو أسير فصام شهر رمضان ينوي به التطوع لم يجزه، وكان عليه أن يأتي بالبدل منه، ومن قال يجزي بغير نية، فقد أجزأ عنه غير أن قائل هذا القول قد أخطأ قوله عندي، والله أعلم.

فزعم أن رجلاً لو أصبح يرى أنه يوم من شعبان، فلم يأكل، ولم يشرب، ولم ينو الإفطار فعلم أنه من رمضان قبل نصف النهار فأمسك عن الطعام أجزأ عنه من شهر رمضان، وهذا يشبه قوله الأول، ثم قال: وإن علم بعد نصف النهار فأمسك ونوى الصيام لم يجزه، وكان عليه أن يأتي بيوم مكانه، وهذا خلاف قوله الأول.

قال الشافعي: وإنما قال ذلك فيما علمت بالرأي.

وكذلك قال فيه أصحابنا، والله أعلم بالرأي فيما علمت، ولكن معهم قياس، فصح فيه لمن خالفه قول أصحابنا، والله أعلم، وهذا - فيما أرى - أحسن وأولى أن يقال به إذا كان قياساً.

٣- باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم حين يتبين الفجر الآخر معترضاً في الأفق. قال الشافعي: وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ إلى أن تغيب الشمس.

وكذلك قال الله عز وجل ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾. قال الشافعي: فإن أكل فيما بين هذين الوقتين أو شرب عامداً للأكل والشرب ذاكراً للصوم فعليه القضاء.

٧٦٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل، فقال: يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس، فقال:

فقلنا: الأثر أحق أن يتبع من القياس؛ فإن كان ثابتاً فهو أولى أن يؤخذ به.

قال الشافعي: إذا رأى الرجل هلال رمضان وحده يصوم لا يسعه غير ذلك، وإن رأى هلال شوال فيفطر إلا أن يدخله شك أو يخاف أن يتهم على الاستخفاف بالصوم.

١- باب الدخول في الصيام والخلاف فيه

قال الشافعي رحمه الله، فقال بعض أصحابنا لا يجزي صوم رمضان إلا بنية كما لا تجزي الصلاة إلا بنية واحتج فيه بأن ابن عمر قال: لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر. ٧٦١- قال الشافعي: وهكذا.

أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر. [أخرجه مالك (٢٨٨/١)]

قال الشافعي: فكان هذا، والله أعلم على شهر رمضان خاصة، وعلى ما أوجب المرء على نفسه من نذر أو وجب عليه من صوم، فأما التطوع، فلا بأس أن ينوي الصوم قبل الزوال ما لم يأكل، ولم يشرب، فخالف في هذا القول بعض الناس، فقال معنى قول ابن عمر هذا على النافلة، فلا يجوز في النافلة من الصوم ويجوز في شهر رمضان، وخالف في هذا الآثار.

قال الشافعي: وقيل لقائل هذا القول: لم زعمت أن صوم رمضان يجزي بغير نية، ولا يجزي صوم النذر ولا صوم الكفارات إلا بنية.

وكذلك عندك لا تجزي الصلاة المكتوبة ولا نذر الصلاة ولا التيمم إلا بنية؟

قال: لأن صوم النذر والكفارات بغير وقت متى عمله أجزأ عنه والصلاة والنية للتيمم بوقت، قيل له: ما تقول فيمن قال: لله علي أن أصوم شهراً من هذه السنة فامهل حتى إذا كان آخر شهر منها فصامه لا ينوي به النذر؟

قال: لا يجزه قيل: قد وقت السنة، ولم يبق منها إلا هذا الشهر فصار إن لم يصمه يخرج من الوقت، وقيل له ما تقول إن ترك الظهر حتى لا يبقى عليه من وقتها إلا ما يكملها فيه، ثم صلى أربعاً كفرض الصلاة لا ينوي الظهر؟

قال: لا يجزه؛ لأنه لم ينو الظهر قال الشافعي: لا أعلم بين رمضان وبين هذا فرقاً، وقد اعتل بالوقت فأوجدنا الوقت في المكتوبة محدوداً ومحصوراً يفوت إن ترك العمل فيه فأوجدناه ذلك في النذر، ثم أوجدناه في الوقتين المحصورين كلاهما عملاً كعمل المكتوبة وعمل النذر، وليس في الوقتين فضل للمكتوبة

عُمَرُ الْخَطْبُ يَسِيرُ. [أخرجه مالك (٣٠٣/١)]

قال الشافعي: كأنه يريد بذلك، والله أعلم قضاء يوم مكانه.

قال الشافعي: واستحب التأني بالسحور ما لم يكن في وقت مقارب يخاف أن يكون الفجر طلع، فإني أحب قطعه في ذلك الوقت؛ فإن طلع الفجر، وفي فيه شيء قد أدخله ومضغه لفظه؛ لأن إدخاله فاه لا يصنع شيئاً إنما يفطر بإدخاله جوفه؛ فإن أزدوده بعد الفجر، قضى يوماً مكانه، والذي لا يقضي فيه من ذلك الشيء يبقى بين أسنانه في بعض فيه مما يدخله الريق لا يخرج منه، فإن ذلك عندي خفيف، فلا يقضي، فأما كل ما عدا إدخاله مما يقدر على لفظه فيفطره عندي، والله أعلم

وقال بعد: فطره بما بين أسنانه، إذا كان يقدر على طرحه. قال الربيع: إلا أن يغلبه، ولا يقدر على دفعه، فيكون مكرهاً، فلا شيء عليه وهو معنى قول الشافعي.

قال الشافعي: وأحب تعجيل الفطر وترك تأخيره، وإنما أكره تأخيره إذا عمد ذلك كأنه يرى الفضل فيه.

٧٦٣ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال: لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر، ولم يؤخروه. [أخرجه مالك (٢٨٨/١)، البخاري (١٩٥٧)، مسلم (١٠٩٨)، الودي (٦٩٥)]

٧٦٤ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن عمر وعثمان كانا يصليان المغرب حين ينظران الليل أسود، ثم يفطران بعد الصلاة، وذلك في رمضان. [أخرجه مالك (٢٨٩/٢)]

قال الشافعي: كأنهما يريدان تأخير ذلك واسعاً لا أنهما يعمدان الفضل لتركه بعد أن أبيع لهما، وصارا مفطرين بغير أكل ولا شرب؛ لأن الصوم لا يصلح في الليل، ولا يكون به صاحبه صائماً، وإن نواه.

قال الشافعي: فقال بعض أصحابنا: لا بأس أن يحتجم الصائم، ولا يفطره ذلك.

٧٦٥ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم، ثم ترك ذلك. [أخرجه مالك (٢٩٨/١)]

٧٦٦ - قال الشافعي: وأخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه لم ير أباه قط احتجم وهو صائم. [أخرجه

مالك (٢٩٨/١)]

قال الشافعي: وهذا فتيا كثير ممن لقيت من الفقهاء، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: أفطر الحاجم والمحجوم وروي عنه أنه احتجم صائماً.

قال الشافعي: ولا أعلم واحداً منهما ثابتاً، ولو ثبت واحد منهما عن النبي ﷺ قلت به؛ فكانت الحجة في قوله، ولو ترك رجل الحجامة صائماً للتوقي كان أحب إلي، ولو احتجم لم أراه يفطره.

قال الشافعي: من تقياً وهو صائم وجب عليه القضاء، ومن ذرعه القيء، فلا قضاء عليه، وبهذا.

٧٦٧ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر. [أخرجه مالك (٣٠٤/١)]

قال الشافعي: ومن أكل أو شرب ناسياً؛ فليتم صومه ولا قضاء عليه.

وكذلك بلغنا عن أبي هريرة، وقد قيل: إن أبا هريرة قد رفعه من حديث رجل ليس بمافظ.

قال الشافعي: وقد قال بعض أصحابنا يقضي ولنا نأخذ بقوله، وقال بعض الناس يمثل قولنا لا يقضي والحجة عليهم في الكلام في الصلاة ساهياً وتفريقه بين العمد والنسيان في الصوم حجة عليهم في الصلاة بل الكلام في الصلاة ناسياً أثبت وأولى؛ لأنه عن النبي ﷺ كيف فرق بين العمد والنسيان في الصوم وإنما فرق بينهما بأن أبا هريرة لم ير على من أكل ناسياً لصومه قضاء فأرى أبي هريرة حجة فرق بها بين العمد والنسيان وهو عندنا حجة، ثم ترك رواية أبي هريرة وابن عمر وعمران بن حصين وطلحة بن عبيد الله وغيرهم عن رسول الله ﷺ حديث ذي اليمين وفيه ما دل على الفرق بين العمد والنسيان في الصلاة فهذا عن رسول الله ﷺ ثابت، وما جاء عن رسول الله ﷺ أوجب مما جاء عن غيره فترك الأوجب والأثبت وأخذ بالذي هو أضعف عنده وعاب غيره إذ زعم أن العمد في الصوم والنسيان سواء، ثم قال بما عاب في الصلاة فزعم أن العمد والنسيان سواء، ثم لم يقم بذلك.

قال الشافعي: من احتلم في رمضان اغتسل، ولم يقض. وكذلك من أصاب أهله، ثم طلع الفجر قبل أن يغتسل اغتسل، ثم أتم صومه.

قال الشافعي: وإن طلع الفجر وهو مجامع فأخرجه من ساعته أتم صومه؛ لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا، وإن ثبت شيئاً آخر أو حركه لغير إخراج، وقد بان له الفجر كفر.

٧٧٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ قَالَتْ وَأَيْكُمْ أَمَلَكُمْ لِإِزْيَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مالك (٢٩٣/١)، البخاري (١٩٢٧)، مسلم (١١٠٦)، أبو داود (٢٣٨٢)، الزمذني (٧٢٨، ٧٢٩)، ابن ماجه (١٦٨٧)]

٧٧١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَرِ الْقِبْلَةَ تَدْعُو إِلَى خَيْرٍ. [أخرجه مالك (٢٩٣/١)]

٧٧٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ فَأَرْخَصَ فِيهَا لِلتَّيَخُّ وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ. [أخرجه مالك (٢٩٣/١)]

قال الشافعي: وهذا عندي، والله أعلم على ما وصفت، ليس اختلافاً منهم؛ ولكن على الاحتياط، لئلا يشتبه فيجامع، ويقدر ما يرى من السائل أو يظن به.

٤- بابُ الجماع في رمضان والخلاف فيه

٧٧٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِعَشْرِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامٍ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا قَالَ: إِنِّي لَا أَجِدُ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ ثَمَرٍ، فَقَالَ: خُذْ هَذَا فَصَدِّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَحَدًا أَخُوجَ مِنِّي، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْبَابُهُ، ثُمَّ قَالَ كُلُّهُ. [أخرجه مالك (٢٩٦/١)، البخاري (١٩٣٦)، مسلم (١١١١)، أبو داود (٢٣٩٠)، الزمذني (٧٢٤)، ابن ماجه (٦٧١)]

٧٧٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: أَتَى أَغْرَابِي النَّبِيَّ ﷺ يَتَيْفُ شَعْرَهُ وَيَضْرِبُ نَحْرَهُ، وَيَقُولُ هَلْكَ الْأَبْعَدُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَدَنَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَاجْلِسْ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ ثَمَرٍ، فَقَالَ: خُذْ هَذَا فَصَدِّقْ بِهِ، فَقَالَ: مَا أَجِدُ أَحَدًا أَخُوجَ مِنِّي قَالَ: فَكُلْهُ وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَ مَا أَصَبْتَ.

٧٦٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ تَسْمَعُ: إِنِّي أَصْبَحُ جُنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَأَنَا أَصْبَحُ جُنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ فَأَعْتَسِلَ، ثُمَّ أَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّكَ لَسْتَ مِثْلَنَا قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَّقِي. [أخرجه مالك (٢٨٩/١)، مسلم (١١١٠)، أبو داود (٢٣٨٩)]

قال الشافعي: وقد جاء هذا من غير هذا الوجه وهو قول العامة عندنا، وفي أكثر البلدان؛ فإن ذهب ذاهب إلى أنه جنب من جامع في رمضان، فإن الجماع كان وهو مباح والجنب باقية بمعنى متقدم والغسل ليس من الصوم بسبيل، وإن وجب بالجماع فهو غير الجماع.

قال الشافعي: وهذا حجة لنا على من قال في المطلقة لزوجها عليها الرجعة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة، وقد قال الله تبارك وتعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ والقُرءُ عنده الحيضة فما بال الغسل؟ وإن وجب بالحيض فهو غير الحيض، فلو كان حكمه إذا وجب به حكم الحيض كان حكم الغسل إذا وجب بالجماع حكم الجماع فأفطر وكفر من أصبح جنباً.

قال الشافعي: فإن قال: فقد روي فيه شيء فهذا أثبت من تلك الرواية لعل تلك الرواية كانت بأن سمع صاحبها من أصبح جنباً أفطر على معنى إذا كان الجماع بعد الفجر أو عمل فيه بعد الفجر كما وصفنا.

قال الشافعي: ومن حركت القبلة شهرته كرهتها له، وإن فعلها لم ينقض صومه، ومن لم تحرك شهرته، فلا بأس له بالقبلة، وملك النفس في الحالين عنها أفضل؛ لأنه منع شهوة يرجى من الله تعالى ثوابها.

قال الشافعي: وإنما قلنا لا ينقض صومه؛ لأن القبلة لو كانت تنقض صومه لم يقبل رسول الله ﷺ، ولم يرخص ابن عباس وغيره فيها كما لا يرخصون فيما يفطر، ولا ينظرون في ذلك إلى شهوة فعلها الصائم لها ولا غير شهوة.

٧٦٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَقْبَلَ بَعْضَ أَرْوَاجِهِ وَثَوْرَ صَائِمٍ ثُمَّ تَضَحَكَ. [أخرجه البخاري (١٩٢٧)، مسلم (١١٠٦)، أبو داود (٢٣٨٢)، الزمذني (٧٢٩)]

قال: ألا ترى أنه لو جامع في الحج مراراً كانت عليه كفارة واحدة؟ وأي شيء الحج من الصوم؟ الحج شريعة، والصوم أخرى، قد يباح في الحج الأكل والشرب ويحرم في الصوم ويباح في الصوم اللبس والصيد والطيب ويحرم في الحج.

قال الشافعي: والحج إحرام واحد، ولا يخرج أحد منه إلا بكماله، وكل يوم من شهر رمضان كماله بنفسه ونقصه فيه، ألا ترى أنه يصوم اليوم من شهر رمضان، ثم يفطر، وقد كمل اليوم وخرج من صومه، ثم يدخل في آخر، فلو أفسده لم يفسد الذي قبله والحج متى أفسد عندهم قبل الزوال من يوم عرفه فسد كله، وإن كان قد مضى كثير من عمله، مع أن هذا القول خطأ من غير وجه، الذي يقيسه بالحج يزعم أن الجماع في الحج يختلف أحكامه، فيكون عليه شاة قبل عرفه ويفسد حجته، وبدنة إذا جامع بعد الزوال، ولا يفسد حجته.

وهذا عنده في الصوم لا يختلف في أول النهار وآخره إنما عليه رقية فيهما ويفسد صومه فيفترق بينهما في كل واحدة منهما ويفترق بينهما في الكفارتين ويزعم أنه لو جامع يوماً، ثم كفر، ثم جامع يوماً آخر، ثم كفر وهو لو كفر عنده في الحج عن الجماع، ثم عاد لجامع آخر لم يعد الكفارة.

فإذا قيل له: لم ذلك؟

قال: الحج واحد وأيام رمضان متفرقة.

قلت: فكيف تقيس أحدهما بالآخر وهو يجمع في الحج فيفسده، ثم يكون عليه أن يعمل عمل الحج وهو فاسد، وليس هكذا الصوم ولا الصلاة؟

قال الشافعي: فإن قال قائل: منهم فاقبسه بالكفارة: هو من الكفارة أبعد، الحائث يحنث غير عامد للحنث فيكفر ويحنث عامداً، فلا يكفر عندك وأنت إذا جامع عامداً كفر، وإذا جامع غير عامد لم يكفر فكيف قسته بالكفارة والمكفر لا يفسد عملاً يخرج منه، ولا يعمل بعد الفساد شيئاً يقضيه إنما يخرج به عندك من كذبة حلف عليها، وهذا يخرج من صوم ويعود في مثل الذي خرج منه.

قال الشافعي: ولو جامع صبية لم تبلغ أو أنى بهيمة فكفارة واحدة، ولو جامع بالغة كانت كفارة لا يزداد عليها على الرجل، وإذا كفر أجزأ عنه وعن امرأته.

وكذلك في الحج والعمرة وبهذا مضت السنة ألا ترى أن النبي ﷺ لم يقل تكفر المرأة، وأنه لم يقل في الخبر الذي جاعل في الحج تكفر المرأة.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فما بال الحد عليها في الجماع ولا تكون الكفارة عليها؟

قال عطاء: فسألت سعيداً كم في ذلك العرق؟ قال: ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين.

قال الشافعي: وفي حديث غير هذا فأطعمه أهلك.

قال الشافعي: فهذا كله نأخذ بعق؛ فإن لم يقدر صام شهرين متتابعين؛ فإن لم يقدر أطعم ستين مسكيناً.

قال الشافعي: وقول النبي ﷺ: كَلَّه وَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ يَحْتَمِلُ معاني، منها أنه لما كان في الوقت الذي أصاب أهله فيه ليس ممن يقدر على واحدة من الكفارات تطوع رسول الله ﷺ عنه بأن قال له: في شيء أتى به: كفر به، فلما ذكر الحاجة، ولم يكن الرجل قبضه قال: كَلَّه وَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ وجعل له التملك حيثنؤ ويحتمل أن يكون ملكه، فلما ملكه وهو محتاج كان إنما يكون عليه الكفارة إذا كان عنده فضل، فلم يكن عنده فضل؛ فكان له أكله هو وأهله، ويحتمل في هذا أن تكون الكفارة ديناً عليه متى أطاعها أو شيئاً منها، وإن كان ذلك ليس في الخبر، وكان هذا أحب إلينا وأقرب من الاحتياط، ويحتمل إن كان لا يقدر على شيء من الكفارات؛ فكان لغيره أن يكفر عنه، وأن يكون لغيره أن يضعه عليه، وعلى أهله إن كانوا محتاجين ويجزي عنهم ويحتمل أن يكون إذا لم يقدر في حاله تلك على الكفارة أن تكون الكفارة ساقطة عنه إذا كان مغلوباً كما تسقط الصلاة عن المغمى عليه إذا كان مغلوباً، والله أعلم، ويحتمل إذا كفر أن تكون الكفارة بدلاً من الصيام ويحتمل أن يكون الصيام مع الكفارة - ولكل وجهة.

قال: وأحب أن يكفر متى قدر، وأن يصوم مع الكفارة.

قال الشافعي: وفي الحديث ما يبين أن الكفارة مدلاً لا مدين.

قال الشافعي: وقال بعض الناس مدين، وهذا خلاف الحديث، والله أعلم.

قال الشافعي: وإن جامع يوماً فكفر، ثم جامع يوماً فكفر. وكذلك إن لم يكفر فلكل يوم كفارة؛ لأن فرض كل يوم غير فرض الماضي.

قال الشافعي: وقال بعض الناس: إن كفر، ثم عاد بعد الكفارة كفر، وإن لم يكفر حتى يعود فكفارة واحدة ورمضان كله واحد.

قال الشافعي: فقيل لقائل هذا القول: ليس في هذا خبر بما قلت والخبر عن رسول الله ﷺ أنه أمر رجلاً مرة بكفارة، وفي ذلك ما دل عندنا، والله أعلم على أنه لو جامع يوماً آخر أمر بكفارة؛ لأن كل يوم مفروض عليه فإلى أي شيء ذهبت؟

وعندك حرّم يفطر.

قال: هذا لا يغزو الجسد.

قلنا: وما أدراك أن هذا لا يغزو البدن وأنت تقول إن ازدرء من الفاكهة شيئاً صحيحاً فطره، ولم يكفر، وقد يغزو هذا البدن فيما نرى وقلنا: قد صرت من الفقه إلى الطب؛ فإن كنت صرت إلى قياس ما يغزو فالجماع يقص البدن وهو إخراج شيء ينقص البدن، وليس بإدخال شيء فكيف قسته بما يزيد في البدن والجماع ينقصه؟ وما يشبهه والجماع يجمع؟ فكيف زعمت أن الحنفية والسعوط يفطران وهما لا يغذوان؟ وإن اعتلك بالغذاء ولا كفارة فيهما عندك كأن يلزمك أن تنظر كل ما حكمت له بحكم الفطر أن تحكم فيه بالكفارة إن أردت القياس.

قال الشافعي: قال منهم قائل إن هذا ليلزمنا كله، ولكن لم

لم تقسه بالجماع؟

فقلت له:

٧٧٥- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَامِداً فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ. [قدم]

قال الشافعي: وهكذا تقول نحن وأنتم، فقد وجدنا رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يرى على رجل إن أفطر من أمر عمده القضاء، ولا يرى عليه الكفارة فيه وبهذا.

قلت: لا كفارة إلا في جماع ورأيت الجماع لا يشبه شيئاً سواه رأيت حده ما بينا لحدود سواه ورأيت من رأيت من الفقهاء مجتمعين على أن المحرم إذا أصاب أهله أفسد حجه ومضى فيه وجاء بالبدل منه، وقد يجرم عليه في الحج الصيد والطيب واللبس فأي ذلك فعله لم يفسد حجه غير الجماع ورأيت من جامع وجب عليه الغسل، وليس كذلك من صنع ما هو أقدر منه، فهذا فرقنا بين الجماع وغيره.

قال الشافعي: إن تلذذ بامراته حتى ينزل أفسد صومه، وكان عليه قضاؤه، وما تلذذ به دون ذلك كرهته، ولا يفسد، والله أعلم.

وإن أتى امرأته في دبرها فغيه أو بهيمة أو تلوّط أفسد وكفر مع الإثم بالله في المحرم الذي أتى مع إفساد الصوم، وقال بعض الناس في هذا كله لا كفارة عليه، ولا يعيد صوماً إلا أن ينزل فيقضي، ولا يكفر.

قال الشافعي: فخالفه بعض أصحابه في اللوطي، ومن أتى امرأته في دبرها، فقال يفسد، وقال: هذا جماع، وإن كان غير وجه

قبل الحد لا يشبه الكفارة، ألا ترى أن الحد يختلف في الحر والعبد والثيب والبكر، ولا يختلف الجماع عامداً في رمضان مع افتراقهما في غير ذلك، فإن مذهبتنا، وما ندعي إذا فرقت الأخبار بين الشيء أن يفرق بينه كما فرقت.

قال الشافعي: وإن جامع في قضاء رمضان أو صوم كفارة أو نذر، فقد أفسد صومه ولا كفارة عليه، ولكن يقضي يوماً مكان يومه الذي جامع فيه.

قال الشافعي: وهكذا قال بعض الناس، وهذا كان عندنا أولى أن يكفر؛ لأن البدل في رمضان يقوم مقامه، فإذا اقتصر بالكفارة على رمضان؛ لأنها جاءت فيه في الجماع، ولم يقس عليه البدل منه فكيف قاس عليه الطعام والشراب، ولم تأت فيه كفارة؟

قال الشافعي: وإن جامع ناسياً لصومه لم يكفر.

وإن جامع على شبهة مثل أن يأكل ناسياً فيحسب أنه قد أفطر فيجامع على هذه الشبهة، فلا كفارة عليه في مثل هذا.

قال الشافعي: وهذا أيضاً من الحجة عليهم في السهر في الصلاة إذ زعموا أن من جامع على شبهة سقطت عنه الكفارة فمن تكلم وهو يرى أن الكلام في الصلاة كان له مباحاً أولى أن يسقط عنه فساد صلاته.

قال الشافعي: وإن نظر فأنزل، من غير لمس ولا تلذذ بها: فصوره تام لا تجب الكفارة في رمضان إلا بما يجب به الحد أن يلتقي الختانان، فأمّا ما دون ذلك، فإنه لا يجب به الكفارة، ولا تجب الكفارة في فطر في غير جماع، ولا طعام ولا شراب ولا غيره، وقال بعض الناس: تجب إن أكل أو شرب كما تجب بالجماع.

قال الشافعي: فقل لمن يقول هذا القول: السنة جاءت في الجامع، فمن قال لكم في الطعام والشراب؟

قال: قلناه قياساً على الجماع.

فقلنا: أو يشبه الأكل والشرب الجماع فتقيسهما عليه؟

قال: نعم. في وجه من أنهما محرمان يفطران فقل لهم فكل ما وجدتموه محرماً في الصوم يفطر قضيتم فيه بالكفارة؟

قال: نعم.

قيل: فما تقول فيمن أكل طيباً أو دواءً؟

قال: لا كفارة عليه.

قلنا: ولم؟

قال: هذا لا يغزو الجسد.

قلنا: إنما قست هذا بالجماع؛ لأنه محرّم يفطر، وهذا عندنا

الجماع المباح، ووافقه في الآتي للهيمة قال: وكلُّ جماعٍ غيرُ أن في هذه معصية لله عز وجل من وجهين، فلو كان أحدهما يزاؤه عليه زيد على الآتي ما حرم الله من وجهين.

قال الشافعي: ولا يفسد الكحل، وإن تنخمه فالتخامة نجيء من الرأس باستنزال العين متصلةً بالرأس، ولا يصل إلى الرأس والجوف علمي ولا أعلم أحداً كره الكحل على أنه يفطر.

قال الشافعي: ولا أكره الدهن، وإن استنقع فيه أو في ماء، فلا بأس، وأكره العلك أنه يجلب الرق، وإن مضغه، فلا يفطره وبذلك إن تغمض واستنشق، ولا يستبلغ في الاستنشاق: لئلا يذهب في رأسه، وإن ذهب في رأسه لم يفطره؛ فإن استيقن أنه قد وصل إلى الرأس أو الجوف من المضمضة وهو عائد ذاكراً لصومه فطره.

قال الربيع: وقد قال الشافعي: مرة لا شيء عليه.

قال الربيع: وهو أحب إلي، وذلك أنه مغلوب.

قال الشافعي: ولا أكره السواك بالعود الرطب واليابس وغيره؛ بكرة وأكرهه بالعشي لما أحب من خلوف فم الصائم، وإن فعل لم يفطره، وما داوى به قرحة من رطب أو يابس فخلص إلى جوفه فطره إذا داوى وهو ذاكراً لصومه عائد لإدخاله في جوفه، وقال بعض الناس يفطره الرطب، ولا يفطره اليابس.

قال الشافعي: فإن كان أنزل الدواء إذا وصل إلى الجوف: بمنزلة المأكول أو المشروب فالرطب واليابس من المأكول عندهم سواء، وإن كان لا ينزله إذا لم يكن من سبيل الأكل ولا الشرب بمنزلة واحدٍ منهما فينبغي أن يقول لا يفطران، فأما أن يقول يفطر أحدهما، ولا يفطر الآخر فهذا خطأ.

قال الشافعي: وأحب له أن ينزله صيامه عن اللغو والمشاقة، وإن شوت أن يقول: أنا صائم، وإن شاتم: لم يفطره.

قال الشافعي: وإن قدم مسافراً في بعض اليوم، وقد كان فيه مفطراً وكانت امرأته حائضاً فظهرت فجامعها لم أر بأساً.

وكذلك إن أكل أو شرب، وذلك أنهما غير صائمين، وقال بعض الناس هما غير صائمين ولا كفارة عليهما إن فعلا، وأكره ذلك؛ لأن الناس في المصر صيام.

قال الشافعي: إما أن يكونا صائمين، فلا يجوز لهما أن يفعلا، أو يكونا غير صائمين، فإنما يحرم هذا على الصائم.

قال الشافعي: ولو ترقى ذلك لئلا يراه أحد فيظن أنه أظفر في رمضان من غير علّة كان أحب إلي.

قال الشافعي: ولو اشتبهت الشهور على أسير فتحرى

شهر رمضان فوافقه أو ما بعده من الشهور فصام شهراً أو ثلاثين يوماً أجزاءً، ولو صام ما قبله، فقد قال قائل لا يميزه إلا أن يصيبه أو شهراً بعده، فيكون كالقضاء له، وهذا مذهب.

ولو ذهب ذاهب إلى أنه إذا لم يعرفه بعينه فتأخاه أجزاءه قبل كان أو بعد، كان هذا مذهباً، وذلك أنه قد يتأخى القبلة، فإذا علم بعد كمال الصلاة أنه قد أخطأها أجزاء عنه ويميز ذلك عنه في خطأ عرفة والفطر، وإنما كلف الناس في الغيب الظاهر، والأسير إذا اشتبهت عليه الشهور فهو مثل الغيب عنه، والله أعلم.

قال الربيع: وآخر قول الشافعي أنه لا يميزه إذا صامه على الشك حتى يصيبه بعينه أو شهراً بعده وآخر قوله في القبلة كذلك لا يميزه.

وكذلك لا يميزه إذا تأخى، وإن أصاب القبلة فعليه الإعادة إذا كان تأخيه بلا دلالة، وأما عرفة ويوم الفطر والأضحى فيميزه؛ لأن هذا أمر إنما يفعله باجتماع العامة عليه والصوم والصلاة شيء يفعله في ذات نفسه خاصة.

قال الشافعي: ولو أصبح يوم الشك لا ينوي الصوم، ولم يأكل، ولم يشرب حتى علم أنه من شهر رمضان فأنم صومه رأيت إعادة صومه، وسواء رأى ذلك قبل الزوال أو بعده إذا أصبح لا ينوي صيامه من شهر رمضان.

قال الشافعي: وأرى، والله أعلم كذلك لو أصبح ينوي صومه تطوعاً لم يميزه من رمضان ولا أرى رمضان يميزه إلا بإرادته، والله أعلم، ولا أعلم بينه وبين نذر الصلاة وغير ذلك مما لا يميز إلا بنية فرقا.

قال الشافعي: ولو أن مقيماً نوى الصيام قبل الفجر، ثم خرج بعد الفجر مسافراً لم يفطر يومه ذلك؛ لأنه قد دخل في الصوم مقيماً.

قال الربيع: وفي كتاب غير هذا من كتبه إلا أن يصح حديث عن النبي ﷺ حين أظفر بالكديد أنه نوى صيام ذلك اليوم وهو مقيم.

قال الشافعي: ولو نواه من الليل، ثم خرج قبل الفجر كان كان لم يدخل في الصوم حتى سافر، وكان له إن شاء أن يتم فيصوم، وإن شاء أن يفطر.

قال الشافعي: وإذا تأخى الرجل القبلة بلا دلائل، فلما أصبح علم أنه أصاب القبلة كانت عليه الإعادة؛ لأنه صلى حين صلى على الشك.

قال الشافعي: وقد نهي عن صيام السفر، وإنما نهى عنه عندنا، والله أعلم على الرقي بالناس لا على التحريم ولا على

٥- باب صيام التطوع

قال الشافعي: والمتطوع بالصوم مخالف للذي عليه الصوم من شهر رمضان وغيره الذين يجب عليهم الصوم لا يجزيهم عندي إلا إجماع الصوم قبل الفجر والذي يتطوع بالصوم ما لم يأكل، ولم يشرب، وإن أصبح يجزيه الصوم، وإن أفطر المتطوع من غير عذر كرهته له ولا قضاء عليه، وخالفنا في هذا بعض الناس، فقال عليه القضاء، وإذا دخل في شيء، فقد أوجبه على نفسه واحتج بحديث الزهري أن النبي ﷺ أمر عائشة وحفصة أن يقضيا يوماً مكان يومهما الذي أفطرتا فيه.

قال الشافعي: فقيل له ليس بثابت إنما حدثه الزهري عن رجل لا نعرفه، ولو كان ثابتاً كان يحتمل أن يكون إنما أمرهما على معنى إن شاءتا، والله أعلم كما أمر عمر أن يقضي نذراً نذره في الجاهلية وهو على معنى إن شاء.

قال فما دل على معنى ما قلت: فإن الظاهر من الخبر ليس فيه ما قلت.

٧٧٨- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن طلحة بن يحيى، عن عمرو عائشة بنت طلحة، عن عائشة قالت: دخل علي رسول الله ﷺ فقلت إنا خبأت لك خيساً، فقال: أما إني كنت أريد الصوم، ولكن قرئ به. [أخرجه مسلم (١١٥٤)، أبو داود (٢٤٥٥)، الترمذي (٧٣٤)، النسائي (١٩٤-١٩٥)]

قال الشافعي: فقلت له لو كان على المتطوع القضاء إذا خرج من الصوم لم يكن له الخروج منه من غير عذر، وذلك أن الخروج حينئذ منه لا يجوز، وكيف يجوز لأحد أن يخرج من عمل عليه تمامه من غير عذر إذا كان عليه أن يعود فيه لم يكن له أن يخرج منه.

قال الشافعي: والاعتكاف، وكل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله الخروج قبل إكماله وأحب إلي لو أتته إلا الحج والعمرة فقط.

فإن قال قائل: فكيف أمرته إذا أفسد الحج والعمرة أن يعود فيهما فيقضيهما مرتين دون الأعمال؟ قلنا: لا يشبه الحج والعمرة الصوم ولا الصلاة ولا ما سواهما.

ألا ترى أنه لا يختلف أحد في أنه يمضي في الحج والعمرة على الفساد كما يمضي فيهما قبل الفساد ويكفر ويعود فيهما؟ ولا يختلف أحد في أنه إذا أفسد الصلاة لم يمض فيها، ولم يجز له أن يصلها فاسدة بلا وضوء، وهكذا الصوم إذا أفسد لم يمض فيه.

أنه لا يجزي، وقد يسمع بعض الناس النهي، ولا يسمع ما يدل على معنى النهي، فيقول بالنهي جملة.

قال الشافعي: والدليل على ما قلت لك أنه رخصة في السفر:

٧٧٦- أن مالكاً أخبرنا، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال: يا رسول الله أصوم في السفر، وكان كثير الصوم، فقال رسول الله ﷺ: إن شئت فصم، وإن شئت فافطر. [أخرجه البخاري (١٩٤٣)، مسلم (١٢٢١)، أبو داود (٢٤٠٣)، الترمذي (٧١١)، النسائي (١٨٧/٤)، ابن ماجه (١٦٦٢)]

٧٧٧- أخبرنا مالك، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان، فلم يجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم. [أخرجه البخاري (١٩٤٧)، مسلم (١١١٩)]

قال الشافعي: وهذا دليل على ما وصفت؛ فإن قال إنسان، فإنه قد سمى الذين صاموا العصاة، فقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن الصيام في السفر للتقوى للعدو، وذلك أنه كان محارباً عام نهى عن الصيام في السفر فأبى قوم إلا الصيام فسمي بعض من سمع النهي العصاة إذ تركوا الفطر الذي أمروا به، وقد يمكن أن يكون قد قيل لهم ذلك على أنهم تركوا قبول الرخصة ورغبوا عنها، وهذا مكروه عندنا، إنما نقول يفطر أو يصوم وهو يعلم أن ذلك واسع له، فإذا جاز ذلك فالصوم أحب إلينا لمن قوي عليه.

قال الشافعي: فإن قيل: فقد روي ليس من البر الصيام في السفر قيل ليس هذا بخلاف حديث هشام بن عروة، ولكنه كما وصفت إذا رأى الصيام براً والفطر مائماً وغير برغبة عن الرخصة في السفر.

قال الشافعي: وإذا أدرك المسافر الفجر قبل أن يصل إلى بلده أو البلد الذي ينوي المقام به وهو ينوي الصوم أجزاء، وإن أزمع الفطر، ثم أزمع الصوم بعد الفجر لم يجزه في حضر كان أو في سفر، وإن سافر، فلم يصم حتى مات فليس عليه قضاء ما أفطر؛ لأنه كان له أن يفطر، وإنما عليه القضاء إذا لزمه أن يصوم وهو مقيم فترك الصوم فهو حينئذ يلزم بالقضاء ويكفر عنه بعد موته.

وكذلك المريض لا يصح حتى يموت، فلا صوم عليه ولا كفارة.

اعلم.

فإن قال قائل: فكيف يسقط عنه فرض الصلاة إذا لم يطعها، ولا يسقط فرض الصوم؟

قيل: ليس يسقط فرض الصلاة في حال تفعل فيها الصلاة، ولكنه يصلي كما يطيق قائماً أو قاعداً أو مضطجعا، فيكون بعض هذا بدلاً من بعض، وليس شيء غير الصلاة بدلاً من الصلاة، ولا الصلاة بدلاً من شيء، فالصوم لا يجزي فيه إلا إكماله، ولا يتغير بتغير حال صاحبه ويزال عن وقته بالسفر والمرض؛ لأنه لا نقص فيه كما يكون بعض الصلاة قصراً وبعضها قاعداً، وقد يكون بدلاً من الطعام في الكفارة، ويكون الطعام بدلاً منه.

قال الشافعي: ومن مرض، فلم يصح حتى مات: فلا قضاء عليه إنما القضاء إذا صح، ثم فرط، ومن مات، وقد فرط في القضاء أطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً مداً من طعام.

قال الشافعي: ومن نذر أن يصوم سنة صامها وأفطر الأيام التي نهي عن صومها وهي يوم الفطر والأضحى وآيام منى وقضاها.

ومن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صامه، وإن قدم فلان، وقد مضى من النهار شيء أو كان يوم فطر قضاء، وإن قدم ليلاً فاحبب إلى أن يصوم الغد بالنية لصوم يوم النذر، وإن لم يفعل لم أره واجباً.

قال الشافعي: ومن نذر أن يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فطر أفطر وقضاه.

ومن نوى أن يصوم يوم الفطر لم يصمه، ولم يقضه؛ لأن ليس له صومه.

وكذلك لو أن امرأة نذرت أن تصوم أيام حيضها لم تصمه، ولم تقضه؛ لأنه ليس لها أن تصومها.

قال الربيع: وقد قال الشافعي مرة: من نذر صوم يوم يقدم فلان، فوافق يوم عيد لم يكن عليه شيء، ومن نذر صوم يوم يقدم فيه فلان فقدم في بعض النهار، لم يكن عليه شيء.

أو لا ترى أنه يكفر في الحج والعمرة متطوعاً كان أو واجباً عليه كفارة واحدة، ولا يكفر في الصلاة على كل حال ولا في الاعتكاف ولا في التطوع في الصوم؟ وقد روى الذين يقولون بخلافنا في هذا عن ابن عمر أنه صلى ركعة، وقال: إنما هو تطوع، وروينا عن ابن عباس شيئاً به في الطواف.

٦ - باب أحكام من أفطر في رمضان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من أفطر أياماً من رمضان من عذر مرض أو سفر قضاهن في أي وقت ما شاء في ذي الحجة أو غيرها وبين أن يأتي عليه رمضان آخر متفرقات أو مجتمعات؛ وذلك أن الله عز وجل يقول: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ولم يذكرهن متتابعات، وقد بلغنا عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنه قال: إذا أحصيت العدة فصمهن كيف شئت.

قال: وصوم كفارة اليمين متتابع، والله أعلم؛ فإن مرض وسافر المفطر من رمضان، فلم يصح، ولم يقدر حتى يأتي عليه رمضان آخر قضاهن ولا كفارة، وإن فرط وهو يمكنه أن يصوم حتى يأتي رمضان آخر صام رمضان الذي جاء عليه وقضاهن. وكفر عن كل يوم بمد حنطة.

قال الشافعي: والحامل والمرضع إذا أطاقت الصوم، ولم تخافا على ولديهما.

قال الشافعي: وإن كانتا لا تقدران على الصوم فهذا مثل المرض أفطرتا وقضتا بلا كفارة إنما ككفران بالآخر، وبأنهما لم تفطرا لأنفسهما إنما أفطرتا لغيرهما فذلك فرق بينهما وبين المريض لا يكفر والشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ويقدر على الكفارة تصدق عن كل يوم بمد حنطة خبراً عن بعض أصحاب النبي ﷺ وقياساً على من لم يطق الحج أن يحج عنه غيره، وليس عمل غيره عنه عمله نفسه كما ليس الكفارة كعمله.

قال الشافعي: والحال التي يترك بها الكبير الصوم أن يكون يجهد الجهد غير المحتمل.

وكذلك المريض والحامل:

قال الشافعي: وإن زاد مرض المريض زيادة بينة أفطر، وإن كانت زيادة محتملة لم يفطر والحامل إذا خافت على ولدها: أفطرت.

وكذلك المرضع إذا أضرت بلبنها الإضرار بين، فأما ما كان من ذلك محتملاً، فلا يفطر صاحبه، والصوم قد يزيد عامة العلل، ولكن زيادة محتملة ويتقص بعض اللبن، ولكنه نقصان محتمل، فإذا تفاشح أفطرتا.

قال الشافعي: فكأنه يتأول إذا لم يطق الصوم الفدية، والله

١٤ - كتاب الاعتكاف

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: والاعتكاف سنة فمن أوجب على نفسه اعتكاف شهر، فإنه يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس ويخرج منه إذا غربت الشمس آخر الشهر.

قال: ولا بأس بالاشتراط في الاعتكاف الواجب، وذلك أن يقول إن عرض لي عارض كان لي الخروج، ولا بأس أن يعتكف، ولا ينوي أياماً ولا وجوب اعتكاف متى شاء انصرف والاعتكاف في المسجد الجامع أحب إلينا، وإن اعتكف في غيره فمن الجمعة إلى الجمعة.

وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً في مسجد فانهدم المسجد اعتكف في موضع منه؛ فإن لم يقدر خرج من الاعتكاف، وإذا بني المسجد رجع فبنى على اعتكافه.

ويخرج المعتكف لحاجته إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره، ولا مكث بعد فراغه من حاجته، ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله، ولا بأس أن يشتري ويبيع ويحيط ويحالس العلماء، ويتحدث بما أحب ما لم يكن إثماً، ولا يفسد الاعتكاف سبباً ولا جدالاً.

قال: ولا يعود: المريض، ولا يشهد الجنائز إذا كان اعتكافاً واجباً.

ولا بأس أن يعتكف المؤذن ويصعد المنارة كانت داخلية المسجد أو خارجة منه، وأكره له الأذان للوالي بالصلاة، ولا بأس أن يقضي.

وإن كانت عنده شهادة فدعي إليها، فإنه يلزمه أن يجيب؛ فإن أجاب يقضي الاعتكاف.

وإن أكل المعتكف في بيته، فلا شيء عليه.

وإذا مرض الذي أوجب على نفسه الاعتكاف خرج، فإذا برئ رجع فبنى على ما مضى من اعتكافه؛ فإن مكث بعد برئه شيئاً من غير عذر استقبل الاعتكاف.

وإذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه.

وإذا أظفر المعتكف أو وطئ استأنف اعتكافه إذا كان اعتكافاً واجباً بصوم.

وكذلك المرأة إذا كانت معتكفة.

قال: وإذا جعل لله عليه شهراً، ولم يسم شهراً بعينه، ولم يقل متابعاً: اعتكف متى شاء وأحب إلي أن يكون متابعاً.

ولا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحد لا

نفسه قبله ولا مباشرة ولا نظرة أنزل أو لم ينزل.

وكذلك المرأة كان هذا في المسجد أو في غيره.

وإذا قال: لله علي أن اعتكف شهراً بالنهار فله أن يعتكف النهار دون الليل.

وكذلك لو قال لله علي أن لا أكلّم فلاناً شهراً بالنهار.

وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بعينه فذهب الشهر وهو لا يعلم فعله أن يعتكف شهراً سواه.

وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر فاعتكفه إلا يوماً فعليه قضاء ذلك اليوم.

وإذا اعتكف الرجل اعتكافاً واجباً فأخرجه السلطان أو غيره مكرهاً، فلا شيء عليه متى خلا بنى على اعتكافه.

وكذلك إذا أخرجه محد أو دين فحبسه، فإذا خرج رجع فبنى.

وإذا سكر المعتكف ليلاً أو نهاراً أفسد اعتكافه وعليه أن يبتدئ إذا كان واجباً.

وإذا خرج المعتكف لحاجة فلقية غريم له، فلا بأس أن يوكل به وإذا كان المعتكف الذي عليه الدين يجبسه الطالب عن الاعتكاف، فإذا خلاه رجع فبنى.

وإذا خاف المعتكف من الرائي خرج، فإذا أمن بنى والاعتكاف الواجب أن يقول لله علي أن اعتكف كذا وكذا والاعتكاف الذي ليس بواجب أن يعتكف، ولا ينوي شيئاً؛ فإن نوى المعتكف يوماً فدخل نصف النهار في الاعتكاف اعتكف إلى مثله، وإذا جعل لله عليه اعتكاف يوم دخل قبل الفجر إلى غروب الشمس، وإذا جعل لله عليه اعتكاف يومين دخل قبل الفجر فاعتكف يوماً وليلة ويوماً إلا أن يكون له نية النهار دون الليل.

وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بصوم، ثم مات قبل أن يقضيه، فإنه يطعم عنه مكان كل يوم مدّاً؛ فإن كان جعل على نفسه وهو مريض فمات قبل أن يصح، فلا شيء عليه؛ فإن كان صح أقل من شهر، ثم مات أطعم عنه بعد ما صح من الأيام كل يوم مدّاً.

قال الربيع: إذا مات: وقد كان عليه أن يعتكف ويصوم أطعم عنه، وإذا لم يمكنه، فلا شيء عليه.

ولا بأس أن يعتكف الرجل الليلة.

وكذلك لا بأس أن يعتكف يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق والاعتكاف يكون بغير صوم.

فإذا قال: لله علي أن اعتكف يوم يقدم فلان فقدم فلان في أول النهار أو آخره اعتكف ما بقي من النهار، وإن قدم وهو

مريض أو محبوس، فإنه إذا صحَّ أو خرجَ من الحبس قضاءً، وإن قدمَ ليلاً، فلا شيءَ عليه، وإذا جعلَ لله عليه اعتكافَ شهرٍ سَمَّاهُ، فإذا الشهرُ قد مضى، فلا شيءَ عليه.

قال: وإذا أحرمَ المعتكفُ بالحجِّ وهو معتكفٌ أتمَّ اعتكافه؛ فإن خافَ فواتَ الحجِّ مضى لحجِّه؛ فإن كانَ اعتكافه متابعاً، فإذا قدمَ من الحجِّ استأنفَ، وإن كانَ غيرَ متابعٍ بنى. والاعتكافُ في المسجدِ الحرامِ أفضلُ من الاعتكافِ فيما سواه.

وكذلك مسجدُ النَّبيِّ ﷺ، وكلُّ ما عظمَ من المساجدِ وكثرَ أهله فهو أفضلُ، والمرأةُ والعبدُ والمسافرُ يعتكفونَ حيثُ شاءوا؛ لأنَّهم لا جمعةَ عليهم.

وإذا جعلتِ المرأةُ على نفسها اعتكافاً فلزوجها منعها منه. وكذلك لسيِّدِ العبدِ والمدبِّرِ وأمُّ الولدِ منعهم، فإذا أذنَ لهم، ثمَّ أرادَ منهم قبلَ تمامِ ذلكَ فذلكَ لَهُ، وليسَ لسيِّدِ المكاتبِ منعهم من الاعتكاف.

وإذا جعلَ العبدُ المعتقُ نصفه عليه اعتكافاً أياماً فله أن يعتكفَ يوماً ويخدمَ يوماً حتَّى يتمَّ اعتكافه. وإذا جنَّ المعتكفُ فأقامَ سنينَ، ثمَّ أفاقَ بنى.

والأعمى والمقعَّدُ في الاعتكافِ كالصَّحيح، ولا بأسَ أن يلبسَ المعتكفُ والمعتكفةُ ما بدا لهما من الثَّيابِ ويأكلا ما بدا لهما من الطَّعامِ، ويتطيَّبا بما بدا لهما من الطَّيبِ، ولا بأسَ أن ينامَ في المسجدِ، ولا بأسَ بوضعِ المائدةِ في المسجدِ وغسلِ اليدينِ في المسجدِ في الطَّستِ.

ولو نسيَ المعتكفُ فخرجَ، ثمَّ رجعَ لم يفسدِ اعتكافه، ولا بأسَ أن يخرجَ المعتكفُ رأسه من المسجدِ إلى بعضِ أهله فيفسله - فعله رسولُ الله ﷺ، ولا بأسَ أن يكتعَ المعتكفُ نفسه ويكتعَ غيره.

وإذا ماتَ عن المعتكفةِ زوجها خرجت، وإذا قضتَ عدتها رجعت فبنت، وقد قيلَ ليسَ لها أن تخرجَ؛ فإن فعلتِ ابتدأت، واللَّه أعلم.

وهذا إن شاء الله كما قال مجاهد: وما قال عكرمة فيه أوضح، وإن كان هذا واضحاً.

قال الشافعي: فعمّ فرض الحج كل بالغ مستطيع إليه سبيلاً.

فإن قال قائل: فلم لا يكون غير البالغ إذا وجد إليه سبيلاً ممن عليه فرض الحج؟

قيل: الاستدلال بالكتاب والسنة قال الله جل ذكره: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ يعني الذين أمرهم بالاستئذان من البالغين فأخبر أنهم إنما يثبت عليهم الفرض في إيدانهم في الاستئذان إذا بلغوا قال الله تعالى ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾، فلم يأمر بدفع المال إليهم بالرشد حتى يجمع البلوغ معه وفرض الله الجهاد في كتابه، ثم أكد اليقين فأتي رسول الله ﷺ بعبد الله بن عمر خريصاً على أن يجاهد وأبوه خريص على جهاده وهو ابن أربع عشرة سنة فرده رسول الله ﷺ عام أحل، ثم أجازه رسول الله ﷺ حين بلغ خمس عشرة سنة عام الخندق ورسول الله ﷺ الميمن عن الله ما أنزل جلاً من إرادته جل شأنه فاستدلنا بأن الفرائض والحدود إنما تجب على البالغين وصنع ذلك رسول الله ﷺ عام أحل مع ابن عمر ببيعة عشر رجلاً كلهم في مثل سنه.

قال الشافعي: فالحج واجب على البالغ العاقل والفرائض كلها، وإن كان سفيهاً.

وكذلك الحدود، فإذا حج بالغاً عاقلاً أجراً عنه، ولم يكن عليه أن يعود لحجة أخرى إذا صار رشيداً.

وكذلك المرأة البالغة.

قال: وفرض الحج زائل عمن بلغ مغلوباً على عقله، لأن الفرائض على من عقلها، وذلك أن الله عز وجل خاطب بالفرائض من فرضها عليه في غير آية من كتابه، ولا يخاطب إلا من يعقل المخاطبة.

وكذلك الحدود، ودلت سنة رسول الله ﷺ من ذلك على ما دل عليه كتاب الله قال رسول الله ﷺ: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يُبَيِّنَ وَالنَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، فَإِنْ كَانَ يَحِينُ وَفِيْقُ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ، فإذا حج مفقياً أجراً عنه، وإن حج في حال جنونه لم يجز عنه الحج، وعلى ولي السفيه البالغ أن يتكاري له ويموته في حجه، لأنه واجب عليه، ولا يضيع السفيه من الفرائض شيئاً.

وكذلك ولي السفيه البالغة.

قال الشافعي: ولو حج غلام قبل بلوغ الحلم واستكمل

١٥- كتاب الحج

١- باب فرض الحج على من وجب عليه الحج

٧٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمُرَادِيُّ بِصَرَّةَ سَنَةِ سِتِّ مِائَتَيْنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَصْلُ إِثْبَاتِ فَرَضِ الْحَجِّ خَاصَّةً فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْحَجَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ فَحَكَى أَنَّهُ قَالَ: لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾، وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا تَجْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُورَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفَلَاحِيذَ وَلَا آمِينَ النَّبَيْتِ الْحَرَامَ﴾ مَعَ مَا ذَكَرَ بِهِ الْحَجُّ.

قال الشافعي: والآية التي فيها بيان فرض الحج على من فرض عليه قال الله جل ذكره: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾، وقال: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وهذه الآية موضوعة بتفسيرها في العمرة.

٧٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَمَنْ يَشِغْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ الْآيَةُ قَالَتِ الْيَهُودُ: فَتَحْنُ مُسْلِمُونَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ فَحَجَّهُمْ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: حُجُّوا، فَقَالُوا لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْنَا وَأَبَوْا أَنْ يَحُجُّوا قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاهُ: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ عِكْرِمَةُ: مَنْ كَفَرَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَدِ، فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ، وَمَا أَتَيْتُهُ مَا قَالَ عِكْرِمَةُ بِمَا قَالَ: وَاللَّهِ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ هَذَا كَفَرٌ بِفَرَضِ الْحَجِّ، وَقَدْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ. [أخرجه البيهقي (٣٢٢٤)]

والكفر بآية من كتابه الله كفر.

٧٨١- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ قَالَ هُوَ مَا إِنْ حَجَّ لَمْ يَرَهُ بَرًّا، وَإِنْ جَلَسَ لَمْ يَرَهُ إِنْمَاءً كَانَ سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ يَنْهَبُ إِلَى أَنَّهُ كَفَرٌ بِفَرَضِ الْحَجِّ. [أخرجه

البيهقي (٣٢٤/٤)]

قال الشافعي: ومن كفر بآية من كتاب الله كان كافراً،

أو بلغا الحيض أو الحلم، وجب عليهما الحج.

قال: وحسن أن يحجَّ صغيرين لا يعقلان ودون البالغين يعقلان يحرِّدان للإحرام ويحْتَبَن ما يَحْتَبُ الكبير، فإذا أطاقا عمل شيء أو كانا إذا أمرا به عملاء عن أنفسهما ما كان؛ فإن لم يكونا يطبقانه عمل عنهما وسواء في ذلك الصلاة التي تجب بالطواف أو غيرها من عمل الحج.

فإن قال قائل: انفصلت عنهما المكتوبة؟

قيل: لا؛ فإن قال فما فرق بين المكتوبة وبين الصلاة التي وجبت بالطواف؟

قيل: تلك عمل من عمل الحج وجبت به كوجوب الطواف والوقوف به والرسم وليست بفرض على غير حاج فتؤدى كما يؤدى غيرها.

فإن قال قائل: فهل من فرق غير هذا؟

قيل: نعم الحائض تحج وتعتقر فتقضي ركعتي الطواف لا بد منهما ولا تقضي المكتوبة التي مرت في أيام حيضها.

قال: والحجة في هذا أن رسول الله ﷺ أذن للمرء أن يحج عن غيره وفي ذلك أن عمله عنه يجزئ كما أجزأ عمله عن نفسه فمن علم هذا علم أنه مضطر إلى أن يقول لا يبقى من عمل الحج عنه شيء فلو جاز أن يبقى من عمل الحج صلاة جاز أن يبقى طواف ورمي ووقوف ولكنه يأتي بالكمال عن عمل عنه كما كان على الموعول عنه أن يأتي بالكمال عن نفسه.

قال: ولا أعلم أحداً ممن سمعت منه في هذا شيئاً خالف فيه ما وصفت.

وقد حكى لي عن قائل أنه قال: يعمل عنه غير الصلاة وأصل قول القائل هذا أنه لا يحج أحد عن أحد إلا في بعض الأحوال دون بعض فكيف جاز أن يأمر بالحج في حال لم يأمر بها النبي ﷺ فيه ويتركها حيث أمر بها النبي ﷺ وكيف إذا ترك أصل قوله في حال يحج المرأة فيها عن غيره أو يعمل فيها شيئاً من عمل الحج عن غيره لم يجعل الصلاة التي تجب بالحج تما أمر بعمله في الحج غير الصلاة؟

فإن قال قائل: فما الحجة أن للصبي حجاً ولم يكتب عليه فرضه قيل: إن الله يفضل نعمته أناب الناس على الأعمال أضعافها ومن على المؤمنين بأن الحق بهم ذرياتهم ووفر عليهم أعمالهم فقال: ﴿أَلَحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَتَيْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، فلما من على الذراري بإدخالهم جنته بلا عمل كان أن من عليهم بأن يكتب لهم عمل البر في الحج، وإن لم يجب عليهم من ذلك المعنى.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟ فقد جاءت

خمس عشرة سنة، ثم عاش بعدها بالغاً لم يحج لم تقض الحجة التي حج قبل البلوغ عنه حجة الإسلام؛ وذلك أنه حجها قبل أن تجب عليه، وكان في معنى من صلى فريضة قبل وقتها الذي تجب عليه فيه في هذا الموضع، فيكون بها متطوعاً كما يكون بالصلاة متطوعاً، ولم يختلف المسلمون عليه فيما وصفت في الذين لم يبلغوا الحلم.

والماليل لو حجوا، وأن ليست على واحد منهم فريضة الحج، ولو أذن للمملوك بالحج أو أحجه سيده كان حجة تطوعاً لا يجزي عنه من حجة الإسلام إن عتق، ثم عاش مدة يمكنه فيها أن يحج بعدما ثبتت عليه فريضة الحج.

قال: ولو حج كافر بالغ، ثم أسلم لم تجز عنه حجة الإسلام؛ لأنه لا يكتب له عمل يؤدى فرضاً في بدنه حتى يصير إلى الإيمان بالله ورسوله، فإذا أسلم وجب عليه الحج.

قال: وكان في الحج مؤنة في المال، وكان العبد لا مال له؛ لأن رسول الله ﷺ بين بقوله من باع عبداً وله مال فماله للبايع إلا أن يشترط المبتاع فدل ذلك على أن لا مال للعبد، وإن ما ملك، فإنما هو ملك للسيّد، وكان المسلمون لا يورثون العبد من ولده ولا والده ولا غيرهم شيئاً؛ فكان هذا عندنا من أقاويلهم استدلالاً لسنة رسول الله ﷺ على أنه لا يملك إلا لسيده، وكان سيده غير الوارث، وكان المسلمون لا يجعلون على سيده الإذن له إلى الحج؛ فكان العبد ممن لا يستطيع إليه سبيلاً، فدل هذا على أن العبيد خارجون من فرض الحج بخروجهم من استطاعة الحج وخارج من الفرض لو أذن له سيده.

ولو أذن له سيده وحج لم تجز عنه.

فإن قال قائل: فكيف لا تجزي عنه؟

قلت: لأنها لا تلزمه وأنها لا تجزي عمن لم تلزمه قال ومثل ماذا؟

قلت: مثل مصلي المكتوبة قبل وقتها وصائم شهر رمضان قبل إهلاكه لا يجزئ عن واحد منهما إلا في وقته؛ لأنه عمل على البدن والعمل على البدن لا يجزي إلا في الوقت، والكبير الفاني القادر يلزمه ذلك في نفسه، وفي غيره، وليس هكذا المملوك ولا غيره البالغ من الأحرار، فلو حجاً لم تجز عنهما حجة الإسلام إذا بلغ هذا وعتق هذا وأمكنهما الحج.

٢ - باب تفريع حج الصبي والمملوك

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ليس على الصبي حج حتى يبلغ الغلام الحلم والجارية الحيض في أي سن ما بلغاها أو استكملا خمس عشرة سنة، فإذا بلغا استكمالا خمس عشرة سنة،

الأحاديث في أطفال المسلمين أنهم يدخلون الجنة فالحجة فيه عن رسول الله ﷺ.

٧٨٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قُلَّ، فَلَمَّا كَانَ بِالرُّوحَاءِ لَقِيَ رَكْبًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: مَنْ الْقَوْمُ؟ فَقَالُوا: مُسْلِمُونَ، فَمَنْ الْقَوْمُ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا مِنْ مَحْضَةٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ. [أخرجه مالك (٤٢٢/١)، مسلم (١٣٣٦)، أبو داود (١٧٣٦)،

النسائي (١٢٠/٥)]

٧٨٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِامْرَأَةٍ، وَهِيَ فِي مَحْضَتِهَا قَبِيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْ بَعْضُ صَبِيٍّ كَانَ مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ.

٧٨٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي السُّرَّيْجِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: أَيُّهَا النَّاسُ أَسْمِعُونِي مَا تَقُولُونَ وَأَفْهَمُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ أَيُّمَا مَمْلُوكٍ حَجَّ بِوَأَهْلِهِ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ، فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ، وَإِنْ عَتَقَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ فَلْيَحْجِجْ وَأَيُّمَا غُلَامٍ حَجَّ بِوَأَهْلِهِ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَذْرُكَ، فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّهُ، وَإِنْ بَلَغَ فَلْيَحْجِجْ. [أخرجه البيهقي (٣٢٥/٤)]

٧٨٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: وَتَقْضَى حَجَّةُ الْعَبْدِ عَنْهُ حَتَّى يَمُوتَ، فَإِذَا عَتَقَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً عَلَيْهِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٤١/٤)]

قال الشافعي: هذا كما قال عطاء في العبد إن شاء الله، ومن لم يبلغ، وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله: فإذا عتق فليحجج يدل على أنها لو أجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمروا بأن يحج إذا عتق ويدل على أنه لا يراها واجبة عليه في عبوديته؛ وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الحج على أحد إلا مرة؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فذكره مرة، ولم يرد ذكره مرة أخرى.

٧٨٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ إِنْ حَجَّ الْعَبْدُ تَطَوُّعًا يَأْذُنُ لَهُ سَيِّدُهُ بِحَجٍّ لَا أَجْرَ نَفْسَهُ وَلَا حَجَّ بِوَأَهْلِهِ يَخْدُمُهُمْ؟ قَالَ: سَمِعْنَا أَنَّهُ إِذَا عَتَقَ حَجٌّ لَا بُدَّ.

٧٨٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقُولُ: تَقْضَى حَجَّةُ الصَّغِيرِ عَنْهُ حَتَّى يَغْبُلَ، فَإِذَا عَقَلَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ حَجَّةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا وَالْعَبْدُ كَذَلِكَ أَيْضًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (١٤١/٤)]

قالا: وأخبرنا ابن جريج أن قولهم هذا عن ابن عباس. قال الشافعي: وقولهم: إذا عَقَلَ الصَّيِّ، إذا احتلَمَ، والله أعلم.

ويروى عن عمر في الصَّيِّ والمملوك مثل معنى هذا القول، فيجتمع المملوك وغير البالغين والعبد في هذا المعنى، ويتفرقان فيما أصاب كل واحد منهما في حجة.

٣- الإذن للعبد

قال الشافعي: إِذَا أَذِنَ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ بِالْحَجِّ فَاحْرَمَ فَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ أَنْ يَتِمَّ عَلَى إِحْرَامِهِ وَلَهُ بَيْعُهُ، وَلَيْسَ لِمُتَاعِهِ مِنْهُ أَنْ يَتِمَّ إِحْرَامُهُ وَلِمُتَاعِهِ الْخِيَارُ إِذَا كَانَ لَمْ يَعْلَمْ بِإِحْرَامِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحَوَّلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حِسَبِهِ لِمَتَعَتِهِ لِي أَنْ يَقْضِيَ إِحْرَامَهُ. وكذلك الأمة.

وكذلك الصَّيَّانُ إِذَا أَذِنَ لَهَا أَبُوهُمَا فَاحْرَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حِسَبُهُمَا.

قال: ولو أصاب العبد امرأته، فبطل حجه لم يكن لسَيِّدِهِ حِسَبُهُ، وذلك؛ لِأَنَّهُ مَمُورٌ بِأَنْ يَمْضِيَ فِي حَجٍّ فَاسِدٍ مُضِيٍّ فِي حَجٍّ صَحِيحٍ، ولو أذن له في الحج فاحرم فمُنَعَهُ مَرَضٌ: لَمْ يَكُنْ لَهُ حِسَبُهُ إِذَا صَحَّ عَنْ أَنْ يَحْمِلَ بِطَوَافٍ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي حَجٍّ، فَلَمْ يَحْرَمْ: كَانَ لَهُ مِنْهُ مَا لَمْ يَحْرَمْ.

قال: وَإِنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَتِمَّعَ أَوْ يَقْرَنَ فَاعْطَاهُ دَمًا لِلْمَتَاعَةِ أَوْ الْقِرَانِ: لَمْ يَجِزْ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، فَإِذَا مَلَكَه شَيْئًا، فَإِنَّمَا مَلَكَهُ لِلْسَيِّدِ، فَلَا يَجِزِي عَنْهُ مَا لَا يَكُونُ لَهُ مَالِكًا بِحَالٍ وَعَلَيْهِ فِيمَا لَزِمَهُ الصَّوْمُ مَا كَانَ مَمْلُوكًا؛ فَإِنْ لَمْ يَصُمْ حَتَّى يَمُوتَ، وَوَجَدَ فِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكْفَرَ كَفَّارَةَ الْحُرِّ الْوَاجِدِ وَالْثَانِي لَا يَكْفُرُ إِلَّا بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَصَابَ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا الصَّوْمُ لَوْ أَذِنَ لَهُ فِي الْحَجِّ فَأَفْسَدَهُ كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ أَنْ يَدْعُوهُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى سَيِّدِهِ أَنْ يَدْعُوهُ بِقَضَائِهِ؛ فَإِنْ قَضَاهُ أَجْزَأَ عَنْهُ

من القضاء وعليه إذا عتق حجة الإسلام.

ولو لم يَأْذَن للعبد سيده بالحج فأحرم به كان أحب إلى أن يدعه يتمه؛ فإن لم يفعل فله حبسه وفيها قولان: أحدهما أن عليه إذا حبسه سيده عن إتمام حجه شاة يقومها دراهم، ثم يقوم الدراهم طعاماً، ثم يصوم عن كل مد يوماً، ثم يحل، والقول الثاني يحل ولا شيء عليه حتى يعتق، فيكون عليه شاة، ولو أذن السيد لعبدته فتمتع فمات العبد.

٧٨٨ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِذَا أَذِنْتَ لِعَبْدِكَ فَتَمَتَّعَ فَمَاتَ فَأَغْرَمَ عَنْهُ. [أخرجه البهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٧٤/٤)]

فإن قال قائل: فهل يجوز أن يفرق بين ما يجزي العبد حياً من إعطاء سيده عنه، وما يجزيه ميتاً؟ فنعم، أما ما أعطاه حياً، فلا يكون له إخراج من ملكه عنه حياً حتى يكون المعطى عنه مالاً له والعبد لا يكون مالاً، وهكذا ما أعطي عن الحر يآذنه أو وهبه للحر فأعطاه الحر عن نفسه قد ملك الحر في الحالين، ولو أعطى عن حر بعد موته أو عبد لم يكن الموتي يملك شيئاً أبداً، إلا ترى أن من وهب لهم أو أوصى أو تصدق عليهم لم يجز، وإنما أجزنا أن يتصدق عنهم بالخبر عن رسول الله ﷺ أنه أمر سعداً أن يتصدق عن أمه ولولا ذلك لما جاز ما وصفت لك.

٤ - باب كيف الاستطاعة إلى الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الاستطاعة وجهان: أحدهما أن يكون الرجل مستطيعاً ببدنه واجداً من ماله ما يبلغه الحج فتكون استطاعته تامة، ويكون عليه فرض الحج لا يجزيه ما كان بهذا الحال، إلا أن يؤذيه عن نفسه، والاستطاعة الثانية أن يكون مضنواً في بدنه لا يقدر أن يثبت على مركب فيحج على المركب بحال وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يحج عنه بطاعته له أو قادر على مال يجزئ من يستأجره ببعضه فيحج عنه، فيكون هذا ممن لزمته فريضة الحج كما قدر، ومعروف في لسان العرب أن الاستطاعة تكون بالبدن وعن يقوم مقام البدن، وذلك أن الرجل يقول: أنا مستطيع لأن أبي داري يعني بيده ويعني بأن يامر من بينها بإجارة أو يطرؤ بيناتها له.

وكذلك مستطيع لأن أخيط ثوبي، وغير ذلك مما يعمل هو بنفسه ويعمله له غيره.

فإن قال قائل: الحج على البدن وائست تقول في الأعمال على الأبدان إنما يؤذيهما عاملها بنفسه مثل الصلاة والصيام، فيصلي المرأة قائماً؛ فإن لم يقدر صلى جالساً أو مضطجعاً، ولا يصلي عنه غيره، وإن لم يقدر على الصوم قضاء إذا قدر أو كفر،

ولم يصم عنه غيره وأجزأ عنه.

قيل له: إن شاء الله تعالى الشرائع تجتمع في معنى وتفتقر في غيره بما فرق الله به عز وجل بينها في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ أو بما اجتمعت عليه عوام المسلمين الذين لم يكن فيهم أن يجهلوا أحكام الله تعالى.

فإن قال: فادللي على ما وصفت من كتاب الله تعالى أو سنن رسول الله ﷺ قيل له: إن شاء الله.

٧٨٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ سَالَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَذْرَكْتَ أَبِي شَيْخاً كَبِيراً لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى رَأْسِهِ، فَهَلْ تَرَى أَنْ أُحْجَّ عَنْهُ؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ نَعَمْ. قَالَ سُفْيَانُ هَكَذَا حَقَّقْتُهُ، عَنْ الزُّهْرِيَّ. [أخرجه مالك (٣٥٩/١)، البخاري (١٥١٣)، مسلم (١٣٣٤)، أبو داود (١٨٠٩)، الرمذي (٩٢٨)، النسائي (١١٧/٥)، ابن ماجه (٢٩٠٩)]

٧٩٠ - وَأَخْبَرَنِيهِ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ الزُّهْرِيَّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَزَادَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَهَلْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ مِثْلَ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ نَفَعَهُ.

فكان فيما حفظ سفيان عن الزهري ما بين أن أباهما إذا أدركه فريضة الحج، ولا يستطيع أن يستمسك على راحته أن جائزاً لغيره أن يحج عنه، ولد أو غيره، وأن لغيره أن يؤذيه عنه فرضاً إن كان عليه في الحج إذا كان غير مطبق لتأديته ببدنه فالفرض لازم له، ولو لم يلزمه لقال لها رسول الله ﷺ لا فريضة على أهلك إذا كان إنما أسلم، ولا يستطيع أن يستمسك على الرحلة إن شاء الله تعالى، ولقال: لا يحج أحد عن أحد إنما يعمل المرء عن نفسه، ثم بين سفيان عن عمرو عن الزهري في الحديث ما لم يدع بعده في قلبه من ليس بالفهم شيئاً، فقال في الحديث فقالت له: أيفعه ذلك يا رسول الله؟

فقال رسول الله ﷺ: نَعَمْ كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى أَيْبِكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ نَفَعَهُ.

وتأدية الدين عمن عليه حياً وميتاً فرض من الله عز وجل في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ، وفي إجماع المسلمين، فأخبر رسول الله ﷺ المرأة أن تأديتها عنه فريضة الحج نافعة له كما ينفعه تأديتها عنه ديناً لو كان عليه ومنفعته إخراجها من المأثم وإيجاب أجر تأديته الفرض له كما يكون ذلك في الدين، ولا شيء أولى

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَكُلُّ مَيْتَى مَنَحَرٍ، ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَتِخَ كَبِيرٌ قَدْ أَقْنَدَ وَأَذْرَكَهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ، وَلَا يَسْتَطِيعُ آدَاءَهَا، فَهَلْ يُجْزِي عَنْهُ أَنْ أُؤَدِّيَهَا عَنْهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

قال الشافعي: وفي حديث علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ بيان أن عليه آداؤها إن قدر، وإن لم يقدر آداؤها عنه فأداؤها إياها عنه يجزيه، والآداء لا يكون إلا لما لزم.

٧٩٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ طَاوُسًا يَقُولُ: أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا حَجَّةٌ، فَقَالَ حُجِّي عَنْ أُمِّكَ. [أخرجه البخاري (٦٦٩٩) عن ابن عباس]

٧٩٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْتَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ حَاجَجْتَ قَلْبَ عَنْهُ وَإِلَّا فَاحْجُجْ عَنْكَ.

وروي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب عليه السلام قال لشيخ كبير لم يحجج إن شئت فجهز رجلاً يحجج عنك. قال الشافعي: ولو جهز من هو بهذه الحال رجلاً فحجج عنه، ثم أتت له حال يقدر فيها على المركب للحج ويمكنه أن يحج لم تجز تلك الحجة عنه، وكان عليه أن يحج عن نفسه؛ فإن لم يفعل حتى مات أو صار إلى حال لا يقدر فيها على الحج وجب عليه أن يبعث من يحج عنه إذا بلغ تلك الحال أو مات؛ لأنه إنما يجزي عنه حج غيره بعد أن لا يجد السبيل، فإذا وجدها وجب عليه الحج، وكان ممن فرض عليه بيده أن يحج عن نفسه إذا بلغ تلك الحال، وما أوجب على نفسه من حج في نذر وتبرر فهو مثل حجة الإسلام وعمرته، يلزمه أن يحج عن نفسه ويحججه عنه غيره، إذا جاز أن يحج عنه حجة الإسلام وعمرته جاز ذلك فيما أوجب على نفسه.

٥- باب الخلاف في الحج عن الميت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا أعلم أحدا نسب إلى علم يبلد يعرف أهله بالعلم خالفنا في أن يحج عن المرء إذا مات الحجة الواجبة عنه إلا بعض من أدركننا بالمدينة وأعلام أهل المدينة والأكابر من ماضي قهاتهم تأمر به مع سنة رسول الله ﷺ، ثم أمر علي بن أبي طالب وابن عباس به وغير واحد من أصحاب النبي ﷺ وابن المسيب وربيعة والذي قال: لا يحج أحد عن أحد

أن يجمع بينهما مما جمع رسول الله ﷺ بينه ونحن نجمع بالقياس بين ما أشبه في وجوه، وإن خالفه في وجه غيره، إذا لم يكن شيء أشد جامعة له منه فیری أن الحجة تلزم به العلماء، فإذا جمع رسول الله ﷺ بين شيتين، فالفرض أن يجمع بين ما جمع رسول الله ﷺ بينه، وفيه فرق آخر أن العاقل للصلاة لا تسقط عنه حتى يصلها جالسا إن لم يقدر على القيام أو مضطجعا أو موميا وكيفما قدر، وأن الصوم إن لم يقدر عليه قضاء؛ فإن لم يقدر على قضاء كفر، والفرض على الأبدان مجتمع في أنه لازم في حال، ثم يختلف بما خالف الله عز وجل بينه ورسوله ﷺ، ثم يفرق بينه بما يفرق به أصحاب النبي ﷺ أو بعض من هو دونهم، فالذي يخالفنا، ولا يميز أن يحج أحد عن أحد يزعم أن من نسي فتكلم في صلاة لم تفسد عليه صلاته، ومن نسي فاكل في شهر رمضان فسد صومه ويزعم أن من جامع في الحج أهدى.

ومن جامع في شهر رمضان تصدق، ومن جامع في الصلاة، فلا شيء عليه ويفرق بين الفرائض فيما لا يحصى كثرة. وعلمته في الفرق بينها خبر وإجماع، فإذا كانت هذه علمته فلم رد مثل الذي أخذ به؟

٧٩١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما قال: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَوِيفَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الْأَخْرَى، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَتِخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتْبَعَ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَفَاحُجُّ عَنْهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

وذلك في حجة الوداع.

٧٩٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الزُّنْجِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِهِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أَذْرَكَهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ وَهُوَ شَتِخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِي عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ قَالَ: فَحُجِّي عَنْهُ.

٧٩٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ،

قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ثَلَاثَةِ وَجُوهِ سِوَى مَا رَوَى النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، أَنَّهُ أَمَرَ بَعْضَ مَنْ سَأَلَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ تَرَكَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَاحْتَجَّ لَهُ بَعْضُ مَنْ قَالَ يَقُولُهُ بَأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ: لَا يَحْجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَهُوَ يَرَوِي عَنْ ابْنِ عَمَرَ ثَلَاثَةَ وَسِتِّينَ حَدِيثًا يَخَالِفُ ابْنَ عَمَرَ فِيهَا مِنْهَا مَا يَدْعُهُ لَمَّا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْهَا مَا يَدْعُهُ لَمَّا جَاءَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهَا مَا يَدْعُهُ لِقَوْلِ رَجُلٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَمِنْهَا مَا يَدْعُهُ لِرَأْيِ نَفْسِهِ فَكَيْفَ جَازَ لِأَحَدٍ نَسْبَ نَفْسِهِ إِلَى عِلْمٍ أَنْ يَحْلُ قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ عِنْدَهُ فِي هَذَا الْحُلِّ، ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُجَّةً عَلَى السَّنَةِ، وَلَا يَجْعَلُهُ حُجَّةً عَلَى قَوْلِ نَفْسِهِ؟ وَكَانَ مِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ أَنْ قَالَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ رَجُلٌ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا اتِّبَاعُهَا بِفَرْضِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَيْفَ وَالْمَسَالَةُ فِي شَيْءٍ قَدْ ثَبَتَ فِيهِ السُّنَّةُ مَا لَا يَسْعُ عِلْمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَوْ جَازَ هَذَا لِأَحَدٍ جَازَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، فَقَدْ بَيَّنْتُ الَّذِي قَالَ: هَذَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَشْيَاءَ بَاضِعَةً مِنْ إِسْنَادِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يَحْجَّ عَنْ بَعْضٍ وَلَهُ فِي هَذَا مُخَالَفُونَ كَثِيرٌ مِنْهَا الْقَطْعُ فِي رِبْعِ دِينَارٍ وَمِنْهَا بَيْعُ الْعَرَايَا، وَمِنْهَا التَّهْيُّ عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ وَأَصْعَافُ هَذِهِ السَّنَنِ، فَكَيْفَ جَازَ لَهُ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ أَنْ يَبْثُ الْأَضْعَفَ وَيَرُدَّ عَلَى غَيْرِهِ الْأَقْوَى؟ وَكَيْفَ جَازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ بِالْقِسَامَةِ وَهِيَ مُخْتَلِفٌ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَكَثُرَ الْخَلْقُ يَخَالِفُهُ فِيهَا وَأَعْطَى فِيهَا بِإِيمَانِ الْمُذْعِينَ الدَّمَ وَعَظِيمِ الْمَالِ، وَهُوَ لَا يَعْطِي بِهَا جَرَحًا وَلَا دَرَهْمًا وَلَا أَقْلَ مِنَ الْمَالِ فِي غَيْرِهَا.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ مَا تَرَوَحَّتْ إِلَيْهِ مِنْ هَذَا أَمْرٍ قَوْلُ أَحَدٍ يَلْزُمُ قَوْلَهُ فَأَنْتَ تَكْبِرُ خِلَافَهُ أَوْ قَوْلُ أَدَمِي قَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا يَدْخُلُ عَلَى الْأَدَمِيِّينَ مِنَ الْخَطَا؟

قَالَ: بَلِ قَوْلٌ مِنْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْخَطَا.

قُلْنَا: فَتَرَكَهُ بَأَنَّ يَحْجُّ الْمَرْءُ عَنْ غَيْرِهِ حَيْثُ تَرَكَهُ مَرْغُوبٌ عَنْهُ غَيْرٌ مَقْبُولٌ مِنْهُ عِنْدَمَا قَالَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ نَاحِيَتِكُمْ.

قُلْنَا: وَمَا زَعَمْنَا أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا وَنَاحِيَتِنَا بَرِيءٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ: وَإِنَّهُمْ لَكَ النَّاسُ، وَمَا يَحْتَجُّ مُنْصَفٌ عَلَى أَمْرِي بِقَوْلِ غَيْرِهِ إِنَّمَا يَحْتَجُّ عَلَى الْمَرْءِ بِقَوْلِ نَفْسِهِ.

٦- باب الحال التي يجب فيها الحج

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا أَحَبُّ لِأَحَدٍ تَرَكَ الْحَجَّ مَاشِيًا إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَرْكَبٍ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ وَالرَّجُلُ فِيهِ أَقْلُ عَذْرَاءٍ مِنَ الْمَرَاةِ، وَلَا يَبِينُ لِي أَنْ أَوْجِبَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنِّي لَمْ أَحْضِظْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُفْتِينَ أَنَّهُ أَوْجَبَ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَحْجَّ مَاشِيًا، وَقَدْ رَوَى أَحَادِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ لَا يَجِبُ الْمَشْيُ عَلَى أَحَدٍ إِلَى الْحَجِّ، وَإِنْ أَطَاقَهُ غَيْرُ أَنْ مِنْهَا مُنْقَطَعَةٌ وَمِنْهَا مَا يَمْتَنِعُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِنْ تَثْبِيته.

٧٩٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ قَعَدْنَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا الْحَاجُّ؟ فَقَالَ الشَّيْخُ التَّنْبُلُ فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ الْعَجَجُ وَالشُّجُ فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ؟ فَقَالَ: زَادَ وَزَايَلَةٌ. [أَخْرَجَهُ

قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ثَلَاثَةِ وَجُوهِ سِوَى مَا رَوَى النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، أَنَّهُ أَمَرَ بَعْضَ مَنْ سَأَلَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ تَرَكَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَاحْتَجَّ لَهُ بَعْضُ مَنْ قَالَ يَقُولُهُ بَأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ: لَا يَحْجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَهُوَ يَرَوِي عَنْ ابْنِ عَمَرَ ثَلَاثَةَ وَسِتِّينَ حَدِيثًا يَخَالِفُ ابْنَ عَمَرَ فِيهَا مِنْهَا مَا يَدْعُهُ لَمَّا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْهَا مَا يَدْعُهُ لَمَّا جَاءَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهَا مَا يَدْعُهُ لِقَوْلِ رَجُلٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَمِنْهَا مَا يَدْعُهُ لِرَأْيِ نَفْسِهِ فَكَيْفَ جَازَ لِأَحَدٍ نَسْبَ نَفْسِهِ إِلَى عِلْمٍ أَنْ يَحْلُ قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ عِنْدَهُ فِي هَذَا الْحُلِّ، ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُجَّةً عَلَى السَّنَةِ، وَلَا يَجْعَلُهُ حُجَّةً عَلَى قَوْلِ نَفْسِهِ؟ وَكَانَ مِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ أَنْ قَالَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ رَجُلٌ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا اتِّبَاعُهَا بِفَرْضِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَيْفَ وَالْمَسَالَةُ فِي شَيْءٍ قَدْ ثَبَتَ فِيهِ السُّنَّةُ مَا لَا يَسْعُ عِلْمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَوْ جَازَ هَذَا لِأَحَدٍ جَازَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، فَقَدْ بَيَّنْتُ الَّذِي قَالَ: هَذَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَشْيَاءَ بَاضِعَةً مِنْ إِسْنَادِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يَحْجَّ عَنْ بَعْضٍ وَلَهُ فِي هَذَا مُخَالَفُونَ كَثِيرٌ مِنْهَا الْقَطْعُ فِي رِبْعِ دِينَارٍ وَمِنْهَا بَيْعُ الْعَرَايَا، وَمِنْهَا التَّهْيُّ عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ وَأَصْعَافُ هَذِهِ السَّنَنِ، فَكَيْفَ جَازَ لَهُ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ أَنْ يَبْثُ الْأَضْعَفَ وَيَرُدَّ عَلَى غَيْرِهِ الْأَقْوَى؟ وَكَيْفَ جَازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ بِالْقِسَامَةِ وَهِيَ مُخْتَلِفٌ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَكَثُرَ الْخَلْقُ يَخَالِفُهُ فِيهَا وَأَعْطَى فِيهَا بِإِيمَانِ الْمُذْعِينَ الدَّمَ وَعَظِيمِ الْمَالِ، وَهُوَ لَا يَعْطِي بِهَا جَرَحًا وَلَا دَرَهْمًا وَلَا أَقْلَ مِنَ الْمَالِ فِي غَيْرِهَا.

فَإِنْ قَالَ: لَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ وَلَا عَرْضٌ عَلَى الْعَقْلِ فَحَدِيثُ حُجِّ الرَّجُلِ عَنْ غَيْرِهِ أَثْبَتٌ مِنْ جَمِيعٍ مَا ذَكَرْتُ وَأُخْرَى أَنْ لَا يَبْعَدُ عَنِ الْعَقْلِ بَعْدَمَا وَصَفْتُ مِنَ الْقِسَامَةِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ عَادَ، فَقَالَ بِمَا عَابَ مِنْ حُجِّ الْمَرْءِ عَنْ غَيْرِهِ حَيْثُ لَوْ تَرَكَه كَانَ أَجُوزَ لَهُ وَتَرَكَه حَيْثُ لَا يَجُوزُ تَرَكَهُ، فَقَالَ: إِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ حُجٌّ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ، وَأَصْلُ مَذْهَبِهِ أَنْ لَا يَحْجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، كَمَا لَا يَصْلِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَقَدْ سَأَلْتُ بَعْضَ مَنْ يَذْهَبُ مَذْهَبَهُ.

فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَوْصَى الرَّجُلُ أَنْ يَصَلِّيَ أَوْ يَصَامَ عَنْهُ بِإِجَارَةٍ أَوْ نَفَقَةٍ غَيْرِ إِجَارَةٍ أَوْ تَطَوُّعٍ، أَيَصَامُ أَوْ يَصَلِّي عَنْهُ؟

قَالَ: لَا. وَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ.

فَقُلْتُ لَهُ: فَإِذَا كَانَ إِنَّمَا أَبْطَلَ الْحَجَّ؛ لِأَنَّهُ كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَكَيْفَ أَجَازَ أَنْ يَحْجَّ الْمَرْءُ عَنْ غَيْرِهِ بِمَالِهِ لَهُ، وَلَمْ يَبْطُلِ الْوَصِيَّةُ فِيهِ كَمَا أَبْطَلَهَا؟

قَالَ: أَجَازَهَا النَّاسُ.

قُلْتُ: فَالنَّاسُ الَّذِينَ أَجَازُوهَا أَجَازُوهَا أَنْ يَحْجَّ الرَّجُلُ عَنْ الرَّجُلِ إِذَا أَفْنَدَ.

أَوْ فَقِيرًا، الصَّلَاةُ لَا تَحْرُمُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ إِنَّمَا تَحْرُمُ الصَّدَقَةُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا أَنْ يَسَالَ، وَلَا يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا السَّبِيلُ الَّذِي يُوجِبُ الْحَجَّ أَنْ يَجِدَ الْمُؤَنَّةَ وَالْمَرْكَبَ مِنْ شَيْءٍ كَانَ يَمْلِكُهُ قَبْلَ الْحَجِّ أَوْ فِي وَقْتِهِ.

قال: وروى عن شريك بن أبي نمر عن سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: السَّبِيلُ الرَّأْدُ وَالرَّاحِلَةُ. [أخرجه الدارقطني (٧١٦/٢)، الحاكم (٤٤٧/١)]

٧- باب الاستسلاف للحج

٧٩٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ لَمْ يَحُجَّ أَيْسَقِرْضُ لِلْحَجِّ؟ قَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي (٣٣٣/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان فيما يروى عن النبي ﷺ ما يدل على أن السَّبِيلَ الرَّأْدَ والراحلة وكانت المرأة تجدهما وكانت مع ثقة من النساء في طريق مأهولة آمنة فهي ممن عليه الحج عندي، والله أعلم، وإن لم يكن معها ذو محرم؛ لأن رسول الله ﷺ لم يستثن فيما يوجب الحج إلا الرَّأْدَ والراحلة، وإن لم تكن مع حرة مسلمة ثقة من النساء فصاعداً لم تخرج مع رجال لا امرأة معهم ولا محرم لها منهم، وقد بلغنا عن عائشة وابن عمر وابن الزبير مثل قولنا في أن تأسر المرأة للحج، وإن لم يكن معها محرم.

قال الشافعي: ومن لم يكن في ماله سعة يحج بها من غير أن يستقرض فهو لا يجد السَّبِيلَ، ولكن إن كان ذا عرض كثير فعليه أن يبيع بعض عرضه أو الاستدانة فيه حتى يحج؛ فإن كان له مسكن وخادم وقوت أهله بقدر ما يرجع من الحج إن سلم فعليه الحج، وإن كان له قوت أهله أو ما يركب به لم يجمعهما فقوت أهله الزم له من الحج عندي، والله أعلم، ولا يجب عليه الحج حتى يضع لأهله قوتهم في قدر غيبته.

٧٩٩- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سُئِلَ عَطَاءٌ عَنْ امْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مُحْرَمٍ وَلَا زَوْجٌ مَعَهَا، وَلَكِنْ مَعَهَا وَلَائِدٌ وَمَوَلِيَّاتٌ يَلِينَ إِنْزَالَهَا وَحِفْظَهَا وَرَفْعَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. فَلْتَحُجَّ.

ولو أجزأ رجل نفسه من رجل يخدمه، ثم أهلك بالحج معه أجزاء عنه من حجة الإسلام، وذلك أنه لم يتقص من عمل الحج بالإجارة شيء إذا جاء بالحج بكماله، ولا يحرم عليه أن يقوم بأمر غيره بغير أن يتقص من عمل الحج شيئاً كما يقوم بأمر نفسه إذا جاء بما عليه، وكما يتطوع فيخدم غيره لثواب أو لغير ثواب.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فهل من شيء يشبه غير ما ذكرت؟

قيل: نعم. ما لا يخالفنا فيه أحد علمته من أن المرأة يلزمها الحق وتثبت عليها الدعوى ببلد لا قاضي به فتجلب من ذلك البلد ولعل الدعوى تبطل عنها أو تأتي بمخرج من حق لو ثبت عليها مسيرة أيام مع غير ذي محرم إذا كانت معها امرأة وأن الله تعالى قال في المعتدات: ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ فقيل بقاء عليها الحد، فإذا كان هذا هكذا، فقد بين الله عز وجل أنه لم يمنعه الخروج من حق لزمها، وإن لم يكن هكذا، وكان خروجها فاحشة فهي بالمصيبة بالخروج إلى غير حق الزم.

٧٩٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ، فَقَالَ أَوْ أَجَرَ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَأَتَيْتُكَ مَعَهُمُ الْمَنَاسِكَ إِلَى أَجْرٍ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَعَمْ ﴿أَوَلَيْكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾. [أخرجه ابن أبي شيبة (١٥١٤١)، البيهقي (٣٣٣/٤)]

وَلَوْ حَجَّ رَجُلٌ فِي حُمْلَانٍ غَيْرِهِ وَمَوْتِيهِ أَجْزَأَتْ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قيل: لم يختلف الناس فيما علمته أن المعتدة تخرج من بيتها لإقامة الحد عليها وكل حق لزمها السنة تدل على أنها تخرج من بيتها للنداء كما أخرج النبي ﷺ فاطمة بنت قيس فإذا كان الكتاب ثم السنة يدلان مع الإجماع في موضع على أن المرأة في الحال التي هي ممنوعة فيها من خروج إلى سفر أو خروج من بيتها في العدة إنما هو على أنها ممنوعة مما لا يلزمها ولا يكون سبباً لما

وَقَدْ حَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَفَرٌ حَمَلَهُمْ فَقَسَمَ بَيْنَ عَوَامِهِمْ غَنَمًا مِنْ مَالِهِ فَذَبَحُوهَا عَمًا وَجَبَ عَلَيْهِمْ وَأَجْزَأَتْ عَنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ مَلَكُوا مَا أَعْطَاهُمْ مِنَ الْغَنَمِ فَذَبَحُوا مَا مَلَكُوا، وَمِنْ كَفَاءِ غَيْرِهِ مُؤَنَّتُهُ أَجْزَأَتْ عَنْهُ مُنْطَوِعًا أَوْ بِأَجْرَةٍ لَمْ يَنْتَقِضْ حَجُّهُ إِذَا أَتَى بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَجِّ، وَبَيَّحَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْأَجْرَةَ وَيَقْبَلَ الصَّلَاةَ، غَنِيًّا كَانَ

قال في المرأة يجبر أبوها وزوجها على تركها لهذا المعنى وقاله معه غيره ممن يفتي ولا أعرف فيه حجة إلا ما وصفت من مذهب بعض أهل الكلام.

قال الشافعي: وقال لي نفر منهم: نسألك من أين قلت في الحج للمرأة أن يؤخره وقد أمكنه؟ فإن جاز ذلك جاز لك ما قلت في المرأة؟

قلت: استدلالاً مع كتاب الله عز وجل بالحجة اللازمة قالوا فاذكرها.

قلت: نعم نزلت فريضة الحج بعد الهجرة وأمر رسول الله ﷺ أبا بكر على الحاج وتخلّف هو عن الحج بالمدينة بعد منصرفه من تبوك لا عارياً ولا مشغولاً، وتخلّف أكثر المسلمين قادرين على الحج وأزواج رسول الله ﷺ، ولو كان هذا كما تقولون لم يتخلّف رسول الله ﷺ عن فرض عليه؛ لأنه لم يصل إلى الحج بعد فرض الحج إلا في حجة الإسلام التي يقال لها حجة الوداع، ولم يدع مسلماً يتخلّف عن فرض الله تعالى عليه وهو قادر عليه ومعهم ألف كلهم قادر عليه لم يحج بعد فريضة الحج وصلى جبريل بالنبي ﷺ في وقتين، وقال: ما بين هذين وقت وقد أعتّم النبي ﷺ بالعمّة حتى نام الصبيان والنساء، ولو كان كما تصفون صلاحاً حين غاب الشفق، وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها: إن كان ليكون علي الصوم من شهر رمضان فما أقدر على أن أقضيه حتى شعبان، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: لا يجزئ لامرأة أن تصوم يوماً زوجها شاهد إلا بإذنه.

قال الشافعي: فقال لي بعضهم: فصف لي وقت الحج. فقلت الحج ما بين أن يجب على من وجب عليه إلى أن يموت أو يقضيه، فإذا مات علمنا أن وقته قد ذهب.

قال: ما الدلالة على ذلك؟

قلت: ما وصفت من تأخير النبي ﷺ وأزواجه وكثير ممن معه، وقد أمكنهم الحج.

قال: فمتى يكون فاتاً؟

قلت: إذا مات قبل أن يؤديها أو بلغ ما لا يقدر على أدائه من الإفاضة، قال: فهل يقضى عنه؟

قلت: نعم.

قال: فتوجدني مثل هذا؟

قلت: نعم. يكون عليه الصوم في كل ما عدا شهر رمضان، فإذا مات قبل أن يؤديه، وقد أمكنه، كفر عنه؛ لأنه كان قد أمكنه فتركه، وإن مات قبل أن يتمكن لم يكفر عنه؛ لأنه لم يتمكن أن يدركه قال: أفرأيت الصلاة؟

يلزمها وما لها تركه فالحج لازم وهي له مستطاعة بالمال والبدن ومعها امرأة فأكثر ثقة فإذا بلغت المرأة الحيض أو استكملت خمس عشرة سنة ولا مال لها تطيق به الحج يجبر أبواها ولا ولي لها ولا زوج المرأة على أن يعطيها من ماله ما يحجها به.

قال: ولو أراد رجل الحج ماشياً وكان ممن يطيق ذلك لم يكن لأبيه ولا لوليه منعه من ذلك.

قال: ولو أرادت المرأة الحج ماشية كان لوليها منعها من المشي فيما لا يلزمها.

قال: وإذا بلغت المرأة قادرة بنفسها وما لها على الحج فأراد وليها منعها من الحج أو اراده زوجها منعها منه ما لم تهل بالحج؛ لأنه فرض بغير وقت إلا في العمر كله؛ فإن أهلت بالحج بإذنه لم يكن له منعها وإن أهلت بغير إذنه ففيها قولان:

أحدهما: أن عليه تخليتها ومن قال: هذا القول لزمه عندي أن يقول: لو تطوّعت فاهلّت بالحج؛ أن عليه تخليتها من قبل أن من دخل في الحج ممن قدر عليه لم يكن له الخروج منه ولزمه غير أنها إذا تنفّلت بصوم لم يكن له منعها ولزمه عندي في قوله أن يقول ذلك في الاعتكاف والصلاة.

والقول الثاني: أن تكون كمن أحصر فتدبّع وتقصّر وتخلّ ويكون ذلك لزوجها.

٨٠٠ - قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم ومسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في المرأة تهل بالحج فيمنعها زوجها: هي بمنزلة الحصر. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٤٩/٤)]

قال الشافعي: وأحب لزوجها أن لا يمنعها؛ فإن كان واجباً عليه أن لا يمنعها كان قد أدى ما عليه وإن تركه ليأها أداء الواجب وإن كان تطوعاً أجر عليه إن شاء الله تعالى.

٩ - الخلاف في هذا الباب:

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فذهب بعض أهل الكلام إلى معنى سأصّف ما كلّمني به ومن قال قوله فزعم أن فرض الحج على المستطيع إذا لزمه في وقت يمكنه أن يحج فيه فتركه في أول ما يمكنه كان أثماً بتركه وكان كمن ترك الصلاة وهو يقدر على صلاتها حتى ذهب الوقت وكان إنما يجزئه حجه بعد أول سنة من قدرته عليه قضاء كما تكون الصلاة بعد ذهاب الوقت قضاء ثم أعطانا بعضهم ذلك في الصلاة إذا دخل وقتها الأول فتركها؛ فإن صلاحها في الوقت وفيما نذر من صوم أو وجب عليه بكفارة أو قضاء فقال فيه كله متى أمكنه فأخبره فهو عاصٍ بتأخيرها ثم

أيسر أدى الدم.

والقول الثاني: أن تقوم الشاة دراهم والدراهم طعاماً، فإن وجد الطعام تصدق به وإلا صام عن كل مد يوماً والعبد بكل حال ليس بواجب فيصوم.

قال الشافعي: ومن ذهب هذا المذهب قاسه على ما يلزمه من هدي المتعة، فإن الله عز وجل يقول: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِيهِ الْحَجُّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾، فلو لم يجد هدياً، ولم يصم لم يمنعه ذلك من أن يحل من عمرته وحجّه، ويكون عليه بعده الهدي أو الطعام، فيقال: إذا كان للمحصر أن يحل بدم يذبحه، فلم يجده حلّ وذبح متى وجد أو جاء بالبديل من الذبح إذا كان له بدل، ولا يحبس للهدي حراماً على أن يحل في الوقت الذي يؤمر فيه بالإحلال، وقاسه من وجوه آخر أيضاً على ما يلزمه من جزاء الصبي، فإن الله تعالى يقول: ﴿يُحْكَمْ بِهِ دَوًّا عَدْلٌ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾، فيقول: إن الله عز وجل لما ذكر الهدي في هذا الموضع وجعل بدله غيره، وجعل في الكفارات بدلاً، ثم ذكر في المحصر الدم، ولم يذكر غيره كان شرط الله جل ثناؤه الإبدال في غيره مما يلزم، ولا يجوز للعالم أن يجعل ما أنزل مما يلزم في النسك مفسراً دليلاً على ما أنزل مجملاً فيحكم في الجملة حكم المفسر كما قلنا في ذكر رقية مؤمنة في قتل، مثلها رقية في الظهار، وإن لم يذكر مؤمنة فيه، وكما قلنا في الشهود حين ذكروا عدولاً، وذكروا في موضع آخر، فلم يشترط فيهم العدول: هم عدول في كل موضع على ما شرط الله تعالى في الغير حيث شرطه، فاستدلنا، والله أعلم على أن حكم الجملة حكم المفسر إذا كانا في معنى واحد، والبديل ليس بزيادة، وقد يأتي موضع من حكم الله تعالى لا نقول هذا فيه: هذا ليس بالبين أن لازماً أن نقول هذا في دم الإحصار كل البيان، وليس بالبين وهو مجمل، والله أعلم.

قال الشافعي: في المرأة المعتقة من زوج له عليها الرجعة، تهل بالحج إن راجعها فله منعها، وإن لم يراجعها منعها حتى تنقضي العدة، فإذا انقضت العدة فهي مالكة لأمرها، ويكون لها أن تتم على الحج، وهكذا المالكة لأمرها الثيب تحرم بمنع وليها من جسها ويقال لوليها: إن شئت فاخرج معها وإلا بعثنا بها مع نساء ثقات؛ فإن لم تجد نساء ثقة لم يكن لها في سفر أن تخلو برجل ولا امرأة معها.

فإن قال قائل: كيف لم تبطل إحرامها إذا أحرمت في العدة؟

قلت: إذا كانت تجد السبيل إليه بحال لم أعجل بإبطاله حتى

قلت: موافقة لهذا في معنى، خالفة له في آخر

قال: وما المعنى الذي توافقه فيه؟

قلت: إن للصلاة وقتين أول وآخر، فإن آخرها عن الوقت الأول كان غير مفطر حتى يخرج الوقت الآخر، فإذا خرج الوقت قبل أن يصلّي كان أتماً بتركه ذلك، وقد أمكنه، غير أنه لا يصلّي أحد عن أحد قال: وكيف خالفت بينهما؟

قلت: بما خالف الله، ثم رسوله بينهما، ألا ترى أن الحائض تقضي صوماً ولا تقضي صلاة ولا تصلّي وتحج، وإن من أفسد صلاته بجماع أعاد بلا كفارة في شيء منها، وإن من أفسد صومه بجماع كفر وأعاد، وإن من أفسد حجّه بجماع كفر غير كفارة الصيام وأعاد؟

قال: قد أرى افتراقهما فدع ذكره.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فكيف لم تقبل في المرأة تهل بالحج فيمنعها وليها أنه لا حج عليها ولا دم إذ لم يكن لها ذلك، وتقول ذلك في المملوك؟

قلت: إنما أقول لا حج عليها ولا دم على من كان لا يجوز له بحال أن يكون محرماً في الوقت الذي يحرم فيه والإحرام لهذين جائز بأحوال أو حال ليسا ممنوعين منه بالوقت الذي أحرم فيهما إنما كانا ممنوعين منه بأن بعض الأدميين عليهما المنع، ولو خلاهما كان إحراماً صحيحاً عنهما معاً.

فإن قال: فكيف؟

قلت ليهريقا الدم في موضعهما.

قلت: نحر النبي ﷺ بالحديدية في الحل إذ أحصر.

فإن قال: ويشبه هذا المحصر؟

قيل: لا أحسب شيئاً أولى أن يقاس عليه من المحصر، وهو في بعض حالاته في أكثر من معنى المحصر، وذلك أن المحصر مانع من الأدميين بخوف من الممنوع فجعل له الخروج من الإحرام، وإن كان المانع من الأدميين متعدياً بالمنع، فإذا كان لهذه المرأة والمملوك مانع من الأدميين غير متعدٍ كانا محجّمين له في منع بعض الأدميين، وفي أكثر منه، من أن الأدمي الذي منعهما، له منعهما.

قال الشافعي: في العبد يهل بالحج من غير إذن سيده فأحب إلي أن يدعه سيده وله منعه، وإذا منعه فالعبد كالحصر لا يجوز فيه إلا قولان، والله أعلم.

أحدهما: أن ليس عليه إلا دم لا يجزيه غيره فيحل إذا كان عبداً غير واجب للدم ومتى عتق، ووجد ذبح، ومن قال: هذا في العبد قاله في الحر يحصر بالعدو وهو لا يجد شيئاً يخلو ويحل ومتى

أعلم أن لا تجزئ السبيل إليه.

لم يدركا الحج لبعيد دارهما أو دنو الحج، فلم يخرجوا للحج، ولم يعيشا حتى أتى عليهما حج قابل، فلا حج عليهما، ومن لم يجب الحج عليه فبدعه وهو لو حج أجزاءه، لم يكن عليه قضاؤه.

ولو كانا إذا بلغا فخرجا يسيران سيرا مابينا لسير الناس في السرعة حتى يسيرا مسيرة يومين في سير العامة في يوم، ومسيرة ثلاث في يومين، لم يلزمهما عندي، والله أعلم أن يسيرا سيرا يخالف سير العامة، فهذا كله لو فعلا كان حسنا، ولو بلغا عاقلين، ثم لم يأت عليهما مخرج أهل بلادهما حتى غلب على عقولهما، ولم ترجع إليهما عقولهما في وقت لو خرجا فيه أدركا حجاً، لم يلزمهما أن يحج عنهما، وإنما يلزمهما أن يحج عنهما إذا أتى عليهما وقت يعقلان فيه، ثم لم تذهب عقولهما حتى يأتى عليهما وقت لو خرجا فيه إلى الحج بلغاه.

فإن قال قائل: ما فرق بين المغلوب على عقله وبين المغلوب بالمرض؟

قيل: الفرائض على المغلوب على عقله زائلة في مدتها كلها، والفرائض على المغلوب بالمرض العاقل على بدنه غير زائلة في مدته، ولو حج المغلوب على عقله لم يجز عنه لا يجزي عمل على البدن لا يعقل عاملة قياساً على قول الله عز وجل ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾، ولو حج العاقل المغلوب بالمرض أجزأ عنه، ولو كان بلوغهما في عام جذب الأغلب فيه على الناس خوف الهلكة بالعطش في سفر أهل ناحية هما فيها، أو لم يكن ما لا بد لهما منه من علف موجود فيه، أو في خوف من عدو لا يقوى جماعة حاج مصرهما عليه أو للصوص كذلك، أشبه هذا، والله أعلم أن يكون من أراد فيه الحج غير مستطيع له، فيكون غير لازم له بأنه غير مستطيع؛ فإن مات قبل أن يتمكن الحج بتغير هذا، لم يكن عليه حج.

وكذلك لو حج أول ما بلغ فأحصر بعدو فنحر، وحل دون مكة ورجع، فلم يمكنه الحج حتى يموت، لم يكن عليه حج، ولو كان ما وصفت من الحائل في البر، وكان يقدر على الركوب في البحر، فيكون له طريقاً، أحببت له ذلك، ولا يبين لي أنه يجب عليه ركوب البحر للحج؛ لأن الأغلب من ركوب البحر خوف الهلكة، ولو بلغا مغلوبين على عقولهما، فلم يبقا فتأتي عليهما مدة يعقلان فيها ويمكنهما الحج لم يكن عليهما، وإذا بلغا معاً فمنعنا الحج بعدو حائل بين أهل ناحيتهما معاً وبين الحج، ثم لم يأت عليهما مدة وقت الحج، يقدران هما ولا غيرهما من أهل ناحيتهما فيه على الحج، فلا حج عليهما يقضى عنهما إن ماتا قبل تمكنهما أو أحده من أهل ناحيتهما من الحج، ولو حيل بينهما خاصة بحبس عدو أو سلطان أو غيره، وكان غيرهما يقدر على الحج، ثم ماتا، ولم يجزا كان هذان ممن عليه الاستطاعة بغيرهما

وإن أهلت في عدة من وفاة أو هي قد أتى على طلاقها لزمتها الإهلال ومنعها الخروج حتى تتم عدتها؛ فإن انقضت خرجت؛ فإن أدركت حجاً وإلا حلت بعمل عمرة.

فإن قال قائل: فلم لا تجعلها عصرة بمانعها؟

قلت له: منعها إلى مدة، فإذا بلغت لم يكن له منعها وبلوغها أيام يأتي عليها ليس منعها بشيء إلى غيرها، ولا يجوز لها الخروج حتى قيل قد يعتق قبل عتقه شيء يجذبه غيره له أو لا يجذبه، وليس كالمعتدة فيما لمانعها من منعها، فلو أهل عبد بحج فمنعه سيده حل، وإن عتق بعدما يجل، فلا حج عليه إلا حجة الإسلام، وإن عتق قبل أن يجل مضى في إحرامه، كما يحصر الرجل بعدو، فيكون له أن يجل؛ فإن لم يجل حتى يأمن العدو، لم يكن له أن يجل، وكان عليه أن يمضي في إحرامه، ولو أن امرأة مالكة لأمرها أهلت بحج، ثم نكحت، لم يكن لزوجه منعها من الحج؛ لأنه لزمها قبل أن يكون له منعها ولا نفقة لها عليه في مضيتها ولا في إحرامها في الحج؛ لأنها مانعة لنفسها بغير إذنه، كان معها في حجها أو لم يكن، ولا يجوز نكاح المحرمة ولا المحرم.

قال الشافعي: هذه المسألة فيها غلط؛ لأن الشافعي يقول لا يجوز نكاح المحرمة ولا المحرم، فلما أهلت هذه بحج، ثم نكحت كان نكاحها باطلاً، ولم يكن لها زوج يمنعها وتقضي في حجها، وليس لها زوج تلزمه النفقة لها؛ لأنها ليست في أحكام الزوجات، ولعل الشافعي إنما حكى هذا القول في قول من يميز نكاح المحرم؛ فأما قوله: فإنه لا يجوز نكاح المحرم ولا المحرمة، وهذا له في كتاب الشغار.

قال الشافعي: وعلى ولي السبيبة البالغة إذا تطوع لها ذو محرم، وكان لها مال أن يعطيها من مالها ما تحج به إذا شاءت ذلك، وكان لها ذو محرم يحج بها أو خرجت مع نساء مسلمات.

١٠- باب المدة التي يلزم فيها الحج، ولا يلزم

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا احتلم الغلام أو حاضت الجارية، وإن لم يستكمل خمس عشرة سنة أو استكمل خمس عشرة سنة قبل البلوغ وهما غير مغلوبين على عقولهما واجدان مركباً وبلاغاً، مطبقان المركب، غير محبوسين عن الحج بمرض ولا سلطان ولا عدو، وهما في الوقت الذي بلغا فيه قادران بموضع، لو خرجا منه، فسارا يسيران الناس قدراً على الحج، فقد وجب عليهما الحج؛ فإن لم يفعلا حتى ماتا، فقد لزمهما الحج، وعليهما بأنهما قادران عليه في وقت يجزئ عنهما لو مضيا فيه حتى يقضى عنهما الحج، وإن كانا بموضع يعلمان أن لو خرجا عند بلوغهما،

ويقضى الحج عنهما.

وكذلك لو كان حسي يبلده أو في طريقه بمرض أو زمن لا بعلة غيره وعاش حتى الحج غير صحيح، ثم مات قبل أن يصح وجب عليه الحج، وجماع هذا أن يكون البالغان إذا لم يقدرأ بأي وجه ما كانت القدرة بأبدانتهما وهما قادران بأموالهما، وفي ناحيتهما من يقدر على الحج غيرهما، ثم ماتا قبل أن يحججا، فقد لزمهما الحج، إنما يكون غير لازم لهما إذا لم يقدر أحد من أهل ناحيتهما على الحج ببعض ما وصفت.

فإن قال قائل: ما خالف بين هذا وبين المحصر بما ذكرت من عدو وحديث؟

قيل: ذلك لا يجزئ السبيل بنفسه إلى الحج ولا إلى أن يحج عنه غيره من ناحيته، من قبل أن غيره في معناه في خوف العدو والهلكة بالجدب والزمن والمريض، وإن كان معذوراً بنفسه، فقد يمكنه أن يحج عنه صحيح غيره، ومثل هذا أن يجسه سلطان عن حج أو لصوص وحده، وغيره يقدر على الحج فيموت، فعليه أن يحج عنه، والشيخ الفاني أقرب من العذر من هذين، وقد وجب عليه أن يحج عنه إذا وجد من يحج عنه.

١١- باب الاستطاعة بنفسه وغيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولما أمر رسول الله ﷺ الخنعمية بالحج عن أبيها دلت سنة رسول الله ﷺ أن قول الله ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ على معنيين: أحدهما: أن يستطيعه بنفسه وماله والآخر أن يعجز عنه بنفسه بعارض كبير أو سقم أو فطرة خلقية، لا يقدر معها على الثبوت على المركب، ويكون من طبيعته إذا أمره بالحج عنه، إما بشيء يعطيه إياه وهو واجد له، وإما بغير شيء، فيجب عليه أن يعطي إذا وجد، أو يأمر إن أطيع، وهذه إحدى الاستطاعتين، وسواء في هذا الرجل يسلم، ولا يقدر على الثبوت على المركب أو الصبي يبلغ كذلك أو العبد يعتق كذلك، ويجب عليه إن قدر على الثبوت على الحمل بلا ضرر، وكان واجداً له أو لمركب غيره، وإن لم يثبت على غيره، أن يركب الحمل أو ما أمكنه الثبوت عليه من المركب.

وإن كان واحداً من هؤلاء لا يجزئ مطيعاً ولا مالاً، فهو ممن لا يستطيع بالبدن ولا بالطاعة، فلا حج عليه، وجماع الطاعة التي توجب الحج وتفرعها اثنان: أحدهما: أن يأمر فيطاع بلا مال، والآخر أن يجزئ مالاً يستأجر به من طبيعته، فتكون إحدى الطاعتين، ولو تحامل فحج أجزاء عنه ورجوت أن يكون أعظم أجراً ممن يخف ذلك عليه، ولما أمر رسول الله ﷺ المرأة أن تحج عن أبيها إذ أسلم وهو لا يستمسك على الراحلة، فدل ذلك على

أن عليه الفرض إذا كان مستطيعاً بغيره، إذا كان في هذه الحال، والميث أولى أن يجوز الحج عنه؛ لأنه في أكثر من معنى هذا الذي لو تكلف الحج بحال أجزاء، والميث لا يكون فيه تكلف أبداً.

١٢- باب الحال التي يجوز أن يحج فيها الرجل

عن غيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أمر رسول الله ﷺ في الحج الواجب أن يحج المرء عن غيره فاحتمل القياس على هذا وجهين: أحدهما: أن الله تعالى فرض على خلقه فرضين، أحدهما فرض على البدن، والآخر فرض في المال، فلما كان ما فرض الله على الأبدان عليها لا يتجاوزها، مثل الصلاة والحدود والقصاص وغيرها، ولا يصرف عنها إلى غيرها بحال، وكان المريض يصلي كما رأى، ويغلب على عقله فيرتفع عنه فرض الصلاة، وتحبض المرأة فيرتفع عنها فرض الصلاة في وقت الغلبة على العقل والحض، ولا يجزي المغلوب على عقله صلاة صلاها وهو مغلوب على عقله.

وكذلك الحائض لا تجزئها صلاة صلتها وهي حائض، ولا يجب عليهما أن يصلي عنهما غيرهما في حالهما تلك، فلما أمر رسول الله ﷺ المرء أن يحج عن غيره حجة الإسلام، كان هذا كما أمر رسول الله ﷺ في حجة الإسلام وعمرته، وكل ما وجب على المرء بإيجابه على نفسه من حج وعمره، وكان ما سوى هذا من حج تطوع أو عمره تطوع لا يجوز لأحد أن يجبهه عن أحد، ولا يعتزم في حياته ولا بعد موته، ومن قال: هذا، كان وجهاً محتملاً ولزمه أن يقول: لو أوصى رجلاً أن يحج عنه تطوعاً بطلت الوصية كما لو أوصى أن يصلي عنه بطلت الوصية ولزمه أن يقول: إن حج أحد عن أحد بوصية فهي في ثلثه والإجارة عليه فاسدة، ثم يكون القول فيما أخذ من الإجارة على هذا واحداً من قولين: أحدهما: أن له أجر مثله ويرد الفضل مما أخذ عليه ويلحق بالفضل إن كان نقصه كما يقول في كل إجارة فاسدة، والآخر أن لا أجر له؛ لأن عمله عن نفسه لا عن غيره.

والقول الثاني: أن يكون رسول الله ﷺ إذا أمر المرء أن يحج عن غيره في الواجب، دل هذا على أن يكون الفرض على الأبدان من وجهين، أحدهما ما لا يعمل المرء عن غيره، مثل الصلاة، ولا يعمل عنه غيره مثل الحدود وغيرها، والآخر النسك من الحج والعمره، فيكون للمرء أن يعمل عنه غيره متطوعاً عنه أو واجباً عليه إذا صار في الحال التي لا يقدر فيها على الحج، ولا يشبه أن يكون له أن يتطوع عنه، والمتطوع عنه يقدر على الحج؛ لأن الحال التي أذن رسول الله ﷺ فيها بالحج عنه هي الحال التي

وعاشَ بعدَ البرءِ مدَّةً يمكنه أن يحجَّ فيها، فلم يحجَّ حتَّى ماتَ كانَ عليه الحجُّ.

وكذلك الزَّمنُ والهرمُ.

قال: والزَّمنُ والزَّمانةُ الَّتِي لا يرجى البرءُ منها والهرمُ، في هذا المعنى، ثم يفارقهم المريضُ، فلا نامره أن يبعثَ أحداً يحجَّ عنه ونامرُ الهرمَ والزَّمنَ أن يبعثا من يحجَّ عنهما؛ فإن بعثَ المريضُ من يحجَّ عنه، ثم لم يبرأ حتَّى مات، ففيها قولان:

أحدهما: أن لا يجوزَ عنه؛ لأنَّه قد بعثَ في الحالِ الَّتِي ليسَ له أن يبعثَ فيها، وهذا أصحُّ القولينِ وبه أخذ.

والثَّاني: أنَّها مجزئةٌ عنه؛ لأنَّه قد حجَّ عنه حرّاً بالغاً وهو لا يطيقُ، ثم لم يصِرْ إلى أن يقوى على الحجِّ بعدَ أن حجَّ عنه غيره، فيحجُّ عن نفسه.

١٣ - باب من ليس له أن يحجَّ عن غيره

٨٠٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الرَّبِيعِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ لَيْتَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ إِنْ كُنْتَ حَاجَجْتَ فَلَبَّ عَنْ فُلَانٍ وَلَا فَاحْجُجْ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ اخْجُجْ عَنْهُ.

٨٠٣ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَجُلًا يَقُولُ لَيْتَكَ، عَنْ شُبْرُمَةَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَيَحْكُ، وَمَا شُبْرُمَةُ؟ قَالَ فَذَكَرَ قَرَابَةَ لَهُ، فَقَالَ: أَحْجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ، فَقَالَ: لَا قَالَ: فَاحْجُجْ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ اخْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ. [أخرجه أبو داود (١٨١١)، ابن ماجه (٢٩٠٣)]

قال الشَّافِعِيُّ: وإذا أمرَ النَّبِيُّ ﷺ الخُتَمِيَّةَ بالحجِّ عن أبيها، ففي ذلك دلائلُ منها ما وصفنا من أنَّها إحدى الاستِطاعتين، وإذا أمرها بالحجِّ عنه؛ فكانَ في الحالِ الَّتِي أمرَ فيها بالحجِّ عنه، وكانَ كقضاءِ الدَّيْنِ عنه، فأبَانَ أنَّ العَمَلَ عن بدنه في حاله تلك، يجوزُ أن يعملَه عنه غيره فيجزئُ عنه، ويخالف الصَّلَاةَ في هذا المعنى.

فسواءُ من حجَّ عنه من ذي قَرَابَةٍ أو غيره، وإذا أمرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ امرأةً تحجُّ عن رجلٍ وهما مجتمعانِ في الإحرامِ كُلِّهِ إلَّا اللُّبْسَ، فإنَّهما يختلفانِ في بعضه، فالرجلُ أوَّلَى أن يجوزَ حجُّه عن الرجلِ والمرأةِ من المرأةِ عن الرجلِ وكلُّ جَانِزٍ مع ما روي عن طارِسٍ وغيره عن النَّبِيِّ ﷺ بما كتبتُ بما يستغنى فيه بنصِّ الخبرِ، ولو أنَّ امرأً لم يجبَ عليه الحجُّ إلَّا وهو غيرُ مطيقٍ ببذنه لم يكنَ على أحدٍ غيره واجباً أن يحجَّ عنه، وأحبُّ إليَّ أن يحجَّ عنه ذو

لا يقدرُ فيها على أن يحجَّ عن نفسه ولأنَّه لو تطوَّعَ عنه وهو يقدرُ على الحجِّ لم يجزِ عنه من حِجَّةِ الإسلام، فلمَّا كانَ هوَ لو تطوَّعَ عن نفسه كانت حِجَّةُ الإسلام، وإن لم ينوها فتطوَّعَ عنه غيره لم يجزِ عنه، وقد ذهبَ عطاءٌ مذهباً يشبه أن يكونَ أرادَ أنَّه يجزى عنه أن يتطوَّعَ عنه بكلِّ نسلٍ من حجٍّ أو عمرةٍ إن عملهما مطيقاً له أو غيرَ مطيقٍ، وذلك:

٨٠١ - أَنَّ سُفْيَانَ أَخْبَرَنَا، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى عَطَاءٍ قَالَ: رُبَّمَا أَمَرَنِي عَطَاءٌ أَنْ أَطُوفَ عَنْهُ.

قال الشَّافِعِيُّ: فكانَ ذهبَ إلى أنَّ الطَّوْفَ من النَّسكِ، وأنَّه يجزى أن يعملَه المرءُ عن غيره في أيِّ حالٍ ما كانَ، وليسَ تقولُ بهذا، وقولنا لا يعملُ أحدٌ عن أحدٍ إلَّا والمعْمولُ عنه غيرُ مطيقٍ العَمَلِ، بكبرٍ أو مرضٍ لا يرجى أن يطيقَ بحالٍ، أو بعدَ موته، وهذا أشبهُ بالسَّنةِ والمعْمولِ، لما وصفتُ من أنَّه لو تطوَّعَ عنه رجلٌ والمتطوَّعُ عنه يقدرُ على الحجِّ لم يجزِ المحجوجُ عنه.

قال: ومن ولِدَ زَمَنًا لا يستطيعُ أن يثبتَ على مركبٍ، محمِلٍ ولا غيره، أو عرضَ ذلكَ له عندَ بلوغه، أو كانَ عبداً فعتقَ، أو كافراً فأسلمَ، فلم تاتِ عليه مدَّةٌ يمكنه فيها الحجُّ حتَّى يصيرَ بهذه الحالِ، وجبَ عليه إن وجدَ من يحجُّ عنه بإجارةٍ أو غيرِ إجارةٍ، وإذا أمكنه مركبٌ محمِلٍ أو شجارٍ أو غيره فعليه أن يحجَّ ببذنه، وإن لم يقدرَ على الثبوتِ على بَعِيرٍ أو دَابَّةٍ إلَّا في محمِلٍ أو شجارٍ وكيفما قدرَ على المركبِ وأيِّ مركبٍ قدرَ عليه، فعليه أن يحجَّ بنفسه، لا يجزىه غيره.

قال: ومن كانَ صحيحاً يمكنه الحجُّ، فلم يحجَّ حتَّى عرضَ له هذا كانَ له أن يبعثَ من يحجَّ عنه؛ لأنَّه قد صارَ إلى الحالِ الَّتِي أذنَ رسولُ اللَّهِ ﷺ أن يحجَّ فيها عَمَّن بلغها.

قال: ولو كانَ به مرضٌ يرجى البرءُ منه، لم أرَ له أن يبعثَ أحداً يحجَّ عنه حتَّى يبرأ فيحجَّ عن نفسه، أو يهرمَ فيحجَّ عنه أو يموتَ فيحجَّ عنه بعدَ الموتِ.

فإن قال قائلٌ: ما الفرقُ بينَ هذا المريضِ المضنى وبينَ الهرمِ أو الزَّمنِ؟

قيلَ له: لم يصِرْ أحدٌ علمته بعدَ هَرَمٍ لا يخلطه سَقَمٌ غيره إلى قوَّةٍ يقدرُ فيها على المركبِ، والأغلبُ من أهلِ الزَّمانَةِ أنَّهم كالحَرَمِ، وأمَّا أهلُ السَّقَمِ فنراهم كثيراً يعودونَ إلى الصَّحَّةِ.

قال: ولو حجَّ رجلٌ عن زَمَنٍ، ثم ذهبتْ زَمَانَتُهُ، ثم عاشَ مدَّةً يمكنه فيها أن يحجَّ عن نفسه، كانَ عليه أن يحجَّ عن نفسه؛ لأنَّما أدنا له على ظاهره أنَّه لا يقدرُ، فلمَّا أمكنه المقدرةُ على الحجِّ لم يكنَ له تركه وهو يقدرُ على أن يعملَه ببذنه، والله أعلم.

قال: ولو بعثَ السَّقِيمُ رجلاً يحجَّ عنه فحجَّ عنه، ثم برئ

رحمهِ، وإن كان ليس عليه أو يستأجر من يحج عن من كان، ولو كان فقيراً لا يقدر على زاد ومركب، وإن كان بدنه صحيحاً، فلم يزل كذلك حتى أيسر قبل الحج بمدة لو خرج فيها لم يدرك الحج، ثم مات قبل أن يأتي عليه حج آخر لم يجب عليه حج يقضى، ولو أيسر في وقت لا يمكنه فيه الحج فاقام موسراً إلى أن يأتي عليه أشهر الحج، ولم يدن الوقت الذي يخرج فيه أهل بلده لموافاة الحج حتى صار لا يجد زاداً ولا مركباً، ثم مات قبل حجه ذلك أو قبل حج آخر يوسر فيه، لم يكن عليه حج، إنما يكون عليه حج إذا أتى عليه وقت حج بعد بلوغ ومقدرة، ثم لم يحج حتى يفوته الحج، ولو كان موسراً محبوباً عن الحج وجب عليه أن يحج عن نفسه غيره، أو يحج عنه بعد موته، وهذا مكتوب في غير هذا الموضع.

١٤ - باب الإجارة على الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: للرجل أن يستأجر الرجل يحج عنه إذا كان لا يقدر على المركب لضعفه، وكان ذا مقدرة بماله ولوارثه بعده، والإجارة على الحج جائزة جوازها على الأعمال سواء، بل الإجارة إن شاء الله تعالى على البر خير منها على ما لا بر فيه، ويأخذ من الإجارة ما أعطى، وإن كثر كما يأخذها على غيره لا فرق بين ذلك، ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه فقرن عنه كان دم القرآن على الأجير، وكان زاد المحجوج عنه خيراً؛ لأنه قد جاء بحج وزاد معه عمرة.

ولو استأجر الرجل الرجل يحج عنه أو عن غيره فالإجارة جائزة، والحج عنه من حيث شرط أن يحرم عنه، ولا تجوز الإجارة على أن يقول تحج عنه من بلد كذا حتى يقول تحرم عنه من موضع كذا؛ لأنه يجوز الإحرام من كل موضع.

فإذا لم يقل هذا فالإجارة مجهولة، وإذا وقت له موضعاً يحرم منه فأحرم قبله، ثم مات، فلا إجارة له في شيء من سفره، وتجعل الإجارة له من حين أحرم من المقات الذي وقت له إلى أن يكمل الحج؛ فإن أهل من وراء المقات لم تحسب الإجارة إلا من المقات، وإن مر بالمقات غير محرم فمات قبل أن يحرم، فلا إجارة له؛ لأنه لم يعمل في الحج، وإن مات بعدما أحرم من وراء المقات حسبت له الإجارة من يوم أحرم من وراء المقات، ولم تحسب له من المقات إذا لم يحرم منه؛ لأنه ترك العمل فيه، وإن خرج للحج فترك الإحرام والتلبية وعمل عمل الحج أو لم يعملها إذا قال: لم أحرم بالحج أو قال اعتمر، ولم أحج أو قال استؤجرت على الحج فاعتمرت، فلا شيء له.

وكذلك لو حج فافسده؛ لأنه تارك للإجارة مبطل لحق

نفسه، ولو استأجره ليحج عنه على أن يحرم من موضع فأحرم منه، ثم مات في الطريق فله من الإجارة بقدر ما مضى من سفره أو استأجره على أن يهمل من وراء المقات، ففعل، فقد قضى بعض ما استأجره عليه، وإذا استأجره، فأنما عليه أن يحرم من المقات، وإحرامه قبل المقات تطوع، ولو استأجره على أن يحج عنه من اليمن فاعتمر عن نفسه، ثم خرج إلى المقات الذي استأجره عليه فأهل بحج عن الذي استأجره، فلا يجزيه إذا أهل بالعمرة عن نفسه إلا أن يخرج إلى مقات المستأجر الذي شرط أن يهمل منه فيهل عنه بالحج منه، فإن لم يفعل وأهل بالحج من دون المقات؛ فكان عليه أن يهمل فبلغ المقات فأهل منه بالحج عنه أجزأ عنه وإلا أهرق دماً، وذلك من ماله دون مال المستأجر، ويرد من الإجارة بقدر ما يصيب ما بين المقات الموضع الذي أحرم منه؛ لأنه شيء من عمله نقصه، ولا يحسب الدم على المستأجر؛ لأنه بعمله كان ويجزيه الحج على كل حال شرط عليه أن يهمل من دون المقات أو من وراء المقات أو منه، وكل شيء أحدثه الأجير في الحج لم يأمر به المستأجر مما يجب عليه فيه الفدية فالفدية عليه في ماله دون مال المستأجر، ولو أهل بالحج بعد العمرة عن نفسه من مقات المستأجر عن المستأجر، ثم مات قبل أن يقضي الحج، كان له من الإجارة بقدر ما عمل من الحج، وقد قيل: لا أجر له إلا أن يكمل الحج، ومن قال: هذا القول قاله في الحاج عن الرجل لا يستوجب من الإجارة شيئاً إلا بكمال الحج، وهذا قول يتوجه، والقياس القول الأول؛ لأن لكل حظاً من الإجارة.

ولو استأجره يحج عنه فافسد الحج كان عليه أن يرد جميع ما استأجره به، وعليه أن يقضي عن نفسه من قابل من قبل أنه لا يكون حاجاً عن غيره حجاً فاسداً، وإذا صار الحج الفاسد عن نفسه فعليه أن يقضيه عن نفسه، فلو حج عنه غيره كان عن نفسه، ولو أخذ الإجارة على قضاء الحج الفاسد ردها؛ لأنها لا تكون عن غيره، ولو كان إنما أصاب في الحج ما عليه فيه الفدية مما لا يفسد الحج كانت عليه الفدية فيما أصاب والإجارة له.

ولو استأجره للحج فاحصر بعدو، ففاته الحج، ثم دخل فطاف وسعى وحلق أن له من الإجارة بقدر ما بين أن أهل من المقات إلى بلوغه الموضع الذي حبس فيه في سفره؛ لأن ذلك ما بلغ من سفره في حجه الذي له الإجارة حتى صار غير حاج، وإنما أخذ الإجارة على الحج، وصار يخرج من الإحرام بعمل ليس من عمل الحج.

ولو استأجر رجل رجلاً على أن يحج عنه فاعتمر عن نفسه، ثم أراد الحج عن المستأجر خرج إلى مقات المحجوج عنه فأهل عنه منه لا يجزيه غير ذلك؛ فإن لم يفعل أهرق دماً.

الرَّجُلُ أَكْمَلُ إِحْرَامًا مِنَ الْمَرْأَةِ وَإِحْرَامُهُ كإِحْرَامِ الرَّجُلِ فَإِنَّ رَجُلًا حَجَّ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً حَجَّتْ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْ عَنْ رَجُلٍ أَجْزَأُ ذَلِكَ الْحُجُوجَ عَنْهُ، إِذَا كَانَ الْحَاجُّ قَدْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ.

١٥ - باب من أين نفقة من مات، ولم يحج؟

٨٠٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُوسٍ أَنَّهُمَا قَالَا: الْحَجَّةُ الْوَاجِبَةُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٣٥/٤)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَالَ غَيْرُهُمَا لَا يَحُجُّ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يُوصَى؛ فَإِنْ أَوْصَى حُجَّ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ الثَّلَاثَ وَبَدَأَ عَلَى الْوَصَايَا؛ لِأَنَّهُ لَا زَمَ؛ فَإِنْ لَمْ يُوصَ لَمْ يَحُجَّ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ إِذَا أَنْزَلَتْ الْحُجَّةُ عَنْهُ وَصِيَّتْ حَاصًّا أَهْلَ الْوَصَايَا، وَلَمْ يَبْدَأْ غَيْرَهُ مِنَ الْوَصَايَا، وَمَنْ قَالَ هَكَذَا؛ فَكَانَ يَبْدَأُ بِالْعَتَقِ بَدَأَ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَالْقِيَاسُ فِي هَذَا أَنَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، فَمَنْ قَالَ هَذَا قَضَى أَنْ يَسْتَأْجِرَ عَنْهُ بِأَقْلٍ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مِيقَاتِهِ أَوْ قَرْبِهِ لَتُخَفَّ مُؤْتَنُهُ، وَلَا يَسْتَأْجِرَ رَجُلًا مِنْ بَلَدِهِ إِذَا كَانَ بَلَدُهُ بَعِيدًا إِلَّا أَنْ يَبْدَلَ ذَلِكَ بِمَا يَوْجَدُ بِهِ رَجُلًا قَرِيبًا، وَمَنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ قَالَهُ فِي الْحُجِّ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهِ وَرَأَى دِينًا عَلَيْهِ، وَقَالَ فِي كُلِّ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَقَالَ فِي كُلِّ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ خُرُوجٌ مِنْهُ إِلَّا بِأَدَائِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ فِيهِ مِثْلُ زَكَاةِ الْمَالِ، وَمَا كَانَ، لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا وَاجِبًا عَلَيْهِ شَاءَ أَوْ كَرِهَ بِغَيْرِ شَيْءٍ أَحَدُهُمْ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّينَ إِنَّمَا وَجِبَتْ لَهُمْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَهَذَا مِنْ حَقِّ الْآدَمِيِّينَ، أَمَرَ أَنْ يُؤَدَّى إِلَى صَنْفٍ مِنْهُمْ بَعِينَهُ فَيَجْعَلَ أَنْ وَجِبَ وَجُوبَ الْحُجِّ بِفَرْضِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنْ كَانَ كَمَا وَصَفْتُ لِلْآدَمِيِّينَ، وَمَنْ قَالَ: هَذَا بَدَأَ هَذَا عَلَى جَمِيعٍ مَعَهُ مِنَ الْوَصَايَا وَالتَّذْيِيرِ وَحَاصًّا بِأَهْلِ الدِّينِ قَبْلَ الْوَرَثَةِ إِذَا جَعَلَهُ اللَّهُ وَاجِبًا وَجُوبَ مَا لِلْآدَمِيِّينَ، وَهَذَا قَوْلُ يَصْحَقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَمَنْ قَالَ: هَذَا قَالَهُ فِي الْحُجِّ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ إِلَّا مَرِيضًا، ثُمَّ لَمْ يَصْحَقْ حَتَّى مَاتَ مَرِيضًا أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ لَا وَصِيَّةً؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَرِيضِ وَالصَّحِيحِ سَوَاءٌ فَأَمَّا مَا لَزِمَهُ مِنْ كَفَّارَةِ يَمِينٍ أَوْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ أَوْصَى بِهِ، فَقَدْ قِيلَ يَكُونُ فِي ثَلَاثِ الْوَصَايَا وَقِيلَ بَلْ لَا زَمَ، وَمَا لَزِمَهُ مِنْ شَيْءٍ لَزِمَهُ نَفْسُهُ مِنْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةِ قَتْلِ أَوْ ظَهَارٍ وَهُوَ وَاجِدٌ، فَقَدْ يَخَالَفُ مَا لَزِمَهُ بِكُلِّ حَالٍ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَيُخْتَلَفَانِ فِي هَذَا، وَيُجْتَمَعَانِ فِي أَنَّهُ قَدْ أَوْجِبَ كِلَاهُمَا فَأَوْجِبَ هَذَا وَأَوْجِبَ إِقْرَارَ الْآدَمِيِّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ هُمَا لِأَمَانٍ مَعًا وَأَنَا أَسْتَخِيرُ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا رَجُلًا يَحُجُّ عَنْ رَجُلٍ فَاعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مِيقَاتِ الْحُجُوجِ عَنْهُ الَّذِي شَرَطَ أَنْ يَهْلُ عَنْهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ الْمِيقَاتُ الَّذِي وَقَّتَ لَهُ بَعِينُهُ فَاهْلُ بِالْحُجِّ عَنْهُ أَجْزَأُ عَنْ الْحُجُوجِ عَنْهُ؛ فَإِنْ تَرَكَ مِيقَاتَهُ وَأَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ أَجْزَأَهُ الْحُجُّ، وَكَانَ عَلَيْهِ دَمٌ لَتَرَكَ مِيقَاتَهُ مِنْ مَالِهِ وَرَجَعَ عَلَيْهِ ثَمًّا اسْتَوْجَرَ بِهِ بِقَدْرِ مَا تَرَكَ ثَمًّا بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يَتَمَتَّعَ عَنْهُ فَأَفْرَدَ أَجْزَأُ الْحَجَّةُ عَنْهُ وَرَجَعَ بِقَدْرِ حَصَّةِ الْعُمَرَةِ مِنَ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى عَمَلَيْنِ فَعَمِلَ أَحَدَهُمَا، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يَفْرُدَ فَقَرَنَ عَنْهُ كَانَ زَادَهُ عُمَرَةً، وَعَلَى الْمُسْتَأْجَرِ دَمُ الْقِرَانِ وَهُوَ كَرَجُلٍ اسْتَوْجَرَ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا فَعَمَلَهُ، وَزَادَ آخَرَ مَعَهُ، فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي زِيَادَةِ الْعُمَرَةِ؛ لِأَنَّهُ مَتَطَوَّعٌ بِهَا، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يَقْرَنَ عَنْهُ فَأَفْرَدَ الْحُجَّ أَجْزَأُ عَنْهُ الْحُجُّ وَبَعَثَ غَيْرُهُ يَعْتَمَرُ عَنْهُ إِنْ كَانَتْ الْعُمَرَةُ الْوَاجِبَةُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ حَصَّةِ الْعُمَرَةِ مِنَ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى عَمَلَيْنِ فَعَمِلَ أَحَدَهُمَا.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ فَاهْلُ بِعُمَرَةٍ عَنْ نَفْسِهِ وَحَجَّةٍ عَنِ الْمُسْتَأْجَرِ رَدُّ جَمِيعِ الْإِجَارَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ سَفَرَهُمَا وَعَمَلُهُمَا وَاحِدٌ، وَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْعُمَرَةِ إِلَى الْحُجِّ، وَلَا يَأْتِي بِعَمَلِ الْحُجِّ دُونَ الْعُمَرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَنْوِي جَامِعًا بَيْنَ عَمَلَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنْ نَفْسِهِ وَالْآخَرَ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعًا عَنِ الْمُسْتَأْجَرِ؛ لِأَنَّهُ نَوَى أَحَدَهُمَا عَنْ نَفْسِهِ فَصَارَا مَعًا عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ نَفْسِهِ أَوَّلَى بِهِ مِنْ عَمَلِ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزْ عَمَلُ نَفْسِهِ مِنْ عَمَلِ غَيْرِهِ.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا رَجُلًا يَحُجُّ عَنْ مَيْتٍ فَاهْلُ بِحُجِّ عَنْ مَيْتٍ، ثُمَّ نَوَاهُ عَنْ نَفْسِهِ كَانَ الْحُجُّ عَنْ الَّذِي نَوَى الْحُجَّ عَنْهُ، وَكَانَ الْقَوْلُ فِي الْأَجْرَةِ وَاحِدًا مِنْ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَبْطُلٌ لَهَا لَتَرَكَ حَقَّهُ فِيهَا، وَالْآخَرُ أَنَّهَا لَهُ؛ لِأَنَّ الْحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلَانِ رَجُلًا يَحُجُّ عَنْ أَبِيهِمَا، فَاهْلُ بِالْحُجِّ عَنْهُمَا مَعًا كَانَ مَبْطُلًا لِإِجَارَتِهِ، وَكَانَ الْحُجُّ عَنْ نَفْسِهِ، لَا عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَوْ نَوَى الْحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدَهُمَا كَانَ عَنْ نَفْسِهِ وَبَطُلَتْ إِجَارَتُهُ.

وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، وَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَحُجَّ قَطُّ فَتَطَوَّعَ قَدْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ بِأَنْ يَحُجَّ عَنْهُ فَحُجَّ عَنْهُ أَجْزَأُ عَنْهُ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَوْصِيَّتِهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا لِيَحُجَّ عَنْهُ غَيْرُهُ، وَلَا أَنْ يُعْطِيَ هَذَا شَيْئًا لِحُجَّتِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ حَجَّ عَنْهُ مَتَطَوَّعًا، وَإِذَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُتَمِيَّةَ أَنْ تَحُجَّ عَنْ آبِيهَا وَرَجُلَانِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أُمَّهِ وَرَجُلَانِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ لَنَذَرَ نَذْرَهُ أَبَوْهُ دَلَّ هَذَا دَلَالَةً بَيِّنَةً أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَحْرِمَ الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَذَا كَانَ أَنْ يَحْرِمَ الرَّجُلُ عَنِ الرَّجُلِ وَالرَّجُلُ عَنِ الْمَرْأَةِ أَوَّلَى، مِنْ قَبْلِ أَنْ

١٦- باب الحج بغير نية

قال الشافعي رحمه الله: أحب أن ينوي الرجل الحج والعمرة عند دخوله فيهما كما أحب له في كل واجب عليه غيرهما؛ فإن أهل بالحج، ولم يكن حج حجة الإسلام ينوي أن يكون تطوعاً أو ينوي أن يكون عن غيره أو أحرم، فقال: إحرامي كإحرام فلان لرجل غائب عنه؛ فكان فلان مهلاً بالحج كان في هذا كله حاجاً وأجزأ عنه من حجة الإسلام.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قلت:

٨٠٥- فإن مسلم بن خالد وغيره أخبرنا، عن ابن جريج قال: أخبرنا عطاء أنه سمع جابراً يقول: قدم علي عليه السلام من ميعاتيه، فقال له: النبي ﷺ بم أهللت يا علي؟ قال: بما أهل به النبي ﷺ قال فأهد وأمكت حراماً كما أنت قال: وأهدى له علي هدياً. [أخرجه البخاري (٢٥٠٦)، مسلم (١٢١٦)، أبو داود (١٧٨٩)، النسائي (١٧٨/٥)، ابن ماجه (٢٩٨٠)]

٨٠٦- قال الشافعي: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله وهو يحدث، عن حجة النبي ﷺ قال: خرجنا مع النبي ﷺ حتى إذا أتى البيداء فظنرت مذ بصرى من بين رأكبو وراجل من بين يدي وعن يميني وعن شماله، ومن ورائه كلهم يريد أن يأتم به يلتمس أن يقول كما يقول رسول الله ﷺ لا ينوي إلا الحج، ولا يعرف غيره، ولا يعرف العمرة، فلما طفنا فكنا عند المروة قال: أيها الناس من لم يكن معه هدي فليخلل وليجعلها عمرة، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهدت فحل من لم يكن معه هدي. [أخرجه مسلم (١٢١٨)، أبو داود (١٩٠٥)، ابن ماجه (٣٠٧٤)]

٨٠٧- أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن منصور بن عبد الرحمن، عن صفية بنت شيبة، عن أسماء بنت أبي بكر قالت: خرجنا مع النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: من كان معه هدي فليقيم على إحرامه، ومن لم يكن معه هدي فليخلل، ولم يكن معي هدي فحللت، وكان مع الزبير هدي، فلم يخلل. [أخرجه مسلم (١٢٣٦)، النسائي (٢٤٦/٥)، ابن ماجه (٢٩٨٣)]

٨٠٨- أخبرنا ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمسة بقين من ذي القعدة لا نرى إلا أنه الحج، فلما كنا يسرف أو قريباً منها أمر النبي ﷺ من لم يكن معه هدي أن يجعلها عمرة، فلما كنا بعنى أتيت بلخم بقبر فقلت ما هذا؟ قالوا ذبح رسول الله ﷺ عن يساره.

قال يحيى فحدثت به القاسم بن محمد، فقال: جاءك والله بالحديث على وجهه. [أخرجه مالك (١/٣٣٥)، البخاري (١٥٦٢)، مسلم (١٢١١)، أبو داود (١٧٧٩)، النسائي (١٤٥/٥)]

٨٠٩- أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة والقاسم مثل معنى حديث سفيان لا يخالف معناه.

٨١٠- أخبرنا سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم بن حماد، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة لا نرى إلا الحج حتى إذا كنا يسرف أو قريباً منها حضت فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال مالك أتوت: فقلت: نعم، فقال: إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم فافضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت قالت وضحي رسول الله ﷺ عن يساره بالبقرة. [قدم]

٨١١- أخبرنا سفيان قال: حدثنا ابن طاووس وإبراهيم بن ميسرة وهشام بن جحير سمعوا طاووساً يقول: خرج رسول الله ﷺ من المدينة لا يسمي حجاً ولا عمرة ينتظر القضاء، فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهل، ولم يكن معه هدي أن يجعلها عمرة، وقال: لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولكنني ليدت رأسي وسقت هدي فليس لي محل دون محل هدي فقام إليه سراقه بن مالك، فقال: يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم أعمرتنا هذو لعائنا هذا أم لأبد؟ فقال: لا، بل لأبد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال ودخل علي من اليمن، فقال له: النبي ﷺ بم أهللت؟ فقال أخذهما عن طاووس: إهلاك النبي ﷺ،

وَقَالَ الْآخَرُ: لَيْتَكَ حَجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ.

إِذَا كَانَ أَصْلُ الْحَجِّ مَفَارِقًا لِلصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَكَانَ الْمَرْءُ يَعْمَلُ عَنْ الْمَرْءِ الْحَجَّ فَيَجْزِي عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَفِي الْحَالِ الَّتِي لَا يَطِيقُ فِيهَا الْحَجَّ، فَكَذَلِكَ يَعْمَلُهُ عَنْهُ مَتَطَوَّعًا، وَهَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ النَّسْكِ.

٨١٢- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى عَطَاءٍ قَالَ: رُبَّمَا قَالَ لِي عَطَاءٌ: طُفَّ عَنِّي.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ يَحْتَمَلُ أَنْ يَقَالَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ إِلَّا حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَعِمْرَتُهُ، وَمَنْ قَالَ: هَذَا قَالَ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِالْحَجِّ عَنْ الرَّجُلِ فِي الْحَالِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ فِيهَا الْمَحْجُوجُ عَنْهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنِّي لَا أَعْلَمُ تَخَالُفًا فِي أَنَّ رَجُلًا لَوْ حَجَّ عَنْ رَجُلٍ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ لَا يَجْزِي عَنْهُ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا عَنْهُمْ هَكَذَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا عَذَرَ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ بِتَأْدِيةِ الْفَرَضِ، وَمَا جَازَ فِي الضَّرُورَةِ دُونَ غَيْرِهَا، لَمْ يَجْزِ، مَا لَمْ يَكُنْ ضَرُورَةً مِثْلَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَهْلُ رَجُلٍ يَحْجُّ، فَفَاتَهُ فَحَلَّ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لَمْ يَجْزِ عَنْهُ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْهَا، وَلَمْ تَجْزِ عَنْهُ مِنْ عِمْرَةِ الْإِسْلَامِ وَلَا عِمْرَةٍ نَذَرَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمِلُ بِعِمْرَةٍ، وَإِنَّمَا كَانَ حَجًّا لَمْ يَجْزِ لَهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَيْهِ لَوْجِهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَجٌّ سَنَةً، فَلَا يَدْخُلُ فِي حَجِّ سَنَةٍ غَيْرِهَا، وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقِيمَ عَمْرًا يَحْجُّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَوْ أَهْلُ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ كَانَ إِهْلَالُهُ عِمْرَةً يَجْزِي عَنْهُ مِنْ عِمْرَةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْإِهْلَالِ إِلَّا بِحَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ، فَلَمَّا أَهْلُ فِي وَقْتٍ كَانَتِ الْعِمْرَةُ فِيهِ مَبَاحَةً وَالْحَجُّ مَعْظُورًا كَانَ مَهْلًا بِعِمْرَةٍ، وَلَيْسَ هَذَا كَالْمَهْلِ بِالْحَجِّ وَالْحَجُّ مَبَاحٌ لَهُ فِي قَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ ذَلِكَ الْحَجِّ كَانَ حَجًّا، وَابْتِدَاءُ هَذَا الْحَجِّ كَانَ عِمْرَةً، وَإِذَا أَجْزَأَتِ الْعِمْرَةُ بِلَا نِيَّةٍ لَهَا أَنَّهَا عِمْرَةٌ أَجْزَأَتِ إِذَا أَهْلُ بِحَجٍّ، وَكَانَ إِهْلَالُهُ عِمْرَةً.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْعِمْرَةُ لَا تَقُوتُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ تَصْلُحُ فِي كُلِّ شَهْرٍ وَالْحَجُّ يَقُوتُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مِنْ السَّنَةِ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَهْلُ بِالْعِمْرَةِ فِي عَامٍ فَحَبَسَهُ مَرَضٌ أَوْ خَطَأٌ عَدُوٌّ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مَا خَلَا الْعَدُوُّ أَقَامَ حَرَامًا حَتَّى يَحِلَّ مَتَى حَلَّ، وَلَمْ تَنْتَهِ الْعِمْرَةُ مَتَى وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ فَعَمَلُهَا.

قَالَ: وَلَوْ حَجَّ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ بِلَا إِجَارَةٍ، ثُمَّ أَرَادَ الْإِجَارَةَ لَمْ يَكُنْ لَهُ، وَكَانَ مَتَطَوَّعًا عَنْهُ وَأَجْزَأَتِ عَنْهُ حَجَّتُهُ.

قَالَ: وَلَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ رَجُلًا يَعْتَمِرُ عَنْهُ فِي شَهْرٍ فَاعْتَمَرَ فِي غَيْرِهِ أَوْ عَلَى أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ فِي سَنَةٍ فَحَجَّ فِي غَيْرِهَا كَانَتْ لَهُ الْإِجَارَةُ، وَكَانَ مَسِيئًا بِمَا فَعَلَ.

قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالْإِجَارَةِ عَلَى الْحَجِّ، وَعَلَى الْعِمْرَةِ، وَعَلَى الْخَيْرِ كُلِّهِ، وَهِيَ عَلَى عَمَلِ الْخَيْرِ أَجُورٌ مِنْهَا عَلَى مَا لَيْسَ بِمُحَرِّمٍ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَهْلِينَ يَنْتَظِرُونَ الْقَضَاءَ فَعَقِدُوا الْإِحْرَامَ لَيْسَ عَلَى حَجٍّ وَلَا عِمْرَةٍ وَلَا قَرَانَ يَنْتَظِرُونَ الْقَضَاءَ، فَتَزَلَّ الْقَضَاءُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَامَرَ مِنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ أَنْ يَجْعَلَ إِحْرَامَهُ عِمْرَةً، وَمَنْ مَعَهُ هَدْيٌ أَنْ يَجْعَلَ حَجًّا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَبَّى عَلِيٌّ وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ بِالْيَمَنِ، وَقَالَ فِي تَلْيِينِهِمَا: إِهْلَالٌ كِإِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَامَرَهُمَا بِالْمَقَامِ عَلَى إِحْرَامِهِمَا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِحْرَامِ وَالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَحْزِي عَنْ أَحَدٍ إِلَّا بِأَنْ يَنْوِي فَرِيضَةً بَعَيْنِهَا.

وَكَذَلِكَ الصَّوْمُ، وَيَجْزِي بِالسَّنَةِ الْإِحْرَامُ، فَلَمَّا دَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَهْلُ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ حَجًّا بَعَيْنِهِ وَيَحْرَمَ بِإِحْرَامِ الرَّجُلِ لَا يَعْرِفُهُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَهْلُ مَتَطَوَّعًا، وَلَمْ يَحْجَّ حَجَّةَ الْفَرِيضَةِ كَانَتْ حَجَّةَ الْفَرِيضَةِ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا كَانَ إِذَا أَهْلُ بِالْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَهْلُ بِالْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ كَانَتْ الْحَجَّةُ عَنْ نَفْسِهِ، وَكَانَ هَذَا مَعْقُولًا فِي السَّنَةِ مَكْتَفًى بِهِ عَنْ غَيْرِهِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِيهِ حَدِيثًا مُنْقَطِعًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَأَى لَابِنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُتَّصِلًا.

قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ إِلَّا حُرًّا بِالْغُلَامِ مُسْلِمًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ عَبْدٌ بِالْغُلَامِ وَلَا حُرٌّ غَيْرُ بِالْغُلَامِ إِذَا كَانَ حَجَّتُهُمَا لَأَنْفُسِهِمَا لَا يَجْزِي عَنْهُمَا مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَجْزِ عَنْ غَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: وَأَمْرُ الْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ سَوَاءٌ، فَيَعْتَمِرُ عَنِ الرَّجُلِ كَمَا يَحْجُّ عَنْهُ، وَلَا يَجْزِيهِ أَنْ يَعْتَمِرَ عَنْهُ إِلَّا مَنْ اعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ مِنَ الْبَالِغِ حُرِّ مُسْلِمٍ.

قَالَ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَحْجَّ فَامَرَهُ رَجُلٌ يَحْجُّ عَنْهُ وَيَعْتَمِرُ فَحَجَّ عَنْهُ وَاعْتَمَرَ أَجْزَأَتِ الْمُعْتَمِرُ عَنْهُ الْعِمْرَةَ، وَلَمْ تَجْزِ عَنْهُ الْحَجَّةُ، وَهَكَذَا لَوْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَعْتَمِرْ فَحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَاعْتَمَرَ، أَجْزَأَتِ الْمَحْجُوجُ عَنْهُ الْحَجَّةُ، وَلَمْ تَجْزِ عَنْهُ الْعِمْرَةُ، وَيَجْزِيهِ أَيُّ النَّسْكِ كَانِ الْعَامِلُ عَمَلَهُ عَنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ عَمَلَهُ عَنْهُ، وَلَا يَجْزِيهِ النَّسْكَ الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ الْعَامِلُ عَنْ نَفْسِهِ.

وَإِذَا كَانَ تَمَنُّ لَهُ أَنْ يَبْعَثَ مِنْ يَحْجُّ عَنْهُ وَيَعْتَمِرُ أَجْزَأَهُ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلًا وَاحِدًا يَقْرَأَ عَنْهُ وَأَجْزَأَهُ أَنْ يَبْعَثَ اثْنَيْنِ مُفْتَرِقَيْنِ يَحْجُّ هَذَا عَنْهُ وَيَعْتَمِرُ هَذَا عَنْهُ.

وَكَذَلِكَ امْرَأَتَيْنِ أَوْ امْرَأَةً وَرَجُلًا.

قَالَ: وَهَذَا فِي فَرَضِ الْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ كَمَا وَصَفْتُ يَجْزِي رَجُلًا أَنْ يَحْجَّ عَنْ رَجُلٍ، وَقَدْ قِيلَ إِذَا أَجْزَأَ فِي الْفَرَضِ أَجْزَأَ أَنْ يَنْتَفِلَّ بِالْحَجِّ عَنْهُ، وَقَدْ قِيلَ يَحْجُّ الْفَرَضُ فَقَطْ بِالسَّنَةِ، وَلَا يَحْجُّ عَنْهُ نَافِلَةً، وَلَا يَعْتَمِرُ نَافِلَةً.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَنْ قَالَ يَحْجُّ الْمَرْءُ عَنِ الْمَرْءِ مَتَطَوَّعًا قَالَ:

ولا بر من المباح.

فإن قال قائل: ما الحجّة في جواز الإجارة على تعليم القرآن والخير؟
قيل:

٨١٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ رَجُلًا امْرَأَةً بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ. [صحيح، ياتي]

قال: والنكاح لا يجوز إلا بما له قيمة من الإجازات والأثمان.

١٧- باب الوصية بالحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى رجل لم يحج أن يحج عنه وارث، ولم يسم شيئاً أحج عنه الوارث بأقل ما يوجد به أحد يحج عنه؛ فإن لم يقبل ذلك، فلا يزاو عليه، ويحج عنه غيره بأقل ما يوجد من يحج عنه به ممن هو أمين على الحج.

قال الشافعي: ولا يرث عن الوارث وصية بهذا إنما هذه إجازة، ولكن لو قال أحجوه بكذا أبطل كل ما زاد على أقل ما يوجد به من يحج عنه؛ فإن قبل ذلك لم أحج عنه غيره.

قال: ولو أوصى لغير وارث بمائة دينار يحج بها عنه؛ فإن حجّ فذلك له، وما زاد على أجر مثله وصية؛ فإن امتنع لم يحج عنه أحداً لا بأقل ما يوجد به من يحج عنه.

ولو قال أحجوا عني من رأي فلان بمائة دينار فرأى فلان أن يحج عنه وارث له لم يحج عنه الوارث إلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه؛ فإن أبي قيل لفلان رأي غير وارث؛ فإن فعل أجرتنا ذلك، وإن لم يفعل أحججت عنه رجلاً بأقل ما يوجد به من يحج عنه.

قال: ولو قال رجل: أوّل واحد يحج عني فله مائة دينار فحج عنه غير وارث فله مائة دينار، وإن حج عنه وارث فله أقل ما يوجد به من يحج عنه، وما زاد على ذلك مردود؛ لأنها وصية لوارث.

قال: ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه أو يعتصر بما شاء كان ذلك مالا من مال المستأجر إذا حج عنه أو اعتصر؛ فإن استأجره على أن يحج عنه فافسد الحج لم يقض ذلك من الرجل الحج، وكان عليه أن يرث الإجارة كلها.

وكذلك لو أخطأ العدد، ففاته الحج.

وكذلك الفساد في العمرة.

قال: ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه أو يعتصر فاصطاد صيداً أو تطيب أو فعل في الحج أو العمرة شيئاً تجب فيه الفدية فدى ذلك من ماله وكانت له الإجارة وانظر إلى كل ما كان يكون حجه لو حج عن نفسه قاضياً عنه وعليه فيه كفارة حج عن غيره جعلته قاضياً عن غيره وله الإجارة كاملة في ماله وعليه في ماله فدية كل ما أصاب.

قال: وهكذا ولي الميت إذا استأجر رجلاً يحج عن الميت لا يختلفان في شيء.

قال: ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه فقرن عنه كان زاده خيراً له، ولم ينقصه وعليه في ماله دم القران.

قال: ولو استأجره يحج عنه فاعتصر أو يعتصر فحج رد الإجارة؛ لأن الحاج إذا أمر أن يعتصر عمل عن نفسه غير ما أمر به والحج غير العمرة والعمرة غير الحج.

قال: ولو استأجره يحج عنه فاعتصر، ثم عاذ فحج عنه من ميقاته أجزأت عنه.

قال: ولو اعتصر عن نفسه، ثم أراد الحج عن غيره، لم تكن حجته كاملة عن غيره إلا بأن يخرج إلى ميقات المحجوج عنه، يحج عنه من ميقاته؛ فإن ترك ذلك وحج من دون ميقاته أهرق دماً وأجزأت عنه.

قال: ولو خرج رجل حاجاً عن رجل فسلك غير طريق المحجوج عنه وأتى على ميقات في طريقه غير ميقات الرجل فأهل منه ومضى على حجه أجزأت عنه حجة الإسلام إن شاء الله تعالى.

قال: ويميز الحاج عن الرجل أن ينوي الحج عنه عند إحرامه، وإن لم يتكلم به أجزأ عنه كما يميزه ذلك في نفسه، والمتطوع بالحج عن الرجل كالمتأجر في كل أمره يميزه في كل ما أجزأه عنه كما يميزه ذلك في نفسه كل ما أفسد عليه في كل إلا أن المتطوع لا يرث إجارة؛ لأنه لم يأخذها.

قال: ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه أو عن ميت فحج، ولم يكن حج عن نفسه أجزأت عنه، ولم تجزعهما رد الإجارة.

قال: ولا بأس أن يستأجر الوصي للميت إذا لم يحج الميت بعض ورثة الميت عنه أوصى بذلك الميت أو لم يوص، والإجارة ليست بوصية منه، وإن كان المستأجر وارثاً أو غير وارث فسواء ويحج عن الميت الحجة والعمرة الواجبان أوصى بهما أو لم يوص كما يؤدى عنه الواجب عليه من الدين، وإن لم يوص به.

قال: ولو أوصى بثلاثة للحاج اخترت أن يعطاه فقراء الحاج ولا أعلمه يحرم أن يعطاه غني منهم.

قال: ولو أوصى أن يحج عنه تطوعاً، ففيها قولان: أحدهما: أن ذلك جائز، والآخر أن ذلك غير جائز كما لو أوصى أن يستأجر عنه من يصلي عنه لم يحج، ومن قال: لا يجوز رد وصيته فجعلها ميراثاً.

قال: ولو قال رجل لرجل: حج عن فلان الميت بنفقتك، دفع إليه النفقة أو لم يدفعها، كان هذا غير جائز؛ لأن هذه أجره غير معلومة؛ فإن حج أجزاء عنه وله أجره مثله، وسواء كان المستأجر وارثاً أو غير وارث، أوصى بذلك الميت أو لم يوص به، غير أنه إن أوصى بذلك لوارث لم يحج أن يعطى من الإجارة ما زاد على أجره مثله من الفضل، لأن الحباية وصية والوصية لا تجوز لوارث.

١٨ - باب ما يؤذى عن الرجل البالغ الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وصل الرجل المسلم الحر البالغ إلى أن يحج أجزاء عنه حجة الإسلام، وإن كان ممن لا مقدرة له بذات يده فحج ماشياً فهو حسن بتكلفه شيئاً له الرخصة في تركه وحج في حين يكون عمله مؤدياً عنه. وكذلك لو أجز نفسه من رجل يخدمه وحج.

٨١٤ - أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح أن رجلاً سأل ابن عباس، فقال أأجز نفسي من هؤلاء القوم فأنسك معهم التماسك هل يجزئ عني؟ فقال ابن عباس: نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب.

قال: وكذلك لو حج وغيره يكفيه مؤنته؛ لأنه حاج في هذه الحالات عن نفسه لا عن غيره.

قال: وكذلك لو حج في عام أخطأ الناس فيه يوم عرفة؛ لأن حجهم يوم يحجون كما فطروهم يوم يفطرون وأضحاهم يوم يضحون؛ لأنهم إنما كلّفوا الظاهر فيما يغيب عنهم فيما بينهم وبين الله عز وجل، وهكذا لو أصاب رجل أهله بعد الرمي والحلاق كانت عليه بدنة، وكان حجة تاماً، وهكذا لو دخل عرفة بعد الزوال وخرج منها قبل مغيب الشمس أجزاء عنه حجته وأهراق دمًا، وهكذا كل ما فعل مما ليس له في إحرامه غير الجماع كفر وأجزاء عنه من حجة الإسلام.

١٩ - باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذمي يسلم

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا بلغ غلام أو عتق مملوك أو أسلم كافر بعرفة أو مزدلفة فأحرم أي هؤلاء صار إلى هذه الحال بالحج، ثم وافى عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة، واقفاً بها أو غير واقف، فقد أدرك الحج وأجزأ عنه من حجة الإسلام وعليه دم لترك المقات، ولو أحرم العبد والغلام الذي لم يبلغ بالحج ينويان بإحرامهما فرض الحج أو النافلة أو لا تية لهما، ثم عتق هذا ويبلغ هذا قبل عرفة أو بعرفة أو بمزدلفة أو أين كانا فرجعا إلى عرفة بعد البلوغ والعتق أجزاء عنهما من حجة الإسلام، ولو احتاطا بأن يهريقا دمًا كان أحب إلي، ولا يبين لي أن يكون ذلك عليهما، وأما الكافر، فلو أحرم من مقات، ثم أسلم بعرفة لم يكن له بد من دم يهريقه؛ لأن إحرامه ليس بإحرام.

ولو أذن الرجل لعبد فاهل بالحج، ثم أفسده قبل عرفة، ثم عتق فوافى عرفة لم تجز عنه من حجة الإسلام؛ لأنه قد كان يجب عليه تمامها؛ لأنه أحرم بإذن أهله وهي تجوز له، وإن لم تجز عنه من حجة الإسلام، فإذا أفسدها مضى فيها فاسدة وعليه قضاؤها ويهدي بدنة، ثم إذا قضاها فالقضاء عنه يميزه من حجة الإسلام.

قال الشافعي: في الغلام المراهق لم يبلغ: يهل بالحج، ثم يصيب امرأته قبل عرفة، ثم يتحل بعرفة بمضي في حجه ولا أرى هذه الحجة مجزئة عنه من حجة الإسلام من قبل أن رسول الله ﷺ إذ جعل له حجاً فالجاء إذا جامع أفسد وعليه البدل وبدنة، فإذا جاء ببدل وبدنة أجزاء عنه من حجة الإسلام.

قال: ولو أهل ذمي أو كافر ما كان هذا محججاً، ثم جامع، ثم أسلم قبل عرفة وبعد الجماع فجذد إحراماً من المقات أو دونه وأهراق دمًا لترك المقات أجزاء عنه من حجة الإسلام؛ لأنه لا يكون مفسداً في حال الشرك؛ لأنه كان غير محرم.

فإن قال قائل: فإذا زعمت أنه كان في إحرامه غير محرم، أفكان الفرض عنه موضوعاً؟

قيل: لا، بل كان عليه، وعلى كل أحد أن يؤمن بالله عز وجل ورسوله ويؤدي الفرائض التي أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه، غير أن السنة تدل، وما لم أعلم المسلمين اختلفوا فيه أن كل كافر أسلم استأنف الفرائض من يوم أسلم، ولم يؤمر بإعادة ما فرط فيه في الشرك منها، وأن الإسلام يهدم ما قبله إذا أسلم، ثم استقام، فلمّا كان إنما يستأنف الأعمال، ولا يكون عاملاً عملاً

أوجب على نفسه فرضاً عليه وغيره لو أوجبه عليه فأمرو بالخروج منه كما أمره بالخروج من الحج بالطواف وأمره بقضائه، فقال: فإنك رويت أن ابن عباس وابن عمر مثلاً، فقال أحدهما: قضيتهما ورب الكعبة لمن نذر حجاً فحجّه قضاء النذر والحج المكتوب، وقال الآخر هذه حجة الإسلام فليلتبس وفاة النذر.

فقلت: فانت تخالفهما جميعاً فترغم أن هذا النذر وعليه حجة الإسلام فكيف تحتج بما تخالف؟ قال: وانت تخالف أحدهما.

فقلت: إن خالفته خالفته بمعنى السنة وأوافق الآخر.

٨١٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سعيد بن سالم، عن الثوري، عن زبدي بن جبير. قال: إني لعند عبد الله بن عمر إذ سئل عن هذيه، فقال: هذيه حجة الإسلام فليلتبس أن يقضي نذره.

قال الشافعي: ولم نر عملين وجبا عليه، فلم يكن له ترك واحدٍ منهما على الابتداء يميز عنه أن يأتي بأحدهما فنقول هذا في الحج يندره الرجل وعليه حجة الإسلام؛ فإن كان قضى حجة الإسلام وبقي عليه حجة نذره فحج متطوعاً فهي حجة النذر، ولا يتطوع بحج وعليه حج واجب، وإذا أجزأ التطوع من الحجة المكتوبة؛ لأننا نجعل ما تطوع به هو الواجب عليه من الفرض، فكذلك إذا تطوع وعليه واجب من نذر لا فرق بين ذلك.

٢٢- باب هل تجب العمرة وجوب الحج؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، فاختلقت الناس في العمرة، فقال بعض المشركين: العمرة تطوع، وقاله سعيد بن سالم واحتج بأن سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح الحنفي أن رسول الله ﷺ قال: الحج جهاد والعمره تطوع.

فقلت له: أثبت مثل هذا عن النبي ﷺ؟

فقال: هو منقطع وهو، وإن لم تثبت به الحجة، فإن حجبتنا في أنها تطوع أن الله عز وجل يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ﴾ التيت من استطاع إليه سبيلاً، ولم يذكر في الموضع الذي بين فيه إيجاب الحج لإيجاب العمرة وأنا لم نعلم أحداً من المسلمين أمر بقضاء العمرة عن ميت.

فقلت له: قد يحتمل قول الله عز وجل: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ أن يكون فرضها معاً وفرضه إذا كان في موضع واحد يثبت ثبوته في مواضع كثيرة فتكولو تعالى: ﴿أَتِمُّوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً

يكتب له إلا بعد الإسلام كان ما كان غير مكتوب له من إحرامه ليس إحراماً والعمل يكتب للعبد البالغ، وإذا قال رسول الله ﷺ: في الصغير له: حج، ففي ذلك دلالة على أنه حاج، وأن حجته إن شاء الله تعالى مكتوب له.

٢٠- باب الرجل يندر الحج أو العمرة

قال الشافعي: فمن أوجب على نفسه حجاً أو عمرة بنذر فحج أو اعتمر يريد قضاء حجته أو عمرته التي نذر، كان حجته وعمرته التي نوى بها قضاء النذر حجة الإسلام وعمرته، ثم كان عليه قضاء حجة النذر بعد ذلك.

قال الشافعي: فإذا مات، ولم يقض النذر ولا الواجب قضى عنه الواجب أولاً؛ فإن كان في ماله سعة أو كان له من يبيع عنه قضى النذر عنه بعده.

قال الشافعي: وإن حج عنه رجل بإجارة أو تطوع ينوي عنه قضاء النذر كان الحج الواجب عليه، ثم قضى عنه النذر بعده إذا كان إحراماً غيره عنه، إذا أراد تأدية الفرض عنه يقوم مقام إحرام نفسه عنه في الأداء عنه، فكذلك هو في النذر عنه، والله أعلم، ولو حج عنه رجلان هذا الفرض، وهذا النذر، كان أحسب إليّ وأجزأ عنه.

٢١- باب الخلاف في هذا الباب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد خالفنا بعض الناس في هذا الباب، فقال: نحن نوافقك على أن الرجل إذا حج تطوعاً أو بغير نية كان ذلك عتداً حجة الإسلام للآثار والقياس فيه ولأن التطوع ليس بواجب عليه، أفرايت الواجب عليه من النذر إن كان واجباً وفرض الحج التطوع واجباً وكيف زعمت أنه إذا نوى النذر وهو واجب كان الحج الواجب كما قلته في التطوع والنذر غير تطوع؟

فقلت: له زعمته بأنه إذا كان مستطيعاً من حين يبلغ إلى أن يموت، فلم يكن وقت حج يأتي عليه إلا وفرض الحج لازم له بلا شيء ألزمه نفسه، ولم يكن النذر لازماً له إلا بعد إيجابه؛ فكان في نفسه بمعنى من حج تطوعاً، وكان الواجب بكل حال أولى أن يكون المقدّم من الذي لم يجب إلا بإيجابه على نفسه.

فإن قال: ما يشبه النذر من النافلة؟

قيل له: إذا دخل فيه بعد حج الإسلام وجب عليه أن يتمه، ولكنه لما كان إذا دخل فيه كان في حكمه في أنه يتمه كمبتدئ حج الإسلام ينويه كان دخوله فيه لم يوجبه عليه إنما

وليس ذلك في مكتوبة ونافلة من الصلاة فاشبه أن لا يلزمه بالتمتع أو القران هدي إذا كان أصل العمرة تطوعاً بكل حال؛ لأن حكم ما لا يكون إلا تطوعاً بحال غير حكم ما يكون فرضاً في حال.

قال الشافعي: وقال رسول الله ﷺ: دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِسَائِلَةَ عَسَنِ الطَّيِّبِ وَالْيَابِ أَفْعَلْ فِي عُمْرَتِكَ مَا كُنْتَ فَاعِلاً فِي حَجِّكَ.

٨١٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزَمٍ أَنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الْحَجُّ الْأَصْفَرُ.

قال ابن جريج: وَلَمْ يُحَدِّثْنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزَمٍ شَيْئاً إِلَّا قُلْتُ لَهُ: أَفِي شَكِّ أَنْتُمْ مِنْ أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا. [أخرجه الدارقطني (٢٨٥/٢)، البيهقي (٣٥٢/٤)]

قال الشافعي: فإن قال قائل: فقد أمر النبي ﷺ امرأة أن تقضي الحج عن أبيها، ولم يحفظ عنه أن تقضي العمرة عنه، قيل له: إن شاء الله قد يكون في الحديث فيحفظ بعضه دون بعض ويحفظ كله فيؤدى بعضه دون بعض، ويحجب عما يسأل عنه ويستغني أيضاً بأن يعلم أن الحج إذا قضي عنه فسييل العمرة سيلة.

فإن قال قائل: وما يشبه ما قلت؟

قيل: روى عنه طلبة أنه سئل عن الإسلام، فَقَالَ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. وذكر الصيام، ولم يذكر حجاً ولا عمرة من الإسلام وغير هذا ما يشبه هذا والله أعلم.

فإن قال قائل: ما وجه هذا؟

قيل له: ما وصفت من أن يكون في الخبر فيؤدى بعضه دون بعض أو يحفظ بعضه دون بعض أو يكفى بعلم السائل أو يكفى بالجواب عن المسألة، ثم يعلم السائل بعد، ولا يؤدى ذلك في مسألة السائل ويؤدى في غيره.

قال: وإذا أفرد العمرة فليقات لها كالمقات في الحج، والعمرة في كل شهر من السنة كلها إلا أنا نهى المحرم بالحج أن يعمّر في أيام التشريق؛ لأنه معكوف على عمل الحج، ولا يخرج منه إلى الإحرام حتى يفرغ من جميع عمل الإحرام الذي أفرد.

قال الشافعي: ولو لم ييج رجل فتوى العمرة حتى تمضي أيام التشريق كان وجهاً، وإن لم يفعل فجائز له؛ لأنه في غير إحرام غنمه به من غيره لإحرام غيره.

مؤقتاً، فذكرها مرة مع الصلاة وأفرد الصلاة مرة أخرى دونها، فلم يمنع ذلك الزكاة أن تثبت، وليس لك حجة في قولك لا نعلم أحداً أمر بقضاء العمرة عن ميت إلا عليك مثلها لمن أوجب العمرة بأن يقول ولا نعلم من السلف أحداً ثبت عنه أنه قال: لا تقضى عمرة عن ميت ولا هي تطوع كما قلت: فإن كان لا نعلم لك حجة كان قول من أوجب العمرة لا نعلم أحداً من السلف ثبت عنه أنه قال هي تطوع، وأن لا تقضى عن ميت حجة عليك.

قال: ومن ذهب هذا المنصب أشبه أن يتاول الآية ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ إذا دخلتم فيهما، وقال بعض أصحابنا: العمرة سنة لا نعلم أحداً أرخص في تركها.

قال: وهذا قول يحتمل إيجابها إن كان يريد أن الآية تحتمل إيجابها، وأن ابن عباس ذهب إلى إيجابها، ولم يخالفه غيره من الأئمة ويحتمل تأكيدها لا إيجابها.

قال الشافعي: والذي هو أشبه بظاهر القرآن وأولى بأهل العلم عندي وأسأل الله التوفيق أن تكون العمرة واجبة، فإن الله عز وجل قرنها مع الحج، فقال: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ قَبْلَ أَنْ يُحْجَّ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَنَّ إِحْرَامَهَا وَالخروج منها بطواف وحلاق وميقات، وفي الحج زيادة عمل على العمرة، فظاهر القرآن أولى إذا لم يكن دلالة على أنه باطن دون ظاهر، ومع ذلك قول ابن عباس وغيره.

٨١٦- أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لِقِرْبَتِهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾. [أخرجه البيهقي (٣٥١/٤)]

٨١٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار]

قال الشافعي: وقاله غيره من مكنا وهو قول الأكثر منهم.

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿فَمَنْ تَمَسَّحَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قران العمرة مع الحج هدياً، ولو كان أصل العمرة تطوعاً أشبه أن لا يكون لأحد أن يقرن العمرة مع الحج؛ لأن أحداً لا يدخل في نافلة فرضاً حتى يخرج من أحدهما قبل الدخول في الآخر، وقد يدخل في أربع ركعات وأكثر نافلة قبل أن يفصل بينهما بسلام،

قال الشافعي: ويجزى أن يقرن الحج مع العمرة وتحجزيه من العمرة الواجبة عليه ويهريق دماً قياساً على قول الله عز وجل ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ فالقارن أخف حالاً من المتمتع، المتمتع إنما أدخل عمرته فوصل بها حجاً فسقط عنه ميقات الحج، وقد سقط عن هذا وأدخل العمرة في أيام الحج، وقد أدخلها القارن، وزاد المتمتع أن تمتع بالإحلال من العمرة إلى إحرام الحج، ولا يكون المتمتع في أكثر من حال القارن فيما يجب عليه من الهدى.

قال: وتجزئ العمرة قبل الحج والحج قبل العمرة من الواجبة عليه.

قال: وإذا اعتمر قبل الحج، ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لا من الميقات.

قال: وإن أفرد الحج فأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم، ثم أهل من أين شاء وسقط عنه بإحرامه بالحج من الميقات، فأحرم بها من أقرب المواضع من ميقاتها، ولا ميقات لها دون الحل.

كما يسقط ميقات الحج إذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر وأحب إلى أن يعتمر من الجعرانة؛ لأن النبي ﷺ اعتمر منها؛ فإن أخطأه ذلك اعتمر من التنعيم؛ لأن النبي ﷺ أمر عائشة أن تغتفر منها وهي أقرب الجبل إلى البيت؛ فإن أخطأه ذلك اعتمر من الحديبية؛ لأن النبي ﷺ صلى بها وأراد المدخل لعمرة منها.

٨١٩- أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول: سمعت عمرو بن أوس الثقفي يقول أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي ﷺ أمره أن يعرف عائشة فيغورها من التنعيم قال الشافعي: وعائشة كانت قارئة فقصت الحج والعمرة الواجبتين عليها، وأحببت أن تنصرف بعمرة غير مفروضة بحج، فسألت ذلك النبي ﷺ فأمر بإعمارها، فكانت لها نافلة خيراً، وقد كانت دخلت مكة بإحرام، فلم يكن عليها رجوع إلى الميقات. [أخرجه البخاري (١٧٨٤)، مسلم (١٢١٢)، ابن ماجه (٢٩٩٩)]

٨٢٠- أخبرنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن مزارع، عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد، عن مخرش الكعبي أو مخرش أن النبي ﷺ خرج من الجعرانة ليلاً فاعتمر وأصبح بها كبائت. [أخرجه أبو داود (١٩٩٦)، النسائي (١٩٩/٥)]

٨٢١- أخبرنا مسلم عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الإسناد، وقال ابن جريج هو مخرش.

قال الشافعي: وأصاب ابن جريج؛ لأن ولده عندنا يقول بنو مخرش.

٨٢٢- أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء أن النبي ﷺ قال: لعائشة: طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكتفيك لحجك وعمرتك. [أخرجه أبو داود (١٨٩٧)]

٨٢٣- أخبرنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن عطاء، عن عائشة، عن النبي ﷺ مثله، ورُيِّعاً قال سفيان، عن عطاء، عن عائشة ورُيِّعاً قال: إن النبي ﷺ قال لعائشة.

قال الشافعي: فعائشة كانت قارئة في ذي الحجة، ثم اعتمرت بأمر النبي ﷺ بإعمارها بعد الحج؛ فكانت لها عمرتان في شهر، ورسول الله ﷺ اعتمر قبل الجعرانة عمرة القضية؛ فكان متطوعاً بعمرة الجعرانة؛ فكان، وإن دخل مكة عام الفتح بغير إحرام للحرب فليست عمرته من الجعرانة قضاء، ولكنها تطوع، والمتطوع يطوع بالعمرة من حيث شاء خارجاً من الحرم.

قال الشافعي: ولو أهل رجل بحج، ففاته خرج من حجه بعمل عمرة، وكان عليه حج قابل والهدى، ولم تجز هذه عنه من حجة ولا عمرة واجبة عليه؛ لأنه إنما خرج من الحج بعمل العمرة، لا أنه ابتداء عمرة فتجزى عنه من عمرة واجبة عليه.

٢٣- باب الوقت الذي تجوز فيه العمرة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يجوز أن يهل الرجل بعمرة في السنة كلها يوم عرفة وآيام من غيرها من السنة إذا لم يكن حاجاً، ولم يطعم بإدراك الحج، وإن طمع بإدراك الحج أحببت له أن يكون إهلاله بحج دون عمرة أو حج مع عمرة، وإن لم يفعل واعتمر جازت العمرة وأجزأت عنه عمرة الإسلام وعمرة إن كان أوجها على نفسه من نذر أو أوجه تبرر أو اعتمر عن غيره.

قال الشافعي: فإن قال قائل وكيف يجوز أن تكون العمرة في أيام الحج؟

قيل: قد أمر رسول الله ﷺ عائشة فادخلت الحج على العمرة فوافقت عرفة ومنى حاجة معتمرة والعمرة لها مقدمة، وقد أمر عمر بن الخطاب ﷺ هبار بن الأسود وأبا أيوب الأنصاري في يوم النحر، وكان مهلاً بحج أن يطوف ويسعى ويحلق ويحل فهذا عمل عمرة إن فاتته الحج، فإن أعظم الأيام حرمة أولاهها أن ينسك فيها لله تعالى.

قال الشافعي: ولا وجه لأن ينهى أحد أن يعتمر يوم عرفة ولا ليالي منى إلا أن يكون حاجاً، فلا يدخل العمرة على الحج، ولا يعتمر حتى يكمل عمل الحج كله؛ لأنه معكوف بمنى على عمل من عمل الحج من الرمي والإقامة بمنى طواف للزيارة أو لم يطف؛ فإن اعتمر وهو في بقية من إحرام حجه أو خارجاً من إحرام حجه وهو مقيم على عمل من عمل حجه، فلا عمرة له ولا فدية عليه؛ لأنه أهل بالعمرة في وقت لم يكن له أن يهل بها فيه.

قال الشافعي: والعمرة في السنة كلها، فلا بأس بأن يعتمر الرجل في السنة مراراً، وهذا قول العامة من المكين وأهل البلدان، غير أن قاتلاً من الحجازيين كره العمرة في السنة إلا مرة واحدة، وإذا كانت العمرة تصلح في كل شهر، فلا تشبه الحج الذي لا يصلح إلا في يوم من شهر بعينه إن لم يدرك فيه الحج فات إلى قابل، فلا يجوز أن تقاس عليه وهي تخالفه في هذا كله.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قيل له: عائشة تمن لم يكن معه هدي وتمن دخل في أمر النبي ﷺ أن يكون إحرامه عمرة فعركت، فلم تقدر على الطواف للطمئ فأمرها رسول الله ﷺ أن تهل بالحج؛ فكانت قارئة وكانت عمرتها في ذي الحجة، ثم سألت أن يعمرها فأعمرها في ذي الحجة؛ فكانت هذه عمرتين في شهر فكيف ينكر أحد بعد أمر النبي ﷺ بعمرتين في شهر يزعم أن لا تكون في السنة إلا مرة؟

٨٢٤ - أخبرنا ابن عيينة، عن ابن أبي حنسين، عن يعضد بن أنس بن مالك قال: كنا مع أنس بن مالك بمكة؛ فكان إذا حتم رأسه خرج فاعتمر. [أخرجه البيهقي (٣٢٤/٤)]

٨٢٥ - أخبرنا ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: في كل شهر عمرة. [أخرجه البيهقي (٣٤٤/٤)]

٨٢٦ - أخبرنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب أن عائشة اعتمرت في سنة مرتين، مرة من ذي الحليفة ومرة من الجحفة.

٨٢٧ - أخبرنا سفيان، عن صدقة بن يسار، عن القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي ﷺ اعتمرت في سنة مرتين قال صدقة: فقلت هل عاب ذلك عليها أحد؟ فقال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت. [أخرجه البيهقي (٣٤٤/٤)]

٨٢٨ - أخبرنا أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة، عن نافع قال: اعتمرت عبد الله بن عمر أعواماً في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام. [أخرجه البيهقي (٣٤٤/٤)]

٨٢٩ - أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن حبيب المعلم قال: سئل عطاء عن العمرة في كل شهر؟ قال: نعم. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٤٩٧/٣)]

قال الشافعي: وفيما وصفت من عمرة عائشة بأمر النبي ﷺ وغيرها في ذي الحجة، وفي أنه اعتمر في أشهر الحج بيان أن العمرة تجوز في زمان الحج وغيره، وإذا جازت في شهر مرتين بأمر النبي ﷺ زالت معنى الحج الذي لا يكون في السنة إلا مرة واحدة وصلحت في كل شهر، وحين أراد صاحبه إلا أن يكون عمرها بغيرها من حج أو عمرة، فلا يدخل إحراماً بغيره عليه قبل أن يكمله.

قال الشافعي: وإذا أهل رجل بعمرة كان له أن يدخل الحج على العمرة ما لم يدخل في الطواف بالبيت، فإذا دخل فيه فليس له أن يدخل عليه الحج، ولو فعل لم يلزمه حج؛ لأنه يعمل في الخروج من عمرته في وقت ليس له إدخال الحج فيه على عمل العمرة، ولو كان إهلاله بحج لم يكن له أن يدخل عليه العمرة، ولو فعل لم يكن مهلاً بعمرة ولا عليه فدية.

قال: ومن لم يحج اعتمر في السنة كلها، ومن حج لم يدخل العمرة على الحج حتى يكمل عمل الحج وهو آخر أيام التشريق إن أقام إلى آخرها، وإن نذر النذر الأول فاعتمر يومئذ لزمته العمرة؛ لأنه لم يبق عليه للحج عمل، ولو أخره كان أحب إلي، ولو أهل بالعمرة في يوم النذر الأول، ولم ينفر كان إهلاله باطلاً؛ لأنه معكوف على عمل من عمل الحج، فلا يخرج منه إلا بكماله والخروج منه.

قال: وخالفنا بعض حجازيين، فقال: لا يعتمر في السنة إلا مرة، وهذا خلاف سنة رسول الله ﷺ، فقد أعمار عائشة في شهر واحد من سنة واحدة مرتين وخلاف فعل عائشة نفسها وعلي بن أبي طالب وابن عمر وأنس رضي الله عنهم وعوام الناس وأصل قوله إن كان قوله: أن العمرة تصلح في كل السنة فكيف قاسها بالحج الذي لا يصلح إلا في يوم من السنة؟ وأي وقت وقت للعمرة من الشهور؟ فإن قال: أي وقت شاء، فكيف لم يعتمر في أي وقت شاء مراراً، وقول العامة على ما قلنا.

٢٤ - باب من أهل بمجتين أو عمرتين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من أهل بمجتين معاً أو

حج، ثم أدخل عليه حجاً آخر قبل أن يكمل الحج فهو مهلٌ بحج واحد ولا شيء عليه في الثاني من فدية ولا قضاء ولا غيره.

قال: وإكمال عمل الحج أن لا يبقى عليه طواف ولا حلاق ولا رمي ولا مقام بمنى.

فإن قال قائل: فكيف قلت هذا؟

قيل: كان عليه في الحج أن يأتي بعمله على كماله فيدخل فيه حراماً، ويكون كماله أن يخرج منه حلالاً من يوم النحر من بعضه دون بعض وبعد النحر من كله بكماله، فلو ألزمناه المحجتي وقتلنا: أكمل أحدهما أمرناه بالإحلال وهو محرمٌ بحج، ولو قلنا له لا تخرج من إحرام أحدهما إلا تخرجك من الآخر بكماله قلنا له انتز بعض عمل الحج دون بعض.

فإن قال: وما يبقى عليه من عمل الحج؟

قيل: الحلاق فأمرناه أن لا يكمل الحج انتظاراً للذي بعده، ولو جاز هذا جاز أن يقال له: أقم في بلدك أو في مكة ولا تعمل لأحدٍ حجبك حتى تعمل للآخر منها كما يقال للقارن، فيكون إنما عملٌ بحج واحد وبطل الآخر، ولو قلنا بل يعمل لأحدهما ويبقى محرماً بالآخر.

قلنا: فهو لم يكمل عمل أحدهما وأكمل عمل الآخر فكيف يجب عليه في أحدهما ما سقط عنه في الآخر؟

فإن قلت: بل يحل من أحدهما، قيل: فلم يلزمه أداء الآخر إذا جاز له أن يخرج من الأول لم يدخل في غيره إلا بتجديده دخول فيه.

قال الشافعي: وإذا كان عمر بن الخطاب وكثير ممن حفظنا عنه لم تعلم منهم اختلافاً يقولون إذا أهل بحج، ثم فاته عرفة لم يقيم حراماً وطاف وسعى وحلق، ثم قضى الحج الفاتت لم يميز أبداً في الذي لم يفته الحج أن يقيم حراماً بعد الحج بحج، وإذا لم يميز لم يميز إلا سقوط إحدى المحجتي، والله أعلم، وقد روي من وجه عن عطاء أنه قال: إذا أهل بمحجتي فهو مهلٌ بحج وتابعه الحسن بن أبي الحسن.

قال: والقرن في العمرتين هكذا وكمال العمرة الطواف بالبيت وبالصفاء والمروة والحلاق وأمرهم من فاته الحج أن يحل بطواف وسعي وحلاق ويقضي يذلان معاً على أنه لا يجوز أن يهل بالحج في غير أشهر الحج؛ لأن من فاته الحج قد قدر أن يقيم حراماً إلى قابل ولا أراه أمره بالخروج من إحرامه بالطواف، ولا يقيم حراماً؛ لأنه لا يجوز له أن يقيم محرماً بحج في غير أشهر الحج ويدل على أنه إذا خرج من حجه يعمل عمرة فليس أن حجه صار عمرة، ولا يصير عمرة، وقد ابتدأ حجاً في وقتٍ يجوز فيه الإهلال بالحج، ولو جاز أن ينسخ الحج عمرة

جاء أن يكون من ابتدأ فأهل بمحجتي مهلاً بحج وعمرة؛ لأنه يصلح أن يتدأ حج وعمرة، ولم يميز لمن قال يصير حجه عمرة إلا ما وصفت من أنه إذا ابتدأ فأهل بمحجتي فهو مهلٌ بحج وعمرة، فأما من أهل بحج، ثم أدخل عليه بعد إهلاله به حجاً فبين في كل حال أن لا يكون مدخلاً حجاً على حج ولا تكون عمرة مع حج، كما لو ابتدأ فادخل عمرة على حج لم يدخل عليه، ولو جاز أن يصرف الحج عمرة جاز أن تصرف العمرة حجاً، فيكون من أهل بعمرتين في أشهر الحج مهلاً بحج وعمرة، وصرفنا إحرامه إلى الذي يجوز له، ولا يجوز شيء من هذا غير القول الأول من أن من أهل بمحجتي فهو مهلٌ بحج، ومن أهل بعمرتين فهو مهلٌ بعمره ولا شيء عليه غير ذلك.

٢٥- باب الخلاف فيمن أهل بمحجتي أو عمرتين

قال الشافعي رحمه الله: وخلافنا رجلان من الناس، فقال أحدهما: من أهل بمحجتي لزمتها، فإذا أخذ في عملها فهو رافضٍ للآخر، وقال الآخر: هو رافضٍ للآخر حين ابتدأ الإهلال وأحسبهما قالاً: وعليه في الرضى دم وعليه القضاء.

قال الشافعي: قد حكى لي عنهما معاً أنهما قالاً: من أجمع صيام يومين فصام أحدهما فليس عليه الآخر؛ لأنه لا يجوز أن يدخل في الآخر إلا بعد الخروج من الأول، وهكذا من فاته صلوات فكثير ينوي صلاتين لم يكن إلا صلاة واحدة، ولم يلزمه صلاتان معاً؛ لأنه لا يدخل في الآخر إلا من بعد الخروج من الأول.

قال: وكذلك لو نوى صلاتين تطوعاً فما يفصل بينهما بسلام، فإذا كان هذا هكذا في الصوم والصلاة فكيف لم يكن عندهما هكذا في الحج؟ مع أنه يلزمهما أن يدعا قولهما في الحج، إن زعما أن الحج يصير عمرة إذا فاتت عرفة أشبه أن يلزمهما إذا كان الإحرام بمحجتي لازماً أن يقولوا هو حج وعمرة قالاً يقضي أحدهما أو لم يقلوا.

قال الشافعي: وبهذا قلنا لا يقرن بين عمليين إلا بحج وعمرة يدخل الحج على العمرة، ولا يدخل العمرة على الحج إذا بدأ بالحج؛ لأن الأصل أن لا تجمع بين عمليين، فلما جمع بينهما في حال سلم للخبر في الجمع بينهما، ولم يجمع بينهما إلا على ما جاء فيه الخبر لا يخالفه، ولا يقيس عليه.

٢٦- في المواقيت

٨٣٠- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن

وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَمَنْ سَلَكَ نَجْدًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ وَغَيْرِهِمْ قَرْنُ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ.

٨٣٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: فَرَأَجَعْتُ عَطَاءً فَقُلْتُ: أَلَا النَّبِيُّ ﷺ زَعَمُوا لَمْ يُوقَتْ ذَاتُ عِزْقٍ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْمَشْرِقِ حَيْثُ قَالَ كَذَلِكَ سَوَعْنَا أَنَّهُ وَقَّتْ ذَاتُ عِزْقٍ أَوْ الْعَقِيقُ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ عِرَاقٌ، وَلَكِنْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ، وَلَمْ يَغْزِهِ إِلَى أَحَدٍ دُونَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنَّهُ يَأْتِي إِلَّا أَلَا النَّبِيُّ ﷺ وَقْتَهُ.

٨٣٦- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمْ يُوقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتُ عِزْقٍ، وَلَمْ يَكُنْ حَيْثُ قَالَ أَهْلُ مَشْرِقٍ، فَوَقَّتْ النَّاسُ ذَاتُ عِزْقٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا كَمَا قَالَ طَاوُسٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٣٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يُوقَتْ النَّبِيُّ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ شَيْئًا فَاتَّخَذَ النَّاسُ بِحَيْثُ قَرْنُ ذَاتِ عِزْقٍ. ٨٣٨- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَقَّتْ ذَاتُ عِزْقٍ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٣٧/٣)]

قال الشافعي: وهذا عن عمر بن الخطاب مرسلاً، وذات عرق شبه بقرن في القرب والملم.

قال الشافعي: فلان أحرم منها أهل المشرق رجوت أن يجزيهم قياساً على قرن ويلملم، ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلي.

٨٣٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنًا وَلَأَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا وَلِكُلِّ أَتَى أَمَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا وَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ مِنْ دُونِ الْمَوَاقِيتِ فَلْيُحِلِّلْ مِنْ حَيْثُ يُنْشِئُ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٥٣٤/٣)]

٨٤٠- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَوَاقِيتِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ فِي الْمَوَاقِيتِ. [أخرجه

الزهري، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ قَالَ ابْنُ عَمَرَ: وَيَزَعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ. [أخرجه مالك (١/٣٣٠)، البخاري (١٥٢٥)، مسلم (١١٨٢)، النسائي (١٢٥/٥)، ابن ماجه (٢٩١٤)]

٨٣١- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ.

قال ابن عمر: أما هؤلاء الثلاثة فسمعتهم من رسول الله ﷺ وأخبرت أن رسول الله ﷺ قال: وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ.

٨٣٢- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ مِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيْنَ تَأْتُرُنَا أَنْ نَهْلُ؟ قَالَ يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ.

قال لي نافع: ويزعمون أن النبي ﷺ قال: وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ.

٨٣٣- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ، عَنْ الْمُهَلِّ، فَقَالَ: سَمِعْتُ، ثُمَّ انْتَهَى، أَرَاهُ يُرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ مِنَ الْجُحْفَةِ وَأَهْلُ الْمَغْرِبِ وَيُهَلُّ أَهْلُ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِزْقٍ وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ. [أخرجه مسلم (١١٨٣)]

قال الشافعي: ولم يسم جابر بن عبد الله النبي ﷺ. وقد يجوز أن يكون سمع عمر بن الخطاب، قال ابن سيرين: يروى عن عمر بن الخطاب مرسلاً أنه وقت لأهل المشرق ذات عرق، ويجوز أن يكون سمع غير عمر بن الخطاب من أصحاب النبي ﷺ.

٨٣٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلَأَهْلَ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ وَلَأَهْلَ الْمَشْرِقِ ذَاتَ عِزْقٍ

قلت: افتراه ماذوناً له قبل بلوغ الميقات أن يكون غير محرم؟
قال: بلى.
قلت: افتراه أن يكون ماذوناً له أن يكون بعض سفره حلالاً وبعضه حراماً؟
قال: نعم.

قلت: افترأت إذا جاوز الميقات فأحرم أو لم يحرم، ثم رجع إلى الميقات فأحرم منه، أما أتى بما أمر به من أن يكون محرماً من الميقات إلى أن يحل بالطواف بالبيت وعمل غيره؟
قال: بلى. ولكنه إذا دخل في إحرام بعد الميقات، فقد لزمه إحرامه، وليس بمبتدئ إحراماً من الميقات.

قال الشافعي: قلت إنه لا يضيئ عليه أن يشتد الإحرام قبل الميقات كما لا يضيئ عليه لو أحرم من أهله، فلم يأت الميقات إلا وقد تقدم بإحرامه؛ لأنه قد أتى بما أمر به من أن يكون محرماً من الميقات إلى أن يحل بالطواف وعمل الحج، وإذا كان هذا هكذا كان النبي جاوز الميقات، ثم أحرم، ثم رجع إليه في معنى هذا في أنه قد أتى على الميقات محرماً، ثم كان بعد محرماً إلى أن يطوف ويعمل لإحرامه إلا أنه زاد على نفسه سفراً بالرجوع والزيادة لا تؤثم ولا توجب عليه فدية إن شاء الله تعالى.
فإن قال: افترأت من كان أهله من دون الميقات أو كان من أهل الميقات؟

قلت: سفر ذلك كله إحرام وحاله إذا جاوز أهله حالاً من جاوز الميقات يفعل ما أمرنا به من جاوز الميقات.

٨٤٥ - قال الشافعي: أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج قال: قال عمرو بن دينار، عن طاووس: من شاء أهل من بيته، ومن شاء استمتع بتيابه حتى يأتي ميقاته، ولكن لا يجاوزه إلا محرماً يغني ميقاته. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٩/٣)]

٨٤٦ - أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء قال: المواقيت في الحج والغمرة سواء، ومن شاء أهل من ورانها، ومن شاء أهل منها، ولا يجاوزها إلا محرماً وبهذا تأخذ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٥/٣)]

٨٤٧ - أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج أن عطاء قال: ومن أخطأ أن يهل بالحج ومن

البخاري (١٥٢٦)، مسلم (١١٨١)، أبو داود (١٧٣٧)، النسائي (١٢٥/٥)
٨٤١ - أخبرنا سعيد بن سالم، عن القاسم بن معن، عن كيث، عن عطاء، عن طاووس، عن ابن عباس أنه قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل اليمن يلملم ولأهل نجد قرنأ، ومن كان دون ذلك فحين حيث يندأ.

٨٤٢ - أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء أن رسول الله ﷺ لما وقت المواقيت قال: ليستمتع الحرم بأهله وتيابه حتى يأتي كذا وكذا للمواقيت، قلت: أفلم يبلغك أن النبي ﷺ قال: إذا بلغوا كذا وكذا؟ أهلكوا؟ قال: لا أدري. [أخرجه البيهقي (٣٠/٥)]

٢٧ - باب تفريع المواقيت

٨٤٣ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاووس قال: قال "ولم يسم عمرو القليل إلا أنا نراه ابن عباس الرجل يهل من أهله، ومن بعد ما يجاوز أين شاء، ولا يجاوز الميقات إلا محرماً." [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٩/٣)]

٨٤٤ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يؤد من جاوز الميقات غير محرم. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٩/٣)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، وإذا أهل الرجل بالحج أو العمرة من دون ميقاته، ثم رجع إلى ميقاته فهو محرم في رجوعه ذلك.

فإن قال قائل: فكيف أمرته بالرجوع، وقد ألزمته إحراماً قد ابتدأه من دون ميقاته؟ أقلت ذلك أتباعاً لابن عباس أم خبراً من غيره أو قياساً؟

قلت: هو، وإن كان أتباعاً لابن عباس، ففيه أنه في معنى السنة.

فإن قال: فاذكر السنة التي هو في معناها.

قلت: أرايت إذ وقت رسول الله ﷺ المواقيت لمن أراد حجاً أو عمرة، ليس المريد لها مأموراً أن يكون محرماً من الميقات لا يحل إلا بآتيان البيت والطواف والعمل معه؟
قال: بلى.

أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَلَكَ بَحْرًا أَوْ بَرًّا مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْمَوَاقِيتِ أَحْرَمَ إِذَا حَاضَى الْمَوَاقِيتِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٥٣٦/٣)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، ومن سلك كداه من أهل نجد والسرّاء أهل بالحج من قرن، وذلك قبل أن يأتي ثنية كدّى، وذلك أرفع من قرن في نجد وأعلى وادي قرن وجماع ذلك ما قال عطاء أن يهل من جاء من غير جهة المواقيت، إذا حاضى المواقيت وحديث طاوس في المواقيت عن النبي ﷺ أوضحها معنى وأشدّها غنى عما دونه، وذلك أنه أتى على المواقيت، ثم قال: عن النبي ﷺ: مَنْ لَأْهَلْهِنَّ وَلِكُلِّ آتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِنْمَنْ أَرَادَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً وَكَانَ بَيْنَهُمَا عِرْقًا أَوْ شَامِيًا لَوْ مَرَّ بِالْمَدِينَةِ يَرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً كَانَ مِيقَاتِهِ ذَا الْحَلِيفَةِ، وَإِنْ مَدِينًا لَوْ جَاءَ مِنَ الْيَمَنِ كَانَ مِيقَاتِهِ يَلْمَلَمَ، وَأَنْ قَوْلُهُ يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ إِنَّمَا هُوَ: لِأَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ بِلَادِهِمْ، وَيَكُونُ ذُو الْحَلِيفَةِ طَرِيقَهُمْ وَأَوَّلُ مِيقَاتِ يَمْرُؤٍ بِهِ وَقَوْلُهُ وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجَحْفَةِ: لِأَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ بِلَادِهِمْ وَالْجَحْفَةُ طَرِيقَهُمْ وَأَوَّلُ مِيقَاتِ يَمْرُؤٍ بِهِ لَيْسَتْ الْمَدِينَةُ وَلَا ذُو الْحَلِيفَةِ طَرِيقَهُمْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعُوا إِلَيْهَا.

وكذلك قوله في أهل نجد واليمن؛ لأن كل واحد منهم خارج من بلده.

وكذلك أول ميقات يَمْرُؤٍ بِهِ وفيه معنى آخر أن أهل نجد اليمن يَمْرُؤُونَ بِقَرْنٍ، فَلَمَّا كَانَتْ طَرِيقَهُمْ لَمْ يَكْلُفُوا أَنْ يَأْتُوا يَلْمَلَمَ، وَإِنَّمَا مِيقَاتُ يَلْمَلَمَ لِأَهْلِ غَوْرِ الْيَمَنِ تَهْمًا عَنْ هِي طَرِيقَهُمْ.

قال الشافعي: ولا يجوز في الحديث غير ما قلت: واللّه أعلم، وذلك أنه لو كان على أهل المدينة أين كانوا فأرادوا الحج أن يهلوا من ذي الحليفة رجعوا من اليمن إلى ذي الحليفة ورجع أهل اليمن من المدينة إن أرادوا منها الحج إلى يَلْمَلَمَ، ولكن معناه ما قلت: واللّه أعلم وهو موجود في الحديث معقول فيه ومعقول في الحديث في قوله "ولكل آتَى أَتَى عَلَيْهَا" ما وصفت وقوله "فمن أراد حَجًّا أَوْ عُمْرَةً" أنهم مواقيت لمن أتى عليهم يريد حَجًّا أَوْ عُمْرَةً، فمن أتى عليهم لا يريد حَجًّا وَلَا عُمْرَةً فَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَحْجَّ أَوْ يَعْتَمِرَ أَهْلُ الْحَجِّ مِنْ حَيْثُ يَبْدُو لَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ مِيقَاتِهِ كَمَا يَكُونُ مِيقَاتُ أَهْلِ الَّذِينَ أَتَشْتَوُا مِنْهُ يَرِيدُونَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ حِينَ أَتَشْتَوُا مِنْهُ، وَهَذَا مَعْنَى أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: مَنْ أَرَادَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً: لِأَنَّ هَذَا جَاوَزَ الْمِيقَاتِ لَا يَرِيدُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَلِكُلِّ آتَى أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْمَنْ أَرَادَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً فَهَذَا إِنَّمَا أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ بَعْدَمَا جَاوَزَ الْمَوَاقِيتَ فَأَرَادَ وَهُوَ تَمُّ دُونَ الْمَوَاقِيتِ الْمَنْصُوبَةِ وَأَرَادَهُ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي جَمْلَةِ الْمَوَاقِيتِ

مِيقَاتِهِ أَوْ عَمَدَ ذَلِكَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى مِيقَاتِهِ فَلْيَهْلِلْ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَحْبِسَهُ أَمْرٌ يُعْذَرُ بِهِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ يَخْشَى أَنْ يَقُوتَهُ الْحَجُّ إِنْ رَجَعَ فَلْيَهْرُقْ دَمًا، وَلَا يَرْجِعْ، وَأَنْتَى مَا يَهْرُقُ مِنَ الدَّمِ فِي الْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ شَاءَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٥٣٦/٣)]

٨٤٨ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُخْطِئُ أَنْ يَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ وَيَأْتِي، وَقَدْ أَرَفَ الْحَجَّ فَكَيْهْرُقُ دَمًا أَيْخْرُجُ مَعَ ذَلِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَيَهْلُ بِالْحَجِّ مِنَ الْحِلِّ؟ قَالَ: لَا. وَلَمْ يَخْرُجْ خَشْيَةَ الدَّمِ الَّذِي يَهْرُقُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٥٣٦/٣)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ من أهل من دون ميقاته أمرناه بالرجوع إلى ميقاته ما بينه وبين أن يطوف بالبيت، فإذا طاف بالبيت لم نأمره بالرجوع وأمرناه أن يهرق دماً، وإن لم يقدر على الرجوع إلى ميقاته بعذر أو تركه عامداً لم نأمره بأن يخرج إلى شيء دون ميقاته وأمرناه أن يهرق دماً وهو مسمي في تركه أن يرجع إذا أمكنه عامداً، ولو كان ميقات القوم قرية فاقول ما يلزمه في الإهلال أن لا يخرج من بيوتها حتى يحرم وأحب إليّ إن كانت بيوتها مجتمعة أو متفرقة أن يتقصى فيحرم من أقصى بيوتها مما يلي بلده الذي هو أبعد من مكة، وإن كان وادياً فأحب إليّ أن يحرم من أقصاه وأقربه ببلده وأبعده من مكة، وإن كان ظهراً من الأرض فاقول ما يلزمه في ذلك أن يهل مما يقع عليه اسم الظهر أو الوادي أو الوضع أو القرية إلا أن يعلم موضعها فيهل منه وأحب إليّ أن يحرم من أقصاه إلى بلده الذي هو أبعد من مكة، فإنه إذا أتى بهذا، فقد أحرم من الميقاتين بقياً أو زاد والزيادة لا تضر، وإن علم أن القرية نقلت فيحرم من القرية الأولى، وإن جاوز ما يقع عليه الاسم رجع أو أهرق دماً.

٨٤٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ قَالَ: رَأَى سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ رَجُلًا يَرِيدُ أَنْ يَحْرُمَ مِنْ مِيقَاتِ ذَاتِ عِرْقٍ فَأَخَذَ يَبْذُو حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنَ الثِّيَابِ وَقَطَعَ بِهِ الْوَادِي وَأَتَى بِهِ الْمَقَابِرَ، ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ ذَاتُ عِرْقِ الْأُولَى. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٥٣٣/٣)]

قال الشافعي: ومن سلك محرراً أو برّاً من غير وجه المواقيت أهل بالحج إذا حاضى المواقيت متأخياً وأحب إليّ أن يختلط فيحرم من وراء ذلك؛ فإن علم أنه أهل بعدما جاوز المواقيت كان كمن جاوزها فرجع أو أهرق دماً.

٨٥٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ فَمَنْ حَيْثُ يُنْشِئُ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ فَهَذَا جَمْلَةُ الْمَوَاقِيتِ.

٨٥١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَهْلٌ مِنَ الْفَرْعِ.

قال الشافعي: وهذا عندنا، والله أعلم أنه مر بمقاته لم يرد حجاً ولا عمرة، ثم بدا له من الفرع فاهل منه أو جاء الفرع من مكة أو غيرها، ثم بدا له الإهلاك فاهل منها، ولم يرجع إلى ذي الحليفة وهو روى الحديث عن النبي ﷺ في المواقيت، فلو أن بعض أهل المدينة أتى الطائف حاجته عامداً لا يريد حجاً ولا عمرة، ثم خرج منها كذلك لا يريد حجاً ولا عمرة حتى قارب الحرم، ثم بدا له أن يهل بالحج أو العمرة أهل من موضعه ذلك، ولم يرجع.

٨٥٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا مَرَّ الْمَكِّيُّ بِبِقَاعِ أَهْلِ مِصْرَ، فَلَا يَجَاوِزُهُ إِلَّا مُحْرِمًا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٥/٣)]

٨٥٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ طَاوُسٌ: فَإِنْ مَرَّ الْمَكِّيُّ عَلَى الْمَوَاقِيتِ يُرِيدُ مَكَّةَ، فَلَا يَخْلُفُهَا حَتَّى يَغْتَوِرَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥٣٥/٣)]

٢٨- باب دخول مكة لغير إرادة حج ولا عمرة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا النَّبِيَّ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَنَّا﴾ إلى قوله ﴿وَالرُّمُحُ السُّجُودُ﴾.

قال الشافعي: المثابة في كلام العرب الموضع يشوب الناس إليه ويشوبون يعودون إليه بعد النهاب منه، وقد يقال ثاب إليه اجتمع إليه، فالمثابة تجمع الاجتماع ويشوبون يجتمعون إليه راجعين بعد ذهابهم منه ومبتدئين قال ورقة بن نوفل يذكر البيت:

ثَابًا لَا فِئَاةَ الْفَبَائِلِ كُلِّهَا تَحُبُّ إِلَيْهِ الْيَغْمَلَاتِ الذُّوَابِلِ وَقَالَ خَدَّاشُ بْنُ زُهَيْرٍ النَّصْرِيُّ:

فَمَا بَرَحْتُ بِكَرِّ تَشُوبٍ وَتَدْعِي وَيَسْمَعُونَ مِنْهُمْ لَوَاكِبُونَ وَأَخْبَرُوا

وقال الله عز وجل ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ يعني، والله أعلم، أمناً من صار إليه لا يتخطف اختطاف من حولهم، وقال لإبراهيم خليله ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾.

قال الشافعي: فسمعت بعض من أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمَّا أَمَرَ بِهَذَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَفَ عَلَى الْمَقَامِ فَصَاحَ صَبِيحَةً عِبَادَ اللَّهِ أَجْبِیْرَا دَاعِي اللَّهِ فَاسْتَجَابَ لَهُ حَتَّى مَنَ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ بَعْدَ دَعْوَتِهِ فَهُوَ مَنَ أَجَابَ دَعْوَتَهُ، وَوَقَّاهُ مِنْ وَفَّاهُ يَقُولُونَ لَبَّيْكَ دَاعِي رَبَّنَا لَبَّيْكَ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنَ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ الآية؛ فَكَانَ ذَلِكَ دَلَالَةً أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِينَا، وَفِي الْأُمَمِ، عَلَى أَنَّ النَّاسَ مَنُودُونَ إِلَى إِيْتَانِ الْبَيْتِ بِأَحْرَامٍ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَعِظَمْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾، وَقَالَ: ﴿فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾.

قال الشافعي: فَكَانَ مِمَّا نَدْبُوا بِهِ إِلَى إِيْتَانِ الْحَرَمِ بِالْأَحْرَامِ قَالَ: وَرَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا أَقْبَضَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ مِنَ الْجَنَّةِ طَاطَاهُ فَشَكَا الْوَحْشَةَ إِلَى أَصْوَاتِ الْمَلَائِكَةِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ مَا لِي لَا أَسْمَعُ جِسْرَ الْمَلَائِكَةِ؟ فَقَالَ خَطِيئَتِكَ يَا آدَمَ، وَلَكِنْ أَذْهَبَ، فَإِنْ لِي بَيْتًا بِمَكَّةَ فَأَتِيهِ فَأَفْعَلْ حَوْلَهُ نَحْوَ مَا رَأَيْتَ الْمَلَائِكَةَ يَفْعَلُونَ حَوْلَ عَرْشِي فَأَقْبَلْ يَنْخَطِطُ مَوْضِعَ كُلِّ قَدَمٍ قَرِيبَةٍ، وَمَا يَنْتَهِمَا مَقَارَةَ فَلَقِيْنَهُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّدَمِ، فَقَالُوا بَرَّ حَجَّكَ يَا آدَمَ لَقَدْ حَجَجْنَا هَذَا الْبَيْتَ قَبْلَكَ بِأَلْفِي عَامٍ.

٨٥٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ: حَجَّ آدَمَ فَلَقِيْنَهُ الْمَلَائِكَةُ، فَقَالَتْ بَرَّ نُسُكَكَ يَا آدَمَ لَقَدْ حَجَجْنَا قَبْلَكَ بِأَلْفِي عَامٍ.

قال الشافعي: وهو إن شاء الله تعالى كما قال: وروى عن أبي سلمة وسفيان بن عيينة كان يشك في إسناده.

قال الشافعي: ويحكى أن النبيين كانوا يحجون، فإذا أتوا الحرم مشوا إعظاماً له ومشوا حفاة، ولم يحلوا لنا عن أحد من النبيين ولا الأمم الخالية أنه جاء أحد البيت قط إلا حراماً، ولم يدخل رسول الله ﷺ مكة علمناه إلا حراماً إلا في حرب الفتح فهذا قلنا إن سنة الله تعالى في عبادته أن لا يدخل الحرم إلا حراماً، وبأن من سمعناه من علمائنا قالوا فمن نذر أن يأتي البيت يأتيه محرماً بحج أو عمرة.

قال: ولا أحسبهم قالوه إلا بما وصفت، وأن الله تعالى ذكر وجه دخول الحرم، فقال: ﴿لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الْوُثْبَا بِالْحَقِّ لَنَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلِّقِينَ زُؤُوسَكُمْ وَمَقْصِرِينَ﴾.

قال: فدل على وجه دخوله للنسك، وفي الأمن، وعلى

من قال: لا بأس أن يدخل بغير إحرام واحتج بأن ابن عمر دخل مكة غير محرم.

قال الشافعي: وابن عباس يخالفه ومعه ما وصفنا واحتج بأن النبي ﷺ دخلها عام الفتح غير محرم، وأن النبي ﷺ دخلها كما وصفنا عارياً، فإن قال أقيس على مدخل النبي ﷺ قيل له: أفتقيس على إحصار النبي ﷺ بالحرب؟ فإن قال: لا؛ لأن الحرب مخالفة لغيرها، قيل: وهكذا فعل في الحرب حيث كانت، لا تفرق بينهما في موضع وتجمع بينهما في آخر.

٢٩ - باب ميقات العمرة مع الحج

قال الشافعي رحمه الله: وميقات العمرة والحج واحد، ومن قرن أجزاء عنه حجة الإسلام وعمرته وعليه دم القران، ومن أهل بعمره، ثم بدا له أن يدخل عليها حجة فذلك له ما بينه وبين أن يفتح الطواف بالبيت، فإذا افتتح الطواف بالبيت، فقد دخل في العمل الذي يخرج من الإحرام، فلا يجوز له أن يدخل في إحرام، ولم يستكمل الخروج من إحرام قبله، فلا يدخل إحراماً على إحرام ليس مقيماً عليه، وهذا قول عطاء وغيره من أهل العلم، فإذا أخذ في الطواف فادخل عليه الحج لم يكن به محرماً، ولم يكن عليه قضاؤه ولا فدية لتركه.

فإن قال قائل: وكيف كان له أن يكون مفرداً بالعمرة، ثم يدخل عليها حجة؟

قيل: لأنه لم يخرج من إحرامها، وهذا لا يجوز في صلاة ولا صوم، وقيل له إن شاء الله: أهلت عائشة وأصحاب رسول الله ﷺ يتظرون القضاء، فنزل على النبي ﷺ القضاء فأمر من لم يكن معه هدي أن يجعل إحرامه عمرة، فكانت متعمرة بأن لم يكن معها هدي، فلما حال المحيض بينها وبين الإحلال من عمرتها وذهبها الحج أمرها رسول الله ﷺ أن تدخل عليها الحج، ففعلت، فكانت قارنة فهذا قلنا يدخل الحج على العمرة ما لم يفتح الطواف، وذكرت له قران الحج والعمرة، فإذا قال جائز قيل أيجوز هذا في صلاتين أن تقرأ أو في صومين؟ فإن قال: لا.

قيل: فلا يجوز أن تجمع بين ما تفرق أنت بينه.

قال الشافعي: ولو أهل بالحج، ثم أراد أن يدخل عليه عمرة، فإن أكثر من لقيت وحفظت عنه يقول: ليس ذلك له، وإذا لم يكن ذلك له، فلا شيء عليه في ترك العمرة من قضاء ولا فدية.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فكيف إذا كانت السنة أنهما نسكان يدخل أحدهما في الآخر ويفترقان في أنه إذا أدخل الحج

رخصة الله في الحرب وعفوه فيه عن النسك، وأن فيه دلالة على الفرق بين من يدخل مكة وغيرها من البلدان، وذلك أن جميع البلدان تستوي؛ لأنها لا تدخل إحرام، وإن مكة تنفرد بأن من دخلها متاباً لها لم يدخلها إلا بإحرام.

قال الشافعي: إلا أن من أصحابنا من رخص للحطابين، ومن مدخله إليها لمنافع أهلها والكسب لنفسه ورأيت أحسن ما يحمل عليه هذا القول إلى أن انتياب هؤلاء مكة انتياب كسب لا انتياب تبرر، وأن ذلك متابع كثير متصل فكانوا يشبهون المقيمين فيها، ولعل حطابهم كانوا عماليك غير ماذون لهم بالتشغل بالنسك، فإذا كان فرض الحج على المملوك ساقطاً سقط عنه ما ليس بفرض من النسك؛ فإن كانوا عبيداً، ففيهم هذا المعنى الذي ليس في غيرهم مثله، وإن كانت الرخصة لهم لمعنى أن قصدهم في دخول مكة ليس قصد النسك ولا التبرر، وأنهم يجمعون أن دخولهم شبيه بالذائم فمن كان هكذا كانت له الرخصة، فأما المرأة يأتي أهلها بمكة من سفر، فلا يدخل إلا محرماً؛ لأنه ليس في واحد من المعنيين، فأما البريد يأتي برسالة أو زور أهله، وليس بدائم الدخول، فلو استأذن فدخل محرماً كان أحب إلي، وإن لم يفعل، ففيه المعنى الذي وصفت أنه يسقط به عنه ذلك، ومن دخل مكة خائفاً للحرب، فلا بأس أن يدخلها بغير إحرام.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قيل: الكتاب والسنة، فإن قال وابن؟

قيل: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ فاذن للمحرمين بحج أو عمره أن يحملوا لخوف الحرب؛ فكان من لم يحرم أبلى إن خاف الحرب أن لا يحرم من محرم يخرج من إحرامه، ودخلها رسول الله ﷺ عام الفتح غير محرم للحرب.

فإن قال قائل: فهل عليه إذا دخلها بغير إحرام لعدو وحرب أن يقضي إحرامه؟

قيل: لا، إنما يقضي ما وجب بكل وجه فاسد، أو ترك، فلم يعمل، فأما دخوله مكة بغير إحرام، فلما كان أصله أن من شاء لم يدخلها إذا قضى حجة الإسلام وعمرته كان أصله غير فرض، فلما دخلها محلاً فتركه كان تاركاً لفصل وأمر لم يكن أصله فرضاً بكل حال، فلا يقضيه، فأما إذا كان فرضاً عليه إتيانها لحجة الإسلام أو نذر نذر فتركه إياه لا بد أن يقضيه أو يقضى عنه بعد موته أو في بلوغ الوقت الذي لا يستطيع أن يستمسك فيه على المركب، ويجوز عندي لمن دخلها خائفاً من سلطان أو أمر لا يقدر على دفعه، ترك الإحرام إذا خافه في الطواف والسعي، وإن لم يخفه فيهما لم يجز له، والله أعلم، ومن المدينين

بها، والله أعلم، ولكنه لو أهل حج من مكة، ولم يكن دخل مكة محرماً، ولم يرجع إلى ميقاته أهراق دماً لتركه الميقات وأجزأت عنه من حجة الإسلام الحج من مكة؛ لأن عماد الحج في غير الحرم، وذلك عرفة وجميع عمل العمرة سوى الوقت في الحرم، فلا يصلح أن يتبدى من موضع انتهى عملها وعمادها، وأكره للرجل أن يهل حج أو عمره من ميقاته، ثم يرجع إلى بلده أو يقيم بموضعه، وإن فعل، فلا فدية عليه، ولكن أحب له أن يمضي لوجهه فيقصد قصد نسكه.

قال: وكذلك أكره له أن يسلك غير طريقه مما هو أبعد منها لغير أمر ينوبه أو رفيق به؛ فإن نابه أمر أو كانت طريقه أرفق من طريقه، فلا أكره ذلك له ولا فدية في أن يعرج، وإن كان لغير عذر، ومن أهل بعمره في سنة فأقام بمكة أو في بلده أو في طريق سنة أو ستين كان على إحرامه حتى يطوف بالبيت وكانت هذه العمرة مجزئة عنه؛ لأن وقت العمرة في جميع السنة، وليست كالحج الذي إذا فات في عامه ذلك لم يكن له المقام على إحرامه وخرج منه وقضاه، وأكره هذا له للتعزيز بإحرامه، ولو أهل بعمره مفقاً، ثم ذهب عقله، ثم طاف مفقاً أجزأت عنه وعماد العمرة الإهلال والطواف، ولا يضمر المعتمر ما بينهما من ذهاب عقله.

قال الشافعي: فقال قائل: لم جعلت على من جاوز الميقات غير محرم أن يرجع إليه إن لم يخف فوت الحج؟

قلت له لما أمر في حجة بأن يكون محرماً من ميقاته، وكان في ذلك دلالة على أنه يكون فيما بين ميقاته والبيت محرماً، ولا يكون عليه في ابتدائه الإحرام من أهله إلى الميقات محرماً.

قلت له: أرجع حتى تكون مهلاً في الموضع الذي أمرت أن تكون مهلاً به على الابتداء، وإنما قلناه مع قول ابن عباس لما يشبه من دلالة السنة.

فإن قال قائل: فلم قلت إن لم يرجع إليه لخوف فوت ولا غير عذر بذلك ولا غيره أهراق دماً عليه؟

قلت له لما جاوز ما وقت له رسول الله ﷺ فترك أن يأتي بكمال ما عليه أمرناه أن يأتي بالبدل مما ترك؛ فإن قال: فكيف جعلت البدل من ترك شيء يلزمه في عمل يحاوزه ومجاوزه الشيء ليس له، ثم جعلت البدل منه دماً يهرقه وأنت إنما تجعل البدل في غير الحج شيئاً عليه فتجعل الصوم بالصوم والصلاة بالصلاة؟

قلت: إن الصوم والصلاة مخالفتان الحج مختلفتان في أنفسهما قال فأتى اختلافهما؟

قلت: يفسد الحج فيمضي فيه ويأتي ببدن البدل وتفسد الصلاة فيأتي بالبدل، ولا يكون عليه كفارة ويفوته يوم عرفة وهو

على العمرة، فلإنما زاد إحراماً أكثر من إحرام العمرة، فإذا أدخل العمرة على الحج زاد إحراماً أقل من إحرام الحج، وهذا، وإن كان كما وصفت فليس يفرق بمنع أحدهما أن يكون قياساً على الآخر؛ لأنه يقاس ما هو أبعد منه، ولا أعلم حجة في الفرق بين هذا إلا ما وصفت من أنه الذي أحفظ عمن سمعت عنه ممن لقيت، وقد يروى عن بعض التابعين، ولا أدري هل يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فيه شيء أم لا، فإنه قد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وليس يثبت، ومن رأى أن لا يكون معتمراً، فلا يجزي عنه من عمرة الإسلام ولا هدي عليه ولا شيء لتركها، ومن رأى له أن يدخل العمرة على الحج رأى أن يجزي عنه من حجة الإسلام وعمرته.

وإذا أهل الرجل بعمره، ثم أقام بمكة إلى الحج أنشأ الحج من مكة، وإذا أهل بالحج، ثم أراد العمرة أنشأ العمرة من أي موضع شاء إذا خرج من الحرم، وقد أجدتهما إذا أقام عامهما بمكة أهل كإهلال أهل الأفاق أن يرجعوا إلى مواقيتهم.

فإن قال قائل: ما الحجة فيما وصفت؟

قلت: أهل عامة أصحاب رسول الله ﷺ معه بعمره، ثم أمرهم يهلون بالحج إذا توجهوا إلى منى من مكة؛ فكانت العمرة إذا حج قبلها قياساً على هذا، ولم أعلم في هذا خلافاً من أحد حفظت عنه ممن لقيته.

فإن قال قائل: قد أمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر يعمر عائشة من التعميم فعائشة كان إحرامها عمرة فأهلته بالحج من مكة وعمرتها من التعميم نافذة، فليست في هذا حجة عندنا لما وصفنا.

ومن أهل بعمره من خارج الحرم فذلك مجزئ عنه؛ فإن لم يكن دخل قبلها بحج أو عمره، ثم أقام بمكة؛ فكانت عمرته الواجبة رجوع إلى ميقاته وهو محرم في رجوعه ذلك ولا شيء عليه إذا جاء ميقاته محرماً، وإن لم يفعل أهراق دماً؛ فكانت عمرته الواجبة عليه مجزئة عنه.

ومن أهل بعمره من مكة، ففيها قولان، أحدهما أنه إذا لم يخرج إلى الحل حتى يطوف بالبيت وبالصفاء والمروة لم يكن حلالاً، وكان عليه أن يخرج فيلبي بتلك العمرة خارجاً من الحرم، ثم يطوف بعدها ويسعى ويحلق أو يقصر ولا شيء عليه، إن لم يكن حلق، وإن كان حلق أهراق دماً، وإن كان أصاب النساء فهو مفسد لعمرته وعليه أن يلبي خارجاً من الحرم، ثم يطوف ويسعى ويقصر أو يحلق وينحر بدنة، ثم يقضي هذه العمرة إذا أفسدها بعمره مستأنفة، وإنما خروجه من الحرم لهذه العمرة المفسدة، والقول الآخر أن هذه عمرة ويهرق دماً لها، والقول الأول أشبه

لأنه إذا كان يدخل في الإحرام والداخل فيه ممن لا تحل له الصلاة؛ لأنه غير طاهر جاز أن يدخل فيه كل من لا تحل له الصلاة من المسلمين في وقته الذي دخل فيه، ولا يكون عليه فيه فدية، وإن كنت أكره ذلك له، واختار له الغسل، وما تركت الغسل للإهلال، ولقد كنت أغتسل له مريضاً في السفر وإنني أخاف ضرر الماء، وما صحبت أحداً أقنّدي به فرائته تركه ولا رأيت منهم أحداً عدا به أن رآه اختياراً.

قال الشافعي: وإذا كانت النساء والحائض من أهل أمتي فخرجتا طاهرتين فحدث لهما نقاس أو حيض أو كانتا نفساوين أو حائضين بمصرهما فجاء وقت حجّهما، فلا بأس أن تخرجا عورتين بتلك الحال، وإن قدرتا إذا جاءتا ميقتهما أن تغتسلا فعلتا، وإن لم تقدرا ولا الرجل على ماء أحيت لهم أن يتمموا معاً، ثم يهلوا بالحج أو العمرة، ولا أحب للنساء والحائض أن تقدما إحرامهما قبل ميقتهما.

وكذلك إن كان بلدهما قريباً آمنأ وعليهما من الزمان ما يمكن فيه طهورهما وإدراكهما الحج بلا مفارقة ولا علة أحيت استخارهما لتطهّرها فتها طاهرتين.

وكذلك إن كانتا من دون المواقيت أو من أهل المواقيت. وكذلك إن كانتا مقيمتين بمكة لم تدخلاها محرمتين فأمرتهما بالخروج إلى ميقتهما بحج أحيت إذا كان عليهما وقت أن لا تخرجا إلا طاهرتين أو قرب تطهرهما لتها من الميقات طاهرتين، ولو أقامتا بالميقات حتى تطهرا كان أحب إليّ.

وكذلك إن أمرتهما بالخروج لعمرة قبل الحج وعليهما ما لا يفوتهما مع الحج أو من أهلها أحيت لهما أن تهلا طاهرتين، وإن أهلتا في هذه الأحوال كلها مبتدئي وغير مبتدئي سفر غير طاهرتين أجزأ عنهما ولا فدية على واحدة منهما، وكل ما عملته الحائض من عمل الحج عمله الرجل جنباً، وعلى غير وضوء والاختيار له أن لا يعمل كله إلا طاهراً، وكل عمل الحج تعلمه الحائض وغير الطاهر من الرجال إلا الطواف بالبيت والصلاة فقط.

٣١- باب الغسل بعد الإحرام

٨٥٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه أن عبد الله بن عباس والموسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء، فقال عبد الله بن عباس: يغسل المخرم رأسه، وقال الموسور لا يغسل المخرم رأسه،

محرم فيخرج من الحج بطواف وسعي ومحرم بالصلاة في وقت فيخرج الوقت، فلا يخرج منها ويفوته الحج، فلا يقضيه إلا في مثل يومه من سته وتفوته الصلاة فيقضيه إذا ذكرها من ساعته ويفوته الصوم فيقضيه من غد ويفسده عندنا عندك بقيه وغيره، فلا يكون عليه كفارة ويعود له ويفسده بجماع فيجب عليه عتق رقبة إن وجده وبدل مع اختلافهما فيما سوى ما سمينا فكيف تجمع بين المختلف حيث يختلف؟

قال الشافعي: قلت له الحجة في هذا أنا لم نعلم مخالفاً في أن للرجل أن يهل قبل أن يأتي ميقاته ولا في أنه إن ترك الإهلال من ميقاته، ولم يرجع إليه أجزأه حجة، وقال أكثر أهل العلم يهريق دماً، وقال أقلهم لا شيء عليه وحجّه مجزئ عنه، ومن قول أكثرهم فيه أن قالوا في التارك للبيتة بمنى وتارك مزدلفة يهريق دماً، وقلنا في الجمار يدعها يهريق دماً فجعلنا وجعلوا الإبدال في أشياء من عمل الحج دماً.

قال: وإذا جاوز المكي ميقاتاً أتى عليه يريد حجاً أو عمرة، ثم أهل دونه فمثل غيره يرجع أو يهريق دماً.

فإن قال قائل: وكيف قلت هذا في المكي وأنت لا تجعل عليه دم المتعة؟

قيل: لأن الله عز وجل قال: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

٣٠- باب الغسل للإهلال

٨٥٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا الدراوردي وحاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه قال: حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري وهو يحدث عن حجة النبي ﷺ قال: فلما كنا بذي الحليفة ولدت أسماء بنت عميس فأمرها النبي ﷺ بالغسل والإحرام.

قال الشافعي: فاستحب الغسل عند الإهلال للرجل والصبي والمرأة والحائض والنساء وكل من أراد الإهلال اتباعاً للسنة ومعقول أنه يجب إذا دخل المرأة في نسك لم يكن فيه أن يدخله إلا باكمل الطهارة، وأن يتنظف له لا تمتناعه من إحداث الطيب في الإحرام، وإذا اختار رسول الله ﷺ لامرأة وهي نساء لا يطهرها الغسل للصلاة فاختر لها الغسل كان من يطهره الغسل للصلاة أولى أن يختار له أو في مثل معناه أو أكثر منه وإذا أمر رسول الله ﷺ أسماء أن تغتسل وتهل وهي في الحال التي أمرها أن تهل فيها ممن لا تحل له الصلاة، فلو أحرمت من لم يغتسل من جنب أو غير متوضئ أو حائض أو نساء أجزأ عنه الإحرام؛

اليهقي (٦٣/٥) عن عمر بنحوه [

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ فيقتسل الحرم من غير جنباء ولا ضرورة ويغسل رأسه ويدلك جسده بالماء، وما تغير من جميع جسده ليتقيه ويذهب تغيره بالماء، وإذا غسل رأسه أفرغ عليه الماء إفرافاً، وأحب إلى هويه إن لم يغسله من جنباء أن لا يحركه يديه؛ فإن فعل رجوت أن لا يكون ذلك ضيقاً، وإذا غسله من جنباء أحببت أن يغسله يطون أنامله ويديه ويزايل شعره مزابلة رفيقة ويشرب الماء أصول شعره، ولا يحكه باظفاروه، ويتوقى أن يقطع منه شيئاً؛ فإن حركه تحريكاً خفيفاً أو شديداً، فخرج في يديه من الشعر شيء فلا احتياط أن يغديه، ولا يجب عليه أن يغديه يستيقن أنه قطعه أو نشفه بفعله.

وكذلك ذلك في لحيته؛ لأن الشعر قد يستنف، ويتعلق بين الشعر، فإذا مس أو حرك خرج المستنف منه، ولا يغسل رأسه بسدر ولا خطمي؛ لأن ذلك يرجله؛ فإن فعل أحببت لو اقتدى ولا أعلم ذلك واجباً، ولا يغطس الحرم رأسه في الماء إذا كان قد لبده مراراً ليلين عليه ويدلك الحرم جسده دلكاً شديداً إن شاء؛ لأنه ليس في بدنه من الشعر ما يتوقى كما يتوقاه في رأسه ولحيته؛ وإن قطع من الشعر شيئاً من ذلكه إياه فداه.

٣٢- باب دخول الحرم الحما

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: ولا أكره دخول الحرم للمحرم؛ لأنه غسل، والغسل مباح لمعين للطهارة والتنظيف.

وكذلك هو في الحما، والله أعلم، ويدلك الوسخ عنه في حما كان أو غيره، وليس في الوسخ نكس ولا أمر نهى عنه ولا أكره للمحرم أن يدخل رأسه في ماء سخن ولا بارد جارٍ ولا نافع.

٣٣- باب الموضع الذي يستحب فيه الغسل

قال الشافعي: استحب الغسل للدخول في الإهلال ولدخول مكة وللوقوف عشية عرفة وللوقوف بمزدلفة ولرمي الجمار سوى يوم النحر واستحب الغسل بين هذا عند تغير البدن بالعرق وغيره تنظيهاً للبدن.

وكذلك أحبه للحائض، وليس من هذا واحد واجب، وروى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عثمان بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ بات بذي طوى حتى صلى الصبح، ثم اغتسل بها ودخل مكة وروى عن أم هانئ بنت أبي طالب، وروى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب عليه

فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري أسأله فوجدته يغتسل بين القريتين وهو يستبرئ بئوب قال فسئلت، فقال: من هذا؟ فقلت أنا عبد الله أرسلني إليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغتسل رأسه وهو مُحَرَّم؟ قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فطأ حتى بدا لي رأسه، ثم قال: لإنسان يصب عليه اصطب فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر، ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل. [أخرجه البخاري (١٨٤٠)، مسلم (١٢٠٥)، أبو داود (١٨٤٠)، السائي (١٢٨/٥-٢٦٦٤)، ابن ماجه (٢٩٣٤)]

٨٥٧- أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أن صفوان بن يحيى أخبره، عن أبيه يغلى بن أمية أنه قال: بينما عمر بن الخطاب يتنسل إلى بغير وأنا أسير عليه بئوب إذ قال عمر يا يغلى اصطب على رأسي؟ فقلت: أمير المؤمنين أعلم، فقال عمر بن الخطاب: والله لا يزيد الماء الشعر إلا شعثاً فسئى الله، ثم أقاض على رأسي. [أخرجه اليهقي في المعرفة (٢٩/٤)]

٨٥٨- أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه بلغه أن ناساً تماقلوا بين يدي عمر بن الخطاب وهو يساجل من السواجل وعمر ينظر إليهم، فلم ينكره عليهم. [أخرجه اليهقي (٦٣/٥)]

٨٥٩- أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم الجعري، عن جكرمة، عن ابن عباس قال: رأيت قال لي عمر بن الخطاب تعال أبأقك في الماء أين أطول نفساً ونحن مُحَرَّمُونَ؟ [أخرجه اليهقي (٦٣/٥)]

٨٦٠- أخبرنا سعيّد بن سالم قال: أخبرنا ابن جريج، عن عطاء قال: الجنب المحرم وغير المحرم إذا اغتسل ذلك جلده إن شاء، ولم يذلك رأسه قال ابن جريج فقلت له لم يذلك جلده إن شاء، ولا يذلك رأسه؟ قال: من أجل أنه يئدو له من جلده ما لا يئدو له من رأسي. [أخرجه اليهقي في معرفة السنن (٣٠/٤)]

٨٦١- أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب، عن نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال: تماقل عاصم بن عمر وعبد الرحمن بن زيد وهما مُحَرَّمَانِ وعمر ينظر. [أخرجه

خَفَيْنَ وَيَقْطَعُهَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

قال الشافعي: ومن لم يجد إزاراً لبس سراويل فهما سواء، غير أنه لا يقطع من السراويل شيئاً؛ لأن رسول الله ﷺ لم يامر بقطعه، وألبها لبس، ثم وجد بعد ذلك نعلين، لبس النعلين وألقى الخفين، وإن وجد بعد أن لبس السراويل إزاراً لبس الإزار وألقى السراويل؛ فإن لم يفعل اقتدى.

٨٦٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرَاتِ الْمُشْبَعَاتِ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ لَيْسَ فِيهَا زَعْفَرَانٌ. [أخرجه البيهقي (٥٩/٥)]

٨٦٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: أَبْصَرَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ثَوْبَيْنِ مُضْرَجَيْنِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الثِّيَابُ؟ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا أَخَالَ أَحَدًا يَعْلَمُنَا السُّنَّةَ، فَسَكَتَ عَمْرٌ. [أخرجه البيهقي (٥٩/٥)]

٣٥- باب ما تلبس المرأة من الثياب

٨٦٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: لَا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ ثِيَابَ الطَّبِيبِ وَتَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُعْصَفَرَةَ، وَلَا أَرَى الْمُعْصَفَرَ طَيِّبًا. [أخرجه البيهقي (٥٩/٥)]

٨٧٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي النِّسَاءَ إِذَا أَحْرَمْنَ أَنْ يَقْطَعْنَ الْخُفَيْنِ حَتَّى أَخْبَرَتْهُ صَفِيَّةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تُفْتِي النِّسَاءَ أَنْ لَا يَقْطَعْنَ، فَأَنْتَهَى عَنْهُ. [أخرجه البيهقي (٥٩/٥)]

قال الشافعي: لا تقطع المرأة الخفين، والمرأة تلبس السراويل والخفين والخمار والذرع من غير ضرورة كضرورة الرجل، وليست في هذا كالرجل.

٨٧١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: فِي كِتَابِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، وَوَجَدَ خُفَيْنِ فَلْيَلْبِسْهُمَا قُلْتُ: أَتَيْقِنُ بَأَنَّهُ كِتَابُ عَلِيٍّ؟ قَالَ: مَا أَشْكُ أَنَّهُ كِتَابُهُ؟ قَالَ: وَلَيْسَ فِيهِ فَلْيَقْطَعْهُمَا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (١٣/٤)]

٨٧٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ

كَانَ يَغْتَسِلُ بِمَنْزِلِهِ بِمَكَّةَ حِينَ يَقْدُمُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَرَوَى عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ عَنْ أُمِّ ذَرَّةَ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ بِبَيْتِ طَوًى حِينَ تَقْدُمُ مَكَّةَ.

٨٦٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ حَتَّى يَغْتَسِلَ وَيَأْمُرَ مَنْ مَعَهُ فَيَغْتَسِلُوا. [أخرجه البيهقي (٧١/٥)]

٣٤- باب ما يلبس الحُرْم من الثياب

٨٦٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرُ بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّخْنَاءِ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ نَعْلَيْنِ لَيْسَ خُفَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا لَيْسَ سَرَاوِيلَ. [أخرجه البخاري (١٨٤١)، مسلم (١١٧٨)، أبو داود (١٨٢٩)، الترمذي (٨٣٤)، النسائي (١٣٢٥، ١٣٣)، ابن ماجه (٢٩٣١)]

٨٦٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا الْبُرْسَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْخُفَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. [أخرجه مالك (١/٣٢٥، ٣٢٥)، البخاري (١٥٤٢)، مسلم (١١٧٧)، أبو داود (١٨٢٤)، الترمذي (٨٣٣)، النسائي (١٣١٥، ١٣٢)، ابن ماجه (٢٩٢٩)]

٨٦٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَاسَ وَلَا الْخِيفَاتِ إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

٨٦٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ زَرْسٍ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

قال الشافعي: استثنى النبي ﷺ لمن لم يجد نعلين أن يلبس

تركاً ذلك ولبساً البياض كان أحب إلي الذي يقتدى به، ولا يقتدى به، أما الذي يقتدى به فلما قال عمر بن الخطاب يراه الجاهل فيذهب إلى أن الصبغ واحد فيلبس المصبوغ بالطيب، وأما الذي لا يقتدى به فأخاف أن يساء الظن به حين يترك مستحقاً بإحرامه، وهذا، وإن كان كما وصفت فملتقى به وغير المقتدى به يمتنعان، فيترك العالم عند من جهل العلم مستحقاً بإحرامه، وإذا رأى الجاهل، فلم ينكر عليه العالم رأى من يجهل أنه لم يقر الجاهل إلا، وهذا جائز عند العالم، فيقول الجاهل: قد رأيت فلاناً العالم رأى من ليس ثوباً مصبوغاً وصحبه، فلم ينكر عليه ذلك، ثم تفارق المرأة الرجل، فيكون لها لبس الخفين ولا تقطعهما وتلبسهما وهي تجذّ نعلين من قبل أن لها لبس الدرع والخمار والسراويل، وليس الخفان بأكثر من واحد من هذا، ولا أحب لها أن تلبس نعلين وتفارق المرأة الرجل، فيكون إحرامها في وجهها وإحرام الرجل في رأسه، فيكون للرجل تغطية وجهه كله من غير ضرورة، ولا يكون ذلك للمرأة، ويكون للمرأة إذا كانت بارزة تريد السر من الناس أن ترخي جلبابها أو بعض خاها أو غير ذلك من ثيابها من فوق رأسها ونجافه عن وجهها حتى تغطي وجهها متجافياً كالستر على وجهها، ولا يكون لها أن تتقب.

٨٧٣- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: تُلْبَسُ عَلَيْهَا مِنْ جَلْبَابِهَا وَلَا تُضْرَبُ بِهِ. قُلْتُ: وَمَا لَا تُضْرَبُ بِهِ؟ فَأَشَارَ إِلَيَّ كَمَا تُجَلَّبُ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مَا عَلَى خَدَّهَا مِنَ الْجَلْبَابِ، فَقَالَ: لَا تُطْغِيهِ فَتَضْرِبُ بِهِ عَلَى وَجْهِهَا فَذَلِكَ الَّذِي يُنْهَى عَلَيْهَا، وَلَكِنْ تَسُدُّهُ عَلَى وَجْهِهَا كَمَا هُوَ مَسْدُولاً، وَلَا تَقْلِبُهُ وَلَا تُضْرَبُ بِهِ، وَلَا تَغْطِيهِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (١٣/٤)]

٨٧٤- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن ابن طاووس، عن أبيه قال: لَتَذَلِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ ثَوْبَهَا عَلَى وَجْهِهَا وَلَا تَتَّقِبُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٩/٤)]

قال الشافعي: ولا ترفع الثوب من أسفل إلى فوق ولا تغطي وجهها ولا شيئاً من وجهها إلا ما لا يستمسك الخمار إلا عليه مما يلي قصاص شعرها من وجهها مما يثبت الخمار ويستتر الشعر؛ لأن الخمار لو وضع على قصاص الشعر فقط انكشف الشعر، ويكون لها الاختمار، ولا يكون للرجل التعمم، ولا يكون له لبس الخفين إلا أن لا يجد نعلين فيلبسهما ويقطعهما أسفل من الكعنين، ولا يكون له لبس السراويل إلا أن لا يجد إزاراً فيلبسه، ولا يقطع منه شيئاً، ويكون ذلك لها ويلبسان رقيق الوشي والعصب ودقيق القطن وغلظه والمصبوغ كله بالمدرد؛ لأن المدرد

عطاء أنه قال: مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ وَلَهُ ثِيَابٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ فَلْيَلْبَسْهُمَا، قَالَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ: لَا يَقْطَعُ الْخَفَّانِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (١٣/٤)]

قال الشافعي: أرى أن يقطعها؛ لأن ذلك في حديث ابن عمر، وإن لم يكن في حديث ابن عباس، وكلاهما صادق حافظ، وليس زيادة أحدهما على الآخر شيئاً لم يؤدّه الآخر، أما عزب عنه، وأما شك فيه، فلم يؤدّه، وأما مسكت عنه، وأما إذاه، فلم يؤدّه عنه لبعض هذه المعاني اختلافاً، وبهذا كله نقول إلا ما بينا أننا ندعه، والسنة، ثم أقاويل أكثر من حفظت عنه من أهل العلم تدل على أن الرجل والمرأة المحرمين يمتنعان في اللبس ويفترقان.

فأما ما يمتنعان فيه، فلا يلبس واحد منهما ثوباً مصبوغاً بزعفران ولا ورس، وإذا لم يلبس ثوباً مصبوغاً بزعفران ولا ورس؛ لأنهما طيب، فصبيغ الثوب بماء الورد أو المسك أو العنبر أو غير ذلك من الطيب الذي هو أطيب من الورد أو مثله، أو ما يعد طيباً كان أولى أن لا يلبسناه، كان ذلك مما له لون في الثوب أو لم يكن له، إذا كانت له رائحة طيبة توجده والثوب جاف أو رطب، ولو أخذ ماء ورد فصبيغ به ثوباً؛ فكان رائحته توجده منه والثوب جاف أو مبلول؛ لأنه أثر طيب في الثوب لم يلبسه المحرمان.

وكذلك لو صعد له زعفران حتى يبيض لم يلبسه المحرمان. وكذلك لو غمس في نضوح أو صباغ أو غير ذلك. وكذلك لو عصر له الریحان العربي أو الفارسي أو شيئاً من الریحان التي كره للمحرم شهما فغمس في مائه لم يلبسه المحرمان، وجاع هذا أن ينظر إلى كل ما كان طيباً لا يشمه المحرم، فإذا استخرج ماؤه بأي وجه استخرج نبتاً كان أو مطبوخاً، ثم غمس فيه الثوب، فلا يجوز للمحرم ولا للمحرمة لبسه، وما كان مما يجوز للمحرم والمحرمة شمه من نبات الأرض الذي لا يعد طيباً ولا ريحاناً مثل الإذخر والضرو والشيخ والقيصوم والبشام، وما أشبهه، أو ما كان من النبات المأكول الطيب الريح مثل الأنرج والسنجل والتفاح فعصر ماؤه خالصاً فغمس فيه الثوب، فلو تواقه المحرمان كان أحب إلي، وإن لبسناه، فلا فدية عليهما ويمتنعان في أن لا يترتعان، ولا يلبسان القفازين ويلبسان معاً الثوب المصبوغ بالعصفر مشبعاً كان أو غير مشبع، وفي هذا دلالة على أن لم يمنع لبس المصبوغ بالورد والزعفران للون، وأن اللون إذا لم يكن طيباً لم يصنع شيئاً، ولكن إنما نهى عما كان طيباً والعصفر ليس بطيب، والذي أحب لهما معاً أن يلبسا البياض، وأكره لهما كل شهرة من عصفر وسواد وغيره، ولا فدية عليهما إن لبسا غير المطيب ويلبسان المشق، وكل صباغ غير طيب، ولو

ليس بطيب والمصبوغ بالسدر، وكل صبيغ عدا الطيب.

إِنَّمَا غَرَزَ طَرَفَيْهِ عَلَى إِزَارِهِ. [أخرجه البيهقي (٥١/٥)]
 ٨٧٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ جُنْدُبٍ
 قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ قَالَ: أَخَالِفُ بَيْنَ
 طَرَفَيْ قُبُوبِي مِنْ وَرَائِي، ثُمَّ أَغْفِدُهُ وَأَنَا مُحْرِمٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ
 "لَا تَعْقِدْ شَيْئًا". [أخرجه البيهقي (٥١/٥)]

٨٧٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ
 كَرِهَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَوَشَّحَ بِالثَّوْبِ، ثُمَّ يَقْعِدَ طَرَفَيْهِ مِنْ وَرَائِهِ إِلَّا
 مِنْ ضَرُورَةٍ، فَإِنْ فَعَلَ مِنْ ضَرُورَةٍ لَمْ يَفْتَنُوا.
 ٨٨٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ رَأَى رَجُلًا مُحْتَرِمًا بِحَبْلِ أَبْرَقٍ، فَقَالَ انْزِعِ الْحَبْلَ مَرَّتَيْنِ.
 [أخرجه البيهقي في "المعركة" (١٤/٤)]

٨٨١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ فِي
 الْمُحْرِمِ: يَحْفَلُ الْمُكْتَلُ عَلَى رَأْسِهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ لَا بَأْسَ
 بِذَلِكَ. وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعِصَابَةِ يَعْقِبُ بِهَا الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ؟ فَقَالَ:
 لَا الْعِصَابَةُ تَكُونُ شَعْرًا كَثِيرًا. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (٨١/٤)]
 قال الشافعي: لا بأس أن يرتدي المحرم ويطحر عليه
 القميص والسراويل والفرو وغير ذلك ما لم يلبسه لباساً وهو
 كالرداء، ولا بأس أن يغسل المحرم ثيابه وثيابه غيره ويلبس غير ما
 أحرم فيه من الثياب ما لم يكن من الثياب المنهي عن لبسها.
 ٨٨٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ:
 وَلْيَلْبَسِ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ مَا لَمْ يُهْلَ فِيهِ. [أخرجه البيهقي في
 "المعركة" (٥١/٤)]

٨٨٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ
 كَانَ لَا يَرَى بِالْمُحْرِمِ بَأْسًا أَنْ يَلْبَسَهُ، وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ
 مَذْرُوعٌ. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (١٦/٤)]

٨٨٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ
 ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ
 سَاجًا مَا لَمْ يَزُرْهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ زُرَّهُ عَلَيْهِ عَمْدًا اقْتَدَى كَمَا يَقْتَدِي
 إِذَا تَقَمَّصَ عَمْدًا. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (١٥، ١٤/٤)]
 قال الشافعي: وبهذا نأخذ.

٨٨٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ
 جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِلَبْسِ الْمُحْرِمِ وَالزُّعْفَرَانِ
 لِلْمُحْرِمِ بَأْسًا مَا لَمْ يَجِدْ رِيحَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (١٦/٤)]

وَإِذَا أَصَابَ الثَّوْبَ طَيْبٌ فَبَقِيَ رِيحُهُ فِيهِ لَمْ يَلْبَسْهُ، وَكَانَ
 كَالصَّبْغِ، وَلَوْ صَبِغَ ثَوْبٌ بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ فَلَهَبَ رِيحُ الزُّعْفَرَانِ
 أَوْ الْوَرْسِ مِنَ الثَّوْبِ لَطَوِلَ لَيْسَ أَوْ غَيْرُهُ، وَكَانَ إِذَا أَصَابَ
 وَاحِدًا مِنْهُمَا الْمَاءُ حَرَكَ رِيحُهُ شَيْئًا، وَإِنْ قَلَّ لَمْ يَلْبَسْهُ الْمُحْرِمُ، وَإِنْ
 كَانَ الْمَاءُ إِذَا أَصَابَهُمَا لَمْ يَحْرَكْ وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَلَوْ غَسَلَ كَانَ أَحَبَّ
 إِلَيَّ وَأَحْسَنَ وَأَحْرَى أَنْ لَا يَبْقَى فِي النَّفْسِ مِنْهُمَا شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ
 يَفْسَلْ رَجُوتُ أَنْ يَسْعَ لِبَسَهُمَا إِذَا كَانَا هَكَذَا؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ لَيْسَ
 بِنَجَسٍ، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِالْفَسْلِ نَعَابَ الرِّيحِ؛ فَإِنْ ذَهَبَ الرِّيحُ بِغَيْرِ
 غَسْلِ رَجُوتُ أَنْ يَمِيزَ، وَلَوْ كَانَ أَمْرُهُ أَنْ لَا يَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ
 شَيْئًا مِثْلَ الزُّعْفَرَانِ أَوْ الْوَرْسِ مِثَالِ إِنْ مَسَّهُ، ثُمَّ ذَهَبَ لَمْ يَمِيزْ
 لِبَسَهُ بَعْدَ غَسَلَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا أَمْرُ أَنْ لَا يَلْبَسَهُ إِذَا كَانَ الزُّعْفَرَانُ
 وَالْوَرْسُ موجوداً فِي ذَلِكَ الْحِينِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَمَا قُلْتُ
 موجوداً مِنْ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال: وكذلك لو صبغ ثوب بعد الزعفران والورس بسدر
 أو سواد فكانا إذا مسهما الماء لم يظهر للزعفران والورس ريح
 كان له لبسهما، ولو كان الزعفران والورس إذا مسهما الماء يظهر
 لهما شيء من ريح الزعفران أو الورس لم يلبسهما، ولو مس
 زعفران أو ورس بعض الثوب لم يكن للمحرم لبسه حتى يغسل
 ويعقد المحرم عليه إزاره؛ لأنه من صلاح الإزار، والإزار ما كان
 معقوداً، ولا يأتزر ذيلين، ثم يعقد الذيلين من ورائه، ولا يعقد
 رداءه عليه، ولكن يغرر طرفي رداءه إن شاء في إزاره أو في
 سراويله إذا كان الرداء منشوراً؛ فإن لبس شيئاً مما قلت ليس له
 لبسه ذاكراً عالماً أنه لا يجوز له لبسه، اقتدى وقليل لبسه له وكثيره
 سواء.

فإن قنع المحرم رأسه طرفة عين ذاكراً عالماً أو انتقبت المرأة
 أو لبست ما ليس لها أن تلبسه فعليهما الفدية، ولا يعصب المحرم
 رأسه من علو ولا غيرها؛ فإن فعل اقتدى، وإن لم يكن ذلك
 لباساً.

٨٧٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ
 عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمُحْرِمِ يَلْبُوسُ الثَّوْبَ عَلَى بَطْنِهِ مِنْ ضَرُورَةٍ
 أَوْ مِنْ بَرْدٍ قَالَ: إِذَا لَوَّاهُ مِنْ ضَرُورَةٍ، فَلَا فِدْيَةَ.

٨٧٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ
 هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَعِي
 بِالنَّيْتِ، وَقَدْ حَزَمَ عَلَى بَطْنِهِ بِثَوْبٍ. [أخرجه البيهقي (٥١/٥)]

٨٧٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ
 أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَعْقِدُ الثَّوْبَ عَلَيْهِ

الحرمُ السَّيْفَ من خوفٍ ولا فديةَ عليه ويتكَبُّ المصحفَ.

٣٧- باب الطَّيِّبِ لِلْإِحْرَامِ

٨٩٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ " إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا النَّسَاءُ وَالطَّيِّبُ ". [أخرجه البيهقي (١٣٥/٥)]

٨٩١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ أَنَا طَيِّبَتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَالِمٌ وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبَعَ. [أخرجه البيهقي (١٣٥/٥)]

٨٩٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِحُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنِّبْتِ. [أخرجه مالك (٣٢٨/١)، البخاري (١٥٣٩)، مسلم (١١٨٩)، أبو داود (١٧٤٥)،

الترمذي (٩١٧)، النسائي (١٣٧، ١٣٧، ١٣٨)، ابن ماجه (٢٩٢٩)]

٨٩٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ وَتَسَطَّتْ يَدَيْهَا تَقُولُ أَنَا طَيِّبَتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ لِإِحْرَامِهِ حِينَ أُحْرِمَ وَلِحُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنِّبْتِ.

٨٩٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ لِإِحْرَامِهِ حِينَ أُحْرِمَ وَلِحُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنِّبْتِ.

٨٩٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ وَلِحُلِّهِ فَقُلْتُ لَهَا يَا أَيْ طَيِّبٍ؟ قَالَتْ بِأَطْيَبِ الطَّيِّبِ.

وَقَالَ عُثْمَانُ مَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عَنِّي.

٨٩٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ غَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَأَيْتُ وَبَيْصَ الطَّيِّبِ فِي مَقَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ثَلَاثٍ. [أخرجه البخاري (١٥٣٨)، مسلم (١١٩٠)]

٨٩٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَمَّا الْعَصْفَرُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَأَمَّا الزَّعْفَرَانُ، فَإِذَا كَانَ إِذَا مَسَّهُ الْمَاءُ ظَهَرَتْ رَائِحَتُهُ، فَلَا يَلْبَسُهُ الْحَرَمُ، وَإِنْ لَبَسَهُ انْتَدَى.

٨٨٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ إِذْ جَاءَهَا امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ يَقَالُ لَهَا تَمْلِكُ، فَقَالَتْ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ ابْنَتِي فَلَانَةَ خَلَقَتْ أَنَّهَا لَا تَلْبَسُ حُلِيِّهَا فِي الْمُؤْمِسِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ قُولِي لَهَا إِنَّ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ تَقْسِمُ عَلَيْكَ إِلَّا لَبِستُ حُلِيَّكَ كُلَّهُ. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (١٥/٤)]

٨٨٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَا: مِنَ السُّنَنِ أَنْ تَمْسَحَ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِشَيْءٍ مِنَ الْجَنَاءِ وَلَا تُحْرِمَ وَهِيَ عَفَا. [أخرجه البيهقي (٤٨/٥)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَذَلِكَ أَحَبُّ لَهَا.

قَالَ: إِنْ اخْتَضَبَتِ الْحَرَمَةَ وَلَقَّتْ عَلَى يَدَيْهَا رَأَيْتَ أَنْ تَفْتَدِيَ، وَأَمَّا لَوْ مَسَحَتْ يَدَيْهَا بِالْحَنَاءِ، فَلَنِي لَا أَرَى عَلَيْهَا فِدْيَةً وَآكِرَهُ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ زِينَةٍ.

٨٨٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ نَاسًا سَأَلُوهُ عَنِ الْكُحْلِ الْإِنْمِدِ لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرَمَةِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ طَيِّبٌ قَالَ أَكْرَهُهُ؛ لِأَنَّهُ زِينَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ أَبَامُ تَخْشَعُ وَعِبَادَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (٢٨/٤)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْكُحْلُ فِي الْمَرْأَةِ أَشَدُّ مِنْهُ فِي الرَّجُلِ، فَإِنْ فَعَلَا، فَلَا أَعْلَمُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِدْيَةً، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ فِيهِ طَيِّبٌ فَاتَيْمَمَا الْكُحْلَ بِهِ انْتَدَى.

٨٨٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ إِذَا رَمَدَ وَهُوَ مُحْرِمٌ أَقْطَرَ فِي عَيْنَيْهِ الصَّبْرَ إِقْطَارًا، وَأَنَّهُ قَالَ: يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِأَيِّ كُحْلٍ إِذَا رَمَدَ، مَا لَمْ يَكْتَحِلْ بِطَيِّبٍ، وَمَنْ غَيْرَ رَمَدَ، ابْنُ عُمَرَ الْقَائِلُ. [أخرجه البيهقي (٦٣/٥)]

٣٦- باب لبس المنطقة والسيف للمحرم

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَلْبَسُ الْحَرَمُ الْمُنْطَقَةَ، وَلَوْ جَعَلَ فِي طَرَفِهَا سَيُورًا فَقَدْ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لَمْ يَضُرَّهُ، وَيَتَقَلَّدُ

عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةَ يُخْبِرَانِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ طَيَّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ فِي حَبَّةِ الْوَدَّاعِ لِلْحِلِّ وَالْإِحْرَامِ.

٨٩٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ بِنْتُ سَعْدٍ تَقُولُ طَيَّبَتْ أَبِي عِنْدَ إِخْرَاسِهِ بِالسُّكِّ وَالذَّرِيرَةِ.

٨٩٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ مُحْرِمًا، وَأَنَّ عَلَى رَأْسِهِ لَيْثُ الرُّبِّ مِنَ الْغَالِيَةِ.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ فنقول: لا بأس أن يطيب الرجل قبل إحرامه بأطيب ما يجد من الطيب غالبية ومجموع وغيرهما إلا ما نهى عنه الرجل من التزعفر، ولا بأس على المرأة في التطيب بما شاءت من الطيب قبل الإحرام.

وكذلك لا بأس عليهما أن يفعلوا بعد ما يرميان جمرة العقبة، ويحلن الرجل والمرأة قبل الطواف بالبيت، والحجبة فيه ما وصفنا من تطيب رسول الله ﷺ في الحالين.

وكذلك لا بأس بالمجموع وغيره من الطيب؛ لأنه أحرم وابتدأ الطيب حلالاً وهو مباح له، ويقاؤه عليه ليس بابتداء منه له.

وكذلك إن كان الطيب دهنًا أو غيره، ولكنه إذا أحرم فمس من الطيب شيئاً قل أو كثر بيده أو أمسه جسده وهو ذاكراً لحرمته غير جاهل بأنه لا ينبغي له، اقتدى.

وكل ما سمي الناس طيباً في هذه الحال من الأفاويه وغيرها، وكل ما كان مأكولاً إنما يتخذ ليؤكل أو يشرب لدواء أو غيره، وإن كان طيب الريح ويصلح في الطيب، فلا بأس بأكليه وشمه، وذلك مثل المصطكى والزنجبيل والذراصيني، وما أشبه هذا.

وكذلك كل معلوف أو حطوب من نبات الأرض مثل الشبغ والقيصوم والآنخري، وما أشبه هذا؛ فإن شمه أو أكله أو دقه فلتطخ به جسده، فلا فدية عليه؛ لأنه ليس بطيب ولا دهن، والريحان عندي طيب، وما طيب من الأدهان بالرياحين فبقي طيباً كان طيباً، وما رتب بها عندي طيب إذا بقي طيباً مثل الزنبق والخيري والكاذي والبان المنشوش، وليس بنفسج طيب إنما يربب للمنفعة لا للطيب.

٩٠٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سُئِلَ: أَبْشَمُ الْمُحْرِمِ الرِّيحَانُ وَالدُّهْنُ وَالطِّيبُ؟ فَقَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي (٥٧/٥)]

أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: مَا أَرَى الْوَرْدَ وَالْيَاسَمِينَ إِلَّا طيباً. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٢٣/٤)]

قال الشافعي: وما من المحرم من رطب الطيب بشيء من بدنه اقتدى، وإن مس يده منه شيئاً يابساً لا يبقى له أثر في يده ولا له ريح كرهته له، ولم أر عليه الفدية، وإنما يفدي من الشم خاصة بما أثر من الطيب من الشم؛ لأن غاية الطيب للتطيب، وإن جلس إلى عطار فاطال، أو مر به فوجد ريح الطيب أو وجد ريح الكعبة مطيبة أو جمرة لم يكن عليه فدية، وإن مس خلوق الكعبة جافاً كان كما وصفت لا فدية عليه فيه؛ لأنه لا يؤثر، ولا يبقى ريحه في بدنه.

وكذلك الركن، وإن مس الخلوق رطباً اقتدى، وإن انتضخ عليه أو تلطخ به غير عامد له غسله ولا فدية عليه.

وكذلك لو أصاب ثوبه، ولو عقد طيباً فحملة في خرقه أو غيرها وريحه يظهر منها لم يكن عليه فدية وكرهته له؛ لأنه لم يمس الطيب نفسه، ولو أكل طيباً أو استعط به أو احتقن به اقتدى، وإذا كان طعاماً قد خالطه زعفران أصابته ناراً أو لم تصبه فانظر؛ فإن كان ريحه يوجد أو كان طعم الطيب يظهر فيه فأكله المحرم اقتدى، وإن كان لا يظهر فيه ريح، ولا يوجد له طعم، وإن ظهر لونه فأكله المحرم لم يفتد؛ لأنه قد يكثر الطيب في المأكول ويمس النار فيظهر فيه ريحه وطعمه ويقطع ولا تمسه نار، فلا يظهر فيه طعمه ولا لونه، وإنما الفدية وتركها من قبل الريح والطعم، وليس للون معنى؛ لأن اللون ليس بطيب، وإن حشا المحرم في جرح له طيباً اقتدى والأدهان دهان، دهن طيب فذلك يقتدي صاحبه إذا دهن به من جسده شيئاً قل أو كثر، وذلك مثل البان المنشوش بالطيب والزنبق وماء الورد وغيره.

قال: ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير المنشوش والشبرق والزيت والسمن والزبد، فذلك إن دهن به أي جسده شاء غير رأسه ولحيته أو أكله أو شربه، فلا فدية عليه فيه، وإن دهن به رأسه أو لحيته اقتدى؛ لأنهما في موضع الدهن وهما يرجلان وينهب شعتهما بالدهن فاي دهن أنهب شعتهما ورجلتهما، بقي فيهما طيباً أو لم يبق، فعلى المدهن به فدية، ولو دهن رأسه بغسل أو لن لم يفتد؛ لأنه لا طيب ولا دهن إنما هو يقتدر لا يرجل، ولا يهني الرأس.

٩٠١- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: يَذْنُ الْمُحْرِمُ قَدَمَيْهِ إِذَا تَشَقَّقَتْ بِالْوَدَّاعِ مَا لَمْ يَكُنْ طيباً.

٩٠٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّهُ سَأَلَهُ، عَنِ الْمُحْرِمِ تَشَقُّقَ رَأْسِهِ أَيْذَنُ الشَّقَاقِ مِنْهُ بِسَمْنٍ؟

قال: لا، ولا يودك غير السمن، إلا أن يقتدي، فقلت له: إنه ليس بطيب. قال: ولكونه يرجل رأسه. قال: فقلت له: فإنه يذهر قدامه إذا تشقت بالودك ما لم يكن طيباً، فقال: إن القدم ليست كالشعر إن الشعر يرجل قال عطاء: واللحية في ذلك مثل الرأس. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٤/٤)]

٣٨- باب لبس المحرم وطيبه جاهلاً

٩٠٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفوان بن يحيى بن أمية، عن أبيه قال: كنا عند رسول الله ﷺ بالبحرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة يتخي جبة وهو متضمخ بالخلوق، فقال: يا رسول الله: إني أحرمت بالعمرة وهذو علي، فقال رسول الله ﷺ: ما كنت تصنع في حجك؟ قال: كنت أنزع هذو المقطعة وأغسل هذا الخلوق، فقال رسول الله ﷺ: ما كنت صانعاً في حجك فاصنعه في عمرتك. [أخرجه البخاري (١٥٣٦)، مسلم (١١٨٠)، أبو داود (١٨١٩)،

الرمذي (٨٣٦)، النسائي (١٣٠/٥)]

٩٠٤- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه كان يقول: من أحرّم في قميص أو جبة فليترعها نزعاً، ولا يشقها. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢١/٤)]

قال الشافعي: السنة كما قال عطاء، لأن رسول الله ﷺ أمر صاحب الجبة أن يترعها، ولم يأمره بشقها.

٩٠٥- أخبرنا سعيد، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أرايت لو أن رجلاً أهد من ميقاته وعليه جبة، ثم سار أميالاً، ثم ذكرها فترعها عليه أن يعود إلى ميقاته فيحلب إحراماً؟ قال: لا، حسبه الإحرام الأول. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٢/٤)]

قال الشافعي: وهذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى، وقد أهد من ميقاته والجبة لا تمنعه أن يكون مهلاً، وبهذا كله نأخذ.

قال الشافعي: أحسب من نهى المحرم عن التطيب قبل الإحرام والإفاضة بلغه هذا عن النبي ﷺ أنه أمر الأعرابي بغسل الخلوق عنه ونزع الجبة وهو محرم فذهب إلى أن النهي عن الطيب؛ لأن الخلوق كان عنده طيباً وخفي عليهم ما روت عائشة عن النبي ﷺ أو علموه فراوه مختلفاً فآخذوا بالنهي عن الطيب،

٩٠٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرني إسماعيل الذي يعرف بابن علقمة قال أخبرني عبد العزيز بن صهيب، عن أنس أن النبي ﷺ نهى أن يترع الرجل. [أخرجه البخاري (٥٨٤٦)، مسلم (٢١٠١)، أبو داود (٤١٧٩)، الرمذي (٢٨١٥)، النسائي (١٨٩/٨)]

فإن قال قائل: إن حديث النبي ﷺ في صاحب الجبة بغسل الخلوق يتمل ما وصفت ويتمل أن يكون إنما أمره بغسله؛ لأنه طيب، وليس للمحرم أن يقي عليه الطيب، وإن كان قبل الإحرام قيل له: إن شاء الله تعالى، فلو كان كما قلت كان منسوخاً.

فإن قال: وما نسخه؟

قلنا حديث النبي ﷺ في الأعرابي بالجرانة والجرانة في سنة ثمان وحديث عائشة أنها طيبت النبي ﷺ لحله وحرمه في حجة الإسلام وهي سنة عشر.

فإن قال: فقد نهى عنه عمر.

قلنا: لعنه نهى عنه على المعنى الذي وصفت إن شاء الله تعالى، فإن قال أفلا تخاف غلط من روى عن عائشة؟

قيل: هم أول أن لا يغلطوا ممن روى عن ابن عمر عن عمر؛ لأنه إنما روى هذا عن ابن عمر عن عمر رجل أو اثنان، وروى هذا عن عائشة عن النبي ﷺ سنة أو سبعة، والعدد الكثير أول أن لا يغلطوا من العدد القليل، وكل عندنا لم يغلط إن شاء الله تعالى، ولو جاز إذا خالف ما روي عن عمر ما روي عن النبي ﷺ في الطيب أن يخاف غلط من روى هذا الحديث عن النبي ﷺ جاز أن يخاف غلط من روى هذا عن عمر، وإذا كان، علمنا بأن النبي ﷺ طيب، وأن عمر كره علماً واحداً من جهة الخبر، فلا يجوز لأحد أن يزعم أن قول النبي ﷺ يترك مجالاً لقول النبي ﷺ لا لقول غيره، وقد خالف عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وغيرهما، وقد يترك من يكره الطيب للإحرام والإحلال لقول عمر أقاويل لعمر لقول الواحد من أصحاب النبي ﷺ وأقاويل لعمر لا يخالف فيها أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فيخالف عمر لرأي نفسه.

فإذا كان يصنع هذا في بعض قول عمر فكيف جاز أن يدع السنة التي فرض الله تعالى على الخلق اتباعها لقول من يفعل في قوله مثل هذا العمري لئن جاز له أن يأخذ به فيدع السنة بخلافه فما لا سنة عليه فيه أضيّق وأحرى أن لا يخرج من خلافه وهو

إذا لم يجد ماءً، ولو غسل الطيب غيره كان أحب إلي، وإن غسله هو يده لم يفتد من قبل أن عليه غسله، وإن ماسه، فإنما ماسه لينهجه عنه لم يماسه ليتطيب به، ولا يشته، وهكذا ما وجب عليه الخروج منه خرج منه كما يستطيع، ولو دخل دار رجل بغير إذن لم يكن جائزاً له، وكان عليه الخروج منها، ولم أزم أنه يخرج بالخروج منها، وإن كان يمشي فيما لم يؤذن له فيه؛ لأن مشيه للخروج من الذنب لا للزيادة، فيه فهكذا هذا الباب كله وقبائه.

٣٩ - باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ﴾ إلى قوله ﴿فِي الْحَجِّ﴾.

٩٠٧ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَسْأَلُ عَنْ الرَّجُلِ يَهْلُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ؟ فَقَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي (٣٤٣/٤)]

٩٠٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِإِنْفَاعٍ أَسْمَعْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يُسَمِّي شَهْرَ الْحَجِّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، كَانَ يُسَمِّي شَوَّالًا وَذَا الْقَعْدَةِ وَذَا الْحِجَّةِ قُلْتُ لِإِنْفَاعٍ: فَإِنْ أَهْلُ إِنْسَانٍ بِالْحَجِّ قَبْلَهُنَّ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٩٢/٣)]

٩٠٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ طَاوُسٌ: هِيَ شَوَّالٌ وَذَا الْقَعْدَةِ وَذَا الْحِجَّةِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٩٣/٣)]

٩١٠ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُهْلًا بِالْحَجِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كَيْفَ كُنْتَ قَائِلًا لَهُ؟ قَالَ أَقُولُ لَهُ: اجْعَلْهَا عُمْرَةً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٩٤/٣)]

٩١١ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُلْبِيَ بِحَجٍّ

يَكْتُرُ خِلافَهُ فِيمَا لَا سَنَةَ فِيهِ وَلَا أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّائِلُ بَانَ يَنْزِعَ الْجَبَّةَ عَنْهُ وَيَغْسِلَ الصَّفْرَةَ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْكَفَّارَةِ.

قلنا: من لبس ما ليس له لبسه قبل الإحرام جاهلاً بما عليه في لبسه أو ناسياً لحرمه، ثم ثبت عليه أي مدة ما ثبت عليه بعد الإحرام أو ابتدأ لبسه بعد الإحرام جاهلاً بما عليه في لبسه أو ناسياً لحرمه أو خطأ به، وذلك أن يريد غيره قبليه نزاع الجبة والقميص نزاعاً، ولم يشق ولا فدية عليه في لبسه.

وكذلك الطيب قياساً عليه إن كان النبي ﷺ إنما أمره بغسله لما وصفنا من الصفرة، وإن كان للطيب فهو أكثر أو مثله والصفر جامعة؛ لأنها طيب وصفرة.

فإن قال قائل: كيف قلت هذا في الناسي والجاهل في اللبس والطيب، ولم تقله فيمن جز شعره أو قتل صيداً؟

قيل له: إن شاء الله تعالى قلته خبراً وقياساً، وأن في اللبس والطيب مخالفة حاله في جز الشعر وقتل الصيد.

فإن قال: فما فرق بين الطيب واللبس وقتل الصيد وجز الشعر وهو جاهل في ذلك كله؟

قيل له: الطيب واللبس شيء إذا أزاله عنه زال؛ فكان إذا أزاله كحاله قبل أن يلبس، ويتطيب لم يتلف شيئاً حرم عليه أن يتلفه، ولم يزل شيئاً حرم عليه إزالته إنما أزال ما أمر بإزالته مما ليس له أن يثبت عليه وقاتل الصيد ألتف ما حرم عليه في وقته ذلك إتلافه، وجاز الشعر والظفر أزال بقطعه ما هو ممنوع من إزالته في ذلك الوقت والإزالة لما ليس له إزالته إتلاف، وفي الإتلاف لما نهى عن إتلافه عوض خطأ كان أو عمداً، لما جعل الله في إتلاف النفس خطأ من التوبة، وليس ذلك غيره في الإتلاف كهو في الإتلاف، ولكنه إذا فعله علماً بأنه لا يجوز له وذاكراً لإحرامه وغير خطي فعله الفدية في قليل اللبس والطيب وكثيره على ما وصفت في الباب قبل هذا، ولو فعله ناسياً أو جاهلاً، ثم علمه فتركه عليه ساعة، وقد أمكنه إزالته عنه ينزع ثوبه أو غسل طيبه اقتدى؛ لأنه أثبت الثوب والطيب عليه بعد ذهاب العذر، وإن لم يمكنه نزع الثوب لعلو مرض أو عطس في بدنه وانتظر من ينزعه، فلم يقدر عليه فهذا عذر ومضى أمكنه نزعه وإلا اقتدى إذا تركه بعد الإمكان، ولا يفتدي إذا نزعه بعد الإمكان، ولو لم يمكنه غسل الطيب، وكان في جسده وأيت أن يمسحه بخرقه؛ فإن لم يجد خرقاً فبتراب إن أذهب؛ فإن لم ينهجه فبشجر أو حشيش؛ فإن لم يقدر عليه أو قدر، فلم ينهجه.

فهذا عذر، ومتى أمكنه الماء غسله، ولو وجد ماء قليلاً إن غسله به لم يكنه لوضوئه غسله به وتيمم؛ لأنه مأمور بغسله ولا رخصة له في تركه إذا قدر على غسله، وهذا مرخص له في التيمم

ثُمَّ يُقِيمَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٩٤/٣-٤٩٥)]

وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ.

٤٠ - باب هل يسمي الحج أو العمرة عند

الإهلال أو تكفي النية منهما؟

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: فيما حكينا من الأحاديث عن النبي ﷺ دليل على أن نية الملبى كافية له من أن يظهر ما يحرم به كما تكون نية المصلي مكتوبة أو نافلة أو نذراً كافية له من إظهار ما ينوي منها بأي إحرام نوى، ونية الصائم كذلك.

وكذلك لو حج أو اعتمر عن غيره كفته نيته من أن يسمي أن حجه هذا عن غيره.

٩١٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَا سَمِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَلْبِيَتِهِ حَجًّا قَطُّ وَلَا عُمْرَةً.

قال الشافعي: ولو سمي المحرم ذلك لم اكراهه إلا أنه لو كان سنة سماه رسول الله ﷺ أو من بعده، ولو لبس المحرم، فقال: لبيك بحج أو عمره وهو يريد حجة كان مفرداً، ولو أراد عمرة كان معتمراً، ولو سمي عمره وهو يريد حجة كان حجاً، ولو سمي عمره وهو يريد قرناً كان قرناً إنما يصير أمره إلى النية إذا أظهر التلبية معها، ولا يلزمه إذا لم يكن له نية أن يكون عليه أكثر من لفظ، وذلك أن هذا عمل لله خالص لا شيء لأحد من الآدميين غيره فيه فيؤخذ فيه بما ظهر من قوله دون نية، ولو لبس رجل لا يريد حجة ولا عمرة لم يكن حاجاً ولا معتمراً كما لو كثر لا يريد صلاة لم يكن داخلًا في الصلاة، ولو أكل سحراً لا يريد صوماً لم يكن داخلًا في الصوم.

وكذلك لو لم يأكل يوماً كاملاً، ولا ينوي صوماً لم يكن صائماً، وروى أن عبد الله بن مسعود لقي ركباً بالساحل محرمين فلبوا فلبى ابن مسعود وهو داخل إلى الكوفة والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل، لا يضيئ على أحد أن يقول: ولا يوجب على أحد أن يدخل في إحرام إذا لم ينوه.

٤١ - باب كيف التلبية؟

٩١٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ

قال نافع: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ. [أخرجه مالك (٣٣١/١)، البخاري (١٥٤٩)، مسلم (١١٨٤)، أبو داود (١٨١٢)، الرمذي (٨٢٥)، النسائي (١٦٠/٥)، ابن ماجه (٢٩١٨)]

٩١٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِالْتَّوْحِيدِ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ.

وذكر الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كَانَ مِنْ تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَبَّيْكَ.

قال الشافعي: كما روى جابر وابن عمر كانت أكثر تلبية رسول الله ﷺ وهي التي أحب أن تكون تلبية المحرم لا يقصر عنها، ولا يجاوزها إلا أن يدخل ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ، فإنه مثلها في المعنى، لأنها تلبية والتلبية إجابة. فإبان أنه أجاب إله الحق بلبيك أولاً وآخرًا.

٩١٥ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ الْأَعْرَجُ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُظْهِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ قَالَ حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّاسُ يَصْرَفُونَ عَنْهُ كَأَنَّهُ أَعْجَبَهُ مَا هُوَ فِيهِ فَرَأَى فِيهَا لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْنَ عَيْشُ الْآخِرَةِ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَسِبْتُ أَنَّ ذَلِكَ يَوْمُ عَرَفَةَ.

قال الشافعي: وهذه تلبية كتليته التي رويت عنه وأخبر أن العيش عيش الآخرة لا عيش الدنيا ولا ما فيها، ولا يضيئ على أحد في مثل ما قال ابن عمر ولا غيره من تعظيم الله تعالى ودعائه مع التلبية، غير أن الاختيار عندي أن يفرد ما روى عن النبي ﷺ من التلبية، ولا يصل بها شيئاً إلا ما ذكر عن النبي ﷺ ويعظم الله تعالى ويدعوه بعد قطع التلبية.

٩١٦ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعَ سَعْدَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ لَبَّيْكَ وَأَخِيهِ وَهُوَ يَلْبِي يَا ذَا الْمَعَارِجِ، فَقَالَ: سَعْدُ الْمَعَارِجِ؟ إِنَّهُ لَذُو الْمَعَارِجِ، وَمَا هَكَذَا كُنَّا نَلْبِي عَلَى عَهْدِ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

إليه.

٤٢ - باب رفع الصوت بالتلبية

٩١٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرِ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ خَلَادِ بْنِ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مَنْ مَعِيَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلِيَةِ أَوْ بِالِإِهْلَالِ، يَرِيدُ أَحَدَهُمَا. [أخرجه مالك (١/٣٣٤)، أبو داود (١٨١٤)]

قال الشافعي: وما أمر به جبريل رسول الله ﷺ فأمر الرجال المحرمين وفيه دلالة على أن أصحابه هم الرجال دون النساء فأمرهم أن يرفعوا جهدهم ما لم يبلغ ذلك أن يقطع أصواتهم فكانوا نكرو قطع أصواتهم، وإذا كان الحديث يدل على أن المأمورين برفع الأصوات بالتلبية الرجال؛ فكان النساء مأمورات بالستر؛ فإن لا يسمع صوت المرأة أحد أولى بها وأستر لها، فلا ترفع المرأة صوتها بالتلبية وتسمع نفسها.

٤٣ - باب أين يستحب لزوم التلبية؟

٩١٨ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدٌ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ قَالَ: كَانَ سَلَفُنَا لَا يَدْعُونَ التَّلِيَةَ عِنْدَ أَرْبَعٍ، عِنْدَ اضْطِمَامِ الرَّقَاقِ حَتَّى تَنْضَمَّ وَعِنْدَ إِشْرَافِهِمْ عَلَى الشَّيْءِ وَهَبُوطِهِمْ مِنْ بُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَعِنْدَ هُبُوطِهِمْ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي يُشْرِفُونَ مِنْهُ وَعِنْدَ الصَّلَاةِ إِذَا فَرَّغُوا مِنْهَا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/٥٥٩)]

قال الشافعي: وما روى ابن سابط عن السلف هو موافق لما روي عن رسول الله ﷺ من أن جبريل عليه السلام أمره بأن يأمرهم برفع الصوت بالتلبية، وإذا كانت التلبية برأ أمر الملبون برفع الصوت به فأولى المواضع أن يرفع الصوت به مجتمع الناس حيث كانوا من مساجد الجماعات والأسواق واضطمام الرقاق، وأين كان اجتماعهم بما يجمع من ذلك من طاعتهم برفع الصوت، وأن معنى رفع الصوت به بمعنى رفعه بالأذان الذي لا يسمعه شيء إلا شهد له به، وإن في ذلك تنبيهاً للسامع له، يحدث له الرغبة في العمل لله بنفسه ولسانه أو بعضها، ويؤجر له المنبه له

٤٤ - باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية في

المساجد

قال الشافعي: فإن قال قائل: لا يرفع الملب صوتاً بالتلبية في مساجد الجماعات إلا في مسجد مكة ومنى فهذا قول يخالف الحديث، ثم لا يكون له معنى يجوز أن يذهب إليه أحد، إذ حكى عن رسول الله ﷺ أن جبريل أمره أن يأمر أصحابه أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فمتى كانت التلبية من الرجل فينبغي له أن يرفع صوته بها، ولو جاز لأحد أن يقول يرفعها في حال دون حال جاز عليه أن يقول يرفعها حيث زعمت أنه يخفضها ويخفضها حيث زعمت أنه يرفعها، وهذا لا يجوز عندنا لأحد، وفي حديث ابن سابط عن السلف أنهم كانوا لا يدعون التلبية عند اضطمام الرقاق دليل على أنهم واطبوا عليها عند اجتماع الناس، وإذا تحروا اجتماع الناس على الطريق كانت المساجد أولى أن يجهروا بذلك فيها أو في مثل معناها؛ أريت الأذان أيترك رفع الصوت به في مسجد الجماعات؟ فإن قيل: لا؛ لأنه قد أمر برفع الصوت قيل.

وكذلك التلبية به أريت لو لم يعلم أحد من هؤلاء شيئاً أكانت التلبية تعدو أن يرفع الصوت بها مع الجماعات فكل جماعة في ذلك سواء أو ينهى عنها في الجماعات؛ لأن ذلك يشغل المصلي عن صلاته فهي في المسجد الحرام ومسجد منى أولى أن لا يرفع عليهم الصوت أو مثل غيرهم، وإن كان ذلك كراهية رفع الصوت في المساجد أدباً وإعظاماً لها، فأولى المساجد أن يعظم المسجد الحرام ومسجد منى؛ لأنه في الحرم.

٤٥ - باب التلبية في كل حال

٩١٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ مِنَ التَّلِيَةِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/٥٥٨)]

٩٢٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُلَبِّي رَاكِباً وَتَارِلاً وَمُضْطَجِعاً. [أخرجه البيهقي (٥/٤٣)]

٩٢١ - قال الشافعي: وَبَلَّغَنِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّهُ سُئِلَ أَلَيْبِي الْمُحَرَّمُ وَهُوَ جُنُبٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. [أخرجه البيهقي

في معرفة السنن والآثار (٥٥٨/٣)

فهو الحج، وإن حبستني بحابس فهي عمرة. [أخرجه

البيهقي (٢٢٣/٥)]

قال الشافعي: ولو ثبت حديث عروة عن النبي ﷺ في الاستثناء لم أعده إلى غيره؛ لأنه لا يحمل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ وكانت الحجّة فيه أن يكون المستثنى مخالفاً غير المستثنى من محصر بعدو أو مريض أو ذهاب مال أو خطأ عدد أو توان، وكان إذا اشترط فحسب بعدو أو مريض أو ذهاب مال أو ضعف عن البلوغ حل في الموضع الذي حبس فيه بلا هدي ولا كفارة غيره وانصرف إلى بلاده ولا قضاء عليه إلا أن يكون لم يحجّ حجة الإسلام فيحبها وكانت الحجّة فيه أن رسول الله ﷺ لم يأمر بشرط إلا أن يكون على ما يأمر به، وكان حديث عروة عن عائشة يوافق في معنى أنها أمرت بالشرط، وكان وجه أمرها بالشرط إن حبس عن الحجّ فهي عمرة أن يقول إن حبسني حابس عن الحجّ، ووجدت سبيلاً إلى الوصول إلى البيت فهي عمرة، وكان موجوداً في قولها أنه لا قضاء ولا كفارة عليه، والله أعلم.

ومن لم يثبت حديث عروة لاقطاعه عن النبي ﷺ احتمل أن يحتج في حديث عائشة؛ لأنها تقول: إن كان حجّ وإلا فهي عمرة، وقال استدلّ بأنها لم تره يحمل إلا بالوصول إلى البيت، ولو كانت إذا ابتدأت أن تأمره بشرط رأت له أن يحمل بغير وصول إلى البيت أمرته به وذهب إلى أن الاشتراط وغيره سواء وذهب إلى أن على الحاج القضاء إذا حلّ بعمل عمرة كما روي عن عمر بن الخطاب، والظاهر أنه يحتمل فيمن قال هذا أن يدخل عليه خلاف عائشة إذ أمره بالقضاء والجمع بين من اشترط، ولم يشترط، فلا يكون للشرط معنى، وهذا مما استخير الله تعالى فيه، ولو جرّد أحد خلاف عائشة ذهب إلى قول عمر فيمن فاته الحج يطوف ويسعى ويحلق أو يقصر ويهدي، وبعض أصحابنا يذهب إلى إبطال الشرط، وليس يذهب في إبطاله إلى شيء عالٍ أحفظه.

٩٢٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْاسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ فَأَنْكَرَهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٤٩/٤)]

ومن أبطل الاستثناء فعول رجلٍ به فحلّ من حجّ أو عمرة فأصاب النساء والطيب والصبيّ جعله مفسداً وجعل عليه الكفارة فيما أصاب، وأن يؤدّ حراماً حتى يطوف بالبيت، ثم يقضي حجاً، إن كان أحرم يحجّ أو عمرة، إن كان أحرم بعمره.

قال الشافعي: والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل فيلبس المرء طاهراً وجنباً وغير متوضئ، والمرأة حائضاً وجنباً وطاهراً، وفي كل حال، وقد قال رسول الله ﷺ لِعَائِشَةَ وَعَزَّكَتْ أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ والتلبية مما يفعل الحاج.

٤٦- باب ما يستحب من القول في أثر التلبية

قال الشافعي: استحب إذا سلم المصلّي أن يليّ ثلاثاً واستحب إذا فرغ من التلبية أن يتبعها الصلاة على النبي ﷺ ويسأل الله جلّ ثناؤه رضاه والجنة والتعود من النار اتباعاً ومعقولاً أن الملبّي وافد الله تعالى، وأن منطقه بالتلبية منطقه بإجابة داعي الله، وأن تمام الدعاء ورجاء إجابته الصلاة على النبي ﷺ، وأن يسأل الله تعالى في أثر كمال ذلك بالصلاة على النبي ﷺ، ويتعوذ من النار، فإن ذلك أعظم ما يسأل ويسأل بعدها ما أحب.

٩٢٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيئِهِ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَاسْتَعْفَاهُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ. [أخرجه البيهقي (٤٦/٥)]

٩٢٣- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَأْمُرُ إِذَا فَرَغَ مِنَ التَّلْبِيَةِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ ﷺ. [أخرجه البيهقي (٤٦/٥)]

٤٧- باب الاستثناء في الحج

٩٢٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِضَبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ أَمَا تُرِيدِينَ الْحَجَّ؟ فَقَالَتْ: إِنِّي شَاكِيَةٌ، فَقَالَ لَهَا جِئِي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي. [أخرجه البخاري (٥٠٨٩)، مسلم (١٢٠٧)، النسائي (١٦٨/٥)]

٩٢٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ هَلْ تَسْتِثْنِي إِذَا حَجَجْتَ؟ فَقُلْتُ لَهَا مَاذَا أَقُولُ؟

فقلت: قل اللهم الحج أردت وله عمدت؛ فإن يسرت

٤٨ - باب الإحصار بالعدو

قال الشافعي رحمه الله: قال الله عز وجل ﴿وَأَيْتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ الآية.

قال الشافعي: فلم أسمع ممن حفظت عنه من أهل العلم بالتفسير مخالفاً في أن هذه الآية نزلت بالحديبية حين أحصر النبي ﷺ فحال المشركون بينه وبين البيت، وأن رسول الله ﷺ نحر بالحديبية وحلق ورجع حلالاً، ولم يصل إلى البيت ولا أصحابه إلا عثمان بن عفان وحده وسنذكر قصته، وظاهر الآية أن أمر الله عز وجل بإيهاهم أن لا يخلفوا حتى يبلغ الهدي محله وأمره، ومن كان به أذى من رأسه بفدية سماها، وقال عز وجل ﴿فَإِذَا أَيْتُمُ مَكَّةَ لَتَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ الآية، وما بعدها يشبهه، والله أعلم أن لا يكون على المحصر بعدو قضاء؛ لأن الله تعالى لم يذكر عليه قضاء، وذكر فرائض في الإحرام بعد ذكر أمره.

قال: والذي أعتل في أخبار أهل المغازي شبيه بما ذكرت من ظاهر الآية، وذلك أنا قد علمنا في متواطى أحاديثهم أن قد كان مع رسول الله ﷺ عام الحديبية رجال يعرفون بأسمائهم، ثم اعتمر رسول الله ﷺ عمرة القضية وتحلف بعضهم بالحديبية من غير ضرورة في نفس ولا مال علمته، ولو لزمهم القضاء لأمرهم رسول الله ﷺ إن شاء الله تعالى أن لا يتخلفوا عنه، وما تخلفوا عن أمر رسول الله ﷺ، وفي متواطى أخبر أهل المغازي، وما وصفت من تخلف بعض من أحصر بالحديبية، والحديبية موضع من الأرض منه ما هو في الحل، ومنه ما هو في الحرم، فإنما نحر الهدي عندنا في الحل وفيه مسجد رسول الله ﷺ الذي بويح فيه تحت الشجرة فانزل الله عز وجل ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ فهذا كله نقول فنقول من أحصر بعدو حل حيث يجب في حل كان أو حرم ونحر أو ذبح هدياً.

وأقل ما يذبح شاة؛ فإن اشترك سبعة في بدنة أو بقرة أجزأتهم أخرجوا معاً ثمنها أو أحدهم، وهب لهم حصصهم منها قبل ذبحها فذبحوها، فأما إن ذبحها، ثم وهب لهم حصصهم منها فهي له ولا تجزيهم ولا قضاء على المحصر بعدو إذا خرج من إحرامه والحصر قائم عليه؛ فإن خرج من إحرامه والعدو بحاله، ثم زال العدو قبل أن ينصرف فكانوا على رجاء من الوصول إلى البيت بإذن العدو لهم أو زوالهم عن البيت أحييت أن لا يعجلوا بالإحلال، ولو عجلوا به، ولم ينتظروا جاز لهم إن شاء الله تعالى. ولو أقام المحصر متأنياً لأي وجه ما كان أو متوانياً في

الإحلال فاحتاج إلى شيء مما عليه فيه الفدية، ففعله اقتدى؛ لأن فدية الأذى نزلت في كعب بن عجرة وهو محصر.

فإن قال قائل: ما قول الله عز وجل في الحديبية ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾؟ قيل: والله أعلم.

أما السنة فتدل على أن محله في هذا الموضع لحرمه؛ لأن رسول الله ﷺ نحر في الحل.

فإن قال: فقد قال الله عز وجل في البدن ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الَّتِي نَحْرُهَا عِنْدَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ قيل ذلك إذا قدر على أن ينحرها عند البيت الحرام فهو محلها؛ فإن قال: فهل خالفك أحد في هدي المحصر؟

قيل: نعم، عطاء بن أبي رباح كان يزعم أن النبي ﷺ نحر في الحرم؛ فإن قال فبأي شيء رددت ذلك وخبر عطاء، وإن كان منقطعاً شبيه بخبرك عن أهل المغازي؟

قلت: عطاء وغيره يذهبون إلى أن محل الهدي وغيره ممن خالفنا يقول لا محل المحصر بعدو ولا مرض حتى يبلغ الهدي الحرم فينحر فيه لما وصفت من ذكرهم أن النبي ﷺ لم ينحر إلا في الحرم؛ فإن قال: فهل من شيء يبين ما قلت؟

قلت: نعم إذا زعموا، وزعمنا أن الحرم ينتهي الهدي بكل حال، وإن نحر فيه، فقد أجزأ عنه والقرآن يدل على أن هدي النبي ﷺ لم يبلغ الحرم.

فإن قال: وابن ذلك؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾.

فإن قال قائل: فإن الله عز وجل يقول: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾.

قلت: الله أعلم بمحله ما هنا يشبه أن يكون إذا أحصر لحرمه حيث أحصر كما وصفت ومحله في غير الإحصار الحرم وهو كلام عربي واسع، وخالفنا بعض الناس، فقال: المحصر بالعدو والمرض سواء وعليهما القضاء ولهما الخروج من الإحرام.

وقال: عمرة النبي ﷺ التي اعتمر بعد حصره قضاء عمرته التي أحصر بها، ألا ترى أنها تسمى عمرة القضية وعمرة القصاص؟ فقيل لبعض من قال هذا القول: إن لسان العرب واسع فهي تقول: اقتضيت ما صنع بي واقتصصت ما صنع بي فبلغت ما منعت مما يجب لي، وما لا يجب علي أن أبلغه، وإن وجب لي.

قال الشافعي: والذي نذهب إليه من هذا أنها إنما سميت عمرة القصاص وعمرة القضية أن الله عز وجل اقتصر لرسوله

أو بعيداً أن يرجعَ حتَّى يصلَ إلى ما صدَّ عنه من البيتِ واختياري له في ذلكَ بالقربِ بآئه، وإن كان الرجوعُ له مباحاً فتركُ الرجوعِ كان فيه وحشةً أكثرُ بهذا المعنى، وإن كان الرجوعُ من بعدِ أعظمِ أجراً.

ولو أجمعت له أن يذبحَ ويحلقَ ويحلقَ وينصرفَ فذبحَ، ولم يحلقَ حتَّى يزولَ العدوُّ لم يكن له الحلاقُ، وكان عليه الإتمام؛ لأنَّه لم يحلقَ حتَّى صارَ غيرَ محصورٍ وهو مأجورٌ في الذبحِ إن شاء الله تعالى، وهذا قولٌ من يقولُ لا يكملُ إحلالُ المحرمِ إلا بالحلاقِ، ومن قال يكملُ إحلاله قبلَ الحلاقِ والحلاقِ أوَّلُ الإحلالِ قال: إذا ذبحَ، فقد حلَّ، وليسَ عليه إذا ذبحَ أن يمضيَ على وجهه، ولو أحصرَ ومعه هديٌّ قد ساقه مطوَّعاً به أو واجباً عليه قبلَ الإحصارِ فله ذبحه في مكانه كما ذبحَ رسولُ الله ﷺ هديه بالحديبية، وقد أوجبه قبلُ أن يحصرَ، وإذا كان عليه أن يحلَّ بالبيتِ فمنعه فعلٌ دونه بالعذرِ كان كذلكَ الهدى أولى أن يكونَ له محرمه حيثُ حبسَ وعليه الهدى لإحصاره سوى ما وجبَ قبلُ أن يحصرَ من هدي وجبَ عليه بكلِّ حال.

قال الشافعي: ولو وجبَ عليه هديٌّ في فوره ذلكَ، فلم يكن معه كان له أن يشتريه ويذبحه مكانه، ولو كان وجبَ عليه قبلَ ذلكَ كان ذلكَ له، ولو أخرَّ هديه ليعتُ به إذا ذهبَ الحصرُ كان أحبَّ إليَّ؛ لأنَّه شيءٌ لم يجبَ عليه في فوره. وتأخيرُه بعدَ فوره كتأخيرُه بعدما وجبَ عليه.

قال: ولو أحصرَ ولا هديٍّ معه اشترى مكانه هدياً وذبحه وحلَّ، ولو وهبَ له أو ملكه بأيِّ وجه ما كان فذبحه أجزأً عنه؛ فإن كان موسراً لأن يشتري هدياً، ولم يجد هدياً مكانه أو معسراً بهدي، وقد أحصرَ، ففيها قولان، أحدهما لا يحلُّ إلا بهدي، والآخرُ أنه مأمورٌ بأن يأتي بما يقدرُ عليه، فإذا لم يقدرَ على شيءٍ خرجَ ممَّا عليه، وكان عليه أن يأتي به إذا قدرَ عليه، ومن قال: هذا قال يحلُّ مكانه ويذبحُ إذا قدرَ، فإن قدرَ على أن يكونَ الذَّبْحُ بمكَّةَ لم يجز أن يذبحَ إلا بها، وإن لم يقدرَ ذبحَ حيثُ يقدر.

قال: ويقال: لا يجزئه إلا هديٌّ، ويقالُ يجزئه إذا لم يجد هدياً أطعاماً أو صياماً، فإن لم يجد الطَّعامَ كان كمن لم يجد الهدى، وإن لم يقدرَ على الصَّيامِ كان كمن لم يجد هدياً ولا طعاماً، وإذا قدرَ أدنى أيِّ هذا كان عليه.

وإن أحصرَ عبداً قد أذن له سيِّده في الحجِّ والعبءِ لا مالَ له وعليه الصَّومُ تقومُ له الشَّاةُ دراهم، ثمَّ الذَّراهمُ طعاماً، ثمَّ يصومُ عن كلِّ مدٍّ يوماً والقولُ في إحلاله قبلَ الصَّومِ واحدٌ من قولين، أحدهما أن يحلَّ قبلَ الصَّومِ، والآخرُ لا يحلُّ حتَّى يصومَ والأوَّلُ أشبههما بالقياص؛ لأنَّه إذا أمرَ بالخروجِ من الإحرامِ والرجوعِ

فدخلَ عليهم كما منعه لا على أنَّ ذلكَ وجبَ عليه قال: افتدركُ في ذلكَ شيئاً؟

قلت: نعم. أخبرنا سفيانٌ عن مجاهدٍ.

قال الشافعي: فقال فهذا قولٌ رجلٍ لا يلزمي قوله.

قلت: ما زعمنا أنَّ قوله يلزمك لولا دلالةُ القرآنِ وأخبارُ أهلِ المغازي، وما تدلُّ عليه السُّنةُ، فقال: قد سمعتُ ما ذكرت من السُّنةِ، ولم تستد فيه حديثاً بيناً.

قلت: ولا أنت أسندت فيه حديثاً في أنَّ عمرَةَ النَّبيِّ ﷺ يقالُ لها عمرَةُ القُضِيَّةُ، وإنَّما عندك فيها أخبارهم؛ فكان لي دفعٌ ما علمت، ولم تقم فيه حديثاً مسنداً ممَّا ثبتَ على الانفرادِ، ولم يكن إذا كان معروفاً متواطئاً عندَ بعضِ أهلِ العلمِ بالمغازي؛ فإن لم يكن لي دفعك عنه بهذا، لم يكن لك دفعي عن أنَّه تخلفَ بعضُ من شهدَ الحديبيةَ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ عن عمرَةَ القُضِيَّةِ، فقال: ما يقتضي هذا الجوابُ فادللني على الدَّلالةِ من القرآنِ.

قلت قال الله عزَّ وجلَّ ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتِ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ قال فمن حجَّني أنَّ الله عزَّ وجلَّ قال قصاصٌ والقصاصُ إنما يكونُ بواجبٍ.

قال الشافعي: فقلت له إنَّ القصاصَ، وإن كان يجبُ لمن له القصاصُ فليسَ القصاصُ واجباً عليه أن يقتصَّ قال: وما دُلَّ على ذلكَ؟

قلت: قال الله عزَّ وجلَّ ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ أفوجبُ على من جرحَ أن يقتصَّ ممَّن جرحه أو مباحٌ له أن يقتصَّ وخيرٌ له أن يعفو؟

قال له: أن يعفو ومباحٌ له أن يقتصَّ، وقلت له قال الله عزَّ وجلَّ ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾، فلو أنَّ معتدياً مشركاً اعتدى علينا كان لنا أن نعتدي عليه بمثلِ ما اعتدى علينا، ولم يكن واجباً علينا أن نفعلَ قال ذلكَ على ما وصفت.

قلت: فهذا يدلُّك على ما وصفت، وما قال مجاهدٌ من أنَّ الله عزَّ وجلَّ أقصَّه منهم فدخلَ عليهم في مثلِ الشَّهرِ الَّذي ردَّوه فيه، وليست فيه دلالةٌ على أنَّ دخوله كان واجباً عليه من جهةِ قضاءِ النَّسكِ، والله أعلمُ، وإنَّما يدركُ الواجبُ فيه وغيرُ الواجبِ خبراً والخبرُ يدلُّ على مثلِ ما وصفتُ من أنَّه ليسَ بواجبٍ.

قال الشافعي: ومن أحصرَ في موضعٍ كان له أن يرجعَ عن موضعه الَّذي أحصرَ فيه ويحلَّ، فإذا أمِنَ بعدَ انصرافه كان له أن يتمَّ على الانصرافِ قريباً كان أو بعيداً إلا أنَّي إذا أمرته بالخروجِ من إحرامه عادَ كمن لم يحرم قطُّ، غيرَ أنَّي أحبُّ له إذا كان قريباً

للخوف أشبه أن لا يؤمر بالمقام على الخوف للصوم والصوم يجزيه في كل موضع.

وإذا أحصر رجل أو امرأة أو عدد كثير بعدو مشركين كالعدو الذي أحصر بهم رسول الله ﷺ عام الحديبية وأصحابه؛ فكانت بهم قوة على قتالهم أو لم تكن كان لهم الانصراف؛ لأن لهم ترك القتال إلا في التغير أو أن يبدؤوا بالقتال، وإن كان النظر للمسلمين الرجوع عنهم اخترت ذلك لهم، وإن كان النظر للمسلمين قتلهم اخترت قتالهم وليس السلاح والفدية، وإذا أحصروا بغير مشركين اخترت الانصراف عنهم بكل حال بعد الإحلال من الإحصار.

فإن قال قائل: فكيف زعمت أن الإحصار بالمسلمين إحصار يحل به الحرم إذ كان رسول الله ﷺ إنما أحصر بمشركين؟

قيل له: إن شاء الله تعالى ذكر الله الإحصار بالعدو مطلقاً لم يخص فيه إحصاراً بكافر دون مسلم، وكان المعنى للذي في الشرك الحاضر الذي أحل به المحصر الخروج من الإحرام خوفاً أن ينال العدو من الحرم ما ينال عدوه؛ فكان معقولاً في نص السنة أن من كان بهذه الحال كان للمحرم عذر بأن يخرج من إحرامه به.

٩٢٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي الْفِتْنَةِ مُغْتَمِرًا، فَقَالَ: إِنْ صَلَّيْتُ عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه مالك (١/٣٦٠)، البخاري (٤١٨٣)، مسلم (١٢٣٠)]

قال الشافعي: يعني أحللنا كما أحللنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية.

وقول ابن عمر هذا في مثل المعنى الذي وصفت؛ لأنه إنما كان بمكة ابن الزبير وأهل الشام فرأى أنهم إن منعوه أو خافهم إن لم يمنعوه أن ينال في غمار الناس فهو في حال من أحصر؛ فكان له أن يحل، وإن أحصر بمشركين أو غيرهم فاعطوهم الأمان على أن يأذنوا لهم في أن يحلوا لم يكن لهم الرجوع وكانوا كثير محصرين إلا أن يكونوا ممن لا يوثق بأمانه ويعرف غدرهم، فيكون لهم الانصراف إذا كانوا هكذا بعد الإحلال، ولو كانوا ممن يوثق بأمانه بعد فاعطوه أن يدخل فيحل على جعل قليل أو كثير، لم أر أن يعطوهم شيئاً؛ لأن لهم عذراً في الإحصار يحل لهم به الخروج من الإحرام وإن أكره أن ينال مشرك من مسلم أخذ شيء؛ لأن المشركين المأخوذ منهم الصغار، ولو فعلوا ما حرم ذلك عليهم، وإن كرهته لهم كما لا يجرم عليهم ما وهبوا للمشركين من أموالهم ومباح للمحصر قتال من منعه من البيت من المشركين ومباح له

الانصراف عنهم؛ لأن رسول الله ﷺ قد فعل الأمرين فقاتلهم وانصرف عنهم، ولو قاتلهم المحصر قتل وجرح وأصاب دواب إنسية فقاتلها لم يكن عليه في ذلك غرم، ولو قاتلهم فأصاب لهم صيداً يملكونه جزاءه بمثل، ولم يضمن لهم شيئاً، ولو كان الصيد لمن هو بين ظهرائهم من المسلمين ممن لا يقاتلهم فأصابه جزاءه بمثل وضمنه للمسلمين؛ لأن مكة ليست بدار حرب فيباح ما فيها.

ولو كان الوحش لغير مالك جزاءه الحرم بمثل إن شاء مكانه؛ لأن الله جعل فدية الرأس في مكانه وأمر رسول الله ﷺ بها كعباً وجعل الهدي في مكانه ونحر رسول الله ﷺ ما ساق من الهدي تطوعاً في مكانه، فيكون حال الإحصار غير حال الوصول، ولو كرهت أن يوصله إلى البيت لم أكره ذلك إلا لأن يحدث عليه حدث، فلا يقضى عنه.

ولو أحصر قوم بعدو فأرادوا الإحلال، ثم قاتلوهم لم أر بذلك بأساً، ولو أحصر قوم بعدو غير مقيمين بمكة أو في الموضع الذي أحصروا فيه؛ فكان الحرم يؤمل انصرافهم ويأمنهم في مكانه لم أر أن ينصرف أياماً ثلاثاً، ولو زاد كان أحب إلي، ولو انصرف بعد إحلاله، ولم يتم ثلاثاً جاز له ذلك؛ لأن معنى انصراف العدو مغيب، وقد يريدون الانصراف، ثم لا ينصرفون، ولا يريدونه، ثم ينصرفون، وإنما كان مقام النبي ﷺ بالحديبية مراسلة المشركين ومهادنتهم، ولو أحصر قوم بعدو دون مكة، وكان للحاج طريق على غير العدو رأيت أن يسلكوا تلك الطريق إن كانوا يأمنون بها، ولم يكن لهم رخصة في الإحلال وهم يأمنون فيها أن يصلوا إلى البيت ويقدروا؛ فإن كانت طريقهم التي يأمنون فيها بحراً لا برّاً لم يلزمهم ركوب البحر؛ لأنه خوف تلف، ولو فعلوا كان أحب إلي، وإن كان طريقهم برّاً وكانوا غير قادرين عليه في أموالهم وأبدانهم كان لهم أن يحلوا إذا كانوا غير قادرين على الوصول إلى البيت محصرين بعدو؛ فإن كان طريقهم برّاً يبعد وكانوا قادرين على الوصول إلى البيت بالأموال والأبدان، وكان الحج يفوتهم وهم محرمون لم يكن لهم أن يحلوا حتى يطوفوا بالبيت وبالصفاء والمروة؛ لأن أول الإحلال من الحج الطواف، والقول في أن عليهم الإعادة وأنها ليست عليهم واحد من قولين، أحدهما أنه لا إعادة للحج عليهم؛ لأنهم ممنوعون منه بعدو، وقد جاءوا بما عليهم مما قدروا من الطواف، ومن قال: هذا قال وعليهم هدي لفوت الحج وهو الصحيح في القياس، والقول الثاني أن عليهم حجاً وهدياً وهم كمن فاته الحج ممن أحصر بغير عدو إذا صاروا إلى الوصول إلى البيت ولهذا وجه، ولو وصلوا إلى مكة وأحصروا فمتنعوا عرفه حلوا بطواف وسعي وحلاق وذبح، وكان القول في هذا كالقول في المسألة قبلها وسواء المكّي المحصر، إن أقبل من أقر محرماً وغير المكّي يجب على كل ما يجب على

كل.

فإن قال قائل: أرايت العدو إذا كان مانعاً خوفاً فأذنت للمحرّم أن يحلّ بمنعه أفتجد أبا الرّجل وأمه وسيّد العبد وزوج المرأة في معناه؟

قيل له: نعم، هم في معناه أنّهم مانعون، وفي أكثر من معناه في أن لهم المنع، وليس للعدو المنع ومخالفون له في أنّهم غير مخوفين خوفاً.

فإن قال: كيف جمعت بينهم وهم مفترقون في معنى، وإن اجتمعوا في معنى غيره؟

قلت: اجتمعوا في معنى وارد هؤلاء أن لهم المنع وحفظت عن غير واحد أن المرأة إذا أهلت بالحجّ غير حجّة الفريضة كان لزوجها منعها وحفظت عن النبي ﷺ أنه قال: لا يحلّ لامرأة أن تصوّم يوماً وزوجها شاهداً إلا بإذنه؛ فكان هذا على التطوُّع دون الفريضة وكانت إذا لم يحلّ لها الصّوم إلا بإذنه؛ فكان له أن يفطرها، وإن صامت؛ لأنّه لم يكن لها الصّوم، وكان هكذا الحجّ، وكان سيّد العبد أقدّر عليه من زوج المرأة على المرأة، وكان حقّ أحد والدي الرّجل أعظمّ عليه من حقّ الزّوج على المرأة وطاعتها أوجب، فهذا قلت ما وصفت.

٥٠- باب الإحصار بالمرض

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

قال الشافعي: فلم أسمع مخالفاً ممن حفظت عنه ممن لقيت من أهل العلم بالتفسير في أنّها نزلت بالحديبة، وذلك إحصار عدو؛ فكان في الحصر إذن الله تعالى لصاحبه فيه بما استيسر من الهدي، ثم بين رسول الله ﷺ أن الذي يحلّ منه المحرم الإحصار بالعدو فرأيت أن الآية بأمر الله تعالى بإتمام الحجّ والعمرة لله عامّة على كلّ حاجّ ومعتزم إلا من استثنى الله، ثم سنّ فيه رسول الله ﷺ من الحصر بالعدو، وكان المريض عندي ممن عليه عموم الآية وقول ابن عباس وابن عمر وعائشة يوافق معنى ما قلت: وإن لم يلفظوا به إلا كما حدّث عنهم.

٩٢٨- أخبرنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ. [أخرجه البيهقي (٢١٩/٥)]

قال الشافعي: قول ابن عباس لا حصر إلا حصر العدو، لا حصر يحلّ منه المحصر إلا حصر العدو كأنه يريد مثل المعنى الذي وصفت، والله أعلم.

٩٢٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ

وإن أحصر المكّي بمكة عن عرفة فهو كالغريب يحصر بمكة عن عرفة يذبحان ويطوفان ويسعيان ويحلان، والقول في قضائهما كالقول في المسألين قبل مسألتهما، ولا يخرج واحد منهما من مكة إذا كان أهلاً له بالحجّ، ولو أهلاً من مكة، فلم يطوفا حتى أخرجا منها أو أحصرا في ناحيتهما ومنعا الطّواف كانا كمن أحصر خارجاً منها في القياس، ولو تربّصا لعلهما يصلان إلى الطّواف كان احتياطاً حسناً، ولو أحصر حاج بعد عرفة بمزدلفة أو بمنى أو بمكة فمنع عمل مزدلفة ومنى والطّواف كان له أن يذبح ويحلّ أو يقصر ويحلّ إذا كان له الخروج من الإحرام كله كان له الخروج من بعضه؛ فإن كانت حجّة الإسلام فحلّ إلا النساء قضى حجّة الإسلام، وإن كانت غير حجّة الإسلام، فلا قضاء عليه؛ لأنّه محصر بعدو، ولو أراد أن يسلك عن الإحلال حتى يصل إلى البيت فيطوف به ويهريق دمًا لترك مزدلفة، ودمًا لترك الجمار ودمًا لترك البيوتية بمنى ليالي منى أجزاً ذلك عنه من حجّة الإسلام متى طاف بالبيت، وإن بعد ذلك؛ لأنّه لو فعل هذا كله بعد إحصار، ثم أهرق له دمًا أجزأ عنه من حجّة الإسلام.

وكذلك لو أصاب صيداً فدهأ، وإنما يفسد عليه أن يجزئ عنه من حجّة الإسلام النساء فقط؛ لأنّ الذي يفسد الحجّ دون غيره ممّا فعل فيه، والمحصر بعدو، والمحبوس أي حبس ما كان نامره بالخروج منه؛ فإن كانوا مهلّين بالحجّ فأصابوا النساء قبل يملكون فهم مفسدون للحجّ وعليهم معاً بدنة وحجّ بعد الحجّ الذي أفسدوه، وإذا أصابوا ما فيه الفدية كانت عليهم الفدية ما لم يحلّوا، فإذا حلّوا فهم كمن لم يحرم.

٤٩- باب الإحصار بغير حبس العدو

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: ولو أن رجلاً أهلاً بالحجّ حبسه سلطاناً؛ فإن كان حبسه غاية يرى أنّه يدرك معها الحجّ وكانت طريقه آمنة بمكة لم يحلّ؛ فإن أرسل مضى، وإن كان حبسه منياً عنه لا تدرى غايته أو كانت له غاية لا يدرك معها الحجّ إذا أرسل أو لا يمكنه المضى إلى بلده فله أن يحلّ كما يحلّ المحصر والقياس في هذا كله أنّه محصر كحصر العدو ومثله المرأة تهلّ بالحجّ فيمنعها زوجها ومثلها العبد يهلّون فيمنعهم سادتهم.

قال الشافعي: في الرّجل يهلّ بالحجّ غير الفريضة فيمنعه والده أو أحدهما؛ أرى واسعاً له أن يحلّ محلّ المحصر.

قال الشافعي: وهذا إذا كانت حجّة تطوُّع، فأما الفريضة إذا أهلاً بها مضى فيها، ولم يكن لواحد من والديه منعه بعد ما لزمته وأهل بها.

المداي؛ لأنها جنابة من المداي على المداي، وإن غلب الحرم على عقله فأصاب صيداً، ففيها قولان:

أحدهما: أن عليه جزاءه من قبل أنه يلزم الحرم بإصابة الصيد جزاءً لمساكين الحرم كما يلزمه لو قتل لرجل والقاتل مغلوب على عقله، ولو أثلث لرجل مالا لزمته قيمته ويحتمل حلقه شعره هذا المعنى في الوجهين جميعاً.

والقول الثاني لا شيء عليه من قبل أن القلم مرفوع عنه، وأصل الصيد ليس بحرم.

وكذلك حلق الشعر، وإنما جعل هذا عقوبة على من أتاه تعبداً لله والمغلوب على عقله غير متعبد في حال غلبته، وليس كأموال الناس المنوعة بكل حال كالباح إلا في حال.

قال: ولو أصاب امرأته احتمل المعنيين، وكان أخف؛ لأنه ليس في إصابته لامراته إتلاف شيء فاماً طيبه ولبسه، فلا شيء عليه فيه من قبل أنا نضعه عن الجاهل العاقل والناسي العاقل، وهذا أولى أن يوضع عنه، وذلك أنه ليس في واحدٍ منهما إتلاف شيء، وقد يحتمل الجماع من المغلوب العقل أن يقاس على هذا؛ لأنه ليس بإتلاف شيء.

فإن قال قائل: أفرأيت إذا غلب على عقله كيف لم تزعم أنه خارج من الإحرام كما أنه خارج من الصلاة؟

قيل له: إن شاء الله لا اختلاف الصلاة والحج.

فإن قال قائل: فإين اختلافهما؟

قيل: يحتاج المصلي إلى أن يكون طاهراً في صلاته عاقلاً لها ويحتاج إلى أن يكون عاقلاً لها كلها؛ لأن كلها عمل لا يميزه غيره والحاج يجوز له كثير من عمل الحج وهو جنب وتعمله الحائض كله إلا الطواف بالبيت.

فإن قال قائل: فما أقل ما يميز الحاج أن يكون فيه عاقلاً؟

قيل له: عمل الحج على ثلاثة أشياء أن يحرم وهو يعقل ويدخل عرفه في وقتها وهو يعقل ويطوف بالبيت وبالصف والمروة وهو يعقل، فإذا جمع هذه الخصال ذهب عقله فما بينها فعمله عنه أجزأ عنه حجة إن شاء الله، وهذا مكتوب في دخول عرفه.

قال الشافعي: في مكّي أهل بالحج من مكة أو غريب دخلها محرماً فحل، ثم أقام بها حتى أنشأ الحج منها فمنعها مرض حتى فاتهما الحج يطوفان بالبيت وبين الصفا والمروة ويحلقان أو يقصران، فإذا كان قابلاً حجاً وأجزأ كل واحدٍ منهما أن يخرج من الحرم إلى الحل؛ لأنهما لم يكونا معتمرين قط وإنما يخرجان بأقل ما يخرج به من عمل الحج إذا لم يكن لهما أن يعمل بعرفة ومنى ومزدلفة، وذلك طواف وسعي وأخذ من شعره.

عبد الله بن عمر، عن أبيه أنه قال: من حُسن دون التبت بمرض، فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت ويتن الصفا والمروة. [أخرجه مالك (٣٦١/١)]

٩٣٠- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أنه قال: المخصر لا يحل حتى يطوف بالبيت ويتن الصفا والمروة، فإن اضطر إلى شيء من لبس الثياب التي لا بُدَّ له منها صنع ذلك واقتدى. [أخرجه مالك (٣٦١/١)]

قال الشافعي: يعني المخصر بالمرض، والله أعلم.

٩٣١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عمر وعمران بن الحكم وابن الزبير أفتوا ابن خزاعة المخزومي، وأنه صرع ببعض طريق مكة وهو محرم أن يتداوى بما لا بُدَّ له منه ويفتدي، فإذا صنع اعتمر فحل من إحرامه، وكان عليه أن يحج عاماً قابلاً ويهوي. [أخرجه مالك (٣٦١/١)]

٩٣٢- أخبرنا مالك، عن أيوب السخثاني، عن رجل من أهل البصرة كان قديماً أنه قال: خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كبرت فجلدي فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما والناس، فلم يُرخص لي أحدٌ في أن أجل فأقمت على ذلك الماء سبعة أشهر، ثم حلت بعمره. [أخرجه مالك (٣٦١/١)]

٩٣٣- أخبرنا إسماعيل ابن علية، عن رجل كان قديماً وأخسبه قد سمأه، وذكر نسبه وسمى الماء الذي أقام به الدثنة وحدث شيبها بمعنى حليصه مالمك. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٤٣/٤)]

٩٣٤- أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة أنها كانت تقول: المحرم لا يحل إلا التبت. [أخرجه مالك (٣٦١/١)]

قال الشافعي: وسواء في هذا كله أي مرض ما كان، وسواء ذهب عقله فيما لم يذهب، وإن اضطر إلى دواء يداوي به دوي، وإن ذهب عقله فدى عنه فدية ذلك الدواء.

فإن قال قائل: كيف أمرت الذاهب العقل أن يفتدي عنه والقلم مرفوع عنه في حال تلك؟

قيل له: إن شاء الله إنما يداويه من يعقل والفدية لازمة بأن فاعلها يعقل وهي على المداي له في ماله إن شاء ذلك

فإن قال قائل: فكيف بما روي عن عمر من هذا؟

قيل له: على معنى ما قلت إن شاء الله، وذلك أنه قال لسائله: اعمل ما يعمل المعتمر، ولم يقل له: إنك معتمر، وقال له: احجج قابلاً وأهد، ولو انقلب إحرامه عمرة لم يكن عليه حج، وكان مدركاً للعمرة، وفي أمره وأمرنا بإياه بحج قابل دلالة على أن إحرامه حج، وأنه لا ينقلب عمرة، ولو انقلب عمرة لم يحز أن تأمره بحج قابل قضاء وكيف يقضي ما قد انقلب عنه؟ ولكن أمره بالقضاء؛ لأنه فائت له، وقد جاء من فاته الحج فسأل عمر وهو ينحر ولا أشك إن شاء الله تعالى أن قد دخل الحرم قبل طلوع الفجر من ليلة النحر، فلو كان حجّه صار عمرة حين طلع الفجر من ليلة النحر، وكان الحج فائتاً لأمره عمر أن يخرج بنفسه إلى الحل فيلبي منه، ولكنه كما وصفت إن شاء الله لا كقول من قال صار عمرة، وإنما قول من قال صار عمرة بغلظ إلى قوله يعني صار عمله عمرة وسقط بعض عمل الحج إذا فاتت عرفته، ولو كان صار عمرة أجراً عنه من عمرة الإسلام وعمرة لو نذرها فنوها عند فوت الحج له وهو لا يجزي من واحد منهما.

ومن أحرّم بحج فحسب عن الحج مريض أو ذهاب عقل أو شغل أو توان أو خطأ عدو، ثم أفاق من المرض في حين يقدر على إتيان البيت لم يحلل من شيء من إحرامه حتى يصل إلى البيت؛ فإن أدرك الحج عامه الذي أحرّم فيه لم يحلل إلى يوم النحر، وإن فاته حج عامه الذي أحرّم فيه حل إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وحلق أو قصر؛ فإن كان إهلاله بحج فادركه، فلا شيء عليه، وإن كان إهلاله بحج، ففاته خرج منه بعمل عمرة وعليه حج قابل أو بعد ذلك، وما استيسر من الهدي، وإن كان قارناً فادرك الحج، فقد أدركه والعمرة؛ فإن فاته الحج حج بالطواف والسعي والحلق أو التقصير، وكان عليه أن يهل بحج وعمرة مقرونين لا يزيد على ذلك شيئاً كما إذا فاته صلاة أو صوم أو عمرة أمرناه أن يقضي ذلك بمثله لا يزيد على قضائه شيئاً غيره، وإذا فاته الحج فجاء بعد عرفة لم يقم بمنى، ولم يعمل من عمل الحج شيئاً، وقد خرج من عمل الحج مفرداً كان أو قارناً بعمل عمرة من طواف وسعي وحلق أو تقصير وحج قابل أحب إلينا؛ فإن أخر ذلك فآذاه بعد أجراً عنه كما يؤخر حجة الإسلام بعد بلوغه أعواماً فيؤذيها عنه متى آذاه، وإن اضطر قبل الإحلال إلى شيء مما عليه فيه فدية إذا كان محرماً أو أصابه فعلية فدية، وكان إذا لم يصل إلى البيت كامل الإحرام قبل فوت الحج ويعده يجب عليه الفدية فيما فيه فدية والفساد فيما فيه فساد لا يختلف ذلك؛ لأن الإحرام قائم عليه، ولو كان ممن ينهب إلى أن المريض يهل بهدي يبعث به فيبعث بهدي ونحر أو ذبح عنه، وحل كان كمن حل، ولم يبعث بهدي، ولم ينحر، ولم ينبح عنه حراماً بماله،

ولو رجع إلى بلده رجع حراماً بماله، ولو صح، وقد بعث بهدي فمضى إلى البيت من فوره ذلك، وقد ذبح الهدي لم يحز ذلك الهدي عنه من شيء وجب عليه في إحرامه فدية حج ولا عمرة؛ لأنه ذبحه عملاً لا يلزمه.

ولو أدرك الهدي قبل أن ينبح فحسبه كأن ذلك له ما لم يتكلم بإيجابه، ولو أدرك الهدي قبل أن ينحر أو ينبح، وقد أوجبه بكلام يوجبه، كان واجباً أن ينبح، وكان كالمسألة الأولى، وكان كمن أوجبه تطوعاً، وكان كمن اعتق عن شيء لم يلزمه فيه العتق فاعتق ماض تطوعاً، ولو لم يوجب الهدي بكلام وبعث به فادركه قبل أن ينبح كان مالا من ماله، ولو لم يوجبه بكلام وقلده وأشعره وبعث به فادركه قبل أن ينبح فمن قال نيته في هديه وتحليله وتقليده وإعلامه أي علامات الحج أعلمه يوجبه عليه كأن كالكلام به، ومن قال: هذا القول أشبه أن يفرق بين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين الله تعالى وبين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين الآخرين، فلم يوجب عليه للآخرين إلا ما تكلم به، ولم يلزمه فيما بينه وبينهم إلا ما تكلم به مما يكون فيه الكلام، وقال فيما بينه وبين الله عز وجل تجزيه النية والعمل كما تجزيه في الصلاة والصوم والحج، ولم يتكلم بفرض صلاة مكتوبة ولا صوم ولا حج إلا أنه نواه وعمله، والمكي يهل بالحج من مكة أو الحل من ميثاق أو غير ميثاق، ثم يمرض أو يغلب على عقله أو يفوته الحج بأي وجه ما كان مثل الغريب لا يزال يهل بطواف وسعي وحلق أو تقصير، ويكون عليه حج بعد حجّه الذي فاته، وأن يهدي ما استيسر من الهدي شاء.

٥١- باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض

ولا غلبة على العقل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من فاته الحج لا يحصر العدو ولا مجوساً مريض ولا ذهاب عقل بأي وجه ما فاته من خطأ عدو أو إبطاء في مسيره أو شغل أو توان فسواء ذلك كله، والمريض والذاهب العقل يفوته الحج يجب على كل الفدية والقضاء والطواف والسعي والحلق أو التقصير، وما وجب على بعضهم وجب على كل، غير أن المتواني حتى يفوته الحج أتم إلا أن يغفر الله عنه.

فإن قال قائل: فهل من أثر فيما قلت؟

قلت: نعم، في بعضه وغيره في معناه.

٩٣٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: مَنْ

العمرة، وكل صلاة وصوم كان له المقام فيها كان عليه أن يقيم فيها حتى يكملها إذا كانت مما يلزمه بكل حال، وخالفنا بعض الناس وبعض مكثينا في محسوس عن الحج بمرض، فقالوا هو والمحصر بعد، ولا يفترقان في شيء، وقال ذلك بعض من لقيت منهم، وقال يبعث المحصر بالهدي، ويواعدة المبعوث بالهدي معه يوماً يذبحه فيه عنه، وقال بعضهم يحتاط يوماً أو يومين بعد موعده، ثم يحلق أو يقصر، ثم يحل ويعود إلى بلده وعليه قضاء إحرامه الذي فاتته، وقال بعض مكثينا كما فاتته لا يزيد عليه، وقال بعض الناس بل إن كان مهلاً بحج قضى حجاً وعمرة؛ لأن إحرامه بالحج صار عمرة واحسبه.

قال: فلن كان قارناً فحجاً وعمرة؛ لأن حجّه صار عمرة.

وإن كان مهلاً بعمرة قضى عمرة، وقال لي بعض من ذهب إلى هذا القول: لا تخالفك في أن آية الإحصار نزلت في الحديبية، وأنه إحصار عدو، أفرأيت إذن الله تعالى للمحصر بما استيسر من الهدى؟ ثم من رسول الله ﷺ الذبح والإحلال كيف لم يجعل المحصر بالمرض قياساً على المحصر بالعدو أن تحكم له حكمك له؟

قلت: له الأصل على الفرض إتمام الحج والعمرة لله والرخصة في الإحلال للمحصر بعدو، قلنا في كل بأمر الله عز وجل، ولم نعد بالرخصة موضعها كما لم نعد بالرخصة المسح على الخفين، ولم نجعل عمامة ولا قفازين قياساً على الخفين، فقال: فهل يفترق الحصائر بالعدو والمرض؟

قلت: نعم، قال وابن؟

قلت: المحصر بعدو خائف القتل على نفسه إن أقدم عليه وغير عالم بما يصير إليه منه إذا أقدم عليه، وقد رخص لمن لقي المشركين أن يتحرّف للقتال أو يتحيز إلى فتنة، فإذا فارق المحصر موضعه راجعاً صار إلى حال أحسن من حاله في التقدّم والمقام لمزاولة الخوف إلى الأمن والمريض ليس في شيء من هذه المعاني، لا هو خائف بشراً ولا صائر بالرجوع إلى أمن بعد خوف ولا حال يتقل عنه إلا رجاء البرّ والذي يرجوه في تقدّمه رجاءه في رجوعه ومقامه حتى يكون الحال به معتدلاً له في المقام والتقدّم إلى البيت والرجوع، فالمرضى أولى أن لا يقاس على المحصر بعدو، من العمامة والقفازين والبرقع على الخفين، ولو جاز أن يجهل ما وصفنا من الأصل في إتمام الحج والعمرة، وأن المستثنى المحصر بعدو، قلنا الحيس ما كان كالعدو جاز لنا لو ضلّ رجل طريقاً أو أخطأ عدداً حتى يفوته الحج أن يحلّ، فقال بعضهم، إننا إنما اعتمدنا في هذا على الشيء رويناه عن ابن مسعود وبه قلنا.

قلت لو لم يخالفه واحد ممن سمينا إننا قلنا بقوله أما كنت

أدرك ليلة النحر من الحاج فوقف بحيال عرفة قبل أن يطلع الفجر، فقد أدرك الحج، ومن لم يدرك عرفة فوقف بها قبل أن يطلع الفجر، فقد فاتته الحج فليأت الثبوت فليطّف به سبعا وليطّف بين الصفا والمروة سبعا، ثم ليحلق أو يقصر إن شاء، وإن كان معه هدي فليخرجه قبل أن يحلق، فإذا فرغ من طوافه وسبغ فليحلق أو يقصر، ثم ليصرّج إلى أهله؛ فإن أدركه الحج قابلاً فليحجّج إن استطاع ولتهدي في حجه؛ فإن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٤)]

٩٣٦- أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالطبقة من طريق مكة أضلّ راحله، وأنه قدّم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له، فقال له: اصنع كما يصنع المعتور، ثم قد خللت، فإذا أدركك الحج قابلاً حج وأهد ما استيسر من الهدي. [أخرجه مالك (٣٨٣/١)]

٩٣٧- أخبرنا مالك، عن نافع، عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء وعمر بن الخطاب ينحر هديه، فقال له: عمر اذهب فطّف، ومن معك وانحروا هدياً إن كان معكم، ثم اخلقوا أو قصروا، ثم ارجعوا، فإذا كان قابلاً حجوا وأهدوا ﴿فمن لم يجد قصيماً ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾. [أخرجه مالك (٣٨٣/١)]

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ، وفي حديث يحيى عن سليمان دلالة على عمر أنه يعمل عمل معتبر لا أن إحرامه عمرة، وإن كان الذي يفوته الحج قارناً حجاً قارناً وهدى هدياً لفوت الحج وهدى للقران، ولو أراد المحرم بالحج إذا فاتته الحج أن يقيم إلى قابل محرماً بالحج لم يكن ذلك له، وإذا لم يكن ذلك له فهذا دلالة على ما قلنا من أنه لا يكون لأحد أن يكون مهلاً بالحج في غير أشهر الحج؛ لأن أشهر الحج معلومات لقول الله عز وجل ﴿الحج أشهر معلومات﴾ فاشبه، والله أعلم أن يكون حظر الحج في غيرها.

فإن قال قائل: فلم تمقل أنه يقيم مهلاً بالحج إلى قابل؟

قيل: لما وصفت من الآية والأثر عن عمر وابن عمر، وما لا أعلم اختلفوا فيه، وفي هذا دلالة على أنه لو كان له أن يقيم محرماً بالحج إلى أن يحج قابلاً كان عليه المقام، ولم يكن له الخروج من عمل يقدر على المقام فيه حتى يكمله؛ لأننا رأينا كذلك

عجوجاً به؟

قال: ومن أين؟

قلت: ألسنا وإنكم نزعتم أن رجلين من أصحاب النبي ﷺ لو اختلفا؛ فكان قول أحدهما أشبه بالقرآن كان الواجب علينا أن نصير إلى أشبه القولين بالقرآن فقولنا أشبه بالقرآن بما وصفت لك، أو رأيت لو لم نستدل على قولنا وقولك بالقرآن، وكان قولنا أصح في الابتداء والمتعقب من قولك أكان قولنا أولى أن يذهب إليه؟

قال: بلى، إن كان كما تقول.

قلت: فهو كما أقول ومعنا ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ وثلاثة أكثر عدداً من واحد، قال فأين هو أصح؟

قلت: أرأيت إذا مرض فأمرت أن يبعث بهدي، ويواعده يوماً يذبح فيه عنه الهدي، ثم يملئ أو يقصر ويحل الست قد أمرته بأن يحل وأنت لا تدري لعل الهدي لم يبلغ محله وأنت تعيب على الناس أن يأمروا أحداً بالخروج من شيء لزمهم بالظنون؟

قال: فإننا لا نقول بظن، ولكن بالظاهر.

قلت: الظاهر في هذا ظن، ولو خرج الظاهر في هذا من أن يكون ظناً كنت أيضاً متناقض القول فيه قال: ومن أين؟

قلت: إذا كان الحكم في أمرك المريض بالإحلال بالموعود بذبح الهدي، وكان الظاهر عندك أنه قد حل بهذه المدة فكيف زعمت أنه إن بلغه أن الهدي عطب أو ضل أو سرق، وقد أمرته بالإحلال فحل وجامع وصاد.

قال: يكون عليه جزاء الصيد والفدية ويعود حراماً كما كان.

قلت: وهكذا لو بعث الهدي عشرين مرة وأصابه مثل هذا قال؟ نعم.

قلت: أفلمست قد أجمعت له الإحلال، ثم جعلت عليه الفدية فيما أجمعت له والفساد فيه وجعلته في موضع واحد حلالاً أياماً وحراماً أياماً؟ فأي قول أشد تناقضاً وأولى أن يترك من هذا؟ وأي شيء يؤخذ من قول أولى أن تردّ العقول من هذا؟ وقال أيضاً في الرجل نفوته عرفة ويأتي يوم النحر، فقال كما قلنا بطوف ويسعى ويحل أو يقصر وعليه حجّ قائل، ثم خالفنا، فقال: لا هدي عليه، وروى فيه حديثاً عن عمر أنه لم يذكر فيه أمر بالهدي قال وسألت زيد بن ثابت بعد ذلك بعشرين سنة، فقال كما قال عمر: وقال: قد رويتنا هذا عن عمر.

قال: فإلى قول من ذهبتم؟

فقلت: رويتنا عن عمر مثل قولنا من أمره بالهدي.

قال: رويتموه منقطعاً وحديثنا متصل.

قلنا: فحديثك المتصل يوافق حديثنا عن عمر ويزيد عليه الهدي، والذي يزيد في الحديث أولى بالحفظ من الذي لم يأت بالزيادة عندنا وعندك قال: لا أثبت لك بالحال عن عمر منقطعاً، فهل ترويه عن غير عمر؟

قلنا: نعم عن ابن عمر كما قلنا متصلاً قال: فكيف اخترت ما رويت عن ابن عمر على ما رويتنا عن عمر؟

قلنا: رويتنا عن عمر مثل روايتنا عن ابن عمر، وإن لم يكن متصلاً قال أفذهبت فيما اخترت من قول ابن عمر إلى شيء غير تقليد ابن عمر، فيكون لنا تقليد عمر على ابن عمر؟

فقلت له: نعم ذهبت إلى ما يلزمك أنت خاصة أكثر مما يلزم الناس حتى يكون عليك ترك قولك لقولنا قال وأين؟

قلت له: زعمت أن الحائض إذا لم تطهر إلى عرفة وهي معتمرة رفضت العمرة وأهلت بالحج وأهراقت لرفض العمرة دمًا، وكان عليها قضاؤها، ثم قلتم هذا فيمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين قال: قد قلته في الحائض وفيمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين، ثم شككت في الرجال المعتمرين وأنا ثابت على الحائض بما رويتنا فيها.

فقلت له: ولم شككت هل كان عليها أن تهريق دمًا عندك إلا لفوت العمرة؟

قال: فإن قلت ليس لفوت العمرة؟

قلت: فقل ما شئت قال لخروجها من العمرة بلا فوت؛ لأنها لو شاءت أقامت على العمرة.

قلت: فما تقول إن لم يرهقها الحج فأرادت الخروج من العمرة بدم تهريقه، ثم تحج وتقضي العمرة؟ قال: ليس ذلك لها.

قلت: فهل أمرتها بالخروج من العمرة إلا بفوتها عندك وهي لو أقامت على العمرة لم يكن عليها شيء والحاج عندك إذا فاتته الحج لم يكن له المقام على الحج، وكان قد خرج منه قبل يكمله كما خرجت الحائض من العمرة قبل تكملها فلم جعلت على الحائض دمًا لخروجها قبل إكمال الإحرام الذي لزمها، ولم تجعل ذلك على الحاج، وقد خرج منه قبل إكمال الإحرام الذي لزمه واجتماعاً في هذا المعنى، وفي أنهما يقضيان ما خرجا منه فكيف فرقتهما بينهما في الدم؟ وقلتم عن ابن عمر إن رجلاً لو كان عليه صوم من شهر رمضان فنتسه إلى أن يأتي رمضان آخر فصامه أنه يصوم بعده ما عليه من الشهر لرمضان الذي نسي، ويتصدق عن كل يوم على مسكين؛ لأنه لم يأت بالصوم في

موضع، فالحاج يفوته الحج في مثل معناه وأولى أن تقولوا به فيه، وخالفنا أيضاً، فقال: إن كان الذي فاتته الحج مفرداً بالحج فعليه حج وعمره، وإن كان قارناً فعليه حج وعمرتان.

فقلت له: أقلت هذا خبراً أم قياساً؟ فلم يذكر خبراً نراه ولا عنده هو إذا أنصف حجة قال قياساً.

قلنا: فعلى أي شيء قسته؟

قال: إن عمر قال اعمل ما يعمل المعتزم، فدل هذا على أن حجه صار عمره.

فقلت له: لما لم يكن يخرج من الإحرام إلا بطواف وسعي في حج كان أو عمره، وكان الطواف والسعي كمال ما يخرج به من العمرة، وعرفة والجمار ومنى والطواف كمال ما يخرج به من الحج؛ فكان إذا فاتته عرفة لا حج له ولا عمل عليه من عمل الحج فيقبل أخرج بأقل ما يخرج به من الإحرام، وذلك عمل معتبر لا أن حجه صار عمره أرايت لو كانت عليه عمرة واجبة فنوى بهذا الحج عمره، ففاته أيقضي العمرة الواجبة عنه؟

قال: لا؛ لأنه عقده حجاً.

قلت: فإذا عقده حجاً لم يصير عندك عمرة تجزي عنه؟

قال: لا.

فقلت: فمن أين زعمت أنه عمرة وهو لا يجزي عنه من عمرة واجبة، ولو ابتدأ بإحرامه ابتداء العمرة الواجبة عليه؟

وقلت له: ولو كان صار عمره كان أبعد لقولك أن لا تقول عليه حج ولا عمرة؛ لأنه قد قضى العمرة، وإنما فاتته الحج، فلا يكون عليه حج وعمره، فقال: إنما قلته؛ لأن الحج تحول عمره، ففاته لما فاتته الحج.

فقلت له: ما أعلمك تورّد حجة إلا كانت عليك أرايت إحرامه بالحج متى صار عمره؟

قال بعد عرفة.

قلت: فلو ابتدأ الإحرام بعد عرفة بعمره أليكون غير محرم بها أو محرماً يجزيه العمل عنها، ولا يقضيها؟

قال: فنقول ماذا؟

قلت: أيهما قلت فقد لزمك ترك ما احتججت به.

قال: فذع هذا.

قلت: أناؤليك متبينة.

قال: وكيف؟

قلت: رويت عن عمر أنه أمر من فاتته الحج يطوف ويسعى ويقصر أو يخلئ ويحج قابلاً، وقلت له كان عليه هدي أمره به، وردت روايتنا عنه أنه أمر بالهدي.

فإن قلت: هي مقطوعة فكيف إذا كان في روايتك عنه أنه أمره بحج قابل، ولم يأمره بعمره، فلم لا تقول: لا عمرة عليه أتباعاً لقول عمر وزيد بن ثابت وروايتنا عن ابن عمر؟ ما أعلمك إلا قصدت قصد خلافهم معاً، ثم خالفتهم بحال.

فقلت: لرجل فاتته الحج؛ عليك عمرة وحج وهل رأيت أحداً قط فاتته شيء؛ فكان عليه قضاء ما فاتته وآخر معه؟ والآخر ليس الذي فاتته؛ لأن الحج ليس عمرة والعمره ليست بحج.

٥٢- باب هدي الذي يفوته الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في المحصر بعدو يسوق هدياً واجباً أو هدي تطوع، ينحر كل واحد منهما حيث أحصر، ولا يجزي واحد منهما عنه من هدي الإحصار؛ لأن كل واحد منهما وجب عليه الواجب بوجوبه والتطوع بإيجابه، قبل أن يلزمه هدي الإحصار، فإذا أحصر فعليه هدي سواهما يخل به، فأما من فاتته الحج بمرض أو غيره، فلا يجزيه الهدي حتى يبلغ الحرم.

٥٣- باب الغسل لدخول مكة

قال الشافعي: وإذا اغتسل رسول الله ﷺ عام الفتح لدخول مكة وهو حلال يصيب الطيب، فلا أراه إن شاء الله ترك الغتسال ليدخلها حراماً وهو في الحرم لا يصيب الطيب.

٩٣٨- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة. [أخرجه مالك (١/٣٢٢)]

قال الشافعي: واجب الغسل لدخول مكة، وإن تركه تارك لم يكن عليه فيه فدية؛ لأنه ليس من الغسل الواجب.

٥٤- باب القول عند رؤية البيت

٩٣٩- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وتكرمه ممن حجه أو غنمته تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً. [أخرجه البيهقي (٥/٧٣)]

٩٤٠- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج قال حدثت، عن يقسم مولى عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال: ترفع الأيدي في الصلاة، وإذا رأى البيت، وعلى الصفا والمروة وعشية عرفة ويجمع وعند

الْجَمْرَتَيْنِ، وَعَلَى الْمَيْتِ.

٩٤١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ حِينَ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ فَحِينَ رَأَى بِالسَّلَامِ. [أخرجه البيهقي (٧٣/٥)]

قال الشافعي: فاستحب للرجل إذا رأى البيت أن يقول ما حكيت، وما قال: من حسن أجزاءه إن شاء الله تعالى.

٥٥- باب ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة

٩٤٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ لَمْ يَلَوْ، وَلَمْ يَخْرُجْ. [أخرجه البيهقي (٧٧/٥)]

قال الشافعي رحمه الله: لم يبلغنا أنه حين دخل مكة لوى شيء ولا عرج في حجه هذه ولا عمرته كلها حتى دخل المسجد ولا صنع شيئاً حين دخل المسجد لا ركع ولا صنع غير ذلك حتى بدأ بالبيت فطاف هذا أجمع في حجه، وفي عمرته كلها.

٩٤٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ فِيمَنْ قَدِمَ مُعْتَمِراً فَقَدِمَ الْمَسْجِدَ لَأَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَلَا يَمْنَعُ الطَّوْفَ، وَلَا يُصَلِّي تَطَوُّعاً حَتَّى يَطُوفَ، وَإِنْ وَجَدَ النَّاسَ فِي الْمَكْتُوبَةِ فَلْيُصَلِّ مَعَهُمْ، وَلَا أَحِبُّ أَنْ يُصَلِّي بَعْدَهَا شَيْئاً حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَإِنْ جَاءَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَا يَجْلِسُ، وَلَا يَنْتَظِرُهَا وَلِيَطُوفَ؛ فَإِنْ قَطَعَ الْإِمَامُ طَوَافَهُ فَلْيَتِمَّ بِهِ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٥٦/٤)]

٩٤٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَلَا أَرْكُعُ قَبْلَ تِلْكَ الْمَكْتُوبَةِ إِنْ لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ رَكَعَتَيْنِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا رَكَعْتِي الصُّبْحِ إِنْ لَمْ تَكُنْ رَكَعْتَهُمَا فَاَرَكَعْتَهُمَا، ثُمَّ طَفَّ؛ لِأَنَّهُمَا أَكْظَمُ شَأْنًا مِنْ غَيْرِهِمَا. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٥٦/٤)]

٩٤٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: الْمَرْأَةُ تَقْدُمُ نَهَاراً؟ قَالَ: مَا أَبَالِي إِنْ كَانَتْ مُسْتَوْرَةً أَنْ تَقْدُمَ نَهَاراً. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٥٦/٤)]

قال الشافعي: وما قال عطاء كله أخذ لموافقة السنة، فلا أحب لأحدٍ قدر على الطواف أن يبدأ بشيء قبل الطواف إلا أن يكون نسي مكتوبةً فيصليها أو يقدم في آخر مكتوبةً فيخاف فوتها فيبدأ بصلاها أو خاف فوت ركعتي الفجر فيبدأ بهما أو نسي الوترَ فليبدأ به، ثم يطوف، فإذا جاء، وقد منع الناس الطواف ركعتين لدخول المسجد إذا منع الطواف؛ فإن جاء، وقد أقيمت الصلاة بدأ بالصلاة، فإن جاء، وقد تقاوت إقامة الصلاة بدأ بالصلاة والرجال والنساء فيما أحسب من التعجيل حين يقدمون ليلاً سواء.

وكذلك هم إذا قدموا نهراً إلا امرأة لها شباب ومنظر، فإني أحب لتلك تؤخر الطواف حتى الليل ليستر الليل منها.

٥٦- باب من أين يبدأ بالطواف؟

٩٤٦- أَخْبَرَنَا الرُّبَيْعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَإِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ رَأَى بَدَأَ فَاَسْتَلَمَ الْحَجَرَ، ثُمَّ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ قَرْمَلٍ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَمَشَى أَرْبَعَةً، ثُمَّ أَتَى الْمَقَامَ فَصَلَّى خَلْفَهُ رَكَعَتَيْنِ. [أخرجه البيهقي (٨٣/٥)]

٩٤٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يُلَبِّي الْمُعْتَمِرُ حِينَ يَفْتِشُ الطَّوْفَ مُسْتَلِماً أَوْ غَيْرَ مُسْتَلِماً. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٦٤/٤)]

قال الشافعي: لا اختلاف أن حد مدخل الطواف من الركن الأسود، وأن إكمال الطواف إليه، وأحب استلامه حين يدخل الرجل الطواف؛ فإن دخل الطواف في موضع، فلم يحاذِ بالركن لم يعتد بذلك الطواف، وإن استلم الركن بيده من موضع، فلم يحاذِ الركن لم يعتد بذلك الطواف بحال؛ لأن الطواف على البدن كله لا على بعض البدن دون بعض، وإذا حاذى الشيء من الركن بيده كله اعتد بذلك الطواف.

وكذلك إذا حاذى شيء من الركن في السابغ، فقد أكمل الطواف، وإن قطعه قبل أن يحاذي شيء من الركن، وإن استلمه، فلم يكمل ذلك الطواف.

٥٧- باب ما يقال عند استلام الركن

٩٤٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرْتُ أَنَّ

يُغْضَرُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقُوسُ إِذَا اسْتَلَمْنَا الْحَجَرَ؟ قَالَ قُولُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ لِمَانَا بِاللَّهِ وَتَضَرُّعًا بِمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٧/٤)]

قال الشافعي رحمه الله: هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف، ويقول كلما حاذى الركن بعد الله أكبر ولا إله إلا الله، وما ذكر الله به وصلى على رسوله فحسن.

٥٨ - باب ما يفتح به الطواف، وما يستلم من الأركان

قال الشافعي: وأحب أن يفتح الطائف الطواف بالاستلام، وأحب أن يقتل الركن الأسود، وإن استلمه بيده قبل يده وأحب أن يستلم الركن اليماني بيده ويقلها، ولا يقلها؛ لأنني لم أعلم أحداً روى عن النبي ﷺ أنه قبل إلا الحجر الأسود، وإن قبله، فلا بأس به، ولا أمره باستلام الركنين اللذين يليان الحجر الأسود، ولو استلمهما أو ما بين الأركان من البيت لم يكن عليه إعادة ولا فدية إلا أنني أحب أن يقتدى برسول الله ﷺ.

٩٥٣ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: طَفَعْتُ مَعَ طَاوُسٍ، فَلَمْ يَسْتَلِمْ شَيْئاً مِنَ الْأَرْكَانِ حَتَّى فَرَّخَ مِنْ طَوَافِهِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٣، ٥٢/٤)]

٥٩ - الركنان اللذان يليان الحجر

٩٥٤ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَيعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَمْسُحُ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا، وَيَقُولُ: لَا يَنْفِي لِيَنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْهُ مَهْجُورًا، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: "لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ". [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٤/٤)]

قال الشافعي: الذي فعل ابن عباس أحب إلي؛ لأنه كان يرويه عن النبي ﷺ، وقد رواه عمر عن رسول الله ﷺ، وليس ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر الأسود يدل على أن منهما مهجوراً، وكيف يهجر ما يطاف به؟ ولو كان ترك استلامهما هجراناً لما كان ترك استلام ما بين الأركان هجراناً لها.

٦٠ - باب استحباب الاستلام في الوتر

٩٥٥ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسَدِ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَلَمَّ الرُّكْنَ إِلَّا أَنْ يَرَاهُ خَالِيًا، قَالَ: وَكَانَ إِذَا اسْتَلَمَهُ قَبْلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَسَجَدَ عَلَيْهِ عَلَى أَثَرِ كُلِّ تَقْيِيلَةٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٢/٤)]

قال الشافعي: وأنا أحب إذا أمكنني ما صنع ابن عباس من السجود على الركن؛ لأنه تقبيل وزيادة سجد لله تعالى، وإذا استلمه لم يدع تقبيله، وإن ترك ذلك تارك، فلا فدية عليه.

٩٥٦ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَلَمُوا هَذَا لَنَا خَاسِمًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة"

٩٥٧ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ جَاءَ يَوْمَ التَّوْبَةِ مُسْبِدًا رَأْسَهُ فَقَبِلَ الرُّكْنَ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَبْلَهُ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَبْلَهُ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٩١٢)]

البيهقي (٧٥/٥)

٩٥٨ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ إِلَّا أَنْ يَرَاهُ خَالِيًا، قَالَ: وَكَانَ إِذَا اسْتَلَمَهُ قَبْلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَسَجَدَ عَلَيْهِ عَلَى أَثَرِ كُلِّ تَقْيِيلَةٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٢/٤)]

٩٥٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ جَاءَ يَوْمَ التَّوْبَةِ مُسْبِدًا رَأْسَهُ فَقَبِلَ الرُّكْنَ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَبْلَهُ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَبْلَهُ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٩١٢)]

٩٦٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قُلْتُ

[٥٩/٤]

اليمني؟

قيل له: إن شاء الله روي أن رسول الله ﷺ قبل الركن، وأنه استلم الركن اليمني ورأينا أهل العلم يقبلون هذا ويستلمون هذا.

فإن قال: فلو قبله مقبل؟

قلت: حسن وأي البيت قبل فحسن غير أننا نأمر بالاتباع، وأن نفعل ما فعل زيادة رسول الله ﷺ والمسلمون؛ فإن قال: فكيف لم تأمر باستلام الركنين اللذين يليان الحجر؟ قلنا لا لا نعلم النبي ﷺ استلما ورأينا أكثر الناس لا يستلمونهما.

فإن قال: فلما نرى ذلك.

قلنا: الله أعلم أما الحجة في ترك استلما فهي كثرة استلام ما بقي من البيت، قلنا نستلم ما روي رسول الله ﷺ يستلمه دون ما لم ير يستلمه، وأما العلة فيهما فنرى أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم فكانا كسائر البيوت إذا لم يكونا مستوفيا بهما البيت؛ فإن مسحهما رجل كما مسح سائر البيوت فحسن.

٩٦٠- أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني موسى

بن عبيدة الرضوي، عن محمد بن كعب القرظي أن ابن عباس كان يمسح على الركن اليمني والحجر، وكان ابن الزبير يمسح على الأركان كلها، ويقول: لا ينبغي لبيت الله أن يكون شيئا منه مهجورا، وكان ابن عباس يقول: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٤/٤)]

قال الشافعي: كان ابن عباس يغبر عن رسول الله ﷺ استلام الركن اليمني والحجر دون الشاميين.

وبهذا نقول وقول ابن الزبير لا ينبغي أن يكون شيئا من بيت الله مهجورا، ولكن لم يدع أحد استلام الركن هجرة لبيت الله تعالى، ولكنه استلم ما استلم رسول الله ﷺ وأمسك عما أمسك رسول الله ﷺ عن استلامه، وقد ترك استلام ما سوى الأركان من البيت، فلم يكن أحد تركه على أن هجر من بيت الله شيئا.

٩٦١- أخبرنا سعيد بن سالم، عن أبي مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة قال: ذكر ابن طائوس قال: كان لا يدع الركنين أن يستلما. قال: لكن أفضل منه كان يدعهما أبوه.

[أخرجه عبد الرزاق (٨٩٠٥)، البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٤/٤)]

قال الشافعي: أحب الاستلام في كل وتر أكثر مما استحب في كل شفع، فإذا لم يكن زحام أحببت الاستلام في كل طواف.

٦١- الاستلام في الزحام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب الاستلام حين ابتدئ بالطواف بكل حال وأحب أن يستلم الرجل إذا لم يؤذ، ولم يؤذ بالزحام ويدع إذا أذى أو أذى بالزحام، ولا أحب الزحام إلا في بدء الطواف، وإن زاحم، ففي الآخرة وأحب النبي ﷺ قال لعبد الرحمن: أصبت أنه وصف له أنه استلم في غير زحام وترك في زحام؛ لأنه لا يشبه أن يقول له أصبت في فعل وترك إلا إذا اختلف الحال في الفعل وترك، وإن ترك الاستلام في جميع طوافه وهو يمكنه أو استلم وهو يؤذي ويؤذى بطوافه لم أحبه له ولا فدية ولا إعادة عليه.

٩٥٧- أخبرنا سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس أنه قال: إذا وجدت على الركن زحاما فأنصرف ولا تقف. [أخرجه البيهقي (٨٠/٥)، (٨١)]

٩٥٨- أخبرنا سعيد بن سالم، عن عمر بن سعيد بن أبي حسين، عن مثنوي بن أبي سليمان، عن أنه قال: كانت عند عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها فدخلت عليها مولاة لها، فقالت لها: يا أم المؤمنين طفت بالبيت سبعا واستلمت الركن مرتين أو ثلاثا، فقالت لها عائشة: لا أجرك الله لا أجرك الله تدافعين الرجال؟ ألا كبرت ومزرت. [أخرجه البيهقي (٨١/٥)].

٩٥٩- أخبرنا سعيد، عن عثمان بن يقسم الربي، عن عائشة بنت سعد أنها قالت: كان أبي يقول لنا: إذا وجدت من فرجة من الناس فاستلمن ولا فكبرن وامضين. [أخرجه البيهقي (٨١/٥)]

فلما قالت عائشة أم المؤمنين وسعد أمر الرجال إذا استلم النساء أن لا يؤاحموهن ويمضوا عنهن؛ لأنني أكره لكل زحاما عليه وأحب إذا أمكن الطواف الاستلام أن يستلم الركنين الحجر واليمني ويستلما بيوه ويقبل يده، وأحب إذا أمكنه الحجر أن يقبله بيوه ويستلم اليمني بيده.

فإن قال قائل: كيف أمرت بتقبل الحجر، ولم تأمر بتقبيل

٦٢- القول في الطواف

قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِنِّي لَأَحِبُّ الْإِقْلَالَ مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّحْرَاءِ وَالْمَنَازِلِ، وَفِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مُنْسَكٍ إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَتَعُوذَ نَفْعَةُ الذِّكْرِ عَلَى الذِّكْرِ أَوْ يَكُونُ الْكَلَامُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاحِ أَمْرِهِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا فِي الصَّحْرَاءِ وَالْبُيُوتِ فَكَيْفَ قَرَّبَ بَيْتَ اللَّهِ مَعَ عَظِيمِ رَجَاءِ الثَّوَابِ فِيهِ مِنَ اللَّهِ؛ فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ مِنْ دَلِيلٍ مِنَ الْأَثَرِ عَلَى مَا قُلْتُ؟

قُلْتُ: نَعَمْ. مَا ذَكَرْتَ لَكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَاسْتَحَبَّ الْقِرَاءَةَ فِي الطَّوَافِ وَالْقِرَاءَةَ أَفْضَلَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ الْمَرْءُ.

[أخرجه عبد الرزاق (٨٩٦٣)، البيهقي (٨٤/٥)]

٦٤- باب الاستراحة في الطواف

قال الشافعي رحمه الله: لا بأس بالاستراحة في الطواف.

٩٦٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَا بِالِاسْتِرَاحَةِ فِي الطَّوَافِ، وَذَكَرَ الْاسْتِرَاحَةَ جَالِسًا. [أخرجه عبد الرزاق (٨٩٧٩)]

٦٥- الطواف راكباً

٩٦٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَبَّةِ الزُّدَّاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالنِّتَةِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ لِرَوَاةِ النَّاسِ وَأَشْتَرَفَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ النَّاسَ غَشَوُوهُ. [أخرجه مسلم (١٢٧٣)، أبو داود (١٨٨٠)،

السناني (٢٤١/٥)]

٩٦٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِمَحْجُوٍّ.

٩٧٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ يَثْلُثُ.

٩٧١- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالنِّتَةِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا فَقُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى

رَكَعَتَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٨٨/٤)]

٩٧٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْأَخْوَصِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَطُوفُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ وَطَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنِّتَةِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ

٦٣- باب إقلال الكلام في الطواف

٩٦٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: أَقْلُوا الْكَلَامَ فِي الطَّوَافِ، فَإِنَّمَا أَنْتُمْ فِي صَلَاةٍ. [أخرجه البيهقي (٨٥/٥)]

قال الشافعي: فذهب إلى استحباب قلة الكلام وقوله في صلاة في طاعة لا يجوز أن يكون فيها إلا بطهارة الصلاة؛ لأن الكلام يقطع الصلاة، ولو كان يقطعه عنده نهى عن قليله وكثيره.

٩٦٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: طَفَّتْ خَلْفَ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فَمَا سَمِعْتُ وَاحِدًا مِنْهُمَا مُتَكَلِّمًا حَتَّى فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٩٦٢)، البيهقي (٨٥/٥)]

٩٦٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ الْأَعْمُورِ قَالَ: طَفَّتْ مَعَ طَاوُسٍ وَكَلَّمْتُهُ فِي الطَّوَافِ فَكَلَّمْتَنِي. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٦٩/٤)]

٩٦٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْكَلَامَ فِي الطَّوَافِ إِلَّا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ مِنْهُ إِلَّا ذَكَرَ اللَّهَ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٩٦٧)، البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٦٩/٤)]

قال الشافعي: وبلغنا أن مجاهدًا كان يقرأ القرآن في الطواف.

قال الشافعي: وأنا أحب القراءة في الطواف، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ تَكَلَّمَ فِي الطَّوَافِ وَكَلَّمَ فَمَنْ تَكَلَّمَ فِي الطَّوَافِ، فَلَا يقطع الكلام طوافه، وذكر الله فيه أحب إلي من الحديث.

فإن قال قائل: فلم إذا اجتمعت الكلام في الطواف استحسنت إقلاله والإقبال على ذكر الله فيه؟

قال الشافعي رحمه الله: يعني رمل مضطباعاً.

قال الشافعي: والاضطباع أن يشتغل برداءه على منكبيه الأيسر، ومن تحت منكبه الأيمن حتى يكون منكبه الأيمن بارزاً حتى يكمل سبعة، فإذا طاف الرجل ماشياً لا علة به تمنعه الرمل لم أحب أن يدع الاضطباع مع دخوله الطواف، وإن تهيأ بالاضطباع قبل دخوله الطواف، فلا بأس، وإن كان في إزار وعمامة أحببت أن يدخلهما تحت منكبه الأيمن.

وكذلك إن كان مرتدياً بقميص أو سراويل أو غيره، وإن كان مؤثراً لا شيء على منكبيه فهو بادي المنكبين لا ثوب عليه يضطبع فيه، ثم يرمي حين يفتح الطواف؛ فإن ترك الاضطباع في بعض السبع اضطبع فيما بقي منه، وإن لم يضطبع بحال كرهته له كما أكره له ترك الرمل في الأطواف الثلاثة ولا فدية عليه ولا إعادة.

٩٧٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَلُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البيهقي (٨٣/٥)]

٩٧٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنْ سَبْعَةِ ثَلَاثَةِ أَطْوَافٍ خَبِياً لَيْسَ بَيْنَهُنَّ مَشْيٌ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٦٣/٤)]

٩٧٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَعَى فِي عُمَرِهِ كُلِّهِنَّ الْأَرْبَعِ بِأَلْيَتَيْهِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرَوَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ رَدَوْهُ فِي الْأُولَى وَالرَّابِعَةَ مِنَ الْحَدِيثِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٦٣/٤)]

٩٧٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَعَى أَبُو بَكْرٍ عَامَ حَجٍّ، إِذْ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ وَالْخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَرّاً يَسْعَوْنَ كَذَلِكَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٦٣/٤)]

قال الشافعي: والرمل الحب لا شدة السعي ثلاثة أطواف لا يفصل بينهن بوقوف إلا أن يقف عند استلام الركنين، ثم يمضي خبياً، فإذا كان زحاماً لا يمكنه معه أن يمشي؛ فكان إن وقف وجد فرجة وقف، فإذا وجد الفرجة رمل، وإن كان لا يطمع بفرجة لكثرة الزحام أحببت أن يصير حاشية في الطواف فيمكنه أن يرمي، فإنه إذا صار حاشية أمكنه أن يرمي، ولا أحب ترك الرمل، وإن كان إذا صار حاشية منعه كثرة النساء أن يرمي رمل إذا أمكنه الرمل، ومشى إذا لم يمكنه الرمل سجيّة مشيه، ولم أحب

راكباً من غير مريض، ولكنه أحب أن يُشْرِفَ لِلنَّاسِ لِيَسْأَلُوهُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ النَّاسِ، وَأَكْثَرُ مَا طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَلْيَتَيْهِ وَالصُّفَا وَالْمَرَوَةِ لِيَسْكُوَ مَا شَاءَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٨٩/٤)]

فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ بِأَلْيَتَيْهِ وَالصُّفَا وَالْمَرَوَةَ مَا شَاءَ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ، وَإِنْ طَافَ رَاكِباً مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَلَا فِدْيَةَ.

٦٦- بابُ الرُّكُوبِ مِنَ الْعَلَّةِ فِي الطَّوَافِ

قال الشافعي رحمه الله: ولا أكره ركوب المرأة في الطواف بين الصفا والمروة ولا حمل الناس إليها في الطواف بالبيت من علة، وأكره أن يركب المرأة الدابة حول البيت؛ فإن فعل فطاف عليها أجزاء.

قال الشافعي: فأخبر جابر عن النبي ﷺ أَنَّهُ طَافَ رَاكِباً، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ لِيَرَاهُ النَّاسُ فِي هَذَا دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَطْفِ مِنْ شَكْوَى وَلَا أَعْلَمَهُ اسْتَكَى ﷺ فِي حِجَّتِهِ تِلْكَ، وَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ طَافَ مَنْ شَكْوَى وَلَا أُدْرِي عَمَّنْ قَبْلَهُ، وَقَوْلُ جَابِرٍ أَوَّلَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ.

قال الشافعي: أما سبعة الذي طاف لمقدمه فعلى قدميه؛ لأن جابراً المحكي عنه فيه أنه رمل منه ثلاثة ومشى أربعة، فلا يجوز أن يكون جابر يحكي عنه الطواف ماشياً وراكباً في ربيع واحد، وقد حفظ عنه أن سبعة الذي ركب فيه في طوافه يوم النحر.

٩٧٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَهْجُرُوا بِالْإِفَاضَةِ وَأَفَاضَ فِي نِسَائِهِ لَيْلاً عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِهِ، وَاحْسِبْهُ قَالَ: وَيَقْبَلُ طَرَفَ الْحُجَّانِ. [أخرجه البيهقي (١٠١/٥)]

٦٧- بابُ الاضطباع

٩٧٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اضْطَبَعَ بِرِدَائِهِ حِينَ طَافَ. [أخرجه البيهقي (٧٩/٥)]

٩٧٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ لِيَسْعَى، ثُمَّ قَالَ لِمَنْ نُبْذِي الْآنَ مَنَاكِئَنَا، وَمَنْ نُرَائِي، وَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ؟ وَاللَّهِ عَلَى ذَلِكَ لَا سَعِينَ كَمَا سَعَى. [أخرجه البيهقي (٧٩/٥)]

فلو كان في غير مجمع فازدحم الناس لفتح باب الكعبة أو عارض الطواف حيث لا يؤذى بالوقوف من خلفه ويطمع أن يفرج له ما بين يديه أمرته أن يقف حتى يفرج ما بين يديه فيمكنه أن يرمّل ومتى أمكنه الرمل رمل، وأحب إليّ أن يدنو من البيت الطواف، وإن بعد عن البيت وطمع أن يجد السبيل إلى الرمل أمرته بالبعد.

٦٨ - باب في الطواف بالركب مريضاً أو صبيّاً

والركب على الدابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طاف الرجل بالصبيّ أحببت أن يرمّل به، وإن طاف رجل برجل أحببت أن قدر على أن يرمّل به أن يرمّل به، وإذا طاف النفر بالرجل في محبة أحببت أن قدروا على الرمل أن يرمّلوا، وإذا طاف الرجل راكباً، فلم يؤذ أحداً أحببت أن يحث دابته في موضع الرمل، وهذا كله في الرجال.

٦٩ - باب ليس على النساء سعي

٩٨١ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: ليس على النساء سعيّ بالبيت ولا بين الصفا والمروة. [أخرجه البيهقي (٨٤/٥)]

٩٨٢ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أنه سأل عطاء: أتسعى النساء؟ فأكرهه شديداً.

٩٨٣ - أخبرنا سعيّد، عن رجل، عن مجاهد أنه قال: رأت عائشة رضي الله عنها النساء يسعين بالبيت، فقالت: أما لكنّ فينا أسنوة؟ ليس عليكن سعي. [أخرجه البيهقي (٨٤/٥)]

قال الشافعي: لا رمل على النساء، ولا سعي بين الصفا والمروة ولا اضطباع، وإن حملن لم يكن على من حملهن رمل بهن. وكذلك الصغيرة منهن تحملها الواحدة، والكبيرة تحمل في محبة، أو تركب دابة، وذلك أنهن مأمورات بالاستتار، والاضطباع والرمل مفارقان للاستتار.

٧٠ - باب لا يقال شوط ولا دور

٩٨٤ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول شوط دور للطواف، ولكن يقول طواف

أن يشب من الأرض وثوب الرمل، وإنما يمشي شيئاً، ويرمل أول ما يتدنى ثلاثة أطواف وعشي أربعة؛ فإن ترك الرمل في الطواف الأول رمل في الطوافين بعده.

وكذلك إن ترك الرمل في الطوافين الأولين رمل في الطوافين بعدهما، وإن ترك الرمل في الثلاثة لم يقضه في الأربعة؛ لأنه هيئة في وقت، فإذا مضى ذلك الوقت لم يضعه في غير موضعه، ولم يكن عليه فدية ولا إعادة؛ لأنه جاء بالطواف والطواف هو الغرض، فإن ترك الذكر فيهما لم تحبه ولا إعادة عليه، وإن ترك الرمل في بعض طواف رمل فيما بقي منه؛ لأن النبي ﷺ فرق ما بين سبعة فرقين فرقاً رمل فيه وفرقاً مشى فيه فلا يرمّل حيث مشى النبي ﷺ وأحب إليّ لو لم يمش حيث رمل النبي ﷺ.

قال الشافعي: وترك الرمل عامداً ذاكراً وساهياً وناسياً وجهلاً سواء لا بعيد، ولا يقتدي من تركه غير أنني أكرهه للعامة ولا مكروه فيه على ساء ولا جاهل، وسواء في هذا كله طواف نسل قبل عرفة وبعدها، وفي كل حج وعمرة إذا كان الطواف الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة؛ فإن قدم حاجاً أو قارناً فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، ثم زار يوم النحر أو بعده لم يرمّل؛ لأنه طاف الطواف الذي يصل بينه وبين الصفا والمروة، وإنما طوافه بعده لتحل له النساء، وإن قدم حاجاً، فلم يطف حتى يأتي منى رمل في طوافه بالبيت بعد عرفة.

٩٨٥ - أخبرنا سعيّد، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم أنه رأى مجاهداً يرمّل يوم النحر. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٦٥/٤)]

فإن قال قائل: فإنك قد تقول في أشياء يتركها المرأة من نسكه يهريق دماً فكيف لم تامة في هذا بأن يهريق دماً؟ قلت: إنما أمره إذا ترك العمل نفسه قال: أفليس هذا عمل نفسه؟

قلت: لا. الطواف العمل، وهذا هيئة في العمل، فقد أتى بالعمل على كماله وترك الهيئة فيه والسجود والركوع العمل؛ فإن ترك التسبيح فيهما لم يكن تاركاً لعمل يقضيه كما يقضي سجدة لو تركها أو تفسد بها عليه صلاته لو خرج منها قبل أن يكملها بل التسبيح في الركوع والسجود كان أولى أن يفسد من قبل أنه قول وعمل، والقول وعمل والاضطباع والرمل هيئة أخف من التسبيح في الركوع والسجود.

قال: وإذا رمل في الطواف فاشتد عليه الزحام تحرك حركة مشيه يقارب، وإنما معني من أن أقول له يقف حتى يجد فرجة، أنه يؤذى بالوقوف من خلفه ولا أطمع له أن يجد فرجة بين يديه،

الْحَجَرُ فَطَافَ النَّاسُ مِنْ وَرَائِهِ إِلَّا إِزَادَةً أَنْ يَسْتَوْعِبَ النَّاسُ
الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ. [أخرجه مالك (٣٦٤/١)]

وَسَمِعْتُ عَدَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قُرَيْشٍ يَذْكُرُونَ أَنَّهُ
تُرِكَ مِنَ الْكَعْبَةِ فِي الْحَجَرِ نَحْوًا مِنْ سِتَّةٍ أَذْرَعٍ.

قال الشافعي: وكمال الطَّوافِ بالبيت أن يطوف الرجل من
وراء الحجر؛ فإن طاف فسلكت الحجر لم يعتد بطوافه الذي سلك
فيه الحجر؛ وإن طاف على جدار الحجر لم يعتد بذلك الطَّواف؛
لأنه لم يكمل الطَّواف بالبيت؛ وكان كل طواف طافه على
شاذوران الكعبة أو في الحجر أو على جدار الحجر كما لم يطف،
وإذا ابتدأ الطائف الطَّواف استلم الركن، ثم يده عن يساره،
ويطوف؛ فإن استلم الركن وتركه عن يمينه وطاف، فقد نكس
الطَّواف، ولا يعتد بما طاف بالبيت منكوساً، ومن طاف سعا على
ما نهيت عنه من نكس الطَّواف أو على شاذوران الكعبة أو في
الحجر أو على جداره كان في حكم من لم يطف، ولا يختلغان.

٧٢- باب ما جاء في موضع الطَّواف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإكمال الطَّواف بالبيت من
وراء الحجر، ووراء شاذوران الكعبة؛ فإن طاف طائف بالبيت
وجعل طريقه من بطن الحجر أعاد الطَّواف.

وكذلك لو طاف على شاذوران الكعبة أعاد الطَّواف.

فإن قال قائل: فإن الله - عز وجل - يقول: «وَلْيَطُوفُوا
بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ» فكيف زعمت أنه يطوف بالبيت وغيره؟

قيل له: إن شاء الله - تعالى، أما الشاذوران فأحسبه منشأ
على أساس الكعبة، ثم مقتصر بالبيان عن استيفائه، فإذا كان
هذا هكذا كان الطائف عليه لم يستكمل الطَّواف بالبيت إنما طاف
ببعضه دون بعض، وأما الحجر، فإن قرشاً حين بنت الكعبة
استقصرت من قواعد إبراهيم فترك في الحجر أذرع من البيت،
فهدمه ابن الزبير وابتنه على قواعد إبراهيم وهدم الحجاج زيادة
ابن الزبير التي استوظف بها القواعد، وهم بعض الولاء بإعادته
على القواعد، ففكر ذلك بعض من أشار عليه، وقال: أخاف أن
لا يأتي وال إلا أحب أن يرى له في البيت أثر ينسب إليه والبيت
أجل من أن يطمع فيه، وقد أقره رسول الله ﷺ، ثم خلفاؤه
بعده.

قال الشافعي: والمسجد كله موضع للطَّواف.

٧٣- باب في حج الصبي

٩٨٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ

طَوَاقِينَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٧٥/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأكره من ذلك ما كره
مجاهد؛ لأن الله - عز وجل - قال: «وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ»
فسمي طوافاً؛ لأن الله - تعالى - سمى جماعة طوافاً.

٧١- باب كمال الطَّواف

٩٨٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَمْ
تَرَيَ إِلَى قَوْمِكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ
إِبْرَاهِيمَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَرُفَعَا عَلَى قَوَاعِدِ
إِبْرَاهِيمَ؟

قال لولا حدثنا قومك بالكفر لرددتها على ما
كانت عليه فقال عبد الله بن عمر لئن كانت عائشة
سمعت هذا من رسول الله ﷺ فما أرى رسول الله
ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن
البيت لم يتم على قواعد إبراهيم. [أخرجه مالك (٣٦٣/١)،
البخاري (٤٤٨٤)، مسلم (١٣٣٣)، الترمذي (٨٧٥)، النسائي (٢١٤/٥)،
(٢١٥)]

٩٨٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حُجْرٍ،
عَنْ طَاوُسٍ يَمِينًا أَحْسَبُ أَنَّهُ قَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ:
الْحَجَرُ مِنَ الْبَيْتِ قَالَ اللَّهُ - عز وجل - «وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ
الْعَتِيقِ»، وَقَدْ طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ. [أخرجه
الحاكم (٤٦٠/١)]

٩٨٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي
زَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ أُرْسِلَ عُمَرُ إِلَى شَيْخٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ
فَجِئْتُ مَعَهُ إِلَى عُمَرَ وَهُوَ فِي الْحَجَرِ فَسَأَلَهُ، عَنْ وَلَادٍ مِنْ
وَلَادِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ الشَّيْخُ: أَمَّا النُّظْفَةُ فَعَيْنُ فَلَانٍ، وَأَمَّا الْوَلْدُ
فَعَلَى فِرَاشِ فَلَانٍ، فَقَالَ عُمَرُ صَدَقْتَ، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ قَضَى بِالْوَلْدِ لِلْفِرَاشِ.

فلما ولي الشيخ دعاء عمر، فقال: أَخْبَرَنِي عَنْ بَنَاءِ
الْبَيْتِ، فَقَالَ: إِنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَقَوُّتُ لِبَنَاءِ الْبَيْتِ فَعَجَزُوا فَتَرَكُوا
بِنْفَهَا فِي الْحَجَرِ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ صَدَقْتَ. [أخرجه البيهقي في
"معركة السن والآثار" (٧٢/٤)]

٩٨٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: مَا حَجَرَ

عمره؛ لأنه إذا أجزأه في الحج والعمرة أن يتدث به نافلة، فيكون فرضاً كان في بعض عمله أولى أن يجزيه، ولو طاف بعض طوافه، ثم أغمي عليه قبل إكماله فطيف به ما بقي عليه من الطواف لا يعقله من إغماء أو جنون أو عارض ما كان أو ابتدئ به في الطواف مغلوباً على عقله لم يجزه حتى يكون يعقل في السبع كله كما لا تجزئ الصلاة حتى يعقل في الصلاة كلها.

ولو طاف وهو يعقل، ثم أغمي عليه قبل كمال الطواف، ثم أفاق بعد ذلك ابتدأ الوضوء والطواف قريباً كان أو بعيداً، ولو طاف على بعير أو فرس أجزأه، وقد كثر الناس واتخذوا من يحملهم، فيكون أخف على من معه في الطواف من أن يركب بعيراً أو فرساً، ولو طاف بالبيت فيما لا يجوز للمحرم أن يلبسه من الثياب كان طوافه مجزئاً عنه وكانت عليه الفدية فيما لبس مما ليس له لبسه وهو محرم، وهكذا الطواف متقبلاً أو متبرقاً.

٧٥ - باب الخلاف في الطواف على غير طهارة

قال الشافعي رحمه الله: فزعم بعض الناس أن الطواف لا يجزي إلا طاهراً، وأن المتمر والحاج إن طاف بالبيت الطواف الواجب عليه على غير وضوء أمره بالإعادة؛ فإن بلغ بلده لم يأمره بالإعادة، ولو طاف جنباً أمره أن يعود من بلده حيث كان فقيل لبعض من يقول قوله: أبعده الطواف قبل الطهارة أن يكون كما قلنا لا يطوف بالبيت إلا من نحل له الصلاة أو يكون كذكر الله وعمل الحج والعمرة غير الطواف؟

قال: إن قلت هو كالصلاة، وأنه لا يجزي إلا بوضوء. قلت فالجنب وغير المتوضئ سواء؛ لأن كلا غير طاهر وكلا غير جازئ له الصلاة.

قال الشافعي:

قلت: أجل قال: فلا أقوله وأقول هو كغيره من عمل الحج.

قلت: فلم أمرت من طاف على غير وضوء أن يعيد الطواف، وأنت تأمره أن يتدئ على غير وضوء؟

قال: فإن قلت: لا يعيد.

قلت: إذا تخالف السنة.

قال: فإن قلت إنما أمر النبي ﷺ عائشة أن لا تطوف بالبيت إلا يدخل المسجد حائض.

قلت فانت تزعم أن المشرك يدخل المسجد الحرام والجنب. قال: فلا أقول هذا، ولكني أقول إنه كالصلاة ولا تجوز إلا بطهارة، ولكن الجنب أشد حالاً من غير المتوضئ.

كُتِبَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِأَمْرَأَةٍ وَهِيَ فِي مَحْضِهَا فَقِيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْ يَعْضِدُ صَبِيٍّ كَانَ مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلَيْهَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ. [مقدم]

٩٩٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيُّهَا النَّاسُ أَسْمِعُونِي مَا تَقُولُونَ وَافْتَهُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ أَيُّمَا مَمْلُوكٍ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ، فَقَدْ قَضَى حَجَّهُ، وَإِنْ عَتَقَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ فَلْيَحْجِجْ، وَأَيُّمَا غُلَامٍ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَذُرَّكَ، فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّهُ، وَإِنْ بَلَغَ فَلْيَحْجِجْ. [أمرجه البهقي (١٧٨/٥-١٧٩)]

٩٩١ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ وَمُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: وَتَقَضَى حَجَّةُ الْعَبْدِ عَنْهُ حَتَّى يُعْتَقَ، فَإِذَا عَتَقَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً عَلَيْهِ.

قال الشافعي: هذا كما قال عطاء إن شاء الله في العبد، ومن لم يبلغ، وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله، فإذا عتق فليحجج يدل على أنها لو أجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمره أن يحج إذا عتق ويدل على أنه لا يراها واجبة عليه في عبوديته، وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الحج على أحد إلا مرة؛ لأن الله - عز وجل - يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

٧٤ - باب في الطواف متى يجزئه ومتى لا يجزئه؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والمسجد كله موضع للطواف فمن طاف في المسجد من دون السقاية وزمزم أو من ورائهما أو وراء سقايات المسجد التي أحدثت فحفت بها المسجد حتى يكون الطائف من ورائها كلها فطوافه مجزئ عنه؛ لأنه في موضع الطواف، وأكثر الطائفين حول بينه وبين الطواف بالناس الطائفين والمصلين.

وإن خرج من المسجد فطاف من ورائه لم يعتد بشيء من طوافه خارجاً من المسجد؛ لأنه في غير موضع الطواف، ولو أجزت هذا له أجزت له الطواف لو طافه وهو خارج من الحرم أو في الحرم، ولو طاف بالبيت منكوساً لم يعتد بطوافه أو لا أحسب أحداً يطوف به منكوساً؛ لأن محضرته من يعلمه لو جهل، ولو طاف بالبيت محرماً وعليه طواف واجب، ولا ينوي ذلك الطواف الواجب، ولا ينوي به نافلة أو نذراً عليه من طوافه كان طوافه هذا طوافه الواجب، وهكذا ما عمل من عمل حج أو

قلت أو تجد بينهما فرقاً في الصلاة؟

قال: لا.

يخرج من الحرم؛ فإن خرج من بابٍ من أبواب المسجد، ثم دخل من آخر؛ فإن كان الباب الذي دخل منه يأتي على الباب الذي خرج منه، اعتد بذلك الطَّواف؛ لأنه قد أتى على الطَّواف ورجع في بعضه، وإن كان لا يأتي عليه لم يعتد بذلك الطَّواف.

٧٧- بابُ الشُّكِّ في الطَّوافِ

قال الشَّافعي رحمه الله تعالى: وسن رسول الله ﷺ في الذي يشك أصلي ثلاثاً أو أربعاً؟ أن يصلي ركعة؛ فكان في ذلك إلغاء الشُّكِّ والبناء على اليقين فكذلك إذا شك في شيء من الطَّواف صنع مثل ما يصنع في الصلاة فالغي الشُّكِّ وبني على اليقين إلا أنه ليس في الطَّواف سجودٌ سهو ولا كفارة.

قال: وكذلك إذا شك في وضوئه في الطَّواف؛ فإن كان على يقين من وضوئه وشك من حدثه أجره الطَّواف كما تجزئه الصلاة؛ فإن كان على يقين من حدثه، وفي شك من وضوئه لم يجزه الطَّواف كما لا تجزئه الصلاة.

٧٨- بابُ الطَّوافِ في الثَّوبِ النَجسِ والرَّعافِ

والحدثِ والبناءِ على الطَّوافِ

قال الشَّافعي رحمه الله تعالى: فإذا طاف في ثوب نجس أو على جسده نجاسة أو في نعليه نجاسة لم يعتد بما طاف بتلك الحال كما لا يعتد في الصلاة؛ وكان في حكم من لم يطف وانصرف فالتى ذلك الثَّوب وغسل النجاسة عن جسده، ثم رجع فاستأنف لا يجزيه من الطهارة في نفسه ويدنيه، وما عليه إلا ما يجزيه في الصلاة؛ ومن طاف بالبيت فكالصلي في الطهارة خاصة، وإن رعف أو قاء انصرف فغسل الدَّم عنه والقيء، ثم رجع فبني.

وكذلك إن غلبه حدث انصرف فتوضأ ورجع فبني وأحب إلي في هذا كله لو استأنف.

قال: ولو طاف ببعض ما لا تجزيه به الصلاة، ثم سعى أعاد الطَّواف والسعي، ولا يكون له أن يعتد بالسعي حتى يكمل الطَّواف بالبيت، ولو انصرف إلى بلده رجع حتى يطفو ويسعى هذا الطَّواف على الطهارة، وجماع هذا أن يكون من طاف بغير كمال الطهارة في نفسه ولباسه فهو كمن لم يطف.

قال الشَّافعي: واختار إن قطع الطائف الطَّواف فتطاول رجوعه أن يستأنف، فإن ذلك احتياط، وقد قيل: لو طاف اليوم طوافاً وغداً آخر أجزاء عنه؛ لأنه عملٌ بغير وقت.

٧٦- بابُ كمالِ عملِ الطَّوافِ

٩٩٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ تَائِفٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَفْتَدِمُ سَعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالنِّيتِ وَمَشَى أَرْبَعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. [أخرجه البخاري (١٦١٦)،

مسلم (١٢٦١)، أبو داود (١٨٩٣)، السنن (٢٢٩/٥)]

قال الشَّافعي: فمن طاف بالبيت أقل من سبعة أطواف بخطوة واحدة، فلم يكمل الطَّواف، وإن طاف بعده بين الصفا والمروة فهو في حكم من لم يسع بين الصفا والمروة، ولا يجزيه أن يسعى بين الصفا والمروة إلا بعد كمال سبع تام بالبيت، وإن كان معتمراً فصدر إلى أهله فهو محرم كما كان يرجع فبيد أن يطفو سبعاً بالبيت وبين الصفا والمروة سبعاً، ثم يخلق أو يقصر، وإن كان حلق قبل ذلك فعليه دم للحلاق قبل أن يخل ولا أرخص له في قطع الطَّواف بالبيت إلا من عذر، وذلك أن تمام الصلاة فيصليها، ثم يعود فبني على طوافه من حيث قطع عليه؛ فإن بنى من موضع لم يعد فيه إلى الموضع الذي قطع عليه منه النسي ذلك الطَّواف، ولم يعتد به.

قال الشَّافعي: أو يصيبه زحام فيقف لا يكون ذلك قطعاً أو يعيا فيستريح قاعداً، فلا يكون ذلك قطعاً أو يتقصض وضوءه فيخرج فيتوضأ وأحب إلي إذا فعل أن يتسدى الطَّواف، ولا يسي على طوافه، وقد قيل: يبني ويجزيه إن لم يتطاول، فإذا تطاول ذلك لم يجزه إلا الاستئناف، ولا يجزيه أن يطفو إلا في المسجد؛ لأن المسجد موضع الطَّواف ويجزيه أن يطفو في المسجد، وإن حال دون الكعبة شيء نساء أو جماعة ناس أو سقايات أو أساطين المسجد أجزاء ما لم يخرج من المسجد؛ فإن خرج فطاف لم يعتد بما طاف خارجاً من المسجد قل أو كثر، ولو أجرزت له أن يطفو خارجاً من المسجد أجرزت له أن يطفو من وراء الجبال إذا لم

٧٩ - باب الطَّوافِ بَعْدَ عَرَفَةَ

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿ثُمَّ لَيَقْعُنَّهَا نَجْمُهُمْ وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَرْقُهُمْ﴾. قال الشافعي: فاحتملت الآية أن تكون على طواف

الوداع؛ لأنه ذكر الطَّواف بعد قضاء التَّحَنُّتِ واحتملت أن تكون على الطَّواف بعد منى، وذلك أنه بعد حلاق الشعر ولبس الثياب والتَّطْيِيبِ، وذلك قضاء التَّحَنُّتِ، وذلك أشبه معنيها بها؛ لأنَّ الطَّواف بعد منى واجب على الحاجِّ والتَّزْيِيلُ كالدَّليْلِ على إيجابه، والله أعلم، وليس هكذا طواف الوداع.

قال الشافعي: إن كانت نزلت في الطَّوافِ بعد منى دلَّ ذلك على إباحة الطَّيْبِ.

٩٩٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَلِكٍ، عَنْ الْأَخْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَنْصَرِفُونَ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ. [أخرجه مسلم (١٣٢٧)، أبو داود (٢٠٠٢)، ابن ماجه (٣٠٧٠)]

٩٩٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ أَرْخَصَ لِلْمَرْأَةِ الْخَائِضِ. [أخرجه البخاري (١٧٥٥)، مسلم (١٣٢٨)]

٩٩٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَصْدُرُونَ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ، فَإِنْ آخِرَ النَّسْكَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ. [أخرجه مالك (٣٩٩/١)]

قال الشافعي: وبهذا نقول، وفي أمر رسول الله ﷺ الحائض أن تنفر قبل أن تطوف طواف الوداع دلالة على أن ترك طواف الوداع لا يفسد حجاً، والحج أعمال متفرقة منها شيء إذا لم يعمل الحاج أفسد حجته، وذلك الإحرام، وأن يكون عاقلاً للإحرام وعرفة فأي هذا ترك لم يجره عنه حجة.

قال الشافعي: ومنها ما إذا تركه لم يخل من كل إحرامه، وكان عليه أن يعمل في عمره كله، وذلك الطَّواف بالبيت والصَّحَا والمروة الذي يخل به إلا النساء وإيهما ترك رجع من بلده، وكان محرماً من النساء حتى يقضيه، ومنها ما يعمل في وقت، فإذا ذهب ذلك الوقت كله لم يكن له ولا عليه عمله ولا بذله وعليه الفدية مثل المزدلفة والبيتوتة بـ منى "ورمي الجمار" ومنها ما إذا تركه، ثم

رجع إليه سقط عنه الذم، ولو لم يرجع لزمه الذم، وذلك مثل الميقات في الإحرام ومثله - والله أعلم - طواف الوداع؛ لأنهما عملان أمر بهما معاً فتركهما، فلا يفرقان عندي فيما يجب عليه من الفدية في كل واحد منهما قياساً على مزدلفة، والجمار والبيتوتة ليالي منى؛ لأنه نسك قد تركه.

٩٩٦ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئاً أَوْ تَرَكَهَ فَلْيَهْرِقْ دَمًا.

فإن قال قائل: طواف الوداع طواف مأمور به، وطواف الإحلال من الإحرام طواف مأمور به وعملان في غير وقت منى جاء بهما العامل أجزأ عنه فلم لم تقس الطَّواف بالطَّواف؟ قيل له: بالدلالة عن رسول الله ﷺ على الفرق بينهما والدلالة بما لا أعلم فيه مخالفاً.

فإن قال قائل: وابن الدلالة؟

قيل له: لما أمر رسول الله ﷺ بطواف الوداع وأرخص للحائض أن تنفر بلا وداع فاستدلنا على أن الطَّواف للوداع لو كان كالطَّواف للإحلال من الإحرام لم يرخص رسول الله ﷺ للحائض في تركه ألا ترى أن رسول الله ﷺ سأل عن صفية: أطاقَتْ بَعْدَ النِّحْرِ؟ فقيل: نعم، فقال: فلتنفر.

قال الشافعي: وهذا إلزامها المقام للطَّواف بعد النحر وتخفيف طواف الوداع.

قال الشافعي: ولا يخفف ما لا يخل الحرام إلا به أولاً ترى أن من طاف بعد الجمرة والنحر والحلاق حل له النساء وهو إذا حل له النساء خارج من أحرَم الحج بكمال الخروج، ومن خرج من إحرام الحج لم يفسده عليه ما تركه بعده وكيف يفسد ما خرج منه؟ وهذا يبين أن ترك الميقات لا يفسد حجاً، لأنه يكون محرماً، وإن جاوز الميقات، وأن من دون الميقات يهل فيجزى عنه، والشئ المفسد للحج إذا ترك ما لا يجزي أحداً غير فعله، وقد يجزي علماً أن يهلوا دون الميقات إذا كان أهلوهم دونه، ويدل على أن ترك البيتوتة ليالي منى وترك رمي الجمار لا يفسد الحج.

٨٠ - باب ترك الحائض الوداع

٩٩٧ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ بَعْدَ مَا أَقَاضَتْ فَذَكَرْتُ حَيْضَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَابَسْتُنَا هِيَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا حَاضَتْ بَعْدَ مَا أَقَاضَتْ قَالَ: فَلَا إِذَا. [أخرجه مالك (٤١٣/١)، البخاري (٤٤٠١)، مسلم (١٣٢٩)، ابن

[ماجه (٣٠٧٢)]

عائشة زوج النبي ﷺ كَانَتْ إِذَا حَجَّتْ وَمَعَهَا نِسَاءُ تَخَافُ أَنْ يَحِضْنَ قَدَمْتَهُنَّ يَوْمَ النَّحْرِ فَأَقْضَيْنَ؛ فَإِنْ حِضْنَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَنْتَظِرْ بِهِنَّ أَنْ يَطْهُرْنَ تَنْفِرُ بِهِنَّ وَمَنْ حِضَّ. [أخرجه مالك (٤١٣/١)]

١٠٠٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَأْمُرُ النِّسَاءَ أَنْ يَعْجِلْنَ الْإِقَاضَةَ مَخَافَةَ الْحَيْضِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٤٩/٤)]

١٠٠٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: لَا يَنْفِرُونَ أَخَذَ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ، فَقُلْتُ مَا لَهُ أَمَا سَمِعَ مَا سَمِعَ أَصْحَابُهُ؟ ثُمَّ جَلَسْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْعَامِ الْقَبْلِ فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ زَعَمُوا أَنَّهُ رَخِصَ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٤٩/٤)]

قال الشافعي: كَانَ ابْنُ عَمَرَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - سَمِعَ الْأَمْرَ بِالْوَدَاعِ، وَلَمْ يَسْمَعْ الرَّخِصَةَ لِلْحَائِضِ، فَقَالَ بِهِ عَلَى الْعَامِ، وَهَكَذَا يَبْغِي لَهُ وَلَنْ يَسْمَعْ عَامًا أَنْ يَقُولَ بِهِ، فَلَمَّا بَلَغَهُ الرَّخِصَةُ لِلْحَائِضِ ذَكَرَهَا.

١٠٠٧- وَأَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: جَلَسْتُ عَائِشَةَ لِلنِّسَاءِ عَنْ قِلَاسٍ، لَا صَدْرَ لِحَائِضٍ إِذَا أَقَاضَتْ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ الصَّدْرِ، وَإِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ الَّذِي يُجْلِيهَا لِزَوْجِهَا، ثُمَّ حَاضَتْ نَفَرَتْ بِغَيْرِ وَدَاعٍ، وَلَا فِدْيَةٍ عَلَيْهَا، وَإِنْ طَهَّرَتْ قَبْلَ أَنْ تَنْفِرَ فَعَلَيْهَا الْوَدَاعُ كَمَا يَكُونُ عَلَى النَّبِيِّ لَمْ تَحِضْ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنْ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتٍ مَكَّةَ كُلَّهَا قَبْلَ أَنْ تَطْهُرَ، ثُمَّ طَهَّرَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا الْوَدَاعُ، وَإِنْ طَهَّرَتْ فِي الْبُيُوتِ كَانَ عَلَيْهَا الْوَدَاعُ. وَكَذَلِكَ لَوْ رَأَتْ الطَّهْرَ، فَلَمْ تَجِدْ مَاءً كَانَ عَلَيْهَا الْوَدَاعُ كَمَا تَكُونُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ؛ فَإِنْ كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً طَافَتْ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي تُصَلِّي فِيهَا؛ فَإِنْ بَدَأَتْ بِهَا الِاسْتِحَاضَةُ قَلْنَا لَهَا، تَقِفْ حَتَّى تَعْلَمَ قَدَرَ حَيْضَتِهَا وَاسْتِحَاضَتِهَا فَتَفْرُغْ فَعَلِمْنَا أَنَّ الْيَوْمَ الَّذِي نَفَرْتَ فِيهِ يَوْمَ طَهَّرَ كَانَ عَلَيْهَا دَمٌ لِتَرْكِ الْوَدَاعِ، وَإِنْ كَانَ يَوْمَ حَيْضٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا دَمٌ.

٩٩٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حِجِّي حَاضَتْ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟ فَقُلْتُ إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَقَاضَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: فَلَا إِذَا.

٩٩٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ صَفِيَّةَ حَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ فَذَكَرَتْ عَائِشَةَ حَيْضَتَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟ فَقُلْتُ: إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَقَاضَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ فَلْتَنْفِرْ إِذَا.

١٠٠٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حِجِّي فَقِيلَ إِنَّهَا قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَلَّهَا أَحَابِسْتُنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَقَاضَتْ قَالَ: فَلَا إِذَا.

١٠٠١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ وَنَحْنُ نَذْكُرُ ذَلِكَ، فَلَمْ يَقْدَمْ النَّاسُ نِسَاءَهُمْ إِنْ كَانَ لَا يَنْفَعُهُمْ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي يَقُولُ لِأَصْبَحَ "يَوْمِي" أَكْثَرُ مِنْ مِئَةِ آلَافٍ أَمْرًاؤُ حَائِضٍ. [أخرجه مالك (٤١٣/١)]

[مسلم (١٣٢٨)]

١٠٠٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذْ قَالَ لَهُ: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَتْنِي أَنْ تَصَدَّرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا تُفْتِ بِذَلِكَ قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِمَّا لَا، فَسَلْ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟

قال فرجع إليه زيد بن ثابت يضحك، ويقول ما أراك إلا قد صدقت.

١٠٠٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ: اخْتَلَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ تَنْفِرُ، وَقَالَ زَيْدٌ لَا تَنْفِرُ، فَقَالَ لَهُ: ابْنُ عَبَّاسٍ سَلْ، فَسَأَلَ أُمَّ سُلَيْمٍ وَصَوَاحِبَاتِهَا قَالَ فَدَعَبَ زَيْدٌ فَلَبِثَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَهُ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ الْقَوْلُ مَا قُلْتُ.

١٠٠٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ

٨١ - باب تحريم الصيد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله - عز وجل - ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلنَّاسِ وَحُرْمٌ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾.

قال الشافعي: والبحر اسم جامع لكل ما كثر ماؤه واتسع قبل هذا بحر.

فإن قال قائل: فالبحر المعروف البحر هو المالح قيل نعم ويدخل فيه العذب، وذلك معروف عند العرب؛ فإن قال: فهل من دليل عليه في كتاب الله قيل نعم قال الله عز وجل ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِفٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلٌ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾، ففي الآية دلالتان إحداهما أن البحر العذب والمالح، وأن صيدهما مذكور ذكراً واحداً فكل ما صيد في ماء عذب أو بحر قليل أو كثير مما يعيش في الماء للمحرم حلال وحلال اصطيدته، وإن كان في الحرم؛ لأن حكمه حكم صيد البحر الحلال للمحرم لا يختلف، ومن خوطب بإحلال صيد البحر وطعامه عقل أنه إنما أحل له ما يعيش في البحر من ذلك، وأنه أحل كل ما يعيش في مائه؛ لأنه صيده وطعامه عندنا ما بقي وطفاً عليه، والله أعلم ولا أعلم الآية تحتل إلا هذا المعنى أو يكون طعامه في دواب تعيش فيه فتؤخذ بالأيدي بغير تكلف تكلف صيده؛ فكان هذا داخلاً في ظاهر جملة الآية، والله أعلم.

فإن قال قائل: فهل من خبر يدل على هذا قيل:

١٠٠٨ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ صَيْدِ الْأَنْهَارِ وَقِلَاتِ الْغِيَاوِ أَلَيْسَ بِصَيْدِ الْبَحْرِ قَالَ: بَلَى، وَتَلَا ﴿هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِفٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلٌ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾. [أخرجه البيهقي (٢٠٨/٥)]

١٠٠٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ إِنْسَانًا سَأَلَ عَطَاءً عَنْ حَيْثَانَ بَرَكَةِ الْقُسْرِيِّ وَهِيَ بَشَرٌ عَظِيمَةٌ فِي الْحَرَمِ أَصْدَادٌ. قَالَ: نَعَمْ وَلَوْ دَوَّدَتْ أَنْ عَيْنُنَا مِنْهُ. [أخرجه البيهقي (٢٠٨/٥)، (٢٠٩)]

٨٢ - باب أصل ما يحل للمحرم قتله من الوحش ويحرم عليه

قال الشافعي: ذكر الله - عز وجل - صيد البحر جملة ومفسراً، فالفسر من كتاب الله - عز وجل - يدل على معنى الجملة منه بالدلالة المفسرة الميئنة، والله أعلم، قال الله - تعالى -:

﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلنَّاسِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، فلما أثبت الله - عز وجل - إحلال صيد البحر وحرم صيد البر ما كانوا حرمًا، دل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كانوا حرمًا، ما كان أكله حلالاً لهم قبل الإحرام؛ لأنه - والله أعلم - لا يشبه أن يكون حرم بالإحرام خاصة إلا ما كان مباحاً قبله، فأما ما كان محرماً على الحلال فالتحريم الأول كف منه، وسنة رسول الله ﷺ تدل على معنى ما قلت: وإن كان بيننا في الآية، والله أعلم.

١٠١٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: خَفَسَ مِنَ الذُّوَابِ لَا جَنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ. [أخرجه مالك (٣٥٦/١)، البخاري (٣٣١٥)، مسلم (١٢٠٠)، أبو داود (١٨٤٦)، الترمذي (٨٣٩)، النسائي (١٨٧/٥-١٩٠)، ابن ماجه (٣٠٨٨)]

٨٣ - باب قتل الصيد خطأ

قال الشافعي: قال الله - تبارك وتعالى - ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾.

قال الشافعي: يجزي الصيد من قتله عمداً أو خطأً.

فإن قال قائل: إيجاب الجزاء في الآية على قاتل الصيد عمداً وكيف أوجبه على قاتله خطأً؟

قيل له: إن شاء الله: إن إيجاب الجزاء على قاتل الصيد عمداً لا يحظر أن يوجب على قاتله خطأً.

فإن قال قائل: فإذا أوجبت في العمد بالكتاب فمن أين أوجبت الجزاء في الخطأ؟

قيل: أوجبه في الخطأ قياساً على القرآن والسنة والإجماع؛ فإن قال فإين القياس على القرآن؟

قيل: قال الله - عز وجل - في قتل الخطأ ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾، وقال ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَلْيَدِّهِ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾، فلما كانت النفسان ممنوعتين بالإسلام والعهد فأوجب الله - عز وجل - فيهما بالخطأ ديتين ورقبتين كان الصيد في الإحرام ممنوعاً بقول الله - عز وجل - ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، وكان لله فيه حكم فيما قتل منه عمداً بجزء مثله، وكان المنع بالكتاب مطلقاً عامماً على جميع الصيد، وكان المالك لما وجب بالصيد أهل الحرم لقول الله تعالى

﴿هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ﴾.

قال فاذكره.

قلت:

١٠١٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: كَانَ مُجَاهِدٌ يَقُولُ: وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا غَيْرَ نَاسٍ لِحُرْمِهِ وَلَا مَرِيدًا غَيْرَهُ فَأَخْطَأَ بِهِ، فَقَدْ أَجَلَ، وَلَيْسَتْ لَهُ رُخْصَةٌ، وَمَنْ قَتَلَهُ نَاسِيًا لِحُرْمِهِ أَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ فَأَخْطَأَ بِهِ فَذَلِكَ الْعَمْدُ الْمَكْفُرُ عَنْهُ مِنَ النَّعَمِ. [أخرجه عبد الرزاق (٨١٧٣)، البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٧٩/٤)]

قال: فما يعني بقوله، فقد أحل؟

قلت: أحسبه يذهب إلى أحل عقوبة الله، قال أفتراه يريد أحل من إحرامه؟

قلت: ما أراه، ولو أراد أن كان من ذهب من أحفظ عنه خلافه، ولم يلزم بقوله حجة، قال فما جماع معنى قوله في الصيد؟ قلت: إنه لا يكفر العمد الذي لا يخلطه خطأ، ويكفر العمد الذي يخلطه الخطأ. قال: فنصه.

قلت: يذهب إلى أنه إن عمد قتل ونسي إحرامه، ففي هذا خطأ من جهة نسيان الإحرام، وإن عمد غيره فأصابه، ففي هذا خطأ من جهة الفعل الذي كان به القتل.

١٠١٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ «وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا» لِقَتْلِهِ نَاسِيًا لِحُرْمِهِ فَذَلِكَ الَّذِي يُحْكَمُ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا لِقَتْلِهِ ذَاكِرًا لِحُرْمِهِ لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ، قَالَ عَطَاءٌ: يُحْكَمُ عَلَيْهِ. [أخرجه عبد

الرزاق (٨١٧٣)]

ويقول عطاء: تأخذ.

فإن قال قائل: فهل يخالف هذين المذهبين أحد؟

قلت: نعم، قال غيرهم من أهل العلم: يحكم على من قتله عمداً، ولا يحكم على من قتله خطأً بمال.

٨٤- باب من عاد لقتل الصيد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قتل صيداً فحكم عليه، ثم عاد لأخر قال يحكم عليه كلما عاد أبداً.

فإن قال قائل: ومن أين قلته؟

قلت: إذا لزمه أن يحكم عليه بإتلاف الأول لزمه أن يحكم عليه بإتلاف الثاني وكل ما بعده كما يكون عليه لو قتل نفساً دية

ولم أعلم بين المسلمين اختلافاً أن ما كان ممنوعاً أن يتلف من نفس إنسان أو طائر أو دابة أو غير ذلك مما يجوز ملكه فأصابه إنسان عمداً؛ فكأن على من أصابه فيه ثمن يؤدي لصاحبه.

وكذلك فيما أصاب من ذلك خطأ لا فرق بين ذلك إلا المأثم في العمد، فلما كان هذا كما وصفت مع أسبابه له كان الصيد كله ممنوعاً في كتاب الله تعالى قال الله - عز وجل - «أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا»، فلما كان الصيد محرماً كله في الإحرام، وكان الله - عز وجل - حكماً في شيء منه بعدل بالغ الكعبة كان كذلك كل ممنوع من الصيد في الإحرام لا يفرق كما لم يفرق المسلمون بين الغرم في المنوع من الناس والأموال في العمد والخطأ.

فإن قال قائل: فمن قال هذا معك؟

قيل: الحجة فيه ما وصفت وهي عندنا مكفئة بها، وقد قاله ثمن قبلنا غيرنا.

قال: فاذكره.

قلت:

١٠١١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - «لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا» قُلْتُ لَهُ: فَسَنَ قَتَلَهُ خَطَأً أَيْضاً؟ قَالَ: نَعَمْ يَعِظُكَ بِذَلِكَ حُرْمَاتِ اللَّهِ وَمَضَتْ بِهِ السَّنَنُ. [أخرجه البيهقي (١٨٠/٥)]

١٠١٢- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّاسَ يَفْرَمُونَ فِي الْخَطَأِ. [أخرجه البيهقي (١٨٠/٥)]

قال الشافعي: فإن قال قائل: فهل شيء أعلى من هذا؟

قيل: شيء يحتمل هذا المعنى، ويحتمل خلافه.

فإن قال: ما هو؟

قلت: أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش.

قال الشافعي: فيحتمل أن يكون أوطأ الضب خطئين بإبطائه وأوطأ عامدين له، فقال لي قائل هل ذهب أحد في هذا خلاف مذهبك؟

فقلت: نعم.

وانفساً بعده دية دية، في كل نفس، وكما يكون عليه لو افسد متاعاً لأحد، ثم افسد متاعاً لآخر، ثم افسد متاعاً كثيراً بعده قيمة ما افسد في كل حال؛ فإن قال فما قول الله - عز وجل - ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾، ففي هذا دلالة على أنه لا يحكم عليه؟ قال الشافعي: ما يبلغ علمي أن فيه دلالة على ذلك.

فإن قال قائل: فما معناه؟

قيل: الله أعلم ما معناه أما الذي يشبه معناه - والله أعلم - فإن يجب عليه بالعود النعمة، وقد تكون النعمة بوجوه، في الدنيا المال، وفي الآخرة النار.

فإن قال: فهل تجد ما يدل على ما وصفت في غير هذه الآية أو على ما يشبهه؟

قيل: نعم قال الله - تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ وجعل الله القتل على الكفار والقتل على القاتل عمداً وسن رسول الله ﷺ العفو عن القاتل بالدية إن شاء ولي المقتول وجعل الحد على الزاني، فلما أوجب الله عليهم النعمة بمضاعفة العذاب في الآخرة إلا أن يتوبوا وجعل الحد على الزاني، فلما أوجب الله عليهم الحدود دل هذا على أن النعمة في الآخرة لا تسقط حكم غيرها في الدنيا قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، فلم يختلف الناس في أنها كلما زنيا بعد الحد جلداً؛ فكان الحق عليهم في الزنا الآخر مثله في الزنا الأول، ولو انبغى أن يفارقا كان في الزنا الأخير والقتل الآخر أولى، ولم يطرح؛ فإن قال أفرأيت من طرحه على معنى أنه عمد مائم فأول ما قتل من الصيد عمداً يائمه به فكيف حكم عليه؟

فقلت حكم الله - تعالى - عليه فيه، ولو كان كما تقول كان أولى أن لا يعرض له في عمد المائم؛ فإذا كان الابتداء على أنه عمد مائم فالثاني مثله؛ فإن قال: فهل قال: هذا معك أحد غيرك؟

قيل: نعم.

فإن قال: فاذكره، قلت:

١٠١٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْمُحْرِمِ يَقْتُلُ الصَّيْدَ عَمْدًا: يُحْكَمُ عَلَيْهِ كُلَّمَا قَتَلَ. [أخرجه البيهقي (١٨١/٥)]

فإن قال قائل: فما قول الله - عز وجل - ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ قيل - والله أعلم - بمعنى ما أراد

فأما عطاء بن أبي رباح فيذهب إلى ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ في الجاهلية، ومن عاد في الإسلام بعد التحريم لقتل صيد مرة فيقسم الله منه.

١٠١٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: فِي قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ قَالَ عَفَا اللَّهُ عَمَّا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قُلْتُ وَقَوْلُهُ ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ قَالَ: وَمَنْ عَادَ فِي الْإِسْلَامِ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَعَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ زِيَادَةً قَالَ: وَإِنْ عَمَدَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؟ قُلْتُ لَهُ: هَلْ فِي الْعَوْدِ مِنْ حَدِّ يُعْلَمُ؟ قَالَ: لَا. قلت: أفترى حقاً على الإمام أن يعاقبه فيه؟ قال: لا، ذنب أذنبه فيما بينه وبين الله - تعالى - ويفتدي. [أخرجه عبد الرزاق (٨١٧٥)، البيهقي (١٨٠/٥)]

قال الشافعي: ولا يعاقبه الإمام فيه؛ لأن هذا ذنب جعلت عقوبته فديته إلا أن يزعم أنه يأتي ذلك عامداً مستخفاً.

٨٥- باب أين محل هدي الصيد؟

قال الشافعي: قال الله - تعالى - ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾. قال الشافعي: فلما كان كل ما أريد به هدي من ملك ابن آدم هدياً كانت الأنعام كلها، وكل ما أهدى فهو بمكة، والله أعلم، ولو خفي عن أحد أن هذا هكذا ما انبغى - والله أعلم - أن يحنى عليه إذا كان الصيد إذا جرى بشيء من النعم لا يجوز فيه إلا أن يجزئ بمكة فعلم أن مكة أعظم أرض الله - تعالى - حرمة وأولاه أن تنزه عن الدماء لولا ما عقلنا من حكم الله في أنه للمساكين الحاضرين بمكة، فإذا عقلنا هذا عن الله - عز وجل -؛ فكان جزاء الصيد بطعام لم يجز - والله أعلم - إلا بمكة، وكما عقلنا عن الله ذكر الشهادة في موضعين من القرآن بالعدل، وفي مواضع، فلم يذكر العدل وكانت الشهادات، وإن افرقت تجتمع في أنه يؤخذ بها اكتفينا أنها كلها بالعدل، ولم نزع أن الموضع الذي لم يذكر الله - عز وجل - فيه العدل معفو عن العدل فيه، فلو أطعم في كفارة صيد بغير مكة لم يجز عنه وأعاد الإطعام بمكة أو بمنى فهو من مكة؛ لأنه لحاضر الحرم ومثل هذا كل ما وجب على محرم بوجه من الوجوه من فدية أدى أو طيسر أو لبس أو غيره لا يخالفه في شيء؛ لأن كل من جهة النسك والنسك إلى الحرم، ومنافعه للمساكين الحاضرين الحرم.

قال: ومن حضر الكعبة حين يبلغها الهدي من النعم أو الطعام من مسكين كان له أهل بها أو غريب؛ لأنهم إنما أعطوا

قلت: أرايت إذا لم يكن لمن قتل جرادة أن يدع أن يتصدق بقيمتها ثمرة أو لقمة؛ لأنها حرمة مجزية لا تعطى بقله قيمتها، ثم جعل فيها قيمتها، فإذا بدا له أن يصوم هل يجد من الصوم شيئاً يجزيه أبداً أقل من يوم؟ فإن قال: لا.

قلت فبذلك عقلنا أن أقل ما يجب من الصوم يوم وعقلنا وقسنا أن الطلاق إذا كان لا يتبعض فاقوع إنسان بعض تطليقة لزمته تطليقة، وعقلنا أن عدة الأمه إذا كانت نصف عدة الحرة، فلم تتبعض الحيضة نصفين فجعلنا عدتها حيزتين.

٨٧- بَابُ الْخِلَافِ فِي عَدْلِ الصَّيَّامِ وَالطَّعَامِ

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله: قال لي بعض الناس: إذا صام عن جزاء الصيد صام عن كل مد يوماً، وإذا أطعم منه في كفارة اليمين أطعم كل مسكين مدين، وقال: هل رويت في هذا عن أصحابك شيئاً يوافق قولنا، ويخالف قولك؟ قلت: نعم.

١٠٢١- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ مُجَاهِدًا كَانَ يَقُولُ مَكَانَ كُلِّ مَدَيْنٍ يَوْمًا، فَقَالَ: وَكَيْفَ لَمْ تَأْخُذْ بِقَوْلِ مُجَاهِدٍ وَأَخَذْتَ بِقَوْلِ عَطَاءٍ يُطْعِمُ الْمُسْكِينَ حَيْثُ وَجِبَ إِطْعَامُهُ مَدًّا إِلَّا فِي يَدَيَةِ الْأَذَى، فَإِنَّكَ قُلْتَ يُطْعِمُهُ مَدَيْنٍ وَلَمْ تَقُلْ إِذْ قُلْتَ فِي يَدَيَةِ الْأَذَى يُطْعِمُهُ مَدَيْنٍ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ؟ [أخرجه عبد الرزاق (٨١٩٣)، الطبري (٥٣/٥)]

قال الشافعي: فقلت له يجمع بين مسألتيك جواباً واحداً إن شاء الله قال فاذكره.

قال الشافعي: أصل ما ذهبنا إليه نحن وأنت، ومن نسبناه معنا إلى الفقه فالفرض عليه في تأديته ما يجب عليه من أن لا يقول إلا من حيث يعلم ويعلم أن أحكام الله جل ثناؤه، ثم أحكام رسوله من وجهين يجمعهما معاً أنهما تعبد، ثم في التعبد وجهان فمنه تعبد لأمر إبان الله - عز وجل - أو رسوله سببه فيه أو في غيره من كتابه أو سنة رسوله فذلك الذي قلنا به وبالقِيَاس فيما هو في مثل معناه ومنه ما هو تعبد لما أراد الله عز شأنه مما علمه وعلمنا حكمه، ولم نعرف فيه ما عرفنا بما إبان لنا في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ فأدبنا الفرض في القول به والانتهاه إليه، ولم نعرف في شيء له معنى فتقيس عليه، وإنما قسنا على ما عرفنا، ولم يكن لنا علم إلا ما علمنا الله جل ثناؤه، فقال: هذا كله كما وصفت لم أسمع أحداً من أهل التكشيف قال بغيره ففقي منه على أمر أعرفه، فإن أصحابنا يعطون هذه الجملة كما وصفت لا يغادرون منها حرفاً وتختلف أقاويلهم إذا فرعوا عليها.

بمحضرتها، وإن قل؛ فكان يعطي بعضهم دون بعض أجزاءه أن يعطي مساكين الغريب دون أهل مكة ومساكين أهل مكة دون مساكين الغريب، وأن يخلط بينهم، ولو أثر به أهل مكة لأنهم يجمعون الحضور والمقام لكان كأنه أسرى إلى القلب، والله أعلم.

فإن قال قائل: فهل قال: هذا أحد يذكر قوله؟ قيل:

١٠١٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: «فَجَزَاءُ وَمِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النُّعْمِ هَذِيأً بِأَلِغِ الْكُفْبَةِ أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامٍ مَسَاكِينَ» قَالَ: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَصَابَهُ فِي حَرَمٍ يُرِيدُ التَّيْتِ كَفَّارَةُ ذَلِكَ عِنْدَ التَّيْتِ. [أخرجه البيهقي (١٨٧/٥)]

١٠١٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءً قَالَ لَمَّا مَرَّ أُخْرَى: يَتَصَدَّقُ الَّذِي يُصِيبُ الصَّيْدَ بِمَكَّةَ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - «هَذِيأً بِأَلِغِ الْكُفْبَةِ» قَالَ يَتَصَدَّقُ بِمَكَّةَ. [أخرجه الطبري (٥٧/٥)]

قال الشافعي: يريد عطاء: ما وصفت من الطعام، والنعم كله هدي، والله أعلم.

٨٦- بَابُ كَيْفَ يَعْدِلُ الصَّيَّامُ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: «أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَاماً» الآية.

١٠١٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ مَا قَوْلُهُ «أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَاماً»؟ قَالَ: إِنْ أَصَابَ مَا عَدَلُهُ شَاءَ فَصَاعِدًا أَقِيمَتِ الشَّاءَ طَعَامًا، ثُمَّ جَعَلَ مَكَانَ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا يَصُومُهُ. [أخرجه عبد الرزاق (٨١٩٦)، الطبري (٥٤/٥)]

قال الشافعي: وهذا إن شاء الله كما قال عطاء وبه أقول، وهكذا بدنة إن وجبت، وهكذا مد إن وجب عليه في قيمة شيء من الصيد صام مكانه يوماً، وإن أصاب من الصيد ما قيمته أكثر من مد وأقل من مدين صام يومين، وهكذا كل ما لم يبلغ مداً صام مكانه يوماً.

١٠٢٠- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ هَذَا الْمَعْنَى.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فمن أين قلت مكان المد صيام يوم، وما زاد على مدّ كما لا يبلغ مدّاً آخر صوم يوم؟ قلت: قلته معقولاً وقِيَاساً.

فإن قال: فأين القياس به والمعقول فيه؟

قلت: فأقبل منهم الصواب وأرد عليهم الغفلة قال: إن ذلك للآزم لي، وما يبرأ آدمي رأته من غفلة طويلة، ولكن أنصب لما قلت مثلاً.

قلت: أرايت إذ حكم رسول الله ﷺ في الجنين بغرة.

قلنا: وقلت قيمتها خمسون ديناراً وهو لو كان حياً كانت فيه ألف دينار أو ميتاً لم يكن فيه شيء وهو لا يخلو أن يكون ميتاً أو حياً؛ فكان مغيب المعنى يحتمل الحياة والموت إذا جنى عليه، فهل قسنا عليه ملففاً أو رجلاً في بيتٍ يمكن فيهما الموت والحياة وهما مغيبا المعنى؟

قال: لا.

قلت: ولا قسنا عليه شيئاً من الدماء؟

قال: لا.

قلت: ولم؟

قال: لأننا تعبدنا بطاعة النبي ﷺ فيه، ولم نعرف سبب ما حكم له به.

قلت: فهكذا قلنا في المسح على الخفين لا يقاس عليهما عمامة ولا برقع ولا قفازان.

قال: وهكذا قلنا فيه؛ لأن فيه فرض وضوء وخص منه الخفان خاصة فهو تعبد لا يقاس عليه.

قلت: وقسنا نحن وأنت إذ قضى النبي ﷺ أن الخارج بالضمان أن الخدمة كالخراج.

قال: نعم.

قلت: لأننا عرفنا أن الخراج حادث في ملك المشتري وضمنه منه، ولم تقع عليه صفقة البيع.

قال: نعم، وفي هذا كفاية من جملة ما أردت ودلالة عليه من أن سنة مقيس عليها وأخرى غير مقيس عليها.

وكذلك القسامة لا يقاس عليها غيرها، ولكن أخبرني بالأمر الذي له اخترت أن لكل مسكين مدّاً إلا في فدية الأذى إذا ترك الصوم وإلماً أن يصوم مكان كل مد يوماً، فيكون صوم يوم مكان مد؛ فإن ثبت لك المد صحيح لا أسالك عنه إلا فيما قلت إن صوم اليوم يقوم مقام إطعام مسكين.

قلت له: حكم الله - عز وجل - على المظاهر إذا عاد لما قال: «فأخبر رقيباً فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً»؛ فكان معقولاً أن أسالك المظاهر عن أن يأكل ستين يوماً كإطعام ستين مسكيناً وبهذا المعنى صرت إلى أن إطعام مسكين مكان كل يوم قال: فهل من دليل مع هذا؟ قلت: نعم أمر النبي ﷺ المصيب لأهله نهاراً في شهر

رمضان هل تجد ما تتفق؟

قال: لا، فسأله هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ فقال: لا.

فسأله هل تقدر أن تطعم ستين مسكيناً؟

فقال: لا، فأعطاه عرق عمر فأمره أن يتصدق به على ستين مسكيناً فأدى المؤذي للحديث أن في العرق خمسة عشر صاعاً قال أو عشرين، ومعلوم أن العرق يعمل على خمسة عشر صاعاً ليكون الوسط به أربعة فذهبنا إلى أن إطعام المسكين مد طعام ومكان إطعام المسكين صوم يوم.

قال: أما صوم يوم مكان كل مسكين فكما قلت: وأما إطعام المسكين مدّاً، فإذا قال أو عشرين صاعاً.

قلت: فهذا مد وثلاث لكل مسكين قال: فلم لا تقول به؟

قلت: فهل علمت أحداً قط قال إلا مدّاً أو مدين؟

قال: لا.

قلت: فلو كان كما قلت أنت كنت أنت قد خالفته، ولكنه احتياط من الحديث، وهذا كما قلت في العرق خمسة عشر صاعاً، وعلى ذلك كانت تعمل فيما أخبرني غير واحد من أهل العلم باليمن أنهم كانوا يجعلونها معايير كالمكاييل على خمسة عشر صاعاً بالتمر.

قال: فقد زعمت أن الكفارة في الطعام وإصابة المرأة تعبد لأمر قد عرفته وعرفناه معك فأبى أن الكفارة في فدية الأذى وغيرها تعبد لا يقاس عليه.

قلت: ليس قال رسول الله ﷺ لكعب بن عجرة في الطعام فرقاً بين ميتة مسكين؛ فكان ذلك مدين مدين؟

قال: بلى.

قلت: وأمره، فقال: أو صم ثلاثة أيام؟

قال: بلى.

قلت: وقال: "أو انك شاة" قال: بلى.

قلت: فلو قسنا الطعام على الصوم أما نقول صوم يوم مكان إطعام مسكينين؟

قال: بلى.

قلت: ولو قسنا الشاة بالصوم كانت شاة عدل صيام ثلاثة أيام؟

قال: بلى.

قلت: وقد قال الله - عز وجل - في التمتع «فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَيَا أَيُّهَا الْحَجُّ وَسَبْعَةُ إِذَا

رَجَعْتُمْ؟ فجعل البدل من شاء صومَ عشرة أيام.

قال: نعم وقلت: قال الله - عز وجل - ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ الآية فجعل الرقية مكانَ إطعامِ عشرة مساكين.

قال: نعم.

قلت: والرقية في الظهار والقتل مكانَ ستين يوماً.

قال: نعم، وقد بان أن صومَ ستين يوماً أولى بالقرب من الرقية من صومِ عشرة وبيان لي أن صومَ يومٍ أولى بإطعام مسكين منه بإطعام مسكينين؛ لأنَّ صومَ يومٍ جوعٌ يومٍ، وإطعامُ مسكينٍ إطعامٌ يومٍ، فيومٌ بيومٍ أولى أن يقاسَ عليه من يومين يوماً، وأوضح من أنها أولى الأمور بالقياس قال: فهل فيه من أثرٍ أعلى من قولٍ عطاء؟

قلت: نعم، أخبرنا مالك.

قال الشافعي: قال: فهل خالفك في هذا غيرك من أهل ناحيتك؟

فقلت: نعم زعمَ منهم زاعمٌ ما قلت: من أن الكفاراتِ بمدَّ النبي ﷺ إلا كفارة الظهار، فإنها مدَّ هشامٍ قال فعلل مدَّ هشامٍ مَذَانٌ، فيكونُ أرادَ قولنا مَذِينٌ، وإنما جعل مدَّ هشامٍ علماً.

قلت: لا، مدَّ هشامٍ، مدَّ وثلاث مدَّ النبي ﷺ أو مدَّ ونصف.

قال الشافعي: فقال فالغني بالمسألة عن هذا القول - إذا كان كما وصفت - غني بما لا يعيد، ولا يدي كيف جاز لأحد أن يزعم أن الكفاراتِ بمدَّ مختلف؟ أرايت لو قال له: إنسانٌ هي مدَّ أكبر من مدَّ هشامٍ أضعاها، والطعامُ بمدَّ النبي ﷺ، وما سواه بمدَّ محدثٍ الذي هو أكبر من مدَّ هشامٍ، أو رأيت الكفاراتِ إذ نزلت على النبي ﷺ كيف جاز أن تكونَ بمدَّ رجلٍ لم يخلق أبوه، ولعلَّ جدَّه لم يخلق في زمان النبي ﷺ، وإنما قال الناسُ هي مَذَانٌ بمدَّ النبي ﷺ أو مدَّ بمدَّ النبي ﷺ فما ادخل مدَّاً وكسروا؟ هذا خروجٌ من قول أهل الدنيا في الكفاراتِ.

قال الشافعي: وقلت له: وزعمَ بعضُ أهلِ ناحيتنا أيضاً أن على غير أهل المدينة من الكفاراتِ أكثرُ ممَّا على أهلِ المدينة؛ لأنَّ الطعامَ فيهم أوسعُ منه بالمدينة.

قال: فما قلت: لمن قال هذا؟

قال الشافعي: فقلت له: أرايت الذين يقتاتون الفسَّ والذين يقتاتون اللبن والذين يقتاتون الحنظل والذين يقتاتون الحنات لا يقتاتون غيرها والذين السَّعَرُ عندهم أعلى منه بالمدينة بكثيرٍ كيف يكفرونَ ينبغي في قولهم أن يكفروا أقلَّ من كفارة أهلِ المدينة ويكفرونَ من الدخن وهو نباتٌ يقتات به بعضُ الناسِ في

الجذب؟ وينبغي إذا كانَ سعرُ أهلِ المدينة أرخصَ من سعرِ أهلِ بلدٍ أن يكونَ من يكفِّرُ في زمانِ غلاءِ السَّعَرِ يبلدُ أقلَّ كفارةً من أهلِ المدينة إن كانَ إنما زعمُ أن هذا لغلاءِ سعرِ أهلِ المدينة، وقيل له هل رأيت من فرائضِ الله شيئاً خَفَّ عن أحدٍ أو اختلفوا في صلاةٍ أو زكاةٍ أو حدٍّ أو غيره؟

قال الشافعي: قلت: فما ينبغي أن يعارضَ بقولٍ من قال: هذا.

قال الشافعي: وزعمَ زاعمٌ غيرُ قائلِ هذا أنه قال: الطعامُ حيثُ شاءَ المكفِّرُ في الحجِّ والصَّومِ كذلك.

قال الشافعي: فقيل له: لكن زعمت أن الدَّم لا يكونُ إلا بمَكَّة ما ينبغي أن يكونَ الطعامُ إلا بمَكَّة كما قلت: لأنهما طعامان.

قال فما حجَّتكَ في الصَّومِ؟

قلت: اذنَّ الله للمتَّع أن يكونَ من صومه ثلاثٌ في الحجِّ وسبعةٌ إذا رجعَ، ولم يكن في الصَّومِ منفعةٌ لمساكينِ الحرم، وكان على بدنِ الرجلِ؛ فكانَ عملاً بغيرِ وقتٍ فيعمله حيثُ شاء.

٨٨- باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير

النعم؟

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَجِزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النُّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا بِأَلْفِ الْكُتُبَةِ﴾ إلى قوله ﴿صِيَامًا﴾، فكان الصَّيْبُ مأموراً بأن يفديه، وقيل له من النعم أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً فاحتمل أن يكون جعل له الخيار بأن يقتدي بأي ذلك شاء، ولا يكون له أن يخرج من واحدٍ منها، وكان هذا أظهرَ معانيه، وأظهرها الأولى بالآية، وقد يحتمل أن يكونَ أمرٌ بهدي إن وجده؛ فإن لم يجده قطعاً؛ فإن لم يجده فصومٌ كما أمر في التمتع، وكما أمر في الظهار، والمعنى الأولُ أشبههما، وذلك أن رسولَ الله ﷺ أمرَ كعبَ بنَ عُجرةَ بأن يكفِّرَ بأي الكفاراتِ شاءَ في فديةِ الأذى وجعل الله - تعالى - إلى المولى أن يفديه أو يطلقه، وإن احتمل الوجه الآخر.

فإن قال قائل: فهل قال: ما ذهبت إليه غيرك؟

قيل: نعم.

١٠٢٢ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكُتُبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ قال عطاء: فَإِنْ أَصَابَ إِنْسَانٌ نَعَامَةً كَانَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ أَنْ يَهْدِيَ جَزُورًا أَوْ عَدْلَهَا طَعَامًا أَوْ

بِهِ أَذَى مِنْ رَأْيِهِ قَدِيدَةً مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ، وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لِكُنْبِ بْنِ عَجْرَةَ، أَيُّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَكَ.

قال الشافعي: ووجدتهما معاً قديّة من شيء أفيت قد منع الحرم من إفاته الأول الصيد والثاني الشعر.

قال الشافعي: فكل ما أفاته الحرم سواءهما كما نهى عن إفاته فعلية جزاؤه وهو بالخيار بين أن يقديه من النعم أو الطعام أو الصوم أي ذلك شاء فعل كان واجداً وغير واجد قال الله - عز وجل -: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان التمتع بالعمرة إلى الحج ليس بإفاته شيء جعل الله - عز وجل - فيه الهدى فما فعل الحرم من فعل تحب عليه فيه القديّة، وكان ذلك الفعل ليس بإفاته شيء فعلية أن يقديه من النعم إن بلغ النعم، وليس له أن يقديه بغير النعم وهو يحد النعم، وذلك مثل طبيب ما تطيب به أو لبس ما لبس له لبسه أو جامع أو نال من امرأته أو ترك من نسكه أو ما معنى هذا.

قال الشافعي: فإن قال فما معنى قول الله - عز وجل - ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْيِهِ؟﴾

قلت: الله أعلم أما الظاهر، فإنه ما ذنوب بحلاق الشعر للمرض والأذى في الرأس، وإن لم يمرض، فإذا جعلت عليه في موضع القديّة النعم.

فقلت: لا يجوز إلا من النعم ما كانت موجودة فأعوز المقتدي من النعم لحاجة أو انقطاع من النعم؛ فكان يقدر على طعام قوم الذي وجب عليه دراهم، والدراهم طعاماً، ثم تصدق بالطعام على كل مسكين بمد، وإن أعوز من الطعام صام عن كل مد يوماً.

فإن قال قائل: فإذا قسته على هذه المتعة فكيف لم تقل فيه ما قلت: في التمتع؟

قيل له: إن شاء الله قسته عليه في أنه جامع في أنه فعل لا إفاته وفرقت بينه وبينه أنه يختلف، فيكون بدنة على قدر عظم ما أصاب وشاة دون ذلك، فلما كان يتقل فيقل ويكثر بقدر عظم ما أصاب فارق في هذا المعنى هدي المتعة الذي لا يكون على أحد إذا وجد أقل ولا أكثر منه، وإن زاد عليه كان متطوعاً.

قال الشافعي: فصرنا بالطعام والصوم إلى المعنى المعقول في القرآن من كفارة المظاهر والقتل والمصيب أهله في شهر رمضان، ومن هذا ترك البيوتة بمنى وترك المزدلفة والخروج قبل أن تغيب الشمس من عرفة وترك الجمار، وما أشبهه.

عَذَلَهَا صِيَاماً أَتَيْتَهُنَّ شَاءَ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿فَجَزَاءٌ كَذًا وَكَذًا، وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ أَوْ أَوْ فليَحْتَرِ مِنْهُ صَاحِبُهُ مَا شَاءَ.

قال ابن جريج فقلت لعطاء أرأيت إن قدر على الطعام ألا يقدر على عذل الصيد الذي أصاب؟.

قال ترخيص الله عسى أن يكون عنده طعام، وليس عنده ثمن الجزور وهي الرخصة. [أخرجه البيهقي (١٨٥/٥)]

قال الشافعي: إذا جعلنا إليه ذلك كان له أن يفعل آية شاء، وإن كان قادراً على السير معه والاختيار والاحتياط له أن يفدي بنعم؛ فإن لم يجد طعاماً، وأن لا يصوم إلا بعد الإعواز منهما.

١٠٢٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿قَدِيدَةً مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ لَهُ أَتَيْتَهُنَّ شَاءَ. [أخرجه البيهقي (١٨٥/٥)]

١٠٢٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ أَوْ أَوْ لَهُ آيَةٌ شَاءَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ إِلَّا فِي قَوْلِهِ ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فَلَيْسَ بِمُخْتَارٍ فِيهَا. [أخرجه البيهقي (١٨٥/٥)]

قال الشافعي: وكما قال ابن جريج وعمرو في المحارب وغيره في هذه المسألة أقول قيل للشافعي، فهل قال أحد ليس هو بالخيار؟

فقال: نعم.

١٠٢٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: مَنْ أَصَابَ مِنَ الصَّيْدِ مَا يَبْلُغُ فِيهِ شَاءَ فَذَلِكَ الَّذِي قَالَ اللَّهُ فَجَزَاءٌ بِمِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، وَإِنَّمَا أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَبْلُغُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ هَدْيٌ الْعَصْفُورِ يَقْتُلُ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ هَدْيٌ قَالَ: أَوْ عَذْلُ ذَلِكَ صِيَاماً عَذْلُ النَّعَامِ وَعَذْلُ الْعَصْفُورِ.

قال ابن جريج فذكرت ذلك لعطاء، فقال عطاء كل شيء في القرآن أو أو يختار منه صاحبه ما شاء. [أخرجه البيهقي

في معرفة السنن والآثار (١٩٣/٤)]

قال الشافعي: ويقول عطاء في هذا أقول قال الله - عز وجل - في جزاء الصيد هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عذل ذلك صيماً وقال جل ثناؤه ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ

٨٩- الإعراف من هدي المتعة، ووقته

قال الشافعي: قال الله تعالى ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ إلى قوله ﴿عَشْرَةَ كَأَمَلَةٍ﴾.

قال الشافعي: فدل الكتاب على أن يصوم في الحج، وكان معقولا في الكتاب أنه في الحج الذي وجب به الصوم، ومعقولا أنه لا يكون الصوم إلا بعد الدخول في الحج لا قبله في شهر الحج ولا غيرها.

قال الشافعي: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ؛ فإن أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة كان له أن يصوم حين يدخل في الحج وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم إذا لم يجد هديا، وإن يكون آخر ما له من الأيام في آخر صياحه الثلاث يوم عرفة، وذلك أنه يخرج من الغد من يوم عرفة من الحج، ويكون في يوم لا صوم فيه يوم النحر، وهكذا روي عن عائشة وابن عمر.

١٠٢٦- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا فِي التَّمَتُّعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَلَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ فَلْيَصُمْ أَيَّامَ مِنًى.

١٠٢٧- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ. [أخرجه البخاري (١٩٩٧-١٩٩٨)]

قال الشافعي: وبهذا نقول، وهو معنى ما قلنا، والله أعلم ويشبه القرآن.

قال الشافعي: واختلف عطاء وعمرو بن دينار في وجوب صوم التمتع.

١٠٢٨- أَخْبَرَنَا سُليْمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ حَتَّى يُوَافِيَ عَرَفَةَ مُهِلًا بِالْحَجِّ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ إِذَا أَهَلَّ بِالْحَجِّ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٢٥/٣)]

قال الشافعي: ويقول عمرو بن دينار نقول وهو أشبه بالقرآن، ثم الخبر عن عائشة وابن عمر.

قال الشافعي: فإذا أهل بالحج، ثم مات من ساعته أو بعد قبل أن يصوم، ففيها قولان: أحدهما أن عليه دم المتعة؛ لأنه دين عليه؛ لأنه لم يصم، ولا يجوز أن يصام عنه، وهذا قول يحتمل والقول الثاني لا دم عليه ولا صوم؛ لأن الوقت الذي وجب عليه فيه الصوم وقت زال عنه فرض الدم وغلب على الصوم؛

فإن كان بقي مدة يمكنه أن يصوم فيها، ففرط تصدق عنه مكان الثلاثة الأيام ثلاثة أمداد حنطة؛ لأن السبعة لا تجب عليه إلا بعد الرجوع إلى أهله، ولو رجع إلى أهله، ثم مات، ولم يصم الثلاثة ولا السبع تصدق عنه في الثلاث، وما أمكنه صومه من السبع فتركه يوما كان ذلك أو أكثر، وهذا قول يصح قياسا ومعقولا، والله أعلم.

قال الشافعي: في صوم التمتع أيام منى: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ أَيَّامٍ مِنًى وَلَا تَحْدُ السَّبِيلَ إِلَى أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ خَاصَّةً إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ دَلَالَةً بَأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا لَا يُلْزَمُ مِنَ الصَّوْمِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْ قَالَ يَصُومُ التَّمَتُّعَ أَيَّامَ مِنًى ذَهَبَ عَلَيْهِ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهَا، فَلَا أَرَى أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ مِنًى، وَقَدْ كُنْتُ أَرَاهُ وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ.

قال الشافعي: وجدت أيام منى خارجا من الحج يحل به إذا طاف بالبيت النساء، فلم يجر أن أقول هذا في الحج، وهو خارج منه، وإن بقي عليه بعض عمله.

فإن قال قائل: فهل يحتمل اللسان أن يكون في الحج؟ قيل: نعم يحتمله اللسان ما بقي عليه من الحج شيء احتمالا مستكرها باطنا لا ظاهرا، ولو جاز هذا جاز إذا لم يطف الطواف الذي يحل به من حجة النساء شهرا أو شهرين يصومهن على أنه صامهن في الحج.

قال: ولو جاز أن يصوم أيام منى جاز فيها يوم النحر؛ لأنه منهي عن صومه وصومها ونهى رسول الله ﷺ عن صومها مرة كنهيه عن صوم يوم النحر مرة ومرارا.

٩٠- باب الحال التي يكون المرء فيها معوزا بما

لزمه من فدية

قال الشافعي: إذا حج الرجل، وقد وجبت عليه بدنة فليس له أن يخرج منها إذا كان قادرا عليها؛ فإن قدر على الهدي لم يطعم، وإن لم يقدر على الهدي أطعم، ولا يكون الطعام والهدي إلا بمكة، وإن لم يقدر على واحد منهما صام حيث شاء، ولو صام في فوره ذلك كان أحب إلى.

١٠٢٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي صِيَامِ الْمُفْتَسِي مَا بَلَغَنِي فِي ذَلِكَ شَيْءٌ، وَإِنِّي لِأُحِبُّ أَنْ يَصْنَعَهُ فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٥٩/٤)]

١٠٣٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: كَانَ

مُجَاهِدٌ يَقُولُ فِدْيَةُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ فِي حَجِّهِ ذَلِكَ أَوْ عُمْرَتِهِ.

١٠٣١- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى قَالَ فِي الْمُقْتَدِي بَلَّغْنِي أَنَّهُ فِيمَا بَيْنَ أَنْ صَنَعَ الَّذِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيهِ الْفِدْيَةُ وَتَبَيَّنَ أَنْ يَحِلَّ إِنْ كَانَ حَاجِبًا أَنْ يَنْحَرَّ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا بَأَنْ يَطُوفَ.

قال الشافعي: وهذا إن شاء الله هكذا.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قيل: إن كانت الفدية شيئاً وجبت مجع وعمرة فأحب إلي أن يفتدي في الحج والعمرة، وذلك أن إصلاح كل عمل فيه كما يكون إصلاح الصلاة فيها، وإن كان هذا يفارق الصلاة بأن الفدية غير الحج، وإصلاح الصلاة من الصلاة فلا اختيار فيه ما وصفت، وقد روي أن ابن عباس أمر رجلاً بصوم، ولا يفتدي، وقدّر له نفقته فكانه لولا أنه رأى الصوم يميزه في سفره لسأله عن يسره ولقال آخر هذا حتى يصير إلى مالكو إن كنت موسراً.

قال الشافعي: فانظر إلى حال من وجبت عليه الفدية في حج أو عمرة في ذلك الحج أو العمرة؛ فإن كان واجداً للفدية التي لا يميزه إذا كان واجداً غيرها جعلتها عليه لا يخرج له منها، فإذا جعلتها عليه، فلم يفتد حتى أعوز كان ديناً عليه حتى يؤديه متى قدر عليه.

وأحب إلي أن يصوم احتياطاً لا لإيجاباً، ثم إذا وجد أهدى. قال الشافعي: وإذا كان غير قادر تصدق؛ فإن لم يقدر صام؛ فإن صام يوماً أو أكثر، ثم أيسر في سفره أو بعد فليس عليه أن يهدي، وإن فعل فحسن.

قال: وإن كان معوزاً حين وجبت، فلم يتصدق، ولم يصم حتى أيسر أهدى ولا بد له؛ لأنه مبتدئ شيئاً، فلا يتدنى صدقة ولا صوماً وهو يحدّ هدياً.

قال: وإن رجع إلى بلده وهو معوز في سفره، ولم يفتد حتى أيسر، ثم أعوز كان عليه هدي لا بد له؛ لأنه لم يخرج من الهدى إلى غيره حتى أيسر، فلا بد من هدي وأحب إلي أن يصوم احتياطاً لا واجباً، وإذا جعلت الهدى ديناً فسواء بعث به من بلده أو اشترى له بمكة فنحّر عنه لا يميزي عنه حتى يلبح بمكة، ويتصدق به.

وكذلك الطعام، وأما الصوم فيقضيه حيث شاء إذا أخره عن سفره، وهكذا كل واجب عليه من أي وجه كان من دم أو طعام لا يميزه إلا بمكة.

٩١- فدية النعام

١٠٣٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةُ وَهَمِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ قَالُوا فِي النَّعَامَةِ يَقْتُلُهَا الْمُحْرِمُ بَدَنَةً مِنَ الْإِبِلِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (١٤٤٢٠)، عبد الرزاق (٨٢٠٣)، البيهقي (١٨٢/٥)]

قال الشافعي: هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث وهو قول الأكثر ممن لقبت بقولهم إن في النعامة بدنة وبالقياس قلنا في النعامة بدنة لا بهذا، فإذا أصاب المحرم نعاماً، ففيها بدنة.

١٠٣٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ؛ فَكَانَتْ ذَاتُ جَنِينَ حِينَ سَمَّيْتَهَا أَنَهَا جَزَاءُ النَّعَامَةِ، ثُمَّ وَلَدَتْ فَمَاتَ وَلَدُهَا قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ أَغْرَمَهُ؟ قَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٨٢/٤)]

قلت: فابتعتها ومعها ولدها فأهديتها فمات ولدها قبل أن يبلغ محله أغرمه؟ قال: لا.

قال الشافعي: وهذا يدل على أن عطاء يرى في النعامة بدنة ويقولون تقول في البدنة والجنين في كل موضع وجبت فيه بدنة فأوجب جنيناً معها فينحر معها وتقول في كل صيد يصاد ذات جنين، ففيه مثله ذات جنين.

٩٢- باب بيض النعامة يصيبه الحرم

١٠٣٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَصَبَتْ بَيْضُ نَعَامَةٍ وَأَنْتَ لَا تَذَرِي غَرْمَتَهَا تُعْظَمُ بِذَلِكَ حُرْمَاتُ اللَّهِ تَعَالَى. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٢٥/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نقول؛ لأن بيضة من الصيد جزء منها؛ لأنها تكون صيداً ولا أعلم في هذا مخالفاً ممن حفظت عنه ممن لقيت وقول عطاء هذا يدل على أن البيضة تغرم، وأن الجاهل يغرّم؛ لأن هذا إلتاف قياساً على قتل الخطأ.

وبهذا نقول.

قال الشافعي: وفي بيض النعام قيمته؛ لأنه حيث يصاب من قبل أنه خارج مما له مثل من النعم وداخل فيما له قيمة من الطير مثل الجراد وغيرها قياساً على الجراد، فإن فيها قيمتها.

فقلت للشافعي: فهل تروي فيها شيئاً عالياً؟

قال: أما شيء يثبت مثله، فلا.

قلت: فما هو؟

١٠٣٥- فقال أخبرني الثقة عن أبي الزناد عن الأعرج أن النبي ﷺ قال: «في بَيْضَةِ النِّعَامَةِ يُصَيِّبُهَا الْمُحْرِمُ قِيمَتُهَا» [أخرجه البيهقي (٢٠٧/٥)]

١٠٣٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: فِي بَيْضَةِ النِّعَامَةِ يُصَيِّبُهَا الْمُحْرِمُ صَوْمُ يَوْمٍ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٩٣)، ابن أبي شيبة (١٥٢١١)، البيهقي (٢٠٨/٥)]

١٠٣٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَثَلَا. [أخرجه البيهقي (٢٠٨/٥)]

قلت للشافعي: أفرأيت إن كان في بيضة النعامة فرخ؟

فقال لي: كل ما أصاب الحرم مما لا مثل له من النعم ولا أثر فيه من الطائر فعليه فيه قيمته بالموضع الذي أصابه فيه وتقومه عليه كما تقوم له لو أصابه وهو لإنسان فتقوم البيضة لا فرخ فيها قيمة بيضة لا فرخ فيها، والبيضة فيها فرخ قيمة بيضة فيها فرخ وهو أكثر من قيمة بيضة لا فرخ فيها.

قلت: فإن كانت البيضة فاسدة؟

قال: تقومها فاسدة إن كانت لها قيمة وتصلد بقيمتهما، وإن لم يكن لها قيمة، فلا شيء عليك فيها؟

قلت: للشافعي: أفياكلها المحرم؟

قال: لا، لأنها من الصيد، وقد يكون منها صيد.

قلت: للشافعي: فالصيد ممتنع وهو غير ممتنع.

قال الشافعي: وقد يكون من الصيد ما يكون مقصوداً وصغيراً، فيكون غير ممتنع والحرم يجزئه إذا أصابه.

قلت: إن ذلك قد كان ممتنعاً أو يؤوّل إلى الامتناع قال: وقد تؤوّل البيضة إلى أن يكون منها فرخ، ثم يؤوّل إلى أن يمتنع.

٩٣- الخلاف في بيض النعام

قلت للشافعي: أخالفك أحد في بيض النعامة؟

قال: نعم.

قلت: قال ماذا قال؟

قال قوم إذا كان في النعامة بدنة فتحمل على البدنة، وروي

هذا عن عليّ عليه السلام من وجه لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله، ولذلك تركناه، وبأن من وجب عليه شيء لم يجزه بمغيب يكون، ولا يكون، وإنما يجزه بقائم.

قلت: للشافعي: فهل خالفك غيره؟

قال: نعم رجل كأنه سمع هذا القول فاحتذى عليه.

قلت: وما قال فيه؟

قال: عليه عشر قيمة أمه كما يكون في جنين الأمة عشر قيمة الأمة.

قلت: أفرأيت لهذا وجهاً؟

قال: لا. البيضة إن كانت جنيناً كان لم يصنع شيئاً من قبل أنها مزائلة لأمتها فحكمها حكم نفسها، والجنين لو خرج من أمه، ثم قتل إنساناً وهو حي كانت فيه قيمة نفسه، ولو خرج ميتاً فقطعه إنسان لم يكن عليه شيء؛ فإن شئت فاجعل البيضة في حال ميت أو حي، فقد فرق بينهما، وما للبيضة والجنين؟ إنما حكم البيضة حكم نفسها، فلا يجوز إذا كانت ليست من النعم إلا أن يحكم فيها بقيمتها.

قال الشافعي: ولقد قال للقاتل: ما في هذه البيضة شيء؛ لأنها مأكولة غير حيوان والمحرم أكلها، ولكن هذا خلاف مذهب أهل العلم.

٩٤- باب بقر الوحش وحمار الوحش والثيرل

والوعل

قلت للشافعي: أرايت الحرم يصيب بقره الوحش أو حمار الوحش؟

فقال: في كل واحد منهما بقره.

قلت للشافعي: ومن أين أخذت هذا؟

فقال: قال الله - تبارك وتعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾.

قال الشافعي: ومثل ما قتل من النعم يدل على أن المثل على منظره البدن، فلم يميز فيه إلا أن ينظر إلى مثل ما قتل من دواب الصيد، فإذا جاور الشاة رفع إلى الكبش، فإذا جاور الكبش رفع إلى بقره، فإذا جاور البقرة رفع إلى بدنة، ولا يجاوز شيء مما يؤدى من دواب الصيد بدنة، وإذا كان أصغر من شاة نية أو جذعة خفض إلى أصغر منها فهكذا القول في دواب الصيد.

١٠٣٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ

قال: فِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ، وَفِي

الْأَزْوَى بَقَرَةً. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢١١)، ابن أبي شيبة (١٤٤٢٦)،

اليهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٨٢/٤)]

١٠٣٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ الضُّحَّاكِ بْنِ مُزَاجِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ:
فِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ، وَفِي الْإِبِلِ بَقَرَةٌ. [أخرجه اليهقي في "معرفة
السنن والآثار" (١٨٢/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نقول.

قال الشافعي: والأزوى دون البقرة المسنة وفوق الكبش
وفيه غضب ذكرنا وأثنى أي ذلك شاء فداه به.

قال الشافعي: وإن قتل حمار وحش صغيراً أو ثيلاً صغيراً
فداه ببقرة صغيرة ويفدى الذكر بالذكر والأنثى بالأنثى.

قال: وإذا أصاب أروى صغيرة خفضناه إلى أصغر منه من
البقر حتى يجعل فيه ما لا يفوته، وهكذا ما فدى من دواب
الصيد.

قال الشافعي: إن كان ما أصيب من الصيد بقرة رقوباً
فضر بها فالتقت ما في بطنها حياً فمات فداهما ببقرة، وولد بقرة
مولود، وهكذا هذا في كل ذات حمل من الدواب.

قال الشافعي: وإن خرج ميتاً وماتت أمه فأراد فداه طعاماً
يقوم المصاب منه ماخضاً بمثله من النعم ماخضاً، ويقوم ثمن ذلك
المثل من النعم طعاماً.

٩٥- باب الضبع

١٠٤٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُقْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ أَبِي
الرَّيْبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَ فِي الضَّبْعِ
بِكَبْشٍ. [أخرجه مالك (٤١٤/١)، عبد الرزاق (٨٢٢٤)، ابن أبي
شيبة (١٥٦١٨)]

قال الشافعي: وهذا قول من حفظت عنه من مفتينا
المكئين.

قال الشافعي: في صغار الضبع صغار الضأن.

١٠٤١- وَأَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ،
عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ فِي
الضَّبْعِ كَبْشٍ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٥)، اليهقي (١٨٤/٥)]

١٠٤٢- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ
قَالَ: أَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَبْعاً صَيْدًا، وَقَضَى فِيهَا كَبْشاً.

[أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٦)، اليهقي (١٨٣/٥)]

قال الشافعي: وهذا حديث لا يثبت مثله لو انفرد، وإنما
ذكرناه.

١٠٤٣- لَأَنَّ مُسْلِمَ بْنَ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ
جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ
قَالَ ابْنُ أَبِي عَمَّارٍ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الضَّبْعِ
أَصِيدَ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ أَتُكَلُّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: سَمِعْتَهُ
مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٦٢٢)،
اليهقي (١٨٣/٣)]

قال الشافعي: وفي هذا بيان أنه إنما يفدي ما يؤكل من
الصيد دون ما لا يؤكل.

١٠٤٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ
مُجَاهِدٍ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الضَّبْعُ صَيْدٌ وَفِيهَا
كَبْشٌ إِذَا أَصَابَهَا الْمُخْرَمُ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٢٣)، ابن أبي
شيبة (١٥٦٢٠)]

٩٦- باب في الغزال

١٠٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُقْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الرَّيْبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ قَتَلَ فِي الْغَزَالِ بَقْرَةً. [أخرجه
اليهقي (١٨٤/٥)]

قال الشافعي: وبهذا نقول والغزال لا يفوت العنز.

١٠٤٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الضُّحَّاكِ بْنِ مُزَاجِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ
قَالَ: فِي الظَّبْيِ تَيْسٌ أَعْفَرُ أَوْ شَاةٌ مُسِنَّةٌ. [أخرجه عبد
الرزاق (٨٢٣٨)، اليهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٨٦/٤)]

قال الشافعي: يفدي الذكور بالذكور والإناث بالإناث بما
أصيب والإناث في هذا كله أحب إلي أن يفدي به إلا أن يكون
يصغر عن بدن المقتول فيفدي الذكر ويفدي بالذي يلحق
بأبدهما.

١٠٤٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ
يُونُسَ، عَنْ مِمَّاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ رَجُلًا بِالنَّطَائِفِ أَصَابَ
ظَبْيًا وَهُوَ مُحْرِمٌ فَأَتَى عَلِيًّا، فَقَالَ: اهْدِ كَبْشاً أَوْ قَالَ تَيْساً

مِنَ الْغَنَمِ، قَالَ سَعِيدٌ: وَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَالَ تَيْسًا. [أخرجه البيهقي

في معرفة السنن والآثار* (١٨٧/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ لما وصفت قبله مما ثبت فاما هذا، فلا يشته أهل الحديث.

١٠٤٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْغَزَالِ شَاةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٨٧/٤)]

٩٧- باب الأرنب

١٠٤٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْأَرْنَبِ بِعَنَاقٍ. [هـ]

١٠٥٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الضُّحَّاكِ بْنِ مَرْجَانٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْأَرْنَبِ شَاةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٨٧/٤)]

١٠٥١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ: فِي الْأَرْنَبِ شَاةٌ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٣٥)، البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٨٧/٤)]

قال الشافعي: الصَّغِيرَةُ والكَبِيرَةُ مِنَ الْغَنَمِ يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ شَاةٍ؛ فَإِنْ كَانَ عَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ أَرَادَا صَغِيرَةً فَكَذَلِكَ نَقُولُ، وَلَوْ كَانَا أَرَادَا مَسْنَةً خَالَفْنَاهُمَا وَقَلْنَا قَوْلَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ أَنَّ فِيهَا عَنَاقًا دُونَ الْمَسْنَةِ، وَكَانَ أَشْبَهَ بِمَعْنَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَطَاءٍ مَا يَشْبَهُ قَوْلَهُمَا.

١٠٥٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْأَرْنَبِ عَنَاقٌ أَوْ حَمَلٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٨٧/٤)]

٩٨- باب في الربوع

١٠٥٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الرَّبِيعِ بِجُفْرَةٍ. [تقدم]

١٠٥٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. [أخرجه

البيهقي (١٨٤/٥)]

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الرَّبِيعِ جُفْرَةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٨٨/٤)]

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ.

٩٩- باب الثعلب

١٠٥٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الثَّعْلَبِ شَاةٌ.

١٠٥٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الثَّعْلَبِ شَاةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٨٩/٤)]

١٠٠- باب الضَّب

١٠٥٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: خَرَجْنَا حُجَّاجًا فَأَرَوْنَا رَجُلًا مِنَّا يُقَالُ لَهُ أَرَبْدُ ضَبًّا، فَقَرَّ ظَهْرُهُ فَقَدِمْنَا عَلَى عُمَرَ فَسَأَلَهُ أَرَبْدُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ احْكُمْ فِيهِ يَا أَرَبْدُ، فَقَالَ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْلَمُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ إِنَّمَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ، وَلَمْ أَمُرْكَ أَنْ تَزَكِّنِي، فَقَالَ أَرَبْدُ: أَرَى فِيهِ جَذِيًا قَدْ جَمَعَ النِّسَاءَ وَالشَّجَرَ، فَقَالَ عُمَرُ فَذَاكَ فِيهِ. [أخرجه البيهقي (١٨٥/٥)]

١٠٥٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الضَّبِّ شَاةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (١٩٠/٤)] قال الشافعي: إِنْ كَانَ عَطَاءٌ أَرَادَ شَاةً صَغِيرَةً فَكَذَلِكَ نَقُولُ، وَإِنْ كَانَ أَرَادَ مَسْنَةً خَالَفْنَاهُ وَقَلْنَا بِقَوْلِ عُمَرَ فِيهِ، وَكَانَ أَشْبَهَ بِالْقِرَانِ.

١٠١- باب الوبر

١٠٥٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْوَبْرِ إِنْ كَانَ يُؤْكَلُ شَاةٌ. [أخرجه عبد الرزاق (٤٠٥/٤)] قال الشافعي: قَوْلُ عَطَاءٍ إِنْ كَانَ يُؤْكَلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَفْدَى مَا يُؤْكَلُ.

قال الشافعي: فَإِنْ كَانَتِ الْعَرَبُ تَأْكُلُ الْوَبَرَ، ففِيهِ جُفْرَةٌ، وَلَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ جُفْرَةٍ بَدْنًا.

١٠٦٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ: فِي الْوَبْرِ

شَاةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٩٠/٤)]

١٠٢ - باب أم حبين

١٠٦١ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ

أَنْ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ قَضَى فِي أُمِّ حَبِيبٍ بِحَمَلَانٍ مِنَ الْغَنَمِ.

[أخرجه البيهقي (١٨٥/٥)]

قال الشافعي: يعني حملاً.

قال الشافعي: إن كانت العرب تأكلها فهي كما روي عن عثمان يقضى فيها بولده شاة حل أو مثله من المعز فما لا يفوته.

١٠٣ - باب دواب الصيد التي لم تسم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كل دابة من الصيد المأكول سميتها، ففداؤها على ما ذكر، وكل دابة من دواب الصيد المأكول لم نسمها، ففداؤها قياساً على ما سمينا فداها منها لا يختلف فيما صغر عن الشاة منها أولاد الغنم يرفع في أولاد الغنم بقدر ارتفاع الصيد حتى يكون الصيد مجزئاً بمثل بدنة من أولاد الغنم أو أكبر منه شيئاً، ولا يجزي دابة من الصيد إلا من النعم والنعم الإبل والبقر والغنم.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت والعرب تقول للإبل الأنعام وللبرق البقر وللغنم الغنم؟

قيل: هذا كتاب الله - تعالى - كما وصفت، فإذا جمعتها.

قلت: نعماً كلها وأضفت الأدنى منها إلى الأعلى، وهذا معروف عند أهل العلم بها، وقد قال الله - تعالى -: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ﴾، فلا أعلم مخالفاً أنه عنى الإبل والبقر والغنم والضأن وهي الأزواج الثمانية قال الله - تعالى -: ﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلِ الَّذِينَ حَرَّمَ آمِ الْأُثْنَيْنِ﴾ الآية، وقال: ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ فهي بهيمة الأنعام وهي الأزواج الثمانية وهي الإنسية التي منها الضحايا والبدن التي ينبح المحرم، ولا يكون ذلك من غيرها من الوحش.

١٠٤ - فدية الطائر يصيبه المحرم

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ - إلى قوله - ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾.

قال الشافعي: وقول الله - عز وجل - ﴿مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ

النَّعَمِ﴾ يدل على أنه لا يكون المثل من النعم إلا فيما له مثل منه والمثل لدواب الصيد؛ لأن النعم دواب رواتع في الأرض والدواب من الصيد كهي في الرتوع في الأرض، وأنها دواب مواشي لا طائر، وأن أيدانها تكون مثل أيدان النعم ومقاربة لها، وليس شيء من الطير يوافق خلق الدواب في حال ولا معانيها معانيها.

فإن قال قائل: فكيف تفدي الطائر، ولا مثل له من النعم؟

قيل: فديته بالاستدلال بالكتاب، ثم الآثار، ثم القياس والمعقول؛ فإن قال قائل الاستدلال بالكتاب؟

قيل: قال الله - عز وجل - ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغَنَاءِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ فدخل الصيد المأكول كله في التحريم، ووجدت الله - عز وجل - أمر فيما له مثل منه أن يفدى بمثله، فلما كان الطائر لا مثل له من النعم، وكان محرماً، ووجدت رسول الله ﷺ يقضي بقضاء في الزرع بضمائه، والمسلمون يقضون فيما كان محرماً أن يلف في بقيته فقضيت في الصيد من الطائر بقيته بأنه محررم في الكتاب وقياساً على السنة والإجماع وجعلت تلك القيمة لمن جعل الله له المثل من الصيد المحرم المقضي بجزائه؛ لأنهما محرمان معاً لا ماله لهما أمر بوضع المبدل منهما فيمن بحضرة الكعبة من المساكين ولا أرى في الطائر إلا قيمته بالآثار والقياس فيما أذكره إن شاء الله تعالى.

١٠٥ - فدية الحمام

١٠٦٢ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ

بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ الدَّارِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الْخَارِثِ قَالَ: قَدِمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَكَّةَ فَدَخَلَ دَارَ النَّدْوَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَأَرَادَ أَنْ يَسْتَقْرِئَ مِنْهَا الرُّوَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَلْفَى رِدَاءَهُ عَلَى وَاقِفٍ فِي التَّيْسِ فَوَقَعَ عَلَيْهِ طَيْرٌ مِنْ هَذَا الْحَمَامِ فَأَطَارَهُ فَانْتَهَزَتْهُ حَيْثُ قَتَلْتُهُ، فَلَمَّا صَلَّى الْجُمُعَةَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، فَقَالَ احْكُمَا عَلَيَّ فِي شَيْءٍ صَنَعْتُهُ الْيَوْمَ، إِنِّي دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ وَأَرَدْتُ أَنْ أَسْتَقْرِئَ مِنْهَا الرُّوَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَلْفَيْتُ رِدَائِي عَلَى هَذَا الْوَاقِفِ فَوَقَعَ عَلَيْهِ طَيْرٌ مِنْ هَذَا الْحَمَامِ فَخَبَيْتُ أَنْ يُلَطَّخَهُ بِسُلُوحِهِ فَأَطَارْتُهُ عَنْهُ فَوَقَعَ عَلَى هَذَا الْوَاقِفِ الْآخِرِ فَانْتَهَزَتْهُ حَيْثُ قَتَلْتُهُ فَوَجَدْتُ فِي نَفْسِي

فَقَصُّ كَعْبٍ قِصَّةَ الْجَرَادَيْنِ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ عُمَرُ مِنْ
بِذَلِكَ أَمْرُكَ يَا كَعْبُ.

قال: نعم قال: إِنَّ حَمِيرَ تَحِبُّ الْجَرَادَ قَالَ: مَا جَعَلْتَ فِي
نَفْسِكَ؟

قال درهمين قال: بَخِ درهماً خيراً من مائة جرادة
اجعل ما جعلت في نفسك. [أخرجه مالك (٤١٦/١)،
البيهقي (٢٠٦/٥)]

قال الشافعي: في هذا الحديث دلائل منها: إحرام معاذ
وكعب وغيرهم من بيت المقدس وهو وراء الميقات بكثير، وفيه
أن كعباً قتل الجرادتين حين أخذهما بلا ذكاة، وهذا كله قد قص
على عمر، فلم ينكره وقول عمر درهماً خيراً من مائة جرادة،
أنك تطوعت بما ليس عليك فافعله متطوعاً.

١٠٦٧ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْأَشْجِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ،
فَقَالَ: فِيهَا قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ وَلِنَأْخُذَنَّ بِقَبْضَةِ جَرَادَاتٍ وَلَكِنْ،
وَلَوْ.

وهذا يدل على أنه إنما رأى عليه قيمة الجرادة وأمره
بالاحتياط، وفي الجرادة قيمتها في الموضع الذي يصيها فيه كأن
ثمرة أو أقل أو أكثر، وهذا مذهب القوم - والله أعلم -
ووجدت مذهب عمر وابن عباس وغيرهم في الجرادة أن فيها
قيمتها، ووجدت كذلك مذهبهم أن في دواب الصيد مثله من
النعم بلا قيمة؛ لأن الضبع لا يسوى كبشاً.

والغزال قد يسوى عزراً، ولا يسوى عزراً واليربوع لا
يسوى جفرة والأرنب لا يسوى عناقاً.

قلما رأيتهم ذهبوا في دواب الصيد على تقارب الأبدان لا
القيم لما وصفت ولأنهم حكموا في بلدان مختلفة وأزمان شتى،
ولو حكموا بالقيم لختلفت أحكامهم لاختلاف البلدان والأزمان
ولقالوا فيه قيمته كما قالوا في الجرادة، ووجدت مذاهبهم مجتمعة
على الفرق بين الحكم في الدواب والطيائر لما وصفت من أن في
الدواب مثلاً من النعم، وفي الجرادة من الطائر قيمة وفيما دون
الحمام.

قال الشافعي: ثم وجدت مذاهبهم تفرق بين الحمام وبين
الجرادة؛ لأن العلم يحيط أن ليس يسوى حمام مكة شاة، وإذا كان
هذا هكذا، فإنما فيه اتباعهم؛ لأننا لا نتوسع في خلافهم، إلا إلى

أَنِّي أَطْرَظُهُ مِنْ مَنْزِلَةٍ كَانَ فِيهَا أَمِينٌ إِلَى مَوْقِعَةٍ كَانَ فِيهَا حَتَفَةٌ
فَقُلْتُ لِعُثْمَانَ: كَيْفَ تَرَى فِي عَنَرِ نَيْبَةِ عَفْرَاءَ نَحْكُمُ بِهَا عَلَى
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: إِنِّي أَرَى ذَلِكَ فَأَمُرُ بِهَا عُمَرَ. [أخرجه
البيهقي (٢٠٥/٥)]

١٠٦٣ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ
عُثْمَانَ بْنَ عَفْفَةَ قَالَ لَبَّيْكَ اللَّهُ بْنَ حُمَيْدٍ قَتَلَ ابْنٌ لَهُ حَمَامَةً فَجَاءَ ابْنَ
عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ادْبِغْ شاةً فَتَصَدَّقْ بِهَا
قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَمِنَ حَمَامٌ مَكَّةَ؟ قَالَ: نَعَمْ.
[أخرجه عبد الرزاق (٨٢٦٤)، البيهقي (٢٠٥/٥)]

قال الشافعي: فني قول ابن عباس دلالتان: إحداهما أن في
حمام مكة شاة والأخرى أنه يتصدق بالفداء على المساكين، وإذا
قال: يتصدق به، فإنما يعني كله لا بعضه.

١٠٦٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ
عَطَاءٍ.

وَأَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ فِي الْحَمَامَةِ
شاةً. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢١٩/٤)]

١٠٦٥ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ
مُجَاهِدٌ: أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِحَمَامَةٍ فَأُطِيرَتْ فَوَقَعَتْ عَلَى
الْمَرْوَةِ فَأَخَذَتْهَا حَيَّةٌ فَجَعَلَ فِيهَا شاةً. [أخرجه عبد
الرزاق (٨٢٦٧)، البيهقي في "المعرفة" (٢١٩/٤)]

قال الشافعي: من أصاب من حمام مكة بمكة حمامة، ففيها
شاة، أتباعاً لهذه الآثار التي ذكرنا عن عمر وعثمان وابن عباس
وابن عمر وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب لا قياساً.

١٠٦ - في الجراد

١٠٦٦ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ
بْنِ مَاهَكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عَمَّارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ أَقْبَلَ مَعَ مُعَاذِ
بْنِ جَبَلٍ وَكَعْبِ الْأَحْبَارِ فِي أَنْاسٍ مُحْرِمِينَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ
بِعَمْرَةٍ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِنَعْبِ الطَّرِيقِ وَكَعْبٌ عَلَى نَارٍ يَصْطَلِي
مَرَّتْ بِهِ رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَخَذَ جَرَادَتَيْنِ فَمَلَّهُمَا وَنَسِيَ
إِحْرَامَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ إِحْرَامَهُ فَأَلْقَاهُمَا.

فلما قدما المدينة دخل القوم على عمر بن الخطاب
ودخلت معهم.

مثلهم، ولم نعلم مثلهم خالفهم.
والفرق بين حمام مكة، وما دونه من صيد الطير يقتله الحرم لا يجوز فيه إلا أن يقال بما تعرف العرب من أن الحمام عندهم أشرف الطائر وأغلاها ثمناً بأنه الذي كانت تؤلف في منازلهم وتراه أعقل الطائر وأجمعه للهداية بحيث يؤلف، وسرعة الألف وأصواته التي لها عندهم فضل لاستحسانهم هديرها، وأنهم كانوا يستمتعون بها لأصواتها وإلفها وهدايتها وفراخها وكانت مع هذا مأكولة، ولم يكن شيء من مأكول الطائر يتنفع به عندها إلا لأن يؤكل فيقال: كل شيء من الطائر سمته العرب حمامة، ففيه شاة، وذلك اخمام نفسه واليمام والقماري والدبسي والقواخت، وكل ما أوقعت العرب عليه اسم حمامة.

قال الشافعي: ومذهبنا ومذهب أن الصيد يقتله الحرم القارن في الحرم كالصيد يقتله الحرم المفرد أو المعتصر خارجاً من الحرم، وما قال: من هذا قول إذا كشف لم يكن له وجه، ولا يصح أن يقول في حمام الحرم فيه شاة، ولا يكون في غير حمام الحرم شاة إذا كان قوله إن حمام الحرم إذا أصيب خارجاً منه في غير إحرام، فلا شيء فيه.

١٠٦٨ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَصَابَ الْمُحْرِمُ حَمَامَةً خَارِجاً مِنَ الْحَرَمِ فَقَلْبُهُ ذَرْهَمٌ، وَإِنْ أَصَابَ مِنْ حَمَامِ الْحَرَمِ فِي الْحَرَمِ فَقَلْبُهُ شَاةٌ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢١٩/٤)]

قال الشافعي: وهذا وجه من القول الذي حكيت قبله، وليس له وجه يصح من قبل أنه يلزمه أن يجعل في حمام مكة إذا أصيب خارجاً من الحرم، وفي غير إحرام فدية ولا أحسبه يقول هذا، ولا أعلم أحداً يقوله، وقد ذهب عطاء في صيد الطير مذهباً يتوجه ومذهباً الذي حكينا أصح منه لما وصفت، والله أعلم.

١٠٦٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي كُلِّ شَيْءٍ صَيِدَ مِنَ الطَّيْرِ الْحَمَامَةِ فَصَاعِداً شَاةٌ، وَفِي التَّيْغُوبِ وَالْحَجَلَةِ وَالْقَطَاةِ وَالْكَرَوَانِ وَالْكَرْكِيِّ وَابْنِ الْمَاءِ وَدَجَاجَةِ الْحَبَشِ وَالْخَرْبِ شَاةٌ شَاةٌ فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ الْخَرْبَ، فَإِنَّهُ أَكْظَمُ شَيْءٍ رَأَيْتُهُ قَطُ مِنْ صَيْدِ الطَّيْرِ أَيُخْتَلَفُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَاةٌ؟ قَالَ: لَا. كُلُّ شَيْءٍ مِنْ صَيْدِ الطَّيْرِ كَانَ حَمَامَةً فَصَاعِداً، ففيه شاة. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٨١)، البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢٢٢/٤)]

قال الشافعي: وإنما تركناه على عطاء لما وصفنا، وأنه كان يلزمه إذا جعل في الحمامة شاة لا لفضل الحمامة ومباينتها ما سواها أن يزيد فيما جاوزها من الطائر عليها لا يستقيم إلا هذا إذا لم يفرق بينهما بما فرقنا به بينهما.

١٠٧٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْقَمَرِيِّ وَالْدَّبْسِيِّ شَاةٌ شَاةٌ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٨١)]

قال الشافعي: وقد كان من العرب من يقول حمام الطائر ناس الطائر أي يعقل عقل الناس، وذكر العرب الحمام في أشعارها: فقال الهذلي:

وذكرني بكاي على تليد حمامة أن تجاوبت الحماما
وقال الشاعر:

أَجِنْ إِذَا حَمَامَةٌ بَطْنٌ وَجْ تَنْتَ فَوْقَ مَرْقَبَةٍ حَنِيناً
وقال جرير:

إِنِّي تُذَكِّرُنِي الرُّسَمَ حَمَامَةً تَذْخُرُ بِمَذْفَعِ زَامِتِينَ مَلِيلاً

قال الربيع، وقال الشاعر:

وَقَفْتُ عَلَى الرُّسَمِ الْمُحِيلِ فَهَاجَنِي
بُكَاءُ حَمَامَاتٍ عَلَى الرُّسَمِ وَقَعَ

قال الشافعي: مع شعر كثير قالوه فيها، ذهبوا فيه إلى ما وصفت من أن أصواتها غناء وبكاء معقول عندهم، وليس ذلك في شيء من الطائر غير ما وقع عليه اسم الحمام.

قال الشافعي: فيقال فيما وقع عليه اسم الحمام من الطائر، فيه شاة لهذا الفرق باتباع الخبر عمن سميت في حمام مكة ولا أحسبه يذهب فيه مذهب أشبه بالفقه من هذا المذهب، ومن ذهب هذا المذهب انبغى أن يقول ما لم يقع عليه اسم حمامة مما دونها أو فوقها، ففيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه.

١٠٧ - الخلاف في حمام مكة

قال الشافعي: وقد ذهب ذاهب إلى أن في حمام مكة شاة، وما سواه من حمام غير حمام مكة وغيره من الطائر قيمته.

قال الشافعي: ويدخل على الذي قال في حمام مكة شاة إن كان إنما جعله لحرمه الحمام نفسه أن يجعل على من قتل حمام مكة خارجاً من الحرم، وفي غير إحرام شاة.

من النعم وفيه أن هذا قياس على قول عمر وابن عباس في الجراد وقول من وافقهم فيها، وفي الطائر دون الحمام، وقد قال عطاء في الطائر قولاً إن كان قاله؛ لأنه يومئذ ثمن الطائر فهو موافق قولنا، وإن كان قاله تحديداً له خالفناه فيه للقياس على قول عمر وابن عباس وقوله وقول غيره في الجراد، وأحسبه عمد به إلى أن يحدد به، ولا يجوز أن يحدد إلا بكتاب أو سنة أو أمر لم يختلف فيه أو قياس ولولا أنه لم يختلف في حمام مكة ما فديناه بشاة؛ لأنه ليس بقياس وبذلك تركنا على عطاء تحديده في الطائر فوق الحمام ودونه، وفي بيض الحمام، ولم نأخذ ما أخذنا من قوله إلا بأمر وافق كتاباً أو سنة أو أثراً لا يخالف له أو قياساً.

فإن قال قائل: ما حد ما قال عطاء فيه؟

١٠٧٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءٌ فِي الْعَصْفُورِ قَوْلًا يَبَيِّنُ لِي فِيهِ وَقَسَّرَ قَالَ: أَنَا الْعَصْفُورُ، فَفِيهِ نِصْفُ دِرْهَمٍ. قَالَ عَطَاءٌ وَآرَى الْهَذْمُ دُونَ الْحَمَامَةِ وَفَوْقَ الْعَصْفُورِ، فَفِيهِ دِرْهَمٌ. قَالَ عَطَاءٌ وَالْكَعْبُوتُ عَصْفُورٌ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٨٠)]

قال الشافعي: ولما قال: من هذا تركنا قوله إذا كان في عصفور نصف درهم عنده، وفي هدهد درهم؛ لأنه بين الحمامة وبين العصفور فكان ينبغي أن يجعل في الهدهد لقربه من الحمامة أكثر من درهم قال ابن جريج قال عطاء: فأما الوطواط وهو فوق العصفور ودون الهدهد ففيه ثلثا درهم.

١١٠ - باب الجراد

١٠٧٥ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ صَيْدِ الْجَرَادِ فِي الْحَرَمِ، فَقَالَ: لَا، وَنَهَى عَنْهُ قَالَ أَنَا قُلْتُ لَهُ: أَوْ رَجُلٍ مِنَ الْقَوْمِ، فَإِنْ قَوْمَكَ يَأْخُذُونَهُ وَهُمْ مُحْتَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ؟ فَقَالَ: لَا يَعْلَمُونَ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٤٣)، البيهقي (٢٠٧/٥)]

١٠٧٦ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: مُنَحْنُونَ. [أخرجه البيهقي (٢٠٧/٥)]

قال الشافعي: ومسلم أصوبهما، وروى الحفاظ عن ابن جريج منحنون.

١٠٧٧ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ وَمُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْجَرَادَةِ يَتَقَتَّلُهَا وَهِيَ لَا يَعْلَمُ؟ قَالَ: إِذَا

قال الشافعي: وعامة الحمام ما وصفت، ما عب في الماء عباً من الطائر فهو حمام، وما شربه قطرة قطرة كشرب الدجاج فليس بحمام. وهكذا.

١٠٧١ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ.

١٠٨ - بيض الحمام

قال الشافعي: رحمه الله، وفي بيض حمام مكة وغيره من الحمام وغيره مما يبيض من الصييد الذي يؤدي فيه قيمته.

قال الشافعي: كما قلنا في بيض النعامة بالحال التي يكسرها بها؛ فإن كسرها لا فرخ فيها، ففيها قيمة يبيضة، وإن كسرها وفيها فرخ، ففيها قيمة يبيضة فيها فرخ لو كانت لإنسان فكسرها غيره، وإن كسرها فاسدة، فلا شيء عليه فيها كما لا يكون عليه شيء فيها لو كسرها لأحد.

قال الشافعي: وقول عطاء: في بيض الحمام خلاف قولنا فيه.

١٠٧٢ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: كَمْ فِي بَيْضَةِ حَمَامٍ مَكَّةَ؟

قال: نصف درهم بين البيضتين درهم، وإن كسرت يبيضة فيها فرخ، ففيها درهم. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٨٦)]

قال الشافعي: أرى عطاءً أراد بقوله هذا القيمة يوم قاله؛ فإن كان أراد هذا فالذي نأخذ به: قيمته في كل ما كسرت. وإن كان أراد بقوله أن يكون قوله هذا حكماً فيها، فلا نأخذ به.

١٠٩ - الطير غير الحمام

١٠٧٣ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَمْ أَرِ الضُّرْعَ أَوْ الضُّرْعَ؛ شَكَّ الرَّبِيعُ؛ فَإِنْ كَانَ حَمَاماً، فَفِيهِ شاة. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٢٢/٤)]

قال الشافعي: الضرْع طائر دون الحمام، وليس يقع عليه اسم الحمام، ففيه قيمته، وفي كل طائر أصابه الحرم غير حمام، ففيه قيمته كان أكبر من الحمام أو أصغر، وذلك أن الله - تبارك وتعالى - قال في الصييد ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾.

قال الشافعي: فخرج الطائر من أن يكون له مثل، وكان معروفاً بأنه داخل في التحريم فالمثل فيه بالقيمة إذا كان لا مثل له

يَغْرُمُهَا، الْجَرَادَةُ صَيِّدٌ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن

والآثار" (٢٢٥/٥)]

والآثار" (٢٢٤/٤)]

١١١- بيض الجراد

قال الشافعي: إذا كسر بيض الجراد فداءً، وما فدى به كل بيضة منه من طعام فهو خير منها، وإن أصاب بيضاً كثيراً احتياط حتى يعلم أنه أدى قيمته أو أكثر من قيمته قياساً على بيض كل صيد.

١١٢- باب العلي فيما أخذ من الصيد لغير قتله

١٠٨٣- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في إنسان أخذ حمامة يخلص ما في رجليها فماتت؟ قال: ما أرى عليه شيئاً. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٢٩، ٢٢٨/٤)]

قال الشافعي: ومن قال: هذا القول قاله إذا أخذهما ليخلصها من شيء ما كان من في هر أو سبع أو شق جدار لحجت فيه أو أصابها لدغة فسقاها ترياقاً أو غيره ليدواها، وكان أصل أخذها ليطرح ما يضرها عنها أو يفعل بها ما ينفعها لم يضمن، وقال: هذا في كل صيد.

قال الشافعي: وهذا وجه عمتل.

ولو قال رجل هو ضامن له، وإن كان أراد صلاحاً، فقد تلف على يديه كان وجهاً محتملاً، والله أعلم.

١٠٨٤- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أنه قال: ليعطاء بيضة حمامة وجدتها على فراشي؟ فقال: أبطها عن فراشك قال ابن جريج فقلت ليعطاء: وكانت في سهوة أو في مكان في البيت كهيئة ذلك معتزل قال: فلا تبطها.

١٠٨٥- أخبرنا سعيّد، عن طلحة، عن عطاء قال: لا تخرج بيضة الحمامة المكيّة وفرحها من بيتك.

قال الشافعي: وهذا قول وبه أخذ.

فإن أخرجها فتلفت ضمن، وهذا وجه يحتل من أن له أن يزيل عن فراشه إذا لم يكسره، فلو فسدت بإزالته بتقل الحمام عنها لم يكن عليه فدية، ويحتل إن فسدت بإزالته أن تكون عليه فدية، ومن قال: هذا قال الحمام لو وقع على فراشه فأزاله عن فراشه فتلف بإزالته عن فراشه كانت عليه فيه فدية.

كما أزال عمر الحمام عن رداءه فتلف بإزالته، ففداء.

١٠٨٦- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن عطاء أنه

١٠٧٨- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج قال: أخبرنا بكير بن عبد الله قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: كنت جالساً عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو مخرم؟ فقال ابن عباس: فيها قبضة من طعام ولناخذن بقبضة جرادات، ولكن، ولو. [تقدم]

قال الشافعي: وقوله ولناخذن بقبضة جرادات إنما فيها القيمة وقوله، ولو يقول محتاط فتخرج أكثر مما عليك بعد أن أعلمتك أنه أكثر مما عليك.

١٠٧٩- أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن أبي عمارة أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل، وكعب زوى الحديث وهو معاذ.

قال الشافعي: قول عمر درهمان خير من مائة جرادة يدل على أنه لا يرى في الجراد إلا قيمته وقوله اجعل ما جعلت في نفسك أنك هممت بتطوع بخير فافعل لا أنه عليك.

قال الشافعي: والدبا جراد صغار، ففي الدابة منه أقل من ثمرة إن شاء الذي يفديه أو لقمة صغيرة، وما فدى به فهو خير منه.

١٠٨٠- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن الدبا أقتله؟ قال: لا، ها الله إذا، فإن قتله فأغرم قلت: ما أغرم؟ قال قدر ما تغرم في الجرادة، ثم أقدر قدر غرامتها ومن غرامة الجرادة. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٢٤/٤)]

١٠٨١- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج قال: قلت ليعطاء: قتل وأنا حرام جرادة أو دبا وأنا لا أعلمه أو قتل ذلك بعيري وأنا عليه قال: أغرم كل ذلك تعظم بذلك حرمان الله.

قال الشافعي: إذا كان الحرم على بعيره أو يقوده أو يسوقه غرم ما أصاب بعيره منه، وإن كان بعيره متلفاً لم يغرّم ما أصاب بعيره منه.

١٠٨٢- أخبرنا سعيّد، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء أنه قال: في جرادة إذا ما أخذها المخرم، قبضة من طعام. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٤٨)، البيهقي في "معركة السنن

قال الشافعي: وهذا احتياط وهو أحب إلي.

١٠٨٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَرَاهُ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: فِي حَرَامٍ أَخَذَ صَيْدًا، ثُمَّ أَرْسَلَهُ فَمَاتَ بَعْدَمَا أَرْسَلَهُ يَغْرُمُهُ؛ قَالَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ إِذَا لَمْ يَذَرِ لَعْلُهُ مَاتَ مِنْ أَخْذِهِ إِيَّاهُ أَوْ مَاتَ مِنْ إِرْسَالِهِ لَهُ.

١٠٩٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَخَذْتَهُ ابْنَتَهُ فَلَبِيتَ بِهِ، فَلَمْ يَذَرِ مَا فَعَلَ فَلَيْتَصَدَّقَ.

قال الشافعي: الاحتياط أن يجزيه ولا شيء عليه في القياس حتى يعلمه تلف.

١١٤- الجنادب والكدم

١٠٩١- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ كَيْفَ تَرَى فِي قَتْلِ الْكَدَمِ وَالْجَنْدَبِ أَتَرَاهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْجَرَادَةِ؟ قَالَ: لَا. الْجَرَادَةُ صَيْدٌ يُؤْكَلُ وَهُمَا لَا يُؤْكَلَانِ، وَلَيْسَتْا بِصَيْدٍ، فَقُلْتُ: أَقْتُلُهُمَا؟ فَقَالَ: مَا أَحِبُّ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُمَا فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآل" (٢٣٦/٤)]

قال الشافعي: إِنْ كَانَ لَا يُؤْكَلَانِ فَهُمَا - كَمَا قَالَ عَطَاءٌ - سَوَاءٌ. لَا أَحِبُّ أَنْ يَقْتُلَا، وَإِنْ قَتَلَا، فَلَا شَيْءَ فِيهِمَا، وَكُلُّ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، فَلَا يَفْدِيهِ الْحَرَمُ.

١١٥- قتل القمل

١٠٩٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ أَخَذْتُ قَمَلَةً فَأَلْقَيْتُهَا، ثُمَّ طَلَبْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تِلْكَ ضَالَّةٌ لَا تُبْتَغَى. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٦٣)، البيهقي (٢١٣/٥)]

قال الشافعي: مَنْ قَتَلَ مِنَ الْغَرَمَيْنِ قَمَلَةً ظَاهِرَةً عَلَى جَسَدِهِ أَوْ أَلْقَاهَا أَوْ قَتَلَ قَمَلًا حَلَالًا، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ وَالْقَمَلَةُ لَيْسَتْ بِصَيْدٍ، وَلَوْ كَانَتْ صَيْدًا كَانَتْ غَيْرَ مَأْكُولَةٍ، فَلَا تَفْسِدُ وَهِيَ مِنَ الْإِنْسَانِ لَا مِنَ الصَّيْدِ.

وَأَمَّا قُلْنَا إِذَا أَخْرَجَهَا مِنْ رَأْسِهِ فَقَتَلَهَا أَوْ طَرَحَهَا افْتَدَى بِلَقْمَةٍ، وَكُلُّ مَا افْتَدَى بِهِ أَكْثَرُ مِنْهَا.

وَأَمَّا قُلْنَا يَفْتَدِي إِذَا أَخْرَجَهَا مِنْ رَأْسِهِ فَقَتَلَهَا أَوْ طَرَحَهَا؛

قَالَ: وَإِنْ كَانَ جَرَادًا أَوْ دُبًّا، وَقَدْ أَخَذَ طَرِيقَ كُلِّهَا وَلَا تَجِدُ مَحِيصًا عَنْهَا وَلَا مَسْلَكًا فَقَتَلْتَهُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ غَرَمٌ.

قال الشافعي: يعني إِنْ وَطِئَتْهُ فَأَمَّا أَنْ تَقْتُلَهُ بِنَفْسِهِ بِغَيْرِ الطَّرِيقِ فَتَغْرُمُهُ لَا بَدَّ.

قال الشافعي: وَقَوْلُهُ هَذَا يَشْبَهُ قَوْلَهُ فِي الْبَيْضَةِ تَمَاطُ عَنْ الْفَرَّاشِ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ مَا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ قِيَاسٌ عَلَى مَا صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي إِزَالَتِهِ الْحَمَامَ عَنْ رِدَائِهِ فَأَتْلَفَتْهُ حَيَّةٌ، فَفَدَاهُ.

١١٣- نفث ريش الطائر

١٠٨٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَا: مَنْ نَفَثَ رِيْشَ حَمَامَةٍ أَوْ طَيْرٍ مِنْ طَيْرِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ بِقَدْرِ مَا نَفَثَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآل" (٢٣٠/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نقول.

يَقُومُ الطَّائِرُ عَافِيًا وَمُسْتَوْفًا، ثُمَّ يُجْعَلُ فِيهِ قَدَرٌ مَا نَقَصَهُ مِنْ قِيَمَتِهِ مَا كَانَ يَطِيرُ مَمْتَنًّا مِنْ أَنْ يُؤْخَذَ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ؛ فَإِنْ تَلَفَ بَعْدَ فَلَاحِاطٍ أَنْ يَفْدِيهِ بِجَمِيعِ مَا فِيهِ لَا بِمَا ذَهَبَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي لَعْلَهُ تَلَفَ مِنْ نَفْثِهِ، وَالْقِيَاسُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا طَارَ مَمْتَنًّا حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ نَفْثِهِ.

قال: وَإِنْ كَانَ الْمَتَوَفَّى مِنَ الطَّائِرِ غَيْرُ مَمْتَنٍّ فَجَبَسَ فِي بَيْتِهِ أَوْ حَيْثُ شَاءَ فَالْقَطْعُ وَسَقَاهُ حَتَّى يَطِيرَ مَمْتَنًّا فِدَى مَا نَقَصَ التَّفَثُّ مِنْهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ.

قال الشافعي: وَإِنْ أَخَّرَ فِدَاءَهُ، فَلَمْ يَدِرْ مَا يَصْنَعُ فِدَاهُ احْتِيَاظًا وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَفْدِيهِ حَتَّى يَعْلَمَهُ تَلَفٌ.

قال الشافعي: وَمَا أَصَابَهُ فِي حَالِ نَفْثِهِ فَأَتْلَفَهُ ضَمِنَ فِيهِ التَّالِفُ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَهُ الْاِمْتِنَاعُ، وَإِنْ طَارَ طَيْرَانًا غَيْرَ مَمْتَنٍّ بِهِ كَانَ كَمَنْ لَا يَطِيرُ فِي جَمِيعِ جَوَابِنَا حَتَّى يَكُونَ طَيْرَانَهُ طَيْرَانًا مَمْتَنًّا، وَمَنْ رَمَى طَيْرًا فَجَرَحَهُ جَرَحًا يَمْتَنُّ مَعَهُ أَوْ كَسَرَهُ كَسْرًا لَا يَمْتَنُّ مَعَهُ الْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي نَفْثِ رِيْشِ الطَّائِرِ سَوَاءٌ لَا يَخَالِفُهُ؛ فَإِنْ جَبَسَ حَتَّى يَجْبَرَ وَيَصْبِرَ مَمْتَنًّا قَوْمٌ صَحِيحًا وَمَكْسُورًا، ثُمَّ غَرِمَ فَضْلًا مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ مِنْ قِيَمَةِ جَزَائِهِ، وَإِنْ كَانَ جَبَرَ أَعْرَجَ لَا يَمْتَنُّ كُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ صَبْرُهُ غَيْرُ مَمْتَنٍّ بِمَجَالٍ.

١٠٨٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ رَمَى حَرَامٌ صَيْدًا فَأَصَابَهُ، ثُمَّ لَمْ يَذَرِ مَا فَعَلَ الصَّيْدُ فَلْيَغْرُمُهُ.

لأنها كالإمالة للأذى فكرهناه كراهية قطع الظفر والشعر.
قال الشافعي: والصَّيْدَانِ كَالْقَمَلِ فِيمَا أَكْرَهَ مِنْ قَتْلِهَا وَاجِز.

١١٦- الحَرَمُ يَقْتُلُ الصَّيْدَ الصَّغِيرَ أَوْ النَّاقِصَ

قال الشافعي: قال الله - تبارك وتعالى -: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾.

قال الشافعي: والمثل مثل صفة ما قتل وشبهه، الصحيح بالصحيح والناقص بالناقص والتام بالتام.

قال الشافعي: ولا تحتمل الآية إلا هذا، ولو تطوع فاعطى بالصغير والناقص تاماً كبيراً كان أحب إليّ، ولا يلزمه ذلك.

١٠٩٣- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلْتَ صَيْدًا، فَإِذَا هُوَ أَغْوَرٌّ أَوْ أَغْرَجٌ أَوْ مَنُقُوصٌ فَمِثْلُهُ أَغْرَمَ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَتَلْتَ لَهُ؛ وَوَأَفْوَحُ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أخرجه

البيهقي (١٨٥/٥)]

١٠٩٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ قَتَلْتَ وَلَدَ ظَبْيٍ، فَفِيهِ وَلَدٌ شَاؤَ مِثْلُهُ أَوْ قَتَلْتَ وَلَدَ بَقْرَةٍ وَخَشْيٍ، فَفِيهِ وَلَدٌ بَقْرَةٍ أَوْ خَشْيٍ مِثْلُهُ، قَالَ: فَإِنْ قَتَلْتَ وَلَدَ طَائِرٍ، فَفِيهِ وَلَدٌ شَاؤَ مِثْلُهُ فَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ.

١١٧- مَا يَتَوَلَّدُ فِي أَيْدِي النَّاسِ مِنَ الصَّيْدِ

وأهل بالقرى

١٠٩٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ كُلَّ صَيْدٍ قَدْ أَهْلَ بِالْقَرْيَةِ قَتَلَهُ بِهَا مِنْ صَيْدِ الطَّيْرِ وَغَيْرِهِ أَوْ بِمَنْزِلَةِ الصَّيْدِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَا تَذْهَبُ وَأَنْتَ حَرَمٌ وَلَا مَا وَلَدَ فِي الْقَرْيَةِ، وَأَوْلَادُهَا بِمَنْزِلَةِ أُمَّهَاتِهَا. [أخرجه

البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢١٧/٤)]

١٠٩٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى دَاجِنَةَ الطَّيْرِ وَالطَّبَاةَ بِمَنْزِلَةِ الصَّيْدِ.

قال الشافعي: بهذا كله نأخذ، ولا يجوز فيه إلا هذا، ولو جاز إذا تحولت حال الصَّيْدِ عَنِ التَّوَحُّشِ إِلَى الْإِسْتِنَاسِ أَنْ يَصِيرَ

حكمه حكم الإنسي جازاً للمحرم ذبحه، وأن يضحي به ويجزي به ما قتل من الصيد، وجاز إذا توحَّش الإنسي من الإبل والبقر والشاة أن يكون صيداً يجزيه الحرم لو ذبحه أو قتله، ولا يضحي به، ولا يجزي به غيره، ولكن كل هذا على أصله.

قال الشافعي: وإذا اشترك الوحشي في الولد أو الفرخ، لم يجز للمحرم قتله؛ فإن قتله فداه كله كاملاً.

وأي أبوي الولد والفرخ كان أمّاً أو أباً، وذلك أن ينزوَ حمارٌ وحشيٌّ أمّاً أهليّةً أو حمارٌ أهليٌّ أمّاً وحشيّةً فتلذ أو يعقوب دجاجة أو ديك يعقوبة فيضيض أو تفرخ فكل هذا إذا قتله المحرم فداه من قبل أن الحرم منه على الحرم يختلط بالحلّال له لا يتميز منه، وكل حرام اختلط بالحلّال، فلم يتميز منه حرّم كاختلاط الخمر بالمأكول، وما أشبه هذا، وإن أشكل على قاتل شيء من هذا أخطاه وحشيٌّ أو لم يخطئه أو ما قتل منه وحشيٌّ أو إنسيٌّ فداه احتياطاً، ولم يجب فداؤه حتى يعلم أن قد قتل وحشياً أو ما خالطه وحشيٌّ أو كسر بيض وحشيٍّ أو ما خالطه وحشيٌّ.

١١٨- مختصر الحج المتوسط

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: ميقات أهل المدينة من ذي الحليفة، ومن وراء المدينة من أهل الشام والمغرب ومصر وغيرها من الجحفة وأهل تهامة اليمن يلملم وأهل نجد اليمن وكلّ نجد قرناً وأهل المشرق، ذات عرق، ولو أهلوا من العقبة كان أحب إليّ والمواقيت لأهلها ولكل من مرّ عليها بمن أراد حجاً أو عمرة، فلو مرّ مشرقاً أو مغرباً أو شامياً أو مصرياً أو غيره بلذي الحليفة كانت ميقاته، وهكذا لو مرّ مدنيّاً بميقات غير ميقاته، ولم يأت من بلده كان ميقاته ميقات أهل البلد الذي مرّ به والمواقيت في الحج والعمرة والقران سواء.

قال: ومن سلك على غير المواقيت برّاً أو بحراً أهل إذا حاذى المواقيت، ويتأخّر حتى يهلّ من جدر المواقيت أو من ورائه، ولا بأس أن يهلّ أحد من وراء المواقيت إلا أنه لا يمرّ بالمقات إلا محرماً، فإن ترك الإحرام حتى يجاوز المقات رجّع إليه؛ فإن لم يرجع إليه أهرق دمًا.

قال: وإذا كان المقات قرية أهل من أقصاها ممّا يلي بلده، وهكذا إذا كان المقات وادياً أو ظهر أهل من أقصاه ممّا يلي بلده من الذي هو أبعد من الحرم وأقلّ ما عليه فيه أن يهلّ من القرية لا يخرج من بيوتها أو من الوادي أو من الظهر إلا محرماً، ولو أنه أتى على ميقات من المواقيت لا يريد حجاً ولا عمرة فجاوزه لم يجرم، ثم بدا له أن يجرم أحرم من الموضع الذي بدا له، وذلك

المِيقَاتُ، وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ مِمَّا يَلِي الْحَرَمَ فَمِيقَاتُهُ مِنْ حَيْثُ يَخْرُجُ مِنْ أَهْلِهِ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَمُورَ ذَلِكَ إِلَّا مُحْرَمًا؛ فَإِنْ جَاوَزَهُ غَيْرَ مُحْرَمٍ، ثُمَّ أَحْرَمَ بَعْدَمَا جَاوَزَهُ رَجَعَ حَتَّى يَهْلَ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَانَ حَرَامًا فِي رَجُوعِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ أَهْرَاقَ دَمًا. وَتَحَرَّمَ رَأْسُهَا.

فَإِنْ حَرَّتْ وَجْهَهَا عَامِلَةً افْتَدَتْ، وَإِنْ حَرَّتَ مُحْرَمٌ رَأْسَهُ عَامِدًا افْتَدَى وَلَهُ أَنْ يَحْتَمِرَ وَجْهَهُ وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَحْفَافِي الثُّوبَ عَنْ وَجْهَيْهَا تَسْتُرُ بِهِ وَتَحْفَافِي الْخِمَارَ، ثُمَّ تَسُدُّهُ عَلَى وَجْهَيْهَا لَا يَمَسُّ وَجْهَهَا وَيَلْبَسُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ الْمَنْطِقَةَ لِلدَّرَاهِمِ وَالذَّنَابِيرِ فَوْقَ الثِّيَابِ وَتَحْتَهَا.

قَالَ: وَإِنْ لَبَسَتِ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ مَا لَيْسَ لَهَا أَنْ يَلْبَسَاهُ نَاسِيْنِ أَوْ تَطْيِيْنِ نَاسِيْنِ لِإِحْرَامِهِمَا أَوْ جَاهِلِيْنِ لِمَا عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ غَسَلَا الطَّيْبَ وَنَزَعَا الثِّيَابَ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِمَا.

١٠٩٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ أَنْ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُقَطَّعَةً وَيَدُ أَثَرِ صُفْرَةٍ، فَقَالَ أَخْرَمْتَ بِعُمُرَةٍ وَعَلَيَّ مَا تَرَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حَجَّكَ؟ قَالَ أَتَزِنُّ الْمَنْطِقَةَ وَأَغْسِلُ هَذِهِ الصُّفْرَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَافْعَلْ فِي عُمُرَتِكَ مَا تَفْعَلُ فِي حَجَّكَ. [هـ]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفَّارَةٍ، وَلَا بِأَنْ يَلْبَسَ الْمَرْأَةُ الْحَرَمَةَ الْقَفَازِينَ. كَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ يَأْمُرُ بَنَاتِهِ أَنْ يَلْبَسْنَ الْقَفَازِينَ فِي الْإِحْرَامِ وَلَا تَتَرَقَّعَ الْحَرَمَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا مَاتَ الْمُحْرَمُ لَمْ يَقْرَبْ طَيِّبًا وَغُسِلَ بِمَاءٍ وَسَلَسَدٍ، وَلَمْ يَلْبَسْ قَمِيصًا وَحَرَّتْ وَجْهَهُ، وَلَمْ يَحْتَمِرْ رَأْسَهُ يَفْعَلُ بِهِ فِي الْمَوْتِ كَمَا يَفْعَلُ هُوَ بِنَفْسِهِ فِي الْحَيَاةِ.

١١٠٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَّ رَجُلٌ مُحْرَمٌ عَنْ بَعِيرِهِ فَوَقَّصَ فَمَاتَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَمِسْكِ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ اللَّذَيْنِ مَاتَ فِيهِمَا، فَإِنَّهُ يَنْتَعِثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُهَلَّلًا أَوْ مُكَلَّبًا. [هـ]

١١٠١ - قَالَ سُفْيَانُ وَأَخْبَرَنِي [إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي جُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ وَزَادَ فِيهِ وَلَا تَقْرَبُوهُ طَيِّبًا. [هـ]]

١١٠٢ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَعَلَ بِابْنٍ لَهُ مَاتَ مُحْرَمًا

١١٩ - الطهارة للإحرام

قَالَ الشَّافِعِيُّ: اسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ الطَّاهِرَ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ الْغُسْلَ لِلْإِحْرَامِ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَاهْلٌ رَجُلٌ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ أَوْ جَنَابٍ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ. وَمَا كَانَتْ الْحَائِضُ تَفْعَلُهُ كَانَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَهُ جَنَابًا وَغَيْرَ مُتَوَضِّئٍ.

١٢٠ - اللبس للإحرام

قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجْتَمِعُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي اللَّبَاسِ فِي الْإِحْرَامِ فِي شَيْءٍ وَيَفْتَرِقَانِ فِي غَيْرِهِ فَأَمَّا مَا يَجْتَمِعَانِ فِيهِ، فَلَا يَلْبَسُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ثَوْبًا مَصْبُوعًا بِطَبِيبٍ وَلَا ثَوْبًا فِيهِ طَبِيبٌ، وَالطَّبِيبُ الزَّعْفَرَانُ وَالْوَرَسُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ الطَّبِيبِ، وَإِنْ أَصَابَ ثَوْبًا مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَغُسِّلَ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهُ، فَلَا يُوْجَدُ لَهُ رِيحٌ إِذَا كَانَ الثُّوبُ يَابِسًا أَوْ مَبْلُورًا، فَلَا بِأَسَنِ أَنْ يَلْبَسَهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ لَوْنُهُ وَيَلْبَسَانِ الثِّيَابَ الْمَصْبُغَةَ كُلَّهَا بِغَيْرِ طَبِيبٍ مِثْلَ الصَّبْغِ بِالسَّدْرِ وَالْمَدَرِ وَالسَّوَادِ وَالْعَصْفَرِ، وَإِنْ نَفَضَ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ فِي هَذَا كُلُّهُ أَنْ يَلْبَسَ الْبَيَاضُ وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَكُونَ ثِيَابُهُمَا جَدِّدًا أَوْ مَغْسُولَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ جَدِّدًا وَلَا مَغْسُولَةً، فَلَا يَضُرُّهُمَا وَيَغْسِلَانِ ثِيَابَهُمَا وَيَلْبَسَانِ مِنَ الثِّيَابِ مَا لَمْ يَحْرَمَا فِيهِ، ثُمَّ لَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ عِمَامَةً وَلَا سُرَاوِيلَ وَلَا خَفَيْنَ وَلَا قَمِيصًا وَلَا ثَوْبًا مَخْطَأً مِمَّا يَلْبَسُ بِالْخِطَاةِ مِثْلَ الْقَبَاءِ وَالذَّرَاعَةِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، وَلَا يَلْبَسُ مِنْ هَذَا شَيْئًا مِنْ حَاجَةٍ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا لَيْسَ سُرَاوِيلَ، وَلَمْ يَقْطَعُهُ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ لَيْسَ خَفَيْنِ وَقَطَعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

١٠٩٧ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْثَاءِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا لَسَمَ يَجِدُ الْمُحْرَمُ نَعْلَيْنِ لَيْسَ خَفَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا لَيْسَ سُرَاوِيلَ. [هـ]

١٠٩٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ يَلْبَسُ خَفَيْنِ وَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. [هـ]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا اضْطُرَّ الْمُحْرَمُ إِلَى لَبْسِ شَيْءٍ غَيْرِ

يُرْوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِثْلُهُ، وَلَيْسَ عُمَرُ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ وَمَيْمُونَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى رَمَتْ الْجَمْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" (١١٣/٤)]
 قَالَ: وَلَيْسَ الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَفْتَتِحَ الطَّوَافَ مُسْتَلِمًا أَوْ غَيْرَ مُسْتَلِمٍ.

١١١٢- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَنَّا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يُلْبَسُ الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَفْتَتِحَ الطَّوَافَ مُسْتَلِمًا أَوْ غَيْرَ مُسْتَلِمٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" (٩٣/٤)]

قَالَ: وَسَوَاءٌ فِي التَّلْبِيَةِ مِنْ أَحْرَمٍ مِنْ وَرَاءِ الْمِقَاتِ أَوْ الْمِقَاتِ أَوْ دُونِهِ أَوْ الْمَكِيِّ أَوْ غَيْرِهِ.

١٢٤- الْغَسْلُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الْحَرَمُ مُتَبَرِّدًا أَوْ غَيْرَ مُتَبَرِّدًا يَغْرِغُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ، وَإِذَا مَسَّ شَعْرَهُ رَفَقَ بِهِ لئَلَّا يَنْتَفِخَ.

وكَذَلِكَ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ فِي الْمَاءِ وَيَغْمِسَ رَأْسَهُ اغْتَسِلَ النَّبِيُّ ﷺ مُحْرَمًا.

١١١٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رِمَا قَالَ لِي عُمَرُ نَعَالَ أَتَأْتِيكَ فِي الْمَاءِ إِنَّا أَطَوَّلْنَا نَفْسًا؟ وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٩٣/٥)]

١١١٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَنَّ ابْنَ لُغَمَرٍ وَابْنَ أَخِيهِ تَمَاقِلًا فِي الْمَاءِ يَتَنَبَّهَانِ يَدْبُو وَهَمَا مُحْرِمَانِ، فَلَمْ يَنْهَهُمَا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" (٣٠/٤)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَمُ الْحَمَامَ.

١١١٥- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ إِسْمَاعِيلُ، وَإِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ السُّخْتِيَانِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ دَخَلَ حَمَامَ الْجُحْفَةِ وَهُوَ مُحْرِمٌ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٤/٥)]

١١١٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ أَمَرَ بِوَسْخٍ فِي ظَهْرِهِ فَحُكَّ وَهُوَ مُحْرِمٌ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٤/٥)]

١٢٥- غَسْلُ الْحَرَمِ جَسَدِهِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْلِكَ الْحَرَمُ جَسَدَهُ

قَالَ: وَلَيْسَ قَائِمًا وَقَاعِدًا وَرَاكِبًا وَنَازِلًا وَجَنِبًا وَمُتَطَهِّرًا، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ فِي جَمِيعِ الْمَسَاجِدِ الْمَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ وَغَيْرِهَا، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، وَلَيْسَ عَلَى الْمَرَأَةِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ لِتَسْمَعَ نَفْسَهَا، وَكَانَ السَّلَفُ يَسْتَحِبُّونَ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ اضْطِمَامِ الرَّفَاقِ وَعِنْدَ الْإِشْرَافِ، وَالْمَهْوَطِ وَخَلْفَ الصَّلَوَاتِ، وَفِي الْأَسْحَارِ، وَفِي اسْتِقْبَالِ اللَّيْلِ وَلَحْنُ نَبِيحِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

١٢٣- الصَّلَاةُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَدَيَّ الْإِحْرَامَ أَحَبَبْتُ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ نَافِلَةً، ثُمَّ يَرْكَبَ رَاحِلَتَهُ، فَإِذَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَائِمَةً وَتَوَجَّهَتْ لِلْقِبْلَةِ سَافِرًا أَحْرَمَ، وَإِنْ كَانَ مَاشِيًا، فَإِذَا تَوَجَّهَ مَاشِيًا أَحْرَمَ.

١١٠٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمْ فَإِذَا رُحْتُمْ مُتَوَجِّهِينَ إِلَى مَنَى فَأَهْلُوا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" (٥٤٩/٣)]

١١٠٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ يَهْلُ حَتَّى تَتَّبِعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٣٣٣/١)، الْبُخَارِيُّ (١٦٦)، مُسْلِمٌ (١١٨٧)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ أَهْلَ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ أَهْلَ فِي إِثْرِ مَكْتُوبَةٍ إِذَا صَلَّى أَوْ فِي غَيْرِ إِثْرِ صَلَاةٍ، فَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - وَلَيْسَ الْحَاجُّ وَالْقَارُّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَعَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَإِذَا كَانَ إِمَامًا فَعَلَى الْمِنْبَرِ بِمَكَّةَ وَعُرْفَةَ وَلَيْسَ فِي الْمَوْقِفِ بِعُرْفَةٍ وَبَعْدَهَا يَدْفَعُ وَبِالْمَزْدَلِفَةِ، وَفِي مَوْقِفِ مَزْدَلِفَةٍ وَحِينَ يَدْفَعُ مِنْ مَزْدَلِفَةٍ إِلَى أَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ بِأَوَّلِ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ.

١١٠٩- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَنَّا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَخْبَرَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَهُ مِنْ جَنْبِ إِلَى مَنَى، فَلَمْ يَزَلْ يُلْبِسُ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٤٣، ١٥٤٤)، مُسْلِمٌ (١٢٨١)، أَبُو دَاوُدَ (١٨١٥)، التِّرْمِذِيُّ (٩١٨)، النَّسَائِيُّ (٢٦٨/٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٤٠)]

١١١٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

١١١١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

أظفار المحرم، ولا يخلق شعره؛ فإن فعل بامر المحرم فالقضية على المحرم، وإن فعله بغير أمر المحرم راقذ أو مكره افتدى المحرم ورجع بالقضية على المحل.

١٢٨- باب الصيد للمحرم

قال الشافعي رحمه الله: وصيد البر ثلاثة أصناف صنف يؤكل، وكل ما أكل منه فهو صنفان طائر ودواب فما أصاب من الدواب نظر إلى أقرب الأشياء من المقتول من الصيد شبيهاً من النعم، والنعم الإبل والبقر والغنم فيجزى به، ففي النعامة بدنة، وفي بقرة الوحش بقرة، وفي حمار الوحش بقرة، وفي الثيل بقرة، وفي الغزال عنز، وفي الضبع كبش، وفي الأرنب عناق، وفي اليربوع جفرة، وفي صغار أولادها صغار أولاد هذو، فإذا أصيب من هذا عور أو مكسور فدى مثله أعور أو مكسوراً، وإن يفديه بصحيح أحب إلي.

١١١٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن أبي الزبير، عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش، وفي الغزال بعنز، وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع بجفرة. [هـ]

١١١٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن عبد الكريم الجزري، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه ابن مسعود أنه قضى في اليربوع بجفرة أو جفرة. [هـ]

١١٢٠- أخبرنا سفيان، عن مزارق، عن طارق أن أريد أوطاً صبا، ففرز ظفراً فأتى عمر فسأله، فقال عمر ما ترى؟ فقال جذي قد جمع الماء والشجر، فقال: عمر فذاك فيه. [هـ]

١١٢١- أخبرنا سفيان، عن مطرف، عن أبي السفر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حنين بحملان من الغنم والحملان الحمل. [هـ]

١١٢٢- أخبرنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن شريح أنه قال: لو كان معي حكم لحكمت في الثعلب بجذذ. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢٧)، البيهقي في المعرفة (٣١٦)]

١١٢٣- أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في صغار الصيد صغار الغنم، وفي المعيب منها

بالماء وغيره ويحكه حتى يدعيه إن شاء، ولا بأس أن يحك رأسه ولحيته وأحبه إذا حكهما أن يحكهما بيطون أنامله لئلا يقطع الشعر، وإن حكهما أو مسهما فخرج في يديه من شعرهما أو شعر أحدهما شيء أحببت له أن يفتدي احتياطاً ولا فدية عليه حتى يعلم أن ذلك خرج من فعله، وذلك أنه قد يكون الشعر ساقطاً في الرأس واللحية، فإذا مسه تبعه، والفدية في الشعر مذهب النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة يتصدق به على مسكين، وفي الاثنين مدان على مسكينين، وفي الثلاث فصاعداً دم، ولا يجاوز بشيء من الشعر، وإن كثر دم.

١٢٦- ما للمحرم أن يفعله

١١١٧- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء وطاوس أحدتهما أو كلاهما، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم. [أخرجه البخاري (١٨٣٥)، مسلم (١٢٠٢)]

قال الشافعي: فلا بأس أن يحتجم المحرم من ضرورة أو غير ضرورة، ولا يخلق الشعر.

وكذلك يفتح العرق ويبسط الجرح ويقطع العضو للدواء ولا شيء عليه في شيء من ذلك، فلو احتاط إذا قطع عضواً فيه شعر افتدى كان أحب إلي، وليس ذلك عليه بواجب؛ لأنه لم يقطع الشعر إنما قطع العضو الذي له أن يقطعه ويحتسب المحرم ويلصق عليه الدواء ولا شيء عليه، ولو حج أغلف أجزأ عنه، وإن داوى شيئاً من قرحه والصق عليه خرقة أو دواء، فلا فدية عليه في شيء من الجسد إلا أن يكون ذلك في الرأس فتكون عليه الفدية.

١٢٧- ما ليس للمحرم أن يفعله

قال الشافعي: رحمه الله، وليس للمحرم أن يقطع شيئاً من شعره ولا شيئاً من أظفاره، وإن انكسر ظفر من أظفاره بقي متعلقاً، فلا بأس أن يقطع ما انكسر من الظفر، وكان غير متصل بقيه الظفر ولا خير في أن يقطع منه شيء متصل بالبقية؛ لأنه حيث لم يثبت فيه، وإذا أخذ ظفراً من أظفاره أو بعض ظفر أطعم مسكيناً، وإن أخذ ظفراً ثانياً أطعم مسكينين؛ فإن أخذ ثلاثة في مقام واحد أهرق دماً، وإن أخذها متفرقة أطعم عن كل ظفر مذباً.

وكذلك الشعر وسواء النسيان والعمد في الأظفار والشعر وقتل الصيد؛ لأنه شيء يذهب، فلا يعود، ولا بأس على المحرم أن يقطع أظفار المحل، وأن يخلق شعره، وليس للمحل أن يقطع

عَطَاءٌ فِي النَّفَرِ يَشْتَرِكُونَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ قَالَ: عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ جَزَاءً وَاحِدًا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢١٦/٤)]

قال: وهذا موافق لكتاب الله - عز وجل -؛ لأن الله - تبارك وتعالى - يقول: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ﴾، وهذا مثل، ومن قال عليه مثلاً، فقد خالف معنى القرآن.

١٢٩ - طائر الصيد

قال الشافعي: الطائر صنفان حمام وغير حمام، فما كان منه حماماً ذكراً أو أنثى، ففدية الحمامة منه شاة أتباعاً، وإن العرب لم تزل بين الحمام وغيره من الطائر وتقول الحمام سيّد الطائر، والحمام كل ما هدر وعب في الماء وهي تسميه أسماء جماعية الحمام، وتفرّق به بعد أسماء وهي الحمام واليمام والديباسي والقماري والفواخت وغيره مما هدر.

١١٢٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَضَى فِي حَمَامَةٍ مِنْ حَمَامٍ مَكَّةَ بِشَاةٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢١٨/٤)]

قال الشافعي: وقال ذلك عمر وعثمان ونافع بن عبد الحارث وعبد الله بن عمر وعاصم بن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء.

قال: وهذا إذا أصيبت بمكة أو أصابها الحرم.

قال: وما كان من الطائر ليس بحمام، ففيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه.

قلت: أو كسرت.

١١٢٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ مُحْرِمٍ أَصَابَ جَزَاءَهُ، فَقَالَ: يَتَصَدَّقُ بِقَبْضَةٍ مِنْ طَعَامٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلْيَأْخُذْهُ بِقَبْضَةِ جَزَائِهِ، وَلَكِنْ عَلَى ذَلِكَ رَأْيِي. [قدم]

قال الشافعي: وقال عمر في الجرادة تمرّة.

قال الشافعي: وكل ما فدى من الصيد فباض مثل النعامة والحمامة وغيرها فاصيب بيضه، ففيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه كقيمته لو أصيب لإنسان، وما أصيب من الصيد لإنسان فعلى الحرم قيمته دراهم أو دنانير لصاحبه وجزاؤه للمساكين، وما أصاب الحرم من الصيد في الحل والحرم قارناً كان أو مفرداً أو معتمراً فجزاؤه واحد لا يراؤ عليه في تباعد الحرم عليه؛ لأن قليل الحرم وكثيره سواء إذ منع بها الصيد، وكل ما

المتعيب من الغنم، ولو فداها بكبائر صحاح من الغنم كان أحب إليّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٩١/٤)]

قال: وإذا ضرب الرجل صيداً فجرحه، فلم يدر أمت أم عاش؟ فالذي يلزمه عندي فيه قيمة ما نقصه الجرح؛ فإن كان ظلياً قومٌ صحيحاً وناقصاً؛ فإن نقصه العشر فعليه العشر من ثمن شاة، وهكذا إن كان بقرة أو نعامة، وإن قتله إنسان بعد فعله شاة مجروحة، وإن فداها بصحيحة كان أحب إليّ، وأحب إليّ إذا جرحه فغاب عنه أن يفديه احتياطاً، ولو كسره كان هكذا عليه أن يطعمه حتى يبرأ ويمتنع؛ فإن لم يمتنع فعليه فدية تامة، ولو أنه ضرب ظلياً ماخضاً فمات كان عليه قيمة شاة ماخض يتصدق بها من قبل أني لو.

قلت له: اذبح شاة ماخضاً كانت شراً من شاة غير ماخض للمساكين، فإذا أردت الزيادة لهم لم أزد لهم ما أدخل به النقص عليهم، ولكنني أزداد لهم في الثمن وأعطيههم طعاماً.

قال: وإذا قتل الحرم الصيد الذي عليه جزاؤه جزاء إن شاء بمثله؛ فإن لم يرد أن يجزيه بمثله قوم الملل دراهم، ثم الدراهم طعاماً، ثم تصدق بالطعام، وإذا أراد الصيام صام عن كل مد يوماً، ولا يجزيه أن يتصدق بالطعام ولا باللحم إلا بمكة أو منى؛ فإن تصدق به بغير مكة أو منى أعاد بمكة أو منى ويجزيه في فوره ذلك قبل أن يحل ويعدما يحل؛ فإن صدر، ولم يجزه بعث بجزائه حتى يجزي عنه؛ فإن جزاء بالصوم صام حيث شاء؛ لأنه لا منفعة لمساكين الحرم في صيامه، وإذا أصاب الحرم الصيد خطأ أو عمداً جزاء، وإذا أصاب صيداً جزاء، ثم كلما عاد جزى ما أصاب؛ فإن أصابه، ثم أكله، فلا زيادة عليه في الأكل ويشن ما صنع، وإذا أصاب الحرمان أو الجماعة صيداً فعليه كلهم جزاءً واحداً.

١١٢٨ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ مَسْرُورٍ أَنَّ عُمَرَ قَضَى هُوَ وَرَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَالِكٌ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَلَى رَجُلَيْنِ أَوْطًا ظلياً، ففتلاه بشاة. [أخرجه مالك (٤١٤/١)، البيهقي (٢٠٣/٥)]

وَأَخْبَرَنِي الثُّغَّةُ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ زِيَادِ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ، وَكَانَ ثَغَةً أَنْ قَوْمًا حُرُمًا أَصَابُوا صَيْدًا، فَقَالَ لَهُمْ ابْنُ عُمَرَ عَلَيْكُمْ جَزَاءُ، فَقَالُوا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِثْلُ جَزَاءِ أُمِّ عَلَيْنَا كُلُّنَا جَزَاءً وَاحِدًا فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِنَّهُ لَمُعَرَّرٌ بِكُمْ بَلْ عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ جَزَاءً وَاحِدًا قَالَ الشافعي: . [أخرجه البيهقي (٢٠٤/٥)]

١١٢٥ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ

١٣١- ما لا يؤكل من الصيد

قال الشافعي: وما لا يؤكل لحمه من الصيد صنفان صنف عدو عاد، ففيه ضرر، وفيه أنه لا يؤكل فيقتله الحرم، وذلك مثل الأسد والذئب والتمر والغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور ويبدأ هذا الحرم ويقتل صغاره وكباره؛ لأنه صنف مباح ويبتدئه، وإن لم يضره وصنف لا يؤكل ولا ضرر له مثل البغاة والرحمة والحكاء والقطا والخنافس والجعلان ولا أعلم في مثل هذا قضاء فأمره بابتدائه، وإن قتله، فلا فدية عليه؛ لأنه ليس من الصيد.

١١٣٠- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَا يَفْدِي الْمُحْرِمُ مِنَ الصَّيْدِ إِلَّا مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. [أخرجه البيهقي (٢١٣/٥)]

قال: وهذا موافق معنى القرآن والسنة ويقتل الحرم القردان والحمان والحلم والكتالة والبراغيث والقملان إلا أنه إذا كان القمل في رأسه لم أحب أن يلقى عنه؛ لأنه إمالة أذى، وأكره له قتله وأمره أن يتصدق فيه بشيء، وكل شيء تصدق به فهو خير منه من غير أن يكون واجباً، وإذا ظهر له على جلده طرحة وقتله. وقتله من الحلال.

١١٣١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَلَسَ إِلَيَّ رَجُلٌ لَمْ أَرِ رَجُلًا أَطْوَلَ شَعْرًا مِنْهُ، فَقَالَ: أَخْرَمْتَ وَعَلَيْ هَذَا الشَّعْرُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اشْتَعَلْتُ عَلَى مَا دُونَ الْأَذْنَيْنِ مِنْهُ. قَالَ: قَبِلْتُ امْرَأَةً لَيْسَتْ بِأَمْرَأَتِي. قَالَ: زَنَا فُوكَ. قَالَ: رَأَيْتُ قَمَلَةً فَطَرَحْتُهَا. قَالَ: يَلِكُ الضَّالَّةُ لَا تَبْتَغَى. [أخرجه البيهقي (٢١٣/٥)]

١١٣٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ الْهَدْنِجِ أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ بَعِيرًا لَهُ فِي طِينٍ بِالسُّقْيَا وَهُوَ مُحْرِمٌ. [أخرجه مالك (٣٥٧/١)، البيهقي (٢٣٥/٤)]

قال الشافعي: قال ابن عباس: لا بأس أن يقتل الحرم القرداء والحلمة.

١٣٢- صيد البحر

قال الشافعي: قال الله - تعالى -: ﴿أَحَلَّ لَكُم صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾، وقال الله - عز وجل - ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فَرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ

أصاب الحرم إلى أن يخرج من إحرامه مما عليه فيه الفدية فدها وخروجه من العمرة بالطواف والسعي والحلق أو التقصير، وخروجه من الحج خروجان: فالأول الرمي والحلق، فلو أصاب صيداً خارجاً من الحرم لم يكن عليه جزاءه؛ لأنه قد خرج من جميع إحرامه إلا النساء، وهكذا لو طاف بالبيت أو حلق بعد عرفة، وإن لم يرم، ويأكل الحرم الصيد ما لم يصد أو يصد له.

١١٢٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَحْمُ الصَّيْدِ حَلَالٌ لَكُمْ فِي الْإِحْرَامِ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ. [أخرجه أبو داود (١٨٥١)، الترمذي (٨٤٦)، النسائي (١٨٧/٥)]

قال الشافعي: وهكذا رواه سليمان بن بلال. ١١٢٩- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَحْمُ الصَّيْدِ حَلَالٌ لَكُمْ فِي الْإِحْرَامِ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ.

قال الشافعي: ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي. قال الشافعي: ولو أن محرمًا صيد من أجله صيد فذبحه غيره فأكله هو أكل محرمًا عليه، ولم يكن عليه جزاءه؛ لأن الله - تعالى - إنما جعل جزاءه بقتله وهو لم يقتله، وقد يأكل الميتة وهي محرمة، فلا يكون عليه جزاء، ولو دل محرم حلالاً على صيد أو أعطاه سلاحاً أو حمله على دابة ليقتله فقتله لم يكن عليه جزاء، وكان مسيئاً كما أنه لو أمره بقتل مسلم كان القصاص على القاتل لا على الأمر، وكان الأمر أثماً.

قال: ولو صاد حلالاً صيداً فاشتراه منه محرم أو اتهمه فذبحه كان عليه جزاءه؛ لأنه قاتل له، والحلال يقتل الصيد في الحرم مثل الحرم بقتله في الحرم والإحرام ويميزه إذا قتله.

١٣٠- قطع شجر الحرم

قال الشافعي: ومن قطع من شجر الحرم جزاءه حلالاً كان أو حراماً، وفي الشجرة الصغيرة شاة، وفي الكبيرة بقرة ويروى هذا عن ابن الزبير وعطاء.

قال الشافعي: وللمحرم أن يقطع الشجر في غير الحرم؛ لأن الشجر ليس بصيد.

ومن كل تأكلون لحماً طرياً.

قال الشافعي: فكل ما كان فيه صيد، في بئر كان أو ماء مستنقع أو غيره، فهو بحر وسواء كان في الحل والحرم بصاد ويؤكل؛ لأنه مما لم يمنع بحرمه شيء، وليس صيده إلا ما كان يعيش في أكثر عيشه، فأما طائره، فإنما يأوي إلى أرض فيه فهو من صيد البر إذا أصيب جزى.

١٣٣- دخول مكة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحب للرجل إذا أراد دخول مكة أن يغتسل في طرفها، ثم يمضي إلى البيت، ولا يعرج فيبدأ بالطواف، وإن ترك الغسل أو عرج لحاجة، فلا بأس عليه، وإذا رأى البيت قال اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وعظمه وكرمه عن حجه أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وبراً اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام، فإذا انتهى إلى الطواف اضطلع فادخل رداءه تحت منكبه الأيمن وردّه على منكبه الأيسر حتى يكون منكبه الأيمن مكشوفاً، ثم استلم الركن الأسود إن قدر على استلامه، وقال عند استلامه اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك، ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ، ثم يمضي عن يمينه فيرمل ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر ليس بينهما مشي ويمشي أربعة؛ فإن كان الزحام شيئاً لا يقدر على أن يرمل؛ فكان إذا وقف لم يؤذ أحداً وقف حتى يفرج له ما بين يديه، ثم يرمل.

وإن كان يؤذي أحداً في الوقوف مشى مع الناس بمشيهم، وكلما انفرجت له فرجة رمل، وأحب إليّ لو تطرفت حتى يخرج من الناس حاشية، ثم يرمل، فإن ترك الرمل في طواف رمل في اثنين، وإن تركه في اثنين رمل في واحد، وإن تركه في الثلاثة لم يقض، إذا ذهب موضعه لم يقضه فيما بقي ولا فدية عليه ولا إعادة، وسواء تركه ناسياً أو عامداً إلا أنه مسيء في تركه عامداً، وهكذا الاضطباع والاستلام إن تركه، فلا فدية ولا إعادة عليه.

قال: وأحب إليّ أن يستلم فيما قدر عليه، ولا يستلم من الأركان إلا الحجر، واليماني يستلم اليماني يديه، ثم يقبلها، ولا يقبله ويستلم الحجر يديه ويقبلها ويقبله إن أمكنه التقبيل، ولم يخف على عينيه ولا وجهه أن يخرج، وأحب كلما حاذى به أن يكبر، وأن يقول في رمله اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيّاً مشكوراً ويقول في الأطواف الأربعة اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، فإذا فرغ من طوافه صلى خلف المقام ركعتين فيقرأ في الأولى بـ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا

الكَافِرُونَ﴾، وفي الأخرى بـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وكل واحد منهما بعد أم القرآن، ثم يعود إلى الركن فيستلمه وحيثما صلى أجزاء، وما قرأ مع أم القرآن أجزاء، وإن ترك استلام الركن اليماني، فلا شيء عليه، ولا يجزيه الطواف بالبيت ولا الصلاة إلا طاهراً، ولا يجزيه من الطواف بالبيت أقل من سبع تام؛ فإن خرج قبل سبع فسعى بين الصفا والمروة الغني سعيه حتى يكون سعيه بعد سبع كامل على طهارة، وإن قطع عليه الطواف للصلاة بنى من حيث قطع عليه، وإن انتقص وضوءه أو رفع خرج فتوضأ، ثم رجع فبنى من حيث قطع، وهكذا إن انتقص وضوءه، وإن تطاول ذلك استأنف الطواف، وإن شك في طوافه، فلم يدر حساً طاف أو أربعاً؟ بنى على اليقين والغنى الشك حتى يستيقن أن قد طاف سبعاً تاماً أو أكثر.

١٣٤- الخروج إلى الصفا

قال الشافعي: وأحب إليّ أن يخرج إلى الصفا من باب الصفا ويظهر فوقه في موضع يرى منه البيت، ثم يستقبل البيت فيكبر، ويقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ولله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما هدانا وأولانا ولا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون، ثم يدعو ويلبي، ثم يعود، فيقول مثل هذا القول حتى يقوله ثلاثاً، ويدعو فيما بين كل تكبيرتين بما بدا له في دين أو دنياه، ثم ينزل يمشي حتى إذا كان دون الميل الأخضر المعلق في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع سعى سعياً شديداً حتى يحاذي الميئين الأخضرين اللذين بفناء المسجد ودار العباس، ثم يمشي حتى يرقى على المروة حتى يبدو له البيت إن بدا له، ثم يصنع عليها ما صنع على الصفا حتى يكمل سبعاً يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وأقل ما عليه في ذلك أن يستوفي ما بينهما مشياً أو سعيّاً.

وإن لم يظهر عليهما ولا على واحد منهما، ولم يكبر، ولم يدع، ولم يسع في السعي، فقد ترك فضلاً ولا إعادة ولا فدية عليه، وأحب إليّ أن يكون طاهراً في السعي بينهما، وإن كان غير طاهر جنباً أو على غير وضوء لم يضره؛ لأن الخائض تغلغله، وإن أقيمت الصلاة وهو يسعى بين الصفا والمروة دخل فصلّى، ثم رجع فبنى من حيث قطع، وإن رفع أو انتقص وضوءه انصرف فتوضأ، ثم رجع فبنى، والسعي بين الصفا والمروة واجب لا يجزي غيره، ولو تركه رجل حتى جاء بلده؛ فكان معتمراً كان حراماً من

نفسه فالطَّوافُ طوافُ المحمول لا طوافُ الحاملِ وعليه الإعادةُ عليه أن يطوف؛ لأنَّه كمن لم يطف.

١٣٦- ما يفعلُ المرأةُ بعدَ الصَّفا والمروة

قال الشافعي: إذا كان الرَّجُلُ معتمراً؛ فإن كان معه هديٌّ أحببت له إذا فرغ من الصَّفا والمروة أن ينحره قبل أن يخلق أو يقصرَ وينحره عند المروة وحيثما نحره من مكةَ أجزاءه، وإن حلق أو قصرَ قبل أن ينحره، فلا فديةَ عليه، وينحر الهدْيَ وسواء كان الهدْيَ واجباً أو تطوعاً، وإن كان قارناً أو حاجاً أمسك عن الخلق، فلم يخلق حتى يرمي الجمرَةَ يومَ النحر، ثم يخلق أو يقصرَ، والخلقُ أحبُّ إليَّ، وإن كان الرَّجُلُ أصْلَعٌ ولا شعرَ على رأسه أو مخلوقاً أمَرَ الموصى على رأسه، وأحبُّ إليَّ لو أخذ من لحيته وشاربيه حتى يضع من شعره شيئاً لله، وإن لم يفعل، فلا شيءَ عليه؛ لأنَّ النِّسكَ إنما هو في الرَّأسِ لا في اللحية، وليس على النساءِ حلقُ الشعرِ ويؤخذ من شعورهن قدرُ أُمَّلَةٍ ويعمُّ بالأخذ، وإن أخذ أقلَّ من ذلك أو من ناحيةٍ من نواحي الرَّأسِ ما كان ثلاثَ شعراتٍ فصاعداً أجزأ عنهن وعن الرجالِ وكيفما أخذوا مجدديَّةً أو غيرها أو تنفأ أو قرصاً، أجزأ إذا وقعَ عليه اسمُ أخذه، وكان شيءٌ موضوعاً منه لله - عزَّ وجلَّ - يقعُ عليه اسمُ جماعِ شعرٍ، وذلك ثلاثُ شعراتٍ فصاعداً.

١٣٧- ما يفعلُ الحاجُّ والقارن

قال الشافعي: وأحبُّ للحاجِّ والقارن أن يكثرَ الطَّوافُ بالبيت، وإذا كان يومَ التَّرويةِ أحببت أن يجرَّأ إلى منى، ثم يقيم بها حتى يصلِّي الظهرَ والعصرَ والمغربَ والعشاءَ والصَّبحَ، ثم يغدو إذا طلعت الشمسُ على ثبير، وذلك أوَّلُ بزوغها، ثم يمضي حتى يأتيا عرفةَ فيشهدا الصَّلَاةَ مع الإمامِ ويمجعا بجمعه بين الظهرَ والعصرِ إذا زالت الشمسُ وأحبُّ للإمامِ مثلَ ما أحببت لهما، ولا يجرُّ يومئذٍ بالقراءة؛ لأنها ليست بجمعةٍ ويأتي المسجدَ إذا زالت الشمسُ فيجلسُ على المنبرِ فيخطبُ الخطبةَ الأولى، فإذا جلسَ أخذ المؤذِّنُ في الأذانِ وأخذ هو في الكلامِ وخفَّفَ الكلامَ الآخرَ حتى ينزلَ بقدرِ فراغِ المؤذِّنِ من الأذانِ فيقيمُ المؤذِّنُ، فيصلِّي الظهرَ، ثم يقيمُ المؤذِّنُ إذا سلمَ الإمامُ من الظهرِ، فيصلِّي العصرَ، ثم يركبُ فيروحُ إلى الموقفِ عندَ موقفِ الإمامِ عندَ الصَّخراتِ، ثم يستقبلُ القبلةَ فيدعو حتى الليل، ويصنعُ ذلك النَّاسُ وحيثما وقفَ النَّاسُ من عرفةَ أجزأهم؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: هَذَا الْمَوْقِفُ، وَكُلُّ عَرَفَةٍ مَوْقِفٌ وَيَلْبِي فِي الْمَوْقِفِ وَيَقِفُ قائماً وراكباً ولا فضلَ عندي للقيامِ على الركوبِ إن كانت معه

كلُّ شيءٍ حتى يرجع، وإن كان حاجّاً قد رمى الجمرَةَ وحلقَ كان حراماً من النساءِ حتى يرجع، ولا يجزي بين الصَّفا والمروة إلا سبعُ كاملٍ، فلو صدر، ولم يكمله سبعاً؛ فإن كان إنما ترك من السَّابعِ ذراعاً كان كهفته لو لم يطف ورجع حتى يتدبَّرَ طوافاً.

١١٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمِّلِ الْعَابِدِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمِيصٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ: أَخْبَرْتَنِي بِنْتُ أَبِي تَجْرَةَ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ قَالَتْ: دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ ابْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ نَظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ فَرَأَيْتُهُ يَسْعَى، وَإِنْ مَفْرَزَةٌ لَيَدُورُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ إِنِّي لَا أَرَى رُكْبَتَيْهِ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ اسْعُوا، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ. [أخرجه البيهقي (٩٨/٥)]

١١٣٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى عُمَانَ بْنَ عَفَّانٍ ﷺ يَقُومُ فِي حَوْضٍ فِي اسْتِغْلَالِ الصَّفا، وَلَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ. [أخرجه البيهقي (٩٥/٥)]

قال الشافعي: وليس على النساءِ رمْلٌ بالبيتِ ولا بين الصَّفا والمروة ويمشِينَ على هَيْتِهِنَّ وأحبُّ للمشهورَةِ بالجمال أن تطوفَ وتسعى ليلاً، وإن طافت بالنهار سُدلت ثوبها على وجهها أو طافت في ستر، ويطوفُ الرَّجُلُ والمرأةُ بالبيتِ وبين الصَّفا والمروة ماشيين، ولا بأس أن يطوفا محمولين من علٍّ، وإن طافا محمولين من غيرِ علٍّ، فلا إعادةَ عليهما ولا فدية.

١١٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقُدَّاحُ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئيبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِهِ. [هـ]

١١٣٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَهْجُرُوا بِالْإِفَاضَةِ وَأَفَاضَ فِي نِسَائِهِ لَيْلاً وَطَافَ بِالْبَيْتِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِهِ أَظَنَّهُ قَالَ: وَيَقْبَلُ طَرَفَ الْمِخْجَنِ. [هـ]

١٣٥- الرَّجُلُ يَطُوفُ بِالرَّجُلِ يَحْمِلُهُ

قال الشافعي: وإذا كان الرَّجُلُ محرماً فطافَ بمحرمٍ صبيٍّ أو كبيرٍ يحمله ينوي بذلك أن يقضي عن الكبيرِ والصَّغيرِ طوافه وعن

دابة إلا أن يعلم أنه يقوى، فلا يضعف، فلا بأس أن ينزل فيقوم، ولو نزل فجلس لم يكن عليه شيء وحيشما وقف من سهل أو جبل فسواء وأقل ما يكفيه في عرفة حتى يكون به مدركا للحج أن يدخلها، وإن لم يقف، ولم يدع فيما بين الزوال إلى طلوع الفجر من ليلة النحر فمن لم يدرك هذا، فقد فاتته الحج، وأحب إلى لو تفرغ يومئذ للدعاء، ولو اتجر أو تشاغل عن الدعاء لم يفسد عليه حجة، ولم يكن عليه فيه فدية، ولو خرج من عرفة بعد الزوال وقبل مغيب الشمس كان عليه أن يرجع فيما بينه وبين طلوع الفجر؛ فإن فعل، فلا فدية عليه، وإن لم يفعل فعليه الفدية والفدية أن يهريق دما، وإن خرج منها ليلا بعدما تغيب الشمس، ولم يكن وقف قبل ذلك نهارا، فلا فدية عليه وعرفة ما جاور وادي عرنة الذي فيه المسجد، وليس المسجد ولا وادي عرنة من عرفة إلى الجبال القابلة على عرفة كلها مما يلي حواط ابن عامر وطريق الحصن، فإذا جاوزت ذلك فليس من عرفة، وإن ترك الرجل المرور به متى في البداءة، فلا شيء عليه.

وكذلك إن مر بها وترك المنزل، ولا يدفع من عرفة حتى تغيب الشمس ويبين مغيبها.

١٣٨- باب ما يفعل من دفع من عرفة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب إذا دفع من عرفة أن يسير على هيئته راجعا كان أو ماشيا، وإن سار أسرع من هيئته، ولم يؤذ أحدا لم أكرهه، وأكره أن يؤذي؛ فإن أذى، فلا فدية عليه وأحب أن يسلك بين المازمين، وإن سلك طريق ضب، فلا بأس عليه، ولا يصلي المغرب والعشاء حتى يأتي المزدلفة فيصلبهما فيجمع بينهما بإقامتين ليس معهما آذان، وإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتي المزدلفة صلاهما دون المزدلفة والمزدلفة من حين يفضي من مازمي عرفة، وليس المازمان من المزدلفة إلى أن يأتي قرن محسر وقرن محسر ما عن يمينك وشمالك من تلك المواطن القوابل والظواهر والشعاب والشجار، كلها من المزدلفة ومزدلفة منزل، فإذا خرج منه رجل بعد نصف الليل، فلا فدية عليه، وإن خرج قبل نصف الليل، فلم يعد إلى المزدلفة اقتدى، والفدية شاة يذبحها، ويتصدق بها وأحب أن يقيم حتى يصلي الصبح في أول وقتها، ثم يقف على قرح حتى يسفر وقبل تطلع الشمس، ثم يدفع وحيشما وقف من مزدلفة أو نزل أجزأه، وإن استأخر من مزدلفة إلى أن تطلع الشمس أو بعد ذلك كرهت ذلك له ولا فدية عليه، وإن ترك المزدلفة، فلم يتزها، ولم يدخلها فيما بين نصف الليل الأول إلى صلاة الصبح اقتدى، وإن دخلها في ساعة من هذا الوقت، فلا فدية عليه، ثم يسير من المزدلفة على هيئته

كما وصفت السير من عرفة وأحب أن يحرك في بطن محسر قدر رمية حجرا؛ فإن لم يفعل، فلا شيء عليه.

١١٣٧- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن ابن طائوس، عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن محمد بن قيس بن مخرمة وزاد أحدهما على الآخر واجتمعا في المعنى أن النبي ﷺ قال: كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس، ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس، ويقولون: أشرك نبي كَيْما نغير.

فاخر الله - تعالى - هذه، وهذه. يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس واخر عرفة إلى أن تغيب الشمس. [أخرجه البخاري (٣٨٣٨)، أبو داود (١٩٣٨)، الترمذي (٨٩٦)، النسائي (٢٦٥/٥)، ابن ماجه (٣٠٢٢)]

١١٣٨- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن خالد، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر وأخبرنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر وعن سعيد بن عبد الرحمن بن يثوب، عن أبي الخوثر قال: رأيت أبا بكر الصديق واقفا على قرح وهو يقول: أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا، ثم دفع فرائت فخذها مما يحرس بعيره بمخجبه.

١١٣٩- قال الشافعي: أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو همام، عن هشام بن غزوة، عن أبيه أن عمر كان يحرك في بطن محسر، ويقول: إليك تعدو قليلا وضيتها مخالفا دين النصارى وبينها [أخرجه البيهقي (١٢٦/٥)]

١١٤٠- قال الشافعي: أخبرنا سفيان أنه سمع عيينة الله بن أبي يزيد يقول: سمعت ابن عباس يقول: كنت فيمن قدم النبي ﷺ من ضعة أهله، يعني من المزدلفة إلى منى. [أخرجه البخاري (١٦٧٨)، مسلم (١٢٩٣)، أبو داود (١٩٣٩)، الترمذي (٨٩٢)، النسائي (٢٦١/٥)، ابن ماجه (٣٠٢٦)]

١٣٩- دخول منى

قال الشافعي: أحب أن لا يرمي أحد حتى تطلع الشمس، ولا بأس عليه أن يرمي قبل طلوع الشمس وقبل الفجر إذا رمى

بعد نصف الليل.

١١٤١ - أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَعَجِّلَ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ حَتَّى تَرْمِيَ الْجَمْرَةَ وَتُؤَافِيَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ، وَكَانَ يَوْمُهَا فَأَحَبُّ أَنْ تُؤَافِيَهِ. [أخرجه البيهقي في "العرفه" (١١٤/٤)]

١١٤٢ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [أخرجه البيهقي في "العرفه" (١١٤/٤)]

قال الشافعي: وهذا لا يكون إلا وقد رمت الجمرة قبل الفجر بساعة، ولا يرمي يوم النحر إلا جمرة العقبة وحلها ويرميها راكباً.

وكذلك يرميها يوم النحر راكباً ويمشي في اليومين الآخرين أحب إلي، وإن ركب، فلا شيء عليه.

١١٤٣ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَيُّمَنُ بْنُ نَابِلٍ قَالَ أَخْبَرَنِي قُدَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَارٍ الْكِلَابِيُّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ عَلَى نَاقَتِهِ الصُّهْبَاءِ لَيْسَ ضَرْبٌ وَلَا طَرْدٌ، وَلَيْسَ قِيلَ إِلَيْكَ إِلَيْكَ. [أخرجه الدومدي (٩٠٣)، السلمي (٢٧٠/٥)، ابن ماجه (٣٠٣)]

قال الشافعي: وأحب إلي أن ياخذ حصى الجمرة يوم النحر من مزدلفة، ومن حيثما أخذه أجزاء.

وكذلك في أيام منى كلها من حيث أخذه أجزاءه إلا أنني أكرهه من ثلاث مواضع من المسجد لثلاث يخرج حصى المسجد منه وأكرهه من الحش لنجاسته، ومن كل موضع نجس وأكرهه من الجمرة؛ لأنه حصى غير مقبل، وأنه قد رمى به مرة، وإن رماها بهذا كله أجزاء.

قال: ولا يميز الرمي إلا بالحجارة، وكل ما كان يقع عليه اسم حجر من مرو أو مرمر أو حجر برام أو كذآن أو صوان أجزاء، وكل ما لا يقع عليه اسم حجر لا يميزه مثل الأجر والطين المجموع مطبوخاً كان أو نيئاً والملح والقوارير وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم الحجارة، فمن رمى بهذا عادة، وكان كمن لم يرم، ومن رمى الجمار من فوقها أو تحتها أو بجذائنها من أي وجه لم يكن عليه شيء، ولا يرمي الجمار في شيء من أيام منى غير يوم النحر إلا بعد الزوال، ومن رماها قبل الزوال أعاد، ولا يرمي منها شيء بأقل من سبع حصيات؛ فإن رماها بست ست أو كان

معه حصى إحدى وعشرون فرمى الجمار، ولم يدرك أي جمرة رمى بست عاد فرمى الأولى بواحدة حتى يكون على يقين من أنه قد أكمل رميها بسبع، ثم رمى الاثنتين بسبع سبع، وإن رمى بحصاة فاصابت إنساناً أو عملاً، ثم استنت حتى أصابت موضع الحصى من الجمرة أجزاء عنه، وإن وقعت ففضها الإنسان أو البعير فاصابت موقف الحصى لم تجز عنه، ولو رمى إنسان بحصتين أو ثلاث أو أكثر في مرة لم يكن إلا كحصاة واحدة وعليه أن يرمي سبع مرات، وأقل ما عليه في الرمي أن يرمي حتى يوقع حصاه في موضع الحصى، وإن رمى بحصاة فغابت عنه، فلم يدرك أين وقعت أعادها، ولم تجز عنه حتى يعلم أنها قد وقعت في موضع الحصى، ويرمي الجمرتين الأولى والوسطى يعلوهما علواً، ومن حيث رماها أجزاءه ويرمي جمرة العقبة من بطن الوادي، ومن حيث رماها أجزاءه، وإذا رمى الجمرة الأولى تقدّم عنها فجعلها في قفاه في الموضع الذي لا يناله ما تطاير من الحصى، ثم وقف فكبر، وذكر الله ودعا بقدر سورة البقرة، ويصنع مثل ذلك عند الجمرة الوسطى إلا أنه يترك الوسطى يمين؛ لأنها على أكمة لا يمكنه غير ذلك، ويقف في بطن المسيل مقطوعاً عن أن يناله الحصى، ولا يصنع ذلك عند جمرة العقبة ويصنعه في أيام منى كلها، وإن ترك ذلك، فلا إعادة عليه ولا فدية، ولا بأس إذا رمى الرعاء الجمرة يوم النحر أن يصدروا ويدعوا المييت بمنى ويبينوا في إيلهم ويقبوا ويدعوا الرمي الغد من بعد يوم النحر، ثم يأتوا بعد الغد من يوم النحر، وذلك يوم النحر الأول فيبتدئوا فيرموا للبرم الماضي الذي أعياه في الإبل حتى إذا أكملوا الرمي أعادوا على الجمرة الأولى فاستأنفوا رمي يومهم ذلك؛ فإن أرادوا الصدر، فقد قضوا ما عليهم من الرمي، وإن رجعوا إلى الإبل أو أقاموا بمنى لا يريدون الصدر رموا الغد، وهو يوم النحر الآخر.

قال: ومن نسي رمي جمرة من الجمار نهاراً رماها ليلاً ولا فدية عليه.

وكذلك لو نسي رمي الجمار حتى يرميها في آخر أيام منى وسواء رمى جمرة العقبة إذا نسيه أو رمى الثلاث إذا رمى ذلك في أيام الرمي، فلا شيء عليه، وإن مضت أيام الرمي، وقد بقيت عليه ثلاث حصيات لم يرم بهن أو أكثر من جميع الرمي فعليه دم، وإن بقيت عليه حصاة فعليه دم، وإن بقيت حصتان فمذنان، وإن بقيت عليه ثلاث فدم، وإذا تدارك عليه رمان ابتداء الرمي الأول حتى يكمله، ثم عاد فابتدأ الآخر، ولا يميزه أن يرمي في مقام واحد بأربع عشرة حصاة؛ فإن آخر ذلك إلى آخر أيام منى، فلم يكمل جميع ما عليه من الرمي إلى أن تغيب الشمس اقتدى - كما وصفت - الفدية في ثلاث حصيات فصاعداً دم، ولا رمي إذا غابت الشمس.

يَسْأَلُونَهُ فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ أَشْعُرُ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَقَالَ أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ أَشْعُرُ فَتَحَرَّتْ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ قَالَ أَرَمَ وَلَا حَرَجَ قَالَ فَمَا سَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ إِلَّا قَالَ أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ. [أخرجه مالك (٤٢١/١)، البخاري (١٧٣٦)، مسلم (١٣٠٦)، أبو داود (٢٠١٤)، الرمذي (٩١٦)، ابن ماجه (٣٠٥١)]

قال الشافعي: ولو أفاض قبل أن يرمي فطاف كان عليه أن يرمي، ولم يكن عليه إعادة الطواف، ولو أخر الإفاضة حتى تمضي أيام منى أو بعد ذلك لم يكن عليه فدية ولا وقت للعمل في الطواف.

قال الشافعي: ولا يبيت أحد من الحاج إلا بمنى ومنى ما بين العقبة، وليست العقبة من منى إلى بطن محسر، وليس بطن محسر من منى وسواء سهل ذلك وجبله فيما أقبل على منى فاما ما أدبر من الجبال فليس من منى ولا رخصة لأحد في ترك المبيت عن منى إلا رعاء الإبل وأهل السقاية سقاية العباس بن عبد المطلب دون السقايات ولا رخصة فيها لأحد من أهل السقايات إلا لمن وأتي القيام عليها منهم.

وسواء من استعملوا عليها من غيرهم أو هم.

١١٤٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَنْ يَبْتَئُوا بِمَكَّةَ لَيْلًا وَمِنَى. [أخرجه البخاري (١٧٤٥)، مسلم (١٣١٥)، أبو داود (١٩٥٩)، ابن ماجه (٣٠٦٥)]

١١٤٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ مِثْلَهُ وَزَادَ عَطَاءٌ مِنْ أَجْلِ سِقَاتِهِمْ. قال الشافعي: ومن بات عن منى غير من سببت تصدق في ليلة بدرهم، وفي ليلتين بدرهمين، وفي ثلاث بدرم.

قال: ولا بأس إذا كان الرجل أكثر ليلة بمنى أن يخرج من أول ليلة أو آخره عن منى. قال الشافعي: ولو أن رجلاً لم يفيض فافاض فشغله الطواف حتى يكون ليلة أكثره بمكة لم يكن عليه فدية من قبل أنه كان لازماً له من عمل الحج، وأنه كان له أن يعمل في ذلك الوقت، ولو كان عمله إنما هو تطوع افتدى.

وكذلك لو كان إنما هو لزيارة أحد أو حديثه، ومن غابت له الشمس يوم النفر الأول بمنى، ولم يخرج منها نافرًا فعليه أن يبيت تلك الليلة ويرمي من الغد، ولكنه لو خرج منها قبل أن

قال: وكذلك لو نفر يوم النفر الأول، ثم ذكر أنه قد بقي عليه الرمي أهرق دماً، ولو احتاط فرمى لم أكره ذلك ولا شيء عليه؛ لأنه قطع الحج وله القطع ويرمي عن المريض الذي لا يستطيع الرمي، وقد قيل يرمي المريض في يد الذي يرمي عنه ويكبر؛ فإن فعل، فلا بأس، وإن لم يفعل، فلا شيء عليه؛ فإن صح في أيام منى فرمى ما رمى عنه أحببت ذلك له؛ فإن لم يفعل، فلا شيء عليه ويرمي عن الصبي الذي لا يستطيع الرمي؛ فإن كان يعقل أن يرمي إذا أمر رمى عن نفسه، وإذا رمى الرجل عن نفسه ورمى عن غيره أكمل الرمي عن نفسه، ثم عاد فرمى عن غيره كما يفعل إذا تدارك عليه رميان، وأحب إذا رمى أن يرفع يديه حتى يرى بياضاً ما تحت منكبيه ويكبر مع كل حصاة، وإن ترك ذلك، فلا فدية عليه.

قال: وإذا كان الحصى نجساً أحببت غسله أو ذلك إن شككت في نجاسته لئلا ينجس اليد أو الإزار، وإن لم يفعل ورمى به أجزأه ويرمي الجمار بقدر حصى الخذف لا يجاوز ذلك.

١١٤٤- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجِمَارَ بِوَشْلٍ حَصَى الْخَذْفِ.

١١٤٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِزَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ بَنِي تَيْمٍ يُقَالُ لَهُ مُعَاذٌ أَوْ ابْنُ مُعَاذٍ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُنْزِلُ النَّاسَ بِوَسْطَى مَنَازِلِهِمْ وَهُوَ يَقُولُ: ارْمُوا ارْمُوا بِوَشْلٍ حَصَى الْخَذْفِ.

قال الشافعي: والخذف ما خذف به الرجل، وقدر ذلك أصغر من الأتملة طولاً وعرضاً، وإن رمى بأصغر من ذلك أو أكبر كرهت ذلك، وليس عليه إعادة.

١٤٠- ما يكون بمنى غير الرمي

قال الشافعي: وأحب للرجل إذا رمى الجمرة؛ فكان معه هدي أن يبدأ فينحره أو يذبحه، ثم يخلق أو يقصر، ثم ياكل من لحم هديه، ثم يفيض؛ فإن ذبح قبل أن يرمي أو حلق قبل أن يذبح أو قدّم نسكاً قبل نسك يوم النحر، فلا حرج ولا فدية.

١١٤٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِوَسْطَى لِلنَّاسِ

تَغيبُ الشَّمْسُ نَافِرًا، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا مَارًّا أَوْ زَائِرًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِنْ بَاتَ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لَوْ بَاتَ أَنْ يَرْمِيَ مِنَ الْغَدِ.

١٤١ - طواف من لم يقض، ومن أفاض

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَنْ قَدَّمَ طَوَافَهُ لِلْحَجِّ قَبْلَ عَرَفَةَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ لِلصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَسِوَاهُ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرَدًا، وَمَنْ أَخَّرَ الطَّوْفَ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنًى، فَلَا بَدَّ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَسِوَاهُ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرَدًا، وَالْقَارِنُ وَالْمُفْرَدُ سِوَاهُ فِي كُلِّ أَمْرِهِمَا إِلَّا أَنْ عَلَى الْقَارِنِ دَمًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْمُفْرَدِ وَلَئِنْ الْقَارِنُ قَدْ قَضَى حُجَّةَ الْإِسْلَامِ وَعَمَرْتُهُ، وَعَلَى الْمُفْرَدِ إِعَادَةُ عَمَرَتِهِ، فَأَمَّا مَا أَصَابَا تَمًّا فَلَهُمَا فِيهِ الْقُدْيَةُ فَهَمَا فِيهِ سِوَاهُ وَسِوَاهُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي هَذَا كُلِّهِ إِلَّا أَنَّ الْمَرْأَةَ تَخَالَفُ الرَّجُلَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَيَكُونُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُوَدِّعَ الْبَيْتَ، وَإِنْ طَافَ بَعْدَ مَنًى، وَلَا يَكُونُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَدَاعُ الْبَيْتِ إِذَا طَافَتْ بَعْدَ مَنًى إِنْ كَانَتْ حَافِضًا، وَإِنْ كَانَتْ طَاهِرًا فَفِيهِ مِثْلُ الرَّجُلِ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَتَفَرَّ حَتَّى تُوَدِّعَ الْبَيْتَ، وَإِذَا كَانَتْ لَمْ تَطْفِ بِالْبَيْتِ بَعْدَ مَنًى لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَتَفَرَّ حَتَّى تَطُوفَ، وَلَيْسَ عَلَى كَرِّهَا، وَلَا عَلَى رَفْقَائِهَا أَنْ يَحْتَسِبُوا عَلَيْهَا، وَحَسَنٌ لَوْ فَعَلُوا.

قَالَ: وَإِذَا نَفَرَ الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يُوَدِّعَ الْبَيْتَ؛ فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا - وَالْقَرِيبُ دُونَ مَا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ - أَمَرْتُهُ بِالرَّجُوعِ، وَإِنْ بَلَغَ مَا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ بَعَثَ بَدْمٍ يَهْرَاقُ عَنْهُ مَكَّةَ، فَلَوْ أَنَّهُ عَمِدَ ذَلِكَ كَانَ مَسِيئًا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَفْسَدًا لِحُجَّتِهِ وَأَجْزَاءِهِ مِنْ ذَلِكَ دَمٌ يَهْرِيْقُهُ.

١٤٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونُوا آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمَرْأَةِ الْخَائِضِ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٩)، مُسْلِمٌ (١٣٢٨)]

قَالَ: وَلَوْ طَافَ رَجُلٌ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، ثُمَّ نَسِيَ الرُّكْعَتَيْنِ الْوَاجِبَتَيْنِ حَتَّى يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ، وَهَكَذَا تَقُولُ فِي كُلِّ عَمَلٍ يَصْلُحُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَالصَّلَاةُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَ رُكْعَتَيْ الطَّوْفِ حَيْثُ ذَكَرَهُمَا مِنْ حَلٍّ أَوْ حَرَمٍ.

١٤٢ - الهدى

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْهَدْيُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَسِوَاهُ الْبَحْتِ وَالْعَرَابِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْجَوَامِيسِ وَالضَّأْنِ وَالْعِزِ،

وَمَنْ نَذَرَ هَدْيًا فَسَمِيَ شَيْئًا لَزِمَهُ الشَّيْءُ الَّذِي سَمِيَ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، وَمَنْ لَمْ يَسْمِ شَيْئًا أَوْ لَزِمَهُ هَدْيٌ لَيْسَ بِجِزَاءٍ مِنْ صِيْدٍ، فَيَكُونُ عَدْلًا، فَلَا يَجْزِيهِ مِنَ الْإِبِلِ وَلَا الْبَقَرِ وَلَا الْعِزِّ إِلَّا ثَنِيٌّ فَصَاعِدًا وَيَجْزِيهِ الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى وَيَجْزِي مِنَ الضَّأْنِ وَحَدَهُ الْجَذْعُ وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْحَرَمُ لَا حِلَّ لِلْهَدْيِ دُونَهُ إِلَّا أَنْ يَسْمِيَ الرَّجُلُ مَوْضِعًا مِنَ الْأَرْضِ فَيَنْحَرُ فِيهِ هَدْيًا أَوْ يَحْصُرَ رَجُلٌ بَعْدَهُ فَيَنْحَرُ حَيْثُ أَحْصَرَ وَلَا هَدْيَ إِلَّا فِي الْحَرَمِ لَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ: وَالْإِخْتِيَارُ فِي الْهَدْيِ أَنْ يَتْرَكَهُ صَاحِبُهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَقْلُدَهُ نَعْلَيْنِ، ثُمَّ يَشْعُرُهُ فِي الثَّنَى الْأَيْمَنِ.

وَالْإِشْعَارُ فِي الْهَدْيِ أَنْ يَضْرِبَ بِمُحْدِيْدَةٍ فِي سَنَامِ الْبَعِيرِ أَوْ سَنَامِ الْبَقَرِ حَتَّى يَدْمِيَ وَالْبَقَرُ وَالْإِبِلُ فِي ذَلِكَ سِوَاهُ، وَلَا يَشْعُرُ الْغَنَمَ وَيَقْلُدُ الرَّقَاعَ وَخَرَبَ الْقَرَبِ، ثُمَّ يَحْرُمُ صَاحِبُ الْهَدْيِ مَكَانَهُ، وَإِنْ تَرَكَ التَّقْلِيدَ وَالْإِشْعَارَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَلَّدَ وَأَشْعَرَ وَهَرَّ لَا يَرِيدُ الْإِحْرَامَ، فَلَا يَكُونُ مُحْرَمًا.

قَالَ: وَإِذَا سَاقَ الْهَدْيَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَهُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ، وَإِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ رَكَبَهُ رُكُوبًا غَيْرَ فَادِحٍ لَهُ، وَلَهُ أَنْ يَحْمِلَ الرَّجُلُ الْمَعْيَا وَالْمُضْطَرَّ عَلَى هَدْيِهِ.

وَإِذَا كَانَ الْهَدْيُ أَثْنَى فَتَجَتْ؛ فَإِنْ تَبِعَهَا فَصَلَّيْهَا سَاقَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْهَا حَمَلَهُ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْرِبَ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا بَعْدَ رِيٍّ فَصَلَّيْهَا.

وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْقِيَ أَحَدًا وَلَهُ أَنْ يَحْمِلَ فَصَلَّيْهَا، وَإِنْ حَمَلَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَاصْجَفْهَا غَرَمَ قِيَمَةٍ مَا نَقَصَهَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ شَرِبَ مِنْ لَبَنِهَا مَا يَنْهَكَ فَصَلَّيْهَا غَرَمَ قِيَمَةٍ اللَّبَنِ الَّذِي شَرِبَ.

وَإِنْ قَلَّدَهَا وَأَشْعَرَهَا، وَوَجَّهَهَا إِلَى الْبَيْتِ أَوْ وَجَّهَهَا بِكَلَامٍ، فَقَالَ هَذِهِ هَدْيِي، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، وَلَا يَبْدُلَهَا بِخَيْرٍ وَلَا بِشَرٍّ مِنْهَا كَانَتْ زَاكِيَةً أَوْ غَيْرَ زَاكِيَةٍ.

وَكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَوَرِثَتِهِ أَنْ يَرِثُوهَا.

وَأَمَّا أَنْظَرُ فِي الْهَدْيِ إِلَى يَوْمٍ يَوْجِبُ؛ فَإِنْ كَانَ وَاقِفًا، ثُمَّ أَصَابَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَوْرٌ أَوْ عَرَجٌ أَوْ مَا لَا يَكُونُ بِهِ وَاقِفًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لَمْ يَضُرَّهُ إِذَا بَلَغَ الْمَنَسْكَ، وَإِنْ كَانَ يَوْمَ وَجِبَ لَيْسَ بِوَاقِفٍ، ثُمَّ صَحَّ حَتَّى يَصِيرَ وَاقِفًا قَبْلَ أَنْ يَنْحَرُ لَمْ يَجْزِ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَجْبِسَهُ وَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَبْلُغَهُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِإِدْبَالِهِ مَعَ نَحْرِهِ أَوْ يَكُونُ أَصْلُهُ وَاجِبًا، فَلَا يَجْزِي عَنْهُ فِيهِ إِلَّا وَاقِفًا، وَالْهَدْيُ هَدْيَانِ هَدْيٍ أَصْلُهُ تَطَوُّعٌ فَذَلِكَ إِذَا سَاقَهُ فَعَطَبَ فَادْرَكَ ذَكَاتَهُ فَتَحَرَّهُ أَحْبَبَتْ لَهُ أَنْ يَغْمَسَ قَلَادَتَهُ فِي دَمِهِ، ثُمَّ يَضْرِبُ بِهَا صَفْحَتَهُ، ثُمَّ يَخْلِي بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهُ يَأْكُلُونَهُ؛ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ أَحَدٌ تَرَكَهُ بِتِلْكَ الْحَالِ، وَإِنْ عَطَبَ، فَلَمْ يَدْرَكَ ذَكَاتَهُ، فَلَا بَدَلَ عَلَيْهِ فِي وَاحِدَةٍ مِنَ الْحَالَيْنِ؛ فَإِنْ أَدْرَكَ

وزبيح البقر والغنم، وإن نحر البقر والغنم أو ذبح الإبل كرهت له ذلك وأجزأت عنه، ومن أطاق الذبيح من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح النسيكة، وهكذا من حلت ذكاته إلا أنني أكره أن يذبح النسيكة يهودي أو نصراني؛ فإن فعل، فلا إعادة على صاحبه، وأحب إلي أن يذبح النسيكة صاحبها أو يحضر الذبيح، فإنه يرجى عند سفوح الدّم المغفرة.

قال الشافعي: وإذا سمى الله على النسيكة أجزأ عنه، وإن قال: اللهم تقبل مني أو تقبل عن فلان الذي أمره بدمجه، فلا بأس، وأحب أن يأكل من كبِد ذبيحته قبل أن يفيض أو لحمها، وإن لم يفعل، فلا بأس، وإنما أمره أن يأكل من التطويخ والهدي هديان واجب وتطويخ فكل ما كان أصله واجباً على إنسان ليس له حبسه، فلا يأكل منه شيئاً، وذلك مثل هدي الفساد والطيب وجزاء الصيد والنذور والمتعة.

وإن أكل من الهدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه، وكل ما كان أصله تطوعاً مثل الضحايا والهدايا تطوعاً أكل منه وأطعم وأهدى وأذخر وتصدق وأحب إلي أن لا يأكل، ولا يحبس إلا ثلثاً ويهدي ثلثاً، ويتصدق بثلث، وإن لم يقلد هديه، ولم يشعره قارناً كان أو غيره أجزأه أن يشتري هدياً من منى أو مكة، ثم يذبحه مكانه؛ لأنه ليس على الهدي عمل إنما العمل على الآدميين والنسك لهم، وإنما هذا مال من أموالهم يقتربون به إلى الله عز وجل، ولا بأس أن يشترك السبعة المتمتعون في بدنة أو بقرة.

وكذلك لو كانوا سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة أو محصرين ويخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها.

١١٥٠ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي الزبير، عن جابر قال: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. [أخرجه مالك (٤٨٦/٢)، مسلم (١٣١٨)،

أبو داود (٢٨٠٩)، الرملي (١٥٠٢)، النسائي (٢٢٢/٧)]

١٤٣ - ما يفسد الحج

قال الشافعي: إذا أهل الرجل بعمره، ثم أصاب أهله فيما بين أن يهل إلى أن يكمل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فهو مفسد، وإذا أهل الرجل بحج أو حج وعمرة، ثم أصاب أهله فيما بينه وبين أن يرمي جمرة العقبة بسبع حصيات يطوف بالبيت، وإن لم يرم جمرة العقبة بعد عرفة فهو مفسد والذي يفسد الحج الذي يوجب الحد من أن يغيب الحشفة، لا يفسد الحج شيء غير ذلك من عبث ولا تلذذ، وإن جاء الماء الدافق، فلا شيء، وما فعله الحاج مما نهى عنه من صيد أو غيره، وإذا أفسد رجل الحج

ذكاته فترك أن يذكيه أو ذكاه فأكله أو أطعمه أغنياء أو باعه فعليه بدله، وإن أطعم بعضه أغنياء وبعضه مساكين أو أكل بعضه وخلق بين الناس وبين ما بقي منه غرم قيمة ما أكل، وما أطعم الأغنياء فيتصدق به على مساكين الحرم لا يجزيه غير ذلك، وهدي واجب فذلك إذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه ما شاء من بيع وهبة وإسالكٍ وعليه بدله بكل حال، ولو تصدق به في موضعه على مساكين كان عليه بدله؛ لأنه قد خرج من أن يكون هدياً حين عطب قبل أن يبلغ محله.

وإذا ساق المتمتع الهدي معه أو القارن لمتعته أو قرانه، فلو تركه حتى ينحره يوم النحر كان أحب إلي، وإن قدم فنحره في الحرم أجزأ عنه من قبل أن على الناس فرضين فرض في الأبدان، فلا يكون إلا بعد الوقت وفرض في الأموال، فيكون قبل الوقت إذا كان شيئاً مما فيه الفرض، وهكذا إن ساقه مفرداً متطوعاً به والاختيار إذا ساقه معتمراً أن ينحره بعدما يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة قبل أن يحلق عند المروة وحيث نحره من فجاج مكة أجزأه والاختيار في الحج أن ينحره يعني بعد أن يرمي جمرة العقبة وقبل أن يحلق وحيثما نحره من منى أو مكة إذا أعطاه مساكين الحرم أجزأه.

ولو أن رجلين كان عليهما هديان واجبان فاخطأ كل واحد منهما بهدي صاحبه فذبحه، ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدي نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة ما بين الهديين حين ومنحورين وأجزأ عنهما وتصدقاً بكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه، ولو لم يدركاه حتى فاتت تصدقته، ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدي حياً، وكان على كل واحد منهما البدل، ولا أحب أن يبدل واحد منهما إلا بجميع ثمن هديه، وإن لم يجد بثمن هديه هدياً زاد حتى يبذله هدياً.

ولو أن رجلاً نحر هديه فمنع المساكين دفعه إليهم أو نحره بناحية، ولم يحل بين المساكين وبينه حتى ينتن كان عليه أن يبذله والنحر يوم النحر وآيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها، فإذا غابت الشمس، فلا نحر إلا أن من كان عليه هدي واجب نحره وأعطاه مساكين الحرم قضاء، ويذبح في الليل والنهار، وإنما أكره ذبح الليل لئلا يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون فأما إذا أصاب الذبيح، ووجد مساكين حاضرين فسواء، وفي أي الحرم ذبحه، ثم أبلغه مساكين الحرم أجزأه، وإن كان ذبحه إياه في غير موضع ناس.

وينحر الإبل قياماً غير معقولة؛ فإن أحب عقل إحدى قوائمها، وإن نحرها باركة أو مضطجعة أجزأت عنه وينحر الإبل

مضى في حجه كما كان يمضي فيه لو لم يفسده، فإذا كان قابلاً حجاً وأهدى بدنة تحزي عنهما معاً.

وكذلك لو كانت امرأته حلالاً وهو حرام أجزأت عنه بدنة.

وكذلك لو كانت هي حراماً، وكان هو حلالاً كانت عليه بدنة ويحجها من قابل من قبل أنه الفاعل، وأن الآثار إنما جاءت ببدنة واحدة تحزي عن كليهما، ولو وطع مراراً كان واحداً من قبل أنه قد أفسده مرة، ولو وطع نساء كان واحداً من قبل أنه أفسده مرة إلا أنهم إن كن حرمات، فقد أفسد عليهن، وعليه أن يحجهن كلهن، ثم ينحر عن كل واحدة منهن بدنة؛ لأن إحرام كل واحدة منهن غير إحرام الأخرى، وما تلذذ به من امرأته دون ما وصفت من شيء من أمر الدنيا فشاة تجزيه فيه، وإذا لم يجد المقدس بدنة ذبيح بقره، وإن لم يجد بقره ذبيح سبعاً من الغنم، وإذا كان معسراً عن هذا كله قومت البدنة له دراهم بمكة والدراهم طعاماً، ثم أطمع، وإن كان معسراً عن الطعام صام عن كل مد يوماً، وهكذا كل ما وجب عليه فأعسر به مما لم يأت فيه نفسه نص خبر صنع فيه هكذا، وما جاء فيه نص خبر فهو على ما جاء فيه، ولا يكون الطعام ولا الهدي إلا بمكة ومنى، ويكون الصوم حيث شاء؛ لأنه لا منفعة لأهل الحرم في صيامه.

١٤٤ - الإحصار

قال الشافعي: الإحصار الذي ذكره الله تبارك وتعالى، فقال: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ نزلت يوم الحديبية وأحصر النبي ﷺ بعدو: ونحر عليه الصلاة والسلام في الجبل وقد قيل: نحر في الحرم، وإنما ذهبن إلى أنه نحر في الحل؛ وبعضها في الحرم؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَصَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجْلُهُ﴾ وَالْحَرَامُ كُلُّ مَجْلُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَحَيْثُمَا أَحْصَرَ الرَّجُلُ، قَرِيباً كَانَ أَوْ بَعِيداً، بَعَدُو حَائِلٍ، مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ، وَقَدْ أَحْرَمَ، ذَبَحَ شاةً، وَحَلَ، وَلَا قَصَاءَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حُجَّةً حُجَّةَ الْإِسْلَامِ فَيُحْجَّهَا، وَهَكَذَا السُّلْطَانُ إِنْ حَسَسَ فِي سِجْنٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَهَكَذَا الْعَبْدُ يُحْرِمُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ.

وكذلك المرأة تحرم بغير إذن زوجها؛ لأن لهما أن يحسبهما، وليس هذا للوالد على الولد، ولا للولي على المولى عليه.

ولو تأتى الذي أحصر رجاء أن يخلى، كان أحب إلي، فإذا رأى أنه لا يخلى حل، وإذا حل، ثم خلى، فأحب إلي لو جدد إحراماً، وإن لم يفعل، فلا شيء عليه؛ لأنني إذا أدنست له أن يحل بغير قضاء، لم أجعل عليه العودة.

وإذا لم يجد شاة يذبحها للفقراء، فلو صام عدل الشاة قبل أن يحل، كان أحب إلي، وإن لم يفعل، وحل، رجوت أن لا يكون عليه شيء، ومتى أصابه أذى وهو يرجو أن يخلى، نحا عنه واقتدى في موضعه كما يقتدى المحصر إذا خلى عنه في غير الحرم، وكان مخالفاً لما سواه لمن قدر على الحرم، ذلك لا يجزيه إلا أن يبلغ هديه الحرم.

١٤٥ - الإحصار بالمرض وغيره

١١٥١ - قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ وَزَادَ أَخَذَهُمَا ذَهَبَ الْحَصْرَ الْآنَ. [أخرجه البيهقي (٢١٩/٥)]

قال الشافعي: والذي يذهب إلى أن الحصر الذي ذكره الله عز وجل يحل منه صاحبه حصر العدو، فمن حبس بخطأ عدد أو مرض، فلا يحل من إحرامه، وإن احتاج إلى دواء، عليه فيه فدية أو تنحية أذى فعله واقتدى، ويقتدى في الحرم بأن يفعله ويبعث بهدي إلى الحرم: فمتى أطاق المضي مضى فحل من إحرامه بالطواف والسعي؛ فإن كان معتمراً، فلا وقت عليه، ويحل ويرجع، وإن كان حاجاً فأدرك الحج، فذاك، وإن لم يدرك، طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، وعليه حج قابل، وما استيسر من الهدي، وهكذا من أخطأ العدد.

قال الشافعي: ومن لم يدخل عرفة إلا مغنى عليه، لم يعقل ساعة ولا طرفة عين وهو بعرفة، فقد فاتته الحج، وإن طيف به وهو لا يعقل، فلم يطف، وإن أحرم وهو لا يعقل، فلم يحرم، وإذا عقل بعرفة ساعة، أو عقل بعد الإحرام ساعة وهو حرم، ثم أغنى عليه فيما بين ذلك، لم يضره.

إلا أنه إن لم يعقل حتى تجاوز الوقت، فعليه دم لترك الوقت، ولا يجزي عنه في الطواف ولا في الصلاة إلا أن يكون عاقلاً في هذا كله؛ لأن هذا عمل لا يجزيه، قليله من كثيره، وعرفه يجزيه قليلها من كثيرها.

وكذلك الإحرام.

١٤٦ - مختصر الحج الصغير

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: من سلك على المدينة أهل من ذي الحليفة، ومن سلك على الساحل، أهل من الجحفة، ومن سلك بحرراً أو غير الساحل، أهل إذا حاذى الجحفة، ولا بأس أن يهل من دون ذلك إلى بلده، وإن جاوز

١٤٧- التَّلبية

لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ التَّلبيةِ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسَلَّ اللَّهُ تَعَالَى رِضَاهُ وَالْجَنَّةَ وَاسْتَعَاذَهُ مِنْ سَخَطِهِ وَالنَّارَ وَيَكْثُرُ مِنَ التَّلبيةِ وَيَجْهَرُ بِهَا الرَّجُلُ صَوْتَهُ مَا لَمْ يَفِدَحْهُ وَتَخَافَتْ بِهَا الْمَرْأَةُ وَأَمْسَحَتْهَا خَلْفَ الصَّلَوَاتِ وَمَعَ الْفَجْرِ وَمَعَ مَغِيبِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ اضْطِمَامِ الرَّفَاقِ وَالْهَبُوطِ وَالْإِصْعَادِ، وَفِي كُلِّ حَالٍ أَحَبُّهَا، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَلْتَمِسَ عَلَى وَضُوءٍ، وَعَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، وَلَتَلْتَمِسَ الْمَرْأَةُ حَاضِئاً، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ وَبِذَلِكَ جَسَدُهُ مِنَ الْوَسْخِ، وَلَا يَذْكُرُ رَأْسَهُ لَنَلَا يَقْطَعُ شَعْرَهُ وَأَحَبُّ لَهُ الْغَسْلُ لَدُخُولِ مَكَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا أَحْبَبَتْ لَهُ أَنْ لَا يُخْرِجَ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

قال: وأحبُّ له إذا رأى البيتَ أن يقولَ: اللَّهُمَّ زد هذا البيتَ تشريقاً وتعظيماً وتكريماً وزد من شرفه وعظمته ثمنَ حجِّه أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً وتكريماً وبرّاً، وأن يستلمَ الركنَ الأسودَ ويضطبعَ بثوبه وهو أن يدخلَ رداءه من تحت منكبه الأيمنَ حتى يبرزَ منكبه، ثمَّ يهولُ ثلاثةَ أطوافٍ من الحجرِ إلى الحجرِ وعِشِيَّ أربعةَ ويستلمَ الركنَ اليمانيَّ والحجرَ، ولا يستلمَ غيرهما؛ فإنَّ كَانَ الرَّحَامُ كَثِيراً مَضَى وَكَبِيراً، وَلَمْ يَسْتَلِمَ.

قال: وأحبُّ أن يكونَ أكثرُ كلامه في الطَّوافِ ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾، فَإِذَا فَرَغَ صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ أَوْ حَيْثُمَا تَسَيَّرَ رَكَعَتَيْنِ قَرَأَ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَمَا قَرَأَ بِهِ مَعَ أُمَّ الْقُرْآنِ أَجْزَاءَ، ثُمَّ يَصْعَدُ عَلَى الصَّفَا صُعُوداً لَا يَتَوَارَى عَنْهُ الْبَيْتُ، ثُمَّ يَكْبِتُ ثَلَاثاً، وَيَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَلَصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، ثُمَّ يَدْعُو فِي أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَيَعِيدُ هَذَا الْكَلَامَ بَيْنَ أَضْعَافِهِ كَلَامِهِ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَهْطِلُ عَنِ الصَّفَا، فَإِذَا كَانَ دُونَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الَّذِي فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ بَنَحُو مِنْ سِتَّةِ أَذْرُعٍ عِدَا حَتَّى يَحَاضِيَ الْمَيْلِينَ الْمُتَقَابِلِينَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ وَدَارِ الْعَبَّاسِ، ثُمَّ يَظْهَرُ عَلَى الْمَرْوَةِ جَهْدُهُ حَتَّى يَدُودَ لَهُ الْبَيْتُ إِنْ بَدَأَ لَهُ، ثُمَّ يَصْنَعُ عَلَيْهَا مِثْلَ مَا صَنَعَ عَلَى الصَّفَا، وَمَا دَعَا بِهِ عَلَيْهَا أَجْزَاءَ حَتَّى يَكْمَلَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا سَبْعاً، يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتَمُّ بِالْمَرْوَةِ.

وإنَّ كَانَ مَتَمَعاً أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَقَامَ حَلَالاً، فَإِذَا أَرَادَ التَّوَجُّهَ إِلَى مَنَى تَوَجَّهَ يَوْمَ التَّروِيَةِ قَبْلَ الظَّهِيرِ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعاً لِلدَّوْعِ، ثُمَّ أَهْلُ بِالْحُجِّ مُتَوَجِّهًا مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ أَتَى مَنَى فَصَلَّى

رَجَعَ إِلَى مِيقَاتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ أَهْرَاقَ دَمًا، وَهِيَ شَاةٌ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ.

قال: وأحبُّ للرجلِ والمرأةِ إذا كانت حائضاً أو نفساء أن يتغسلا للإحرامِ ويأخذنا من شعورهما وأظفارهما قبله؛ فإن لم يفعلا وتوضأَ أجزأهما.

قال: وأحبُّ أن يهلا خلفَ الصَّلَاةِ، مَكْتُوبَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَأَهْلًا عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِمَا.

قال: وأحبُّ للرجلِ أن يلبسَ ثَوْبَيْنِ أَيْضِينَ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ، وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَلْبَسَ ثِيَاباً كَذَلِكَ، وَلَا بَأْسَ عَلَيْهِمَا فِيمَا لَبَسَا، مَا لَمْ يَكُنْ مَصْبُوعاً بَزْعَفَرَانِ أَوْ وَرْسٍ أَوْ طَبِيبٍ، وَيَلْبَسُ الرَّجُلُ الْإِزَارَ وَالرِّدَاءَ، أَوْ ثَوْباً نَظِيفاً يَطْرَحُهُ كَمَا يَطْرَحُ الرِّدَاءَ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِزَاراً فَيَلْبَسَ سُرَاوِيلَ، وَأَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَيَلْبَسَ خُفَيْنِ وَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. وَلَا يَلْبَسُ ثَوْباً خَطِئاً وَلَا عِمَامَةً. إِلَّا أَنْ يَطْرَحَ ذَلِكَ عَلَى كَتِفِهِ أَوْ ظَهْرِهِ طَرَحاً، وَلَهُ أَنْ يَغْطِيَ وَجْهَهُ، وَلَا يَغْطِيَ رَأْسَهُ، وَتَلْبَسُ الْمَرْأَةُ السُّرَاوِيلَ وَالْخُفَيْنِ وَالْقَمِيصَ وَالْخِمَارَ، وَكُلُّ مَا كَانَتْ تَلْبَسُهُ غَيْرَ حَرَمَةٍ إِلَّا ثَوْباً فِيهِ طَبِيبٌ، وَلَا تَحْمَرُ وَجْهَهَا، وَتَحْمَرُ رَأْسَهَا إِلَّا أَنْ تَرِيدَ أَنْ تَسْتَرَّ وَجْهَهَا، فَتَجَافِيَ الْخِمَارَ، ثُمَّ تَسْدُلُ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهَهَا مُتَجَافِياً وَيَسْتَظِلُّ الْحَرَمُ وَالْحَرَمَةُ فِي الْقَبَّةِ وَالْكَنِيْسَةِ وَغَيْرِهِمَا وَيَسْدُلَانِ ثِيَابَهُمَا الَّتِي أَحْرَمَا فِيهَا وَيَلْبَسَانِ غَيْرَهَا.

قال: وإذا ماتَ الْحَرَمُ غَسَّلَ بِمَاءٍ وَسَدَرٍ، وَلَمْ يَقْرُبْ طَبِيباً وَكَفَّنَ فِي ثَوْبِيهِ، وَلَمْ يَقْمَصْ وَخَمَرْ وَجْهَهُ، وَلَمْ يَحْمَرْ رَأْسَهُ.

قال: وإذا ماتت الْحَرَمَةُ غَسَّلَتْ بِمَاءٍ وَسَدَرٍ وَقَمَصَتْ وَأَزْرَتْ وَشَدَّ رَأْسَهَا بِالْخِمَارِ وَكَشَفَتْ عَنْ وَجْهَهَا.

قال: وَلَا تَلْبَسُ الْحَرَمَةُ قَفَازَيْنِ وَلَا بَرَقَعاً.

قال: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّيَّبَ الْحَرَمُ وَالْحَرَمَةُ بِالْغَالِيَةِ وَالنَّضُوحِ وَالْمُجَمَّرِ، وَمَا تَبَقِيَ رَائِحَتُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ إِنْ كَانَ الطَّيِّبُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ.

وكذلك يطيبان إذا رميا جرة العقبة.

قال: وإذا أخذنا من شعورهما قبل الإحرامِ، فإذا أهلا؛ فإن شاءا قرنا، وإن شاءا أفردا الحجَّ، وإن شاءا تمتعا بالعمرة إلى الحجِّ والتمتع أحبُّ إليَّ.

قال: وإذا تمتعا أو قرنا أجزأهما أن يذبحا شاة؛ فإن لم يجداهما صامتا ثلاثةَ أيامٍ فيما بين أن يهلا بالحجِّ إلى يومِ عرفة؛ فإن لم يصوماها لم يصوما أيامَ منى وصامتا ثلاثةَ بعدَ منى بمكة أو في سفرهما وسبعةَ بعدَ ذلك واختارَ لهما التمتع، وأيهما أراد أن يحرمَا به فكفتهما التَّيَّةُ، وإن سَمِيَّاهُ، فَلَا بَأْسَ.

وداع إذا طافت الطواف الذي عليها وأحب له إذا ودّع البيت أن يقف في الملتزم وهو بين الركن والباب، فيقول: اللهم إن البيت بيتك والعبدة عبدك وابن عبدك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سیرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أعتنتني على قضاء مناسكك؛ فإن كنت رضية عني فازدد عني رضا وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري هذا أو أن انصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحني بالعافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أحتيتني، وما زاد إن شاء الله تعالى أجزاءه.

بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، ثم غدا منها إلى عرفة فنزل حيث شاء واختار له أن يشهد الظهر والعصر مع الإمام ويقف قريباً منه ويدعو ويحتمد، فإذا غابت الشمس دفع وسار على هيئته حتى يأتي المزدلفة، فيصلي بها المغرب والعشاء والصبح، ثم يغدو فيقف، ثم يدعو ويدفع قبل أن تطلع الشمس إذا أسفر إسفاراً بيناً ويأخذ حصى جمرة واحدة سبع حصيات فيرمي جمره العقبة وحدها بهن، ويرمي من بطن المسيل.

ومن حيث رمى أجزاءه، ثم قد حل له ما حرّم عليه الحج إلا النساء ويلقي حتى يرمي جمره العقبة بأول حصاة، ثم يقطع التلبية، فإذا طاف بالبيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً، فقد حل له النساء، وإن كان قارناً أو مفرداً فعليه أن يقيم محرماً بحاله ويصنع ما وصفت غير أنه إذا كان قارناً أو مفرداً أجزاءه إن طاف قبل منى وبين الصفا والمروة أن يطوف بالبيت سبعاً واحداً بعد عرفة تحل له النساء، ولا يعود إلى الصفا والمروة، وإن لم يطف قبل منى فعليه بعد عرفة أن يطوف بالبيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً وأحب له أن يقتسل لرمي الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة، وإن لم يفعل وفعل عمل الحج كله على غير وضوء أجزاءه؛ لأن الحائض تفعله إلا الصلاة والطواف بالبيت؛ لأنه لا يفعله إلا طاهراً، فإذا كان بعد يوم النحر فذبح شاة وجب عليه التصدق بجلدها ولحمها، ولم يجز منها شيئاً، وإن كانت نافلة تصدق منها وأكل وحس ويذبح في أيام منى كلها ليلاً ونهاراً والنهار أحب إلي من الليل ويرمي الجمار أيام منى كلها وهي ثلاث كل واحدة منهن بسبع حصيات، ولا يرميها حتى تزول الشمس في شيء من أيام منى كلها بعد يوم النحر وأحب إذا رمي أن يكبر مع كل حصاة، ويتقدم عن الجمره الدنيا حيث يرى الناس يقفون فيدعو ويطلب قدر قراءة سورة البقرة ويفعل ذلك عند الجمره الوسطى، ولا يفعله عند جمره العقبة.

وإن أخطأ فرمى بمحصاتين في مرة واحدة فهي حصاة واحدة حتى يرمي سبع مرات ويأخذ حصى الجمار من حيث شاء إلا من موضع محبس أو مسجد أو من الجمار، فإني أكره له أن يأخذ من هذه المواضع ويرمي بمثل حصى الخذف وهو أصغر من الأنامل، ولا بأس أن يطهر الحصى قبل أن يجعله، وإن تعجل في يومين بعد يوم النحر فذلك له، وإن غابت الشمس من اليوم الثاني أقام حتى يرمي الجمار من يوم الثالث بعد الزوال، وإن تابع عليه رميان بأن ينسى أو يغيب فعليه أن يرمي، فإذا فرغ منه عاد فرمى رمية ثانياً، ولا يرمي بأربع عشرة في موقف واحد، فإذا صدر وأراد الرحيل عن مكة طاف بالبيت سبعاً يودع به البيت يكون آخر كل عمل يعمل به؛ فإن خرج، ولم يطف بعث بشاة تذبح عنه والرجل والمرأة في هذا سواء إلا الحائض، فإنها تصدر بغير

١٦- كتاب الضحايا

١- باب ما تجزي عنه البدنة من العدد في

الضحايا

قال الشافعي رحمه الله: أقول بحديث مالك عن أبي الزبير عن جابر أنهم نَحَرُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. [قدم]

قال الشافعي: وكانوا محصرين قال الله تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، فلما قال: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ شاة، فأجزأت البدنة عن سبعة محصورين ومتمتعين وعن سبعة وجبت عليهم من قران أو جزاء صيد أو غير ذلك إذا كانت على كل واحد منهم شاة؛ لأن هذا في معنى الشاة، ولو أخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أجزأت عنهم، وإذا ملكوها بغير بيع أجزأت عنهم، وإذا ملكوها بثمن وسواء في ذلك كانوا أهل بيت أو غيرهم؛ لأن أهل الحديبية كانوا من قبائل شتى وشعوب متفرقة ولا تجزئ عن أكثر من سبعة، وإذا كانوا أقل من سبعة أجزأت عنهم وهم متطوعون بالفضل كما تجزي الجزور عمن لزمته شاة، ويكون متطوعاً بفضله عن الشاة، وإذا لم توجد البدنة كان عدلها سبعة من الغنم قياساً على هذا الحديث.

وكذلك البقرة، وإذا زعم أنه قد سمى الله تعالى عند الذبح فهو أمين وللناس أن يأكلوها وهو أمين على أكثر من هذا: الإيمان والصلاة.

قال الشافعي: وكل ذبح كان واجباً على مسلم، فلا أحب له أن يولي ذبحه النصراني ولا أحرم ذلك عليه إن ذبحه؛ لأنه إذا حل له لحمه فذبيحته أسير، وكل ذبح ليس بواجب، فلا بأس أن يذبحه النصراني والمرأة والصبي، وإن استقبل الذابح القبلة فهو أحب إلي، وإن أخطأ أو نسي، فلا شيء عليه إن شاء الله، وإذا كانت الضحايا إنما هو دم يتقرب به إلى الله تعالى فخير الدعاء أحب إلي، وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله عز وجل ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ استسماؤه الهدي واستحسانه وسئل رسول الله ﷺ: أي الرقاب أفضل؟ قال: أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها.

قال الشافعي: والعقل مضطرب إلى أن يعلم أن كل ما تقرب به إلى الله عز وجل إذا كان نفساً كلما عظمت رزقته على المتقرب به إلى الله تبارك وتعالى كان أعظم لأجره.

٢- الضحايا الثاني

قال الشافعي رحمه الله: الضحايا الجذع من الضأن والشني من المعز والإبل والبقر، ولا يكون شيء دون هذا ضحية.

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: الضحايا سنة لا أحب تركها، ومن ضحى فأقل ما يجزيه الشني من المعز والإبل والبقر، ولا يجزي جذع إلا من الضأن وحدها، ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضحوا إلا عن كل إنسان بشاة أو عن كل سبعة بجزور، ولكنها لما كانت غير فرضي كان الرجل إذا ضحى في بيته كانت قد وقعت ثم اسم ضحية، ولم تعطل، وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضاً.

قال: ووقت الضحايا انصراف الإمام من الصلاة، فإذا أبطأ الإمام أو كان الأضحي يبلو لا إمام به، فقدّر ما تحل الصلاة، ثم يقضي صلاته ركعتين، وليس على الإمام إن أبطأ بالصلاة عن وقتها؛ لأن الوقت إنما هو وقت رسول الله ﷺ لا ما أحدث بعده، وإن كان النبي ﷺ أمر الذي أمره بإعادة ضحيته بضائنة جذعة فهي تجزي، وإن كان أمره بجذعة غير الضأن، فقد حفظ عن النبي ﷺ أنه قال: تجزيك ولا تجزي أحدًا بعدك. [خرجه البخاري (٩٦٨)، مسلم (١٩٦١)، أبو داود (٢٨٠٠)، الترمذي (١٥٠٨)، السامي (١٨٢/٣-١٨٤-١٨٥-١٩٠-١٩١)]

وأما سوى ما ذكرت، فلا يعد ضحايا حتى يجتمع السن والوقت، وما بعده من أيام منى خاصة، فإذا مضت أيام منى، فلا ضحية، وما ذبح يومئذ فهي ذبيحة غير الضحية، وإنما امرنا بالضحية في أيام منى، وزعمنا أنها لا تقوت؛ لأننا حفظنا أن النبي ﷺ قال: هذه أيام نسك ورمى فيها كل الجمار وأرأينا المسلمين إذ نهى النبي ﷺ عن أيام منى نهوا عنها ونهوا عن العمرة فيها من كان حاجاً؛ لأنه في بقيه من حجه.

فإن ذهب ذاهب إلى أن النبي ﷺ إنما ضحى في يوم النحر فذلك أفضل الأضحي، وإن كان يجزي فيما بعده؛ لأن النبي ﷺ قال: هذه أيام نسك فلما قال المسلمون ما وصفنا لزمه أن يزعم أن اليوم الثالث كاليومين، وإنما كرهنا أن يضحى بالليل على نحو ما كرهنا من الحداد بالليل؛ لأن الليل سكن والنهار يتشتر فيه لطلب المعاش فأحبنا أن يحضر من يحتاج إلى لحوم الضحايا؛ لأن ذلك أجزل عن المصدق وأشبه أن لا يجد المصدق في مكارم الأخلاق بدءاً من أن يتصدق على من حضره للحياة فمن حضره من المساكين وغيرهم مع أن الذي يلي الضحايا يليها بالتهار أخف عليه وأحرى أن لا يصيب نفسه بأذى، ولا يفسد من الضحية شيئاً وأهل الأمصار في ذلك مثل أهل منى، فإذا غابت الشمس من آخر أيام التشريق، ثم ضحى أحد، فلا ضحية له.

قال الشافعي: وإذا باع الرجل الضحية قد أوجبها فالباع مفسوخ؛ فإن فاتت فعلية أن يشتري بجميع ثمنها أضحية فيضحي بها؛ فإن بلغ ثمنها أضحيان اشتراهما؛ لأن ثمنها بدل منها، ولا يكون له أن يملك منه شيئاً، وإن بلغ أضحية وزاد شيئاً لا يبلغ ثمانية ضحى بالضحية وأسلك الفضل مسلک الضحية.

قال الشافعي: وأحب إلي لو تصدق به، وإن نقص عن ضحية فعليه أن يزيد حتى يوفي ضحية، لا يجزيه غير ذلك؛ لأنه مستهلك الضحية فأقل ما يلزمه ضحية مثلها.

قال الشافعي: الضحايا سنة لا يجب تركها فمن ضحى فأقل ما يكتفي جذع الضأن أو ثني المعز أو ثني الإبل والبقر؛ والإبل أحب إلي أن يضحي بها من البقر والبقر أحب إلي أن يضحي بها من الغنم، وكل ما غلا من الغنم كان أحب إلي مما رخص، وكل ما طاب لحمه كان أحب إلي مما نجبت لحمه.

قال: والضأن أحب إلي من المعز والعفر أحب إلي من السوء وسواء في الضحايا أهل منى وأهل الأمصار، فإذا كانت الضحايا إنما هو دم يتقرب به إلى الله تعالى فخير الدماء أحب إلي، وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله تعالى ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ استسمان الهدى واستحسانه وسئل رسول الله ﷺ: أي الرقاب أفضل؟ فقال: أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها والعقل مضطر إلى أن يعلم أن كل ما تقرب به إلى الله تعالى إذا كان نفيساً كلما عظمت رزقته على التقرب به إلى الله تعالى كان أعظم لأجره، وقد قال الله تعالى في المتمتع ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، وقال ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة وأمر رسول الله ﷺ أصحابه الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج أن يذبحوا شاة شاة، وكان ذلك أقل ما يجزيهم؛ لأنه إذا أجزأه أدنى الدم فأعلاه خير منه، ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضحوا إلا عن كل إنسان بشاة أو عن كل سبعة بمجذور، ولكنها لما كانت غير فرض كان الرجل إذا ضحى في بيته، فقد وقع اسم ضحية عليه، ولم تعطل، وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضاً، ولا يلزم الرجل أن يضحي عن امرأة ولا ولد ولا نفسه، وقد بلغنا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان كراهية أن يقتدى بهما ليلظن من رآهما أنها واجبة وعن ابن عباس أنه جلس مع أصحابه، ثم أرسل بدرهمين، فقال اشترؤا بهما لحماً، ثم قال هذه أضحية ابن عباس، وقد كان قلماً يمسر به يوم إلا لحرف فيه أو ذبح بمكة، وإنما أراد بذلك مثل الذي روي عن أبي بكر وعمر، ولا يعدو القول في الضحايا هذا أن تكون واجبة، فهي على كل أحد صغير أو كبير لا تجزي غير شاة عن كل أحد، فأما ما سوى هذا من القول، فلا يجوز.

قال الشافعي: فإذا أوجب الضحية فولدت ذبح ولدها

والضحية تطوع سنة فكل ما كان من تطوع فهو هكذا، وكل ما كان من جزء صيد صغير أو كبير إذا كان مثل الصيد أجزأ؛ لأنه بدل والبذل مثل ما أصيب، وهذا مكتوب بحججه في كتاب الحج.

قال الشافعي: وقت الأضحية قدر ما يدخل الإمام في الصلاة حين تحل الصلاة، وذلك إذا برزت الشمس، فيصلح ركعتين، ثم يخطب خطبتين خفيفتين، فإذا مضى من النهار قدر هذا الوقت حل الأضحية، وليس الوقت في عمل الرجال الذين يتولون الصلاة فيقدمونها قبل وقتها أو يؤخرونها بعد وقتها، أرايت لو صلى رجل تلك الصلاة بعد الصبح وخطب وانصرف مع الشمس أو قبلها أو أخر ذلك إلى الضحى الأعلى هل كان يجوز أن يضحي في الوقت الأول أو يحرم أن يضحي قبل الوقت الآخر لا وقت في شيء وقته رسول الله ﷺ إلا وقته، فأما تأخر الفعل وتقدمه عن فعله، فلا وقت فيه.

قال الشافعي: وأهل البوادي وأهل القرى الذين لهم أئمة في هذا سواء ولا وقت إلا بقدر صلاة النبي ﷺ فأما صلاة من بعده فليس فيها وقت؛ لأن منهم من يؤخر ومنهم من يقدمها.

قال الشافعي: وليس في القرن نقص فيضحي بالجلحاء، وإذا ضحى بالجلحاء فهي أبعد من القرن من مكسورة القرن وسواء كان قرنها يدمي أو صحيحاً؛ لأنه لا خوف عليها في دم قرنها فتكون به مريضة، فلا تجزي من جهة المرض، ولا يجوز فيها إلا هذا، وإن كان قرنها مكسوراً كسراً قليلاً أو كثيراً يدمي أو لا يدمي فهو يجزي.

قال الشافعي: ومن شاء من الأئمة أن يضحي في مصلاه، ومن شاء ضحى في منزله، وإذا صلى الإمام، فقد علم من معه أن الضحية قد حلت فليسوا يزدادون علماً بأن يضحي، ولا يضيّق عليهم أن يضحوا، أرايت لو لم يضح على حال أو أخر الضحية إلى بعض النهار أو إلى الغد أو بعده.

قال الشافعي: ولا تجزي المريضة أي مرض ما كان بيناً في الضحية، وإذا أوجب الرجل الشاة ضحية وإيجابها أن يقول هذه ضحية ليس شراؤها والثبة أن يضحي بها إيجاباً، فإذا أوجبها لم يكن له أن يبذلها بخير ولا شر منها، ولو أبدلها فذبح التي أبدل كان عليه أن يعود فيذبح الأولى، ولم يكن له إمساكها ومتى لم يوجبها فله الامتناع من أن يضحي بها أبدلها أو لم يبدلها كما يشتري العبد ينوي أن يعتقه والمال ينوي أن يتصدق به، فلا يكون عليه أن يعتق هذا، ولا يتصدق بهذا، ولو فعل كان خيراً له.

قال: ولا تجزي الجرباء والجرب قليله وكثيره مرض يفسد اللحم وناقص للثمن.

قال: ومن اشترى ضحية فأوجبها أو أهدي هدياً ما كان فأوجبه وهو تام، ثم عرض له نقص وبلغ المنكس أجزاء عنه إنما انظر في هذا كله إلى يوم يوجبه فيخرج من ماله إلى ما جعله له، فإذا كان تاماً وبلغ ما جعله له أجزاً عنه بتمامه عند الإيجاب ويلوغه أمده، وما اشترى من هذا، فلم يوجبه إلا بعد ما نقص؛ فكان لا يجزئ، ثم أوجبه ذبحه، ولم يجز عنه؛ لأنه أوجبه وهو غير مجزئ، فما كان من ذلك لازماً له فعليه أن يأتي بتمام، وما كان تطوعاً فليس عليه بدله.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل الضحية فأوجبها أو لم يوجبها فماتت أو ضلت أو سرت، فلا بدل عليه، وليس بأكتر من هدي تطوع يوجبه صاحبه فيموت، فلا يكون عليه بدل إنما تكون الأبدال في الواجب، ولكنه إن وجدها بعدما أوجبها ذبحها، وإن مضت أيام التحريم كلها كما يصنع في البدن من الهدي تفضل، وإن لم يكن أوجبها فوجدتها، لم يكن علة ذبحها، ولو ذبحها كان أحب إلي.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل الضحية، فلم يوجبها حتى أصابها ما لا تجوز معه بحضرة الذبح قبل أن يذبحها أو قبل ذلك لم تكن ضحية، ولو أوجبها سالمة، ثم أصابها ذلك وبلغت أيام الأضحية ضحى بها وأجزأت عنه إنما انظر إلى الضحية في الحال التي أوجبها فيها، وليس فيما أصابها بعد ذبحها شيء يسأل عنه أحد إنما هي حيتزة ذكية مذبوحة لا عين لها قائمة إلا وقد فارقتها الروح لا يضرها ما كسرها ولا ما أصابها وإلى الكسر نصير.

قال الشافعي: وإذا زعمنا أن العرجاء والعوراء لا تجوز في الضحية كانت إذا كانت عوراء أو لا يد لها ولا رجل داخل في هذا المعنى، وفي أكثر منه، وليس في القرن نقص، وإذا خلقت لها أذن ما كانت أجزاء، وإن خلقت لا أذن لها لم تجز.

وكذلك لو جددت لم تجز؛ لأن هذا نقص من المأكول منها. قال الشافعي: فإذا أوجب الرجل ضحية أو هدياً فذبحها عنه في وقتها بغير إذنه فأدركها قبل أن يستهلك لحمها أجزأتها معاً عنه؛ لأنهما ذكاتان ومذبحتان في وقتها وكان له أن يرجع على الذي تعدى بما بين قيمتهما قائمتين ومذبحتين، ثم يجعله في سبيل الهدي، وفي سبيل الضحية لا يجزيه غير ذلك؛ وإن ذبح له شاء، وقد اشتراها، ولم يوجبها في وقتها وأدركها فشاء أن تكون ضحية لم تجز عنه ورجع عليه بما بين قيمتها قائمة ومذبوحة، وإن شاء أن يحبس لحمها حبسه؛ لأنه لم يكن أوجبها؛ فإن فات لحمها في هذا كله يرجع على الذابح بقيمتها حية، وكان عليه أن يبتاع بما أخذه من قيمة الواجب منها ضحية أو هدياً، وإن نقص عن ثمنها

معها كما يوجب البدنة فتنتج فيذبح ولدها معها إذا لم يوجبها، فقد كان له فيها إمساكها، ولدها بمنزلتها إن شاء أمسكها، وإن شاء ذبحها، ومن زعم أنه ليس له أن يبدل الضحية بمثلها ولا دونها مما يجزي، فقد جعلها في هذا الموضع واجبة فيلزمه أن يقول في هذا الموضع مثل ما قلنا ويلزم أن يقول ولا له أن يبدلها بما هو خير منها؛ لأنه هكذا يقول في كل ما أوجب ولا تعدو الضحية إذا اشترت أن يكون حكمها حكم واجب الهدي، فلا يجوز أن تبدل بالف مثلها أو حكمها حكم ماله يصنع به ما شاء، فلا بأس أن يبدلها بما شاء مما يجوز ضحية، وإن كان دونها ويجبها.

قال الشافعي: وإذا أوجب الضحية لم يجز صوفها، وما لم يوجبها فله أن يجز صوفها، والضحية نسك من النسك ماذون في أكله وإطعامه وأذخاره فهذا كله جائز في جميع الضحية جلدها ولحمها، وأكره بيع شيء منه والمبادلة به بيع.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ومن أين كرهت أن تباع وأنت لا تكره أن تؤكل وتخر؟

قيل له: لما كان نسكاً؛ فكان الله حكم في البدن التي هي نسك، فقال عز وجل ﴿كُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾ وأذن رسول الله ﷺ في أكل الضحايا والإطعام كان ما أذن الله فيه ورسوله ﷺ ماذوناً فيه؛ فكان أصل ما أخرج الله عز وجل معقولاً أن لا يعود إلى مالكو منه شيء إلا ما أذن الله فيه أو رسوله ﷺ فاقترعنا على ما أذن الله عز وجل فيه، ثم رسوله ومنعنا البيع على أصل النسك أنه ممنوع من البيع.

فإن قال: أفتجد ما يشبه هذا؟

قيل: نعم الجيش يدخلون بلاد العدو، فيكون الغلول محرماً عليهم، ويكون ما أصابوا من العدو بينهم وأذن رسول الله ﷺ لما أصابوا في المأكول لمن أكله فأخرجناه من الغلول إذا كان مأكولاً، وزعمنا أنه إذا كان مبيعاً أنه غلول، وإن على بائعه رد ثمنه، ولم أعلم بين الناس في هذا اختلافاً أن من باع من ضحيته جلدًا أو غيره أعاد ثمنه أو قيمة ما باع منه إن كانت القيمة أكثر من الثمن فيما يجوز أن يجعل فيه الضحية والصدقة به أحب إلي كما الصدقة بلحم الضحية أحب إلي ولين الضحية كلين البدنة إذا أوجبت الضحية لا يشرب منه صاحبه إلا الفضل عن ولدها، وما لا ينهك لحمها، ولو تصدق به كان أحب إلي، فإذا لم يوجب صنع ما شاء.

قال الشافعي: ولا تجزي العوراء وأقل البياض في السواد على الناظر كان أو على غيره يقع به اسم العور البين ولا تجزئ العرجاء وأقل العرج بين أنه عرج إذا كان من نفس الخلقة أو عرج خارج ثابت فذلك العرج البين.

زاده من عنده حتى يوفي أقبل ما يلزمه؛ فإن زاد جعله كله في سبيل الضحية والهدي حتى لا يكون حبس مما أخذ منها شيئاً والجواب في هذا كله كالجواب في حاجين لو نحر كل واحد منهما هدي صاحبه ومضحين لو ذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه، ضمن كل واحد منهما هديه لصاحبه، ما بين قيمة ما ذبح حياً ومذبحاً، وأجزأ عن كل واحد منهما هديه أو ضحيته إذا لم تفت، وإن استهلك كل واحد منهما هدي صاحبه أو ضحيته ضمن كل واحد منهما قيمة ما استهلك حياً، وكان على كل واحد منهما البدل في كل واجب.

قال الشافعي: والحاج المكّي والمتروى والمسافر والمقيم والذكر والأنثى ممن يجد ضحية سواء كلهم، لا فرق بينهم إن وجبت على كل واحد منهم وجبت عليهم كلهم، وإن سقطت عن واحد منهم سقطت عنهم كلهم، ولو كانت واجبة على بعضهم دون بعض كان الحاج أولى أن تكون عليه واجبة؛ لأنها نسك وعليه نسك وغيره لا نسك عليه، ولكنه لا يجوز أن يوجب على الناس إلا بحجة، ولا يفرق بينهم إلا بمثلهم ولست أحب لعبير ولا أجزئ له ولا مديبر ولا مكاتب ولا أم ولد أن يضحو؛ لأنهم لا أموال لهم، وإنما أموالهم للمالكين.

وكذلك لا أحب للمكاتب ولا أجزئ له أن يضحي؛ لأن ملكه على ماله ليس بتام؛ لأنه يعجز ف يرجع ماله إلى مولاه ويمنع من الهبة والعق؛ لأن ملكه لم يتم على ماله.

قال الشافعي: ولا يضحي عما في البطن.

قال الشافعي: والأضحية جائزة يوم النحر وآيام منى كلها؛ لأنها آيام النسك، وإن ضحي في الليل من آيام منى أجزأ عنه، وإنما أكره له أن يضحي في الليل وينحر الهدي لمعينين، أحدهما خوف الخطأ في الذبح والنحر أو على نفسه أو من يقاربه أو خطأ المنحر والثاني أن المساكين لا يحضرونه في الليل حضورهم إياه في النهار فأما لغير هذا، فلا أكرهه.

فإن قال قائل: ما الحجة في أن آيام منى آيام أضحي كلها؟ قيل: كما كانت الحجة بأن يومين بعد يوم النحر يوما ضحية.

فإن قال قائل: فكيف ذلك؟

قيل: نحر النبي ﷺ وضحي في يوم النحر فلمّا لم يحظر على الناس أن يضحوا بعد يوم النحر يوم أو يومين لم نجد اليوم الثالث مفارقاً لليومين قبله؛ لأنه ينسك فيه ويرمي كما ينسك ويرمي فيهما؛ فإن قال: فهل في هذا من خير؟ قيل: نعم عن النبي ﷺ فيه دلالة سنة.

١٧- كتابُ الصيدِ والذبائح

أخبرنا الربيعُ بنُ سليمانَ قال: أخبرنا عمَدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ قال: الكلبُ المَعْلَمُ الَّذِي إِذَا أَشْلَى اسْتَشْلَى، وَإِذَا أَخَذَ حَبْسَ، وَلَمْ يَأْكُلْ، فَإِذَا فَعَلَ هَذَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ كَانَ مَعْلَمًا يَأْكُلُ صَاحِبَهُ مَا حَبَسَ عَلَيْهِ.

وإن قَتَلَ ما لم يَأْكُلْ، فَإِذَا أَكَلَ، فَقَدْ قَتَلَ يَخْرُجُهُ هَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْلَمًا وَامْتَنَعَ صَاحِبُهُ مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الصَّيْدِ الَّذِي أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ؛ لِأَنَّ الْكَلْبَ أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ صَاحِبُ الْكَلْبِ أَكَلَ مِنْ صَيْدٍ غَيْرِ مَعْلَمٍ وَيَحْتَمِلُ الْقِيَاسُ أَنْ يَأْكُلَ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِذَا صَارَ مَعْلَمًا صَارَ قَتْلُهُ ذِكَاةً فَأَكَلَ مَا لَمْ يَحْرَمِ أَكَلُهُ مَا كَانَ ذَكِيًّا كَمَا لَوْ كَانَ مَذْبُوحًا فَأَكَلَ مِنْهُ كَلْبٌ لَمْ يَحْرَمِ وَطَرَحَ مَا حَوْلَ مَا أَكَلَ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَإِنَّمَا تَرَكْنَا هَذَا لِلْأَثَرِ الَّذِي ذَكَرَ الشَّعْبِيُّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فَإِذَا أَكَلَ، فَلَا تَأْكُلْ.

قال الشافعيُّ: وَإِذَا ثَبَتَ الْخَبَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَحْزِرْ تَرْكُهُ لشيءٍ، وَإِذَا قُلْنَا هَذَا فِي الْمَعْلَمِ مِنَ الْكَلَابِ فَأَخَذَ الْمَعْلَمُ فَحَبَسَ بِلَا أَكَلٍ فَذَلِكَ يَحِلُّ، وَإِنْ قَتَلَهُ يَقُومُ مَقَامُ الذِّكَاةِ؛ فَإِنْ حَبَسَ وَأَكَلَ فَذَلِكَ مَوْضِعُ تَرْكٍ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعْلَمًا فَصَارَ كَهَوٍّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لَا يَحِلُّ أَكَلُهُ كَمَا كَانَ لَا يَحِلُّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَهَذَا وَجْهٌ يَحْتَمِلُهُ الْقِيَاسُ وَيُصَحُّ فِيهِ وَفِيهِ أَنْ مَتَوَلَّأَ لَوْ ذَهَبَ، فَقَالَ: إِنَّ الْكَلْبَ إِذَا كَانَ نَحْسًا فَأَكَلَ مِنْ شَيْءٍ رَطْبِيٍّ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَجْرِي بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ نَحْسُهُ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ حَتَّى يَكُونَ أَكْلًا وَالحَيَاةُ فِيهِ وَالْدَّمُ بِالرَّوْحِ يَدُورُ فِيهِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَلَا يَدُورُ فِيهِ دَمٌ، وَإِنَّمَا يَنْجَسُ حَيْثُ مَوْضِعُ مَا أَكَلَ مِنْهُ، وَمَا قَارِبَهُ.

قال الربيعُ وفيه قولٌ آخَرُ، وَلَوْ نَحْسَهُ كُلَّهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَغْسِلَهُ وَيَعَصِرَهُ كَمَا يَغْسَلُ الثَّوْبَ وَيَعَصِرُ فَيَطْهَرُ وَيَغْسَلُ الْجِلْدَ فَيَطْهَرُ فَتَنْجَسُ لِنَجَاسَتِهِ.

وكَذَلِكَ تَذْهَبُ نَجَاسَةُ اللَّحْمِ فَيَاكُلُهُ.

١- بابُ صيدِ كلِّ ما صيد به

من وحشٍ أو طيرٍ

قال الشافعيُّ: وَتَعْلِيمُ الْفَهْدِ وَكُلِّ دَابَّةٍ عَلِمْتَ كَتَعْلِيمِ الْكَلْبِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا غَيْرَ أَنَّ الْكَلْبَ نَحْسُهَا وَلَا نَجَاسَةٌ فِي حَيِّهِ إِلَّا الْكَلْبُ وَالْخَنَزِيرُ وَتَعْلِيمُ الطَّائِرِ كُلِّهِ وَاحِدٌ الْبَازِي وَالصَّغَرُ وَالشَّاهِينِ وَالْعَقَابِ وَغَيْرِهَا وَهوَ أَنْ يَجْمَعَ أَنْ يَدْعَى فَيَجِيبُ وَيَسْتَشْلَى فَيَطِيرُ وَيَأْخُذُ فَيَحْبِسُ، فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ فَهِيَ

مَعْلَمَةٌ يُؤْكَلُ مَا أَخَذَتْ وَقَتَلَتْ؛ فَإِنْ أَكَلْتَ فَالْقِيَاسُ فِيهَا كَهَوٍّ فِي الْكَلْبِ، زَعَمَ بَعْضُ الْمَشْرِقِيِّينَ أَنَّهُ يُؤْكَلُ مَا قَتَلْتَ، وَإِنْ أَكَلْتَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ لَا يُؤْكَلُ، وَزَعَمَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدَهُ أَنَّ الْكَلْبَ يَضْرِبُ وَالْبَازِي لَا يَضْرِبُ، فَإِذَا زَعَمَ أَنَّهَا تَفْتَرَقُ فِي هَذَا فَكَيْفَ زَعَمَ أَنَّ الْبَازِي لَا يُؤْكَلُ صَيْدُهُ حَتَّى يَكُونَ يَدْعَى فَيَجِيبُ وَيَسْتَشْلَى فَيَطِيرُ، وَأَنَّهُ لَوْ طَارَ مِنْ نَفْسِهِ فَقَتَلَ لَمْ يُؤْكَلْ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْلَمًا؟ أَفَرَأَيْتَ إِذَا اسْتَجَازَ فِي مَعْلَمَيْنِ يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا، فَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا رَجُلٌ حَيْثُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا أَوْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا حَيْثُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا هَلْ كَانَتْ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ إِلَّا كَهَيِّ عَلَيْهِ؟

٢- بابُ تسميةِ الله عزَّ وجلَّ عندَ إرسالِ ما

يصطاد به

قال الشافعيُّ: وَإِذَا أُرْسِلَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ كَلْبَهُ أَوْ طَائِرَهُ الْمَعْلَمَيْنِ أَحَبَبْتُ لَهُ أَنْ يَسْمِيَ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْمِ نَاسِيًا فَقَتَلَ أَكَلَ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَ قَتْلُهُمَا كَالذِّكَاةِ فَهُوَ لَوْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي الذَّبِيحَةِ أَكَلَ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَنْبَغُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنْ نَسِيَ.

وَكَذَلِكَ مَا أَصَبَتْ بِشَيْءٍ مِنْ سِلَاحِكَ الَّذِي يَمُورُ فِي الصَّيْدِ.

٣- بابُ إرسالِ المسلمِ والمجوسيِّ الكلبِ

قال الشافعيُّ: وَإِذَا أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ وَالْمَجُوسِيُّ كَلْبًا وَاحِدًا أَوْ كِلَيْهِمَا مَفْتَرِقَيْنِ أَوْ طَائِرَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ فَاصْطَابَا الصَّيْدَ، ثُمَّ لَمْ تَدْرِكْ ذِكَاةَهُ، فَلَا يُؤْكَلُ فَهُوَ كَذَّبِيحَةِ مُسْلِمٍ وَمَجُوسِيٍّ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا دَخَلَ فِي الذَّبِيحَةِ مَا لَا يَحِلُّ لَمْ تَحُلْ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَعَانَهُ كَلْبٌ غَيْرُ مَعْلَمٍ وَمُسَوِّءٌ أَنْفَذَ السَّهْمَ أَوْ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ مَقَاتِلَهُ أَوْ لَمْ يَنْفِذْهُ إِذَا أَصَابَهُ عَلَى قَتْلِهِ غَيْرُهُ تَمَّا لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّ مَقَاتِلَهُ قَدْ تَنَفَّذَ فِيحَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ بَلَغَ مِنْهُ مَا يَبْلُغُ الذَّبْحُ النَّامُ بِالْمَذْبُوحِ تَمَّا لَا يَعِيشُ بَعْدَهُ طَرَفَةٌ عَيْنٍ وَتَمَّا تَكُونُ حَرَكَةُ كَحْرَكَةِ الْمَذْبُوحِ كَحَشَاشَةِ رُوحِ الْحَيَاةِ الَّتِي لَمْ يَتِمَّ خُرُوجُهَا؛ فَإِنْ خَرَجَ إِلَى هَذَا، فَلَا يَضُرُّهُ مَا أَصَابَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَصَابَهُ وَهوَ مَيِّتٌ.

٤- بابُ إرسالِ الصَّيْدِ فَيَتَوَارَى عَنْكَ، ثُمَّ تَجِدُ

الصَّيْدَ مَقْتُولًا

قال الشافعيُّ: وَإِذَا رَمَى الرَّجُلُ الصَّيْدَ أَوْ أُرْسِلَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْعَمَلَمَاتِ فَيَتَوَارَى عَنْهُ، وَوَجَدَهُ قَتِيلًا فَالْخَبَرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَتْلُهُ غَيْرُ مَا أُرْسِلَ عَلَيْهِ مِنْ دَوَابِّ الْأَرْضِ، وَقَدْ سَتَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ:

قائل: إني أرمي فاصمي وأتسي، فقال له: ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أثميت.

قال الشافعي: ما أصميت ما قتله الكلب وأنت تراه، وما أثميت ما غاب عنك مقلته؛ فإن كان قد بلغ وهو يراه مثل ما وصفت من الذبح، ثم تردى فتوارى أكله فأما إنفاذ المقاتل، فقد يعيش بعدما ينفذ بعض المقاتل، ولا يجوز فيه عندي إلا هذا إلا أن يكون جاء على النبي ﷺ شيء، فإني أتوهمه فيسقط كل شيء خالف أمر النبي ﷺ، ولا يقوم معه رأي ولا قياس، فإن الله عز وجل قطع العذر بقوله ﷺ.

قال الشافعي: وإذا أصابت الرمية الصيد والرامي لا يراه فذبحته أو بلغت به ما شئت لم يأكله، ووجد به أثراً من غيرها أو لم يجده؛ لأنه قد يقتله ما لا أثر له فيه، وإذا أدرك الرجل الصيد، ولم يبلغ سلاحه منه أو معلّمه منه ما يبلغ الذبح من أن لا يبقى فيه حياة فأمكنه أن يذبحه، فلم يذبحه، فلا يأكله وإمكانه أن يكون ما يذكي به حاضراً ويأتي عليه مدة يمكنه فيها أن يذبحه، فلا يذبحه؛ لأن الذكاة ذكاتان إحداهما ما قدر عليه فذلك لا يذكي إلا بالنحر والذبح والأخرى ما لم يقدر عليه فذكي بما يقدر عليه، فإذا لم يبلغ ذكاته، وقدر عليه، فلا يجزي فيه إلا الذبح أو النحر؛ فإن أغفل السكين، وقدر على الذبح فرجع له فمات لم يأكله إنما يأكله إذا لم يقدر من حين يصيده على ذكاته، ولو أجزنا له أكله بالرجوع بلا تذكية أجزنا له إن تعذر عليه ما يذكيه به يوماً فمات قبل أن يجده أن يأكله، وإذا أدركه ومعه ما يذكيه به، فلم يمكنك مذبحة، ولم تفرط فيه حتى مات فكله، وإن أمكنت مذبحة، فلم تفرط وأدريت السكين فمات قبل أن تضعها على حلقه فكله، وإن وضعتها على حلقه، ولم تمرها حتى مات، ولم تتوان فكله؛ لأنه يمكنك في شيء من هذا ذكاته، وإن أمرتها فكلت ومات، فلا تأكله؛ لأنه قد يكون قد مات خضاً والذكاة التي إذا بلغها الذابح أو الرامي أو المعلم أجزأت.

من الذبح أن يجتمع قطع الحلقوم والمريء لا شيء دون ذلك وقامها الودجين، ولو قطع الودجان، ولم يقطع الحلقوم والمريء لم تكن ذكاة من قبل أن الودجين قد يقطعان من الإنسان ويحييا، وأما الذكاة فيما لا حياة فيه إذا قطع فهو الحلقوم والمريء؛ لأنهما أظهر منهما، فإذا أتى عليهما حتى استوصلا، فلا يكون إلا بعد إبانة الحلقوم والمريء.

وإذا أرسل الرجل كلبه أو سهمه وسمى الله تبارك وتعالى وهو يرى صيداً فأصاب غيره، وإن أرسلهما، ولا يرى صيداً ونوى، فلا يأكل ولا تعمل التية إلا مع عين تراه، وهكذا لو رمى صيداً مجتمعاً ونوى أنه أصاب أكل ما أصاب منه، ولو كان لا

يجوز أن يأكل إذا رمى إلا ما نوى بعينه كأن العلم يحيط أن رجلاً لو أرسل سهماً على مائة طير أو كلباً على مائة ظبي لم يقتلها كلها، وإذا نواها كلها فأصاب واحداً فالواحد المصاب غير منوي بعينه، وكان يلزم من قال: لا يأكل الصيد إلا أن يرميه بعينه أن لا يأكل من هذه شئاً؛ لأن العلم يحيط أنه لا يقتلها كلها، فإذا أحاط العلم بهذا فالذي نوى بغير عينه، والله أعلم، وكل ما أصاب كلب غير معلم أو حجر أو بندقة أو شيء غير سلاح لم يؤكل إلا أن تدرك ذكاته، فيكون مأكولاً بالذكاة كما تؤكل الموقودة والمتردية والنطيحة إذا ذكيت.

قال الشافعي: وأكثر ما تكون كلاب الصيد في غير أيديهم إلا أنها تتبعهم، وإذا استشلى الرجل كلبه على الصيد قريباً كان منه أو بعيداً فانزجر واستشلى باستشلاته فاخذ الصيد أكل، وإن قتله، وكان كارساله إياه من يده، وإن كان الكلب قد توجه للصيد قبل استشلاء صاحبه فمضى في سنته فاخذه، فلا يأكله إلا بإدراك ذكاته إلا أن يكون يزجره فيقف أو ينعرج، ثم يستشليه فيتحرك باستشلاته الآخر، فيكون قد ترك الأمر الأول واستشلى باستشلاء مستأنف فيأكل ما أصاب كما يأكله لو أرسله فيقف على الابتداء، وإن كان في سنته فاستشلاء، فلم يحدث عرجة ولا وقوفاً وازداد في سنته استشلاء، فلا يأكل وسواء في ذلك استشلاء صاحبه أو غير صاحبه ممن تجوز ذكاته.

قال الشافعي: وصيد الصبي أسهل من ذبيحته، فلا بأس بصيده؛ لأن فعله الكلام والذكاة بغيره، فلا بأس بذبيحته إذا أطلق الذبح وأتى منه على ما يكون ذكاة.

وكذلك المرأة، وكل من تجوز ذكاته من نصراني ويهودي.

قال الشافعي: وإذا رمى لرجل الصيد أو طعنه أو ضربه أو أرسل إليه كلبه فقطعه قطعتين أو قطع رأسه أو قطع بطنه وصلبه، وإن لم يكن من النصف أكل الطرفين معاً وهذه ذكاته، وكل ما كان ذكاة لبعضه كان ذكاة لكل عضو فيه، ولكنه لو قطع منه يداً أو رجلاً أو ركباً أو شيئاً يمكن لو لم يزد على ذلك أن يعيش بعده ساعة أو مدة أكثر منها بعد أن يكون متمتعاً، ثم قتله بعد برميته أكل ما كان باقياً فيه من أعضائه، ولم يأكل العضو الذي بان منه وفيه الحياة التي يبقى بعدها؛ لأنه عضو مقطوع من حي، ولا يؤكل ما قطع من حي أدركت ذكاته أو لم تدرك، ولو كان موته من القطع الأول أكلهما معاً، وقال بعض الناس إذا ضربه فقطعه نصفين أكل، وإن قطعه بأقل من النصف؛ فكان الأقل مما يلي العجز أكل الذي يلي الرأس، ولم يأكل الذي يلي العجز.

قال الشافعي: وإذا كانت الضربة التي مات منها ذكاة لبعضه كانت ذكاة لكل، ولم يصلح أن يؤكل منهما واحداً دون صاحبه.

الأهلية مباحة لم يكن له أخذها؛ لأنها لا تكون إلا للمالك، وهذا عندنا كما وصفت؛ فإن كان بلد فيه شيء من هذا معروفاً أنه لغير مالك فهو كما وصفت من الحجل والقطا.

قال الشافعي: وإذا كان لرجلين برجان فتحوّل بعض حمام هذا إلى برج هذا فلازم له أن يرده كما يردّ ضوال الإبل إذا أوت إلى إبله؛ فإن لم يعرفها إلا بأدعاء صاحبها لها كان الورع أن يصدقه فيما ادّعى ما لم يعرفه ادّعى ما ليس له والحكم أن لا يجبر على تصديقه إلا ببيّنة يقيمها ولا تحب له حبس شيء بشك فيه ونرى له إعطائه ما عرف وتآخى ما لم يعرف واستحلال صاحبه فيما جهل، والجواب في الحمام مثله في الإبل والبقر والرقيق.

قال الشافعي: فإذا ملك الرجل الصيد ساعة، ثم انفلت منه فأنزله غيره كان عليه رده إليه كان ذلك من ساعة انفلت منه فأنزله أو بعد مائة سنة لا فرق بين ذلك، ولا يجوز غير هذا أو يكون حين زایل يداً، لا يملكه، فلو أخذه من ساعته لم يرده إليه فأنما يرده إذا انفلت قريباً، ولا يرده إذا انفلت بعيداً فليس هذا مما يعذر أحد بجهلته.

وإذا أصاب الرجل الصيد مقلداً أو مقرطاً أو موسوماً أو به علامة لا يحدتها إلا الناس، فقد علم أنه مملوك لغيره، فلا يحل له إلا بما تحل به ضالة الغنم، وذلك أن ضالة الغنم لا تغني عن نفسها قد تحل بالأرض المملوكة ويغرمها من أخذها إذا جاء صاحبها والوحش كله في معنى الإبل، وقد قال رسول الله ﷺ: مَنَهَا جِذَائُهَا وَسِقَاؤُهَا تَرْدُ الْمَاءِ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَأْتِيَ رَبُّهَا فَقُلْنَا كُلُّ مَا كَانَ مَمْتَعاً بِنَفْسِهِ يَعِيشُ بِغَيْرِ رَاعِيهِ كَمَا يَعِيشُ لِلْبَعِيرِ، فلا سبيل إليه والوحش كله في هذا المعنى فكذلك البقرة الإنسية وبقرة الوحش والظباء والطير كله.

قال: وما يدل عليه الكتاب، ثم السنة، ثم الآثار، ثم القياس أنه لا يجزي الحرم من الصيد شيء لا يؤكل لحمه ويجزي ما كان لحمه مأكولاً منه والباقي والصوائد كلها لا تؤكل لحومها كما لا تؤكل لحوم الغربان؛ فإن قتل الحرم بازاً لإنسان معلماً ضمن له قيمته في الحال التي يقتله بها معلماً كما يقتل له العبد الحجاز أو الصبّاغ أو الكاتب فيضمن له قيمته في حاله التي قتله فيها ويقتل له البعير النجيب والبرذون الماشي فيضمن له قيمته في الحال التي قتله فيها ولا فدية في الإحرام عليه؛ لأنه قتله، وليس لأحد لم يكن عليه فيه فدية، ولو قتل له ظيياً كانت عليه شاة يتصدق بها على مساكين الحرم وقيمتها بالغة ما بلغت لصاحبه كانت أقل من شاة أو أكثر.

قال الشافعي: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب فلا يبل بيع كلب ضار ولا غيره، وهكذا قال بعض أصحابنا، وقال: فإن قتله فعليه قيمته وقيمته بيع ذلك مردود؛ لأنه ثمن الحرم

قال الشافعي: وكل ما كان يعيش في الماء من حوت أو غيره فأنزله ذكاته لا ذكاة عليه، ولو ذكاه لم يحرم، ولو كان من شيء تطول حياته فدبحه لأن يستعجل موته ما كرهته وسواء من أخذه من مجوسي أو وثني لا ذكاة له؛ لأنه ذكي في نفسه، فلا يبالي من أخذه وسواء ما كان منه يموت حين يخرج من الماء، وما كان يعيش إذا كان منسوباً إلى الماء وفيه أكثر عيشه، وإذا كان هكذا فسواء ما لفظ البحر وطفا من ميتته، وما أخرج منه، وقد خالفنا بعض المشرقين فزعم أنه لا بأس بما لفظ البحر ميتاً، وما أخذه الإنسان ميتاً قبل أن يطفو، فإذا طفا، فلا خير فيه ولا أدري أي وجه لكراهية الطافي والسنة تدل على أكل ما لفظ البحر ميتاً بضغ عشرة ليلة وهو يقول ذلك والقياس أنه كله سواء، ولكنه بلغنا أن بعض أصحاب النبي ﷺ سمى جابراً أو غيره كره الطافي فأتبعنا فيه الأثر.

قال الشافعي: قلنا لو كنت تتبع الآثار أو السنن حين تفرق بين المجتمع منها بالاتباع ههناك، ولكنك تركتها ثابتة لا تخالف لها عن النبي ﷺ وأصحابه وتأخذ ما زعمت برواية عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه كره الطافي، وقد أكل أبو أيوب سمكاً طافياً وهو رجل من أصحاب النبي ﷺ ومعه زعمت القياس، وزعمنا السنة وأنت تزعم أنه لو لم تكن سنة، فقال الواحد من أصحاب النبي ﷺ قولاً معه القياس وعدد منهم قولاً يخالف كان علينا وعليك اتباع القول الذي يوافق القياس، وقد تركته في هذا ومعه السنة والقياس، وذكر أيوب عن محمد بن سيرين أن أبا أيوب أكل سمكاً طافياً.

٥- باب ما ملكه الناس من الصيد

قال الشافعي: كل ما كان له أصل في الوحش، وكان في أيدي الناس منه شيء قد ملكوه فأصابه رجل فعليه رده؛ فإن تلف في يده فعليه قيمته، وذلك مثل الظباء والأرور، وما أشبهه والقماري والذباسي والحجل، وما أشبهها، وكل ما صار إلى رجل من هذا بأن صاده أو صيد له أو صار إليه بوجه من الوجوه، فلم يعرف له صاحباً، فلا بأس عليه فيه؛ لأن أصله مباح، ولا يحرم عليه حتى يعلم أن غيره قد ملكه؛ فإن أخذه فاستهلكه أو بقي في يديه فادّعه مدع فالورع أن يصدقه ويرده عليه أو قيمته والحكم أن ليس عليه تصديقه إلا ببيّنة يقيمها عليه، وكل ما كان في أيدي الناس مما لا أصل له في الوحش مثل الحمام غير حمام مكة فهو كالشاة والبعير فليس لأحد أخذه بوجه من الوجوه؛ لأنه لا يكون إلا مملوكاً.

وكذلك لو أصابه في الجبل أو غيره قد فرخ فيه لم يكن له أخذه من قبل أن أفرأه للمالك أمهاته كما لو أصاب الحمر

صَاغِرُونَ».

قال الشافعي: فكيف يجوز لأحد عقل عن الله عز وجل أن يزعم أنها لهم حلال.
وقد أخبرنا الله تعالى أنهم لا يحرمون ما حرّم الله ورسوله؟

فإن قال قائل: فانت تقرهم عليها؟

قلت: نعم، وعلى الشرك بالله؛ لأن الله عز وجل أذن لنا أن نقرهم على الشرك واستحلهم شربها وتركهم دين الحق بأن نأخذ منهم الجزية قوة لأهل دينه وحجة الله تعالى عليهم قائمة لا يخرج لهم منها ولا عذر لهم فيها حتى يؤمنوا بالله ورسوله ويحرموا ما حرّم الله ورسوله، وكل ما صاده حلال في غير حرم فما يكون بمكة من حمامها وغيره، فلا بأس به؛ لأنه ليس في الصيد كله ولا في شيء منه حرمة يمنع بها نفسه إنما يمنع بحرمته من غيره، من بلد أو إحرام محرم أو بحرمته لغيره من أن يكون ملكه مالك، فأما بنفسه فليس بممنوع.

٦- باب ذبائح أهل الكتاب

قال الشافعي رحمه الله: أحل الله طعام أهل الكتاب، وكان طعامهم عند بعض من حفظت عنه من أهل التفسير ذبائحهم وكانت الآثار تدل على إحلال ذبائحهم؛ فإن كانت ذبائحهم يسمونها لله تعالى فهي حلال، وإن كان لهم ذبيح آخر يسمون عليه غير اسم الله تعالى مثل اسم المسيح أو يذبحونه باسم دون الله تعالى لم يحل هذا من ذبائحهم ولا أثبت أن ذبائحهم هكذا.

فإن قال قائل: وكيف زعمت أن ذبائحهم صنفان، وقد أبيت مطلقاً؟

قيل: قد يباح الشيء مطلقاً، وإنما يراد بعضه دون بعض، فإذا زعم زاعم أن المسلم إن نسي اسم الله تعالى أكلت ذبيحته، وإن تركه استخفافاً لم تؤكل ذبيحته وهو لا يدعه للشرك كان من يدعه على الشرك أولى أن تترك ذبيحته، وقد أحل الله عز وجل لحوم البدن مطلقاً، فقال: فإذا وجبت جزئها فكلوا منها ووجدنا بعض المسلمين يذهب إلى أن لا يؤكل من البدنة التي هي نذر ولا جزاء صيد ولا فدية فلما احتملت هذه الآية ذهبنا إليه وتركنا الجملة، لا أنها خلاف للقرآن، ولكنها محتملة ومعقول أن من وجب عليه شيء في ماله لم يكن له أن يأخذ منه شيئاً؛ لأننا إذا جعلنا له أن يأخذ منه شيئاً، فلم نجعل عليه الكل إنما جعلنا عليه البعض الذي أعطى فهكذا ذبائح أهل الكتاب بالدلالة على شبيه ما قلنا.

والحرم لا يكون إلا مردوداً أعلم بذلك من ساعته أو بعد مائة سنة كما يكون الخمر والخنزير، وما لا يحل ثمنه بحال مردوداً، وليس فيه إلا هذا أو ما قال المشرقيون بأن ثمنه يجوز كما يجوز ثمن الشاة فأما أن يزعم أن أصله حرم يردّه إن قرب، ولا يردّه إن بعد فهذا لا يجوز لأحد، ولا يعلز به، ولو جاز هذا لأحد بلا خبر يلزم جاز عليه أن يرد الثمن إذا بعد، ولا يردّه إذا قرب؛ فإن قال استحسن في هذا؟

قيل له: ونحن نستحسن ما استقبلت ونستقبل ما استحسن، ولا يجوز بيع حي من دابة ولا طير ولا نجاسة في واحد منهما إلا الكلب والخنزير، فإنهما نجسان حيين وميتين، ولا يحل لهما ثمن بحال.

قال الشافعي: ومن قتل كلب زرع أو كلب ماشية أو صيد أو كلب الحرس لم يكن عليه قيمته من قبل أن الخبر إذا كان عن رسول الله ﷺ بالنهي عن ثمنه وهو حي لم يحل أن يكون له ثمن حياً ولا ميتاً وأنا إذا أغرمت قتله ثمنه، فقد جعلت له ثماً حياً، وذلك ما نهى عنه رسول الله ﷺ، ولو جاز أن يكون له ثمن في إحدى حالتيه كان ثمنه في الحياة مبيعاً حين يقتنيه المشتري للصيد والماشية والزرع أجور منه حين يكون لا منفعة فيه.

قال الشافعي: وإذا كان لك على نصراني حق من أي وجه ما كان، ثم قضاه من ثمن خر أو خنزير تعلمه لم يحل لك أن تأخذه وسواء في ذلك حلاله وحرامه فيما قضاه أو وهب لك أو أطعمك كما لو كان لك على مسلم حق فأعطاك من مال غصبه أو رباً أو بيع حرام لم يحل لك أخذه، وإذا غاب عنك معناه من النصراني والمسلم؛ فكان ما أعطاك من ذلك أو أطعمك أو وهب لك أو قضاك يحتمل أن يكون من حلال وحرام وسعك أن تأخذه على أنه حلال حتى تعلم أنه حرام والورع أن تستزّه عنه، ولا يعدو ما أعطاك نصراني من ثمن خر أو خنزير بحق لك أو تطوع منه عليك أن يكون حلالاً لك؛ لأنه حلال له إذا كان يستحلّه من أصل دينه أو يكون حراماً عليك باختلاف حكمك وحكمه ولا فرق بين ما أعطاك من ذلك تطوعاً أو بحق لزمه، وأما أن يكون حلالاً فحلال الله تعالى لجميع خلقه وحرامه عليهم واحد.

وكذلك هو في الخمر والخنزير وثمرتهما محرمان على النصراني كهم على المسلم.

فإن قال قائل: فلم لا نقول إن ثمن الخمر والخنزير حلال لأهل الكتاب وأنت لا تمنعهم من اتخاذه والتبائع به؟
قيل: قد أعلمنا الله عز وجل أنهم لا يؤمنون به ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرّم الله ورسوله إلى قوله «وهم»

٧- ذبائح نصارى العرب

قيل: ثور، روى عن عكرمة عن ابن عباس، ولم يدرك ثور ابن عباس.

فإن قال قائل: ما دل على الذي رواه عكرمة؟

١١٥٤- فحدثنا إبراهيم، عن ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس بهذا الحديث قال: وما أفرى الأذاج غير مئرد ذكي به غير الطفر والسن، فإنه لا تحل الذكاة بهما لنهي النبي ﷺ عن الذكاة بهما.

٩- المسلم يصيد بكلب الجوسي

قال الشافعي رحمه الله: في المسلم يصيد بكلب الجوسي العلم يؤكل من قبل أن الصيد قد جمع المعين اللذين يحل بهما الصيد وهما أن الصائد المرسل هو الذي تجوز ذكاته، وأنه قد ذكى بما تجوز به الذكاة، وقد اجتمع الأمران اللذان يحل بهما الصيد وسواء تعليم الجوسي وتعليم المسلم؛ لأنه ليس في الكلب معنى إلا أن يتأذب بالإمساك على من أرسله، فإذا تأذب به فالحكم حكم المرسل لا حكم الكلب.

وكذلك كلب المسلم يرسله الجوسي فيقتل لا يحل أكله؛ لأن الحكم حكم المرسل، وإنما الكلب أداة من الأداة.

١٠- ذكاة الجراد والحيتان

قال الشافعي: أن ذوات الأرواح التي يحل أكلها صنفان صنف لا يحل إلا بأن يذكيه من تحل ذكاته والصيد والرسي ذكاة ما لا يقدر عليه.

وصنف يحل بلا ذكاة ميتة ومقتوله إن شاء وبغير الذكاة وهو الحوت والجراد.

وإذا كان كل واحد منهما يحل بلا ذكاة حل ميتاً فأي حال وجدتهما ميتاً أكل لا فرق بينهما فمن فرق بينهما فالحوت كان أولى أن لا يحل ميتاً؛ لأن ذكاته أمكن من ذكاة الجراد فهو يحل ميتاً والجرادة تحل ميتة، ولا يجوز الفرق بينهما.

فإن فرق بينهما فارق فليدل من سن له ذكاة الجراد أو أحل له بعضه ميتاً وحرّم عليه بعضه ميتاً؟ ما رأيت الميت يحل من شيء إلا الجراد والحوت.

١١٥٥- قال الشافعي: أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: أحلت لنا ميتتان ودمان. أما الميتان الحوت والجراد، والدمان -

أحسبه قال - الكبد والطحال. [أخرجه ابن ماجه (٣٣١٤)]

١١٥٢- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن عبد الله بن دينار، عن سعد الفلج مولى عمر أو ابن سعد الفلج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ما نصارى العرب بأهل كتاب، وما تحل لنا ذبائحهم، وما أنا بباركهم حتى نسلموا أو أضرب أعناقهم. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨٤/٩)]

١١٥٣- قال الشافعي: أخبرنا الثقفى، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي رضي الله عنه قال: لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب، فإنهم لم يتمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨٤/٩)]

قال الشافعي: كأنهما ذهباً إلى أنهم لا يضبطون موضع الذين فيعقلون كيف الذبائح وذهبوا إلى أن أهل الكتاب هم الذين أوتوه لا من دان به بعد نزول القرآن، وبهذا نقول لا تحل ذبائح نصارى العرب بهذا المعنى، والله أعلم. [أخرجه مالك (٤٨٩/٢)، البيهقي في "المعرفة" (٢١٧/٩)]

وقد روى عكرمة عن ابن عباس أنه أحل ذبائحهم وتأول «ومن يتولهم ينكم فإنه منهم» وهو لو ثبت عن ابن عباس كان المذهب إلى قول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما أولى ومعه المعقول فاما «من يتولهم ينكم فإنه منهم» فمعناها على غير حكمهم، وهكذا القول في صيدهم من أكلت ذبيحته أكل صيده، ومن لم تحل ذبيحته لم يحل صيده إلا بأن تدرك ذكاته.

٨- ذبح نصارى العرب

قال الشافعي رحمه الله: لا خير في ذبائح نصارى العرب. فإن قال قائل: فما الحجة في ترك ذبائحهم؟ فما يجمعهم من الشرك، وأنهم ليسوا الذين أوتوا الكتاب.

فإن قال: فقد نأخذ منهم الجزية.

قلنا: ومن الجوس ولا نأكل ذبائحهم.

ومعنى الذبائح معنى غير معنى الجزية؛ فإن قال: فهل من حجة من أثر يفزع إليه؟ فنع، ثم ذكر حديثاً أن عمر بن الخطاب قال: ما نصارى العرب بأهل كتاب ولا تحل لنا ذبائحهم ذكره إبراهيم بن أبي يحيى، ثم لم أكتبه.

فإن قال قائل: فحديث ثور عن ابن عباس رضي الله عنهما؟

من قبل أنه يجوز للحاكم أن يأخذ الجزية من الجوسي ويقره على دينه ويجوز له بعد القدرة على الحرب أن يدعه بلا قتل، ولا يجوز له هذا في المرتد فيحل دمه بما يحل به دم المحارب، ولا يحل فيه تركه كما يحل في المحارب لعظم ذنبه بخروجه من دين الله الذي ارتضى.

١٤- الذكاة، وما أبيح أكله، وما لم يبيح

قال الشافعي: الذكاة وجهان: وجه فيما قدر عليه الذبح والنحر وفيما لم يقدر عليه ما ناله الإنسان بسلاح بيده أو رميه بيده فهي عمل يده أو ما أحل الله عز وجل من الجوارح ذوات الأرواح المملكات التي تأخذ بفعل الإنسان كما يصيب السهم بفعله فأما الحفرة، فإنها ليست واحداً من ذا - كان فيها سلاح يقتل أو لم يكن - ولو أن رجلاً نصب سيفاً أو رمحاً، ثم اضطر صيداً إليه فاصابه فذكاه لم يحل أكله؛ لأنها ذكاة بغير أحل.

وكذلك لو مرت شاة أو صيد فاحتكت بسيف فأتى على مذبجها لم يحل أكلها؛ لأنها قاتلة نفسها لا قاتلتها غيرها ممن له الذبح والصيد، وإذا صاد رجل حيتاناً وجراداً فأحب إلى لو سمى الله تعالى، ولو ترك ذلك لم نجزمه إذا أحلته ميتاً فالتسمية إنما هي من سنة الذكاة، فإذا سقطت الذكاة حلت بترك التسمية والذكاة ذكاتان، فأما ما قدر على قتله من إنسي أو وحشي، فلا ذكاة إلا في اللب والخلق، وأما ما هرب منه من إنسي أو وحشي فما ناله به من السلاح فهو ذكاته إذا قتله، ومثله البعير وغيره يتردى في البئر، فلا يقدر على مذبجه ولا منحره فيضرب بالسكين على أي أراه قدر عليه ويسمي وتكون تلك ذكاة له.

قال: ولو حلت المعراض حتى يمور موران السلاح، فلا بأس بأكله.

١٥- الصيد في الصيد

قال الشافعي: وإذا وجد الخوت في بطن حوت أو طائر أو سبع، فلا بأس بأكل الخوت، ولو وجد في ميت لم يحرم؛ لأنه مباح ميتاً، ولو كنت أحرمة؛ لأن حكمه حكم ما في بطنها لم يحل ما كان منه في بطن سبع؛ لأن السبع لا يؤكل ولا في بطن طائر إلا إن أدرك ذكاته، ثم ما كان في أن أجعل ذكاته بذكاة الطائر؛ لأنه ليس بمخلوق من الطائر إنما تكون ذكاة الجنين في البطن ذكاة أمه؛ لأنه مخلوق منها وحكمه حكمها ما لم يزايلها في الأديمين والدواب فأما ما ازدرد طائر، فلو ازدرد عصفوراً ما كان حلالاً بأن يذكي المزدرد، وكان على ما وجدته أن يطرحه فكذلك ما أصبتا في بطن طائر سوى الجراد والخوت، فلا يؤكل لحمًا كان أو

١١٥٦- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا حاتم بن إسماعيل والدروردي أن أحدهما، عن جعفر، عن أبيه رضي الله عنهما قال: الثور والجراد ذكي. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٩١/٧)]

١١- ما يكره من الذبيحة

قال الشافعي رحمه الله: إذا عرفت في الشاة الحياة تحرك بعد الذكاة أو قبلها أكلت، وليس بتحرك بعد الذكاة ما مات قبلها إنما يتحرك بعدها ما كان فيه الروح قبلها.

قال: وكل ما عرفت فيه الحياة، ثم ذبحت بعده، أكلت.

١٢- ذكاة ما في بطن الذبيحة

قال الشافعي: في ذبح الجنين إنما ذبيحته تنظيف، وإن لم يفعل، فلا شيء عليه، وقد نهى رسول الله ﷺ عن المصورة الشاة، تربط، ثم ترمى بالنبل.

١٣- ذبائح من اشرك في نسبه من أهل الملل

وغيرهم

قال الشافعي: في الغلام أحد أبويه نصراني والآخر مجوسي يذبح أو يصيد لا تؤكل ذبيحته ولا صيده؛ لأنه من أبويه، وليس هذا كالمسلم يكون ابنه الصغرى على دينه ولا كالمسلمة يكون ابنها على دينها من قبل أن حظ الإسلام إذا شرك حظ الكفر فيمن لم يدن كان حظ الإسلام أولى به، وليس حظ النصرانية بأولى من حظ المجوسية ولا حظ المجوسية بأولى من حظ النصرانية كلاهما كفر بالله، ولو ارتد نصراني إلى مجوسية أو مجوسي إلى نصرانية لم نستبه، ولم نقتله؛ لأنه خرج من كفر إلى كفر، ومن خرج من دين الإسلام إلى غيره قتلناه إن لم يتب، فإذا بلغ هذا المولود فدان دين أهل الكتاب فهو منهم أكلت ذبيحته؛ فإن ذهب رجل يقبس الإسلام بالكفر الحق الولد بالنصرانية فزعم أن النصرانية تعمل ما يعمل الإسلام دخل عليه أن يفرق بين من يرتد من نصرانية إلى مجوسية ودخل لغيره عليه أن يقول ولد الأمة من الحر عبد حكمه حكم أمه، وولد الحر من العبد حر حكمه حكم أمه فجعل حكم الولد المسلم حكم الأم دون الأب.

فإن قال قائل: المرتد عن الإسلام يقتل، والإسلام غير الشرك، ولا يؤكل صيد لم يصد مسلم ولا كتابي يقر على دينه ولا أعلم من الناس أحداً - مجوسياً ولا وثناً - أشرك ذبيحة منه

طائراً؛ لأنه شيء من غيره، فإنما تقع ذكاته على ما هو منه لا على ما هو من غيره فذلك الحوت لو ازدرد شاة، أكلنا الحوت وألقينا الشاة؛ لأن الشاة غير الحوت.

١٦- إرسال الرجل الجراح

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أرسل الرجل الجراح طائراً كان أو دابةً على الصيد فمضى، ثم صرعه فرأى الصيد أو لم يره؛ فإن كان إنما رجع عن سنته وأخذ طريقاً إلى غيرها فهذا طالب غير راجع؛ فإن قتل الصيد أكل، وإذا رجع إلى صاحبه رأى الصيد أو لم يره، ثم عاذ بعد رجوعه فقتله لم يؤكل من قبل أن الإرسال الأول قد انقضى، وهذا إحداهن طلب بعد إرسال؛ فإن زجره صاحبه برجوعه فانزجر أو في وقفة وقفها فاستقبل أو في طريق غير طريق الصيد فعاد في جريه فقتله وأكل، وكان ذلك كإرساله إياه من يده.

قال الشافعي: وإذا رمى الصيد فأنبته إثباتاً لا يقدر معه على أن يمتنع من أن يؤخذ أو كان مريضاً أو مكسوراً أو صغيراً لا يستطيع الامتناع من أن يؤخذ فرمى فقتل لم يحل أكله، ولا يحل هذا إلا بالذكاة والذكاة وجهان ما كان من وحشي أو إنسي فما قدر عليه بغير الرمي والسلاح لم يحل إلا بالذكاة، وما لم يقدر عليه إلا برمي أو بسلاح فهو ذكاة له.

١٧- باب في الذكاة والرمي

١١٥٧- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمر بن سعيد بن مسروق، عن أبيه، عن عبيدة بن رفاع، عن جده رافع بن خديج قال: قلنا: يا رسول الله إنا لأقو العدو غداً، وليس معنا مدى أنذكي بالليط؟ فقال النبي ﷺ: ما أنهر الدم، وذكر عليه اسم الله فكلوه إلا ما كان من مرن أو ظفر، فإن السن عظم من الإنسان والظفر مدى الحبش. [أخرجه البخاري (٥٥٤٣)، مسلم (١٩٦٨)، أبو داود (٢٨٢١)، الترمذي (١٤٩١)، النسائي (٢٢٦/٧)، ابن ماجه (٣١٧٨)]

قال الشافعي: فإن كان رجل رمى صيداً فكسره أو قطع جناحه أو بلغ به الحال التي لا يقدر الصيد أن يمتنع فيها من أن يكون مأخوذاً فرماه أحد فقتله كان حراماً، وكان على الرامي قيمته بالحال التي رماه بها مكسوراً أو مقطوعاً؛ لأنه مستهلك لصيد قد صار لغيره، ولو رماه فأصابه، ثم أدرك ذكاته فدكى كان للرامي الأول، وكان على الرامي الثاني ما نقصته الرمية في الحال

التي أصابه فيها، ولو رماه الأول فأصابه، وكان ممتنعاً بطيران إن كان طائراً أو بعدى، وإن كان دابةً، ثم رماه الثاني فأنبته حتى لا يستطيع أن يمتنع كان للثاني، ولو رماه الأول في هذه الحال فقتله ضمن قيمته للثاني؛ لأنه قد صار له دونه، ولو رمياه معاً فمضى ممتنعاً، ثم رماه ثالث فصبره غير ممتنع كان للثالث دون الأولين، ولو رماه الأولان بعد رمية الثالث فقتله ضمناً، ولو رمياه معاً أو أحدهما قبل الآخر فأخطأته إحدى الرميّتين وأصابته الأخرى كان الذي أصابته رميته ضامناً، ولو أصابته معاً أو أحدهما قبل الأخرى كانت الرميّتان مستويّتين أو مختلفتين إلا أنهما قد جرحتا فأنفذت إحدهما مقاتله، ولم تنفذ الأخرى كانا جميعاً قاتلين له، وكان الصيد بينهما كما يعرج الرجلان الرجل أحدهما الجرح الخفيف والآخر الجرح الثقيل أو عدد الجراح الكثيرة، فيكونان جميعاً قاتلين؛ فإن كانت إحدى الرميّتين أتت منه على ما لا يعيش منه طرفة عين مثل أن تقطع حلقومه أو مريته أو رأسه أو تقطعه باثنين؛ فإن كانت هي التي وقعت أولاً، ثم وقعت الرمية الأخرى آخرًا، فإنما رمى الآخر ميتاً، فلا ضمان عليه إلا أن يكون أفسد بالرمية جلدًا أو لحماً فيضمن قدر ما أفسد من الجلد أو اللحم، ويكون الصيد للرامي الذي ذكاه، ولو كانت الرمية التي لم تبلغ ذكاته أولاً والرمية التي بلغت ذكاته آخرًا كان للرامي الآخر؛ لأنه الذي ذكاه، ولم يكن على الرامي الأول شيء؛ لأنه لم يمين عليه بعدما صار له ولا على الذي ذكاه شيء؛ لأنه إنما رمى صيداً ممتنعاً له رميه، ولو كان رماه فبلغ أن لا يمتنع مثله وتحامل فدخل دار رجل فأخذه الرجل فذكاه كان للأول؛ لأنه الذي بلغ به أن يكون غير ممتنع، وكان على صاحب الدار ما نقصته الذكاة إن كانت نقصته شيئاً، ولو أخذه صاحب الدار، ولم يذكه كان عليه رده إلى صاحبه، ولو مات في يده قبل أن يذكه كان ضامناً له من قبل أنه متعد بأخذه ومنع من صاحبه ذكاته، ولو كانت الرمية لم تبلغ به أن يكون غير ممتنع، وكان فيه ما يتحامل طائراً أو عادياً فدخل دار رجل فأخذه كان لصاحب الدار.

قال الشافعي: ولو رماه الأول ورماه الثاني، فلم يدر أبلغ به الأول أن يكون ممتنعاً أو غير ممتنع جعلناه بينهما نصفين كما نجعل القتاتلين معاً وهو على الذكاة حتى يعلم أنه قد صار إلى حال لا يقدر فيها على الامتناع، ويكون مقدوراً على ذكاته.

قال: وإذا رمى الرجل طائراً يطير فأصابه أي إصابة ما كانت أو في أي موضع ما كان إذا جرحته فادمته أو بلغت أكثر من ذلك فسقط إلى الأرض، ووجدناه ميتاً لم ندر أمات في الهواء أو بعدما صار إلى الأرض أكل من قبل أنه مما أحل من الصيد، وأنه لا يوصل إلى أن يكون مأخوذاً إلا بالوقوع، ولو حرّمنا هذا خوفاً أن تكون الأرض قتلته حرّمنا صيد الطير كله إلا ما أخذ

منه فذكي.

سعيد بن مسروق.

قال الشافعي: كمال الذكاة بأربع الحلقوم والمريء والودجين وأقل ما يكفي من الذكاة اثنان الحلقوم والمريء، وإنما أحبنا أن يؤتى بالذكاة على الودجين من قبل أنه إذا أتى على الودجين، فقد استوظف قطع الحلقوم والمريء حتى أبانهما وفيهما موضع الذكاة لا في الودجين؛ لأن الودجين عرقان قد يسيلان من الإنسان، ثم يحيا والمريء هو الموضع الذي يدخل فيه طعام كل خلق يأكل من بشر أو بهيمة والحلقوم موضع النفس، وإذا بانا، فلا حياة تجاوز طرفه عين، فلو قطع الحلقوم والودجين دون المريء لم تكن ذكاة؛ لأن الحياة قد تكون بعد هذا مدة، وإن قصرت.

وكذلك لو قطع المريء والودجين دون الحلقوم لم تكن ذكاة من قبل أن الحياة قد تكون بعد هذا مدة، وإن قصرت، فلا تكون الذكاة إلا ما يكون بعده حياة طرفه عين، وهذا لا يكون إلا في اجتماع قطع الحلقوم والمريء دون غيرهما.

١٩ - باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته

وحكم غير المقدور عليه

قال الشافعي: الذكاة ذكاتان ذكاة ما قدر عليه من وحشي أو إنسي الذبح أو النحر وموضعهما اللبؤ والنحر والخلق لا موضع غيره؛ لأن هذا موضع الحلقوم والمريء والودجين فذلك الذكاة فيه بما جاءت السنة والآثار، وما لم يقدر عليه فذكاته ذكاة الصيد إنسيًا كان أو وحشيًا.

فإن قال قائل: بأي شيء قست هذا؟

قيل: قسته بالسنة والآثار، وقد كتبت ذلك في غير هذا الموضع؛ لأن السنة أنه أمر في الإنسي بالذبح والنحر إذا قدر على ذلك منه، وفي الوحشي بالرمي والصيد بالجوارح، فلما قدر على الوحشي، فلم يحل إلا بما يحل به الإنسي كان معقولاً عن الله تعالى أنه إنما أراد به الصيد في الحال التي لا يقدر عليها على أن يكون فيها مذكي بالذبح والنحر.

وكذلك لما أمر بالذبح والنحر في الإنسي فامتنع امتناع الوحشي كان معقولاً أنه يذكي بما يذكي به الوحشي الممتنع.

فإن قال قائل: لا أجده هذا في الإنسي قيل: ولا يجد في الوحشي الذبح، فإذا أحلت إلى الذبح والأصل الذي في الصيد غير الذبح حين صار مقدوراً عليه فذلك فاحل الإنسي حين صار إلى الامتناع إلى ذكاة الوحشي.

فإن قلت: لا أحيل الإنسي، وإن امتنع إلى ذكاة الوحشي

وكذلك لو وقع على جبل أو غيره، فلم يتحرك عنه حتى أخذ، ولكنه لو وقع على جبل فتردى عن موضعه الذي وقع عليه قليلاً أو كثيراً كان متردياً لا يؤكل إلا أن يذكي حتى يمحيط العلم أنه مات قبل أن يتردى أو تجذ الرمية قد قطعت رأسه أو ذبحته أو قطعت باثنين فيعلم حيث لم يقع إلا ذكياً؛ فإن وقع على موضع فتردى فمر بجارية حداد أو شوك أو شيء يمكن أن يكون قطع رأسه أو نصفه أو أتى على ذلك لم يؤكل حتى يمحيط العلم أنه لم يترد إلا بعد ما مات، وإذا رمى الرجل بسهمه صيداً فأصاب غيره أو أصابه فأنفذه وقتل غيره فسواء ويأكل كل ما أصاب إذا قصد بالرمية قصد صيد يراه، فقد جمع الرمية التي تكون بها الذكاة، وإن نوى صيداً، وإذا رمى الرجل الصيد بحجر أو بندقية فخرقت أو لم تحرق، فلا يأكله إلا أن يدرك ذكاته؛ لأن الغالب منها أنها غير ذكاة، وواقدة وأنها إنما قتلت بالثقل دون الحرق وأنها ليست من معاني السلاح الذي يكون ذكاة، ولو رمى بمراض فأصاب بصفحه فقتل كان موقوداً لا يؤكل، ولو أصاب بنصله وحده نصله عذد فخرق أكل من قبل أنه سهم إنما يقتل بالحرق لا بالثقل، ولو رمى بعضاً أو عود كان موقوداً لا يؤكل، ولو خسق كل واحد منهما؛ فإن كان الخاسق منهما عذداً يمور مور السلاح بعجلة السلاح أكل، وإن كان لا يمور إلا مستكرها نظرت؛ فإن كان العود أو العصا خفيفين كخفة السهم أكلت؛ لأنهما إذا خفا قتلا بالمور، وإن أبطأ، وإن كانا أثقل من ذلك بشيء متباين لم يؤكل من قبل أن الأغلب على أن القتل بالثقل، فيكون موقوداً.

١٨ - الذكاة

قال الشافعي رحمه الله: أحب الذكاة بالحديد، وإن يكون ما ذكي به من الحديد موحياً أخف على المذكي وأحب أن يكون المذكي بالغاً مسلماً فقيهاً، ومن ذكى من امرأة أو صبي من المسلمين جازت ذكاته.

وكذلك من ذكى من صبيان أهل الكتاب ونسائهم.

وكذلك كل ما ذكى به من شيء أنهز الدم وفري الأوداج والمذبح، ولم يترد جازت به الذكاة إلا الظفر والسنة، فإن النهي جاء فيهما عن النبي ﷺ فمن ذكى بظفره أو سنه وهما ثابتان فيه أو زائلان عنه أو بظفر سبع أو سنه أو ما وقع عليه اسم الظفر من أظفار الطير أو غيره لم يجز الأكل به لنص السنة فيه عن النبي ﷺ.

١١٥٨ - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة عن عمر بن

تكون في الذبائح والصيد تعمل شيئاً، والله أعلم.

قال الشافعي: وما طلبته الكلاب أو البزاة فأتبعته فمات، ولم تلت، فلا يؤكل؛ لأنه ميتة، وإنما تكون الذكاة فيما نالت؛ لأنها بما نالت تقوم مقام الذكاة، ولو أن رجلاً طلب شاة ليدبحها فأتبعها حتى ماتت لم ياكلها، وما أصيب من الصيد بأي سلاح ما كان، ولم يرم فيه، فلا يؤكل حتى يبلغ أن يمر فيدمي أو يجاوز الإدماة فيخرق أو يهتك، وما نالته الكلاب والصفقور والجوارح كلها فقتلت، ولم تدمه احتمل معينين أحدهما أن لا يؤكل حتى يخرق شيئاً؛ لأن الجارح ما خرق، وقد قال الله تبارك وتعالى الجوارح والمعنى الثاني أن فعلها كله ذكاة فبأي فعلها قتلت حل، وقد يكون هذا جائزاً، فيكون فعلها غير فعل السلاح؛ لأن فعل السلاح فعل الآدمي وأدنى ذكاة الآدمي ما خرق حتى يدمي وفعلها عمد القتل لا على أن في القتل فعلين أحدهما ذكاة والآخر غير ذكاة، وقد تسمى جوارح؛ لأنها تخرج، فيكون اسماً لازماً وأكل ما أمسكن مطلقاً، فيكون ما أمسكن حلالاً بالإطلاق، ويكون الجرح إن جرحها هو اسم موضوع عليها لا أنها إن لم تخرج لم يؤكل ما قتلت، وإذا حرر الرجل الصيد فربطه وأقام عنده أو لم يبق فأنفلت منه فصاده غيره من ساعته أو بعد دهر طويل فسواء ذلك كله وهو لصاحبه الذي أحرزه؛ لأنه قد ملكه ملكاً صحيحاً كما يملك شاة ألا ترى أن رجلاً لو قتله في يديه يضمن له قيمته كما يضمن له قيمة شاته، فإذا كان هذا هكذا، فقد ملكه ملك الشاة ألا ترى أن حمار الإنسان لو استوحش فأخذه رجل كان للمالك الأول وسنة الإسلام أن من ملك من الآدميين شيئاً لم يخرج من ملكه إلا بأن يخرج هوى، ولو كان حرب الوحشي من يديه يخرج من ملكه كان حرب الإنسان يخرج من ملكه ويسأل من خالف هذا القول إذا حرب خرج من ملكه بهرب نفسه يملك نفسه، فلا يجوز لأحد غيره أن يملكه.

فإن قال: لا وكيف تملك البهائم أنفسها؟

قيل: وهكذا لا يملكها غير من ملكها على من ملكها إلا بإخراجها ليأها من يده ويسأل ما فرق بين أن يخرج من يده فيصير ممتعاً؛ فإن أخذه غيره كان للأول إذا تقارب ذلك، وإن تباعد كان للآخر أفرأيت إن قال قائل إذا تباعد كان للأول، وإذا تقارب كان للآخر ما الحجة عليه؟ هل هي إلا أن يقال: لا يجوز إلا أن يكون للأول بكل حال، وإذا أنفلت كان لمن أخذه من ساعته، وهكذا كل وحشي في الأرض من طائر أو غيره والحوث، وكل ممتنع من الصيد.

قال الشافعي: وإذا ضرب الرجل الصيد أو رماه فأبان يده أو رجله فمات من تلك الضربة فسواء ذلك، ولو أبان نصفه فيأكل التصفين والبد والرجل وجميع البدن؛ لأن تلك الضربة إذا

جاز عليك لغريك أن يقول لا أحيل الوحشي إذا قدر عليه إلى ذكاة الإنسان وأثبت على كل واحد منهما ذكاته في أي حال ما كان ولا أحيلهما عن حالهما بل هذا لصاحب الصيد أولى؛ لأنني لا أعلم في الصيد خبراً يثبت عن النبي ﷺ في هذا وأعلم في الإنسان يمتنع خبراً عن النبي ﷺ يثبت بأنه رأى ذكاته كذكاة الوحشي كيف يجوز لأحد أن يفرق بين المجتمع؟ ثم إذا فرق أبطل الثابت من جهة الخبر ويثبت غيره من غير جهة الخبر؟

قال: وإذا رمى الرجل بسيف أو سكين صيداً فأصابه مجرد السيف أو حذ السكين فمأز فيه فهو كالسهم يصيبه بصله، وإن أصابه بصفح السيف أو بمقبضه أو قفاه إن كان ذكاً قفاً أو بنصاب السكين أو قفاه أو صفحه فاعترف الحذ عليه حتى يموت، فلا يأكله إلا أن يدرك ذكاته، وهذا كالسهم يرمي به والخشبة والخنجر، فلا يؤكل؛ لأنه لا يدري أيهم قتله.

قال: وإن رمى صيداً بعينه بسيف أو سهم، ولا ينوي أن يأكله فله أن يأكله كما ينبغ الشاة لا ينوي أن ياكلها فيجوز له أكلها، ولو رمى رجل شخصاً يراه بحسبه خشبة أو حجراً أو شجرة أو شيئاً فأصاب صيداً فقتله كان أحب إلي أن يتزّه عن أكله، ولو أكله ما رأته محرماً عليه، وذلك أن رجلاً لو أخطأ بشاة له فذبحها لا يريد ذكاتها أو أخذها بالليل فحز حلقها حتى أتى على ذكاتها وهو يراها خشبة لينة أو غيرها ما بلغ علمي أن يكون ذا محرماً ما عليه، ولو دخل علينا بالتحريم عليه إذا أتى على ما يكون ذكاة إذا لم ينو الذكاة دخل علينا أن يزعم أن رجلاً لو أخذ شاة ليقتلها لا ليدكيها فذبحها وسمى لم يكن له أكلها ودخل علينا أن لو رمى ما لا يؤكل من الطائر والدواب فأصاب صيداً يؤكل لم يأكله من قبل أنه قصد بالرمية قصد غير الذكاة ولا نية المأكول ودخل علينا أن لو أراد ذبح شاة فأخطأ بغيرها فذبح لم يكن له أكله، ولو أضجع شاتين لينبج إحداهما، ولا ينبج الأخرى فسمى وأمر بالسكين فذبحهما حل له أكل التي نوى ذبحها، ولم يحل له أكل التي لم ينو ذبحها ودخل علينا أكثر من هذا وأولى أن يدخل مما أدخله بعض أهل الكلام، وذلك أن يذبح الرجل شاة غيره فيدركها الرجل المالك لها فزعم أنه لا يحل أكلها لواحد منهما من قبل أن ذابحها عاصي لا يحل له أكلها ومالكها غير ذابح لها ولا أمر بذبحها، وهذا قول لا يستقيم بخالف الأئمة ولا أعلم في الأمر بالذبح ولا في النية عملاً غير الذكاة، ولقد دخل على قائل هذا القول منه ما تفاحش حتى زعم أن رجلاً لو غصب سوطاً من رجل فضرب به أمته حذ الزنا، ولو كان الغاصب السلطان فغضب به الحد لم يكن واحد من هذين محدوداً، وكان عليهما أن يقام عليهما الحد بسوط غير مغصوب، فإذا كان هذا عند أهل العلم على غير ما قال فالنية أولى أن لا

قال الشافعي: نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النخع، وأن تعجل الأنفس أن تزهق والنخع أن يذبح الشاة، ثم يكسر قفاها من موضع الذبح لنخعه، ولكان الكسر فيه أو تضرب ليعجل قطع حركتها فأكره هذا، وأن يسلمها أو يقطع شيئاً منها ونفسها تضطرب أو يمسه بضرب أو غيره حتى تبرد، ولا يبقى فيها حركة؛ فإن فعل شيئاً مما كرهت له بعد الإتيان على الذكاة كان مسيئاً، ولم يحرمها ذلك؛ لأنها ذكية.

قال الشافعي: ولو ذبح رجل ذبيحة فسبقت يده فأبان رأسها، أكلها، وذلك أنه أتى بالذكاة قبل قطع الرأس، ولو ذبحها من قفاها أو أحد صفحتي عنقها، ثم لم يعلم متى ماتت لم يأكلها حتى يعلم؛ فإن علم أنها حية بعد قطع القفا أو أحد صفحتي العنق حتى وصل باليد إلى الحلقوم والمريء فقطعهما وهي حية أكل، وكان مسيئاً بالجرح الأول كما لو جرحها، ثم ذكأها كان مسيئاً وكانت حلالاً، ولا يضرب بعد قطع الحلقوم والمريء معاً، أقطع ما بقي من رأسها أو لم يقطعها، إنما انظر إلى الحلقوم والمريء، فإذا وصل إلى قطعهما وفيها الحياة كانت ذكية، وإذا لم يصل إلى ذلك وفيها الحياة كانت ميتة، وإذا غاب ذلك عني، وقد ابتدأ من غير جهتها جعلت الحكم على الذي ابتدأ منه إذا لم أمتيقن بحياة بعد.

قال الشافعي: والتسمية على الذبيحة باسم الله، فإذا زاد على ذلك شيئاً من ذكر الله عز وجل فالزيادة خير ولا أكره مع تسميته على الذبيحة أن يقول صلى الله على رسول الله بل أحبه له وأحب له أن يكثر الصلاة عليه فصلّى الله عليه في كل الحالات؛ لأن ذكر الله عز وجل والصلاة عليه إيمان بالله تعالى وعبادة له يوجب عليها إن شاء الله تعالى من قالها، وقد ذكر عبد الرحمن بن عوف أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فقذمه النبي صلى الله عليه وسلم فأتبعه فوجد عبد الرحمن ساجداً فوقف ينتظره فأطال، ثم رفع، فقال عبد الرحمن لقد خشيت أن يكون الله عز وجل قد قبض روحك في سجودك، فقال: يا عبد الرحمن إني لما كنت حيث رأيت لقيني جبريل فأخبرني عن الله عز وجل أنه قال: من صلى عليك صليت عليه فسجدت لله شكراً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نسي الصلاة علي خطي به طريق الجنة.

قال الربيع: قال مالك: لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة، وإن ذا لعجب والشافعي يقول يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة.

قال الشافعي: ولنا نعلم مسلماً ولا نخاف عليه أن تكون صلاته عليه صلى الله عليه وسلم إلا الإيمان بالله، ولقد خشيت أن يكون الشيطان أدخل على بعض أهل الجهالة النهي عن ذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبيحة ليمنعهم الصلاة عليه في حال لمعنى

وقعت موقع الذكاة كانت ذكاة على ما بان وبقي كما لو ضربه أو ذبحه فأبان رأسه كانت الذكاة على الرأس وجميع البدن ولا تعدو الضربة أو الرمية أن تكون ذكاة والذكاة لا تكون على بعض البدن دون بعض أو لا تكون ذكاة، فلا يؤكل منه شيء، ولكنه لو أبان منه عضواً، ثم أدرك ذكاته فذكاه لم يأكل العضو الذي أبان؛ لأن الضربة الأولى صارت غير ذكاة وكانت الذكاة في الذبح، ولا يقع إلا على البدن، وما ثبت فيه منه، ولم يزيله كان بمنزلة الميتة ألا ترى أنه لو ضرب منه عضواً، ثم أدرك ذكاته فتركها لم يأكل منه شيئاً؛ لأن الذكاة قد أمكته فصارت الضربة الأولى غير الذكاة؟

٢٠- باب فيه مسائل لما سبق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل ما كان مأكولاً من طائر أو دابة، فإن يذبح أحب إلي، وذلك سسته ودلالة الكتاب فيه والبقر داخلة في ذلك لقوله عز وجل: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً» وحكايته، فقال: «فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَانُوا يَقُولُونَ» إلا الإبل فقط، فإنها تنحر؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بذنّه فموضع النحر في الاختيار في السنة في اللب، وموضع الذبح في الاختيار في السنة أسفل من اللحين والذكاة في جميع ما ينحر ويذبح ما بين اللبة والحلق فاين ذبح من ذلك أجزاء فيه ما يجزيه إذا وضع الذبح في موضعه، وإن نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر كرهته له، ولم أكرمه عليه، وذلك أن النحر والذبح ذكاة كله غير أنني أحب أن يضع كل شيء من ذلك موضعه لا يعدوه إلى غيره قال ابن عباس: الذكاة في اللبة والحلق لمن قدر، وروي مثله ذلك عن عمر بن الخطاب وزاد عمر ولا تعجلوا الأنفس أن تزهق.

قال الشافعي: والذكاة ذكاتان فما قدر على ذكاته مما يحل أكله فذكاته في اللبة والحلق لا يحل بغيرهما إنسياً كان أو وحشياً، وما لم يقدر عليه فذكاته أن ينال بالسلاح حيث قدر عليه إنسياً كان أو وحشياً؛ فإن تردى بعير في نهر أو بئر، فلم يقدر على منحه ولا مذهبه حيث يذكي فطعن فيه بسكين أو شيء تجوز الذكاة به فأنهر الدم منه، ثم مات أكل، وهكذا ذكاة ما لا يقدر عليه، قد تردى بعير في بئر فطعن في شالته فسل عنه ابن عمر فأمر بأكله وأخذ منه عشرين بدرهمين، وسئل ابن المسيب عن المتردي ينال بشيء من السلاح، فلا يقدر على مذهبه، فقال: حينما نلت منه بالسلاح فكله، وهذا قول أكثر المفتين.

قال الشافعي: وأحب في الذبيحة أن توجه إلى القبلة إذا أمكن ذلك، وإن لم يفعل الذابح، فقد ترك ما استحب له، ولا يحرمها ذلك.

محرمًا، وما حرّم فيه فهو حرامٌ إلى يوم القيامةِ كان ذلك حراماً قبله أو لم يكن ونسخ به ما خالفه من كل دين أدركه أو كان قبله وافترض على الخلق اتّباعه غير أنّه أذن جلّ ثناؤه بأن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب وهم صاغرون غير عاذر لهم بتركهم الإيمان ولا محرم عليهم شيئاً أحله في كتابه ولا محلّ لهم شيئاً حرّمه في كتابه وسواء ذبائح أهل الكتاب حريين كانوا أو مستأمنين أو ذمة.

قال الشافعي: ولا أكره تضيعة الأخرس المسلم ولا المجنون في حال إفاقته، وأكره ذبيحة السكران والمجنون المغلوب في حال جنونه ولا أقول إنّها حرام.

فإن قال قائل: فلم زعمت أنّ الصلاة لا تجزي عن هذين لو صلياً، وإن ذكاتهما تجزي؟

قيل له: إن شاء الله لاختلاف الصلاة والزكاة، الصلاة أفعال لا تجزي إلا من عقلها ولا تجزي إلا بطهارة، وفي وقت وأول وآخر، وهما مما لا يعقل ذلك والزكاة إنما أريد أن يؤتى عليها، فإذا أتيا عليها لم أستطع أن أجعلهما فيها أسوأ حالاً من مشرك ومشرقة حائض أو صغيرة لا تعقل أو من لا تجب عليه الحدود، وكل هؤلاء تجزي ذكاته.

قللت بهذا المعنى: إنه إنما أريد الإتيان على الذكاة.

يعرض في قلوب أهل الغفلة، وما يصلي عليه أحد إلا إيماناً بالله تعالى وإعظاماً له وتقرباً إليه ﷺ وقرّناً بالصلاة عليه منه زلفى والذكر على الذبائح كلها سواء، وما كان منها نسكاً فهو كذلك؛ فإن أحب أن يقول اللهم تقبل مني قاله، وإن قال اللهم منك وإليك تقبل مني، وإن ضحى بها عن أحد، فقال تقبل من فلان، فلا بأس هذا دعاء له لا يكره في حال، وقد روي عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت مثله أنه ضحى بكبشين، فقال في أحدهما بعد ذكر اسم الله عز وجل اللهم عن محمد وعن آل محمد، وفي الآخر اللهم عن محمد وعن أمه محمد.

قال الزبيدي: رأيت الشافعي إذا حضر الجزاء ليذبح الضحية حضره حتى يذبح.

٢١- بابُ الذَّبِيحَةِ وفيه من يجوزُ ذبحه

قال الشافعي رحمه الله: وذبح كل من أطاق الذبح من امرأة حائض وصبي من المسلمين أحب إلي من ذبح اليهودي والنصراني وكلّ حلال الذبيحة، غير أنّي أحب للمرء أن يتولّى ذبح نسكه، فإنه يروي أنّ النبي ﷺ قال: لامرأة من أهلي، فاطمة أو غيرها أحضري ذبح نسيكتك، فإنه يغفر لك عند أول قطرة منها.

قال الشافعي: وإن ذبح النسيكة غير مالكها أجزاء؛ لأنّ النبي ﷺ حرّ بعض هديه وحرّ بعضه غيره وأهدى هدياً، فإنما تحرره من أهداه معه غير أنّي أكره أن يذبح شيئاً من النساءك مشرك لأن يكون ما تقرب به إلى الله على أيدي المسلمين؛ فإن ذبحها مشرك محلّ ذبيحته أجزاء مع كراهتي لما وصفت ونساء أهل الكتاب إذا أطقن الذبح كرجالهم، وما ذبح اليهود والنصارى لأنفسهم مما يحلّ للمسلمين أكله من الصيد أو بهيمة الأنعام وكانوا يحرّمون منه شحماً أو حوايا أو ما اختلط بعظم أو غيره إن كانوا يحرّمونه، فلا بأس على المسلمين في أكله؛ لأنّ الله عز وجل إذا أحل طعامهم فكان ذلك عند أهل التفسير ذبائحهم فكل ما ذبحوا لنا، ففيه شيء مما يحرّمون، فلو كان يحرم علينا إذا ذبحوه لأنفسهم من أصل دينهم بتحريمهم لحرم علينا إذا ذبحوه لنا، ولو كان يحرم علينا بأنه ليس من طعامهم، وإنما أحل لنا طعامهم، وكان ذلك على ما يستحلون كانوا قد يستحلون محرماً علينا يعدونه لهم طعاماً فكان يلزمنا لو ذبحنا هذا المذهب أن نأكله؛ لأنّ من طعامهم الحلال لهم عندهم، ولكن ليس هذا معنى الآية معناها ما وصفنا، والله أعلم.

قال الشافعي: وقد أنزل الله عز ذكره على نبيه ﷺ فما أحلّ فيه فهو حلال إلى يوم القيامة كان ذلك محرماً قبله أو لم يكن

١٨ - كتاب الأطعمة

وليس في التراجع وترجم فيه ما يحل ويحرم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما يحل أكله من البهائم والدواب والطيور شيتان، ثم يفرقان، فيكون منها شيء محرّم نصّاً في سنة رسول الله ﷺ وشيء محرّم في جملة كتاب الله عز وجل خارج من الطيبات، ومن بهيمة الأنعام، فإن الله عز وجل يقول: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾، ويقول: ﴿أُحِلَّ لَكُم الطَّيْبَاتُ﴾؛ فإن ذهب ذاهب إلى أن الله عز وجل يقول: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾، فاهل التفسير أو من سمعت منه منهم يقول في قول الله عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ يعني مما كنتم تأكلون، فإن العرب كانت تحرم أشياء على أنها من الحباث وتحل أشياء على أنها من الطيبات فأحلّت لهم الطيبات عندهم إلا ما استثنى منها وحرمت عليهم الحباث عندهم قال الله عز وجل ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قيل: لا يجوز في تفسير الآية إلا ما وصفت من أن تكون الحباث معروفة عند من خوطب بها والطيبات كذلك إما في لسانها، وإما في خبر يلزمها، ولو ذهب إلى أن يقول كل ما حرم حرام بعينه، وما لم ينص بتحريم فهو حلال أحل أكل العذرة والدود وشرب البول؛ لأن هذا لم ينص، فيكون محرماً، ولكنه داخل في معنى الحباث التي حرّموا فحرمت عليهم بتحريمهم، وكان هذا في شر من حال الميتة والدم المحرمين؛ لأنهما نجسان ينجسان ما ماسا، وقد كانت الميتة قبل الموت غير نجسة فالبول والعذرة اللذان لم يكونا قط إلا نجسين أولى أن يحرم أن يؤكلا أو يشربا.

وإذا كان هذا هكذا، ففيه كفاية مع أن ثم دلالة بسنة رسول الله ﷺ، فلما أمر رسول الله ﷺ بقتل الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور دل هذا على تحريم أكل ما أمر بقتله في الإحرام ولما كان هذا من الطائر والدواب كما وصفت دل هذا على أن انظر إلى كل ما كانت العرب تأكله، فيكون حلالاً وإلى ما لم تكن العرب تأكله، فيكون حراماً، فلم تكن العرب تأكل كلباً ولا ذنباً ولا أسداً ولا ثمراً وتأكل الضبع فالضبع حلال ويجزئها المحرم بغير عن النبي ﷺ أنها صيد وتؤكل، ولم تأكل الفأر ولا العقارب ولا الحيات ولا الحسد ولا الغريان فجاءت السنة موافقة للقرآن بتحريم ما حرّموا وإحلال ما أحلوا وإباحة أن يقتل في الإحرام ما كان غير حلال أن يؤكل، ثم هذا أصله، فلا يجوز أن يؤكل الرخم ولا البغاث ولا الصقور ولا الصوائد من الطائر كله مثل الشواهي والبزاة والبواشي ولا تؤكل

الخنافس ولا الجمelan ولا العظاء ولا اللحكاء ولا العنكبوت ولا الزنابير ولا كل ما كانت العرب لا تأكله.

ويؤكل الضب والأرنب والوبر وحمار الوحش، وكل ما أكلته العرب أو فداه المحرم في سنة أو أثر، وتؤكل الضبع والثعلب.

١١٥٩ - قال الشافعي: أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله بن الحارث، عن ابن جريج، عن عبد الله بن عتبة بن عتبة، عن ابن أبي عمارة قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضبع: أصيد هي؟ فقال: نعم. قلت أتؤكل؟ قال: نعم. قلت: أسمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. أخرجه الزمعي (١٧٩١)، السامي (٢٠٠/٧)، ابن ماجه (٣٢٣٦).

قال الشافعي: وما يباع لحم الضباع بمكة إلا بين الصفا والمروة، وكل ذي ناب من السباع لا يكون إلا ما عدا على الناس، وذلك لا يكون إلا في ثلاثة أصناف من السباع الأسد والثقاب والنمر فأما الضبع، فلا يعدو على الناس. وكذلك الثعلب ويؤكل الربوع والقنفذ.

قال الشافعي: والدواب والطيور على أصولها، فما كان منها أصله وحشياً واستؤنس فهو فيما يحل منه ويحرم كالوحش، وذلك مثل حمار الوحش والظبي يستأنسان والحمار يستأنس، فلا يكون للمحرم قتله؛ فإن قتله فعليه جزاؤه ويحل أن يذبح حمار الوحش المستأنس فيؤكل، وما كان لا أصل له في الوحش، مثل الدجاج، والحمر الأهلية، والإبل، والغنم، والبقرة.

فتوحشت فقتلها المحرم، لم يجزها، وبغير قيمتها للمالك، إن كان لها؛ لأننا صيرنا هذه الأشياء كلها على أصولها.

فإن قال قائل: في الوحش بقر وظباء مثل البقر والغنم؟ قيل: نعم، تخلق غير خلق الأهلية، شبهها لها معروفة منها. ولو أننا زعمنا أن حمار الوحش إذا تأهل لا يحل أكله، دخل علينا أن لو قتله محرم لم يجزه.

كما لو قتل حماراً أهلياً لم يجزه، ودخل علينا في الحمار الأهلي أن لو توحش كان حلالاً، وكل ما توحش من الأهلي، في حكم الوحشي، وما استؤنس من الوحشي، في حكم الإنسي؛ فأما الإبل التي أكثر علفها العذرة اليابسة، فكل ما صنع هذا من الدواب التي تؤكل، فهي جلالة، وأرواح العذرة توجد في عرقها وجراها؛ لأن لحومها تغتذي بها فقتلها.

وما كان من الإبل وغيرها، أكثر علفه من غير هذا، وكان ينال هذا قليلاً، فلا يبين في عرقه ولا جدره؛ لأن اغتذاءه من

غيره، فليس بجلال منهي عنه.

وجلّ يَتَّبِع دينه، وكان مؤمناً باتباعه وكافراً بترك اتباعه، ولزم كل امرئ منهم آمن به أو كفر، تحريم ما حرم الله عز وجل على لسان نبيه ﷺ كان مباحاً قبله في شيء من الملل وأحل الله عز وجل طعام أهل الكتاب.

وقد وصف ذبائحهم، ولم يستثن منها شيئاً، فلا يجوز أن تحرم منها ذبيحة كتابي، وفي الذبيحة حرام على كل مسلم، كما كان حرم على أهل الكتاب قبل محمد ﷺ، ولا يجوز أن يبقى من شحم البقر والغنم.

وكذلك لو ذبحها كتابي لنفسه وأباحها لمسلم لم يحرم على مسلم من شحم بقير ولا غنم منها شيء، ولا يجوز أن يكون شيء حلالاً من جهة الذكاة لأحد، حراماً على غيره؛ لأن الله عز وجل أباح ما ذكر عاماً لا خاصاً.

فإن قال قائل: هل يجرم على أهل الكتاب ما حرم عليهم قبل محمد ﷺ من هذه الشحوم وغيرها إذا لم يتبعوا محمداً ﷺ؟ فقد قيل ذلك كله محرّم عليهم حتى يؤمنوا، ولا ينبغي أن يكون محرماً عليهم.

وقد نسخ ما خالف دين محمد ﷺ بدينه، كما لا يجوز، إن كانت الحمر حلالاً لهم إلا أن تكون محرمة عليهم، إذ حرمت على لسان محمد ﷺ، وإن لم يدخلوا في دينه.

٢ - ما حرم المشركون على أنفسهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حرم المشركون على أنفسهم من أموالهم أشياء أبان الله عز وجل أنها ليست حراماً بتحريمهم. وقد ذكرت بعض ما ذكر الله تعالى منها، وذلك مثل البحيرة والسائبة والوصيلة والحام.

كانوا يتركونها في الإبل والغنم كالعق، فيحرّمون البانها ولحومها وملكها، وقد فسّرت في غير هذا الموضع، فقال تبارك وتعالى ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ تَجَرِّدٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾، وقال: ﴿فَذَخِيرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾، وقال الله عز وجل وهو يذكر ما حرّموا ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرِّثْ حِجْرًا لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بَرِّعِيهِمْ﴾ إلى قوله ﴿حَكِيمٌ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ الآية، وقال: ﴿نَمَاتِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعَرِ اثْنَيْنِ﴾ الآية والآيتين بعدها فأعلمهم جل ثناؤه، أنه لا يجرم عليهم ما حرّموا.

ويقال: نزلت فيهم ﴿قُلْ هَلَمْ شَهِدْكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ﴾ فردّ إليهم ما أخرجوا

والجلالة منهي عن لحومها حتى تعلّف علفاً غيره ما تصير به إلى أن يوجّد عرقها وجرحها مقلّباً عما كانت تكون عليه فيعلم أن اغتذاءها قد انقلب، فانقلب عرقها وجرحها فتوكل إذا كانت هكذا.

ولا تجد شيئاً نستطيع أن نجد فيها كلها أين من هذا، وقد جاء في بعض الآثار: أن البعير يعلّف أربعين ليلة، والشاة عدداً أقل من هذا، والدجاجة سبعا.

وكلّهم فيما يرى إنما أراد المعنى الذي وصف، من تغيرها من الطباع المكروهة، إلى الطباع غير المكروهة، التي هي في فطرة الدواب.

١ - باب ذبائح بني إسرائيل

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿كُلْ الطَّامِءَ مَا حَلَائِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ الآية، وقال عز ذكره ﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾.

قال الشافعي: يعني، والله تعالى أعلم، - طيبات كانت أحلت لهم.

وقال عز وجل ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ إلى قوله لصادقون.

قال الشافعي: الحوايا ما حوى الطعام والشراب في البطن، فلم يزل ما حرم الله تعالى على بني إسرائيل - اليهود خاصة، وغيرهم عامة - محرماً من حين حرّمه حتى بعث الله جلّ جلاله محمداً ﷺ، ففرض الإيمان به، وأمر باتباع رسوله ﷺ وطاعة أمره، وأعلم خلقه أن طاعته طاعته، وأن دينه الإسلام الذي نسخ به كل دين كان قبله.

وجعل من أدركه وعلم دينه، فلم يتبعه كافراً به، فقال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾؛ فكان هذا في القرآن، وأنزل عز وجل في أهل الكتاب من المشركين ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ إلى قوله ﴿مُسْلِمُونَ﴾ وأمرنا بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون إن لم يسلموا، وأنزل فيهم ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ إلى قوله ﴿وَالْأَغْلَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ فقيل - والله أعلم - أوزارهم، وما منعوا بما أحدثوا قبل ما شرع من دين محمد ﷺ، فلم يبق خلق يعقل - منذ بعث الله تعالى محمداً ﷺ كتابي ولا وثني ولا حي ذو روح، من جن ولا إنس - بلغته دعوة محمد ﷺ إلا قامت عليه حجة الله عز وجل.

من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام وأعلمهم أنه لم يحرم عليهم ما حرموا بتحريمهم.

وقال: «أَجَلْتُ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ» يعني، والله أعلم من الميتة.

ويقال: أنزل في ذلك «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ» إلى قوله «وَفَسًا أَهْلُ يَغْيِرِ اللَّهُ بِهِ»، وهذا يشبه ما قيل يعني «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» أي من بهيمة الأنعام إلا ميتة أو دماً مسفوحاً منها وهي حيّة أو ذبيحة كافر.

وذكر تحريم الخنزير معها، وقد قيل: ما كنتم تأكلون إلا كذا.

وقال: «تَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا» إلى قوله «وَمَا أَهْلُ يَغْيِرِ اللَّهُ بِهِ» وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها.

٣ - ما حرم بدلالة النص

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى «وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ» فيقال يحل لهم الطيبات عندهم، ويحرم عليهم الخبائث عندهم.

قال الله عز وجل «لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمُداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، وَكَانَ الصَّيْدُ مَا امْتَنَعَ بِالْتَوْحُّشِ كُلُّهُ، وَكَانَتِ الْآيَةُ حِمْلَةً أَنْ يَحْرَمَ عَلَى الْحَرَمِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ صَيْدٍ، وَهُوَ يَجِزِي بَعْضُ الصَّيْدِ دُونَ بَعْضٍ.

فدلّت سنة رسول الله ﷺ على أن من الصيد شيئاً ليس على الحرم جزاؤه كل ما يباح للمحرم قتله.

ولم يكن في الصيد شيء يفرق إلا بأحد معنيين، إمّا بأن يكون الله عز وجل أراد أن يفدي الصيد المباح أكله، ولا يفدي ما لا يباح أكله، وهذا أولى معنييه به، والله أعلم؛ لأنهم كانوا يصيدون ليأكلوا، لا ليقتلوا، وهو يشبه دلالة كتاب الله عز وجل قال الله تعالى «تَلْبَسُوا نَعْلَيْكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَأْلَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ»، وقال عز وجل «لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ»، وقال: «أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا» فذكر جلّ شأوه إباحة صيد البحر للمحرم ومتاعاً له، يعني طعاماً، والله أعلم.

ثم حرم صيد البر فاشبه أن يكون إمّا حرم عليه بالإحرام ما كان أكله مباحاً له قبل الإحرام، ثم أباح رسول الله ﷺ للمحرم أن يقتل الغراب، والحدأة، والفأرة، والكلب العقور، والأسد، والنمر، والذئب الذي يعدو على الناس، فكانت محرمة الأكل على لسان رسول الله ﷺ إذ نهى عن أكل كل ذي ناب

من السباع؛ فكان ما أبيع قتله معها، يشبه أن يكون محرّم الأكل لإباحته معها، وأنه لا يضر ضررها، وأباح رسول الله ﷺ أكل الضبع، وهو أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة أضعافاً، والوجه الثاني أن يقتل المحرم ما ضر، ولا يقتل ما لا يضر، ويفديه إن قتله، وليس هذا معناه.

لأن رسول الله ﷺ أحلّ أكل لحوم الضبع، وأن السلف والعامة عندهم فدوها وهي أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة، وكل ما لم تكن العرب تأكله من غير ضرورة، وكانت تدعه على التقدير به محرّم، وذلك مثل الحدأة والبنغاث والعقبان والبزاة والرّخم والفأرة والحكساء والخنافس والجعلان والعظام والعقارب والحيات والذّرّ والذّيان، وما أشبه هذا.

وكل ما كانت تأكله لم ينزل تحريمه، ولم يكن في معنى ما نصّ تحريمه، أو يكون على تحريمه دلالة فهو حلال كالبربع والضبع والتعلب والضب.

وما كانت لا تأكله، ولم ينزل تحريمه مثل البول والخمر والدود، وما في هذا المعنى.

وعلم هذا موجود عندها إلى اليوم.

وكل ما قلت: حلال حلّ ثمنه. ويحلّ بالدكاة.

وكل ما قلت حرام حرّم ثمنه، ولم يحلّ بالدكاة، ولا يجوز أكل الترياق المعمول بلحوم الحيات. إلا أن يجوز في حال ضرورة، وحيث تجوز الميتة.

ولا تجوز ميتة بحال.

٤ - الطعام والشراب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ»، وقال: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا»، وقال عز وجل «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً» فين الله عز وجل في كتابه أن مال المرأة ممنوع من زوجها الواجب الحق عليها إلا بطيب نفسها وإباحة بطيب نفسها؛ لأنها مالكة لما لها، ممنوع بملكها، مباح بطيب نفسها كما قضى الله عز وجل في كتابه، وهذا بين أن كل من كان مالكة فماله ممنوع به محرّم إلا بطيب نفسه بإباحته، فيكون مباحاً بإباحة مالكه له، لا فرق بين المرأة والرجل، وبين أن سلطان المرأة على مالها، كسلطان الرجل على ماله إذا بلغت الحيض وجمعت الرشد وقول الله عز وجل «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً» يدل - والله أعلم - إذا لم يستن فيه إلا بطيب أنفس اليتامى، على أن طيب نفس

ثم سنة نبيه ﷺ وجعلت به حجة.

١١٦١- قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: لا يحلن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه، أوجب أحدكم أن تؤتي مشربته فتكسر؟

فأبان الله في كتابه أن ما كان ملكاً لأدمي لم يحل بحال إلا بإذنه.

وأبانه رسول الله ﷺ فجعل الحلال حلالاً بوجه، حراماً بوجه آخر، وأبانه السنة، فإذا منع الله عز وجل مال المرأة إلا بطيب نفسها، واسم المال يقع على القليل والكثير، ففي ذلك معنى سنة رسول الله ﷺ في اللبن الذي تحف مؤنته على مالكه، ويستخلف في اليوم مرة أو مرتين، فحرم الأقل إلا بإذن مالكة كان الأكثر مثل الأقل أو أعظم تحريماً بقدر عظمه، على ما هو أصغر منه من مال المسلم.

ومثل هذا ما فرض الله عز وجل من الموارث بعد موت مالك المال، فلما لم يكن لقريبه أن يرث المال الذي قد صار مالكه غير مالك إلا بما ملك، كان لأن يأخذ مال حي بغير طيبه نفسه، أو ميت بغير ما جعل الله له، أبعد.

قال الشافعي: فالأموال محرمة بمالكها، ممنوعة إلا بما فرض الله عز وجل في كتابه، وبينه على لسان نبيه ﷺ وسنة رسوله، فلزم خلقه بفرضه، طاعة رسوله ﷺ، فإنه يجمع معنيين مما لله عز وجل، طاعة بما أوجب في أموال الأحرار المسلمين، طابت أنفسهم بذلك أو لم تطب، من الزكاة، وما لزمهم بإحداثهم وإحداث غيرهم ممن سن رسول الله ﷺ على من سن منهم أخذه من أموالهم، والمعنى الثاني بين أن ما أمر به رسول الله ﷺ فلازم بفرض الله عز وجل فذلك مثل الذية على قاتل الخطأ، فيكون على عاقلة الذية، وإن لم تطب بها أنفسهم، وغير ذلك مما هو موضوع في مواضعه من الزكاة والديات، ولولا الاستغناء بعلم العامة بما وصفنا في هذا لأوضحنا من تفسيره أكثر مما كتبنا إن شاء الله تعالى، فمن أمر لرجل بزرع أو عمر أو ماشية أو غير ذلك من ماله، لم يكن له أخذ شيء منه إلا بإذنه؛ لأن هذا مما لم يأت فيه كتاب ولا سنة ثابتة بإباحته، فهو ممنوع بمالكة إلا بإذنه، والله أعلم، وقد قيل من مر بمناط، فله أن ياكل، ولا يتخذ خبنة، وروي فيه حديث، لو كان يثبت مثله عندنا، لم نخالفه.

والكتاب والحديث الثابت، أنه لا يجوز أكل مال أحد إلا بإذنه.

ولو اضطر رجل فخاف الموت، ثم مر بطعام لرجل، لم أر بأساً أن ياكل منه، ما يرد من جوعه، ويغرم له ثمنه، ولم أر

اليتيم لا يحل أكل ماله، واليتيم واليتيمة في ذلك واحد، والمحجور عليه عندنا كذلك؛ لأنه غير مسلط على ماله، والله أعلم؛ لأن الناس في أموالهم واحد من اثنين، غلبي بينه وبين ماله، فما حل له فاحله لغيره، حل، أو ممنوع من ماله، فما أباح منه لم يجوز لمن أباحه له؛ لأنه غير مسلط على إباحته له.

فإن قال قائل: فهل للحجر في القرآن أصل يدل عليه؟ قيل: نعم، إن شاء الله، قال الله عز وجل ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِيزَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ الآية.

١١٦٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: لا يحلن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه أوجب أحدكم أن تؤتي مشربته فتكسر فتقتل متاعه؟

وقد روي حديث لا يثبت مثله إذا دخل أحدكم الحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة، وما لا يثبت لا حجة فيه. ولبن الماشية أولى أن يكون مباحاً.

فإن لم يثبت هكذا من ثمر الحائط؛ لأن ذلك اللين يستخلف في كل يوم، والذي يعرف الناس أنهم يذبلون منه، ويوجبون من بذله ما لا يذبلون من الثمر، ولو ثبت عن النبي ﷺ قلنا به، ولم نخالفه.

٥- جاع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم

قال الشافعي رحمه الله: أصل المأكول والمشروب إذا لم يكن للمالك من الآدميين.

أو أحله مالكة من الآدميين، حلال إلا ما حرم الله عز وجل في كتابه، أو على لسان نبيه ﷺ.

فإن ما حرم رسول الله ﷺ لزم في كتاب الله عز وجل، أن يحرم ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه، وكان في معنى كتاب أو سنة أو إجماع.

فإن قال قائل: فما الحجة في أن كل ما كان مباح الأصل يحرم بمالكة حتى ياذن فيه مالكة؟ فالحجة فيه أن الله عز وجل قال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿وَأَتُوا التِّمَارَى أَمْوَالَهُمْ﴾ الآية.

وقال: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ إلى قوله ﴿هَتَيْتُمْ مَرِيئًا﴾ مع آي كثيرة في كتاب الله عز وجل، حظر فيها أموال الناس إلا بطيب أنفسهم، إلا بما فرض في كتاب الله عز وجل،

للرجل أن يمنعه في تلك الحال، فضلاً من طعام عنده، وخفت أن يضيّق ذلك عليه، ويكون أعان على قتله، إذا خاف عليه بالمنع القتل.

٦ - جاع ما يحل ويحرم أكله وشربه مما يملك الناس

قال الشافعي رحمه الله: أصل ما يملك الناس مما يكون مأكولاً ومشروباً، شيتان.

أحدهما، ما فيه روح، وذلك الذي فيه حرّم وحلال، ومنه ما لا روح فيه، وذلك كله حلال، إذا كان جماله التي خلقه الله بها، وكان الأدميون لم يحدّثوا فيه صنعة خلطوه بمحرّم، أو اتخذوه مسكراً، فإن هذا محرّم، وما كان منه سمّاً يقتل رأته محرّماً؛ لأن الله عز وجل، حرّم قتل النفس على الأدميين، ثم قتلهم أنفسهم خاصة، وما كان منه خبيثاً قذراً، فقد تركه العرب تحريمًا له بقره. ويدخل في ذلك، ما كان نجساً.

وما عرفه الناس سمّاً يقتل، خفت أن لا يكون لأحد رخصة في شربه، لدواء ولا غيره، وأكره قليله وكثيره، خلطه غيره أو لم يخلطه.

وأخاف منه على شاربه وساقيه، أن يكون قاتلاً نفسه، ومن سقاه.

وقد قيل: يحرم الكثير البحث منه، ويحل القليل الذي الأغلب منه أن ينفع، ولا يبلغ أن يكون قاتلاً، وقد سمعت بمن مات من قليل، قد برأ منه غيره، فلا أحبه، ولا أرخص فيه بحال، وقد يقاس بكثير السم، ولا يمنع هذا أن يكون يحرم شربه.

٧ - تفريع ما يحل ويحرم

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿أَجَلَتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُجْلَى الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ فاحتمل قول الله تبارك وتعالى ﴿أَجَلَتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ﴾ إحلالها دون ما سواها، واحتمل إحلالها بغير حظر ما سواها.

واحتمل قول الله تبارك وتعالى ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ وقوله عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أَيْلَ لَيْسَ اللَّهُ بِهِ﴾ وقوله ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، وما أشبه هؤلاء الآيات، أن يكون أباح كل مأكول لم ينزل تحريمه في كتابه نصّاً، واحتمل كل مأكول من ذوات الأرواح لم ينزل تحريمه بعينه نصّاً أو تحريمه

على لسان نبيه ﷺ فيحرم بنص الكتاب وتحليل الكتاب بأمر الله عز وجل بالانتهاء إلى أمر نبيه ﷺ، فيكون إنما حرم بالكتاب في الوجهين.

فلما احتمل أمر هذه المعاني، كان أولها بنا، الاستدلال على ما يحل ويحرم بكتاب الله، ثم سقّ تعرب عن كتاب الله أو أمر أجمع المسلمون عليه، فإنه لا يمكن في اجتماعهم أن يجهلوا لله حرماً ولا حلالاً إنما يمكن في بعضهم، وأما في عامتهم، فلا، وقد وضعنا هذا مواضعه على التصنيف.

٨ - ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب

قال الشافعي رحمه الله: أصل التحريم، نص كتاب أو سنة، أو جملة كتاب أو سنة أو إجماع قال الله تبارك وتعالى ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾، وقال عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾ الآية.

وإنما تكون الطيبات والخبائث عند الأكليين كانوا لها، وهم العرب الذين سألوا عن هذا، ونزلت فيهم الأحكام، وكانوا يكرهون من خبيث المأكول ما لا يكرهها غيرهم.

قال الشافعي: وسمعت بعض أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية: يعني مما كتّم تأكلون.

في الآية التي ذكرت في هذا الكتاب، وما في معناه، ما يدل على ما وصفت.

فإن قال قائل: ما يدل على ما وصفت؟

قيل: أرايت لو زعمنا أن الأشياء مباحة إلا ما جاء فيه نص خبر في كتاب أو سنة، أما زعمنا أن أكل الدود والذباب والمخاط والنخامة والخنافس واللحكاء والعطاء والجعلان وخشاش الأرض والرخم والعقبان والبغاث والغربان والحلاد والفار، وما في مثل حالها، حلال.

فإن قال قائل: فما دل على تحريمها؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿أَجَلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، فكان شيتان حلالين، فائت بتحليل أحدهما، وهو صيد البحر وطعامه، وطعامه ماله.

وكل ما فيه متاع لهم يستمتعون بأكله، وحرّم عليهم صيد البر أن يستمتعوا بأكله في كتابه وسنة نبيه ﷺ والله عز وجل لا يحرم عليهم من صيد البر في الإحرام إلا ما كان حلالاً لهم قبل

الإحرام، والله أعلم.

ابن ماجه (٣٢٣٣)

قال الشافعي: وبهذا نقول.

قال الربيع: قال الشافعي رحمه الله: إنما يحرم كل ذي ناب يعدو بنابه.

١٠- الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من

السباع وتفسيره

قال الشافعي رحمه الله: قال لي بعض من يوافقنا في تحريم كل ذي ناب من السباع ما لكل ذي ناب من السباع لا تحرمه دون ما خرج من هذه الصفة؟

قلت له العلم يحيط إن شاء الله تعالى أن رسول الله ﷺ إذا قصد قصد أن يحرم من السباع موصوفاً.

فإنما قصد قصد تحريم بعض السباع دون بعض السباع، كما لو قلت: قد أوصيت لكل شاب بمكة أو لكل شيخ بمكة.

أو لكل حسن الوجه بمكة، كنت قد قصدت بالوصية قصد صفة دون صفة.

وأخرجت من الوصية من لم تصف أن له وصيتك.

قال: أجل. ولولا أنه خص تحريم السباع لكان أجمع وأقرب. ولكنه خص بعضاً دون بعض بالتحريم.

قال الشافعي: فقلت له: هذه المنزلة الأولى من علم تحريم كل ذي ناب.

فصل عن الثانية. قال: هل منها شيء مخلوق له ناب وشيء مخلوق لا ناب له؟

قلت: ما علمته.

قال: فإن لم تكن تختلف، فتكون الأنياب لبعضها دون بعض. فكيف القول فيها؟

قلت: لا معنى في خلق الأنياب في تحليل ولا تحريم؛ لأنني لا أجد إذا كانت في خلق الأنياب سواء شيئاً أفيه خارجاً من التحريم.

ولا بد من إخراج بعضها من التحريم إذا كان في سنة رسول الله ﷺ إخراجها.

قال: أجل. هذا كما وصفت. ولكن ما أردت بهذا؟

قلت: أردت أن يذهب غلطك إلى أن التحريم والتحليل في خلق الأنياب. قال: فقيم؟

قلت: في معناه دون خلقه.

فصل عن الناب الذي هو غاية علم كل ذي ناب.

فلما أمر رسول الله ﷺ المحرم بقتل الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور وقتل الحيات، دل ذلك على أن لحوم هذه محرمة؛ لأنه لو كان داخلًا في جملة ما حرّم الله قتله من الصيد في الإحرام، لم يحل رسول الله ﷺ قتله، ودل على معنى آخر، أن العرب كانت لا تأكل مما أباح رسول الله ﷺ قتله في الإحرام شيئاً.

قال: فكل ما سئلت عنه، مما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل من ذوات الأرواح فإنظر هل كانت العرب تأكله؛ فإن كانت تأكله، ولم يكن فيه نص تحريم، فأحلّه، فإنه داخل في جملة الحلال والطيبات عندهم؛ لأنهم كانوا يحملون ما يستطيعون.

وما لم تكن تأكله، تحريماً له باستقذاره فحرّمه؛ لأنه داخل في معنى الخبائث، خارج من معنى ما أحلّ لهم، مما كانوا يأكلون، وداخل في معنى الخبائث التي حرّموا على أنفسهم. فأثبت عليهم تحريمها.

قال الشافعي: ولست أحفظ عن أحد سألته من أهل العلم عن ذهب مذهب المكيين خلافاً.

وجملة هذا؛ لأن التحريم قد يكون مما حرمت العرب على أنفسها مما ليس داخلًا في معنى الطيبات، وإن كنت لا أحفظ هذا التفسير، ولكن هذه الجملة.

وفي تابع من حفظت عنه من أهل العلم حجة.

ولولا الاختصار لأوضحته بأكثر من هذا وسيمر في تفاريق الأبواب أيضاً له إن شاء الله تعالى.

٩- تحريم أكل كل ذي ناب من السباع

١١٦٢- قال الربيع: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا

سفيان بن عيينة، عن الزهري، ومالك، عن ابن شهاب، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة أن النبي ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع. [أخرجه مالك (٤٩٦/٢)، البخاري (٥٥٣٠)،

مسلم (١٩٣٢)، أبو داود (٣٨٠٢)، الترمذي (١٤٧٧)، النسائي (٢٠٠/٧) - (٢٠١)، ابن ماجه (٣٢٣٣)]

١١٦٣- أخبرنا مالك، عن إسماعيل بن أبي حكيم،

عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: أكل كل ذي ناب من السباع حرام. [أخرجه مالك (٤٩٦/٢)، مسلم (١٩٣٤)، الترمذي (١٤٧٩)، النسائي (٢٠٠/٧)،

قال: فاذكره أنت.

قلت: كل ما كان يعدو منها على الناس بقوة ومكابرة في نفسه بنابه. دون ما لا يعدو.

قال: ومنها ما لا يعدو على الناس بمكابرة دون غيره منها؟

قلت: نعم.

قال: فاذكر ما يعدو.

قلت: يعدو الأسد والنمر والذئب.

قال: فاذكر ما لا يعدو مكابرة على الناس.

قلت: الضبع والثعلب، وما أشبهه.

قال: فلا معنى له غير ما وصفت؟

قلت: وهذا المعنى الثاني.

وإن كانت كلها مخلوق له نائب.

قال الشافعي: وقلت له: سأزيدك في تبينه.

قال: ما أحتاج بعدما وصفت إلى زيادة.

ولقلما يمكن إضاح شيء إمكان هذا.

قلت: أوضحه لك ولغيرك ممن لم يفهم منه ما فهمت أو

أفهمه فذهب إلى غيره.

قال: فاذكره.

١١ - أكل الضبع

١١٦٤ - قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ

عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قال الشافعي: ولحوم الضباع تباع عندنا بمكة بين الصفا والمروة، لا أحفظ عن أحد من أصحابنا خلافاً في إحلالها، وفي

مسألة ابن أبي عمارة جابراً، أصيد هي؟

قال: نعم وسألته أتوكل؟

قال: نعم، وسألته: أسمعته من النبي ﷺ؟

قال: نعم.

فهذا دليل على أن الصيد الذي نهى الله تعالى المحرم عن

قتله، ما كان يحل أكله من الصيد.

وأنهم إنما يقتلون الصيد ليأكلوه، لا عبثاً بقتله، ومثل ذلك الدليل في حديث علي رضي الله عنه، ولذلك أشبهه في القرآن، منها قول الله عز وجل ﴿تَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ أنه إنما يعني مما أحل الله أكله؛ لأنه لو ذبح ما حرم الله عليه، وذكر اسم الله عليه، لم يحل الذبيحة ذكر اسم الله

عليه.

وفي حديث جابر عن النبي ﷺ في الضبع دليل على ما قلنا، من أن كان ذي ناب من السباع. ما عدا على الناس مكابرة.

وإذا حل أكل الضبع، وهي سبع، لكنها لا تعدو مكابرة على الناس، وهي أضرب على مواشيهم من جميع السباع، فأحلَّت أنها لا تعدو على الناس خاصة مكابرة.

وفيه دلالة على إحلال ما كانت العرب تأكل مما لم ينص فيه خبر وتحريم ما كانت تحرمه مما يعدو، من قبل أنها لم تزل إلى اليوم تأكل الضبع، ولم تزل تدع أكل الأسد والنمر والذئب تحريماً بالتقدير، فوافقت السنة فيما أحلوا وحرموا مع الكتاب، ما وصفت، والله أعلم وفيه دلالة على أن الحرم إنما يجزي ما أحل أكله من الصيد دون ما لم يحل أكله.

وذلك أن النبي ﷺ أمر بقتل الكلب العقور في الإحرام، وهو ما عدا على الناس، وهو لا يأمر بقتل ما لا يحل قتله، ويضمن صاحبه بقتله شيئاً، فدل ذلك على أن الصيد الذي حرم الله قتله في الإحرام، ما يؤكل لحمه، ودل على ذلك حديث جابر بن عبد الله، وعلى ما وصفت.

ولا بأس بأكل كل سبع لا يعدو على الناس من دواب الأرض، مثل الثعلب وغيره قياساً على الضبع.

وما سوى السبع من دواب الأرض كلها تؤكل من معينين، ما كان سبعاً لا يعدو. فحلال أن يؤكل.

وما كان غير سبع، فما كانت العرب تأكله لغير ضرورة، فلا بأس بأكله؛ لأنه داخل في معنى الآية، خارج من الحائض عند العرب.

وما كانت تدعه على معنى تحريمه، فإنه خبيث اللحم، فلا يؤكل بحال.

وكل ما أمر بأكله فداء الحرم إذا قتله.

ومثل الضبع ما خلا كل ذي ناب من السباع من دواب الأرض وغيرها، فلا بأس أن يؤكل منه ما كانت العرب تأكله، وقد فسرت قبل هذا.

١٢ - ما يحل من الطائر ويحرم

قال الشافعي رحمه الله: والأصل فيما يحل ويحرم من الطائر وجهان، أحدهما: أن ما أذن رسول الله ﷺ للمحرم بقتله، منه ما لا يؤكل؛ لأنه خارج من معنى الصيد الذي يحرم على المحرم قتله ليأكله.

والعلم يكاد يحيط أنه إنما حرم على المحرم الصيد الذي

قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَهَوَ لَمْ يَرَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الضَّبِّ شَيْئاً غَيْرَ هَذَا، وَتَحْلِيلُهُ أَكَلُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ثَابِتٌ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَيُّ ذَلِكَ؟

قِيلَ: لَمَّا قَالَ: لَسْتُ أَكُلُهُ وَلَا مُحَرَّمُهُ دَلٌّ عَلَى أَنْ تَرَكَهُ أَكَلُهُ لَا مِنْ جِهَةِ تَحْرِيمِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ تَحْرِيمِهِ، فَإِنَّمَا تَرَكَهُ مَبَاحاً عَافً، وَلَمْ يَشْتَهْهُ.

وَلَوْ عَافَ خَبِزاً أَوْ لَحْماً أَوْ عَرَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ كَانَ ذَلِكَ شَيْئاً مِنَ الطَّيِّبِ، لَا مُحَرَّمًا لَمَّا عَافَ، فَقَالَ لِي بَعْضُ النَّاسِ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اِجْتِمَاعُ مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي زَعَمَتْ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ؟ فَزَعَمَتْ أَنَّهُ بَيْنَ لَا يَجْتَمِعُ مَعْنَى غَيْرِهِ؟
قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: وَإِذَا قُلْتَ مِنْ دُونِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ مَعْصُومًا.
قُلْتُ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْرُجْهُ مِنَ التَّحْلِيلِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ تَحْلِيلِ وَلَا تَحْرِيمِ فَيَجِيبُ فِيهِ إِلَّا أَحَلَّهُ أَوْ حَرَّمَهُ.
وَلَيْسَ هَكَذَا أَحَدٌ بَعْدَهُ يَمْنَعُ يَعْلَمُ وَيُجِيبُ، وَيَقِفُ وَيَجِيبُ، ثُمَّ لَا يَقُومُ جَوَابُهُ مَقَامَ جَوَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَمَا الْمَعْنَى الَّتِي قُلْتَ: قَدْ بَيَّنَّ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِهِ؟

قُلْتُ: قُرْبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ضَبٌّ فَاثْتَمَعَ مِنْ أَكْلِهَا، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَحْرَامٌ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، وَلَكِنْ أَعَافَهَا لَمْ تَكُنْ يَتَلَدُ قَوْمِي فَاجْتَرَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَأَكَلَهَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ وَإِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ حَرَاماً فِيهِ حَلَالٌ، وَإِذَا أَقْرَأَ خَالِدًا بِأَكْلِهَا، فَلَا يَدْعُهُ بِأَكْلِ حَرَاماً، وَقَدْ بَيَّنَّ أَنْ تَرَكَهُ لِإِيَّاهُ أَنَّهُ عَافَاهَا، لَا حَرَمَهَا.

١٤- أكل لحوم الخيل

١١٦٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لَحُومِ الْحُمْرِ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٢٠)، مُسْلِمٌ (١٩٤١)، أَبُو دَاوُدَ (٣٧٨٨)، السَّامِيُّ (٢٠١٧)].

١١٦٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥١٩)، مُسْلِمٌ (١٩٤٢)].

١١٦٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: أَكَلْتُ فَرَسًا عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَوَجَدْتُهُ حُلُومًا. [أَخْرَجَهُ

كَانَ حَلَالًا لَهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، إِذَا أَحَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ بَعْضَ الصَّيْدِ، دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ أَنْ يَأْكُلَهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ قَتْلُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَالْحَدَاةُ وَالْغَرَابُ مِمَّا أَحَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَهُ لِلْمُحَرَّمِ.

فَمَا كَانَ فِي مِثْلِ مَعْنَاهُمَا مِنَ الطَّائِرِ، فَهَوَ دَاخِلٌ فِي أَنْ لَا يَجُوزُ أَكْلُ لَحْمِهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَكْلُ لَحْمِهِمَا؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُمَا، وَلِأَنَّهُمَا أَيْضًا مِمَّا لَا تَكُنْ تَأْكُلُ الْعَرَبُ، وَذَلِكَ مِثْلُ مَا ضَرَّ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مِنْ سَمِيعٍ وَطَائِرٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْعَقَابِ وَالنَّسْرِ وَالْبَازِي وَالصَّقْرِ وَالشَّاهَيْنِ وَالْبَوَاشِقِ، وَمَا أَشْبَهَهَا، مَا دَامَ يَأْخُذُ حَمَامَ النَّاسِ وَغَيْرِهِ مِنْ طَائِفِهِمْ، فَكُلُّ مَا كَانَ فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الطَّائِرِ، فَلَا يَجُوزُ أَكَلُهُ لِلْجَوَاهِلِ الَّذِينَ وَصَفَتْ مِنْ أَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَدَاةِ وَالْغَرَابِ، وَدَاخِلٌ فِي مَعْنَى مَا لَا تَأْكُلُ الْعَرَبُ.

وَكُلُّ مَا كَانَ لَا يَبْلُغُ أَنْ يَتَنَاوَلَ لِلنَّاسِ شَيْئاً مِنْ أُمُومِهِمْ مِنَ الطَّائِرِ، فَلَمْ تَكُنْ الْعَرَبُ تَحَرِّمُهُ إِقْدَاراً لَهُ، فَكَلَّمَهُ مَبَاحٌ أَنْ يُؤْكَلَ، فَعَلَى هَذَا، هَذَا الْبَابُ كُلُّهُ وَقِيَاسُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَرَاكَ فَرَّقْتَ بَيْنَ مَا خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَا نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، مِثْلَ الضَّبِّ وَالْتَعْلَبِ، فَأَحَلَلْتَ أَكْلَهَا، وَهِيَ تَضُرُّ بِأَمْوَالِ النَّاسِ أَكْثَرَ مِنْ ضَرَرٍ مَا حَرَّمَ مِنَ الطَّائِرِ.

قُلْتُ: إِنِّي، وَإِنْ حَرَّمْتَهُ فَلَيْسَ لِلضَّرَرِ قَطْعُ حَرَمَتِهِ، وَلَا خُرُوجُ التَّعْلَبِ وَالضَّبِّ مِنَ الضَّرَرِ اجْتِمَاعاً، إِنَّمَا اجْتِمَاعُهَا بِالسَّنَةِ، وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذْ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَبَاحَ مَا كَانَ غَيْرَ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، وَأَنَّهُ أَحَلَّ الضَّبَّ نَصًّا، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَزَلْ تَأْكُلُهَا، وَالتَّعْلَبُ.

وَتَرَكْتُ الذَّنْبَ وَالنَّمْرَ وَالْأَسَدَ، فَلَا تَأْكُلُهُ، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَزَلْ تَتْرَكُ أَكْلَ النَّسْرِ وَالْبَازِي وَالصَّقْرِ وَالشَّاهَيْنِ وَالْغَرَابِ وَالْحَدَاةِ وَهِيَ ضَرَارٌ، وَتَرَكْتُ مَا لَا يَضُرُّ مِنَ الطَّائِرِ، فَلَمْ أَجْزِ أَكْلَهُ، وَذَلِكَ مِثْلُ الرَّخْمَةِ وَالنَّمَامَةِ، وَهِيَ لَا يَضُرُّانِ، وَأَكْلُهُمَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْخَبَائِثِ وَخَارِجَانِ مِنَ الطَّيِّبَاتِ.

وَقَدْ قُلْتُ مِثْلَ هَذَا فِي الدَّوْدِ، فَلَمْ أَجْزِ أَكْلَ اللَّحْكَاءِ وَلَا الْعِظَاءِ وَلَا الْخَنَافَسِ، وَلَيْسَتْ بِضَارَّةٍ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَدْعُ أَكْلَهَا؛ فَكَانَ خَارِجاً مِنْ مَعْنَى الطَّيِّبَاتِ، دَاخِلاً فِي مَعْنَى الْخَبَائِثِ عِنْدَهَا.

١٣- أكل الضَّبِّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الضَّبِّ، صَغِيراً أَوْ كَبِيراً.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ لَسْتُ أَكُلُهُ وَلَا مُحَرَّمُهُ.

البيهقي في "المعرفة" (٣٢٧/٩)

قال الشافعي: كل ما لزمه اسم الخيل من العراب والمقاريض والبراذين، فاكلها حلال.

١٥ - أكل لحوم الحمر الأهلية

١١٦٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَامَ خَيْبَرَ عَنْ يَكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. [أخرجه مالك (٥٤٧/٢)، البخاري (٤٢١٦)، مسلم (١٤٠٧)، السنن (١١٢١)، النسائي (١٢٥/٦) - (١٢٦)، ابن ماجه (١٩٦٢)]

١١٦٩ - قال الشافعي: سمعت سفیان يحدث عن الزهري.

أخبرنا عبد الله والحسن ابنا محمد بن علي، وكان الحسن أَرْضَاهُمَا، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الشافعي: في هذا الحديث دلالتان:

إحدهما تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية والأخرى، إباحة لحوم حمر الوحش؛ لأنه لا صنف من الحمر إلا الأهلي وحشي، فإذا قصد رسول الله ﷺ بالتحريم قصد الأهلي، ثم وصفه، دل على أنه أخرج الوحشي من التحريم، وهذا مثل نهيه عن كل ذي ناب من السباع. فقصد بالنهي قصد عين دون عين. فحرم ما نهى عنه. وحل ما خرج من تلك الصفة سواء. مع أنه قد جاء عن رسول الله ﷺ إباحة أكل حمر الوحش.

أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يقسم حماراً وحشياً قتله أبو قتادة بين الرفقة.

وحديث طلحة أنهم أكلوا معه لحم حمار وحشي.

قال الشافعي: وخلق الحمر الأهلية يباين خلق الحمر الوحشية مباينة يعرفها أهل الخبرة بها.

فلو توخس أهلي لم يحل أكله، وكان على الأصل في التحريم.

ولو استأهل وحشي لم يحرم أكله، وكان على الأصل في التحليل.

ولا يذبحه الحرم، وإن استأهل.

ولو نزا حمار أهلي على فرس أو فرس على أتان أهلي، لم يحل أكل ما نتج بينهما.

لست أنظر في ذلك إلى أيهما النازي؛ لأن الولد منهما، فلا يحل حتى يكون لحمهما معاً حلالاً.

وكل ما عرف فيه حمار أهلي من قبل أب أو أم، لم يحل أكله بحال أبداً، ولا أكل نسله.

ولو نزا حمار وحشي على فرس أو فرس على أتان وحشي حل أكل ما ولد بينهما؛ لأنهما مباحان معاً.

وهكذا لو أن غراباً أو ذكر حدى أو بغناً تجسم حباري، أو ذكر حباري أو طائر يحل لحمه تجسم غراباً أو حدى أو صقراً أو ثيران فباضت وأفرخت لم يحل أكل فراخها من ذلك التجسم لاختلاط الحرم والحلال فيه.

ألا ترى أن خراً لو اختلطت بلبن.

أو ودك خنزير بسمن.

أو محرماً بحلال فصارا لا يزيل أحدهما من الآخر حرم أن يكون مأكولاً.

ولو أن صيداً أصيب أو بيض صيد فاشكلت خلقته، فلم يدرك لعل أحد أبويه مما لا يحل أكله والآخر يحل أكله، كان الاحتياط الكف عن أكله.

والقياس أن ينظر إلى خلقته فأيهما كان أولى بخلقته جعل حكمه حكمه إن كان الذي يحل أكله أولى بخلقته أكله.

وإن كان الذي يحرم أكله أولى بخلقته لم يأكله، وذلك مثل أن ينزو حمار إنسي أتاناً وحشياً أو أتاناً إنسياً.

ولو نزا حمار وحشي فرساً أو فرس أتاناً وحشياً لم يكن بأكله بأس؛ لأن كليهما مما يحل أكله.

وإذا توخس واصطيد، أكل بما يؤكل به الصيد.

وهكذا القول في صغار أولاده وفراخه وبيضه، لا يختلف.

وما قتل الحرم من صيد يؤكل لحمه، فداء.

وكذلك يفدي ما أصاب من بيضه.

وما قتل من صيد لا يؤكل لحمه أو أصاب من بيضه لم يفده.

ولو أن ذباً نزا على ضبع فجاءت بولد، فإنها تأتي بولد لا يشبهها محضاً ولا الذئب محضاً يقال له السبع، لا يحل أكله لما وصفت من اختلاط الحرم والحلال، وأنهما لا يتميزان فيه.

١٦- ما يحل بالضرورة

قال الشافعي: قال الله عز وجل فيما حرم، ولم يحل بالذكاة ﴿وَمَا لَكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ﴾ إلى قوله ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وقال في ذكر ما حرم ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

قال الشافعي: فيحل ما حرم من ميتة ودم ولحم خنزير وكل ما حرم مما لا يغير العقل من الحمر للمضطر.

والمضطر الرجل يكون بالموضع لا طعام فيه معه ولا شيء يسد فورة جوعه من لبن، وما أشبهه ويبلغه الجوع ما يخاف منه الموت أو المرض، وإن لم يخف الموت أو يضعفه ويضره أو يعتل أو يكون ماشياً فيضعف عن بلوغ حيث يريد أو راكباً فيضعف عن ركوب دابته، أو ما في هذا المعنى من الضرر البين، فأى هذا ناله فله أن يأكل من المحرم.

وكذلك يشرب من المحرم غير المسكر، مثل الماء تقع فيه الميتة، وما أشبهه.

وأحب إلي أن يكون أكله إن أكل وشربه إن شرب أو جمعهما فعلى ما يقطع عنه الخوف ويبلغ به بعض القوة، ولا يبين أن يحرم عليه أن يشبع ويروى، وإن أجزأه دونه؛ لأن التحريم قد زال عنه بالضرورة.

وإذا بلغ الشبع والري فليس له مجاوزته؛ لأن مجاوزته حيثن إلى الضرر أقرب منها إلى النفع.

ومن بلغ إلى الشبع، فقد خرج في بلوغه من حد الضرورة. وكذلك الري.

ولا بأس أن يتزود معه من الميتة ما اضطر إليه.

فإذا وجد الغنى عنه طرحه.

ولو تزود معه ميتة فلقى مضطراً أراد شراؤها منه، لم يحل له ثمنها، إنما حل له منها منع الضرر البين على بدنه لا ثمنها، ولو اضطر، ووجد طعاماً، لم يؤذن له به، لم يكن له أكل الطعام، وكان له أكل الميتة، ولو اضطر، ومعه ما يشتري به ما يحل؛ فإن باعه بثمنه في موضعه أو بشمن ما يتغابن الناس بمثله، لم يكن له أكل الميتة، وإن لم يبعه إلا بما لا يتغابن الناس بمثله، كان له أكل الميتة، والاختيار أن يغالي به ويدع أكل الميتة.

وليس له، بحال، أن يكابر رجلاً على طعامه وشربه وهو يجد ما يغنيه عنه من شراب فيه ميتة أو ميتة، وإن اضطر، فلم يجد ميتة ولا شراباً فيه ميتة، ومع رجل شيء، كان له أن يكابر،

وعلى الرجل أن يعطيه.

وإذا كابر، أعطاه ثمنه وأفياً؛ فإن كان إذا أخذ شيئاً خاف مالك المال على نفسه، لم يكن له مكابرتة.

وإن اضطر وهو حرم إلى صيد أو ميتة، أكل الميتة وترك الصيد؛ فإن أكل الصيد فداءً، إن كان هو الذي قتله.

وإن اضطر فوجد من يطعمه أو يسقيه، فليس له أن يمتنع من أن يأكل أو يشرب.

وإذا وجد، فقد ذهبت عنه الضرورة إلا في حال واحدة، أن يخاف إن أطعمه أو سقاه، أن يسمه فيه فيقتله، فله ترك طعامه وشربه بهذه الحال.

وإن كان مريضاً فوجد مع رجل طعاماً أو شراباً، يعلمه يضره ويزيد في مرضه، كان له تركه، وأكل الميتة وشرب الماء الذي فيه الميتة، وقد قيل: إن من الضرورة وجهاً ثانياً، أن يمرض الرجل المريض يقول له أهل العلم به، أو يكون هو من أهل العلم به؛ قلما يراى من كان به مثل هذا إلا أن يأكل كذا، أو يشرب كذا، أو يقال له: إن أعجل ما يبرئك أكل كذا أو شرب كذا، فيكون له أكل ذلك وشربه، ما لم يكن خيراً إذا بلغ ذلك منها أسكرته، أو شيئاً ينهب العقل من المحرمات أو غيرها، فإن إذهاب العقل محرم.

ومن قال هذا؟

قال: أمر النبي ﷺ الأعراب أن يشربوا ألبان الإبل وأبوالها، وقد ينهب البتة غير ألبانها وأبوالها إلا أنه أقرب ما هنالك أن ينهب عن الأعراب لإصلاحه لأبدانهم، والأبوال كلها محرمة؛ لأنها نجسة، وليس له أن يشرب خيراً؛ لأنها تعطش وتجمع.

ولا لدواء؛ لأنها تذهب بالعقل.

وذهب العقل منع الفرائض، وتؤدي إلى إتيان المحارم.

وكذلك ما أذهب العقل غيرها.

ومن خرج مسافراً فأصابته ضرورة مجموع أو عطش، ولم يكن سفره في معصية الله عز وجل، حل له ما حرم عليه مما نصف إن شاء الله تعالى.

ومن خرج عاصياً لم يحل له شيء مما حرم الله عز وجل عليه بحال؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل ما حرم بالضرورة، على شرط أن يكون المضطر غير باغ ولا عاد ولا متجانف لإثم.

ولو خرج عاصياً، ثم تاب فأصابته الضرورة بعد التوبة رجوت أن يسعه أكل المحرم وشربه.

ولو خرج غير عاصٍ، ثم نوى المعصية، ثم أصابته الضرورة ونيت المعصية، خشيت أن لا يسعه المحرم؛ لأنني أنظر إلى نيت في حال الضرورة، لا في حال تقدمتها ولا تأخرت عنها.

١٩- كتاب النذور

١- باب النذور التي كفارتها كفارة أيمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قال علي نذر، ولم يسم شيئاً، فلا نذر ولا كفارة؛ لأن النذر معناه معنى علي أن أبر، وليس معناه معنى أي أئمت ولا حلفت، فلم أفعَل، وإذا نوى بالنذر شيئاً من طاعة الله، فهو ما نوى.

قال الشافعي: فإنما نقول فيمن قال: 'علي نذر، إن كلمت فلاناً، أو علي نذر أن أكلم فلاناً، يريد هجرته، أن عليه كفارة يمين.

وأنه إن قال: 'علي نذر أن أهجره، يريد بذلك نذر هجرته نفسها، لا يعني قوله أن أهجره أو لم أهجره، فإنه لا كفارة عليه، وليكلمه؛ لأنه نذر في معصية.

قال الشافعي: ومن حلف أن لا يكلم فلاناً أو لا يصل فلاناً، فهذا الذي يقال له الحنث في اليمين خير لك من البر فكفر واحنث؛ لأنك تعصي الله عز وجل في هجرته، وترك الفضل في موضع صلته.

وهذا في معنى الذي قال النبي ﷺ: فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وهكذا كل معصية حلف عليها أمرناه أن يترك المعصية ويحث ويأتي الطاعة.

وإذا حلف على بر، أمرناه أن يأتي البر، ولا يحنث، مثل قوله 'والله لأصومن اليوم، والله لأصلين كذا وكذا ركعة نافلة' فنقول له: بر يمينك وأطع ربك؛ فإن لم يفعل، حنث وكفر.

وأصل ما نهى إليه، أن النذر ليس بيمين، وأن من نذر أن يطيع الله عز وجل أطاعه، ومن نذر أن يعصي الله لم يعصه، ولم يكفر.

٢- من جعل شيئاً من ماله صدقة أو في سبيل

الله

قال الشافعي رحمه الله، وإذا حلف الرجل في كل شيء سوى العتق والطلاق من قوله: مالي هذا في سبيل الله أو داري هذه في سبيل الله أو غير ذلك مما يملك صدقة أو في سبيل الله إذا كان على معاني الأيمان فالذي يذهب إليه عطاء أنه يميزه من ذلك كفارة يمين، ومن قال: هذا القول قاله في كل ما حنث فيه سوى عتق أو طلاق وهو مذهب عائشة رضي الله عنها والقياس ومذهب عدو من أصحاب النبي ﷺ، والله أعلم، وقال غيره:

يتصدق بجميع ما يملك إلا أنه قال: ويحبس قدر ما يقوته، فإذا أيسر تصدق بالذي حبس.

وذهب غيره إلى أنه يتصدق بثلاث ماله وذهب غيره إلى أنه يتصدق بركاة ماله، وسواء قال صدقة أو قال في سبيل الله إذا كانت على معاني الأيمان.

قال الشافعي: ومن حلف بصدقة ماله فحنث؛ فإن كان أراد يميناً فكفارة يمين، وإن أراد بذلك تبرراً، مثل أن يقول: لله علي أن أتصدق بمالي كله، تصدق به كله، لأن رسول الله ﷺ قال: من نذر أن يطيع الله عز وجل فليطيعه.

٣- باب نذر التبرر، وليس في التراجم وفيها من

نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل

قال الشافعي رحمه الله: ومن نذر تبرراً أن يمشي إلى بيت الله الحرام لزمه أن يمشي إن قدر على المشي، وإن لم يقدر ركب وأهراق دماً احتياطاً؛ لأنه لم يأت بما نذر كما نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطق شيئاً سقط عنه كما لا يطيق القيام في الصلاة فيسقط عنه، ويصلي قاعداً، ولا يطيق القعود، فيصلي مضطجعاً.

وإنما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصلحوا أمر الحج بالصيام والصدقة والنسك، ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة.

قال الشافعي: ولا يمشي أحد إلى بيت الله إلا حاجاً أو معتمراً إلا بذلة منه.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر أنه إذا حلف أن يمشي إلى بيت الله الحرام فحنث فكفارة يمين تجزئه من ذلك إن أراد بذلك اليمين.

قال الربيع: وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلاً، فقال: هذا قولك أبا عبد الله؟ فقال: هذا قول من هو خير مني قال: من هو؟

قال: عطاء بن أبي رباح.

قال الشافعي: ومن حلف بالمشي إلى بيت الله، ففيها قولان أحدهما مخول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عمرة فكفارته كفارة يمين إذا حنث، ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون إلا بفرض يؤذي من فروض الله عز وجل عليه أو تبرراً يريد الله به فائداً ما علا علو الإيمان، فلا يكون تبرراً، وإنما يعمل التبرر لغير العلو، وقد قال غير عطاء: عليه المشي كما

يكون عليه إذا نذره متبرراً.

قال الشافعي: والتبرر أن يقول لله علي إن شفى الله فلاناً أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديناً أو كان كذا أن أحج له نذراً فهو التبرر.

فأما إذا قال: إن لم أقضك حقك فعلي المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا معاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاءه ولا كفارة فهذا يوافي السنة، وذلك أن يقول: لله علي إن شفاني أو شفى فلاناً أن أحج ابني أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فمن قال: هذا، فلا شيء عليه فيه، وفي السائبة، وإنما بطل الله عز وجل النذر في البحيرة والسائبة لأنها معصية، ولم يذكر في ذلك كفارة، وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية الله عز وجل أن لا يفى ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة.

١١٧٠- أخبرنا الرئيس قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن طلحة بن عبد الملك الأيلي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يَعْصِيهِ. [أخرجه مالك (٤٧٦/٢)، البخاري (٦٦٩٦)، أبو داود (١٥٦٤)، الرملي (٩٣٤)، النسائي (١٧/٧)، ابن ماجه (٢١٢٦)]

١١٧١- أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن أبي قلابة،

عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين قال: كانت بنتو عقيل خلفاء لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين، ثم إن المسلمين أسروا رجلاً من بني عقيل ومعه ناقة له وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا مرة، وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية لم تمنع من كل ترث فيه، ولم تمنع من خوض تشرب منه.

قال الشافعي: فأتى به النبي ﷺ، فقال: يا محمد فيم أخذتني وأخذت سابقه الحاج؟ فقال النبي ﷺ: بجريرة خلفائك ثقيف.

قال الشافعي: وجب حيث يمر به النبي ﷺ فمر به رسول الله ﷺ بعد ذلك، فقال له: يا محمد إني مسلم، فقال النبي ﷺ: لو قلنا وأنت تملك أمرك كنت قد أفلحت كل الفلاح قال: ثم مر به النبي ﷺ مرة أخرى، فقال: يا محمد إني جاني فاطميني وطمأن فاستقي، فقال النبي ﷺ: تلك حاجتك،

ثم إن النبي ﷺ بدا له، ففادى به الرجلين اللذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم إنه أغار على المدينة عدو فأخذوا سرح النبي ﷺ فوجدوا الناقة فيها قال: وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد أسروها وكانوا يرمحون النعم عشاء فجاءت المرأة ذات ليلة إلى النعم فجعلت لا تحي إلى بعير إلا رغا حتى انتهت إليها، فلم ترغ فاستوت عليها فنجت، فلما قدمت المدينة قال الناس العضباء العضباء، فقالت المرأة: إني نذرت إن الله أحجاني عليها أن أحجها، فقال رسول الله ﷺ: بتسمًا جزئها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم.

١١٧٢- أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة

عن أبي المهلب عن عمران بن حصين. قال الشافعي: فأخذ النبي ﷺ ناقته، ولم يأمرها أن تنحر مثلها أو تنحرها ولا تكفر.

قال: وكذلك نقول إن من نذر تبرراً أن ينحر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك فالتنذر ساقط عنه وبذلك نقول قياساً على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به مجال سقط النذر عنه؛ لأنه لا يملك أن يعمل به فهو كما لا يملك مما سواه.

١١٧٣- أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن أبي قلابة،

عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال: لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم. [أخرجه مسلم (١٦٤١)...]

وكان في حديث عبد الوهاب الثقيفي بهذا الإسناد أن امرأة من الأنصار نذرت وهربت على ناقه رسول الله ﷺ إن نجها الله لتنحرها، فقال النبي ﷺ: هذا القول وأخذ ناقته، ولم يأمرها بأن تنحر مثلها ولا تكفر وكذلك نقول إن من نذر تبرراً أن ينحر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك والتنذر ساقط عنه. وكذلك نقول قياساً على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به مجال سقط النذر عنه؛ لأنه لا يملك أن يعمل به فهو كما لا يملك مما سواه.

قال الشافعي: وإذا نذر الرجل أن يحج ماشياً مشى حتى يحل له النساء، ثم يركب بعد، وذلك كمال حج هذا، وإذا نذر أن يعتمر ماشياً مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر، وذلك كمال عمرة هذا.

قال الشافعي: وإذا نذر أن يحج ماشياً فمشى، ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ماشياً حل وعليه حج قابل ماشياً كما يكون عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه لو كان متطوعاً بالحج أو ناذراً له أو كان عليه حجة الإسلام وعمرته ألا يجزي هذا الحج من حج ولا عمرة؟ فإذا

كان حكمه أن يسقط، ولا يجزي من حج ولا عمرة فكيف لا يسقط المشي الذي إنما هو هيئة في الحج والعمرة؟

قال الشافعي: وإذا نذر الرجل أن يحج أو نذر أن يعتمر، ولم يحج، ولم يعتمر؛ فإن كان نذر ذلك ماشياً، فلا يمشي؛ لأنهما جميعاً حجة الإسلام وعرته؛ فإن مشى، فإنما مشى حجة الإسلام وعرته وعليه أن يحج ويعتمر ماشياً من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمرة إذا لم يعتمر ويحج، فإنما هو حجة الإسلام، وإن لم ينو حجة الإسلام ونوى به نذراً أو حجاً عن غيره أو تطوعاً فهو كحجة الإسلام وعرته وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كما نذر ماشياً أو غير ماشٍ.

قال الربيع: هذا إذا كان المشي لا يضر بمن يمشي، فإذا كان مضراً به فركب ولا شيء عليه على مثل ما أمر النبي ﷺ أباه إسرائيل أن يتم صومه، ويتحنّ عن الشمس فامر به بالذي فيه البر، ولا يضر به ونهاه عن تعذيب نفسه؛ لأنه لا حاجة لله في تعذيبه.

وكذلك الذي يمشي إذا كان المشي تعذيباً له يضر به تركه ولا شيء عليه.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً قال: إن شفى الله فلاناً فلله علي أن أمشي لم يكن عليه مشي حتى يكون نوى شيئاً يكون مثله برّاً؛ فإن لم ينو شيئاً، فلا شيء عليه؛ لأنه ليس في المشي إلى غير مواضع البر برّ.

قال الشافعي: ولو نذر، فقال علي المشي إلى إفريقية أو العراق أو غيرهما من البلدان لم يكن عليه شيء؛ لأنه ليس لله طاعة في المشي إلى شيء من البلدان، وإنما يكون المشي إلى المواضع التي يرتجى فيها البر، وذلك المسجد الحرام وأحب إليّ لو نذر أن يمشي إلى مسجد المدينة أن يمشي إلى مسجد بيت المقدس أن يمشي؛ لأن رسول الله ﷺ قال: لا تشدّ الرّحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجّد الحرام ومسجدي هذا ومسجّد بيت المقدس ولا يبين لي أن أوجب المشي إلى مسجد النبي ﷺ ومسجد بيت المقدس كما يبين لي أن أوجب المشي إلى بيت الله الحرام.

وذلك أن البر يأتيان بيت الله فرض والبر يأتيان هذين نافلتين، وإذا نذر أن يمشي إلى بيت الله ولا نية له فلاختيار أن يمشي إلى بيت الله الحرام، ولا يجب ذلك عليه إلا بأن ينويه؛ لأن المساجد بيوت الله وهو إذا نذر أن يمشي إلى مسجد مصر لم يكن عليه أن يمشي إليه، ولو نذر برّاً أمرناه بالوفاء به، ولم يجبر عليه.

وليس هذا كما يؤخذ للآدميين من الآدميين هذا عمل فيما بينه وبين الله عز وجل لا يلزمه إلا بإيجابه على نفسه بعينه، وإذا نذر الرجل أن ينحر بمكة لم يجزه إلا أن ينحر بمكة، وذلك أن

النحر بمكة برّ.

وإن نذر أن ينحر بغيرها ليتصدّق لم يجزه أن ينحر إلا حيث نذر أن يتصدّق.

وإنما أوجبه، وليس في النحر في غيرها برّاً؛ لأنه نذر أن يتصدّق على مساكين ذلك البلد، فإذا نذر أن يتصدّق على مساكين بلده، فعليه أن يتصدّق عليهم.

وفي ترجمة الهدي المذكورة في تراجم مختصر الحج المتوسط نصوص تعلق بالهدي المنذور.

فمنها قول الشافعي رحمه الله: الهدي من الإبل والبقر والغنم.

وسواء البخت والعرايب من الإبل والبقر والجواميس والضأن والمعز، ومن نذر هدياً فسعى شيئاً لزمه الشيء الذي سعى، صغيراً كان أو كبيراً، ومن لم يسم شيئاً لزمه هدي ليس بجزاء من صيد، فيكون عدله، فلا يجزيه من الإبل ولا البقر ولا المعز، إلا ثني فصاعداً ويجزيه الذكر والأنثى.

ويجزي من الضأن وحده الجذع؛ والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم، لا محل للهدي دونه، إلا أن يسمي الرجل موضعاً من الأرض، فينحر فيه هدياً، أو يحصر رجل بعدو، فينحر حيث أحصر، ولا هدي إلا في الحرم لا في غير ذلك.

وذكر هنا التقليد والإشعار، وقد سبق في باب الهدي آخر الحج، وهو تعلق بالمنذور والتطوّع.

قال: وإذا ساق الهدي، فليس له أن يركبه إلا من ضرورة. وإذا اضطر إليه، ركه ركوباً غير فادح له، وله أن يحمل الرجل المعيا والمضطر على هديه.

وإذا كان الهدي أنثى فتحت؛ فإن تبعها فصليها ساقه، وإن لم يتبعها حمله عليها، وليس له أن يشرب من لبنها إلا بعد رأي فصليها.

وكذلك ليس له أن يسقي أحداً، وله أن يحمل فصليها. وإن حمل عليها من غير ضرورة فأعجبها، غرم قيمة ما نقصها.

وكذلك إن شرب من لبنها ما ينهك فصليها، غرم قيمة اللبن الذي شرب.

وإن قلّعا وأشعرها، ووجّها إلى البيت، أو وجّها بكلام قليل هذه هدي فليس له أن يرجع فيها، ولا يبدلها بخير ولا بشر منها، كانت زاكية أو غير زاكية.

وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يرثوها، وإنما انظر في الهدي إلى يوم يوجب؛ فإن كان واقياً، ثم أصابه بعد ذلك عور أو

عرج، أو ما لا يكون به وافيًا على الابتداء، لم يضروه إذا بلغ المنسك.

وإن كان يوم وجب ليس بوافي، ثم صَحَّ حتى يصير وافيًا قبل أن ينحر لم يميز عنه.

ولم يكن له أن يجسه ولا عليه أن يبدله إلا أن يتطوعَ بإبداله مع نحره، أو يكون أصله واجبًا، فلا يجزي عنه فيه إلا وافي.

قال: والهدي هديان، هدي أصله تطوع، فذكر في عطبه وإطعامه ما سبق في باب الهدى.

قال: وهدى واجبٌ فذلك إذا عطف دون الحرم صنع به صاحبه ما شاء من بيع وهبة وإسالكٍ وعليه بدله بكل حال، ولو تصدَّق به في موضعه على مساكين، كان عليه بدله؛ لأنه قد خرج من أن يكون هديًا حين عطف قبل أن يبلغ محله.

وذكر هنا دم التمتع والقران وغير ذلك مما ذكرناه في باب الهدى.

قال: ولو أُرِجِلين كان عليهما هديان واجبان، فأخطأ كل واحدٍ منهما بهدي صاحبه فذبحه، ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحدٍ منهما هدي نفسه، ورجع كل واحدٍ منهما على صاحبه بقيمة ما بين الهديين حين ومنحورين وأجزأ عنهما وتصدقًا بكل ما ضمن كل واحدٍ منهما لصاحبه، ولو لم يدركاه حتى فات بصدقة ضمن كل واحدٍ منهما لصاحبه قيمة الهدى حيًّا، وكان على كل واحدٍ منهما البدل، ولا أحب أن يبدل واحدٍ منهما إلا بجميع ثمن هديه، وإن لم يجد ثمن هديه هديًا زاد حتى يبدله هديًا، ولو أُرِجِلًا نحر هديًا فمَنَعَ المساكين دفعه إليهم أو نحره بناحية، ولم يحل بين المساكين وبينه حتى ينتن كان عليه أن يبدله.

والنحر يوم النحر وإيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها، فإذا غابت الشمس، فلا يجوز إلا أن من كان عليه هدي واجب نحره وأعطاه مساكين الحرم قضاء.

ويذبح في الليل والنهار، وإنما أكره ذبح الليل لئلا يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون.

فأما إذا أصاب الذبح فوجد مساكين حاضرين فسواء، وفي أي الحرم ذبحه، ثم أبلغه مساكين الحرم أجزاء، وإن كان ذبحه إياه في غير موضع ناس.

وينحر الإبل قيامًا غير معقولة، وإن أحب عقل إحدى قوائمها.

وإن نحرها بركة أو مطلقة أجزاء عنه، وينحر الإبل ويذبح البقر والغنم.

وإن نحر البقر والغنم أو ذبح الإبل كرهت له ذلك وأجزأت عنه.

ومن أطاق الذبح من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح النسكة، وهكذا من حلت ذكاته إلا أني أكره أن يذبح النسكة يهودي أو نصراني؛ فإن فعل، فلا إعادة على صاحبه.

وأحب إلي أن يذبح النسكة صاحبها أو يحضر الذبح، فإنه يرحى عند سفوح الدم المغفرة.

قال الشافعي: وإذا سمى الله عز وجل على النسكة أجزأ عنه، وإن قال: اللهم تقبل عني أو تقبل عن فلان الذي أمره بذبحه، فلا بأس، ثم ذكر الأكل من هدي التطوع، وقد ذكرناه في باب الهدى.

قال: والهدي هديان واجب وتطوع.

فكل ما كان أصله واجبًا على الإنسان ليس له حبسه، فلا يأكل منه شيئًا، وذلك مثل هدي الفساد والطيب وجزاء الصيد والنذور والمتعة، فإن أكل من الهدى الواجب تصدَّق بقيمة ما أكل منه، ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع، وقد تقدم.

قال: وإن لم يقلد هديه، ولم يشعره، قارنًا كان أو غيره، أجزأه أن يشتري هديًا من منى أو من مكة، ثم يذبحه مكانه؛ لأنه ليس على الهدى عمل إنما العمل على الأدميين والنسك لهم، وإنما هذا من أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل: غلامي حر إلا أن يبدو لي في ساعتى هذه أو في يومي هذا أو شاء أو يشاء فلان أن لا يكون حرًا أو امرأته طالق إلا أن أشاء أن لا تكون طالقًا في يومي هذا، أو يشاء فلان فشاء أو شاء الذي استثنى مشيئته، لم يكن العبد حرًا ولا المرأة طالقًا.

قال: وإذا قال الرجل: أنا أهدي هذه الشاة نذرًا أو أمشي نذرًا فعليه أن يهديها، وعليه أن يمشي إلا أن يكون أراد: إني سأحدث نذرًا أو إني سأهديها، فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغير إيجاب.

فإذا نذر الرجل أن يأتي موضعًا من الحرم ماشيًا أو راكبًا، فعليه أن يأتي الحرم حاجًا أو معتمرًا.

ولو نذر أن يأتي عرفة أو مرًا أو موضعًا قريبًا من الحرم ليس بحر، لم يكن عليه شيء؛ لأن هذا نذر في غير طاعة، وإذا نذر الرجل حاجًا، ولم يسم وقتًا فعليه حج، بحرّم به في أشهر الحج متى شاء.

وإذا قال: علي نذر حج إن شاء فلان، فليس عليه شيء، ولو شاء فلان.

إنما النذر ما أريد الله عز وجل به، ليس على معاني العلو

ولا مشيئة غير الناذر.

وإذا نذر الرجل أن يهدي شيئاً من النعم، لم يجزه إلا أن يهديه.

وإذا نذر أن يهدي متاعاً لم يجزه، إلا أن يهديه أو يتصدق به على مساكين الحرم؛ فإن كانت نيته في هذه أن يعقله على البيت أو يجعل في طبيب للبيت، جعله حيث نوى، ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل، مثل الأرضين والدور، باع ذلك فأهدى ثمنه.

ولي الذي نذر الصدقة بذلك وتعليقه على البيت وتطيبه به، أو يوكل به ثقة يلي ذلك به.

وإذا نذر أن يهدي بدنة، لم يجزه منها إلا ثني من الإبل، أو ثنية وسواء في ذلك الذكر والأنثى والخصي، وأكثرها ثمناً أحبها إلي، وإذا لم يجد بدنة أهدى بقرة ثنية فصاعداً.

وإذا لم يجد بقرة، أهدى سبعاً من الغنم ثنية فصاعداً، إن كنّ معزى، أو جذعاً فصاعداً، إن كنّ ضأناً.

وإن كانت نيته على بدنة من الإبل دون البقر، فلا يجزيه أن يهدي مكانها إلا بقيمتها.

وإذا نذر الرجل هدياً لم يسم الهدى، ولم ينو شيئاً، فأحب إلي أن يهدي شاة، وما أهدى من مذ حنطة أو ما قوته أجزاء؛ لأن كل هذا هدي. ألا ترى إلى قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَّتَعَدًّا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا﴾، فقد يقتل الصيد وهو صغير أعرج وأعمى، وإنما يجزيه بمثله.

أولاً ترى أنه يقتل الجرادة والعصفور، وهما من الصيد فيجزي الجرادة بتمرة والعصفور بقيمتها؛ ولعله قبضة، وقد سمي الله عز وجل هذا كله هدياً.

وإذا قال الرجل: شاتي هذه هدي إلى الحرم، أو بقعة من الحرم، أهدى.

وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزته إلا بمكة؛ فإن سمي موضعاً من الأرض ينحرها فيه أجزأته.

وإذا نذر الرجل عدد صوم صامه إن شاء متفرقاً، وإن شاء متتابعاً.

قال: وإذا نذر صيام أشهر، فما صام منها بالأهلي صامه، عدداً ما بين الهلالين، إن كان تسعة وعشرين وثلاثين.

فإن صامه بالعدد، صام عن كل شهر ثلاثين يوماً.

وإذا نذر صيام سنة بعينها، صامها كلها إلا رمضان، فإنه يصوم لرمضان ويوم الفطر ويوم النحر وآيام التشريق ولا قضاء عليه، كما لو قصد بنذر أن يصوم هذه الأيام، لم يكن عليه نذر

ولا قضاء؛ فإن نذر سنة بغير عينها، قضى هذه الأيام كلها حتى يوفي صوم سنة كاملة، وإن حال بينه وبينه مرض أو خطأ عدد أو نسيان أو توان، قضاء إذا زعمت أنه يهمل بالحج فيحصر بعدو، فلا يكون عليه قضاء، كان من نذر حجاً بعينه مثله، وما زعمت أنه إذا أحصر، فإن عليه القضاء أمرته أن يقضيه إن نذره فأحصر. وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بعينها فمرض، قضاها إلا الأيام التي ليس له أن يصومها.

فإن قال قائل: فلم تأمر المحصر إذا أحصر بالهدي ولا تأمر به هذا؟

قلت: أمره به للخروج من الإحرام، وهذا لم يحرم فأمره بالهدي.

قال: وإذا أكل الصائم أو شرب في رمضان أو نذر أو صوم كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسياً، فصومه تام ولا قضاء عليه.

وإذا تسحر بعد الفجر وهو لا يعلم، أو أظفر قبل الليل وهو لا يعلم، فليس بصائم في ذلك اليوم، وعليه بدله.

فإن كان صومه متتابعاً فعليه أن يستأنفه.

وإذا قال: لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان، فقدم ليلاً فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم؛ لأنه قدم في الليل، ولم يقدم في النهار، وأحب إلي لو صامه.

ولو قدم الرجل نهاراً، وقد أظفر الذي نذر الصوم، فعليه أن يقضيه؛ لأنه نذر، والنذر لا يجزيه إلا أن ينوي صيامه قبل الفجر، وهذا احتياط، وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه قضاؤه من قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائماً عن نذره.

وإنما قلنا بالاحتياط أن جائزاً أن يصوم، وليس هو كبيرم الفطر، وإنما كان عليه صومه بعد مقدم فلان.

فقلنا: عليه قضاؤه، وهذا أصح في القياس من الأول.

ولو أصبح فيه صائماً من نذر غير هذا أو قضاء رمضان أحببت أن يعود لصوم نذره وقضائه ويعود لصومه لمقدم فلان.

ولو أن فلاناً قدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشريق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا عليه قضاؤه؛ لأنه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة، فلا يقضي ما لا طاعة فيه.

ولو قال: لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً، فقدم فلان يوم الاثنين، فإن عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه وصوم الاثنين كلما استقبله.

فإن تركه فيما يستقبل قضاءً، إلا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحي أو أيام التشريق، فلا يصوم، ولا يقضيه.

وكذلك إن كان في رمضان لم يقضه وصامه في رمضان.
كما لو أن رجلاً نذر أن يصوم رمضان صام رمضان
بالفريضة، ولم يصمه بالنذر، ولم يقضه.
وكذلك لو نذر أن يصوم يومَ الفطر أو الأضحى أو أيام
التّشريق.

ولو كانت المسألة مجاهلاً، وقدم فلان يوم الاثنين، وقد
وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما، وقضى كل اثنين
منهما، ولا يشبه هذا شهر رمضان؛ لأن هذا شيء أدخله على
نفسه بعدما أوجب عليه صوم يوم الاثنين، وصوم رمضان شيء
أوجبه الله لا شيء أدخله على نفسه.
ولو كانت المسألة مجاهلاً، وكان الناذر امرأة فكالرجل
وتقضي كل ما مرّ عليها من حيضها.

وإذا قالت المرأة: لله علي أن أصوم كلما حضت أو أيام
حيضي، فليس عليها صوم ولا قضاء؛ لأنها لا تكون صائمة
وهي حائض.

وإذا نذر الرجل صلاة أو صوماً، ولم ينو عدداً، فأقل ما
يلزمه من الصلاة ركعتان، ومن الصوم يوم؛ لأن هذا أقل ما
يكون من الصلاة والصوم لا الوتر.

قال الربيع: وفيه قول آخر يميزه ركعة واحدة، وذلك أنه
مروي عن عمر: أنه تفعل بركعة، وأن رسول الله ﷺ أوتر
بركعة بعد عشر ركعات وأن عثمان أوتر بركعة.

قال الربيع: فلما كانت ركعة صلاة ونذر أن يصلي صلاة،
ولم ينو عدداً فصلّى ركعة، كانت ركعة صلاة بما ذكرنا.

قال الشافعي: وإذا قال لله علي عتق رقبة فأي رقبة أعتق
أجزأ.

غير هذين الوجهين، وهذان مفترقان في كتاب البيوع.

٢٠ - كتاب البيوع

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله: قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَيْعًا تَجَارَةً عَنْ تَرَضٍ بَيْنَكُم﴾، وقال الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

قال الشافعي: وذكر الله البيع في غير موضع من كتابه بما يدل على إباحته فاحتمل إحلال الله عز وجل البيع معنيين: أحدهما: أن يكون أحل كل بيع تباعه المتبايعان جائزي الأمر فيما تباعه عن تراضٍ منهما، وهذا أظهر معانيه.

قال: والثاني أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله ﷺ المبيّن عن الله عز وجل معنى ما أراد، فيكون هذا من الجمل التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف هي على لسان نبيه، أو من العام الذي أراد به الخاص فبين رسول الله ﷺ ما أريد بإحلاله منه، وما حرّم، أو يكون داخلًا فيها، أو من العام الذي أباحه إلا ما حرّم على لسان نبيه ﷺ منه، وما في معناه كما كان الوضوء فرضاً على كل متوضّع لا خفي عليه لبسهما على كمال الظهارة، وأي هذه المعاني كان، فقد ألزمه الله تعالى خلقه بما فرض من طاعة رسول الله ﷺ عن بيع تراضى بها المتبايعان استدللنا على أن الله عز وجل أراد بما أحل من البيوع ما لم يدل على تحريمه على لسان نبيه ﷺ دون ما حرّم على لسانه.

قال الشافعي: فأصل البيوع كلّها مباح إذا كانت برضا المتبايعين الجائزي الأمر فيما تباعا إلا ما نهى عنه رسول الله ﷺ منها، وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله ﷺ محرمّ بإذنه داخل في المعنى المنهي عنه، وما فارق ذلك أمناه بما وصفنا من إباحة البيع في كتاب الله تعالى.

قال الشافعي: وجماع ما يجوز من كل بيع أجل وعاجل، وما لزمه اسم بيع بوجه أنه لا يلزم البائع والمشتري حتى يجمعا أن يتبايعا برضا منهما بالتبائع بوي، ولا يعقدها بامر منهى عنه ولا على أمر منهى عنه، وأن يتفرقا بعد تباعهما عن مقامهما الذي تباعا فيه على التراضي بالبيع، فإذا اجتمع هذا لزم كل واحد منهما البيع، ولم يكن له ردّه إلا بخيار أو عيب يجمده أو شرط يشرطه أو خيار رؤية، وقال: لا يجوز خيار الرؤية.

قال الشافعي: أصل البيع بيعان لا ثالث لهما بيع صفقة مضمونة على بائعها، فإذا جاء بها خيار للمشتري فيما إذا كانت على صفته، وبيع عين مضمونة على بائعها بعينها يسلمها البائع للمشتري، فإذا تلفت لم يضمن سوى العين التي باع، ولا يجوز بيع

١ - باب بيع الخيار

١١٧٤ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار. [أخرجه مالك (٦٧١/٢)، البخاري (٢١١١)، مسلم (١٥٣١)، أبو داود (٣٤٥٤)، النسائي (٢٤٨/٧)، ابن ماجه (٢١٨١)]

١١٧٥ - أخبرنا ابن جريج قال أُملى عليّ نافع مؤلى ابن عمر أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ قال: إذا تباع المتبايعان التبع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار.

قال نافع: وكان عبد الله إذا ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع مشى قليلاً، ثم رجع.

١١٧٦ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

١١٧٧ - قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث، عن حكيم بن حزام قال: قال رسول الله ﷺ: التبايع بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا وحبست البركة في بيعهما، وإن كذبا وكتمت محبت البركة من بيعهما. [أخرجه البخاري (٢٠٧٩)، مسلم (١٥٣٢)، أبو داود (٣٤٥٩)، النسائي (٢٤٤/٧)]

[٢٤٥]

١١٧٨ - أخبرنا الثقة يحيى بن حسان، عن حماد بن زيد، عن جميل بن مروة، عن أبي الوضيي قال: كنا في غزاة فباع صاحب لنا فرساً من رجل، فلما أردنا الرجيل خاصمته فيه إلى أبي برزة، فقال له: أبو برزة سمعت رسول الله ﷺ يقول: التبايع بالخيار ما لم يتفرقا. [أخرجه أبو داود (٣٤٥٧)، ابن

ماجه (٢١٨٢)]

قال الشافعي: وفي الحديث ما بين هذا أيضاً لم يحضر الذي حدثني حفظه، وقد سمعته من غيره أنهما باتا ليلة، ثم غدوا عليه، فقال: لا أراكما تفرقتما وجعل له الخيار إذا باتا مكاناً واحداً بعد

البيع.

١١٧٩- وقال: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا وَجِبَ الْبَيْعُ خَيْرَةً بَعْدَ وَجُوبِهِ قَالَ يَقُولُ 'اخْتَرْتُ إِنْ شِئْتَ فَخَذْتُ، وَإِنْ شِئْتَ فَذَنْعٌ' قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ فَخَيْرُهُ بَعْدَ وَجُوبِ الْبَيْعِ فَأَخَذْتُ، ثُمَّ نَدِمْتُ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا مِنْ مَجْلِسِهِمَا ذَلِكَ أَتَقَبَّلُهُ مِنْهُ لَا بُدَّ؟ قَالَ: لَا أَحْسَبُهُ إِذَا خَيْرُهُ بَعْدَ وَجُوبِ الْبَيْعِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٧٦/٤)]

١١٨٠- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ: شَاهِدَانِ ذَوَا عَدَلٍ إِنَّكُمَا اقْتَرَقْتُمَا بَعْدَ رِضَا بَيْعٍ أَوْ خَيْرٍ أَحَدَكُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٤٢٦٩)، البيهقي في "المعرفة" (٢٧٧/٤، ٢٧٦/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وهو قول الأكثر من أهل الحجاز والأكثر من أهل الآثار بالبلدان.

قال: وكل متبايعين في سلفٍ إلى أجلٍ أو دينٍ أو عينٍ أو صرفٍ أو غيره تباعاً وتراضياً، ولم يتفرقا عن مقامهما أو مجلسهما الذي تباعاً فيه فلكل واحد منهما فسخ البيع، وإنما يجب على كل واحد منهما البيع حتى لا يكون له رده إلا بخيارٍ أو شرطٍ خيارٍ أو ما وصفت إذا تباعاً فيه وتراضياً وتفرقا بعد البيع عن مقامهما الذي تباعاً فيه أو كان بيعهما عن خيارٍ، فإن البيع يجب بالتفرق والخيار.

قال: واحتمل قول رسول الله ﷺ: لَا يَبِيعُ الْخَيَارَ معنيين أظهرهما عند أهل العلم باللسان وأولاهما بمعنى السنة والاستدلال بها والقياس أن رسول الله ﷺ إذ جعل الخيار للمتبايعين فالتباعدان اللذان عقدا البيع حتى يتفرقا إلا بيع الخيار، فإن الخيار إذا كان لا ينقطع بعد عقد البيع في السنة حتى يتفرقا وتفرقهما هو أن يتفرقا عن مقامهما الذي تباعاً فيه كان بالتفرق أو بالتخير، وكان موجوداً في اللسان والقياس إذا كان البيع يجب بشيء بعد البيع وهو الفراق أن يجب بالثاني بعد البيع، فيكون إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع كان الخيار تجديده شيء يوجهه كما كان التفرق تجديده شيء يوجهه، ولو لم يكن فيه سنة يئس بمثل ما ذهب إليه كان ما وصفا أولى المعنيين أن يؤخذ به لما وصفت من القياس مع.

١١٨١- أن سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا بَعْدَ

الْبَيْعِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: عَمَرَكَ اللَّهُ مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: امْرُؤٌ مِنْ قُرَيْشٍ. قال: وكان أبي يملف ما الخيار إلا بعد البيع. [أخرجه عبد الرزاق (١٤٢٦١)، البيهقي في "المعرفة" (٢٧٠/٥) - (٢٧١)]

قال: وبهذا نقول: وقد قال بعض أصحابنا: يجب البيع بالتفرق بعد الصفقة ويجب أن يعقد الصفقة على خيار، وذلك أن يقول الرجل لك بسلعتك كذا بيعاً خياراً، فيقول: قد اخترت البيع.

قال الشافعي: وليس نأخذ بهذا وقلنا الأول: لا يجب البيع إلا بتفرقهما أو تخيير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختاره. قال: وإذا تباع المتبايعان السلعة وتقابضا أو لم يتقابضا فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا أو يخير أحدهما صاحبه بعد البيع، فإذا خيره وجب البيع بما يجب به إذا تفرقا، وإن تقابضا وهلكت السلعة في يد المشتري قبل التفرق أو الخيار فهو ضامن لقيمتها بالغاً ما بلغ كان أقل أو أكثر من ثمنها؛ لأن البيع لم يتم فيها.

قال الشافعي: وإن هلك في يد البائع قبل قبض المشتري لها وقبل التفرق أو بعده انفسخ البيع بينهما ولا تكون من ضمان المشتري حتى يقبضها؛ فإن قبضها، ثم ردها على البائع وديعة فهو كغيره ممن أودعه إياها، وإن تفرقا فماتت فهي من ضمان المشتري وعليه ثمنها، وإن كان المشتري أمة فأعتقها المشتري قبل التفرق أو الخيار فاختار البائع نقض البيع كان له ذلك، وكان عتق المشتري باطلاً؛ لأنه أعتق ما لم يتم له ملكه، وإذا أعتقها البائع كان عتقه جائزاً؛ لأنها لم تملك عليه ملكاً يقطع الملك الأول عنها إلا بتفرق بعد البيع أو خيار، وإن كل ما لم يتم فيه ملك المشتري فالبائع أحق به إذا شاء؛ لأن أصل الملك كان له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو عجل المشتري فوطنها قبل التفرق في غفلة من البائع عنه فاختار البائع فسخ البيع كان له فسخه، وكان على المشتري مهر مثلها للبائع، وإن أحبلها فاختار البائع رد البيع كان له رده وكانت الأمة له وله مهر مثلها فاعتقنا ولدها بالشيئة وجعلنا على المشتري قيمة ولده يوم ولده، وإن وطنها البائع فهي أمته والوطء كالاختيار منه لفسخ البيع.

قال الشافعي: وإن مات أحد المتبايعين قبل أن يتفرقا قام ورثته مقامه، وكان لهم الخيار في البيع ما كان له، وإن خرس قبل أن يتفرقا أو غلب على عقله أقام الحاكم مقامه من ينظر له وجعل له الخيار في رد البيع أو أخذه فأيهما فعل، ثم أفاق الآخر فأراد نقض ما فعله ما لم يكن له أن يمضي الحكم عليه به.

قال الشافعي: وإن كان المشتري أمة فولدت أو بهيمة

فتحت قبل التفرق فهما على الخيار؛ فإن اختارا إنفاذ البيع أو تفرقا فالولد للمشتري؛ لأن عقد البيع وقع وهو حل.
وكذلك كل خيار بشرط جائز في أصل العقد.

٢ - باب الخلاف فيما يجب به البيع

قال الشافعي رحمه الله: فخالفا بعض الناس فيما يجب به البيع، فقال: إذا عقد البيع وجب ولا أبالي أن لا يخيّر أحدهما صاحبه قبل بيع ولا بعده، ولا يفرقان بعده.

قال الشافعي: فقبل لبعض من قال هذا القول إلى أي شيء ذهبت في هذا القول؟

قال: أحل الله البيع، وهذا بيع، وإنما أحل الله عز وجل منه للمشتري ما لم يكن يملك ولا أعره البيع إلا بالكلام لا بتفرق الأبدان.

فقلت له: أرايت لو عارضك معارض جاهل بمثل حجتك، فقال مثل ما قلت أحل الله البيع ولا أعره بيعاً حلالاً وآخر حراماً، وكل واحد منهما يلزمه اسم البيع ما الحجة عليه؟

قال: إذ نهى رسول الله ﷺ عن بيع فرس رسول الله ﷺ الميئ عن الله عز وجل معنى ما أراد.

قال الشافعي:

قلت له: ولك بهذا حجة في النهي فما علمنا أن رسول الله ﷺ سن سنة في البيوع أثبت من قوله المتبايعان بالخيار ما لم يفرقا فإن ابن عمر وأبا هريرة وحكيم بن حزام وعبد الله بن عمرو بن العاص يروونه، ولم يعارضهم أحد بحرف يخالفه عن رسول الله ﷺ، وقد نهى عن الدينار بالدينارين، فعارض ذلك أسامة بن زيد بخبر عن النبي ﷺ خلافه، فهنيئاً نحن وأنت عن الدينار بالدينارين وقلنا هذا أقوى في الحديث ومع من خالفنا مثل ما احتججت به أن الله تعالى أحل البيع وحرم الربا، وأن نهيه عن الربا خلاف ما رويته ورووه أيضاً عن سعد بن أبي وقاص وابن عباس وعروة وعامة فقهاء الكثيرين، فإذا كنا نحمي بين الأحاديث فنذهب إلى الأكثر والأرجح، وإن اختلفت فيه عن النبي ﷺ فترى لنا حجة على من خالفنا أفما نرى أن ما روي عن النبي ﷺ مما لم يخالفه أحد برواية عنه أولى أن يثبت؟

قال: بلى، إن كان كما تقول.

قلت: فهو كما أقول، فهل تعلم معارضاً له عن رسول الله ﷺ بخالفه؟

قال: لا، ولكني أقول إنه ثابت عن رسول الله ﷺ كما قلت وبه أقول، ولكن معناه على غير ما قلت.

قلت: فاذا كنت لي المعنى الذي ذهبت إليه فيه.

قال: المتبايعان بالخيار ما لم يفرقا في الكلام قال: فقلت له الذي ذهبت إليه محال لا يجوز في اللسان قال: وما إحالته؟ وكيف لا يحتمله اللسان؟

قلت: إنما يكونان قبل التساوم غير متساومين، ثم يكونان متساومين قبل التبايع، ثم يكونان بعد التساوم متبايعين، ولا يقع عليهما اسم متبايعين حتى يتبايعا ويفترقا في الكلام على التبايع. قال: فقال فادللي على ما وصفت بشيء أعرفه غير ما قلت الآن.

قال الشافعي: فقلت له أرايت لو تساومت أنا وأنت بسلعة رجل امرأته طالق إن كتما تبايعتما فيها؟

قال: فلا تطلق من قبل أنكما غير متبايعين إلا بعقد البيع.

قلت: وعقد البيع التفرق عندك في الكلام عن البيع؟

قال: نعم.

قلت: أرايت لو تقاضيتك حقاً عليك.

فقلت: والله لا أفارقك حتى تعطيني حقي متى أحث.

قال: إن فارقته بيدك قبل أن يعطيك حقك.

قلت: فلو لم تعرف من لسان العرب شيئاً إلا هذا أما ذلك على أن قولك محال، وأن اللسان لا يحتمله بهذا المعنى ولا غيره؟ قال: فاذا ذكر غيره.

فقلت له:

١١٨٢ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن مالك

بن أوس بن الحدثان أنه التمس صرفاً بجائز دينار، قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوشتا حتى اضطرف ونسي وأخذ الذهب فقلبها في يده، ثم قال حتى يأتي خازني أو حتى تأتي خازنتي من الغابة. قال الشافعي: أنا شككت وعمر يسمع، فقال عمر والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء.

[أخرجه مالك (٢٦٣/٢-٢٦٣٧)، البخاري (٢١٧٤)، مسلم (١٥٨٦)، أبو

داود (٣٣٤٨)، الزمعي (١٢٤٣)، النسائي (٢٧٣/٧)، ابن ماجه (٢٢٥٣)]

قلت له: أفبهذا تقول نحن وأنت إذا تفرق المصطرفان عن مقامهما الذي تصارفا فيه انتقض الصرف، وما لم يفرقا لم ينتقض؟ فقال: نعم، قلت له فما بان لك وعرفت من هذا الحديث أن التفرق هو تفرق الأبدان بعد التبايع لا التفرق عن البيع، لأنك لو قلت تفرق المتصارفان عن البيع قبل التقاض لبعض الصرف دخل

عليك أن تقول لا يجل الصِّرف حتى يتراضيا، ويتوازنا ويعرف كل واحد منهما ما يأخذ ويعطي، ثم يوجبا البيع في الصِّرف بعد التقابض أو معه.

قال: لا أقول هذا.

قلت: ولا أرى قولك التفرق تفرق الكلام إلا جهالة أو تجاهلاً باللسان.

قال الشافعي:

قلت له: أرايت رجلاً قال لك أقلدك فاسمعك تقول المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك التفرق بالكلام وأنت تقول إذا تفرق المتصارفان قبل التقابض كان الصِّرف ربا وهما في معنى المتبايعين غيرهما؛ لأن المتصارفين متبايعان، وإذا تفرقا عن الكلام قبل التقابض فسد الصِّرف قال: ليس هذا له.

قلت: فيقول لك كيف صرت إلى نقض قولك؟

قال: إن عمر سمع طلحة ومالكاً قد تصارفاً، فلم ينقض الصِّرف ورأى أن قول النبي ﷺ: هاء وهاء إنما هو لا يتفرقا حتى تقاضا.

قلت: تفرقا عن الكلام.

قال: نعم.

قلت: فقال لك أرايت لو احتمل اللسان ما قلت وما قال: من خالفك أما يكون من قال بقول الرجل الذي سمع الحديث أولى أن يصار إلى قوله؛ لأنه الذي سمع الحديث فله فضل السماع والعلم بما سمع وباللسان؟

قال: بلى.

قلت: فلم لم تعط هذا ابن عمر وهو سمع الحديث من رسول الله ﷺ: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا؛ فكان إذا اشترى شيئا يعجبه أن يجب له فارق صاحبه فمضى قليلاً، ثم رجع ولم لم تعط هذا أبا ברزة وهو سمع من رسول الله ﷺ: البيعان بالخيار وقضى به، وقد تصادقا بأنهما تبايعا، ثم كان معاً لم لم يتفرقا في ليلتهما، ثم غدوا إليه فقاضى أن لكل واحد منهما الخيار في رد بيعه؟

قال الشافعي: فإن قال قائل: تقول إن قولي محال؟

قلت: نعم قال فما أحسبني إلا قد اكتفيت بأقول مما ذكرت وأسألك.

قال: فسل.

قلت: أرايت إذ قال النبي ﷺ: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا يتبع الخيار ليس قد جعل إيهما الخيار إلى وقتين ينقطع الخيار إلى إيهما كان؟

قال لي: قلت: فما الوقتان؟

قال: أن يتفرقا بالكلام.

قلت: فما الوجه الثاني؟

قال: لا أعرف له وجهاً فدعه.

قلت: أرايت إن بعثك يبعاً ودفعته إليك.

فقلت: أنت فيه بالخيار إلى الليل من يومك هذا، وأن تختار إجازة البيع قبل الليل إجازة هذا البيع؟

قال: نعم.

قلت: فمتى ينقطع خيارك ويلزمك البيع، فلا يكون لك رده؟

قال: إن انقضى اليوم، ولم اختر رد البيع انقطع الخيار في البيع، أو اخترت قبل الليل إجازة البيع انقطع الخيار في الرد.

قلت: فكيف لا تعرف أن هذا قطع الخيار في المتبايعين أن يتفرقا بعد البيع أو يغير أحدهما صاحبه؟

قال الشافعي: فقال: دعه.

قلت: نعم بعد العلم مني بأنك إنما عمدت ترك الحديث، وأنه لا يخفى أن قطع الخيار البيع التفرق أو التخيير كما عرفته في جوابك قبله.

فقلت له: أرايت إن زعمت أن الخيار إلى مدّة، وزعمت أنها أن يتفرقا في الكلام، أيقال للمتساومين أنهما بالخيار؟

قال: نعم، السائم في أن يرذ أو يدع، والبائع في أن يوجب، أو يدع.

قلت: ألم يكونا قبل التساوم هكذا؟

قال: بلى.

قلت: فهل أحدث لهما التساوم حكماً غير حكمهما قبله أو يخفى على أحد أنه مالك لاله إن شاء أعطاه، وإن شاء منعه؟

قال: لا.

قلت: فيقال: لإنسان أنت بالخيار في مالك الذي لم توجب فيه شيئا لغيرك فالسائم عندك لم يوجب في ماله شيئا لغيره إنك لتحيل فيما تحب فيه من الكلام، قال فلم لا أقول لك أنت بالخيار في مالك؟

قلت: لما وصفت لك، وإن قلت ذلك إلى مدّة تركت قولك، قال وأين؟

قلت: وأنت تزعم أن من كان له الخيار إلى مدّة، فإذا اختار انقطع خياره كما قلت إذا جعلته بالخيار يوماً، فمضى اليوم انقطع الخيار، قال أجل.

وكذلك إذا أوجب البيع فهو إلى مدّة.

قلت: لم ألزمه قبل إيجاب البيع شيئاً، فيكون فيه مختار، ولو جاز أن يقال أنت بالخيار في مالك ما جاز أن يقال أنت بالخيار إلى مدّة، إنما يقال: أنت بالخيار أبداً.

قال: فإن قلت المدّة أن يخرج من ملكه؟

قلت: وإذا أخرجه من ملكه، فهو لغيره، أفيقال: لأحدٍ أنت بالخيار في مال غيره؟

قال الشافعي: قلت: أرايت لو أن رجلاً جاهلاً عارضك بمثل حبتك، فقال: قد قلت المتساويان ينع عليهما اسم متبايعين، وقد قال رسول الله ﷺ: هماً بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك يحتمل تفرق الأبدان والتفرق بالكلام؛ فإن تفرقا بأبدانهما، فلا خيار لهما، وعلى صاحب المال أن يعطي بيعة ما بذل له منه، وعلى صاحب السلعة أن يسلم سلعته له بما استام عليه، ولا يكون له الرجوع عما بذلها به إذا تفرقا.

قال: ليس ذلك له.

قلت: ولا لك.

قال الشافعي: قال أفلس يبيع أن أملك سلعتك وتملك مالي، ثم يكون لكل واحد من الرذ بغير عيب أو ليس يبيع أن أبتاع منك عبداً، ثم اعتقه قبل أن تفرق، ولا يجوز عتقي وأنا مالك؟

قال الشافعي: قلت ليس يبيع في هذا شيء، إلا دخل عليك أعظم منه، قال: وما ذلك؟

قلت: أرايت إن بعثك عبداً بألف درهم وتقابضنا وتشارطنا أنا جميعاً أو أحداً بالخيار إلى ثلاثين سنة؟ قال: فجائز.

قلت: ومتى شاء واحد منّا نقض البيع نقضه، وربما مرض العبد، ولم يتفع به سيده وانتفع البائع بالمال، وربما المتبايع بالعبد حتى يستغل منه أكثر من ثمنه، ثم يردّه، وإن كان أخذه بدين، ولم يتفع البائع بشيء من مال المتبايع، وقد عظمت منفعة المتبايع بمال البائع؟

قال: نعم هو رضي بهذا.

قلت: وإن اعتقه المشتري في الثلاثين سنة لم يجوز، وإن اعتقه البائع جاز.

قال: نعم.

قلت: فإنما جعلت له الخيار بسنة رسول الله ﷺ ما لم يتفرقا ولعل ذلك يكون في طرفه عين، أو لا يبلغ يوماً كاملاً لحاجة الناس إلى الوضوء أو تفرقهم للصلاة وغير ذلك فقبحته،

وجعلت له الخيار ثلاثين سنة برأي نفسك فلم تقبحه؟

قال: ذلك بشرطهما.

قلت: فمن شرط له رسول الله ﷺ أولى أن يثبت له شرطه من شرط له بائع ومشتري، وقلت له: أرايت لو اشتريت منك كيلاً من طعام موصوف بمائة درهم؟

قال: فجائز.

قلت: وليس لي ولا لك نقض البيع قبل تفرق؟

قال: لا.

قلت: وإن تفرقنا قبل التقابض انتقض البيع؟

قال: نعم.

قلت: أفلس قد وجب لي عليك شيء لم يكن لي ولا لك نقضه، ثم انتقض بغير رضا واحد منّا بنقضه؟

قال: نعم إنما نقضناه استدلالاً بالسنة أن النبي ﷺ: نهى عن الدين بالدين.

قلت: فإن قال لك قائل، أهل الحديث يهتنون هذا الحديث، ولو كان ثابتاً لم يكن هذا ديناً؛ لأنني متى شئت أخذت منك دراهمي التي بعثك بها إذا لم أسم لك أجلاً، والطعام إلى مدته.

قال: لا يجوز ذلك.

قلت: ولم عليك فيه لمن طالبك امران، أحدهما أنك تحيز تبعي المتبايعين العرض بالتقيد، ولا يسميان أجلاً ويفترقان قبل التقابض ولا ترى بأساً ولا ترى هذا ديناً بدين، فإذا كان هذا هكذا عندك احتمل اللفظ أن يسلف في كيل معلوم بشرط سلعة، وإن لم يدفعها، فيكون حالاً غير دين بدين، ولكنه عين بدين، قال: بل هو دين بدين.

قلت: فإن قال لك قائل، فلو كان كما وصفت أنهما إذا تابعا في السلف تفرقا قبل التقابض انتقض البيع بالتفرق، ولزمك أنك قد فسخت العقدة المتقدمة الصحيحة بتفرقهما بأبدانهما.

والتفرق عندك في البيع ليس له معنى إنما المعنى في الكلام، أو لزمك أن تقول في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا: إن تفرقهما بأبدانهما معنى يوجه كما كان لتفرق هذين بأبدانهما معنى يقضه ولا تقول هذا.

قال الشافعي: فقال: فإننا رويناه عن عمر أنه قال: البيع عن صفقة أو خيار.

قلت: أرايت إذا جاء عن رسول الله ﷺ ما وصفت لو كان قال رجل من أصحابه قولاً يخالفه ألا يكون الذي تذهب إليه

قال: نعم.

قلت: وقد زعمت أن قوله أو خيار لا معنى له.

قال: فدع هذا.

قلت: نعم بعد العلم بعلمك إن شاء الله تعالى بأنك زعمت أن ما ذهب إليه محال قال: فما معناه عندك؟

قلت: لو كان قوله هذا موقفاً لما:

١١٨٤- روى أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي عنه، وكان مثل معنى قوله.

فكان مثل البيع في معنى قوله؛ فكان البيع عن صفقة بعدها تفرق أو خيار قال بعض من حضر: ما له معنى يصح غيرها.

قال: أما إنه لا يصح حديثه.

قلت: نعم فلم استعنت به؟

قال: فعارضنا غير هذا بأن قال: فأقول إن ابن مسعود روى أن النبي ﷺ قال: إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع والمبتاع بالخيار.

قال الشافعي: وهذا الحديث منقطع عن ابن مسعود والأحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة، فلو كان هذا بخلافها لم يجوز للعالم بالحديث أن يحتج به على واحد منها؛ لأنه لا يثبت هو بنفسه كيف يزال به ما يثبت بنفسه ويشده أحاديث معه كلها ثابتة؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان هذا الحديث ثابتاً لم يكن يخالف منها شيئاً من قبل أن هذين متبايعان إن تصادقا على التبايع واختلفا في الثمن فكل واحد منهما يختار أن ينفذ البيع إلا أن تكون دعواهما مما يعقد به البيع مختلفة نقض أصله، ولم يجعل الخيار إلا للمبتاع في أن يأخذ أو يدع وحديث البيع بالخيار جعل الخيار لهما معاً من غير اختلاف في ثمن ولا ادعاء من واحد منهما بشيء يفسد أصل البيع، ولا ينقضه إنما أراد تحديده نقض البيع بشيء جعل لهما معاً وإليهما إن شاء فعلاه، وإن شاء تركاه.

قال الشافعي: ولو غلط رجل إلى أن الحديث على المتبايعين اللذين لم يفرقا من مقامهما لم يجوز له الخيار لهما بعد تفرقهما من مقامهما؛ فإن قال فما يعني في البيع اللازم بالصفقة أو التفرق بعد الصفقة؟

قيل: لو وجب بالصفقة استغني عن التفرق، ولكنه لا يلزم إلا بهما ومعنى خياره بعد الصفقة كعنى الصفقة والتفرق وبعد التفرق فيختلفان في الثمن، فيكون للمشتري الخيار كما يكون له الخيار بعد القبض وقبل التفرق وبعد زمان إذا ظهر على عيب،

فيه أنه لو سمع عن رسول الله ﷺ شيئاً لم يخالفه إن شاء الله تعالى، وتقول قد يعزب عن بعضهم بعض السنن؟

قال: بلى.

قلت: أفترى في أحد مع النبي ﷺ حجة؟

فقال: عامة من حضرة: لا.

قلت: ولو أجزت هذا خرجت من عامة سنن النبي ﷺ فدخل عليك ما لا تعذر منه، قال فدعه.

قلت: فليس بثابت عن عمر، وقد رويتم عن عمر مثل قولنا.

١١٨٣- زعم أبو يوسف، عن مطرف، عن الشعبي أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار.

قال الشافعي: وهذا مثل ما روي عن النبي ﷺ قال: فهذا منقطع.

قلت: وحديثك الذي رويت عن عمر غلط، ومجهول، أو منقطع، فهو جامع لجميع ما ترد به الأحاديث، قال لئن أنصفناك ما يثبت مثله.

فقلت: احتجاجك به مع معرفتك بمن حدثه وعمن حدثه ترك النصفة.

قال الشافعي: وقلت له: لو كان كما رويت، كان بمعنى قولنا أشبه، وكان خلاف قولك كله، قال: ومن أين؟

قلت: أرايت إذ زعمت أن عمر قال البيع عن صفقة أو خيار ليس تزعم أن البيع يجب بأحد أمرين، إما بصفقة، وإما بخيار؟

قال: بلى.

قلت: أفيجب البيع بالخيار والبيع بغير خيار؟

قال: نعم.

قلت: ويجب بالخيار.

قال: تريد ماذا؟

قلت: ما يلزمك.

قال: وما يلزمي؟

قلت: تزعم أنه يجب الخيار بلا صفقة؛ لأنه إذا زعم أنه يجب بأحد أمرين علمنا أنهما مختلفان كما تقول في المولى يسيء أو يطلق، وفي العبد يجني يسلم أو يفسد، وكل واحد منهما غير الآخر قال: ما يصنع الخيار شيئاً إلا بصفقة تقدمه أو تكون معه والصفقة مستغنية عن الخيار فهي إن وقعت معها خيار أو بعدها أو ليس معها ولا بعدها وجبت.

٣- باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير

المأكول

١١٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ (الشَّافِعِيُّ): أَخْبَرَنَا مَالِكٌ

بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَخُلُوتِ الْكَاهِنِ.
[أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧)، أبو داود (٣٤٨١)،

الرمذي (١٢٧٦)، النسائي (٣٠٩/٧)، ابن ماجه (٢١٥٩)]

قال: قال مالكٌ فلذلك أكره بيع الكلاب الضَّواري وغير
الضَّواري.

١١٨٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ
كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ. [أخرجه مالك (٦٦٩/٢)، البخاري (٥٤٨٠)،

مسلم (١٥٧٤)، النسائي (١٨٨/٧)]

١١٨٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ
أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي رُهَيْبٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شُؤْءَةِ
مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا، قَالُوا
أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا
الْمَسْجِدِ. [أخرجه مالك (٦٦٩/٢)، البخاري (٢٣٢٣)، مسلم (١٥٧٦)،

النسائي (١٨٨/٧)، ابن ماجه (٣٢٠٦)]

١١٨٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ
بِقِتْلِ الْكِلَابِ. [أخرجه مالك (٦٦٩/٢)، البخاري (٣٣٢٣)،
مسلم (١٥٧٠)، الرمذي (١٤٨٨)، النسائي (١٨٤/٧)، ابن ماجه (٣٢٠٢)]

قال الشَّافِعِيُّ:

وهذا نقول لا يحلُّ للكلب ثمنٌ بحال، وإذا لم يحلُّ ثمنه لم
يحلُّ أن يتخذهُ إلا صاحبٌ صيدٍ أو حرثٍ أو ماشيةٍ وإلا لم يحلُّ له
أن يتخذهُ، ولم يكن له إن قتله أخذَ ثمنٍ إنما يكونُ الثمنُ فيما
قتلَ ممَّا يملكُ إذا كانَ يحلُّ أن يكونَ له في الحياةِ ثمنٌ يشتري به

ولو جاز أن نقولَ إنما يكونُ له الخيارُ إذا اختلفا في الثمنِ لم يجر
أن يكونَ له الخيارُ إذا ظهرَ على عيبٍ، وجزاءٌ أن يطرحَ كلُّ
حديثٍ أشبه حديثًا في حرفٍ واحدٍ لحروفٍ آخرٍ مثله، وإن وجدَ
لهما محملٌ يخرجان فيه فجزاءٌ عليه لبعض المشرقين ما هوَ أولى أن
يحوَّزَ من هذا، فإنهم قالوا نهى رسولُ الله ﷺ عن التمرِ بالتمرِ
إلا مثلًا بمثلٍ وعن المزابنة وهي الجزافُ بالكيلِ من جنسها وعن
الرطبِ بالتمرِ فحرمتنا العرايا بخرصها من التمرِ؛ لأنها داخلية في
هذا المعنى، وزعمنا نحنُ، ومن قال: هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ
الْعَرَايَا حَلَالٌ بِإِحْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَجَدْنَا لِلْحَدِيثَيْنِ مَعْنَى
يُخْرَجَانِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّا هَذَا عَلَيْنَا فِي أَكْثَرِ مَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ مِنَ
الْأَحَادِيثِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وخالفنا بعضُ من وافقنا في الأصلِ أن البيعَ
يجبُ بالتفرُّقِ والخيار، فقال الخيارُ إذا وقعَ معَ البيعِ جازٌ فليسَ
عليه أن يغيَّرَ بعدَ البيعِ والحجةُ عليه ما وصفتُ من أن النبي ﷺ
خَيَّرَ بعدَ البيعِ، ومن القياسِ إذا كانتَ بيعًا، فلا يتمُّ البيعُ إلا
بتفرُّقِ المتبايعين وتفرُّقهما شيءٌ غيرُ عقدِ البيعِ يشبههُ، والله أعلمُ
أن لا يكونَ يجبُ بالخيارِ إلا بعدَ البيعِ كما كانَ التفرُّقُ بعدَ البيعِ.
وكذلك الخيارُ بعده.

قال الشَّافِعِيُّ: وحديثُ مالك بنِ أوسٍ بنِ الحُدثانِ
النَّصْرِيُّ عن النَّبِيِّ ﷺ يدلُّ على أن التفرُّقَ بَيْنَ المتبايعين تفرُّقُ
الأبدانِ ويدلُّ على غيره وهوَ موضوعٌ في موضعه قال وحديثُ
النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي مَعْنَى
حديثِ أن النبي ﷺ قال: المتبايعان بالخيارِ؛ لأنِّي لو كنتُ إذا
بعثُ رجلاً سلعةً تسوى مائة ألفٍ لزمَ المشتريَ البيعُ حتَّى لا
يستطيعَ أن ينقصه ما ضرني أن يبيعه رجلاً سلعةً خيراً منها
بعشرة، ولكن في نهيه أن يبيعَ الرجلُ على بيعِ أخيه دلالةٌ على أن
يبيعَ على بيعِ أخيه قبلَ أن يفرقَا؛ لأنهما لا يكونان متبايعين إلا
بعدَ البيعِ، ولا يضرُّ بيعُ الرجلِ على بيعِ أخيه إلا قبلَ التفرُّقِ
حتَّى يكونَ للمشتري الخيارُ في ردِّ البيعِ وأخذهُ فيها لئلا يفسدَ
على البائعِ، ولعلهُ يفسدُ على البائعِ، ثمَّ يختارُ أن يفسخَ البيعَ
عليهما معاً، ولو لم يكن هذا لم يكن للحديثِ معنى أبداً؛ لأنَّ
البيعَ إذا وجبَ على المشتري قبلَ التفرُّقِ أو بعده، فلا يضرُّ البائعُ
من باعَ على يبيعه، ولو جازَ أن يجعلَ هذا الحديثُ على غيرِ هذا
جازَ أن لا يصيرَ النَّاسُ إلى حديثٍ إلا أحاطهم غيرهم إلى حديثٍ
غيره.

وبيعاً. قال: ولا يحلُّ اقتناؤه إلا لصاحبِ صيدٍ أو زرعٍ أو ماشيةٍ أو ما كانَ في معناه لما جاءَ فيه عن رسولِ الله ﷺ وأمرُ رسولِ الله ﷺ بقتلِ الكلابِ يدلُّ على أنها لو صلحت أن يكونَ لها أثمانٌ بحالٍ لما جازَ قتلها ولكانَ لما لكها بيعها فيأخذُ أثمانها لتصيرَ إلى من يحلُّ له قنيتهما.

٤- بابُ الخلافِ في ثمنِ الكلبِ

قال الشافعي: فخالفتنا بعضُ الناسِ فأجازَ ثمنَ الكلبِ وشراءه وجعلَ على من قتله ثمنه.

قلت له: أفيجوزُ أن يكونَ رسولُ الله ﷺ يحرمُ ثمنَ الكلبِ وتجعلُ له ثمناً حياً أو ميتاً؟ أو يجوزُ أن يأمُرَ رسولُ الله ﷺ بقتلِ الكلابِ ولها أثمانٌ يغرمها قاتلها أيامَ رسولِ الله ﷺ بقتل ما يغرمه قاتله، وكلُّ ما غرمه قاتله أثمٌ من قتله؛ لأنَّه استهلاكٌ ما يكونُ مالاً لمسلمٍ ورسولُ الله ﷺ لا يأمرُ بمأثمٍ وقال قاتل: فإنَّنا إنما أخذنا أنَّ الكلبَ يجوزُ ثمنه خبراً وقياساً.

قلت له: فاذكر الخبر.

١١٨٩- قال: أخبرني بعضُ أصحابنا عن محمد بنِ إسحاق عن عمران بنِ أبي أنسٍ أنَّ عثمانَ أغرمَ رجلاً ثمنَ كلبٍ قتله عشرينَ بعيراً، قال: وإذا جعلَ فيه مقتولاً قيمةً، كانَ حياله ثمنٌ لا يختلفُ ذلك. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٧/٦)]

قال: فقلتُ له أرايتَ لو ثبتَ هذا عن عثمانَ كنتُ لم تصنع شيئاً في احتجاجك على شيءٍ ثبتَ عن رسولِ الله ﷺ والثابتُ عن عثمانَ خلافه.

قال: فاذكره قلت:

١١٩٠- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَخْطُبُ وَهُوَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٧/٦)]

قال الشافعي: فكيفَ يأمرُ بقتل ما يغرمُ من قتله قيمة؟ قال: فأخذناه قياساً على أنَّ رسولَ الله ﷺ لم ينه صاحبَ الزرعِ ولا الماشيةِ عن اتِّخاذِهِ، وذكرَ له صيدَ الكلابِ، فقال فيه، ولم ينه عنه، فلمَّا رخصَ في أن يكونَ الكلبُ مملوكاً كالخمارِ حلَّ ثمنه ولما حلَّ ثمنه كانت قيمته على من قتله.

قال: فقلتُ له: فإذا أباحَ رسولُ الله ﷺ اتِّخاذَهُ لصاحبِ الزرعِ والماشيةِ، ولم ينه عن صاحبِ الصيدِ وحرَمَ ثمنه فأبيها أولى بنا وبك وبكلِّ مسلمٍ أن يتَّبعه في القولينِ فتحرمَ ما حرمَ ثمنه

قال: ولا يحلُّ السلمُ فيها؛ لأنَّه يبيعُ، وما أخذَ في شيءٍ يملكُ فيه بحالٍ معجلاً أو مؤخراً أو بقيمته في حياةٍ أو موتٍ فهو ثمنٌ من الأثمانِ، ولا يحلُّ للكلبِ ثمنٌ لما وصفنا من نهْيِ النبي ﷺ عن ثمنه، ولو حلَّ ثمنه حلَّ حلوانِ الكاهنِ ومهرُ البغي.

قال: وقد قال النبي ﷺ: مَنْ اقْتَنَى كَلْباً إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ مَاشِيَةً نَقَصَ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطَانِ وَقَالَ: لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتاً فِيهِ كَلَبٌ وَلَا صُورَةٌ.

قال: وقد نصبَ الله عزَّ وجلَّ الخنزيرَ فسماه رجساً وحرماً، فلا يحلُّ أن يخرجَ له ثمنٌ معجلاً ولا مؤخراً ولا قيمةً بحالٍ، ولو قتله إنسانٌ لم يكن فيه قيمة، وما لا يحلُّ ثمنه ممَّا يملكُ لا تحلُّ قيمته؛ لأنَّ القيمةَ ثمنٌ من الأثمانِ.

قال: وما كانَ فيه منفعةٌ في حياته يبيعُ من الناسِ غيرَ الكلبِ والخنزيرِ، وإن لم يحلَّ أكله، فلا بأسٌ بابتياعه، وما كانَ لا بأسٌ بابتياعه لم يكن بالسِّلَفِ فيه بأسٌ إذا كانَ لا ينقطعُ من أيدي الناسِ، ومن ملكه فقتله غيره فعليه قيمته في الوقتِ الذي قتله فيه، وما كانَ منه معلماً فقتله معلماً فقيمته معلماً كما تكونُ قيمةُ العبدِ معلماً، وذلكَ مثلُ النهْدِ يعلمُ الصيدُ والبازي والشاهين والصقَرُ وغيرها من الجوارحِ الملعمةِ ومثلُ الهرِّ والخمارِ الإنسيِّ والبغلِ وغيرها ممَّا فيه منفعةٌ حياً، وإن لم يؤكل لحمه.

قال: فأما الضئيمُ والثعلبُ فيؤكلان ويباعان وهما مخالفان لما وصفتَ يجوزُ فيهما السِّلَفُ إن كانَ انقطاعهما في الحينِ الذي يسلفُ فيهما مأموناً الأمانَ الظاهرَ عندَ الناسِ، ومن قتلها وهما لأحدٍ غرمَ ثمنهما كما يغرمُ ثمنَ الظبيِّ وغيره من الوحشِ المملوكِ غيرهما.

قال الشافعي: وكلُّ ما لا منفعةٌ فيه من وحشٍ مثلُ الحداةِ والرخمةِ والبغائَةِ، وما لا يصيدُ من الطيرِ الذي لا يؤكلُ لحمه ومثلُ اللِّحْكةِ والقطا والخنافسِ، وما أشبه هذا فأرى، والله تعالى أعلم، أن لا يجوزَ شراؤه ولا بيعه بدينٍ ولا غيره، ولا يكونُ على أحدٍ لو حبسه رجلٌ عنده فقتله رجلٌ له قيمة.

وكذلكَ الفأرُ والجردانُ والوزغان؛ لأنَّه لا معنى للمنفعةِ فيه حياً ولا مذبحاً ولا ميتاً، فإذا اشترى هذا أشبه أن يكونَ أكلُ المالِ بالباطلِ، وقد نهى الله عزَّ وجلَّ عن أكلِ المالِ بالباطلِ؛ لأنَّه

وتقتل الكلاب على من لم يبيع له اتخذها كما أمر بقتلها وتبيح
اتخاذها لمن أباحه له، ولم ينه عنه أو تزعم أن الأحاديث فيها
تضاد؟

قال: فما تقول أنت؟

قلت: أقول الحق إن شاء الله تعالى إثبات الأحاديث على
ما جاءت كما جاءت إذا احتلمت أن تثبت كلها، ولو جاز ما
قلت من طرح بعضها لبعض جاز عليك ما أجزت لنفسك قال:
فيقول قائل لا نعرف الأحاديث.

قلت: إذا كان يائم بها من اتخذها لا أحل لأحد اتخاذها
وأقتلها حيث وجدتها، ثم لا يكون أولى بالصواب منه قال
أفيجوز عندك أن يتخذها متخذ ولا ثمن لها؟

قلت: بل لا يجوز فيها غيره لو كان أصل اتخاذها حلالاً
حلّت لكل أحد كما يحل لكل أحد اتخاذ الحمر والبغال، ولكن
أصل اتخاذها محرّم إلا بموضع كالضرورة لإصلاح المعاش؛ لأنني
لم أجد الحلال يحظر على أحد وأجد من المحرم ما يباح لبعض
دون بعض.

قال: ومثل ماذا؟

قلت: الميتة والدّم مباحان لذي الضرورة، فإذا فارق
الضرورة عاد أن يكونا محرّمين عليه بأصل تحرّمهما والطهارة
بالتراب مباحة في السفر لمن لم يجد ماء، فإذا وجده حرّم عليه
الطهارة بالتراب؛ لأن أصل الطهارة إنما هي بالماء ومحرّمة بما
خالفه إلا في الضرورة بالإعواز والسفر أو المرض، ولذلك إذا
فارق رجل اقتناء الكلب للصيد أو الزرع أو المشاة حرّم عليه
اتخاذها قال فلم لا يحلّ ثمنها في الحين الذي يحلّ اتخاذها؟

قلت: لما وصفت لك من أنها مرجوعة على الأصل، فلا
ثمن لحرم في الأصل، وإن تقلب حالاته بضرورة أو متعة، فإن
إحلاله خاص لمن أبيع له قال فأوجدني مثل ما وصفت.

قلت: رأيت دابة الرجل ماتت فاضطر إليها بشرّ يحلّ لهم
أكلها؟

قال: نعم.

قلت: أفيجزّ له يبيعها منهم أو لبعضهم إن سبق بعضهم
إليها؟

قال: إن قلت ليس ذلك له.

قلت: فقد حرّمت على مالك الدابة يبيعها، وإن قلت: نعم.
قلت: فقد أحللت بيع المحرم.

قلت: نعم قال: فأقول لا يحلّ يبيعها.

قلت: ولو أحرّقها رجل في الحين الذي أبيع لهؤلاء أكلها

فيه لم يغرم ثمنها قال: لا.

قلت: فلو لم يدلك على النهي عن ثمن الكلب إلا ما
وصفت لك اتبني أن يدلك قال أفتوجدني غير هذا أقوله؟

قلت: نعم زعمت أنه لو كان لك حمر حرّم عليك
اتخاذها، وحلّ لك أن تفسدها بملح وماء وغير ذلك ممّا يصيرها
خلأ، وزعمت أن رجلاً لو أهرقها، وقد أفسدها قبل أن تصير
خلأ لم يكن عليه في ثمنها شيء؛ لأنها لم تحلّ بعد عن المحرم
فتصير عيناً غيره، وزعمت أن ماشيتك لو موتت حلّ لك سلخها
وحبس جلدتها، وإذا دبغتها حلّ ثمنها، ولو حرّقها رجل قبل أن
تدبغها لم يكن عليه فيها قيمة؟

قال: إني لا أقول هذا، ولكنني أقول إذا صارت خلأ،
وصارت مدبوغة كان لها ثمن، وعلى من حرّقها قيمته.

قلت: لأنها تصير عندك عيناً حلالاً لكل أحد؟

قال: نعم.

قلت: أقتصر الكلاب حلالاً لكل أحد؟

قال: لا، إلا بالضرورة أو طلب المصلحة، والكلاب بالميتة
أشبه والميتة لنا فيها الزم.

قلت: وهذا يلزمك في الحين الذي يحلّ لك فيه حبس
الحمر والجلود، فأنّ لا تجعل في ذلك الحين لها ثمناً قال أجل.

قال الشافعي: ثم حكى أن قاتلاً قال: لا ثمن لكلب
الصيد ولا الزرع؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب جملة، ثم
قال: وإن قتل إنسان لآخر كلباً غرم ثمنه؛ لأنه أفسد عليه ماله.

قال الشافعي: وما لم يكن له ثمن حيّاً بأن أصل ثمنه محرّم
كان ثمنه إذا قتل أولى أن ييطان أو مثل ثمنه حيّاً، وكلّ ما وصفت
حجّة على من حكيت قوله وحجّة على من قال هذا القول وعليه
زيادة حجّة من قوله من أنه إذا لم يحلّ ثمنها في الحال التي أباح
النبي ﷺ اتخاذها كان إذا قتلت أخرى أن لا يكون بها حلالاً
قال: فقال قائل: فإذا أخصى رجل كلب رجل أو جدعه؟

قلت: إذا لم يكن له ثمن، ولم يكن على من قتله قيمة كان
فيما أصيب ممّا دون القتل أولى، ولم يكن عليه فيه غرم وينهى عنه
ويؤدّب إذا عاد.

٥ - باب الربا: باب الطعام بالطعام

١١٩١ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي

قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن مالك بن
أوس بن الحذّان النضري أنه التمس صرّفاً بجائنة

قال الشافعي رحمه الله: فَالتَّحْرِيمُ مَعَهُمَا مِنَ الطَّعَامِ مَنْ مَكِيلٌ كُلُّهُ مَأْكُولٌ.

قال: فوجدنا المأكول إذا كان مكيلاً فالمأكول إذا كان موزوناً في معناه؛ لأنهما مأكولان معاً.

وكذلك إذا كان مشروباً مكيلاً أو موزوناً؛ لأن الوزن أن يباع معلوماً عند البائع والمشتري كما كان الكيل معلوماً عندهما بل الوزن أقرب من الإحاطة لبعده تفاوته من الكيل، فلما اجتمعا في أن يكونا مأكولين ومشروبين وبيعاً معلوماً بمكيال أو ميزان كان معناه معنى واحداً فحكمنا لهما حكماً واحداً، وذلك مثل حكم الذهب والفضة؛ لأن مخرج التحريم والتحليل في الذهب والفضة البر والشعير والتمر والنوى فيه؛ لأنه لا إصلاح له إلا به والملح واحد لا يختلف ولا يخالف في شيء من أحكام ما نصت السنة من المأكول غيره، وكل ما كان قياساً عليها مما هو في معناه وحكمه حكمها لم يخالف بين أحكامها، وكل ما كان قياساً عليها مما هو في معناه حكمنا له حكمها من المأكول والمشروب والمكيل والموزون.

وكذلك في معناه عندنا، والله أعلم، كل مكيل ومشروب، بيع عدداً؛ لأننا وجدنا كثيراً منها يوزن ببلدة، ولا يوزن بأخرى، ووجدنا عامة الرطب بمكة إنما يباع في سلال جزافاً، ووجدنا عامة اللحم إنما يباع جزافاً، ووجدنا أهل البدو إذا تبايعوا لحماً أو لبناً لم يتبايعوه إلا جزافاً.

وكذلك يتبايعون السمّن والعسل والزبد وغيره، وقد يوزن عند غيرهم، ولا يمتنع من الوزن والمكيل في بيع من باعه جزافاً، وما يبيع جزافاً أو عدداً فهو في معنى الكيل والوزن من المأكول والمشروب عندنا، والله أعلم.

وكل ما يبقى منه ويذخر، وما لا يبقى، ولا يذخر سواء لا يختلف، فلو نظرنا في الذي يبقى منه ويذخر، ففرقنا بينه وبين ما لا يبقى، ولا يذخر وجدنا التمر كله يابساً يبقى غايةً، ووجدنا الطعام كله لا يبقى ذلك البقاء، ووجدنا اللحم لا يبقى ذلك البقاء، ووجدنا اللبن لا يبقى، ولا يذخر.

فإن قال: قد يوقط قيل.

وكذلك عامة الفاكهة الموزونة قد تبيس وقشر الأترج بما لصق فيه بيبس، وليس فيما يبقى، ولا يبقى معنى يفرق بينه إذا كان مأكولاً ومشروباً فكله صنف واحد، والله أعلم، وما كان غير مأكول ولا مشروب لفكه ولا تلذذ مثل الأسبيوش والفاء والبزور كلها، فهي، وإن أكلت غير معنى القوت، فقد تعدد مأكولة ومشروبة وقياسها على المأكول القوت أولى من قياسها على ما فارقها مما يستمتع به لغير الأكل، ثم الأدوية كلها إهليلجها

دينار قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فقرأوا ضناً حتى اضطرف مني وأخذ الذهب يقبلها في يدي، ثم قال حتى تأتي خازنتي أو خازني، قال الشافعي: أنا شككت بعدما قرأته عليه وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال عمر لا والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا، إلا هاء وهاء. [قدم]

١١٩٢- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن مالك بن أنس بن الحذثان، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء.

١١٩٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن مسلم بن يسار وزجل آخر، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: لا يبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عيناً بعين يداً بيد، ولكن يبيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالتمر والملح بالتمر يداً بيد كيف شئتم، قال ونقص أحدهما التمر أو الملح. [أخرجه مسلم (١٥٨٧)، أبو داود (٣٣٥٠)، الترمذي (١٢٤٠)، الساجي (٢٧٤/٧)، ابن ماجه (٢٢٥٤)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نأخذ، وهو موافق للأحاديث في الصرف وبهذا تركنا قول من روى أن لا ربا إلا في نسيئة وقلنا الربا من وجهين في النسيئة والتقيد، وذلك أن الربا منه يكون في التقيد بالزيادة في الكيل والوزن، ويكون في الدين بزيادة الأجل، وقد يكون مع الأجل زيادة في النقد.

قال: وبهذا نأخذ والذي حرم رسول الله ﷺ الفضل في بعضه على بعضه يداً بيد، الذهب والورق والحنطة والشعير والتمر والملح.

قال: والذهب والورق مباينان لكل شيء؛ لأنهما اثنان كل شيء، ولا يقاس عليهما شيء من الطعام ولا من غيره.

وإيليلجها وسقمونيا وغاريقونها يدخلُ في هذا المعنى، والله أعلم.

قال: ووجدنا كل ما يستمتع به ليكون مأكولاً أو مشروباً يجمعه أن المتاع به ليؤكل أو يشرب، ووجدنا يجمعه أن الأكل والشرب للمنفعة، ووجدنا الأدوية تؤكل وتشرب للمنفعة بل منافعها كثيرة أكثر من منافع الطعام؛ فكانت أن تقاس بالمأكول والمشروب أولى من أن يقاس بها المتاع لغير الأكل من الحيوان والنبات والخشب وغير ذلك فجعلنا للأشياء أصلياً أصل مأكول فيه الربا وأصل متاع لغير المأكول لا ربا في الزيادة في بعضه على بعض فالأصل في المأكول والمشروب إذا كان بعضه ببعض كالأصل في الدنانير بالدنانير والدرهم بالدرهم، وإذا كان منه صنف بصنف غيره فهو كاللنانير بالدرهم والدرهم باللنانير لا يختلف إلا بعلّة وتلك العلة لا تكون في الدنانير والدرهم محال، وذلك أن يكون الشيء منه رطب يابس منه، وهذا لا يدخل الذهب ولا الورق أبداً.

قال: فإن قال قائل: كيف فرقت بين الذهب والورق وبين
الماكول في هذه الحال؟

قلت: الحجّة فيه ما لا حجّة معه من سنّة رسول الله ﷺ،
وأنّه لا يجوز أن تقبس شيئاً بشيء مخالف له، فإذا كانت الرطوبة
موجودة في غير الذهب والفضة، فلا يجوز أن يقاس شيء بشيء
في الموضع الذي يخالفه.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَوْجَدْنَا السُّنَّةَ فِيهِ قِيلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١١٩٤- أَخْبَرَنَا الرَّيْشِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ
أَنْ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ، عَنْ
الْبَيْضَاءِ بِالسَّلْتِ، فَقَالَ لَهُ: سَعْدُ أَتَيْتُهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ الْبَيْضَاءُ
فَتَّهَى، عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يُسْأَلُ عَنْ شِرَاءِ الثَّعْبِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْتَقُمُ
الرُّطْبُ إِذَا بَيْسَ؟ فَقَالُوا نَعَمْ فَتَّهَى عَنْ ذَلِكَ. [أَخْرَجَهُ
مَالِكٌ (٢/٦٢٤)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٥٩)، الزُّعْمِيُّ (١٢٢٥)، النَّسَائِيُّ (٧/٢٦٩)،

ابن ماجه (٢٢٦٤)]

قال: ففي هذا الحديث رأيي سعيد نفسه أنه كره البيضاء بالسكّ؛ فإن كان كرهها بسنة فذلك موافق لحديث رسول الله ﷺ وبه نأخذ، ولعله إن شاء الله كرهها لذلك؛ فإن كان كرهها متفاضلة، فإن رسول الله ﷺ قد أجاز البر بالشعير متفاضلاً، وليس في قول أحد حجة مع النبي ﷺ وهو القياس على سنة

النَّبِيُّ ﷺ أَيْضاً.

قال: وهكذا كلُّ ما اختلفت أسماؤه وأصنافه من الطعام، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعضٍ بدأً بيده ولا خير فيه نسيته كاللبنانين بالدرهم لا يختلف هو، وهي.

وكذلك زبيب تمر وحطّة شعير وشعير بسلت وفرة
وما اختلف أصنافه من المأكول أو المشروب، هكذا كلّهُ، وفي
حديثه عن رسول الله ﷺ دلائل منها أنه سأل أهل العلم
ببالرطب عن نقصانه فينبغي للإمام إذا حضره أهل العلم بما يردُّ
عليه أن يسألهم عنه وبهذا صرنا إلى قيم الأموال بقول أهل العلم
والقبول من أهلها، ومنها أنه ﷺ نظر في معتقب الرطب، فلمّا
كان يقصُّ لم يميز بيعه بالتمر؛ لأن التمر من الرطب إذا كان
معتقباً نقصانه غير محدود، وقد حرم أن يكون التمر بالتمر إلا مثلاً بمثل
وكانت فيها زيادة يبان النظر في المعتقب من الرطب فدلت على
أنه لا يجوز رطب يابس من جنسه لاختلاف الكيلين.

وكذلك دلت على أنه لا يجوز رطب برطب؛ لأنه نظر في
 البوع في المتعقب خوفاً من أن يزيد بعضها على بعض فهما
 رطبان معناه معنى واحد، فإذا نظر في المتعقب، فلم يجوز رطب
 برطب؛ لأن الصفة وقعت، ولا يعرف كيف يكونان في المتعقب،
 وكان يعبأ مجهولاً الكيل بالكيل، ولا يجوز الكيل ولا الوزن
 بالكيل والوزن من جنسه إلا مثلاً بمثل.

٦- بابُ جماعِ تفريعِ الكيلِ والوزنِ بعضُهُ بعضٍ

قال الشافعي: معرفة الأعيان أن ينظر إلى الاسم الأعم الجامع الذي يفرد به من جملة ما خرج به فخرجها فذلك جنس، فاصل كل ما أنبت الأرض أنه نبات، ثم يفرق به أسماء فيقال: هذا حب، ثم يفرق بالحب أسماء والأسماء التي تفرق بالحب من جماع التمييز فيقال تمر وزبيب ويقال حنطة وذرة وشعير وسلت فهذا الجماع الذي هو جماع التمييز وهو من الجنس الذي تحرم الزيادة في بعضه على بعض إذا كان من صنف واحد وهو في الثوب والورق هكذا وهما مخلوقان من الأرض أو فيها، ثم هما تير، ثم يفرق بهما أسماء ذهب، وورق والتبر وسواهما من النحاس والحديد وغيرهما.

قال الشافعي رحمه الله: والحكم فيما كان يابساً من صنف واحد من أصناف الطعام حكم واحد لا اختلاف فيه كحكم الذهب بالذهب والورق بالورق؛ لأن رسول الله ﷺ ذكر تحريم الذهب والورق والخنطة والشعير والتمر والملح ذكراً واحداً وحكم فيها حكماً واحداً، فلا يجوز أن يفرق بين أحكامها بحال، وقد جمعها رسول الله ﷺ.

٧- بابُ تفرِيعِ الصَّنْفِ مِنَ المأكولِ

والمشروبِ بمثلِه

والمشروبِ فالقولُ فيه كما وصفت في الحنطة والتَّمْر لا يَخْتَلِفُ في حرفٍ منه، وذلك يخالِفُ الشَّعِيرَ بالشَّعِيرِ والذَّرَّةَ بِالذَّرَّةِ والسَّلْتِ بالسَّلْتِ والدَّخْنَ بالدَّخَنِ والأرزُ بالأرزِ، وكلُّ ما أَكَلَ النَّاسُ مما يَنْتَوْنَ أو لم يَنْتَوِ مثلُ القَتِّ وغيره من حَبِّ الحنظلِ وسَكَّرِ العُشْرِ وغيره مما أَكَلَ النَّاسُ، ولم يَنْتَوِ، وهكذا كُلُّ مأكولٍ يَسَّ من أسبيوشٍ بأسبيوشٍ وثَقَاءُ بَقَاءٍ وصَعَتَرٍ بصَعَتَرٍ فما يَبِيعُ منه وزناً بشيءٍ من صنفه لم يصرف إلى كيلٍ، وما يَبِيعُ منه كيلاً لم يصرف إلى وزنٍ لما وصفتُ من اختلافه في يسسه وخفته وجفافه قال وهكذا، وكلُّ مأكولٍ ومشروبٍ أخرجه الله من شجرٍ أو أرضٍ؛ فكانَ بحاله الَّتِي أخرجه الله تعالى بها إلى غيرها فأما ما لو تركوه لم يزل رطباً بحاله أبداً، ففي هذا الصَّنْفِ منه علةٌ ساذكرها إن شاء الله تعالى فأما ما أحدث فيه الآدميون تحفيفاً من التَّمْرِ فهو شيءٌ استعجلوا به صلاحه، وإن لم يتقلوه وتركوه جفَّ، وما أشبه هذا.

١٠- بابُ ما يجامعُ التَّمْرَ، وما يخالفه

قال الشافعي رحمه الله: والزيتونُ مخلوقٌ ثمرةٌ لو تركها الآدميونَ صحيحةً لم يخرج منها زيتٌ ولما عَصروها خرجت زيتاً، فإنما اشتق لها اسمُ الزَّيْتِ بأن شجرتها زيتونٌ فاسمُ ثمرةِ شجرتها الَّتِي منها الزَّيْتُ زيتونٌ فكلُّ ما خرجَ من زيتِ الزيتونِ فهو صنفٌ واحدٌ يجوزُ فيه ما يجوزُ في الحنطة بالحنطة والتَّمْرِ بالتَّمْرِ ويردُّ منه ما يردُّ من الحنطة والتَّمْرِ لا يَخْتَلِفُ، وقد يصغرُ من الفجلِ دهنٌ يسمى زيتُ الفجلِ قال: وليسَ مما يكونُ ببلادنا فيعرفُ له اسمٌ بآلهِ ولست أعرفه يسمى زيتاً إلا على معنى أنه دهنٌ لا اسمٌ له مستعملٌ في بعض ما يستعملُ فيه الزَّيْتُ وهو مَبَايِنٌ للزَّيْتِ في طعمه وريحه وشجرته وهو زَرْعٌ والزَّيْتُونُ أصلُ قال: ويَحْتَمِلُ معنيين فالَّذِي هو اليَقْبُ به عندي، والله تعالى أعلم، أن لا يحكم بأن يكونَ زيتاً، ولكن يحكمُ بأن يكونَ دهنًا من الأدهانِ فيجوزُ أن يباعَ الواحدُ منه بالاثنتين من زيتِ الزيتونِ، وذلك أنه إذا قال رجلٌ أكلت زيتاً أو اشتريت زيتاً عرفَ أنه يرادُّ به زيتُ الزيتونِ؛ لأنَّ الاسمَ له دونَ زيتِ الفجلِ، وقد يحتملُ أن يقالَ هو صنفٌ من الزَّيْتِ، فلا يباعُ بالزَّيْتِ إلا مثلاً بمثلٍ والسَّلْبُ دهنُ الجلجلانِ وهو صنفٌ غيرُ زيتِ الفجلِ وغيرِ زيتِ الزيتونِ، فلا بأسَ بالواحدِ منه بالاثنتين من كلِّ واحدٍ منهما.

وكذلك دهنُ البزْرِ والحبوبِ كلها، كلُّ دهنٍ منه خالفَ دهنَ غيره دهنُ الصَّنوبرِ ودهنُ الحَبِّ الأخضرِ ودهنُ الخردلِ ودهنُ السَّمْسِمِ ودهنُ نوى المشمشِ ودهنُ اللُّوزِ ودهنُ الجوزِ فكلُّ دهنٍ من هذه الأدهانِ خرجَ من حَبَّةٍ أو ثمرةٍ، فاختلفَ ما يخرجُ من تلكِ الثمرةِ أو تلكِ الحَبَّةِ أو تلكِ العجمةِ فهو صنفٌ واحدٌ، فلا يجوزُ إلا مثلاً بمثلٍ يداً بيدٍ، وكلُّ صنفٍ منه خرجَ من

قال الرَّبِيعُ: قال الشافعي: الحنطة جنسٌ، وإن تفاضلت وتباينت في الأسماء كما يتباين الذهبُ، ويتفاضلُ في الأسماء، فلا يجوزُ ذهبٌ بذهبٍ إلا مثلاً بمثلٍ وزناً بوزنٍ يداً بيدٍ قال وأصلُ الحنطة الكيلُ، وكلُّ ما كانَ أصله كيلاً لم يجز أن يباعَ بمثله وزناً بوزنٍ ولا وزناً بكيلٍ قال: ولا بأسَ بالحنطة مثلاً بمثلٍ ويبدأ بيدٍ، ولا يفرقان حتى يتقابضا، وإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيعُ بينهما كما يكونُ ذلك في الذهبِ بالذهبِ لا يَخْتَلِفُ قال: ولا بأسَ بحنطةٍ جيِّدةٍ يسوى مدّها ديناراً بحنطةٍ رديئةٍ لا يسوى مدّها سدسَ دينارٍ ولا حنطةٍ حديثةٍ بحنطةٍ قديمةٍ ولا حنطةٍ بيضاءٍ صافيةٍ بحنطةٍ سوداءٍ قبيحةٍ مثلاً بمثلٍ كيلاً بكيلٍ يداً بيدٍ، ولا يفرقان حتى يتقابضا إذا كانت حنطةٌ أحدهما صنفًا واحدًا وحنطةٌ بائعه صنفًا واحدًا، وكلُّ ما لم يجز إلا مثلاً بمثلٍ يداً بيدٍ، فلا خيرَ في أن يباعَ منه شيءٌ ومعه شيءٌ غيره بشيءٍ آخرَ لا خيرَ في مدِّ تمرٍ عجميةٍ ودرهمٍ بمدِّي تمرٍ عجميةٍ ولا مدِّ حنطةٍ سوداءٍ ودرهمٍ بمدِّي حنطةٍ محمولَةٍ حتى يكونَ الطعامُ بالطعامِ لا شيءٌ معَ واحدٍ منهما غيرهما أو يشتري شيئاً من غيرِ صنفه ليسَ معه من صنفه شيءٌ.

٨- بابُ في التَّمْرِ بالتَّمْرِ

قال الشافعي: والتَّمْرُ صنفٌ، ولا بأسَ أن يبتاعَ صاعُ تمرٍ بصاعِ تمرٍ يداً بيدٍ، ولا يفرقان حتى يتقابضا، ولا بأسَ إذا كانَ صاعُ أحدهما صنفًا واحدًا وصاعُ الآخرِ صنفًا واحدًا أن يأخذه، وإن كانَ برديٍّ وعجميةٍ بعجميةٍ أو برديٍّ وصيحانيٍّ بصيحانيٍّ ولا خيرَ في أن يكونَ صاعُ أحدهما من تمرينِ مختلفين وصاعُ الآخرِ من تمرٍ واحدٍ ولا خيرَ في أن يتبايعا التَّمْرَ بالتَّمْرِ موزوناً في جلالٍ كانَ أو قَرَبَ أو غير ذلك، ولو طرحت عنه الجلالُ والقَرَبُ لم يجز أن يباعَ وزناً، وذلك أن وزنَ التَّمْرِ يتباينُ، فيكونُ صاعٌ وزنه أرطالٌ وصاعٌ آخرُ وزنه أكثرُ منها، فلو كيلاً كانَ، صاعٌ بأكثرَ من صاعٍ كيلاً، وهكذا كلُّ كيلٍ لا يجوزُ أن يباعَ بمثله وزناً، وكلُّ وزنٍ، فلا يجوزُ أن يباعَ بمثله كيلاً، وإذا اختلف الصنفان، فلا بأسَ أن يبتاعَ كيلاً، وإن كانَ أصله الوزنُ وجزافاً؛ لأنَّ إتماً نأمرُ ببيعه على الأصلِ كراهيةَ التفاضلِ، فإذا كانَ ما يجوزُ فيه التفاضلُ، فلا نبالي كيفَ تبايعاه إن تقابضا قبل أن يفرقا.

٩- بابُ ما في معنى التَّمْرِ

قال الشافعي: وهكذا كلُّ صنفٍ يابسٍ من المأكولِ

ولا یجوزُ منه صنفٌ بمثله إلا بدأ یبیدُ وزناً یوزنُ إن کانَ یوزنُ
وکیلاً إن کانَ أصله الکيلُ بکيلٍ، ولا یجوزُ منه مطبوخٌ بنبیءٍ بحالٍ؛
لأنه إذا کانَ إنما یذخرُ مطبوخاً فأعطیت منه نبیاً بمطبوخٍ فالنبیءُ
إذا طبخَ یقتصرُ فیدخلُ فیهِ القَصانُ فی النبیءِ، فلا یحلُّ إلا مثلاً
بمثلٍ، ولا یباعُ منه واحدٌ بآخرٍ مطبوخينِ معاً؛ لأنَّ النارَ تبلغُ من
بعضه أكثرُ ممَّا تبلغُ من بعضٍ، وليسَ للمطبوخِ غایةٌ یتهی إليها
كما یكونُ للتمرِّ في البیسِ غایةٌ یتهی إليها، وقد یطبخُ فیذهبُ منه
جزءٌ من مائةٍ جزءٍ ویطبخُ فیذهبُ منه عشرةُ أجزاءٍ من أحدٍ عشرٍ
جزءاً، فلا یجوزُ أن یباعَ منه مطبوخٌ بمطبوخٍ لما وصفت ولا
مطبوخٌ بنبیءٍ، ولا یجوزُ إلا نبیءٌ بنبیءٍ.

فإن کانَ منه شیءٌ لا یعصرُ إلا مشوباً بغيره لم یجزَ أن یباعَ
بصنفه مثلاً بمثلٍ؛ لأنَّه لا یدری ما حصّةُ المشروبِ من حصّةِ
الشیءِ المبیعِ بعینه الَّذي لا یحلُّ الفضلُ فی بعضه على بعضٍ.

١١- بابُ المأكول من صنفین شیبَ أحدهما

بالآخر

أخبرنا الرّبيعُ: قال: قال الشافعی: وفي السنّةِ خبرٌ نصّاً
ودلالةً بالقیاسِ علیها أنّه إذا اختلفَ الصنفانِ، فلا بأسُ بالفضلِ
في بعضه على بعضٍ یدأ یدأ ولا خیرَ فیهِ نسیئةً، وذلكَ في حدیثِ
عبادةِ بن الصّامِتِ یبّینُ، وما سواه قیاسٌ علیهِ فی مثلِ معناه، ولا
بأسٌ بمذْ حنطةٍ بمذی شعیرٍ ومذْ حنطةٍ بمذی أرزٍ ومذْ حنطةٍ بمذی
خرقٍ ومذْ حنطةٍ بمذی غرٍّ ومذْ تمرٍّ بمذی زبيبٍ ومذْ زبيبٍ بمذی
ملحٍ ومذْ ملحٍ بمذی حنطةٍ والملحُ كلّهُ صنفٌ ملحُ جبلٍ وبحرٍ، وما
وقعَ علیهِ اسمُ ملحٍ، وهكذا القولُ فیما اختلفتِ أجناسُهُ، فلا
بأسٌ بالفضلِ في بعضه على بعضٍ یدأ یدأ ولا خیرَ فیهِ نسیئةً مثلُ
الذهبِ بالفضّةِ سواءَ لا یختلفانِ فعلى هذا البابُ كلّهُ وقیاسُهُ،
وكلُّ ما سکتَ عنه ممَّا یؤکلُ أو یشرَبُ بحالٍ أبداً یباعُ بعضه
ببعضٍ صنفٌ منه بصنفٍ فهو كالذهبِ بالذهبِ أو صنفٌ بصنفٍ
یخالفه فهو كالذهبِ بالورقِ لا یختلفانِ في حرفٍ، ولا یكونُ
الرّجلُ لازماً للحدیثِ حتّی یقولَ هذا؛ لأنَّ خُرَجَ الكلامِ فیما
حلَّ بیعه وحرّمَ من رسولِ الله ﷺ واحدٌ، وإذا تفرّقَ المتبايعانِ
الطعامُ بالطعامِ قبلَ أن یقابضَا انتقضَ البیعُ بینهما قال والعسلُ
كلُّهُ صنفٌ واحدٌ، فلا بأسٌ بواحدٍ منه بواحدٍ یدأ یدأ ولا خیرَ فیهِ
مفاضلاً یدأ یدأ ولا مستویاً ولا مفاضلاً نسیئةً، ولا یباعُ عسلُ
بعسلٍ إلا مصفیّین من الشّمعِ، وذلكَ أنَّ الشّمعَ غیرُ العسلِ، فلو
بیعا وزناً، وفي أحدهما الشّمعُ كانَ العسلُ باقلاً منه.

وكذلكَ لو باعه وزناً، وفي كلّ واحدٍ منهما شمعٌ لم یخرجا
من أن یكونَ ما فیهما من العسلِ من وزنِ الشّمعِ مجهولاً، فلا

حبّةٌ أو ثمرةٌ أو عجمیةٌ، فلا بأسٌ به في غیرِ صنفه الواحدِ منه
بالاثنینِ ما لم یکن نسیئةً لا بأسٌ بدهنٍ خردلٍ بدهنٍ فجیلٍ ودهنٍ
خردلٍ بدهنٍ لوزٍ ودهنٍ لوزٍ بدهنٍ جوزٍ، ارددَ أصوله كلّهُ إلى ما
خرَجَ منه، فإذا كانَ ما خرَجَ منه واحداً فهو صنفٌ كالحنطةِ
صنفٌ.

وإذا خرَجَ من أصلینِ مفرّقینِ فهما صنفانِ مفرّقانِ
كالحنطةِ والتمرِّ فعلى هذا جمیعُ الأدهانِ المأكولةِ والمشروبةِ للغذاءِ
والتّدوُّ لا یختلفُ الحكمُ فیها کهو فی التمرِّ والحنطةِ سواءً؛ فإنَّ
کانَ من هذه الأدهانِ شیءٌ لا یؤکلُ، ولا یشرَبُ بحالٍ أبداً لدواءٍ
ولا لغيره فهو خارجٌ من الرّبا، فلا بأسٌ أن یباعَ واحدٌ منه بعشرةٍ
منه یدأ یدأ ونسیئةً، وواحدٌ منه بواحدٍ من غیره وبائثنینِ یدأ یدأ
ونسیئةً إنما الرّبا فیما أکلَ أو شرَبَ بحالٍ، وفي الذّهبِ والورقِ.

فإن قال قائلٌ: قد یجمعه اسمُ الذّهبِ قیل.

وكذلكَ یجمعُ الحنطةُ والذّرةُ والأرزُ اسمُ الحبِّ، فلمّا تباینَ
حلُّ الفضلِ في بعضه على بعضٍ یدأ یدأ، وليسَ للأدهانِ أصلُ
اسمٍ موضوعٍ عندَ العربِ إنما سمّیتِ بمعاني أنها تنسبُ إلى ما
تكونُ منه فأما أصولها من السّمسمِ والحبِّ الأخضرِ وغيره
فموضوعٌ له أسماءٌ كاسماءِ الحنطةِ لا بمعانٍ.

فإن قیلَ فالحبُّ الأخضرُ بمعنى فاسمه عندَ من يعرفه البطمُ
والعسلُ الَّذي لا يعرفُ بالاسمِ الموضوعِ والذي إذا لقيت رجلاً.

فقلتُ له: عسلٌ علمٌ أنَّ عسلَ النحلِ صنفٌ، وقد سمّیتِ
أشياءٌ من الحلاوةِ تسمّى بها عسلاً، وقالت العربُ للحدیثِ الخلوِ
حدیثٌ معسولٌ، وقالت للمرأةُ الحلوةِ الوجهَ معسولةَ الوجهِ،
وقالت فیما التذّت هذا عسلٌ، وهذا معسولٌ، وقال رسولُ الله
ﷺ: لا یحلُّ لكُ حتّی تذوقی عُسیلَتَهُ یعنی یجامعها؛ لأنَّ الجماعَ
هو المستحلی من المرأةِ، فقالوا لكلُّ ما استحلوه عسلٌ ومعسولٌ
على معنى أنّه یستحلی استحلاءَ العسلِ قال فعسلُ النحلِ المنفردِ
بالاسمِ دونَ ما سواه من الخلوِ، فإنّما سمّیتِ على ما وصفت من
الشّبهِ والعسلُ فطره الخالقي لا صنعةٌ للأدَمیّینِ فیهِ، وما سواه من
الخلوِ، فإنّما یستخرجُ من قصبٍ أو ثمرةٍ أو حبّةٍ كما تستخرجُ
الأدهانُ، فلا بأسٌ بالعسلِ بعصیرِ قصبِ السّکرِ؛ لأنَّه لا یسمّى
عسلاً إلا على ما وصفت، فإنّما یقالُ عصیرُ قصبٍ، ولا بأسٌ
العسلِ بعصیرِ العنبِ ولا برَبِّ العنبِ، ولا بأسٌ بعصیرِ العنبِ
بعصیرِ قصبِ السّکرِ؛ لأنّهما محدثانِ، ومن شجرتینِ مختلفتینِ.

وكذلكَ ربُّ التمرِّ ربُّ العنبِ متفاضلاً، وهكذا كلّ ما
استخرجُ من شیءٍ؛ فكانَ حلواً فأصله على ما وصفت علیهِ
أصولُ الأدهانِ مثلُ عصیرِ الرّمانِ بعصیرِ السّفرجِ وعصیرِ
التّفاحِ بعصیرِ اللّوزِ، وما أشبهَ هذا، فعلى هذا البابُ كلّهُ وقیاسُهُ،

يجوز مجهول بمجهول، وقد يدخلهما أنهما غسل متفاضلاً. وكذلك لو بيعا كيلاً بكيل ولا خير في مدّ حنطة فيها فصل أو فيها حجارة أو فيها زوان مدّ حنطة لا شيء فيها من ذلك أو فيها تبن؛ لأنها الحنطة بالحنطة متفاضلة ومجهولة كما وصفت في العسل بالعسل، وهكذا كل صنّف من هذه خلطه غيره مما يقدر على تمييزه منه لم يجوز بعضه ببعض إلا خالصاً مما يخلطه إلا أن يكون ما يخلط الكيل لا يزيد في كيله مثل قليل التراب، وما دق من تبنه؛ فكان مثل التراب فذلك لا يزيد في كيله فاما الوزن، فلا خير في شيء من هذا فيه؛ لأن كل هذا يزيد في الوزن، وهكذا كل ما شابه غيره فيبيع واحد منه بواحد من جنسه وزناً بوزن، فلا خير فيه.

وإن بيع كيلاً بكيل؛ فكان ما شابه ينقص من كيل الجنس، فلا خير فيه مثل ما وصفت من الحنطة معها شيء بمحطة وهي مثل لبن خلطه ماء بلبن خلطه ماء أو لم يخلطه، وذلك أنه لا يعرف قدر ما دخله أو دخلها ما معاً من الماء، فيكون اللبن باللبن متفاضلاً.

١٢- باب الرطب بالتمر

قال الشافعي: الرطب يعود تمرأً ولا أصل للتمر إلا الرطب، فلما نهى رسول الله ﷺ عن الرطب بالتمر، وكان في الخبر عنه أن نهيه عنه أنه نظر في المعتقب، وكان موجوداً في سسته تحريم التمر بالتمر وغيره من المأكول إلا مثلاً يمثل قلنا به على ما قاله وفسر لنا معناه، قلنا لا يجوز رطب برطب؛ لأنه إذا نظر فيه في المعتقب، فلا يخرج من الرطب بالرطب أبداً من أن يباع مجهول الكيل إذا عاد تمرأً ولا خير في تمر بتمر مجهول الكيل معاً ولا أحدهما مجهول؛ لأن نقصانها أبداً يختلف، فيكون أحد التمرين بالآخر وأحدهما أكثر كيلاً من الآخر، وقد نهى رسول الله ﷺ عن هذا.

قال: فإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يباع رطب منه كيلاً برطب لما وصفت قياساً على الرطب بالتمر والتمر بالتمر واللحم كله صنف واحد وحشيته وطائره وإنسيه لا يحل الفضل في بعضه على بعض، ولا يحل حتى يكون مثلاً يمثل وزناً بوزن ويكون يابساً ويختلف، فيكون لحم الوحش بلحم الطير واحد باثنين وأكثر ولا خير في تمر نخلة برطب نخلة بخرص ولا بتجر ولا غيره فالقسم والمبادلة، وكل ما أخذ له عوض مثل البيع، فلا يجوز أن يقاسم رجل رجلاً رطباً في نخله ولا في الأرض، ولا يبادل به؛ لأن كلهما في معنى البيع ههنا إلا العرايا المخصوصة، وهكذا كل صنف من الطعام الذي يكون رطباً، ثم ييس، فلا يجوز فيه إلا ما

جاز في الرطب بالتمر والرطب نفسه ببعض لا يختلف ذلك، وهكذا ما كان رطباً فرسك وتفاع وتين وعنب وإخاص وكثري وفاكهة لا يباع شيء منها بشيء رطباً ولا رطب منها يابس ولا جزاف منها يكيل، ولا يقسم رطب منها على الأرض بكيل ولا وزن ولا في شجرها؛ لأن حكمها كما وصفت في الرطب بالتمر والرطب بالرطب، وهكذا كل ما كور لو ترك رطباً ييس فينقص، وهكذا كل رطب لا يعود تمرأً بحال، وكل رطب من المأكول لا ينفع يابساً بحال مثل الخريز والقش والخيار والفقوس والجزر والأترج لا يباع منه شيء بشيء من صنفه وزناً بوزن ولا كيلاً بكيل لعنى ما في الرطوبة من تغييره اختلف الصنفان منه، فلا بأس بيطبخ بقتاة متفاضلاً جزافاً، ووزناً وكيفما شاء إذا أجزت التفاضل في الوزن أجزت أن يباع جزافاً؛ لأنه لا معنى الجزاف يجرمه إلا التفاضل والتفاضل فيهما مباح، وهكذا جزر بأترج ورطب بعنب في شجره وموضوعاً جزافاً ومكيلاً كما قلنا فيما اختلف أصنافه من الحنطة والذرة والزبيب والتمر سواء في ذلك المعنى لا بخالفه، وفي كل ما خرج من الأرض من مأكول، ومن مشروب والرطب من المأكول والمشروب وجهان: أحدهما يكون رطباً، ثم يترك بلا عمل من عمل الآدميين يغيره عن بنية خلقته مثل ما يطبخ فتتقصه النار ويعمل عليه غيره فيذهب رطوبته ويغيره مثل الرطب يعود تمرأً واللحم يقدد بلا طبخ يغيره ولا عمل شيء حل عليه غيره فكل ما كان من الرطب في هذا المعنى لم يجوز أن يباع منه رطب يابس من صنفه وزناً بوزن ولا كيلاً بكيل ولا رطب برطب وزناً بوزن ولا كيلاً بكيل كما وصفت في الرطب بالتمر ومثله كل فاكهة يأكلها الآدميون، فلا يجوز رطب يابس من صنفها ولا رطب برطب من صنفها لما وصفت من الاستدلال بالسنة.

١٣- باب ما جاء في بيع اللحم

قال الشافعي رحمه الله: وهكذا اللحم لا يجوز منه بيع لحم ضائن بلحم ضائن رطباً برطب أحدهما يابس والآخر رطب ولا كلاهما رطب؛ لأنه لا يكون اللحم ينقص نقصاناً واحداً لاختلاف خلقته ومراعيه التي يقتضي منها لحمه، فيكون منها الرخص الذي ينقص إذا ييس نقصاناً كثيراً والغليظ الذي يقل نقصه، ثم يختلف غلظهما باختلاف خلقته ورخصهما باختلاف خلقته، فلا يجوز لحم أبداً إلا يابساً قد بلغ إناه ييسه وزناً بوزن من صنف واحد كالتمر كيلاً بكيل من صنف واحد ويداً بيد، ولا يفترقان حتى يتقابضا.

فإن قال قائل: فهل يختلف الوزن والكيل فيما بيع يابساً؟ قيل: يجتمعان ويختلفان.

فإن قيل: قد عرفنا حيث يجتمعان فأين يختلفان؟

قيل: التمر إذا وقع عليه اسم اليبس، ولم يبلغ إناء يبيسه فبيع كيلاً بكيل لم ينقص في الكيل شيئاً.

وإذا ترك زماناً نقص في الوزن؛ لأن الجفوف كلما زاد فيه كان أنقص لوزنه حتى يتناهي قال: وما بيع وزناً، وإنما قلت في اللحم لا يباع حتى يتناهي جفوفه؛ لأنه قد يدخله اللحم باللحم متفاضل الوزن أو مجهولاً، وإن كان يلاذ ندية؛ فكان إذا ييس، ثم أصابه الندى رطب حتى يتقل لم يبع وزناً بوزن رطباً من ندى حتى يعود إلى الجفوف وحاله إذا حدث الندى فزاد في وزنه كحاله الأولى، ولا يجوز أن يباع حتى يتناهي جفوفه كما لم يجر في الابتداء والقول في اللحمان المختلف وأحد من قولين أحدهما أن لحم الغنم صنف ولحم الإبل صنف ولحم البقر صنف ولحم الظباء صنف ولحم كل ما تفرقت به أسماء دون الأسماء الجامعة صنف فيقال كله حيوان وكله دواب وكله من بهيمة الأنعام فهذا جماع أسمائه كله، ثم تفرق أسمائه فيقال لحم غنم ولحم إبل ولحم بقر ويقال لحم ظباء ولحم أرانب ولحم يرايح ولحم ضباغ ولحم ثعالب، ثم يقال في الطير هكذا لحم كراكي ولحم حباريات ولحم حجل ولحم يعاقيب، وكما يقال طعام، ثم يقال حنطة وذرة وشعير وأرز، وهذا قول يصح وينقاس فمن قال هذا قال الغنم صنف ضائها ومعزها وصغار ذلك وكباره وإنائه وفحوله وحكمها أنها تكون مثل البر المتفاضل صنفًا والتمر المتباين المتفاضل صنفًا، فلا يباع منه يابس منهى اليبس يابس مثله إلا وزناً بوزن يداً بيد، وإذا جاز الفضل في بعضه على بعض يداً بيد وزناً بوزن لم يكن للوزن معنى إلا أن يعرف المتبايعان ما اشتريا وباعا، ولا بأس به جزافاً وكيف شاء ما لم يدخله نسيئة كما قلنا في التمر بالزبيب والحنطة بالذرة، ولا يختلف ذلك، ثم هكذا القول في لحم الأنيس والوحش كله، فلا خير في لحم طير بلحم طير إلا أن ييس منهى اليبس وزناً بوزن يداً بيد كما قلنا في لحم الغنم، ولا بأس بلحم ظبي بلحم أرنب رطباً برطباً وياساً بياساً مثلاً بمثل وباكثر وزناً بجزاف وجزافاً بجزاف لاختلاف الصنفين.

وهكذا الحيتان كله لا يجوز فيه أن أقول هو صنف؛ لأنه ساكن الماء، ولو زعمته زعمت أن ساكن الأرض كله صنف وحشيه ونسيه أو كان أقل ما يلزمي أن أقول ذلك في وحشيه؛ لأنه يلزمه اسم الصيد، فإذا اختلفت الحيوان فكل ما تملكه ويصير لك، فلا بأس برطل من أحدهما بأرطال من الآخر يداً بيد ولا خير فيه نسيئة، ولا بأس فيه يداً بيد وجزافاً بجزاف وجزافاً بوزن ولا خير في رطل لحم حوت تملكه رطباً برطل لحم تملكه رطباً ولا أحدهما رطباً والآخر يابس ولا خير فيه حتى يملح ويصفى ويتهي نقصانه وجفوف ما كثر لحمه منه أن يملح ويسيل ماؤه

فذلك انتهاء جفوفه، فإذا انتهى بيع رطلاً برطل وزناً بوزن يداً بيد من صنف، فإذا اختلف، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يداً بيد، ولا خير فيه نسيئة، وما رقب لحمه من الحيتان إذا وضع جف جفوفاً شديداً، فلا خير في ذلك حتى يبلغ إبانته من الجفوف وبيع الصنف منه مثله وزناً بوزن يداً بيد، وإذا اختلف فالقول فيه كما وصفت قبله يباع رطباً جزافاً برطباً جزافاً وياساً جزافاً ومتفاضل في الوزن فعلى هذا، هذا الباب كله وقياسه لا يختلف والقول الثاني في هذا الوجه أن يقال اللحم كله صنف كما أن التمر كله صنف، ومن قال: هذا لزمه عندي أن يقول في الحيتان؛ لأن اسم اللحم جامع لهذا القول، ومن ذهب هذا المذهب لزمه إذا أخذه بجماع اللحم أن يقول هذا كجماع الثمر يجعل الزبيب والتمر وغيره من الثمار صفاء، وهذا مما لا يجوز لأحد أن يقوله عندي، والله تعالى أعلم، فإن ذهب إلى أن حالفاً لو حلف أن لا يأكل لحماً حنث بالحم الإبل حنثه بلحم الغنم فكذلك لو حلف أن لا يأكل ثمرأ حنث بالزبيب حنثه بالتمر وحنثه بالفسك، وليس الأيمان من هذا بسبيل الأيمان على الأسماء والبيوع على الأصناف والأسماء الخاصة دون الأسماء الجامعة، والله تعالى أعلم.

١٤- باب ما يكون رطباً أبداً

قال الشافعي رحمه الله: الصنف من المأكول والمشروب الذي يكون رطباً أبداً إذا ترك لم ييس مثل الزيت والسمن والشحج والأدهان واللبن والخل وغيره مما لا يتهي ييس في مدة جاءت عليه أبداً إلا أن يرد فيجمد بعضه، ثم يعود ذاتياً كما كان أو بأن يتقلب بأن يعقد على نار أو يجعل عليه يابس فيصير هذا يابساً بغيره وعقد نار فهذا الصنف خارج من معنى ما يكون رطباً بمعنيين أحدهما: أن رطوبة ما ييس من التمر رطوبة في شيء خلق مستجسداً إنما هو رطوبة طراءة كطراءة اغتذائه في شجره وأرضه، فإذا زایل موضع الاغتذاء من منبته عاد إلى اليبس، وما وصفت رطوبة مخرجة من إناث الحيوان أو ثمر شجر أو زرع قد زایل الشجر والزرع الذي هو لا ينقص بمزايلة الأصل الذي هو فيه نفسه، ولا يحيف به بل يكون ما هو فيه رطباً من طباع رطوبته والثاني أنه لا يعود يابساً كما يعود غيره إذا ترك مدة إلا بما وصفت من أن يصرف بإدخال غيره عليه يخلطه وإدخال عقد النار على ما يعقد منه، فلما خالفه بأن لم تكن فيه الرطوبة التي رطوبته تقضي إلى جفوفه إذا ترك بلا عمل آدميين لم يجر أن نقسه عليه وجعلنا حكم رطوبته حكم جفوفه؛ لأننا كذلك نجد في كل أحواله لا منتقلاً إلا بنقل غيره، فقلنا لا بأس بلبن حليب بلبن حامض وكيفما كان بلبن كيفما كان حلياً أو رائباً أو حامضاً

ولا حامضٌ بحليبٍ ولا حليبٌ برائبٍ ما لم يخلطه ماءٌ، فإذا خلطه ماءً، فلا خيرٌ فيه إذا خلط الماء أحدَ اللبنين أو كليهما؛ لأنَّ الماء غشٌّ لا يتميَّزُ، فلو أجزناه أجزنا الغرَّةَ، ولو تراضيا به لم يميز من قبل أنه ماءٌ ولينٌ مختلطان لا تعرفُ حصَّةَ الماء من اللبن فنكون أجزنا اللبن باللبن مجهولاً أو متفاضلاً أو جامعاً لهما، وما كان يجرمُ الفضلُ في بعضه على بعض لم يميز أن يتناع إلا معلوماً كله كيلاً بكيل أو وزناً بوزن فجما عٌ علم يسعُ اللبن باللبن أنه يجوزُ كيفما كان اللبن باللبن لم يخلط واحداً منهما ماءً ويردَّان خلطهما ماءً أو واحداً منهما، ولا يجوزُ إذا كان اللبن صنفًا واحداً إلا يدا بيد مثلاً بمثل كيلاً بكيل والصنفُ الواحدُ لبنُ الغنمِ ماعزه وضائه والصنفُ الذي يخالفه البقرُ درباتيه وعريته وجواميسه والصنفُ الواحدُ الذي يخالفهما معاً لبنُ الإبل أو أراكها وغواديهما ومهرتها ومجنَّتها وعرابها وأراءه، والله تعالى أعلم، جائزٌ أن يساعَ لبنُ الغنمِ بلبنِ البقرِ ولبنُ البقرِ بلبنِ الإبل؛ لأنها تختلفُ متفاضلاً ومستويًا وجزافاً وكيف ما شاء المتبايعان يداً بيد لا خيرَ في واحدٍ منهما بالأخرِ نسيئةً ولا خيرَ في لبنٍ مغلي بلبنٍ على وجهه، لأنَّ الإغلاء ينقصُ اللبنُ ولا خيرَ في لبنٍ غنمٍ باقِطٍ غنمٍ من قبل أنْ الأقطُ لبنٌ معقودٌ، فإذا بعثَ اللبنُ بالأقطِ أجزتِ اللبنُ باللبنِ مجهولاً ومتفاضلاً أو جمعتهما معاً، فإذا اختلفَ اللبنُ والأقطُ، فلا بأسَ بلبنِ إبلٍ باقِطٍ غنمٍ ولبنِ بقرٍ باقِطٍ غنمٍ لما وصفت من اختلافٍ اللبنين يداً بيد ولا خيرَ فيه نسيئةً قال: ولا أحبُّ أن يشتريَ زبداً من غنمٍ بلبنٍ غنمٍ؛ لأنَّ الزبدَ شيءٌ من اللبنِ وهما مأكولان في حالهما التي يتبايعان فيها ولا خيرَ في سمنٍ غنمٍ يزيدُ غنمٍ بحال؛ لأنَّ السمنَ من الزبدِ بيعٌ متفاضلاً أو مجهولاً وهما مكيلان أو موزونان في الحال التي يتبايعان، ومن صنفٍ واحدٍ، وإذا اختلفَ الزبدُ والسمنُ، فكانَ زبدٌ غنمٍ يزيدُ بقرٍ أو سمنٌ غنمٍ يزيدُ بقرٍ، فلا بأسَ لاختلافهما بأن يباعا كيف شاء المتبايعان إذا تقابضا قبل أن يفرقا.

قال: ولا بأسَ بلبنٍ يشاؤُ يداً بيدٍ ونسيئةً إذا كان أحدهما نقداً والدينُ منهما موصوفاً قال: وإن كانت الشاة لبوناً، وكان اللبنُ لبنَ غنمٍ، وفي الشاة حينَ تباعا لبنٌ ظاهرٌ يقدرُ على حلبه في ساعته تلك، فلا خيرَ في الشراء من قبل أنْ في الشاة لبناً لا أدري كم حصته من اللبن الذي اشتريت به نقداً، وإن كان اللبنُ نسيئةً فهو أفسدُ للبيع.

فإن قال قائلٌ: وكيف جعلتِ اللبنَ وهو مغيبٌ حصَّةً من الثمنِ؟

قيل: فإن رسولَ الله ﷺ جعلَ للبنِ المصراةِ حصَّةً من الثمنِ، وإنما اللبنُ في الصُّروع كاللوز والجوز الرائع في قشره فيستخرجه صاحبه إذا شاء، وليس كمولودٍ لا يقدرُ آدميٌ على

إخراجه ولا ثمرةً لا يقدرُ آدميٌ على إخراجها.

فإن قال قائلٌ: كيف أجزتِ لبنَ الشاة بالشاة، وقد يكون منها اللبنُ؟

قال: فيقال: إن الشاة نفسها لا ربا فيها؛ لأنها من الحيوان، وليس بمأكولٍ في حاله التي يباعُ فيها إنما تؤكلُ بعد الذبح والسلخ والطبخ والتجفيف، فلا تنسبُ الغنمُ إلى أن تكونَ مأكولةً إنما تنسبُ إلى أنها حيوانٌ.

قال: والأدامُ كلها سواءُ السمنُ واللبنُ والشيرجُ والزيتُ وغيره لا يحلُّ الفضلُ في بعضه على بعضٍ يداً بيدٍ إذا كان من صنفٍ واحدٍ فزيتُ الزيتون صنفٌ وزيتُ الفجل صنفٌ وغيره ودهنُ كلِّ شجرةٍ تؤكلُ أو تشربُ بعد الذي وصفت واحداً لا يحلُّ في شيءٍ منه الفضلُ في بعضه على بعضٍ يداً بيدٍ، وإذا اختلفَ الصنفان منه حلُّ الفضلُ في بعضه على بعضٍ يداً بيدٍ، ولم يميز نسيئةً، ولا بأسَ بدهنِ الحبِّ الأخضرِ بدهنِ الشيرجِ متفاضلاً يداً بيدٍ ولا خيرَ فيه نسيئةً قال والأدهانُ التي تشربُ للدواء عندِي في هذه الصنعةِ دهنُ الخروعِ ودهنُ اللوزِ المرِّ وغيره من الأدهانِ، وما كان من الأدهانِ لا يؤكلُ، ولا يشربُ بحالٍ فهو خارجٌ من حدِّ الرِّبا وهو في معنى غيرِ المأكولِ والمشروبِ لا ربا في بعضه على بعضٍ يداً بيدٍ ونسيئةً ويحلُّ أن يباعَ إذا كانت فيه منفعة، ولم يكن محرماً فأمَّا ما فيه سمٌّ أو غيره، فلا خيرَ في شرائه ولا بيعه إلا أن يكونَ يوضعُ من ظاهرٍ فيبرأ، فلا يخافُ منه التلفُ فيشتري للمنفعة فيه.

قال: وكلُّ ما لم يميز أن يتناعَ إلا مثلاً بمثلٍ وكيلاً بكيلٍ يداً بيدٍ وزناً بوزنٍ فالقسمُ فيه كالبيع لا يجوزُ أن يقسمَ ثمرُ نخلٍ في شجرةٍ رطباً، ولا يابساً ولا عنبُ كرمٍ ولا حبُّ حنطةٍ في سنبلةٍ ولا غيره مما الفضلُ في بعضه على بعضٍ الرِّبا.

وكذلك لا يشتري بعضه ببعضٍ، ولا يبادلُ بعضه ببعضٍ؛ لأنَّ هذا كله في معنى الشراء قال: وكذلك لا يقسمان طعاماً موضوعاً بالأرض بالحزر حتى يقتسماه بالكيل والوزن لا يجوزُ فيه غيرُ ذلك بحالٍ ولست أنظرُ في ذلك إلى حاجةٍ رجلٍ إلى ثمرٍ رطبٍ؛ لأنِّي لو أجزته رطباً للحاجة أجزته يابساً للحاجة وبالأرض للحاجة، ومن احتاج إلى قسمٍ شيءٍ لم يحلَّ له الحاجة ما لا يحلُّ له في أصله، وليس يحلُّ بالحاجة محرَّمٌ إلا في الضرورات من خوفٍ تلفٍ النفسِ فأمَّا غيرُ ذلك، فلا أعلمه يحلُّ الحاجة والحاجة فيه وغيرُ الحاجة سواء.

فإن قال قائلٌ: فكيف أجزتِ الخرصَ في العنبرِ والنخلِ، ثم تؤخذُ صدقته كيلاً ولا تجزى أن يقسمَ بالخرص؟ قيل له إن شاء الله تعالى لا افتراق ما تؤخذُ به الصدقاتُ

والبيوعُ والقسم؛ فإن قال فافرق بين الصدقاتِ وغيرها.

قلت: أرايت رجلين بينهما ثمرٌ حافطٌ لأحدهما عشرة والأخرُ تسعة أعشاره فأرادَ صاحبُ العشر أن يأخذَ عشرة من وسط الطعام أو أعلاه أو أردته أيكُونُ له ذلك؟

فإن قال: لا، ولكنه شريك في كل شيءٍ منه رديءٌ أو جيدٌ بالقسم.

قلنا: فالجورور ومصرانُ الفارة؟

فإن قال: نعم، قيل فالمدقُّ لا يأخذُ الجورور ولا مصرانُ الفارة، ويكونُ له أن يأخذَ وسطَ الثمرِ، ولا يكونُ له أن يأخذَ الصدقةَ خرصاً إنما يأخذها كيلاً والمقتسمانِ يأخذانِ كلُّ واحدٍ منهما خرصاً فيأخذُ أحدهما أكثرَ مما يأخذُ الآخرُ ويأخذُ كلُّ واحدٍ منهما مجهولَ الكيلِ أو رأيت لو كانَ بينَ رجلينِ غنمٌ لأحدهما ربعٌ عشرها وكانت منها تسعٌ وثلاثونَ لبونا وشاةٌ ثنيةٌ أكانَ على صاحبِ ربعِ العشر إن أرادَ القسمَ أن يأخذَ شاةً ثنيةً قيمتها أقلُّ من قيمةِ نصفِ شاةٍ من اللبن؟

فإن قال: لا.

قيل فهذا على المدقِّ أو رأيت لو كانت المسألةُ مجاهداً والغنمُ كلها أو أكثرها دونَ الثنيةِ وفيها شاةٌ ثنيةٌ أياخذها؟

فإن قال: لا يأخذُ إلا شاةً بقيمةٍ، ويكونُ شريكاً في منخفض الغنمِ ومرفعه قيل فالمدقُّ يأخذها، ولا يقاسمُ بالصدقةِ شيءٌ من البيوعِ ولا القسمِ، المقاسمُ شريكٌ في كل شيءٍ مما يقاسمُ أبداً إلا أن يكونَ مما يكالُ من صنفٍ واحدٍ أو بقيمته إذا اختلفت الأصنافُ مما لا يكالُ، ولا يوزنُ، ويكونُ شريكاً فيما يكالُ أو يوزنُ بقدرِ حقه مما قلَّ منه أو أكثر، ولا يقسمُ الرجلانِ الثمرةَ بلحاً ولا طلعاً ولا بسراً ورطباً، ولا تمراً بحال؛ فإن فعلاً، ففادت طلعاً أو بسراً أو بلحاً، فعلى كلِّ واحدٍ منهما قيمةُ ما استهلك، يردهُ ويقسمانه قال: وهكذا كلُّ قسمٍ فاسدٍ يرجعُ على من استهلكه بمثل ما كانَ له مثلُ قيمةٍ، ما لم يكنْ له مثلُ قال: ولو كانت بينَ رجلينِ ثلثُ ثمرةٍ فدعوا إلى اقتسامها قيل لهما إن شتما قسمنا بينكما بالكيل.

قال: والبقولُ المأكولُ كله سواءً، لا يجوزُ الفضلُ في بعضه على بعض، فلا يجوزُ أن يبيعَ رجلٌ رجلاً ركيباً هندباً، بركيباً هندباً، ولا بأكثر، ولا يصلحُ إلا مثلاً بمثل، ولكن ركيباً هندباً، بركيباً جرجير، وركيباً جرجير، بركيباً سلق، وركيباً سلق، بركيباً كرات، وركيباً كرات، بركيباً جرجير، إذا اختلف الجنسان، فلا بأسَ بالفضلِ في بعضه على بعض، يداً بيد، ولا خيرٌ فيه نسيئةً.

ولا يجوزُ أن يباعَ منه شيءٌ إلا بجزءٍ مكانه، فأمّا أن يباعَ على

أن يتركَ مدةً يطولُ في مثلها، فلا خيرَ فيه، من قبلِ أنه لا يتميُّ المبيعُ منه من الحادثِ الذي لم يبيع، ولا يباعُ إلا جزئةً جزئةً عندَ جزائها، كما قلنا في القصب.

١٥ - بابُ الآجالِ في الصَّرف

١١٩٥ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالكُ بنُ أنس، عن ابنِ شهاب، عن مالكِ بنِ أوسِ بنِ الحَدَثانِ أنه أخبره أنه التمسَ صرْفاً بياضاً دينار. قال: فدعاني طلحةُ بنُ عتيبةَ الله، فتراوَصنا حتى اضطرفَ مِنِّي، وأخذَ الذهبَ يُقْلِبُها في يَدَي، ثم قال: حتى يأتيَ خازني من الغابةِ، أو حتى تأتيَ خازنتي من الغابةِ، وعمرُ بنُ الخطابِ يسمُّه، فقالَ عمرُ لا والله لا تُفارقهُ حتى تأخذَ منه، ثم قال: قال رسولُ الله ﷺ: الذهبُ بالوَرِقِ رياً إلا هاءٌ وهاءٌ والشعيرُ بالشعيرِ رياً إلا هاءٌ وهاءٌ. [هـدم]

قال الشافعي: قرأته على مالكٍ صحيحاً لا شكَّ فيه، ثم طالَ عليَّ الزمانُ، ولم أحفظ حفظاً، فشككت في خازني أو خازني، وغيري يقولُ عنه: خازني.

١١٩٦ - أخبرنا ابنُ عتيبةَ، عن ابنِ شهاب، عن مالكِ بنِ أوسِ بنِ الحَدَثانِ، عن عمرِ بنِ الخطابِ، عن النبي ﷺ مثلُ معنى حديثِ مالك، وقال: حتى يأتيَ خازني من الغابةِ فحفظته لا شكَّ فيه. [هـدم]

١١٩٧ - قال الشافعي: أخبرنا مالكُ، عن نافع، عن أبي سَعيدٍ الخُدري: أن رسولَ الله ﷺ قال: لا تبيعُوا الذهبَ بالذهبِ، إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعُوا بفضهها على بفض، ولا تبيعُوا الورقَ بالورقِ إلا مثلاً بمثل، ولا تبيعُوا بفضهها على بفض، ولا تبيعُوا منها غائباً بناجز. [أخرجه مالك (٢/٦٣٢-٦٣٣)، البخاري (٢١٧٧)، مسلم (١٥٨٤)،

الومدي (١٢٤١)، النسائي (٢٧٨/٧-٢٧٩)]

قال الشافعي: فحديثُ عمرَ بنِ الخطابِ وأبي سَعيدٍ الخُدري عن رسولِ الله ﷺ، يدلان على معانٍ، منها تحريمُ الذهبِ بالذهبِ إلا مثلاً بمثل، يداً بيد، ولا يباعُ منها غائبٌ بناجز وحديثُ عمرَ يزيدُ على حديثِ أبي سَعيدٍ الخُدري، أن الذي حرَّم

وسواء تركه ناسياً أو عامداً في فساد البيع، فإذا اختلف الصنفان من هذا، وكان ذهباً بورق أو تمرأ بزيصب، أو حنطة بشعير، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض، يداً بيد لا يفرقان من مقامهما الذي تبايعا فيه حتى يتقابضا؛ فإن دخل في شيء من هذا تفرق قبل أن يتقابضا جميع المبيع، فسد البيع كله، ولا بأس بطول مقامهما في مجلسهما، ولا بأس أن يصطحبا من مجلسهما إلى غيره ليوفيه؛ لأنهما حينئذ لم يفرقا وحد الفرقة أن يفرقا بأبدانها وحد فساد البيع، أن يفرقا قبل أن يتقابضا، وكل ما كمول ومشروب من هذا الصنف قياساً عليه، وكلما اختلف الصنفان، فلا بأس أن يباع أحدهما بالآخر جزافاً؛ لأن أصل البيع إذا كان حلالاً بالجزاف، وكانت الزيادة إذا اختلف الصنفان حلالاً، فليس في الجزاف معنى أكثر من أن يكون أحدهما أكثر من الآخر، ولا يدري أيهما أكثر؟ فإذا عمدت أن لا أبالي أيهما كان أكثر، فلا بأس بالجزاف في أحدهما بالآخر.

قال الشافعي: فلا يجوز أن يشتري ذهباً فيه حشو، ولا معه شيء غيره بالذهب، كأن الذي معه قليلاً أو كثيراً؛ لأن أصل الذي نذهب إليه، أن الذهب بالذهب مجهول أو متفاضل، وهو حرام من كل واحد من الوجهين، وهكذا الفضة بالفضة، وإذا اختلف الصنفان، فلا بأس أن يشتري أحدهما بالآخر، ومع الآخر شيء، ولا بأس أن يشتري بالذهب فضة منظومة بخرز؛ لأن أكثر ما في هذا أن يكون التفاضل بالذهب والورق، ولا بأس أن يشتري بالذهب فضة منظومة بخرز؛ لأن أكثر ما في هذا أن يكون التفاضل بالذهب والورق، ولا بأس بالتفاضل فيهما، وكل واحد من الميعين بمحضته من الثمن.

قال الشافعي: وإذا صرف الرجل الدينار بعشرين درهماً، فقبض تسعة عشر، ولم يجد درهماً، فلا خير في أن يفرق قبل أن يقبض الدرهم، ولا بأس أن يأخذ التسعة عشر بمحضتها من الدينار ويناقصه بمحضه الدرهم من الدينار، ثم إن شاء أن يشتري منه بفضل الدينار مما شاء، ويتقابض قبل أن يفرق، ولا بأس أن يترك فضل الدينار عنده، يأخذه متى شاء.

قال الربيع: قال أبو يعقوب البويطي: ولا بأس أن يأخذ الدينار حاضراً.

قال الشافعي: وإذا صرف الرجل من الرجل ديناراً بعشرة دراهم، أو دنانير بدراهم، فوجد فيها درهماً زائفاً، فإن كان زافاً من قبل السكة أو قبح الفضة، فلا بأس على المشتري أن يقبله، وله رده؛ فإن رده رد البيع كله؛ لأنها بيعه واحدة، وإن شرط عليه أن له رده، فالبيع جائز، وذلك له، شرطه أو لم يشرطه.

وإن شرط أنه لا يرده الصرف فالبيع باطل، إذا عقد على هذا عقدة البيع.

رسول الله ﷺ فما سمي من الماكول المكيل كالذي حرم في الذهب والورق، سواء لا يختلفان، وقد ذكر عبادة عن النبي ﷺ مثل معناه، وأكثر وأوضح.

قال الشافعي: وإنما حرمنا غير ما سمي رسول الله ﷺ من الماكول والمكيل؛ لأنه في معنى ما سمي رسول الله ﷺ. وكذلك حرمنا الماكول والموزون؛ لأن الكيل في معنى الوزن؛ لأنه بيع معلوم عند البائع والمشتري، يمثل ما علم بالكيل أو أكثر؛ لأن الوزن أقرب من الإحاطة من الكيل، فلا يوجد في الكيل والوزن معنى أقرب من الإحاطة منهما، فاجتمعا على أنه أريد بهما أن يكونا معلومين، وأنها مأكولان؛ فكان الوزن قياساً على الكيل في معناه، وما أكل من الكيل، ولم يسم قياساً على معنى ما سمي من الطعام، في معناه.

قال الشافعي: ولم يميز أن يقاس الوزن من الماكول على الوزن من الذهب؛ لأن الذهب غير مأكول.

وكذلك الورق لو قسناه عليه وتركنا المكيل الماكول، قسنا على أبعد منه مما تركنا أن نقيسه عليه، ولا يجوز عند أهل العلم أن يقاس على الأبعد ويترك الأقرب ولزمنا أن لا نسلم ديناراً في موزون من طعام أبداً ولا غيره، كما لا يجوز أن نسلم ديناراً في موزون من فضة، ولا أعلم المسلمين اختلفوا في أن الدنانير والدراهم يسلمان في كل شيء، إلا أن أحدهما لا يسلم في الآخر، لا ذهب في ذهب، ولا ورق في ورق، إلا في الفلوس، فإن منهم من كرهه.

١٦ - باب ما جاء في الصرف

قال الشافعي رحمه الله: لا يجوز الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق، ولا شيء من الماكول والمشروب بشيء من صفه إلا سواء بسواء، يداً بيد إن كان مما يوزن، فوزن بوزن، وإن كان مما يكال، فكيل بكيل، ولا يجوز أن يباع شيء وأصله الوزن بشيء من صفه كيلاً.

ولا شيء أصله الكيل بشيء من صفه وزناً لا يباع الذهب بالذهب كيلاً؛ لأنهما قد يملآن مكياً، ويختلفان في الوزن أو يجهل كم وزن هذا من وزن هذا؟ ولا التمر بالتمر وزناً؛ لأنهما قد يختلفان، إذا كان وزنها واحداً في الكيل، ويكونان مجهولاً من الكيل مجهول.

ولا خير في أن يفرق المتبايعان بشيء من هذه الأصناف من مقامهما الذي يتبايعان فيه حتى يتقابضا، ولا يبقى لواحد منهما قبل صاحبه من البيع شيء؛ فإن بقي منه شيء، فالبيع فاسد، وسواء كان المشتري مشترياً لنفسه، أو كان كيلاً لغيره

قال: وإن كان زاف من قبل أنه نحاس أو شيء غير فضة، فلا يكون للمشتري أن يقبله، من قبل أنه غير ما اشترى، والبيع منتقض بينهما.

ولا بأس أن يصرف الرجل من الصراف درهم، فإذا قبضها وتفرقا، أودعه إياها، وإذا صرف الرجل شيئا لم يكن له أن يفارق من صرف منه حتى يقبض منه، ولا يوكل به غيره إلا أن يفسخ البيع، ثم يوكل هذا بأن يصارقه، ولا بأس إذا صرف منه وتقابضا أن يذهب فيزنا الدرهم.

وكذلك لا بأس أن يذهب هو على الأفراد فيزنها.

وإذا رهن الرجل الدينار عند رجل بالدرهم، ثم باعه الدينار بدرهم وقبضها منه، فلا بأس أن يقبضه منها بعد أن يقبضها، وإذا كان للرجل عند الرجل دينار ودعاه فصارفه فيها، ولم يقر الذي عنده الدينار أنه استهلكها حتى يكون ضامنا ولا أنها في يده حين صارفه فيها، فلا خير في الصرف؛ لأنه غير مضمون ولا حاضر، وقد يمكن أن يكون هلك في ذلك الوقت فيطيل الصرف.

قال الشافعي: وإذا رهن الرجل عند الرجل رهنا فراضيا أن يفسخ ذلك الرهن ويعطيه مكانه غيره، فلا بأس إن كان الرهن دينار فاعطاه مكانها درهم أو عبدا فاعطاه مكانه عبدا آخر غيره، وليس في شيء من هذا بيع فيكره فيه ما يكره في اليسوع، ولا نحب مبايعة من أكثر ماله الربا أو تمنع المحرم ما كان أو اكتساب المال من الغصب والمحرم كله، وإن بايع رجل رجلا من هؤلاء لم أفسخ البيع؛ لأن هؤلاء قد يملكون حلالا، فلا يفسخ البيع ولا تحرم حراما بينا إلا أن يشتري الرجل حراما يعرفه، أو بشئ حرام يعرفه وسواء في هذا المسلم والذمي والحربي، الحرام كله حرام.

وقال: لا يباع ذهب بذهب مع أحد الذهبين شيء غير الذهب، ولا بأس أن يباع ذهب وثوب بدرهم.

قال الشافعي: وإذا تواعد الرجلان الصرف، فلا بأس أن يشتري الرجلان الفضة، ثم يقرأها عند أحدهما حتى يتبايعاها ويصنعا بها ما شاء.

قال الشافعي: ولو اشترى أحدهما الفضة، ثم اشرك فيها رجلا آخر وقبضها المشترك، ثم أودعها إياه بعد القبض، فلا بأس، وإن قال اشركك على أنها في يدي حتى نبيعهما لم يجوز.

قال الشافعي: ومن باع رجلا ثوبا بنصف دينار، ثم باعه ثوبا آخر بنصف دينار حالين أو إلى أجل واحد فله عليه دينار؛ فإن شرط عليه عند البيعة الآخرة أن له عليه دينارا فالشرط جائز، وإن قال دينارا لا يعطيه نصفين، ولكن يعطيه واحدا جازت البيعة

الأول، ولم تجز البيعة الثانية، وإن لم يشترط هذا الشرط، ثم أعطاه دينارا وأفيا فالبيع جائز.

قال الشافعي: وإذا كان بين الرجلين ذهب مصنوع فراضيا أن يشتري أحدهما نصيب الآخر بوزنه أو مثل وزنه ذهباً يتقابضانه قبل أن يتفرقا، فلا بأس، ومن صرف من رجل صرفاً، فلا بأس أن يقبض منه بعضه ويدفع ما قبض منه إلى غيره أو يأمر الصراف أن يدفع باقيه إلى غيره إذا لم يتفرقا من مقامهما حتى يقبضا جميع ما بينهما أريت لو صرف منه دينارا بعشرين وقبض منه عشرة، ثم قبض منه بعدها عشرة قبل أن يتفرقا، فلا بأس بهذا.

قال الشافعي: ومن اشترى من رجل فضة بخمسة دنانير ونصف فدفع إليه ستة، وقال خمسة ونصف بالذي عندي ونصف ودعاه، فلا بأس به.

قال الشافعي: وإذا وكل الرجل الرجل بأن يصرف له شيئا أو يبيعه فباعه من نفسه بأكثر مما وجد أو مثله أو أقل منه، فلا يجوز؛ لأن معقولا أن من وكل رجلا بأن يبيع له، فلم يوكله بأن يبيع له من نفسه كما لو قال له: بع هذا من فلان فباعه من غيره لم يجوز البيع؛ لأنه وكله بفلان، ولم يوكله بغيره.

قال الشافعي: وإذا صرف الرجل من الرجل الدينار بعشرة فوزن له عشرة ونصف، فلا بأس أن يعطيه مكان النصف نصف فضة؛ إذا كان في بيعه غير الشرط الأول، وهكذا لو باعه ثوبا بنصف دينار فاعطاه دينارا وأعطاه صاحب الثوب نصف دينار ذهباً لم يكن بذلك بأس؛ لأن هذا بيع حادث غير البيع الأول، ولو كان عقد عقدة البيع على ثوب ونصف دينار بدينار كان فاسدا؛ لأن الدينار مقسوم على نصف الدينار والثوب.

قال الشافعي: ومن صرف من رجل درهم بدينارين فعجزت الدراهم فتسلت منه درهم فاقمه جميع صرفه، فلا بأس.

قال الشافعي: ولا بأس أن يباع الذهب بالورق جزافاً مضروباً أو غير مضروب؛ لأن أكثر ما فيه أن يكون أحدهما أكثر من الآخر، وهذا لا بأس به، ولا بأس أن تشتري الدراهم من الصراف بذهب وازنة، ثم تبيع تلك الدراهم منه أو من غيره بذهب وازنة أو ناقصة؛ لأن كل واحدة من البيعتين غير الأخرى.

قال الربيع لا يفارق صاحبه في البيعة الأولى حتى يتم البيع بينهما.

قال الشافعي: حرم رسول الله ﷺ الذهب بالذهب، وما حرم معه إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن يد بيد، والمكيل من صنف واحد مع الذهب كيلاً بكيل، فلا خير في أن يأخذ منه شيئاً بأقل منه وزناً على وجه البيع معروفاً كان أو غير معروف والمعروف

شيتاً يبيعه له غير ذهبٍ ويقبضُ منه مثل ذهبه فليسَ في هذا من المكروه شيء إلا أن يقول لا أقضيك إلا بأن تبيع لي، وما أحبُّ من الاحتياط للقاضي، ومن كان لرجل عليه دينارٌ فكان يعطيه الدراهم تهيئاً عنده بغير مصارفة حتى إذا صارَ عنده قدرُ صرفٍ دينارٍ فأراد أن يصارِفَه، فلا خيرَ فيه؛ لأنَّ هذا دينٌ بدين، وإن أحضره إياها فدفعها إليه، ثم باعه إياها، فلا بأس، ولا بأسُ بأن يتفعَّ بالدراهم إذا لم يكن أعطاه إياها على أنها بيعٌ من الدينار، وإنما هي حبيزةٌ سلفَ له إن شاء أن يأخذ بها دراهم، وإذا كانت الفضة مقرونةً بغيرها خافاً فيه فصٌّ أو فضةٌ أو حليةٌ للسيف أو مصحفٌ أو سكينةٌ، فلا يشتري بشيءٍ من الفضة قُلٌّ أو كثرَ بحال؛ لأنها حبيزةٌ فضةٌ بفضةٍ مجهولةِ القيمةِ والوزن، وهكذا الذهب، ولكن إذا كانت الفضة مع سيفٍ اشتريَ بذهب، وإن كان فيه ذهبٌ اشتريَ بفضةٍ، وإن كان فيه ذهبٌ وفضةٌ لم يشتَرِ بذهب ولا فضةً واشتريَ بالعرض.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه لا يجوزُ أن يشتري شيءٌ فيه فضةٌ مثل مصحفٍ أو سيفٍ، وما أشبهه بذهبٍ ولا ورق؛ لأنَّ في هذه البيعةً صرفاً وبيعاً لا يدرى كم حصّةُ البيع من حصّةُ الصرف.

قال الشافعي: ولا خيرَ في شراء ترابٍ المعادن بحال؛ لأنَّ فيه فضةً لا يدرى كم هي لا يعرفها البائع ولا المشتري وترابُ المعدن والصّاعَة سواء، ولا يجوزُ شراء ما خرجَ منه يوماً، ولا يومين، ولا يجوزُ شراؤه بشيءٍ، ومن أسلف رجلاً ألفَ درهمٍ على أن يصرفها منه بمائة دينار، فعلاً فالبيعُ فاسدٌ حينَ أسلفه على أن يبيعه منه، ويتراذان، والمائة الدينار عليه مضمونة؛ لأنها بسببِ بيعٍ وسلفٍ.

قال الشافعي: ومن أمر رجلاً أن يقضي عنه ديناراً أو نصف دينارٍ فرضي الذي له الدينار بثوبٍ مكانَ الدينار أو طعامٍ أو دراهمٍ فللقاضي على المقتضى عنه الأقلُ من دينارٍ أو قيمة ما قضى عنه، ومن اشتري حلياً من أهل الميراث على أن يقاصوه من دينٍ كان له على الميت، فلا خيرَ في ذلك.

قال أبو يعقوب: معناها عندي أن يبيعه أهل الميراث، وأن لا يقاصوه عند الصّفقة، ثم يقاصوه بعد، فلا يجوز؛ لأنه اشتري أولاً حلياً بذهبٍ أو ورقٍ إلى أجلٍ وهو قول أبي محمد.

قال الشافعي: ومن سأل رجلاً أن يشتري فضةً ليشركه فيه ويتقدَّ عنه، فلا خيرَ في ذلك كان ذلك منه على وجه المعروف أو غير ذلك.

قال الشافعي: الشركة والتولية يعان من البيوع مجلّهما ما يجلُّ البيوع ويجرّهما ما يجزّم البيوع؛ فإن وكى رجل رجلاً حلياً

ليس يجلُّ بيعاً، ولا يجزّمه؛ فإن كان وهبَ له ديناراً وأثابه الآخر ديناراً أوزنَ منه أو أنقص، فلا بأس.

قال الشافعي: فأما السلف؛ فإن أسلفه شيئاً، ثم اقتضى منه أقل، فلا بأس؛ لأنه متطوِّعٌ له بهيةً الفضل.

وكذلك إن تطوِّعَ له القاضي بأكثر من وزنِ ذهبٍ، فلا بأس؛ لأنَّ هذا ليس من معاني البيوع.

وكذلك لو كان عليه سلفٌ ذهباً فاشتري منه ورقاً فتقبضاه قبل أن يتفرقا، وهذا كله إذا كان حالاً، فأما إذا كان له عليه ذهبٌ إلى أجلٍ فجاهه بها وأكثرَ منها، فلا بأسَ به، كان ذلك عادةً أو غيرَ عادةٍ، ومن كانت عليه دراهمٌ لرجلٍ وللرجل عليه دنائيرٌ فحلت أو لم تحل فطارحها صرفاً، فلا يجوز؛ لأنَّ ذلك دينٌ بدين، وقال مالكٌ رحمه الله تعالى إذا حلَّ فجائز، وإذا لم يجل، فلا يجوز.

قال الشافعي: ومن كان له على رجلٍ ذهبٌ حالاً فأعطاه دراهمَ على غيرِ بيعٍ مسمًى من الذهب فليسَ ببيعٍ والذهبُ كما هو عليه، وعلى هذا دراهمٌ مثلُ الدراهم التي أخذَ منه، وإن أعطاه دراهمَ بدينارٍ منها أو دينارين فتقبضاه، فلا بأسَ به، ومن أكرى من رجلٍ منزلاً إلى أجلٍ فتطوِّعَ له المكثري بأن يعطيه بعضَ حقِّه بما أكرهه به، وذلك ذهبٌ، فلا بأسَ به، وإن تطوِّعَ له بأن يعطيه فضةً من الذهب، ولم يجلَّ الذهب، فلا خيرَ فيه، ومن حلَّ له على رجلٍ دنائيرٌ فأخرها عليه إلى أجلٍ أو آجال، فلا بأسَ به، وله متى شاء أن يأخذها منه؛ لأنَّ ذلك موعِدٌ وسواءٌ كانت من ثمنِ بيعٍ أو سلفٍ، ومن سلفَ فلوساً أو دراهمَ أو باعَ بها، ثم أبطلها السلطان فليسَ له إلا مثلُ فلوسه أو دراهمه التي أسلفَ أو باعَ بها.

قال الشافعي: ولا بأسَ بالسلفِ في الفلوسِ إلى أجلٍ؛ لأنَّ ذلك ليسَ بما فيه الربا، ومن أسلفَ رجلاً دراهمَ على أنها بدينارٍ أو بنصف دينارٍ فليسَ عليه إلا مثلُ دراهمه، وليسَ له عليه دينارٌ ولا نصف دينارٍ، وإن استسلفه نصف دينارٍ فأعطاه ديناراً، فقال خذ لنفسك نصفه وبع لي بديراهم، ففعل ذلك كان له عليه نصف دينارٍ ذهبٍ، ولو كان قال له: بعه بديراهم، ثم خذ لنفسك نصفه وردَّ علي نصفه كانت له عليه دراهم؛ لأنَّه حبيزةٌ إنما أسلفه دراهمَ لا نصف دينارٍ.

قال الشافعي: ومن باعَ رجلاً ثوباً، فقال أبيعك بعشرين من صرفٍ عشرين درهماً بدينارٍ فالبيعُ فاسدٌ من قبل أن صرف عشرين ثمن غير معلوم بصفةٍ ولا عين.

قال الشافعي: ومن كانت عليه دنائيرٌ منجمةً أو دراهمُ فأراد أن يقبضها جملةً فذلك له، ومن كان له على رجلٍ فأعطاه

المصوغاً أو أشركه فيه بعدما يقبضه المولى ويتوازنه، ولم يتفرقا قبل أن يتقابضا جازاً كما يجوز في البيوع، وإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد، وإذا كانت للرجل على الرجل الذنائب فاعطاه أكثر منها فالفضل للمعطي إلا أن يهبه للمعطي، ولا بأس أن يدعه على المعطي مضموناً عليه حتى يأخذه منه متى شاء أو يأخذه به منه ما يجوز له أن يأخذه لو كان ديناً عليه من غير ثمن بعينه ولا قضاء، وإن أعطاه أقل مما له عليه فالباقى عليه دين، ولا بأس أن يؤخره أو يعطيه به شيئاً مما شاء مما يجوز أن يعطيه بدينه عليه، وإن اشترى الرجل من الرجل السلعة من الطعام أو غيره بدينار فوجد ديناره ناقصاً فليس على البائع أن يأخذه إلا وافياً، وإن تناقضا البيع وباعه بعدما يعرف وزنه، فلا بأس، وإن أراد أن يلزمه البيع على أن ينقصه بقدره لم يكن ذلك على البائع ولا المشتري.

قال الشافعي: والقضاء ليس ببيع، فإذا كانت للرجل على رجل ذهب فاعطاه أو وزن منها متطوعاً، فلا بأس. وكذلك إن تطوع الذي له الحق قبله منه أنقص منها، وهذا لا يحل في البيوع، ومن اشترى من رجل ثوباً بنصف دينار فدفع إليه ديناراً، فقال اقض نصفاً لك وأقر لي النصف الآخر، فلا بأس به، ومن كان له على رجل نصف دينار فدينار فقضاه نصفاً وجعل النصف الآخر في سلعة متأخرة موصوفة قبل أن يتفرقا، فلا بأس.

قال الشافعي: في الرجل يشتري الثوب بدينار إلى شهر على أنه إذا حل الدينار أخذ به دراهم مسممة إلى شهرين، فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل بيعتين في بيعه وشرطين في شرطه ذهب بدراهم إلى أجل، ومن راطل رجلاً ذهباً فزاد مثقالاً، فلا بأس أن يشتري ذلك المثقال منه بما شاء من العرض نقداً أو متأخراً بعد أن يكون يصفه، ولا بأس بأن يتاعه منه بدراهم نقداً إذا قبضها منه قبل أن يتفرقا، وإن رجحت إحدى الذهبين، فلا بأس أن يترك صاحب الفضل منهما فضله لصاحبه؛ لأن هذا غير الصفقة الأولى؛ فإن نقص أحد الذهبين فترك صاحب الفضل فضله، فلا بأس، وإذا جمعت صفقة البيع شيئين مختلفي القيمة مثل تمر بردي وتمر عجوة يباع معاً بصاع تمر وصاع من هذا بدرهمين وصاع من هذا بعشرة دراهم فقيمة البردي خمسة أسداس الاثني عشر وقيمة العجوة سدس الاثني عشر، وهكذا لو كان صاع البرني وصاع العجوة بصاعين لوزن كل واحد منهما بمحضته من اللوز؛ فكان البرني بخمسة أسداس صاعين والعجوة بسدس صاعين، فلا يحل من قبل أن البرني بأكثر من كيله والعجوة بأقل من كيلها، وهكذا ذهب بذهب كان مائة دينار مروانية وعشرة حمديّة مائة دينار وعشرة هاشميّة، فلا خير فيه من قبل أن قيم المروانية أكثر من قيم الحمديّة، وهذا

الذهب بالذهب متفاضلاً؛ لأن المعنى الذي في هذا في الذهب بالذهب متفاضلاً. ولا بأس أن يراطل الذنائب الهاشميّة التامة بالعق الناقصة مثلاً بمثل في الوزن، وإن كان لهذه فضل وزنها وهذه فضل عيونها، فلا بأس بذلك إذا كان وزناً بوزن، ومن كانت له على رجل ذهب بوزن، فلا بأس أن يأخذ بوزنها أكثر عدداً منها، ولا يجوز الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ويداً بيد وأقصى حد يد بيد قبل أن يتفرقا، فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد بيعهما إن كانا تبايعا مثلاً بمثل والموازنة أن يضع هذا ذهبه في كفة، وهذا ذهبه في كفة، فإذا اعتدل الميزان أخذ وأعطى؛ فإن وزن له بمقدرة وأتزن بها منه كان ذلك لا يختلف إلا باختلاف ذهب في كفة وذهب في كفة فهو جائز ولا احسبه يختلف، وإن كان يختلف اختلافاً يئس لم يميز. فإن قيل: لم أجزته؟

قيل: كما أجزأ مكياًل بمكيال، وإذا كيل له مكيال، ثم أخذ منه آخر، وإذا اشترى رجل من رجل ذهباً بذهب، فلا بأس أن يشتري منه بما أخذ منه كله أو بعضه دراهم أو ما شاء، وإذا باع الرجل الرجل السلعة بمائة دينار مثاقيل فله مائة دينار مثاقيل أفراد ليس له أكثر منها ولا أقل إلا أن يجتمع على الرضا بذلك، وإذا كانت لرجل على رجل مائة دينار عتق فقضاه شراً منها أكثر من عددها أو وزنها، فلا بأس إذا كان هذا متطوعاً له بفضل عيون ذهبه على ذهبه، وهذا متطوع له بفضل وزن ذهبه على ذهبه، وإن كان هذا عن شرط عند البيع أو عند القضاء، فلا خير فيه؛ لأن هذا حيثن ذهب بذهب أكثر منها، ولا بأس أن يبيع الرجل الرجل الثوب بدينار إلا وزناً من الذهب معلوم ربع أو ثلث أو أقل أو أكثر؛ لأنه باعه حيثن الثوب بثلاثة أرباع دينار أو ثلثي دينار ولا خير في أن يبيعه الثوب بدينار إلا درهم ولا دينار إلا مد حنطة؛ لأن الثمن حيثن مجهول، ولا بأس أن يبيعه ثوباً ودرهماً يراه وثوباً ومد تمر يراه بدينار.

قال الربيع: فيه قول آخر أنه إذا باعه ثوباً وذهباً يراه، فلا يجوز من قبل أن فيه صرفاً وبيعاً لا يدري حصّة البيع من حصّة الصرف فأمّا إذا باعه ثوباً ومد تمر بدينار يراه فجائز؛ لأن هذا بيع كله.

قال الشافعي: ولا خير في أن يسلم إليه ديناراً إلا درهماً، ولكن يسلم ديناراً ينقص كذا وكذا.

قال الشافعي: من ابتاع بكسر درهم شيئاً فأخذ بكسر درهمه مثلاً وزنه فضة أو سلعة من السلع، فلا بأس بذلك.

وكذلك من ابتاع بنصف دينار متاعاً فدفع ديناراً وأخذ فضل ديناره مثلاً وزنه ذهباً أو سلعة من السلع، فلا بأس بذلك،

قال الشافعي: في الرجل يشتري الثوب بدينار إلى شهر على أنه إذا حل الدينار أخذ به دراهم مسممة إلى شهرين، فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل بيعتين في بيعه وشرطين في شرطه ذهب بدراهم إلى أجل، ومن راطل رجلاً ذهباً فزاد مثقالاً، فلا بأس أن يشتري ذلك المثقال منه بما شاء من العرض نقداً أو متأخراً بعد أن يكون يصفه، ولا بأس بأن يتاعه منه بدراهم نقداً إذا قبضها منه قبل أن يتفرقا، وإن رجحت إحدى الذهبين، فلا بأس أن يترك صاحب الفضل منهما فضله لصاحبه؛ لأن هذا غير الصفقة الأولى؛ فإن نقص أحد الذهبين فترك صاحب الفضل فضله، فلا بأس، وإذا جمعت صفقة البيع شيئين مختلفي القيمة مثل تمر بردي وتمر عجوة يباع معاً بصاع تمر وصاع من هذا بدرهمين وصاع من هذا بعشرة دراهم فقيمة البردي خمسة أسداس الاثني عشر وقيمة العجوة سدس الاثني عشر، وهكذا لو كان صاع البرني وصاع العجوة بصاعين لوزن كل واحد منهما بمحضته من اللوز؛ فكان البرني بخمسة أسداس صاعين والعجوة بسدس صاعين، فلا يحل من قبل أن البرني بأكثر من كيله والعجوة بأقل من كيلها، وهكذا ذهب بذهب كان مائة دينار مروانية وعشرة حمديّة مائة دينار وعشرة هاشميّة، فلا خير فيه من قبل أن قيم المروانية أكثر من قيم الحمديّة، وهذا

فإن قال: لا.

قيل: فقد بعث ما لا تضمن، ولا يجوز بيع ما لا أضمن.

وإن قيل بل أنت ضامن فليس هكذا يبعه كيف أضمن شيئاً قد ضمته له على غيره؟ ولو لم يكن في هذا شيء مما وصفت دللت عليه السنة، وأنه في معنى الطعام.

قال الشافعي: قال الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، وقال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُم﴾ فكل بيع كان عن تراض من المتبايعين جائز من الزيادة في جميع البيوع إلا بيعاً حرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا الذهب والورق يداً بيداً والمأكول والمشروب في معنى المأكول فكل ما أكل الأدميون وشربوا، فلا يجوز أن يباع شيء منه بشيء من صفته إلا مثلاً بمثل إن كان زناً فوزناً، وإن كان كيلاً فكيل يداً بيداً وسواء في ذلك الذهب والورق وجميع المأكول؛ فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع بينهما.

وكذلك بيع العرايا؛ لأنها من المأكول؛ فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع بينهما.

وإذا اختلف الصنفان تماماً ليس في بعضه ببعض الربا، فلا بأس بواحد منه باثنين أو أكثر يداً بيداً ولا خير فيه نسيئة، وإذا جاز الفضل في بعضه على بعض، فلا بأس بجزاف منه بجزاف وجزاف بمعلوم، وكل ما أكله الأدميون دواء فهو في معنى المأكول مثل الإهليلج والثفاء وجميع الأدوية.

قال: وما عدا هذا تماماً أكلته البهائم، ولم ياكله الأدميون مثل القرظ والقضب والنوى والحشيش ومثل العروض التي لا تؤكل مثل القراطيس والياب وغيرها ومثل الحيوان، فلا بأس بفضله بعضه على بعض يداً بيداً ونسيئة تباعدت أو تقاربت؛ لأنه داخل في معنى ما أحل الله من البيوع وخارج من معنى ما حرم رسول الله ﷺ من الفضل في بعضه على بعض وداخل في نص إحلال رسول الله ﷺ، ثم أصحابه من بعده.

١١٩٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّعْلَبِيُّ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى عَبْدًا بِعَيْنَيْنِ. [أخرجه مسلم (١٦٠٢)، أبو داود (٣٣٥٨)، الرمذي (١٢٣٩)، ابن ماجه (٢٨٦٩)]

١١٩٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ بَاعَ بَعِيرًا لَهُ بِأَرْبَعَةِ أَعْرَافٍ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ بِالرَّبَذَةِ. [أخرجه مالك (٦٥٢/٢)، عبد الرزاق (١٤١٤٢)]

وهذا في جميع البلدان سواء، ولا يحل شيء من ذلك في بلد يحرم في بلد آخر وسواء الذي ابتاع به قليل من الدنار أو كثير ولا خير في أن يصارف الرجل الصانع الفضة بالحلبي الفضة المعمولة ويعطيه إجارته؛ لأن هذا الورق بالورق متفاضلاً ولا خير في أن يأتي الرجل بالفص إلى الصانع، فيقول له عمله لي خاتماً حتى أعطيك أجرتك، وقاله مالك.

قال الشافعي: ولا خير في أن يعطي الرجل الرجل مائة دينار بالمدينة على أن يعطيه مثلها بمكة إلى أجل مسمى أو غير أجل؛ لأن هذا لا سلف ولا بيع، السلف ما كان لك أخذه به عليك قبوله وحيث أعطاك والبيع في الذهب ما يتقابضاه مكانهما قبل أن يتفرقا، فإذا أراد أن يصح هذا له فليسلفه ذهباً؛ فإن كتب له بها إلى موضع قبيل قبضها، فلا بأس وأيهما أراد أن يأخذها من المدفوع إليه لم يكن للمدفع إليه أن يمتنع وسواء في أيهما كان له فيه المرفق أو لم يكن، ومن أسلف سلفاً فقصى أفضل من ذلك في العدد والوزن معاً، فلا بأس بذلك إذا لم يكن ذلك شرطاً بينهما في عقد السلف، ومن ادعى على رجل مالا وأقام به شاهداً، ولم يحلف والغريم يحدد، ثم سأل الغريم أن يقر له بالمال إلى سنة.

فإن قال: لا أقر لك به إلا على تأخير كرهت ذلك له إلا أن يعلم أن المال له عليه، فلا أكره ذلك لصاحب المال وأكرهه للغريم.

١٧- باب في بيع العروض

قال الشافعي رحمه الله: قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض وقال ابن عباس براه ولا أحسب كل شيء إلا مثله، وهذا كما قال ابن عباس، والله تعالى أعلم، لأنه ليس في الطعام معنى ليس في غيره من البيوع ولا معنى يعرف إلا واحد وهو أني إذا ابتعت من الرجل شيئاً فإنما ابتاع منه عينا أو مضموناً، وإذا ابتعت منه مضموناً فليست بعين، وقد يفلس فأكوثر قد بعث شيئاً ضمانه على من اشتريته منه، وإنما بعته قبل أن يصير في تصرفي وملكي تاماً، ولا يجوز أن أبيع ما لا أملك تاماً، وإن كان الذي اشتريته منه عينا، فلو هلكت تلك العين انتقض البيع ببني وبينه، فإذا بعته، ولم يتم ملكها إلي بأن يكون ضمانها مني بعته ما لم يتم لي ملكه، ولا يجوز بيع ما لم يتم لي ملكه ومع هذا أنه مضمون على من اشتريته منه، فإذا بعته، بعث شيئاً مضموناً على غيره؛ فإن زعمت أني ضامن فعلي من الضمان ما على دون من اشتريته منه أرايت إن هلك ذلك في يدي الذي اشتريته منه أيؤخذ مني شيء؟

١٢٠٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بَاعَ بَعِيرًا يُقَالُ لَهُ عُصْفِيرٌ بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ.

١٢٠١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: لَا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ عَنِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَقِيقِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ. [أخرجه مالك (٢/٦٥٤)،

١٢٠٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ بَعِيرٍ بِعِشْرَيْنِ إِلَى أَجَلٍ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. [أخرجه مالك (٢/٦٥٢)،

١٢٠٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ أَنَّ شَاءَ اللَّهِ - شَيْءُ الرَّبِيعِ -، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عُلْفَمَةَ - شَكَّكَتْ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ - أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ تَبِيعِ الْحَدِيدِ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ اللَّهُ أَعْلَمَ أَمَّا هُمْ فَكَانُوا يَتَّبِعُونَ الدَّرْعَ بِالْأَذْرَاعِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢/٢٨٧)،

قال الشافعي: وَلَا بَأْسَ بِالْبَعِيرِ بِالْبَعِيرِينَ مِثْلَهُ وَأَكْثَرُ يَدًا يَبِذُ وَنِسْنَةً، فَإِذَا تَنَحَّى عَنْ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى مَا لَا يَجُوزُ الْفَضْلُ فِي بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ فَالْتَقَدُ مِنْهُ وَالَّذِينَ سَوَاءٌ.

وَلَا بَأْسَ بِاسْتِسْلَافِ الْحَيَوَانِ كُلِّهِ إِلَّا الْوَلَادَةَ، وَإِنَّمَا كَرِهْتَ اسْتِسْلَافَ الْوَلَادَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ اسْتِسْلَافِ أُمَةٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا بَعِينَهَا، فَإِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا بَعِينَهَا وَجَعَلَتْهُ مَالِكًا لَهَا بِالْإِسْلَافِ جَعَلَتْهُ يَطْوُهَا وَيَرُدُّهَا، وَقَدْ حَاطَ اللَّهُ جُلَّ ثَنَاهُ، ثُمَّ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ الْفُرُوجُ فَجَعَلَ الْمَرْأَةَ لَا تَنْكَحُ وَالنَّكَاحُ حَلَالٌ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَهْوَةٍ وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا رَجُلٌ فِي حَضْرٍ أَوْ سَفَرٍ، وَلَمْ يَحْرَمْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ تَمَّا خَلَقَ اللَّهُ غَيْرَهَا جَعَلَ الْأَمْوَالَ مَرْهُونَةً وَمِيعَةً بِغَيْرِ بَيْتَةٍ، وَلَمْ يُجْعَلِ الْمَرْأَةُ هَكَذَا حَتَّى حَاطَهَا فِيمَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهَا بِالْوَلِيِّ وَالشَّهْوَةِ، فَفَرَّقْنَا بَيْنَ حُكْمِ الْفُرُوجِ وَغَيْرِهَا بِمَا فَرَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ بَيْنَهُمَا.

وَإِذَا بَاعَ الرَّجُلُ غَنَمًا بِدَنَانِيرٍ إِلَى أَجَلٍ فَحَلَّتِ الدَّنَانِيرُ فَأَعْطَاهَا بِهَا غَنَمًا مِنْ صَنْفٍ غَنَمَهُ أَوْ غَيْرَ صَنْفِهَا فَهِيَ سَوَاءٌ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا وَلَا تَكُونُ الدَّنَانِيرُ وَالْدَّرَاهِمُ فِي مَعْنَى مَا ابْتِيعَ بِهِ مِنَ الْعُرُوشِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَ، وَلَا بِأَسَ

بِالسَّلَفِ فِي الْحَيَوَانِ كُلِّهِ بِصَفَةٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ وَالسَّلَفُ فِيهَا اشْتِرَاءُ لَهَا وَشُرَاؤُهَا غَيْرُ اسْتِسْلَافٍ فَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْوَلَادَةِ وَلَا خَيْرَ فِي السَّلَفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَضْمُونًا عَلَى الْمُسْلِمِ أَمْوُونًا فِي الظَّاهِرِ أَنْ يَعُودَ.

وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ حَاطَ بِعَيْنِهِ وَلَا تَسَاجَ مَاشِيَةٍ بَعِينَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا يَكُونُ، وَلَا يَكُونُ، وَمَنْ سَلَفَ فِي عَرْضٍ مِنَ الْعُرُوشِ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ، فَلَمَّا حُلَّ أَجَلُهُ سَأَلَهُ بَاتِعَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ مِنْهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ يَعْرِضُ كَأَنَّ ذَلِكَ الْعَرْضُ مُخَالَفًا لَهُ أَوْ مِثْلُهُ، فَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَبِيعَهُ بِمِثَالٍ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَا لَمْ يَقْبِضْ.

وَإِذَا سَلَفَ الرَّجُلُ فِي عَرْضٍ مِنَ الْعُرُوشِ إِلَى أَجَلٍ فَعَجَّلَ لَهُ الْمُسْلِمُ قَبْلَ حُلِّ الْأَجَلِ، فَلَا بَأْسَ وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَعْجَلَهُ لَهُ عَلَى أَنْ يَضَعَ عَنْهُ وَلَا فِي أَنْ يَعْجَلَهُ عَلَى أَنْ يَزِيدَهُ الْمُسْلِمُ؛ لِأَنَّ هَذَا يَبِيعُ بِمِثْلِهِ غَيْرَ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَعْجَلَهُ مِنْ غَيْرِ الصَّنَفِ الَّذِي سَلَفَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَبِيعُ بِمِثْلِهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَعْجَلَهُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنَفِ بَعِينَهُ مِثْلَ شَرْطِهِمَا أَوْ أَكْثَرَ، فَيَكُونُ مَطْوَغًا، وَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنَفِ أَقَلَّ مِنْ شَرْطِهِ عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ، فَلَا بَأْسَ كَمَا أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ بَعْدَ حُلِّهِ جَارًا، وَإِنْ أَعْطَاهُ عَلَى شَرْطٍ، فَلَا خَيْرَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُصُهُ عَلَى أَنْ يَعْجَلَهُ.

وَكَذَلِكَ لَا يَأْخُذُ بَعْضُ مَا سَلَفَهُ فِيهِ وَعَرْضًا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَبِيعُ مَا لَمْ يَقْبِضْ بَعْضُهُ، وَمَنْ سَلَفَ فِي صَنْفٍ فَاتَاهُ الْمُسْلِمُ مِنْ ذَلِكَ الصَّنَفِ بِأَرْفَعٍ مِنْ شَرْطِهِ فَلَهُ قَبْضُهُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ شَرَاءٌ مَا لَمْ يَعْلَمْ كَأَنَّهُ سَلَفَهُ عَلَى صَاعٍ إِلَّا أَنْ يَتَفَاسَخَ الْبَيْعُ الْأَوَّلُ وَيَشْتَرِيَ هَذَا شَرَاءً جَدِيدًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ شَرَاءٌ مَا لَمْ يَعْلَمْ كَأَنَّهُ سَلَفَهُ عَلَى صَاعٍ عَجْرَةٍ جَدِيدَةٍ فَلَهُ أَذْنَى الْجَدِيدِ فَجَاءَهُ بِالْغَايَةِ مِنَ الْجَدِيدِ، وَقَالَ زُهْنِي شَيْئًا فَاشْتَرَى مِنْهُ الزِّيَادَةَ وَالزِّيَادَةُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ لَا هِيَ كَيْلٌ زَادَهُ فَيَزِيدُهُ وَلَا هِيَ مُنْفَصِلَةٌ مِنَ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ إِذَا زَادَهُ اشْتَرَى مَا لَا يَعْلَمْ وَاسْتَوْفَى مَا لَا يَعْلَمْ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ لَوْ اسْلَفَهُ فِي عَجْرَةٍ فَارَادَ أَنْ يَعْطِيَهُ صِحَائِيًّا مَكَانَ الْعَجْرَةِ لَمْ يَجِزْ؛ لِأَنَّ هَذَا يَبِيعُ الْعَجْرَةَ بِالصِّحَائِيَّاتِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَقْبِضَ.

وَهَكَذَا كُلُّ صَنْفٍ سَلَفَ فِيهِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ عَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ لَهُ أَنْ يَقْبِضَهُ أَذْنَى مِنْ شَرْطِهِ وَأَعْلَى مِنْ شَرْطِهِ إِذَا تَرَاضَيَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جَنْسٌ وَاحِدَةٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبِضَ مِنْ غَيْرِ جَنْسٍ مَا سَلَفَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُنُو يَبِيعُ مَا اشْتَرَى قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ.

قَالَ: وَلَا يَأْخُذُ إِذَا سَلَفَ فِي جَدِيدٍ رَدْبًا عَلَى أَنْ يَزِدَادَ شَيْئًا وَالْعَلَّةُ فِيهِ كَالْعَلَّةِ فِي أَنْ يَزِيدَهُ وَيَأْخُذَ أَجْوَدَ، وَإِذَا اسْلَفَ رَجُلٌ رَجُلًا فِي عَرْضٍ فَدَفَعَ الْمُسْلِمُ إِلَى الْمُسْلِمِ ثَمَنَ ذَلِكَ الْعَرْضِ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ وَيَقْبِضَهُ كَرِهَتْ ذَلِكَ، فَإِذَا اشْتَرَاهُ وَقْبِضَهُ بَرَأَ مِنْهُ الْمُسْلِمُ وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ بَيْتَةً أَوْ غَيْرَ بَيْتَةٍ إِذَا تَصَادَقَا.

مع امرأة أبي السقر على عائشة رضي الله عنها فذكرت لعائشة أن زيد بن أرقم باع شيئاً إلى العطاء، ثم اشتراه بأقل مما باعه به، فقالت عائشة أخبرني زيد بن أرقم أن الله قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب.

قال الشافعي: فقيل له ثبت هذا الحديث عن عائشة، فقال أبو إسحاق رواه عن امرأته فقيل فتعرف امرأته بشيء يثبت به حديثها فما علمته قال شيئاً.

فقلت: ترد حديث بسرة بنت صفوان مهاجرة معروفة بالفضل بأن تقول: حديث امرأة وتحتج بحديث امرأة ليست عندك منها معرفة أكثر من أن زوجها روى عنها، ولو كان هذا من حديث من يثبت حديثه هل كان أكثر ما في هذا إلا أن زيد بن أرقم وعائشة اختلفا؛ لأنك تعلم أن زيدا لا يبيع إلا ما يراه حالاً له ورأته عائشة حراماً، وزعمت أن القياس مع قول زيد فكيف تمذهب إلى قول زيد ومعها القياس وأنت تذهب إلى القياس في بعض الحالات فتترك به السنة الثابتة؟

قال: أفليس قول عائشة مخالفاً لقول زيد؟

قيل: ما تدري لعلها إنما خالفته في أنه باع إلى العطاء ونحن نخالفه في هذا الموضع؛ لأنه أجل غير معلوم فأما إن اشتراها بأقل مما باعه بها فليعلم أنها لم تخالفه فيه قط لعلها رأت البيع إلى العطاء مفسوخاً ورأت يبيع إلى العطاء لا يجوز فرأته لم يملك ما باع، ولا بأس في أن يسلف الرجل فيما ليس عنده أصله، وإذا أرى الرجل الرجل السلعة، فقال اشتر هذه وأرجمك فيها كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز والذي قال أرمحك فيها بالخيار إن شاء أحدث فيها يبيع، وإن شاء تركه، وهكذا إن قال اشتر لي متاعاً، ووصفه له أو متاعاً أي متاع شئت وأنا أرمحك فيه فكل هذا سواء يجوز البيع الأول، ويكون هذا فيما أعطى من نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت إن كان قال ابتاعه واشتره منك بنقد أو دين يجوز البيع الأول ويكونان بالخيار في البيع الآخر؛ فإن جدها جاز، وإن تابعا به على أن الزما أنفسهما الأمر الأول فهو مفسوخ من قبل شيتين: أحدهما: أنه تابعا قبل أن يملكه البائع والثاني أنه على مخاطرة أنك إن اشترته على كذا أرمحك فيه كذا، وإن اشترى الرجل طعاماً إلى أجل فقبضه، فلا بأس أن يبيعه ممن اشتراه منه، ومن غيره بنقد وإلى أجل وسواء في هذا المعينين وغير المعينين.

وإذا باع الرجل السلعة بنقد أو إلى أجل فتسوم بها المتاع فبارت عليه أو باعها بوضع أو هلك من يده فسأل البائع أن يضع عنه من ثمنها شيئاً أو يهبها كلها فذلك إلى البائع إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل من قبل أن الثمن له لازم؛ فإن شاء ترك له من الثمن اللازم، وإن شاء لم يترك وسواء كان هذا عن عادة اعتادها أو غير عادة وسواء أحدثنا هذا في أول بيعه تابعا به أو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس بالسلف في كل ما أسلف فيه حالاً أو إلى أجل إذا حل أن يشتري بصفة نقداً، وقد قال: هذا ابن جريج عن عطاء، ثم رجع عنه، وإذا سلف رجل في صوف لم يميز أن يسلف فيه إلا بوزن معلوم وصفة معلومة، ولا يصلح أن يسلف فيه عدداً لاختلافه، ومن اشترى من رجل سلعة فسأله أن يقبله فيها بأن يعطيه البائع شيئاً أو يعطيه المشتري نقداً أو إلى أجل، فلا خير في الإقالة على ازدیاد ولا نقص مجال؛ لأنها إنما هي فسخ بيع، وهكذا لو باعه إياها فاستقاله على أن ينظره بالثمن لم يميز؛ لأن النظرة ازدیاد ولا خير في الإقالة على زیادة ولا نقصان ولا تأخير في كراء ولا بيع ولا غيره، وهكذا إن باعه سلعة إلى أجل فسأله أن يقبله، فلم يقبله إلا على أن يشركه البائع ولا خير فيه؛ لأن الشراكة بيع، وهذا بيع ما لم يقبض، ولكنه إن شاء أن يقبله في النصف أقاله.

ولا يجوز أن يكون شريكاً له والمتبايعان بالسلف وغيره بالخيار ما لم يتفرقا من مقامهما الذي تابعا فيه، فإذا تفرقا أو خیر أحدهما الآخر بعد البيع فاختار البيع، فقد انقطع الخيار، ومن سلف في طعام أو غيره إلى أجل، فلما حل الأجل أخذ بعض ما سلف فيه وأقال البائع من الباقي، فلا بأس.

وكذلك لو باع حيواناً أو طعاماً إلى أجل فأعطاه نصف رأس ماله وأقاله المشتري من النصف وقبضه بلا زیادة ازدادها ولا نقصان ينقصه، فلا بأس.

قال: ولا يجوز من البيوع إلا ثلاثة بيع عين بعينها حاضرة وبيع عين غائبة، فإذا رآها المشتري فهو بالخيار فيها، ولا يصلح أن تباع العين الغائبة بصفة ولا إلى أجل؛ لأنها قد تدرک قبل الأجل فينتج الرجل ما يمنع منه وهو يقدر على قبضه وأنها قد تلفت قبل أن تدرک، فلا تكون قبل الأجل فينتج الرجل ما يمنع منه وهو يقدر على قبضه وأنها قد تلفت قبل أن تدرک، فلا تكون مضمونة والبيع الثالث صفة مضمونة إذا جاء بها صاحبها على الصفة لزمت مشتريها وكلفت أن يأتي بها من حيث شاء.

قال أبو يعقوب: الذي كان يأخذ به الشافعي ويعمل به أن البيع يبعان بيع عين حاضرة ترى أو بيع مضمون إلى أجل معلوم ولا ثالث لهما.

قال الزبيعي: قد رجع الشافعي عن بيع خيار الرؤية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن باع سلعة من السلع إلى أجل من الأجال وقبضها المشتري، فلا بأس أن يبيعهما الذي اشتراها بأقل من الثمن، وزعم أن القياس في ذلك جائز، ولكنه زعم تبع الأثر ومحمود منه أن يبيع الأثر الصحيح، فلما سأل عن الأثر إذا هو أبو إسحاق عن امرأته عالية بنت أنفع أنها دخلت

وبعد مائة بيعة ليس للعادة التي اعتادها معنى محل شيئاً، ولا يحرمه. وكذلك الموعد، إن كان قبل العقد أو بعده؛ فإن عقد البيع على موعد أنه إن وضع في البيع وضع عنه فالبائع مفسوخ؛ لأن الثمن غير معلوم، وليس نفسد البيوع أبداً ولا النكاح ولا شيء أبداً إلا بالعقد، فإذا عقد عقداً صحيحاً لم يفسده شيء تقدمه ولا تأخر عنه كما إذا عقداً فاسداً لم يصلحه شيء تقدمه ولا تأخر عنه إلا بتجديد العقد صحيح، وإذا اشترى الرجل من الرجل طعاماً بدينار على أن الديار عليه إلى شهر إلا أن يبيع الطعام قبل ذلك فيعطيه ما باع من الطعام، فلا خير فيه؛ لأنه إلى أجل غير معلوم، ولو باعه إلى شهر، ولم يشرط في العقد شيئاً أكثر من ذلك، ثم قال له: إن بعته أعطيتك قبل الشهر، كان جائزاً، وكان موعداً، إن شاء وفي له، وإن شاء لم يف له؛ لأنه لا يفسد حتى يكون في العقد، وإذا ابتاع رجل طعاماً سمي الثمن إلى أجل والطعام نقد وقبض الطعام، فلا بأس أن يبيع الطعام بمداينة القبض وبعد زمان إذا صار من ضمانه من الذي اشترى منه، ومن غيره وينقد إلى أجل؛ لأن البيعة الأخيرة غير البيعة الأولى، وإذا سلف رجل في العروض والطعام الذي يتغير إلى أجل فليس عليه أن يقبضه حتى محل أجله، فإذا حل أجله جبر على قبضه وسواء عرضه عليه قبل أن محل الأجل بساعة أو سنة، وإن اجتمعا على الرضا بقبضه، فلا بأس وسواء كان ذلك قبل أن محل الأجل بسنة أو بساعة.

وإذا ابتاع الرجل شيئاً من الحيوان أو غيره غائباً عنه والمشتري يعرفه بعينه فالشراء جائز وهو مضمون من مال البائع حتى يقبضه المشتري، فإذا كان المشتري لم يره فهو بالخيار إذا رآه من عيب، ومن غير عيب وسواء وصف له أو لم يوصف إذا اشتراه بعينه غير مضمون على صاحبه فهو سواء وهو شراء عين، ولو جاء به على الصفة إذا لم يكن رآه لم يلزمه أن يأخذ إلا أن يشاء وسواء أدركها بالصفة حية أو ميتة، ولو أنه اشتراه على صفة مضمونة إلى أجل معلوم فجاءه بالصفة لزم المشتري أحب أو كره، وذلك أن شراءه ليس بعين، ولو وجد تلك الصفة في يدي البائع فأراد أن يأخذها كان للبائع أن يمنعه إياها إذا أعطاه صفة غيرها، وهذا فرق بين شراء الأعيان والصفات الأعيان لا يجوز أن يجوز الشراء منها في غيرها إلا أن يرضى المشتري بالصفات ويجوز أن تحول صفة في غيرها إذا أوفى أدنى صفة ويجوز النقد في الشيء الغائب، وفي الشيء الحاضر بالخيار، وليس هذا من بيع وسلف بسيل، وإذا اشترى الرجل الشيء إلى أجل، ثم تطرأ بالنقد، فلا بأس، وإذا اشترى، ولم يسم أجلاً فهو بنقد ولا يلزمه أن يدفع الثمن حتى يدفع إليه ما اشترى، وإذا اشترى الرجل الجارية أو العبد، وقد رآه وهو غائب عنه وأبرأ البائع من عيبه به، ثم أتاه به، فقال: قد زاد العيب فاقول قول المشتري مع يمينه

١٨ - باب في بيع الغائب إلى أجل

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا باع الرجل من الرجل عبداً له غائباً بذهب ديناً له على آخر أو غائباً عنه ببلد فالبائع باطل.

قال: وكذلك لو باعه عبداً ودفعه إليه إلا أن يدفعه إليه ويرضى الآخر بمقالة على رجل فأما أن يبيعه إياه، ويقول: خذ ذهبي الغائب على أنه إن لم يعدها فالمشتري ضامن لها فالبائع باطل؛ لأن هذا أجل غير معلوم وبيع بغير مدّة ومحولاً في ذمة أخرى.

قال الشافعي: ومن أتى حائكاً فاشترى ثوباً على منسجه قد بقي منه بعضه، فلا خير فيه، نقده أو لم يقده؛ لأنه لا يدري كيف يخرج باقي الثوب، وهذا لا يبيع عين يراها ولا صفة مضمونة قال: ولا بأس بشراء الدار حاضرة وغائبة ونقد ثمنها، ومذارة وغير مذارة.

قال: ولا بأس بالنقد في بيع الخيار.

قال: وإذا اشترى الرجل بالخيار وقبض المشتري فالمشتري ضامن حتى يرذ السلعة كما أخذها وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما معاً، وإذا باع الرجل السلعة وهو بالخيار فليس للذي عليه الخيار أن يرذ إنما يرذ الذي له الخيار.

قال: وبيع الخيار جائز من باع جارية فله المشتري قبضها، وليس عليه وضعها للاستبراء ويستبرئها المشتري عنده، وإذا قبضها المشتري فهي من ضمانه، وفي ملكه، وإذا حال البائع بينه وبينها وضعها على يدي عدل يستبرئها فهي من ضمان البائع حتى يقبضها المشتري، ثم يكون هو الذي يضعها ويجوز بيع المشتري فيها، ولا يجوز بيع البائع حتى يرذها المشتري أو يتفاسخا البيع، ومن اشترى جارية بالخيار فمات قبل أن يختار فورثته يقومون مقامه، وإذا باع الرجل السلعة لرجل واستثنى رضا المبيع له ما بينه وبين ثلاث؛ فإن رضي المبيع له فالبائع جائز، وإن أراد الرذ فله الرذ، وإن جعل الرذ إلى غيره فليس ذلك له إلا أن يجعله وكلاً برذ أو إجازة فتجوز الوكالة عن أمره.

قال الشافعي: ومن باع سلعة على رضا غيره كان للذي شرط له الرضا الرذ، ولم يكن للبائع؛ فإن قال على أن استأمر فليس له أن يرذ حتى يقول قد استأمرت فأمرت بالرذ.

قال الشافعي: ولا خير في أن يشتري الرجل الذابة بعينها

حائطاً منها لم يؤبر فثمره للمبتاع، وإن أبر غيره؛ لأن حكمه به لا بغيره.

وكذلك لا يباغ منها شيء حتى يبدو صلاحه، وإن بدا صلاح غيره وسواء كان غلّ الرجل قليلاً أو كثيراً إذا كان في حظار واحد أو بقعة واحدة في غير حظار فبدا صلاح واحدة منه، حل بيعه، ولو كان إلى جنبه حائط له آخر أو لغيره فبدا صلاح حائط غيره الذي هو إلى جنبه لم يحل بيع ثمر حائطه لمحلل بيع الذي إلى جنبه وأقل ذلك أن يرى في شيء منه الحمرة أو الصفرة وأقل الإبر أن يكون في شيء منه الإبر فيقع عليه اسم أنه قد أبر كما أنه إذا بدا صلاح شيء منه وقع عليه اسم أنه قد بدا صلاحه واسم أنه قد أبر فيحل بيعه، ولا يتظر آخره بعد أن يرى ذلك في أوله.

قال: والإبر التلقيح وهو أن يأخذ شيئاً من طلع الفحل فيدخله بين ظهرائي طلع الإنثى من النخل، فيكون له بإذن الله صلاحاً.

قال: والدلالة بالسنة في النخل قبل أن يؤبر وبعد الإبر في أنه داخل في البيع مثل الدلالة بالإجماع في جنين الأمة وذات الحمل من البهائم، فإن الناس لم يختلفوا في أن كل ذات حمل من بني آدم، ومن البهائم بيعت فحملها تبع لها كعضو منها داخل في البيع بلا حصّة من الثمن؛ لأنه لم يزايلها، ومن باعها، وقد ولدت فالولد غيرها، وهو للبائع إلا أن يشترطه المبتاع، فيكون قد وقعت عليه الصفقة، وكانت له حصّة من الثمن، ويخالف الثمر لم يؤبر الجنين في أن له حصّة من الثمن؛ لأنه ظاهر، وليست للجنين؛ لأنه غير ظاهر ولولا ما جاء عن رسول الله ﷺ في ذلك لما كان الثمر قد طلع مثل الجنين في بطن أمه؛ لأنه قد يقدر على قطعه والتفريق بينه وبين شجره، ويكون ذلك مباحاً منه والجنين لا يقدر على إخراجة حتى يقدر الله تعالى له، ولا يسأح لأحد إخراجة، وإنما جمعنا بينهما حيث أجمعنا في بعض حكمهما بأن السنة جاءت في الثمر لم يؤبر كمنى الجنين في الإجماع فجمعنا بينهما خبراً لا قياساً إذ وجدنا حكم السنة في الثمر لم يؤبر كحكم الإجماع في جنين الأمة، وإنما مثلنا فيه تمثيلاً ليفقهه من سمعه من غير أن يكون الخبر عن رسول الله ﷺ يحتاج إلى أن يقاس على شيء بل الأشياء تكون له تبعاً.

قال: ولو باغ رجل أصل حائط، وقد تشقق طلع إنثاه أو شيء منه فأخر إبارده، وقد أبر غيره ثمن حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تأخر؛ لأنه قد جاء عليه وقت الإبر وظهرت الثمرة ورثت بعد تعيينها في الجفّ قال: وإذا بدأ في إبار شيء منه كان جميع ثمر الحائط المبيع للبائع كما يكون إذا رثت في شيء من الحائط الحمرة أو الصفرة حل بيع الثمرة، وإن كان بعضه أو

على أن يقبضها بعد سنة؛ لأنها قد تتغير إلى سنة وتلف ولا خير في أن يبيع الرجل الذّابة ويشترط ركوها قل ذلك أو كثر.

قال: ولا خير في أن يبيع الرجل الذّابة ويشترط عقاقها.

ولو قال هي عقوق، ولم يشترط ذلك لم يكن بذلك باس، وإذا باغ الرجل ولد جارته على أن عليه رضاعه ومؤنته سنة أو أقل فالبيع باطل؛ لأنه قد يموت قبل سنة، فلو كان مضموناً للمشتري فضل الرضاع لم يجز؛ لأنه وقع لا يعرف حصته من حصّة البيع، ولو كان مضموناً من البائع كان عيناً يقدر على قبضها، ولا يقدر على قبضها إلا بعد سنة، ويكون دونها وبيع وإجارة.

١٩- باب ثمر الحائط يباغ أصله

١٢٠٤- أخبرنا الشافعي رحمه الله قال: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: من باغ نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع. [أخرجه البخاري (٢٧١٦)، مسلم (١٥٤٣)، أبو داود (٣٤٣٣)، الرمذي (١٢٤٤)، ابن ماجه (٢٢١١)]

١٢٠٥- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من باغ نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع.

قال الشافعي: وهذا الحديث ثابت عندنا عن رسول الله ﷺ وبه نأخذ وفيه دلالات إحداها لا يشك في أن الحائط إذا بيع، وقد أبر نخله فالثمرة لبائعه إلا أن يشترطها مبتاعه، فيكون مما وقعت عليه صفقة البيع، ويكون لها حصّة من الثمن.

قال: والثانية أن الحائط إذا بيع، ولم يؤبر نخله فالثمرة للمشتري؛ لأن رسول الله ﷺ إذ حدث، فقال: إذا أبر فثمرته للبائع فقد أخبر أن حكمه إذا لم يؤبر غير حكمه إذا أبر، ولا يكون ما فيه إلا للبائع أو للمشتري لا لغيرهما ولا موقوفاً فمن باغ حائطاً لم يؤبر فالثمرة للمشتري بغير شرط استدلالاً بوجود السنة.

قال: ومن باغ أصل فحل نخل أو فحول بعد أن تؤبر إنثا النخل فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومن باغ فحلاً قبل أن تؤبر إنثا النخل فالثمرة للمشتري.

قال: والحوائط تختلف بتهامة ونجد والسقيف فيستأخر إبار كل بلد بقدر حرها وبردها، وما قدر الله تعالى من إنثائها فمن باغ

أكثره لم يجر أو يصفّر.

قال: والكرسف إذا بيع أصله كالنخل إذا خرج من جوزه، ولم ينشق فهو للمشتري، وإذا انشق جوزه فهو للبائع كما يكون الطلع قبل الإبرار وبعده.

قال: فإن قال قائل: فإنما جعل النبي ﷺ الثمرة للبائع إذا أبر فكيف.

قلت: يكون له إذا استأجر، وإن لم يؤجر؟

قيل له: إن شاء الله تعالى لا معنى للإبرار إلا وقتئذ، ولو كان الذي يوجب الثمرة للبائع أن يكون إنما يستحقها بأن يأبرها، فاختلف هو والمشتري انبغى أن يكون القول قول المشتري، لأن البائع يدعي شيئاً قد خرج منه إلى المشتري وانبغى أن تصادقا أن يكون له ثمر كل غلة أبرها، ولا يكون له ثمر غلة لم يأبرها.

قال: وما قلت من هذا هو موجود في السنة في بيع الثمر إذا بدا صلاحه، وذلك إذا أحر أو بعضه، وذلك وقت يأتي عليه وهذا المذكور في بيع الثمار إذا بدا صلاحها.

١٢٠٦ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أنه عطاء أخبره أن رجلاً باع على عهد رسول الله ﷺ حائطاً مثمراً، ولم يشترط المتباع الثمر، ولم يستثن البائع الثمر، ولم يذكره، فلما ثبت البيع اختلفا في الثمر فأحكما فيه إلى النبي ﷺ ففضى بالثمر للذي لفتح النخل للبائع. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١٨/٤)]

١٢٠٧ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن ابن طاووس، عن أبيه أنه كان يقول في العبد له المال، وفي النخل المثمر يتباعان، ولا يذكران ماله ولا ثمره هو للبائع. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١٨/٤)]

١٢٠٨ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أنه قال: إعطاء أراكيت لو أن إنساناً باع رقة حائط مثمر لم يذكر الثمرة عند البيع لا البائع ولا المشتري أو عبداً له ماله كذلك، فلما ثبت البيع قال المتباع: إني أردت الثمر قال: لا يصدق والبيع جائز.

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١٨/٤)]

وعن ابن جريج أنه قال: إعطاء أن رجلاً أعتق عبداً له ماله؟ قال: يئته في ذلك إن كان نوى في نفسه أن ماله لا يعتق معه فعالة كله ليسيبوه وبهذا كله تأخذ في الثمرة والعبد. قال: وإذا بيعت رقة الحائط، وقد أبر شيء من غله ثمرة ذلك النخل في عامه ذلك للبائع، ولو كان منه ما لم يؤبر، ولم يطلع، لأن حكم ثمرة ذلك النخل في عامه ذلك حكم واحد كما يكون إذا بدا صلاحه، ولم يؤبر.

قال: ولو أصيبت الثمرة في يدي مشتري رقة الحائط بجائحة تأتي عليه أو على بعضه، فلا يكون للمشتري أن يرجع بالثمر المصابة ولا بشيء منها على البائع.

فإن قال قائل: ولم لا يرجع بها ولها من الثمن حصّة؟

قيل: لأنها إنما جازت تبعاً في البيع إلا ترى أنها لو كانت تباع منفردة لم يعل بيعها حتى تهر، فلما كانت تبعاً في بيع رقة الحائط حل بيعها، وكان حكمها حكم رقة الحائط وغله الذي يعل بيع صغيره وكبيره وكانت مقبوضة لقبض النخل وكانت المصيبة بها للمصيبة بالنخل، والمشتري لو أصيب بالنخل بعد أن يقبضها كانت المصيبة منه، فإن ابتاع رجل حائطاً فيه ثمر لم يؤبر كان له مع النخل أو شرطه بعدما أبر، فكان له بالشرط مع النخل، فلم يقبضه حتى أصيب بعض الثمر، فيها قولان أحدهما أنه بالخيار في رد البيع؛ لأنه لم يسلم له كما اشترى، أو أخذه بحصته من الثمن بحسب ثمن الحائط أو الثمرة فينظر كم حصّة المصاب منها؟ فيطرح عن المشتري من أصل الثمن بقدره؛ فإن كان الثمن مائة والمصاب عشر العشر فما اشترى طرح عنه دينار من أصل الثمن لا من قيمة المصاب؛ لأنه شيء خرج من عقدة البيع بالمصيبة، وهكذا كل ما وقعت عليه صفقة البيع بعينه من نبات، أو غل، أو غيره، فما أصيب منه شيء بعد الصفقة وقبل قبض المشتري، فالمشتري بالخيار في رد البيع؛ لأنه لم يسلم إليه كما اشترى بكماله أو أخذ ما بقي بحصته من الثمن؛ لأنه قد ملكه ملكاً صحيحاً، وكان في أصل الملك أن كل واحد منه بحصته من الثمن المسمى، ولا يكون للمشتري في هذا الوجه خيار.

قال: وهكذا الثمر يتباع مع رقة الحائط، ويقبض فتصفيه الجائحة في قول من وضع الجائحة، وفي القول الآخر الذي حكيت فيه قولاً يخالفه سواء لا يختلفان، والقول الثاني أن المشتري إن شاء رد البيع بالنقص الذي دخل عليه قبل القبض، وإن شاء أخذه منه بجميع الثمن لا ينقص عنه منه شيء؛ لأنها صفقة واحدة.

قال: فإن قال قائل: فكيف أجزم بيع الثمرة لم يبد صلاحها مع الحائط وجعلتم لها حصّة من الثمن، ولم تجزوها على

الانفراد؟

هو، ولو قطعه؛ فإن أراد الماء لم يكن ذلك له إنما يكون له من الماء ما فيه صلاح ثمره، فإذا ذهب ثمره، فلا حق له في الماء.

قال: وإن انقطع الماء؛ فكان بقاء الثمرة في النخل وغيره من الشجر المسقوي يضر بالنخل، ففيها قولان، أحدهما أن يسأل أهل ذلك الوادي الذي به ذلك الماء؛ فإن قالوا ليس يصلح في مثل هذا من انقطاع الماء إلا قطع ثمره عنه وإلا أضرب بقلوب النخل ضرراً يئناً فيها أخذ صاحبه بقطعه إلا أن يسقيه مطوعاً وقيل قد أصبت وأصيب صاحب الأصل بأكثر من مصيبتك؛ فإن قالوا هو لا يضر بها ضرراً يئناً، والثمر يصلح إن ترك فيها، وإن كان قطعه خيراً لها ترك إذا لم يكن فيه ضرر يئس؛ فإن قالوا لا يسلم الثمر إلا إن ترك أياماً ترك أياماً حتى إذا بلغ الوقت الذي يقولون فيه يهلك، فلو قيل اقطعه؛ لأنه خير لك ولصاحبك كان وجهاً، وله تركه إذا لم يضر بالنخل ضرراً يئناً، وإن قال صاحب عنبر ليس له أصله ادع عني فيه ليكون أبقي له أو سفرجل، أو تفاح، أو غيره، لم يكن له ذلك إذا كان القطف، واللقاط والجذاذ أخذ بجذاذ ثمره قطفه، ولقاطه، ولا يترك ثمره بعد أن يصلح فيه القطف، والجذاذ، واللقاط.

قال: وإن اختلف رب الحائط والمشتري في السقي حملاً في السقي على ما لا غنى بالثمر، ولا صلاح إلا به، وما يسقي عليه أهل الأموال أموالهم في الثمار عامة لا ما يضر بالثمر، ولا ما يزيد فيه مما لا يسقيه أهل الأموال إذا كانت لهم الثمار.

قال: فإن كان المبيع تيناً أو غيره من شجر تكون فيه الثمرة ظاهرة، ثم تخرج قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غيرها من ذلك الصنف؛ فإن كانت الخارجة المشتراة تميز من الثمرة التي تحدث لم يقع عليها البيع فالبائع جائز للمشتري الثمرة الخارجة التي اشترى يتركها حتى تبلغ، وإن كانت لا تميز مما يخرج بعدها من ثمرة الشجرة، فالبائع مفسوخ؛ لأن ما يخرج بعد الصفقة من الثمرة التي لم تدخل في البيع غير متميز من الثمرة الداخلة في الصفقة؛ والبيع لا تكون إلا معلومة.

قال الربيع: وللشافعي في مثل هذا قول آخر إن البيع مفسوخ إذا كان الخارج لا يتميز إلا أن يشاء رب الحائط أن يسلم ما زاد من الثمرة التي اختلطت بثمر المشتري يسلمه للمشتري، فيكون قد صار إليه ثمره والزيادة إذا كانت الخارجة غير التي تطوع بها.

قال الشافعي: فإن باعه على أن يلقط الثمرة أو يقطعها حتى يتبين بها فالبائع جائز، وما حدث في ملك البائع للبائع، وإنما يفسد البيع إذا ترك ثمرته؛ فكانت مختلطة بثمر المشتري لا تتميز منها.

قيل: بما وصفنا من السنة؛ فإن قال: فكيف أجزم بيع الدار بطرقها ومسبل مائها وأفتيتها، وذلك غير معلوم؟

قيل: أجزاه؛ لأنه في معنى الثمرة التي لم يبد صلاحها تبع في البيع، ولو بيع من هذا شيء على الانفراد لم يجز.

فإن قال قائل: فكيف يكون داخلاً في جملة البيع وهو أن بعضاً لم يجز بيعه على الانفراد؟

قيل: بما وصفنا لك؛ فإن قال: فهل يدخل في هذا العبد يباع؟

قلت: نعم في معنى، ويخالفه في آخر؛ فإن قال فما المعنى الذي يدخل به فيه؟

قيل: إذا بعناك عبداً بعناك بكمال جوارحه، وسمعوه، وبصره، ولو بعناك جراحة من جوارحه تقطعها أو لا تقطعها لم يجز البيع، فهي إذا كانت فيه جازت، وإذا أفردت منه لم يحل بيعها؛ لأن فيها عذاباً عليه، وليس فيها منفعة لمشتريه؛ ولو لم تقطع، وهذا الموضع الذي يخالف فيه العبد بما وصفنا من الطرق والثمر، وفي ذلك أنه يحل تزيق الثمر وقطع الطرق، ولا يحل قطع الجارحة إلا بحكمها.

قال: وجميع ثمار الشجر في معنى ثمر النخل إذا رثي في أوله النضج حل بيع آخره، وهما يكونان بارزين معاً، ولا يحل بيع واحد منهما حتى يرى في أولهما النضج.

قال: وتختلف الثمار من الأعناب وغيرها النخل فتكون كل ثمرة خرجت بارزة ترى في أول ما تخرج كما ترى في آخره لا مثل ثمر النخل في الطلعة يكون مغيباً وهو يرى يكون بارزاً فهو في معنى ثمرة النخل بارزاً، فإذا باعه شجراً ثمرها فالثمر للبائع إلا أن يشترط المبتاع؛ لأن الثمر قد فارق أن يكون مستودعاً في الشجر، كما يكون الحمل مستودعاً في الأمة ذات الحمل.

قال: ومعقول في السنة إذا كانت الثمرة للبائع كان على المشتري تركها في شجرها إلى أن تبلغ الجذاذ والقطف واللقاط من الشجر.

قال: وإذا كان لا يصلحها إلا السقي فعلى المشتري تخليئة البائع، وما يكفي الشجر من السقي إلى أن يجذ ويلقط ويقطع؛ فإن انقطع الماء، فلا شيء على المشتري فيما أصيب به البائع في ثمره.

وكذلك إن أصابته جائحة، وذلك أنه لم يبعه شيئاً فسأله تسليم ما باعه.

قال: وإن انقطع الماء؛ فكان الثمر يصلح ترك، حتى يبلغ، وإن كان لا يصلح لم يمنعه صاحبه من قطعه ولا لو كان الماء كما

فيسلم إلى كل واحد من المتبايعين حقه.

قال: ولا يصح بيعه بأن يقول له ثمرة مائة شجرة موز منه من قبل أن ثمارها تختلف ويخطئ ويصيب.

وكذلك كل ما كان في معناه من ذي ثمر وزرع.

قال: وكل أرض بيعت بمجدها فلمشتريها جميع ما فيها من الأصل والأصل ما وصفت بما له ثمرة بعدة ثمرة من كل شجر وزرع ثمرة وكل ما يثبت من الشجر والنبات، وما كان مما يخف من النبات مثل البناء بالخشب، فإنما هذا محمى كالنبات والجريد فهو لبايعه إلا أن يدخله المشتري في صفة البيع، فيكون له بالشراء.

قال: وكل هذا إذا عرف المشتري والبايع ما في شجر الأرض من الثمر، وفي أديم الأرض من الزرع.

قال: فإن كانت الأرض غائبة عند البيع عن البائع والمشتري أو عن المشتري دون البائع فوجد في شجرها ثمراً قد أبر وزرعاً قد طلع فالمشتري بالخيار إذا علم هذا إن كان قد رأى الأرض قبل الشراء ورضيها؛ لأن هذا عليه نقضاً بانقطاع الثمرة عنه عامه ذلك وجب شجره بالثمرة وشغل أرضه بالزرع وبالدخل فيها عليه إذا كانت له ثمرتها؛ لأنه ليس له أن يمنع الدخول عليه في أرضه لتعاهد ثمرته، ولا يمنع من يصلح له أرضه من عمل له؛ فإن أحب أجاز البيع، وإن أحب رده.

قال: وإذا اشترى وهو عالم بما خرج من ثمرها، فلا خيار له، وإذا باع الرجل الرجل أرضاً فيها حب قد بذره، ولم يعلم المشتري فالحب كالزرع قد خرج من الأرض لا يملكه المشتري؛ لأنه تحت الأرض، وما لم يملكه المشتري بالصفة فهو للبايع وهو ينمي ثمة الزرع فيقال للمشتري لك الخيار؛ فإن شئت فأخر البيع ودع الحب حتى يبلغ فيحصد كما تدع الزرع، وإن شئت فأنقض البيع إذا كان يشغل أرضك ويدخل عليك فيها به من ليس عليك دخوله إلا أن يشاء البائع أن يسلم الزرع للمشتري أو يقلعه عنه، ويكون قلعه غير مضر بالأرض؛ فإن شاء ذلك لم يكن للمشتري خيار؛ لأنه قد زيد خيراً.

فإن قال قائل: كيف لم تجعل هذا كما لم يخرج من ثمر الشجر، ولأد الجارية؟

قيل له: إن شاء الله تعالى، أما ثمر الشجر فأمر لا صنعة فيه للآدميين هو شيء يخلقه الله عز وجل كيف شاء، لا شيء استودعه الآدميون الشجر لم يكن فيها فادخلوه فيها، وما خرج منه في عامه خرج في أعوام بعده مثله؛ لأن خلقه الشجر كذلك والبذر يثر في الأرض إنما هو شيء يستودعه الآدميون الأرض ويحصد، فلا يعود إلا أن يعاد فيها غيره ولما رأيت ما كان مدفوناً

قال: وإذا باع رجل رجلاً أرضاً فيها شجر رمان، ولوز وجوز، ورمان، وغيره مما دونه قشر يواريه بكل حال فهو كما وصفت من الثمر البادي الذي لا قشر له يواريه إذا ظهرت ثمرته، فالثمرة للبايع إلا أن يشترطها المتبايع، وذلك أن قشر هذا لا ينشق عما في أجوفه، وصلاحه في بقاءه إلا أن صنفاً من الرمان ينشق منه الشيء، فيكون أنقص على مالكة؛ لأن الأصلح له أن لا ينشق؛ لأنه أبقى له، والقول فيه كالقول في ثمر الشجر غير النخل من العنب والأنرج وغيره لا يخافه والقول في تركه إلى بلوغه كالقول فيها، وفي ثمر النخل لا يعجل مالكة عن بلوغ صلاحه، ولا يترك، وإن كان ذلك خيراً لمالكة إذا بلغ أن يقطف مثله أو يلقط والقول في شيء إن كان يزيد فيها كالقول في التين لا يختلف.

وكذلك في ثمر كل شجر، وهكذا القول في الباذنجان وغيره من الشجر الذي يثبت أصله وعلامة الأصل، وذلك مثل القمام والخربز والكرفس وغيره، وما كان إنماء ثمرته مرة، فمثل الزرع.

قال: ومن باع أرضاً فيها زرع قد خرج من الأرض، فالزرع للبايع إلا أن يشترطه المتبايع، فإذا حصد فلصاحبه أخذه؛ فإن كان الزرع مما يبقى له أصول في الأرض فسلدها فعلى صاحب الزرع نزعه عن رب الأرض إن شاء رب الأرض قال: وهكذا إذا باعه أرضاً فيها زرع يحصد مرة واحدة.

قال: فأما القصب، فإذا باعه أرضاً فيها قصب قد خرج من الأرض فلما ملكه من القصب جزء واحدة، وليس له قلعه من أصله؛ لأنه أصل.

قال: وكل ما يميز مراراً من الزرع فمثل القصب في الأصل والتمر ما خرج لا يخالفه.

قال: وإذا باعه أرضاً فيها موز قد خرج فله ما خرج من الموز قبل بيعه، وليس له ما خرج مرة أخرى من الشجر الذي يجنب الموز، وذلك أن شجرة الموز عندنا تحمل مرة وينبت إلى جنبها أربع فتقطع ويخرج في الذي حولها.

قال: فإذا كان شجر الموز كثيراً، وكان يخرج في الموز منه الشيء اليوم، وفي الأخرى غداً، وفي الأخرى بعده حتى لا يميز ما كان منه خارجاً عند عقدة البيع مما خرج بعده ساعة أو أيام متتابعة فالقول فيها كالقول في التين، وما تسابع ثمرته في الأصل الواحد أنه لا يصلح بيعه أبداً، وذلك أن الموزة الحولي يتفرق، ويكون بينه أولاده بعضها أشف من بعض فيباع، وفي الحولي مثله موز خارج فيتك ليلغ ويخرج في كل يوم من أولاده بقدر إدراكه متابعاً، فلا يتفرق منه ما وقعت عليه عقدة البيع مما حدث بعده، ولم يدخل في عقدة البيع والبيع ما عرف المبيع منه من غير المبيع

البيع وهو في شجره؛ فكان للبائع ما لم يقع عليه صفقة البيع، وكان للمشتري ما حدث؛ فإن اختلط ما اشترى بما لم يشتر، ولم يتميز، ففيها قولان أحدهما لا يجوز البيع فيه إلا بأن يسلم البائع للمشتري الثمرة كلها، فيكون قد أوفاه حقه وزيادة أو يترك المشتري له هذه الثمرة، فيكون قد ترك له حقه.

قال: ومن أجاز هذا قال: هذا كمن اشترى طعاماً جزافاً فالقى البائع فيه طعاماً غيره، ثم سلم البائع للمشتري جميع ما اشترى منه وزاده ما ألقاه في طعامه، فلم يظلمه، ولم ينقصه شيئاً مما باعه وزاده الذي خلط، وإن لم يعرف المبيع منه من غير المبيع قال في الوجه الذي يترك فيه المبتاع حقه هذا كرجل ابتاع من رجل طعاماً جزافاً فالقى المشتري فيه طعاماً، ثم أخذ البائع منه شيئاً فرضي المشتري أن يأخذ ما بقي من الطعام بجميع الثمن ويترك له حقه فيما أخذ منه، فإن الصفقة وقعت صحيحة إلا أن فيها خياراً للمشتري فأجزها، ويكون للمشتري ترك ردها بخياره والقول الثاني أنه يفسد البيع من قبل أنه، وإن وقع صحيحاً قد اختلط حتى لا يتميز الصحيح منه الذي وقعت عليه صفقة البيع مما لم تقع عليه صفقة البيع.

قال: والقصب والقشأ، وكل ما كان يصرم مرة بعد الأخرى من الأصول فللمشتري ملكه كما يملك النخل إذا اشترى الأصل، وما خرج فيه من ثمرة مرة فملك الثمرة للبائع، وما بعدها للمشتري، فأما القصب فلبائع أول صرمة منه، وما بقي بعدها للمشتري فعلى هذا، هذا الباب كله وقياسه، وهكذا القول كلها إذا كانت في الأرض فلبائع منها أول جزء، وما بقي للمشتري، وليس للبائع أن يقلعها من أصولها، وإن كانت تجزى جزءاً واحدة، ثم تنبت بعدها جزت فحكمها حكم الأصول تملك بما تملك به الأصول، من شراء رقية الأرض.

قال: وما كان من نبات، فإنما يكون مرة واحدة فهو كالزرع يترك حتى يبلغ، ثم لصاحبه من نبات الأرض مما لم ينبت فيه الناس، وكان ينبت على الماء فلصاحبه فيه ماله في الزرع، والأصل يأخذ ثمرة أول جزء منه إن كانت تنبت بعدها ويقلع من أصله إن كان لا ينفع بعد جزء واحدة لا يختلف ذلك.

قال: ولو باع رجل رجلاً أرضاً أو داراً؛ فكان له فيها خشب مدفون أو حجارة مدفونة ليست بمنبئة إن ملك الموضوع كله للبائع لا يملك المشتري منه شيئاً إنما يملك الأرض بما خلق في الأرض من ماء وطين، وما كان فيها من أصل ثابت من غرس أو بناء، وما كان غير ثابت أو مستودع فيها فهو لبائعه، وعلى بائعه أن ينقله عنه.

قال: فإن نقله عنه كان عليه تسوية الأرض حتى تعود مستوية لا يدعها حفراً.

في الأرض من مال وحجارة وخشب غير منبئة كان للبائع؛ لأنه شيء وضعه في الأرض غير الأرض لم يجوز أن يكون البذر في أن البائع يملكه إلا مثله؛ لأنه شيء وضعه البائع غير الأرض.

فإن قال قائل: كيف لا يخرج زرع كما يخرج ما دفن في الأرض من مال وخشب؟

قيل: دفن تلك فيها ليخرجها كما دفنها لا لتنمي بالدفن.

وإذا مر بالمدفون من الحب وقت، فلو أخرجه لم ينفعه لقلب الأرض له وتلك لا تقلبها فأمّا ولد الجارية فشيء لا حكم له إلا حكم أمه ألا ترى أنها تتق، ولا يقصد قصده بعق فيعتق وتباع، ولا يباع فيملكه المشتري، وأن حكمه في العتق والبيع حكم عضو منها، وإن لم يسمه كان للمشتري الخيار لاختلاف الزرع في مقامه في الأرض وإفساده إياها.

قال: وإن كان البائع قد أعلم المشتري أن له في الأرض التي باعه بذرًا سماً لا يدخل في بيعه فاشترى على ذلك، فلا خيار للمشتري وعليه أن يدعه حتى يصرم؛ فإن كان مما يثبت من الزرع تركه حتى يصرمه، ثم كان للمشتري أصله، ولم يكن للبائع قلعه ولا قطعه.

قال: وإن عجل البائع قلعه قبل بلوغ مثله لم يكن له أن يدعه ليستخلفه وهو كمن جد ثمرة غصّة فليس له أن ينتظر أخرى حتى تبلغ؛ لأنه، وإن لم يكن له مما خرج منه إلا مرة فتعجلها، فلا يتحول حقه في غيرها بحال والقول في الزرع من الحنطة وغيرها مما لا يصرم إلا مرة أشبه أن يكون قياساً على الثمرة مرة واحدة في السنة إلا أنه يخالف الأصل، فيكون الأصل مملوكاً بما علك به الأرض، ولا يكون هذا مملوكاً بما علك به الأرض؛ لأنه ليس بثابت فيها.

قال: وما كان من الشجر يثمر مراراً فهو كالأصل الثابت يملك بما تملك به الأرض، وإن باعه، وقد صلح، وقد ظهر ثمره فيه فثمره للبائع إلا أن يشترطه المبتاع كما يكون النخل الملقح.

قال: وذلك مثل الكرسف إذا باعه، وقد تشقق جوز كرسفه عنه فالثمرة للبائع كما تشقق الطلعة، فيكون للبائع ذلك حين يلقح؛ فإن باعه قبل أن يشقق من جوز كرسفه شيء فالثمرة للمشتري، وما كان من الشجر هكذا يشقق ثمره ليصلح مثل النخل، وما كان يبقى بحاله، فإذا خرجت الثمرة فخرجه كشقيق الطلع وجوز الكرسف فهو للبائع إلا أن يشترط المشتري.

قال: وما أثمر منه في السنة مراراً فيبيع وفيه ثمرة فهي للبائع وحدها، فإذا انقضت فما خرج بعدها مما لم تقع عليه صفقة البيع فللمشتري الأصل مع الأرض وصنف من الثمرة؛ فكان يخرج منه الشيء بعد الشيء حتى لا ينفض ما وقعت عليه صفقة

عَنْ يَتِيمِ ثَمَرَةِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ قِيلَ: وَمَا تَزْهَوُ؟ قَالَ حَتَّى تَحْمَرُ. [أخرجه أبو داود (٣٣٧١)، الترمذي (١٢٢٨)، ابن ماجه (٢٢١٧)]

١٢١٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَنْجُو مِنَ الْعَاثَةِ. [أخرجه مالك (٦١٨/٢)]

١٢١٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَاقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَنْعَبَ الْعَاثَةُ، قَالَ عَثْمَانُ فَقُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ مَتَى ذَاكَ؟ قَالَ طُلُوغُ الثَّرِيَا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٠/٥)]

١٢١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ قَالَ الرَّبِيعُ أَظْنَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَبِيعُ الثَّمَرَ مِنْ غُلَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُطْعَمَ، وَكَانَ لَا يَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُلَامِهِ رِبَاً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٢/٥)]

١٢١٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ غَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ أَحْصَ جَابِرُ النَّخْلَ أَوْ الثَّمَرَ؟ قَالَ: بَلِ النَّخْلَ وَلَا نَرَى كُلَّ ثَمَرَةٍ إِلَّا مِثْلَهُ. [أخرجه البخاري (١٤٨٧)، مسلم (١٥٣٦)، أبو داود (٣٣٧٠، ٣٣٧٣)، السامي (٢٦٤-٢٦٣/٧)]

١٢١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَمِيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمْرٍو يَقُولُ لَا يَبْتَاعُ الثَّمَرُ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَسَوَعْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ لَا يَبْتَاعُ الثَّمَرَةَ حَتَّى تَطْعَمَ. [أخرجه عبد الرزاق (١٤٣١٨)، البيهقي في "المعرفة" (٣٠٢/٥)]

١٢١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

قَالَ: وَإِنْ تَرَكَ قَلْعَهُ مِنْهُ، ثُمَّ أَرَادَ قَلْعَهُ مِنَ الْأَرْضِ مِنْ زَرْعِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ حَتَّى يَحْصِدَ الزَّرْعَ، ثُمَّ يَقْلَعُهُ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ فِي الْأَرْضِ خَشَبٌ أَوْ حِجَارَةٌ مَدْفُونَةٌ، ثُمَّ غَرَسَ الْأَرْضَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ بَاعَهُ الْأَصْلَ، ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي بِالْحِجَارَةِ الَّتِي فِيهَا نَظَرُ، فَإِنْ كَانَتْ الْحِجَارَةُ أَوْ الْخَشَبُ تَضُرُّ بِالْغَرَسِ وَتَمْنَعُ عُرُوقَهُ كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ فِي الْأَخِذِ أَوْ الرَّدِّ؛ لِأَنَّ هَذَا عَيْبٌ يَنْقُصُ غَرْسَهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْقُصُ الْغَرَسَ، وَلَا يَمْنَعُ عُرُوقَهُ، وَكَانَ الْبَائِعُ إِذَا أَرَادَ إِخْرَاجَ ذَلِكَ مِنَ الْأَرْضِ قَطَعَ مِنْ عُرُوقِ الشَّجَرِ مَا يَضُرُّ بِهِ قِيلَ لِبَائِعِ الْأَرْضِ أَنْتَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ تَدَعَ هَذَا وَبَيْنَ رَدِّ الْبَيْعِ؛ فَإِنْ أَحَبَّ تَرْكُهُ لِلْمُشْتَرِي ثُمَّ الْبَيْعُ، وَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي لَكَ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَقْلَعَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَا أَفْسَدَ عَلَيْكَ مِنَ الشَّجَرِ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ قِيَمَةٌ، أَوْ رَدُّ الْبَيْعِ.

٢٠- باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار

١٢٠٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا. [أخرجه مالك (٦١٨/٢)، البخاري (٢١٩٤)، مسلم (١٥٣٤)، أبو داود (٣٣٦٧)، السامي (٢٦٦/٧)-٢٦٣، ابن ماجه (٢٢١٤)]

قال الشافعي:

١٢١٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا. نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِي.

١٢١١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِثْلُهُ.

١٢١٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهِيَ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا تَزْهِي؟ قَالَ حَتَّى تَحْمَرُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟ [أخرجه مالك (٦١٨/٢)، البخاري (٢١٩٨)، مسلم (١٥٥٥)، السامي (٢٦٤/٧)]

١٢١٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى

فَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَخْلَصُ، وَيَتَحَوَّلُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ أَيْتَانُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا وَلَا شَيْءٌ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٤/٤) (٣٢٥)]

١٢٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءً قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ تَنْبُتُ الْأَرْضُ مِنْهُ يُؤْكَلُ مِنْ خِرْبِرٍ أَوْ قِشَاءٍ أَوْ بَقْلِ لَا يَبَاعُ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ كَهَيْئَةِ النَّخْلِ قَالَ سَعِيدٌ إِنَّمَا يَبَاعُ الْبَقْلُ صِرْمَةً صِرْمَةً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٦/٤) (٣٢٦)]

قال الشافعي: والسنة يكفى بها من كل ما ذكر معها غيرها، فإذا نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر إلى أن يخرج من أن يكون غصاً كله فأذن فيه إذا صار منه أخمر أو أصفر فقد أذن فيه إذا بدا فيه النضج واستطيع أكله خارجاً من أن يكون كله بلحاً، وصار عامته منه وتلك الحال التي أن يشتد اشتداداً يمنع في الظاهر من العاهة لغلط نواته في عامه، وإن لم يبلغ ذلك منه مبلغ الشدة، وإن لم يبلغ هذا الحد فكل ثمرة من أصل فهي مثله لا تخالفه إذا خرجت ثمرة واحدة يرى معها كثرة النخل يبلغ أولها أن يرى فيه أول النضج حل يبيع تلك الثمرة كلها وسواء كل ثمرة من أصل يثبت أو لا يثبت؛ لأنها في معنى ثمر النخل إذا كانت كما وصفت تنبت فبرها المشتري، ثم لا يثبت بعدها في ذلك الوقت شيء لم يكن ظهر وكانت ظاهرة لا كاماً دونها تمنعها من أن ترى كثرة النخلة.

١٢٢٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ فَمَا لَا يُؤْكَلُ مِنْهُ الْجِنَاءُ وَالْكَرْسُفُ وَالْقَضْبُ؟ قَالَ: نَعَمْ لَا يَبَاعُ حَتَّى يَبْدُو صلاحه.

١٢٢٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ الْقَضْبُ يَبَاعُ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا إِلَّا كُلُّ صِرْمَةٍ عِنْدَ صلاحها، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي لَعْلَهُ نُصْبِيهِ فِي الصِّرْمَةِ الْأُخْرَى عَاهَةً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٥/٤) (٣٢٥)]

١٢٢٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ إِنْسَانًا سَأَلَ عَطَاءً فَقَالَ الْكَرْسُفُ يُجْنَى فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ؟ فَقَالَ: لَا إِلَّا عِنْدَ كُلِّ

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ السُّنَيْنِ. [أخرجه مسلم (١٥٥٥)، النسائي (٢٦٦/٧)]

١٢٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ وَبِهَذَا كُلُّهُ نَقَوْهُ. [أخرجه النسائي (٢٩٤/٧) (٢٩٤)]

وفي سنن رسول الله ﷺ دلالة، منها أن يبدو صلاح الثمر الذي أحل رسول الله ﷺ بيعه أن يخمّر أو يصفر ودلالة إذ قال: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟

أنه إنما نهى عن بيع الثمرة التي تترك حتى تبلغ غاية إبانها إلا أنه نهى عما يقطع منها، وذلك أن ما يقطع منها لا آفة تأتي عليه تمنعه إنما منع ما يترك مدة تكون فيها الآفة والبلح، وكل ما دون البسر يحل بيعه ليقطع مكانه؛ لأنه خارج عما نهى عنه رسول الله ﷺ صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع فيما أحل الله من البيع.

قال: ولا يحل بيعه قبل أن يبدو صلاحه ليرك حتى يبلغ إبانها؛ لأنه داخل في المعنى الذي أمر به رسول الله ﷺ أن لا يباع حتى يبلغه.

١٢٢١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَا يَبَاعُ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنَ الرُّطْبِ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ لَهُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ مَعَ الرُّطْبِ بَلَحٌ كَثِيرٌ؟ قَالَ: نَعَمْ سَمِعْنَا إِذَا أَكُلَ مِنْهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٤/٤) (٣٢٤)]

١٢٢٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ الْحَايِطُ تَكُونُ فِيهِ النُّخْلَةُ فَتَزْهَى فَيُؤْكَلُ مِنْهَا قَبْلَ الْحَايِطِ، وَالْحَايِطُ بَلَحٌ قَالَ حَسْبُهُ إِذَا أَكَلَ مِنْهُ فَلْيَبِيعْ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٤/٤) (٣٢٤)]

١٢٢٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَطَاءٍ: وَكُلُّ ثَمَرَةٍ كَذَلِكَ لَا يَبَاعُ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ: مِنْ عِنَبٍ أَوْ رُمَانٍ أَوْ فَرْمِسِكٍ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ،

[إجنائة. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٥/٤)]

١٢٢٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ زَيْدًا أَخْبَرَهُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْكَرْسَفِ تَبِيعُهُ فَلَقَّةٌ وَاجِدَةٌ قَالَ يَقُولُ: فَلَقَّةٌ وَاجِدَةٌ إِجْنَاءَةٌ وَاجِدَةٌ إِذَا فَتَحَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَقَالَ زَيْدٌ وَالَّذِي قُلْنَا عَلَيْهِ إِذَا فَتَحَ الْجَوْزُ يَبِيعُ، وَلَمْ يَبِيعْ مَا سِوَاهُ قَالَ تِلْكَ إِجْنَاءَةٌ وَاجِدَةٌ إِذَا فَتَحَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٢٥/٤)]

قال الشافعي: ما قال عطاء وطاوس من هذا كما قالوا إن شاء الله تعالى، وهو معنى السنّة، والله تعالى أعلم، فكل ثمرة تباع من الماكول إذا أكل منها، وكل ما لم يؤكل، فإذا بلغ أن يصلح أن ينزع بيع، قال: وكل ما قطع من أصله مثل القصب فهو كذلك لا يصلح أن يباع إلا جزءه عند صرامه.

وكذلك كل ما يقطع من أصله لا يجوز أن يباع إلا عند قطعه لا يؤخره عن ذلك، وذلك مثل القصب والبقول والرياحين والقصص، وما أشبهه، وتفتح الكرسف أن تنشق عنه قشرته حتى يظهر الكرسف، ولا يكون له كمام تستره، وهو عندي يدل على معنى ترك تجويز ما كان له كمام تستره من الثمرة.

فإن قيل: كيف.

قلت: لا يجوز أن يباع القصب إلا عند صرامه؟ فصرامه بدو صلاحه.

قال: فإن قيل: فقد يترك الثمر بعد أن يبدو صلاحه قيل الثمرة تخالفه في هذا الموضع، فيكون الثمن إذا بدا صلاحه لا يخرج منه شيء من أصل شجرته لم يكن خرج إنما يتزايد في النضج والقصب إذا ترك خرج منه شيء يتميز من أصل شجرته لم يقع عليه البيع، ولم يكن ظاهراً يرى، وإذا حرم رسول الله ﷺ بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها وهي ترى كأن بيع ما لم ير، ولم يبد صلاحه أحرم؛ لأنه يزيد عليها أن لا يرى، وإن لم يبد صلاحه، فيكون المشتري اشترى قصباً طوله ذراع أو أكثر فيدعه فطول ذراعاً مثله أو أكثر فيصير المشتري أخذ مثل ما اشترى مما لم يخرج من الأرض بعد ومما إذا خرج لم تقع عليه صفقة البيع، وإذا ترك كأن للمشتري منه ما يفعفه، وليس في الثمرة شيء إذا أخذت غصّة.

قال: وإذا أبطنا البيع في القصب على ما وصفنا كان يباع القصب سنة أو أقل أو أكثر أو صرمتين بطل؛ لأن ذلك بيع ما لم يخلق ومثل بيع جنين الأمة وبيع النخل معاومة، وقد نهى

رسول الله ﷺ عنه وعن أن يجوز منه من الثمرة ثمرة قد رثيت إذا لم تصر إلى أن تنجو من العاعة.

قال: فأما بيع الخربز إذا بدا صلاحه فللخربز نضج كنضج الرطب، فإذا رثي ذلك فيه جاز بيع خربزه في تلك الحال، وأما القثاء فيؤكل صغاراً طيباً فبدو صلاحه أن يتأهل عظمه أو عظم بعضه، ثم يترك حتى تتلاحق صغاره إن شاء مشتريه كما يترك الخربز حتى تنضج صغاره إن شاء مشتريه ويأخذه واحداً بعد واحد كما يأخذ الرطب ولا وجه لقول من قال: لا يباع الخربز ولا القثاء حتى يبدو صلاحهما ويجوز إذا بدا صلاحهما أن يشتريهما، فيكون لصاحبهما ما ينبت أصلهما يأخذ كل ما خرج منهما؛ فإن دخلهما أفة بشيء يبلغ الثلث وضع عن المشتري.

قال: وهذا عندي، والله تعالى أعلم، من الوجوه التي لم أكن أحسب أحداً يغلط إلى مثلها، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها لتلا تضيها العاعة فكيف لا ينهى عن بيع ما لم يخلق قط، وما تأتي العاعة على شجره وعليه في أول خروجه، وهذا محرم من مواضع من هذا، ومن بيع السنين، ومن بيع ما لم يملك وتضمن صاحبه وغير وجه فكيف لا يحل مبتدأ بيع القثاء والخربز حتى يبدو صلاحهما كما لا يحل بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، وقد ظهرا وربنا ويحل بيع ما لم ير منهما قط، ولا يدري يكون أم لا يكون ولا إن كان كيف يكون ولا كم ينبت أيجوز أن يشتري ثمر النخل قد بدأ صلاحه ثلاث سنين، فيكون له؛ فإن كان لا يجوز إلا عند كل ثمرة وبعد أن يبدو صلاحها لم يجوز في القثاء والخربز إلا ذلك، وليس حمل القثاء مرة يحل بيع حمله ثانية، ولم يكن حمله بعد وحمل النخل أولى أن لا يخلّف في المواضع التي لا تعطش وأقرب من حمل القثاء الذي إنما أصله بقلة يأكلها الدود ويفسدها السموم والبرد وتأكلها الماشية ويختلف حملها، ولو جاز هذا جاز شراء أولاد الغنم وكل أنثى، وكان إذا اشترى ولد شاة قد رآه جاز أن يشتري ولدها ثانية، ولم يره، وهذا لا يجوز أو رأيت إذا جنى القثاء أول مرة ألف قثاء وثانية خمسمائة وثالثة ألفاً، ثم انقطع أصله كيف تقدر الجائحة فيما لم يخلق بعد؟ أعلى نلت اجتنبته مثل الأول أو أقل بكس؟ أو أكثر بكس؟ أو رأيت إذا اختلف نباته كان ينبت في بلد أكثر منه في بلد، وفي بلد واحد مرة أكثر منه في بلد مراراً كيف تقدر الجائحة فيه؟ وكيف إن جعلنا لمن اشتراه كثير حمله مرة يلزمه قليل حمله في أخرى إن كان حمله يختلف؟ وقد يدخله الماء فيبلغ حمله أضعاف ما كان قبله ويخطه فيقلّ عما كان يعرف، ويتباين في حمله تبايناً بعيداً؟

قال: في القياس أن يلزمه ما ظهر، ولا يكون له أن يرجع بشيء.

قلت: أفنقول؟

قال: نعم أقول.

قلت: وكذلك تقول لو اشتريت صدقاً فيه اللؤلؤ بدنانير؛ فإن وجدت فيه لؤلؤة فهي لك، وإن لم تجد فالبيع لازم؟

قال: نعم هكذا أقول في كل مخلوق إذا اشتريت ظاهره على ما خلق فيه، وإن لم يكن فيه، فلا شيء لي.

قلت: وهكذا إن باعه هذا السنبل في التبن حصيداً؟

قال: نعم والسنبل حيث كان.

قلت: وهكذا إذا اشتري منه أيضاً ورائجاً اشتري ذلك بما فيه؛ فإن كان فاسداً أو جيداً فهو له؟

قال: لا أقوله.

قلت: إذا ترك أصل قولك.

قال: فإن قلت اجعل له الخيار في السنبل من العيب؟

قال: قلت والعيب يكون فيما وصفت قبله وفيه.

قال: فإن قلت اجعل له الخيار.

قلت: فإذا يكون لمن اشترى السنبل أبداً الخيار؛ لأنه لا يعرف فيه خفة الحمل من كثرتي، ولا يصل إلى ذلك إلا بمؤنة لها إجارة؛ فإن كانت الإجارة علي كانت علي في بيع لم يوفنيه، وإن كانت علي صاحبي كانت عليه ولي الخيار إذا رأيت الخفة في أخذه وتركه؛ لأنني ابتعت ما لم أر، ولا يجوز له أبداً بيعه في سنبله كما وصفت.

قال: فقال بعض من حضره ممن وافقه قد غلطت في هذا وقولك في هذا خطأ قال: ومن أين؟

قال: رأيت من اشترى السنبل بالف دينار أتراه أراد كمامه التي لا تسوى ديناراً كلها؟

قال: فنقول أراد ماذا؟

قال: أقول أراد الحب قال فنقول لك أراد متيماً؟

قال: نعم قال فنقول لك أفله الخيار إذا رآه؟

قال: نعم قال فنقول لك فعلى من حصاده ودراسه؟

قال: على المشتري قال فنقول لك؛ فإن اختار رده أيرجع بشيء من الحصاد والدراس؟

قال: لا وله رده من عيب وغير عيب قال فنقول لك؛ فإن أصابته آفة تهلكه قبل يحصده؟

قال: فيكون من المشتري؛ لأنه جزأ متى شاء أخذه كما يبتاع الطعام جزأ؛ فإن خلاه وإياه فهل كان منه.

قال الشافعي: قلت له أراك حكمت بأن لمبتاعه الخيار كما يكون له الخيار إذا ابتاع برّاً في عدل لم يره وجارية في بيت لم يرها

أرأيت لو احترق العدل أو ماتت الجارية، وقد خلّى بينه وبينها أكون عليه الثمن أو القيمة؟

قال: فلا أقول وأرجع فأزعم أنه من البائع حتى يراه المشتري ويرضاه قال: فقلت له فعلى من مؤنته حتى يراه المشتري؟

قلت: أرأيت إن اشترى متيماً ليس عليه عندك أن يظهره؟

قال: بلى.

قلت: أهذا عدل متيماً؟

قال: فإن قلته؟

قلت: أفتجعل ما لا مؤنة فيه من قمع في غرارة أو بزفي عدل وإحضار عبد غائب كمثلي ما فيه مؤنة الحصاد والدراس؟

قال: لعلي أقوله.

قلت: فاجعله كهر قال غيره منهم ليس كهر، وإنما أجزناه بالآخر.

قلت: وما الآخر؟

قال: يروى عن النبي ﷺ.

قلت: أثبت قال: لا، وليس فيما لم يثبت حجة قال: ولكننا نبته عن أنس بن مالك.

قلنا: وهو عن أنس بن مالك ليس كما تريد، ولو كان ثابتاً لاحتمل أن يكون كبيع الأعيان المغيبة يكون له الخيار إذا رآها قال: وكل ثمرة كانت يثبت منها الشيء، فلا يحنى حتى يثبت منها شيء آخر قبل أن يؤتى على الأول لم يميز بيعها أبداً إذا لم يتميز من الثبات الأول الذي وقعت عليه صفقة البيع بأن يؤخذ قبل أن يختلط بغيره ثم لم يقع عليه صفقة البيع، وكل ثمرة وزرع دونها حائل من قشر أو كمام، وكانت إذا صارت إلى مالكيها أخرجوها من قشرتها وكمامها بلا فساد عليها إذا أخرجوها فالذي اختار فيها أن لا يجوز بيعها في شجرها ولا موضوعه للحائل دونها.

فإن قال قائل: وما حجة من أبطل البيع فيه؟

قيل له: إن شاء الله تعالى الحجة فيه أني لا أعلم أحداً يميز أن يشتري رجل لحم شاة، وإن ذبحت إذا كان عليها جلدها من قبل ما تغيب منه وتغيب الكمام الحب المتفرق الذي بينه حائل من حب الخطئة والقول والدخن وكل ما كان في قرن منه حب وبينه شيء حائل من الحب أكثر من تغيب الجلدة للحم، وذلك أن تغيب الجلدة للحم إنما يجيء عن بعض عصفه، وقد يكون للشاة مجسة تدل على سماتها وعصفها، ولكنها مجسة لا عيان ولا مجسة للحب في أكمامه تدل على امتلائه وضميره، وذلك فيه كالسمانة

والفساد بالطعم والريح وقلة البقاء، وليس تطرح تلك القشور عنها إلا عند استعمالها بالأكل وإخراج الدهن وتعجيل المنافع، ولم أجدها كالبيض الذي إن طرحت قشرته ذهب وفسد ولا إن طرحت، وهي منضج لم تفسد والناس إنما يرفعون هذا لأنفسهم في قشره والتمر فيه نواه؛ لأنه لا صلاح له إلا به.

وكذلك يتبايعونه، وليس يرفعون الحنطة والحبوب في أكمامها ولا كذلك يتبايعونه في أسواقهم ولا قراهم، وليس يفسد على الحبوب طرخ قشورها عنها كما يكون فساداً على التمر إخراج نواه والجوز واللوز والرمانج، وما أشبهه يسرع تغييره وفساده إذا بقي ذلك عنه وأدخر، وعلى الجوز قشورتان قشرة فوق القشرة التي يرفعها الناس عليه، ولا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا؛ ويجوز وعليه القشرة التي إنما يرفع، وهي عليه؛ لأنه يصلح بغير العليا، ولا يصلح بدون السفلى.

وكذلك الرمانج، وكل ما كانت عليه قشورتان، وقد قال غيري يجوز بيع كل شيء من هذا إذا يسر في سنبله، ويروى فيه عن ابن سيرين أنه أجازه، وروى فيه شيئاً لا يثبت مثله عن هـو أعلى من ابن سيرين، ولو ثبت أتبعناه، ولكننا لم نعرفه ثبت، والله تعالى أعلم، ولم يجز في القياس إلا إبطاله كله، والله تعالى أعلم.

قال: ويجوز بيع الجوز واللوز والرمانج وكل ذي قشرة يذخره الناس بقشرته فما إذا طرحت عنه القشرة ذهب رطوبته وتغير طعمه ويسرع الفساد إليه مثل البيض والموز في قشوره.

فإن قال قائل: ما فرق بين ما أجزت في قشوره، وما لم تجز منه؟

قيل له: إن شاء الله تعالى إن هذا لا صلاح له مدخوراً إلا بقشرة، ولو طرحت عنه قشرته لم يصلح أن يذخر، وإنما يطرح الناس عنه قشرته عندما يريدون أكله أو عصر ما عصر منه، وليست تجمع قشرته إلا واحدة منه أو توأماً لواحد، وإن ما على الحب من الأكمام يجمع الحب الكثير تكون الحببة والحبتان منها في كمام غير كمام صاحبها فتكون الكمام منها ترى ولا حب فيها والأخرى ترى وفيها الحب، ثم يكون مختلفاً أو يدق عن أن يكون تضبط معرفته كما تضبط معرفة البيضة التي تكون ملء قشرتها والجوزة التي تكون ملء قشرتها واللوزة التي قلما تفصل من قشرتها لامتلائها، وهذا إنما يكون فساد به بتغير طعمه أو بأن يكون لا شيء فيه، وإذا كان هكذا رد مشتريه بما كان فاسداً منه على بيعه، وكان ما فسد منه يضبط والحنطة قد تفسد بما وصفت، ويكون لها فساد بأن تكون مستحشفة، ولو قلت أردته بهذا لم اضطبه، ولم اخلص بعض الحنطة من بعض؛ لأنها إنما تكون مختلطة، وليس من هذا واحد يعرف فساد إلا وحده فإرد مكانه، ولا يعرف فساد حب الحنطة إلا مختلفاً، وإذا اختلط خفي عليك

والعجف ولا على عينه بالسواد والصفرة في أكمامه، وهذا قد يكون في الحب، ولا يكون هذا في لحم الشاة؛ لأن الحياة التي فيها حائلة دون تغير اللحم بما يحمله كما تحول الحببة عن البياض إلى السواد بآفة في كمامها، وقد يكون الكمام يحمل الكثير من الحب والقليل، ويكون في البيت من بيوت القرن الحببة ولا حبة في الآخر الذي يليه وهما يريان لا يفرق بينهما ومختلف حبه بالضمة والامتلاء والتغير، فيكون كل واحد من المتبايعين قد تبايع بما لا يعرفان.

قال الشافعي: ولم أجد من أمر أهل العلم أن يأخذوا عشر الحنطة في أكمامها ولا عشر الحبوب ذوات الأكمام في أكمامها، ولم أجدهم يجيزون أن يتبايعوا الحنطة بالحنطة في سنبها كيبلاً ولا وزناً لاختلاف الأكمام والحب فيها، فإذا امتنعوا من أخذ عشرها في أكمامها، وإنما العشر مقاسمة عمن جعل له العشر وحق صاحب الزرع بهذا المعنى وامتنعوا من قسمتها بين أهلها في سنبها أشبه أن يمتنعوا به في البيع، ولم أجدهم يجيزون بيع المسك في أوعيته ولا بيع الحب في الجرب والغرائر ولا جعلوا لصاحبه خيار الرقبة، ولم ير الحب، ولو أجازه جزافاً فالغرائر لا تحول دونه كمثل ما تحول دونه أكمامه ويجعلون لمن اشتراه الخيار إذا رآه، ومن أجاز بيع الحب في أكمامه لم يجعل له الخيار إلا من عيب، ولم أرهم أجازوا بيع الحنطة في التبن محصودة، ومن أجاز بيعها قائمة أنبى أن يجيز بيعها في التبن محصودة ومدروسة وغير متقا، وأنبى أن يجيز بيع حنطة وتبن في غرارة.

فإن قال: لا تتميز الحنطة فتعرف من التبن فكذلك لا تتميز قائمة فتعرف في سنبها، فإن قال فأجيز بيع الحنطة في سنبها وزرعها؛ لأنه يملك الحنطة وتبها وسنبها لزمه أن يجز بيع حنطة في تبها وحنطة في تراب وأشباه هذا.

قال الشافعي: وجدت النبي ﷺ أخذ زكاة حمل النخل بخرص لظهوره ولا حائل دونه، ولم أحفظ عنه ولا عن أحد من أهل العلم أن شيئاً من الحبوب تؤخذ زكاته بخرص، ولو احتاج إليه أهله ربوا؛ لأنه لا يدرك علمه كما يدرك علم ثمرة النخل والعنب مع أشياء شبيهة بهذا.

قال: وبيع التمر فيه النوى جائز من قبل أن المشتري الماكول من التمر ظاهر، وأن النواة تنفع، وليس من شأن أحد أن يخرج النوى من التمر، وذلك أن الثمرة إذا جنت منزوعة النوى تغيرت بالسناخ والضمر، ففتحت فتحاً ينقص لونها وأسرع إليها الفساد، ولا يشبه الجوز والرطب من الفاكهة الميسية، وذلك أنها إذا رفعت في قشرها، فيها رطوبتان رطوبة النبات التي تكون قبل البلوغ ورطوبة لا تزالها من لبن الطبايع لا يمस्क تلك الرطوبة عليها إلا قشورها، فإذا زالت عنها قشورها دخلها اليسر

كثير من الحب الفاسد فأجزت عليه بيع ما لم يَر، وما يدخله ما وصفت.

قلت: لو صح لكانا أتبع له.

٢١- باب الخلاف في بيع الزرع قائماً

قال الشافعي رحمه الله: فخالفتنا في بيع الخنطة في سنبها، وما كان في معناها بعض الناس اجتمعوا على إجازتها وتفرقوا في الحبوب في بعض ما سألناهم عنه من العلّة في إجازتها.

فقلت لبعضهم: اتخيزها على ما أجزت عليه بيع الخنطة القائمة على الموضع الذي اشتريتها فيه أو حاضرة ذلك الموضع غائبة عن نظر المشتري بغرارة أو جراب أو وعاء ما كان أو طبق؟ قال: لا، وذلك أنّي لو أجزتها لذلك المعنى جعلت له الخيار إذا رآها.

قلت: فبأي معنى أجزتها؟

قال: بأنّه ملك السنبلة فله ما كان مخلوقاً فيها إن كان فيها خلق ما كان الخلق وبأي حال معيياً وغير معيياً كما يملك الجارية، فيكون له ولدان كان فيها وكانت ذات ولد أو لم تكن أو كان ناقصاً أو معيياً لم أرده بشيء، ولم أجعل له خياراً.

فقلت له: أمّا ذوات الأولاد فمقصود بالبيع قصد أبدانهم يشترين للمنافع بهن، وما وصفت في أولادهن كما وصفت، وفي الشجر كما وصفت في السنبلة شيء يشترى غير المغيب، فيكون المغيب لا حكم له كالولد وذات الولد والثمرة في الشجرة أم لا؟

قال: وما تعني بهذا؟

قلت: أرايت إذا اشتريت ذات ولد ليس إنّما تقع الصفقة عليها دون ولدها؟ فذلك ذات حمل من الشجر؛ فإن أثمرت أو ولدت الأمة كان لك بأنّه لا حكم له إلا حكم أمّه، ولا للثمر إلا حكم شجره ولا حصّة لواحد منهما من الثمن، وإن لم يكونا لم ينقص الثمن، وإن كان ثمرًا كثيراً وسالماً أو لم يكن أو معيياً فللمشتري أفهكذا الخنطة عندك في أكمائها؟

قال: فإن قلت: نعم؟

قلت: فما البيع؟

قال: فإن قلت ما ترى؟

قلت: فإن لم أجد فيما أرى شيئاً قال يلزمي أن أقول يلزمه كالجارية إذا لم يكن في بطنها ولد، وليس كهي؛ لأن المشتري الأمة لا حملها والمشتري الحب لا أكماءه فهما مختلفان هنا ومختلف للجزء، وما أشبهه؛ لأن ادّخار الحب بعد خروجه من أكماءه وادّخار اللوز وشبهه بقرشه فهذا يدخله ما وصفت، وليس يقاس بشيء من هذا، ولكنّا اتبعنا الأثر.

٢٢- باب بيع العرايا

١٢٢٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ. [أقدم]

١٢٣٠- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أَرْخَصَ فِي الْعَرَايَا.

١٢٣١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الشَّيْبَانِيِّ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ: بَعْتُ مَا فِي رُءُوسِ نَخْلِي بِجَاءَةٍ وَسَقِ إِنْ زَادَ فَلَهُمْ، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيْهِمْ فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذَا إِلَّا أَنَّهُ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا.

١٢٣٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى وَسَلَّمَ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْغَرِيَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا. [أخرجه مالك (٢/٦١٩-٦٢٠)، البخاري (٢/١٧٣)، مسلم (١٥٣٩)، أبو داود (٣٣٦٢)، الرمذني (١٣٠٢)، النسائي (٧/٢٦٧)، ابن ماجه (٢٢٦٩)]

١٢٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، شَكَ دَاوُدُ قَالَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ. [أخرجه مالك (٢/٦٢٠)، البخاري (٢/١٩٠)، مسلم (١٥٤١)، أبو داود (٣٣٦٤)، الرمذني (١٣٠١)، النسائي (٧/٢٦٨)]

قال الشافعي: وقيل لمحمود بن ليبي أو قال محمود بن ليبي لرجل من أصحاب النبي ﷺ إمّا زيد بن ثابت، وإمّا غيره ما عراياكم هذه؟

قال: فلان وفلان وسمى رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي ﷺ أن الرطب يأتي ولا تقد بأيديهم يتبايعون به

رطباً يأكلونه مع الناس وعندهم فضولٌ من قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتابعوا العرايا بخرصها من التمر الذي في أيديهم يأكلونها رطباً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤٣/٤)]

قال: وحديثُ صفيانٍ يدلُّ على مثلِ هذا الحديث.

١٢٣٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ أَبِي خَتْمَةَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَنَّهُ رُخِّصَ فِي الْعَرِيَّةِ أَنْ تُبَاعَ بِخَرَصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا. [أخرجه البخاري (٢١٩١)، مسلم (١٥٤٠)، أبو داود (٣٣٦٣)، الدرمدي (١٣٠٣)، النسائي (٢٦٨٧)]

١٢٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ، وَالْمَزَابِنَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَنَّهُ أُرْخِصَ فِي الْعَرَايَا. [أخرجه البخاري (٢٣٨١)، مسلم (١٥٣٦)، الدرمدي (١٣١٣)، النسائي (٢٦٦٣-٢٦٦٤)، ابن ماجه (٢٢٦٦)]

قال الشافعي: والأحاديثُ قبله تدلُّ عليه إذا كانت العرايا داخليةً في بيعِ الرطبِ بالتمر، وهو منهي عنه في المزابنة وخارجة من أن يباع مثلاً بمثلٍ بالكيل، فكانت داخليةً في معانٍ منهي عنها كلها خارجةً منه منفردةً بخلاف حكمه إمّا بأن لم يقصد بالنهي قصدها، وإمّا بأن أُرخصَ فيها من جملة ما نهى عنه والمعقولُ فيها أن يكون أدنى لمن لا يحلُّ له أن يبتاعَ تمرً من النخلِ ما يستجنيه رطباً كما يبتاعه بالذنانير والدرهم فيدخلُ في معنى الحلال أو يزایلُ معنى الحرام وقوله ﷺ: يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا خبرٌ أن مَبْتَاعَ العريّةِ يبتاعها ليأكلها يدلُّ على أنه لا رطبَ له في موضعها يأكله غيرها، ولو كان صاحبُ الحائطِ هو المرخصُ له أن يبتاعَ العريّةَ ليأكلها كان له حائطه معها أكثر من العرايا فأكمل من حائطه، ولم يكن عليه ضررٌ إلى أن يبتاعَ العريّة التي هي داخلية في معنى ما وصفت من النهي.

قال: ولا يبتاع الذي يشتري العريّة بالتمر العريّة إلا بأن تخرص العريّة كما تخرص للعشر فيقال فيها الآن، وهي رطبٌ كذا، وإذا تبسّر كان كذا ويدفع من التمر مكيلاً حرزها تمرًا يؤدي ذلك إليه قبل أن يتفرقا؛ فإن تفرقا قبل دفعه فسد البيع، وذلك أنه يكون حينئذٍ تمرٌ أحدهما غائبٌ والآخر حاضرٌ، وهذا محرّم في سنة رسول الله ﷺ وإجماع أكثر فقهاء المسلمين.

قال: ونهى رسول الله ﷺ عَنْ أَنْ تُبَاعَ الْعَرَايَا إِلَّا فِي

خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَهَا دَلَالَةً عَلَى مَا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا رُخِّصَ فِيهَا لِمَنْ لَا تَحْلُ لَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَالْبَيْعِ غَيْرِهِ كَانَ بَيْعٌ خَمْسَةً وَدُونَهَا وَأَكْثَرُ مِنْهَا سَوَاءً، وَلَكِنَّهُ أُرْخِصَ لَهُ فِيهِ بِمَا يَكُونُ مَأْكُولًا عَلَى التَّوَسُّعِ لَهُ وَلِعِيَالِهِ وَمَنْعٌ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ صَاحِبُ الْحَائِطِ الْمُرْخِصُ لَهُ خَاصَّةً لِأَذَى الدَّخَلِ عَلَيْهِ الَّذِي أَعْرَأَ، وَكَانَ إِنَّمَا أُرْخِصَ لَهُ لِلنَّحْيَةِ الْأَذَى كَانَ أَذَى الدَّخَلِ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِثْلُ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ أَذَاهُ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، فإِذَا حَظَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ إِلَّا خَمْسَةَ أَوْسُقٍ لَزِمَهُ الْأَذَى إِذَا كَانَ قَدْ أَعْرَى أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

قال: فمعنى السنة والذي أحفظُ عن أكثر من لقيت ممن أجازَ بيعَ العرايا أنها جائزة لمن ابتاعها ممن لا يحلُّ له في موضعها مثلها بخرصها تمرًا، وأنه لا يجوزُ البيعُ فيها حتّى يقبضَ النخلة بمرها ويقبض صاحبُ النخلة التمر بكيله.

قال: ولا يصلح أن يبيعهما بجزافٍ من التمر؛ لأنّه جنسٌ لا يجوزُ في بعضه يبيعُ الجزاف، وإذا بيعت العريّة بشيء من المأكول أو المشروب غير التمر، فلا بأس أن يباعَ جزافًا، ولا يجوزُ بيعها حتّى يتقابضا قبل أن يتفرقا، وهو حينئذٍ مثلُ بيعِ التمر بالخطة والحنطة بالذرة، ولا يجوزُ أن يبيعَ صاحبُ العريّة من العرايا إلا خمسة أوسقٍ أو دونها وأحبُّ إليّ أن يكون المبيعُ دونها؛ لأنّه ليس في النفس منه شيء.

قال: وإذا ابتاعَ خمسة أوسقٍ لم أفسخ البيع، ولم أقسط له، وإن ابتاعَ أكثر من خمسة أوسقٍ فسخت العقدة كلها؛ لأنّها وقعت على ما يجوز، وما لا يجوز.

قال: ولا بأس أن يبيعَ صاحبُ الحائط من غير واحدٍ عرايا كلّهم يبتاعون دون خمسة أوسقٍ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهم لم يحرّم على الاقتراق للترخيص له أن يبتاعَ هذه المكيّلة، وإذا حلّ ذلك لكل واحدٍ منهم لم يحرّم على ربِّ الحائط أن يبيعَ ماله، وكان حلالاً لمن ابتاعه، ولو أتى ذلك على جميع حائطه.

قال: والعرايا من العنب كهي من التمر لا يختلفان؛ لأنهما يخرصان معاً.

قال: وكلُّ ثمرة ظاهرة من أصلٍ ثابتٍ مثل الفرسك والشمش والكتمر والوجاص ونحو ذلك مخالفة للتمر والعنب؛ لأنّها لا تخرص لتفرق ثمارها والحائل من الورق دونها وأحبُّ إليّ أن لا تجوزَ بما وصفت.

ولو قال رجلٌ هي، وإن لم تخرص، فقد رخصَ منها فيما حرّم من غيرها أن يباعَ بالتحريّ فأجزه كان مذهبه، والله أعلم.

قال: فإذا بيعت العرايا بمكيلٍ أو موزونٍ من المأكول أو المشروب لم يجوزُ أن يتفرقا حتّى يتقابضا والمعدود من المأكول

ويتمره ويصنع فيه ما يصنع في ماله؛ لأنه قد ملكه.

قال: والصنف الثالث من العرايا أن يعري الرجل الرجل النخلة وأكثر من حائطه ليأكل ثمرها ويهديه ويتمره ويفعل فيه ما أحب ويبيع ما بقي من ثمر حائطه فتكون هذه مفردة من المبيع منه جملة.

قال الشافعي: رحمه الله، وقد روي أن مصدق الحائط يأمر الخارص أن يدع لأهل البيت من حائطهم قدر ما يراهم يأكلون، ولا يخرصه ليأخذ زكاته، وقيل قياساً على ذلك أنه يدع ما أصرى للمساكين منها، فلا يخرصه، وهذا موضوع بتفسيره في كتاب الخرص.

٢٣- باب العريّة

قال الشافعي رحمه الله: والعريّة التي رخص رسول الله ﷺ في بيعها أن قرماً شكراً إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يخضر، وليس عندهم ما يشترون به من ذهب ولا ورق وعندهم فضول تمر من قوت سنهم فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يشتروا العريّة بخرصها تمرأ يأكلونها رطباً ولا تشتري بخرصها إلا كما سن رسول الله ﷺ أن تخرص رطباً فيقال مكيلته كذا وينقص كذا إذا صار تمرأ فيشتريها المشتري لها بمثل كيل ذلك التمر ويدفعه إليه قبل أن يفرقا؛ فإن فرقا قبل أن يتقاضا فالبيع فاسد، ولا يشتري من العرايا إلا أقل من خمسة أوسق بشيء ما كان، وإذا كان أقل من خمسة أوسق جاز البيع وسواء الغني والفقير في شراء العرايا؛ لأن رسول الله ﷺ لما نهى عن بيع الرطب بالتمر والمزابنة والعرايا تدخل في جملة اللفظ؛ لأنها جزاف بكيل وتمز برطب استدلنا على أن العرايا ليست مما نهى عنه غني ولا فقير، ولكن كان كلامه فيها جملة عام المخرج يريد به الخاص، وكما نهى عن صلاة بعد الصبح والعصر، وكان عام المخرج ولما أذن في الصلاة للطواف في ساعات الليل والنهار وأمر من نسي صلاة أن يصليها إذا ذكرها، فاستدلنا على أن نهيه ذلك العام إنما هو على الخاص، والخاص أن يكون نهى عن أن يتطوع الرجل فائداً كل صلاة لزمته، فلم ينع عنه، وكما قال: التينة على المدعي واليمين على المدعى عليه وقضى بالقسامة، وقضى باليمين مع الشاهد فاستدلنا على أنه إنما أراد بجملة المدعي والمدعى عليه خاصاً، وأن اليمين مع الشاهد والقسامة استثناء مما أراد؛ لأن المدعي في القسامة يحلف بلا بينة والمدعي مع الشاهد يحلف ويستوجبان حقوقهما والحاجة في العريّة والبيع وغيرهما سواء.

قال الشافعي: ولا تكون العرايا إلا في النخل والعنب؛ لأنه

والمشروب عندي بمنزلة المكمل والموزون؛ لأنه مأكول وموزون يحل وزنه أو كيله وموجود من يزنه ويكيله، وإذا بيعت بعرض من العروض موصوف بمثل ثوب من جنس يذرع؛ وخشبة من جنس يذرع وحديد موصوف بوزن وصفر وكل ما عدا المأكول والمشروب مما تقع عليه الصفقة من ذهب أو ورق أو حيوان وقبض المشتري العريّة وسمى أجلاً للثمن كان حلالاً والبيع جائز فيها كمو في طعام موضوع ابتاع بعرض وقبض الطعام، ولم يقبض العرض إما كان حالاً، فكان لصاحبه قبضه من بيعه متى شاء، وإما كان إلى أجل؛ فكان له قبضه منه عند انقضاء مدة الأجل.

قال: ولا تباع العرايا بشيء من صفه جزافاً لاتباع عريّة النخل بتمره جزافاً ولا بتمر نخلة مثلاً ولا أكثر؛ لأن هذا محرم إلا كيلاً بكيل إلا العرايا خاصة؛ لأن الخرص فيها يقوم مقام الكيل بالخبر عن رسول الله ﷺ وبيع تمر نخلة جزافاً بتمر عنبية وشجرة غيرها جزافاً؛ لأنه لا بأس بالفضل في بعض هذا على بعض موضوعاً بالأرض والذي أذهب إليه أن لا بأس أن يتباع الرجل العرايا فيما دون خمسة أوسق، وإن كان موسراً؛ لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أحلها، فلم يستثن فيها أنها تحل لأحد دون أحد، وإن كان سببها بما وصفت فالخبر عنه ﷺ جاء بإطلاق إحلالها، ولم يحظره على أحد فتقول يحل لك ولن كان مثلك كما قال في الضحية بالذعة تجزئ ولا تجزئ غيرك، وكما حرم الله عز وجل الميتة، فلم يرخص فيها إلا للمضطر، وهي بالمسح على الخفين أشبه إذ مسح رسول الله ﷺ مسافراً، فلم يخرم على مقيم أن ينسح وكثير من الفرائض قد نزلت بأسباب قوم؛ فكان لهم وللناس عامة إلا ما بين الله عز وجل أنه أحل لمعنى ضرورة أو خاصة.

قال: ولا بأس إذا اشترى رجل عريّة أن يطعم منها ويبيع؛ لأنه قد ملك ثمرتها، ولا بأس أن يشتريها في الموضع من له حائط بذلك الموضع لموافقة ثمرتها أو فضلها أو قربها؛ لأن الإحلال عام لا خاص إلا أن يخص بخبر لازم.

قال: وإن حل لصاحب العريّة شراؤها حل له هبتها وإطعامها وبيعها وأدخالها، وما يحل له من المال في ماله، وذلك أنك إذا ملكت حلالاً حل لك هذا كله فيه وأنت ملكت العريّة حلالاً.

قال: والعرايا ثلاثة أصناف هذا الذي وصفنا أحدها وجماع العرايا كل ما أفرده ليأكله خاصة، ولم يكن في جملة البيع من ثمر الحائط إذا بيعت جملة من واحد والصنف الثاني: أن يخص رب الحائط القوم فيعطي الرجل ثمر النخلة وثمر النخلتين وأكثر عريّة يأكلها وهذه في معنى المنحة من الغنم يمنح الرجل الرجل الشاة أو الشاتين أو أكثر ليشرب لبنها ويتفّع به وللمعري أن يبيع ثمرها

لم يميز عندنا أن نحكم، والله أعلم على الناس بوضع ما وجب لهم بلا خبر عن رسول الله ﷺ يثبت بوضعه.

قال الشافعي: وحديث مالك عن عمرة مرسل وأهل الحديث، ونحن لا نثبت مرسلًا.

قال الشافعي: ولو ثبت حديث عمرة كانت فيه، والله تعالى أعلم، دلالة على أن لا توضع الجائحة لقولها قال: رسول الله ﷺ: تَأْتِي أَنْ لَا تَفْعَلَ خَيْرًا وَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ أَنْ يَضَعَ الْجَائِحَةَ لَكَانَ أَشْبَهَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لَأَرْزَمَ لَهُ حَلْفًا أَوْ لَمْ يَحْلِفْ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ عَلَيْهِ حَقٌّ قِيلَ هَذَا يُلْزِمُكَ أَنْ تُوَدِّيَهُ إِذَا امْتَنَعْتَ مِنْ حَقٍّ فَاحْذَرْ مِنْكَ بِكُلِّ حَالٍ.

قال: وإذا اشترى الرجل الثمرة فخلّى بينه وبينها فاصابها جائحة، فلا تحكم له على البائع أن يضع عنه من ثمنها شيئًا.

قال: ولو لم يكن سفيان وهن حديثه بما وصفت وثبتت السنة بوضع الجائحة وضعت كل قليل وكثير أصيب من السماء بغير جناية أحدٍ عليه فأما أن يوضع الثلث فصاعداً، ولا يوضع ما دون الثلث فهذا لا خبر ولا قياس ولا معقول.

قال: ولو صرت إلى وضع الجائحة ما كانت الحجة فيها إلا اتباع الخبر لو ثبت ولا أقول قياساً على الدار إذا نكراها سنة أو أقل فاقبضها على الكراء فتهدم الدار، ولم يمض من السنة إلا يوم أو قد مضى إلا يوم، فلا يجب علي إلا إجارة يوم أو يجب علي إجارة سنة إلا يوم، وذلك أن الذي يصل إلى منفعة الدار ما كانت الدار في يدي، فإذا انقطعت منفعة الدار بانهدامها يجب علي كراء ما لم أجد السبيل إلى أخذه.

فإن قال قائل: فما منعك أن تجعل ثمرة النخل قياساً على ما وصفت من كراء الدار وأنت تحجز بيع ثمرة النخل فيترك إلى غاية في نخله كما تحجز أن يقبض الدار ويسكنها إلى مدو؟

قال الشافعي: فقلل له إن شاء الله تعالى الدار تكثر سنة، ثم تهدم من قبل تمام السنة مخالفة للثمرة تقبض من قبل أن يسكنها ليس بعين ترى إنما هي بمدو تأتي فكل يوم منها يمضي بما فيه، وهي بيد المكري يلزمه الكراء فيه، وإن لم يسكنها إذا خلّى بينه وبينها والثمرة إذا ابتمعت وقبضت وكلها في يد المشتري يقدر على أن يأخذها كلها من ساعته ويكون ذلك له، وإنما يرى تركه إياها اختياراً لتبلغ غاية يكون له فيها أخذه قبلها، وقد يكون رطباً يمكنه أخذه وبيعته وتبيسه فيتركه ليأخذه يوماً ويوماً ورطباً ليكون أكثر قيمة إذا فرقه في الأيام وأدوم لأهله، فلو زعمت أني أضع الجائحة بعد أن يربط الحائط كله أو أكثره ويمكن فيه أن يقطع كله فيباع رطباً، وإن كان ذلك انقص لمالك الرطب أو يبس ثمره، وإن كان ذلك انقص على مالكه زعمت أني أضع عنه الجائحة،

لا يضبط حرص شيء غيره، ولا بأس أن يبيع ثمرة حافظه كله عرايا إذا كان لا يبيع واحداً منهم إلا أقل من خمسة أوسق.

٢٤- باب الجائحة في الثمرة

١٢٣٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنَيْنِ وَأَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ. [قدم]

قال الشافعي: سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيراً في طول مجالستي له لا أحصي ما سمعته يحدثه من كثرته لا يذكر فيه أمر بوضع الجوائح لا يزيد على أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنين، ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوائح.

قال الشافعي: قال سفيان، وكان حميد يذكر بعد بيع السنين كلاماً قبل وضع الجوائح لا أحفظه فكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح؛ لأنني لا أدري كيف كان الكلام، وفي الحديث أمر بوضع الجوائح.

١٢٣٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيِّنَةً. [قدم]

١٢٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْهُا تَقُولُ ابْنَانِ رَجُلٍ تَمَرٌ حَائِطٌ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَالَجَهُ وَأَقَامَ فِيهِ حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُ النِّقْصَانُ فَسَأَلَ رَبَّ الْحَائِطِ أَنْ يَضَعَ عَنْهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَقْعَلَ فَذَعَبَتْ أُمُّ الْمُشْتَرِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَأْتِي أَنْ لَا يَقْعَلَ خَيْرًا فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَبُّ الْعَالِ، فَأَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هُوَ لَهُ. [أخرجه مالك (٢٦١/٢)، البخاري (٢٧٠٥)، مسلم (١٥٥٧)]

قال الشافعي: قال سفيان في حديثه عن جابر عن النبي ﷺ في وضع الجوائح ما حكيت، فقد يجوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من حديث محمد يدل على أن أمره بوضعها على مثل أمره بالصالح على التصف، وعلى مثل أمره بالصدق تطوعاً حصاً على الخير لا حتماً، وما أشبه ذلك ويجوز غيره، فلما احتمل الحديث المعنيين معاً، ولم يكن فيه دلالة على أيهما أولى به

قال: ولو ثبت الحديثُ في وضعِ الجائحةِ لم يكن في هذا حجةٌ وأمضى الحديثُ على وجهه.

فإن قال قائلٌ: فهل روي في وضعِ الجائحةِ أو تركِ وضعها شيءٌ عن بعضِ الفقهاء؟

قيل: نعم لو لم يكن فيها إلا قولٌ لم يلزم الناس.

فإن قيل: فابنه قيل:

١٢٣٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، يَمِّنُ بَاعَ ثَمَرًا فَاصْبَاتَهُ جَائِحَةٌ قَالَ: مَا أَرَى إِلَّا أَنَّهُ إِنْ شَاءَ لَمْ يَضَعْ قَالَ سَعِيدٌ يَعْنِي الْبَائِعُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٥/٤)]

١٢٤٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ بَاعَ حَائِطًا لَهُ فَاصْبَاتَ مُشْتَرِيَهُ جَائِحَةٌ فَأَخَذَ الثَّمَنَ مِنْهُ وَلَا أَذْرِي أَتَيْتُ أَمْ لَا؟ [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٥/٤)]

قال: ومن وَضَعَ الْجَائِحَةَ، فَلَا يَضَعُهَا إِلَّا عَلَى مَعْنَى أَنْ يَبْضُهَا قَبْضًا إِنْ كَانَتْ السَّلَامَةُ وَلَزِمَهُ إِنْ أَصَابَ ثَمَرُ النُّخْلِ شَيْءٌ يَدْخُلُهُ عَيْبٌ مِثْلُ عَطَشٍ يَضْمُرُهُ أَوْ جَمَحٍ يَنَالُهُ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْغَيْرِ أَنْ يَجْعَلَ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارَ فِي أَخْذِهِ مَعِيًا أَوْ رَدِّهِ؛ فَإِنْ كَانَ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رَدَّهُ، وَإِنْ فَاتَ لَزِمَهُ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ، وَقَالَ يُحْسَبُ عَلَيْهِ مَا أَخَذَ بِحَصِيَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَيُرَدُّ مَا بَقِيَ بِمَا يَلْزِمُهُ مِنَ الثَّمَنِ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ أَنْ يَأْخُذَهُ مَعِيًا؛ فَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ بَعْدَ الْعَيْبِ: رَجَعَ بِحَصِيَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْجَائِحَةَ غَيْرُ الْعَيْبِ.

قال: ولعلَّه يلزمه لو غصبَ ثمرته قبل أن يقطعها أو تعدى فيها عليه وال فأخذَ أكثرَ من صدقته: أن يرجعَ على البائع؛ لأنه لم يسلم له كما لو باعه عبداً لم يقبضه أو عبيداً قبض بعضهم، ولم يقبض بعضاً حتى عدا عداً على عبدٍ قتلته أو غصبه أو مات موتاً من السماء كان للمشتري فسخ البيع وللبيع اتباع الغاصب والجاني بجائحته وغصبه ومات العبد الميت من مال البائع، وكان شبيهاً أن يكون جملة القول فيه أن يكون الثمر المبيع في شجرة المدفوع إلى متباعه من ضمان البائع حتى يستوفي المشتري ما اشتري منه لا يبرأ البائع من شيء منه حتى يأخذه المشتري أو يؤخذ بأمره من شجرة كما يكون من ابتاع طعاماً في يستر أو سفينةً كله على كبلٍ معلوم فما استوفى المشتري برئ منه البائع، وما لم يستوفِ حتى يسرق أو تصيبه آفة فهو من مال البائع، وما أصابه من عيبٍ فالمشتري بالخيار في أخذه أو رده.

قال: وينبغي لمن وضع الجائحة أن يضعها من كل قليل

وهو تمرٌ، وقد ترك قطعها وتقيزه في وقتٍ يمكنه فيه إحرازه، وخالفت بينه وبين الدار التي إذا ترك سكنها سنة لزمه كراؤها كما يلزمه لو سكنها؛ لأنه ترك ما كان قادراً عليه.

قال: ولو جاز أن يقاس على الدار بما وصفت جاز ذلك ما لم يربط؛ لأن ذلك ليس وقت منفعتها والحين الذي لا يصلح أن يتمر فيه، وأما بعد ما يربط فيختلفان.

قال: وهذا مما استخبر الله فيه، ولو صرت إلى القول به صرت إلى ما وصفت من وضع قبضة ربطاً أو بسرّاً لو ذهب منه كما أصير إلى وضع كراه يوم من الدار لو انهدمت قبله، وكما أصير إلى وضع قبضة حنطة لو ابتاع رجل صاعاً فاستوفاه إلا قبضة فاستهلكه لم يلزمه ثمن ما لم يصل إليه، ولا يجوز أن يوضع عنه الكثير بمعنى أنه لم يصل إليه، ولا يوضع عنه القليل، وهو في معناه، ولو صرت إلى وضعها، فاختلفا في الجائحة، فقال البائع لم تصبك الجائحة أو قد أصابتك فأذهبت لك فرقاً، وقال المشتري بل أذهبت لي ألف فرق كان القول قول البائع مع يمينه؛ لأن الثمن لازم للمشتري، ولا يصدق المشتري على البراءة منه بقوله، وعلى المشتري البيّنة بما ذهب له.

قال: وجماع الجوائح كل ما أذهب الثمرة أو بعضها بغير جناية آدمي.

قال: ويدخل على من وضع الجائحة من قبل أن المشتري لم يقبض الثمرة زعم، وأن جناية الآدميين جائحة توضع؛ لأنني إذا وضعت الجائحة زعمت أن البائع لا يستحق الثمن إلا إذا قبضت كما لا يستحق الكراه إلا ما كانت السلامة موجودة في الدار، وهي في يدي، وكان البائع ابتاع مهلك الثمرة بقيمة ثمرته أو يكون لمشتري الثمرة الخيار بين أن يوضع عنه أو لا يوضع ويبع مهلك ثمرته بما أهلك منها كما يكون له الخيار في عبده ابتاعه فجنى عليه قبل أن يقبضه، وهذا قول فيه ما فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال: فهل من حجة لمن ذهب إلى أن لا توضع الجائحة؟

قيل: نعم فيما روي، والله أعلم من نهي رسول الله ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ وَيَبْدُو صِلَاحُهَا، وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ وَلَوْ كَانَ مَالُكَ الثَّمَرَةَ لَا يَمْلِكُ ثَمَنٌ مَا اجْتَبَحَ مِنْ ثَمَرَتِهِ مَا كَانَ لَمَنْعِهِ أَنْ يَبِيعَهَا مَعْنَى إِذَا كَانَ يَحِلُّ بَيْعُهَا طَلْعاً وَبِلَاحاً وَيَلْقَطُ وَيَقْطَعُ إِلَّا أَنَّهُ أَمَرَهُ بِبَيْعِهَا فِي الْحَيْنِ الَّذِي الْأَغْلَبُ فِيهَا أَنْ تَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ لَثَلَا يَدْخُلُ الْمَشْتَرِي فِي بَيْعٍ لَمْ يَغْلِبْ أَنْ يَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ، وَلَوْ لَمْ يَلْزِمُهُ ثَمَنٌ مَا أَصَابَتْهُ الْجَائِحَةُ فَجَارَ الْبَيْعُ عَلَى أَنَّهُ يَلْزِمُهُ عَلَى السَّلَامَةِ مَا ضَرَّ ذَلِكَ الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِي.

يتركها إلى الجذاذ، ثم انقطع الماء وكانت لا صلاح لها إلا به فالمشتري بالخيار بين أن يأخذ جميع الثمرة بجميع الثمن وبين أن يردّها بالعيب الذي دخلها؛ فإن ردّها بالعيب الذي دخلها، وقد أخذ منها شيئاً كان ما أخذ منها بحصته من أصل الثمن، وإن اختلفا فيه فالقول قول المشتري، وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثمر حائط فالسقي على رب المال؛ لأنه لا صلاح للثمرة إلا به، وليس على المشتري منه شيء؛ فإن اختلفا في السقي فأراد المشتري منه أكثر مما يسقي البائع لم ينظر إلى قول واحد منهما ويسأل أهل العلم به؛ فإن قالوا لا يصلحه من السقي إلا كذا جبرت البائع عليه، وإن قالوا في هذا صلاحه، وإن زيد كان أزيد في صلاحه لم أجبر البائع على الزيادة على صلاحه، وإذا اشترط البائع على المشتري أن عليه السقي؛ فالبيع فاسد من قبل أن السقي مجهول، ولو كان معلوماً أبطلناه من قبل أنه بيع وإجارة.

٢٦ - باب الثيا

١٢٤١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَبِيعُ ثَمَر حَائِطِهِ وَيَسْتَتِي مِنْهُ. [أخرجه مالك (١/٢٢٢)،]

١٢٤٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَدَّةٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَائِطٍ لَهُ يَقَالُ لَهُ الْإِفْرَاقُ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَاسْتَتِي مِنْهُ بِشَمَائِلٍ وَرَهْمٍ ثَمَرًا أَوْ ثَمَرًا أَنَا أَشْكُ. [أخرجه مالك (١/٢٢٢)،]

١٢٤٣ - قَالَ الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ أُمِّ عَمْرَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَبِيعُ ثَمَارَهَا وَتَسْتَتِي مِنْهَا. [أخرجه مالك (١/٢٢٢)،]

١٢٤٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَيْبَعُكَ حَائِطِي إِلَّا خَمْسِينَ فَرْقًا أَوْ كَيْلًا مُسَمًى مَا كَانَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَإِنْ قُلْتُ هِيَ مِنَ السَّوَادِ سَوَادِ الرُّطْبِ قَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤/٣٢٩-٣٣٠)،]

١٢٤٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَيْبَعُكَ نَخْلِي إِلَّا عَشَرَ نَخْلَاتٍ أَخْتَارُهُنَّ؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ

وكثير أثلها ويخبر المشتري إن تلف منها شيء أن يرد البيع أو يأخذ الباقي بحصته من الثمن ما لم يربط النخل عامة، فإذا أربطه عامة حتى يمكنه جذاذها لا يضع من الجائحة شيئاً.

قال: وكذلك كل ما أربط عليه فاصبتها جائحة ينبغي أن لا يضعها عنه؛ لأنه قد خلى بينه وبين قبضها، ووجد السبيل إلى القبض بالجداذ فتركه إذا تركه بعد أن يمكنه أن يجده فيها حتى يكون أصل قوله فيها أن يزعم أن الثمرة مضمونة من البائع حتى يجتمع فيها خصلتان أن يسلمها إلى المشتري ويكون المشتري قادراً على قبضها بالغة صلاحها بأن ترتبط فتجدد، لا يستقيم فيه عندي قول غير هذا، وما أصيب فيها بعد إرباطه من مال المشتري.

قال: وهذا يدخله أن المشتري قابض قادر على القطع، وإن لم يربط من قبل أنه لو قطعه قبل أن يربط كان قطع ماله ولزمه جميع ثمنه.

٢٥ - باب في الجائحة

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل الثمر فقبضه فاصبته جائحة فسواء من قبل أن ينف أو بعد ما جف ما لم يجده وسواء كانت الجائحة ثمرة واحدة أو أتت على جميع المال لا يجوز فيها إلا واحد من قولين: إما أن يكون لما قبضها، وكان معلوماً أن يتركها إلى الجداذ كان في غير معنى من قبض، فلا يضمن إلا ما قبض كما يشتري الرجل من الرجل الطعام كيلاً فيقبض بعضه ويهلك بعضه قبل أن يقبضه، فلا يضمن ما هلك؛ لأنه لم يقبضه ويضمن ما قبض، وإما أن يكون إذا قبض الثمرة كان مسلطاً عليها إن شاء قطعها، وإن شاء تركها فما هلك في يديه، فإنما هلك من ماله لا من مال البائع فأما ما يخرج من هذا المعنى، فلا يجوز أن يقال يضمن البائع الثلث إن أصابته جائحة فاكتر، ولا يضمن أقل من الثلث، وإنما هو اشتراها ببيعة واحدة وقبضها قبضاً واحداً فكيف يضمن له بعض ما قبض، ولا يضمن له بعضاً؟ أريت لو قال رجل لا يضمن حتى يهلك المال كله؛ لأنه حيثن الجائحة أو قال: إذا هلك سهم من ألف سهم هل الحجة عليهما إلا ما وصفا؟

قال الشافعي: والجائحة من المصائب كلها كانت من السماء أو من آدميين.

قال الشافعي: الجائحة في كل ما اشترى من الثمار كان مما يبس أو لا يبس.

وكذلك هي في كل شيء اشترى فيترك حتى يبلغ أوانه فاصبته الجائحة دون أوانه فمن وضع الجائحة وضعه؛ لأن كلاً لم يقبض بكمال القبض، وإذا باع الرجل الرجل ثمرة على أن

فإن قال: استثنى ثمرًا بالألفِ بسعرِ يومه لم يجز؛ لأنَّ البيعَ وقعَ غيرَ معلومٍ للبائع ولا للمشتري ولا لواحدٍ منهما.

قال الشافعي: وهكذا من باعَ رجلًا غنمًا قد حالَ عليها الحولُ أو بقراً أو إبلًا فأخذتِ الصدقةَ منها فالمشتري بالخيار في ردِّ البيع؛ لأنَّه لم يسلم له ما اشترى كاملاً أو أخذ ما بقي بمحضته من الثمن، ولكن إن باعه إبلًا دونَ خمسةٍ وعشرين فالبيعُ جائزٌ، وعلى البائع صدقةُ الإبلِ التي حالَ عليها الحولُ في يده ولا صدقةٌ على المشتري فيها.

قال: ومثلُ هذا الرجلُ يبيعُ الرجلَ العبدَ قد حلَّ دمه عنده بردةٍ أو قتلَ عمداً أو حلَّ قطعَ يده عنده في سرقةٍ فيقتلُ فينفسخُ البيعُ ويرجعُ بما أخذَ منه أو يقطعُ فله الخيارُ في فسخِ البيعِ أو إمساكه؛ لأنَّ العيوبَ في الأبدانِ مخالفةٌ نقصِ العدد، ولو كان المشتري كيلاً معيناً كان هكذا إذا كان ناقصاً في الكيلِ أخذَ بمحضته من الثمن إن شاء صاحبه، وإن شاء فسخَ فيه البيع.

ولو قال أبيعك ثمرَ غلاتٍ تختارهنَّ لم يجز؛ لأنَّ البيعَ قد وقعَ على غيرِ معلومٍ، وليس يفسدُ إلا من هذا الوجه فأما أن يكونَ بيعُ ثمرٍ بآخرٍ منه، فهو لم يجب له شيءٌ فكيف يبيعُ ما لم يجب له، ولكنه لا يصلحُ إلا معلوماً؟

٢٧- بابُ صدقةِ الثمر

قال الشافعي رحمه الله: الثمرُ يباعُ ثمرانٍ ثمرٌ فيه صدقةٌ وثمرٌ لا صدقةَ فيه فأما الثمرُ الذي لا صدقةَ فيه فيبيعه جائزٌ لا علةٌ فيه؛ لأنَّه كَلَّه لمن اشتراه، وأما ما يبيعُ ثماً فيه صدقةٌ منه فالبيعُ يصحُّ بأن يقولَ أبيعك الفضلَ من ثمرِ حائطي هذا عن الصدقةِ وصدقةِ العشرِ أو نصفِ العشرِ إن كان يسقى بنضح، فيكونُ كما وصفنا في الاستثناء كأنَّه باعه تسعةَ أعشارِ الحائطِ أو تسعةَ أعشارِ ثمره ونصفِ عشرِ ثمره.

١٢٤٨- أخبرنا الربيعُ: قال: أخبرنا الشافعيُّ قال:

أخبرنا سعيدُ بنُ سالمٍ، عن ابنِ جُرَيْجٍ قال: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أبيعُكَ ثمرَ حائطي هذا بأربعِ مائةٍ دينارٍ فضلاً عنِ الصدقةِ، فقال: نعم؛ لأنَّ الصدقةَ لَيْسَتْ لَكَ إنما هي لِلْمَساكِينِ.

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣١/٤)]

قال الشافعي: ولو باعه ثمرَ حائطه وسكتَ عما وصفت من أجزاءِ الصدقةِ وكم قدرها كان فيه قولان أحدهما أن يكونَ المشتري بالخيار في أخذ ما جاوزَ الصدقةَ بمحضته من ثمن الكلِّ، وذلك تسعةَ أعشارِ الكلِّ أو تسعةَ أعشارِ ونصفِ عشرِ الكلِّ أو ردُّ البيع؛ لأنَّه لم يسلم إليه كلُّ ما اشترى والثاني إن شاء أخذَ

نَسْتَنِي أَهْنُ هِيَ قَبْلُ التَّبَعِ تَقُولُ هَذِهِ وَهَذِهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٠/٤)]

١٢٤٦- أخبرنا الربيعُ: قال: أخبرنا الشافعيُّ قال:

أخبرنا سعيدُ بنُ سالمٍ، عن ابنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قال: لِعَطَاءٍ أبيعُ الرجلَ نَخْلَهُ أو عِنَبَهُ أو بُرَّهُ أو عِبْدَهُ أو مِلْعَتَهُ ما كانتَ علىَّ أَنِّي شَرِيكَكَ بِالرَّبْعِ وبِما كانَ مِن ذَلِكَ؟ قال: لا بأْسَ بِذَلِكَ.

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٠/٤)]

١٢٤٧- أخبرنا الربيعُ: قال: أخبرنا الشافعيُّ قال:

أخبرنا سعيدُ، عن ابنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قال: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أبيعُكَ ثمرَ حائطي بمائةٍ دينارٍ فضلاً عنِ نَفَقَةِ الرِّقِيِّ؟ فقال: لا مِن قِبَلِ أَنْ نَفَقَةَ الرِّقِيِّ مَجْهُولَةٌ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ فَمِنْ ثَمَ فَسَدَ. [أخرجه

البيهقي في "المعرفة" (٣٣٠/٤)]

قال الشافعي: ما قال عطاءٌ من هذا كَلَّه كما قال: إن شاء الله، وهو في معنى السَّنةِ والإجماعِ والقياسِ عليهما أو على أحدهما، وذلك أَنَّهُ لا يجوزُ بيعُ ثمنٍ مجهولٍ، وإن اشترى حائطاً بمائةٍ دينارٍ ونفقةَ الرِّقِيِّ فالثمنُ مسمًى غيرَ معلومٍ والبيعُ فاسدٌ، وإذا باعَ ثمرَ حائطه واستثنى مكيلاً منه فليس ما باعَ منه بمعلومٍ، وقد يكونُ يستثنى مذاً، ولا يدري كم المذُّ من الحائطِ أسهمَ من ألفٍ أم مائةُ سهمٍ أم أقلُّ أم أكثرُ، فإذا استثنى منه كيلاً لم يكن ما اشترى منه بمجازٍ معلومٍ ولا كيلٍ مضمونٍ ولا معلومٍ، وقد تصيبه الآفةُ، فيكونُ المذُّ نصفَ ثمرِ الحائطِ، وقد يكونُ سهماً من ألفٍ سهمٍ منه حينَ باعه، وهكذا إذا استثنى عليه غلاتٍ تختارهنَّ أو يتشتررنَّ، فقد يكونُ في الخيارِ والشرارِ النخلُ بعضه أكثرُ ثمناً من بعضٍ وخيراً منه بكثرةِ الحملِ وجودةِ الثمرِ، فلا يجوزُ أن يستثنى من الحائطِ نخلاً لا بعددٍ ولا كيلٍ بحالٍ ولا جزءاً إلا جزءاً معلوماً ولا نخلاً إلا نخلاً معلوماً.

قال: وإن باعه الحائطُ إلا ربعه أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الحائطُ إلا غلاتٍ يشيرُ إليها، فإنما وقعت الصِّفْقَةُ على ما لم يستثنَ؛ فكان الحائطُ فيه مائةَ نخلةٍ استثنى منهنَّ عشرَ غلاتٍ، فإنما وقعت الصِّفْقَةُ على تسعينَ أبعينهنَّ، وإذا استثنى ربعَ الحائطِ، فإنما وقعت الصِّفْقَةُ على ثلاثة أرباعِ الحائطِ والبائعُ شريكٌ بالربعِ كما يكونُ رجالٌ لو اشتروا حائطاً معَ شركاءٍ فيما اشتروا من الحائطِ بقدر ما اشتروا منه.

قال: ولو باعَ رجلٌ ثمرَ حائطه بأربعةِ آلافٍ واستثنى منه بالفٍ؛ فإن كان عقدُ البيعِ على هذا، فإنما باعه ثلاثة أرباعِ الحائطِ.

الفضل عن الصدقة بجميع الثمن، وإن شاء ترك.

قال الربيع: وللشافعي فيه قول ثالث إن الصدقة كلها باطلة من قبل أنه باعه ما ملك، وما لم يملك، فلما جمعت الصدقة حرام البيع وحلال البيع بطلت الصدقة كلها.

قال الشافعي: ولو قال بائع الحائط الصدقة علي، لم يلزم البيع المشتري إلا أن يشاء، وذلك أن على السلطان أخذ الصدقة من الثمرة التي في يده، وليس عليه أن يأخذ بمكبلتها ثمرًا من غيرها قال: وكذلك الرطب لا يكون ثمرًا لأن للسلطان أن يأخذ عشر الرطب؛ فإن صار السلطان إلى أن يضمن عشر رطبه ثمرًا مثل رطبه لو كان يكون ثمرًا أو اشترى المشتري بعدها رجوت أن يجوز الشراء فأما إن اشترى قبل هذا فهو كمن اشترى من ثمر حائط فيه العشر لما وصفت من أن يؤخذ عشره رطبًا، وإن من الناس من يقول يأخذ عشر ثمن الرطب؛ لأنه شريك له فيه، فإذا كان هذا هكذا فالبيع وقع على الكل، ولم يسلم له وله في أحد القولين الخيار بين أن يأخذ تسعة أعشاره بتسعة أعشار الثمن أو رده كله.

قال: ومن أصحابنا من أجاز البيع بينهما، إن كان قد عرف المتبايعان معًا أن الصدقة في الثمرة، فإنما اشترى هذا وباع هذا الفضل عن الصدقة والصدقة معروفة عندهما.

١٢٤٩ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن ابن جريج أن عطاء قال: إن بيعت تمرًا، ولم تذكر الصدقة أنت ولا يتبعك فالصدقة على المتبايع قال: إنما الصدقة على الحائط قال هي على المتبايع قال ابن جريج فقلت له: إن بيعته قبل أن يخرص أو بعد ما يخرص؟ قال: نعم. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣١/٤-٣٣٢)]

١٢٥٠ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن ابن جريج أن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال في مثل ذلك مثل قول عطاء إنما هي على المتبايع. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣٢/٤)]

قال الشافعي: وما قال من هذا كما قال إنما الصدقة في عين الشيء بعينه فحيثما تحول، ففيه الصدقة ألا ترى أن رجلاً لو ورث أخذت الصدقة من الحائط.

وكذلك لو وهب له ثمره أو تصدق به عليه أو ملكه بوجه من الوجوه.

قال: وقد قيل في هذا شيء آخر: إن الثمرة إذا وجبت فيها الصدقة، ثم باعها فالصدقة في الثمرة والمتبايع خير؛ لأنه باعه ماله،

وما للمساكين في أخذ غير الصدقة بحصته من الثمن أو رد البيع. قال: وأما إذا وهبها أو تصدق بها أو ورث الثمرة عن أحد، وقد أوجبت فيها الصدقة أو لم تجب فهذا كله مكتوب في كتاب الصدقات بتفريعه.

قال: وقد قال غير من وصفت قوله الصدقة على البائع والبيع جائز والثمره كلها للمبتاع.

قال: وإذا كان للوالي أن يأخذ الصدقة من الثمرة، فلم تخلص الثمرة له كلها، وإن قال يعطيه رب الحائط ثمرًا مثلها، فقد أحال الصدقة في غير العين التي وجبت فيها الصدقة والعين موجودة.

قال: ومن قال: هذا القول، فإنما يقول هو لو وجب عليه في أربعين دينارًا دينارًا كان له أن يعطي دينارًا مثله من غيرها. وكذلك قوله في الماشية وصنوف الصدقة.

قال: قول الله عز وجل ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ يدل على أنه إذا كان في المال صدقة والشرط من الصدقة، فإنما يؤخذ منه لا من غيره فهذا أقول، وبهذا احترت القول الأول من أن البيع لازم فيما لا صدقة فيه وغير لازم فيما فيه الصدقة إذا عرفت عرف البائع والمشتري ما يبيع هذا ويشترى هذا.

قال: وإذا سمى البائع للمشتري الصدقة وعرفاها فتعدى عليه الوالي فأخذ أكثر من هذا فالوالي كالغاصب فيما جاوز الصدقة والقول فيها كالقول في الغاصب فمن لم يضع الجائحة قال: هذا رجل ظلم ماله ولا ذنب على بائعه في ظلم غيره، وقد قبض ما ابتاع، ومن وضع الجائحة كان إنما يضعها بمعنى أنها غير تامّة القبض يشبه أن يلزمه أن يضع عنه بقدر العدوان عليه ويخيره بعد العدوان في رد البيع أو أخذه بحصته من الثمن؛ لأنه لم يسلم إليه كما باعه.

قال الشافعي: فإن قال قائل: المظلمة ليست بجائحة قيل: وما معنى الجائحة؟ ليس ما أئلف من مال الرجل - فالمظلمة إتلاف؛ فإن قال: ما أصاب من السماء قيل: أفرأيت ما ابتعت، فلم أقبضه فإصابه من السماء شيء يتلفه ليس بنفسه البيع؟ فإن قال: بلى، قيل: فإن أصابه من الآدميين فأنا بالخيار بين أن أفسخ البيع أو أخذه وأتبع الأدمي بقيمته.

فإن قال: نعم.

قيل: فقد جعلت ما أصاب من السماء في أكثر من معنى ما أصاب من الآدميين أو مثله؛ لأنك فسخت به البيع.

وإن قال: إذا ملكته فهو منك، وإن لم تقبضه، فإذا هلك هلك منك بالثمره قد ابتعتها وقبضتها فهي أولى أن لا توضع عني بتلف أصابها.

٢٨- باب في المزابنة

١٢٥١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ.

والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً. [تقدم]

١٢٥٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَوْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ.

والمزابنة اشتراء التمر بالتمر في رهوس النخل والمحاقلة استكراء الأرض بالحنطة.

١٢٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ.

والمزابنة اشتراء التمر بالتمر والمحاقلة اشتراء الزرع بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة قال ابن شهاب فسالت عن استكراء الأرض بالذهب والفضة فقال: لا بأس بذلك. [أخرجه مالك (٢/٢٦٥)]

قال الشافعي: والمحاقلة في الزرع كالمزابنة في التمر.

١٢٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ مَا الْمُحَاقَلَةُ قَالَ الْمُحَاقَلَةُ فِي الْحَرْثِ كَهَيْئَةِ الْمُزَابَنَةِ فِي النَّخْلِ سَوَاءٌ بَيْعُ الزَّرْعِ وَبِالْقَمْحِ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ أَسْرَ لَكُمْ جَابِرٌ فِي الْمُحَاقَلَةِ كَمَا أَخْبَرْتَنِي. قَالَ: نَعَمْ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٧/٥)]

قال الشافعي: وتفسير المحاقلة والمزابنة في الأحاديث يمتثل أن يكون عن النبي ﷺ منصوفاً، والله تعالى أعلم، ويحتمل أن يكون على رواية من هو دونه، والله تعالى أعلم.

١٢٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْحَاقَلَةُ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الزَّرْعَ بِمِائَةِ فَرْقٍ حَنْطَةٍ وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يَبِيعَ التَّمْرَ فِي رَهْوَسِ النَّخْلِ بِمِائَةِ فَرْقٍ وَالْمُخَابَرَةُ كَسَاءِ الْأَرْضِ بِالثَّلَاثِ وَالرَّيْعِ. [أخرجه البخاري (٢٣٨١)، مسلم (١٥٣٦)، أبو داود (٣٤٠٤)، الرمذي (١٣١٣)، النسائي (٢٩٦/٧)، ابن ماجه (٢٢١٨)]

١٢٥٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الصَّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا تُعْلَمُ مِكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ. [أخرجه مسلم (١٥٣٠)، النسائي (٢٩٦/٧)]

١٢٥٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ أَخْبَرَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ سَمِعْتُ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَبْرًا أَخْبَرَنِيهِ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْهُ فِي الصَّبْرَةِ قَالَ حَسِبْتُ قَالَ: فَكَيْفَ تَرَى أَنْتَ فِي ذَلِكَ فَتَهَى عَنْهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤٠/٤)]

١٢٥٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ تُبَاعَ صَبْرَةٌ بِصَبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ لَا تُعْلَمُ مِكِيلَتُهَا أَوْ تُعْلَمُ مِكِيلَةً إِحْدَاهُمَا وَلَا تُعْلَمُ مِكِيلَةُ الْأُخْرَى أَوْ تُعْلَمُ مِكِيلَتُهُمَا جَمِيعًا هَذِهِ بِهَذِهِ وَهَذِهِ بِهَذِهِ قَالَ: لَا إِلَّا كَيْلًا بِكَيْلٍ يَدَا يَدٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤٠/٤)]

١٢٥٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَطَاءٍ: مَا الْمُزَابَنَةُ قَالَ: التَّمْرُ فِي النَّخْلِ يُبَاعُ بِالتَّمْرِ فَقُلْتُ إِنْ عَلِمْتَ مِكِيلَةَ التَّمْرِ أَوْ لَمْ تُعْلَمْ. قَالَ: نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، فَقَالَ إِنْسَانٌ لِعَطَاءٍ أَقْبِلْ الرُّطْبَ قَالَ سَوَاءُ التَّمْرِ وَالرُّطْبِ ذَلِكَ مُزَابَنَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤٠/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نقول إلا في العرايا التي ذكرناها قبل هذا قال وجماع المزابنة أن تنظر كل ما عقدت بيعه مما الفضل في بعضه على بعض يدا بيد ربا، فلا يجوز فيه شيء يعرف كيله شيء منه جزافاً لا يعرف كيله ولا جزافاً منه جزافاً؛ وذلك؛ لأنه يجرم عليه أن يأخذه إلا كيلاً بكيل وزناً بوزن يداً يداً، فإذا كان

جزافاً بجزاف لم يستويا في الكيل.

المجموع فما نقص من مائة فعلي تمام مائة مثله، وما زاد فلي أو اقطع ثوبك هذا قلائس أو سراويلات على قدر كذا، فما نقص، من كذا وكذا قلائس أو سراويل فعلي، وما زاد فلي أو اطحن حنطك هذه فما زاد على مد دقيق فلي، وما نقص فعلي فهذا كله مخالف للمزانية ومحرم من أنه أكل المال بالباطل، لا هو تجارة عن تراض، ولا هو شيء أعطاه مالك المال المعطى، وهو يعرفه فيؤخر فيه أو يحمده ولا هو شيء أعطاه إياه على منفعة فأخذها منه ولا على وجه خير من الوجه المأذون فيه دون غيره الذي هو من وجوه البر قال: ولا بأس بشمر غلّة بشمر عنب أو بشمر فرسك كلاهما قد طابت كان ذلك موضوعاً بالأرض أو في شجرة أو بعضه موضوعاً بالأرض إذا خالفه، وكان الفضل يحل في بعضه على بعض حالاً، وكان يداً بيد؛ فإن دخلت النسبة فسد أو تفرقا بعد البيع قبل أن يتقاضا فسد البيع.

قال: وكذلك لا بأس أن يبيع تمر غلّة في رأسها بشمر شجرة فرسك في رأسها أو يبيع تمر غلّة في رأسها بفرسك موضوع في الأرض أو يبيع رطباً في الأرض بفرسك موضوع في الأرض جزافاً.

قال: وجماعه أن يبيع الشيء بغير صفه يداً بيد كيف شئت.

قال الشافعي: وما كان بصفة واحدة لم يحل إلا مثلاً بمثل كيلاً بكيل وزناً بوزن يداً بيد، ولا يتفرقان حتى يتقاضا، ولا يباع منه رطب يابس ولا رطب يسر برطب إلا العرايا خاصة.

قال الشافعي: وكذلك لا يجوز أن يدخل في صفقة شيئاً من الذي فيه الربا في الفضل في بعضه على بعض يداً بيد، ومن ذلك أن يشتري صبرة تمر مكيلاً أو جزافاً بصبرة حنطة مكيلاً أو جزافاً ومع الحنطة من التمر قليل أو كثير، وذلك أن الصفقة في الحنطة تقع على حنطة وتمر بشمر وحصّة التمر غير معروفة من قبل أنها إنما تكون بقيمتها والحنطة بقيمتها والتمر بالتمر لا يجوز إلا معلوماً كيلاً بكيل.

٢٩ - باب وقت بيع الفاكهة

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله: وقت بيع جميع ما يؤكل من ثمر الشجر أن يؤكل من أوله الشيء، ويكون آخره قد قارب أوله كمقاربة ثمر النخل بعضه لبعض، فإذا كان هكذا حل بيع ثمرته الخارجة فيه مرة واحدة والشجر منه الثابت الأصل كالنخل لا يخالفه في شيء منه إلا في شيء ساذكره يباع إذا طاب أوله الكمثرى والسقرج والأترج والموز وغيره إذا طاب منه الشيء الواحد فبلغ أن ينضج يبيع ثمرته تلك كلها قال: وقد

وكذلك إذا كان جزافاً بكيل، فلا بد أن يكون أحدهما أكثر، وذلك محرم فيهما عندنا لا يجوز؛ لأن الأصل أن لا يكونا إلا كيلاً بكيل أو وزناً بوزن فكل ما عقد على هذا مفسوخ.

قال: ولو تابعوا جزافاً بكيل أو جزافاً بجزاف من جنسه، ثم تكايل فكانا سواء كان البيع مفسوخاً؛ لأنه عقد غير معلوم أنه كيل بكيل.

قال: ولو عقدا بيعهما على أن يتكايل هذين الطعامين جميعاً بأعيانهما مكيلاً بمكيال فتكايله فكانا مستويين جاز، وإن كانا متفاضلين، ففيها قولان أحدهما أن للذي نقصت صبرته الخيار في رد البيع؛ لأنه بيع كيل شيء، فلم يسلم له؛ لأنه لا يحل له أخذه أو رد البيع والقول الثاني أن البيع مفسوخ؛ لأنه وقع على شيء بعضه حرام وبعضه حلال فالبيع مفسوخ وبهذا أقول والقول الذي حكيت ضعيف ليس بقياس إنما يكون له الخيار فيما نقص مما لا ربا في زيادة بعضه على بعض فأمّا ما فيه الربا، فقد انعقد البيع على الكل فوجد البعض محرماً أن يملك بهذه العقود فكيف يكون له الخيار في أن يأخذ بعض بيعه وفيها حرام؟

قال: وما وصفت من المزانية جامع لجميعها كافٍ من تفريعها، ومن تفريعها أن أبتاع منك مائة صاع تمر بمائة غلّة لي أو أكثر أو أقل؛ فهذا مفسوخ من وجهين: أحدهما: أنه رطب بشمر وجزاف بكيل من جنسه، ومن ذلك أن آخذ منك تمرأ لا أعرف كيله بصاع تمر أو بصبرة تمر لا أعرف كيلها؛ لأن الأصل أنه محرم الفضل في بعضه على بعض، وأنه لم يبح إلا مثلاً بمثل يداً بيد.

قال: وهكذا هذا في الحنطة، وكل ما في الفضل في بعضه على بعض الربا.

قال: فأمّا تمر نخل بحنطة مقبوضة كيلاً: أو صبرة تمر بصبرة حنطة أو صنف بغير صفه جزاف بكيل أو كيل بجزاف يداً بيد فما لا بأس بالفضل في بعضه على بعض يداً بيد، فلا بأس.

قال: فأمّا الرجل يقول للرجل وعنده صبرة تمر له أضمن لك هذه الصبرة بعشرين صاعاً؛ فإن زادت على عشرين صاعاً فلي؛ فإن كانت عشرين فهي لك، وإن نقصت من عشرين فعلي إتمام عشرين صاعاً لك فهذا لا يحل من قبل أنه من أكل المال بالباطل الذي وصفت قبل هذا، وهذا بالخاطرة والقمار أشبه، وليس من معنى المزانية بسبيل ليس المزانية إلا ما وصفت لا تجاوزه.

قال: وهذا جماعه، وهو كافٍ من تفريعه، ومن تفريعه ما وصفت فأمّا أن يقول الرجل للرجل عدّ قشاك أو بطيخك هذا

بمعنى السنّة والأثر والقياس عليهما والمعقول، والذي يمكن من عيوبه أكثر مما حكينا وفيما حكينا كفاية إن شاء الله تعالى.

قال: فكل ما كيل من هذا أو وزن أو يبع عدداً كما وصفت في الرطب بالتمر لا يحمل التمر منه برطب ولا جزاف منه بكيل ولا رطب برطب عندي بحال، ولا يحمل إلا يابساً يابس، كيلاً بكيل أو ما يوزن وزناً بوزن، ولا يجوز فيه عدد لعدد، ولا يجوز أصلاً إذا كان شيء منه رطباً يشتري بصفه رطباً فوسكاً بفرسك، وتين تين، وصنف بصفه، فإذا اختلف الصنفان فبعضه كيف شئت يداً بيده جزافاً بكيل، ورطباً يابس، وقليله بكثيره، لا يختلف هو، وما وصفت من ثمر النخل والعنب في هذا المعنى، ويختلف هو وثمر النخل والعنب في العرايا، ولا يجوز في شيء سوى النخل، والعنب العرة بما يجوز فيه بيع العرايا من النخل والعنب، لا يجوز أن يشتري ثمر تينة في رأسها بمكيلة من التين موضوعاً بالأرض، ولا يجوز أن يشتري من غير تينة في رأسها بثمر منها يابس موضوع بالأرض ولا في شجره أبداً جزافاً ولا كيلاً ولا بمعنى.

فإن قال قائل: فلم لم تجزه؟

قلت: لأن رسول الله ﷺ إذ سنّ الخرص في التمر، والعنب وفيهما أنهما مجتمعاً التمر لا حائل دونه يمنع الإحاطة، وكان يكون في المكيال مستجمعاً كاستجماعه في تينة كان له معان لا يجمع أحد معانيه شيء سواه وغيره، وإن كان يجمع في المكيال فمن فوق كثير منه حائل من الورق، ولا يحيط البصر به. وكذلك الكمثرى وغيره، وأما الأترج الذي هو أعظمه، فلا يجمع في مكيال.

وكذلك الخربز، والقش، وهو يختلف الخلق لا يشبههما وبذلك لم يجمع في المكيال، ولا يحيط به البصر إحاطته بالعنب، والتمر، ولا يوجد منه شيء يكون مكيلاً يخرص بما في رؤس شجره لغلظه وتحجابه خلقة عن أن يكون مكيلاً، فلذلك لم يصلح أن يباع جزافاً بشيء منه كما يباع غيره من النخل، والعنب إذا خالفه، ومن أراد أن يتاع منه شيئاً فيستعريه ابتاعه بغير صفه، ثم استعراه كيف شاء.

٣٠- باب ما ينبت من الزرع

قال الشافعي رحمه الله: كل ما كان من نبات الأرض بعضه مغيب فيها وبعضه ظاهراً فأراد صاحبه بيعه لم يجوز بيع شيء منه إلا الظاهر منه يجوز مكانه، فأما الغيب، فلا يجوز بيعه، وذلك مثل الجزر، والفجل، والبصل، وما أشبهه فيجوز أن يباع ورقه الظاهر مقطوعاً مكانه، ولا يجوز أن يباع ما في داخله؛ فإن وقعت

بلغني أن التين في بعض البلدان ينبت منه الشيء اليوم، ثم يقيم الأيام، ثم ينبت منه الشيء بعد حتى يكون ذلك مراراً والقش والخربز حتى يبلغ بعضه، وفي موضعه من شجر القش والخربز ما لم يخرج فيه شيء؛ فكان الشجر يتفرق مع ما يخرج فيه، ولم يبع ما لم يخرج فيه؛ فإن كان لا يعرف لم يجوز بيعه لاختلاط المبيع منه بغير المبيع فيصير المبيع غير معلوم فيأخذ مشتريه كله أو ما حمل مما لم يشتري؛ فإن يبع، وهو هكذا فالبيع مفسوخ.

قال الشافعي: في موضع آخر إلا أن يشاء البائع أن يسلم ما زاد على ما باع، فيكون قد أعطاه حقه وزاده قال فينظر من القش والخربز في مثل ما وصفت من التين؛ فإن كان يلبس يخرج الشيء منه في جميع شجره، وإذا ترك في شجره لتلاحق صفاره خرج من شجره شيء منه كان كما وصفت في التين إن استطع تمييزه جاز ما خرج أولاً، ولم يدخل ما خرج بعده في البيع، وإن لم يستطع تمييزه لم يجوز فيه البيع بما وصفت قال: وإن حل بيع ثمرة من هذا الثمر نخل أو عنب أو قش أو خربز أو غيره لم يحمل أن يتاع ثمرتها التي تأتي بعدها بحال.

فإن قال قائل: ما الحجة في ذلك؟

قلت: لما نهى رسول الله ﷺ عن بيع السنين ونهى عن بيع الغرر ونهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه كان بيع ثمرة لم تخلق بعد أول في جميع هذا.

١٢٦٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان، عن عمرو، عن جابر قال نهى ابن الزبير، عن بيع النخل معاومة. [خرجه البيهقي في المعرفة (٣٢٦/٤)]

قال: فإذا نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل والتمر بلحاً شديداً لم تر فيه صفرة؛ لأن العاهة قد تأتي عليه كان يبع ما لم ير منه شيء قط من قش أو خربز أدخل في معنى الغرر، وأولى أن لا يباع مما قد روي أنه نهى النبي ﷺ عن بيعه وكيف يحرم أن يباع قش أو خربز حين بدا قبل أن يطيب منه شيء.

وقد روى رجل أن يبتاع، ولم يخلق قط؟ وكيف أشكل على أحد أنه لا يكون بيع أبداً أولى بالغرر من هذا البيع؟ الطائر في السماء، والعبد الأبق، والجمل الشارد، أقرب من أن يكون الغرر فيه أضعف من هذا؛ ولأن ذلك شيء قد خلق، وقد يوجد، وهذا لم يخلق بعد.

وقد يخلق، فيكون غاية في الكثرة، وغاية في القلة وفيما بين الغائتين منازل.

أو رأيت إن أصابته الجائحة بأي شيء يقاس؟ أبول حملي، فقد يكون ثانيه أكثر وثالثه، فقد يختلف، ويتباين فهذا عندنا محرّم

بالباقي، ولو كانت حصّة القشر سهماً من ألف سهم منه، والقول الثاني إنه إذا كسره لم يكن له ردّه إلا أن يشاء البائع، ويرجع بما بين قيمته صحيحاً وقيمتها فاسداً، ويبضّ الدجاج كله لا قيمة له فاسداً؛ لأنّ قشره ليس فيه منفعة، فإذا كسره رجع بالثمن، وأمّا بيض النعام فلقشرته ثمن فيلزم المشتري بكلّ حال؛ لأنّ قشرتها ربّما كانت أكثر ثمناً من داخلها؛ فإن لم يرّد قشرتها صحيحة رجع عليه بما بين قيمتها غير فاسدة وقيمتها فاسدة، وفي القول الأوّل يردها ولا شيء عليه؛ لأنّه سلّطه على سرّها إلا أن يكون أفسدها بالكسر، وقد كان يقدر على كسره لا يفسد، فيرجع بما بين القيمتين، ولا يردها.

قال الشافعي: فأما القثاء والخربز، وما رطب، فإنّه يذوقه بشيء دقيق من حليد أو عود فيدخله فيه فيعرف طعمه إن كان مرّاً أو كان الخربز حامضاً فله ردّه، ولا شيء عليه في نقبه في القولين؛ لأنّه سلّطه على ذلك أو أكثر منه ولا فساد في النقب الصّغير عليه.

وكان يلزم من قال: لا يرده إلا كما أخذه بأن يقول يرجع بما بين قيمته سالماً من الفساد وقيمتها فاسداً.

قال: ولو كسرها لم يكن له ردّها ورجع عليه بنقصان ما بين قيمته صحيحاً وفساداً ما كان ذلك الفضل إلا أن يشاء البائع أن يأخذه مكسوراً.

ويردّ عليه الثمن؛ لأنّه قد كان يقدر على أن يصير إليه طعمه من نقبه صحيحاً ليس كالجز لا يصل إلى طعمه من نقبه، وإنما يصل إليه ريحه لا طعمه صحيحاً فأما الدود، فلا يعرف بالمذاقة، فإذا كسره، ووجد الدود كان له في القول الأوّل ردّه، وفي القول الثاني الرجوع بفضل ما بين القيمتين.

ولو اشترى من هذا شيئاً رطباً من القثاء والخربز فحبسه حتى ضمّر وتغيّر وفسد عنده، ثمّ وجده فاسداً بمرارة أو دود كان فيه؛ فإن كان فساده من شيء يحدث مثله عند المشتري فالقول قول البائع في فساده مع يمينه، وذلك مثل البيض يقيم عند الرجل زماناً، ثمّ يجده فاسداً وفساد البيض يحدث. والله تعالى أعلم.

٣٢ - مسألة بيع القمح في سنبله

١٢٦١ - أخبرنا الربيع قال: قلت للشافعي إن عليّ بن مغيرة روى لنا حديثاً، عن أنس أن رسول الله ﷺ أجاز يبيع القمح في سنبله إذا أبيض. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٧/٥)]

فقال الشافعي: إن ثبت الحديث قلنا به؛ فكان الخاص

الصفقة عليه كلّ لم يجز البيع فيه إذا كان بيع نبات، وبيع النبات بيع الإيجاب، وذلك لو أجزت بيعه لم أجزه إلا على أحد معان إما على ما يجوز عليه بيع العين الغائبة فتلك إذا رآها المشتري فله الخيار في أخذها أو تركها، فلو أجزت البيع على هذا قلّعت جزرة أو فجلة، أو بصلة، فجعلت للمشتري الخيار كنت قد أدخلت على البائع ضرراً في أن يقلع ما في ركيه وأرضه التي اشترى، ثمّ يكون له أن يرده من غير عيب فيبطل أكثره على البائع.

قال: وهذا يخالف العبد يشترى غائباً والمتاع، وذلك أنهما قد يريان فيصنفهما للمشتري من يثق به فيشتريهما، ثمّ يكون له خيار الرؤية، فلا يكون على البائع ضرر في رؤية المشتري لهما كما يكون عليه ضرر فيما قلّع من زرع، ولو أجزت بيعه على أن لم يكن فيه عيب لزم المشتري كان فيه الصّغير والكبير والمختلف الخلق؛ فكان المشتري اشترى ما لم يرّ والزمته ما لم يرض بشرائه قط، ولو أجزته على أن يبيعه لياه على صفقة موزوناً كنت أجزت بيع الصفات غير مضمونة، وإنما تباع الصفقة مضمونة.

قال: ولو أسلم إليه في شيء منه موصوف موزون، فجاء به على الصفقة جاز السلف، وذلك أنه مأخوذ به يأتي به حيث شاء لا من أرض قد يخطئ زرعها ويصيب، فلا يجوز في شيء من هذا بيع إلا بصفقة مضمون موزون أو حتى يقلع فيراه المشتري.

قال: ولا يشبه الجوز، والبيض، وما أشبه هذا لا صلاح له في الأرض إلا بالبلوغ، ثمّ يخرج فيبقى ما بقي منه ويباع ما لا يبقى مثل البقل، وذلك لا صلاح له، إلا ببقائه في قشره، وذلك إذا رثي قشره استدلل على قدره في داخله، وهذا لا دلالة على داخله، وإن رثي خارجه قد يكون الورق كبيراً والرأس صغيراً وكبيراً.

٣١ - باب ما اشترى مما يكون مأكولة داخله

قال الشافعي: من اشترى رانجاً، أو جوزاً، أو لوزاً، أو فسقاً أو بيضاً فكسره فوجده فاسداً أو معيباً فأراد ردّه والرجوع بثمنه، ففيها قولان: أحدهما: أن له أن يرده والرجوع بثمنه من قبل أنه لا يصل إلى معرفته عيبه وفساده، وصلاحه إلا بكسره، وإذا كان المقصود قصده بالبيع داخله فبأنه سلّطه عليه، وهذا قول.

قال: ومن قال: هذا القول انبغى أن يقول على المشتري الكاسر أن يرّد القشر على البائع إن كانت له قيمة، وإن قلت إن كان يستمتع به كما يستمتع بقشر الرانج ويستمتع بما سواه أو يرده؛ فإن لم يفعل أقيم قشرها؛ فكانت للقشر قيمة منه ودخله على أنه صحيح وطرح عنه حصّة ما لم يرده من قشره من الثمن ويرجع

وإن لم يأت لزملك الثمن.

قال: ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه بغير شرط أياماً وقطعه يمكنه في أقل منها كأن المشتري منه بالخيار في أن يدع له الفضل الذي له بلا ثمن أو ينقض البيع.

قال: كما يكون إذا باعه حنطة جزافاً فانهاالت عليها حنطة له، فالبايع بالخيار في أن يسلم ما باعه، وما زاد في حنطته أو يرد البيع لا اختلاط ما باع بما لم يبع.

قال: وما افسدت فيه البيع فأصاب القصب فيه آفة تلفه في يدي المشتري فعلى المشتري ضمانه بقيمته، وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصته والزرع لبايعه، وعلى كل مشتر شراء فاسداً أن يردّه كما اخذه أو خيراً مما اخذه وضمّانه إن تلف وضمان نقصه إن نقص في كل شيء.

٣٤- بابُ حكمِ المبيع قبل القبض وبعده

١٢٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أُمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ: الطَّعَامُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَرَاهِهِ وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ. [أخرجه البخاري (٢١٣٥)، مسلم (١٥٢٥)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، فمن ابتاع شيئاً كان ما كان فليس له أن يبيعه حتى يقبضه، وذلك أن من باع ما لم يقبض، فقد دخل في المعنى الذي يروي بعض الناس عن النبي ﷺ أنه قال لِعَتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ أَنَّهُمْ عَنْ يَتِّعَ مَا لَمْ يَقْبِضُوا وَرَبِحَ مَا لَمْ يَضْمُنُوا.

قال الشافعي: هذا بيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن، وهذا القياس على حديث النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الطعام حتى يقبض ومن ابتاع طعامه كيلاً فقبضه أن يكتاله، ومن ابتاعه جزافاً فقبضه أن ينقله من موضعه إذا كان مثله ينقل، وقد روى ابن عمر عن النبي ﷺ أنهم كانوا يتبايعون الطعام جزافاً فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ يَأْتُرُهُمْ بِأَقْبَالِهِ مِنَ الْمُؤْضِعِ الَّذِي ابْتِاعُوهُ فِيهِ إِلَى مَوْضِعٍ غَيْرِهِ وهذا لا يكون إلا لتلا بيعه قبل أن ينقل.

قال الشافعي: ومن ملك طعاماً بإجازة بيع من البيوع، فلا يبيعه حتى يقبضه، ومن ملكه بميراث كان له أن يبيعه، وذلك أنه غير مضمون على غيره بثمن.

وكذلك ما ملكه من وجه غير وجه البيع كان له أن يبيعه

مستخرجاً من العام؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر وبيع القمح في سنبله غرراً لأنه لا يرى.

وكذلك بيع الدار والأساس لا يرى.

وكذلك بيع الصبرة بعضها فوق بعض أجزنا ذلك كما أجازته النبي ﷺ؛ فكان هذا خاصاً مستخرجاً من عام.

وكذلك نجيز بيع القمح في سنبله إذا أبيض إن ثبت الحديث كما أجزنا بيع الدار والصبرة.

٣٣- بابُ بيعِ القصبِ والقرط

١٢٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْقَصْبِ لَا يُبَاعُ إِلَّا جِزَةٌ أَوْ قَالَ صِرْمَةٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١٩/٤)]

قال الشافعي: وبهذا نقول، لا يجوز أن يباع القرط إلا جزء واحدة عند بلوغ الجزاء ويأخذ صاحبه في جزائه عند ابتاعه، فلا يؤخره مدة أكثر من قدر ما يمكنه جزاه فيه من يومه.

قال الشافعي: فإن اشتراه ثابتاً على أن يدعه أياماً ليطول أو يغلظ أو غير ذلك؛ فكان يزيد في تلك الأيام، فلا خير في الشراء، والشراء مفسوخ؛ لأن أصله للبايع وفرعه الظاهر للمشتري.

فإن كان يطول فيخرج من مال البائع إلى مال المشتري منه شيء لم يقع عليه صفقة البيع فيملكه كنت قد أعطيت المشتري ما لم يشتر، وأخذت من البائع ما لم يبع منه أعطيته منه شيئاً مجهولاً - لا يرى بعين، ولا يضبط بصفة، ولا يتميز ما للبايع فيه مما للمشتري فيفسد من وجوه.

قال: ولو اشتراه ليقطعه فكره وقطعه له ممكن مدة يطول في مثله كان البيع مفسوخاً إذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يدعه لما وصفت مما اختلط به من مال البائع مما لا يتميز، كما لو اشترى حنطة جزافاً وشرط له أنها إن أنهال له عليها حنطة فهي داخلية في البيع فانهاالت عليها حنطة للبايع لم يبعها انفسخ البيع فيها؛ لأن ما اشترى لا يتميز، ولا يعرف قدره مما لم يشتر فيعطي ما اشترى ويمتنع ما لم يشتر، وهو في هذا كله بائع شيء قد كان وشيء لم يكن غير مضمون على أنه إن كان دخل في البيع، وإن لم يكن لم يدخل فيه، وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في فسادة؛ لأن رجلاً لو قال أبيعك شيئاً إن نبت في أرضي بكذا؛ فإن لم ينبت أو نبت قليلاً لزملك الثمن منك مفسوخاً.

وكذلك لو قال أبيعك شيئاً إن جاءني من تجارتني بكذا،

قال الشافعي: ومن حلّ عليه طعام، فلا يعطي الذي له عليه الطعام ثمن طعام يشترى به لنفسه من قبل أنه لا يكون وكيلاً لنفسه مستوفياً لها قابضاً لها منها وليوكل غيره حتى يدفع إليه.

ومن اشترى طعاماً فخرج من يديه قبل أن يستوفيه بهية أو صدقة أو قضاء رجلاً من سلف أو أسلفه آخر قبل أن يستوفيه، فلا يبيعه أحد ممن صار إليه على شيء من هذه الجهات حتى يستوفيه من قبل أنه صار إنما يقبض عن المشتري قبض وكيله.

قال الشافعي: ومن كان يده ثمر قباه واستثنى شيئاً منه بعينه فالباع واقف على المبيع لا على المشتري والمستثنى على مثل ما كان في ملكه لم يبع قط، فلا بأس أن يبيعه صاحبه؛ لأنه لم يشتره إنما يبيعه على الملك الأول.

قال الشافعي: ولا يصلح السلف حتى يدفع المسلف إلى المسلف الثمن قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تابعا فيه وحتى يكون السلف بكيل معلوم بمكيال عامة يدرك علمه، ولا يكون بمكيال خاصة إن هلك لم يدرك علمه أو بوزن عامة كذلك وبصفة معلومة جيد نقي وإلى أجل معلوم إن كان إلى أجل ويستوفى في موضع معلوم، ويكون من أرض لا يخطئ مثلها أرض عامة لا أرض خاصة، ويكون جديداً طعام عام أو طعام عامين، ولا يجوز أن يقول أجود ما يكون من الطعام؛ لأنه لا يوقف على حد، ولا أردأ ما يكون؛ لأنه لا يوقف على حد، فإن الرديء يكون بالغرق وبالسوس وبالقادم، فلا يوقف على حد، ولا بأس بالسلف في الطعام حالاً وآجلاً، إذا حلّ أن يباع الطعام بصفة إلى أجل كان حالاً، أو إلى أن يحل.

قال الشافعي: وإن سلف رجل دنابر على طعام إلى آجال معلومة بعضها قبل بعض لم يجر عندي حتى يكون الأجل واحداً وتكون الأثمان متفرقة من قبل أن الطعام الذي إلى الأجل القريب أكثر قيمة من الطعام الذي إلى الأجل البعيد، وقد أجازته غيري على مثل ما أجاز عليه ابتاع العروض المتفرقة، وهذا مخالف للعروض المتفرقة؛ لأن العروض المتفرقة نقد، وهذا إلى أجل، والعروض شيء متفرق، وهذا من شيء واحد.

قال الشافعي: وإذا ابتاع الرجلان طعاماً مضموناً موصوفاً حالاً أو إلى أجل فتفرقا قبل أن يقبض الثمن فالباع مفسوخ؛ لأن هذا دين بدين.

قال الشافعي: وإن اشترى الرجل طعاماً موصوفاً مضموناً عند الحصاد وقبل الحصاد وبعد، فلا بأس، وإذا اشترى منه من طعام أرض بعينها غير موصوف، فلا خير فيه؛ لأنه قد يأتي جيداً أو رديئاً.

قبل أن يقبضه إنما لا يكون له بيعه إذا كان مضموناً على غيره بعوض يأخذه منه إذا فات، والأرزاق التي يخرجها السلطان للناس يبيعها قبل أن يقبضها، ولا يبيعها الذي يشتريها قبل أن يقبضها؛ لأن مشتريها لم يقبض، وهي مضمونة له على بائعها بالثمن الذي ابتاعه لئلاها به حتى يقبضها أو يرده البائع إليه الثمن، ومن ابتاع من رجل طعاماً فكتب إليه المشتري أن يقبضه له من نفسه، فلا يكون الرجل قابضاً له من نفسه، وهو ضامنٌ عليه حتى يقبضه المتأخر أو وكيل المتأخر غير البائع، وسواء أشهد على ذلك أو لم يشهد، وإذا وكل الرجل الرجل أن يبتاع له طعاماً فتابعه، ثم وكله أن يبيعه له من غيره فهو بقدره لا بدين حتى يبيع له الدين فهو جائز كأنه هو ابتاعه وباعه، وإن وكله أن يبيعه من نفسه لم يجز البيع من نفسه، وإن قال: قد بعته من غيري فهلك الثمن أو هرب المشتري فصدقه البائع فهو كما قال: وإن كذبه فعليه البيعة أنه قد باعه، ولا يكون ضامناً لو هرب المشتري أو أفلس أو قبض الثمن منه فهلك؛ لأنه في هذه الحالة أمين.

قال الشافعي: ومن باع طعاماً من نصراني فباعه النصراني قبل أن يستوفيه، فلا يكيله له البائع حتى يحضر النصراني أو وكيله فيكتاله لنفسه.

قال: ومن سلف في طعام، ثم باع ذلك الطعام بعينه قبل أن يقبضه لم يجز، وإن باع طعاماً بصفة ونوى أن يقبضه من ذلك الطعام، فلا بأس؛ لأن له أن يقبضه من غيره؛ لأن ذلك الطعام لو كان على غير الصفة لم يكن له أن يعطيه منه، ولو قبضه، وكان على الصفة كان له أن يبسه، ولا يعطيه لئلا، ولو هلك كان عليه أن يعطيه مثل صفة طعامه الذي باعه.

قال: ومن سلف في طعام أو باع طعاماً فاحضر المشتري عند اكتياله من بائعه، وقال أكتاله لك لم يجز؛ لأنه بيع طعام قبل أن يقبض.

فإن قال: أكتاله لنفسي وخذه بالكيل الذي حضرت لم يجز؛ لأنه باع كيلاً، فلا يبرأ حتى يكتاله من يشتره، ويكون له زيادته وعليه نقصانه، وهكذا روى الحسن عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجبري فيه الصاعان فيكون له زيادته وعليه نقصانه.

قال الشافعي: ومن باع طعاماً مضموناً عليه فحلّ عليه الطعام فجاء بصاحبه إلى طعام مجتمع، فقال: أي طعام رضيت من هذا اشترت لك فأوفيتك، كرهت ذلك له، وإن رضي طعاماً فاشتره له فدفعه إليه بكياله لم يجز؛ لأنه ابتاعه فباعه قبل أن يقبضه، وإن قبضه لنفسه، ثم كاله له بعد جاز، وللمشتري له بعد رضاه به أن يرده عليه إن لم يكن من صفته، وذلك أن الرضا إنما يلزمه بعض القبض.

متطوِّعٌ بالفضل، وليسَ هذا يبيعُ طعامَ بطعامٍ، ولو كانَ أعطاه مكانَ الحنطة شعيراً أو سلتاً أو صنفاً غيرَ الحنطة لم يمز، وكانَ هذا يبيعُ طعامَ بغيره قبلَ أن يقبضَ، وهكذا التمرُ، وكلُّ صنفٍ واحدٍ من الطعامِ.

قال الشافعيُّ: ومن سلفَ في طعامٍ إلى أجلٍ فجعله قبلَ أن يحلَّ الأجلُ طَيِّبَةً به نفسه مثلَ طعامه أو شراً منه، فلا بأسَ، ولست أجعلُ للتهمةِ أبداً موضعاً في الحكمِ إنما أقضي على الظاهرِ.

قال الشافعيُّ: ومن سلفَ في قمحٍ فحلَّ الأجلُ فأرادَ أن يأخذَ دقيقاً أو سويقاً، فلا يجوزُ، وهذا فاسدٌ من وجهين: أحدهما: أنَّني أخذتُ غيرَ الذي أسلفتُ فيه، وهو يبيعُ الطعامَ قبلَ أن يقبضَ، وإن قيلَ هو صنفٌ واحدٌ، فقد أخذتُ مجهولاً من معلومٍ فبعتُ مدَّ حنطةٍ بمدَّ دقيقٍ، ولعلَّ الحنطةَ مدٌّ وثلاثُ دقيقٍ ويدخلُ السوقُ في مثلِ هذا، ومن سلفَ في طعامٍ فحلَّ فسألَ الذي حلَّ عليه الطعامَ الذي له الطعامُ أن يبيعه طعاماً إلى أجلٍ ليقبضه إياه، فلا خيرَ فيه إن عقداً عقدَ البيعِ على هذا من قبلِ أنا لا نحجزُ أن يعقدَ على رجلٍ فيما يملكُ أن يمنعَ منه أن يصنعَ فيه ما يصنعُ في ماله؛ لأنَّ البيعَ ليسَ بتامٍّ، ولو أنه باعه إياه بلا شرطٍ بنقدٍ أو إلى أجلٍ فقبضه إياه، فلا بأسَ، وهكذا لو باعه شيئاً غيرَ الطعامِ، ولو نوياً جميعاً أن يكونَ يقضيه ما يتأخَّرُ منه بنقدٍ أو إلى أجلٍ لم يكنْ بذلكَ بأسٌ ما لم يقعَ عليه عقدُ البيعِ.

قال الشافعيُّ: وهكذا لو أسلفه في طعامٍ إلى أجلٍ، فلمَّا حلَّ الأجلُ قالَ له: بعني طعاماً بنقدٍ أو إلى أجلٍ حتَّى أقضيك؛ فإن وقعَ العقدُ على ذلكَ لم يمز، وإن باعه على غيرِ شرطٍ، فلا بأسَ بذلكَ كانَ البيعُ نقداً أو إلى أجلٍ.

قال الشافعيُّ: ومن سلفَ في طعامٍ فقبضه، ثمَّ اشتراه منه الذي قضاه إياه بنقدٍ أو نسيئةٍ إذا كانَ ذلكَ بعدَ القبضِ، فلا بأسَ؛ لأنَّه قد صارَ من ضمانِ القابضِ ويرى المقبوضُ منه، ولو حلَّ طعامه عليه، فقالَ له: أقضي على أن أبيعكَ فقضاه مثلَ طعامه أو دونه لم يكنْ بذلكَ بأسٌ، وكانَ هذا موعداً وعده إياه إن شاء وفقى له به، وإن شاء لم يفِ، ولو أعطاه خيراً من طعامه على هذا الشرطِ لم يمز؛ لأنَّ هذا شرطٌ غيرُ لازمٍ، وقد أخذَ عليه فضلاً لم يكنْ له، والله أعلمُ.

قال: وإن اشتراه منه من الأتدِ مضموناً عليه، فلا خيرَ فيه؛ لأنَّه قد يهلكُ قبلَ أن يذريه.

قال الشافعيُّ: ولا بأسَ بالسلفِ في الطعامِ إلى سنةٍ قبلَ أن يزرعَ إذا لم يكنْ في زرعِ بعينه.

قال الشافعيُّ: ولا خيرَ في السلفِ في الفدادينِ القمحِ ولا في القرط؛ لأنَّ ذلكَ يختلفُ.

قال الشافعيُّ: ومن سلفَ رجلاً في طعامٍ محلَّ فأرادَ الذي عليه الطعامُ أن يحلَّ صاحبَ الطعامِ على رجلٍ له عليه طعامٌ مثله من بيعٍ ابتاعه منه، فلا خيرَ فيه، وهذا هو نفسُ بيعِ الطعامِ قبلَ أن يقبضَ، ولكنه إن أرادَ أن يجعله كيلاً يقبضُ له الطعامُ؛ فإن هلكَ في يديه كانَ أميناً فيه، وإن لم يهلكْ وأرادَ أن يجعله قضاءً جاز.

قال: وكذلك لو ابتاعَ منه طعاماً فحلَّ فأحاله على رجلٍ له عليه طعامٌ أسلفه إياه من قبلِ أن أصلَ ما كانَ له عليه يبيعُ والإحالةُ بيعٌ منه له بالطعامِ الذي عليه بطعامٍ على غيره.

قال الشافعيُّ: ومن ابتاعَ طعاماً بكيلٍ فصَدَقَه المشتري بكيله، فلا يجوزُ إلى أجلٍ، وإذا قبضَ الطعامُ فالقولُ في كيلِ الطعامِ قولُ القابضِ مع بعينه، وإن ذكرَ نقصاناً كثيراً أو قليلاً أو زيادةً قليلةً أو كثيرةً، وسواءَ اشتراه بالتقدُّرِ كانَ أو إلى أجلٍ، وإنما لم أجزِ هذا لما وصفتُ من حديثِ الحسنِ عن النبي ﷺ وإني ألزمتُ من شرطٍ لرجلٍ شرطاً من كيلٍ أو صفةٍ أن يوفيه شرطه بالكيلِ والصفةِ، فلمَّا شرطَ له الكيلَ لم يمز إلا أن يوفيه شرطه.

فإن قالَ قائلٌ: فقد صدَّقَه فلم لا يبرأ كما يبرأ من العيبِ؟ قيلَ: لو كانَ تصديقه يقومُ مقامَ الإبراءِ من العيبِ فشرطَ له مائةٌ فوجدَ فيه واحداً لم يكنْ له أن يرجعَ عليه بشيءٍ كما يشترطُ له السلامةُ فيجذُّ العيبُ، فلا يرجعُ عليه به إذا أبراه منه.

قال الشافعيُّ: وإذا ابتاعَ الرجلُ الطعامَ كيلاً لم يكنْ له أن يأخذه وزناً إلا أن ينقضَ البيعَ الأوَّلَ ويستقبلَ بيعاً بالوزنِ.

وكذلك لا يأخذه بمكيالٍ إلا بالمكيالِ الذي ابتاعه به إلا أن يكونَ يكيله بمكيالٍ معروفٍ مثلَ المكيالِ الذي ابتاعه به، فيكونُ حينئذٍ إنما أخذه بالمكيالِ الذي ابتاعه به، وسواءَ كانَ الطعامُ واحداً أو من طعامينِ مفترقين، وهذا فاسدٌ من وجهين: أحدهما: أنَّه أخذه بغيرِ شرطٍ، والآخرُ أنَّه أخذه بدلاً قد يكونُ أقلُّ أو أكثرُ من الذي له والبديلُ يقومُ مقامَ البيعِ وأقلُّ ما فيه أنَّه مجهولٌ لا يدري أمرٌ مثلُ ما له أو أقلُّ أو أكثرُ؟

قال الشافعيُّ: ومن سلفَ في حنطةٍ موصوفةٍ فحلَّت فأعطاه البائعُ حنطةً خيراً منها بطيبٍ نفسه أو أعطاه حنطةً شراً منها فطابت نفسُ المشتري، فلا بأسَ بذلكَ، وكلُّ واحدٍ منهما

٣٥- بابُ النَّهْيِ عن بيع الكراخ والسلاح في

الفتنة

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: تعالِ أصلُ ما أذهبَ إليه أنَّ كلَّ عقدٍ كانَ صحيحاً في الظاهرِ لم أبطله بتهمةٍ ولا بعادةٍ بينَ

التابعين وأجزته بصحة الظاهر، وأكره لهما التَّيَّة إذا كانت التَّيَّة لو أظهرت كانت تفسد البيع، وكما أكره للرجل أن يشتري السيف على أن يقتل به، ولا يجرم على بائعه أن يبيعه ممن يراه أنه يقتل به ظلماً؛ لأنه قد لا يقتل به ولا أفسد عليه هذا البيع، وكما أكره للرجل أن يبيع العنب ممن يراه أنه يعصره خراً ولا أفسد البيع إذا باعه إياه؛ لأنه باعه حلالاً، وقد يمكن أن لا يجعله خراً أبداً، وفي صاحب السيف أن لا يقتل به أحداً أبداً، وكما أفسد نكاح المتعة.

ولو نكح رجل امرأة عقداً صحيحاً، وهو ينوي أن لا يسكها إلا يوماً أو أقل أو أكثر لم أفسد النكاح إنما أفسده أبداً بالعقد الفاسد.

٣٦ - باب السَّنة في الخيار

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس ببيع الطعام كله جزافاً ما يكال منه، وما يوزن، وما يعد، كان في وعاء أو غير وعاء، إلا أنه إذا كان في وعاء فلم ير عينه فله الخيار إذا رآه.

قال الوبيعي: رجح الشافعي، فقال: ولا يجوز بيع خيار الرؤية ولا بيع الشيء الغائب بعينه؛ لأنه قد يتلف، ولا يكون عليه أن يعطيه غيره، ولو باعه إياه جزافاً على الأرض، فلما انتقل وجده مصوباً على دكان أو ربوة أو حجر كان هذا نقصاً يكون للمشتري فيه الخيار إن شاء أخذه، وإن شاء رده، ولا بأس بشراء نصف الثمار جزافاً، ويكون المشتري بنصفها شريكاً للذي له النصف الآخر، ولا يجوز إذا أجزأ الجزاف في الطعام نسيئة لسنة رسول الله ﷺ إلا أن يجوز الجزاف في كل شيء من رقيق وماشية وغير ذلك، إلا أن للمشتري الخيار في كل واحد منهم إذا رآه والرذ بالعيب من قبل أن كل واحد منهم غير الآخر والمكيل والموزون من الطعام إذا كان من صنف واحد كاذ أن يكون مشتبهاً.

قال: ولا بأس أن يقول الرجل: ابتاع منك جميع هذه الصبرة كل إردب بدينار، وإن قال ابتاع منك هذه الصبرة كل إردب بدينار على أن تزيدني ثلاثة أرداب، أو على أن أنقصك منها إردباً، فلا خير فيه من قبل أنني لا أدري كم قدرها فأعرف الإردب الذي نقص كم هو منها، والأرداب التي زدت كم هي عليها.

قال الشافعي: ولا خير في أن ابتاع منك جزافاً ولا كيلاً ولا عدداً ولا يبعاً كأنما ما كان على أن اشتري منك مدّاً بكذا، وعلى أن تبيعني كذا، بكذا حاضراً كان ذلك أو غائباً، مضموناً كان ذلك أو غير مضمون، وذلك من بيعتين في بيعَةٍ، ومن أنني إذا اشتريت منك عبداً بمائة على أن أبيعك داراً بمائة فتمن

العبد مائة وحصته من الخمسين من الدار مجهولة.

وكذلك ثمن الدار خمسون وحصته من العبد مجهولة، ولا خير في الثمن إلا معلوماً.

قال الشافعي: وإن كان قد علم كيله، ثم انتقص منه شيء قل أو كثر إلا أنه لا يعلم مكيلاً ما انتقص، فلا أكره له بيعه جزافاً.

قال الشافعي: ومن كان له على رجل طعام حالاً من غير بيع، فلا بأس أن يأخذه به شيئاً من غير صنفه إذا تقابضا من قبل أن يتفرقا من ذهب أو ورق أو غير صنفه، ولا أجيزه قبل حلول الأجل بشيء من الطعام خاصة فأما بغير الطعام، فلا بأس به.

قال الشافعي: ومن كان له على رجل طعام من قرض، فلا بأس أن يأخذ بالطعام من صنفه أجود أو أردأ أو مثله إذا طابا بذلك نفساً، ولم يكن شرطاً في أصل القرض.

وكذلك لا بأس أن يأخذ بالطعام غيره من غير صنفه اثنين بواحد أكثر إذا تقابضا قبل أن يتفرقا، ولو كان هذا من بيع لم يجوز له أن يأخذ به من غير صنفه؛ لأنه يبيع الطعام قبل أن يقبض، فلا بأس أن يأخذ به من صنفه أجود أو أردأ قبل محل الأجل أو بعده، إذا طاب بذلك نفساً.

قال الشافعي: في الرجل يشتري من الرجل طعاماً موصوفاً فيحل فيسأله رجل أن يسلفه إياه فيأمره أن يتقاضى ذلك الطعام، فإذا صار في يده أسلفه إياه أو باعه، فلا بأس بهذا إذا كان إنما وكله بأن يقبضه لنفسه، ثم أحدث بعد القبض السلف أو البيع، وإنما كان أولاً وكلاً له وله منعه السلف والبيع وقبض الطعام من يده، ولو كان شرط له أنه إذا تقاضاه أسلفه إياه أو باعه إياه لم يكن سلفاً ولا بيعاً، وكان له أجر مثله في التقاضي.

قال: ولو أن رجلاً جاء إلى رجل له زرع قائم، فقال: ولني حصاه ودراسه، ثم أكتاله، فيكون علي سلفاً لم يكن في هذا خير، وكان له أجر مثله في الحصاد والدراس إن حصده ودرسه ولصاحب الطعام أخذ الطعام من يديه، ولو كان تطوع له بالحصاد والدراس، ثم أسلفه إياه لم يكن بذلك بأس، وسواء القليل في هذا والكثير في كل حلال وحرام.

قال الشافعي: ومن أسلف رجلاً طعاماً فشرط عليه خيراً منه أو أزيد أو أنقص، فلا خير فيه، وله مثل ما أسلفه إن استهلك الطعام؛ فإن أدرك الطعام بعينه أخذه؛ فإن لم يكن له مثل فله قيمته، وإن أسلفه إياه لا يذكر من هذا شيئاً فأعطاه خيراً منه متطوعاً أو أعطاه شراً منه فتطوع هذا بقبوله، فلا بأس بذلك، وإن لم يتطوع واحد منهما فله مثل سلفه.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً أسلف رجلاً طعاماً على أن

أشبههما جبر على أخذه قبل محل الأجل.

قال الشافعي: في الشركة والتولية بيع من البيوع محل بما تحل به البيوع ويجرم بما تحرم به البيوع فحيث كان البيع حلالاً فهو حلالٌ وحيث كان البيع حراماً فهو حرامٌ، والإقالة فسخ البيع، فلا بأس بها قبل القبض؛ لأنها إبطال عقد البيع بينهما والرجوع إلى حالهما قبل أن يتبايعا.

قال: ومن سلف رجلاً مائة دينار في مائة إردب طعاماً إلى أجل فحل الأجل فسأله الذي عليه الطعام أن يدفع إليه خمسين إردباً ويفسخ البيع في خمسين، فلا بأس بذلك إذا كان له أن يفسخ البيع في المائة كانت الخمسون أولى أن تجوز، وإذا كان له أن يقبض المائة كانت الخمسون أولى أن يقبضها، وهذا أبعد ما خلق الله من بيع وسلف، والبيع والسلف الذي نهى عنه أن تتعد العقد على بيع وسلف، وذلك أن أقول أبيعك هذا لكذا على أن تسلفني كذا، وحكم السلف أنه حال، فيكون البيع وقع بثمن معلوم ومجهول والبيع لا يجوز إلا أن يكون بثمن معلوم، وهذا السلف لم يكن له قط إلا طعام، ولم تتعد العقد قط إلا عليه، فلما كانت العقد صحيحة، وكان حلالاً له أن يقبض طعامه كله، وأن يفسخ البيع بينه وبينه في كله كان له أن يقبض بعضه ويفسخ البيع بينه وبينه في بعض، وهكذا قال ابن عباس، وسئل عنه، فقال: هذا المعروف الحسن الجميل.

قال الشافعي: ومن سلف رجلاً دابةً أو عرضاً في طعام إلى أجل، فلما حل الأجل فسأله أن يقبله منه، فلا بأس بذلك كانت الدابة قائمة بعينها أو فائتة؛ لأنه لو كانت الإقالة بيعاً للطعام قبل أن يقبض لم يكن له إقالته فيبيعه طعاماً له عليه بدابةً للذي عليه الطعام، ولكنه كان فسخ البيع وفسخ البيع إبطاله لم يكن بذلك بأساً كانت الدابة قائمة أو مستهلكة فهي مضمونة وعليه قيمتها إذا كانت مستهلكة.

قال الشافعي: ومن أقال رجلاً في طعام وفسخ البيع، وصارت له عليه دنائير مضمونة فليس له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها، كما لو كانت له عليه دنائير سلفاً أو كانت له في يديه دنائير ودبعة لم يكن له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها، ومن سلف مائة في صنفين من التمر وسمى رأس مال كل واحد منهما فأراد أن يقبل في أحدهما دون الآخر، فلا بأس؛ لأن هاتين بيعتان مفترقتان، وإن لم يسم رأس مال كل واحد منهما فهذا بيع أكرهه، وقد أجازته غيري، فمن أجازته لم يجعل له أن يقبل من البعض قبل أن يقبض من قبل أنهما جميعاً صفقة لكل واحد منهما حصّة من الثمن لا تعرف إلا بقيمة والقيمة مجهولة.

قال الشافعي: ولا خير في أن أبيعك تمرأ بعينه ولا موصوفاً

يقبضه إياه ببلد آخر كان هذا فاسداً وعليه أن يقبضه إياه في البلد الذي أسلفه فيه.

قال: ولو أسلفه إياه ببلد فلقبه ببلد آخر فتقاضاه الطعام أو كان استهلك له طعاماً فسأل أن يعطيه ذلك الطعام في البلد الذي لقبه فيه فليس ذلك عليه، ويقال: إن شئت فاقبض منه طعاماً مثل طعامك بالبلد الذي استهلكه لك أو أسلفته إياه فيه، وإن شئت أخذناه لك الآن بقيمة ذلك الطعام في ذلك البلد.

قال الشافعي: ولو أن الذي عليه الطعام دعا إلى أن يعطيه طعاماً بذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يجبر الذي له الطعام على أن يدفع إليه طعاماً مضموناً له ببلد غيره، وهكذا كل ما كان لحمله مؤنة.

قال الشافعي: وإنما رأيت له القيمة في الطعام يغضبه ببلد فيلقى الغاصب ببلد غيره أتى أزعماً أن كل ما استهلك لرجل فأدركه بعينه أو مثله أعطيه المثل أو العين؛ فإن لم يكن له مثل ولا عين أعطيه القيمة؛ لأنها تقوم مقام العين إذا كانت العين والمثل عدماً، فلما حكمت أنه إذا استهلك له طعاماً بمصر فلقبه بمكة أو بمكة فلقبه بمصر لم أقض له بطعام مثله؛ لأن من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن له بالاستهلاك لما في ذلك من النقص والزيادة على كل واحد منهما، وما في الحمل على المستوى؛ فكان الحكم هذا أنه لا عين ولا مثل له أقضي به وأجبره على أخذه فجعلته كما لا مثل له فأعطيته قيمته إذا كنت أبطل الحكم له بمثله، وإن كان موجوداً.

قال الشافعي: ولو كان هذا من بيع كان الجواب في ذلك أن لا أجبر واحداً منهما على أخذه ولا دفعه ببلد غير البلد الذي ضمنه وضمن له فيه هذا، ولا أجعل له القيمة من قبل أن ذلك يدخله بيع الطعام قبل أن يقبض وأجبره على أن يمضي فيقبضه أو يوكل من يقبضه بذلك البلد وأوجله فيه أجلاً؛ فإن دفعه إليه إلى ذلك الأجل وإلا حبسته حتى يدفعه إليه أو إلى وكيله.

قال الشافعي: السلف كله حال سمي له السلف أجلاً أو لم يسم، وإن سمي له أجلاً، ثم دفعه إليه السلف قبل الأجل جبر على أخذه؛ لأنه لم يكن له إلى أجل قط إلا أن يشاء أن يرثه منه، ولو كان من بيع لم يجبر على أخذه حتى يحل أجله، وهذا في كل ما كان يتغير بالحبس في يدي صاحبه من قبل أنه يعطيه إياه بالصفة قبل أجل فيتغير عن الصفة عند محل الأجل فيصير بغير الصفة، ولو تغير في يدي صاحبه جبرناه على أن يعطيه طعاماً غيره، وقد يكون يتكلف مؤنة في خزنه، ويكون حضور حاجته إليه عند ذلك الأجل، فكل ما كان لخزنه مؤنة أو كان يتغير في يدي صاحبه لم يجبر على أخذه قبل حلول الأجل، وكل ما كان لا يتغير ولا مؤنة في خزنه مثل الدراهم والدنانير، وما

بكذا على أن يتنازع مَتَى تَمَرَأ بكذا، وهذان بيعتان في بيعَةٍ؛ لأنِّي لم أملك هذا بضمن معلوم إلا وقد شرطت عليك في ثمنه ثَمناً لغيره فوَقعت الصَّفقة على ثَمَنٍ معلومٍ وحَصَّةٍ في الشرط في هذا البيع مجهولة.

وكذلك وقعت في البيع الثاني، والبيوع لا تكون إلا بضمن معلوم.

قال الشافعي: ومن سَلَفَ رجلاً في مائة إردبٍ فاقتضى منه عشرة أو أقل أو أكثر، ثُمَّ سألَه الذي عليه الطَّعام أن يردَّ عليه العشرة الَّتِي أَخَذَ منه أو ما أَخَذَ ويقله؛ فَإِنْ كَانَ مَطْرَعاً بِالرَّدِّ عليه تَمَّتْ الإقالة، فلا بأس، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ على شرط أَنِّي لا أردّه عليك إلا أن تفسخ البيع بيننا، فلا خير في ذلك، ومن كانت له على رجل دنائيرٌ فسَلَفَ الذي عليه الدَّنائيرُ رجلاً غيره دنائيرٌ في طعام فسألَه الذي له عليه الدَّنائيرُ أن يجعلَ له تلك الدَّنائيرَ في سلفه أو يجعلها له توليةً، فلا خير في ذلك؛ لأنَّ التَّوليةَ بيعٌ، وهذا بيعُ الطَّعامِ قَبْلَ أن يقبضَ ودينٌ بدينٍ، وهو مكروه في الآجلِ والحال.

قال الشافعي: ومن ابتاعَ من رجلٍ مائة إردبٍ طعامٍ فقبضها منه، ثُمَّ سألَه البائعُ المَوِيَّ أن يقيه منها كُلِّها أو بعضها، فلا بأس بذلك، وقال مالك: لا بأس أن يقيه من الكلِّ، ولا يقيه من البعض.

قال الشافعي: ولو أنَّ نَفَرًا اشْتَرَوْا من رجلٍ طعاماً فأقاله بعضهم وأبى بعضهم، فلا بأس بذلك، ومن ابتاعَ من رجلٍ طعاماً كيلاً، فلم يكله ورضي أمانة البائع في كيله، ثُمَّ سألَه البائعُ أو غيره أن يشركه فيه قَبْلَ كيله، فلا خير في ذلك؛ لأنَّه لا يكون قابضاً حتَّى يكتاله، وعلى البائع أن يوفيه الكيل؛ فإن هلك في يد المشتري قَبْلَ أن يوفيه الكلَّ فهو مضمونٌ على المشتري بكيله، والقول في الكيل قولُ المشتري مع يمينه؛ فإن قال المشتري لا أعرفُ الكيلَ فأحلفُ عليه، قيل للبائع ادَّع في الكيل ما شئت، فإذا ادَّعى قيل للمشتري إن صدقته فله في يديك هذا الكيلُ، وإن كذبتَه؛ فإن حلفت على شيءٍ تسميه فانت أحقُّ باليمين، وإن آبيت فانت رادٌّ لليمين عليه حلف على ما ادَّعى وأخذه منك.

قال الشافعي: الشَّرْكةُ والتَّوليةُ بيعٌ من البيوعِ يحلُّ فيه ما يحلُّ في البيوعِ ويحرمُ فيه ما يحرمُ في البيوعِ فمن ابتاعَ طعاماً أو غيره، فلم يقبضه حتَّى أشركَ فيه رجلاً أو يولِّيه إِيَّاه فالشَّرْكةُ باطلةٌ والتَّوليةُ، وهذا بيعُ الطَّعامِ قَبْلَ أن يقبضَ، والإقالةُ فسخٌ للبيع.

قال الشافعي: ومن ابتاعَ طعاماً فاكتالَ بعضه ونقَدَ ثمنه، ثُمَّ سألَ أن يقيه من بعضه، فلا بأس بذلك.

قال الشافعي: ومن سَلَفَ رجلاً في طعامٍ فاستغلاه، فقال له: البائعُ أنا شريكك فيه فليس يجائز.

قال الشافعي: ومن باعَ من رجلٍ طعاماً بضمن إلى أجلٍ فقبضه المبتاعُ وغابَ عليه، ثُمَّ نَدِمَ البائعُ فاستقاله وزادَهُ، فلا خيرٌ فيه من قَبْلِ أنْ الإقالةُ ليست ببيعٍ؛ فَإِنْ أَحَبَّ أن يجذِّدَ فيه يبعُ بذلك فجائزٌ، وقال مالك لا بأس به، وهو بيعٌ محدثٌ.

قال الشافعي: ومن باعَ طعاماً حاضراً بضمن إلى أجلٍ فحلَّ الأجلُ، فلا بأس أن يأخذَ في ذلك الثَّمَنَ طعاماً، ألا ترى أَنَّهُ لو أخذَ طعاماً فاستحقَّ رَجْعَ بالثَّمَنِ لا بالطَّعامِ؟، وهكذا إن أحاله بالثَّمَنِ على رجلٍ قال مالك لا خيرٌ فيه كَلَه.

قال الشافعي: ومن ابتاعَ بنصفِ درهمٍ طعاماً على أن يعطيه بنصفِ درهمٍ طعاماً حالاً أو إلى أجلٍ أو يعطيه بالنَّصفِ ثوباً أو درهماً أو عرضاً فالبيعُ حرامٌ لا يجوزُ، وهذا من بيعتَيْنِ في بيعَةٍ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو باعَ طعاماً بنصفِ درهمٍ الدَّهرمَ نقداً أو إلى أجلٍ، فلا بأس أن يعطيه درهماً يكونُ نصفه له بالثَّمَنِ ويتنازعُ منه بالنَّصفِ طعاماً أو ما شاء إذا تقابضا من قَبْلِ أن يتفرَّقا وسواءَ كَانَ الطَّعامُ من الصَّنْفِ الَّذِي باعَ منه أو غيره؛ لأنَّ هذه بيعَةٌ جديدةٌ ليست في العقْدَةِ الأولى.

قال الشافعي: وإذا ابتاعَ الرَّجُلُ من الرَّجُلِ طعاماً بدينارٍ حالاً فقبضَ الطَّعامَ، ولم يقبضَ البائعُ الدِّينارَ، ثُمَّ اشْتَرى البائعُ من المشتري طعاماً بدينارٍ فقبضَ الطَّعامَ، ولم يقبضَ الدِّينارَ، فلا بأس أن يجعلَ الدِّينارُ قِصاصاً من الدِّينارِ، وليس أن يبيعَ الدِّينارُ بالدِّينارِ، فيكونُ ديناً بدينٍ، ولكن يرى كلُّ واحدٍ منهما صاحبه من الدِّينارِ الَّذِي عليه بلا شرطٍ؛ فَإِنْ كَانَ بشرطٍ، فلا خيرٌ فيه.

٣٧- باب بيع الآجال

قال الشافعي: وأصلُ ما ذهبَ إليه من ذهبٍ في بيوعِ الآجالِ أَنَّهُم رَوَوْا أن عاتِبةَ بنتَ أَنفَحَ أُنْها سمعت عاتِبةَ أو سمعت امرأةَ أبي السَّفرِ تروي عن عاتِبةَ أنْ امْرَأَةً سَأَلَتْها عَنْ بَيْعِ باعَتِه مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ بِكَذَا وَكَذَا إِلَى الْعَطَاءِ، ثُمَّ اشْتَرَتْهُ مِنْهُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ نَقْدًا، فَقَالَتْ عَاتِبةُ: بَشْسَ مَا اشْتَرَيْتَ وَبَشْسَ مَا ابْتَعْتُ، أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ يَتَوَبَّ.

قال الشافعي: قد تكونُ عاتِبةُ لو كَانَ هذا ثابتاً عنها عابت عليها يبعُ إلى العطاء؛ لأنَّه أَجَلٌ غَيْرُ معلومٍ، وهذا ممَّا لا تحيزُ، لا أَنَّها عابت عليها ما اشترت منه بنقدٍ، وقد باعته إلى أَجَلٍ، ولو اختلفَ بعضُ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ في شيءٍ، فقال بعضهم فيه

يحتقها أو يبيعها بمن شاء غير بيعه بأقل أو أكثر مما اشتراها به نسيئة؟ فإذا كان هكذا فمن حرمتها على الذي اشتراها؟ وكيف يتوهم أحد؟ وهذا إنما تملكها ملكاً جديداً بثمن لها لا بالتنازير المتأخرة؟ أن هذا كان ثمناً للتنازير المتأخرة وكيف إن جاز هذا على الذي باعها لا يجوز على أحد لو اشتراها؟

قال الشافعي: المأكول والمشروب كله مثل التنازير والدرهم لا يختلفان في شيء، وإذا بعته منه صنفًا بصنفيه، فلا يصلح إلا مثلاً بمثل يداً بيد، إن كان كيلاً فكيل، وإن كان وزناً فوزن، كما لا تصلح التنازير بالتنازير إلا يداً بيد وزناً بوزن، ولا تصلح كيلاً بكيل، وإذا اختلف الصنفان منه، فلا بأس بالفصل في بعضه على بعض يداً بيد ولا خير فيه نسيئة كما يصلح الذهب بالورق متفاضلاً، ولا يجوز نسيئة، وإذا اختلف الصنفان فجاء الفصل في أحدهما على الآخر، فلا بأس أن يشتري منه جزافاً بجزاف، لأن أكثر ما في الجزاف أن يكون متفاضلاً والتفاضل لا بأس به، وإذا كان شيء من الذهب أو الفضة أو المأكول أو المشروب، فكان للادميئين فيه صنعة يستخرجون بها من الأصل شيئاً يقع عليه اسم دون اسم، فلا خير في ذلك الشيء بشيء من الأصل، وإن كثرت الصنعة فيه، كما لو أن رجلاً عمداً إلى دنانير فجعلها طستاً أو قبة أو حلياً ما كان لم تجز بالتنازير أبداً إلا وزناً بوزن، وكما لو أن رجلاً عمداً إلى تمر فحشاه في شن أو جرة أو غيرها نزع نواه أو لم ينزعه لم يصلح أن يباع بالتمر وزناً بوزن؛ لأن أصلهما الكيل، والوزن بالوزن قد يختلف في أصل الكيل، وكذلك لا يجوز حنطة بدقيق؛ لأن الدقيق من الحنطة، وقد يخرج من الحنطة من الدقيق ما هو أكثر من الدقيق الذي يبيع بها وأقل ذلك أن يكون مجهولاً بمعلوم من صنف فيه الربا.

وكذلك حنطة بسويق، وكذلك حنطة بجز.

وكذلك حنطة بفالودج إن كان نشا سعه من حنطة.

وكذلك دهن سمس سمس وزيت بزيتون لا يصلح هذا لما وصفت.

وكذلك لا يصلح التمر المشروب بالتمر المكبوس؛ لأن أصل التمر الكيل.

قال الشافعي: وإذا بعته شيئاً من المأكول أو المشروب أو الذهب أو الورق بشيء من صنفه، فلا يصلح إلا مثلاً بمثل، وأن يكون ما بعته منه صنفًا واحداً جيداً أو رديئاً، ويكون ما اشترته منه صنفًا واحداً، ولا يباي أن يكون أجود أو أردأ مما اشترته به، ولا خير في أن يأخذ خسين ديناراً مروانية وخسين حدياً بمائة هاشمية ولا بمائة غيرها.

وكذلك لا خير في أن يأخذ صاعاً بردياً وصاعاً لوني

شيئاً، وقال بعضهم بخلافه كان أصل ما نذهب إليه أننا نأخذ بقول الذي معه القياس، والذي معه القياس زيد بن أرقم، وجملة هذا أنا لا نثبت مثله على عائشة مع أن زيد بن أرقم لا يبيع إلا ما يراه حلالاً، ولا يبتاع مثله، فلو أن رجلاً باع شيئاً أو ابتاعه نراه نحن محرماً، وهو يراه حلالاً لم نزع أن الله يحبط من عمله شيئاً.

فإن قال قائل: فمن أين القياس مع قول زيد؟

قلت: رأيت البيعة الأولى ليس قد ثبت بها عليه الثمن تأمناً فإن قال: بلى، قيل: أفرايت البيعة الثانية أهى الأولى؟ فإن قال: لا.

قيل: أفحرام عليه أن يبيع ماله بنقد، وإن كان اشتراه إلى أجل؟ فإن قال: لا، إذا باعه من غيره، قيل: فمن حرمة منه؟ فإن قال: كأنها رجعت إليه السلعة أو اشترى شيئاً ديناً بأقل منه نقداً، قيل: إذا قلت: كان لما ليس هو بكائن، لم ينبغ لأحد أن يقبله منك، أرايت لو كانت المسألة مجالها، فكان باعها بمائة دينار ديناً واشترها بمائة أو بمائتين نقداً؟ فإن قال: جائز، قيل: فلا بد أن تكون أخطأت كان ثم أو ههنا؛ لأنه لا يجوز له أن يشتري منه مائة دينار ديناً بمائتي دينار نقداً.

فإن قلت: إنما اشترت منه السلعة، قيل: فهكذا كان ينبغي أن تقول أولاً ولا تقول كان لما ليس هو بكائن، أرايت البيعة الآخرة بالتقوى لو انتقضت ليس ترد السلعة، ويكسب الدين ثابتاً كما هو فتعلم أن هذه بيعة غير تلك البيعة؟

فإن قلت: إنما اتهمته.

قلنا: هو أقل تهمة على ماله منك، فلا تركز عليه إن كان خطأ، ثم تحرّم عليه ما أحل الله له؛ لأن الله عز وجل أحل البيع وحرّم الربا، وهذا يبيع، وليس برياً، وقد روي إجازة البيع إلى العطاء عن غير واحد، وروي عن غيرهم خلافه، وإنما اخترنا أن لا يباع إليه؛ لأن العطاء قد يتأخر، ويتقدم، وإنما الآجال معلومة بأيام موقوتة أو أهلية وأصلها في القرآن، قال الله عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾، وقال عز وجل: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فقد وقت بالأهلية كما وقت بالعدة، وليس العطاء من مواقيت تبارك وتعالى، وقد يتأخر الزمان، ويتقدم، وليس تستأخر الأهلة أبداً أكثر من يوم، فإذا اشترى الرجل من الرجل السلعة فقبضها، وكان الثمن إلى أجل، فلا بأس أن يتاعها من الذي اشتراها منه، ومن غيره بنقد أقل أو أكثر مما اشتراها به أو بدين كذلك أو عرض من العروض ساوى العرض ما شاء أن يساوي، وليست البيعة الثانية من البيعة الأولى بسبيل، ألا ترى أنه كان للمشتري البيعة الأولى إن كانت أمة أن يصيبها أو يهبها أو

بصاعي صيحاني، وإنما كرهت هذا من قبل أن الصفة إذا جمعت شيئين مختلفين فكل واحد منهما مبيعٌ حصته من الثمن، فيكون ثمن صاع البردي ثلاثةً دينارين، وثمن صاع اللون ديناراً، وثمن صاع الصيحاني يسوى دينارين، فيكون صاع البردي ثلاثةً أرباع صاع الصيحاني، وذلك صاع ونصف صاع اللون ربع صاع الصيحاني، وذلك نصف صاع صيحاني، فيكون هذا الثمر بالتمر متفاضلاً، وهكذا هذا في الذهب والورق وكل ما كان فيه الربا في التفاضل في بعضه على بعض.

قال الشافعي: وكل شيء من الطعام يكون رطباً، ثم ييسر، فلا يصلح منه رطب يابس، لأن النبي ﷺ سئل عن الرطب بالتمر، فقال: ينقص الرطب إذا ييسر؟ فقال: نعم، فنهى عنه فنظر في المعتقب فكذلك نظرت في المعتقب، فلا يجوز رطب برطب، لأنهما إذا تيسرا اختلف نقصهما؛ فكانت فيهما الزيادة في المعتقب.

وكذلك كل ما كور لا ييسر إذا كان مما ييسر، فلا خير في رطب منه برطب كيلاً بكيل ولا وزناً بوزن ولا عدداً بعدد، ولا خير في أترجة بآترجة ولا بطيخة ببطيخة وزناً ولا كيلاً ولا عدداً، فإذا اختلف الصنفان، فلا بأس بالفضل في بعضه ولا خير فيه نسيئة، ولا بأس بآترجة ببطيخة وعشر بطيخات.

وكذلك ما سواهما، فإذا كان من الرطب شيء لا ييسر بنفسه أبداً مثل الزيت والسمن والعسل واللبن، فلا بأس ببعضه على بعض، إن كان مما يوزن فوزناً، وإن كان مما يكال فكيلاً مثلاً بمثل، ولا تفاضل فيه حتى يختلف الصنفان، ولا خير في التمر بالتمر حتى يكون ينتهي يسه، وإن انتهى يسه إلا أن بعضه أشد انتفاخاً من بعض، فلا يضره إذا انتهى يسه كيلاً بكيل.

قال الشافعي: وإذا كان منه شيء مغيب مثل الجوز واللوز، وما يكون مأكوله في داخله، فلا خير في بعضه ببعض عدداً ولا كيلاً ولا وزناً، فإذا اختلف، فلا بأس به من قبل أن مأكوله مغيب، وأن قشره يختلف في الثقل والخفة، فلا يكون أبداً إلا مجهولاً بمجهول، فإذا كسر فخرج مأكوله، فلا بأس في بعضه ببعض يداً بيد مثلاً بمثل، وإن كان كيلاً فكيلاً، وإن كان وزناً فوزناً، ولا يجوز الخبز بعضه ببعض: عدداً ولا وزناً ولا كيلاً من قبل أنه إذا كان رطباً، فقد ييسر فينقص، وإذا انتهى يسه، فلا يستطيع أن يكتال وأصله الكيل، فلا خير فيه وزناً لأننا لا نحيل الوزن إلى الكيل.

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: وأصله الوزن والكيل بالحجاز، فكل ما وزن على عهد النبي ﷺ فاصله الوزن، وكل ما كيل فاصله الكيل، وما أحدث الناس منه مما يخالف ذلك رد إلى الأصل.

قال الشافعي: وإذا ابتاع الرجل ثمر النخل أو النخل بالحنطة فتقاضوا، فلا بأس بالبيع، لأنه لا أجل فيه، وإنني أعدت القبض في رموس النخل قبضاً كما أعدت قبض الجزاف قبضاً إذا خلى المشتري بينه وبينه لا حائل دونه، فلا بأس؛ فإن تركته أنا فالتزك من قبلي، ولو أصيب كان علي؛ لأنني قابض له، ولو أني اشتريته على أن لا أقبضه إلى غداً أو أكثر من ذلك، فلا خير فيه؛ لأنني إنما اشتريت الطعام بالطعام إلى أجل، وهكذا اشتراؤه بالذهب والفضة لا يصلح أن اشتريه بهما على أن أقبضه في غداً أو بعد غد؛ لأنه قد يأتي غداً أو بعد غد، فلا يوجد، ولا خير في اللبن الحليب باللبن المضروب؛ لأن في المضروب ماء فهو ماء ولبن، ولو لم يكن فيه ماء فأخرج زبد لم يجز بلبن لم يخرج زبد؛ لأنه قد أخرج منه شيء هو من نفس جسده ومنفعته.

وكذلك لا خير في تمر قد عصر وأخرج صفوه بتمر لم يخرج صفوه كيلاً بكيل: من قبل أنه قد أخرج منه شيء من نفسه، وإذا لم يغير عن خلقته، فلا بأس به.

قال الشافعي: ولا يجوز اللبن باللبن إلا مثلاً بمثل كيلاً بكيل يداً بيد، ولا يجوز إذا خلط في شيء منه ماء بشيء قد خلط فيه ماء ولا بشيء لم يخلط فيه ماء؛ لأنه ماء ولبن بلبن مجهول، والألبان مختلفة، فيجوز لبن الغنم بلبن الغنم الضأن والمعز، وليس لبن الظباء منه، ولبن البقر بلبن الجواميس والعرايب، وليس لبن البقر الوحش منه، ويجوز لبن الإبل بلبن الإبل العرايب والبخت: وكل هذا صنف: الغنم صنف، والبقر صنف، والإبل صنف، وكل صنف غير صاحبه فيجوز بعضه ببعض متفاضلاً يداً بيد، ولا يجوز نسيئة، ويجوز أنسيه بوحشيه متفاضلاً.

وكذلك لحومه مختلفة يجوز الفضل في بعضها على بعض يداً بيد، ولا يجوز نسيئة، ويجوز رطب يابس إذا اختلف، ورطب برطب، ويايس، ويايس، فإذا كان منها شيء من صنف واحد مثل لحم غنم بلحم غنم لم يجز رطب برطب ولا رطب يابس، وجاز إذا ييس فأنهى يسه بعضه ببعض وزناً، والسمن مثل اللبن.

قال الشافعي: ولا خير في مد زبد ومد لبن بمدّي زبد ولا خير في جبن بلبن؛ لأنه قد يكون من اللبن جبن، إلا أن يختلف اللبن والجبن، فلا يكون به بأس.

قال الشافعي: وإذا أخرج زبد اللبن، فلا بأس بأن يباع بزبد وسمن؛ لأنه لا زبد في اللبن ولا سمن، وإذا لم يخرج زبد، فلا خير فيه بسمن ولا زبد، ولا خير في الزيت إلا مثلاً بمثل يداً بيد إذا كان من صنف واحد، فإذا اختلف، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يداً بيد ولا خير فيه نسيئة، ولا بأس بزيت الزيتون بزيت الفجل، وزيت الفجل بالشيرج متفاضلاً.

يَبِّعُ الْحَيَوَانَ بِاللَّحْمِ. [أخرجه مالك (٢/٦٥٥)، أبو داود في "المراسيل" (ص ٢١)]

١٢٦٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةٍ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَوَجَدْتُ جَزُوراً قَدْ جُزِرَتْ فَجُزِئَتْ أَجْزَاءُ كُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا بِعَنَاقٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَنَاقَ مِنْهَا جُزْءاً، فَقَالَ لِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَيٌّ بِمَيْتٍ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ فَأَخْبَرْتُ عَنْهُ خيراً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٩٧/٥)]

١٢٦٦- قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي يَحْيَى عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَمَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٤١٦٥)، البيهقي في "المعرفة" (٢٩٧/٥)]

قال الشافعي: سواءَ كَانَ الْحَيَوَانُ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ أَوْ لَا يُؤْكَلُ. قال الشافعي: سواءَ اختلفَ اللَّحْمُ وَالْحَيَوَانُ أَوْ لَمْ يَخْتَلَفْ، وَلَا بِأَسَاسٍ بِالسَّلَفِ فِي اللَّحْمِ إِذَا دَفَعْتَ مَا سَلَفَتْ فِيهِ قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَ مِنَ اللَّحْمِ شَيْئاً وَتَسْمِيَ اللَّحْمَ مَا هُوَ وَالسَّمَانَةُ وَالْمَوْضِعُ وَالْأَجَلُ فِيهِ؛ فَإِنْ تَرَكْتَ مِنْ هَذَا شَيْئاً لَمْ يَجِزْ وَلَا خَيْرٌ فِي أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ فِيهِ إِلَّا وَاحِداً، فَإِذَا كَانَ الْأَجَلُ فِيهِ وَاحِداً، ثُمَّ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً فِي كُلِّ يَوْمٍ أَخَذَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَتْرَكَ تَرَكَ.

قال الشافعي: وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَأْخُذَ مَكَانَ لَحْمٍ ضَائِغٍ قَدْ حُلَّ لَحْمُ بَقَرٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بَيْعُ الطَّعَامِ، قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَى. قال الشافعي: وَلَا خَيْرَ فِي السَّلَفِ فِي الرَّءُوسِ.

وَلَا فِي الْجُلُودِ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَوْقِفُ لِلْجُلُودِ عَلَى ذَرْعٍ، وَأَنْ خَلَقَتْهَا تَخْتَلَفُ فِتْيَانُ فِي الرَّقَّةِ وَالْغَلْظِ وَأَنَّهَا لَا تَسْتَوِي عَلَى كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ، وَلَا يَجُوزُ السَّلَفُ فِي الرَّءُوسِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَوِي عَلَى وَزْنٍ وَلَا تَضْبِطُ بِصِفَةٍ فَتَجُوزُ كَمَا تَجُوزُ الْحَيَوَانَاتُ الْمَعْرُوفَةُ بِالصَّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرَى إِلَّا يَدًا بِيَدٍ.

قال الشافعي: وَلَا بِأَسَاسٍ بِالسَّلَفِ فِي الطَّرِيِّ مِنَ الْحَيَاتَانِ إِنْ ضَبِطَ بِوَزْنٍ وَصِفَةٍ مِنْ صَغَرٍ وَكَبَرٍ وَجَنَسٍ مِنَ الْحَيَاتَانِ مَسْمًى لَا يَخْتَلَفُ فِي الْحَالِ الَّتِي يَحُلُّ فِيهَا؛ فَإِنْ أَخْطَأَ مِنْ هَذَا شَيْئاً لَمْ يَجِزْ.

قال الشافعي: وَلَا بِأَسَاسٍ بِالسَّلَفِ فِي الْحَيَوَانِ كُلِّهِ فِي الرَّقِيقِ وَالْمَاشِيَةِ وَالطَّرِيِّ إِذَا كَانَ تَضْبِطُ صَفَتِهِ، وَلَا يَخْتَلَفُ فِي الْحَيِّ الَّذِي يَحُلُّ فِيهِ وَسواءَ كَانَ تَمَّا يَسْتَحْيَا أَوْ تَمَّا لَا يَسْتَحْيَا، فَإِذَا حُلَّ مِنْ هَذَا شَيْءٍ، وَهُوَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ اتَّبَعَ لَمْ يَجِزْ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا خَيْرَ فِي حُلِّ الْعَنْبِ بِحُلِّ الْعَنْبِ إِلَّا سِوَاهُ، وَلَا بِأَسَاسٍ بِحُلِّ الْعَنْبِ بِحُلِّ التَّمْرِ، وَحُلِّ الْقَصَبِ؛ لِأَنَّ أَصُولَهُ مُخْتَلَفَةٌ، فَلَا بِأَسَاسٍ بِالْفَضْلِ فِي بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ.

وَإِذَا كَانَ حُلٌّ لَا يَوْصُلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْمَاءِ مِثْلُ حُلِّ التَّمْرِ وَحُلِّ الزَّيْتِ، فَلَا خَيْرَ فِيهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمَاءُ يَكْثُرَ وَيَقْلُ، وَلَا بِأَسَاسٍ بِهِ إِذَا اخْتَلَفَ، وَالتَّيِّدُ الَّذِي لَا يَسْكُرُ مِثْلُ الْحَلِّ.

قال الشافعي: وَلَا بِأَسَاسٍ بِالشَّاةِ الْحَيَّةِ الَّتِي لَا لَبَنَ فِيهَا حِينَ تَبَاعُ بِاللَّبَنِ يَدًا بِيَدٍ وَلَا خَيْرَ فِيهَا إِنْ كَانَ فِيهَا لَبَنٌ حِينَ تَبَاعُ بِاللَّبَنِ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ الَّذِي فِيهَا حَصَّةٌ مِنَ اللَّبَنِ الْمَوْضُوعِ لَا تَعْرِفُ، وَإِنْ كَانَتْ مَذْبُوحَةً لَا لَبَنَ فِيهَا، فَلَا بِأَسَاسٍ بِهَا بِلَبَنٍ وَلَا خَيْرَ فِيهَا مَذْبُوحَةً بِلَبَنٍ إِلَى أَجَلٍ، وَلَا بِأَسَاسٍ بِهَا قَائِمَةً لَا لَبَنَ فِيهَا بِلَبَنٍ إِلَى أَجَلٍ؛ لِأَنَّهُ عَرَضٌ بِطَعَامٍ، وَلِأَنَّ الْحَيَوَانَ غَيْرَ الطَّعَامِ، فَلَا بِأَسَاسٍ بِمَا سَمِيتَ مِنْ أَصْنَافِ الْحَيَوَانِ بِأَيِّ طَعَامٍ شَتَّى إِلَى أَجَلٍ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ لَيْسَ مِنَ الطَّعَامِ وَلَا تَمَّا فِيهِ رَبَاءٌ، وَلَا بِأَسَاسٍ بِالشَّاةِ لِلذَّبْحِ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ.

قال الشافعي: وَلَا بِأَسَاسٍ بِالشَّاةِ بِاللَّبَنِ إِذَا كَانَتْ الشَّاةُ لَا لَبَنَ فِيهَا، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ حَيْثُ تَنَزَّلَ الْعَرَضُ بِالطَّعَامِ، وَالْمَأْكُولُ كُلُّ مَا أَكَلَهُ بَنُو آدَمَ وَتَدَاوُوا بِهِ حَتَّى الْإِهْلِيلِجَ وَالصَّبْرَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ بِالذَّهَبِ، وَكُلُّ مَا لَمْ يَأْكَلْهُ بَنُو آدَمَ وَآكَلْتَهُ الْبَهَائِثُ، فَلَا بِأَسَاسٍ بِبَعْضِهِ بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلاً يَدًا بِيَدٍ وَإِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ. قال الشافعي: وَالطَّعَامُ بِالطَّعَامِ إِذَا اخْتَلَفَ بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ سواءَ، يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهِ، وَيَحْرَمُ فِيهِ مَا يَحْرَمُ فِيهِ.

قال الشافعي: وَإِذَا اخْتَلَفَ أَجْنَاسُ الْحَيَاتَانِ، فَلَا بِأَسَاسٍ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلاً.

وكَذَلِكَ لَحْمُ الطَّرِيِّ إِذَا اخْتَلَفَ أَجْنَاسُهَا وَلَا خَيْرَ فِي اللَّحْمِ الطَّرِيِّ بِالْمَالِحِ وَالْمَطْبُوحِ.

وَلَا بِالْيَابِسِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَا يَجُوزُ الطَّرِيُّ بِالطَّرِيِّ وَلَا الْيَابِسُ بِالطَّرِيِّ حَتَّى يَكُونَ يَابِسِينَ أَوْ حَتَّى تَخْتَلَفَ أَجْنَاسُهُمَا فَيَجُوزُ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَيْفَ كَانَ.

قال الربيع: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْيَمَامَ مِنَ الْحَمَامِ، فَلَا يَجُوزُ لَحْمُ الْيَمَامِ بِلَحْمِ الْحَمَامِ مُتَفَاضِلاً.

وَلَا يَجُوزُ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، إِذَا انْتَهَى يَسُّهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْحَمَامِ، فَلَا بِأَسَاسٍ بِهِ مُتَفَاضِلاً.

قال الشافعي: وَلَا يَبَاعُ اللَّحْمُ بِالْحَيَوَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَانَ مِنْ صِنْفِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ صِنْفِهِ.

١٢٦٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ

أو بيع أو غصب فهو ليس بشيء من هذه المعاني؛ فإن زعم أنه ضمن بالبيع الأول فهذا شيء واحد يبيع مرتين وأوفي مرتين والبيع في الشيء الواحد لا يكون مقبوضاً مرتين.

قال الشافعي: ولا خير في كل شيء كان فيه الربا في الفضل بعضه على بعض، وإذا اشترى الرجل السمن أو الزيت وزناً بظروقه؛ فإن شرط الظرف في الوزن، فلا خير فيه، وإن اشتراها وزناً على أن يفرغها، ثم يزن الظرف، فلا بأس وسواء الحديد والفضة والرزاق.

قال الشافعي: ومن اشترى طعاماً يراه في بيت أو حفرة أو هري أو طاعة فهو سواء، فإذا وجد أسفله متغيراً عما رأى أعلاه فله الخيار في أخذه أو تركه؛ لأن هذا عيب، وليس يلزمه العيب إلا أن يشاء كثر ذلك أو قل.

قال الشافعي: نهي رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها فإذا كان الحائط للرجل وطلعت الثمرة واشتدت النواة وأحمر بعضه أو اصفر، حل بيعه على أن يترك إلى أن يجيد، وإذا لم يظهر ذلك في الحائط لم يحل بيعه، وإن ظهر ذلك فيما حوله؛ لأنه غير ما حوله، وهذا إذا كان الحائط لخلأ كله، ولم يختلف النخل، فأمّا إذا كان غلاً وعنباً أو نخلاً وغيره من الثمر فبدا صلاح صنف منه، فلا يجوز أن يباع الصنف الآخر الذي لم يبدأ صلاحه، ولا يجوز شراء ما كان المشتري منه تحت الأرض مثل الجزر والبصل والفجل، وما أشبه ذلك ويجوز شراء ما ظهر من ورقه؛ لأن الغيب منه يقل ويكثر، ويكون، ولا يكون ويصغر ويكبر، وليس بعين ترى فيجوز شراؤها ولا مضمون بصفة فيجوز شراؤها ولا عين غائبة، فإذا ظهرت لصاحبها كان له الخيار ولا أعلم البيع يخرج من واحدة من هذه الثلاث.

قال الشافعي: وإذا كان في بيع الزرع قائماً خبر يثبت عن رسول الله ﷺ أنه أجازه في حال دون حال فهو جائز في الحال التي أجازه فيها وغير جائز في الحال التي تخالفه، وإن لم يكن فيه خبر رسول الله ﷺ، فلا يجوز بيعه على حال؛ لأنه مغيب يقل ويكثر ويفسد ويصلح كما لا يجوز بيع حنطة في جراب ولا غرارة وهما كائناً ما كانا أن يجوزاً منه.

ولا يجوز بيع القصيل إلا على أن يقطع مكانه إذا كان القصيل ممّا يستخلف، وإن تركه انتقص فيه البيع؛ لأنه يحدث منه ما ليس في البيع، وإن كان القصيل ممّا لا يستخلف، ولا يزيد لم يجز أيضاً بيعه إلا على أن يقطعه مكانه؛ فإن قطعه أو تنفه فذلك له، وإن لم يتنفه فعليه قطعه إن شاء رب الأرض والثمره؛ لأنه اشترى أصله ومتمى ما شاء رب الأرض أن يقلعه عنه قلعه، وإن تركه رب الأرض حتى تطيب الثمر، فلا بأس، وليس للبائع من الثمرة شيء.

يقبضه، ولا يصرفه إلى غيره، ولكنه يجوز له أن يقلل من أصل البيع ويأخذ الثمن، ولا يجوز أن يبيع الرجل الشاة ويستتي شيئاً منها جلدًا ولا غيره في سفر ولا حضر، ولو كان الحديث ثبت عن النبي ﷺ في السفر أجزاه في السفر والحضر.

قال الشافعي: فإن تباعا على هذا فالبيع باطل، وإن أخذ ما استثنى من ذلك وفات رجع البائع على المشتري فأخذ منه قيمة اللحم يوم أخذه.

قال الشافعي: ولا خير في أن يسلف رجل في لبن غنم بأعيانها، سمى الكيل أو لم يسمه كما لا يجوز أن يسلف في طعام أرض بعينها؛ فإن كان اللبن من غنم بغير أعيانها، فلا بأس. وكذلك إن كان الطعام من غير أرض بعينها، فلا بأس.

قال: ولا يجوز أن يسلف في لبن غنم بعينها الشهر ولا أقل من ذلك ولا أكثر بكيل معلوم كما لا يجوز أن يسلف في ثمر حائط بعينه ولا زرع بعينه، ولا يجوز السلف بالصفة إلا في الشيء المأمون أن يقطع من أيدي الناس في الوقت الذي يحل فيه، ولا يجوز أن يباع لبن غنم بأعيانها شهراً يكون للمشتري ولا أقل من شهر ولا أكثر من قبل أن الغنم يقل لبنها ويكثر وينفذ وتأتي عليه الآفة، وهذا بيع ما لم يخلق قط وبيع ما إذا خلق كان غير موقوف على حده بكيل؛ لأنه يقل ويكثر ويغير صفوه؛ لأنه يتغير فهو حرام من جميع جهاته.

وكذلك لا يحل بيع المقاني بطونا، وإن طاب البطن الأول؛ لأن البطن الأول، وإن رمي فعل بيعه على الانقراض فما بعده من البطن لم ير، وقد يكون قليلاً فاسداً، ولا يكون وكثيراً جيداً وقليلاً معيباً وكثيراً بعضه أكثر من بعض فهو محرّم في جميع جهاته، ولا يحل البيع إلا على عين يراها صاحبها أو بيع مضمون على صاحبه بصفة يأتي بها على الصفة، ولا يحل بيع ثالث.

قال الشافعي: ولا خير في أن يكتري الرجل البقرة ويستتي حلابها؛ لأن ههنا بيعاً حراماً وكراء.

قال الشافعي: ولا خير في أن يشتري الرجل من الرجل الطعام الحاضر على أن يوفيه إياه بالبلد ويجعله إلى غيره؛ لأن هذا فاسد من وجوه، أمّا أحدها إذا استوفاه بالبلد خرج البائع من ضمانه، وكان على المشتري حمله؛ فإن هلك قبل أن يأتي البلد الذي حمله إليه لم يدر، كم حصّة البيع من حصّة الكراء؛ فيكون الثمن مجهولاً والبيع لا يحل بثمن مجهول فأمّا أن يقول هو من ضمان الحامل حتى يوفيه إياه بالبلد الذي شرط له أن يحمله إليه، فقد زعم أنه إنما اشتراه على أن يوفيه ببلد فاستوفاه، ولم يخرج البائع من ضمانه ولا أعلم بائعاً يوفي رجلاً بيعاً إلا خرج من ضمانه، ثم إن زعم أنه مضمون ثانية، فبأي شيء ضمن بسلفه

قال: وإذا ظهر القسط أو الحب فاشتره على أن يقطعه مكانه، فلا بأس، وإذا اشترط أن يتركه، فلا خير فيه، وإذا اشترى الرجل ثمرة لم يبد صلاحها على أن يقطعها فالبيع جائز وعليه أن يقطعها متى شاء رب النخل، وإن تركه رب النخل متطوعاً، فلا بأس والثمرة للمشتري ومتى أخذه يقطعها قطعها؛ فإن اشترها على أن يتركه إلى أن يبلغ، فلا خير في الشراء؛ فإن قطع منها شيئاً فكان له مثل رد مثله ولا أعلم له مثلاً، وإذا لم يكن له مثل رد قيمته والبيع متقضى ولا خير في شراء التمر إلا بتقدير أو إلى أجل معلوم والأجل المعلوم يوم بعينه من شهر بعينه أو هلال شهر بعينه، فلا يجوز البيع إلى العطاء ولا إلى الحصاد ولا إلى الجداد؛ لأن ذلك يتقدم، ويتأخر، وإنما قال الله تعالى ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، وقال عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْآهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، فلا توقيت إلا بالآهلة أو سبي الآهلة.

قال: ولا خير في بيع فصل الزرع كان حباً أو قصيلاً على أن يترك إلا أن يكون في ذلك خبر عن النبي ﷺ؛ فإن لم يكن فيه خبر، فلا خير فيه.

قال الشافعي: ومن اشترى نخلاً فيها ثمرة قد أبرت فالثمرة للبائع إلا أن يشترط المبتاع؛ فإن اشترطها المبتاع فجائز، من قبل أنها في نخله، وإن كانت لم تؤثر فهي للمبتاع، وإن اشترطها البائع فذلك جائز؛ لأن صاحب النخل ترك له كينونة الثمرة في نخله حين باعها إيها إذا كان استثنى على أن يقطعها؛ فإن استثنى على أن يقرها، فلا خير في البيع؛ لأنه باعها ثمرة لم يبد صلاحها على أن تكون مقررة إلى وقت قد تأتى عليها الآفة قبله، ولو استثنى بعضها لم يجز إلا أن يكون للنصف معلوماً فيستثنى على أن يقطع، ثم إن تركه بعد لم يحرم عليه والاستثناء مثل البيع يجوز فيه ما يجوز في البيع ويفسد فيه ما يفسد فيه.

قال: وإذا أبر من النخل واحدة فثمرها للبائع، وإن لم يؤثر منها شيء فثمرها للمبتاع كما إذا طاب من النخل واحدة يحل بيعه، وإن لم يطب الباقي منه؛ فإن لم يطب منه شيء لم يحل بيعه ولا شيء مثل ثمر النخل أعرفه إلا الكرسف، فإنه يخرج في أكمامه كما يخرج الطلع في أكمامه، ثم ينشق، فإذا انشق منه شيء فهو كالنخل يؤزر، وإذا انشق النخل، ولم يؤزر فهي كالإبرار؛ لأنهم يبادرون به إبارته إنما يؤزر ساعة ينشق وإلا فسد؛ فإن كان من الثمر شيء يطلع في أكمامه، ثم ينشق فيصير في انشقاقه فهو كالإبرار في النخل، وما كان من الثمر يطلع كما هو لا كمام عليه أو يطلع عليه كمام، ثم لا يسقط كمامه فطلوعه كإبرار النخل؛ لأنه ظاهر، فإذا باع رجل، وهو كذلك فالثمرة له إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع أرضاً فيها زرع تحت الأرض أو فوقها بلغ أو لم

يبلغ فالزرع للبائع والزرع غير الأرض.

قال الشافعي: ومن باع ثمر حائطه فاستثنى منه مكيلة.

قلت: أو كثر، فالبيع فاسد؛ لأن المكيلة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو أقل أو أكثر، فيكون المشتري لم يشتر شيئاً يعرفه ولا البائع، ولا يجوز أن يستثنى من جزاء باع شيئاً إلا ما لا يدخله في البيع، وذلك مثل نخلات يستثنى بأعيانهم، فيكون باع ما سواهن أو ثلث أو ربع أو سهم من أسهم جزاء، فيكون ما لم يستثن داخل في البيع، وما استثنى خارجاً منه فأما أن يبيعه جزاءً لا يدرى كم هو ويستثنى منه كيلاً معلوماً، فلا خير فيه؛ لأن البائع يحتسب لا يدرى ما باع والمشتري لا يدرى ما اشترى، ومن هذا أن يبيعه الحائط فيستثنى منه نخلة أو أكثر لا يسميها بعينها، فيكون الخيار في استثنائها إليه، فلا خير فيه؛ لأن لها حظاً من الحائط لا يدرى كم هو، وهكذا الجزاء كله.

قال الشافعي: ولا يجوز لرجل أن يبيع رجلاً شيئاً، ثم يستثنى منه شيئاً لنفسه ولا لغيره إلا أن يكون ما استثنى منه خارجاً من البيع لم يقع عليه صفقة البيع كما وصفت، وإن باع ثمر حائط على أن له ما سقط من النخل فالبيع فاسد من قبل أن الذي يسقط منها قد يقل ويكثر أرايت لو سقطت كلها أنكوت له؟ فأي شيء باع إن كانت له؟ أو رأيت لو سقط نصفها أيكون له النصف بجميع الثمن؟ فلا يجوز الاستثناء إلا كما وصفت.

قال الشافعي: ومن باع ثمر حائط رجل وقبضه منه وتفرقا، ثم أراد أن يشتريه كله أو بعضه، فلا بأس به.

قال الشافعي: وإذا أكرى الرجل الدار وفيها نخل قد طاب ثمره على أن له الثمرة، فلا يجوز من قبل أنه كراء وبيع، وقد ينسخ الكراء بانهدام الدار ويبقى ثمر الشجر الذي اشترى، فيكون بغير حصّة من الثمن معلوماً والبيع لا تجوز إلا معلومة الأثمان.

فإن قال: قد يشترى العبد والعبدان والدار والدارين صفقة واحدة؟

قيل: نعم، فإذا انتقص البيع في أحد الشئتين المشتريين انتقص في الكل، وهو مملوك الرقاب كله والكراء ليس بمملوك الرقبة إنما هو مملوك المنفعة والمنفعة ليست بعين قائمة، فإذا أراد أن يشتري ثمرًا ويكرى دارًا تَكَارَى الدار على حدة واشترى الثمرة على حدة، ثم حل في شراء الثمرة ما يحل في شراء الثمرة بغير كراء ويجرم فيه ما يجرم فيه.

قال الشافعي: ولا بأس ببيع الحائطين أحدهما بصاحبه استويا أو اختلفا إذا لم يكن فيهما ثمر؛ فإن كان فيهما ثمر؛ فكان الثمر مختلفاً، فلا بأس به إذا كان الثمر قد طاب أو لم يطب، وإن

كَانَ ثَمَرُهُ وَاحِدًا، فَلَا خَيْرَ فِيهِ.

الموصوفة قَبْلَ قَبْضِ الْبَاقِي مِنْهَا كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَأْخُذَ رَأْسَ مَالِهِ كُلَّهُ وَيُرِدُّ عَلَيْهِ مِثْلَ قِيَمَةِ مَا أَخَذَ مِنْهُ، وَقِيلَ يُجَسَّبُ عَلَيْهِ مَا أَخَذَ بِمَحْصَنِهِ مِنَ الثَّمَنِ؛ فَكَأَنَّهُ كَرَجَلٍ اشْتَرَى مِائَةَ إِرْدَبٍ فَأَخَذَ مِنْهَا خَمْسِينَ وَهَلَكَتْ خَمْسُونَ فَلَهُ أَنْ يُرِدَّ الْخَمْسِينَ وَلَهُ الْخِيَارُ فِي أَنْ يَأْخُذَ الْخَمْسِينَ بِمَحْصَنِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَيَرْجِعَ بِمَا بَقِيَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ وَلَهُ الْخِيَارُ فِي أَنْ يُوْخِرَهُ حَتَّى يَقْبِضَ مِنْهُ رَطْبًا فِي قَابِلٍ بِمِثْلِ صِفَةِ الرُّطْبِ الَّذِي بَقِيَ لَهُ وَمَكِيلَتِهِ كَمَا يَكُونُ لَهُ الْحَقُّ مِنَ الطَّعَامِ فِي وَقْتٍ لَا يَجِدُهُ فِيهِ فَيَأْخُذُهُ بَعْدَهُ.

قال الشافعي: وَلَا خَيْرَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ لَهُ الْحَاطُّ النَّخْلَةَ أَوْ النَّخْلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ عَلَى أَنْ يَسْتَجْنِيَهَا مَتَى شَاءَ عَلَى أَنْ كُلُّ صَاعٍ بِدَيْنَارٍ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَبِيعُ جِزَاءً، فَيَكُونُ مِنْ مُشْتَرِيهِ إِذَا قَبِضَهُ، وَلَا يَبِيعُ كَيْلَ يَقْبِضُهُ صَاحِبُهُ مَكَانَهُ، وَقَدْ يُوْخِرُهُ فَيُضْمَنُ إِذَا قَرَّبَ أَنْ يَشْمَرَ، وَهُوَ فَاسِدٌ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ.

قال الشافعي: وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا يَسْتَجْنِيهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ نَخْلَةً بَيْنَهُمَا أَوْ نَخْلَاتٍ بِأَعْيَانِهِنَّ وَيَقْبِضُهُنَّ، فَيَكُونُ ضَمَانُهُنَّ مِنْهُ وَيَسْتَجِدُّهُنَّ كَيْفَ شَاءَ وَيَقْطَعُ ثَمَارَهُمَا مَتَى شَاءَ أَوْ يَشْتَرِيَهُنَّ وَيَقْطَعَنَّ لَهُ مَكَانَهُ، فَلَا خَيْرَ فِي شُرَاءِ إِلَّا شُرَاءَ عَيْنٍ يَقْبِضُ إِذَا اشْتَرَيْتَ لَا حَائِلَ دُونِ قَابِضِهَا أَوْ صِفَةٍ مُضْمُونَةٍ عَلَى صَاحِبِهَا وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْأَجَلُ الْقَرِيبُ وَالْحَالُ وَالْبَعِيدُ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ ذَلِكَ وَلَا خَيْرَ فِي الشُّرَاءِ إِلَّا بِسَعْرِ مَعْلُومٍ سَاعَةً يَعْقِدَانِ الْبَيْعَ.

وَإِذَا اسْلَفَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي رَطْبٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ مَا شَاءَ فَكَلَهُ سَوَاءً، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ نِصْفَ رَأْسِ مَالِهِ وَنِصْفَ سَلْفِهِ، فَلَا بَأْسَ إِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَقْبِضَ مِنَ السَّلْفِ كُلَّهُ وَيَأْخُذَ مِنْهُ السَّلْفُ كُلَّهُ فَلَمْ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ النِّصْفَ مِنْ سَلْفِهِ وَالنِّصْفَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ؟ فَإِنْ قَالُوا كَرِهَ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ، فَقَدْ أَجَازَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْقِيَاسِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ نِصْفَ سَلْفِهِ وَيَشْتَرِيَ مِنْهُ بِمَا بَقِيَ طَعَامًا وَلَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَهُ عَلَيْهِ طَعَامًا، وَذَلِكَ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ، وَلَكِنْ يَفَاسِخُهُ الْبَيْعُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ رِجَالًا.

وَإِذَا اسْلَفَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي رَطْبٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فَفَضَلَ الرُّطْبَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ هَذَا حَقُّهُ بِتَوَانٍ أَوْ تَرْكٍ مِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْبَائِعِ أَوْ هَرَبٍ مِنَ الْبَائِعِ فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ رَأْسَ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِمَالِهِ فِي كُلِّ حَالٍ لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ وَبَيْنَ أَنْ يُوْخِرَهُ إِلَى أَنْ يَمَكَّنَ الرُّطْبَ بِتِلْكَ الصِّفَةِ فَيَأْخُذَهُ بِهِ وَجَائِزٌ أَنْ يَسْلَفَ فِي ثَمَرِ رَطْبٍ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ إِذَا اشْتَرَطَ أَنْ يَقْبِضَهُ فِي زَمَانِهِ وَلَا خَيْرَ أَنْ يَسْلَفَ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي شَيْءٍ مَأْمُونٍ لَا يَعُورُ فِي الْحَالِ الَّتِي اشْتَرَطَ قَبْضَهُ فِيهَا؛ فَإِنْ سَلَفَ فِي شَيْءٍ يَكُونُ فِي حَالٍ، وَلَا يَكُونُ لَمْ أَجْزَ فِيهِ السَّلْفُ، وَكَأَنَّهُ كَمَنْ سَلَفَ فِي حَاطِّ بَيْعَتِهِ وَأَرْضٍ بَيْنَتِهِ

قال الربيع: إِذَا بَعْتِكَ حَاطًِّا بِحَاطٍِّ وَفِيهِمَا جَمِيعًا ثَمَرًا؛ فَإِنْ كَانَ الثَّمَرَانِ مُخْتَلِفَيْنِ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ كَرْمٌ فِيهِ عِنَبٌ أَوْ زَيْسَبٌ بِحَاطٍِّ نَخْلٍ فِيهِ بَسْرٌ أَوْ رَطْبٌ بَعْتِكَ الْحَاطَِّ بِالْحَاطِِّ عَلَى أَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَاطًِّا بِمَا فِيهِ، فَإِنْ الْبَيْعُ جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ الْحَاطَِّانِ مُسْتَوِيَيْنِ الثَّمَرِ مِثْلُ النَّخْلِ وَنَخْلٍ فِيهِمَا الثَّمَرُ، فَلَا يَجُوزُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْعَكَ حَاطًِّا وَثَمَرًا بِحَاطٍِّ وَثَمَرٍ وَالثَّمَرُ بِالثَّمَرِ لَا يَجُوزُ.

قال الربيع: مَعْنَى الْقَصِيلِ عِنْدِي الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ إِذَا كَانَ قَدْ سَنِبِلَ فَمَاذَا إِذَا لَمْ يَسْنِبِلْ، وَكَأَنَّهُ بَقْلًا فَاشْتَرَاهُ عَلَى أَنْ يَقْطَعَهُ، فَلَا بَأْسَ.

قال الشافعي: عَامَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْلُ خَيْبَرَ عَلَى الشُّطْرِ وَخَرَصَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ ابْنُ رَوَاحَةَ وَخَرَصَ النَّبِيُّ ﷺ تَمَرُ الْمَدِينَةِ وَأَمَرَ بِخَرَصِ أَغْصَابِ أَهْلِ الطَّائِفِ فَأَخَذَ الْعَشْرَ مِنْهُمْ بِالْخَرَصِ وَالنِّصْفَ مِنْ أَهْلِ خَيْبَرَ بِالْخَرَصِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْسَمَ ثَمَرُ الْعِنَبِ وَالنَّخْلِ بِالْخَرَصِ وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَقْسَمَ ثَمَرُ غَيْرِهِمَا بِالْخَرَصِ؛ لِأَنَّهُمَا الْمَوْضِعَانِ اللَّذَانِ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْخَرَصِ فِيهِمَا، وَلَمْ نَعْلَمْهُ أَمَرَ بِالْخَرَصِ فِي غَيْرِهِمَا، وَأَنَّهُمَا مُخَالَفَانِ لِمَا سَوَاهُمَا مِنَ الثَّمَرِ بِاسْتِجْمَاعِهِمَا، وَأَنَّهُ لَا حَائِلَ دُونَهُمَا مِنْ وَرَقٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَأَنْ مَعْرِفَةَ خَرَصِهِمَا تَكْذِبُ أَنْ تَكُونَ بَائِنَةً وَلَا تَخْطِئُ، وَلَا يَقْسَمُ شَجَرٌ غَيْرُهُمَا بِخَرَصٍ وَلَا ثَمَرُهُ بَعْدَمَا يَزَايِلُ شَجَرَهُ بِخَرَصٍ.

قال الشافعي: وَإِذَا كَانَ بَيْنَ الْقَوْمِ الْحَاطُِّ، فِيهِ الثَّمَرُ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ فَأَرَادُوا اقْتِسَامَهُ، فَلَا يَجُوزُ قِسْمُهُ بِالثَّمَرَةِ بِحَالٍ.

وكَذَلِكَ إِذَا بَدَأَ صِلَاحُهَا لَمْ يَجْزِ قِسْمُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ لِلنَّخْلِ وَالْأَرْضِ حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ وَلِلثَّمَرَةِ حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ فَتَقَعُ الثَّمَرَةُ بِالثَّمَرَةِ مَجْهُولَةً لَا بِخَرَصٍ وَلَا بِبَيْعٍ، وَلَا يَجُوزُ قِسْمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَقْتَسِمَانِ الْأَصْلَ وَتَكُونُ الثَّمَرَةُ بَيْنَهُمَا مِشَاعَةً إِنْ كَانَتْ لَمْ تَبْلُغْ أَوْ كَانَتْ قَدْ بَلَّغَتْ غَيْرَ أَنَّهَا إِذَا بَلَّغَتْ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْتَسِمَاهَا بِالْخَرَصِ قِسْمًا مُتَفَرِّدًا، وَإِنْ أَرَادَا أَنْ يَكُونَ يَقْتَسِمَانِ الثَّمَرَةَ مَعَ النَّخْلِ اقْتِسَامًا بِبَيْعٍ مِنَ الْبَيْعِ فَقَوْمًا كُلُّ سَهْمٍ بِأَرْضِهِ وَشَجَرِهِ وَثَمَرِهِ، ثُمَّ أَخَذَا بِهَذَا الْبَيْعِ لَا بِقَرَعَةٍ.

قال الشافعي: وَإِذَا اخْتَلَفَ؛ فَكَأَنَّهُ نَخْلًا وَكَرْمًا؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْسَمَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَفِيهِمَا ثَمَرَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَضَاضُلِ الثَّمَرَةِ بِالثَّمَرَةِ مُخَالَفَةٌ رُبًّا فِي يَدَيْهِ، وَمَا جَائِزٌ فِي الْقِسْمِ عَلَى الضَّرُورَةِ جَائِزٌ فِي غَيْرِهَا، وَمَا لَمْ يَجْزِ فِي الضَّرُورَةِ لَمْ يَجْزِ فِي غَيْرِهَا.

قال الشافعي: وَلَا يَصْلُحُ السَّلْمُ فِي ثَمَرِ حَاطٍِّ بَعِينِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْفَذُ وَيَخْطِئُ، وَلَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِي الرُّطْبِ مِنَ الثَّمَرِ إِلَّا بَأَن يَكُونَ عَمَلُهُ فِي وَقْتِ تَطْيِيبِ الثَّمَرَةِ، فَإِذَا قَبِضَ بَعْضُهُ وَنَفَدَتْ الثَّمَرَةُ

فالسلف في ذلك مفسوخ، وإن قبض سلفه رد عليه ما قبض منه وأخذ رأس ماله.

٣٨- باب الشهادة في البيوع

قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فاحتمل أمر الله جل وعز بالإشهاد عند البيع امرين أحدهما: أن تكون الدلالة على ما فيه الخطأ بالشهادة ومباح تركها لا حتماً يكون من تركه عاصياً بتركه واحتمل أن يكون حتماً منه يعصي من تركه بتركه والذي اختار أن لا يدع المتبايعان الإشهاد، وذلك أنهما إذا شهدا لم يبق في أنفسهما شيء؛ لأن ذلك إن كان حتماً، فقد أديا، وإن كان دالة، فقد أخذوا بالخطأ فيها، وكل ما ندب الله تعالى إليه من فرض أو دالة فهو بركة على من فعله ألا ترى أن الإشهاد في البيع إن كان فيه دالة كان فيه أن المتبايعين أو أحدهما إن أراذ ظلماً قامت البيئة عليه فيمنع من الظلم الذي يأتى به، وإن كان تاركاً لا يمنع منه، ولو نسي أو وهم فجحد منع من المائم على ذلك بالبيئة.

وكذلك ورثتهما بعدهما، أو لا ترى أنهما أو أحدهما لو وكل وكلا أن يبيع فباع هذا رجلاً وباع وكيله آخر، ولم يعرف أي البيعين أول؟ لم يعط الأول من المشتريين بقول البائع، ولو كانت بيئة فأنبت أيهما أول أعطى الأول فالشهادة سبب قطع النظام وثبت الحقوق، وكل أمر الله جل وعز، ثم أمر رسول الله ﷺ الخير الذي لا يعتاض منه من تركه.

فإن قال قائل: فأي المعنيين أولى بالآية الحتم بالشهادة أم الدلالة؟ فإن الذي يشبهه، والله أعلم وإياه أسأل التوفيق أن يكون دالة لا حتماً يخرج من ترك الإشهاد.

فإن قال: ما دل على ما وصفت؟

قيل: قال الله عز وجل وأحل الله البيع وحرم الربا فذكر أن البيع حلال، ولم يذكر معه بيئة، وقال عز وجل في آية الدين ﴿إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ والذين تباع، وقد أمر فيه بالإشهاد فيبين المعنى الذي أمر له به، فدل ما بين الله عز وجل في الدين على أن الله عز وجل إنما أمر به على النظر والاحتياط لا على الحتم.

قلت: قال الله تعالى ﴿إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوا﴾، ثم قال في سياق الآية ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمَرَ أَمَانَتَهُ﴾، فلما أمر إذا لم يجدوا كاتباً بالرهن، ثم أباح ترك الرهن، وقال ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ دل على أن الأمر الأول دالة على الحض لا فرض منه يعصي من تركه، والله أعلم.

وقد حفظ عن النبي ﷺ أنه بايع أعرابياً في فارس فجدد الأعرابي بأمر بعض المنافقين، ولم يكن بينهما بيئة فلو كان حتماً لم يبايع رسول الله ﷺ بلا بيئة، وقد حفظت عن عدو لقيتهم مثل معنى قولي من أنه لا يعصي من ترك الإشهاد، وأن البيع لازم، إذا تصادقا لا ينقضه أن لا تكون بيئة كما ينقض النكاح، لاختلاف حكمهما.

٣٩- باب السلف والمراد به السلم

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوا وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ - إلى قوله - ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾.

قال الشافعي: فلما أمر الله عز وجل بالكاتب، ثم رخص في الإشهاد إن كانوا على سفر، ولم يجدوا كاتباً احتمل أن يكون فرضاً، وأن يكون دالة، فلما قال الله جل ثناؤه ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ والرهن غير الكاتب والشهادة، ثم قال ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمَرَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ دل كتاب الله عز وجل على أن أمره بالكاتب، ثم الشهود، ثم الرهن إرشاد لا فرض عليهم؛ لأن قوله ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمَرَ أَمَانَتَهُ﴾ إباحة لأن يأمن بعضهم بعضاً فيدع الكتاب والشهود والرهن.

قال: وأحب الكتاب والشهود؛ لأنه إرشاد من الله ونظر للبائع والمشتري، وذلك أنهما إن كانا أمينين، فقد يموتان أو أحدهما، فلا يعرف حق البائع على المشتري فيتلغى على البائع أو ورثته حقه وتكون التباعة على المشتري في أمر لم يرد، وقد يتغير عقل المشتري، فيكون هذا والبائع، وقد يغفل المشتري، فلا يقر فيدخل في الظلم من حيث لا يعلم ويصيب ذلك البائع فيدعي ما ليس له، فيكون الكتاب والشهادة قاطعاً هذا عنهما وعن ورثتهما، ولم يكن يدخله ما وصفت انبغى لأهل دين الله اختيار ما ندبهم الله إليه إرشاداً، ومن تركه، فقد ترك حتماً وأمرأ لم أحب تركه من غير أن أزعم أنه محرم عليه بما وصفت من الآية بعده.

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ يحتمل أن يكون حتماً على من دعي للكتاب؛ فإن تركه تارك كان عاصياً، ويحتمل أن يكون كما وصفنا في كتاب جماع العلم على من حضر من الكتاب أن لا يعطلوا كتاب حق بين رجلين، فإذا قام به واحد أجزأ عنهم كما حق عليهم أن يصلوا على الجنائز ويدفنها، فإذا قام بها من يكنيها أخرج ذلك من تحلف عنها من المائم، ولو ترك كل من حضر من

الكتاب خفت أن يأتوا بل كآتي لا أراهم يخرجون من المائم وأبهم قام به أجزأ عنهم.

قال الشافعي: وهذا أشبه معانيه به، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وقول الله جل ذكره ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ يحتمل ما وصفت من أن يأبى كل شاهد ابتدئ فيدعى ليشهد ويحتمل أن يكون فرضاً على من حضر الحق أن يشهد منهم من فيه الكفاية للشهادة، فإذا شهدوا أخرجوا غيرهم من المائم، وإن ترك من حضر الشهادة خفت حرجهم بل لا أشك فيه، وهذا أشبه معانيه به، والله تعالى أعلم.

قال: فاما من سبقت شهادته بأن أشهد أو علم حقاً لمسلم أو معاهد، فلا يسعه التخلف عن تأدية الشهادة متى طلبت منه في موضع مقطع الحق.

قال الشافعي: والقول في كل دين سلف أو غيره كما وصفت، وأحب الشهادة في كل حق لزماً من بيع وغيره نظراً في المتعقب لما وصفت وغيره من تغير العقول.

قال الشافعي: في قول الله عز وجل ﴿فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْقَدْرِ﴾ دلالة على تثبيت الحجر وهو موضوع في كتاب الحجر.

قال الشافعي: وقول الله تعالى ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ يحتمل كل دين ويحتمل السلف خاصة، وقد ذهب فيه ابن عباس إلى أنه في السلف.

١٢٦٧- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن قتادة، عن أبي حسان الأعرج، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه، ثم قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

[أخرجه عبد الرزاق (١٤٠٦٤)، البيهقي في "المعرفة" (١٨/٦)]

قال الشافعي: وإن كان كما قال ابن عباس في السلف قلنا به في كل دين قياساً عليه؛ لأنه في معناه، والسلف جائز في سنة رسول الله ﷺ والآثار، وما لا يختلف فيه أهل العلم علمته.

١٢٦٨- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن عبد الله بن كثير، عن أبي الجهم، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قدِمَ المدينة وهم يسلفون في الثمر السنة والسنتين وربما قال السنتين والثلاث، فقال: من سلف فليسلف في كل معلوم، ووزن معلوم وأجل معلوم.

[أخرجه البخاري (٢٢٤٠) و(٢٢٤١)، مسلم (١٦٠٤)، أبو داود (٣٤٦٣)،

الترمذي (١٣١١)، النسائي (٢١٩/٧)، ابن ماجه (٢٢٨٠)]

قال الشافعي: حفظته كما وصفت من سفيان مراراً.

١٢٦٩- قال الشافعي: وأخبرني من أصدقائه عن سفيان أنه قال: كما قلت: وقال في الأجل إلى أجل معلوم.

١٢٧٠- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا نرى بالسلف بأساً الورق في الورق نقداً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٩/٦)]

١٢٧١- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار أن ابن عمر كان يجيزه. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٩/٦)]

١٢٧٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أنه كان يقول لا بأس أن يسلف الرجل في طعام موصوف بسخر معلوم إلى أجل مسمى. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٩/٦)]

١٢٧٣- قال الشافعي: أخبرنا ابن علية، عن أيوب، عن محمد بن سيرين أنه سئل عن الرهن في السلف، فقال: إذا كان البيع خلافاً، فإن الرهن مما أمر به. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠٤/٤)]

١٢٧٤- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأساً بالرهن والحمل في السلم وغيره. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠٤/٤)]

قال الشافعي: والسلم السلف وبذلك أقول لا بأس فيه بالرهن والحمل؛ لأنه بيع من اليسوع، وقد أمر الله جل ثناؤه بالرهن فأقل أمره تبارك وتعالى أن يكون إباحة له فالسلم بيع من البيوع.

١٢٧٥- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه كان لا يرى بأساً أن يسلف الرجل في شيء يأخذ فيه رهناً أو حميلاً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠٤/٤)]

قال الشافعي: ويجمع الرهن والحمل، ويتوثق ما قدر عليه حقه.

الغفلة لكانوا مثلنا في الاستغناء بكتاب الله عز وجل، ثم سنة نبيه ﷺ، وما احتاجوا إذا أمر الله عز وجل بالرفق في الدين إلى أن يقول قائل هو جائز في السلف؛ لأن أكثر ما في السلف أن يكون ديناً مضموناً.

قال الشافعي: فإذا أجاز رسول الله ﷺ بيع الطعام بصفة إلى أجل كان - والله تعالى أعلم - بيع الطعام بصفة حالاً أجزء؛ لأنه ليس في البيع معنى إلا أن يكون بصفة مضموناً على صاحبه، فإذا ضمن مؤخراً ضمن معجلاً، وكان معجلاً أعجل منه مؤخراً، والأعجل أخرج من معنى الغرر وهو جامع له في أنه مضمون له على بائعه بصفة.

٤٠ - باب ما يجوز من السلف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يجوز جامع السلف حتى يجمع خصلاً؛ أن يدفع السلف ثمن ما سلف؛ لأن في قول النبي ﷺ: مَنْ سَلَفَ فَلْيَسَلَفْ إنما قال فليعط، ولم يقل ليباع، ولا يعطي، ولا يقع اسم التسليف فيه حتى يعطيه ما سلفه قبل أن يفارق من سلفه، وأن يشرط عليه أن يسلفه فيما يكال كيلاً أو فيما يوزن وزناً ومكيالاً وميزاناً معروف عند العامة، فاما ميزان يريه إياه أو مكيال يريه فيشترطان عليه، فلا يجوز؛ وذلك؛ لأنهما لو اختلفا فيه أو هلك لم يعلم ما قدره، ولا يبالي كان مكيالاً قد أبطله السلطان أو لا إذا كان معروفاً، وإن كان عمراً قال عمر صبحاني أو بردي أو عجوة أو جنيب أو صنف من التمر معروف؛ فإن كان حطلة قال شامية أو ميسانية أو مصرية أو موصلة أو صنفاً من الحنطة موصوفاً، وإن كان ذرة قال حمراء أو نظيس أو هما أو صنف منها معروف، وإن كان شعيراً قال: من شعير بلدي كذا، وإن كان يخيل سمي صفته، وقال في كل واحد من هذا جيداً أو رديئاً أو وسطاً وسمى أجلاً معلوماً إن كان لسا سلف أجل، وإن لم يكن له أجل كان حالاً.

قال الشافعي: وأحب أن يشترط الموضع الذي يقبضه فيه.

قال الشافعي: وإن كان ما سلف فيه رقيقاً قال عبد نوبي خماسي أو سداسي أو مختل أو وصفه بشيته وأسود هو أو أصفه أو أسحم، وقال نقي من العيوب.

وكذلك ما سواه من الرقيق بصفة وسن ولون وبراءة من العيوب إلا أن يشاء أن يقول إلا الكي والحمرة والشقرة وشدة السواد والحمش، وإن سلف في بيع قال بعير من نعم بني فلان نبي غير مودن نقي من العيوب سبط الخلق أحمر مجفّر الجنبين رباعي أو بازلي، وهكذا الدواب يصفها بتاجها وجنسها وألوانها وأسمائها وأسابيها وبراءتها من العيوب إلا أن يسمي عيباً يتبرأ

١٢٧٦ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَهَنَ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّخْمِ الْيَهُودِيِّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي ظَفَرٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠/٤)]

١٢٧٧ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَمْسًا أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ شَيْئًا إِلَى أَجَلٍ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلُهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٠/٦)]

قال:

١٢٧٨ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَثَلَهُ.

قال الشافعي: ففي سنة رسول الله ﷺ دلائل، منها أن رسول الله ﷺ أجاز أن يسلف إذا كان ما يسلف فيه كيلاً معلوماً ويحتمل معلوم الكيل ومعلوم الصفة، وقال: وَوزنٌ معلومٌ وأجلٌ معلومٌ أو إلى أجلٍ معلومٍ فذلك على أن قوله، ووزنٌ معلومٌ إذا أسلف في كيل أن يسلف في كيل معلوم، وإذا سمي أن يسمى أجلاً معلوماً، وإذا سلف في وزن أن يسلف في وزن معلوم، وإذا أجاز رسول الله ﷺ السلف في التمر السنتين بكيل، ووزن وأجل معلوم كله والتمر قد يكون رطباً، وقد أجاز أن يكون في الرطب سلفاً مضموناً في غير حبه الذي يطيب فيه؛ لأنه إذا سلف سنتين كان بعضها في غير حبه.

قال: والسلف قد يكون بيع ما ليس عند البائع، فلما نهى رسول الله ﷺ حكيماً عن بيع ما ليس عنده وأذن في السلف استدلتنا على أنه لا ينهى عما أمر به، وعلمنا أنه إنما نهى حكيماً عن بيع ما ليس عنده إذا لم يكن مضموناً عليه، وذلك بيع الأعيان.

قال: ويجتمع السلف وهو بيع الصفات وبيع الأعيان في أنه لا يجل فيهما بيع منهى عنه، ويفترقان في أن الجراف يجل فيما رآه صاحبه، ولا يجل في السلف إلا معلوم بكيل أو وزن أو صفة.

قال الشافعي: والسلف بالصفة والأجل ما لا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم حفظت عنه.

قال الشافعي: وما كتبت من الآثار بعد ما كتبت من القرآن والسنة والإجماع ليس؛ لأن شيئاً من هذا يزيد سنة رسول الله ﷺ قوة، ولا لو خالفها، ولم يحفظ معها يوهنها بل هي التي قطع الله بها العذر، ولكننا رجونا الثواب في إرشاد من سمع ما كتبنا، فإن فيما كتبنا بعض ما يشرح قلوبهم لقبوله، ولو تتحت عنهم

البائع منه. وقال جل ثناؤه ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾، وقال جل وعز: ﴿الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، وقال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾.

قال الشافعي: فأعلم الله تعالى بالأهلة حمل المواقيت وبالأهلة مواقيت الأيام من الأهلة، ولم يجعل علماً لأهل الإسلام إلا بها فمن أعلم بغيرها فغير ما أعلم الله أعلم.

قال الشافعي: ولو لم يكن هكذا ما كان من الجائز أن تكون العلامة بالحصاد والجداو فخلافه وخلافه قول الله عز وجل أجل مسمى والأجل المسمى ما لا يختلف والعلم يحيط أن الحصاد والجداو يتأخران، ويتقدمان بقدر عطش الأرض وريها ويقدر برد الأرض والسنة وحرها، ولم يجعل الله فيما استأخر أجلاً إلا معلوماً والعطاء إلى السلطان يتأخر، ويتقدم وفصح النصارى عندي يخالف حساب الإسلام، وما أعلم الله تعالى به، فقد يكون عاماً في شهر وعاماً في غيره، فلو أجزأه إليه أجزأه على أمر مجهول فكره؛ لأنه مجهول، وأنه خلاف ما أمر الله به ورسوله أن تتأجل فيه، ولم يجز فيه إلا قول النصارى على حساب يقسونه فيه أياماً فكانا إنما أعلمنا في ديننا بشهادة النصارى الذين لا نغير شهادتهم على شيء، وهذا عندنا غير حلال لأحد من المسلمين.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فهل قال فيه أحد بعد النبي ﷺ قلنا ما نحتاج إلى شيء مع ما وصفت من ذلائل الكتاب والسنة والقياس، وقد روى فيه رجل لا يثبت حديثه كل الثبت شيئاً.

١٢٧٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَبِيعُوا إِلَى الْعَطَاءِ، وَلَا إِلَى الْأَنْدَرِ، وَلَا إِلَى الدِّيَّاسِ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٢٥/٦)]

قال الشافعي: فأنزل في القرآن ﴿وَقَالَ جُلَيْدُ بْنُ مَوْحِلٍ أَخِي لُبَّاسٍ لِي بَنِيَّانِ يَخِفَّ عَلَيَّ مِنْهُمَا أَثَرُ أَحَدٍ مِنْهُمَا خَفِيَ مِنْهُمَا بَنِي إِسْرَافِيلَ﴾، وقال: ﴿وَالْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، وقال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾.

قال الشافعي: فأنزل في القرآن ﴿وَقَالَ جُلَيْدُ بْنُ مَوْحِلٍ أَخِي لُبَّاسٍ لِي بَنِيَّانِ يَخِفَّ عَلَيَّ مِنْهُمَا أَثَرُ أَحَدٍ مِنْهُمَا خَفِيَ مِنْهُمَا بَنِي إِسْرَافِيلَ﴾، وقال: ﴿وَالْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، وقال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾.

١٢٨٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ طَعَاماً، فَإِنْ أَجْلَتْ عَلَى الطَّعَامِ فَطَعَامُكَ فِي قَابِلٍ سَلَفَ قَالَ: لَا إِلَّا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَهَذَانِ أَجْلَانِ لَا يَذَرِي إِلَى آيِهِمَا يُوقِيهِ طَعَامُهُ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٤١٤/٤)]

قال الشافعي: فأنزل في القرآن ﴿وَقَالَ جُلَيْدُ بْنُ مَوْحِلٍ أَخِي لُبَّاسٍ لِي بَنِيَّانِ يَخِفَّ عَلَيَّ مِنْهُمَا أَثَرُ أَحَدٍ مِنْهُمَا خَفِيَ مِنْهُمَا بَنِي إِسْرَافِيلَ﴾، وقال: ﴿وَالْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، وقال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾.

قال الشافعي: فأنزل في القرآن ﴿وَقَالَ جُلَيْدُ بْنُ مَوْحِلٍ أَخِي لُبَّاسٍ لِي بَنِيَّانِ يَخِفَّ عَلَيَّ مِنْهُمَا أَثَرُ أَحَدٍ مِنْهُمَا خَفِيَ مِنْهُمَا بَنِي إِسْرَافِيلَ﴾، وقال: ﴿وَالْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، وقال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾.

قال الشافعي: فأنزل في القرآن ﴿وَقَالَ جُلَيْدُ بْنُ مَوْحِلٍ أَخِي لُبَّاسٍ لِي بَنِيَّانِ يَخِفَّ عَلَيَّ مِنْهُمَا أَثَرُ أَحَدٍ مِنْهُمَا خَفِيَ مِنْهُمَا بَنِي إِسْرَافِيلَ﴾، وقال: ﴿وَالْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، وقال: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾.

شهره، فإنما يكون الجداد بعد الخريف، وقد أدركت الخريف يقع مختلفاً في شهورنا التي وقت الله لنا يقع في عام شهره، ثم يعود في شهر بعده، فلا يكون الوقت فيما يخالف شهورنا التي وقت لنا ربنا عز وجل، ولا بما يحدثه الأديمون، ولا يكون إلا إلى ما لا عمل للعباد في تقديمه، ولا تأخيره مما جعله الله عز وجل وقتاً.

قال: ولو سلفه إلى شهر كذا؛ فإن لم يتيسر فإلى شهر كذا كان فاسداً حتى يكون الأجل واحداً معلوماً.

قال: ولا يجوز الأجل إلا مع عقد البيع وقبل تفرقهما عن موضعهما الذي تبايعا فيه؛ فإن تبايعا وتفرقا عن غير أجل، ثم ألقيا فجداً أجلاً لم يميز إلا أن يجداً بيعاً.

قال: وكذلك لو أسلفه مائة درهم في كيل من طعام يوفيه إياه في شهر كذا؛ فإن لم يتيسر كله، ففي شهر كذا كان غير جائز؛ لأن هذين أجلاً لا أجل واحداً؛ فإن قال أوفيكه فيما بين إن دفعته إلي إلى منتهى رأس الشهر كان هذا أجلاً غير محدود حداً واحداً.

وكذلك لو قال أجلك فيه شهر كذا أوله وآخره، ولا يسمي أجلاً واحداً، فلا يصلح حتى يكون أجلاً واحداً.

قال الشافعي: ولو سلفه إلى شهر كذا؛ فإن حبسه فله كذا كان بيعاً فاسداً، وإذا سلف، فقال إلى شهر رمضان من سنة كذا كان جائزاً والأجل حين يرى هلال شهر رمضان ابداً حتى يقول إلى انسلخ شهر رمضان أو مضيه أو كذا وكذا يوماً يمضي منه.

قال الشافعي: ولو قال أبيعك إلى يوم كذا لم يحمل حتى يطلع الفجر من ذلك اليوم، وإن قال إلى الظهر، فإذا دخل وقت الظهر في أدنى الأوقات.

ولو قال إلى عقب شهر كذا: كان مجهولاً فاسداً.

قال الشافعي: ولو تبايعا عن غير أجل، ثم لم يتفرقا عن مقامهما حتى جذاً أجلاً فالأجل لازم، وإن تفرقا قبل الأجل عن مقامهما، ثم جذاً أجلاً لم يميز إلا بتجديد بيع، وإنما أجزته أولاً؛ لأن البيع لم يكن ثم، فإذا تم بالتفرق لم يميز أن يجدها إلا بتجديد بيع.

قال: وكذلك لو تبايعا على أجل، ثم نقضاه قبل التفرق كان الأجل الآخر، وإن نقضا الأجل بعد التفرق بأجل غيره، ولم يقضيا البيع فالبيع الأول لازم تام على الأجل الأول والآخر موعداً، إن أحب المشتري وفي به، وإن أحب لم يف به.

قال الشافعي: ولا يجوز أن يسلفه مائة دينار في عشرة أكرار خمسة منها في وقت كذا وخمسة في وقت كذا لوقت بعده لم يميز السلف؛ لأن قيمة الخمسة الأكرار المؤخرة أقل من قيمة الأكرار

فاسدة، فلا يكون له، ولا لهما إصلاح جملة فاسدة إلا بتجديد بيع غيرها.

قال الشافعي: فالسلف بيع مضمون بصفة؛ فإن اختار أن يكون إلى أجل جائز، وأن يكون حالاً، وكان الحال أولى أن يجوز لأمرين أحدهما أنه مضمون بصفة كما كان الدين مضموناً بصفة والآخر أن ما أسرع المشتري في أخذه كان الخروج من الفساد بغرور وعارض أولى من المؤجل.

١٢٨١- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أنه سأل عطاء، فقال له: رجل سلفته ذهباً في طعام يوفيه قبل الليل ودفعته إليه الذهب قبل الليل، وليس الطعام عنده قال: لا من أجل الشف، وقد علم كيف السوق وكس السعر قال ابن جريج فقلت له لا يصلح السلف إلا في الشيء المستأخر قال: لا إلا في الشيء المستأخر الذي لا يعلم كيف يكون السوق إليه يربح أو لا يربح قال ابن جريج، ثم رجع عن ذلك بعد. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٠٦/٤)]

قال الشافعي: يعني أجاز السلف حالاً.

قال الشافعي: وقوله الذي رجع إليه أحب إلي من قوله الذي قاله أولاً، وليس في علم واحد منهما كيف السوق شيء يفسد بيعاً، ولا في علم أحدهما دون الآخر أرايت لو باع رجل رجلاً ذهباً وهو يعرف سرقها أو سلمه، ولا يعلمه المشتري أو يعلمه المشتري، ولا يعلمه البائع أكان في شيء من هذا ما يفسد البيع؟

قال الشافعي: ليس في شيء من هذا شيء يفسد بيعاً معلوماً نسيئةً، ولا حالاً.

قال الشافعي: فمن سلف إلى الجداد أو الحصاد فالبيع فاسد.

قال الشافعي: وما أعلم إمّا إلا والجداد يستأخر فيه حتى لقد رأيت يمد في ذي القعدة، ثم رأيت يمد في الحر، ومن غير علّة بالتخل فأمّا إذا اعتلت التخل أو اختلفت بلدانها فهو يتقدم ويتأخر بكثر من هذا.

قال: والبيع إلى الصدر جائز والصدر يوم النحر من منى؛ فإن قال وهو ببلد غير مكة إلى مخرج الحاج أو إلى أن يرجع الحاج فالبيع فاسد؛ لأن هذا غير معلوم، فلا يجوز أن يكون الأجل إلى فعل يحدثه الأديمون؛ لأنهم قد يجعلون السير ويؤخرونه للعلّة التي تحدث، ولا إلى ثمرة شجرة وجدادها؛ لأنه يختلف في الشهور التي جعلها الله علماء، فقال: «إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر

المقدّمة فتقع الصّفة لا يعرف كم حصّة كل واحدة من الخمسين من الذهب فوق به مجهولاً وهو لا يجوز مجهولاً، واللّه تعالى أعلم.

قال الشافعي: ولا يجوز أن يسلم ذهب في ذهب، ولا فضة في فضة، ولا ذهب في فضة، ولا فضة في ذهب ويجوز أن يسلم كل واحد منهما في كل شيء خلافاً من نحاس وفلوس وشبهه ورصاص وحديد وموزون ومكيل مأكول أو مشروب وغير ذلك من جميع ما يجوز أن يشتري.

قال الشافعي: وإنما أجزت أن يسلم في الفلوس بخلافه في الذهب والفضة بأنّه لا زكاة فيه، وأنّه ليس بثمن للأشياء كما تكون الدراهم والدنانير أثماناً للأشياء المسلفة، فإنّ في الدنانير والدراهم الزكاة، وليس في الفلوس زكاة، وإنما انظر في التبر إلى أصله وأصل النحاس ممّا لا ربا فيه.

فإن قال قائل: فمن أجاز السّلم في الفلوس؟

قلت: غير واحد.

١٢٨٢- قال الشافعي: أخبرنا القُدّاح، عن مُحَمَّد بنِ أبان، عن حَماد بنِ إبراهيم أنّه قال: لا بأس بالسّلم في الفلوس، وقال سَعِيد القُدّاح لا بأس بالسّلم في الفلوس والذين أجازوا السّلف في النّحاس يلزمهم أن يجيزوه في الفلوس، واللّه تعالى أعلم.

فإن قال قائل: فقد تجرّوا في البلدان جواز الدنانير والدراهم قيل: في بعضها دون بعض وبشرط.

وكذلك الخطة تجوز بالحجاز التي بها سنت السنن جواز الدنانير والدراهم، ولا تجوز بها الفلوس، فإن قال الخطة ليست بثمن لما استهلك قيل.

وكذلك الفلوس، ولو استهلك رجل لرجل قيمة درهم أو أقل لم يحكم عليه به إلا من الذهب والفضة لا من الفلوس، فلو كان من كرهها إنّما كرهها لهذا انبغى له أن يكره السّلم في الخطة؛ لأنّها ثمن بالحجاز، وفي الذرة؛ لأنّها ثمن باليمن.

فإن قال قائل: إنّما تكون ثمناً بشرط فكذلك الفلوس لا تكون ثمناً إلا بشرط ألا ترى رجلاً لو كان له على رجل دنانير لم يجبره على أن يأخذ منه فلوساً، وإنما يجبره على أن يأخذ الفضّة، وقد بلغني أنّ أهل سوقية في بعض البلدان أجازوا بينهم خزفاً مكان الفلوس والخزف فخار يجعل كالفلوس فيجوز أن يقال يكره السّلف في الخزف؟

قال الشافعي رحمه الله: أرايت الذهب والفضة مضروبين دنانير أو دراهم أمثلها غير دنانير أو دراهم لا يحلّ الفضل في

واحد منهما على صاحبه لا ذهب بدنانير، ولا فضة بدراهم إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن، وما ضرب منهما، وما لم يضرب سواء لا يختلف، وما كان ضرب منهما، ولم يضرب منهما ثمن، ولا غير ثمن سواء لا يختلف؛ لأنّ الأثمان دراهم ودنانير لا فضة، ولا يحلّ الفضل في مضروبه على غير مضروبه، الرّبا في مضروبه وغير مضروبه سواء فكيف يجوز أن يجعل مضروب الفلوس مخالفاً غير مضروبها؟ وهذا لا يكون في الذهب والفضة.

قال الشافعي: وكلّ ما كان في الزيادة في: بعضه على بعض الرّبا، فلا يجوز أن يسلم شيء منه في شيء منه إلى أجل، ولا شيء منه مع غيره في شيء منه وحده، ولا مع غيره، ولا يجوز أن يسلم شاة فيها لبن إلى أجل حتّى يسلمها مستحلباً بلا لبن، ولا سمّن، ولا زبد؛ لأنّ حصّة اللّبن الذي في الشاة بشيء من اللّبن الذي إلى أجل لا يدرى كم هو لعله بأكثر أو أقلّ واللّبن لا يجوز إلا مثلاً بمثل ويدأب، وهكذا هذا الباب كلّه وقياسه.

قال الشافعي: ولا يحلّ عندي استدلالاً بما وصفت من السّنة والقياس أن يسلف شيء يؤكل أو يشرب ممّا يكال فيما يوزن ممّا يؤكل أو يشرب، ولا شيء يوزن فيما يكال لا يصلح أن يسلف مدّ حنطة في رطل عسل، ولا رطل عسل في مدّ زبيب، ولا شيء من هذا، وهذا كلّه قياساً على الذهب الذي لا يصلح أن يسلم في الفضّة، والفضة التي لا يصلح أن تسلم في الذهب والقياس على الذهب والفضة أن لا يسلف مأكول موزون في مكيل مأكول، ولا مكيل مأكول في موزون مأكول، ولا غيره ممّا أكل أو شرب بحال، وذلك مثل سلف الدنانير في الدراهم، ولا يصلح شيء من الطّعام بشيء من الطّعام نسيئة.

قال الشافعي: رحمه الله، ولا بأس أن يسلف العرض في العرض مثله إذا لم يكن مأكولاً، ولا مشروباً.

١٢٨٣- أخبرنا سَعِيد بنُ سالم، عن ابنِ جُرَيْج، عن عطاء أنّه قال: لا بأس أن يبيع السّلعَة بالسّلعَة إحداهما ناجزة والأخرى دين. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٣/٤)]

١٢٨٤- أخبرنا سَعِيد بنُ سالم، عن ابنِ جُرَيْج، عن عطاء أنّه قال: لَه: أبيع السّلعَة بالسّلعَة كلتاهما دين؟ فكرهه. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٠٣/٤)]

قال: وبهذا نقول لا يصلح أن يبيع ديناً بدين، وهذا مروى عن النبي ﷺ من وجه.

قال الشافعي: وكلّ ما جاز بيع بعضه ببعض متفاضلاً من الأشياء كلّها جاز أن يسلف بعضه في بعض ما خلا الذهب في الفضّة والفضة في الذهب والمأكول والمشروب كلّ واحد منهما في

تغرٍ وأكثر، ولا مدَّ حنطةٍ يتمرّ جزافاً أقلّ من الحنطة أو أكثر؛ لأنّه إذا لم يكن في الزيادة فيه يدٌ بيد الرّبا لم أبال أن لا يتكايلاه؛ لأنّي إنّما أمرهما يتكايلاه إذا كان لا يحلّ إلا مثلاً بمثل فأما إذا جاز فيه التفاضل، فإنّما منع إلا يكيل كي لا يتفاضل، فلا معنى فيه - إن ترك الكيل - بحرمة، وإذا بيع منه جنسٌ بشيء من جنسه لم يصلح عدداً، ولم يصلح إلا وزناً بوزن، وهذا مكتوبٌ في غير هذا الموضع بعلمه.

قال: ولا يسلفُ مأكولاً، ولا مشروباً في مأكول، ولا مشروبٍ بحال كما لا يسلفُ الفضة في الذهب، ولا يصلح أن يباع إلا يدٌ بيد كما يصلح الفضة بالفضة والذهب بالذهب.

قال الشافعي: ولا يصلح في شيء من المأكول أن يسلم فيه عدداً؛ لأنّه لا صفة له كصفة الحيوان وذرع الثياب والخشب، ولا يسلفُ إلا وزناً معلوماً أو كيلاً معلوماً إن صلح أن يكال، ولا يسلفُ في جوز، ولا بيض، ولا رائج، ولا غيره عدداً لاختلافه، وأنّه لا حدّ له يعرف كما يعرف غيره.

قال: وأحبُّ إليّ أن لا يسلفَ جزافٌ من ذهب، ولا فضة، ولا طعام، ولا ثياب، ولا شيء، ولا يسلفُ شيء حتّى يكون موصوفاً إن كان ديناراً فسكته وجودته، ووزنه، وإن كان درهماً فكذلك، وبأنّه وضع أو أسود أو ما يعرف به؛ فإن كان طعاماً.

قلت: تمرّ صيحاني جيّد كيله كذا.

وكذلك إن كانت حنطة، وإن كان ثوباً.

قلت: مروى طوله كذا وعرضه كذا رقيقٌ صفيقٌ جيّد، وإن كان بغيراً.

قلت: ثياباً مهرباً أحرّ سبط الخلق جسيماً أو مربوعاً تصفُ كلُّ ما أسلفته كما تصفُ كلُّ ما أسلفت فيه وبعث به عرضاً دينياً لا يجزئ في رأيي غيره؛ فإن ترك منه شيئاً أو ترك في السلف ديناً خفت أن لا يجوز وحال ما أسلفته غير حال ما أسلفت فيه، وهذا الموضع الذي يخالف فيه السلفُ بيع الأعيان ألا ترى أنّه لا بأس أن يشتري الرجلُ إبلًا قد رآها البائع والمشتري، ولم يصفها بشرٍ حافظ قد بدا صلاحه ورأيها، وأن الرؤية منهما في الجزاف وفيما لم يصفاه من الثمرة أو المبيع كالصفة فيما أسلف فيه، وأن هذا لا يجوز في السلف أن أقول أسلفك في تمرّ نخلة جيّدة من خير النخل حلاً أو أقلّه أو أوسطه من قبل أن حلّ النخل يختلف من وجهين: أحدهما: من السنين، فيكون في سنة أحل منه في الأخرى من العطش، ومن شيء لا يعلمه إلا الله عز وجل، ويكون بعضها مخفاً وبعضها موقراً، فلمّا لم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أنهم يجيزون في بيع الأعيان الجزاف والعين غير موصوفة؛ لأنّ الرؤية أكثر من الصفة ويردونه في السلف، ففرّقوا

صاحبو: فإنّها خارجة من هذا المعنى، ولا بأس أن يسلف مدّ حنطة في بعير وبعير في بعيرين وشاة في شاتين وسواء اشتريت الشاة والجديّ بشاتين يراد بهما الذبح أو لا يراد؛ لأنّهما يتبايعان حيواناً لا لحماً بلحم، ولا لحماً بحيوان، وما كان في هذا المعنى وحشية في وحشيتين موصوفتين ما خلا ما وصفت.

قال الشافعي: وما أكل أو شرب تمّا لا يوزن، ولا يكال قياساً عندي على ما يكال، ويوزن تمّا يؤكل أو يشرب.

فإن قال قائل: فكيف قست ما لا يكال، ولا يوزن من المأكول والمشروب على ما يكال، ويوزن منهما؟

قلت: وجدت أصل البيوع شيئين، شيئاً في الزيادة في بعضه على بعض الرّبا، وشيئاً لا ربا في الزيادة في بعضه على بعض؛ فكان الذي في الزيادة في بعضه على بعض الرّبا، ذهب وفضة وهما بائنان من كل شيء لا يقاس عليهما غيرهما لمبايتهما ما قيس عليهما بما وصفنا من أنّهما ثمن لكل شيء وجائز أن يشتري بهما كل شيء عداهما يدٌ بيد ونسيئةً ومحنطةً وشعير وغير وملح، وكان مأكولاً مكبلاً موجوداً في السنة تحريم الفضل في كل صنف منه على الشيء من صنفه فقسنا المكيل والموزون عليهما، ووجدنا ما يباع غير مكيل، ولا موزون فتجوز الزيادة في بعضه على بعض من الحيوان والثياب، وما أشبه ذلك تمّا لا يوزن، فلمّا كان المأكول غير المكيل عند العامة الموزون عندها مأكولاً فجامع المأكول المكيل الموزون في هذا المعنى، ووجدنا أهل البلدان يختلفون فمنهم من يزن وزناً، ووجدنا كثيراً من أهل البلدان يزن اللحم وكثيراً لا يزنه، ووجدنا كثيراً من أهل البلدان يبيعون الرطب جزافاً؛ فكانت أفعالهم فيه متباينة واحتمل كلّ الوزن والكيل ومنهم من يكيل منه الشيء لا يكيله غيره، ووجدنا كلّهم يحتمل الوزن، ووجدنا كثيراً من أهل العلم يزن اللحم وكثيراً منهم لا يزنه، ووجدنا كثيراً من أهل العلم يبيعون الرطب جزافاً وكانت أفعالهم فيه متباينة واحتمل كلّها الوزن أو الكيل أو كلاهما كان أن يقاس بالمأكول والمشروب المكيل والموزون أولى بنا من أن يقاس على ما يباع عدداً من غير المأكول من الثياب وغيرها؛ لأنّا وجدناها تفارقه فيما وصفت، وفي أنّها لا تجوز إلا بصفة وذرع وجنس وسن في الحيوان وصفة لا يوجد في المأكول مثلاً.

قال الشافعي: ولا يصلح على قياس قولنا هذا، رمانة برمانتين عدداً لا وزناً، ولا سفرجلة بسفرجلتين، ولا بطيخة ببطيختين، ولا يصلح أن يباع منه جنسٌ بمثله إلا وزناً بوزن يدٌ بيد كما نقول في الحنطة والتمر، وإذا اختلف، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدٌ بيد، ولا خير فيه نسيئة، ولا بأس برمانة بسفرجلتين وأكثر عدداً، ووزناً كما ألا يكون بأس بمدّ حنطة بمدّي

قال: ولا يجوز في هذا القول أن تسلف أبداً في شيئين مختلفين، ولا أكثر إذا سميت رأس مال كل واحد من ذلك الصنف وأجله حتى يكون صفقة جمعت بيوعاً مختلفة.

قال: فإن فعل فأسلف مائة دينار في مائتي صاع حنطة منهما مائة بستين ديناراً إلى كذا وأربعون في مائة صاع نخل في شهر كذا جاز؛ لأن هذه وإن كانت صفقة، فإنها وقعت على بيعتين معلومتين بشئين معلومين.

قال الشافعي: وهذا غالف لبوع الأعيان في هذا الموضع، ولو ابتاع رجل من رجل مائة دينار مائة صاع حنطة ومائة صاع تمرًا ومائة صاع جلابان ومائة صاع بلسن جاز، وإن لم يسم لكل صنف منه ثمنه، وكان كل صنف منه بقيمته من المائتين، ولا يجوز أن يسلف في كيل فيأخذ بالكيل وزناً، ولا في وزن فيأخذ بالوزن كيلاً؛ لأنك تأخذ ما ليس بحقك إما أنقص منه، وإما أزيد لاختلاف الكيل والوزن عندما يدخل في المكيال وتقله فمعنى الكيل غالف في هذا المعنى الوزن.

قال الشافعي: وهكذا إن أسلم في ثوبين أحدهما هروي والآخر مروي موصوفين لم يميز السلف في واحد منهما حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما.

وكذلك ثوبين مرويّين؛ لأنهما لا يستويان ليس هذا كالحنطة صنفًا، ولا كالتمر صنفًا؛ لأن هذا لا يتباين، وأن بعضه مثل بعض، ولكن لو أسلم في حنطتين سمراء ومحمولة مكيلتين لم يميز حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما؛ لأنهما يتباينان.

٤٢ - باب جماع ما يجوز فيه السلف، وما لا

يجوز والكيل

قال الشافعي رحمه الله: وأصل ما نبئت عليه في السلف وفرقت بينه داخل في نص السنة ودلائلها، والله أعلم.

لأن رسول الله ﷺ إذا أمر بالسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم وأجل معلوم فموجود في أمره ﷺ أن ما أذن فيه رسول الله ﷺ فيما يكون علم البائع والمشتري في صفته سواء.

قال: وإذا وقع السلف على هذا جاز، وإذا اختلف علم البائع والمشتري فيه أو كان ما لا يحاط بصفته لم يميز؛ لأنه خارج من معنى ما أذن فيه رسول الله ﷺ، وإنما يتابع الناس بالكيل والوزن على معنى ما وصفت بين أنه معلوم عندهم أن الميزان يؤدي ما يتبع معلوماً والمكيال معلوم كذلك أو قريب منه، وأن ما كيل، ثم ملا المكيال كله، ولم يتجاف فيه شيء حتى يكون بملا المكيال، ومن المكيال شيء فارغ جاز، ولو جاز أن يكال ما

بين حكمهما وأجازوا في بيع العين أن يكون إلى غير أجل، ولم يميزوا في بيع السلف المؤجل أن يكون كان، والله تعالى أعلم، أن يقول كما لا يكون المبيع المؤجل إلا معلوماً بما يعلم به مثله من صفة وكيل، ووزن وغير ذلك فذلك ينبغي أن يكون ما يتبع به معروفاً بصفة وكيل، ووزن، فيكون الثمن معروفاً كما كان المبيع معروفاً، ولا يكون السلم مجهول الصفة والوزن في مغيب لم يز، فيكون مجهولاً بدين.

قال الشافعي: ومن ذهب هذا المذهب ذهب إلى أن السلف إن انتقص عرف السلف رأس ماله، ويكون معلوم الصفة بمعلوم الصفة، ولا يكون معلوم الصفة بمعلوم الصفة عيناً مجهولاً، ولا يكون معلوم الصفة عيناً.

قال الشافعي: وقد نجد خلاف من قال هذا القول مذهباً محتملاً، وإن كنا قد اخترنا ما وصفنا، وذلك أن يقول قائل إن بيع الجزاف إنما جاز إذا عاينه الجزاف؛ فكان عيان الجزاف مثل الصفة فيما غاب أو أكثر، ألا ترى أنه لا يجوز أن يتباين ثمر حائط جزافاً بدين، ولا يحل أن يكون الدين إلا موصوفاً إذا كان غائباً؛ فإن كان الثمر حاضراً جزافاً كالموصوف غائباً؟

قال الشافعي: ومن قال: هذا القول الآخر ينبغي أن يميز السلف جزافاً من الذنائب والدراهم وكل شيء ويقول إن انتقص السلف فالقول قول البائع؛ لأنه المأخوذ منه مع يمينه كما يشترى الذار بعينها بشر حائط فينتقص البيع، فيكون القول في الثمن قول البائع، ومن قال القول الأول في أن لا يجوز في السلف إلا ما كان مقبوضاً موصوفاً كما يوصف ما سلف فيه غائباً قال: ما وصفنا.

قال: والقول الأول أحب القولين إلي، والله أعلم.

وقياس هذا القول الذي اخترت أن لا يسلف مائة دينار في مائة صاع حنطة ومائة صاع تمر موصوفين إلا أن يسمى رأس مال كل واحد منهما؛ لأن الصفقة وقعت، وليس ثمن كل واحد منهما معروفاً.

قال الشافعي: ولو سلف مائتي صاع حنطة مائة بينهما إلى شهر كذا ومائة إلى شهر سمي بعده لم يميز في هذا القول من قبل أنه لم يسم لكل واحد منهما ثمناً على حدته، وأنهما إذا أقيما كانت مائة صاع أقرب أجلاً من مائة صاع أبعد أجلاً منها أكثر في القيمة وانعقدت الصفقة على مائتي صاع ليست تعرف حصة كل واحد منهما من الثمن.

قال الشافعي: وقد أجازاه غيرنا وهو يدخل عليه ما وصفنا، وأنه إن جعل كل واحد منهما بقيمة يوم يتبايعان قومه قبل أن يجب على بائعه دفعه، وإنما يقوم ما وجب دفعه، وهذا لم يجب دفعه، فقد انعقدت الصفقة وهو غيره معلوم.

الكيل والوزن.

٤٤- بابُ السَّلَفِ في الحنطة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: السَّلَفُ في البلدان كلها سواء، قلَّ طعامُ البلدان أو كثر، فإذا كان الذي يسلَفُ فيه في الوقت الذي يحلُّ فيه لا يختلف، ووصف الحنطة، فقالَ محمولَةٌ أو مولدةٌ أو بوزنجانيةٌ وجيدةٌ أو رديئةٌ من صرامٍ عامها أو من صرامٍ عامٍ أوَّلٍ ويسمى سته وصفاته جازَ السَّلَفُ، وإن تركَ من هذا شيئاً لم يجز من قبل اختلافها، وقدمها وحداثتها وصفاتها. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣١/٦)]

قال الشافعي: ويصفُ الموضعَ الذي يقبضها فيه والأجلَ الذي يقبضها إليه؛ فإن تركَ من هذا شيئاً لم يجز.

قال الشافعي: وقالَ غيرنا إن تركَ صفةَ الموضعِ الذي يقبضها فيه، فلا بأسَ ويقبضها حيث أسلفه.

قال الشافعي: وقد يسلَفُه في سفرٍ في بلدةٍ ليست بدارٍ واحدٍ منها، ولا قربها طعاماً، فلو يكلفُ الحملُ إليها أضرُّ به وبالدَّيِّ سلفه ويَسلفُه في سفرٍ في بحرٍ.

قال: وكلُّ ما كانَ لحمله مؤنةٌ من طعامٍ وغيره لم يجز عندي أن يدعَ شرطَ الموضعِ الذي يوفيه إياه فيه كما قلتُ في الطعامِ وغيره لما وصفت، وإذا سلَفَ في حنطةٍ بكيلٍ فعليه أن يوفيه إياها نقيَّةً من التبنِ والقصلِ والمدرِ والخصى والزَّوَانِ والشَّعِيرِ، وما خالطها من غيرها؛ لأنَّا لو قضينا عليه أن يأخذها وفيها من هذا شيءٌ كنَّا لم نوفه مكيله قطعه حينَ خلطها بشيءٍ من هذا؛ لأنَّ له موقعاً من مكيال؛ فكان لو أجبرَ على أخذِ هذا أجبرَ على أخذِ أقلِّ من طعامه بأمرٍ لا يعرفه ومكيلةٍ لم يسلَفَ فيها من هذا لا يعرفها.

قال الشافعي: ولا يأخذُ شيئاً ممَّا أسلفَ فيه متعيباً بوجهٍ من الوجوه كسوسٍ، ولا ما أصابه، ولا غيره، ولا ممَّا إذا رآه أهلُ العلمِ به قالوا هذا عيبٌ فيه.

٤٥- بابُ السَّلَفِ في الدَّرةِ

قال الشافعي رحمه الله: والدَّرةٌ كالحنطةِ توصفُ بجنسها ولونها وجودتها ورداءتها وجذتها وعقها وصرامٍ عامٍ كذا أو عامٍ كذا ومكيلتها وأجلها؛ فإن تركَ من هذا شيئاً لم يجز.

قال الشافعي: وقد تدفنُ الدَّرةُ، وبعضُ الدَّفَنِ عيبٌ لها فما كانَ منه لها عيباً لم يكن للبائع أن يدفعه إلى المتاع. وكذلك كلُّ عيبٍ لها وعليه أن يدفعَ إليه ذرةً برينةً نقيَّةً من

يتجافى في المكيال حتى يكونَ المكيالُ يرى ممتلئاً وبطنه غيرَ ممتلئٍ لم يكن للمكيال معنى، وهذا مجهولٌ؛ لأنَّ التجافي يختلفُ فيها يقلُّ ويكثر، فيكونُ مجهولاً عندَ البائع والمشتري والبيعُ في السَّنةِ والإجماعُ لا يجوزُ أن يكونَ مجهولاً عندَ واحدٍ منهما؛ فإن لم يجز بأن يجهله أحدُ المتبايعين لم يجز بأن يجهله معاً.

قال: وموجودٌ في حديثِ رسولِ الله ﷺ إذ نهاهم عن السَّلَفِ إلا بكيلٍ، ووزنٍ وأجلٍ معلومٍ كما وصفت قبلَ هذا، وأنهم كانوا يسلَفون في التمرِ السَّنةِ والسَّتينِ والتمرُّ يكونُ رطباً والرطبُ لا يكونُ في السَّتينِ كليهما موجوداً، وإنما يوجدُ في حينٍ من السَّنةِ دونَ حينٍ، وإنما أجزنا السَّلَفَ في الرطبِ في غيرِ حينه إذا تشارطا أخذه في حينٍ يكونُ فيه موجوداً؛ لأنَّ النبي ﷺ أجازَ السَّلَفَ في السَّتينِ والثلاثِ موصوفاً؛ لأنَّه لم ينه أن يكونَ إلا بكيلٍ، ووزنٍ وأجلٍ، ولم ينه عنه في السَّتينِ والثلاثِ ومعلومٌ أنَّه في السَّنةِ والسَّتينِ غيرُ موجودٍ في أكثرِ مدتهما، ولا يسلَفُ في قبضةٍ، ولا مدٍّ من رطبٍ من حائطٍ بعينه إلى يومٍ واحدٍ؛ لأنَّه قد تاني عليه الآفة، ولا يوجدُ في يومٍ، وإذا لم يجز في أكثرَ من يومٍ، وإنما السَّلَفُ فيما كانَ مأموناً وسواءً القليلُ والكثيرُ، ولو أجزت هذا في مدٍّ رطبٍ بمدِّ النبي ﷺ من حائطٍ بعينه أجزته في ألفِ صاعٍ إذا كانَ يحملُ مثله، ولا فرقَ بينَ الكثيرِ والقليلِ في هذا.

٤٣- بابُ السَّلَفِ في الكيل

١٢٨٥- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا ذَقٌّ، وَلَا رَذَمٌ، وَلَا زُرْزَلَةٌ.

قال الشافعي: من سلَفَ في كيلٍ فليسَ له أن يدقَّ ما في المكيال، ولا يزلزله، ولا يكتنفُ يديه على رأسه فله ما أخذَ المكيالُ، وليسَ له أن يسلَفَ في كيلٍ شيءٍ يختلفُ في المكيالِ مثلُ ما تختلفُ خلقته ويعظمُ ويصلبُ؛ لأنَّه قد يبقى فيما بينَ لك خواءٍ لا شيءٍ فيه، فيكونُ كلُّ واحدٍ منهما لا يدري كم أعطي وكيف أخذَ إنما المكيالُ ليملاً، وما كانَ هكذا لم يسلَفَ فيه إلا وزناً، ولا يباعُ أيضاً إذا كانَ هكذا كيلاً بحالٍ؛ لأنَّ هذا إذا بيعَ كيلاً لم يستوفِ المكيالُ، ولا بأسَ أن يسلَفَ في كيلٍ بمكيالٍ قد عطَّلَ وتركَ إذا كانَ معرفته عامَّةً عندَ أهلِ العدلِ من أهلِ العلمِ به؛ فإن كانَ لا يوجدُ عدلانِ يعرفانه أو أراه مكيالاً، فقالَ تكيلُ لي به لم يجز السَّلَفُ فيه، وهكذا القولُ في الميزانِ؛ لأنَّه قد يهلكُ، ولا يعرفُ قدره ويختلفان فيه فيفسدُ السَّلَفُ فيه، ومن النَّاسِ من أفسدَ السَّلَمَ في هذا وأجازَه في أن يسلَفَ الشيءَ جزافاً ومعناهما واحدٌ، ولا خبرٌ في السَّلَفِ في مكيلٍ إلا موصوفاً كما وصفنا في صفاتِ

٤٧ - باب القطنية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يجوز أن يسلف في شيء من القطنية كيل في أكماسه حتى تطرح فيرى، ولا يجوز حتى يسمى حصاً أو عدساً أو جلباناً أو ماشاً، وكل صنف منها على حديثه، وإن اختلف ذلك وصف كل صنف منه باسمه الذي يعرف به جنسه كما قلنا في الحنطة والشعير والذرة ويجوز فيه ما جاز فيها ويرد منه ما رد منها، وهكذا كل صنف من الحبوب أرض أو دخن أو سلب أو غيره يوصف كما توصف الحنطة ويطرح عنه كمامه، وما جاز في الحنطة والشعير جاز فيها، وما انتقص فيها انتقص فيه.

قال الشافعي: وكل الحبوب صنف بما يدخلها بما يفسدها أو يجبرها، وقشوره عليه كقشور الحنطة عليها يباع بها؛ لأن القشور ليست بأكماس.

٤٨ - باب السلف في الرطب والتمر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والقول في التمر كالقول في الحبوب لا يجوز أن يسلف في تمر حتى يصفه برتباً أو عجوة أو صيحاناً أو بردياً، فإذا اختلفت هذه الأجناس في البلدان فتباينت لم يجز أن يسلف فيها حتى يقول من بردى بلاد كذا أو من عجوة بلاد كذا، ولا يجوز أن يسمى بلداً إلا بلداً من الدنيا ضخماً واسعاً كثير الثبات الذي يسلم فيه يومئذ إن الله تعالى أن تأتي الآفة عليه كله فتقطع ثمرته في الجديد إن اشترط جديده أو رطبه إذا سلف في رطبه.

قال: ويوصف فيه حادراً أو عبلاً ودقيقاً وجيداً ورديشاً؛ لأنه قد يقع اسم الجودة على ما فيه الدقة، وعلى ما هو أجود منه ويقع اسم الرداءة على الحادر فمعنى رداءته غير الدقة.

قال الشافعي: وإذا سلف في تمر لم يكن عليه أن يأخذه إلا جافاً؛ لأنه لا يكون تمرأ حتى يجف، وليس له أن يأخذ تمرأ معيباً وعلامة العيب أن يراه أهل البصر به، فيقولون هذا عيب فيه، ولا عليه أن يأخذ فيه حشفة واحدة؛ لأنها معيبة وهي نقص من ماله، ولا غير ذلك من مستحشفه، وما عطف وأضر به العطش منه؛ لأن هذا كله عيب فيه، ولو سلف فيه رطباً لم يكن عليه أن يأخذ في الرطب يسراً، ولا مذنباً، ولا يأخذ إلا ما أرطب كله، ولا يأخذ مما أرطب كله مشدخاً، ولا قديماً قد قارب أن يثمر، أو يتغير؛ لأن هذا إما غير الرطب، وإما عيب الرطب، وهكذا أصناف الرطب والتمر كله وأصناف العنب، وكل ما أسلم فيه رطباً أو يابساً من الفاكهة.

حشرها إذا كان الحشر عليها كما كمام الحنطة عليها.

قال الشافعي: وما كان منها إلى الحمرة ما هو بالحمرة لونه لأعلاه كلون أعلى التفاح والأرز، وليس بقشرة عليه تطرح عنه لا كما تطرح نخالة الحنطة بعد الطحن، فأما قبل الطحن والمهرس، فلا يقدر على طرحها.

وإنما قلنا لا يجوز السلف في الحنطة في أكماسها، وما كان من الذرة في حشرها؛ لأن الحشر والأكماس غلافان فوق القشرة التي هي من نفس الحبة التي هي إنما هي للحبة كما هي من خلقتها لا تتميز ما كانت الحبة قائمة إلا بطحن أو هرس، فإذا طرحت بهرس لم يكن للحبة بقاء؛ لأنها كمال خلقتها كالجلد تكمل به الخلقة لا يتميز منها والأكماس والحشر يتميز، ويقى الحب بحاله لا يضر به طرح ذلك عنه.

قال: فإن شبه على أحد بأن يقول في الجوز واللوز يكون عليه القشر: فالجوز واللوز مما له قشر لا صلاح له إذا رفع إلا بقشره؛ لأنه إذا طرح عنه قشره، ثم ترك عجل فسادته والحب يطرح قشره الذي هو غير خلخته فيبقى لا يفسد.

قال الشافعي: والقول في الشعير كهو في الذرة تطرح عنه أكماسه، وما بقي فهو كقشر حبة الحنطة المطروح عنها أكماسها فيجوز أن يدفع بقشره اللازم خلخته كما يجوز في الحنطة.

قال الشافعي: ويوصف الشعير كما توصف الذرة والحنطة: إذا اختلف أجناسه، ويوصف كل جنس من الحب ببلده؛ فإن كان حبه مختلفاً في جنس واحد وصف بالدقة والحداثة لاختلاف الدقة والحداثة حتى يكون صفة من صفاته إن تركت أفسدت السلف، وذلك أن اسم الجودة يقع عليه وهو دقيق ويقع عليه وهو حادر ويختلف في حاله، فيكون الدقيق أقل ثمناً من الحادر.

٤٩ - باب العلس

قال الشافعي رحمه الله: العلس صنف من الحنطة يكون فيه حبتان في كمام فيترك كذلك؛ لأنه أبقي له حتى يراد استعماله ليؤكل فيلقى في رعى خفيفة فيلقى عنه كمامه ويصير حباً صحيحاً، ثم يستعمل.

قال الشافعي: والقول فيه كالقول في الحنطة في أكماسها لا يجوز السلف فيه إلا ملقى عنه كمامه بمحصلتين اختلاف الكمام وتغيير الحب، فلا يعرف بصفة والقول في صفاته وأجناسه إن كانت له وحدارته ودقته كالقول في الحنطة والذرة والشعير يجوز فيه ما يجوز فيها ويرد منه ما يرد منها.

٤٩- بابُ جماع السِّلْفِ في الوزن

قال الشافعي رحمه الله: والميزانُ مخالفٌ للمكيالِ في بعض معانيه والميزانُ أقربُ من الإحاطةِ وأبعدُ من أن يختلفَ فيه أهلُ العلمِ من المكيالِ؛ لأنَّ ما يتجافى، ولم يتجافَ في الميزانِ سواءٌ؛ لأنَّه إنما يصارُ فيه كلُّه إلى أن يوجدَ بوزنه والمتجافِ في المكيالِ يتباينُ تبايناً بيناً فليسَ في شيءٍ مما وزنُ اختلافٍ في الوزنِ يردُّ به السِّلْفُ من قبل اختلافه في الوزنِ كما يكونُ فيما وصفنا من الكيلِ، ولا يفسدُ شيءٌ مما سلفَ فيه وزناً معلوماً إلا من قبل غيرِ الوزنِ، ولا بأسَ أن يسلفَ في شيءٍ وزناً، وإن كانَ يباعُ كيلاً، ولا في شيءٍ كيلاً، وإن كانَ يباعُ وزناً إذا كانَ مما لا يتجافى في المكيالِ مثلَ الزيتِ الذي هو ذائبٌ إن كانَ يباعُ بالمدينةِ في عهدِ النبي ﷺ، ومن بعده وزناً، فلا بأسَ أن يسلفَ فيه كيلاً، وإن كانَ يباعُ كيلاً، فلا بأسَ أن يسلفَ فيه وزناً ومثلُ السمنِ والعسلِ، وما أشبهه من الإدام.

فإن قال قائل: كيف كانَ يباعُ في عهدِ النبي ﷺ؟

قلنا الله أعلمُ أمَّا الذي أدرَكنا المتبايعين به عليه فأمَّا ما قلَّ منه فيباعُ كيلاً والجملةُ الكثيرةُ تباعُ وزناً ودلالةُ الأخبارِ على مثلِ ما أدرَكنا النَّاسَ عليه.

قال عمرُ رضي الله عنه: لا أكلُ سمناً ما دام السمنُ يباعُ بالأواقِ وتشبه الأواقِ أن تكونَ كيلاً، ولا يفسدُ السِّلْفُ الصحيحُ العقدُ في الوزنِ إلا من قبل الصِّفةِ؛ فإن كانت الصِّفةُ لا تقعُ عليه، وكانَ إذا اختلفَ صفاته تباينت جودته واختلفت أثمانه لم يجر؛ لأنَّه مجهولٌ عند أهل العلمِ به، وما كانَ مجهولاً عندهم لم يجر.

قال الشافعي: وإن سلفَ في وزنٍ، ثم أرادَ إعطاءه كيلاً لم يجر من قبل أنَّ الشيءَ يكونُ خفيفاً، ويكونُ غيره من جنسه أثقلَ منه، فإذا أعطاه إياه بالمكيالِ أقلُّ أو أكثرُ مما سلفه فيه؛ فكانَ إعطاءه الطعامَ الواجبَ من الطعامِ الواجبِ متفاضلاً أو مجهولاً، وإنما يجوزُ أن يعطيه معلوماً؛ فإن أعطاه حقَّه فذلك الذي لا يلزمه غيره، وإن أعطاه حقَّه وزاده تطوعاً منه على غير شيءٍ كانَ في العقدِ فهذا نازلٌ من قبله؛ فإن أعطاه أقلُّ من حقِّه وأبراه المشتريَ مما بقي عليه فهذا شيءٌ تطوعَ به المشتري، فلا بأسَ به، فأمَّا أن لا يعمداً تفضلاً، ويتجاوزاً مكانَ الكيلِ يتجاوزان وزناً، فإذا جازَ هذا جازَ أن يعطيه أيضاً جزافاً، وقضاءً من كيلٍ لا عن طيبِ أنفسِ منهما عن فضلِ عرفه أحدهما قبل صاحبه.

قال الشافعي: ولا يصلحُ السِّلْفُ في الطعامِ إلا في كيلٍ أو وزنٍ فأمَّا في عددٍ، فلا، ولا بأسَ أن يسلفَ في التينِ يابساً، وفي الفرسكُ يابساً، وفي جميع ما ييسُّ من الفاكهةِ يابساً يكيلُ كما يسلفُ في التمرِ، ولا بأسَ أن يسلفَ فيما كيلٌ منه رطباً كما يسلفُ في الرطبِ والقولُ في صفاته وتسميته وأجناسه كالقولِ في الرطبِ سواءً لا يختلف؛ فإن كانَ فيه شيءٌ بعضُ لونه خيرٌ من بعضٍ لم يجر حتى يوصفَ اللُّونُ كما لا يجوزُ في الرقيقِ إلا صفةُ الألوانِ.

قال: وكلُّ شيءٍ اختلفَ فيه جنسٌ من الأجناسِ المأكولةِ فتفاضلُ بالألوانِ أو بالعظمِ لم يجر فيه إلا أن يوصفَ بلونه وعظمه؛ فإن تركَ شيءٌ من ذلك لم يجر، وذلك أنَّ اسمَ الجودةِ يقعُ على ما يدقُّ ويعظمُ منه ويقعُ على أبيضه وأسوده وربما كانَ أسوده خيراً من أبيضه وأبيضه خيراً من أسوده، وكلُّ الكيلِ والوزنِ يجتمعُ في أكثرِ معانيه وقليلٌ ما يباينُ به جلته إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي: ولو أسلمَ رجلٌ في جنسٍ من التمرِ فأعطى أجودَ منه أو أردأَ بطيبٍ نفسٍ من المتبايعين لا إبطالٌ للشرطِ بينهما، ما لم يكنْ بذلكَ بأسٌ، وذلك أنَّ هذا قضاءٌ لا بيعٌ، ولكن لو أعطى مكانَ التمرِ حنطةً أو غيرَ التمرِ، لم يجر؛ لأنَّه أعطاه من غيرِ الصَّنَفِ الذي له فهذا بيعٌ ما لم يقبضَ، بيعُ التمرِ بالحنطةِ.

قال الشافعي: ولا خيرٌ في السِّلْفِ في شيءٍ من المأكولِ عدداً؛ لأنَّه لا يحاطُ فيه بصفةٍ كما يحاطُ في الحيوانِ بسنٍّ وصفةٍ، وكما يحاطُ في الثيابِ بذرعٍ وصفةٍ، ولا بأسَ أن يسلفَ فيه كلُّه بصفةٍ ووزنٍ، فيكونُ الوزنُ فيه يأتي على ما يأتي عليه الذرعُ في الثوبِ، ولا بأسَ أن يسلفَ في صنفٍ من الخريزِ بعينه ويسمى منه عظماً أو صغاراً أو خريزٍ بلو وزناً وكذا، فما دخلَ الميزانُ فيه من عددٍ ذلك لم ينظر فيه إلى العددِ إذا وقعت على ما يدخلُ الميزانُ أقلُّ الصَّنَفِ ونظرَ إلى الوزنِ كما لا ينظرُ في موزونٍ من الذهبِ والفضةِ إلى عددٍ، وإذا اختلفا في عظامه وصغاره فعليه أن يعطيه أقلُّ ما يقعُ عليه اسمُ العظمِ وأقلُّ ما يقعُ اسمُ صفتيه، ثم يستوفيه منه موزوناً، وهكذا السَّرَجْلُ والقنَّاءُ والفرسكُ وغيره مما يبيعه النَّاسُ عدداً وجزافاً في أوعيته لا يصلحُ السِّلْفُ فيه إلا موزوناً؛ لأنَّه يختلفُ في المكيالِ، وما اختلفَ في المكيالِ حتى يبقى من المكيالِ شيءٌ فارغٌ ليسَ فيه شيءٌ لم يسلفَ فيه كيلاً.

قال: وإن اختلفَ فيه أصنافٌ ما سلفَ من قضاءٍ وخريزٍ وغيره مما لا يكالُ سميَّ كلُّ صنفٍ منها على حدته ويصفته لا يجره غيرُ ذلك؛ فإن تركَ ذلك فالسِّلْفُ فاسدٌ والقولُ في إفساده وإجازته إذا اختلفت أجناسه كالقولِ فيما وصفنا قبله من الحنطةِ والتمرِ وغيرهما.

٥٠ - الوزن من العسل

من مرويٍّ وهرويٍّ ورازيٍّ وبغداديّ، وهكذا لو ترك أن يقول عسلٌ حديث من عسلٍ وقتٍ كذا من قبل اختلافٍ ما قدّم من العسلٍ وحدث، وإذا قال عسلٌ وقتٍ كذا؛ فكان ذلك العسلُ يكونُ في رجبٍ ومسميٍّ أجله رمضان، فقد عرفَ كم مرٌّ عليه، وهذا هكذا في كلٍّ من يختلفُ فيه قديمه وجديده من سمنٍ أو حنطةٍ أو غيرهما.

قال الشافعيُّ: وكلُّ ما كانَ عندَ أهلِ العلمِ به عيبٌ في جنسٍ ما سلَفَ فيه لم يلزمه السلفُ.

وكذلك كلُّ ما خالفَ الصفةَ المشروطةَ منه، فلو شرطَ عسلاً من عسلِ الصَّرو وعسلِ بليدٍ كذا فأتى بالصفةِ في اللونِ وعسلِ البليدِ فقيلَ ليسَ هذا صرواً خالصاً، وهذا صروٌ وغيره لم يلزمه كما يكونُ سمنٌ بقرٍ لو خلطه بسمنِ الغنمِ لم يلزم من سلفٍ واحداً من السمنين.

ولو قال أسلمت إليك في كذا وكذا رطلاً من عسلٍ أو في مكيالٍ عسلٍ بشمعه كانَ فاسداً لكثرةِ الشمعِ وقلته وثقله وخفته وكذا لو قال أسلمُ إليك في شهيدٍ بوزنٍ أو عددٍ؛ لأنه لا يعرفُ ما فيه من العسلِ والشمعِ.

٥١ - بابُ السلفِ في السمن

قال الشافعيُّ رحمه الله: والسمنُ كما وصفت من العسلِ، وكلُّ ما كُوفِلَ كانَ في معناه كما وصفت منه، ويقولُ في السمنِ سمنٌ ماعزٌ أو سمنٌ ضأنٌ أو سمنٌ بقرٍ، وإن كانَ سمنٌ الجواميسِ يخالفها قال: سمنٌ جواميسٍ لا يجرى غيرُ ذلك، وإن كانَ بليدٍ يختلفُ سمنُ الجنسِ منه قال سمنٌ غنمٍ كذا وكذا كما يقالُ بمكة: سمنٌ ضأنٌ نجديةً وسمنٌ ضأنٌ تهاميةً، وذلك أنهما يتباينان في اللونِ والصفةَ والطعمِ والثمنِ.

قال: والقولُ فيه كالقولِ في العسلِ قبله، فما كانَ عيباً وخارجاً من صفةِ السلفِ لم يلزم السلفُ، والقديمُ من السمنِ يتبينُ من القديمِ من العسلِ؛ لأنه أسرعُ تغيراً منه، والسمنُ منه ما يدخنُ ومنه ما لا يدخنُ، فلا يلزمُ المدخنُ؛ لأنه عيبٌ فيه.

٥٢ - السلفُ في الزيت

قال الشافعيُّ رحمه الله: والزيتُ إذا اختلفَ لم يجرِ فيه إلا أن يوصفَ بصفته وجنسه، وإن كانَ قديمه يغيره وصفه بالجلدة أو سمِّيَ عصيرَ عامٍ كذا حتى يكونَ قد أتى عليه ما يعرفه المشتري والبائع، والقولُ في عيوبه واختلافه كالقولِ في عيوبِ السمنِ والعسلِ.

قال: والأدامُ كُلُّها التي هي أوداكُ السليط وغيره إن

قال الشافعيُّ رحمه الله: أقلُّ ما يجوزُ به السلفُ في العسلِ أن يسلفَ السلفُ في كيلٍ أو وزنٍ معلومٍ وأجلٍ معلومٍ وصفةٍ معلومةٍ جديدٍ، ويقولُ عسلٌ وقتٍ كذا، للوقتِ الذي يكونُ فيه، فيكونُ يعرفُ يومَ يقبضه جدته من قدمه وجنسَ كذا وكذا منه. قال: والصفةُ أن يقولَ عسلٌ صافٍ أبيضٌ من عسلِ بليدٍ كذا أو رديءٍ.

قال: ولو تركَ قوله في العسلِ صافياً جازَ عندي من قبلِ أنه إذا كانَ له عسلٌ لم يكنَ عليه أن يأخذَ شمعا في العسلِ، وكانَ له أن يأخذَ عسلاً والعسلُ الصافي، والصافي وجهانِ صافٍ من الشمعِ وصافٍ في اللونِ.

قال الشافعيُّ: وإن سلَفَ في عسلٍ صافٍ فأتى بعسلٍ قد صفَّى بالنارِ لم يلزمه؛ لأنَّ النارَ تغيِّرُ طعمه فينقصُ ثمنه، ولكن يصفيه له بغيرِ نارٍ؛ فإن جاءه بعسلٍ غيرِ صافي اللونِ فذلك عيبٌ فيه، فلا يلزمه أخذه إذا كانَ عيباً فيه.

قال الشافعيُّ: فإن سلَفَ في عسلٍ فجاءه بعسلٍ رقيقٍ أريه أهلُ العلمِ بالعسلِ، فإن قالوا هذه الرقةُ في هذا الجنسِ من هذا العسلِ عيبٌ ينقصُ ثمنه لم يكنَ عليه أن يأخذَه، وإن قالوا هكذا يكونُ هذا العسلُ، وقالوا رِقٌ خسرَ البلادُ أو لعلَّه غيرُ عيبٍ في نفسِ العسلِ لزمه أخذه.

قال: ولو قال عسلٌ برٌّ، أو قال عسلٌ صعترٌ أو عسلٌ صبرٍ أو عسلٌ عشرين، ووصفَ لونه وبلده فأتاه باللونِ والبليدِ وبغيرِ الصنفِ الذي شرطَ له أدنى أو أرفعَ لم يكنَ عليه أخذه إنما يردُّه بأحدٍ أمرينِ أحدهما نقصانٌ عما سلَفَ فيه والأخرُ أن كلَّ جنسٍ من هذه قد يصلحُ لما لا يصلحُ له غيره أو يجرى فيما لا يجرى فيه غيره أو يجمعهما، ولا يجوزُ أن يعطيَ غيرَ ما شرطَ إذا اختلفت منافعهما.

قال: وما وصفتُ من عسلٍ برٍّ وصعترٍ وغيره من كلِّ جنسٍ من العسلِ في العسلِ بالأجناسِ المختلفةِ في السمنِ لا تجزى إلا صفته في السلفِ وإلا فسَدَ السلفُ ألا ترى أنني لو أسلمتُ في سمنٍ، ووصفته، ولم أصفِ جنسه فسَدَ من قبلِ أن سمنَ المعزى يخالفُ سمنَ الضأن، وأن سمنَ الغنمِ كُلُّها يخالفُ البقرَ والجواميسَ، فإذا لم تقعِ الصفةُ على الجنسِ تمايَّزَ فسدَ السلفُ كما يفسدُ لو سلَفَ في حنطةٍ، ولم أسمَّ جنسها، فاقولُ مصريةً أو يمانيةً أو شاميةً، وهكذا لو تركَ أن يصفه العسلُ بلونه فسَدَ من قبلِ أن أثمانها تفاضلُ على جودةِ الألوانِ وموقعها من الأعمالِ يتباينُ بها، وهكذا لو تركَ صفةَ بلده فسَدَ لاختلافِ أعمالِ البلدانِ كاختلافِ طعامِ البلدانِ وكاختلافِ ثيابِ البلدانِ

أو بقر، وإن كان إيلاً أن يقول لبن غواد أو أوراك أو خيصية ويقول في هذا كله لبن الرأعية والمعلقة لاختلاف البان الرأعي والمعلقة وتفاضلها في الطعم والصحة والثمن فأى هذا سكت عنه لم يجز معه السلم، ولم يجز إلا بأن يقول حليباً أو يقول لبن يومه؛ لأنه يتغير في غده.

قال الشافعي: والحليب ما يحلب من ساعته، وكان متهى حد صفة الحليب أن تقل حلاوته فذلك حين ينتقل إلى أن يخرج من اسم الحليب.

قال: وإذا أسلف فيه بكيل: فليس له أن يكيله برغوته؛ لأنها تزيد في كيله، وليست بلبن تبقى بقاء اللبن، ولكن إذا أسلف فيه وزناً: فلا بأس عندي أن يزنه برغوته؛ لأنها لا تزيد في وزنه؛ فإن زعم أهل العلم أنها تزيد في وزنه، فلا يزنه حتى تسكن كما لا يكيله حتى تسكن.

قال: ولا خير في أن يسلف في لبن مخيض؛ لأنه لا يكون مخيضاً إلا بإخراج زبده وزبده لا يخرج إلا بالماء، ولا يعرف المشتري كم فيه من الماء لحضاء الماء في اللبن، وقد يجهل ذلك البائع؛ لأنه يصب فيه بغير كيل ويزيده مرة بعد مرة والماء غير اللبن، فلا يكون على أحد أن يسلف في مد لبن فيعطي تسعة أعشار المد لبناً وعشره ماء؛ لأنه لا يميز بين مائه حيث لبس، وإذا كان الماء مجهولاً كان أفسد له؛ لأنه لا يدري كم أعطى من لبن وماء.

قال: ولا خير في أن يسلف في لبن ويقول حامض؛ لأنه قد يسمى حامضاً بعد يوم ويومين وأيام وزيادة حموضته زيادة نقص فيه ليس كالحلو الذي يقال له حلو فيأخذ له أقل ما يقع عليه اسم الحلاوة مع صفة غيرها، وما زاد على أقل ما يقع عليه اسم الحلاوة زيادة خير للمشتري وتطوع من البائع، وزيادة حموضة اللبن كما وصفت نقص على المشتري، وإذا شرط لبن يوم أو لبن يومين، فإنما يعني ما حلب من يومه، وما حلب من يومين فيشترط غير حامض، وفي لبن الإبل غير قارص؛ فإن كان بلب لا يمكن فيه إلا أن يحض في تلك المدوة، فلا خير في السلف فيه بهذه الصفة لما وصفت من أنه لا يوقف على حد الحموضة، ولا حد قارص فيقال: هذا أول وقت حض فيه أو قرص فيلزمه إياه وزيادة الحموضة فيه نقص للمشتري كما وصفتنا في المسألة قبله.

ولا خير في بيع اللبن في ضروع الغنم، وإن اجتمع فيها حلبة واحدة؛ لأنه لا يدري كم هو، ولا كيف هو، ولا هو بيع عين ترى، ولا شيء مضمون على صاحبه بصفة وكيل، وهذا خارج عما يجوز في بيع المسلمين.

١٢٨٦ - قال الشافعي: أخبرتنا سعيد بن مسالم، عن

اختلاف، نسب كل واحد منها إلى جنسه، وإن اختلف عتيقها وحديثها نسب إلى الحدائث والعتق؛ فإن باينت العسل والسمن في هذا؛ فكانت لا يقلبها الزمان، ولا تتغير.

قلت: عصير سنة كذا وكذا لا يجره غير ذلك والقول في عيوبها كالقول في عيوب ما قبلها كل ما نسبته أهل العلم إلى العيب في جنس منها لم يلزم مشتره إلا أن يشاء هو متطوعاً.

قال: ولا خير في أن يقول في شيء من الأشياء أسلم إليك في أجود ما يكون منه؛ لأنه لا يوقف على حد أجود ما يكون منه أبداً فأمّا أردأ ما يكون منه فأكبره، ولا يفسد به البيع من قبل أنه إن أعطى خيراً من أردأ ما يكون منه كان متطوعاً بالفضل وغير خارج من صفة الرداءة كله.

قال: وما اشترى من الآدام كيلاً أكتيل، وما اشترى وزناً بطروفة لم يجز شراؤه بالوزن في الظروف لاختلاف الظروف، وأنه لا يوقف على حد وزنها، فلو اشترى جزافاً، وقد شرط وزناً، فلم يأخذ ما عرف من الوزن المشتري إلا أن يراضيا، البائع والمشتري، بعد وزن الزيت في الظروف بأن يدع ما يبقى له من الزيت، وإن لم يراضيا وأراد اللازم لهما وزنت الظروف قبل أن يصب فيها الإدام، ثم وزنت بما يصب فيها، ثم يطرح وزن الظروف، وإن كان فيها زيت وزن، ثم فرغت وزنت الظروف، ثم ألقى من الزيت، وما أسلف فيه من الإدام فهو له صاف من الرّب والعكر وغيره مما خالف الصفاء.

٥٣- السلف في الزبد

قال الشافعي رحمه الله: السلف في الزبد كهو في السمن يسمى زبد ماعز أو زبد ضأن أو زبد بقر، ويقول نخدي أو تهامي لا يجزئ غيره ويشترط مكيلاً أو موزوناً ويشترط زبد يومه؛ لأنه يتغير في غده بتهامة حتى يحض، ويتغير في الحر، ويتغير في البرد تغيراً دون ذلك وينجو يוכל غير أنه لا يكون زبد يومه كزبد غده؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم يجز السلف فيه، وليس للمسلف أن يعطيه زبداً نخيخاً، وذلك أنه حيث لا يسبب يومه إنما هو زبد تغير فاعيد في سقاء فيه لبن محض لينهب تغيره، فيكون عيباً في الزبد؛ لأنه جده وهو غير جديد، ومن أن الزبد يرق عن أصل خلقة، ويتغير طعمه والقول فيما عرفه أهل العلم به عيباً أنه يرد به كالقول فيما وصفتنا قبله.

٥٤- السلف في اللبن

قال الشافعي رحمه الله: ويجوز السلف في اللبن كما يجوز في الزبد ويفسد كما يفسد في الزبد بترك أن يقول ماعز أو ضأن

إفراط ملح أو حموضة طعم أو غيره، لم يلزم المشتري.

٥٦- السلف في اللبأ

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس بالسلف في اللبأ بوزن معلوم، ولا خير فيه إلا موزوناً، ولا يجوز ميكلاً من قبل تكبسه وتجافيه في المكيال والقول فيه كالقول في اللبن والجبن يصف ماعزاً أو ضائناً أو بقرأً أو طرياً، فيكون له أقل ما يقع عليه اسم الطرأة، ويكون البائع متطوعاً بما هو خير من ذلك، ولا يصلح أن يقول غير الطري؛ لأن ذلك كما وصفت غير محدود الأول والآخر والتزيد في البعد من الطرأة نقص على المشتري.

٥٧- الصوف والشعر

قال الشافعي رحمه الله: ولا خير في أن يسلم في صوف غنم بأعيانها، ولا شعرها إذا كان ذلك إلى يوم واحد فأكثر، وذلك أنه قد تأتي الآفة عليه فتذهب أو تنقصه قبل اليوم، وقد يفسد من وجه غير هذا، ولا خير في أن يسلم في البان غنم بأعيانها، ولا زبداء، ولا سمنها، ولا لبنها، ولا جبنها، وإن كان ذلك بكيل معلوم، ووزن معلوم من قبل أن الآفة تأتي عليها فتهلكها فيقطع ما أسلف فيه منها وتأتي عليها بغير هلاكها فتقطع ما يكون منه ما أسلم فيه منها أو تنقصه.

وكذلك لا خير فيه، ولو حلبت لك حين تشتريها؛ لأن الآفة تأتي عليها قبل الاستيفاء.

قال الشافعي: وذلك أنا لو أجزنا هذا فجاءت الآفة عليها بأمر يقطع ما أسلم فيه منها أو بعضه فردناه على البائع بمثل الصفة التي أسلفه فيها كنا ظلمناه؛ لأنه بائع صفة من غنم بعينها فحولناها إلى غنم غيرها وهو لو باعه عيناً فهلكت لم نحوله إلى غيرها، ولو لم نحوله إلى غيرها كنا أجزنا أن يشتري غير عين بعينها وغير مضمون عليه بصفة يكلف الإتيان به متى حل عليه فأجزنا في بيع المسلمين ما ليس منها، إنما يبيع المسلمون بيع عين بعينها يملكها المشتري على البائع أو صفة بعينها يملكها المشتري على البائع ويضمنها حتى يؤديها إلى المشتري.

قال: وإذا لم يجوز أن يسلم الرجل إلى الرجل في ثمر حائط بعينه، ولا في حطة أرض بعينها لما وصفت من الآفات التي تقع في الثمرة والزرع كان لبن الماشية ونسلها كله في هذا المعنى تصيبها الآفات كما تصيب الزرع والتمر وكانت الآفات إليه في كثير من الحالات أسرع.

قال: وهكذا كل ما كان من سلك في عين بعينها تقطع من أيدي الناس، ولا خير في السلف حتى يكون في الوقت الذي

موسى، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس أنه كان يكره بيع الصوف على ظهور الغنم واللبن في ضرور الغنم إلا بكيل. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٤٠/٥)]

٥٥- السلف في الجبن رطباً ويابساً

قال الشافعي رحمه الله: والسلف في الجبن رطباً طرياً كالسلف في اللبن لا يجوز إلا بأن يشترط صفة جبن يومه أو يقول جبناً رطباً طرياً؛ لأن الطرأة منه معروف والغاب منه مفارق للطري فالطرأة فيه صفة يحاط بها، ولا خير في أن يقول غاب؛ لأنه يقول إذا زایل الطرأة كان غاباً، وإذا مرت له الأيام كان غاباً ومرور الأيام نقص له كما كثرة الحموضة نقص في اللبن لا يجوز أن يقال غاب؛ لأنه لا يتفصل أول ما يدخل في الغوب من المتزلة التي بعدها، فيكون مضبوطاً بصفة والجواب: فيه كالجواب في حموضة اللبن، ولا خير في السلف فيه إلا بوزن فاما بعدد، فلا خير فيه؛ لأنه لا يختلف، فلا يقف البائع، ولا المشتري منه على حد معروف ويشترط فيه جبن ماعز أو جبن ضائناً أو جبن بقر كما وصفنا في اللبن وهما سواء في هذا المعنى.

قال: والجبن الرطب لبن يطرح فيه الأنافع فيتميز ماؤه ويعزل خائز لبنه فيعصر، فإذا سلف فيه رطباً، فلا أبالي، أسمى صفاراً أم كباراً ويجوز إذا وقع عليه اسم الجبن.

قال: ولا بأس بالسلف في الجبن اليابس وزناً، وعلى ما وصفت من جبن ضائناً أو بقر فاما الأبل، فلا أحسبها يكون لها جبن ويسميه جبن بلد من البلدان؛ لأن جبن البلدان يختلف وهو أحب إلي لو قال: ما جبن منذ شهر أو منذ كذا أو جبن عام إذا كان هذا يعرف؛ لأنه قد يكون إذا دخل في حد اليسر أنقل منه إذا تطاول جفوفه.

قال: ولو ترك هذا لم يفسده؛ لأننا نغير مثل هذا في اللحم واللحم حين يسلم أنقل منه بعد ساعة من جفوفه والتمر في أول ما يبس يكاد يكون أقل نقصاً منه بعد شهر أو أكثر، ولا يجوز إلا أن يقال جبن غير قديم فكل ما أناه به، فقال أهل العلم به ليس يقع على هذا اسم قديم أخذه، وإن كان بعضه أطرى من بعض؛ لأن السلف أقل ما يقع عليه اسم الطرأة والسلف متطوع بما هو أكثر منه، ولا خير في أن يقول جبن عتيق، ولا قديم؛ لأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق والقديم غير محدود.

وكذلك آخره غير محدود، وكل ما تقدم في اسم العتيق فازدادت الليالي مروراً عليه كان نقصاً له كما وصفنا قبله في حموضة اللبن، وكل ما كان عيباً في الجبن عند أهل العلم به من

والمدرد والحجارة من الخنطة، ولو ذهب بميزه أفسد اللحم على آخذه وبقي منه على العظام ما يكون فساداً واللحم أولى أن لا يميز، وأن يجوز بيع عظامه معه لاختلاط اللحم بالعظم من النوى في التمر إذا اشترى وزناً؛ لأن النواة تميز من التمرة غير أن التمرة إذا أخرجت نواتها لم تبق بقاها إذا كانت نواتها فيها.

قال الشافعي: تباع الناس على عهد رسول الله ﷺ التمر كيلاً وفيه نواه ولم نعلمهم تابعوا اللحم قط إلا فيه عظامه، فدللت السنة إذا جاز بيع التمر بالنوى على أن بيع اللحم بالعظام في معناها أو أجوز؛ فكانت قياساً وخبراً وأثراً لم أعلم الناس اختلفوا فيه.

قال: وإذا أسلف في شحم البطن أو الكلى، ووصفه وزناً فهو جائز، وإن قال شحم لم يميز لاختلاف شحم البطن وغيره. وكذلك إن أسلف في الآليات فتوزن، وإذا أسلف في شحم سمى شحمًا، صغيراً أو كبيراً، وماعزاً أو ضائناً.

٦٠- لحم الوحش

قال الشافعي رحمه الله: ولحم الوحش كله كما وصفت من لحم الأنيس، إذا كان بيلدٍ يكون بها موجوداً لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه مجال جاز السلف فيه، وإذا كان يختلف في حال، ويوجد في أخرى لم يميز السلف فيه إلا في الحال التي لا يختلف فيها قال: ولا أحسبه يكون موجوداً بيلدٍ أبداً إلا هكذا، وذلك أن من البلدان ما لا وحش فيه، وإن كان به منها وحش، فقد يخطئ صائده ويصيبه والبلدان، وإن كان منها ما يخطئه لحم يجوز فيه في كل يوم أو بها بعض اللحم دون بعض، فإن الغنم تكاد أن تكون موجودة والإبل والبقر فيأخذ المسلف البائع بأن يذبح فيوقى صاحبه حقه؛ لأن الذبح له ممكن بالشراء، ولا يكون الصيد له ممكناً بالشراء والأخذ كما يمكنه الأنيس؛ فإن كان بيلدٍ يتعذر به لحم الأنيس أو شيء منه في الوقت الذي يسلف فيه لم يميز السلف فيه في الوقت الذي يتعذر فيه، ولا يجوز السلف في لحم الوحش إذا كان موجوداً بيلدٍ إلا على ما وصفت من لحم الأنيس أن يقول لحم ظبي أو أرنب أو ثيل أو بقر وحش أو حمر وحش أو صنف بعينه ويسميه صغيراً أو كبيراً، ويوصف اللحم كما وصفت وسمياً أو منقياً كما وصفت في اللحم لا يخالفه في شيء إلا أن تدخله خصلة لا تدخل لحم الأنيس إن كان منه شيء يصاد بشيء يكون لحمه معه طيباً وآخر يصاد بشيء يكون لحمه معه غير طيب شرط صيد كذا دون صيد كذا؛ فإن لم يشرط مثل أهل العلم به؛ فإن كانوا يبينون في بعض اللحم الفساد فالفساد عيب، ولا يلزم المشتري؛ فإن كانوا يقولون ليس بفساد،

يشترط فيه محله موجوداً في البلد الذي يشترط فيه لا يختلف فيه مجال؛ فإن كان يختلف، فلا خير فيه؛ لأنه حينئذ غير موصول إلى أدائه، فعلى هذا كل ما سلف وقياسه، ولا بأس أن تسلف في شيء ليس في أيدي الناس حين تسلف فيه إذا شرطت محله في وقت يكون موجوداً فيه بأيدي الناس.

٥٨- السلف في اللحم

قال الشافعي رحمه الله: كل لحم موجود بيلدٍ من البلدان لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه فالسلف فيه جائز، وما كان في الوقت الذي يحل فيه يختلف، فلا خير فيه، وإن كان يكون لا يختلف في حينه الذي يحل فيه في بلدٍ ويختلف في بلدٍ آخر جاز السلف فيه في البلد الذي لا يختلف وفسد السلف في البلد الذي يختلف فيه إلا أن يكون مما لا يتغير في الحمل فيحمل من بلدٍ إلى بلدٍ مثل الثياب، وما أشبهها، فأما ما كان رطباً من المأكول، وكان إذا حل من بلدٍ إلى بلدٍ تغير لم يميز فيه السلف في البلد الذي يختلف فيه، وهكذا كل سلعة من السلع إذا لم تختلف في وقتها في بلدٍ جاز فيه السلف، وإذا اختلفت بيلدٍ لم يميز السلف فيه في الحين الذي تختلف فيه إذا كانت من الرطب من المأكول.

٥٩- صفة اللحم، وما يجوز فيه، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله: من أسلف في لحم، فلا يجوز فيه حتى يصفه يقول: لحم ماعز ذكر خصي أو ذكر نثي فصاعداً أو جدي رضيع أو فطيم وسمين أو منق، ومن موضع كذا ويشترط الوزن أو يقول لحم ماعزة ثنية فصاعداً أو صغيرة يصف لحمها وموضعها، ويقول لحم ضائنين ويصفه هكذا، ويقول في البعير خاصة بعير راعٍ من قبل اختلاف الراعي والمعلوف، وذلك أن لحمان ذكورها وإناثها وصغارها وكبارها وخصيانها وفحولها تختلف ومواضع لحمها تختلف ويختلف لحمها، فإذا حد بسمانة كان للمشتري أدنى ما يقع عليه اسم السمانة، وكان البائع متطوعاً بأعلى منه إن أعطاه إياه، وإذا حد منقياً كان له أدنى ما يقع عليه اسم الإنقاء والبائع متطوع بالذي هو أكثر منه، وأكره أن يشترطه أعجف بمال، وذلك أن الأعجف يتباين والزيادة في العجف نقص على المشتري والعجف في اللحم كما وصفت من الحموضة في اللبن ليست بمحدودة الأعلى، ولا الأدنى، وإذا زادت كان نقصاً غير موقوف عليه الزيادة في السمانة شيء يتطوع به البائع المشتري.

قال: فإن شرط موضعاً من اللحم وزن ذلك الموضع بما فيه من عظم؛ لأن العظم لا يتميز من اللحم كما يتميز التبن

وزناً من الحوت مما أسلف فيه موضعاً منه لا يجوز أن يسلف فيه إلا في موضع إذا احتمل ما تحتمل الغنم من أن يكون يوجد في موضع منه ما سلف فيه ويصف لموضع الذي سلف فيه، وإذا لم يحتمل كان كما وصفت في الطير.

٦٢- الرءوس والأكارع

قال الشافعي رحمه الله: ولا يجوز عندئذ السلف في شيء من الرءوس من صغارها، ولا كبارها، ولا الأكارع؛ لأننا لا نحيز السلف في شيء سوى الحيوان حتى نحده بذرع أو كيل أو وزن فأما عدد مفرد، فلا، وذلك أنه قد يكون يشبه ما يقع عليه اسم الصغير وهو متباين، وما يقع عليه اسم الكبير وهو متباين، فإذا لم نجد فيه كما حدّدنا في مثله من الوزن والذرع والكيل أجزائه غير محدود، وإنما نرى الناس تركوا وزن الرءوس لما فيها من سقطها الذي يطرح، ولا يؤكل مثل الصوف والشعر عليه ومثل أطراف مشافره ومناخره وجلود خدييه، وما أشبه ذلك مما لا يؤكل، ولا يعرف قدره منه غير أنه غير قليل، فلو وزنوه وزنوا معه غير ما يؤكل من صوف وشعر وغيره، ولا يشبه النوى في التمر؛ لأنه قد ينتفع بالنوى، ولا القشر في الجوز؛ لأنه قد ينتفع بقشر الجوز، وهذا لا ينتفع به في شيء.

قال: ولو تحمل رجل فأجازه لم يحز عندي أن يؤمر أحد بأن يحيزه إلا موزوناً. والله تعالى أعلم، وإلا جازته وجه يحتمل بعض مذاهب أهل الفقه ما هو أبعد منه.

قال الشافعي: وقد وصفت في غير هذا الموضع أن البيوع ضربان: أحدهما: بيع عين قائمة، فلا بأس أن تباع بتقدير دين إذا قبضت العين أو بيع شيء موصوف مضمون على بائنه يأتي به لا بد عاجلاً أو إلى أجل، وهذا لا يجوز حتى يدفع المشتري ثمنه قبل أن يفرق المتبايعان وهذان مستويان إذا شرط فيه أجل أو ضمان أو يكون أحد البيعين نقداً والآخر ديناً أو مضموناً قال: وذلك أنني إذا بعتك سلعة ودفعتها إليك، وكان ثمنها إلى أجل فالسلعة نقد والثمن إلى أجل معروف.

وإذا دفعت إليه مائة دينار في طعام موصوف إلى أجل فالمائة نقد والسلعة مضمونة يأتي بها صاحبها لا بد، ولا خير في دين بدين، ولو اشترى رجل ثلاثين رطلاً لحماً بدينار ودفعه يأخذ كل يوم رطلاً، فكان أول محلها حين دفع وآخره إلى شهر وكانت صفقة واحدة كانت فاسدة ورد مثل اللحم الذي أخذ أو قيمته إن لم يكن له مثل، وذلك أن هذا دين بدين، ولو اشترى رطلاً مفرداً وتسعة وعشرين بعده في صفقة غير صفته كان الرطل جائزاً والتسعة والعشرون متقصّة، وليس أخذه أولها إذا لم يأخذها في

ولكن صيد كذا أطيّب فليس هذا بفساد، ولا يرد على البائع ويلزم المشتري، وهذا يدخل الغنم، فيكون بعضها أطيّب لحماً من بعض، ولا يرد من لحمه إلا من فساد.

قال: ومتى أمكن السلف في الوحش فالقول فيه كالقول في الأنيس، وإنما يجوز بصفة وسن وجنس.

ويجوز السلف في لحم الطير كلّ بصفة وسمانة، وإنهاء، ووزن غير أنه لا سن له، وإنما يباع بصفة مكان السن بكبير وصغير، وما احتمل أن يباع مبعوضاً بصفة موصوفة، وما لم يحتمل أن يبعوض لصغره وصف طائرته وسماته وأسلم فيه بوزن لا يجوز أن يسلم فيه بعدد وهو لحم إنما يجوز العدد في الحي دون المذبوح والمذبوح طعام لا يجوز إلا موزوناً، وإذا أسلم في لحم طير وزناً لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن رأسه، ولا رجله من دون الفخذين؛ لأن رجله لا لحم فيها، وأن رأسه إذا قصد اللحم كان معروفاً أنه لا يقع عليه اسم اللحم المقصود قصده.

٦١- الحيتان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحيتان إذا كان السلف محل فيها في وقت لا ينقطع ما أسلف فيه من أيدي الناس بذلك البلد جاز السلف فيها، وإذا كان الوقت الذي محل فيه في بلد ينقطع، ولا يوجد فيه، فلا خير في السلف فيها كما قلنا في لحم الوحش والأنيس.

قال: وإذا أسلم فيها أسلم في مبيع بوزن أو طري بوزن معلوم، ولا يجوز السلف فيه حتى يسمى كل حوت منه مجنسه، فإنه يختلف اختلاف اللحم وغيره، ولا يجوز أن يسلف في شيء من الحيتان إلا بوزن.

فإن قال قائل: فقد تحيز السلف في الحيوان عدداً موصوفاً فما فرق بينه وبين الحيتان؟

قيل: الحيوان يشتري بمعين أحدهما المنفعة به في الحياة وهي المنفعة العظمى فيه الجامعة والثانية ليذبح فيؤكل فأجزت شراءه حياً للمنفعة العظمى ولست أجيز شراءه مذبوحاً بعدد إلا ترى أنه إن قال أبيعك لحم شاة ثنية ماعزة، ولم يشترط وزناً لم أجزه؟ لأنه لا يعرف قدر اللحم بالصفة، وإنما يعرف قدره بالوزن؛ ولأن الناس إنما اشتروا من كل ما يؤكل ويشرب الجزاف مما يعينون فأما ما يضمن فليس يشترطه جزافاً.

قال: والقياس في السلف في لحم الحيتان يوزن، لا يلزم المشتري أن يوزن عليه الذنب من حيث يكون لا لحم فيه ويلزمه ما يقع عليه اسم ذنب مما عليه لحم، ولا يلزمه أن يوزن عليه في الرأس، ويلزمه ما بين ذلك إلا أن يكون من حوت كبير فيسمي

مقام واحد بالَّذي يخرجُه من أن يكونَ ديناً.

ألا ترى أنه ليس له أنه أن يأخذ رطلاً بعدَ الأولِ إلا بمدةٍ تأتي عليه؟ ولا يشبه هذا الرجلُ يشتري الطعامَ بدينين ويأخذ في أكثاله؛ لأنَّ محله واحدٌ وله أخذه كله في مقامه إلا أنه لا يقدر على أخذه إلا هكذا لا أجلَ له، ولو جازَ هذا، جازَ أن يشتري بدينارٍ ثلاثين صاعاً حنطةً يأخذ كلَّ يومَ صاعاً.

قال: وهذا هكذا في الرطبِ والفاكهةِ وغيرها كلِّ شيءٍ لم يكن له قبضه ساعةً يتابعه معاً، ولم يكن لبائعِهِ دفعه عن شيءٍ منه حينَ يشترى في قبضه كله لم يجر أن يكونَ ديناً.

قال: ولو جازَ هذا في اللحمِ جازَ في كلِّ شيءٍ من ثيابِ وطعامٍ وغيره.

قال الشافعي: ولو قال قائلٌ هذا في اللحمِ جائزٌ، وقال: هذا مثلُ الدَّارِ يتكراها الرجلُ إلى أجلٍ فيجبُ عليه من كراهها بقدرٍ ما سكن.

قال: وهذا في الدَّارِ، وليس كما قال: ولو كانَ كما قال أن يقيسَ اللحمُ بالطعامِ أولى به من أن يقيسه بالسكنِ لبعدهُ السكنِ من الطعامِ في الأصلِ والفرعِ.

فإن قال: فما فرقُ بينهما في الفرعِ؟

قال: أرايتَ إذا أكرمتَ داراً شهراً ودفعتها إليك، فلم تسكنها أوجبَ عليك الكراءُ؟ قال: نعم.

قلت: ودفعتها إليك طرفةً عينٍ إذا مرَّت المدةُ التي أكرمتها إليها أوجبَ عليك كراؤها؟ قال: نعم.

قلت: أرايتَ إذا بعثتَ ثلاثين رطلاً لحماً إلى أجلٍ ودفعت إليك رطلاً، ثم مرَّت ثلاثون يوماً، ولم تقبض غيرَ الرطلِ الأولِ أبرأ من ثلاثين رطلاً كما برئت من سكنٍ ثلاثين يوماً؟ فإن قال: لا.

قلت: لأنَّ يحتاجُ في كلِّ يومٍ إلى أن يبرأ من رطلٍ لحمٍ يدفعه إليك لا يبرئه ما قبله ولا المدةُ منه إلا بدفعه.

قال: نعم ويقالُ له: ليس هكذا الدَّارُ، فإذا قال: لا.

قلت: أمَّا تراهما مفترقين في الأصلِ والفرعِ والاسمِ؟ فكيف تركتَ أن تقيسَ اللحمَ بالماكولِ الَّذي هو في مثلي معناه من الرِّبَا والوزنِ والكيلِ وقسته بما لا يشبهه؟ أو رأيتَ إذا أكرمتك تلك الدَّارَ بعينها فأنهدمت أيلزمني أن أعطيك داراً بصفقتها؟

فإن قال: لا: قلت: فإذا باعك لحماً بصفةٍ وله ماشيةٌ فماتت ماشيته أيلزمه أن يعطيك لحماً بالصفةِ؟ فإذا.

قال: نعم، قيلَ أفتراهما مفترقين في كلِّ أمرهما؟ فكيف تقيسُ أحدهما بالآخر؟

وإذا أسلفَ من موضعٍ في اللحمِ الماعزِ بعينه بوزنٍ أعطيَ من ذلك الموضعِ من شاةٍ واحدةٍ؛ فإن عجزَ ذلك الموضعُ عن مبلغِ صفةِ السِّلْمِ أعطاه من شاةٍ غيرها مثلَ صفتها، ولو أسلفه في طعامٍ غيره فأعطاه بعضَ طعامه أجودَ من شرطه لم يكن له عليه أن يعطيه ما بقي منه أجودَ من شرطه إذا أوفاه شرطه، وليسَ عليه أكثرُ منه.

٦٣- بابُ السِّلْفِ في العطرِ وزناً

قال الشافعي رحمه الله: وكلُّ ما لا ينقطعُ من أيدي الناسِ من العطرِ وكانت له صفةٌ يعرفُ بها، ووزنٌ جازُ السِّلْفِ فيه، فإذا كانَ الاسمُ منه يجمعُ أشياءَ مختلفةَ الجودةِ لم يجرَ حتَّى يسميَ ما أسلفَ فيه منها كما يجمعُ التَّمَرُ اسمُ التَّمَرِ ويفرقُ بها أسماءُ تتباينُ، فلا يجوزُ السِّلْفُ فيها إلا بأن يسميَ الصَّنِفَ الَّذي أسلفَ فيه ويسميَ جيِّداً منه وردتاً فعلى هذا أصلُ السِّلْفِ في العطرِ وقياسه فالعنبرُ منه الأشهبُ والأخضرُ والأبيضُ وغيره.

ولا يجوزُ السِّلْفُ فيه حتَّى يسميَ أشهباً أو أخضرَ جيِّداً وردتاً وقطعاً صحاحاً وزنَ كذا، وإن كنت تريدُه أبيضَ سميتَ أبيضاً، وإن كنت تريدُه قطعةً واحدةً سميتَه قطعةً واحدةً، وإن لم تسمِ هكذا أو سميتَ قطعاً صحاحاً لم يكن لك ذلك مفتتاً، وذلك أنَّ متباينَ في الثمنِ ويخرجُ من أن يكونَ بالصفةِ التي سلفَ، وإن سميتَ عنبراً، ووصفت لونه وجودته كانَ لك عنبرٌ في ذلك اللونِ والجودةِ صغاراً أعطاه أو كباراً، وإن كانَ في العنبرِ شيءٌ مختلفٌ بالبلدانِ ويعرفُ ببلدانه أنه لم يجرَ حتَّى يسميَ عنبراً بلد كذا كما لا يجوزُ في الثيابِ حتَّى يقولَ مروياً أو هروياً.

قال: وقد زعمَ بعضُ أهلِ العلمِ بالمسكِ أنه سرَّةٌ دأبهُ كالطَّيِّبِ تلقى في وقتٍ من الأوقاتِ وكأنَّه ذهبٌ إلى أنه دمٌ يجمعُ فكانه يذهبُ إلى أن لا يحلُّ التَّطَيُّبُ به لما وصفت.

قال: كيفَ جازَ لك أن تحيِّرَ التَّطَيُّبَ بشيءٍ، وقد أخبرك أهلُ العلمِ أنه القَيِّ من حيٍّ، وما القَيِّ من حيٍّ كانَ عندك في معنى الميتةِ فلم تأكله؟

قال: فقلت له.

قلت: به خبراً وإجماعاً وقياساً قال فاذا ذكر فيه القياس.

قلت: الخبرُ أولى بك قال سأسألك عنه فاذا ذكر فيه القياس. قلت: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْتَمِ لَعِبْرَةٌ نَسْتَكْتُمُ مِمَّا فِي بَطُونِهِ مِنْ تَيْنٍ قَرَّبْتَ وَدَمَ لَبْنَا خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ﴾ فاحلُّ شيئاً يخرجُ من حيٍّ إذا كانَ من حيٍّ يجمعُ

عظماً فَبَتَّ رِيحٌ فَحَرَكْتَ الْبَحْرَ فَقَطَعْتَهَا فَخَرَجَتْ مَعَ الْمَوْجِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ كَمَا وَصَفُوا، وَإِنَّمَا غَلَطَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَجِدُهُ حَوْتٌ أَوْ طَيْرٌ فَيَأْكُلُهُ لِلْبَنَةِ وَطَيْبٌ رِيحُهُ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا تَأْكُلُهُ دَابَّةٌ إِلَّا قَتَلَهَا فَيَمُوتُ الْحَوْتُ الَّذِي يَأْكُلُهُ فَيَنْبِذُهُ الْبَحْرُ فَيُؤْخَذُ فَيُشَقُّ بَطْنُهُ فَيُسْتَخْرَجُ مِنْهُ.

قال: فما تقول فيما استخرج من بطنه؟

قلت: يغسل عنه شيء أصابه من أذاه، ويكون حلالاً أن يباع ويتطيب به من قبل أنه مستجسد غليظ غير منفرد لا يخالطه شيء أصابه فيذهب فيه كله إنما يصيب ما ظهر منه كما يصيب ما ظهر من الجلد فيغسل فيطهر ويصيب الشيء من الذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد فيغسل فيطهر والأديم.

قال: فهل في العنبر خبر؟

قلت: لا أعلم أحداً من أهل العلم خالف في أنه لا بأس ببيع العنبر، ولا أحد من أهل العلم بالعنبر قال في العنبر إلا ما قلت لك من أنه نبات والنبات لا يحرم منه شيء.

قال: فهل فيه أثر؟

قلت: نعم.

١٢٨٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ سَمِعَ عَنِ الْعَنْبَرِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ، فَبِهِ الْخُمْسُ. [تقدم]

١٢٨٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أُذَيْنَةَ أُنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ. [تقدم]

قال الشافعي: ولا يجوز بيع المسك وزناً في فارة؛ لأن

المسك مغيب، ولا يدري كم وزنه من وزن جلوده والعود يتفاضل تفاضلاً كثيراً، فلا يجوز حتى يوصف كل صنف منه وبلده وسمنه الذي يميز به بينه وبين غيره كما لا يجوز في الثياب إلا ما وصف من تسمية أجناسه وهو أشد تبايناً من التمر وربما رأيت المنة بماتني دينار والمنا من صنف غيره بخمسة دنانير وكلاهما ينسب إلى الجودة من صفوه، وهكذا القول في كل متاع العطارين مما يتباين منه ببلد أو لون أو عظم لم يميز السلف فيه حتى يسمى ذلك، وما لا يتباين بشيء من هذا وصف بالجودة والرذالة وجماع الاسم والوزن.

ولا يجوز السلف في شيء منه يخالطه عنبراً لا خليئاً من العنبر أو الغش، الشك من الربيع؛ فإن شرط شيئاً بترابه أو شيئاً

معني الطيب، وأن ليس بعض منه ينقصه خروجه منه حتى لا يعود مكانه مثله وحرمة الدم من مذبح وحي، فلم يحل لأحد أن يأكل دماً مسفوحاً من ذبح أو غيره، فلو كنا حرماً الدم؛ لأنه يخرج من حي أحلناه من المذبح، ولكننا حرماً لما نجاسته ونص الكتاب به مثل البول والرجيع من قبل أنه ليس من الطيبات قياساً على ما وجب غسله مما يخرج من الحي من الدم، وكان في البول والرجيع يدخل به طيباً ويخرج خبيثاً، ووجدت الولد يخرج من حي حلالاً، ووجدت البيضة تخرج من بانضتها حية فتكون حلالاً بأن هذا من الطيبات.

فكيف أكثر في المسك الذي هو غايبة من الطيبات، إذا خرج من حي أن يكون حلالاً؟ وذهبت إلى أن تشبهه بعض قطع من حي والعضو الذي قطع من حي لا يعود فيه أبداً ويبين فيه نقصاً، وهذا يعود زعمت بحاله قبل أن يسقط منه أهو باللبن والبيضة والولد أشبه أم هو بالدم والبول والرجيع أشبه؟

فقال: بل باللبن والبيضة والولد أشبه إذا كانت تعود بمالها أشبه منه بالعضو يقطع منها، وإن كان أطيب من اللبن والبيضة والولد يحل، وما دونه في الطيب من اللبن والبيض يحل؛ لأنه طيب كان هو أحل؛ لأنه أعلى في الطيب، ولا يشبه الرجيع الخبيث.

قال: فما الخبر؟

قلت:

١٢٨٧- أَخْبَرَنَا الزُّنْجِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى لِلنَّجَاشِيِّ أَوَاقِيَّ مِسْكِ، فَقَالَ لَأَمْ سَلَمَةَ إِنِّي قَدْ أَهْدَيْتُ لِلنَّجَاشِيِّ أَوَاقِيَّ مِسْكِ، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ، فَإِنْ جَاءَتْكَ وَهَبْتَ لَكَ كَذَا فَجَاءَتْكَ فَوَهَبْ لَهَا وَلِغَيْرِهَا مِنْهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤١٧/٤)]

قال: وسئل ابن عمر عن المسك أحنوط هو؟

فقال: أوليس من أطيب طبيك؟ وتطيب سعد بالمسك والذرية وفيه المسك وابن عباس بالغالية قبل أن يحرم وفيها المسك، ولم أر الناس عندنا اختلفوا في إباحته.

قال: فقال لي قائل خبرت أن العنبر شيء ينذ حوت من جوفه فكيف أحلت ثمنه؟

قلت: أخبرني عدد ممن اتفق به أن العنبر نبات يخلقه الله تعالى في حشاف في البحر، فقال لي منهم نفر حببتا الریح إلى جزية فأقمنا بها ونحن نظرون فوقها إلى حشفة؛ خارجة من الماء منها عليها عنبر أصلاً مستطيل كعق الشاة والعنبر ممدودة في فرعها، ثم كنا نتعاهدها فنراها تعظم فأخرنا أخذها رجاء أن تزيد

بقشوره وزناً إن كانت قشوره ليست تماماً تنفعه أو شيئاً يختلط به غيره منه لا يعرف قدرُ هذا من قدرِ هذا لم يميز السلفُ فيه.

قال: وفي الفأر إن كان من صيد البحر تماماً يعيش في البحر، فلا بأس بها، وإن كانت تعيش في البرِّ وكانت فأراً لم يميز بيعها وشراؤها إذا لم تدبغ، وإن دبغت فالدَّبَاغُ لها طهورٌ، فلا بأس ببيعها وشراؤها، وقال في كلِّ جلدٍ على عطرٍ وكلِّ ما خفي عليه من عطرٍ ودواء الصَّيَادَةِ وغيره مثلُ هذا القولِ إلا أنه لا يحلُّ بيعُ جلدٍ من كلبٍ، ولا خنزيرٍ، وإن دبغ، ولا غيرَ مدبوغٍ، ولا شيءٍ منهما، ولا من واحدٍ منهما.

٦٤- بابُ متاع الصَّيَادَةِ

قال الشافعي رحمه الله: ومتاعُ الصَّيَادَةِ كلُّه من الأدوية كمتاعِ العطارين: لا يختلفُ فيما يتباينُ بجنسٍ أو لونٍ أو غيرِ ذلك يسمَّى ذلك الجنسُ، وما يتباينُ ويسمَّى وزناً وجديداً وعتيقاً، فإنه إذا تغيَّر لم يعمل عمله جليداً، وما اختلطَ منه بغيره لم يميز كما قلت في متاعِ العطارين، ولا يجوزُ أن يسلفَ في شيءٍ منه إلا وحده أو معه غيره كلُّ واحدٍ منهما معروفُ الوزنِ ويأخذهما متميِّزينِ فأما أن يسلفَ منه في صنفين مخلوطين أو أصنافٍ مثلِ الأدويةِ الحبيبةِ أو المجموعة بعضها إلى بعضٍ بغيرِ عجنٍ، ولا تحبيبٍ، فلا يجوزُ ذلك؛ لأنَّه لا يوقفُ على حدِّه، ولا يعرفُ وزنُ كلِّ واحدٍ منه، ولا جودته، ولا رداؤه إذا اختلط.

قال الشافعي: وما يوزنُ تماماً لا يؤكلُ، ولا يشربُ إذا كان هكذا قياساً على ما وصفت لا يختلفُ، وإذا اختلفَ سَمِيَ أجناسه، وإذا اختلفَ في ألوانه سَمِيَ ألوانه، وإذا تقاربَ سَمِيَ وزنه فعلى هذا، هذا البابُ وقياسه.

قال: وما خفيت معرفته من متاعِ الصَّيَادَةِ وغيره تماماً لا يخلصُ من الجنس الذي يخالفه، وما لم يكن منها إذا رُمِيَ عَمَتْ معرفته عندَ أهلِ العلمِ العدولُ من المسلمينَ لم يميز السلفُ فيه، ولو كانت معرفته عامةً عندَ الأطباءِ غيرِ المسلمينَ والصَّيَادَةِ غيرِ المسلمينَ أو عبيدِ المسلمينَ أو غيرِ عدولٍ لم أجز السلفَ فيه، وإنما أجزه فيما أجدُ معرفته عامةً عندَ عدولٍ من المسلمينَ من أهلِ العلمِ به وأقلُّ ذلك أن أجدُ عليه عدلينِ يشهدان على تميزه، وما كان من متاعِ الصَّيَادَةِ من شيءٍ محرَّم: لم يحلَّ بيعه، ولا شراؤه، وما لم يحلَّ شراؤه لم يميز السلفُ فيه؛ لأنَّ السلفَ يبيعُ من البِيعِ، ولا يحلُّ أكله، ولا شربه، وما كان منها مثلُ الشجرِ الذي ليس فيه تحريمٌ إلا من جهةٍ أن يكونَ مضرّاً؛ فكان سماً لم يحلَّ شراءُ السَّمِّ ليؤكلَ، ولا يشربَ؛ فإن كان يعالجُ به من ظاهرٍ شيءٍ لا يصلُ إلى جوفه، ويكونُ إذا كان طاهراً مأموناً لا ضررَ فيه على أحدٍ

قال: وجاعٌ ما يحرمُ أكله في ذواتِ الأرواحِ خاصَّةً إلا ما حرَّم من المسكر، ولا في شيءٍ من الأرضِ والنباتِ حراماً إلا من جهةٍ أن يضرَّ كالسَّمِّ، وما أشبهه فما دخلَ في الدَّواءِ من ذواتِ الأرواحِ؛ فكان محرَّم المأكولِ، فلا يحلُّ، وما لم يكن محرَّم المأكولِ، فلا بأس.

٦٥- بابُ السلفِ في اللؤلؤِ وغيره من متاعِ

أصحابِ الجواهر

قال الشافعي رحمه الله: ولا يجوزُ عندي السلفُ في اللؤلؤِ، ولا في الزَّبرجدِ، ولا في الياقوتِ، ولا في شيءٍ من الحجارة التي تكونُ حلياً من قبلِ أني لو قلت سلفت في لؤلؤةٍ مدرجةٍ صافيةٍ وزنها كذا وكذا وصفتها مستطيلةً، ووزنها كذا كان الوزنُ في اللؤلؤةِ مع هذه الصفةِ تستوي صفاته وتباينُ؛ لأنَّ منه ما يكونُ أثقلَ من غيره فيتفاضلُ بالثقلِ والجودة.

وكذلك الياقوتُ وغيره، فإذا كان هكذا فيما يوزنُ كان اختلافه لو لم يوزن في اسمِ الصَّغيرِ والكبيرِ أشدَّ اختلافاً، ولو لم أفسده من قبلٍ للصفاء، وإن تباينَ وأعطيته أقلَّ ما يقعُ عليه اسمُ الصفاء أفسدَ من حيثٍ وصفت؛ لأنَّ بعضه أثقلُ من بعض فتكونُ الثقيلةُ الوزنِ بيناً وهي صغيرةٌ وأخرى أخفُ منها وزناً بمثلِ وزنها وهي كبيرةٌ فيتباينان في الثمنِ تبايناً متفاوتاً، ولا أضبطُ أن أصفها بالعظمِ أبداً إذا لم توزنْ؛ لأنَّ اسمَ العظمِ لا يضبطُ إذا لم يكن معه وزنٌ، فلما تباينَ اختلافهما بالوزنِ كان اختلافهما غيرَ موزونينِ أشدَّ تبايناً. والله تعالى أعلم.

٦٦- بابُ السلفِ في التَّبرِ غيرِ الذهبِ والفضَّةِ

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس أن يسلفَ ذهباً أو فضةً أو عرضاً من العروضِ ما كان في تبرٍ نحاسٍ أو حديدٍ أو أنك بوزن معلومٍ وصفة معلومةٍ والقولُ فيه كلُّه كالقولِ فيما وصفت من الإسلافِ فإن كان في الجنسِ منه شيءٌ يتباينُ في ألوانه، فيكونُ صنفٌ أبيضٌ وآخر أحمرٌ وصفَ اللونِ الذي سلفَ فيه. وكذلك إن كان يتباينُ في اللونِ في أجناسه.

وكذلك إن كان يتباين في لينة وقسوته.

وكذلك إن كان يتباين في خلاصه وغير خلاصه لم يميز أن يترك من هذه الصفة شيئاً إلا وصفه؛ فإن ترك منه شيئاً واحداً فسد السلف.

وكذلك إن ترك أن يقول جيداً أو رديئاً فسد السلف وهكذا، هذا في الحديد والرصاص والأنك والزأوق، فإن الزأوق يختلف مع هذا في رفته وثخائه يوصف ذلك، وكل صنّف منه اختلف في شيء في غيره وصف حيث يختلف كما قلنا في الأمر الأول، وهكذا هذا في الزرنخ وغيره وجميع ما يوزن مما يقع عليه اسم الصنف من الشب والكبريت وحجارة الأحمال وغيرها القول فيها قول واحد كالقول في السلف فيما قبلها وبعدها.

٦٧- باب السلف في صمغ الشجر

قال الشافعي رحمه الله: وهكذا السلف في اللبان والمصطكي والغراء وصمغ الشجر كله ما كان منه من شجرة واحدة كاللبان وصف بالبياض، وأنه غير ذكر؛ فإن كان منه شيء يعرفه أهل العلم به يقولون له ذكر إذا مضغ فسد، وما كان منه من شجرة شتى مثل الغراء وصف شجره، وما يتباين منه، وإن كان من شجرة واحدة وصف كما وصف في اللبان، وليس في صغير هذا وكبيره يتباين يوصف بالوزن، وليس على صاحبه أن يوزن له فيه قرفة أو في شجرة مقلوعة مع الصمغ لا توزن له الصمغ إلا محضة.

٦٨- باب الطين الأرمي وطين البحيرة والمختوم:

قال الشافعي رحمه الله: وقد رأيت طيناً يزعم أهل العلم به أنه طين أرمي، ومن موضع منها معروف وطين يقال له طين البحيرة والمختوم ويدخلان معاً في الأدوية وسمعت من يدعي العلم بهما يزعم أنهما يغشان طين غيرهما لا ينفع منهما، ولا يقع موقعهما، ولا يسوي مائة رطل منه رطلاً من واحد منهما طيناً عندنا بالحجاز من طين الحجاز يشبه الطين الذي رأيتهم يقولون: إنه أرمي.

قال الشافعي: فإن كان مما رأيت ما يختلط على المخلص بينه وبين ما سمعت ممن يدعي من أهل العلم به، فلا يخلص، فلا يجوز السلف فيه بحال، وإن كان يوجد عدلان من المسلمين يخلصان معرفته بشيء يبين لهما جاز السلف فيه، وكان كما وصفنا مما يسلف فيه من الأدوية والقول فيه كالقول في غيره إن يتباين بلون أو جنس أو بلد لم يميز السلف فيه حتى يوصف لونه

وجنسه، ويوصف بوزن معلوم.

٦٩- باب بيع الحيوان والسلف فيه

١٢٩٠- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف بكراً فجاءته إبل من الصدقة، فقال أبو رافع فأمرني رسول الله ﷺ أن أقضي الرجل بكراً فقلت: يا رسول الله إني لم أجذ في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً، فقال رسول الله ﷺ: أعطوه إياه، فإن خيار الناس أحسنهم قضاء. [أخرجه مالك (٢/٦٨٠)، مسلم (١٦٠٠)، أبو داود (٣٣٤٦)، الرمزي (١٣١٨)، النسائي (٢٩١/٧)، ابن ماجه (٢٢٨٥)]

١٢٩١- قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وشل مغناه. [أخرجه البخاري (٢٣٠٥)، مسلم (١٦٠١)، الرمزي (١٣١٦)، النسائي (٢٩١/٧)]

قال الشافعي: فهذا الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ وبه أخذ وفيه أن رسول الله ﷺ ضمن بيعاً بصفة، وفي هذا ما دل على أنه يجوز أنه يضمن الحيوان كله بصفة في السلف، وفي بيع بعضه ببعض، وكل أمر لزم فيه الحيوان بصفة وجنس وسن فكالذنانير بصفة وضرب، ووزن وكالطعام بصفة وكيل وفيه دليل على أنه لا بأس أن يقضي أفضل مما عليه متطوعاً من غير شرط وفيه أحاديث سوى هذا.

١٢٩٢- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا الثقة يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر قال: جاء عبد قبايع رسول الله ﷺ على الهجرة، ولم يسمع أنه عبد فجاء سيده يريد، فقال النبي ﷺ: بعه فاشتراه بعدين أسودين، ثم لم يبايع أحداً بعده حتى يسأله: أعبد هو أم حر. [أخرجه مسلم (١٦٠٢)، أبو داود (٣٣٥٨)، الرمزي (١٢٣٩)، النسائي (١٤٩/٧)، ابن ماجه (٢٨٦٩)]

قال: وبهذا نأخذ وهو إجازة عبد بعدين وإجازة أن يدفع ثمن شيء في يده، فيكون كقبضه.

١٢٩٣- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أن عبد الكريم

وَالْمَضَامِينُ مَا فِي ظُهُورِ الْجِمَالِ وَالْمَلَائِيحُ مَا فِي
بُطُونِ الْإِنَاثِ وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ يَبِيعُ كَأَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَاعُونَهُ
كَأَنَّ الرَّجُلَ يَبْتَاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ، ثُمَّ يَنْتَجِ مَا فِي
بَطْنِهَا.

قال الشافعي: وما نهي عنه من هذا كما نهي عنه، والله
أعلم، وهذا لا يبيع عين، ولا صفق، ومن يبيع الغرر، ولا يحل،
وقد روي عن النبي ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ وَهُوَ
مَوْضِعٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

١٢٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: وَلْيَنْتَعِ
الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ يَدًا يَدًا، وَعَلَى أَحَدِهِمَا زِيَادَةُ وَرَقٍ وَالْوَرَقُ
نَسِيتُهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤١١/٤)]

قال: وبهذا كله أقول، ولا بأس أن يسلف الرجل في الإبل
وجميع الحيوان بسن وصفة وأجل كما يسلف في الطعام، ولا بأس
أن يبيع الرجل البعير بالبعيرين مثله أو أكثر يداً بيداً وإلى أجل
وبعيراً ببعيرين وزيادة دراهم يداً بيداً ونسيئة إذا كانت إحدى
البيعتين كلها نقداً أو كلها نسيئة.

ولا يكون في الصفقة نقداً ونسيئة لا أبالي أي ذلك كان
نقداً، ولا أنه كان نسيئة، ولا يقارب البعير، ولا يباعه؛ لأنه ربا
في حيوان مجبور استدلالاً بأنه مما أبيع من البيوع، ولم يحرمه
رسول الله ﷺ، وأنه خارج من معنى ما حرم مخصوص فيه
بالتحليل، ومن بعده ممن ذكرنا وسكتنا عن ذكره.

قال: وإنما كرهت في التسليم أن تكون إحدى البيعتين
مبعضة بعضها نقداً وبعضها نسيئة؛ لأنني لو أسلفت ببعيرين أحداً
للذين أسلفت نقداً والآخر نسيئة في بعيرين نسيئة كان في البيعة
دينين بدينين، ولو أسلفت ببعيرين نقداً في بعيرين نسيئة إلى أجلين
مختلفين كانت قيمة البعيرين المختلفين إلى الأجل مجهولة من قيمة
البعيرين النقداً؛ لأنهما لو كانا على صفق واحدة كان المستأخر
منهما أقل قيمة من المتقدم قبله فوقعت البيعة المؤخرة لا تعرف
حصته ما لكل واحد من البعيرين منهما، وهكذا لا يسلم دنائير في
شيء إلى أجلين في صفقة واحدة.

وكذلك بعير بعشرين بعيراً يداً بيداً ونسيئة لا ربا في
الحيوان، ولا بأس أن يصدق الحيوان ويصالح عليه ويكتب عليه
والحيوان بصفة وسن كالذنانير والدراهم والطعام لا يخالفه كل ما
جاز ثمناً من هذا بصفة أو كيل أو وزن جاز الحيوان فيه بصفة
وسن ويسلف الحيوان في الكيل والوزن والذنانير والدراهم،

الْجَزْرِيُّ أَخْبَرَهُ أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي مَرْثَمٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ
أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُصَدِّقاً لَهُ فَجَاءَهُ بِظَهْرٍ مَسَانٍ، فَلَمَّا
رَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ:
إِنِّي كُنْتُ أَبِيعُ الْبَكْرَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ بِالْبَعِيرِ الْمُسَيْنِ يَدًا يَدًا
وَعَلِمْتُ مِنْ حَاجَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الظَّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
فَذَاكَ إِذَنْ.

قال الشافعي: وهذا منقطع لا يثبت مثله، وإنما كتبه أن
الثقة أخبرنا عن عبد الله بن عمر بن حفص أو أخبرني عبد الله
بن عمر بن حفص.

قال الشافعي: قول النبي ﷺ: إِنْ كَانَ قَالَ هَلَكْتَ
وَأَهْلَكْتَ أَثِمْتَ وَأَهْلَكْتَ أَمْوَالَ النَّاسِ يَعْنِي أَخَذْتَ مِنْهُمْ مَا لَيْسَ
عَلَيْهِمْ وَقَوْلُهُ عَرَفْتُ حَاجَةَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الظَّهْرِ يَعْنِي مَا يَعْطِيهِ
أَهْلُ الصَّدَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيَعْطَى ابْنُ السَّبِيلِ مِنْهُمْ وَغَيْرُهُمْ مِنْ
أَهْلِ السَّهْمَانِ عِنْدَ نَزُولِ الْحَاجَةِ بِهِمْ إِلَيْهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٢٩٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ بَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ، فَقَالَ: قَدْ يَكُونُ بَعِيرٌ خَيْرًا مِنْ
بَعِيرَيْنِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٤١٤٢)، البيهقي في "المعرفة" (٢٨٧/٥)]

١٢٩٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ
بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بَاعَ جَمَلًا لَهُ يَدْعَى عُصْفِيرٍ
بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ. [هـ]

١٢٩٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ اشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ
أَجْرَةٍ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ يُوفِّيهَا صَاحِبُهَا بِالرِّبْلَةِ. [هـ]

١٢٩٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ بَيْعِ الْحَيَّانِ اثْنَيْنِ
بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. [هـ]

١٢٩٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ
قَالَ: لَا رِبَا فِي الْحَيَّانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَّانِ عَنْ ثَلَاثٍ
عَنِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَائِيحِ وَحَبْلِ الْحَبَلَةِ. [هـ]

جميع الماشية حرها ويغالبها وبراديتها وغيرها مما يباع فعلى هذا، هذا الباب كله وقياسه وهكذا، هذا في العبيد والإماء يصف أسنانهم بالسنيين واللواتهن وأجاسهن وتحليتهن بالجمودة والسبوة.

قال: وإن أتى على السن واللون والجنس أجزاء، وإن ترك واحداً من هذا فسد السلف والقول في هذا، وفي الجواري والعبيد كالقول فيما قبله والتحلية أحب إلي، وإن لم يفعل فليس له عيب كما لا يكون له في البيع عيب إلا أنهما يختلفان في خصلته إن جعدت له، وقد اشتراها نقداً بغير صفة كان بالخيار في ردّها إذا علم أنها بسيطة، لأنه اشتراها على أنه يرى أنها جعدة والجعدة أكثر تمناً من البسيطة، ولو اشتراها بسيطة، ثم جعدت، ثم دفعت إلى الميسل لم يكن له ردّها؛ لأنها تلزمه بسيطة؛ لأن السبوة ليست بعيب ترد منه إنما في تقصير عن حسن أقل من تقصيرها بخلاف الحسن عن الحسن والحلاوة عن الحلاوة.

قال: ولا خير في أن يسلم في جارية بصفة على أن يوفّاها وهي حلي، ولا في ذات رحم من الحيوان على ذلك من قبل أن الحمل ما لا يعلمه إلا الله، وأنه شرط فيها ليس فيها وهو شراء ما لا يعرف وشراؤه في بطن أمه لا يجوز؛ لأنه لا يعرف، ولا يدري أكون أم لا، ولا خير في أن يسلف في ناقية بصفة ومعها ولدها موصوفاً، ولا في وليدة، ولا في ذات رحم من حيوان كذلك.

قال: ولكن إن أسلف في وليدة أو ناقية أو ذات رحم من الحيوان بصفة، ووصف بصفة، ولم يقل ابنها أو ولد ناقية أو شاة، ولم يقل ولد الشاة التي أعطاهما جاز وسواء أسلف في صغير أو كبير موصوفين بصفة وسنّ تجمعهما أو كبيرين كذلك.

قال: وإنما أجزته في أمه، ووصف يصفه لما وصفت من أنه يسلم في اثنين وكرهت أن يقال ابنها، وإن كان موصوفاً؛ لأنها قد تلد، ولا تلد وتأتي على تلك الصفة، ولا تأتي وكرهت لو قال معها ابنها، وإن لم يوصف؛ لأنه شراء عين بغير صفة وشيء غير مضمون على صاحبه ألا ترى أنني لا أجيز أن أسلف في أولادها سنة؛ لأنها قد تلد، ولا تلد ويقبل ولدها ويكثر والسلف في هذا الموضوع يخالف بيع الأعيان.

قال: ولو سلف في ناقية موصوفة أو ماشية أو عبد موصوف على أنه خيار أو جارية موصوفة على أنها ماشية كان السلف صحيحاً، وكان له أدنى ما يقع عليه اسم المشط وأدنى ما يقع عليه اسم الخبز إلا أن يكون ما وصفت غير موجود بالبلد الذي يسلف فيه مجال، فلا يجوز.

قال: ولو سلف في ذات در على أنها لبون كان فيها قولان

والعروض كلها من الحيوان من صفه وغير صفه إلى أجل معلوم ويباع بها يبدأ لا ربا فيها كلها، ولا ينهى من بيعه عن شيء بعقد صحيح إلا بيع اللحم بالحيوان أتباعاً دون ما سواه.

قال: وكل ما لم يكن في التبائع به ربا في زيادته في عاجل أو أجل، فلا بأس أن يسلف بعضه في بعض من جنس وأجناس، وفي غيره مما تحل فيه الزيادة. والله أعلم.

٧٠- باب صفات الحيوان إذا كانت ديناً

قال الشافعي رحمه الله: إذا سلف رجل في بعير لم يحز السلف فيه إلا بأن يقول: من نعم بني فلان كما يقول ثوب مروى وتمر بردي وحنطة مصرية لاختلاف أجناس البلاد واختلاف الثياب والتمر والحنطة، ويقول رباعي أو سداسي أو باز أو أي سن أسلف فيها، فيكون السن إذا كان من حيوان معروفاً فيما يسمى من الحيوان كالذرع فيما يلدغ من الثياب والكيل فيما يكال من الطعام؛ لأن هذا أقرب الأشياء من أن يحاط به فيه كما الكيل والذرع أقرب الأشياء في الطعام والثوب من أن يحاط به فيه، ويقول لونه كذا؛ لأنها تتفاضل في الألوان وصفة الألوان في الحيوان كصفة وشي الثوب ولون الخبز والقز والحريز وكل يوصف بما أمكن فيه من أقرب الأشياء بالإحاطة به فيه، ويقول ذكر أو أنثى لاختلاف الذكر والأنثى؛ فإن ترك واحداً من هذا فسد السلف في الحيوان.

قال: وأحب إلي أن يقول نقي من العيوب، وإن لم يقله لم يكن له عيب، وأن يقول جسيماً، فيكون له أقل ما يقع عليه اسم صفة الجسيم، وإن لم يقله لم يكن له مودد؛ لأن الإيدان عيب، وليس له مرض، ولا عيب، وإن لم يشترطه.

قال: وإن اختلف نعم بني فلان كان له أقل ما يقع عليه صفة من أي نعمهم شاء؛ فإن زادوه فهم متطوعون بالفضل، وقد قيل إذا تباین نعمهم فسد السلف إلا بأن يوصف جنس من نعمهم.

قال: والحيوان كله مثل الإبل لا يميز في شيء منه إلا ما أجزأ في الإبل.

قال: وإن كان السلف في خيل أجزأ فيها ما أجزأ في الإبل وأحب إن كان السلف في الفرس أن يصف شيه مع لونه؛ فإن لم يفعل فله اللون بهيماً، وإن كان له شيء فهو بالخيار في أخذها وتركها والبائع بالخيار في تسليمها وإعطائه اللون بهيماً.

قال الشافعي رحمه الله: وهكذا هذا في ألوان الغنم إن وصف لونها وصفها غراً أو كدراً وما يعرف به اللون الذي يريد من الغنم، وإن تركه فله اللون الذي يصف جلته بهيماً، وهكذا

قلنا: بأولى الأمور بنا أن نقول به بسنة رسول الله ﷺ في استسلافه بعيراً وقضائه إياه والقياس على ما سواها من سنته، ولم يختلف أهل العلم فيه.

قال: فاذكر ذلك.

قلت: أما السنة النص، فإنه استسلف بعيراً، وأما السنة التي استدللنا بها، فإنه قضى بالذية مائة من الإبل، ولم أعلم المسلمين اختلفوا أنها بأساننا معروفة، وفي مضي ثلاث سنين، وأنه ﷺ اقتدى كل من لم يقب عنه نفساً من قسم له من سبي هوازن ببابل سمأها ست أو خمس إلى أجل.

قال: أما هذا، فلا أعرفه.

قلنا: فما أكثر ما لا تعرفه من العلم.

قال: افتأبت؟

قلت: نعم، ولم يحضرني إسناده قال: ولم أعرف الذية من السنة.

قلت: وتعرف مما لا تخالفنا فيه أن يكاتب الرجل على الوفاء بصفة، وإن يصدق الرجل المرأة العبيد والإبل بصفة؟

قال: نعم، وقال: ولكن الذية تلزم بغير أعيانها.

قلت: وكذلك الذية من الذهب تلزم بغير أعيانها، ولكن نقد البلاد، ووزن معلوم غير مردود فذلك تلزم الإبل إبل العاقلة ومن معلومة وغير معينة، ولو أراد أن ينقص من أسنانها سنًا لم تجز، فلا أراك إلا حكمت بها مؤقتة وأجزت فيها أن تكون ديناً.

وكذلك أجزت في صدق النساء لوقت وصفة، وفي الكتابة لوقت وصفة، ولو لم يكن ديناً فيه شيئاً إلا ما جامعنا عليه من أن الحيوان يكون ديناً في هذه المواضع الثلاث أما كنت محجوجاً بقولك لا يكون الحيوان ديناً وكانت علتك فيه زائلة؟

قال: وإن النكاح يكون بغير مهر؟

قلت له: فلم تجعل فيه مهر مثل المرأة إذا أصيبت وتجعل الإصابة كالاستهلاك في السلعة في البيع الفاسد تجعل فيه قيمته؟

قال: فإنما كرهنا السلم في الحيوان؛ لأن ابن مسعود كرهه.

قلنا: يخالف السلم سلفه أو البيع به أم هما شيء واحد؟

قال: بل كل ذلك واحد إذا جاز أن يكون ديناً في حال جاز أن يكون ديناً في كل حال.

قلت: قد جعله رسول الله ﷺ ديناً في السلم والذية، ولم تخالفنا في أنه يكون في موضعين آخرين ديناً في الصداق والكتابة.

فإن قلت ليس بين العبد ومسيده رباً.

قلت: يجوز أن يكتبه على حكم السيد، وعلى أن يعطيه

أحدهما أنه جائز، وإذا وقع عليها أنها لبون كانت له كما قلنا في المسائل قبلها، وإن تفاضل اللبن كما يتفاضل المشي والعمل والثاني لا يجوز من قبل أنها شاة بلبن؛ لأن شرطه ابتياغ له واللبن يتميز منها، ولا يكون بتصرفها إنما هو شيء يخلق الله عز وجل فيها كما يحدث فيها البعر وغيره، فإذا وقعت على هذا صفة المسلف كان فاسداً كما يفسد أن يقول أسلفك في ناقصة يصفها ولبن معها غير مكيل، ولا موصوف، وكما لا يجوز أن أسلفك في وليد حبل، وهذا أشبه القولين بالقياس، والله أعلم.

قال: والسلف في الحيوان كله وبيعه بغيره وبعضه ببعض هكذا لا يختلف مرتفعهم وغير مرتفعهم والإبل والبقر والغنم والخيل والدواب كلها، وما كان موجوداً من الوحش منها في أيدي الناس مما يحل بيعه سواء كله ويسلف كله بصفة إلا الإناء من النساء، فإنما نكره سلفهن دون ما سواهن من الحيوان.

ولا نكره أن يسلف فيهن إنما نكره أن يسلفن وإلا الكلب والخنزير، فإنهما لا يباعان بدين، ولا عين.

قال: وما لم ينفع من السباع فهو مكتوب في غير هذا الموضع، وكل ما لم يحل بيعه لا يحل السلف فيه والسلف بيع.

قال: وكل ما أسلف من حيوان وغيره وشرطت معه غيره؛ فإن كان المشروط معه موصوفاً يحل فيه السلف على الأفراد جاز فكنت إنما أسلفت فيه، وفي الموصوف معه، وإن لم يكن يجوز السلف فيه على الأفراد فسد السلف، ولا يجوز أن يسلف في حيوان موصوف من حيوان رجل بعينه أو بلد بعينه ولإنتاج ماشية رجل بعينه، ولا يجوز أن يسلف فيه إلا فيما لا ينقطع من أيدي الناس كما قلنا في الطعام وغيره.

قال الربيع: قال الشافعي: ولا يجوز أن أقرضك جارية ويجوز أن أقرضك كل شيء سواها من دراهم ودنانير؛ لأن الفروج تحاط بأكثر مما يحاط به غيرها، فلمّا كنت إذا أسلفتك جارية كان لي نزعها منك؛ لأنّي لم آخذ منك فيها عوضاً لم يكن لك أن تطأ جارية لي نزعها منك. والله أعلم.

٧١- باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيئة

أو يصلح منه اثنان بواحد

قال الشافعي رحمه الله: فخالقنا بعض الناس في الحيوان، فقال: لا يجوز أن يكون الحيوان نسيئة أبداً.

قال: وكيف أجزتم أن جعلتم الحيوان ديناً وهو غير مكيل، ولا موزون والصفة تقع على العبد بين وبينهما دنائير، وعلى البعيرين وبينهما تفاوت في الثمن؟ قال نقلناه.

ثمرة لم يبدُ صلاحها، وعلى أن يعطيه ابنه المولود معه في كتابته كما يجوز لو كان عبداً له، ويكون للسبي يأخذ ماله؟

قال: ما حكمه حكم العبد.

قلنا: فقلنا نراك تحتج بشيء إلا تركته والله المستعان، وما نراك أجزت في الكتابة إلا ما أجزت في اليسوع فكيف أجزت في الكتابة أن يكون الحيوان نسيئة، ولم تجزه في السلف فيه؟ أرايت لو كان ثابتاً عن ابن مسعود أنه كره السلم في الحيوان غير مختلف عنه فيه والسلم عندك إذا كان ديناً كما وصفنا من أسلافه وغير ذلك أكان يكون في أحد مع رسول الله ﷺ وإجماع الناس حجة؟

قال: لا.

قلت: فقد جعلته حجة على ذلك متظاهراً متأكدًا في غير موضع وأنت تزعم في أصل قولك أنه ليس بثابت عنه قال: ومن أين؟

قلت: وهو منقطع عنه ويزعم الشعبي الذي هو أكبر من الذي روي عنه كراهته أنه إنما أسلف له في لقاح فحل إبل بعينه، وهذا مكروه عندنا وعند كل أحد هذا بيع الملائق والمضامين أو هما، وقلت لحمد بن الحسن أنت أخبرتني عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي البحري أن بني عم لعثمان أتوا وادياً فصنعوا شيئاً في إبل رجل قطعوا به لئلا يله وقاتلوا فصالحا فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطي بواديه إبلًا مثل إبله وفصلاً مثل فصاله فأنفذ ذلك عثمان فيروي عن ابن مسعود أنه يقضي في حيوان بجوان مثله ديناً؛ لأنه إذا قضى به بالمدنية وأعطيه بواديه كان ديناً ويزيد أن يروي عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم تروون عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله بن مسعود في وصفا أحدهم أبو زائدة مولانا، فلو اختلف قول ابن مسعود فيه عندك فأخذ رجل بيعه دون بعض ألم يكن له؟

قال: بلى.

قلت: ولو لم يكن فيه غير اختلاف قول ابن مسعود؟

قال: نعم.

قلت: فلم خالفت ابن مسعود ومعه عثمان ومعنى السنة والإجماع؟

قال: فقال منهم قائل، فلو زعمت أنه لا يجوز السلم فيه ويجوز إسلامه، وأن يكون دية وكتابة ومهرًا وبغيراً بيعيرين نسيئة.

قلت: فقله إن شئت.

قال: فإن قلته؟

قلت: يكون أصل قولك لا يكون الحيوان ديناً خطأ مجاله.

قال: فإن انتقلت عنه؟

قلت: فأنتم تروون عن ابن عباس أنه أجاز السلم في الحيوان وعن رجل آخر من أصحاب النبي ﷺ قال إنا لنرويه.

قلت: فإن ذهب رجل إلى قولهما أو قول أحدهما دون قول ابن مسعود يجوز له؟

قال: نعم.

قلت: فإن كان مع قولهما أو قول أحدهما القياس على السنة والإجماع؟

قال: فذلك أولى أن يقال به.

قلت: أفتجد مع من أجاز السلم في الحيوان القياس فيما وصفت؟

قال: نعم، وما دريت لأي معنى تركه أصحابنا.

قلت: أفترجع إلى إجازته؟

قال: أقف فيه.

قلت: فيعذر غيرك في الوقف عما بان له؟

قال: ورجع بعضهم ممن كان يقول قولهم من أهل الآثار إلى إجازته، وقد كان يظله.

قال الشافعي: قال محمد بن الحسن، فإن صاحبنا قال: إنه يدخل عليكم خصلة تتركون فيها أصل قولكم إنكم لم تجزوا استسلاف الولاك خاصة وأجزم ببعينهم بدين والسلف فيهن قال:

قلت: أرايت لو تركنا قولنا في خصلة واحدة ولزمنناه في كل شيء أكنّا معذورين؟

قال: لا.

قلت: لأن ذلك خطأ؟

قال: نعم.

قلت: فمن أخطأ قليلاً أمثل حالاً أم أخطأ كثيراً؟

قال: بل من أخطأ قليلاً، ولا عذر له.

قلت: فأنت تقر بخطئ كثير وتأبى أن تنتقل عنه ونحن لم نخطئ أصل قولنا إنما فرقنا بينه بما تفرق الأحكام عندنا وعندك بأقل منه قال فاذكروه.

قلت: أرايت إذا اشتريت منك جارية موصوفة بدين أمكنت عليك إلا الصفة؟ ولو كانت عندك مائة من تلك الصفة لم تكن في واحدة منهن بعينها، وكان لك أن تعطي إتيهن شئت، فإذا فعلت، فقد ملكتها حيثنؤ؟

قال: نعم.

قلت: افتتج إنثاء البهائم في شيء من هذه المعاني أو ذكور الرجال أو البهائم من الحيوان؟
قال: لا.

قلت: فبان لك فرق الكتاب والسنة بينهما، وأنه إنما نهى عنه للحياطة لما خلق فيهن من الشهوة لمن؟
قال: نعم.

قلت: فهذا فرقنا وغيره مما في هذا كفاية منه إن شاء الله تعالى، قال افتقول بالذريعة؟

قلت: لا، ولا معنى في الذريعة إنما المعنى في الاستدلال بالخبر اللازم أو القياس عليه أو المعقول.

٧٢- بابُ السُّلْفِ في الثَّيَابِ

١٣٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ ثَوْبٍ بِثَوْبَيْنِ نَسِيئَةً، فَقَالَ: لَا بِأَسَرِّهِ، وَلَمْ أَغْلَمْ أَحَدًا يُكْرَهُهُ. [أخرجه مالك (٢/٦٥٧)، البيهقي في "المعرفة" (٤١٥/٤)]

قال الشافعي: وما حكيت من أن رسول الله ﷺ جعل على أهل نجران ثياباً معروفة عند أهل العلم بمكة ونجران، ولا أعلم خلافاً في أنه يحل أن يسلم في الثياب بصفة، قال والصفات في الثياب التي لا يستغنى عنها، ولا يجوز السلف حتى تجمع أن يقول لك الرجل أسلم إليك في ثوب مروى أو هروى أو رازي أو بلخي أو بغدادى طوله كذا وعرضه كذا صفيقاً دقيقاً أو رقيقاً، فإذا جاء به على أدنى ما تلزمه هذه الصفة لزمه وهو متطوع بالفضل في الجودة إذا لزمته الصفة.

وإنما قلت دقيقاً؛ لأن أقل ما يقع عليه اسم الدقة غير متباين الخلاف في أدق منه وأدق منه زيادة في فضل الثوب، ولم أقل صفيقاً مرسله؛ لأن اسم الصفاقة قد يقع على الثوب الدقيق والغليظ، فيكون إن أعطاه غليظاً أعطاه شراً من دقيق، وإن أعطاه دقيقاً أعطاه شراً من غليظ وكلاهما يلزمه اسم الصفاقة قال وهو كما وصفت في الأبواب قبله إذا لزم أدنى ما يقع عليه الاسم من الشرط شيئاً، وكان يقع الاسم على شيء مخالف له هو خير منه لزم المشتري؛ لأن الخير زيادة بطوع بها البائع، وإذا كان يقع على ما هو شر منه لم يلزمه؛ لأن الشر نقص لا يرضى به المشتري.

قال: فإن شرطه صفيقاً ثخيناً لم يكن له أن يعطيه دقيقاً، وإن كان خيراً منه؛ لأن في الثياب علة أن الصفيق الثخين يكون أدقاً في البرد وأكثراً في الحر وربما كان أبقى فهذه علة تنقصه، وإن كان ثمن الأدق أكثر فهو غير الذي أسلف فيه وشرط لحاجته.

قلت: ولا يكون لك أخذها مني كما لا يكون لك أخذها لو بعثها مكانك وانتقدت ثمنها؟

قال: نعم، وكل بيع بيمين ملك هكذا.

قال: نعم.

قلت: أفرأيت إذا أسلفتك جارية إلى أخذها منك بعدما قبضتها من ساعتي، وفي كل ساعة؟

قال: نعم.

قلت: فلذلك أن تطأ جارية متى شئت أخذتها أو استبرأتها، ووطئتها؟

قال: فما فرق بينها وبين غيرها؟

قلت: الوطء قال: فإن فيها لمعنى في الوطء ما هو في رجل، ولا في شيء من البهائم.

قلت: فبذلك المعنى فرقتهما؟

قال: فلم لم يجز له أن يسلفها؛ فإن وطئها لم يردعها ورد مثلاً؟

قلت: يجوز أن أسلفتك شيئاً، ثم يكون لك أن تمنعني منه، ولم يفت قال: لا.

قلت: فكيف تجوز إن وطئها أن لا يكون لي عليها سبيل وهي غير فائتة، ولو جاز لم يصح فيه قول؟

قال: وكيف إن أجرته لا يصح فيه قول؟

قلت: لأنني إذا سلطته على إسلافها، فقد أجمت فرجها للذي سلفها؛ فإن لم يطأها حتى يأخذها السيد أجمته للسيد؛ فكان الفرج حلالاً لرجل، ثم حرم عليه بلا إخراج له من ملكه، ولا تمليك ربة الجارية غيره، ولا طلاق.

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: وكل فرج حل، فإنما يحرم بطلاق أو إخراج ما ملكه إلى ملك غيره أو أمور ليس المستسلف في واحد منها قال أفنوضحه بغير هذا مما نعرفه؟
قلت: نعم قياساً على أن السنة فرقته بينه قال فاذكروه.

قلت: أرايت المرأة نهيت أن تسافر إلا مع ذي رحم محرم ونهيت أن يغلو بها رجل، وليس معها ذو محرم ونهيت عن الحلال لها من التزويج إلا بولي؟

قال: نعم.

قلت: أفنعرف في هذا معنى نهيت له إلا ما خلق في الأدميين من الشهوة للنساء، وفي الأدميات من الشهوة للرجال فحيط في ذلك لئلا ينسب إلى المحرم منه، ثم حيط في الحلال منه لئلا ينسب إلى ترك الحظ فيه أو الدكسة؟

قال: ما فيه معنى إلا هذا أو في معناه.

يكن في الجلود لا يقدر على أن يقال جلد بقره شية أو رباع، ولا شاة كذلك، ولا يتميز فيقال بقره من نتاج بلد كذا؛ لأن النتاج يختلف في العظم، فلما لم يكن الجلد يقع على معرفته كما يقع على معرفة ما كان قائماً من الحيوان فيعرف بصفة نتاج بلده عظمه من صغره خالفت الجلود الحيوان في هذا، وفي أن من الحيوان ما يكون السن منه أصغر من السن مثله والأصغر خير عند التجار، فيكون أمشى وأحمل ما كانت فيه الحياة فيشتري البعير بعشرين بغيراً أو أكثر كلها أعظم منه لفضل التجار للمشي ويدرك بذلك صفته وجنسه، وليس هذا في الجلود هكذا الجلود لا حياة فيها، وإنما تفاضلها في ثخانتها وسعتها وصلابتها ومواضع منها، فلما لم نجد خبراً تتبعه، ولا قياساً على شيء مما أجزنا السلف فيه لم يجوز أن نجيز السلف فيه، والله تعالى أعلم.

ورأينا لما لم يوقف على حده فيها رددنا السلم فيه، ولم نجزه نسيئة، وذلك أن ما يبيع نسيئة لم يجوز إلا معلوماً، وهذا لا يكون معلوماً بصفة بحال.

٧٤- باب السلف في القراطيس

قال الشافعي رحمه الله: إن كانت القراطيس - تعرف بصفة كما تعرف الثياب بصفة وذرع وطول وعرض وجودة ورقة وغلظ واستواء صنعة أسلف فيها على هذه الصفة، ولا يجوز حتى تستجمع هذه الصفات كلها، وإن كانت تختلف في قرى أو رساتيق لم يجوز حتى يقال صنعة قرية كذا أو كورة كذا أو رساتيق كذا؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم يجوز السلف فيه والقول فيها كالقول فيما أجزنا فيه السلف غيرها، وإن كانت لا تضبط بهذا، فلا خير في السلف فيها، ولا أحسبها بهذا إلا مضبوطة أو ضبطها أصح من ضبط الثياب أو مثله.

٧٥- باب السلف في الخشب ذرعاً

قال الشافعي رحمه الله: من سلف في خشب الساج، فقال ساج سمح طول الخشبة منه كذا وغلظها كذا وكذا ولونها كذا فهذا جائز، وإن ترك من هذا شيئاً لم يجوز، وإنما أجزنا هذا لاستواء نبتة، وأن طرفه لا يقربان وسطه، ولا جميع ما بين طرفيه من نبتة، وإن اختلف طرفاه تقارباً، وإذا شرط له غلظاً فجاءه بأحد الطرفين على الغلظ والآخر أكثر فهو متطوع بالفضل، ولزم المشتري أخذه؛ فإن جاء به ناقصاً من طول، أو ناقصاً أحد الطرفين من غلظ لم يلزمه؛ لأن هذا نقص من حقه.

قال: وكل ما استوت نبتة حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس بأدق من طرفيه وأحدهما من السجح أو ترتع رأسه فامكن

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: وإن أسلم في ثياب بلد بها ثياب مختلفة الغزل والعمل يعرف كلها باسم سوى اسم صاحبه لم يجوز السلف حتى يصف فيه ما وصفت قبل ويقول ثوب كذا وكذا من ثياب بلد كذا ومتى ترك من هذا شيئاً لم يجوز السلف؛ لأنه يبيع مغيب غير موصوف كما لا يجوز في التمر حتى يسمى جنسه.

قال: وكل ما أسلم فيه من أجناس الثياب هكذا كله إن كان شيئاً نسيه يوسفياً أو نحراً أو فارعاً أو باسمه الذي يعرف به، وإن كان غير وشي من العصب والحبرات، وما أشبهه، وصفه ثوب حررة من عمل بلد كذا دقيق البيوت، أو متركاً مسلسل أو صفته أو جنسه الذي هو جنسه وبلده؛ فإن اختلف عمل ذلك البلد قال: من عمل كذا للعمل الذي يعرف به لا يجوز في السلم دونه.

وكذلك في ثياب القطن كما وصفت في العصب قبلها.

وكذلك البياض والحرير والطلياسة والصوف كله والإبريسم، وإذا عمل الثوب من قر أو من كتان أو من قطن وصفه، وإن لم يصف غزله إذا عمل من غزول مختلفة أو من كوسف مروي أو من كوسف خشن لم يصح، وإن كان إنما يعمل من صنف واحد يبلده الذي سلف فيه لم يضره أن لا يصف غزله إذا وصف الدقة والعمل والذرع، وقال في كل ما يسلم فيه جيد أو رديء ولزمه كل ما يقع عليه اسم الجودة أو الرداءة أو الصفة التي يشترط قال: وإن سلف في وشي لم يجوز حتى يكون للوشي صفة يعرفها أهل العدل من أهل العلم، ولا خير في أن يريه خرقة، ويتواضعنها على يد عدل يوفيه الوشي عليها إذا لم يكن الوشي معروفاً كما وصفت؛ لأن الخرقة قد تهلك، فلا يعرف الوشي.

٧٣- باب السلف في الأهب والجلود

قال الشافعي رحمه الله: ولا يجوز السلف في جلود الإبل، ولا البقر، ولا أهاب الغنم، ولا جلد، ولا إهاب من رق، ولا غيره، ولا يباع إلا منظوراً إليه قال: وذلك أنه لم يجوز لنا أن نقيسه على الثياب؛ لأننا لو قسناه عليها لم يحل إلا مزدوراً مع صفته، وليس يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته عن أن يضبط بذرع بحال، ولو ذهبنا نقيسه على ما أجزنا من الحيوان بصفة لم يصح لنا، وذلك أننا إنما نجيز السلف في بعر من نعم بني فلان ثي أو جذع موصوف، فيكون هذا فيه كالذرع في الثوب، ويقول رباع وبارك وهو في كل سن من هذه الأسنان أعظم منه في السن قبله حتى يتناهى عظمه، وذلك معروف مضبوط كما يضبط الذرع، وهذا لا

قال: فأما عيدان القسي، فلا يجوز السلف فيها إلا بامر قلما يكون فيها موجوداً، فإذا كان فيها موجوداً جاز، وذلك أن يقول عودٌ شوحطٌ جذلٌ من نبات أرض كذا السهل منها أو الجبل أو دقيقٌ أو وسطٌ طوله كذا وعرضه كذا وعرض رأسه كذا، ويكون مستوي التبتة، وما بين الطرفين من الغلط فكل ما أمكنت فيه هذه الصفة منه جاز، وما لم يمكن لم يجز، وذلك أن عيدان الأرض تختلف فتباين السهل والجبل منها يتباين والوسط والدقيق يتباين، وكل ما فيه هذه الصفة من شريان أو نبع أو غيره من أصناف عيدان القسي جاز، وقال فيه حوطاً أو فلقاً والفلق أقدم نباتاً من الحوط والخوط الشائب، ولا خير في السلفية في قدام التبل شوحطاً كانت أو قنا أو غير ذلك؛ لأن الصفة لا تقع عليها، وإنما تفضل في الثخانة وتباين فيها، فلا يقدر على ذرع ثخانتها، ولا يتقارب فتجيز أقل ما تقع عليه الثخانة كما يحيزه في الثياب.

٧٧- باب السلف في الصوف

قال الشافعي رحمه الله: لا يجوز السلف في الصوف حتى يسمى صوف ضان بلد كذا لاختلاف أصواف الضان بالبلدان ويسمى لون الصوف لاختلاف ألوان الأصواف ويسمى جيداً ونقياً ومضوئاً لما يعلق به مما يثقل وزنه ويسمى طوالاً أو قصاراً من الصوف لاختلاف قصاره وطواله، ويكون بوزن معلوم؛ فإن ترك من هذا شيئاً واحداً فسد السلف فيه، وإذا جاء بأقل مما يقبض عليه اسم الطول من الصوف وأقل ما يقع عليه اسم الجودة وأقل ما يقع عليه اسم البياض وأقل ما يقع عليه اسم النقاء وجاء به من صوف ضان البلد الذي سمى لزمن المشتري قال: ولو اختلف صوف الإناث والكباش، ثم كان يعرف بعد الجزاء لم يجز حتى يسمى صوف فحول أو إناث، وإن لم يتباين، ولم يكن يتميز فيعرف بعد الجزاء فوصفه بالطول، وما وصفت جاز السلف فيه، ولا يجوز أن يسلف في صوف غنم رجل بعينها؛ لأنها قد تلتف وتأتي الآفة على صوفها، ولا يسلف إلا في شيء موصوف مضمون موجود في وقته لا يخطئ، ولا يجوز في صوف غنم رجل بعينها؛ لأنه يخطئ ويأتي على غير الصفة، ولو كان الأجل فيها ساعة من النهار؛ لأن الآفة قد تأتي عليها أو على بعضها في تلك الساعة.

وكذلك كل سلف مضمون لا خير في أن يكون في شيء بعينه؛ لأنه يخطئ، ولا خير في أن يسلف في صوف بلا صفة ويريه صوفاً، فيقول استوفيه منك على بياض هذا وتقاته وطوله؛ لأن هذا قد يهلك، فلا يدري كيف صفته فيصير السلف في شيء مجهول قال: وإن أسلم في وبر الإبل أو شعر المعزى لم يجز إلا كما وصفت في الصوف ويطل منه ما يطل منه في الصوف لا

الذرع فيه أو تدور تدوراً مستوياً فأمكن الذرع فيه وشرط فيه ما وصفت في الساج جاز السلف فيه وسمى جنسه؛ فإن كان منه جنس يختلف، فيكون بعضه خيراً من بعض مثل الدوم، فإن الخشبة منه تكون خيراً من الحشب مثلها للحسن لم يستغن عن أن يسمى جنسه كما لا يستغنى أن يسمى جنس الثياب؛ فإن ترك تسمية جنسه فسد السلف فيه، وما لم يختلف أجزا السلف فيه بالصفة والذرع على نحو ما وصفت قال: وما كان منه طرفاه أو أحدهما أجل من الآخر ونقص ما بين طرفيه أو تما بينهما لم يجز السلف فيه؛ لأنه حيث لا غير موصوف العرض كما لا يجوز أن يسلف في ثوب موصوف الطول غير موصوف العرض قال فعلى هذا السلف في الحشب الذي يباع ذرعاً كله وقياسه لا يجوز حتى تكون كل خشبة منه موصوفة محدودة كما وصفت، وهكذا حشب الموايد يوصف طولها وعرضها وجنسها ولونها.

قال: ولا بأس بإسلام الحشب في الحشب، ولا ربا فيما عدا الكيل والوزن من المأكول والمشروب كله والذهب والورق، وما عدا هذا، فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدا يدا ونسيئة سلماً وغير سلم كيف كان إذا كان معلوماً.

٧٦- باب السلم في الحشب وزناً

قال الربيع: قال الشافعي: وما صغر من الحشب لم يجز السلف فيه عدداً، ولا حزماء، ولا يجوز حتى يسمى الجنس منه، فيقول ساسماً أسوداً أو أبيضاً يصف لونه بنسبته إلى الغلط من ذلك الصنف أو إلى أن يكون منه دقيقاً أما إذا اشترت جملة.

قلت: دقاقاً أو أوساطاً أو غلاظاً وزن كذا وكذا، وأما إذا اشترته مختلفاً.

قلت: كذا وكذا رطلاً غليظاً وكذا وكذا وسطاً وكذا وكذا رقيقاً لا يجوز فيه غير هذا؛ فإن تركت من هذا شيئاً فسد السلف وأحب لو قلت سمحاً؛ فإن لم تقله فليس لك فيه عقد؛ لأن العقد تمنعه السماح وهي عيب فيه تنقصه، وكل ما كان فيه عيب ينقصه لما يراؤه له لم يلزم المشتري، وهكذا كل ما اشترى للتجارة على ما وصفت لك لا يجوز إلا منروغاً معلوماً أو موزوناً معلوماً بما وصفت.

قال: وما اشترى منه حطباً يوقد به وصفت حطب سمر أو سلم أو حمض أو أراك أو قرظ أو عرعر، ووصف بالغلط والوسط والدقة وموزوناً؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم يجز، ولا يجوز أن يسلف عدداً، ولا حزماء، ولا غير موصوف موزون بحال، ولا موزون غير موصوف بغلظه ودقته وجنسه؛ فإن ترك من هذا شيئاً فسد السلف.

يختلف. الحديد إذا ضربت تكسرت من حيث لا يريد الضارب، ولا تكون في البنيان إلا غشاً.

٧٨- باب السلف في الكرسف

قال الشافعي رحمه الله: لا خير في السلف في كرسف بجوزه؛ لأنه ليس مما صلاحه في أن يكون مع جوزه إنما جوزه قشرة تطرح عنه ساعة يصلح، ولا خير فيه حتى يسمى كرسف بلد كذا وكذا ويسمى جيداً أو رديئاً ويسمى أيضاً نقياً أو أسمر ويوزن معلوم وأجل معلوم؛ فإن ترك من هذا شيئاً واحداً لم يميز السلف فيه، وذلك أن كرسف البلدان يختلف فيلين ويحسن ويطول شعره ويقصر ويسمى ألوانها ولا خير في السلم في كرسف أرض رجل بعينها كما وصفنا قبله، ولكن يسلم في صفة مأمونة في أيدي الناس، وإن اختلف قديم الكرسف وجديده سماء قديماً أو جديداً من كرسف سنة أو ستين، وإن كان يكون ندياً سماء جافاً لا يميز فيه غير ذلك، ولو أسلم فيه متقى من حبه كان أحب إلي، ولا أرى بأساً أن يسلم فيه بحبه وهو كالتوى في التمر.

٧٩- باب السلف في القز والكتان

قال الشافعي رحمه الله: وإذا ضبط القز بأن يقال قز بلد كذا، ويوصف لونه وصفاته ونقاؤه وسلامته من العيب، ووزنه، فلا بأس بالسلف فيه، ولا خير في أن يترك من هذا شيئاً واحداً؛ فإن لم يميز فيه السلف، وإن كان لا يضبط هذا فيه لم يميز فيه السلف، وهكذا الكتان، ولا خير في أن يسلف منه في شيء على عين يأخذها عنده؛ لأن العين تهلك وتغير، ولا يجوز السلف في هذا، وما كان في معناه إلا بصفة تضبط، وإن اختلف طول القز والكتان فتباين طوله سمي طوله، وإن لم يختلف جاء الوزن عليه وأجزأه إن شاء الله تعالى، وما سلف فيه كيلاً لم يستوف وزناً لاختلاف الوزن والكيل.

وكذلك ما سلف فيه وزناً لم يستوف كيلاً.

٨٠- باب السلف في الحجارة والأرحية وغيرها

من الحجارة

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس بالسلف في حجارة البنيان والحجارة تفاضل بالألوان والأجناس والعظم، فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى منها أخضر أو أبيض أو زنبيراً أو سيلاتياً باسمه الذي يعرف به وينسب إلى الصلابة، وإن لا يكون فيه عرق، ولا كلا والكلا حجارة مخلوقة مدورة صلاب لا تحيب

قال: ويصف كبرها بأن يقول ما يحمل البعير منها حجرين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة بوزن معلوم، وذلك أن الأحمال تختلف، وأن الحجرين يكونان على بعير، فلا يعتدلان حتى يجعل مع أحدهما حجر صغير.

وكذلك ما هو أكثر من حجرين، فلا يجوز السلف في هذا إلا بوزن أو أن يشتري وهو يرى، فيكون من بيوع الجراف التي ترى، قال: وكذلك لا يجوز السلف في القل والنقل حجارة صغار إلا بأن يصف صغاراً من القل أو حشواً أو دواخل فيعرف هذا عند أهل العلم به، ولا يجوز إلا موزوناً؛ لأنه لا يكال لتجافيه، ولا تحيط به صفة كما تحيط بالثوب والحيوان وغيره مما يباع عدداً، ولا يجوز حتى يقال صلاب، وإذا قال صلاب فليس له رخو، ولا كذا، ولا متفتت قال: ولا بأس بشرائه الرخام ويصف كل رخامة منه بطول وعرض وثخانة وصفاء وجوده، وإن كانت تكون لها تساريع مختلفة يتباين فضلها منها وصف تساريع، وإن لم يكن اكتفى بما وصف؛ فإن جاء بها، فاختلف فيها أربها أهل البصر؛ فإن قالوا يقع عليها اسم الجودة والصفاء وكانت بالطول والعرض والثخانة التي شرط لزمته، وإن نقص واحد من هذه لم تلزمه قال: ولا بأس بالسلف في حجارة المرمر بعظم، ووزن كما وصفت في الحجارة قبله ويصفاه؛ فإن كانت له أجناس تختلف واللوان وصفه بأجناسه واللوان، قال: ولا بأس أن يشتري آتية من مرمر بصفة طول وعرض وعمق وثخانة وصناعة إن كانت تختلف فيه الصنعة وصف صنعها، ولو وزن مع هذا كان أحب إلي، وإن ترك وزنه لم يفسده إن شاء الله تعالى، وإن كان من الأرحاء شيء يختلف بلده فتكون حجارة بلد خيراً من حجارة بلد لم يميز حتى يسمى حجارة بلد ويصفها.

وكذلك إن اختلفت حجارة بلد وصف جنس الحجارة.

٨١- باب السلف في القصة والنورة

قال الشافعي رحمه الله: ولا بأس بالسلف في القصة والنورة ومتاع البنيان؛ فإن كانت تختلف اختلافاً شديداً، فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى نورة أرض كذا أو قصة أرض كذا ويشترط جودة أو رداءة أو يشترط بياضاً أو سمره أو أي لون كان إذا تفاضلت في ألوان ويشترطها بكيل معلوم، ووزن معلوم وأجل معلوم، ولا خير في السلف فيها أحمالاً، ولا مكائيل؛ لأنها تختلف.

قال الشافعي: ولا بأس أن يشتريها أحمالاً ومكائيل وجزافاً

متجافٍ فسدَّ المعترضُ الَّذي فوقه الفرجةُ الَّتِي تحته ويقعُ عليه فوقه غيره، فيكونُ من المكيالِ شيءٌ فارغٌ بينَ الفراغِ، وذلكَ مثلُ الرِّمَانِ والسُّقَّرِجْلِ والخيارِ والبَاذِنَاجِ، وما أشبهه ممَّا كانَ في المعنى الَّذي وصفت، ولا يجوزُ السِّلَفُ في هذا كيلاً، ولو تراضى عليه المتبايعانِ سلفاً، وما صغر، وكانَ يكونُ في المكيالِ فيمتلئُ به المكيالُ، ولا يتجافى التجافى البينَ مثلُ التمرِ وأصغرُ منه ممَّا لا تختلفُ خلقته اختلافاً متبايناً مثلُ السَّمسمِ، وما أشبهه أسلمَ فيه كيلاً.

قال: وكلُّ ما وصفت لا يجوزُ السِّلَمُ فيه كيلاً، فلا بأسَ بالسِّلَمِ فيه وزناً، وأن يسمَّى كلُّ صنفٍ منه اختلفَ باسمه الَّذي يعرفُ به، وإن شرطَ فيه عظيماً أو صغيراً، فإذا أتى به أقلُّ ما يقعُ عليه اسمُ العظمِ، ووزنه جازٍ على المشتري فأما الصَّغِيرُ فأصغره يقعُ عليه اسمُ الصَّغِيرِ، ولا احتاجُ إلى المسألةِ عنه.

قال: وذلكَ مثلُ أن يقولَ: أسلمُ إليك في خربزِ خراساني أو بطيخِ شامي أو رمانِ إلميسي أو رمانِ حراني، ولا يستغني في الرِّمَانِ عن أن يصفَ طعمه حلواً أو مرّاً أو حامضاً فأما البطيخُ فليسَ في طعمه ألوانٌ، ويقولُ عظامٌ أو صفارٌ، ويقولُ في الثَّناءِ هكذا، فيقولُ ثناءً ضوالاً: ثناءً مدحرجٍ وخيارٌ يصفه بالعظمِ والصَّغَرِ والوزنِ، ولا خيرَ في أن يقولَ ثناءً عظامٌ أو صفارٌ، لأنَّه لا يدري كم العظامُ والصَّغَارُ منه، إلا أن يقولَ كذا وكذا رطلاً منه صفاراً وكذا وكذا رطلاً منه كباراً، وهكذا الثَّناءُ، وما أشبهه فعلى هذا، هذا البابُ كلُّه وقياسه.

قال الشافعي: ولا بأسَ بالسِّلَفِ في البقولِ كلها إذا سَمِيَ كلُّ جنسٍ منها، وقالَ هندباً أو جرجيراً أو كُرْناً أو خَسّاً وأيّ صنفٍ ما أسلفَ فيه منها وزناً معلوماً لا يجوزُ إلا موزوناً، فإن تركَ تسميةَ الصَّنَفِ منه أو الوزنِ لم يميزِ السِّلَفُ.

قال الشافعي: وإن كانَ منه شيءٌ يختلفُ صفاره وكباره لم يميزِ إلا أن يسمَّى صغيراً أو كبيراً كالقنيطِ يختلفُ صفاره وكباره وكالفجلِ والجنزِ، وما اختلفَ صفاره وكباره في الطَّعمِ والثمنِ.

قال: وسلفُ في الجوزِ وزناً، وإن كانَ لا يتجافى في المكيالِ كما وصفت أسلمَ فيه كيلاً والوزنُ أحبُّ إليَّ وأصحُّ فيه قال وقصبُ السَّكْرِ: إذا شرطَ حلهُ في وقتٍ لا يقطعُ من أيدي النَّاسِ في ذلكَ البلدِ، فلا بأسَ بالسِّلَفِ فيه وزناً، ولا يجوزُ السِّلَفُ فيه وزناً حتَّى يشترطَ صفةَ القصبِ إن كانَ يتباينُ، وإن كانَ أعلاه ممَّا لا حلاوةَ فيه، ولا منفعة، فلا يتباينُ إلا أن يشترطَ أن يقطعَ أعلاه الَّذي هوَ بهذهِ المزلَّةِ، وإن كانَ يتباينُ ويطرحُ ما عليه من القشرِ ويقطعُ مجامعَ عروقه من أسفلهِ قال: ولا يجوزُ أن يسلفَ فيه حزماً، ولا عدداً؛ لأنَّه لا يوقفُ على حدِّه بذلك، وقد رآه ونظرَ إليه قال: ولا خيرَ في أن يشتريَ قصباً، ولا بقلأ، ولا غيره ممَّا

في غيرِ أحوال، ولا مكاييلَ إذا كانَ المتبايعُ حاضراً والمتبايعانِ حاضرينِ قال: وهكذا المدرُّ لا بأسَ بالسِّلَفِ فيه كيلاً معلوماً، ولا خيرَ فيه أحوالاً، ولا مكاييلَ، ولا جزافاً، ولا يجوزُ إلا بكيلٍ وصفةٍ جيِّدٍ أو رديٍّ ومدرٍ موضعٍ كذا؛ فإن اختلفتِ ألوانُ المدرِّ في ذلكَ الموضعِ، وكانَ لبعضها على بعضٍ فضلٌ وصفَ المدرِّ أخضرٌ أو أشهبٌ أو أسودَ قال: وإذا وصفه جيِّداً أنت الجودهُ على البراءةِ من كلِّ ما خالفها؛ فإن كانَ فيه سبخٌ أو كذبانٌ أو حجارةٌ أو بطحاءٌ لم يكنْ له؛ لأنَّ هذا يخالفُ للجوده.

وكذلكَ إن كانتِ النُّورةُ أو القصَّةُ هيَ السِّلَفُ فيها لم يصلحِ إلا كما وصفت بصفةٍ قال: وإن كانتِ القصَّةُ والنُّورةُ مطيرتينِ لم يلزمِ المشتري؛ لأنَّ المطيرَ عيبٌ فيهما.

وكذلكَ إن قدمتا قدماً يضرُّ بهما لم يلزمِ المشتري؛ لأنَّ هذا عيبٌ والمطرُ لا يكونُ فساداً للمدرِّ إذا عادَ جافاً بحاله.

٨٢- بابُ السِّلَفِ في العدد

أخبرنا الرَّبِيعُ: قال: قال الشافعي رحمه الله: لا يجوزُ السِّلَفُ في شيءٍ عدداً إلا ما وصفت من الحيوانِ الَّذي يضبطُ سنَّه وصفته وجنسه والثيابِ الَّتِي تضبطُ بنجسها وحليتها وذرعها والخشبِ الَّذي يضبطُ بنجسه وصفته وذرعوه، وما كانَ في معناه لا يجوزُ السِّلَفُ في البطيخِ، ولا الثَّناءِ، ولا الخيارِ، ولا الرِّمَانِ، ولا السُّقَّرِجْلِ، ولا الفرسكِ، ولا الموزِ، ولا الجوزِ، ولا البيضِ أيُّ يبيضُ كانَ دجاجٍ أو حمامٍ أو غيره.

وكذلكَ ما سواه ممَّا يتبايعه النَّاسُ عدداً غيرَ ما استثنيت، وما كانَ في معناه لاختلافِ العددِ، ولا شيءٌ يضبطُ من صفةٍ أو بيعٍ عددٍ، فيكونُ مجهولاً إلا أن يقدَّرَ على أن يكالَ أو يوزنَ فيضبطُ بالكيلِ والوزنِ.

٨٣- بابُ السِّلَمِ في الماكولِ كيلاً أو وزناً

قال الشافعي رحمه الله: أصلُ السِّلَفِ فيما يتبايعه النَّاسُ أصلاً فما كانَ منه يصغرُ وتستوي خلقته فيحتمله المكيالُ، ولا يكونُ إذا كيلَ تجافى في المكيالِ فتكونُ الواحدةُ منه بائنةً في المكيالِ عريضةُ الأسفلِ دقيقةُ الرَّاسِ أو عريضةُ الأسفلِ والرَّاسِ دقيقةُ الوسطِ، فإذا وقعَ شيءٌ إلى جنبها منعه عرضُ أسفلها من أن يلصقَ بها، ووقعَ في المكيالِ، وما بينها وبينه متجافٍ، ثمَّ كانتِ الطَّبقةُ الَّتِي فوقه منه هكذا لم يميزِ أن يكالَ واستدلنا على أنَّ النَّاسَ إنما تركوا كيله لهذا المعنى، ولا يجوزُ أن يسلفَ فيه كيلاً، وفي نسبته بهذا المعنى ما عظمَ واشتدَّ فصارَ يقعُ في المكيالِ منه الشَّيْءُ، ثمَّ يقعُ فوقه منه شيءٌ معترضاً، وما بينَ القائمِ تحته

كأن وشيء لم يكن غير مضمون.

على أنه إن كان دخل في البيع، وإن لم يكن لم يدخل معه، وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في فسادِه؛ لأن رجلاً لو قال أبيعك شيئاً إن نبت في أرضي بكذا؛ فإن لم ينبت أو نبت قليلاً لزملك الثمن كأن مفسوخاً.

وكذلك لو قال أبيعك شيئاً إن جاءني من تجارتي بكذا، وإن لم يأت لزملك الثمن قال: ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه بغير شرط أياً ما وقطعه يمكنه في أقل منها كأن المشتري منه بالخيار في أن يدع له الفضل الذي له بلا ثمن أو يقض البيع قال: كما يكون إذا باعه حنطة جزافاً فانهاالت عليها حنطة له فالبائع بالخيار في أن يسلم ما باعه، وما زاد في حنطته أو يرذ البيع لاختلاط ما باع بما لم يبع قال: وما افسدت فيه البيع فاصاب القصب فيه آفة تلقته في يدي المشتري فعلى المشتري ضمانه بقيمته، وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصه والزرع لبايعه، وعلى كل مشتري شراءً فاسداً أن يرده كما أخذه أو خيراً مما أخذه وضمانيه إن تلف وضمانيه نقصه إن نقص في كل شيء.

٨٥- باب السلف في الشيء المصلح لغيره

قال الشافعي رحمه الله: كل صنّف حلّ السلف فيه وحده فخلط منه شيء بشيء غير جنسه مما يبقى فيه، فلا يزال به مال سوى الماء، وكان الذي يختلط به قائماً فيه، وكان مما يصلح فيه السلف وكانا غلطين لا يتميزان، فلا خير في السلف فيهما من قبل أنهما إذا اختلطا فلم يتميز أحدهما من الآخر لم أدر كم قبضت من هذا، وهذا؟ فكتبت قد أسلفت في شيء مجهول، وذلك مثل أن أسلم في عشرة أرتال سويق لوز فليس يتميز السكر من دهن اللوز، ولا اللوز إذا خلط به أحدهما فيعرف القابض المتبايع كم قبض من السكر ودهن اللوز واللوز، فلما كان هكذا كان بيعاً مجهولاً، وهكذا إن أسلم إليه في سويق ملتوث مكيل؛ لأنّي لا أعرف قدر السويق من الزيت والسويق يزيد كيله بالثلاث، ولو كان لا يزيد كان فاسداً من قبل أني ابتعت سويقاً وزيتاً والزيت مجهول، وإن كان السويق معروفاً.

قال الشافعي: في أكثر من هذا المعنى الأولى أن لا يجوز إن أسلم إليك في فالودج، ولو قلت ظاهر الحلاوة أو ظاهر الدسم لم يجز؛ لأنّي لا أعرف قدر التماسيح من العسل والسكر والدهن الذي فيه سمن أو غيره، ولا أعرف حلاوته أمن عسل تحل كان أو غيره، ولا من أي عسل.

وكذلك دسمه فهو لو كان يعرف ويعرف السويق الكثير الثلاث كان كما يخالط صاحبه، فلا يتميز غير معروف، وفي هذا

يشبهه بأن يقول: اشتري منك زرع كذا وكذا فدأنا، ولا كذا وكذا حزماً من بقل إلى وقت كذا وكذا؛ لأن زرع ذلك يختلف فيقل ويكثر ويحسن ويقبح وأفسدانه لاختلافه في القلّة والكثرة لما وصفت من أنه غير مكيل، ولا موزون، ولا معروف القلّة والكثرة، ولا يجوز أن يشتري هذا إلا منظوراً إليه.

وكذلك القصب والقرط، وكل ما أنبت الأرض لا يجوز السلف فيه إلا وزناً أو كيلاً بصفة مضمونة لا من أرض بعينها؛ فإن أسلف فيه من أرض بعينها فالسلف فيه متقضى.

قال: وكذلك لا يجوز في قصب، ولا قرط، ولا قصيل، ولا غيره بحزم، ولا أحمال، ولا يجوز فيه إلا موزوناً موصفاً. وكذلك الثين وغيره لا يجوز إلا مكيلاً أو موزوناً، ومن جنس معروف إذا اختلفت أجناسه؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم يجز السلف فيه، والله أعلم.

٨٤- باب بيع القصب والقرط

١٣٠١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: في القصب لا يتبايع إلا جزء أو قال صرمة.

قال الشافعي:

وبهذا نقول لا يجوز أن يبايع القرط إلا جزء واحدة عند بلوغ الجزاء ويأخذ صاحبه في جزائه عند ابتاعه، فلا يؤخره مدة أكثر من قدر ما يمكنه جزاءه في يومه.

قال الشافعي: فإن اشتراه ثابتاً على أن يدعه أياً ما يطول أو يغلظ أو غير ذلك؛ فكان يزيد في تلك الأيام، فلا خير في الشراء والشراء مفسوخ؛ لأن أصله للبائع وفرعه الظاهر للمشتري، فإذا كان يطول فيخرج من مال البائع إلى مال المشتري منه شيء لم تقع عليه صفقة البيع فيملكه كنت قد أعطيت المشتري ما لم يشتر وأخذت من البائع ما لم يبيع، ثم أعطيته منه شيئاً مجهولاً لا يرى بعين، ولا يضبط بصفة، ولا يتميز فيعرف ما للبائع فيه مما للمشتري فيفسد من وجوه.

قال: ولو اشتراه ليقطعه فتركه وقطعه يمكن له مدة يطول في مثله كان البيع فيه مفسوخاً إذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يدعه لما وصفت مما اختلط به من مال البائع مما لا يتميز كما لو اشترى حنطة جزافاً وشرط له أنها إن انهاالت عليها حنطة له فهي داخلة في البيع فانهاالت عليها حنطة للبائع لم يتبعها انفسخ البيع فيها؛ لأن ما اشترى لا يتميز، ولا يعرف قدره مما لم يشتر فيعطى ما اشترى ويمنع ما لم يشتر، وهو في هذا كله بائع شيء قد

التياب جاز، وإن أسلفه في غزل موصوف على أن يعمل له ثوباً لم يجر من قبل أن صفة الغزل لا تعرف في الثوب، ولا تعرف حصة الغزل من حصة العمل، وإذا كان الثوب موصوفاً عرفت صفته.

قال: وكل ما أسلم فيه، وكان يصلح بشيء منه لا غيره فشرطه مصلحاً، فلا بأس به كما يسلم إليه في ثوب وشيء أو مسير أو غيره من صبيغ الغزل، وذلك أن الصبغ فيه كاصل لون الثوب في السمرة والياض، وأن الصبغ لا يغير صفة الثوب في دقة، ولا صفاقة، ولا غيرهما كما يتغير السويق والدقيق بالتأت، ولا يعرف لونهما، وقد يشترى عليه، ولا طعمهما وأكثر ما يشترى عليه، ولا خير في أن يسلم إليه في ثوب موصوف على أن يصبغه مضرراً من قبل أنه لا يوقف على حد التصريح، وأن من الثياب ما يأخذ من التصريح أكثر مما يأخذ مثله في الذرع، وأن الصنعة وقعت على شيئين متفرقين أحدهما ثوب والآخر صبغ، فكان الثوب، وإن عرف مصبوغاً بمنسه قد عرفه فالصبغ غير معروف قدره وهو مشترى، ولا خير في مشترى إلى أجل غير معروف، وليس هذا كما يسلم في ثوب عصب؛ لأن الصبغ زينة له، وأنه لم يشتر الثوب إلا، وهذا الصبغ قائم فيه قيام العمل من التسج ولو الغزل فيه قائم لا يغيره عن صفته، فإذا كان هكذا جاز، وإذا كان الثوب مشترى بلا صبغ، ثم أدخل الصبغ قبل أن يستوفي الثوب ويعرف الصبغ لم يجر لما وصفت من أنه لا يعرف غزل الثوب، ولا قدر الصبغ.

قال الشافعي: ولا بأس أن يسلم في ثوب موصوف يوفيه إياه مقصوراً قصارة معروفة أو مغسولاً غسلًا نقياً من دقيقه الذي ينسج به، ولا خير في أن يسلم إليه في ثوب قد لبس أو غسل غسلة من قبل أنه يغسله غسلة بعدما ينهكه وقبل، فلا يوقف على حد هذا، ولا خير في أن يسلم في حنطة مبلولة؛ لأن الابتلال لا يوقف على حد ما يريد في الحنطة، وقد تغير الحنطة حتى لا يوقف على حد صفتها كما يوقف عليها يابسة، ولا خير في السلف في بجر مطري، ولو وصف وزن للنظرة؛ لأنه لا يقدر على أن يزن النظرة فيخلص وزنها من وزن العود، ولا يضبط؛ لأنه قد يدخله الغير بما يمنع له الدلالة النظرة له على جودة العود.

وكذلك لا خير في السلف في الغالية، ولا شيء من الأدهان التي فيها الأفتال؛ لأنه لا يوقف على صفته، ولا قدر ما يدخل فيه، ولا يتميز ما يدخل فيه.

قال: ولا بأس بالسلف في دهن حب البان قبل أن ينش شيء وزناً وأكره منشوئاً؛ لأنه لا يعرف قدر النش منه، ولو وصفه بريح كرهته من قبل أنه لا يوقف على حد الريح قال

المعنى لو أسلم إليه في أرطال حبيب؛ لأنه لا يعرف قدر التمر من الأقطر والسمن.

قال: وفي مثل هذا المعنى اللحم المطبوخ بالأبزار والملح والخل، وفي مثله الذجاج المحشو بالدقيق والأبزار أو الدقيق وحده أو غيره؛ لأن المشتري لا يعرف قدر ما يدخل من الأبزار، ولا الذجاج من الحشو لاختلاف أحوالها والحشو فيها، ولو كان يضبط ذلك بوزن لم يجر؛ لأنه إن ضبط وزن الجملة لم يضبط وزن ما يدخله، ولا كيله.

قال: وفيه معنى يفسده سوى هذا، وذلك أنه إذا اشترط نشاستاً جيداً أو عسلأ جيداً لم يعرف جودة النشاستج معمولاً، ولا العسل معمولاً لقلب النار له واختلاط أحدهما بالآخر، فلا يوقف على حد أنه من شرطه هو أم لا.

قال: ولو سلف في لحم مشوي بوزن أو مطبوخ لم يجر؛ لأنه لا يجوز أن يسلف في اللحم إلا موصوفاً بسمانة، وقد تخفى مشوياً إذا لم تكن سمانة فاخرة، وقد يكون أعجف، فلا يخلص أعجفه من سمينه، ولا متقيه من سمينه إذا تقارب، وإذا كان مطبوخاً فهو أبعد أن يعرف أبداً سمينه؛ لأنه قد يطرح أعجفه مع سمينه، ويكون مواضع من سمينه لا يكون فيها شحم، وإذا كان موضع مقطوع من اللحم كانت في بعضه دلالة على سمينه ومتقيه وأعجفه فكل ما اتصل به منه مثله.

قال: ولا خير في أن يسلم في عين على أنها تدفع إليه مغيرة بحال؛ لأنه لا يستدل على أنها تلك العين اختلف كيلها أو لم يختلف، وذلك مثل أن يسلف في صاع حنطة على أن يوفيه إياها دقيقاً اشترط كيل الدقيق أو لم يشترطه، وذلك أنه إذا وصف جنساً من حنطة وجودة فصارت دقيقاً اشكل الدقيق من معنيين: أحدهما أن تكون الحنطة المشروطة مائة فتطحن حنطة تقاربها من حنطة الشام وهو غير المائي، ولا يخلص هذا، والآخر أنه لا يعرف مكيلة الدقيق؛ لأنه قد يكثر إذا طحن ويقل، وأن المشتري لم يستوف كيل الحنطة، وإنما يقبل فيه قول البائع.

قال: وقد يفسده غيرنا من وجه آخر من أن يقول لطحنه إجارة لها قيمة لم تسم في أصل السلف، فإذا كانت له إجارة فليس يعرف ثمن الحنطة من قيمة الإجارة، فيكون سلفاً مجهولاً.

قال الشافعي: وهذا وجه آخر يجده من أفسده فيه مذهباً، والله تعالى أعلم.

قال: وليس هذا كما يسلفه في دقيق موصوف؛ لأنه لا يضمن له حنطة موصوفة وشرط عليه فيها عملاً بحال إنما ضمن له دقيقاً موصوفاً.

وكذلك لو أسلفه في ثوب موصوف بذرع يوصف به

وأكرهه في كل دهن طيب قبل أن يستوفى.

وكذلك لو سلفه في دهن مطيب أو ثوب مطيب؛ لأنه لا يوقف على حد الطيب كما لا يوقف على الألوان وغيرها مما ذكرت فيه أن أدهان البلدان تفاضل في بقاء طيف الريح على الماء والعرق والقدم في الحنو وغيره؛ ولو شرط دهن بلد كان قد نسب، فلا يخلص كما تخلص الثياب فتعرف ببلدانها المجسية واللون وغير ذلك قال: ولا بأس أن يسلفه في طست أو تور من نحاس أحمر أو أبيض أو شبه أو رصاص أو حديد ويشترطه بسعة معروفة ومضروباً أو مفرغاً وبصنعة معروفة ويصفه بالنخانة أو الرقة ويضرب له أجلاً كهو في الثياب، وإذا جاء به على ما يقع عليه اسم الصفة والشرط لزماً، ولم يكن له رده.

قال: وكذلك كل إناء من جنس واحد ضبطت صفته فهو كالطست والقمقم قال: ولو كان يضبط أن يكون مع شرط السعة وزن كان أصح، وإن لم يشترط وزناً صح إذا اشترط سعة كما يصح أن يبتاع ثوباً بصنعة وشيء وغيره بصفة وسعة، ولا يجوز فيه إلا أن يدفع ثمنه، وهذا شراء صفة مضمونة، فلا يجوز فيها إلا أن يدفع ثمنها وتكون على ما وصفت.

قال: ولو شرط أن يعمل له طستاً من نحاس وحديد أو نحاس ورصاص لم يجز؛ لأنهما لا يخلصان فيعرف قدر كل واحد منهما، وليس هذا كالصنعة في الثوب؛ لأن الصنعة في ثوبه زينة لا يغيره أن تضبط صفته، وهذا زيادة في نفس الشيء المصنوع قال: وهكذا كل ما استصنع، ولا خير في أن يسلف في قلنسوة محشوة، وذلك أنه لا يضبط وزن حشوها، ولا صفته، ولا يوقف على حد بطائنها، ولا تشتري هذه إلا يداً بيد، ولا خير في أن يسلفه في خفين، ولا نعلين غروزين، وذلك أنهما لا يوصفان بطول، ولا عرض، ولا تضبط جلودهما، ولا ما يدخل فيهما، وإنما يجوز في هذا أن يبتاع النعلين والشرابين ويستاجر على الخدو، وعلى خراز الحفين، ولا بأس أن يبتاع منه صحافاً أو قداحاً من نحو معروف وبصفة معروفة، وقدر معروف من الكبر والصغر والعمق والضيق ويشترط أي عمل، ولا بأس إن كانت من قوارير ويشترط جنس قواريرها ورقته وثخانتها، ولو كانت القوارير بوزن مع الصفة كان أحب إلي وأصح للسلف.

وكذلك كل ما عمل، فلم يخلط بغيره والذي يخلط بغيره النبل فيها ريش ونصال وعقب ورومة والنصال لا يوقف على حده فأكره السلف فيه، ولا أجيزه قال: ولا بأس أن يبتاع أجراً بطول وعرض وثخانة ويشترط من طين معروف وثخانة معروفة، ولو شرط موزوناً كان أحب إلي، وإن تركه، فلا بأس إن شاء الله تعالى، وذلك أنه إنما هو بيع صفة، وليس يخلط بالطين غيره مما يكون الطين غير معروف القدر منه إنما هو يخلطه الماء والماء

مستهلك فيه والنار شيء ليس منه، ولا قائم فيه إنما لها فيه أثر صلاح، وإنما باع بصفة، ولا خير في أن يبتاع منه لبناً على أن يطبخه فيوقه إياه أجراً، وذلك أنه لا يعرف قدر ما يذهب في طبخه من الحطب، وأنه قد يتلهوج ويفسد؛ فإن أبطلناه على المشتري كنا، قد أبطلنا شيئاً استوجب، وإن الزمناه إياه الزمناه بغير ما شرط لنفسه.

٨٦ - باب السلف محل فيأخذ السلف بعض

رأس ماله وبعض سلفه

قال الشافعي رحمه الله: من سلف ذباً في طعام مؤصوف فحل السلف قائماً له طعام في ذمة يابيه؛ فإن شاء أخذه به كله حتى يوقه إياه، وإن شاء تركه كما يترك سائر حقوقه إذا شاء، وإن شاء أخذ بفضه وأنظره بغيره، وإن شاء أقاله منه كله، وإذا كان له أن يقبله من كله إذا اجتمعاً على الإقالة كان له إذا اجتمعاً أن يقبله من بعضه، فيكون ما أقاله منه كما لم يتبايعا فيه، وما لم يقبله منه كما كان لازماً له ببعضه؛ فإن شاء أخذه، وإن شاء تركه، ولا فرق بين السلف في هذا وبين طعام له عليه من وجه غير السلف، وقال: ولكن إن حل له طعام، فقال أعطيك مكان ما لك من الطعام علي طعاماً غيره أو عرضاً من العروض لم يجز؛ لأن رسول الله ﷺ قال: من ابتاع طعاماً، فلا يبيع به حتى يستوفيه وإنما لهذا السلف طعام، فإذا أخذ غيره به، فقد باع به قبل أن يستوفيه، وإذا أقاله منه أو من بعضه فالإقالة ليست ببيع إنما هي نقض بيع تراضيا بنقض العقد الأولى التي وجبت لكل واحد منهما على صاحبه.

فإن قال قائل: ما الحجّة في هذا؟ فالقياس لمعقول مكتفى به فيه؛ فإن قال: فهل فيه أثر عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ؟

قيل: روي عن ابن عباس وعن عطاء وعمرو بن دينار: ١٣٠٢ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أن عطاء كان لا يرى بأساً أن يقبل رأس ماله منه أو ينظره أو يأخذ بعض السلعة وينظره بما بقي. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤/٤٠٦)]

١٣٠٣ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سعيد بن سالم القداح، عن ابن جريج أنه قال: إعطاء أسلفت ديناراً في عشرة أفرق فحلت أفرق من خمسة ديناراً في خمسة أفرق وأكتب نصف الدينار عليه ديناراً؟ فقال: نعم.

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٢١/٤)]

٨٧- بابُ صرفِ السِّلْفِ إلى غيره

١٣٠٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: رُوِيَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُمَا قَالَا مَنْ سَلَفَ فِي بَيْعٍ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ. [أخرجه أبو داود (٣٤٦٨)، ابن ماجه (٢٢٨٣)]

قال: وَهَذَا كَمَا رُوِيَ عَنْهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ لَا يَبِيعُ شَيْءَ ابْتِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ قَوْلَنَا فِي كُلِّ بَيْعٍ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ حَتَّى يُسْتَوْفَى.

١٣٠٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ ابْتَاعَ مِلْعَةً غَائِيَةً وَتَقَدَّرَ ثَمَنُهَا، فَلَمَّا رَأَاهَا لَمْ يَرْضَهَا فَأَرَادَا أَنْ يَحُولَا بَيْعَهُمَا فِي مِلْعَةٍ غَيْرِهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ مِنْهُ الثَّمَنَ: قَالَ: لَا يَصْلَحُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٢٠/٤)]

قال: كَأَنَّهُ جَاءَهُ بِهَا عَلَى غَيْرِ الصُّفَّةِ وَتَحْوِيلُهُمَا بَيْنَهُمَا فِي مِلْعَةٍ غَيْرِهَا يَبِيعُ لِلْمِلْعَةِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ.

قال: وَلَوْ سَلَفَ رَجُلٌ رَجُلًا دِرَاهِمَ فِي مِائَةِ صَاعِ حِنْطَةٍ وَأَسْلَفَهُ صَاحِبُهُ دِرَاهِمَ فِي مِائَةِ صَاعِ حِنْطَةٍ وَصَفَةُ الْحِنْطَتَيْنِ وَاحِدَةٌ، وَمَحْلُهُمَا وَاحِدٌ أَوْ مُخْتَلَفٌ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَاسًا، وَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ مِائَةُ صَاعٍ بِتِلْكَ الصُّفَّةِ، وَإِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ، وَلَا يَكُونُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا قِصَاصًا مِنَ الْآخَرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَ الْحِنْطَةَ بِالْحِنْطَةِ قِصَاصًا كَانَ يَبِيعُ الطَّعَامَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ وَيَبِيعُ الدِّرَاهِمَ بِالدِّرَاهِمِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهُمَا فِي يَوْمَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ نَسْبَةً، وَمَنْ أَسْلَفَ فِي طَعَامٍ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ فَحَلَّ السِّلْفُ، فَقَالَ الَّذِي لَهُ السِّلْفُ: كُلْ طَعَامِي زَنَّهُ وَأَعِزَّهُ عِنْدَكَ حَتَّى آتِيكَ فَانْقُلْهُ، ففَعَلَ فُسِّرَ الطَّعَامُ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ، وَلَا يَكُونُ هَذَا قَبْضًا مِنْ رَبِّ الطَّعَامِ، وَلَوْ كَالِهَ الْبَائِعِ لِلْمُسْتَرِي بِأَمْرِهِ حَتَّى يَقْبِضَ أَوْ يَقْبِضَهُ وَكَيْلٌ لَهُ فَيَبْرَأُ الْبَائِعُ مِنْ ضَمَانِهِ حَيْثُ شَاءَ.

٨٨- بابُ الخيارِ في السِّلْفِ

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَا يَجُوزُ الْخِيَارُ فِي السِّلْفِ لَوْ قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ ابْتِاعَ مِنْكَ مِائَةَ دِينَارٍ أَتَقَدِّكُهَا مِائَةَ صَاعٍ تَمَرًا إِلَى شَهْرٍ عَلَى أَنِّي بِالْخِيَارِ بَعْدَ تَفَرُّقِنَا مِنْ مَقَامِنَا الَّذِي تَبَايَعْنَا فِيهِ أَوْ أَنْتَ بِالْخِيَارِ أَوْ كِلَانَا بِالْخِيَارِ لَمْ يَجِزْ فِيهِ الْبَيْعُ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَشَارِطَا الْخِيَارَ ثَلَاثًا فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ.

قال الشَّافِعِيُّ: لِأَنَّهُ إِذَا أَقَالَهُ مِنْهُ فَلَهُ عَلَيْهِ رَأْسُ مَا أَقَالَهُ مِنْهُ وَسِوَاهُ اتَّقَدَّهُ أَوْ تَرَكَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَجِزْ أَنْ يَأْخُذَهُ، وَأَنْ يَنْظُرَهُ بِهِ مَتَى شَاءَ.

١٣٠٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَاسًا أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُ رَأْسِ مَالِهِ وَبَعْضًا طَعَامًا أَوْ يَأْخُذَ بَعْضًا طَعَامًا وَيَكْتُبَ مَا بَقِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٤١٢٣)]

١٣٠٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: ذَلِكَ الْمَعْرُوفُ أَنْ يَأْخُذَ بَعْضَهُ طَعَامًا وَبَعْضَهُ دَنَانِيرًا. [أخرجه عبد الرزاق (١٤١٠٢)، البيهقي في "المعرفة" (٢٧/٦)]

١٣٠٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ رَجُلٌ أَسْلَفَ بَرًّا فِي طَعَامٍ فَدَعَا إِلَى ثَمَنِ الْبَرِّ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: لَا إِلَّا رَأْسَ مَالِهِ أَوْ بَرَّةً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٢٠/٤-٤٢١/٤)]

قال الشَّافِعِيُّ: قَوْلُ عَطَاءٍ فِي الْبَرِّ أَنْ لَا يَبِيعَ الْبَرُّ أَيْضًا حَتَّى يَسْتَوْفَى فَكَأَنَّهُ يَذْهَبُ مِنْهُ مِائَةُ طَعَامٍ.

١٣٠٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ طَعَامٌ أَسْلَفْتُ فِيهِ فَحَلَّ فَدَعَانِي إِلَى طَعَامٍ غَيْرِهِ فَرَفَقَ بِفَرْقٍ لَيْسَ لِلَّذِي يُعْطِينِي عَلَى الَّذِي كَانَ لِي عَلَيْهِ فَضْلٌ: قَالَ: لَا بَاسَ بِذَلِكَ لَيْسَ ذَلِكَ يَبِيعُ إِنَّمَا ذَلِكَ قِضَاءٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٢١/٤)]

قال الشَّافِعِيُّ: هَذَا كَمَا قَالَ عَطَاءٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - . وَذَلِكَ أَنَّهُ سَلَفَهُ فِي صُفَّةٍ لَيْسَتْ بِعَيْنٍ، فإِذَا جَاءَهُ بِصُفَّتِهِ، فَإِنَّمَا قِضَاءُ حَقِّهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ: وَلَوْ أَسْلَفَهُ لَمْ يَجِزْ الشَّامُ فَآخُذَ مِنْهُ بَرًّا غَيْرَهُ، فَلَا بَاسَ بِهِ، وَهَذَا كَتَجَاوَزَهُ فِي ذَهَبِهِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا قَالَ سَعِيدُ: قَالَ: وَلَكِنْ لَوْ حَلَّتْ لَهُ مِائَةُ فَرَقَ اشْتَرَاهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ فَاعْطَاهُ بِهَا أَلْفَ دِرْهَمٍ لَمْ يَجِزْ، وَلَمْ يَجِزْ فِيهِ إِلَّا إِقَالَتُهُ، فَإِذَا أَقَالَهُ صَارَ لَهُ عَلَيْهِ رَأْسُ مَالِهِ، فَإِذَا بَرَّ مِنَ الطَّعَامِ، وَصَارَتْ لَهُ عَلَيْهِ ذَهَبٌ تَبَايَعَا بَعْدَ بَالِذَّهَبٍ مَا شَاءَ أَوْ تَقَابُضًا قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا مِنْ عَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ.

[٤١٩/٤]

قال الشافعي: وإن جاء به على غاية من الجودة أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الجودة فهو متطوع بالفضل ويلزم المشتري؛ لأن الزيادة فيما يقع عليه اسم الجودة خير له إلا في موضع أصح لك منه إن شاء الله - تعالى - .

٩٠ - باب اختلاف المتبايعين بالمسلّف إذا رآه

المسلّف

قال الشافعي رحمه الله: لو أن رجلاً سلّف رجلاً ذهباً في طعام موصوف حنطاً أو زبيباً أو تمر أو شعير أو غيره؛ فكان أسلفه في صنف من التمر رديء فأتاه بخير من الرديء أو جيّد فأتاه بخير مما يلزمه اسم الجيّد بعد أن لا يخرج من جنس ما أسلفه فيه إن كان عجوة أو صحنياً أو غيره لزم المسلّف أن يأخذه؛ لأن الرديء لا يغني غناء إلا أغناه الجيّد، وكان فيه فضل عنه.

وكذلك إذا ألزمناه أدنى ما يقع عليه اسم الجودة فأعطاه أعلى منها فالأعلى يغني أكثر من غناء الأسفل، فقد أعطي خيراً مما لزمه، ولم يخرج له مما يلزمه اسم الجيّد، فيكون أخرجه من شرطه إلى غير شرطه، فإذا فارق الاسم أو الجنس لم يجبر عليه، وكان خيراً في تركه وقبضه.

قال الشافعي: وهكذا القول في كل صنف من الزبيب والطعام المعروف كبله قال وبيان هذا القول أنه لو أسلفه في عجوة فأعطاه بردياً، وهو خير منها أضعافاً لم أجبره على أخذه؛ لأنه غير الجنس الذي أسلفه فيه قد يريد العجوة لأمر لا يصلح له البردي، وهكذا الطعام كله إذا اختلفت أجناسه؛ لأن هذا أعطاه غير شرطه، ولو كان خيراً منه.

قال الشافعي: وهكذا العسل، ولا يستغنى في العسل عن أن يصفه ببياض أو صفرة أو خضرة؛ لأنه يتباين في ألوانه في القيمة، وهكذا كل ما له لون يتباين به ما خالف لونه من حيوان وغيره.

قال: ولو سلّف رجل رجلاً عرضاً في فضة بيضاء جيّدة فجاء بفضة بيضاء أكثر مما يقع عليه أدنى اسم الجودة أو أسلفه عرضاً في ذهب أحمر جيّد فجاء بذهب أحمر أكثر من أدنى ما يقع عليه أدنى اسم الجودة لزمه، وكذا لو أسلفه في صفر أحمر جيّد فجاء بأحمر أكثر مما يقع عليه أقل اسم الجودة لزمه.

ولكن لو أسلفه في صفر أحمر فأعطاه أبيض والأبيض يصلح لما لا يصلح له الأحمر لم يلزمه إذا اختلف اللونان فيما يصلح له أحد اللونين، ولا يصلح له الآخر لم يلزمه المشتري إلا

وكذلك لو قال ابتاع منك مائة صاع تمرًا بمائة دينار على أني بالخيار يوماً إن رضيت أعطيتك الدنانير، وإن لم أرض فاليوم بيني وبينك مفسوخ لم يجز؛ لأن هذا بيع موصوف والبيع الموصوف لا يجوز إلا بأن يقبض صاحبه ثمنه قبل أن يفرقا؛ لأن قبضه ما سلّف فيه قبض ملك، وهو لو قبض مال الرجل على أنه بالخيار لم يكن قبضه قبض ملك، ولا يجوز أن يكون الخيار لواحد منهما؛ لأنه إن كان للمشتري، فلم يملك البائع ما دفع إليه، وإن كان للبائع، فلم يملكه البائع ما باعه؛ لأنه عسى أن يتفعّ بماله، ثم يردّه إليه، فلا يجوز البيع فيه إلا مقطوعاً بلا خيار.

وكذلك لا يجوز أن يسلف رجل رجلاً مائة دينار على أن يدفع إليه مائة صاع موصوف إلى أجل كذا، فإذا حلّ الأجل فالذي عليه الطعام بالخيار أن يعطه ما أسلفه أو يرد إليه رأس ماله حتى يكون البيع مقطوعاً بينهما، ولا يجوز أن يقول: فإن حبستني عن رأس مالي فلي زيادة كذا.

فلا يجوز شرطان حتى يكون الشرط فيهما واحداً معروفاً.

٨٩ - باب ما يجب للمسلّف على المسلّف من

شرطه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حضر المسلّف السلعة التي أسلف؛ فكانت طعاماً، فاختلفا فيه دعا له أهل العلم به؛ فإن كان شرط المشتري طعاماً جيّداً جديداً قيل هذا جيّد جديد؟ فإن قالوا نعم.

قيل ويقع عليه اسم الجودة؟ فإن قالوا نعم لزم المسلّف أخذ أقل ما يقع عليه اسم الصفة من الجودة وغيرها ويرأ المسلّف ويلزم المسلّف أخذه.

وهكذا هذا في الثياب يقال: هذا ثوب من وشي صناعة والوشي الذي يقال له يوسف وبطول كذا ويعرض كذا ودقيق أو صفيق أو جيّد أو هما ويقع عليه اسم الجودة؟ فإذا قالوا نعم فقل ما يقع عليه اسم الجودة يبرأ منه الذي سلّف فيه ويلزم المسلّف ويقال في الدقيق من الثياب، وكل شيء هكذا إذا ألزمه في كل صنف منه صفة وجودة فادّنى ما يقع عليه اسم الصفة من دقيق وغيرها واسم الجودة يبرئه منه.

وكذلك إن شرطه رديئاً فالرديء يلزمه.

١٣١٠ - قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن مسالم القداح،

عن ابن جريج، عن عطاء قال: إذا أسلفت فإياك إذا حلّ حقك بالذي سلّفت فيه كما اشتترطت ونقذت فليس لك خيار إذا أوفيت شرطك وتبعك. [أخرجه البيهقي في المعرفة

ما يلزمه اسم الصفة.

الآفة قد تأتي عليه قبل أن يفرغ من جميع ما أسلف فيه، ولا نجيز في شيء من هذا إلا كما وصفت لك في أن يكون بيع عين لا يضمن صاحبها شيئاً غيرها إن هلك انتقص البيع أو يسع صفة مأمونة أن تنقطع من أيدي الناس في حين محله.

فأما ما كان قد ينقطع من أيدي الناس فأسلف فيه فاسد.

قال الشافعي: وإن أسلف سلفاً فاسداً، وقبضه رده، وإن استهلكه رد مثله إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل ورجع برأس ماله فعلى هذا الباب كله وقياسه.

٩٣- باب اختلاف المسلف والمسلف في السلم

قال الشافعي: رحمه الله، ولو اختلفت المسلف والمسلف في السلم، فقال المشتري أسلفتك مائة دينار في مائتي صاع حنطة، وقال البائع أسلفتني مائة دينار في مائة صاع حنطة أحلف البائع بالله ما باعه بالمائة التي قبض منه إلا مائة صاع، فإذا حلف قيل للمشتري إن شئت فلك عليه المائة الصاع التي أقر بها، وإن شئت فاحلف ما ابتعت منه مائة صاع، وقد كان يبيع مائتي صاع، لأنه مدع عليك أنه ملك عليك المائة الدينار بالمائة الصاع وأنت منكر؟ فإن حلف تفاسخا البيع.

قال الشافعي: وكذلك لو اختلفا فيما اشترى منه، فقال: أسلفتك مائتي دينار في مائة صاع تمرًا، وقال: بل أسلفتني في مائة صاع ذرة أو قال أسلفتك في مائة صاع برديًا، وقال: بل أسلفتني في مائة صاع عجوة أو قال أسلفتك في سلعة موصوفة، وقال الآخر بل أسلفتني في سلعة غير موصوفة كان القول فيه كما وصفت لك يحلف البائع، ثم يخيّر المبتاع بين أن يأخذ بما أقر له البائع بلا يمين أو يحلف فيبرأ من دعوى البائع، وتفاسخان.

قال الربيع: إن أخذه المبتاع، وقد ناكه البائع، فإن أقر المبتاع، ثم قال البائع: حل له أن يأخذها، وإلا، فلا يحل له إذا أنكره، والسلف يفسخ بعد أن يتصالحا.

قال الشافعي: وكذلك لو تصادقا في السلعة واختلفا في الأجل، فقال المسلف هو إلى سنة، وقال البائع هو إلى سنتين حلف البائع وخير المشتري؛ فإن رضي، وإلا حلف وتفاسخا؛ فإن كان الثمن في هذا كله دنائير أو دراهم رد مثلها أو طعاماً رد مثله؛ فإن لم يوجد رد قيمته.

وكذلك لو كان سلفه سلعة غير مكيلة، ولا موزونة، ففادت رد قيمتها قال: وهكذا القول في بيع الأعيان إذا اختلفا في الثمن أو في الأجل أو اختلفا في السلعة المبيعة، فقال البائع بعتك عبداً بالغاً واستهلكك العبد، وقال المشتري اشتريته منك بخمسائة، وقد هلك العبد تحالفا ورد قيمة العبد، وإن كانت أقل

وكذلك إذا اختلفا فيما تباين فيه الأثمان بالألوان لم يلزم المشتري إلا ما يلزمه بصفة ما سلف فيه فأما ما لا تباين فيه بالألوان فما لا يصلح له المشتري، فلا يكون أحدهما أغنى فيه من الآخر، ولا أكثر ثمنًا، وإنما يفرقان لاسميه، فلا أنظر فيه إلى الألوان.

٩١- باب ما يلزم في السلف لما يخالف الصفة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو سلفه في ثوب مروى ثخين فجاء برقيق أكثر ثمنًا من ثخين لم الزمه إياه؛ لأن الثخين يدفع أكثر مما يدفع الرقيق وربما كان أكثر بقاء من الرقيق؛ ولأنه يخالف لصفته خارج منها قال: وكذلك لو سلفه في عبد بصفة، وقال رضي فجاءه بأكثر من صفته إلا أنه غير رضي لم الزمه إياه؛ لمباينته من أنه ليس بوضي وخروجه من الصفة.

وكذلك لو سلفه في عبد بصفة، فقال غليظ شديد الخلق فجاء بوضي ليس بشديد الخلق أكثر منه ثمنًا لم يلزمه؛ لأن الشديذ يعني غير غناه الوضي وللوضي ثمن أكثر منه، ولا الزمه أبداً خيراً من شرطه حتى يكون متظماً لصفته زاداً عليها.

فأما إذا زاد عليها في القيمة، وقصر عنها في بعض المنفعة أو كان هذا خارجاً منها بالصفة، فلا الزمه إلا ما شرط فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه.

٩٢- باب ما يجوز فيه السلف، وما لا يجوز

قال الشافعي: رحمه الله، ولا يجوز السلف في حنطة أرض رجل بعينها بصفة؛ لأن الآفة قد تصيبها في الوقت الذي يحل فيه السلف، فلا يلزم البائع أن يعطيه صفته من غيرها؛ لأن البيع، وقع عليها، ويكون قد انتفع بماله في أمر لا يلزمه والبيع ضربان لا ثالث لهما بيع عين إلى غير أجل وبيع صفة إلى أجل أو غير أجل فتكون مضمونة على البائع، فإذا باعه صفة من عرض بمال فله أن يأخذ منها من حيث شاء قال: وإذا كان خارجاً من البيوع التي أجزت كان بيع ما لا يعرف أولى أن يبطل.

قال الشافعي: وهكذا تمر حائط رجل بعينه وتناج رجل بعينه، وقرية بعينها غير مأمونة ونسل ماشية بعينها، فإذا شرط المسلف من ذلك ما يكون مأموناً أن ينقطع أصله لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه جاز، وإذا شرط الشيء الذي الأغلب منه أن لا يؤمن انقطاع أصله لم يجوز.

قال: وهكذا لو أسلفه في لبن ماشية رجل بعينه وبكيل معلوم بصفة لم يجوز، وإن أخذ في كيله وحلبه من ساعته؛ لأن

من الخمسمائة أو أكثر من ألف.

قال الشافعي: وهكذا كل ما اختلفا فيه من كيل وجودة وأجل قال: ولو تصادقا على البيع والأجل، فقال البائع لم يضمن من الأجل شيء أو قال مضى منه شيء يسير، وقال المشتري بل قد مضى كله أو لم يبق منه إلا شيء يسير كان القول قول البائع مع يمينه، وعلى المشتري البيئة.

قال الشافعي رحمه الله: ولا يفسخ بيعهما في هذا من قبل تصادقهما على الثمن والمشتري والأجل فأما ما يختلفان فيه في أصل العقد، فيقول المشتري اشتريت إلى شهر، ويقول البائع بتك إلى شهرين، فإتھما يتحالفان، ويتراذان من قبل اختلافهما فيما يفسخ العقد والأولان لم يختلفا.

قال الشافعي: وكرجل استأجر رجلاً سنة بعشرة دنانير، فقال الأجير: قد مضت، وقال المستأجر: لم تمض فالحق قول المستأجر، وعلى الأجير البيئة؛ لأنه مقر بشيء يدعي المخرج منه.

٩٤ - باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو

غائبة

قال الشافعي: رحمه الله، ولو سلف رجل رجلاً مائة دينار في سلعة بعينها على أن يقبض السلعة بعد يوم أو أكثر كان السلف فاسداً، ولا تجوز بيع الأعيان على أنها مضمونة على بائعها بكل حال؛ لأنه لا يمنع من فوتها، ولا بأن لا يكون لصاحبها السيل على أخذها متى شاء هو لا يحول بائعها دونها إذا دفع إليه ثمنها، وكان إلى أجل؛ لأنها قد تلفت في ذلك الوقت، وإن قل؛ فيكون المشتري قد اشتري غير مضمون على البائع بصفة موجودة بكل حال يكلفها بائعها، ولا ملكه البائع شيئاً بعينه يتسلط على قبضه حين وجب له، وقد روى على قبضه.

قال الشافعي: وكذلك لا يتكاري منه راحلة بعينها معجلة الكراء على أن يركبها بعد يوم أو أكثر؛ لأنها قد تلفت ويصيبها ما لا يكون فيها ركوب معه، ولكن يسلقه على أن يضمن له حولة معروفة وبيع الأعيان لا تصلح إلى أجل إنما المؤجل ما ضمن من البيوع بصفة.

وكذلك لا يجوز أن يقول أبيعك جاري هذه بعينك هذا على أن تدفع إلي عبدك بعد شهر؛ لأنه قد يهرب وتلف ويتقص إلى شهر.

قال الشافعي: وفساد هذا خروجه من بيع المسلمين، وما وصفت، وأن الثمن فيه غير معلوم؛ لأن المعلوم ما قبضه المشتري أو ترك قبضه، وليس للبائع أن يحول دونه قال: ولا بأس أن

أبيعك عبدي هذا أو أدفعه إليك بعبد موصوف أو عبيدين أو بعير أو بعيرين أو خشية أو خشيتين إذا كان ذلك موصوفاً مضموناً؛ لأن حق في صفة مضمونة على المشتري لا في عين تلف أو تنقص أو فوت، فلا تكون مضمونة عليه.

٩٥ - باب امتناع ذي الحق من أخذ حقه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حل حق المسلم وحقه حال بوجه من الوجوه فدعا الذي عليه الحق الذي له الحق إلى أخذ حقه فامتنع الذي له الحق فعلى الوالي جبره على أخذ حقه ليرأ ذو الدين من دينه ويؤدي إليه ما له عليه غير متقص له بالأداء شيئاً، ولا مدخل عليه ضرراً إلا أن يشاء رب الحق أن يبرئه من حقه بغير شيء يأخذه منه فيبرأ بإبرائه إياه.

قال الشافعي: فإن دعاه إلى أخذه قبل محله، وكان حقه ذهباً أو فضة أو لحماً أو تبرا أو عرضاً غير مأكول، ولا مشروب، ولا ذي روح يحتاج إلى العلف أو النفقة جبرته على أخذ حقه منه إلا أن يبرئه؛ لأنه قد جاءه بحقه وزيادة تعجيله قبل محله، ولست أنظر في هذا إلى تغير قيمته؛ فإن كان يكون في وقته أكثر قيمة أو أقل قلت للذي له الحق: إن شئت حبسته، وقد يكون في وقت أجله أكثر منه حين يدفعه وأقل.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

١٣١١ - قلت: أخبرنا أن أنس بن مالك كاتب غلاماً له على نجوم إلى أجل فأزاد المكاتب تعجيلها ليقتض فامتنع أنس من قبولها، وقال: لا آخذها إلا عند مجلها فأتى المكاتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له، فقال عمر: إن أنساً يريد النيراث؛ فكان في الحديث فأمره عمر بأخذها منه وأعتقه. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (٤٢٧/٤-٤٢٨)]

قال الشافعي: وهو يشبه القياس.

قال: وإن كان ما سلف فيه مأكولاً أو مشروباً لا يجبر على أخذه؛ لأنه قد يريد أكله وشربه جديداً في وقته الذي سلف إليه؛ فإن عجله ترك أكله وشربه وأكله وشربه متغيراً بالقدم في غير الوقت الذي أراد أكله أو شربه فيه.

قال الشافعي: وإن كان حيواناً لا غناء به عن العلف أو الرعي لم يجبر على أخذه قبل محله؛ لأنه يلزمه فيه مؤنة العلف أو الرعي إلى أن ينتهي إلى وقته فدخل عليه بعض مؤنة، وأما ما سوى هذا من الذهب والفضة والتبر كلب، والثياب والخشب والحجارة، وغير ذلك، فإذا دفعه برئ منه وجبر المدفوع إليه على أخذه من الذي هو له عليه.

رُطْباً فَأكَلَ نصفه أو أَتلفه وبقيَ نصفه يأخذُ النِّصْفَ بنصفِ الثَّمَنِ ويرجعُ عليه بنقصانٍ ما بينَ الرُّطْبِ معيِّباً وغيرَ معيِّبٍ، وإن اختلفا في العيبِ والمشتري قائمٌ في يَدِ المشتري، ولم يستهلكه، فقال: دفعته إليك بريئاً من العيبِ، وقالَ المشتري: بل دفعته معيِّباً فالقولُ قولُ البائعِ إلا أن يكونَ ما قالَ عيبٌ لا يحدثُ مثله، وإن كانَ أَتلفه، فقالَ البائعُ ما أَتلفتُ منه غيرَ معيِّبٍ، وما بقيَ معيِّبٌ فالقولُ قوله إلا أن يكونَ شيئاً واحداً لا يفسدُ منه شيءٌ إلا بفساده كله كبطيخةٍ واحدةٍ أو دباءةٍ واحدةٍ.

وكلُّ ما قلتُ القولُ فيه قوله فعليه فيه اليمين.

قال الشافعي: فعلى هذا هذا البابُ كله وقياسه لا أعلمه يجوزُ فيه غيرُ ما وصفتُ أو أن يقال: لا يجزئُ أحدٌ على أخذِ شيءٍ هو له حتَّى يحلَّ له، فلا يجزئُ على دينار، ولا درهمٍ حتَّى يحلَّ له، وذلك أنه قد يكونُ لا حرزٌ له، ويكونُ متلفاً لما صارَ في يديه فيختارُ أن يكونَ مضموناً على مليءٍ من أن يصيرَ إليه فيتلفَ من يديه بوجوه منها ما ذكرت.

ومنها أن يتقاضاه ذو دينٍ أو يسأله ذو رحمٍ لو لم يعلم ما صارَ إليه لم يتقاضاه، ولم يسأله، فإنما منعنا من هذا أنَّا لم نرَ أحداً خالفَ في أن الرجلَ يكونُ له الدينُ على الرجلِ فيموتُ الَّذي عليه الدينُ فيدفعونَ ماله إلى غرمائه، وإن لم يريدوه لئلا يجبسوا ميراثَ الورثة، ووصيةُ الموصي لهم ويجبرونهم على أخذه؛ لأنَّه خيرٌ لهم والسِّلْفُ يخالفُ دينَ الميتِ في بعضِ هذا.

٩٦- بابُ السِّلْفِ في الرُّطْبِ فينْفِدُ

قال الشافعي رحمه الله: إذا سلفَ رجلٌ رجلاً في رُطْبٍ أو عنبٍ إلى أجلٍ يطيبان له فهو جائزٌ؛ فإن نفذَ الرُّطْبُ أو العنبُ حتَّى لا يبقى منه شيءٌ بالبلدِ الَّذي سلفه فيه، فقد قيلَ المسِّلْفُ بالخيار؛ فإن شاء رجعَ بما بقيَ من سلفه كان سلفُ مائةِ درهمٍ في مائةٍ مدٍّ فأخذَ خمسينَ فيرجعُ بخمسينَ، وإن شاء أخذَ ذلكَ إلى رُطْبٍ قابلٍ، ثم أخذَ ببيعِه بمثلِ صفةِ رُطْبِهِ، وكيله.

وكذلك العنبُ، وكلُّ فاكهةٍ رُطْبُهُ تنفذُ في وقتٍ من الأوقاتِ، وهذا وجهٌ.

قال: وقد قيلَ إن سلفه مائةَ درهمٍ في عشرةِ أصعٍ من رُطْبٍ فأخذَ خمسةَ أصعٍ، ثم نفذَ الرُّطْبُ كانت له الخمسةُ أصعٍ بخمسينَ درهماً؛ لأنها حصَّتها من الثَّمَنِ فانفسخَ البيعُ فيما بقيَ من الرُّطْبِ فردَّ إليه خمسينَ درهماً.

قال الشافعي: وهذا مذهبٌ، والله تعالى أعلم.

ولو سلفه في رُطْبٍ لم يكن عليه أن يأخذَ فيه بسراً، ولا مختلفاً، وكان له أن يأخذَ رُطْباً كله، ولم يكن عليه أن يأخذَه إلا صحاحاً غيرَ منشدخٍ، ولا معيِّبٍ بعضٍ، ولا عطشٍ، ولا غيره.

وكذلك العنبُ لا يأخذَه إلا نضيجاً غيرَ معيِّبٍ.

وكذلك كلُّ شيءٍ من الفاكهةِ الرُّطْبِيةِ يسلفُ فيها، فلا يأخذُ إلا صفته غيرَ معيِّبةٍ.

قال: وهكذا كلُّ شيءٍ أسلفه فيه لم يأخذَه معيِّباً إن أسلفَ في لبنٍ مخيضٍ لم يأخذَه رائباً، ولا مخيضاً، وفي المخيضِ ماءٌ لا يعرفُ قدره والماءُ غيرُ اللِّينِ.

قال الشافعي: ولو أسلفه في شيءٍ فأعطاه إياه معيِّباً والعيبُ ممَّا قد يخفى فأكلَ نصفه أو أَتلفه وبقيَ نصفه كأن كان

حق، وإذن الله - عز وجل - به فيما كان للمرتهن من الحق دالة على أن لا يجوز إلا بعد لزوم الحق أو معه فأمّا قبله، فإذا لم يكن حق، فلا رهن.

٢١- كتاب الرهن الكبير

١- إباحة الرهن

٢- باب ما يتم به الرهن من القبض

قال الله - عز وجل - ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾.

قال الشافعي: فلما كان معقولا أن الرهن غير مملوك الرقبة للمرتهن ملك البيع، ولا مملوك المنفعة له ملك الإجارة لم يميز أن يكون رهنا إلا بما أجازاه الله - عز وجل - به من أن يكون مقبوضا، وإذا لم يميز فللرهن ما لم يقبضه المرتهن منه منعه منه.

وكذلك لو أذن له في قبضه، فلم يقبضه المرتهن حتى رجع الرهن في الرهن كان ذلك له؛ لما وصفت من أنه لا يكون رهنا إلا بأن يكون مقبوضا.

وكذلك كل ما لم يتم إلا بأمرين فليس يتم بأحدهما دون الآخر مثل الهبات التي لا تجوز إلا مقبوضة، وما في معناها.

ولو مات الرهن قبل أن يقبض المرتهن الرهن لم يكن للمرتهن قبض الرهن، وكان هو والغرماء فيه أسوة سواء، ولو لم يموت الرهن، ولكنه أفلس قبل أن يقبض المرتهن الرهن كان المرتهن والغرماء فيه أسوة؛ لأنه لا يتم له، ولو خرس الرهن أو ذهب عقله قبل أن يقبض المرتهن الرهن، ولا سلطه على قبضه لم يكن للمرتهن قبض الرهن، ولو أقبضه الرهن إياه في حال ذهاب عقله لم يكن له قبضه، ولا يكون له قبض حتى يكون جائز الأمر في ماله يوم رهنه ويوم يقبضه الرهن إياه.

ولو رهنه إياه، وهو محجور، ثم أقبضه إياه، وقد فك الحجر عنه فالرهن الأول لم يكن رهنا إلا بأن يجدد له رهنا ويقبضه إياه بعد أن يفك الحجر عنه.

وكذلك لو رهنه، وهو غير محجور، فلم يقبضه حتى حجب عليه لم يكن له قبضه منه.

ولو رهنه عبدا، فلم يقبضه حتى هرب العبد وسلطه على قبضه، فإن لم يقدر عليه حتى يموت الرهن أو يفلس فليس برهن، وإن لم يقدر على قبضه حتى رجع الرهن في الرهن لم يكن للمرتهن له قبضه، ولو رهنه عبدا فارتد العبد عن الإسلام فأقبضه إياه مرتد أو أقبضه إياه غير مرتد فارتد فالعبد رهن بحاله إن تاب فهو رهن، وإن قتل على الردة قتل بحق لزمه وخرج من ملك الرهن والمرتهن.

ولو رهنه عبدا، ولم يقبضه حتى رهنه من غيره وأقبضه إياه كان الرهن للثاني الذي أقبضه صحيحا، والرهن الذي لم يقبض كما لم يكن.

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله - تبارك وتعالى - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾، وقال - عز وجل - ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾.

قال الشافعي: فكان بيننا في الآية الأمر بالكتاب في الحضر والسفر، وذكر الله - تبارك اسمه - الرهن إذا كانوا مسافرين، ولم يجدوا كاتباً؛ فكان معقولا - والله أعلم - فيها: أنهم امرؤ بالكتاب والرهن احتياطاً لملك الحق بالوثيقة والمملوك عليه بأن لا ينسى ويذكر لا أنه فرض عليهم أن يكتبوا، ولا أن يأخذوا رهناً؛ لقول الله - عز وجل - ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾؛ فكان معقولا أن الوثيقة في الحق في السفر والإعواز غير محرمة - والله أعلم - في الحضر وغير الإعواز، ولا بأس بالرهن في الحق الحال والدين في الحضر والسفر، وما قلت من هذا إنما لا أعلم فيه خلافاً، وقد روي أن رسول الله ﷺ رهن درعه في الحضر عند أبي الشخم اليهودي وقيل في سلف والسلف حال.

قال الشافعي:

١٣١٢ - أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ: رَهَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّخْمِ الْيَهُودِيِّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٧/٦)]

١٣١٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَاتَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ. [أخرجه البخاري (٢٠٦٨)، مسلم (١٦٠٣)، النسائي (٢٨٨/٧)، ابن ماجه (٢٤٣٦)]

قال الشافعي: فاذن الله - جل ثناؤه - بالرهن في الدين، والدين حق لازم فكل حق مما يملك أو لزوم بوجه من الوجوه جائز الرهن فيه، ولا يجوز الرهن فيما لا يلزم.

فلو ادعى رجل على رجل حقاً فأنكره وصالحه ورهنه به رهناً كان الرهن مفسوخاً؛ لأنه لا يلزم الصلح على الإنكار.

ولو قال أرهنك داري على شيء إذا داييتني به أو بايعتني، ثم دايته أو بايعه لم يكن رهناً؛ لأن الرهن كان، ولم يكن للمرتهن

وكذلك لو رهنه إياه، فلم يقبضه حتى أعتقه كان حرّاً خارجاً من الرهن.

وكذلك لو رهنه إياه، فلم يقبضه حتى كاتبه كان خارجاً من الرهن.

وكذلك لو وهبه أو صدقه امرأة أو أقر به لرجلٍ أو دبره كان خارجاً من الرهن في هذا كله.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه لو رهنه، فلم يقبضه المرتهن حتى دبره أنه لا يكون خارجاً من الرهن بالتدبير؛ لأنه لو رهنه بعدما دبره كان الرهن جائزاً؛ لأن له أن يبيعه بعدما دبره، فلما كان له يبيعه كان له أن يرهنه.

قال الشافعي: ولو رهن رجل رجلاً عبداً، ومات المرتهن قبل أن يقبضه كان لرب الرهن منعه من ورثته؛ فإن شاء سلّمه لهم رهناً، ولو لم يمت المرتهن، ولكنّه غلب على عقله فولّى الحاكم ماله رجلاً؛ فإن شاء الرهن منعه الرجل المولى؛ لأنه كان له منعه المرتهن، وإن شاء سلّمه له بالرهن الأول كما كان له أن يسلمه للمرتهن ويمنعه إياه.

ولو رهن رجل رجلاً جارية، فلم يقبضه إياها حتى وطنها، ثم أقبضه إياها بعد الوطء فظهر بها حمل أقر به الرهن كانت خارجة من الرهن؛ لأنها لم تقبض حتى حبلت، فلم يكن له أن يرهنها حبلى منه.

وهكذا لو وطنها قبل الرهن، ثم ظهر بها حمل فأقر به خرجت من الرهن، وإن كانت قبضت؛ لأنه رهنها حاملاً، ولو رهنه إياها غير ذات زوج، فلم يقبضها حتى زوجها السيد، ثم أقبضه إياها فالتزويج جائز، وهي رهن بجمالها، ولا يمنع زوجها من وطنها بجمال، وإذا رهن الرجل الرجل الجارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن؛ لأن ذلك يتقصّ ثمنها ويمنع إذا كانت حاملاً، وحلّ الحق بيعها.

وكذلك المرتهن فإيهما زوج فالنكاح مفسوخ حتى يجتمعا عليه، ولو رهن رجل رجلاً عبداً وسلطه على قبضه فأجره المرتهن قبل أن يقبضه من الرهن أو غيره لم يكن مقبوضاً.

١٣١٤- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أنه قال: لِعَطَاءِ ارْتَهَنْتَ عَبْدًا فَأَجَرْتَهُ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ قَالَ: لَيْسَ بِمَقْبُوضٍ.

قال الشافعي: ليس بالإجارة قبض، وليس برهن حتى يقبض، وإذا قبض المرتهن الرهن لنفسه أو قبضه له أحدٌ بأمره فهو قبضٌ كقبض وكيله له.

١٣١٥- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن

جرّيج، عن عمرو بن دينار أنه قال: إِذَا ارْتَهَنْتَ عَبْدًا فَوَضَعْتَهُ عَلَى يَدِ غَيْرِكَ فَهُوَ قَبْضٌ.

قال الشافعي: وإذا ارتهن ولي المحجور له أو الحاكم للمحجور قبض الحاكم، وقبض ولي المحجور للمحجور كقبض غير المحجور لنفسه.

وكذلك قبض الحاكم له.

وكذلك إن وكل الحاكم من قبض للمحجور أو، وكل ولي المحجور من قبض له قبضه له كقبض الرجل غير المحجور لنفسه وللرهن منع الحاكم، وولي المحجور من الرهن ما لم يقبضه ويمجور ارتهان ولي المحجور عليه له ورهنهما عليه في النظر له.

وذلك أن يبيع لهما فيفضل ويرتهن.

فأما أن يسلف لهما ويرتهن، فلا يجوز عليهما، وهو ضامن؛ لأنه لا فضل لهما في السلف، ولا يجوز رهن المحجور لنفسه، وإن كان نظراً له كما لا يجوز بيعه، ولا شراؤه لنفسه، وإن كان نظراً له.

٣- قبضُ الرهن، وما يكون بعد قبضه مما يخرج

من الرهن، وما لا يخرج

قال الشافعي رحمه الله: قال الله - تعالى - ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾.

قال الشافعي: إذا قبض الرهن مرة واحدة، فقد تم، وصار المرتهن أولى به من غرماء الرهن، ولم يكن للرهن إخراج من الرهن حتى يبرأ مما في الرهن من الحق كما يكون المبيع مضموناً من البائع، فإذا قبضه المشتري مرة صار في ضمانه؛ فإن رده إلى البائع بإجارة أو وديعة فهو من مال البائع، ولا يفسخ ضمانه بالبيع، وكما تكون الهبات، وما في معناها غير تامة، فإذا قبضها الموهوب له مرة، ثم أعارها إلى الواهب أو أكرها منه أو من غيره لم يخرجها من الهبة.

وسواء إذا قبض المرتهن الرهن مرة، ورده على الرهن بإجارة أو عارية أو غير ذلك ما لم يفسخ الرهن الرهن أو كان في يده؛ لما وصفت.

١٣١٦- قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أنه قال: لِعَطَاءِ ارْتَهَنْتَ رَهْنًا فَقَبَضْتَهُ، ثُمَّ أَجَرْتَهُ مِنْهُ. قَالَ: نَعَمْ هُوَ عِنْدَكَ لِأَنَّكَ أَجَرْتَهُ مِنْهُ.

قال ابن جريج: فقلت لعطاء فافلس فوجدته عنده؟

قال: أنت أحقُّ به من غرمانه.

يقبضه. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

٤ - ما يكون قبضاً في الرهن، ولا يكون، وما

يجوز أن يكون رهناً

قال الشافعي رحمه الله: كل ما كان قبضاً في البيع كان قبضاً في الرهن والمبايعات والصدقات لا يختلف ذلك فيجوز رهناً الدابة والعبد والدنانير والدراهم والأرضين وغير ذلك ويجوز رهن الثمن من الدار والشقص من العبد، ومن السيف، ومن اللؤلؤ، ومن الثوب كما يجوز أن يباع هذا كله والقبض فيه أن يسلم إلى مرتته لا حائل دونه كما يكون القبض في البيع قبض العبد والثوب، وما يجوز أن يأخذه مرتته من يدر رهنه.

وقبض ما لا يحول من أرض ودار وعراس أن يسلم لا حائل دونه، وقبض الشقص مما لا يحول كقبض الكل أن يسلم لا حائل دونه، وقبض الشقص مما يحول مثل السيف واللؤلؤ، وما اشبههما أن يسلم للمرتن فيها حق حتى يضعها المرتن والرهن على يد عدل أو في يد الشريك فيها الذي ليس براهن أو يد المرتن، فإذا كان بعض هذا فهو قبض، وإن صيرها المرتن إلى الرهن أو إلى غيره بعد القبض فليس بإخراجها من الرهن كما وصفت لا يخرجها إلا فسخ الرهن أو البراءة من الحق الذي به الرهن.

وإذا أقر الرهن أن المرتن قد قبض الرهن وأدعى ذلك المرتن حكم له بأن الرهن تام بإقرار الرهن ودعوى المرتن، ولو كان الرهن في الشقص غائباً فاقر الرهن أن المرتن قد قبض الرهن وأدعى ذلك المرتن اجزئت الإقرار؛ لأنه قد قبض له، وهو غائب عنه، فيكون قد قبضه بقبض من أمره بقبضه له.

ولو كان لرجل عبد في يدي رجل بإجارة أو وديعة فرهنه إياه وأمره بقبضه كان هذا رهناً إذا جاءت عليه ساعة بعد ارتهانه إياه، وهو في يده؛ لأنه مقبوض في يده بعد الرهن، ولو كان العبد الرهن غائباً عن المرتن لم يكن قبضاً حتى يحضره، فإذا أحضره بعدما أذن له بقبضه فهو مقبوض كما يبيعه إياه، وهو في يديه ويأمره بقبضه فيقبضه بأنه في يديه، فيكون البيع تاماً، ولو مات مات من مال المشتري، ولو كان غائباً لم يكن مقبوضاً حتى يحضر المشتري بعد البيع، فيكون مقبوضاً بعد حضوره، وهو في يديه.

ولو كانت له عنده ثياب أو شيء مما لا يزول بنفسه وديعة أو عارية أو بإجارة فرهنه إياها، وأذن له في قبضها قبل القبض، وهي غير غائبة عن منزله كان هذا قبضاً، وإن كانت غائبة عن منزله لم يكن قبضاً حتى يحدث لها قبضاً، وإن كان رهنه إياها في سوق أو مسجد، وهي في منزله وأذن له في قبضها لم يكن قبضاً

قال الشافعي: يعني لما وصفت من أنك إذا قبضته مرة، ثم أجرته من رهنه فهو كعبد لك أجرته منه؛ لأن رده إليه بعد القبض لا يخرج من الرهن قال: ولا يكون الرهن مقبوضاً إلا أن يقبض المرتن أو أحد غير الرهن بأمر المرتن، فيكون وكيله في قبضه؛ فإن ارتن رجل من رجل رهناً، ووكل المرتن الرهن أن يقبضه له من نفسه فقبضه له من نفسه لم يكن قبضاً، ولا يكون وكيلاً على نفسه لغيره في قبض كما لو كان له عليه حق فوكله بأن يقبضه له من نفسه، ففعل فهل لم يكن بريئاً من الحق كما يرى أنه لو قبضه وكيل غيره، ولا يكون وكيلاً على نفسه في حال إلا الحال التي يكون فيها ولياً لمن قبض له، وذلك أن يكون له ابن صغير فيشتري له من نفسه ويقبض له أو يهب له شيئاً ويقبضه، فيكون قبضه من نفسه قبضاً لابنه؛ لأنه يقوم مقام ابنه.

وكذلك إذا رهن ابنه رهناً فقبضه له من نفسه؛ فإن كان ابنه بالغاً غير محجور لم يجز من هذا شيء إلا أن يقبضه ابنه لنفسه أو وكيل لابنه غير أبيه.

وإذا كان للرجل عبد في يد رجل وديعة أو دار أو متاع فرهنه إياه وأذن له بقبضه فجاءت عليه مدة يمكنه فيها أن يقبضه، وهو في يده فهو قبض، فإذا أقر الرهن أن المرتن قد قبض الرهن فصدقه المرتن أو ادعى قبضه فالرهن مقبوض، وإن لم يره الشهود.

وسواء كان الرهن غائباً أو حاضراً، وذلك أن الرهن قد يقبضه المرتن بالبلد الذي هو به، فيكون ذلك قبضاً إلا في خصلة أن يتصادقاً على أمر لا يمكن أن يكون مثله مقبوضاً في ذلك الوقت، وذلك أن يقول اشهدوا أنني قد رهنته اليوم داري التي بمصر، وهما بمكة، وقبضها فيعلم أن الرهن إن كان اليوم لم يمكن أن يقبض له بمكة من يومه هذا، وما في هذا المعنى.

ولو كانت الدار في يده بكراء أو وديعة كانت كهي لو لم تكن في يده لا يكون قبضاً حتى تأتي عليها مدة يمكن أن تكون في يده بالرهن دون الكراء أو الوديعة أو الرهن معهما أو مع أحدهما، وكيونتها في يده بغير الرهن غير كيونتها في يده بالرهن فاما إذا لم يؤت وقتاً وأقر بأنه رهنه داره بمكة، وقبضها، ثم قال الرهن إنما رهنته اليوم، وقال المرتن بل رهنتها في وقت يمكن في مثله أن يكون قبضها قابض بأمره وعلم القبض فالقول قول المرتن أبداً حتى يصدق الرهن بما وصفت من أنه لم يكن مقبوضاً.

ولو أراد الرهن أن أحلف له المرتن على دعواه بأنه أقر له بالقبض، ولم يقبض منه فعلى؛ لأنه لا يكون رهناً حتى

إِيَّاهُ الرَّاهِنُ، وَلَا يَفْسُدُ الَّذِي قَبِضَ بَانَ لَمْ يَقْبِضْ الَّذِي مَعَهُ فِي عَقْدَةِ الرَّهْنِ، وَلَيْسَ كَالْيُوعِ فِي هَذَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَبِضَ أَحَدُهُمَا، وَمَاتَ الْآخَرُ أَوْ قَبِضَ أَحَدُهُمَا، وَمَنَعَهُ الْآخَرُ كَانَ الَّذِي قَبِضَ رَهْنًا وَالَّذِي لَمْ يَقْبِضْ خَارِجًا مِنَ الرَّهْنِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَهَبَ لَهُ دَارَيْنِ أَوْ عِبْدَيْنِ أَوْ دَارًا وَعَبْدًا فَأَقْبَضَهُ أَحَدُهُمَا، وَمَنَعَهُ الْآخَرُ كَانَ لَهُ الَّذِي قَبِضَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الَّذِي مَنَعَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَمْنَعَهُ، وَلَكِنَّهُ غَابَ عَنْهُ أَحَدُهُمَا لَمْ تَكُنِ الْهَبَةُ فِي الْغَائِبِ تَامَةً حَتَّى يَسْلُطَهُ عَلَى قَبْضِهِ فَيَقْبِضَهُ بِأَمْرِهِ.

وَإِذَا رَهَنَهُ رَهْنًا فَاصَابَ الرَّهْنُ عَيْبًا إِمَّا كَانَ عَبْدًا فَاعْوَرُ أَوْ قَطْعَ أَوْ أَيْ عَيْبٍ أَصَابَهُ فَأَقْبَضَهُ إِيَّاهُ فَهُوَ رَهْنٌ بِحَالِهِ؛ فَإِنْ قَبِضَهُ، ثُمَّ أَصَابَهُ ذَلِكَ الْعَيْبُ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ فَهُوَ رَهْنٌ بِحَالِهِ، وَهَكَذَا لَوْ كَانَتْ دَارًا فَانْهَدَمَتْ أَوْ حَاطَطًا فَتَقَعَرَتْ لُغْلُهُ وَشَجَرُهُ وَانْهَدَمَتْ عَيْنُهُ كَانَ رَهْنًا بِحَالِهِ، وَكَانَ لِلْمُرْتَهِنِ مَنَعُ الرَّاهِنِ مِنْ بَيْعِ خَشَبِ لُغْلِهِ وَبَيْعِ بِنَاءِ الدَّارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ دَاخِلٌ فِي الرَّهْنِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ارْتَهَنَ الْأَرْضَ دُونَ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ، فَلَا يَكُونُ لَهُ مَنَعٌ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِي رَهْنِهِ، وَلَوْ رَهَنَهُ أَرْضَ الدَّارِ، وَلَمْ يَسْمُ لَهُ الْبِنَاءُ فِي الرَّهْنِ أَوْ حَاطَطًا، وَلَمْ يَسْمُ لَهُ الْغُرَاسُ فِي الرَّهْنِ كَانَتْ الْأَرْضُ لَهُ رَهْنًا دُونَ الْبِنَاءِ وَالْغُرَاسِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الرَّهْنِ إِلَّا مَا سَمِيَ دَاخِلًا فِيهِ.

وَلَوْ قَالَ رَهْنُكَ بِنَاءَ الدَّارِ كَانَتْ الدَّارُ لَهُ رَهْنًا دُونَ أَرْضِهَا، وَلَا يَكُونُ لَهُ الْأَرْضُ وَالْبِنَاءُ حَتَّى يَقُولَ رَهْنُكَ أَرْضَ الدَّارِ وَيُنَادِيهَا وَجَمِيعَ عِمَارَتِهَا.

وَلَوْ قَالَ: رَهْنُكَ لُغْلِي كَانَتْ النُّخْلُ رَهْنًا، وَلَمْ يَكُنْ مَا سِوَاهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَلَا الْبِنَاءُ عَلَيْهَا رَهْنًا حَتَّى يَكْتُبَ: رَهْنُكَ حَاطَاطِي مَجْدُودِهِ أَرْضَهُ وَغُرَاسَهُ وَبِنَائِهِ وَكُلُّهُ حَقٌّ لَهُ، فَيَكُونُ جَمِيعُ ذَلِكَ رَهْنًا.

وَلَوْ قَالَ رَهْنُكَ بَعْضَ دَارِي أَوْ رَهْنُكَ شَقْصًا أَوْ جِزَاءً مِنْ دَارِي لَمْ يَكُنْ هَذَا رَهْنًا، وَلَوْ أَقْبَضَهُ جَمِيعَ الدَّارِ حَتَّى يَسْمِيَ كَمَ ذَلِكَ الْبَعْضُ أَوْ الشَّقْصُ أَوْ الْجِزَاءُ رِبْعًا أَوْ أَقْلًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ كَمَا لَا يَكُونُ بَيْعًا.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْبَضَهُ الدَّارَ، وَلَوْ قَالَ: رَهْنُكَهَا إِلَّا مَا شَتَّتَ أَنَا وَأَنْتَ مِنْهَا أَوْ إِلَّا جِزَاءً مِنْهَا لَمْ يَكُنْ رَهْنًا.

٥- ما يكون إخراجاً للرهن من يدي المرتهن، وما لا يكون

وما لا يكون

قال الشافعي رحمه الله: وجاعاً ما يخرج الرهن من يدي

حَتَّى يَصِيرَ إِلَى مَنَزَلِهِ، وَهِيَ فِيهِ، فَيَكُونُ لَهَا حَيْثُ تَبَدَّلَ قَابِضًا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَخْرُجُ مِنْ مَنَزَلِهِ بِخِلَافِهِ إِلَى سَيِّدِهَا وَغَيْرِهِ، وَلَا يَكُونُ الْقَبْضُ إِلَّا مَا حَضَرَهُ الْمُرْتَهَنُ لَا حَاطِلَ دُونَهُ أَوْ حَضَرَهُ وَكَيْلَهُ كَذَلِكَ.

وَلَوْ كَانَ الرَّهْنُ أَرْضًا أَوْ دَارًا غَائِبَةً عَنِ الْمُرْتَهِنِ، وَهِيَ وَدِيعَةٌ فِي يَدَيْهِ، وَقَدْ وَكَّلَ بِهَا فَاذَنْ لَهُ فِي قَبْضِهَا لَمْ يَكُنْ مَقْبُوضًا حَتَّى يَحْضُرَهَا الْمُرْتَهَنُ أَوْ وَكَيْلَهُ بَعْدَ الرَّهْنِ مُسَلِّمَةً لَا حَاطِلَ دُونِهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً عَنْهُ، فَقَدْ يَحْدُثُ لَهَا مَانِعٌ مِنْهُ، فَلَا تَكُونُ مَقْبُوضَةً أَبَدًا إِلَّا بِأَنْ يَحْضُرَهَا الْمُرْتَهَنُ أَوْ وَكَيْلَهُ لَا حَاطِلَ دُونِهَا، وَلَوْ جَاءَتْ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسَاطِلِ مَدَّةٌ يُمْكِنُ أَنْ يَبْعَثَ رَسُولًا إِلَى الرَّهْنِ حَيْثُ كَانَ يَقْبِضُهُ فَادَّعَى الْمُرْتَهَنُ أَنَّهُ قَبِضَهُ كَانَ مَقْبُوضًا؛ لِأَنَّهُ يَقْبِضُ لَهُ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ.

وَإِذَا رَهَنَ الرَّجُلُ رَهْنًا وَتَرَاضَى الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ بَعْدَ يَضْعَانِهِ عَلَى يَدَيْهِ، فَقَالَ الْعَدْلُ قَدْ قَبِضْتَهُ لَكَ، ثُمَّ اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ، فَقَالَ الرَّاهِنُ: لَمْ يَقْبِضْ لَكَ الْعَدْلُ، وَقَالَ الْمُرْتَهَنُ: قَدْ قَبِضَهُ لِي فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ، وَعَلَى الْمُرْتَهِنِ الْبَيِّنَةُ أَنَّ الْعَدْلَ قَدْ قَبِضَهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ لَهُ فِيهِ، وَلَا أَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَتَهُ؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ، وَلَا يَضْمَنُ الْمَأْمُورُ بِقَبْضِ الرَّهْنِ بِغُرُورِهِ الْمُرْتَهِنَ شَيْئًا مِنْ حَقِّهِ، وَكَذَا لَوْ أَفْلَسَ غَرِمَهُ أَوْ هَلَكَ الرَّهْنُ الَّذِي ارْتَهَنَهُ، فَقَالَ قَبِضْتَهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ لَهُ شَيْئًا، وَقَدْ أَسَاءَ فِي كُتُبِهِ.

وَلَوْ كَانَ كُلُّ مَا ذَكَرْتَ مِنَ الرَّهْنِ فِي يَدِي الْمُرْتَهِنِ بِغَضَبِ الرَّاهِنِ فَرَهَنَهُ إِيَّاهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ مِنْهُ وَأَذَنْ لَهُ فِي قَبْضِهِ قَبِضَهُ كَانَ رَهْنًا، وَكَانَ مَضْمُونًا عَلَى الْغَاصِبِ بِالْغَضَبِ حَتَّى يَدْفَعَهُ إِلَى الْمَغْضُوبِ فَيَبْرَأَ أَوْ يَبْرَهُ الْمَغْضُوبُ مِنْ ضَمَانِ الْغَضَبِ، وَلَا يَكُونُ أَمْرُهُ لَهَ بِالْقَبْضِ لِنَفْسِهِ بَرَاءَةً مِنْ ضَمَانِ الْغَضَبِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ فِي يَدَيْهِ بَشْرَاءً فَاسِدًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَكَيْلًا لِرَبِّ الْمَالِ فِي شَيْءٍ عَلَى نَفْسِهِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَمْرُهُ أَنْ يَقْبِضَ لِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ حَقًّا فَقَبِضَهُ، وَهَلَكَ لَمْ يَبْرَأْ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَوْ رَهَنَهُ إِيَّاهُ وَتَوَاضَعَا عَلَى يَدِي عَدْلٍ كَانَ الْغَاصِبُ وَالْمُشْتَرِي شِرَاءً فَاسِدًا بَرِيئَيْنِ مِنَ الضَّمَانِ بِإِقْرَارِ وَكَيْلِ رَبِّ الْعَبْدِ أَنَّهُ قَدْ قَبِضَهُ بِأَمْرِ رَبِّ الْعَبْدِ، وَكَانَ كإِقْرَارِ رَبِّ الْعَبْدِ أَنَّهُ قَدْ قَبِضَهُ، وَكَانَ رَهْنًا مَقْبُوضًا؟

وَلَوْ قَالَ الْمَوْضُوعُ عَلَى يَدَيْهِ الرَّهْنُ بَعْدَ قَوْلِهِ قَدْ قَبِضْتَهُ: لَمْ أَقْبِضْهُ لَمْ يَصْدَقْ عَلَى الْغَاصِبِ، وَلَا الْمُشْتَرِي شِرَاءً فَاسِدًا، وَكَانَ بَرِيئًا مِنَ الضَّمَانِ كَمَا يَبْرَأُ لَوْ قَالَ رَبُّ الْعَبْدِ: قَدْ قَبِضْتَهُ مِنْهُ، وَكَانَ مَقْبُوضًا بِإِقْرَارِ الْمَوْضُوعِ عَلَى يَدَيْهِ الرَّهْنُ أَنَّهُ قَبِضَهُ.

وَلَوْ رَهَنَ رَجُلٌ رَجُلًا عَبْدَيْنِ أَوْ عَبْدًا وَطَعَامًا أَوْ عَبْدًا وَدَارًا أَوْ دَارَيْنِ فَقَبِضَ أَحَدُهُمَا، وَلَمْ يَقْبِضْ الْآخَرَ كَانَ الَّذِي قَبِضَ رَهْنًا بِجَمِيعِ الْحَقِّ، وَكَانَ الَّذِي لَمْ يَقْبِضْ خَارِجًا مِنَ الرَّهْنِ حَتَّى يَقْبِضَهُ

صحيحة تكون رهناً مكانها أو قصاصاً متى قدر عليها، ولا يكون إحياله إياها أكبر من أن يكون رهناً، ثم اعتقها، ولا مال له غيرها فأبطل العتق وتبايع بالحق، وإن كانت تسوى ألفاً، وإنما هي مرهونة بماثو بيع منها بقدر المائة وبقي ما بقي رقيقاً لسيدها ليس له أن يطأها وتعتق بموته في قول من اعتق أم الولد بموت سيدها، ولا تعتق قبل موته، ولو كان رهنه إياها، ثم اعتقها، ولم تلد، ولا مال له بيع منها بقدر الدين وعتق ما بقي مكانه.

وإن كان عليه دين يحيط بما له عتق ما بقي، ولم يبيع لأهل الدين.

والقول الثاني: أنه إذا اعتقها فهي حرة أو أولدها فهي أم ولد له لا تباع في واحدة من الحالين؛ لأنه مالك، وقد ظلم نفسه، ولا يسعى في شيء من قيمتها، وهكذا القول فيما رهن من الرقيق كلهم ذكورهم، وإناثهم، وإذا بيعت أم الولد في الرهن بما وصفت فملكها السيد فهي أم ولد له بذلك الولد، ووطؤه إياها، وعتقه بغير إذن المرتهن مخالف له بإذن المرتهن.

ولو اختلفا في الوطء والعتق، فقال الرأهن: وطئتها أو اعتقها بإذنتك، وقال المرتهن: ما أذنت لك فالقول قول المرتهن مع يمينه؛ فإن نكل المرتهن حلف الرأهن لقد أذن له، ثم كانت خارجة من الرهن، وإن لم يحلف الرأهن أحلفت الجارية، فقد أذن له بعتها أو وطئها، وكانت حرة أو أم ولد، وإن لم تحلف هي، ولا السيد كانت رهناً بمالها.

ولو مات المرتهن فادعى الرأهن عليه أنه أذن له في عتقها أو وطئها، وقد ولدت منه أو اعتقها كانت عليه اليانة؛ فإن لم يقم بينة فهي رهن بمالها، وإن أراد أن يحلف له ورثة الميت أحلفوا ما علموا أباهم أذن له لم يزدوا على ذلك في اليمين، ولو مات الرأهن فادعى ورثته هذا أحلف لهم المرتهن ما أذن للرأهن في الوطء والعتق كما وصفت أولاً.

وهذا كله إذا كان مفلساً فأمّا إذا كان الرأهن موسراً فتؤخذ قيمة الجارية منه في العتق والإيلاء، ثم يخيّر بين أن تكون قيمتها رهناً مكانها، وإن كان أكثر من الحق أن قصاصاً من الحق؛ فإن اختار أن يكون قصاصاً من الحق، وكان فيه فضل عن الحق رد ما فضل عن الحق عليه.

وإذا أقر المرتهن أنه أذن للرأهن في وطء أمته، ثم قال: هذا الحبل ليس منك هو من زوج زوجتها إياه أو من عبد فادعاه الرأهن فهو ابنه، ولا يمين عليه؛ لأن النسب لاحق به، وهي أم ولد له بإقراره، ولا يصدق المرتهن على نفي الولد عنه، وإنما منعي من إحلافه أنه لو أقر بعد دعوته الولد أنه ليس منه ألحقته الولد به وجعلت الجارية أم ولد، فلا معنى ليمينه إذا حكمت

المرتهن أن يبرأ الرأهن من الحق الذي عليه الرهن بدفع أو إبراء من المرتهن له أو يسقط الحق الذي به الرهن بوجه من الوجوه، فيكون الرهن خارجاً من يدي المرتهن عائداً إلى ملكه رهنه كما كان قبل أن يرهن أو يقول المرتهن قد فسخت الرهن أو أبطلته أو أبطلت حقّي فيه، ولو رهن رجل رجلاً أشياء مثل دقيق، وإبل وغنم وعروض ودراهم ودنانير بألف درهم أو ألف درهم، ومائة دينار أو ألف درهم، ومائتي دينار أو بعيراً وطعاماً فدفع الرأهن إلى المرتهن جميع ماله في الرهن كلها إلا درهماً واحداً أو أقل منه أو وية حنطة أو أقل منها كانت الرهون كلها بالباقي.

وإن قل لا سبيل للرأهن على شيء منها، ولا لغرمائه، ولا لورثته لو مات حتى يستوفي المرتهن كل ماله فيها؛ لأن الرهون صفقة واحدة لا يفك بعضها قبل بعض.

ولو رهن رجل رجلاً جاريةً قبضها المرتهن، ثم أذن للرأهن في عتقها، فلم يعتقها أو أذن له في وطئها، فلم يطأها أو وطئها، فلم تحمل فهي رهن بمالها لا يخرجها من الرهن إلا بان يأذن له فيما وصفت كما لو أمره أن يعتق عبداً لنفسه فاعتقه عتق، وإن لم يعتقه فهو على ملكه بماله.

وكذلك لو ردها المرتهن إلى الرأهن بعد قبضه إياها بالرهن مرة واحدة، فقال استمتع من وطئها وخدمتها كانت مرهونة بمالها لا يخرج من الرهن؛ فإن حملت الجارية من الوطء فولدت أو أسقطت سقطاً قد بان من خلقه شيء فهي أم ولد لسيدها الرأهن وخارجة من الرهن، وليس على الرأهن أن يأتيه برهن غيرها؛ لأنه لم يتعد في الوطء، وهكذا لو أذن له في أن يضربها فضربها فماتت لم يكن له عليه أن يأتيه ببديل منها يكون رهناً مكانها؛ لأنه لم يتعد عليه في الضرب.

وإذا رهن الرجل الرجل أمة فأجره إياها فوطئها الرأهن أو اغتصبها الرأهن نفسها فوطئها؛ فإن لم تلد فهي رهن بمالها، ولا عقر للمرتهن على الرأهن؛ لأنها أمة الرأهن، ولو كانت بكرأ فنقصها الوطء كان للمرتهن أخذ الرأهن بما نقصها يكون رهناً معها أو قصاصاً من الحق إن شاء الرأهن كما تكون جنايته عليها، وهكذا لو كانت ثيباً فأنصأها أو نقصها نقصاً له قيمة، وإن لم ينقصها الوطء، فلا شيء للمرتهن على الرأهن في الوطء، وهي رهن كما هي.

وإن حبلى، وولدت، ولم يأذن له في الوطء، ولا مال له غيرها، ففيها قولان.

أحدهما: أنها لا تباع ما كانت حبلى، فإذا ولدت بيعت، ولم يبيع ولدها، وإن نقصتها الولادة شيئاً فعلى الرأهن ما نقصتها الولادة، وإن ماتت من الولادة فعلى الرأهن أن يأتي بقيمتها

بإخراج أم الولد من الرهن.

المشتري قيمته؛ لأن البيع فيه كان مردوداً وتوضع قيمته رهناً إلى الأجل الذي إليه الحق إلا أن يتطوع الذي عليه الحق بتعجيله قبل حمله تطوعاً مستأنفاً لا على الشرط الأول.

ولو أذن له أن يبيعه على أن يكون المال رهناً لم يجوز البيع، وكان كالمسألة قبلها التي أذن له فيها أن يبيعه على أن يقبضه ثمنه في رد البيع؛ فكان فيه غير ما في المسألة الأولى أنه أذن له أن يبيعه على أن يرهنه ثمنه وثمنه شيء غيره غير معلوم، ولو كان الرهن بحق حال فاذن الراهن للمرتهن أن يبيع الرهن على أن يعطيه حقه فالباع جائز وعليه أن يدفع إليه ثمن الرهن، ولا يجبر عنه منه شيئاً؛ فإن هلك في يده أخذه بجميع الحق في ماله كان أقل أو أكثر من ثمن الرهن، وإنما أجزأها هنا؛ لأنه كان عليه ما شرط عليه من بيعه، وإيفائه حقه قبل شرط ذلك عليه.

ولو كانت المسألة بالمحال فاذن له في بيع الرهن، ولم يشترط عليه أن يعطيه ثمنه كان عليه أن يعطيه ثمنه إلا أن يكون الحق أقل من ثمنه فيعطيه الحق، ولو أذن المرتهن للراهن في بيع الرهن، ولم يحل كان له الرجوع في إذنه له ما لم يبعه، فإذا باعه وتم البيع، ولم يقبض ثمنه أو قبضه فأراد المرتهن أخذ ثمنه منه على أصل الرهن لم يكن ذلك له؛ لأنه أذن له في البيع، وليس له البيع، وقبض الثمن لنفسه فباع؛ فكان كمن أعطي عطاءً، وقبضه أو كمن أذن له في فسخ الرهن، ففسخه، وكان ثمن العبد مالا من مال الراهن يكون المرتهن فيه وغيره من غراماته أسوة.

ولو أذن له في بيعه فهو على الراهن، وله الرجوع في الإذن له إلا أن يكون قال: قد فسخت فيه الرهن أو أبطلته، فإذا قاله لم يكن له الرجوع في الرهن، وكان في الرهن كغيره غيره، وإذا رهن الرجل الرجل الجارية، ثم وطئها المرتهن أقيم عليه الحد؛ فإن ولدت فولده رقيق، ولا يثبت نسبهم، وإن كان أكرهها فعليه المهر، وإن لم يكرها، فلا مهر عليه، وإن ادعى جهالة لم يعذر بها إلا أن يكون تم أسلم حديثاً أو كان بيادية نائية أو ما أشبهه.

ولو كان رب الجارية أذن له، وكان يجهل درى عنه الحد، ولحق الولد وعليه قيمتهم يوم سقطوا، وهم أحرار، وفي المهر قولان.

أحدهما: أن عليه مهر مثلها.

والآخر: لا مهر عليه؛ لأنه أباحها، ومتى ملكها لم تكن له أم ولد وتباع الجارية ويؤدب هو والسيد للإذن.

قال الزبيدي: إن ملكها يوماً ما كانت أم ولد له بإقراره أنه أولدها، وهو يملكها.

قال الشافعي: ولو ادعى أن الراهن المالك، وهبها له قبل الوطء أو باعها إيّاها أو أعمره إيّاها أو تصدق بها عليه أو اقتصه

ولو اختلف الراهن والمرتهن، فقال الراهن: أذنت لي في وطنها فولدت لي، وقال المرتهن: ما أذنت لك، كان القول قول المرتهن؛ فإن كان الراهن معسراً والجارية حبلى لم تبع حتى تلد، ثم تباع، ولا يباع، ولدها، ولو قامت بينة أن المرتهن أذن للراهن منذ مدّة ذكرها في وطء أمته وجاءت بولد يمكن أن يكون من السيد في مثل تلك المدّة فادّعه فهو ولده، وإن لم يمكن أن يكون من السيد بحال، وقال المرتهن هو من غيره بيعت الأمة، ولا يباع الولد بحال، ولا يكون الولد رهناً مع الأمة، وإذا رهن رجلاً أمة ذات زوج أو زوجها بعد الرهن بإذن المرتهن لم يمنع زوجها من وطنها والبناء بها؛ فإن ولدت فالولد خارج من الرهن، وإن حبلى، ففيها قولان.

أحدهما: لا تباع حتى تضع حملها، ثم تكون الجارية رهناً والولد خارجاً من الرهن، ومن قال: هذا قال: إنما يعني من بيعها حبلى، ولدها مملوك أن الولد لا يملك بما تملك به الأم إذا بيعت في الرهن؛ فإن سأل الراهن أن تباع ويسلم الثمن كله للمرتهن فذلك له.

والقول الثاني: أنها تباع حبلى، وحكم الولد حكم الأم حتى يفارقها، فإذا فارقها فهو خارج من الرهن، وإذا رهن الرجل الرجل جارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن؛ لأن ذلك ينقص ثمنها ويمنع إذا كانت حاملاً، وحل الحق من بيعها.

وكذلك ليس للمرتهن أن يزوجه؛ لأنه لا يملكها.

وكذلك العبد الرهن، وأيهما زوج العبد أو الأمة فالتكاح مفسوخ حتى يجتمعا على التزويج قبل عقد النكاح.

وإذا رهن الرجل الرجل رهناً إلى أجل فاستأذن الراهن المرتهن في بيع الرهن فاذن له فيه فباعه فالباع جائز، وليس للمرتهن أن يأخذ من ثمنه شيئاً، ولا أن يأخذ الراهن برهن مكانه، وله ما لم يبعه أن يرجع في إذنه له بالبيع؛ فإن رجع فباعه بعد رجوعه في الإذن له فالباع مفسوخ، وإن لم يرجع، وقال: إنما أذنت له في أن يبيعه على أن يعطيني ثمنه، وإن كنت لم أقل له أنفذت البيع، ولم يكن له أن يعطيه من ثمنه شيئاً، ولا أن يجعل له رهناً مكانه، ولو اختلفا، فقال: أذنت له وشرطت أن يعطيني ثمنه، وقال الراهن: أذن لي، ولم يشترط حتى يجعلها رهناً مكانه، ولو تصادقا على أنه أذن له يبيعه على أن يعطيه ثمنه لم يكن له أن يبيعه؛ لأنه لم يأذن له في بيعه إلا على أن يعجل له حقه قبل حمله.

ولو قامت بينة على أنه أذن له أن يبيعه ويعطيه ثمنه فباعه على ذلك نسخت البيع من قبل فساد الشرط في دفعه حقه قبل حمله بأخذ الرهن؛ فإن فات العبد في يدي المشتري بموت فعلى

به البيع إنما انتقص شيء غير الثمن وثيقة للمرتهن لا ملك، ولم يشترط شيئاً فاسداً فيفسد به البيع.

وهكذا هذا في كل حق كان لرجل على رجل فشرط له فيه رهناً أو حميلاً؛ فإن كان الحق يعرض إعطاه إياه فهو كالبيع، وله الخيار في أخذ العوض كما كان له في البيع. وإن كان الرهن في أن أحلفه سلفاً بلا بيع أو كان له عليه حق قبل أن يرهنه بلا رهن، ثم رهنه شيئاً، فلم يقبضه إياه فالحق بحاله، وله في السلف أخذته متى شاء به، وفي حقه غير السلف أخذته متى شاء إن كان حالاً.

ولو باعه شيئاً بالقرض على أن يرهنه رهناً يرضيه حميلاً ثقة أو يعطيه رضاء من رهن وحمل أو ما شاء المشتري والبائع أو ما شاء أحدهما من رهن وحمل بغير تسمية شيء بعينه كان البيع فاسداً لجهالة البائع والمشتري أو أحدهما بما تشارطا.

الا ترى أنه لو جاء بمحميل أو رهن، فقال: لا أرضاه لم يكن عليه حجة بأنه رضي رهناً بعينه أو حميلاً بعينه فاعطاه، ولو كان باعه يبع بالقرض على أن يعطيه عبداً له يعرفانه رهناً له فاعطاه إياه رهناً، فلم يقبله لم يكن له نقض البيع؛ لأنه لم ينقصه شيئاً من شرطه الذي عرفا معاً.

وهكذا لو باعه يبع بالقرض على أن يرهنه ما أفاد في يومه أو من قدم عليه من غيبته من رقبته أو ما أشبه هذا كان البيع مفسوخاً بمثل معنى المسألة قبلها أو أكثر.

وإذا اشترى منه شيئاً على أن يرهنه شيئاً بعينه، ثم مات المشتري قبل أن يدفع الرهن إلى المرتهن لم يكن الرهن رهناً، ولم يكن على ورثته دفعه إليه، وإن تطوعوا، ولا وارث معهم، ولا صاحب وصية فدفعه إليه فهو رهن، وله يبعه مكانه؛ لأن دينه قد حل، وإن لم يفعلوا فالبائع بالخيار في نقض البيع أو إتمامه، ولو كان البائع المشترط الرهن هو الميت كان دينه إلى أجله إن كان مؤجلاً أو حالاً إن كان حالاً، وقام ورثته مقامه؛ فإن دفع المشتري إليهم الرهن فالبيع تام، وإن لم يدفعه إليهم فلهم الخيار في نقض البيع كما كان لأبيهم فيه أو إتمامه إذا كان الرهن فائتاً.

قال الشافعي: إذا كان الرهن فائتاً أو السلعة المشتراة فائتة جعلت له الخيار بين أن يتمه فيأخذ ثمنه أو ينقصه فيأخذ قيمته كما أجعله له لو باعه عبداً فمات، فقال المشتري اشتريته بخمسائة، وقال البائع بعته بالقرض وجعلت له إن شاء أن يأخذ ما أقر له به المشتري، وإن شاء أن يأخذ قيمته بعد أن يحلف على ما ادعى المشتري، ولا أحلفه ها هنا؛ لأنه لا يدعي عليه المشتري براءة من شيء كما ادعى هناك المشتري براءة مما زاد على خمسمائة.

قال الشافعي: ولو باع رجل رجلاً يبعاً بضمن حال أو إلى

كانت أم ولد له وخارجة من الرهن إذا صدقه الراهن أو قامت عليه بيينة بذلك كان الرهن حياً أو ميتاً، وإن لم تقم له بيينة بدعواه فالجارية، وولدها رقيق إذا عرف ملكها للراهن لم تخرج من ملكه إلا ببيينة تقوم عليه.

وإذا أراد المرتهن أحلف له ورثة الراهن على علمهم فيما ادعى من خروجها من ملك الراهن إليه.

قال الربيع: وله في ولده قول آخر إنه حر بالقيمة ويدراً عنه الحد ويغرم صداق مثلها.

٦- جواز شرط الرهن

قال الشافعي رحمه الله: أذن الله - تبارك وتعالى - في الرهن مع الدين، وكان الدين يكون من بيع وسلف وغيره من وجوه الحقوق، وكان الرهن جائزاً مع كل الحقوق شرط في عقدية الحقوق أو ارتهن بعد ثبوت الحقوق، وكان معقولاً أن الرهن زيادة وثيقة من الحق لصاحب الحق مع الحق ما دون فيها حلالاً، وأنه ليس بالحق نفسه، ولا جزء من عدده، فلو أن رجلاً باع رجلاً شيئاً بالقرض على أن يرهنه شيئاً من ماله يعرفه الراهن والمرتهن كان البيع جائزاً، ولم يكن الرهن تاماً حتى يقبضه الراهن المرتهن أو من يراضيان به معاً، ومتى ما أقبضاه إياه قبل أن يرفعا إلى الحاكم فالبيع لازم له.

وكذلك إن سلمه؛ ليقبضه فتركه البائع كان البيع تاماً.

قال الشافعي: وإن ارتفعا إلى الحاكم وامتنع الراهن من أن يقبضه المرتهن لم يجبره الحاكم على أن يدفعه إليه؛ لأنه لا يكون رهناً إلا بان يقبضه إياه.

وكذلك لو وهب رجل لرجل هبة، فلم يدفعها إليه لم يجبره الحاكم على دفعها إليه؛ لأنها لا تتم له إلا بالقبض، وإذا باع الرجل الرجل على أن يرهنه رهناً، فلم يدفع الراهن الرهن إلى البائع المشترط له فللبائع الخيار في إتمام البيع بلا رهن أو رد البيع؛ لأنه لم يرض بدمية المشتري دون الرهن.

وكذلك لو رهنه رهناً فاقبضه بعضها، ومنعه بعضها، وهكذا لو باعه على أن يعطيه حميلاً بعينه، فلم يحمل له بها الرجل الذي اشترط حمالة حتى مات كان له الخيار في إتمام البيع بلا حمل أو فسخه؛ لأنه لم يرض بدمية دون الحمل.

ولو كانت المسألة مجالها فأراد المشتري فسخ البيع فمنعه الرهن أو الحمل لم يكن ذلك له؛ لأنه لم يدخل عليه هو نقص يكون له به الخيار؛ لأن البيع كان في ذمته وزيادة رهن أو ذمته غيره فيسقط ذلك عنه، فلم يزد عليه في ذمته شيء لم يكن عليه، ولم يكن في هذا فساد للبيع؛ لأنه لم ينتقص من الثمن شيء يفسد

ولم أقبض الألف منك، وقال: المقر له بالرهن، وهو المرتهن بل قبضت الألف فالقول قول الرأهن بأنه لم يقر بأن عليه ألفا فتلزمه ويجلف ما أخذ الألف، ثم تكون الدار خارجة من الرهن؛ لأنه لم يأخذ ما يكون به رهناً، ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بها داراً، فقال الرأهن رهنك هذه الدار بألف درهم إلى سنة، وقال: المرتهن بل ألف درهم حالة كان القول قول الرأهن، وعلى المرتهن البيّنة.

وكذلك لو قال: رهنكها بألف درهم، وقال المرتهن: بل بألف دينار فالقول قول الرأهن، وكل ما لم أثبت عليه إلا بقوله جعلت القول فيه قوله؛ لأنه لو قال: لم أرهنكها كان القول قوله، وإذا كان لرجل على رجل ألفان أحدهما برهن والآخر بغير رهن فقصاه ألفاً، ثم اختلفا، فقال القاضي قضيتك الألف التي بالرهن، وقال: المقتضي بل الألف التي بلا رهن فالقول قول الرأهن القاضي.

الا ترى أنه لو جاءه بألف، فقال هذه الألف التي رهنك بها فقبضها كان عليه استلام رهنه، ولم يكن له حبسه عنه بأن يقول لي عليك ألف أخرى، ولو حبسه عنه بعد قبضه كان متعدياً بالحبس.

وإن هلك الرهن في يديه ضمن قيمته، فإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يكون القول إلا قول دافع المال. والله أعلم.

٨- جماع ما يجوز رهنه

قال الشافعي رحمه الله: كل من جاز بيعه من بالغ حر غير محجور عليه جاز رهنه، ومن جاز له أن يرهن أو يرتهن من الأحرار البالغين غير المحجور عليهم جاز له أن يرتهن على النظر وغير النظر؛ لأنه يجوز له بيع ماله، وهبته بكل حال، فإذا جازت هبته في ماله كان له رهنه بلا نظر، ولا يجوز أن يرتهن الأب لابنه، ولا ولي البيت له إلا بما فيه فضل لهما فأما أن يسلف مالهما برهن، فلا يجوز له وإيهما فعل فهو ضامن لما أسلف من ماله ويجوز للمكاتب والمأذون له في التجارة أن يرتنهما إذا كان ذلك صلاحاً لهما وما زاد ياداً فيه فأما أن يسلفا ويرتهنا، فلا يجوز ذلك لهما، ولكن يبيعان فيفضلان ويرتهنان، ومن.

قلت: لا يجوز ارتهانه إلا فيما يفضل لنفسه أو يتيمة أو ابنه من أب ولدي، وولي يتيمة، ومكاتب وعبد مأذون له، فلا يجوز أن يرهن شيئاً؛ لأن الرهن أمانة والدين لازم فالرهن بكل حال نقص عليهم، ولا يجوز أن يرهنوا إلا حيث يجوز أن يودعوا أموالهم من الضرورة بالخرف إلى تحويل أموالهم، وما أشبه ذلك، ولا تجزى رهن من سميت لا يجوز رهنه إلا في قول من زعم أن الرهن

وقال الآخر: ما رهنك بشيء كان نصفه رهناً بخمسين ونصفه خارجاً من الرهن؛ فإن شهد شريك صاحب العبد عليه بدعوى المرتهن، وكان عدلاً عليه أحلف المرتهن معه، وكان نصيبه منه رهناً بخمسين، ولا شيء في شهادة صاحب الرهن يجر بها إلى نفسه، ولا يدفع بها عنه فأرد بها شهادته، ولا أرد شهادته لرجل له عليه شيء لو شهد له على غيره.

ولو كان العبد بين اثنين، وكان في يدي اثنين وأدعيا أنهما ارتهناه معاً بمائة فافر الرجلان لأحدهما أنه رهن له وحده بخمسين وأنكرادعوى الآخر لزمهما ما أقرأ به، ولم يلزمهما ما أنكرأ من دعوى الآخر، ولو أقرأ لهما معاً بأنه لهما رهن، وقال: هو رهن بخمسين وأدعيا مائة لم يلزمهما إلا ما أقرأ به.

ولو قال أحد الرأهين لأحد المرتهين رهنك أنت بخمسين، وقال الآخر للآخر المرتهن رهنك أنت بخمسين كان نصف حق كل واحد منهما من العبد، وهو ربع العبد رهناً للذي أقرأ له بخمسة وعشرين تجزى إقراره على نفسه، ولا تجزى إقراره على غيره، ولو كانا ممن تجوز شهادته فشهد كل واحد منهما على صاحبه ونفسه أجزت شهادتهما وجعلت على كل واحد منهما خمسة وعشرين ديناراً بإقراره وخمسة وعشرين أخرى بشهادة صاحبه إذا حلف المدعي مع شاهده.

وإذا كانت في يدي رجل ألف دينار، فقال: رهنها بمائة دينار أو بألف درهم، وقال الرأهن رهنكها بدينار واحد أو بعشرة دراهم فالقول قول الرأهن؛ لأن المرتهن مقر له بملك الألف دينار، ومدع عليه حقاً فالقول قوله فيما ادعى عليه من الدنانير إذا كان القول قول رب الرهن المدعي عليه الحق في أنه ليس برهن بشيء كان إقراره بأنه رهن بشيء أولى أن يكون القول قوله فيه.

وإذا اختلف الرأهن والمرتهن، فقال المرتهن رهنك عبدك سالماً بمائة، وقال الرأهن بل رهنك عبدي موقفاً بعشرة حلف الرأهن، ولم يكن سالم رهناً بشيء، وكان لصاحب الحق عليه عشرة دنانير إن صدقه بأن موقفاً رهن بها فهو رهن.

وإن كذبه، وقال: بل سالم رهن بها لم يكن موقفاً، ولا سالم رهناً؛ لأنه يبرئه من أن يكون موقفاً رهناً.

ولو قال: رهنك داري بألف، وقال: الذي يخالفه بل اشتريتها منك بألف وتصادقا على قبض الألف تحالفاً، وكانت الألف على الذي أخذها بلا رهن، ولا بيع، وهكذا لو قال: لو رهنك داري بألف أخذتها منك.

وقال: المقر له بالرهن بل اشتريت منك عبدك بهذه الألف تحالفاً، ولم تكن الدار رهناً، ولا العبد بيعاً، وكانت له عليه ألف بلا رهن، ولا بيع، ولو قال: رهنك داري بألف، وقبضت الدار،

مضمون كله فاما ما لا يضمن منه فرهته غير نظر؛ لأنه قد يئلف، ولا يبرأ الرأهن من الحق والذكر والأنثى والمسلم والكافر من جميع ما وصفنا يجوز رهنه، ولا يجوز سواء ويجوز أن يرهن المسلم الكافر والكافر المسلم، ولا أكره من ذلك شيئاً إلا أن يرهن المسلم الكافر مصحفاً؛ فإن فعل لم أفسخه، ووضعناه له على يدي عدل مسلم وجبرته على ذلك الكافر إن امتنع.

وأكره أن يرهن من الكافر العبد المسلم صغيراً أو كبيراً لئلا يذل المسلم بكيونته عنده بسبب تسلط عليه الكافر ولئلا يطعم الكافر المسلم خنزيراً أو يسقيه خمرًا؛ فإن فعل فرهته منه لم أفسخ الرهن قال: وأكره رهن الأمة البالغة أو المقاربة البلوغ التي يشتهي مثلها من مسلم إلا على أن يقبضها المرتهن ويقربها في يدي مالكةا أو يضعها على يدي امرأة أو محرم للجارية؛ فإن رهنها مالكةا من رجل، وأقبضها إياه لم أفسخ الرهن، وهكذا لو رهنها من كافر غير أنني أجبر الكافر على أن يضعها على يدي عدل مسلم وتكون امرأة أحب إلي، ولو لم تكن امرأة وضعت على يدي رجل عدل معه امرأة عدل، وإن رضي الرأهن والمرتهن على أن يضعها الجارية على يدي رجل غير مأمون عليها جبرتهما أن يرضيا بعدل توضع على يديه؛ فإن لم يفعلا اخترت لهما عدلاً إلا أن يراضيا أن تكون على يدي مالكةا أو المرتهن فاما ما سوى بني آدم، فلا أكره رهته من مسلم، ولا كافر حيوان، ولا غيره.

وقد رهن النبي ﷺ درعه عند أبي الشخم اليهودي وإن كانت المرأة بالغة رشيدة بكرًا أو ثيبًا جاز بيعها ورهنها، وإن كانت ذات زوج جاز رهنها وبيعها بغير إذن زوجها، وهبتها له ولها من مالها إذا كانت رشيدة ما لزوجها من ماله، وإن كانت المرأة أو رجل مسلم أو كافر حرًا أو عبد محجورين لم يجوز رهن واحد منهما كما لا يجوز بيعه، وإذا رهن من لا يجوز رهته مفسوخ، وما عليه، وما رهن كما لم يرهن من ماله لا سبيل للمرتهن عليه.

وإذا رهن المحجور عليه رهناً، فلم يقبضه هو، ولا وليه من المرتهن، ولم يرفع إلى الحاكم فيفسخه حتى يملك عنه الحجر فرضي أن يكون رهناً بالرهن الأول لم يكن رهناً حتى يبتدئ رهناً بعد فك الحجر ويقبض المرتهن، فإذا فعل فالرهن جائز.

وإذا رهن الرجل الرهن، وقبضه المرتهن، وهو غير محجور، ثم حجر عليه فالرهن بحاله وصاحب الرهن أحق به حتى يستوفي حقه ويجوز رهن الرجل الكثير الذين حتى يقف السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يقف السلطان ماله، وإذا رهن الرجل غير المحجور عليه الرجل المحجور عليه الرهن؛ فإن كان من بيع فاليبيع مفسوخ، وعلى الرأهن رده بعينه إن وجد أو قيمته إن لم يوجد، والرهن مفسوخ إذا انتسخ الحق الذي به الرهن كان الرهن مفسوخاً بكل حال، وهكذا إن أكره داراً أو أرضاً أو دابة ورهن

وإذا رهن الرجل الرهن، وقبضه المرتهن، وهو غير محجور، ثم حجر عليه فالرهن بحاله وصاحب الرهن أحق به حتى يستوفي حقه ويجوز رهن الرجل الكثير الذين حتى يقف السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يقف السلطان ماله، وإذا رهن الرجل غير المحجور عليه الرجل المحجور عليه الرهن؛ فإن كان من بيع فاليبيع مفسوخ، وعلى الرأهن رده بعينه إن وجد أو قيمته إن لم يوجد، والرهن مفسوخ إذا انتسخ الحق الذي به الرهن كان الرهن مفسوخاً بكل حال، وهكذا إن أكره داراً أو أرضاً أو دابة ورهن

وإن رهته أرضاً من أرض الخراج فالرهن مفسوخ؛ لأنها غير مملوكة؛ فإن كان فيها غراس أو بناء للرأهن فالغراس والبناء رهن، وإن أدى عنها الخراج فهو متطوع بأداء الخراج عنها لا يرجع به على الرأهن إلا أن يكون دفعه بأمره فيرجع به عليه، ومثل هذا الرجل يتكاري الأرض من الرجل قد تكارها فيدفع المكتري الأرض كرامها عن المكتري الأول؛ فإن دفعه بإذنه رجع به عليه، وإن دفعه بغير إذنه فهو متطوع به، ولا يرجع به عليه ويجوز الرهن بكل حق لزم صداق أو غيره وبين الذمي والحربي المستامن والمستامن والمسلم كما يجوز بين المسلمين لا يختلف، وإذا كان الرهن بصداق فطلق قبل الدخول بطل نصف الحق والرهن بحاله كما يبطل الحق الذي في الرهن إلا قليلاً والرهن بحاله.

وإذا رهن الرجل الرهن، وقبضه المرتهن، وهو غير محجور، ثم حجر عليه فالرهن بحاله وصاحب الرهن أحق به حتى يستوفي حقه ويجوز رهن الرجل الكثير الذين حتى يقف السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يقف السلطان ماله، وإذا رهن الرجل غير المحجور عليه الرجل المحجور عليه الرهن؛ فإن كان من بيع فاليبيع مفسوخ، وعلى الرأهن رده بعينه إن وجد أو قيمته إن لم يوجد، والرهن مفسوخ إذا انتسخ الحق الذي به الرهن كان الرهن مفسوخاً بكل حال، وهكذا إن أكره داراً أو أرضاً أو دابة ورهن

وصفت.

وإذا رهن الرجل الرجل العبد أو غيره على أن يسلفه سلفاً فوجد بالرهن عيباً أو لم يجده فسواء، وله الخيار في أخذه سلفه حالاً، وإن كان سماءً موجلاً، وليس السلف كالبيع ورهن يتطوع به الراهن، وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع إلى أجل بغير شرط رهن، فإذا وجب بينهما البيع وتفرقا، ثم رهنه الرجل فالرجل متطوع بالرهن فليس للمرتن إن كان بالرهن عيباً ما كان أن يفسخ البيع؛ لأن البيع كان تاماً بلا رهن، وله إن شاء أن يفسخ الرهن.

وكذلك له إن شاء لو كان في أصل البيع أن يفسخه؛ لأنه كان حقاً له فتركه ويموزر رهن العبد المرتد والقاتل والمصيب للحد؛ لأن ذلك لا يزال عنه الرق، فإذا قتل، فقد خرج من الرهن، فإذا ارتد الرجل عن الإسلام، ثم رهن عبداً له فمن أجاز بيع المرتد أجاز رهنه، ومن رد بيعه رد رهنه.

قال الزبيعي: كان الشافعي يميز رهن المرتد كما يجوز بيعه.

١٠- الرهن يجمع الشئين المختلفين من ثياب

وأرض وبناء وغيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا رهن الرجل الرجل أرضه، ولم يقل بينهاها فالأرض رهن دون البناء.

وكذلك إن رهنه أرضه، ولم يقل بشجرها؛ فكان فيها شجر مبدد أو غير مبدد فالأرض رهن دون الشجر.

وكذلك لو رهنه شجراً وبين الشجر بياضاً فالشجر رهن دون البياض، ولا يدخل في الرهن إلا ما سمي، وإذا رهنه ثمرأ قد خرج من نخلة قبل أن يحل بيعه ونخله معه، فقد رهنه نخلاً وثمرأ معها فهما رهن جائز من قبل أنه يجوز له لو مات الراهن أو كان الحق حالاً أن يبيعهما من ساعته.

وكذلك لو كان إلى أجل؛ لأن الراهن يتطوع ببيعه قبل أن يحل أو يموت فيحل الحق.

وإذا كان الحق في هذا الرهن جائزاً إلى أجل فبلغت الثمرة وبيعت خير الراهن بين أن يكون ثمنها قصاصاً من الحق أو مرهوناً مع النخل حتى يحل الحق.

ولو حل الحق فأراد بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها دون النخل لم يكن له.

وكذلك لو أراد قطعها وبيعها لم يكن له إذا لم يأذن له الراهن في ذلك، ولو رهنه الثمرة دون النخل طلعاً أو مؤثراً أو في أي حال قبل أن يبدو صلاحها لم يجز الرهن كان الدين حالاً أو

وإذا ارتهن الرجل من الرجل رهنأ بتمر أو حنطة فحل الحق فباع الموضوع على يديه الرهن بتمر أو حنطة فالبيع مردود، فلا يجوز بيعه إلا بالذناير أو الدراهم، ثم يشتري بها قمح أو تمر فيقضاه صاحب الحق، ولا يجوز رهن المقارض؛ لأن الرهن غير مضمون إلا أن يأذن رب المال للمقارض أن يرهن يدين له معروف.

وكذلك لا يجوز ارتهانه إلا أن يأذن له رب المال أن يبيع بالدين، فإذا باع بالدين فالرهن ازدیاد له، ولا يجوز ارتهانه إلا في مال صاحب المال؛ فإن رهن عن غيره فهو ضامن، ولا يجوز الرهن.

٩- العيب في الرهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الرهن رهنان فوهن في أصل الحق لا يجب الحق إلا بشرطه، وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع على أن يرهنه الرهن يسميانه، فإذا كان هكذا؛ فكان بالرهن عيب في بدنه أو عيب في فعله ينقص ثمنه وعلم المرتن العيب قبل الارتهان، فلا خيار له والرهن والبيع ثابتان، وإن لم يعلم المرتن فعله بعد البيع فالمرتن بالخيار بين فسخ البيع، وإثباته، وإثبات الرهن للنقص عليه في الرهن كما يكون هذا في البيوع.

والعيب الذي يكون له به الخيار كل ما نقص ثمنه من شيء قل أو كثر حتى الأثر الذي لا يضر بعمله والفعل، فإذا كان قد علمه، فلا خيار له.

ولو كان قتل أو ارتد وعلم ذلك المرتن، ثم ارتهنه كان الرهن ثابتاً؛ فإن قتل في يديه فالبيع ثابت، وقد خرج الرهن من يديه، وإن لم يقتل فهو رهن مجال.

وكذلك لو سرق فقطع في يديه كان رهنأ مجال، ولو كان المرتن لم يعلم بارتداد، ولا قتل، ولا سرقته فارتنه، ثم قتل في يده أو قطع كان له فسخ البيع.

ولو لم يكن الراهن دلس للمرتن فيه بعيبي ودفعه إليه سالماً فجنى في يديه جناية أو أصابه عيب في يديه كان على الرهن مجال، ولو أنه دلس له فيه بعيبي، وقبضه فمات في يديه موتاً قبل أن يختار فسخ البيع لم يكن له أن يختار فسخه لما فات من الرهن، وليس هذا كما يقتل بحق في يديه أو يقطع في يديه، وهكذا كل عيب في رهن ما كان حيوان أو غيره.

ولو اختلف الراهن والمرتن في العيب، فقال الراهن: رهنك الرهن، وهو بريء من العيب، وقال: المرتن ما رهنته إلا معيأ فالقول قول الراهن مع يمينه إذا كان العيب مما يحدث مثله، وعلى المرتن البيئة؛ فإن أقامها فللمرتن الخيار كما

موجلاً إلا أن يتشارطا أن للمرتهن إذا حلَّ حقه قطعها أو بيعها فيجوز الرهن، وذلك أن المعروف من الثمرة أنها تترك إلى أن تصلح.

ألا ترى أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يتبدو صلاحه؛ لمعرفة الناس أنه يترك حتى يبدو صلاحه، وأن حلالاً أن تباع الثمرة على أن تقطع قبل أن يبدو صلاحها؛ لأنه ليس المعنى الذي نهى عنه النبي ﷺ، وهكذا كل ثمرة وزرع رهن قبل أن يبدو صلاحه ما لم يميز بيعه، فلا يجوز رهنه إلا على أن يقطع إذا حلَّ الحق فيباع مقطوعاً بحاله.

وإذا حلَّ بيع الثمر حلَّ رهنه إلى أجل كان الحق أو حالاً، وإذا بلغ، ولم يحلَّ الحق لم يكن للرهن بيعه إذا كان ييسر إلا برضا المرتهن، فإذا رضي قيمته رهن إلا أن يتطوع الرهن فيجعله قصاصاً، ولا أجعل ديناً إلى أجل حالاً أبداً إلا أن يتطوع به صاحب الدين، وإذا رهنه ثمرة فزيادتها في عظمها وطبيها رهن له، كما أن زيادة الرهن في يديه رهن له؛ فإن كان من الثمن شيء يخرج فرهنه إياه، وكان يخرج بعده غيره منه، فلا يميز الخارج عن الأول المرهون لم يميز الرهن في الأول، ولا في الخارج؛ لأن الرهن حينئذ ليس بمعروف، ولا يجوز الرهن فيه حتى يقطع مكانه أو يشترط أنه يقطع في مدة قبل أن تخرج الثمرة التي تخرج بعده أو بعدما تخرج قبل أن يشكل أهى من الرهن الأول أم لا، فإذا كان هذا جاز.

وإن ترك حتى تخرج بعده ثمرة لا يميز حتى تعرف، ففيها قولان.

أحدهما: أنه يفسد الرهن كما يفسد البيع؛ لأنني لا أعرف الرهن من غير الرهن.

والثاني: أن الرهن لا يفسد، والقول قول الرهن في قدر الثمرة المرهونة من المختلطة بها كما لو رهنه حنطة أو تمرًا، فاختلطت بحنطة للرهن، أو تمر كان القول قوله في قدر الحنطة التي رهن مع يمينه.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر في البيع إنه إذا باعه ثمراً، فلم يقبضه حتى حدثت ثمرة أخرى في شجرها لا تميز الحادثة من المبيع قبلها كان المبيع بالخيار بين أن يسلم له الثمرة الحادثة مع المبيع الأول، فيكون قد زاده خيراً أو ينقص البيع؛ لأنه لا يدري كم باع مما حدث من الثمرة.

والرهن عندي مثله؛ فإن رضي أن يسلم ما زاد مع الرهن الأول لم يفسخ الرهن، وإذا رهنه زرعاً على أن يحصده إذا حلَّ الحق بأي حال ما كان فيبيعه؛ فإن كان الزرع يزيد بأن ينبت منه ما لم يكن نابئاً في يده إذا تركه لم يميز الرهن؛ لأنه لا يعرف الرهن

منه الخارج دون ما يخرج بعده.

فإن قال: فأنال ما الفرق بين الثمرة تكون طلعاً وبلحاً صغاراً، ثم تصير رطباً عظاماً وبين الزرع؟

قيل: الثمرة واحدة، إلا أنها تعظم كما يكبر العبد المرهون بعد الصغر ويسمن بعد الهزال.

وإذا قطعت لم يبق منها شيء يستخلف والزرع يقطع أعلاه، ويستخلف أسفله ويباع منه شيء قصلة بعد قصلة فالخارج منه غير الرهن، والزائد في الثمرة من الثمرة، ولا يجوز أن يباع منه ما يقصل إلا أن يقصل مكانه قصلة، ثم تباع القصلة الأخرى ببيعة أخرى.

وكذلك لا يجوز رهنه إلا كما يجوز بيعه.

وإذا رهنه ثمرة فعلى الرهن سقيها وصلاحها وجدادها وتشميسها كما يكون عليه نفقة العبد.

وإذا أراد الرهن أن يقطعها قبل أن يقطعها أو أراد المرتهن ذلك منع كل واحد منهما ذلك حتى يجتمعا عليه، وإذا بلغت إبانها جبر الرهن على قطعها؛ لأن ذلك من صلاحها.

وكذلك لو أبى المرتهن جبر، فإذا صارت تمرًا وضعت على يدي الموضوع على يديه الرهن أو غيره؛ فإن أبى العدل الموضوع على يديه بأن يتطوع أن يضعها في منزله إلا بكراه قيل للرهن عليك لها منزل تحرر فيه؛ لأن ذلك من صلاحها؛ فإن جئت به، وإلا يكتري عليك منها.

ولا يجوز أن يرتهن الرجل شيئاً لا يحل بيعه حين يرهنه إياه، وإن كان يأتي عليه مدة يحل بعدها، وهو مثل أن يرهنه جنين الأمة قبل أن يولد على أنها إذا ولدت كان رهنًا، ومثل أن يرهنه ما ولدت أمته أو ماشيته أو ما أخرجت نخله على أن يقطع مكانه، ولا يجوز أن يرهنه ما ليس ملكه له تمام.

وذلك مثل أن يرهنه ثمرة قد بدا صلاحها لا يملكها بشراء، ولا أصول نخلها.

وذلك مثل أن يتصدق عليه، وعلى قوم بصفاتهم بثمرة نخل، وذلك أنه قد يحدث في الصدقة معه من ينقص حقه، ولا يدري كم رهنه.

ولا يجوز أن يرهن الرجل الرجل جلود ميتة لم تدبغ؛ لأن ثمنها لا يحل ما لم تدبغ ويجوز أن يرهنه إياها إذا دبغت؛ لأن ثمنها بعد دباغها يحل، ولا يرهنه إياها قبل الدباغ، ولو رهنه إياها قبل الدباغ، ثم دبغها الرهن كانت خارجة من الرهن؛ لأن عقدة رهنها كان وبيعها لا يحل.

وإذا وهب للرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة غير حرمية فرهنها قبل أن يقبضها، ثم قبضها فهي خارجة من الرهن؛ لأنه

رهنها قبل أن يتم له ملكها، فإذا أحدث فيها رهنًا بعد القبض جازت.

قال: وإذا أوصى له بعبد بعينه فمات الموصي فرهنه قبل أن تدفعه إليه الورثة؛ فإن كان يخرج من الثلث فالرهن جائز؛ لأنه ليس للورثة منعه إياه إذا خرج من الثلث والقبض وغير القبض فيه سواء.

وللواهب والمتصدق منعه من الصدقة ما لم يقبض.

وإذا ورث من رجل عبداً، ولا وارث له غيره فرهنه فالرهن جائز؛ لأنه مالك للعبد بالميراث.

وكذلك لو اشتراه فتقد ثمنه، ثم رهنه قبل أن يقبضه.

وإذا رهن الرجل مكاتباً له فعجز المكاتب قبل الحكم بفسخ الرهن فالرهن مفسوخ؛ لأنني إنما أنظر إلى عقد الرهن لا إلى الحكم، وإن اشترى الرجل عبداً على أنه بالخيار ثلاثاً فرهنه فالرهن جائز، وهو قطع لخياره، وإيجاب للبيع في العبد، وإذا كان الخيار للبائع أو للبائع والمشتري فرهنه قبل مضي الثلاث، وقبل اختيار البائع إنفاذ البيع، ثم مضت الثلاث أو اختار المشتري إنفاذ البيع فالرهن مفسوخ؛ لأنه انعقد، وملكه على العبد غير تام.

ولو أن رجلين ورثا رجلاً ثلاثة أعبد، فلم يقتسماهم حتى رهن أحدهما عبداً من العبيد الثلاثة أو عبيدين، ثم قاسم شريكه واستخلص منه العبد الذي رهن أو العبدين، كانت أنصافهما مرهونة له؛ لأن ذلك الذي كان يملك منهما وأنصافهما التي ملك بعد الرهن خارجة من الرهن إلا أن يجزئ فيها رهنًا، ولو استحق صاحب وصية منهما شيئاً خرج ما استحق منهما من الرهن وبقي ما لم يستحق من أنصافهما مرهوناً.

قال الربيع: وفيه قول آخر إنه إذا رهن شيئاً له بعضه ولغيره بعضه فالرهن كله مفسوخ؛ لأن صفقة الرهن جمعت شيئين ما يملك، وما لا يملك، فلما جمعتما الصفقة بطلت كلها. وكذلك في البيع.

قال: وهذا أشبه بجملة قول الشافعي: ولو أن رجلاً له أخ هو وارثه فمات أخوه فرهن داره، وهو لا يعلم أنه مات، ثم قامت البينة بأنه كان ميتاً قبل رهن الدار كان الرهن باطلاً. ولا يجوز الرهن حتى يرهنه، وهو مالك له ويعلم الراهن أنه مالك.

وكذلك لو قال: قد وكلت بشراء هذا العبد، فقد رهنته إن كان اشتري لي فوجد قد اشتري له لم يكن رهنًا.

قال: فإن ارتهن قد علم أنه قد صار له بميراث أو شراء قبل أن يرهنه أحلف الراهن؛ فإن حلف فسخ الرهن، وإن نكل فحلف المرتهن على ما ادعى ثبت الرهن.

وكذلك لو رأى شخصاً لا يشته، فقال: إن كان هذا فلاناً، فقد رهنته لم يكن رهنًا، وإن قبضه حتى يجزئ له مع القبض أو قبله أو بعده رهنًا، وهكذا إن رأى صندوقاً، فقال: قد كانت فيه ثياب كذا.

الثياب يعرفها الراهن والمرتهن؛ فإن كانت فيه فهي لك رهن، فلا تكون رهنًا، وإن كانت فيه.

وكذلك لو كان الصندوق في يدي المرتهن وديعة وفيه ثياب، فقال: قد كنت جعلت ثيابي التي كذا في هذا الصندوق فهي رهن، وإن كانت فيه ثياب غيرها أو ثياب معها فليس برهن؛ فكانت فيه الثياب التي قال: إنها رهن لا غيرها فليست برهن.

وهكذا لو قال: قد رهنتك ما في جرابي وأقبضه إياه والراهن لا يعرفه لم يكن رهنًا، وهكذا إن كان الراهن يعرف والمرتهن لا يعرفه، ولا يكون الرهن أبداً إلا ما عرفه الراهن والمرتهن وعلم الراهن أنه ملك له يحل بيعه.

ولا يجوز أن يرهن ذكر حق له على رجل؛ لأن ذكر الحق ليس بشيء يملك إنما هو شهادة على رجل بشيء في ذمته والشيء الذي في ذمته ليس بعين قائمة يجوز رهنها إنما ترهن الأعيان القائمة، ثم لا يجوز حتى تكون معلومة عند الراهن والمرتهن مقبوضة.

ولو أن رجلاً جاءه بضاعة أو ميراث كان غائباً عنه لا يعرف قدره فقبضه له رجل بأمرو أو بغير أمرو، ثم رهنه المالك القابض والمالك لا يعرف قدره لم يجوز الرهن، وإن قبضه المرتهن حتى يكون علماً بما رهنه علم المرتهن. والله أعلم.

١١- الزيادة في الرهن والشرط فيه

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا رهن رجل رجلاً رهنًا، وقبضه المرتهن، ثم أراد أن يرهن ذلك الرهن من غير المرتهن أو فضل ذلك الرهن لم يكن ذلك له، وإن فعل لم يجوز الرهن الآخر؛ لأن المرتهن الأول صار يملك أن يمنح رقبته حتى تباع فيستوفي حقه، ولو رهنه إياه بالقبض، ثم سأل الراهن المرتهن أن يزيده ألفاً ويعمل الرهن الأول رهنًا بها مع الألف الأولى، ففعل لم يجوز الرهن الآخر، وكان مرهوناً بالألف الأولى وغير مرهون بالألف الآخرة؛ لأنه كان رهنًا بكماله بالألف الأولى، فلم يستحق بالألف الآخرة من منع رقبته على سيده، ولا غرمائه إلا ما استحق أولاً، ولا يشبه هذا الرجل يتكارى المنزل سنة بعشرة، ثم يتكراه السنة التي تليها بعشرين؛ لأن السنة الأولى غير السنة الآخرة، ولو انهدم بعد السنة الأولى رجع بالعشرين التي هي حظ السنة الآخرة، وهذا رهن واحد لا يجوز الرهنان فيه إلا معاً لا مفترقين، ولا أن

كانت داراً أو حيواناً أو غيره فالشرط باطل، وإن كان أسلفه ألفاً على أن يرهنه بها رهناً وشرط المرتهن لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل؛ لأن ذلك زيادة في السلف، وإن كان باعه بيعاً بالغٍ وشرط البائع للمشتري أن يرهنه بالغه رهناً، وأن للمرتهن منفعة الرهن فالشرط فاسد والبيع فاسد؛ لأن لزيادة منفعة الرهن حصّة من الثمن غير معروفة والبيع لا يجوز إلا بما يعرف.

ألا ترى أنه لو رهنه داراً على أن للمرتهن سكنها حتى يقضيه حقّه كان له أن يقضيه حقّه من الغد ويعدّ سنين، ولا يعرف كم ثمن السكن وحصّته من البيع وحصّة البيع لا يجوز إلا معروفة مع فساد من أنه يبيع وإجارة، ولو جعل ذلك معروفاً، فقال: أرنهك داري سنة على أن لك سكنها في تلك السنة كان البيع والرهن فاسداً من قبل أن هذا بيع، وإجارة لا أعرف حصّة الإجارة.

ألا ترى أن الإجارة لو انتقضت بأن يستحقّ المسكن أو ينهدم، فلو قلت تقوم السكنى وتقوم السلعة المبيعة بالألف فطرح عنه حصّة السكنى من الألف وأجعل الألف بيعاً بهما، ولا أجعل للمشتري خياراً دخل عليك أن شيئين ملكا بالغٍ فاستحقّ أحدهما، فلم تجعل للمشتري خياراً في هذا الباقي، وهو لم يشتره إلا مع غيره.

أولا ترى أنك لو قلت: بل أجعل له الخيار دخل عليك أن ينقص بيع الرقبة بأن يستحقّ معها كراء ليس هو ملك رقبة؟

ألا ترى أن المسكن إذا انهدم في أول السنة؛ فإن قومت كراء السنة في أولها لم يعرف قيمة كراء آخرها؛ لأنه قد يخلو ويرخص؟ وإنما يقوم كل شيء بسوق يومه، ولا يقوم ما لم يكن له سوق معلوم؟

فإن قلت: بل أقوم كل وقت مضى وأترك ما بقي حتى يحضر فأقومه، قيل لك: أفتجعل مال هذا محتسباً في يد هذا إلى أجل، وهو لم يؤجله؟

قال: فإن شبه على أحد بأن يقول قد تمجيز هذا في الكراء إذا كان منفرداً فيكثري منه المنزل سنة، ثم ينهدم المنزل بعد شهر فيردّه عليه بما بقي؟

قيل نعم، ولكن حصّة الشهر الذي أخذه معروفة؛ لأننا لا نقومه إلا بعد ما يعرف بأن يمضي، وليس معها بيع، وهي إجارة كلها، ولو رهن رجل رجلاً رهناً على أنه ليس للمرتهن بيعه عند حلّ الحق إلا بكذا، أو ليس له بيعه إلا بعد أن يبلغ كذا أو يزيد عليه أو ليس له بيعه إن كان ربّ الرهن غائباً أو ليس له بيعه إلا أن يأذن له فلان أو يقدم فلان، أو ليس له بيعه إلا بما رضي الرهن أو ليس له بيعه إن هلك الرهن قبل الأجل أو ليس له

يرهن مرتين بشيئين مختلفين قبل أن يفسخ كما لا يجوز مرتين أن يتكاري الرجل داراً سنة بعشرة، ثم يتكاريها تلك السنة بعينها بعشرين إلا أن يفسخ الكراء الأول، ولا يتاعها بمائة، ثم يتاعها بمائتين إلا أن يفسخ البيع الأول ويجدّ بيعاً، فإن أراد أن يصحّ له الرهن الآخر مع الأول ففسخ الرهن الأول وجعل الرهن بالقيين.

ولو لم يفسخ الرهن وأشهد المرتهن أن هذا الرهن بيده بالقيين جازت الشهادة، وكان الرهن بالقيين إذا لم يعرف كيف كان ذلك، فإذا تصادقا بأن هذا رهن ثان بعد الرهن الأول لم يفسخ لما وصفت، وكان رهناً بالألف، وكانت الألف الأخرى بغير رهن، ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بها بعد شيئاً جاز الرهن؛ لأنها كانت غير واجبة عليه.

وكذلك لو زاده ألفاً أخرى ورهنه بهما رهناً كان الرهن جائزاً، ولو أعطاه ألفاً ورهنه بها، ثم قال له: بعد الرهن أجعل لي الألف التي قبل هذا رهناً معها، ففعل لم يميز إلا بما وصفت من فسخ الرهن وتجديد رهن بهما معاً.

ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم بلا رهن، ثم قال له: زدني ألفاً على أن أرنهك بهما معاً رهناً يعرفانه، ففعل كان الرهن مفسوخاً؛ لأنه أسلفه الآخرة على زيادة رهن في الأولى، ولو كان قال: يعني عبداً بالغٍ على أن أعطيك بها ربا الألف التي لك عليّ بلا رهن داري رهناً، ففعل كان البيع مفسوخاً، وإذا شرط في الرهن هذا الشرط لم يميز؛ لأنها زيادة في سلف أو حصّة من بيع مجهولة، ولو أن رجلاً ارتهن من رجل رهناً بالغٍ، وقضيه، ثم زاده رهناً آخر مع رهنه بتلك الألف كان الرهن الأول والآخر جائزاً؛ لأن الرهن الأول بكامله بالألف والرهن الآخر زيادة معه، لم تكن للمرتهن حتى جعلها له الراهن؛ فكان جائزاً كما جاز أن يكون له حق بلا رهن، ثم برهنه به شيئاً فيجوز.

١٢- باب ما يفسد الرهن من الشرط

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يروى عن أبي هريرة رضي الله عنه الرهن مَرْكُوبٌ وَمَخْلُوبٌ وهذا لا يجوز فيه إلا أن يكون المركوب والحلب لما لملكه الراهن لا للمرتهن؛ لأنه إنما يملك المركوب والحلب من ملك الرقبة والرقبة غير المنفعة التي هي المركوب والحلب، وإذا رهن الرجل الرجل عبداً أو داراً أو غير ذلك فسكنى الدار، وإجارة العبد وخدمته للراهن.

وكذلك منافع الرهن للراهن ليس للمرتهن منها شيء؛ فإن شرط المرتهن على الراهن أن له سكنى الدار أو خدمة العبد أو منفعة الرهن أو شيئاً من منفعة الرهن ما كانت أو من أي الرهن

يبعه بعد ما يحل الحق إلا بشهر كان هذا الرهن في هذا كله فاسداً لا يجوز، حتى لا يكون دون بيعه حائل عند حل الحق.

قال الشافعي: ولو رهنه عبداً على أن الحق إن حل والرهن مريض لم يبعه حتى يصح أو أعصف لم يبعه حتى يسمن أو ما أشبه هذا كان الرهن في هذا كله مفسوخاً.

ولو رهنه حائطاً على أن ما ائتمر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضاً على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن أو ماشية على أن ما نتجت فهو داخل في الرهن كان الرهن المعروف بعينه من الحائط والأرض والماشية رهنًا، ولم يدخل معه ثمر الحائط، ولا زرع الأرض، ولا نتاج الماشية إذا كان الرهن بحق واجب قبل الرهن.

قال الربيع: وفيه قول آخر إذا رهنه حائطاً على أن ما ائتمر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضاً على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن فالرهن مفسوخ كله من قبل أنه رهنه ما يعرف، وما لا يعرف، وما يكون، وما لا يكون، ولا إذا كان يعرف قدر ما يكون، فلما كان هكذا كان الرهن مفسوخاً.

قال الربيع: الفسخ أولى به.

قال الشافعي: وهذا كرجل رهن داراً على أن يزيده معها داراً مثلها أو عبداً قيمته كذا غير أن البيع إن وقع على شرط هذا الرهن ففسخ الرهن، وكان للبائع الخيار؛ لأنه لم يتم له ما اشترط، ولو رهنه ماشية على أن تربها لبنها وتاجها أو حائطاً على أن تربه ثمره أو عبداً على أن لسيده خراجها أو داراً على أن للمالكها كراءها كان الرهن جائزاً؛ لأن هذا لسيده، وإن لم يشترطه.

قال الشافعي: كل شرط اشترطه المشتري على البائع هو للمشتري لو لم يشترطه كان الشرط جائزاً كهذا الشرط، وذلك أنه له لو لم يشترطه.

١٣- جماع ما يجوز أن يكون مرهوناً، وما لا

يجوز

قال الشافعي رحمه الله: الرهن المقبوض ممن يجوز رهنه، ومن يجوز ارتهانه؟ ثلاث أصناف صحيح وآخر معلول وآخر فاسد.

فأما الصحيح منه: فكل ما كان ملكه تاماً لراهنه، ولم يكن الرهن جنى في عتق نفسه جنائياً، ويكون المجني عليه أحق برقبته من مالكة حتى يستوفي، ولم يكن الملك أوجب فيه حقاً لغير مالكة من رهن، ولا إجارة، ولا بيع، ولا كتابة، ولا جارية أولدها أو دبرها، ولا حقاً لغيره يكون أحق به من سيده حتى تنقضي تلك

المدة، فإذا رهن المالك هذا رجلاً، وقبضه المرتهن فهذا الرهن الصحيح الذي لا علة فيه.

وأما المعلول: فالرجل يملك العبد أو الأمة أو الدار فيجني العبد أو الأمة على آدمي جنائياً عمداً أو خطأ أو يجنان على مال آدمي، فلا يقوم المجني عليه، ولا ولي الجنائيه عليهما حتى يرهنهما مالكيهما ويقبضهما المرتهن، فإذا ثبت البينة على الجنائيه قبل الرهن أو أقر بها الرهن والمرتهن فالرهن باطل مفسوخ.

وكذلك لو أبطل رب الجنائيه الجنائيه عن العبد أو الأمة أو صاحبه سيدهما منهما على شيء كان الرهن مفسوخاً؛ لأن ولي الجنائيه كان أولى بحق في رقابهما من مالكيهما حتى يستوفي حقه في رقابهما أرض جنائيه أو قيمة ماله، فإذا كان أولى بشمن رقابهما من مالكيهما حتى يستوفي حقه في رقابهما لم يجز لمالكيهما رهنهما.

ولو كانت الجنائيه تسوى ديناراً، وهما يسويان الوفا لم يكن ما فضل منهما رهنًا، وهذا أكثر من أن يكون مالكيهما رهنهما بشيء، ثم رهنهما بعد الرهن بغيره، فلا يجوز الرهن الثاني؛ لأنه يجوز دون بيعهما، وإدخال حق على حق صاحبهما المرتهن الأول الذي هو أحق به من مالكيهما.

وسواء ارتهنهما المرتهن بعد علمه بالجنائيه أو قبل علمه بها، أو قال: ارتهن منك ما يفضل عن الجنائيه، أو لم يقله، فلا يجوز الرهن، وفي رقابهما جنائيه بمال.

وكذلك لا يجوز ارتهانهما، وفي رقابهما رهن بمال، ولا فضل من رهن بمال.

ولو رهن رجل رجلاً عبداً أو داراً بمائة ففضاه إياها إلا درهماً، ثم رهنها غيره لم تكن رهنًا للآخر؛ لأن الدار والعبد قد ينقص، ولا يدري كم انتقاصه يقل أو يكثر، ولو رهن رجل رجلاً عبداً أو أمة فقبضهما المرتهن، ثم أقر الرهن أنهما جنيا قبل الرهن جنائياً وادعى ذلك ولي الجنائيه، ففيها قولان، أحدهما أن القول للرهن؛ لأنه يقر بحق في عتق عبده، ولا تبرأ ذمته من دين المرتهن وقيل يخلف المرتهن ما علم الجنائيه قبل رهنه، فإذا حلف وأنكر المرتهن أو لم يقر بالجنائيه قبل رهنه كان القول في إقرار الرهن بأن عبده جنى قبل أن يرهنه واحداً من قولين.

أحدهما: أن العبد رهن، ولا يؤخذ من ماله شيء، وإن كان موسراً؛ لأنه إنما أقر في شيء واحد بحقين لرجلين أحدهما من قبل الجنائيه والآخر من قبل الرهن، وإذا فك من الرهن، وهو له فالجنائيه في رقبته بإقرار سيده إن كانت خطأ أو عمداً لا قصاص فيها، وإن كانت عمداً فيها قصاص لم يقبل قوله على العبد إذا لم يقر بها.

والقول الثاني: إنه إن كان موسراً أخذ من السيد الأقل من

وإن لم تحلف أحلفنا الزاهن، لكان ما قال: قبل رهنك وأخرجنا الرهن من الرهن بالتعتي والجارية بأنها أم ولده.

وكذلك إن أقر فيها بجناية، فلم يحلف المرتهن على علمه كان المجني عليه أولى بها منه إذا حلف المجني عليه أو وليه، ولو اشترى أمة فرهنها وقبضت، ثم قال: هو أو البائع؛ إنك اشتريتها مني على شرط فذكر أنه كان الشراء على ذلك الشرط فاسداً كان فيها قولان.

أحدهما: أن الرهن مفسوخ؛ لأنه لا يرهن إلا ما يملك، وهو لم يملك ما رهن، وهكذا لو رهنها، ثم أقر أنه غصبها من رجل أو باعها ليأها قبل الرهن، وعلى الزاهن اليمين بما ذكر للمرتهن، وليس على المقر له يمين.

والقول الثاني: أن الرهن جائز بحاله، ولا يصدق على إفساد الرهن.

وفيما أقر به قولان:

أحدهما: أن يغرّم للذي أقر له بأنه غصبها منه قيمتها؛ فإن رجعت إليه دفعت إلى الذي أقر له بها إن شاء ويرد القيمة، وكانت إذا رجعت إليه بيعاً للذي أقر أنه باعها ليأه، ومردودة على الذي أقر أنه اشتراها منه شراءً فاسداً.

قال الربيع، وهذا أصح القولين.

قال الشافعي: ولو رهن رجل رجلاً عبداً أو أمة قد ارتدّا عن الإسلام وأقبضهما المرتهن كان الرهن فيهما صحيحاً ويستأبان؛ فإن تابا، وإلا قتل على الردة، وهكذا لو كانا قطعاً الطريق قتلان إن قتلوا، وهكذا لو كانا سرقاً قطعاً، وهكذا لو كان عليهما حد أقيم، وهما على الرهن، في هذا كله لا يختلفان سقط عنهما الحد أو عطل بحال؛ لأن هذا حق لله - تعالى - عليهما ليس بحق لأدمي في رقابهم، وهكذا لو أتيا شيئاً مما ذكرت بعد الرهن لم يخرجوا من الرهن بحال، ولو رهنهما، وقد جنى جناية كان صاحب الجناية أولى بهما من السيد الزاهن؛ فإن أعفاهما أو فادها سيدهما أو كانت الجناية قليلة فبيع فيها أحدهما فليس برهن من قبل أن صاحب الجناية كان أحق بهما من المرتهن حين كان الرهن؛ ولو كانا رهنًا، وقبضا، ثم جنى بعد الرهن، ثم برئ من الجناية بعفو من المجني عليه أو وليه أو صلح أو أي وجه برئ من البيع فيهما كانا على الرهن بحالهما؛ لأن أصل الرهن كان صحيحاً، وإن الحق في رقابهما قد سقط عنهما.

ولو أن رجلاً دبّر عبده، ثم رهنه كان الرهن مفسوخاً؛ لأنه قد أثبت للعبد عتقاً قد يقع بحال قبل حلول الرهن، فلا يسقط العتق والرهن غير جائز.

فإن قال: قد رجعت في التدبير أو أبطلت التدبير، ثم رهنه،

قيمة العبد أو الجناية فدفعت إلى المجني عليه؛ لأنه يقر بأن في عتق عبده حقاً أتلفه على المجني عليه برهنه ليأه، وكان كمن أعتق عبده، وقد جنى، وهو موسر وقيل يضمن الأقل من قيمته أو الجناية، وهو رهن بحاله، ولا يجوز أن يخرج من الرهن، وهو غير مصدق على المرتهن، وإنما أتلف على المجني عليه لا على المرتهن، وإن كان معسراً فهو رهن بحاله، ومتى خرج من الرهن، وهو في ملكه فالجناية في عتقه، وإن خرج من الرهن ببيع، ففي ذمة سيده الأقل من قيمته أو الجناية.

ولو شهد شاهد على جنايتهما قبل الرهن والزهن عبدان حلف ولي المجني عليه مع شاهده، وكانت الجناية أولى بهما من الرهن حتى يستوفي المجني عليه جنايته، ثم يكون ما فضل من ثمنهما رهنًا مكانهما، ولو أراد الزاهن أن يحلف لقد جنى لم يكن ذلك له؛ لأن الحق بالجناية في رقابهما لغيره، ولا يحلف على حق غيره، ولو رهن رجل رجلاً عبداً، فلم يقبضه حتى أقر بعتقه أو بجناية لرجل أو برهن فيه قبل الرهن فإقراره جائز؛ لأن العبد لم يكن مرهوناً تام الرهن إنما يتم الرهن فيه إذا قبض.

ولو رهنه، وقبضه المرتهن، ثم أقر الزاهن بأنه أعتقه كان أكثر من إقراره بأنه جنى جناية؛ فإن كان موسراً أخذت منه قيمته فجعلت رهنًا، وإن كان معسراً وأنكر المرتهن بيع له منه بقدر حقه؛ فإن فضل فضل عتق الفضل منه، وإن برئ العبد من الرهن في ملك المقر بالعتق عتق، وإن بيع فملكه سيده بأي وجه ملكه عتق عليه؛ لأنه مقر أنه حر.

ولو رهنه جارية، وقبضها، ثم أقر بوطنها قبل الرهن؛ فإن لم تأت بولد فهي رهن بحاله.

وكذلك لو قامت بيئة على وطئه ليأها قبل الرهن لم يخرج من الرهن حتى تأتي بولد، فإذا جاءت بولد، وقد قامت بيئة على إقراره بوطنه ليأها قبل الرهن خرجت من الرهن، وإن أقر بوطنها قبل الرهن وجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم كان الرهن فهو ابنه، وهي خارجة من الرهن.

قال الربيع: قال أبو يعقوب البويطي.

وكذلك عندي إن جاءت بولد لأكثر مما تلد له النساء، وذلك لأربع سنين الحق به الولد، وإن كان إقراره بالطوط قبل الرهن قال الربيع: وهو قولي أيضاً.

قال الشافعي: وإن جاءت بولد لستة أشهر من يوم كان الرهن أو أكثر فأقر الزاهن بالطوط كان إقرار سيدها بعتقها أو أضعف، وهي رهن بحاله، ولا تباع حتى تلد، ولولدها ولد حر بإقراره، ومتى ملكها فهي أم ولده، ولو لم يقر المرتهن في جميع المسائل، ولم ينكر قيل إن أنكرت وحلفت جعلنا الرهن رهنك،

ففيها قولان.

أحدهما: أن يكون الرهن جائزاً.

وكذلك لو قال: بعد الرهن قد رجعت في التدبير قبل أن ارهنه كان الرهن جائزاً، ولو قال: بعد الرهن قد رجعت في التدبير وأثبت الرهن لم يثبت إلا بأن يحدّد رهنًا بعد الرجوع في التدبير.

والقول الثاني: أن الرهن غير جائز، وليس له أن يرجع في التدبير إلا بأن يخرج العبد من ملكه ببيع أو غيره فيبطل التدبير، وإن ملكه ثانية فرهنه، جاز رهنه؛ لأنه ملكه بغير الملك الأول، ويكون هذا كعتق إلى غايه لا يبطل إلا بأن يخرج العبد من ملكه قبل أن يقع، وهكذا المعتق إلى وقت من الأوقات.

ولو قال: إن دخلت الدار فانت حر، ثم رهنه كان هكذا، ولو كان رهنه عبداً، ثم دبره بعد الرهن كان التدبير موقوفاً حتى يحل الحق، ثم يقال: إن أردت إثبات التدبير فاقضي الرجل حقه أو أعطه قيمة العبد المدبر قضاءً من حقه، وإن لم ترده فارجع في التدبير بأن تبعه؛ فإن أثبت الرجوع في التدبير بعد محل الحق أخذنا منك قيمته فدفعناها إليه؛ فإن لم نجدها بيع العبد المدبر حتى يقضي الرجل حقه، وإنما يعني أن أخذ القيمة منه قبل محل الحق أن الحق كان إلى أجل لو كان العبد سالماً من التدبير لم يكن للمرتهن بيعه، ولم يكن التدبير عقداً واقعاً ساعته تلك، وكان يمكن أن يبطل فتركت أخذ القيمة منه حتى يحل الحق، فيكون الحكم حيثن.

ولو رهن رجل عبده، ثم دبره، ثم مات الرهن المدبر؛ فإن كان له وفاة يقضي صاحب الحق حقه منه عتق المدبر من الثلث، وإن لم يكن له ما يقضي حقه منه، ولم يدع مالاً إلا المدبر يبيع من المدبر بقدر الحق؛ فإن فضل منه فضل عتق ثلث ما بقي من المدبر بعد قضاء صاحب الحق حقه، وإن كان له ما يقضي صاحب الحق بعض حقه قضيته وبيع له من العبد الرهن المدبر بقدر ما يبقى من دينه وعتق ما يبقى منه في الثلث.

قال الشافعي: ولو رهن رجل رجلاً عبداً له قد اعتقه إلى سنة أو أكثر من سنة كان الرهن مفسوخاً للعتق الذي فيه، وهذا في حال المدبر أو أكثر حالاً منه لا يجوز الرهن فيه بحال، ولو رهنه، ثم اعتقه إلى سنة أو أكثر من سنة كان القول فيه كالقول في العبد يرهنه، ثم يدبره، وإذا رهنه عبداً اشتراه فاسداً فالرهن باطل؛ لأنه لم يملك ما رهنه، ولو لم يرفع الرهن الحكم إلى الحاكم حتى يملك العبد بعد فأراد إقراره على الرهن الأول لم يكن ذلك لهما حتى يحددا فيه رهنًا مستقبلاً بعد الملك الصحيح، ولو أن رجلاً رهن رجلاً عبداً لرجل غائب حي أو لرجل ميت، وقبضه

المرتهن، ثم علم بعد ذلك أن الميت أوصى به للمرهن فالرهن مفسوخ؛ لأنه رهنه، ولا يملكه، ولو قبله المرهن كان الرهن مفسوخاً لا يجوز حتى يرهنه، وهو يملكه، ولو لم تقم بينة وادعى المرتهن أن المرهن رهنه إيّاه، وهو يملكه كان رهنه، وعلى المرتهن اليمين ما رهنه منه إلا وهو يملكه؛ فإن نكل عن اليمين حلف المرهن ما رهنه، وهو يملكه، ثم كان الرهن مفسوخاً.

ولو رهن رجل رجلاً عبداً حلاً أو كان الرهن جائزاً ما بقي عبداً بحاله؛ فإن حال إلى أن يكون خلاً أو مراً أو شيئاً لا يسكر كثيره فالرهن بحاله، وهذا كعبد رهنه، ثم دخله عيب أو رهنه معيماً فذهب عنه العيب أو مريضاً فصح فالرهن بحاله لا يتغير بتغير حاله؛ لأن بدن الرهن بعينه، وإن حال إلى أن يصير مسكراً لا يحل بيعه فالرهن مفسوخ؛ لأنه حال إلى أن يصير حراماً لا يصح بيعه كهو لو رهنه عبداً فمات العبد.

ولو رهنه عبداً فصب فيه الرهن خلاً أو ملحاً أو ماءً فصار خلاً كان رهنه بحاله، ولو صار خمرًا، ثم صب فيه الرهن خلاً أو ملحاً أو ماءً فصار خلاً خرج من الرهن حين صار خمرًا، ولم يحل للملك، ولا تحل الخمر عندي، والله تعالى أعلم، أبدأ إذا فسدت بعمل آدمي؛ فإن صار العصور خمرًا، ثم صار خلاً من غير صنعة آدمي فهو رهن بحاله، ولا أحسبه يعود خمرًا، ثم يعود خلاً بغير صنعة آدمي إلا بأن يكون في الأصل خلاً، فلا ينظر إلى تصرفه فيما بين أن كان عبداً إلى أن كان خلاً، ويكون انقلابه عن الخلاوة والخموضة منزلة انقلاب عنها كما انقلب عن الخلاوة الأولى إلى غيرها، ثم يكون حكمه حكم مصلره إذا كان بغير صنعة آدمي.

ولو تبايعا الرهن والمرتهن على أن يرهنه عبداً بعينه فرهنه إيّاه، وقبضه، ثم صار في يديه خمرًا خرج من أن يكون رهنًا، ولم يكن للبائع أن يفسخ البيع لفساد الرهن كما لو رهنه عبداً فمات لم يكن له أن يفسخه بموت العبد.

ولو تبايعا على أن يرهنه هذا العبد فرهنه إيّاه، فإذا هو من ساعته خر كان له الخيار؛ لأنه لم يتم له الرهن.

ولو اختلفا في العبد، فقال المرهن رهنته عبيداً، ثم عاد في يديك خمرًا، وقال: المرتهن بل رهنته خمرًا، ففيها قولان.

أحدهما: أن القول قول الرهن؛ لأن هذا يحدث كما لو باعه عبداً فوجد به عيباً يحدث مثله، فقال المشتري: يعتبه وبه العيب، وقال البائع: حدث عندك كان القول قوله مع يمينه، ومن قال: هذا القول قال: يهراق الخمر، ولا رهن له والبيع لازم.

والقول الثاني: أن القول قول المرتهن؛ لأنه لم يقر له أنه قبض منه شيئاً يحل ارتنائه بحال؛ لأن الخمر محرّم بكل حال،

فإن قيل: فيتحول رهنه فيما اقتضى منه قبل فهو إذا رهنه مرة كتاباً، ومالاً والرهن لا يجوز إلا معلوماً، وهو إذا كان له مال غائب، فقال: أرهنك مالي الغائب لم يجوز حتى يقبض المالك كان غير مقبوض حين رهنه إياه، وهو فاسد من جميع جهاته.

ولو ارتهن رجل من رجل عبداً، وقبضه، ثم إن المرتهن رهن رجلاً أجنبياً العبد الذي ارتهن أو قال: حق في العبد الذي ارتهنت لك رهن، وأقبضه إياه لم يجوز الرهن فيه؛ لأنه لا يملك العبد الذي ارتهن، وإنما له شيء في ذمة مالكه جعل هذا الرهن وثيقة منه إذا آذاه المالك انفسخ من عتق هذا.

أو رأيت إن أذى الرأهن الأول الحق أو أبراه منه المرتهن أما ينفسخ الرهن؟ قال.

فإن قال قائل: فيكون الحق الذي كان فيه رهنًا إذا قبضه مكانه، قيل فهذا إذا مع أنه رهن عبداً لا يملكه رهن مرة في عبداً وأخرى في ذنانير بلا رضا المرتهن الآخر.

أرأيت لو رهن رجل رجلاً عبداً لنفسه، ثم أراد أن يعطي المرتهن مكان العبد خيراً منه وأكثر ثمنًا أكان ذلك؟ فإن قال: ليس هذا له، فإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يرهن عبداً لغيره، وإن كان رهنًا له؛ لأنه إذا اقتضاه ما فيه خرج من الرهن، وإن لم يقبض ارتهنه ما له فيه.

وإن قال: رجل لرجل قد رهنك أول عبدي يطلع علي أو على عبد وجدته في داري فطلع عليه عبداً له أو وجد عبداً في دار فاقبضه إياه فالرهن مفسوخ لا يجوز الرهن حتى ينعقد على شيء بعينه.

وكذلك ما خرج من صدي من اللؤلؤ.

وكذلك ما خرج من حائطي من الثمر، وهو لا ثمر فيه، فالرهن في هذا كله مفسوخ حتى يجلد له رهنًا بعدما يكون عبداً تقبض.

ولو قال: رهنك أي دوري شئت أو أي عبيدي شئت فشاء بعضهم وأقبضه إياه لم يكن رهنًا بالقول الأول حتى يجلد فيه رهنًا، ولو رهن رجل رجلاً سكنى دار له معروفة وأقبضه إياها لم يكن رهنًا؛ لأن السكنى ليست بعين قائمة بحسبة، وأنه لو حبس المسكن لم يكن فيه منفعة للحابس، وكان فيه ضرر على الرهن.

ولو قال: رهنك سكنى منزلي يعني يكرهه ويأخذ كراهه كان إنما رهنه شيئاً لا يعرفه يقل ويكثر، ويكون، ولا يكون، ولو قال: أرهنك سكنى منزلي يعني يسكنه لم يكن هذا كراء جائزاً، ولا رهنًا؛ لأن الرهن ما لم يتفق المرتهن منه إلا بشئ؛ فإن سكن على

وليس هذا كالعيب الذي يحل ملك العبد، وهو به والمرتهن بالخيار في أن يكون حقه ثابتاً بلا رهن أو يفسخ البيع، وإذا رهن الرجل الرجل الرهن على أن يتفق المرتهن بالرهن إن كانت داراً سكنها أو دابةً ركبها فالشرط في الرهن باطل، ولو كان اشترى منه على هذا فالبايع بالخيار في فسخ البيع أو إقراره بالرهن، ولا شرط له فيه، ولا يفسد هذا الرهن إن شاء المرتهن؛ لأنه شرط زيادة مع الرهن بطلت لا الرهن.

قال الربيع: وفيها قول آخر: إن البيع إذا كان على هذا الشرط فالبيع منتقض بكل حال، وهو أصحهما.

قال الشافعي: ولا بأس أن يرهن الرجل الرجل الأمة، ولها ولد صغير؛ لأن هذا ليس بتفرقة منه.

١٤ - الرهن الفاسد

قال الشافعي رحمه الله: والرهن الفاسد أن يرتهن الرجل من الرجل مكانه قبل أن يعجز، ولو عجز لم يكن على الرهن حتى يجلد له رهنًا يقبضه بعد عجزه، ولو ارتهن منه أم ولده كان الرهن فاسداً في قول من لا يبيع أم الولد أو يرتهن من الرجل ما لا يحل له يبعه مثل الخمر والميتة والخنزير أو يرتهن منه ما لا يملك، فيقول أرهنك هذه الدار التي أنا فيها ساكن ويقبض إياها، أو هذا العبد الذي هو في يدي عارية أو بإجارة ويقبض إياه على أني اشتريته، ثم يشتريه، فلا يكون رهنًا، ولا يكون شيء رهنًا حتى ينعقد الرهن والقبض فيه والرهن مالك لا يجوز بيعه قبل الرهن وبيعه معه، ولو عقد الرهن، وهو لا يجوز له رهنه، ثم أقبضه إياه، وهو يجوز رهنه لم يكن رهنًا حتى يجتمع الأمران معاً، وذلك مثل أن يرهنه الدار، وهي رهن، ثم ينفسخ الرهن فيها فيقبضه إياها، وهي خارجة من الرهن الأول، فلا يجوز الرهن فيها حتى يحدث له رهنًا يقبضها به، وهي خارجة من أن تكون رهنًا لرجل أو ملكاً لغير الرأهن، ولا يجوز أن يرهن رجل رجلاً ذكر حق له على رجل، قبل ذلك الذي عليه، ذكر الحق أو لم يقبله؛ لأن إذكاء الحقوق ليست بعين قائمة للرأهن فبرهنها المرتهن، وإنما هي شهادة بحق في ذمة الذي عليه الحق فالشهادة ليست ملكاً والذمة بينهما ليست ملكاً، فلا يجوز، والله تعالى أعلم، أن يجوز الرهن فيها في قول من أجاز بيع الدين، ومن لم يجزه.

أرأيت إن قضى الذي عليه ذكر الحق الموهون صاحب الحق حقه أما يبرأ من الدين؟ فإذا برئ منه انفسخ المرتهن للدين بغير فسخه له، ولا اقتضائه لحقه، ولا إبرائه منه، ولا يجوز أن يكون رهن إلى الرأهن ففسخه بغير أمر المرتهن.

هذا الشرط فعليه كراه مثل السكنى الذي سكن.

ولو كان لرجل عبء فرهته من رجل، ثم قال: لرجل آخر قد رهنتك من عبدي الذي رهنت فلاناً ما فضل عن حقه ورضي بذلك المرتها الأول، وسلم العبد فقبضه المرتها الآخر أو لم يرض، وقد قبض المرتها الآخر الرهن أو لم يقبضه فالرهن منتقض؛ لأنه لم يرهنه ثلثاً، ولا رباعاً، ولا جزءاً معلوماً من عبدي، وإنما رهنه ما لا يدري كم هو من العبد، ولا كم هو من الثمن، ولا يجوز الرهن على هذا، وهو رهن للمرتها الأول، ولو رهن رجل رجلاً عبداً بمائة، ثم زاده مائة، وقال: اجعل لي الفضل عن المائة الأولى رهناً بالمائة الأخيرة، ففعل كان العبد مرهوناً بالمائة الأولى، ولا يكون مرهوناً بالمائة الأخرى، وهي كالمسألة قبلها، ولو أقر الراهن أن العبد ارتهن بالمائتين معاً في صفقة واحدة وأدعى ذلك المرتها أو أن هذين الرجلين ارتهنا العبد معاً بمقيهما وسميها وأدعى ذلك معاً أجرت ذلك، فإذا أقر بأنه رهنه رهناً بعد رهن لم يقبل، ولم يجز الرهن قال: ولو كانت لرجل على رجل مائة فرهته بها داراً، ثم سأل أن يزيده رهناً فزاده رهناً غير الدار وأقبضه إياه فالرهن جائز، وهذا كرجل كان له على رجل حتى بلا رهن، ثم رهنه به رهناً وأقبضه إياه فالرهن جائز، وهو خلاف المسالتين قبلها.

ولو أن رجلاً رهن رجلاً داراً بألف فأقر المرتها لرجل غيره أن هذا الدار رهن بينه وبينه بألفين هذه الألف وألف سواها فأقر الراهن بألف لهذا المدعي الرهن المقر له المرتها بلا رهن وأنكر الراهن فالحق قول رب الرهن، والألف التي لم يقر فيها بالرهن عليه بلا رهن في هذا الرهن والأولى بالرهن الذي أقر به، ولو كان المرتها أقر أن هذه الدار بينه وبين رجل ونسب ذلك إلى أن الألف التي باسمه بينه وبين الذي أقر له لزمه إقراره، وكانت الألف بينهما نصفين، وهو كرجل له على رجل حق فأقر أن ذلك الحق لرجل غيره فذلك الحق لرجل غيره على ما أقر به.

ولو دفع رجل إلى رجل حقاً، فقال: قد رهنتك بما فيه، وقبضه المرتها ورضي كان الرهن بما فيه إن كان فيه شيء منفسخاً من قبل أن المرتها لا يدري ما فيه أُرِيت لو لم يكن فيه شيء أو كان فيه شيء لا قيمة له، فقال المرتها: قبلته وأنا أرى أن فيه شيئاً ذا ثمن ألم يكن ارتهن ما لم يعلم والرهن لا يجوز إلا معلوماً.

وكذلك جراب بما فيه وخريطة بما فيها ويثبت بما فيه من المتاع، ولو رهنه في هذا كله الحق دون ما فيه أو قال الحق، ولم يسم شيئاً كان الحق رهناً.

وكذلك البيت دون ما فيه.

وكذلك كل ما سمي دون ما فيه، وكان المرتها بالخيار في فسخ الرهن والبيع إن كان عليه أو ارتهن الحق دون ما فيه، وهذا في أحد القولين.

والقول الثاني: أن البيع إن كان عليه مفسوخ بكل حال فاما الخريطة، فلا يجوز الرهن فيها إلا بأن يقول دون ما فيها؛ لأن الظاهر من الحق والبيت أن لهما قيمة والظاهر من الخريطة أن لا قيمة لها، وإنما يراذ بالرهن ما فيها قال: ولو رهن رجل من رجل غلاً مثمراً، ولم يسم الثمر فالثمر خارج من الرهن كان طلعاً أو بساً أو كيف كان؛ فإن كان قد خرج طلعاً كان أو غيره فاشترطه المرتها مع النخل فهو جائز، وهو رهن مع النخل؛ لأنه عين ترى.

وكذلك لو ارتهن الثمر بعدما خرج ورثي جاز الرهن، وله تركه في غله حتى يبلغ، وعلى الراهن سقيه والقيام بما لا بد له منه مما لا يثبت إلا به ويصلح في شجره إلا به كما يكون عليه نفقة عبده إذا رهنه، ولو رهن رجل رجلاً غلاً لا ثمرة فيها على أن ما خرج من ثمرها رهن أو ماشية لا نتاج معها على أن ما نتجت رهن كان الرهن في الثمرة والنتاج فاسداً؛ لأنه ارتهن شيئاً معلوماً وشيئاً مجهولاً.

ومن أجاز هذا في الثمرة لزمه - والله أعلم - أن يميز أن يرهن الرجل الرجل ما أخرجت ثمره العام، وما نتجت ماشيته العام، ولزمه أن يقول: أرهنتك ما حدث لي من نخل أو ماشية أو ثمرة نخل أو أولاد ماشية، وكل هذا لا يجوز؛ فإن ارتهنه على هذا فالرهن فاسد، وإن أخذ من الثمرة شيئاً فهو مضمون عليه حتى يرذ مثله.

وكذلك ولد الماشية أو قيمته إن لم يكن له مثل، ولا يفسد الرهن في النخل والماشية التي هي بأعينها فساد ما شرط معها في قول من أجاز أن يرهنه عبدين فيجد أحدهما حراً أو عبداً أو زقاً خيراً فيجوز الجائر ويرد المردود معه.

وفيه قول آخر: إن الرهن كله يفسد في هذا كما يفسد في البيع لا يختلف، فإذا جمعت صفقة الرهن شيئين أحدهما جائز والآخر غير جائز فساداً معاً وبه أخذ الربيع، وقال: هو أصح القولين.

قال الشافعي: وإذا رهن الرجل رجلاً كلباً لم يجز؛ لأنه لا ثمن له.

وكذلك كل ما لا يحل بيعه لا يجوز رهنه، ولو رهنه جلود ميتة لم تبلغ من يجر الرهن، ولو دبت بعد لم يجز؛ فإن رهنه إياها بعدما دبت جاز الرهن؛ لأن بيعها في تلك الحال يحل.

ولو ورث رجل مع ورثة غيب داراً فرهته حقه فيها لم يجز

أشبهه؛ فإن كان الحق حلالاً، فلا بأس بارتثانه ويأبى على الرأهن، وإن كان الرهن إلى أجل يتبقى إليه، فلا يفسد، فلا بأس، وإن كان إلى أجل يفسد إليه الرهن كرهته، ولم أفسد، وإنما منعي من فسخه أن للرأهن يبيع قبل محل الحق على أن يعطي صاحب الحق حقه بلا شرط، وإن الرأهن قد يموت من ساعته فيباع؛ فإن تشارط في الرهن أن لا يبيعه إلى أن يحل الحق أو أن الرأهن إن مات لم يبيع إلى يوم كذا، وهو يفسد إلى تلك المدّة فالرهن مفسوخ.

ولو رهنه ما يصلح بعد مدّة مثل اللحم الرطب ييسر والرطب ييسر، وما أشبهه كان الرهن جائزاً لا أكرهه بحال، ولم يكن للمرتهن تبيسه حتى يأذن بذلك الرأهن؛ فإن سأل المرتهن في المسائل كلها يبيع الرهن خوف فساد إذا لم يأذن للمرتهن بتبيس ما يصلح للتبيس منه لم يكن ذلك له إلا أن يأذن الرأهن. وكذلك كرهت رهنه، وإن لم أفسد.

١٥- زيادة الرهن

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا رهن الرجل الرجل الجارية حلي فولدت أو غير حلي فحلبت، وولدت فالولد خارج من الرهن؛ لأن الرهن في رقة الجارية دون ما يحدث منها، وهكذا إذا رهنه الماشية مخاضاً فتجت أو غير مخاض فمخضت وتجت فالنتاج خارج من الرهن.

وكذلك لو رهنه شاة لبن فاللبن خارج من الرهن؛ لأن اللبن غير الشاة.

قال الربيع: وقد قيل اللبن إذا كان فيها حين رهنها فهو رهن معها كما يكون إذا باعها كان اللبن للمشتريها.

وكذلك نتاج الماشية إذا كانت مخاضاً، وولدت الجارية إذا كانت حلي يوم يرهنها فما حدث بعد ذلك من اللبن فليس برهن.

قال الشافعي: ولو رهنه جارية عليها حلي كان الحلي خارجاً من الرهن.

وهكذا لو رهنه نخلاً أو شجراً فثمرت كانت الثمرة خارجة من الرهن؛ لأنها غير الشجرة.

قال: وأصل معرفة هذا أن للمرتهن حقاً في رقة الرهن دون غيره، وما يحدث منه مما قد يتميز منه غيره.

وهكذا لو رهنه عبداً فاكسب العبد كان الكسب خارجاً من الرهن؛ لأنه غير العبد، والولاد والنتاج واللبن، وكسب الرهن كله للرأهن ليس للمرتهن أن يجبس شيئاً عنه.

حتى يسميه نصفاً أو ثلثاً أو سهماً من أسهم، فإذا سمى ذلك، وقبضه المرتهن جاز.

وإذا رهن الرجل الرجل شيئاً على أنه إن لم يأت بالحق عند محله فالرهن يبيع للمرتهن فالرهن مفسوخ والمرتهن فيه أسوة الغرماء، ولا يكون بيعاً له بما قال: لأن هذا لا رهن، ولا يبيع كما يجوز الرهن أو البيع، ولو هلك في يدي المرتهن قبل محل الأجل لم يضمنه المرتهن، وكان حقه بحاله كما لا يضمن الرهن الصحيح، ولا الفاسد، وإن هلك بعد محل الأجل في يديه ضمنه بقيمته، وكانت قيمته حصصاً بين أهل الحق؛ لأنه في يديه يبيع فاسد، ولو كان هذا الرهن الذي فيه هذا الشرط أرضاً فبى فيها قبل محل الحق قلع بناء منها؛ لأنه بنى قبل أن يجعله بيعاً؛ فكان بانياً قبل أن يؤذن له بالبناء فلذلك قلعه، ولو بناها بعد محل الحق فالبيعة لراهنها والعمارة للذي عثر متى أعطى صاحب البقعة قيمة العمارة قائمة أخرجها منها، وليس له أن يخرجها بغير قيمة العمارة؛ لأن بناءه كان بإذنه على البيع الفاسد، ولا يخرج من بنائه بإذن رب البقعة إلا بقيمته قائماً، وإذا دفع الرجل إلى الرجل المتاع، ثم قال: كل ما اشتريت منك أو اشتري منك فلان في يومين أو سنتين أو أكثر أو على الأبد فهذا المتاع مرهون به فالرهن مفسوخ، ولا يجوز الرهن حتى يكون معلوماً بحق معلوم.

وكذلك لو دفعه إليه رهناً بعشرة عن نفسه أو غيره، ثم قال: كل ما كان لك عليّ من حق فهذا المتاع مرهون به مع العشرة أو كل ما صار لك عليّ من حق فهذا مرهون لك به كان رهناً بالعشرة المعلومة التي قبض عليها، ولم يكن مرهوناً بما صار له عليه، وعلى فلان؛ لأنه كان غير معلوم حين دفع الرهن به؛ فإن هلك المتاع في يدي المدفوع في يديه قبل أن يشتري منه شيئاً أو يكون له على فلان شيء أو بعد فهو غير مضمون عليه كما لا يضمن الرهن الصحيح، ولا الفاسد إذا هلك، ولو أنه دفع إليه داراً رهنها بالقبض، ثم ازداد منه ألفاً فجعل الدار رهناً بالقبض كانت الدار رهناً بالألف الأولى، ولم تكن رهناً بالألف الآخرة، وإن كان عليه دين يبيع الدار فبدي المرتهن بالألف الأولى من ثمن الدار وحاص الغرماء بالألف الآخرة في ثمن الدار، وفي مال إن كان للغريم سواها، فإذا أراد أن يصح له أن تكون الدار رهناً بالقبض فسخ الرهن الأول، ثم استأنف أن تكون مرهونة بالقبض، ولو رهنه إياها بالقبض، ثم تقاراً على أنها رهن بالقبض الزمتها إقرارهما؛ لأن الرهن الأول مفسوخ وتجدة فيها رهن صحيح بالقبض.

وإذا كان الإقرار الزمته صاحبه قال: وإذا رهن الرجل الرجل ما يفسد من يومه أو غده أو بعد يومين أو ثلاثة أو مدّة قصيرة، ولا يتفع به يابساً مثل البقل والبطيخ والقثاء والموز، وما

وإذا رهن الرجل الرجل عبداً فدفعه إليه فهو على يديه رهن، ولا يمنع سيده من أن يوجره من شاء؛ فإن شاء المُرتهن أن يحضر إجارته حضرها، وإن أراد سيده أن يخدمه خلى بينه وبينه، فإذا كان الليل أوى إلى الذي هو على يديه، وإن أراد سيده إخراجه من البلد لم يكن له إخراجه إلا بإذن المُرتهن، وهكذا إن أراد المُرتهن إخراجه من البلد لم يكن له إخراجه منه، وإذا مرض العبد أخذ الرهن بتفقيته، وإذا مات أخذ بكفنه؛ لأنه ماله دون المُرتهن.

وأكره رهن الأمة إلا أن توضع على يدي امرأة ثقة لئلا يغيب عليها رجل غير مالكها، ولا أنفسخ رهنها إن رهنها؛ فإن كان للرجل الموضوعة على يديه أهل أقررتها عندهم، وإن لم يكن عنده نساء وسأل الرهن أن لا يخلو الذي هي على يديه بها أقررتها رهنًا، ومنعت الرجل غير سيدها المغيب عليها؛ لأن رسول الله ﷺ نهى أن يخلو الرجل بامرأة وقلت إن تراخيا بامرأة تغيب عليها.

وإن أراد سيدها أخذها لتخدمه لم يكن ذلك لئلا يخلو بها خوف أن يجلها؛ فإن لم يرد ذلك الرهن فيتراضعها على يدي امرأة بحال، وإن لم يفعلها جبراً على ذلك، ولو شرط السيد للمرتهن أن تكون على يديه أو يد رجل غيره، ولا أهل لواحد منهما، ثم سأل إخراجها أخرجتها إلى امرأة ثقة، ولم أجز أبداً أن يخلو بها رجل غير مالكها، وعلى سيد الأمة نفقتها حية، وكفنها ميتة.

وهكذا إن رهنه دابةً تعلف فعليه علفها وتأوي إلى المُرتهن أو إلى الذي وضعت على يديه، ولا يمنع مالك الدابة من كرائها وركوبها، وإذا كان في الرهن دُرٌّ ومركب فللرهن حلب الرهن وركوبه.

١٣١٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ، وَمَخْلُوبٌ. [الحاكم (٥٨/٢)، الدارقطني (٣٤/٣)، البيهقي في "المعرفة" (٣٨/٦)]

قال الشافعي: يشبه قول أبي هريرة - والله تعالى أعلم - أن من رهن ذات درٍ وظهر لم يمنع الرهن درها وظهرها؛ لأن له رقبته، وهي محلوبة، ومركوبة كما كانت قبل الرهن، ولا يمنع الرهن برهنه إياها من الدر والظهر الذي ليس هو الرهن بالرهن الذي هو غير الدر والظهر.

وهكذا إذا رهنه ماشية راعية فعلى ربها رعيها، وله حلبها وتناجها وتأوي إلى المُرتهن أو الموضوعة على يديه، وإذا رهنه

ماشية، وهو في بادية فأجذب موضعها وأراد المُرتهن حبسها فليس ذلك له ويقال له إن رضيت أن يتجعب بها ربها، وإلا جبرت أن تضعها على يدي عدل يتجعب بها إذا طلب ذلك ربها، وإذا أراد رب الماشية النجعة من غير جذب والمُرتهن المقام قبل لرب الماشية ليس لك إخراجها من البلد الذي رهنها به إلا من ضرر عليها، ولا ضرر عليه فوكل برسلها من شئت.

وإن أراد المُرتهن النجعة من غير جذب قبل له؛ ليس لك تحويلها من البلد الذي ارهنتها به وبضرورة مالكها إلا من ضرورة فراضيا من شئت من يقيم في الدار ما كانت غير مجدية؛ فإن لم يفعلها جبراً على رجل تأوي إليه، وإن كانت الأرض التي رهنها بها غير مجدية وغيرها أحصبت منها لم يجبر واحد منهما على نقلها منها؛ فإن أجذبت، فاختلفت لجمعتها إلى بلدين مشتبهين في الحصب فسأل رب الماشية أن تكون معه وسأل المُرتهن أن تكون معه قبل إن اجتمعتا معاً ببلد فهي مع المُرتهن أو الموضوعة على يديه، وإن اختلفت داركما، فاختلفتا جبراً على عدل تكون على يديه في البلد الذي يتجعب إليه رب الماشية؛ ليتفع برسلها وأيهما دعا إلى بلد فيه عليها ضرر لم يجب عليه الحق الرهن في رقابها ورسلها وحق المُرتهن في رقابها.

وإذا رهنه ماشية عليها صوف أو شعر أو وبر؛ فإن أراد الرهن أن يجزه فذلك له؛ لأن صوفها وشعرها، وبرها غيرها كاللبن والتاج وسواء كان الدين حالاً أو لم يكن أو قام المُرتهن ببيعه أو لم يبق كما يكون ذلك سواء في اللبن.

قال الربيع: وقد قيل إن صوفها إذا كان عليها يوم رهنها فهو رهن معها ويجز، ويكون معها مرهوناً لئلا يختلط به ما يحدث من الصوف؛ لأن ما يحدث للرهن.

قال الشافعي: وإذا رهنه دابةً أو ماشية فأراد أن يزي عليها وأبى ذلك المُرتهن فليس ذلك للمرتهن؛ فإن كان رهنه منها ذكراً فأراد أن يزيها فله أن يزيها؛ لأن إزاءها من منفعتها، ولا نقص فيه عليها، وهو يملك منافعتها، وإذا كان فيها ما يركب ويكرى لم يمنع أن يكره ويعلفه.

وإذا رهنه عبداً فأراد الرهن أن يزوجه أو أمة فأراد أن يزوجه فليس ذلك له؛ لأن ثمن العبد أو الأمة يتقص بالتزويج، ويكون مفسدة لها بيعة وعهدة فيها.

وكذلك العبد، ولو رهنه عبداً أو أمة صغيرين لم يمنع أن يعثرهما؛ لأن ذلك سنة فيهما، وهو صلاحهما وزيادة في أثمانهما.

وكذلك لو عرض لهما ما يحتاجان فيه إلى فتح العروق وشرب الدواء أو عرض للدواب ما تحتاج به إلى علاج البياطرة

وإن رهنه غللاً في الشربة منه غلات فأراد تحويلهن إلى موضع غيره وامتنع المرتهن سئل أهل العلم بالنخل؛ فإن زعموا أن الأكثر لثمن الأرض والنخل أن يتركن لم يكن له تحويلهن؛ وإن زعموا أن الأكثر بثمن الأرض والنخل أن يحول بعضهن؛ ولو ترك مات؛ لأنهن إذا كان بعضهن مع بعض قتل أو منع منفعته حول من الشربة حتى يبقى فيها ما لا يضر بعضه بعضاً؛ وإن زعموا أن لو حول كله كان خيراً للأرض في العاقبة؛ وأنه قد لا يثبت لم يكن لرب الأرض أن يحوله كله؛ لأنه قد لا يثبت؛ وإنما له أن يحول منه ما لا نقص في تحويله على الأرض لو هلك كله.

وهكذا لو أراد أن يحول مساقية؛ فإن لم يكن في ذلك نقص النخل أو الأرض ترك؛ وإن كان فيه نقص الأرض أو النخل أو هما لم يترك؛ فإن كانت في الشربة غلات فليلبس الأكثر لثمن الأرض أن يقطع بعضهن ترك الرهن وقطعه، وكان جميع النخلة المقطوعة جذعها وجارها رهناً بماله.

وكذلك قلوبها، وما كان من جريدها لو كانت قائمة لم يكن لرب النخلة قطعها، وكان ما سوى ذلك من ثمرها وجريدها الذي لو كانت قائمة كان لرب النخلة نزع من كرائيف وليس لرب النخلة خارجاً من الرهن، وإذا قلّع منها شيئاً فثبت في الأرض التي هي رهن فهو رهن فيها؛ لأن الرهن، وقع عليه.

وإذا أخرجه إلى أرض غيرها لم يكن ذلك له إن كان له ثمن، وكان عليه أن يبيعه فيجعل ثمنه رهناً أو يدعه بحاله، ولو قال: المرتهن في هذا كله للرهن أقلع الضرر من نخلك لم يكن ذلك عليه؛ لأن حق الرهن بالملك أكثر من حق المرتهن بالرهن. قال الشافعي؛ وإذا رهنه أرضاً لا نخل فيها فأخرجت غللاً فالنخل خارج من الرهن.

وكذلك ما نبت فيها، ولو قال: المرتهن له أقلع النخل، وما خرج قبل إن أدخله في الرهن متطوعاً لم يكن عليه قلعها بكل حال؛ لأنها تزيد الأرض خيراً.

فإن قال: لا أدخلها في الرهن لم يكن عليه قلعها حتى يحل الحق؛ فإن بلغت الأرض دون النخل حق المرتهن لم يقلع النخل، وإن لم تبلغه قيل لرب النخل إما أن توفيه حقه بما شئت من أن تدخل معي الأرض النخل أو بعضه، وإما إن تعلق عنه النخل.

وإن قلّس بديون الناس، والمسألة بمالها بيعت الأرض بالنخل، ثم قسم الثمن على أرض يضاء بلا نخل، وعلى ما بلغت قيمة الأرض والنخل فأعطى مرتهن الأرض ما أصاب الأرض وللغرماء ما أصاب النخل، وهكذا لو كان هو غرس النخل أو أحدث بناء في الأرض، وهكذا جميع الغراس والبناء

من توديع وتزيغ وتعريب، وما أشبهه لم يمنعه، وإن امتنع الرهن أن يعالجها بدواء أو غيره لم يجبر عليه؛ فإن قال المرتهن: أنا أعالجها وأحسبه على الرهن فليس ذلك له، وهكذا إن كانت ماشية فجريت لم يكن للمرتهن أن يمنعه الرهن من علاجها، ولم يجبر الرهن على علاجها، وما كان من علاجها ينفع، ولا يضر مثل أن يملحها أو يدهنها في غير الحر بالزيت أو يمسحها بالقطران مسحاً خفيفاً أو يسعط الحارية أو الغلام أو يمرخ قدميه أو يطعمه سوقاً قفاراً أو ما أشبه هذا فتطوع المرتهن بعلاجها به لم يمنعه منه، ولم يرجع على الرهن به.

وما كان من علاجها ينفع أو يضر مثل فتح العروق وشرب الأدوية الكبار التي قد تقتل فليس للمرتهن علاج العبد، ولا الدابة، وإن فعل وعطبت ضمن إلا أن ياذن السيد له به، وإذا كان الرهن أرضاً لم يمنعه الرهن من أن يزرعها الزرع الذي يقلع قبل محل الحق أو معه وفيما لا يثبت من الزرع قبل محل الحق قولان.

أحدهما: أن يمنعه الرهن في قول من لا يجزئ بيع الأرض منزوعة دون الزرع من زرعها ما يثبت فيها بعد محل الحق، وإذا تعدى فزرعها بغير إذن المرتهن ما يثبت فيها بعد محل الحق لم يقلع زرعها حتى يأتي محل الحق؛ فإن قضاه ترك زرعها، وإن بيعت الأرض منزوعة قبلت وفاء حقه لم يكن له قلع زرعها، وإن لم تبلغ وفاء حقه إلا بأن يقلع الزرع أمر بقلعه إلا أن يجذ من يشتريها منه بحقه على أن يقلع الزرع، ثم يدعه إن شاء متطوعاً.

وهذا في قول من أجاز بيع الأرض منزوعة. والقول الثاني: لا يمنعه من زرعها بحال ويمنع من غراسها وبنائها إلا أن يقول: أنا أقلع ما أحدثت إذا جاء الأجل، فلا يمنعه.

وإذا رهنه الأرض فأراد أن يحدث فيها عيناً أو بئراً؛ فإن كانت العين أو البئر تزيد فيها أو لا تنقص ثمنها لم يمنعه ذلك، وإن كانت تنقص ثمنها، ولا يكون فيما يبقى منها عوض من نقص موضع البئر أو العين بأن يصير إذا كانا فيه أقل ثمناً منه قبل يكونان فيه منعه، وإن تعدى بعمله فهو كما قلت في الزرع لا يدفع عليه حتى يحل الحق، ثم يكون القول فيه القول في الزرع والغراس، وهكذا كلما أراد أن يحدث في الأرض المرهونة إن كان لا ينقصها لم يمنعه، وإن كان ينقصها منه ما يبقى، ولا يكون ما أحدث فيها داخل في الرهن إلا أن يدخله الرهن؛ فكان إذا أدخله لم ينقص الرهن لم يمنعه، وإن كان ينقصه منه، وإذا رهنه غللاً لم يمنعه أن يأبها ويصرمها يعني يقطع جريدها، وكرائيفها، وكل شيء انتفع به منها لا يقتل النخل، ولا ينقص ثمنه نقصاً يئناً ويمنع ما قتل النخل وأضر به من ذلك.

العلاج، ولو أجذب مكانها حتى تبين ضرره عليها كلف رهنها النجعة بها إذا كانت النجعة موجودة؛ لأنها إنما تتخذ على النجعة، ولو كان يمكنها عصم من عضاه تماسك بها، وإن كانت النجعة خيراً لها لم يكلف صاحبها النجعة بها؛ لأنها لا تهلك على العصم، ولو كانت الماشية أوارك أو خيصة أو غوادي فاستؤنيت مكانها فسأل المرتهن الرهن أن يتجع بها إلى موضع غيره لم يكن ذلك له على الرهن؛ لأن المرض قد يكون من غير المرعى، فإذا كان الرعي موجوداً لم يكن عليه إيداعها غيره.

وكذلك الماء، وإن كان غير موجود كلف النجعة إذا قدر عليها إلا أن يتطوع بأن يعلفها.

فإذا ارتهن الرجل العبد وشرط ماله رهناً كان العبد رهناً، وما قبض من ماله رهناً، وما لم يقبض خارج من الرهن.

١٦ - ضمان الرهن

١٣١٨ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا ابن أبي قُدَيْلٍ، عن ابن أبي ذُبَيْبٍ، عن ابن شِهَابٍ، عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: لا يغلّق الرهن: الرهن من صاحبه الذي رهّنه له غنمه وعليه غرمه.

١٣١٩ - قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شِهَابٍ عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله أو مثل مغناه لا يخالفه. [أخرجه ابن ماجه (٢٤٤١)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وفيه دليل على أن جميع ما كان رهناً غير مضمون على المرتهن؛ لأن رسول الله ﷺ إذا قال: الرهن من صاحبه الذي رهّنه فمن كان منه شيء فضمّنه منه لا من غيره ثم زاد فأكّد له، فقال: له غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطبه ونقصه، فلا يجوز فيه إلا أن يكون ضماناً من مالكة لا من مرتهنه.

ألا ترى أن رجلاً لو ارتهن من رجل خاتماً بدرهم يسوى درهماً فهلك الخاتم فمن قال: يذهب درهم المرتهن بالخاتم كان قد زعم أن غرمه على المرتهن؛ لأن درهمه ذهب به، وكان الرهن برئاً من غرمه؛ لأنه قد أخذ ثمنه من المرتهن، ثم لم يغرم له شيئاً وأحال ما جاء عن رسول الله ﷺ وقوله - والله تعالى أعلم - لا يغلّق الرهن لا يستحقه المرتهن بأن يدع الرهن قضاء حقه عند محله، ولا يستحق مرتهنه خدمته، ولا منفعة فيه بارتهاقه إيّاه، ومنفعة لراهنه؛ لأن النبي ﷺ قال: هو من صاحبه الذي رهّنه

والزرع، ولو رهنه أرضاً وغلاً، ثم اختلفا، فقال الرهن قد نبت في هذه الأرض غلّ لم أكن رهتكم، وقال: المرتهن ما نبت فيه إلا ما كان في الرهن أريه أهل العلم به؛ فإن قالوا قد نبت مثل هذا الغل بعد الرهن كان القول قول الرهن مع يمينه، وما نبت خارج من الرهن، ولا ينزع حتى يحل الحق، ثم يكون القول فيه كما وصفت؛ فإن قالوا لا يثبت مثل هذا في هذا الوقت لم يصدق، وكان داخل في الرهن لا يصدق إلا على ما يكون مثله.

وإذا ادعى أنه غراس لا بواسطة منبت سئلوا أيضاً؛ فإن كان يمكن أن يكون من الغراس ما قال: فهو خارج من الرهن، وإن لم يكن يمكن فهو داخل في الرهن، ولو كان ما اختلف فيه بنياناً؛ فإن كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون يميني في مثلها مجال فالقول قول الرهن، وإن كانت لم تأت عليه مدة يمكن أن يكون يميني في مثلها مجال، فالبنيان داخل في الرهن، وإن كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون بعض البناء فيها، وبعض لا يمكن أن يكون فيها كان البناء الذي لا يمكن أن يكون فيها داخل في الرهن والبناء الذي يمكن أن يكون فيها خارجاً من الرهن مثل أن يكون جدار طوله عشرة أذرع يمكن أن يكون أساسه، وقدر ذراع منه، كان قبل الرهن، وما فوق ذلك يمكن أن يكون بعد الرهن.

وإذا رهنه شجراً صغيراً فكبر فهو رهن بماله؛ لأنه رهنه بعينه.

وكذلك لو رهنه ثمراً صغيراً فبلغ كان رهناً بماله، وإذا رهنه أرضاً وغلاً فانقطعت عنها أو انهدمت ودثر مشربها لم يجبر الرهن أن يصلح من ذلك شيئاً، ولم يكن للمرتهن أن يصلحه على أن يرجع به على الرهن، كان الرهن غائباً أو حاضراً، وإن أصلحه فهو متطوع بإصلاحه، وإن أراد إصلاحه بشيء يكون صلاحاً مرة وفساداً أخرى فليس له أن يصلح به وعليه الضمان إن فسد به؛ لأنه متعد بما صنع منه.

وإذا رهنه عبداً أو أمة فغاب الرهن أو مرض فأنفق عليهما فهو متطوع، ولا تكون له الثقة حتى يقضي بها الحاكم على الغائب ويجعلها ديناً عليه؛ لأنه لا يحل أن تمت ذوات الأرواح بغير حق، ولا حرج في إمامته ما لا روح فيه من أرض ونبات، والذوات ذوات الأرواح كلها كالعبيد إذا كانت تمتا تعلق؛ فإن كانت سوائم رعيت، ولم يؤمر بعلقها؛ لأن السوائم هكذا تتخذ.

ولو تساوت هزلاً، وكان الحق حالاً فللمرتهن أخذ الرهن ببيعها، وإن كان الحق إلى أجل، فقال المرتهن مروا الرهن ببيعها فبيع لحومها وجلودها لم يكن ذلك على الرهن؛ لأن الله - عز وجل - قد يحدث لها الغيث فيحسن حالها به، ولو أصابها مرض جرب أو غيره لم يكلف علاجها؛ لأن ذلك قد يذهب بغير

قارضه أو أودعه فشرط أنه ضامنٌ كان الشرطُ باطلاً.

وإذا دفعَ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ على أن المرتهنَّ ضامنٌ فالرهنُّ فاسدٌ، وهو غيرُ مضمونٍ إن هلك.

وكذلك إذا ضاربه على أن المضاربَ ضامنٌ فالمضاربةُ فاسدةٌ غيرُ مضمونةٍ.

وكذلك لو رهنه وشرط له إن لم يأت به بالحق إلى كذا فالرهنُّ له بيعٌ فالرهنُّ فاسدٌ والرهنُّ لصاحبه الذي رهنه.

وكذلك إن رهنه داراً بالفٍ على أن يرهنه أجنبيٌّ داره إن عجزت دارُ فلان عن حقِّه أو حدث فيها حدثٌ ينقصُ حقَّه؛ لأنَّ الدَّارَ الآخرةَ مرةً رهنٌ، ومرةً غيرُ رهنٍ، ومرونةٌ بما لا يعرفُ ويفسدُ الرهنُّ؛ لأنَّه إنما زيدَ معه شيءٌ فاسدٌ.

ولو كان رهنه داره بالفٍ على أن يضمنَ له المرتهنُّ داره إن حدث فيها حدثٌ فالرهنُّ فاسدٌ؛ لأنَّ الرَّاهِنَ لم يرضَ بالرَّهْنِ إلا على أن يكونَ له مضموناً، وإن هلك الدَّارُ لم يضمنَ المرتهنُّ شيئاً.

١٧- التَّعْدِي فِي الرَّهْنِ

قال الشَّافِعِيُّ: رحمه الله، وإذا دفعَ الرَّجُلُ إلى الرَّجُلِ متاعاً له رهناً فليس له أن يخرجَه من البلدِ الَّذي ارتهنه به، إلا بإذن سيِّده؛ فإن أخرجه بغيرِ إذن سيِّدِ المتاعِ فهلك فهو ضامنٌ لقيمتِه يومَ أخرجه؛ لأنَّه يومئذٍ تعدَّى فيه، فإذا أخذت قيمته منه خيَّرَ صاحبُ المتاعِ أن تكونَ قصاصاً من حقِّه عليه أو تكونَ مرهونةً حتَّى يحلَّ حقُّ صاحبِ الحقِّ، ولو أخرجه من البلدِ، ثمَّ ردَّه إلى صاحبه، ولم يفسخ الرهنُّ فيه برئ من الضَّمانِ، وكان له قبضه بالرهنِّ؛ فإن قال صاحبُ المتاعِ: دفعته إليك وأنتَ عندي أمينٌ فتغيَّرت أمانتك بتعدُّيك بإخراجك إيَّاه فانا أخرجه من الرهنِّ لم يكن له إخراجُه من الرهنِّ وقيل إن شئت أن تخرجه إلى عدلٍ تحتجُّعَ أنتَ، وهو على الرضا به إخراجناه إلا أن يشاء أن يقرَّه في يديه.

وهكذا لو لم يتعدَّ بإخراجه فتغيَّرت حاله عمّا كان عليه إذ دفعَ الرهنَّ إليه إمَّا بسوءِ حالٍ في دينه أو إفلاسٍ ظهرَ منه.

ولو امتنع المرتهنُّ في هذه الحالات من أن يرضى بعدلٍ يقومُ على يديه جبرٌ على ذلك؛ لتغيُّره عن حاله حينَ دفعَ إليه إذا أبى الرَّاهِنُ أن يقرَّه في يديه.

ولو لم يتغيَّر المرتهنُّ عن حاله بالتَّعدِّي، ولا غيره ممَّا يغيِّرُ الأمانةَ وسألَ الرَّاهِنُ أن يخرجَ من يديه الرهنَّ لم يكن ذلك له، وهكذا الرَّجُلُ يوضعُ على يديه الرهنُّ فيتغيَّرُ حاله عن الأمانةِ فإيهما دعا إلى إخراجِ الرهنِّ من يديه كان له. الرَّاهِنُ؛ لأنَّه ماله

ومنافعه من غنمه، وإذا لم يخصَّ رسولُ الله ﷺ قال: هُوَ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ وَمَنَافِعُهُ مِنْ غَنَمِهِ، وإذا لم يخصَّ رسولُ الله ﷺ رهناً دونَ رهنٍ، فلا يجوزُ أن يكونَ من الرهنِّ مضمونٌ، ومنه غيرُ مضمونٌ؛ لأنَّ الأشياءَ لا تعدو أن تكونَ أمانةً أو في حكمها فما ظهرَ هلاكه وخفيَ من الأمانةِ سواءً أو مضمونةً فما ظهرَ هلاكه وخفيَ من المضمونِ سواءً.

ولو لم يكن في الرهنِّ خبرٌ يتبعُ ما جازَ في القياسِ إلا أن يكونَ غيرُ مضمونٍ؛ لأنَّ صاحبه دفعه غيرَ مغلوبٍ عليه وسلَّطَ المرتهنَّ على حبسه، ولم يكن له إخراجُه من يديه حتَّى يوفيه حقَّه فيه، فلا وجهَ لأن يضمنَ من قبلِ أنه إنما يضمنُ ما تعدَّى الحابسُ بحبسه من غصبٍ أو بيعٍ عليه تسليمه، فلا يسلمه أو عاريّةَ ملكٍ الانتفاعُ بها دونَ مالكها فيضمنها كما يضمنُ السلفُ والرهنُّ ليسَ في شيءٍ من هذه المعاني.

فإذا رهنَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ شيئاً فقبضه المرتهنُّ فهلك الرهنُّ في يدي القابضِ، فلا ضمانَ عليه والحقُّ ثابتٌ كما كانَ قبلَ الرهنِّ.

قال الشَّافِعِيُّ: لا يضمنُ المرتهنُّ، ولا الموضوعُ على يديه الرهنُّ من الرهنِّ شيئاً إلا فيما يضمنان فيه الوديعةُ والأماناتُ من التَّعدِّي؛ فإن تعدَّيا فيه فهما ضامنان، وما لم يتعدَّيا فالرهنُّ بمنزلةِ الأمانةِ.

فإذا دفعَ الرَّاهِنُ إلى المرتهنِّ الرهنَّ، ثمَّ سألَه الرَّاهِنُ أن يردَّه إليه فامتنعَ المرتهنُّ فهلك الرهنُّ في يديه لم يضمنَ شيئاً؛ لأنَّ ذلك كان له.

وإذا قضى الرَّاهِنُ المرتهنَّ الحقَّ أو أحاله به على غيره ورضيَ المرتهنُّ بالحوالةِ أو أبراهَ المرتهنُّ منه بأيِّ وجهٍ كان من البراءةِ، ثمَّ سألَه الرهنَّ فحبسه عنه، وهو يمكنه أن يؤدِّيه إليه فهلك الرهنُّ في يدي المرتهنِّ فالمرتهنُّ ضامنٌ لقيمةِ الرهنِّ بالغةً ما بلغت إلا أن يكونَ الرهنُّ كيلاً أو وزناً يوجدُ مثله فيضمنُ مثل ما هلك في يديه؛ لأنَّه متعدّدٌ بالحبسِ.

وإن كانَ ربُّ الرهنِّ أجره فسألَ المرتهنَّ أخذه من عنده من أجره وردَّه إليه، فلم يمكنه ذلك أو كان الرهنُّ غائباً عنه يعلمُ الرَّاهِنُ فهلك في الغيبةِ بعدَ براءةِ الرَّاهِنِ من الحقِّ، وقبلَ تمكُّنِ المرتهنِّ أن يردَّه لم يضمنَ.

وكذلك لو كانَ عبداً فابقَ أو جلاً فشرده، ثمَّ برئ الرَّاهِنُ من الحقِّ لم يضمنَ المرتهنُّ؛ لأنَّه لم يحبسه وردَّه يمكنه، والصَّحيحُ من الرهنِّ والفاقدُ في أنه غيرُ مضمونٍ سواءً كما تكونُ المضاربةُ الصَّحيحةُ والفاقدُ في أنها غيرُ مضمونةٍ سواءً، ولو شرطَ الرَّاهِنُ على المرتهنِّ أنه ضامنٌ للرهنِّ إن هلك كان الشرطُ باطلاً، كما لو

صغير قام الوصي مقامه، وإن لم يكن وصي ثقة قام الحاكم مقامه في أن يصير الرهن على يدي ثقة.

١٨ - بيع الرهن، ومن يكون الرهن على يديه

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا ارتهن الرجل من الرجل العبد وشرط عليه أن له إذا حل حقه أن يبيعه لم يجز له بيعه إلا بأن يحضر رب العبد أو يوكل معه، ولا يكون وكيلًا بالبيع لنفسه؛ فإن باع نفسه فالباع مردود بكل حال ويأتي الحاكم حتى يأمر من يبيع ويحضره، وعلى الحاكم إذا ثبت عنه بيته أن يأمر رب العبد أن يبيع؛ فإن امتنع أمر من يبيع عليه، وإذا كان الحق إلى أجل فتعدى الموضوع على يديه الرهن فباعه قبل محل الحق فالباع مردود، وهو ضامن لقيمته إن فات، ولا يكون الدين حلاً كان البائع المرتهن أو عدلاً الرهن على يديه، ولا يحل الحق الموجل بتعدى بائع له.

وكذلك لو تعدى بأمر الرهن.

ولو كان الرهن على يدي عدل لا حق له في المال، وكذلك الرهن والمرتهن يبيعه كان له أن يبيعه ما لم يفسخا، وكالته وأيهما فسخ وكالته لم يكن له البيع بعد فسخ الوكالة وبيعه الحاكم على الرهن إذا سأل ذلك المرتهن، وإذا باع الموضوع على يديه الرهن بإذن الرهن والمرتهن والحاكم بالبيع بما لا يتغابن أهل البصر به فالباع مردود.

وكذلك إن باع الحاكم بذلك فبيعه مردود، وإذا باع بما يتغابن الناس بمثله بإذن الرهن والمرتهن بالبيع فالباع لازم، وإن وجد أكثر مما باع به، ولو باع بشيء مجور، فلم يفارق بيعه حتى يأتيه من يزيده قبل الزيادة ورد البيع؛ فإن لم يفعل فبيعه مردود؛ لأنه قد باع به شيء قد وجد أكثر منه، وله الرد.

وإذا حل الحق وسأل الرهن بيع الرهن وأبى ذلك المرتهن أو المرتهن وأبى الرهن أمرهما الحاكم بالبيع؛ فإن امتنعا أمر عدلاً فباع، وإذا أمر القاضي عدلاً فباع أو كان الرهن على يدي غير المرتهن فباع بأمر الرهن والمرتهن فهلك الثمن لم يضمن البائع شيئاً من الثمن الذي هلك في يديه، وإن سأل الموضوع على يديه الرهن البائع أجر مثله لم يكن له؛ لأنه كان متطوعاً بذلك كان ممن يتطوع مثله أو لا يتطوع، ولا يكون له أجر إلا بشرط، وليس للحاكم إن كان مجد عدلاً يبيع إذا أمره متطوعاً أن يجعل لغيره أجر، وإن كان عدلاً في بيعه ويدعو الرهن والمرتهن ببدل وأيهما جاءه ببدل يتطوع ببيع الرهن أمره ببيعه وطرح المونة، وإن لم يجده استأجر على الرهن من يبيعه وجعل أجره في ثمن الرهن؛ لأنه من صلاح الرهن إلا أن يتطوع به الرهن أو المرتهن.

أو المرتهن؛ لأنه مرهون بماله، ولو لم يتغير حاله فدعا أحدهما إلى إخراجه من يديه لم يكن له ذلك إلا باجماعهما عليه.

ولو اجتمعا على إخراجه من يديه فأخرجاه، ثم أراد رب الرهن فسخ الرهن لم يكن له فسخه أو أراد المرتهن قبضه لم يكن له، وإن كان أميناً؛ لأن الرهن لم يرض أمانته، وإذا دعوا إلى رجل بعينه فراضيا به أو اثنين أو امرأة فلهما وضعه على يدي من تراضيا به، وإن اختلفا فيمن يدعوان إليه قبل لهما اجتماع؛ فإن لم يفعلا اختار الحاكم الأفضل من كل دعا واحد منهما إليه إن كان ثقة فدفعه إليه، وإن لم يكن واحد ممن دعوا إليه ثقة قيل ادعوا إلى غيره؛ فإن لم يفعلا اختار الحاكم له ثقة فدفعه إليه.

وإذا أراد العدل الذي على يديه الرهن الذي هو غير الرهن والمرتهن رده بلا علة أو لعل والمرتهن والرهن حاضران فله ذلك، ولا يجبر على حبسه، وإن كانا غائبين أو أحدهما لم يكن له إخراجه من يدي نفسه؛ فإن فعل بغير أمر الحاكم فهلك ضمن، وإن جاء الحاكم؛ فإن كان له عذر أخرجه من يديه، وذلك أن يبدو له سفر أو يحدث له - وإن كان مقيماً - شغل أو علة، وإن لم يكن له عذر أمره بحبسه إن كانا قريباً حتى يقدم أو يوكلا؛ فإن كانا بعيداً لم أر عليه أن يضطره إلى حبسه.

وإنما هي وكالة وكل بها بلا متعة له ويسأله ذلك؛ فإن طابت نفسه بحبسه، وإلا أخرجه إلى عدل وغيره، وتعدى العدل الموضوع على يديه الرهن في الرهن، وتعدى المرتهن سواء يضمن مما يضمن منه المرتهن إذا تعدى، فإذا تعدى فأخرج الرهن قتل ضمن، وإن تعدى المرتهن والرهن موضوع على يدي العدل فأخرج الرهن ضمن حتى يرده على يدي العدل، فإذا رده على يدي العدل برئ من الضمان كما يبرأ منه لو رده إلى الرهن؛ لأن العدل وكيل الرهن.

وإذا أعار الموضوع على يديه الرهن فهلك فهو ضامن؛ لأنه متعد والقول في قيمته قوله مع يمينه.

فإن قال: كان الرهن لؤلؤة صافية وزنها كذا قيمتها كذا، قومت بأقل ما تقع عليه تلك الصفة ثمناً وأردته؛ فإن كان ما ادعى مثله أو أكثر قبل قوله، وإن ادعى ما لا يكون مثله لم يقبل قوله وقومت تلك الصفة على أقل ما تقع عليه ثمناً وأردته يغرمه مع يمينه.

وهكذا إن مات فاوصى بالرهن إلى غيره كان لأيهما شاء إخراجه؛ لأنهما رضا أمانته، ولم يجتمعا على الرضا بأمانة غيره، وإن كان من أسند ذلك إليه إذا غاب أو عند موته ثقة ويجتمعان على من تراضيا أو ينصب لهما الحاكم ثقة كما وصفت، وإذا مات المرتهن؛ فإن كان ورثته بالغين قاموا مقامه، وإن كان فيهم

المرتهن وأكره ذلك المرتهن فالقول قول المرتهن، وعلى البائع البيّنة بالدفع، ولو باعه، ثم قال: هلك الثمن من يدي كأن القول قوله فيما لا يدعى فيه الدفع، ولو قيل له: بع، ولم يقل له بع بدين فباع بدين فهلك الدين كان ضامناً؛ لأنه تعدى في البيع.

وكذلك لو قال له: بع بدرهم والحق دراهم فباع بدنانير أو كان الحق دنائير فقبل له بع بدنانير فباع بدرهم فهلك الثمن كان له ضامناً، وإن لم يهلك فاليبيع في هذا كله مفسوخ؛ لأنه بيع تعدد، ولا يملك ما لم يجل بخلافه.

ولو اختلف عليه الراهن والمرتهن، فقال الراهن بع بدنانير، وقال: المرتهن بع بدرهم لم يكن له أن يبيع بواحدٍ منهما لحق المرتهن في ثمن الرهن وحق الراهن في رقبته وثمنه وجاء الحاكم حتى يأمره أن يبيع بتقد البلد، ثم يصرفه فيما الرهن فيه إن كان دنائير أو دراهم، ولو باع بعد اختلافهما بما الرهن به كان ضامناً، وكان البيع مردوداً؛ لأن لكليهما حقاً في الرهن.

ولو باع على الأمر الأول، ولم يختلفا بعد عليه بما الحق به كان البيع جائزاً.

ولو بعث بالرهن إلى بلد فبيع فيه واستوفى الثمن كان البيع جائزاً، وكان ضامناً إن هلك ثمنه، وإنما أجزت البيع؛ لأنه لم يتعد في البيع إنما تعدى في إخراج المبيع؛ فكان كمن باع عبداً فأخرج ثمنه فيجوز البيع بإذن سيده ويضمن ثمنه بإخراجه بلا أمر سيده.

١٩- رهن الرجلين الشيء الواحد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجلان العبد رجلاً، وقضه المرتهن منهما فالرهن جائز؛ فإن رهنه معاً، ثم اقتضه أحدهما العبد، ولم يقضه الآخر فالنصف المقبوض مرهون والنصف غير المقبوض غير مرهون حتى يقبض، فإذا قبض كان مرهوناً، وإذا أبرأ المرتهن أخذ الراهنين من حقه أو اقتضاه منه فالنصف الذي يملكه البريء من الحق خارج من الرهن، والنصف الباقي مرهون حتى يبرأ راهنه من الحق الذي فيه، وهكذا كل ما رهنه معاً عبداً كان أو عبيداً أو متاعاً أو غيره.

وإذا رهنه عبيدين رهناً واحداً فهو كالعبد الواحد؛ فإن تراضى الرهنتان بأن يصير أحدهما عبيدين رهناً لأحدهما والآخر للآخر فقضاه أحدهما وسأل أن يفك له العبد الذي صار إليه لم يكن ذلك له ونصف كل واحد من العبيدين خارج من الرهن، والنصف الآخر في الرهن؛ لأنهما دفعا الرهن صفقة فكل واحد من الرهنيين مرهون النصف عن كل واحدٍ منهما فليس لهما أن يقسماه عليه، ولا يخرجان حقه من نصف واحدٍ منهما إلى غيره وحظ القاضي منهما الرهن خارج من الرهن.

وإذا تعدى البائع بحبس الثمن بعد قبضه إياه أو باعه بدين فهرب المشتري أو ما أشبه هذا ضمن قيمة الرهن، قال أبو يعقوب وأبو محمد: عليه في حبس الثمن مثله، وفي بيعه بالدين قيمته.

قال الشافعي: وإذا بيع الرهن فالمرتهن أولى بثمنه حتى يستوفي حقه؛ فإن لم يكن فيه وفاء حقه حاصراً غرماء الراهن بما بقي من ماله غير مرهون، وإذا أراد أن يخاصمهم قبل أن يباع رهنه لم يكن له ذلك، ووقف مال غريمه حتى يباع رهنه، ثم يخاصم بما فضل عن رهنه، وإن هلك رهنه قبل أن يباع أو ثمنه قبل أن يقبضه حاصمهم بجميع رهنه.

وإذا بيع الرهن لرجل فهلك ثمنه فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتهن.

وهكذا لو بيع ما لغرمائه بطلبهم يبيعه فوقه؛ ليحسب بينهم فهلك هلك من مال المبيع عليه دون غرمائه، وهو من مال المبيع عليه حتى يستوفي غرمائه.

وإذا رهن الرجل داراً بالثمن فمات الراهن فطلب المرتهن يبيعها فأمر الحاكم ببيعها فبيعت من رجل بالثمن فهلك الألف في يدي العدل الذي أمره الحاكم بالمبيع وجاء رجل فاستحق الدار على الميت لا يضمن الحاكم، ولا العدل من الألف التي قبض العدل شيئاً بهلاكها في يده؛ لأنه أمين وأخذ المستحق الدار، وكانت ألف المرتهن في ذمة الراهن متى وجد ما لأخذها.

وكذلك ألف المشتري في ذمة الراهن؛ لأنها أخذت بثمن مال له، فلم يسلم له المال فمتى وجد له ما لأخذها وعهده على الميت الذي بيعت عليه الدار وسواء كان المبيعة عليه الدار لا يجزئ شيئاً غير الدار أو موسراً في أن العهدة عليه كهي عليه لو باع على نفسه، وليس الذي يبيع له الرهن بأمره من العهدة بسبيل.

قال الشافعي: ويبيع الرباع والأرضين والحيوان وغيرها من الرهون سواء إذا سلط الراهن والمرتهن العدل الذي لا حق له في الرهن على بيعها باع بغير أمر السلطان.

قال الشافعي: ويتأني بالرباع والأرضين للزيادة أكثر من تأنيه بغيرها؛ فإن لم يتأن ويأع بما يتغابن الناس بمثله جاز يبيعه، وإن باع بما لا يتغابن الناس بمثله لم يجز.

وكذلك لو تأني فباع بما لا يتغابن الناس بمثله لم يجز، وإن باع بما يتغابن الناس بمثله جاز؛ لأنه قد تمكنه الفرصة في عجلته البيع، وقد يتأني فيحايي في البيع والتأني بكل حال أحب إلي في كل شيء يبيع غير الحيوان وغير ما يفسد.

فأما الحيوان ورطب الطعام، فلا يتأني به، وإذا باع العدل الموضوع على يديه الرهن الرهن، وقال: قد دفعت ثمنه إلى

٢٠ - رهن الشيء الواحد من رجلين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل العبد من رجلين بمائة فنصفه مرهون لكل واحد منهما بخمسين، فإذا دفع إلى أحدهما خمسين فهي له دون المرتهن معه ونصف العبد الذي كان مرهوناً عن القاضي منهما خارج من الرهن.

وكذلك لو أبرأ الرأهن من حقه كانت البراءة له تامة دون صاحبه، وكان نصف العبد خارجاً من الرهن ونصفه مرهوناً، وإذا دفع إليهما معاً خمسين أو تسعين فالعبد كله مرهون بما بقي لهما لا يخرج منه شيء من الرهن حتى يستوفي أحدهما جميع حقه فيه، فيخرج حقه من الرهن أو يستوفيا معاً فتخرج حقوقهما معاً والاثنتان الرأهتان والمرتهنان بخالفان الواحد كما يكون الرجلان يشترتان العبد فيجدان به عيباً فريد أحدهما الرد بالعيب والآخر التمسك بالشراء، فيكون ذلك لهما، ولو كان المشتري واحداً فأراد رد نصف العبد، وإسالك نصفه لم يكن له ذلك.

٢١ - رهن العبد بين الرجلين

قال الشافعي رحمه الله: وإذا كان العبد بين الرجلين فأذننا لرجل أن يرهنه رجلين بمائة فرهنه بهما، وكل المرتهنان رجلاً يقبض حقهما فاعطاه الرأهن خمسين على أنها حق فلان عليه فهي من حق فلان ونصف العبد خارج من الرهن؛ لأن كل واحد منهما مرتهن نصفه فسواء ارتهنا العبد معاً أو أحدهما نصفه، ثم الآخر نصفه بعده، وهكذا لو دفعها إلى أحدهما دون الآخر، ولو دفعها إلى وكليهما، ولم يسم لمن هي، ثم قال: هي لفلان فهي لفلان.

فإن قال: هذه قضاة بما علي، ولم يدفعها الوكيل إلى واحد منهما، ثم قال: ادفعها إلى أحدهما كانت للذي أمره أن يدفعها إليه، وإن دفعها الوكيل إليهما معاً فأخذها، ثم قال: هي لفلان لم يكن لأحدهما أن يأخذ من الآخر ما قبض من مال غيره.

ألا ترى أنه لو وجد لغريمه مالاً فأخذته لم يكن لغريمه إخراجها من يديه.

وإذا كان المرتهن عالماً بأن العبد لرجلين، وكان الرهن على بيع لم يكن له خيار في نقض البيع، وإن أفتك المرتهن حق أحدهما دون الآخر كما لو رهنه رجلان عبداً كان لأحدهما أن يفتك دون الآخر، ولا خيار للمرتهن، وإن كان المرتهن جاهلاً أن العبد لاثنتين فقضاة الغريم ما قضاة مجتمعا، فلا خيار له، وإن قضاة عن أحدهما دون الآخر، ففيها قولان.

أحدهما: أن له الخيار في نقض البيع؛ لأن العبد إذا لم يفك

فلو كان كل واحد منهما رهنه أحد العبدین علی الانفراذ، ثم تقاراً في العبدین فصار الذي رهنه عبد الله ملكاً لزيد والذي رهنه زيد ملكاً لعبد الله فقضاة عبد الله وسأله فك عبد الله الذي رهنه زيد؛ لأنه صار له لم يكن ذلك له وعبد عبد الله الذي رهنه فصار لزيد خارج من الرهن وعبد زيد الذي صار له مرهون بماله حتى يفتكه زيد؛ لأن زيدا رهنه، وهو يملكه، فلا يخرج من رهن زيد حتى يفتكه زيد أو يبرأ زيد من الحق الذي فيه، ولو كان عبدان بين رجلين فرهنهما رجلاً، فقالا مبارك رهن عن محمد، وميمون رهن عن عبد الله كانا كما قال: وأيهما أدى فك له العبد الذي رهن بعينه، ولم يفك له شيء من غيره.

ولو كانت المسألة مجالها وزاد فيها شرطاً أن أينا أدى إليك قبل صاحبه فله أن يفك نصف العبدین أو له أن يفك أي العبدین شاء كان الرهن مفسوخاً؛ لأن كل واحد منهما لم يجعل الحق محضاً في رهنه دون رهن صاحبه فكل واحد منهما في شرط صاحبه مرهون مرة على الكمال وخارج من الرهن بغير براءة من رهنه من جميع الحق، ولو كانت المسألة مجالها وشرط له الرأهتان أنه إذا قضى أحدهما ما عليه، فلا يفك له رهنه حتى يقضي الآخر ما عليه كان الشرط فيه باطلاً؛ لأن الحق أن يكون خارجاً من الرهن إذا لم يكن فيه رهن غيره، وأن لا يكون رهنًا إلا بامر معلوم لا أن يكون مرهوناً بامر غير معلوم وشرط فيه مرة أنه رهن بشيء غير معلوم على المخاطرة، فيكون مرة خارجاً من الرهن إذا قضيا معاً وغير خارج من الرهن إذا لم يقضي أحدهما، ولا يدري ما يبقى على الآخر، وقد كانا رهنين متفرقين.

ولو كانت المسألة مجالها فتشروطوا أن أحدهما إذا أدى ما عليه دون ما على صاحبه خرج الرهنان معاً، وكان ما يبقى من المال بغير رهن كان الرهن فاسداً؛ لأنهما في هذا الشرط رهن مرة وأحدهما خارج من الرهن أخرى بغير عينة؛ لأنني لا أدري أيهما يؤدي، وعلى أيهما يبقى الدين، ولو رهن رجل رجلاً عبداً إلى سنة على أنه إن جاءه بالحق إلى سنة، وإلا فالعبد خارج من الرهن كان الرهن فاسداً.

وكذلك لو رهنه عبداً على أنه إن جاءه بحقه عند محله، وإلا خرج العبد من الرهن، وصارت داره رهنًا لم تكن الدار رهنًا، وكان الرهن في العبد مفسوخاً؛ لأنه داخل في الرهن مرة وخارج منه أخرى بغير براءة من الحق الذي فيه، ولو رهنه رهنًا على أنه إن جاءه بالحق، وإلا فالرهن له ببيع فالرهن مفسوخ؛ لأنه شرط أنه رهن في حال وبيع في أخرى.

إلا معاً كان خيراً للمرتهن.

والآخر: لا خيار له؛ لأن العبد مرهون كله، والله أعلم.

٢٢- رهن الرجل الواحد الشئتين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل الرجل عبيدين أو عبداً وداراً أو عبداً، ومتاعاً بمائة فقضاء خمسين فأراد أن يخرج من الرهن شيئاً قيمته من الرهن أقل من نصف الرهن أو نصفه لم يكن ذلك له، ولا يخرج منه شيئاً حتى يوفيه آخر حقه، وهكذا لو رهنه دنائير أو دراهم أو طعاماً واحداً فقضاء نصف حقه فأراد أن يخرج نصف الطعام أو الدنانير أو الدراهم أو أقل من الدراهم لم يكن ذلك له، ولا يفك من الرهن شيئاً إلا معاً؛ لأنه قد يعجل بالقضاء التماس فك جميع الرهن أو موضع حاجته منه.

ولو كان رجلان رهنا معاً شيئاً من العروض كلها العبيد أو الدور أو الأرضين أو المتاع بمائة فقضاء أحدهما ما عليه فأراد القاضي والرهن معه الذي لم يقض أن يخرج عبداً من أولئك العبيد قيمته أقل من نصف الرهن لم يكن له ذلك، وكان عليه أن يكون نصيبه رهناً حتى يستوفي المرتهن آخر حقه ونصيب كل واحد ما رهنا خارج من الرهن، وذلك نصيب الذي قضى حقه.

ولو كان ما رهنا دنائير أو دراهم أو طعاماً سواء فقضاء أحدهما ما عليه فأراد أن يأخذ نصف الرهن، وقال الذي ادع في يدك مثل ما أخذ منك بلا قيمة فذلك له، ولا يشبه الاثنان في الرهن في هذا المعنى الواحد، فإذا رهنا الذهب والفضة والطعام الواحد فأدى أحدهما ورضي شريكه مقاسمته كان على المرتهن دفع ذلك إليه؛ لأنه قد برئت حصته كلها من الرهن، وأن ليس في حصته إشكال إذ ما أخذ منها كما بقي وأنها لا تحتاج إلى أن تقوم بغيرها، ولا يجوز أن يجبس رهن أحدهما، وقد قضى ما فيه برهن آخر لم يقض ما فيه.

٢٣- إذن الرجل للرجل في أن يرهن عنه ما

للآذن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عنه عبداً للآذن؛ فإن لم يسم بكم يرهنه أو سمى شيئاً يرهنه فرهنه بغيره، وإن كان أقل قيمة منه لم يجوز الرهن، ولا يجوز حتى يسمي مالك العبد ما يرهنه به ويرهنه الرأهن بما سمى أو بأقل منه مما أذن له به كان أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بخمسين؛ لأنه قد أذن له بالخمسين وأكثر، ولو رهنه بمائة دينار ودينار لم يجوز من الرهن شيء.

وكذلك لو أبطل المرتهن حقه من الرهن فيما زاد على المائة لم يجوز.

وكذلك لو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بمائة درهم لم يجوز الرهن كما لو أمره أن يبيعه بمائة درهم فباعه بمائة دينار أو بمائة شاة لم يجوز البيع للخلاف.

ولو قال المرتهن: قد أذنت له أن يرهنه فرهنه بمائة دينار. وقال مالك العبد ما أذنت له أن يرهنه إلا بخمسين ديناراً أو مائة درهم كان القول قول رب العبد مع يمينه والرهن مفسوخ.

ولو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بها إلى أجل، وقال مالك العبد: لم أذن له إلا على أن يرهنه بها نقداً كان القول قول مالك العبد مع يمينه والرهن مفسوخ.

وكذلك لو قال: أذنت له أن يرهنه إلى شهر فرهنه إلى شهر ويوم كان القول قوله مع يمينه والرهن مفسوخ.

ولو قال: ارهنه بما شئت فرهنه بقيمته أو أقل أو أكثر كان الرهن مفسوخاً؛ لأن الرهن بالضمان أشبه منه بالبيع؛ لأنه أذن له أن يجعله مضموناً في عتق عبده، فلا يجوز أن يضمن عن غيره إلا ما علم قبل ضمانه، ولو قال: ارهنه بمائة دينار فرهنه بها إلى سنة، فقال أردت أن يرهنه نقداً كان الرهن مفسوخاً؛ لأن له أن يأخذه إذا كان الحق في الرهن نقداً بافتداء الرهن مكانه.

وكذلك لو رهنه بالمائة نقداً، فقال: أذنت له أن يرهنه بالمائة إلى وقت يسميه كان القول قوله، والرهن مفسوخ؛ لأنه قد يؤدي المائة على الرهن بعد سنة، فيكون أيسر عليه من أن تكون حالة، ولا يجوز إذن الرجل للرجل بأن يرهن عبده حتى يسمي ما يرهنه به والأجل فيما يرهنه به.

وهكذا لو قال رجل لرجل ما كان لك على فلان من حق، فقد رهنتك به عبدي هذا أو دارتي فالرهن مفسوخ حتى يكون علم ما كان له على فلان، والقول قوله أبداً، وكل ما جعلت القول فيه قوله فعليه البين فيه، ولو علم ماله على فلان، فقال لك أي مالي شئت رهن وسلطه على قبضي ما شاء منه فقضيه كان الرهن مفسوخاً حتى يكون معلوماً، ومقبوضاً بعد العلم لا أن يكون الخيار إلى المرتهن.

وكذلك لو قال: الرأهن قد رهنتك أي مالي شئت فقضيه إلا ترى أن الرأهن لو قال: أردت أن ارهنك داري، وقال المرتهن: أردت أن أرتهن عبيدك أو قال الرأهن: اخترت أن ارهنك عبيدي، وقال المرتهن: اخترت أن ترهني دارك لم يكن الرهن وقع على شيء يعرفانه معاً، ولو قال: أردت أن ارهنك داري، فقال المرتهن: فأنأ أقبل ما أردت لم تكن الدار رهناً حتى يجدد له بعد ما

يعلمانها معاً فيها رهناً ويقبضه إياه.

وإذا أذن له أن يرهّن عبده بشيء مسمى، فلم يقبضه المرتهن حتى رجّع الرهن في الرهن لم يجز له أن يقبضه إياه، وإن فعل فالرهن مفسوخ.

قال الشافعي: ولو أذن له فأقبضه إياه، ثم أراد فسح الرهن لم يكن ذلك له، وإن أراد الأذن أخذ الرهن بافتكاكه؛ فإن كان الحق حالاً كان له أن يقوم بذلك عليه ويبيع في ماله حتى يوقى الغريم حقّه، وإن لم يرد ذلك الغريم أن يسلم ما عنده من الرهن، وإن كان أذن له أن يرهنه إلى أجل لم يكن له أن يقوم عليه إلى حلّ الأجل، فإذا حلّ الأجل فلذلك له كما كان في الحال الأول.

٢٤ - الإذن بالأداء عن الرهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أدى الدين الحال أو الدين المؤجل بإذنه رجّع به الأذن في الرهن على الرهن حالاً، ولو آذاه بغير إذنه حالاً كان الدين أو مؤجلاً كان متطوعاً بالأداء، ولم يكن له الرجوع به على الرهن، ولو اختلفا، فقال الرهن الذي عليه الحق: أدت عني بغير أمري، وقال الأذن له في الرهن: قد أدت عنك بأمرك كان القول قول الرهن المؤدى عنه؛ لأنه الذي عليه الحق؛ ولأن المؤدى عنه يريد أن يلزمه ما لا يلزمه إلا بإقراره أو بيّنه ثبت عليه، ولو شهد المرتهن الذي أدى إليه الحق على الرهن الذي عليه الحق أن مالك العبد الأذن له في الرهن أدى عنه بأمره كانت شهادته جائزة ويحلف مع شهادته إذا لم يبق من الحق شيء، وليس ها هنا شيء يجره صاحب الحق إلى نفسه، ولا يدفع عنها فأرد شهادته له.

وكذلك لو كان بقي من الحق شيء فشهد صاحب الحق المرتهن للمؤدى إليه أنه أدى بإذن الرهن الذي عليه الحق جازت شهادته له، وكان في المعنى الأول.

ولو أذن الرجل أن يرهّن عبداً له بعينه فوهن عبداً له آخر، ثم اختلفا، فقال مالك العبد: أدت لك أن ترهن سالماً فوهنت مباركاً، وقال الرهن: ما وهنت إلا مباركاً، وهو الذي أدت لي به، فالقول قول مالك العبد، ومبارك خارج من الرهن.

ولو اجتماعاً على أنه أذن له أن يرهّن سالماً بمائة حاله فوهنه بها، وقال مالك العبد: أمرتك أن ترهنه من فلان فوهنته من غيره كان القول قوله والرهن مفسوخ؛ لأنه قد يأذن في الرجل الثقة بحسن مطالبته، ولا يأذن في غيره.

وكذلك لو قال له: بعه من فلان بمائة فباعه من غيره بمائة أو أكثر لم يجز بيعه؛ لأنه أذن له في بيع فلان، ولم يأذن له في بيع غيره.

وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهّن عبده فلاناً وأذن لآخر أن يرهّن ذلك العبد بعينه فوهنته كل واحد منهما على الانفراو وعلم أيهما رهنه أولاً فالرهن الأول جائز والآخر مفسوخ، وإن تداعيا المرتهنان في الرهن، فقال أحدهما: رهني أول، وقال الآخر: رهني أول وصدق كل واحد منهما الذي رهنه أو كذبه أو صدق الرهاتان المأذون لهما بالرهن أحدهما، وكذبا الآخر، فلا يقبل قول الرهاتين، ولا شهادتهما بحال؛ لأنهما يجزان إلى أنفسهما ويدفعان عنها.

أما ما يجزان إليها فالذي يدعى أن رهنه صحيح يجز إلى نفسه جواز البيع على الرهن، وأن يكون ثمن البيع في الرهن ما كان الرهن قائماً دون ماله سواء، وأما الذي يدفع أن رهنه صحيح، فإن يقول رهني آخر فيدفع أن يكون للمالك الرهن الأذن له في الرهن أن يأخذه بافتكاك الرهن، وإن تركه الغريم.

وإن صدق مالك العبد المرهون أحد الغريمين فالقول قوله؛ لأن الرهن ماله، وفي ارتهانه نقص عليه لا منفعة له، وإن لم يعلم ذلك مالك العبد، ولم يدرك أي الرهنتين أولاً، فلا رهن في العبد، ولو كان العبد المرهون حين تنازعا في أيديهما معاً أو أقام كل واحد منهما بيّنه أنه كان في يده، ولم توقت البيّتان وقتاً يدل على أنه كان رهناً في يده أحدهما قبل الآخر، فلا رهن، وإن وقتت وقتاً يدل على أنه كان رهناً لأحدهما قبل الآخر كان رهناً للذي كان في يده أولاً.

وأي المرتهنين أراد أن أحلف له الآخر على دعواه أحلفته له، وإن أراد أن أحلف لهما المالك أحلفته على علمه، وإن أراد أو أحدهما أن أحلف له راهته لم أحلفه؛ لأنه لو أقر بشيء أو ادّعى لم يلزمه إقراره، ولم آخذ له بدعواه.

ولو أن رجلاً رهن عبده رجلين وأقر لكل واحد منهما بقبضه كله بالرهن، فادّعى كل واحد منهما أن رهنه، وقبضه كان قبل رهن صاحبه، وقبضه، ولم يقم لواحد منهما بيّنه على دعواه، وليس الرهن في يدي واحد منهما فصدق الرهن أحدهما بدعواه فالقول قول الرهن، ولا يمين عليه للذي زعم أن رهنه كان آخراً، ولو قامت بيّنه للذي زعم الرهن أن رهنه كان آخراً بأن رهنه كان أولاً كانت البيّنة أولى من قول الرهن، ولم يكن على الرهن أن يعطيه رهناً غيره، ولا قيمة رهن، ولو أن الرهن أنكر معرفة أيهما كان أولاً وسأل كل واحد منهما بمينه وادّعى علمه أنه كان أولاً أحلف بالله ما يعلم أيهما كان أولاً، وكان الرهن مفسوخاً.

وكذلك لو كان في أيديهما معاً، ولو كان في يد أحدهما دون الآخر وصدق الرهن الذي ليس الرهن في يده كان فيها قولان.

٢٦- شرط ضمان الرهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل الرجل عبداً بمائة، ووضع الرهن على يدي عدل على أنه إن حدث في الرهن حدث ينقص ثمنه من المائة، أو فأت الرهن أو تلفت فالمائة مضمونة على أجني أو ما نقص الرهن مضمون على أجني أو على الذي على يديه الرهن حتى يستوفي صاحب الحق رهنه أو يضمن الموضوع على يديه الرهن أو أجني ما نقص الرهن كان الضمان في ذلك كله ساقطاً؛ لأنه لا يجوز الضمان إلا بشيء معلوم؛ ألا ترى أن الرهن إن وقى لم يكن ضامناً لشيء، وإن نقص ضمن في شرطه فيضمن مرة ديناراً ومرة مائتي دينار ومرة مائة، وهذا ضمان مرة ولا ضمان أخرى وضمان غير معلوم، ولا يجوز الضمان حتى يكون بأمر معلوم، ولو رهن رجل رجلاً رهناً بمائة وضمن له رجل المائة عن الرهن كان الضمان له لازماً، وكان للمضمون له أن يأخذه بضمانه دون الذي عليه الحق، وقيل يبايع الرهن، وإذا كان لرجل على رجل حق إلى أجل فزاده في الأجل على أن يرهنه رهناً فرهنه إياه فالرهن مفسوخ والذين إلى أجله الأول.

٢٧- تداعي الراهن، وورثة المرتهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات المرتهن وأدعى ورثته في الرهن شيئاً، فالقول قول الراهن. وكذلك القول قوله لو كان المرتهن حياً، فاختلفا. وكذلك قول ورثة الراهن، وإذا مات المرتهن فادعى الراهن أو ورثته أن الميت اقتضى حقه أو برأه منه فعليهم البيّنة فالقول قول ورثة الذي له الحق إذا عرف لرجل حقاً أبداً فهو لازم لمن كان عليه لا يبرأ منه إلا بإبراء صاحب الحق له أو ببيّنة تقوم عليه بشيء يثبتونه بعينه فيلزمه.

ولو رهن رجل رجلاً رهناً بمائة دينار، ثم مات المرتهن أو غلب على عقله فأقام الراهن البيّنة على أنه قضاء من حقه الذي به الرهن عشرة وبقيت عليه تسعون، فإذا أدّاه، فكأن له الرهن، ولا يبيع الرهن عند حله واقتضيت منه التسعون، ولو قالت البيّنة: قضاء شيئاً ما نثبت أو قالت البيّنة: أقر عندنا المرتهن أنه اقتضى منه شيئاً ما نثبت كان القول قول ورثته إن كان ميتاً قيل أقرّوا فيها بشيء ما كان واحلفوا ما تعلمون أنه أكثر منه وخذوا ما بقي من حَقِّكم، ولو كان الراهن الميت والمرتحن الحي كان القول قول المرتحن؛ فإن قال المرتحن قد قضاني شيئاً من الحق ما أعرفه قيل للراهن إن كان حياً، وورثته إن كان ميتاً ادّعيتم شيئاً تسمونه أحلفناه لكم؛ فإن حلف برئ منه، وقلنا أقرّ بشيء ما كان فما أقرّ

أحدهما: أن القول قول الراهن كان الحق الذي أقرّ له الراهن في العبد أقل من حق الذي زعم أن رهنه كان آخراً أو أكثر؛ لأن دَمَتَه لا تبرأ من حق الذي أنكر أن يكون رهنه آخراً، ولا تصنع كينونة الرهن لها هنا في يده شيئاً؛ لأن الرهن ليس يملك بكيونته في يده.

والآخر: أن القول قول الذي في يديه الرهن؛ لأنه يملك بالرهن مثل ما يملك المرتهن غيره.

٢٥- الرسالة في الرهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل متاعاً، فقال له: ارهنه عند فلان فرهنه عنده، فقال الدافع: إنما امرته أن يرهنه عندك بعشرة، وقال المرتهن: جاءني برسالتك في أن أسلفك عشرين فأعطيته إياها فكذبه الرسول فالحق قول الرسول والمرسل ولا أنظر إلى قيمة الرهن، ولو صدقه الرسول، فقال: قد قبضت منك عشرين، ودفعته إلى المرسل، وكذبه المرسل كان القول قول المرسل مع يمينه ما أمره إلا بعشرة ولا دفع إليه إلا هي، وكان الرهن بعشرة، وكان الرسول ضامناً للعشرة التي أقرّ بقبضها مع العشرة التي أقرّ المرسل بقبضها.

ولو دفع إليه ثوباً فرهنه عند رجل، وقال الرسول: امرتني برهن الثوب عند فلان بعشرة فرهنه، وقال المرسل: امرتك أن تستلف من فلان عشرة بغير رهن، ولم أدن لك في رهن الثوب فالقول قول صاحب الثوب والعشرة حالة عليه، ولو كانت المسألة بجالها، فقال: امرتك بأخذ عشرة سلفاً في عهدي فلان، وقال الرسول: بل في ثوبك هذا أو عبدك هذا العبد غير الذي أقرّ به الأمر فالقول قول الأمر، والعشرة حالة عليه ولا رهن فيما رهن به الرسول ولا فيما أقرّ به الأمر؛ لأنه لم يرهن إلا أن يحدد فيه رهناً، ولو كانت المسألة بجالها فدفع المأمور الثوب أو العبد الذي أقرّ الأمر أنه أمره برهنه كان العبد مرهوناً والثوب الذي أنكر الأمر أنه أمره برهنه خارجاً من الرهن، ولو أقام المرتهن البيّنة أن الأمر أمر برهن الثوب وأقام الأمر البيّنة أنه أمر برهن العبد دون الثوب، ولم يرهن المأمور العبد أو أنه نهى عن رهن الثوب كانت البيّنة بينة المرتهن وأجزت له ما أقام عليه البيّنة رهناً؛ لأنّي إذا جعلت بينهما صادقة معاً، لم تكذب إحداهما الأخرى؛ لأن بيّنة المرتهن بأن رب الثوب أكره برهنه قد تكون صادقة بلا تكذيب لبيّنة الراهن أنه نهى عن رهنه ولا أنه أمر برهن غيره؛ لأنه قد ينهى عن رهنه بعد ما يأذن فيه ويرهن، فلا يفسخ ذلك الرهن وينهى عن رهنه قبل أن يرهن، ثم يأذن فيه، فإذا رهنه، فلا يفسخ ذلك الرهن، فإذا كانتا صادقتين بحال لم يحكم لهما حكم المتضادتين اللتين لا تكونان أبداً إلا وإحداهما كاذبة.

به وحلف ما هو أكثر منه، قبلنا قوله فيه.

٢٨- جنایة العبد المروهن على سيده وملك

سيده عمداً أو خطأ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل عبده فجنى العبد على سيده جنایة تأتي على نفسه فولي سيده بالخيار بين القصاص منه وبين العفو بلا شيء في رقبته؛ فإن اقتصر منه، فقد بطل الرهن فيه، وإن عفا عنه بلا شيء يأخذه منه فالعبد مروهن بحاله، وإن عفا عنه بأخذ دية من رقبته، ففيها قولان.

أحدهما: أن جنایته على سيده إذا أتت على نفسه سيده كجنایته على الأجنبي لا تختلف في شيء، ومن قال: هذا قال: إنما منعي إذا ترك الولي القود على أخذ المال أن يبطل الجنایة أن الجنایة التي لزمت العبد مالاً للوارث والوارث ليس بمالك للعبد يوم جنى فيبطل حقه في رقبته بأنه ملك له.

والقول الثاني: أن الجنایة هدر من قبل أن الوارث إنما يملكها بعدما يملكها المحي عليه، ومن قال: هذا قال: لولا أن الميت مالك ما قضى بها دينه، ولو كان للسيّد وارثان فعفا أحدهما عن الجنایة بلا مال كان العفو في القول الأول جائزاً، وكان العبد مروهن بحاله، وإن عفا الآخر بمال يأخذه يبع نصفه في الجنایة، وكان للذي لم يعف ثمن نصفه إن كان مثل الجنایة أو أقل، وكان نصفه مروهن وسواء الذي عفا عن المال والذي عفا عن غير شيء فيما وصفت.

ولو كانت المسألة بحالها وللسيّد المقتول ورثة صغار وبالعون وأراد البالغون قتله لم يكن لهم قتله حتى يبلغ الصغار، ولو أراد المرتهن بيعه عند محل الحق قبل أن يعفو أحد من الورثة لم يكن ذلك له، وكان له أن يقوم في مال الميت بماله قيام من لا رهن له؛ فإن حاص الغرماء بقي من حقه شيء، ثم عفا بعض ورثة الميت البالغين بلا مال يأخذه كان حق العافين من العبد رهناً له يباع له دون الغرماء حتى يستوفي حقه.

وإذا عفا أحد الورثة البالغين عن القود، فلا سبيل إلى القود ويباع نصيب من لم يبلغ من الورثة، ولم يعف، إن كان البيع نظراً له في قول من قال: إن ثمن العبد يملك بالجنایة على ماله حتى يستوفوا موارثهم من الدية إلا أن يكون في ثمنه فضل عنها فيرد رهناً.

ولو كانت جنایة العبد المروهن على سيده الرأهن عمداً فيها قصاص لم يأت على النفس كان للسيّد الرأهن الخيار في القود أو العفو؛ فإن عفا على غير شيء فالعبد رهن بحاله، وإن قال أعفوا على أن أخذ أرض الجنایة من رقبته فليس له ذلك

والعبد رهن بحاله، ولا يكون له على عبده دين.

وإن كانت جنایته على سيده عمداً لا قود فيها أو خطأ فهي هدر؛ لأنه لا يستحق بجنايته عليه من العبد إلا ما كان له قبل جنایته، ولا يكون له دين عليه؛ لأنه مال له، ولا يكون له على ماله دين.

وإن جنى العبد المروهن على عبد للسيّد جنایة في نفس أو ما دونها فالخيار إلى السيّد الرأهن؛ فإن شاء اقتصر منه في القتل وغيره مما فيه القصاص، وإن شاء عفا وبأي الوجهين عفا فالعبد رهن بحاله إن عفا على غير شيء أو عفا على مال يأخذه فالعبد رهن بحاله، ولا مال له في رقبته عبده، ولو كانت جنایة العبد المروهن على عبد للرأهن مروهن عند آخر كان للسيّد الخيار في القود أو في العفو بلا شيء يأخذه فأيهما اختار فذلك له ليس لمرتهن العبد المحي عليه أن يمنعه من ذلك.

وإن اختار العفو على مال يأخذه فالمال مروهن في يدي مرتهن العبد المحي عليه.

وإن اختار سيّد العبد عفو المال بعد اختياره إياه لم يكن ذلك له لحق المرتهن فيه.

قال الشافعي: وبحق المرتهن أجزت للسيّد الرأهن أن يأخذ جنایة المرتهن على عبده من عتق عبده الجاني، ولا يمنع المرتهن السيّد العفو على غير مال؛ لأن المال لا يكون على الجاني عمداً حتى يختاره ولي الجنایة.

وإذا جنى العبد المروهن على أم ولد للرأهن أو مدبر أو معتق إلى أجل فهي كجنایته على مملوكه والعبد مروهن بحاله؛ فإن جنى على مكاتب السيّد فقتله عمداً فللسيّد القود أو العفو؛ فإن ترك القود فالعبد رهن بحاله، وإن كانت الجنایة على المكاتب جرحاً فللمكاتب القود أو العفو على مال يأخذه، وإذا عفا عنه على مال يبع العبد الجاني فدفع إلى المكاتب أرض الجنایة عليه، وإذا حكم للمكاتب بأن يباع له العبد في الجنایة عليه، ثم مات المكاتب قبل بيعه أو عجز فللسيّد المكاتب يبعه في الجنایة حتى يستوفيه، فيكون ما فضل من ثمنه أو رقبته رهناً؛ لأنه إنما يملك بيعه عن مكاتبه بملك غير الملك الأول.

ولو بيع والمكاتب حي، ثم اشتراه السيّد لم يكن عليه أن يعيده رهناً؛ لأنه ملكه بغير الملك الأول.

وإذا جنى العبد المروهن على ابن للرأهن أو أخ أو مولى جنایة تأتي على نفسه والرأهن وارث المحي عليه فللرأهن القود أو العفو على الدية أو غير الدية، فإذا عفا على الدية يبع العبد وخرج من الرهن؛ فإن اشتراه الرأهن فهو مملوك له لا يجبر أن يعيده إلى الرهن؛ لأنه ملكه بغير الملك الأول.

فهيَ هدرٌ، وإن جنى العبدُ المرهونُ على امرأته أو أم ولده جنابةً فألقت جنيناً ميتاً؛ فإن كانت الأمةُ لرجل فنكحها العبدُ فالجنابةُ للمالكِ الجارية يباعُ فيها الرهنُ فيعطى قيمةُ الجنينِ إلا أن يكونَ في العبدِ الرهنُ فضلٌ عن قيمةِ الجنينِ فيباعُ منه بقدرَ الجنينِ وجنابته على الجنينِ كجنابته على غيره خطأً ليسَ للسَّيِّدِ عفوها لحقُّ المرتهنِ فيها، ويكونُ ما بقيَ منه رهنًا.

وإذا جنى العبدُ المرهونُ عن حرٍّ جنابةً عمدًا فاخترَ المجنيُّ عليه أو أولياؤه العقلَ ببيعِ العبدِ المرهونِ بذهبٍ أو ورق، ثم اشترى بثمنه إلاً فدفعت إلى المجنيِّ عليه إن كانَ حيًّا أو أولياؤه إن كانَ ميتًا.

وكذلك إذا جناها خطأً، وإن اختارَ أولياؤه العفوَ عن الجنابة على غيرِ شيءٍ يأخذونه فالعبدُ مرهونٌ بماله.

٢٩- إقرارُ العبدِ المرهون بالجنابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن رهنَ الرجلُ الرجلَ عبدًا وأقبضه المرتهنُ فادعى عليه المرتهنُ أنه جنى عليه أو على رجلٍ هوَ وليُّه جنابةً عمدًا في مثلهَا قودٌ فاقِرٌ بذلك العبدُ المرهونُ وأنكرَ الرَّاهنُ ذلكَ أو لم يقرَّ به، ولم ينكره فإقرارُ العبدِ لازمٌ له وهوَ كقيامِ السَّيِّدِ عليه، ولا يكونُ قبوله أن يرتنه وهوَ جان عليه إبطالًا لدعواه لجنابةٍ كانت قبلَ الرهنِ أو بعده أو معه، وله الخيارُ في أخذِ القودِ أو العفو بلا مالٍ أو العفو بمالٍ؛ فإن اختارَ القودَ فذلك، وإن اختارَ العفو بلا مالٍ فالعبدُ مرهونٌ بماله، وإن اختارَ المالَ بيعَ العبدِ في الجنابة فما فضلَ من ثمنه كانَ رهنًا.

وإن أقرَّ العبدُ بجنابةٍ خطأً أو عمدًا لا قودَ فيها بمالٍ أو كانَ العبدُ مسلمًا والمرتهنُ كافرًا فاقِرٌ عليه بجنابةٍ عمدًا أو أقرَّ بجنابةٍ على ابنِ نفسه وكلٍّ من لا يقادُ منه بمالٍ فإقراره باطلٌ؛ لأنَّه أقرَّ في عبيديته بمالٍ في عتقه، وإقراره بمالٍ في عتقه كإقراره بمالٍ على سيِّده؛ لأنَّ عتقه، وما بيعت به عتقه مَالٌ لسيِّده ما كانَ مملوكًا لسيِّده وسواءٌ كانَ ما وصفت من الإقرارِ على المرتهنِ أو أجنبيٍّ غيرِ المرتهنِ.

ولو كانَ مكانَ الأجنبيِّ والمرتهنِ سيِّدَ العبدِ الرَّاهنِ فاقِرٌ العبدُ بجنابةٍ على سيِّده قبلَ الرهنِ أو بعده، وكذبَ المرتهنِ؛ فإن كانت الجنابةُ تمًا فيه قصاصٌ جازت على العبدِ؛ فإن اقتصرَ فذلك، وإن لم يقتصرَ فالعبدُ مرهونٌ بماله.

فإن كانت الجنابةُ عمدًا على ابنِ الرَّاهنِ أو من الرَّاهنِ وليِّه فأتت على نفسه فاقِرٌ بها العبدُ المرهونُ فإقراره جائزٌ وسيِّده الرَّاهنُ قتله أو العفو على مالٍ يأخذه في عتقه كما يكونُ ذلكَ له في الأجنبيِّ والعفو على غيرِ مالٍ؛ فإن عفا على غيرِ مالٍ فهوَ رهنٌ

وإن قال المرتهنُ: أنا أسلمَ العبدَ وأنسخَ الرهنَ فيه وحسبي في ذمَّةِ الرَّاهنِ قيل: إن تطوَّعتَ بذلك، وإلا لما تكره عليه وبلغنا الجهدُ في بيعه؛ فإن فضلَ من ثمنه فضلٌ فهوَ رهنٌ لك، وإن لم يفضلَ فالحقُّ أتى على رهنه، وإن ملكه الرَّاهنُ بشراءٍ أو تركَ منه للرهنِ لم يكنَ عليه أن يعيده رهنًا؛ لأنَّه ملكه بملكٍ غيرِ الأوَّلِ وبطلَ الأوَّلُ وبطلَ الرهنُ بفسخك الرهنِ ألا ترى أنَّ رجلاً لو رهنَ رجلاً عبدًا فاستحقَّه عليه رجلٌ كانَ خارجاً من الرهنِ، وإن ملكه الرَّاهنُ لم يكنَ عليه أن يعيده رهنًا لمعنين.

أحدهما: أنَّه إذا كانَ رهنه، وليسَ له، فلم يكنَ رهنًا كما لو رهنه رهنًا فاسدًا لم يكنَ رهنًا.

والآخر: أنَّ هذا الملكَ غيرُ الملكِ الأوَّلِ، وإنما يمنعني أن أبطلَ جنابةَ العبدِ المرهونِ إذا جنى على ابنِ سيِّده أو على أحدِ السيِّدِ وارثه أنَّ الجنابةَ إنَّما وجبت للمجنيِّ عليه والمجنيُّ عليه غيرُ سيِّدِ الجاني، ولا راهنٍ، وإنَّما ملكها سيِّدُ الرَّاهنِ عن المجنيِّ عليه بموتِ المجنيِّ عليه، وهذا ملكٌ غيرُ ملكِ السيِّدِ الأوَّلِ.

ولو أنَّ رجلاً رهنَ عبده، ثم عدا العبدُ المرهونُ على ابنِ نفسه مملوكُ الرَّاهنِ فقتله عمدًا أو خطأً أو جرحه جرحاً عمدًا أو خطأً، فلا قودَ بينَ الرجلِ وبينَ ابنه والجنابةُ مالٌ في عتقِ العبدِ المرهونِ، فلا يكونُ للسَّيِّدِ بيعه بهاءً، ولا إخراجَه من الرهنِ؛ لأنَّه لا يكونُ له في عتقِ عبده دينٌ، وهكذا لو كانت أمةٌ فقتلت ابنتها، ولو كانَ الابنُ المقتولُ رهنًا لرجلٍ غيرِ المرتهنِ للأبِ بيعَ العبدِ الأبِ القاتلَ فجعلَ ثمنُ العبدِ المرهونِ المقتولِ رهنًا في يدي المرتهنِ مكانه.

ولو كانَ الابنُ مرهونًا لرجلٍ غيرِ مرتهنِ الأبِ بيعَ الأبِ فجعلَ ثمنُ الابنِ رهنًا مكانه، ولم يكنَ للسَّيِّدِ عفوه؛ لأنَّ هذا لم يجبَ عليه قودٌ قطُّ، وإنَّما وجبَ في عتقه مَالٌ فليسَ لسيِّده أن يعفوه لحقُّ المرتهنِ فيه.

ولو كانَ الأبُ والابنُ مملوكين لرجلٍ ورهنَ كلُّ واحدٍ منهما رجلاً على حدةٍ فقتلَ الابنُ الأبَ كانَ لسيِّدِ الأبِ أن يقتلَ الابنَ أو يعفو عن القتلِ بلا مالٍ.

وكذلك لو كانَ جرحه جرحاً فيه قودٌ كانَ له القودُ أو العفو بلا مالٍ؛ فإن اختارَ العفو بالمالِ بيعَ الابنِ وجعلَ ثمنه رهنًا مكانَ ما لزمه من أرضِ الجنابة.

وإذا كانَ هذا القتلُ خطأً والعبدانِ مرهونان لرجلسينِ مفترقين، فلا شيءَ للسَّيِّدِ من العفو وبيعِ الجاني فيجعلُ ثمنه رهنًا لمرتهنِ العبدِ المجنيِّ عليه؛ لأنَّه لم يكنَ في اعتاقهما حكمٌ إلا المَالُ لا خيارٌ فيه لوليِّ الجنابةِ أجنبيًّا كانَ أو سيِّدًا.

وإن جنى العبدُ المرهونُ على نفسه جنابةً عمدًا أو خطأً

الراهن والمرتهن على بيعه، فإذا اجتمعا على بيعه فاذبت الجنایة وخير ماله بين أن يجعل ما بقي من ثمنه قصاصاً من الحق عليه أو يده رهنًا مكان العبد؛ لأنه يقوم مقامه، ولا يكون تسليم المرتهن بيع العبد الجناني كله، وإن كان فيه فضل كبير عن الجنایة فسحاً منه لرهنه، ولا يفسخ فيه الرهن إلا بأن يبطل حقه فيه أو يبرأ الراهن من الحق الذي به الرهن، ولا أحسب أحداً يعقل يختار أن يكون ثمن عبده رهنًا غير مضمون على أن يكون قصاصاً من دينه وتبرأ ذمته عما قبض منه.

وإذا اختار أن يكون رهنًا لم يكن للمرتهن الانتفاع بثمنه، وإن أراد الراهن قبضه؛ ليتفع به لم يكن ذلك له، وليس المنفعة بالثمن الذي هو دناير ودرهم كالمنفعة بالعبد الذي هو عين لو باعه لم يجوز بيعه ورد بحاله، وإذا بيع العبد المرهون في الجنایة أو بعضه لم يكلف الراهن أن يجعل مكانه رهنًا؛ لأنه بيع بحق لزمه لا إتلاف منه هو له، وإن أراد المرتهن أن يفديه بالجنایة قيل له: إن فعلت فانت متطوع، وليس لك الرجوع بها على مالك العبد والعبد رهن بحاله، وإن فداه بأمر سيده وضمن له: ما فداه به رجع بما فداه به على سيده، ولم يكن رهنًا إلا أن يجعله له رهنًا به، فيكون رهنًا به مع الحق الأول.

قال الربيع: معنى قول الشافعي إلا أن يريد أن يفسخ الرهن الأول فيجعله رهنًا بما كان مرهونًا وبما فداه به بإذن سيده.

قال الشافعي: وإن كانت جنایة العبد الرهن عمدًا فأراد المجني عليه أو وليه أن يقتص منه فذلك له، ولا يمنع الرهن حقاً عليه في عقوه، ولا في بدنه، ولو كان جنى قبل أن يرهن، ثم قام عليه المجني عليه كان ذلك له كما يكون له لو جنى بعد أن كان رهنًا لا يختلف ذلك، ولا يخرج من الرهن أن يجني قبل أن يكون رهنًا، ثم يرهن، ولا بعد أن يكون رهنًا إذا لم يبع في الجنایة.

وإذا جنى العبد المرهون، وله مال أو اكتسب بعد الجنایة مالاً أو وهب له فماله لسيده الراهن دون المرتهن وجنایته في عقوه كهي في عتق العبد غير المرهون.

ولو بيع العبد المرهون، فلم يتفرق البائع والمشتري حتى جنى كان للمشتري رده؛ لأن هذا عيب حدث به، وله رده بلا عيب.

ولو جنى، ثم بيع فعلم المشتري قبل التفريق أو بعده بجنایته كان له رده؛ لأن هذا عيب دلس له، ولو بيع وتفرق المتبايعان أو خير أحدهما صاحبه بعد البيع فاختر إعطاء البيع، ثم جنى كان من المشتري، ولم يرّد البيع؛ لأن هذا حادث في ملكه بعد تمام البيع بكل حال له، ولو جنى العبد الرهن جنایة عمدًا كان للمجني عليه أو وليه الخيار بين الأرض والقصاص؛ فإن اختار الأرض كان

بحاله، ولا يجوز إقرار العبد الرهن، ولا غير الرهن على نفسه حتى يكون ثمن تقوم عليه الحدود، فإذا كان ثمن تقوم عليه الحدود، فلا يجوز إقراره على نفسه إلا فيما فيه القود.

وإذا أقر العبد المرهون على نفسه بأنه جنى جنایة خطأ على غير سيده وصدقه المرتهن، وكذبه مالك العبد فالقول قول مالك العبد مع بينه والعبد مرهون بحاله، وإذا بيع بالرهن لم يحكم على المرتهن بأن يعطي ثمنه، ولا شيئاً منه للمجني عليه، وإن كان في إقراره أنه أحق بثمن العبد منه؛ لأن إقراره يجمع معنيين.

أحدهما: أنه أقر به في مال غيره، ولا يقبل إقراره في مال غيره.

والآخر: أنه إنما أقر للمجني عليه بشيء إذا ثبت له فماله ليس في ذمة الراهن، فلما سقط أن يكون ماله في ذمة الراهن دون العبد سقط عنه الحكم بإخراج ثمن العبد من يديه والورع للمرتهن أن يدفع من ثمنه إلى المجني عليه قدر أرض الجنایة، وإن جحد حل له أن يأخذ أرض ذلك من ثمن العبد، ولا يأخذ إن قدر من مال الراهن غير ثمن العبد.

وهكذا لو أنكر العبد الجنایة وسيده وأقر بها المرتهن، ولو ادعى المرتهن أن العبد المرهون في يديه جنى عليه جنایة خطأ وأقر بذلك العبد وأنكر الراهن كان القول قوله، ولم يخرج العبد من الرهن، وحل للمرتهن أخذ حقه في الرهن من وجهين من أصل الحق والجنایة إن كان يعلم صادقاً.

ولو ادعى الجنایة على العبد المرهون خطأ لابن له هو وليه وحده أو معه ولي غيره والجنایة خطأ وأقر بذلك العبد وأنكره السيد فالقول فيه قول السيد والعبد مرهون بحاله، وهي كالمسألة في دعوى الأجنبي على العبد الجنایة خطأ، وإقرار العبد والمرتهن بها وتكذيب المالك له.

٣٠- جنایة العبد المرهون على الأجنيين

قال الشافعي رحمه الله: وإذا جنى العبد المرهون أو جنى عليه فجنایته والجنایة عليه كجنایة العبد غير المرهون والجنایة عليه وماله الراهن الخصم فيه فيقال له إن فديته بجميع أرض الجنایة فانت متطوع والعبد مرهون بحاله، وإن لم تفعل لم تجبر على أن تفديه وبيع العبد في جنایته، وكانت الجنایة أولى به من الرهن كما تكون الجنایة أولى به من ملكك فالرهن أضعف من ملكك؛ لأنه إنما يستحق فيه شيء بالرهن بملكك؛ فإن كانت الجنایة لا تبلغ قيمة العبد المرهون، ولم يتطوع ماله بأن يفديه لم يجبر سيده، ولا المرتهن على أن يبايع منه إلا بقدر الجنایة، ويكون ما بقي منه مرهوناً، ولا يبايع كله إذا لم تكن الجنایة تحيط بقيمته إلا باجماع

القود على أخذ قيمة عبده، ثم أراد عفواً بلا أخذ قيمة عبده لم يكن ذلك له وأخذت قيمة عبده فجعلت رهنًا.

وكذلك لو اختار أخذ المال، ثم قال: أنا أقتل قاتلَ عبيدي فليس ذلك له، وإن اختار أخذ المال بطل القصاص؛ لأنه قد أخذ أحد الحكمين وترك الآخر.

وإن عفا المال الذي وجب له بعد اختياره أو أخذه وهو أكثر من قيمة عبده أو مثله أو أقل لم يميز عفوه؛ لأنه وهب شيئاً قد وجب رهنًا لغيره، وإذا برئ من المال بأن يدفع الحق إلى المرتهن من مال له غير المال المرهون أو أبراه منه المرتهن رد المال الذي عفاه عن العبد الجاني على سيّد الجاني؛ لأن العفو براءة من شيء يبد المعفو عنه فهو كالعطية المقبوضة، وإنما رددتها لعلّة حق المرتهن فيها، فإذا ذهبت تلك العلّة فهي تامّة لسيّد العبد الجاني بالعفو المتقدم، وإذا قضى المرتهن حقه بما أخذ من قيمة عبده لم يفرغ من المال الذي قضاه شيئاً للمعفو عنه.

وإن فضل في يديه فضل عن حقه رده على سيّد العبد المعفو عنه الجناية، والمال، وإن أراد مالك العبد الرّاهن أن يهب للمرتهن ما فضل عن حقه لم يكن ذلك له، وإن قضى بقيمة العبد المقتول المرهون دراهم، وحق المرتهن دنائير وأخذها الرّاهن فدفعها إلى المرتهن فأراد الرّاهن أن يدعها للمرتهن بحقه، ولم يرد ذلك المرتهن لم يكن ذلك له ويبيع فاعطي صاحب الحق وسيّد العبد المعفو عنه ما فضل من أثمانها.

وإنما معني لو كان الرّاهن موسراً أن أسلم عفوه عن المال بعد أن اختاره وأصنع فيه ما أصنع في العبد لو أعتقه وهو موسر أن حكم العتي مخالف جميع ما سواه أنا إذا وجدت السبيل إلى العتي يبدل منه أمضيته وعفو المال مخالف له، فإذا عفا ما غيره أحق به حتى يستوفي حقه كان عفوه في حق غيره باطلاً كما لو وهب عبده المرهون لرجل وأقبضه إياه أو تصدق به عليه صدقة محرمة وأقبضه إياه كان ما صنع من ذلك مردوداً حتى يقبض المرتهن حقه من ثمن رهنه والبذل من رهنه يقوم مقام رهنه لا يختلفان.

ولو جنى على العبد المرهون ثلاثة أعبد كان على الحاكم أن يجزئ سيّد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده أو العفو؛ فإن اختار القصاص فيهم فذلك له في قول من قتل أكثر من واحد بواحد، وإن اختار أن يقتص من أحدهم يأخذ ما لزم الاثنين من قيمة عبده كان له ويباعان فيها كما وصفت، ويكون ثمن عبده من ثمنهما رهنًا كما ذكرت، وإن اختار أن يأخذ ثمن عبده منهما، ثم أراد عفواً عنهما أو عن أحدهما كان الجواب فيها كالجواب في المسألة قبلها في العبد الواحد إذا اختار أخذ قيمة عبده من رقبته، ثم عفاها وأحب أن يحضر الحاكم المرتهن أو

في عتق العبد يباع فيه كما يباع في الجناية خطأ، وإن اختار القصاص كان له.

وإذا جنى العبد المرهون، فلم يقده سيّده بالجناية فيبيع فيها لم يكلف سيّده أن يأتي برهن سواه؛ لأنه يبيع عليه بحق لا جنائية للسيّد؛ فإن كان السيّد أمر العبد بالجناية، وكان بالغاً يعقل فهو آثم، ولا يكلف السيّد إذا بيع فيها أن قتل أن يأتي برهن غيره، وإن كان العبد صبيّاً أو أعجمياً فيبيع في الجناية كلف السيّد أن يأتي بمثل قيمته ثمنًا، ويكون رهنًا مكانه إلا أن يشاء أن يجعلها قصاصاً من الحق، وإذا تم الرّهن بالقبض كان المرتهن أولى به من غرماء السيّد، وورثته إن مات وأهل وصاياءه حتى يستوفي فيه، ثم يكون لهم الفضل عن حقه.

وإذا أذن الرّجل للرّجل أن يرهّن عبداً للإذن فرهنه فجنسى العبد المرهون جناية فجنائته في عتقه والقول في هل يرجع سيّد العبد الأذن على الرّاهن المأذون له بما لزم عبده من جنائته ويتلف إن أصابه في يديه قبل أن يفديه كما يرجع عليه لو أن العبد المرهون عارية في يديه لا رهن أو لا يرجع؟ قولان.

أحدهما: أنه عارية فهو ضامن له كما تضمن العارية.

والآخر: أنه لا يضمن شيئاً عما أصابه، ومن قال: هذا قال: فليس كالعارية؛ لأن خدمته لسيّده والرّهن في عتقه كضمان سيّده لو ضمن عن الرّاهن والعارية ما كانت منفعتها مشغولة عن معيها ومنفعة هذا له قائمة، ومن ضمن الرّاهن ضمن رجلاً لو رهن الرّجل عن الرّجل متاعاً له بأمر المرهون، وكان هذا عندي أشبه القولين. والله تعالى أعلم.

٣١- الجناية على العبد المرهون فيما فيه قصاص

قال الشافعي رحمه الله: وإذا رهن الرّجل الرّجل عبده، وقبضه المرتهن فجنى على العبد المرهون عبد للرّاهن أو للمرتهن أو لغيرهما جناية أنت على نفسه فالخصم في الجناية سيّد العبد الرّاهن، ولا ينتظر الحاكم المرتهن، ولا وكيله ليحضر السيّد؛ لأن القصاص إلى السيّد دون المرتهن، وعلى الحاكم إذا ثبت ما فيه القصاص أن يجزئ سيّد العبد الرّاهن بين القصاص وأخذ قيمة عبده إلا أن يعفو؛ فإن اختار القصاص دفع إليه قاتل عبده؛ فإن قتله قتل بحقه، ولم يكن عليه أن يبدل المرتهن شيئاً مكانه كما لا يكره عليه لو مات أن يبدله مكانه.

ولو عفا عنه بلا مال يأخذه منه كان ذلك له؛ لأنه ذم ملكه فعفا، وإن اختار أخذ قيمة عبده أخذه القاضي بأن يدفعه إلى المرتهن إن كان الرّهن على يديه أو من على يديه الرّهن إلا أن يشاء أن يجعله قصاصاً من حق المرتهن عليه، وإن اختار ترك

وكيله احتياطاً لئلا يختار الرأهن أخذ المال، ثم يدعه أو يفرط فيه فيهرب العبد الجاني.

وإن اختار الرأهن أخذ المال من الجاني على عبده، ثم فرط فيه حتى يهرب الجاني لم يغرّم الرأهن شيئاً بتفريطه، ولم يكن عليه أن يضع رهنًا مكانه، وكان كعبده لو رهنه رجلاً يهرب، ولا أجعل الحق حالاً بحال وهو إلى أجل، ولو تعدى فيه الرأهن.

ولو جنى حرٌ وعبدٌ على عبدٍ مرهون جنابةً عمداً كان نصف قيمة العبد المرهون على الحر في ماله حالة تؤخذ منه فتكون رهنًا إلا أن يتطوع الرأهن بأن يجعلها قصاصاً إذا كانت دنائير أو دراهم وخير في العبد كما وصفت بين قتله أو العفو عنه أو أخذ قيمة عبده من عتقه؛ فإن مات العبد الجاني، فقد بطل ما عليه من الجنابة، وإن مات الحر فنصف قيمته في ماله، وإن أفلس الحر فهو غريم، وكل ما أخذ منه كان مرهوناً والحق كله في ذمة الرأهن لا يبرأ منه بتلف الرهن وتلف العوض منه بحال.

ولو كانت الجنابة على العبد المرهون جنابةً دون النفس كما في القصاص كان القول فيها كالقول في الجنابة في النفس لا يختلف بتخير السيّد الرأهن بين أخذ القصاص لعبده، أو العفو عن القصاص بلا شيء أو أخذ العقل؛ فإن اختار أخذ العقل كان كما وصفت، ولا خيار للعبد المجني عليه، إنما الخيار لملكه لا له؛ لأنه يملك بالجنابة مالاً والمملك لسيده دولة.

ولو كان الجاني على العبد المرهون عبداً للرأهن أو عبداً له وعبدًا لغيره ابن أو غيره كان القول في عبد غيره ابنه كان أو غيره كالقول في المسائل التي قبله وخير في عبده الجاني على عبده كما يخيّر في عبيد غيره بين القود أو العفو عن القود بلا شيء يأخذه؛ لأنه إنما يدعي قوداً جعل إليه تركه.

وإن لم يعف القود إلا على اختيار العوض من المال كان عليه أن يفدي عبده الجاني إن كان منفرداً بجميع أرض الجنابة، فإذا فعل خير بين أن يجعلها قصاصاً أو يسلمها رهنًا؛ فإن كان أرض الجنابة ذهباً أو ورقاً كالخق عليه فشاء أن يجعله قصاصاً فعل، وإن كانت إبلاً أو شيئاً غير الحق فشاء أن يبيعها ويقضي المرتهن منها حتى يستوفي حقه أو لا يبقى من ثمنها شيئاً فعل.

وإن شاء أن يبيعها ويجعل ثمنها رهنًا لم يكن له ذلك؛ لأن البدل من العبد المرهون يقوم مقامه، ولا يكون له أن يبيع البدل منه كما لا يكون له أن يبيعه ويجعل ثمنه رهنًا، ولا يملكه بغيره؛ فإن قضى بجنابة العبد دنائير والحق دراهم كانت الدنانير رهنًا، ولا يكون للمرتهن أن يجعل ثمن العبد المبيع في الجنابة دراهم كالحق؛ ثم يجعلها رهنًا وعليه أن يجعلها رهنًا كما بيع عبده بهما، فإذا كانت جنابة عبد الرأهن غير المرهون على عبده المرهون في

شيء فيه قصاصٌ دون النفس فهكذا لا يختلف.

ولو أن رجلاً رهن رجلاً عبداً ورهن آخر عبداً فعدا أحد عبديه على الآخر قتلته أو جنى عليه جنابةً دون النفس فيها قوداً فالقول فيها كالقول في عبد غير مرهون وعبد أجني يجني على عبده يخيّر بين قتله أو القصاص من جراحه أو العفو بلا أخذ شيء؛ فإن عفا فالعبد مرهون بحاله، وإن اختار أخذ المال بيع العبد المرهون، ثم جعلت قيمة العبد المرهون المقتول رهنًا مكانه إلا أن يشاء الرأهن أن يجعلها قصاصاً.

وإن كانت جرحاً جعل أرض جرح العبد المرهون رهنًا مع العبد المرهون كشيء من أصل الرهن، وإن كانت الجنابة جرحاً لا يبلغ قيمة العبد المرهون الجاني جبر الرأهن والمرتهن على أن يباع منه بقدر أرض الجنابة، ولم يجبراً على بيعه إلا أن يشاء ذلك، وكان ما يبقى من العبد رهنًا بحاله، ولو رضي صاحب الحق المجني على رهنه وسيّد العبد المرهون الجاني ومرتهنه بأن يكون سيّد العبد المجني عليه شريكاً للمرتهن في العبد الجاني بقدر قيمة الجنابة لم يجز ذلك؛ لأن العبد المجني عليه ملك للرأهن لا للمرتهن وجبر على بيع قدر الرهن إلا أن يعفو المرتهن حقه.

وإذا رهن الرجل عبداً فأقر العبد بجنابة عمداً فيها القود، وكذبه الرأهن والمرتهن فالقول قول العبد والمجني عليه بالخيار في القصاص أو أخذ المال، وإن كانت عمداً لا قصاص فيها أو خطأ فأقرار العبد ساقط عنه في حال العبودية، ولو أقر سيّد العبد المرهون أو غير المرهون على عبده أنه جنى جنابةً؛ فإن كانت ثمة فيه قصاص فأقراره ساقط عن عبده إذا أنكر العبد، وإن كانت ثمة لا قصاص فيه فأقراره لازم لعبده؛ لأنها مال، وإنما أقر في ماله.

قال أبو محمد: وفيها قول آخر أنه لا يخرج العبد من يدي المرتهن بإقرار السيّد أن عبده قد لزمه جنابة لا قصاص فيها؛ لأنه إنما يقر في عبد المرتهن أحق برقبته حتى يستوفي حقه، فإذا استوفى حقه كان للذي أقر له السيّد بالجنابة أن يكون أحق بالعبد حتى يستوفي جنابته.

٣٢- الجنابة على العبد المرهون فيما فيه العقل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى أجني على عبد مرهون جنابة لا قود فيها على الجاني بحال مثل أن يكون الجاني حرّاً، فلا يقاد منه لمملوك أو يكون الجاني أب العبد المجني عليه أو جدّه أو أمّه أو جدّته أو يكون الجاني لم يبلغ أو معتوها أو تكون الجنابة ثمة لا قود فيه بحال مثل المأمومة والجافّة أو تكون الجنابة خطأ فمالك العبد المرهون الخصم في الجنابة، وإن أحب المرتهن حضر الخصومة.

الموهون، لا تختلف في شيء إلا في الجناية عليها بما يقع على غيرها، فإن ذلك في الأمة، وليس في العبد بحال، وذلك مثل أن يضرب بطنها فتلقى جنيئاً فيؤخذ أرض الجنين ويكون مالكة لا يكون موهوناً معها، وإن نقصها نقصاً له قيمة بلا جرح له أرض يبقى أثره لم يكن على الجاني شيء سوى أرض الجنين؛ لأن الجنين المحكوم فيه، وإن جنى على الأمة جناية لها جرح له عقل معلوم أو فيه حكومة وألقت جنيئاً أخذ من الجاني أرض الجرح أو حكومته؛ فكان رهنأ مع الجارية؛ لأن حكمه بها دون الجنين، وكان عقل الجنين للملكها الرهن؛ لأنه غير داخل في الرهن.

والجناية على كل رهن من الدواب كهي على كل رهن من الرقيق لا تختلف في شيء إلا أن في الدواب ما نقصها وجراح الرقيق في أثمانهم كجراح الأحرار في ديانتهم، وفي خصلة واحدة أن من جنى على أنثى من البهائم فألقت جنيئاً ميتاً، فإنما يضمن الجاني عليها ما نقصتها الجناية عن قيمتها تقوم يوم جنى عليها وحين ألقت الجنين فنقصت، ثم يغرم الجاني ما نقصها، فيكون موهوناً معها، وإن جنى عليها فألقت جنيئاً حياً، ثم مات مكانه، ففيها قولان.

أحدهما: أن عليه قيمة الجنين حين سقط؛ لأنه جان عليه، ولا يضمن إن كان إلقاؤه نقص أمه شيئاً أكثر من قيمة الجنين إلا أن يكون جرحاً يلزم عيه فيضمنه مع قيمة الجنين كما قيل في الأمة لا يختلفان.

والثاني: أن عليه الأكثر من قيمة الجنين، وما نقص أمه، ويخالف بينها وبين الأمة يجني عليها فيختلفان في أنه لا قود بين البهائم بحال على جان عليها وللأدمنين قود على بعض من يجنى عليهم.

وكل جناية على رهن غير آدمي، ولا حيوان لا تختلف سواء فيما جنى على الرهن ما نقصه لا يختلف، ويكون رهنأ مع ما بقي من المجني عليه إلا أن يشاء الرهن أن يجعله قصاصاً، وقيمة ما جنى على الرهن غير الأدمنين ذهب أو فضة إلا أن يكون كيل أو وزن يوجد مثله فيتلف منه شيء فيؤخذ بمثله، وذلك مثل حنطة رهن يستهلكها رجل فيضمن مثلها، ومثل ما في معناها.

وإن جنى على الحنطة الموهونة جناية تضر عينها بأن تعفن أو تحمر أو تسود ضمن ما نقص الحنطة تقوم صحيحة غير معيبة كما كانت قبل الجناية وبالحال التي صارت إليها بعد الجناية، ثم يغرم الجاني ما نقصها من الدنانير أو الدراهم وأي نقد كان الأغلب بالبلد الذي جنى به جبر عليه، ولم يكن له الامتناع منه إن كان الأغلب بالبلد الذي جنى به دنانير بدنانير، وإن كان الأغلب دراهم فdraهم، وكل قيمة، فإنما هي بدنانير أو بدرهم.

وإذا قضى على الجاني بالأرض في العبد الموهون لم يكن لسيد العبد الرهن عفوها، ولا أخذ أرض الجناية دون المرتهن وخير الرهن بين أن يكون أرض الجناية قصاصاً من الدين الذي في عني العبد أو يكون موضوعاً للمرتهن على يدي من كان الرهن على يديه إلى أن يحل الحق.

ولا أحسب أحداً يعقل يختار أن يكون أرض الجناية موضوعاً غير مضمون على أن يكون قصاصاً وسواء أتت الجناية على نفس العبد الموهون أو لم تأت عليها إذا كانت جناية لها أرض لا قود فيها، وإن كان أرض الجناية ذهباً أو فضة فسأل الرهن أن يتركه والانتفاع بها كما يترك خدمة العبد وركوب الدابة الموهونة وسكنى الدار وكرامها لم يكن ذلك له؛ لأن العبد والدابة والدار عين قائمة معلومة لا تتغير والعبد والدابة ينفعان بلا ضرر عليهما ويردان إلى مرتنتهما والدار لا تحول، ولا ضرر في سكنها على مرتنتها والدنانير والدراهم لا مؤنة فيها على راهنها، ولا منفعة لها إلا بأن تصرف في غيرها.

وليس للرهن صرف الرهن في غيره؛ لأن ذلك إيداله، ولا سبيل له إلى إيدالها، وهي تختلط وتسبك، ولا تعرف عينها.

وإن كان صلحاً برضا المرتهن كن أرض جانيته على إيل وهي موضوعة على يدي من الرهن على يديه، وعلى الرهن علفها وصلاحتها، وله أن يكرها ويتفع بها كما يكون ذلك له في إيل له لو رهنها، وإن سأل المرتهن أن تباع الإبل فتجعل ذهباً أو ورقاً لم يكن ذلك له؛ لأن ذلك كعين رهنه إذ رضي به، كما لو سأل الرهن إيدال الرهن لم يكن ذلك له.

وإن أراد الرهن مصالحة الجاني على عبده بشيء غير ما وجب له لم يكن ذلك له؛ لأن ما وجب له يقوم مقامه ومصلحته بغيره إيدال له كان وجب له دنانير فأراد مصلحته بدراهم إلا أن يرضى بذلك المرتهن، فإذا رضي به فما أخذ بسبب الجناية على رهنه فهو رهن له.

وإن أراد سيد العبد الموهون العفو عن أرض الجناية على عبده لم يكن ذلك له إلا أن يبرئه المرتهن أو يوفيه الرهن حقه متطوعاً به، ولو كانت الجناية على العبد أكثر من حق المرتهن مراراً لم يكن له أن يضع شيئاً من الجناية كما لو زاد العبد في يديه لم يكن له أن يخرج قيمة زيادته من رقبته إلا أن يطوع مالك العبد الرهن بأن يدفع إلى المرتهن جميع حقه في العبد حالاً؛ فإن فعل ذلك له؛ فإن أراد المرتهن ترك الرهن، وإن لا يأخذ حقه حالاً لم يكن ذلك له وجبر على أخذه إلا أن يشاء إبطال حقه فيبطل إذا أبطله.

قال: والجناية على الأمة الموهونة كالجناية على العبد

وموضوعة على يدي العدل الموضوع على يديه الرهن، وإن كان الرهن على يدي المرتهن فشاة الراهن أن يخرج الرهن وأرض الجنابة من يديه، وكانت الجنابة عمداً فذلك له؛ لأن الجنابة عمداً تغير من حال الموضوع على يديه الرهن.

وإن كانت خطأ لم يكن له إخراجها من يديه إلا أن يتغير حاله عن حالة الأمانة إلى حال تخالفها، وإذا كان العبد مرهوناً فجني عليه فسواة برئ الراهن مما في العبد من الرهن إلا درهماً أو أقل، وكان في العبد فضل أو لم يبرأ من شيء منه، ولم يكن في العبد فضل؛ لأنه إذا كان مرهوناً بأكله، فلا يخرج من الرهن إلا أن لا يبقى فيه شيء من الرهن.

وكذلك لا يخرج شيئاً من أرض الجنابة عليه؛ لأنها كهو. وكذلك لو كانوا عبيداً مرهونين معاً لا يخرج شيء من الرهن إلا بالبراءة من آخر الحق.

ولو رهن رجل رجلاً نصف عبده، ثم جنى عليه الراهن ضمن نصف أرض جنابته للمرتهن كما وصفت وبطل عنه نصف جنابته؛ لأن الجنابة على نصفين نصف له لا حق لأحد فيهما، فلا يلزمه لنفسه غرم ونصف للمرتهن فيه حق، فلا يبطل عنه، وإن كان مالكة لحق المرتهن فيه، ولو جنى عليه أجنبي جنابة كان نصفها رهناً ونصفها مسلماً لملك العبد، ولو عفا مالك العبد الجنابة كلها كان عفوه في نصفها جائزاً؛ لأنه مالك لنصفه، ولا حق لأحد معه فيه وعفوه في النصف الذي المرتهن فيه حق مردود.

ولو عفا المرتهن عن الجنابة دون الراهن كان عفوه باطلاً؛ لأنه لا يملك الجنابة إنما ملكها للراهن، وإنما ملك احتباسها بحقه حتى يستوفيه وسواء كان حق المرتهن حالاً أو إلى أجل؛ فإن كان إلى أجل، فقال: أنا أجعل الجنابة قصاصاً من حقي لم يكن ذلك له؛ لأن حقه غير حال، وإن كان حالاً كان ذلك له إن كان حقه دنائير، وقضي بالجنابة دنائير أو دراهم فقضي بالجنابة دراهم؛ لأن ما وجب لسيد العبد مثل ما للمرتهن، وإن قضى بأرض الجنابة دراهم والحق على الغريم دنائير، فقال: أجعل الجنابة قصاصاً من حقي لم يكن ذلك له؛ لأن الجنابة غير حقه.

وكذلك لو قضى بالجنابة دراهم وحقه دنائير أو دنائير، وله دراهم لم يكن له أن يجعل الجنابة قصاصاً من حقه؛ لأن أرض الجنابة غير حقه، وإنما يكون قصاصاً ما كان مثلاً فأما ما لم يكن مثلاً، فلا يكون قصاصاً، ولو كان حقه أكثر من قيمة أرض الجنابة إذا لم أكره أحداً على أن يبيع ماله بأكثر من قيمته لم أكره رب العبد أن يأخذ بدنائير طعاماً، ولا بطعام دنائير.

وإذا جنى عبد على عبد مرهون فأراد سيد العبد الجاني أن

والجنابة على العبيد كلها دنائير أو دراهم لا إيل، ولا غير الدنائير والدراهم إلا أن يشاء ذلك الجاني، والراهن والمرتهن أخذ إيل وغيرها بما يصح، فيكون ما أخذ رهناً مكان العبد المجني عليه إن تلف أو معه إن نقص، ويكون ما غرم رهناً مع أصل الرهن إلا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصاً كما وصفت.

وإذا جنى الراهن على عبده المرهون كانت جنابته كجنابة الأجنبي لا تبطل عنه بأنه مالك؛ لأن فيه حقاً لغيره، ولا تترك بنقص حق غيره ويؤخذ بأرض الجنابة على عبده وأمه كما يؤخذ بها الأجنبي؛ فإن شاء أن يجعلها قصاصاً من الحق بطل عن المرتهن بقدر أرض الجنابة، وهكذا لو جنى ابن الراهن أو أبوه أو امرأته على عبده المرهون.

ولو جنى عبد للراهن غير مرهون على عبده المرهون خير الراهن بين أن يفدي عبده بجميع أرض الجنابة على عبده المرهون متطوعاً أو يجعلها قصاصاً من الحق أو يبيع عبده فيؤدى أرض الجنابة على المرهون، فيكون رهناً معه، ولا تبطل الجنابة على عبده عن عبده؛ لأن في ذلك نقصاً للراهن على المرتهن إلا في أن يرهن الرجل الرجل الواحد العبدتين فيجني أحدهما على الآخر والجنابة خطأ أو عمداً لا قوة فيه؛ لأن الراهن المالك لا يستحق من ملك عبده المرهون إلا ما كان له قبل الجنابة، وأن المرتهن لا يستحق من العبد الجاني المرهون بالرهن إلا ما كان له قبل الجنابة فبهذا صارت الجنابة هدراً.

وهكذا لو أن رجلاً رهن عبداً له بألف درهم ورهنه أيضاً عبداً له آخر بمائة دينار أو بمخضة مكيلة فجني أحدهما على الآخر كانت الجنابة هدراً؛ لأن المرتهن مستحق لهما معاً بالرهن والراهن مالك لهما معاً فحاله قبل الجنابة وبعدهما في الرهن والمالك سواء. ولو أن رجلاً رهن عبداً له رجلاً ورهن عبداً له آخر رجلاً غيره فجني أحدهما على الآخر كانت جنابته عليه كجنابة عبد أجنبي مرهون ويخير السيد بين أن يفدي العبد الجاني بجميع رأس جنابة المجني عليه؛ فإن فعل فالعبد الجاني رهن بماله، وإن لم يفعل بيع العبد الجاني فأدبت الجنابة، وكانت رهناً؛ فإن فضل منها فضل كان رهناً لمرتهن الجاني، وإن كان في الجاني فضل عن أرض الجنابة فشاة الراهن والمرتهن العبد الجاني يبيع معاً يبيع ورد فضله رهناً إلا أن يتطوع السيد أن يجعله قصاصاً.

وإن دعا أحدهما إلى يبيع وامتنع الآخر لم يجبر على يبيع كله إذا كان في ثمن بعضه ما يؤدي أرض الجنابة وجنابة المرتهن وأب المرتهن وابنه من كان منه بسبيل وعبده على الرهن كجنابة الأجنبي لا فرق بينهما، وإن كان الحق حالاً فشاة أن تكون جنابته قصاصاً كانت، وإن كان إلى أجل فشاة الراهن أن يجعله قصاصاً فعل، وإن لم يشأ الراهن أخرج المرتهن قيمة جنابته؛ فكانت

قال: وإذا كان غرمه على المرتهن فهو من المرتهن لا من الرّاهن، وهذا القول خلاف ما روي عن رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فلا أعلم بين أحد من أهل العلم خلافاً في أن الرّهن ملك للرّاهن، وأنه إن أراد إخراجه من يدي المرتهن لم يكن ذلك له بما شرط فيه، وأنه مأخوذ بنفقته ما كان حياً وهو مقره في يدي المرتهن ومأخوذ بكفنه إن مات؛ لأنه ملكه.

قال الشافعي: وإذا كان الرّهن في السنة، وإجماع العلماء ملكاً للرّاهن؛ فكان الرّاهن دفعه لا مغسوباً عليه، ولا بائعاً له، وكان الرّاهن إن أراد أخذه لم يكن له وحكم عليه بإقراره في يدي المرتهن بالشرط فاي وجه لضمان المرتهن والحاكم يحكم له بحبسه للحق الذي شرط له ماله فيه، وعلى مالكه نفقته، وإنما يضمن من تعدى فاخذ ما ليس له أو منع شيئاً في يديه ملكه لغيره مما ملكه المالك غيره مما عليه تسليمه، وليس له حبه.

وذلك مثل أن يتنازع الرجل العبد من الرجل فيدفع إليه ثمنه وينعه البائع العبد فهذا يشبه الغصب، والمرتهن ليس في شيء من هذه المعاني لا هو مالك للرّهن فأوجب عليه فيه بيعاً فمنعه من ملكه إياه وعليه تسليمه إليه، وإنما ملك الرّهن للرّاهن، فلا هو متعّد بأخذ الرّهن من الرّاهن، ولا يمنعه إياه، فلا موضع للضمان عليه في شيء من حالاته إنما هو رجل اشترط لنفسه على مالك الرّهن في الرّهن شرطاً حلالاً لازماً استوثق فيه من حقه طلب المنفعة لنفسه والاحتياط على غريمه لا مخاطراً بالارتهاق؛ لأنه لو كان الرّهن إذا هلك هلك حقه كان ارتهاقه مخاطرة إن سلم الرّهن فحقه فيه، وإن تلف تلف حقه.

ولو كان هكذا كان شراً للمرتهن في بعض حالاته؛ لأن حقه إذا كان في ذمة الرّاهن، وفي جميع ماله لازماً أبداً كان خيراً له من أن يكون في شيء من ماله بقدر حقه؛ فإن هلك ذلك الشيء بعينه هلك من المرتهن وبرت ذمة الرّاهن قال: ولم نر ذمة رجل تبرأ إلا بأن يؤدي إلى غريمه ما له عليه أو عوضاً منه يتراضيان عليه فيملك الغريم العوض ويرأ به غريمه وينقطع ماله عنه أو يتطوّل صاحب الحق بأن يبرئ منه صاحبه والمرتهن والرّاهن ليسا في واحد من معاني البراءة، ولا البواء.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ألا ترى أن أخذ المرتهن الرّهن كالاستيفاء لحقه.

قلت: لو كان استيفاء لحقه، وكان الرّهن جارية كان قد ملكها، وحلّ له وطؤها، ولم يكن له ردّها على الرّاهن، ولا عليه، ولو أعطاه ما فيه إلا أن يتراضيا بأن يتبايعا فيها بيعاً جديداً، ولم يكن مع هذا للمرتهن أن يكون حقه إلى سنة فيأخذه اليوم بلا رضا من الذي عليه الحق قال: ما هو باستيفاء.

يسلمه مسترقاً بالجناية لم يكن ذلك على الرّاهن إلا أن يشاء، وإن يشاء الرّاهن ذلك، ولم يشاء المرتهن لم يجبر على ذلك المرتهن.

وكذلك لو شاء ذلك المرتهن، ولم يشاء الرّاهن لم يجبر عليه؛ لأن حقهم في رقبته أرض لا رقية عبد وربة العبد عرض.

وكذلك لو شاء الرّاهن والمرتهن أن يأخذ العبد الجاني بالجناية، والجناية مثل قيمة العبد أو أكثر أضعافاً وإبى ذلك رب العبد الجاني لم يكن ذلك لهما؛ لأن الحق في الجناية شيء غير رقبته، وإنما تباع رقبته فيصير الحق فيها كما يباع الرّهن فيصير ثمناً يقضي منه الغريم حقه.

٣٣- الرَّهْنُ الصَّغِيرُ

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أصل إجازة الرّهن في كتاب الله - عز وجل - ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾.

قال الشافعي: فالسنة تدل على إجازة الرّهن ولا أعلم مخالفاً في إجازته.

١٣٢٠- أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: لا يغلّق الرّهن الرّهن من صاحبه الذي رهنته له غنمه وعليه غرمه. [هـم]

قال الشافعي: فالحديث جملة على الرّهن، ولم يخص رسول الله ﷺ فيما بلغنا رهناً دون رهن واسم الرّهن يقع على ما ظهر هلاكه وخفي ومعنى قول النبي ﷺ - والله تعالى أعلم - لا يغلّق الرّهن بشيء أي إن ذهب لم يذهب بشيء، وإن أراد صاحبه اقتكاه، ولا يغلّق في يدي الذي هو في يديه كأن يقول المرتهن قد أوصلته إلي فهو لي بما أعطيتك فيه، ولا يغيّر ذلك من شرط تشارطا فيه، ولا غيره، والرّهن للرّاهن أبداً حتى يخرج من ملكه بوجه يصح إخراجه له.

والدليل على هذا قول رسول الله ﷺ: الرّهن من صاحبه الذي رهنته ثم بينه وأكد، فقال: له غنمه وعليه غرمه.

قال الشافعي: وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطبه ونقصه.

قال: ولو كان إذا رهن رهناً بدرهم وهو يسوى درهماً فهلك ذهب الدرهم، فلم يلزم الرّاهن كان إنما هلك من مال المرتهن لا مال الرّاهن؛ لأن الرّاهن قد أخذ درهماً، وذلك ثمن رهني، فإذا هلك رهنته، فلم يرجع المرتهن بشيء، فلم يغرم شيئاً إنما ذهب له مثل الذي أخذ من مال غيره فغرمه حيثنّ على المرتهن لا على الرّاهن.

ولكن كيف؟

قلت: إنه محتسب في يدي المرتهن بحق له، ولا ضمان عليه فيه؟

أمانة كله لما وصفنا من دفع صاحبه إيّاه برضاه وحقّ أوجه فيه كالقفالة، ولا يعدو الرهن أن يكون أمانة، فلا اختلاف بين أحدي أن ما ظهر وخفي هلاكه من الأمانة سواء غير مضمون أو أن يكون مضموناً، فلا اختلاف بين أحدي أن ما كان مضموناً فما ظهر وخفي هلاكه من المضمون سواء أو يفرق بين ذلك سنة أو أثر لازم لا معارض له مثله، وليس نعرفه مع من قال هذا القول من أصحابنا.

قال الشافعي: وقد قال: هذا القول معهم بعض أهل العلم، وليس في أحدي مع قول رسول الله ﷺ حجة.

قال الشافعي: وخالفنا بعض الناس في الرهن، فقال فيه إذا رهن الرجل رهناً بحق له فالرهن مضمون؛ فإن هلك الرهن نظراً؛ فإن كانت قيمته أقل من الدين رجع المرتهن على الراهن بالفضل، وإن كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر لم يرجع على الراهن بشيء، ولم يرجع الراهن عليه بشيء.

قال الشافعي: كأنه في قولهم رجل رهن رجلاً ألف درهم بمائة درهم؛ فإن هلك الألف فمائة مائة وهو في التسعمائة أمين أو رجل رهن رجلاً مائة مائة؛ فإن هلك المائة فالرهن بما فيه؛ لأن مائة ذهبت بمائة أو رجل رهن رجلاً خمسين درهماً بمائة درهم؛ فإن هلكت الخمسون ذهبت بخمسين، ثم رجع صاحب الحق المرتهن على الراهن بخمسين.

قال الشافعي: وكذلك في قولهم عرض يسوى ما وصفنا بمثل هذا.

قال الشافعي: فقبل لبعض من قال هذا القول هذا قول لا يستقيم بهذا الموضع عند أحدي من أهل العلم، فقال: من جهة الرأي؛ لأنكم جعلتم رهناً واحداً مضموناً مرةً كله ومضموناً مرةً بعضه ومرةً بعضه بما فيه ومرةً يرجع بالفضل فيه فهو في قولكم لا مضموناً بما يضمن به ما ضمن؛ لأن ما ضمن إنما يضمن بعينه؛ فإن فات بقيته، ولا بما فيه من الحق فمن أين قلتم؟ فهذا لا يقبل إلا بخبر يلزم الناس الأخذ به، ولا يكون لهم إلا تسليمه؟ قالوا روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يترادان الفضل.

قلنا: فهو إذا قال يترادان الفضل، فقد خالف قولكم، وزعم أنه ليس منه شيء بأمانة، وقول علي إنه مضمون كله كان فيه فضل أو لم يكن مثل جميع ما يضمن بما إذا فات، ففيه قيمته.

قال الشافعي: قلنا: قد رويتم ذلك عن علي - كرم الله تعالى وجهه - وهو ثابت عندنا برواية أصحابنا، فقد خالفتموه، وقال فأي؟

قلنا زعمتم أنه قال يترادان الفضل وأنت تقول إن رهنه

فقبل له بالخبر، وكما يكون المنزل محتسباً بإجارته فيه، ثم يتلف المنزل يهدم أو غيره من وجوه التلف، فلا ضمان على المكتري فيه، وإن كان المكتري سلف الكراء رجع به على صاحب المنزل، وكما يكون العبد مؤجراً أو البعير مكسراً، فيكون محتسباً بالشرط، ولا ضمان في واحد منهما، ولا في حر لو كان مؤجراً فهلك.

قال الشافعي: إنما الرهن وثيقة كالحمالة، فلو أن رجلاً كانت له على رجل ألف درهم فكفل له بها جماعة عند وجوبها أو بعده كان الحق على الذي عليه الحق، وكان الحملاء ضامين له كلهم؛ فإن لم يؤد الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذ الحملاء كما شرط عليهم، ولا يبرأ ذلك الذي عليه الحق من شيء حتى يستوفي آخر حقه، ولو هلك الحملاء أو غابوا لم ينقص ذلك حقه ورجع به على من عليه أصل الحق.

وكذلك الرهن لا ينقص هلاكه، ولا نقصانه حق المرتهن، وأن السنة المينة بأن لا يضمن الرهن، ولو لم يكن فيه سنة كنا لم نعلم الفقهاء اختلفوا فيما وصفنا من أنه ملك للراهن، وأن للمرتهن أن يجسه بحقه لا متعدياً بحسه دلالة بينة أن الرهن ليس بمضمون.

قال الشافعي: قال بعض أصحابنا قولنا في الرهن إذا كان مما يظهر هلاكه مثل الدار والنخل والعيبد، وخالفنا بعضهم فيما يخفى هلاكه من الرهن.

قال الشافعي: واسم الرهن جامع لما يظهر هلاكه ويخفى، وإنما جاء الحديث جملة ظاهراً، وما كان جملة ظاهراً فهو على ظهوره وجملة إلا أن تأتي دلالة عمن جاء عنه أو يقول العامة على أنه خاص دون عام وباطن دون ظاهر، ولم نعلم دلالة جاءت بهذا عن رسول الله ﷺ فنصير إليها.

ولو جاز هذا بغير دلالة جاز لقائل أن يقول الرهن الذي يذهب به إذا هلك هلك حق صاحبه المرتهن الظاهر الهلاك؛ لأن ما ظهر هلاكه فليس في موضع أمانة فهو كالرضا منهما بأنه بما فيه أو مضمون بقيته.

وأما ما خفي هلاكه فرضي صاحبه بدفعه إلى المرتهن، وقد يعلم أن هلاكه خافي، فقد رضي فيه أمانته فهو أمين؛ فإن هلك لم يهلك من مال المرتهن شيء، فلا يصح في هذا قول أبداً على هذا الوجه إذا جاز أن يصير خاصاً بلا دلالة.

قال الشافعي: والقول الصحيح فيه عندنا ما قلنا من أنه

قلنا: لو كان مفرداً لم يكن من الرواية التي تقوم بمثلها حجة فكيف، وقد رويناه عن النبي ﷺ قولاً نبياً مفسراً مع ما فيه من الحجة التي ذكرنا وصمتنا عنها قال: فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً، ولم تقبلوه عن غيره؟

قلنا: لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثره عن أحد فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروف فمن كان يمثل حاله قبلنا منقطعه ورأينا غيره يسمى المجهول ويسمى من يرغب عن الرواية عنه ويرسل عن النبي ﷺ وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المستكر الذي لا يوجد له شيء يسدده، ففرقنا بينهم لافتراق أحاديثهم، ولم نحاسب أحداً، ولكننا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفناه من صحة روايته.

١٣٢٤- وَقَدْ أَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ. [تقدم]

قال: فكيف لم تأخذوا بقول عليّ فيه؟

قلنا: إذا ثبت عندنا عن عليّ ﷺ لم يكن عندنا وعندك وعند أحد من أهل العلم لنا أن نترك ما جاء عن النبي ﷺ إلى ما جاء عن غيره.

قال: فقد روى عبد الأعلى التلبي عن عليّ بن أبي طالب شيهياً بقولنا.

قلنا: الرواية عن عليّ ﷺ بأن يترادان الفضل أصح عنه من رواية عبد الأعلى، وقد رأينا أصحابكم يضعفون رواية عبد الأعلى التي لا يعارضها معارض تضعفها شديداً فكيف بما عارضه فيه من هو أقرب من الصحة وأولى بها؟

قال الشافعي: وقيل لقائل هذا القول قد خرجت فيه مما رويت عن عطاء يرفعه، ومن أصح الروايتين عن عليّ ﷺ وعن شريح، وما رويناه عن النبي ﷺ إلى قول رويته عن إبراهيم النخعي، وقد روي عن إبراهيم خلافه وإبراهيم لو لم تختلف الرواية عنه فيما زعمت لا يلزم قوله.

وقلت قولاً متناقضاً خارجاً عن أقاويل الناس، وليس للناس فيه قول إلا وله وجه، وإن ضعف إلا قولكم، فإنه لا وجه له بقوى، ولا يضعف، ثم لا تمتنعون من تضعيف من خالف قول من قال يترادان الفضل أن يقول لم يدفعه أمانة، ولا يبعأ، وإنما دفعه محبساً بشيء؛ فإن هلك تراداً فضله، وهكذا كل مضمون بعينه إذا هلك ضمن من ضمنه قيمته.

قال الشافعي: وهذا ضعيف إذ كيف يترادان فضله وهو إن

الفا بمائة درهم فمائة مائة وهو في التسعمائة أمين والذي رويت عن عليّ ﷺ فيه أن الرهن يرجع على المرتهن بتسعمائة.

١٣٢١- قال: فقد رويناه عن شريح أنه قال: الرهن بما فيه، وإن كان خاتماً من حديد.

قلنا فانت أيضاً تخالفه قال وأين؟

قلنا: أنت تقول إن رهنه مائة بالف أو خاتماً يسوى درهماً بعشرة فهل الرهن رجع صاحب الحق المرتهن على الرهن بتسعمائة من رأس ماله وتيسع في الخاتم من رأس ماله وشريح لا يريد واحداً منهما على صاحبه بحال.

فقال:

١٣٢٢- فَقَدْ رَوَى مُصْعَبُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَجُلًا رَهَنَ رَجُلًا فَرَسًا فَهَلَكَ الْفَرَسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ذَهَبَ حَقُّكَ.

قال الشافعي: فقيل له:

١٣٢٣- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: زَعَمَ الْحَسَنُ كَذَا، ثُمَّ حَكَى هَذَا الْقَوْلَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ كَانَ عَطَاءٌ يَتَعَجَّبُ مِمَّا رَوَى الْحَسَنُ.

وأخبرني به غير واحد عن مصعب عن عطاء عن الحسن وأخبرني بعض من أثنى به أن رجلاً من أهل العلم رواه عن مصعب عن عطاء عن النبي ﷺ وسكت عن الحسن.

فقيل له أصحاب مصعب يروونه عن عطاء عن الحسن، فقال: نعم، وكذلك حدثنا، ولكن عطاء مرسل اتفق من الحسن مرسل. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٣٩/٤-٤٤٠)]

قال الشافعي: ومما يدل على وهن هذا عند عطاء إن كان رواه أن عطاء يفتي بخلافه، ويقول فيه بخلافه هذا كله، ويقول فيما ظهر هلاكه أمانة وفيما خفي يترادان الفضل، وهذا أثبت الرواية عنه، وقد روي عنه يترادان مطلقه، وما شككنا فيه، فلا نشك أن عطاء إن شاء الله - تعالى - لا يروي عن النبي ﷺ شيئاً مثبتاً عنده، ويقول بخلافه مع أنني لم أعلم أحداً روى هذا عن عطاء يرفعه إلا مصعب والذي روى هذا عن عطاء يرفعه يوافق قول شريح إن الرهن بما فيه قال: وكيف يوافق؟

قلنا: قد يكون الفرس أكثر مما فيه من الحق ومثله وأقل، ولم يرو أنه سأل عن قيمة الفرس، وهذا يدل على أنه إن كان قاله رأى أن الرهن بما فيه.

قال: فكيف لم تأخذ به؟

كَانَ كَالْبَيْعِ فَهُوَ بِمَا فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَسِبًا بِحَقِّ فَمَا مَعْنَى أَنَّهُ مَضمُونٌ وَهُوَ لَا غَضَبَ مِنَ الْمُرْتَهِنِ، وَلَا عُدْوَانَ عَلَيْهِ فِي حَبْسِهِ وَهُوَ يَبِيعُ لَهُ حَبْسَهُ؟

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَوَجْهَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ أَنْ يَقُولَ قَدْ رَضِيَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي الرَّهْنِ، فَلِذَا هَلَكَ هَلَكًا بِمَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَالْبَدَلِ مِنَ الْحَقِّ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، وَمَا لَمْ يَتَرَضِيا تَبَيَّنَ مَلِكُ الرَّاهِنِ عَلَى الرَّهْنِ إِلَى أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُرْتَهِنُ، وَلَوْ مَلَكَهُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الرَّاهِنِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالسَّنَةُ ثَابِتَةٌ عِنْدَنَا - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، بِهَا -

قُلْنَا: وَلَيْسَ مَعَ السَّنَةِ حَاجَةٌ، وَلَا فِيهَا إِلَّا اتِّبَاعُهَا مَعَ أَتْهَا أَصْحَابُ الْأَقَاوِيلِ مُبْتَدَأٌ وَخَرَجًا.

قَالَ: وَقِيلَ لِبَعْضِ مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ الَّذِي حَكَيْنَا: أَنْتَ أَخْطَأْتَ بِمَخْلَافِ السَّنَةِ وَأَخْطَأْتَ بِمَخْلَافِكَ مَا قُلْتَ.

قَالَ: وَإِنْ خَالَفْتُ مَا قُلْتَ؟

قُلْتُ: عَبْتُ عَلَيْنَا أَنْ زَعَمْنَا أَنَّهُ أَمَانَةٌ وَحَاجَّتُنَا فِيهِ مَا ذَكَرْنَا وَغَيْرَهَا مِمَّا فِيهَا ذِكْرُنَا كَفَايَةً مِنْهُ فَكَيْفَ عَبْتُ قَوْلًا قُلْتَ بَعْضُهُ؟

قَالَ: لِي وَأَيْنَ؟

قُلْتُ: زَعَمْتُ أَنَّ الرَّهْنَ مَضمُونٌ.

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْنَا: فَهَلْ رَأَيْتَ مَضمُونًا قَطُّ بَعِينَهُ فَهَلَكَ إِلَّا أَدَّى الَّذِي ضَمِنَهُ قِيَمَتَهُ بِالْعَاقِبَةِ مَا بَلَغَتْ؟

قَالَ: لَا غَيْرَ الرَّهْنِ.

قُلْنَا: فَالرَّهْنُ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ مَضمُونًا لَمْ يَكُنْ هَكَذَا إِذَا كَانَ يَسُوِي أَلْفًا وَهُوَ رَهْنٌ بِمَآئَةٍ؟

لَمْ يَلَمْ يَضْمِنْ الْمُرْتَهِنُ تَسْعَمَائَةَ لَوْ كَانَ مَضمُونًا كَمَا ذَكَرْتَ. قَالَ هُوَ فِي الْفَضْلِ أَمِينٌ.

قُلْنَا: وَمَعْنَى الْفَضْلِ غَيْرُ مَعْنَى غَيْرِهِ؟

قَالَ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ لَيْسَ بِرَهْنٍ؟

قَالَ: إِنْ قُلْتُ لَيْسَ بِرَهْنٍ.

قُلْتُ: أَفَيَأْخُذُهُ مَالُكَ.

قَالَ: فَلَيْسَ لِمَالِكَ أَنْ يَأْخُذَهُ حَتَّى يُوَدَّى مَا فِيهِ.

قُلْنَا: لَمْ؟

قَالَ: لِأَنَّهُ رَهْنٌ.

قُلْنَا: فَهُوَ رَهْنٌ وَاحِدٌ مُحْتَسِبٌ بِحَقِّ وَاحِدٍ بَعْضُهُ مَضمُونٌ وَبَعْضُهُ أَمَانَةٌ.

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْنَا: أَتَقْبَلُ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ تَمَسُّنَ بِمَخْلَافِكَ، فَلَوْ قَالَ: هَذَا غَيْرُكَ ضَعْفَتُهُ تَضْعِيفًا شَدِيدًا فِيمَا تَرَى، وَقُلْتَ وَكَيْفَ يَكُونُ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مَدْفُوعًا بِالْأَمْرِ الْوَاحِدِ بَعْضُهُ أَمَانَةٌ وَبَعْضُهُ مَضمُونٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقُلْنَا: أَرَأَيْتَ جَارِيَةً تَسُوِي أَلْفًا رَهْنَتْ بِمَآئَةٍ وَأَلْفٍ دَرَاهِمَ رَهْنَتْ بِمَآئَةٍ أَلَيْسَتْ الْجَارِيَةُ بِكَمَالِهَا رَهْنًا بِمَآئَةٍ وَالْأَلْفُ الدَّرَاهِمُ رَهْنٌ بِكَمَالِهَا بِمَآئَةٍ؟

قَالَ: بَلَى.

قُلْنَا: الْكُلُّ مَرهُونٌ مِنْهُمَا لَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ، وَلَا إِدْخَالُ أَحَدٍ بِرَهْنٍ مَعَهُ فِيهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْكُلُّ مَرهُونٌ بِالْمَآئَةِ مَدْفُوعٌ دَفْعًا وَاحِدًا بِحَقِّ وَاحِدٍ، فَلَا يَخْلُصُ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ.

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْنَا: وَعَشْرُ الْجَارِيَةِ مَضمُونٌ وَتِسْعَةُ أَعْشَارِهَا أَمَانَةٌ وَمِائَةٌ مَضمُونٌ وَتَسْعَمَائَةُ أَمَانَةٌ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْنَا: فَأَيُّ شَيْءٍ عَبْتُ مِنْ قَوْلِنَا لَيْسَ بِمَضمُونٍ، وَهَذَا أَنْتَ تَقُولُ فِي أَكْثَرِهِ لَيْسَ بِمَضمُونٍ؟

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقِيلَ لَهُ إِذَا كَانَتِ الْجَارِيَةُ دَفَعْتَ خَارِجًا تِسْعَةَ أَعْشَارِهَا مِنَ الضَّمَانِ وَالْأَلْفُ كَذَلِكَ فَمَا تَقُولُ إِنْ نَقَصْتَ الْجَارِيَةَ فِي ثَمَنِهَا حَتَّى تَصِيرَ تَسُوِي مِائَةً؟

قَالَ: الْجَارِيَةُ كُلُّهَا مَضمُونَةٌ قِيلَ: فَإِنْ زَادَتْ بَعْدَ النِّقْصَانِ حَتَّى صَارَتْ تَسُوِي أَلْفَيْنِ؟

قَالَ: تَخْرُجُ الزِّيَادَةُ مِنَ الضَّمَانِ وَيَصِيرُ نِصْفُ عَشْرِهَا مَضمُونًا وَتِسْعَةُ عَشْرٍ جُزْءًا مِنْ عَشْرِينَ سَهْمًا غَيْرَ مَضمُونٍ.

قُلْنَا: ثُمَّ هَكَذَا إِنْ نَقَصْتَ أَيْضًا حَتَّى صَارَتْ تَسُوِي مِائَةً؟

قَالَ: نَعَمْ تَعَوَّذَ كُلُّهَا مَضمُونَةٌ قَالَ: وَهَكَذَا جَوَارٍ، وَلَوْ رَهْنٌ يَسُوِي عَشْرَةَ أَلْفٍ بِالْأَلْفِ كَانَتْ تِسْعَةُ أَعْشَارِهَا خَارِجَةً مِنَ الرَّهْنِ بِضَمَانٍ وَعَشْرٌ مَضمُونٌ عِنْدَهُ.

فَقُلْتُ لِبَعْضِهِمْ: لَوْ قَالَ: هَذَا غَيْرُكُمْ كَتَمَ شَبِيهَا أَنْ تَقُولُوا مَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي الْفِتْيَا وَانْتَ لَا تَدْرِي مَا تَقُولُ كَيْفَ يَكُونُ رَهْنٌ وَاحِدٌ بِحَقِّ وَاحِدٍ بَعْضُهُ أَمَانَةٌ وَبَعْضُهُ مَضمُونٌ، ثُمَّ يَزِيدُ فَيَخْرُجُ مَا كَانَ مَضمُونًا مِنْهُ مِنَ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ دَفَعَ عِنْدَكُمْ بِمَآئَةٍ وَهُوَ يَسُوِي مِائَةً كَانَ مَضمُونًا كُلَّهُ، وَإِنْ زَادَ خَرَجَ بَعْضُهُ مِنَ الضَّمَانِ، ثُمَّ إِنْ نَقَصَ عَادَ إِلَى الضَّمَانِ.

وَزَعِمْتُ أَنَّهُ إِنْ دَفَعَ جَارِيَةً رَهْنًا بِالْأَلْفِ وَهِيَ تَسُوِي أَلْفًا فَوُلِدَتْ أَوْلَادًا يَسَاوُونَ أَلْفًا فَالْجَارِيَةُ مَضمُونَةٌ كُلُّهَا وَالْأَوْلَادُ رَهْنٌ

قال قائل: فكيف يكون مقبوضاً وأنت لا تسدري أي الناحيتين هو؟ وكيف يكون مقبوضاً في العبد وهو لا يتبعض؟
فقلت: كان القبض إذا كان اسماً واحداً لا يقع عندك إلا بمعنى واحد، وقد يقع على معانٍ مختلفة.

قال: بل هو بمعنى واحد.

قلت: أو ما تقبض الدنانير والدراهم، وما صغر باليد؟
وتقبض الدور بدفع المفاتيح والأرض بالتسليم؟
قال: بلى.

فقلت: فهذا مختلف قال يجمعه كله أنه منفصل لا يخالطه شيء.

قلت: فقد تركت القول الأول، وقلت آخر وستتركه إن شاء الله - تعالى -.

وقلت: فكان القبض عندك لا يقع أبداً إلا على منفصل لا يخالطه شيء.

قال: نعم.

قلت: فما تقول في نصف دار ونصف أرض ونصف عبد ونصف سيف اشتريته منك بثمن معلوم؟

قال: جائز.

قلت: وليس عليّ دفع الثمن حتى تدفع إلى ما اشتريت فأقبضه؟

قال: نعم.

قلت: فإني لما اشتريت أردت نقض البيع.

فقلت: باعني نصف دار مشاعاً لا أدري أشرقي الدار يقع أم غربيها ونصف عبد لا يفصل أبداً، ولا ينقسم وأنت لا تحيزني على قسمه؛ لأن فيه ضرراً فانا أفسخ البيع بيني وبينك.

قال: ليس ذلك لك، وقبض نصف الدار ونصف الأرض ونصف العبد ونصف السيف أن يسلمه، ولا يكون دونه حائل.

قلت: أنت لا تحيز البيع إلا معلوماً، وهذا غير معلوم قال هو، وإن لم يكن معلوماً بعينه منفصلاً فالكل معلوم ونصيبك من الكل محسوب.

قلت: وإن كان محسوباً، فإني لا أدري أين يقع قال: أنت شريك في الكل.

قلت: فهو غير مقبوض؛ لأنه ليس بمنفصل وأنت تقول فيما ليس بمنفصل لا يكون مقبوضاً فيطلب به الرهن.

وتقول: القبض أن يكون منفصلاً قال: قد يكون منفصلاً وغير منفصل.

كلهم غير مضمونين لا يقدر صاحبهم على أخذهم؛ لأنهم رهن، وليسوا بمضمونين، ثم إن ماتت أمهم صاروا مضمونين بحساب فهم كلهم مرة رهن خارجون من الضمان ومرة داخل بعضهم في الضمان خارج بعض.

قال الشافعي: فقل لمن قال هذا القول ما يدخل على أحد أقبح من قولكم أعلمه وأشد تناقضاً.

أخبرني من أثق به عن بعض من نسب إلى العلم منهم أنه يقول: لو رهن الجارية بألف، ثم أدى الألف إلى المرتهن، وقبضها منه، ثم دعاه بالجارية فهلكت قبل أن يدفعها إليه هلكت من مال الرأهن، وكانت الألف مسلمة للمرتهن؛ لأنها حقه؛ فإن كان هذا، فقد صاروا فيه إلى قولنا وتركوا جميع قولهم، وليس هذا بأنكر مما وصفنا، وما يشبهه مما سكتنا عنه.

قال الشافعي: فقال لي قائل من غيرهم نقول: الرهن بما فيه ألا ترى أنه لما دفع الرهن يعني بشيء بعينه، ففي هذا دلالة على أنه قد رضي الرأهن والمرتهن بأن يكون الحق في الرهن.

قلنا: ليس في ذلك دلالة على ما قلت.

قال: وكيف؟

قلنا: إنما تعاملنا على أن الحق على مالك الرهن والرهن وثيقة مع الحق كما تكون الحماله قال: كأنه بأن يكون رضا أشبه؟

قلنا إنما الرضا بأن يتبايعا، فيكون ملكاً للمرتهن، فيكون حينئذ رضا منهما به، ولا يعود إلى ملك الرأهن إلا بتجديد بيع منه، وهذا في قولنا، وقولكم ملك للرأهن فأي رضا منهما وهو ملك للرأهن بأن يخرج من ملك الرأهن إلى ملك المرتهن؟

فإن قلت إنما يكون الرضا إذا هلكت، فإنا ينبغي أن يكون الرضا عند العقد والدفع فالعقد والدفع كان وهو ملك للرأهن، ولا يتحول حكمه عما دفع به؛ لأن الحكم عندنا وعندك في كل أمر فيه عقد إنما هو على العقد.

٣٤- رهن المشاع

قال الشافعي رحمه الله: لا بأس بأن يرهن الرجل نصف أرضه ونصف داره وسهماً من أسهم من ذلك مشاعاً غير مقسوم إذا كان الكل معلوماً، وكان ما رهن منه معلوماً، ولا فرق بين ذلك وبين البيوع، وقال بعض الناس لا يجوز الرهن إلا مقبوضاً مقسوماً لا يخالطه غيره واحتج بقول الله - تبارك وتعالى - ﴿فَرِهَانَ مَقْبُوضَةٍ﴾.

قال الشافعي: قلنا فلم لم يجز الرهن إلا مقبوضاً مقسوماً، وقد يكون مقبوضاً وهو مشاع غير مقسوم؟

قلت: وكيف يكون مقبوضاً وهو غير منفصل؟

قال: لأن الكل معلوم، وإذا كان الكل معلوماً فالبعض بالحساب معلوم.

قلت: فقد تركت قولك الأول وتركت قولك الثاني فلم إذا كان هذا كما وصفت يجوز البيع فيه والبيع لا يجوز إلا معلوماً فجعلته معلوماً ويتم القبض؛ لأن البيع عندك لا يتم حتى يقضي على صاحبه بدفع الثمن إلا مقبوضاً؛ فكان هذا عندك قبضاً زعمت أنه في الرهن غير قبض، فلا يعدو أن تكون أخطأت بقولك لا يكون في الرهن قبضاً أو بقولك يكون في البيع قبضاً.

قال الشافعي: فالقبض اسم جامع وهو يقع بمكان مختلفة كيف ما كان الشيء معلوماً أو كان الكل معلوماً والشيء من الكل جزء معلوم من أجزاء وسلم حتى لا يكون دونه حائل فهو قبض قبض الذهب والفضة والياب في مجلس الرجل والأرض أن يؤتى في مكانها فتسلم لا تحويها يد، ولا يحيط بها جدار والقبض في كثير من الدور والأرضين إسلافها بأعلافها، والعيذ تسليمهم بمضرة القابض، والمشاع من كل أرض وغيرها أن لا يكون دونه حائل فهذا كله قبض يختلف يجمعه اسم القبض، وإن تفرق الفعل فيه غير أنه يجمعه أن يكون مجموع العين والكل جزء من الكل معروف، ولا حائل دونه، فإذا كان هكذا فهو مقبوض والذي يكون في البيع قبضاً يكون في الرهن قبضاً لا يختلف ذلك.

قال الشافعي: ولم اسمع أحداً عندنا مخالفاً فيما قلت من أنه يجوز فيه الرهن والذي يختلف لا يحتاج فيه بمقدم من أثر فيلزم اتباعه، وليس بقياس، ولا معقول فيغيرون في الاتباع الذي يلزمهم أن يفرقوا بين الشئين إذا فرقت بينهما الآثار حتى يفرقوا الآثار في بعض ذلك؛ لأن يميزوا الأشياء زعموا على مثال، ثم تأتي أشياء ليس فيها أثر فيفرقون بينها وهي مجتمعة بأرائهم ونحن وهم نقول في الآثار تتبع كما جاءت وفيما قلت: وقلنا بال رأي لا تقبل إلا قياساً صحيحاً على أثر.

قال الشافعي: وإن تابع الرهن والمرتهن على شرط الرهن وهو أن يوضع على يدي المرتهن فجائز، وإن وضعه على يدي عدل فجائز، وليس لواحد منهما إخراجهما من حيث يضعانه إلا باجماعهما على الرضا بأن يخرجاه.

قال الشافعي: فإن خيف الموضوع على يديه فدعا أحدهما إلى إخراجهما من يديه فينبغي للحاكم إن كانت تغيرت حاله عما كان عليه من الأمانة حتى يصير غير أمين أن يخرجهما، ثم يأمرهما أن يراضيا؛ فإن فعلا، وإلا رضي لهما كما يحكم عليهما فيما لم يراضيا فيه بما لزمهما.

قال: وإن مات الموضوع على يديه الرهن فكذلك

يتراضيان أو يرضى لهما القاضي إن أبيا التراضي.

قال الشافعي: وإن مات المرتهن والرهن على يديه، ولم يرض الرهن وصية، ولا وارثه قيل لوارثه - إن كان بالغاً أو لوصيه إن لم يكن بالغاً -: تراض أنت وصاحب الرهن؛ فإن فعلا، وإلا صيره الحاكم إلى عدل، وذلك أن الرهن لم يرض بأمانة الوارث، ولا الوصي.

ولما كان للوارث حق في احتباس الرهن حتى يستوفي حقه كان له ما وصفنا من الرضا فيه إذا كان له أمر في ماله.

قال الشافعي: وإن مات الرهن فالدين حال وبيع الرهن؛ فإن أدى ما فيه فذلك، وإن كان في ثمنه فضل رد على ورثته الميت، وإن نقص الرهن من الدين رجع صاحب الحق بما بقي من حقه في تركه الميت، وكان أسوة الغرماء فيما يبقى من دينه.

قال الشافعي: وليس لأحد من الغرماء أن يدخل معه في ثمن رهنه حتى يستوفيه، وله أن يدخل مع الغرماء بشيء إن بقي له في مال الميت غير الموهون إذا باع رهنه، فلم يف.

قال الشافعي: وإذا كان الرهن على يدي عدل؛ فإن كانا وضعا على يدي العدل على أن يبيعه فله يبيعه إذا حل الأجل؛ فإن باعه قبل أن يحل الأجل بغير أمرهما معا فالباع مفسوخ، وإن فات ضمن القيمة إن شاء الرهن والمرتهن، وكانت القيمة أكثر مما باع به، وإن شاء فللرهن ما باع به الرهن قل أو كثر، ثم إن تراضيا أن تكون القيمة على يديه إلى محل الأجل، وإلا تراضيا أن تكون على يدي غيره؛ لأن يبيعه للرهن قبل محل الحق خلاف الأمانة، وإن باعه بعد محل الحق بما لا يتغابن الناس بمثله رد البيع إن شاء؛ فإن فات، ففيها قولان.

أحدهما: يضمن قيمته ما بلغت فيه فيؤدي إلى ذي الحق حقه، ويكون للمالك الرهن فضلها.

والقول الآخر: يضمن ما حط بما لا يتغابن الناس بمثله؛ لأنه لو باع بما يتغابن الناس بمثله جاز البيع، فإنما يضمن ما كان لا يجوز له بحال.

قال الشافعي: وحد ما يتغابن الناس بمثله يتفاوت تفاوتاً شديداً فيما يرتفع وينخفض ويخص ويعم فيدعى رجلان عدلان من أهل البصر بتلك السلعة المبيعة، فقالا يتغابن أهل البصر بالبيع في البيع بمثل هذا؟ فإن قالوا نعم جاز، وإن قالوا لا. رد إن قدر عليه، وإن لم يقدر عليه فالقول فيه ما وصفت.

قال الشافعي: ولا يلتفت إلى ما يتغابن به غير أهل البصر، وإلى ترك التوقيت فيما يتغابن الناس بمثله رجس بعض أصحابه، وخالفه صاحبه، وكان صاحبه يقول حد ما يتغابن الناس بمثله العشرة ثلاثة؛ فإن جاوز ثلاثة لم يتغابن أهل البصر بأكثر من

ثلاثة.

قال الشافعي: وأهل البصر بالجواهر والوشي وعليه الرقيق يتغابنون بالدرهم ثلاثة وأكثر، ولا يتغابنون أهل البصر بالحنطة والزيت والسمن والتمر في كل خمسين بدرهم، وذلك لظهوره وعموم البصر به مع اختلاف ما يدق وظهور ما يجل.

قال الشافعي: وإن باع الموضوع على يديه الرهن فهلك الثمن منه فهو أمين والدين على الراهن.

قال الشافعي: وإن اختلف مالك الرهن والمرتهن والمؤمن والبائع، فقال: بعث بمائة، وقال بعث بخمسين فالقول قوله، ومن جعلنا القول قوله فعليه اليمين إن أراد الذي يخالفه يمينه قال: وإن اختلف الراهن والمرتهن في الرهن، فقال الراهن رهنك بمائة، وقال المرتهن رهنتيه بميتين فالقول قول الراهن.

قال الشافعي: وإن اختلفا في الرهن، فقال الراهن: رهنك عبداً يساوي ألفاً، وقال المرتهن: رهنتي عبداً يساوي مائة فالقول قول المرتهن.

قال الشافعي: ولو قال مالك العبد: رهنك عبيد مائة أو هو في يديك وديعة، وقال الذي هو في يديه بل رهنتيه بألف في الحالين كان القول قول مالك العبد في ذلك؛ لأنهما يتصادقان على ملكه ويدعي الذي هو في يديه فضلاً على ما كان يقر به ماله فيه أو حقاً في الرهن لا يقر به ماله.

قال الشافعي: وليس في كينونة العبد في يدي المرتهن دلالة على ما يدعي من فضل الرهن.

قال الشافعي: ولو قال رهنك بألف ودفعتها إليك، وقال المرتهن لم تدفعها إلى كان القول قول المرتهن؛ لأنه يقر بألف يدعي منها البراءة.

قال الشافعي: ولو قال رهنك عبداً فأثقلت، وقال المرتهن مات كان القول قول المرتهن، ولا يصدق الراهن على تضمينه، ولو قال: رهنك عبداً بألف وأثقلت، وليس بهذا.

وقال المرتهن: هو هذا، فلا يصدق الراهن على تضمين المرتهن العبد الذي ادعى، ولا يكون العبد الذي ادعى فيه المرتهن الرهن رهناً؛ لأن مالك العبد لم يقر بأنه رهنه إياه بعينه، ويتحالفان معاً ألا ترى أنهما لو تصادقا على أن له عليه ألف درهم، وقال صاحب الألف رهنتي بها دارك، وقال صاحب الدار: لم أرهناك كان القول قوله.

قال الشافعي: ويجوز رهن الدنانير بالدنانير والدرهم بالدرهم كان الرهن مثلاً أو أقل أو أكثر من الحق، وليس هذا ببيع.

قال الشافعي: وإذا استعار رجل من رجل عبداً يرهنه

فرهنه فالرهن جائز إذا تصادقا على ذلك أو قامت به بينة كما يجوز لو رهنه مالك العبد؛ فإن أراد مالك العبد أن يخرج به من الرهن فليس له ذلك إلا أن يدفع الراهن أو مالك العبد متطوعاً الحق كله.

قال الشافعي: ومالك الرهن أن يأخذ الراهن بافكاكه له متى شاء؛ لأنه أعاره له بلا مدّة كان ذلك محل الدين أو بعده.

قال الشافعي: فإن أعاره إياه، فقال: ارهنه إلى سنة، ففعل، وقال افكّه قبل السنة، ففيها قولان.

أحدهما: أن له أن يأخذ ببيع ما له عليه في ماله حتى يعيده إليه كما أخذه منه، ومن حجّة من قال هذا أن يقول لو أعرتك عبيدي بخدمك سنة كان لي أخذه الساعة، ولو أسلفتك ألف درهم إلى سنة كان لي أخذه منك الساعة.

والقول الآخر: أنه ليس له أخذه إلى السنة؛ لأنه قد اذن له أن يصير فيه حقاً لغيرهما فهو كالضامن عنه مالا، ولا يشبه إذنه برهنه إلى مدّة عارته إياه، ولا سلفه له.

قال الشافعي: ولو تصادقا على أنه أعاره إياه يرهنه، وقال اذنت لك في رهنه بألف، وقال الراهن والمرتهن: اذنت لي بألفين فالقول قول مالك العبد في أنه بألف والألف الثانية على الراهن في ماله للمرتهن.

قال الشافعي: ولو استعار رجلان عبداً من رجل فرهنه من رجل بمائة، ثم أتى أحدهما بخمسين، فقال: هذا ما يلزمي من الحق لم يكن واحداً منهما ضامناً عن صاحبه، وإن اجتمعا في الرهن، فإن نصفه مفكوك ونصفه مرهون.

قال الشافعي: وإذا استعار رجل من رجلين عبداً فرهنه بمائة، ثم جاء بخمسين، فقال هذه فكاك حق فلان من العبد وحق فلان مرهون، ففيها قولان.

أحدهما: أنه لا يفك إلا معاً.

ألا ترى أنه لو رهن عبداً لنفسه بمائة، ثم جاء بتسعين، فقال فك تسعة أعشاره واترك العشر مرهوناً لم يكن منه شيء مفكوكاً، وذلك أنه رهن واحد بحق واحد، فلا يفك إلا معاً.

والقول الآخر: أن الملك لما كان لكل واحد منهما على نصفه جاز أن يفك نصف أحدهما دون نصف الآخر كما لو استعار من رجل عبداً، ومن آخر عبداً فرهنهما جاز أن يفك أحدهما دون الآخر والرجلان، وإن كان ملكهما في واحد لا يتجزأ فأحكامهما في البيع والرهن حكم مالكي العبد المقتريين.

قال الشافعي: ولولي اليتيم أو وصيه أن يرهنه عنه كما يبيعان عليه فيما لا بد له منه وللمأذون له في التجارة وللمكاتب والمشارك والمستأمن أن يرهن، ولا بأس أن يرهن المسلم عند

يرهن نصيبه من العبد فرهَن العبدُ نصفه مرهونٌ ونصفُ شريكه الذي لم يأذن له في رهنه من العبد غير مرهون.

الا ترى أن رجلاً لو تعدى فرهَن عبدَ رجلٍ بغيرِ إذنه لم يكن له رهنًا.

وكذلك يطلُّ الرهنُ في التَّصفِ الذي لا يملكه الرَّاهن.

قال الشافعي: ويجوزُ رهنُ الاثنينِ شيءٍ الواحد.

قال الشافعي: فإن رهنَ رجلٍ رجلاً أمةً فولدت أو حائطاً فائتمَر أو ماشيةً فتناجحت، فاختلَف أصحابنا في هذا، فقالَ بعضهم: لا يكونُ ولدُ الجارية، ولا نتاجُ الماشية، ولا ثمرةُ الحائطِ رهنًا، ولا يدخلُ في الرهنِ شيءٌ لم يرهنه مالكه قط، ولم يوجب فيه حقاً لأحد، وإنما يكونُ الولدُ تبعاً في البيوع إذا كان الولدُ لم يحدث قط إلا في ملك المشتري، وإن كان الحملُ كان في ملك البائع وتبعاً في العتق؛ لأنَّ العتقَ كان، ولم يولد المملوك، فلم يصير إلى أن يكونَ مملوكاً؛ لأنَّه لم يصير إلى حكم الحياة الظاهر إلا بعد العتقِ لأمه وهو تبعٌ لأمه.

وثمرُ الحائطِ إنما يكونُ تبعاً في البيع ما لم يؤثَر، وإذا أثَر فهو للبائع إلا أن يشترطَ المتاع.

قال الشافعي: والعتقُ والبيعُ مخالفٌ للرهنِ ألا ترى أنه إذا باع، فقد حولَ ربةَ الأمة والحائطِ والماشية من ملكه وحوله إلى ملكٍ غيره؟

وكذلك إن اعتقَ الأمة، فقد أخرجها من ملكه لشيء جعله الله وملكَت نفسها، والرهنُ لم يخرجها من ملكه قط هو في ملكه محال إلا أنه محوّلُ دونه بحق حبسه به لغيره أجازاه المسلمون كما كان العبدُ له، وقد أجزه من غيره، وكان المستاجرُ أحقَّ بمغفته إلى المدّة التي شرطت له من مالك العبد والمسلِّك له، وكما لو أجزر الأمة فتكونُ محتبسةً عنه بحق فيها، وإن ولدت أولاداً لم تدخل الأولادُ في الإجارة فكذلك لم تدخل الأولادُ في الرهن، والرهنُ بمنزلةِ ضمانِ الرجلِ عن الرجل، ولا يدخلُ في الضمانِ إلا من أدخل نفسه فيه، وولدُ الأمة ونتاجُ الماشية وثمرُ الحائطِ ممّا لم يدخلُ في الرهنِ قط.

١٣٢٦ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا مَطْرَفُ بْنُ مَازِنٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ

ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ قَضَى فِيمَنْ ارْتَهَنَ نَخْلًا مُشْمِرًا فَلْيَحْسِبِ الْمُرْتَهِنُ ثَمَرَهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَذَكَرَ سَقِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ شَبِيهَا بِهِ.

قال الشافعي: وأحسبُ مطرفاً قاله في الحديث من عام

حجِّ رسولِ الله ﷺ.

قال الشافعي: وهذا كلامٌ يحتملُ معانيَ فإظهارُ معانيه أن

المشركَ والمشرِكُ عندَ المسلمِ كلُّ شيءٍ ما خلا المصحفَ والرقيقَ من المسلمين، فإنما نكره أن يصيرَ المسلمُ تحتَ يدي المشرِكِ بسببِ يشبه الرق.

والرهنُ، وإن لم يكن رقاً، فإنَّ الرقيقَ لا يمتنعُ إلا قليلاً من الدَّلِّ لمن صارَ تحتَ يديه بتصيرِ مالكه.

قال الشافعي: ولو رهنَ العبدُ لم نفسخه، ولكنَّا نكرهه؛ لما وصفنا.

ولو قال قائلٌ أخذَ الرَّاهنَ بافتكاكه حتَّى يوقى المرتهنُ المشرِكُ حقّه متطوعاً أو يصيرُ في يديه بما يجوزُ له ارتهانه؛ فإن لم يتراضيا فسخت البيعُ كانَ مذهباً فأما ما سواهم، فلا بأسَ برهنه من المشرِكين؛ فإن رهنَ المصحفِ قلنا إن رضيت أن تردَّ المصحفَ ويكونَ حقُّك عليه فذلك لك أو تراضيان على ما سوى المصحفِ ممّا يجوزُ أن يكونَ في يدك، وإن لم تراضيا فسخت البيعُ بينكما؛ لأنَّ القرآنَ أعظمُ من أن يتركَ في يدي مشركٍ يقدرُ على إخراجِه من يديهِ، وقد نهى رسولُ الله ﷺ أن يمسه من المسلمين إلا طاهرٌ ونهى أن يسافرَ به إلى بلادِ العدو.

١٣٢٥ - أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ وَغَيْرُهُ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَهَنَ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّحْمِ الْيَهُودِيَّ.

قال الشافعي: ويوقفُ على المرتدِّ ماله؛ فإن رهنَ منه شيئاً بعد الوقفِ، فلا يجوزُ في قول بعض أصحابنا على حال، وفي قول بعضهم لا يجوزُ إلا أن يرجعَ إلى الإسلام فيملكَ ماله فيجوزُ الرهنُ، وإن رهنه قبلَ وقفِ ماله فالرهنُ جائزٌ كما يجوزُ للمشرِكِ ببلادِ الحربِ ما صنعَ في ماله قبلَ أن يؤخذَ عنه، وكما يجوزُ للرجلِ من أهلِ الإسلامِ والذمةِ ما صنعَ في ماله قبلَ أن يقومَ عليه غرامُوه، فإذا قاموا عليه لم يميزَ ما صنعَ في ماله حتَّى يستوفوا حقوقهم أو يبرئوه منها.

قال الشافعي: وليس للمقارضِ أن يرهنَ؛ لأنَّ المملكَ لصاحبِ المالِ كانَ في المقارضةِ فضلٌ عن رأسِ المالِ أو لم يكن، وإنما ملكُ المقارضِ الرَّاهنَ شيئاً من الفضلِ شرطه له إن سلمَ حتَّى يصيرَ رأسُ مالِ المقارضِ إليه أخذَ شرطه، وإن لم يسلمَ لم يكن له شيء.

قال: وإن كانَ عبدٌ بينَ رجلينِ فاذنَ أحدهما للآخر أن يرهنَ العبدَ فالرهنُ جائزٌ وهو كلُّه رهنٌ بجميعِ الحقِّ لا يفكُّ بعضه دونَ بعض.

وفيها قولٌ آخرُ أنَّ الرَّاهنَ إن فكَّ نصيبه منه فهو مفكوكٌ ويجبرُ على فكِّ نصيبِ شريكه في العبدِ إن شاء ذلك شريكه فيه، وإن فكَّ نصيبَ صاحبه منه فهو مفكوكٌ صاحبِ الحقِّ على حقّه في نصفِ العبدِ الباقي، وإن لم يأذنَ شريكُ العبدِ لشريكه في أن

العدل فإراداً أن يأخذه من يديه لخدمته أو غيرها فليس له ذلك؛ فإن أعتقه، فإن:

١٣٢٧- مُسْلِمٌ بَنَ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ رَهْنًا فَبَيْعَتُهُ سَيِّئَةٌ، فَإِنْ الْجَسَقَ بَاطِلٌ أَوْ مَرْدُودٌ.

قال الشافعي: وهذا له وجه، ووجهه أن يقول قائله إذا كان العبد بالحق الذي جعله فيه محولاً بينه وبين أن يأخذه ساعة يخدمه فهو من أن يعتقه أبعد، فإذا كان في حال لا يجوز له فيها عتقه وأبطل الحاكم فيها عتقه، ثم فكاه بعد لم يعتق بعث قد أبطله الحاكم. وقال: بعض أصحابنا إذا أعتقه الرهن نظرت؛ فإن كان له مال يفي بقيمة العبد أخذت قيمته منه فجعلتها رهناً وأنفذت عتقه؛ لأنه مالك.

قال: وكذلك إن أبراه صاحب الدين أو قضاء فرجع العبد إلى مالكه وانفسخ الدين الذي في عتقه أنفذت عليه العتق؛ لأنه مالك، وإنما العلة التي منعت بها عتقه حق غيره في عتقه، فلما انفسخ ذلك أنفذت فيه العتق.

قال الشافعي: وقد قال بعض الناس هو حر ويسعى في قيمته والذي يقول هو حر يقول ليس لسيّد العبد أن يبيعه وهو مالك له، ولا يرهنه، ولا يقبضه ساعة، وإذا قيل له: لم وهو مالك قد باع يبعاً صحيحاً قال فيه حق لغيره حال بينه وبين أن يخرج من الرهن فقيل له، فإذا منعت أن يخرج من الرهن بعض يأخذه لعله أن يؤديه إلى صاحبه أو يعطيه إياه رهناً مكانه أو قال أبيه لا يتلف، ثم أدفع الثمن رهناً.

فقلت: لا إلا برضا المرتهن ومنعته وهو مالك أن يرهنه من غيره فأبطلت الرهن إن فعل ومنعته وهو مالك أن يخدمه ساعة، وكانت حجتك فيه أنه قد أوجب فيه شيئاً لغيره فكيف أجزت له أن يعتقه فيخرجه من الرهن الإخراج الذي لا يعود فيه أبداً لقد منعت من الأقل وأعطيته الأكثر؛ فإن قال استسعيه فلاستسعاء أيضاً ظلم للعبد وللمرتهن.

أرايت إن كانت أمة تساوي الوفاً ويعلم أنها عاجزة عن اكتساب نفقتها في أي شيء تسعى.

أو رايت إن كان الدين حالاً أو إلى أي يوم فاعتقه، ولعل العبد يهلك، ولا مال له والأمة فيظل حق هذا أو يسعى فيه مائة سنة، ثم لعله لا يؤدي منه كبير شيء، ولعل الرهن مفلس لا يجز درهماً، فقد أتلفت حق صاحب الرهن، ولم يتنفع برهنه فمرة تجعل الدين يهلك إذا هلك الرهن؛ لأنه فيه زعيم ومرة تنظر إلى الذي فيه الدين فتجيز فيه عتق صاحبه وتلف فيه حق الغريم،

يكون الرهن والمرتهن تراضياً أن تكون الثمرة رهناً أو يكون الدين حالاً ويكون الرهن سلط المرتهن على بيع الثمرة واقتضاها من رأس ماله أو أذن له بذلك، وإن كان الدين إلى أجل، ويحتمل غير هذا المعنى فيحتمل أن يكونا تراضياً أن الثمرة للمرتهن فتأداها على ذلك، فقال هي من رأس المال لا للمرتهن ويحتمل أن يكونوا صنعوا هذا متقدماً فأعلمهم أنها لا تكون للمرتهن ويشبه هذا لقوله من عام حج رسول الله ﷺ كأنهم كانوا يقضون بأن الثمرة للمرتهن قبل حج النبي ﷺ وظهور حكمه فردمهم إلى أن لا تكون للمرتهن، فلما لم يكن له ظاهر مقتصر عليه، وصار إلى التأويل لم يجز لأحد فيه شيء إلا جاز عليه وكل يحتمل معنى لا يخالف معنى قول من قال: لا تكون الثمرة رهناً مع الحفاظ إذا لم يشترط.

قال الشافعي: فإن قال قائل: وكيف لا يكون له ظاهر مخالف يحكم به؟

قلت: أرايت رجلاً رهن رجلاً حائطاً فائماً الحفاظ للمرتهن بيع الثمرة وحسابها من رأس المال، فيكون بائعاً لنفسه بلا تسليط من الرهن، وليس في الحديث أن الرهن سلط المرتهن على بيع الثمرة أو يجوز للمرتهن أن يقبضها من رأس ماله إن كان الدين إلى أجل قبل محل الدين، ولا يجيز هذا أحد علمته فليس وجه الحديث في هذا إلا بالتأويل.

قال الشافعي: فلما كان هذا الحديث هكذا كان أن لا تكون الثمرة رهناً، ولا الولد، ولا التاج أصح الأقاويل عندنا، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: ولو قال قائل إلا أن يشارطاً عند الرهن أن يكون الولد والتاج والثمر رهناً فيشبه أن يجوز عندي، وإنما أجزته على ما لم يكن أنه ليس بتملك، فلا يجوز أن يملك ما لا يكون، وهذا يشبه معنى حديث معاذ، والله تعالى أعلم.

وإن لم يكن بالبين جداً كان مذهباً، ولو لا حديث معاذ ما رأيت يشبه أن يكون عند أحد جائزاً.

قال الربيع: وفيه قول آخر: أنه إذا رهنه ماشية أو غنلاً على أن ما حدث من التاج أو الثمرة رهن كان الرهن باطلاً؛ لأنه رهنه ما لا يعرف، ولا يضبط، ويكون، ولا يكون، ولا إذا كان كيف يكون، وهذا أصح الأقاويل على مذهب الشافعي.

قال الشافعي: وقال بعض أصحابنا الثمرة والتاج، وولد الجارية رهن مع الجارية والماشية والحائط؛ لأنه منه، وما كسب الرهن من كسب أو وهب له من شيء فهو للمالك، ولا يشبه كسبه الجناية عليه؛ لأن الجناية ثمن له أو لبعضه.

قال الشافعي: وإذا دفع الرهن الرهن إلى المرتهن أو إلى

فهو موقوف في يديه رهناً، أو في يدي من على يديه الرهن إلى محل الحق.

قال الشافعي: لا أحسب أحداً يعقل يختار أن يكون من ماله شيء يقف لا يقضه فينتفع به إلى محل الدين، ولا شيء له بوجه من الوجوه موقوفاً غير مضمون إن تلف بلا ضمان على الذي هو في يديه، وكان أصل الحق ثابتاً كما كان عليه على أن يكون قصاصاً من دينه.

قال الشافعي: فإن قال الراهن أنا أخذ الأرش؛ لأن ملك العبد لي فليس ذلك له من قبل أن ما كان من أرض العبد فهو ينقص من ثمنه، وما أخذ من أرشه فهو يقوم مقام بدنه؛ لأنه عوض من بدنه والعوض من البدن يقوم مقام البدن إذا لم يكن للمالك أخذ بدن العبد فكذلك لا يكون له أخذ أرض بدنه، ولا أرض شيء منه.

قال الشافعي: وإن جنى عليه ابن المرتهن فجنابته كجنابة الأجنبي، وإن جنى عليه المرتهن فجنابته أيضاً كجنابة الأجنبي إلا أن مالك العبد يميز أن يجعل ما يلزمه من ثمن عقل العبد قصاصاً من دينه أو يقره رهناً في يديه إن كان الرهن على يديه، وإن كان موضوعاً على يدي عدل أخذ ما لزمه من عقله فدفن إلى العدل.

قال الشافعي: فإن جنى عليه عبد المرتهن قيل للمرتهن أفد عبيدك بجميع الجنابة أو أسلمه يباع؛ فإن فداءه فالرهن بالخيار بين أن يكون الفداء قصاصاً من الدين أو يكون رهناً كما كان العبد، وإن أسلم العبد بيع العبد، ثم كان ثمنه رهناً كما كان العبد المجني عليه.

قال الشافعي: وإن جنى عبد المرتهن على عبد الراهن المروهن جنابة لا تبلغ النفس فالقول فيها كالقول في الجنابة في النفس يميز بين أن يقدية بجميع أرض الجنابة أو يسلمه يباع؛ فإن أسلمه يبيع، ثم كان ثمنه كما وصفت لك.

قال الشافعي: وإن كان في الرهن عيذان فجنى أحدهما على الآخر فالجنابة هدر؛ لأن الجنابة في عنق العبد لا في مال سيده، فإذا جنى أحدهما على الآخر فكأنما جنى على نفسه؛ لأن المالك الراهن لا يستحق إلا ما هو له رهن لغيره فالسيد لا يستحق من العبد الجاني إلا ماله والمرتهن لا يستحق من العبد الجاني إلا ما هو ملك لمن رهنه، وما هو رهن له.

قال الشافعي: وإن كان الرهن أمة فولدت ولدًا فجنى عليها ولداً كعبد السيد، لو جنى عليها؛ لأنه خارج من الرهن.

قال الشافعي: وإن جنى عبد للراهن على عبده المروهن قيل له: قد أتلّف عبيدك عبيدك وعبيدك أتلّف كله أو بعضه مروهن بحق لغيرك فيه فانت بالخيار في أن تفدي عبيدك بجميع

وهذا قول متباين، وإنما يرتهن الرجل بحقه، فيكون أحسن حالاً ممن لم يرتهن والمرتهن في أكثر قول من قال هذا أسوأ حالاً من الذي لم يرتهن، وما شيء أيسر على من يستخف بدمته من أن يسأل صاحب الرهن أن يعيره إياه إما يخدمه أو يرهنه، فإذا أبى قال لأخرجته من يدك فأعتقه فتلف حق المرتهن، ولم يجد عند الراهن وفاءً.

قال الشافعي: ولا أدري أيراه يرجع بالدين على الغريم المعتق أم لا.

قال الشافعي: فإن قال قائل: لم أجزت العتق فيه إذا كان له مال، ولم تقل ما قال فيه عطاء؟

قيل له: كل مالك يجوز عتقه إلا لعلّة حق غيره، فإذا كان عتقه إياه يتلف حق غيره لم أجزه، وإذا لم يكن يتلف لغيره حقاً وكنت أخذ العوض منه وأصيره رهناً كهو، فقد ذهب اللعلّة التي بها كنت مبطلاً للعتق.

وكذلك إذا أدى الحق الذي فيه استيفاء من المرتهن أو إبراء، ولا يجوز الرهن إلا مقبوضاً، وإن رهنه رهناً فما قبضه هو، ولا عدل يضعه على يديه فالرهن مفسوخ والقبض ما وصفت في صدر الكتاب يختلف.

قال: وإن قبضه، ثم أعاره إياه أو أجره إياه هو أو العدل، فقال بعض أصحابنا: لا يخرج هذا من الرهن؛ لأنه إذا أعاره إياه فعتى شاء أخذه، وإذا أجره فهو كالأجنبي يؤاجر الرهن إذا أذن له سيده والإجارة للمالك، فإذا كانت للمالك فلصاحب الرهن أن يأخذ الرهن؛ لأن الإجارة منسوخة، وهكذا تقول.

قال الشافعي: فإن تابعا على أن يرهنه فرهنه، وقبض أو رهنه بعد البيع فكل ذلك جائز، وإذا رهنه فليس له إخراجه من الرهن فهو كالضمان يجوز بعد البيع وعنده.

قال الشافعي: فإن تابعا على أن يرهنه عبداً، فإذا هو حر فالبائع بالخيار في فسخ البيع أو إثباته؛ لأنه قد بايعه على وثيقة، فلم تتم له، وإن تابعا على رهنه، فلم يقبضه فالرهن مفسوخ؛ لأنه لا يجوز إلا مقبوضاً.

٣٥ - جنابة الرهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى الأجنبي على العبد المروهن جنابة تلفه أو تلتف بعضه أو تنقصه؛ فكان لها أرش فمالك العبد الراهن الخصم فيها، وإن أحب المرتهن حضوره أحضره، فإذا قضى له بأرش الجنابة دفع الأرش إلى المرتهن إن كان الرهن على يديه أو إلى العدل الذي على يديه، وقيل للراهن إن أحببت فسلمه إلى المرتهن قصاصاً من حقه عليك، وإن شئت

تقتضي دينك، ويقول ذلك له الغريم ومالك العبد محتاج فيزعم قائل هذا القول الذي أبطل القصاص للنظر للمالك وللمرتبه أن لا يكره مالك العبد على بيعه، وإن كان ذلك نظراً لهما معاً، ولا يكره الناس في أموالهم على إخراجها من أيديهم بما لا يريدون إلا أن يلزمهم حقوق للناس، وليس للمرتبه في بيعه حق حتى يحل الأجل.

قال الشافعي: فإن جنى العبد الرهن جنابةً فسيده يخيّر بين أن يفديه بأرض الجنابة؛ فإن فعل فالعبد رهنٌ بحاله أو يسلمه يباع؛ فإن أسلمه لم يكلف أن يجعل مكانه غيره؛ لأنه إنما أسلمه بحق وجب فيه.

قال الشافعي: فإن كان أرض الجنابة أقل من قيمة العبد المسلم فأسلمه فبيع دفع إلى المجني عليه أرض جنابته ورد ما بقي من ثمن العبد رهناً.

أرض الجنابة؛ فإن فعلت فانت بالخيار في أن يكون قصاصاً من الدين أو رهناً مكان العبد الموهون؛ لأن البدل من الرهن يقوم مقامه أو تسلم العبد الجاني فبيعاً، ثم يكون ثمنه رهناً مكان المجني عليه.

قال الشافعي: فإن جنى الرهن على عبده الموهون، فقد جنى على عبدٍ لغيره فيه حق برهنه؛ لأنه يمنع منه سيده وبيعه، فيكون المرتبه أحق بثمنه من سيده، ومن غرامته فيقال أنت، وإن كنت جنيت على عبدك فجنابتك عليه إخراج له من الرهن أو نقص له؛ فإن شئت فأرسل جنابتك عليه ما بلغت قصاصاً من دينك، وإن شئت فسلمه يكون رهناً مكان العبد الموهون.

قال: وذلك إذا كان الدين حالاً فأما إذا كان إلى أجل فيؤخذ الأرض، فيكون رهناً إلا أن يراضيا الجاني الرهن والمرتبه بأن يكون قصاصاً.

قال الشافعي: وإن كانت الجنابة من اجنبي عمداً فلمالك العبد الرهن أن يقتص له من الجاني إن كان بينهما قصاص، وإن عرض عليه الصلح من الجنابة فليس يلزمه أن يصالح، وله أن يأخذ القود، ولا يبدل مكانه غيره؛ لأنه ثبت له القصاص، وليس بمتعد في أخذه القصاص.

وقال بعض الناس: ليس له أن يقتص، وعلى الجاني أرض الجنابة أحب أو كره.

قال الشافعي: وهذا القول بعيد من قياس قوله هو يخيّر عتق الرهن إذا عتق العبد ويسعى العبد والذي يقول هذا القول يقتص للعبد من الحر يزعم أن الله - عز وجل - حكم بالقصاص في القتل وسأوى النفس بالنفس يزعم أن ولي القاتل لو أراد أن يأخذ في القتل العمد الدية لم يكن ذلك له من قبل أن الله - عز وجل - أوجب له القصاص إلا أن يشاء ذلك القاتل، وولي المقتول فيصطلح عليه.

قال الشافعي: فإذا زعم أن القتل يجب فيه بحكم الله - تعالى - في القتل، وكان وليه يريد للقتل فممنعه إياه، فقد أبطل ما زعم أن فيه حكماً ومنع السيد من حقه.

قال الشافعي: فإن قال: فإن القتل يطلحق المرتبه فكذلك قد أبطل حق الرهن.

وكذلك لو قتل نفسه أو مات بطل حق المرتبه فيه وحق المرتبه في كل حال على مالك العبد؛ فإن كان إنما ذهب إلى أن هذا أصلح لهما معاً، فقد بدأ بظلم القاتل على نفسه فأخذ منه مالاً، وإنما عليه عنده قصاص ومنع السيد مما زعم أنه أوجب له، وقد يكون العبد ثمنه عشرة دنانير والحق إلى سنة فيعطيه به رجل لرغبته فيه ألف دينار فيقال لمالك العبد هذا فضل كثير تأخذه

الآن.

قال: وإذا لم أجعل لورثة المفلّس، ولا له في حياته دفعه عن سلعته إذا لم يكن هو بريء الذّمة بأدائه عن نفسه لم أجعل لغرمائه أن يدفعوا عن السلعة إن شاءوا، وما لغرمائه يدفعون عنه.

وما يعدو غراموه أن يكونوا متطوعين للغريم بما يدفعون عنه فليس على الغريم أن يأخذ ماله من غير صاحب دينه كما لو كان لرجل على رجل دين، فقال له: رجل: أفضيك عنه لم يكن عليه أن يقتضي ذلك منه وتبرأ ذمّة صاحبه أو يكون هذا لهم لازماً فيأخذهم منهم، وإن لم يريدوه فهذا ليس لهم بلازم، ومن قضى عليه أن يأخذ المال منهم خرج من حديث رسول الله ﷺ أولاً؛ لأنّه قد وجد عين ماله عند مفلّس، فإذا منعه إيّاه، فقد منعه ما جعل له رسول الله ﷺ، ثم أعطاه شيئاً محالاً ظلم فيه المعطي والمعطي.

وذلك أن المعطي لو أعطى ذلك الغريم حتّى يجعله مالاً من ماله يدفعه إلى صاحب السلعة، فيكون عنده غير مفلّس بحقه وجبره على قبضه فجاء غرماء آخرون رجعوا به عليه، فكان قد منعه سلعته التي جعل له رسول الله ﷺ دون الغرماء كلّهم وأعطاه العوض منها والعوض لا يكون إلا لما فات والسلعة لم تفت فقضى ما هنا قضاء محالاً إذ جعل العوض من شيء قائم، ثم زاد أن قضى بأن أعطاه ما لا يسلم له؛ لأن الغرماء إذا جاءوا ودخلوا معه فيه، وكانوا أسوته وسلعته قد كانت له منفردة دونهم عن المعطي فجعله يعطي على أن يأخذ فضل السلعة، ثم جاء غرماء آخرون فدخلوا عليه في تلك السلعة.

فإن قال قائل: لم أدخل ذلك عليه وهو تطوّع به قيل له: فإذا كان تطوّع به فلم جعلت له فيما تطوّع عوض السلعة والتطوّع من لا يأخذ عوضاً ما زدت على أن جعلته له يبعاً لا يجوز وغرراً لا يفعل.

قال الشافعي: وإذا باع الرجل من الرجل غلاماً فيه ثمر أو طلع قد أبر استثناء المشتري، وقبضها المشتري وأكل الثمر، ثم أفلس المشتري كان للبائع أن يأخذ حافطه؛ لأنّه عين ماله، ويكون أسوة الغرماء في حصّة الثمر الذي وقع عليه البيع فاستهلكه المشتري من أصل الثمن يقسم الثمن على الحافط والثمر فينظر كم قيمة الثمر من أصل البيع؛ فإن كان الربع أخذ الحافط بحصته وهو ثلاثة أرباع الثمن ورجع بقيمة الثمر وهو الربع، وإنما قيمته يوم قبضه لا يوم أكله؛ لأن الزيادة كانت في ماله.

ولو قبضه سالماً والمسالمة مجاهلها، ثم أصابته جائحة رجعت بحصته من الثمن؛ لأنها أصابته في ملكه بعد قبضه، ولو كان باعه الحافط والثمر قد انخرص، ثم أفلس المشتري والثمر رطب أو ثمر

٢٢- كتاب التّفلّيس

١٣٢٨- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزام، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: أيما رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحقّ به. [أخرجه مالك (٢/٦٧٨)، البخاري (٢٤٠٢)، مسلم (١٥٥٩)،

أبو داود (٣٥١٩)، الترمذي (٣١١-٣١٢)، ابن ماجه (٢٣٦٠)]

١٣٢٩- قال الشافعي: وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي

أنّه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنّه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ: من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحقّ به.

١٣٣٠- أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك،

عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المغيرة بن عمرو بن رافع، عن ابن خلدّة الزرقى، وكان قاضياً بالمدينة أنّه قال: جئنا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا قد أفلس، فقال: هذا الذي قضى فيه رسول الله ﷺ: أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحقّ بمتاعه إذا وجدته بعينه.

قال الشافعي: وبحديث مالك بن أنس وعبد الوهاب

الثقفي عن يحيى بن سعيد وحديث ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر في التّفلّيس نأخذ، وفي حديث ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والثقفي من جملة التّفلّيس، ويتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء وحديثاهما ثابتان متصلان، وفي قول النبي ﷺ: من أدرك ماله بعينه فهو أحقّ به بيان على أنّه جعل لصاحب السلعة إذا كانت سلعته قائمة بعينها نقص البيع الأول فيها إن شاء كما جعل للمستشفع الشفعة إن شاء؛ لأن كل من جعل له شيء فهو إليه إن شاء أخذه، وإن شاء تركه، وإن أصاب السلعة نقص في بدنها عوار أو قطع أو غيره أو زادت فذلك كلّ سواء، يقال لرب السلعة: أنت أحقّ بسلعتك من الغرماء إن شئت؛ لأنّا إنما نجعل ذلك إن اختاره رب السلعة نقضاً للعقدة الأولى بحال السلعة

ثياب أو طعام فاستهلك المشتري بعضه، ووجد البائع بعضه كان له البعض الذي وجد بمحضته من الثمن إن كان نصفاً قبض نصف، والتصف، وكان غريباً من الغرماء في التصف الباقي، وهكذا إن كان أكثر أو أقل.

قال: وإذا جعل له رسول الله ﷺ الكل؛ لأنه عين ماله فالبعض عين ماله وهو أقل من الكل، ومن ملك الكل ملك البعض إلا أنه إذا ملك البعض نقص من ملكه والنقص لا يمنع المالك.

ولو باع رجل من رجل أرضاً ففرسها، ثم فلس الغريم فأبى رب الأرض أن يأخذ الأرض بقيمة الغراس وأبى الغريم أن يقلعوا الغراس ويسلموا الأرض إلى ربها لم يكن لرب الأرض بالخيار إن شاء أن يأخذ أرضه ويقي الثمر فيها إلى الجداد إن أراد الغريم والغرماء أن يبقوه فيها إلى الجداد فذلك له، وليس للغريم منعه، وإن أراد أن يدعها ويضرب مع الغرماء بما كان له فعل.

وكذلك لو باع أرضاً يبيضاء فزرعها، ثم فلس كان مثل الحائط يبيعه، ثم يثمر النخل؛ فإن أراد رب الأرض أو رب النخل أن يقبلها ويقي فيها الزرع إلى الحصاد والثمار إلى الجداد، ثم عطبت النخل قبل ذلك بأي وجه ما عطبت بفعل الأدميين أو بأمر من السماء أو جاء سيل فخرق الأرض وأبطلها فضمن ذلك من ربها الذي قبلها لا من المفسد؛ لأنه عندما قبلها صار مالكا لها إن أراد أن يبيع باع، وإن أراد أن يهب وهب.

فإن قيل: ومن أين يجوز أن يملك المرء شيئاً لا يتم له جميع ملكه فيه؛ لأن هذا لم يملكه الذي جعلت له أخذه ملكاً تاماً؛ لأنه محول بينه وبين جوار النخل والجريد وكل ما أضرب بثمر المفسد وحول بينه وبين أن يحدث في الأرض بتر أو شيئاً مما يضر ذلك يزرع المفسد؟

قيل له: بدلالة قول النبي ﷺ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ قَشْرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ فَاجْزَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يملك المتبايع النخل ويملك البائع الثمر إلى الجداد.

قال: ولو سلم رب الأرض الأرض للمفسد، فقال الغرماء احصد الزرع ويعه بقاء، وأعطنا ثمنه. وقال المفسد: لست أفعل وأنا ادعه إلى أن يحصد؛ لأن ذلك أئتم لي والزرع لا يحتاج إلى الماء، ولا المؤنة كان القول قول الغرماء في أن يباع لهم.

ولو كان يحتاج إلى السقي والعلاج فتنزع رجل للغريم بالإتفاق عليه فأخرج نفقة ذلك وأسلمها إلى من يلي الإتفاق عليه وزاد حتى ظن أن ذلك إن سلم لم يكن للغريم إبقاء الزرع إلى الحصاد، وكان للغرماء يبعه، وإذا جعل له رسول الله ﷺ الكل؛ لأنه عين ماله فالبعض عين ماله وهو أقل من الكل، ومن ملك

قائم أو بسر زائد عن الأخضر كان له أن يأخذه والنخل؛ لأنه عين ماله، وإن زاد كما يبيعه الجارية الصغيرة فإخذها كبيرة زائدة، ولو أكل بعضه وأدرك بعضه زائداً بعينه أخذ المدرك وتبعه بمحضته ما باع من الثمر يوم باع إياه مع الغرماء.

قال الشافعي: وهكذا لو باعه ودياً صغاراً أو نوى قد خرج أو زرعاً قد خرج أو لم يخرج مع أرض فافلس، وذلك كله زائد مدرك أخذ الأرض وجميع ما باعه زائداً مدركاً، وإذا فات رجع بمحضته من الثمن يوم وقع البيع كما يكون.

لو اشترى منه جارية أو عبداً بحال صغر أو مرضى فمات في يديه أو اعتقه رجع بثمنه الذي اشتراه به منه، ولو كبر العبد أو صح، وقد اشتراه سقيماً صغيراً كان للبائع أخذه صحيحاً كبيراً؛ لأنه عين ماله والزيادة فيه منه لا من صنعة الأدميين.

وكذلك لو باعه فعلمه أخذه معلماً، ولو كسا المشتري العبد أو وهب له مالاً أخذ البائع العبد وأخذ الغرماء مال العبد، وليس بالعبد؛ لأنها غيره ومال من مال المشتري لا يملكه البائع، ولو كان العبد المبيع يبيع، وله مال استثناه المشتري فاستهلك المشتري ماله أو هلك في يد العبد فسواء ويرجع البائع بالعبد فيأخذه دون الغرماء وبقيمة المال من البيع يحاص به الغرماء.

ولو باعه حائطاً لا ثمر فيه فثمر، ثم فلس المشتري؛ فإن كان الثمر يوم فلس المشتري مأبوراً أو غير مأبور فسواء والثمر للمشتري، ثم يقال لرب النخل إن شئت فالتخل لك على أن نفر الثمر فيها إلى الجداد، وإن شئت فدع النخل وكن أسوة الغرماء.

وهكذا لو باعه أمة فولدت، ثم فلس كانت له الأمة، ولم يكن له الولد، ولو فلس والأمة حامل كانت له الأمة والحمل تبع يملكها كما يملك به الأمة.

ولو كانت السلعة أمة فولدت له أولاداً قبل إفلاس الغريم، ثم أفلس الغريم رجع بالأمة، ولم يرجع بالأولاد؛ لأنهم ولدوا في ملك الغريم، وإنما نقصت البيع الأول بإفلاس الحادس واختيار البيع نقضه لا بأن أصل البيع كان مفسوخاً من الأصل، ولو كانت السلعة داراً فبنيت أو بقعة ففرست، ثم أفلس الغريم رددت البائع بالدار كما كانت والبقعة كما كانت حين باعها، ولم أجعل له الزيادة؛ لأنها لم تكن في صفقة البيع، وإنما هي شيء متميز من الأرض من مال المشتري، ثم خيبرته بين أن يعطى قيمة العمارة والغراس، ويكون ذلك له أو يكون له ما كان من الأرض لا عمارة فيها وتكون العمارة الحادثة تباع للغرماء سواء بينهم إلا أن يشاء الغرماء والغريم أن يقلعوا البناء والغراس ويضمنوا لرب الأرض ما نقص الأرض القلع، فيكون ذلك لهم.

ولو كانت السلعة شيئاً متفرقاً مثل عبيد أو إبل أو غنم أو

ذي دين سيلاً في العسرة حتّى تكون الميسرة، ولم يجعل رسول الله ﷺ مطلقاً ظلماً إلا بالغنى، فإذا كان معسراً فهو ليس بمن عليه سيلاً إلا أن يوسر، وإذا لم يكن عليه سيلاً، فلا سيلاً على إجارته؛ لأن إجارته عملٌ بدني، وإذا لم يكن على بدني سيلاً، وإنما السيّل على ماله لم يكن إلى استعماله سيلاً.

وكذلك لا يجبر؛ لأنّه لا سيّل عليه في حاله هذه.

وإذا قام الغرماء على رجل فأرادوا أخذ جميع ماله ترك له من ماله قدر ما لا غناء به عنه، وأقل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب، وقد قيل إن كان لقسمه حبس أنفق عليه، وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيهم حتّى يفرغ من قسم ماله ويترك لهم نفقتهم يوم يقسم آخر ماله، وأقل ما يكفيه من كسوته في شتاء كان ذلك أو صيف؛ فإن كان له من الكسوة ما يبلغ ثمناً كثيراً يبيع عليه، وترك له ما وصفت لك من أقل ما يكفيه منها.

فإن كانت ثيابه كلّها غوالي مجاوزة القدر اشتري له من ثمنها أقل ما يكفيه تماماً يلبس أقصده من هو في مثل حاله، ومن تلزمه مؤنته في، وقته ذلك شتاء كان أو صيفاً، وإن مات كفّن من ماله قبل الغرماء وحفر قبره بأقل ما يكفيه، ثم اقتسم فضل ماله ويبيع عليه مسكنه وخادمه؛ لأن له من الخادم بدناً، وقد يجذ المسكن.

قال: وإذا جنيت عليه جناية قبل التّفليس، فلم يأخذ أرشها إلا بعد التّفليس فالغرماء أحقّ بها منه إذا قبضها؛ لأنها مال من ماله لا ثمن لبعضه.

ولو وهب له بعد التّفليس هبة لم يكن عليه أن يقبلها، فلو قبلها كانت لغرمائه دونه.

وكذلك كل ما أعطاه أحد من الآدميين متطوعاً به فليس عليه قبوله، ولا يدخل ماله شيء إلا بقبوله إلا الميراث، فإنّه لو ورت كان مالاً، ولم يكن له دفع الميراث، وكان لغرمائه أخذه من يده.

ولو جنيت عليه جناية عمداً؛ فكان له الخيار بين أخذ الأرض أو القصاصي كان له أن يقتصر، ولم يكن عليه أن يأخذ المال؛ لأنّه لا يكون مالاً للمال إلا بأن يشاء.

وكذلك لو عرض عليه من جنى عليه المال.

ولو استهلك له شيئاً قبل التّفليس، ثم صالح منه على شيء بعد التّفليس؛ فإن كان ما صالح قيمة ما استهلك له بشيء معروف القيمة فإرادته مستهلك أن يزيده على قيمته لم يكن عليه أن يقبل الزيادة؛ لأن الزيادة في موضع الهبة.

فإن فلس الغريم، وقد شهد له شاهد بحق على آخر فابى أن يحلف مع شاهده أبطلنا حقه إذا أحلفنا المشهود عليه، ولم نجعل

الكل ملك البعض إلا أنّه إذا ملك البعض نقص من ملكه والنقص لا يمنعه الملك قال: ولو كانت السلعة عبداً فأخذ نصف ثمنه، ثم أفلس الغريم كان له نصف العبد شريكاً به للغريم ويأخذ النصف الذي كان للغريم لغرمائه دونه على المثال الذي ذكرت، ولا يردّ ثمناً أخذ شيئاً؛ لأنّه مستوفى لما أخذه، ولو زعمت أنّه يردّ شيئاً ثماً أخذ جعلت له لو أخذ الثمن كلّ أن يردّه ويأخذ سلعته، ومن قال: هذا فهذا خلاف السنّة، والقياس عليها.

ولو كانا عبيدين أو ثوين فباعهما بعشرين فقبض عشرة وبقي من ثمنهما عشرة كان شريكاً فيهما بالنصف يكون نصفهما له والنصف للغرماء يبيع في دينه، ولو كانت المسألة مجالها فاقضى نصف الثمن وهلك نصف المبيع وبقي أحد الثوين أو أحد العبيدين، وقيمتها سواء كان أحقّ به من الغرماء من قبل أنّه عين ماله عند معدوم، والذي قبض من الثمن إنّما هو بدله فكما كان لو كانا قائمين أحدهما، ثم أخذ بعض البدل وبقي بعض السلعة كان ذلك كقيامهما معاً؛ فإن ذهب ذاهب إلى أن يقول البدل منهما معاً فقد أخذ نصف ثمن ذاً ونصف ثمن ذاً، فهل من شيء يبين ما قلت غير ما ذكرت؟

قيل نعم أن يكونا جميعاً ثمن ذاً مثل ثمن ذاً مستوفي القيمة فباعان صفقة واحدة ويقضان ويقضى البائع من ثمنهما خمسين ويهلك أحد الثوين ويجذ بالآخر عيباً فيرده بالنصف الباقي، ولا يردّ شيئاً ثماً أخذه، ويكون ما أخذ ثمن المالك منهما، ولو لم يكونا بيعاً، وكانا رهناً فمئة فأخذ تسعين وفات أحدهما كان الآخر رهناً بالعشرة الباقية.

وكذلك يكون لو كانا قائمين، ولا يبعض الثمن عليهما، ولكنه يجعل الكل في كليهما والباقي في كليهما.

وكما يكون ذلك في الرهن لو كانوا عبيداً رهناً بمائة فأذى تسعين كانوا معاً رهناً بعشرة لا يخرج منهم أحد من الرهن، ولا شيء منه حتّى يستوفي آخر حقه، فلمّا كان البيع في دلالة حكم النبي ﷺ موقوفاً؛ فإن أخذ ثمنه، وإلا رجع يبيعه فأخذه؛ فكان كالمرتهن قيمته، وفي أكثر من حال المرتهن في أنّه أخذه كلّ لا يبيع عليه كما يبيع الرهن فيستوفي حقه ويرد فضل الثمن على مالكة؛ فكان في معنى السنّة.

قال الشافعي: في الشريكين يفسد أحدهما: لا يلزم الشريك الآخر من الدين شيء إلا أن يقرّ أنّه أدانته له بإذنه أو هما معاً، فيكون كدين أدانته له بإذنه بلا شركة كانت، وشركة المفاوضات باطلة لا شركة إلا واحدة.

قال الله - تبارك وتعالى - ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾، وقال رسول الله ﷺ: مطلق الغني ظلم فلم يجعل على

والقول الثاني: أن ينظر إلى قيمة غسله، وقيمة العسل المخلوط به متيزين، ثم يخير البائع بأن يكون شريكاً بقدرة قيمة غسله من غسل البائع ويترك فضل كيل غسله أو يدع ويكون غريباً كأن غسله كأن صاعاً يسوى دينارين، وغسل شريكه كأن صاعاً يسوى أربعة دنانير؛ فإن اختار أن يكون شريكاً بثلاثي صاع من غسله وغسل شريكه كأن له، وكان تاركاً لفضل صاع، ومن قال: هذا قال: ليس هذا بيع إنما هذا وضعة من مكيلة كانت له، ولو باعه حنطة فطحنها كأن فيها قولان هذا أشبههما عندي، والله أعلم وبه أقول.

وهو أن له أن يأخذ الدقيق ويعطي الغرماء قيمة الطحن؛ لأنه زائد على ماله.

وكذلك لو باعه ثوباً فصبغه كأن له ثوبه وللغرماء صبغه يكونون شركاء بما زاد الصبغ في قيمة الثوب، وهكذا لو باعه ثوباً فحاطه كأن له أن يأخذ ثوبه وللغرماء ما زادت الحياطة.

وهكذا لو باعه إياه فقصره كأن له أن يأخذ ثوبه وللغرماء بعدما زادت القصرة فيه.

فإن قال قائل: فانتزع من أن الغاصب لا يأخذ في القصرة شيئاً لأنها اثر.

قلنا: المفلس تخلف للغاصب من قبل أن المفلس إنما عمل فيما يملك ويحل له العمل فيه والغاصب عمل فيما لا يملك، ولا يحل له العمل فيه إلا ترى أن المفلس يشتري البقرة فيبيها، ولا يهدم بناؤه ويهدم بناء الغاصب ويشتري الشيء فيبيعه، فلا يرد بيعه ويرد بيع الغاصب ويشتري العبد فيعتقه فنجيز عتقه، ولا نجيز عتق الغاصب.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها فأفلس الرجل، وقد قصر الثوب قصاراً أو خاطه خياطاً أو صبغه صبغاً بأجرة فاختار صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه أخذه؛ فإن زاد عمل القصار فيه خمسة دراهم، وكانت إجارته فيه درهماً أخذ الدرهم، وكان شريكاً به في الثوب لصاحب الثوب، وكان صاحب الثوب أحق به من الغرماء، وكانت الأربعة الدراهم للغرماء شركاء بها للقصار وصاحب الثوب، وإن كان عمله زاد في الثوب درهماً، وإجارته خمسة دراهم كان شريكاً لصاحب الثوب بالدراهم وضرب مع الغرماء في مال المفلس بأربعة دراهم.

ولو كانت تزيد في الثوب خمسة دراهم والإجارة درهم أعطينا القصار درهماً يكون به شريكاً في الثوب؟ وللغرماء أربعة يكونون بها في الثوب شركاء.

فإن قال قائل: كيف جعلته أحق بإجارته من الغرماء في الثوب.

للغرماء أن يخلفوا؛ لأنه لا يملك إلا بعد اليمين، فلما لم يكن مالكا لم يكن عليه أن يخلف.

وكذلك لو ادعى عليه فأبى أن يخلف ورد اليمين فامتنع المفلس من اليمين بطل حقه، وليس للغرماء في حال أن يخلفوا؛ لأنهم ليسوا مالكين إلا ما ملك، ولا يملك إلا بعد اليمين.

ولو جنى هو بعد التفليس جناية عمداً أو استهلك مالا كان المحي عليه والمستهلك له أسوة الغرماء في ماله الموقوف لهم، بيع أو لم بيع ما لم يقتسموه، فإذا اقتسموه نظرنا؛ فإن كانت الجناية قبل القسم دخل معهم فيما اقتسموا؛ لأن حقه لزمه قبل أن يقسم ماله، وإن كانت الجناية بعد القسم لم يدخل معهم؛ لأنهم قد ملكوا ما قسم لهم وخرج عن ملك المفلس والجناية والاستهلاك دين عليه سواء.

ولو أن القاضي حجز عليه وأمر بوقف ماله ليباع فجنى عبداً له جناية لم يكن له أن يفديه وأمر القاضي ببيع الجاني في الجناية حتى يوفي المحي عليه أرشها؛ فإن فضل فضل رده في ماله حتى يعطيه غرماءه، وإن لم يفضل من ثمنه شيء، ولم يستوف صاحب الجناية جنيته بطلت جانيته؛ لأنها كانت في رقة العبد دون ذمة سيده، ولو كان عبداً المفلس مجتاً عليه كأن سيده الخصم له، فإذا ثبت الحق عليه، وكان الجاني عليه عبداً فله أن يقتصر إن كانت الجناية فيها قصاص، وإن يأخذ الأرض من رقة العبد الجاني؛ فإن أراد الغرماء ترك القصاص وأخذ المال فليس ذلك لهم؛ لأنه لا يملك المال إلا بعد اختياره لهم، وإن كانت الجناية مما لا قصاص فيه إنما فيه للأرض لم يكن لسيده العبد عفو الأرض؛ لأنه مال من ماله وجب له بكل حال فليس له هبته هو مردود في ماله يقضي به عن دينه.

وإذا باع الرجل من الرجل الحنطة أو الزيت أو السمن أو شيئاً مما يكال أو يوزن فخلطه بمثله أو خلطه بارداً منه من جنسه، ثم فليس غريمه كأن له أن يأخذ متاعه بعينه؛ لأنه قائم كما كان ويقاسم الغرماء بكل ماله أو وزنه.

وكذلك إن كان خلطه فيما دونه إن شاء؛ لأنه لا يأخذ فضلاً إنما يأخذ نقصاً؛ فإن كان خلطه بما هو خير منه، ففيها قولان أحدهما أن لا سبيل له؛ لأننا لا نصل إلى دفع ماله إليه إلا زائداً بمال غريمي، وليس لنا أن نعطيه الزيادة، وكان هذا أصح القولين، والله أعلم وبه أقول.

قال: ولا يشبه هذا، الثوب يصبغ، ولا السويق يلت الثوب يصبغ والسويق يلت متاعه بعينه فيه زيادة مختلطة فيه، وهذا إذا اختلط انقلب حتى لا توجد عين ماله إلا غير معروفة من عين مال غيره، وهكذا كل ذائب.

وغير شيءٍ قائم فيما استوجر عليه.

ألا ترى أن قيمة الثوب غير مصبوغ، وقيمته مصبوغاً، وقيمته غير مخيط وغير مقصور، وقيمته مخيطاً ومقصوراً معروفة حصّة زيادة العامل فيه، وليس في الثياب التي في الحانوت، ولا في الماشية التي ترعى، ولا في العبد الذي يعلمه شيء قائم من صنعة غيره فيعطي ذلك صنعة أو ماله، وإنما هو غريم من الغرماء.

أولا ترى أنه لو تولى الزرع كان الزرع والماء والأرض من مال المستاجر، وكانت صنعة فيه إنما هي إلقاء في الأرض ليست بشيء زائد فيه والزيادة فيه بعد شيء من قدر الله - عز وجل - ومن مال المستاجر لا صنعة فيها للأجير.

أولا ترى أن الزرع لو هلك كانت له إجارته والثوب لو هلك في يديه لم يكن له إجارته؛ لأنه لم يسلم عمله إلى من استاجره؟

ولو تكرار رجل من رجل أرضاً واشترى من آخر ماء، ثم زرع الأرض ببنوه، ثم فلس الغريم بعد الحصاد كان رب الأرض ورب الماء شريكين للغرماء، وليس بأحقّ بما يخرج من الأرض، ولا بالماء، وذلك أنه ليس لهما فيه عين مال الحب الذي نأمن من مال الغريم لا من مالهما.

فإن قال قائل: فقد نأمن بماء هذا، وفي أرض هذا.

قلنا: عين المال للغريم لا لهما والماء مستهلك في الأرض والزرع عين موجودة والأرض غير موجودة في الزرع وتصرفه فيها ليس بكيونة منها فيه فنعطيه عين ماله، ولو عن رجل، فقال أجعلهما أحق بالطعام من الغرماء دخل عليه أنه أعطاهما غير عين مالهما، ثم أعطاهما عطاء محالاً.

فإن قال قائل: فما الحال فيه؟

قلنا: إن زعم أن صاحب الزرع وصاحب الأرض وصاحب الماء شركاء فكم يعطى صاحب الأرض وصاحب الماء وصاحب الطعام؟ فإن زعم أنه لهما حتى يستوفيا حقهما، فقد أبطل حصّة الغرماء من مال الزارع وهو لا يكون أحقّ بذلك من الغرماء إلا بعد ما فلس الغريم فالغريم فلس وهذه حنطته ليست فيها أرض، ولا ماء، ولو أفلس والزرع بقل في أرضه كان لصاحب الأرض أن يحاص الغرماء بقدر ما أقامت الأرض في يدي الزارع إلى أن أفلس، ثم يقال للمفلس وغرمائه ليس لك، ولا لهم أن تستمتعوا بأرضه، وله أن يفسخ الإجارة الآن إلا أن تطوعوا فتدفعوا إليه إجارة مثل الأرض إلى أن يحصد الزرع؛ فإن لم تفعلوا فاقبلوا عنه الزرع إلا أن تطوع بتركه لكم، وذلك أنا نجعل التّفليس فسخاً للبيع وفسخاً للإجارة فمتى فسخنا الإجارة كان صاحب الأرض أحقّ بها إلا أن يعطي إجارة مثلها؛ لأن

فإنما جعلته أحقّ بها إذا كانت زائدة في الثوب فمتممها صاحب الثوب لم يكن للغرماء أن يأخذوا ما زاد عمل هذا في الثوب دونه؛ لأنه عين ماله؛ فإن قالوا: فما بالها إذا كانت أزيد من إجارته لم تدفعها إليه كلها، وإذا كانت أنقص من إجارته لم تقتصر به عليها كما تجعلها في البيع؟

قلنا: إنها ليست بعين بيع يقع فاجعلها هكذا، وإنما كانت إجارة من الإجازات لزمت الغريم المستاجر، فلما وجدت تلك الإجارة قائمة جعلته أحقّ بها؛ لأنها من إجارته كالرهن له إلا ترى أنه لو كان له رهن يسوى عشرة بدرهم أعطيه منها درهماً والغرماء تسعة، ولو كان رهن يسوى درهماً بعشرة دراهم أعطيه منها درهماً وجعلته محاص الغرماء بتسعة؛ فإن قال فما باله يكون في هذا الموضع أولى بالرهن منه بالبيع؟

قلت: كذلك تزعم أنت في الثوب يخيطه الرجل أو يغسله له أن يجسه عن صاحبه حتى يعطيه أجره كما يكون له أن يجسه في الرهن حتى يعطيه ما فيه؛ لأن له فيه عملاً قائماً، فلا يسلمه إليه حتى يوفيه العمل.

فإن قال قائل: فما تقول أنت؟

قلت: لا أجعل له حصة، ولا لصاحب الثوب أخذه وأمر بيع الثوب فأعطي كل واحد منهما حقه إذا أفلس؛ فإن أفلس صاحب الثوب كان الخياط أحقّ بما زاد عمله في الثوب؛ فإن كانت إجارته أكثر مما زاد عمله في الثوب أخذ ما زاد عمله في الثوب؛ لأنه عين ماله، وكانت بقية الإجارة ديناً على الغريم يحاص به الغرماء.

وإن لم يفلس، وقد عمل له ثوب، فلم يرض صاحب الثوب بكيونة الثوب في يد الخياط أخذ مكانه منها حتى يقضي بينهما بما وصفت أو يباغ عليه الثوب فيعطى إجارته من ثمنه وبه أقول.

والقول الثاني: إنه غريم في إجارته؛ لأن ما عمل في الثوب ليس بعين، ولا شيء من ماله زائد في الثوب إنما هو أثر في الثوب، وهذا يتوجه.

قال: وإذا استاجر الرجل أجيراً في حانوت أو زرع أو شجر بإجارة معلومة ليست مما استاجره عليه إما بمكيكة طعام مضمون، وإما بذهب أو ورق أو استاجر حانوتاً يبيع فيه بزازاً أو استاجر رجلاً يعلم له عبداً أو يرعى له غنماً أو يروض له بعيراً، ثم أفلس فالأجير أسوة الغرماء من قبل أنه ليس لواحد من هؤلاء الأجراء شيء من ماله مختلط بهذا زائد فيه كزيادة الصبيغ والقصار في الثوب وهو من مال الصباغ وزيادة الخياطة في الثوب من مال الخياط وعمله، وكل شيء من هذا غير ما استوجر عليه

موصوفين أو إبل موصوفة أو طعام أو غيره من بيوع الصنعة ودفع إليه الثمن كأن أسوة الغرماء فيما له وعليه، ولو كان الثمن لبعض ما اشترى من هذا عبداً بعينه أو داراً بعينها أو ثياباً بعينها بطعام موصوف إلى أجل أو غيره كان البائع للدار المشتري بها الطعام أحق بداره؛ لأنه بائع مشتري ليس بخارج من بيعه. وكذلك لو سلف في الطعام فضة مصوغة معروفة أو ذهباً أو دنانير بأعيانها فوجدتها قائمة يقر بها الغرماء أو البائع كان أحق بها؛ فإن كانت مما لا يعرف أو استهلكتها فهو أسوة الغرماء.

وإذا اشترى الرجل من الرجل الدار، ثم فليس المكري فالكراء ثابت إلى مدته ثبوت البيع مات المفسر أو عاش، وهكذا قال بعض أهل ناحيتنا في الكراء، وزعم في الشراء أنه إذا مات، فإنما هو أسوة الغرماء، وقد خالفنا غير واحد من الناس في الكراء، ففسخه إذا مات المكري أو المكري؛ لأن ملك الدار قد تحولت لغير المكري والمنفعة قد تحولت لغير المكري، وقال: ليس الكراء كالبيع ألا ترى أن الرجل يكتري الدار فتهدم، فلا يلزم المكري أن يبينها ويرجع المكري بما بقي من حصّة الكراء؟ ولو كان هذا بيعاً لم يرجع بشيء فيثبت صاحبنا - والله يرحمنا وإياه - الكراء الأضعف؛ لأننا نفرد به دون غيرنا في مال المفسر، وإن مات يجعله للمكري وأبطل البيع، فلم يجعله للبائع، ولو فرق بينهما لكان البيع أولى أن يثبت للبائع من الكراء للمكري؛ لأنه ليس بملك تام، وإذا جمعنا نحن بينهما لم ينبغ له أن يفرق بينهما.

قال: وإذا تكاثر الرجل من الرجل حمل طعام إلى بلد من البلدان، ثم أفلس المكري أو مات فكل ذلك سواء يكون المكري أسوة الغرماء؛ لأنه ليس له في الطعام صنعة، ولو كان أفلس قبل أن يحمل الطعام كان له أن يفسخ الكراء؛ لأنه ليس للمكري أن يعطيه من ماله شيئاً دون غرمائه، ولا أجبر المكري أن يأخذ شيئاً من غريم المفسر إلا أن يشاء غرمائه، ولو حمله بعض الطريق، ثم أفلس كان له بقدر ما حمله من الكراء يخاص به الغرماء، وكان له أن يفسخ الحموله في موضعه ذلك - إن شاء - إن كان موضع لا يهلك فيه الطعام مثل الصحراء أو ما أشبهها.

وإذا تكاثر الثغر الإبل بأعيانها من الرجل فمات بعض إبلهم لم يكن على المكري أن يأتيه بإبل بدلها، فإذا كان هذا هكذا، فلو أفلس المكري، ومات بعض إبلهم لم يرجع على أصحابه، ولا في مال المكري بشيء إلا بما بقي مما دفع إليه من كرائه يكون فيه أسوة الغرماء وتكون الإبل التي اشترى على الكراء، فإذا انقضى كانت مالاً من مال المكري المفسر، ولو كانوا تكاثر منه حمولة مضمونة على غير إبل بأعيانها يدفع إلى كل رجل منهم إبلأ بأعيانها كان له نزعها من أيديهم، وإبدالهم غيرها، فإذا كان هذا هكذا فحقهم في ذمته مضمون عليه، فلو ماتت إبل كان يحمل

الزارع كان غير متعد.

قال: ولو باع رجل من رجل عبداً فوهنه، ثم فليس كان المرتهن أحق به من الغرماء يباغ له منه بقدر حقه؛ فإن بقي من العبد بقية كان البائع أحق بها.

فإن قال قائل: فإذا جعلت هذا في الرهن فكيف لم تجعله في القصار والغسالة كالرهن فتجعله أحق به من رب الثوب؟ قيل له: لا افتراقهما.

فإن قال قائل: وأين يفرقان؟

قلنا القصار والغسالة شيء يزيد القصار والغسالة في الثوب، فإذا أعطياه إجارته وزيادة في الثوب، فقد أوفينا ماله بعينه، فلا نعطيه أكثر في الثوب ونجعل ما بقي من ماله في مال غريمه.

قال: ولو هلك الثوب عند القصار أو الخياط لم يجعل له على المستأجر شيئاً من قبل أنه إنما هو زيادة يحدثها فمتى لم يوقها رب الثوب لم يكن له والرهن مخالف لهذا ليس بزيادة في العبد، ولكنه إيجاب شيء في رقبته يشبه البيع؛ فإن مات العبد كان ذلك في ذمة مولاه الرهن لا يبطل بموت العبد كما تبطل الإجارة بهلاك الثوب.

فإن قال: فقد يجتمعان في موضع ويفترقان في آخر قيل: نعم فنجمع بينهما حيث اجتماعا ونفرق بينهما حيث افتراقا.

ألا ترى أنه إذا رهن العبد فجعلنا المرتهن أحق به حتى يستوفي حقه من البائع والغرماء، فقد حكمنا له فيه ببعض حكم البيع، ولو مات العبد ردنا المرتهن بحقه، ولو كان هذا حكم البيع بكماله لم يرد المرتهن بشيء، فإنما جمعنا بينه وبين البيع حيث اشتبهها وفرقنا بينهما حيث افتراقا.

ولو استأجر رجل أرضاً فقبض صاحب الأرض إجارتهما كلها وبقي الزرع فيها لا يستغني عن السقي والقيام عليه وفلس الزارع وهو الرجل قيل لغرمائه إن تطوعتم بأن تنفقوا على الزرع إلى أن يبلغ، ثم تبعوه وتأخذوا نفقتكم مع مالكم فذلك لكم، ولا يكون ذلك لكم إلا بأن يرضاه رب الزرع المفسر؛ فإن لم يرضه فستتم أن تطوعوا بالقيام عليه والنفقة، ولا ترجعوا بشيء فعلتم، وإن لم تشاءوا وستم فيعوه بحاله تلك لا تجبرون على أن تنفقوا على ما لا تريدون قال: وهكذا لو كان عبداً فمعرض بيع مريضاً بحاله، وإن قل ثمنه.

قال: وإذا اشترى الرجل من الرجل عبداً أو داراً أو متاعاً أو شيئاً ما كان بعينه، فلم يقبضه حتى فليس البائع فالمشتري أحق به بما باعه يلزمه ذلك ويلزم له كره أو كره الغرماء.

ولو اشترى منه شيئاً موصوفاً من ضرب السلف من رقيق

قبضه؛ فإن قبضه بعد أن وقفت القاضى ماله كأن مردوداً؛ لأن ملك هذا لا يتم إلا بالقبض من الهبة والصدقة والنحل.

وإذا أفلس الغريم بما لقوم قد عرفه الغريم كله وعرف كل واحد من الغرماء ما لكل واحد منهم دفع إلى غرمائه ما كان له قل أو كثر؛ فإن كانوا ابتاعوا ما دفع إليهم من ماله بما لهم عليه أو أبروه بما لهم عليه حين قبضوه منه فهو برئ بلغ ذلك من حقوقهم ما بلغ قليلاً كان أو كثيراً ولكل واحد منهم من ذلك المال بقدر ما له على الغريم فلصاحب المائتين سهمان ولصاحب المائة سهم، وإن كان دفعه إليهم، ولم يتبايعوه، ولم يبرئوه وبقي عليه مالا يبلغه ثمن ماله فهذا لا يبيع لهم، ولا رهن؛ فإن لم يكن يبيع فجاء غرماء آخرون دخلوا معهم فيه.

وكذلك لو كان إنما أفلس بعد دفعه إليهم والمال ماله بحاله إلا أنهم ضامنون له بقبولهم إياه على الاستيفاء له؛ فإن لم يفت استوفى فيه البيع ودخل من حدث من غرمائه معهم فيه، وإن كان يبيع فالمفلس بالخيار بين أن يكون له جميع ما يبيع به يقبضونه، ومن حدث من غرمائه داخل عليهم فيه أو يضمّنهم قيمة المال إن كان فات يقاصّهم به من دينه، وما كان قائماً بعينه فالبيع مردود فيه إلا أن يكون وكلهم يبيعه فيجوز عليه البيع كما يجوز على من وكل يبيع وكيله.

وإذا يبيع مال المفلس لغرماء أقاموا عليه بينة، ثم أفاد بعد مالا واستحدث ديناً فقام عليه أهل الدين الآخر وأهل الدين الأول ببقايا حقوقهم فكلهم فيما أفاد من مال سواء قديمهم وحديثهم، وكل دين أدانه قبل يحجر عليه القاضى لزمه يضرب فيه كل واحد منهم بقدر ما له عليه، وهكذا لو حجر عليه القاضى، ثم باع ماله، وقضى غرماءه، ثم أفاد مالا وأدان ديناً كان الأولون والآخرون من غرمائه سواء في ماله، وليس بمحجور عليه بعد الحجر الأول وبيع المال؛ لأنه لم يحجر عليه لسفه إنما حجر في وقت لبيع ماله، فإذا مضى فهو على غير الحجر.

قال: ولو كانت المسألة مجالها وحضر له غرماء كانوا غيباً دايئوه قبل تفليسه الأول أدخلنا الغرماء الذين دايئوه قبل تفليسه الأول في ماله الأول على الغرماء الذين اقتسموا ماله بقدر ما لكل واحد عليه، ثم أدخلنا هؤلاء الذين كانوا الآخرين المدخل هؤلاء عليهم والغرماء الآخرين معاً في المال المستحدث الذي فلسنا فيه الثانية بقدر ما بقي لأولئك، وما هؤلاء عليه سواء.

وإذا باع الرجل الرجل السلعة، وقبضها المشتري على أنهما بالخيار ثلاثاً، ففلس البائع أو المشتري أو هما قبل الثلاث فذلك كله سواء، ولهما إجازة البيع وردّه لأيهما شاء ردّه، وإنما زعمت أن لهما إجازة البيع؛ لأنه ليس يبيع حادثة إلا ترى أنهما لو لم يتكلما في البيع برده، ولا إجازة حتى تضي الثلاث جاز، ولو لم

عليها واحد منهم فافلس الغريم كانوا جميعاً أسوة فيما بقي من الإبل بقدر حولتهم؛ لأنها مضمونة في ماله لا في إبل بأعيانها، فيكون إذا هلك لم يرجع، وإن كان معهم غرماء غيرهم من غرمائه بأي وجه كان لهم الدين عليه ضرب هؤلاء بالحمولة هؤلاء بديونهم وحاصوهم.

وإذا اكترى الرجل من الرجل الإبل، ثم هرب منه فأتى المتكاري السلطان فأقام عنده البيّنة على ذلك؛ فإن كان السلطان ممن يقضي على الغائب أحلف المتكاري أن حقه عليه لثابت في الكراء ما يبرأ منه بوجه من الوجوه وسمى الكراء والحمولة، ثم تكارى له على الرجل كما يبيع له في مال الرجل إذا كانت الحمولة مضمونة عليه، وإن كانت الحمولة إلا بأعيانها لم يتكار له عليه، وقال القاضي للمكاري أنت بالخيار بين أن تكترى من غيره وأردك بالكراء عليه؛ لفراره منك أو أمر عدلاً فيعلف الإبل أقل ما يكفيها ويجزئ ذلك متطوعاً به غير مجبور عليه وأردك به على صاحب الإبل ديناً عليه، وما أحلف الإبل قبل قضاء القاضي فهو متطوع به.

وإن كان للجمال فضل من إبل باع عليه وأعلف إليه إذا كان ممن يقضي على الغائب، ولم يأمر أحداً يتفق عليها، ولم يفسخ الكراء إنما يفعل هذا إذا لم يكن له فضل إبل.

قال: وإذا باع عليه فضلاً من إبله ومالاً له سوى الإبل، ثم جاء الجمال لم يرده يبيعه ودفع إليه ماله وأمره بالتفقة على إبله قال: والاحتياط لمن تكارى من جمال أن يأخذ به أن يركل رجلاً ثقة ويميز أمره في بيع ما رأى من إبله ومتاعه فيعلف إليه من ماله ويعمله مصداقاً فيما أذن على إبله وعلفها به لازماً له ذلك ويجلّفه لا يفسخ، وكالتة؛ فإن غاب قام بذلك الوكيل.

قال: وإذا تكارى القوم من الجمال إلا بأعيانها، ثم أفلس فلكل واحد منهم أن يركب إبله بأعيانها، ولا تباغ حتى يستوفوا الحمولة، وإن كانت بغير أعيانها ودفع إلى كل إنسان بغيراً دخل بعضهم على بعض إذا ضاقت الحمولة كما يدخل بعضهم على بعض في سائر ماله حتى يتساووا في الحمولة ودخل عليهم غرماء الذين لا حمولة لهم حتى يأخذوا من إبله بقدر ما لهم وأهل الحمولة بقيمة حولتهم.

ومن أصدق امرأة عبداً بعينه فقبضته أو لم تقبضه، ثم أفلس فهو لها.

وكذلك لو باعه أو تصدق به صدقة محرمة.

وكذلك لو أقر أنه غصبه إياه أو أقر أنه له، فإن وهبه لرجل أو نخله أو تصدق به صدقة غير محرمة، فلم يقبضه الموهوب له حتى فلس فليس له دفعه إليه، ولا للموهوب له

يختار، ولم يردّا، ولا واحد منهما حتى تمضي الثلاث كان البيع لازماً كالبيع بلا خيار.

قال: ومن وجد عين ماله عند مفلس كان أحق به إن شاء، وسواء كان مفلساً فتركه أو أراد الغرماء أخذه أو غير مفلس؛ لأنه لا يملكه إلا أن يشاء، فلا أجبره على ملك ما لا يشاء إلا الميراث، فإنه لو ورث شيئاً فردّه لم يكن له، وكان للغرماء أخذه كما يأخذون سائر ماله ولكل واحد منهما إجازة البيع وردّه في أيام الخيار أحبّ ذلك الغرماء أو كرهوا؛ لأن البيع، وقع على عين فيها خيار.

قال: ولو أسلف رجل في طعام أو غيره بصفة فحلّت وفلس فأراد أخذه دون الصفة لم يكن له إذا لم يرض ذلك الغرماء؛ لأنه يأخذ ما لم يشتر.

قال: ولو أعطى خيراً مما سلف عليه؛ فإن كان من غير جنس ما سلف عليه لم يكن عليه أخذه، وإن أراد ذلك الغرماء؛ لأن الفضل هبة، وليس عليه أن يتهب، ولم أن يأخذوا من الغريم ما عليه بعينه، وإن كان من جنس ما سلف عليه لزمه أخذه إذا رضي الغرماء، وإن كره؛ لأنه لا ضرر عليه في الزيادة، وذلك في العيب وغيرهم مما لا تكون الزيادة مخالفة غير الزيادة خلافاً لا تصلح الزيادة ما يصلح له النقص.

١- باب كيف ما يباغ من مال المفلس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ينبغي للحاكم إذا أمر بالبيع على المفلس أن يجعل أميناً يبيع عليه ويأمر المفلس بحضور البيع أو التوكيل بحضوره إن شاء ويأمر بذلك من حضر من الغرماء؛ فإن ترك ذلك المبيع عليه والمبيع له أو بعضهم باع الأمين، وما يباغ من مال ذي الدين ضريان.

أحدهما: مرهون قبل أن يقام عليه.

والآخر: غير مرهون.

فإذا باع المرهون من ماله دفع ثمنه إلى المرتين ساعة يبيعه إذا كان قد أثبت رهنه عند الحاكم وحلف على ثبوت حقه؛ فإن فضل عن رهنه شيء، وقفه وجميع ما باع بما ليس برهن حتى يجتمع ماله وغرامؤه فيفرق عليهم.

قال: وإذا باع الرجل رهنه فعجز عن مبلغ حقه دفع إليه ما نقص من ثمن رهنه، وكان فيما بقي من حقه أسوة الغرماء.

ولو كان ذو الدين رهن غريمه رهنًا، فلم يقبضه المرتين حتى قام عليه الغرماء كان الرهن مفسوخًا، وكان الغرماء فيه أسوة.

وكذلك لو رهنه رهنًا، وقبضه، ثم فسخه صاحب الحق أو

رهنه رهنًا فاسدًا بوجه من الوجوه لم يكن رهنًا، وكان فيه أسوة الغرماء.

ولو رهنه رجلين معاً كانا كالرجل الواحد، ولو رهنه رجلاً فقبضه، ثم رهنه آخر بعده فأعطى الأول جميع حقه وبقيت من ثمن الرهن بقية لم يكن للآخر فيها إلا ما سائر الغرماء؛ لأنه لا يجوز له أن يرهن الآخر شيئاً قد رهنه فصار غير جائز لأمر فيه.

قال: ولو رهن رجل رهنًا، فلم يقبضه المرتين وأفلس الرجل الرهن فالرهن مفسوخ، وكل رهن مفسوخ بوجه فهو مال من مال المفلس ليس أحد من غرمائه أحق به من أحدهم فيه معاً أسوة.

قال: ولا يجوز رهن الثمر في رموس النخل، ولا الزرع قائماً؛ لأنه لا يقبض، ولا يعرف، ويجوز بعد ما يجذ ويحصد فيقبض.

٢- باب ما جاء فيما يجمع ثما يباغ من مال

صاحب الدين

قال الشافعي رحمه الله: ولا ينبغي للحاكم أن يأمر من يبيع مال الغريم حتى يحضره ويحضر من حضر من غرمائه فيسألهم، فيقول ارتضوا بمن أضع ثمن ما بعث على غريمكم لكم حتى أفرقه عليكم، وعلى غريم إن كان له حق معكم؛ فإن اجتمعوا على ثقة لم يعدّه، وإن اجتمعوا على غير ثقة لم يقبله؛ لأن عليه أن لا يؤلّي إلا ثقة؛ لأن ذلك مال الغريم حتى يقضي عنه، ولو فضل منه فضل كان له، ولو كان فيه نقص كان عليه، ولعله يطرأ عليه دين لغريمه كبعض من لم يرض بهذا الموضوع على يديه، وإن تفرقوا فدعوا إلى ثقتين ضمهما.

قال: وكذلك أكثر إذا قبلوا، ولم يكن منهم أحد يطلب على ذلك جعلًا، وإن طلبوا جعلًا جعله إلى واحد ليكون أقل في الجعل، وكان عليه أن يختار خيرهم لهم ولغائبين إن كان معهم، ويقول للغرماء: أحضروه فأحصوا أو وكلوا من شتم، ويقول ذلك للذي عليه الدين ويطلب أن يكون الموضوع على يديه المال ضامناً بأن يسلفه سلفاً حالاً؛ فإن فعل لم يجعله أمانة وهو يجذ السبيل إلى أن يكون مضموناً، وإن وجد ثقة ملياً يضمّنه، وجد أوثق منه لا يضمّنه دفعه إلى الذي ضمّنه، وإن لم يدعوا إلى أحد أو دعوا إلى غير ثقة اختار لهم.

قال: وأحب إليّ فيمن ولي هذا أن يرزق من بيت المال؛ فإن لم يكن لم يجعل له شيئاً حتى يشارطوه هم؛ فإن لم يتفقوا اجتهد لهم، فلم يعطه شيئاً وهو يجذ ثقة يقبل أقل منه، وهكذا يقول لهم فيمن يصيح على ما يباغ عليه بمن يزيد، وفي أحد إن كاله منه

عليه الدين أن يبدأ به ويعجل بيعه، وإن كان يبلد جامعاً لم يتأن به أكثر من ثلاث، ولا يبلغ به أناة ثلاث إلا أن يكون أهل العلم قد يرون أنه إن تؤنى به ثلاث بلغ أكثر مما يبلغ في يوم أو اثنين، وإن كان ذلك في بعض الحيوان دون بعض تؤنى بما كان ذلك فيه ثلاث دون ما ليس ذلك فيه وينفق عليه من مال الميت؛ لأنه صلاح له كما يعطى في القيام عليه من مال الميت قال: ويتأنى بالمساكن بقدر ما يرى أهل البصر بها أن قد بلغت أثمانها أو قاربها أو تنهت زيادتها على قدر مواضع المساكن وارتفاعها، ويتأنى بالأرضين والعيون وغيرها بقدر ما وصفت مما يرى أهل الرأي أنه قد استوفى بها أو قورب أو تنهت زيادتها، وما ارتفع منها تؤنى به أكثر، وإن كان أهل بلد غير بلده إذا علموا زادوا فيه تؤنى به إلى علم أهل ذلك البلد، وإذا باع القاضي على الميت أو المفلس وفارق المشتري البايع من مقامهما الذي تابعا فيه، ثم زيد لم يكن له رد ذلك البيع إلا بطبيع نفس المشتري وأحب للمشتري لو رده أو زاده، وليس ذلك بواجب عليه وللقاضي طلب ذلك إليه؛ فإن لم يفعل لم يظلمه وأنفذه له والبيع على الميت والمفلس في شرط الخيار وغيره، وفي العهدة كييع الرجل مال نفسه لا يفتقر.

٥ - باب ما جاء في شراء الرجل

وبيعه وعتقه وإقراره

قال الشافعي رحمه الله: شراء الرجل وبيعه وعتقه، وإقراره، وقضاؤه بعض غرمائه دون بعض جائز كله عليه مفلساً كان أو غير مفلس وإذا دين كان أو غير ذي دين في إجازة عتقه وبيعه لا يرد من ذلك شيء، ولا مما فضل منه، ولا إذا قام الغرماء عليه حتى يصيروه إلى القاضي وينبغي إذا صيروه إلى القاضي أن يشهد على أنه قد أوقف ماله عنه، فإذا فعل لم يجز له حيثن أن يبيع من ماله، ولا يهب، ولا يتلف، وما فعل من هذا، ففيه قولان.

أحدهما: أنه موقوف؛ فإن قضى دينه وفضل له فضل أجاز ما صنع من ذلك الفضل؛ لأن وقفه ليس بوقف حجر إنما هو وقف كوقف مال المريض، فإذا صح ذهب الوقف عنه فكذا ذلك هذا إذا قضى دينه ذهب الوقف عنه.

والثاني: أن ما صنع من هذا باطل؛ لأنه قد منع ماله والحكم فيه.

قال: ولا يمنعه حتى يقسم ماله نفقته ونفقة أهله، وإذا باع ترك له ولأهله قوت يومهم ويكفن هو، ومن يلزمه أن يكفنه إن مات أو ماتوا من رأس ماله بما يكفن به مثله.

قال: ويجوز له ما صنع في ماله بعد رفعه إلى القاضي حتى

طعاماً أو نقله إلى موضع يسوق، وكل ما فيه صلاح المبيع إن جاء رب المال أو هم بمن يكفي ذلك لم يدخل عليهم غيرهم، وإن لم يأتوا استأجر عليه من يكفيه بأقل ما يجحد، وإذا بيع مال المفلس لغريم بيعته أو غرماء بأعينهم فسواء هم، ومن ثبت معهم حقاً عليه قبل أن يقسم المال، ولا ينبغي أن يدفع من ماله شيئاً إلى من اشتراه إلا بعد أن يقبض منه الثمن، وإن وقف على يدي عدل أو يدي البائع حتى يأتي المشتري بالثمن فهلكت فمن مال المفلس لا يضممه المشتري حتى يقبضه؛ فإن قبضه المشتري مكانه، ولم يعلم البائع، ثم هرب أو استهلكه فافلس ذلك من مال المفلس لا من مال أهل الدين.

وكذلك إن قبض العدل ثمن ما اشترى أو بعضه، فلم يدفعه إلى الغرماء حتى هلك فمن مال المفلس لا يكون من مال الغرماء حتى يقبضوه والعهدة فيما باع على المفلس؛ لأنه يبيع له ملكه في حق لزمه فهو يبيع له وعليه وأحق الناس بأن تكون العهدة عليه ماله المال المبيع، ولا يضمن القاضي، ولا أمينه شيئاً، ولا عهدة عليهما، ولا على واحد منهما، وإن يبيع للغريم من مال المفلس شيء، ثم استحق رجوع به في مال المفلس.

٣ - باب ما جاء في العهدة في مال المفلس

قال الشافعي رحمه الله: من يبيع عليه مال من ماله في دين بعد موته أو قبله أو في تفليس أو باعه هو فكله سواء لا نراه لمن باع للميت كهي لمن باع لحي والعهدة في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندي.

ولو مات رجل أو أفلس وعليه ألف درهم وترك داراً فبيعت بالف درهم فقبض أمين القاضي الألف فهلكت من يده واستحققت الدار، فلا عهدة على الغريم الذي باعها له والعهدة على الميت المبيع عليه أو المفلس؛ فإن وجد للميت أو المفلس مال يبيع، ثم رد على المشتري المعطي الألف ألفه؛ لأنها مأخوذة منه يبيع لم يسلم له وأعطى الغرماء حقوقهم، وإن لم يوجد له شيء، فلا ضمان على القاضي، ولا أمينه وترجع الدار إلى الذي استحقها ويقال للمشتري الدار: قد هلكك الفك فائت غريم للميت والمفلس متى ما وجدت له مالاً أخذتها.

ويقال للغريم: لم تستوف، فلا عهدة عليك فمتى وجدت للميت مالاً أعطيتك منه، وإذا وجدتهما تحاصصتما فيه لا يقدم منكما واحد على صاحبه.

٤ - باب ما جاء في التآني بمال المفلس

قال الشافعي رحمه الله: الحيوان أولى مال المفلس والميت

على أن يثبته فقبل الموهوب له، وقبض، ثم أفلس بعد الهبة قبل أن يثبته فمن أجاز الهبة على الثواب خير الموهوب له بين أن يثبته أو يرد عليه هبته إن كانت قائمة بعينها لم تنتقص، ثم جعل للواهب الخيار في الثواب؛ فإن أثناه قيمتها أو أضعاف قيمتها، فلم يرض جعل له أن يرجع في هبته وتكون للغرماء، وإن أثناه أقل من قيمتها فرضي أجاز رضاه، وإن كره ذلك الغرماء.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه إذا وهب فالبه باطلة من قبل أنه لم يرض أن يعطيه إلا بالعرض، فلما كان العرض مجهولاً كانت الهبة باطلة كما لو باعه بضمن غير معلوم كان البيع باطلاً فهذا ملكه بعرض، والعرض مجهول؛ فكان بالبيع أشبه من قبل أن البيع بعرض، وهذا بعرض، فلما كان مجهولاً بطل.

قال الشافعي: ولو فأت الهبة في يدي الموهوبة له فما أثناه فرضي به فجائز، وإن لم يرض فله قيمة هبته، ولو وهب رجل لرجل هبة لثبته الموهوبة له، ثم أفلس الواهب والهبة قائمة بعينها فمن جعله على هبته أو يثاب منها كان الثواب إلى الواهب؛ فإن رضي بقليل، وكره ذلك غرماءه جاز عليهم.

وكذلك لو رضي ترك الثواب، وقال: لم أهبها للثواب، وإن لم يرض بقيمتها كان على هبته سواء نقصت الهبة أو زادت.

وفيه قول آخر ليس له أن يرجع فيها، وإن فأت بموت أو بيع أو عتق، فلا شيء للواهب؛ لأنه ملكه ليأها، ولم يشترط عليه شيئاً، وإذا كان على هبته، ففأت، فلا شيء له؛ لأن الذي قد كان له قد فأت، ولا يضمن له شيء بعينه كما يكون على شفيعته فتتلف الشفعة، فلا يكون له شيء.

٧- باب حلول دين الميت والدين عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل، وله على الناس ديون إلى أجل فهي إلى أجلها لا تحل بموته، ولو كانت الديون على الميت إلى أجل، فلم أعلم مخالفاً عنه ممن لقيت بأنها حالة يتحاص فيها الغرماء؛ فإن فضل فضل كان لأهل الميراث، وصاياه إن كانت له قال وشبهه - والله أعلم - أن يكون من حجة من قال: هذا القول مع تسابيحهم عليه أن يقولوا لما كان غرماء الميت أحق بماله في حياته منه كانوا أحق بماله بعد وفاته من ورثته، فلو تركنا ديونهم إلى حلولها كما يدعونها في الحياة كنا منعنا الميت أن تبرأ دمه ومنعنا الوارث أن يأخذ الفضل عن دين غريم أبيه، ولعل من حجتهم أن يقولوا إن رسول الله ﷺ قال: نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه.

١٣٣١- أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله

يقف القاضي ماله، وإذا أقر الرجل بعد وقف القاضي ماله بدين لرجل أو حق من وجه من الوجوه، وزعم أنه لزمه قبل وقف ماله، ففي ذلك قولان.

أحدهما: أن إقراره لازم له ويدخل من أقر له في هذه الحال مع غرمائه الذين أقر لهم قبل وقف ماله، وقامت لهم البيئة، ومن قال: هذا القول قال أجعله قياساً على المريض يقر بحق لزمه في مرضه فيدخل المقر له مع أهل الدين الذين أقر لهم في الصحة، وكانت لهم بيئة فهذا يحتمل القياس ويدخله أنه لو أقر بشيء مما عرف له أنه لأجنبي غصبه إيّاه أو أودعه أو كان له بوجه لزمه الإقرار.

ومن قال هذا قاله في كل من وقف ماله وأجاز عليه ما أقر به مما في يديه وغير ذلك في حاله تلك كما يجيزه في الحال قبلها وبه أقول.

والقول الثاني: أنه إن أقر بحق لزمه بوجه من الوجوه في شيء في ذمته أو في شيء مما في يديه جعل إقراره لازماً له في مال إن حدث له بعد هذا وأحسن ما يحتاج به من قال هذا أن يقول: وقفي ماله هذا في حاله هذه لغرمائه كرهته ماله لهم فيبدءون فيعطون حقوقهم؛ فإن فضل فضل كان لمن أقر له، وإن لم يفضل فضل كان ما هم في ذمته ويدخل هذا القول أمر يتفاحش من أنه ليس بقياس على المريض يوقف ماله، ولا على المحجور فيبطل إقراره بكل حال ويدخله أن الرهن لا يكون إلا معروفاً بمعروف ويدخل هذا أنه مجهول؛ لأن من جاءه من غرمائه أدخله في ماله، وما وجد له من مال لا يعرفه، ولا غرماءه أعطاه غرماءه.

ويدخله أن رجلاً لو كان مشهوداً عليه بالفقر، وكان صائفاً أو غسلاً مفلساً، وفي يده حلي ثمن مال وثياب ثمن مال جعلت الثياب والحلي له حتى يوفي غرماءه حقوقهم.

ويدخل على من قال هذا أن يزعم هذا في دلالة يوضع على يديها الجوازي ثمن ألف دينار وهي معروفة أنها لا تملك كبير شيء فتفلس يجعل لها الجوازي ويبيعهن عليها ويدخل عليه أن يزعم أن الرجل يملك ما في يديه، وإن لم يدعه، وليس ينبغي أن يقول هذا أحد؛ فإن ذهب رجل إلى أن يترك بعض هذا ترك القياس واختلف قوله، ثم لعله يلزمه لو بيع عليه عبد فذكر أنه أبى، فقال الغرماء أراد كسره لم يقبل قوله فباع ماله وعليه عهده، ولا يصدق في قوله، وهذا القول مدخول كثير الدخول والقول الأول قولي وأسأل الله - عز وجل - التوفيق والخيرة برحمته.

٦- باب ما جاء في هبة المفلس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل هبة لرجل

نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعْلَقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ دَيْنُهُ. [أخرجه الرمذي (١٠٧٨-١٠٧٩)، ابن ماجه (٢٤١٣)]

في يديه مالٌ سألته؛ فإن قال مالٌ مضاربةٌ لم أعمل فيه أو عملت فيه، فلم ينضّ أو لم يكن لي فيه فضلٌ قبلت ذلك منه وأحلفته إن شاءوا، وإن جحد حبسته أيضاً حتى يأتي بيّنةٌ كما جاء بها أوّل مرّةٍ وأحلفته كما أحلفته فيها، ولا أحلفه في واحدةٍ من الحبستين حتى يأتي بيّنةٌ وأسأل عنه أهل الخبرة به فيخبروني بما جتبه، ولا غايةً لحبسه أكثر من الكشف عنه فمتى استقرّ عند الحاكم ما وصفت لم يكن له حبسه، ولا ينبغي أن يغفل المسألة عنه.

قال: وجميع ما لزمه من وجوه من الوجوه سواءً من جنابةٍ أو وديعةٍ أو تعدٍّ أو مضاربةٍ أو غير ذلك يحاصون في ماله ما لم يكن لرجل منهم مالٌ بعينه فيأخذونه، ولا يشركه فيه غيره، ولا يؤخذ الحرّ في دين عليه إذا لم يوجد له شيء، ولا يحبس إذا عرفت أن لا شيء له؛ لأنّ الله - عزّ وجلّ - يقول ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾، وإذا حبس الغريم وفلس وأحلف، ثم حضر آخر لم يحدث له حبس، ولا يمين إلا أن يحدث له يسر بعد الحبس فيحبس للثاني والأوّل، وإذا حبس وأحلف وفلس وخطي، ثم أفاد مالاّ جازاً له فيما أفاد ما صنع من عتق وبيع وهبةٍ وغيره حتى يحدث له السلطان وقفاً آخر؛ لأنّ الوقف الأوّل لم يكن وقفاً؛ لأنّه غير رشيد، وإنما وقف ليمتعه ماله ويقسمه بين غرمائه فما أفاد آخر، فلا وقف عليه.

وإذا فلس الرّجل وعليه عروضٌ موصوفةٌ وعينٌ من بيع وسلفٍ وجنابةٍ ومهرٍ امرأةٍ وغير ذلك بما لزمه بوجه فكلّله سواءً يحاص أهل العروض بقيمتها يومٍ يفلس فما أصابهم اشترى لهم به عرضاً من شرطهم؛ فإن استوفوا حقوقهم فذلك، وإن لم يستوفوا أو استوفوا أنصافها أو أقلّ أو أكثر، ثم حدث له مالٌ آخر فلاهل العروض أن يقوم لهم ما بقي من عروضهم عند التّفليسة الثانية فيشتري لهم؛ لأنّ لهم أن يأخذوا عروضهم إذا وجدوا له مالاّ وبعضها إذا لم يجدوا كلها إذا وجدوه.

١٠ - باب ما جاء في الخلاف في التّفليس

قلت لأبي عبد الله: هل خالفك أحدٌ في التّفليس؟ فقال: نعم خالفنا بعض الناس في التّفليس فزعم أنّ الرّجل إذا باع السلعة من الرّجل بنقدٍ أو إلى أجل، وقبضها المشتري، ثم أفلس والسلعة قائمةٌ بعينها فهي مالٌ من مال المشتري يكون البائع فيها وغيره من غرمائه سواءً.

فقلت لأبي عبد الله: وما احتجّ به؟

فقال: قال لي قائلٌ منهم: أرايت إذا باع الرّجل أمةً ودفعها إلى المشتري أما ملكها المشتري ملكاً صحيحاً محلّ له وطؤها؟ قلت: بلى قال أرايت لو وطنها فولدت له أو باعها أو

قال الشافعي: فلمّا كان كفته من رأس ماله دون غرمائه ونفسه معلقةٌ بدنيه، وكان المال ملكاً له أشبه أن يجعل قضاء دينه؛ لأنّ نفسه معلقةٌ بدنيه، ولم يجوز أن يكون مال الميت زائلاً عنه، فلا يصير إلى غرمائه، ولا إلى ورثته، وذلك أنّه لا يجوز أن يأخذه ورثته دون غرمائه، ولو وقف إلى قضاء دينه علّق روحه بدنيه، وكان ماله معرضاً أن يهلك، فلا يؤدّي عن ذمته، ولا يكون لورثته، فلم يكن فيه منزلةٌ أولى من أن يحلّ دينه، ثم يعطى ما بقي ورثته.

٨ - باب ما حلّ من دين المفلس، وما لم يحلّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أفلس الرّجل وعليه ديونٌ إلى أجل، فقد ذهب غير واحدٍ من المفتين من حفظت عنه إلى أن ديونه التي إلى أجل حالةٌ لحلول دين الميت، وهذا قولٌ يتوجه من أن ماله وقف وقف مال الميت وحيل بينه وبين أن يقضي من شاء ويدخل في هذا أنهم إذا حكموا له حكم الميت اتبني أن يدخلوا من أقر له بشيء مع غرمائه.

وكذلك يخرجون من يديه ما أقر به لرجلٍ كما يصنعون ذلك بالمرضى يقر، ثم يموت، وقد يحتمل أن يساغ لمن حلّ دينه ويؤخر الذين ديونهم متأخرة؛ لأنّه غير ميت، فإنه قد يملك والميت لا يملك، والله تعالى أعلم.

قال: وما كان للميت من دينٍ على الناس فهو إلى أجله لا يحلّ ماله بموته، ولا بتفليسه.

٩ - باب ما جاء في حبس المفلس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للرّجل مالٌ يرى في يديه ويظهر منه شيء، ثم قام أهل الدين عليه فائتوا حقوقهم؛ فإن أخرج مالاّ أو وجد له ظاهرٌ يبلغ حقوقهم أعطوا حقوقهم، ولم يحبس، وإن لم يظهر له مال، ولم يوجد له ما يبلغ حقوقهم حبس وبيع في ماله ما قدر عليه من شيء؛ فإن ذكر حاجةٌ دعا بالبيّنة عليها وأقبل منه البيّنة على الحاجة، وأن لا شيء له إذا كانوا عدولاً خابرين به قبل الحبس، ولا أحبسه ويوم أحبسه وبعد مدّة أقامها في الحبس وأحلّقه مع ذلك كلّه بالله ما يملك، ولا يجزئ لغرمائه قضاء في نقول، ولا عرض، ولا بوجه من الوجوه، ثم أخليه وأمنع غرماءه من لزومه إذا خلّيته، ثم لا أعيده لهم إلى حبس حتى يأتوا بيّنة أن قد أفاد مالاّ؛ فإن جاءوا بيّنة أن قد رئي

وتركت قولَ صاحبك وإبراهيمَ النّخعيّ الصّدقةُ في كلِّ قليل وكثير أنبتهُ الأرض، وقد يجدان تأويلاً من قول الله عزّ وجلّ ﴿وَأَنزَلْنَا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، ولم يذكر قليلاً، ولا كثيراً، ومن قول النبي ﷺ: **فِيمَا سَقَى بِالسَّمَاءِ الْعُشْرُ وَفِيمَا سَقَى بِالدَّالِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ** قال أجل.

قلنا وحديثُ أبي ثعلبة الخشني أن النبي ﷺ نهى عن أكل كلِّ ذي نابٍ من السباع لا يروى عن غيره علمته إلا من وجهه عن أبي هريرة.

وليس بالمشهور المعروف الرّجال فقبلناه نحن وأنت، وخالفنا المكيون واحتجوا بقول الله - عزّ وجلّ - **﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾** الآية، وقوله **﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾** ويقول عائشة وابن عباس وعبيد بن عمير فزعنا أن الرواية الواحدة ثبتت بها الحجة، ولا حجة في تأويل، ولا حديث عن غير النبي ﷺ مع حديث النبي ﷺ.

قال: أمّا ما وصفت فكما وصفت.

قلت: فإذا جاء مثل هذا فلم لم تجعله حجة؟

قال: ما كانت حجتنا في أن لا نقول قولكم في التّقليس إلا هذا.

قلنا: ولا حجة لك فيه؛ لأنّي قد وجدتكَ تقول وغيرك وتأخذ بمثله فيه قال آخر إنّنا قد رويّا عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام شيئاً بقولنا.

قلنا: وهذا ممّا لا حجة فيه عندنا وعندك؛ لأنّ مذهبنا معاً إذا ثبت عن النبي ﷺ شيء أن لا حجة في أحدٍ معه.

قال: فإنّا قلنا لم نعلم أباً بكر، ولا عمر، ولا عثمان رضي الله عنهم قضا بما رويتم في التّقليس.

قلنا: ولا رويتم أنّهم، ولا واحد منهم قال: ليسَ فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا تنكح المرأة على عمتيها ولا خالتيها ولا تحريم كلِّ ذي نابٍ من السباع.

قال: فاكفينا بالخبر عن النبي ﷺ في هذا.

قلنا: ففيه الكفاية المغنية عمّا سواها، وما سواها تبع لها لا يصنع معها شيئاً إن وافقها تبها، وكانت به الحاجة إليها، وإن خالفها ترك وأخذت السنة قال.

وهكذا نقول.

قلنا: نعم في الجملة، ولا نفي بذلك في التّفريع قال: فإنّي لم أفرد بما عبت عليّ قد شركني فيه غير واحدٍ من أهل ناحيتك وغيرهم فآخذوا بأحاديث وردوا أخرى.

اعتقها أو تصدّق بها، ثمّ أفلس أتردّ من هذا شيئاً وتجعلها رقيقاً؟ قلت: لا، فقال: لأنّه ملكها ملكاً صحيحاً.

قلت: نعم قال: فكيف تنقض الملك الصحيح؟

فقلت: نقضته بما لا ينبغي لي، ولا لك، ولا لمسلم علمه إلا أن ينقضه له.

قال: وما هو؟

قلت: سنة رسول الله ﷺ.

قال: أفرأيت إن لم أثبت لك الخبر؟

قلت: إذا تصير إلى موضع الجهل أو المعاندة قال: إنّما رواه أبو هريرة وحده.

فقلت: ما نعرف فيه عن النبي ﷺ رواية إلا عن أبي هريرة وحده، وإنّ في ذلك لكفاية ثبت بمثلها السنة قال أفوجدنا أن الناس يثبتون لأبي هريرة رواية لم يروها غيره أو لغيره؟

قلت: نعم قال وأين هي؟

قلت: قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ: لا تنكح المرأة على عمتيها، ولا على خالتيها؟ فآخذنا نحن وأنت به، ولم يروه أحد عن النبي ﷺ ثبت روايته غيره قال أجل.

ولكنّ الناس أجمعوا عليها.

فقلت: فذلك أوجب للحجة عليك أن يجتمع الناس على حديث أبي هريرة وحده، ولا يذهبون فيه إلى توهينه بأنّ الله - عزّ وجلّ - يقول: **﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾** الآية.

وقال: **﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾**، وقلت له: وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحلكم فليغسله سبعاً فآخذنا بحديثه كلّ وأخذت بجملة.

فقلت: الكلب ينجس الماء القليل إذا ولغ فيه، ولم توهنه بأنّ إبا قتادة روى عن النبي ﷺ في الهرّة أنّها لا تنجس الماء ونحن وأنت نقول لا تؤكل المرأة فتجعل الكلب قياساً عليها، فلا تنجس الماء بولوغ الكلب، ولم يروه إلا أبو هريرة، فقال قبلنا هذا؛ لأنّ الناس قبلوه.

قلت: فإذا قبلوه في موضع ومواضع وجب عليك وعليهم قبول خبره في موضع غيره، وإلا فانت تحكم فتقبل ما شئت وتردّ ما شئت.

فقال: قد عرفنا أنّ إبا هريرة روى أشياء لم يروها غيره ممّا ذكرت وحديث المصراة وحديث الأجير وغيره افتعلهم غيره انفرد برواية؟

قلت: نعم أبو معيل الخدري روى أن النبي ﷺ قال: ليسَ فيما دون خمسة أوسق صدقة فصرنا نحن وأنت وأكثر المقتين إليه

قلت: فإن كنت حذتهم على هذا فأشركهم فيه.

قال: إذا يلزمي أن أكون بالخيار في العلم.

قلت: فقل ما شئت، فإنك ذممت ذلك ممن فعله فانتقل عن مثل ما ذممت، ولا تجعل المذموم حجة.

قال: فأني أسالك عن شيء.

قلت: فسل قال: كيف نقضت الملك الصحيح؟

قلت: أوترى للمسألة موضعاً فيما روي عن النبي ﷺ.

قال: لا، ولكني أحب أن تعلمني هل تجد مثل هذا غير

هذا؟

قلت: نعم أرايت داراً بعثها لك فيها شفعة اليس المشتري مالكاً يجوز بيعه وهبته وصداقه وصدفته فيما ابتاع، ويجوز له هدمه وبنائه؟

قال: نعم.

قلت: فإذا جاء الذي له الشفعة أخذ ذلك ممن هو في يديه؟

قال: نعم.

قلت: أفتراك نقضت الملك الصحيح؟

قال: نعم، ولكنني نقضته بالسنة، وقلت: أرايت الرجل يصدق المرأة الأمة فيدفعها إليها والغنم فتلد الأمة والغنم ليس إن مات الرجل أو المرأة قبل أن يدخل عليها كان ما أصدقها لها قبل موت واحد منهما يكون لها عتق الأمة وبيعها وبيع الماشية وهي صحيحة الملك في ذلك كله؟

قال: بلى.

قلت: أفرايت إن طلقها قبل نفوت في الجارية، ولا الغنم شيئاً وهو في يديها بحاله؟

قال: يتقضى الملك ويصير له نصف الجارية والغنم إن لم يكن أولاداً أو نصف قيمتها إن كان لها أولاد؛ لأنهم حدثوا في ملكها.

قلنا: فكيف نقضت الملك الصحيح؟

قال: بالكتاب.

قلنا: فما نراك عبت في مال المفلس شيئاً إلا دخل عليك في الشفعة والصداق مثله أو أكثر.

قال: حجتي فيه كتاب أو سنة.

قلنا: وكذلك حجتنا في مال المفلس سنة فكيف خالفنا؟

قلت للشافعي: فإننا نوافقك في مال المفلس إذا كان حياً وغالفك فيه إذا مات وحججتنا فيه حديث ابن شهاب الذي قد سمعت.

قال الشافعي: قد كان فيما قرأنا على مالك أن ابن شهاب أخبره عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن رسول الله

ﷺ قال: أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه، ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به؛ فإن مات المشتري فصاحب السلعة أسوة الغرماء فقال لي فلم لم تأخذ بهذا؟

قلت: لأنه مرسل، ومن خالفنا ممن حكيت قوله، وإن كان ذلك ليس عندي له به عذر يخالفه؛ لأنه رد الحديث، وقال فيه قولاً واحداً وأنتم أثبت الحديث، فلما صرتم إلى تفريعه فارقتموه في بعض، ووافقتموه في بعض.

فقال: فلم لم تأخذ بحديث ابن شهاب؟

قلت: الذي أخذت به أولى بي من قبل أن ما أخذت به موصول يجمع فيه النبي ﷺ بين الموت والإفلاس وحديث ابن شهاب منقطع لو لم يخالفه غيره لم يكن مما يشته أهل الحديث، ولو لم يكن في تركه حجة إلا هذا انبغى لمن عرف الحديث تركه من الوجهين مع أن أبا بكر بن عبد الرحمن يروي عن أبي هريرة حديثاً ليس فيه ما روى ابن شهاب عنه مرسل إن كان روى كله، فلا أدري عن روائه، ولعله روى أول الحديث، وقال برأيه آخره.

قال الشافعي: وموجود في حديث أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه انتهى بالقول فهو أحق به أشبه أن يكون ما زاد على هذا قولاً من أبي بكر لا رواية، وإن كان موجوداً في سنة النبي ﷺ أن الرجل يبيع السلعة من الرجل، فيكون مالكاً للمبيع يجوز له فيها ما يجوز لذي المال في المال من وطء أمة وبيعها وعتقها، وإن لم يدفع ثمنها، فإذا أفلس والسلعة بعينها في يدي المشتري كان للبائع التسليط على نقض عقدة البيع.

كما يكون للمستشفع أخذ الشفعة، وقد كان الشراء صحيحاً فكان المشتري لما فيه الشفعة لو مات كان للمستشفع أخذ الشفعة من ورثته كما له أخذها من يديه فكيف لم يكن هذا في الذي يجز عمن ماله عند معدم، وإن مات كما كان لبايعه ذلك في حياة مالكو، وكما قلنا في الشفعة، وكيف يكون الورثة يملكون عن الميت منع السلعة، وإنما عنه ورثوها، ولم يكن للميت منعها من أن يقض بائعها البيع إذا لم يعط ثمنها كاملاً، فلا يكون للورثة في حال ما ورثوا عن الميت إلا ما كان للميت أو أقل منه، وقد جعلتم للورثة أكثر مما للمورث الذي عنه ملكوها، ولو جاز أن يفرق بين الموت والحياة كان الميت أولى أن يأخذ الرجل عين ماله منه، لأنه ميت لا يفيد شيئاً أبداً والحی يفسد فترجى إفادته، وأن يقضي دينه فضعفتم الأقوى، وقوئتم الأضعف وتركتم بعض حديث أبي هريرة وأخذتم ببيعهم.

قال: فليس هذا مما رويانا.

قلنا: وإن لم ترووه، فقد رواه ثقة عن ثقة، فلا يوهنه أن لا ترووه، وكثير من الأحاديث لم ترووه، فلم يوهنه ذلك.

٢٢م - كتاب الحجر

١ - بلوغ الرشد وهو الحجر

قال الشافعي رحمه الله: الحال التي يبلغ فيها الرجل والمرأة رشدهما حتى يكونا يليان أموالهما قال الله - عز وجل - ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبُرُوا﴾.

قال الشافعي: فدلّت هذه الآية على أن الحجر ثابت على اليتامى حتى يجمعوا خصلتين: البلوغ والرشد فالبلوغ استكمال خمس عشرة سنة الذكر والأنثى في ذلك سواء إلا أن يحتلم الرجل أو تحيض المرأة قبل خمس عشرة سنة، فيكون ذلك البلوغ ودلّ قول الله - عز وجل - ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ على أنهم إذا جمعوا البلوغ والرشد لم يكن لأحد أن يلي عليهم أموالهم وكانوا أولى بولاية أموالهم من غيرهم، وجاز لهم في أموالهم ما يجوز لمن خرج من الولاية ممن ولي فخرج منها أو لم يول، وأن الذكر والأنثى فيهما سواء.

والرشد، والله أعلم الصلاح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة وإصلاح المال، وإنما يعرف إصلاح المال بأن يختبر اليتيم والاختبار يختلف بقدر حال المختبر؛ فإن كان من الرجال ممن يتبدّل فيختلط الناس استدّل بمخالطته الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعده حتى يعرف أنه يحبّ توفير ماله والزيادة فيه، وأن لا يتلفه فيما لا يعودّ عليه نفعه كان اختبار هذا قريباً، وإن كان ممن يصاب عن الأسواق كان اختباره أبعد قليلاً من اختبار الذي قبله.

قال الشافعي: ويدفع إلى المولى عليه نفقة شهر؛ فإن أحسن إنفاقها على نفسه وأحسن شراء ما يحتاج إليه منها مع النفقة اختبر بشيء يسير يدفع إليه، فإذا أونس منه توفير له وعقل يعرف به حسن النظر لنفسه في إبقاء ماله دفع إليه ماله.

واختبار المرأة مع علم صلاحها بقلّة مخالطتها في البيع والشراء أبعد من هذا قليلاً فيختبرها النساء وذوو المحارم بها بمثل ما وصفنا من دفع النفقة، وما يشتري لها من الأدم وغيره، فإذا آسوا منها صلاحاً لما تعطى من نفقتها كما وصفت في الغلام البالغ، فإذا عرفت منها صلاح دفع إليها اليسير منه؛ فإن هي أصلحته دفع إليها مالها نكحت أو لم تنكح لا يزيد في رشدها، ولا ينقص منه النكاح ولا تركه كما لا يزيد في رشد الغلام، ولا ينقص منه وإيهما نكح وهو غير رشيد، وولد له ولي عليه ماله؛ لأن شرط الله - عز وجل - أن يدفع إليه إذا جمّع الرشد مع البلوغ، وليس النكاح بواحد منهما، وإيهما صار إلى ولاية ماله فله أن يفعل في ماله ما يفعل غيره من أهل الأموال وسواء في

ذلك المرأة والرجل وذات زوج كانت أو غير ذات زوج، وليس الزوج من ولاية مال المرأة بسبيل، ولا يختلف أحد من أهل العلم علمته أن الرجل والمرأة إذا صار كل واحد منهما إلى أن يجمع البلوغ والرشد سواء في دفع أموالهما إليهما؛ لأنهما من اليتامى، فإذا صارا إلى أن يخرجوا من الولاية فهما كغيرهما يجوز لكل واحد منهما في ماله ما يجوز لكل من لا يولى عليه غيره.

فإن قال قائل: المرأة ذات الزوج مفارقة للرجل لا تعطى المرأة من مالها بغير إذن زوجها قيل له: كتاب الله - عز وجل - في أمره بالدفع إلى اليتامى إذا بلغوا الرشد يدل على خلاف ما قلت لأن من أخرج الله - عز وجل - من الولاية لم يكن لأحد أن يلي عليه إلا بحال يحدث له من سفه وفساد.

وكذلك الرجل والمرأة أو حق يلزمه لمسلم في ماله فأمّا ما لم يكن هكذا فالرجل والمرأة سواء؛ فإن فرقت بينهما فعليكم أن تأتي ببرهان على فرقك بين المجتمع.

فإن قال قائل: فقد روي أن ليس للمرأة أن تعطى من مالها شيئاً بغير إذن زوجها.

قيل: قد سمعناه، وليس بثابت فيلزمنا أن نقول به والقرآن يدل على خلافه، ثم السنة، ثم الأثر، ثم المعقول؛ فإن قال فاذكر القرآن.

قلنا: الآية التي أمر الله - عز وجل - بدفع أموالهم إليهم وسوى فيها بين الرجل والمرأة، ولا يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر لازم.

فإن قال افتجد في القرآن دلالة على ما وصفت سوى هذا؟

قيل: نعم قال الله - عز وجل - ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فدلّت هذه الآية على أن على الرجل أن يسلم إلى المرأة نصف مهرها كما كان عليه أن يسلم إلى الأجنبية من الرجال ما وجب لهم.

ودلّت السنة على أن المرأة مسلطة على أن تعفو من مالها وتنبذ الله - عز وجل - إلى العفو، وذكر أنه أقرب للتقوى وسوى بين المرأة والرجل فيما يجوز من عفو كل واحد منهما ما وجب له يجوز عفوّه إذا دفع المهر كله، وكان له أن يرجع بنصفه فعفاه جاز، وإذا لم يدفعه؛ فكان لها أن تأخذ نصفه فعفته جاز لم يفرق بينهما في ذلك.

مَوْلَاةٌ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عَمِيٍّ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا، فَلَمْ يُكْرَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. [أخرجه مالك (٥٦٥/٢)]

قال الشافعي: فدلَّت السَّنةُ على ما دلَّ عليه القرآنُ من أنها إذا اختلعت من زوجها حلَّ لزوجها الأخذُ منها، ولو كانت لا يجوزُ لها في مالها ما يجوزُ لمن لا حجرَ عليه من الرجالِ ما حلَّ له خلعهَا.

فإن قال قائل: وأين القياسُ والمعقول؟

قلت: إذا أباح الله تعالى لزوجها ما أعطته فهذا لا يكون إلا لمن يجوزُ له ماله، وإذا كانَ مالها يورثُ عنها وكانت تمنعه زوجها، فيكونُ لها فهي كغيرها من ذوي الأموال قال: ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى الحديثِ الَّذي لا يثبتُ أن ليسَ لها أن تعطيَ من دون زوجها إلا ما أذن زوجها لم يكن له وجه إلا أن يكونَ زوجها وليًّا لها، ولو كانَ رجلٌ وليًّا لرجلٍ أو امرأةٌ فوهبت له شيئاً لم يحلَّ له أن يأخذه؛ لأنَّ هبتها له كهبتها لغيره لزمه أن يقولَ لا تعطي من مالها درهمًا، ولا يجوزُ لها أن تبيعَ فيه، ولا تبتاعَ، ويحكمُ لها وعليها حكمُ المحجورِ عليه، ولو زعمَ أن زوجها شريكُ لها في مالها سنلَّ بالنصف؟

فإن قال: نعم، قيلَ فتصنعُ بالنصفِ الآخرِ ما شاءت وتصنعُ بالنصفِ ما شاءت؟ فإن قال: ما قلَّ أو كثر؟

قلت: فاجعل لها من مالها شيئاً.

فإن قال: مالها مرهونٌ له.

قيلَ له: فبكم هو مرهونٌ حتى تفتديه؟

فإن قال: ليسَ بمرهون.

قيلَ له: فقل في ما أحببت فهو لا شريكَ لها في مالها، وليسَ له عندك وعندنا أن يأخذَ من مالها درهمًا، وليسَ مالها مرهونًا فتفكُّه، وليسَ زوجها وليًّا لها، ولو كانَ زوجها وليًّا لها، وكانَ سفيهاً أخرجنا ولايتها من يديه، وولينا غيره عليها، ومن خرجَ من هذه الأقاويلِ لم يخرجِ إلى أثرٍ يتبعُ، ولا قياسٍ، ولا معقول.

وإذا جازَ للمرأةُ أن تعطيَ من مالها الثلثَ لا تزيدَ عليه فلم يجعلها مولى عليها، ولم يجعل زوجها شريكاً، ولا مالها مرهوناً في يديه، ولا هي ممنوعةٌ من مالها، ولا غلى بينها وبينه، ثم يميزُ لها بعدَ زمانٍ إخراجَ الثلثِ والثُلثَ بعدَ زمانٍ حتى ينفذَ مالها فما منعها مالها، ولا خلاها وإيَّاه والله المستعان.

فإن قال هو نكحها على اليسر قيلَ أفرأيت إن نكحت مفلسةً، ثم أيسرت بعدَ عنده أيدعها ومالها؟

وقال - عز وجل - : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طَيَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ فجعل في إيتائهن ما فرضَ لهن من فريضةٍ على أزواجهن يدفعونه إليهن دفعهم إلى غيرهم من الرجالِ ممن وجبَ له عليهم حقٌّ بوجبه، وحلٌّ للرجالِ أكلُ ما طابَ نساؤهم عنه نفساً كما حلَّ لهم ما طابَ الأجنيبون من أموالهم عنه نفساً، وما طابوا هم لأزواجهم عنه نفساً لم يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهم والأجنيبين وغير أزواجهم فيما أوجبهُ من دفعِ حقوقهن، وأحلَّ ما طابَ عنه نفساً من أموالهن وحرمَ من أموالهن ما حرمَ من أموال الأجنيبين فيما ذكرت.

وفي قول الله - عز وجل - : ﴿وَأَنْزَلْنَاهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مَكَّانًا زَوْجًا وَاتَّيَّمُوا مِنْهُمْ إِنْ أَهْلًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ الآية، وقال - عز وجل - : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ فاحله إذا كان من قبل المرأة كما حلَّ للرجل من مال الأجنيبين بغير توقيتٍ شيءٍ فيه ثلث، ولا أقل، ولا أكثرَ وحرمهُ إذا كان من قبل الرجل كما حرمَ أموالَ الأجنيبين أن يغتصبوها قال الله - عز وجل - : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ الآية، فلم يفرق بين الزوج والمرأة في أن لكل واحدٍ منهما أن يوصيَ في ماله، وفي أن دين كل واحدٍ منهما لازمٌ له في ماله، فإذا كان هذا هكذا كان لها أن تعطيَ من مالها من شاءت بغير إذن زوجها، وكان لها أن تحبسَ مهرها وتهبهُ، ولا تضعَ منه شيئاً، وكان لها إذا طلقها أخذُ نصفِ ما أعطها لا نصفِ ما اشترت لها دونهُ إذا كان لها المهرُ كان لها حبسه، وما أشبهه.

فإن قال قائل: فأين السَّنةُ في هذا؟

قلت:

١٣٣٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيَّةِ كَانَتْ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَوَجَدَ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ عِنْدَ بَابِهِ فِي الْغُلَسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقَالَتْ أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟

فقالت: لا أنا، ولا ثابتُ بنُ قَيْسٍ لِزَوْجِهَا، فَلَمَّا جَاءَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ لَهَا: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ قَدْ ذَكَرْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَ، فَقَالَتْ حَبِيبَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أَعْطَانِي عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَذْ مِنْهَا فَأَخَذَ مِنْهَا وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا. [أحمد]

١٣٣٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ضعيفاً أو لا يستطيع أن يُؤمّل هو فليُؤمّل وليّهُ بِالْعَدْلِ، وأثبت الولاية على السقيي والضميف والذي لا يستطيع أن يُؤمّل هو، وأمر وليّهُ بالإملاء عليه؛ لأنه أقامه فيما لا غناء به عنه من ماله مقامه.

قال الشافعي: قد قيل والذي لا يستطيع أن يُؤمّل يحتمل أن يكون المغلوب على عقله وهو أشبه معانيه، والله أعلم.

والآية الأخرى قول الله - تبارك وتعالى - ﴿وَاتَّبَعُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ فأمر - عز وجل - أن يدفع إليهم أموالهم إذا جمعوا بلوغاً ورشداً قال: وإذا أمر بدفع أموالهم إليهم إذا جمعوا أمرين كان في ذلك دلالة على أنهم إن كان فيهم أحد الأمرين دون الآخر لم يدفع إليهم أموالهم، وإذا لم يدفع إليهم فذلك الحجر عليهم كما كانوا لو أونس منهم رشداً قبل البلوغ لم يدفع إليهم أموالهم فذلك لو بلغوا، ولم يؤنس منهم رشداً لم تدفع إليهم أموالهم ويثبت عليهم الحجر كما كان قبل البلوغ.

وهكذا قلنا نحن وهم في كل أمر يكمل بأمرين أو أمور، فإذا نقص واحد لم يقبل فزعمنا أن شرط الله - تعالى - ﴿يَمُنُّ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ عدلان حزان مسلمان، فلو كان الرجلان حزينين مسلمين غير عدلين أو عدلين غير حزينين أو عدلين حزينين غير مسلمين لم تجز شهادتهما حتى يستكملان الثلاث.

قال الشافعي: وإن التزليل في الحجر بين، والله أعلم مكثى به عن تفسيره، وإن القياس ليدل على الحجر أرايت إذا كان معقلاً أن من لم يبلغ عن قارب البلوغ وعقل محجوراً عليه؛ فكان بعد البلوغ أشدّ تقصيراً في عقله، وأكثر إفساداً لماله ألا يحجر عليه والمعنى الذي أمر بالحجور عليه له فيه، ولو أونس منه رشداً فدفع إليه ماله، ثم علم منه غير الرشد أعيد عليه الحجر؛ لأن انتقلت إلى الحال التي ينبغي أن يحجر عليه فيها كما يؤنس منه العدل فتجوز شهادته، ثم تتغير قدره، ثم إن تغير فاونس منه عدل أجيزت.

وكذلك إن أونس منه إصلاح بعد إفساد أعطي ماله والنساء والرجال في هذا سواء؛ لأن اسم اليتامى يجمعهم واسم الابتلاء يجمعهم، وإن الله - تعالى - لم يفرق بين النساء والرجال في أموالهم، وإن خرج الرجل والمرأة من أن يكونا مولييين جازاً للمرأة في ماله ما جاز للرجل في ماله ذات زوج كانت أو غير ذات زوج سلطانها على ماله سلطان الرجل على ماله لا يفترقان.

قال الشافعي: في قول الله - عز وجل - ﴿وَاتَّبَعُوا الْيَتَامَىٰ﴾ إنما هو اختبروا اليتامى قال فيختبر الرجال النساء بقدر

فإن قال: نعم، فقد أخرجها من الحجر، وإن قال: لا، فقد منعها ما لم تغره به أرايت إذا قال غرتك، فلا أتركها تخرج ماله ضراراً؟

قيل أرايت إن غر قليل هي جميلة فوجدتها غير جميلة أو غر قليل هي موسرة فوجدتها مفلسة أبتقص عنه من صداقتها أو يردّه عليها بشيء؟

أو رأيت إذا قال: هذا في المرأة، فإذا كان الرجل ديناً موسراً فنكح شريفة، وأعلمتنا أنها لم تنكحه إلا بيسره، ثم خدعها فتصدق بماله كله، فإذا جاز ذلك له، فقد ظلمها بمنعها من ماله ما أباح له.

وإن قال أجبرها بأن يتنازع ما يتجهز به مثلها؛ لأن هذا مما يتعامل به الناس عندنا، وذلك أن المرأة تصدق ألف درهم وتجهز بأكثر من عشرة آلاف وتكون مفلسة لا تجهز إلا بتيابها وبساطها ومما يتعامل الناس به أن الرجل المفلس ذا المروءة ينكح الموسرة، فتقول يكون قيماً على مالي على هذا تناكحا ويستفتى من ماله، وما أشبه هذا مما وصفت ويحسن مما يتعامل الناس وللحاكم الحكم على ما يجب ليس على ما يجمل، ويتعامل الناس عليه.

قال الشافعي: والحجة تمكّن على من خالفنا بأكثر مما وصفت، وفي أقل مما وصفت حجة، ولا يستقيم فيها قول إلا معنى كتاب الله - عز وجل - والسنة والأثر والقياس من أن صداقتها ما من ماله، وإن لها إذا بلغت الرشد أن تفعل في ماله ما يفعل الرجل لا فرق بينها وبينه.

٢- باب الحجر على البالغين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحجر على البالغين في آيتين من كتاب الله - عز وجل - وهما قول الله - تبارك وتعالى - ﴿فَلْيَكْتَبْ وَلِيْمِلْ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْسُ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤْمِلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾.

قال الشافعي: وإنما خاطب الله - عز وجل - بقرائض البالغين من الرجال والنساء وجعل الإقرار له؛ فكان موجوداً في كتاب الله - عز وجل - أن أمر الله - تعالى - الذي عليه الحق أن يؤمّل هو، وأن إملاء إقراره، وهذا يدل على جواز الإقرار على من أقر به، ولا يأمر - والله أعلم - أحداً أن يؤمّل إلا البالغ، وذلك أن إقرار غير البالغ وصمته وإنكاره سواء عند أهل العلم فيما حفظت عنهم، ولا أعلمهم اختلفوا فيه، ثم قال في المرة الذي عليه الحق أن يؤمّل فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو

فقلت: لا يجوز عتقه.

قال: ولم؟

قلت: كما لا يجوز للمملوك، ولا للمكاتب أن يعتقا قال: لأنه إتلاف لماله؟

قلت: نعم قال أفليس الطلاق والعتاق لعبيهما وجدهما واحد؟

قلت: نعم ذلك له.

وكذلك لو باع رجل، فقالت لعبت أو أقر لرجل بحق، فقال لعبت لزمه البيع والإقرار، وقيل له لعبك لنفسك وعليها قال أيفترق العتق والطلاق؟

قلت: نعم عندنا وعندك قال وكيف وكلاهما إتلاف للمال؟

قلت له إن الطلاق، وإن كان فيه إتلاف للمال، فإن الزوج مباح له بالكناح شيء كان غير مباح له قبله ومجسور إليه تحريم ذلك المباح ليس تحريمه لمال يليه عليه غيره إنما هو تحريم بقول من قوله أو فعل من فعله، وكما كان مسلطاً على الفرج دون غيره فكذلك كان مسلطاً على تحريمه دون غيره ألا ترى أنه يموت، فلا تورث عنه امرأته وبهيةا، فلا تحل لغيره بهيته، ولا بيعه، ويورث عنه عبده وبيعاً عليه فيملكه غيره ويلي نفسه فيبيعه وبهية فيملكه غيره فالعبد مال بكل حال والمرأة غير مال بحال إنما هي متعة لا مال مملوك نفقه عليه ونمنع إتلافه ألا ترى أن العبد يؤذن له في الكناح والتجارة، فيكون له الطلاق والإسكاف دون سيده، ويكون إلى سيده أخذ ماله كله إذا لم يكن عليه دين؛ لأن المال ملك والفرج بالكناح متعة لا ملك كاملاً.

وقلت له: تأولت القرآن في اليمين مع الشاهد، فلم تصب عندنا تأويله فأبطلت فيه سنة رسول الله ﷺ، ثم وجدت القرآن يدل على الحجر على بالغين فتركته.

وقلت له: أنت تقول في الواحد من أصحاب رسول الله ﷺ إذا قال قولاً، وكان في القرآن تنزيل يحتمل خلاف قوله في الظاهر قلنا بقوله وقلنا هو أعلم بكتابات الله - عز وجل - ثم وجدنا صاحبكم يروي الحجر عن ثلاثة من أصحاب رسول الله ﷺ فخالفهم ومعهم القرآن قال: وأي صاحب؟

قلت:

١٣٣٤ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَوْ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ فِي الْحَدِيثِ أَوْ هُمَا، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ابْتِاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بَيْعاً، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَأَيُّنَ عُثْمَانَ فَلَا حُجْرَ عَنْكَ فَأَعْلَمَ بِذَلِكَ

ما يمكن فيهم والرجل الملازم للسوق والمخالط للناس في الأخذ والإعطاء قبل البلوغ ومعه وبعده لا يغيب بعد البلوغ أن يعرف حاله بما مضى قبله ومعه وبعده فيعرف كيف هو في عقله في الأخذ والإعطاء؟ وكيف هو في دينه؟ والرجل القليل المخالطة للناس يكون اختياره أبطأ من اختيار هذا الذي وصفت، فإذا عرفه خاصته في مدو، وإن كانت أطول من هذه المدو فعذوكه وحملوا نظره لنفسه في الأخذ والإعطاء وشهدوا له أنه صالح في دينه حسن النظر لنفسه في ماله، فقد صار هذان إلى الرشد في الدين والمعاش ويؤمن وليهما بدفع مالهما إليهما.

قال الشافعي: وإذا اختير النساء أهل العدل من أهلها، ومن يعرف حالها بالصالح في دينها وحسن النظر لنفسها في الأخذ والإعطاء صارت في حال الرجلين، وإن كان ذلك منها أبطأ منه من الرجلين لقلّة خلطتها بالعامة وهو من المخالطة من النساء الخارجة إلى الأسواق المتهنة لنفسها أهمل منه من الصائفة لنفسها كما يكون من أحد الرجلين أبعد، فإذا بلغت المرأة الرشد والرشد كما وصفت في الرجل أمر وليها بدفع مالها إليها.

قال الشافعي: وقد رأيت من الحكام من أمر باختيار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع إليه القليل من ماله؛ فإن أصلح فيه دفع إليه ما بقي، وإن أسد فيه كان الفساد في القليل أيسر منه في الكل ورأينا هذا وجهاً من الاختيار حسناً، والله أعلم.

وإذا دفع إلى المرأة مالها والرجل فساء كانت المرأة بكراً أو متزوجة عند زوج أو ثيباً كما يكون الرجل سواء في حالته وهي تملك من مالها ما يملك من ماله ويجوز لها في مالها ما يجوز له في ذلك عند زوج كانت أو غير زوج لا فرق في ذلك بينها وبينه في شيء مما يجوز لكل واحد منهما في ماله فكذلك حكم الله - عز وجل - فيها وفيه ودلالة السنة.

وإذا نكحت فصادقها مال من مالها تصنع به ما شاءت كما تصنع بما سواه من مالها.

٣- باب الخلاف في الحجر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في الحجر، فقال: لا يحجر على حر بالغ، ولا على حرّة بالغة، وإن كانا سفهين، وقال لي بعض من يذنب عن قوله من أهل العلم عند أصحابه أسألك من أين أخذت الحجر على الحرّين وهما مالكان لأموالهما؟ فذكرت له ما ذكرت في كتابي أو معناه أو بعضه، فقال: فإنه يدخل عليك فيه شيء.

فقلت: وما هو؟

قال: رأيت إذا اعتق المحجور عليه عبده؟

فإن قال قائل: فما يدخل على من قال هذا القول؟
 قيل له: يدخل عليه أكثر ما يدخل على أحد أو على غيره.
 فإن قال: ما هو؟

قيل له: قال الله - عز وجل - ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، وما فرض ودفع مائة دينار فزعم قائل هذا القول أنه يرده بنصف متاع ليس فيه دنائير، وهذا خلاف ما جعل الله - تبارك وتعالى - له.
 فإن قال قائل: إنما قلنا هذا؛ لأننا نرى أن واجباً عليها.

قال الربيع: يعني أن واجباً عليها أن تجهز به في قولهم، وفي قول الشافعي عليه أن يرجع بنصف ما تجهز به في قولهم، وفي قول الشافعي لا يرجع إلا بنصف ما أعطاها دنائير كانت أو غيرها؛ لأنه لا يوجب عليها أن تجهز إلا أن تشاء وهو معنى قول الله - تبارك وتعالى - ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾.

ابن جعفر الزبير قال الزبير أنا شريكك في بيعك فأتى علي عثمان، فقال أحجز على هذا، فقال الزبير أنا شريكك، فقال عثمان أحجز على رجل شريكك الزبير فعلي لا يقلب الحجر إلا وهو يراه والزبير لو كان الحجر باطلاً قال: لا يحجز على حر بالغ. وكذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر في حديث صحيح. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٦١/٦)]

قال: فإن صاحبنا أبا يوسف رجع إلى الحجر.
 قلت: ما زاده رجوعه إليه قوة، ولا وهنه تركه إياه إن تركه، وقد رجع إليه فإله أعلم كيف كان مذهبه فيه.
 فقال: وما أنكرت؟

قلت: زعمت أنه رجع إلى أن الحر إذا ولي ماله برشد يؤنس منه فاشترى وباع، ثم تغيرت حاله بعد رشد أحدث عليه الحجر.

وكذلك قلنا، ثم زعم أنه إذا أحدث عليه الحجر أبطل كل بيع باعه قبله وشراء أفرأيت الشاهد يعدل فتجوز شهادته، ثم تغير حاله أينقض الحكم بشهادته أو ينقض، ويكون متغيراً من يوم تغير؟
 قال: قد قال ذلك فأنكرناه عليه.

قال الشافعي: فقال: فهل خالف شيئاً مما تقول في الحجر واليتامى من الرجال والنساء أحد من أصحابك؟

قلت: أما أحد من متقدمي أصحابي، فلم أحفظ عن واحد منهم خلافاً لشيء مما قلت: وقد بلغني عن بعضهم مثل ما قلت.
 قال: فهل أدركت أحداً من أهل ناحيتك يقول بخلاف قولك هذا؟

قلت: قد روي لي عن بعض أهل العلم من ناحيتنا أنه خالف ما قلت وقلت: وقال غيرنا في مال المرأة إذا تزوجت رجلاً قال: فقال فيه ماذا؟

قلت: ما لا يضرك أن لا تسمعه، ثم حكيت له شيئاً كنت أحفظه، وكان يحفظه، فقال: ما يشكل الخطأ في هذا على سامع يعقل.

قال الشافعي: فزعم لي زاعم عن قائل هذا القول أن المرأة إذا نكحت رجلاً بمائة دينار جبرت أن تشتري بها ما يتجهز به مثلها.

وكذلك لو نكحت بعشرة دراهم؛ فإن طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصف ما اشترت.
 قال الشافعي: ويلزمه أن يقاسمها نورة وزرنجاً ونضوحاً.
 قال:

٢٣ - كتاب الصلح

جائز كما يجوز لو اقتسماه أو تَكَارَى شَقْصاً له في دار، ولكنه لو قال أصلحك على سكني هذا المسكن، ولم يسم وقتاً كان الصلح فاسداً من قبل أن هذا لا يجوز كما لو ابتداه حتى يكون إلى أجل معلوم، وهكذا لو صالحه على أن يكره هذه الأرض سنين يزورها أو على شقص من دار أخرى سمى ذلك وعرف جاز كما يجوز في البيع والكراء، وإذا لم يسمه لم يجز كما لا يجوز في البيوع والكراء.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً أشرع ظلة أو جناحاً على طريق نافذة فخاصمه رجل؛ ليمنعه منه فصالحه على شيء على أن يدهه كان الصلح باطلاً؛ لأنه أخذ منه على ما لا يملك ونظر؛ فإن كان إشرعه غير مضر خلت بينه وبينه، وإن كان مضرًا منعه.

وكذلك لو أراد إشرعه على طريقي لرجل خاصة ليس بنافذة أو لقوم فصالحه أو صالحوه على شيء أخذوه منه على أن يدهه يشرعه كان الصلح في هذا باطلاً من قبل أنه إنما أشرع في جدار نفسه، وعلى هواء لا يملك ما تحته، ولا ما فوقه؛ فإن أراد أن يثبت خشبة ويصنع بينه وبينهم الشرط؛ فليجعل ذلك في خشب يحمله على جدرانهم وجداره، فيكون ذلك شراءً محملاً الخشب، ويكون الخشب باعياً موصوفاً أو موصوفاً الموضع أو يعطيهم شيئاً على أن يقرؤا له بخشب يشرعه ويشهدون على أنفسهم أنهم أقرؤا له بمحمل هذا الخشب ومبلغ شروعه بحق عرفوه له، فلا يكون لهم بعده أن ينزعوه.

قال: وإن ادعى رجل حقاً في دار أو أرض فآقر له المدعى عليه وصالحه من دعواه على خدمة عبد أو ركوب دابة أو زراعة أرض أو سكني دار أو شيء مما يكون فيه الإجازات، ثم مات المدعي والمدعى عليه أو أحدهما فالصلح جائز ولورثة المدعي السكنى والركوب والزراعة والخدمة، وما صالحهم عليه المصالح.

قال الشافعي: ولو كان الذي تلف الدابة الذي صالح على ركوبها أو السكن الذي صالح على سكنه أو الأرض التي صولح على زراعتها؛ فإن كان ذلك قبل أن يأخذ منه المصالح شيئاً فهو على حقه في الدار، وقد انتقضت الإجارة، وإن كان بعدما أخذ منه شيئاً ثم من الصلح بقدر ما أخذ إن كان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وانتقض من الصلح بقدر ما بقي يرجع به في أصل السكن الذي صولح عليه.

قال: وهكذا لو صالحه على عبد بعينه أو ثوب بعينه أو دار بعينها، فلم يقبضه حتى هلك انتقض الصلح، ورجع على أصل ما أقر له به، ولو كان صالحه على عبد بصفة أو غير صفة أو ثوب بصفة أو دنائير أو دراهم أو كيل أو وزن بصفة ثم الصلح بينهما، وكان عليه مثل الصفة التي صالحه عليها.

أخبرنا الربيع بن سليمان: قال أُملى علينا الشافعي رحمه الله قال: أصل الصلح أنه بمنزلة البيع فما جاز في البيع جاز في الصلح، وما لم يجز في البيع لم يجز في الصلح، ثم يتشعب ويقع الصلح على ما يكون له ثمن من الجراح التي لها أرض وبين المرأة وزوجها التي لها عليه صداق، وكل هذا يقوم مقام الأثمان، ولا يجوز الصلح عندي إلا على أمر معروف كما لا يجوز البيع إلا على أمر معروف، وقد روي عن عمر رضي الله عنه الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.

ومن الحرام الذي يقع في الصلح أن يقع عندي على المجهول الذي لو كان بيعاً كان حراماً، وإذا مات الرجل، وورثته امرأة أو ولد أو كلاله فصالح بعض الورثة بعضاً فإن وقع الصلح على معرفة من المصالح والمصالح بمقوقهم أو إقرار بمعرفتهم بمقوقهم، وتقابض المتصالحان قبل أن يتفرقا فالصلح جائز، وإن وقع على غيره معرفة منهما بمبلغ حقهما أو حق المصالح منهما لم يجز الصلح كما لا يجوز بيع مال امرئ لا يعرفه، وإذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى في العبد أو غيره أو ادعى عليه جناية عمد أو خطأ بما يجوز به البيع كان الصلح نقداً أو نسيئة، وإذا كان المدعى عليه ينكر فالصلح باطل وهما على أصل حقهما ويرجع المدعي على دعواه والمعطي بما أعطى، وسواء إذا أفسدت الصلح قال المدعي قد أبرأتك مما ادعيت عليك أو لم يقله من قبل أنه إنما أبراه على أن يتم له ما أخذ منه، وليس هذا بأكتر من أن يبيعه البيع الفاسد، فإذا لم يتم له الفساد رجع كل واحد منهما على أصل ملكه كما كانا قبل أن يتبايعا.

فإذا أراد الرجلان الصلح وكره المدعى عليه الإقرار، فلا بأس أن يقر رجل أجني على المدعى عليه بما ادعى عليه من جناية أو مال، ثم يؤدي ذلك عنه صلحاً، فيكون صحيحاً، وليس للذي أعطى على الرجل أن يرجع على المصالح المدعى عليه، ولا للمصالح المدعي أن يرجع على المدعى عليه؛ لأنه قد أخذ العوض من حقه إلا أن يعقدا صلحهما على فساد، فيكونون كما كانوا في أول ما تداعوا قبل الصلح.

قال: ولو ادعى رجل على رجل حقاً في دار فآقر له بدعواه وصالحه من ذلك على إيل أو بقر أو غنم أو رقيق أو بز موصوف أو دنائير أو دراهم موصوفة أو طعام إلى أجل مسمى كان الصلح جائزاً كما يجوز لو بيع ذلك إلى ذلك الأجل، ولو ادعى عليه شقصاً من دار فآقر له به، ثم صالحه على أن أعطاه بذلك بيتاً معروفاً من الدار ملكاً له أو سكنى له عدة سنين فذلك

له على الأجنبي تباعه، وكان له أن يرجع على أصل دعواه والأجنبي إذا كان صالح بغير إذن المدعى عليه فطرح بما أعطى عنه فليس له أن يرجع به على صاحبه المدعى عليه، وإنما يكون له أن يرجع به إذا أمره أن يصلح عنه قال: ولو ادعى رجل على رجل حقاً في دار فصالحه على بيت معروف سنين معلومة يسكنه كان جائزاً أو على سطح معروف بيت عليه كان جائزاً؛ فإن انتهت البيت أو السطح قبل السكنى رجع على أصل حقّه، وإن انتهت بعد السكنى ثم من الصلح بقدر ما سكن وبات وانتقض منه بقدر ما بقي.

ولو ادعى رجل حقاً في دار وهي في يد رجل عارية أو وديعة أو كراء تصادقا على ذلك أو قامت به بينة، فلا خصومة بينه وبين من الدار في يديه، ومن لم ير أن يقضي على الغائب لم يقبل منه فيها بينة، وأمره إن خاف على بينته الموت أن يشهد على شهادتهم، ولو أن الذي في يديه أقر له بدعواه لم يقض له بإقراره؛ لأنه أقر له فيما لا يملك، ولو صالحه على شيء من دعواه فالصلح جائز والمصالح متطوع والجواب فيه كالجواب في المسائل قبلها من الأجنبي يصلح عن الدعوى.

ولو ادعى رجل على رجل شيئاً لم يسمه فصالحه منه على شيء لم يجوز الصلح. وكذلك لا يجوز لو ادعى في شيء بعينه حتى يقر، فإذا أقر جاز.

ولو أقر في دعواه التي أجلها، فقال: أنت صادق فيما ادّعت علي فصالحه منه على شيء كان جائزاً كما يجوز لو تصادقا على شراء لا يعلم إلا بقولهما، وإن لم يسم الشراء، فقال: هذا ما اشتريت منك مما عرفت وعرفت، فلا تباعه في قبلك بعد هذا في شيء مما اشتريت منك.

ولو كانت الدار في يدي رجلين فتداعيا كلها فاصطلحا على أن لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين أو بيتاً من الدار وللآخر ما بقي؛ فإن كان هذا بعد إقرارهما فجائز، وإن كان على الجحد، فلا يجوز وهما على أصل دعواهما.

ولو ادعى رجل على رجل دعوى فصالحه منها على شيء بعدما أقر له بدعواه غير أن ذلك غير معلوم بينة تقوم عليه، فقال المصالح للمدعى عليه: صالحتك من هذه الأرض.

وقال الآخر: بل صالحتك من ثوب قالقوله مع يمينه، ويكون خصماً له في هذه الأرض.

قال أبو محمد: أصل قول الشافعي أنهما إذا اختلفا في الصلح تحالفا وكانا على أصل خصومتها مثل البيع سواء إذا اختلفا تحالفا، ولم يكن بينهما بيع بعد الأيمان.

ولو صالحه على ربع أرض مشاع من دار معلومة جاز. ولو صالحه على أذرع من دار مسمّاة وهو يعرف أذرع الدار ويعرفه المصالح جاز، وهذا كجزء من أجزاء، وإن كان صالحه على أذرع وهو لا يعرف الذرع كله لم يجوز من قبل أنه لا يدري كم قدر الذرع فيها ثلثاً أو ربعاً أو أكثر أو أقل.

ولو صالحه على طعام جزاف أو دراهم جزاف أو عبد فجائز؛ فإن استحق ذلك قبل القبض أو بعده بطل الصلح، وإن هلك قبل القبض بطل الصلح.

ولو كان صالحه على عبد بعينه، ولم يرد العبد فله خيار الرؤية؛ فإن اختار أخذه جاز الصلح، وإن اختار رده رد الصلح.

قال الربيع: قال الشافعي: بعد لا يجوز شراء عبد بعينه، ولا غيره إلى أجل، ويكون له خيار رؤيته من قبل أن يبيع لا يعدو بيع عين يراها المشتري والبائع عند تباعهما ويبيع صفقة مضمون إلى أجل معلوم يكون على صاحبها أن يأتي بها من جميع الأرض، وهذا العبد الذي بعينه إلى أجل إن تلف بطل البيع فهذا مرة يتم فيه البيع ومرة يبطل فيه البيع، والبيع لا يجوز إلا أن يتم في كل حال.

قال الشافعي: وهكذا كل ما صالحه عليه بعينه مما كان غائباً فله فيه خيار الرؤية.

قال الربيع: رجع الشافعي عن خيار رؤية شيء بعينه. قال الشافعي: ولو قبضه فملك في يديه وبه عيب رجع بقيمة العيب، ولو لم يجد عيباً، ولكنه استحق نصفه أو سهم من ألف سهم منه كان لقابض العبد الخيار في أن يجيز من الصلح بقدر ما في يديه من العبد ويرجع بقدر ما استحق منه أو ينقض الصلح كله.

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي أنه إذا بيع الشيء فاستحق بعضه بطل البيع كله؛ لأن الصفقة جمعت شئتين حلالاً وحراماً، فبطل كله والصلح مثله.

قال الشافعي: ولو ادعى رجل حقاً في دار فأقر له رجل أجنبي على المدعى عليه وصالحه على عبد بعينه فهو جائز، وإن وجد بالعبد عيباً فردّه أو استحق لم يكن له على الأجنبي شيء ورجع على دعواه في الفكر، وهكذا لو صالحه على عرض من العروض، ولو كان الأجنبي صالحه على فتاة أو دراهم أو عرض بصفة أو عبد بصفة فنقصه إليه ثم استحق كان له أن يرجع عليه بمثل تلك الذنائب والدراهم، وذلك العرض بتلك الصفة.

ولو كان الأجنبي إنما صالحه على ذنائب بأعيانها فهي مثل العبد بعينه يعطيه إياها، وإن استحقّت أو وجد عيباً فردّها لم يكن

الصلحُ جائزاً.

وإذا باع رجلٌ من رجلٍ داراً، ثم ادعى فيها رجلٌ شيئاً فاقترع البائع له وصالحه فالصلحُ جائزٌ.

وهكذا لو غصب رجلٌ من رجلٍ داراً فباعها أو لم يبيعها وادعى فيها رجلٌ آخرٌ دعوى فصالحه بعد الإقرار من دعواه على شيءٍ كان الصلحُ جائزاً.

وكذلك لو كانت في يده عاريةً أو وديعةً.

وإذا ادعى رجلٌ داراً في يدي رجلٍ فاقترع له بها، ثم جحدته، ثم صالحه فالصلحُ جائزٌ، ولا يضره الجحد؛ لأنها ثبتت له بالإقرار الأول إذا تصادقا أو قامت بينة بالإقرار الأول؛ فإن أنكر المصالح الأخذ لثمن الدار أن يكون أقتر له بالدَّار، وقال: إنما صالحته على الجحد فاقول قوله مع يمينه والصلحُ مردودٌ وهما على خصومتها.

ولو صالح رجلٌ من دعوى اقترع له بها على خدمةٍ عبدٍ سنةً فقتل خطأ انتقض الصلحُ، ولم يكن على المصالح أن يشتري له عبداً غيره بخدمة، ولا على ربِّ العبد أن يشتري له عبداً غيره بخدمة.

قال: وهكذا لو كان له سكنى بيتٍ فهدمه إنسانٌ أو انهدم، ولو كان الصلحُ على خدمةٍ عبدٍ بعينه سنةً فباعه المولى كان للمشتري الخيار إن شاء أن يبيز البيع ويكون لهذا الملك ولهذه الخدمة فعل، وإن شاء أن يرُدَّ البيع ردّه وبه نأخذ.

وفيه قولٌ ثانٍ: أن البيع منتقض؛ لأنه محوّل بينه وبينه.

ولو كانت المسألة مجالها فاعتقه السيّد كان العتق جائزاً وكانت الخدمة عليه إلى منتهى السنة يرجع بها على السيّد؛ لأن الإجارة بيعٌ من البيوع عندنا لا تنقضه ما دام المستأجر سالماً.

قال: ولصاحب الخدمة أن يخدمه غيره ويؤاخره غيره في مثل عمله، وليس له أن يخرج من المصير إلا بإذن سيّده.

ولو ادعى رجلٌ في دارٍ دعوى فاقترع بها المدعى عليه، وصالحه منها على عبدٍ قيمته مائة درهمٍ ومائة درهمٍ والعبد بعينه، فلم يقبض المصالح العبد حتى جنى على حرٍّ أو عبدٍ فسواء ذلك كله وللمصالح الخيار في أن يقبض العبد، ثم يفديه أو يسلمه فيباع أو يرده على سيّده وينقض الصلح، وليس له أن يبيز من الصلح بقدر المائة، ولو كان قبضة، ثم جنى في يديه كان الصلحُ جائزاً، وكان كعبدٍ اشتراه، ثم جنى في يديه قال: ولو كان وجدّ بالعبد عيلاً لم يكن أن يرده ويحبس المائة؛ لأنها صفقة واحدة لا يكون له أن يردها إلا معاً، ولا يبيزها إلا معاً إلا أن يشاء ذلك المردود عليه، ولو كان استحقّ كان له الخيار في أن يأخذ المائة بنصف الصلح ويردّ نصفه؛ لأن الصفقة وقعت على شيئين.

قال الشافعي: ولو كانت دارٌ بين ورثةٍ فادعى رجلٌ فيها دعوى وبعضهم غائب أو حاضرٌ فاقترع له أحدهم، ثم صالحه على شيءٍ بعينه دنائير أو دراهم مضمونة فالصلحُ جائزٌ، وهذا الوارث المصالح مطوّر، ولا يرجع على إخوته بشيءٍ مما أدى عنهم؛ لأنه أدى عنهم بغير أمرهم إذا كانوا متكبرين لدعواه، ولو صالحه على أن حقه له دون إخوته، فإنما اشترى منه حقه دون إخوته، وإن أنكر إخوته كان لهم خصماً؛ فإن قدر على أخذ حقه كان له وكانت لهم الشفعة معه بقدر حقوقهم، وإن لم يقدر عليه رجّع عليه بالصلح فأخذه منه، وكان للآخر فيما اقترع له به نصيبه من حقه.

قال الشافعي: ولو أن داراً في يدي رجلين ورثها فادعى رجلٌ فيها حقاً فأنكر أحدهما، واقترع الآخر وصالحه على حقه منها خاصةً دون حقٍّ أخيه فالصلحُ جائزٌ، وإن أراد أخوه أن يأخذ بالشفعةً فما صالح عليه فله ذلك.

ولو أن رجلين ادعيا داراً في يدي رجلٍ، وقالوا هي ميراثٌ لنا عن أبينا، وأنكر ذلك الرجل، ثم صالح أحدهما من دعواه على شيءٍ فالصلحُ باطلٌ قال: ولو اقترع لأحدهما فصالحه من ذلك الذي اقترع له به على شيءٍ كان لأخيه أن يدخل معه فيما اقترع له بالنصف؛ لأنهما سببا ذلك إلى أنه بينهما نصفين، ولو كانت المسألة مجالها فادعى كل واحدٍ منهما عليه نصف الأرض التي في يديه فاقترع لأحدهما بالنصف وجحد الآخر كان النصف الذي اقترع به له دون المجهود، وكان المجهود على خصومته، ولو صالحه منه على شيءٍ كان ذلك له دون صاحبه، ولو اقترع لأحدهما بجميع الأرض، وإنما كان يدعي نصفها؛ فإن كان لم يقر للآخر بأن له النصف فله الكل لا يرجع به عليه الآخر، وإن كان في أصل دعواه أنه زعم أن له النصف ولهذا كان له أن يرجع عليه بالنصف.

قال: ولو ادعى رجلان على رجلٍ داراً ميراثاً فاقترع لهما بذلك وصالح أحدهما من دعواه على شيءٍ فليس لأخيه أن يشركه فيما صالحه عليه، وله أن يأخذ بالشفعة.

ولو ادعى رجلٌ على رجلٍ داراً فاقترع له بها وصالحه بعد الإقرار على أن يسكنها الذي في يديه فهي عاريةٌ إن شاء أمّتها، وإن شاء لم يتمها، وإن كان لم يقر له الأعلى أن يسكنها فالصلحُ باطلٌ، وهما على أصلٍ خصومتها، ولو أن رجلاً اشترى داراً فبناها مسجداً، ثم جاء رجلٌ فادعاهما فاقترع له باني المسجد بما ادعى؛ فإن كان فضل من الدار فضل فهو له، وإن كان لم يتصدق بالمسجد فهو له ويرجع عليه بقيمة ما هدم من داره.

ولو صالحه من ذلك على صلح فهو جائزٌ قال: وإن أنكر المدعى عليه فاقترع الذين المسجد والدار بين أظهرهم وصالحوه كان

جاز الصلح، وهكذا لو كانت الدار منزلاً أو منزلاً، السفل في يده أحدهما يدعيه والعلو في يده الآخر يدعيه فتداعيا عرصه الدار كانت بينهما نصفين كما وصفت.

وإذا كان الجدار بين دارين أحدهما للرجل والأخرى لآخر وبينهما جدار ليس بمتمصل ببناء واحد منهما اتصال البنيان إنما هو ملصق أو متمصل ببناء كل واحد منهما فتداعيا، ولا يئنه هما تحالفاً، وكان بينهما نصفين، ولا انظر في ذلك إلى من إليه الخوارج، ولا الدواخل، ولا أنصاف اللين، ولا معاقب القمط؛ لأنه ليس في شيء من ذلك دلالة.

ولو كانت المسألة بحالها ولأحدهما فيها جذوع، ولا شيء للآخر فيها عليه أحلفتها، وأقررت الجذوع بحالها وجعلت الجدار بينهما نصفين؛ لأن الرجل قد يرتفع بجدار الرجل بالجذوع بأمره وغير أمره، ولو كان هذا الحائط متمصلاً ببناء أحدهما اتصال البنيان الذي لا يحدث مثله إلا من أول البنيان ومنقطعاً من بناء الآخر جعلته للذي هو متمصل ببنايه دون الذي هو منقطع من بنيانه، ولو كان متمصلاً اتصالاً يحدث مثله بعد كمال الجدار يخرج منه لبنة ويدخل أخرى أطول منها أحلفتها وجعلته بينهما نصفين، وإن تداعيا في هذا الجدار، ثم اصطالحا منه على شيء بتصادق منهما على دعواهما أجزت الصلح، وإذا قضيت بالجدار بينهما لم أجعل لواحد منهما أن يفتح فيه كوة، ولا يبني عليه بناء إلا بإذن صاحبه ودعوتهما إلى أن تقسمه بينهما إن شاء؛ فإن كان عرضه ذراعاً أعطيت كل واحد منهما شبراً في طول الجدار، ثم.

قلت له: إن شئت أن تزيد من عرض دارك أو بيتك شبراً آخر؛ ليكون لك جداراً خالصاً فذلك لك، وإن شئت أن تفرقه بحالها، ولا تقاسم منه فافقره، وإذا كان الجدار بين رجلين فهدماه، ثم اصطالحا على أن يكون لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه على أن يحمل كل واحد منهما ما شاء عليه إذا بناه فالصلح فيه باطل، وإن شاء قسمت بينهما أرضه.

وكذلك إن شاء أحدهما دون الآخر، وإن شاء تركاه، فإذا بناه لم يجوز لواحد منهما أن يفتح فيه باباً، ولا كوة إلا بإذن صاحبه.

قال الشافعي: وإذا كان البيت في يده رجل فادعاه آخر واصطالحا على أن يكون لأحدهما سطحه، ولا بناء عليه والسفل للآخر فاصل ما أذهب إليه من الصلح أن لا يجوز إلا على الإقرار؛ فإن تقاراً أجزت هذا بينهما وجعلت لهذا علوه ولهذا سفله، وأجزت فيما أقر له به الآخر ما شاء إذا أقر أن له أن يبني عليه، ولا تجيزه إذا بنى وسواء كان عليه علو لم أجزه إلا على إقراره، ولو أن رجلاً باع علو بيت لا بناء عليه على أن للمشتري أن يبني على جداره ويسكن على سطحه وسمى منتهى البناء

أحدهما: ليس للبائع، وليس للمشتري إمساكه، وله في العيب إمساكه إن شاء.

قال الربيع: أصل قوله إنه إذا استحق بعض المصالح به أو البيع به بطل الصلح والبيع جميعاً؛ لأن الصفة جمعت شيئين حلالاً وحراماً، فبطل ذلك كله.

قال الشافعي: ولو كان الاستحقاق في العيب في الدراهم، وإنما باعه بالدراهم بأعيانها كان كهر في العيب، ولو باعه بدراهم مسموياً رجع بدراهم مثلها، ولو كان الصلح بعبد وزاده الأخذ للعبد ثوباً فاستحق العبد انتقض الصلح، وكان على دعواه، وأخذ ثوبه الذي زاده الذي في يده الدار إن وجده قائماً أو قيمته إن وجد مستهلكاً، ولو كانت المسألة بحالها وتقابضا وجرح العبد جرحاً لم يكن له أن ينقض الصلح، وهذا مثل رجل اشترى عبداً، ثم جرح عنده.

قال: ولو كانت المسألة بحالها في العبد والثوب فوجد بالثوب عيباً فله الخيار بين أن يمسه أو يردّه وينقض الصلح لا يكون له أن يرد بعض الصفة دون بعض، ولو استحق العبد انتقض الصلح إلا أن يشاء أن يأخذ ما مع العبد، ولا يرجع بقيمة العبد.

قال الربيع: إذا استحق العبد بطل الصلح في معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع.

قال الشافعي: ولو كان الصلح عبداً ومائة درهم وزاده المدعي عليه عبداً أو غيره، ثم خرج العبد الذي قبض إيهما كان حراً بطل الصلح، وكان كرجل اشترى عبداً فخرج حراً، ولو كان العبد الذي استحق الذي أعطاه المدعي أو المدعي عليه قيل للذي استحق في يده العبد: لك نقض الصلح إلا أن ترضى بترك نقضه وقبول ما صار في يدك مع العبد، فلا تكره على نقضه، وهكذا جميع ما استحق مما صالح عليه، ولو كان هذا مسلماً فاستحق العبد المسلم في الشيء الموصوف إلى الأجل المعلوم بطل السلم.

قال الشافعي: ولو كان المسلم عيدين بقيمة واحدة فاستحق أحدهما كان للمسلم إليه الخيار في نقض السلم ورد العبد الباقي في يده أو إنفاذ البيع، ويكون عليه نصف البيع الذي في العبد نصفه إلى أجله.

قال الربيع: يبطل هذا كله وينسخ.

قال الشافعي: وإذا كانت الدار في يدي رجلين كل واحد منهما في منزل على حدة فتداعيا العرصه فالعرصة بينهما نصفين؛ لأنها في أيديهما معاً، وإن أحب كل واحد منهما أحلفتها له صاحبه على دعواه، فإذا حلقتا فهي بينهما نصفين، ولو لم يحلقتا اصطالحا على شيء أخذه أحدهما من الآخر بإقرار منه بمحقه

بعض عين بشراء بعض عين، وإذا كان النهر بين قوم فاصطلحوا على إصلاحه ببناء أو كبس أو غير ذلك على أن تكون النفقة بينهم سواءً فذلك جائز؛ فإن دعا بعضهم إلى عمله وامتنع بعضهم لم يجبر المتنع على العمل إذا لم يكن فيه ضرر.

وكذلك لو كان فيه ضرر لم يجبر، والله أعلم.

ويقال هؤلاء إن شتم فتطوعوا بالعمارة ويأخذ هذا ماء معكم ومتى شتم أن تهدموا العمارة هدموها، وأنتم مالكون للعمارة دونه حتى يعطيكم ما يلزمه في العمارة ويملكها معكم، وهكذا العين والبئر، وإذا ادعى رجل عود خشبة أو ميزاب أو غير ذلك في جدار رجل فصالحه الرجل من دعواه على شيء جاز إذا أقر له به.

ولو ادعى رجل زرعاً في أرض رجل فصالحه من ذلك على دراهم مسمّاة فذلك جائز؛ لأن له أن يبيع زرع أخضر ممن يقبله، ولو كان الزرع لرجلين فادعى رجل فيه دعوى فصالحه أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر، ولا يجز هذا على أن يقطع منه شيئاً حتى يرضى، وإذا ادعى رجل على رجل دعوى في دار فصولح منها على دار أو بعد أو غيره فله فيها خيار الرؤية كما يكون في البيع؛ فإن أقر أن قد رآه قبل الصلح، فلا خيار له إلا أن يتغير عن حاله التي رآه عليها.

قال: وإذا ادعى رجل على رجل دراهم فأقر له بها، ثم صالحه على ذنانير؛ فإن تقابضا قبل أن يتفرقا جاز، وإن تفرقا قبل أن يتقابضا كانت له عليه الدراهم، ولم يجز الصلح، ولو قبض بعضاً وبقي بعض جاز الصلح فيما قبض وانتقض فيما لم يقبض إذا رضي ذلك المصالح الآخذ منه الذنانير.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه لا يجوز شيء من الصلح؛ لأنه صالحه من ذنانير على دراهم يأخذها؛ فكان هذا مثل الصرف لو بقي منه درهم انتقض الصرف كله وهو معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع: وإذا ادعى رجل شقاً في دار فأقر له به المدعى عليه وصالحه منه على عبد بعينه أو ثياب بأعيانها أو موصوفة إلى أجل مسمى فذلك جائز، وليس له أن يبيع ما صالحه من ذلك قبل أن يقبضه كما لا يكون له أن يبيع ما اشترى قبل أن يقبضه، والصلح بيع ما جاز فيه جاز في البيع، وما رد فيه رد في البيع، وسواء موصوف أو بعينه لا يبيعه حتى يقبضه، وهكذا كل ما صالح عليه من كيل أو عين موصوفة ليس له أن يبيعه منه، ولا من غيره حتى يقبضه؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام إذا ابتاع حتى يقبض وكل شيء ابتاع عندنا بمنزلة، وذلك أنه مضمون من مال البائع، فلا يبيع ما ضمانه من ملك غيره.

أجزت ذلك كما أجيز أن يبيع أرضاً لا بناء فيها، ولا فرق بينهما إلا في خصلة: أن من باع داراً لا بناء فيها فللمشتري أن يبني ما شاء، ومن باع سطحاً بأرضه أو أرضاً ورهوس جدران احتجت إلى أن أعلم كم مبلغ البناء؛ لأن من البناء ما لا تحمله الجدران.

قال: ولو كانت دار في يدي رجل في سفلها درج إلى علوها فتداعى صاحب السفل والعلو الدرج والدرج بطريق صاحب العلو فهي لصاحب العلو دون صاحب السفل بعد الأمان وسواء كانت الدرج معقودة أو غير معقودة؛ لأن الدرج إنما تتخذ ممراً، وإن ارتفع بما تحته، ولو كان الناس يتخذون الدرج للمرتقى ويعملون ظهورها مدرجة لا بطريق من الطرق جعلت الدرج بين صاحب السفل والعلو؛ لأن فيها منفعتين إحداها بيد صاحب السفل والأخرى بيد صاحب العلو بعدما أحلفها.

وإذا كان البيت السفل في يد رجل والعلو في يد آخر فتداعيا سقفه فالتسقف بينهما؛ لأنه في يد كل واحد منهما هو سقف للسفل مانع له وسطح للعلو أرضه له فهو بينهما نصفين بعد أن لا تكون بينة وبعد أن يتحالفا عليه، وإذا اصطلحا على أن ينقض العلو والسفل لعلو فيهما أو في أحدهما أو غير علة فذلك لهما ويعيدان مع البناء كما كان ويؤخذ صاحب السفل بالبناء إذا كان هدمه على أن يبنيه أو هدمه بغير علة، وإن سقط البيت لم يجبر صاحب السفل على البناء، وإن تطوع صاحب العلو بأن يبني السفل كما كان ويبني علوه كما كان فذلك له، وليس له أن يمنع صاحب السفل من سكنه ونقض الجدران له متى شاء أن يهدمها ومتى جاءه صاحب السفل بقيمة بنائه كان له أن يأخذ منه ويصير البناء لصاحب السفل إلا أن يختار الذي بنى أن يهدم بنائه، فيكون ذلك له، وأصلح لصاحب العلو أن يبنيه بقضاء قاض.

وإن تصادقا على أن صاحب السفل امتنع من بنائه وبناه صاحب العلو بغير قضاء قاض فجائز كهر بقضاء قاض، وإذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستعلت حتى انتشرت أغصانها على دار رجل فعلى صاحب النخلة والشجرة قطع ما شرع في دار الرجل منها إلا أن يشاء رب الدار تركه؛ فإن شاء تركه فذلك له، وإن أراد تركه على شيء يأخذه منه فليس بجائز من قبل أن ذلك إن كان كراء أو شراء، فإنما هو كراء هواء لا أرض له، ولا قرار، ولا بأس بتركه على وجه المعروف، وإذا تداعى رجلان في عينين أو بئرين أو نهريْن أو غيلين دعوى فاصطلحا على أن أبرأ كل واحد منهما صاحبه من دعواه في إحدى العينين أو البئرين أو النهريْن أو ما سمينا على أن لهذا هذه العين تامة ولهذا هذه العين تامة؛ فإن كان بعد إقرار منهما فالصلح جائز كما يجوز شراء

وإذا ادعى رجلٌ على رجلٍ دعوى فاقَرُّ له بها فصالحه على عيدين بأعيانهما فقبضَ أحدهما ومات الآخرُ قبلَ القبضِ فالمصالح بالخيار في ردِّ العبدِ ويرجعُ على حقِّه من الدَّارِ أو إجازة الصِّلحِ بحصَّةِ العبدِ المقبوضِ، ويكونُ له نصيبه من الدَّارِ بقدرِ حصَّةِ العبدِ الميّتِ قبلَ أن يقبضَهُ، ولو كان الصِّلحُ على عبدٍ فماتَ بطلَ الصِّلحُ، وكانَ على حقِّه من الدَّارِ، ولو لم يمِتْ، ولكنَّ رجلاً جنى عليه فقتله خيرٌ بينَ أن يميَزَ الصِّلحُ ويتبعَ الجاني أو يردَّ الصِّلحُ ويتبعه ربُّ العبدِ البائعِ له. وهكذا لو قتله عبدٌ أو حرٌّ.

ولو كان الصِّلحُ على خدمةٍ عبدٍ سنةً فقتلَ العبدُ فاخذَ مالَكة قيمته، فلا يميَزُ المصالحُ ولا ربُّ العبدِ على أن يعطيه عبدًا مكانه؛ فإن كانَ استخدمه شيئاً جازَ من الصِّلحِ بقدرِ ما استخدمه وبطلَ من الصِّلحِ بقدرِ ما بطلَ من الخدمة، ولو لم يمِتِ العبدُ، ولكنه جرحَ جرحاً فاختارَ سيِّده أن يدعه يباعَ كانَ كالموتِ والاستحقاقِ.

ولو ادعى رجلٌ على رجلٍ شيئاً فاقَرُّ له به فصالحه المقرُّ على مسيلٍ ماء؛ فإن سَمَّى له عَرْضَ الأرضِ التي يسيلُ عليها الماءُ وطولها ومتهاها فجائزٌ إذا كانَ يملكُ الأرضَ لم يميَزَ إلا بأن يقولَ يسيلُ الماءُ في كذا وكذا لوقتٍ معلومٍ كما لا يجوزُ الكراءُ إلا إلى وقتٍ معلومٍ، وإن لم يسمُ إلا مسيلاً لم يميَزْ، ولو صالحه على أن يسقيَ أرضاً له من نهرٍ أو عينٍ وقتاً من الأوقاتِ لم يميَزْ، ولكنه يجوزُ له لو صالحه بثلثِ العينِ أو ربعها، وكانَ يملكُ تلكَ العينَ.

وهكذا لو صالحه على أن يسقيَ ماشيةً له شهراً من مائه لم يميَزْ.

وإذا كانت الدَّارُ لرجلينِ لأحدهما منها أقلُّ مما للآخرِ فدعا صاحبُ النصيبِ الكثيرِ إلى القسمِ وكرهه صاحبُ النصيبِ القليلِ؛ لأنَّه لا يبقى له منه ما يتفَعُّ به أجبرته على القسمِ، وهكذا لو كانت بينَ عدوٍّ فكانَ أحدهم يتفَعُّ والآخرُ لا يتفَعُّون أجبرتهم على القسمِ للذي دعا إلى القسمِ وجمعت للآخرينَ نصيبهم إن شاءوا، وإذا كانَ الضَّرُّ عليهم جميعاً إنَّما يقسمُ إذا كانَ أحدهم يصيرُ إلى منفعةٍ، وإن قلتَ.

٢٤ - كتاب الحوالة

أخبرنا الربيع بن سليمان: قال: أخبرنا الشافعي إسماعيل قال والقول عندنا - والله تعالى أعلم - ما قال مالك بن أنس: إن الرجل إذا أحال الرجل على الرجل بحق له، ثم أفلس المحال عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل أبداً.
فإن قال قائل: ما الحجّة فيه؟

١٣٣٥ - قال مالك بن أنس أخبرنا، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ.** [أخرجه مالك (٢/٦٧٤)، البخاري (٢٢٨٧)، مسلم (١٥٦٤)، أبو داود (٣٣٤٥)، الرمذي (١٣٠٨)، النسائي (٣١٧/٧)، ابن ماجه (٢٤٠٣)]

فإن قال قائل: وما في هذا مما يدل على تقوية قولك؟

قيل: أرايت لو كان المحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن الحسن إذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً هل يصير المحال على من أحيل؟ أرايت لو أحيل على مفلس، وكان حقه نائباً عن المحيل هل كان يزداد بذلك إلا خيراً، إن أيسر المفلس ولا فحقه حيث كان، ولا يجوز إلا أن يكون في هذا.

أما قولنا إذا برئت من حَقِّك وضمنه غيري فالبراءة لا ترجع إلى أن تكون مضمونة، وإما لا تكون الحوالة جائزة فكيف يجوز أن أكون بريئاً من دينك إذا أهلكك لو حلفت وحلفت ما لك عليّ حقٌّ بررنا؛ فإن أفلس عدت عليّ بشيء بعد أن برئت منه بأمر قد رضى به جائزاً بين المسلمين واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبه لا توى على مال مسلم، وهو في أصل قوله يطل من وجهين، ولو كان ثابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة إنما شك فيه عن عثمان، ولو ثبت ذلك عن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه.

وإذا أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحال عليه أو مات، ولا شيء له لم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل من قبل أن الحوالة تحول حق من موضعه إلى غيره، وما تحول لم يعد والحوالة مخالفة للمحالة مما تحول عنه لم يعد إلا بتجديده عودته عليه وتأخذ المختال عليه دون المحيل بكل حال.

الْمَسْأَلَةُ وَذَكَرَ الْحَدِيثُ. [أخرجه مسلم (١٠٤٤)، أبو داود (١٦٤٠)،

النسائي (٨٨/٥-٨٩)]

٢٥ - كتاب الضمان

قال الشافعي: ولو أقر لرجل أنه كفّل له بمال على أنه بالخيار، وانكر المكفول له الخيار، ولا بينة بينهما فمن جعل الإقرار واحداً أحلفه ما كفّل له إلا على أنه بالخيار وأبرأه، والكفالة لا تجوز بخيار، ومن زعم أنه يبعض عليه إقراره فليزمه ما يضره الزمه الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة يست لا خيار فيه والكفالة بالنفس على الخيار لا تجوز، وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال إلا أن يسمي مالا كفّل له.

ولا تلزم الكفالة بمحد، ولا قصاص، ولا عقوبة لا تلزم الكفالة إلا بالأموال.

ولو كفّل له بما لزم رجلاً في جروح عمده؛ فإن أراد القصاص فالكفالة باطلة، وإن أراد أرش الجراح فهو له والكفالة لازمة؛ لأنها كفالة بمال، وإذا اشترى رجل من رجل داراً فضمن له رجل عهدها أو خلاصها فاستحقت الدار رجوع المشتري بالثمن على الضامن إن شاء؛ لأنه ضمن له خلاصها والخلاص مال يسلم، وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه، ثم أخذ منه كفيلاً آخر بنفسه، ولم يبرأ الأول فكلاهما كفيل بنفسه.

أخبرنا الربيع: قال الشافعي: رحمه الله، وإذا تحمّل أو تكفّل الرجل عن الرجل بالدين فمات الحميل قبل أن يحل الدين فللمتحمل عليه أن يأخذه بما حل له به، فإذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والحميل، ولم يكن لورثة الحميل أن يرجعوا على المحمول عنه بما دفعوا عنه حتى يحل الدين، وهكذا لو مات الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذه من ماله؛ فإن عجز عنه لم يكن له أخذه حتى يحل الدين.

وقال في الجملة: أخبرنا الربيع بن سليمان: قال: أخبرنا الشافعي قال: إذا تحمّل أو تكفّل الرجل عن الرجل بدين فمات المحمل قبل أن يحل الدين فللمتحمل عنه أن يأخذه بما حل له به، فإذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والحميل، ولم يكن لورثة الحميل أن يرجعوا على المحمول عنه بما دفعوا عنه حتى يحل الدين.

وهكذا لو مات الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذه من ماله، فإذا عجز عنه لم يكن له أن يأخذه حتى يحل الدين.

قال الشافعي: وإذا كان للرجل على الرجل المال فكفّل له به رجل آخر فلو لم يبرأ المال أن يأخذهما، وكل واحد منهما، ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفي ماله إذا كانت الكفالة مطلقة، فإذا كانت الكفالة بشرط كان للغريم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له، وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به على فلان أو شهد لك به عليه شهود أو ما أشبه هذا فانا له ضامن، لم يكن ضامناً لشيء من قبل أنه قد يقضى له، ولا يقضى له، ويشهد له، ولا يشهد له، فلا يلزمه شيء مما شهد به بوجوه، فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضماناً، وإنما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فامّا ما لم يعرفه فهو من المخاطرة.

وإذا ضمن الرجل دين الميت بعدما يعرفه ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئاً أو لم يتركه، فإذا كفّل العبد المأذون له في التجارة فالكفالة باطلة؛ لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب مال، فإذا كنا نمنعه أن يستهلك من ماله شيئاً قل أو كثر فكذلك نمنعه أن يكفل بغيره من ماله شيئاً، قل أو كثر.

١٣٣٦ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ رِقَابٍ، عَنْ كِنَانَةَ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ قَالَ: حَمَلْتُ حَمَالَه فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: يَا قَبِيصَةُ الْمَسْأَلَةُ حُرُمَتِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ رَجُلٍ تَحْمَلُ حَمَالَه فَحَلَّتْ لَهُ

٢٦ - الشركة

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: شركة المفاوضة باطل، ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطلاً إلا أن يكونا شريكين يعدان المفاوضة خلطاً المال والعمل فيه واقتسام الربح فهذا لا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان، وإذا اشتركا مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة، وما رزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه من تجارة أو إجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه، وإن زعما أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شريكين في كل ما أفادا بوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة بينهما فاسدة، ولا أعرف القمار إلا في هذا أو أقل منه أن يشترك الرجلان بمائتي درهم فيجذ أحدهما كنزاً، فيكون بينهما.

أرأيت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخالطا بمال أكان يجوز؟ أو أرأيت رجلاً وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد مالاً من عمل أو هبة أكون الآخر له فيه شريكاً؟ لقد انكروا أقل من هذا.

٢٧ - الوكالة

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي إملأه قال: وإذا وكلَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ بوكالةٍ فليسَ للوكيل أن يوكلَ غيره مرضَ الوكيل أو أرادَ الغيبةَ أو لم يردّها؛ لأنَّ الموكلَ رضي بوكالته، ولم يرضَ بوكالةَ غيره.

وإن قال: وله أن يوكلَ من رأى كأنَّ ذلكَ له برضا الموكل.

وإذا وكلَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وكالةً، ولم يقل له في الوكالةِ أنه وكلّه بأن يقرَّ عليه، ولا يصالح، ولا يبرئ، ولا يهب؛ فإن فعلَ فما فعل من ذلك كله باطل؛ لأنّه لم يوكله به، فلا يكونُ وكيلًا فيما لم يوكله.

وإذا وكلَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ بطلب حدٍّ له أو قصاص قبلت الوكالةُ على تبييتِ البيّنة، فإذا حضرَ الحدُّ أو القصاص لم أحده، ولم أقصص حتّى يحضرَ المحدودُ له والمقتصصُ له من قبل أنه قد يعزله فيبطلُ القصاصَ ويعفو، وإذا كانَ لرجلٍ على رجلٍ مالٌ وهو عنده فجاءَ رجلٌ فذكرَ أنَّ صاحبَ المالِ وكلّه به وصدّقه الَّذي في يديه المالُ لم أجبره على أن يدفعه إليه، فإذا دفعه إليه لم يبرأ من المالِ بشيءٍ إلا أن يقرَّ صاحبُ المالِ بأنّه وكلّه أو تقومَ بيّنة عليه بذلك.

وكذلك لو ادّعى هذا الَّذي ادّعى الوكالةَ ديناً على ربِّ المالِ لم يجبر الَّذي في يديه المالُ أن يعطيه إياه، وذلك أن إقراره إياه به إقرارٌ منه على غيره، ولا يجوزُ إقراره على غيره، وإذا وكلَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ عندَ القاضي بشيءٍ أثبتَ القاضي بيّته على الوكالةِ وجعله وكيلًا حضرَ معه الخصمُ أو لم يحضرَ معه، وليسَ الخصمُ من هذا بسبيل.

وإذا شهدَ الرَّجُلُ لرجلٍ أنه وكلّه بكلِّ قليل وكثير له، ولم يزد على هذا فالوكالةُ غيرُ جائزةٍ من قبل أنه وكلّه ببيعِ القليل والكثير ويحفظه ويدفعُ القليل والكثير وغيره، فلمّا كانَ يحتملُ هذه المعانيَ وغيرها لم يميز أن يكونَ وكيلًا حتّى يبيّنَ الوكالاتُ من بيعٍ أو شراءٍ أو ديةٍ أو خصومةٍ أو عمارَةٍ أو غير ذلك.

قال الشافعي: وأقبلُ الوكالةَ من الحاضر من الرجال والنساء في العذر وغير العذر، وقد كانَ عليٌّ عليه السلام وكلَّ عندَ عثمانَ عبدَ الله بنِ جعفرٍ وعليٌّ حاضرٌ فقبلَ ذلكَ عثمانُ، وكانَ يوكلُ قبلَ عبدِ الله بنِ جعفرٍ عقيلَ بنِ أبي طالبٍ، ولا أحسبه إلا كانَ يوكله عندَ عمرَ، ولعلَّ عندَ أبي بكرٍ، وكانَ عليٌّ يقولُ إنَّ للخصومةِ قحماً، وإنَّ الشيطانَ يحضرها.

٢٨- كتاب الإقرار

١- جماع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَقْرَ مَا عَزَّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالزَّيْنَةِ فَرَجَمَهُ وَأَمَرَ أَنْ يَغْدُو عَلَى امْرَأَةٍ رَجُلٍ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ بِالزَّيْنَةِ فَارْجَمَهَا.

قال الشافعي: وكان هذا في معنى ما وصفت من حكم الله - تبارك وتعالى - أن للمرء وعليه ما أظهر من القول، وأنه أمين على نفسه، فمن أقر من البالغين غير المغلوبين على عقولهم بشيء يلزمه به عقوبة في بدنه من حد أو قتل أو قصاص أو ضرب أو قطع لزمه ذلك الإقرار حراً كان أو مملوكاً محجوراً كان أو غير محجور عليه؛ لأن كل هؤلاء تمن عليه الفرض في بدنه، ولا يسقط إقراره عنه فيما لزمه في بدنه؛ لأنه إنما يجبر عليه في ماله لا بدنه، ولا عن العبد، وإن كان مالا لغيره؛ لأن التلف على بدنه بشيء يلزمه بالفرض كما يلزمه الوضوء للصلاة، وهذا ما لا أعلم فيه من أحد سمعت منه تمن أرضى خلافاً، وقد أمرت عائشة رضي الله تعالى عنها بعبء أقر بالسرقة قطع وسواء كان هذا الحد لله أو بشيء أوجبه الله لأدمي.

قال الشافعي: وما أقر به الحران البالغان غير المحجورين في أموالهما بأي وجه أقر به لزمهما كما أقرأ به، وما أقر به الحران المحجوران في أموالهما لم يلزم واحداً منهما في حال الحجر ولا بعده في الحكم في الدنيا ويلزمهما فيما بينهما وبين الله - عز وجل - تاديت إذا خرجا من الحجر إلى من أقرأ له به وسواء من أي وجه كان ذلك الإقرار إذا كان لا يلزم إلا أموالهما بحال، وذلك مثل أن يقرأ بجنابة خطي أو عمداً لا قصاص فيه أو شراء أو عتي أو بيع أو استهلاك مال فكل ذلك ساقط عنهما في الحكم.

قال الشافعي: وإذا أقرأ بعمدٍ فيه قصاص لزمهما ولو لي القصاص إن شاء القصاص، وإن شاء أخذ ذلك من أموالهما من قبل أن عليهما فرضاً في أنفسهما، وإن من فرض الله - عز وجل - القصاص، فلما فرض الله القصاص دل على أن لو لي القصاص أن يعفو القصاص ويأخذ العقل، ودلت عليه السنة فلزم المحجور عليهما البالغين ما أقرأ به، وكان لو لي القتل الخيار في القصاص وعفوه على مال يأخذه مكانه.

وهكذا العبد البالغ فيما أقرأ به من جرح أو نفس فيها قصاص فلو لي القتل أو المجرور أن يقتص منه أو يعفو القصاص على أن يكون العقل في عتي العبد، وإن كان العبد مالا للسيد.

قال الشافعي: ولو أقر العبد بجنابة عمداً لا قصاص فيها أو

خطأ لم يلزمه في حال العبودية منها شيء ويلزمه إذا عتي يوماً ما في ماله.

قال الشافعي: وما أقرأ به المحجوران من غصب أو قتل أو غيره مما ليس فيه حد بطل عنهما معاً فيبطل عن المحجورين الحرين بكل حال ويبطل عن العبد في حال العبودية ويلزمه أرش الجنابة التي أقرأ بها إذا عتي؛ لأنه إنما أبطلته عنه؛ لأنه لا ملك له في حال العبودية لا من جهة حجري على الحر في ماله.

قال الشافعي: وسواء ما أقرأ به العبد المأذون له في التجارة أو غير المأذون له فيها، والعاقل من العبيد والمقصّر إذا كان بالغاً غير مغلوب على عقله من كل شيء إلا ما أقرأ به العبد فيما وكل به وأذن له فيه من التجارة.

قال الشافعي: وإذا أقر الحران المحجوران والعبد بسرقة في مثلها القطع قطعوا معاً، ولزم الحرين غرم السرقة في أموالهما، والعبد في عقله.

قال الشافعي: ولو بطلت الغرم عن المحجورين للحجر والعبد؛ لأنه يقر في رقبته لم أقطع واحداً منهما؛ لأنهما لا يبطلان إلا معاً، ولا يتيقن إلا معاً.

قال الشافعي: ولو أقرأ معاً بسرقة بالغية ما بلغت لا قطع فيها.

أبطلتها عنهم معاً عن المحجورين؛ لأنهما ممنوعان من أموالهما وعن العبد؛ لأنه يقر في عقله بلا حد في بدنه، وهكذا ما أقرأ به المرتد من هؤلاء في حال ردته ألزمته إياه كما ألزمه إياه قبل ردته.

٢- إقرار من لم يبلغ الحلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر من لم يبلغ الحلم من الرجال، ولا الحيض من النساء، ولم يستكمل خمس عشرة سنة بحق لله أو حق لأدمي في بدنه أو ماله فذلك كله ساقط عنه؛ لأن الله - عز وجل - إنما خاطب بالفرائض التي فيها الأمر والنهي العاقلين البالغين.

قال الشافعي: ولا ننظر في هذا إلى الإثبات والقول قول المقر إن قال: لم أبلغ والبيته على المدعي.

قال الشافعي: وإذا أقر الخشي المشكل، وقد احتلم، ولم يستكمل خمس عشرة سنة وقفت إقراره؛ فإن حاض وهو مشكل، فلا يلزمه إقراره حتى يبلغ خمس عشرة سنة.

وكذلك إن حاض، ولم يحتلم لا يجوز إقرار الخشي المشكل بحال حتى يستكمل خمس عشرة سنة، وهذا سواء في الأحرار والمالكيك إذا قال سيد المملوك أو أبو الصبي: لم يبلغ.

وقال المملوكُ أو الصبيُّ: قد بلغت. فalcولُ قولُ الصبيِّ والأرض. وكذلك لو قتله.

وكذلك لو أقرَّ بأنَّه فعله بمملوكٍ يقتضيه منه؛ لأنَّه لو جنى على مملوكٍ، وهو مملوكٌ فأعتقَ الزمته القصاصُ إلا أنَّه يخالفُ الحرَّ في خصلته ما أقرَّ به من مال الزمته إيَّاه نفسه إذا اعتق؛ لأنَّه بإقراره كما يقرُّ الرَّجلُ بجنايةٍ خطيًّا فأجعلها في ماله دونَ عاقلته، ولو قامت عليه بينةٌ بجنايةٍ خطيًّا تلزمُ عقفه وهو مملوكٌ ألزمت سيِّده الأقلُّ من قيمته يومَ جنى والجناية؛ لأنَّه اعتقه فحالٌ بعقفه دونَ بيعه.

قال: فإن كان لا يشبه ما قال: لم يقبل قوله، ولو صدقه أبوه. الا ترى أنَّه لو أقرَّ به والعلمُ محيطٌ أنَّ مثله لا يبلغُ خمسَ عشرةٍ لم يجرَّ أن يقبلَ إقراره، وإذا أبطلته عنه في هذه الحال لم الزمه الحرَّ، ولا المملوكُ بعدَ البلوغِ، ولا بعدَ العتق في الحكمِ ويلزمهم فيما بينهم وبينَ الله - عزَّ وجلَّ - أن يؤدُّوا إلى العبادِ في ذلك حقوقهم.

٤- إقرارُ الصبيِّ

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: وما أقرَّ به الصبيُّ من حدٍّ لله - عزَّ وجلَّ - أو الأدميِّ أو حتَّى في ماله أو غيره فإقراره ساقطٌ عنه وسواءٌ كان الصبيُّ مأذوناً له في التجارة أذن له به أبوه أو وليُّه من كان أو حاكمٌ، ولا يجوزُ للحاكمِ أن يأذن له في التجارة؛ فإن فعلَ فإقراره ساقطٌ عنه.

وكذلك شراؤه وبيعه مفسوخٌ، ولو أجزت إقراره إذا أذن له في التجارة أجزت أن يأذن له أبوه بطلاق امرأته فالزمه أو يأمره فيقذف رجلاً فأحدّه أو يجرح فاقصص منه؛ فكان هذا، وما يشبهه أولى أن يلزمه من إقراره لو أذن له في التجارة؛ لأنَّه شيءٌ فعله بأمرِ أبيه، وأمرُ أبيه في التجارة ليس بإذنٍ بالإقرار بعينه، ولكن لا يلزمه شيءٌ من هذا ما يلزم البالغ بحالٍ.

٥- الإكراه، وما في معناه

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: قال الله - عزَّ وجلَّ - ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ الآية.

قال الشافعيُّ: وللكفر أحكامٌ كفراق الزوجة، وأن يقتل الكافر ويغنم ماله، فلمَّا وضعَ الله عنه سقطت عنه أحكامُ الإكراه على القول كله؛ لأنَّ الأعظم إذا سقط عن النَّاسِ سقط ما هو أصغرُ منه، وما يكون حكمه بشيئته عليه.

قال الشافعيُّ: والإكراه أن يصيرَ الرَّجلُ في يدي من لا يقدرُ على الامتناع منه من سلطان أو لصٍّ أو متغلبٍ على واحدٍ من هؤلاء، ويكونُ المكره يخافُ خوفاً عليه دلالةٌ أنَّه إن امتنع من قول ما أمرَ به يبلغُ به الضربُ المؤلم أو أكثرُ منه أو إتلافُ نفسه.

قال الشافعيُّ: فإذا خافَ هذا سقطَ عنه حكمٌ ما أكره عليه من قول ما كان القولُ شراءً أو بيعاً أو إقراراً لرجلٍ بحقٍّ أو حدٍّ أو إقراراً بنكاحٍ أو عتقٍ أو طلاقٍ أو إحداثٍ واحدٍ من هذا وهو مكره فأيُّ هذا أحدثٌ وهو مكره لم يلزمه.

٣- إقرارُ المغلوبِ على عقله

قال الشافعيُّ رحمه الله: من أصابه مرضٌ ما كان المرضُ، فغلبَ على عقله فأقرَّ في حال الغلبةِ على عقله فإقراره في كلِّ ما أقرَّ به ساقطٌ؛ لأنَّه لا فرضٌ عليه في حاله تلك وسواءٌ كان ذلك المرضُ بشيءٍ أكله أو شربه ليتداوى به فاذهب عقله أو يعارض لا يدري ما سببه.

قال الشافعيُّ: ولو شربَ رجلاً خمرًا أو نبيذاً مسكراً فسكَّرَ لزمه ما أقرَّ به وفعلَ ممَّا لله وللأدَميِّين؛ لأنَّه ممَّن تلزمه الفرائض؛ ولأنَّ عليه حراماً وحلالاً وهو أتمُّ بما دخل فيه من شربِ المحرمِّ، ولا يسقطُ عنه ما صنع؛ ولأنَّ رسولَ الله ﷺ ضربَ في شربِ الخمر.

قال الشافعيُّ: ومن أكره فاجزَّ خمرًا فاذهب عقله، ثم أقرَّ لم يلزمه إقراره؛ لأنَّه لا ذنبٌ له فيما صنع.

قال الشافعيُّ: ولو أقرَّ في صحته أنَّه فعلَ شيئاً في حال ضرٍّ غلبه على عقله لم يلزمه في ذلك حدٌّ بحالٍ، لا للهِ، ولا للأدَميِّين كان أقرَّ أنَّه قطعَ رجلاً أو قتله أو سرقه أو قذفه أو زنى، فلا يلزمه قصاصٌ، ولا قطعٌ، ولا حدٌّ في الزنا ولو لي المقتول أو المجرَّح إن شاء أن يأخذ من ماله الأرض.

وكذلك للمسروق أن يأخذ قيمةَ السَّرقَةِ، وليسَ للمعدوفِ شيءٌ؛ لأنَّه لا أرضٌ للقدف، ثم هكذا البالغ إذا أقرَّ أنَّه صنعَ من هذا في الصَّغرِ لا يختلف.

الا ترى أنَّه لو أقرَّ في حال غلبته على عقله وصغره فأبطلته عنه، ثم قامت به عليه بينةٌ أخذت منه ما كان في ماله دونَ ما كان في بدنه، فإقراره بعدَ البلوغِ أكثرُ من بينةٍ لو قامت عليه.

ولو أقرَّ بعدَ الحرِّيةِ أنَّه فعلَ من هذا شيئاً وهو مملوكٌ بالغٌ ألزمته حدُّ المملوكِ فيه كله؛ فإن كان قذفاً حددته أربعين أو زناً حددته خمسين ونفيته نصف سنة إذا لم يجد قبلَ إقراره، أو قطعَ يده حرّاً أو رجله عمداً اقتصصت منه إلا أن يشاء المقتصصُ له أخذ

أقر به إذا كان لكلامه ظاهر يحتمل خلاف السبب؛ لأن الرجل قد يجيب على خلاف السبب الذي كلم عليه لما وصفت من أحكام الله عز وجل فيما بين العباد على الظاهر.

٧ - الإفراق بالشيء غير موصوف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لفلان علي مال أو عندي أو في يدي أو قد استهلك ما عظيماً أو قال عظيماً جداً أو عظيماً عظيماً فكل هذا سواء ويسأل ما أراد.

فإن قال أردت ديناراً أو درهماً أو أقل من درهم فما يقع عليه اسم مال عرض أو غيره فالقول قوله مع يمينه.

وكذلك إن قال مالاً صغيراً أو صغيراً جداً أو صغيراً صغيراً من قبل أن جميع ما في الدنيا من متاعها يقع عليه قليل.

قال الله - تبارك وتعالى - ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ وقليل ما فيها يقع عليه عظيم الثواب والعقاب قال الله - عز وجل - ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾.

وكل ما أنيب عليه وعذب يقع عليه اسم كثير، وهكذا إن قال له: علي مال وسط أو لا قليل، ولا كثير؛ لأن هذا إذا جاز في الكثير كان فيما وصفت أنه أقل منه أجور، وهكذا إن قال له: عندي مال كثير قليل.

ولو قال لفلان عندي مال كثير إلا مالاً قليلاً: كان هكذا، ولا يجوز إذا قال له: عندي مال إلا أن يكون بقي له عنده مال فأقل المال لازم له.

ولو قال له: عندي مال وافر، وله عندي مال قاف، وله عندي مال مغن كان كله كما وصفت من مال كثير؛ لأنه قد يغني القليل، ولا يغني الكثير وينمى القليل إذا بورك فيه وأصلح ويتلف الكثير.

قال الشافعي: فإذا كان المقر بهذا حياً.

قلت له: أعط الذي أقررت له ما شئت مما يقع عليه اسم مال واحلف له ما أقررت له بغير ما أعطته.

فإن قال: لا أعطيه شيئاً جبرته على أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم مال مكانه ويحلف ما أقر له بالكثرة منه، فإذا حلف لم ألزمه غيره، وإن امتنع من اليمين قلت للذي يدعي عليه ادع ما أحببت، فإذا ادعى قلت للرجل أحلف على ما ادعى، فإن حلف برئ، وإن أبى.

قلت له: اردد اليمين على المدعي؛ فإن حلف أعطته، وإن لم يحلف لم أعطه شيئاً بنكولك حتى يحلف مع نكولك.

قال الشافعي: ولو كان لا يقع في نفسه أنه يبلغ به شيء مما وصفت لم يسع أن يفعل شيئاً مما وصفت أنه يسقط عنه، ولو أقر أنه فعله غير خائف على نفسه ألزمته حكمه كله في الطلاق والنكاح وغيره، وإن حبس فخاف طول الحبس أو قيد فخاف طول القيد أو أوعد فخاف أن يوقع به من الوعيد بعض ما وصفت أن الإكراه ساقط به سقط عنه ما أكره عليه.

قال الشافعي: ولو فعل شيئاً له حكم فأقر بعد فعله أنه لم ينف أن يوقى له بوعيد ألزمته ما أحدث من إقرار أو غيره.

قال الشافعي: ولو حبس فخاف طول الحبس أو قيد، فقال ظننت أنني إذا امتنعت مما أكرهت عليه لم ينلني حبس أكثر من ساعة أو لم ينلني عقوبة خفت أن لا يسقط المأثم عنه فيما فيه مأثم مما قال.

قال الشافعي: فأما الحكم فيسقط عنه من قبل أن الذي به الكره كان، ولم يكن على يقين من التخلص.

قال الشافعي: ولو حبس، ثم خلى، ثم أقر لزمه الإفراق، وهكذا لو ضرب ضربة أو ضربات، ثم خلى، فلم يقل له بعد ذلك، ولم يحدث له خوف له سبب فأحدث شيئاً لزمه، وإن أحدث له أمر فهو بعد سبب الضرب، والإقرار ساقط عنه.

قال: وإذا قال الرجل لرجل أقررت لك بكذا، وأنا مكره فالقول قوله مع يمينه، وعلى المقر له اليقنة على إقراره له غير مكروه.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن من أقر بشيء لزمه إلا أن يعلم أنه كان مكرهاً.

قال الشافعي: ويقبل قوله إذا كان محبوساً، وإن شهدوا أنه غير مكروه، وإذا شهد شاهدان أن فلاناً أقر لفلان وهو محبوس بكذا أو لدى سلطان بكذا، فقال المشهود عليه أقررت لغم الحبس أو لإكراه السلطان فالقول قوله مع يمينه إلا أن تشهد اليقنة أنه أقر عند السلطان غير مكروه، ولا يخاف حين شهدوا أنه أقر غير مكروه، ولا محبوس بسبب ما أقر له، وهذا موضوع بنصه في كتاب الإكراه.

سئل الربيع عن كتاب الإكراه؟

فقال: لا أعرفه.

٦ - جماع الإفراق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز عندي أن ألزم أحداً إقراراً إلا بين المعنى، فإذا احتمل ما أقر به معينين ألزمته الأقل وجعلت القول قوله، ولا ألزمه إلا ظاهراً ما أقر به بيناً، وإن سبق إلى القلب غير ظاهر ما قال: وكذلك لا ألقت إلى سبب ما

الزَّهْمَ أَكْثَرَ تَمَّا قَالَ: إِنْ عَلِمْتَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ فِي يَدِهِ أَلْفًا فَتَخْرِجْ مِنْ يَدِهِ وَتَكُونُ لغيره.

وكذلك لو أَقَامَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَوْ أَنَّ الشَّهَدَ قَالُوا لَهُ: نَشْهَدُ أَنَّ لَهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ لَهُ: عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ الشَّهَدُ وَيَكْذِبُهُ بِمَا ادَّعَى أَنَّ لَهُ مِنَ الْمَالِ، وَإِنْ اتَّصَلَ ذَلِكَ بِكَلَامِهِمْ، وَقَدْ يَعْلَمُ لَوْ صَدَقَهُمْ أَنَّ مَالَهُ هَلَكَ، فَلَا يُلْزِمُهُ تَمَّا لغيره إِلَّا مَا أَحْطَا أَنَّهُ أَقْرَبُ بِهِ.

ولو قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فَأَقْرَرْتُ لَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ عَدَدِهَا فَلَوْسًا، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ.

وهكذا لو قَالَ: أَقْرَرْتُ بِأَكْثَرِ مِنْ عَدَدِهَا حَبًّا حَنْطَةً أَوْ غَيْرَهُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ.

ولو قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ لِي عَلَيْكَ أَلْفُ دِينَارٍ، فَقَالَ لَكَ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ أَكْثَرُ تَمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنَ أَلْفِ دِينَارٍ ذَهَبًا فَالْقَوْلُ فِي الذَّهَبِ الرَّدِّيِّ وَغَيْرِ الْمَضْرُوبِ قَوْلُ الْمَقْرَرِّ.

ولو كَانَ قَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفُ دِينَارٍ، فَقَالَ لَكَ عِنْدِي أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ لَمْ يُلْزَمْ أَكْثَرُ مِنَ أَلْفِ دِينَارٍ، وَقُلْتُ لَهُ كَمْ مَالِهِ؟ فَإِنْ قَالَ دِينَارٌ أَوْ دَرَاهِمٌ أَوْ فَلَسَ الزَّهْمَةُ أَقْلُ مِنْ دِينَارٍ أَوْ دَرَاهِمٍ وَفَلَسَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكْتَلِبُهُ بِأَنَّ لَهُ أَلْفَ دِينَارٍ.

وكذلك لو شَهِدَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ فَأَقْرَرْتُ بَعْدَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ أَوْ قَبْلَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ الْبَيِّنَةَ، وَلَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ حَتَّى يَقُولَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ أَلْفَ دِينَارٍ فَأَقْرَرْتُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا ذَهَبًا، وَإِنْ قَالَ لَهُ: عَلَيَّ شَيْءٌ الزَّهْمَةُ أَيُّ شَيْءٍ قَالَ: مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ شَيْءٍ تَمَّا أَقْرَبُ بِهِ.

٩- الإقرار للعبد والمحجور عليه

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا أَقْرَأَ الرَّجُلُ لِعَبْدٍ رَجُلٍ مَأْذُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ أَوْ غَيْرِ مَأْذُونٍ لَهُ فِيهَا شَيْءٌ أَوْ حُرٌّ أَوْ حُرَّةٌ مَحْجُورِينَ أَوْ غَيْرِ مَحْجُورِينَ لَزِمَهُ الْإِقْرَارُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَكَانَ لِلْسَيِّدِ اخْتِذَ مَا أَقْرَبَ بِهِ لِعَبْدِهِ وَلَوْ لِي الْمَحْجُورِينَ اخْتِذَ مَا أَقْرَبَ بِهِ لِلْمَحْجُورِينَ.

وكذلك لو أَقْرَبَ بِهِ لِمَجْنُونٍ أَوْ زَمَنٍ أَوْ مُسْتَأْمِنٍ كَانَ لَهُمْ اخْتِذَ بِهِ، فَلَوْ أَقْرَأَ لِرَجُلٍ بِيَلَادٍ الْحَرْبِ شَيْءٌ غَيْرَ مَكْرَهٍ الزَّهْمَةُ إِقْرَارُهُ لَهُ. وكذلك ما أَقْرَبَ بِهِ الْأَسْرَى إِذَا كَانُوا مُسْتَأْمِنِينَ بِيَلَادٍ الْحَرْبِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ وَبَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ غَيْرَ مَكْرَهِينَ الزَّهْمَةُ ذَلِكَ كَمَا لَزِمَهُ الْمُسْلِمِينَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ الذَّمُّ وَالْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمِنُ يَقْرَرُ لِلْمُسْلِمِ وَالْمُسْتَأْمِنُ وَالذَّمِّيُّ الزَّهْمَةُ ذَلِكَ كُلُّهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ كَانَ الْمَقْرَرُ بِالْمَالِ غَائِبًا أَقْرَبَ بِهِ مِنْ صَنْفٍ مَعْرُوفٍ كَفَضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ فَسَأَلَ الْمَقْرَرُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ مَا أَقْرَبَ بِهِ فَلَنَا إِنْ شِئْتَ فَانْتَظِرْ مُقَدِّمَهُ أَوْ نَكْتُبْ لَكَ إِلَى حَاكِمِ الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ بِهِ، وَإِنْ شِئْتَ أُعْطِيكَ مِنْ مَالِهِ الَّذِي أَقْرَبَ فِيهِ أَقْلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَالِ، وَاشْهَدُ بِأَنَّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنْ جَاءَ فَاقْرَأْ لَكَ بِأَكْثَرِ مِنْهُ أُعْطِيَتْ الْفَضْلُ كَمَا أُعْطِيَتْكَ، وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ لَكَ بِأَكْثَرِ مِنْهُ، فَقَدْ اسْتَوْفَيْتَ. وكذلك إِنْ جَحَدَكَ، فَقَدْ أُعْطِيَكَ أَقْلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَالٍ.

وَإِنْ قَالَ مَالٌ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى شَيْءٍ لَمْ نَعْطِهِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: هَكَذَا وَيَحْلِفُ أَوْ يَمُوتُ فَتَحْلِفُ وَرَثَتُهُ وَيُعْطِي مِنْ مَالِهِ أَقْلُ الْأَشْيَاءِ قَالَ: وَهَكَذَا إِنْ كَانَ الْمَقْرَرُ حَاضِرًا فَغَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ وَيَحْلِفُ عَلَى هَذَا الْمَدَّعِي مَا بَرَى تَمَّا أَقْرَبَ بِهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَيُعْطَى الْغَائِبُ وَالْمَغْلُوبُ عَلَى عَقْلِهِ عَلَى حِجَّتِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمِثْلُ هَذَا إِنْ أَقْرَبَ لَهُ بِهَذَا، ثُمَّ مَاتَ وَأَجْعَلَ وَرَثَتُهُ الْمَيِّتَ عَلَى حِجَّتِهِ إِنْ كَانَتْ لِلْمَيِّتِ حِجَّةٌ فِيمَا أَقْرَبَ بِهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ شَاءَ الْمَقْرَرُ لَهُ أَنْ تَحْلِفَ لَهُ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ، فَلَا أَحْلِفُهُمْ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنْ ادَّعَاهُ أَحْلَفْتُهُمْ مَا يَعْلَمُونَ أَبَاهُمْ أَقْرَبَ لَهُ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ تَمَّا أُعْطِيَتْهُ.

٨- الإقرار بشيء محدود

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ مَالِ فُلَانٍ لِرَجُلٍ آخَرَ وَهُوَ يَعْرِفُ مَالَ فُلَانٍ الَّذِي قَالَ لَهُ: عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ أَوْ لَا يَعْرِفُهُ أَوْ قَالَ لَهُ: عَلَيَّ أَكْثَرُ تَمَّا فِي يَدَيْهِ مِنَ الْمَالِ وَهُوَ يَعْرِفُ مَا فِي يَدَيْهِ مِنَ الْمَالِ أَوْ لَا يَعْرِفُهُ فَسَوَاءٌ، وَأَسْأَلُهُ عَنْ قَوْلِهِ؛ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ مَا لَهُ عَلَيَّ حَلَالٌ وَالْحَلَالُ كَثِيرٌ وَمَالُ فُلَانٍ الَّذِي.

قُلْتُ لَهُ: عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ حَرَامٌ وَهُوَ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّ مَتَاعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ لِقَلْوَةِ بَقَائِهِ، وَلَوْ قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: عَلَيَّ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ عِنْدِي أَبْقَى فَهُوَ أَكْثَرُ بِالْبَقَاءِ مِنْ مَالِ فُلَانٍ، وَمَا فِي يَدَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَلَفَعُ فَيَقْبَلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ مَا أَرَادَ أَكْثَرَ فِي الْعَدَدِ، وَلَا فِي الْقِيَمَةِ، وَكَانَ مِثْلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ خَرَسَ أَوْ غَلَبَ فَهُوَ مِثْلُ الَّذِي قَالَ لَهُ: عِنْدِي مَالٌ كَثِيرٌ.

وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدٍ مَا بَقِيَ فِي يَدَيْهِ مِنَ الْمَالِ أَوْ عَدَدٍ مَا فِي يَدِ فُلَانٍ مِنَ الْمَالِ كَانَ الْقَوْلُ فِي أَنْ يَعْلَمَهُ أَنَّ عَدَدَ مَا فِي يَدِ فُلَانٍ مِنَ الْمَالِ كَذَا قَوْلُ الْمَقْرَرِّ مَعَ يَمِينِهِ، فَلَوْ قَالَ: عَلِمْتُ أَنَّ عَدَدَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ فَأَقْرَرْتُ لَهُ بِأَحَدٍ عَشَرَ حَلَفَ مَا أَقْرَبَ لَهُ بِأَكْثَرِ مِنْهُ، وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ.

وَلَوْ أَقَامَ الْمَقْرَرُ لَهُ شَهَادَةً أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ فِي يَدِهِ أَلْفَ دَرَاهِمٍ لَمْ

١٠ - الإقرار للبهائم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجلُ لبعيرٍ أو لدارٍ له أو لهذا البعير أو لهذه الدابة أو لهذه الدار على كذا لم الزمه شيئاً مما أقر به؛ لأن البهائم والحجارة لا تملك شيئاً بحال.

ولو قال عليّ بسبب هذا البعير أو بسبب هذه الدابة أو بسبب هذه الدار كذا وكذا لم الزمه إقراره؛ لأنه لا يكون عليه بسببها شيء إلا أن يبين، وذلك مثل أن يقول عليّ بسببها أن أحالت عليّ أو حملت عني أو حملت عنها وهي لا تحبل عليه، ولا يحمل عنها بحال، ولو وصل الكلام، فقال عليّ بسببها أنني جنيت فيها جناية ألزمتني كذا وكذا كان ذلك إقراراً لما لكها لازماً للمقر.

وكذلك لو قال لسيدها عليّ بسببها كذا وكذا ألزمته ذلك، ولو لم يزد على هذا؛ لأنه نسب الإقرار للسيد، وأنه قد يلزمه بسببها شيء بحال، فلا أبطله عنه وألزمه بحال.

ولو قال لسيّد هذه الناقة عليّ بسبب ما في بطنها كذا لم الزمه إياها؛ لأنه لا يكون عليه بسبب ما في بطنها شيء أبداً؛ لأنه إن كان حملاً، فلم يبين عليه جناية لها حكم؛ لأنه لم يسقط؛ فإن لم يكن حمل كان أبعد من أن يلزمه شيء بسبب ما لا يكون بسبب غرم أبداً.

١١ - الإقرار لما في البطن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجلُ هذا الشيء يصفه في يده عبد أو دار أو عرض من العروض أو ألف درهم أو كذا وكذا ميكالاً حنطاً لما في بطن هذه المرأة لأمراً حرة أو أم ولداً لرجل ولداً حرّاً فأبى الحمل أو وليه الخصم في ذلك؛ وإن أقر بذلك لما في بطن أمه لرجل فمالك الجارية الخصم في ذلك.

فإذا لم يصل المقر إقراره بشيء فإقراره لازم له إن ولدت المرأة ولداً حياً لأقل من ستة أشهر بشيء ما كان؛ فإن ولدت ولدين ذكراً وأنثى أو ذكرين أو أنثيين فما أقر به بينهما نصفين؛ فإن ولدت ولدين حياً وميتاً أقر به كله للحي منهما؛ فإن ولدت ولداً أو ولدين ميتين سقط الإقرار عنه.

وهكذا إن ولدت ولداً حياً أو اثنين لكمال ستة أشهر من يوم أقر سقط الإقرار؛ لأنه قد يحدث بعد إقراره، فلا يكون أقر بشيء.

قال الشافعي: وإنما أجيز الإقرار إذا علمت أنه وقع لبشر قد خلق، وإذا أقر للحمل فولدت أنثى أقر لحملها ولدين في بطن،

أحدهما قبل ستة أشهر، والآخر بعد ستة أشهر فالإقرار جائز لهما معاً؛ لأنهما حمل واحد قد خرج بعضه قبل ستة أشهر وحكم الخارج بعده حكمه، فإذا أقر لما في بطن امرأة فضرِب رجل بطنها فالقتل جنيماً ميتاً سقط الإقرار، وإن ألقته حياً، ثم مات؛ فإن كانت ألقته بما يعلم أنه خلق قبل الإقرار ثبت الإقرار، وإن أشكل أو كان يمكن أن يخلق بعد أن يكون الإقرار سقط الإقرار.

قال الشافعي: وإنما أجزت الإقرار لما في بطن المرأة؛ لأن ما في بطنها يملك بالوصية، فلما كان يملك بحال لم أبطل الإقرار له حتى يضيف الإقرار إلى ما لا يجوز أن يملك به ما في بطن المرأة، وذلك مثل أن يقول أسلفني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم أو حمل عني ما في بطن هذه المرأة بألف درهم فغرهما أو ما في هذا المعنى مما لا يكون لما في بطن المرأة بحال.

قال: ولكنه لو قال: لما في بطن هذه المرأة عندي هذا العبد أو ألف درهم غصبته إياها لزمه الإقرار؛ لأنه قد يوصي له بما أقر له به فيغصبه إياه؛ ومثل هذا أن يقول ظلمته إياه ومثله أن يقول استسلمته؛ لأنه قد يوصي إليه لما في بطن المرأة بشيء يستسلمه.

وهكذا لو قال استهلكته عليه أو أهلكته له، وليس هذا كما يقول أسلفني ما في بطنها؛ لأن ما في بطنها لا يسلف شيئاً، ولو قال: لما في بطن هذه المرأة عندي ألف أوصى له بها أبي كانت له عنده؛ فإن بطلت وصية الحمل بأن يولد ميتاً كانت الألف درهم لورثة أبيه.

ولو قال أوصى له بها فلان إليّ، فبطلت وصيته كانت الألف لورثة الذي أقر أنه أوصى بها له، ولو قال: لما في بطن هذه المرأة عندي ألف درهم أسلفنيها أبوه أو غصبها أباه كان الإقرار لأبيه؛ فإن كان أبوه ميتاً فهي مورثة عنه، وإن كان حياً فهي له، ولا يلزمه لما في بطن المرأة بشيء.

ولو قال له: عليّ ألف درهم غصبتها من ملكه أو كانت في ملكه، فالزمته الإقرار فخرج الجنين ميتاً فسال وارثه أخذها المقر؛ فإن جحد أسلفته، ولم أجعل عليه شيئاً.

وإن قال: أوصى بها فلان له فغصبها أو أقررت بغصبها كاذباً ردّت إلى ورثة فلان.

فإن قال: قد وهبت لهذا الجنين داري أو تصدّقت بها عليه أو بعته إياها لم يلزمه من هذا شيء؛ لأن كل هذا لا يجوز لجنين، ولا عليه، وإذا أقر الرجل بها لما في بطن جارية فالإقرار باطل.

١٢ - الإقرار بغصب شيء في شيء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجلُ غصبتك كذا في كذا يعتبر قوله في غير المنصوب، وذلك مثل أن يقول غصبتك

يقول غضبتك عكةً وسمناً وجرةً وزيتاً، فإذا قال: هذا فهو غاصبٌ للشئين.

والقول قوله إن قال غضبته سمناً في عكةٍ أو سمناً وعكةً لم يكن فيها سمنٌ فالقول قوله في أي سمن أقر به، وأي عكةٍ أقر له بها، وإذا قال غضبتك سرجاً على حمارٍ أو حنطةً على حمارٍ فهو غاصبٌ للسرجِ دون الحمارِ والحنطةِ دون الحمارِ.

وكذلك لو قال: غضبتك حماراً عليه سرجٌ أو حماراً مسرجاً كان غاصباً للحمار دون السرجِ.

وكذلك لو قال غضبتك ثياباً في عيبةٍ كان غاصباً للثياب دون العيبة، وهكذا لو قال غضبتك عيبةً فيها ثيابٌ كان غاصباً للعيبةِ دون الثياب.

١٣- الإقرار بغضب شيء بعدد وغير عدد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجلُ للرجلِ لغضبتك شيئاً لم يزد على ذلك فالقول في الشيء قوله؛ فإن أنكر أن يكون غضبه شيئاً ألزمه الحاكم أن يقر له بما يقع عليه اسم شيء، فإذا امتنع حبسه حتى يقر له بما يقع عليه اسم شيء، فإذا فعل؛ فإن صدقه المدعي وإلا أحلفه ما غضبه إلا ما ذكر، ثم أبرأه من غيره، ولو مات قبل أن يقر بشيءٍ فالقول قول ورثته ويحلفون ما غضبه غيره، ويوقف مال الميت عنهم حتى يقرّوا له بشيءٍ ويحلفون ما علموا غيره، وإذا قال غضبتك شيئاً، ثم أقر بشيءٍ بالزمام الحاكم أن يقر به أو بغير إلزامه فسواء، ولا يلزمه إلا ذلك الشيء؛ فإن كان الذي أقر به مما يحل أن يملك بحال جبر على دفعه إليه؛ فإن فات في يده جبر على أداء قيمته إليه إذا كانت له قيمة، والقول في قيمته قوله، وإن كان مما لا يحل أن يملك أحلفت ما غضبه غيره، ولم يجبر على دفعه إليه.

وذلك مثل أن يقر أنه غضبه عبداً أو أمةً أو دابةً أو ثوباً أو فلساً أو حماراً فيجبر على دفعه إليه.

وكذلك لو أقر أنه غضبه كلباً جبرته على دفعه إليه؛ لأنه يحل ملك الكلب؛ فإن مات الكلب في يديه لم أجبره على دفع شيءٍ إليه؛ لأنه لا ثمن له؛ وكذلك إن أقر أنه غضبه جلد ميتةٍ غير مدبوغ جبرته على دفعه إليه؛ فإن فات لم أجبره على دفع قيمته إليه؛ لأنه لا ثمن له ما لم يدبغ؛ فإن كان مدبوغاً دفعه إليه أو قيمته إن فات؛ لأن ثمنه يحل إذا دبغ.

قال الشافعي: وإذا أقر أنه غضبه خراً أو خنزيراً لم أجبره على دفعه إليه، وأهرقت عليه الخمر وذبحت الخنزيرة، وألغيت به إذا كان أحدهما مسلماً، ولا ثمن لذهين، ولا يحل أن يملك بحال.

وإذا أقر أنه غضبه حنطةً، ففادت رد إليه مثلها؛ فإن لم يكن

ثوباً أو عبداً أو طعاماً في رجب سنة كذا فأخبر بالحين الذي غضبه فيه والجنس الذي أقر أنه غضبه إياه فكذلك إن قال غضبتك حنطةً في بلد كذا أو في صحراء أو في أرض فلان أو في أرضك فيعني الذي أصاب الغصب أن الذي فيه غير الذي أقر أنه غضبه إياه إنما جعل الموضع الذي أصاب الغصب فيه دلالةً على أنه غضبه فيه كما جعل الشهر دلالةً على أنه غضب فيه كقولك غضبتك حنطةً في أرضٍ وغضبتك حنطةً من أرضٍ وغضبتك زيتاً في حبٍ وغضبتك زيتاً من حبٍ وغضبتك سفينةً في بحرٍ وغضبتك سفينةً من بحرٍ وغضبتك بعيراً في مرعىٍ وغضبتك بعيراً من مرعىٍ وبعبيراً في بلد كذا، ومن بلد كذا وغضبتك كبشاً في خيلٍ وكبشاً من خيلٍ يعني في جماعةٍ خيلٍ وغضبتك عبداً في إماءٍ وعبداً من إماءٍ يعني أنه كان مع إماءٍ وعبداً في غنمٍ وعبداً من إيلٍ وعبداً من غنمٍ وعبداً من إيلٍ كقوله غضبتك عبداً في سقاءٍ وعبداً في رحنٍ ليس أن السقاء والرحن مما غضب، ولكنه وصف أن العبد كان في أحدهما كما وصف أنه كان في إيلٍ أو غنمٍ.

وهكذا إن قال غضبتك حنطةً في سفينةٍ أو في جرابٍ أو في غرارةٍ أو في صاعٍ فهو غاصبٌ للحنطةِ دون ما وصف أنها كانت فيه وقوله في سفينةٍ، وفي جرابٍ كقوله من سفينةٍ وجرابٍ لا يختلفان في هذا المعنى قال: وهكذا لو قال غضبتك ثوباً قوهياً في منديلٍ أو ثياباً في جرابٍ أو عشرة أثوابٍ في ثوبٍ أو منديلٍ أو ثوباً في عشرة أثوابٍ أو دنابرٍ في خريطةٍ لا يختلف كل هذا قوله في كذا، ومن كذا سواء، فلا يضمن إلا ما أقر بغضبه لا ما وصف أن المغصوب كان فيه له.

قال: وهكذا لو قال غضبتك فصاً في خاتمٍ أو خاتماً في فصٍ أو سيفاً في حاملةٍ أو حاملةً في سيفٍ؛ لأن كل هذا قد يتميز من صاحبه فيترع الفص من الخاتم والخاتم من الفص، ويكون السيف معلقاً بالحاملة لا مشدودةً إليه ومشدودةً إليه فتترع منه.

قال: وهكذا إن قال غضبتك حليةً من سيفٍ أو حليةً في سيفٍ؛ لأن كل هذا قد يكون على السيف فيترع.

قال: وهكذا إن قال غضبتك شارب سيفٍ أو نعله فهو غاصبٌ لما وصف دون السيف ومثله لو قال غضبتك طيراً في قفصٍ أو طيراً في شبكةٍ أو طيراً في شناقٍ كان غاصباً للطير دون القفص والشبكة والشناق ومثله لو قال غضبتك زيتاً في جرةٍ أو زيتاً في زقٍ أو سلاً في عكةٍ أو شهداً في جونةٍ أو غراً في قربةٍ أو جلجلاً كان غاصباً للزيت دون الجرة والزق والعسل دون العكة والشهد دون الجونة والتمر دون القربة والجلّة.

وكذلك لو قال غضبتك جرةً فيها زيتٍ وقهصاً فيه طيرٍ وعكةً فيها سمنٌ كان غاصباً للجرة دون الزيت والقفص دون الطير والعكة دون السمن، ولا يكون غاصباً لهما معاً إلا أن يبين

لها مثل قيمتها.

وكذلك كل ما له مثل يرد مثله؛ فإن فات يرد قيمته.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل الكثير المال غصبت فلاناً لرجل كثير المال شيئاً أو شيئاً له بال فهو كالفقير يقر للفقير، وأي شيء أقر به يقع عليه اسم شيء فلس أو حبة حنطة أو غيره فالقول قوله مع يمينه.

فإن قال: غصبت أشياء قيل أد إليه ثلاثة أشياء؛ لأنها أقل ظاهر الجماع في كلام الناس، وأي ثلاثة أشياء قال هي هي فهي هي مختلفة؛ فإن قال هي ثلاثة أفلس أو هي فلس ودرهم وتمر أو هي ثلاث تمرات أو هي ثلاثة دراهم أو ثلاثة أعبد أو عبد وأمة وحرار؛ لأن كل واحد من هذا يقع عليه اسم شيء اختلفت أو اتفقت فسواء.

ولو قال غصبتك، ولم يزد على ذلك أو غصبتك ما تعلم لم ألزمه بهذا شيئاً؛ لأنه قد يغصب نفسه فيدخله المسجد أو البيت لغير مكروه ويغصبه فيمنعه بيته، فلا ألزمه حتى يقول غصبتك شيئاً.

ولو قال غصبتك شيئاً، فقال عانيت نفسك لم أقبل منه؛ لأنه إذا قال غصبتك شيئاً، فإنما ظاهره غصبت منك شيئاً.

ولو قال غصبتك وغصبتك مراراً كثيرة لم ألزمه شيئاً؛ لأنه قد يغصبه نفسه كما وصفت.

قال: ولو سئل، فقال: لم أغصب شيئاً، ولا نفسه لم ألزمه شيئاً؛ لأنه لم يقر بأنه غصبه شيئاً.

١٤ - الإقرار بغصب شيء، ثم يدعي الغاصب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل أنه غصب الرجل أرضاً ذات غرس أو غير ذات غرس أو داراً ذات بناء أو غير ذات بناء أو بيتاً فكل هذا أرض والأرض لا تحوّل، وإن كان البناء والغراس قد يحوّل؛ فإن قال المقر بالغصب بعد قطعه الكلام أو معه إنما أقررت بشيء غصبتك ببلد كذا فسواء القول قوله، وأي شيء دفعه إليه بذلك البلد مما يقع عليه اسم ما أقر له به، فليس له عليه غيره، وإذا ادعى المقر له سواء أحلف الغاصب ما غصبه غير هذا والقول قوله؛ فإن مات الغاصب فالقول قول ورثته؛ فإن قالوا لا نعلم شيئاً قيل للمغصوب ادع ما شئت من هذه الصفة في هذا البلد، فإذا ادعى قبل للورثة أحلفوا ما تعلمونه هو؛ فإن حلفوا برئوا، وإلا ألزمهم أن يعطوه بعض ما يقع عليه اسم ما أقر به الغاصب؛ فإن نكلوا حلف المغصوب واستحق ما ادعى.

وإن أبى المغصوب أن يحلف، ولا الورثة وقف مال الميت

حتى يعطيه الورثة أقل ما يقع عليه اسم ما وصفت أنه أقر أنه غصبه ويحلفون ما يعلمونه غصبه غيره، ولا يسلم لهم ميراثه إلا بما وصفت. ولو كان الغاصب قال غصبت داراً بمكة، ثم قال أقرت له بباطل، وما أعرف الدار التي غصبت إياها قيل إن أعطيت داراً بمكة ما كانت الدار وحلفت ما غصبت غيرها برئت، وإن امتنعت وادعى داراً بعينها قيل أحلف ما غصبت إياها؛ فإن حلفت برئت، وإن لم تحلف حلف فاستحقها، وإذا امتنع وامتنعت من اليمين حبست أبداً حتى تعطيه داراً وتحلف ما غصبت غيرها.

قال الشافعي: وإذا أقر أنه غصب متاعاً يحوّل.

مثل عبد أو دابة أو ثوب أو طعام أو ذهب أو فضة؛ فقال غصبتك كذا ببلد كذا بكلام موصول وكذبه المغصوب، وقال: ما غصبتك بهذا البلد فالقول قول الغاصب؛ لأنه لم يقر له بالغصب إلا بالبلد الذي سمى؛ فإن كان الذي أقر أنه غصبه منه دنائير أو دراهم أو ذهباً أو فضة أخذ بأن يدفعها إليه ما كان؛ لأنه لا مؤنة لحمله عليه.

وكذلك لو أسلفه دنائير أو دراهم أو باعه إياها ببلد أخذ بها حيث طلبه بها.

قال الشافعي: وكذلك فص ياقوت أو زبرجد أو لؤلؤ أقر أنه غصب إياه ببلد يؤخذ به حيث قام به؛ فإن لم يقدر عليه قيمته، وإن كان الذي أقر أنه غصبه إياه ببلد عبداً أو ثياباً أو متاعاً لحمله مؤنة أو حيواناً أو رقيقاً أو غيره فلحمل هذا ومشابهه مؤنة جبر المغصوب أن يوكل من يقتضيه بذلك البلد؛ فإن مات قبض قيمته بذلك البلد أو يأخذ منه قيمته بالبلد الذي أقر أنه غصبه إياه بذلك البلد الذي يحاكم به، ولا أكلفه لو كان طعاماً أن يعطيه مثله بذلك البلد لتفاوت الطعام إلا أن يتراضيا معاً فأجيز بينهما ما تراضيا عليه.

قال الشافعي: ومثل هذا: الثياب وغيرها مما لحمله مؤنة. قال: ومثل هذا: العبد يغصبه إياه بالبلد، ثم يقول المغتصب قد أبق العبد أو فات يقضى عليه بقيمته، ولا يجعل شيء من هذا ديناً عليه، وإذا قضيت له بقيمة الفائت منه عبداً كان أو طعاماً أو غيره لم يحل للغاصب أن يملك منه شيئاً، وكان عليه أن يحضره سيده الذي غصبه منه، فإذا أحضره سيده الذي غصبه منه جبر سيده على قبضه منه ورد الثمن عليه؛ فإن لم يكن عند سيده ثمنه. قلت له: به إياه بيعاً جديداً بما له عليك إن رضيتما حتى يحل له ملكه؛ فإن لم يفعل بعث العبد على سيده، وأعطيت المغتصب مثل ما أخذ منه؛ فإن كان فيه فضل رددت على سيده؛ وإن لم يكن فيه فضل، فلا شيء يرد عليه، وإن نقص ثمنه عم أعطاه إياه بتغير سوق رددته على سيده بالفضل.

للمقر له الآخر بحال على الغاصب؛ لأنهما يبرئانه من عين ما يقر به، ومن قال: هذا.

قال: أرايت إن أقر أنه باع هذا الدار بالف، ثم أقر أنه باعها الآخر بالف والدَّارُ تسوى ألقاً فتجعلها بيعاً للأول وتجعل للآخر عليه قيمتها بحاصه بالف منها؛ لأنه أتلفها، أو أرايت لو اعتق عبداً، ثم أقر أنه باعه من رجل قبل العتق فتجعل للمشتري قيمته ويقتض العتق؟ أو أرايت لو باع عبداً، ثم أقر أنه كان اعتقه قبل بيعه ابتقص البيع أو يتم؟ إنما يكون للعبد عليه أن يقول له قد بعته حرّاً فاعطني ثمنه أرايت لو مات، فقال ورثته قد بعته أبناً حرّاً فاعطنا ثمنه أو زيادة ما يلزمك بأنك استهلكته أكان عليه أن يعطيهم شيئاً أو يكون إنما أقر بشيء في ملك غيره، فلا يجوز إقراره في ملك غيره، ولا يضمن بإقراره شيئاً؟

١٦ - الإقرار بغصب الشيء من أحد هذين

الرجلين

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا أقر الرجل أنه غصب هذا العبد أو هذا الشيء بعينه من أحد هذين وكلاهما يدعيه ويزعم أن صاحبه الذي ينازعه فيه لم يملك منه شيئاً قط وسأل يمين المقر بالغصب قيل له: إن أقرت لأحدهما وحلفت للآخر فهو للذي أقرت له به ولا تباعة للآخر عليك، وإن لم تقر لم تجبر على أكثر من أن تحلف بالله ما تدري من أيهما غصبته، ثم يخرج من يديك فيوقف لها ويعلان خصماً فيه؛ فإن أقاماً معاً عليه بينة لم يكن لواحد منهما دون الآخر؛ لأن إحداهما يثبت تكذيب الأخرى، وكان بحاله قبل أن تقوم عليه بينة ويحلف كل واحد منهما لصاحبه أن هذا العبد له غصبه لئلا؛ فإن حلفا فهو موقوف أبداً حتى يصطلحا فيه؛ فإن حلف أحدهما ونكل الآخر كان للحالف، وإن أقام أحدهما عليه بينة دون الآخر جعلته للذي أقام عليه بينة، ولا تباعة على الغاصب في شيء مما وصفت.

ولو قال رجل: غصبت هذا الرجل بعينه هذا العبد أو هذه الأمة فادعى الرجل أنه غصبه لئلاهما معاً قيل للمقر أحلف أنك لم تغصبه أيهما شئت وسلم له الآخر؛ فإن قال أحلف ما غصبته واحداً منهما لم يكن ذلك له وقيل: أحدهما له بإقرارك فاحلف على أيهما شئت؛ فإن أبى قيل للمدعي أحلف على أيهما شئت؛ فإن حلف فهو له، وإن قال: أحلف عليهما معاً قيل للمدعي عليه إن حلفت وإلا أحلفنا المدعي فسلمناهما له معاً؛ فإن فاتا في يده أو أحدهما فالحكم كهم لو كانا حيين إلا أننا إذا الزمناه أحدهما ضمنناه قيمته بالفوت، فإن أبى معاً يحلفا وسأل المغصوب أن يوقفا له وفقاً حتى يقر الغاصب بأحدهما ويحلف قال: وإن

قال الشافعي: وإن كان لسيده غمماً لم أشركهم في ثمن العبد؛ لأنه عبد قد أعطى الغاصب قيمته.

قال: وهكذا أصنع بورثة المغصوب إن مات المغصوب، وأحكم للغاصب العبد إلا أنني إنما أصنع ذلك بهم في مال الميت لا أموالهم، وهكذا الطعام غصبه فيحضره ويحلف أنه هو والياب وغيرهما كالعبد لا تختلف؛ فإن كان أحضر العبد ميتاً فهو كان لم يحضره، ولا أريد الحكم الأول، وإن أحضره معيماً أي عيب كان مريضاً أو صحيحاً دفعته إلى سيده وحسبت على الغاصب خراجه من يوم غصبه، وما نقصه العيب في بدنه، وألزمته ما وصفت.

قال الشافعي: ولو أحضر الطعام متغيراً ألزمته الطعام وجعلت على الغاصب ما نقصه العيب، ولو أحضره قد رضعه حتى صار لا يتففع به، ولا قيمة له ألزمته الغاصب، وكان كلفه وموت العبد وعليه مثل الطعام إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل.

ولو قال الحاكم إذا كان المغصوب من عبد وغيره غائباً للغاصب أعطه قيمته، ففعل، ثم قال للمغصوب حلله من حبه أو صيره ملكاً له بطيئة نفسك وللغاصب: اقبل ذلك كان ذلك أحب إلي، ولا أجبر واحداً منهما على هذا.

١٥ - الإقرار بغصب الدار، ثم بيعها

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا قال الرجل غصبته هذه الدار، وهذا العبد أو أي شيء كان من هذا كتب إقراره، وأشهد عليه، وقد باعها قبل ذلك من رجل أو وهبها له أو تصدق بها عليه وقبضها أو وقفها عليه أو على غيره، ففيها قولان.

أحدهما: أن يقال لصاحب الدار إن كان لك بينة على ملك هذه الدار أو إقرار الغاصب قبل إخراجها من يده إلى من أخرجها إليه أخذ لك بها، وإن لم يكن لك بينة لم يجز إقرار الغاصب في ذلك؛ لأنه لا يملكها يوم أقر فيها وقضينا المغصوب بقيمتها؛ لأنه يقر أنه استهلكها وهي ملك له، وهكذا لو كان عبداً فاعتقه.

وهكذا لو ادعى عليه رجلان أنه غصب داراً بعينها فأقر أنه غصبها من أحدهما وهو يملكها، ثم أقر أنه غصبها منه وهو يملكها، وأن الأول لم يملكها قط قضى بالدار للأول؛ لأنه قد ملكها بإقراره وقيمتها للآخر بأنه قد أقر أنه قد أتلفها عليه.

قال: وهكذا كل ما أقر أنه غصبه رجلاً، ثم أقر أنه غصبه غيره.

والقول الثاني: أنهما إذا كانا لا يدعيان أنه غصبهما إلا الدار أو الشيء الذي أقر به لهما فهو للأول منهما، ولا شيء

أقر الغاصبُ بأحدهما للمغصوبِ فادّعى المغصوبُ أنه حدثَ
 بالعبدِ عنده عيبٌ فالقولُ قولُ الغاصبِ مع يمينه إن كانَ ذلكَ مما
 يشبه أن يكونَ عندَ المغصوبِ.

ولو لم يشترط كان عليه العهدة والخلاص أو الرد قبل،
فهل قال: هذا أحد؟

قلنا في هذا كفاية، وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي
الله عنهما إن العارية مضمونة، وكان قول أبي هريرة في بيع
استعير قتلته أنه مضمون.

ولو اختلف رجلان في دابة، فقال رب الدابة أكرتها إلى
موضع كذا وكذا فركبتها بكذا، وقال الراكب ركبها عارية منك
كان القول قول الراكب مع يمينه، ولا كراهة عليه.

قال الشافعي: بعد: القول قول رب الدابة، وله كراهة المثل.
ولو قال أعرتها، وقال رب الدابة غصبته، كان القول
قول المستعير.

قال الشافعي: ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف؛ فإن
خالف، فلا يخرج من الضمان أبداً إلا بدفع الوديعة إلى ربه، ولو
ردّها إلى المكان الذي كانت فيه؛ لأن ابتداءها كان أمينا فخرج
من حد الأمانة، فلم يجدد له رب المال استئماناً لا يبرأ حتى
يدفعها إليه.

٢٩ - كتاب العارية

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: العارية كلها
مضمونة، الدواب والرفيق والدور والثياب لا فرق بين شيء
منها، فمن استعار شيئاً فتلّف في يده بفعله أو بغير فعله فهو
ضامن له والأشياء لا تخلو أن تكون مضمونة أو غير مضمونة
فما كان منها مضموناً مثل النصب، وما أشبهه فسواء ما ظهر
منها هلاكه، وما خفي فهو مضمون على الغصب والمستلف
جنباً فيه أو لم يجنباً أو غير مضمونة مثل الوديعة فسواء ما ظهر
هلاكه، وما خفي فالقول فيها قول المستودع مع يمينه.

وخالفنا بعض الناس في العارية، فقال: لا يضمن شيئاً إلا
ما تعدى فيه فسنل من أين قاله؟ فزعم أن شريحاً قال: وقال: ما
حجتكم في تضمينها؟

قلنا استعار رسول الله ﷺ من صفوان، فقال النبي ﷺ:
عارية مضمونة، مؤداة.

قال: أفرأيت إذا.

قلنا: فإن شرط المستعير الضمان ضمن، وإن لم يشترط لم
يضمن؟

قلنا فانت إذا ترك قولك.

قال: وأين؟

قلنا: ليس قولك أنها غير مضمونة إلا أن يشترط؟

قال: بلى.

قلنا: فما تقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أنه ضامن
أو المضارب؟

قال: لا يكون ضامناً.

قلنا: فما تقول في المستلف إذا اشترط أنه غير ضامن؟

قال: لا شرط له، ويكون ضامناً.

قلنا: ويرد الأمانة إلى أصلها والمضمون إلى أصله ويطل
الشرط فيهما جميعاً؟

قال: نعم.

قلنا: وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية وبذلك شرط
النبي ﷺ أنها مضمونة، ولا يشترط أنها مضمونة إلا ما يلزم.

قال: فلم شرط؟

قلنا لجهالة صفوان؛ لأنه كان مشركاً لا يعرف الحكم، ولو
عرفه ما ضر الشرط إذا كان أصل العارية أنها مضمونة بلا شرط
كما لا يضر شرط العهدة وخلّص عقدك في البيع.

٣٠- كتاب الغصب

فَزَادَ الْجَانِي مَعْصِيَةً لِلَّهِ وَزَيْدٌ عَلِيٌّ فِي مَالِي مَا يَكُونُ مُفْسِدًا لَهُ
سَقَطَ حَقِّي حِينَ عَظُمَ وَثَبَتْ حِينَ صَغُرَ وَمَلَكَ حِينَ عَصَى
وَكَبُرَتْ مَعْصِيَتُهُ، وَلَا يَمْلِكُ حِينَ عَصَى فَصَغُرَتْ مَعْصِيَتُهُ مَا يَنْبَغِي
أَنْ يَسْتَدِلَّ أَحَدٌ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ لِأَصْلِ حُكْمِ اللَّهِ.

وَمَا لَا يَخْتَلِفُ الْمُسْلِمُونَ فِيهِ مِنْ أَنَّ الْمَالِكِينَ عَلَى أَصْلِ
مُلْكِهِمْ مَا كَانُوا أَحْيَاءَ حَتَّى يُخْرِجُوا هُمُ الْمَلِكُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ بِقَوْلِ أَوْ
فَعَلٍ بِأَكْثَرِ مَنْ أَنْ يَحْكِي فَيَعْلَمُ أَنَّهُ خِلَافٌ مَا وَصَفْنَا مِنْ حُكْمِ اللَّهِ
- عَزَّ وَجَلَّ - وَاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَالْقِيَاسِ وَالْمَعْقُولِ، ثُمَّ شَدَّةُ
تَنَاقُضِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ.

قَالَ: وَإِذَا غَضِبَ الرَّجُلُ جَارِيَةً تَسَوَّى مِائَةُ فَرَادَتْ فِي يَدَيْهِ
بِتَعْلِيمٍ مِنْهُ وَسَمَّ وَاعْتَدَا مِنْ مَالِهِ حَتَّى صَارَتْ تَسَاوِي أَلْفًا، ثُمَّ
نَقَصَتْ حَتَّى صَارَتْ تَسَاوِي مِائَةً، ثُمَّ أَدْرَكَهَا الْمَغْضُوبُ فِي يَدِهِ
أَخَذَهَا وَتَسَمَّعَاتِهِ مَعَهَا كَمَا يَكُونُ لَوْ غَضِبَ إِيَّاهَا وَهِيَ تَسَاوِي أَلْفًا
فَأَدْرَكَهَا وَهِيَ تَسَاوِي مِائَةً أَخَذَهَا، وَمَا نَقَصَهَا وَهِيَ تَسَمَّعَاتِيَّةٌ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ إِنْ بَاعَهَا الْغَاصِبُ أَوْ وَهَبَهَا أَوْ قَتَلَهَا أَوْ
اسْتَهْلَكَهَا، فَلَمْ تَدْرِكْ بَعِيَّتَهَا كَانَتْ عَلَى الْغَاصِبِ قِيمَتُهَا فِي أَكْثَرِ مَا
كَانَتْ قِيمَةً مِنْذُ غَضِبَتْ إِلَى أَنْ هَلَكَتْ.

وَكَذَلِكَ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ إِلَّا أَنَّ رَبَّ الْجَارِيَةِ يَخْتَرُ فِي الْبَيْعِ؛ فَإِنْ
أَحَبَّ أَخَذَ الثَّمَنَ الَّذِي بَاعَ بِهِ الْغَاصِبُ كَأَنَّ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهَا أَوْ
أَقَلَّ؛ لِأَنَّهُ ثَمَنٌ سَلَعَتْهُ أَوْ قِيمَتُهَا فِي أَكْثَرِ مَا كَانَتْ قِيمَةً قَطُّ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: بَعْدُ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا جَارِيَتُهُ وَالْبَيْعُ مُرَدُّو؛ لِأَنَّهُ
بَاعَ مَا لَيْسَ لَهُ وَبِيعَ الْغَاصِبُ مُرَدُّو.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ غَضِبَهَا بِثَمَنٍ مِائَةٍ، وَكَانَ لَهَا ضَامِنًا
وَهِيَ تَسَاوِي مِائَةً، ثُمَّ زَادَتْ حَتَّى صَارَتْ تَسَاوِي أَلْفًا، وَهِيَ فِي
ضَمَانِ الْغَاصِبِ، ثُمَّ مَاتَتْ أَوْ نَقَصَتْ ضَمَنَتَهُ قِيمَتُهَا فِي حَالِ
زِيَادَتِهَا؟

قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى -؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَاصِبًا، وَلَا
ضَامِنًا، وَلَا عَاصِيًا فِي حَالِ دُونَ حَالٍ لَمْ يَزَلْ غَاصِبًا ضَامِنًا عَاصِيًا
مِنْ يَوْمٍ غَضِبَ إِلَى أَنْ قَاتَتْ أَوْ رَدَّهَا نَاقِصَةً، فَلَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ عَلَيْهِ
فِي الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ بِأَوْجِبَ مِنْهُ فِي الْحَالِ الثَّانِيَةِ، وَلَا فِي الْحَالِ الثَّانِيَةِ
بِأَوْجِبَ مِنْهُ فِي الْحَالِ الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ فِي كُلِّهَا أَنْ يَكُونَ رَادًّا لَهَا،
وَهُوَ فِي كُلِّهَا ضَامِنٌ عَاصٍ، فَلَمَّا كَانَ لِلْمَغْضُوبِ أَنْ يَغْضِبَهَا قِيمَةً
مِائَةً فَيَدْرِكُهَا قِيمَةَ الْفَرْقِ فَيَأْخُذُهَا وَيَدْرِكُهَا، وَلَهَا عَشْرُونَ وَلَدًا
فَيَأْخُذُهَا وَأَوْلَادَهَا، كَانَ الْحُكْمُ فِي زِيَادَتِهَا فِي بَدْنِهَا، وَلَوْلَاهَا
كَالْحُكْمِ فِي بَدْنِهَا حِينَ غَضِبَهَا يَمْلِكُ مِنْهَا زَائِدَةً بِنَفْسِهَا، وَلَوْلَاهَا مَا
مَلَكَ مِنْهَا نَاقِصَةً حِينَ غَضِبَهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْتُلَهَا، وَلَوْلَاهَا أَوْ
تَمُوتَ هِيَ، وَلَوْلَاهَا فِي يَدَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَمَا وَصَفْتَ يَمْلِكُ
لَوْلَاهَا كَمَا يَمْلِكُهَا لَا يَخْتَلِفُ أَحَدٌ عِلْمَتُهُ فِي أَنَّهُ لَوْ غَضِبَ رَجُلٌ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا شَقَّ
الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ ثَوْبًا شَقًّا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا يَأْخُذُ مَا بَيْنَ طَرَفَيْهِ طَوْلًا
وَعَرْضًا، أَوْ كَسَرَ لَهُ مَتَاعًا فَرَضَهُ أَوْ كَسَرَهُ كَسْرًا صَغِيرًا أَوْ جَنَى لَهُ
عَلَى مَمْلُوكٍ فَاغْتَامَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ أَوْ شَجَّهُ مُوضَعَةً فَذَلِكَ كُلُّهُ سِوَاءٌ
وَيَقُومُ الْمَتَاعُ كُلُّهُ وَالْحَيَوَانُ كُلُّهُ غَيْرُ الرَّقِيقِ صَحِيحًا وَمَكْسُورًا
وَصَحِيحًا وَمَجْرُوحًا قَدْ بَرَأَ مِنْ جَرْحِهِ، ثُمَّ يُعْطَى مَالُكَ الْمَتَاعِ
وَالْحَيَوَانِ فَضْلُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ صَحِيحًا وَمَكْسُورًا وَمَجْرُوحًا، فَيَكُونُ
مَا جَرَى عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مِلْكًا لَهُ نَفْعُهُ أَوْ لَمْ يَنْفَعُهُ، وَلَا يَمْلِكُ أَحَدٌ
بِالْجَنَابَةِ شَيْئًا جَنَى عَلَيْهِ، وَلَا يَزُولُ مِلْكُ الْمَالِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ، وَلَا
يَمْلِكُ رَجُلٌ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ إِلَّا فِي الْمِيرَاثِ فَأَمَّا مَنْ جَنَى عَلَيْهِ مِنْ
الْعَبِيدِ فَيَقُومُونَ صَحَابًا قَبْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى الْجَنَابَةِ فَيُعْطُونَ
أَرْضَهَا مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدِ صَحِيحًا كَمَا يُعْطَى الْحُرُّ أَرْضَ الْجَنَابَةِ عَلَيْهِ
مِنْ دِينِهِ بِالْغَاثِ مِنْ ذَلِكَ مَا بَلَغَ، وَإِنْ كَانَتْ قِيمًا كَمَا يَأْخُذُ الْحُرُّ
دِيَارًا وَهِيَ حَيٌّ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾، وَقَالَ: «ذَلِكَ
بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا التَّبِعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ التَّبِعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا»، فَلَمْ
أَعْلَمْ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَالَفَ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَمْلِكُ
شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَنْ يَمْلِكَهُ إِلَّا الْمِيرَاثَ، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ -
نَقَلَ مِلْكَ الْأَحْيَاءِ إِذَا مَاتُوا إِلَى مَنْ وَرَثَتِهِمْ إِيَّاهُ شَاءُوا أَوْ أَبَوْا.

أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ أَوْصَى لَهُ أَوْ وَهَبَ لَهُ أَوْ تَصَدَّقَ
عَلَيْهِ أَوْ مَلَكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَمْلِكَهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ، وَلَمْ أَعْلَمْ
أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا فِي أَنْ لَا يُخْرِجَ مِلْكُ الْمَالِكِ الْمُسْلِمِ مِنْ
يَدَيْهِ إِلَّا بِإِخْرَاجِهِ إِيَّاهُ هُوَ نَفْسَهُ بَيْعًا أَوْ هِبَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ أَوْ عَتَقَ
أَوْ دِينَ لَزِمَهُ قِيَابُ فِي مَالِهِ، وَكُلُّ هَذَا فَعَلَهُ لَا فَعَلَ غَيْرَهُ قَالَ: فَلِذَا
كَانَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - حَرَّمَ أَنْ تَكُونَ أَمْوَالُ النَّاسِ مَمْلُوكَةً إِلَّا
بِيعَ عَنْ تَرَاضٍ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَقُولُونَ فِيمَا وَصَفْتَ مَا وَصَفْتَ
فَمَنْ أَبَى غَلَطَ أَحَدٌ فِي أَنْ يَجْبِيَ عَلَى مَمْلُوكِي فَيَمْلِكُهُ بِالْجَنَابَةِ وَأَخَذَ
أَنَا قِيمَتَهُ وَهَرَّ قَبْلَ الْجَنَابَةِ لَوْ أَعْطَانِي فِيهِ أَضَاعَفْتُ ثَمَنَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ
أَنْ يَمْلِكَهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ، وَلَوْ وَهَبَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَمْلِكَهُ إِلَّا أَنْ
يَشَاءَ، فَلِذَا لَمْ يَمْلِكْهُ بِالَّذِي يَجُورُ وَيَحِلُّ مِنَ الْهَبَةِ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ، وَلَمْ
يَمْلِكْ عَلَيَّ بِالَّذِي يَحِلُّ مِنَ الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ أَشَاءَ فَكَيْفَ مَلَكَ حِينَ
عَصَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِ فَاخْرَجَ مِنْ يَدِي مُلْكِي بِمَعْصِيَةِ
غَيْرِي لِلَّهِ وَالزَّمَّ غَيْرِي مَا لَا يَرْضَى مُلْكُهُ إِنْ كَانَ أَصَابَهُ خَطَأٌ
وَكَيْفَ إِنْ كَانَتْ الْجَنَابَةُ تَوْجِبُ لِي شَيْئًا وَاخْتَرْتُ حَبْسَ عَبْدِي
سَقَطَ الْوَاجِبُ لِي وَكَيْفَ إِنْ كَانَتْ الْجَنَابَةُ تَخَالَفَ حُكْمَ مَا سَوَى مَا
وَجِبَ لِي وَلِي حَبْسَ عَبْدِي، وَأَخَذَ أَرْضَهُ وَمَتَاعِي، وَأَخَذَ مَا نَقَصَهُ
إِذَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مُفْسِدٍ لَهُ؛ فَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ مَا يَكُونُ مُفْسِدًا لَهُ

المالك والمشتري ألا ترى أن المشتري، وإن كان رضي بالبيع فللمغصوب جاريته كما كانت لو لم يكن فيها بيع، وأنه لا حكم للبيع في هذا الموضع إلا حكم الشبهة، وأن الشبهة لم تغتبر ملك المغصوب، فإذا كان للمغصوب أخذ الجارية، ولم ينفع البيع المشتري فهي على الملك الأول للمغصوب، وإذا كان المشتري لا يكون له حبسها، ولو علم أنه باعها غاصب غير موكل استرق ولده، فلا ينبغي أن يذهب على أحد أنه لا يجوز على المشتري إجازة البيع إلا بأن يحدث المشتري رضا بالبيع، فيكون بيعاً مستأنفاً، فإن شبه على أحد بأن يقول إن رب الجارية لو كان أذن بيعها لزم البيع، فإذا أذن بعد البيع فلم لا يلزم؟

قيل له: - إن شاء الله تعالى: - إذنه قبل البيع إذا بيعت بقطع خياره، ولا يكون له رد الجارية وتكون الجارية لمن اشتراها، ولو أولدها لم يكن له قيمة ولدها؛ لأنها جارية للمشتري وحلال للمشتري الإصابة والبيع والهبة والعق، فإذا بيعت بغير أمره فله رد البيع، ولا يكون له رد البيع إلا والسَّلعة لم تملك وحرام على البائع البيع وحرام على المشتري الإصابة لو علم ويسترق ولده، فإذا باعها أو اعتمها لم يجر بيعه، ولا عقه فالحكم في الإذن قبل البيع أن الماذون له في البيع كالبائع المالك، وأن الإذن بعد البيع إنما هو تجديد بيع، ولا يلزم البيع المجدد إلا برضا البائع والمشتري، وهكذا كل من باع بغير وكالة أو زوج بغير وكالة لم يجر أبداً إلا بتجديد بيع أو نكاح.

فإن قال قائل: لم ألزم المشتري المهر، ووطؤه في الظاهر كان عنده حلالاً وكيف رددته بالمهر وهو الواطئ؟

قيل له: - إن شاء الله تعالى: - أما إلزامنا إياه المهر فلما كان من حق الجماع إذا كان بشبهة يدرأ فيه الحد في الأمة والحرة أن يكون فيه مهر كان هذا جماعاً يدرأ به الحد ويلحق به الولد للشبهة.

فإن قال: فإنما جامع ما يملك عند نفسه.

قلنا فذلك الشبهة التي درأنا بها الحد، ولم تحكم له فيها بالملك؛ لأننا نردّها رقيقاً ونجعل عليه قيمة الولد، والولد إذا كانوا بالجماع الذي أراه له مباحاً فالزمنه قيمته كان الجماع بمنزلة الولد أو أكثر؛ لأن الجماع لازم، وإن لم يكن ولده، فإذا ضمنه الولد؛ لأنهم بسبب الجماع كان الجماع أولى أن نضمنه إياه وتضمن الجماع هو تضمن الصدق.

فإن قال قائل: وكيف ألزمته قيمة الأولاد الذين لم يدرهم السيد إلا موتى؟

قيل له: لما كان السيد يملك الجارية، وكان ما ولدت مملوكاً يملكها إذا وطئت بغير شبهة؛ فكان على الغاصب ردّهم حين

جارية فماتت في يديه موتاً أو قتلها قتلاً ضمنها في الحالين جميعاً كذلك.

قال: وإذا غصب الرجل الرجل جارية فباعها فماتت في يدي المشتري للمغصوب بالخيار في أن يضمّن الغاصب قيمة جاريته في أكثر ما كانت قيمة من يوم غصبها إلى أن ماتت؛ فإن ضمنه، فلا شيء للمغصوب على المشتري، ولا شيء للغاصب على المشتري إلا قيمتها إلا الثمن الذي باعها به أو يضمّن المغصوب المشتري؛ فإن ضمنه فهو ضامن لقيمة جارية المغصوب لأكثر ما كانت قيمة من يوم قبضها إلى أن ماتت في يده ويرجع المشتري على الغاصب بفضل ما ضمنه المغصوب من قيمة الجارية على قيمتها يوم قبضها المشتري وبفضل ثمن إن كان قبضه منه على قيمتها حتى لا يلزمه في حال إلا قيمتها.

قال: وإن أراد المغصوب إجازة البيع لم يجر؛ لأنها ملكت ملكاً فاسداً، ولا يجوز الملك الفاسد إلا بتجديد بيع.

وكذلك لو ماتت في يدي المشتري فأراد المغصوب أن يميز البيع لم يجر، وكان للمغصوب قيمتها، ولو ولدت في يدي المشتري أولاداً فمات بعضهم وعاش بعضهم خير المغصوب في أن يضمّن الغاصب أو المشتري؛ فإن ضمن الغاصب لم يكن له سبيل على المشتري، وإن ضمن المشتري، وقد ماتت الجارية رجع عليه بقيمة الجارية ومهرها وقيمة أولادها يوم سقطوا أحياء، ولا يرجع عليه بقيمة من سقط منهم ميتاً، ورجع المشتري على البائع بجميع ما ضمنه المغصوب لا قيمة الجارية ومهرها فقط.

ولو وجدت الجارية حية أخذها المغصوب رقيقاً له وصداقها، ولا يأخذ ولدها.

قال: فإن كان الغاصب هو أصابها فولدت منه أولاداً فعاش بعضهم ومات بعض أخذ المغصوب الجارية وقيمة من مات من أولادها في أكثر ما كانوا قيمة والأحياء فاسترقهم، وليس الغاصب في هذا كالمشتري.

المشتري مغرور، والغاصب لم يفره إلا نفسه، وكان على الغاصب إن لم يدع الشبهة الحد، ولا مهر عليه.

قال الربيع: فإن كانت الجارية أطاعت الغاصب وهي تعلم أنها حرام عليه، وأنه زان بها، فلا مهر؛ لأن هذا مهر بغي، وقد نهى رسول الله ﷺ عن مهر البغي، وإن كانت تظن هي أن الوطء حلال فعليه مهر مثلها، وإن كانت مغصوبة على نفسها فلصاحبها المهر وهو زان، ولده رقيق.

فإن قال قائل: أرايت المغصوب إذا اختار إجازة البيع لم يجر البيع؟

قيل له: - إن شاء الله تعالى: - البيع إنما يلزم برضا

ولدوا، فلم يرتفع حتى ماتوا ضمن قيمتهم كما يضمن قيمة أمهم لو ماتت، ولما كان المشتري وطنها بشبهة كان سلطان المصوب عليهم فيما يقيم مقامهم حين ولدوا، فقد ثبتت له قيمتهم فسواء ماتوا أو عاشوا؛ لأنهم لو عاشوا لم يسترقوا.

قال: وإذا اغتصب الرجل الجارية، ثم وطنها بعد الغصب وهو من غير أهل الجهالة أخذت منه الجارية والعقر وأقيم عليه حد الزنا؛ فإن كان من أهل الجهالة، وقال: كنت أراني لها ضامناً، وأرى هذا محل عذر لم يحد وأخذت منه الجارية والعقر.

قال: وإذا غصب الرجل الجارية فباعها فسواء باعها في الموسم أو على منبر أو تحت سرداب حق المصوب فيها في هذه الحالات سواء؛ فإن جنس عليها أجنبي في يدي المشتري أو الغاصب جنابة تأتي على نفسها أو بعضها فاخذ الذي هي في يديه أرض الجنابة، ثم استحقها المصوب فهو بالخيار في أخذ أرض الجنابة من يدي من أخذها إذا كانت نفساً أو تضمنه قيمتها على ما وصفنا، وإن كانت جرحاً فهو بالخيار في أخذ أرض الجرح من الجاني والجارية من الذي هي في يديه أو تضمن الذي هي في يديه ما نقصها الجرح بالغاً ما بلغ.

وكذلك إن كان المشتري قتلها أو جرحها؛ فإن كان الغاصب قتلها فلما لكها عليه الأكثر من قيمتها يوم قتلها أو قيمتها في أكثر ما كانت قيمة؛ لأنه لم يزل لها ضامناً.

قال: وإن كان المصوب ثوباً فباعه الغاصب من رجل فلبسه، ثم استحقه المصوب أخذه، وكان له ما بين قيمته يوم اغتصبه، وبين قيمته التي نقصه إياها اللبس كان قيمته يوم غصبه عشرة فنقصه اللبس خمسة فيأخذ ثوبه وخمسة وهو بالخيار في تضمن اللباس المشتري أو الغاصب؛ فإن ضمن الغاصب، فلا سبيل له على اللباس.

وهكذا إن غصب دابة فركبت حتى أنضيت كانت له دابته، وما نقصت عن حالها حين غصبها، ولست أنظر في القيمة إلى تغير الأسواق إنما أنظر إلى تغير بدن المصوب.

فلو أن رجلاً غصب رجلاً عبداً صحيحاً قيمته مائة دينار فمرض فاستحقه وقيمه مريضاً خمسون أخذ عبده وخمسين، ولو كان الرقيق يوم أخذه أغلى منهم يوم غصبه.

وكذلك لو غصبه صبياً مولوداً قيمته دينار يوم غصبه فشب في يد الغاصب، وشل أو أعور أو غلا الرقيق أو لم يغل؛ فكانت قيمته يوم استحقه عشرين ديناراً أخذه وقومناه صحيحاً، وأشل أو أعور، ثم رددناه على الغاصب بفضل ما بين قيمته صحيحاً، وأشل أو أعور؛ لأنه كان عليه أن يدفعه إليه صحيحاً فما حدث به من عيب ينقصه في بدنه كان ضامناً له.

وهكذا لو غصبه ثوباً جديداً قيمته يوم غصبه عشرة فلبسه حتى اخلق وغلث الثياب فصار يساوي عشرين أخذ الثوب ويقوم الثوب جديداً وخلقا، ثم أعطي فضل ما بين القيمتين.

قال: ولو غصبه جديداً قيمته عشرة، ثم رده جديداً قيمته خمسة لخص الثياب لم يضمن شيئاً من قبل أنه رده كما أخذه؛ فإن شبه على أحد بأن يقول قد ضمن قيمته يوم اغتصبه فالقيمة لا تكون مضمونة أبداً إلا لفائت والثوب إذا كان موجوداً بحاله غير فائت، وإنما تصير عليه القيمة بالقوت، ولو كان حين غصب كان ضامناً لقيمه لم يكن للمصوب أخذ ثوبه، وإن زادت قيمته، ولا عليه أخذ ثوبه إن كانت قيمته سواء أو كان أقل قيمة.

قال: وإذا غصب الجارية فأصابها عيب من السماء أو بجناية أحد فسواء؛ وسواء أصابها ذلك عند الغاصب أو المشتري يسلك بما أصابها من العيوب التي من السماء ما سلك بها في العيوب التي يجني عليها الأدميون.

قال: وإذا غصب الرجل جارية فباعها من آخر فحدث بها عند المشتري عيب، ثم جاء المصوب فاستحقها أخذها، وكان بالخيار في أخذ ما نقصها العيب من الغاصب؛ فإن أخذه منه لم يرجع على المشتري بشيء ولرب الجارية أن يأخذ ما نقصه العيب الحادث في يد المشتري من المشتري؛ فإن أخذه من المشتري رجع به المشتري على الغاصب وبشمنها الذي أخذ منه؛ لأنه لم يسلم إليه ما اشتري وسواء كان العيب من السماء أو بجناية آدمي.

قال: وإذا غصب الرجل من الرجل دابة فاستغلها أو لم يستغلها ولثلثها غلة أو داراً فسكنها أو أكرها أو لم يسكنها، ولم يكرها ولثلثها كراء أو شيئاً ما كان لها غلة استغلها أو لم يستغلها انتفع به أو لم ينتفع به فعليه كراء مثله من حين أخذه حتى يرده إلا أنه إن كان أكرها بأكثر من كراء مثله فالمصوب بالخيار في أن يأخذ ذلك الكراء؛ لأنه كراء ماله أو يأخذ كراء مثله، ولا يكون لأحد غلة بضمان إلا للمالك؛ لأن رسول الله ﷺ إنما قضى بها للمالك الذي كان أخذ ما أحل الله له والذي كان إن مات المغل مات من ماله.

وإن شاء أن يحبس المغل حبسه إلا أنه جعل له الخيار إن شاء أن يرده بالعيب رده، فأما الغاصب فهو ضد المشتري.

الغاصب أخذ ما حرم الله - تعالى - عليه، ولم يكن للغاصب حبس ما في يديه، ولو تلف المغل كان الغاصب له ضامناً حتى يؤدي قيمته إلى الذي غصبه إياه، ولا يطرح الضمان له لو تلف قيمة الغلة التي كانت قبل أن يتلف.

ولا يجوز إلا هذا القول أو قول آخر وهو خطأ عندنا - والله تعالى أعلم - وهو أن بعض الناس زعم أنه إذا سكن أو

ريقاً هل يجبرُ على النظر له أن يأخذَ هذا الكثيرُ بهذا القليل؟ أو رأيت رجلاً له قطعة أرض بين أراضي رجل لا تساوي القطعة درهماً فسأله الرجلُ أن يبيعه منها مراً بما شاء من الدنيا هل يجبرُ على أن يبيعَ ما لا يفعه بما فيه غناه؟ أو رأيت رجلاً صناعته الخياطة فحلفَ رجلٌ أن لا يستخيطَ غيره ومنعه هو أن يخيطَ له فأعطاه على ما الإجارة فيه درهماً مائة دينار أو أكثرُ إيجراً على أن يخيطَ له؟

أو رأيت رجلاً عنده أمة عبياء لا تنفعه أعطاه بها ابن لها بيت مال هل يجبرُ على أن يبيعهما؟ فإن قال: لا يجبرُ واحدٌ من هؤلاء على النظر له.

قلنا: وكلُّ هؤلاء يقولُ إنما فعلت هذا إضراراً بنفسي وإضراراً للطالب إليّ حتى أكونُ جمعت الأمرين.

فإن قال: وإن أضرتُ بنفسه وضارَّ غيره، وإنما فعلتُ في ماله ما له أن يفعل.

قيل: وكذلك حافرُ البئر في أرض الرجلِ والمزوقُ جدارَ الرجلِ وناقلُ الترابِ إلى أرضِ الرجلِ إنما فعلتُ ما له أن يفعل ومنعَ ما له أن يمنعَ من ماله.

فإن كان في ردِّ الترابِ ودفنِ البئر ما يشغلُ الأرضَ عن ربِّها حتى يمنعهُ منفعةً في ذلك الوقتِ، قيلَ للذي يريدُ ردَّ الترابِ أنت بالخيارِ في أن تردَّه ويكونَ عليك كراءُ الأرضِ بقدرِ المدةِ التي حبستها عن المنفعةِ أو تدعه، وقيلَ لربِّ الأرضِ في البئرِ لك الخيارُ في أن تأخذَ حافرَ البئرِ بدفنها على كلِّ حال، ولا شيءَ لك عليه؛ لأنه ليسَ في موضعها منفعةٌ حتى تكونَ مدفونةً إلا أن يكونَ لموضعها لو كانت مستويةً منفعةٌ فيما بينَ أن يحكمنا لك بها إلى أن يدفنها، فيكونُ لك أجرُ تلك المنفعةِ؛ لأنه شغلٌ عنك شيئاً من أرضك.

قال الشافعيُّ: وإن كان الغاصبُ نقلَ من أرضِ المغمصوبِ تراباً كان منفعةً للأرضِ لا ضررَ عليها أخذَ برده؛ فإن كان لا يقدرُ على ردِّ مثله بحالٍ أبداً قومتِ الأرضُ وعليها ذلك الترابُ، وقومتِ بحالها حينَ أخذها، ثم ضمنَ الغاصبُ ما بينَ القيمتين، وإن كان يقدرُ على ردِّه بحال، وإن عظمت فيه المؤنة كلفه.

قال: وإذا قطعَ الرجلُ يدَ دابةٍ رجلٍ أو رجلها أو جرحها جرحاً ما كان صغيراً أو كبيراً، قومتِ الدابةُ بجروحةٍ أو مقطوعة، ثم ضمنَ ما بينَ القيمتين، ولا يملكُ أحدٌ مالاً أحدٍ بجنابةٍ أبداً.

قال: وإذا أقامَ شاهداً أن رجلاً غصبه هذه الجارية يومَ الخميس وشاهداً أنه غصبه إياها يومَ الجمعة أو شاهداً أنه غصبه إياها وشاهداً أنه أقرَّ له بغصبه إياها أو شاهداً أنه أقرَّ له يومَ الخميس بغصبها وآخرَ أنه أقرَّ له يومَ الجمعة بغصبها فكلُّ هذا

استغلَّ أو حبسَ فالغلةُ والسكنُ له بالضمان، ولا شيءَ عليه، وإنما ذهبَ إلى القياسِ على الحديثِ الذي ذكرتُ فأما أن يزعمَ زاعمٌ أنه إن أخذَ غلةً أو سكنَ ردَّ الغلةَ وقيمةَ السكنى، وإن لم يأخذها، فلا شيءَ عليه فهذا خارجٌ من كلِّ قولٍ لا هو جعلَ ذلك له بالضمان، ولا هو جعلَ ذلك للمالكِ إذا كان المالكُ مغمصوباً.

قال الربيعُ: معنى قولِ الشافعيِّ ليسَ للمغمصوبِ أن يأخذَ إلا كراءَ مثله؛ لأنَّ كراءه باطلٌ، وإنما على الذي سكنَ إذا استحقَّ الدارَ ربَّها كراءَ مثله، وليسَ له خيارٌ في أن يأخذَ الكراءَ الذي أكرأها به الغاصبُ؛ لأنَّ الكراءَ مفسوخٌ.

قال الشافعيُّ: ولو اغتصبه أرضاً فغرسها غلاً أو أصولاً أو بنى فيها بناءً أو شقَّ فيها أنهاراً كان عليه كراءُ مثلِ الأرضِ بالحالِ الذي اغتصبه إياها، وكان على الباني والغارسِ أن يقلعَ بناءه وغرسه، فإذا قلعه ضمنَ ما نقصَ القلعُ الأرضَ حتى يردَّ إليه الأرضُ بحالها حينَ أخذها ويضمنُ القيمةَ بما نقصها.

قال: وكذلك ذلك في النهرِ، وفي كلِّ شيءٍ أحدثه فيها لا يكونُ له أن يثبتَ فيها عرقاً ظالمًا، وقد قال النبيُّ ﷺ: ليسَ ليعزقَ ظالمٌ حقَّ ولا يكونُ لربِّ الأرضِ أن يملكَ مالَ الغاصبِ، ولم يملكه إياه كان ما يقلعُ الغاصبُ منه يفعه أو لا يفعه؛ لأنَّ له منعٌ قليلٌ ماله كما له منعٌ كثيره.

وكذلك لو كان حفرَ فيها بئراً كان له دفنها، وإن لم يفعه الدفن.

وكذلك لو غصبه داراً فزوقها كان له قلعُ السَويقِ، وإن لم يكن يفعه قلعه.

وكذلك لو كان نقلَ عنها تراباً كان له أن يردَّ ما نقلَ عنها حتى يوفيه إياها بالحالِ التي غصبه إياها عليها لا يكونُ عليه أن يتركَ من ماله شيئاً يتفَعُّ به المغمصوبُ كما لم يكن على المغمصوبِ أن يبطلَ من ماله شيئاً في يدِ الغاصبِ.

فإن تأوَّلَ رجلٌ قولَ النبيِّ ﷺ: لا ضررَ ولا ضرارَ فهذا كلامٌ مجملٌ لا يحتملُ لرجلٍ شيئاً إلا احتملَ عليه خلافةً، ووجهه الذي يصحُّ به: أن لا ضررَ في أن لا يحملَ على رجلٍ في ماله ما ليسَ بواجبٍ عليه، ولا ضرارَ في أن يمنعَ رجلٌ من ماله ضرراً ولكلُّ ما له وعليه.

فإن قال قائلٌ: بل أحدثَ للناسِ في أموالهم حكماً على النظرِ لهم، ومنعهم في أموالهم على النظرِ لهم قيلَ له: - إن شاء الله تعالى - أرايت رجلاً له بيتٌ يكونُ ثلاثةُ أذرعٍ في ثلاثةِ أذرعٍ في دارٍ رجلٍ له مقدرةٌ أعطاه به ما شاء مائة ألفِ دينارٍ أو أكثرَ وقيمةَ البئرِ درهمٌ أو درهماً، وأعطاه مكانه داراً معَ المالِ أو

بيعاً ما جاز أن تباع دابته غائبة، ولو جاز فهلكت الدابة كان للغاصب والمتعدي أن يرجع بالثمن، ولو وجدت معية كان له أن يردّها بالعيب؛ فإن قال رجل: فهي لا تشبه البيوع، ولكنها تشبه الجنایات.

قيل له: أفرأيت لو أن رجلاً جنى على عين رجل فابيضت فحكم له بأرشها، ثم ذهب البياض فقاتل هذا يزعم أنه يردّه بالأرش ويردّه، ولو حكم له في من قلع من صبي بمخمس من الإبل، ثم نبت رجع بالأرش الذي حكم به عليه؛ فإن شبهها بالجنایات فهذا يلزمه فيه اختلاف القول، وإن زعم أنها لا تشبه الجنایات؛ لأن الجنایات ما فات، فلم يعد فهذه قد عادت فصارت غير فائتة.

ولو كان هذا بغير قضاء قاضي فاغتصب رجل لرجل دابة أو اكراه إياها فتعدى عليها فصاعت، ثم اصطلحها من ثمنها على شيء يكون أكثر من قيمة الدابة أو مثله أو أقل فالقول فيه كالقول في حكم القاضي؛ لأنه إنما صالحه على ما لزم الغاصب بما استهلك، فلما كان ماله غير مستهلك كان الصلح وقع على غير ما علما أو علم رب الدابة، ولو كان الغاصب قال له: أنا اشتريها منك وهي في يدي قد عرفتها فباعه إياها بشيء قد عرفه قل أو كثر فالبيع جائز؛ فإن جاء الغاصب بالدابة معية عيباً يحدث مثله فزعم أنه لم يكن رآه، وأن البائع دلّس له به كان القول قول البائع مع يمينه إلا أن يقيم الغاصب البينة على أنه كان في يده المغمسور البائع، أو يكون العيب مما لا يحدث مثله، فيكون له ردّ الدابة، ويكون للمغمسور ما نقصها على الغاصب؛ فإن قال المتعدي بالغصب أو في الكراه: إن الدابة ضاعت فأنادى إليك قيمتها فقل ذلك منه بغير قضاء قاضي.

فلا يجوز في هذا - والله أعلم - إلا واحد من قولين أحدهما: أن يقال: هذا بيع مستأنف، فلا تجيزه من قبل أنه لا يجوز بيع الموتى أو يقال: هذا بدل إن كانت ضاعت أو تلفت فيجوز؛ لأن ذلك يلزمه في أصل الحكم فمن ذهب هذا المذهب لزمه إذا علم بأن الدابة لم تضع أن يكون لرب الدابة أخذها وعليه ردّ ما أخذ من قبل أنه إنما أخذ ما كان يلزم له لو كانت ضائعة، فلما لم تكن ضائعة كان على أصل ملكه أو يقول قائل قولاً ثالثاً، فيقول: لما رضي بقوله وترك استحلّاه كما كان الحاكم مستحلّفه لو ضاعت، فلا يكون له الرجوع على حال فأما أن يقول قائل إن كانت عند الغاصب، وإنما كذب ليأخذها فللمشتري أخذها، وإن لم تكن عند الغاصب، ثم وجدها فليس للمشتري أخذها فهذا لا يجوز في وجه من الوجوه؛ لأن الذي اتفق إن كان جائزاً بكل حال جاز، ولم يتنقض، وإن كان جائزاً ما لم تكن موجودة متفقاً إذا كانت موجودة فهي موجودة في

مختلف؛ لأن غصب يوم الخميس غير غصب يوم الجمعة وفعل الغصب غير الإقرار بالغصب والإقرار يوم الخميس غير الإقرار يوم الجمعة، فيقال له في هذا كله أحلف مع أي شاهدك شئت واستحق الجارية؛ فإن حلف استحقها.

قال: ولو أن أرضاً كانت بيد رجل فادعى آخر أنها أرضه فأقام شاهداً فشهد له أنها أرضه اشتراها من مالك أو ورثها من مالك أو تصدق بها عليه مالك أو كانت مواتاً فأحياها فوصف ذلك بوجه من وجوه الملك الذي يصح، وأقام شاهداً غيره أنها حيزة لم تكن الشهادة بأنها حيزة شهادة، ولو شهد عليها عدو عدو إذا لم يزيدوا على هذا شيئاً؛ لأن حيزه يحتمل ما يجوز بالملك، وما يجوز بالعارية والكراه ويحتمل ما يلي أرضه، وما يلي مسكنه ويحتمل بعتية أهلها، فلما لم يكن واحد من هذه المعاني أولى بالظاهر من الآخر لم تكن هذه شهادة أبداً حتى يزيدوا فيها ما يبين أنها ملك له، وله أن يحلف مع الشاهد الذي شهد له بالملك ويستحق.

قال: ولو شهد له الشاهد الأول بما وصفنا من الملك وشهد له الشاهد الثاني بأنه كان يجوزها وقف؛ فإن قال يجوزها بملك، فقد اجتمع على الشهادة، وإن قال يجوزها، ولم يزد على ذلك لم يجتمع على الشهادة ويحلف مع شاهد الملك ويستحق.

قال: وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من آخر وقبض الثمن فهلكت في يديه، ثم جاء رب الجارية والجارية قائمة أخذ الجارية وشيئاً إن كان نقصها ورجع المشتري على البائع بالثمن الذي قبض منه موسراً كان أو معسراً.

قال: وإذا غصب الرجل الرجل دابة أو اكراه إياها، فتعدى فصاعت في تعديه فضمنه رب الدابة المغمسور أو المكسرة قيمة دابته، ثم ظفر بالدابة بعد، فإن بعض الناس وهو أبو حنيفة قال: لا سبيل له على الدابة، ولو كانت جارية لم يكن له عليها سبيل من قبل أنه أخذ البدل منها والبدل يقوم مقام البيع.

قال الشافعي: وإذا ظهر على الدابة رددت عليه الدابة وردّ ما قبض من ثمنها إن كانت دابته بجاهل يوم غصبها أو تعدى بها أو خيرها حالاً؛ فإن كانت ناقصة قبضها، وما نقصت وردّ الفضل عن نقصانها من الثمن، ولا يشبه هذا البيوع إنما البيوع بما تراضيا عليه فسلم له رب السلعة سلعته، وأخرجها من يديه إليه راضياً بإخراجها، والمشتري غير عاص في أخذها والمتعدي عاص في التعدي والغصب، ورب الدابة غير بائع له دابته.

ألا ترى أن الدابة لو كانت قائمة بعينها لم يكن له أخذ قيمتها، فلما كان إنما أخذ القيمة على أن دابته فائتة، ثم وجد الدابة كان الفوت قد بطل وكانت الدابة موجودة، ولو كان هذا

قال: وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها مغصوبة، ثم جاء المغصوب فأراد البيع لم يكن البيع جائزاً من قبل أن أصل البيع كان محرماً، فلا يكون لأحد إجازه المحرم، ويكون له تحديده بيع حلال هو غير الحرام. فإن قال قائل: أرايت لو أن امرأة باع جارية له وشرط نفسه فيها الخيار أما كان يجوز البيع، ويكون له أن يختار إمضاءه فيلزم المشتري بأن له الخيار دون البائع؟

قيل: بلى؛ فإن قال فما فرق بينهما؟

قيل: هذه باعها مالكها بيعاً حلالاً، وكان له الخيار على شرطه، وكان المشتري غير عاص للهِ، ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها مغصوبة عاصيان للهِ، وهذا بائع ما ليس له، وهذا مشتر ما لا يملك له، فلا يقاس الحرام على الحلال؛ لأنه ضده إلا ترى أن الرجل المشتري من رب الجارية جاريته لو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون للبائع إذا شرطه؟ أفيمكن لمشتري الجارية المغصوبة الخيار في أخذها أو ردّها؟ فإن قال: لا.

قيل: ولو شرط الغاصب الخيار لنفسه؟ فإن قال: لا من قبل أن الذي شرط له الخيار لا يملك الجارية قيل: ولكن الذي يملكها لو شرط له الخيار جاز.

فإن قال: نعم، قيل له: أفلا ترى أنهما مختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في كل شيء على الآخر.

قال: وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فأقر الغاصب بأنه غصبه جارية، وقال: ثمنها عشرة.

وقال المغصوب: ثمنها مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه، ولا تقوم على الصفة من قبل أن التقويم على الصفة لا يضبط قد تكون الجارتان بصفة، ولون وسن وبينهما كثير في القيمة شيء يكون في الروح والعقل واللسان، فلا يضبط إلا بالمعاينة فيقال لرب الجارية: إن رضيت وإلا؛ فإن أقام بينة أخذ له بيته، وإن لم يقمها أحلف له الغاصب، وكان القول قوله، ولو أقام عليه شاهدين بأنه غصبه جارية فهلكت الجارية في يديه، ولم يثبت الشاهدان على قيمتها كان القول في قيمتها قول الغاصب مع يمينه، ولو وصفها الشاهدان بصفة أنها كانت صحيحة علم أن قيمتها أكثر مما قال الغاصب كان القول قول الغاصب؛ لأنه قد يمكن أن يكون ثم داء أو غائلة تخفى يصير بها ثمنها إلى ما قال الغاصب، فإذا أمكن ما قال الغاصب بحال كان القول قوله مع يمينه، وهكذا قول من يغرّم شيئاً من الدنيا بأي وجه ما دخل عليه الغرم إذا أمكن أن يكون القول قوله كان القول قوله، ولا يؤخذ منه خلاف ما أقر به إلا بينة.

الحالين فما بالها ترد في إحداهما، ولا ترد في الأخرى؟

وإن كان فاسداً فهو مردود بكل حال، وهذا القول لا جائز، ولا فاسد، ولا جائز على معنى فاسد في آخر.

قال الشافعي: وإذا باع الرجل من الرجل الجارية أو العبد وقبضه منه، ثم أقر البائع لرجل آخر أنه عبده غصبه منه أو أمته غصبها منه قلنا للمقر له بالغصب إن أقمت بينة على الغصب دفعنا إليك أيهما أقمت عليه البينة ونقضنا البيع، وإن لم تقم بينة فأقرار البائع لك إثبات حق لك على نفسه، وإبطال حق لغيرك قد ثبت عليه قبل إقراره لك، ولا يصدق في إبطال حق غيره ويصدق على نفسه فيضمن لك قيمة أيهما أقر بأنه غصبه إلا أن يجد المشتري العيب أو يكون له خيار فيرده بخياره في العيب وخياره في الشرط، فإذا ردّه كان على المقر أن يسلمه إليك، وإن صدقه المشتري أنه غاصب ردّه ورجع عليه بالثمن الذي أخذه منه إن شاء.

قال الشافعي: وإذا اغتصب الرجل من الرجل عبداً فباعه من رجل، ثم ملك المغتصب البائع ذلك العبد بميراث أو هبة أو بشراء صحيح أو وجه ملك ما كان، ثم أراد نقض البيع الأول؛ لأنه باع ما لا يملك؛ فإن صدقه المشتري أو قامت بينة فالبيع متقضى أرادته أو لم يرده؛ لأنه باع ما لا يجوز له بيعه، وإن لم تقم بينة، وقال المشتري: إنما ادّعت ما يفسد البيع فالقول قول المشتري مع يمينه.

فإن قال البائع: بعتك ما أملك، ثم قامت بينة أنه اغتصبه، ثم ملكه، ولم يصدقه المشتري ثبت البيع من قبل أن البينة إنما تشهد في هذا الوقت للبائع لا عليه فتشده بما يرجع به العبد إلى ملكه، فيكون مشهوداً لا لا عليه.

وقد أكتبهم؛ فلا يتقضى البيع في الحكم لإكذابه بينة، وينبغي في الورع أن يجتدأ بيعاً أو يرده المشتري.

قال: وإن كانت البينة شهدت؛ فكان ذلك يخرجها من أيديهما جميعاً قبلت البينة؛ لأنها عليه.

قال: وإن باعه وقبضه المشتري، ثم اعتقه فقامت بينة بغصبه، وكان المغصوب أو ورثته قايماً ردّ العتق؛ لأن البيع كان فاسداً ويرد إلى المغصوب، ولو لم تكن بينة وصدق الغاصب والمشتري المذعي أنه غصبه لم يقبل قول واحد منهما في العتق ومضى العتق ورددنا المغصوب على الغاصب بقيمة العبد في أكثر ما كان قيمة، وإن أحبّ ردّناه على المشتري المذعي؛ فإن ردّناه على المشتري المذعي رجع على الغاصب البائع بما أخذ منه؛ لأنه قد أقر أنه باع ما لا يملك والولاء موقوف من قبل أن المذعي يقر أنه اعتق ما لا يملك.

والثاني: أثر لا عين موجودة.

فأما الأثر: الذي ليس بعين موجودة فمثل ما وصفنا من الماشية يغصبها صغاراً والرقيق يغصبهم صغاراً بهم مرضى فيداويهم وتعظم نفقتهم عليهم حتى يأتي أصحابهم، وقد انفق عليهم أضعاف أثمانهم، وإنما ماله في أثر عليهم لا عين.

الا ترى أن الثقة في الدواب والأعبد إنما هو شيء صالح به الجسد لا شيء قائم بعينه مع الجسد، وإنما هو أثر؟ وكذلك الثوب يغسله ويكمد.

وكذلك الطين يغصبه فيلله بالماء، ثم يضربه لبناً، وإنما هذا كله أثر ليس بعين من ماله وجد، فلا شيء له فيه؛ لأنه ليس بعين تميز فيعطاه، ولا عين تزيد في قيمته، ولا هو موجود كالصبيغ في الثوب، فيكون شريكاً له والعين الموجودة التي لا تميز أن يغصب الرجل الثوب الذي قيمته عشرة دراهم فيصبغه بزعفران فيزيد في قيمته خمسة فيقال للغاصب: إن شئت أن تستخرج الزعفران على أنك ضامن لما نقص من الثوب، وإن شئت فانت شريك في الثوب لك ثلثه ولصاحب الثوب ثلثاه، ولا يكون له غير ذلك، وهكذا كل صبيغ كان قائماً فزاد فيه، وإن صبغه بصبيغ يزيد، ثم استحق الصبيغ، وإنما يقوم الثوب؛ فإن كان الصبيغ زائداً في قيمته شيئاً قل أو كثر فهكذا، وإن كان غير زائد في قيمته قيل له: ليس لك ههنا مال زاد في مال الرجل فتكون شريكاً له به؛ فإن شئت فاستخرج الصبيغ على أنك ضامن لما نقص الثوب، وإن شئت فذعه.

قال: وإن كان الصبيغ مما ينقص الثوب قيل له: أنت أضرت بصاحب الثوب، وأدخلت عليه النقص؛ فإن شئت فاستخرج صبيغك وتضمن ما نقص الثوب، وإن شئت، فلا شيء لك في صبيغك وتضمن ما نقص الثوب بكل حال قال: ومن الشيء الذي يخلطه الغاصب بما اغتصب، فلا يميز منه أن يغصبه مكيال زيت فيصبه في زيت مثله أو خير منه فيقال للغاصب إن شئت أعطيت مكيال زيت مثل زيتي، وإن شئت أخذ من هذا الزيت مكيالاً، ثم كان غير مزداد إذا كان زيتك مثل زيتي، وكنت تاركاً للفضل إذا كان زيتك أكثر من زيتي، ولا خيار للمغصوب؛ لأنه غير متقصر؛ فإن كان صب ذلك المكيال في زيت شر من زيتي ضمن الغاصب له مثل زيتي؛ لأنه قد انتقص زيتي بتصديره فيما هو شر منه، وإن كان صب زيتي في بان أو شيرق أو دهن طيب أو سمن أو عسل ضمن في هذا كله؛ لأنه لا يتخلص منه الزيت، ولا يكون له أن يدفع إليه مكيالاً مثله، وإن كان المكيال منه خيراً من الزيت من قبل أنه غير الزيت، ولو كان صب في ماء إن خلصه منه حتى يكون زيتاً لا ماء فيه وتكون مخالطة الماء غير ناقصة له كان لازماً للمغصوب أن يقبله، وإن كانت مخالطة الماء

الا ترى أننا نجعل في الأكثر من الدعوى عليه القول قوله؟ فلو قال رجل غصبي أو لي عليه دين أو عنده ودعية كان القول قوله مع يميني، ولم نلزمه شيئاً لم يقر به، فإذا أعطيناه هذا في الأكثر كان الأقل أولى أن نعطيه إياه فيه، ولا تجوز القيمة على ما لا يرى، وذلك أننا ندرك ما وصفت من علم أن الجاريتين تكونان في صفة وإحداهما أكثر ثمناً من الأخرى بشيء غير بعيد، فلا تكون القيمة إلا على ما عوين.

أولا ترى أن فيما عوين لا نولي القيمة فيه إلا أهل العلم به في يومه الذي يقومونه فيه؟ ولا تجوز لهم القيمة حتى يكشفوا عن الغائلة والأدواء، ثم يقيسوه بغيره، ثم يكون أكثر ما عندهم في ذلك تأخي قدر القيمة على قدر ما يرى من سعر يومه، فإذا كان هذا هكذا لم يجز التقويم على المغيب.

فإن قال: صفته كذا، ولا أعرف قيمته قلنا لرب الثوب ادع في قيمته ما شئت، فإذا فعل قلنا للغاصب قد ادعى ما تسمع؛ فإن عرفته فادع إليه بلا يمين، وإن لم تعرفه فافقر بما شئت لحلفك عليه وتدفعه إليه.

فإن قال: لا أحلف قلنا فرد اليمين عليه فيحلف عليك ويستحق ما ادعى إن ثبت على الامتناع من اليمين؛ فإن حلف بعد أن بين هذا له، فقد جاء بما عليه، وإن امتنع أحلفنا المدعي، ثم ألزمناه جميع ما حلف عليه؛ فإن أراد اليمين بعد يمين المدعي لم نعطه إياها؛ فإن جاء بيمينه على أقل مما حلف عليه المدعي أعطيناه باليمين وكانت اليمين أولى من اليمين الفاجرة.

قال: وإذا غصب رجل من رجل طعاماً حياً أو تمراً أو أداماً فاستهلكه فعليه مثله إن كان يوجد له مثل بحال من الحال، وإن لم يوجد له مثل فعليه قيمته أكثر ما كان قيمة قط.

قال: وإذا غصب رجل لرجل أصلاً فائتمر أو غنماً فتوالدت، وأصاب من صوفها، وألبانها كان لرب الأصل والغنم وكل ماشية أن يأخذ ماشيته، وأصله من الغاصب إن كان بحاله حين غصبه أو خيراً، وإن نقص أخذه والنقصان ورجع عليه بجميع ما ألتف من الثمرة فأخذ منه مثله إن كان لها مثل أو القيمة إن لم يكن لها مثل، وقيمة ما ألتف من نتاج الماشية ومثل ما أخذ من لبنها أو قيمته إن لم يكن له مثل، ومثل ما أخذ من صوفها وشعرها إن كان له مثل وإلا قيمته إن لم يكن له مثل.

قال: وإن كان أعلفها أو هنامها وهي جرب أو استاجر عليها من حفظها أو سقى الأصل، فلا شيء له في ذلك.

قال الشافعي: وأصل ما يحدث الغاصب فيما اغتصب شيئان.

أحدهما: عين موجودة تميز وعين موجودة لا تميز.

قال: ولو اختلفا، فقالَ المَغْصُوبُ: أكلته، ولا أعلمُ أَنَّهُ طعمامي، وقالَ الغاصِبُ: أكلته، وأنتَ تعلمه فـالقولُ قولُ المَغْصُوبِ معَ يمينه إذا أمكنَ أن يكونَ يخفى ذلكَ بوجه من الوجوه.

قالَ الرَّيْبُ: وفيه قولٌ آخرُ أَنَّهُ إذا أكله عالماً أو غيرَ عالمٍ، فقد وصلَ إليه شيءٌ، ولا شيءٌ على الغاصِبِ إلا أن يكونَ نقصَ عمله فيه شيئاً فيرجعُ بما نقصه العمل.

قالَ الشَّافِعِيُّ: وإن غصبه ذهباً فحملَ عليه نحاساً أو حديداً أو فضةً أخذَ بتمييزه بالنار، وإن نقصتِ النارُ ذهبه شيئاً ضمنَ ما نقصتِ النارُ وزنَ ذهبه وسَلَّمَ إليه ذهبه، ثمَّ نظرنا؛ فإن كانتِ النارُ نقصت من ذهبه شيئاً في القيمةِ ضمنَ له ما نقصته النارُ في القيمةِ. وقالَ: ولو سبكه معَ ذهبٍ مثله أو أجودَ أو أردأَ كانَ هذا نمًا لا يتميِّزُ، وكانَ القولُ فيه كالقولِ في الزَّيْتِ.

قالَ: ولو اغتصبه ذهباً ففعله قضياً، ثمَّ أضافَ إليه قضياً من ذهبٍ غيره أو قضياً من نحاسٍ أو فضةً ميَّزَ بينهما، ثمَّ دفعَ إليه قضيه إن كانَ يمثلُ الوزنَ الذي غصبه به، ثمَّ نظرَ إليه في تلكَ الحالِ وإليه في الحالِ التي غصبه إِيَّاه فيها معاً؛ فإن كانت قيمته حينَ ردِّه أَقلَّ منها حينَ غصبه ضمنَ له فضلَ ما بينَ القيمتينِ، وإن كانت مثله أو أكثرَ أخذَ ذهبه، ولا شيءَ له غيرَ ذلكَ، ولا للغاصِبِ في الزَّيَادَةِ؛ لأنَّ الزَّيَادَةَ من عملٍ إنما هوَ أثرٌ.

قالَ: ولو غصبه شاةً فأنزى عليها تيساً فجاءت بولٍ كانت الشاةُ والولدُ للمغصوبِ، ولا شيءَ للغاصِبِ في عسبِ التيسِ من قبلِ شيئين.

أحدهما: أَنَّهُ لا يحلُّ ثمنُ عسبِ الفحل. والآخرُ: أَنَّهُ إنما هوَ شيءٌ أقرَّه فيها فانقلبَ الَّذي أقرَّ إلى غيره والذي انقلبَ ليسَ بشيءٍ يملكُ إنما يملكه ربُّ الشاةِ.

قالَ: ولو غصبه نقرَةً ذهبٍ فضرِبها دنانيرَ كانَ لربِّ النقرَةِ أن يأخذَ الدنانيرَ إن كانتَ بمثلِ وزنِ النقرَةِ، وكانتَ بمثلِ قيمةِ النقرَةِ أو أكثرَ، ولا شيءَ للغاصِبِ في زيادَةِ عمله إنما هوَ أثرٌ، وإن كانتَ ينقصُ وزنها أخذَ الدنانيرَ، وما نقصَ الوزنَ.

قالَ: وإن كانَ قيمتها تنقصُ معَ ذلكَ أخذَ الدنانيرَ، وما نقصَ الوزنَ، وما نقصَ القيمةَ.

قالَ: وإن غصبه خشبةً فشَقَّها الواحاً أخذَ ربُّ الخَشْبَةِ الألواحَ؛ فإن كانت الألواحُ مثلَ قيمةِ الخَشْبَةِ أو أكثرَ أخذها، ولا شيءَ للغاصِبِ في زيادَةِ قيمةِ الألواحِ على الخَشْبَةِ من قبلِ أن ماله فيها أثرٌ لا عينَ، وإن كانت الألواحُ أَقلَّ قيمةً من الخَشْبَةِ أخذها وفضلُ ما بينَ القيمتينِ.

قالَ: ولو أَنَّهُ عملَ هذه الألواحِ أبواباً، ولم يدخلَ فيها شيئاً

ناقصةً له في العاجلِ والمتعَبِّ كانَ عليه أن يعطيه مكياًلاً مثله مكانه.

قالَ الرَّيْبُ: ويعطيه هذا الزَّيْتُ بعينه، وإن نقصه الماءُ ويرجعُ عليه بنقصه وهوَ معنى قولِ الشَّافِعِيِّ.

قالَ الشَّافِعِيُّ: ولو اغتصبَ زيتاً فأغلاه على النارِ فنقصَ كانَ عليه أن يسَلِّمه إليه، وما نقصَ مكيلته، ثمَّ إن كانتِ النارُ تنقصه شيئاً في القيمةِ كانَ عليه أن يغرمَ له نقصانه، وإن لم تنقصه شيئاً في القيمةِ، فلا شيءَ عليه.

ولو اغتصبه حنطةً جديدةً خلطها بردبته كانَ كما وصفت في الزَّيْتِ يغرمُ له مثلها بمثلِ كيلها إلا أن يكونَ يقلدُ على أن يميِّزها حتَّى تكونَ معروفةً، وإن خلطها بمثلها أو أجودَ كانَ كما وصفت في الزَّيْتِ.

قالَ: ولو خلطها بشعيرٍ أو ذرةٍ أو حبٍّ غيرِ الحنطةِ كانَ عليه أن يؤخذَ بتمييزها حتَّى يسَلِّمها إليه بعينها بمثلِ كيلها، وإن نقصَ كيلها شيئاً ضمنه.

قالَ: ولو اغتصبه حنطةً جيِّدةً فاصابها عنده ماءٌ أو عفنٌ أو أكلةٌ أو دخلها نقصٌ في عينها كانَ عليه أن يدفعها إليه وقيمةً ما نقصها تقوِّمُ بالحالِ التي غصبها والحالِ التي دفعها بها، ثمَّ يغرمُ فضلَ ما بينَ القيمتينِ قالَ: ولو غصبه دقيقتاً فخلطه بدقيقتِ أجودَ منه أو مثله أو أردأَ كانَ كما وصفتنا في الزَّيْتِ.

قالَ: وإن غصبه زعفراناً وثوباً فصبيغَ الثوبَ بالزَّعفرانِ كانَ ربُّ الثوبِ بالخيارِ في أن يأخذَ الثوبَ مصبوغاً؛ لأنَّه زعفرانه وثوبه، ولا شيءَ له غيرَ ذلكَ أو يقوِّمُ ثوبه أبيضَ وزعفرانه صحيحاً؛ فإن كانت قيمته ثلاثينَ قوِّمَ ثوبه مصبوغاً بزعفرانٍ؛ فإن كانت قيمته خمسةً وعشرينَ ضمنه خمسةً؛ لأنَّه أدخلَ عليه النقصَ.

قالَ: وكذلكَ إن غصبه سمناً وعسلًا ودقيقاً فقصده كانَ للمغصوبِ الخيارُ في أن يأخذَه معصوداً، ولا شيءَ للغاصِبِ في الخطبِ والقدرِ والعملِ من قبلِ أن ماله فيه أثرٌ لا عينٌ أو يقوِّمُ له العسلُ منفرداً والسَّمْنُ والدَّقِيقُ منفردينِ؛ فإن كانَ قيمته عشرةً، وهوَ معصودٌ قيمته سبعةً غرمَ له ثلاثةً من قبلِ أَنَّهُ أدخلَ عليه النقصَ.

ولو غصبه دابةً وشعيراً فعلفَ الدَّابَّةَ الشعيرَ ردَّ الدَّابَّةَ والشعيرَ من قبلِ أَنَّهُ هوَ المستهلكُ لهُ، وليسَ في الدَّابَّةِ عينٌ من الشعيرِ يأخذُه إنما فيها منه أثرٌ.

قالَ: ولو غصبه طعاماً فأطعمه إِيَّاه والمغصوبُ لا يعلمُ كانَ متطوِّعاً بالإطعامِ، وكانَ عليه ضمانُ الطَّعامِ، وإن كانَ المغصوبُ يعلمُ أَنَّهُ طعامه فأكله، فلا شيءَ له عليه من قبلِ أَنَّهُ سلطانه إنما كانَ على أخذِ طعامه، فقد أخذه.

فإن قال قائل: فلم لم يجعل العبد عرضاً من العروض، وإنما فيه قيمته كما يكون ذلك في العروض؟

قيل: جعل الله - عز وجل - على القاتل خطأ تحرير رقبة ودية مسلمة إلى أهل المقتول؛ فكان ذلك في الأدميين دون العروض والبهائم.

ولم أعلم مخالفاً في أن على قاتل العبد تحرير رقبة كما هي على قاتل الحر، ولا أن الرقبة في مال القاتل خاصة، فلما كانت الدية في الخطأ على العاقلة كانت في العبد دية كما كانت فيه رقبة، وكان داخلاً في جملة الآية وجملة السنة وجملة القياس على الإجماع في أن فيه عتق رقبة.

فإن قال قائل: فديته ليست كدية الحر؟

قيل: والديات مبينة الفرض في كتاب الله - تعالى - ومبينة العدد في سنة رسول الله ﷺ، وفي الآثار، فإنما يستدرك عددها خبراً ألا ترى أن العاقلة تعقل دية الحر والحرّة وهما مختلفان ودية اليهودي والنصراني والمجوسي، وهم عندنا مخالفون المسلم؟ فكذلك تعقل دية العبد وهي قيمته.

فإن قال قائل: ما الفرق بين العبد والبهيمة في شيء غير هذا؟

قيل: نعم بين العبد عند العامة القصاص في النفس، وعندنا في النفس وفيما دونها، وليس ذلك بين بعيرين لو قتل أحدهما صاحبه، وعلى العبد فرائض الله من تحريم الحرام وتحليل الحلال وفيهم حرمة الإسلام، وليس ذلك في البهائم.

فإن كان الجاني عبداً على حر أو عبد لم تعقل عنه عاقلته، ولا سيده وكانت الجنابة في عقه دون دمه سيده يباع فيها فيدفع إلى ولي المجني عليه دية؛ فإن فضل من ثمنه شيء رد على صاحبه؛ فإن لم يفضل من ثمنه شيء أو لم يبلغ الدية بطل ما بقي منه؛ لأن الجنابة إنما كانت في عقه دون غيره، وترك أن يضمن سيده عنه والعاقلة في الحر والعبد ما لا أعلم فيه خلافاً.

وفيه دلالة على أن العقل إنما حكمه بالجاني لا بالمجني عليه ألا ترى أنه لو كان بالمجني عليه ضمنّت عاقلته لسيّد العبد ثمن العبد إذا قتل الحر، فلما كانت لا تضمن ذلك عنه وكانت جنايته على الحر والعبد سواء في عقه كانت كذلك جناية الحر على العبد والحرّ سواء على عاقلته، وكان الحر يعقل عنها كما تعقل عنه.

قال: وإذا استعار الرجل من الرجل الذّابة إلى موضع فتعدى بها إلى غيره فعضت في التعدي أو بعد ما ردها إلى الموضع الذي استعارها منه قبل أن تصل إلى مالكها فهو لها ضامن لا يخرج من الضمان إلا بأن يوصلها إلى مالكها سالمة وعليه الكراء

من عنده كان هكذا، ولو أدخل فيها من عنده حديد أو خشباً غيرها كان عليه أن يميز ماله من مال المصسوب، ثم يدفع إلى المصسوب ماله، وما نقص ماله إذا ميز منها خشبه وحديده إلا أن يشاء أن يدع له ذلك متطوعاً.

قال: وكذلك لو أدخل لوحاً منها في سفينة أو بنى على لوح منها جداراً كان عليه أن يؤخذ بقلع ذلك حتى يسلمه إلى صاحبه، وما نقصه.

قال: وكذلك الخيط يخط به الثوب وغيره؛ فإن غصبه خيطاً فخط به جرح إنسان أو حيوان ضمن قيمته، ولم يكن للمصسوب أن يتزعج خيطه من إنسان، ولا حيوان حي.

فإن قال قائل: ما فرق بين الخيط يخط به الثوب، وفي إخراج إفساد للثوب، وفي إخراج اللوح إفساد للبناء والسفينة، وفي إخراج الخيط من الجرح إفساد للجرح؛ فإن زعمت أن أحدهما يخرج مع الفساد والآخر لا يخرج مع الفساد؟

قيل له إن هدم الجدار وقلع اللوح من السفينة ونقص الخياط ليس محرم على مالكها؛ لأنه ليس في شيء منها روح تلتف، ولا تألم؛ فلما كان مباحاً لمالكها كان مباحاً لرب الحق أن يأخذ حقه منها، واستخراج الخيط من الجرح تلف للمجروح، والم عليه ومحرّم عليه أن يتلف نفسه.

وكذلك محرّم على غيره أن يتلفه إلا بما أذن الله - تعالى - به فيه من الكفر والقتل.

وكذلك ذوات الأرواح، ولا يؤخذ الحق بمعصية الله - تعالى - وإنما يؤخذ بما لم يكن لله معصية.

قال الربيع: وفيه قول آخر: إن كان الخيط في حيوان لا يؤكل، فلا يتزعج؛ لأن النبي ﷺ نهى أن تصبر البهائم وإن كان في حيوان يؤكل نزع الخيط؛ لأنه حلال له أن يذبحها ويأكلها.

قال الشافعي: قلت: أرايت إن كان الغاصب معسراً، وقد صيغ الثوب صيغاً، ثم قال أنا غسله حتى أخرج صبغي منه لم تمكنه أن يغسله فينقص علي ثوبي وهو معسر بذلك.

قال: وإذا جنى الحر على العبد جناية تكون نفساً أو أقل محلته عاقلة الحر، إن كانت خطأ وقامت بها بينة.

فإن قال قائل: وكيف ضمنّت العاقلة جناية حر على عبد؟ قيل له: لما كانت العاقلة تعقل بسنة رسول الله ﷺ جناية الحر على الحر في النفس وبسنة رسول الله ﷺ جناية الحر على الجنين وهو نصف عشر نفس دل ذلك على أن ما جنى الحر من جناية خطأ كانت على عاقلته، وعلى أن الحكم في جناية الحر خطأ يخالف للحكم في جناية الحر العميد، وفيما استهلك الحر من عروض الأدميين.

من حيث تعدى بها مع الضمان.

ثبتت عليه بيّنة أخذ له بها وكانت البيّنة العادلة أولى من اليمين الفاجرة، وسواء كانت بيّنة المدعي المستحلف حضوراً بالبلد أو غيباً عنه، فلا يعدو هذا واحداً من وجهين إما أن يكون المدعي عليه إذا حلف برئ بكل حال قامت عليه بيّنة أو لم تقم، وإما أن يكون إنما يكون بريئاً ما لم تقم عليه بيّنة، فإذا قامت بيّنة فالحكم عليه أن يؤخذ منه بهاء، وليس لقرب الشهود وبعدهم معنى، ولكن الشهود إن لم يعدلوا اكتفى فيه باليمين الأولى، ولم تعد عليه يمين.

وإنما أحلفناه أولاً أن الحكم في المدعي عليه حكمان. أحدهما: أن لا يكون عليه بيّنة، فيكون القول قوله مع يمينه، أو يكون عليه بيّنة فيزول هذا الحكم، ويكون الحكم عليه أن يؤخذ منه بالبيّنة العادلة ما كان المدعي يدعي ما شهدت به بيّنته أو أكثر منه.

قال: وإذا غصب الرجل من الرجل قمحاً فظننه دقيقاً نظراً فإن كانت قيمة الدقيق مثل قيمة الحنطة أو أكثر، فلا شيء للغاصب في الزيادة، ولا عليه؛ لأنه لم ينقصه شيئاً، وإن كانت قيمة الدقيق أقل من قيمة الحنطة رجع على الغاصب بفضل ما بين قيمة الدقيق والحنطة، ولا شيء للغاصب في الطحن؛ لأنه إنما هو اثر لا عين.

١- مسألة المستكرهه

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله قال: في الرجل يستكره المرأة أو الأمة يصيبها أن لكل واحدة منهما صداق مثلها، ولا حدّ على واحدة منهما، ولا عقوبة، وعلى المستكره حدّ الرجم إن كان ثيباً والجلد والنفي إن كان بكرًا.

وقال محمد بن الحسن: لا حدّ عليهما، ولا عقوبة، وعلى المستكره الحدّ، ولا صداق عليه، ولا يجتمع الحدّ والصداق معاً، وكان الذي احتجّ فيه من الآثار عن قيس بن الربيع عن جابر عن الشعبي وهو يزعم أن مثل هذا لا يكون حجة، وقد احتج بعض أصحابنا فيه أن مالكا أخبره عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم قضى في امرأة استكرهها رجل بصدقها على الذي استكرهها، وقال الذي احتجّ بهذا: إن مروان رجل قد أدرك عامة أصحاب النبي ﷺ، وكان له علم ومشاورة في العلم، وقضى بهذا بالمدينة، ولم يرفعه فزعم محمد بن الحسن أن قضاءه لا يكون حجة.

وقال أبو حنيفة: لو أن رجلاً أصاب امرأة بزناً فأراد سقرط الحدّ عنه تحامل عليها حتى يفيضها يسقط الحدّ، وصارت جنابة يغرمها في ماله، وهذا يخالف الأول.

قال الشافعي: وإذا كان زانياً يقام عليه الحدّ قبل أن

قال: وإذا تكارى الرجل من الرجل الذّابة من مصر إلى أيلة فتعدى بها إلى مكة فماتت بمكة، وقد كان قبضها من ربها ثمن عشرة فنقصت في الركوب حتى صارت بأيلة ثمن خمسة، ثم سار بها عن أيلة، فإنما يضمن قيمتها من الموضع الذي تعدى بها منه فيأخذ كراءها إلى أيلة الذي أكرها به ويأخذ قيمتها من أيلة خمسة ويأخذ فيما ركب منها بعد ذلك فيما بين أيلة إلى مكة كراء مثلها لا على حساب الكراء الأول.

قال: وإذا وهب الرجل للرجل طعاماً فأكله الموهوب له أو ثوباً فلبسه حتى أبلاه وذهب؛ ثم استحقه رجل على الواهب فالمستحق بالخيار في أن يأخذ الواهب؛ لأنه سبب إتلاف ماله؛ فإن أخذه بمثل طعامه أو قيمة ثوبه، فلا شيء للواهب على الموهوب له إذا كانت هبته إياه لغير ثواب ويأخذ الموهوب له بمثل طعامه وقيمة ثوبه؛ لأنه هو المستهلك له؛ فإن أخذه به، فقد اختلف في أن يرجع الموهوب له على الواهب، وقيل: لا يرجع على الواهب؛ لأن الواهب لم يأخذ منه عوضاً فيرجع بعوضه، وإنما هو رجل غره من أمر قد كان له أن لا يقبله.

قال: وإذا استعار الرجل من الرجل ثوباً شهراً أو شهرين فلبسه فاخلفه، ثم استحقه رجل آخر أخذه وقيمة ما نقصه اللبس من يوم أخذه منه، وهو بالخيار في أن يأخذ ذلك من المستعير اللابس أو من الأخذ لثوبه.

فإن أخذه من المستعير اللابس، وكان النقص كله في يده لم يرجع به على من أعاره من قبل أن النقص كان من فعله، ولم يغر من ماله بشيء فيرجع به، وإن ضمنه المعير غير اللابس فمن زعم أن العارية مضمونة.

قال: للمعير أن يرجع به على المستعير؛ لأنه كان ضامناً، ومن زعم أن العارية غير مضمونة لم يجعل له أن يرجع عليه بشيء؛ لأنه سلطه على اللبس.

وهذا قول بعض الشرقيين.

والقول الأول قياس قول بعض أصحابنا الحجازيين، وهو موافق للأثر به نأخذ.

ولو كانت المسألة مجالها غير أن مكان العارية أن المستعير تكارى الثوب كان الجواب فيها كالجواب في الأولى إلا أن المستكري إذا ضمن شيئاً رجع به على المكري؛ لأنه غره من شيء أخذ عليه عوضاً، وإنما لبسه على أن ذلك مباح له بعوض، ويكون لرب الثوب أن يأخذ قيمة إجارة ثوبه.

قال: وإذا ادعى الرجل قبل الرجل دعوى فسأل أن يحلف له المدعى عليه أحلفه له القاضي، ثم قبل البيّنة من المدعي؛ فإن

يفضيها، وهو لم يخرج بالإفضاء من الزنا، ولم يزد بالإفضاء إلا ذنباً.

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي أنه إذا حلف ليفعلن فعلاً إلى أجل فمات قبل الأجل أو فات الذي حلف ليفعلنه به قبل الأجل، فلا حنث عليه؛ لأنه مكره، وإذا حلف ليفعلن فعلاً، ولم يسم أجلاً فأمكنه أن يفعل ذلك، فلم يفعل حتى مات أو فات الذي حلف ليفعلنه به أنه حانث.

٣١- كتاب الشفعة

أحدهما: أن صاحب النصف يأخذ ثلاثة أسهم وصاحب السدس يأخذ سهماً على قدر ملكهم من الدار، ومن قال: هذا القول ذهب إلى أنه إنما يجعل الشفعة بالملك، فإذا كان أحدهما أكثر ملكاً من صاحبه انبغى بقدر كثرة ملكه، ولهذا وجه.

والقول الثاني: إنهما في الشفعة سواء وبهذا القول أقول، ألا ترى أن الرجل يملك شفعة من الدار فيباع نصفها، أو ما خلا حقه منها فبذلك الأخذ بالشفعة بقدر ملكه، فلا يكون ذلك له ويقال له خذ الكل، أو دع، فلما كان حكم قليل المال في الشفعة حكم كثيره كان الشريكان إذا اجتمعا في الشفعة سواء؛ لأن اسم الملك يقع على كل واحد.

١- ما لا يقع فيه شفعة

١٣٣٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍاءَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍاءَ عَنْ حَزْمٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ عُثْمَانَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: لَا شَفْعَةَ فِي بَيْتٍ. [أخرجه مالك (٧١٧/٢)، البيهقي (١٠٥/٦)].

قال الشافعي: لا شفعة في بيت إلا أن يكون لها بياض يحتل مقسم أو تكون واسعة محتملة لأن تقسم فتكون بشرين ويكون في كل واحدة منهما عين، أو تكون البئر بيضاء، فيكون فيها شفعة؛ لأنها تحتل القسم.

قال: وأما الطريق التي لا تملك، فلا شفعة فيها، ولا بها، وأما عرصة الدار تكون بين القوم محتملة؛ لأن تكون مقسومة وللقوم طريق إلى منازلهم، فإذا بيع منها شيء، ففيه الشفعة.

قال الشافعي: وإذا باع الرجل شقصاً في دار على أن البائع بالخيار والمبتاع، فلا شفعة حتى يسلم البائع المشتري، وإن كان الخيار للمشتري دون البائع عقد خرجت من ملك البائع برضاه وجعل الخيار للمشتري، ففيها الشفعة.

قال الربيع: وفيها قول آخر أن لا شفعة فيها حتى يختار المشتري، أو تمضي أيام الذي كان له الخيار فيتم له البيع من قبل أنه إذا أخذها بالشفعة منع المشتري من الخيار الذي كان له.

قال الشافعي: وكل من كانت في يده دار فاستغلها، ثم استحقها رجل بملك متقدم رجع المستحق، على الذي في يده الدار والأرض بجميع الغلة من يوم ثبت له الحق وثبوت يوم شهده أنه كان له، لا يوم يقضى له به، ألا ترى أنه لا معنى للحكم اليوم إلا ما ثبت يوم شهد شهوده، وإنما تملك الغلة بالضمان في الملك الصحيح؛ لأن الغلة بالضمان في الملك حدثت

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله: إذا كانت الهبة معقودة على الثواب فهو كما قال: إذا أتيب منها ثواباً قيل لصاحب الشفعة إن شئت فخذها بمثل الثواب إن كان له مثل أو بقيته إن كان لا مثل له، وإن شئت فترك، وإذا كانت الهبة على غير ثواب فأتبب الواهب، فلا شفعة؛ لأنه لا شفعة فيما وهب إنما الشفعة فيما بيع والمثبب متطوع بالثواب فيما بيع، أو وهب على ثواب فهو مثل البيع، والهبة باطلة من قبل أنه اشترط أن يثاب فهو عوض من الهبة مجهول، فلما كان هكذا بطلت الهبة، وهو بالبيع أشبه؛ لأن البيع لم يعطه إلا بالعوض، وهكذا هذا لم يعطه إلا بالعوض والعوض مجهول، فلا يجوز البيع بالمجهول.

وكذلك لو نكح امرأة على شقص من دار، فإن هذا كالبيع.

وكذلك لو استأجر عبداً، أو حرّاً على شقص من دار فكل ما ملك به مما فيه عوض فللشفيع فيه الشفعة بالعوض، وإن اشترى رجل شقصاً فيه شفعة إلى أجل فطلب الشفعي شفيعته قيل له: إن شئت فطوِّع بتعجيل الثمن وتعجيل الشفعة، وإن شئت فدع حتى يحل الأجل، ثم خذ بالشفعة، وليس على أحد أن يرضى بأمانة رجل فيتحوّل على رجل غيره، وإن كان أملاً منه.

قال: ولا يقطع الشفعة عن الغائب طول الغيبة، وإنما يقطعها عنه أن يعلم فيترك الشفعة مدة يمكنه أخذها فيها بنفسه، أو بوكيله.

قال: ولو مات الرجل وترك ثلاثة من الولد، ثم ولد لأحدهم رجلان، ثم مات المولود له ودارهم غير مقسومة فيبع من الميت حق أحد الرجلين فأراد أخوه الأخذ بالشفعة دون عمومته، ففيها قولان:

أحدهما: أن ذلك له، ومن قال: هذا القول قال أصل فهمهم هذا فيها واحد، فلما كان إذا قسم أصل المال كان هذان شريكين في الأصل دون عمومتهما فأعطيته الشفعة بأن له شركاً دون شركهم، وهذا قول له وجه.

والثاني: أن يقول أنا إذا ابتدأت القسم جعلت لكل واحد سهماً.

وإن كان أقل من سهم صاحبه فهم جميعاً شركاء شركة واحدة فهم شرع في الشفعة، وهذا قول يصح في القياس قال: وإذا كانت الدار بين ثلاثة لأحدهم نصفها وللآخر سدسها وللآخر ثلثها وباع صاحب الثلث فأراد شركاؤه الأخذ بالشفعة، ففيها قولان:

من شيء المالك كان يملكه لا غيره.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجلُ شقصاً لغيره فيه شفعة، ثم زعم أنه لا يعلم الثمنَ بنسيانٍ أحلف بالله ما تثبت الثمن، ولا شفعة إلى أن يقيم المستشفع بينةً فيؤخذ له ببيئته وسواء قد تم الشراء وحديثه؛ لأن الذكر قد يكون في النهر الطويل، والنسيان قد يكون في المدوّ القصيرة.

قال الشافعي: وإذا كان لرجل حصّة في دار فمات شريكه، وهو غائب فباع ورثته قبل القسم أو بعده فهو على شفعتيه، ولا يقطع ذلك القسم؛ لأنه كان شريكاً لهم غير مقاسم.

وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف العراقيين، وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها داراً، أو أرضاً، ثم عوّضه بعد ذلك منها عوضاً وقبض الواهب، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز، ولا تكون فيه شفعة يه بها، وليس هذا بمنزلة الشراء، وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء ويأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض، ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعاً.

قال الشافعي: وإذا وهب الرجل للرجل شقصاً من دار قبضه، ثم عوّضه الموهوب له شيئاً قبضه الواهب سئل الواهب.

فإن قال: وهبتها للثواب كان فيها شفعة، وإن قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة، وهذا كله في قول من قال: للواهب الثواب إذا قال أردته، فأما من قال: لا ثواب للواهب إن لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه، ولا الثواب منه.

قال الربيع: وفيه قول آخر إذا وهب واشترط الثواب فلهبة باطلة من قبل أنه اشترط عوضاً مجهولاً، وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه، وهو معنى قول الشافعي رحمه الله.

٣- السلف في القراض

قال الشافعي رحمه الله: وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالاً قراضاً وأبضح منه بضاعة؛ فإن كان عقد القراض على أنه يحمل له البضاعة فالقراض فاسد يفسخ إن لم يعمل فيه؛ فإن عمل فيه فله أجر مثله والربيع لصاحب المال، وإن كانا تقارضا، ولم يشترطاً من هذا شيئاً، ثم حمل المقارض له بضاعة فالقراض جائز، ولا يفسخ بحال غير أنّا نأمرهما في الفتيا أن لا يفعلا هذا على عادة، ولا لعلّة مما اعتلّ به، ولو عادا لما ذكرنا كرهناه لهما، ولم نفسد به القراض، ولا نفسد العقد الذي يحمل بشيء تطوعاً به، وقد مضت مدة العقد، ولا نظير إنما نفسد بما عقدت عليه إلا بما حدث بعدها.

قال الشافعي: أكره منه ما كره مالك أن يأخذ الرجل مالاً قراضاً، ثم يسأل صاحب المال أن يسلفه إياه.

قال الشافعي: وإنما كرهته من قبل أنه لم يبرأ المقارض من ضمانه، ولم يعرف المسلف كم أسلف من أجل الخوف.

٤- المحاسبة في القراض

قال الشافعي رحمه الله: وهذا كله كما قال مالك إلا قوله يحضر المال حتى يحاسبه؛ فإن كان عنده صادقاً، فلا يضره يحضر

٣٢- كتاب القراض

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله: إذا دفع الرجل إلى الرجل مالاً قراضاً فأدخل معه رب المال غلامه وشرط الربح بينه وبين المقارض وغلّام رب المال فكل ما ملك غلامه فهو ملك له لا ملك لغلامه إنما ملك العبد شيء يضاف إليه لا ملك صحيح فهو كرجل شرط له ثلثي الربح وللمقارض ثلثه.

١- ما لا يجوز من القراض في العروض

قال الشافعي رحمه الله: خلاف مالك بن أنس في قوله من البيوع ما يجوز إذا تفاوت أمدّه وتفاضل، وإن تقارب رده.

قال الشافعي: كل قراض كان في أصله فاسداً فللمقارض العامل فيه أجر مثله ولرب المال ورجحه؛ لأننا إذا أفسدنا القراض، فلا يجوز أن يجعل إجارة قراض والقراض غير معلوم، وقد نهى النبي ﷺ عن الإجارة إلا بأمر معلوم.

قال الشافعي: والبيع وجهان: حلال لا يرد، وحرام يرد. وسواء تفاضل رده، أو تباعد والتحريم من وجهين: أحدهما: خبر لازم، والآخر: قياس.

وكل ما قسناه حلالاً حكمنا له حكم الحلال في كل حالاته، وكل ما قسناه حراماً حكمنا له حكم الحرام، فلا يجوز أن نرد شيئاً حرمانه قياساً من ساعته أو يومه، ولا نرده بعد مائة سنة الحرام لا يكون حلالاً بطول السنين، وإنما يكون حراماً وحلالاً بالعقد.

٢- الشرط في القراض

قال الشافعي رحمه الله: لا يجوز أن أقارضك بالشئ جزافاً لا أعرفه، ولا تعرفه، فلما كان هكذا لم يجوز أن أقارضك إلى مدة من المدد.

وذلك أني لو دفعت إليك ألف درهم على أن تعمل بها سنة فبعت بها واشترت في شهر ببعاً فرجحت ألف درهم، ثم اشتريت بها كنت قد اشتريت بمالي ومالك غير مفرق، ولعلي لا أرضى بشركك فيه واشترت برأس مال لي لا أعرفه لعلّي لو نض لي لم أملك عليه، أو لا أريد أن يغيب عني كله فيجمع أن يكون القراض مجهولاً عندي؛ لأنّي لم أعرف كم رأس مالي وغنّ لم نجز جزافاً ويجمع أنه يزيد على الجزاف أني قد رضيت بالجزاف، ولم أرض بأن أقارضك بهذا الذي لم أعرفه.

المال، أو لا يحضره.

٥ - مسألة البضاعة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله: قال: إذا أبضع الرجل مع الرجل ببضاعة وتعدي فاشتري بها شيئاً؛ فإن هلك فهو ضامن، وإن وضع فيها فهو ضامن، وإن ربح فالربح لصاحب المال كله إلا أن يشاء تركه؛ فإن وجد في يده السلعة التي اشتراها بماله فهو بالخيار في أن يأخذ رأس ماله، أو السلعة التي ملك بماله؛ فإن هلك تلك السلعة قبل أن يختار أحدهما لم يضمن له إلا رأس المال من قبل أنه لم يختار أن يملكها فهو لا يملكها إلا باختياره أن يملكها.

والقول الثاني: وهو أحد قوليه - أنه إذا تعدى فاشتري شيئاً بالمال بعينه فربح فيه فالشراء باطل والبيع مردود، وإن اشترى بمال لا بعينه، ثم نقد المال فهو متحد بالتقدي، والربح له والخسران عليه وعليه مثل المال الذي تعدى فيه فتقده ولصاحب المال إن وجدته في يد البائع أن يأخذه؛ فإن تلف المال فصاحب المال مخير إن أحب أخذه من الدافع، وهو المقارض، وإن أحب أخذه من الذي تلف في يده، وهو البائع.

٣٣- كتاب المساقاة

١٣٣٨- أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال لليهود حين افتتح خيبر: «أقركم ما أقركم الله على أن الثمر بيننا وبينكم». فكان رسول الله ﷺ يبعث ابن رواحة فيحرص بينه وبينهم ثم يقول: «إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي» [أخرجه مالك (٧٠٣/٢)]

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال معنى قوله إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي أن يحرص النخل كأنه خرصها مائة وسق وعشرة أوسق، وقال: إِذَا صَارَتْ تَمْرًا نَقَصَتْ عَشْرَةٌ أَوْسُقٍ فَصَحَّتْ مِنْهَا مِائَةٌ وَسَقٌ تَمْرًا، يَقُولُ إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُ إِلَيْكُمْ النِّصْفَ الَّذِي لَكُمْ الَّذِي أَنَا قِيمٌ بِحَقِّ أَهْلِهِ عَلَى أَنْ تَضْمِنُوا لِي خَمْسِينَ وَسَقًا تَمْرًا مِنْ تَمْرٍ يُسَمِّيهِ بَعِيْنَهُ وَلَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوهَا وَتَبِيْعُوهَا رَطْبًا كَيْفَ شِئْتُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي أَكْرُوْهُ هَكَذَا فِي نَصِيْبِكُمْ فَاسْلُمُ وَتُسَلِّمُونَ إِلَيَّ أَنْصِيَاءَكُمْ وَأَضْمِنُ لَكُمْ هَذِهِ الْمَكِيْلَةَ.

قال الشافعي: وإذا كان البياض بين أضعاف النخل جاز فيه المساقاة كما يجوز في الأصل، وإن كان منفرداً عن النخل له طريق غيره لم تجز فيه المساقاة، ولم تصح إلا أن يكتري كراء، وسواء قليل ذلك وكثيره، ولا حد فيه إلا ما وصفت، وليس للمساقى في النخل أن يزرع البياض إلا بإذن مالك النخل، وإن زرعها فهو متعد، وهو كمن زرع أرض غيره.

قال: وإن كان دخل على الإجارة بأن له أن يعمل ويحفظ بأن له شيئاً من الثمار قبل أن يبدؤ صلاح الثمر فالإجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل.

وكذلك إن كان دخل على أن يتكلف من المؤنة شيئاً غير عمل يديه وتكون أجرته شيئاً من الثمار كانت الإجارة فاسدة؛ فإن كان دخل في المساقاة في الحالين معاً ورضي رب الحائط أن يرفع عنه من المؤنة شيئاً، فلا بأس بالمساقاة على هذا قال: وكل ما كان مستزاداً في الثمرة من إصلاح للماء وطريق الماء وتصريف الجريد وإبر النخل وقطع الحشيش الذي يضر بالنخل أو ينشف عنه الماء حتى يضر بثمرتها شرطه على المساقاة.

وأما سد الحظائر فليس فيه مستزاد لإصلاح في الثمرة، ولا يصلح شرطه على المساقى.

فإن قال: فإن أصلح للنخل أن يسد الحظائر فكذلك أصلح لها أن يبنى عليها حظائر لم يكن، وهو لا يميزه في المساقاة، وليس

هذا الإصلاح من الاستزادة في شيء من النخل إنما هو دفع الداخل.

قال الشافعي: والمساقاة جائزة في النخل والكرم؛ لأن رسول الله ﷺ أخذ فيها بالحرص وساقى على النخل وثمرها مجتمع لا حائل دونه، وليس هكذا شيء من الثمر كله دونه حائل، وهو متفرق غير مجتمع، ولا تجوز المساقاة في شيء غير النخل والكرم وهي في الزرع أبعد من أن تجوز، ولو جازت إذا عجز عنه صاحبه جازت إذا عجز صاحب الأرض عن زرعها أن يزرع فيها على الثلث والربع، وقد نهى رسول الله ﷺ عنها.

وقال: إذا اجزأت المساقاة قبل أن تكون ثمرًا بتراضي رب المال والمساقى في أثناء السنة، وقد تحطى الثمرة فيطل عمل العامل وتكثر فيأخذ أكثر من عمله أضعافاً كانت المساقاة إذا بدا صلاح الثمر، وحل بيعه وظهر أجوز.

قال: وأجاز رسول الله ﷺ المساقاة فأجزاها بإجازته وحرّم كراء الأرض البيضاء ببعض ما يخرج منها فحرّمها بتحريره، وإن كانا قد يجتمعان في أنه إنما للعامل في كل بعض ما يخرج النخل، أو الأرض، ولكن ليس في سته إلا اتباعها، وقد يفرقان في أن النخل شيء قائم معروف أن الأغلب منه أنه يثمر وملك النخل لصاحبه والأرض البيضاء لا شيء فيها قائماً إنما يحدث فيها شيء بعد لم يكن، وقد أجاز المسلمون المضاربة في المال يدفعه ربه، فيكون للمضارب بعض الفضل، والنخل أين وأقرب من الأمان من أن يخطئ من المضاربة وكل قد يخطئ ويقل ويكثر، ولم يميز المسلمون أن تكون الإجارة إلا بشيء معلوم، ودلت السنة والإجماع أن الإجازات إنما هي شيء لم يعلم إنما هو عمل يحدث لم يكن حين استأجره.

قال: وإذا ساقى الرجل الرجل النخل؛ فكان فيه بياض لا يوصل إلى عمله إلا بالتخول على النخل؛ فكان لا يوصل إلى سقيه إلا بشرب النخل الماء، وكان غير متميز يدخل فيسقي ويدخل على النخل جاز أن يساقى عليه مع النخل لا منفرداً وحده، ولولا الخبر فيه عن النبي ﷺ أنه دفع إلى أهل خيبر على أن لهم النصف من النخل والزرع وله النصف؛ فكان الزرع كما وصفت بين ظهرائي النخل لم يميز فأما إذا انفرد؛ فكان بياضاً يدخل عليه من غير أن يدخل على النخل، فلا تجوز المساقاة فيه قليلاً كان، أو كثيراً، ولا يحل فيه إلا الإجارة.

١- الشرط في الرقيق والمساقاة

قال الشافعي رحمه الله: ساقى رسول الله ﷺ خيبر، والمساوق عمالها لا عامل للنبي ﷺ فيها غيرهم، وإذا كان

يجوز للمساقى أن يساقى نخلاً على أن يعمل فيه عمال الحائط؛ لأن رب الحائط رضي ذلك جاز أن يشترط رقيقاً ليسوا في الحائط يعملون فيه؛ لأن عمل من فيه وعمل من ليس فيه سواء، وإن لم تجز إلا بأن يكون على الدخول في المساقاة العمل كله لم يجز أن يعمل في الحائط أحد من رقيقه وجواز الأمرين من أشبه الأمور عندنا، والله أعلم.

قال: ونفقة الرقيق على ما تشارطا عليه، وليس نفقة الرقيق بأكثر من أجرتهم، فإذا جاز أن يعملوا للمساقى بغير أجر جاز أن يعملوا له بغير نفقة. والله أعلم.

ورددنا ما ردّ وفرقنا بفرقه عليه الصلاة والسلام بينهما، وما به
يفترقان من الافتراق، أو بما وصفت، فلا يحل أن تباغ ثمرة النخل
سنيّ بذهب، ولا فضة، ولا غير ذلك.

١٣٣٨م- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَبَسٍ، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّيْنِ. [أخرجه مسلم (١٥٥٥)، النسائي (٢٦٦/٧)]

١٣٣٩م- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مَثَلًا.

١٣٤٠م- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ مَسِيعَ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ
مَعْلُومَةً. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٢٦/٤)]

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجلان من عند أحدهما
الأرض، ومن عندهما معاً البذر، ومن عندهما معاً البقر أو من
عند أحدهما، ثم تعاملا على أن يزرعا، أو يزرع أحدهما فما
أخرجت الأرض فهو بينهما نصفان، أو لأحدهما فيه أكثر مما
للآخر، فلا تجوز المعاملة في هذا إلا على معنى واحد أن ييلزا معاً
ويمونان الزرع معاً بالبقر وغيره مؤنة واحدة ويكون رب الأرض
متطوعاً بالأرض لرب الزرع، فأما على غير هذا الوجه من أن
يكون الزارع يحفظ أو يمون بقدره ما سلم له رب الأرض، فيكون
البقر من عنده أو الآلة، أو الحفظ، أو ما يكون صلاحاً من
صلاح الزرع فالمعاملة على هذا فاسدة؛ فإن ترفعها قبل أن
يعملا فسخت، وإن ترفعها بعدما يعملا فسخت وسلم الزرع
لصاحب البذر، وإن كان البذر منهما معاً فلكل واحد منهما
نصفه، وإن كان من أحدهما فهو للذي له البذر ولصاحب
الأرض كراء مثلها، وإذا كان البقر من العامل، أو الحفظ، أو
الإصلاح للزرع ولرب الأرض من البذر شيء أعطياه من الطعام
حصته ورجع الحافظ وصاحب البقر على رب الأرض بقدر ما
يلزم حصته من الطعام من قيمة عمل البقر والحفظ، وما أصلح
به الزرع؛ فإن أراد أن يتعاملا من هذا على أمر يجوز لهما تعاملا
على ما وصفت أولاً، وإن أراد أن يحدثا غيره تَكَارَى ربُّ
الأرض من ربِّ البقر بقره وآلته وحراثته آيأماً معلومة بأن يسلم
إليه نصف الأرض، أو أكثر يزرعها وقتاً معلوماً فتكون الإجارة
في البقر صحيحة؛ لأنها آيأماً معلومة كما لو ابتدئت إجاتها بشيء
معلوم ويكون ما أعطاه من الأرض بكراء صحيح كما لو ابتدأ
كراءه بشيء معلوم، ثم إن شاء أن يزرعاً ويكون عليهما مؤنة
صلاح الزرع مستويين فيها حتى يقسما الزرع كان هذا جائزاً من
قبل أن كل واحد منهما زرع أرضاً له زرعها ويذر له فيها ما

٣٤- كتاب المزارعة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي: السنة عن
رسول الله ﷺ تدل على معنيين: أحدهما: أن تجوز المعاملة في
النخل على الشيء مما يخرج منها، وذلك اتباعاً لسنة رسول الله
ﷺ، وأن الأصل موجود يدفعه مالكة إلى من عامله عليه أصلاً
يتميز ليكون للعامل بعمله المصلح للنخل بعض الثمرة ولرب
المال بعضها، وإنما أجزنا المقارضة قياساً على المعاملة على النخل،
ووجدنا رب المال يدفع ماله إلى المقارض يعمل فيه المقارض،
فيكون له بعمله بعض الفضل الذي يكون في المال المقارضة لولا
القياس على السنة والخبر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما
بإجازتها أولى أن لا تجوز من المعاملة على النخل، وذلك أنه قد
لا يكون في المال فضل كبير، وقد يختلف الفضل فيه اختلافاً
متبايناً، وأن ثمر النخل قلماً يتخلف وقلماً يختلف، فإذا اختلفت
تقارب اختلافها، وإن كانا قد يجتمعان في أنهما مغيان معاً يكثر
الفضل فيهما ويقل ويتخلف.

وتدل سنة رسول الله ﷺ على أن لا تجوز المزارعة على
الثلاث، ولا الربيع، ولا جزء من أجزاء، وذلك أن المزارع يقبض
الأرض بيضاء لا أصل فيها، ولا زرع، ثم يستحدث فيها زرعاً
والزرع ليس بأصل والذي هو في معنى المزارعة الإجارة، ولا
يجوز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له شيئاً إلا بأجر
معلوم يعلمانه قبل أن يعمل المستأجر لما وصفت من السنة
وخلافها للأصل والمال يدفع، وهذا إذا كان النخل منفرداً
والأرض للزرع منفردة.

ويجوز كراء الأرض للزرع بالنهب والفضة والعروض كما
يجوز كراء المنازل وإجارة العبيد والأحرار، وإذا كان النخل منفرداً
فاعمل عليه رجل وشرط أن يزرع ما بين ظهرائي النخل على
المعاملة، وكان ما بين ظهرائي النخل لا يسقى إلا من ماء النخل،
ولا يوصل إليه إلا من حيث يوصل إلى النخل كان هذا جائزاً،
وكان في حكم ثمرة النخل ومنافعها من الجريد والكراتيف، وإن
كان الزرع منفرداً عن النخل له طريق يؤتى منها، أو ماء يشرب
متى شربه لا يكون شربه رياءً للنخل، ولا شرب النخل رياءً له لم
تغل المعاملة عليه وجازت إجارته، وذلك أنه في حكم المزارعة لا
حكم المعاملة على الأصل وسواء قل البياض في ذلك، أو كثر.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت، وهذا مزارعه؟

قيل: كانت خبيراً غلاماً، وكان الزرع فيها كما وصفت
فاعمل النبي ﷺ أهلها على الشطر من الثمرة والزرع ونهى في
الزرع المنفرد عن المعاملة، فقلنا في ذلك اتباعاً وأجزنا ما أجاز

أخرج، ولم يشترط أحدهما على الآخر فضلاً عن بذره، ولا فضلاً في الحفظ فتتقصد عليه الإجارة فتكون الإجارة قد انعقدت على ما يحل من المعلوم، وما لا يحل من المجهول، فيكون فاسداً.

قال: ولا بأس لو كان كراء الأرض عشرين ديناراً وكراء البقر ديناراً أو مائة دينار فتراضيا بهذا كما لا يكون بأس بأن أكرمت بكري وقيمة كرائها مائة دينار بأن يخلى بيني وبين أرض أزرعها سنة قيمة كرائها دينار، أو ألف دينار؛ لأن الإجارة بيع، ولا بأس بالتغابن في البيوع، ولا في الإجازات، وإن اشتركا على أن البقر من عند أحدهما والأرض من عند الآخر كان كراء الأرض ككراء البقر، أو أقل والزرع بينهما فالشركة فاسدة حتى يكون عقدها على استئجار البقر أياماً معلومة وعملاً معلوماً بأرض معلومة؛ لأن الحرث يختلف فيقل ويكثر ويجود ويسوء، ولا يصلح إلا بمثل ما تصلح به الإجازات على الانفراد، فإذا زرعاً على هذا والبئر من عندهما فالبئر بينهما نصفان ويرجع صاحب البقر على صاحب الأرض بمحصته من الأرض بقدر ما أصابها من العمل ويرجع صاحب الأرض على صاحب الزرع بمحصته كراء ما زرع من أرضه قل أو كثر الزرع، أو عل، أو احترق، فلم يكن منه شيء.

عمارتهما وأداء خراجها قيل له: إن أدتيت خراجها تركت في يدك، وإن لم تؤدّه فسخت عنك وكنت مفلساً وجدّ عين المال عنده ودفعت إلى من يؤدّي خراجها.

قال: وللعامل على العشر مثل ما له على الصدقات؛ لأن كليهما صدقة فله بقدر أجر مثله على كل واحد منهما، أو على أيهما عمل.

قال: وإذا فتحت الأرض عنوة فجميع ما كان عامراً فيها للذين فتحوها وأهل الخمس؛ فإن تركوا حقوقهم منها لجماعة المسلمين فذلك لهم، وما كان من أرض العنوة مواتاً فهو لمن أحياه من المسلمين؛ لأنه كان، وهو غير مملوك لمن فتح عليه فيملكه بملكه، وقد قال رسول الله ﷺ: مَنْ أَحْيَا مَوَاتاً فَهُوَ لَهُ وَلَا يَتْرُكُ ذِمِّيَّ بَيْعِهِ؛ لأن رسول الله ﷺ جعله لمن أحياه من المسلمين، فلا يكون للذمي أن يملك على المسلمين ما تقدّم من رسول الله ﷺ أنه ملك لمن أحياه منهم، وإذا كان فتحها صلحاً فهو على ما صالحوا عليه.

١- كراء الأرض البيضاء

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: ولا بأس بكراء الأرض البيضاء بالنّعب والورق والعروض وقول سالم بن عبد الله أكثر ورافع لم يخالفه في أن الكراء بالنّعب والورق لا بأس به إنما روي عن النبي ﷺ النهي عن كرائها ببعض ما يخرج منها، ولا بأس أن يكرى الرجل أرضه البيضاء بالتمر وبكل ثمرة يحل بيعها إلا أن من الناس من كره أن يكرىها ببعض ما يخرج منها، ومن قال: هذا القول قال: إن زرعت حنطة كرهت كراءها بالحنطة؛ لأنه نهى أن يكون كراؤها بالثلث والربيع، وقال غيره: كراؤها بالحنطة، وإن كانت إلى أجل غير ما يخرج منها؛ لأنها موصوفة لا يلزمه إذا جاء بها على صفة أن يعطيه مما يخرج من الأرض، ولو جاءت الأرض بحنطة على غير صفتها لم يكن للمكثري أن يعطيه غير صفتها، وإذا تعجل المكري الأرض كراءها من الحنطة، فلا بأس بذلك في القولين معاً.

قال: ولا تكون المساقاة في الموز، ولا القصب، ولا يحل بيعهما إلى أجل لا يحل بيعهما إلا أن يربا القصب جزءاً والموز بجنّاه، ولا يحل أن يباع ما لم يخلق منهما، وإذا لم يحل أن يبيعهما مثل أن يكونا بصفة لا يحل أن يباع منهما ما لم يكن منهما بصفة، ولا غير صفة؛ لأنه في معنى ما كرهنا وأزيد منه؛ لأنه لم يخلق قط، ولا بأس أن يتكاري الرجل الأرض للزّرع بحنطة، أو ذرة، أو غير ذلك مما تنبت الأرض، أو لا تنبت مما يأكله بنو آدم، أو لا يأكلونه مما تجوز به إجارة العبد والدّار إذا قبض ذلك كله قبل دفع

٣٥- كتاب الإجارة وكراء الأرض

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي: لا بأس أن يكرى الرجل أرضه، ووكيل الصدقة، أو الإمام الأرض الموقوفة أرض الفيه بالدرهم والدينار وغير ذلك من طعام موصوف يقبضه قبل أن ينفقها.

وكذلك جميع ما أجرها به، ولا بأس أن يجعل له أجلاً معلوماً، وأن يفارق صاحبه قبل أن يقبضه، وإن لم يكن له أجل معلوم والإجارة في هذا مخالفة لما سواها غير أنني أحب إذا اكثرت أرضاً بشيء مما يخرج مثله من مثلها أن يقبض، ولو لم يقبض لم أفسد الكراء من أجل أنه إنما يصلح أن يؤجرها بطعام موصوف وهذه صفة بلا عين، فقد لا تخرج من تلك الصفة، وقد تخرجها، ويكون لرب الأرض أن يعطيه تلك الصفة من غيرها، فإذا كان ذلك الدين في ذمته بصفة، فلا بأس من أين أعطاه، وهذا خلاف المزارعة المزارعة أن تكرى الأرض بما يخرج منها ثلث أو ربع أو أقل أو أكثر، وقد يخرج ذلك قليلاً وكثيراً فاسداً وصحيحاً، وهذا فاسد بهذه العلة.

قال: وإذا تقبل الرجل الأرض من الرجل سنين، ثم أعارها رجلاً، أو أكرها إياه فزرع فيها الرجل فالعشر على الزّراع والقبالة على المتقبل، وهكذا أرض الخراج إذا تقبلها رجل من الوالي فقبالتها عليه؛ فإن زرعها غيره بأمره بعارية، أو كراء فالعشر على الزّراع والقبالة على المتقبل، ولو كان المتقبل زرعها كان على المتقبل القبالة والعشر في الزّرع إن كان مسلماً، وإن كان ذمياً فزرع أرض الخراج، فلا عشر عليه.

وكذلك لو كانت له أرض صلح فزرعها لم يكن عليه عشر في زرعها؛ لأن العشر زكاة، ولا زكاة إلا على أهل الإسلام، ولا أعرف ما يذهب إليه بعض الناس في أرض السّود بالعراق من أنها مملوكة لأهلها، وأن عليهم خراجاً فيها؛ فإن كانت كما ذهب إليه، فلو عطلها ربها، أو هرب أخذ منه خراجها إلا أن يكون صلحه على غير هذا، فيكون على ما صالح عليه.

قال: ولو شرط رب الأرض، أو متقبلها، أو والي الأرض المتصدق بها أن الزّراع لها له زرعها مسلماً لا عشر عليه فيه فالعشر عليه من أجل أنها مزارعة فاسدة؛ لأن العشر إنما هو على الزّراع، وقد يقل ويكثر، فإذا ضمن عنه ما لا يعرف فسدت الإجارة؛ فإن أدركت قبل أن يزرع فسخت الإجارة، وإن أدركت بعدما يزرع فله زرعها وعليه كراء مثل الأرض ذهباً أو فضة بالأغلب من نقد البلب الذي تكاثر به كان ذلك أقل مما أكرها به، أو أكثر قال: وإذا كانت الأرض عنوة فقبلها رجل فعجز عن

تكارها مدة هي أقل من سنة، وشرط أن يزرعها شيئاً بعينه ويتركه حتى يستحصد؛ فكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصد في مثل هذه المدة التي تكارها إليها فالكراء فاسد من قبل أن يثبت بينهما شرطهما، ولو أثبت على رب الأرض أن يربي زرعها فيها بعد انقطاع المدة بطل شرط رب الزرع أن يتركه حتى يستحصد، وإن أثبت له زرعها حتى يستحصد أبطلت شرط رب الأرض؛ فكان هذا كراء فاسداً ولرب الأرض كراء مثل أرضه إذا زرع وعليه ترك الزرع حتى يستحصد، وإن توافعا قبل أن يزرع فسخت الكراء بينهما.

وإذا تكارى الرجل من الرجل الأرض التي لا ماء لها والتي إنما تسقى بنظف السماء، أو السيل إن حدث، فلا يصلح كراؤها إلا على أن يكرهه إياها أرضاً بيضاء لا ماء لها يصنع بها المكثري ما شاء في سنة إلا أنه لا يبي، ولا يفرس فيها، وإذا وقع على هذا الكراء صح، فإذا جاءه ماء من سيل، أو مطر فزرع عليه، أو لم يزرع، أو لم يأت ماء فالكراء له لازم.

وكذلك إن كان شرطه أن يزرعها، وقد يمكنه زرعها عثرياً بلا ماء، أو يمكنه أن يشتري لها ماء من موضع فأكراه إياها أرضاً بيضاء لا ماء لها على أن يزرعها إن شاء، أو يفعل بها ما شاء صح الكراء ولزمه زرع أو لم يزرع، وإن أكرهه إياها على أن يزرعها، ولم يقل أرضاً بيضاء لا ماء لها وهما يعلمان أنها لا تزرع إلا بمطر، أو سيل يحدث فالكراء فاسد في هذا كله؛ فإن زرعها فله ما زرع وعليه أجر مثلها.

وقال الربيع: فإن قال قائل: لم أفسدت الكراء في هذا؟

قيل: من قبل أنه قد لا يجيء الماء عليها فيبطل الكراء، وقد يجيء فيتم الكراء.

فلما كان مرة يتم ومرة لا يتم بطل الكراء.

قال الشافعي: وإذا تكارى الرجل الأرض ذات النهر مثل النيل وغيره مما يعلو الأرض على أن يزرعها زرعاً هو معروف أن ذلك الزرع لا يصلح إلا بأن يروها النيل لا يتركها، ولا تشرب غيره كرهت هذا الكراء وفسخته إذا كانت الأرض بيضاء، ثم لم يصح حتى يعلو الماء الأرض علواً يكون رياً لها، أو يصلح به الزرع بحال، فإذا تكورت رياً بعد نزوب الماء فالكراء صحيح لازم للمكثري زرع، أو لم يزرع قل ما يخرج من الزرع، أو كثر، وإن تكارها والماء قائم عليها، وقد ينحسر لا بحالة في وقت يمكن فيه الزرع فالكراء فيه جائز، وإن كان قد ينحسر، ولا ينحسر كرهت الكراء إلا بعد انحساره، وكل شيء أجزت كراءه أو بيعه أجزت النقد فيه، وإن تكارى الرجل للزرع فزرعها أو لم يزرعها حتى جاء عليها النيل، أو زاد، أو أصابها شيء يذهب الأرض

الأرض، أو مع دفعها كل ما جازت به الإجارة في اليسوت والريق جازت به الإجارة في الأرض.

قال: وإنما نهى رسول الله ﷺ عن المزارعة يتقص ما يخرج من الأرض فيما روي عنه فأما ما أحاط العلم أني قد قبضته ودفعت الأرض إلى صاحبها فليس في معنى ما نهى النبي ﷺ عنه إنما معنى ما نهى النبي ﷺ عنه أن تكون الإجارة بشيء قد يكون الأشياء، ويكون ألفاً من الطعام، ويكون إذا كان جيداً أو رديئاً غير موصوف، وهذا يفسد من وجهين: إذا كان إجارة من وجه أنه مجهول الكيل والإجارة لا تحل بهذا، ومن وجه أنه مجهول الصفة، ولو كان معروف الكيل، وهو مجهول الصفة لم تحل الإجارة بهذا فأما ما فارق هذا المعنى، فلا بأس به، ولو شرط الإجارة إلى أجل، ولم يسم لها أجلاً، ولم يتقابض كانت الإجارة من طعام لا تنبت الأرض، أو غيره من نبات الأرض، أو هو مما تنبت الأرض غير الطعام، أو عرض أو ذهب، أو فضة، فلا بأس بالإجارة إذا قبض الأرض، وإن لم يقبض الإجارة كانت إلى أجل، أو غير أجل، وإن شرطها بشيء من الطعام مكيل مما تخرجه الأرض كرهته احتياطاً، ولو وقع الأجر بهذا، وكان طعاماً موصوفاً ما أفسدته من قبل أن الطعام مكيل معلوم الكيل موصوف معلوم الصفة، وأنه لازم للمستاجر أخرجت الأرض شيئاً، أو لم تخرجه، وقد تخرج الأرض طعاماً بغير صفته، فلا يلزم المستاجر أن يدفعه ويدفعه بالصفة فعلى هذا الباب كله وقياسه.

قال الشافعي: إذا تكارى الرجل الأرض ذات الماء من العين، أو النهر نيل، أو غير نيل، أو الغيل، أو الآبار على أن يزرعها غلة الشتاء والصيف فزرعها إحدى الغلتين والماء قائم، ثم نضب الماء فذهب قبل الغلة الثانية فأراد رد الأرض بذهب الماء فذلك له، ويكون عليه من الكراء بحصة ما زرع إن كانت حصة الزرع الذي حصه الثلث، أو النصف، أو الثلثين أو أقل، أو أكثر أدى إلى ذلك وسقطت عنه حصة الزرع الثاني الذي انقطع الماء قبل أن يكون، وهذا مثل الدار يكتريها فيسكنها بعض السنة، ثم تهدم في آخرها، فيكون عليه حصة ما سكن وبطلت عنه حصة ما لم يقدر على سكنه فالأمر إذا كان لا صلاح للزرع إلا به كالبناء الذي لا صلاح للسكن إلا به، وإذا تكارى من الرجل الأرض السنة على أن يزرعها ما شاء فزرعها وانقضت السنة، وفيها زرع لم يبلغ أن يحصد؛ فإن كانت السنة قد يمكنه فيها أن يزرع زرعاً يحصد قبلها فالكراء جائز، وليس لرب الزرع أن يثبت زرعاً وعليه أن ينقله عن رب الأرض إلا أن يشاء رب الأرض تركه قرب ذلك، أو بعد، لا خلاف في ذلك، وإن كان شرط أن يزرعها صنفاً من الزرع يستحصد، أو يستفصل قبل السنة فأخوه إلى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فذلك أيضاً، وإن

تلف شيء يضعه الزارع من ماله كما لو تَكَارَى منه داراً للبرّ فاحترق البرّ، ولا ماله له غيره وبقيت الدار سالمة لم ينقص سكنها كان الكراء له لازماً، ولم يكن احتراق المتاع من معنى الدار بسبيل.

وإذا تَكَارَى الرَّجُلُ من الرَّجُلِ الأرضَ سنةً مسمّاةً أو ستة هذه فزرعها وحصد وبقي من ستة هذه شهر، أو أكثر أو أقل لم يكن لرب الأرض أن يخرجها من يده حتّى تكمل سته، ولا يكون له أن يأخذ جميع الكراء إلا باستيفاء المكثري جميع السّنة وسواء كانت الأرض أرض المطر، أو أرض السقي؛ لأنّه قد يكون فيها منافع من زرع وعثري ومسيل ومطر، ولا يؤيس من المطر على حال ولنافع سوى هذا لا يمنعها المكثري، وإذا استأجر الرَّجُلُ من الرَّجُلِ الأرضَ ليزرعها قمحاً فأراد أن يزرعها شعيراً، أو شيئاً من الحبوب سوى القمح؛ فإن كان الذي أراد أن يزرعه لا يضرّ بالأرض إضراراً أكثر من إضرار ما شرط أنّه يزرع ببقاء عروقه في الأرض، أو إفسادها الأرض بحال من الأحوال فله زرعها ما أراد بهذا المعنى كما يكتري منه الدار على أن يسكنها فيسكنها مثله، وإن كان ما أراد زرعها ينقصها بوجه من الوجوه أكثر من نقص ما اشترط أن يزرعها لم يكن له زرعها؛ فإن زرعها فهو متعدّد ورب المال بالخيار بين أن يأخذ منه الكراء الذي سمى له، وما نقص زرع الأرض عمّا ينقصها الزرع الذي شرط له أو يأخذ منه كراء مثله في مثل ذلك الزرع، وإن كان قائماً في وقت يمكنه فيه الزرع كان لرب الأرض قطع زرعه إن شاء ويزرعها المكثري مثل الزرع الذي شرط له، أو ما لا يضر أكثر من إضراره.

وإذا تَكَارَى الرَّجُلُ من الرَّجُلِ البعيرَ ليحمل عليه خمسمائة رطل قرطاً فحمل عليه خمسمائة رطل حديد، أو تَكَارَى ليحمل عليه حديداً فحمل عليه قرطاً بوزنه فتلف البعير فهو ضامن من قبل أن الحديد يستجمع على ظهره استجماعاً لا يستجمعه القرط فهذه يتلف، وأن القرط يتشتر على ظهر البعير انتشاراً لا مرّ الحديد فيحمه فيتلف وأصل هذا أن ينظر إذا اكترى منه بعيراً على أن يحمل عليه وزناً من شيء بعينه فحمل عليه وزنه من شيء غيره؛ فإن كان الشيء الذي حمل عليه يخالف الشيء الذي شرط أن يحمله حتّى يكون أضرباً بالبعير منه فتلف ضمن، وإن كان لا يكون أضرباً به منه، وكان مثله، أو أخرى أن لا يتلف البعير فحملة فتلف لم يضمن.

وكذلك إن تَكَارَى دابةً ليركبها فحمل عليها غيره مثله في الحفّة، أو أخفّ منه فهكذا لا يضمن، وإن كان أثقل منه فتلف ضمن، وإن كان أعنف ركوباً منه، وهو مثله في الحفّة فانظر إلى العنف؛ فإن كان العنف شيئاً ليس كركوب الناس، وكان متلفاً

انتقض الكراء بين المستأجر ورب الأرض من يوم تلفت الأرض، ولو كان بعض الأرض تلفت وبعض لم يتلف، ولم يزرع فرب الزرع بالخيار إن شاء أخذ ما بقي بمحضته من الكراء، وإن شاء ردها؛ لأن الأرض لم تسلم له كلها، وإن كان زرع أبطل عنه ما تلف ولزمته حصّة ما زرع من الكراء، وهكذا كراء الدور وأثمان المتاع والطعام إذا جمعت الصّفقة منه مائة صاع بثمن معلوم فتلف خمسون صاعاً فالمشتري بالخيار في أن يأخذ الخمسين بمحضتها من الثمن أو يردّ البيع؛ لأنّه لم يسلم له كلّ كما اشترى.

قال الشافعي: وإذا اكترى الرَّجُلُ الأرضَ من الرَّجُلِ بالكراء الصحيح، ثم أصابها غرق منعه الزرع، أو ذهب بها سيل أو غصبها فحبل بينه وبينها سقط عنه الكراء من يوم أصابها ذلك وهي مثل الدار يكتريها سنة ويقبضها فتهدم في أول السّنة، أو آخرها والعبد يستأجره السّنة فيموت في أول السّنة أو آخرها، فيكون عليه من الإجارة بقدر ما سكن واستخدم ويسقط عنه ما بقي، وإن أكره أرضاً بيضاء يصنع فيها ما شاء، أو لم يذكر أنّه اكترها للزرع، ثم انحسر الماء عنها في أيام لا يدرك فيها زرعاً فهو بالخيار بين أن يأخذ ما بقي بمحضته من الكراء، أو يردّه؛ لأنّه قد انتقص ممّا اكترى.

وكذلك إن اكترها للزرع وكراؤها للزرع أيّ في أن له أن يردّها إن شاء، وإن كان مرّ بها ماء فافسد زرعها، أو أصابه حريق، أو ضرب أو جراد، أو غير ذلك فهذا كلّ جائحة على الزرع لا على الأرض فالكراء له لازم؛ فإن أحب أن يجذّ زرعاً جلدّه إن كان ذلك يمكنه، وإن لم يمكنه فهذا شيء أصيب به في زرعها لم تصب به الأرض فالكراء له لازم، وهذا مفارق للجائحة في الثمرة يشترها الرَّجُلُ فتصيبها الجائحة في يديه قبل أن يمكنه جدادها، ومن وضع الجائحة، ثم انبغى أن لا يضعها هنا.

فإن قال قائل: إذا كانتا جائحتين فما بال إحداهما توضع والأخرى لا توضع، فإن من وضع الجائحة الأولى، فإنما يضعها بالخبر، وبأنه إذا كان البيع جائزاً في شراء الثمرة إذا بدا صلاحها وتركها حتّى تجذّ، فإنما ينزلها بمنزلة الكراء الذي يقبض به الدار، ثم تمرّ به أشهر، ثم تلف الدار فيسقط عنه الكراء من يوم تلفت، وذلك أن العين التي اكترى واشترى تلفت، وكان الشراء في هذا الموضع إنّما يتمّ بسلامته إلى أن يجذّ والمكثري الأرض لم يشتر من رب الأرض زرعاً إنّما اكترى أرضاً.

ألا ترى أنّه لو تركها، فلم يزرعها حتّى تمضي السّنة كان عليه كراؤها، ولو أراد أن يزرعها بشيء يقيم تحسّ الأرض حتّى لو مرّ به سبيل لم ينزعها كان ذلك له؟ ولو تَكَارَاهَا حتّى إذا استحصدت فأصاب الأرض حريق فاحترق الزرع لم يرجع على رب الأرض بشيء من قبل أنّه لم يتلف شيء كان أعطاه إيّاه إنّما

ضمن، وإن كان كركوب الناس لم يضمن، وذلك أن أركب الناس قد يختلف بركوب، ولا يوقف للركوب على حد إلا أنه إذا فعل في الركوب ما يكون خارجاً به من ركوب العامة ومتلفاً فتلعب الدابة ضمن.

وإذا تكرر الرجل من الرجل أرضاً عشر سنين على أن يزرع فيها ما شاء، فلا يمنع من شيء من الزرع محال؛ فإن أراد الغراس فالغراس غير الزرع؛ لأنه يبقى فيها بقاء لا يبقاه الزرع ويفسد منها ما لا يفسد الزرع؛ فإن تكارها مطلقاً عشر سنين، ثم اختلفا فيما يزرع فيها، أو يفرس كرهت الكراء وفسختها، ولا يشبه هذا السكن شيء على وجه الأرض، وهذا شيء على وجهها ويطنهما، فإذا تكارها على أن يفرس فيها ويزرع ما شاء، ولم يزد على ذلك فالكراء جائز، وإذا انقضت يرعى لم يكن لرب الأرض قلع غراسه حتى يعطيه قيمته في اليوم الذي يخرج منه قائماً على أصوله ويشمره إن كان فيه ثمر ولرب الغراس إن شاء أن يقلعه على أن عليه إذا قلعه ما تقص الأرض والغراس كالبناء إذا كان بإذن مالك الأرض مطلقاً لم يكن لرب الأرض أن يقلع البناء حتى يعطيه قيمته قائماً في اليوم الذي يخرج.

قال الشافعي: وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض يزرعها، وفيها نخلة أو مائة نخلة، أو أقل، أو أكثر، وقد رأى ما استأجر منه من البياض زرع في البياض، ولم يكن له من ثمر النخل قليل، ولا كثير، وكان ثمر النخل لرب النخل، ولو استأجرها منه بألف دينار على أن له ثمر نخله يسوى درهماً أو أقل، أو أكثر كانت الإجارة فاسدة من قبل أنها انعقدت عقدة واحدة على حلال وعمر فالحلال الكراء والحرام ثمر النخلة إذا كان هذا قبل أن يبدو صلاحه، وإن كان بعدما يبدو صلاحه، فلا بأس به إذا كانت النخلة بعينها.

قال الشافعي: وسواء في هذا كثر الكراء في الأرض، أو الدار وقلت الثمرة، أو كثرت، أو قل الكراء كما كان لا يحل أن تباع ثمرة نخلة قبل أن يبدو صلاحها، وكان هذا فيها محرماً كما هو في ألف نخلة.

وكذلك إذا وقعت الصفة على بيعه قبل يبدو صلاحه محال؛ لأن الذي يحرم كثيراً يحرم قليلاً وسواء كانت النخلة صنواناً واحداً في الأرض أو مجمعة في ناحية، أو متفرقة.

قال الشافعي: وإذا تكرر الرجل الدار، أو الأرض إلى سنة كراء فاسداً، فلم يزرع الأرض، ولم يتفع بها، ولم يسكن الدار، ولم يتفع بها إلا أنه قد قبضها عند الكراء ومضت السنة لزمه كراء مثلها كما كان يلزمه إن انتفع بها، ألا ترى أن الكراء لو كان صحيحاً، فلم يتفع بواحدة منها حتى تمضي سنة لزمه الكراء كله من قبل أنه قبضه وسلمت له منفعة فترك حقها، فلا

فإن قال قائل: قد هلك هذا العبد، وهذا العرض، ثم لم يحدث واحد منهما حولاً بينه وبين ملكه إياه فكيف يكون من مال البائع حتى يسلمه للمبتاع؟ فقل له بالأمر بينكما لا يختلف الناس فيه من أن كان يبدو ملك لرجل مضموناً عليه أن يسلمه إليه من دين عليه أو حق لزمه من وجوه من الوجوه أرض جناية، أو غيرها، أو غصب، أو أي شيء ما كان فاحضره ليدفع

يسقط ذلك حتى رب الدار عليه، فلما كان الكراء الفاسد إذا انتفع به المكتري يرث إلى كراء مثله كان حكم كراء مثله في الفاسد كحكم الكراء الصحيح، وإذا تكرر الرجل من الرجل الدار سنة فقبضها المكتري، ثم غصبها إياها من لا يقوى عليه سلطان، أو من يرى أنه يقوى عليه سلطان فسواء لا كراء عليه في واحد منهما، ولو أراد المكتري أن يكون خصماً للغاصب لم يكن له خصماً إلا بوكالة من رب الدار، وذلك أن الخصومة للغاصب إنما تكون في رقبته الدار، فلا يجوز أن يكون خصماً في الدار إلا رب الدار، أو وكيل لرب الدار والكراء لا يسلم للمكتري إلا بأن يكون المكتري مالكا للدار والمكتري لم يكثر على أن يكون خصماً لو كان ذلك جائزاً له، أريت لو خاصمه فيها سنة، فلم يبين للحاكم أن يحكم بينهما اتجعل على المكتري كراء، ولم يسلم له أم تجعل للمخاصم إجارة على رب الدار في عمله، ولم يوكله؟ أو أريت لو أقر رب الدار بأنه كان غصبها من الغاصب، ألا يبطل الكراء؟ أو أريت لو أقر المتكاري أن رب الدار غصبها من الغاصب أيقض على رب الدار أنه غاصب بإقرار غير مالكو، ولا وكيل؟ فهل يعدو المكتري إذا قبض الدار، ثم غصبت أن يكون الغصب على رب الدار، ولم تسلم للمكتري المنفعة بلا مؤنة عليه كما أكثرى؟ فإن كان هذا هكذا فسواء غصبها من لا يقوى عليه سلطان، أو من يقوى عليه سلطان، ولا يكون عليه كراء؛ لأنه لم تسلم له المنفعة أو يكون الغصب على المكتري دون رب الدار، ويكون ذلك شيئاً أصيب به المكتري كما يصاب ماله فيلزمه الكراء غصبها إياه من يقوى عليه السلطان، أو من لا يقوى عليه.

وإذا ابتاع الرجل من الرجل العبد ودفع إليه الثمن، أو لم يدفعه وافترقا عن تراض منهما، ثم مات العبد قبل أن يقبضه المشتري، وإن لم يحل البائع بينه وبينه كان حاضراً عندهما قبل البيع ويعدو حتى توفي العبد فالعبد من مال البائع لا من مال المبتاع، وإن حدث بالعبد عيب كان المبتاع بالخيار بين أن يقبض العبد أو يرده.

وكذلك لو اشتراه وقبضه كان الثمن داراً، أو عبداً، أو ذهباً بأعيانها، أو عرضاً من العروض فتلف الذي ابتاع به العبد كما وصفنا في يدي مشتري العبد كان البيع منتقضاً، وكان من مال مالكو.

فإن قال قائل: قد هلك هذا العبد، وهذا العرض، ثم لم يحدث واحد منهما حولاً بينه وبين ملكه إياه فكيف يكون من مال البائع حتى يسلمه للمبتاع؟ فقل له بالأمر بينكما لا يختلف الناس فيه من أن كان يبدو ملك لرجل مضموناً عليه أن يسلمه إليه من دين عليه أو حق لزمه من وجوه من الوجوه أرض جناية، أو غيرها، أو غصب، أو أي شيء ما كان فاحضره ليدفع

وكذلك إذا وقعت الصفة على بيعه قبل يبدو صلاحه محال؛ لأن الذي يحرم كثيراً يحرم قليلاً وسواء كانت النخلة صنواناً واحداً في الأرض أو مجمعة في ناحية، أو متفرقة.

قال الشافعي: وإذا تكرر الرجل الدار، أو الأرض إلى سنة كراء فاسداً، فلم يزرع الأرض، ولم يتفع بها، ولم يسكن الدار، ولم يتفع بها إلا أنه قد قبضها عند الكراء ومضت السنة لزمه كراء مثلها كما كان يلزمه إن انتفع بها، ألا ترى أن الكراء لو كان صحيحاً، فلم يتفع بواحدة منها حتى تمضي سنة لزمه الكراء كله من قبل أنه قبضه وسلمت له منفعة فترك حقها، فلا

قيل: لا أعلم يجوز غير هذا من أن تكون الدار التي ملك منفعتها مدفوعة إليه فيستوفي المنفعة المدة التي شرطت له وأولى الناس أن يقول بهذا من زعم أن الجائحة موضوعة، وقد دفع البائع الثمرة إلى المشتري، ولو شاء المشتري أن يقطعها كلها قطعها، فلما كان المشتري إذا تركها إلى أوان يرجو أن تكون خيراً له تلتف رجع بحصة ما تلفت كان في الدار التي لا يقدر على قبض منفعتها إلا في مدة تأتي عليها أولى أن يجعل الثمن للمكري حالاً كما يجعله للثمرة إلا أن يشترطه إلى أجل.

فإن قال قائل: من قال هذا؟

قيل له: عطاء بن أبي رباح وغيره من المكين؛ فإن قال فما حجتك على من قال: من المشرقيين إذا تشارطا فهو على شرطهما، وإن لم يتشارطا فكلاً مر عليه يوم له حصّة من الكراء كان عليه أن يدفع كراء يومه قيل له: من قال هذا لزمه في أصل قوله أن يميز الدين بالدين إذا لم يقل كما قلنا: إن الكراء يلزم بدفع الدار؛ لأنه لا يوجد في هذا أبداً دفع غيره، وقال: المنفعة تأتي يوماً بعد يوم، فلا يجعل دفع الدار يكون في حكم دفع المنفعة، قيل: فالمنفعة دين لم يأت والمال دين لم يأت، وهذا الدين بالدين وسواء كانت أرض نيل أو غيرها، أو أرض مطر.

قال: وإذا تكارر الرجل المسلم من الدمي أرض عشر، أو خراج فعليه فيما أخرجت من الزرع الصدقة.

فإن قال قائل: فما الحجّة في هذا؟

قيل: لما أخذ النبي ﷺ الصدقة من قوم كانوا يملكون أرضهم من المسلمين وهذه أرض من زرعها من المسلمين، فإنما زرع ما لا يملك من الأرض، وما كان أصله فينا، أو غنيمته، فإن الله جلّ ذكره خاطب المؤمنين بأن قال لنبيه ﷺ: خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وخاطبهم بأن قال: «وأتوا حقّه يوم حصاده»، فلما كان الزرع مالاً من مال المسلم والحصاد حصاة مسلم تجب فيه الزكاة وجب عليه ما كان لا يملك وقبة الأرض؛ فإن قال: فهل من شيء توضحه غير هذا؟

قيل: نعم الرجل يتكارر من الرجل الأرض أو يمنحه إياها، فيكون عليه في زرعها الصدقة كما يكون عليه لو زرع أرض نفسه.

فإن قال: فهذه للمالك معروف، قيل: فكذلك يتكارر في الأرض الموقوفة على أبناء السبيل وغيرهم ممن لا يعرف بعينه، وإنما يعرف بصفته، فيكون عليه في زرعها الصدقة.

فإن قال: هذا هكذا، ولكن أصل هذه لمسلم، أو لمسلمين وأصل تلك لمشرك قيل لو كانت لمشرك ما حلّ لنا إلا بطيب نفس، ولكن لما كانت عنوة أو صلحاً كانت مالاً للمسلمين كما

إلى مالك حقه فيه عرضاً بعينه أو غير عينه فهلكت في يده لم يبرأ بهلاكه في يده، وإن لم يحل بينه وبين صاحبه، وكان ضمانه منه حتى يسلمه إليه، ولو أقاما بعد إحضاره إياه في مكان واحد يوماً واحداً، أو سنة، أو أقل أو أكثر؛ لأن ترك الحول بغير الدفع لا يخرج من عليه الدفع إلا بالدفع؛ فكان أكثر ما على التبايعين أن يسلم هذا ما باع، وهذا ما اشترى به، فلما لم يفعل لم يخرج من ضمان بحال، وقال الله جلّ وعلا «وأتوا النساء صدقاتهن نحلة»، فلو أن امرأة نكح امرأة واستخزنها ماله، ولم يحل بينها وبين قبض صداقتها، ولم يدفعه إليها لم يبرأ منه بأن يكون واجداً له وغير حائل دونه، وأن تكون واجدة له غير محول بينها وبينه، وقال الله عز وجل «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ»، فلو أن امرأة أحضرت مساكين وأخبرهم أن لهم في ماله دراهم أخرجها بأعيانها من زكاة ماله، فلم يقبضوها، ولم يحل بينهم وبينها لم تخرج من أن تكون مضمونة عليه حتى يؤديها، ولو تلفت في يده تلفت من ماله.

وكذلك لو تطهر للصلاة وقام يريدتها، ولا يصلّيها لم يخرج من فرضها حتى يصلّيها.

ولو وجب عليه أن يقتصر من نفسه من دم، أو جرح فاحضر الذي له القصاص وخلى بينه وبين نفسه، أو خلى الحاكم بينه وبينه، فلم يقتصر، ولم يعف لم يخرج هذا عما عليه من القصاص، ثم لا يخرج أحدهما عما قبله إلا بأن يؤديه إلى من هو له، أو يعفوه الذي هو له، وهكذا أصل فرض الله جلّ وعز في جميع ما فرض، قال الله عز وجل «وَدِيَّةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَى أَهْلِهِ» فجعل التسلم الدفع لا الوجود وترك الحول والدفع، وقال في اليتامى «فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ»، وقال لنبيه ﷺ: «وَأَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ فَفَرْضَ عَلَى كُلِّ مَنْ صَارَ إِلَيْهِ حَقٌّ لمسلم، أو حق له أن يكون مؤديه وأداؤه دفعه لا ترك الحول دونه سواء دعا إلى قبضه، أو لم يدعه ما لم يبرئه منه فبرأ منه بالبراءة أو يقبضه منه في مقامه، أو غير مقامه، ثم يودعه إياه، وإذا قبضه، ثم أودعه إياه فضمانه من مالكة.

قال الربيع: يريد القابض له، وهو المشتري.

قال الشافعي: وإذا اكترى الرجل من الرجل الأرض، أو الدار كراء صحيحاً بشيء معلوم سنة أو أكثر ثم قبض المكترى ما اكترى فالكراء له لا لزماً فيدفعه حين يقبضه إلا أن يشترطه إلى أجل، فيكون إلى أجله؛ فإن سلم له ما اكترى، فقد استوفى، وإن تلف رجع بما قبض منه من الكراء كله فيما لم يستوف.

فإن قال قائل: فكيف يجوز أن يكون يدفع إليه الكراء كله، ولعل الدار أن تلفت، أو الأرض قبل أن يستوفى؟

كان بعض ما بقي من الدار والأرض ليس مثل ما ذهب.

قال الشافعي: وكذلك لو اشترى مائة إردب طعاماً، فلم يستوفها حتى تلف نصفها في يدي البائع كان له إن شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن.

قال الربيع: الطعام عندي خلاف الدار ينهدم بعضها؛ لأن الطعام شيء واحد والدار لا يكون بعضها مثل بعض سواء مثل الطعام.

قال الشافعي: وأصل هذا أن ينظر إلى البيعة، فإذا وقعت على شيء يتعصّب ويحوز أن يقبض بعضه دون بعض فتلف بعضه قلت فيه هكذا، وإن وقعت على شيء لا يتعصّب مثل عبد اشترته، فلم تقبضه حتى حدث به عيب كنت فيه بالخيار بين أخذه بجميع الثمن أو رده؛ لأنه لم يسلم لك فتقبضه غير معيب.

فإن قال قائل: ما فرق ما بين هذين؟

قيل: لا يكون العبد يتعصّب من العيب، ولا العيب يتعصّب من العبد، فقد يكون المسكن متعصّباً من المسكن من الدار والأرض.

وكذلك إذا تَكَارَى الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ الْأَرْضَ عَشْرَ سِنِينَ بِمِائَةِ دِينَارٍ لَمْ يَجِزْ حَتَّى يَسْمِيَ لِكُلِّ سَنَةٍ شَيْئاً مَعْلوماً، وَإِذَا اكْتَرَى الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ أَرْضَهُ، أَوْ دَارَهُ، فَقَالَ: اكْتَرَيْتُهَا مِنْكَ كُلَّ سَنَةٍ بِدِينَارٍ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَمْ يَسْمِ السَّنَةَ الَّتِي يَكْتَرِيهَا، وَلَا السَّنَةَ الَّتِي يَنْقَطِعُ إِلَيْهَا الْكَرَاءُ فَالْكَرَاءُ فَاسِدٌ لَا يَحْزُورُ إِلَّا عَلَى أَمْرِ يَعْرِفُهُ الْمَكْتَرِي وَالْمَكْتَرِي.

كما لا تجوز البيوع إلا على ما يعرف، وهذا كلام يحتمل أن يكون الكراء فيه ينقضي إلى مائة سنة، أو أكثر أو أقل، ويحتمل أن يكون سنةً ويحتمل أقل من سنة؛ فكان هذا كراءً مجهولاً يفسخه قبل السكنى.

فإن فات فيه السكنى جعلنا فيه على المكتري أجر مثله كان أكثر مما وقع به الكراء، أو أقل؛ إذا أبطلنا أصل العقد فيه وصيرناه قيمةً لم نجعل الباطل دليلاً على الحق.

قال الشافعي: فإذا زرع الرجل أرض رجل فادّعى أن رب الأرض كراء، أو أعاره إياها وجحد رب الأرض فالقول قول رب الأرض مع يمينه ويقطع الزارع في زرع، وعلى الزارع كراء مثل أرضه إلى يوم يقطع زرع.

قال الشافعي: وسواء كان ذلك في إسان الزرع، أو في غير إبانته إذا كان زارع الأرض المدّعي للكراء حبسها عن مالكها، فإنما أحكم عليه حكم الغاصب، وإذا تَكَارَى الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ أَرْضاً فِيهَا زَرْعٌ لِغَيْرِهِ لَا يَسْتَطِيعُ إِخْرَاجَهُ مِنْهَا إِلَى أَنْ يَحْصِدَهُ فَالْكَرَاءُ مَفْسُوخٌ لَا يَحْزُورُ حَتَّى يَكُونَ الْمَكْتَرِي يَرَى الْأَرْضَ لَا

تَغْنَمُ أَمْوَالَهُمْ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فَيَكُونُ عَلَيْنَا فِيهَا الصَّدَقَةُ كَمَا يَكُونُ عَلَيْنَا فِيمَا وَرَثْنَا مِنْ آبَائِنَا؛ لِأَنَّ مَلِكَهُمْ قَدْ انْقَطَعَ عَنْهُمْ فَصَارَ لَنَا. وَكَذَلِكَ الْأَرْضُ.

فإن قال قائل: فهي لقوم غير معروفين، قيل هي لقوم معروفين بالصفة من المسلمين، وإن لم يكونوا معروفين أعيانهم كما تكون الأرض الموقوفة لقوم موصوفين.

فإن قال: فالخراج يؤخذ منها، قيل: لولا أن الخراج كراء ككراء الأرض الموقوفة وكراء الأرض للرجل حرّم على المسلم أن يؤدّي خراجاً، وعلى الآخر منه أن يأخذ منها خراجاً، ولكنه إنما هو كراء، ألا ترى أن الرجل يكتري الأرض بالشيء الكثير، فلا يحسب عليه، ولا له فيخفف عنه من صدقتها شيء لما أذى من كرائها.

قال الشافعي: فإذا ابتاع الرجل من الرجل عبداً فتصادقا على البيع والقبض واختلفا في الثمن والعبد قائم تحالفاً وتراضاً؛ فإن كان العبد ثالثاً تحالفاً بيلعه قيمة العبد، وإذا كان قائماً وهما يتصادقان في البيع ويختلفان في الثمن ردّ العبد بعينه فكل ما كان على إنسان أن يرده بعينه، ففات رده بقيمته؛ لأن القيمة تقوم مقام العين إذا فأت العين؛ فإن كان هذا في كل شيء فما أخرج هذا من تلك الأشياء؟ لا يجوز أن يفرق بين المجتمع في المعنى إلا بخبر يلزم، وهكذا في الدور والأرضين إذا اختلفا قبل أن يسكن أو يزرع تحالفاً بيلعه، فإذا اختلفا بعد الزرع والسكن تحالفاً بيلعه قيمة الكراء، وإن سكن بعضاً ردّ قيمة ما سكن وفسخ الكراء فيما لم يسكن، وإن تَكَارَى أَرْضاً لَزَرَعَ فزَرَعَهَا وَبَقِيَ لَهُ سَنَةٌ، أَوْ أَكْثَرُ تحالفاً وتفاسخاً فيما بقي وودّ كراءً مثلها فيما زرع.

قال: وإذا اكترى الرجل من الرجل الدابة بعشرة تصادقا على الكراء ومبلغه واختلفا في الموضع الذي تَكَارَى إِلَيْهِ، فَقَالَ الْمَكْتَرِي اكْتَرَيْتُهَا إِلَى الْمَدِينَةِ بِعَشْرَةٍ، وَقَالَ الْمَكْرِي اكْتَرَيْتُهَا بِعَشْرَةٍ إِلَى أَيْلَةٍ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَكَبَ الدَّابَّةَ تحالفاً بيلعه، وإن كان ركبها تحالفاً، وكان لرب الدابة كراء مثلها إلى الموضع الذي ركبها إليه وفسخ الكراء في ذلك الموضع؛ لأن كليهما مدع ومدعى عليه؛ لأن الكراء بيع من البيوع، وهذا مثل معنى قولنا في البيوع، وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض ليزرعها ففرقت كلها قبل الزرع رجع بالإجارة؛ لأن المنفعة لم تسلم له وهي مثل الدار تنهدم قبل السكنى؛ فإن غرق بعضها فهذا نقص دخل عليه فيما اكترى وله الخيار بين حبسها بالكراء أو ردها؛ لأنه لم يسلم له ما اكترى كما اكترى كما يكون له في الدار لو انهدم بعضها أن يحبس ما بقي بمحضته من الكراء كان انهدم نصفها فأراد أن يقيم في نصفها الباقي بنصف الكراء فذلك له؛ لأنه نقص دخل عليه فرضي بالنقص، وإن شاء أن يخرج وفسخ الكراء كان ذلك له إذا

ما كان مأكولاً ومشروباً هكذا؛ لأنه في معنى ما نص في الخبر، وما سوى هذا فعلى أصل الآيتين من إحلال الله البيع حلالاً كله بالتفاضل في بعضه على بعض يداً بيد ونسيئة؛ فكانت لنا بهذا دلائل مع وصفنا، منها أن النبي ﷺ ابتاع عبداً بعتدين وأجاز ذلك علي بن أبي طالب وابن المسيب وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم، ولو لم يكن فيه هذا الخبر ما جاز فيه إلا هذا القول على هذا المعنى أو قول ثان، وهو أن يقال: إذا كان الشئان من صنف واحد، فلا يجوز إلا أن يكونا سواءً سواءً بعين بعين ومثلاً بمثل كما يكون الذهب بالذهب، وإذا اختلف، فلا بأس بالتفاضل يداً بيد، ولا خير فيه نسيئة كما يكون الذهب بالورق والتمر بالحنطة، ثم لم يجوز أن يباع بغير بعيرين يداً بيد من قبل أنهما من صنف واحد، وإن اختلفت رحلتها وتجاثبتهما، وإذا لم يجوز يداً بيد كانت النسيئة أولى أن لا تجوز.

فإن قال قائل: قد يختلفان في الرحلة.

وكذلك التمر قد يختلف في الخلاوة والحدوة حتى يكون المد من البرني خيراً من المدين من غيره، ولا يجوز إلا مثل بمثل ويداً بيد؛ لأنهما ثمران يجمعان معاً على صاحبهما في الصدقة؛ لأنهما جنس.

وكذلك البعيران جنس يجمعان على صاحبهما في الصدقة. وكذلك الذهب منه ما يكون المثل بشيء أقل منه بكثير لتفاضلها، ولا يجوز، وإن تفاضلا أن يباعا إلا مثلاً بمثل يداً بيد ويجمعان على صاحبهما في الصدقة؛ فإما أن تجزئ الأشياء كلها قياساً عليه، وإما أن يفرق بينها وبينه كما قلنا وبالدلائل التي وصفنا، ويأن المسلمين أجمعوا على أن الذهب والورق يسلمان فيما سواهما بخلاف ما سواهما فيهما، فإما أن يتحكم المتحكم، فيقول مرة في شيء من الجنس لا يجوز الفضل في بعضه على بعض قياساً على هذا، ثم يقول مرة أخرى ليس هو من هذا؛ فإن كان هذا جائزاً لأحد جاز لكل امرئ أن يقول ما خطر على قلبه، وإن لم يكن من أهل العلم؛ لأن الخطأ لا يعدو أن يوافق أثراً، أو يخالفه، أو قياساً أو يخالفه، فإذا جاز لأحد الأخذ بالأثر وتركه والأخذ بالقياس وتركه لم يكن ها هنا معنى إلا أن يقول امرؤ بما شاء، وهذا محرم على الناس.

قال الشافعي: الإجارة كما وصفت بيعاً من البيوع، فلا بأس أن تستاجر العبد سنة بخمسة دنانير فتعجل الدنانير، أو تكون إلى سنة، أو مستين، أو عشر سنين، فلا بأس إن كانت عليك خمسة دنانير حالة أن تواقع بها عبداً لك من رب الدنانير إذا قبض العبد، وليس من هذا شيء ديناً بدين الحكم في المستاجر أن يدفع إلى المستاجر له نقداً غير أن صاحبه يستوفي الإجارة في مدة تأتي،

حائل دونها من الزرع ويقبضها لا حائل دونها من الزارعين؛ لأننا نجعله بيعاً من البيوع، فلا يجوز أن يبيع لرجل عيناً لا يقدر المتبايع على قبضها حين يحب له ويدفع الثمن، ولا أن نجعل على المتبايع والمكثري الثمن، ولعل المكثري أن يتلف قبل أن يقبضه، ولا يجوز أن نقول له الثمن دين إلى أن يقبض فذلك دين بدين.

قال الشافعي: ولا بأس بالسلف في الأرض والدار قبل أن يكتريهما ويقبضهما، ولكن يكتري الأرض والدار ويقبضهما مكانهما لا حائل بينهما ومتى حدث على واحد منهما حادث يمنع من منفعة رجع المكثري بحصته من الكراء من يوم حدث الحادث، وهكذا العبد وجميع الإجازات، وليس هذا بيع وسلف إنما البيع والسلف أن تعقد العقدة على إيجاب بيع وسلف بين المتبايعين، فيكون الثمن غير معلوم من قبل أن للمبيع حصته من السلف في أصل ثمنه لا تعرف؛ لأن السلف غير مملوك.

قال الشافعي: وكل ما جاز لك أن تشتريه على الانفراد جاز لك أن تكتريه على الانفراد والكراء بيع من البيوع، وكل ما لم يميز لك أن تشتريه على الانفراد لم يميز لك أن تكتريه على الانفراد، ولو أن رجلاً اكثري من رجل أرضاً بيضاء ليزرعها شجراً قائماً على أن له الشجر وأرضه كان في الشجر، ثم بالغ، أو غرض، أو لم يكن فيه كان هذا كراء جائزاً كما يكون بيعاً جائزاً.

قال الربيع: يريد أن لصاحب الأرض البيضاء الشجر وأرض الشجر.

قال الشافعي: ولو تكارى الأرض بالثمرة دون الأرض والشجر؛ فإن كانت الثمرة قد حل بيعها جاز الكراء بها، وإن كانت لم يحل بيعها لم يحل الكراء بها.

قال الله تبارك وتعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُم وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا»؛ فكانت الآيتان مطلقتين على إحلال البيع كله إلا أن تكون دلالة من رسول الله ﷺ أو في إجماع المسلمين الذين لا يمكن أن يجهلوا معنى ما أراد الله، فخص تحريم بيع دون بيع فنصير إلى قول النبي ﷺ فيه؛ لأنه المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله خاصاً وعاماً، ووجدنا الدلالة عن النبي ﷺ بتحريم شئين: أحدهما: التفاضل في النقود، والآخر: النسيئة كلها، وذلك أنه يحرم الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل يداً بيد. وكذلك الفضة.

وكذلك أصناف من الطعام الحنطة والشعير والتمر والملح فحرم في هذا كله معنيان التفاضل في الجنس الواحد وإباح التفاضل في الجنسيتين المختلفتين وحرم فيه كله النسيئة.

قلنا: الذهب والورق هكذا؛ لأن نصه في الخبر وقلنا كل

مضموناً على صاحبه، ولا يتم البيع في هذا حتى يرى المشتري السلعة فيرضاه، ويتفرقان بعد البيع من مقامهما الذي رآها فيه فحينئذ يتم البيع ويجب عليه الثمن كما يجب عليه الثمن في سلعة حاضرة اشتراها حتى يتفرقا بعد البيع عن تراض فيلزمهما، ولا يجوز أن تباع هذه السلعة بعينها إلى أجل من الأجل قريب، ولا بعيد من قبل أنه إنما يلزم بالأجل ويجوز فيما حل لصاحبه وأخذه مشتره ولزمه بكل وجه.

فأما بيع لم يلزم، فلا يجوز أن يكون إلى أجل وكيف يكون على المشتري دين إلى أجل، ولم يتم له بيع، ولم يره، ولم يرضه؟ فإن تطوع ففقد فيه على أنه إن رضي كان نقد الثمن، وإن سخط رجع بالثمن لم يكن بهذا بأس، وليس هذا من بيع وسلف، ولا أن أسلفك في الطعام إلى أجل فأخذ منك بعد عجيء الأجل بعض طعام وبعض رأس مال؛ فإن ذهب ذاهب إلى أن هذين أو أحدهما أو ما كان في مثل معنهما، أو معنى واحد منهما من بيع وسلف فليس هذا من ذلك بسبيل، ألا ترى أن معقولاً لا شك فيه في الحديث إذا كان إنما نهى عن بيع وسلف، فإنما نهى أن يجمعاً ونهيه أن يجمعاً معقول، وذلك أن الأثمان لا تحل إلا معلومة، فإذا اشترت شيئاً بعشرة على أن أسلفك عشرة أو تسلفي عشرة فهذا بيع وسلف؛ لأن الصفقة جمعتهما معلوم السلف غير مملوك للمستلف فله حصّة من الثمن غير معلومة أو لا ترى بأن لا بأس بأن أبيعك على حدة وأسلفك على حدة إنما النهي أن يكونا بالشرط مجموعين في صفقة، فأما إذا أعطيتك عشرة دانير على مائة فرق إلى أجل فحلّت، فإنما لي عليك المائة؛ فإن أخذتها كلها فهي مالي، وإن أخذت بعضها فهي مالي وأقبلت فيما بقي منها بإحداث شيء لم يكن عليّ، ولم يكن في أصل عقد البيع فيجرم به البيع، وإذا جاز أن أقبلت منها كلها، فيكون هذا إحداث إقالة لم تكن عليّ جاز هذا في بعضها.

قال الربيع: قال الشافعي: البيع يبعان لا ثالث لهما أحدهما بيع عين يراها البائع والمشتري عند تابعيهما وبيع مضمون بصفة معلومة وكيل معلوم وأجل معلوم والموضع الذي يقبض فيه.

قال الربيع: وقد كان الشافعي يميز بين السلعة بعينها غائبة بصفة، ثم قال: لا يجوز من قبل أنها قد تسلف، فلا يكون يتم البيع فيها، فلما كانت مرة تسلم فتم البيع ومرة تعطى، فلا يتم البيع كان هذا مفسوخاً.

٢- كراء الدواب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: وإذا

ولولا أن الحكم فيه هكذا ما جازت الإجارة بدين أبداً من قبل أن هذا دين بدين، ولا عرفت لها وجهاً تجوز فيه، وذلك أتى إن قلت: لا تجب الإجارة إلا باستيفاء المستاجر من المنفعة ما يكون له حصّة من الثمن كانت الإجارة منعقدة والمنفعة دين؛ فكان هذا ديناً بدين.

ولو قلت: يجوز أن استأجر منك عبدك بعشرة دانير شهراً، فإذا مضى الشهر دفعت إليك العشرة كانت العشرة ديناً وكانت المنفعة ديناً؛ فكان هذا ديناً بدينين، ولو قلت ادفع إليك عشرة وأقبض العبد يخدمني شهراً كان هذا سلفاً في شيء غير موصوف وسلفاً غير مضمون على صاحبه، وكان هذا في هذه المعاني كلها إبطال الإجازات، وقد أجازها الله تعالى وأجازها السنة وأجازها المسلمون، وقد كتبنا تثبيت إجازتها في كتاب الإجازات، ولولا أن ما قلت كما قلت إن دفع المستاجر من دار وعبد إلى المستاجر دفع العين التي فيها المنفعة فيحل في الإجارة النقد والتأخير؛ لأن هذا نقد بنقد ونقد بدين ما جازت الإجازات بحال أبداً.

فإن قال قائل: فهي لا يقدر على المنفعة فيها إلا في مدة تأتي.

قلنا: قد علمنا أن الإجازات منذ كانت هكذا، فإن حكمها حكم الطعام يتنازع كيلاً فتشترى في كيلو، فلا تأخذ منه ثانياً أبداً إلا بعد بادي.

وكذلك أنه لا يمكنك فيه غير هذا.

وكذلك السكنى والخدمة لا يمكن فيهما أبداً غير هذا فأما من قال ممن أجاز الإجازات يجوز أن يستأجر العبد شهراً بدينار، أو شهرين، أو ثلاثة، ثم قال: ولا يجوز أن يكون لي عليك دينار فاستأجره منك به؛ لأن هذا دين بدين فالذي أجاز هو الدين بالدين إذا كانت الإجارة ديناً لا شك والذي أبطل هو الذي ينبغي أن يميز من قبل أنه يجوز لي أن يكون لي عليك دينار فأخذ به منك دراهم، ويكون كينوته عليك كقبضك إياه من يدي، ولا يجوز أن يعطيك دراهم بدينار مؤجل ويزعم هنا في الصرف أنه نقد ويزعم في الإجارة أنه دين، فلا بد أن يكون الحكم أنه نقد فيهما جميعاً، أو دين فيهما جميعاً؛ فإن جاز هذا جاز لغيره أن يجعله نقداً حيث جعله ديناً وديناً حيث جعله نقداً.

قال الشافعي: اليسوغ الصحيحة صنفان: بيع عين يراها المشتري والبائع، وبيع صفة مضمونة على البائع، وبيع ثالث وهو الرجل يبيع السلعة بعينها غائبة عن البائع والمشتري غير مضمونة على البائع إن سلمت السلعة حتى يراها المشتري كان فيها بالخيار باعه إياها على صفة وكانت على تلك الصفة التي باعه إياها أو بخلافه لتلك الصفة؛ لأن بيع الصفات التي تلزم المشتري ما كان

وتكاري رجل دابة من مكة إلى مرفكها إلى المدينة فعليه الكراء الذي تراضيا عليه إلى مر.

فإن سلمت الدابة فعليه كراء مثلها إلى المدينة، وإن عطبت الدابة فعليه الكراء إلى مر وقيمة الدابة، وإن نقصت بعيب دخلها من ركوبه فأنز فيها مثل الذير والعور، وما أشبه ذلك ردها وأخذ قيمة ما نقصها كما يأخذ قيمتها لو هلك، وإذا رجعت إلى صاحبها أخذ ما نقصها وكراء مثلها إلى حيث تعدى، وإذا هلك الدابة، فلم يتعد المكتري البلد الذي تكارها إليه، ولم يتعد بأن يحمل عليها ما ليس له، ولا أن يركبها ركوباً لا تركبه الدواب، فلا ضمان عليه، وإن كان الكراء ذاهباً وجائياً، فإنما عليه في الذهاب نصف الكراء إلا أن يكون الذهاب والحيث يختلفان فيقسم الكراء على قدر اختلافهما بقول أهل العلم باختلافهما، ولو تعدى عليها بعدما بلغت المكان الذي تكارها إليه ميلاً، أو أقل، ثم ردها فعطبت في الموضع الذي اكترها إليه ضمن لا يخرج من الضمان الذي تعدى إلا بأدائها سالمة إلى ربها.

قال الله عز وجل: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَ إِيَّاهُ فَمَا أَتَى عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ فَزَسَّ عَلَيْهِ الْأُمَامُ لِمَ اسْتَأْجَرَ الرَّجُلَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ وَلَوْلَا ذَلِكَ ضَاعَ لَهُ﴾ الآية.

قال الشافعي: قد ذكر الله عز وجل أن نبياً من أنبيائه آجر نفسه حججاً مسماً ملكه بها بضع امرأة، فدل على تجويز الإجارة على أنه لا بأس بها على الحجج إن كان على الحجج استأجره، وإن كان استأجره على غير حجج فهو تجويز الإجارة بكل حال، وقد قيل: استأجره على أن يرعى له، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: فمضت بها السنة وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يختلف أهل العلم ببلدنا علمنا في إجاتها وعوام فقهاء الأمصار.

١٣٤١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرُّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: أَبِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ قَالَ أَمَا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَلَا بِأَسَنِ بِو. [أخرجه مالك (٧١١/٢)، البخاري (٢٣٢٧)، مسلم (١٥٤٧)، أبو داود (٣٣٩٣)، النسائي (٤٣/٧-٤٤)، ابن ماجه (٢٤٥٨)]

قال الشافعي: فرفع سمع النهي من رسول الله ﷺ وهو أعلم بمعنى ما سمع، وإنما حكى رفع النهي عن كرائها بالثلث والربع.

وكذلك كانت تكري، وقد يكون سالم سمع عن رافع بالخبر جملة فرأى أنه حدث به عن الكراء بالذهب والورق، فلم ير بالكراء بالذهب والورق بأساً؛ لأنه لا يعلم أن الأرض تكري بالذهب والورق، وقد بينه غير مالك عن رافع أنه على كراء الأرض ببعض ما يخرج منها.

١٣٤٢- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ اسْتِكْرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَقَالَ: لَا بِأَسَنِ بِو. [أخرجه مالك (٧١١/٢)]

١٣٤٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ شَيْبَةَ بِو.

١٣٤٤- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ مِثْلَهُ.

٣- الإجازات

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال قائل ليس كراء البيوت، ولا الأرضين، ولا الظهر يلازم، ولا جائز، وذلك أنه تمليك والتملك بيع ولما رأينا اليسوع تقع على أعيان حاضرة ترى وأعيان غائبة موصوفة مضمونة، والكراء ليس بعين حاضر، ولا غائب يرى أبداً ورأينا من أجازهما.

قال: إذا انهدم المنزل، أو هلك العبد انتقض الكراء والإجارة فيهما، وإنما التملك ما انقطع ملك صاحبه عنه إلى من ملكه إياه، وهو إذا ملك مستأجره منفعة فالإجارة ليست هكذا ملك العبد لما لكو، ومنفعته لمستأجره إلى المدة التي تشرط وخدمة العبد مجهولة أيضاً مختلفة بقدر نشاطه وبذله وكسله وضعفه.

وكذلك الركوب مختلف، ففيها أمور تفسدها وهي عندنا بيع والبيع ما وصفنا، ومن أجازها، فقد يحكم فيها بحكم البيع؛ لأنها تمليك، ويخالف بينها وبين البيع في أنها تمليك، وليست عطاء بها؛ فإن قال أشبهها بالبيع فليحكم لها بحكمه، وإن قال هي بيع، فقد أجاز فيها ما لا يميزه في البيع.

قال الشافعي: وهذا القول جهل ممن قاله والإجازات أصول في نفسها بيع على وجهها، وهذا كله جائز قال الله تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ أَرْضُكُمْ لَكُمْ فَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ فإجاز الإجارة على الرضاع والرضاع يختلف لكثرة رضاع المولود وقتله وكثرة اللبن وقتله، ولكن لما لم يوجد فيه إلا هذا جازت الإجارة عليه، وإذا جازت عليه جازت على مثله، وما هو في مثل معناه

١٣٤٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَكَارَى أَرْضاً، فَلَمْ تَزَلْ يَدُودُهُ حَتَّى هَلَكَ قَالَ ابْنُهُ: فَمَا كُنْتُ أَرَاهَا إِلَّا أَنَّهُ لَه مِنْ طُولٍ مَا مَكَثْتُ يَدُودُهُ حَتَّى ذَكَرَهَا عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَمَرَنَا بِقَضَاءِ شَيْءٍ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِرَائَتِهَا مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ وَرَقٍ. [أخرجه مالك (٧١٢/٢)]

قال الشافعي: والإجارة صنف من البيوع؛ لأن البيوع كلها إنما هي تملك من كل واحد منهما لصاحبه يملك بها المستأجر المنفعة التي في العبد والبيت والدابة إلى المدة التي اشترط حتى يكون أحق بالمنفعة التي ملك من مالهما ويملك بها مالك الدابة والبيت العوض الذي أخذه عنها، وهذا البيع نفسه.

فإن قال قائل: قد تختلف البيوع في أنها بغير أعيانها وأنها غير عين إلى مدة.

قال الشافعي: فهي منفعة معقولة من عين معروفة فهي كالعين.

قال الشافعي: والبيع قد تجتمع في معنى أنها ملك وتختلف في أحكامها، ولا يمنعا اختلافها في عامة أحكامها، وأنه يضيّق في بعضها الأمر، ويتسع في غيره من أن تكون كلها يوعاً يخللها ما يخلل البيع ويحرّمها ما يحرّم البيع في الجملة، ثم تختلف بعد في معانٍ أخرى، فلا يطل صنف منها خالف صنفاً في بعض أمره بخلافه صاحبه، وإن كانا قد يتفقان في معنى غير المعنى الذي اختلفا فيه فالبيع لا يخل إلا برضاً من البائع والمشتري وضمن معلوم، وعندها لا تحب إلا بأن يفرق البائع والمشتري من مقامهما، أو أن يغير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار إجارة البيع، ثم تختلف البيوع، فيكون منها المتصارفان لا يخلّ لهما أن يتبايعا ذهباً بذهب، وإن تفاضلت الذهب إلا مثلاً بمثل يداً بيد وزناً بوزن، ثم يكونان إن تصارفا ذهباً بورق، فلا بأس بالفضل في أحدهما على الآخر يداً بيد، فإن تفرق المتصارفان الأولان، أو هذان قبل أن يتقابضا انتقض البيع بينهما، ويكون المتبايعان السلعة سوى الصرف يتبايعان الثوب بالتقدير ويقبض الثوب المشتري، ولا يدفع الثمن إلا بعد حين، فلا يفسد البيع، ويكون السلف في الشيء المضمون إلى أجل يعجل الثمن، ويكون المشتري غير حال على صاحبه إلا أنه يكون مضموناً ويضيّق فيما كان يكون غير هذا من البيوع التي جازت في هذا مع اختلاف البيوع في غير هذا، وكل ما يقع عليه جملة اسم البيع، ولا يخل إلا بتراضٍ منهما فحكمهما في هذا واحد، وفي سواه مختلف.

قال الشافعي: وقبض الإجارة الذي يجب به على المستأجر دفع الثمن كما يجب دفع الثمن إذا دفعت السلعة المشتراة

بعينها أن يدفع الشيء الذي فيه المنفعة إن كان عبداً استوجر دفع العبد، وإن كان بعيراً دفع البعير، وإن كان مسكناً دفع المسكن حتى يستوفي المنفعة التي فيه كمال الشرط إلى المدة التي اشترط، وذلك أنه لا يوجد له دفع إلا هكذا.

فإن قال قائل: هذا دفع ما لا يعرف فهذا من علة أهل الجاهلة الذين أبطلوا الإجارة.

قال الشافعي: والمنفعة من عين معروفة قائمة إلى مدة كدفع العين، وإن كانت المنفعة غير عين ترى فهي معقولة من عين، وليس دفع المنفعة بدفع الشيء الذي به المنفعة، وإن كانت المنفعة غير عين ترى حين دفعت فأولى أن يفسد البيع من ملك المنفعة، وإن كانت غير عين، وإذا صح أن يملكها من السلعة والمسكن وهي غير عين، ولا مضمونة، فلم تفسد كما زعم من أفسدها؛ لأنها، وإن كانت غير عين فهي كالعين بأنها من عين، فكأنه شيء اتفقوا به من عين معروفة وأجازه المسلمون له فدفعه إذا دفع كما لا استطاع غيره أولى أن يقوم مقام الدفع من الأعيان والدفع أخف من ملك العقدة؛ لأن العقدة تفسد فيطل الدفع والدفع يفسد، ولا تفسد العقدة، فإذا جاز أن يكون ملك المنفعة معروفاً، وإن كان بغير عينه من عين فيصح ويلزم كما يصح ملك الأعيان جاز أن يكون الدفع للعين التي فيها المنفعة يقوم مقام دفع الأعيان إذا دفعت العين التي فيها المنفعة فهو كدفع العين إذا كان هذا الدفع الذي لا استطاع فيها غيره أبداً.

قال الشافعي: فقال قولنا في إجارة الإجارة بعض الناس وشددها واحتج فيها بالأثار، وزعم أن ما احتجنا به فيها حجة على من خالفنا في ردّها لا يخرج منها، ثم عاد لما ثبت منها، فقال فيها أقوال كأنه عمد نقض بعض ما ثبت منها وتوهين ما شدد، فقال: الإجارة جائزة، وقال: إذا استأجر الرجل من الرجل عبداً، أو منزلاً لم يكن للمستأجر أن يأخذ المؤجر بالإجارة، وإنما يجب له من الإجارة بقدر ما استخدم العبد، أو سكن المسكن كأنه تَكَارَى بيتاً بثلثين درهماً في كل شهر فما لم يسكن لم يجب عليه شيء، ثم إذا سكن يوماً، فقد وجب عليه درهم، ثم هكذا على هذا الحساب.

قال الشافعي: فقلت لبعض من يقول هذا القول الخبر وإجماع الفقهاء بإجارة الإجارة ثابت عندنا، وعندك الإجارة ملك من المستأجر للمنفعة، ومن المؤجر للعوض الذي بالمنفعة والبيوع إنما هي تحويل الملك من شيء لملك غيره.

وكذلك الإجارة، فقال منهم قائل ليست الإجارة بيع. قلنا: وكيف زعمت أنها ليست ببيع وهي تملك شيء بتمليك غيره؟

قال: ألا ترى أن لها اسماً غير البيع؟

قلنا: قد يكون للييوع أسماء مختلفة تعرف دون اليبوع والبيوع تجمعها مثل الصرف والسلم يعرفان بلا اسم بيع، وهما من البيوع عندنا، وعندك قال: فكيف يقع البيع مغيلاً لعله لا يتم.

قلنا: أو ليس قد توقع نحن وأنت البيع على المغيب إلى المدة البعيدة في السلم ونوقعها أيضاً على الرطب بكيل والرطب قد يفد، ثم تخير أنت المشتري إذا لم يقبض حتى يفد في رده إلى رأس ماله، وإن ترك إلى رطب قابل فإما آخر ماله عن غلة سنة إلى سنة أخرى، وإما رجع إليه رأس ماله بعد حبسه، وقد كان يملك به رطباً بكيل معلوم، فلم يقبض ما ملك، ولم يكن في يديه رأس ماله؟

قال: هذا كله مضمون قلنا: أولست قد جعلته مضموناً، ثم صرت إلى أن تحكم به في المضمون بأحد حكيمين تخيره أنت في أن يرذ رأس المال وتبطل ما وجب له وضمن الرطب بعدما انتفع به المسلم إليه، ولم يتنع المسلم، وإما أن يؤخر ماله عن غلة سنة بلا طيب من نفسه إلى سنة أخرى، فقال: هذا كله كما قلت: ولكني لا أجذ غيره فيه قلت: فإذا كان قولك لا أجذ غيره فيه حجة فكيف لم تجعل لنا الذي هو أوضح وأبين ونحن لا نجد فيه غيره حجة؟

قال: وما ذاك؟

قلنا زعمنا أن البيوع تحوز ويحل ثمنها مقبوضاً، وأن القبض مختلف، فمنه ما يقبض باليد ومنه ما يدفع إليه المفتاح، وذلك في الدور ومنه ما يحل المالك بينه وبين المشتري، وهو لا يفلق عليه، ولا يقبضه بيده، وذلك مثل الأرض المحدودة، ومنه ما هو مشاع في الأرض لا يدرى أشرقيها هو أم غربيها؟ غير أنه شريك في كلها ومنه ما هو مشاع في العبد لا ينفصل أبداً، وكل هذا يقال له دفع يقبض به الثمن ويجب دفعه ويتم به البيع، وهو قبض مختلف، وذلك أنه لا يوجد فيه مع اختلافه غير هذا.

فلو قال: لك مشتري نصف العبد: البيع يتم مقبوضاً والقبض ما يكون منفصلاً معروفاً، وليس يكون في نصف العبد قبض فانا أنقض البيع.

قلت: القبض يختلف، فإذا لم يكن دون نصف العبد حائلاً وسلمه إليك فهذا القبض الذي لا يستطاع غيره في هذا، ومن الدفع الذي لا يستطاع غيره، فقد وجب له الثمن فالثمنه التي في العبد بالإجارة لا يستطاع دفعها إلا بأن يسلم العبد، أو المسكن، فإذا دفعت كما لا يستطاع غيره فلم لا يجب ما تملك به المنفعة؟ ما بين هذا فرق وقبض الإجارة إنما هو دفع الذي فيه الإجارة وسلامته، فإذا دفع الدار وسلمت فله سكنها إلى المدة، وإذا دفع

العبد وسلم فله خدمته إلى مدة شرطه وخدمته حركة يخدمها العبد، وليس في الدار حركة تخدمها إنما منفعتها فيها محلته إياها، ولا استطاع أبداً في دفع ما ملك المستاجر غير تسليم ما فيه المنفعة إليه وسلامته ما فيه المنفعة حتى تتم المنفعة إلى مدتها.

فإن قال قائل: فهذا ليس كدفع الأعيان الأعيان بدفع يرى، وهذا بدفع لا يرى، قيل: وما يختلف دفع الأعيان فيه فتكون عيناً اشتريها بعينها عندك ونصف لي، فإذا رأيتها كنت بالخيار، وقد كانت عند تبايعنا عيناً مضمونة كالسلم مضموناً، ويكون السلم بالصفة بغير عينه ويجب ثمنه، وإنما هو صفة لا عين، فإذا أراد المسلم نقض البيع، أو السلم إليه لم يكن ذلك لواحد منهما، وإن جاء به المسلم إليه، فقال المسلم: لا أرضى.

قلت له: ليس ذلك لك إذا جاء على الصفة التي شرطت لم يكن لك خيار قال: بلى، قد يفعل هذا كله، ولكن الإجازات مغيبة قلنا مغيبة معقولة كالسلم مغيبة موصوف.

قال: هو، وإن كان موصوفاً بغير عينه يصير إلى أن يكون عيناً.

قلت: يكون عيناً، وهو لم ير، فلا يكون فيها خيار كما يكون في الأعيان التي لم تر.

قال: فهي على الصفة، قلنا: ولم لا تجعل ما اشتري، ولم ير من غير السلم، وقد وصف كما وصف السلم إذا جاء على الصفة يلزم كما يلزم السلم؟

قال: البيوع قد تختلف، قلنا: فنراك تحيزها مع اختلافها لنفسك وتريد أن لا تحيزها مع اختلافها لنا قال: إني، وإن أجزتها فهي صائرة عيناً، قلنا: الصفة في السلم قبل يكون الشراء مغيبة موصوف بها شيء لم يخلق بعد من ثياب وطعام قال: ولكنها تقع على عين فتعرف قلنا بالإجارة في عين قائم تكون في ذلك العين قائمة تعرف؛ فإن زعمت أن الإجارة إنما هي منفعة والمنفعة مغيبة، وقد تختلف فلم أجزتها، ولم تقل فيها قول من ردّها وعبت من ردّها ونسبت إلى الجهالة؟

قال: لأنه ترك السنة وإجماع الفقهاء، وليس في السنة ولا إجماع الفقهاء إلا التسليم، ولا تضرب له الأمثال، ولا تدخل عليه المقاييس قلنا: فإذا اجتمع الفقهاء على إجازتها وصيروها ملكاً منفعة معقولة، وإن كانت لا تكون شيئاً يكال، ولا يوزن، ولا يذرع وأجازها مغيبة وأوجبها كما أوجبوا غيرها من البيوع، ثم صرت إلى عيب قولنا فيها وأنت تحيزها.

وقولنا قول مستقيم على السنة والآثار وصرت بحجة من أبطلها.

فإذا قيل لك: إن كانت في هذا حجة فأبطلها، وإن لم يكن

فيه حجة، فلا تحتاج به.

قلت: لا بطلها؛ لأنها السنة وإجماع الفقهاء.

فإن قال قائل: فدع حجة من أخطأ في إبطالها وأجزاها كما أجازها الفقهاء، فقد أجازوها، وإذا أجازوها، فلا يجوز عندنا أن يكونوا أجازوها إلا على أنها تملك منفعة معقولة، وما كان تملكاً، فقد يوجب ثمنه وإلا صرت إلى حجة من أطلها.

فإن قال لك قائل: فكيف صيرت هذا قبضاً والقبض ما يصير في يدي صاحبه الذي قبضه ويقطع عنه ملك الذي دفعه؟

قيل له: إن الدفع من المالك لمن ملكه يختلف، ألا ترى أن رجلاً لو ابتاع يوعاً ودفع إليه أثمانها، ثم حاكمه إلى القاضي قضى عليه بدفعها؛ فإن كان عبداً، أو ثوباً، أو شيئاً واحداً سلمه إليه، وإن كان شيئاً يتجزأ بعينه؛ فكان طعاماً في بيت استوجبه كله بكيل على أن كل مد بدرهم قال كله له؛ فكان يقبضه شيئاً بعد شيء لا جملة فقبضه الواحدة فيقضي عليه بدفع كل صنف من هذا كما يستطيع قبضه فكذلك قضى عليه بدفع الإجارة كما يستطيع، ولا يستطيع فيها أكثر من تسليم الذي فيه المنفعة إلى الذي ملك فيه المنفعة، والمنفعة فيها معروفة كما الشراء في الدار المشاعة معروف بحساب، وفي غيره.

فإن قال قائل: فإن الذي فيه المنفعة يسلم، ثم يهدم المنزل، أو يموت العبد فتكون أوجبت عليه دفع ماله، وهو مائة، ثم لا يستوفي بالمائة إلا حق بعضها، ويكون المأجر قد انتفع بالثمن قلنا بذلك رضي المستأجر قال: ما رضي إلا بأن يستوفي قلنا إن قدر على الاستيفاء فذلك له، وإن لم يقدر أخذ ماله قال وأي شيء يشبه هذا من البيوع؟

قلنا ما وصفنا من السلم أدفع لهذا مائة درهم في رطب فمضى الرطب، ولم يوف به شيئاً فيعود إلى أن يقول لي خذ رأس مالك، وقد انتفع به المسلم إليه، أو آخر مالك بعد عمله سنة بلا رضا منك إلى سنة أخرى، فإذا قلت: قد انتفع بمالي؛ فإن أخذته، فقد أخذ منفعة مالي بلا عوض أخذته، وإن أخرته سنة، فقد انتفع بمالي سنة بلا طيب نفسي، ولا عوض أعطيته منه قال: لا أجد إلا هذا.

فإن قلت لك وصدقتي المسلم إليه بأنه تغيب مني حتى مضى الرطب.

قلت: لا أجد شيئاً أعديك عليه؛ لأنك رضيت أمانته.

قلت: ما رضيت إلا بالاستيفاء، وقد كان يقدر على أن يوفيني.

قلت: وقد فات الرطب الذي يوفيك منه.

قيل: فالمستأجر للعين إنما استأجره، وهو يعلم أن العين إذا

ذهبت المنفعة فكيف عبته فيه، وهو يعلمه، ولم تعب في المسلم إليه الذي ضمن لصاحبه الرطب كيلاً معلوماً بصفة من غير شيء يعينه المسلم إليه كان أولى أن يعينه فيه من المستأجر.

وهو يقول: في الرجل يبتاع الشيء من الرجل والشيء المتباع بعينه يبلو غائب عن المتبايعين ويدفع المشتري إلى المشتري منه الثمن وأما على أن يسلم البائع للمشتري ما اشترى منه وأشهد به له ودفع إليه ثمنه، ثم هلك الشيء المتباع، فيقول يرجع المشتري بالثمن، وقد انتفع به رب السلعة، ولم يأخذ رب المال عوضاً، فيقول للمشتري أنت رضيت بذلك، وقد كانت لك السلعة لو تمت، فلما لم تتم انتقض البيع، وإنما رضيت بتمامها، ويقول أيضاً في الرجل ينكح المرأة بعبد فتخليه ونفسها، فلم يدخل بها وتخليتها إياه ونفسها هو الذي يلزمها، فإذا فعلت جبرته على دفع العبد إليها، ويكون ملكها له صحيحاً؛ فإن باعت، أو وهبت أو اعتقت، أو دبرت، أو كاتبت جاز؛ لأنه لها ملك تام؛ فإن طلقها قبل يكون من هذا شيء رجع بنصف العبد؛ فكان شريكها فيه، فقد زعمت أن ملكها فيه تام كما يتم ملك من دفع العوض بالعبد، ثم انتقض ملكها في نصفه.

فإن قيل: لك كيف يتم ملكها، ثم يتنقض؟

قلت: ليس في هذا قياس هو لم يدخل بها فلها نصف المهر إذا طلقها.

فإن قيل: لك كيف يتنقض نصفه رأيت ذلك جهلاً ممن يقوله؟ وقلت هذا مما لا يختلف فيه الفقهاء وترغم أيضاً أنه إذا اشترى عبداً فدلّس له فيه عيب كان ملكاً صحيحاً إن باع أو وهب، أو اعتق؛ فإن لم يفعل فشاء حبسه بالعيب حبسه، وإن لم يشأ حبسه وشاء نقض البيع، وقد كان تاماً نقضه، وقد يبيع الرجل الشقص من الرجل، فيكون المشتري تام الملك لا سبيل للبائع عليه، ولا على أخذه منه، ويكون له أن يبيع ويهب ويصنع ما يصنع ذو المال في ماله؛ فإن كان له شفيح فأراد أخذه من يديه بالثمن الذي اشتراه به، وإن كان كارهاً أخذه، وقد نجعل نحن وأنت ملكاً تاماً ويؤخذ به الثمن، ثم يتنقض بأسباب بعد تمامه فكيف عبت هذا في الإجارة، وأن ما نقوله في الإجارة إذا فات الشيء فيه الذي فيه المنفعة، فلم يكن إلى الاستيفاء سبيل ويرد المستأجر ما بقي من حقه كما يرد لو اشترى سفينة طعام كل قفيز بكذا فاستوفى عشرة أقفوز، ثم استهلكها، ثم هلك ما بقي من الطعام رددناه بما بقي من المال والزمناء عشرة بحصتها من الثمن وأنت تنقض الملك والأعيان التي فيها الملك قائمة، ثم لو عابك أحد بهذا.

قلت: هذا من أمر الناس؛ فإن كان في نقض الإجارة إذا كانت العين التي فيها المنفعة قد فاتت عيب فنقض الملك والعين

قال: فقد يلزمك في هذا شبيه بما يلزمي فليس يلزمي إذا زعمت أن الإجارة تحب بالقبض، وأن المنفعة معلومة، وأنه لا قبض لها إلا بقبض الذي فيه المنفعة، فإذا قبضت كان ذلك قبضاً للمنفعة إن سلمت المنفعة.

وقد أجاز المسلمون هذا كله كما أجازوا البيوع على اختلافها، وكما يحل بيع الطعام بضررين: أحدهما بصفة والآخر عين، فلو اشترت من طعام عين مائة فقبيز كان صحيحاً؛ فإن أخذت في اكتياله واستهلكت ما أكلت منه وهلك بعض المائة القبيز وجب على ما استهلكت بحصته من الثمن وبطل عني ثمن ما هلك.

فإن قال: فالخدمة ليست ثمناً فهي معلومة من عين لا يوصل إلى أخذها لتستوفى إلا بأخذ العين فأخذ العين بكما لها التي هي أكثر من المنفعة يوجب الثمن على شرط سلامة المنفعة لا تعدو الإجارة أن تكون واجبة فعليه دفعها، أو تكون غير واجبة والصرف عندنا، وعندك فيها رياً.

قال الشافعي: فإذا قيل له: فإن كانت أثمان الإجازات غير واجبة، فلا يحل له أن يأخذ بشيء لم يكن، ولا يدري أكون أم لا يكون، ثم يأخذ من جهة الصرف فيفسد من أنه غير واجبه؛ لأن الصرف فيما لم يجب رياً.

قال: نعم، ولكن الإجارة واجبة وثمانها واجبة، فلا يكون رياً.

فإذا قيل له: وإذا كان واجباً فليدفعه قال: ليس بواجب، وهم يروون عن عمر، أو ابن عمر أنه تكارى من رجل بالمدنية، ثم صار له قبل أن يركب؛ فإن كان ثابتاً عن عمر فهو موافق قولنا وحجة لنا عليهم.

قال: وإذا تكارى الرجل الدار من الرجل فالكراء لازم له لا يفسخ بموت المكترى ولا المكري، ولا بحال أبداً ما دامت الدار قائمة، فإذا دفع الدار إلى المكترى كان الكراء لازماً للمكترى كله إلا أن يشترط عند عقدة الكراء أنه إلى أجل معلوم، فيكون إليه كالبيوع، وقال بعض الناس تفسخ الإجازات بموت أيهما مات ويفسخها بالعذر، ثم ذكر أشياء يفسخها بها قد يكون مثلها، ولا يفسخها به.

قال الشافعي: فقيل لبعض من يقول هذا القول أقلت هذا بخبر؟

قال: روي عن شريح أنه قال: إذا ألقى المفتاح برئ فقيل له: أكذا تقول بقول شريح فشرع لا يرى الإجارة لازمة ويرى أن لكل واحد منهما فسخها بلا موت، ولا عذر قال: هكذا قال: شريح ولسنا نأخذ بقوله قيل فلم تحج بما تخالف فيه وتزعم أنه

المملوكة قائمة أعيب؛ فإن لم يكن فيه عيب فعليه فيه جهل.

قال الشافعي: ثم قالوا فيها أيضاً إن دفع المستأجر الإجارة كلها إلى المؤجر قبل أن يسكن البيت، أو يركب الدابة، ثم أراد أن يرجع فيما دفع لم يكن ذلك له؛ فإن كان دفع ما يجب عليه فهو ما قلنا، وإن كان دفع ما لا يجب عليه، فلم لا يرجع به فهو لم يهبه، ولم يقطع عنه ملكه إلا بأمر يزعم أنه لا يجب عليه أن يدفعه، ولا يحق عليه منه شيء إلا أن يسكن، أو يركب وهم يقولون إذا انفسخت الإجارة ردّه؛ لأنه إنما دفعه باسم الإجارة لا واهباً له؛ فإن كان دفعه بالإجارة والإجارة لا يلزمه بها دفع فينبغي أن يرده عليه متى شاء، ثم قال فيه قولاً آخر أعجب من هذا قال: إن تكارى دابة بمائة درهم، فلم يجب من المائة شيء فأراد أن يدفعها دنائير يصرفها كان حلالاً فليل له أن يعي به تحول الكراء إلى الدنانير وتقضه من الدراهم؟

قال: لا. ولكنه يصارفه بها بسعير يومه قلنا أو يحل الصرف في شيء لم يجب؟

قال: هو واجب، فلما قالوا يجب على صاحبه إذا لم يسم أجلاً دفع مكانه كما لو اشترى رجل سلعة بمائة أو ضمن عن رجل مائة، ولم يسم أجلاً كان عليه أن يدفع المائة مكانه، وهذا قولنا وقولك في الواجب كله إذا لم يسم له أجلاً فكيف قلت في المستأجر الإجارة واجبة عليه، وليس عليه أن يدفعها وله أن يصارف بها والإجارة إلى غير أجل.

قال الشافعي: فإن قال: هي إلى أجل معلوم، وذلك أنه إذا استأجر عبداً سنة فكل يوم من السنة أجل معلوم ولكل يوم من السنة أجرة معلومة والمائة الدرهم التي استأجر بها العبد السنة لازمة على هذا الحساب قيل له: فما تقول فيه إن مرض أحد عشر شهراً من السنة، أو شهراً من أولها، أو وسطها، فلم يقلد على الخدمة؟ اليس إن قلت ينتظر، فإذا صح استخدمه فيما يستقبل؟ فقد زعمت أن حصّة الأحد عشر شهراً، أو الشهر قد كانت في وقت لازم، ثم استأجر عنه، أو كان واجباً، ثم بطل؛ فإن جعلت له أن يستخدمه أحد عشر شهراً، أو شهراً من سنة أخرى، فقد جعلت أجلاً بعد أجل ونقلت عمل سنة في سنة أخرى، وإن قلت واجبة إن كانت فهذا الفساد الذي لا شكل؛ لأن الإجارة تمليك منفعة من عين معروف والمنفعة معروفة بتمليك دراهم مسمّاة، فإذا كان التملك مغنياً لا يدري أكون أم لا يكون؛ لأنه قد يموت العبد ويبقى ويمرض فكيف يجوز أن تملك منفعة مغنية بدراهم معيّنة مسمّاة؟ هذا تمليك الدين بالدين والمسلمون ينهاون عن بيع الدين بالدين والتملك بيع.

فإن قلت: يملك المنفعة إن كانت فهذا أقسد من قبل أن هذا مخاطرة ويلزم أن تفسد الإجارة كما أفسدها من عاب قوله

ليس بجحّة؟

قال: فما عندنا فيه خبر، ولكنه يبيع أن يتكاري رجل منزلاً يسكنه فيموت، وولده لا يحتاجون إليه فيقال: إن شتم فاسكنوه وهم أيتام ويبيع أن يموت المؤجر فيتحوّل ملك الدار لغيره فتكون الدار لولده والميت لا يملك شيئاً ويسكنها المستأجر بأمر الميت والميت لا أمر له حين مات فقليل له: أو يملكها الوارث إلا يملك الميت؟

قال: لا.

قيل: أفيزيد الوارث أبداً على أن يقوم إلا مقام الميت فيها؟

قال: لا.

قلنا فالميت قبل موته كان يقدر أن يفسخ هذه الإجارة عن داره ساعة واحدة قبل انقضاء مدتها عندك من غير عذر؟

قال: لا.

قيل: أف يكون الوارث الذي إنما ملك عن الميت الكل، أو البعض أحسن حالاً من المالك؟

قال: فهل رأيت ملكاً يتقلّ ويملك على من انتقل إليه فيه شيء؟

قلنا الذي وصفنا لك من أنه إنما ملك ما كان الميت يملك كافٍ لك منه ونحن نوجدك ملكاً يتقلّ ويملك على من انتقل إليه فيه شيء قال: وأين؟

قلنا: أرايت رجلاً رهن رجلاً داراً تسوى ألفاً بمائة، ثم مات الرهن أينفسخ الرهن؟

قال: لا.

قلنا ولم، وقد انتقل ملك الدار فصار للوارث؟

قال: إنما يملكها الوارث كما كان يملكها الميت والميت قد أوجب فيها حقاً لم يكن له فسخه إلا بإبقاء الغريم حقه فالوارث أولى أن لا يفسخه، قلنا، فلا نسمعك تقبل مثل هذا ممن يمتنع به عليك في الإجارة وتحتج به في الرهن، ولا بد من أن تكون تاركاً للحق في رده في الإجارة، أو في إنقاضه في الرهن؛ لأن حالهما واحد قد أوجب الميت في كليهما حقاً عندنا، وعندك، فلا يفسخه بوجه حتى يستوفيه من أوجه له عندنا بحال، وعندك إلا من عذر، ثم تفسخه بعد الموت في الإجارة كما لا يكون عذراً في حياة المؤجر والعذر أيضاً شيء ما وضعته أنت لا أثراً، ولا معقولاً وأنت لا تفسخه بعذر، ولا غير عذر في الرهن، وما بينهما في هذا فرق كلاهما أوجب له فيه ماله حقاً جائزاً عندنا، وعندك فأما أن يثبتاً معاً بكل حال، وإما أن يزول أحدهما بشيء فيزول الآخر، أرايت لو قال لك قائل: وضعت العذر تفسخ به الإجارة

وأنا أبطله في الإجارة وأضعه في الرهن فافسخ به الرهن أتكون الحجّة عليه؟ إلا أن يقال: ما ثبت فيه حق مسلم، وكان الحق حلالاً لم يفسخه عذر، وقد تقدّم الحق الواجب عند المسلمين.

قال الشافعي: مع كثير من مثل هذا يقولونه من ذلك الرجل يوصي للرجل برقية داره وأخر أن ينزلها في كل سنة عشرة أيام، ثم يموت الموصي له برقية الدار فيملك وارثه الدار فإن أراد منع الموصي له بالنزول قيل: ليس ذلك لك أنت للدّار مالك، ولهذا شرط في النزول، ولا تملك عن أهلك إلا ما كان يملك، ولا يكون لك فيها أكثر مما كان له.

قال الشافعي: فأما قوله إن مات المستأجر، فلا حاجة بالورثة إلى السكن، فلو قاله غيره أشبه أن يقول له لست تعرف ما تقول.

قال الشافعي: أرايت لو أن رجلاً كان يريد التجارة فاشترى دابةً بالف، وهو لا يملك إلا ألفاً، فلما استوجبه مات وله ورثة أطفال والراحلة تسوى ألفاً، أو مائة، فقال عنهم وصي أو كان فيهم مدرك محتاج كان أبو هؤلاء يعني بالرواحل لتكسبه فيها هؤلاء لا يكسبون، أو يعني بها لضرب من الخسارة، وقد أصبح هؤلاء أيتاماً وناقاة الرجل في يده لم تخرج بعد من يده فافسخ البيع وردّ الدارهم لحاجة الأيتام، ولا تنزعها من أيديهم إن لم يكن أبوهم دفعها، أو كان هذا في حمام اشتراه أو ما أشبهه مما لا منفعة فيه أو مما فيه المنفعة السيرة.

قال: لا أفسخ شيئاً من هذا وأمضي عليهم ما فعل أبوهم في ماله؛ لأنه فعله وهو يملك فأملكهم عنه ما كان هو يملك في حياته، ولا يكونون أحسن حالاً من أبيهم فيما ملكوه عنه.

قال الشافعي: قيل: وكذلك الكراء يتكراه، وهو حلال جائز له، فقد ملكوا ما ملك أبوهم من منفعة المسكن؛ فإن شاءوا سكنوا؛ فإن شاءوا أكرؤا.

قال: وزعم أن رجلاً لو تكاري من الرجل ألف بعير على أن يسير من بغداد ثمان عشرة إلى مكة فخلّف الجمال إبله وعلفها بأثمانها، أو أقل، أو أكثر وخرج الحاج، فلم يبق إلا هو وترك الجمال الكراء من غيره للشرط حتى فاته الحج كان له ذلك، ولم يفرم شيئاً؛ فإن قال لك الجمال: قد غررتني ومنعتني الكراء من غيرك وكلفتني مؤنة أتت على اثمان إبلي وصدقه المكثري، فلا يقضى له عليه شيء ويجلس بلا مؤنة عليه؛ لأنه لم يأخذ منه شيئاً، وإن كان قد غره، وقال قائل هذا القول؛ فإن أراد الجمال أن يجلس، وقال: بدا لي أن أدع الحج وأنصرف إلى غيره فليس ذلك له.

فإذا قيل له: ولم لا يكون ذلك له؟

تكون السلعة قراضاً على شرطها، وإن شاء ضمن المراض رأساً ماله.

قال الشافعي: وله قول آخر أنه إذا أمره أن يشتري سلعة بعينها فتعدى فاشترى غيرها؛ فإن كان عقد الشراء بالعين بعينها فالشراء باطل، وإن كان الشراء بغير العين فالشراء قد تم ولزم المشتري الثمن والريح له والنقصان عليه، وهو ضامن للمال؛ لأنه لما اشترى بغير عين المال صار المال في ذمة المشتري، وصار له الريح والخسارة عليه، وهو ضامن المال لصاحب المال.

قال الشافعي: فإن أعطى رجل رجلاً شيئاً ليشتري له شيئاً بعينه فاشترى له ذلك الشيء وغيره بما أعطاه، أو أمره أن يشتري له شاة فاشترى شاتين، أو عبداً فاشترى عبيدين، ففيها قولان: أحدهما أن صاحب المال بالخيار في أخذ ما أمر به، وما ازداد له بغير أمره، أو أخذ ما أمر به بمحضته من الثمن والرجوع على المشتري بما يبقى من الثمن وتكون الزيادة التي اشترى للمشتري.

وكذلك إن اشترى بذلك الشيء وباع والخيار في ذلك إلى رب المال؛ لأنه بماله ملك ذلك كله وبماله باع، وفي ماله كان الفضل، والقول الآخر أنه قد رضي أن يشتري له شيئاً بدينار فاشتراه وازداد معه شيئاً فهو له؛ فإن شاء أمسكه، وإن شاء وهبه؛ لأن من رضي شيئاً بدينار، فلم يتعد من زاده معه غيره؛ لأنه قد جاء بالذي رضي وزاده شيئاً لا مؤنة عليه في ماله، وهو معنى قول الشافعي.

وقال بعض الناس في الدابة يسقط الكراء حيث تعدى؛ لأنه ضامن، وقال في المراض إذا تعدى ضمن، وكان له الفضل بالضمان، ولا أدري أقال: يتصدق به أم لا؟

قال الشافعي: وقال في الذي اشترى ما أمر به وغيره معه للأمر ما أمر به بمحضته من الثمن وللمأمور ما بقي، ولا يكون للأمر مجال؛ لأنه اشترى بغير أمره.

قال الشافعي: فجعل هذا القول باباً من العلم بثبته أصلاً قاس عليه في الإجازات والبيع والمراضة شيئاً أحسبه لو جمع كأن دفاتر.

قال الشافعي: فقبل لبعض من قال هذا القول: قد زعمنا، وزعمتم أن الأصل من العلم لا يكون أبداً إلا من كتاب الله تعالى، أو سنة رسول الله ﷺ أو قول أصحاب رسول الله ﷺ أو بعضهم، أو أمر أجمع عليه عوام الفقهاء في الأمصار، فهل قولكم هذا واحد من هذا؟

قال: لا.

فيل: فإلى أي شيء ذهبت فيه؟

قال: قال شريح في بعضه.

قال: من قبل أنه غره فتمعه أن يكتري من غيره وعقد له عقدة حلالاً فليس له أن يفسخها.

قال الشافعي: فلم لا يكون للجمال على المتكاري أن يجلس، وقد عقد له كما قال عقدة حلالاً وغيره كما كان للمتكاري أن يجلس وحالهما وحجتهما واحدة لو كان يكون لأحدهما في العقدة ما ليس للآخر انبغى أن يكون الكراء للمتكاري الزم بكل وجه من قبل أن المؤنة على الجمال في العلف وحبس الإبل وضمائنها، ومن قبل أن لا مؤنة على المتكاري فعمد إلى حقهما لو تفرق الحكم فيهما أن يلزمه فابطل عنه وأحقهما أن يبطل عنه فالزومه؟

قال: ولا فرق بينهما من قبل أن العقدة حلال لا تنفسخ إلا باجماعهما على فسخها.

قال الشافعي: وستل هل وجد عقدة حلالاً لا شرط فيها، ولا عيب يكون لأحد المتعاقدين فيها ما ليس ليس للآخر، فلا أعلمه ذكرها؟ فقيل: وما بال هذه العقدة من بين العقدة لا خبر، ولا قياس؟

قال الشافعي: وإذا اختلفت المكاري والمتكاري في قولنا وقولهم تحالفا وتراذا، قيل لهم في هذا كيف تحكمون بحكم البيوع؟ قال: هو تملك، وإنما البيوع تملك فقيل لهم فاحكموا له بحكم البيوع فيما أثبت فيه حكم البيوع، فيقولون ليس يبيع وهم لا يقبلون هذا من أحد.

إذا قيل لبعضهم أنتم لا تصيرون في هذه الأقاويل إلى خبر يكون حجة زعمتم، ولا قياس، ولا معقول فكيف قلتموه؟ قالوا قال أصحابنا، وقال لنا بعضهم ما في الإجارة إلا ما قلتم من أن نحكم لها بحكم البيوع ما كانت السلامة للمنفعة قائمة، أو تبطل، ولا تجوز مجال فقيل له فتصير إلى أحد القولين، فلا أعلمه صار إليه.

قال: وإن تكارى رجل من رجل دابة من مكة إلى مر فتعدى بها إلى عسفاً؛ فإن سلمت الدابة كان عليه كراؤها إلى مر وكراء مثلها إلى عسفاً؛ فإن عطبت الدابة فله الكراء إلى مر وقيمة الدابة في أكثر ما كانت ثمناً من حين تعدى بها من الساعة التي تعدى بها فيها كان، أو بعدها، ولا يكون عليه قيمتها قبل التعدى إنما يكون عليه حين صار ضامناً في حال التعدى.

وقال بعضهم لصاحب الدابة: إن شاء الكراء بحساب، وإن شاء يضمته قيمة الدابة، وإن سلمت، وليس نقول بهذا، قولنا هو الأول لا يضمها حتى تعطب.

قال الشافعي: ومن أعطى مالاً رجلاً قراضاً ونهاه عن سلعة يشتريها بعينها فاشترها فصاحب المال بالخيار، إن أحب أن

[مجدد (٢٤٠٢)]

١٣٤٧- قال الشافعي: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ شَيْبَةَ بْنِ عَرْقَدَةَ فَوَصَّلَهُ وَتَرَوِيهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ بِعَثَلٍ هَذِهِ الْقِصَّةُ أَوْ مَعْنَاهَا.

قال الشافعي: فمن قال له: جميع ما اشتري له بأنه ماله اشتري فهو ازدياد مملوك له قال: إنما كان ما فعل عروة من ذلك ازدياداً ونظراً لرسول الله ﷺ ورضي رسول الله ﷺ بنظره وازدياده واختار أن لا يضمه، وأن يملك ما ملك عروة ماله ودعا له في بيعه ورأى عروة بذلك عسناً غير عاصي، ولو كان معصية نهاء، ولم يقبلها، ولم يملكها في الوجهين معاً.

قال الشافعي: ومن رضي أن يملك شاةً بدينار فملك بالدينارين شاتين كان به أرضي، وإن معنى ما تضمنه أن أراد مالك المال بأنه إنما أراد ملكاً واحداً وملكه المشتري الثانية بلا امره، ولكنه إن شاء ملكها على المشتري، ولم يضمه.

ومن قال: هما له جميعاً بلا خيار قال: إذا جاز عليه أن يشتري شاةً بدينار فاحذ شاتين، فقد أخذ واحدةً تجوز بجميع الدينارين فأوفاه وأزاد له بديناره شاةً لا مؤنة عليه في ماله في ملكها، وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسألة هو مالك لشارةً بنصف دينار والشارة الأخرى وضمن إن كان لها للمشتري لا يكون للامر أن يملكها أبداً بالملك الأول والمشتري ضامن لنصف دينار.

١٣٤٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَعُيَيْنَةَ بْنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا خَرَجَا فِي جَيْشٍ إِلَى الْعِرَاقِ، فَلَمَّا قَفَلَا مَرَّ عَلَى عَامِلٍ يُعْمَرُ فَرَحَّبَ بِهِمَا وَسَهَّلَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ، وَقَالَ: لَوْ أَقْدِرُ لَكُمَا عَلَى أَمْرِ أَنْتَعَمَكُمَا بِهِ لَفَعَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى هَذَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفَكُمَاهُ فَتَبْتَاعَانِ مَتَاعاً مِنْ مَتَاعِ الْعِرَاقِ، ثُمَّ تَبْتَاعَا بِالْمَدِينَةِ فَتَوَدَّعَا رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَكُونُ لَكُمَا الرِّبْحُ، فَقَالَا: وَدِدْنَا، فَفَعَلَ وَكَتَبَ لَهُمَا إِلَى عُمَرَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا الْمَالَ، فَلَمَّا قَدِمَا الْمَدِينَةَ بَاعَا قَرِيبًا، فَلَمَّا دَفَعَا إِلَى عُمَرَ قَالَ لَهُمَا أَكُلِ الْجَيْشِ أَسْلَفَكُمْ كَمَا أَسْلَفَكُمَا؟ فَقَالَا لَا، فَقَالَ عُمَرُ: قَالَ أَنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفَكُمَا قَادِيَا الْمَالَ وَرَبِحَهُ فَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ

قلنا: قد ردنا نحن وأنتم هذا الكلام وأكثرنا أنزعمون أن شريعاً حجة على أحد إن لم يقبله إلا شريع؟

قال: لا، وقد غالف شريعاً في كثير من أحكامه بأرائنا: قلنا، فإذا لم يكن شريع عندكم حجة على الأفراد، فيكون حجة على خير رسول الله ﷺ أو على أحد من أصحابه؟

قال: لا، وقال: ما دلّكم على أن الكراء والريح والضمان قد يجتمع؟ قلنا لو لم يكن فيه خبر كان معقولاً وقلنا دلنا عليه الخبر الثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن عمر والخبر عندكم الذي تثبتونه عن رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: ولو كان ما قالوا من أن من ضمن له دابته، أو بيته، أو شيء من ملكه لم يكن له إجارة، أو ماله لم يكن له من ربحه شيء كانوا قد أكثروا خلافه.

قال الشافعي: وهم يزعمون أن رجلاً لو تكارى من رجل بيتاً لم يكن له أن يعمل فيه ربحاً، ولا قصارة، ولا عمل الحدادين؛ لأن هذا مضر بالبناء؛ فإن عمل هذا فانهدم البيت فهو ضامن لقيمة البيت، وإن سلم البيت فله أجره، وزعمون أن من تكارى قميصاً فليس له أن يأتزر به؛ لأن القميص لا يلبس هكذا؛ فإن فعل فتخرق ضمن قيمة القميص، وإن سلم كان له أجره وزعمون أنه لو تكارى قبةً لينصبها فنصبها في شمس، أو مطر، فقد تعدى لإضرار ذلك بها؛ فإن عطيت ضمن، وإن سلمت فعليه أجرها مع أشياء من هذا الضرب يكتب بأقلها حتى يستدل على أنهم قد تركوا ما قالوا ودخلوا فيما عابوا عما مضت به الآثار وما فيه صلاح الناس.

قال الشافعي: وأما ما قالوا: الحيلة سيرة لمن لا يخاف الله أن يعطى مالا قراضاً فيغيب به، ويتعدى فيه فيأخذ فضله ويمتنع رب المال، ويتكارى دابةً ميلاً فيسير عليها أشهراً بلا كراء، ولا مؤنة إن سلمت قال قائل منهم: إنا لنعلم أن قد تركنا قولنا حيث الزنا الضمان والكراء، ولكننا استحسنا قولنا، قلنا: إن كان قولك عندك حقاً، فلا ينبغي أن تدعه، وإن كان غير حق، فلا ينبغي أن نقيم على شيء منه فما الأحاديث التي عليها اعتمدتم؟

قلنا لهم: أما أحاديثكم، فإن:

١٣٤٩- سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا، عَنْ شَيْبَةَ بْنِ عَرْقَدَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّحْيَ يُحَدِّثُونَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَاراً يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شاةً، أَوْ أَضْحِيَّةً فَأَشْتَرَى لَهُ شَاتَيْنِ فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِهِ بِالْبَرَكَةِ؛ فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى تَرَاباً لَرَبِحَ فِيهِ. [أخرجه البخاري (٣٦٤٢)، أبو داود (٣٣٨٤)، ابن

حضره أن أخذهما المال غير تعدّ منهما، وأنهما أخذهما من والٍ له فكنا يريان والوالي أن ما صنع جائز، فلم يزعم، ومن حضره ما صنع يجوز إلا بمعنى القراض أنفذ فيه القراض؛ لأنه كان نافذاً لو فعله الوالي، أو لا ورد فيه الفضل الذي جعله لهما على القراض، ولم يره ينفذ لهما بلا منفعة للمسلمين فيه.

١٣٤٩- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رِيَّاحِ بْنِ عَبِيدَةَ قَالَ: بَعَثَ رَجُلٌ مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ بَعْشَرَةَ دَنَائِيرَ إِلَى رَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ فَاِتْبَاعَ بِهَا الْمُبْعُوثُ مَعَهُ بَعِيرًا، ثُمَّ بَاعَهُ بِأَحَدِ عَشَرَ دِينَارًا فَسَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ: الْأَحَدُ عَشَرَ لِصَاحِبِ الْمَالِ، وَلَوْ حَدَّثَ بِالْبَعِيرِ حَدَّثَ كُنْتَ لَهُ ضَامِنًا.

١٣٥٠- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَثْلُ مَعْنَاهُ.

قال الشافعي: وابن عمر يرى على المشتري بالبضاعة لغيره الضمان ويرى الرّبح لصاحب البضاعة، ولا يجعل الرّبح لمن ضمن إذا المبعث معه تعدّى في مال رجل بعينه والذي يخالفنا في هذا يجعل له الرّبح، ولا أدري إيماره أن يتصدّق به أم لا؟ وليس معه خبر إلا توهم عن شريح وهم يزعمون أن الأقاليل التي تلزم ما جاء عن النبي ﷺ أو عن رجل من أصحابه، أو اجتمع الناس عليه فلم يختلفوا وقولهم هذا ليس داخلًا في واحدٍ من هذه الأشياء التي تلزم عندنا، وعندهم.

٤- كراء الإبل والدواب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كراء الإبل جائز للمحامل والزوامل والرواحل وغير ذلك من الحمولة.

وكذلك كراء الدواب للسروج والأكف والحمولة قال الشافعي: ولا يجوز من ذلك شيء على شيء مغيب لا تجوز حتى يرى الرّاكب والراكبين وظرف الحمل والوطء وكيف الظل إن شرطه؛ لأن ذلك يختلف فيتباين، أو تكون الحمولة بوزن معلوم أو كيل معلوم، أو ظروف ترى، أو تكون إذا شرطت عرفت مثل غرائر الحليّة، وما أشبه هذا قال الشافعي: فإن قال: اتكاري منك محملاً، أو مركباً، أو زاملة فهو مفسوخ، ألا ترى أنّهما إذا اختلفا لم يوقف على حدّ هذا، وإن شرط وزناً؟ وقال: المعاليق أو أراه محملاً، وقال: ما يصلحه فالقياس في هذا كله أنّه فاسد؛ لأن ذلك غير موقوف على حدّ، وإن شرط وزناً، وقال: المعاليق أو أراه محملاً فكذلك، ومن الناس من قال: أجيزه بقدر

فَسَكَتَ، وَأَمَّا عَيْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا يَنْبَغِي لَكَ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ هَلَكَ الْمَالُ، أَوْ نَقَصَ لَضَمَانُهُ، فَقَالَ أَدْيَاهُ فَسَكَتَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَاجَعَهُ عَيْدُ اللَّهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَاءِ عُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا فَأَخَذَ عُمَرُ رَأْسَ الْمَالِ وَنَصَفَ رِبْحِهِ وَأَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ وَعَيْدُ اللَّهِ نِصْفَ رِبْحِ ذَلِكَ الْمَالِ. [أخرجه مالك (٦٨٧/٢)]

قال الشافعي: ألا ترى إلى عمر يقول 'أكل الجيش أسلفه كما أسلفكما؟' كأنه، والله أعلم يرى أن المال لا يحمل إليه مع رجل يسلفه فيتأخّر ويبعّ إلا، وفي ذلك حيس للمال بلا منفعة للمسلمين، وكان عمر، والله تعالى أعلم، يرى أن المال يبعث بسو، أو يرسل به مع نفق يسرع به المسير ويدفعه عند مقدمه لا حيس فيه، ولا منفعة للرّسول، أو يدفع بالمصر الذي يحتاج إليه إلى ثقة يضمنه ويكتب كتاباً بأن يدفع في المصر الذي فيه الخليفة بلا حيس، أو يدفع قراضاً، فيكون فيه الحيس بلا ضرر على المسلمين ويكون فضل إن كان فيه حيس إن كان له، فلمّا لم يكن المال المدفوع إلى عبد الله وعبيد الله بواحدٍ من هذه الوجوه، ولم يكن ملكاً للوالي الذي دفعه إليهما فيجيز أمره فيما يملك إليه فيما يرى أن الرّبح والمال للمسلمين، فقال عمر 'أدياه ورجحه'، فلمّا راجعه عبيد الله وأشار عليه بعض جلسائه وبعض جلسائه عندنا من أصحاب رسول الله ﷺ أن يجعله قراضاً رأى أن يفعل وكأنه، والله تعالى أعلم، رأى أن الوالي القائم به الحاكم فيه حتى يصير إلى عمر ورأى أن له أن ينفذ ما صنع الوالي بما يوافق الحكم، فلمّا كان لو دفعه الوالي قراضاً كان على عمر أن ينفذ الحيس له والعرض بالمنفعة للمسلمين في فضله ردّ ما صنع الوالي إلى ما يجوز بما لو صنعه لم يرده عليه، وردّ منه فضل الرّبح الذي لم ير له أن يعطيهما وأنفذ لهما نصف الرّبح الذي كان له أن يعطيهما.

قال الشافعي: قد كانا ضامنين للمال، وعلى الضمان أخذهما لو هلك ضمناه، ألا ترى أن عمر لم يرده على عبيد الله قوله لو هلك أو نقص كتأ له ضامين، ولم يرده أحدٌ ممن حضره من أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يقل عمر، ولا أحدٌ من أصحاب رسول الله ﷺ لكما الرّبح بالضمان، بل جمع عليهما الضمان وأخذ منهما بعض الرّبح، فقال قائل: فلعلّ عمر استطاب أنفسهما، قلنا: أو ما في الحديث دلالة على أنه إنما حكم عليهما، ألا ترى أن عبيد الله راجعه قال: فلم أخذ نصف الرّبح، ولم يأخذه كله؟

قلنا: حكم فيه بأن أجاز منه ما كان يجوز على الابتداء؛ لأن الوالي لو دفعه إليهما على القراض جاز، فلمّا رأى، ومن

ما يراه النَّاسُ وسطاً.

قال الشافعي: ففقدت الكراء لا تجوز إلا بأمرٍ معلوم كما لا تجوز البيوع إلا معلومة.

قال الشافعي: وإذا تَكَارَى رجلٌ محملاً من المدينة إلى مكة فشرط سيراً معلوماً فهو أصح، وإن لم يشترط فالذي أحفظ أن المسير معلوم، وأنه المراحل فيلزمان المراحل؛ لأنها الأغلب من سير الناس.

فإن قال قائل: كيف لا يفسد في هذا الكراء والسير يختلف؟

قيل: ليس للإفساد هنا موضع.

فإن قال: فبأي شيء قسته؟

قيل: بنقد البلد، البلد له نقد وصنع وغلة مختلفة فيبيع الرجل بالذراهم، ولا يشترط نقداً بعينه، ولا يفسد البيع، ويكون له الأغلب من نقد البلد.

وكذلك يلزمهما الغالب من سير الناس.

قال الشافعي: فإن أراد المكَتَرِي مجاوزة المراحل أو الجمال التَّصِيرَ عنها أو مجاوزتها فليس ذلك لواحدٍ منهما إلا برضاها؛ فإن كان بعد أيام فأراد الجمال أن يقيم، ثم يطوي بقدر ما أقام أو أراد المكَتَرِي فليس لواحدٍ منهما، وذلك أنه يدخل على المكَتَرِي التعب والتقصير.

وكذلك يدخل على الجمال.

قال الشافعي: فإن تَكَارَى منه لبعده عقله فأراد أن يركب الليل دون النهار بالأميال، أو النهار دون الليل، أو أراد ذلك به الجمال فليس ذلك لواحدٍ منهما ويركب على ما يعرف الناس العقبة، ثم ينزل فيمشي بقدر ما يركب، ثم يركب بقدر ما مشى، ولا يتابع المشي فيفدحه، ولا الركوب فيضر بالبعير.

قال: وإن تَكَارَى إيلاً بأعيانها ركبه، وإن تَكَارَى حولة، ولم يذكر بأعيانها ركب ما يحمله؛ فإن حمله على بعير غليظ؛ فإن كان ذلك ضرراً متفاحشاً أمر أن يبدله، وإن كان شبيهاً بما يركب الناس لم يجبر على إبداله.

قال الشافعي: وإن كان البعير يسقط، أو يعثر فيخاف منه العنت على راحته أمر بإبداله.

قال الشافعي: وعليه أن يركب المرأة البعير باركاً وتزول عنه باركاً؛ لأن ذلك ركوب النساء أما الرجال فيركبون على الأغلب غير معجلٍ له ولما لا بد له منه كالوضوء، وليس عليه أن ينتظره لغير ما لا بد له منه.

قال: وليس للجمال إذا كانت القرى هي المنازل أن يتعداها إن أراد الكلاء، ولا للمكَتَرِي إذا أراد عزلة الناس.

وكذلك إن اختلفا في الساعة التي يسيران فيها؛ فإن أراد الجمال، أو المكَتَرِي ذلك في حرٍّ شديدٍ نظر إلى مسير الناس بقدر المرحلة التي يريدان.

قال الشافعي: ولا خبر في أن يتَكَارَى بعيراً بعينه إلى أجل معلوم، ولا يجوز أن يتَكَارَى إلا عند خروجه؛ لأن المَكَارَى ينتفع بما أخذ من المكَتَرِي، ولا يلزم الجمال الضمان للحمولة إن مات البعير بعينه لا يجوز أن يشتري شيئاً غائباً بعينه إلى أجل، وإنما يجوز الكراء على مضمونٍ بغير عينه مثل السلم، أو على شيء يقبض المكَتَرِي فيه ما اكترى عند اكترائه كما يقبض المبيع.

قال الشافعي: فإن تَكَارَى إيلاً بأعيانها فركبها، ثم مات رد الجمال مما أخذ منه بحسب ما بقي، ولم يضمن له الحمولة، وذلك بمنزلة المنزل يكتريه والبعيد يستأجره، وإنما تلزمه الحمولة إذا شرطها عليه غير إيل بأعيانها كانت لازمة للجمال بكل حال والكراء لازم للمكَتَرِي والكراء بكل حال لا يفسخ أبداً بموتهما، ولا يموت واحدٍ منهما، هو في مال الجمال إن مات ومال المكَتَرِي إن مات وتحمل ورثة الميت حمولته، أو وزنها وراكباً مثله، وورثة الجمال إن شاءوا قاموا بالكراء وإلا باع السلطان في ماله واستأجر عليه من يوقى المكَتَرِي ما شرط له من الحمولة.

قال الشافعي: وإن اختلفا في الرحلة رحل لا مكبوبة، ولا مستلقياً، وإن انكسر المحل، أو الظل أبدل محملاً مثله، أو ظلاً مثله، وإن اختلفا في الزاد الذي ينفذ بعضه، فقال صاحب الزاد أبدله بوزنه فالقياس أن يبدل له حتى يستوفي الوزن.

قال: ولو قال قائل: ليس له أن يبدل من قبل أنه معروف أن الزاد ينقص قليلاً، ولا يبدل مكانه كان مذهباً - والله أعلم - من مذاهب الناس.

قال الشافعي: والدواب في هذا مثل الإبل إذا اختلفا في المسير سار كما يسير الناس إن لم يكن بينهما شرط لا متعباً، ولا مقصراً كما يسير الأكثر من الناس ويعرف خلاف الضرب بالمكَتَرِي للدابة والمكسرى؛ فإن كانت صعبةً نظراً؛ فإن كانت صعبتها مشابهةً صعبةً عوام الدواب، أو تقاربها لزمت المكَتَرِي، وإن كان ذلك منها خوفاً؛ فإن تكاهاها بعينها، ولم يعلم تناقضا الكراء إن شاء المكَتَرِي، وإن تَكَارَى مركباً فعلى المكَرِي الدابة له غيرها مما لا يباين دواب الناس.

قال الشافعي: وعلف الدواب والإبل على الجمال أو مالك الدواب؛ فإن تغيب واحدٌ منهما فلعف المكَتَرِي فهو متطوع إلا أن يرفع ذلك إلى السلطان، وينبغي للسلطان أن يوكل رجلاً من أهل

أَنْ هَذَا تَعَدُّ وَالْمُسْتَعِيرُ هَكَذَا إِنْ كَانَ صَاحِبُهُ لَا يَرِيدُ أَنْ يَضْمَنَهُ؛ فَإِنْ أَرَادَ صَاحِبُهُ أَنْ يَضْمَنَهُ الْعَارِيَةُ فَهُوَ ضَامِنٌ تَعَدَّى أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ، وَأَمَّا الرَّاقِضُ، فَإِنْ مِنْ شَأْنِ الرَّوَاضِ الَّذِي يَعْرِفُ بِهِ إِصْلَاحَهُمْ لِلذُّوَابِ الضَّرْبُ عَلَى حَمَلِهَا مِنَ السَّيْرِ وَالْحَمَلِ عَلَيْهَا مِنَ الضَّرْبِ أَكْثَرُ مَا يَفْعَلُ الرَّاكِبُ غَيْرُهُمْ، فَإِذَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَكُونُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالرِّيَاضَةِ إِصْلَاحًا وَتَأْدِيبًا لِلذَّابَّةِ بِلَا إِعْسَافٍ يَبِينُ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ عَيَّتْ.

وإن فعل خلاف هذا كان متعدياً وضمن والمستعير الذَّابَّةُ هكذا كالمكترى في ركوبها إذا تعدى ضمن، وإذا لم تعد لم يضمن. قال الربيع: قوله الذي نأخذ به في المستعير أنه يضمن تعدى أو لم يعد لحديث النبي ﷺ: الْعَارِيَةُ مَضْمُونَةٌ مُؤَدَّاةٌ وَهُوَ آخِرُ قَوْلِهِ.

قال الشافعي: والراعي إذا فعل ما للرعاة أن يفعلوه مما لا صلاح للماشية إلا به، وما يفعله أهل الماشية بما يشي أنفسهم على استصلاحها، ومن إذا رآوا من يفعله بما يشيهم ممن يلي رعيها كان عندهم صلاحاً لا تلفاً، ولا خرقاً، ففعله الراعي لم يضمن، وإن تلف فيه، وإن فعل ما يكون عندهم خرقاً فتلف منه شيء ضمنه عند من لا يضمن الأجير، ومن ضمن الأجير ضمنه في كل حال.

٦- مسألة الأجراء

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: الأجراء كلهم سواء، فإذا تلف في أيديهم شيء من غير جنائهم، فلا يجوز أن يقال فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن يكون كل من أخذ إكراه على شيء كان له ضماناً يؤديه على السلامة، أو يضمنه، أو ما نقصه، ومن قال: هذا القول فينبغي أن يكون من حجة أن يقول: الأمين هو من دفعته إليه راضياً بأمانته لا معطي أجراً على شيء مما دفعته إليه وإعطائي هذا الأجر تفريق بين وبين الأمين الذي أخذ ما استؤمن عليه بلا جعل، أو يقول قائل: لا ضمان على أجير بحال من قبل أنه إنما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له، أو أخذ الشيء على منفعة له فيه إما بتسلط على إتلافه كما يأخذ سلفاً، فيكون مالا من ماله، فيكون إن شاء ينقذه ويرد مثله.

وإما مستعير سلط على الانتفاع بما أعير فيضمن؛ لأنه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا لمنفعة صاحبه فيه، وهذا معاً نقص على المسلف والمعير أو غير زيادة له والصانع والأجير من كان ليس في هذا المعنى، فلا يضمن بحال إلا ما جنت يده كما يضمن المودع ما جنت يده، وليس في هذا سنة أعلمها، ولا أثر يصح عند أهل

الرفقة بأن يعلف ويحسب ذلك على رب الذَّابَّةِ والإبل، وإن ضاق ذلك، فلم يوجد أحد غير الرَّاكِبِ.

فإن قال قائل: يأمر الرَّاكِبُ أن يعلف؛ لأن من حقه الركوب والركوب لا يصلح إلا بعلف ويحسب ذلك على صاحب الذَّابَّةِ، وهذا موضع ضرورة، ولا يوجد فيه إلا هذا؛ لأنه لا بد من العلف إلا تلفت الذَّابَّةُ، ولم يستوف المكري الركوب كان مذهبا.

قال الشافعي: وفي هذا أن المكترى يكون أمين نفسه، وإن رب الذَّابَّةِ إن قال: لم يعلفها إلا بكذا، وقال الأمين علفتها بكذا لأكثر؛ فإن قبل قول رب الذَّابَّةِ في ماله سقط كثير من حق العالف، وإن قيل: قول المكترى العالف كان القول قوله فيما يلزم غيره، وإن نظر إلى علف مثلها فصدق به فيه، فقد خرج مالك الذَّابَّةِ والمكترى من أن يكون القول قولهما، وقد ترد أشباه من هذا في الفقه فيذهب بعض أصحابنا إلى أن لا قياس، وأن القياس ضعيف، وقد ذكر في غير هذا الموضع، ويقولون يقضي فيما بين الناس بأقرب الأمور في العدل فيما يراه إذا لم يجد فيه متقدّم من حكم يتبعه.

قال الشافعي: فيجب هذا المذهب بعض الناس، ويقولون لا بد من القياس على متقدّم الأحكام، ثم يصير إلى أن يكثر القول بما عاب ويرد ما يشبه هذا فيما يرى رده من كره الرأي؛ فإن جاز أن يحكم فيه بما يكون عدلاً عند الناس فيما يرى الحاكم فهو مذهب أصحابنا في بعض أقاويلهم، وإن لم يميز، فقد يترك أهل القياس القياس، فيكون، والله أعلم فمن ذهب مذهب أصحابنا حمل الناس على أكثر معاملتهم، وعلى الأقرب من صلاحهم وأنفذ الحكم على كل أحد من المتنازعين بقدر ما يحضره مما يسمع من قضيتهم مما يشبه الأغلب، ومن ذهب مذهب القياس أعاد الأمور إلى الأصول، ثم قاسها عليها وحكم لها بأحكامها، وهذا ربما تفاحش.

٥- مسألة الرجل يكره

الذَّابَّةُ فيضربها فتموت

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: وإذا اكترى الرجل من الرجل الذَّابَّةَ فضربها، أو تخسها بلبجام، أو ركضها فماتت سئل أهل العلم بالركوب؛ فإن كان فعل من ذلك ما تفعل العامة، فلا يكون فيه عندهم خرق تلف أو فعل بالكبح والضرب مثل ما يفعله بمثلها عندما فعله، فلا أعد ذلك خرقاً، ولا شيء عليه، وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه بموضع قد يكون بمثل تلف، أو فعله في الموضع الذي لا يفعل في مثله ثمن في كل حال من قبل

قال: وإذا تكارى الرَّجُلُ من الرَّجُلِ على الوزنِ المعلومِ والكيلِ المعلومِ والبلدِ المعلومِ فزادَ الوزنُ، أو الكيلُ، أو نقصا وتصادقا على أن ربَّ المالِ وليَّ الوزنِ والكيلِ.

قلنا: في الزيادة والنقصان لأهل العلم بالصناعة هل يزيد ما بين الوزنين وينقص ما بينهما.

وبين الكيلين هكذا فيما لم تدخله آفة؟ فإن قالوا نعم قد يزيد وينقص.

قلنا في النقصان لربِّ المال قد يمكنُ عما زعم أهل العلم بلا جناية، ولا آفة، فلما كان النقص يكون، ولا يكون، قلنا: إن شئت أحلفنا لك الحمال ما خاتك، ولا تعدى بشيء أفسد متاعك، ثم لا ضمانَ عليه وقلنا للحمال في الزيادة كما قلنا لربِّ المال في النقصان إذا كانت الزيادة قد تكون لا من حادث، ولا زيادة، ويكون النقصان وكانت ها هنا زيادة؛ فإن لم تدعها فهي لربِّ المال، ولا كراء لك فيها، وإن ادَّعيتها أوفينا ربَّ المال ماله تاماً، ولم نسلم لك الفضل إلا بأن تحلف ما هو من مال ربِّ المال وتأخذه، وإن كان زيادة لا يزيد مثلها أوفينا ربَّ المال ماله وقلنا الزيادة لا يدَّعيها ربُّ المال؛ فإن كانت لك فخذها، وإن لم تكن لك جعلناها كمال في يديك لا مدعي له وقلنا الورع أن لا تاكل ما ليس لك؛ فإن ادَّعاه ربُّ المال وصدقته كانت الزيادة له وعليه كراء مثلها، وإن كنت أنت الكيال للطعام بأمر ربِّ الطعام، ولا أمين معك قلنا لربِّ الطعام هو يقر بأن هذه الزيادة لك.

فإن ادَّعيتها فهي لك وعليك في المكيلة التي اكرتت عليها ما سميت من الكراء وعليك اليمين ما رضيت أن يحمل لك الزيادة، ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل قمحك ببلدك الذي حمل؛ لأنه متعد إلا بأن ترضى أن تأخذه من موضعك، فلا يحال بينك وبين عين مالك، ولا كراء عليك بالعدوان، وإن قلت رضيت بأن يحمل لي مكيلة بكراء معلوم، وما زاد فبحسابه فالكراء في المكيلة جائز، وفي الزيادة فاسد والطعام لك وله كراء مثله في كله؛ فإن كان نقصان لا ينقص مثله، فالقول فيه كالقول في المسألة الأولى.

فمن رأى تضمين الحمال ضمن ما نقص عن المكيلة لا يرفع عنه شيئاً، ومن لم ير تضمينه لم يضمه وطرح عنه من الكراء بقدر النقصان.

٧- اختلاف الأجير والمستأجر

أخبرنا الشيخ: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلف الرجلان في الكراء وتصادقا في العمل تحالفاً، وكان للعمل أجر مثله فيما عمل قال: وإذا اختلفا في الصنعة، فقال: أمرت أن تصبغه أصفر أو تحيط قميصاً فخطه قباءً، وقال الصانع: عملت

الحديث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد روي فيه شيء عن عمر وعلي ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما، ولو ثبت عنهما لزم من يثبته أن يضم الأجراء من كانوا ضمن أجير الرجل وحده والأجير المشترك والأجير على الحفظ والرعي وحمل المتاع والأجير على الشيء يصنعه؛ لأن عمر إن كان ضمن الصانع فليس في تضمينه لهم معنى إلا أن يكون ضمنهم بأنهم أخذوا أجراً على ما ضمنوا فكل من كان أخذ أجراً فهو في معناهم، وإن كان علي رضي الله عنه ضمن الصانع والصانع كذلك كل صانع، وكل من أخذ أجراً، وقد يقال للرعاي صناعته الرعية وللحمال صناعته الحمل للناس، ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أولاً من التضمن، أو ترك التضمن، ومن ضمن الأجير بكل حال؛ فكان مع الأجير ما قلت مثل أن يستحمله الشيء على ظهره أو يستعمله الشيء في بيته، أو غير بيتوه، وهو حاضر للمال، أو وكيل له يحفظه فتلف ماله بأي وجه ما تلف به إذا لم يمين عليه جان، فلا ضمان على الصانع، ولا على الأجير.

وكذلك إن جنى عليه غيره، فلا ضمان عليه والضمان على الجاني، ولو غاب عنه، أو تركه يغيب عليه كان ضامناً له من أي وجه ما تلف، وإن كان حاضراً معه فعمل فيه عملاً فتلف بذلك العمل، وقال الأجير هكذا يعمل هذا، فلم أتعد بالعمل، وقال المستأجر ليس هكذا يعمل، وقد تعدت بينهما بيئة، أو لا بيئة بينهما؛ فإن كانت البيئة ستل عدلان من أهل ذلك الصناعة؛ فإن قال هكذا يعمل هذا، فلا يضمّن، وإن قال لا هذا تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدّي ما كان قل أو كثر، وإذا لم تكن بيئة كان القول قول الصانع مع يمينه، ثم لا ضمان عليه، وإذا سمعتي أقول: القول قول أحد فلست أقوله إلا على معنى ما يعرف إذا ادعى الذي جعل القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله، وإذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم أجعل القول قوله.

ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه فجنى جان على ما في يديه فالتلفه فرب المال بالخيار في تضمين الصانع؛ لأنه كان عليه أن يرده إليه على السلامة؛ فإن ضمنه رجع به الصانع على الجاني، أو يضمّن الجاني؛ فإن ضمنه لم يرجع به الجاني على الصانع، وإذا ضمنه الصانع فافلس به الصانع كأن له أن يأخذ من الجاني، وكان الجاني في هذا الموضع كالحميل.

وكذلك لو ضمنه الجاني فافلس به الجاني رجع به على الصانع إلا أن يكون أبرأ كل واحد منهما عند تضمين الآخر، فلا يرجع به للصانع في كل حال ويرجع به على الجاني إذا أخذ من الصانع، وليس للجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه بحال.

ما قلت لي تحالفاً، وكانَ على الصَّانِعِ ما نقصَ الثَّوبَ، ولا أجرَ له، وإن زاد الصَّبْغُ فيه كانَ شريكاً بما زاد الصَّبْغُ في الثَّوبِ، وإن نقصت منه، فلا ضمانَ عليه، ولا أجرَ له.

قال الربيع: الذي يأخذُ به الشافعي في هذا أن القولَ قولُ ربِّ الثَّوبِ، وعلى الصَّانِعِ ما نقصَ الثَّوبَ، وإن كانَ نقصه شيئاً؛ لأنه مقرُّ يأخذُ الثَّوبَ صحيحاً ومدَّعٍ على أنه أمره بقطعه، أو صبغه كما وصفت فعلية البيئة بما.

. قال: فإن لم يكن بينة حلف ربِّ الثَّوبِ ولزم الصَّانِعُ ما نقصته الصَّنعة، وإن كانت زادت الصَّنعةُ فيه شيئاً كان الصَّانِعُ شريكاً بها إن كانت عيناً قائمةً فيه مثل الصَّبْغِ، ولا يأخذُ من الأجرة شيئاً كانت زادت الصَّنعةُ فيه شيئاً كان الصَّانِعُ شريكاً بها إن كانت عيناً قائمةً فيه مثل الصَّبْغِ، ولا يأخذُ من الأجرة شيئاً؛ فإن لم تكن عيناً قائمةً، فلا شيء له.

٣٦- كتاب إحياء الموات

أخبرنا الربيع: قال: قال محمد بن إدريس الشافعي: ولم أسمع هذا الكتاب منه، وإنما أقره على معرفة أنه كان من كلامه قال: وبلاد المسلمين شيان عامر وموات فالعامر لأهله، وكل ما صلح به العامر إن كان مرفقاً لأهله من طريق وفاء ومسيل ماء، أو غيره فهو كالعامر في أن لا يملكه على أهل العامر أحد إلا بإذنهم والموات شيان موات قد كان عامراً لأهل معروفين في الإسلام، ثم ذهبت عمارته فصار مواتاً لا عمارة فيه فذلك لأهله كالعامر لا يملكه أحد أبداً إلا عن أهله.

وكذلك مرافقه وطريقه وأقنيته ومسائل مائه ومشاربه.

والموات الثاني ما لم يملكه أحد في الإسلام بعرفه، ولا عمارة، ملك في الجاهلية، أو لم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله ﷺ: مَنْ أَحْيَا مَوَاتاً فَهُوَ لَهُ وَالْمَوَاتُ الَّذِي لِلْمُسْلِمَانِ أَنْ يَقْطَعَهُ مِنْ بَعْرِهِ خَاصَّةً، وَأَنْ يَحْمِيَ مِنْهُ مَا رَأَى أَنْ يَحْمِيَهُ عَامَّةً لِمَنْفَعِ الْمُسْلِمِينَ وَسَوَاءَ كُلُّ مَوَاتٍ لَا مَالِكَ لَهُ إِنْ كَانَ إِلَى جَنْبِ قَرْيَةٍ جَامِعَةٍ عَامِرَةٍ، وَفِي وَادٍ عَامِرٍ بِأَهْلِهِ وَبَادِيَةٍ عَامِرَةٍ بِأَهْلِهَا وَقَرِيبِ نَهْرِ عَامِرٍ، أَوْ صَحْرَاءٍ أَوْ أَيْنَ كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ وَسَوَاءَ مَنْ أَقْطَعَهُ الْخَلِيفَةُ أَوْ الْوَلِيُّ، أَوْ حِمَاهُ هُوَ بِلَا قِطْعٍ مِنْ أَحَدٍ مَوَاتٌ لَا مَالِكَ لَهُ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ أَحْيَاءٌ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ.

١- ما يكون إحياء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما يكون الإحياء ما عرفه الناس إحياءً لمثل الحيا إن كان مسكناً، فإن يبنى بمثل ما يبنى به مثله من بنيان حجر، أو لبن، أو مدر يكون مثله بناءً، وهكذا ما أحيا الأدمي من منزله أو للدواب من حظار، أو غيره فأحياء بنيان حجر، أو مدر، أو بناء، لأن هذه العمارة بمثل هذا، ولو جمع تراباً لحظار أو خندق لم يكن هذا إحياءً.

وكذلك لو بنى خياماً من شعر، أو جريد أو خشب لم يكن هذا إحياءً تملك له الأرض بالإحياء، وما كان هذا قائماً لم يكن لأحد أن يزيله، فإذا أزاله صاحبه لم يملكه، وكان لغيره أن ينزله ويعمره، وهذا كالفسطاط يضربه المسافر، أو المتجسس لغيب وكالحبَاء والمانخ وغيره، ويكون الرجل أحق به حتى يفارقه، فإذا فارقه لم يكن فيه حق، وهكذا الحظار بالشوك والخصاف وغيره، وعمارة الغراس والزرع أن يغرس الرجل الأرض فالغراس كالبناء إذا أثبت في الأرض كان كالبناء يبنيه انقطع الغراس كان كانهدم البناء، وكان مالكا للأرض ملكاً لا يحول عنه إلا منه ويسببه، وأقل عمارة الزرع الذي لا يظهر ماءً لرجل عليه التي

تملك بها الأرض كما يملك ما ينبت من الغراس أن يحظر على الأرض بما يحظر بمثله من حجر، أو مدر، أو سعف، أو تراب مجموع ويجرحها ويزرعها، فإذا اجتمع هذا، فقد أحيها إحياء تكون به له وأقل ما يكفيه من هذا أن يجمع تراباً يحيط بها، وإن لم يكن مرتفعاً أكثر من أن تبين به الأرض تماماً حولها ويجمع مع هذا حرنها وزرعها، وهكذا إن ظهر عليه ماء سيل، أو غيل مشترك أو ماء مطر، لأن الماء مشترك، فإن كان له ماء خاص، وذلك ماء عين، أو نهر يجفها يسقي بها أرضاً فهذا إحياء لها، وهكذا إن ساق إليها من نهر، أو وادٍ، أو غيل مشترك في ماء عين له، أو خليج خاصة فسقاها به، فقد أحيها الإحياء الذي يملكها به.

قال الشافعي: ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان: أحدهما يجوز أن يملكه من يحويه، وذلك مثل الأرض تتخذ للزرع والغراس والآبار والعيون والمياه ومرافق هذا الذي لا يكمل صلاحه إلا به، وهذا إنما تجلب منفعة بشيء من غيره لا كبير منفعة فيه هو نفسه، وهذا إذا أحياه رجل بأمر وال، أو غير أمره ملكه، ولم يملك أبداً إلا أن يخرج من أحياء من يده، والصنف الثاني ما تجلب المنفعة منه نفسه ليخلص إليها لا شيء يجعل فيه من غيره، وذلك المعادن كلها الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكحل والكبريت والملح وغير ذلك، وأصل المعادن صنفان ما كان ظاهراً كالملح الذي يكون في الجبال يتتابه الناس فهذا لا يصلح لأحد أن يقطعه أحداً بحال والناس فيه شرع، وهكذا النهر والماء الظاهر فالسلمون في هذا كلهم شركاء، وهذا كالنبات فيما لا يملكه أحد وكلامه فيما لا يملكه أحد.

فإن قال قائل: ما الدليل على ما وصفت؟

قيل:

١٣٥١- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَارِبَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الْأَبْيَضَ بْنَ حَمَالٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْطَعَهُ مِلْحَ مَارِبَ فَأَرَادَ أَنْ يَقْطَعَهُ، أَوْ قَالَ: أَقْطَعُهُ إِثَاءً، فَقِيلَ لَهُ إِنَّهُ كَالْمَاءِ الْعَدُوِّ. قَالَ: فَلَا إِذْنَ. [أخرجه أبو داود (٣٠٦٤)، الترمذي (١٣٨٠)، ابن ماجه (٢٤٧٥)]

قال الشافعي: فنحنم إقطاع مثل هذا، فإنما هذا حمى، وقد قضى رسول الله ﷺ: لا حمى إلا لله ورسوله.

فإن قال قائل: فكيف يكون حمى؟

قيل: هو لا يحدث فيه شيئاً تكون المنفعة فيه من عمله، ولا يطلب فيه شيئاً لا يدركه إلا بالموئنة عليه إنما يستدرك فيه شيئاً ظاهراً ظهور الماء والكلأ، فإذا تجر ما خلق الله من هذا، فقد حمى لخاصة نفسه فليس ذلك له، ولكنه شرك في كشره في

الماء والكَلأ الذي ليس في ملك أحد.

فإن قال قائل: فأقطع الأرض للبناء والغراس ليس حمى، قيل: إنه إنما يقطع من الأرض ما لا يضُرُّ بالناس، وما يستغني به ويتنفع به هو وغيره.

قال: ولا يكون ذلك إلا بما يحدثه هو فيه من مال فتكون منفعة بما استحدث من ماله من بناء أحدثه، أو غرس، أو زرع لم يكن لأدمي وماء احتفره، ولم يكن وصل إليه آدمي إلا باحتضاره، وقد أقطع رسول الله ﷺ وسلم الدور والأرضين، فدل على أن الحمى الذي نهى عنه رسول الله ﷺ هو أن يحمي الرجل الأرض لم تكن ملكاً له، ولا لغيره بلا مال ينفعه فيها، ولا منفعة يستحدثها بها فيها لم تكن فيها فهذا معنى قطع ماذون فيه لا حمى منهى عنه.

قال الربيع: يريد الذي هو ماذون فيه الذي استحدث فيه بالنفقة من ماله، وأما ما كان فيه منفعة بلا نفقة على من حماه فليس له أن يحمي.

قال الشافعي: ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفط، أو قار، أو كبريت، أو مومياء أو حجارة ظاهرة كمومياء في غير ملك لأحد فليس لأحد أن يتحجرها دون غيره، ولا لسلطانها أن يمنعها لنفسه، ولا لخاص من الناس؛ لأن هذا كله ظاهر الماء والكَلأ، وهكذا عضاء الأرض ليس للسلطان أن يقطعها لمن يتحجرها دون غيره؛ لأنها ظاهرة، ولو أقطع أرضاً يعمرها فيها عضاء فعمرها كان ذلك له؛ لأنه حينئذ يحدث فيها ما وصفت بماله مما هو أنفع مما كان فيها، ولو تحجر رجل لنفسه من هذا شيئاً، أو منعه له سلطان كان ظالماً.

ولو أخذ في هذا الحال من هذا شيئاً لم يكن عليه أن يردّه إلا أنه يشرك فيه من منعه منه، ولا أن يغرم لمن منعه شيئاً بمنعه، وذلك أنه لم يأخذ شيئاً كان لأحد فيضمن له ما أخذ منه، وإن منع الرجل مما للرجل أن يأخذه من جهة الإباحة، لا يلزمه غرضاً إلا أنه لم يمنعه أن يحتطب حطباً، أو ينزل أرضاً لم يضمن له شيئاً إنما يضمن ما أثلّف لرجل أو أخذ مما كان ملكه لرجل، ولو أحدث على شيء من هذا بناء قيل له: حول بناءك، ولا قيمة له فيما أحدث بتحويله؛ لأنه أحدث فيما ليس له بغير إذن؛ فإن كان أحدث البناء في عين لا يمنعه منعتها لم يحول بناؤه، وقيل له لك بناؤك، ولا تمنع أحداً من هذه المنفعة، ولا يمنعك وانت وهم فيها شرع، ولو كان بقعة من الساحل، أو الأرض يرى أنها تصلح للملح لا يوجد فيها إلا بصنعة، وذلك أن يحفر تراباً من أعلاها فينحّي، ثم يسرب إليها ماء فيدخلها فيظهر ملحها بذلك، أو يحفر عنها التراب فيظهر فيها من وقت من الأوقات ماء، ثم يظهر فيها كان للسلطان - والله تعالى أعلم - أن يقطعها وللرجل أن

يعمرها، ثم تكون له كما تكون له الأرض بالزرع والبناء، وذلك أن هذا أكثر عمارتها، وأن هذا شيء لا تأتي منفعة إلا بصنعة، وفي وقت ليس بدائم وحديث معمر أن النبي ﷺ أقطع الملح فلما أخبر أنه دائم كالماء منعه ذلك، وهذا كالأرض يقطعها فيحفر فيها البئر؛ لأن المنفعة كانت محولاً دونها إلا بعمله، وقد يعمل فيها فتقل المنفعة وتكثر ويخلف، ولا يخلف.

قال الشافعي: ثم تفرق القطائع فرقين فتكون بما وصفت مما إذا أقطع الرجل فإحياء ملكه من الأرض بالبناء والغراس والزرع والأبار والملح، وما أشبه هذا، فإذا ملكه لم يملك أبداً إلا عنه، وهكذا إذا أحياء، ولم يقطعها؛ لأن كل من أحيى مواتاً يقطع رسول الله ﷺ إحياءه وعطاء رسول الله ﷺ أكثر من عطاء كل أحد بعده من سلطان وغيره، ثم يكون شيء يقطع المرأة، فيكون له الانتفاع به ومنعه من غيره ما أقام فيه أو وكيل له، فإذا فارقه لم يكن ملكاً له، ولا يكون له أن يبيعه، وذلك أنه إقطاع إرفاق لا تمليك، وذلك مثل المقاعد بالأسواق التي هي طرق المسلمين كافة.

فمن قعد في موضع منها لبيع كان أحق به بقدر ما يصلح له ومتى قام عنه لم يكن له أن يمنعه من غيره.

قال: وهكذا القوم من العرب يحلون الموضع من الأرض في أبينتهم من الشعر وغيره، ثم يتجعون عنه لا تكون هذه عمارة يملكون بها حيث نزلوا.

وكذلك لو بنوا خياماً؛ لأن الخيام تحف وتحول تحويل أبينته الشعر والفساطيط، وهذا والمقاعد بالسوق ليس بإحياء موات، وفي إقطاع المعادن قولان أحدهما أنه مخالف لإقطاع الأرض؛ لأن من أقطع أرضاً فيها معادن، أو عملها ليست لأحد فسواء في ذلك كله وسواء كانت المعادن ذهباً، أو فضةً أو نحاساً، أو حديداً، أو شيئاً في معنى الذهب والفضة مما لا يخلص إلا بمؤنة، ولم يكن ملكاً لأحد للسلطان أن يقطعها من استقطعه إياها ممن يقوم به وكانت هذه الموات في أن له أن يقطعها إياها ومخالفة للموات في أحد القولين، وإن الموات إذا أحييت مرة ثبت إحيائها وهذه إذا أحييت مرة، ثم تركت دثر إحيائها وكانت في كل يوم مبتدأ الإحياء يطلبون فيها مما يطلب في المعادن فأقطاعه الموات ليحييه يشبه له ملكاً، ولا ينبغي أن يقطع المعادن إلا على أن يكون له منفعتها ما أحيائها وإحيائها إدامة العمل فيها، فإذا عطلها فليس له منعه من أحد عمل فيها، ولا ينبغي أن يقطع منها ما لا يعمل، ولا وقت في قدر ما يقطع منها إلا ما احتمل عمله قل منها ما عمل، أو كثر والتعطيل للمعادن أن يقول قد عجزت عنها.

قال الشافعي: فمن خالف بين إقطاع المعادن والأرضين للزرع اتبعني أن يكون من حجته أن يقول إن المعادن إنما هي شيء يطلب فيه ذهب، أو فضة، أو غير ذلك مما هو غائب عن

من أقطعه، ولا يملكه ملك الأرض، فإذا تركه عمل فيه غيره.
والثالث: يقطعه فيملكه ملك الأرض إذا أحدث فيه
عمارة، وكل ما وصفت من إحياء الموات وإقطاع المعادن وغيرها،
فإنما أعني في عقو بلاد العرب الذي عامره عشر وعفوه غير
مملوك قال: وكل ما ظهر عليه عتوة من بلاد العجم فعامره كله
لمن ظهر عليه من المسلمين على خمسة أسهم لأهل الخمس سهم
وأربعة لمن أوجف عليه فيقسم بينهم قسم الميراث، وما ملكوا
بوجه من الوجوه، وما كان في قسم أحدهم من معدن فهو له كما
يظهر المعدن في دار الرجل، فيكون له ويظهر بئر الماء، فيكون له.

قال الشافعي: وإن كان فيها معدن ظاهر فوقع في قسم
رجل بقيمته فذلك له كما يقع في قسمه العمارة بقيمة فتكون له،
وكل ما كان في بلاد العتوة مما عَمَّرَ مرة، ثم ترك فهو كالعامر
القائم العمارة، وذلك ما ظهرت عليه الأنهار وعمَّرَ بغير ذلك
على نطف السَّاء وبالرَّشاء وكل ما كان لم يعمر قط من بلادهم،
وكان مواتاً فهو كالموات من بلاد العرب لا يختلف في أنه ليس
بملك لأحد دون أحد، ومن أراد أن يقطع منه أقطع ممن أوجف،
أو لم يوجف هم سواء فيه لا تختلف حالاتهم فيما أحيوا وأرادوا
من الإقطاع.

قال: وما كان من بلاد العجم صلحاً فانظر مالكة؛ فإن كان
المشركون مالكية فهو لهم ليس لأحد أن يعمل فيه معدناً، ولا
غيره إلا بإذنهم وعليهم ما صلحوا عليه.

قال: وإن كان المسلمون مالكيين شيئاً منه بشيء ترك لهم
فخمس ما صلح عليه المسلمون لأهل الخمس وأربعة أخماسه
لجماعة أهل الفقه من المسلمين حيث كانوا فيقسم لأهل الخمس
رقبة الأرض والدَّور والجماعة المسلمين أربعة أخماس فمن وقع في
ملكه شيء كان له.

وإن صلحوا المسلمين على موات مع العامر فالموات مملوك
كالعامر، وما كان في حق امرئ من معدن فهو له، وما كان في
حق جماعة من معدن فينبهم كما يكون بينهم ما سواء، وإن
صلحوا المسلمين على أن لهم الأرض، ويكونون أحراراً، ثم
عاملهم المسلمون بعد، فإن الأرض كلها صلح وخمسها لأهل
الخمس وأربعة أخماسها لجماعة المسلمين كما وصفت، وإذا وقع
صلحهم على العامر، ولم يذكروا العامر، فقالوا: لكم أرضنا فلهم
من أرضهم ما وصفت من العامر والعامر ما فيه أثر عمارة أو
ظهر عليه النهر، أو عرفت عمارته بوجوه، وما كان من الموات في
بلادهم فمن أراد إقطاعه ممن صالح عليه، أو لم يصلح أو عمره
ممن صالح، أو لم يصلح فسواء؛ لأن ذلك كان غير مملوك كما
كان عقو بلاد العرب غير مملوك لهم، ولو وقع الصلح على
عامرها ومواتها كان الموات مملوكاً لمن ملك العامر كما يجوز بيع

الطالب خلوق فيه ليست للأدمين فيه صنعة إنما يلتبسونه
ويخلصونه والتماسه وتخليصه ليس صنعة فيه، فلا يكون لأحد أن
يحتجزه على أحد إلا ما كان يعمل فيه، فأما أن يمنع المنفعة فيه
غيره، ولا يعمل هو فيه فليس له، ولقد رأيت للسلطان أن لا
يقطع معدناً إلا على ما أصف من أن يقول أقطع فلاناً معدناً كذا
على أن يعمل فيها فما رزق الله أذى ما يجب عليه فيما يخرج
منه، وإذا عطّلها كان لمن يحييها العمل فيها، وليس له أن يبيعها له
قال: ومن حجة من فرق بين ملكها وبين ملك الأرض أن يقول
ليس له بيعها، ولا بيع الأرض لا معدن فيها.

قال: ومن قال: هذا قال: ولو ملكه إياها السلطان، وهو
يعملها ملكاً بكل حال لم يكن له إلا على ما وصفت، وكان هذا
جوراً من السلطان يرد، وإن عملها هو بغير عطاء من السلطان
كانت له حتى يعطّلها، ومن قال: هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل
يحفز البئر بالبادية فتكون له، فإذا أورد ماشيته لم يكن له منع فضل
مائنها وجعل عمله فيها غير إحياء له جعله مثل المنزل ينزل
بالبادية، فلا يكون لأحد أن يحوله عنه، وإذا خرج منه لم يمنع منه
من ينزله وجعله غير مملوك، وسواء في هذا معدن الذهب
والفضة، وكل تبر وغيره مما يطلب بالعمل، ولا يكون ظاهراً
كظهور الماء والملح الظاهر، وأما ما كان من هذا ظاهراً من ذهب،
أو غيره فليس لأحد أن يقطعه، ولا يمنعه وللناس أن يأخذوا منه
ما قدروا عليه.

وكذلك الشئ يوجد في الأرض، ولو أن رجلاً أقطع أرضاً
فأحيها بعمارة بناء، أو زرع أو غيره فظهر فيها معدن كان يملكه
ملك الأرض، وكان له منعه كما يمنع أرضه في القولين معاً.
والقول الثاني أن الرجل إذا أقطع المعدن فعمل فيه، فقد
ملكه ملك الأرض.

وكذلك إذا عمله بغير إقطاع، وما قلت في القولين معاً في
المعادن، فإنما أردت بها الأرض الفقيرة تكون أرض معدن فيعملها
الرجل معدن، وفي القول الأول يكون عمله فيها لا يملكه إياها
إلا ملك الاستمتاع بمنعه ما كان يعمل فيه، فإذا عطّل له بمنعه
غيره، وفي القول الثاني إذا عمل فيها فهو كإحياء الأرض يملكها
أبداً، ولا تملك إلا عنه.

قال: وكل معدن عمل جاهلياً، ثم أراد رجل استقطاعه،
ففيه أقاويل: منها أنه كالبر الجاهلية والماء المعدن، فلا يمنع أحد
العمل فيه، ولا يكون أحد أولى به من أحد يعمل فيه، فإذا
استبقوا إليه، فإن وسعهم عملوا معاً، وإن ضاق أقرع بينهم أيهم
يبدأ، ثم يتبع الآخر فالآخر حتى يتواسوا فيه.

والثاني: أن للسلطان أن يقطعه على المعنى الأول يعمل فيه

لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ مِنِّي.

قال الشافعي: ففي هذين الحديثين وغيرهما الدلالة على أن الموات ليس ملكاً لأحد بعينه، وأن من أحيأ مواتاً من المسلمين فهو له، وأن الإحياء ليس هو بالتزول فيه، وما أنشبهه، وأن الإحياء الذي يعرفه الناس هو العمارة بالحجر والمدر والحفر لما بني دون اضطراب الأبنية، وما أشبه ذلك، ومن الدليل على ما وصفت أيضاً أن:

١٣٥٤- ابن عيينة أخبرنا، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة أن رسول الله ﷺ لما قديم المدينة أقطع الناس الدور، فقال حي من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة لرسول الله ﷺ نكح عنا ابن أُم عتب، فقال رسول الله ﷺ: فلم ابتغني الله إذا؟ إن الله لا يقُدُّسُ أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حق. [أخرجه البيهقي (١٤٥/٦)]

قال الشافعي: والمدينة بين لابتين تنسب إلى أهلها من الأوس والخزرج، ومن فيه من العرب والعجم لما كانت المدينة صنفين: أحدهما معمور ببناء وحفر وغراس وزرع، والآخر خارج من ذلك فاقطع رسول الله ﷺ الخارج من ذلك من الصحراء استدلتنا على أن الصحراء، وإن كانت منسوبة إلى حي بأعيانهم ليست ملكاً لهم كملك ما أحيوا وما يبين ذلك:

١٣٥٥- أن مالكا أخبرنا، عن ابن هشام، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: كان الناس يختجرون على عهد عمر بن الخطاب، فقال عمر من أحيأ أرضاً مواتاً فهي له. [أخرجه مالك (٧٤٤/٢)]

١٣٥٦- أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق، عن أبيه، عن علقمة بن نضلة أن أبا سفيان بن حرب قام ببناء داره فضرب برجله، وقال: سنأ الأرض أن لها أسناماً زعم ابن فرقاد الأسلمي أنني لا أعرف حقي من حق، لي بياض الفروة له سوادها ولي ما بين كذا إلى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فقال: ليس لأحد إلا أحاطت عليه جندانه إن إحياء الموات ما يكون زرعاً أو حفر، أو يحاط بالجدران، وهو مثل إطلائ التهجير بغير ما يعمر به مثل ما يخجر. [أخرجه البيهقي (١٤٨/٦)]

قال الشافعي: وإذا إبان رسول الله ﷺ أن من أحيأ أرضاً مواتاً فهي له والموات ما لا ملك فيه لأحد خالصاً دون

الموات من بلاد المسلمين إذا حازه رجل يجوز الصلح من المشركين إذا جازوه دون المسلمين فمن عمل في معدن في أرض ملكها لواحد، أو جماعة فجميع ما خرج من المعدن لمن ملك الأرض، ولا شيء للعامل في عمله؛ لأنه متعبد بالعمل، ومن عمل في معدن بينه وبين غيره أدى إلى غيره نصيبه مما خرج من المعدن، وكان متطوعاً بالعمل لا أجر له فيه، وإن عمل ياذن، أو على أن له ما خرج من عمله فسواء وأكثر هذا أن يكون هبة لا يعرفها الواهب، ولا الموهوب له، ولم يقبض فالأذن في العمل والقائل اعمل ولك ما خرج من عملك سواء له الخيار في أن يتم ذلك للعامل.

وكذلك أحب له أن يرجع فيأخذ نصيبه مما خرج من غلة ويرجع عليه العامل بأجر مثله في قول من قال: يرجع، وليس هذا كالدابة ياذن له في ركوبها؛ لأنه قد عرف ما أعطاه وقبضه.

٢- عمارة ما ليس معموراً من الأرض

التي لا مالك لها

قال الشافعي: كان يقال الحرم دار قريش ويشرب دار الأوس والخزرج وأرض كذا دار بني فلان على معنى أنهم الزم الناس لها، وأن من نزلها غيرهم إنما ينزلها شبيهاً بالجناز، وعلى معنى أن لهم مياهها التي لا تصلح مساكنها إلا بها، وليس ما سمته العرب من هذا داراً لبني فلان بالموجب لهم أن يكون ملكاً مثل ما بنوه، أو زرعوه أو اختبروه؛ لأنه موات أحبي كماء نزلوه مجتازين وفارقه، وكما يحيا ما قارب ما عمروا، وإنما يملكون بما أحيوا ما أحيوا، ولا يملكون ما لم يحيا.

قال الشافعي: وبيان ما وصفت في السنة، ثم الأثر منه ما وصفت قبل هذا الباب من قول النبي ﷺ: لا حصى إلا لله ورسوله ثم قول عمر رضي الله عنه إنها لبلادهم، ولولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله تعالى ما حبت عليهم من بلادهم شيئاً أي أنها تنسب إليهم إذا كانوا الزم الناس لها وأمنعه.

١٣٥٧- أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: من أحيأ مواتاً فهو له، وليس ليعرق ظالم فيه حق. [أخرجه مالك (٧٤٣/٢)]

قال الشافعي: وجماع العرق الظالم كل ما حفر أو غرس أو بني ظلماً في حق امرئ بغير خروجه منه.

١٣٥٨- أخبرنا سفيان، عن طاووس أن رسول الله ﷺ قال: من أحيأ مواتاً من الأرض فهو له وعادي الأرض

٣- من أحيا مواتاً كان لغيره

١٣٥٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ
بْنِ زَيْدٍ بَنِ اسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه اسْتَعْمَلَ
مَوْلَى لَهُ يُقَالُ لَهُ هُنِي عَلَى الْحِمَى، فَقَالَ لَهُ: يَا هُنِي ضُمَّ
جُنَاكَ لِلنَّاسِ وَأَتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنْ دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ
مُجَابَّةٌ وَأَدْخَلَ رَبُّ الصَّرِيمَةِ وَالْغَنِيمَةِ وَإِنِّي وَنَعَمْ ابْنُ عَفَّانٍ
وَنَعَمْ ابْنُ عَوْفٍ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَّكَ مَا شِئْتَهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى نَخْلٍ
وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصَّرِيمَةِ وَالْغَنِيمَةِ يَأْتِي بِعِيَالِهِ، فَيَقُولُ يَا أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَارَكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ فَالْمَاءُ وَالْكَلَاءُ أَهْوَى عَلَيَّ مِنْ
الدَّنَائِرِ وَالذَّرَاعِمِ وَإِنَّمَا لَعَلَى ذَلِكَ إِنَّهُمْ لَيَزِيدُونَ أَنِّي قَدْ
ظَلَمْتُهُمْ [إِنَّمَا يَلِدُونَهُمْ قَاتِلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا
عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَوْ لَا الْمَالُ الَّذِي أَحْوَلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ مَا حَمَيْتَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْئاً]. [أخرجه

مالك (١٠٠٣/٢)، البخاري (٣٠٥٩)]

فَقَالَ: وَلَوْ بَتَّ هَذَا عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ مُؤَصَّلٍ أَخَذْتُ
بِهِ، وَهَذَا أَشْبَهُ مَا رَوَيْ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ
يَتَحَجَّرَ.

٤- من قال: لا حمى إلا حمى

من الأرضِ المواتِ، وما يملكُ به الأرضُ،
وما لا يملكُ وكيف يكون الحمى

١٣٦٠- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ
الصَّنْبِغِيِّ بْنِ جَتَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَا جَمَى إِلَّا لِلَّهِ
وَرَسُولِهِ.

١٣٦١- وَحَدَّثَنَا غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَمَى النَّقِيعَ. [أخرجه البخاري (٢٣٧٠)، أبو داود (٣٠٨٣)]

قال الشافعي: كَانَ الرَّجُلُ الْعَزِيزُ مِنَ الْعَرَبِ إِذَا اتَّجَعَ
بِلْدًا غَضَبًا أَوْفَى بِكَلْبٍ عَلَى جَبَلٍ إِنْ كَانَ بِهِ، أَوْ نَشَرَ إِنْ لَمْ يَكُنْ
جَبَلٌ، ثُمَّ اسْتَعْوَاهُ، وَوَقَفَ لَهُ مَنْ يَسْمَعُ صَوْتَهُ بِالْعَوَاءِ
فَحَيْثُ بَلَغَ صَوْتُهُ حَمَاهُ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ فِيرْعَى مَعَ الْعَامَّةِ فِيمَا سِوَاهُ

النَّاسِ فَلِلْسلْطَانِ أَنْ يَقْطَعَ مِنْ طَلَبِ مَوَاتٍ، فَإِذَا أَقْطَعَ كَسَبَ فِي
كِتَابِهِ، وَلَمْ أَقْطَعْهُ حَقٌّ مُسْلِمٌ، وَلَا ضَرراً عَلَيْهِ.

قال الشافعي: وَخَالَفْنَا فِي هَذَا بَعْضُ النَّاسِ، فَقَالَ: لَيْسَ
لأَحَدٍ أَنْ يَحْمِيَ مَوَاتاً إِلَّا بِإِذْنِ سُلْطَانٍ وَرَجَعَ صَاحِبُهُ إِلَى قَوْلِنَا،
فَقَالَ: وَعَظِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَثَبَّتِ الْعَطَايَا فَمَنْ أَحْيَا مَوَاتاً فَهُوَ
لَهُ بِعَظِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَيْسَ لِلْسلْطَانِ أَنْ يَعْطِيَ إِنْسَاناً مَا لَا
يَحِلُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ مَوَاتٍ لَا مَالَكُ لَهُ، أَوْ حَقٌّ لغيره
يَعْرِفُهُ لَهُ وَالْسلْطَانُ لَا يَحِلُّ لَهُ شَيْئاً، وَلَا يَحْرُمُهُ، وَلَوْ أُعْطِيَ
الْسلْطَانُ أَحَدًا شَيْئاً لَا يَحِلُّ لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَخْذُهُ.

١٣٥٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَقْطَعَ الرَّبِيزَ أَرْضاً. [علقه البخاري في فرض
الخمسة، باب ما النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلفَةَ قلوبهم، وأخرجه أبو
داود (٣٠٦٩)]

١٣٥٨- وَأَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه أَقْطَعَ الْعَقِيقَ، وَقَالَ: أَيْنَ
الْمُسْتَقْطِيعُونَ مِنْذُ الْيَوْمِ. أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ. [أخرجه
البيهقي (١٤٦-١٤٥/٦)]

قال الشافعي: وَمَنْ أَقْطَعَهُ السُّلْطَانُ الْيَوْمَ قِطْعَةً، أَوْ تَحَجَّرَ
أَرْضاً فَمَنْعَهَا مِنْ أَحَدٍ يَعْمُرُهَا، وَلَمْ يَعْمُرْهَا رَأَيْتَ لِلْسلْطَانِ، وَاللَّهِ
أَعْلَمُ أَنْ يَقُولَ لَهُ هَذِهِ أَرْضٌ كَانَ الْمُسْلِمُونَ فِيهَا سِوَاهُ لَا يَمْنَعُهَا
مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَإِنَّمَا أُعْطِيَانَا، أَوْ تَرَكَنَا وَجُوزَهَا؛ لِأَنَّا رَأَيْنَا الْعِمَارَةَ
لَهَا غَيْرَ ضَرَرٍ بَيْنَ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ مَنَافِعُهُ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهَا
يَتَالَوْنَ مِنْ رَفَقَتِهَا؛ فَإِنْ أَحْبَبْتَهَا وَإِلَّا خَلَيْنَا مِنْ أَرَادَ إِحْيَاءَهَا مِنْ
الْمُسْلِمِينَ فَأَحْيَاهَا؛ فَإِنْ أَرَادَ أَجْلًا رَأَيْتَ أَنْ يُوجَلَ.

قال الشافعي: وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا كَانَ لِلْسلْطَانِ أَنْ لَا
يَعْطِيَهُ، وَلَا يَدْعُهُ يَتَحَجَّرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً لَا يَعْمُرُهُ، وَلَمْ يَدْعُهُ
أَنْ يَتَحَجَّرَ كَثِيراً يَعْلَمُهُ لَا يَقْوَى عَلَيْهِ وَتَرَكَ وَعِمَارَةً مَا يَقْوَى
عَلَيْهِ.

قال الشافعي: وَإِنْ كَانَتْ أَرْضاً يَطْلُبُ غَيْرٌ وَاحِدٌ عِمَارَتِهَا؛
فَإِنْ كَانَتْ تَنْسَبُ إِلَى قَوْمٍ فَطَلَبُهَا بَعْضُهُمْ وَغَيْرُهُمْ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ
أَنْ يَعْطِيَهَا مَنْ تَنْسَبُ إِلَيْهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَلَوْ أُعْطِيَهَا الْإِمَامُ
غَيْرُهُمْ لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْساً إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ لِأَحَدٍ، وَلَوْ تَشَاخَوْا
فِيهَا فَضَاقَتْ عَنْ أَنْ تَسْمِعَهُمْ رَأَيْتُ أَنْ يَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَتَاهُمْ خَرَجَ
سَهْمُهُ أُعْطَاهُ لِأَيَّاهَا، وَلَوْ أُعْطَاهُمْ بِغَيْرِ قَرَعَةٍ لَمْ أَرِ عَلَيْهِ بَأْساً إِنْ شَاءَ
اللَّهُ، وَإِنْ اتَّسَعَ الْمَوْضِعُ أَقْطَعَ مِنْ طَلَبِ مَنْهُ؛ فَإِنْ بَدَأَ بِأَحَدٍ فَأَقْطَعَهُ
تَرَكَ لَهُ حَرَمًا لِلطَّرِيقِ وَمَسِيلًا لِلْمَاءِ وَمَغِيضَةً، وَكُلُّ مَا لَا صَلَاحَ
لَا أَقْطَعُهُ إِلَّا بِهِ.

شَيْئًا مَلَكُوهُ بِحَالٍ.

قال الشافعي: وقد حي من حي على هذا المعنى وأمر أن يدخل الحمى ماثية من ضعف عن النجعة من حول الحمى ويمنع ماثية من قوي على النجعة، فيكون الحمى مع قلة ضرره أعم منفعة من أكثر منه مما لم يحم، وقد حي بعد رسول الله ﷺ عمر رضي الله عنه لم تعلم رسول الله ﷺ ماها وأمر فيها بنحو مما وصفت من أنه ينبغي لمن حي أن يأمر به.

١٣٦٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُقَالُ هُنِي عَلَى الْحِمَى، فَقَالَ لَهُ: يَا هُنِي ضُمَّ جَنَاحُكَ لِلنَّاسِ وَأَتَتْ دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُجَابَةٌ وَأَذْجَلُ رَبِّ الصَّرِيَةِ وَرَبِّ الْغَنِيمَةِ وَيَأْتِي وَنَعَمَ ابْنُ عَفَّانَ وَنَعَمَ ابْنُ عَوْفٍ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَّكَ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الْغَنِيمَةِ وَالصَّرِيَةِ يَأْتِي بِعِيَالِهِ، يَقُولُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَتَارَكْتُهُمُ أَنَا لَا أَبَا لَكَ فَالْمَاءُ وَالْكَلَأُ أَهْوَى عَلَيَّ مِنَ الذَّرَاهِمِ وَالذَّنَائِيرِ وَإِنَّمَا اللَّهُ لَعَلَى ذَلِكَ إِنَّهُمْ لَيَرْوُونَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ إِنَّهَا لِيَلَاوِهِمْ قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ يَلَاوِهِمْ شَيْئًا. [نهد]

قال الشافعي: في معنى قول عمر إنهم يروني أنني قد ظلمتهم إنها بلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية، وأسلموا عليها في الإسلام إنهم يقولون إن منعت لأحد من أحد من قاتل عليها وأسلم أولى أن تمنع له، وهذا كما قال: لو كانت تمنع لخاصة فلما كان لعامة لم يكن في هذا إن شاء الله مظلمة.

وقول عمر لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حمت على المسلمين من بلادهم شبرا إنني لم أحمل نفسي، ولا لخاصتي وإنني حمتها لمال الله الذي أحمل عليه في سبيل الله وكانت من أكثر ما عنده مما يحتاج إلى الحمى فنسب الحمى إليها لكثرةها، وقد أدخل الحمى خيل الغزاة في سبيل الله، فلم يكن ما حي ليحمل عليه أولى بما عنده من الحمى مما تركه أهله ويحملون عليها في سبيل الله؛ لأن كلاً لتعزير الإسلام، وأدخل فيها إبل الضوال؛ لأنها قليل لعوام من أهل البلدان وأدخل فيها ما فضل من سهمان أهل الصدقة من إبل الصدقة وهم عوام من المسلمين يحتاجون إلى ما جعل مع إدخاله من ضعف عن النجعة ممن قل ماله، وفي غمك أموالهم عليهم غنى عن أن يدخلوا على أهل الفيء من المسلمين، وكل هذا وجه عام النفع للمسلمين.

ويمنع هذا من غيره لضعفاء سائمتهم، وما أراد قرنه معها فبرعى معها فنرى أن قول رسول الله ﷺ، والله أعلم لا حي إلا لله ورسوله لا حي على هذا المعنى الخاص، وأن قوله لله كل حمى وغيره ورسوله أن رسول الله ﷺ إنما كان يحمي لصلاح عامة المسلمين لا لما يحمي له غيره من خاصة نفسه، وذلك أنه ﷺ لا يملك إلا ما لا غناء به وبعياله عنه ومصلحتهم حتى يصير ما ملكه الله من خمس الخمس مردوداً في مصلحتهم.

وكذلك ماله إذا حبس فوق ستة مردوداً في مصلحتهم في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله، وإن ماله ونفسه كان مفرغاً لطاعة الله تعالى فاستعمله وجزاه أفضل ما جرى به نبياً عن أمته.

قال الشافعي: والحمى ليس بإحياء موات، فيكون لمن إحياء بقول رسول الله ﷺ وقول رسول الله ﷺ: لا حي إلا لله ورسوله يتمثل معنيين أحدهما أن لا يكون لأحد أن يحمي للمسلمين غير ما هما رسول الله ﷺ، ومن ذهب هذا المذهب قال: يحمي الوالي كما حي رسول الله ﷺ من البلاد لجماعة المسلمين على ما هما رسول الله ﷺ، ولا يكون لوال إن رأى صلاحاً لعامة من حي أن يحمي بحال شيئاً من بلاد المسلمين والمعنى الثاني أن قوله لا حي إلا لله ورسوله يتمل لا حي إلا على مثل ما حي عليه رسول الله ﷺ، ومن ذهب هذا المذهب قال: للخليفة خاصة دون الولاة أن يحمي على مثل ما حي عليه رسول الله ﷺ قال: والذي عرفتاه نصاً ودلالة فيما حصى رسول الله ﷺ أنه حصى لنقيع والنقيع بلد ليس بالواسع الذي إذا حصى ضاقت البلاد بأهل المواشي حوله حتى يدخل ذلك الضرر على مواشيهم، أو أنفسهم كانوا يجدون فيما سواه من البلاد سعة لأنفسهم ومواشيهم، وأن ما سواه مما لا يحمى أوسع منه، وأن النجع يحميهم فيه، وأنه لو تركه فكان أوسع عليهم لا يقع موقع ضرر بين عليهم؛ لأنه قليل من كثير غير مجاوز القدر، وفيه صلاح لعامة المسلمين بأن تكون الخيل المعدة لسبيل الله، وما فضل من سهمان أهل الصدقات، وما فضل من النعم التي تؤخذ من أهل الجزية ترعى فيه فأما الخيل فقوة لجميع المسلمين، وأما نعم الجزية فقوة لأهل الفيء من المسلمين ومسلك سبل الخير أنها لأهل الفيء المحاصرين المجاهدين قال: وأما الإبل التي تفضل عن سهمان أهل الصدقة فيعاد بها على أهل سهمان الصدقة لا يبقى سليم إلا دخل عليه من هذا صلاح في دينه ونفسه، ومن يلزمه أسر من قريب، أو عامة من مستحق المسلمين؛ فكان ما حصى عن خاصتهم أعظم منفعة لعاشيتهم من أهل دينهم وقوة على من خالف بين الله من عدوهم وحتى القليل الذي حصى عن عامة المسلمين وخوفاً قراباتهم الذين فرض الله لهم الحق في أموالهم، ولم يخم عنهم

رسول الله ﷺ؛ لأنه حمى لئلا ما حماه له أن يبطل عمارته، وإن أذن له الولي بعمارة لم يكن له إبطال عمارته؛ لأن إذنه له إخراج له من الحمى، وقد يجوز أن يخرج ما أحدث حماه من الحمى ويحمي غيره إذا كان غير ضرر على من حماه عليه، وليس للوالي بحال أن يحمي من الأرض إلا أهلها، وقد يوسع الحمى حتى يقع موقعا وبين ضرره على من حمى عليه، وما أحدث من حمى فرعاه أحد لم يكن عليه في رعيته شيء أكثر من أن يمنع رعيته، فأما غرم، أو عقوبة، فلا أعلمه عليه.

٥- تشديد أن لا يحمي أحد على أحد

١٣٦٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "من منع فضل الماء ليمنع به الكلاً منعه الله فضل رحمته يوم القيامة." [أخرجه مالك (٧٤٤/٢)، البخاري (٢٣٥٣)، مسلم (١٥٦٦)، الرمزي (١٢٧٢)، ابن ماجه (٢٤٧٨)]

قال الشافعي: ففي هذا الحديث ما دل على أنه ليس لأحد أن يمنع فضل مائه، وإنما يمنع فضل رحمة الله بمعصية الله، فلما كان منع فضل الماء معصية لم يكن لأحد منع فضل الماء، وفي هذا الحديث دلالة على أن مالك الماء أولى أن يشرب به ويسقي، وأنه إنما يعطي فضله عما يحتاج إليه؛ لأن رسول الله ﷺ قال: "من منع فضل الماء ليمنع به الكلاً منعه الله فضل رحمته وفضل الماء الفضل عن حاجة مالك الماء."

قال الشافعي: وهذا أوضح حديث روي عن رسول الله ﷺ في الماء، وأشبه معنى؛ لأن مالكاً روى عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمر أن النبي ﷺ قال: لا يمنع نفع البئر. [أخرجه مالك (٧٤٥/٢)]

قال الشافعي: فكان هذا جملة ندم المسلمون إليها في الماء، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه وأبينها معنى.

قال الشافعي: وكل ماء بياض يزيد في عين، أو بئر، أو غيل أو نهر بلغ مالكة منه حاجته لنفسه وماشيته وزرع إن كان له فليس له منع فضله عن حاجته من أحد يشرب، أو يسقي ذا روح خاصة دون الزرع، وليس لغيره أن يسقي منه زرعاً، ولا شجراً إلا أن يطهر بذلك مالك الماء، وإذا قال رسول الله ﷺ: "من منع فضل الماء ليمنع به الكلاً منعه الله فضل رحمته ففي هذا دلالة إذا كان الكلاً شيئاً من رحمة الله أن رحمة الله رزقه خلقه عامة للمسلمين، وليس لواحد منهم أن يمنعها من أحد إلا بمعنى ما وصفنا من السنة والأثر الذي في معنى السنة وفي منع الماء

١٣٦٣- قال الشافعي: أخبرني عمي محمد بن علي، عن الققة أحسنه محمد بن علي بن حسين، أو غيره، عن مولى لعثمان بن عفان رضي الله عنه قال: بينا أنا مع عثمان في ماله بالعالية في يوم صافٍ إذ رأى رجلاً يسوق بكرتين، وعلى الأرض بطل الفرائس من الحر، فقال: ما على هذا لو أقام بالمدينة حتى يبرد، ثم يروح، ثم ذنا الرجل، فقال: انظر من هذا فقلت أنا رجلاً معماً يرد إليه يسوق بكرتين، ثم ذنا الرجل، فقال: انظر فظفرت، فإذا عمر بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فأداه لنفح السموم فأعاد رأسه حتى حاذاه، فقال: ما أخرجك ههنا الساعة؟ فقال: بكران من إبل الصدقة تخلفا، وقد مضى بإبل الصدقة فأردت أن ألحقهما بالحمى وخشيت أن يضيعا فبئس آتني الله عنهما، فقال عثمان يا أمير المؤمنين هل لم إلى السماء والظل وتكفيك، فقال: عذ إلى ظلك فقلت عندنا من تكفيك، فقال: عذ إلى ظلك فمضى، فقال عثمان "من أحب أن ينظر إلى القوي الأمين فلينظر إلى هذا" فعاد إلينا فآلقي نفسه.

قال الشافعي: في حكاية قول عمر لعثمان في البكرين اللذين تخلفا وقول عثمان "من أحب أن ينظر إلى القوي الأمين فلينظر إلى هذا".

١٣٦٤- أخبرنا مالك عن ابن شهاب يعني بما حكاه عن عمر وعثمان.

قال الشافعي: وإن كان للخليفة مال يحمل عليه في سبيل الله من إبل وخيل، فلا بأس أن يدخلها الحمى، وإن كان منها مال لنفسه، فلا يدخلها الحمى، فإنه إن يفعل ظلم؛ لأنه منع منه وأدخل لنفسه، وهو من أهل القوة.

قال الشافعي: وهكذا من كان له مال يحمل عليه في سبيل الله دون الخليفة قال: ومن سأل الولي أن يقطعه في الحمى موضعاً يعمره؛ فإن كان حمى النبي ﷺ لم يكن إلا منعه إياه، وأن عمر أبطل عمارته، وكان كمن عمر فيما ليس له أن يعمره فيه، وإن كان حمى أحدث بعده؛ فكان يرى الحمى حقاً كان له منعه ذلك، وإن أراذ العماره كان له منعه العماره، وإن سبق فعمر لم ين لي أن تبطل عمارته، والله تعالى أعلم.

ويجتمل إذا جعل الحمى حقاً، وكان هو في معنى ما حمى

لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءَ الَّذِي هُوَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَامٌّ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ مَا كَانَ ذُرِيعةً إِلَى مَنَعَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ لَمْ يَحِلَّ.

وَكَذَلِكَ مَا كَانَ ذُرِيعةً إِلَى إِحْلَالِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى.

١٣٦٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ،

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ أَرْضًا.

وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَقْطَعَ الْعَقِيْقُ أَجْمَعَ، وَقَالَ ابْنُ

الْمُسْتَقْطَعُونَ؟ [تقدم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْعَقِيْقُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ وَقَوْلُهُ 'ابْنُ

الْمُسْتَقْطَعُونَ نَقَطَهُمْ، وَإِنَّمَا أَقْطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عُمَرُ،

وَمَنْ أَقْطَعَ مَا لَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ يَعْرِفُ مِنَ الْمَوَاتِ، وَفِي قَوْلِ رَسُولِ

اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ لَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ مِنْ أَحْيَا مَوَاتًا كَانَ

لَهُ كَمَا يَكُونُ لَهُ إِنْ أَقْطَعَهُ وَاتَّبَعَ فِي أَنْ يَمْلِكُ مِنَ أَحْيَا الْمَوَاتِ مَا

أَحْيَا كَاتِبًا أَمْرُهُ أَنْ يَقْطَعَ الْمَوَاتِ مِنْ بَحْيِهِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَلَا

يَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ الْمَوَاتِ مِنْ بَحْيِهِ وَلَا مَالِكٌ لَهُ، وَإِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ لَهُ فِعْطِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَّةٌ لِمَنْ أَحْيَا

الْمَوَاتِ فَمِنْ أَحْيَا الْمَوَاتِ فَبِعِطِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْيَاهُ، وَعِطِيَّتُهُ فِي

الْجُمْلَةِ اثْبَتٌ مِنْ عِطِيَّةٍ مِنْ بَعْدِهِ فِي النَّصِّ وَالْجُمْلَةِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ

عُمَرَ مِثْلُ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَخَالِفُهُ.

٧- بَابُ الرِّكَازِ يَوْجَدُ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الرِّكَازُ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ.

١٣٦٨- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ

اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصُّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ

(٢٣٧٠)، أَبُو دَاوُدَ (٣٠٨٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ

وَرَسُولِهِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْزِلَ بِلْدًا غَيْرَ مَعْمُورٍ فَيَمْنَعُ مِنْهُ شَيْئًا

يُرْعَاهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبِلَادَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا مَالِكَ لَهَا مِنْ

الْأَدَمِيِّينَ، وَإِنَّمَا سَلَطَ اللَّهُ الْأَدَمِيِّينَ عَلَى مَنَعَ مَا لَهُمْ خَاصَّةً لَا مَنَعَ

مَا لَيْسَ لِأَحَدٍ بَعِيْنَهُ وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ

وَلِرَسُولِهِ أَنْ لَا حِمَى إِلَّا حِمَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاحِ الْمُسْلِمِينَ

الَّذِينَ هُمْ شُرَكَاءُ فِي بِلَادِ اللَّهِ لَيْسَ أَنَّهُ حِمَى لِنَفْسِهِ دُونَهُمْ وَلَوْلَا

الْأَمْرُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْمُوا مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا لِمَنْ يَحْتَاجُ

إِلَى الْحِمَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَحْمُوا شَيْئًا لَأَنْفُسِهِمْ دُونَ

غَيْرِهِمْ.

١٣٦٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ،

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ

لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءَ الَّذِي هُوَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَامٌّ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ مَا كَانَ ذُرِيعةً إِلَى مَنَعَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ لَمْ يَحِلَّ.

وَكَذَلِكَ مَا كَانَ ذُرِيعةً إِلَى إِحْلَالِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَ هَذَا هَكَذَا، فَفِي هَذَا مَا يَبْثُ أَنْ

الذَّرَائِعُ إِلَى الْحِلَالِ وَالْحَرَامِ تَشْبِيهُ مَعَانِي الْحِلَالِ وَالْحَرَامِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ

يَكُونَ مَنَعُ الْمَاءِ إِنَّمَا يَحْرَمُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى تَلَفٍ عَلَى مَا لَا غِنَى بِهِ

لِذَوِي الْأَرْوَاحِ وَالْأَدَمِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، فَإِذَا مَنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ مَنَعُوا

فَضْلَ الْكَلَاءِ، وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَشْبَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فَلَوْ أَنَّ جَمَاعَةً كَانَ

لَهُمْ مِيَاهُ بِيَادِيَةٍ فَسَقَوْا بِهَا وَاسْتَقَوْا، وَفَضْلٌ مِنْهَا شَيْءٌ فَجَاءَ مَنْ لَا

مَاءَ لَهُ يَطْلُبُ أَنْ يَشْرِبَ أَوْ يَسْقِيَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ دُونَ وَاحِدٍ لَمْ

يُجِزْ لِمَنْ مَعَهُ فَضْلٌ مِنَ الْمَاءِ، وَإِنْ قَلَّ مَنَعَهُ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي عَيْنٍ، أَوْ

بَثْرٍ، أَوْ نَهْرٍ، أَوْ غَيْلٍ؛ لِأَنَّهُ فَضْلُ مَاءٍ يَزِيدُ وَيَسْتَخْلَفُ، وَإِنْ كَانَ

الْمَاءُ فِي سَقَاءٍ، أَوْ جَرٍّ، أَوْ وَعَاءٍ مَا كَانَ، فَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلْمَاءِ الَّذِي

يَسْتَخْلَفُ فَلصَّاحِبِهِ مَنَعُهُ، وَهُوَ كَطَعَامِهِ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ

وَالضَّرُورَةُ أَنْ يَكُونَ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ بِشَرَاءٍ، أَوْ يَجِدُ بِشَرَاءٍ، وَلَا يَجِدُ

ثَمَنًا، فَلَا يَسْعُ عِنْدِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَنَعُهُ؛ لِأَنَّ فِي مَنَعِهِ تَلَفًا لَهُ، وَقَدْ

وَجَدْتَ السَّنَةَ تَوَجَّبَ الصِّيَافَةُ بِالْبَادِيَةِ وَالْمَاءُ أَعَزُّ فَقْدًا وَأَقْرَبُ مِنْ

أَنْ يَتَلَفَ مِنْ مَنَعِهِ وَأَخْفُ مَوْنَةٌ عَلَى مَنْ أَخَذَ مِنْهُ مِنَ الطَّعَامِ، فَلَا

أَرَى مِنْ مَنَعَ الْمَاءِ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِلَّا أَتَمًّا إِذَا كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ مِنْ مَاءٍ

فِي وَعَاءٍ، فَأَمَّا مَنْ وَجَدَ غَنَى عَنِ الْمَاءِ بِمَاءٍ غَيْرِ مَاءِ صَاحِبِ الْوَعَاءِ

فَارْجُو أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ مَنَعِهِ.

٦- إقطاع الوالي

١٣٦٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ قَالَ: لَمَّا قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ الْمَدِينَةَ أَقْطَعَ النَّاسَ الدُّوْرَ، فَقَالَ حَيٌّ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ يَقَالُ

لَهُمْ بَنُو عَبْدِ بْنِ زُهْرَةَ نَكَبَ عَنَّا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: فَلِمَ ابْتَعَيْنِي اللَّهُ إِذَا؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدَسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ

لِلضَّعِيفِ فِيهِمْ حَقُّهُ. [تقدم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالٌ: مِنْهَا أَنَّ حَقًّا عَلَى

الْوَالِي إقطاع من سَالَهُ الْقُطَيْعُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدَسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهِمْ حَقُّهُ دَلَالَةٌ

أَنْ لِمَنْ سَالَهُ الْإِقْطَاعُ أَنْ يُؤْخَذَ لِلضَّعِيفِ فِيهِمْ حَقُّهُ وَغَيْرِهِ وَدَلَالَةٌ

عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ النَّاسَ بِالْمَدِينَةِ، وَذَلِكَ يَبَيِّنُ ظَهْرَانِي

عِمَارَةَ الْأَنْصَارِ مِنَ الْمَنَازِلِ وَالنَّخْلِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بِالْعَامِرِ مَنَعُ

غَيْرِ الْعَامِرِ، وَلَوْ كَانَ لَهُمْ لَمْ يَقْطَعَهُ النَّاسُ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى

أَنَّ مَا قَارَبَ الْعَامِرَ، وَكَانَ يَبَيِّنُ ظَهْرَانِيَّ، وَمَا لَمْ يَقَارِبْ مِنْ

استعمل مولى له يقال له هُني على الحمى. [تقدم]

قال الشافعي: وقول عمر إنهم ليرؤن أني قد ظلمتهم يقول يذهب رأيهم أني حيت بلاداً غير معمورة لنعم الصدقة ولنعم الفقيه وأمرت بإدخال أهل الحاجة الحمى دون أهل القوة على المرعى في غير الحمى إلى أني قد ظلمتهم.

قال الشافعي: ولم يظلمهم عمر رضي الله عنه، وإن رأوا ذلك، بل حمى على معنى ما حمى عليه رسول الله ﷺ لأهل الحاجة دون أهل الغنى وجعل الحمى حوزاً لهم خالصاً كما يكون ما عمر الرجل له خالصاً دون غيره، وقد كان مباحاً قبل عمارته فكذلك الحمى لمن حمى له من أهل الحاجة، وقد كان مباحاً قبل يحمى.

قال: وبيان ذلك في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولا المائل الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حيت على المسلمين من بلادهم شبراً أنه لم يحم إلا لما يحمل عليه لمن يحتاج إلى الحمى من المسلمين أن يحموا ورأى إدخال الضعيف حقاً له دون القوي فكل ما لم يعمر من الأرض، فلا يحال بينه وبين المسلمين أن يستزلوا ويرعوا فيه حيث شاءوا إلا ما حمى الوالي لمصلحة عوام المسلمين فجعله لما يحمل عليه في سبيل الله من نعم الجزية، وما يفضل من نعم الصدقة فيعده لمن يحتاج إليه من أهلها، وما يصير إليه من ضوالم المسلمين وماشية أهل الضعيف دون أهل القوة.

قال الشافعي: وكل هذا عام المنفعة بوجوه لأن من حمل في سبيل الله فذلك لجماعة المسلمين، ومن أرصد له أن يعطي من ماشية الصدقة فذلك لجماعة ضعفاء المسلمين.

وكذلك من ضعف من المسلمين فرعيت له ماشيته فذلك لجماعة ضعفاء المسلمين وأمر عمر رضي الله عنه أن لا يدخل نعم ابن عفان وابن عوف لقوتيهما في أموالهما وإنهما لو هلكت ماشيتهما لم يكونا ممن يصير كلاً على المسلمين فكذلك يصنع بمن له غنى غير الماشية.

وهذا مثل النحل والهيبة والصدقة غير المحرمة، ولا التي في معناها بالتسبيل وغيره وهذه العطيّة تسم بأمرين: إسهاد من أعطاها وقبضها بأمر من أعطاهها والمحرمة والسبلة تجوز بلا قبض.

قيل: تقليد الهدى وإشعاره وسياقه وإيجابه بغير تقليد يكون على مالكه بلاغه البيت وغوه والصدقة فيه بما صنع منه، ولم يقبضه من جعل له، وليس كذلك ما تصدق به بغير حبس مما لا يتم إلا بقبض من أعطيه لنفسه، أو قبض غيره له بمن قبضه له قبض، وهذا الوجه من العطايا لمعطى أن يمنعه من أعطائه إياه ما لم يقبضه، ومتى رجع في عطيته قبل قبض من أعطيه فذلك له، وإن مات المعطى قبل قبض العطيّة فالمعطى بالخيار إن أحب أن يعطيه ورثته عطاءً مبتدأ عطاءً موروثاً عن المعطى، لأن المعطى لم يملكها فعلاً، وذلك أحب إليّ له، وإن شاء حبسها عنهم، وإن مات المعطى قبل قبضها المعطى فهي لورثته المعطى، لأن ملكها لم يتم للمعطى.

قال: والعطيّة بعد الموت هي الوصية لمن أوصى له في حياته، فقال: إذا مات فلان كذا فله أن يرجع في الوصية ما لم يموت، فإذا مات ملك أهل الوصايا وصاياهم بلا قبض كان من المعطى، ولا بعده، وليس للورثة أن يمنعوه الموصى لهم، وهو لهم ملكاً تاماً - قال: وأصل ما ذهبنا إليه أن هذا موجود في السنة والآثار، أو فيهما، ففرقنا بينه اتباعاً وقياساً.

١- الخلاف في الصدقات المحرمات

قال الشافعي رحمه الله: فخالفتنا بعض الناس في الصدقات المحرمات، وقال: من تصدق بصدقة محرمة وسبّلها فالصدقة باطل وهي ملك للمتصدق في حياته ولورثته بعد موته قبضها من تصدق بها عليه، أو لم يقبضها، وقال لي بعض من يحفظ قول قائل هذا: إنا ردنا الصدقات الموقوفات بأمر قتل له، وما هي؟ فقال: قال شريح جاء محمد ﷺ بإطلاق الحبس. فقلت له: وتعرف الحبس التي جاء رسول الله ﷺ بإطلاقها؟

قال: لا أعرف حبساً إلا الحبس بالتحريم، فهل تعرف شيئاً يقع عليه اسم الحبس غيرها؟

قال الشافعي: فقلت له أعرف الحبس التي جاء رسول الله ﷺ بإطلاقها وهي غير ما ذهبت إليه وهي بيّنة في كتاب الله عز وجل.

قال: أذكرها.

قلت: قال الله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَجِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ فهذا الحبس التي كان أهل الجاهلية

٣٧- الأحباس

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال جميع ما يعطي الناس من أموالهم ثلاثة وجوه، ثم يتشعب كل وجه منها، والعطايا منها في الحياة وجهان، وبعد الوفاة واحد: فالوجهان من العطايا في الحياة مفرقا الأصل والفروع، فأحدهما يتم بكلام المعطي والآخر يتم بأمرين، بكلام المعطي وقبض المعطى أو قبض من يكون قبضه له قبضاً.

قال الشافعي: والعطايا التي تتم بكلام المعطي دون أن يقبضها المعطى ما كان إذا خرج به الكلام من المعطى له جائزاً على ما أعطى لم يكن للمعطى أن يملك ما خرج منه فيه الكلام بوجه أبدأ وهذه العطيّة الصدقات المحرمات الموقوفات على قوم بأعيانهم، أو قوم موصوفين، وما كان في معنى هذه العطايا مما سبّل محبوساً على قوم موصوفين، وإن لم يسم ذلك محرماً فهو محرّم باسم الحبس.

قال الشافعي: فإذا شهد الرجل على نفسه بعطيّة من هذه فهي جائزة لمن أعطاه، قبضها، أو لم يقبضها، ومتى قام عليه أخذها من يدي معطيها، وليس لمعطىها حبسها عنه على حال بل يجبر على دفعها إليه، وإن استهلك منها شيئاً بعد إسهاده بإعطائها ضمن ما استهلك كما يضمنه أجنبي لو استهلكه؛ لأنّه إذا خرج من ملكه فهو والأجنبي فيما استهلك منه سواء، ولو مات من جعلت هذه الصدقة عليه قبل قبضها، وقد أغلّت غلة أخذ وارثه حصته من غلتها؛ لأن الميت قد كان مالكا لما أعطى، وإن لم يقبضه كما يكون له غلة أرض لو غصبها، أو كانت وديعة في يدي غيره ففحدها، ثم أقر بها، وإن لم يكن قبض ذلك، ولو مات بها قبل أن يقبضها من تصدق بها عليه لم يكن لوارثه منها شيء وكانت لمن تصدق بها عليه، ولا يجوز أن يقال ترجع موروثه والموروث إنما يورث ما كان ملكاً للميت، فإذا لم يكن للمتصدق الميت أن يملك شيئاً في حياته، ولا مجال أبداً لم يجز أن يملك الوارث عنه بعد وفاته ما لم يكن له أن يملك في حياته مجال أبداً.

قال: وفي هذا المعنى العتق، إذا تكلم الرجل يعتق من يجوز له عتقه ثم العتق، ولم يحتاج إلى أن يقبله المعتق، ولم يكن للمعتق ملكه، ولا لغيره ملك رقب يكون له فيه بيع، ولا هبة، ولا ميراث مجال.

والوجه الثاني من العطايا في الحياة ما أخرجه المالك من يده ملكاً تاماً لغيره بهبته، أو يبيعه، ويورث عنه، وهذا من العطايا محل لمن أخرجه من يديه أن يملكه بوجوده، وذلك أن يرث من أعطاه، أو يرث عليه المعطى العطيّة، أو يهبها له، أو يبيعه إياها،

كانت الحجة تقوم عندنا، وعندك بأقل منه قال: فكيف أجزت الصدقات المحرمات، وإن لم يقبضها من تصدق بها عليه؟

فقلت: أتباعاً وقياساً، فقال: وما الاتباع؟

فقلت له: لما سأل عمرُ رسولَ الله ﷺ عن ماله فأمره أن يحبس أصلَ ماله ويسبل ثمره ذلك على إجازة الحبس، وعلى أن عمرَ كان يلي حبس صدقته ويسبل ثمرها بأمر النبي ﷺ لا يليها غيره.

قال: فقال: أفيحتمل قول النبي ﷺ حبس أصلها وسبل ثمرها اشترط ذلك؟

قلت: نعم والمعنى الأول أظهرهما وعليه من الخبر دلالة أخرى قال: وما هي؟

قلت: إذا كان عمر لا يعرف وجه الحبس أفيعلمه حبس الأصل وسبل الثمر ويدع أن يعلمه أن يخرجها من يديه إلى من يليها عليه ولم يحبسها عليه؛ لأنها لو كانت لا تتم إلا بان يخرجها الحبس من يديه إلى من يليها دونها، كان هذا أولى أن يعلمه؛ لأن الحبس لا يتم إلا به، ولكنه علمه ما يتم له، ولم يكن في إخراجها من يديه شيء يزيد فيها، ولا في إسكانها عليها هو شيء ينقص صدقته، ولم يزل عمر بن الخطاب المتصدق بأمر رسول الله ﷺ يلي فيما بلغنا صدقته حتى قبضه الله تبارك وتعالى، ولم يزل علي بن أبي طالب عليه السلام يلي صدقته يبيع حتى لقي الله عز وجل، ولم تزل فاطمة عليها السلام تلي صدقتها حتى لقيت الله تبارك وتعالى.

١٣٧٢- قال الشافعي: أخبرنا بذلك أهل العلم من ولد فاطمة وعلي وعمر ومواليهم.

ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والأنصار لقد حكى لي عدد كثير من أولادهم وأهليهم أنهم لم يزلوا يلون صدقاتهم حتى ماتوا يقل ذلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه، وإن أكثر ما عندنا بالمدينة ومكة من الصدقات لكنا وصفت لم يزل يتصدق بها المسلمون من السلف يلونها حتى ماتوا، وأن نقل الحديث فيها كالتكليف، وإن كنا قد ذكرنا بعضه قبل هذا.

فإذا كنا إنما أجزنا الصدقات، وفيها العلل التي أبطلها صاحبك بها من قول شريح جاء محمد بإطلاق الحبس بأنه لا يجوز أن يكون مال مملوكاً، ثم يخرج ماله من ملكه إلى غير مالك له كله إلا بالسنة وأتباع الآثار فكيف اتبعناهم في إجازتها وإجازتها أكثر وتركنا اتباعهم في أن يجوزها كما حازوها، ولم يولوها أحداً؟

يجبونها فأبطل الله شروطهم فيها وأبطلها رسول الله ﷺ بإبطال الله إياها وهي أن الرجل كان يقول: إذا نتج فعلٌ إليّ، ثم ألقي فاتج منه هو حام أي قد حى ظهره فيحرم ركوبه ويجعل ذلك شبيهاً بالعتق له، ويقول في البحيرة والوصيلة على معنى يوافق بعض هذا، ويقول لعبدك أنت حر ساقية لا يكون لي، ولاؤك، ولا علي عقلت قال: فهل قيل في الساقية غير هذا؟

فقلت: نعم.

قيل إنه أيضاً في البهائم قد سئكت.

قال الشافعي: فلما كان العتق لا يقع على البهائم رد رسول الله ﷺ ملك البحيرة والوصيلة والحام إلى ماله وأثبت العتق وجعل الولاء لمن اعتق الساقية وحكم له بمثل حكم النسب، ولم يحبس أهل الجاهلية علمته داراً ولا أرضاً تبرأ بحبسها، وإنما حبس أهل الإسلام.

قال الشافعي: فالصدقات يلزمها اسم الحبس، وليس لك أن تخرج مما لزمه اسم الحبس شيئاً إلا بخبر عن رسول الله ﷺ يدل على ما قلت؛ وقلت:

١٣٧٠- أخبرنا سفيان، عن عبد الله بن عمر بن حفص العمري، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب ملك مائة منهم من خير اشتراها فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني أصبت مالا لم أصب مثله قط، وقد أردت أن أتقرب به إلى الله عز وجل، فقال حبس الأصل، وسبل الثمرة. [أخرجه البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٢)، أبو داود (٢٨٧٨)، الرمزي (١٣٧٥)، النسائي (٢٣٠/٦)، ابن ماجه (٢٣٩٦)]

١٣٧١- قال الشافعي: وأخبرني عمر بن حبيب القاضي، عن عبد الله بن عون، عن نافع، عن ابن عمر بأن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله إني أصبت مالا من خير لم أصب مالا قط أعجب إليّ أو أعظم عندي منه، فقال رسول الله ﷺ: إن شئت حبست أصله ومبئت ثمره.

فتصدق به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم حكى صدقته به.

قال الشافعي: فقال: إن كان هذا ثابتاً، فلا يجوز إلا أن يكون الحبس التي أطلق غير الحبس التي أمر بحبسها.

قال: اذكرها.

قلت هذا عندنا، وعندك ثابت، وعندنا أكثر من هذا، وإن

فقال: فما الحصّة فيه من القياس؟

قلت له لما أجاز رسول الله ﷺ أن يُحبس الأصل أصل المال وتُسبّل الثمرة دلّ ذلك على أنه أجاز أن يخرج مالك المال من ملكه بالشرط إلى أن يصير المال محبوباً لا يكن للمالكه بيعه، ولا أن يرجع إليه بحال كما لا يكون لمن سبّل ثمره عليه بيع الأصل، ولا ميراثه، فكان هذا مالاً مخالفاً لكل مال سواه؛ لأن كل مال سواه يخرج من ملكه إلى مالك فالملك يملك بيعه وهبته ويجوز للمالك الذي أخرجه من ملكه أن يملكه بعد خروجه من يديه ببيع وهبة وميراث وغير ذلك من وجوه الملك ويجامع المال المحبوس الموقوف العتق الذي أخرجه ملكه من ماله بشيء جعله الله إلى غير ملك نفسه، ولكن ملكه منفعة نفسه بلا ملك لرقبته كما ملك المحبس من جعل منفعة المال له بغير ملك منه لرقبة المال، وكان بإخراجه الملك من يديه محرماً على نفسه أن يملك المال بوجه أبداً كما كان محرماً أن يملك العبد بشيء أبداً فاجتمعا في معنيين، وإن كان العبد مفارقة في أنه لا يملك منفعة نفسه غير نفسه كما يملك منفعة المال مالك، وذلك أن المال لا يكون مالاً إلا بما يملكه الأدميون، فلو قال قائل لاله أنت حر لم يكن حرّاً.

ولو قال أنت موقوف لم يكن موقوفاً؛ لأنه لم يملك منفعة أحد، وهو إذا قال لعبد أنت حر، فقد ملكه منفعة نفسه، فقال: قد قال فيها فقهاء المكيين وحكامهم قديماً وحديثاً، وقد علمنا أنهم يقولون قولك، وأبو يوسف حين أجاز الصدقات قال قولك في أنها تجوز، وإن وليها صاحبها حتى يموت واحتج فيها بأنه إنما أجازها اتباعاً، وأن المتصدقين بها من السلف ولوها حتى ماتوا، ولكننا قد ذهبنا فيها وبعض البصريين إلى أن الرجل إن لم يخرجها من ملكه إلى من يليها دونه في حياته لم تصدق بها عليه كانت منتقضة وأنزلها منزلة الهبات، وتابعت بعض المدنيين فيها، وخالفنا في الهبات.

قال الشافعي: فقلت له قد حفظنا عن سلفنا ما وصفت، وما أعرف عن أحد من التابعين أنه أبطل صدقة بأن لم يدفعها المتصدق بها إلى وال في حياته، وما هذا إلا شيء أحدثه منهم من لا يكون قوله حجة على أحد، وما أدري لعله سمع قولكم، أو قول بعض البصريين فيه فاتبعه.

فقال: وأنا أقوم بهذا القول عليك.

قلت له: هذا قول مخالفه فكيف تقوم به؟

قال: أقوم به لمن قاله من أصحابنا وأصحابك، فأقول إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه غلّ عائشة جذاذ عشرين وسقاً فمرض قبل أن تقبضه، فقال لها: لو كنت خزنته وقبضته كان لك، وإنما هو اليوم مال الوارث، وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ما بال رجال

ينحلون أبناءهم غللاً، ثم يسكونها؛ فإن مات أحدهم قال مال أبي نخلية، وإن مات ابنه قال مالي ويدي لا لحلة إلا لحلة يجوزها الولد دون الوالد حتى يكون إن مات أحق بها، وأنه شكا إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه قول عمر فرأى أن الوالد يجوز لولده ما داموا صغاراً، فأقول إن الصدقات الموقوفات قياساً على هذا. ولا أزعم ما زعمت من أنها مفترقة.

فقلت له: أفرأيت لو اجتمعت هي والصدقات في معنى واختلفتا في معنيين، أو أكثر الجمع بينهما أولى بتأويل، أو التفريق؟ قال: بل التفريق.

فقلت له: أفرأيت الهبات كلها والنحل والعطايا سوى الوقف لو تمت لمن أعطيتها، ثم ردّها على الذي أعطها، أو لم يقبلها منه، أو رجعت إليه بميراث، أو شراء، أو غير ذلك من وجوه الملك يحل له أن يملكها؟

قال: نعم.

قلت: ولو تمت لمن أعطيتها حل له بيعها وهبتها؟

قال: نعم.

قلت: أفترى الوقف إذا تم لمن وقف له يرجع إلى مالكه أبداً بوجه من الوجوه، أو يملكه من وقف عليه ملكاً يكون له فيه بيعه وهبته، وأن يكون موروثاً عنه؟

قال: لا.

قلت والوقف خارج من ملك مالكها بكل حال وملكه المنفعة لمن وقفت عليه غير ملكه الأصل؟

قال: نعم.

قلت أفترى العطايا تشبه الوقوف في معنى واحد من معانيها؟

قال: في أنها لا تجوز إلا مقبوضة.

قلت: كذلك.

قلت: أنت فأراك جعلت قولك أصلاً قال: قسته على ما ذكرت إن خالف بعض أحكامه.

قلت: فكيف يجوز أن يقاس الشيء بخلافه وهي مخالفة لما ذكرت من العطايا غيرها؟ أفرأيت لو قال لك قائل: أراك تسلك بالعطايا كلها مسلماً واحداً فأزعم أن الرجل إذا أوجب الهدى على نفسه بكلام، أو ساقه، أو قلده أو أشعره كان له أن يبيعه ويهبه ويرجع؛ لأنه لمساكين الحرم، ولم يقبضوه أله ذلك؟

قال: لا.

قلت وأنت تقول لو دفع رجل إلى وال مالاً يحمل به في سبيل الله، أو يتصدق به متطوعاً لم يكن له أن يخرج من يدي

الوالي بل يدفعه؟

قال: نعم قال: ما العطايا بوجه واحد.

قلت: فعمدت إلى ما دلت عليه السنة وجاءت الآثار بإجازته من الصدقات المحرمات فجعلته قياساً على ما يخالفه وامتنعت من أن تقيس عليه ما هو أقرب منه مما لا أصل فيه تفرق بينه وبينه.

قال: وقلت له لو قال لك قائل: أنا أزعم أن الوصية لا تجوز إلا مقبوضة.

قال: وكيف تكون الوصية مقبوضة؟

قلت: بأن يدفعها الموصي إلى الموصى له ويجعلها له بعد موته؛ فإن مات جازت، وإن لم يدفعها لم تجز كما اعتق رجل ممالك له فأنزلها النبي ﷺ وصية، وكما يهب في المرض، فيكون وصية قال: ليس ذلك له.

قلت: فإن قال لك ولم؟

قال: أقول؛ لأن الوصايا مخالفة للعطايا في الصحة.

قلت: فأذكر من قال يجوز بغير ما وصفنا من السلف.

قال: ما أحفظه عن السلف، وما أعلم فيه اختلافاً قلنا: فإن لك أن المسلمين فرقوا بين العطايا.

قال: ما وجدوا بدءاً من التفريق بينهما.

قلت: والوصايا بالعطايا أشبه من الوقف بالعطايا، فإن للموصي أن يرجع في وصيته بعد الإشهاد عليها ويرجع في ماله إن مات من أوصى له بها، أو ردّها فكيف بائنت بين العطايا والوصايا سواها وامتنعت من المباشرة بين الوقف والعطايا سواء وأنت تفرق بين العطايا سواء فرقاً بيناً فنقول في العمري هي لصاحبها لا ترجع إلى الذي أعطاه، ولا نقول هذا في العارية، ولا العطية غير العمري، قال بالسنة.

قلت: وإذا جاءت السنة أتبعها؟

قال: فذلك يلزمي.

قلت: فقد وصفت لك في الوقف السنة والخبر العام عن الصحابة، ولم تتبعه، وقلت له: أرايت التحل والهبة والعطايا غير الوقف لصاحبها أن يرجع فيها ما لم يقبضها من جعلها له؟

قال: نعم.

قلت: فمن تقويت به فمن قال قولك من أصحابنا يقول لا يرجع فيها، وإن مات قبل يقبضها من أعطى رجعت ميراثاً يكون في ذلك الوقف فيسوي بين قوليه.

قال: فهذا قول لا يستقيم، ولا يجوز فيه إلا واحد من قولين إما أن يكون كما قلت إذا تكلم بالوقف، أو العطية تمت

لمن جعلها له وجبر على إعطائها إياه، وإما أن يكون لا يتم إلا بالقبض مع العطايا، فيكون له أن يرجع ما لم يتم قبض من أعطى، ولا يجوز أبداً أن يكون له حبسها إذا تكلم بإعطائها، ولا يكون لوارثه ملكها عنه إذا لم ترجع في حياته إلى ملكه لم ترجع في وفاته إلى ملكه فتكون مورثة عنه، وهذا قول عائ، وكل ما وهبت لك فلي الرجوع فيه ما لم تقبضه، أو يقبض لك، وهذا مثل أن أقول: قد بعثك عبيدي بالقبض.

فإن قلت: قد رجعت قبل أن تختار أخذه كان لي الرجوع، وكل أمر لا يتم إلا بأمرين لم يجوز أن يملك بواحد.

قلت: هذا كما قلت إن شاء الله، ولكن رأيتك ذهبت إلى رد الصدقات قال: ما عندي فيها أكثر مما وصفت، فهل لك فيها حجة غير ما ذكرت مما لزمك به عندنا إثبات الصدقات؟ قال: ما عندي فيها أكثر مما وصفت.

قال الشافعي رحمه الله: قلت: ففيمما وصفت أن صدقات المهاجرين والأنصار بالمدينة معروفة قائمة، وقد ورث المهاجرين والأنصار النساء الغرائب والأولاد ذوو الدين والإهلاك لأموالهم والحاجة إلى بيعه فممنهم الحكام في كل دهر إلى اليوم فكيف انكرت إجازتها مع عموم العلم؟ وأنت تقول لو أخرج رجل بيتاً من داره فبناه مسجداً وأذن فيه لمن صلى، ولم يتكلم بوقفه كان وقفاً للمصلين، ولم يكن له أن يعود في ملكه إذا أذن للمصلين فيه، وفي قولك هذا أنه لم يخرج من ملكه، ولو كان إذنه في الصلاة إخراجاً من ملكه كان إخراجاً إلى غير ملكه بعينه؛ فكان مثل الحبس الذي يلزمك إطلاقها لحديث شريح فعمدت إلى ما جاءت به السنة من الوقف في الأموال والدور، وما أخرجه مالكة من ملك نفسه فأبطلته بعلّة وأجزت المسجد بلا خبر من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ثم جاوزت القصّة فيه فأخرجته من ملكه صاحب، ولم يخرج صاحب من ملكه إنما يخرج بالكلام وأنت تعيب على المدنيين أن يقضوا مجازة عشرة وعشرين سنة.

إذا حاز الرجل الدار والمحور عليه حاضر يراه بينهما ويهدمها، وهو يبيع المنازل لا يكلمه فيها.

قلت الصمت والحرور لا يطل الحق إنما يطله القول وتجعل إذن صاحب المسجد - وهو لم ينطق بوقفه - وفقاً فتزكّن عليه وتعيب ما هو أقوى في الحجّة من قول المدنيين في المجازة من قولك في المسجد وتقول هذا وهو إزكاة، وقلت له: أرايت لو أذن في داره للحاج أن يتزولها سنة، أو ستين أكون صدقة عليهم؟

قال: لا وله منعهم متى شاء من النزول فيها.

قلت: فكيف لم تقل هذا في المسجد يخرج من الدار، ولا

يتكلم بوقفه.

فقال: إن صاحبي قد عابا قول صاحبه، وصارا إلى قولكم في إجازة الصدقات.

فقلت له: ما زاد قولنا قوة بنزوعهما إليه، ولا ضعفاً بفراقهما حين فراقه ولهما بالرجوع إليه أسعد، وما علمتهما أفادا حين رجعا إليه علماً كانا يجهلانه.

قال: ولكن قد يصح عندهما الشيء بعد أن لم يصح.

فقلت: الله أعلم كيف كان رجوعهما ومقامهما والرجوع بكل حال خير لهما إن شاء الله، وقلت له أيجوز لعالم أن يأتيه الخبر عن رسول الله ﷺ في أمر منصوص، فيقول به، وإن عارضه معارض بخبر غير منصوص، فيقول به، ثم يأتي مثله، فلا يقبله ويصرف أصلاً إلى أصل؟

قال: لا.

قلت: فقد فعلت وصرفت الصدقات إلى التحل وهما مفترقان عندك.

وقلت له: أيجوز أن يأتيك الحديث عن بعض أصحاب النبي ﷺ في الصدقات بأمر يدل على أنهم تصدقوا بها، ولولها وهم لا يفعلون إلا الجائز عندهم، ثم يقولون في التحل عندهم: إنما تكون بأن تكون مقبوضات، فتقول: أجعلوا الصدقات مثله؟

قال: لا.

قلت: فقد فعلت.

قال: فلو كان هذا مأثوراً عندهم عرفه الحجازيون.

فقلت: قد ذكرت لك بعض ما حضرنى من الأخبار على الدلالة عليه، وأنه قول المكين، ولا أعلم من متقدمي المدنيين أحداً قال بخلافه.

قال الشافعي: ووصفت لك أن أهل هذه الصدقات من آل علي وغيرهم قد ذكروا ما وصفت من أن علياً رضي الله عنه، ومن تصدق لم يزل يلي صدقته وصدقائهم فيه جارية، ثم ثبت قائمة مشهورة القسم والموضع إلى اليوم، وهذا أقوى من خبر الخاصة، فقال فما تقول في الرجل يتصدق على ابنه، أو ذي رحمه، أو أجنبي بصدقة غير محرمة، ولا في سبيل المحرمة بالتسبيل أكون له ما لم يقبضها المصدق عليه أن يرجع فيها؟

قلت: نعم، قال وسبيلها سبيل الهبات والتحل؟

قلت: نعم.

قال: فإين هذا لي؟

قلت: معنى تصدقت عليك متطوعاً معنى وهبت لك وتحلتك؛ لأنه إنما هو شيء من مالي لم يلزمي أن أعطيك، ولا

غيرك أعطيتك متطوعاً، وهو يقع عليه اسم صدقة وتحل وهبة وصلة وإمتاع ومعروف وغير ذلك من أسماء العطايا، وليس يحرم عليّ لو أعطيتك فردته عليّ أن أملكه، ولو مث أن أرثه كما يحرم عليّ لو تصدقت عليك بصدقة محرمة أن أملكها عنك بميراث، أو غيره، وقد لزمها اسم صدقة بوجه أبداً؟

قلت له نعم.

١٣٧٣- أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عبد الله بن يزيد الأنصاري ذكر الحديث. [أخرجه البيهقي (١٦٣/٦)]

١٣٧٤- قال الشافعي: وأخبرنا الثقة، أو سمعت مروزان بن معاوية، عن عبد الله بن عطاء المدني، عن ابن بريدة الأسلمي، عن أبيه أن رجلاً سأل النبي ﷺ، فقال: إني تصدقت على أُمِّي بعتيد وإنها ماتت، فقال رسول الله ﷺ: قد وجبت صدقتك، وهو لك بعيرائك. [أخرجه مسلم (١١٩٤)، أبو داود (٢٨٧٧)، الترمذي (٦٦٧)، ابن ماجه (١٧٥٩)]

قال: فلم جعلت ما تصدق به غير واجب عليه على أحد بعينه في معنى الهبات تحل لمن لا تحل له الصدقة الواجبة، فهل من دليل على ما وصفت؟ قلت: نعم أخبرني محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسين عن غير واحد من أهل بيته وأحبيه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ تصدقت بمالها على بني هاشم وبني المطلب، وأن علياً ﷺ تصدقت عليهم وأدخل معهم غيرهم.

قال الشافعي: وأخرج إلى والي المدينة صدقة علي بن أبي طالب ﷺ وأخبرني أنه أخذها من آل أبي رافع وأنها كانت عندهم فأمر بها فقررت علي، فإذا فيها تصدق بها علي ﷺ على بني هاشم وبني المطلب وسمى معهم غيرهم، قال وبني هاشم وبني المطلب تحرم عليهم الصدقة المفروضة، ولم يسم علي، ولا فاطمة منهم غنياً، ولا فقيراً، وفيهم غني.

١٣٧٥- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات كان يضعها الناس بين مكة والمدينة فقلت أو قيل له؟ فقال: إنما حرمت علينا الصدقة المفروضة.

قال الشافعي: فقال فتجيز أن يتصدق الرجل على الهاشمي والمطلبي والغني منهم، ومن غيرهم متطوعاً؟

قلت: نعم استدلالاً بما وصفت، وأن الصدقة تطوعاً إنما

هي عطاء، ولا بأس أن يعطى الغني تطوعاً قال: فهل تجوز أنه يجوز أن يعطى الغني؟

فقلت: ما للمسألة من هذا موضع، ولا بأس أن يعطى الغني قال: فاذكر فيه حجة قلت:

١٣٧٦ - أخبرنا سفيان، عن معمر، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، عن حبيب بن عبد العزيز، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: استعملني. قال: فهل تحرم الصدقة تطوعاً على أحد؟ فقلت: لا إلا أن رسول الله ﷺ كان لا يأخذها وتأخذ الهدية، وقد يجوز تركه إياها على ما رفعه الله به وأبانه من خلقه تحريماً ويجوز لغير ذلك؛ لأن معنى الصدقات من العطايا هي لا يؤاد ثوابها ومعنى الهدية يؤاد ثوابها قال: أفنجد ذليلاً على قبوله الهدية؟

فقلت: نعم. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن (٥/٢٠، ٢١)]

١٣٧٧ - أخبرني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله ﷺ دخل فقرأ إليه خبز وأدم من أدم النبي، فقال ألم أربمة لحم، فقالوا ذلك شيء تصدق به على برة، فقال هو لها صدقة، وهو لنا هدية. [أخرجه مالك (٢/٥٦٢)، البخاري (٥٢٧٩)، مسلم (١٥٠٤)]

فقال: ما الذي يجوز أن يكون صدقة محرمة؟

قلت: كل ما كان الشهود يسمونه محدود من الأرضين والدور معمورها وغير معمورها والرقيق، فقال أما الأرضون والدور فهي صدقات من مضي فكيف أجزت الرقيق وأصحابنا لا يميزون الصدقة بالرقيق إلا أن يكونوا في الأرض المتصدق بها. فقلت له: تصدق السلف بالدور والتخل، ولعل في التخل زرعاً أفرأيت إن قال قائل لا أجيز الصدقة بحمام، ولا مقبرة؛ لأنها مخالفان للدور وأراضي التخل والزرع هل الحجة عليه إلا أن يقال: إذا كان السلف تصدقوا بدور وأراضي تخل وزرع؛ فكان ذلك إنما يعرف بالحدود، وقد تغير.

وكذلك الحمام والمقبرة يعرفان بمحد، وإن تغيرا قال هذه حجة عليه قال: فإذا كانوا يعرفون العيب بأعيانهم اتجههم في معرفة الشهود بهم في معنى الأرضين والتخل، أو أكثر بأنهم إذا عرفوا بأعيانهم كانوا كأرض تعرف حدودها؟

قال: إنهم لقریب مما وصفت.

قلت: فكيف أبطلت الصدقة المحرمة فيهم؟

قال: قد يهلكون ويأيقون وتقطع منفعتهم.

قلت: فكل هذا يدخل الأرض والشجر قد تحرب الأرض بذهاب الماء ويأتي عليها السيل فيذهب بها وتهدم الدار ويذهب بها السيل فما كانت قائمة فهي موقوفة، ولا جناية لنا فيما أتى عليها من قضاء الله عز وجل.

قلت: وكذلك العبد لا جناية لنا في ذهابه، ولا نقصه.

قال الشافعي: وكل ما عرف بعينه وقطع عليه الشهود مثل الإبل والبقر والغنم أنه صدقة محرمة جازت الصدقة في الماشية قال وتسم الصدقات المحرمات أن تصدق بها مالكها على قوم معروفين بأعيانهم وأسابهم وصفاتهم ويجمع في ذلك أن يقول المتصدق بها تصدقت بداري هذه على قوم، أو رجل معروف بعينه يوم تصدق بها، أو صفته أو نسيه حتى يكون إنما أخرجها من ملكه للملك ملكه منفعتها يوم أخرجها، ويكون مع ذلك أن يقول: صدقة لا تباع ولا توهب، أو يقول: لا تورث، أو يقول: غير موروثة أو يقول: صدقة محرمة، أو يقول: صدقة مؤبدة، فإذا كان واحد من هذا، فقد حرمت الصدقة، فلا تعود ميراثاً أبداً، وإن قال: صدقة محرمة على من لم يكن بعدي بعينه ولا نسيه، ثم على بني فلان، أو قال: صدقة محرمة على من كان بعدي بعينه فالصدقة منسوخة، ولا يجوز أن يخرجها من ملكه إلا إلى مالك منفعة له فيها يوم يخرجها إليه، وإذا انفسخت عادت في ملك صاحبها كما كانت قبل أن تصدق بها.

ولو تصدق بداره صدقة محرمة على رجل بعينه، أو قوم بأعيانهم، ولم يسلبها على من بعدهم كانت محرمة أبداً، فإذا انقض الرجل المتصدق بها عليه، أو القوم المتصدق بها عليهم كانت هذه صدقة محرمة مجالها أبداً وردناها على أقرب الناس بالرجل الذي تصدق بها يوم ترجع الصدقة إنما تصير غير راجعة موروثة بواحد مما وصفنا أو ما كان في معناه، وإنما فسخاها إذا تصدق بها؛ فكانت حين عقدت صدقة لا مالك لمنفعتها؛ لأنه لا يجوز أن يخرج من مالك إلى غير مالك منفعة؛ لأنها لا تملك منفعة نفسها كما يملك العبد منفعة نفسه بالعتق، ولا يزول عنها الملك إلا إلى مالك منفعة فيها فاما إذا لم يقل في صدقة محرمة، أو بعض ما قلنا مما هو في معنى تحريمها من شرط المتصدق فالصدقة كالحبات تملك بما تملك به الأموال غير المحرمات وكالعمرى، أو غيرها من العطايا.

وسواء في الصدقات المحرمات يوم تصدق بها إلى مالك ملكك منفعتها سلبت بعده، أو لم تسلب أو دعت إليه، أو إلى غير

أَصْلَهُ وَمَثَلُ فَمَرْتَهُ.

قال الشافعي: وحجة الذي أبطل الصدقات الموقوفات أن شريعاً قال: لا حبس عن فرائض الله تعالى لا حجة فيها عندنا، ولا عنده؛ لأنه يقول قول شريح على الأفراد لا يكون حجة، ولو كان حجة لم يكن في هذا حبس عن فرائض الله عز وجل.

فإن قال: وكيف؟

قيل: إنما أجزنا الصدقات الموقوفات إذا كان المتصدق بها صحيحاً فارغاً من المال؛ فإن كان مريضاً لم نخزها إلا من الثلث إذا مات من مرضه ذلك، وليس في واحدة من الحالين حبس عن فرائض الله تعالى.

فإن قال قائل: وإذا حبسها صحيحاً، ثم مات لم تورث عنه.

قيل: فهو أخرجها، وهو مالك لجميع ماله يصنع فيه ما يشاء ويجوز له أن يخرجها لأكثر من هذا عندنا، وعندك أرايت لو وهبها لأجنبي، أو باعها إياها فحباها أيجوز؟

فإن قال: نعم.

قال: فإذا فعل، ثم مات أتورث عنه؟

فإن قال: لا.

قيل: فهذا قرار من فرائض الله تعالى.

فإن قال: لا؛ لأنه أعطى، وهو يملك وقبل وقوع فرائض الله تعالى.

قيل: وهكذا الصدقة تصدق بها صحيحاً قبل وقوع فرائض الله تعالى، وقولك: لا حبس عن فرائض الله تعالى عال؛ لأنه فعله قبل أن تكون فرائض الله في الميراث؛ لأن الفرائض إنما تكون بعد موت المالك، وفي المرض.

قال الشافعي: وحجة الذي صار إليه من أبطل الصدقات أن قال: إنها في معنى البحيرة والوصيلة والحامي؛ لأن سيدها أخرجها من ملكه إلى غير مالك قيل له: قد أخرجها إلى مالك يملك منفعتها بامر جعله لله تعالى وسنة رسوله ﷺ والبحيرة والوصيلة والحامي لم تخرج رقبته، ولا منفعته إلى مالك فهم متباينان فكيف تقيس أحدهما بالآخر؟

قال الشافعي: والذي يقول هذا القول يزعم أن الرجل إذا تصدق بمسجد له جاز ذلك، ولم يعد في ملكه، وكان صدقة موقوفة على من صلى فيه.

فإذا قيل له: فهل أخرجها إلى مالك يملك منه ما كان ملكه يملك؟

قال: لا، ولكن ملك من صلى فيه الصلاة وجعله لله

المتصدق أو لم تدفع كل ذلك يحرم بيعها بكل حال وسواء في الصدقات كل ما جازت فيه الصدقات المحرمات من أرض ودار وغيرهما، وعلى ما شرط المتصدق لمن تصدق بها عليه من منفعتها؛ فإن شرط أن لبعضهم على بعض الأثرة بالتقدمة، أو الزيادة من المنفعة فذلك على ما اشترط؛ فإن شرطها عليهم باسمائهم وأنسابهم فسواء كانوا أغنياء، أو فقراء؛ فإن قال الأوحج منهم فالأوحج كانت على ما شرط لا يعتد بها شرطه، وإن شرطها على جماعة رجال ونساء تخرج النساء منها إذا تزوجن ويرجعن إليها بالفراق وموت الأزواج كانت على ما شرط.

وكذلك إن شرط بأن يخرج الرجال منها بالغين ويدخلوا صغاراً، أو يخرجوا أغنياء ويدخلوا فقراء، أو يخرجوا غنياً عن البلي الذي به الصدقة ويدخلوا حضوراً كيفما شرط أن يكون ذلك كان إذا بقي لمنفعتها مالك سوى من أخرجه منها.

٢- الخلاف في الحبس

وهي الصدقات الموقوفات

قال الشافعي رحمه الله: وخالفنا بعض الناس في الصدقات الموقوفات، فقال: لا تجوز بحال.

قال: وقال شريح جاء محمد ﷺ بإطلاق الحبس.

قال: وقال شريح لا حبس عن فرائض الله تعالى.

قال الشافعي: والحبس التي جاء رسول الله ﷺ بإطلاقها، والله أعلم، ما وصفنا من البحيرة والوصيلة والحام والسائبة إن كانت من البهائم.

فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت؟

قيل: ما علمنا جاهلياً حبس داراً على ولد، ولا في نسيل الله، ولا على مساكين وحبسهم كانت ما وصفنا من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام فجاء رسول الله ﷺ بإطلاقها، والله أعلم، وكان بيناً في كتاب الله عز وجل إطلاقها.

فإن قال قائل: فهو يمتثل ما وصفت ويمتثل إطلاق كل حبس، فهل من خير يدل على أن هذا الحبس في الدور والأموال خارجة من الحبس المطلق؟

قيل: نعم.

١٣٧٨- أخبرنا شفيان، عن عبد الله بن عمر، عن

ابن عمر قال: جاء عمر إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله ﷺ إني أصبت مالا لم أصب مثله قط، وقد أردت أن أقرب به إلى الله عز وجل، فقال رسول الله ﷺ: حبس

فقال: لا تجوزُ حتَّى يخرجها المصدّقُ بها إلى من يجوزها عليه والحجّةُ عليه ما وصفنا وغيره من افتراق الصدقاتِ الموقوفاتِ وغيرها ممّا يحتاجُ فيه إلى أن لا يتمّ إلا بقبضٍ.

٣- وثيقة في الحبس

أخبرنا الربيعُ بنُ سليمان قال: أخبرنا الشافعيُ إملاءً قال: هذا كتابُ كُتِبَه فلانُ بنُ فلانِ الفلانيُّ في صحّةٍ من بدنه وعقله وجوازِ أمره، وذلك في شهرِ كذا من سنةٍ كذا إنّي تصدّقتُ بداري التي بالفسطاطِ من مصرٍ في موضعٍ كذا أحدُ حدودِ جماعةٍ هذه الدارِ يتّهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع تصدّقتُ بجميعِ أرضِ هذه الدارِ وعمارَتها من الخشبِ والبناء والأبوابِ وغير ذلك من عمارَتها وطرقها ومساليبِ مائنها وأرفاقها ومرتفعها وكلِّ قليلٍ وكثيرٍ هوَ فيها ومنها وكلُّ حقٍّ هوَ لها داخلٌ فيها وخارجٌ منها وحسبُها صدقةٌ بَتّةٍ مسبّلةٍ لوجهِ الله وطلبِ ثوابه لا مثبوتةٍ فيها، ولا رجعةً حبساً محرّمةً لا تباعُ، ولا تورثُ، ولا توهبُ حتّى يرثَ الله الأرضَ، ومن عليها، وهو خيرُ الوارثين وأخرجتها من ملكي ودفعتها إلى فلان بن فلان يليها بنفسه وغيره ممّن تصدّقتُ بها عليه على ما شرطتُ وسَمّيتُ في كتابي هذا.

وشرطي فيه أنّي تصدّقتُ بها على ولدي لصليبي ذكرهم وأثاثهم من كان منهم حيّاً اليوم، أو حدثَ بعدَ اليوم وجعلتهم فيها سواءً ذكرهم وأثاثهم صغيرهم وكبيرهم شرعاً في سكنائها وغلّتها لا يقدّمُ واحدٌ منهم على صاحبه ما لم تتزوَّج بنسائي، فإذا تزوّجت واحدةٌ منهنّ وباتت إلى زوجها انقطعَ حقّها ما دامت عندَ زوجٍ، وصار بين الباقيين من أهلِ صدقي كما بقي من صدقي يكونونَ فيهم شرعاً ما كانت عندَ زوجٍ.

فإذا رجعت بموتِ زوجٍ، أو طلاقٍ كانت على حقّها من داري كما كانت عليه قبلَ أن تتزوَّج، وكلّما تزوّجت واحدةٌ من بناتي فهي على مثلِ هذا الشرطِ تخرجُ من صدقي ناكحةً ويعودُ حقّها فيها مطلقاً أو ميتاً عنها لا تخرجُ واحدةٌ منهنّ من صدقي إلا بزواجٍ.

وكلُّ من ماتَ من ولدي لصليبي ذكرهم وأثاثهم رجَعَ حقّه على الباقيين معه من ولدي لصليبي، فإذا انقرضَ ولدي لصليبي، فلم يبقَ منهم واحدٌ كانت هذه الصدقةُ حبساً على ولدي ولدي الذكورِ لصليبي، وليس لولدي البناتِ من غيرِ ولدي شيء، ثمّ كان ولدي الذكورِ من الإناثِ والذكورِ في صدقي هذه على مثلِ ما كانَ عليه ولدي لصليبي الذكورِ والأنثى فيها سواءً وتخرجُ المرأةُ منهم من صدقي بالزوجِ وتردُّ إليها بموتِ الزوجِ، أو طلاقه، وكلُّ من حدثَ من ولدي الذكورِ من الإناثِ والذكورِ فهوَ داخلٌ في صدقي معَ ولدٍ ولدي، وكلُّ من ماتَ منهم رجَعَ حقّه على

تبارك وتعالى، فلم لم يكن عليه حجّةٌ بخلافِ السنّةِ إلا ما أجازها في المسجدِ ممّا ليس فيه سنّةٌ وردّ من الدّورِ والأرضين، وفي الأرضين سنّةٌ كان محجوجاً.

فإن قال قائل: أجمِعُ الأرضين والدّورَ لأنّ في الأرضين سنّةٌ والدّورُ مثلها؛ لأنّها أرضونُ تغلّ، وأراد المساجدَ كان أولى أن يكونَ قوله مقبولاً ممّن ردّ الدّورَ والأرضين وأجازَ المساجدَ، ثمّ تجاوزَ في المساجدِ إلى أن قال: لو بنى رجلٌ في داره مسجداً فأخرجَ له باباً وأذن للنّاس أن يصلّوا فيه كان حبساً وقفاً، وهو لم يتكلّم بوقفه، ولا بحبسه وجعلَ إذنه بالصّلاة كالكلّام بحبسه، ووقفه.

قال الشافعي: فعابَ هذا القولَ عليه صاحبه واحتجّاً عليه بما ذكرنا وأكثر منه، وقالوا: هذا جهلٌ، صدقاتُ المسلمين في القديم والحديث أشهرُ من أن ينغي أن يجهلها عالمٌ، وأجازوا الصدقاتِ المحرّماتِ في الدّورِ والأرضين على ما أجزأها عليه، ثمّ اعتدلَ قولُ أبي يوسفَ فيها، فقال: بأحسن قول، فقال: تجوزُ الصدقاتُ المحرّماتُ إذا تكلّمَ بها صاحبها قبضت، أو لم تقبض، وذلك أنا إنّما أجزأنا اتباعاً لمن كان قبلنا مثلَ عمر بن الخطّابِ وعليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما وغيرهم وهم ولوا صدقاتهم حتّى ماتوا، فلا يجوزُ أن نخالفهم في أن لا نغيّزها إلا مقبوضةً وهم قد أجازوها غيرَ مقبوضةٍ بالكلامِ بها فنوافقهم في إجازتها.

قال الشافعي: وما قال فيها أبو يوسفَ كما قال.

١٣٧٩- قال الشافعي: أخبرني غيرُ واحدٍ من آلِ عمرَ وآلِ عليّ أن عمرَ ولّى صدقتهُ حتّى ماتَ وجعلَها بعدَه إلى حفصّة، ولّى عليّ صدقتهُ حتّى ماتَ، ولّى لها بعدَه الحسنُ بنُ عليّ رضي الله عنهما، وأن فاطمة بنتَ رسولِ الله ﷺ وليّت صدقتها حتّى ماتت وتبلغني، عن غيرِ واحدٍ من الأنصارِ أنّه ولّى صدقتهُ حتّى مات.

قال الشافعي: وفي أمرِ النبي ﷺ عمر بن الخطّابِ أن يسبّلَ ثمرَ أرضه ويحبسَ أصلها دليلٌ على أنّه رأى ما صنعَ جائزاً فيها إذا نراه بلا قبضٍ جائزاً، ولم يأمره أن يخرجَ عمرَ من ملكه إلى غيره إذا حبسه ولما صارت الصدقاتُ مبدأةً في الإسلام لا مثالَ لها قبله علّمها رسولُ الله ﷺ عمرَ، فلم يكن فيما أمره به إذا حبسَ أصلها وسبّلَ ثمرتها أن يخرجها إلى أحدٍ يجوزها دونه دلالةٌ على أن الصدقةَ تمّ بأن يحبسَ أصلها ويسبّلَ ثمرتها دونَ والٍ يليها كما كان في أمرِ النبي ﷺ أبا إسرائيل أن يصومَ ويستظلّ ويجلسَ، ويتكلّمَ دلالةٌ على أن لا كفارةَ عليه، ولم يأمره في ذلك بكفارةٍ.

قال الشافعي: وخالفنا بعضَ النّاسِ في الصدقاتِ المحرّماتِ،

الباقين معه حتى لا يبقى من ولدٍ ولدي أحد.

الذي تصيرُ إليهم هذه الصدقة ذو قوة وأمانة، وإن حدث قرنٌ ليسَ فيهم ذو قوة، ولا أمانةً ولّى قاضي المسلمين صدقتي هذه من يحملُ ولايتها بالقوة والأمانة من أقرب الناس إليّ رحماً ما كان ذلك فيهم؛ فإن لم يكن ذلك فيهم فمن موالي وموالي آبائي الذين أنعمنا عليهم؛ فإن لم يكن ذلك فيهم فرجلٌ يختاره الحاكم من المسلمين؛ فإن حدث من ولدي أو من ولدٍ ولدي، أو من موالي رجل له قوة وأمانة نزعها الحاكم من يدي من ولاه من قبله وردّها إلى من كان قوياً وأميناً ممن سميت، وعلى كلِّ والٍ يليها أن يعمرَ ما وهي من هذه الدار ويصلحَ ما خاف فساده منها ويفتحَ فيها من الأبواب ويصلحَ ما فيه الصلاح لها والمستردُّ في غلتها وسكنها ممّا يجتمع من غلّة هذه الدار، ثم يفرق ما يبقى على من له هذه الغلّة سواءً بينهم ما شرطت لهم، وليسَ للوالي من ولاة المسلمين أن يخرجها من يدي من وليته إياها ما كان قوياً أميناً عليها، ولا من يدي أحدٍ من القرن الذي تصيرُ إليهم ما كان فيهم من يستوجب ولايتها بالقوة والأمانة، ولا يوئلي غيرهم، وهو يحذ فيهم من يستوجب الولاية، شهد على إقرارِ فلان بن فلان، فلان بن فلان، ومن شهد.

فلذا لم يبق من ولدٍ ولدي لصلي أحد كانت هذه الصدقة بمثل هذا الشرط على ولدٍ ولدي للذكور الذين إلى عمودٍ نسبهم تخرج منها المرأة بالزوج وتردُّ إليها بموتها، أو فراقه ويدخلُ عليهم من حدث أبداً من ولدٍ ولدي، ولا يدخلُ قرنٌ ممن إلى عمودٍ نسبه من ولدٍ ولدي ما تناسلوا على القرن الذين هم أبعدُ إليّ منهم ما بقي من ذلك القرن أحد، ولا يدخلُ عليهم أحد من ولدٍ بناتي الذين إلى عمودٍ انتسبهم إلا أن يكون من ولدٍ بناتي من هو من ولدٍ ولدي الذكور الذين إلى عمودٍ نسبه فيدخلُ مع القرن الذين عليهم صدقتي لولادتي إياه من قبل أبيه لا من قبل أمه، ثم هكذا صدقتي أبداً على من بقي من ولدٍ أولادي الذين إلى عمودي نسبهم، وإن سفلوا، أو تناسخوا حتى يكون بيني وبينهم مائة أب وأكثر ما بقي أحدٌ إلى عمودٍ نسبه، فإذا انقرضوا كلُّهم، فلم يبقَ منهم أحدٌ إلى عمودٍ نسبه فهذه الدار حبسُ صدقة لا تباع، ولا توهب لوجه الله تعالى على ذوي رحمي المحتاجين من قبل أبي وأمي يكونون فيها شرعاً سواءً ذكرهم وأنثاهم والأقربُ إليّ منهم والأبعدُ مني، فإذا انقرضوا، ولم يبقَ منهم أحدٌ فهذه الدار حبسُ على موالي الذين أنعمت عليهم وأنعمَ عليهم آبائي بالعتاقة لهم وأولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا ذكرهم وأنثاهم صغيرهم وكبيرهم، ومن بعدُ إليّ وإلى آبائي نسبه بالولاء ونسبه إلى من صار مولاي بولايةٍ سواءً، فإذا انقرضوا، فلم يبقَ منهم أحدٌ فهذه الدار حبسُ صدقة لوجه الله تعالى على من يمرُّ بها من غزاة المسلمين وأبناء السبيل، وعلى الفقراء والمساكين من جيران هذه الدار وغيرهم من أهل القسطنطين وأبناء السبيل والمارة من كانوا حتى يرث الله الأرض، ومن عليها.

ولي هذه الدار ابني فلان بن فلان الذي وليته في حياتي وبعد موتي ما كان قوياً على ولايتها أميناً عليها بما أوجب الله تعالى عليه من توفير غلّة إن كانت لها والعدل في قسمها، وفي إسكان من أراد السكن من أهل صدقتي بقدر حقّه؛ فإن تغيّرت حالُ فلان بن فلان ابني يضعفُ عن ولايتها، أو قلّة أمانةٍ فيها أوليها من ولدي أفضلهم ديناً وأمانةً على الشروط التي شرطت على ابني فلان وليها ما قوي وأدى الأمانة، فإذا ضعف، أو تغيّرت أمانته، فلا ولاية له فيها وتنقل الولاية عنه إلى غيره من أهل القوة والأمانة من ولدي، ثم كلُّ قرنٍ صارت هذه الصدقة إليه وليها من ذلك القرن أفضلهم قوةً وأمانةً، ومن تغيّرت حاله ممن وليها بضعف، أو قلّة أمانةٍ نقلت ولايتها عنه إلى أفضل من عليه صدقتي قوةً وأمانةً، وهكذا كلُّ قرنٍ صارت صدقتي هذه إليه يليها منه أفضلهم ديناً وأمانةً على مثل ما شرطت على ولدي ما بقي منهم أحد، ثم من صارت إليه هذه الدار من قرابي، أو موالي وليها ممن صارت إليه أفضلهم ديناً، ولا أمانةً ما كان في القرن

وضعت له من مهرها، أو من دين كان لها عليه فأقامت البيّنة أنّه أكرهها على ذلك والزّوج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كلّ.

وإذا وهب الرّجل هبة وقبضها الموهوبة له وهي دار فبناها بناءً وأعظم النّفقة، أو كانت جارية صغيرة فاصلحها، أو صنعها حتى شبت وأدركت، فإنّ أبا حنيفة كان يقول: لا يرجع الواهب في شيء من ذلك، ولا من كلّ هبة زادت عند صاحبها خيراً، إلا ترى أنّه قد حدث فيها في ملك الموهوبة له شيء لم يكن في ملك الواهب، أرايت إن ولدت الجارية ولدًا أكان للواهب أن يرجع فيه، ولم يهب له، ولم يملكه قط؟ وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كلّ، وفي الولد.

قال الشافعي: وإذا وهب الرّجل للرّجل جارية، أو داراً فزادت الجارية في يديه، أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكر أنّه وهب للتواب، ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيراً أو نقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية فزادت في يديها، ثمّ طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار، فإنّ الباني إنّما بنى ما يملك، فلا يكون له أن يبطل بناءه، ولا يهدمه ويقال له: إن أعطيته قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة يبني فيها صاحبها، ولا ترجع بنصفها كما لو أصدقها داراً فبناها لم يرجع بنصفها؛ لأنّ مبتاً أكثر قيمة منه غير مبني، ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوبة له؛ لأنّه حادث في ملكه بائن منها كمباينة الخراج والخدمة لها كما لو ولدت في يد المرأة المصدقة، ثمّ طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ورجع بنصف الجارية إن أراة ذلك، وإذا وهب الرّجل جاريته لابنه وابنه كبير، وهو في عياله، فإنّ أبا حنيفة كان يقول: لا يجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عيال أبيه، وإن كان قد أدرك فهذه الهبة له جائزة. وكذلك الرّجل إذا وهب لامراته.

قال الشافعي:

وإذا وهب الرّجل لابنه جارية وابنه في عياله؛ فإن كان الابن بالغاً لم تكن الهبة تامّة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله، أو لم يكن كذلك روي عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم في البالغين وعن عثمان أنّه رأى أنّ الأب يجوز لولده ما كانوا صغاراً فهذا يدلّ على أنّه لا يجوز لهم إلا في حال الصغر.

قال الشافعي: وهكذا كلّ هبة وغلبة وصدقة غير محرمة فهي كلّها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض، ولا تسمّ إلا بقبض المعطي.

٣٨ - كتاب الهبة

وترجم في اختلاف مالك والشافعي.

١ - باب القضاء في الهبات

١٣٨٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ أَبِي الْغَطَفَانِ بْنِ طَرْفِيقِ الْمُزَيَّي، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: « وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً لِصَلَوَ رَجُلٍ، أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا، وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً يَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الثَّوَابَ فَهُوَ عَلَى هَيْبَتِهِ يَرْجِعُ فِيهَا إِنْ لَمْ يَرْضَ مِنْهَا. »

[أخرجه مالك (٢/٧٥٤)]

وَقَالَ: مَالِكٌ إِنَّ الْهِبَةَ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُوْهَبِ لِلثَّوَابِ بِيَزَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ، فَإِنْ عَلَى الْمُوْهَبِ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الْوَاهِبَ قِيَمَتَهَا يَوْمَ قَبْضِهَا.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ، فَإِنَّا نَقُولُ بِقَوْلِ صَاحِبِنَا، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقَدْ ذَهَبَ عَمْرٌ فِي الْهِبَةِ يُرَادُ ثَوَابُهَا أَنَّ الْوَاهِبَ عَلَى هَيْبَتِهِ إِنْ لَمْ يَرْضَ مِنْهَا أَنَّ لِلْوَاهِبِ الْخِيَارَ حَتَّى يَرْضَى مِنْ هَيْبَتِهِ، وَلَوْ أُعْطِيَ أَضْعَافُهَا فِي مَنَهِبٍ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، وَلَوْ تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُوْهَبِ لَهُ بِبِيَادَةٍ كَانَ لَهُ أَخْذُهَا، وَكَانَ كَالرَّجُلِ يَبِيعُ الشَّيْءَ وَلَهُ فِيهِ الْخِيَارُ عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ فَيَزِيدُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَيَخْتَارُ الْبَائِعُ نَقْضَ الْبَيْعِ، فَيَكُونُ لَهُ نَقْضُهُ، وَإِنْ زَادَ الْعَبْدُ الْمَبِيعُ أَوْ الْأَمَةُ الْمَبِيعَةُ فَكَثُرَتْ زِيَادَتُهُ وَمَنْعَبُكُمْ خِلَافُ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

٢ - وفي اختلاف العراقيين

"باب الصدقة والهبة"

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا وهبت المرأة لزوجها هبة، أو تصدقت، أو تركت له من مهرها، ثمّ قالت أكرهني وجاءت على ذلك بيّنة، فإنّ أبا حنيفة كان يقول لا قبل بيّنتها وأمضي عليها ما فعلت من ذلك، وكان ابن أبي ليلى يقول قبل بيّنتها على ذلك وأبطل ما صنعت.

قال الشافعي: وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشيء، أو

لا ثواب للواهب إن لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه، ولا الثواب منه.

قال الربيع: وفيه قول آخر، وإذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطلة من قبل أنه اشترط عوضاً مجهولاً، وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه، وهو معنى قول الشافعي، وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه، فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب، فإن أبا حنيفة كان يقول: الهبة في هذا باطل لا تجوز وبه يأخذ، ولا يكون له وصية إلا أن يكون ذلك في ذكر وصية، وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث.

قال الشافعي: وإذا وهب الرجل في مرضه الهبة، فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب لم يكن للموهوبة له شيء وكانت الهبة للورثة.

١٣٨١- الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا تجوز الصدقة إلا مقبوضة. [أخرجه البيهقي (١٧٠/٦)]

الأعمش عن إبراهيم قال: الصدقة إذا علمت جازت الهبة لا تجوز إلا مقبوضة.

وكان أبو حنيفة يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة، وهو قول أبي يوسف. (قاله الشافعي)، وليس للواهب أن يرجع في الهبة إذا قبض منها عوضاً، قل، أو كثر.

٣- باب في العمري من كتاب اختلاف مالك

والشافعي رضي الله عنهما

قال الربيع: سألت الشافعي عني أمر عمري له ولعقبه، فقال هي للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطها. فقلت: ما الحجّة في ذلك؟

قال: السنة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي ﷺ.

١٣٨٢- أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة

بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: أيما رجل أعمر عمرى له ولعقبه، فإنها للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطها؛ لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث. [أخرجه مالك (٧٥٦/٢)، مسلم (١٦٢٥)، أبو داود (٣٥٥٣)، الترمذي (١٣٥٠)، النسائي (٢٧٤/٦-٢٧٥)، ابن

وإذا وهب الرجل داراً لرجلين، أو متاعاً، وذلك المتاع مما يقسم قبضه جميعاً، فإن أبا حنيفة كان يقول لا تجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد منهما حصته، وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبهذا يأخذ، وإذا وهب اثنان لواحد وقبض فهو جائز، وقال: أبو يوسف هما سواء.

قال الشافعي: وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم، أو طعاماً، أو ثياباً أو عبداً لا تنقسم قبضاً جميعاً فالهبة جائزة كما يجوز البيع.

وكذلك لو وهب اثنان داراً بينهما تنقسم، أو لا تنقسم أو عبد الرجل وقبض جازت الهبة، وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه، ولم يقسمه له، فإن أبا حنيفة كان يقول الهبة في هذا باطلة، ولا تجوز وبهذا يأخذ، ومن حجته في ذلك أنه قال: لا تجوز الهبة إلا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رحمه الله أنه لحل عائشة أم المؤمنين جدّة عشرين وسقاً من لحل له بالعالية، فلما حضره الموت قال لعائشة: إنك لم تكوني قبضتي، وإنما هو مال الوارث فصار بين الورثة؛ لأنها لم تكن قبضته، وكان إبراهيم يقول لا تجوز الهبة إلا مقبوضة وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة، وإذا وهب الرجلان داراً لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة، ولا تفسد الهبة؛ لأنها كانت لاثنتين وبه يأخذ.

قال الشافعي: وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه قبض الهبة فالهبة جائزة.

والقبض أن تكون كانت في يدي الموهوبة له، ولا وكيل معه فيها، أو يسلمها رثاً ويخلى بينه وبينها حتى يكون لا حائل دونها دونها هو، ولا وكيل له، فإذا كان هذا هكذا كان قبضاً، والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضاً في البيع كان قبضاً في الهبة، وما لم يكن قبضاً في البيع لم يكن قبضاً في الهبة، وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها داراً، أو أرضاً، ثم عوضه بعد ذلك منها عوضاً وقبضه الواهب، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة، وبه يأخذ، وليس هذا بمنزلة الشراء ويأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض، ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولها جميعاً.

قال الشافعي: وإذا وهب الرجل لرجل شقصاً من دار فقبضه، ثم عوضه الموهوبة له شيئاً فقبضه الواهب سئل الواهب.

فإن قال: وهبتها للثواب كان فيها شفعة، وإن قال: وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة، وهذا كله في قول من قال: للواهب الثواب إذا قال: أردته فأما من قال:

[ماجه (٢٣٨٠)]

السَّنة، فْقِيلَ لَهُ: قَدْ.

١٣٨٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَعْقَبِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ لِقَوْمٍ، فَقَالَ: لَا هِلَهَا شَأْنَكُمْ بِهَا فَرَأَى النَّاسُ أَنَّهَا تَطْلِقُهُ وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهَا ثَلَاثٌ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٥٥٢/٢)]

وَإِذَا قِيلَ لَكُمْ لِمَ لَا تَقُولُونَ قَوْلَ الْقَاسِمِ وَالنَّاسُ إِنَّهَا تَطْلِقُهُ؟ قُلْتُمْ لَا نَدْرِي مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَرَوْنَ هَذَا عَنْهُمْ الْقَاسِمُ فَلَيْنَ لِمَ يَكُنْ قَوْلُ الْقَاسِمِ رَأْيَ النَّاسِ حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ فِي رَأْيِ أَنْفُسِكُمْ لَهُمْ عَنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةٌ أَبَعَدَ وَلَيْسَ كَانَ حُجَّةً لَقَدْ أَخْطَأْتُمْ بِخِلَافِكُمْ إِيَّاهُ بِرَأْيِكُمْ. وَإِنَّا لَنَحْفَظُ عَنْ ابْنِ عَمْرِو فِي الْعُمَرَى مِثْلَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٣٨٥ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَحُمَيْدِ الْأَعْرَجِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَقَالَ: إِنِّي وَهَبْتُ لَابْنِي هَذَا نَاقَةً فِي حَيَاتِهِ وَإِنَّهَا تَنَاتَجَتْ إِلَيَّ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ هِيَ لَهُ حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ، فَقَالَ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَيْهِ بِهَا قَالَ: ذَلِكَ أَبَعَدَ لَكَ مِنْهَا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٧٤/٦)]

١٣٨٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَضْنَتُ يَغْنِي كُبْرَتُ وَاضْطَرَّتْ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٧٤/٦)]

١٣٨٧ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ نَسَارٍ أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْمَدِينَةِ بِالْعُمَرَى عَنْ قَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٢٥)]

١٣٨٨ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ حُجْرِ الْمَدَرِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْعُمَرَى لِلْوَارِثِ. [أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢٧١/٦-٢٧٢)، ابْنُ

[ماجه (٢٣٨١)]

١٣٨٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَعْمُرُوا، وَلَا تَرْقُبُوا فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا، أَوْ أَرْقَبَهُ فَهُوَ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا نَأْخُذُ وَنَأْخُذُ عَامَّةَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ بِغَيْرِ الْمَدِينَةِ وَكَأَكْبَرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقَدْ رَوَى هَذَا مَعَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَخَالِفُ هَذَا، فَقَالَ: تَخَالِفُونَهُ وَأَنْتُمْ تَرَوُونَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

١٣٨٣ - فَقُلْتُ: إِنْ حَجَّتْنَا فِيهِ أَنْ مَالِكًا قَالَ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ سَمِعَ مَكْحُولًا الدِّمَشْقِيَّ يَسْأَلُ الْقَاسِمَ بْنَ عَمَّادٍ عَنِ الْعُمَرَى، وَمَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ: الْقَاسِمُ مَا أَدْرَكَتِ النَّاسُ إِلَّا وَهْمٌ عَلَى شُرُوطِهِمْ فِي أُمُورِهِمْ، وَفِيمَا أَعْطَا. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٧٥٦/٢)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا أَجَابَهُ الْقَاسِمُ فِي الْعُمَرَى بِشَيْءٍ، وَمَا أَخْبَرَهُ إِلَّا أَنَّ النَّاسَ عَلَى شُرُوطِهِمْ؛ فَإِنْ ذَهَبَ ذَاهِبًا إِلَى أَنْ يَقُولَ الْعُمَرَى مِنَ الْمَالِ وَالشَّرْطُ فِيهَا جَائِزٌ، فَقَدْ يَشْتَرِطُ النَّاسُ فِي أُمُورِهِمْ شُرُوطًا لَا تَجُوزُ لَهُمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا هِيَ؟

قِيلَ: الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْعَبْدَ عَلَى أَنْ يَعْتِقَهُ وَالْوَلَاءُ لِلْبَائِعِ فَيَعْتِقُهُ فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

فَإِنْ قَالَ: السَّنةُ تَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ هَذَا الشَّرْطِ قُلْنَا وَالسَّنةُ تَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ الشَّرْطِ فِي الْعُمَرَى فَلَمْ أَخْذَمْ بِالسَّنةِ مَرَّةً وَتَرَكْتُمُوهَا مَعَ أَنَّ قَوْلَ الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ كَانَ قَصْدُ بِهِ قَصْدُ الْعُمَرَى، فَقَالَ: إِنَّهُمْ عَلَى شُرُوطِهِمْ فِيهَا لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا مَا يَرُدُّ بِهِ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَلَمْ؟

قِيلَ: نَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ الْقَاسِمَ قَالَ: هَذَا إِلَّا يَخْبِرُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْهُ.

وكَذَلِكَ عَلِمْنَا قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعُمَرَى يَخْبِرُ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِ، فَلِذَا قُلْنَا خَبَرَ الصَّادِقِينَ فَمَنْ رَوَى هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَرْجَحُ مِمَّا رَوَى هَذَا عَنِ الْقَاسِمِ لَا يَشْكُ عَالَمٌ أَنَّ مَا نَبَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَى أَنْ يَقَالَ: بِهِ مِمَّا قَالَ نَاسٌ بَعْدَهُ قَدْ يُمْكِنُ فَيُفْهَمُ أَنْ لَا يَكُونُوا سَمِعُوا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا بَلَغَهُمْ عَنْهُ شَيْءٌ، وَأَنْهُمْ أَنْاسٌ لَا نَعْرِفُهُمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَا يَقُولُ الْقَاسِمُ قَالَ: النَّاسُ إِلَّا لَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَجْهَلُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَنَةً، وَلَا يَجْتَمِعُونَ أَبَدًا مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ، وَلَا يَجْتَمِعُونَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ

قال: قَاتِي تَصَدَّقْتُ بِهَا عَلَيْهِ قَالَ: "فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا".

[تقدم]

١٣٩٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ

عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ شَرِيحًا قَضَى بِالْعُمَرَى
لِأَعْمَى، فَقَالَ: بِمِ قَضَيْتُ لِي يَا أَبَا أُمَيَّةَ؟ فَقَالَ: مَا أَنَا قَضَيْتُ
لَكَ، وَلَكِنْ قَضَى لَكَ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَضَى مَنْ
أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَهُوَ لَهُ حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ.

قال سفیان وعبد الرحمان: فهو لورثته إذا مات. [تقدم]

قال الشافعي: فَتَرَكَ هَذَا، وَهُوَ يَرَوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَابِرُ
بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ وَجْهِ ثَابِتٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَفِيهِ بِهِ جَابِرُ بِالْمَدِينَةِ
وَفِيهِ بِهِ ابْنُ عَمْرٍ وَفِيهِ بِهِ عَوَامُ أَهْلِ الْبَلَدَانِ لَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ
فِيهِ بَأَن قَالَ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ
سَمِعَ مَكْحُولًا يَسْأَلُ الْقَاسِمَ بْنَ عَمَّادٍ عَنِ الْعُمَرَى، وَمَا يَقُولُهُ
النَّاسُ فِيهَا، فَقَالَ الْقَاسِمُ مَا أَدْرَكَتُ النَّاسَ إِلَّا عَلَى شُرُوطِهِمْ فِي
أَمُولِهِمْ، وَفِيمَا أَعْطَوْا.

قال الشافعي: وَالْقَاسِمُ يَرْحِمُهُ لَمْ يَجِبْهُ فِي الْعُمَرَى بِشَيْءٍ إِمَّا
أَخْبَرَهُ أَنَّهُ إِمَّا أَدْرَكَتِ النَّاسَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ: إِنَّ
الْعُمَرَى مِنْ تِلْكَ الشُّرُوطِ الَّتِي أَدْرَكَتِ النَّاسَ عَلَيْهَا، وَيَجُوزُ أَنْ لَا
يَكُونَ الْقَاسِمُ سَمِعَ الْحَدِيثَ، وَلَوْ سَمِعَهُ مَا خَالَفَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قال: فَإِذَا قِيلَ لِبَعْضٍ مِنْ يَذْهَبُ مِنْهُ: لَوْ كَانَ الْقَاسِمُ
قَالَ: هَذَا فِي الْعُمَرَى أَيْضًا فَعَارِضُكَ مَعَارِضُ بَأَن يَقُولُ: أَخَافُ
أَنْ يَغْلُطَ عَلَى الْقَاسِمِ مَنْ رَوَى هَذَا عَنْهُ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ كَمَا وَصَفْنَا يَرَوِي مِنْ وَجْهِهِ يَسْتَدْنُوهُ.

قال: لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّهَمَ أَهْلُ الْحِفْظِ بِالْغَلْطِ قَلِيلٌ: وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَتَّهَمَ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا قَالَ: لَا يَجُوزُ قُلْنَا مَا يَبْشُرُ
عَنِ النَّبِيِّ أُولَى أَنْ يَكُونَ لَازِمًا لِأَهْلِ دِينِ اللَّهِ، أَوْ مَا قَالَ الْقَاسِمُ
أَدْرَكَتِ النَّاسَ وَلَسْنَا نَعْرِفُ النَّاسَ الَّذِينَ حَكَمُوا هَذَا عَنْهُمْ.

فَإِنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ عَلَى مِثْلِ الْقَاسِمِ فِي عِلْمِهِ أَنْ يَقُولَ
أَدْرَكَتِ النَّاسَ إِلَّا وَالنَّاسَ الَّذِينَ أَدْرَكَتْ أُمَّةٌ يَلْزَمُهُ قَوْلُهُمْ قِيلَ لَهُ:
فَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ
لِقَوْمٍ، فَقَالَ: لِأَهْلِهَا شَانِكُمْ بِهَا فَرَأَى النَّاسَ أَنَّهَا تَطْلِقُ، وَهُوَ يَفِي
بِرَأْيِ نَفْسِهِ أَنَّهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ.

فَإِنْ قَالَ: فِي هَذَا لَا أَعْرِفُ النَّاسَ الَّذِينَ رَوَى الْقَاسِمُ هَذَا
عَنْهُمْ جَازٍ لغيره أَنْ يَقُولَ لَا أَعْرِفُ النَّاسَ الَّذِينَ رَوَى هَذَا عَنْهُمْ
فِي الشُّرُوطِ، وَإِنْ كَانَ يَقُولُ إِنَّ الْقَاسِمَ لَا يَقُولُ النَّاسَ إِلَّا الْأَمَّةَ
الَّذِينَ يَلْزَمُهُ قَوْلُهُمْ، فَقَدْ تَرَكَ قَوْلَ الْقَاسِمِ بِرَأْيِ نَفْسِهِ وَعَابَ عَلَى
غَيْرِهِ اتِّبَاعَ السَّنَةِ.

سَبِيلُ الْمِيرَاثِ. [أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٥٦)، النَّسَائِيُّ (٢٧٣/٦)،

الْبَيْهَقِيُّ (١٧٥/٦)]

١٣٩٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ
قَالَ: حَضَرْتُ شَرِيحًا قَضَى لِأَعْمَى بِالْعُمَرَى، فَقَالَ لَهُ:
لِأَعْمَى يَا أَبَا أُمَيَّةَ بِمِ قَضَيْتُ لِي؟ فَقَالَ شَرِيحٌ لَسْتُ أَنَا
قَضَيْتُ لَكَ، وَلَكِنْ مُحَمَّدٌ ﷺ قَضَى لَكَ مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً
قَالَ: "مَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ إِذَا مَاتَ". [أَخْرَجَهُ

الْبَيْهَقِيُّ (١٧٥/٦)]

قال الشافعي: فَتَرَكَوْنِ مَا وَصَفْتُمْ مِنَ الْعُمَرَى مَعَ ثُبُوتِهِ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّهُ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
وَإِبْنِ عَمْرٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَهَكَذَا عِنْدَكُمْ
عَمَلُ بَعْدِ النَّبِيِّ ﷺ لَتَوَهَّمُ فِي قَوْلِ الْقَاسِمِ وَأَنْتُمْ تَحْدِثُونَ فِي قَوْلِ
الْقَاسِمِ يَعْنِي فِي رَجُلٍ قَالَ لِأُمَةٍ قَوْمٍ شَانِكُمْ بِهَا فَرَأَى النَّاسَ أَنَّهَا
تَطْلِقُ، ثُمَّ تَخَالِفُونَهُ بِرَأْيِكُمْ، وَمَا رَوَى الْقَاسِمُ عَنِ النَّاسِ.

٤- وفي بعض النسخ لما ينسب للأُم في العمري

قال الشافعي: وَهُوَ يَرَوِي عَنْ رِبْعَةَ إِذْ تَرَكَ حَدِيثَ
الْعُمَرَى أَنَّهُ يَخْتِجُ بِأَنَّ الزَّمَانَ قَدْ طَالَ، وَأَنَّ الرِّوَايَةَ يُمْكِنُ فِيهَا
الْغَلْطُ، فَإِذَا رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:
مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَيْتَقِيهِ فِيهِ لِلَّذِي يُعْطَا لَا تُرْجِعْ إِلَى الَّذِي
أَعْطَى؛ لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ.

١٣٩٦- قال الشافعي: وَقَدْ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ
جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعْمَرَ
شَيْئًا فَهُوَ لَهُ.

١٣٩٧- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
دِينَارٍ، عَنْ طَارُسٍ، عَنْ حُجْرِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الْعُمَرَى لِلْمَوَارِثِ. [تقدم]

١٣٩٨- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
دِينَارٍ وَابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ فَجَاءَهُ أَغْرَابِيٌّ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي أَعْطَيْتُ بَعْضَ
بَنِي نَاقَةَ حَيَاتَهُ قَالَ: عَمْرُوٌّ وَفِي الْحَدِيثِ وَإِنَّهَا تَنَاقَضَتْ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ فِي حَدِيثِهِ وَإِنَّهَا أَضُنْتُ وَاضْطَرَبْتُ،
فَقَالَ: هِيَ لَهُ حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ.

١- اللَّقْطَةُ الْكُبْرَى

أخبرنا الرَّيْعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا تَقَطَّ الرَّجُلُ اللَّقْطَةَ نَمَّا لَا رُوحَ لَهُ مَا يَجْمَلُ وَيَجُولُ، فَإِذَا تَقَطَّ الرَّجُلُ لَقْطَةً، قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ، عَرَفَهَا سَنَةً وَعَرَفَهَا عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَمَوَاضِعِ الْعَامَةِ، وَيَكُونُ أَكْثَرُ تَعْرِيفِهِ إِيَّاهَا فِي الْجَمَاعَةِ الَّتِي أَصَابَهَا فِيهَا وَيَعْرِفُ عَفَاصَهَا، وَوَكَاَمَهَا وَعَدَدَهَا، وَوزنها وحليتها ويكتب ويشهد عليه؛ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَهِيَ لَهُ بَعْدَ سَنَةٍ عَلَى أَنْ صَاحِبُهَا مَتَى جَاءَ غَرَمُهَا، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَهِيَ مَالٌ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ السَّنَةِ، وَقَدْ اسْتَهْلَكَهَا وَالْمَلْتَقَطُ حَيٌّ أَوْ مَيِّتٌ فَهُوَ غَرِيمٌ مِنَ الْغَرَامِ بِحَاصِّ الْغَرَامِ؛ فَإِنْ جَاءَ وَسَلَعَتْ قَائِمَةٌ بَعِينُهَا فَهِيَ لَهُ دُونَ الْغَرَامِ وَالْوَرْدَةِ وَأَفْنَى الْمَلْتَقَطُ إِذَا عَرَفَ رَجُلٌ الْعَفَاصَ وَالْوَكَاةَ وَالْعَدَّةَ وَالْوزْنَ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمْ يَدَعْ بِاطِلَالًا أَنْ يُعْطِيَهُ، وَلَا أَجْبِرَهُ فِي الْحُكْمِ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَقْرُومُ عَلَيْهَا كَمَا تَقْرُومُ عَلَى الْحَقِيقِ؛ فَإِنْ أَدْعَاهَا وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ فَسَوَاءٌ لَا يُبَيِّرُ عَلَى دَفْعِهَا إِلَيْهِمْ إِلَّا بَيِّنَةٌ يَقِيمُونَهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِيبُ الصَّفَةَ بِأَنَّ الْمَلْتَقَطَ وَصْفًا وَيَصِيبُ الصَّفَةَ بِأَنَّ الْمَلْتَقَطَ عَنْهُ قَدْ وَصَفَهَا فَلَيْسَ لِإِصَابَةِ الصَّفَةِ مَعْنَى يَسْتَحِقُّ بِهِ أَحَدٌ شَيْئًا فِي الْحُكْمِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ أَعْرِفُ عَفَاصَهَا، وَوَكَاَمَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ تُؤْذِي عَفَاصَهَا، وَوَكَاَمَهَا مَعَ مَا تُؤْذِي مِنْهَا وَلَنَعْلَمُ إِذَا وَضَعْتَهَا فِي مَالِكٍ أَنَّهَا اللَّقْطَةُ دُونَ مَالِكٍ وَيَجْمَلُ أَنْ يَكُونَ لِيَسْتَدِلَّ عَلَى صَدَقِ الْمَعْرِفِ، وَهَذَا الْأَظْهَرُ إِنَّمَا قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي فَهَذَا مُدَّعٍ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ عَشْرَةً، أَوْ أَكْثَرَ وَصَفُوهَا كُلَّهُمْ فَاصْبَرُوا صَفَتَهَا أَنَّا أَنْ نَعْطِيَهُمَ إِيَّاهَا يَكُونُونَ شُرَكَاءَ فِيهَا، وَلَوْ كَانُوا ثَلَاثًا، أَوْ ثَلَاثِينَ وَغَنَ نَعْلَمُ أَنْ كُلَّهُمْ كَاذِبٌ إِلَّا وَاحِدًا بَغِيرَ عَيْنِهِ، وَلَعَلَّ الْوَاحِدَ يَكُونُ كَاذِبًا لَيْسَ يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ بِالصَّفَةِ شَيْئًا، وَلَا حَتَّاجٌ إِذَا تَقَطَّتْ أَنْ تَأْتِيَ بِهَا إِمَامًا، وَلَا قَاضِيًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِذَا أَرَادَ الْمَلْتَقَطُ أَنْ يَرَى مِنْ ضِمَانِ اللَّقْطَةِ وَيَدْفَعَهَا إِلَيْهِ مِنْ اعْتَرَفَهَا فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ بِأَمْرِ حَاكِمٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ دَفَعَهَا بِغَيْرِ أَمْرِ حَاكِمٍ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَأَقَامَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ ضَمَنَ.

قَالَ: وَإِذَا كَانَ فِي يَدِي رَجُلٌ الْعَبْدُ الْأَبْقَى أَوْ الضَّالَّةُ مِنَ الضَّوَالِّ فَجَاءَ سَيِّدُهُ فَفُتِلَ اللَّقْطَةُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ يَقِيمُهَا، فَإِذَا دَفَعَهُ بَيِّنَةٌ يَقِيمُهَا عَنْهُ كَانَ الْإِحْتِيَاظُ لَهُ أَنْ لَا يَدْفَعَهُ إِلَّا بِأَمْرِ الْحَاكِمِ لثَلَاثَةِ يَقِيمُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ بَيِّنَةٌ فَيُضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَفَعَهُ بَيِّنَةٌ تَقْرُومُ عَنْدَهُ، فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْبَيِّنَةُ غَيْرَ عَادِلَةٍ وَيَقِيمُ آخَرُ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ، فَيَكُونُ أَوَّلَى، وَقَدْ تَمَوَّتَ الْبَيِّنَةُ وَيَدْعِي هُوَ أَنَّهُ دَفَعَهُ بَيِّنَةً، فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ غَيْرَ أَنْ الَّذِي قَبِضَ مِنْهُ إِذَا أَقْرَأَ لَهُ فَيُضْمَنُ الْقَاضِي لِلْمُسْتَحَقِّ الْآخَرَ رَجَعَ هَذَا عَلَى الْمُسْتَحَقِّ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَقْرَأَ لَهُ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ، وَإِذَا أَقَامَ رَجُلٌ شَاهِدًا عَلَى

٣٩- كتاب اللَّقْطَةِ الصَّغِيرَةِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فِي اللَّقْطَةِ مِثْلُ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سَوَاءٌ وَقَالَ: فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ إِذَا وَجَدْتَهَا فِي مَوْضِعٍ مَهْلِكَةٍ فَهِيَ لَكَ فَكُلْهَا، فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا فَاعْزَمْهَا لَهُ وَقَالَ: فِي الْمَالِ يُعْرَفُ سَنَةً، ثُمَّ يَأْكُلُهُ إِنْ شَاءَ؛ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ غَرَمَهُ لَهُ وَقَالَ: يُعْرَفُهَا سَنَةً، ثُمَّ يَأْكُلُهَا مُؤَمِّرًا كَانَ، أَوْ مُعْسِرًا إِنْ شَاءَ إِلَّا أَنِّي لَا أَرَى لَهُ أَنْ يَخْلُطَهَا بِمَالِهِ، وَلَا يَأْكُلَهَا حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى عَدَدِهَا، وَوزنها وظرفها وعفَاصها، وَوَكَاَمَتها فَمَتَى جَاءَ صَاحِبُهَا غَرَمَهَا لَهُ، وَإِنْ مَاتَ كَانَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي الشَّاةِ يَجِدُهَا بِالْمَهْلِكَةِ تَعْرِيفٌ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْكُلَهَا فَهِيَ لَهُ وَمَتَى لَقِيَ صَاحِبُهَا غَرَمَهَا لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ فِي ضَالَّةِ الْإِبِلِ، وَلَا الْبَقَرِ؛ لِأَنَّهُمَا يَدْفَعَانِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ وَالْمَالِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَدْفَعَانِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا، وَلَا يَعِيشَانِ وَالشَّاةُ يَأْخُذُهَا مِنْ أَرَادِهَا وَتَلَفٌ لَا تَمْتَنِعُ مِنَ السَّيِّئِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مِنْ مَجْتَمِعِهَا وَالْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ يَرْدَانِ الْمَاءِ، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ وَيَعِيشَانِ أَكْثَرُ عَمَرُهَا بَلَا رَاحٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْزُضَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَالْبَقَرُ قِيَاسًا عَلَى الْإِبِلِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ وَجَدَ رَجُلٌ شَاةً ضَالَّةً فِي الصَّحَرَاءِ فَكُلَهَا، ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهَا قَالَ: يَغْرُمُهَا خِلَافَ مَالِكٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: ابْنُ عَمَرٍ لَعَلَهُ أَنْ لَا يَكُونَ سَمِعَ الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي اللَّقْطَةِ، وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ ابْنُ عَمَرَ أَنْ يَقُولَ لَا يَأْكُلُهَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَمَرَ ابْنُ عَمَرَ أَنْ يَقْتَنِي أَنْ يَأْخُذَهَا وَيَبْغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَنْظُرَ؛ فَإِنْ كَانَ الْآخِذُ لَهَا ثَقَّةً أَمَرَهُ بِتَعْرِيفِهَا وَأَشْهَدَ شَهْدًا عَلَى عَدَدِهَا وَعَفَاصِهَا، وَوَكَاَمَتِهَا أَمَرَهُ أَنْ يَقِفَهَا فِي يَدَيْهِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ رَبُّهَا فَيَأْخُذَهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَقَّةً فِي مَالِهِ وَأَمَانَتِهِ أَخْرَجَهَا مِنْ يَدَيْهِ إِلَى مَنْ يَعْفُ عَنْ الْأُمُورِ لِيَأْتِيَ رَبُّهَا وَأَمَرَهُ بِتَعْرِيفِهَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَرْكُ اللَّقْطَةِ وَجَدَهَا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَمَانَةِ، وَلَوْ وَجَدَهَا فَأَخْذَهَا، ثُمَّ أَرَادَ تَرْكُهَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ، وَهَذَا فِي كُلِّ مَا سَوَى الْمَاشِيَةِ فَأَمَّا الْمَاشِيَةُ، فَإِنَّهَا تَحْرَقُ بِأَنْفُسِهَا فَهِيَ غَالِقَةٌ لَهَا، وَإِذَا وَجَدَ رَجُلٌ بَعِيرًا فَأَرَادَ رَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَلَا بِأَمْرٍ بِأَخْذِهِ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يَأْخُذُهُ لِيَأْكُلَهُ، فَلَا، وَهُوَ ظَالِمٌ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَلْسُلَانِ حَمَى، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى صَاحِبِ الضَّوَالِّ مَوْتَةٌ تَلْزِمُهُ فِي رِقَابِ الضَّوَالِّ صَنَعَ كَمَا صَنَعَ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ تَرْكُهَا فِي الْحَمَى حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُهَا، وَمَا تَنَاجَتْ فَهُوَ لِلْمَالِكِهَا وَيَشْهَدُ عَلَى تَنَاجِهَا كَمَا يَشْهَدُ عَلَى الْأُمِّ حِينَ يَجِدُهَا وَيُوسِمُ تَنَاجِهَا وَيُوسِمُ أَمْنَاهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَلْسُلَانِ حَمَى، وَكَانَ يَسْتَاغِرُ عَلَيْهَا؛ فَكَانَتِ الْأَجْرَةُ تَعْلَقُ فِي رِقَابِهَا غَرَمًا رَأَيْتَ أَنْ يَصْنَعَ كَمَا صَنَعَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ إِلَّا فِي كُلِّ مَا عَرَفَ أَنَّ صَاحِبَهُ قَرِيبٌ بَانَ يَعْرِفُ بَعِيرَ رَجُلٍ بَعِينَةٍ فَيَحْسِبُهُ، أَوْ يَعْرِفُ وَسَمَ قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ حِسْبَهَا لَمْ يَوْمِ وَالْيَوْمِينَ وَالثَّلَاثَةِ وَغَرَّ ذَلِكَ.

رحمه الله أنه وجد ديناراً على عهد رسول الله ﷺ فذكره للنبي ﷺ فأمره أن يعرفه، فلم يعترف فأمره أن يأكله، ثم جاء صاحبه فأمره أن يعرفه. [أخرجه البيهقي (١٨٧/٦)]

قال الشافعي: وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ممن تحرم عليه الصدقة؛ لأنه من صليبة بني هاشم، وقد روى عن النبي ﷺ الإذن بأكل اللقطة بعد تعريفها سنة علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وزيد بن خالد الجهني وعبد الله بن عمرو بن العاص وعياض بن حماد المجاشعي رضي الله عنهم.

قال الشافعي: والقليل من اللقطة والكثير سواء لا يجوز أكله إلا بعد سنة فأما أن أمر الملتقط، وإن كان أميناً أن يتصدق بها فما أنصفت الملتقط ولا الملتقط عنه إن فعلت، إن كانت اللقطة مالاً من مال الملتقط بحال، فلم أمره أن يتصدق وأما لا أمره أن يتصدق به، ولا بميراثه من أبيه، وإن أمرته بالصدقة فكيف أضمنه ما أمره بإتلافه؟ وإن كانت الصدقة مالاً من مال الملتقط عنه فكيف أمر الملتقط بأن يتصدق بمال غيره بغير إذن رب المال؟ ثم لعله يجده رب المال مفلساً فكون قد أتويت ماله، ولو تصدقت بها ملتقطها كان متعدياً؛ فكان لربها أن يأخذها بعينها؛ فإن نقصت في أيدي المساكين، أو تلفت رجعت على الملتقط إن شاء بالتلف والنقصان، وإن شاء أن يرجع بها على المساكين رجعت بها إن شاء.

قال الشافعي: وإذا التقط العبد اللقطة فعلم السيد باللقطة فأقرها بيده فالسيد ضامن لها في ماله في رتبة العبد وغيره إذا استهلكها العبد قبل السنة أو بعدها دون مال السيد؛ لأن أخذ اللقطة عدوان، إنما يأخذ اللقطة من له ذمة يرجع بها عليه، ومن له مال يملكه والعبد لا مال له، ولا ذمة.

وكذلك إن كان مديوناً أو مكاتباً، أو أم ولد، والمبسر والمديرة كلهم في معنى العبد إلا أن أم الولد لا تباع، ويكون في ذمتها إن لم يعلم السيد، وفي مال المولي إن علم.

قال الربيع: وفي القول الثاني إن علم السيد أن عبده التقطها، أو لم يعلم فأقرها في يده فهي كالجناية في رتبة العبد، ولا يلزم السيد في ماله شيء.

قال الشافعي: والمكاتب في اللقطة بمنزلة الحر؛ لأنه يملك ماله والعبد بعضه حر وبعضه عبد يقضي بقدر رقه فيه؛ فإن التقط اللقطة في اليوم الذي يكون لنفسه فيه أقرت في يديه وكانت مالاً من ماله؛ لأن ما كسب في ذلك اليوم في معاني كسب الأحرار، وإن التقطها في اليوم الذي هو فيه للسيد أخذها السيد منه؛ لأن ما كسبه في ذلك اليوم للسيد، وقد قيل: إذا التقطها في يوم نفسه أقر في يدي العبد بقدر ما عتق منه وأخذ السيد بقدر ما يرق منه،

اللقطة، أو ضالة حلف مع شاهده وأخذ ما أقام عليه بينة؛ لأن هذا مال، وإذا أقام الرجل بمكة بينة على عبد، ووصفت بينة العبد وشهدوا أن هذه صفة عبده، وأنه لم يبع، ولم يهب، أو لم نعلمه باع، ولا وهب وحلف رب العبد كتب الحاكم بينته إلى قاضي بلد غير مكة فوافقت الصفة العبد الذي في يديه لم يكن للقاضي أن يدفعه إليه بالصفة، ولا يقبل إلا أن يكون شهود يقدمون عليه فيشهدون عليه بعينه، ولكن إن شاء الذي له عليه بينة أن يسأل القاضي أن يجعل هذا العبد ضالاً فيبيعه فيمن يزيد ويأمر من يشتره، ثم يقبضه من الذي اشتراه.

قال الشافعي: وإذا أقام عليه بينة بمكة بعينه أيسر القاضي الذي اشتراه من الثمن بإبراء رب العبد ويرد عليه الثمن إن كان قبضه منه، وقد قيل: يختص في رتبة هذا العبد ويضمنه الذي استحقه بالصفة؛ فإن ثبت عليه الشهود فهو له ويفسخ عنه الضمان، وإن لم يثبت عليه الشهود رد، وإن هلك فيما بين ذلك كان له ضمان، وهذا يدخله أن يفسد الذي ضمن ويستحقه ربه، فيكون القاضي أثلفه ويدخله أن يستحقه ربه، وهو غائب؛ فإن قضى على الذي دفعه إليه بإجازته في غيبته قضى عليه بأجر ما لم يغصب، ولم يستأجر، وإن أبطل عنه كان قد منع هذا حقه بغير استحقاق له ويدخله أن يكون جارية فارهة لعلها أم ولد لرجل فيخلّي بينها وبين رجل يغيب عليها، ولا يجوز فيه إلا القول الأول.

قال الشافعي: وإذا اعترف الرجل الدابة في يدي رجل فأقام رجل عليها بينة أنها له قضى له القاضي بها؛ فإن ادعى الذي هي في يديه أنه اشتراها من رجل غائب لم يجس الدابة عن المقتضي له بها، ولم يبعث بها إلى البلد الذي فيها البيع كان البلد قريباً، أو بعيداً، ولا أعمد إلى مال رجل فأبعث به إلى البلد لعله يتلف قبل أن يبلغه بدعوى إنسان لا أدري كذب أم صدق، ولو علمت أنه صدق ما كان في أن أخرجا من يدي مالها نظراً لهذا أن لا يضيع حقه على المنتصب لا تمتع الحقوق بالظنون، ولا تملك بها وسواء كان الذي استحق الدابة مسافراً أو غير مسافر، ولا يمنع منها، ولا تنزع من يديه إلا أن يطيب نفساً عنها، ولو أعطي قيمتها أضعافاً؛ لأن لا يجبره على بيع سلعته.

قال الشافعي: ويأكل اللقطة الغني والفقير، ومن تحل له الصدقة، ومن لا تحل له، فقد أمر النبي ﷺ أبي بن كعب، وهو أيسر أهل المدينة، أو كائسهم وجد صرة فيها ثمانون ديناراً أن يأكلها.

١٣٩٥- أخبرنا الدارودي، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن علي بن أبي طالب

ذلك أمر يبيعه.

ومن التقط لقطه فاللقطة مباحة؛ فإن هلكت منه بلا تعدد فليس بضامن لها والقول قوله مع يمينه، وإذا التقطها، ثم ردّها في موضعها فضاعت فهو ضامن لها، وإن رآها، فلم يأخذها فليس بضامن لها، وهكذا إن دفعها إلى غيره فضاعت أضمنه من ذلك ما أضمن المستودع وأطرح عنه الضمان فيما أطرح عن المستودع.

قال الشافعي: وإذا حلّ الرجل دابة الرجل فوققت، ثم مضت، أو فتح قصفاً لرجل عن طائر، ثم خرج بعد لم يضمن؛ لأن الطائر والدابة أحداً للذهب والذهب غير فعل الحال والفتاح، وهكذا الحيوان كله، وما فيه روح وله عقل يقف فيه بنفسه ويذهب بنفسه فأما ما لا عقل له، ولا روح فيه فما يضبطه الرباط مثل زق زيت وراوية ماء فحلها الرجل فتدق الزيت فهو ضامن إلا أن يكون حلّ الزيت، وهو مستند قائم؛ فكان الحل لا يذقه ثبث قائماً، ثم سقط بعد؛ فإن طرحه إنسان فطارحه ضامن لما ذهب منه، وإن لم يطرحه إنسان لم يضمنه الحال الأول؛ لأن الزيت إنما ذهب بالطرح دون الحل، وإن الحل قد كان، ولا جناية فيه.

قال الشافعي: ولا جعل لأحد جاء بأبق، ولا ضالة إلا أن يكون جعل له فيه، فيكون له ما جعل له وسواء في ذلك من يعرف بطلب الضوال، ومن لا يعرف به، ومن قال: لأجنبي إن جتني بعدي الأبق فلك عشرة دنائير، ثم قال: لأخر إن جتني بعدي الأبق فلك عشرون ديناراً، ثم جاء به جميعاً فلكل واحد منهما نصف جعله؛ لأنه إنما أخذ نصف ما جعل عليه كله كان صاحب العشرة قد سمع قوله لصاحب العشرين، أو لم يسمعه.

وكذلك لو قال لثلاثة، فقال لأحدهم: إن جتني به فلك كذا ولآخر ولآخر فجعل أجمالاً مختلفة، ثم جاءوا به جميعاً فلكل واحد منهم ثلث جعله.

٢- وفي اختلاف مالك والشافعي اللقطة

قال الربيع: سألت الشافعي رحمه الله عن وجد لقطه قال: يعرفها سنة، ثم يأكلها إن شاء موسراً كان، أو معسراً، فإذا جاء صاحبها ضمنها له.

فقلت له: وما الحجّة في ذلك؟

فقال: السنة الثابتة، وروى هذا عن رسول الله ﷺ أبي بن كعب وأمره النبي ﷺ بأكلها وأبي من مياسير الناس يومئذ وقبل وبعد.

١٣٩٦- أخبرنا مالك، عن ربيعة بن أبي عبد

وإذا اختلفا فالقول قول العبد مع يمينه؛ لأنها في يديه، ولا يحل للرجل أن يتفع من اللقطة بشيء حتى تمضي سنة، وإذا باع الرجل الرجل اللقطة قبل السنة، ثم جاء ربها كان له فسخ البيع، وإن باعها بعد السنة فالبيع جائز ويرجع رب اللقطة على البائع بالثمن، أو قيمتها إن شاء فأيهما شاء كان له.

قال الربيع: ليس له إلا ما باع إذا كان باع بما يتغابن الناس بمثله؛ فإن كان باع بما لا يتغابن الناس بمثله، غلبه ما نقص عما يتغابن الناس بمثله.

قال الشافعي: وإذا كانت الضالة في يدي الوالي فباعها فالبيع جائز وليسب الضالة ثمنها؛ فإن كانت الضالة عبداً فزعم سيّد العبد أنه أعتقها قبل البيع قبلت قوله مع يمينه إن شاء المشتري يمينه وفسخت البيع وجعلته حراً ورددت المشتري بالثمن الذي أخذ منه.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه لا يفسخ البيع إلا بينة تقوم؛ لأن بيع الوالي كبيع صاحبه، فلا يفسخ بيعه إلا بينة أنه أعتقه قبل بيعه؛ لأن رجلاً لو باع عبداً، ثم أقر أنه أعتقه قبل أن يبيعه لم يقبل قوله فيفسخ على المشتري بيعه إلا بينة تقوم على ذلك.

قال الشافعي: وإذا التقط الرجل الطعام الرطب الذي لا يبقى فأكله، ثم جاء صاحبه غرم قيمته وله أن يأكله إذا خاف فساده، وإذا التقط الرجل ما يبقى لم يكن له أكله إلا بعد سنة مثل الحنطة والتمر، وما أشبهه.

قال الشافعي: والركاز دفن الجاهلية فما وجد من مال الجاهلية على وجه الأرض فهو لقطه من اللقط يصنع فيه ما يصنع في اللقطة؛ لأن وجوده على ظهر الأرض، وفي مواضع اللقطة يدل على أنه ملك سقط من مالكه، ولو تورّع صاحب فأذى خمسة كان أحب إليّ، ولا يلزمه ذلك.

قال الشافعي: وإذا وجد الرجل ضالة الإبل لم يكن له أخذها؛ فإن أخذها، ثم أرسلها حيث وجدها فهلكت ضمن لصاحبها قيمتها والبقرة والحمير والبغال في ذلك بمنزلة ضوال الإبل وغيرها، وإذا أخذ السلطان الضوال؛ فإن كان لها حمى يرعونها فيه بلا مؤنة على ربها رعوها فيه إلى أن يأتي ربها، وإن لم يكن لها حمى باعها ودفعوا أثمانها لأربابها، ومن أخذ ضالة فأنفق عليها فهو متطوع بالنفقة لا يرجع على صاحبها بشيء، وإن أراد أن يرجع على صاحبها بما أنفق فلينهب إلى الحاكم حتى يفرض لها نفقة، ويوكل غيره بأن يقبض لها تلك النفقة منه ويشق عليها، ولا يكون للسلطان أن يأذن له أن ينفق عليها إلا اليوم واليومين، وما أشبه ذلك مما لا يقع من ثمنها موقعاً، فإذا جاوز

وهذا قولنا إذا عرفها سنة، فلم يجد من يعرفها فله أن يستمتع بها، وهكذا السنة الثابتة عن النبي ﷺ وحديث ابن مسعود يشبه السنة، وقد خالفوا هذا كله ورووا حديثاً عن عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدقوا بشمنها، وقال: اللهم عن صاحبها؛ فإن كره فلي وعلي الغرم، ثم قال: وهكذا نفعل باللقطة فخالقوا السنة في اللقطة التي لا حجة فيها، وخالقوا حديث ابن مسعود الذي يوافق السنة، وهو عندهم ثابت واحتجوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما هو بعينه يقولون: إن ذهب البائع فليس للمشتري أن يتصدق بشمنها، ولكنه يجبهه حتى يأتي صاحبها متى جاء.

الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا. [أخرجه مالك (٧٥٧/٢)، البخاري (٢٤٢٩)، مسلم (١٧٢٢)، أبو داود (١٧٠٤)، ابن ماجه (٢٥٠٤)]

١٣٩٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي يُونُسَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ نَزَلَ مَنْزِلَ قَوْمٍ بِطَرِيقِ الشَّامِ فَوَجَدَ صُرَّةً فِيهَا ثَمَانُونَ دِينَاراً فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ: عَمَّرَ عَرَفُهَا عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَادَّكَّرَهَا لِمَنْ يَفْزُدُ مِنَ الشَّامِ سَنَةً، فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ فَشَأْنُكَ بِهَا. [أخرجه مالك (٧٥٧/٢-٧٥٨)]

قال الشافعي: فرويت عن النبي ﷺ، ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة أكل اللقطة، ثم خالفتم ذلك. فقلتم يكره أكل اللقطة للغني والمساكين.

١٣٩٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ لُقْطَةً فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ لُقْطَةً فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ لَهُ: ابْنُ عُمَرَ عَرَفُهَا.

قال: قد فعلت، قال فزد قال: فعلت قال: لا أمرك أن تأكلها، ولو شئت لم تأخذها. [أخرجه مالك (٧٥٨/٢)]

قال الشافعي: وابن عمر لم يوقت في التعريف وقتاً وأنتم توقتون في التعريف سنة وابن عمر كره للذي وجد اللقطة أكلها غنياً كان أو فقيراً وأنتم ليس هكذا تقولون وابن عمر يكره له أخذها وابن عمر كره له أن يتصدق بها وأنتم لا تكرهون له أخذها بل تستحبونه وتقولون: لو تركها ضاعت.

٣- وترجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما اللقطة

١٣٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: دَخَلَ عَلِيُّ بْنُ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ هُزَيْلًا يَقُولُ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ أَنَّهُ رَجُلٌ بِصُرَّةٍ مَخْتُومَةٍ، فَقَالَ: عَرَفْتُهَا، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا قَالَ: اسْتَمْتِعْ بِهَا. [أخرجه البيهقي (١٨٧/٦-١٨٨)]

مع آبائهم لا فرق بين ذلك إذا لزمهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين.

وكذلك النساء البوالغ قد استوهب رسول الله ﷺ جارية بالغاً من أصحابه، فقضى بها رجلين.

١ - وترجم في اختلاف مالك والشافعي

باب المبوذ

١٤٠٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مِينَ بْنِ أَبِي جَحِيلَةَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مُلَيْمٍ أَنَّهُ وَجَدَ مَبُودًا فِي زَمَانِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَجَاءَهُ بِهِ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى اخْتِلَافِ هَذِهِ السُّنَّةِ؟ قَالَ وَجَدْتُهَا ضَائِعَةً فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ عَرِيفِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ: أَكْذِبُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: عُمَرُ أَذْعَبَ فَهُوَ خَرٌّ، وَوَلَاؤُهُ لَكَ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ.

قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في المبوذ أنه خَرٌّ، وَأَنَّ وَلَاؤَهُ لِلْمُسْلِمِينَ. [أخرجه مالك (٧٣٨/٢)]

فقلت للشافعي: فبقول مالك ناخذ.

قال الشافعي: فقد تركتم ما روي عن عمر في المبوذ؛ فإن كنتم تركتموه؛ لأن النبي ﷺ قال: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ فقد زعمتم أن في ذلك دليلاً على أن لا يكون الولاء إلا لمن اعتق، ولا يزول عن معتق، فقد خالفتم عمر استدلالاً بالسنة، ثم خالفتم السنة فزعمتم أن الساتبة لا يكون ولاؤه للذي اعتقه، وهو معتق فخالفتهم جميعاً، وخالفتهم السنة في النصراني يعتق العبد المسلم فزعمتم أن لا ولاء له، وهو معتق، وخالفتهم السنة في المبوذ إذ كان النبي ﷺ يقول: فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ فهذا نفسى أن يكون الولاء لمن اعتق والمبوذ غير معتق ولا ولاء له فمن أجمع ترك السنة، وخالف عمر فيما ليس شرعي من هؤلاء الجمعين لا يسمون، فإن لا نعرفهم، وهو المستعان، ولم يكلف الله أحداً أن يأخذ دينه ممن لا يعرفه، ولو كلفه أفيجوز له أن يقبل ممن لا يعرف؟ إن هذه لغفلة طويلة، فلا أعرف أحداً عنه هذا العلم يؤخذ عليه مثل هذا في قوله واحد يترك ما روي في اللقيط عن عمر للسنة، ثم يدع السنة فيه في موضع آخر في الساتبة والنصراني يعتق المسلم.

قال الشافعي: وقد خالفنا بعض الناس في هذا؛ فكان قوله أشد توجيهاً من قولكم قالوا: يتبع ما جاء عن عمر في اللقيط؛ لأنه قد يحتمل أن لا يكون خلافاً للسنة، وأن تكون السنة في المعتق فيمن لا ولاء له ويعمل ولاء الرجل يسلم على يديه

٤٠ - كتاب اللقيط

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي رحمه الله يقول في المبوذ: هو حر ولا ولاء له، وإنما يرثه المسلمون بأنهم قد خولوا كل مال لا مالك له، ألا ترى أنهم يأخذون مال النصراني، ولا وارث له؟ ولو كانوا أعتقوه لم يأخذوا ماله بالولاء، ولكنهم خولوا ما لا مالك له من الأموال، ولو ورثه المسلمون وجب على الإمام أن لا يعطيه أحداً من المسلمين دون أحد، وأن يكون أهل السوق والعرب من المسلمين فيه سواء، ثم وجب عليه أن يجعل ولاء يوم ولدت أمه لجماعة الأحياء من المسلمين الرجال والنساء، ثم يجعل ميراثه لورثته من كان حياً من المسلمين من الرجال دون النساء كما يورث الولاء، ولكنه مال كما وصفنا لا مالك له ويرد على المسلمين يضعه الإمام على الاجتهاد حيث يرى.

وترجم في سير الأوزاعي الصبي يسى، ثم يموت سئل أبو حنيفة رحمه الله عن الصبي يسى وأبوه كافر وقعا في سهم رجل، ثم مات أبوه، وهو كافر، ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالإسلام، فقال: لا يصلى عليه، وهو على دين أبيه؛ لأنه لا يقر بالإسلام، وقال الأوزاعي: مولاه أولى من أبيه يصلى عليه، وقال: لو لم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستاناً لكان لمولاه أن يبيعه من أبيه، وقال: أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه صار مسلماً ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بأمان، وهو يقتض قول الأوزاعي إنه لا بأس أن يتابع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسألة قبل هذا فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة: إذا كان معه أبوه، أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالإسلام، وإذا لم يكن معه أبوه أو أحدهما فهو مسلم.

قال الشافعي: سبى رسول الله ﷺ نساء بني قريظة وفزاريتهم فباعهم من المشركين فاشتري أبو الشخم اليهودي أهل بنت عجزوز ولذها من النبي ﷺ وبعث رسول الله ﷺ بما بقي من السبائا ثلاثاً ثلثاً إلى يثامة وثلثاً إلى نجدة وثلثاً إلى طريق الشام فيبيعوا بالخيال والسلاح والإبل والمال، وفيهم الصغير والكبير، وقد يحتمل هذا أن يكونوا من أجل أن أمهات الأطفال معهم ويحتمل أن يكون في الأطفال من لا أم له، فإذا سبوا مع أمهاتهم، فلا بأس أن يباعوا من المشركين.

وكذلك لو سبوا مع آبائهم، ولو مات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يبلغوا فيصفوا الإسلام لم يكن لنا أن نصلي عليهم؛ لأنهم على دين الأمهات والآباء إذا كان النساء بلغنا فلنا بيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين؛ لأننا قد حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا تركنا الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم

الرَّجُلُ لِلْمُسْلِمِ بِحَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالُوا: فِي السَّائِبَةِ وَالنَّصْرَانِي يُعْتَقُ الْمُسْلِمَ قَوْلُنَا فَرَعَمْنَا
أَنْ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ بِأَنْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ لَا
يَكُونُ الْوَلَاءُ إِلَّا لِمُعْتَقٍ، وَلَا يَزُولُ عَنْ مُعْتَقٍ؛ فَإِنْ كَانَتْ لَنَا عَلَيْهِمْ
بِذَلِكَ حُجَّةٌ فَهِيَ عَلَيْكُمْ أَيْبَنُ؛ لِأَنَّكُمْ خَالَفْتُمُوهُ حَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ
تَوَافَقُوهُ، وَوَافَقْتُمُوهُ حَيْثُ كَانَ لَكُمْ شِبْهُهُ لَوْ خَالَفْتُمُوهُ.

٤١ - كتابُ الجمالة، وليسَ في التّراجم

وفي آخرِ اللَّقْطَةِ الكبيرة:

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا جعلَ لأحدٍ جاءَ بآبق،
ولا ضالّةٍ إلا أن يكونَ جعلَ له فيه، فيكونُ له ما جعلَ له وسواءُ
في ذلكَ من يعرفُ بطلبِ الضّوالِّ، ومن لا يعرفُ به، ومن قال
لأجنبي: إن جتني بعدي الأبقِ فلكَ عشرةُ دنانيرَ، ثم قال الآخرُ:
إن جتني بعدي الأبقِ فلكَ عشرونَ ديناراً، ثم جاء به جميعاً
فلكلُّ واحدٍ منهما نصفُ جعله؛ لأنّه إنّما أخذَ نصفَ ما جعلَ
عليه كانَ صاحبُ العشرةِ قد سمعَ قوله لصاحبِ العشرين، أو لم
يسمعه.

وكذلكَ لو قال لثلاثَةٍ، فقال: لأحدهم إن جتني به فلكَ
كذا، ولآخرَ ولآخر.

فجعلَ أجمالاً مختلفةً، ثم جاءوا به معاً فلكلُّ واحدٍ منهم
ثلثُ جعله.

٤٢- كتاب الفرائض

١- باب الموارث

من سَمِيَ الله تعالى له الميراث، وكان يرث، ومن خرج من ذلك:

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرض الله تعالى ميراث الوالدين والإخوة والزوجة والزوج؛ فكان ظاهره أن من كان والدًا، أو أخًا محجوبًا وزوجًا وزوجة، فإن ظاهره يحتمل أن يرثوا وغيرهم ممن سَمِيَ له ميراث إذا كان في حال دون حال فدلّت سنة رسول الله ﷺ، ثم أقاويل أكثر أهل العلم على أن معنى الآية أن أهل الموارث إنما ورثوا إذا كانوا في حال دون حال.

قلت للشافعي: وهكذا نصّ السنة؟

قال: لا، ولكن هكذا دلالتها.

قلت وكيف دلالتها؟

قال: أن يكون النبي ﷺ قال: قولاً يدلّ على أن بعض من سَمِيَ له ميراث لا يرث.

فيعلم أن حكم الله تعالى لو كان على أن يرث من لزمه اسم الأبوة والزوجة وغيره عامًا لم يحكم رسول الله ﷺ في أحدٍ لزمه اسم الميراث بأن لا يرث بحال.

قيل: للشافعي فاذا دلالة فيمن لا يرث مجموعة.

قال: لا يرث أحدٌ ممن سَمِيَ له ميراث حتى يكون دينه دين الميت الموروث، ويكون حرًا، ويكون بريئًا من أن يكون قاتلاً للموروث، فإذا برئ من هذه الثلاث الخصال ورث، وإذا كانت فيه واحدةٌ منهم لم يرث.

فقلت: فاذا ما وصفت، قال:

١٤٠١- أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن علي بن

الحُسَيْن، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم.

[أخرجه مالك (٥١٩/٢)، البخاري (٦٧٦٤)، مسلم (١٦١٤)، أبو

داود (٢٩٠٩)، الرمزي (٢١٠٧)، ابن ماجه (٢٧٢٩)]

١٤٠٢- وأخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن

الحُسَيْن، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ قال: لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم.

١٤٠٣- وأخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن

الحُسَيْن قال: إنما ورث أبا طالب عَقِيلَ وطالب، ولم يرثه علي، ولا جعفر.

قال: فلذلك تركنا نصيبنا من الشعب. [أخرجه

مالك (٥١٩/٢)، وصلة البخاري (١٥٨٨)، مسلم (١٣٥١)]

قال الشافعي: فدلّت سنة رسول الله ﷺ على ما وصفت لك من أن الذين إذا اختلفوا بالشرك والإسلام لم يتوارث من سميت له فريضة.

١٤٠٤- أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ. [أخرجه البخاري (٢٢٠٤)، مسلم (١٥٤٣)]

قال الشافعي: فلما قال رسول الله ﷺ: إن مَالَ الْعَبْدِ إِذَا بَيْعَ لِسَيِّدِهِ ذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، وَأَنَّ اسْمَ مَالِهِ إِنَّمَا هُوَ إِضَافَةُ الْمَالِ إِلَيْهِ، كَمَا يَجُوزُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِأَجِيرٍ فِي غَنَمِهِ وَدَارِهِ وَأَرْضِهِ هَذِهِ أَرْضُكَ وَهَذِهِ غَنَمُكَ عَلَى الْإِضَافَةِ لَا الْمِلْكِ.

فإن قال قائل: ما دلّ على أن هذا معناه، وهو يحتمل أن يكون المَالُ ملكاً له؟

قيل له: قضاء رسول الله ﷺ بأن ماله للبائع دلالة على أن ملك المَالِ لِلْمَالِكِ الرَّقِيبِ، وَأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، وَلَمْ أَسْمَعْ اخْتِلَافًا فِي أَنَّ قَاتِلَ الرَّجُلِ عَمْدًا لَا يَرِثُ مَنْ قَتَلَ مِنْ دِيَّةٍ، وَلَا مَالَ شَيْئًا، ثُمَّ افترق الناس في القاتل خطأ، فقال: بعض أصحابنا يرث من المَالِ، ولا يرث من الدِّيَّةِ، وروي ذلك عن بعض أصحابنا عن النبي ﷺ بحديث لا يشبه أهل العلم بالحديث، وقال غيرهم: لا يرث قاتل الخطأ من دية، ولا مال، وهو كقاتل العميد، وإذا لم يثبت الحديث، فلا يرث قاتل عميد، وَلَا خَطَأٌ شَيْئًا أَشَبَّهُ بَعْمُومٍ أَنْ لَا يَرِثَ قَاتِلٌ مَن قَتَلَ.

٢- باب الخلاف في ميراث أهل الملل، وفيه شيء

يتعلّق بميراث العبد والقاتل

قال الربيع: قال الشافعي رحمه الله تعالى: فوافقنا بعض الناس، فقال: لا يرث مملوك، ولا قاتل عمداً، ولا خطأ، ولا كافر شيئاً، ثم عاد، فقال: إذا ارتد الرجل عن الإسلام فمات على الردّة، أو قتل ورثه ورثته المسلمون.

قال الشافعي: فقيل لبعضهم: أيعدو المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً؟

قلنا: فكذلك المرتد داخل في جملة الكافرين.

٣ - باب من قال: لا يورث أحد حتى يموت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، وقال الله عز وجل ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾، وقال عز وعلا ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾، وقال: النبي ﷺ: لا يرث المسلم الكافر.

قال الشافعي: وكان معقولاً عن الله عز وجل، ثم عن رسول الله ﷺ، ثم في لسان العرب وقول عوام أهل العلم ببلدنا أن امرأ لا يكون موروثاً أبداً حتى يموت، فإذا مات كان موروثاً، وأن الأحياء خلاف الموتى فمن ورث حياً دخل عليه - والله تعالى أعلم - خلاف حكم الله - عز وجل - وحكم رسول الله ﷺ.

قلنا: والناس معنا بهذا لم يختلف في جملة وقلنا به في المفقود وقلنا لا يقسم ماله حتى يعلم يقين وفاته.

وقضى عمر وعثمان في امرأته بأن تترخص أربع سنين، ثم تمتد أربعة أشهر وعشراً، وقد يفرق بين الرجل والمرأة بالعجز عن إصابتها.

ونفرق نحن بالعجز عن نفقتها وهاتان سببا ضرر، والمفقود قد يكون سبب ضرر أشد من ذلك، فعاب بعض المشرقيين القضاة في المفقود، وفيه قول عمر وعثمان، وما وصفنا مما يقولون فيه بقولنا، وبخالفونا، وقالوا: كيف يقضي لامرأته بأن يكون ميتاً بعد مدّة، ولم يأت يقين موته؟ ثم دخلوا في أعظم مما عابوا خلاف الكتاب والسنة.

وجملة ما عابوا، فقالوا في الرجل يرث في ثغر من ثغور المسلمين فيلحق بمسلمة من مسالحي المشركين، فيكون قائماً فيها يترهب، أو جاء إلينا مقاتلاً يقسم ميراثه بين ورثته المسلمين وتحمل ديونه ويعتق مديرويه وأمّهات أولاده ويحكم عليه حكم الموتى في جميع أمره، ثم يموت لما حكم به عليه، فيقول فيه قولاً متناقضاً خارجاً كله من أقاويل الناس والقياس والمقول.

قال الشافعي: فقال: ما وصفت بعض من هو أعلمهم عندهم، أو كأعلمهم.

فقلت له: ما وصفت، وقلت له: أسألك عن قولك، فقد زعمت أن حراماً أن يقول أحد أبداً قولاً ليس خبراً لازماً، أو قياساً أقولك في أن يورث المرتد، وهو حي إذا لحق بدار الكفر خبراً، أو قياساً؟

قال: بل كافر، قيل: فقد قال: رسول الله ﷺ: لا يرث الكافر المسلم ولم يستثن من الكفار أحداً فكيف ورثت مسلماً كافراً؟

فقال: إنه كافر قد كان ثبت له حكم الإسلام، ثم أزاله عن نفسه.

قلنا: فإن كان زال بإزالته إيمانه، فقد صار إلى أن يكون ممن قضى رسول الله ﷺ أن لا يرثه مسلم، ولا يرث مسلماً، وإن كان لم يزل بإزالته إيمانه، أفرايت أن من مات له ابن مسلم، وهو مرتد أبوه؟

قال: لا، قلنا: ولم حرّمته؟

قال: للكفر، قلنا: فلم لا يحرم منه بالكفر كما حرّمته؟ هل يعدو أن يكون في الميراث بحاله قبل أن يرتد فيرث، ويموت أو يكون خارجاً من حاله قبل أن يرتد، فلا يرث، ولا يورث، وقد قتله؟ وذلك يدل على أن قد زالت بإزالته وحرمت عليه امرأته وحكمت عليه حكم المشركين في بعض وحكم المسلمين في بعضي قال: فإني إنما ذهبت إلى أن علياً ﷺ ورث ورثة مرتد قتله من المسلمين ماله.

قلنا: قد رويته عن علي رضي الله عنه، وقد زعم بعض أهل العلم بالحديث قبلك أنه غلط على علي كرم الله وجهه، ولو كان ثابتاً عنه كان أصلاً مذهبنا ومنعك أنه لا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ قال: فيحتمل أن يكون لا يرث الكافر الذي لم يزل كافراً.

قلنا: فإن كان حكم المرتد مخالفاً حكم من لم يزل كافراً فورثه فورثه المسلمون إذا ماتوا قبله فعلي لم ينكح من هذا قال: هو داخل في جملة الحديث عن النبي ﷺ.

قلت: فإن كان داخلياً في جملة الحديث عن النبي ﷺ لزمتك أن تترك قولك في أن ورثته من المسلمين يرثونه.

١٤٠٥ - قال الشافعي: وَقَدْ رُوِيَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَمُعَاوِيَةَ وَمَسْرُوقِ بْنِ أَبِي الْمُسَيَّبِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرِثُ الْكَافِرُ، وَلَا يَرِثُهُ الْكَافِرُ.

وَقَالَ: بَعْضُهُمْ كَمَا تَحِلُّ لَنَا نَسَائُهُمْ، وَلَا تَحِلُّ لَهُمْ نَسَائُنَا؛ فَإِنْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ كَانَ فِي كَافِرٍ مِنْ أَهْلِ الْأَوْتَانِ.

وأولئك لا تحل ذبائحهم، ولا نسائهم وأهل الكتاب غيرهم فيرث المسلمون من أهل الكتاب اعتماداً على ما وصفنا، أو بعضهم؛ لأنه يحتمل لهم ما احتمل لك بل لهم شبهة ليست لك بتحليل ذبائح أهل الكتاب ونسائهم قال: لا يحل له ذلك قلنا ولم؟ قال: لأنهم داخلون في الكافرين وحديث النبي ﷺ جملة.

فقال: أما خبر، فلا.

فقلت: فقياس؟

قال: نعم من وجب.

قلت: فإوجدنا ذلك الوجه قال: ألا ترى أنه لو كان معي في الدار وكنت قادراً عليه قتلته؟

فقلت: فإن لم تكن قادراً عليه فقتله أفتقتل هو أم ميت بلا قتل؟

قال: لا.

قلت: فكيف حكمت عليه حكم الموتى، وهو غير ميت؟ أورايت لو كانت عتلك بأنك لو قدرت عليه في حاله تلك فقتلته فجعلته في حكم الموتى؛ فكان هارباً في بلاد الإسلام مقيماً على الردة دهاً من دهره اتقسم ميراثه؟

قال: لا.

قلت: فاسمع عتلك بأنك لو قدرت عليه قتلته.

قال: فإن لم تقدر عليه حكم عليه حكم الموتى كانت باطلاً عندك فرجعت إلى الحق عندك في أن لا تقتله إذا كان هارباً في بلاد الإسلام وأنت لو قدرت عليه قتلته.

ولو كانت عندك حقاً فتركت الحق في قتله إذا كان هارباً في بلاد الإسلام.

قلت: فإنما قسمت ميراثه بلحقه بدار الكفر دون الموت؟ قال: نعم.

قلت: فالسلم يلحق بدار الكفر أيقسم ميراثه إذا كان في دار لا يجري عليه فيها الحكم؟

قال: لا.

قلنا فالدار لا تمت أحدًا، ولا تحييه، فهو حي حيث كان حياً وميت حيث كان ميتاً.

قال: نعم: قلنا أفتستدرك على أحد أبداً بشيء من جهة الرأي أقبح أن تقول الحي ميت؟ أرايت لو تابعتك أحد على أن تزعم أن حياً يقسم ميراثه ما كان يجب عليك أن من تابعتك على هذا مغلوب على عقله، أو غبي لا يسمع منه.

فكيف إذا كان الكتاب والسنة يدلان معاً على دلالة المعقول على خلافكما معاً؟

قال الشافعي: وقلت له: عتبم على من قال: قول عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في امرأة المفقود، ومن أصل ما تذهبون كما تزعمون أن الواحد من أصحاب رسول الله ﷺ إذا قال: قولاً كان قوله غايةً ينتهي إليها وقبلتم عن عمر أنه قال: إذا أرحيت السطور وجب المهر والعلة وردتم على من تأول الآيتين

وهما قول الله عز وجل ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ وقوله ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ وقد روي هذا عن ابن عباس وشريح وذهبنا إلى أن الإرخاء والإغلاق لا يصنع شيئاً إنما يصنعه المسيس فكيف لم تميزوا لمن تأول على قول عمر، وقال: يقول ابن عباس؟ وقتلتم عمر في إمامته أعلم بمعنى القرآن، ثم امتنعتم من القبول عن عمر وعثمان القضاة في امرأة المفقود وهما لم يقضيا في ماله بشيء علمناه، وقتلتم لا يجوز أن يحكم عليه حكم الموتى قبل أن تستيقن وفاته، وإن طال زمانه، ثم زعمتم أنكم تحكمون على رجل حكم الموت وأنت على يقين من حياته في طرفه عين فلقلما رأيتكم عتبم على أحد في الأخبار التي انتهى إليها شيئاً قط إلا قلتم من جهة الرأي بمثل أو أولى أن يكون معيماً فأبي جهل أبين من أن تغيب في الخبر الذي هو عندك فيما تزعم؟ غايةً نقول من جهة الرأي ما عبت منه، أو مثله، وقلت لبعضهم: أرايت قولك لو لم يجب بخلاف كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا معقول وسكت لك عن هذا كله، ألا يكون قولك معيماً بلسانك؟ قال: وأين؟

قلت: أرايت إذا كانت الردة اللحق بدار الحرب يوجب عليه حكم الموت لم زعمت أن القاضي إن فرط، أو لم يرفع ذلك إليه حتى يمضي سنين، وهو في دار الحرب، ثم رجع قبل أن يحكم القاضي مسلماً أنه على أصل ملكه، ولم زعمت أن القاضي إن حكم في طرفه عين عليه بحكم الموت، ثم رجع مسلماً كان الحكم ماضياً في بعض دون بعض؟ ما زعمت أن حكم الموت يجب عليه بالردة واللحق بدار الحرب؛ لأنك لو زعمت ذلك.

قلت: لو رجع مسلماً انفذ عليه الحكم؛ لأنه وجب، ولو زعمت أن الحكم إذا انفذ عليه ورجع مسلماً رد الحكم، فلا ينفذ فانت زعمت أن ينفذ بعضاً ويرد بعضاً.

قال: وما ذلك؟

قلت: زعمت أنه يعتق مدبروه وأمهات أولاده ويعطي غريمه الذي حقه إلى ثلاثين سنة حالاً ويقسم ميراثه فيأتي مسلماً ومدبروه وأمهات أولاده وماله قائم في يدي غريمه يقر به ويشهد عليه، ولا يرث من هذا شيئاً، وهو ماله بعينه فكل مال في يدي الغريم ماله بعينه وتقول لا ينقض الحكم، ثم تنزع ميراثه من يدي ورثته فكيف نقضت بعض الحكم دون بعض؟

قال: قلت: هو ماله بعينه لم يحلل له ومدبروه وأمهات أولاده بأعيانهم، ثم زعمت أنه ينقض الحكم للورثة، وأنه إن استهلك بعضهم ماله، وهو موسر لم يغرمه إتياء، وإن لم يستهلك بعضهم أخذته ممن لم يستهلكه هل يستطيع أحد كمل عقله وعلمه

٥ - باب الخلاف في رد الموارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي بعض الناس إذا ترك الميت أخته، ولا وارث له غيرها، ولا مولى أعطيت الأخت المال كله.

قال: فقلت لبعض من يقول هذا إلى أي شيء ذهبتم؟

قال: ذهبنا إلى أن رويناه عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رد الموارث.

فقلت له: ما هو عن واحدٍ منهما فيما علمته بشابته، ولو كان ثابتاً كنت قد تركت عليهما أقاويلهما في الفرائض غير قليلة لقول زيد بن ثابت فكيف إن كان زيد لا يقول بقولهما لا يرُدُّ الموارث لم لم تبعه دونهما كما اتبعته دونهما في غير هذا من الفرائض؟

قال الشافعي: فقال: فدع هذا، ولكن أرأيت إذا اختلف القولان في رد الموارث اليس يلزمنا أن نصير إلى أشبه القولين بكتاب الله تبارك وتعالى؟

قلنا بلى قال فعندما خالفاه أي القولين أشبه بكتاب الله تبارك وتعالى؟

قلنا قول زيد بن ثابت لا شك إن شاء الله تعالى قال: وابن الدلالة على موافقة قولكم في كتاب الله عز وجل دون قولنا؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، وقال: ﴿فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾، فذكر الأخت منفردة فأنتهى بها إلى النصف، وذكر الأخ منفرداً فأنتهى به إلى الكل، وذكر الأخ والأخت مجتمعين فجعلها على النصف من الأخ في الاجتماع كما جعلها في الانفراد أفرأيت إن أعطيتها الكل منفردة اليس قد خالفت حكم الله تبارك وتعالى نصاً؟ لأن الله عز وجل أنتهى بها إلى النصف، وخالفت معنى حكم الله إذ سويتها به، وقد جعلها الله تبارك وتعالى معه على النصف منه.

قال الشافعي: فقلت له وأي الموارث كلها تدل على خلاف رد الموارث قال: فقال: أرأيت إن قلت: لا أعطيتها النصف الباقي ميراثاً؟

قلت له: قل ما شئت قال: أراها موضعه.

قلت: فإن رأى غيرك غيرها موضعه فاعطاها جارة له محتاجة، أو جاراً له محتاجاً أو غريباً محتاجاً؟

قال: فليس له ذلك.

قلت: ولا لك بل هذا أعذر منك، هذا لم يخالف حكم

لو تخاطأ أن يأتي بأكثر من هذا في الحكم بعينه؟ أرأيت من نسبت إليه الضعف من أصحابنا وتعطيل النظر وقتلتم إنما يتخسر فيلقى ما جاء على لسانه هل كان تعطيل النظر يدخل عليه أكثر من خلاف كتاب وسنة، فقد جمعتهما جميعاً، أو خلاف معقول، أو قياس أو تناقض قول، فقد جمعه كله؟ فإن كان أخرجك عند نفسك من أن تكون ملوماً على هذا إنك أبدته وأنت تعرفه، فلا أحسب لمن أتى ما ليس له، وهو يعرفه عنده عندنا؛ لأنه إذا لم يكن للجاهل بأن يقول من قبل أنه يخطئ، ولا يعلم فأحسب العالم غير معذور بأن يخطئ، وهو يعلم.

قال الشافعي: فقال: فما تقول أنت؟

فقلت: أقول إني أقف ماله حتى يموت فأجعله فيشاً، أو يرجع إلى الإسلام فأرده إليه، ولا أحكم بالموت على حي فيدخل علي بعض ما دخل عليك.

٤ - باب رد الموارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، وقال: الله عز وجل ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾، وقال: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾، وقال: تعالى ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾، وقال: عز اسمه ﴿وَلَا يَزِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَأُمُّهُ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ﴾.

قال الشافعي: فهذه الآي في الموارث كلها تدل على أن الله عز وجل أنتهى بمن سمى له فريضة إلى شيء، فلا ينبغي لأحد أن يزيد من انتهى الله به إلى شيء غير ما انتهى به، ولا ينقصه فبذلك قلنا: لا يجوز رد الموارث.

قال الشافعي: وإذا ترك الرجل أخته أعطيتها نصف ما ترك، وكان ما بقي للعصبة، فإن لم تكن عصبة فلمواله الذين اعتقوه، فإن لم يكن له موال اعتقوه كان النصف مردوداً على جماعة المسلمين من أهل بلده، ولا تزد أخته على النصف.

وكذلك لا يرُدُّ على وارث ذي قرابة، ولا زوج، ولا زوجة له فريضة، ولا تجاوز بذئ فريضة فريضته والقرآن إن شاء الله تعالى يدل على هذا، وهو قول زيد بن ثابت وقول الأكثر ممن لقب من أصحابنا.

الرَّجُلُ عَلَى يَدَي رَجُلٍ فَلَهُ وَلَاؤُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَاؤٌ نَعْمَ وَلَهُ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ، وَلَهُ أَنْ يَتَّقَلَ بَوْلَانَهُ مَا لَمْ يَعْقِلْ عَنْهُ، فَإِذَا عَقَلَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَّقَلَ عَنْهُ، وَقَالَ لِي فَمَا حُجَّتُكَ فِي تَرْكِ هَذَا؟

قلت: خلافه ما حكيت من قول الله عز وجل ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾ الآية وقول النبي ﷺ ﴿إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ فِدْلَ ذَلِكَ عَلَى أَنْ النَّسَبُ يَثْبُتُ بِمَقْدَمِ الْوَلَادِ كَمَا ثَبَتَ الْوَلَاءُ بِمَقْدَمِ الْعَتَقِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الَّذِي يَسْلُمُ عَلَى يَدَي الرَّجُلِ، فَكَانَ النَّسَبُ شَبِيهَاً بِالْوَلَاءِ وَالْوَلَاءُ شَبِيهَاً بِالنَّسَبِ، فَقَالَ لِي قَاتِلُ: إِنَّمَا ذَهَبْتُ فِي هَذَا إِلَى حَدِيثِ رَوَاهُ ابْنُ مُوَهَّبٍ عَنْ تميم الدَّارِيِّ.

قلت: لا يثبت.

قال: أفرأيت إذا كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتاً أَيْكُونُ مُخَالَفاً لِمَا رَوَيْتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ.

قلت: لا.

قال: فكيف تقول؟

قلت: أقول: إِنْ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ وَنَهَيْتِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبِّهِ وَقَوْلِهِ الْوَلَاءُ لُحْمَةً كُلُّحْمَةٍ النَّسَبُ لَا بَيْعَ، وَلَا يُوْهَبُ فِيمَنْ أَعْتَقَ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ نَسَبٌ وَالنَّسَبُ لَا يَحُولُ، وَالَّذِي يَسْلُمُ عَلَى يَدَي الرَّجُلِ لَيْسَ هُوَ الْمُنْهَى أَنْ يَحُولَ، وَلَاؤُهُ.

قال: فبهذا قلنا، فما منعك منه إذا كَانَ الْحَدِيثَانِ مُحْتَمِلَيْنِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَجْهٌ؟

قلت: منعي أَنَّهُ لَيْسَ بِثَابِتٍ، إِنَّمَا يَرْوِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَمَرَ عَنْ ابْنِ مُوَهَّبٍ عَنْ تميم الدَّارِيِّ، وَابْنُ مُوَهَّبٍ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ عِنْدَنَا، وَلَا نَعْلَمُهُ لَقِيَ تَمِيمًا، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَثْبُتُ عِنْدَنَا، وَلَا عِنْدَكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ مَجْهُولٌ، وَلَا نَعْلَمُهُ مُتَّصِلًا.

قال: فَإِنْ مِنْ حُجَّتِنَا أَنَّ عَمَرَ قَالَ: فِي الْمَنْبُودِ هُوَ حُرٌّ وَلَكَ، وَلَاؤُهُ، يَعْنِي لِلَّذِي تَقَطَّعَ.

قلت: وهذا لو ثَبَتَ عَنْ عَمَرَ حُجَّةٌ عَلَيْكَ، لِأَنَّكَ تَخَالَفُهُ.

قال: ومن أين؟

قلت: أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يُوَالِي عَنْ الرَّجُلِ إِلَّا نَفْسَهُ بَعْدَ أَنْ يَعْقَلَ، وَأَنْ لَهُ إِذَا وَالَى عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَتَّقَلَ بَوْلَانَهُ مَا لَمْ يَعْقِلْ عَنْهُ؛ فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ مَوَالَاةَ عَمَرَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَّهِ جَانِزَةٌ عَلَيْهِ، فَهَلْ لَوْصِي الْيَتِيمِ أَنْ يُوَالِيَ عَنْهُ؟

قال: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ.

قلت: فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ ذَلِكَ لِلْوَالِي دُونَ الْوَصِيِّ، فَهَلْ وَجَدْتَهُ يَحُولُ لِلْوَالِي شَيْءٌ فِي الْيَتِيمِ لَا يَحُولُ لِلْوَصِيِّ؟ فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ ذَلِكَ حَكْمٌ مِنْ عَمَرَ وَالْحَكْمُ لَا يَحُولُ عِنْدَكَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا

الْكِتَابَ نَصًّا، وَإِنَّمَا خَالَفَ قَوْلَ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ عَوَامَّ مِنْهُمْ يَقُولُونَ هُوَ لِرَجْمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

٦- باب الموارث

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ﴾، وَقَالَ عز وجل ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَرُ﴾ فَنَسَبَ إِبْرَاهِيمُ إِلَى أَبِيهِ وَأَبُوهُ كَافِرٌ وَنَسَبَ إِبْرَاهِيمُ إِلَى أَبِيهِ نُوحٌ وَابْنُهُ كَافِرٌ، وَقَالَ اللَّهُ عز وجل لَنَبِيِّ ﷺ فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاخْرُجُوا فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾، وَقَالَ: تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَإِذْ يَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَانْتَعَمَ عَلَيْهِ: فَنَسَبَ الْمَوَالِي نَسَابَ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآبَاءِ وَالْآخَرُ إِلَى الْوَلَاءِ وَجَعَلَ الْوَلَاءَ بِالنَّعْمَةِ، وَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالُ رَجُلٍ يَشْتَرُطُونَ شَرْطُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُهُ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ فِيمَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ الْوَلَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمَعْتَقِ قَالَ: وَرَوَيْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبُ لَا بَيْعَ، وَلَا يُوْهَبُ فِدْلُ الْكِتَابِ وَالسَّنةُ عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَقْدَمِ فِعْلٍ مِنَ الْمَعْتَقِ كَمَا يَكُونُ النَّسَبُ بِمَقْدَمِ وِلَادٍ مِنَ الْآبَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ كَانَ لَا أَبَ لَهُ يَعْرِفُ جَاءَ رَجُلًا فَسَأَلَ أَنْ يَنْسَبُ إِلَى نَفْسِهِ وَرَضِيَ ذَلِكَ الرَّجُلُ لَمْ يَمِزْ أَنْ يَكُونَ لَهُ ابْنًا أَبَدًا، فَيَكُونُ مَدْخَلًا بِهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ مُظْلَمَةً فِي أَنْ يَعْقِلُوا عَنْهُ، وَيَكُونُ نَاسِبًا إِلَى نَفْسِهِ غَيْرَ مِنْ وَلَدٍ، وَإِنَّمَا قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ.

وكذلك إذا لم يعتق الرَّجُلُ الرَّجُلَ لَمْ يَمِزْ أَنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ بِالْوَلَاءِ فَيَدْخُلُ عَلَى عَاقِلَتِهِ الْمُظْلَمَةُ فِي عَقْلِهِمْ عَنْهُ وَيَنْسَبُ إِلَى نَفْسِهِ وَلَاؤًا مَنْ لَمْ يَعْتَقْ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ فِيمَنْ فِي قَوْلِهِ ﴿إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ﴾ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْوَلَاءُ إِلَّا لِمَنْ أَعْتَقَ، أَوْ لَا تَرَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ أَمَرَ ابْنَهُ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ يَتَّبِعِي مِنْ نَسَبِهِ وَتَرَاضِيَا عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَقْطَعْ أَبَوْتَهُ عَنْهُ بِمَا أَثَبَتَ اللَّهُ عز وجل لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ؟ أَوْ لَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ بَعْدَ الْعَتَقِ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ أَوْ يَتَّبِعِي مِنْ وَلَايَتِهِ وَرَضِيَ بِذَلِكَ الْمَعْتَقُ لَمْ يَكُنْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ لِمَا أَثَبَتَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنَ النِّعْمَةِ؟ فَلَمَّا كَانَ الْمَوْلَى فِي الْمَعْنَى الَّذِي فِيهِ النَّسَبُ ثَبَتَ الْوَلَاءُ بِمَقْدَمِ الْمَنَّةِ كَمَا ثَبَتَ النَّسَبُ بِمَقْدَمِ الْوِلَادَةِ لَمْ يَمِزْ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا أَبَدًا إِلَّا بِسَنَةِ، أَوْ إِجْمَاعٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى سَنَةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ.

قال الشَّافِعِيُّ: قَدْ حَضَرَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنَ الْحِجَازِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ فَكَلَّمَنِي رَجُلٌ مِنْ غَيْرِهِمْ بِأَنَّ قَالَ: إِذَا أَسْلَمَ

بشيء يلزمه نفسه، أو فيما لا بد له منه مما لا يصلحه غيره، ولليّتم بد من الولاية.

فإن قلت: هو حكم، فلا يكون له أن يتقل به فكيف يجوز أن يكون له أن يتقل إذا عقد على نفسه عقداً ما لم يعقل عنه، ولا يكون له أن يتقل إن عقده عليه غيره؟

قال: فإن قلت: هو أعلم بمعنى حديث رسول الله ﷺ.

قلت: ونعارضك بما هو أثبت عن ميمونة وابن عباس من هذا عن عمر بن الخطاب.

قال: وما هو؟

قلت: وهبت ميمونة، ولأه بي يسار لابن أختها عبد الله بن عباس فاتمته، فهذه زوج النبي ﷺ وابن عباس وهما اثنان.

قال: فلا يكون في أحد، ولو كانوا عدداً كثيراً مع النبي ﷺ حجة، قلنا: فكيف احتججت بأحد على النبي ﷺ؟

قال: هكذا يقول بعض أصحابنا.

قلت: أبيت أن تقل هذا من غيرك، فقال: من حضرنا من المدّين هذه حجة ثابتة، قال فأنتم إن كنتم ترونها ثابتة، فقد تخالفونها في شيء قالوا ما تخالفها في شيء، وما نزع أن الولاية يكون إلا لذي نعمة.

قال الشافعي: فقال لي قائل اعتقد عنهم جوابهم، فزعم أن للسّائبة أن يوالي من شاء.

قلت: لا يجوز هذا إذا كان من احتجنا به من الكتاب والسنة والقياس، إلا أن يأتي فيه خبر عن النبي ﷺ، أو أمر أجمع الناس عليه فنخرجه من جملة المعتقين أتباعاً.

قال: فهم يروون أن حاطباً اعتق سائبة على عهد رسول الله ﷺ.

قلنا ونحن: لا نمنع أحداً أن يعتق سائبة.

فهل رويت أن النبي ﷺ قال: ولأه السّائبة إليه يوالي من شاء؟

قال: لا.

قلت: فداخل هو في معنى المعتقين؟

قال: نعم.

قلت: أفيجوز أن يخرج، وهو معتق من أن يثبت له وعليه الولاية.

قال: فإنهم يروون أن رجلاً قتل سائبة فقتل عمر بعقله على القاتل، فقال: أبو القاتل أرايت لو قتل ابني؟

قال: إذا لا يغرّم.

قال: فهو إذا مثل الأرقم.

قال: عمر فهو مثل الأرقم، فاستدلوا بأمه لو كانت له عاقلة بالولاية قضى عمر بن الخطاب على عاقلته؟

قلت: فأنت إن كان هذا ثابتاً عن عمر محجوج به.

قال: وأين؟

قلت: تزعم أن ولأه السّائبة لمن اعتقه.

قال: فاعفني من ذا، فإنما أقوم لهم بقولهم.

قلت: فأنت تزعم أن من لا ولأه له من لقيط ومسلم وغيره إذا قتل إنساناً قضى بعقله على جماعة المسلمين؛ لأن لهم ميراثه، وأنت تزعم أن عمر لم يقض بعقله على أحد.

قال: وهكذا يقول جميع المفتين.

قلت: أفيجوز لجميع المفتين أن يخالفوا عمر؟

قال: لا هو عن عمر منقطع ليس بثابت.

قلت: فكيف احتججت به؟

قال: لا أعلم لهم حجة غيره.

قلت: فبئس ما قضيت على من قمت بحجته إذا كان احتج بغير حجة عندك.

قال: فعندك في السّائبة شيء يخالف لهذا؟

قلت: إن قبلت الخبر المنقطع فنعم.

١٤٠٦ - قال الشافعي: أخبرنا سعيد ومسلم، عن ابن جريج، عن عطاء أن طارق بن الزرقع أعتق أهل أبيات من أهل اليمن سوايئ فانقلعوا عن بضعة عشر ألفاً فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فأمر أن تدفع إلى طارق، أو إلى ورثة طارق. [أخرجه البيهقي (٣٠٠/١٠)]

قال الشافعي: فهذا إن كان ثابتاً يدلك على أن عمر يثبت ولأه السّائبة لمن سيّبه.

وهذا معروف عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في تركه سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة أن أبا بكر أعطى فضل ميراثه عمرة بنت يعار الأنصارية وكانت أعتقه سائبة.

وروي عن ابن مسعود أنه قال: في السّائبة شبيهة بمعنى ذلك فيما أظن حديث منقطع.

قال: فهل عندك حجة تفرق بين السّائبة وبين الذي يسلم على يدي الرجل غير الحديث المنقطع.

قلت: نعم من القياس.

قال: ما هو؟

قلت: إن الذي يسلم على يدي الرجل ويتقل بولائه إلى موضع إنما ذلك برضا المستسبب والمنسوب إليه وله أن يتقل بغير رضا من انتسب إليه، وإن السائبة يقع العتق عليه بلا رضاه منه، وليس له أن يتقل منه، ولو رضي بذلك هو ومعتقه، وإنه ممن يقع عليه عتق المعتق مع دخوله في جملة المعتقين.

كان أهل الجاهلية يحرون البحيرة ويسبون السائبة، ويوصلون الوصيلة ويعفون الحامي وهذه من الإبل والغنم. فكانوا يقولون في الحامي إذا ضرب في إبل الرجل عشر سنين وقيل: تنج له عشرة حام أي حمى ظهره، فلا يحل أن يركب. ويقولون في الوصيلة وهي من الغنم إذا وصلت بطونا توما وتنج نتاجها فكانوا يمنعونها مما يفعلون بغيرها مثلها، ويسبون السائبة.

وكذلك العبد مولاه بحاله إذ كان ثم متقدّم العتق.

قال: وإن أسلم المعتق؟

قلت: يرثه.

قال: فإن لم يسلم؟

قلت: فإن كان للمعتق ذوو رحم مسلمون فيرثونه.

قال: وما الحجة في هذا؟ ولم إذا دفعت الذي اعتقه عن ميراثه تورث به غيره إذ لم يرث هو غيره أولى أن لا يرث بقرابته منه؟

قلت هذا من شبهك.

قال: فأوجدي الحجة فيما قلت؟

قلت: أرايت الابن إذا كان مسلماً فمات وأبوه كافراً؟

قال: لا يرثه.

قلت: فإن كان له إخوة، أو أعمام، أو بنو عم مسلمون؟

قال: يرثونه.

قلت وبسبب من ورثوه؟

قلت: بقرابته من الأب.

قلت: فقد منعت الأب من الميراث وأعطيتهم بسببه، قال: إنما منعه بالدين فجعلته إذا خالف دينه كأنه ميت، وورثته أقرب الناس به ممن هو على دينه.

قلت: فما منعنا من هذه الحجة في النصرائي؟

قال: هي لك ونحن نقول بها معك، ولكننا احتججنا لمن خالفك من أصحابك.

قلت: أو رأيت فيما احتججت به حجة؟

قال: لا، وقال: أرايت إذا مات رجل، ولا ولاء له؟

قلت: فميراثه للمسلمين.

قال: بأنهم مواله؟

قلت: لا، ولا يكون المولى إلا معتقاً، وهذا غير معتق.

قال: فإذا لم تورثهم بأنهم موال، وليسوا بدوي نسب فكيف أعطيتهم ماله؟

قلت: لم أعطهم ميراً، ولو أعطيتهم ميراً وجب علي أن أعطيهم من على الأرض حين يموت كما أجعله لو كانوا معاً اعتقوه، وأنا وأنت إنما نصيرهم للمسلمين يوضع منهم في خاصية والمال الموروث لا يوضع في خاصية، فكان يدخل عليك لو زعمت بأنه ورث بالولاء هذا، وأن تقول انظر اليوم الذي أسلم

فيقولون قد اعتقناك سائبة ولا ولاء لنا عليك، ولا ميراث يرجع منك ليكون أكمل لتبررنا فيك.

فأنزل الله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ الآية فرد الله، ثم رسوله ﷺ الغنم إلى مالها إذا كان العتق من لا يقع على غير الأدميين.

وكذلك لو أنه اعتق بعيره لم يمنع بالعتق منه إذا حكم الله عز وجل أن يرده إليه ذلك ويطل الشرط فيه.

فكذلك أبطن الشروط في السائبة وردة إلى، ولا من اعتقه مع الجملة التي وصفنا لك.

١٤٠٧- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن محمد أن عبد الله بن أبي بكر وعبد العزيز أخبراه أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته في سائبة مات أن يدفع ميراثه إلى الذي أعتقه.

قال الشافعي: وإن كانت الكفاية فيما ذكرنا من الكتاب والسنة والقياس.

فقال: فما تقول في النصرائي يعتق العبد المسلم؟

قلت: فهو حر.

قال: فلمن ولاؤه؟

قلت: للذي اعتقه.

قال: فما الحجة فيه؟

قلت: ما وصفت لك إذ كان الله عز وجل نسب كافراً إلى مسلم ومسلماً إلى كافٍ والنسب أعظم من الولاء.

قال: النصرائي لا يرث المسلم.

قلت: وكذلك الأب لا يرث ابنه إذا اختلف أديانها،

تعطيهم في حال وأعطيت المولى الذي لا رحم له المال.

قال: فما حجتك في أن لا ترد الموارِيث؟

قلنا: ما وصفت لك من الانتهاء إلى حكم الله عز وجل، وأن لا يزيد ذا سهم على سهمه، ولا أنقصه قال: فهل من شيء يتبته سوى هذا؟

قلت: نعم.

قال: الله عز وجل ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾، وقال: عز ذكره ﴿وَأِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ فذكر الأخ والأخت منفردين فاتتهى بالأخت إلى النصف وبالأخ إلى الكل، وذكر الإخوة والأخوات مجتمعين فحكم بينهم مثل حكمهم بينهم منفردين قال: ﴿فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ فجعلها على النصف منه في كل حال، فمن قال برد الموارِيث قال: أوردت الأخت المال كله فخالف قوله الحكمين معاً.

قلت: فإن قلتم نعطها النصف بكتاب الله عز وجل ونرد عليها النصف لا ميراثاً.

قلنا بأي شيء ترده عليها؟

قال: ما نرده أبداً إلا ميراثاً أو يكون مالاً حكمه إلى الولاية فما كان كذلك فليس الولاية بمخيرين، وعلى الولاية أن يجعلوه لجماعة المسلمين، ولو كانوا فيه مخيرين كان للوالي أن يعطيه من شاء والله تعالى الموفق.

٨- باب ميراث الجد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلنا إذا ورث الجد مع الإخوة قاسمهم ما كانت المقاسمة خيراً له من الثلث، فإذا كان الثلث خيراً له منها أعطي، وهذا قول زيد بن ثابت وعنه قبلنا أكثر الفرائض، وقد روي هذا القول عن عمر وعثمان أنهما تالا فيه مثل قول زيد بن ثابت، وقد روي هذا أيضاً عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ وهو قول الأكثر من فقهاء البلدان، وقد خالفنا بعض الناس في ذلك، فقال: الجد أب، وقد اختلف فيه أصحاب النبي ﷺ، فقال أبو بكر وعائشة وابن عباس وعبد الله بن عتبة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه: إنه أب إذا كان معه الإخوة طرخوا، وكان المال للجد دونهم، وقد زعمنا نحن وأنت أن أصحاب النبي ﷺ إذا اختلفوا لم نصر إلى قول واحد منهم دون قول الآخر إلا بالتبته مع الحجّة البينة عليه وموافقة للسنة. وهكذا نقول وإلى الحجّة ذهبن في قول زيد بن ثابت، ومن قال قوله.

قالوا: فإننا نزعم أن الحجّة في قول من قال: الجد أب

فيه فائت، ولأه لجماعة من كان حياً من المسلمين يومئذ فيرثه ورثة أولئك الأحياء دون غيرهم ويدخل عليك في التصرائي يموت، ولا وارث له فتجعل ماله لجماعة المسلمين، وقد قال: رسول الله ﷺ: لا يرث المسلم الكافر قال: فبأي شيء تعطي المسلمين ميراث من لا نسب له، ولا ولأه له من المسلمين وميراث التصرائي إذا لم يكن له نسب، ولا ولأه؟

قلت: بما أنعم الله تعالى به على أهل دينه فحوطهم من أموال المشركين إذا قدروا عليها، ومن كل مال لا مالك له يعرف من المسلمين، مثل الأرض الموات، فلم يحرم عليهم أن يبيعوها، فلما كان هذان المالان لا مالك لهما يعرف خوئهما الله أهل دين الله من المسلمين.

٧- الرُّدُّ في الموارِيث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن كانت له فريضة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله ﷺ أو ما جاء عن السلف انتهيا به إلى فريضته؛ فإن فضل من المال شيء لم نرده عليه، وذلك أن علينا شيئين: أحدهما: أن لا نقصه مما جعله الله تعالى له، والآخر: أن لا نزيده عليه والانتهاء إلى حكم الله عز وجل هكذا، وقال: بعض الناس نرده عليه إذا لم يكن للمال من يستغرقه، وكان من ذوي الأرحام، وأن لا نرده على زوج، ولا زوجة، وقالوا روينا قولنا هذا عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قلنا: لهم أنتم تتركوا ما تروون عن علي بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن مسعود في أكثر الفرائض لقول زيد بن ثابت وكيف لم يكن هذا مما تتركوا؟ قالوا إنا سمعنا قول الله عز وجل ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، قلنا معناها على غير ما ذهبتم إليه، ولو كان على ما ذهبتم إليه كنتم قد تركتموه قالوا فما معناها؟

قلنا توارث الناس بال خلف والنصرة، ثم توارثوا بالإسلام والهجرة، ثم نسخ ذلك فنزل قول الله عز وجل ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ على معنى ما فرض الله عز ذكره وسن رسول الله ﷺ لا مطلقاً هكذا.

الا ترى أن الزوج يرث أكثر مما يرث ذوو الأرحام، ولا رحم له، ألا ترى أن ابن العم البعيد يرث المال كله، ولا يرثه الخال والخال أقرب رحماً منه، فإنما معناها على ما وصفت لك من أنها على ما فرض الله لهم وسن رسول الله ﷺ.

وانتم تقولون: إن الناس يتوارثون بالرحم وتقولون خلافه في موضع آخر تزعمون أن الرجل إذا مات وترك أخواله ومواليه فماله لمواليه دون أخواله، فقد منعت ذوي الأرحام الذين قد

بِالَّذِي هُوَ أَعَدُّ مِنْهُ؟

قلنا: ميراثُ الإخوة ثابتٌ في القرآن.

ولا فرضٌ للجدِّ فيه فهو أقوى في القرآن والقياس في ثبوت الميراث قال: فكيف جعلتم الجدَّ إذا كثرت الإخوة أكثر ميراثاً من أحدهم؟

قلنا خبراً، ولو كان ميراثه قياساً جعلناه أبداً مع الواحد وأكثر من الإخوة أقل ميراثاً فنظرنا كل ما صار للأخ ميراثاً فجعلنا للأخ خمسة أسهم وللجدِّ سهماً كما ورثناهما حين مات ابن الجد أبو الابن قال: فلم لم تقولوا بهذا؟

قلنا لم نتوسع بخلاف ما روينا عنه من أصحاب النبي ﷺ إلا أن يخالف بعضهم إلى قول بعض فنكون غير خارجين من أقاويلهم.

٩- ميراثُ ولِدِ الملاعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلنا إذا مات ولدُ الملاعة، وولدُ الزنا ورثت أمه حقها في كتاب الله عز وجل وإخوته لأمه حقوقهم ونظرنا ما بقي؛ فإن كانت أمه مولاة عتاقة كان ما بقي ميراثاً لموالي أمه، وإن كانت عريضة أو لا، ولأه لها كان ما بقي لجماعة المسلمين، وقال: بعض الناس يقولون فيها إلا في خصلته واحدة إذا كانت أمه عريضة أو لا ولأه لها ردوا ما بقي من ميراثه على عصبه أمه، وكان عصبه أمه عصبته واحتجوا فيه برواية ليست بثابتة وأخرى ليست مما يقرم بها حجة، وقالوا كيف لم تجعلوا عصبته عصبه أمه كما جعلتم مواله موال أمه؟

قلنا بالأمر الذي لم نخلف نحن وأنتم في أصله، ثم تركم قولكم فيه.

قلت: أرايتم المولاة العتيقة تلد من مملوك، أو تمن لا يعرف اليس يكون ولأه ولدها تبعاً لولائها حتى يكونوا كأنهم اعتقوا معاً ما لم يجز أب ولأههم؟ قالوا: بلى، قلنا: أو يعقل عنهم موال أمهم، ويكونون أولياء في التزويج لهم؟ قالوا: بلى، قلنا: فإن كانت عريضة فتكون عصبته عصبه ولدها فيعقلون عنهم ويزوجون بنتهم قالوا: لا، قلنا: فإذا كان موال الأم يقومون مقام العصبه في ولد مولاتهم، وكان الأخوال لا يقومون ذلك المقام في بني أختهم فكيف أنكرت ما قلنا والأصل الذي ذهبنا إليه واحد؟

١٠- ميراثُ المجوس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلنا: إذا أسلم المجوسي وابنة الرجل امرأته، أو أخته أمه نظرنا إلى أعظم السببين فورثناها به والغنيا الآخر وأعظمهما أبنتهما بكل حال، وإذا كانت أم أختاً

لخصال منها أن الله عز وجل قال: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾، وقال: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ فقام الجد في النسب أباً، وأن المسلمين لم يختلفوا في أن لم يتقصوه من السدس، وهذا حكمهم للأب، وأن المسلمين حججوا بالجد الأخ للأُم، وهكذا حكمهم في الأب فكيف جاز أن يجمعوا بين أحكامه في هذه الخصال، وأن يفرقوا بين أحكامه وحكم الأب فيما سواها قلنا إنهم لم يجمعوا بين أحكامه فيها قياساً منهم للجد على الأب قالوا، وما دل على ذلك؟

قلنا أرايتم الجد لو كان إنما يرث باسم الأبوة هل كان اسم الأبوة يفارقه لو كان دونه أب، أو يفارقه لو كان قاتلاً أو مملوكاً، أو كافراً؟ قال: لا.

قلنا: فقد نجد اسم الأبوة يلزمه، وهو غير وارث، وإنما ورثناه بالخبر في بعض المواضع دون بعض لا باسم الأبوة قال: فإنهم لا يتقصونه من السدس، وذلك حكم الأب قلنا ونحن لا نقص الجد من السدس أفترى ذلك قياساً على الأب فتقفها موقف الأب فتعجب بها الإخوة؟ قالوا: لا، ولكن قد حجبت الإخوة من الأم بالجد كما حجبتهم بالأب قلنا نعم.

قلنا هذا خبراً لا قياساً، ألا ترى أننا نحجبهم بابنة ابن متسفل، ولا نحكم لها بحكم الأب.

وهذا يبين لكم أن الفرائض تجتمع في بعض الأمور دون بعض قالوا وكيف لم تجعلوا إبا الأب كالأب كما جعلتم ابن الابن كالابن؟

قلنا لاختلاف الأبناء والآباء؛ لأننا وجدنا الأبناء أولى بكثرة الموارث من الآباء، وذلك أن الرجل يترك أباه وابنه، فيكون لابنه خمسة أسداس ولأبيه السدس، ويكون له بنون يرثونه معاً، ولا يكون أبوان يرثانه معاً، وقد نورث نحن وأنتم الأخت، ولا نورث ابنتها أو نورث الأم، ولا نورث ابنتها إذا كان دونهما غيرها، وإن ورثناها لم نورثها قياساً على أمها، وإنما ورثناها خبراً لا قياساً قال: فما حجبتكم في أن أثبتتم فرائض الإخوة مع الجد؟

قلنا ما وصفنا من الاتباع وغير ذلك قالوا، وما غير ذلك؟ قلنا: أرايت رجلاً مات وترك أخاه وجده هل يدلي واحد منهما إلى الميت بقرابة نفسه؟ قالوا: لا، قلنا: أليس إنما يقول أخوه أنا ابن أبيه، ويقول جده أنا أبو أبيه وكلاهما يطلب ميراثه لكانه من أبيه؟ قالوا بلى قلنا أفرايتم لو كان أبوه الميت في تلك الساعة أيهما أولى بميراثه؟

قال: يكون لابنه خمسة أسداسه ولأبيه السدس قلنا، وإذا كانا جميعاً إنما يدلان بالأب فابن الأب أولى بكثرة ميراثه من أبيه فكيف جاز أن يحجب الذي هو أولى بالأب الذي يدلان بقرابته

١١ - ميراث المرتد

١٤٠٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَافَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ. [قدم]

قال الشافعي:

وبهذا نقولُ فكلُّ من خالفَ دينَ الإسلامِ من أهلِ الكتابِ، ومن أهلِ الأوثان؛ فإن ارتدَّ أحدٌ من هؤلاء عن الإسلامِ لم يرثه المسلمُ لقولِ رسولِ الله ﷺ، وقطعَ اللهَ الولايةَ بينَ المسلمينَ والمشرِكينَ، فوافقنا بعضَ الناسِ على كلِّ كافرٍ إلا المرتدَّ وحده، فإنه قال ترثه ورثته من المسلمينَ، فقلنا فيعدو المرتدُّ أن يكونَ داخلاً في معنى الكافرينَ، أو يكونَ في أحكامِ المسلمينَ؟

فإن قلت: هو في بعضِ حكمه في أحكامِ المسلمينَ.

قلنا: أفيجوزُ أن يكونَ كافراً في حكمِ مؤمناً في غيره؟ فيقولُ لك غيرك فهو كافرٌ حيثُ جعلته مؤمناً ومومنٌ حيثُ جعلته كافراً.

قال: لا.

قلنا: أفليسَ يجوزُ لك من هذا شيءٌ إلا جازَ عليك مثله؟ قال: فإنَّنا صرنا في هذا إلى أثرِ رويناه أن عليَّ بنَ أبي طالبٍ ﷺ قتلَ المستوردةَ، وورثَ ميراثه ورثته المسلمينَ قلنا، فقد زعمَ بعضُ أهلِ الحديثِ منكم أنه غلطٌ ونحنُ نجعله لك ثابتاً أفرايتَ حكمه في سوى الميراثِ أحكمَ مشركٍ، أو مسلمٍ؟ قال: بل حكمَ مشركٍ.

قلنا: فإن حبستَ المرتدَّ لقتله أو لتستتيه فماتَ ابنٌ له مسلمٌ أيرثه؟ قال: لا.

قلنا: أفرايتَ أحداً قطُّ لا يرثُ ولده إلا أن يكونَ قاتله ويرثه ولده؟ إنما أثبتَ الله عزَّ وجلَّ الموارثَ للأبناء من الآباءِ حيثُ أثبتَ الموارثَ للآباءِ من الأبناء وقطعَ ولايةَ المسلمينَ من المشرِكينَ وسنَّ رسولُ الله ﷺ أن لا يرثَ المسلمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المسلمَ؛ فإن كانَ المرتدُّ خارجاً من معنى حكمِ الله تبارك وتعالى وحكمِ رسوله ﷺ من بينِ المشرِكينَ بالأثرِ الذي زعمتَ لزمتَ أن تكونَ قد خالفتَ الأثرَ؛ لأنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ ﷺ لم يمنعه ميراثُ ولده لو ماتوا، وهو لو ورثَ ولده منه انبغى أن يورثه ولده إذا كانَ عنده مخالفاً لغيره من المشرِكينَ، ولو جازَ أن يورثوه، ولا يرثهم كانَ في مثلِ معنى ما حكمَ به معاويةُ بنُ أبي

ورثناها بأنَّها أمُّ، وذلك أنَّ الأمَّ قد ثبتَتْ في كلِّ حالٍ والأختُ قد تزولُ، وهكذا جميعُ فرائضهم على هذه المنازلِ، وقالَ بعضُ الناسِ أورثها من الوجيهِن معها، فقلنا له أرايتَ إذا كانَ معها أختٌ وهي أختُ أمِّ؟

قال: أحجبها من الثلثِ بأنَّ معها أختيْن وأورثها من الوجه الآخر؛ لأنها أختُ قلنا: أرايتَ حكمَ الله عزَّ وجلَّ إذ جعلَ للأمِّ الثلثَ في حالٍ ونقصها منه بدخولِ الإخوةِ عليها اليسَ إنما نقصها بغيرها لا بنفسها؟

قال: بلى بغيرها نقصها، فقلنا وغيرها خلافها؟

قال: نعم.

قلنا، فإذا نقصتها بنفسها أفليسَ قد نقصتها بخلافِ ما نقصها الله عزَّ وجلَّ به؟ وقلنا: أرايتَ إذا كانتَ أمًّا على الكمالِ فكيفَ يجوزُ أن تعطِها بنقصها دونَ الكمالِ وتعطيها أمًّا كاملةً واختاً كاملةً وهما بندان، وهذا بدٌّ؟

قال: فقد دخلَ عليك أن عطَّلتَ أحدَ الحَقَّينِ قلنا لما لم يكن سبيلاً إلى استعمالهما إلا بخلافِ الكتابِ وبخلافِ المعقولِ لم يجرِ إلا تعطيلُ أصغرهما لا أكبرهما قال: فهل تجدُ علينا شيئاً من ذلك؟

قلنا نعم قد تزعمُ أن المكاتِبَ ليسَ بكاملِ الحرِّيةِ، ولا رقيقٍ، وأنَّ كلَّ من لم تكملَ فيه الحرِّيةَ صارَ إلى حكمِ العبيد؛ لأنَّه لا يرثُ، ولا يورثُ، ولا تجوزُ شهادتهُ، ولا يحُدُّ من قذفه، ولا يحُدُّ هوَ إلا حدَّ العبيدِ فتعطلُ موضعُ الحرِّيةِ منه قال: إنِّي أحكمُ عليه أنه رقيقٌ.

قلت: أفي كلِّ حالٍ، أو في بعضِ حالٍ دونَ بعضٍ؟

قال: بل في بعضِ حاله دونَ بعضٍ؛ لأنِّي لو قلت: لك في كلِّ حاله قلتَ لسَيِّدِ المكاتِبِ أن يبيعه ويأخذَ ماله.

قلت: فإذا كانَ قد اختلطَ أمره، فلم يحضِ عبداً، ولم يحضِ حراً فكيفَ لم تقل فيه بما رويته عن عليَّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ أنه يعتقُ منه بقدرِ ما أدَّى وتحوزُ شهادته بقدرِ ما أدَّى ويحدُّ بقدرِ ما أدَّى ويرثُ، ويورثُ بقدرِ ما أدَّى؟

قال: لا تقولُ به قلنا وتصيرُ على أصلِ أحكامِهِ، وهوَ حكمُ العبيدِ فيما نزلَ به وتمنعه الميراثُ؟ قال: نعم.

قلنا فكيفَ لم تجزِ لنا في فرضِ الجوسِ ما وصفنا؟ وإنَّما صيِّرنا الجوسَ إلى أن أعطيناهم بأكثرِ ما يستوجبونَ، فلم تمنعهم حقاً من وجهٍ إلا أعطيناهم ذلكَ الحقَّ، أو بعضه من وجهٍ آخرَ وجعلنا الحكمَ فيهم حكماً واحداً معقولاً لا متبعضاً لا أنا جعلنا بندا واحداً في حكمِ بدينِ.

في أعظم من الذي عبت.

وخالفت من عليك عندك أتباعه فيما عرفت وأنكرت.

قال: وابن القرآن الذي خالفت؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾، وقال: جل وعز ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾، فَإِنَّمَا نَقَلَ مَلِكُ الْمُتَوَسِّطِ إِلَى الْأَحْيَاءِ وَالْمُتَوَسِّطِ خِلَافَ الْأَحْيَاءِ، وَلَمْ يَنْقُلْ بِمِثَرِ قَطْ مِيرَاثٍ حَيٍّ إِلَى حَيٍّ فَنَقَلْتُ مِيرَاثَ الْحَيِّ إِلَى الْحَيِّ، وَهُوَ خِلَافُ حَكَمِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

قال: فَإِنِّي أَرْعَمُ أَنْ رَدَّتْهُ وَلِحُوقِهِ بَدَارِ الْحَرْبِ مِثْلُ مَوْتِهِ.

قلت: قَوْلُكَ هَذَا خَبَرٌ؟

قال: مَا فِيهِ خَبَرٌ، وَلَكِنِّي قُلْتُهُ قِيَاسًا.

قلت: فَأَيْنَ الْقِيَاسُ؟

قال: أَلَا تَرَى أَنِّي لَوْ وَجَدْتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ قَتَلْتُهُ؛ فَكَأَنَّ مَيِّتًا.

قلت: قَدْ عَلِمْتَ أَنَّكَ إِذَا قَتَلْتَهُ مَاتَ فَأَنْتَ لَمْ تَقْتُلْهُ فَأَيْنَ الْقِيَاسُ؟ إِنَّمَا قَتَلَهُ لَوْ أَمَتَهُ فَأَنْتَ لَمْ تَمْتِهِ.

ولو كنت بقولك لو قدرت عليه قتلته كالثقات له لزمتك إذا رجع إلى بلاد الإسلام أن يكون حكمه الميت فتنفذ عليه حكم الموتى.

قال: مَا أَفْعَلُ وَكَيْفَ أَفْعَلُ، وَهُوَ حَيٌّ؟

قلت: قَدْ فَعَلْتَ أَوَّلًا، وَهُوَ حَيٌّ، ثُمَّ زَعَمْتَ أَنَّكَ إِنْ حَكَمْتَ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْمُتَوَسِّطِ فَرَجَعَ تَائِبًا وَأُمُّ وَلَدِهِ قَائِمَةٌ وَمُدَبِّرُهُ قَائِمٌ، وَفِي يَدِ غَرِيمِهِ مَالُهُ بَعِينُهُ الَّذِي دَفَعْتَهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، وَفِي يَدِ أَبِيهِ مِيرَاثُهُ، فَقَالَ: لَكَ رَدُّ عَلَيَّ مَالِي، وَهَذَا غَرِيمِي يَقُولُ هَذَا مَالِكُ بَعِينِهِ لَمْ أَغَيِّرْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ لِي إِلَى عَشْرِ سِنِينَ وَهَذِهِ أُمُّ وَلَدِي وَمُدَبِّرِي بِأَعْيَانِهِمَا.

قال: لَا أَرَدُّهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ قَدْ نَفَذَ فِيهِ.

قلنا: فَكَيْفَ رَدَدْتَ عَلَيْهِ مَا فِي يَدِي وَارِثِهِ، وَقَدْ نَفَذَ لَهُ بِهِ الْحُكْمُ؟

قال: هَذَا مَالُهُ بَعِينُهُ، قُلْنَا: وَالْمَالُ الَّذِي فِي يَدِ غَرِيمِهِ وَأُمُّ وَلَدِهِ وَمُدَبِّرُهُ مَالُهُ بَعِينُهُ، فَكَيْفَ نَقَضْتَ الْحُكْمَ فِي بَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ؟ هَلْ قُلْتَ هَذَا خَبَرًا، أَوْ قِيَاسًا؟ قَالَ: مَا قَتَلْتُهُ خَبَرًا، وَلَكِنْ قُلْتُهُ قِيَاسًا.

قلنا: فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ قَسْتَهُ؟

قال: عَلَى أَمْوَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ يَصْبِيهَا أَهْلُ الْعَدْلِ؛ فَإِنْ تَابَ أَهْلُ الْبَغْيِ فَوَجَدُوا أَمْوَالَهُمْ بِأَعْيَانِهَا أَخَذُوهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدُوهَا بِأَعْيَانِهَا لَمْ يَغْرَمَهَا أَهْلُ الْعَدْلِ.

سَفِيَانٌ وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَقَالَ: نَرِثُ الْمَشْرُكِينَ، وَلَا يَرِثُونَا كَمَا تَحِلُّ لَنَا نِسَاؤُهُمْ، وَلَا تَحِلُّ لَهُمْ نِسَاؤُنَا أَفَرَأَيْتَ إِنْ احْتَجَّ عَلَيْكَ أَحَدٌ بِهَذَا مِنْ قَوْلِ مُعَاوِيَةَ، وَمَنْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُمَا، وَقَدْ رَوَى عَنْ مُعَاذٍ بْنِ جَبَلٍ شَبِيهَهُ.

وقد قاله معاوية ومعاذ في أهل الكتاب، وقال لك: إن النبي ﷺ إنما كان يحكمهم به على أهل الأوثان والنساء اللاتي يجلسن للمسلمين نساء أهل الكتاب لا نساء أهل الأوثان، فقال: لمعاذ بن جبل ولمعاوية ولهما فقه وعلم فلم لم توافق قولهما؟ وقد يحتمل قول النبي ﷺ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ الْكَافَرَ مِنْ أَهْلِ الْأَوْثَانِ وَاتَّبَعَ مُعَاوِيَةَ وَمُعَاذًا فِي أَهْلِ الْكِتَابِ فَأَوْرَثَ الْمُسْلِمَ مِنَ الْكَافِرِ، وَلَا أَوْرَثَ الْكَافِرَ مِنَ الْمُسْلِمِ كَمَا أَقُولُ فِي نِكَاحِ نِسَائِهِمْ قَالَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ هَذَا عَلَى جَمِيعِ الْكَافِرِ.

قلنا: وَلَمْ لَا تَسْتَدِلُّ بِقَوْلٍ مِنْ سَمِينَا مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ مُحْتَمَلٌ لَهُ؟

قال: إِنَّهُ قَوْلٌ حَدِيثٌ إِلَّا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ مَعَانِي وَالْأَحَادِيثُ عَلَى ظَاهِرِهَا لَا تَحَالُ عَنْهُ إِلَى مَعْنَى تَحْتَمِلُهُ إِلَّا بِدَلَالَةٍ عَمَّنْ حَدَّثَ عَنْهُ قُلْنَا، وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا حِجَّةً فِي أَنْ يَقُولَ بِمَعْنَى يَحْتَمِلُهُ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا قُلْنَا فَكُلُّ مَا قُلْتُ: مِنْ هَذَا حِجَّةٌ عَلَيْكَ فِي مِيرَاثِ الْمُرْتَدِّ، وَفِيمَا رَوَيْتَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِثْلَهُ.

قال الشافعي: وَقُلْنَا لَا يُؤْخَذُ مَالُ الْمُرْتَدِّ عَنْهُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَقْتَلَ عَلَى رَدَّتِهِ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ كَانَ أَحَقَّ بِمَالِهِ.

وقال بعض الناس إذا ارتد فلعن بدار الحرب قسم الإمام ميراثه كما يقسم ميراث الميت واعتق أمهات أولاده ومُدَبِّرِهِ وَجَعَلَ دِينَهُ الْمُؤَجَّلَ حَالًا وَأَعْطَى وَرَثَتَهُ مِيرَاثَهُ فَقِيلَ لَهُ: عِبْتَ أَنْ يَكُونَ عَمْرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا حَكَمًا فِي دَارِ السَّعَةِ وَالْهَجْرَةِ فِي أَمْرَةِ الْمَقْفُودِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ لَهُ نَجْوَى وَالْأَغْلَبُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ بَانَ تَرَبُّصَ امْرَأَتِهِ أَرْبَعِ سِنِينَ، ثُمَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ تَنَكَّحَ.

فقلت: وَكَيْفَ تُحْكَمُ بِحُكْمِ الْوَفَاةِ عَلَى رَجُلٍ امْرَأَتُهُ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا؟ وَهَمُّ لَمْ يَحْكُمُوا فِي مَالِهِ بِحُكْمِ الْحَيَاةِ إِنَّمَا حَكَمُوا بِهِ لِمَعْنَى الضَّرَرِ عَلَى الزَّوْجَةِ، وَقَدْ تَفَرَّقَ نَحْنُ وَأَنْتَ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ بِأَقْلٍ مِنْ هَذَا الضَّرَرِ عَلَى الزَّوْجَةِ فَتَزَعُمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَيْنًا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ صَرَتْ بِرَأْيِكَ إِلَى أَنْ حَكَمْتَ عَلَى رَجُلٍ حَيٍّ لَوْ ارْتَدَّ بِطَرَسٍ فَاْتَمَنَعَ بِمَسَلَحَةِ الرُّومِ وَنَحْنُ نَرَى حَيَاتَهُ بِحُكْمِ الْمُتَوَسِّطِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فِي سَاعَةٍ مِنْ نَهَارٍ خَالَفَتْ فِيهِ الْقُرْآنَ وَدَخَلَتْ

وكذلك ما أصاب أهل العدل لأهل البغي.

قلت: نعم الأب يموتُ ابنه وللابن إخوة، فلا يرثون مع الأب، فإذا كان الأب قاتلاً ورثوا، ولم يرث الأب من قبل أن حكم الأب قد زال، وما زال حكمه كأن كمن لم يكن، فلم تمنعهم الميراث له إذا صار لا حكم له كما منعناهم به إذا كان له حكم.

قلنا: فهذا وجد ماله بعينه فرددت بعضه، ولم تردد بعضه فأمّا أهل العدل لو أصابوا لأهل البغي أم ولد، أو مدبرة رددتهما على صاحبهما وقلت: لا يعتقان، ولا يملكهما غير صاحبهما، وليس هكذا قلت: في مال المرتد.

١٢ - ميراث المشتركة

وكذلك لو كان كافراً أو مملوكاً قال: فهذا لا يرث بحال وأولئك يرثون بحال قلنا: أوليس إنما ننظر في الميراث إلى الفريضة التي يدلون فيها بحقوقهم لا ننظر إلى حالهم قبلها، ولا بعدها؟ قال: وما تعني بذلك؟

قلت: لو لم يكن قاتلاً ورث، وإذا صار قاتلاً لم يرث، ولو كان مملوكاً فمات ابنه لم يرث، ولو عتق قبل أن يموت ورث قال: هذا هكذا؟

قلنا فنظرنا إلى الحال التي لم يكن فيها للأب حكم في الفريضة أسقطناه، ووجدناهم لا يخرجون من أن يكونوا إلى بني الأم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلنا: إن المشتركة زوج وأم وأخوان لأب وأم وأخوان لأم فللزوجة النصف وللأم السدس وللأخوين من الأم الثلث ويشركهم بنو الأب؛ لأن الأب لما سقط حكمه صاروا بني أم معاً، وقال: بعض الناس مثل قولنا إلا أنهم قالوا لا يشركهم بنو الأب والأم واحتجوا علينا بأن أصحاب النبي ﷺ اختلفوا فيها، فقال بعضهم قولنا، وقال بعضهم قولهم، فقالوا اخترنا قول من قلنا بقوله من قبل أنا وجدنا بني الأب والأم قد يكونون مع بني الأم، فيكون للواحد منهم الثلثان وللجماعة من بني الأم الثلث، وجدنا بني الأب والأم قد يشركهم أهل الفرائض فيأخذون أقل مما يأخذ بنو الأم، فلما وجدناهم مرة يأخذون أكثر مما يأخذون ومرة أقل مما يأخذون فرقنا بين حكمهم فورثنا كلاً على حكمه؛ لأننا، وإن جمعهم الأم لم نعطيهم دون الأب، وإن أعطيناهم بالأب مع الأم فرقنا بين حكمهم، فقلنا إنا إنما أشركتناهم مع بني الأم؛ لأن الأم جمعهم وسقط حكم الأب، فإذا سقط حكم الأب كان لم يكن، ولو صار للأب موضع يكون له فيه حكم استعملناه قل نصيبهم، أو كثر قال: فهل تجد مثل ما وصفت من أن يكون الرجل مستعملاً في حال، ثم تأتي حال، فلا يكون مستعملاً فيها؟ قلنا نعم.

قال: وما ذاك؟

قلنا ما قلنا نحن وأنت، وخالفت فيه صاحبك من الزوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطليقات، ثم يطلقها فتحل للزوج قبله، ويكون مبتدئاً لنكاحها وتكون عنده على ثلاث، ولو نكحها بعد واحدة، أو اثنتين لم يهدم الواحد، ولا الثنتين كما يهدم الثلاث؛ لأنه لما كان له معنى في إحلال المرأة هدم الطلاق الذي تقدمه إذا كانت لا تحل إلا به ولما لم يكن له معنى في الواحد والثنتين وكانت تحل لزوجها بنكاح قبل زوج كما كانت تحل لو لم يطلقها لم يكن له معنى، فلم نستعمله قال: إنا لنقول هذا خبراً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قلت: وقياساً كما وصفنا؛ لأنه قد خالف عمر في غيره.

قال: فهل تجد لي هذا في الفرائض؟

إخوتي فذلك كله سواء، ولا تبطل وصيته بأن الإخوة للأب لا يرثون ويعطي مثل نصيب أقل إخوته الذين يرثونه نصيباً، إن كان أحد إخوته لأم أقل نصيباً، أو بني الأم والأب أعطى مثل نصيبه.

قال: ولو قال: أعطوه مثل أكثر نصيب وارثي لي نظراً من يرثه فإنهم كان أكثر له ميراثاً أعطى مثل نصيبه حتى يستكمل الثلث؛ فإن جاوز نصيبه الثلث لم يكن له إلا الثلث، إلا أن يشاء ذلك الورثة، وهكذا لو قال: أعطوه أكثر مما يصيب أحداً من ميراثي، أو أكثر نصيب أحد ولدي أعطى ذلك حتى يستكمل الثلث، ولو قال: أعطوه ضعف ما يصيب أكثر ولدي نصيباً أعطى مثلي ما يصيب أكثر ولده نصيباً، ولو قال: ضعفي ما يصيب ابني نظراً ما يصيب ابني، فإن كان مائة أعطيته ثلثمائة فأكون أضعت المائة التي نصيبه بميراثه مرة، ثم مرة فذاك ضعفان، وهكذا إن قال: ثلاثة أضعاف وأربعة لم أزد على أن أنظر أصل الميراث فأضعفه له مرة بعد مرة حتى يستكمل ما أوصى له به، ولو قال: أعطوه مثل نصيب أحد من أوصيت له أعطى أقل ما يصيب أحداً ممن أوصى له؛ لأنني إذا أعطيته أقل، فقد أعطيته ما أعلم أنه أوصى له به فأعطيته باليقين، ولا أجاوز ذلك؛ لأنه شك، والله تعالى أعلم.

٣- باب الوصية بجزء من ماله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قال: لفلان نصيب من مالي، أو جزء من مالي، أو حظ من مالي كان هذا كله سواء ويقال للورثة أعطوه منه ما شئتم؛ لأن كل شيء جزء ونصيب وحظ. فإن قال: الموصى له قد علم الورثة أنه أراد أكثر من هذا أحلف الورثة ما تعلمه أراد أكثر مما أعطاه ونعطيهم، وهكذا لو قال: أعطوه جزءاً قليلاً من مالي، أو حظاً، أو نصيباً، ولو قال: مكان قليل كثيراً ما عرفت للكثير حداً، وذلك أنني لو ذهبت إلى أن أقول الكثير كل ما كان له حكم وجدت قوله تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾؛ فكان مِثْقَالَ ذَرَّةٍ قليلاً، وقد جعل الله تعالى لها حكماً يرى في الخير والشر ورايت قليل مال الأدميين وكثيره سواء يقضي بأدائه على من أخذه غصباً، أو تعدياً أو استهلاكه.

قال الشافعي: ووجدت ربع دينار قليلاً، وقد يقطع فيه. قال الشافعي: ووجدت مائتي درهم قليلاً، وفيها زكاة، وذلك قد يكون قليلاً فكل ما وقع عليه اسم قليل وقع عليه اسم كثير، فلمّا لم يكن للكثير حد يعرف، وكان اسم الكثير يقع على القليل كان ذلك إلى الورثة.

وكذلك لو كان حياً فأقر لرجل بقليل ماله أو كثيره كان

٤٣- كتاب الوصايا

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعي من خطه بيده، ولم نسمعه منه، وذكر الربيع في أوله، وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده، وذكر بعده تراجم، وفي آخرها ما ينبغي أن يكون مقدماً، وهو:

١- باب الوصية وترك الوصية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فيما روي عن النبي ﷺ في الوصية: إن قوله ﷺ: مَا حَقَّ امْرِئٌ لَهُ مَالٌ يَحْتَمِلُ مَا لَامَرْتُ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ وَيَحْتَمِلُ مَا الْمَعْرُوفُ فِي الْأَخْلَاقِ إِلَّا هَذَا لَا مِنْ وَجْهِ الْقَرْضِ.

٢- باب الوصية بمثل نصيب أحد ولده، أو أحد

ورثته ونحو ذلك، وليس في التراجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده؛ فإن كانوا اثنين فله الثلث، وإن كانوا ثلاثة فله الربع حتى يكون مثل أحد ولده، وإن كان أوصى بمثل نصيب ابنه، فقد أوصى له بالنصف فله الثلث كاملاً إلا أن يشاء الابن أن يسلم له السدس.

قال: وإنما ذهبت إذا كانوا ثلاثة إلى أن يكون له الربع، وقد يحتمل أن يكون له الثلث؛ لأنه يعلم أن أحد ولده الثلاثة يرثه الثلث، وأنه لما كان القول محتملاً أن يكون أراد أن يكون كأحد ولده وأراد أن يكون له مثل ما يأخذ أحد ولده، جعلت به الأقل فأعطيته إياه؛ لأنه اليقين ومنعته الشك، وهكذا لو قال: أعطوه مثل نصيب أحد ولدي؛ فكان في ولده رجالاً ونساء أعطيته نصيب امرأة؛ لأنه أقل، وهكذا لو كان ولده ابنة وابن ابن، فقال: أعطوه مثل نصيب أحد ولدي أعطيته السدس، ولو كان ولد الابن اثنين، أو أكثر أعطيته أقل ما يصيب واحداً منهم.

ولو قال له: مثل نصيب أحد ورثتي؛ فكان في ورثته امرأة ترثه ثمناً، ولا وارث له يرث أقل من ثمن أعطيته إياه، ولو كان له أربع نسوة يرثه ثمناً أعطيته ربع الثمن، وهكذا لو كانت له عصبة فورثوه أعطيته مثل نصيب أحدهم، وإن كان سهماً من ألف سهم، وهكذا لو كانوا موالياً، وإن قل عددهم، وكان معهم وارث غيرهم زوجة أو غيرها أعطيته أبداً الأقل مما يصيب أحد ورثته، ولو كان ورثته إخوة لأب وأم وإخوة لأب وإخوة لأم، فقال: أعطوه مثل نصيب أحد إخوتي، أو له مثل نصيب أحد

ذلك إليه فمتى لم يسم شيئاً، ولم يحده ذلك إلى الورثة؛ لأنّي لا أعطيه بالشك، ولا أعطيه إلا باليقين.

٤ - باب الوصية بشيء مسمى بغير عينه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى لرجل، فقال: أعطوه عبداً من رقبتي أعطوه أي عبد شاهوا.

وكذلك لو قال: أعطوه شاة من غنمي أو بعيراً من إيلي، أو حماراً من حميري، أو بخلاً من بغلي أعطاه الورثة أي ذلك شاهوا بما سمّاه.

ولو قال أعطوه أحد رقبتي، أو بعض رقبتي، أو رأساً من رقبتي أعطوه أي رأس شاهوا من رقيقه ذكراً أو أنثى صغيراً، أو كبيراً معيماً أو غير معيبي.

وكذلك إذا قال: دابة من دوابي أعطوه أي دابة شاهوا أنثى، أو ذكراً صغيرة كانت أو كبيرة.

وكذلك يعطونه صغيراً من الرقيق إن شاهوا، أو كبيراً، ولو أوصى، فقال: أعطوه رأساً من رقبتي، أو دابة من دوابي فمات من رقيقه رأس، أو من دابة، فقال الورثة هذا الذي أوصى لك به وأنكر الموصي له ذلك، فقد ثبت للموصي له عبداً، أو رأساً من رقيقه فيعطيه الورثة أي ذلك شاهوا، وليس عليه ما مات ما حمل الثلث ذلك كما لو أوصى له بمائة دينار فهلك من ماله مائة دينار لم يكن عليه أن يحسب عليه ما حمل ذلك الثلث، وذلك أنه جعل المشية فيما يقطع به إليهم، فلا يرمون حتى يعطوه إلا أن يهلك ذلك كله، فيكون كهلاك عبد أوصى له به بعينه، وإن لم يبق إلا واحد مما أوصى له به من دواب، أو رقيق فهو له، وإن هلك الرقيق، أو الدواب أو ما أوصى له به كله بطلت الوصية.

٥ - باب الوصية بشيء مسمى لا يملكه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قال: الموصي أعطوا فلاناً شاة من غنمي، أو بعيراً من إيلي أو عبداً من رقبتي، أو دابة من دوابي، فلم يوجد له دابة، ولا شيء من الصنف الذي أوصى له به بطلت الوصية؛ لأنه أوصى له بشيء مسمى إضافة إلى ملكه لا يملكه.

وكذلك لو أوصى له وله هذا الصنف فهلك، أو باعه قبل موته بطلت الوصية له، ولو مات وله من صنف ما أوصى فيه شيء فمات ذلك الصنف إلا واحداً كان ذلك الواحد للموصي له إذا حله الثلث، ولو مات، فلم يبق منه شيء بطلت وصية الرجل له بذهابه، ولو تصادقوا على أنه بقي منه شيء، فقال الموصي له استهلكه الورثة، وقال: الورثة بطل هلك من السماء

كان القول قول الورثة على الموصي له البينة؛ فإن جاء بها قيل للورثة أعطوه ما شئتم مما يكون مثله ثمناً لأقل الصنف الذي أوصى له به والقول في ثمنه قولكم إذا جئتم بشيء يمتثل واحلفوا له إلا أن يأتي ببينة على أن أقله ثمناً كان مبلغ ثمنه كذا، ولو استهلك ذلك كله وارث، أو أجني كان للموصي له أن يرجع على مستهلكه من كان بمن أي شيء سلّم له الوارث منه؛ فإن أخذ الوارث منه ثمن بعض ذلك الصنف وأفلس ببعضه رجع الموصي له على الوارث بما أصاب ما سلّم له الوارث من ذلك الصنف بقدر ما أخذ كأنه أخذ نصف ثمن غنم، فقال: الوارث أسلم له أدنى شاة منها وقيمتها درهمان فيرجع على الوارث بدرهم، وهكذا هذا في كل صنف، والله تعالى أعلم.

٦ - باب الوصية بشاة من ماله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً أوصى لرجل بشاة من ماله قيل: للورثة أعطوه أي شاة شئتم كانت عندكم، أو اشتريتموها له صغيرة، أو كبيرة ضائنة، أو ماعزة؛ فإن قالوا نعطيه ظلياً، أو أروية لم يكن ذلك لهم، وإن وقع على ذلك اسم شاة؛ لأن المعروف إذا قيل: شاة ضائنة، أو ماعزة، وهكذا لو قالوا نعطيك تيساً، أو كبشاً لم يكن ذلك لهم؛ لأن المعروف إذا قيل شاة أنها أنثى.

وكذلك لو قال أعطوه بعيراً، أو ثوراً من مالي لم يكن لهم أن يعطوه ناقه، ولا بقرة؛ لأنه لا يقع على هذين اسم البعير، ولا الثور على الانفراد، وهكذا لو قال: أعطوه عشر أبق من مالي لم يكن لهم أن يعطوه فيها ذكراً، وهكذا لو قال: أعطوه عشرة أجمال، أو عشرة أثوار، أو عشرة أتاس لم يكن لهم أن يعطوه أنثى من واحد من هذه الأصناف، ولو قال: أعطوه عشراً من غنمي، أو عشراً من إيلي، أو عشراً من أولاد غنمي، أو بقري، أو قال: أعطوه عشراً من الغنم، أو عشراً من البقر أو عشراً من الإبل كان لهم أن يعطوه عشراً إن شاهوا إناثاً كلها، وإن شاهوا ذكراً كلها، وإن شاهوا ذكراً وإناثاً؛ لأن الغنم والبقر والإبل جامع يقع على الذكور والإناث، ولا شيء أولى من شيء.

ألا ترى أن النبي ﷺ قال: ليس فيما دون خمس ذود صدقة فلم يختلف الناس أن ذلك في الذكور دون الإناث والإناث دون الذكور والذكور والإناث لو كانت لرجل، ولو قال: أعطوا فلاناً من مالي دابة قيل: لهم أعطوه إن شئتم من الخيل، أو البغال أو الحمير أنثى، أو ذكراً؛ لأنه ليس الذكر منها بأولى باسم الدابة من الأنثى، ولكنه لو قال: أنثى من الدواب، أو ذكراً من الدواب لم يكن له إلا ما أوصى به ذكراً كان، أو أنثى صغيراً كان، أو كبيراً أعجف كان، أو سميناً معيماً كان أو سليماً.

والله تعالى الموفق.

٧- بابُ الوصية بشيءٍ مسمًى

فيهلك بعينه، أو غير عينه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى الرجل لرجل بثلاث شيء واحد بعينه مثل عبدٍ وسيفٍ ودارٍ وأرضٍ وغير ذلك فاستحق ثلثاً ذلك الشيء، أو هلك وبقي ثلثه مثل دارٍ ذهب السيل بثلاثها، أو أرضٍ كذلك فالثلث كالباقي للموصى له به إذا خرج من الثلث من قبل أن الوصية موجودة وخارجة من الثلث.

٨- بابُ ما يجوز من الوصية في حال،

ولا يجوز في أخرى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قال: أعطوا فلاناً كلباً من كلابي وكانت له كلابٌ كانت الوصية جائزة؛ لأن الموصى له يملكه بغير ثمن، وإن استهلكه الورثة، ولم يعطوه إياه، أو غيرهم لم يكن له ثمن يأخذه؛ لأنه لا ثمن للكلب، ولو لم يكن له كلب، فقال: أعطوا فلاناً كلباً من مالي كانت الوصية باطلة؛ لأنه ليس على الورثة، ولا لهم أن يشتروا من ثلثه كلباً فيعطوه إياه، ولو استوهبه فوهب لهم لم يكن داخلًا في ماله، وكان ملكاً لهم، ولم يكن عليهم أن يعطوا ملكهم للموصى له والموصى له يملكه.

ولو قال: أعطوه طيلاً من طبولي وله الطبل الذي يضرب به للحرب والطبل الذي يضرب به للهو؛ فإن كان الطبل الذي يضرب به للهو يصلح لشيء غير اللهو قيل: للورثة أعطوه أي الطبلين شتم؛ لأن كلاً يقع عليه اسم طبل، ولو لم يكن له إلا أحد الصنفين، لم يكن لهم أن يعطوه من الآخر، وهكذا لو قال: أعطوه طيلاً من مالي، ولا طبل له ابتاع له الورثة أي الطبلين شاءوا بما يجوز له فيه، وإن ابتاعوا له الطبل الذي يضرب به للحرب فمن أي عود، أو صغر شاءوا ابتاعوه ويتاعونه وعليه أي جلد شاءوا مما يصلح على الطبول؛ فإن أخذه بجلدة لا تعمل على الطبول لم يجز ذلك حتى يأخذوه بجلدة يتخذ مثلها على الطبول، وإن كانت أدنى من ذلك؛ فإن اشترى له الطبل الذي يضرب به؛ فكان يصلح لغير الضرب واشترى له طيلاً؛ فإن كان الجلدان اللذان يعلان عليهما يصلحان لغير الضرب أخذ بجلدته، وإن كانا لا يصلحان لغير الضرب أخذ الطبلين بغير جلدتين، وإن كان يقع على طبل الحرب اسم طبل بغير جلدة أخذته الورثة إن شاءوا بلا جلد، وإن كان الطبل الذي يضرب به لا يصلح إلا للضرب لم يكن للورثة أن يعطوه طيلاً إلا طيلاً للحرب كما لو

كان أوصى له بأي دواب الأرض شاء الورثة لم يكن لهم أن يعطوه خنزيراً.

ولو قال: أعطوه كبراً كان الكبر الذي يضرب به دون ما سواه من الطبول ودون الكبر الذي يتخذ النساء في رهوسهن؛ لأنهن إنما سمعن ذلك كبراً تشبيهاً بهذا، وكان القول فيه كما وصفت إن صلح لغير الضرب جازت الوصية، وإن لم يصلح إلا للضرب لم تجز عندي، ولو قال: أعطوه عوداً من عيداني وله عيدان يضرب بها عيدان قسي وعصي وغيرها فالعود إذا وجه به المتكلم للعود الذي يضرب به دون ما سواه مما يقع عليه اسم عود؛ فإن كان العود يصلح لغير الضرب جازت الوصية، ولم يكن عليه إلا أقل مما يقع عليه اسم عود وأصغره بلا وتر، وإن كان لا يصلح إلا للضرب بطلت عندي الوصية، وهكذا القول في المزامير كلها.

وإن قال: مزار من مزاميري، أو من مالي؛ فإن كانت له مزامير شتى فأبها شاءوا أعطوه، وإن لم يكن له إلا صنف منها أعطوه من ذلك الصنف، وإن قال: مزار من مالي أعطوه أي مزار شاءوا - ناي، أو قصب أو غيرها - إن صلحت لغير الزمر، وإن لم تصلح إلا للزمر لم يعط منها شيئاً، ولو أوصى رجل لرجل بجرة خر بعينها بما فيها أهرق الخمر وأعطى ظرف الجرة.

ولو قال: أعطوه قوساً من قسي وله قسي معمولة وقسي غير معمولة، أو ليس له منها شيء، فقال: أعطوه عوداً من القسي كان عليهم أن يعطوه قوساً معمولة أي قوس شاءوا - صغيرة أو كبيرة عربية، أو أي عمل شاءوا - إذا وقع عليها اسم قوس ترمى بالنبل، أو النشاب، أو الحسبان، ومن أي عود شاءوا، ولو أرادوا أن يعطوه قوس جلاق، أو قوس نذاف، أو قوس كرسف لم يكن لهم ذلك؛ لأن من وجه بقوس، فإنما يذهب إلى قوس رمى بما وصفت.

وكذلك لو قال أي قوس شتم، أو أي قوس الدنيا شتم، ولكنه لو قال: أعطوه أي قوس شتم مما يقع عليه اسم قوس أعطوه إن شاءوا قوس نذاف، أو قوس قطن، أو ما شاءوا مما وقع عليه اسم قوس، ولو كان له صنف من القسي، فقال: أعطوه من قسي لم يكن لهم أن يعطوه من غير ذلك الصنف، ولا عليهم، وكان لهم أن يعطوه أيها شاءوا أكانت عربية، أو فارسية، أو دودانية أو قوس حسان، أو قوس قطن.

٩- بابُ الوصية في المساكين والفقراء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل، فقال: ثلث مالي في المساكين فكل من لا مال له، ولا كسب يغنيه داخل

في هذا المعنى، وهو للأحرار دون المماليك ممن لم يتم عتقه.

الرقاب أعطى منها في المكاتبين، ولا يتدئ منها عتق رقبة، وأعطى من وجد من المكاتبين بقدر ما بقي عليهم وعمرو كما وصفت في الفقراء والمساكين لا يختلف ذلك، وأعطى ثلث كل مال له في بلد في مكاتب أهله.

قال: وإن قال: يضعه منهم حيث رأى فكما قلت: في الفقراء والمساكين لا يختلف.

فإن قال: يعتق به عني رقاباً لم يكن له أن يعطي مكاتباً منه درهماً، وإن فعل ضمن، وإن بلغ أقل من ثلاث رقاب لم يجزه أقل من عتق ثلاث رقاب؛ فإن فعل ضمن حصّة من تركه من الثلث، وإن لم يبلغ ثلاث رقاب وبلغ أقل من رقتين يجدهما ثمناً وفضل فضل جعل الرقتين أكثر ثمناً حتى يذهب في رقتين، ولا يجس شيئاً لا يبلغ رقبة، وهكذا لو لم يبلغ رقتين وزاد على رقبة، ويجزيه أي رقبة اشترى صغيرة، أو كبيرة، أو ذكراً، أو أنثى، وأحب إليّ أركي الرقاب وخيرها وأحراها أن يفك من سيده ملكه، وإن كان في الثلث سعة تحتمل أكثر من ثلاث رقاب فقيل: أيهما أحب إليك إقلال الرقاب واستغلاؤها، أو إكثارها واسترخاها؟

قال: إكثارها واسترخاها أحب إليّ؛ فإن قال ولم؟ لأنه يروى عن النبي ﷺ أنه قال: مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَصَا مِنْهَا عَصَاً مِنْهُ مِنَ النَّارِ وَيَزِيدُ بَعْضُهُمْ فِي الْحَدِيثِ حَتَّى الْقُرْجُ بِالْقُرْجِ.

١١ - باب الوصية في الغارمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى بثلاث ماله في الغارمين فالقول أنه يقسم في غارمي البلد الذي به ماله، وفي أقل ما يعطاه ثلاثة فصاعداً كالقول في الفقراء والرقاب، وفي أنه يعطي الغارمون بقدر غرمهم كالقول في الفقراء لا يختلف، ويعطى من له الدين عليهم أحب إليّ، ولو أعطوه في دينهم رجوت أن يسع.

١٢ - باب الوصية في سبيل الله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل بثلاث ماله في سبيل الله أعطيه من أراد الغزو لا يجزي عندي غيره؛ لأن من وجه بأن أعطى في سبيل الله لا يذهب إلى غير الغزو، وإن كان كل ما أريد الله به من سبيل الله.

والقول في أن يعطاه من غزا من غير البلد الذي به مال الموصي ويجمع عمومهم، وإن أعطوا بقدر مغازيهم إذا بعدت وقربت مثل القول في أن تعطى المساكين بقدر مسكتهم لا يختلف، وفي أقل من يعطاه، وفي مجاوزته إلى بلد غيره مثل القول

قال: وينظر أين كان ماله فيخرج ثلثه فيقسم في مساكين أهل ذلك البلد الذي به ماله دون غيرهم؛ فإن كثر حتى يغنيهم نقل إلى أقرب البلدان له، ثم كان هكذا حيث كان له مال صنع به هذا، وهكذا لو قال: ثلث مالي في الفقراء كان مثل المساكين يدخل فيه الفقير والمسكين؛ لأن المسكين فقير والفقير مسكين إذا أفرد الموصي القول هكذا، ولو قال: ثلث مالي في الفقراء والمساكين، علمنا أنه أراد التمييز بين الفقير والمسكين، فالفقير الذي لا مال له، ولا كسب يقع منه موقعا، والمسكين من له مال، أو كسب يقع منه موقعا، ولا يغني، فيجعل الثلث بينهم نصفين ونعني به مساكين أهل البلد الذي بين أظهرهم مال، وفقراءهم، وإن قل، ومن أعطى في فقراء، أو مساكين، فإنما أعطى لمعنى فقر أو مسكنة، فينظر في المساكين؛ فإن كان فيهم من يخرج من المسكنة مائة وآخر يخرج من المسكنة خمسون أعطى الذي يخرج من المسكنة مائة سهمين والذي يخرج خمسون سهماً، وهكذا يصنع في الفقراء على هذا الحساب، ولا يدخل فيهم، ولا يفضل ذو قرابة على غيره إلا بما وصفت في غيره من قدر مسكتهم، أو فقره.

قال: فإذا نقلت من بلد إلى بلد أو خص بها بعض المساكين والفقراء دون بعض كرهته، ولم يكن لي أن يكون على من فعل ذلك ضمان، ولكنه لو أوصى لفقراء ومساكين فأعطى أحد الصنفين دون الآخر ضمن نصف الثلث، وهو السدس؛ لأننا قد علمنا أنه أراد صنفين فحرم أحدهما، ولو أعطى من كل صنف أقل من ثلاثة ضمن، ولو أعطى واحداً ضمن ثلثي السدس؛ لأن أقل ما يقسم عليه السدس ثلاثة.

وكذلك لو كان الثلث لصنف كان أقل ما يقسم عليه ثلاثة، ولو أعطاه اثنين ضمن حصّة واحد إن كان الذي أوصى به السدس فنلت السدس، وإن كان الثلث فنلت الثلث؛ لأنه حصّة واحدة.

وكذلك لو قال: ثلث مالي في المساكين يضعه حيث رأى منهم كان له أقل ما يضعه فيه ثلاثة يضمن إن وضعه في أقل حصّة ما بقي من الثلاثة، وكان الاختيار له أن يعتمهم، ولا يضيئ عليه أن يجتهد فيضعه في أحوجهم، ولا يضعه كما وصفت في أقل من ثلاثة، وكان له الاختيار إذا خص أن يخص قرابة الميت؛ لأن إعطاء قرابته يجمع أنهم من الصنف الذي أوصى لهم، وأنهم ذو رحم على صلتها ثواب.

١٠ - باب الوصية في الرقاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى بثلاث ماله في

أجاز أن يحج عنه فأحج عنه ضرورة لم يحج، فالحج عن الحاج لا عن الميت ويرد الحاج جميع الأجرة.

قال: ولو استؤجر عنه من حج فأفسد الحج رد جميع الإجارة؛ لأنه أفسد العمل الذي استؤجر عليه، ولو أحجوا عنه امرأة أجزأ عنه، وكان الرجل أحب إلي، ولو أحجوا رجلاً عن امرأة أجزأ عنها.

قال: وإحصاء الرجل عن الحج مكتوب في كتاب الحج، وإذا أوصى الرجل أن يحجوا عنه رجلاً فمات الرجل قبل أن يحج عنه أحج عنه غيره كما لو أوصى أن يعتق عنه رقبة فابتعت، فلم تعتق حتى ماتت اعتق عنه أخرى، ولو أوصى رجلاً قد حج حجة الإسلام، فقال: أحجوا عني فلاناً بمائة درهم وأعطوا ما بقي من ثلثي فلاناً وأوصى بثلث ماله لرجل بعينه فلموصى له بالثلث نصف الثلث؛ لأنه قد أوصى له بالثلث وللحاج وللوصى له بما بقي من الثلث نصف الثلث ويحج عنه رجل بمائة.

١٤- باب العتق والوصية في المرض

١٤١٠- أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الوهاب،

عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته ليس له مال غيرهم، وذكر الحديث. [أخرجه مسلم (١٦٦٨)، أبو داود (٣٩٥٨-٣٩٦١)، الرمزي (١٣٦٤)، النسائي (٦٤/٤)، ابن ماجه (٢٣٤٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فعتق البتات في المرض إذا مات المعتق من الثلث، وهكذا الهبات والصدقات في المرض؛ لأن كل شيء أخرجه المالك من ملكه بلا عوض مال أخذه، فإذا أعتق المريض عتق ببتات وعتق تدبير لوصية بدئ بعتق البتات قبل عتق التدبير والوصية وجميع الوصايا؛ فإن فضل من الثلث فضل عتق منه التدبير والوصايا وانفذت الوصايا لأهلها، وإن لم يفضل منه فضل لم تكن وصية، وكان كمن مات لا مال له، وهكذا كل ما وهب فقبضه الموهوب له أو تصدق به فقبضه؛ لأن خرج ذلك في حياته، وأنه مملوك عليه إن عاش بكل حال لا يرجع فيه فهي كما لزمه بكل حال في ثلث ماله بعد الموت، وفي جميع ماله إن كانت له صحة والوصايا بعد الموت لم تلزمه إلا بعد موته؛ فكان له أن يرجع فيها في حياته، فإذا أعتق رقيقاً لا مال له غيرهم في مرضه، ثم مات قبل أن تحدث له صحة؛ فإن كان عتقه في كلمة واحدة مثل أن يقول: إنهم أحرار، أو يقول رقيقاً أو كل مملوك

في المساكين لا يختلف، ولو قال: أعطوه في سبيل الله، أو في سبيل الخير، أو في سبيل البر، أو في سبيل الثواب جزئ أجزاء فأعطيه ذو قرابته فقراء كانوا أو أغنياء، والفقراء والمساكين، وفي الرقاب والغارمين، والغزاة، وابن السبيل، والحاج، ودخل الضيف وابن السبيل والسائل والمعتر فيهم، أو في الفقراء والمساكين لا يجزئ عندي غيره أن يقسم بين هؤلاء لكل صنف منهم سهم؛ فإن لم يفعل الوصي ضمن سهم من متعه إذا كان موجوداً، ومن لم يجده حبس له سهمه حتى يجده بذلك البلدي، أو ينقل إلى أقرب البلدان به ممن فيه ذلك الصنف فيعطونه.

١٣- باب الوصية في الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل، وكان قد حج حجة الإسلام فأوصى أن يحج عنه؛ فإن بلغ ثلثه حجة من بلده أحج عنه رجلاً من بلده، وإن لم يبلغ أحج عنه رجلاً من حيث بلغ ثلثه.

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي أنه من لم يكن حج حجة الإسلام أن عليه أن يحج عنه من رأس المال وأقل ذلك من المقات.

قال الشافعي: ولو قال: أحجوا عني فلاناً بمائة درهم وكانت المائة أكثر من إجارته أعطيها؛ لأنها وصية له كان بعينه، أو بغير عينه ما لم يكن وارثاً؛ فإن كان وارثاً فأوصى له أن يحج عنه بمائة درهم وهي أكثر من أجر مثله قيل له: إن شئت فأحجج عنه بأجر مثلك ويطلق الفضل عن أجر مثلك؛ لأنها وصية والوصية لو ارث لا تجوز، وإن لم تشأ أحججنا عنه غيرك بأقل ما يقدر عليه أن يحج عنه من بلده، والإجارة بيع من البيوع، فإذا لم يكن فيها عابة فليست بوصية، ألا ترى أنه لو أوصى أن يشتري عبد لوارث فيعتق فاشترى بقيمته جاز؟، وهكذا لو أوصى أن يحج عنه، فقال: وارثه أنا أحج عنه بأجر مثلي جاز له أن يحج عنه بأجر مثله.

قال: ولو قال: أحجوا عني بثلثي حجة وثلثه يبلغ أكثر من حجج جاز ذلك لغير وارث، ولو قال: أحجوا عني بثلثي وثلثه يبلغ حججاً فمن أجاز أن يحج عنه متطوعاً أحج عنه بثلثه بقدر ما بلغ لا يزيد أحداً ويحج عنه على أجر مثله؛ فإن فضل من ثلثه ما لا يبلغ أن يحج عنه أحد من بلده أحج عنه من أقرب البلدان إلى مكة حتى ينفذ ثلثه.

فإن فضل درهم، أو أقل مما لا يحج عنه به أحد رد ميراثاً، وكان كمن أوصى لمن لم يقبل الوصية.

قال: فإن أوصى أن يحج عنه حجة أو حججاً في قول من

وهكذا لو ولدتهم بعد العتق البتات وموت العتق لأقل من سنة أشهر، أو أكثر.

قال الشافعي: وإذا أوصى الرجل بعتق أمة بعد موته؛ فإن مات من مرضه، أو سفره فولدت قبل أن يموت الموصي فولدها مالك؛ لأنهم ولدوا قبل أن يعتق في الحين الذي لو شاء أرقها وباعها، وفي الحين الذي لو صح بطلت وصيتها، ولو كان عتقها تدبيراً كان فيه قولان: أحدهما هذا؛ لأنه يرجع في التدبير، والآخر أن ولدها بمنزلتها؛ لأنه عتق واقع بكل حال ما لم يرجع فيه، وقد اختلف في الرجل يوصي بالعتق، ووصايا غيره، فقال: غير واحد من المفتين يبدأ بالعتق، ثم يجعل ما بقي من الثلث في الوصايا؛ فإن لم يكن في الثلث فضل عن العتق فهو رجل أوصى فيما ليس له.

قال: ولست أعرف في هذا أمراً يلزم من اثر ثابت، ولا إجماع لا اختلاف فيه، ثم اختلف قول من قال هذا في العتق مع الوصايا، فقال: مرة بهذا وفارقه أخرى فزعم أن من قال: لعبد إذا مات فانت حر، وقال: إن مات من مرضي هذا فانت حر فأوقع له عتقاً بموته بلا وقت بدئ بهذا على الوصايا، فلم يصل إلى أهل الوصايا وصية إلا فضلاً عن هذا، وقال: إذا قال: اعتقوا عبي هذا بعد موتي، أو قال: عبي هذا حر بعد موتي اليوم، أو بشهر، أو وقت من الأوقات لم يبدأ بهذا على الوصايا وحاص هذا أهل الوصايا واحتج بأنه قيل: يبدأ بالعتق قبل الوصية، وما أعلمه قال يبدأ بالعتق قبل الوصية مطلقاً، ولا يحاص العتق الوصية مطلقاً بل فسق القول فيه بغير حجة فيما أرى والله المستعان.

قال: ولا يجوز في العتق في الوصية إلا واحد من قولين إما أن يكون العتق إذا وقع بأي حال ما كان بدئ على جميع الوصايا، فلم يخرج منها شيء حتى يكمل العتق، وإما أن يكون العتق وصية من الوصايا يحاص بها المعتق أهل الوصايا فيصبيه من العتق ما أصاب أهل الوصايا من وصاياهم، ويكون كل عتق كان وصية بعد الموت بوقت، أو بغير وقت سواء، أو يفرق بين ذلك خبر لازم، أو إجماع، ولا أعلم فيه واحداً منهما فمن قال: عبي مدبر، أو عبي هذا حر بعد موتي، أو متى مت، أو إن مت من مرضي هذا، أو اعتقه بعد موتي، أو هو مدبر في حياتي، فإذا مت فهو حر فهو كله سواء، ومن جعل المعتق يحاص أهل الوصايا فأوصى معه بوصية حاص العبد في نفسه أهل الوصايا في وصاياهم فأصابه من العتق ما أصابهم ورق منه لم يخرج من الثلث، وذلك أن يكون ثمن العبد خسين ديناراً وقيمة ما يبقى من ثلثه بعد العتق خسين ديناراً فيوصى بعتق العبد، ويوصى لرجل بخمسين ديناراً ولآخر بمائة دينار، فيكون ثلثه مائة، ووصيته

لي حر أقرع بينهم فأعتق ثلثه وأرق الثلثان، وإن اعتق واحداً، أو اثنين، ثم اعتق من بقي بدئ بالأول ثم اعتق؛ فإن خرج من الثلث فهو حر، وإن لم يخرج عتق ما خرج من الثلث ورق ما بقي، وإن فضل من الثلث شيء عتق الذي يليه، ثم هكذا أبداً لا يعتق واحد حتى يعتق الذي بدأ بعتقه؛ فإن فضل فضل عتق الذي يليه؛ لأنه لزمه عتق الأول قبل الثاني، وأحدث عتق الثاني، والأول خارج من ملكه بكل حال إن صح، وكل حال بعد الموت إن خرج من الثلث؛ فإن لم يفضل من الثلث شيء بعد عتقه، فإنما اعتق، ولا ثلث له.

قال: وهكذا لو قال: لثلاثة أعبد له: أنتم أحرار، ثم قال: ما بقي من رقيقي حر بدئ بالثلاثة.

فإن خرجوا من الثلث اعتقوا معاً، وإن عجز الثلث عنهم أقرع بينهم، وإن اعتقوا معاً وفضل من الثلث شيء أقرع بين من بقي من رقيقه إن لم يحملهم الثلث، ولو كان مع هؤلاء مدبرون وعبيد.

وقال: إن مات من مرضي فهم أحرار بدئ بالذين اعتق عتق البتات؛ فإن خرجوا من الثلث، ولم يفضل شيء لم يعتق مدبر، ولا موصى بعتقه بعينه، ولا صفته، وإن فضل من الثلث عتق المدبر والموصي بعتقه بعينه وصفته، وإن عجز عن أن يعتقوا منه كانوا في العتق سواء لا يبدأ المدبر على عتق الوصية؛ لأن كلاً وصية، ولا يعتق بحال إلا بعد الموت وله أن يرجع في كل في حياته، ولو كان في المفتين في المرض عتق بتات إماء فولدت بعد العتق وقبل موت المعتق فخرجوا من الثلث، ولم يخرج الولد عتقوا، والإماء من الثلث والأولاد أحرار من غير الثلث؛ لأنهم أولاد أحرار.

ولو كانت المسألة مجاهلاً، وكان الثلث ضيقاً عن أن يخرج جميع من اعتق من الرقيق عتق بتات قومنا، والإماء كل أمة منهن معها ولدها لا يفرق بينها وبينه، ثم أقرعنا بينهم فأى أمة خرجت في سهم العتق عتقت من الثلث وتبعها ولدها من غير الثلث؛ لأننا قد علمنا أنه ولد حر لا يرق، وإذا ألغينا قيم الأولاد الذين عتقوا بعتق أمهم فزاد الثلث أعدنا القرعة بين من بقي.

فإن خرجت أمة معها ولدها اعتقت من الثلث وعتق ولدها؛ لأنه ابن حر من غير الثلث؛ فإن بقي من الثلث شيء أعدناه هكذا أبداً حتى نستوظفه كله.

قال: وإن ضاق ما يبقى من الثلث فعتق ثلث أم ولد منهن عتق ثلث ولدها معها ورق ثلثه كما رقت لثلاثها.

ويكون حكم ولدها حكمها فيما عتق منها قبل ولاده عتق منه، وإذا وقعت عليها قرعة العتق، فإنما اعتقناها قبل الولادة.

ماتينَ فلكلِّ واحدٍ من الموصيَ لهم نصفٌ وصيته فيعتقُ نصفَ العبدِ ويرقُّ نصفه، ويكونُ لصاحبِ الخمسينِ خمسةً وعشرونَ وللموصى له بالمائةِ خمسونَ.

١٥- بابُ التَّكْمَلَات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى رجلٌ لرجلٍ بمائةٍ دينارٍ من ماله، أو بدارٍ موصوفةٍ بعينٍ، أو بصفقةٍ، أو بعبدٍ كذلك، أو متاعٍ، أو غيره، وقال: ثم ما فضلَ من ثلثي فلانٍ كانَ ذلك كما قال: يعطى الموصى له بالشيءِ بعينه، أو صفته ما أوصى له به؛ فإن فضلَ من الثلثِ شيءٌ كانَ للموصى له بما فضلَ من الثلثِ، وإن لم يفضلَ شيءٌ فلا شيءٌ له.

قال الشافعي: ولو كانَ الموصى له به عبداً، أو شيئاً يعرفُ بعينٍ، أو صفقةً مثلَ عبدٍ، أو دارٍ، أو عرضٍ من العروضِ فهلكَ ذلكُ الشيءُ هلكَ من مالِ الموصى له وقومُ من الثلثِ، ثم أعطى الذي أوصى له بتكملةِ الثلثِ ما فضلَ عن قيمةِ المالكِ كما يعطاه لو سلَّم المالكُ فدفَعَ إلى الموصى له به.

قال: ولو كانَ الموصى به عبداً فماتَ الموصي، وهو صحيحٌ، ثم أعوزَ قومٌ صحيحاً بحاله يومَ ماتَ الموصي وبقِيمةٍ مثله يومئذٍ فأخرجَ من الثلثِ ودفَعَ إلى الموصى له به كهيته ناقصاً، أو تاماً وأعطى الموصى له بما فضلَ عنه ما فضلَ عن الثلثِ: وإنما القيمةُ في جميع ما أوصى به بعينه يومَ يموتُ الميتُ، وذلك يومُ تجبُ الوصيةُ.

قال الشافعي: وإذا قال: الرَّجُلُ ثلثُ مالي إلى فلانٍ يضعه حيثُ أراه الله فليس له أن يأخذَ لنفسه شيئاً كما لا يكونُ له لو أمره أن يبيعَ له شيئاً أن يبيعه من نفسه؛ لأنَّ معنى يبيعه أن يكونَ مبيعاً به، وهو لا يكونُ مبيعاً إلا لغيره.

وكذلك معنى يضعه يعطيه غيره.

وكذلك ليس له أن يعطيه وارثاً للميت؛ لأنَّه إنما يجوزُ له ما كانَ يجوزُ للميت، فلمَّا لم يكن للميت أن يعطيه لم يجوزَ لمن صيره إليه أن يعطيَ منه من لم يكن له أن يعطيه.

قال: وليس له أن يضعه فيما ليس للميت فيه نظراً كما ليس له لو وكلَّه بشيءٍ أن يفعلَ فيه ما ليس له فيه نظراً، ولا يكونُ له أن يجسسه عندَ نفسه، ولا يودعه غيره؛ لأنَّه لا أجرَ للميت في هذا، وإنما الأجرُ للميت في أن يسلكَ في سبيلِ الخيرِ التي يرجى أن تقرَّه إلى الله عزَّ وجلَّ.

قال الشافعي: فاختارَ للموصى إليه أن يعطيه أهلَ الحاجةِ من قرابةِ الميتِ حتَّى يعطيَ كلَّ رجلٍ منهم دونَ غيرهم، فإنَّ إعطائهموه أفضلُ من إعطاءِ غيرهم لما يفرِّدونَ به من صلةٍ

قرابتهم للميت ويشركونَ به أهلَ الحاجةِ في حاجاتهم.

قال: وقرابته ما وصفت من القرابةِ من قبلِ الأبِّ والأمِّ معاً، وليس الرِّضَاعُ قرابةً.

قال: وأحبُّ له أن كانَ له رضاءُ أن يعطيهم دونَ جيرانه؛ لأنَّ حرمةَ الرِّضَاعِ تقابلُ حرمةَ النسبِ، ثم أحبُّ له أن يعطيَ جيرانه الأقربَ منهم فالأقربَ.

وأقصى الجوارِ فيها أربعونَ داراً من كلِّ ناحيةٍ، ثم أحبُّ له أن يعطيه أفقرَ من يجده وأشدَّ تعفُّفاً واستتاراً، ولا يبقى منه في يده شيئاً يمكنه أن يخرجَ ساعةً من نهارٍ.

١٦- بابُ الوصيةِ للرجلِ وقبوله وردَّه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرَّجُلُ المريضُ لرجلٍ بوصيةً ما كانت، ثم ماتَ فلموصى له قبولُ الوصيةِ وردُّها لا يجبرُ أن يملكَ شيئاً لا يريدُ ملكه بوجه أبداً إلا بأن يترك شيئاً، فإنَّه إذا ورثَ لم يكن له دفعُ الميراثِ، وذلك أنَّ حكماً من الله عزَّ وجلَّ أنه نقلَ ملكَ الموتى إلى ورثتهم من الأحياءِ فأما الوصيةُ والهبة والصَّدقةُ وجميعُ وجوه الملكِ غيرِ الميراثِ فالمملوكُ لها بالخيار إن شاء قبلها، وإن شاء ردَّها، ولو أنا أجبرنا رجلاً على قبولِ الوصيةِ أجبرناه أن أوصى له بعبيد زمني أن ينفقَ عليهم فادخلنا الضَّرَرُ عليه، وهو لم يجبه، ولم يدخله على نفسه.

قال الشافعي: ولا يكونُ قبولُ، ولا ردُّ في وصيةٍ حياةٍ الموصي، فلو قبلَ الموصى له قبلَ موتِ الموصي كانَ له الردُّ إذا مات، ولو ردَّ في حياةِ الموصي كانَ له أن يقبلَ إذا مات ويجبرُ الورثةُ على ذلك؛ لأنَّ تلكَ الوصيةَ لم تجبِ إلا بعدَ موتِ الموصي.

فأمَّا في حياته فقبوله وردُّه وصمته سواء؛ لأنَّ ذلك فيما لم يملك.

قال: وهكذا لو أوصى له بأبيه وأُمِّه، وولده كانوا كسائرِ الوصيةِ إن قبلهم بعدَ موتِ الموصي عتقوا، وإن ردَّهم فهم مملوكٌ تركهم الميتُ لا وصيةٌ فيهم فهم لورثته.

قال الربيعُ: فإن قبلَ بعضهم ردَّ بعضاً كانَ ذلك له وعتقَ عليه من قبلٍ، وكان من لم يقبلَ مملوكاً لورثةِ الميت، ولو ماتَ الموصي، ثم ماتَ الموصى له قبلَ أن يقبلَ، أو يرُدَّ كانَ لورثته أن يقبلوا، أو يرُدُّوا فمن قبلَ منهم فله نصيبه بميراثه تمام قبلٍ، ومن ردَّ كانَ ما ردَّ لورثةِ الميت.

ولو أنَّ رجلاً تزوَّجَ جاريةً رجلٍ فولدتَ له، ثم أوصى له بها وماتت، فلم يعلمِ الموصى له بالوصيةِ حتَّى ولدت له بعدَ موتِ سيدها أولاداً كثيراً.

هِيَ وَمَلَكَ مَا وَهَبَ لِلْأُمَةِ، وَوَلَدَهَا لِمَنْ يَمْلِكُهَا فَالْمَوْصَى لَهُ بِهَا الْمَالُ كُلُّهُ.

وَمَنْ قَالَ هَذَا.

قَالَ: فَإِنْ اسْتَهْلَكَ رَجُلٌ مِنَ الْوَرَثَةِ شَيْئًا مِمَّا وَهَبَ لَهَا، أَوْ وَلَدَهَا فَهِيَ ضَامِنٌ لَهُ لِلْمَوْصَى لَهُ بِهَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ جَنَى أَجْنَبِيٌّ عَلَى مَالِهَا أَوْ نَفْسِهَا، أَوْ وَلَدَهَا فَالْمَوْصَى لَهُ بِهَا إِنْ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ الْخَصْمُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمَوْصَى لَهُ بِهَا قَبْلَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ فَوَرِثَهُ يَقُومُونَ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَوَرِثَةِ الْمَوْصَى، وَإِنْ الْمَوْصَى لَهُ إِنَّمَا يَمْلِكُ إِذَا اخْتَارَ قَبُولَ الْوَصِيَّةِ، وَهَذَا قَوْلٌ مُنْكَرٌ لَا نَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى شَيْءٍ مَلَكَ مُتَقَدِّمًا لَيْسَ بِمَلَكَ حَدَثٍ، وَقَدْ قَالَ: بَعْضُ النَّاسِ تَكُونُ لَهُ الْجَارِيَةُ وَتِلْثُ أَوْلَادُهَا وَتِلْثُ مَا وَهَبَ لَهَا، وَإِنْ كَانَتِ الْجَارِيَةُ لَا تَخْرُجُ مِنَ التِّلْثِ فَوُلَدَتِ أَوْلَادًا بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصَى، وَوَهَبَ لَهَا مَالًا.

لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ الشَّافِعِيِّ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرُ هَذَا.

بَقِيَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْجَوَابُ.

١٧- باب ما نسخ من الوصايا

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأُولَئِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَغْدًا سَعِيًا» الْآيَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَانَ فَرْضًا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ تَرَكَ خَيْرًا وَالْخَيْرُ الْمَالُ أَنْ يَوْصِيَ لِلْوَالِدِيهِ وَأَقْرَبِيهِ؛ ثُمَّ زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ الْوَارِثِينَ مَنْسُوخَةٌ وَاخْتُلِفُوا فِي الْأَقْرَبِينَ غَيْرِ الْوَارِثِينَ فَكَثُرَ مِنْ لَقِيَتْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ حَفِظَتْ عَنْهُ قَالَ الْوَصَايَا مَنْسُوخَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِهَا إِذَا كَانَتْ إِنَّمَا يُوْرَثُ بِهَا، فَلَمَّا قَسَمَ اللَّهُ - تَعَالَى ذِكْرَهُ - الْمَوَارِثَ كَانَتْ تَطَوُّعًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كُلُّهُ كَمَا قَالُوا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا دُلَّ عَلَى مَا وَصَفْتُ؟

قِيلَ لَهُ: قَالَ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى «وَلَا يُؤْتِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ التِّلْثُ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ».

١٤١١- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ. [أَخْرَجَهُ أَبُو

فَإِنْ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ فَمَنْ وَلَدَتْ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ لَهُ تَمْلِكُهَا بِمَا مَلَكَ بِهِ أَهْلُهَا، وَإِذَا مَلَكَ وَلَدَهُ عَتَقُوا عَلَيْهِ، وَلَمْ تَكُنْ أَهْلُهُمْ أُمَّ وَلَدِهِ حَتَّى تَلِدَ بَعْدَ قَبُولِهَا مِنْهُ لَسِتَ أَشْهَرُ فَكَثُرَ فَتَكُونُ بِذَلِكَ أُمَّ وَلَدِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَطْءَ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الْقَبُولِ إِنَّمَا كَانَ وَطْءَ نِكَاحٍ وَالْوَطْءَ بَعْدَ الْقَبُولِ وَطْءَ مَلَكَ وَالنِّكَاحُ مَنْفُسُخٌ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَرُدَّ أَوْ يَقْبَلَ قَامَ وَرِثَتُهُ مَقَامَهُ؛ فَإِنْ قَبِلُوا الْوَصِيَّةَ، فَإِنَّمَا مَلَكَوا لِأَيِّهِمْ فَأَوْلَادُ أَيِّهِمُ الَّذِينَ وَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهَا الْمَوْصَى أَحْرَارٌ وَأَهْلُهُمْ مَمْلُوكَةٌ، وَإِنْ رَدَّوْهَا كَانُوا مَمَالِكَ كُلِّهِمْ، وَآكِرُهُ لَهُمْ رَدَّهَا، وَإِذَا قَبِلَ الْمَوْصَى لَهُ الْوَصِيَّةَ بَعْدَ أَنْ تَجِبَ لَهُ مَوْتُ الْمَوْصَى، ثُمَّ رَدَّهَا فَهِيَ مَالٌ مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ مُوَرِّثَةٌ عَنْهُ كَسَائِرِ مَالِهِ، وَلَوْ أَرَادَ بَعْدَ رَدِّهَا اخْتِذَاهَا بِأَنْ يَقُولَ إِنَّمَا أُعْطِيْتُمْ مَا لَمْ تَقْبِضُوا جَازَ أَنْ يَقُولُوا لَهُ لَمْ تَمْلِكْهَا بِالْوَصِيَّةِ دُونَ الْقَبُولِ.

فَلَمَّا كُنْتَ إِذَا قَبِلْتَ مَمْلَكَتَهَا، وَإِنْ لَمْ تَقْبِضْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْسِبُهُ هِبَاتِ الْأَحْيَاءِ الَّتِي لَا يَتَمُّ مَمْلَكَتُهَا إِلَّا بِقَبْضِ الْمَوْهُوبَةِ لَهُ لَهَا جَازٌ عَلَيْكَ مَا تَرَكَتَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا جَازَ لَكَ مَا أُعْطِيْتَ بِمَا قَبِضَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَجَازَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: رَدَّكَهَا إِطْطَالَ لِحَقِّكَ فِيمَا أَوْصَى لَكَ بِهِ الْمَيِّتُ وَرَدَّ إِلَى مَلِكَِ الْمَيِّتِ، فَيَكُونُ مُوَرِّثًا عَنْهُ.

قَالَ: وَلَوْ قَبِلَهَا، ثُمَّ قَالَ: قَدْ تَرَكَهَا لِفُلَانٍ مِنْ بَيْنِ الْوَرِثَةِ، أَوْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ، فَقَالَ: فَقَدْ تَرَكَهُ لِفُلَانٍ مِنْ بَيْنِ الْوَرِثَةِ قِيلَ: قَوْلُكَ تَرَكَهُ لِفُلَانٍ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ أَظْهَرُهُمَا تَرَكَهُ تَشْفِيعًا لِفُلَانٍ، أَوْ تَقَرُّبًا إِلَى فُلَانٍ؛ فَإِنْ كُنْتَ هَذَا أَرَدْتَ فَهَذَا مَتْرُوكٌ لِلْمَيِّتِ فَهُوَ بَيْنَ وَرِثَتِهِ كُلِّهِمْ وَأَهْلِ وَصَايَاهُ وَدِينِهِ كَمَا تَرَكَ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَ فَهُوَ هَكَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا أَظْهَرُ مَعَانِيهِ كَمَا تَقُولُ عَفْوَتْ عَنْ دَيْنِي عَلَى فُلَانٍ لِفُلَانٍ، وَوَضَعْتَ عَنْ فُلَانٍ حَقِّي لِفُلَانٍ أَيْ بِشَفَاعَةِ فُلَانٍ، أَوْ حَفِظَ فُلَانٍ أَوْ التَّقَرُّبُ إِلَى فُلَانٍ، وَإِنْ لَمْ تَمِتْ فَسَأَلْتَهُ.

فَقُلْتُ: تَرَكَتُ وَصِيَّتِي أَوْ تَرَكَتُ دَيْنِي لِفُلَانٍ وَهَبْتُهُ لِفُلَانٍ مِنْ بَيْنِ الْوَرِثَةِ فَذَلِكَ لِفُلَانٍ مِنْ بَيْنِ الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُ وَهَبَ لَهُ شَيْئًا يَمْلِكُهُ، وَإِذَا أَوْصَى رَجُلٌ لِرَجُلَيْنِ بِعَبْدٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَبِلَ أَحَدُهُمَا وَرَدَّ الْآخَرَ فَلِلْقَابِلِ نِصْفُ الْوَصِيَّةِ وَنِصْفُ الْوَصِيَّةِ مُرَدُّوهُ فِي مَالِ الْمَيِّتِ، وَلَوْ أَوْصَى رَجُلٌ لِرَجُلٍ بِجَارِيَةٍ فَمَاتَ الْمَوْصَى، وَلَمْ يَقْبَلَ الْمَوْصَى لَهُ، وَلَمْ يَرُدَّ حَتَّى وَهَبَ إِنْسَانًا لِلْجَارِيَةِ مِائَةَ دِينَارٍ وَالْجَارِيَةُ تِلْثُ مَالِ الْمَيِّتِ، ثُمَّ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ فَالْجَارِيَةُ لَهُ لَا يَجُوزُ فِيمَا وَهَبَ لَهَا، وَفِي وَلَدِهِ وَلَدَتَهُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ وَقَبْلَ قَبُولِ الْوَصِيَّةِ وَرَدَّهَا إِلَّا وَاحِدًا مِنْ قَوْلَيْنِ أَنْ يَكُونَ مَا وَهَبَ لِلْجَارِيَةِ، أَوْ وَلَدَهَا مَلَكَ لِلْمَوْصَى لَهُ بِهَا؛ لِأَنَّهُمَا كَانَتْ خَارِجَةً مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ إِلَى مَالِهِ إِلَّا أَنْ لَهُ إِنْ شَاءَ أَنْ يَرُدَّهَا.

وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ: هُوَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ رَدَّهَا، فَإِنَّمَا رَدَّهَا إِخْرَاجًا لَهَا مِنْ مَالِهِ كَمَا لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَالِهِ مَا شَاءَ، فَإِذَا كَانَتْ

داود (٢٨٧٠)، الرمذي (٢١٢٠)، ابن ماجه (٢٧١٣)، البيهقي من حديث
ابي امامة (٢٦٤/٦)

وما وصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بأي
الموارث، وأن لا وصية لوارث مما لا اعرف فيه عن احد ممن
لقيت خلافاً.

قال الشافعي: وإذا كانت الوصايا لمن أمر الله تعالى ذكره
بالوصية منسوخة بأي الموارث وكانت السنة تدل على أنها لا
تجوز لوارث وتدل على أنها تجوز لغير قرابة دل ذلك على نسخ
الوصايا للورثة وأشبهه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم.

قال: ودل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما ممن يرث
بكل حال إذا كان في معنى غير وارث فالوصية له جائزة، ومن
قبل أنها إنما بطلت وصيته إذا كان وارثاً، فإذا لم يكن وارثاً فليس
بمطل للوصية، وإذا كان الموصي يتناول من شاء بوصيته كان
والده دون قرابته إذا كانوا غير ورثة في معنى من لا يرث ولهم
حق القرابة وصله الرحم.

فإن قال قائل: فإين الدلالة على أن الوصية لغير ذي
الرحم جائزة؟

قيل له: إن شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين أن
رجلاً اغتق مملوكين له ليس له مال فيهم فجزاهم النبي ﷺ
ثلاثة أجزاء فأغتنق اثنين وأرق أربعة والمعتق عربي، وإنما كانت
العرب تملك من لا قرابة بينها وبينه، فلو لم تجز الوصية إلا لذي
قرابة لم تجز للملوكين، وقد أجازها لهم رسول الله ﷺ.

١٨ - باب الخلاف في الوصايا

١٤١٢ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخيرتاً سفياً
بن عيينة عن طاووس عن أبيه. [أخرجه البيهقي في "معرفه السنن"
(٨٧/٥)]

قال الشافعي: والحجة في ذلك ما وصفنا من الاستدلال
بالسنة وقول الأكثر ممن لقينا فحفظنا عنه، والله تعالى أعلم.

١٩ - باب الوصية للزوجة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى
﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِّنْ نَّعْمٍ مِّنْ رَبِّهِمْ يَشْكُرُوا﴾ الآية.
وكان فرض الزوجة أن يوصي لها الزوج بمشاع إلى الحول،
ولم أحفظ عن أحد خلافاً أن المتاع النفقة والسكنى والكسوة إلى
الحول وثبت لها السكنى، فقال: «غير إخراج»، ثم قال: «فإن

خَرَجْنِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ»،
فدل القرآن على أنهن إن خرجن، فلا جناح على الأزواج؛ لأنهن
تركن ما فرض لهن ودل الكتاب العزيز إذا كان السكنى لها فرضاً
فتركت حقها فيه، ولم يجعل الله تعالى على الزوج حرجاً أن من
ترك حقه غير ممنوع له لم يخرج من الحق عليه، ثم حفظت عمن
أرضى من أهل العلم أن نفقة المتوفى عنها زوجها وكسوتها حولا
منسوخة بآية الموارث.

قال الله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِن بَعْدِ
وَصِيَّةٍ يُوْصِيْنَ بِهَا أَوْ ذِينَ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ
وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ
تُوصُونَ بِهَا أَوْ ذِينَ﴾.

قال الشافعي: ولم أعلم خلافاً فيما وصفت من نسخ نفقة
المتوفى عنها وكسوتها سنة وأقل من سنة، ثم احتمل سكنها إذ
كان مذكوراً مع نفقتها بأنه يقع عليه اسم المتاع أن يكون منسوخاً
في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة منسوختين في السنة
وأقل منها واحتمل أن تكون نسخت في السنة وثبتت في عدو
المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها بأصل هذه الآية، وأن تكون
داخله في جملة المعتدات، فإن الله تبارك وتعالى يقول في المطلقات
﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ
مُّبَيِّنَةٍ﴾، فلما فرض الله في المعتدة من الطلاق السكنى وكانت
المعتدة من الوفاة في معناها احتملت أن يجعل لها السكنى؛ لأنها في
معنى المعتدات.

فإن كان هذا هكذا فالسكنى لها في كتاب الله عز وجل
منصوص، أو في معنى من نص لها السكنى في فرض الكتاب،
وإن لم يكن هكذا فالفرض في السكنى لها في السنة ثم فما أحفظ
عمن حفظت عنه من أهل العلم أن للمتوفى عنها السكنى، ولا
نفقة.

فإن قال: قائل: فإين السنة في سكنى المتوفى عنها زوجها؟
قيل:

١٤١٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ كَعْبٍ
بْنِ عُجْرَةَ. [أخرجه مالك (٥٩١/٢)، أبو داود (٢٣٠٠)،
الرمذي (١٢٠٤)، السائي (١٩٩/٦)]

قال الشافعي: وما وصفت في متاع المتوفى عنها هو الأمر
الذي تقوم به الحجة، والله تعالى أعلم، وقد قال: بعض أهل
العلم بالقرآن إن آية الموارث للوالدين والأقربين، وهذا ثابت
للزوجة، وإنما نزل فرض ميراث المرأة والزوجة بعد، وإن كان كما

قال: فقد أثبت لها الميراث كما أثبت لاهل الفرائض، وليس في أن يكون ذلك بأخر ما أبطل حقها.

وقال: بعض أهل العلم إن عدتها في الوفاة كانت ثلاثة قروء كعدو الطلاق، ثم نسخت بقول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾؛ فإن كان هذا هكذا، فقد بطلت عنها الأقراء وثبتت عليها العدة بأربعة أشهر وعشر منصوبة في كتاب الله عز وجل، ثم في سنة رسول الله ﷺ.

إِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَيْنَ هِيَ فِي السَّنَةِ؟

قِيلَ: أَخْبَرَنَا حَدِيثُ الْمَغْبِرَةِ عَنْ حَمِيدِ بْنِ نَافِعٍ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي عَدَّةِ الطَّلَاقِ ﴿وَالَّذِي لَمْ يَحْضُرْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فَاحْتَمَلَتِ الْآيَةُ أَنْ تَكُونَ فِي الْمَطْلُوقَةِ لَا تَحْضُرُ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهَا سَيَاقُهَا وَاحْتَمَلَتْ أَنْ تَكُونَ فِي الْمَطْلُوقَةِ كُلِّ مَعْتَدَةٍ مَطْلُوقَةٍ تَحْضُرُ وَمُتَوَفَّى عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا جَامِعَةٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِنَافٌ كَلَامٍ عَلَى الْمُتَعَدَّاتِ.

إِنْ قَالَ: قَائِلٌ فَأَيُّ مَعَانِيهَا أُولَى بِهَا؟

قِيلَ: وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ.

فَأَنَا الَّذِي يَشْبَهُ، فَإِنَّهَا تَكُونُ فِي كُلِّ مَعْتَدَةٍ وَمُسْتَبْرَأَةٍ.

إِنْ قَالَ: مَا دَلٌّ عَلَى مَا وَصَفْتُ؟

قِيلَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمَّا كَانَتِ الْعِدَّةُ اسْتِبْرَاءً وَتَعَبُّدًا، وَكَانَ وَضْعُ الْحَمْلِ بَرَاءَةً مِنْ عَدَّةِ الْوَفَاةِ هَادِمًا لِلأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ وَالْعَشْرِ كَانَ هَكَذَا فِي جَمِيعِ الْعِدَّةِ وَالْإِسْتِبْرَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَعَ أَنَّ الْمَعْقُولَ أَنَّ وَضْعَ الْحَمْلِ غَايَةُ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ حَتَّى لَا يَكُونَ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ، فَقَدْ يَكُونُ فِي النَّفْسِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ الْعِدَّةِ وَالْإِسْتِبْرَاءِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَرَاءَةً فِي الظَّاهِرِ، وَاللَّهُ سَبِيحَانَهُ وَتَعَالَى الْمَوْقِفُ.

٢٠ - باب استحداث الوصايا

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي غَيْرِ آيَةٍ فِي قِسْمِ الْمِيرَاثِ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ وَ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَلَكَ مِنْ مَاتَ مِنَ الْأَحْيَاءِ إِلَى مَنْ بَقِيَ مِنْ وَرَثَةِ الْمَيِّتِ فَجَعَلَهُمْ يَقُومُونَ مَقَامَهُ فِيمَا مَلَكَهُمْ مِنْ مَلَكَ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ قَالَ: فَكَانَ ظَاهِرُ الْآيَةِ الْمَعْقُولِ فِيهَا ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ إِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ دَيْنٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذَا نَقُولُ، وَلَا أَعْلَمُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ خِلَافًا، وَقَدْ تَحْتَمِلُ الْآيَةُ مَعْنَى غَيْرَ هَذَا أَظْهَرَ مِنْهُ وَأُولَى بِأَنَّ الْعَامَّةَ

لَا تَخْتَلِفُ فِيهِ فِيمَا عَلِمَتْ وَإِجْمَاعُهُمْ لَا يَكُونُ عَنْ جِهَالَةٍ بِحُكْمِ اللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ مَعَانٍ سَادَكُوهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافٌ عَلِمَتْ فِي أَنَّ ذَا الذِّينِ أَحَقُّ بِمَالِ الرَّجُلِ فِي حَيَاتِهِ مِنْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ دَيْنَهُ، وَكَانَ أَهْلُ الْمِيرَاثِ إِنَّمَا يَمْلِكُونَ عَنِ الْمَيِّتِ مَا كَانَ الْمَيِّتُ أَمْلَكَ بِهِ كَانَ يَسْنًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فِي حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ مَا لَمْ أَعْلَمْ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ أَنَّ الذِّينَ مَبْدَأٌ عَلَى الْوَصَايَا وَالْمِيرَاثِ؛ فَكَانَ حُكْمُ الذِّينِ كَمَا وَصَفْتُ مُنْفَرِدًا مُقَدِّمًا، وَفِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «أَوْ ذَيْنَ» ثُمَّ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ لَا وَصِيَّةَ وَلَا مِيرَاثَ إِلَّا بَعْدَ الذِّينِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ دَيْنٍ فِي صَحَّةٍ كَانَ أَوْ فِي مَرَضٍ بِإِقْرَارٍ، أَوْ يَسْنًا، أَوْ أَيُّ وَجْهِ مَا كَانَ سَوَاءً؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَخْصُ دَيْنًا دُونَ دَيْنٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ رَوَيْتُ فِي تَبْدِئَةِ الذِّينِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ حَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَبِيتُ أَهْلُ الْحَدِيثِ مِثْلَهُ.

١٤١٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالذِّينِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ. [أَخْرَجَهُ الرَّوْلَعِيُّ (٢٠٩٤)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٧٣٩)]

١٤١٥ - وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْبَرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَأْمُرُنَا بِالْعُمُورَةِ قَبْلَ الْحَجِّ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، فَقَالَ: كَيْفَ تَقْرَأُونَ الذِّينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، أَوْ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ الذِّينِ؟ فَقَالُوا الْوَصِيَّةَ قَبْلَ الذِّينِ قَالَ: فَبِأَيِّهِمَا تَبْذَعُونَ؟ قَالُوا بِالذِّينِ قَالَ: فَهُوَ ذَاكَ. [أَخْرَجَهُ السَّهْبِيُّ (٢٦٨/٩)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَعْنِي أَنَّ التَّقْدِيمَ جَائِزٌ، وَإِذَا قَضَى الذِّينُ كَانَ لِلْمَيِّتِ أَنْ يَوْصِيَ بِثَلَاثَ مَالِهِ؛ فَإِنْ فَعَلَ كَانَ لِلْوَرَثَةِ الثَّلَاثَانُ، وَإِنْ لَمْ يَوْصِ، أَوْ أَوْصَى بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَ مَالِهِ كَانَ ذَلِكَ مَالًا مِنْ مَالِ تَرْكِهِ قَالَ: فَكَانَ لِلْوَرَثَةِ مَا فَضَلَ عَنِ الْوَصِيَّةِ مِنَ الْمَالِ إِنْ أَوْصَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذِكْرَهُ لِلْوَرَثَةِ الْفَضْلَ عَنْ الْوَصَايَا وَالذِّينِ؛ فَكَانَ الذِّينُ كَمَا وَصَفْتُ وَكَانَتِ الْوَصَايَا مَحْتَمِلَةً أَنْ تَكُونَ مَبْدَأً عَلَى الْوَرَثَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ مِنَ الْفَضْلِ عَنِ الْوَصِيَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ لِلْوَصِيَّةِ غَايَةُ يَتَبَيَّ بِهَا إِلَيْهَا كَالْمِيرَاثِ بِكُلِّ وَارِثٍ غَايَةُ كَانَتِ الْوَصَايَا تَمَّا أَحْكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَهُ بِكِتَابِهِ وَيَبَيِّنُ كَيْفَ فَرَضَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ.

٢٢- بابُ عطايا المريضِ

أخبرنا الربيعُ قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: لما اعتقَ الرجلُ سِتَّةَ مملوكينَ له لا مالَ له غيرهم في مرضه، ثم ماتَ فأعتقَ رسولُ الله ﷺ اثنين وأرقَّ أربعةً دلَّ ذلكَ على أنَّ كلَّ ما أثلَّفَ المرءُ من ماله في مرضه بلا عوضٍ يأخذه مما يتعوَّضُ النَّاسُ ملكاً في الدُّنيا فماتَ من مرضه ذلكَ فحكمه حكمُ الوصيةِ، ولما كانَ إنما يحكمُ بأنَّه كالوصيةِ بعدَ الموتِ فما أثلَّفَ المرءُ من ماله في مرضه ذلكَ فحكمه حكمُ الوصايا؛ فإنَّ صَحَّحَ ثمَّ عليه ما يتمُّ به عطيةُ الصحيح، وإنَّ ماتَ من مرضه ذلكَ كانَ حكمه حكمَ وصيتهِ ومتى حدثتَ له صحَّةٌ بعدَ ما أثلَّفَ منه، ثمَّ عاوده مرضٌ فماتَ تمَّتْ عطيةُ إذا كانتَ الصحَّةُ بعدَ العطيةِ فحكمُ العطيةِ حكمُ عطيةِ الصحيح.

قال الشافعي: وجاعَ ذلكَ ما وصفتُ من أن يخرجَ من ملكه شيئاً بلا عوضٍ يأخذه النَّاسُ من أموالهم في الدُّنيا فلهباتُ كلِّها والصدقاتُ والعناقُ ومعاني هذه كلُّها هكذا فما كانَ من هبةٍ، أو صدقةٍ، أو ما في معناها لغيرِ وارثٍ، ثمَّ ماتَ فهي من الثلثِ؛ فإنَّ كانَ معها وصايا فهي مبدأةٌ عليها؛ لأنَّها عطيةٌ بساتٍ قد ملكتَ عليه ملكاً يتمُّ بصحته من جميعِ ماله ويتمُّ بموته من ثلثه إنَّ حمله والوصايا مخالفةٌ لهذا.

الوصايا لم تملكْ عليه وله الرجوعُ فيها، ولا تملكُ إلا بموته وبعدَ انتقالِ الملكِ إلى غيره.

قال الشافعي: وما كانَ من عطيةٍ بساتٍ في مرضه لم يأخذ بها عوضاً أعطاه إياها، وهو يومَ أعطاه تمَّ يرثه لو ماتَ أولاً يرثه فهي موقوفةٌ، فإذا ماتَ؛ فإنَّ كانَ المعطى وارثاً له حينَ ماتَ أبطلتِ العطيةُ؛ لأنِّي إذا جعلتها من الثلثِ لم أجعل لوارثٍ في الثلثِ شيئاً من جهةِ الوصيةِ، وإنَّ كانَ المعطى حينَ ماتَ المعطى غيرَ وارثٍ أجزأتها له؛ لأنَّها وصيةٌ لغيرِ وارثٍ.

قال الشافعي: وما كانَ من عطايا المريضِ على عوضٍ أخذه مما يأخذ النَّاسُ من الأموالِ في الدُّنيا فأخذَ به عوضاً يتغابنُ النَّاسُ بمثله، ثمَّ ماتَ فهو جائزٌ من رأسِ المالِ، وإنَّ أخذَ به عوضاً لا يتغابنُ النَّاسُ بمثله فالزيادةُ عطيةٌ بلا عوضٍ فهي من الثلثِ فمن جازتَ له وصيةٌ جازتَ له، ومن لم تجزَ له وصيةٌ لم تجزَ له الزيادةُ، وذلكَ، الرَّجلُ يشتري العبدَ، أو يبيعه، أو الأمةَ، أو الدَّارَ، أو غيرَ ذلكَ مما يملكُ الأدميُّونَ، فإذا باعَ المريضُ ودفعَ إليه ثمنه، أو لم يدفعَ حتَّى ماتَ، فقالَ ورثته حاباك فيه، أو غبته فيه نظرٌ إلى قيمةِ المشتري يومَ وقَعَ البيعُ والثمنُ الَّذي اشتراه به؛ فإنَّ كانَ اشتراه بما يتغابنُ أهلُ المصرِ بمثله كانَ الشراءُ جائزاً من رأسِ المالِ، وإنَّ كانَ اشتراه بما لا يتغابنُ النَّاسُ بمثله كانَ ما يتغابنُ أهلُ المصرِ بمثله

قال الشافعي: فكانَ غايةُ منتهى الوصايا التي لو جاوزها الموصي كانَ للورثةِ رُدُّ ما جاوزَ ثلثَ مالِ الموصي قال: وحديثُ عمرانَ بنِ حصينَ يدلُّ على أنَّ من جاوزَ الثلثَ من الموصي رُدَّتْ وصيتهُ إلى الثلثِ ويدلُّ على أنَّ الوصايا تحوُّزُ لغيرِ قرابةٍ؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ حينَ رُدَّ عتقُ المملوكينَ إلى الثلثِ دلَّ على أنَّه حكمٌ به حكمُ الوصايا والمعنى عربيٌّ، وإنَّما كانتَ العربُ تملكُ من لا قرابةَ بينها وبينه، واللهُ تعالى أعلم.

٢١- بابُ الوصيةِ بالثلثِ وأقلُّ من الثلثِ وتركِ

الوصيةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرَّجلُ فواسعَ له أن يبلغَ الثلثَ، وقال: في قولِ النَّبيِّ ﷺ: لَسَعْدِ الثَّلَثُ وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ، أَوْ كَبِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَدَعَيْتَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ.

قال الشافعي: غنياً كما قال: من بعده في الوصايا، وذلكَ بينَ في كلامه؛ لأنَّه إنما قصدَ قصدَ اختيارِ أن يتركَ الموصي ورثته أغنياءَ، فإذا تركهم أغنياءَ اخترتَ له أن يستوعبَ الثلثَ، وإذا لم يدعهم أغنياءَ كرهتَ له أن يستوعبَ الثلثَ، وأن يوصيَ بالشيءِ حتَّى يكونَ يأخذُ بالحظِّ من الوصيةِ، ولا وقتَ في ذلكَ إلا ما وقعَ عليه اسمُ الوصيةِ لمن لم يدع كثيرَ مالٍ، ومن تركَ أقلَّ مما يغني ورثته وأكثرَ من التَّافِه زَادَ شيئاً في وصيتهِ، ولا أحبُّ بلوغَ الثلثِ إلا لمن تركَ ورثته أغنياءَ.

قال الشافعي: في قولِ النَّبيِّ ﷺ: الثَّلَثُ وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ، أَوْ كَبِيرٌ يَحْتَمِلُ الثَّلَثُ غَيْرَ قَلِيلٍ، وَهُوَ أَوَّلُ معانيه؛ لأنَّه لو كرهه لسعدٍ لقالَ له: غضُّ منه، وقد كانَ يَحْتَمِلُ أنْ له بلوغه ويحبُّ له الغضُّ منه وقلَّ كلامٌ إلا، وهو يحتملُ وأوَّلُ معاني الكلامِ به ما دلَّ عليه الخبرُ والدَّلالةُ ما وصفتُ من أنَّه لو كرهه لسعدٍ أمره أن يغضُّ منه قيلَ: للشافعي، فهل اختلفَ النَّاسُ في هذا؟

قال: لم أعلمهم اختلفوا في أنَّ جائزاً لكلِّ موصٍ أن يستكملَ الثلثَ قلَّ ما تركَ، أو كثرَ، وليسَ بجائزٍ له أن يجاوزَه فقلَّ للشافعي وهل اختلفوا في اختيارِ النقصِ عن الثلثِ أو بلوغه؟

قال: نعم، وفيما وصفتُ لك من الدَّلالةِ عن رسولِ الله ﷺ ما أغنى عمَّا سواه.

قلقت: فاذكر اختلافهم.

١٤١٦- فقال: أخبرنا مالكٌ عن نافعٍ عن ابنِ عمر.

[أخرجه مالك (٧١١/٢)، البخاري (٢٣٣٨)، مسلم (١٦٢٧)]

جائزاً من رأس المال، وما جاوزه جائزاً من الثلث؛ فإن حمله الثلث جائز له البيع، وإن لم يحمله الثلث قيل للمشتري لك الخيار في رد البيع إن كان قائماً وتأخذ ثمنه الذي أخذ منك، أو تعطى الورثة الفضل عما يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث؛ فإن كان البيع قائماً رد ما بين قيمة ما لا يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث.

وكذلك إن كان البيع قائماً قد دخله عيب رد قيمته.

قال الشافعي: فإن كان المريض المشتري فهو في هذا المعنى ويقال للبائع البيع جائز فيما يتغابن الناس بمثله من رأس المال وما جاوز ما يتغابن الناس بمثله من الثلث؛ فإن لم يكن له ثلث، أو كان، فلم يحمله الثلث قيل له: إن شئت سلمته بما سلم لك من رأس المال والثلث وتركت الفضل والبيع جائز، وإن شئت رددت ما أخذت ونقضت البيع إن كان البيع قائماً بعينه.

قال الشافعي: وإن كان مستهلكاً، ولم تطب نفس البائع عن الفضل فللبائع من مال الميت ما يتغابن الناس بمثله في سلعة، وما حل الثلث مما لا يتغابن الناس بمثله ويرد الفضل عن ذلك على الورثة، وإن كان السلعة قائمة قد دخلها عيب.

قال الشافعي: وإن كان البيع عبداً، أو غيره فاشتره المريض فظهر منه على عيب فأبرأ البائع من العيب؛ فكان في ذلك عيب كان القول فيه كالقول فيما انعقد عليه البيع، وفيه عيب.

وكذلك لو اشتراه صحيحاً، ثم ظهر منه على عيب، وهو مريض فأبرأ منه أو اشتراه وله فيه خيار رؤية أو خيار شرط، أو خيار صفقة، فلم يسقط خيار الصفقة بالتفرق، ولا خيار الرؤية بالرؤية، ولا خيار الشرط بانقضاء الشرط حتى مرض، ففارق البائع، أو رأى السلعة، فلم يردّها، أو مضت أيام الخيار، وهو مريض، فلم يردّه؛ لأن البيع تم في هذا كله، وهو مريض.

قال الشافعي: وسواء في هذا كله كان البائع الصحيح والمشتري المريض، أو المشتري الصحيح والبائع المريض على أصل ما ذهبنا إليه من أن الغبن يكون في الثلث، وهكذا لو باع مريض من مريض، أو صحيح من صحيح، ولو اختلف ورثة المريض البائع والمشتري الصحيح في قيمة ما باع المريض، فقال المشتري اشتريتها منه وقيمتها مائة، وقال الورثة بل باعها وقيمتها مائتان، ولو كان المشتري في هذا كله وارثاً، أو غير وارث، فلم يمت الميت حتى صار وارثاً كان بمنزلة من لم يزل وارثاً له إذا مات الميت، فإذا باع الميت وقبض الثمن منه، ثم مات فهو مثل الأجنبي في جميع حاله إلا فيما زاد على ما يتغابن الناس به؛ فإن باعه بما يتغابن الناس بمثله جاز، وإن باعه بما لا يتغابن الناس بمثله قيل: للوارث حكم الزيادة على ما يتغابن الناس بمثله حكم الوصية وأنت، فلا

وصية لك؛ فإن شئت فاردد البيع إذا لم يسلم لك ما باعك، وإن شئت فأعط الورثة من ثمن السلعة ما زاد على ما يتغابن الناس بمثله، ثم هو في فوت السلعة وغيبها مثل الأجنبي.

وكذلك إن باع مريض وارث من مريض وارث.

٢٣ - باب نكاح المريض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويجوز للمريض أن ينكح جميع ما أحل الله تعالى أربعاً، وما دونهن كما يجوز له أن يشتري، فإذا أصدق كل واحدٍ منهن صدقاً مثلها جاز لها من جميع المال وأبتهن زاد على صدقاً مثلها فالزيادة محابة؛ فإن صح قبل أن يموت جاز لها من جميع المال، وإن مات قبل أن يصح بطلت عنها الزيادة على صدقاً مثلها وثبت النكاح، وكان لها الميراث.

١٤١٧ - قال الشافعي: أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن نافع مولى ابن عمر أنه قال: كانت ابنة خنيس بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها تطليقة، ثم إن عمر بن الخطاب تزوجها بعده فحدث أنها عاقر لا تلد فطلقها قبل أن يجامعها فمكثت حياة عمر وبعض خلافة عثمان بن عفان، ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة، وهو مريض لشرك نسائه في الميراث، وكان بينها وبينه قرابة. [أخرجه البيهقي (٢٧٦/٦)]

١٤١٨ - أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة بن خالد يقول أَرَادَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أُمِّ الْحَكَمِ فِي شُكْرَاهُ أَنْ يُخْرِجَ امْرَأَتَهُ مِنْ مِيرَاثِهَا مِنْهُ فَأَبَتْ فَتَكَحَّ عَلَيْهَا ثَلَاثَ نِسْوَةٍ وَأَصْدَقَهُنَّ أَلْفَ دِينَارٍ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ فَأَجَارَ ذَلِكَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ وَشَرَكَ بَيْنَهُنَّ فِي الثَّمَنِ. [أخرجه البيهقي (٢٧٦/٦)]

قال الشافعي: أرى ذلك صدقاً مثلهن، ولو كان أكثر من صدقاً مثلهن لجاز النكاح وبطل ما زادهن على صدقاً مثلهن إذا مات من مرضه ذلك؛ لأنه في حكم الوصية والوصية لا تجوز لوارث.

قال الشافعي: وبلغنا أن معاذ بن جبل قال في مرضه الذي مات فيه زوجني لا ألقى الله تبارك وتعالى وأنا عרב.

١٤١٩ - قال: وأخبرني سعيّد بن سالم أن شريحاً قضى في نكاح رجلٍ نكح عند موته فجعل الوارث والصدق في

ماله. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٠١/٥)]

تامة من قبل أنها تمت بالقبض، وقد كان للواهب حبسها، وكان دفعه إياها كهيته إياها ويضعه، وهو صحيح.

قال الشافعي: ولو كانت الهبة لمن يراه يرثه فحدث دونه وارث فحبسه فمات، وهو غير وارث أو لأجنبي كانت سواء؛ لأن كليهما غير وارث، فإذا كانت هبته لهما صحيحاً، أو مريضاً وقبضهما الهبة، وهو صحيح فلهبة لهما جائزة من رأس ماله خارجة من ملكه.

وكذلك لو كانت هبته، وهو مريض، ثم صح، ثم مات كان ذلك قبضهما، وهو صحيح، ولو كان قبضهما الهبة، وهو مريض، فلم يصح كانت الهبة وهو صحيح، أو مريض فذلك سواء والهبة من الثلث مبدأة على الوصايا؛ لأنها عطية بنات، وما حمل الثلث منها جاز، وما لم يعمل رد، وكان الموهوب له شريكاً للورثة بما حمل الثلث مما وهب له.

قال الشافعي: وما غل، أو ما تصدق به على رجل بعينه فهو مثل الهبات لا يختلف؛ لأنه لا يملك من هذا شيء إلا بالقبض، وكل ما لا يملك إلا بالقبض فحكمه حكم واحد لا يختلف، ألا ترى أن الواهب والتاحل والمتصدق لو مات قبل أن يقبض الموهوب له والتحول والمتصدق عليه ما صير لكل واحد منهم بطل ما صنع، وكان مالا من مال الواهب التاحل المتصدق لورثته؟ ألا ترى أن جائزاً لمن أعطى هذا أن يرده على معطيه فيحل لمعطيه ملكه ويحل لمعطيه شراؤه منه وارثانه منه ويرثه إياه فيملكه كما كان يملكه قبل خروجه من يده؟

قال الشافعي: ولو كانت دار رجل أو عبده في يدي رجل بسكنى أو إجارة، أو عارية، فقال: قد وهبت لك الدار التي في يدك وكنت قد أذنت لك في قبضه لنفسك كانت هذه هبة مقبوضة للدار والعبد الذي في يديه، ثم لم يحدث له منعاً لما وهب له حتى مات علم أنه لها قابض.

قال الشافعي: وما كان يجوز بالكلام دون القبض مخالف لهذا، وذلك الصدقات المحرمات، فإذا تكلم بها المتصدق وشهد بها عليه فهي خارجة من ملكه تامة لمن تصدق بها عليه لا يزيدها القبض تماماً، ولا ينقص منها ترك ذلك، وذلك أن المخرج لها من ملكه أخرجها بأمر منعها به أن يكون ملكه منها متصرفاً فيما يصرف فيه المال من بيع وميراث وهبة ورهن وأخرجها من ملكه خروجاً لا يحل له أن يعود إليه بحال فاشبهت العتق في كثير من أحكامها، ولم تخالفه إلا في العتق يملك منفعة نفسه وكسبها، وأن منفعة هذه مملوكة لمن جعلت له، وذلك أنها لا تكون مالكة، وإنما منعنا من كتاب الآثار في هذا أنه موضوع في غيره، فإذا تكلم بالصدقة المحرمة صحيحاً، ثم مرض، أو مريضاً، ثم صح فهي جائزة خارجة من ماله، وإذا كان تكلم بها مريضاً، فلم يصح

قال الشافعي: ولو نكح المريض فزاد النكحة على صداق مثلها، ثم صح، ثم مات جازت لها الزيادة؛ لأنه قد صح قبل أن يموت؛ فكان كمن ابتدأ نكاحاً، وهو صحيح، ولو كانت المسألة مجالها، ثم لم يصح حتى ماتت النكحة فصارت غير وارث كان لها جميع ما أصدقها صداق مثلها من رأس المال والزيادة من الثلث كما يكون ما وهب لأجنبي فقبضته من الثلث فما زاد من صداق المرأة على الثلث إذا مات مثل الموهوب المقبوض.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها والمتزوجة ممن لا توث بان تكون ذمية، ثم مات وهي عنده جاز لها جميع الصداق صداق مثلها من جميع المال والزيادة على صداق مثلها من الثلث؛ لأنها غير وارث، ولو أسلمت فصارت وارثاً بطل عنها ما زاد على صداق مثلها.

قال الشافعي: ولو نكح المريض امرأة نكاحاً فاسداً، ثم مات لم ترثه، ولم يكن لها مهر إن لم يكن أصابها؛ فإن كان أصابها فلها مهر مثلها كان أقل مما سمي لها، أو أكثر.

قال الشافعي: ولو كانت لرجل أمة فأعتقها في مرضه، ثم نكحها وأصدقها صداقاً وأصابها - بقي الجواب.

قال الربيع أنا أجيب فيها وأقول ينظر؛ فإن خرجت من الثلث كان العتق جائزاً، وكان النكاح جائزاً بصداق مثلها إلا أن يكون الذي سمي لها من الصداق أقل من صداق مثلها فليس لها إلا ما سمته لها؛ فإن كان أكثر من صداق مثلها ردت إلى صداق مثلها وكانت وارثة، وإن لم تخرج من الثلث عتق منها ما احتمل الثلث، وكان لها صداق مثلها بحساب ما عتق منها، ولم تكن وارثة؛ لأن بعضها رقيق.

٢٤ - هبات المريض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما ابتدأ المريض هبة في مرضه لوارث، أو غير وارث فدفع إليه ما وهب له؛ فإن كان وارثاً، ولم يصح المريض حتى مات من مرضه الذي وهب فيه هبة مردودة كلها.

وكذلك إن وهب له، وهو غير وارث، ثم صار وارثاً؛ فإن استغل ما وهب له، ثم مات الواهب قبل أن يصح رد الغلة؛ لأنه إذا مات استدلتنا على أن ملك ما وهب له كان في ملك الواهب، ولو وهب لوارث، وهو مريض، ثم صح، ثم مرض فدفع إليه الهبة في مرضه الذي مات فيه كانت الهبة مردودة؛ لأن الهبة إنما تتم بالقبض وقبضه إياها كان، وهو مريض، ولو كانت الهبة، وهو مريض، ثم كان الدفع، وهو صحيح، ثم مرض فماتت الهبة

فهي من ثلثة جائزة بما تصدق به لمن جازت له الوصية بالثلث ومردودة عما ترد عنه الوصية بالثلث.

٢٥ - باب الوصية بالثلث

وفيه الوصية بالزائد على الثلث وشيء يتعلق بالإجارة، ولم يذكر الربيع ترجمة تدل على الزائد على الثلث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسنة رسول الله ﷺ تدل على أن لا يجوز لأحد وصية إذا جاوز الثلث مما ترك فمن أوصى فجاوز الثلث ردت وصاياه كلها إلى الثلث إلا أن تطوع الورثة فيجوزون له ذلك فيجوز بإعطائهم، وإذا تطوع له الورثة فجازوا ذلك له، فإنما أعطوه من أموالهم، فلا يجوز في القياس إلا أن يكون يتم للمعطي بما يتم به له ما ابتدءوا به عطيته من أموالهم من قبضة ذلك ويرد بما رد به ما ابتدءوا من أموالهم إن مات الورثة قبل أن يقبضه الموصى له.

قال الشافعي: فلو أوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بنصفه ولاخر بربعه، ولم تجز ذلك الورثة اقتسم أهل الوصايا الثلث على قدر ما أوصى لهم به بجزء الثلث ثلاثة عشر جزءاً فيأخذ منه صاحب النصف ستة وصاحب الثلث أربعة وصاحب الربع ثلاثة، ولو أجاز الورثة اقتسموا جميع المال على أنه دخل عليهم عول نصف السدس فأصاب كل واحد منهم من العول نصف سدس وصيته واقتسموا المال كله كما اقتسموا الثلث حتى يكونوا سواء في العول.

قال الشافعي: ولو قال لفلان غلامي فلان ولفلان داري، ووصفها لفلان خمسمائة دينار، فلم يبلغ هذا الثلث، ولم تجزه لهم الورثة، وكان الثلث ألفاً والوصية ألفين وكانت قيمة الغلام خمسمائة وقيمة داره ألفاً والوصية خمسمائة دخل على كل واحد منهم في وصيته عول النصف وأخذ نصف وصيته فكان للموصى له بالغلام نصف الغلام وللوصى له بالدار نصف الدار وللوصى له بالخمسمائة مائتان وخمسون ديناراً لا يجعل وصية أحد منهم أوصى له في شيء بعينه إلا فيما أوصى له به، ولا يخرج إلى غيره إلا ما سلمها الورثة؛ فإن قال الورثة: لا نسلم له من الدار إلا ما لزمنا قيل له: ثلث الدار شريك لكم بها إن شاء وشتم اقتسمتم ويضرب بقيمة سدس الدار الذي جاز له من وصيته في مال الميت يكون شريكاً لكم به، وهكذا العبد، وكل ما أوصى له به بعينه، فلم تسلمه له الورثة والله تعالى الموفق.

٢٦ - باب الوصية في الدار والشيء بعينه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى رجل لرجل

بدار، فقال داري التي كذا - ووصفها وصية - لفلان فالدار له بجميع بنائها، وما ثبت فيها من باب وخشب، وليس له متاع فيها، ولا خشب، ولا أبواب ليست بثابتة في البناء، ولا لبن، ولا حجارة، ولا آجر لم يبن به؛ لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى به، فيكون عمارة للدار ثابتة فيها، ولو أوصى له بالدار فانهدمت في حياة الموصى لم يكن له ما انهدم من الدار، وكان له ما بقي لم ينهدم من الدار، وما ثبت فيها لم ينهدم منها من خشب وأبواب وغيره، ولو جاء عليها سيل فذهب بها أو ببعضها بطلت وصيته، أو بطل منها ما ذهب من الدار، وهكذا لو أوصى له بعبء فمات، أو أعور، أو نقص منه شيء بعينه فذهب لم يكن له فيما بقي من الثلث سوى ما أوصى له به شيء؛ لأن ما أوصى له به قد ذهب، وهكذا كل ما أوصى له به بعينه فهلك، أو نقص، وهكذا لو أوصى له بشيء فاستحق على الموصى بشيء بشراء، أو هبة، أو غصب بطلت الوصية؛ لأنه أوصى له بما لا يملك.

٢٧ - باب الوصية بشيء بصفته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى رجل لرجل بعبء، فقال له: غلامي البربري، أو غلامي الحبشي أو نسيه إلى جنس من الأجناس وسماه باسمه، ولم يكن له عبد من ذلك الجنس يسمى بذلك الاسم كان غير جائز، ولو زاد فوصفه، وكان له عبد من ذلك الجنس يسمى باسمه وتغالف صفته صفته كان جائزاً له.

قال الربيع: أخاف أن يكون هذا غلطاً من الكاتب؛ لأنه لم يقرأ على الشافعي، ولم يسمع منه والجواب فيها عندي أنه إن وافق اسمه أنه إن أوصى له بغلام وسماه باسمه وجنسه، ووصفه فوجدنا له غلاماً بذلك الاسم والجنس غير أنه تخالف لصفته كأنه قال في صفته: أبيض طوالاً حسن الوجه فاصبنا ذلك الاسم والجنس أسود قصيراً أسمع الوجه لم نجعله له.

قال الشافعي: ولو كان سماء باسمه ونسبه إلى جنسه؛ فكان له عبدان أو أكثر من ذلك الجنس فاتفق اسماهما وأجناسهما لا تفرق بينهما صفة، ولم تثبت الشهود أيهما أراد.

قال الربيع: ففيها قولان أحدهما أن الشهادة باطلة إذا لم يشتر العبد بعينه كما لو شهدوا لرجل على رجل أن له هذا العبد، أو هذه الجارية أن الشهادة باطلة؛ لأنهم لم يشتر العبد بعينه.

والقول الثاني أن الوصية جائزة في أحد العبدین وهما موقوفان بين الورثة والموصى له حتى يصطلحوا؛ لأننا قد عرفنا أن له أحدهما، وإن كان بغير عينه.

٢٨- بابُ المرضِ الَّذي تكونُ عطيةُ المريضِ فيه

جائزَةٌ، أو غيرَ جائزَةٍ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: المرضُ مرضانُ فكلُّ مريضٍ كانَ الأغلبُ منه أنْ الموتُ خوفٌ منه فعطيةُ المريضِ فيه إنْ ماتَ في حكمِ الرصايا، وكلُّ مريضٍ كانَ الأغلبُ منه أنه غيرُ خوفٍ فعطيةُ المريضِ فيه كعطيةِ الصحيح، وإنْ ماتَ منه، فأما المرضُ الَّذي الأغلبُ منه أنْ الموتُ خوفٌ منه فكلُّ مريضٍ بدأ بِصاحبها حتَّى جهده أي حتَّى كانت، ثمَّ إذا تطاولتْ فكلَّها خوفٌ إلا الرِّيعَ، فإنَّها إذا استمرتْ بِصاحبها ربعاً كانَ الأغلبُ فيها أنَّها غيرُ خوفاً فما أعطى الَّذي استمرتْ به حتَّى الرِّيعَ، وهو في حَمَاهُ فهو كعطيةِ الصحيح، وما أعطى من به حتَّى غيرِ ربيعٍ فعطيةُ مريضٍ؛ فإنْ كانَ معَ الرِّيعِ غيرها من الأوجاعِ، وكانَ ذلكَ الوجعُ خوفاً فعطيةُ كعطيةِ المريضِ ما لم يبرأ من ذلكَ الوجعِ، وذلكَ مثلُ البرسامِ والرَّعافِ الدَّائمِ وذاتِ الجنْبِ والحاصرةِ والقولنجِ، وما أشبهَ هذا، وكلُّ واحدٍ من هذا انفردَ فهو مرضٌ خوفٌ، وإذا ابتدأَ البطنُ بالرَّجْلِ فأصابه يوماً أو يومين لا يائي فيه دمٌ، ولا شيءٌ غيرُ ما يخرجُ من الحلاءِ لم يكنْ خوفاً؛ فإنْ استمرَّ به بعدَ يومين حتَّى يعجلَّهُ، أو يمنعه نوماً، أو يكونَ منخرقاً فهو خوفٌ، وإنْ لم يكنِ البطنُ منخرقاً، وكانَ معه زحيرٌ، أو تقطيعٌ فهو خوفٌ.

قال: وما أشكلُ من هذا أنْ يخلصَ بينْ خوفه وغيرِ خوفه سنألُ عنه أهلُ العلمِ به؛ فإنْ قالوا: هو خوفٌ لم تجزِ عطيةُ إذا ماتَ إلا من ثلثه، وإنْ قالوا: لا يكونُ خوفاً جازتْ عطيةُ جوازَ عطيةِ الصحيح، ومن ساوره الدَّمُ حتَّى تغيَّرَ عقله أو تغلبه، وإنْ لم يغيَّرَ عقله، أو المزأُ فهو في حاله تلكَ خوفٌ عليه، وإنْ تطاولَ به كانَ كذلكَ، ومن ساوره البلغمُ كانَ خوفاً عليه في حالِ مساورته؛ فإنْ استمرَّ به فالجُ فالأغلبُ أنْ الفالجَ يطاولُ به، وأنه غيرُ خوفٍ المعالجة.

وكذلكَ إنْ أصابه سلٌ فالأغلبُ أنْ السَّلَّ يطاولُ، وهو غيرُ خوفٍ المعالجة، ولو أصابه طاعونٌ فهذا خوفٌ عليه حتَّى يذهبَ عنه الطاعونُ، ومن أنفذته الجراحُ حتَّى تصلَ منه إلى جوفٍ فهو خوفٌ عليه، ومن أصابه من الجراحِ ما لا يصلُ منه إلى مقتلٍ؛ فإنْ كانَ لا يحمُّ عليها، ولا يجلسُ لها، ولا يغلبه لها وجعٌ، ولا يصيبه فيها ضربانٌ ولا أدنى، ولم يأكلْ ويرمِ فهذا غيرُ خوفٍ، وإنْ أصابه بعضُ هذا فهو خوفٌ.

قال الشافعي: ثمَّ جميعُ الأوجاعِ الَّتِي لم تسمَّ على ما وصفتْ يسألُ عنها أهلُ العلمِ بها؛ فإنْ قالوا خوفاً فعطيةُ المعطي عطيةُ مريضٍ، وإنْ قالوا: غيرُ خوفاً فعطيةُ عطيةِ صحيحٍ، وأقلُّ

ما يكونُ في المسألةِ عن ذلكَ والشَّهادةُ به شاهدانِ ذوا عدلٍ.

٢٩- بابُ عطيةِ الحاملِ وغيرها ثمنِ يخافُ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوزُ عطيةُ الحاملِ حتَّى يضربها الطَّلُقُ لولاءٍ، أو إسقاطٍ فتكونُ تلكَ حالَ خوفٍ عليها إلا أنْ يكونَ بها مرضٌ غيرُ الحملِ فما لو أصابَ غيرَ الحاملِ كانت عطيتها عطيةُ مريضٍ، وإذا ولدتِ الحاملُ؛ فإنْ كانَ بها وجعٌ من جرحٍ، أو ورمٍ، أو بقيةٍ طلقٍ، أو أمرٌ غوفاً فعطيتها عطيةُ مريضٍ، وإنْ لم يكنْ بها من ذلكَ شيءٌ فعطيتها عطيةُ صحيحٍ.

قال الشافعي: فإنْ ضربتِ المرأةُ، أو الرَّجُلُ بسياطٍ، أو خشبٍ، أو حجارةٍ فتقَبَّ الضَّرْبُ جوفاً أو ورمَ بدنًا، أو حملٌ حيّاً فهذا كله خوفٌ، وهو قبلُ أنْ يبلغَ هذا في أوَّلِ ما يكونُ الضَّرْبُ إنْ كانَ ممَّا يصنعُ مثله مثلُ هذا خوفٌ؛ فإنْ أتتْ عليه أيامٌ يؤمنُ فيها أنْ يبقى بعدها، وكانَ مقتلاً فليسَ بخوفٍ.

٣٠- بابُ عطيةِ الرَّجُلِ في الحربِ والبحرِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوزُ عطيةُ الرَّجُلِ في الحربِ حتَّى يلتحمَ فيها، فإذا التحمَ كانت عطيةُ كعطيةِ المريضِ كانَ محارباً مسلماً، أو عدواً.

قال الربيعُ: وله فيما أعلمُ قولٌ آخرُ: أنْ عطيةُ عطيةُ الصحيحِ حتَّى يخرجَ.

قال: وقد قال: لو قدَّم في قصاصٍ؛ لضربِ عنقه إنْ عطيةُ عطيةُ الصحيحِ؛ لأنَّه قد يعفى عنه، فإذا أسرَ؛ فإنْ كانَ في أيدي المسلمينَ جازتْ عطيةُ في مالِهِ، وإنْ كانَ في أيدي مشركينَ لا يقتلونَ أسيراً فكذلكَ، وإنْ كانَ في أيدي مشركينَ يقتلونَ الأسرى ويدعونهم فعطيةُ عطيةُ المريضِ؛ لأنَّ الأغلبَ منهم أنْ يقتلوا، وليسَ يخلو المرءُ في حالِ أبداً من رجاءِ الحياةِ وخوفِ الموتِ لكنْ إذا كانَ الأغلبُ عنده، وعندَ غيره الخوفُ عليه فعطيةُ عطيةُ مريضٍ، وإذا كانَ الأغلبُ عنده، وعندَ غيره الأمانُ عليه ممَّا نزلَ به من وجعٍ أو إسهالٍ، أو حالٍ كانت عطيةُ عطيةُ الصحيحِ.

قال الشافعي: وإنْ كانَ في مشركينَ يفون بالعهدِ فأعطوه أماناً على شيءٍ يعطيهموه، أو على غيرِ شيءٍ فعطيةُ عطيةُ الصحيحِ.

٣١- بابُ الوصيةِ للوارثِ

١٤٢٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرتُنا سفيانُ، عن سفيانَ الأحولِ، عن مُجاهِدٍ يَغْنِي في حديثٍ لا وصيةُ

لِوَارِثٍ. [تقدم]

أجزتم ذلك فعلت، وإن لم تجزوا أوصيت بثلثي لمن تجوز الوصية له فاشهدوا له على أنفسهم بأن قد أجازوا له جميع ما أوصى له وعلموه، ثم مات فخير لهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يجيزوه؛ لأن في ذلك صدقاً، ووفاءً بوعده وبعداً من غدر وطاعة للميت وبراً للحي؛ فإن لم يفعلوا لم يجبرهم الحاكم على إجازته، ولم يخرج ثلث مال الميت في شيء إذا لم يخرج هو فيه، وذلك أن إجازته قبل أن يموت الميت لا يلزمهم بها حكم من قبل أنهم أجازوا ما ليس لهم، ألا ترى أنهم قد يكونون ثلاثة واثنين، وواحداً فتحدث له أولاد أكثر منهم، فيكونون أجازوا كل الثلث إنما لهم بعضه ويحدث له وارث غيرهم يجبرهم ويموتون قبله، فلا يكونون أجازوا في واحدة من الحالين في شيء يملكونه بحال، وإن أكثر أحوالهم فيه أنهم لا يملكونه أبداً إلا بعدما يموت أولاد تری أنهم لو أجازوها لوارث كان الذي أجزت له الوصية قد يموت قبل الموصي، فلو كان ملك الوصية بوصية الميت وإجازتهم ملكها كان لم يملكها، ولا شيء من مال الميت إلا بموته وبقائه بعده فذلك الذين أجازوا له الوصية أجازوها فيما لا يملكون، وفيما قد لا يملكونه أبداً.

قال: وهكذا لو استأذنهم فيما يجاوز الثلث من وصيته فاذنوا له به، وهكذا لو قال رجل منهم ميراثي منك لأخي فلان، أو لبني فلان لم يكن له؛ لأنه أعطاه ما لم يملك، وهكذا لو استأذنهم في عتق عبيد له أعتقهم بعد موته، فلم يخرجوا من الثلث كان لهم رد من لا يخرج من الثلث منهم وخير في هذا كله أن يجيزوه، ولكنه لو أوصى لوارث بوصية، فقال: فإن أجازها الورثة وإلا فهي لفلان رجلي أجني، أو في سبيل الله، أو في شيء مما تجوز له الوصية به مضى ذلك على ما قال: إن أجازها الورثة جازت، وإن رذوها فذلك لهم وعليهم أن ينفذوها لمن أوصى له بها إن لم تجزها الورثة؛ لأنها وصية لغير وارث.

وكذلك لو أوصى بوصية لرجل، فقال: فإن مات قبلي فما أوصيت له به لفلان، فمات قبله كانت الوصية لفلان. وكذلك لو قال فلان لثلاثي إلا أن يقدم فلان فقدم فلان هذا البلد فهو له جاز ذلك على ما قال.

٣٣- باب ما يجوز من إجازة الورثة للوصية، وما

لا يجوز

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الميت لمن لا تجوز له وصيته من وارث أو غيره، أو بما لا تجوز به مما جاوز الثلث فمات، وقد علموا ما أوصى به وترك، فقالوا: قد أجزنا ما صنع، فيها قولان: أحدهما: أن قولهم بعد

قال الشافعي: ورأيت منظراً عند عامّة من لقيت من أهل العلم بالمغازي إن رسول الله ﷺ قال: في خطبته عام الفتح لا وصية لوارث ولم أر بين الناس في ذلك اختلافاً، وإذا قال رسول الله ﷺ: لا وصية لوارث فحكم الوصية لوارث حكم ما لم يكن فمضى أوصى رجل لوارث وقفنا الوصية؛ فإن مات الموصي والموصى له وارث، فلا وصية له، وإن حدث للموصي وارث يحجبه، أو خرج الموصى له من أن يكون يوم يموت وارثاً له، بأن يكون أوصى صحيحاً لامرأته، ثم طلقها ثلاثاً، ثم مات مكانه، فلم تره فالوصية لها جائزة؛ لأنها غير وارثة، وإنما ترد الوصية وتجوز إذا كان لها حكم، ولا يكون لها حكم إلا بعد موت الموصي حتى تحجب، أو تبطل.

ولو أوصى لرجل وله دونه وارث يحجبه فمات الوارث قبل الموصي فصار الموصى له وارثاً أو لامراً، ثم نكحها ومات وهي زوجته بطلت الوصية لها معاً؛ لأنها صارت وصية لوارث، ولو أوصى لوارث وأجني بميلد، أو أعبد، أو دار، أو ثوب، أو مال مسمى ما كان بطل نصيب الوارث، وجاز للأجني ما يصيبه، وهو النصف من جميع ما أوصى به للوارث والأجني، ولكن لو قال أوصيت بكذا لفلان وفلان؛ فإن كان سمي للوارث ثلثاً وللأجني ثلثي ما أوصى به جاز للأجني ما سمي له ورد عن الوارث ما سمي له، ولو كان له ابن يرثه ولابنه أم ولدته أو حضنته، أو أرضعته، أو أب أرضعه، أو زوجة، أو ولد لا يرثه أو خادم، أو غيره فأوصى لهؤلاء كلهم، أو لبعضهم جازت لهم الوصية؛ لأن كل هؤلاء غير وارث، وكل هؤلاء مالك لما أوصى له به؛ للملك ماله إن شاء منعه ابنه، وإن شاء أعطاه إياه، وما أخذ أولى بوصيته من ذوي قرباني، ومن عطف على ولده، ولقد ذكر الله تبارك وتعالى الوصية، فقال: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾، وإن الأغلب من الأقربين؛ لأنهم يتسلون أولاد الموصي بالقرابة، ثم الأغلب أن يزيدوا، وأن يتلوهم بصلوة أبيهم لهم بالوصية وينبغي لمن منع أحداً مخافة أن يرثه على وارث أو ينفعه أن يمنع ذوي القرابة، وإن لا يعتق العبيد الذين قد عرفوا بالعطف على الورثة، ولكن لا يمنع أحد وصية غير الوارث بالخبر عن رسول الله ﷺ، وما لا يختلف فيه من أحفظ عنه ممن لقيت.

٣٢- باب ما يجوز من إجازة الوصية للوارث

وغیره، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أراد الرجل أن يوصي لوارث، فقال للورثة إني أريد أن أوصي بثلثي لفلان وارثي؛ فإن

كان الورثة كانوا اثنين فيجب للموصى له نصف ما أوصى له به مما جاوز الثلث.

قال الشافعي: ولو كان في الورثة صغير، أو بالغ محجور عليه، أو معتوه لم يجز على واحد من هؤلاء أن يميز في نصيبه بشيء جاوز الثلث من الوصية، ولم يكن لولي واحد من هؤلاء أن يميز ذلك في نصيبه، ولو أجاز ذلك في ماله كان ضامناً له في ماله، وإن وجد في يدي من أجزأ له أخذ من يديه، وكان للولي أن يتبع من أعطاه إياه بما أعطى منه؛ لأنه أعطاه ما لا يملك.

٣٥- الوصية للقرابة

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا أوصى الرجل، فقال: ثلث مالي لقرابتي أو لذوي قرابتي، أو لرحمي، أو لذوي رحمي، أو لأرحامي، أو لأقربائي، أو قراباتي فذلك كله سواء والقرابة من قبل الأم والأب في الوصية سواء وأقرب قرابته وأبعدهم منه في الوصية سواء الذكر والأنثى والغني والفقير والصغير والكبير؛ لأنهم أعطوا باسم القرابة فاسم القرابة يلزمهم معاً كما أعطى من شهد القتال باسم الحضور.

وإذا كان الرجل من قبيلة من قريش فأوصى في قرابته، فلا يجوز إذا كان كل من يعرف نسبه إلا أن يكون بينه وبين من يلقاه إلى أب، وإن بعد قرابة، فإذا كان المعروف عند العامة أن من قال: من قريش لقرابتي لا يريد جميع قريش، ولا من هو أبعد منهم، ومن قال: لقرابتي لا يريد أقرب الناس، أو ذوي قرابة أبعد منه بأب، وإن كان قريباً صير إلى المعروف من قول العامة ذوي قرابتي فينظر إلى القبيلة التي ينسب إليها؟ فيقال: من بني عبد مناف، ثم يقال: قد يفرق بنو عبد مناف فمن أيهم؟ فيقال: من بني المطلب فيقال أتميز بنو المطلب؟

قيل: نعم هم قبائل قيل فمن أيهم؟

قيل: من بني عبد يزيد بن هاشم بن المطلب فيقال أتميز هؤلاء؟

قيل: نعم هم قبائل قيل فمن أيهم؟

قيل: من بني عبيد بن عبد يزيد قيل أتميز هؤلاء؟

قيل: نعم هم بنو السائب بن عبيد بن عبد يزيد قيل: وبني شافع وبني علي وبني عباس، وكل هؤلاء من بني السائب.

فإن قيل: أتميز هؤلاء؟

قيل: نعم كل بطن من هؤلاء يتميز عن صاحبه، فإذا كان من آل شافع، فقال لقرابته فهو آل شافع دون آل علي وآل عباس، وذلك أن كل هؤلاء يتميزون بظاهر التمييز من البطن الآخر يعرف ذلك منهم إذا قصدوا آباهم دون الشعوب والقبائل

علمهم وقصم ميراثهم لم قد أجزنا ما صنع جائز لمن أجزاه له كهنته لو دفعوه إليه من أيديهم، ولا مسيل لهم في الرجوع فيه، ومن قال: هذا القول قال: إن الوصاية بعد الموت مخالفة عطايا الأحياء التي لا تجوز إلا بقبض من قبل أن يعطيا قد مات، ولا يكون مالكا قابضاً لشيء يخرج من يديه، وإنما هي إدخال منه لأهل الوصية على الورثة فقله في وصيته ثبت لأهل الوصية فيما يجوز لهم يثبت لهم ما يثبت لأهل الميراث، وإذا كان هكذا فأجاز الورثة بعد علمهم وملكهم، فإنما قطعوا حقوقهم من موارثهم عما أوصى به الميت مضى على ما فعل منه جائز له جواز ما فعل مما لم يردوه، وليس ما أجازوا لأهل الوصايا بشيء في أيديهم فيخرجونه إليهم إنما هو شيء لم يصير إليهم إلا بسبب الميت، وإذا سلموا حقوقهم سلم ذلك لمن سلموه له كما يبرءون من الدين والدعوى فبرأ منها من أبرءه وبرءون من حقوقهم من الشفعة فتقطع حقوقهم فيها، ولهذا وجه محتمل، والقول الثاني: أن يقول ما ترك الميت مما لا تجوز له الوصية به فهو ملك نقله الله تعالى إليهم فكينوته في أيديهم وغير كينوته سواء.

وأجازتهم ما صنع الميت هبة منهم لمن وهبوه له فمن دفعوه إليه جائز له ولهم الرجوع ما لم يدفعوه كما تكون لهم أموال ودائع في أيدي غيرهم فيهبون منها الشيء لغيرهم، فلا تسم له الهبة إلا بالقبض، ولهذا وجه محتمل، والله تعالى أعلم، وإن قالوا أجزنا ما صنع، ولا نعلمه وكنا نراه يسيراً انبغى في الوجهين جميعاً أن يقال أجزوا يسيراً وأحلفوا ما أجزعوه إلا وأنتم ترونه هكذا، ثم لهم الرجوع فيما بقي.

وكذلك إن كانوا غيباً، وإن أقيمت عليهم البينة بأنهم علموه جازت عليهم في قول من أجاز إجازتهم بغير قبض، وإنما تجوز عليهم إذا أوصى بثلاثي ماله، أو بماله كله أو بجزء معلوم منه إن علموا كم ترك كان أوصى بشيء يستمي، فقال لفلان كذا وكذا ديناراً ولفلان عبيدي فلان ولفلان من إيلي كذا وكذا، فقالوا قد أجزنا له ذلك، ثم قالوا إنما أجزنا ذلك ونحن نراه مجاوراً للثلاث يسير؛ لأننا قد عهدنا له مالا، فلم نجد أو عهدناه غير ذي دين فوجدنا عليه ديناً، ففيه قولان أحدهما أن يقال: هذا يلزمهم في قول من أجاز إجازتهم؛ لأنهم أجازوا ما يعرفون، وما لا يعذرون بجهالتهم والآخر أن لهم أن يحلفوا ويردوا الآن هذا إنما يجوز من مال الميت ويقال لهم - إذا أحلفوا -: أجزوا منه ما كنتم ترونه مجاوراً للثلاث صدماً كان أو ربعاً، أو أقل، أو أكثر.

٣٤- باب اختلاف الورثة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن أجاز بعض الورثة فيما تلزم الإجازة فيه، ولم يميز بعضهم جاز في حصته من أجاز ما أجاز

يَسْمِيَهَا بَعِيْنَهَا؛ فَإِنْ وَلَدَتْ تِلْكَ الْمَرْأَةَ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ تَكَلَّمَ بِالْوَصِيَّةِ فَالْوَصِيَّةُ جَائِزَةٌ، وَإِنْ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ تَكَلَّمَ بِالْوَصِيَّةِ فَكَثُرَ فَالْوَصِيَّةُ مُرَدُوْدَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ حَمْلٌ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ، فَيَكُونُ غَيْرَ مَا أَوْصَى لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ الَّذِي أَوْصَى بِهِ غَلَامًا، أَوْ جَارِيَةً، أَوْ غَلَامًا وَجَارِيَةً، أَوْ أَكْثَرَ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِهِمْ كُلِّهِمْ جَائِزَةً لِمَنْ أَوْصَى لَهُ بِهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ الَّذِي أَوْصَى لَهُ غَلَامًا وَجَارِيَةً، أَوْ أَكْثَرَ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ سَوَاءً عَلَى الْعَدِيدِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُوصِي قَبْلَ أَنْ تَلِدَ الْبَنَى أَوْصَى لِحَمْلِهَا وَقَفَتِ الْوَصِيَّةُ حَتَّى تَلِدَ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لَهُ.

٣٧ - باب الوصية المطلقة

والوصية على الشيء

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَوْصَى، فَقَالَ: إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا، فَقُلَانٌ - لِعَبْدٍ لَهُ - حُرٌّ وَلِفُلَانٍ كَذَا وَصِيَّةً، وَيَتَصَدَّقُ عَنِّي بِكَذَا، ثُمَّ صَحَّ مِنْ مَرَضِهِ الَّذِي أَوْصَى فِيهِ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَهُ فَجَاءَهُ، أَوْ مِنْ مَرَضٍ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَرَضِ بَطَلَتْ تِلْكَ الْوَصِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَى إِلَى أَجَلٍ، وَمَنْ أَوْصَى لَهُ وَاعْتَقَ عَلَى شَرْطٍ لَمْ يَكُنْ.

وكَذَلِكَ إِذَا حَدَّثَ فِي وَصِيَّتِهِ حَدًّا، فَقَالَ: إِنْ مِتُّ فِي عَامِي هَذَا، أَوْ فِي مَرَضِي هَذَا فَمَاتَ مِنْ مَرَضٍ سِوَاهُ بَطُلَ؛ فَإِنْ أَبْهَمَ هَذَا كُلَّهُ، وَقَالَ: هَذِهِ وَصِيَّتِي مَا لَمْ أَغْيَرْهَا فَهِيَ كَمَا قَالَ وَهِيَ وَصِيَّتُهُ مَا لَمْ يَغْيَرْهَا، وَلَكِنَّهُ لَوْ قَالَ: هَذَا وَأَشْهَدُ أَنَّ وَصِيَّتَهُ هَذِهِ ثَابِتَةٌ مَا لَمْ يَغْيَرْهَا كَانَتْ وَصِيَّتُهُ نَافِذَةً.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ أَوْصَى، فَقَالَ: إِنْ حَدَّثَ بِي حَدَثُ الْمَوْتِ وَصِيَّةً مُرْسَلَةً، وَلَمْ يَحْدِثْ لَهَا حَدًّا، أَوْ قَالَ: مَتَى حَدَّثَ بِي حَدَثُ الْمَوْتِ، أَوْ مَتَى مِتُّ فَوْصِيَّتُهُ ثَابِتَةٌ يَفْذُ جَمِيعُ مَا فِيهَا تَمَّا جَازَ لَهُ مَتَى مَاتَ مَا لَمْ يَغْيَرْهَا.

٣٨ - باب الوصية للوارث

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ: اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ الْآيَةُ إِلَى الْمُتَّقِينَ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي آيِ الْمَوَارِيثِ ﴿وَلَا يُوْثِرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّؤْسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتَّكِلِ ثُلُثُهَا، وَذَكَرَ مِنْ وَرَثَةٍ جُلٌّ ثَنَاءً فِي آيِ مَنْ كَتَبَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَاحْتَمَلَ إِجْمَاعُ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ مُعَيَّنِينَ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ الْأَمْرَانِ مَعًا، فَيَكُونُ عَلَى الْمُوصِي أَنْ يَوْصِيَ لَهُمْ فَيَأْخُذُونَ

فِي آبَائِهِمْ، وَفِي تَنَاصُرِهِمْ وَتَنَاقُحِهِمْ وَيَحُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ مَعَهُمْ.

وَلَوْ قَالَ: ثُلُثُ مَالِي لِأَقْرَبِ قَرَابَتِي، أَوْ لِأَدْنَى قَرَابَتِي، أَوْ لِأَقْرَبِ قَرَابَتِي كَانَ هَذَا كُلُّهُ سَوَاءً وَنَظَرْنَا إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ مِنْهُ رَحْمًا مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَأَعْطَيْنَاهُ إِيَّاهُ، وَلَمْ نَعْطِهِ غَيْرَهُ ثُمَّ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ كَانَا وَجَدْنَا لَهُ عَمِّينَ وَخَالَيْنِ وَبَنِي عَمِّ وَبَنِي خَالَ وَأَعْطَيْنَا الْمَالَ عَمِّيَّ وَخَالَيَّ سَوَاءً بَيْنَهُمْ دُونَ بَنِي عَمِّ وَخَالَ؛ لِأَنَّهُمْ يَلْقَوْنَهُ عِنْدَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ قَبْلَ بَنِي عَمِّ وَخَالَيَّ، وَهَكَذَا لَوْ وَجَدْنَا لَهُ إِخْوَةً لِأَبٍ وَإِخْوَةً لِأُمٍّ وَعَمِّينَ وَخَالَيْنِ أَعْطَيْنَا الْمَالَ إِخْوَتَهُ لِأَبِيهِ وَإِخْوَتَهُ لِأُمِّهِ دُونَ عَمِّيَّ وَخَالَيَّ؛ لِأَنَّهُمْ يَلْقَوْنَهُ عِنْدَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ الْأَدْنَيْنِ قَبْلَ عَمِّيَّ وَخَالَيَّ، وَلَوْ كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ إِخْوَةٌ لِأَبٍ وَأُمٍّ كَانَ الْمَالُ لَهُمْ دُونَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ؛ لِأَنَّا إِذَا عَدَدْنَا الْقَرَابَةَ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ سَوَاءً فَجَمَعُ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ قَرَابَةَ الْأَبِ وَالْأُمِّ كَانُوا أَقْرَبَ بِالْمِيتَةِ، وَلَوْ كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَلَدٌ وَلَدٌ مُتَسَفِّلٌ لَا يَرِثُ كَانَ الْمَالُ لَهُ دُونَ الْإِخْوَةِ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ نَفْسِهِ، وَابْنُ نَفْسِهِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ ابْنِ أَبِيهِ، وَلَوْ كَانَ مَعَ وَلَدٍ وَلَدٌ الْمُسْتَفِّلِ جَدُّ كَانَ الْوَلَدُ أَوْلَى مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ جَدًّا أَدْنَى.

قَالَ: وَلَوْ كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ أَوْ الْأُمِّ جَدُّ كَانَ الْإِخْوَةُ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ الْإِخْوَةُ أَوْلَى بَوْلَاءِ الْمَوَالِي مِنَ الْجَدِّ؛ لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ مِنْهُ، وَأَنَّهُمْ يَلْقَوْنَ الْمِيتَ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ الْمِيتُ إِلَى الْجَدِّ.

وَلَوْ قَالَ فِي هَذَا كُلُّهُ ثُلُثُ مَالِي لِمَجْمَاعَةٍ مِنْ قَرَابَتِي؛ فَإِنْ كَانَ أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا فَهِيَ لَهُمْ وَسَوَاءً كَانُوا رَجَالًا أَوْ نِسَاءً، وَإِنْ كَانُوا اثْنَيْنِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ وَاحِدًا، أَوْ أَكْثَرَ كَانَ لِلْاثْنَيْنِ الثَّلَاثَانِ مِنَ الثَّلَاثِ وَلِلوَاحِدِ فَكَثُرَ مَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ، وَإِنْ كَانُوا وَاحِدًا فَلَهُ ثُلُثُ الثَّلَاثِ وَلِنِ يَلِيهِ مِنْ قَرَابَتِهِ إِنْ كَانُوا اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ثَلَاثُ الثَّلَاثِ، وَلَوْ كَانَ أَقْرَبُ النَّاسِ وَاحِدًا وَالَّذِي يَلِيهِ فِي الْقَرَابَةِ وَاحِدًا أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثَ الثَّلَاثِ وَأَخَذَ الَّذِينَ يَلُونَهُمَا فِي الْقَرَابَةِ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ الثَّلَاثِ الْبَاقِي سَوَاءً بَيْنَهُمْ.

٣٦ - باب الوصية لما في البطن

والوصية بما في البطن

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَتَجَوُّزُ الْوَصِيَّةِ بِمَا فِي الْبَطْنِ وَلِمَا فِي الْبَطْنِ إِذَا كَانَ خُلُوقًا يَوْمَ وَقَعَتِ الْوَصِيَّةُ، ثُمَّ يَخْرُجُ حَيًّا، فَلَوْ قَالَ رَجُلٌ: مَا فِي بَطْنِي جَارِيَتِي فَلَانَةُ لِفُلَانٍ، ثُمَّ تَوَفَّى فَوُلِدَتْ جَارِيَتُهُ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ تَكَلَّمَ بِالْوَصِيَّةِ كَانَ لِمَنْ أَوْصَى بِهِ، وَإِنْ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَثُرَ لَمْ يَكُنْ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ الْحَمْلُ، فَيَكُونُ الْحَمْلُ الْحَادِثُ غَيْرَ الَّذِي أَوْصَى بِهِ، وَلَوْ قَالَ: وَلَدُ جَارِيَتِي، أَوْ جَارِيَتِي أَوْ عَبْدٌ بَعِيْنُهُ وَصِيَّةً لِمَا فِي بَطْنِي فَلَانَةُ أَمْرًا

موضع؛ لأن من خفي عليه هذا حتى لا يتبين له الخطأ فيه كان شبيهاً أن لا يفرق بين الشيء وضد الشيء.

فإن قال: قائل فأي هذا؟

قيل له: إن شاء الله تعالى أرايت أمراً من العرب عصبته يلقونه بعد ثلاثين أباً قد قتل آباء عصبته آباءه وقتلهم آباؤه ويلقوا غاية العداوة بينهم بتسافك الدماء وانتهاك المحارم والقطيع والنفي من الأنساب في الأشعار وغيرها، وما كان هو يصطفي ما صنع بآبائه ويعادي عصبته عليه غاية العداوة ويذل ماله في أن يسفك دماءهم، وكان من عصبته الذين يرونه من قتل أبويه فأوصى من مرضه لهؤلاء القتل وهم ورثه مع غيرهم من عصبته كان الوارث معهم في حال عداوتهم، أو كان له مسلماً به برأ وله واصل.

وكذلك كان آباؤهما تجوز الوصية لأعدائهم، وهو لا يتهم فيهم؟

فإن قال: لا.

قيل: وكذلك لو كان من الموالي؛ فكان مواليه قد بلغوا بآبائه ما بلغ بهم وبآبائهم ما وصفت من حال القربى فأوصى لورثته من مواليه ومعهم ابنته تجوز الوصية لهم، وهو لا يتهم فيهم؟ فإن قال: لا.

قيل: وهكذا زوجته لو كانت ناشزة منه عاصية له عظيمة البهتان وترمه بالقذف قد سقته سماً لتقتله وضرته بالحديد لتقتله فأقلت من ذلك وبقيت ممتعة منه وامتنع من فراقها إضراراً لها، ثم مات فأوصى لها لم تجز وصيته؛ لأنها وارث.

فإن قال: نعم: قيل.

ولو أن أجنبياً مات ليس له وارث أعظم النعمة عليه صغيراً وكبيراً وتابع إحسانه عليه، وكان معروفاً بمودته فأوصى له بثلث ماله يجوز؟

فإن قال: نعم، قيل: وهكذا تجوز الوصية له.

وإن كان ورثته أعداء له.

فإن قال: نعم تجوز وصيته في ثلثه كان ورثته أعداء له، أو غير أعداء.

قيل له: أرايت لو لم يكن في أن الوصية تبطل للوارث، وأنه إذا خص بإبطال وصيته الوارث لم يكن فيها معنى إلا ما قلنا. ثم كان الأصل الذي وصفت لم يسبقك إليه أحد يعقل من أهل العلم شيئاً علمناه أما كنت تركته؟ أو ما كان يلزمك أن تزعم أنك تنظر إلى وصيته أبداً؛ فإن كانت وصيته لرجل عدو له أو بغض إليه، أو غير صديق أجزتها، وإن كان وارثاً، وإن كانت لصديق له، أو لذي يد عنه أو غير عدو فأبطلتها، وإذا فعلت هذا خرجت مما روي عن النبي ﷺ وما يدخل فيما لم يختلف فيه

بالوصية ويكون لهم الميراث فيأخذون به واحتمل أن يكون الأمر بالوصية نزل ناسخاً لأن تكون الوصية لهم ثابتة فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بأي الموارث من وجهين: أحدهما: أخبار ليست بمصلة عن النبي ﷺ من جهة الحجازيين منها.

١٤٢١- أن سفيان بن عيينة أخبرنا، عن سليمان

الأخول، عن مجاهد أن النبي ﷺ قال: لا وصية لوارث. [تقدم]

وغیره بثبته بهذا الوجه، ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثاً عن النبي ﷺ يمثل هذا المعنى، ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في أن الوصية للوالدين منسوخة بأي الموارث واحتمل إذا كانت منسوخة أن تكون الوصية للوالدين ساقطة حتى لو أوصى لها لم تجز الوصية وبهذا نقول، وما روي عن النبي ﷺ، وما لم نعلم أهل العلم اختلفوا فيه يدل على هذا، وإن كان يحتمل أن يكون وجوبها منسوخاً.

وإذا أوصى لهم جاز، وإذا أوصى للوالدين فأجاز الورثة فليس بالوصية أخذوا، وإنما أخذوا بإعطاء الورثة لهم ما لهم؛ لأننا قد أبطلنا حكم الوصية لهم؛ فكان نص المنسوخ في وصية الوالدين وسعى معهم الأقربين جملة، فلما كان الوالدان وارثين قسنا عليهم كل وارث.

وكذلك الخبر عن النبي ﷺ، فلما كان الأقربون ورثة وغير ورثة أبطلنا الوصية للورثة من الأقربين بالنص والقياس والخبر ألا لا وصية لوارث وأجزنا الوصية للأقربين ولغير الورثة من كان فالأصل في الوصايا لمن أوصى في كتاب الله عز وجل، وما روي عن رسول الله ﷺ، وما لم نعلم من مضي من أهل العلم اختلفوا فيه في أن ينظر إلى الوصايا، فإذا كانت لمن يرث الميت أبطلتها، وإن كانت لمن لا يرثه أجزتها على الوجه الذي تجوز به وموجود عندي - والله تعالى أعلم - فيما وصفت من الكتاب، وما روي عن النبي ﷺ وحيث إن ما لم نعلم من مضي من أهل العلم اختلفوا فيه أنه إنما يمنع الورثة الوصايا لئلا يأخذوا مال الميت من وجهين، وذلك أن ما ترك المتوفى يؤخذ بميراثه، أو وصية، فلما كان حكمهما مختلفين لم يجوز أن يجمع لواحد الحكمين المختلفين في حكم واحد وحال واحدة كما لا يجوز أن يعطى بالشيء وضد الشيء، ولم يحتمل معنى غيره؛ فإن ذهب ذاهب إلى أن يقول إنما لم تجز الوصية للوارث من قبل تهمة الموصي لأن يكون يجابي وارثه ببعض ماله.

فلولا أن العناء مستعمل على بعض من يتعاطى الفقه ما كان فيمن ذهب إلى هذا المذهب عندي - والله أعلم - للجواب

وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَزْنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ. فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بَشْيَءَ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْ بِهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِقِطْعَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْبِرَهُمْ أَنَّهُ يَقْضِي بِالظَّاهِرِ، وَأَنَّ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى الْبَاطِنِ، وَإِنْ قَضَاهُ لَا يَحِلُّ لِلْمَقْضَى لَهُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ إِذَا عَلِمَهُ حَرَامًا.

وقال رسول الله ﷺ: أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ أَنْ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهَوْا عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ أَصَابَ مِنْكُمْ مِنْ هَذِهِ الْفَاقُذَوَاتِ شَيْئًا فَلْيَسْتَرِ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يَبْدُ لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ فَأَخْبِرَهُمْ أَنَّهُ لَا يَكْشِفُهُمْ عَمَّا لَا يَسُدُّونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَأَنَّهُمْ إِذَا أَبَدُوا مَا فِيهِ الْحَقُّ عَلَيْهِمْ أَخَذُوا بِذَلِكَ، وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَهُ، فَقَالَ: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ وَبِذَلِكَ أَوْصَى ﷺ: وَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجَلَانِ، ثُمَّ قَالَ انْظُرُوا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذِبٌ فَهُوَ لِلَّذِي يَنْهَمُهُ فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهُوَ لِلَّذِي يَنْهَمُهُ بِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَمَرَهُ نَبِيٌّ لَوْ لَا مَا حَكَمَ اللَّهُ وَلَمْ يَسْتَمَلْ عَلَيْهِمَا الدَّلَالَةُ الْبَيِّنَةُ الَّتِي لَا تَكُونُ دَلَالَةً أَيْنَ مِنْهَا. وَذَلِكَ خَبَرُهُ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ، ثُمَّ جَاءَ الْوَلَدُ عَلَى مَا قَالَ مَعَ أَشْيَاءَ لِهَذَا كُلِّهَا تَبْطُلُ حُكْمُ الْإِرْكَانِ مِنَ الدَّرَائِعِ فِي الْيُسُوعِ وَغَيْرِهَا مِنْ حُكْمِ الْإِرْكَانِ فَاعْظُمَ مَا فِيهَا وَصَفَتْ مِنَ الْحُكْمِ بِالْإِرْكَانِ خِلَافَ مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ عِبَادِهِ مِنَ الظَّاهِرِ، وَمَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ حُكْمِ الْإِرْكَانِ إِنْ اخْتَلَفَتْ أَقَاوِيلُهُ فِيهِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ أَتَمًّا مُخْلَافًا مَا وَصَفَتْ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أَكْثَرُ أَقَاوِيلُهُ مَتْرُوكَةً عَلَيْهِ لضعف مذهبه فيها، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَزْكُنُ فِي الشَّيْءِ الْحَلَالَ فَيَحَرِّمُهُ، ثُمَّ يَأْتِي مَا هُوَ أَوْلَى أَنْ يَحَرِّمَهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ لَهُ التَّحْرِيمُ بِالْإِرْكَانِ، فَلَا يَحَرِّمُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمِثْلُ مَاذَا مِنَ الْبَيْعِ؟

قِيلَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا اشْتَرَى فَرَسًا عَلَى أَنَّهَا عَقُوقٌ.

فَبِإِنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ مَا فِي بَطْنِهَا مَغْيِبٌ غَيْرُ مَضْمُونٍ بِصِفَةٍ عَلَيْهِ، قِيلَ لَهُ: وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَاهَا، وَمَا فِي بَطْنِهَا بِدِينَارٍ.

فَبِإِنْ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ الْمُتَبَاعِعَانِ بَصِيرَيْنِ، فَقَالَ: هَذِهِ الْفَرَسُ تُسَوَّى خَسَةً ذَنَابِي إِنْ كَانَتْ غَيْرَ عَقُوقٍ عَشْرَةَ إِنْ كَانَتْ عَقُوقًا فَأَنَا أَخَذْتُهَا مِنْكَ بِعَشْرَةٍ، وَلَوْلَا أَنَّهَا عِنْدِي عَقُوقٌ لَمْ أَزِدْكَ عَلَى خَمْسَةٍ، وَلَكِنَّا لَا نَشْتَرِطُ مَعَهَا عَقُوقًا لِإِسْوَادِ الْبَيْعِ.

فَبِإِنْ قَالَ: هَذَا الْبَيْعُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الصَّفَقَةَ وَقَعَتْ عَلَى الْفَرَسِ دُونَ مَا فِي بَطْنِهَا وَبَيْنَهُمَا مَعَا وَإِظَاهَرُهَا الزِّيَادَةُ لِمَا فِي الْبَطْنِ لَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ إِذَا لَمْ تَعُدَّ الصَّفَقَةَ عَلَى مَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ، وَلَا أَفْسَدَ الْبَيْعُ هَا هُنَا بِالنَّبِيِّ قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

أَهْلُ الْعِلْمِ عَلِمْنَاهُ، أَوْرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيْهِ وَأَوْثَقُهُ فِي نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ يَعْرِفُ بِتَوَلِيحٍ مَالَهُ إِلَيْهِ فِي الْحَيَاةِ وَلَدٌ وَلَوْ دُونَ وَلَدِهِ، ثُمَّ مَاتَ وَلَدُهُ فَصَارَ وَارِثُهُ عَدُوًّا لَهُ فَاعْتَقَ عَبْدَهُ فِي وَصِيَّتِهِ أَلَيْسَ يَلْزَمُكَ أَنْ لَا تَحْيِزَ الْعَتَقَ لَشَأْنِ تَهْمَتِهِ فِيهِ حَيًّا إِذْ كَانَ يُوْثِرُهُ بِمَالِهِ عَلَى وَلَدِهِ نَفْسَهُ وَمِيتًا إِذْ كَانَ عِنْدَهُ بَتْلُكَ الْحَالِ، وَكَانَ الْوَارِثُ لَهُ عَدُوًّا؟ أَوْ رَأَيْتَ لَوْ كَانَ وَارِثُهُ لَهُ عَدُوًّا، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَدْعِيَ الْوَصِيَّةَ، فَيَكُونُ الْمِيرَاثُ وَافِرًا عَلَيْكَ إِلَّا حَبٌّ أَنْ يَفْقَرَكَ اللَّهُ، وَلَا يَنْفِيكَ.

وَلَكِنِّي أَوْصِي بِثَلَاثٍ مَالِي لِغَيْرِكَ فَأَوْصِي لِغَيْرِهِ أَلَيْسَ إِنْ أَجَازَ هَذَا أَجَازَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّ وَرَدًا مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ مِنَ الْوَصِيَّةِ لَوَارِثٍ عَدُوًّا فِي أَصْلِ قَوْلِهِ؟ أَوْرَأَيْتَ إِذَا كَانَتْ السُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْمِيتَةِ أَنْ يَوْصِيَ بِثَلَاثٍ مَالِهِ، وَلَا يَحْظَرُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَوْصِيَ بِهِ إِلَّا لَوَارِثٍ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ أَنْ يَحْظَرَ عَلَيْهِ الْوَصِيَّةَ لِغَيْرِ وَارِثٍ بِحَالِ أَلَيْسَ قَدْ خَالَفْنَا السُّنَّةَ؟ أَوْ رَأَيْتَ إِذَا كَانَ حُكْمُ الثَّلَاثِ إِلَيْهِ يَفْذُهُ لَمْ يَرَأَ غَيْرَ وَارِثٍ لَوْ كَانَ وَارِثُهُ فِي الْعَدَاوَةِ لَهُ عَلَى مَا وَصَفَتْ مِنَ الْعَدَاوَةِ، وَكَانَ بَعِيدَ النَّسَبِ، أَوْ كَانَ مَوْلَى لَهُ فَاقْرَأْ لِرَجُلٍ آخَرَ بِحَالٍ قَدْ كَانَ يَحْجِدُهُ لِيَأْهُ، أَوْ كَانَ لَا يَعْرِفُ بِالْإِقْرَارِ لَهُ بِهِ، وَلَا الْآخَرَ بِدَعْوَاهُ أَلَيْسَ إِنْ أَجَازَهُ لَهُ تَمَّا يَخْرُجُ الْوَارِثُ مِنْ جَمِيعِ الْمِيرَاثِ أَجَابَهُ لَهُ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَهُوَ مَتَّهَمٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ صَارَ الْوَارِثُ؟ وَإِنْ أَبْطَلَهُ أَبْطَلْ إِقْرَارًا بِدَيْنٍ أَحَقُّ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الدَّيْنِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْأَحْكَامُ عَلَى الظَّاهِرِ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمَغْيِبِ، وَمَنْ حَكَمَ عَلَى النَّاسِ بِالْإِرْكَانِ جَعَلَ لِنَفْسِهِ مَا حَظَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَرَسُولُهُ ﷺ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا يُولِّي الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ عَلَى الْمَغْيِبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَكَلَّفَ الْعِبَادَةَ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الْعِبَادِ بِالظَّاهِرِ، وَلَوْ كَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِبَاطِنٍ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ كَانَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَمَا وَصَفَتْ مِنْ هَذَا يَدْخُلُ فِي جَمِيعِ الْعِلْمِ.

فَبِإِنْ قَالَ: قَائِلٌ مَا دُلَّ عَلَى مَا وَصَفَتْ مِنْ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِالْبَاطِنِ؟

قِيلَ: كِتَابُ اللَّهِ، ثُمَّ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ: لَنَبِيِّ ﷺ: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ قَرَأْ إِلَى ﴿فَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فَأَقْرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَنَاحَوْنَ، وَيَتَرَاوَنُونَ وَيَسْهَمُ لَهُمْ إِذَا حَضَرُوا الْقِسْمَةَ وَيَحْكُمُ لَهُمْ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَهُ عَنْ كُفْرِهِمْ وَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جَنَّةً مِنَ الْقَتْلِ بِإِظْهَارِ الْإِيمَانِ عَلَى الْإِيمَانِ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْصِمُونَ إِلَيَّ،

وكذلك لا يحلُّ نكاحُ المتعة ويفسخ.

فإن قال: نعم، قيل: وإن كان أعزب، أو أهلاً؟

فإن قال: نعم، قيل: فإن أراد أن ينكح امرأة ونوى أن لا يجبسها إلا يوماً، أو عشرة أياماً أراد أن يقضي منها وطراً.

وكذلك نوت هي منه غير أنهما عقدا النكاح مطلقاً على غير شرط، وإن قال: هذا يحلُّ قيل له: ولم تفسده بالنية إذا كان العقد صحيحاً؟

فإن قال: نعم، قيل له: إن شاء الله تعالى، فهل تجد في البيوع شيئاً من الذرائع، أو في النكاح شيئاً من الذرائع تفسد به بيعاً، أو نكاحاً أولى أن تفسد به البيع من شراء الفرس العقوق على ما وصف، وكل ذات حمل سواها والنكاح على ما وصفت، فإذا لم تفسد بيعاً، ولا نكاحاً بنية يتصادق عليها المتبايعان والمتناكحان أيما كانت نيتهما ظاهرة قبل العقد ومعه وبعده، وقلت: لا أفسد واحداً منهما؛ لأن عقد البيع وعقد النكاح وقع على صحة والنية لا تصنع شيئاً، وليس معها كلامٌ فالنية إذا لم يكن معها كلامٌ أولى أن لا تصنع شيئاً يفسد به بيع، ولا نكاح.

قال الشافعي: وإذا لم يفسد على المتبايعين نيتهما، أو كلامهما فكيف أفسدت عليهما بأن أزكنت عليهما أنهما نوبا، أو أحدهما شيئاً والعقد صحيح فافسدت العقد الصحيح بإزكانك أنه نوى فيه ما لو شرط في البيع، أو النكاح فسد؛ فإن قال ومثل ماذا؟

قال: قيل له: مثل قولك والله تعالى الموفق.

٣٩- بابُ تفرِيع الوصايا للوارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكل ما أوصى به المريض في مرضه الذي يموت فيه لوارث من ملك مال ومنفعة بوجه من الوجوه لم تجز الوصية لوارث باي هذا كان.

٤- الوصية للوارث

قال الربيع: قال الشافعي: وإذا استأذن الرجل أن يوصي لوارث في صحة منه، أو مرض فأنذوا له أو لم يأنذوا فذلك سواء؛ فإن وفوا له كان خيراً لهم وأتقى لله عز ذكره وأحسن في الأحداث أن يجيزوه؛ فإن لم يفعلوا لم يكن للحاكم أن يجبرهم على شيء منه، وذلك بما نقل عن رسول الله ﷺ من الميراث.

١٤٢٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة قال: سمعت الزهري يقول: زعم أهل العراق أن شهادة المحدثين لا تجوز فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال

لأبي بكره تَبْ تَقْبَلْ شَهَادَتَكَ، أَوْ إِنْ تَبْتُ قُبِلَتْ شَهَادَتُكَ قَالَ سُفْيَانُ سَمِعَ الزُّهْرِيُّ الَّذِي أَخْبَرَهُ فَحَفِظْتَهُ، ثُمَّ نَسِيَتْهُ وَشَكَّكَتْ فِيهِ، فَلَمَّا قُمْنَا سَأَلْتُ مَنْ حَضَرَ، فَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ: هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فَقُلْتُ هَلْ شَكَّكَتَ فِيمَا قَالَ؟

فَقَالَ: لَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ غَيْرُ شَكٍّ.

قال الشافعي: وكثيراً ما سمعته يحذره فيسمي سعيداً وكثيراً ما سمعته يقول عن سعيد إن شاء الله تعالى. وقد روى غيره من أهل الحفظ عن سعيد ليس فيه شك وزاد فيه أن عمر استتاب الثلاثة فتاب اثنان فأجاز شهادتهما وأبى أبو بكر فرد شهادته. [أخرجه البيهقي (١٥٢/١)]

٤١- مسألة في العتق

قال: ومن أوصى بعتق عبده، ولا يحمله الثلث فأجاز له بعض الورثة وأبى بعض أن يجيز عتق منه ما حلَّ الثلث وحصّة من أجاز، وكان الولاء للذي اعتق لا للذي أجاز إن قال: أجزت لا أرد ما فعل الميت، ولا أبطله من قبل أنه لعله أن يكون لزمه عتقه في حياته، أو وجه ذكره مثل هذا، ومن أوصى له بثلاث رقيق، وفيهم من يعتق عليه إذا ملكه فله الخيار في أن يقبل، أو يرد الوصية؛ فإن قبل عتق عليه من يعتق عليه إذا ملكه وقوم عليه ما بقي منه إن كان موسراً، وكان له، ولاؤه، ويعتق على الرجل كل من ولد الرجل من أب وجد أب وجد أم إذا كان له والداً من جهة من الجهات، وإن بعد.

وكذلك كل من كان ولد باي جهة من الجهات، وإن بعد، ولا يعتق عليه أخ، ولا عم، ولا ذو قرابة غيرهم.

ومن أوصى لصبي لم يبلغ بانيه، أو جدّه كان للوصي أن يقبل الوصية؛ لأنه لا ضرر عليه في أن يعتق على الصبي ولّه، ولاؤه، وإن أوصى له ببعضه لم يكن للولي أن يقبل الوصية على الصبي، وإن قبل لم يقوم على الصبي وعتق منه ما ملك الصبي، وإنما يجوز له أمر الولي فيما زاد الصبي أو لم ينقص، أو فيما لا بدّ له منه.

فأما ما ينقصه ممّا له منه بدّ، فلا يجوز عليه، وهذا نقص له منه بدّ، وإذا كان العبد بين اثنين فأعطى أحدهما خمسين ديناراً على أن يعتقه، أو يعتق نصيبه منه فاعتقه عتق عليه ورجع شريكه عليه بنصف الخمسين وأخذها ونصف قيمة العبد، وكان له، ولاؤه ورجع السيد على العبد بالخمسة والعشرين التي قبضها منه السيد، ولو كان السيد قال: إن سلمت لي هذه الخمسون فأنت حرّ لم يكن حرّاً، وكان للشريك أن يأخذ منه نصف الخمسين؛

لأنه مال العبد وماله بينهما.

ولو كان العبد بين رجلين فاعتقه أحدهما واعتقه الثاني بعد عتق الأول فعتقه باطلاً.

وهذا إذا كان الأول موسراً فله ولاؤه وعليه قيمته، وإن كان معسراً فعتق الثاني جائز والاول بينهما، وإن أعتقه جميعاً معاً لم يتقدم أحدهما صاحبه في العتق كان حرّاً ولهما، ولاؤه، وهكذا إن ولياً رجلاً عتقه فاعتقه كان حرّاً، وكان، ولاؤه بينهما، ولو قال: أحدهما لصاحبه إذا عتقت فهو حرٌّ فاعتقه صاحبه كان حرّاً حين قال: المعتق، ولا يكون حرّاً لو قال: إذا عتقتك فانت حرٌّ؛ لأنه أوقع العتق بعد كمال الأول، وكان كمن قال: إذا عتقتك فهو حرٌّ، ولا التفت إلى القول الآخر، وإذا كان العبد بين شريكين فاعتقه أحدهما، وهو معسر فنصيبه حرّاً وللمعتق نصف ماله وللذي لم يعتق نصفه، ولو كان موسراً كان حرّاً وضمن لشريكه نصف قيمته، وكان مال العبد بينهما، ولا مال للعبد إنما ماله لملكه إن شاء أن يأخذه أخذه وعتقه غير هبة ماله.

قال الشافعي: وهو غير ماله، وهو يقع عليه العتق، ولا يقع على ماله، ولو قال: رجلٌ لغلامه أنت حرٌّ ولما أنت حرٌّ كان الغلام حرّاً، ولم يكن المال حرّاً ما كان المال من حيوان أو غيره لا يقع العتق إلا على بني آدم.

وإذا عتق الرجل عبداً بينه وبين رجل وله من المال ما يعتق عليه ثلاثة أرباعه، أو أقل، أو أكثر إلا أن الكل لا يخرج عتق عليه ما احتمل ماله منه، وكان له من، ولاؤه بقدر ما عتق منه ويرق منه ما بقي وسواء فيما وصفت العبد بين المسلمين، أو المسلم والنصراني وسواء أيهما أعتقه وسواء كان العبد مسلماً أو نصرانياً، فإذا عتقه النصراني، وهو موسر فهو حرٌّ كله وله ولاؤه، وهو فيه مثل المسلم إلا أنه لا يرثه لاختلاف الدينين كما لا يرث ابنه؛ فإن أسلم بعد، ثم مات المولى المعتق ورثه، ولا يبعث النصراني أن يكون مالكاً معتقاً فعتق المالك جائزاً.

وقد قال: رسول الله ﷺ: الزلاء لمن أعتق ولا يكون مالكاً لمسلم، فلو أعتقه لم يجز عتقه، فأما مالك معتق يجوز عتقه، ولا يكون له، ولاؤه، فلم أسمع بهذا، وهذا خلاف السنة.

وإذا ملك الرجل أباه، أو أمه ميراثاً عتقا عليه، وإذا ملك بعضهما عتق منهما ما ملك، ولم يكن عليه أن يقوم عليه؛ لأن الملك لزمه، وليس له دفعه؛ لأنه ليس له دفع الميراث؛ لأن حكم الله عز وجل أنه نقل ميراث الموتى إلى الأحياء الوارثين.

ولكنه لو أوصى له، أو وهب له، أو تصدق به عليه، أو ملكه بأي ملك ما شاء غير الميراث عتق عليه، وإن ملك بعضهما بغير ميراث كان عليه أن يقوم عليه، ولو اشترى بعضهما؛ لأنه قد كان له دفع هذا الملك كله، ولم يكن عليه قبوله، ولم يكن مالكاً

ومن قال: إذا مات نصف غلامي حرٌّ فنصف غلامه حرٌّ، ولا يعتق عليه النصف الثاني، وإن حمل ذلك كله؛ لأنه إذا مات، فقد انقطع ملكه عن ماله، وإنما كان له أن يأخذ من ماله ما كان حياً، فلما أوقع العتق في حال ليس هو فيها مالك لم يقع منه إلا ما أوقع، وإذا كنا في حياته لو عتق نصف مملوك ونصف لغيره، وهو معسر لم نعتقه عليه فهو بعد الموت لا يملك في حاله التي عتق فيها، ولا يفيد ملكاً بعده، ولو أعتقه فبعت عتقه في مرضه عتق عليه كله؛ لأنه عتق، وهو مالك للكل، أو الثلث، وإذا مات فحمل الثلث عتق كله ويدئ على التديير والوصايا.

قال الشافعي: وإذا كان العبد بين رجلين، أو أكثر فاعتق أحدهم، وهو موسر وشركاؤه غيب عتق كله وقوم دفع إلى وكلاء شركائه نصيبهم من العبد، وكان حرّاً وله، ولاؤه؛ فإن لم يكن لهم وكلاء وقفت ذلك لهم على أيدي من يضمه بالنظر من القاضي لهم، أو أقره على المعتق إن كان مليشاً، ولا يخرج من يديه إذا كان مليشاً مأموناً إنما يخرج إذا كان غير مأمون.

وإذا قال: الرجل لعبد: أنت حرٌّ على أن عليك مائة دينار، أو خدمة سنو، أو عمل كذا فقبل العبد العتق على هذا لزمه ذلك، وكان ديناً عليه؛ فإن مات قبل أن يخدم رجع عليه المولى بقيمة الخدمة في ماله إن كان له.

قال الشافعي: ولو قال: في هذا أقبل العتق، ولا أقبل ما جعلت علي لم يكن حرّاً، وهو كقولك أنت حرٌّ إن ضمننت مائة دينار، أو ضمننت كذا وكذا، ولو قال: أنت حرٌّ عليك مائة دينار وأنت حرٌّ، ثم عليك مائة دينار أو خدمة؛ فإن ألزمه العبد نفسه، أو لم يلزمه نفسه عتق في الحالين معاً، ولم يلزمه منه شيء؛ لأنه أعتقه، ثم استأنف أن جعل عليه شيئاً فجعله على رجل لا يملكه، ولم يعقد به شرطاً، فلا يلزمه إلا أن يتطوع بأن يضمه له.

قال الشافعي: وإذا عتق الرجل شركاً له في عبده، وإنما أنظر إلى الحال التي عتق فيها؛ فإن كان موسراً ساعة أعتقه وجعلت له ولأه وضمته نصيب شركائه وقومه بقيمته حين وقع العتق وجعلته حين وقع العتق حرّاً جنابته والجنابة عليه وشهادته وحدوده وجميع أحكامه أحكام حرٌّ، وإن لم يدفع القيمة، ولم يرتفع إلى القاضي إلا بعد سنو، أو أكثر، وإن كانت قيمته يوم أعتقه مائة دينار، ثم نقصت، ثم لم يرافعه إلى الحاكم حتى تصير عشرة أو زادت حتى تصير ألفاً فسواء بقيمته مائة، وإن كانت المعتقة أمة فولدت أولاداً بعد العتق فالقيمة قيمة الأم يوم وقع العتق حاملاً كانت، أو غير حامل، ولا قيمة لما حدث من الحمل، ولا من الولادة بعد العتق؛ لأنهم أولاد حرّة.

أوصيت بالعبد الذي أوصيت به لفلان لفلان كان هذا رداً للوصية الأولى وكانت وصيته للآخر منهما، ولو أوصى لرجل بعبد، ثم أوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا دليلاً، ثم إبطال وصيته به، وذلك أن البيع والوصية لا يجتمعان في عبد.

وكذلك لو أوصى لرجل بعبد، ثم أوصى بعتقه، أو أخذ مال منه وعقته كان هذا كله إبطالاً للوصية به للأول، ولو أوصى لرجل بعبد، ثم باعه أو كاتبه، أو دبره، أو وهبه كان هذا كله إبطالاً للوصية فيه.

قال الشافعي: ولو أوصى به لرجل، ثم أذن له في التجارة أو بعثه تاجراً إلى بلد، أو أجره، أو علمه كتاباً، أو قرأناً أو علماً، أو صناعة، أو كساً، أو وهب له مالا، أو زوج له يكن شيء من هذا رجوعاً في الوصية، ولو كان الموصي به طعاماً فباعه أو وهبه، أو أكله، أو كان حطة فطحنها، أو دقيقاً فعمجنه أو خبز به فجعلها سويقاً كان هذا كله كنقض الوصية، ولو أوصى له بما في هذا البيت من الخطية، ثم خلطها بمخطة غيرها كان هذا إبطالاً للوصية، ولو أوصى له بما في البيت بمخيلة خطية، ثم خلطها بمخطة مثلاً لم يكن هذا إبطالاً للوصية وكانت له المكيلة التي أوصى بها له.

٤٥ - تغيير وصية العتق

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: حدثنا الشافعي إملاء قال: وللوصي أن يغير من وصيته ما شاء من تدبير وغير تدبير؛ لأن الوصية عطاء يعطيه بعد الموت فله الرجوع فيه ما لم يتم لصاحبه بموته.

قال: وتجوز وصية كل من عقل الوصية من بالغ محجور عليه وغير بالغ؛ لأننا إنما نجس عليه ماله ما لم يبلغ رشده، فإذا صار إلى أن يحول ملكه لغيره لم نمنعه أن يتقرب إلى الله تعالى في ماله بما أجازت له السنة من الثلث.

قال: ونقتصر في الوصايا على الثلث، والحجة في أن يقتصر بها على الثلث، وفي أن تجوز لغير القرابة حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأنقذ النبي ﷺ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فاقصر بوصيته على الثلث وجعل عتقه في المرض إذا مات وصية وأجازها للعبد وهم غير قرابة وأحب إلينا أن يوصي للقرابة.

قال الشافعي: وإذا أوصى رجل لرجل بثلث ماله، أو شيء مسمى من ذنائب، أو دراهم، أو عرض من العروض وله مال حاضر، ولا يحتل ما أوصى به ومال غائب فيه فضل عما أوصى به أعطينا الموصي له ما أوصى له بما بينه وبين أن يستكمل ثلث

له إلا بأن يشاء؛ فكان اختياره الملك ملك ما له قيمة، والعتق يلزم العبد أحب أو كره.

ولو أعتق الرجل شقصاً له في عبد قوم عليه، فقال: عند القيمة إنه آتني، أو سارق كلف البيعة.

فإن جاء بها قوم كذلك، وإن أقر له شريكه قوم كذلك، وإن لم يقر له شريكه أحلف؛ فإن حلف قوم برياً من الإباق والسرقه.

فإن نكل عن اليمين ردنا اليمين على المعتق؛ فإن حلف قومناه أبناً سارقاً، وإن نكل قومناه صحيحاً.

٤٢ - باب الوصية بعد الوصية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أوصى رجل بوصية مطلقة، ثم أوصى بعدها بوصية أخرى أنفذت الوصيتين معاً.

وكذلك إن أوصى بالأولى فجعل إنفاذها إلى رجل وبالأخرى فجعل إنفاذها إلى رجل كانت كل واحدة من الوصيتين إلى من جعلها إليه، وإن كان قال في الأولى وجعل وصيته وقضاء دينه وتركه إلى فلان، وقال: في الأخرى مثل ذلك كان كل ما قال في واحدة من الوصيتين ليس في الأخرى إلى الوصي في تلك الوصية دون صاحبه، وكان قضاء دينه، وولاية تركه إليهما معاً، ولو قال: في إحدى الوصيتين أوصى بما في هذه الوصية إلى فلان، وقال: في الأخرى أوصى بما في هذه الوصية، وولاية من خلف وقضاء دينه إلى فلان فهذا مفرد بما أفرد به من قضاء دينه، وولاية تركه، وما في وصيته ليست في الوصية الأخرى وشريك مع الآخر فيما في الوصية الأخرى.

٤٣ - باب الرجوع في الوصية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وللرجل إذا أوصى بوصية تطوع بها أن ينقضها كلها، أو يبدل منها ما شاء التدبير، أو غيره ما لم يموت، وإن كان في وصيته إقرار بدين، أو غيره، أو عتق بتات فذلك شيء واجب عليه أوجه على نفسه في حياته لا بعد موته فليس له أن يرجع من ذلك في شيء.

٤٤ - باب ما يكون رجوعاً في الوصية وتغييراً

لها، وما لا يكون رجوعاً، ولا تغييراً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى رجل بعبد بعينه لرجل، ثم أوصى بذلك العبد بعينه لرجل فاعبد بينهما نصفان. ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان لفلان، أو قد

في هذا وجه يحتمله إلا ما قلنا: لأنَّ الطَّلَقَ حادثٌ كالتلف، أو كاشدٌ وجع الأرض مضمّنٌ وأخوفهُ، أو لا تجوزُ وصيتها إذا حلت بحالٍ؛ لأنها حاملٌ مخالفةٌ حالها غيرَ حاملٍ، وقد قال في الرَّجُلِ يحضُرُ القتالَ تجوزُ هبته وجميعٌ ما صنعَ في ماله في كلِّ ما لم يجرح، فإذا جرحَ جرحاً خفوفاً فهذا كالمرضِ المضني أو أشدَّ خوفاً، فلا يجوزُ مما صنعَ في ماله إلا الثلثُ.

وكذلك الأسيرُ يجوزُ له ما صنعَ في ماله.

وكذلك من حلَّ عليه القصاصُ ما لم يقتل، أو يجرح من قبلِ أنه قد يمكنُ أن يحيا.

٤٧ - صدقةُ الحيِّ عن الميت

أخبرنا الربيعُ بنُ سليمان قال: حدَّثنا الشافعيُّ إملاءً قال: يلحقُ الميتُ من فعلٍ غيره وعمله ثلاثٌ حجٌّ يؤدي عنه ومالٌ يتصدقُ به عنه، أو يقضى ودعاءً فأمّا ما سوى ذلك من صلاةٍ، أو صيامٍ فهو لفاعله دونَ الميتِ.

ولمّا قلنا بهذا دونَ ما سواه استدلالاً بالسنةِ في الحجِّ خاصةً والعمرةِ مثله قياساً، وذلك الواجبُ دونَ التطوعِ، ولا يحجُّ أحدٌ عن أحدٍ تطوعاً؛ لأنَّه عملٌ على البدنِ فأمّا المالُ، فإنَّ الرَّجُلَ يجبُ عليه فيما له الحقُّ من الزكاةِ وغيرها فيجزيه أن يؤدي عنه بأمره؛ لأنَّه إنما أريدَ بالفرضِ فيه تأديته إلى أهله لا عملٌ على البدنِ، فإذا عملَ امرؤُ عني على ما فرضَ في مالي، فقد أدى الفرضَ عني، وأمّا الدعاءُ، فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ ندبَ العبادَ إليه وأمرَ رسولُ الله ﷺ به، فإذا جازَ أن يدعى للخالقِ حيّاً جازَ أن يدعى له ميتاً ولحقه إن شاء الله تعالى بركة ذلك مع أنَّ اللهَ عزَّ ذكره واسعٌ لأن يوفِّي الحيَّ أجره ويدخلَ على الميتِ منفعةً.

وكذلك كلُّما تطوَّعَ رجلٌ عن رجلٍ صدقةً تطوَّعَ.

٤٨ - بابُ الأوصياء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجوزُ الوصيةُ إلا إلى بالغٍ مسلمٍ عدلٍ، أو امرأةٍ كذلك، ولا تجوزُ إلى عبدٍ أجنبيٍّ، ولا عبدٍ الموصي، ولا عبدِ الموصى له، ولا إلى أحدٍ لم تتمَّ فيه الحريةُ من مكاتبٍ، ولا غيره، ولا تجوزُ وصيةُ مسلمٍ إلى مشركٍ.

فإن قال قائلٌ: فكيف لم تجز الوصيةُ إلى من ذكرت أنها لا تجوزُ إليه؟

قيل: لا تعدو الوصيةُ أن تكونَ كوكالةِ الرَّجُلِ في الحقِّ له فلنسا نردُّ على رجلٍ وكلَّ عبداً كافراً خائناً؛ لأنَّه أملكُ بماله ونجيزُ له أن يوكِّلَ بما يجوزُ له في ماله، ولا نخرجُ من يديه ما دفعَ إليه منه، ولا نجعلُ عليه فيه أميناً، ولا أعلمُ أحداً يجيزُ في الوصيةِ ما

المالَ الحاضرَ وبقينا ما بقيَ له، وكلُّما حضرَ من المالِ شيءٌ دفعنا إلى الورثةِ ثلثيه وإلى الموصي له ثلثه حتّى يستوفوا وصاياهم، وإن هلكَ المالُ الغائبُ هلكَ منهم، ومن الورثةِ، وإن أبطأ عليهم أبطأ عليهم معاً وأحسنُ حالِ الموصي له أبداً أن يكونَ كالوارثِ ما احتملت الوصيةُ الثلثَ، فإذا عجزَ الثلثُ عنها سقطَ معه فأمّا أن يزيدَ أحدٌ بحالٍ أبداً على ما أوصى له به قليلاً، أو كثيراً، فلا إلا أن يتطوَّعَ له الورثةُ فيهبونَ له من أموالهم أرايت من زعمَ أن رجلاً لو أوصى لرجلٍ بثلاثةِ دراهمٍ وتركَ ثلاثةَ دراهمٍ وعرضاً غائباً يساوي ألفاً، فقال: أخيرَ الورثةِ بينَ أن يعطوا الموصي له هذه الثلاثةَ دراهمٍ كلّها ويسلمَ لهم ثلثَ مالِ الميتِ، أو أجبرهم على درهمٍ من الثلاثةِ؛ لأنَّه ثلثُ ما حضرَ وأجعلُ للموصي له ثلثي الثلثِ فيما غابَ من ماله اليسَّ كان أقربَ إلى الحقِّ وأبعدَ من الفحشِ في الظلمِ لو جبرهم على أن يعطوه من الثلاثةِ دراهمٍ درهماً؟ فإذا لم يجزِ عنده أن يجبرهم على درهمين يدفعونهما من قبلِ أنه لا يكونُ له أن تسلمَ إليه وصيته، ولم تأخذ الورثةُ ميراثهم كان أن يعطوه قيمةَ الوفاةِ أحرمَ عليه وأفحشَ في الظلمِ، وإنما أحسنُ حالاتِ الموصى له أن يستوفي ما أوصى له به لا يزادَ عليه بشيءٍ، ولا يدخلَ عليه النقصُ فأمّا الزيادةُ، فلا تحلُّ، ولكن كلُّما حضرَ من مالِ الميتِ أعطينا الورثةَ الثلثينِ وله الثلثُ حتّى يستوفي وصيته.

وكذلك لو أوصى له بعبدين، ولم يترك الميتُ غيره إلا مالا غائباً سلّمنا له ثلثه وللورثةِ الثلثينِ، وكلُّما حضرَ من المالِ الغائبِ شيءٌ له ثلثُ زدنا الموصى له في العبدِ أبداً حتّى يستوفي رقبته أو سقطَ الثلثُ، فيكونُ له ما حملَ الثلثُ، ولا أبالي تركَ الميتُ داراً، أو أرضاً، أو غيرَ ذلك؛ لأنَّه لا مأمونَ في الدنيا قد تنهدمُ الدارُ وتحترقُ ويأتي السيلُ عليها فينسِفُ أرضها وعمارتها، وليسَ من العدلِ أن يكونَ للورثةِ ثلثانِ بكتسابِ الله عزَّ وجلَّ وللموصي له ثلثُ تطوَّعا من الميتِ فيعطى بالثلثِ ما لا تعطى الورثةُ بالثلثينِ.

٤٦ - بابُ وصيةِ الحامل

أخبرنا الربيعُ بنُ سليمان قال: قال الشافعيُّ: تجوزُ وصيةُ الحاملِ ما لم يحدث لها مرضٌ غيرُ الحملِ كالأمراضِ التي يكونُ فيها صاحبها مضنياً أو تجلسُ بينَ القوابِلِ فيضربها الطلقُ، فلو أجزت أن توصيَ حاملٌ مرةً، ولا توصيَ أخرى كان لغيري أن يقولَ إذا ابتدأ الحملُ تنثني نفسها وتغيّر عن حالِ الصحةِ وتكره الطعامَ، فلا أجيزُ وصيتها في هذه الحالِ وأجزت وصيتها إذا استمرت في الحملِ وذهبَ عنها الغثاينِ والنّعاسُ وإفهامُ الطعامِ، ثمَّ يكونُ أولى أن يقبلَ قوله تمّن فرقَ بينَ حالها قبلَ الطلقِ، وليسَ

أيديهما نصفين وأمر بالاحتفاظ بما لا يقسم منه ماعاً.

وإذا أوصى الميت بإنكاح بناته إلى رجل؛ فإن كان وليهن الذي لا أول منه زوجهن بولاية النسب أو الولاء دون الوصية جاز، وإن لم يكن وليهن لم يكن له أن يزوجهن، وفي إجازة تزويج الوصي إبطالاً للأولياء إذا كان الأولياء أهل النسب، ولا يجوز أن يلي غير ذي نسب.

فإن قال قائل: يجوز بوصية الميت أن يلي ما كان يلي الميت؟ فإلتى لا ولاية له على حي، فيكون يلي أحد بولاية الميت إذا مات صارت الولاية لأقرب الناس بالمزوجة من قبل أبيها بعده أحب ذلك، أو كرهته، ولو جاز هذا لوصي الأب جاز لوصي الأخ والمولى، ولكن لا يجوز لوصي.

فإن قيل: قد يوكل أبوها الرجل فيزوجها فيجوز؟

قيل: نعم، ووليها من كان والولاية حيثنزل للحي منهما والوكيل يقوم مقامه.

قال الشافعي: فإذا قال الرجل قد أوصيت إلى فلان بتركي، أو قال: قد أوصيت إليه بمالي، أو قال: بما خلفت.

قال الربيع: أنا أجيب فيها أقول: يكون وصياً بالمال، ولا يكون إليه من النكاح شيء إنما النكاح إلى العصبية الأقرب فالأقرب من المزوجة والله تعالى أعلم.

٤٩- باب ما يجوز للوصي

أن يصنعه في أموال اليتامي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يخرج الوصي من مال اليتيم كل ما لزم اليتيم من زكاة ماله وجنائته، وما لا غنى به عنه من كسوته ونفقته بالمعروف، وإذا بلغ الحلم، ولم يبلغ رشده زوجته، وإذا احتاج إلى خادم ومثله يخدم اشترى له خادماً، وإذا ابتاع له نفقة وكسوة فسرقت ذلك أخلف له مكانها، وإن أنلف ذلك فاته يوماً يوماً وأمره بالاحتفاظ بكسوته؛ فإن أنلفها رفع ذلك إلى القاضي وينبغي للقاضي أن يجبسه في إتلافها ويخيفه، ولا بأس بأن يامر أن يكسى أقل ما يكفيه في البيت مما لا يخرج فيه، فإذا رأى أن قد أقبه أمر بكسوته ما يخرج فيه وينفق على امرأته إن زوجته وخادم إن كانت لها بالمعروف ويكسوها.

وكذلك ينفق على جاريته إن اشتراها له ليطأها، ولا يرى أن يجمع له امرأتين ولا جارتين للوطء، وإن اتسع ماله؛ لأنما تعطيه منه ما فيه الكفاية مما يخرج من حد الضيق، وليس بامراق؛ ولا جارية لوطء ضيق إلا أن تسقم أيتهما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينكح، أو يتسرى إذا كان ماله محتملاً

يخير في الوكالة من هذا، وما أشبهه، فإذا صاروا إلى أن لا يجوزوا هذا في الوصية، فلا وجه للوصية إلا بأن يكون الميت نظراً لمن أوصى له بدين وتطوع من ولاية ولده فاستند إليه بعد موته، فلما خرج من ملك الميت فصار يملكه وارث، أو ذو دين، أو موصى له لا يملكه الميت، فإذا قضى عليهم فيما كان لهم بسببه قضاء يجوز أن يتدنى الحاكم القضاء لهم به؛ لأنه نظر لهم أجزته، وكان فيه معنى أن يكون من استند ذلك إليه يعطف عليهم من الثقة بمودة للميت أو للموصى لهم، فإذا ولي حراً أو حرة عدلين أجزنا ذلك لهما بما وصفت من أن ذلك يصلح على الابتداء للحاكم أن يولي أحدهما، فإذا لم يول من هو في هذه الصفة بأن لنا أن قد أخطأ عامداً، أو مجتهداً على غيره، ولا نخير خطأه على غيره إذا بأن ذلك لنا كما نخير أمر الحاكم فيما احتمل أن يكون صواباً، ولا نخير فيما بأن خطؤه ونخير أمر الوالي فيما صنع نظراً ونرده فيما صنع من مال من يلي غير نظر ونخير قول الرجل والمرأة في نفسه فيما أمكن أن يكون صدقاً، ولا نخرجه فيما لا يمكن أن يكون صدقاً، وهكذا كل من شرطنا عليه في نظره أن يجوز بحال لم يجز في الحال التي يخالفها.

وإذا أوصى الرجل إلى من تجوز وصيته، ثم حدث للموصى إليه حال تخرجه من حد أن يكون كافياً لما استند إليه، أو أميناً عليه أخرجت الوصية من يديه إذا لم يكن أميناً وأضم إليه إذا كان أميناً ضعيفاً عن الكفاية قوياً على الأمانة؛ فإن ضعف عن الأمانة أخرج بكل حال، وكلما صار من أبدل مكان وصي إلى تغير في أمانة، أو ضعف كان مثل الوصي يبدل مكانه كما يبدل مكان الوصي إذا تغيرت حاله، وإذا أوصى إلى رجلين فمات أحدهما، أو تغيرت حاله أبدل مكان الميت، أو المتغير رجل آخر؛ لأن الميت لم يرض قيام أحدهما دون الآخر، ولو أوصى رجل إلى رجل فمات الموصى إليه وأوصى بما أوصى به إلى رجل لم يكن وصي الوصي وصياً للميت الأول؛ لأن الميت الأول لم يرض الموصى الآخر.

قال الشافعي: ولو قال أوصيت إلى فلان؛ فإن حدث به حدث، فقد أوصيت إلى من أوصى إليه لم يجز ذلك؛ لأنه إنما أوصى بمال غيره وينبغي للقاضي أن ينظر فيمن أوصى إليه الوصي الميت؛ فإن كان كافياً أميناً، ولم يجد آمن منه، أو مثله في الأمانة ممن يراه أمثل لتركه الميت من ذي قرابة الميت، أو مودة له، أو قرابة لتركه، أو مودة لهم ابتداء لتوليته بركة الميت، وإن وجد أكفاً وأملاً ببعض هذه الأمور منه ولي الذي يراه أنفع لمن يولي أمره إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي: وإذا اختلف الوصيان، أو الموليان، أو الوصي، ولا مولى معه في المال قسم ما كان منه يقسم فجعل في

لذلك، وهذا ما لا صلاح له إلا به إن كان يأتي النساء؛ فإن كان مجبوراً أو حصوراً فأراد جاريةً تلتذُّ بها لم تشتترَ له، وإن أراد جاريةً للخدمة اشترت له؛ فإن أراد أن تلتذُّ بها تلتذُّ بها، وإن أراد امرأةً لم يزوجهَا؛ لأن هذا مما له منه بدٌّ، وإذا زوج المولى عليه فأكثر طلاقها أحببت أن يتسرى؛ فإن اعتق فاعتق مردودٌ عليه.

٥٠ - الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه

قال الربيع بن سليمان: هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين وأشهد الله عالم خاتمة الأعين، وما تخفي الصدور وكفى به جلُّ ثناءه شهيداً، ثم من سمعه أنه شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله لم يزل يدين بذلك وبه يدين حتى يتوفاه الله ويبيعه عليه إن شاء الله، وأنه يوصي نفسه وجماعة من سمع وصيته بإحلال ما أحلَّ الله عزَّ وجلَّ في كتابه، ثم على لسان نبيه ﷺ وتحريم ما حرم الله في الكتاب، ثم في السنَّة، وإن لا يجاوز من ذلك إلى غيره، وأن مجاوزته ترك رضا الله وترك ما خالف الكتاب والسنَّة وهما من المحدثات والمحافظة على أداء فرائض الله عزَّ وجلَّ في القول والعمل والكف عن محارمه خوفاً لله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه يوم تجلُّ نفس ما عولت من خيرٍ مُحضراً، وما عولت من سوءٍ تودُّ لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً وأن تنزل الدنيا حيث أنزلها الله، فإنه لم يجعلها دارَ مقامٍ إلا مقامَ مدَّةٍ عاجلةٍ الانقطاع، وإنما جعلها دارَ عملٍ وجعل الآخرة دارَ قرارٍ جزاء فيها بما عمل في الدنيا من خيرٍ، أو شرٍّ إن لم يعف الله جلُّ ثناءه، وإن لا يخال أحداً إلا أحداً خاله لله فمن يفعل الخلة في الله - تبارك وتعالى - ويرجى منه إفادة علم في دين وحسن أدب في الدنيا، وأن يعرف المرأة زمانه ويرغب إلى الله تعالى ذكره في الخلاص من شرِّ نفسه فيه، ويمسك عن الإسراف من قول، أو فعل في أمر لا يلزمه، وأن يخلص النية لله عزَّ وجلَّ فيما قال: وعمل، وأن الله تعالى يكفيه مما سواه، ولا يكفي منه شيءٌ غيره، وأوصى متى حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جلُّ عزُّه عن خلقه الذي أسأل الله العونَ عليه، وعلى ما بعده وكتابة كلِّ هول دون الجنة برحمته، ولم يغيِّر وصيته هذِهِ، أن يلي أحمد بن محمد بن الوليد الأزقي النظر في أمر ثابت الخصي الأقرع الذي خلف بمكة؛ فإن كان غير مفسدٍ فيما خلقه محمد بن إدريس فيه اعتقه عن محمد بن إدريس؛ فإن حدث بأحمد بن محمد حدث قبل أن ينظر في أمره نظر في أمره القائم بأمر محمد بن إدريس بعد أحمد فأنفذ فيه ما جعل إلى أحمد وأوصى أن جاريته

الأندلسية التي تدعى فوراً التي ترضع ابنه أبا الحسن بن محمد بن إدريس إذا استكمل أبو الحسن بن محمد بن إدريس سنتين واستغنى عن رضاعها، أو مات قبل ذلك فهي حرة لوجه الله تعالى، وإذا استكمل سنتين ورثي أن الرضاع خير له أرضعته سنة أخرى، ثم هي حرة لوجه الله تعالى إلا أن يرى أن ترك الرضاع خير له أن يموت فتعتق بأيهما كان ومتى أخرج إلى مكة أخرجت معه حتى يكمل ما وصفت من رضاعه، ثم هي حرة، وإن عتقت قبل أن يخرج إلى مكة لم تكره في الخروج إلى مكة وأوصى أن تحمل أم أبي الحسن أم ولده دنانير، وأن تعطي جاريته سكة السوداء وصية لها، أو أن يشتري لها جارية، أو خصي بما بينها وبين خمسة وعشرين ديناراً، أو يدفع إليها عشرون ديناراً وصية لها فأبى واحد من هذا اختارته دفع إليها، وإن مات ابنها أبا الحسن قبل أن يخرج به إلى مكة فهذه الوصية لها إن شاءتها، وإن لم تعتق حتى تخرج بأبي الحسن إلى مكة حملت وابنها معها مع أبي الحسن، وإن مات أبو الحسن قبل أن يخرج به إلى مكة عتقت فوراً وأعطيت ثلاثة دنائير وأوصى أن يقسم ثلث ماله بأربعة وعشرين سهماً على دنائير سهمان من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه ينفق عليها منه، وإن مات ابنها أبو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن إدريس فذلك لها ومتى فارقت ابنها، وولده قطع عنها ما أوصى لها به، وإن أقامت فوراً مع دنائير بعدما تعتق فوراً ودنائير مقيمة مع ابنها محمد، أو ولد محمد بن إدريس وقفت على فور سهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث مال محمد بن إدريس ينفق عليها منه ما أقامت معها ومع ولد محمد بن إدريس؛ فإن لم تقم فوراً قطع عنها ورث على دنائير أم ولد محمد بن إدريس وأوصى لفقراء آل شافع بن السائب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يدفع إليهم سواء فيه صغيرهم وكبيرهم، وذكرهم وإناتهم وأوصى لأحمد بن محمد بن الوليد الأزقي بستة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله وأوصى أن يعتق عنه رقاب خمسة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله ويتحرى أفضل ما يقدر عليه وأحمده ويشترى منهم مسعدة الحياط إن باعه من هو له فيعتق وأوصى أن يتصدق على جيران داره التي كان يسكن بذى طوى من مكة بسهم واحد من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يدخل فيهم كلٌّ من يجري إدريس ولاده وموالي أمه ذكرهم وإناتهم فيعطي كل واحد منهم ثلاثة أضعاف ما يعطي واحداً من جيرانه وأوصى لعبادة السنديَّة وسهل، وللهما مواليه وسليمة مولاة أمه، ومن اعتق في وصيته بسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يجعل لعبادة ضعف ما يجعل لكل واحد منهم ويسوي بين الباقيين، ولا يعطي من مواليه إلا من كان بمكة، وكل ما أوصى به من السهمان من ثلثه

يدخل في ثلثي ما لا قدر له من فخار وصحاف وحصر من سقط البيت ويقايا طعام البيت، وما لا يحتاج إليه مما لا خطر له شهد على ذلك.

بعدها أوصى به من الحمولة والوصايا بمضي بحسب ما أوصى به بمصر، فيكون مبدأ، ثم يحسب باقي ثلثه فيخرج الأجزاء التي وصفت في كتابه وجعل محمد بن إدريس إنفاذاً ما كان من وصاياه بمصر، وولاية جميع تركته بها إلى الله تعالى، ثم إلى عبد الله بن عبد الحكم القرشي، ويوسف بن عمرو بن يزيد الفقيه وسعيد بن الجهم الأصبحي فأتاهم مات، أو غاب، أو ترك القيام بالوصية قام الحاضر القائم بوصيته مقاماً يغنيه عن غاب عن وصية محمد بن إدريس، أو تركها وأوصى يوسف بن يزيد وسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم أن يلحقوا ابنه أبا الحسن متى أمكنهم إلحاقه بأهله بمكة، ولا يحمل بحراً وإلى البر سبيل بوجه ويضموه وأمه إلى نفعه وينفذوا ما أوصاهم به بمصر ويجمعوا ماله ومال أبي الحسن ابنه بها ويلحقوا ذلك كله ورقين أبي الحسن معه بمكة حتى يدفع إلى وصي محمد بن إدريس بها، وما يخلف لمحمد بن إدريس، أو ابنه أبي الحسن بن محمد بمصر من شيء فسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم، ويوسف بن عمرو أوصياه فيه، وولاء ولده ما كان له ولهم بمصر على ما شرط أن يقوم الحاضر منهم في كل ما أسند إليه مقام كلهم، وما أوصوا إلى أوصياء محمد بن إدريس بمكة، وولاء ولده مما يقدر على إيصاله، فقد خرجوا منه وهم قائمون بدين محمد بن إدريس قبضا وقضاء دين إن كان عليها بها وبيع ما راوا يبعه من تركته وغير ذلك من جميع ماله وعليه بمصر، وولاية ابنه أبي الحسن ما كان بمصر وجميع تركته محمد بن إدريس بمصر من أرض وغيرها وجعل محمد بن إدريس، ولده بمكة وحيث كانوا إلى عثمان وزينب وفاطمة بني محمد بن إدريس، وولاء ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس من دنائير أم ولده إذا فارق مصر والقيام بجميع أموال ولده الذين سمي، وولدان حدث لمحمد بن إدريس حتى يصيروا إلى البلوغ والرشد معاً وأموالهم حيث كانت إلا ما يلي أوصياؤه، فإن ذلك إليهم ما قام به قائم منهم، فإذا تركه فهو إلى وصيته بمكة وهما أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق وعبيد الله بن إسماعيل بن مقرظ الصراف، فإن عبيد الله توفي، أو لم يقل وصية محمد بن إدريس فاحمد بن محمد القائم بذلك كله ومحمد يسأل الله القادر على ما يشاء أن يصلني على سيدنا محمد عبده ورسوله، وأن يرحمه، فإنه فقير إلى رحمته، وأن يحبره من النار، فإن الله تعالى غني عن عذابه، وأن يخلفه في جميع ما يخلف بأفضل ما خلف به أحداً من المؤمنين، وأن يكفهم فقدته ويحبر مصيبتهم من بعده، وأن يقبهم معاصيه وإتيان ما يقبح بهم والحاجة إلى أحد من خلقه بقدرته والله الحمد أشهد محمد بن إدريس الشافعي على نفسه في مرضه أن سليماً الحجام ليس إنما هو لبعض ولده، وهو مشهود علي، فإن بيع، فإنما ذلك على وجه النظر له فليس مالي منه شيء، وقد أوصيت بثلاثي، ولا

وكذلك نسب الموالى إلى، ولانهم، وإن كان الموالى مؤمناً
والمعتقون مشركين.

١٤٢٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ
وَعَنْ هَيْبَةَ. [أخرجه مالك (٧٨٢/٢)، البخاري (٢٥٣٥)، مسلم (١٥٠٦)،
أبو داود (٢٩١٩)، الرمزى (١٢٣٦)، النسائي (٣٠٦/٧)، ابن
ماجه (٢٧٤٧)]

١٤٢٤ - أَخْبَرَنَا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
الْحُسَيْنِ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبُ لَا يَبَاعُ، وَلَا
يُوهَبُ. [أخرجه البيهقي (٢٩٢/١٠)]

١٤٢٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي
نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: 'الْوَلَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْخُلْفِ
أَوْفَرُهُ حَيْثُ جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ'. [أخرجه عبد الرزاق (١٦١٤٠)،
البيهقي (٢٩٤/١٠)]

١٤٢٦ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ
ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْقِبُهَا،
فَقَالَتْ: أَهْلُهَا يَنْعِقُكُمَا عَلَى أَنْ وَلَا تَعَا لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ
اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَى.

١٤٢٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ
عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ:
جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَانَتْ أَهْلِي عَلَى نَسْعٍ أَوَاقٍ فِي
كُلِّ عَامٍ أَوْفِيَّةٍ فَأَعْيَنَنِي، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ
أُعِدَّعَا لَهُمْ وَيَكُونُ، وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ فَذَهَبْتُ بِرَبِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا
وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ عَلَيْهِمْ
ذَلِكَ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ، فَقَالَ: ﷺ خُذِيهَا وَاشْتَرِي لَهَا
الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَغْنَى، فَعَلْتُ عَائِشَةَ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَدَّثَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَمَا بَعْدُ فَمَا
بِأَنَّ رِجَالَ يَشْتَرُونَ شَرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا
كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً

٤٤ - كتاب الولاء والحلف

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ
الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَنْسَبَ مَنْ كَانَ لَهُ نَسَبٌ
مِنَ النَّاسِ نَسَبِينَ مِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى أَبِيهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ أَبٌ فَلْيَنْسَبْ إِلَى مَوَالِيهِ، وَقَدْ يَكُونُ ذَا أَبٍ وَلَهُ مَوَالٍ فَيَنْسَبُ إِلَى
أَبِيهِ وَمَوَالِيهِ وَأَوَّلَى نَسَبِهِ أَنْ يَبْدَأَ بِهِ أَبُوهُ وَأَمَرَ أَنْ يَنْسَبُوا إِلَى الْأَخْوَةِ
فِي الدِّينِ مَعَ الْوَلَاءِ.

وكذلك ينسبون إليها مع النسب والإخوة في الدين ليست
بنسب إنما هو صفة تقع على المرء بدخوله في الدين ويخرج منها
بمخروجه منه والنسب إلى الولاء والآباء إذا ثبت لم يزل المولى من
فوق، ولا من أسفل، ولا الأب، ولا الولد والنسب اسم جامع
لمعان مختلفة فينسب الرجل إلى العلم وإلى الجهل وإلى الصناعة
وإلى التجارة، وهذا كله نسب مستحدث من فعل صاحبه وتركه
الفعل، وكان منهم صنف ثالث لا آباء لهم يعرفون، ولا ولادة
فنسبوا إلى عبودية الله وإلى أديانهم وصناعاتهم، وأصل ما قلت
من هذا في كتاب الله عز وجل وَسَبِّحْ نَبِيَّ ﷺ، وما أجمع عليه
عوام أهل العلم قال: الله تبارك وتعالى ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ
أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ
وَمَوَالِيكُمْ﴾، وقال: عز وجل ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ
وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾، وقال: تبارك
وتعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا
تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ:
لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَمَ وَخَالَ يَنْهَمَا الْمَوْجُ
فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾، وقال: عز وجل ﴿وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ
إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا
يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾، وقال: تقدمت أسماؤه
﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾
فمميز الله عز وجل بينهم بالدين، ولم يقطع الأنساب بينهم، فدل
ذلك على أن الأنساب ليست من الدين في شيء.

الأنساب ثابتة لا تزول والدين شيء يدخلون فيه، أو
يخرجون منه ونسب ابن نوح إلى أبيه وابنه كافر ونسب إبراهيم
خليله إلى أبيه وأبوه كافر، وقال: عز وجل ذَكَرَهُ ﴿يَا بُنَيَّ أَدْمُ لَا
يُفْتِنُكَ الشَّيْطَانُ﴾ فنسب إلى آدم المؤمن من ولده والكافر ونسب
رسول الله ﷺ المسلمين بأمر الله عز وجل إلى آبائهم كفاراً
كانوا، أو مؤمنين.

وصفنا في الولاء أن الولاء لا يكون بحالٍ إلا لمعتق، ولا يحمل معنى غير ذلك.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قيل له: إن شاء الله تعالى قال: الله عز وجل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾، فلم يختلف المسلمون أنها لا تكون إلا لمن سعى الله، وأن في قول الله تبارك وتعالى معنيين أحدهما أنها لمن سميت له والآخر أنها لا تكون لغيرهم بحال. وكذلك قول النبي ﷺ: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ فلو أن رجلاً ولاه له والى رجلاً أو أسلم على يديه لم يكن مولى له بالإسلام، ولا الموالات، ولو اجتمعا على ذلك.

وكذلك لو وجده معبوداً فالتقطه، ومن لم يثبت له ولاه بنعمة تجري عليه للمعتق، فلا يقال لهذا مولى أحد، ولا يقال له مولى المسلمين.

فإن قال: قائل فما باله إذا مات كان ماله للمسلمين؟

قيل له: ليس بالولاء ورثوه، ولكن ورثوه بأن الله عز وجل من عليهم بأن خوفهم ما لا مالك له دونه، فلما لم يكن لميراث هذا مالك بولاء، ولا بنسب، ولا له مالك معروف كان مما خوّلوه.

فإن قال: وما يشبه هذا؟

قيل: الأرض في بلاد المسلمين لا مالك لها يعرف هي لمن أحيها من المسلمين والذي يموت، ولا وارث له يكون ماله لجماعتهم لا أنهم مواليه. ولو كانوا اعتقوه لم يرثه من اعتقه منهم، وهو كافر، ولكنهم خوّلوا ماله بأن لا مالك له. ولو كان حكم المسلمين في الذي لا، ولاه له إذا مات أنهم يرثونه بالولاء حتى كأنه اعتقه جماعة المسلمين وجب علينا فيه أمران.

أحدهما أن ينظر إلى الحال التي كان فيها مولوداً لا رق عليه ومسلماً فيجعل ورثته الأحياء يومئذ من المسلمين دون من حدث منهم؛ فإن ماتوا ورثنا ورثة الأحياء يومئذ من الرجال ماله، أو جعلنا من كان حياً من المسلمين يوم يموت ورثته قسماً بينهم قسماً ميراث الولاء. ولا نجعل في واحدة من الحالين ماله لأهل بلد دون أهل بلد وأحصينا من في الأرض من المسلمين، ثم أعطينا كل واحد منهم حظه من ميراثه كما يصنع بجماعة لو اعتقت واحداً ففرقوا في الأرض ونحن والمسلمون إنما يعطون ميراثه أهل البلد الذي يموت فيه دون غيرهم، ولكننا إنما جعلناه للمسلمين من الوجه الذي وصفت لا من أنه مولى لأحد فكيف يكون مولى لأحد ورسول الله ﷺ يقول: فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ وفي قوله إنما الولاء لمن اعتق ثبتت أمرين أن الولاء

شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق، وإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ.

قال الشافعي: في حديث هشام عن عروة عن النبي ﷺ دلائل قد غلط في بعضها من يذهب مذهبه من أهل العلم، فقال: لا بأس ببيع المكاتب بكل حال، ولا أراه إلا قد غلط الكتابة ثابتة، فإذا عجز المكاتب، فلا بأس أن يبيعه، فقال: لي قائل بيرة كانت مكتوبة وبيعت وأجاز رسول الله ﷺ البيع.

فقلت له: ألا ترى أن بيرة جاءت تستعين في كتابتها وتذهب مساومة بنفسها لمن يشتريها وترجع بخبر أهلها؟

فقال: بلى، ولكن ما قلت في هذا؟

قلت: إن هذا رضاً منها بأن تباع.

قال: أجل.

قلت: ودلالة على عجزها، أو رضاها بالعجز قال: أما رضاها بالعجز، فإذا رضيت بالبيع دل ذلك على رضاها بالعجز، وأما على عجزها، فقد تكون غير عاجزة وترضى بالعجز رجاء تعجيل العتق.

فقلت له: والمكاتب إذا حلت نجومة، فقال: قد عجزت لم يسأل عنه غيره ورددناه رقيقاً وجعلنا للذي كاتبه يبيعه ويعتق ويرق قال: أما هذا، فلا يختلف فيه أحد أنه إذا عجز رد رقيقاً.

قلت: ولا يعلم عجزه إلا بأن يقول قد عجزت أو تحل نجومة، فلا يؤدي، ولا يعلم له مال.

قال: أجل، ولكن ما دل على أن بيرة لم تكن ذات مال.

قلت: مسائلها في أوقية، وقد بقيت عليها أواق ورضاها بأن تباع دليل على أن هذا عجز منها على لسانها قال: إن هذا الحديث ليحتمل ما وصفت ويحتمل جواز بيع المكاتب.

قلت: أما ظاهره فعلى ما وصفت والحديث على ظاهره، ولو احتمل ما وصفت، ووصفت كان أولى المعنيين أن يؤخذ به ما لا يختلف فيه أكثر أهل العلم من أن المكاتب لا يباع حتى يعجز، ولم ينسب إلى العامة أن يجهل معنى حديث ما روي عن النبي ﷺ.

قال الشافعي: فبين في كتاب الله عز وجل، ثم سئ رسول الله ﷺ، ثم ما لا تتمتع منه العقول من أن المرء إذا كان مالكا لرجل فاعتقه فانتقل حكمه من العبودية إلى الحرية فجازت شهادته، وورث وأخذ سهمه في المسلمين وحد حدودهم وحد؛ فكانت هذه الحرية إنما تثبت العتق للمالك، وكان المالك المسلم إذا اعتق مسلماً ثبت، ولاؤه عليه، فلم يكن للمالك المعتق أن يرد ولاه فبرده رقيقاً، ولا يهبه، ولا يبيعه، ولا للمعتق، ولا لهما لو اجتمعا على ذلك فهذا مثل النسب الذي لا يحول ويبين في السنة، وما

وهكذا منزلة أبناء الإخوة ما كانوا مستوين، فإذا كان بعضهم أعمد من بعض فانظر؛ فإن كان القعد لبي الإخوة للأب والأم، أو لواحد منهم فاجعل الميراث له.

وكذلك إن كانوا مثله في القعد لمساواته في القعد ولا تفارده بقرابة الأم دونهم ومساواته إياهم في قرابة الأب؛ فإن كان القعد لابن الأخ لأب دون بني الأب والأم فاجعله لأهل القعد بالمولى المتق، وهكذا منزلة عصبتهم كلهم بعدوا، أو قربوا في ميراث الولاء.

قال الشافعي: فإن كانت المعتقة امرأة ورثت من اعتقت. وكذلك من اعتق من اعتقت، ولا ترث من اعتق أبوها، ولا أمها، ولا أحد غيرها وغير من اعتق من اعتقت، وإن سفلوا ويرث ولد المرأة المعتقة من اعتقت كما يرث ولد الرجل الذكور دون الإناث؛ فإن انقرض ولدها، وولد ولدها الذكور، وإن سفلوا، ثم مات مولى لها اعتقت ورثه أقرب الناس بها من رجال عصبتها لا عصبة ولدها.

١٤٢٨ - **قال الشافعي:** أخبرنا مالك، عن عبد الله بن

أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن الناصب بن هشام هلك وترك بينه له ثلاثة أئنان لأُمٍّ ورجلٍ لعلَّه فهلك أحد الذين لأُمٍّ وترك مالا وموالي فورثه أخوه الذي لأُمٍّ وأبيه ماله، وولاء الموالي. ثم هلك الذي ورث المال، وولاء الموالي وترك ابنه وأخاه لأبيه، فقال: ابنه قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال، وولاء الموالي: وقال: أخوه ليس كذلك، وإنما أحرزت المال فأما ولأُمٍّ الموالي، فلا، أرايت لو هلك أخي اليوم ألست أراه أنا؟ فأخصمتنا إلى عثمان فقضى لأخي بولاء الموالي. [أخرجه

مالك (٧٨٤/٢)]

١٤٢٩ - **قال الشافعي:** أخبرنا مالك، عن عبد الله بن

أبي بكر أن أباه أخبره أنه كان جالسا عند أبان بن عثمان فأخصم إليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له إبراهيم بن كليب فماتت المرأة وتركته مالا وموالي فورثها ابنها وزوجها، ثم مات ابنها، فقالت ورثته لنا ولأُمٍّ الموالي قد كان ابنها أحرزة.

للمعتق بأكبر ونفي أنه لا يكون الولاء إلا لمن اعتق، وهذا غير معتق.

قال الشافعي: ومن اعتق عبداً له سائبة فالعتق ماض ولده، ولا يخالف المعتق سائبة في ثبوت الولاء عليه والميراث منه غير السائبة؛ لأن هذا معتق، وقد جعل رسول الله ﷺ الولاء لمن اعتق، وهكذا المسلم يعتق مشركاً فالولاء للمسلم، وإن مات المعتق لم يرثه مولاة باختلاف الدينين.

وكذلك المشرك الذمي وغير الذمي فالعتق جائز والولاء للمشرك المعتق، وإن مات المسلم المعتق لم يرثه المشرك الذمي الذي اعتقه باختلاف الدينين، وإن رسول الله ﷺ قضى أن لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم؛ فكان هذا في النسب والولاء؛ لأن النبي ﷺ لم يخص واحداً منهم دون الآخر.

قال الشافعي: وإذا قال: الرجل لعبده أنت حر عن فلان، ولم يأمره بالحرية وقبل المعتق عنه ذلك بعد العتق، أو لم يقبله فسواء، وهو حر عن نفسه لا عن الذي اعتقه عنه، وولاؤه له؛ لأنه اعتقه.

قال الشافعي: وإذا مات المولى المعتق وكانت له قرابة من قبل أبيه ترثه بأصل فريضة، أو عصبة، أو إخوة لأُمٍّ يرثونه بأصل فريضة، أو زوجة أو كانت امرأة، وكان لها زوج ورث أهل الفرائض فرائضهم والعصبة شيئاً إن بقي عنهم.

فإن لم يكن عصبة قام المولى المعتق مقام العصبة فيأخذ الفضل عن أهل الفرائض، فإذا مات المولى المعتق قبل المولى المعتق، ثم مات المولى المعتق، ولا وارث له غير مواليه، أو له وارث لا يجوز ميراثه كله خالف ميراث الولاء ميراث النسب كما ساءفه لك إن شاء الله تعالى.

فانظر؛ فإن كان للمولى المعتق بنون وبنات أحياء يوم يموت المولى المعتق فاقسم مال المولى المعتق، أو ما فضل عن أهل الفرائض منه بين بني المولى المعتق، فلا تورث بناته منه شيئاً؛ فإن مات المولى المعتق، ولا بين للمولى المعتق لصلبه وله ولد وولد متسفلون، أو قرابة نسب من قبل الأب فانظر الأحياء يوم مات المولى المعتق من ولد ولد المولى المعتق؛ فإن كان واحد منهم أعمد إلى المولى المعتق بأبٍ واحد فقط فاجعل الميراث له دون من بقي من ولد ولده. وإن استوتوا في القعد فاجعل الميراث بينهم شرعاً؛ فإن كان المولى المعتق مات، ولا ولد له، ولا والد للمولى المعتق وله إخوة لأبيه وأمه وإخوة لأبيه وإخوة لأُمٍّ، فلا حق للإخوة من الأم في، ولأُمٍّ مواليه، ولم يكن معهم غيرهم والميراث للإخوة من الأب والأم دون الإخوة للأب، ولو كان الإخوة للأب والأم واحداً.

ذَكَرُوا فَمِيرَاثُ الْمَوْلَى الْمَعْتَقِ لِلذَّكَورِ وَلَدَهُ دُونَ بَنَاتِهِ وَجَدَهُ لَا يَرِثُ الْجَدُّ مَعَ وَلَدِ الْمَعْتَقِ شَيْئاً مَا كَانَ فِيهِمْ ذَكَرٌ، وَلَا وَلَدٌ وَلَدِيهِ، وَإِنْ سَفَلُوا، فَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ وَتَرَكَ أَبَاهُ وَإِخْوَتَهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، أَوْ لِأَبِيهِ فَلِلْمَالِ لِلأَبِ دُونَ الْإِخْوَةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَلْقَوْنَ الْمَيِّتَ عِنْدَ أَبِيهِ فَأَبُوهُ أَوَّلَى بِوَلَاءِ الْمَوْلَى إِذَا كَانُوا إِنَّمَا يَدُلُّونَ بِقَرَابَتِهِ.

فَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ وَتَرَكَ جَدَّهُ وَإِخْوَتَهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، أَوْ لِأَبِيهِ، فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ وَالْأَخِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمِيرَاثُ لِلْأَخِ دُونَ الْجَدِّ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُهُ وَالْمَيِّتُ أَبٌ قَبْلَ الْجَدِّ، وَمَنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ قَالَ: وَكَذَلِكَ ابْنُ الْأَخِ وَابْنُ ابْنِهِ، وَإِنْ سَفَلُوا؛ لِأَنَّ الْأَبَ يَجْمَعُهُمُ وَالْمَوْلَى الْمَعْتَقُ قَبْلَ الْجَدِّ وَبِهَذَا أَقُولُ؛ وَمَنْ أَصْحَابُنَا مَنْ قَالَ: الْجَدُّ وَالْأَخُ فِي وِلَاءِ الْمَوْلَى بِمَنْزِلَةٍ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ يَلْقَى الْمَوْلَى الْمَعْتَقَ عِنْدَ أَوَّلِ أَبِي يَتَسَبَّ إِلَيْهِ فَيَجْمَعُهُ وَالْمَيِّتُ الْمَعْتَقُ أَبٌ يَكُونُ فِيهِ سَوَاءٌ، وَأَوَّلٌ مَنْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ الْمَيِّتُ أَبُو الْمَيِّتِ وَالْمَيِّتُ ابْنُهُ وَالْجَدُّ أَبُوهُ فَذَهَبَ إِلَى أَنْ يَشْرَكَ الْجَدُّ وَالْمَيِّتُ الْمَعْتَقُ أَبٌ هُمَا شَرَعٌ فِيهِ الْجَدُّ بِالأَبَوَّةِ وَالْأَبْنِ بِوِلَادَتِهِ وَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُمَا سَوَاءٌ، وَمَنْ قَالَ: هَذَا قَالَ: الْجَدُّ أَوَّلَى بِوِلَاءِ الْمَوْلَى مِنْ بَنَى الْأَخِ إِذَا سَوَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَخِ جَعَلَ الْمَالُ لِلْجَدِّ بِالْقُرْبِ مِنَ الْمَيِّتِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْإِخْوَةُ أَوَّلَى بِوِلَاءِ الْمَوْلَى مِنَ الْجَدِّ، وَبَنُو الْإِخْوَةِ أَوَّلَى بِوِلَاءِ الْمَوْلَى مِنَ الْجَدِّ.

فَعَلَى هَذَا الْبَابِ كُلُّهُ وَقِيَاسُهُ، فَمَا إِنْ مَاتَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ وَتَرَكَ جَدَّهُ وَعَمَّهُ وَمَاتَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ فَلِلْمَالِ لِلْجَدِّ دُونَ الْعَمِّ؛ لِأَنَّ الْعَمَّ لَا يَدُلُّ بِقَرَابَةٍ إِلَّا بِأَبَوَةِ الْجَدِّ، فَلَا شَيْءَ لَهُ مَعَ مَنْ يَدُلُّ بِقَرَابَتِهِ، وَلَوْ مَاتَ رَجُلٌ وَتَرَكَ عَمَّهُ وَجَدُّ أَبِيهِ كَانَ الْقَوْلُ فِيهَا عَلَى قِيَاسٍ مَنْ قَالَ: الْإِخْوَةُ أَوَّلَى بِوِلَاءِ الْمَوْلَى مِنَ الْجَدِّ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ لِلْعَمِّ؛ لِأَنَّهُ يَلْقَى الْمَيِّتَ عِنْدَ جَدِّ يَجْمَعُهُمَا قَبْلَ الَّذِي يَنْزَعُهُ.

وَكَذَلِكَ وَلَدُ الْعَمِّ، وَإِنْ تَسَفَلُوا؛ لِأَنَّهُمْ يَلْقَوْنَهُ عِنْدَ أَبِيهِمْ وَلَدٌ قَبْلَ جَدِّ أَبِيهِ، وَمَنْ قَالَ: الْأَخُ وَالْجَدُّ سَوَاءٌ فَجَدُّ الْأَبِ وَالْعَمُّ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ الْعَمَّ يَلْقَاهُ عِنْدَ جَدِّهِ وَجَدُّ أَبِيهِ أَبُو جَدِّهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَ الْمُنَازَعُ لْجَدِّ الْأَبِ ابْنَ الْعَمِّ فَجَدُّ الْأَبِ أَوَّلَى كَمَا يَكُونُ الْجَدُّ أَوَّلَى مِنْ ابْنِ الْأَخِ لِلْقُرْبِ مِنَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ، ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ، وَلَا وَارِثَ لِلْمَوْلَى الْمَعْتَقِ وَتَرَكَ أَخَاهُ لِأُمِّهِ وَابْنَ عَمِّ قَرِيبٍ، أَوْ بَعِيدٍ فَلِلْمَالِ لِابْنِ الْعَمِّ الْقَرِيبِ، أَوْ الْبَعِيدِ؛ لِأَنَّ الْأَخَ مِنَ الْأُمِّ لَا يَكُونُ عَصْبَةً؛ فَإِنْ كَانَ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ مِنْ عَصْبَتِهِ، وَكَانَ فِي عَصْبَتِهِ مَنْ هُوَ أَقْدَمُ مِنْهُ مِنْ أَخِيهِ لِأُمِّهِ الَّذِي هُوَ مِنْ عَصْبَتِهِ كَانَ لِلَّذِي هُوَ أَقْدَمُ إِلَى الْمَوْلَى الْمَعْتَقِ؛ فَإِنْ اسْتَوَى أَخُوهُ لِأُمِّهِ الَّذِي هُوَ مِنْ عَصْبَتِهِ فَالْمِيرَاثُ كُلُّهُ لِلْأَخِ مِنَ الْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ سَاوَى عَصْبَتِهِ فِي

وَقَالَ: الْجَاهِلِيُّونَ لَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا هُمْ مَوَالِي صَاحِبَتِنَا. فَإِذَا مَاتَ وَلَدُهَا فَلَنَا، وَلَاؤُهُمْ وَنَحْنُ نَرِثُهُمْ فَقَضَى أَبَا بَنٍ عِثْمَانَ لِلْجَاهِلِيِّينَ بِوِلَاءِ الْمَوْلَى. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٧٨٤/٢)]

١٤٣٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا فَتَوَقَّسِيَ الْعَبْدُ بَعْدَ مَا عَتَقَ قَالَ إِسْمَاعِيلُ فَأَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ أَخْذَ مَالَهُ فَأَجْعَلَهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٩٩/١٠)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذَا كُلُّهُ نَأْخُذُ.

١ - ميراث الولد الولاء

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ وَبَنَاتٍ وَمَوَالِيًّا هُوَ أَعْتَقَهُمْ فَمَاتَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ وَرِثَهُ إِبْنَاهُ، وَلَمْ يَرِثْهُ أَحَدٌ مِنْ بَنَاتِهِ.

فَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ وَتَرَكَ وَلَدًا، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْمَوَالِي الَّذِينَ أَعْتَقَهُمْ وَرِثَهُ ابْنُ الْمَعْتَقِ لِصَلْبِهِ دُونَ بَنِي أَخِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْتَقَ لَوْ مَاتَ يَوْمَ يَمُوتُ الْمَوْلَى كَانَ مِيرَاثُهُ لِابْنَتِهِ لِصَلْبِهِ دُونَ ابْنِ ابْنِهِ، ثُمَّ هَكَذَا مِيرَاثُ الْوَلَدِ، وَلَوْلَا الْوَلَدُ أَبَدًا، وَإِنْ تَسَفَلُوا فِي الْمَوَالِي انْسَبَ وَلَدُ الْوَلَدِ أَبَدًا إِلَى الْمَوْلَى الْمَعْتَقِ يَوْمَ يَمُوتُ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ فَآبَهُمْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ بِأَبِي وَاحِدٍ فَاجْعَلْ لَهُ جَمِيعَ مِيرَاثِ الْمَوْلَى الْمَعْتَقِ.

وَلَوْ أَعْتَقَ رَجُلٌ غُلَامًا، ثُمَّ مَاتَ الْمَعْتَقُ وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ بَنِينَ، ثُمَّ مَاتَ الْبَنُونَ الثَّلَاثَةُ وَتَرَكَ أَحَدُهُمْ ابْنًا وَالْآخَرُ أَرْبَعَةَ بَنِينَ وَالْآخَرُ خَمْسَةَ بَنِينَ، ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ اقْتَسَمُوا مِيرَاثَ الْمَوْلَى عَلَى عَشْرَةِ أَصْهُمٍ لِلْإِبْنِ سَهْمٌ وَلِلْأَرْبَعَةِ الْبَنِينَ أَرْبَعَةُ أَصْهُمٍ وَلِلْخَمْسَةِ خَمْسَةُ أَصْهُمٍ كَمَا يَقْتَسِمُونَ مِيرَاثَ الْجَدِّ لَوْ مَاتَ يَوْمَئِذٍ وَهُمْ وَرِثَتُهُ لِاخْتِلَافِ حَالِ مِيرَاثِ الْوِلَاءِ وَالْمَالِ، وَلَوْ كَانَ الْجَدُّ الْمَيِّتُ فَوَرِثَهُ ثَلَاثَةُ بَنُونَ، ثُمَّ مَاتَ الْبَنُونَ وَتَرَكَ أَحَدُهُمْ ابْنًا وَالْآخَرُ أَرْبَعَةَ وَالْآخَرُ خَمْسَةَ، ثُمَّ ظَهَرَ لِلْجَدِّ مَالٌ اقْتَسَمَ بَنُو الْبَنِينَ عَلَى أَنَّهُ وَرِثَهُ ثَلَاثَةُ بَنِينَ، ثُمَّ وَرِثَ الثَّلَاثَةُ الْبَنِينَ أَبْنَاؤُهُمْ فَلِلْأَبْنِ الْمُسْتَفْرِجِ مِيرَاثُ أَبِيهِ ثُلُثُ مِيرَاثِ الْجَدِّ، وَذَلِكَ حَصَّةُ أَبِيهِ مِنْ مِيرَاثِ الْجَدِّ وَلِلْأَرْبَعَةِ الْبَنِينَ ثُلُثُ مِيرَاثِ الْجَدِّ أَرْبَاعًا بَيْنَهُمْ، وَذَلِكَ حَصَّةُ مِيرَاثِ أَبِيهِمْ، وَلِلْخَمْسَةِ الْبَنِينَ ثُلُثُ مِيرَاثِ الْجَدِّ أَخْمَاسًا بَيْنَهُمْ.

وَذَلِكَ حَصَّةُ أَبِيهِمْ مِنْ مِيرَاثِ جَدِّهِمْ.

وَلَوْ كَانَ مَعَهُمْ فِي الْمَالِ بَنَاتٌ دَخَلْنَ، وَلَا يَدْخُلْنَ فِي مِيرَاثِ الْوِلَاءِ.

فَإِذَا أَعْتَقَ رَجُلٌ عَبْدًا فَمَاتَ الْمَوْلَى الْمَعْتَقُ وَتَرَكَ أَبَاهُ وَأَوْلَادًا

النسب وانفرد منهم بولادة الأم.

وكذلك القول في عصبته بعدوا أو قريبا، لا اختلاف في ذلك، والله تعالى الموفق.

٢ - الخلاف في الولاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال: لي بعض الناس الكتاب والسنة والقياس والمعقول والأثر على أكثر ما قلت في أصل، ولواء السانبة وغيره ونحن لا نخالفك منه إلا في موضع، ثم نقيس عليه غيره، فيكون مواضع.

قلت: وما ذاك؟

قال: الرجل إذا أسلم على يدي الرجل كان له، ولأوله كما يكون للمعتق.

قلت: اتدفع أن الكتاب والسنة والقياس يدل على ما وصفا من أن المنعم بالمعتق يثبت له الولاء ككتاب النسب؟ قال: لا.

قلت والنسب إذا ثبت، فإنما الحكم فيه أن الولد مخلوق من الوالد؟

قال: نعم.

قلت: فلو أراد الوالد بعد الإقرار بأن المولود منه نفيه وأراد ذلك الولد لم يكن لهما، ولا لواحد منهما ذلك.

قال: نعم.

قلت: فلو أن رجلا لا أب له رضي أن يتسبب إلى رجل ورضي ذلك الرجل وتصادقا مع التراضي بأن يتسبب أحدهما إلى الآخر وعلم أن أم المنسوب إلى المتسبب إليه لم تكن للمتسبب إليه زوجة، ولا أمة وطنها بشبهة لم يكن ذلك لهما، ولا لواحد منهما؟

قال: نعم.

قلت: لأننا إنما نسب بأمرين أحدهما الفرائض، وفي مثل معناه ثبوت النسب بالشبهة بالفرائض والنطفة بعد الفرائض؟

قال: نعم.

قلت: ولا نسب بالتراضي إذا تصادقا إذا لم يكن ما ينسب به.

قال: نعم.

قلت: وثبت له حكم الأحرار ويتقل عن أحكام العبودية.

قال: نعم.

قلت والولاء هو إخراجك مملوكك من الرق بعثك والعق فعل منك لم يكن لمملوك رده عليك؟

قال: نعم.

قلت: ولو رضيت أن تهب ولأه، أو تبعه لم يكن ذلك لك؟

قال: نعم.

قلت: فإذا كان هذا ثبت، فلا يزول بما وصفت من متقدم العتق والفرائض والنطفة، وما وصفت من ثبوت الحقوق في النسب والولاء، أفتعرف أن المعنى الذي اجتمعنا عليه في تثبيت النسب والولاء لا يتقل، وإن رضي المتسبب والمتسبب إليه، والمولى المعتق والمولى للمعتق لم يجز له، ولا لهما بتراضيهما.

قال: نعم.

هكذا السنة والأثر وإجماع الناس، فهل تعرف السبب الذي كان ذلك؟

قال الشافعي: فقلت له في واحد مما وصفت، ووصفنا كفاية والمعنى الذي حكم بذلك بين عندي، والله تعالى أعلم.

قال: فما هو؟

قلت: إن الله عز وجل أثبت للولد والوالد حقوقاً في الموارث وغيرها وكانت الحقوق التي تثبت لكل واحد منهما على صاحبه تثبت للوالد على ولد الولد، وللولد على الأم على والدي الوالد حقوقاً في الموارث، ولواء المولى وعقل الجنائيات، ولواء النكاح وغير ذلك، فلو ترك الوالد والولد حقهما من ذلك، وما يثبت لأنفسهما لم يكن لهما تركه لأنهما، أو إبنائهما أو عصبتهما، ولو جاز لابن أن يطل حقه عن الأب في ولاية الصلوة عليه لو مات والقيام بدمه لو قتل والعقل عنه لو جنى، لم يجز له أن يطل ذلك لأبائه، ولا إبنائه، ولا لإخوته، ولا عصبته، لأنه قد ثبت لأبائه وإبنائه وعصبته حقوق على الولد لا يجوز للوالد إزالتها بعد ثبوتها، ومثل هذه الحال الولد.

فلما كان هذا هكذا لم يجز أن يثبت رجل على أبائه وإبنائه وعصبته نسب من قد علم أنه لم يلد فدخل عليهم ما ليس له، ولا من قبل أحد من المسلمين ميراث من نسب إليه من نسب له والمولى المعتق كالمولود فيما يثبت له من عقل جنائياته ويثبت عليه من أن يكون موروثاً وغير ذلك، فكذلك لا يجوز أن يتسبب إلى ولأه رجل لم يعتقه، لأن الذي يثبت المرء على نفسه يثبت على ولده وأبائه وعصبته ولايتهم، فلا يجوز له أن يثبت عليهم ما لا يلزمهم من عقل وغيره بأمر لا يثبت، ولا لهم بأمر لم يثبت.

فقال: هذا كما وصفت إن شاء الله تعالى.

قلت: فلم جاز لك أن توافق في معنى وتخالفه في معنى؟ وما وصفت في تثبيت الحقوق في النسب والولاء.

قال: أما القياس على الأحاديث التي ذكرت، وما يعرف

النَّاسُ فُكَمَا قُلْتُ لَوْلَا شَيْءٌ أَرَاكَ أَغْفَلْتَهُ وَالْحُجَّةُ عَلَيْكَ فِيهِ قَائِمَةٌ.
قُلْتُ: وَمَا ذَاكَ؟

قَالَ: حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

قُلْتُ لَهُ: لَيْسَ يَثْبُتُ مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ.

قَالَ: لِأَنَّهُ خَالَفَ غَيْرَهُ مِنْ حَدِيثِكَ الَّذِي هُوَ اثْبُتَ مِنْهُ.

قُلْتُ لَوْ خَالَفَكَ مَا هُوَ اثْبُتَ مِنْهُ لَمْ نَثْبُتْهُ، وَكَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَثْبُتَ الثَّابِتَ وَنَرُدَّ الْأَضْعَفَ.

قَالَ: أَفَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ ثَابِتًا أَخَالَفُ حَدِيثَنَا حَدِيثِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوَلَاةِ؟

فَقُلْتُ: لَوْ ثُبِتَ لِاحْتِمَالِ خِلَافِهَا، وَأَنْ لَا يُخَالَفُهَا؛ لِأَنَّا نَحْدُ تَوْجِيهِ الْحَدِيثَيْنِ مَعًا لَوْ ثُبِتَ، وَمَا وَجَدْنَا لَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ تَوْجِيهًا اسْتَعْمَلْنَاهُ مَعَ غَيْرِهِ.

قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ يَكُونُ الْقَوْلُ فِيهِ لَوْ كَانَ ثَابِتًا؟

قُلْتُ: يَقَالُ الْوَلَاةُ لِمَنْ أَعْتَقَ لَا يَتَقَبَّلُ عَنْهُ أَبَدًا، وَلَوْ ثَبُلَ عَنْ نَفْسِهِ، وَيُوجِبُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّمَا الْوَلَاةُ لِمَنْ أَعْتَقَ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْ شَرْطِ الْوَلَاةِ فِيمَنْ بَاغَ فَاعْتَقَهُ غَيْرُهُ أَنَّ الْوَلَاةَ لِلَّذِي أَعْتَقَ إِذَا كَانَ مَعْتَقًا لَا عَلَى الْعَامِّ أَنَّ الْوَلَاةَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَعْتَقٍ إِذَا جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا غَيْرَ مَعْتَقٍ مِمَّنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ.

قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ الْمُنْصَفُ غَايَةُ التَّصْفِ فَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْحَدِيثُ فَنَقُولُ بِهِذَا؟

قُلْتُ: لِأَنَّهُ عَنْ رَجُلٍ مَجْهُولٍ وَمَنْقُطٍ وَخَرُّ وَائْتٌ لَا يَثْبُتُ حَدِيثُ الْمَجْهُولِينَ، وَلَا الْمَنْقُطِ مِنَ الْحَدِيثِ.

قَالَ: فَهَلْ يَبِينُ لَكَ أَنَّهُ يُخَالَفُ الْقِيَاسَ إِذَا لَمْ يَتَقَدِّمَ عَتَقٌ؟

قُلْتُ: نَعَمْ، وَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا وَصَفْنَا مِنْ تَثْبِيهِ الْحَقِّ لَهُ وَعَلَيْهِ بَيُوتُ الْعَتَقِ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَثْبُتُ بِبَيُوتِ الْعَتَقِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَثْبُتَ بِخِلَافِهِ.

قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ يَثْبُتُ عَلَى الْمَوَالِي بِالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ الْعَتَقِ، فَإِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَهُ.

قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِي مَمْلُوكٍ كَافِرٍ ذَمِّيٍّ لَغَيْرِكَ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْكَ أَيْكُونُ إِسْلَامُهُ ثَابِتًا؟

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ: أَفَيَكُونُ وَلَاؤُهُ لَكَ أَمْ يَبَاغُ عَلَى سَيِّدِهِ، وَيَكُونُ رَقِيقًا لِمَنْ اشْتَرَاهُ؟

قَالَ: بَلْ يَبَاغُ، وَيَكُونُ رَقِيقًا لِمَنْ اشْتَرَاهُ.

قُلْتُ فَلَسْتُ أَرَاكَ جَعَلْتَ الْإِسْلَامَ عَتَقًا، وَلَوْ كَانَ الْإِسْلَامُ يَكُونُ عَتَقًا كَانَ لِلْعَبْدِ الذَّمِّيِّ أَنْ يَعْتَقَ نَفْسَهُ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ

الذَّمِّيُّ الْحُرُّ الَّذِي قُلْتُ هَذَا فِيهِ حُرًّا، وَكَانَ إِسْلَامُهُ غَيْرَ إِعْتَاقٍ مِنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لِلْمُسْلِمِينَ فَلَهُمْ عِنْدُنَا، وَعِنْدَكَ أَنْ يَسْتَرْقُوهُ، وَلَا يَخْرُجُ بِالْإِسْلَامِ مِنْ أَيْدِيهِمْ، وَإِنْ قُلْتُ كَانَ مَمْلُوكًا لِلذَّمِّيِّ فَيُنْبَغِي أَنْ يَبَاغَ وَيُدْفَعَ ثَمَنُهُ إِلَيْهِمْ قَالَ: لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لِلذَّمِّيِّ وَكَيْفَ يَكُونُ مَمْلُوكًا لَهُمْ، وَهُوَ يُوَارِثُهُمْ وَيَحْجُوزُ شَهَادَتَهُ، وَلَا لِلْمُسْلِمِينَ بَلْ هُوَ حُرٌّ.

قُلْتُ وَكَيْفَ كَانَ الْإِسْلَامُ كَالْعَتَقِ؟

قَالَ: بِالْخَبَرِ.

قُلْتُ لَوْ ثُبِتَ قُلْنَا بِهِ مَعَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ قُلْتُ فِي الَّذِي لَا وِلَاةَ لَهُ، وَلَمْ يَسْلَمْ عَلَى يَدِي رَجُلٍ يُوَالِي مِنْ شَاءَ؟

قَالَ: قِيَاسًا أَنَّ عُمَرَ قَالَ: فِي الْمَنْبُودِ هُوَ حُرٌّ وَلَكَ، وَلَاؤُهُ.

قُلْتُ أَفَرَأَيْتَ الْمَنْبُودَ إِذَا بَلَغَ أَيْكُونُ لَهُ أَنْ يَتَقَبَّلَ بَوْلَانَهُ؟

قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ لَا؛ لِأَنَّ الْوَالِيَّ عَقَدَ الْوَلَاةَ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: أَفَيَكُونُ لِلْوَالِي أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَسْبِقْ بِهِ حُرِّيَّةً، وَلَمْ يَعْقِدْ عَلَى نَفْسِهِ؟

قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ هَذَا حَكَمَ مِنَ الْوَالِي؟

قُلْتُ: أَوْ يَحْكُمُ الْوَالِي عَلَى غَيْرِ سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ يَكُونُ بِهِ لِأَحَدٍ الْمُتَنَازِعِينَ عَلَى الْآخَرِ حَقًّا، أَوْ يَكُونُ صَغِيرًا يَبِيعُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ فِيمَا لَا بَدْلَ لَهُ مِنْهُ، وَمَا يَصْلُحُهُ، وَإِنْ كَانَ كَمَا وَصَفْتُ أَفِيثْتُ الْوَلَاةَ بِحَكْمِ الْوَالِي لِلْمَلْتَقِطِ فَقَسْتُ الْمَوَالِي عَلَيْهِ؟

قُلْتُ: فَإِذَا وَالِيَ فَاتَّبْتُ عَلَيْهِ الْوَلَاةَ، وَلَا تَجْعَلُ لَهُ أَنْ يَتَقَبَّلَ بَوْلَانَهُ مَا لَمْ يَعْقِلْ عَنْهُ فَانْتِ تَقُولُ يَتَقَبَّلُ بَوْلَانَهُ.

قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ ذَلِكَ فِي اللَّقِيطِ؟

قُلْتُ: فَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَفْسَخَ الْحَكْمَ.

قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ لَيْسَ لِلْقِطِ، وَلَا لِلْمَوَالِ أَنْ يَتَقَبَّلَ، وَإِنْ لَمْ يَعْقِلْ عَنْهُ؟

قُلْتُ: فَهَمَا يَفْتَرِقَانِ.

قَالَ: وَأَيْنَ افْتَرَقَاهُمَا؟

قُلْتُ: اللَّقِيطُ لَمْ يَرْضَ شَيْئًا، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ الْحَكْمُ بِلَا رِضَا مِنْهُ.

قَالَ: وَلَكِنْ بِنِعْمَةٍ مِنَ الْمَلْتَقِطِ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: فَإِنْ أَنْعَمَ عَلَى غَيْرِ لَقِيطٍ أَكْثَرَ مِنَ النِّعْمَةِ عَلَى اللَّقِيطِ فَانْقَذَ مِنْ قَتْلِ وَغَرَقٍ وَحَرَقٍ وَسَجْنٍ وَأَعْطَاهُ مَا لَا أَيْكُونُ لِأَحَدٍ بِهِذَا، وَلَاؤُهُ؟

قَالَ: لَا.

قلت: فإذا كان الموالى لا يثبتُ عليه الولاءُ إلا برضاه فهو مخالفٌ للقيط الذي يثبتُ به بغيرِ رضاه فكيف قسته عليه؟

قال: ولاي شيءٍ خالفتم حديثَ عمر؟

قلنا: وليسَ مما يثبتُ مثله هوَ عن رجلٍ ليسَ بالمعروفِ، وعندنا حديثٌ ثابتٌ معروفٌ أنَّ ميمونةَ زوجَ النَّبيِّ ﷺ وهبت ولاءَ بني يسار لابنِ عباسٍ، فقد أجازت ميمونةَ وابنُ عباسٍ هبةَ الولاءِ فكيف تركته؟

قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيعِ الولاءِ وعن هبته؛ قلنا أفيحتملُ أن يكونَ نهيه على غيرِ التحريمِ؟

قال: هوَ على التحريمِ، وإن احتملَ غيره.

قلت: فإن قال: لك قائلٌ لا يجهلُ ابنُ عباسٍ وميمونةَ كيف وجهَ نهيه.

قال: قد ينهبُ عنهما الحديثُ رأساً، فتقولُ ليسَ في أحدهُ معَ النَّبيِّ ﷺ حجةٌ.

قلت فكيف أغفلت هذه الحجةَ في اللقيط؟ فلم ترها تلزمُ غيرك كما لزمتك حجتك في أنَّ الحديثَ عن النَّبيِّ ﷺ قد يعزبُ عن بعضِ أصحابِهِ، وأنه على ظاهرِهِ، ولا يحالُ إلى باطنِهِ، ولا خاصُ إلا بخبرٍ عن النَّبيِّ ﷺ لا عن غيره.

قال: فهكذا نقول.

قلت: نعم في الجملة، وفي بعضِ الأمرِ دونَ بعضٍ.

قال: قد شركنا في هذا بعضُ أصحابك.

قلت أفحمدت ذلكَ منهم؟

قال: لا.

قلت: فلا أشركهم فيما لمحمد، وفيما نرى الحجةَ في غيره.

فقال: لمن حضرنا من الحجازيينَ؟ أكما قال: صاحبكم في أن لا ولاءَ إلا لمن أعتق؟ فقالوا نعم وبذلك جاءت السنة.

قال: فإن منكم من يخالفُ في السَّائِبَةِ والذَّمِّيِّ يعتقُ المسلمَ، قالوا: نعم.

قال: فيكلمه بعضكم أو أتولى كلامه لكم؟ قالوا افعل؛ فإن قصرت تكلمنا؛ قال: فأما أنكلمَ عن أصحابك في ولاءِ السَّائِبَةِ ما تقولُ في ولاءِ السَّائِبَةِ وميراثه إذا لم يكن له وارثٌ إلا من سيَّه؟

فقلت: ولاؤه لمن سيَّه وميراثه له.

قال: فما الحجةُ في ذلك؟

قلت: الحجةُ اليقينيةُ أعتقَ المسيبُ للمسيبِ؟

قال: نعم.

قلت: فقد قال: رسولُ الله ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَجَعَلَ المسلمونَ ميراثَ المعتقِ لمن أعتقه إذا لم يكنَ دونه من يحجبه بأصلِ فريضةٍ».

قال: فهل من حجةٍ غيرِ هذه؟

قلت: ما أحسبُ أحداً سلكَ طريقَ النصفِ يريدُ وراها حجةً.

قال: بلى.

وقلت له: قال: الله تبارك وتعالى «مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ» قال: وما معنى هذا؟

قلت: سمعت من أرضى من أهل العلم يزعمُ أنَّ الرجلَ كانَ يعتقُ عبدهُ في الجاهليةِ سائبةً، فيقولُ لا أرثُهُ، ويفعلُ في الوصيلةِ من الإبلِ والحامِ أن لا يركبَ، فقالَ الله عزَّ وجلَّ «مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ» على معنى ما جعلتم فأبطلَ شروطهم فيها، وقضى أنَّ الولاءَ لمن أعتقَ وردَّ البحيرةَ والوصيلةَ والحامَ إلى ملكهِ، مالِكها إذا كانَ العتقُ في حكمِ الإسلامِ أن لا يقعَ على البهائمِ.

قال: فهل تأوَّلَ أحدُ السَّائِبَةِ على بعضِ البهائمِ؟

قلت: نعم.

وهذا أشبه القولينِ بما يعرفُ أهلُ العلمِ والسنةَ.

قال: أفرأيت قولك قد اعتنكت سائبةَ اليسَ خلافَ قولك قد اعتنكت؟

قلت: أمَّا في قولك اعتنكت، فلا، وأمَّا في زيادةِ سائبةٍ فنعيم.

قال: فهما كلمتانِ خرجتا معاً، فإنما أعتقه على شرط.

قلت: أو ما أعتقت بريرةَ على شرطِ أنَّ الولاءَ للبايعينَ فأبطلَ رسولُ الله ﷺ الشرطَ؟

فقال: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» قال: بلى.

قلت: فإذا أبطلَ رسولُ الله ﷺ شرطَ البايعِ والمبتاعِ المعتقِ، وإنما انعقدَ البيعُ عليه؛ لأنَّ الولاءَ لمن أعتقَ وردَّه إلى المعتقِ فكيف لا يبطلُ شرطُ المعتقِ، ولم يجعله لغيره من الآدميينَ؟ قال: فإن قلتَ فله الولاءُ، ولا يرثه؟

قلت: فقل إذا الولاءُ للمعتقِ المشرطِ عليه أنَّ الولاءَ لغيرِهِ، ولا يرثه.

قال: لا يجوزُ أن أثبتَ له الولاءَ وأمنعه الميراثَ ودينهما واحداً.

قال الشافعي: وقلت له: أرايت الرجلَ يملكُ أباهُ، ويتسرَّى

الجارية ويموت لمن، ولأهلهذين؟

قال: لمن عتقا ملكه وفعله.

قلت أفرأيت لو قال لك قائل: قال النبي ﷺ: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ولم يعتق واحداً من هذين.

هذا ورث أباه فبعثته، وإن كره، وهذا ولدت جاريته، ولم يعتقها بالولد، وهو حي فاعتقها به بعد الموت، فلا يكون لواحد من هذين ولأهله لأن كليهما غير معتق هل حجتنا وحجتك عليه إلا أنه إذا زال عنه الرق بسبب من يحكم له بالملك كان له ولأهله؟ قال: لا وكفى بهذا حجة منك، وهذا في معاني المعتقين.

قلت فالمعتق سائبة هو المعتق، وهذا أكثر من الذي في معاني المعتقين، قال: فإن القوم يذكرون أحاديث.

قلت فاذكرها قال: ذكروا أن حاطب بن أبي بلتعة اعتق سائبة.

قلت ونحن نقول إن اعتق رجل سائبة فهو حر، ولأهله. قال: فيذكرون عن عمر وعثمان ما يوافق قولهم ويذكر سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه رجل من الحاج فاصابه غلام من بني غزوم ف قضى عمر عليهم بعقله، فقال: أبو المقضي عليه لو أصاب ابني.

قال: إذا لا يكون له شيء.

قال: فهو إذا مثل الأرقم.

قال: عمر فهو إذا مثل الأرقم.

فقلت له: هذا إذا ثبت بقولنا أشبه، قال: ومن أين؟

قلت: لأنه لو رأى ولده للمسلمين رأى عليهم عقله، ولكن يشبه أن يكون رأى عقله على مواليه، فلما كانوا لا يعرفون لم ير فيه عقلاً حتى يعرف مواليه، ولو كان على ما تأولوا، وكان الحديث يحتمل ما قالوا كانوا يخالفونه.

قال: وأين؟

قلت: هم يزعمون أن السائبة لو قتل كان عقله على المسلمين، ونحن نروي عن عمر وغيره مثل معنى قولنا.

قال: فاذكره: قلت:

١٤٣١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ طَارِقَ بْنَ الْمُرْقَعِ أَعْتَقَ أَهْلَ بَيْتِ مَسْوَالِبَ فَأَتَى بَعِيرًا لَهُمْ، فَقَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَعْطَوْهُ وَرَثَةُ طَارِقٍ فَأَبَوْا أَنْ يَأْخُذُوا، فَقَالَ: عُمَرُ فَاجْعَلُوهُ فِي مِثْلِهِمْ مِنَ النَّاسِ. قَالَ:

فَحَلَّيْتُ عَطَاءَ مُرْسَلًا. [أخرجه البيهقي (٣٠٠/١٠)]

قلت: يشبه أن يكون سمعه من آل طارق، وإن لم يسمعه عنهم فحديث سليمان مرسل قال: فهل غيره؟

قلت:

١٤٣٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سَائِبَةً فَمَاتَ، فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ هُوَ لَكَ قَالَ: لَا أَرِيدُ قَالَ فَضَعَهُ إِذَا فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَلِئْلَ لَهُ وَارِثًا كَثِيرًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (٥١٨/٧)]

١٤٣٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو طَوْلَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ لَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهَا عَمْرَةَ بِنْتُ يِعَارِ أَعْتَقَتْهُ سَائِبَةً فَقَتَلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ فَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِعِيرَانِهِ، فَقَالَ: أَعْطَوْهُ عَمْرَةَ فَأَبَتْ تَقْبَلُهُ. [أخرجه البيهقي (٣٠٠/١٠)]

قال: قد اختلفت فيه الأحاديث.

قلت: فما كنا نحتاج إليها مع قول النبي ﷺ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وإذا اختلفت فالذي يلزمنا أن نصير إلى أقربها من السنة، وما قلنا معنى السنة مع ما ذكرنا من الاستدلال بالكتاب.

قال: فإن قالوا إنما اعتق السائبة عن المسلمين، قلنا: فإن قال: قد اعتقتك عن نفسي سائبة لا عن غيري وأشهد بهذا القول قبل العتق ومعه، فقال: أردت أن يكمل أجري بأن لا يرجع إلي، ولأهله.

قال: فإن قالوا: فإذا قال: هذا؟ فهذا يدل على أنه اعتقه على المسلمين.

قلنا: هذا الجواب محال، يقول اعتقتك عن نفسي، ويقول اعتقه عن المسلمين، فقال: هذا قول غير مستقيم.

قلت: أرايت لو كان أخرجه من ملكه إلى المسلمين أكان له أن يعتقه، ولم يأمره بعقه؟ ولو فعل لكان عتقه باطلاً إذا اعتق ما أخرج من ملكه إلى غيره بغير أمره.

فإن قال: إنما أجزته؛ لأنه مالك معتق، فقد قضى النبي ﷺ أن الولاء لمن اعتق.

قال: فما حجتك عليهم في الدمي يسلم عبده فبعثته؟ قلت: مثل أول حجتي في السائبة أنه لا يعدو أن يكون معتقاً، فقد قضى رسول الله ﷺ بالولاء لمن اعتق، أو يكون إذا اختلف الدينان لا يجوز عتقه، فيكون عتقه باطلاً؟

قال: بلى هو معتق والعتق جائز.

قلت: فما أعلمك بقيت للمسألة موضعاً قال: بلى لو مات

العبدُ لم يرثه المعتق.

قلت: وما منع الميراثَ إنما منع الميراثَ الذي منعه الورثة أيضاً غيرُ المعتق باختلافِ الدينين.

وكذلك بمنعه وارثه بالنسب باختلافِ الولاءِ والنسبِ قال: أفيجوزُ أن يثبتَ له عليه ولاءٌ، وهو لا يرثه؟

قلت: نعم كما يجوزُ أن يثبتَ له على أبيه أبوةٌ، وهو لا يرثه إذا اختلفَ الدينانِ، أو يجوزُ أن يقالَ: إن الذمِّيَّ إذا اعتقَ العبدَ المسلمَ وللذمِّيِّ ولذَّ مسلمونَ كانَ الولاءُ لبنيةِ المسلمين، ولا يكونُ للذمِّيِّ اعتقه؟ لكن لم يكن للمعتقِ فالمعتقُ لهم من بنيهِ أبعدُ أن يجوزَ قال: وأنت تقولُ مثلَ هذا؟

قلت: وأين؟

قال: تزعمُ أن رجلاً لو كانَ له ولذَّ مسلمونَ، وهو كافرٌ فماتَ أحدهم ورثته إخوته المسلمونَ، ولم يرثه أبوه وبه ورثوه.

قلت: أجل فهذه الحجةُ عليك قال: وكيف؟

قلت: أرايتَ أبوته زالت عن الميتِ باختلافِ دينهما؟

قال: لا، هو أبوه بحاله.

قلت: وإن أسلمَ قبلَ أن يموتَ ورثته.

قال: نعم.

قلت: وإنما حرمَ الميراثُ باختلافِ الدينين.

قال: نعم.

قلت فلمَ لم تقل في الموالي هذا القولَ فتقولُ مولاه من اعتقه، ولا يرثه ما اختلفَ ديناهما، فإذا أسلمَ المعتقُ ورثه إن مات بعدَ إسلامه قال: فإنهم يقولونَ إذا اعتقه الذمِّيُّ ثبتَ، ولاؤه للمسلمينَ، ولا يرجعُ إليه.

قلت: وكيف ثبتَ، ولاؤه للمسلمينَ وغيرهم اعتقه؟

قال: فبأي شيءٍ يرثونه؟

قلت: ليسوا يرثونه، ولكن ميراثه لهم؛ لأنَّه لا مالكَ له بعينه قال: وما ذلكَ على ما تقولُ، فإنَّ الذي يعرفُ أنهم لا يأخذونه إلا ميراثاً؟

قلت: أفيجوزُ أن يرثوا كافريناً؟

قال: لا.

قلت أرايتَ الذمِّيَّ لو مات، ولا وارثَ له من أهلِ دينه

لمن ميراثه؟

قال: للمسلمينَ.

قلت: لأنَّه لا مالكَ له لا أنه ميراثٌ.

قال: نعم.

قلت: وكذلك من لا ولاءَ من لقيطٍ ومسلمٍ لا ولاءَ له، أو، ولاؤه لكافرٍ لا قرابةَ له من المسلمينَ، وذكرت ما ذكرت في أوَّل الكتاب من أنَّه لا يؤخذُ على الميراثِ قال: فإنَّ من أصحابنا من خالفك في معنى آخر، فقال: لو أنَّ مسلماً اعتقَ نصرانياً فماتَ النصرانيُّ ورثه إنما قال: النبيُّ ﷺ: لا يرثُ المسلمُ الكافرَ في النسبِ.

قلت: أموجود ذلك في الحديث؟

قال: فيقولونَ الحديثُ يحتمله.

قلت: أرايتَ إن عارضنا وإياهم غيرنا، فقال: فإنما معنى الحديث في الولاء؟

قال: ليسَ ذلكَ له.

قلت ولم؟ لأنَّ الحديثَ لا يحتمله؟

قال: بل يحتمله، ولكنه ليسَ في الحديثِ والمسلمونَ يقولونَ هذا في النسبِ.

قلت: ليسَ كلُّ المسلمينَ يقولونه في النسبِ فمنهم من يورثُ المسلمَ الكافرَ كما يميزُ له النكاحَ إليه، ولا يورثُ الكافرَ المسلمَ.

قال: فحديثُ النبيِّ ﷺ جملةٌ؟

قلت: أجل في جميعِ الكفارِ والحجَّةُ على من قال: هذا في بعضِ الكافرينَ في النسبِ كالحجَّةِ على من قال: في الولاءِ.

قلت: فإنهم يقولونَ إن عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ قضى به.

فقلت: قد أخبرتك أنَّ ميمونةً وهبت ولاءَ بني يسار لابنِ عباسٍ فأنهيه وقلت: إذا جاءَ الحديثُ عن النبيِّ ﷺ جملةٌ فهو على جملة، ولم تحمله ما احتملَ إلا بدلالةٍ عن النبيِّ ﷺ قال: وكذلك أقول.

قلت: فلمَ لم تقل هذا في المسلمِ يعتقُ النصرانيَّ مع أنَّ الذي رويَنا عن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ أنه وضعَ ميراثَ مولى له نصرانيٍّ في بيت المال، وهذا أثبتُ الحديثينَ عنه وأولاهما به عندنا، والله تعالى أعلم، والحجَّةُ في قولِ النبيِّ ﷺ: لا يرثُ المسلمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المسلمَ وقد رويَ عن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ خلافَ هذا قال: فقد يحتملُ أن يكونَ هذا من عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ تركَ شيءً، وإن كانَ له.

قلت نعم وأظهرُ معانيه عندنا أنه ليسَ له أن يرثَ كافريناً، وأنَّه إذا منعَ الميراثَ للولدِ والوالدِ والزَّوجِ بالكفرِ كانَ ميراثُ المولى أولى أن يمنعه؛ لأنَّ المولى أبعدُ من ذي النسبِ قال: فما حجَّتكَ على أحدٍ إن خالفك في الرجلِ يعتقُ عبده عن الرجلِ بغيرِ أمره، فقال الولاءُ للمعتقِ عنه دونَ المعتقِ لعبده؛ لأنَّه عقدٌ

العتق عنه؟

قال: وكيف يكون مملوكاً له؟

قلت: تجعله بإعتاقه إياه عنه مملوكاً له قبل العتق، وإذا ملكتني عبدك، ثم أعتقته أنت، جاز تملكك إياي وبطل عنه عتقك إذا لم أحدث له عتقاً، ولم أمرك تحذنه لي قال: هذا يلزم من قال هذا، وهذا خطأ بين ما يملكه إياه إلا بعد خروجه من الرق، وما أخرجه من الرق غيره فالولاء له كما قلت: وهذا قول قد قاله غيرك من أصحابنا فتوضّحه لي بشيء؟

قلت: نعم أرايت لو أعتقت عبداً لي، ثم قلت بعد عتقه قد جعلت أجره، وولاءه الآن لك؟

قال: فلا يكون لي أجره، ولا، ولاؤه، وإنما يقع الأجر والولاء يوم أعتقت، فلما أعتقت عن نفسك لم يتقل إلى أجرك كما لا يتقل أجر عملك غير هذا إلي.

قال الشافعي: وقلت له الولاء لا يملكه إلا من أعتق، ولا يكون لمن أعتق إخراجه من ملكه إلى غيره، وهو غير الأموال المملوكة التي يحولها الناس من أموالهم إلى أموال من شاءوا.

قال: نعم.

قلت فهذه الحجة على من خالفنا في هذا.

قلت: أصل حجتني عليك ما وصفت من أن النبي ﷺ قال: الولاء لمن أعتق وهذا معتق قال: فقد زعمت أنه إن أعتق عبده عنه بأمره كان الولاء للأمر المعتق عنه عبده، وهذا معتق عنه.

قلت: نعم من قبل أنه إذا أعتق عنه بأمره، فإنما ملكه عبده وأعتقه عنه بعدما ملكه قال: أفقبضه المالك المعتق عنه؟

قلت: إذا أعتقه عنه بأمره فعتقه أكثر من قبضه هو لو قبضه قال: ومن أين؟

قلت: إذا جاز للرجل أن يأمر الرجل أن يعتق عبداً نفسه فأعتقه فجاز بأنه وكيل له ماضي الأمر فيه ما لم يرجع في وكالته، وجاز للرجل أن يشتري العبد من الرجل فيعتقه المشتري بعد تفرقهما عن المقام الذي تباعا فيه وقبل القبض فينفذ العتق؛ لأنه مالك جاز إذا ملكه سيد العبد عبده أن ينفذ عليه عتقه وعتق غيره بأمره قال: والولاء للأمر.

قلت: نعم؛ لأنه مالك معتق قال: ومن أين يكون معتقاً، وإنما أعتق عنه غيره بأمره؟

قلت: إذا أمر بالعتق رجلاً فأعتق عنه فهو وكيل له جائز العتق، وهو المعتق إذا وكل ونفذ العتق بأمره قال: فكيف؟

قلت: في الرجل يعتق عن غيره عبده بغير أمره العتق جائز. قلت: نعم؛ لأنه أعتق ما يملك قال: أرايت قوله هو حر عن فلان لهذا معنى؟

قلت: أما معنى له حكم يرد به العتق أو يتقل به الولاء، فلا.

قال: فما الحجة في هذا سوى ما ذكرت أرايت لو قال: إذا أعتقه عنه بغير أمره فقبل العتق كان له الولاء.

قلت: إذا يلزمه فيه العلة التي لا نرضى أن نقوله قال: وما هو؟

قلت: يقال له هل يكون العتق إلا للمالك؟

قال: يقول لا.

قلنا فمتى ملك؟

قال: حين قبل.

قلت: أرايت حين قبل أقبل حرّاً، أو مملوكاً؟

قال: فأقول بل قبل حرّاً قلنا أفيعتق حرّاً أو يملكه قال:

فأقول بل حين فعل علمنا أنه كان مالكا حين وهبه له.

قلت أرايت إن قال: لك قد قبلت وأبطلت عتقك أيكون

العبد المعتق مملوكاً له؟

مَدَّةٌ قَدْ تَقِيَمُ الدَّوَابُّ فِي مِثْلِهَا، وَلَا تَلْفُ فَتَلْفَتْ لَمْ يَضْمَنْ مِنْ تَرْكِهَا.

٤٥ - كتاب الوديعة

وَإِذَا دَفَعَ إِلَى الدَّابَّةِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنَّى يَكْرِهَهَا بِسَرَجٍ فَأَكْرَاهَا تَمَنَّى يَحْمِلُ عَلَيْهَا فَعَطِبَ ضَمْنٌ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنَّى يَحْمِلُ عَلَيْهَا تَبْنًا فَأَكْرَاهَا تَمَنَّى يَحْمِلُ عَلَيْهَا حديدًا فَعَطِبَ ضَمْنٌ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنَّى يَحْمِلُ عَلَيْهَا حديدًا فَأَكْرَاهَا تَمَنَّى يَحْمِلُ عَلَيْهَا تَبْنًا يوزنه فَعَطِبَ ضَمْنٌ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَرِشُ عَلَيْهَا مِنَ التَّيْنِ مَا يَعْمُ فَيَقْتُلُ وَيَجْعَمُ عَلَيْهَا مِنَ الْحَدِيدِ مَا يُلْهَدُ فَيَتَلَعَّى وَيَرْمِ فَيَقْتُلُ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنَّى يَرْكَبُ بِسَرَجٍ فَأَكْرَاهَا تَمَنَّى يَكْرِهَهَا بِلا سَرَجٍ فَعَطِبَ ضَمْنٌ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ أَنَّ السَّرَجَ أَوْقَى لَهَا، وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَوْقَى لَهَا لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ زَادَهَا خَفَةً، وَلَوْ كَانَتْ دَابَّةً ضَلِيلَةً فَأَكْرَاهَا تَمَنَّى يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَطِيقُ حمله ضَمْنٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَلَّطَهُ عَلَى أَنْ يَكْرِهَهَا، فَإِنَّمَا يَسَلَّطُهُ عَلَى أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنَّى تَحْمِلُهُ فَأَكْرَاهَا تَمَنَّى لَا تَحْمِلُهُ ضَمْنٌ، وَإِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَكْرِهَهَا تَمَنَّى يَكْرِهَهَا بِسَرَجٍ فَأَكْرَاهَا تَمَنَّى يَكْرِهَهَا بِكَافٍ؛ فَكَانَ الْإِكَافُ أَعْمُ، أَوْ أَضَرُّ فِي حَالِ ضَمْنٍ، وَإِنْ كَانَ أَخْفَ أَوْ مِثْلَ السَّرَجِ لَمْ يَضْمَنْ.

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: إِذَا اسْتَوْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الْوَدِيعَةَ وَأَرَادَ الْمُسْتَوْدَعُ سَفَرًا، فَلَمْ يَشُقْ بِأَحَدٍ يَجْعَلُهَا عِنْدَهُ فَسَافَرَ بِهَا بَرًّا أَوْ بَحْرًا فَهَلَكَتْ ضَمْنٌ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ سَفَرًا فَجَعَلَ الْوَدِيعَةَ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فَهَلَكَتْ ضَمْنٌ.

وَكَذَلِكَ إِنْ دَفَنَهَا، وَلَمْ يَعْلَمْ أَحَدًا يَأْمَنُهُ عَلَى مَالِهِ فَهَلَكَتْ ضَمْنٌ. وَكَذَلِكَ إِنْ دَفَنَهَا، وَلَمْ يَخْلَفْ فِي مِثْلِهِ أَحَدًا يَحْفَظُهُ فَهَلَكَتْ ضَمْنٌ.

وَإِذَا أَوْدَعَ الرَّجُلُ الْوَدِيعَةَ فَتَعَدَّى فِيهَا، فَلَمْ تَهْلِكْ حَتَّى أَخَذَهَا وَرَدَّهَا فِي مَوْضِعِهَا فَهَلَكَتْ ضَمْنٌ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ حَدِّ الْأَمَانَةِ إِلَى أَنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا ضَامِنًا لِلْمَالِ بِكُلِّ حَالٍ حَتَّى يَجِدَتْ لَهُ الْمُسْتَوْدَعُ أَمَانَةً مُسْتَقْبَلَةً.

وَكَذَلِكَ لَوْ تَكَارَى دَابَّةً إِلَى بَلَدٍ فَتَعَدَّى بِهَا ذَاهِبًا، أَوْ جَانِبًا، ثُمَّ رَدَّهَا سَالِمَةً إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي لَهُ فِي الْكِرَاءِ فَهَلَكَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْفَعَهَا كَانَ لَهَا ضَامِنًا مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ صَارَ مُتَعَدِّيًا، وَمَنْ صَارَ مُتَعَدِّيًا لَمْ يَبْرَأْ حَتَّى يَدْفَعَ إِلَى مَنْ تَعَدَّى عَلَيْهِ مَالَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ سَرَقَ دَابَّةً لِرَجُلٍ مِنْ حَرْزِهَا، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى حَرْزِهَا فَهَلَكَتْ ضَمْنٌ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْ ضَمْنٍ إِلَّا بِدَفْعِ مَا ضَمْنٌ إِلَى مَالِكِهِ.

وَلَوْ أَوْدَعَهُ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فَتَعَدَّى مِنْهَا فِي دِرْهَمٍ فَأَخْرَجَهُ فَانْفَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَهُ فَرَدَّهُ بَعَيْنِهِ، ثُمَّ هَلَكَتْ الْوَدِيعَةُ ضَمْنُ الدَّرْهَمِ، وَلَا يَضْمَنْ التَّسْعَةُ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى بِالدَّرْهَمِ، وَلَمْ يَتَعَدَّ بِالتَّسْعَةِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ ثَوْبًا فَلَيْسَ، ثُمَّ رَدَّهُ بَعَيْنِهِ ضَمْنَهُ.

قَالَ الرَّبِيعُ: قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِنْ كَانَ الدَّرْهَمُ الَّذِي أَخَذَهُ، ثُمَّ وَضَعَ غَيْرَهُ مَعْرُوفًا مِنَ الدَّرَاهِمِ ضَمْنُ الدَّرْهَمِ، وَلَمْ يَضْمَنْ التَّسْعَةُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَمَيَّزُ ضَمْنُ الْعَشْرَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا أَوْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الدَّابَّةَ فَأَمَرَهُ بِسَقِيهَا وَعَلَفَهَا فَأَمَرَ بِذَلِكَ مَنْ يَسْقِي دَوَابَّهُ وَيَعْلَفُهَا فَتَلْفَتْ مِنْ غَيْرِ جَنَابَةٍ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ كَانَ سَقَى دَوَابَّهُ فِي دَارِهِ فَبَعَثَ بِهَا خَارِجًا مِنْ دَارِهِ ضَمْنٌ.

قَالَ: وَإِذَا اسْتَوْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الدَّابَّةَ، فَلَمْ يَأْمُرْ بِسَقِيهَا، وَلَا عِلْفِهَا، وَلَمْ يَنْهَ فَجَبَسَهَا الْمُسْتَوْدَعُ مَدَّةً إِذَا أَتَتْ عَلَى مِثْلِهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ، وَلَمْ تَشْرَبْ فَتَلْفَتْ فَتَلْفَتْ فَهِيَ ضَامِنٌ، وَإِنْ كَانَتْ تَلْفَتْ فِي

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا اسْتَوْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الْوَدِيعَةَ فَأَرَادَ الْمُسْتَوْدَعُ السَّفَرَ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَوْدَعُ حَاضِرًا، أَوْ وَكِيلًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَسَافَرَ حَتَّى يَرُدَّهَا إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى وَكِيلِهِ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ أَنْ يُوَدِّعَهَا مِنْ رَأْيٍ؛ فَإِنْ فَعَلَ فَأَوْدَعَهَا مِنْ شَاءَ فَهَلَكَتْ ضَمْنٌ إِذَا لَمْ يَأْذَنَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَأَوْدَعَهَا مَنْ يُوَدِّعُ مَالَهُ تَمَنَّى يَكُونُ أَمِينًا عَلَى ذَلِكَ فَهَلَكَتْ لَمْ يَضْمَنْ؛ فَإِنْ أَوْدَعَهَا تَمَنَّى يُوَدِّعُ مَالَهُ تَمَنَّى لَيْسَتْ لَهُ أَمَانَةٌ فَهَلَكَتْ ضَمْنٌ، وَسِوَاهُ كَانَ الْمُوَدِّعُ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ، أَوْ حُرًّا، أَوْ عَبْدًا أَوْ ذَكْرًا، أَوْ أُنْثَى؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَهْلِكَ مَالَهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَهْلِكَ مَالَ غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكِّلَ بِمَالِهِ غَيْرَ أَمِينٍ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكِّلَ بِأَمَانَتِهِ غَيْرَ أَمِينٍ.

وَهَكَذَا لَوْ مَاتَ الْمُسْتَوْدَعُ فَأَوْصَى إِلَى رَجُلٍ بِمَالِ الْوَدِيعَةِ، أَوْ الْوَدِيعَةِ دُونَ مَالِهِ فَهَلَكَتْ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُوصِي إِلَيْهِ الْوَدِيعَةَ أَمِينًا لَمْ يَضْمَنْ الْمَيِّتَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ أَمِينٍ ضَمْنٌ.

وَلَوْ اسْتَوْدَعَهُ إِيَّاهَا فِي قَرْيَةٍ أَهْلُهُ فَاتَّقَلَّ إِلَى قَرْيَةٍ غَيْرِ أَهْلِهِ، أَوْ فِي عِمْرَانٍ مِنَ الْقَرْيَةِ فَاتَّقَلَّ إِلَى خَرَابٍ مِنَ الْقَرْيَةِ وَهَلَكَتْ ضَمْنٌ فِي الْحَالَيْنِ، وَلَوْ اسْتَوْدَعَهُ إِيَّاهَا فِي خَرَابٍ فَاتَّقَلَّ إِلَى عِمَارَةٍ، أَوْ فِي خَوْفٍ فَاتَّقَلَّ إِلَى مَوْضِعٍ آمِنٍ لَمْ يَكُنْ ضَامِنًا؛ لِأَنَّهُ زَادَهُ خَيْرًا، وَلَوْ كَانَ شَرْطُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَخْرُجَهَا مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ فَتَعَدَّى فَأَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَهَلَكَتْ ضَمْنٌ؛ فَإِنْ كَانَتْ ضَرُورَةٌ فَأَخْرَجَهَا إِلَى مَوْضِعٍ أَحَرَّ مِنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ.

وَذَلِكَ مِثْلُ النَّارِ تَغْشَاهُ وَالسَّيْلُ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي السَّيْلِ، أَوْ النَّارِ، فَقَالَ: الْمُسْتَوْدَعُ لَمْ يَكُنْ سَيْلًا، وَلَا نَارًا، وَقَالَ: الْمُسْتَوْدَعُ قَدْ كَانَ؛ فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ ذَلِكَ بَعَيْنٍ تَرَى،

أو أثر يدلُّ فالقولُ قولُ المستودع، وإن لم يكن فالقولُ قولُ المستودع، ومتى ما قلت لواحدٍ منهما القولُ قوله فعليه اليمينُ إن شاءَ الَّذي يخالفه أحلفه.

قال: وإذا استودع الرجلُ الرجلَ الوديعةَ، فاختلفا، فقال: المستودعُ دفعتهَا إليك، وقال: المستودعُ لم تدفعها فالقولُ قولُ المستودع، ولو كانت المسألةُ بحالها غير أنَّ المستودعَ قال: أمرتني أن أدفعها إلى فلان فدفعتهَا، وقالَ المستودعُ لم أمرك فالقولُ قولُ المستودع، وعلى المستودع البيّنة.

وإنما فرقنا بينهما أنَّ المدفوعَ إليه غيرُ المستودع.

وقد قال: اللَّهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ آمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ فالأولُ إنما ادَّعى دفعها إلى من اتَّمنه، والثاني إنما ادَّعى دفعها إلى غيرِ المستودع بأمره، فلمَّا أنكر أنَّه أمره أغرمَ له؛ لأنَّ المدفوعَ إليه غيرُ الدافع.

وقد قال: اللَّهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ أَتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾، وقال: عزَّ اسمه ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾، وذلك أنَّ وليَّ اليتيم إنما هو وصيُّ أبيه، أو وصيُّ وصاءه الحاكمُ ليس أنَّ اليتيمَ استودعه، فلمَّا بلغ اليتيمُ أن يكونَ له أمرٌ في نفسه، وقال: لم أرضِ أمانةَ هذا، ولم أستودعه، فيكونُ القولُ قولُ المستودع كانَ على المستودع أن يشهدَ عليه إن أرادَ أن يبرأ.

وكذلك الرصيُّ، فإذا أقرَّ المدفوعُ إليه أنَّه قد قبضَ بأمْرِ المستودع؛ فإن كانت الوديعةُ قائمةً ردَّها، وإن كانَ استهلكها ردَّ قيمتها؛ فإن قال هلكتَ بغيرِ استهلاكٍ، ولا تعدُّ فالقولُ قوله، ولا يضمنُ من قبلِ أنَّ الدافعَ إليه بعدُ إنما دفعَ إليه بقولِ ربِّ الوديعة.

قال: وإذا استودع الرجلُ الرجلَ المالَ في خريطةٍ فحوَّها إلى غيرها؛ فإن كانت التي حوَّها إليها حرزاً كالتي حوَّها منها لا يضمنُ، وإن كانت لا تكونُ حرزاً ضمنَ إن هلكت، وإن استودعه إيَّاهَا على أن يجعلها في صندوقٍ على أن لا يرقِّدَ عليه، أو على أن لا يقفله أو على أن لا يضعَ عليه متاعاً فرقَدَ عليه، أو أقفلَه، أو وضعَ عليه متاعاً فسرقَ لم يضمنُ؛ لأنَّه زاده خيراً.

وكذلك لو استودعه على أن يدفنها في موضعٍ من البيت، ولا يبيِّنَ عليه فوضعها في ذلك الموضعَ وبنيَ عليه بيتاً بلا أن يكونَ خرجاً لها من البيتِ فسرقَت لم يضمنُ؛ لأنَّه زاعها بالبناءِ حرزاً.

وإذا استودع الرجلُ الرجلَ الوديعةَ على أن يجعلها في بيتٍ، ولا يدخله أحدٌ فأدخله قوماً فسرقها بعضُ الَّذينَ دخلوا، أو غيرهم؛ فإن كانَ الَّذي سرقها تمَّنَ أدخلها فعليه غرمها، وإن

كانَ الَّذي سرقَ لم يدخله، فلا غرمَ عليه.

قال: وإذا سألَ الرجلُ الرجلَ الوديعةَ، فقال: ما استودعتني شيئاً، ثمَّ قال: قد كنتَ استودعتني فهلكتَ فهو ضامنٌ لها من قبلِ أنَّه قد أخرجَ نفسه من الأمانة.

وكذلك لو سأله إيَّاهَا، فقال: قد دفعتهَا إليك، ثمَّ قال: بعدُ قد ضاعت في يدي، فلم أدفعها إليك كانَ ضامناً، ولو قال: ما لك عندي شيءٌ، ثمَّ قال: كانَ لك عندي شيءٌ فهلكتَ كانَ القولُ قوله؛ لأنَّه صادقٌ أنَّه ليسَ له عنده شيءٌ إذا هلكت الوديعة.

قال: وإذا استودع الرجلُ الرجلَ الوديعةَ فوضعها في موضعٍ من داره يجرُّ فيه مالٌ ويرى النَّاسُ مثله حرزاً، وإن كانَ غيره من داره أحرزَ منه فهلكتَ لم يضمن، وإن وضعها في موضعٍ من داره لا يراه النَّاسُ حرزاً، ولا يجرُّ فيه مثلُ الوديعةِ فهلكتَ ضمن.

وإذا استودع الرجلُ الرجلَ الوديعةَ ذهباً، أو فضةً في منزله على أن لا يربطها في كمِّه أو بعضِ ثوبه فربطها فخرجَ فهلكتَ ضمن، ولو كانَ ربطها في مكانه ليحرزها؛ فإن كانَ إحرازها يمكنه فتركها حتَّى طرَّتْ ضمن، وإن كانَ لا يمكنه بغلقٍ لم يفتح، أو ما أشبه ذلك لم يضمن.

قال: وإذا استودعه إيَّاهَا خارجاً من منزله على أن يجرزها في منزله، وعلى أن لا يربطها في كمِّه فربطها فضاعت؛ فإن كانَ ربطها من كمِّه فيما بينَ عضده وجنبه لم يضمن، وإن كانَ ربطها ظاهراً على عضده ضمن؛ لأنَّه لا يجدُ من ثيابه شيئاً أحرزَ من ذلك الموضع، وقد يجدُ من ثيابه ما هوَ أحرزُ من إظهارها على عضده، وإذا استودعه إيَّاهَا على أن يربطها في كمِّه فأمسكها في يده فانفلتت من يده ضمن، ولو كرهه رجلٌ على أخذها لم يضمن، وذلك أن يده أحرزُ من كمِّه ما لم يمينَ هوَ في يده شيئاً هلكتَ به.

قال: وإذا استودع الرجلُ الرجلَ شيئاً من الحيوان، ولم يأمره بالنفقةِ عليه ابنيَ له أن يرفعه إلى الحاكمِ حتَّى يأمره بالنفقةِ عليه ويجعلها ديناً على المستودع، ويوكِّلُ الحاكمُ بالنفقةِ من يقبضها منه وينفقها غيره لثلاثِ يكونُ أمينٌ نفسه، أو يبيعها، وإن لم يفعلَ فأنفقَ عليها فهو متطوعٌ، ولا يرجعُ عليه بشيءٍ.

وكذلك إذا أخذَ له دابةً ضالَّةً، أو عبداً أبقاً فأنفقَ عليه فهو متطوعٌ، ولا يرجعُ عليه بشيءٍ.

وإذا خافَ هلاكَ الوديعةِ فحملها إلى موضعٍ آخر، فلا يرجعُ بالكراءِ على ربِّ الوديعة؛ لأنَّه متطوعٌ به.

قال: وإذا استودع الرجلُ الرجلَ النَّهبَ فخلطها معَ ورقٍ له؛ فإن كانَ خلطها ينقصها ضمنُ النَّقصانِ، ولا يضمنها لو

هَلَكْتَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْقُصُهَا لَمْ يَضْمَنْ.

وكَذَلِكَ لَوْ خَلَطَهَا مَعَ ذَهَبٍ يَتَمَيَّزُ مِنْهَا فَهَلَكْتَ لَمْ يَضْمَنْ،
وَإِنْ كَانَ لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهَا تَمَيَّزًا يَبِينُ فَهَلَكْتَ ضَمَنْ.

وَإِذَا اسْتَوْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ دَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ فَأَخَذَ مِنْهَا
دِينَارًا أَوْ دَرَاهِمًا، ثُمَّ رَدَّ مَكَانَهُ بَدْلَهُ؛ فَإِنْ كَانَ الَّذِي رَدَّ مَكَانَهُ يَتَمَيَّزُ
مِنْ دَنَانِيرِهِ وَدَرَاهِمِهِ فَضَاعَتِ الدَّنَانِيرُ كُلُّهَا ضَمَنْ مَا تَسَلَّفَ فَقَطْ،
وَإِنْ كَانَ الَّذِي وَضَعَ بَدْلًا مِمَّا أَخَذَ لَا يَتَمَيَّزُ، وَلَا يَعْرِفُ فَتَلَفَتْ
الدَّنَانِيرُ ضَمَنْهَا كُلُّهَا.

٢- جَمَاعُ سَنَنِ قِسْمِ الْغَنِيمَةِ وَالْفِيءِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله عز وجل ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية، وقال: الله تعالى ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ الآية، وقال: عز وجل ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: فالغنيمة والفيء يجتمعان في أن فيهما معاً الخمس من جميعهما لمن سمّاه الله تعالى له، ومن سمّاه الله عز وجل له في الآيتين معاً سواءً يجتمعين غير مفترقين.

قال: ثم يتعرف الحكم في الأربعة الأقسام بما بين الله عز وجل على لسان نبيه ﷺ، وفي فعله، فإنه قسم أربعة أقسام الغنيمة والغنيمة هي الموجف عليها بالخيال والركاب لمن حضر من غني وفقير والفيء، وهو ما لم يوجف عليه بخيل، ولا ركاب؛ فكانت سنة النبي ﷺ في قرى عربية التي أفاهاها الله عليه أن أربعة أخماسها لرسول الله ﷺ خاصة دون المسلمين يضعه رسول الله ﷺ حيث أراه الله عز وجل.

١٤٣٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَّادِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَلِيَّ وَالْعَبَّاسَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ يَخْتَصِمَانِ إِلَيْهِ فِي أَمْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: عُمَرُ كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ، وَلَا رِكَابٍ؛ فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَالِصًا دُونَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنْفِقُ مِنْهَا عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً فَمَا فَضَلَ جَعَلَهُ فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ عِنْدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ثم توفي النبي ﷺ فولياها أبو بكر بمثل ما وليها به رسول الله ﷺ، ثم وليها عمر بمثل ما وليها به رسول الله ﷺ وأبو بكر، ثم سألتهم أن أوليكهاها فوليتكهاها على أن تعملوا فيها بمثل ما وليها به رسول الله ﷺ، ثم وليها به أبو بكر، ثم وليتها به فجتعتاني تختصمان اثريدان أن أدفع إلى كل واحد منكما نصفاً اثريدان مني قضاء غير ما قضيت به بينكما أولاً؟ فلا والله الذي ياذنه تقسوم السماء والأرض لا أقضي بينكما قضاء غير ذلك؛ فإن عجزتما عنها فادفعها إلي أكفكهاها. [أخرجه البخاري (٥٣٥٨)، مسلم (١٧٥٧)، أبو داود (٢٩٦٣)، الزملي (١٦١٠)]

٤٦- قِسْمُ الْغَنِيمَةِ وَالْفِيءِ

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل قسم ما يقوم به الولاة من جملة المال ثلاثة وجوه أحدها ما جعله الله تبارك وتعالى طهوراً لأهل دينه.

قال: الله جل وعز لنبيه ﷺ: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً الآية فكل ما أوجب الله عز وجل على مسلم في مال بلا جنابة جناها هو، ولا غيره ممن يعقل عنه، ولا شيء لزمه من كفارة، ولا شيء ألزمه نفسه لأحد، ولا نفقة لزمته لوالديه أو ولديه أو مملوك، أو زوجته، أو ما كان في معنى هذا فهو صدقة طهور له، وذلك مثل صدقة الأموال كلها عينيها وحوليها وماشيئها، وما وجب في مال مسلم من زكاة، أو وجه من وجوه الصدقة في كتاب، أو سنة، أو أثر أجمع عليه المسلمون.

وقسم هذا كله واحداً لا يختلف في كتاب الله عز ذكره.

قال: الله تبارك وتعالى في سورة براءة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية، وعلى المسلم في ماله إيتاء واجبة في كتاب، أو سنة ليست من هذا الوجه، وذلك مثل نفقة من تلزمه نفقته والضيافة وغيرها، وما لزم بالجنائيات والإقرار والبيع، وكل هذا خروج من دين، أو تأدية واجبة، أو نافقة يوصل فيها الأجر كل هذا موضوع على وجهه في كتاب الصدقات في كل صنف منه في صنفه الذي هو أملك به.

١- قِسْمُ الْغَنِيمَةِ وَالْفِيءِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما أخذ من مشرك بوجه من الوجوه غير ضيافة من مر بهم من المسلمين فهو على وجهين لا يخرج منهما كلاهما ميبين في كتاب الله تعالى، وعلى لسان رسول الله ﷺ، وفي فعله فأحدهما الغنيمة قال: الله عز وجل في سورة الأنفال ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية والوجه الثاني الفيء، وهو مقسوم في كتاب الله عز ذكره في سورة الحشر قال: الله تبارك وتعالى وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ إِلَى قَوْلِهِ ﴿رِءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ فهذان المالان اللذان خولهما الله تعالى من جعلهما له من أهل دينه، وهذه أموال يقوم بها الولاة لا يسعهم تركها، وعلى أهل الذمة ضيافة، وهذا صلح صلحوا عليه غير مؤقت فهو لمن مر بهم من المسلمين خاص دون العام من المسلمين خارج من المالكين، وعلى الإمام إن امتنع من صلح على الضيافة من الضيافة أن يلزمه إيتاها.

١٤٣٥ - قال الشافعي: فقال لي سفيان لم أسمع من الزهري، ولكن أخبرني عمرو بن دينار عن الزهري قلت كما قصصت؟ قال: نعم. [أخرجه أبو داود بنحوه (٢٩٦٥)]

قال الشافعي: فأموال بني النضير التي أفاء الله على رسوله عليه الصلاة والسلام التي يذكر عمر فيها ما بقي في يدي النبي ﷺ بعد الخمس وبعد أشياء قد فرقها النبي ﷺ منها بين رجال من المهاجرين لم يعط منها أنصاريًا إلا رجلين ذكرا فقرا، وهذا مبين في موضعه، وفي هذا الحديث دلالة على أن عمر إنما حكى أن أبا بكر، وهو أمضيا ما بقي من هذه الأموال التي كانت بيد رسول الله ﷺ على وجه ما رآيا رسول الله ﷺ يعمل به فيها، وأنهما لم يكن لهما ما لم يوجف عليه المسلمون من الفيء ما كان لرسول الله ﷺ، وأنهما كانا فيه أسوة للمسلمين، وذلك سيرتهما وسيرة من بعدهما، والأمر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمته، ولم يزل يحفظ من قولهم أنه ليس لأحد ما كان لرسول الله ﷺ من صفي الغنيمة، ولا من أربعة أخماس ما لم يوجف عليه منها.

قال الشافعي: وقد مضى من كان ينفق عليه رسول الله ﷺ من أزواجه وغيرهن لو كان معهن، فلم أعلم أحدا من أهل العلم قال: لورثتهن تلك النفقة التي كانت لهم، ولا خلاف في أن تجعل تلك النفقات حيث كان النبي ﷺ يعمل فضول غلات تلك الأموال فيما فيه صلاح الإسلام وأهله.

قال الشافعي: فما صار في أيدي المسلمين من فيء لم يوجف عليه فخمسه حيث قسمه الله تبارك وتعالى وأربعة أخماسه على ما ساءت إن شاء الله، وقد سن النبي ﷺ ما فيه الدلالة على ما وصفت.

١٤٣٦ - أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: لا يفتسمن ورتبي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلي ومؤنة عايلي فهو صدقة. [أخرجه مالك (٩٩٣/٢)، البخاري (٣٠٩٦)، مسلم (١٧٦٠)، أبو داود (٢٩٧٤)]

١٤٣٧ - أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بمثل معناه.

قال الشافعي: وقد أخبرنا أن النفقة إنما هي جارية بقوت منه على أعيان أهله، وإن ما فضل من نفقتهم فهو صدقة، ومن وقت له نفقة لم تكن موروثه عنه.

قال الشافعي: والجزية من الفيء وسبيلها سبيل جميع ما أخذ مما أوجف من مال مشرك أن يخمس، فيكون لمن سمى الله

عز وجل الخمس وأربعة أخماسه على ما ساءت إن شاء الله. وكذلك كل ما أخذ من مال مشرك بغير إيجاب، وذلك مثل ما أخذ منه إذا اختلف في بلاد المسلمين ومثل ما أخذ منه إذا مات، ولا وارث له وغير ذلك مما أخذ من ماله. وقد كان في زمان النبي ﷺ فتوح في غير قرى عربية التي وعدنا الله رسوله ﷺ قبل فتحها فأماهاها النبي ﷺ كلها لمن هي، ولم يجبس منها ما حبس من القرى التي كانت له، وذلك مثل جزيرة أهل البحرين وهجر وغير ذلك، وقد كان في زمان النبي ﷺ فيء من غير قرى عربية، وذلك مثل أهل البحرين، فكان له أربعة أخماسها بمضيها حيث أراه الله عز وجل كما مضى ماله وأوفى خمسة من جعله الله له.

فإن قال: قائل ما دل على ذلك؟

قيل:

١٤٣٨ - أخبرنا ابن عينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله الحديث.

قال الربيع: قال: غير الشافعي قال: النبي ﷺ لجابر لو جاني مال البحرين لأعطيتك هكذا، وهكذا فتوفي النبي ﷺ، ولم يأت فجأة أبا بكر فاعطاني.

٣ - تفريق القسم فيما أوجف عليه الخيل

والركاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا غزا المسلمون بلاد أهل الحرب بالخيول والركاب فغنموا أرضهم وديارهم وأموالهم وأنفسهم أو بعض ذلك دون بعض فالسنة في قسمه أن يقسمه الإمام معجلاً على وجه النظر؛ فإن كان معه كثير في ذلك الموضع آمين لا يكره عليهم العدو، فلا يؤخر قسمه إذا أمكنه في موضعه الذي غنمه فيه، وإن كانت بلاد حرب أو كان يخاف كره العدو عليهم أو كان منزله غير رافق بالمسلمين تحول عنه إلى أرفق بهم منه وأمن لهم من عدوهم، ثم قسمه، وإن كانت بلاد شرك.

قال الشافعي: وذلك أن النبي ﷺ قسم أموال بني المصطلق وسيبهم في الموضع الذي غنمه فيه قبل أن يتحول عنه، وما حوله كله بلاد شرك. [أخرجه البخاري (٢٥٤١)، مسلم (١٧٣٠/١)، أبو داود (٢٦٣٣)]

وقسم أموال أهل بدر بسير على أميال من بدر، ومن حول سير وأهله مشركون، وقد يجوز أن يكون قسمه بسير؛ لأن المشركين كانوا أكثر من المسلمين فتحول إلى موضع لعل العدو لا يأتونه فيه ويجوز أن يكون سير أوصف بهم في المنزل من بدر.

في غيظهم من أن يكتبَ به عملٌ صالحٌ فذلك فيما أغيطوا به مما أبيعُ لنا.

وكذلك إن أرادَ توهينهم، وذلك أنا نجدُ مما يغيظهم، ويوهنهم ما هو محظورٌ علينا غيرُ مباحٍ لنا.

فإن قال: قائلٌ، وما ذلك؟

قلنا قتلُ آبائهم ونسائهم، ولو قتلوا كان أغيطَ وأهونَ لهم، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك وقاتلُ ذوي الأرواحِ بغيرِ وجهه عذابٌ، فلا يجوزُ عندي لغيرِ معنى ما أبيعُ من أكله وإطعامه، أو قتلٍ ما كانَ عدوًّا منه.

قال الشافعي: فأما ما لا روحَ فيه من أموالهم، فلا بأسَ بتحريقه وإتلافه بكلِّ وجهٍ، وذلك أن النبي ﷺ حرقَ أموالَ بني النضيرِ وعقرَ النخلَ بخيبرَ والعنبَ بالطائضِ، وإن تحريقَ هذا ليسَ بتعذيبٍ له؛ لأنه لا يَألمُ بالتحريقِ إلا ذو روحٍ، وهذا مكتوبٌ في غيرِ هذا الموضعِ.

قال الشافعي: ولو كانَ رجلٌ في الحربِ فعقرَ رجلٌ فرسه رجوت أن لا يكونَ له بأسٌ؛ لأنَّ ذلكَ ضرورةٌ، وقد يباحُ في الضروراتِ ما لا يباحُ في غيرِ الضروراتِ.

٤- الأنفال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم لا يخرجُ من رأسِ الغنيمةِ قبلَ الخمسِ شيءٌ غيرُ السلبِ.

١٤٣٩- أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عامَ خيبرَ، فلما التقينا كانتَ للمسلمينَ جولةٌ فرأيتُ رجلًا من المشركينَ قد علا رجلًا من المسلمينَ قال فاستدزنتُ له حتى أتيتُه من ورائه قال: فضربتُه على خبلٍ عاتقِهِ ضربةً وأقبلَ عليّ فضممتُني ضمةً وجذتُ منها ریحَ الموتِ، ثم أذركَ الموتَ فأرسلني فلجئتُ عمرَ بنَ الخطابِ فقُلْتُ له: ما بالُ الناسِ؟

فقال: أمرَ الله، ثم إنَّ الناسَ رجعوا، فقال: رسولُ الله ﷺ من قتلَ قتيلًا له عليه بيَّةٌ فله سلبه فقمتم.

فقلت: من يشهدُ لي؟ ثم جلستُ، ثم قال: رسولُ الله ﷺ من قتلَ قتيلًا له عليه بيَّةٌ فله سلبه فقمتم، فقال: رسولُ الله ﷺ ما لك يا أبا قتادة؟ فقضيتُ عليه القصَّةَ، فقال: رجلٌ من القومِ صدقَ يا رسولَ الله وسلبُ ذلكَ القتلِ عندي فأرضه منه، فقال أبو بكرٍ لاها الله إذا لا يعمدُ إلى أسدٍ من أسدِ الله عزَّ وجلَّ

قال الشافعي: وأكثرُ ما قسمَ رسولُ الله ﷺ وأمرأُ سراباه ما غنموا ببلادِ أهلِ الحربِ.

قال الشافعي: وما وصفتُ من قسمِ النبي ﷺ وسراباه معروفٌ عندَ أهلِ العلمِ عندنا لا يختلِفونَ فيه، فقال: لي بعضُ الناسِ لا تقسمُ الغنيمةَ إلا في بلادِ الإسلامِ وبلغني أنَّ بعضَ أصحابه خالفه، وقال: فيه قولنا والحجَّةُ على من خالفنا فيه ما وصفتُ من المعروفِ عن النبي ﷺ من القسمِ ببلادِ العدوِّ، وإذا حوِّله الإمامُ عن موضعه إلى موضعٍ غيره؛ فإن كانت معه حولةٌ حملةٌ عليها، وإن لم تكن معه فينبغي للمسلمينَ أن يحمِلوه له إن كانَ معهم حولةٌ بلا كراهٍ، وإن امتنعوا فوجدَ كراهٍ كراهي على الغنائمِ واستأجرَ عليها، ثم أخرجَ الكراهَ والإجارةَ من جميعِ المالِ.

قال الشافعي: ولو قال: قائلٌ يجبرُ من معه فضلُ حملٍ كانَ مذهبا.

قال الشافعي: وإن لم يجد حولةً، ولم يحمل الجيشُ قسمه مكانه، ثم من شاة أخذَ ماله.

قال الشافعي: ولو قال: قائلٌ يجبرونَ على حمله بكراهٍ مثلهم؛ لأنَّ هذا موضعُ ضرورةٍ كانَ مذهبا.

قال الشافعي: وإذا خرجت سريةٌ من عسكرٍ فغنمت غنيمةً فالأمرُ فيها كما وصفتُ في الجيشِ في بلادِ العدوِّ.

قال الشافعي: فإن ساقَ صاحبُ الجيشِ، أو السريةِ سبيًا، أو خربيًا، أو غيرَ ذلكَ فأدركه العدوُّ فخافَ أن يأخذوه منه، أو أبطأَ عليه بعضُ ذلكَ فالأمرُ الذي لا أشكُ فيه أنه إن أرادَ قتلَ البالغينَ من الرجالِ قتلهم، وليسَ له قتلُ من لم يبلغ، ولا قتلَ النساءِ منهم، ولا عقرَ الدوابِّ، ولا ذبحها، وذلكَ أني إنما وجدتُ الدلالةَ من كتابِ الله عزَّ وجلَّ، ثم سَمِعْتُ النبي ﷺ ما لا يختلفُ أهلُ العلمِ فيه عندنا أنه إن ما أبيعُ قتله من ذواتِ الأرواحِ من البهائمِ، فإنما أبيعُ أن يذبحَ إذا قدرَ على ذبحه ليؤكلَ، ولا يقتلُ بغيرِ الذبيحِ والنحرِ الذي هو مثلُ الذبيحِ، وذلكَ أن النبي ﷺ نهى أن تصيرَ البهائمُ وهي أن ترمى بعدما تؤخذُ وأبيعُ ما امتنعَ منها بما نيلَ به من سلاحٍ لأحدٍ معينينَ أن يقتلَ ليؤكلَ وتلكَ ذكاته؛ لأنه لا يقدرُ من ذكاته على أكثرَ من ذلكَ أما قتلُ ما لا يؤكلُ لضرره وأذاه؛ لأنه في معاني الأعداءِ، أو الخوارجِ أو الجرادِ؛ فإن قتله ذكاته، وهو يؤكلُ بلا ذكاةٍ، وأما ما سوى ذلكَ، فلا أجده أبيعُ.

قال الشافعي: وقد قيل: تذبَحُ خيلهم وتعقرُ ويحتجُ بأن جعفرًا عقرَ عندَ الحربِ، ولا أعلمُ ما روي عن جعفرٍ من ذلكَ ثابتًا لهم موجودًا عندَ عامةِ أهلِ المغازي، ولا ثابتًا بالإسنادِ المعروفِ المتصلِ؛ فإن كانَ من قال هذا إنما أرادَ غيظَ المشركينَ لما

قال الشافعي: فعارضنا معارضاً فذكر أن عمر بن الخطاب قال: إنا كنا لا نخمس السلب، وإن سلب البراء قد بلغ شيئاً كثيراً، ولا أرى أنني إلا خامسه قال: فخمسه، وذكر عن ابن عباس أنه قال: السلب من الغنيمة، وفيه الخمس.

قال الشافعي: فإذا قال: النبي ﷺ: مَنْ قَتَلَ قِتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ فَأَخَذَ خَمْسَ السَّلْبِ الْبَيْسَ إِنَّمَا يَكُونُ لِصَاحِبِهِ أَرْبَعَةٌ أَخَاهُ لَا كُلَّهُ، وَإِذَا نَبَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ لَمْ يَجِزْ تَرْكُهُ.

فإن قال: قاتل فلعن النبي ﷺ أعطى السلب أنه لم يكن ذا خطر وعمر يجز أن لم يكن يخمس، وإنما خمسه حين بلغ مالا كثيراً فالسلب إذا كان غنمة فأخرجناه من أن يكون حكمه حكمها وقتلنا: قد يحتمل أن يكون قول الله تعالى ﴿فَأَن لِّلْهِ خُصْمَةٌ﴾ على أكثر الغنيمة لا على كلها، فيكون السلب مما لم يرد من الغنيمة وصفي النبي ﷺ، وما غنم مأكولاً فأكله من غنمه، ويكون هذا بدلالة السنة، وما بقي تحمله الآية، وإذا كان النبي ﷺ أعطى السلب من قتل لم يجز عندي، والله أعلم أن يخمس ويقسم إذ كان اسم السلب يكون كثيراً قليلاً، ولم يستثن النبي ﷺ قليل السلب، ولا كثرة أن يقول يعطي القليل من السلب دون الكثير ونقول ذلك السنة أنه إنما أراد بما يخمس ما سوى السلب من الغنيمة.

قال الشافعي: وهذه الرواية من خمس السلب عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر تخالفها.

١٤٤٠ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ يُسَمَّى سَيِّرُ بْنُ عُلْقَمَةَ قَالَ: بَارَزَتْ رَجُلًا يَوْمَ الْقَادِسيَّةِ فَقَتَلَتْهُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ سَلْبُهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا فَتَفَلَّيْنِيهِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ. [أخرجه البيهقي (٣١١/٦)]

قال الشافعي: واثني عشر ألفاً كثيراً.

٥ - الْوَجْهَ الثَّانِي مِنَ النَّفْلِ

١٤٤١ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَرْيَةَ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَبْلَ تَحْدِيدِ فَعِزُّوْا إِلَّا كَثِيرَةً كَانَتْ سَهْمَانَهُمُ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، ثُمَّ قُلُّوْا بَعِيرًا بَعِيرًا. [أخرجه مالك (٤٥٠/٢)، البخاري (٣١٣٤)، مسلم (١٧٤٩)، أبو داود (٢٧٤٤)]

١٤٤٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ

يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبُهُ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَ فَأَعْطَهُ إِيَّاهُ فَأَعْطَانِيهِ فَبِعْتُ الدَّرْعَ وَابْتَعْتُ بِهِ خُرْفًا فِي بَنِي سَلْمَةَ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتِيَنِي فِي الْإِسْلَامِ. [أخرجه مالك (٤٥٤/٢) - (٤٥٥)، البخاري (٣١٤٢)، مسلم (١٧٥١)، أبو داود (٢٧١٧)، الترمذي (١٥٦٢)، ابن ماجه (٢٨٣٧)]

قال الشافعي: هذا حديث ثابت معروف عندنا والذي لا اشك فيه أن يعطي السلب من قتل والمشارك قبل يقتل من أي جهة قتله مبارزاً، أو غير مبارز، وقد أعطى النبي ﷺ سلباً مرحباً من قتله مبارزاً وأبو قتادة غير مبارز، ولكن المقتولين جميعاً مقبلان، ولم يحفظ عن النبي ﷺ أنه أعطى أحداً قتل مولى سلب من قتله والذي لا اشك فيه أن له سلب من قتل الذي يقتل المشرك والحرب قائمة والمشركون يقاتلون وقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم إذا انهزموا، أو انهزم المقتول، ولا أرى أن يعطي السلب إلا من قتل مشركاً مقبلاً، ولم ينهزم جماعة المشركين، وإنما ذهبت إلى هذا أنه لم يحفظ عن رسول الله ﷺ قط أنه أعطى السلب قاتلاً قتل مقبلاً، وفي حديث أبي قتادة ما دل على أن النبي ﷺ قال: مَنْ قَتَلَ قِتِيلًا لَهُ سَلْبُهُ يَوْمَ حَنْينَ بعدما قتل أبو قتادة الرجل، وفي هذا دلالة على أن بعض الناس خلّف السنة في هذا، فقال: لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الإمام قبل القتال من قتل قتيلاً فله سلبه وذهب بعض أصحابنا إلى أن هذا من الإمام على وجه الاجتهاد، وهذا من النبي ﷺ عندنا حكمهم، وقد أعطى النبي ﷺ السلب للقاتل في غير موضع.

قال الشافعي: ولو اشترك نفر في قتل رجل كان السلب بينهم، ولو أن رجلاً ضرب رجلاً ضربة لا يماش من مثلها، أو ضربة يكون مستهلكاً من مثلها، وذلك مثل أن يقطع يديه، أو رجله، ثم يقتله آخر كان السلب لقاطع اليدين، أو الرجلين، لأنه قد صيره في حال لا يمنع فيها سلبه، ولا يمنع من أن يذفق عليه، وإن ضربه وبقي فيه ما يمنع نفسه، ثم قتله بعده آخر فالسلب للآخر إنما يكون السلب لمن صيره بحال لا يمنع فيها.

قال الشافعي: والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب عليه، وكل سلاح عليه ومنطقته وفروسه إن كان راكباً، أو محسكاً، فإن كان منفلاً منه أو مع غيره فليس له، وإنما سلبه ما أخذ من يديه، أو مما على بدنه، أو تحت بدنه.

قال الشافعي: فإن كان في سلبه سوار ذهب، أو خاتم، أو تاج، أو منطقة فيها نفقة، فلو ذهب ذاهب إلى أن هذا مما عليه من سلبه كان منهياً، ولو قال: ليس هذا من عدة الحرب، وإنما له سلب المقتول الذي هو له سلاح كان وجهاً، والله أعلم.

قال الشافعي: ولا يخمس السلب.

وصفنا من قسمة الأربعة الأخماس بين من حضر القتال وأربعة أخماس الخمس على أهليه، ووضع سهمه حيث أراه الله عز وجل، وهو خمس الخمس، وهذا أحب إلي، والله أعلم، ولهذا مذهب، وذلك أن يقال: إنما قاتل هؤلاء على هذا الشرط، والله أعلم.

٧- كيف تفرق القسم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل ما حصل مما غنم من أهل دار الحرب من شيء قتل، أو كثر من دار، أو أرض وغير ذلك من المال، أو شيء قسم كله إلا الرجال البالغين فالإمام فيهم بالخيار بين أن يمن على من رأى منهم، أو يقتل، أو يفادي أو يسبي، وإن من، أو قتل فذلك له، وإن سبي، أو فادى فسيبيل ما سبي، وما أخذ مما فادى سبيل ما سواه من الغنيمة قال: وذلك إذا أخذ منهم شيئاً على إطلاقهم فأمّا أن يكون أسير من المسلمين فيفاديه بأسيرين، أو أكثر فذلك له، ولا شيء للمسلمين على من فادى من المسلمين بأسارى المشركين، وإذا جاز له أن يمن عليهم، فلا يعود على المسلمين منه متعة يقضونها كان أن يستخرج أسيراً من المسلمين أنفع وأولى أن يجوز.

١٤٤٣- أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ فادى رجلاً يرجلين. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن" (١٣١/٥)]

قال الشافعي: وفي الرجل يأسره الرجل فيسرق، أو تؤخذ منه الفدية قولان أحدهما ما أخذ منه كالمال فغنم، وأنه إن استرق فهو كالذرية، وذلك بخمس وأربعة أخماس بين جماعة من حضر، فلا يكون ذلك لمن أسره، وهذا قول صحيح لا أعلم خبراً ثابتاً بخالفه، وقد قيل الرجل يخالف للشيء والمال، لأن عليه القتل فهو لمن أخذه، وما أخذ منه فلمن أخذه كما يكون سلبه لمن قتله، لأن أخذه أشد من قتله، وهذا مذهب، والله أعلم، فينبغي للإمام أن يعزل خمس ما حصل بعدما وصفنا كاملاً ويقر أربعة أخماسه ويحسب من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويعرف من حضر من أهل الذمة وغير البالغين من المسلمين، ومن النساء فينقلهم شيئاً فمن رأى أن ينقلهم من الأربعة الأخماس لهم نقلهم وسيدكر هذا في موضعه إن شاء الله.

ثم يعرف عدد الفرسان والرجال من بالغى المسلمين الذين حضروا القتال فيضرب للفارس ثلاثة أسهم وللمرءل سهماً فيسوي بين الرءل والرجال فيعطيان سهماً سهماً ويفضل ذو الفرس، فإن الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل، فقال: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَغْنَوْا مِنْ قُوَّةٍ﴾ الآية، فإطاع في الرءل وكانت عليه

أنه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس. [أخرجه مالك (٤٥٦/٢)]

قال الشافعي: وحديث ابن عمر يدل على أنهم إنما أعطوا ما لهم مما أصابوا على أنهم نقلوا بعيراً بعيراً والنفل هو شيء زيدوه غير الذي كان لهم وقول ابن المسيب يعطون النفل من الخمس كما قال: إن شاء الله، وذلك من خمس النبي ﷺ، فإن له خمساً من كل غنيمة؛ فكان النبي ﷺ يضعه حيث أراه الله كما يضع سائر ماله؛ فكان الذي يريه الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح المسلمين.

قال الشافعي: وما سوى سهم النبي ﷺ من جميع الخمس لمن سمّاه الله عز وجل له، فلا يتوهم عالم أن يكون قوم حضروا فأخذوا ما لهم وأعطوا مما لغيرهم إلا أن يطوع به عليهم غيرهم.

قال الشافعي: والنفل في هذا الوجه من سهم النبي ﷺ فينبغي للإمام أن يجتهد، فإذا كثر العدو واشتدت الشوكة وقُل من يرازه من المسلمين نقل منه أتباعاً لسنة رسول الله ﷺ، وإذا لم يكن ذلك لم ينفل، وذلك أن أكثر مغازي النبي ﷺ وسراياه لم يكن فيها أنفال من هذا الوجه.

قال الشافعي: والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد.

قال الشافعي: والذي يختار من أرضي من أصحابنا أن لا يزاد أحد على ماله لا يعطى غير الأخماس، أو السلب للقاتل، ويقولون لم نعلم أحداً من الأئمة زاد أحداً على حظه من سلبه، أو سهماً من غنم إلا أن يكون ما وصفت من كثرة العدو وقلة المسلمين فينقلون، وقد روى بعض الشاميين في النفل في البدأ والرجعة الثلث في واحد والربع في الأخرى ورواية ابن عمر أنه نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يجاوزه الإمام وأكثر مغازي رسول الله ﷺ لم يكن فيها أنفال، فإذا كان للإمام أن لا ينفل فنفل فينبغي لتفيله أن يكون على الاجتهاد غير محدود.

٦- الوجه الثالث من النفل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال بعض أهل العلم إذا بعث الإمام سرية، أو جيشاً، فقال: لهم قبل اللقاء من غنم شيئاً فهو له بعد الخمس فذلك لهم على ما شرط الإمام؛ لأنهم على ذلك غزوا وبه رضوا، وقالوا يجمع جميع ما أصاب كل واحد منهم غير السلب في إقبال الحرب وذهبوا في هذا إلى أن النبي ﷺ يوم بدر قال: من أخذ شيئاً فهو له وذلك قبل نزول الخمس، والله أعلم، ولم أعلم شيئاً يثبت عندنا عن النبي ﷺ إلا ما

حَضَرَ خَيْرٌ بِفَرَسَيْنِ فَأَخَذَ خَمْسَةَ أَسْهُمٍ كَانَ وَلَدُهُ أَعْرَفَ بِمَجْدِهِ وَأَحْرَصَ عَلَى مَا فِيهِ زِيَادَةً مِنْ غَيْرِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قال الشافعي: ولا يسهم لراكب دابة غير الفرس لا بغل، ولا حمار، ولا بعير، ولا فيل، ولا غيره وينبغي للإمام أن يتعاهد الخيل، فلا يدخل إلا شديداً، ولا يدخل حطماً، ولا قحماً ضعيفاً، ولا ضرعاً، ولا أعرجاً، وإن غفل فشهد رجل على واحد من هذه، فقد قيل: لا يسهم له؛ لأنه ليس لواحد منها غناء الخيل التي أسهم لها رسول الله ﷺ، ولم نعلمه أسهم لأحد فيما مضى على مثل هذه الذوات.

قال الشافعي: ولو قال: رجل أسهم للفرس كما أسهم للرجل، ولم يقاتل كانت شبهة، ولكن في الحاضر غير المقاتل العون بالرأي والدعاء، وإن الجيش قد ينصرون بأضعفهم، وأنه قد لا يقاتل، ثم يقاتل، وفيهم مرضى فأعطي سهمه سنة، وليست في فرس ضرع، ولا قحم، ولا واحد مما وصفنا من هذه المعاني.

قال الشافعي: وإنما أسهم للفراس بهم فارس إذا حضر شيئاً من الحرب فارساً قبل أن تقطع الحرب فأما إن كان فارساً إذا دخل بلاد العدو، وكان فارساً بعد انقطاع الحرب وقيل جمع الغنيمة، فلا يسهم له بهم فارس قال: وقال: بعض الناس إذا دخل بلاد العدو فارساً، ثم مات فرسه أسهم له سهم فارس، وإن أفاد فارساً ببلاد العدو قبل القتال فحضر عليه لم يسهم له.

قال الشافعي: فقيل له: ولم أسهم له إذا دخل أدنى بلاد العدو فارساً، وإن لم يحضر القتال فارساً؟

قال: لأنه قد ثبت في الديوان فارساً قيل: فقد ثبت هو في الديوان؛ فإن مات، فلا يسهم له إلا أن يموت بعدما تحرر الغنيمة قيل: فقد أثبت هو وفرسه في الديوان فزعمت أن الموت قبل إحراز الغنيمة، وإن حضر القتال يقطع حظه في الغنيمة، وإن مات فرسه قبل حضور القتال لا يقطع حظه قبل فعله، وقد أوفى أدنى بلاد العدو قيل: فذلك كله يلزمك في نفسه ويلزمك في الفرس أرايت الخراساني، أو البجلي يقول الفرس للروم حتى إذا لم يكن بينه وبين أدنى بلاد العدو إلا ميل فمات فرسه أسهم لفرسه؟

قال: لا.

قيل فهذا قد تكلف من المؤنة أكثر مما يتكلف رجل من أهل الثغور ابتاع فارساً، ثم غزا عليه فأمسى بأدنى بلاد العدو، ثم مات فرسه فزعمت أنك تسهم له، ولو كنت بالمؤنة التي لزمته في الفرس تسهم له كان هذا أولى أن تحرمه من الذي تكلف أكثر مما تكلف فحرمته.

قال الشافعي: ولو حاصر قوم مدينة فكانوا لا يقاتلون إلا

مؤنة في اتخاذوه وله غناء يشهوده عليه ليس الرجل شيئاً به.

١٤٤٤ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ لِلْفَرَسِ بِسَهْمَيْنِ وَلِلْفَارَسِ بِسَهْمٍ. [أخرجه البخاري (٢٨٦٣)،

مسلم (١٧٦٢)، أبو داود (٢٧٣٣)، الترمذي (١٥٩٥)، ابن ماجه (٢٨٥٤)]

فزعم بعض الناس أنه لا يعطى فرس إلا سهماً وفارس سهماً، ولا يفضل فرس على مسلم.

قلت لبعض من يذهب مذنبه: هو كلام عربي، وإنما يعطى الفارس بسبب القوة والغناء مع السنة والفرس لا يملك شيئاً إنما يملكه فارسه، ولا يقال: لا يفضل فرس على مسلم والفرس بهيمة لا يقاس بمسلم، ولو كان هذا كما قال صاحبك لم يجوز أن يسوي بين فرس ومسلم، وفي قوله وجهان أحدهما خلاف السنة والآخر قياسه الفرس بالمسلم، وهو لو كان قياساً له دخل عليه أن يكون قد سوى فرساً بمسلم، وقال: بعض أصحابه بقولنا في سهمان الخيل، وقال: هذه السنة التي لا ينبغي خلافها.

قال الشافعي: وأحب الأقاويل إلي وأكثر قول أصحابنا أن البراذين والمقاريف يسهم لها سهمان العربي ولأنها قد تغني غناهما في كثير من المواطن واسم الخيل جامع لها، وقد قيل: يفضل العربي على المجهن، وإذا حضر الرجل فرسين، أو أكثر لم يسهم إلا لفرس واحد، ولو جاز أن يسهم لاثنتين جاز أن يسهم لأكثر، وهو لا يلقى أبداً إلا على واحد، ولو تحول عنه كان تاركاً له أخذه لثله.

قال الشافعي: وليس فيما قلت من أن لا يسهم إلا لفرس واحد، ولا خلافه خير يثبت مثله، والله تعالى أعلم، وفيه أحاديث متقطعة أشبهها أن يكون ثابتاً.

١٤٤٥ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ

يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْمَغَنَمِ بِأَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ سَهْمًا لَهُ وَسَهْمَيْنِ لِقَرَمِيهِ وَسَهْمًا فِي ذِي الْقُرْمَى.

قال الشافعي: يعني، والله تعالى أعلم، بسهم ذي القرمي سهم صفية أمه، وقد شك سفيان أحفظه عن هشام عن يحيى سماعاً، ولم يشك سفيان أنه من حديث هشام عن يحيى هو، ولا غيره ممن حفظه عن هشام.

قال الشافعي: وحديث مكحول عن النبي ﷺ مرسل أن الزبير حضر خير بفرستين فأعطاه النبي ﷺ خمسة أسهم سهماً له وأربعة أسهم لقرميه ولو كان كما حدث مكحول أن الزبير

فهم كجيش واحد ويرفعون الخمس إلى الإمام، وليس واحد من القائدين بأحق بولاية الخمس إلى أن يوصله إلى الإمام من الآخر وهما فيه شريكان.

قال الشافعي: ولو غزت جماعة باغية مع جماعة أهل عدل شركوهم في الغنيمة ولأهل العدل بطاعة الإمام أن يلوا الخمس دونهم حتى يوصلوه إلى الإمام.

٨- من تفريق القسم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله تبارك اسمه ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ الآية.

١٤٤٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَيْنِ الْمُطَّلِبِ أَتَيْتُهُ أَنَا وَعُمَاسُ بْنُ عَفَّانٍ، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَؤُلَاءِ إِخْوَانُنَا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ لَا يُنْكِرُ فَضْلَهُمْ لِمَكَانِكَ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْهُمْ.

أرايت إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا، أو منعنا، وإنما قرابتنا وقرابتهم واحدة.

فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٤٧/٥)]

١٤٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّيْجُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ دَاوُدَ الْقَطَّارُ عَنْ ابْنِ التَّبَّارِ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ مَعْنَاهُ. [أخرجه البخاري (٤٢٢٩)، وأبو داود (٢٩٧٨)، والنسائي (١٣٠/٧)، ابن ماجه (٢٨٨١)]

١٤٤٨- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ مَعْنَاهُ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن" (١٤٧/٥)]

قال الشافعي: فذكرت لمطرف بن مازن أن يونس وابن إسحاق روايا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب، فقالا مطرف حدثنا معمر كما وصفت، ولعل ابن شهاب رواه عنهما معاً.

١٤٤٩- أَخْبَرَنَا عَمِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ، عَنْ

رَجَالَةٍ، أَوْ غَزَا قَوْمٌ فِي الْبَحْرِ فَكَانُوا لَا يَقَاتِلُونَ إِلَّا رَجَالَةً لَا يَتَفَعَّلُونَ بِالْخِلِيفِ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْعَيْنِينَ أَعْطِيَ الْفَارِسُ سَهْمَ الْفَارِسِ لَمْ يَقْصُ مِنْهُ.

قال الشافعي: ولو دخل رجل يريد الجهاد، فلم يجاهد أسهم له، ولو دخل أجبر يريد الجهاد، فقد قيل: يسهم له وقيل: يخير بين أن يسهم له ويطرح الإجارة، أو الإجارة، ولا يسهم له، وقد قيل: يرضخ له.

قال الشافعي: ولو انفلت أسير في أيدي العدو قبل أن تحوز الغنيمة، فقد قيل: لا يسهم له إلا أن يكون قتال فقاتل فأرى أن يسهم له، وقد قيل: يسهم له ما لم تحوز الغنيمة، ولو دخل قوم تجار فقاتلوا لم أر بأساً أن يسهم لهم، وقد قيل: لا يسهم لهم.

قال الشافعي: فَأَمَّا الذَّمِّيُّ غَيْرُ الْبَالِغِ وَالْمَرَأَةُ يَقَاتِلُونَ، فَلَا يَسَهُمْ لَهُمْ وَيَرْضَخُ لَهُمْ، وَكَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ فِي الذَّمِّيِّ لَوْ اسْتَوْجَرَ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ الْغَنِيمَةِ، أَوْ الْمَوْلُودُ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ يَرْضَخُ لَهُ وَيَرْضَخُ لِمَنْ قَاتَلَ أَكْثَرَ مَا يَرْضَخُ لِمَنْ يَقَاتِلُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدِي حَدٌّ مَعْرُوفٌ يَعْطُونَ مِنَ الْخَرْبِيِّ وَالشَّيْءِ الْمُنْفَرِقِ مَا يَغْنَمُ.

ولو قال قائل يرضخ لهم من جميع المال كان مذهبا وأحب إلي أن يرضخ لهم من الأربعة الأسهم؛ لأنهم حضروا القتال والسنة بالرضخ لهم بحضورهم كما كانت بالإسهام لغيرهم بحضورهم.

قال الشافعي: فَإِنْ جَاءَ مَدَدٌ لِلْمُسْلِمِينَ بِلَادَ الْحَرْبِ قَبْلَ أَنْ تَقْطَعَ الْحَرْبُ فَحَضَرُوا مِنَ الْحَرْبِ شَيْئاً قَلِيلاً، أَوْ كَثُرَ شَرَكُوا فِي الْغَنِيمَةِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتُوا حَتَّى تَقْطَعَ الْحَرْبُ، وَلَا يَكُونُ عِنْدَ الْغَنِيمَةِ مَانِعٌ لَهَا لَمْ يَشْرِكُوهُمْ، وَلَوْ جَاءُوا بَعْدَهَا أَحْرَزَتِ الْغَنِيمَةُ، ثُمَّ كَانَ قِتَالٌ بَعْدَهَا؛ فَإِنْ غَنِمُوا شَيْئاً حَضَرُوهُ شَرَكُوا فِيهِ، وَلَا يَشْرِكُونَ فِيهَا أَحَرَّ قَبْلَ حَضُورِهِمْ، وَلَوْ أَنَّ قَائِداً فَرَّقَ جُنْدَهُ فِي وَجْهَيْنِ فَغَنِمْتَ إِحْدَى الْفِرْقَتَيْنِ، وَلَمْ تَغْنَمْ الْأُخْرَى، أَوْ بَعَثَ سَرِيَةً مِنْ عَسْكَرٍ، أَوْ خَرَجَتْ هِيَ فَغَنِمَتْ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ، وَلَمْ يَغْنَمْ الْعَسْكَرُ، أَوْ غَنِمَ الْعَسْكَرُ، وَلَمْ تَغْنَمْ السَّرِيَةُ شَرَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِرْقَتَيْنِ صَاحِبُهُ؛ لِأَنَّهُ جَيْشٌ وَاحِدٌ كُلُّهُمْ رَدٌّ، لِصَاحِبِهِ قَدْ مَضَتْ خِيَلُ الْمُسْلِمِينَ فَغَنِمْتَ بِأَوْطَاسٍ غَنَائِمَ كَثِيرَةً وَأَكْثَرَ الْعَسْكَرُ؛ حَتَّى يَشْرِكُوهُمْ وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قال الشافعي: وَلَوْ كَانَ قَوْمٌ مَقِيمِينَ بِبِلَادِهِمْ فَخَرَجَتْ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ فَغَنِمُوا لَمْ يَشْرِكْهُمْ الْمَقِيمُونَ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ قَرِيباً؛ لِأَنَّ السَّرَايَا كَانَتْ تَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ فَتَغْنَمُ، وَلَا يَشْرِكْهُمْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَلَوْ أَنَّ إِمَاماً بَعَثَ جَيْشَيْنِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَائِدٌ وَأَمَرَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَتَوَجَّهَ نَاحِيَةً غَيْرَ نَاحِيَةِ صَاحِبِهِ مِنْ بِلَادِ عَدُوِّ غَنِمَ أَحَدُ الْجَيْشَيْنِ لَمْ يَشْرِكْهُمْ الْآخَرُونَ؛ فَإِنْ اجْتَمَعُوا فَغَنِمُوا مَجْتَمِعِينَ

الفيء، ومنهم من قال: يضعه الإمام حيث رأى على الاجتهاد للإسلام وأهله، ومنهم من قال يضعه في الكراع والسلاح.

قال الشافعي: والذي اختار أن يضعه الإمام في كل أمر حصن به الإسلام وأهله من سد ثغر وإعداد كراع، أو سلاح، أو إعطاء أهل البلاء في الإسلام نقلاً عند الحرب وغير الحرب إعداداً للزيادة في تعزيز الإسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله ﷺ، فإن النبي ﷺ قد أعطى المؤلفه ونقل في الحرب وأعطى عام خير نفا من أصحابه من المهاجرين والأنصار أهل الحاجة وفضل وأكثرهم أهل فاقة نرى ذلك كله، والله تعالى أعلم، من سهمه.

وقال بعض الناس بقولنا في سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل وزاد سهم النبي ﷺ وسهم ذي القربى.

فقلت له: أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله فخالفت الكتاب والسنة فيما أعطيت ومنعت.

فقال: ليس لذي القربى منه شيء.

قال الشافعي: وكلمونا فيه بضروب من الكلام قد حكيت ما حضرني منها وأسأل الله التوفيق، فقال: بعضهم ما حجتكم فيه؟

قلت: الحجة الثابتة من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه. وذكر له القرآن والسنة فيه قال: فإن سفيان بن عيينة روى عن محمد بن إسحاق قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي ما صنع علي رحمه الله في الخمس؟

فقال سلك به طريق أبي بكر وعمر، وكان يكره أن يؤخذ عليه خلافهما، وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه رأياً خلافاً رأيهما فاتبعهما.

فقلت له: هل علمت أن أبا بكر قسم على العبيد والحر وسوى بين الناس وقسم عمر، فلم يجعل للعبيد شيئاً وفضل بعض الناس على بعض وقسم علي، فلم يجعل للعبيد شيئاً وسوى بين الناس؟

قال: نعم.

قلت فتعلمه خالفهما معاً؟

قال: نعم.

قلت أو تعلم عمر قال: لا تباع أمهات الأولاد، وخالفه علي؟

قال: نعم.

قلت وتعلم أن علياً خالف أبا بكر في الجد؟

علي بن الحسين، عن النبي ﷺ ومثله، وزاد لعن الله من فرق بين بني هاشم وبين المطالب.

١٤٥٠ - قال الشافعي: وأخبرنا، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن جبير بن مطعم قال: قسم رسول الله ﷺ سهم ذي القربى بين بني هاشم وبين المطالب، ولم يعط منه أحداً من بني عبد شمس، ولا بني نوفل شيئاً. [أخرجه البيهقي في "معرفه السنن" (١٤٩/٥ - ١٥٠)]

قال الشافعي: فيعطى جميع سهم ذي القربى حيث كانوا لا يفضل منهم أحد حضر القتال على أحد لم يحضره إلا بسهمه في الغنيمة كسهم العامة، ولا فقير على غني ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهماً ويعطى الصغير منهم والكبير سواء، وذلك أنهم إنما أعطوا باسم القرابة وكلهم يلزمه اسم القرابة.

فإن قال: قائل قد أعطى رسول الله ﷺ بعضهم مائة وستين وبعضهم أقل.

قال الشافعي: فكل من لقيت من علماء أصحابنا لم يختلفوا فيما وصفت من التسوية بينهم، وبأنه إنما قيل: أعطى فلاناً كذا، لأنه كان ذا ولد قليل: أعطاه كذا.

وإنما أعطاه حظّه وحظّ عياله والدلالة على صحّة ما حكيت مما قالوا عنهم ما وصفت من اسم القرابة، وأن النبي ﷺ أعطاه من حضر خبير، ومن لم يحضرها، وأنه لم يسم أحداً من عيال من سمى أنه أعطى بعينه، وأن حديث جبير بن مطعم فيه إنه قسم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبين المطالب والقسم إذا لم يكن تفضيل يشبه قسم الموارث، وفي حديث جبير بن مطعم الدلالة على أنه لم خصه.

وقد أعطى النبي ﷺ من سهمه غير واحد من قريش والأنصار لا من سهم ذي القربى.

قال الشافعي: وتفرق ثلاثة أخماس الخمس على من سمى الله عز وجل على اليتامى والمساكين وابن السبيل في بلاء الإسلام كلها يحصرون، ثم توزع بينهم لكل صنف منهم سهم كاملاً لا يعطى واحد من أهل السهمان سهم صاحبه.

قال الشافعي: وقد مضى النبي ﷺ بأبي هريرة وأبي ماضياً وصلى الله عليه وملاكته، فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه فمنهم من قال: يرث على السهمان التي ذكرها الله عز وجل معه؛ لأنني رأيت المسلمين قالوا فيمن سمى له سهم من أهل الصدقات، فلم يوجد يرث على من سمى معه.

وهذا مذهب يحسن، وإن كان قسم الصدقات مخالفاً قسم

قال: نعم.

قلت فكيف جاز لك أن يكون هذا الحديث عندك على ما وصفت من أن علياً رأى غير رايهما فاتبعهما وبين عندك أنه قد يخالفهما فيما وصفنا، وفي غيره؟

قال: فما قوله سلك به طريق أبي بكر وعمر.

قلت هذا كلام جملة يحتمل معاني.

فإن قلت كيف صنع فيه علي؟ فذلك يدلني على ما صنع فيه أبو بكر وعمر.

١٤٥١- قال الشافعي: وأخبرنا، عن جعفر بن محمد،

عن أبيه أن حسناً وحسيناً وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر سألوا علياً عليه السلام عنهم نصيبهم من الخمس، فقال: هو لكم حق، ولكني محاربٌ معاوية؛ فإن شئتم تركتم حقكم منه. [أخرجه البيهقي (٣٤٣/٦)]

قال الشافعي: فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد، فقال: صدق؛ هكذا كان جعفر يحدثه أفما حدثك عن أبيه عن جده؟

قلت: لا قال: ما أحسبه إلا عن جده؛ قال: فقلت له أجعفر أو ثقت وأعرف بحديث أبيه أم ابن إسحاق؟ قال: بل جعفر.

قلت له: هذا بين لك إن كان ثابتاً أن ما ذهبت إليه من ذلك على غير ما ذهبت إليه فينبغي أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطياه أهله.

قال الشافعي: محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلي لا أدري كيف كان هذا الحديث.

قلت: وكيف احتججت به إن كان حجة فهو عليك، وإن لم يكن حجة، فلا تحتج بما ليس بحجة واجعله كما لم يكن: قال: فهل في حديث جعفر أعطاهموه؟

قلت: أيجوز على علي، أو على رجلٍ دونه أن يقول هو لكم حق، ثم عندهم؟

قال: نعم إن طابت أنفسهم قلنا: وهم إن طابت أنفسهم عما في أيديهم من موارث آبائهم وأكسابهم حلٌ له أخذه.

قال: فإن الكوفيين قد رووا فيه عن أبي بكر وعمر شيئاً أفعلتموه؟

قلت: نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر مثل قولنا.

قال: وما ذاك؟

قلت:

١٤٥٢- أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن مطرٍ الوراق ورجلٍ لم يسموه كلاهما، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى. قال: لقيت علياً عند أخجار الزيت. فقلت له: بأبي وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الخمس؟

فقال علي: أما أبو بكر، فلم يكن في زمانه أخماس، وما كان، فقد أوفأناه، وأما عمر، فلم يزال يعطيناه حتى جاء مال السوس والأفواز، أو قال: فارس. قال الربيع: أنا أشك، فقال: في حديث مطر، أو حديث الآخر، فقال: في المسلمين خلّة؛ فإن أحببتم تركتم حقكم فجعلناه في خلّة المسلمين حتى يأتينا مالاً فوقيكم حقكم منه؛ فقال العباس لعلي لا نطمعه في حقنا: فقلت: يا أبا الفضل السنأ احق من أجاب أمير المؤمنين ورفع خلّة المسلمين فتوقى عمر قبل أن يأتيه مال فيقضيه.

وقال الحكم في حديث مطر أو الآخر إن عمر قال: لكم حق، ولا يبلغ علمي إذ كثر أن يكون لكم كله؛ فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى لكم فأبينا عليه إلا كله فأبى أن يعطينا كله. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٤٤/٦)]

فقال: فإن الحكم يحكي عن أبي بكر وعمر أنهما أعطيا ذوي القربى حقهم، ثم تخلص الرواة عنه في عمر، فتقول مرة أعطاهم حتى جاءهم مال السوس، ثم استسلمه منهم للمسلمين. وهذا تمام على إعطائهم القليل والكثير منه وتقول مرة أعطاهموه حتى كثر، ثم عرض عليهم حين كثر أن يعطيهم بعض ما يراه لهم حقاً لا كله، وهذا أعطاهم بعضه دون بعض، وقد روى الزهري عن ابن هرمز عن ابن عباس عن عمر قريباً من هذا المعنى قال: فكيف يقسم سهم ذي القربى، وليست الرواية فيه عن أبي بكر وعمر متواطئة؟ وكيف يجوز أن يكون حقاً لقوم، ولا يثبت عنهما من كل وجه أنهما أعطياه عطاء بيتاً مشهوراً؟

فقلت له: قولك هذا قول من لا علم له.

قال: وكيف؟

قلت هذا الحديث يثبت عن أبي بكر أنه أعطاهموه في هذا الحديث وعمر حتى كثر المال، ثم اختلف عنه في الكثرة؛ وقلت: أرايت من نهب أهل العلم في القديم والحديث إذا كان الشيء منصوباً في كتاب الله عز وجل ميئاً على لسان رسوله ﷺ أو

فعله ليس يستغنى به عن أن يسأل عما بعده ويعلم أن فرض الله عز وجل على أهل العلم اتباعه؟ قال: بلى.

قلت: قلت أفتجد سهم ذي القربى مفروضاً في آيتين من كتاب الله تبارك وتعالى ميثاً على لسان رسوله ﷺ وفعله ثابت بما يكون من أخبار الناس من وجهين، أحدهما نفع المخيرين به واتصاله، وأنهم كلهم أهل قرابة برسول الله ﷺ الزهري من أخواله وابن المسيب من أخوال أبيه وجبير بن مطعم ابن عمه وكلهم قريب منه في جذم النسب وهم يخبرونك مع قرابتهم وشرفهم أنهم يخرجون منه، وأن غيرهم مخصوص به دونه ويحرك أنه طلبه هو وعثمان فمناهة قرابتهما في حدم النسب قرابة بني المطلب الذين أعطوه.

قال: نعم.

قلت فمتى تجد سنة أبداً أثبتت بفرض الكتاب وصحة الخبر وهذه الدلالات من هذه السنة لم يعارضها عن النبي ﷺ معارض بخلافها وكيف تريد إبطال اليمين مع الشاهد بأن تقول: ظاهر الكتاب يخالفهما، وهو لا يخالفهما، ثم تجد الكتاب يينا في حكمين منه بسهم ذي القربى من الخمس معه السنة فتريد إبطال الكتاب والسنة هل تعلم قولاً أولى بأن يكون مردوداً من قولك هذا وقول من قال قولك؟

قال الشافعي له: أ رأيت لو عارضك معارض بمثل حجتك، فقال أراك قد أبطلت سهم ذي القربى من الخمس، فأناب أبطل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل قال: ليس ذلك له.

قلنا: فإن قال فابنت لي أن النبي ﷺ أعطاهموه، أو أن أبا بكر وعمر أعطاهموه، أو أحدهما.

قال: ما فيه خبر ثابت عن النبي ﷺ ولا عن بعده غير أن الذي يجب علينا أن نعلم أن النبي ﷺ أعطاه من أعطى الله إياه، وأن أبا بكر وعمر عملاً بذلك بعده إن شاء الله تعالى: قلنا أ رأيت لو قال: فأراك تقول تعطي اليتامى والمساكين وابن السبيل سهم النبي ﷺ وسهم ذي القربى؛ فإن جاز لك أن يكون الله عز وجل قسمه على خمسة فجعلته لثلاثة فأناب أ جعله كله لذوي القربى؛ لأنهم مبدعون في الآية على اليتامى والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي ﷺ أعطاه ذوي القربى، ولا أجد خبراً مثل الخبر الذي يحكي أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوي القربى سهمهم واليتامى والمساكين وابن السبيل، ولا أجد ذلك عن أبي بكر، ولا عمر، فقال: ليس ذلك له؛ قلنا ولم؟ قال: لأن الله تعالى إذ قسم خمسة لم يميز أن يعطاها واحداً. قلت فكيف جاز لك.

وقد قسم الله عز وجل خمسة أن أعطيته ثلاثة وذو القربى موجودون؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لعل هذا إنما كان في حياة النبي ﷺ لمكانهم منه، فلما توفي النبي ﷺ لم يكن لهم. قلت له: يجوز لأحد نظر في العلم أن يحتج بمثل هذا؟ قال: ولم لا يجوز إذا كان محتمل، وإن لم يكن ذلك في الخبر، ولا شيء يدل عليه؟

قلت: فإن عارضك جاهل بمثل حجتك، فقال: ليس لليتامى والمساكين وابن السبيل بعد النبي ﷺ شيء؛ لأنه محتمل أن يكون ذلك حقاً ليتامى المهاجرين والأنصار الذين جاهدوا في سبيل الله مع رسوله وكانوا قليلاً في مشركين كثير ونابذوا الأبناء والعشائر وقطعوا الذمم وصاروا حزب الله فهذا لا يتسامهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم، فإذا مضى رسول الله ﷺ وصار الناس مسلمين وأبنا نحن لم ير رسول الله ﷺ، ولم يكن لأبائه سابقة معه من حسن اليقين والفضل أكثر ممن يرى أخذوا، وصار الأمر واحداً، فلا يكون لليتامى والمساكين وابن السبيل شيء إذا استوى في الإسلام.

قال: ليس ذلك له.

قلت ولم؟

قال: لأن الله عز وجل إذا قسم شيئاً فهو نافذ لمن كان في ذلك المعنى إلى يوم القيامة.

قلت له: فقد قسم الله عز وجل ورسوله ﷺ لذوي القربى فلم لم تره نافذاً لهم إلى يوم القيامة؟

قال: فما منعك أن أعطيت ذوي القربى أن تعطيه على معنى الحاجة فيقضى دين ذي الدين ويزوج العزب ويخدم من لا خادم له، ولا يعطى الغني شيئاً.

قلت له: منعي أنني وجدت كتاب الله عز وجل ذكره في قسم الفيء وسنة النبي ﷺ الميئة عن كتاب الله عز وجل على غير هذا المعنى الذي دعوت إليه، وأنت أيضاً تخالف ما دعوت إليه.

فتقول لا شيء لذوي القربى.

قال: إني أفعل فهم الدلالة على ما قلت.

قلت: قول الله عز وجل ﴿وَلِلذِي الْقُرْبَى﴾، فهل تراه أعطاهم بغير اسم القرابة؟

قال: لا، وقد يحتمل أن يكون أعطاهم باسم القرابة ومعنى الحاجة.

قلت: فإن وجدت رسول الله ﷺ أعطى من ذوي القربى

يغنموا شيئاً؟

قال: لا.

قلت: ولم وكل يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا؟

قال: لا يغير شيء عن موضعه الذي سنّه رسول الله ﷺ فيه بمعنى، ولا علة.

قلت: وكذلك قلت في الفرائض التي أنزلها الله عز وجل، وفيما جاء منها عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

قال: وما ذلك؟

قلت: أرايت لو قال لك: قد يكون ورثوا لمعنى منفعتهم للميت كانت في حياته وحفظه بعد وفاته، ومنفعة كانت لهم ومكانهم كان منه، وما يكون منهم بما يتخلى منه غيرهم فأنظر قائلهم كان أحب إليه وخيراً له في حياته وبعد وفاته وأحوج إلى تركه وأعظم مصيبة به بعد موته فأجعل لهم سهم من خالفهم هذا ممن كان يسيء إليه في حياته وإلى تركه بعد موته، وهو غني عن ميراثه قال: ليس له ذلك بل ينقل ما جعله الله عز وجل لمن جعله.

قلت: وقسم الغنيمة والفيء والموارث والوصايا على الأسماء دون الحاجة؟

قال: نعم.

قلت له بل قد يعطى أيضاً من الفيء الغني والفقير.

قال: نعم قد أخذ عثمان وعبد الرحمن عطاءهما ولهما غنى مشهور، فلم يمنعاه من الغنى.

قلت: فما بال سهم ذوي القربى، وفيه الكتاب والسنة، وهو أثبت ممن قسم له ممن معه من اليتامى وابن السبيل وكثير مما ذكرنا، أدخلت فيه ما لا يجوز أن يدخل في مثله أضعف منه؟

قال: فاعاذ هو وبعض من يذهب مذهبه قالوا أردنا أن يكون ثابتاً عن أبي بكر وعمر.

قلت له: أو ما يكتفى بالكتاب والسنة؟

قال: بلى.

قلت: فقد أعدت هذا أرايت إذا لم يثبت خبر صحيح عن أبي بكر، ولا عمر إعطاء اليتامى والمساكين وابن السبيل أطرحتهم؟

قال: لا.

قلت أورايت إذا لم يثبت عن أبي بكر أنه أعطى البارز السلب ويثبت عن عمر أنه أعطاه أخرى وخمس فكيف؟

قلت: فيه كيف استخرجت تثبيت السلب إذا؟

قال: الإمام هو لمن قتل، وليس يثبت عن أبي بكر،

غنياً لا دين عليه، ولا حاجة به بل يعول عامة أهل بيته، ويتفضل على غيره لكثرة ماله، وما من الله عز وجل به عليه من سعة خلقه.

قال: إذا يطل المعنى الذي ذهبت إليه.

قلت: فقد أعطى أبا الفضل العباس بن عبد المطلب، وهو كما وصفت في كثرة المال يعول عامة بني المطلب، ويتفضل على غيرهم.

قال: فليس لما قلت من أن يعطوا على الحاجة معنى إذا أعطيه الغني، وقلت له: أرايت لو عارضك معارض أيضاً، فقال: قال: الله عز وجل في الغنيمة ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّذِي هُمْ فِيهِ الْغَنِيمَةُ﴾ الآية، فاستدلنا أن الأربعة الأخماس لغير أهل الخمس فوجدنا رسول الله ﷺ أعطاهم من حضر القتال، وقد يحتمل أن يكون أعطاهموا على أحد معنيين، أو عليهما، فيكون أعطاهم أهل الحاجة ممن حضر دون أهل الغنى عنه، أو قال: قد يجوز إذا كان بالغلبة أعطاهموا أن يكون أعطاهم أهل البأس والتجدة دون أهل العجز عن الغناء، أو أعطاهم من جمع الحاجة والغناء ما تقول له؟

قال: أقول: ليس ذلك له قد أعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهماً.

قلت: أفيجوز أن يكون أعطى الفارس والراجل ممن هو بهذه الصفة؟

قال: إذا حكمي أنه أعطى الفارس والراجل فهو عام حتى تأتي دلالة بخبر عن النبي ﷺ أنه خاص، وهو على الغني والفقير والعاجز والشجاع؛ لأننا نستدل أنهم أعطوه لمعنى الحضور.

قلت له: فالدلالة على أن ذوي القربى أعطوا سهم ذوي القربى بمعنى القرابة مثله، أو أين.

قلت: فيمن حضر أرايت لو قال: قاتل ما غنم في زمان النبي ﷺ؟ ليس بالكثير، فلو غزا قوم فغنموا غنائم كثيرة أعطيتهم بقدر ما كانوا يأخذون في زمان النبي ﷺ قال: ليس ذلك له، قد علم الله أن يستغنموا القليل والكثير، فإذا بين النبي ﷺ أن لهم أربعة أخماس فسواء قلت: أو كثرت أو قلوا، أو كثروا، أو استغنوا أو افتقروا: قلت فلم لا تقول هذا في سهم ذي القربى؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له: أرايت لو غزا نفر يسير بلاد الروم فغنموا ما يكون السهم فيه مائة ألف وغزا آخرون الترك، فلم يغنموا درهماً ولقوا قتالاً شديداً فيجوز أن تصرف من التكتير الذي غنمه القليل بلا قتال من الروم شيئاً إلى إخوانهم المسلمين الذين لقوا القتال الشديدي من الترك، ولم

وخالفت عمر في الكثير منه، وخالفت ابن عباس، وهو يقول السلب من الغنيمة، وفي السلب الخمس لقول الله عز وجل ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الآية، قال: إذا ثبت الشيء عن النبي ﷺ لا يوهنه أن لا يثبت عمن بعده، ولا من خالفه من بعده.

قلت: وإن كان معهم التأويل؟

قال: وإن، لأن الحجة في رسول الله ﷺ.

قلت له: قد ثبت حكم الله عز وجل وحكم رسول الله ﷺ لذوي القربى بسهمهم فكيف أبطلته وقلت: وقد قال: الله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، وقال: النبي ﷺ: فيما سقي بالسَّماء العُشْرُ لم يخص مالاً دون مال في كتاب الله عز وجل، ولا في هذا الحديث، وقال: إبراهيم النخعي فيما أنبت الأرض فكيف؟

قلت: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة؟

قال: فإن أبا سعيد لو رواه عن النبي ﷺ.

فقلت له: هل تعلم أحداً رواه ثبت روايته غير أبي سعيد؟

قال: لا.

قلت أفالحديث أن النبي ﷺ أعطى لذوي القربى سهمهم أثبت رجالاً وأعرف وأفضل أم من روى دون أبي سعيد عن أبي سعيد هذا الحديث؟

قال: بل من روى منهم ذي القربى.

قلت: وقد قرأت لرسول الله ﷺ ثلاثة عهود: عهده لابن سعيد بن العاص على البحرين وعهده لعمر بن حزم على نجران وعهداً ثالثاً لأبي بكر عهداً ولعمر عهداً ولعثمان عهداً فما وجدت في واحد منها قط ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة.

وقد عهدوا في اليهود التي قرأت على العمال ما يحتاجون إليه من أخذ الصدقة وغيرها، ولا وجدنا أحداً قط يروي عن النبي ﷺ بحديث ثابت ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة غير أبي سعيد، ولا وجدنا أحداً قط يروي ذلك عن أبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، فهل وجدته؟

قال: لا.

قلت أفهذا؛ لأنهم يأخذون صدقات الناس من الطعام في جميع البلدان، وفي السنة مراراً لاختلاف زرع البلدان وثمارها أولى أن يؤخذ عنهم مشهوراً معروفاً أم سهم ذي القربى الذي هو لنفرٍ بعلد، وفي وقت واحد من السنة؟

قال: كلاهما مما كان ينبغي أن يكون مشهوراً.

قلت: افترض حديث أبي سعيد ليس فيما دون خمسة

أوسق صدقة؛ لأنه ليس عن النبي ﷺ إلا من وجه واحد، وأن إبراهيم النخعي تأول ظاهر الكتاب وحديثاً مثله، ويخالفه هو ظاهر القرآن؛ لأن المال يقع على ما دون خمسة أوسق، وأنه غير موجود عن أبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي؟

قال: لا، ولكنني اكتفي بالسنة من هذا كله.

فقلت له: قال: الله عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية.

وقد قال: ابن عباس وعائشة وعبيد بن عمر لا بأس بأكل سوى ما سعى الله عز وجل أنه حرام واحتجوا بالقرآن وهم كما تعلم في العلم والفضل، وروى أبو إدريس عن النبي ﷺ أنه نهى عن أكل كل ذي نابٍ من السباع وواقفه الزهري فيما يقول قال: كل ذي نابٍ من السباع حرام والنبي ﷺ أعلم بمعنى ما أراد الله عز وجل، وذكره من خالف شيئاً مما روي عن النبي ﷺ فليس في قوله حجة، ولو علم الذي قال قولاً يخالف ما روي عن النبي ﷺ أن النبي ﷺ قاله رَجَعَ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَغْزُبُ عَنِ الطَّوِيلِ الصَّحِيحَةِ السُّنَّةِ وَيَعْلَمُهَا بَعِيدُ الدَّارِ قَلِيلُ الصَّحَابَةِ، وَقُلْتُ لَهُ جَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَتْبَةَ وَغَيْرُهُمُ الْجَدُّ أَبَا وَتَأَوَّلُوا الْقُرْآنَ فَخَالَفَتْهُ لِقَوْلِ زَيْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

قال: نعم، وخالفت أبا بكر في إعطاء المالك.

فقلت: لا يعطون.

قال: نعم، وخالفت عمر في امرأة المفقود والبسة، وفي التي تنكح في عدتها، وفي أن ضعف الغرم على سراق ناقة الزني، وفي أن قضى في القسامة ببطر الدية، وفي أن جلد في التعريض الحد، وجلد في ربح الشراب الحد، وفي أن جلد وليدة حاطب وهي ثيب حد الزنا حد البكر، وفي شيء كثير منه ما يخالفه لقول غيره من أصحاب النبي ﷺ ومنه ما يخالفه، ولا يخالف له منهم.

قال: نعم أخالفه لقول غيره من أصحاب النبي ﷺ.

قلت له: وسعد بن عباد قسم ماله صحيحاً بين ورثته، ثم مات فجاء أبو بكر وعمر قيساً، فقالا: نرى أن تردوا عليه، فقال قيس بن سعد لا أرد شيئاً قضاء سعد، وهب لهم نصيبه وأنت تزعم أن ليس عليهم رد شيء أعطوه، وليس لأبي بكر وعمر في هذا مخالف من أصحابهما فترد قولهما مجتمعين، ولا يخالف لهما وترد قولهما مجتمعين في قطع يد السارق بعد يده ورجله لا يخالف لهما إلا ما لا يثبت مثله عن علي رضوان الله تعالى عليه.

قال الشافعي: رحمه الله، ثم عدت عليه ثلاث عشرة قضية لعمر بن الخطاب لم يخالفه فيها غيره من أصحاب النبي ﷺ بحديث يثبت مثله نأخذ بها نحن وبدعها هو منها أن عمر قال: في التي نكحت في عدتها فاصيبت تعتد عدتين، وقال: علي ومنها أن

كأحدنا.

قلت: فكيف احتججت بالترحم عنه، وهو عندك هكذا؟

قال: ففرضت بعض ما حكيت مما كلمت به من كلمتي في سهم ذي القربى على عدد من أهل العلم من أصحابنا وغيرهم فكلمهم قال: إذا ثبت عن النبي ﷺ فالفرض من الله عز وجل على خلقه أتباعه، والحجة الثابتة فيه، ومن عارضه بشيء يخالفه عن غير رسول الله ﷺ فهو خطيئ، ثم إذا كان معه كتاب الله عز وجل فذلك الزم له وأولى أن لا يحتاج أحد معه. وسهم ذي القربى ثابت في الكتاب والسنة.

٩- الخمسُ فيما لم يوجف عليه

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى، وما أخذ الولاة من المشركين من جزيتهم والصلح عن أرضهم، وما أخذ من أموالهم إذا اختلقوا في بلاد المسلمين، ومن أموالهم إن صالحوا بغير إيجاب خيل، ولا ركابي، ومن أموالهم إن مات منهم ميت لا وارث له، وما أشبه هذا مما أخذه الولاة من مال المشركين فالخمس في جميعه ثابت فيه، وهو على ما قسمه الله عز وجل لمن قسمه له من أهل الخمس الموجب عليه من الغنيمة، وهذا هو المسمى في كتاب الله عز وجل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال لي قائل: قد احتججت بأن النبي ﷺ أعطى سهم ذي القربى عام خيبر ذي القربى وخيبر مما أوجف عليه فكيف زعمت أن الخمس لهم مما لم يوجف عليه؟

فقلت له: وجدت المالين أخذوا من المشركين وخولهما بعض أهل دين الله عز وجل وجدت الله تبارك وتعالى اسمه حكم في خمس الغنيمة بأنه على خمسة، لأن قول الله تبارك وتعالى ﴿لِللَّهِ﴾ مفتاح كلام كل شيء وله الأمر من قبل، ومن بعد فأنفذ رسول الله ﷺ لنوي القربى حقهم، فلا يشك أنه قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل حقهم، وأنه قد انتهى إلى كل ما أمره الله عز وجل به، فلما وجدت الله عز وجل قد قال في سورة الحشر ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾ الآية، فحكم فيها حكمه فيما أوجف عليه بالخيل والركاب ودلت السنة على أن ذلك الحكم على خمسها علمت أن النبي ﷺ قد أمضى لكن جعل الله له شيئاً مما جعل الله له، وإن لم تثبت فيه خبراً عنه كخبر جبير بن مطعم عنه في سهم ذي القربى من الموجب عليه كما علمت أن قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل فيما أوجف عليه مما جعل لهم بشهادة أقوى من خير رجل عن رجل بأن الله عز وجل قد أدى إليه رسوله كما أوجب عليه أداءه والقيام به، فقال لي قائل:

عمر قضي في الذي لا يجد ما ينفق على امرأته أن يفرق بينهما ومنها أن عمر رأى أن الأيمان في القسامة على قوم، ثم حرلها على آخرين، فقال: إنما الزمنا الله عز وجل قول رسوله ﷺ وفرض علينا أن نأخذ به أفيجوز أن نخالف شيئاً روي عن النبي ﷺ، ولو خالفه مائة وأكثر ما كانت فيهم حجة.

قلت: فقد خالفت كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ في سهم ذي القربى، ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أنه خالفه قال: فقد روي عن ابن عباس كنا نراه لنا فأبى ذلك علينا قومنا.

قلت: هذا كلام عربي يخرج عاماً، وهو يراؤ به الخاص قال: ومثل ماذا؟

قلت مثل قول الله عز وجل ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ الآية فنحن وأنت تعلم أن لم يقل ذلك إلا بعض الناس والذين قالوه أربعة نفر، وأن لم يجمع لهم الناس كلهم إنما جمعت لهم عصابة انصرفت عنهم من أحد قال: هذا كله هكذا؟

قلت: إذا لم يسم ابن عباس أحدًا من قومه ألم تره كلاماً من كلهم وابن عباس يراه لهم؟ فكيف لم تحتج بأن ابن عباس لا يراه لهم إلا حقاً عنده واحتججت بحرف جملة خبر فيه أن غيره قد خالفه فيه مع أن الكتاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج معهما إلى شيء.

قال: أفيجوز أن قول ابن عباس فأبى ذلك علينا قومنا يعني غير أصحاب النبي ﷺ.

قلت: نعم يجوز أن يكون عنى به يزيد بن معاوية وأهله قال: فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القربى؟

قلت: فأعطى عمر بن عبد العزيز سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل قال: لا أراه إلا قد فعل.

قلت: أفيجوز أن تقول أراه قد فعل في سهم ذي القربى؟ قال: أراه ليس بيقين.

قلت: أفتبطل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل حتى يتيقن أن قد أعطاهم عمر بن عبد العزيز قال: لا.

قلت: ولو قال: عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطيهموه، وليس لهم كان علينا أن نعطيهموه إذا ثبت عن النبي ﷺ أنه أعطاهموه.

قال: نعم.

قلت وتخالف عمر بن عبد العزيز في حكم لو حكم به لم يخالفه فيه غيره؟

قال: وهو رجل من التابعين لا يلزمنا قوله، وإنما هو

الأنفال ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾ الآية فاتفق الحكماء في سورة الحشر وسورة الأنفال لقوم موصوفين، وإنما لهم من ذلك الخمس لا غيره، فقال فيحتمل أن يكون لهم مما لم يوجف عليه الكل؟

قلت: نعم فلهم الكل وندع الخبر قال: لا يجوز عندنا ترك الخبر والخبر يدل على معنى الخاص والعام، فقال لي قائل غيره فكيف زعمت أن الخمس ثابت في الجزية، وما أخذه الولاة من مشرك بوجه من الوجوه فذكرت له الآية في الحشر قال فأولئك أوجف عليهم بلا خيل، ولا ركاب فاعطوه بشيء ألقاه الله عز وجل في قلوبهم.

قلت: أرايت الجزية التي أعطاهما من أوجف عليه بلا خيل، ولا ركاب لما كان أصل إعطائهما منهم للخوف من الغلبة، وقد سير إليهم بالخيول والركاب فاعطوا فيها أهي أقرب من الإيجاف أم من أعطى بأمر لم يسير إليه بالخيول والركاب؟

قال: نعم.

قلت: فإذا كان حكم الله فيما لم يوجف عليه بخيل، ولا ركاب حتى يكون مأخوذاً مثل صلح لا مثل ما أوجف عليه بغير صلح أن يكون لمن سمى كيف لم تكن الجزية، وما أخذه الولاة من مشرك بهذه الحال؟

قال: فهل من دلالة غير هذا؟

قلت: في هذا كفاية، وفي أن أصل ما قسم الله من المال ثلاثة وجوه: الصدقات وهي ما أخذ من مسلم فملك لأهل الصدقات لا لأهل الفيء.

وما غنم بالخيول والركاب فملك على ما قسم الله عز وجل والفيء الذي لا يوجف عليه بخيل، ولا ركاب.

فهل تعلم رابعاً؟

قال: لا.

قلت: فبهذا قلنا الخمس ثابت لأهله في كل ما أخذ من مشرك؛ لأنه لا يعدو ما أخذ منه أبداً أن يكون غنيمة، أو فية والفيء ما رده الله تعالى على أهل دينه.

١٠ - كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الأخماس

الفيء غير الموجه عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للإمام أن يحصي جميع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتلم، أو قد استكمل خمس عشرة من الرجال ويحصي الذرية وهم من دون المحتلم ودون خمس عشرة سنة، والنساء صغيرهن وكبيرهن ويعرف قدر

فإن الله تبارك وتعالى جعل الخمس فيما أوجف عليه على خمسة وجعل الكل فيما لا يوجف عليه على خمسة فكيف زعمت أنه إنما للخمسة الخمس لا الكل؟

فقلت له: ما أبعد ما بينك وبين أن يكلما في إبطال سهم ذي القرى، أنت تريد أن تثبت لذي القرى خمس الجميع مما لم يوجف عليه بخيل، ولا ركاب وغيرك يريد أن يطل عنهم خمس الخمس.

قال: إنما قصدت في هذا قصد الحق فكيف لم تقل بما قلت به وأنت شريك في تلاوة كتاب الله عز وجل ولك فيما زاد لذي القرى؟

فقلت له: إن حظي فيه لا يدعوني أن أنهب فيه إلى ما يعلم الله عز وجل أنني أرى الحق في غيره قال فما ذلك على أنه إنما هو لمن له خمس الغنيمة الموجه عليها خمس الفيء الذي لم يوجف عليه دون الكل.

قلت.

١٤٥٣ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عَجِينَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ وَبَسَارٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَرْوَسِ بْنِ الْحَذَثَانِ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ بَنُو النُّضَيْرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ، وَلَا رِكَابٍ؛ فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصاً دُونَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ لَسْتُ أَنْظُرَ إِلَى الْأَحَادِيثِ وَالْقُرْآنِ أَوْلَى بَنَاءً.

ولو نظرت إلى الحديث كان هذا الحديث يدل على أنها لرسول الله ﷺ خاصة.

فقلت له: هذا كلام عربي إنما يعني رسول الله ﷺ ما كان يكون للمسلمين الموجهين، وذلك أربعة أخماس قال: فاستدللت بخبر عمر على أن الكل ليس لأهل الخمس مما أوجف عليه.

قلت: نعم قال فالخبر أنها لرسول الله ﷺ خاصة فما دل على الخمس لأهل الخمس معه؟

قلت لما احتمل قول عمر أن يكون الكل لرسول الله ﷺ، وأن تكون الأربعة الأخماس التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجف عليه لرسول الله ﷺ دون الخمس؛ فكان النبي ﷺ يقوم فيها مقام المسلمين استدلتنا بقول الله عز وجل في الحشر ﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ الآية.

على أن لهم الخمس، وأن الخمس إذا كان لهم، ولا يشك أن النبي ﷺ سلمه لهم فاستدلنا إذا كان حكم الله عز وجل في

ويرى الإمام في إغزائهم رأيه، فإذا أغزى البعيد أغزاه إلى أقرب المواضع من مجاهدته؛ فإن استغنى مجاهدته بعدد وكثر من قريبهم أغزاهم إلى أقرب المواضع من مجاهدتهم، ولهذا كتاب غير هذا.

١١ - إعطاء النساء والذرية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: واختلف أصحابنا في إعطاء من دون البالغين من الذرية وإعطاء نساء أهل الفيء فمنهم من قال يعطون من الفيء وأحسب من حجتهم أن يقولوا إنا إذا منعناهم الفيء ومؤنتهم تلزم رجالهم كنا لم نعطيهم ما يكفيهم، وإن أعطينا رجالهم الكفاية لأنفسهم فعليهم مؤنة عيالتهم، وليس في إعطائهم لأنفسهم كفاية ما يلزمهم فدخل علينا أن لم نعطيهم مال الكفاية من الفيء، ومنهم من قال: إذا كان أصل المال غنيمة وفيها صدقة فالفيء لمن قاتل عليه، أو من سوى معهم في الخمس، والصدقة لمن لا يقاتل من ذرية ونساء، وليسوا بأولى بذلك من ذرية الأعراب ونسائهم ورجالهم الذين لا يعطون من الفيء إذ لا يقاتلون عليه.

١٤٥٤ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحذان أن عمر بن الخطاب قال: ما أخذ إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو مئته إلا ما ملكك أيما نكمت. [أخرجه البيهقي (٣٤٧/٦)]

١٤٥٥ - أخبرنا إبراهيم بن محمد بن المنكدر، عن مالك بن أوس، عن عمر نحوه، وقال: لئن عشت ليأتين الراعي بسرًا وخبر حقه. [أخرجه البيهقي (٣٥١/٦-٣٥٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا الحديث يحتل معاني منها أن يقول ليس أحد يعطي بمعنى حاجة من أهل الصدقة، أو بمعنى أنه من أهل الفيء الذين يغزون لا وله حق في مال الفيء، أو الصدقة، وهذا كأنه أولى معانيه.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قيل: قد قال النبي ﷺ: في الصدقة لا حظ فيها لغني، ولا لذئير مريض مكتسب وقال لرجلين سألاه إن شيئًا إن قلنا نحن محتاجون أعطيتكما إذا كنت لا أعرف عيالكما، ولا حظ فيها لغني والذي أحفظه عن أهل العلم أن الأعراب لا يعطون من الفيء، ولو قلنا معنى قوله إلا وله في هذا المال يعني الفيء حق كنا خالفنا ما لا نعلم الناس اختلفوا فيه أنه ليس لمن أعطي من الصدقة ما يكفي، ولا لمن كان غنيًا من أهل الصدقات الذين يؤخذ منهم في الفيء نصيب، ولو قلنا يعني عمر إلا له في هذا

نفقاتهم، وما يحتاجون إليه في مؤنتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم، ثم يعطي المقاتلة في كل عام عطاهم والذرية ما يكفيهم لستهم من كسوتهم ونفقتهم طعامًا، أو قيمته دراهم، أو دنائير ويعطي المنفوس شيئًا، ثم يزاؤ كلما كبر على قدر مؤنته، وهذا يستوي في أنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطايا باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس فيها، فإن المؤنة في بعض البلدان أثقل منها في بعض، ولم أعلم أصحابنا اختلفوا في أن العطاء للمقاتلة حيث كانت إنما يكون من الفيء، وقالوا في إعطاء الرجل نفسه لا بأس أن يعطي لنفسه أكثر من كفايته، وذلك أن عمر بلغ بالعطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل نفسه ومنهم من قال: خمسة آلاف بالمدينة لرجل يغزى إذا غزا ليست بأكثر من الكفاية إذا غزا عليها لبعده المغزى، وقال: هي كالكفاية على أنه يغزى، وإن لم يغز في كل سنة، وقالوا ويفرض لمن هو أقرب للجهاد، أو أرخص سعر بلد أقل، ولم يختلف أحد لقيته في أن ليس للمماليك في العطاء، ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فمنهم من قال أساوي بين الناس، ولا أفضل على نسب، ولا سابقة، وإن أبا بكر حين قال له: عمر أجعل الذين جاهدوا في الله بأمواهم وأنفسهم وهجروا ديارهم له كمن إنما دخل في الإسلام كرهًا؟

فقال أبو بكر إنما عملوا لله، وإنما أجورهم على الله عز وجل، وإنما الدنيا بلاغ وخير البلاغ أوسع وسوى علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه بين الناس، فلم يفضل أحدا علمناه.

قال الشافعي: رحمه الله، وهذا الذي اختار وأسأل الله التوفيق، وذلك أنني رأيت قسم الله تبارك وتعالى اسمه في الموارث على العدي، وقد تكون الإخوة متفاضلي الغناء على الميت والصلوة في الحياة والحفظ بعد الموت، فلا يفضلون وقسم النبي ﷺ لمن حضر الواقعة من الأربعة الأخماس على العدي ومنهم من يغني غاية الغناء، ويكون الفتوح على يديه ومنهم من يكون محضره إما غير نافع، وإما ضرر بالجين والزعزعة، فلما وجدت السنة تدل على أنه إنما أعطاهم بالحضور وسوى بين الفرسان أهل الغناء وغيرهم والرجالة وهم يتفاضلون كما وصفت كانت التسوية أولى عندي، والله تعالى أعلم، من التفضيل على نسب وسابقة، ولو وجدت الدلالة على التفضيل أرجح بكتابي، أو سنة كنت إلى التفضيل بالدلالة من الهواء في التفضيل أسرع، ولكني أقول يعطون على ما وصفت، وإذا قرب القوم من الجهاد ورخصت أسعارهم أعطوا أقل ما يعطى من بعدت داره وغلا سعره وهذا، وإن تفاضل عدد العطيّة من التسوية على معنى ما يلزم كل واحد من الفريقين في الجهاد إذا اراده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وعليهم أن يغزوا إذا أغزوا

یحبس عنهم منه شیئاً.

قال الشافعی رحمہ اللہ تعالیٰ: ویعطى من الفیء رزقُ الحکام، وولایۃ الأحداث والصّلاتِ بأهل الفیء وکلُّ من قامَ بأمرِ أهل الفیء من والٍ وکاتبٍ وجندیٍّ مَن لا غنى لأهل الفیء عنه رزقٌ مثله؛ فإن وجَدَ من یغنی غناءه، ویکوُن آمیناً کما یلی له بأقلِّ ثَمًا ولیّ، ولم یزد أحدًا على أقلِّ ما یجدُّه أهلُ الغناء، وذلك أن منزلة الوالی من رعیته بمنزلة والی مال الیتیم من ماله لا یعطى منه على الغناء على الیتیم إلا أقلُّ ما یقدَّرُ علیه.

قال: وإن ولیّ أحدٌ على أهل الصدقات کان رزقه ممّا یؤخذُ منها؛ لأنَّ له فیها حقًّا، ولا یعطى من الفیء علیها کما لا یعطى من الصدقاتِ على الفیء، ولا یرزقُ من الفیء على ولاية شیءٍ إلا ما لا صلاحَ، فلا یدخلُ الأكثرُ فیمن یرزقه على الفیء، وهو یغنیه الأقلُّ.

وإن ضاق الفیء عن أهله آسَى بینهم فیہ.

١٢ - الخلاف

قال الشافعی: فاختلَفَ أصحابنا و غیرهم فی قسم الفیء فذهبوا به مذهباً لا أحفظُ عنهم تفسیرها، ولا أحفظُ آیهم قال: ما أحکي من القول دون ما خالفه وسأحکي ما حضرني من معاني کلِّ من قال فی الفیء شیئاً فمنهم من قال هذا المالُ لله دلٌّ على من یعطاه، فإذا اجتهدَ الوالی فاعطاه، ففرقه فی جمیع من سَمی له على قدر ما یرى من استحقاقهم بالحاجةِ إليه، وإن فضلَ بعضهم على بعض فی العطاء فذلك تسويةٌ إذا کان ما یعطى کلَّ واحدٍ منهم لسدِّ خلته، ولا یجوزُ أن یعطیه صنفًا منهم ویحرّم صنفًا، ومنهم من قال: إذا اجتمعَ المالُ ونظرَ فی مصلحةِ المسلمین فرأى أن یصرفَ المالَ إلى بعضِ الأصنافِ دونَ بعضٍ؛ فكان الصنفُ الَّذی یصرفه إليه لا یستغنی عن شیءٍ ممّا یصرفُ إليه کان أرفقَ بجماعةِ المسلمین صرفه، وإن حرّمَ غیره، وشبهه قولَ الَّذی یقولُ هذا إن طلبَ المالَ صنفان؛ فكان إذا حرّمه أحدُ الصنفین تماسک، ولم یدخلَ علیه خلّة مضرةٌ، وإن آسَى بینہ وبين الصنفِ الآخرِ كانت على الصنفِ الآخرِ مضرةٌ أعطاه الَّذی فیهم الخلّة المضرةُ کلّه إذا لم یسدِّ خلّتهم غیره، وإن منعه التماسکین کلّه، ثم قال بعضٌ من قاله: إذا صرفَ مالَ الفیء إلى ناحیةٍ فسلبها وحرّمَ الأخرى، ثم جاء مالٌ آخرُ أعطاهما دونَ الناحیةِ الّتی سلبها فكانت ذهابٌ إلى أنه إنما جعلَ أهلَ الخلّةِ وآخرَ غیرهم حتى أفاءهم بعد.

قال الشافعی رحمہ اللہ تعالیٰ: ولا أعلمُ أحدًا منهم قال یعطى من یعطى من الصدقاتِ، ولا یجاهدُ من الفیء شیئاً، وقال

المالُ حقُّ مال الصدقاتِ کنا قد خالفنا ما روی عن النَّبیِّ ﷺ: لا حَظٌّ فیها لِنَبِیٍّ وما لا نعلمُ النَّاسَ اختلفوا فیہ أنه لیس لأهلِ الفیء من الصدقة نصیب.

قال الشافعی رحمہ اللہ تعالیٰ: وأهلُ الفیء كانوا فی زمانِ النَّبیِّ ﷺ بمعزلٍ عن الصدقةِ وأهلُ الصدقةِ بمعزلٍ عن الفیء قال والعطاءُ الواجبُ من الفیء لا یکوُن إلا لبالغٍ یطیقُ مثله القتال.

١٤٥٦ - قال الشافعی: أَخْبَرَنَا سُفْیانُ بْنُ عُیَیْنَةَ، عَنْ عُبَیْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عُرِضَتْ عَلَى النَّبِیِّ ﷺ عَامٌ أَحْدُ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ سَنَةً فَرَدَّنِی، ثُمَّ عُرِضَتْ عَلَيْهِ عَامُ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِی.

قال نافعٌ فحدثت بهذا الحدیثِ عمرَ بنَ عبدِ العزیز، فقال: هَذَا الْفَرْقُ بَیْنَ الْمُقَاتِلَةِ وَالذَّرِیَّةِ وَکَتَبَ فِی أَنْ یُفْرَضَ لِابْنِ خَمْسٍ عَشْرَةَ فِی الْمُقَاتِلَةِ، وَمَنْ لَمْ یَلْغُهَا فِی الذَّرِیَّةِ. [أخرجه البخاری (٤٠٩٧)، مسلم (١٨٦٨)، أبو داود (٤٤٠٦)،

الترمذی (١٧١١)، ابن ماجه (٢٥٤٣)]

قال الشافعی: رحمہ اللہ، وإن کان المستكملُ خمسَ عشرة سنةً أعمى لا یقدرُ على القتالِ أبداً، أو متروصٌ الخلق لا یقدرُ على القتالِ أبداً لم یفرض له فرضُ المقاتلةِ وأعطی بمعنی الکفاية فی المقامِ وَالْکَفايةُ فی المقامِ شیءٌ یعطاه الذرّیة؛ لأنَّ الکفاية فی القتالِ للسّفَرِ والمؤنة أكثر.

وکذلک لو کان سالماً فی المقاتلةِ، ثم عمي أو أصابه ما یعلمُ أنه لا یجاهدُ معه أبداً صیرَ إلى أن یعطى الکفاية فی المقام.

قال الشافعی رحمہ اللہ تعالیٰ: وإن مرضَ مرضاً طویلاً قد یرجى برؤه منه أعطاه عطاءَ المقاتلةِ ویخرجُ العطاءُ فی کلِّ عامٍ للمقاتلةِ فی وقتٍ من الأوقاتِ وأحبُّ إلّی لو أعطیت الذرّیة على ذلك الوقت.

وإذا صارَ مالُ الفیء إلى الوالی، ثم ماتَ میتٌ قبل أن یأخذَ عطاءه أعطى ورثته عطاءه.

وإن ماتَ قبل أن یصیرَ المالُ الَّذی فیہ عطاؤه لذلک العامِ إلى الوالی لم تعطَ ورثته عطاءه.

وإن فضلَ من المال فضلٌ بعدما وصفت من إعطاء العطاء وضعه الإمام فی إصلاحِ الحصون والازديادِ فی السّلاحِ والکراخِ وکلُّ ما قوَّ به المسلمین؛ فإن استغنی به المسلمون وکملت کلُّ مصلحةٍ لهم فرق ما بقى من یبهم کلّه على قدرٍ ما يستحقّون فی ذلك المال.

وإن ضاق الفیء عن مبلغِ العطاءِ فرقَ بینهم بالغاً ما بلغَ لم

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لِسُرَاقَةٍ وَنَظَرٌ إِلَى ذِرَاعِيهِ كَأَنِّي بِكَ، وَقَدْ لَبَسْتَ سِوَارِي كِسْرَى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم يجعل له إلا سوارين.

١٤٥٨- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَالَ: أَنْفَقَ عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الرَّمَادَةِ حَتَّى وَقَعَ مَطَرٌ فَتَرَحَّلُوا فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ عُمَرُ رَاكِبًا فَرَسًا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَهُمْ يَتَرَحَّلُونَ بِطَعَانِيهِمْ فَدَمَعَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي مُحَارِبٍ بِنِ خَصْفَةٍ أَتَشْهَدُ أَنَّهَا انْحَسَرَتْ، عَنْكَ وَلَسْتُ بِابْنِ أُنْثَى، فَقَالَ لَهُ: وَتِلْكَ ذَلِكَ لَوْ كُنْتُ أَنْفَقْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِي وَمَالِ الْخَطَّابِ إِنَّمَا أَنْفَقْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٥٧/٦)- (٣٥٨)]

١٣- ما لم يوجف عليه من الأرضين

بخيل، ولا ركاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكل ما صالح عليه المشركون بغير قتال بخيل، ولا ركاب فسيبيله سبيل الفيء يقسم على قسم الفيء؛ فإن كانوا ما صالحوا عليه أرض ودور فالدور والأرضون وقف للمسلمين تستغل ويقسم الإمام عليها في كل عام، ثم كذلك أبداً وأحسب ما ترك عمر من بلاد أهل الشرك هكذا، أو شيئاً استطاب أنفس من ظهوروا عليه بخيل وركاب فتركوه كما استطاب رسول الله ﷺ أنفس أهل سبي هوازن فتركوا حقوقهم وحديث جرير بن عبد الله عن عمر أنه عرض من حقه وعرض امرأة من حقها بميراثها من أبيها كالدليل على ما قلت ويشبه قول جرير بن عبد الله عن عمر لولا أنني قاسم مستول لترككم على ما قسم لكم أن يكون قسم لهم بلاد صلح مع بلاد إيجاف فرد قسم الصلح وعرض من بلاد الإيجاف بخيل وركاب.

١٤- باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ الآية.

وروي عن الزهري أن النبي ﷺ عَرَفَ عَامَ حُبَيْنَ عَلَى كُلِّ عَشْرَةٍ عَرِيفًا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُهَاجِرِينَ شِعَارًا وَلِلْأَنْصَارِ شِعَارًا وَلِلْخَزَرَجِ شِعَارًا وَعَقَدَ النَّبِيُّ ﷺ

بَعْضُ مَنْ أَحْفَظُ عَنْهُ؛ فَإِنْ أَصَابَتْ أَهْلَ الصَّدَقَاتِ سَنَةٌ تَهْلِكُ أَمْوَالُهُمْ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفِيءِ، فَإِذَا اسْتَغْنَوْا مَنْعُوا مِنَ الْفِيءِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ فِي مَالِ الصَّدَقَاتِ هَذَا الْقَوْلُ يَزِيدُ بَعْضُ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ عَلَى بَعْضٍ.

والذي أقول به وأحفظه عن أرضي عن سمعت منه ممن لقيت أن لا يؤخر المال إذا اجتمع، ولكن يقسم، فإذا كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام بها، وإن غشيه عدو في دارهم وجب النفي على جميع من غشيه من الرجال أهل الفيء وغيرهم.

١٤٥٧- أَخْبَرَنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ بِمَا أُصِيبَ بِالْعِرَاقِ قَالَ لَهُ: صَاحِبُ بَيْتِ الْمَالِ: أَلَا أَدْخِلَهُ بَيْتَ الْمَالِ؟ قَالَ: لَا وَرَبِّ الْكَعْبَةِ لَا يُؤَدَّى تَحْتَ سَقْفِ بَيْتٍ حَتَّى أَتُسَمِّهُ فَأَمَرَ بِهِ فَوُضِعَ فِي الْمَسْجِدِ، وَوُضِعَتْ عَلَيْهِ الْأَنْطَاعُ وَخَرَسَتْ رِجَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا مَعَ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخَذَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا، أَوْ أَخَذَهُمَا أَخَذَ بِيَدِهِ، فَلَمَّا رَأَوْهُ كَشَطُوا الْأَنْطَاعَ، عَنِ الْأَمْوَالِ فَرَأَى مَنْظَرًا لَمْ يَرَ مِثْلَهُ رَأَى الذَّهَبَ فِيهِ وَالْيَاقُوتَ وَالزَّبَرْجَدَ وَاللُّؤْلُؤَ يَتَلَاوُفُ قَبْكَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ: أَخَذَهُمَا وَاللَّهِ مَا هُوَ يَوْمَ بَكَاءٍ، وَلَكِنَّهُ يَوْمَ شُكْرِ وَسُرُورٍ، فَقَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا ذَعَبْتُ حَيْثُ ذَعَبْتَ، وَلَكِنَّهُ وَاللَّهِ مَا كَثُرَ هَذَا فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا وَقَعَ بِأَسْنُهُمْ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْقَيْلَةِ وَرَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَكُونَ مُسْتَنْزَجًا، فَإِنِّي أَسْمَعُكَ تَقُولُ - «سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ» الآية، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ سُرَاقَةُ بْنُ جَعْفَرٍ؟ فَأَنَّتِي بِهِ أَشْعَرُ الذَّرَاعَتَيْنِ دَقِيقَهُمَا فَأَعْطَاهُ سِوَارِي كِسْرَى، فَقَالَ: الْبُسْهُمَا، فَفَعَلَ، فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي سَلَبَهُمَا كِسْرَى بْنُ هُرْمُزٍ وَالْبُسْهُمَا سُرَاقَةُ بْنُ جَعْفَرٍ أَغْرَابِيًّا مِنْ بَنِي مُدَلِجٍ وَجَعَلَ يَتَلَبَّبُ بِغَضِ ذَلِكَ بَعْضًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الَّذِي أَدَّى هَذَا لِأَيِّمٍ، فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ: أَنَا أَخْبَرْتُكَ أَنْتَ أَيُّمُ اللَّهِ وَهُمْ يُؤْذُونَ إِلَيْكَ مَا أَدَيْتَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا رَتَعْتَ رَتَعُوا قَالَ صَدَقْتَ، ثُمَّ فَرَّقَهُ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٥٧/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَإِنَّمَا الْبُسْهُمَا سُرَاقَةُ؛ لِأَنَّ

دعا مخزوماً يتلونهم، ثم استوت له سهمٌ وجمٌّ وعديٌّ بنٌ كعبٍ
ف قيل له: ابداً بعدي، فقال: بل أقر نفسي حيث كنت، فإن
الإسلام دخل وأمرنا وأمر بني سهمٍ واحد، ولكن انظروا بني
سهمٍ وجمٍّ ف قيل: قدم بني جمٍّ، ثم دعا بني سهمٍ، فقال: وكان
ديوانٌ عديٍّ وسهمٍ مختلطاً كالذعوة الواحدة، فلما خلصت إليه
دعوته كبر تكبيرةً عالية، ثم قال الحمد لله الذي أوصل إلي حظي
من رسول الله ﷺ، ثم دعا بني عامر بن لؤي، فقال بعضهم: إن
أبا عبيدة بن الجراح النهري لما رأى من تقدم عليه قال: أكل
هؤلاء تدعو أمامي؟

فقال: يا أبا عبيدة اصبر كما صبرت أو كلم قومك فمن
قدمك منهم على نفسه لم امنعه فأنا أنا وبنو عدي فتقدمك إن
أحببت على أنفسنا قال فقدم معاوية بعد بني الحارث بن فهر،
ففصل بهم بين بني عبد منافٍ وأسيد بن عبد العزى وشجر بين
بني سهمٍ وعدي شيء في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي ببني
عدي فقدموا على سهمٍ وجمٍّ للسابقة فيهم. [أخرجه البيهقي
(٣٦٤/٦-٣٦٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا فرغ من قريش قدمت
الأنصار على قبائل العرب كلها لمكانهم من الإسلام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الناس عباد الله فأولاهم أن
يكون مقدماً أقربهم بخيرة الله لرسالاته ومستودع أمانته وخاتم
النبيين وخير خلق رب العالمين محمد عليه الصلاة والسلام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن فرض له الوالي من
قبائل العرب رأيت أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم برسول الله
ﷺ في النسب، فإذا استوتوا قدم أهل السابقة على غير أهل
السابقة ممن هم مثلهم في القرابة.

ﷺ الألوية عام الفتح فقدد للقبائل قبيلةً حتى جعل في
القبيلة الألوية كل لواء لأخيه وكل هذا ليتعارف الناس في الحرب
وغيرها وتخف المونة عليهم باجتماعهم، وعلى الوالي كذلك؛ لأن
في تفريقهم إذا أريد والأمر مؤنة عليهم، وعلى واليهم، وهكذا
أحب للوالي أن يضع ديوانه على القبائل ويستظهر على من غاب
عنه، ومن جهل ممن يحضره من أهل الفضل من قبائلهم.

١٤٥٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا غير
واحد من أهل العلم من قبائل قريش أن عمر بن الخطاب
لما كثرت المال في زمانه أجمع على تدوين الديوان فاستشار،
فقال بمن تزون أبدأ؟ فقال له: رجل: أبدأ بالأقرب فالأقرب
بك قال: ذكرتموني بل أبدأ بالأقرب فالأقرب من رسول الله
ﷺ فبدأ ببني هاشم. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٦٩/٥)]

١٤٦٠ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن
دينار، عن أبي جعفر محمد بن علي أن عمر لما دون
الدواوين قال بمن تزون أبدأ؟ قيل له: ابداً بالأقرب
فالأقرب من رسول الله ﷺ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة"
(١٦٩/٥)]

١٤٦١ - أخبرنا غير واحد من أهل العلم والصدق
من أهل المدينة ومكة من قبائل قريش وغيرهم، وكان
بعضهم أحسن اقتصاصاً للحديث من بعض، وقد زاد بعضهم
على بعض في الحديث أن عمر لما دون الديوان قال أبدأ
ببني هاشم، ثم قال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيهم ويبي
المطليب.

فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلي، وإذا كانت
في المطلي قدمه على الهاشمي فوضع الديوان على ذلك وأعطاهم
عطاء القبيلة الواحدة، ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في
جذم النسب، فقال عبد شمس إخوة النبي ﷺ لأبيه وأمه دون
نوفل فقدمهم، ثم دعا بني نوفل يتلونهم، ثم استوت له عبد
العزى وعبد الدار، فقال في بني أسيد بن عبد العزى أصحاب النبي
ﷺ وفيهم أنهم من المطيبين، وقال بعضهم وهم من حلف
الفضول، وفيهم كان النبي ﷺ، وقد قيل ذكر سابقة فقدمهم
على بني عبد الدار، ثم دعا بني عبد الدار يتلونهم، ثم انفردت له
زهرة فدعاها تلو عبد الدار، ثم استوت له بنو تيم ومخزوم، فقال
في بني تيم إنهم من حلف الفضول والمطيبين، وفيهما كان النبي
ﷺ وقيل: ذكر سابقة وقيل: ذكر صهر فقدمهم على مخزوم، ثم

١- مبتدأ التنزيل والقرض على النبي ﷺ،

ثم على الناس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقال: والله تعالى أعلم، إن أول ما أنزل الله عز وجل على رسوله ﷺ: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لما بعث الله تعالى محمداً ﷺ أنزل عليه فرائضه كما شاء لا معقب لحكمه، ثم اتبع كل واحد منها فرضاً بعد فرض في حين غير حين الفرض قبله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقال: والله تعالى أعلم، إن أول ما أنزل الله عليه ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، ثم أنزل عليه بعد ما لم يؤمر فيه بأن يدعو إليه المشركين فمرت لذلك مدة، ثم يقال أثناء جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بأن يعلمهم نزول الوحي عليه ويدعوهم إلى الإيمان به فكير ذلك عليه وخاف التكذيب، وإن يتناول فنزل عليه ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، فقال يعصمك من قتلهم إن يقتلوك حين تبلغ ما أنزل إليك، فلما أمر به فاستهزأ به قوم فنزل عليه ﴿فاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾.

قال الشافعي: وأعلمه من علمه منهم أنه لا يؤمن به، فقال: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيراً﴾ قرأ الربيع إلى ﴿بَشِّرْ رُسُلًا﴾.

قال الشافعي: وأنزل الله عز وجل فيما يثبت به إذا ضاق من أذاهم ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ إلى آخر السورة.

فقرض عليه إبلاغهم وعبادته، ولم يفرض عليه قتالهم وأبان ذلك في غير آية من كتابه، ولم يأمره بعزلهم وأنزل عليه ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَقْبِدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ وقوله ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ خِطَابٌ مِثْلُ بَثْلِ الْإِنْتِثَارِ﴾ قرأ الربيع الآية: وقوله ﴿مَا عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ مع أشياء ذكرت في القرآن في غير موضع في مثل هذا المعنى وأمرهم الله عز وجل بأن لا يسبوا أندادهم، فقال عز وجل ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ الآية مع ما يشبهها.

قال الشافعي: ثم أنزل الله تبارك وتعالى بعد هذا في الحال التي فرض فيها عزلة المشركين، فقال ﴿وَإِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا فَاسْفُتَتْهَا وَالْأَرْضُ كَالْحُلِيِّ﴾ فقال ﴿وَقَدْ

٤٧- كتاب الجهاد

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تبارك وتعالى وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: خلق الله تعالى الخلق لعبادته، ثم أبان جل وعلا أن خيرته من خلقه أنبياءه، فقال تبارك اسمه ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ فجعل النبي صلى الله عليه وسلم من أصفائه دون عبادو بالأمانة على وحيه والقيام بحجته فيهم، ثم ذكر من خاصته صفوته، فقال جل وعز ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ فخص آدم ونوحاً بإعادة ذكر اصطفايهم، وذكر إبراهيم، فقال جل ثناؤه ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، وذكر إسماعيل بن إبراهيم، فقال عز ذكره ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾، ثم انعم الله عز وجل على آل إبراهيم وعمران في الأمم، فقال تبارك وتعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم اصطفى الله عز وجل سيدنا محمداً ﷺ من خير آل إبراهيم وأنزل كسبه قبل إنزاله الفرقان على محمداً ﷺ بصفة فضيلته وفضيلة من اتبعه به، فقال عز وجل ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَرَاءِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجْدًا﴾ الآية، وقال لامته ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، فضيلتهم بكونتهم من أمته دون أمم الأنبياء، ثم أخبر جل وعز أنه جعله فاتح رحته عند فترة رسوله، فقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾، وكان في ذلك ما دل على أنه بعث إلى خلقه، لأنهم كانوا أهل كتاب، أو أميين، وأنه فتح به رحته وختم به نبوته، فقال عز وجل ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، وقضى أن أظهر دينه على الأديان، فقال عز وجل ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾، وقد وصفنا بيان كيف يظهره على الدين في غير هذا الموضع.

٤ - فرض الهجرة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولما فرض الله عز وجل الجهاد على رسوله ﷺ وجاهد المشركين بعد إذ كان أباحه وأنزل رسول الله ﷺ في أهل مكة وأروا كثرة من دخل في دين الله عز وجل اشتدوا على من أسلم منهم، ففتنهم عن دينهم، أو من فتنوا منهم فعذر الله من لم يقدر على الهجرة من المفتونين، فقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ وبعث إليهم رسول الله ﷺ: إن الله عز وجل جعل لكم مخرجاً وفرض على من قدر على الهجرة الخروج إذا كان بمن يقن عن دينه، ولا يُغتصب فقال في رجل منهم توفي تخلف عن الهجرة، فلم يهاجر «الذين تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَا كُنْتُمْ» الآية.

وابان الله عز وجل عذر المستضعفين، فقال: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾ إلى رحيماً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقال عسى من الله واجبة.

قال الشافعي: ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن فرض الهجرة على من أطاعها إنما هو على من فتن عن دينه بالبلد الذي يسلم بها؛ لأن رسول الله ﷺ أذن لقوم بمكة أن يقيموا بها بعد إسلامهم منهم العباس بن عبد المطلب وغيره إذ لم يخافوا الفتنة وكان يأمر جيوشه أن يقولوا لمن أسلم إن هاجرتم فلحكم ما للمهاجرين، وإن أقمتهم فأنتم كاعراب، وليس يخيبرهم إلا فيما يحل لهم.

٥ - أصل فرض الجهاد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولما مضت لرسول الله ﷺ مدة من هجرته أنعم الله تعالى فيها على جماعة باتباعه حدثت لهم بها مع عون الله قوة بالعدد لم تكن قبلها، فرض الله تعالى عليهم الجهاد بعد إذ كان إباحة لا فرضاً، فقال تبارك وتعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرِهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾، وقال عز وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ الآية.

وقال تبارك وتعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، وقال عز وجل ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾، وقال ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّسَالِ حَتَّى إِذَا اتَّخَذْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ﴾، وقال عز وجل ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اتَّقَلْتُمْ﴾ إلى قدير، وقال: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا

نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ قرأ الربيع إلى ﴿كُنْتُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾.

٢ - الإذن بالهجرة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكان المسلمون مستضعفين بمكة زماناً لم يؤذن لهم فيه بالهجرة منها، ثم أذن الله عز وجل لهم بالهجرة وجعل لهم مخرجاً فقال نزلت ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ فاعلمهم رسول الله ﷺ أن قد جعل الله تبارك وتعالى لهم بالهجرة مخرجاً، وقال: ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُوَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ الآية.

وأمرهم ببلاد الحبشة فهاجرت إليها منهم طائفة، ثم دخل أهل المدينة في الإسلام فأمر رسول الله ﷺ طائفة فهاجرت إليهم غير محرم على من بقي ترك الهجرة إليهم، وذكر الله جل ذكره للفقراء المهاجرين، وقال ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ قرأ الربيع إلى ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم أذن الله تبارك وتعالى لرسوله ﷺ بالهجرة إلى المدينة، ولم يحرم في هذا على من بقي بمكة المقام بها وهي دار شرك، وإن قلوا بأن يفتنوا، ولم ياذن لهم بهجرة، ثم أذن الله عز وجل لهم بالجهاد، ثم فرض بعد هذا عليهم أن يهاجروا من دار الشرك، وهذا موضوع في غير هذا الموضوع.

٣ - مبتدأ الإذن بالقتال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأذن لهم بأحد الجهادين بالهجرة قبل أن يؤذن لهم بأن يبتدئوا مشركاً بقتال، ثم أذن لهم بأن يبتدئوا المشركين بقتال قال الله تعالى ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بغير حق﴾ الآية، وأباح لهم القتال بمعنى إبانة في كتابه، فقال عز وجل ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَضُوهُمْ﴾ قرأ الربيع إلى ﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقال: نزل هذا في أهل مكة وهم كانوا أشد العدو على المسلمين وفرض عليهم في قتالهم ما ذكر الله عز وجل، ثم يقال: نسخ هذا كله والنهي عن القتال حتى يقاتلوا والنهي عن القتال في الشهر الحرام بقول الله عز وجل ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ الآية ونزول هذه الآية بعد فرض الجهاد وهي موضوعة في موضعها.

عبيد ونساء وغير البالغين فرضخ لهم، ولم يسهم وأسهم لضعفاء أحرار البالغين شهدوا معه، فدل ذلك على أن السهمان إنما تكون فيمن شهد القتال من الرجال الأحرار، ودل ذلك على أن لا فرض في الجهاد على غيرهم، وهذا موضوع في موضعه.

٧- من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك

الجهاد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل في الجهاد: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: وقيل الأعرج المقعد والأغلب أنه الأعرج في الرجل الواحدة، وقيل نزلت في أن لا حرج أن لا يجاهدوا، وهو أشبه ما قالوا وغير محتمل غيره وهم داخلون في حد الضعفاء وغير خارجين من فرض الحج، ولا الصلاة، ولا الصوم، ولا الحدود، ولا يجهلون، والله تعالى أعلم، أن يكون أريد بهذه الآية إلا وضع الحرج في الجهاد دون غيره من الفرائض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الغزو غزوان: غزو يبعد عن الغازي، وهو ما بلغ مسيرة ليلتين قاصدين حيث تقصر الصلاة وتقدم مواقيت الحج من مكة وغزو يقرب، وهو ما كان دون ليلتين فما لا تقصر فيه الصلاة، وما هو أقرب من المواقيت إلى مكة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الغزو البعيد لم يلزم القوي السالم البدن كله إذا لم يجد مركباً وسلاحاً ونفقة ويسدح لمن تلزمه نفقته قوته إذن قدر ما يرى أنه يلبث، وإن وجد بعض هذا دون بعض فهو ممن لا يجد ما ينفق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: نزلت ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وجد هذا كله دخل في جملة من يلزمه فرض الجهاد؛ فإن تهيأ للغزو، ولم يخرج، أو خرج، ولم يبلغ موضع الغزو، أو بلغه، ثم أصابه مرض، أو صار ممن لا يجد في أي هذه المواضع كان فله أن يرجع، وقد صار من أهل العذر؛ فإن ثبت كان أحب إلي، ووسعه الثبوت، وإذا كان ممن لم يكن لهم قوتهم لم يجد له أن يغزو على الابتداء، ولا يثبت في الغزو إن غزا، ولا يكون له أن يصيب فرضاً، ويتطوع؛ لأنه إذا لم

وتقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم﴾ الآية، ثم ذكر قوماً تخلفوا عن رسول الله ﷺ ممن كان يظهر الإسلام، فقال: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبْغُوكُمْ﴾ الآية، فبان في هذه الآية أن عليهم الجهاد فيما قرب وبعد بعد إبانته ذلك في غير مكان في قوله ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾ قرأ الربيع إلى ﴿أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وسنتين من ذلك ما حضرنا على وجهه إن شاء الله تعالى قال الله عز وجل ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَتِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ قرأ الربيع الآية، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بَيِّنَاتٌ مَرُصُوصَ﴾، وقال: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ مع ما ذكر به فرض الجهاد وأوجب على المتخلف عنه.

٦- من لا يجب عليه الجهاد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلما فرض الله تعالى الجهاد دل في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ أنه لم يفرض الخروج إلى الجهاد على مملوك، أو انثى بالغ، ولا حر لم يبلغ لقول الله عز وجل ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا﴾ وقرأ الربيع الآية، فكان الله عز وجل حكم أن لا مال للمملوك، ولم يكن مجاهد إلا ويكون عليه للجهاد مؤنة من المال، ولم يكن للمملوك مال، وقد قال لنبينا ﷺ: حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ فدل على أنه أراد بذلك الذكور دون الإناث؛ لأن الإناث المؤمنات.

وقال عز وجل ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾، وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾، وكل هذا يدل على أنه أراد به الذكور دون الإناث.

وقال عز وجل - إذ أمر بالاستئذان -: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ فاعلم أن فرض الاستئذان إنما هو على البالغين، وقال: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾، فلم يجعل لرشدهم حكماً تصير به أموالهم إليهم إلا بعد البلوغ، فدل على أن الفرض في العمل إنما هو على البالغين، ودلت السنة، ثم ما لم أعلم فيه مخالفاً من أهل العلم على مثل ما وصفت.

١٤٦٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ شَكَّ الرَّبِيعُ قَالَ عَرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَزِدْنِي وَعَرِضْتُ عَلَيْهِ عَامَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وشهد مع النبي ﷺ القتال

يجد فهو متطوع بالغزو، ومن.
قلت له: أن لا يغزو فله أن يرجع إذا غزا بالعدو، وكان ذلك له ما لم يلتقِ الزحفان، فإذا التقيا لم يكن له ذلك حتى يتفرقا.

٨ - العذرُ بغيرِ العارضِ في البدن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأيُّ الأيوين أسلمَ كان حقاً على الولد أن لا يغزو إلا بإذنه إلا أن يكون الولد يعلم من الوالد نفاقاً، فلا يكون له عليه طاعة في الغزو، وإن غزا رجلٌ واحد أبويه، أو هما مشركان، ثم أسلما، أو أحدهما فأمره بالرجوع فعليه الرجوع عن وجهه ما لم يصر إلى موضع لا طاقة له بالرجوع منه إلا بخوف أن يتلف، وذلك أن يصير إلى بلاد العدو، فلو فارق المسلمين لم يأمن أن يأخذه العدو، فإذا كان هذا هكذا لم يكن له أن يرجع للعذر في الرجوع.

وكذلك إن لم يكن صار إلى بلادٍ خوفيةٍ إن فارق الجماعة فيها خاف التلف، وهكذا إذا غزا، ولا دين عليه، ثم إذا فسأله صاحب الدين الرجوع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن سأله أبواه، أو أحدهما الرجوع، وليس عليه خوف في الطريق، ولا له عذر فعليه أن يرجع للعذر.

وإذا قلت ليس له أن يرجع، فلا أحب أن يبادر، ولا يسرع في أوائل الخيل، ولا الرجل، ولا يقف الموقف الذي يقفه من يتعرض للقتل؛ لأنه إذا نهته عن الغزو لطاعة والديه، أو لذي الدين نهته إذا كان له العذر عن تعرض القتل، وهكذا أنهاه عن تعرض القتل لو خرج، وليس له أن يخرج بخلاف صاحب دينه واحد أبويه، أو خلاف الذي غزا واحد أبويه وصاحب دينه كاره. وليس على الخشي المشكل الغزو؛ فإن غزا وقاتل لم يعط سهماً ويرضخ له ما يرضخ للمرأة.

والعبد يقاتل؛ فإن بان لنا أنه رجل فعليه من حين يبين الغزو وله فيه سهم رجل.

٩ - العذرُ الحادث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أذن للرجل أبواه الغزو فزاد، ثم أمراه بالرجوع فعليه الرجوع إلا من عذر حادث والعذر ما وصفت من خوف الطريق، أو جديده، أو من مرض يحدث به لا يقدر معه على الرجوع، أو قلة نفقة لا يقدر على الرجوع معها، أو ذهاب مركبه لا يقدر على الرجوع معه، أو يكون غزا يجعل مع السلطان، ولا يقدر على الرجوع معه، ولا يجوز أن يغزو يجعل من مال رجل؛ فإن غزا به فعليه أن يرجع ويرد المال، وإنما أجزت له هذا من السلطان أنه يغزو بشيء من حقه، وليس للسلطان حسه في حال.

قلت: عليه فيها الرجوع إلا في حال ثانية أن يكون يضاف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان سالم البدن قويه واجداً لما يكفيه، ومن خلف يكون داخلاً فيمن عليه فرض الجهاد لو لم يكن عليه دين، ولم يكن له أبوان، ولا واحد من أبوين ممنعه، فلو كان عليه دين لم يكن له أن يغزو بحال إلا بإذن أهل الدين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان يحجبه مع الشهادة عن الجنة الذين فيمن أن لا يجوز له الجهاد وعليه دين إلا بإذن أهل الدين وسواء كان الدين لمسلم، أو كافر، وإذا كان يؤمر بأن يطبخ أبويه أو أحدهما في ترك الغزو فيمن أن لا يؤمر بطاعة أحدهما إلا والمطاع منهما مؤمن.

فإن قال قائل: كيف تقول لا تحب عليه طاعة أبويه، ولا واحد منهما حتى يكون المطاع مسلماً في الجهاد، ولم تقله في الدين؟

قيل: الدين مالٌ لزمه لمن هو له لا يختلف فيه من وجب له من مؤمن، ولا كافر؛ لأنه يجب عليه أداءه إلى الكافر كما يجب عليه إلى المؤمن، وليس يطبخ في التخلف عن الغزو صاحب الدين بحق يجب لصاحب الدين عليه إلا بماله، فإذا برى من ماله فأمر صاحب الدين ونهيه سواء، ولا طاعة له عليه؛ لأنه لا حق له عليه بغير المال، فلما كان الخروج بغرض إهلاك ماله لديه لم يخرج إلا بإذنه، أو بعد الخروج من دينه وللوالدين حق في أنفسهما لا يزول بحال للشفقة على الولد والرفقة عليه، وما يلزمه من مشاهدتهما كبرهما، فإذا كانا على دينه فحقهما لا يزول بحال، ولا يبرأ منه بوجه وعليه أن لا يجاهد إلا بإذنهما، وإذا كانا على غير دين، فإنما يجاهد أهل دينهما، فلا طاعة لهما عليه في ترك الجهاد وله الجهاد، وإن خالفهما والأغلب أن منعهما سخط لدينه ورضاً لدينهما لا شفقة عليه فقط، وقد انقطعت الولاية بينه وبينهما في الدين.

فإن قال قائل: فهل من دليل على ما وصفت؟

قيل: جاهد ابن عتبة بن ربيعة مع النبي ﷺ وأمره النبي ﷺ بالجهاد وأبوه مجاهد النبي ﷺ فلست أشك في كراهية أبيه لجهاده مع النبي ﷺ وجاهد عبد الله بن عبد الله بن أبي مع النبي ﷺ وأبوه متخلف عن النبي ﷺ بأحد ويحذر عنه من أطاعه مع غيرهم ممن لا أشك إن شاء الله تعالى في كراهتهم

تمن عليه فرض الجهاد؛ فإن كان قد غزا وله عذر، ثم ذهب العذر، وكان تمن عليه فرض الجهاد لم يكن له الرجوع عن الغزو دون رجوع من غزا معه أو بعض الغزاة في وقت يجوز فيه الرجوع.

قال: وليس للإمام أن يجبر بالغزو؛ فإن جرحهم، فقد أساء ويجوز لكلهم خلافه والرجوع، وإن أطاعته منهم طائفة فأقامت فأراد بعضهم الرجوع لم يكن لهم الرجوع إلا أن يكون من تخلف منهم تمتنعين بموضعهم ليس الخوف بشديد أن يرجع من يريد الرجوع، فيكون حيتن لم أراد الرجوع أن يرجع وسواء في ذلك الواحد يريد الرجوع والجماعة؛ لأن الواحد قد يخل بالقليل والجماعة لا تخل بالكثير ولذي العذر الرجوع في كل حال إذا جبر وجوزته قدر الغزو، وإن أخل بمن معه، وكل منزلة.

قلت: لا ينبغي لأحد أن يرجع فيها فعلى الإمام فيها أن يأذن في الوقت الذي قلت لبعضهم: الرجوع بمنع في الوقت الذي قلت: ليس لهم فيه الرجوع.

١١ - شهود من لا فرض عليه القتال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والذين لا يأمون بترك القتال - والله تعالى أعلم - بحال ضربان ضرب أحرار بالغون معذورون بما وصفت وضرب لا فرض عليهم بحال وهم العبيد، أو من لم يبلغ من الرجال الأحرار والنساء، ولا يجرم على الإمام أن يشهد معه القتال الصنفان معاً، ولا على واحد من الصنفين أن يشهد معه القتال.

١٤٦٣ - قال الشافعي: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن يزيد بن هرمز أن نجة كتب إلى ابن عباس يسأل: هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهن بسهم؟ فقال: قد كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء فيداوين الجرْحى، ولم يكن يضرب لهن بسهم، ولكن يخينين من الغنيمه. [أخرجه مسلم (١٨١٢)،

أبو داود (٢٧٢٨)، الرمزي (١٥٥٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومحفوظ أنه شهد مع رسول الله ﷺ القتال العبيد والصبيان وأحذاهم من الغنيمه.

قال: وإذا شهد من ليس عليه فرض الجهاد قوياً كان، أو ضعيفاً القتال أحذى من الغنيمه كما كان رسول الله ﷺ يحذى النساء وقياساً عليهن وخبر عن النبي ﷺ في العبيد والصبيان، ولا يبلغ مجذبة واحد منهم سهم حر، ولا قريباً منه ويفضل

برجوعه ورجوع من هو في حاله أن يكثر، وأن يصيب المسلمين خلة برجوعهم بخروجهم يعظم الخوف فيها عليهم، فيكون له حبه في هذه الحال، ولا يكون لهم الرجوع عليها، فإذا زالت تلك الحال فعليهم أن يرجعوا، وعلى السلطان أن يخليهم إلا من غزا منهم بجعل إذا كان رجوعهم من قبل والى، أو صاحب دين لا من علق بأبدانهم؛ فإن أراد أحد منهم الرجوع لعل يدنه تخرجه من فرض الجهاد فعلى السلطان تخليته غزا بجعل، أو غير جعل، وليس له الرجوع في الجعل؛ لأنه حق من حقه أخذه، وهو يستوجه حدث له حال عذر، وذلك أن يمرض، أو يزنم بإقامه، أو يعرج شديد لا يقدر معه على مشي الصحيح، وما أشبه هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإني لأرى العرج إذا نقص مشيه عن مشي الصحيح وعدوه كله عذراً، والله تعالى أعلم.

وكذلك إن رجل عن دابته، أو ذهبت نفقته خرج من هذا كله من أن يكون عليه فرض الجهاد، ولم يكن للسلطان حبه عليه إلا في حال واحدة أن يكون خرج إلى فرض الجهاد بقله الوجود فعليه أن يعطيهم حتى يكون واجداً؛ فإن فعله حبه، وليس للرجل الامتناع من الأخذ منه إلا أن يقيم معه في الجهاد حتى ينقضي فله إذا فعل الامتناع من الأخذ منه.

وإذا غزا الرجل فذهبت نفقته، أو دابته فقل، ثم وجد نفقة، أو فاد دابة؛ فإن كان ذلك ببلاد العدو لم يكن له الخروج، وكان عليه الرجوع إلا أن يكون يخاف في رجوعه، وإن كان قد فارق بلاد العدو فلا اختيار له العود إلا أن يخاف، فلا يجب عليه العود؛ لأنه قد خرج، وهو من أهل العذر؛ فإن كانت تكون خلة برجوعه، أو كانوا جماعة أصابهم ذلك وكانت تكون بالمسلمين خلة برجوعهم فعليهم، وعلى الواحد أن يرجع إذا كانت كما وصفت إلا أن يخاف إذا تخلفوا أن يقطعوا في الرجوع خوفاً يئس، فيكون لهم عذر بان لا يرجعوا.

١٠ - تحويل حال من لا جهاد عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الرجل تمن لا جهاد عليه بما وصفت من العذر، أو كان تمن عليه جهاد فخرج فيه فحدث له ما يخرج به من فرض الجهاد بالعذر في نفسه وماله، ثم زالت الحال عنه عاد إلى أن يكون تمن عليه فرض الجهاد، وذلك أن يكون أعمى فذهب العمى وصح بصره، أو إحدى عينيه فيخرج من حد العمى، أو يكون أعرج فينطلق العرج، أو مريضاً فيذهب المرض، أو لا يحد، ثم يصير واحداً، أو صيباً فبلغ أو مملوكاً فيعتق، أو خشي مشكلاً فيسب رجل لا يشك، أو كافراً فيسلم فيدخل فيمن عليه فرض الجهاد؛ فإن كان بلده كان كغيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فظاهر الله عز وجل لرسوله ﷺ أسرارهم وخبر السَّماعين لهم وإبتغاهم أن يفتنوا من معه بالكذب والإرجاف والتخذيل لهم فأخبره أنه كره إبتغائهم فنبطهم إذ كانوا على هذه النية كان فيها ما دل على أن الله عز وجل أمر أن يمنع من عرف بما عرفوا به من أن يغزو مع المسلمين؛ لأنه ضرر عليهم، ثم زاد في تأكيد بيان ذلك بقوله ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَتِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ قرأ الربيع إلى الخالفين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فمن شهر بمثل ما وصف الله تعالى المنافقين لم يحل للإمام أن يدعه يغزو معه، ولم يكن لو غزا معه أن يسهم له، ولا يرضخ؛ لأنه تمن من الله عز وجل أن يغزو مع المسلمين لطلبت فتنتهم وتخذيله إياهم، وأن فيهم من يستمع له بالغفلة والقرابة والصداقة، وأن هذا قد يكون أضر عليهم من كثير من عدوهم.

قال: ولما نزل هذا على رسول الله ﷺ لم يكن ليخرج بهم أبداً، وإذا حرم الله عز وجل أن يخرج بهم، فلا سهم لهم لو شهدوا القتال، ولا رضىخ، ولا شيء؛ لأنه لم يجرم أن يخرج بأحد غيرهم فاما من كان على غير ما وصف الله عز وجل من هؤلاء أو بعضو، ولم يكن يعمد حاله أو ظن ذلك به، وهو ممن لا يطاع، ولا يضرب ما وصف الله تعالى عن هؤلاء الذين وصف الله عز وجل بشيء من أحكام الإسلام إلا ما منعه الله عز وجل؛ لأن رسول الله ﷺ أقرهم على أحكام الإسلام بعد الآية، وإنما منعوا الغزو مع المسلمين للمعنى الذي وصف الله عز وجل ممن ضررهم وصلاة النبي ﷺ لم يمنع رسول الله ﷺ أحداً أن يصلي عليهم بخلاف صلاته صلاة غيره.

قال الشافعي: وإن كان مشرك يغزو مع المسلمين، وكان معه في الغزو من يطيعه من مسلم، أو مشرك وكانت عليه دلائل الهزيمة والحرص على غلبة المسلمين وتفريق جماعتهم لم يجوز أن يغزو به، وإن غزا به لم يرضخ له؛ لأن هذا إذا كان في المنافقين مع استتارهم بالإسلام كان في المكتشفين في الشرك مثله فيهم، أو أكثر إذا كانت أفعالهم كأفعالهم، أو أكثر، ومن كان من المشركين على خلاف هذه الصفة؛ فكانت فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عورة عدو، أو طريق، أو ضيعه، أو نصيحة للمسلمين، فلا بأس أن يغزى به وأحب إلي أن لا يعطى من الفيء شيئاً ويستأجر إجارة من مال لا مالك له بعينه، وهو غير سهم النبي ﷺ؛ فإن أغفل ذلك أعطى من سهم النبي ﷺ: وَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ مُشْرِكاً قِيلَ نَعِيمٌ فَاسْلَمَ، ولعله رده رجاء إسلامه، وذلك واسع للإمام أن يرذ المشرك فيمنعه الغزو ويأذن له.

وكذلك الضعيف من المسلمين.

ويأذن له ورد النبي ﷺ من جهة إباحة الرد والدليل على

بعضهم على بعض في الحلية إن كان منهم أحد له غناء في القتال، أو معونة للمسلمين المقاتلين، ولا يبلغ بأكثرهم حذية سهم مقاتل من الأحرار.

وإن شهد القتال رجل حر بالغ له عذر في عدم شهود القتال من زمن، أو ضعف بمرض، أو عرض، أو فقير معذور ضرب له بسهم رجل تام.

فإن قال: من أين ضربت هؤلاء، وليس عليهم فرض القتال، ولا لهم غناء بسهم، ولم تضرب به للعبيد ولم غناء، ولا للنساء والمراهقين، وإن اغتوا وكل ليس عليه فرض القتال؟ قيل له: قلنا خيراً وقياساً فاما الخبر، فإن النبي ﷺ أخذى النساء من الغنائم وكان العبيد والصبيان ممن لا فرض عليهم، وإن كانوا أهل قوة على القتال ليس بعذر في إبدانهم.

وكذلك العبيد لو اتفق عليهم لم يكن عليهم القتال فكانوا غير أهل جهاد بحال كما يحج الصبي والعبد، ولا يجزئ عنهما من حجة الإسلام؛ لأنهما ليسا من أهل الفرض بحال ويحج الرجل والمرأة الزمان للزمان هما العذر بترك الحج والفقيران الزمان فيجزئ عنهما عن حجة الإسلام؛ لأنهما إنما زال الفرض عنهما بعذر في إبدانهما وأموالهما متى فارقهما ذلك كانا من أهله، ولم يكن هكذا الصبي والعبد في الحج قال: وكذلك لو لم يكونا كذا والمرأة مثلهما في الجهاد وضربت للزمن والفقير اللذين لا غزو عليهم؛ لأن رسول الله ﷺ أسهم لعرضى وجرحى وقوم لا غناء لهم على الشهود وأنهم لم يزل فرض الجهاد عليهم إلا بمعنى العذر الذي إذا زال صاروا من أهله، فإذا تكلفوا شهوده كان لهم ما لأهله.

١٢ - من ليس للإمام أن يغزو به بحال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: غزا رسول الله ﷺ فغزا معه بعض من يعرف نفاقه فانغزل يوم أحد عنه بثلاثمائة، ثم شهدوا معه يوم الخندق فتكلموا بما حكى الله عز وجل من قولهم ﴿وَمَا وَعَدَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾، ثم غزا النبي ﷺ بني المصطلق فشهدا معه عدو فتكلموا بما حكى الله تعالى من قولهم ﴿إِنِّي رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ﴾ وغير ذلك مما حكى الله عز وجل من نفاقهم، ثم غزا غزوة تبوك فشهدا معه قوم منهم نفروا به ليلة العقبة ليقتلوه فوقاه الله عز وجل شرهم وتخلّف آخرون منهم فيمن بمحضرتو، ثم أنزل الله عز وجل في غزاة تبوك أو منصرفه عنها، ولم يكن في تبوك قتال مسن أخبارهم، فقال ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ إِبْتَغَاءَهُمْ فَبَطَلَتْهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِلِينَ﴾.

تخلف عنه فيها بشر فغزا بداراً وتخلف عنه رجال معروفون.

وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته ﷺ في غزوة تبوك، وفي تجهزه للجمع للروم ليخرج من كل رجلين رجل فيخلف الباقي الغازي في أهله وماله.

قال الشافعي: وبعث رسول الله ﷺ جيوشاً وسرايا تخلف عنها بنفسه مع حرصه على الجهاد على ما ذكرت.

قال الشافعي: وإبان أن لو تخلفوا معاً أثموا معاً بالتخلف بقوله عز وجل ﴿إِلَّا تَتَذَكَّرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ يعني، والله تعالى أعلم، إلا إن تركتم التفرع كلكم عذبتم قال: ففرض الجهاد على ما وصفت يخرج المتخلفين من المأثم بالكفاية فيه، ويأثمون معاً إذا تخلفوا معاً.

ذلك، والله أعلم أنه قد غزا يهود بني قيسقاع بعد بدر وشهد صفوان بن أمية معه حيناً بعد الفتح وصفوان مشرك.

قال: ونساء المشركين في هذا وصيانهم كرجالهم لا يجرم أن يشهدوا القتال وأحب إلي لو لم يعطوا، وإن شهدوا القتال، فلا يبين أن يرضخ لهم إلا أن تكون منهم منفعة للمسلمين فيرضخ لهم بشيء ليس كما يرضخ لعبد مسلم أو لامرأة، ولا صبي مسلمين وأحب إلي لو لم يشهدوا الحرب إن لم تكن بهم منفعة؛ لأننا إنما أجزنا شهود النساء مع المسلمين والصبيان في الحرب رجاء النصرة بهم لما أوجب الله تعالى لأهل الإيمان، وليس ذلك في المشركين.

١٣ - كيف تفضل فرض الجهاد

١٤ - تفرع فرض الجهاد

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿فَاتَّبَعُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ قال: ففرض الله جهاد المشركين، ثم إبان من الذين نبدأ بجهادهم من المشركين فأعلمهم أنهم الذين يلون المسلمين، وكان معقولاً في فرض الله جهادهم أن أولاهم بأن يجاهد أقربهم بالمسلمين داراً؛ لأنهم إذا قروا على جهادهم وجهاد غيرهم كانوا على جهاد من قرب منهم أقوى، وكان من قرب أولى أن يجاهد من قربه من عورات المسلمين، وأن نكايه من قرب أكثر من نكايه من بعد قال: فيجب على الخليفة إذا استوت حال العدو، أو كانت بالمسلمين عليهم قوة أن يبدأ بأقرب العدو من ديار المسلمين؛ لأنهم الذين يلونهم، ولا يتناول من خلفهم من طريق المسلمين على عدو دونه حتى يحكم أمر العدو دونه بأن يسلموا، أو يعطوا الجزية إن كانوا أهل كتاب وأحب له إن لم يرد تناول عدو وراهم، ولم يطل على المسلمين عدو أن يبدأ بأقربهم من المسلمين؛ لأنهم أولى باسم الذين يلون المسلمين، وإن كان كل يلي طائفة من المسلمين، فلا أحب أن يبدأ بقتال طائفة تلي قوماً من المسلمين دون آخرين، وإن كانت أقرب منهم من الأخرى إلى قوم غيرهم.

فإن اختلف حال العدو؛ فكان بعضهم أنكى من بعض، أو أخوف من بعض فليبدأ الإمام بالعدو الأخوف، أو الأنكى، ولا بأس أن يفعل، وإن كانت داره أبعد إن شاء الله تعالى حتى ما يخاف ممن بدأ به مما لا يخاف من غيره مثله وتكون هذه بمنزلة ضرورة؛ لأنه يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها، وقد بلغ النبي ﷺ عن الحارث بن أبي ضرار أنه يجتمع له فأغار النبي ﷺ وقرته عدو أقرب منه وبلغه أن خالد بن أبي سفيان بن شح يجتمع له فأرسل ابن أبيس فقتله وقرته عدو أقرب.

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ﴾ مع ما أوجب من القتال في غير آية من كتابه، وقد وصفنا أن ذلك على الأحرار المسلمين البالغين غير ذوي العذر بدلائل الكتاب والسنة، فإذا كان فرض الجهاد على من فرض عليه محتلاً لأن يكون كفرض الصلاة وغيرها عامناً ومحتلاً لأن يكون على غير العموم، فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ على أن فرض الجهاد إنما هو على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران أحدهما أن يكون بإزاء العدو المخوف على المسلمين من يمنعه، والآخر أن يجاهد من المسلمين في جهاده كفاية حتى يسلم أهل الأوثان، أو يعطي أهل الكتاب الجزية قل، فإذا قام بهذا من المسلمين من فيه الكفاية به خرج المتخلف منهم من المأثم في ترك الجهاد، وكان الفضل للذين ولوا الجهاد على المتخلفين عنه قال الله عز وجل ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ الآية.

قال الشافعي: وبين إذ وعد الله عز وجل القاعدين غير أولي الضرر الحسنى أنهم لا يأثمون بالتخلف، ويوعدون الحسنى بالتخلف بل وعدهم لما وسع عليهم من التخلف الحسنى إن كانوا مؤمنين لم يتخلفوا شكاً، ولا سوء نية، وإن تركوا الفضل في الغزو وإبان الله عز وجل في قوله في التفرع حين أمرنا بالتفرع ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾، وقال عز وجل ﴿إِلَّا تَتَذَكَّرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، وقال تبارك وتعالى وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَسٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ الْآيَةِ، فأعلمهم أن فرض الجهاد على الكفاية من المجاهدين.

قال الشافعي: ولم يغز رسول الله ﷺ غزاة علمتها إلا

تُبَوِّكُ فَأَرَادَ الرُّومَ وَكَثُرَتْ جُمُوعُهُمْ. قَالَ: لِيُخْرَجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ وَمَنْ فِي الْمَدِينَةِ مَتَّعَ بِأَقْلٍ مِمَّنْ تَخَلَّفَ فِيهَا، وَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ فِي سَاحِلٍ مِنَ السَّوَاهِلِ كَسَوَاحِلِ الشَّامِ وَكَانُوا عَلَى قِتَالِ الرُّومِ وَالْعَدُوِّ الَّذِي يَلِيهِمْ أَقْوَى مِمَّنْ يَأْتِيهِمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ بِلَدِهِمْ، وَكَانَ جِهَادُهُمْ عَلَيْهِ أَقْرَبَ مِنْهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْزُوا إِلَيْهِمْ مَنْ يَقِيمُ فِي ثَغُورِهِمْ مَعَ مَنْ تَخَلَّفَ مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ خَلْفُوا مِنْهُمْ يَمْنَعُونَ دَارَهُمْ لَوْ انْفَرَدُوا إِذَا صَارُوا يَمْنَعُونَ دَارَهُمْ مِمَّنْ تَخَلَّفَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُمْ وَيَدْخُلُونَ بِلَادَ الْعَدُوِّ، فَيَكُونُ عَدُوَّهُمْ أَقْرَبَ وَدَوَائِبُهُمْ أَجْمَ وَهُمْ بِلَادَهُمْ أَعْلَمُ وَتَكُونُ دَارُهُمْ غَيْرَ ضَائِعَةٍ مِمَّنْ تَخَلَّفَ مِنْهُمْ وَخَلَفَ مَعَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ.

قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُولِّيَ الْإِمَامُ الْغَزْوَ إِلَّا ثِقَةً فِي دِينِهِ شَجَاعَةً فِي بَدَنِهِ حَسَنَ الْأَنَاءِ عَاقِلًا لِلْحَرْبِ بَصِيرًا بِهَا غَيْرَ عَجَلٍ، وَلَا نَزَقٍ، وَأَنْ يَقْدِمَ إِلَيْهِ وَإِلَى مَنْ وَلاَهُ أَنْ لَا يَحْمِلَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَهْلَكَةٍ بَحَالٍ، وَلَا يَأْمُرُهُمْ بِتَقْبِصِ حَصْنٍ يَخَافُ أَنْ يَشْدُوهُ تَحْتَهُ، وَلَا دُخُولَ مَطْمُورَةٍ يَخَافُ أَنْ يَقْتُلُوا، وَلَا يَدْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ فِيهَا، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَهَالِكِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْإِمَامُ، فَقَدْ أَسَاءَ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا عَقْلَ، وَلَا قُوَّةَ عَلَيْهِ، وَلَا كَفَّارَةَ إِنْ أَصِيبَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِطَاعَتِهِ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ لَا يَأْمُرُ الْقَلِيلُ مِنْهُمْ بِاتِّبَابِ الْكَثِيرِ حَيْثُ لَا غَوْتَ لَهُمْ، وَلَا يَحْمِلُ مِنْهُمْ أَحَدًا عَلَى غَيْرِ فَرَضِ الْقِتَالِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنْ يَقَاتِلَ الرَّجُلُ الرَّجُلَيْنِ لَا يَجَاوِزُ ذَلِكَ، وَإِذَا حَمَلَهُمْ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُمْ عَلَيْهِمْ فَلَهُمْ أَنْ لَا يَفْعَلُوهُ قَالَ: وَإِنَّمَا.

قُلْتُ: لَا عَقْلَ، وَلَا قُوَّةَ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ أَنَّهُ جِهَادٌ وَيَحِلُّ لَهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ أَنْ يَقْدُمُوا فِيهِ عَلَى مَا لَيْسَ عَلَيْهِمْ بِفَرَضِ الْقِتَالِ لِرَجَاءِ أَحَدِي الْحُسَيْنَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنِّي لَا أَرَى ضَيْقًا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى الْجَمَاعَةِ حَاسِرًا، أَوْ يَبَادِرُ الرَّجُلَ، وَإِنْ كَانَ الْأَغْلَبُ أَنَّهُ مَقْتُولٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بُوْدِرَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَمِلَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَاسِرًا عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ بَعْدَ إِعْلَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَطَرِ فَقَتَلَ.

١٥ - تحريم الفرار من الزحف

قَالَ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِلَّا خَشَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلَّمَ أَنْ يَفِيَكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ الآية.

١٤٦٤ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ فَكَتَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَغِيرَ الْعَشْرُونَ مِنَ الْمِائَتَيْنِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذِهِ مَنَزَلَةٌ لَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا حَالُ الْعَدُوِّ كَمَا وَصَفْتُ وَالْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ سُدُّ أَطْرَافِ الْمُسْلِمِينَ بِالرَّجَالِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْحَصُونِ وَالْخَتَادِقِ وَكُلِّ أَمْرٍ دَفَعَ الْعَدُوَّ قَبْلَ اتِّبَابِ الْعَدُوِّ فِي دِيَارِهِمْ حَتَّى لَا يَبْقَى لِلْمُسْلِمِينَ طَرَفٌ إِلَّا، وَفِيهِ مَنْ يَقُومُ بِحَرْبٍ مِنْ بِلَدِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَكْثَرُ فَعَلْ، وَيَكُونُ الْقَائِمُ بِوَلَايَتِهِمْ أَهْلُ الْأَمَانَةِ وَالْعَقْلِ وَالنَّصِيحَةِ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْعِلْمِ بِالْحَرْبِ وَالتَّجَدُّدِ وَالْأَنَاءِ وَالرَّفَقَةِ وَالْإِقْدَامِ فِي مَوْضِعِهِ وَقَلَّةِ الْبَطْشِ وَالْعَجَلَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِذَا أَحْكَمَ هَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ الْمُسْلِمِينَ بِلَادَ الْمُشْرِكِينَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي لَا يَغْزُو بِالْمُسْلِمِينَ فِيهَا وَيَرْجُو أَنْ يَنَالَ الظَّفَرَ مِنَ الْعَدُوِّ؛ فَإِنْ كَانَتْ بِالْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ لَمْ أَرِ أَنْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ عَامٌ إِلَّا وَلَهُ جَيْشٌ أَوْ غَارَةٌ فِي بِلَادِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَلُونِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ عَامَّةٍ، وَإِنْ كَانَ يُمْكِنُهُ فِي السَّنَةِ بِلَا تَغْيِيرٍ بِالْمُسْلِمِينَ أَحَبَّتْ لَهُ أَنْ لَا يَدِغَ ذَلِكَ كُلَّمَا امْكَنَهُ وَأَقْلُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيْهِ عَامٌ إِلَّا وَلَهُ فِيهِ غَزْوٌ حَتَّى لَا يَكُونَ الْجِهَادُ مَعْطَلًا فِي عَامٍ إِلَّا مِنْ غَزْوٍ، وَإِذَا غَزَا عَامًا قَابِلًا غَزَا بِلَدًا غَيْرَهُ، وَلَا يَنْتَهِى الْغَزْوُ عَلَى بِلَدٍ وَيَعْطَلُ مِنْ بِلَادِ الْمُشْرِكِينَ غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ حَالُ أَهْلِ الْبِلَدَانِ فَيَتَابِعَ الْغَزْوُ عَلَى مَنْ يَخَافُ نَكَائَتَهُ، أَوْ مَنْ يَرْجُو غَلْبَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بِلَادِهِ، فَيَكُونُ تَتَابَعُهُ عَلَى ذَلِكَ وَعَطْلُ غَيْرِهِ بِمَعْنَى لَيْسَ فِي غَيْرِهِ مِثْلُهُ.

قَالَ: وَإِنَّمَا قُلْتُ بِمَا وَصَفْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْلُ مِنْ حِينَ فَرَضَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ مِنْ أَنْ غَزَا بِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ فِي عَامٍ مِنْ غَزْوَةٍ، أَوْ غَزْوَتَيْنِ، أَوْ سَرَايَا، وَقَدْ كَانَ يَأْتِي عَلَيْهِ الْوَقْتُ لَا يَغْزُو فَيُؤْ، وَلَا يَسْرِي سَرِيَّةً، وَقَدْ يُمْكِنُهُ، وَلَكِنَّهُ يَسْتَجِمُّ وَيَجْمُ لَهُ وَيَدْعُو وَيُظَاهِرُ الْحَاجِّجَ عَلَى مَنْ دَعَاهُ.

وَيَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْإِمَامِ أَنْ يَغْزُوا أَهْلَ الْفَيْءِ يَغْزُوا كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَنْ يَلِيهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يَكْلَفُ الرَّجُلُ الْبِلَادَ الْبَعِيدَةَ وَلَهُ مُجَاهِدٌ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ حَالُ الْمُجَاهِدِينَ فَيُزِيدَ عَنِ الْقَرِيبِ عَنْ أَنْ يَكْفِيَهُمْ؛ فَإِنْ عَجَزَ الْقَرِيبُ عَنْ كَفَاتِهِمْ كَلَفَهُمْ أَقْرَبُ أَهْلِ الْفَيْءِ بِهِمْ.

قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَغْزُوا أَهْلُ دَارٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَافَّةً حَتَّى يَخْلَفَ فِي دِيَارِهِمْ مِنْ مَنَعَ دَارَهُمْ مِنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِذَا كَانَ أَهْلُ دَارِ الْمُسْلِمِينَ قَلِيلًا إِنْ غَزَا بَعْضُهُمْ خِيفَ الْعَدُوُّ عَلَى الْبَاقِينَ مِنْهُمْ لَمْ يَغْزُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ فِي رِبَاطِ الْجِهَادِ وَنَزَلِهِمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ كَانَتْ مَتَمَتَّةٌ غَيْرَ خَوْفٍ عَلَيْهَا مِمَّنْ يَقَارِبُهَا فَافْتَرَّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَغْزِيَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلًا فَيَخْلُفُ الْمُقِيمُ الظَّاعِنَ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَجَهَّزَ إِلَى

ولو شهد القتال عبدٌ بغير إذن سيده لم يَأْتِ بالفرار على غير نيةٍ واحدٍ من الأمرين؛ لأنه لم يكن القتال، ولو شهد القتال مغلوباً على عقله بلا سكر لم يَأْتِ بأن يولّي، ولو شهدته مغلوباً على عقله بسكر من خمر فولّي كان كتولية الصحيح المطبق للقتال، ولو شهد القتال من لم يبلغ لم يَأْتِ بالتولية؛ لأنه ممن لا حدَّ عليه، ولم تكمل الفرائض عليه، ولو شهد النساء القتال فولّين رجوت أن لا يَأْمَنَ بالتولية؛ لأنهن لسنَّ ممن عليه الجهاد كيف كانت حالهن.

قال: وإذا حضر العدو القتال فأصاب المسلمون غنيمةً، ولم تقسم حتى ولّت منهم طائفة؛ فإن قالوا ولّينا متحرّفين لقتال، أو متحيّزين إلى فئة كانت لهم سهامهم فيما غنم بعد، وإن لم يكونوا مقاتلين، ولا رداءً، ولو غنم المسلمون غنيمةً، ثم لم تقسم خمس، أو لم تحمّس حتى ولّوا وأقروا أنهم ولّوا بغير نيةٍ واحدٍ من الأمرين وأدعوا أنهم بعد التولية أحدوا نيةً أحد الأمرين والرجعة ورجعوا لم يكن لهم غنيمة؛ لأنّها لم تصر إليهم حتى صاروا ممن عصى بالفرار وترك الدفْع عنها وكانوا آثمين بالترك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ولّي القوم غير متحرّفين إلى فئة، ثم غزوا غزاةً أخرى وعادوا إلى ترك الغزاة فما كان فيها من غنيمةٍ شهدوها، ولم يولّوا بعدها فلم يحقّهم منها، وإذا رجع القوم القهقري بلا نيةٍ لأحد الأمرين كانوا كالمولّين؛ لأنه إنّما أريد بالتحريم الهزيمة عن المشركين.

وإذا غزا القوم فذهبت دوابهم لم يكن لهم عذرٌ بأن يولّوا، وإن ذهب السلاح والدواب وكانوا يجدون شيئاً يدفعون به من حجارةٍ أو خشبٍ، أو غيرها.

وكذلك إن لم يجدوا من هذا شيئاً فأحبّ إليّ أن يولّوا؛ فإن فعلوا أحببت أن يجمعوا مع الفعل على أن يكونوا متحرّفين لقتال أو متحيّزين إلى فئة، ولا يبيّن أن يَأْمَنُوا؛ لأنهم ممن لا يقدر في هذه الحالة على شيء يدفع به عن نفسه، وأحبّ في هذا كلّهُ أن لا يولّي أحدٌ مجال إلا متحرّفاً لقتال، أو متحيّزاً إلى فئة.

ولو غزا المشركون بلاد المسلمين كان تولية المسلمين عنهم كتوليتهم لو غزاهم المسلمون إذا كانوا نازلين لهم عليهم أن يبرزوا إليهم.

قال: ولا يضيق على المسلمين أن يتحصّنوا من العدو في بلاد العدو وبلاد الإسلام، وإن كانوا قاهرين للعدو فيما يرون إذا ظنوا ذلك أزيد في قوتهم ما لم يكن العدو يتناول من المسلمين، أو أموالهم شيئاً في تحصّتهم عنهم، فإذا كان واحدٌ من المعنيين ضرراً على المسلمين ضاق عليهم إن أمكنهم الخروج أن يتخلّفوا عنهم، فأما إذا كان العدو قاهرين، فلا بأس أن يتحصّنوا إلى أن يَأْتِيَهُمْ مددٌ أو تحدث لهم قوّة، وإن وني عليهم، فلا بأس أن يولّوا عن

فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿الَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ فَخَفَّفَ عَنْهُمْ وَكَتَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَقْرَأَ مِائَةً مِنَ الْمِائَتَيْنِ. [أخرجه البخاري (٤٦٥٢)]

قال الشافعي: وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله تعالى مستغنى فيه بالتزليل عن التأويل، وقال: الله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحْمًا فَلَاحُوا تَوْلَهُمْ الْأَذْبَارُ﴾ الآية، فإذا غزا المسلمون أو غزوا فتهبوا للقتال فلقوا ضعفهم من العدو حرّم عليهم أن يولّوا عنهم إلا متحرّفين إلى فئة؛ فإن كان المشركون أكثر من ضعفهم لم أحبّ لهم أن يولّوا عنهم، ولا يستوجب السخط عندي من الله عزّ وجلّ لو ولّوا عنهم إلى غير التحرّف للقتال والتحيّز إلى فئة؛ لأنّا بينّا أن الله عزّ وجلّ إنّما يوجب سخطه على من ترك فرضه، وأن فرض الله عزّ وجلّ في الجهاد إنّما هو على أن يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو، ويأتم المسلمون لو أطلّ عدوٌّ على أحدٍ من المسلمين وهم يقدرّون على الخروج إليه بلا تضييع لما خلفهم من ثغورهم إذا كان العدو ضعفهم وأقلّ.

قال: وإذا لقي المسلمون العدو فكثروهم العدو أو قروا عليهم، وإن لم يكثروهم بمكيّة، أو غيرها فولّى المسلمون غير متحرّفين لقتال، أو متحيّزين إلى فئة رجوت أن لا يَأْمَنُوا، ولا يخرجوا، والله تعالى أعلم، من المأثم إلا بأن لا يولّوا العدو دبراً إلا وهم ينوون أحد الأمرين من التحرّف إلى القتال أو التحيّز إلى فئة؛ فإن ولّوا على غير نيةٍ واحدٍ من الأمرين خشيت أن يَأْمَنُوا، وأن يجدوا بعد نيةٍ خير لهم، ومن فعل هذا منهم تقرّب إلى الله عزّ وجلّ بما استطاع من خير بلا كفارة معلومة فيه.

قال: ولو ولّوا يريدون التحرّف للقتال أو التحيّز إلى الفئة، ثم أحدوا بعد نيةٍ في المقام على الفرار بلا واحدةٍ من النيتين كانوا غير آثمين بالتولية مع النية لأحد الأمرين وخفت أن يَأْمَنُوا بالنية الحادثة أن يثبتوا على الفرار لا لواحدٍ من المعنيين، وإن بعض أهل النفي نوى أن يجاهد عدوّاً بلا عذر خفت عليه المأثم، ولو نوى المجاهد أن يفرّ عنه لا لواحدٍ من المعنيين كان خوفي عليه من المأثم أعظم، ولو شهد القتال من له عذرٌ في ترك القتال من الضعفاء والمرضى الأحرار خفت أن يضيق على أهل القتال؛ لأنهم إنّما عذروا بتركه، فإذا تكلفوه فهم من أهله كما يعذر الفقير الزمّن بترك الحجّ، فإذا حجّ لزمه فيه ما لزم من لا يعذر بتركه من عملٍ ومأثمٍ وفدية.

قال: وإن شهد القتال عبدٌ أدّن له سيده كان كالأحرار ما كان في إذن سيده يضيق عليه التولية؛ لأن كلّ من سميت من أهل الفرائض الذين يجري عليهم المأثم ويصلحون للقتال قال:

وما خالفه من الأديان باطل وأظهره بأن جاع الشرك دينان دين أهل الكتاب ودين الأئمة فقهر رسول الله ﷺ الأئمة حتى دانوا بالإسلام طوعاً وكرهاً وقتل من أهل الكتاب وسبى حتى دان بعضهم بالإسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه ﷺ، وهذا ظهور الدين كله قال: وقد يقال ليظهر الله عز وجل دينه على الأديان حتى لا يدان الله عز وجل إلا به، وذلك متى شاء الله تبارك وتعالى.

قال الشافعي: وكانت قريش تتاب الشام اتتباباً كثيراً مع معايشها منه وتأتي العراق.

قال: فلما دخلت في الإسلام ذكرت للنبي ﷺ خوفها من انقطاع معايشها بالتجارة من الشام والعراق إذا فارقت الكفر ودخلت في الإسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لأهل الإسلام، فقال: النبي ﷺ: إذا هلك كسرى، فلا كسرى بعده.

قال الشافعي: فلم يكن بأرض العراق كسرى بعده ثبت له أمر بعده.

قال: وإذا هلك قيصر، فلا قيصر بعده فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم على ما قالوا له، وكان كما قال: هم رسول الله ﷺ وقطع الله الأكاسرة عن العراق وفارس وقيصر، ومن قام بالأمر بعده عن الشام.

قال الشافعي: قال: النبي ﷺ في كسرى يُمَزَّقُ مُلْكُهُ فلم يبق للأكاسرة ملك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال: في قيصر يُبْتِ مُلْكُهُ فثبت له ملك ببلاد الروم إلى اليوم وتحتى ملكه عن الشام، وكل هذا أمر يصدق بعضه بعضاً.

العدو ما لم يلتقوا هم والعدو؛ لأن النهي إنما هو في التولية بعد اللقاء.

قال الشافعي رحمه الله: والتحرّف للقتال الاستطراد إلى أن يمكن المستطرد الكربة في أي حال ما كان الإمكان والتحيز إلى الفنة أين كانت الفنة ببلاد العدو، أو ببلاد الإسلام بعد ذلك أقرب إنما يائس في التولية من لم ينو واحداً من المعنيين.

١٤٦٥ - أخبرنا ابن عيينة، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ابن عمر قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فللقوا العدو فخاص الناس خمسة فأتينا المدينة وفتحنا بابها، فقلنا يا رسول الله: نحن القراؤون قال: أنتم العكارون وأنا فتكم. [أخرجه أبو داود (٢٦٤٧)، الترمذي (١٧١٦)]

١٤٦٦ - أخبرنا ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: أنا فنة كل مسلم. [أخرجه البيهقي (٧٧/٩)]

١٦ - في إظهار دين النبي ﷺ على الأديان

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾.

١٤٦٧ - أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن سفيان بن المسيب، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا هلك كسرى، فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر، فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لتتفقن كنوزهما في سبيل الله. [أخرجه البخاري (٣٠٢٧)، مسلم (٢٩١٨)، الترمذي (٢٢١٦)]

قال الشافعي: لما أتى كسرى بكتاب رسول الله ﷺ مزقه، فقال: رسول الله ﷺ يُمَزَّقُ مُلْكُهُ.

قال الشافعي: وحفظنا أن قيصر أكرم كتاب النبي ﷺ، ووضعته في سبيل، فقال: النبي ﷺ يُبْتِ مُلْكُهُ.

قال الشافعي: ووعد رسول الله ﷺ الناس فتح فارس والشام فأغزى أبو بكر الشام على ثقة من فتحها لقول رسول الله ﷺ، ففتح بعضها وتم فتحها في زمان عمر وفتح العراق وفارس.

قال الشافعي: فقد أظهر الله عز وجل دينه الذي بعث به رسول الله ﷺ على الأديان بأن أبان لكل من سمعه أنه الحق،

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يعني من منع الصدقة، ولم يرتد.

٤٨- كتاب الجزية

١- الأصل فيمن تؤخذ الجزية

منه، ومن لا تؤخذ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بعث الله عز وجل رسول الله ﷺ بمكة وهي بلاد قومه وقومه أميون.

وكذلك من كان حولهم من بلاد العرب، ولم يكن فيهم من العجم إلا مملوك، أو أجير، أو مجتاز، أو من لا يذكر قال: الله تبارك وتعالى ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ الْآيَةِ﴾ فلم يكن من الناس أحد في أول ما بعث أعدى له من عوام قومه، ومن حولهم، وفرض الله عز وجل عليه جهادهم، فقال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ فقبل: فيه فتنة شرك، ويكون الدين كله واحدا لله، وقال: في قوم كان بينه وبينهم شيء ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ﴾ الآية مع نظائر لها في القرآن.

١٤٦٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ. [خرجه البخاري (١٣٩٩)، مسلم (٢٠-٢١)، أبو داود (٢٦٤٠)، الترمذي (٢٧٣٣)، ابن ماجه (٣٩٢٧)]

١٤٦٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ نَوْفَلٍ بْنُ مَسَاحِقٍ، عَنْ أَبِي عَصَامٍ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً قَالَ: إِنَّ رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا، أَوْ سِجْنًا مُؤَدَّنًا، فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا. [خرجه البيهقي في "المعرفة" (١٠٩/٧)]

١٤٧٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ.

قال أبو بكر هذا من حقها لو منعوني عقالا تما اعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه.

١٤٧١- أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ هَذَا الْقَوْلُ أَوْ مَا مَعْنَاهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا مثل الحديثين قبله في المشركين مطلقا، وإنما يراؤ به، والله تعالى أعلم، مشركو أهل الأوثان، ولم يكن بحضرة رسول الله ﷺ ولا قربه أحد من مشركي أهل الكتاب إلا يهود المدينة وكانوا حلفاء الأنصار، ولم تكن أنصارا اجتمعت أول ما قدم رسول الله ﷺ إسلاما فودعت يهود رسول الله ﷺ، ولم تخرج إلى شيء من عداوته بقول يظهر، ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فكلّم بعضها بعضا بعداوتهم والتحرّض عليه قتل رسول الله ﷺ فيهم، ولم يكن بالحجاز علمته إلا يهودي، أو نصراني بنجران وكانت الجوس بهجر وبلاد البربر وفارس نائين عن الحجاز دونهم مشركون أهل أوثان كثير.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فانزل الله عز وجل على رسوله فرض قتال المشركين من أهل الكتاب، فقال: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ الآية.

ففرّق الله عز وجل كما شاء لا معقب لحكمه بين قتال أهل الأوثان، وفرض أن يقاتلوا حتى يسلموا وقتل أهل الكتاب، وفرض أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية، أو أن يسلموا وفرّق الله تعالى بين قتالهم.

١٤٧٢- أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرْثَدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا أَمَرَ عَلَيْهِمْ قَالَ: إِذَا لَقِيتَ عَدُوًّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَذْغُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِيَصَالٍ، أَوْ ثَلَاثِ خِيَالٍ - شَكَّ عَلْقَمَةُ - أَذْغُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ أَذْغُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَأَخْرِجْهُمْ أَتُهُمْ إِنْ فَعَلُوا أَنْ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ، وَإِنْ اخْتَارُوا الْمَقَامَ فِي دَارِهِمْ أَتُهُمْ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا يَجْرِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْفَيْ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ لَمْ

أَنْزَلَ كِتَابًا غَيْرَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ فَأَخْبَرَ أَنَّ لِبَرَاهِيمَ صَحْفًا وَقَالَ: تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكانت الجوس يدينون غير دين أهل الأوثان، ويخالفون أهل الكتاب من اليهود والنصارى في بعض دينهم، وكان أهل الكتاب اليهود والنصارى يختلفون في بعض دينهم، وكان الجوس بطرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الحجاز من دينهم ما يعرفون من دين النصارى واليهود حتى عرفوه وكانوا، والله تعالى أعلم، أهل كتاب يجمعهم اسم أنهم أهل كتاب مع اليهود والنصارى.

١٤٧٣ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَسْعُودِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: قَالَ فَرْزَةُ بْنُ نَوْفَلٍ الْأَشَجِيُّ: «عَلَامٌ تُوْخَذُ الْجَزِيَّةُ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ؟ فَقَامَ إِلَيْهِ الْمُسْتَوْدُ فَأَخَذَ بِلَبِّهِ، وَقَالَ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ نَطْعُنَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَغْنِي عَلَيْنَا، وَقَدْ أَخَذُوا مِنْهُمْ الْجَزِيَّةَ فَذَهَبَ بِهِ إِلَى الْقَصْرِ فَخَرَجَ عَلَيْنَا عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: أَلَيْذَا فَجَلَسَا فِي ظِلِّ الْقَصْرِ، فَقَالَ: عَلِيٌّ ﷺ أَنَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِالْمَجُوسِ كَانَ لَهُمْ عِلْمٌ يَعْلَمُونَهُ وَكِتَابٌ يَذَرُسُونَهُ، وَإِنَّمَا مَلَكَهُمْ سَكْرٌ فَوَقَعَ عَلَى ابْنَتِهِ، أَوْ أَخِيهِ فَاطَلَعَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ مَمْلَكَتِهِ، فَلَمَّا صَحَا خَافَ أَنْ يُقِيمُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ فَامْتَنَعَ مِنْهُمْ فَذَعَا أَهْلَ مَمْلَكَتِهِ، فَلَمَّا أَتَوْهُ قَالَ: تَعْلَمُونَ دِينًا خَيْرًا مِنْ دِينِ آدَمَ؟ وَقَدْ كَانَ آدَمُ يَنْكِحُ بَيْتَهُ بَنَاتِهِ وَأَنَا عَلَى دِينِ آدَمَ مَا يَزْغِبُ بِكُمْ عَنْ دِينِهِ؟ فَتَابَعُوهُ وَقَاتَلُوا الَّذِينَ خَالَفُوهُ حَتَّى قَتَلُوهُمْ فَأَصْبَحُوا، وَقَدْ أَسْرَى عَلَى كِتَابِهِمْ فَرَفَعَ مِنْ بَيْنِ أَظْهَرِهِمْ وَذَهَبَ الْعِلْمُ الَّذِي فِي صُدُورِهِمْ فَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ، وَقَدْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعَمَرُ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةَ. [أخرجه البيهقي (١٨٨/٩-١٨٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما روي عن علي من هذا دليل على ما وصفت أن الجوس أهل كتاب دليل أن علياً كرم الله وجهه ما خیر أن رسول الله ﷺ يأخذ الجزية منهم إلا وهم أهل كتاب، ولا من بعده، فلو كان يجوز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لقال: علي الجزية تؤخذ منهم كانوا أهل كتاب، أو لم يكونوا أهل، ولم أعلم ممن سلف من المسلمين أحداً أجاز أن تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب.

١٤٧٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ سَمِعَ

يُجِيبُوكَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَذَعَهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجَزِيَّةِ؛ فَإِنْ فَعَلُوا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَدَعَهُمْ؛ فَإِنْ أَبَوْا فَامْسَحْ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ. [أخرجه مسلم (١٧٣١)، أبو داود (٢٩١٢)، الترمذي (١٦١٧)، ابن ماجه (٢٨٥٨)]

قال الشافعي: حدثني عدد كلهم ثقة عن غير واحد كلهم ثقة لا أعلم إلا أن فيهم سفيان الثوري عن علقمة بمثل معنى هذا الحديث لا يخالفه.

قال الشافعي: وهذا في أهل الكتاب خاصة دون أهل الأوثان، وليس يخالف هذا الحديث حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَكِنْ أَوْلَتْكَ النَّاسَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ وَالَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تَقْبَلَ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةُ أَهْلُ الْكِتَابِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا وَصَفْتُ مِنْ فِرْقِ اللَّهِ بَيْنَ الْقَتَالِينَ، وَلَا يَخَالِفُ أَمَرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَقَاتِلَ الْمُشْرِكُونَ حَتَّى يَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ وَيَقْتُلُوا حَيْثُ وَجَدُوا حَتَّى يَتَوَسَّوْا وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقِتَالِ أَهْلِ الْكِتَابِ حَتَّى يَعْطُوا الْجَزِيَّةَ، وَلَا تَنْسَخَ وَاحِدَةٌ مِنَ الْآيِ غَيْرَهَا، وَلَا وَاحِدٌ مِنَ الْحَدِيثِينَ غَيْرَهُ وَكُلٌّ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ سُرِّ رَسُولُهُ فِيهِ.

قال الشافعي: ولو جهل رجل، فقال: إِنَّ أَمَرَ اللَّهِ بِالْجَزِيَّةِ نَسَخَ أَمْرَهُ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَسْلَمُوا جَاؤَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ جَاهِلٌ مِثْلَهُ بَلِ الْجَزِيَّةُ مَنْسُوخَةٌ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَسْلَمُوا، وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِمَا نَاسَخٌ لَصَاحِبِهِ، وَلَا خِلَافٌ.

٢ - من يلحق بأهل الكتاب

قال الشافعي: اتتوز قِبَالُ مِنَ الْعَرَبِ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا ﷺ وَيَنْزَلَ عَلَيْهِ الْفُرْقَانُ فَدَانَتْ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَقَارَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْكِتَابِ الْعَرَبَ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَدَانَتْ بَعْضُهُمْ دِينَهُمْ، وَكَانَ مِنْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ قِتَالَهُ مِنْ أَهْلِ الْأَوْثَانِ حَتَّى يَسْلَمَ خَالِفًا دِينَ مِنْ وَصَفْتُهُ دَانَ دِينَ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَ نَزُولِ الْفُرْقَانِ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ لِمَسْلَكِ أَهْلِ الْأَوْثَانِ بَدِينِ آبَائِهِمْ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَزِيَّةَ مِنْ أَكْثَرِ دَوْمَةَ وَهُوَ رَجُلٌ يَقَالُ: مِنْ عَسَانٍ أَوْ مِنْ كِنْدَةَ وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَزِيَّةَ مِنْ ذِمَّةِ أَهْلِ الْيَمَنِ وَعَامِيهِمْ عَرَبٌ، وَمِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ، وَفِيهِمْ عَرَبٌ فَذَلِكَ عَلَى مَا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يَكُنْ وَهِمُ أَهْلِ الْأَوْثَانِ، وَكَانَ فِي هَذَا دَلِيلٌ دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ خَالَفِينَ دِينَ أَهْلِ الْأَوْثَانِ، وَكَانَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَزِيَّةَ لَيْسَتْ عَلَى النَّسَبِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الدِّينِ، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْعَامَةِ أَهْلُ التَّوْرَةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالْإِنْجِيلِ مِنَ النَّصَارَى وَكَانُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَحْطَانَا بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ

الجزية، وهو صاغرٌ أن يقبلها منه عربياً كان أو عجمياً.

وكلٌّ من دخل عليه الإسلام، ولا يدين دين أهل الكتاب ممن كان عربياً، أو عجمياً، فأراد أن تؤخذ منه الجزية ويقرَّ على دينه، أو يحدث أن يدين دين أهل الكتاب فليس للإمام أن يأخذ منه الجزية، وعليه أن يقاتله حتى يسلم كما يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا.

قال: وإيُّ مشركٍ ما كان إذا لم يدع أهل دينه دين أهل الكتاب فهو كاهل الأوثان، وذلك مثل أن يعبد الصنم، وما استحسن من شيء، ومن يعطل، ومن في معانهم.

ومن غزا المسلمون ممن يجهلون دينه فذكروا لهم أنهم أهل كتاب فهم أهل كتاب سئلوا متى دانوا به وآباؤهم؛ فإن ذكروا أن ذلك قبل نزول الوحي على رسول الله ﷺ قبلوا قولهم إلا أن يعلموا غير ما قالوا؛ فإن علموا بيّنه تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية، ولم يدعواهم حتى يسلموا، أو يقتلوا، وإن علموه بإقرار فكذلك، وإن أقر بعضهم أنه لم يدين، ولم يدين آباؤه دين أهل الكتاب إلا في وقتٍ يذكرونه يعلم أنه قبل أن ينزل على رسوله ﷺ أقرناهم على دينه وأخذنا منهم الجزية، ولا يكون الإمام أخذها إلا أن يقول أخذها منكم حتى أعلم إن لم تدينوا وآباؤكم هذا الدين إلا بعد رسول الله ﷺ، فإذا علمته لم أخذها منكم فيما استقبل ونبذ إليكم فإما أن تسلموا، وإما أن تقتلوا، فإذا أخبرنا من الذين أسلموا منهم قوماً عدولاً فائتوا لنا على هؤلاء الذين أخذت منهم الجزية بقولهم بأن لم يدينوا دين أهل الكتاب بحال إلا بعد نزول الفرقان، وإن شهد هؤلاء النفر المسلمون، أو اثنان منهم على جماعتهم إن لم يدينوا دين أهل الكتاب إلا في وقتٍ كذا، وأن آباؤهم كانوا يدينون دين أهل الكتاب نبذت إلى من بلغ منهم، ولم يدين دين أهل الكتاب إلا في وقتٍ كذا، وكان ذلك بعد نزول الفرقان.

قال: ولم ينبذ إلى صغارهم إذ كان آباؤهم دانوا دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان.

ولو أن هؤلاء النفر العدول شهدوا على أنفسهم أنهم لم يكونوا دانوا دين أهل الكتاب إلا بعد نزول الفرقان كان إقراراً منهم على أنفسهم لا أجعله شهادة على غيرهم، ولا أقبل الشهادة على أحدٍ منهم إلا بأن يشترها عليه أن الفرقان نزل، ولا يدين دين أهل الكتاب، فإذا فعلوا لم أقبل منه الجزية، ولو كان آباؤهم من أهل الكتاب؛ لأنه لا يكون دينه دين آباؤه إذا بلغ إنما يكون مقراً على دين آباؤه ما لم يبلغ، فلو شهدوا أن آباؤهم مات على دين أهل الكتاب يهودياً أو نصرانياً وله ابن بالغ مخالفاً دين أهل الكتاب وابن صغير ونزل الفرقان وهما بتلك الحال فبلغ الصغير ودان دين أهل الكتاب وعاد البالغ إلى دينهم أخذت

بجالة يقول: ولم يكن عمرٌ أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس أهل هجر. [أخرجه البخاري (٣١٥٦)، أبو داود (٣٠٤٣)، الترمذي (١٥٨٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وحديثُ بجالة متصلٌ ثابت؛ لأنه أدرك عمر، وكان رجلاً في زمانه كاتباً لعماله وحديثُ نصر بن عاصم عن علي عن النبي ﷺ متصلٌ وبه يأخذ، وقد روي من حديثِ الحجاز حديثانِ منقطعانِ بأخذ الجزية من المجوس.

١٤٧٥- أخبرنا مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر له المجوس، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال له: عبد الرحمن بن عوف أشهدت سمعت رسول الله ﷺ يقول: سنوا بهم سنة أهل الكتاب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كان ثابتاً فنفسي في أخذ الجزية؛ لأنهم أهل كتاب لا أنه يقال: إذا قال: سنوا بهم سنة أهل الكتاب والله تعالى أعلم، في أن تكح نساؤهم وتوكل ذبايحهم قال: ولو أراد جميع المشركين غير أهل الكتاب لقال: والله تعالى أعلم، سنوا بجميع المشركين سنة أهل الكتاب، ولكن لما قال: سنوا بهم، فقد خصهم، وإذا خصهم فغيرهم مخالف، ولا يخالفهم إلا غير أهل الكتاب.

١٤٧٦- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين.

وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر.

قال الشافعي رحمه الله، ولا يجوز أن يسأل عمر عن المجوس ويقول ما أدري كيف أصنع بهم، وهو يجوز عنده أن تؤخذ الجزية من جميع المشركين لا يسأل عما يعلم أنه جائز له، ولكنه سأل عن المجوس إذ لم يعرف من كتابهم ما عرف من كتاب اليهود والنصارى حتى أخبر عن النبي ﷺ بأخذه الجزية وأمره بأخذ الجزية منهم فيتبعه، وفي كل ما حكيت ما يدل على أنه لا يسعه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب.

٣- تفریع من تؤخذ منه الجزية من أهل الأوثان

أخبرنا الزبيدي: قال: قال الشافعي: فكل من دان ودان آباؤه، أو دان بنفسه، وإن لم يدين آباؤه دين أهل الكتاب أي كتاب كان قبل نزول الفرقان، وخالف دين أهل الأوثان قبل نزول الفرقان فهو خارج من أهل الأوثان، وعلى الإمام إذا أعطاه

ولكنها تمنع الحجاز؛ فإن قالت أدخلها على شيء يؤخذ مني فآثرته نفسها جاز عليها؛ لأنه ليس لها دخول الحجاز.

وإذا صاحت على أن يؤخذ من مالها شيء في غير بلاد الحجاز؛ فإن أدته قبل، وإن منعت بعد شرطه فلها منه؛ لأنه لا يبين لي أن على أهل الذمة أن يمنعوا من غير الحجاز، ولو شرط هذا شيء، أو مغلوب على عقله لم يجز الشرط عليه، ولا يؤخذ من ماله.

وكذلك لو شرط أبو الصبي، أو المعتوه أو وليهما ذلك عليهما لم يكن ذلك لنا ولنا أن نمنعهما من أن يختلفا في بلاد الحجاز.

وكذلك يمنع مالهما مع الذي لا يؤدي شيئاً عن نفسه، ولا يكون لنا منعه من مسلم، ولا ذمي يؤدي عن ماله وتمنع أنفسهما. قال: ولو أن أهل دار من أهل الكتاب امتنع رجالهم من أن يصلحوا على جزية، أو يجري عليهم الحكم وأطاعوا بالجزية ولنا قوة عليهم، وليس في صلحهم نظر فسالوا أن يؤدوا الجزية عن نسايتهم وأبنائهم دونهم لم يكن ذلك لنا، وإن صالحوهم على ذلك فالصلح متقضى، ولا نأخذ منهم شيئاً إن سمّوه على النساء والأبناء؛ لأنهم قد منعوا أموالهم بالأمان، وليس على أموالهم جزية.

وكذلك لا نأخذها من رجالهم، وإن شرطها رجالهم، ولم يقولوا من أبنائنا ونسائنا أخذناها من أموال من شرطها بشرطه. وكذلك لو دعا إلى هذا النساء والأبناء لم يؤخذ هذا منهم.

وكذلك لو كان النساء والأبناء أخلياء من رجالهم، ففيها قولان: أحدهما ليس لنا أن نأخذ منهم الجزية ولنا أن نسيبهم؛ لأن الله عز وجل إنما أذن بالجزية مع قطع حرب الرجال، وأن يجري عليهم الحكم، ولا حرب في النساء والصبيان إنما هن غنيمة، وليسوا في المعنى الذي أذن الله عز وجل بأخذ الجزية به، والقول الثاني: ليس لنا سبأوهم وعلينا الكف عنهم إذا أقروا بأن يجري عليهم الحكم، وليس لنا أن نأخذ من أموالهم شيئاً، وإن أخذناه فعلينا ردّه.

قال: وتؤخذ الجزية من الرهبان والشيخ الفاني الزمن وغيره ممن عليه الحكم من رجال المشركين الذين أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم.

وإذا صالح القوم من أهل الذمة على الجزية، ثم بلغ منهم مولود قبل حولهم بيوم، أو أقل، أو أكثر فرضي بالصلح سئل؛ فإن طابت نفسه بالأداء لحول قومه أخذت منه، وإن لم تطب نفسه فحوله حول نفسه؛ لأنه إنما وجب عليه الجزية بالبلوغ والرضا ويأخذ منه الإمام من حين رضي على حوله أصحابه وفضل إن

الجزية من الصغير؛ لأنه كان يقر على دين أبيه، ولم يدن بعد البلوغ ديناً غيره، ولا أخذها من الكبير الذي نزل الفرقان، وهو على دين غير دين أهل الكتاب.

٤ - من ترفع عنه الجزية

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ قال: فكان بيننا في الآية، والله تعالى أعلم، أن الذين فرض الله عز وجل قتالهم حتى يعطوا الجزية الذين قامت عليهم الحجة بالبلوغ فتركوا دين الله عز وجل وأقاموا على ما وجدوا عليه آباءهم من أهل الكتاب، وكان بيننا أن الذين أمر الله بقتالهم عليها الذين فيهم القتال وهم الرجال البالغون.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم إبان رسول الله ﷺ مثل معنى كتاب الله عز وجل فأخذ الجزية من المحتلمين دون من دونهم ودون النساء وأمر رسول الله ﷺ أن لا تقتل النساء من أهل الحرب، ولا الولدان وسبأهم؛ فكان ذلك دليلاً على خلاف بين النساء والصبيان والرجال، ولا جزية على من لم يبلغ من الرجال، ولا على امرأة.

وكذلك لا جزية على مغلوب على عقله من قبل أنه لا دين له تمسك به ترك له الإسلام.

وكذلك لا جزية على مملوك؛ لأنه لا مال له يعطي منه الجزية فأما من غلب على عقله أياماً، ثم أفاق، أو جن فتؤخذ منه الجزية؛ لأنه يجري عليه القلم في حال إفاقته، وليس يخلو بعض الناس من العلة يغرب بها عقله، ثم يفيق، فإذا أخذت من صحيح، ثم غلب عقله حسب له من يوم غلب على عقله؛ فإن أفاق لم ترفع عنه الجزية، وإن لم يبق رقت عنه من يوم غلب على عقله قال: وإذا صلحوا على أن يؤدوا عن أبنائهم ونسائهم سوى ما يؤدون عن أنفسهم؛ فإن كان ذلك من أموال الرجال فذلك جائز، وهو كما أزدية عليهم من أهل الجزية، ومن الصدقة، ومن أموالهم إذا اختلفوا وغير ذلك مما يلزمهم إذا شرطوه لنا، وإن كانوا على أن يؤدوها من أموال نسايتهم، أو أبنائهم الصغار لم يكن ذلك عليهم، ولا لنا أن نأخذ من أبنائهم، ولا نسايتهم بقولهم، فلا شيئاً عليك؛ فإن قالت: فإن أودى بعد علمها قبل ذلك منها ومتى امتنعت، وقد شرطت أن تؤدى لم يلزمها الشرط ما أقامت في بلادها.

وكذلك لو تجرت بمالها لم يكن عليها أن تؤدى إلا أن تشاء،

فَيَأْتِي، وَكَانَ لَهُ الْقَتْلُ وَالْمُنْ وَالْفِدَاءُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ فِي أَحْرَارِ رَجَالِهِمُ الْبَالِغِينَ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَنَ وَفَادَى وَقَتَلَ أَسْرَى الرِّجَالِ وَأَذَنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْمُنْ وَالْفِدَاءِ فِيهِمْ، فَقَالَ: ﴿فَضَرَبَ الرِّقَابَ حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الرِّتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَءَامًا فِدَاءً﴾.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَ أَسْرَ أَكْثَرَ الرِّجَالِ وَحَوَى أَكْثَرَ النِّسَاءِ وَالذَّرَارِيِّ وَالْأَمْوَالِ وَبَقِيَتْ مِنْهُمْ بَقِيَّةٌ لَمْ يَصِلْ إِلَى أَسْرِهِمْ بِامْتِنَاعٍ فِي مَوْضِعٍ، أَوْ هَرَبَ كَانَ لَهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ الْمَمْتَنِعِينَ أَحَدَ الْجَزِيَّةِ وَالْأَمَانَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَنِسَائِهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحْرَزَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا؛ فَإِنْ أَعْطَاهُمْ ذَلِكَ مُطْلَقًا؛ فَكَانَ قَدْ أَحْرَزَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لَهُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسَمَ مَا أَحْرَزَ لَهُمْ وَخِيَرَهُمْ بَيْنَ أَنْ يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَمَا لَمْ يَحْزَرْ لَهُمْ أَوْ يُنْبِذَ إِلَيْهِمْ.

وَلَوْ جَاءَ الْإِمَامَ رُسُلُ بَعْضِ أَهْلِ الْحَرْبِ فَأُجَابَهُمْ إِلَى أَمَانٍ مِنْ جَاءُوا عَنْدهُ مِنْ بَلَدٍ كَذَا وَكَذَا عَلَى أَخْذِ الْجَزِيَّةِ، وَخَالَفَ الرُّسُلُ مِنْ غَزَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَاتَّحَوْهَا وَحَوُوا بِلَادَهُمْ نَظَرًا؛ فَإِنْ كَانَ الْأَمَانُ كَانَ لَهُمْ قَبْلَ الْفَتْحِ وَقَبْلَ أَنْ يَجْزُوا الْبِلَادَ خَلَّى سَبِيلَهُمْ وَكَانَتْ لَهُمُ الذِّمَّةُ عَلَى مَا أَعْطَوْا، وَلَوْ أَعْطَوْا ذِمَّةً مُتَقَصَّةً خَلَّى سَبِيلَهُمْ وَنَبَذَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ سَبَاؤُهُمْ وَالْغَلْبَةُ عَلَى بِلَادِهِمْ كَانَ قَبْلَ إِعْطَاءِ الْإِمَامِ إِيَّاهُمْ مَا أَعْطَاهُمْ مَضَى عَلَيْهِمُ السَّبَاءُ وَبَطُلَ مَا أَعْطَى الْإِمَامَ؛ لِأَنَّهُ أَعْطَى الْأَمَانَ مِنْ كَانَ رَقِيقًا، وَمَا لَهُ غَنِيمَةٌ، أَوْ فَيْتًا كَمَا لَوْ أَعْطَى قَوْمًا حُرًّا أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ.

٧- مَسْأَلَةُ إِعْطَاءِ الْجَزِيَّةِ

على سكتى بلدٍ ودخوله

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ الْآيَةُ قَالَ فَسَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ الْحَرَمَ.

١٤٧٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَتَلَفَّنِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَنْتَبِغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُؤْذِيَ الْخَرَاجَ، وَلَا لِمُشْرِكٍ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَمَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" (١٣٩/٩)]

قَالَ: وَسَمِعْتُ عِدَّةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي يَرَوْنَ أَنَّهُ كَانَ فِي رِسَالَةِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَجْتَمِعُ مُسْلِمٌ وَمُشْرِكٌ فِي الْحَرَمِ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا.

فَإِنْ سَأَلَ أَحَدٌ مَن تَوَخَّذَ مِنَ الْجَزِيَّةِ أَنْ يُعْطِيَهَا وَيَجْرِيَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ عَلَى أَنْ يَتْرَكَ يَدْخُلَ الْحَرَمَ بِجَالٍ فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَا أَنْ يَدْعَ مُشْرِكًا يَطَّأُ الْحَرَمَ بِجَالٍ مِنَ الْحَالَاتِ

كَانَ عَلَيْهِ مِنْ سَنَةٍ قَبْلُهَا ثَلَاثًا تَخْتَلَفُ أَحْوَالُهُمْ كَانَ بَلَغَ قَبْلَ الْحَوْلِ بِشَهْرٍ فَصَالَحَهُ عَلَى دِينَارٍ كُلِّ حَوْلٍ فَيَأْخُذُ مِنْهُ إِذَا حَالَ حَوْلٌ أَصْحَابُهُ نِصْفَ سُدُسِ دِينَارٍ، وَفِي حَوْلٍ مُسْتَقْبَلٍ مَعَهُمْ دِينَارٌ، فَإِذَا آخَرَهُ أَخَذَ مِنْهُ فِي حَوْلٍ أَصْحَابُهُ دِينَارٌ وَنِصْفُ سُدُسِ دِينَارٍ.

٥- الصَّغَارُ مَعَ الْجَزِيَّةِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ قَالَ: فَلَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَنْ تَوَخَّذَ الْجَزِيَّةُ مَن أَمَرَ بِأَخْذِهَا مِنْهُ حَتَّى يُعْطِيَهَا عَنْ يَدٍ صَاغِرًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَسَمِعْتُ عِدَّةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ الصَّغَارُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَا أَشْبَهَ مَا قَالُوا بِمَا قَالُوا لَامْتِنَاعِهِمْ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا جَرَى عَلَيْهِمْ حُكْمُهُ، فَقَدْ أَصْغَرُوا بِمَا يَجْرِي عَلَيْهِمْ مِنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا أَحَاطَ الْإِمَامُ بِالذَّارِ قَبْلَ أَنْ يَسِيَ أَهْلُهَا، أَوْ قَهَرَ أَهْلَهَا الْقَهْرَ الْبَيِّنَ، وَلَمْ يَسِبْهُمْ، أَوْ كَانَ عَلَى سَبِيهِ بِالْإِحَاطَةِ مِنْ قَهَرِهِ لَهُمْ، وَلَمْ يَغْزِهِمْ لِقَرَبِهِمْ أَوْ قَلْتَهُمْ، أَوْ كَثَرَتِهِمْ وَقَوَّتُهُ فَعَرَضُوا عَلَيْهِ أَنْ يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَلَى أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ لَزِمَهُ أَنْ يَقْبَلَهَا مِنْهُمْ، وَلَوْ سَأَلُوهُ أَنْ يُعْطَوْهَا عَلَى أَنْ لَا يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقَاتِلَهُمْ حَتَّى يَسْلَمُوا، أَوْ يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ وَهُمْ صَاغِرُونَ بِأَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ.

قَالَ: فَإِنْ سَأَلُوهُ أَنْ يَتْرَكُوا مِنْ شَيْءٍ مِنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ إِذَا طَلَبَهُمْ بِهِ غَيْرُهُمْ، أَوْ وَقَعَ عَلَيْهِمْ بِسَبَبٍ غَيْرِهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَجِيبَهُمْ إِلَيْهِ، وَلَا يَأْخُذَ الْجَزِيَّةَ مِنْهُمْ عَلَيْهِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي غَزْوِهِمْ مَشَقَّةٌ، أَوْ مِنْ بِلَازَتِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ يَنْتَابُهُمْ عَنْهُمْ ضَعْفٌ، أَوْ بِهِمْ انْتِصَافٌ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُوَادِعُوا، وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا شَيْئًا أَوْ أَعْطَوْهُ عَلَى النَّظَرِ، وَإِنْ لَمْ يَجْرَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ كَمَا يَجُوزُ تَرْكُ قِتَالِهِمْ وَمَوَادَعَتُهُمْ عَلَى النَّظَرِ، وَهَذَا مَوْضُوعٌ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ دُونَ الْجَزِيَّةِ.

٦- مَسْأَلَةُ إِعْطَاءِ الْجَزِيَّةِ بَعْدَمَا يُؤْسَرُونَ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا أَسَرَ الْإِمَامُ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَحَوَى نِسَاءَهُمْ وَذُرَارِيَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ فَسَأَلُوهُ تَخْلِيَتِهِمْ وَذُرَارِيَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ عَلَى إِعْطَاءِ الْجَزِيَّةِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ فِي نِسَائِهِمْ، وَلَا أَوْلَادِهِمْ، وَلَا مَا غَلَبَ مِنْ ذُرَارِيَتِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَإِذَا سَأَلُوهُ إِعْطَاءَ الْجَزِيَّةِ فِي هَذَا الْوَقْتِ لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا غَنِيمَةً، أَوْ

لكم، وإن لم ترضوه أخذت منكم ما وجب عليكم، وهو نصف ما صالحتكم عليه في السنة؛ لأنه قد تم لكم ونبذت إليكم، وإن كانوا صالحوا على أن سلفوه شيئاً لستين رد عليهم ما صالحوه عليه إلا قدر ما استحق بمقامهم وتبذ إليهم، ولم أعلم أحداً أجلى أحداً من أهل الذمة من اليمن، وقد كانت بها ذمة، وليست بحجاز، فلا يجلبهم أحد من اليمن، ولا بأس أن يصلحهم على مقامهم باليمن.

فأما سائر البلدان خلا الحجاز، فلا بأس أن يصلحوا على المقام بها، فإذا وقع لذي حق بالحجاز وكل به، ولم أحب أن يدخلها بحال، ولا يدخلها لمنفعة لأهلها، ولا غير ذلك من أسباب الدخول كجارية يعطي منها شيئاً، ولا كراء يكره مسلم، ولا غيره؛ فإن أمر بإجلائه من موضع، فقد يمنع من الموضع الذي أجلى منه، وهذا إذا فعل فليس في النفس منه شيء، وإذا كان هذا هكذا، فلا يتيقن أن يمنعوا ركوب بحر الحجاز ومنعوا المقام في سواحلها.

وكذلك إن كانت في بحر الحجاز جزائر وجبال تسكن منعوا سكانها؛ لأنها من أرض الحجاز، وإذا دخل الحجاز منهم رجل في هذه الحالة؛ فإن كان تقدم إليه أدب وأخرج، وإن لم يكن تقدم إليه لم يؤدب وأخرج، وإن عاذ أدب، وإن مات منهم ميت في هذه الحال بمكة أخرج منها وأخرج من الحرم فدفن في الحبل، ولا يدفن في الحرم بحال؛ لأن الله عز وجل قضى أن لا يقرب مشرك المسجد الحرام، ولو أنتن أخرج من الحرم، ولو دفن بها نيش ما لم يقطع، وإن مات بالحجاز دفن بها، وإن مرض في الحرم أخرج؛ فإن مرض بالحجاز عجل بالإخراج حتى يكون محتماً للسفر؛ فإن احتمله أخرج قال: وقد وصفت مقدمهم بالتجارة بالحجاز فيما يؤخذ منهم وأسأل الله التوفيق وأحب إلي أن لا يتركوا بالحجاز بحال لتجارة ولا غيرها.

٨ - كم الجزية؟

قال الشافعي: قال: الله تبارك وتعالى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾، وكان معقولاً أن الجزية شيء يؤخذ في أوقات وكانت الجزية محتملة للقليل والكثير.

قال الشافعي: وكان رسول الله ﷺ الميسر عن الله عز وجل معنى ما أراد فأخذ رسول الله ﷺ جزية أهل اليمن ديناراً في كل سنة، أو قيمته من المعافري وهي الثياب.

وكذلك روي أنه أخذ من أهل أيلة، ومن نصارى مكة ديناراً عن كل إنسان.

قال: وأخذ الجزية من أهل نجران فيها كسوة، ولا أدري ما

طبيعاً كان أو صانعاً بنياناً، أو غيره لتحريم الله عز وجل دخول المشركين المسجد الحرام وبعده تحريم رسوله ذلك، وإن سأل من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن ذلك له والحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخالفها كلها؛ لأن تركهم بسكنى الحجاز منسوخ، وقد كان النبي ﷺ استثنى على أهل خيبر حين عاملهم، فقال: أفرمكم ما أفرمكم الله.

ثم أمر رسول الله ﷺ بإجلائهم من الحجاز، ولا يجوز صلح ذوي على أن يسكن الحجاز بحال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب إلي أن لا يدخل الحجاز مشرك بحال لما وصفت من أمر النبي ﷺ.

قال: ولا يبين لي أن يحرم أن يمر ذوي بالحجاز ماراً لا يقيم ببلد منها أكثر من ثلاث ليال، وذلك مقام مسافر؛ لأنه قد يحصل أمر النبي ﷺ بإجلائهم عنها أن لا يسكنوها ويحصل لو ثبت عنه لا يتيقن ويبن بأرض العرب لا يقيم دينان مقيمان، ولولا أن عمر ولي الخراج أهل الذمة لما ثبت عنده من أن أمر رسول الله ﷺ يحصل ما رأى عمر من أن أجل من قدم من أهل الذمة تاجر ثلاث لا يقيم فيها بعد ذلك لرأيت أن لا يصلحوا بدخولها بكل حال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يتخذ ذوي شيئاً من الحجاز داراً، ولا يصلح على دخولها إلا مجتازاً إن صولح.

١٤٧٨ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٣١/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا أذن لهم أن يدخلوا الحجاز فذهب لهم بها مال، أو عرض بها شغل قيل لهم: وكلوا بها من شتم من المسلمين وأخرجوا، ولا يقيمون بها أكثر من ثلاث، وأما مكة، فلا يدخل الحرم أحد منهم بحال أبداً كان لهم بها مال، أو لم يكن، وإن غفل عن رجل منهم فدخلها فمرض أخرج مريضاً، أو مات أخرج ميتاً، ولم يدفن بها، وإن مات منهم ميت بغير مكة دفن حيث يموت، أو مرض؛ فكان لا يطبق أن يحمل إلا بتلف عليه، أو زيادة في مرضه ترك حتى يطبق الحمل، ثم يحمل قال: وإن صالح الإمام أحداً من أهل الذمة على شيء يأخذه في السنة منهم ثماً.

قلت: لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا إليه شيئاً فيقبض ما حل عليهم، فلا يرده منه شيئاً؛ لأنه قد وقى له بما كان بينه وبينه، وإن علم بعد مضي نصف السنة نبذه إليهم مكانه وأعلم أن صلحهم لا يجوز، وقال: إن رضيت صلحاً يجوز جددته

أَنَّهُمْ كَانُوا يَوْمَئِذٍ ثَلَاثِمِائَةَ فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ كُلُّ سَنَةٍ. [أخرجه البيهقي (١٩٥/٩)]

قال الشافعي: فإذا دعا من يجوز أن تؤخذ منه الجزية إلى الجزية على ما يجوز ويذل ديناراً عن نفسه كل سنة لم يجوز للإمام إلا قبوله منه، وإن زاده على دينار ما بلغت الزيادة، قلت أو كثرت جازاً للإمام أخذها منه؛ لأن اشتراط النبي ﷺ على نصارى أيلة في كل سنة ديناراً على كل واحد والضيافة زيادة على الدينار وسواء معسر البالغين من أهل الذمة وموسرهم بالغاً ما بلغ يسره؛ لأننا نعلم أنه إذا صالح أهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المحتلم في كل سنة أن منهم المعسر، فلم يضع عنه، وأن فيهم الموسر، فلم يزد عليه فمن عرض ديناراً موسراً كان أو معسراً قبل منه، وإن عرض أقل منه لم يقبل منه؛ لأن من صالح رسول الله ﷺ لم نعلمه صالح على أقل من دينار قال: فالدينار أقل ما يقبل من أهل الذمة وعليه إن بذلوه قبوله منه عن كل واحد منهم، وإن لم يزد ضيافةً، ولا شيئاً يعطيه من ماله.

فإن صالح السلطان أحداً ممن يجوز أخذ الجزية منه، وهو يقرى عليه على الأبدى على أقل من دينار، أو على أن يضع عمن أعسر من أهل دينه الجزية، أو على أن ينفق عليهم من بيت المال فالصلح فاسد، وليس له أن يأخذ من أحد منهم إلا ما صالحه عليه إن مضت مدة بعد الصلح توجب عليه بشرطه شيئاً وعليه أن ينذر إليهم حتى يصالحوه صلحاً جائزاً، وإن صالحوه صلحاً جائزاً على دينار، أو أكثر فاعسر واحد منهم مجزئته فالسلطان غريم من الغرماء ليس بأحق بماله من غرمائه، ولا غرمائه منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن فلسه لأهل دينه قبل أن يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه مجزئته لما مضى عليه من الحول، وإن قضاه الجزية دون غرمائه كان له ما لم يستعد عليه غрмаؤه، أو بعضهم، فإذا استعدى عليه بعضهم فليس له أن يأخذ جزئته دونهم؛ لأن عليه حين استعدى عليه أن يقف ماله إذا أقر به، أو ثبت عليه ببينة؛ فإن لم يستعد عليه كان له أخذ جزئته منه دونهم؛ لأنه لم يثبت عليه حق عنده حين أخذ جزئته.

وإن صالح أحداً من أهل الذمة على ما يجوز له فغاب الذمي فله أخذ حقه من ماله، وإن كان غائباً إذا علم حياته، وإن لم يعلم حياته سأل وكيله، ومن يقوم بماله عن حياته؛ فإن قالوا: مات، وقف ماله وأخذ ما استحق فيه إلى يوم يقولون مات؛ فإن قالوا: حي، وقف ماله إلا أن يعطوه متطوعين الجزية، ولا يكون له أخذها من ماله، وهو لا يعلم حياته إلا أن يعطوه لئلاها متطوعين، أو يكون يعلم ورثته كلهم، وأن لا وارث له غيرهم،

غاية ما أخذ منهم، وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين، ومن أهل الذمة من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وأخذها من أكيدر، ومن مجوس البحرين لا أدري كم غاية ما أخذ منهم، ولم أعلم أحداً قط حكى عنه أنه أخذ من أحد أقل من دينار.

١٤٧٩ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ إِنَّ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ دِينَاراً، أَوْ قِيَمَتَهُ مِنَ الْمُعَاوِرَةِ. [أخرجه البيهقي (١٩٣/٩)]

يعني أهل الذمة منهم

١٤٨٠ - أَخْبَرَنِي مُطَرِّفُ بْنُ مَازِنٍ وَهَشَامُ بْنُ يَوْسُفَ بِإِسْنَادٍ لَا أَحْفَظُهُ غَيْرَ أَنَّهُ حَسَنٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ دِينَاراً كُلُّ سَنَةٍ.

قلت لمطرف بن مازن، فإنه يقال: وعلى النساء أيضاً، فقال: ليس أن النبي ﷺ أخذ من النساء ثابتاً عندنا. [أخرجه البيهقي (١٩٤/٩)]

قال الشافعي: وسألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعدة من علماء أهل اليمن فكل حكي عن عدم مضوا قبلهم كلهم ثقة أن صلح النبي ﷺ لهم كان لأهل ذمة اليمن على دينار كل سنة، ولا يثبتون أن النساء كن فيمن تؤخذ منه الجزية، وقال: عانتهم، ولم يأخذ من زروعهم، وقد كانت لهم الزروع، ولا من مواشيهم شيئاً علمناه، وقال لي: قد جاءنا بعض الولاء فخمس زروعهم، أو أرادوا فأنكر ذلك عليه، وكل من وصفت أخبرني أن عامة ذمة أهل اليمن من حمير.

قال الشافعي: سألت عدداً كثيراً من ذمة أهل اليمن مفترقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي - لا يختلف قولهم - أن معاذاً أخذ منهم ديناراً على كل بالغ وسماً البالغ الحالم قالوا كان في كتاب النبي ﷺ مع معاذ إن على كل حالي ديناراً.

١٤٨١ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْخُوَيْرِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ عَلَى نَصْرَانِي بِمَكَّةَ يُقَالُ لَهُ مَوْهَبٌ دِينَاراً كُلُّ سَنَةٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ عَلَى نَصَارَى أَيْلَةَ ثَلَاثِمِائَةِ دِينَارٍ كُلُّ سَنَةٍ، وَأَن يُضَيَّقُوا مَنْ مَرَّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثًا، وَلَا يَغْشَوْا مُسْلِمًا. [أخرجه البيهقي (١٩٥/٩)]

١٤٨٢ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

وأن يكونوا بالغين يجوز أمرهم في مالهم فيجيز عليهم إقرارهم على أنفسهم؛ لأنه إن مات فهو مالهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن أخذ الجزية من ماله لستين، ثم ثبت عنده أنه مات قبلهما.

رد حصة ما لم يستحق، وكان عليه أن يحاص الغرماء؛ فإن كان ما يصيبه إذا حاصصهم في الجزية عليه أقل مما أخذ رده عليهم، وإن كان ورثته بالغين جائزي الأمر، فقالوا مات أمس وشهد شهود أنه مات عام أول فسال الورثة الوالي أن يرده عليهم جزيته سنة لم يكن على الوالي أن يرتعها عليهم؛ لأنهم يكتبون الشهود بسقوط الجزية عنه بالموت، ولو جاءنا وارثان فصدق أحدهما الشهود وكذبهم الآخر فكانا كرجلين شهد لهما رجلان بحقين فصدقهما أحدهما، ولم يصدقهما الآخر فتجوز شهادتهما للذي صدقهما وترد للذي كذبهما، وكان على الإمام أن يرده نصف الدينار على الوارث الذي صدق الشهود، ولا يرده على الذي كذب الشهود.

قال الشافعي: وإن أخذنا الجزية من أحد من أهلها فافتقر كان الإمام غريباً من الغرماء، ولم يكن له أن يتفق من مال الله عز وجل على فقير من أهل الذمة؛ لأن مال الله عز وجل ثلاثة أصناف: الصدقات فهي لأهلها الذين سمي الله عز وجل في سورة براءة، والفيء فلاهله الذين سمي الله عز وجل في سورة الحشر، والغنيمة فلا أهلها الذين حضروها، وأهل الخمس المسلمين في الأنفال، وكل هؤلاء مسلم فحرأ على الإمام، والله تعالى أعلم، أن يأخذ من حق أحد من المسلمين فيعطيه مسلماً غيره فكيف بذمتي لم يجعل الله تبارك وتعالى فيما تطول به على المسلمين نصيباً؟ ألا ترى أن الذمتي منهم يموت، فلا يكون له وارث، فيكون ماله للمسلمين دون أهل الذمة؛ لأن الله عز وجل أنعم على المسلمين بتحويلهم ما لم يكونوا يتحولونه قبل تحويلهم وبأموال المشركين فينا وغنيمة.

قال الشافعي: ويروون أن النبي ﷺ جعل على نصارى أيلة جزية دينار على كل إنسان وضيافة من مر بهم من المسلمين وتلك زيادة على الدينار.

قال الشافعي: فإن بذل أهل الذمة أكثر من دينار بالغاً ما بلغ كان الازدياد أحب إلي، ولم يحرم على الإمام مما زادوه شيء، وقد صالح عمر أهل الشام على أربعة دنانير وضيافة.

١٤٨٣ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على أهل المذهب أربعة دنانير ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة

ثلاثة أيام. [أخرجه مالك (٢٧٩/١)، البيهقي (١٩٦/٩)]

قال الشافعي: وقد روي أن عمر ضرب على أهل الورق ثمانية وأربعين، وعلى أهل اليسر، وعلى أهل الأوساط أربعة وعشرين، وعلى من دونهم اثني عشر درهماً، وهذا في الدرهم أشبه بمذهب عمر بأنه عدل الدرهم في الدية اثني عشر درهماً بدینار.

١٤٨٤ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضمر أن عمر بن الخطاب فرض على أهل السواد ضيافة يوم وليلة فمن حبسه مرض، أو مطر أنفق ومن ماله. [أخرجه البيهقي (١٩٦/٩)]

قال الشافعي: وحديث أسلم ضيافة ثلاثة أيام أشبه؛ لأن رسول الله ﷺ جعل الضيافة ثلاثاً وقد يكون جعلها على قوم ثلاثاً، وعلى قوم يوماً وليلة، ولم يجعل على آخرين ضيافة كما يختلف صلحه لهم، فلا يرده بعض الحديث بعضاً.

٩ - بلاد العنوة

قال الشافعي: وإذا ظهر الإمام على بلاد أهل الحرب ونفى عنها أهلها، أو ظهر على بلاد وقهر أهلها، ولم يكن بين بلاد الحرب التي ظهر عليها وبين بلاد الإسلام مشرك، أو كان بينه وبينهم مشركون لا يمنعون أهل الحرب الذين ظهروا على بلادهم، وكان قاهراً لمن بقي محصوراً ومناظراً له، وإن لم يكن محصوراً فسأله أولئك من العدو، وإن يدع لهم أموالهم على شيء يأخذ منهم فيها، أو منها قل أو كثر لم يكن ذلك له؛ لأنها قد صارت بلاد المسلمين وملكاً لهم، ولم يجوز له إلا قسمها بين أظهرهم كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر، فإنه ظهر عليها، وهو في عداد المشركين من أهلها أكثر منهم وقربها مشركون من العرب غير يهود، وقد أرادوا منهم منه، فلما بان له أنه قاهر قسم أموالهم كما يقسم ما أحرز في بلاد المسلمين وخسها وسألوهم وهم متحصنون منه لهم شوكة ثابتة أن يؤمنهم، ولا يسي ذراريهم فأعطاهم ذلك؛ لأنه لم يظهر على الحصون، ومن فيها فيملكها المسلمون، ولم يعطهم رسول الله ﷺ فيما ظهر عليه من الأموال إذ رأى أن لا قوة بهم على أن يبرزوا عن الحصون لمنع الأموال.

وكذلك لم يعطهم ذلك في حصن ظهر فيه بصفية بنت حبي وأختها، وصارت في يديه؛ لأنه ظهر عليه كما ظهر على الأموال، ولم يكن لهم قوة على منعه إياه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا كل ما ظهر عليه من قليل أموال المشركين، أو كثيره أرض، أو دار، أو غيره لا يختلف؛

لأنه غنيمة وحكم الله عز وجل في الغنيمة أن تخمسن، وقد بين رسول الله ﷺ أن الأربعة الأخماس لمن أوجف عليها بالخيال والركاب.

وإن ظهر المسلمون على طرف من أطراف المشركين حتى يكون بهم قوة على منعه من المشركين، وإن لم ينالوا المشركين فهو بلد عنوة يجب عليه قسمه وقسم أربعة أخماسه بين من أوجف عليه بخيل وركاب إن كان فيه عمارة، أو كانت لأرضه قيمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل ما وصفت أنه يجب قسمه؛ فإن تركه الإمام، ولم يقسمه فوقه المسلمون أو تركه لأهله رد حكم الإمام فيه؛ لأنه مخالف للكتاب، ثم السنو معاً.

فإن قيل: فإن ذكر ذلك في الكتاب؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّذِي ظَنَّهُ لِلرَّسُولِ الْآيَةَ. وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَرْبَعَةَ الْأَخْمَاسَ عَلَى مَنْ أَوْجَفَ عَلَيْهِ بِالْخَيْلِ وَالرَّكَابِ مِنْ كُلِّ مَا أَوْجَفَ عَلَيْهِ مِنْ أَرْضٍ، أَوْ عِمَارَةٍ، أَوْ مَالٍ وَإِنْ تَرَكَهَا لِأَهْلِهَا اتَّبَعَ أَهْلُهَا بِمَجْمِيعِ مَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ غَلَّتْهَا فَاسْتَخْرَجَ مِنْ أَيْدِيهِمْ وَجَعَلَ أَجْرَ مَثْلِهِمْ فِيمَا قَامُوا عَلَيْهِ فِيهَا، وَكَانَ لِأَهْلِهَا أَنْ يَتَّبِعُوا الْإِمَامَ بِكُلِّ مَا فَاتَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا أَمْوَالُهُمْ أَفَاتَهَا.

قال: فإن ظهر الإمام على بلاد عنوة فخمسها، ثم سال أهل الأربعة الأخماس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله إن أعطوه إياه يضعه حيث يرى؛ فإن تركوه كالوقف على المسلمين، فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة إنما استطاب أنفس أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها كما استطاب النبي ﷺ أنفس من صار في يديه سيئ هوازن يمين فمن طاب نفساً رده، ومن لم يطب نفساً لم يكرهه على أخذ ما في يديه.

هم صالحوه على أن للمسلمين من رقبه الأرض شيئاً، فإن المسلمين شركاؤهم في رقاب أرضهم بما صالحوهم عليه، وإن صالحوا على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الخنطة، أو يؤدوا من كل ما زرعوا في الأرض كذا من الخنطة لم يجر حتى يستبين فيه ما وصفت فيمن صالح على صدقة ماله.

وإذا صالحوهم على أن الأرض كلها للمشركين، فلا بأس أن يصالحهم على ذلك ويجعلوا عليهم خراجاً معلوماً إما شيء مسمى يضمنونه في أموالهم كالجزية، وإما شيء مسمى يؤدى عن كل زرع من الأرض كذا من الخنطة، أو غيرها إذا كان ذلك إذا جمع مثل الجزية، أو أكثر، ولا خير في أن يصالحوهم على أن الأرض كلها للمشركين، وأنهم إن زرعوا شيئاً من الأرض للمسلمين من كل جريب، أو فدان زرعوه مكيلاً معلومة، أو جزء معلوم؛ لأنهم قد يزرعون، فلا يثبت، أو يقل أو يكثر، أو لا يزرعون، ولا يكونون حينئذ صالحوه على جزية معلومة، ولا أمر يحيط العلم أنه يأتي كذا الجزية، أو يحاور ذلك وأهل الصلح أحرار إن لم يظهر عليهم وهم بلادهم إلا ما أعطوه منها، وعلى الإمام أن يحمس ما صالحوا عليه فيدفع خمسة إلى أهله وأربعة أخماسه إلى أهل الفيء؛ فإن لم يفعل ضمن في ماله ما استهلك عليهم منه كما وصفت في بلاد العنوة، وعلى الإمام أن يمنع أهل العنوة والصلح؛ لأنهم أهل جزية كما وصفته بمنع أهل الجزية.

قال: فإن ظهر الإمام على بلاد عنوة فخمسها، ثم سال أهل الأربعة الأخماس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله إن أعطوه إياه يضعه حيث يرى؛ فإن تركوه كالوقف على المسلمين، فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة إنما استطاب أنفس أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها كما استطاب النبي ﷺ أنفس من صار في يديه سيئ هوازن يمين فمن طاب نفساً رده، ومن لم يطب نفساً لم يكرهه على أخذ ما في يديه.

قال: فإن ظهر الإمام على بلاد عنوة فخمسها، ثم سال أهل الأربعة الأخماس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله إن أعطوه إياه يضعه حيث يرى؛ فإن تركوه كالوقف على المسلمين، فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة إنما استطاب أنفس أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها كما استطاب النبي ﷺ أنفس من صار في يديه سيئ هوازن يمين فمن طاب نفساً رده، ومن لم يطب نفساً لم يكرهه على أخذ ما في يديه.

قال: فإن ظهر الإمام على بلاد عنوة فخمسها، ثم سال أهل الأربعة الأخماس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله إن أعطوه إياه يضعه حيث يرى؛ فإن تركوه كالوقف على المسلمين، فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة إنما استطاب أنفس أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها كما استطاب النبي ﷺ أنفس من صار في يديه سيئ هوازن يمين فمن طاب نفساً رده، ومن لم يطب نفساً لم يكرهه على أخذ ما في يديه.

١٠ - بلاد أهل الصلح

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا غزا الإمام قوماً، فلم يظهر عليهم حتى عرضوا عليه الصلح على شيء من أرضهم، أو شيء يؤدونه عن أرضهم فيه ما هو أكثر من الجزية، أو مثل الجزية؛ فإن كانوا ممن يؤخذ منهم الجزية وأعطوه ذلك على أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم، وليس له قبوله منهم إلا على أن يجري عليهم الحكم، وإذا قبله كتب بينه وبينهم كتاباً بالشرط بينهم واضحاً يعمل به من جاء بعده وهذه الأرض مملوكة لأهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها شيئاً فهي مملوكة لهم على ذلك، وإن

١١ - الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية

وتؤكل ذبائحهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حكم الله عز وجل في المشركين حكمان: فحكم أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية، أو يسلموا قال: وأحل الله عز وجل نساء أهل الكتاب وطعامهم فقيل طعامهم ذبائحهم فاحتمل إحلال الله نكاح نساء أهل الكتاب وطعامهم كل أهل الكتاب، وكل من دان دينهم واحتمل أن يكون أراد بذلك بعض أهل الكتاب دون بعض؛ فكانت دلالة ما يروى عن النبي ﷺ، ثم ما لا أعلم فيه مخالفاً أنه أراد أهل التوراة والإنجيل من بني إسرائيل دون المجوس؛ فكان في ذلك دلالة على أن بني إسرائيل المرادون بإحلال النساء والذبائح، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم مخالفاً في أن لا تنكح نساء المجوس، ولا تؤكل ذبائحهم، فلما دل الإجماع على أن حكم أهل الكتاب حكمان، وأن منهم من تنكح نسائهم وتؤكل ذبيحتهم ومنهم من لا تنكح نسائهم ولا تؤكل ذبيحتهم، وذكر الله عز وجل نعمته على بني إسرائيل في غير موضع من كتابه، وما

١٢ - تبديل أهل الجزية دينهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما نبي عليه أن الجزية لا تقبل من أحد دان دين كتابي إلا أن يكون أباه، أو هو دان ذلك الدين قبل نزول القرآن وتقبل من كل من يثبت على دينه ودين آباءه قبل نزول القرآن ما ثبتوا على الأديان التي أخذت الجزية منهم عليها؛ فإن بذل يهودي دينه بنصرانية، أو مجوسية أو نصرانية دينه بمجوسية، أو بذل مجوسي دينه بنصرانية أو انتقل أحد منهم من دينه إلى غير دينه من الكفر بما وصف أو التعطيل، أو غيره لم يقتل؛ لأنه إنما يقتل من بذل دين الحق، وهو الإسلام، وقيل: إن رجعت إلى دينك أخذنا منك الجزية، وإن أسلمت طرحنا عنك فيما يستقبل، وناخذ منك حصّة الجزية التي لزمك إلى أن أسلمت، أو بذلت، وإذا بذلت بغير الإسلام نذنا إليك وتبينك عن بلاد الإسلام؛ لأن بلاد الإسلام لا تكون دار مقام لأحد إلا مسلم، أو معاهد، ولا يجوز أن نأخذ منك الجزية على غير الدين الذي أخذت منك أولاً عليه، ولو أجزنا هذا أجزنا أن يتنصر ونبي اليوم، أو يتهود أو يتمجس فناخذ منه الجزية فيترك قتال الذين كفروا حتى يسلموا، وإما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما دانوا به قبل محمد ﷺ، وذلك خلاف ما أحدثوا من الدين بعد رسول الله ﷺ؛ فإن كان له مال بالحجاز قيل: وكل به، ولم يترك قيم إلا ثلاثاً، وإن كان له بغير الحجاز لم يترك قيم في بلاد الإسلام إلا بقدر ما يجمع ماله؛ فإن أبطأ فأكثُر ما يؤجل إلى الخروج من بلاد الإسلام أربعة أشهر؛ لأنه أكثر مدّة جعلها الله تعالى لغير الذميين من المشركين وأكثر مدّة جعلها رسول الله ﷺ لهم قال: الله تبارك وتعالى «براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين» قرأ الربيع إلى «غير معجزتي الله» فاجلهم النبي ﷺ ما أجلهم الله من أربعة أشهر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا لحق بدار الحرب فعلينا أن نؤدّي إليه ماله، وليس لنا أن نغتنمه برّدته عن شرك إلى شرك لما سبق من الأمان له.

فإن كانت له زوجة، وولد كبار وصغار لم يبدلوا أديانهم أقرت الزوجة والولد الكبار والصغار في بلاد الإسلام، وأخذ من ولده الرجال الجزية.

وإن ماتت زوجته، أو أم وولد، ولم تبدل دينها وهي على دين يؤخذ من أهل الجزية أقر ولدها الصغار؛ وإن كانت بذلت دينها وهي حيّة معه أو بذلته، ثم ماتت، أو كانت وثنية له وولد صغار منها.

ففيهم قولان: أحدهما أن يخرجوا؛ لأنه لا ذمة لأبيهم، ولا أمهم يقرّون بها في بلاد الإسلام.

أتاهم دون غيرهم من أهل دهرهم كان من دان دين بني إسرائيل قبل الإسلام من غير بني إسرائيل في غير معنى من بني إسرائيل أن ينكح؛ لأنه لا يقع عليهم أهل الكتاب بأن آبائهم كانوا غير أهل الكتاب، ومن غير نسب بني إسرائيل، فلم يكونوا أهل كتاب إلا بمعنى لا أهل كتاب مطلق، فلم يجوز، والله تعالى أعلم، أن ينكح نساء أحد من العرب والعجم غير بني إسرائيل دان دين اليهود والنصارى مجال.

١٤٨٥ - أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن عبد الله بن دينار، عن سفيان الجاري، أو عبد الله بن سفيان مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال: ما نصارى العرب بأهل كتاب، وما تجل لنا ذبايحهم، وما أنا بتاركيهم حتى يسلموا، أو أضرب أعناقهم. [قدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فمن كان من بني إسرائيل يدين دين اليهود والنصارى نكح نسائه وأكلت ذبيحته، ومن نكح نسائه فسي منهم أحد وطئ بالملك، ومن دان دين بني إسرائيل من غيرهم لم تنكح نسائه، ولم تؤكل ذبيحته، ولم توطأ أمته، وإذا لم تنكح نسائهم، ولم توطأ منهم أمة بملك اليمين لم تنكح منهم امرأة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان الصابئون والسامرة من بني إسرائيل ودانوا دين اليهود والنصارى فلاصل التوراة ولاصل الإنجيل نكحت نسائهم وأكلت ذبائحهم، وإن خالفهم في فرع من دينهم؛ لأنهم فروع قد يختلفون بينهم، وإن خالفهم في أصل التوراة لم تؤكل ذبائحهم، ولم تنكح نسائهم.

قال الشافعي: وكل من كان من بني إسرائيل تؤكل ذبائحهم وتنكح نسائهم بدينه اليهودية والنصرانية حل ذلك منه حيثما كان محارباً، أو مهانداً، أو معطياً للجزية لا فرق بين ذلك غير أنني أكره للرجل النكاح ببلاد الحرب خوفاً للفتنة والسبأ عليه، وعلى ولده من غير أن يكون محرماً، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن ارتد من نساء اليهود إلى النصرانية أو من نساء النصارى إلى اليهودية أو رجالهم لم يقرّوا على الجزية، ولم ينكح من ارتد عن أصل دين آباءه.

وكذلك إذا ارتدوا إلى مجوسية أو غيرها من الشرك؛ لأنه إنما أخذ منهم على الإقرار على دينهم، فإذا بدّلوه بغير الإسلام حالت حالهم عما أخذ إذن بأخذ الجزية منهم عليه وأبيح من طعامهم ونسائهم.

والثاني لا يخرجون لما سبق لهم من الذمة، وإن بدّلوا هم.
قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قلت في زوجته، وولده
الصغير وجاريته وعبدته ومكاتبه ومدبره: أقرّه في بلاد الإسلام
فأراد إخراجهم وكرهوه.

فليس ذلك له وأمره فيمن يجوز له بيعه من رقيقه أن يوكّل
به، أو يبيعه وأوقف مالا إن وجدت له وأشهد عليه أنه ملكه
للتفق على أولاده الصغار وزوجته، ومن تلزمه الثقة عليه، وإن
لم أجد له شيئا، فلا ينشأ له وقف ونفيته بكل حال عن بلاد
الإسلام إن لم يسلم، أو يرجع إلى دينه الذي أخذت عليه منه
الجزية.

وإذا مات قبل إخراجه.

ورثت ماله من كان يرثه قبل أن يبدّل دينه؛ لأن الكفر كلّ
ملة واحدة، ويورث الوثني الكتابي والمجوسي وبعض الكتابيين
بعضاً، وإن اختلفوا كما الإسلام ملة.

٤٩ - كتاب اليهود

١ - جماع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: جماع الوفاء بالنذر وبالعهد كان يمينين، أو غيرها في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، وفي قوله تعالى ﴿يُوفُوا بِالْأَنذَرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾، وقد ذكر الله عز وجل الوفاء بالعقود بالإيمان في غير آية من كتابه، منها قوله عز وجل ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ قرأ الربيع الآية وقوله ﴿يُوفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُوا الْمِيثَاقَ﴾ مع ما ذكر به الوفاء بالعهد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا من سعة لسان العرب الذي خوطب به، وظاهره عام على كل عقد ويشبهه، والله تعالى أعلم، أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفي بكل عقد نذر إذا كانت في العقد لله طاعة، ولم يكن فيما أمر بالوفاء منها معصية.

فإن قال: قائل ما دل على ما وصفت والأمر فيه كله مطلق؟ ومن أين كان لأحد أن ينقض عهداً بكل حال؟

قيل: الكتاب، ثم السنة صالح رسول الله ﷺ قرئاً بالحدِيثِ عَلَى أَن يَرُدَّ مِنْ جَاءِ مِنْهُمْ فَأَنزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَمْرٍ أَوْ جَاءَتْ مِنْهُمْ مُسْلِمَةً إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمَ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ ففرض الله عز وجل عليهم أن لا ترد النساء، وقد أعطوهم رد من جاء منهم وهن منهم فحبسهن رسول الله ﷺ بأمر الله عز وجل ﴿وَعَاهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ «بِرَاءةً» مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» الآية.

وانزل ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُضُواكُمْ شَيْئًا» الآية.

فإن قال: قائل كيف كان النبي ﷺ صالح أهل الحديبية، ومن صالح من المشركين؟

قيل: كان صلحه لهم طاعة لله، إما عن أمر الله عز وجل بما صنع نصاً، وإما أن يكون الله تبارك وتعالى جعل له أن يعقد لمن رأى بما رأى، ثم انزل قضاءه عليه فصاروا إلى قضاء الله جل ثناؤه ونسخ رسول الله ﷺ فعله بفعله بأمر الله وكل كان لله طاعة في وقته.

فإن قال قائل: وهل لأحد أن يعقد عهداً منسوخاً، ثم يفسخه؟

قيل له: أن يبتدئ عهداً منسوخاً، وإن كان ابتداء فعله أن ينقضه كما ليس له أن يصلّي إلى بيت المقدس، ثم يصلّي إلى الكعبة؛ لأن قبلة بيت المقدس قد نسخت.

ومن صلى إلى بيت المقدس مع رسول الله ﷺ قبل نسخها فهو مطيع لله عز وجل كالطاعة له حين صلى إلى الكعبة. وذلك أن قبلة بيت المقدس كانت طاعة لله قبل أن تنسخ ومعصية بعدما نسخت، فلما قبض رسول الله ﷺ تناهت فرائض الله عز وجل، فلا يزاد فيها، ولا ينقص منها فمن عمل منها بمنسوخ بعد علمه به فهو عاصٍ وعليه أن يرجع عن المعصية، وهذا فرق بين نبي الله وبين من بعده من الولاة في النسخ والمنسوخ، وفي كل ما وصفت دلالة على أن ليس للإمام أن يعقد عهداً غير مباح له، وعلى أن عليه إذا عقده أن يفسخه، ثم تكون طاعة الله في نقضه.

فإن قيل: فما يشبه هذا؟

قيل له: هذا مثل ما قال رسول الله ﷺ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يُعْصِيهِ وَأَمَرَ الْمُشْرِكُونَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَخَذُوا نَاقَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْطَلَقَتِ الْأَنْصَارُ عَلَى نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَتَذَرَتْ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهَا أَنْ تَخْرُجَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يعني، والله تعالى أعلم، لا نذر يوفى به، فلما دلت السنة على إبطال النذر فيما يخالف المباح من طاعة الله عز وجل دل على إبطاله العقود في خلاف ما يباح من طاعة الله جل وعز، ألا ترى أن نحر الناقة لم يكن معصية لو كانت لها، فلما كانت لرسول الله ﷺ فتذرت محرماً كان محرماً معصية بغير إذن مالكها، فبطل عنها عقد النذر، وقال الله تبارك وتعالى في الأيمان ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾، وقال: رسول الله ﷺ: مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ فَأَعْلَمَ أَنَّ طاعة الله عز وجل أن لا يفي باليمين إذا رأى غيرها خيراً منها، وأن يكفر بما فرض الله عز وجل من الكفارة، وكل هذا يدل على أنه إنما يوفى بكل عقد نذر وعهد لمسلم، أو مشرك كان مباحاً لا معصية لله عز وجل فيه فأما ما فيه لله معصية فطاعة الله تبارك وتعالى في نقضه إذا مضى، ولا ينبغي للإمام أن يعقده.

٢ - جماع نقض العهد بلا خيانة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى وَإِنَّمَا

وَسَبَى ذَرَارِيَهُمْ وَغَنِمَ أَمْوَالَهُمْ وَلَيْسَ كُلُّهُمْ اشْتَرَكَ فِي الْمَعُونَةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَلَكِنْ كُلُّهُمْ لَزِمَ حَصْنَهُ، فَلَمْ يَفَارِقِ الْغَادِرِينَ مِنْهُمْ إِلَّا نَفَرٌ فَحَقَنَ ذَلِكَ دِمَاءَهُمْ وَأَحْرَزَ عَلَيْهِمْ.

وكذلك إن نقض رجل منهم مقاتل للإمام قتال جماعتهم كما كان يقاتلهم قبل الهدنة روي أنه قد أعان على خزاعة وهم في عقد النبي ﷺ ثلاثة نفر من قريش فشهدوا قتالهم فغزا النبي ﷺ قريشاً عام الفتح بغدر النفر الثلاثة وترك الباقون معونة خزاعة؛ فإن خرج منهم خارج بعد مسير الإمام والمسلمين إليهم إلى المسلمين مسلماً أحرز له الإسلام ماله ونفسه وصغار ذريته؛ وإن خرج منهم خارج؛ فقال: أنا على الهدنة التي كانت وكانوا أهل هدنة لا أهل جزية، وذكر أنه لم يكن تمن غدر، ولا أعان قبل قوله إذا لم يعلم الإمام غير ما.

قال: فإن علم الإمام غير ما قال نبذ إليه وردّه إلى مأمنه، ثم قتله وسبى ذريته وغنم ماله إن لم يسلم، أو يعط الجزية إن كان من أهلها؛ فإن لم يعلم غير قوله وظهر منه ما يدل على خيانتهم وخبروه، أو خوف ذلك منه نبذ إليه الإمام والحقه بأمنه، ثم قتله لقول الله عز وجل ﴿وَإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: نزلت، والله تعالى أعلم، في قوم أهل مهادنة لا أهل جزية، وسواء ما وصفت فيمن تؤخذ منه الجزية، أو لا تؤخذ إلا أن من لا تؤخذ منه الجزية إذا عرض الجزية لم يكن للإمام أخذها منه على الأبد وأخذها منه إلى مدة.

قال: وإن أهل الجزية ليخالفون غير أهل الجزية في أن يخاف الإمام غدر أهل الجزية، فلا يكون له أن ينبذ إليهم بالخوف والدلالة كما ينبذ إلى غير أهل الجزية حتى ينكشفوا بالغدر، أو الامتناع من الجزية أو الحكم.

وإذا كان أهل الهدنة ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية فخير خيانتهم نبذ إليهم؛ فإن قالوا: نعطي الجزية على أن يمرر علينا الحكم لم يكن للإمام إلا قبولها منهم.

وللإمام أن يغزو دار من غدر من ذي هدنة، أو جزية غير عليهم ليلاً ونهاراً ويسبيهم إذا ظهر الغدر والامتناع منهم؛ فإن تميزوا، أو يخالفهم قوم فآظفروا الوفاء وآظفروا قوم الامتناع كان له غزؤهم، ولم يكن له الإغارة على جماعتهم، وإذا قاربهم دعا أهل الوفاء إلى الخروج؛ فإن خرجوا وفق لهم وقاتل من بقي منهم؛ فإن لم يقدر على الخروج كان له قتل الجماعة، ويتوقى أهل الوفاء؛ فإن قتل منهم أحداً لم يكن فيه عقل، ولا قود؛ لأنه بين المشركين، وإذا ظهر عليهم ترك أهل الوفاء، فلا يغنم لهم مالا، ولا يسفك لهم دماً، وإذا اختلطوا فظهر عليهم فادعى كل أنه لم يغدر، وقد

تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ.

قال الشافعي: نزلت في أهل هدنة بلغ النبي ﷺ عنهم شيء استدل به على خيانتهم.

قال الشافعي: فإذا جاءت دلالة على أن لم يوف أهل هدنة بجميع ما هادتهم عليه فله أن ينبذ إليهم، ومن.

قلت له: أن ينبذ إليه فعليه أن يلحقه بأمنه، ثم له أن يجاربه كما يجارب من لا هدنة له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال الإمام: أخاف خيانة قوم، ولا دلالة له على خيانتهم من خبر، ولا عيان فليس له - والله تعالى أعلم - نقض مدتهم إذا كانت صحيحة؛ لأن معقولاً أن الخوف من خيانتهم الذي يجوز به النبذ إليهم لا يكون إلا بدلالة على الخوف، ألا ترى أنه لو لم يكن بما يخطر على القلوب قبل العقد لهم ومعه ويعدده من أن يخطر عليها أن يجوزوا.

فإن قال قائل: فما يشبهه؟

قيل: قول الله عز وجل ﴿وَاللَّيْظُ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاحِبِ﴾؛ فكان معلوماً أن الرجل إذا عقد على المراءاة النكاح، ولم يرها، فقد يخطر على باله أن تنشز منه بدلالة ومعقولاً عنده أنه إذا أمره بالعظة والهجر والضرب لم يؤمر به إلا عند دلالة النشوز، وما يجوز به من يعلها ما أتبع له فيها.

٣- نقض العهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وادع الإمام قوماً مدة، أو أخذ الجزية من قوم؛ فكان الذي عقد المادعة والجزية عليهم رجلاً، أو رجلاً منهم لم تلزمهم حتى نعلم أن من بقي منهم قد أقر بذلك ورضيه، وإذا كان ذلك فليس لأحد من المسلمين أن يتناول لهم مالا ودماً؛ فإن فعل حكم عليه بما استهلك ما كانوا مستقيمين، وإذا نقض الذين عقدوا الصلح عليهم، أو نقضت منهم جماعة بين أظهرهم، فلم يخالفوا الناقض بقول، أو فعل ظاهر قبل أن يأتوا الإمام، أو يعتزلوا بلادهم ويرسلوا إلى الإمام إنا على صلحنا، أو يكون الذين نقضوا خروجا إلى قتال المسلمين، أو أهل ذمة للمسلمين فيعينون المقاتلين، أو يعينون على من قاتلهم منهم فللإمام أن يغزوهم، فإذا فعل، فلم يخرج منهم إلى الإمام خارج مما فعله جماعتهم فللإمام قتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم وغنيمة أموالهم كانوا في وسط دار الإسلام، أو في بلاد العدو.

وهكذا فعل رسول الله ﷺ ببني قريظة عقد عهدهم صالحيهم الصلح بالمهادنة فنقض، ولم يفارقوه فسار إليهم رسول الله ﷺ في غر دارهم وهي معه بطرف المدينة فقتل مقاتلتهم

في دار الإسلام غيرَ ممتنعين شيئاً فيه حقٌ لمسلمٍ أخذَ منه، وإن امتنعوا بعده لم يزدْهم الامتناعُ خيراً وكانوا في غيرِ حكمِ الممتنعين، ثم يبالون بعدَ الامتناعِ دماً ومالاً أولئك إنما نالوه بعدَ الشرِّ والحرابةِ وهؤلاء نالوه قبلَ الحرابةِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن مسلماً قتل، ثم ارتدَّ وحارب، ثم ظهرَ عليه وتابَ كانَ عليه القود.

وكذلك ما أصابَ من مالِ مسلمٍ، أو معاهدٍ شيئاً.

وكذلك ما أصابَ المعاهدَ والمودعَ لمسلمٍ، أو غيره ممن يلزم أن يؤخذَ له، ويخالفُ المعاهدُ المسلمَ فيما أصابَ من حدودِ الله عزَّ وجلَّ، فلا تقامُ على المعاهدين حتى يأتوا طائعين، أو يكونَ فيه سببٌ حقٌ لغيرهم فيطلبه، وهكذا حكمهما معاهدين قيل: يمتنعان، أو يتقضان.

والقولُ الثاني: أن الرجلَ إذا أسلم، أو القومَ إذا أسلموا، ثم ارتدُّوا وحاربوا أو امتنعوا وقتلوا، ثم ظهرَ عليهم أقيدٌ منهم في الدماء والجراح وضمنوا الأموال تابوا أو لم يتوبوا، ومن قال: هذا قال: ليسوا بالحراريين من الكفار؛ لأنَّ الكفارَ إذا أسلموا غفرَ لهم ما قد سلفَ وهؤلاء إذا ارتدُّوا حبطت أعمالهم، فلا تطرَحُ عنهم الرِّدةُ شيئاً كانَ يلزمهم لو فعلوه مسلمين بحال من دم، ولا قود، ولا مال، ولا حد، ولا غيره، ومن قال: هذا قال: لعله لم يكن في الرِّدةِ قاتلٌ يعرفُ بعينه، أو كانَ، فلم يثبت ذلكَ عليه، أو لم يطلبه ولادةُ الذمِّ.

قال الزبيعي: وهذا عندي أشبههما بقوله عندي في موضع آخر، وقال: في ذلك إن لم تزدْه الرِّدةُ شرّاً لم تزدْه خيراً؛ لأنَّ الحدودَ عليهم قائمةٌ فيما نالوه بعدَ الرِّدةِ.

٥ - ما أحدثَ أهلُ الذِّمةِ المودعون

فما لا يكونُ نقضاً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أخذت الجزية من قومٍ فقطعَ قومٌ منهم الطريقَ، أو قاتلوا رجلاً مسلماً فضربوه، أو ظلموا مسلماً، أو معاهداً، أو زنى منهم زان أو أظهرَ فساداً في مسلمٍ، أو معاهدٍ حدٌ فيما فيه الحدُّ وعوقبَ عقوبةً منكلةً فيما فيه العقوبة، ولم يقتل إلا بأن يجبَ عليه القتل، ولم يكن هذا نقضاً للعهدِ يحلُّ دمه، ولا يكونُ النقصُ للعهدِ إلا بمنع الجزية، أو الحكم بعدَ الإقرار والامتناع بذلك، ولو قال: أؤذي الجزية، ولا أقرُّ بحكمي نبدً إليّ، ولم يقاتل على ذلك مكانه وقيل: قد تقدّم لك أمانٌ بأدائك للجزية وإقرارك بها، وقد أجلسناك في أن تخرجَ من بلاد الإسلام، ثم إذا خرجَ فبلغَ أمانه قتلٌ إن قدرَ عليه، وإن كانَ عيناً للمشركين على المسلمين يدلُّ على عورتهم عوقبَ عقوبةً

كانت منهم طائفةً اعتزلتَ أمسكَ عن كلِّ من شكَّ فيه، فلم يقتله، ولم يسبِ ذريته، ولم يغنمَ ماله وقتلَ وسبى ذريةً من علمَ أنه غدر، وغنمَ ماله.

٤ - ما أحدثَ الَّذِينَ نقضوا العهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وادع الإمامُ قوماً فأغاروا على قومٍ مودعين، أو أهلِ ذمةٍ، أو مسلمين فقتلوا، أو أخذوا أموالهم قبلَ أن يظهروا نقضَ الصلحِ فللإمامِ غزؤهم وقتلهم وسبأؤهم، وإذا ظهرَ عليهم الزمهم بمن قتلوا وجرحوا وأخذوا ماله الحكمَ كما يلزمُ أهلَ الذمة من عقلٍ وقودٍ وضمان قال: وإن نقضوا العهدَ وأذنتوا الإمامَ بحربٍ، أو أظهروا نقضَ العهدِ، وإن لم يأذنتوا الإمامَ بحربٍ إلا أنهم قد أظهروا الامتناعَ في ناحيتهم، ثم أغاروا، أو غيرَ عليهم فقتلوا، أو جرحوا وأخذوا المالَ حوربوا وسبوا وقتلوا؛ فإن ظهرَ عليهم، ففيها قولان: أحدهما لا يكونُ عليهم قودٌ في دمٍ، ولا جرحٍ وأخذٍ منهم ما وجدَ عندهم من مالٍ بعينه، ولم يضمنوا ما هلك من المال، ومن قال: هذا قال: إنما فرقتَ بينَ هذا، وقد حكمَ الله عزَّ وجلَّ بينَ المؤمنينَ بالقيود، وزعمتَ أنك تحكمُ بينَ المعاهدينَ به ويجري على المعاهدينَ ما يجري على المؤمنين.

قلت استدلالاً بالسنة في أهلِ الحربِ وقياساً عليهم، ثم ما لم أعلم فيه مخالفاً.

فإن قال فإين؟

قلت: قتلٌ وحشيٌ حمزة بن عبد المطلب يومَ أحدٍ، ووحشيٌ مشركٌ، وقتلٌ غيرٌ واحدٍ من قريشٍ غيرَ واحدٍ من المسلمين، ثم أسلمَ بعضُ من قتل، فلم يجعل رسولُ الله ﷺ على قاتلٍ منهم قوداً وأحسبُ ذلكَ لقول الله عزَّ وجلَّ ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوبُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ يقالُ نزلت في المحاريين من المشركين؛ فكانَ المحاربون من المشركين خارجينَ من هذا الحكم، وما وصفت من دلالةِ السنة، ثم أسلمَ طليحةٌ وغيره، ثم ارتدُّوا وقتلَ طليحةٌ وأخوه ثابت بن أفرم وعكاشة بن محصن بعدما أظهرَ طليحةٌ وأخوه الشوكُ فصاروا من أهلِ الحربِ والامتناعِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودِيَيْنِ مُؤَادِعِيَيْنِ رَبِّيَ أَنْ جَاءُوهُ وَنَزَلَ عَلَيْهِ ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ فلم يجرِ إلا أن يحكمَ على كلِّ ذمِّي ومودعٍ في مالٍ مسلمٍ ومعاهدٍ أصابه بما أصابَ ما لم يصِرَ إلى إظهارِ الحرابة، فإذا صارَ إليها لم يحكمَ عليه بما أصابَ بعدَ إظهارها والامتناعِ كما لم يحكمَ على من صارَ إلى الإسلام، ثم رجعَ عنه بما فعلَ في الحرابة والامتناعِ مثلَ طليحةٍ وأصحابه، فإذا أصابوا وهم

مَكَلَّةً، ولم يقتل، ولم ينقض عهده، وإن صنع بعض ما وصفت من هذا، أو ما في معناه مودع إلى مدّة نبذ إليه، فإذا بلغ مأمنه قوتل إلا أن يسلم، أو يكون ممن تقبل منه الجزية فيعطيهما لقول الله عز وجل ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأمر في الذين لم يخونوا أن يتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم في قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحداً فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ﴾ الآية.

١ - المهادنة على النظر للمسلمين

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قامت الحرب بين رسول الله ﷺ وقريش، ثم أغارت سرّايه على أهل نجد حتى توقى الناس لقاء رسول الله ﷺ خوفاً للحرب دونه من سرّايه وإعداد من يعد له من عدوه بنجد فمَنَعَتْ مِنْهُ قريش أهل يثامة ومنع أهل نجد عنه أهل نجران المشرق، ثم اغتمّر رسول الله ﷺ غمرة الحديبية في ألف وأربعمائة فسمعت به قريش فمَنَعَتْ لَهُ وَجَدَتْ عَلَى مَنْعِهِ وَلَهُمْ جُمُوعٌ أَكْثَرُ مِنْ خَرَجٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَدَاعَوْا الصُّلْحَ فَهَاقَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَدَنَةٍ وَلَمْ يَهَاجَهُمْ عَلَى الْأَبْدِ؛ لَأَنْ تَهْلُمَ حَتَّى يَسْلُمُوا فَرَضَ إِذَا قَوِيَ عَلَيْهِمْ وَكَانَتِ الْهَدَنَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَشْرَ سَنِينَ وَنَزَلَ عَلَيْهِ فِي سَفَرِهِ فِي أَمْرِهِمْ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَمَا كَانَ فِي الْإِسْلَامِ فَتْحٌ أَعْظَمَ مِنْهُ كَانَتْ الْحَرْبُ قَدْ أَحْرَجَتِ النَّاسَ، فَلَمَّا أَمِنُوا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِالْإِسْلَامِ أَحَدٌ يَعْقِلُ إِلَّا قَبْلَهُ فَلَقَدْ أَسْلَمَ فِي سَنَيْنٍ مِنْ تِلْكَ الْهَدَنَةِ أَكْثَرُ مِمَّنْ أَسْلَمَ قَبْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ نَقَضَ بَعْضُ قُرَيْشٍ، وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ إِنْكَارًا يَعْتَدُّ بِهِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَعْزِلْ دَارُو فَعَزَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ خَفِيًّا لَوْجْهِهِ لِيَصِيبَ مِنْهُمْ غَرَّةٌ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكانت هدنة قريش نظراً من رسول الله ﷺ للمسلمين للأمرين اللذين وصفت من كثرة جمع عدوهم وجتمع على قتاله، وإن أرادوا الدخول عليهم وفراغته لقتال غيرهم وأمن الناس حتى دخلوا في الإسلام قال: فأحب للإمام إذا نزلت بالمسلمين نازلة وأرجو أن لا ينزلها الله عز وجل بهم إن شاء الله تعالى مهادنة يكون النظر لهم فيها، ولا يهادن إلا إلى مدّة، ولا يجاوز بالمدّة أهل الحديبية كانت النازلة ما كانت؛ فإن كانت بالمسلمين قوّة قاتلوا المشركين بعد انقضاء المدّة؛ فإن لم يقو الإمام، فلا بأس أن يمدّد مدّة مثلها أو دونها، ولا يجاوزها من قبل أن القوّة للمسلمين والضعف لعدوهم قد يحدث في أقلّ منها، وإن هادنهم إلى أكثر منها فمقتضة؛ لأن أصل الفرض قتال المشركين حين يؤمنوا، أو يعطوا الجزية، فإن الله عز وجل أذن بالهدنة، فقال: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾، فلما لم يبلغ رسول الله ﷺ مدّة أكثر من مدّة الحديبية لم يجر أن يهادن إلا على النظر للمسلمين، ولا تجاوز.

قال: وليس للإمام أن يهادن القوم من المشركين على النظر إلى غير مدّة هدنة مطلقة، فإن الهدنة المطلقة على الأبد وهي لا تجوز لما وصفت، ولكن يهادنهم على أن الخيار إليه حتى إن شاء أن ينبذ إليهم؛ فإن رأى نظراً للمسلمين أن ينبذ فعل.

٥٠ - كتاب المهادنة

قال الشافعي: فرض الله عز وجل قتال غير أهل الكتاب حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فهذا فرض الله على المسلمين قتال الفريقين من المشركين، وأن يهادنهم، وقد كف رسول الله ﷺ عن قتال كثير من أهل الأوثان بلا مهادنة إذا انتابت دورهم عنهم مثل بني نعيم وربيعة وأسد، وطىء حتى كانوا هم الذين أسلموا وهاذن رسول الله ﷺ ناساً، وودع حين قدم المدينة يهوداً على غير ما خرج أخذه منهم.

قال الشافعي: وقاتل الصّنفين من المشركين فرض إذا قوي عليهم وتركه واسع إذا كان بالمسلمين عنهم أو عن بعضهم ضعف، أو في تركهم للمسلمين نظراً للمهادنة وغير المهادنة، فإذا قولوا، فقد وصفنا السيرة فيهم في موضعه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين، أو طافوا منهم لبعده دارهم، أو كثرة عددهم أو خلّة بالمسلمين، أو بمن يليهم منهم جاز لهم الكف عنهم ومهادنتهم على غير شيء يأخذونه من المشركين، وإن أعطاهم المشركون شيئاً قل أو كثر كان لهم أخذه، ولا يجوز أن يأخذوه منهم إلا إلى مدّة يرون أن المسلمين يقوون عليها إذا لم يكن فيه وفاة بالجزية، أو كان فيه وفاة، ولم يعطوا أن يجري عليهم الحكم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا خير في أن يعطيهم المسلمون شيئاً بحال على أن يكفوا عنهم؛ لأن القتل للمسلمين شهادة، وأن الإسلام أعز من أن يعطي مشركاً على أن يكف عن أهله؛ لأن أهله قاتلين ومقتولين ظاهرون على الحق إلا في حال واحدة وأخرى أكثر منها، وذلك أن يلتحم قوم من المسلمين فيخافون أن يصطلحوا لكثرة العدو وقتلهم وخلّة فيهم، فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال شيئاً من أموالهم على أن يتخلصوا من المشركين؛ لأنه من معاني الضرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، أو يؤسر مسلم، فلا يخلو إلا بفدية، فلا بأس أن يفدى؛ لأن رسول الله ﷺ فدى رجلاً من أصحابه أسره العدو برجلين.

١٤٨٦ - أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن

أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ فدى رجلاً برجلين. [أخرجه البيهقي في "معركة السن"

الإمام بأيهما شاء الإمام، ومتى سأل أن يجيره حتى يسمع كلام الله، ثم يبلغه مأمنه وغيره من المشركين كان ذلك فرضاً على الإمام، ولو لم يجاوز به موضعه الذي استأمنه منه رجوت أن يسمعه.

٢- مهادنة من يقوى على قتاله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا سأل قوم من المشركين مهادنة فلإمام مهادنتهم على النظر للمسلمين رجاء أن يسلموا أو يعطوا الجزية بلا مؤنة، وليس له مهادنتهم إذا لم يكن في ذلك نظر، وليس له مهادنتهم على النظر على غير الجزية أكثر من أربعة أشهر لقول الله عز وجل ﴿بِرَّاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ إلى قوله ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ الآية، وما بعدها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لما قوي أهل الإسلام أنزل الله عز وجل على رسوله ﷺ مَرَجَعَهُ مِنْ بُيُوتِهِمْ عَلَى أَنْ يُعْطِيَ لَأَخِي مَدَّةً بَعْدَ هَذِهِ الْآيَاتِ إِلَّا أَرْبَعَةً أَشْهُرًا؛ لأنها الغاية التي فرضها الله عز وجل قال: ﴿وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ لَصَفْوَانِ بْنِ أُمَيَّةٍ بَعْدَ تَسْحِ مَكَّةَ بِسِتِينَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ لم أعلمه زاد أحداً بعد أن قوي المسلمون على أربعة أشهر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقيل: كان الذين عاهدوا النبي ﷺ قوماً مواعدين إلى غير مدّة معلومة فجعلها الله عز وجل أربعة أشهر، ثم جعلها رسوله كذلك وأمر الله تبارك وتعالى نبيه ﷺ في قوم عاهدكم إلى مدّة قبل نزول الآية أن يتم إليهم عهدهم إلى مدهم ما استقاموا له، ومن خاف منه خيانه نذ إليه، فلم يجز أن يستأنف مدّة بعد نزول الآية وبالمسلمين قسوة إلى أكثر من أربعة أشهر لما وصفت من فرض الله عز وجل فيهم، وما فعل رسول الله ﷺ قال: ولا أعرف كم كانت مدّة النبي ﷺ ومدّة من أمر أن يتم إليه عهده إلى مدّته قال ويجعل الإمام المدّة إلى أقل من أربعة أشهر إن رأى ذلك، وليس بلامر له أن يهادن بحال إلا على النظر للمسلمين ويبيّن لمن هادن ويجوز له في النظر لمن رجا إسلامه، وإن تكن له شوكة أن يعطيه مدّة أربعة أشهر إذا خاف إن لم يفعل أن يلحق بالمشركين، وإن ظهر على بلادهم، فقد صنع ذلك النبي ﷺ بصفوان حين خرج هارباً إلى اليمن من الإسلام، ثم أنعم الله عز وجل عليه بالإسلام من قبل أن تأتي مدّته ومدّته أشهر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن جعل الإمام لمن قلت

فإن قال: قاتل، فهل لهذه المدّة أصل؟

قيل: نعم افتتح رسول الله ﷺ أموالاً خيبر عنوة وكانت رجالها وذرائعها إلا أهل حصن واجد صلحاً فصالحوه على أن يقرهم ما أقرهم الله عز وجل ويعملون له وللمسلمين بالشطر من الشطر.

فإن قيل: ففي هذا نظر للمسلمين؟

قيل: نعم كانت خيبر وسط مشركين وكانت يهود أهلها مخالفين للمشركين وأقوياء على منعها منهم وكانت ونة لا توطأ إلا من ضرورة فكفّهم المؤنة، ولم يكن بالمسلمين كثرة فينزلها منهم من يمنعها، فلما كثرت المسلمون أمر رسول الله ﷺ بإجلاء اليهود عن الحجاز فثبت عند عمر ذلك فأجلاهم، فإذا أراد الإمام أن يهادنهم إلى غير مدّة هادنهم على أنه إذا بدا له تقصّص الهدنة فذلك إليه وعليه أن يلحقهم بما منهم.

فإن قيل: فلم لا يقول ما أقركم الله عز وجل؟

قيل: للفرق بينه وبين رسول الله ﷺ في أن أمر الله عز وجل كان يأتي رسول الله ﷺ بالوحي، ولا يأتي أحداً غيره بوحى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن جاء من المشركين يريد الإسلام فحق على الإمام أن يؤمنه حتى يتلو عليه كتاب الله عز وجل ويدعوه إلى الإسلام بالمعنى الذي يرجو أن يدخل الله عز وجل به عليه الإسلام لقول الله عز وجل ﴿لَنُبَيِّنَنَّ لَكُمْ لَنِيَّةَ رَبِّكُمْ﴾ وإن أخذ من المشركين استجاراً فآخروه حتى يسمع كلام الله، ثم أبلغه مأمنه الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قلت ينبذ إليه أبلغه مأمنه وإبلاغه مأمنه أن يمنعه من المسلمين والمعاهدين ما كان في بلاد الإسلام، أو حيث يتصل ببلاد الإسلام وسواء قرب ذلك أم بعد.

قال الشافعي: ثم أبلغه مأمنه: يعني، والله تعالى أعلم، منك أو تمن يقتله على دينك تمن يطيعك لا أماته من غيرك من عدوك وعدوه الذي لا يأمنه، ولا يطيعك، فإذا أبلغه الإمام أدنى بلاد المشركين شيئاً، فقد أبلغه مأمنه الذي كلف إذا أخرجه سالماً من أهل الإسلام، ومن يجري عليه حكم الإسلام من أهل عهدهم؛ فإن قطع به بلادنا، وهو أهل الجزية كلف المشي ورد إلا أن يقيم على إعطاء الجزية قبل منه، وإن كان ممن لا يجوز فيه الجزية يكلف المشي، أو حمل، ولم يقر ببلاد الإسلام والحق بمأمنه، وإن كانت عشيرته التي يأمن فيها بعيدة فأراد أن يبلغ أبعدها لم يكن ذلك على الإمام، وإن كان له مأمنان فعلى الإمام إلحاقه بحيث كان يسكن منهما، وإن كان له بلداً شرك كان يسكنهما معاً الحق

لم نمنعه كما منع غيره، وإذا صالحهم على أن لا يمنعهم من نساء مسلماتهم جنته لم يميز الصلح وعليه منعهم منهم؛ لأنهم إن لم يكن دخلن في الصلح بالهدنية فليس له أن يصلح على هذا فيهن، وإن كن دخلن فيه، فقد حكم الله عز وجل أن لا ترجعهن إلى الكفار ومنع رسول الله ﷺ من جاءه من النساء، وهكذا من جاءه من معتوه، أو صبي هارباً منهم لم تكن له التولية بينه وبينهم؛ لأنهما يجامعان النساء في أن لا يمنعا معاً ويزيدان على النساء أن لا يعرفا ثوباً في أن ينال منهما المشركون شيئاً، ولا يرذ إليهم في صبي، ولا في معتوه شيئاً كما لا يرذ إليهم في النساء غير المتزوجات شيئاً؛ لأن الرذ إنما هو في المتزوجات.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن جاءه من عبيدهم مسلماً لم يرده إليهم وأعتقه بخروجه إليه، وفي إعطائهم القيمة قولان أحدهما أن يعطوها ذكراً، أو أنثى؛ لأن رقيقهم ليس منهم ولهم حرمة الإسلام.

فإن قال: قاتل فكيف لا يكون منهم؟

قيل: فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فلم يختلف المسلمون أنها على الأحرار دون المالكين ذوي العدل، ولا يقال: لرقيق الرجل هم منك إنما يقال هم مالك، وإنما يرذ عليهم القيمة بأنهم إذا صلحوا آمنوا على أموالهم ولهم أمان، فلما حكم الله عز وجل بأن يرذ نفقة الزوجة؛ لأنها فائتة حكم بأن يرذ قيمة المملوك؛ لأنه فائتة.

وما ردنا عليهم فيه من النفقة.

قلنا أن نأخذ منهم إذا فات المسلمين إليهم مثله، وما لم نعظم فيه شيئاً من الأحرار الرجال، أو غير ذوات الأزواج لم نأخذ منهم شيئاً إذا فات المسلمين إليهم مثله؛ لأن الله عز وجل إنما حكم بأن يرذ إليهم العوض في الموضع الذي حكم للمسلمين بأن يأخذوا منهم مثله.

والقول الثاني: لا يرذ إليهم قيمة؛ ولا يأخذ منهم فيمن فات إليهم من رقيق عينا، ولا قيمة؛ لأن رقيقهم ليسوا منهم، ولا يجوز للإمام إذا لم يصلح القوم إلا على ما وصفت أن يمكنهم من مسلم كان أسيراً في أيديهم فانقلت منهم، ولا يقضي لهم عليه بشيء، ولو أقر عبيدهم أنهم أرسلوه على أن يرذ إليهم شيئاً لم يجوز له أن يأخذهم، ولم يخرج المسلم بحسبه؛ لأنه أعطاهموه على ضرورة هي أكثر الإكراه، وكل ما أعطى المرء على الإكراه يلزمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن أسيراً في بلاد الحرب أخذ منهم مالا على أن يعطيهم منه عوضاً كان بالخيار بين أن يعطيهم مثل ما لهم إن كان له مثل أو مثل قيمته إن لم يكن له مثل

ليس له أن يجعل له مدة أكثر من أربعة أشهر فعليه أن ينبذ إليه لما وصفت من أن ذلك لا يجوز له، ويوقبه المدة إلى أربعة أشهر لا يزيد عليها، وليس له إذا كانت مدة أكثر من أربعة أشهر أن يقول لا في لك بأربعة أشهر؛ لأن الفساد إنما هو فيما جاوز الأربعة الأشهر.

٣ - جاع الهدنة على أن يرذ الإمام من جاء بلده مسلماً، أو مشركاً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ذكر عدد من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله ﷺ هادن قريشاً عام الحديبية على أن يأمن بعضهم بعضاً، وأن من جاء قريشاً من المسلمين مرسداً لم يرذوه عليه، ومن جاء إلى النبي ﷺ بالمدينة منهم رذ عليهم، ولم يعطهم أن يرذ عليهم من خرج منهم مسلماً إلى غير المدينة في بلاد الإسلام والشرك، وإن كان قادراً عليه ولم يذكر أحد منهم أنه أعطاهم في مسلم غير أهل مكة شيئاً من هذا الشرط، وذكروا أنه أنزل عليه في مهادنتهم ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً﴾، فقال بعض المفسرين: قضينا لك قضاء مبيناً فتم الصلح بين النبي ﷺ وبين أهل مكة على هذا حتى جاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فنسخ الله عز وجل الصلح في النساء وأنزل الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ الآية كلها، وما بعدها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويجوز للإمام من هذا ما روي أن رسول الله ﷺ فعل في الرجال دون النساء؛ لأن الله عز وجل نسخ رد النساء إن كن في الصلح ومنع أن يرذدن بكل حال، فإذا صالح الإمام على مثل ما صالح عليه رسول الله ﷺ أهل الحديبية صالح على أن لا يمنع الرجال دون النساء للرجال من أهل دار الحرب إذا جاء أحد من رجال أهل دار الحرب إلى منزل الإمام نفسه وجاء من يطلبه من أوليائه خلى بينه وبينهم بأن لا يمنعه من الذهاب به وأشار على من أسلم أن لا يأتي منزله، وإن ذهب في الأرض، فإن أرض الله عز وجل واسعة فيها مراغم كثيرة، وقد كان أبو بصير لحن بالعيص مسلماً ولحقته به جماعة من المسلمين فطلبوه من النبي ﷺ، فقال: إنما أعطيناكم أن لا تؤيهم، ثم لا تمنعكم منهم إذا جئتم وتتركهم ينالون من المشركين ما شاءوا.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا صالح الإمام على أن يبعث إليهم بمن كان يقدر على بعثه منهم ممن لم يأتهم في يمين الصلح؛ لأن رسول الله ﷺ لم يبعث إليهم منهم بأحد، ولم يأمر أبا بصير، ولا أصحابه بإتيانهم، وهو يقدر على ذلك، وإنما معنى ردناهم إليكم

وكذلك حرام على الإمام أن يأخذ منه شيئاً لهم بما صالحهم عليه.

وكذلك إن أعطاهم هذا في عبء له، أو متاع غلبوا عليه لم يكن للإمام أن يأخذ منه الشيء يعطونه إياه فيأخذه الإمام برء السلف، أو مثله، أو قيمته إن لم يكن له مثل، ولو أعطوه إياه بيعاً فهو بالخيار بين أن يردّه إليهم إن لم يكن تغير أو يعطيهم قيمته، أو الثمن؛ لأنّه مكره حين اشتراؤه، وهو أسير، فلا يلزمه ما اشترى وللإمام أن يعطيهم منه ما وجب لهم عليه بما اشتراه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا قلنا: لو أعطى الإمام قوماً من المشركين الأمان على أسيرٍ في أيديهم من المسلمين، ثم جاءوه لم يحلّ له إلا نزعه من أيديهم بلا عوض لما وصفت من خلاف حال الأسير وأموال المسلمين في أيدي المشركين ما أعطى النبي ﷺ أهل الحديبية من ردّ رجالهم الذين هم أبناؤهم وإخوانهم وعشائروهم المنوعين منهم، ومن غيرهم أن ينالوا بتلف؛ فإن ذهب ذاهب إلى ردّ أبي جندل بن سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى أهله بما أعطاهم قيل له: آباؤهم وأهلهم أشقّ الناس عليهم وأحرص على سلامتهم وأهلهم كانوا سيقونهم بأنفسهم بما يؤذيهم فضلاً عن أن يكونوا متهمين على أن ينالوهم بتلف، أو أمر لا يحملونه من عذاب، وإنما نقموا منهم خلافهم دينهم ودين آباؤهم فكانوا يتشدّدون عليهم ليتركوا دين الإسلام، وقد وضع الله عز وجلّ عنهم المأثم في الإكراه، فقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾، ومن أسر مسلماً من غير قبيلته وقرابته، فقد يقتله بالإنان القتل ويبلوه بالجوع والجهد، وليس حالهم واحدة، ويقال له أيضاً: ألا ترى أن الله عز وجلّ نقض الصلح في النساء إذا كنّ إذا أريد بهنّ الفتنة ضعفن عند عرضها عليهنّ، ولم يفهمنّ فهم الرجال أن التقيّة تسعهنّ في إظهار ما أراة المشركون من القول، وكانّ فيهنّ أن يصيبن أزواجهنّ وهنّ حرام فأسرى المسلمين في أكثر من هذا الحال إلا أن الرجال ليس بمن ينكح وربما كان في المشركين ما يفعل فيما بلغنا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٥- جماع الصلح في المؤمنات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجلّ ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ قرأ الرّبيع الآية.

قال الشافعي: وكان بينا في الآية منع المؤمنات المهاجرات من أن يرددن إلى دار الكفر وقطع العصمة بالإسلام بينهما وبين أزواجهنّ، ودلت السّنة على أن قطع العصمة إذا انقضت عددهنّ، ولم يسلم أزواجهنّ من المشركين، وكان بينا فيها أن يردّ

أو العوض الذي رضوا به، وإن كان في يده ردّه إليهم بعينه إن لم يكن تغير، وإن كان تغير ردّه وردّ ما نقضه؛ لأنّه أخذه على أمان، وإنما أبطلت عنه الشرط بالإكراه والضرورة فيما لم يأخذ به عرضاً.

وهكذا لو صالحنا قوماً من المشركين على مثل ما وصفت؛ فكان في أيديهم أسير من غيرهم فانفلت فأتانا لم يكن لنا ردّه عليهم من قبل أنّه ليس منهم، وأنهم قد يمسون عن قتل وتعذيب من كان منهم إمساكاً لا يمسونه عن غيره.

٤- أصل نقض الصلح فيما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حفظنا أن رسول الله ﷺ صالح أهل الحديبية الصلح الذي وصفت فخلّى بين من قدم عليه من الرجال، وولّيوه، وقدمت عليهم أم كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط مملّمة مهاجرة فجاء أخوها يطلبانها فمنعها منهما وأخبر أن الله عز وجلّ نقض الصلح في النساء وحكم فيهنّ غير حكمه في الرجال، وإنما ذهبت إلى أن النساء كنّ في صلح الحديبية بأنّه لو لم يدخل ردّه في الصلح لم يعط أزواجهنّ فيهنّ عوضاً، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وذكر بعض أهل التفسير أن هذه الآية نزلت فيها ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ قرأ الرّبيع الآية، ومن قال: إن النساء كنّ في الصلح قال بهذه الآية مع الآية التي في براءة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذه الآية مع الآية في براءة قلنا إذا صالح الإمام على ما لا يجوز فالطاعة نقضه كما صنع رسول الله ﷺ في النساء، وقد أعطى المشركين فيما حفظنا فيهنّ ما أعطاهم في الرجال بأن لم يستثنين، وأنهنّ منهم وبالأية في براءة.

وبهذا قلنا: إذا ظفر المشركون برجل من المسلمين فأخذوا عليه عهداً وأماناً بأن يأتيهم، أو يبعث إليهم بكذا، أو بعدد أسرى أو مال فحلّ له أن لا يعطيهم قليلاً ولا كثيراً؛ لأنّها إيمان مكره.

وكذلك لو أعطى الإمام عليه أن يردّه عليهم إن جاءه.

فإن قال: قائل ما دل على ذلك قيل له: لم يمنع رسول الله ﷺ أباً بصير من ولّيه حين جاءه فذهب به فقتل أحدهما وهرب الآخر منه، فلم ينكر ذلك عليه رسول الله ﷺ بل قال: قولاً يشبه التحسين له، ولا حرج عليه في الإيمان؛ لأنّها إيمان مكره وحرام على الإمام أن يردّه إليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أراد هو الرجوع حبسه.

الحرب إلى موضع الإمام من دار الإسلام أو دار الحرب فمن طلبها من ولي سوى زوجها منع منها بلا عوض، وإذا طلبها زوجها بنفسه أو طلبها غيره بوكالته منعها، وفيها قولان أحدهما يعطى العوض والعوض ما قال الله عز وجل ﴿فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ يَتْلُ مَا أَنْفَقُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومثل ما أنفقوا يحتمل، والله تعالى أعلم، ما دفعوا بالصدقات لا النفقة غيره، ولا الصداق كله إن كانوا لم يدفعوه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا جاءت امرأة رجل قد نكحها بمائتين فأعطاه مائة ردّت إليه مائة، وإن نكحها بمائة فأعطاه خمسين ردّت إليه خمسون؛ لأنها لم تأخذ منه من الصداق إلا خمسين، وإن نكحها بمائة، ولم يعطاها شيئاً من الصداق لم تردّ إليه شيئاً؛ لأنه لم يبق بالصداق شيئاً، ولو أنفق من عرس وهدية وكرامة لم يعط من ذلك شيئاً؛ لأنه تطوع به، ولا ينظر في ذلك إلى مهر مثلها إن كان زادها عليه، أو نقصها منه؛ لأن الله عز وجل أمر بأن يعطوا مثل ما أنفقوا ويعطي الزوج هذا الصداق من سهم النبي ﷺ من الفداء والغنيمة دون ما سواه من المال؛ لأن رسول الله ﷺ قال: ما لي بما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود فيكم يعني، والله تعالى أعلم، في مصلحتكم، وبأن الأنفال كانت تكون عنه، وأن عمر روى أن النبي ﷺ كان يجعل فضل ماله في الكراع والسلاح عِدَّة في سبيل الله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن ادعى الزوج صداقاً وانكره الإمام، أو جهله، فإن جاء الزوج بشاهدين من المسلمين أو شاهدٍ حلف معه أعطاه، وإن لم يجد شاهداً إلا مشركاً لم يعطه بشهادة مشركٍ وينبغي للإمام أن يسأل المرأة؛ فإن أخبرته شيئاً وانكر الزوج، أو صدقته لم يقبله الإمام، وكان على الإمام أن يسأل عن مهر مثلها في ناحيتها ويحلفه بأنه دفعه، ثم يدفعه إليه وقلّ قوم إلا ومهورهم معروفة ممن معهم من المسلمين الأسرى والمستأمنين، أو الحاضرين لهم، أو المصالح عليهم لم يكن معهم مسلمون منها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن أعطاه المهر على واحدٍ من هذه المعاني بلا بيّنة، ثم أقام عنده شاهداً أنه أكثر مما أعطاه رجع عليه بالفضل الذي شهدت له به البيّنة، ولو أعطاه بهذه المعاني، أو بيّنة، ثم أقرّ عنده أنه أقلّ مما أعطاه رجع عليه بالفضل وحسبه فيه، ولم يكن هذا نقضاً لعهد، وإن لم يقدم زوجها، ولا رسوله بطلبها حتى مات فليس لورثته فيما أنفق من صداقها شيء؛ لأنه لو كان حياً، فلم يطلبه إياها، وإنما جعل له ما أنفق إذا منع ردّها إليه، وهو لا يقال له منوع ردّها إليه حتى يطلبها فيمنع ردّها إليه.

على الأزواج نفقاتهم ومعقوف فيها أن نفقاتهم التي تردّ نفقات اللاتي ملكوا عقدن وهي المهور إذا كانوا قد أعطوهن إياها، ويبرن أن الأزواج الذين يعطون النفقات؛ لأنهم الممنوعون من نساءهم، وأن نساءهم المأذون للمسلمين بأن ينكحوهن إذا أتوهن أجورهن؛ لأنه لا إشكال عليهم في أن ينكحوا غير ذوات الأزواج إنما كان الإشكال في نكاح ذوات الأزواج حتى قطع الله عز وجل عصمة الأزواج بإسلام النساء ويبرن رسول الله ﷺ أن ذلك بمضي العدة قبل إسلام الأزواج، فلا يؤتى أحد نفقته من امرأة فاتت إلا ذوات الأزواج، وقد قال الله عز وجل للمسلمين ﴿وَلَا تُسَيِّرُوا كَوَافِرُ﴾ فأبانهن من المسلمين وأبان رسول الله ﷺ أن ذلك بمضي العدة؛ فكان الحكم في إسلام الزوج الحكم في إسلام المرأة لا يختلفان.

قال: ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ يعني، والله تعالى أعلم، أن أزواج المشركات من المؤمنات إذا منعهم المشركون إتيان أزواجهن بالإسلام أوتوا ما دفع إليهن الأزواج من المهور كما يؤذي المسلمون ما دفع أزواج المسلمين من المهور وجعله الله عز وجل حكماً بينهم، ثم حكم لهم في مثل هذا المعنى حكماً ثانياً، فقال عز وجل ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاتِبْتُمْ﴾، والله تعالى أعلم، يريد، فلم تعفوا عنهم إذا لم يعفوا عنكم مهور نساءكم ﴿فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ يَتْلُ مَا أَنْفَقُوا﴾ كأنه يعني من مهورهن إذا فاتت امرأة مشركاً اتنا مسلمة قد أعطاه مائة في مهرها وفاتت امرأة مشركة إلى الكفار قد أعطاه مائة حسب مائة المسلم بمائة المشرك فليل: تلك العقوبة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويكتب بذلك إلى أصحاب عهود المشركين حتى يعطي المشرك ما قاصصناه به من مهر امرأته للمسلم الذي فاتت امرأته إليهم ليس له غير ذلك، ولو كان للمسلمة التي تحت مشرك أكثر من مائة رد الإمام الفضل عن المائة إلى الزوج المشرك، ولو كان مهر المسلمة ذات الزوج المشرك مائتين ومهر امرأة المسلم الفاتية إلى الكفار مائة، ففاتت امرأة مشركة أخرى قص من مهرها مائة، وليس على الإمام أن يعطي ممن فاتته زوجته من المسلمين إلى المشركين إلا قصاصاً من مشركٍ فاتت زوجته الإناء، وإن فاتت زوجة المسلم مسلمة، أو مرتدة فمنعوا فذلك له، وإن فاتت على أي الحالين كان فردوها لم يؤخذ لزوجها منهم مهر وتقتل إن لم تسلم إذا ارتدت وتقرّ مع زوجها مسلمة.

٦ - تفريع أمر نساء المهادين

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا جاءت المرأة الحرة من نساء أهل الهندية مسلمة مهاجرة من دار

وإن قدم في طلبها، فلم يطلبها إلى الإمام حتى ماتت كان هكذا.

وكذلك لو لم يطلبها إلى الإمام حتى طلقها ثلاثاً، أو ملكها أن تطلق نفسها ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً، أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها لم يكن له عوض؛ لأنه قد قطع حقه فيها حتى لو أسلم وهي في عدوة لم تكن له زوجة، فلا يرد إليه المهر من امرأة قد قطع حقه فيها بكل حال.

وكذلك لو خالها قبل أن يرتفع إلى الإمام؛ لأنه لو أسلم ثبت الخلع وكانت بانناً منه لا يعطى من نفقة شيء من امرأة قطع أن تكون زوجة له بهال، ولو طلقها واحدة بملك الرجعة، ثم طلب العوض لم ينطه حتى يراجعها؛ فإن راجعها في العدوة من يوم طلقها، ثم طلبها أعطى العوض؛ لأنه لم يقطع حقه في العوض لا يكون قطعه حقه في العوض إلا بأن يحدث طلاقاً لو كانت ساعته تلك أسلمت وأسلم لم يكن له عليها رجعة، ولو كانت المرأة قدمت غير مسلمة كان هذا هكذا.

قال: ولو قدمت مسلمة وجاء زوجها، فلم يطلبها حتى ماتت لم يكن له عوض؛ لأنه إنما يعاوض بأن يمنعها وهي بحضرة الإمام، ولو كانت المسألة بمأله، فلم تمت، ولكن غلبت على عقلها كان لزوجه العوض، ولو قدم الزوج مسلماً وهي في العدوة كان أحق بها، ولو قدم يطلبها مشركاً، ثم أسلم قبل أن تنقضي عدتها كانت زوجته ورجع عليه بالعوض فأخذ منه إن كان أخذه، ولو طلب العوض فأعطيه، ثم لم يسلم حتى تنقضي عدتها، ثم أسلم فله العوض؛ لأنها قد بانت منه بالإسلام في ملكه النكاح، ولو نكحها بعد لم ترجع عليه بالعوض؛ لأنه إنما ملكها بعقد غيره؛ وإن قدمت امرأة من بلاد الإسلام، أو غيرها حيث ينفذ أمر الإمام، ثم جاء زوجها يطلبها إلى الإمام لم يعط عوضاً؛ لأنها لم تقدم عليه، وواجب على كل من كانت بين ظهرانيه من المسلمين أن يمنعها زوجها ومتى ما صارت إلى دار الإمام فمنعها منه فله العوض ومتى طلبها زوجها وهي في دار الإمام فجاء زوجها، فلم يرفعها إلى الإمام حتى تنحت عن دار الإمام لم يكن له عوض؛ لأنه يكون له العوض بأن تقيم في دار الإمام، ومتى طلبها بعد مدتها، أو مغيها عن دار الإمام، فلا عوض له.

ولو قدمت مسلمة، ثم ارتدت استيتت؛ فإن تابت وإلا قتل؛ فإن قدم زوجها بعد القتل، فقد فاتت، ولا عوض، وإن قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها لم يعطها وأعطى العوض واستيتت؛ فإن تابت وإلا قتل، وإن قدم وهي مرتدة قبل أن تقتل فطلبها أعطى العوض وقتلت مكانها، ومتى طلبها، فقد استوجب العوض؛ لأن على الإمام منعه منها، وإن قدمت وطلبها الزوج، ثم قتلها رجل فعليه القصاص أو العقل ولزوجها

العوض.

وكذلك لو قدم، وفيها الحياة لم تمت، وإن كان يرى أنها في آخر رمق؛ لأنه يمنعها في هذه الأحوال إلا أن تكون جنى عليها جنابة فصارت في حال لا تعيش فيها إلا كما تعيش الذبيحة فهي في حال الميتة، فلا يعطى فيها عوضاً، وإذا كان على الإمام منعه إياها في هذه الأحوال بأن تكون في حكم الحياة كان له العوض، ولا يستوجب العوض بهال إلا أن يطلبها إلى الإمام، أو وال يخلفه ببلده؛ فإن طلبها إلى من دون الإمام من عامّة، أو خاصّة الإمام، أو وال تمّن لم يولّه الإمام هذا فهذا لا يكون له به العوض، ومتى وصل إلى الإمام طلبها بها، وإن لم يصل إليه فله العوض، وإن ماتت قبل أن تصل إلى الإمام، ثم طلبها إليه، فلا عوض له، وإن كانت القادمة مملوكة متزوجة رجلاً حراً أو مملوكاً أمر الإمام باختيار فراق الزوج إن كان مملوكاً، وإن كان حراً فطلبها، أو مملوكاً، فلم تختر فراقه حتى قدم مسلماً فهي على النكاح، وإن قدم كافراً فطلبها فمن قال: تعتق، ولا عوض لمولاه؛ لأنها ليست منهم، فلا عوض لمولاه، ولا لزوجه كما لا يكون لزوجة المرأة المأسورة فيهم من غيرهم عوض، ومن قال تعتق ويرد الإمام على سيدها قيمتها فلزوجها العوض إذا كان حراً، وإن كان مملوكاً، فلا عوض له إلا أن يمتنع طلبه وطلب السيد فيطلب هو امرأته بعقد النكاح والسيد المال مع طلبه؛ فإن انفرد أحدهما دون الآخر، فلا عوض له.

وإن كان هذا بيننا وبين أحد من أهل الكتاب فجاءتنا امرأة رجل منهم مشركة، أو امرأة غير كتابي، وهذا العقد بيننا وبينه فطلبها زوجها لم يكن لنا منعه منها إذا كان الزوج القادم أو محرماً لها بوكالتها إذا سألت ذلك، وإن كان الزوج القادم فطلبها زوجها وأسلمت أعطيناها العوض، وإن لم تسلم فدفعناها إليه، ولو خرجت امرأة رجل منهم معتوهة منعنا زوجها منها حتى يذهب عنها، فإذا ذهب؛ فإن قالت خرجت مسلمة وأنا أعقل، ثم عرض لي، فقد وجب له العوض، وإن قالت خرجت معتوهة، ثم ذهب هذا عني فأنا أسلم منعناها منه، وإن طلبها يومئذ أعطيناها العوض، وإن لم يطلبها، فلا عوض له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن خرجت إلينا منهم زوجة رجل لم تبلغ، وإن عقلت فوصفت الإسلام منعناها منه بصفة الإسلام، ولا يعطى حتى تبلغ، فإذا بلغت وثبتت على الإسلام أعطيناها العوض إذا طلبها بعد بلوغها وثبوتها على الإسلام؛ فإن لم يطلبها بعد ذلك لم يكن له عوض من قبل أنه لا يكمل إسلامها حتى تقتل على الرد إلا بعد البلوغ، ولو جاءتنا جارية لم تبلغ فوصفت الإسلام وجاء زوجها وطلبها فمنعناها منها فبلغت، ولم تصف الإسلام بعد البلوغ فتكون من الذين أمرنا إذا علمنا

إيمانهم أن لا ندفعهم إلى أزواجهن فمتى وصفت الإسلام بعد وصفها الإسلام والبلوغ لم يكن له عوض.

وكذلك إن بلغت معتوهة لم يكن له عوض.

والقول الثاني: أن له العوض في كل حال منعناها منه بصفة الإسلام، وإن كانت صبيّة، وإذا جاء زوج المرأة يطلبها، فلم يرتفع إلى الإمام حتى أسلم، وقد خرجت امرأته من العدة لم يكن له عوض، ولا على امرأته سبيل؛ لأنه لا يمنع من امرأته إذا أسلم إلا بانقضاء عدتها، ولو كانت في عدتها كانا على النكاح، وإنما يعطي العوض من يمنع امرأته، ولو قدم وهي في العدة، ثم أسلم، ثم طلبها إلى الإمام خلى بينه وبينها؛ فإن لم يطلبها حتى ارتدت بعد إسلامه، ثم طلب العوض لم يكن له؛ لأنه لما أسلم صار ممن لا يمنع امرأته، فلا يكون له عوض؛ لأنّي منعها منه بالردة؛ فإن لحق بدار الحرب مرتدّاً فسأل العوض لم يعطه لما وصفت، ولو قدمت مسلمة، ثم ارتدت، ثم طلب منها الإسلام الأول ومنع منها بالردة، وإن رجعت إلى الإسلام وهي في العدة فهو أحقّ بها، وإن رجعت بعد مضي العدة والعصمة منقطعة بينهما، فلا عوض، وكل ما وصفت فيه العوض في قول من رأى أن يعطي العوض، وفيه قول ثان لا يعطي الزوج المشرك الذي جاءت زوجته مسلمة العوض، ولو شرط الإمام برد النساء كان الشرط منتقضاً، ومن قال: هذا قال: إن شرط رسول الله ﷺ لأهل الخديجة إذ دخل فيه أن يرُدّ من جاءه منهم وكان النساء منهم كان شرطاً صحيحاً فنسخه الله، ثم رسوله لأهل الخديجة ورد عليهم فيما نسخ منه العوض ولما قضى الله، ثم رسوله ﷺ أن لا ترد النساء لم يكن لأحد ردّهن، ولا عليه عوض فيهن؛ لأن شرط من شرط رد النساء بعد نسخ الله عز وجل، ثم رسوله لها باطل، ولا يعطي بالشرط الباطل شيء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قال: هذا لم يرُدّ مملوكاً بحال، ولا يعطيهم فيه عوضاً وأشباههما أن لا يعطوا عوضاً والآخر كما وصفت يعطون فيه العوض، ومن قال: هذا لا نرد إلى أزواج المشركين عوضاً لم يأخذ للمسلمين فيما فات من أزواجهن عوضاً، وليس لأحد أن يعقد هذا العقد إلا الخليفة، أو رجل بأمر الخليفة؛ لأنه يلي الأموال كلّها فمن عقده غير خليفة فعقده مردود، وإن جاءت فيه امرأة، أو رجل لم يرُدّ للمشركين، ولم يعطوا عوضاً ونبذ إليهم، وإذا عقد الخليفة فمات، أو عزل واستخلف غيره فعليه أن يفي لهم بما عقد لهم الخليفة قبله.

وكذلك على والي الأمر بعده إتفاذه إلى انقضاء المدة؛ فإن انقضت المدة فمن قدم من رجل، أو امرأة لم يرده، ولم يعط عوضاً وكانوا كأهل دار الحرب قدم علينا نسائهم ورجالهم مسلمين فنقبلهم، ولا نعطي أحداً عوضاً من امرأته في قول من أعطى

العوض.

فإن هادنهم على الترك سنة فقدمت علينا امرأة رجل منهم، وكان الذين هادنونا من أهل الكتاب أو ممن دان دينهم قبل نزول الفرقان وأسلموا في دارهم أو أعطوا الجزية، ثم جاءونا يطلبون رجالهم ونسائهم قيل: قد انقضت الهدنة وخير لكم دخولكم في الإسلام وهؤلاء رجالكم؛ فإن أحبوا رجعوا، وإن أحبوا أقاموا، وإن أحبوا انصرفوا، ولو نقضوا العهد بيننا وبينهم لم يعطوا عوضاً من امرأة رجل منهم، ولم يرُدّ إليهم منهم مسلم، وهكذا لو هادنا قوماً هكذا وأتانا رجالهم فخلينا بين أوليائهم وبينهم، ثم نقضوا العهد كان لنا إخراجهم من أيديهم وعلينا طلبهم حتى نخرجهم من أيديهم؛ لأنهم تركوا العهد بيننا وبينهم وسقط الشر.

وهكذا لو هادنا من لا تؤخذ منه الجزية في كل ما وصفته إلا أنه ليس لنا أن نأخذ الجزية، وإذا هادنا قوماً رددنا إليهم ما فات إلينا من بهائم أموالهم وامتنعهم؛ لأنه ليس في البهائم حرمة يمنع بها من أن نصيرها إلى مشرك.

وكذلك المتاع، وإن صارت في يد بعضنا فعليه أن يصيرها إليهم، ولو استمتع بها واستهلكها كان كالغصب يلزمه لهم ما يلزم الغاصب من كراه إن كان لها قيمة ما هلك منها في أكثر ما كانت قيمته.

٥١- أحكام في الجزية

والصلح وأهل الذمة

١- إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على

الجزية

كتب: بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لليتين خلنا من شهر ربيع الأول سنة كذا وكذا لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الساكن بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا إنك سألني أن أؤمّنك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا وأعقد لك ولهم ما يعقد لأهل الذمة على ما أعطيتني وشرطت لك ولهم عليك وعليهم فأجبتك إلى أن عقدت لك ولهم عليّ، وعلى جميع المسلمين الأمان ما استقمت واستقاموا بجميع ما أخذنا عليكم، وذلك أن يجري عليكم حكم الإسلام لا حكم خلافه بحال يلزمكموه، ولا يكون لكم أن تمتنعوا منه في شيء رأيناه نلزمكم به، وعلى أن أحداً منكم إن ذكر عمداً بغير عذر أو كتاب الله عز وجل أو دينه بما لا ينبغي أن يذكره به، فقد برئت منه ذمة الله، ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما أعطيت عليه الأمان، وحلّ لأمر المؤمنين ماله ودمه كما حلّ أموال أهل الحرب دماؤهم.

وعلى أن أحداً من رجالكم إن أصاب مسلمة بزناً، أو اسم نكاح أو قطع الطريق على مسلم، أو فتن مسلماً عن دينه، أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال، أو دلالة على عورة المسلمين وكبتهم ليعيونهم، فقد نقض عهده وأحلّ دمه وماله، وإن نال مسلماً بما دون هذا في ماله أو عرضه، أو نال به من على مسلم منعه من كافر له عهد، أو أمان لزمه فيه الحكم، وعلى أن تتبّع أفعالكم في كل ما جرى بينكم وبين مسلم فما كان لا يحل لمسلم مما لكم فيه فعل ردناه وعاقبناكم عليه، وذلك أن تبيعوا مسلماً بيعاً حراماً عندنا من خمر، أو خنزير، أو دم ميتة أو غيره ونيطل البيع بينكم فيه ونأخذ ثمنه منكم إن أعطاكموه، ولا نردّه عليكم إن كان قائماً ونهرقه إن كان خمر، أو دماً ونحرقه إن كان ميتة، وإن استهلكه لم نجعل عليه فيه شيئاً ونعاقبكم عليه، وعلى أن لا تسرقوه، أو تطعموه محرماً أو تزوجوه بشهود منكم، أو بنكاح فاسد عندنا، وما بايعتم به كافراً منكم، أو من غيركم لم تتبعكم فيه، ولم نسألكم عنه ما تراضيت به.

وإذا أراد البائع منكم، أو المبتاع نقض البيع وأثانا طالباً له؛

فإن كان متقضاً عندنا نقضناه، وإن كان جائزاً أجزناه إلا أنه إذا قبض المبيع وفات لم يردّه؛ لأنّه بيع بين مشركين مضى، ومن جاءنا منكم، أو من غيركم من أهل الكفر يحاكمكم أجريناكم على حكم الإسلام، ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه، وإذا قتلتم مسلماً، أو معاهداً منكم، أو من غيركم خطأ فالدية على عواقلكم كما تكون على عواقل المسلمين وعواقلكم قراياتكم من قبل آبائكم، وإن قتل منكم رجل لا قرابة له فالدية عليه في ماله، وإذا قتل عمداً فعليه القصاص إلا أن تشاء ورثته دية فيأخذونها حالة، ومن سرق منكم فرفعه المسروق إلى الحاكم قطعه إذا سرق ما يجب فيه القطع وغرم، ومن قذف؛ فكان للمقذوف حدّ حدّ له، وإن لم يكن حدّ عزز حتى تكون أحكام الإسلام جارية عليكم بهذه المعاني فيما سمينا، ولم نسّم.

وعلى أن ليس لكم أن تظهروا في شيء من أمصار المسلمين الصليب، ولا تعلنوا بالشرك، ولا تبنوا كنيسة، ولا موضع يجمع لصلاتكم، ولا تضربوا بناقوس، ولا تظهروا قولكم بالشرك في عيسى ابن مريم، ولا في غيره لأحد من المسلمين، وتلبسوا الزنابير من فوق جميع الثياب الأردية وغيرها حتى لا تحفى الزنابير وتخالقوا بسروجكم وركوبكم وتباينوا بين قلائسكم وقلائسهم يعلم جعلونه بقلانسكم، وأن لا تأخذوا على المسلمين سروات الطرق، ولا المجالس في الأسواق، وأن يؤدّي كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية رأسه ديناراً مثقالاً جيداً في رأس كل سنة لا يكون له أن يغيب عن بلده حتى يؤدّيه، أو يقيم به من يؤدّيه عنه لا شيء عليه من جزية رقبته إلى رأس السنة، ومن افتقر منكم فجزيته عليه حتى تؤدّي عنه، وليس الفقر بدافع عنكم شيئاً، ولا ناقض لذمتكم عن ما به فتمت وجدنا عندكم شيئاً أخذتم به، ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أقمتم في بلادكم واختلتم ببلاد المسلمين غير تجار، وليس لكم دخول مكة بحال، وإن اختلفتم بتجارة على أن تؤدّوا من جميع تجارتكم العشر إلى المسلمين فلکم دخول جميع بلاد المسلمين إلا مكة والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم إلا الحجاز فليس لكم المقام ببلد منها إلا ثلاث ليال حتى تظعنوا منه، وعلى أن من أثبت الشعر تحت ثيابه، أو احتلم، أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة له إن رضيها؛ فإن لم يرضها، فلا عقد له، ولا جزية على أبنائكم الصغار، ولا صبي غير بالغ ومغلوب على عقله، ولا مملوك، فإذا أساق المغلوب على عقله وبلغ الصبي وعشق المملوك منكم فدان دينكم فعليه جزيتكم والشرط عليكم، وعلى من رضي، ومن سخطه منكم نبذنا إليه ولكم أن تمنعكم، وما يحلّ ملكه عندنا لكم ممن أرادكم من مسلم، أو غيره بظلم بما تمنع به أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه

المسلمون من ثمار أهل الذمة، ولا أموالهم شيئاً بغير إذنه، وإذا لم يشترطوا عليهم ضيافة، فلا ضيافة عليهم وآبهم قال أو فعل شيئاً تماماً وصفته نقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً.

وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين إن فعله قتل حذراً أو قصاصاً فيقتل بحد، أو قصاص لا نقض عهد، وإن فعل ما وصفنا وشرط أنه نقض العهد الذممة، فلم يسلم، ولكنه قال: أتوب وأعطي الجزية كما كنت أعطيها، أو على صلح أجده عقيب، ولم يقتل إلا أن يكون فعلاً فعلاً يوجب القصاص بقتل، أو قوداً فأتا ما دون هذا من الفعل، أو القول، وكل قول فيعاقب عليه، ولا يقتل.

قال الشافعي: رحمه الله؛ فإن فعل، أو قال: ما وصفنا وشرط أنه يحل دمه فظفرنا به فامتنع من أن يقول أسلم، أو أعطى جزية قتل وأخذ ماله فينا.

٢ - الصلح على أموال أهل الذمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: الله عز وجل ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ قال: فكان معقولاً في الآية أن تكون الجزية غير جائزة، والله تعالى أعلم، إلا معلوماً، ثم دلت سنة رسول الله ﷺ على مثل معنى ما وصفت من أنها معلوم فأتا ما لم يعلم أقله، ولا أكثره، ولا كيف أخذ من أخذه من الولاة له، ولا من أخذت منه من أهل الجزية فليس في معنى سنة رسول الله ﷺ ولا نوقف على حده.

الآ ترى إن قال: أهل الجزية نعطيكم في كل مائة سنة درهماً، وقال: الوالي بل أخذ منكم في كل شهر ديناراً لم يقم على أحد هذا، ولا يجوز فيها إلا أن يستأ فيها سنة رسول الله ﷺ فتأخذ بأقل ما أخذ رسول الله ﷺ، فلا يكون لوال أن يقبل أقل منه، ولا يرده؛ لأن رسول الله ﷺ أخذها معلومة، ألا ترى أنه أخذها ديناراً وازداد فيها ضيافة فأخذ من كل إنسان من أهل اليمن ديناراً، ومن أهل أيلة مثله وأخذ من أهل نجران كسوة وأعلمني علماء من أهلها أنها تتجاوز قيمة دينار، ولم يجر في الآية إلا أن تكون على كل بالغ لا على بعض البالغين دون بعض من أهل دين واحد، فلا يجوز، والله تعالى أعلم، أن تؤخذ الجزية من قوم من أموالهم على معنى تضعيف الصدقة بلا نبي عليهم فيها، وذلك أن ذلك لو جاز كان منهم من لا مال له تحب فيه الصدقة، وإن كان له مال كثير من عروض ودور كغلة وغيرها، فيكونون بين أظهرنا مقربين على دينهم بلا جزية، ولم يبح هذا لنا، ولا أن يكون أحد من رجالهم خلياً من الجزية.

ويجوز أن يؤخذ من الجزية على ما صالحوا عليه من

على من جرى حكمنا عليه بما نحكم به في أموالنا، وما يلزم المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن نمنع لكم شيئاً ملكتموه محرماً من دم، ولا ميتة، ولا خبر، ولا خنزير كما نمنع ما يحل ملكه، ولا نعرض لكم فيه إلا أننا لا ندعكم تظهرونه في أمصار المسلمين فما ناله منه مسلم، أو غيره لم نغرمه ثمنه؛ لأنه محرّم، ولا ثمن محرّم ونزجره عن العرض لكم فيه؛ فإن عاد آذب بغير غرامة في شيء منه.

وعليكم الوفاء بجميع ما أخذنا عليكم، وإن لا تغشوا مسلماً، ولا تظاهروا عدوهم عليهم بقول، ولا فعل عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذ الله على أحد من خلقه من الوفاء بالميثاق ولكم عهد الله وميثاقه وذمة فلان أمير المؤمنين وذمة المسلمين بالوفاء لكم، وعلى من بلغ من أبنائكم ما عليكم بما أعطيناكم ما وقیم بجميع ما شرطنا عليكم؛ فإن غيرتم أو بدلتكم فذمة الله، ثم ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين بريئة منكم، ومن غاب عن كتابنا ممن أعطيناه ما فيه فرضيه إذا بلغه فهذه الشروط لازمة له ولنا فيه، ومن لم يرض نبذلنا إليه. شهد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن شرط عليهم ضيافة، فإذا فرغ من ذكر الجزية كتب في أثر قوله: ولا شيء عليكم في أموالكم غير الدينار في السنة والضيافة على ما سمينا فكل من مر به مسلم، أو جماعة من المسلمين فعليه أن ينزله في فضل منزله فيما يمكنه من حر، أو برد ليلة ويوماً، أو ثلاثاً إن شرطوا ثلاثاً ويطعمه من نفقة عاتية أهله مثل الخبز والحل والجبن واللبن والحيتان واللحم والبقول المطبوخة ويعلفه دابة واحدة تبناً، أو ما يقوم مقامه في مكانه؛ فإن أقام أكثر من ذلك فليس عليه ضيافة، ولا علف دابة، وعلى الوسط أن ينزل كل من مر به رجلين وثلاثة لا يزيد عليهم ويصنع لهم ما وصفت، وعلى الموسع أن ينزل كل من مر به ما بين ثلاثة إلى ستة لا يزيدون على ذلك، ولا يصنعون بدوآبهم إلا ما وصفت إلا أن يتطوعوا لهم بأكثر من ذلك؛ فإن قلت المارة من المسلمين يفرقهم وعدلوا في تفرقهم.

فإن كثرت الجيش حتى لا يتحملهم منازل أهل الغنى، ولا يجدون منزلاً أنزلهم أهل الحاجة في فضل منازلهم، وليست عليهم ضيافة؛ فإن لم يجدوا فضلاً من منازل أهل الحاجة لم يكن لهم أن يخرجهم وينزلوا منازلهم، وإذا كثروا وقل من يضيقهم فآبهم سبق إلى النزول فهو أحق به، وإن جاءوا معاً أقرعوا؛ فإن لم يفعلوا وغلب بعضهم بعضاً ضيف الغالب، ولا ضيافة على أحد أكثر مما وصفت، فإذا نزلوا بقوم آخرين من أهل الذمة أحببت أن يدع الذين قروا القرى وقري الذين لم يقرؤا، فإذا ضاق عليهم الأمر؛ فإن لم يقرهم أهل الذمة لم يأخذ منهم ثمناً للقرى، فإذا مضى القرى لم يؤخذوا به إذا سألهم المسلمون، ولا يأخذ

وأموالهم تضعيف صدقة، أو عشر أو ربع، أو نصف، أو نصف أموالهم أو اثلاثها، أو ثلثي أن يقال: من كان له منكم مال أخذ منه ما شرط على نفسه وشرطوا له ما كان يؤخذ منه في السنة تكون قيمته ديناراً أو أكثر، فإذا لم يكن له ما يجب فيه ما شرط، أو هو أقل من قيمة دينار فعلياً دينار، أو تمام دينار، وإنما اخترت هذا أنجزية معلومة الأقل، وأن ليس منهم خلي منها قال: ولا يفسد هذا؛ لأنه شرط يتراضيان به لا بيع بينهما يفسد بما تفسد به البيوع كما لم يفسد أن يشترط عليهم الصيافة، وقد تابع عليهم فتلزمهم وتغب، فلا تلزمهم بإغابها شيء.

قال: ولعل عمر أن يكون صالح من نصارى العرب على تضعيف الصدقة وأدخل هذا الشرط، وإن لم يحك عنه، وقد روي عنه أنه أبي أن يقر العرب إلا على الجزية فأنفوا منها، وقالوا تأخذنا منا على معنى الصدقة مضعفة كما يؤخذ من العرب المسلمين فأبى فلحق منهم جماعة بالروم فكره ذلك وأجابهم إلى تضعيف الصدقة عليهم فصالحه من بقي في بلاد الإسلام عليها، فلا بأس أن يصالحهم عليها على هذا المعنى الذي وصفت من الشيء.

٣- كتاب الجزية على شيء من أموالهم

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي، وإذا أراد الإمام أن يكتب لهم كتاباً على الجزية بشرط معنى الصدقة كتب:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الفلاني من أهل بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أنك سألني لنفسك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أن أعقد لك ولهم علي، وعلى المسلمين ما يعقد لأهل الذمة على ما شرطت عليك وعليهم ولك ولهم فأجبتك إلى ما سألت لكم ولهم رضي ما عقدت من أهل بلد كذا على ما شرطنا عليه في هذا الكتاب، وذلك أن يجري عليكم حكم الإسلام لا حكم خلافه، ولا يكون لأحد منكم الامتناع مما رأيناه لازماً له فيه ولا مجاوزاً به، ثم يجري الكتاب على مثل الكتاب الأول لأهل الجزية التي هي ضريبة لا تزيد ولا تنقص، فإذا انتهى إلى موضع الجزية كتب على أن من كان له منكم إبل أو بقرة أو غنم أو كان ذا زرع أو عين مال أو تمر يرى فيه المسلمون على من كان له منهم فيه الصدقة أخذت جزئته منه الصدقة مضعفة، وذلك أن تكون غنمه أربعين فتؤخذ منه فيها شاتان إلى عشرين ومائة، فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة أخذت فيها أربع شياه إلى مائتين، فإذا زادت شاة على مائتين أخذت فيها ست شياه إلى أن تبلغ ثلاثمائة وتسعة

وإن كانت له ابنة مخاض واحدة وابن لبون واحد أخذت بنت المخاض وابن اللبون، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستاً وثلاثين، فإذا بلغت فعلياً فيها ابنة لبون، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستاً وأربعين، فإذا بلغت فعلياً فيها أربعين، فإذا بلغت فعلياً فيها حقتان طروقتا الجمل، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ إحدى وستين، فإذا بلغت فعلياً فيها جذعتان، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستاً وسبعين، فإذا بلغت فعلياً فيها أربع بنات لبون، ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ إحدى وتسعين، فإذا بلغت فعلياً فيها أربع حقات، ثم ذلك فرضها حتى تنتهي إلى عشرين ومائة، فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة طرح هذا وعدت؛ فكان في كل أربعين منها ابنة لبون، وفي كل خمسين مباحاً، وإذا لم يوجد في مال من عليه الجزية من الإبل السن التي شرط عليه أن تؤخذ في ست وثلاثين فصاعداً فجأة بها قبلت منه، وإن لم يأت بها فالحقار إلى الإمام بأن يأخذ السن التي دونها ويغرمه في كل بعير لزمه شاتين أو عشرين درهماً أيهما شاء الإمام أخذه به، وإن شاء الإمام أخذ السن التي فوقها ورد إليه في كل بعير شاتين أو عشرين درهماً أيهما شاء الإمام فعل وأعطاه إياه، وإذا اختار الإمام أن يأخذ السن العليا على أن يعطيه الإمام الفضل أعطاه الإمام أيهما كان أيسر نقداً على المسلمين، وإذا اختار أن يأخذ السن الأدنى ويغرم له

فجاء الحولُ ورجلٌ فقيرٌ، فلم تؤخذ منه جزية حتى يوسرَ يسراً مشهوراً أخذت جزية ديناراً على الفقر؛ لأنَّ الفقرَ حاله يومٌ وجبت عليه الجزية.

وكذلك إن حالَ عليه الحولُ وهو مشهورُ الغنى، فلم تؤخذ جزية حتى افتقرَ أخذت جزية أربعةً دانائبٍ على حاله يومَ حالَ عليه الحولُ، وإن لم توجد له إلا تلك الأربعة الدنانير؛ فإن أعسرَ ببعضها أخذ منه ما وجد له منها وأتيح بما بقي ديناً عليه وأخذت جزية ما كان فقيراً فيما استأنف ديناراً لكل سنة على الفقر، ولو كان في الحول مشهور الغنى حتى إذا كان قبل الحول يوم افتقر أخذت جزية في عامه ذلك جزية فقير.

وكذلك لو كان في حوله فقيراً، فلما كان قبل الحول بيوم صار مشهوراً بالغنى أخذت جزية جزية غني.

٤ - الضيافة مع الجزية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لست أثبت من جعلَ عمرَ عليه الضيافة ثلاثاً ولا من جعلَ عليه يوماً وليلةً ولا من جعلَ عليه الجزية، ولم يسمُ عليه ضيافةً بخير عامّة ولا خاصّةً يثبت ولا أحد الذين ولوا الصلحَ عليها بأعيانهم؛ لأنهم قد ماتوا كلهم وأيّ قوم من أهل الذمة اليوم أقرّوا أو قامت على أسلافهم بينة بأن صلحهم كان على ضيافة معلومة، وأنهم رضوها بأعيانهم ألزموها، ولا يكون رضاهم الذي ألزموه إلا بأن يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا، وإن قالوا أضفنا تطوعاً بلا صلح لم الزمهموهم وأحلّفهم ما ضيقوا على إقرار بصلح.

وكذلك إن أعطوا كثيراً أحلفتهم ما أعطوه على إقرار بصلح، فإذا حلفوا جعلتهم قكوم ابتدأت أمرهم الآن؛ فإن أعطوا أقل الجزية وهو دينارٌ قبلته، وإن أبوا نبذت إليهم وحاربهم وآبهم أقر بشيء في صلحه وأنكره منهم غيره ألزمته ما أقر به، ولم أجعل إقراره لازماً لغيره إلا بأن يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا فأمّا إذا قالوا أضفنا تطوعاً بلا صلح، فلا الزمهموه قال وياخذهم الإمام بعلمه وإقرارهم وبالبينة إن قامت عليهم من المسلمين ولا نحيزُ شهادة بعضهم على بعض.

وكذلك نضع في كل أمر غير مؤقتٍ مما صلحوا عليه، وفي كل مؤقتٍ لم يعرفه أهل الذمة بالإقرار به، وإذا أقر قومٌ منهم بشيء يجوز للوالي أخذه الزمهموه ما حبروا وأقاموا في دار الإسلام، وإذا صلحوا على شيء أكثر من دينار، ثم أرادوا أن يمتنعوا إلا من أداء دينار الزمهم ما صلحوا عليه كاملاً؛ فإن امتنعوا منه حاربهم؛ فإن دعوا قبل أن يظهر على أموالهم وتسبى ذرارهم إلى أن يعطوا الإمام الجزية ديناراً لم يكن للإمام أن يمتنع

صاحبُ الإبل فالحيارُ إلى صاحبِ الإبل؛ فإن شاء أعطاه شاتين، وإن شاء أعطاه عشرين درهماً.

ومن كان منهم ذا زرع يقات من حنطة أو شعير أو ذرة أو دخن أو أرز أو قطنيةً لم يؤخذ منه فيه شيء حتى يبلغ زرعهُ خمسة أوسق يصف الوسق في كتابه بمكيال يعرفونه، فإذا بلغها زرعهُ؛ فإن كان مما يسقى بغرب، ففيه العشر، وإن كان مما يسقى بنهر أو سبخ أو عين ماء أو نيل، ففيه الخمس.

ومن كان منهم ذا ذهب، فلا جزية عليه فيها حتى تبلغ ذبه عشرين مثقالاً، فإذا بلغتْ فعليه فيها دينار نصف العشر، وما زاد فبحساب ذلك.

ومن كان ذا ورق، فلا جزية عليه في ورقه حتى تبلغ مائتي درهم وزن سبعة، فإذا بلغت مائتي درهم فعليه فيها نصف العشر، ثم ما زاد فبحسابه، وعلى أن من وجد منكم ركازاً فعليه خساءه، وعلى أن من كان بالغاً منكم داخلًا في الصلح، فلم يكن له مالٌ عند الحول يجب على مسلم لو كان له فيه زكاة أو كان له مالٌ يجب فيه على مسلم لو كان له الزكاة فأخذنا منه ما شرطنا عليه، فلم يبلغ قيمة ما أخذنا منه ديناراً فعليه أن يؤدّي إلينا ديناراً إن لم نأخذ منه شيئاً ونمام دينار إن نقص ما أخذنا منه عن قيمة دينار، وعلى أن ما صالحتمونا عليه على كل من بلغ غير مغلوبٍ على عقله من رجالكم، وليس ذلك منكم على بالغ مغلوبٍ على عقله ولا صبي ولا امرأة.

قال: ثم يجري الكتاب كما أجريت الكتاب قبله حتى يأتي على آخرو، وإن شرطت عليهم في أموالهم قيمة أكثر من دينار كتبت أربعةً دانائبٍ كان أو أكثر، وإذا شرطت عليهم ضيافة كتبتها على ما وصفت عليهم في الكتاب قبله، وإن أجابوك إلى أكثر منها فاجعل ذلك عليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس فيهم وفيمن وقت عليهم الجزية أن يكتب على الفقير منهم كذا، ولا يكون أقل من دينار، ومن جاور الفقر كذا شيء أكثر منه، ومن دخل في الغنى كذا لأكثر منه ويستوون إذا أخذت منهم الجزية هم وجميع من أخذت منه جزية مؤقتة فيما شرطت لهم وعليهم، وما يجري من حكم الإسلام على كل، وإذا شرط على قوم أن على فقيركم ديناراً، وعلى من جاور الفقر، ولم يلحق ببني مشهور دينارين، وعلى من كان من أهل الغنى المشهور أربعةً دانائبٍ جازاً، وينبغي أن يبينه، فيقول: وإنما أنظر إلى الفقر والغنى يوم تحل الجزية لا يوم عقدي الكتاب، فإذا صلحهم على هذا، فاختلف الإمام، ومن تؤخذ منه الجزية، فقال الإمام لأحدكم أنت غني مشهور الغنى، وقال: بل أنا فقير أو وسطاً فالقول قوله إلا أن يعلم غير ما قال يبينه تقوم عليه بأنه غني؛ لأنه المأخوذ منه، وإذا صلحهم على هذا

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن دخل من له صلح ألزمته صلحه ومتى أخذ منه صلحه رفع عنه أن تؤخذ عنه في غير بلده؛ فإن كان صالحاً على دينار، وقد كان له صلح قبله على أكثر أخذ منه ما بقي من الفضل على الدينار؛ لأنه صالح عليه، وإن كان صلحه الأول على دينار ببليد، ثم صالح ببليد غيره على دينار أو أكثر قيل له: إن شئت ردنا عليك الفضل عما صالحت عليه أولاً إلا أن يكون تقصّر العهد، ثم أحدث صلحاً، فيكون صلحه الآخر كان أقل أو أكثر من الصلح الأول ومتى مات منهم ميت أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليه من سسته كأنه مر عليه نصفها لم يؤدها يؤخذ نصف جزية، وإن عنه رفع عنه الجزية ما كان معتوهاً، فإذا أفاق أخذتها منه من يوم أفاق؛ فإن جنّ، فكان يجرى ويقيم، ولم ترفع الجزية؛ لأن هذا ممن تجري عليه الأحكام في حال إفاقته.

وكذلك إن مرض فذهب عقله إتماماً، ثم عاد إنما ترفع عنه الجزية إذا ذهب عقله، فلم يعد وأبهم أسلم رفعت عنه الجزية فيما يستقبل وأخذت لما مضى، وإن غاب فأسلم، فقال أسلمت من وقت كذا فالقول قوله مع يمينه إلا أن تقوم بينة بخلاف ما قال.

قال الزبيدي: وفيه قول آخر أن عليه الجزية من حين غاب إلى أن قدم فأخبرنا أنه مسلم إلا أن تقوم له بينة بأن إسلامه قد تقدم قبل أن يقدم علينا بوقت فيؤخذ بالبينه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلم، ثم تنصّر لم يؤخذ الجزية، وإن أخذت ردت وقيل إن أسلمت وإلا قتلت.

وكذلك المرأة إن أسلمت وإلا قتلت قال ويبس وزن الدينار والدينار التي تؤخذ منهم.

وكذلك صفة كل ما يؤخذ منهم، وإن صالح أحدهم وهو صحيح فمرت به نصف سنو، ثم عت إلى آخر السنة، ثم أفاق أو لم يفق أخذت منه جزية نصف السنو التي كان فيها صحيحاً ومتى أفاق استقبل به من يوم أفاق سنة، ثم أخذت جزية منه؛ لأنه كان صالح فلزمه الجزية، ثم عت فسقط عنه، وإن طابت نفسه أن يؤدّيها ساعة أفاق قبلت منه، وإن لم تطب لم يلزمها إلا بعد الحول، وإذا عت العبد البالغ من أهل الذمة أخذت منه الجزية أو نبذ إليه وسواء اعتقه مسلم أو كافر.

٥- الضيافة في الصلح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر أهل الذمة بضيافة في صلحهم ورضوا بها فعلى الإمام مسألتهم عنها وقبول ما قالوا أنهم يعرفونه منها إذا كانت زيادة على أقل الجزية ولا تقبل منهم،

منهم وجعلهم كقوم ابتدأ محاربتهم فدعوه إلى الجزية أو قوم دعوه إلى الجزية بلا حرب، فإذا أقر منهم قرن بشيء صالحوا عليه ألزمهموه؛ فإن كان فيهم غائب لم يحضر لم يلزمه، وإذا حضر ألزم ما أقر به مما يجوز الصلح عليه، وإذا نشأ أبناؤهم فبلغوا الحلم أو استكملوا خمس عشرة سنة، فلم يقرّوا بما أقر به آبائهم قيل إن أدبتم الجزية وإلا حاربناكم؛ فإن عرضوا أقل الجزية، وقد أعطى آبائهم أكثر منها لم يكن لنا أن نقاتلهم إذا أعطوا أقل الجزية، ولا يحرم علينا أن يعطونا أكثر مما يعطينا آبائهم، ولا يكون صلح الآباء صلحاً على الأبناء إلا ما كانوا صغاراً لا جزية عليهم أو نساء لا جزية عليهم أو معتوهين لا جزية عليهم فأمّا من لم يجر لنا إقراره في بلاد الإسلام إلا على أخذ الجزية منه، فلا يكون صلح أبيه ولا غيره صلحاً عنه إلا برضاه بعد البلوغ، ومن كان سفياً بالغاً محجوراً عليه منهم صالح عن نفسه بأمر وليه؛ فإن لم يفعل وليه وهو معاً حارب؛ فإن غاب وليه جعل له السلطان ولياً يصلح عنه؛ فإن أبى المحجور عليه الصلح حاربه، وإن أبى وليه وقبل المحجور عليه جبر وليه أن يدفع الجزية عنه؛ لأنها لازمة إذا أقر بها؛ لأنها من معنى النظر له لئلا يقتل ويؤخذ ماله فيثا، وإذا كان هذا هكذا، وكان من صالحهم ممن مضى الأئمة بأعيانهم قد ماتوا فتح الإمام أن يبعث أمانة فيجمعون البالغين من أهل الذمة في كل بلد، ثم يسألونهم عن صلحهم فما أقرّوا به مما هو أزيد من أقل الجزية قبله منهم إلا أن تقوم عليهم بينة بأكثر منه ما لم يتقضوا العهد فيلزمه منهم من قامت عليه بينة ويسأل عمن نشأ منهم فمن بلغ عرض عليه قبول ما صالحوا عليه؛ فإن فعل قبله منه، وإن امتنع إلا من أقل الجزية قبل منه بعد أن يجهت بالكلام على استزادته، ويقول هذا صلح أصحابك، فلا تمتنع منه ويستظهر بالاستعانة بأصحابه عليه، وإن أبى إلا أقل الجزية قبله منه؛ فإن اتهم أن يكون أحد منهم بلغ، ولم يقرّ عنده بأن قد استكمل خمس عشرة سنة أو قد احتلم، ولم يقم بذلك عليه بينة مسلمون أقل من يقبل في ذلك شاهدان عدلان كشفه كما كشف رسول الله ﷺ بني قريظة فمن أثبت قتله فإذا أثبت قال له: إن أدبت الجزية وإلا حاربناك؛ فإن قال أثبت من أثبت تعاجلت بشيء تعجل إنبات الشعر لم يقبل منه ذلك إلا أن يقوم شاهدان مسلمان على ميلاده، فيكون لم يستكمل خمس عشرة فیدعه، ولا يقبل لهم ولا عليهم شهادة غير مسلم عدل ويكتب أسماءهم وحلاهم في الديوان ويعرف عليهم ويحلف عرفاؤهم لا يبلغ منهم مولود إلا رفعه إلى واليه عليهم، ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رفعوا إليه فكلمنا دخل فيهم أحد من غيرهم ممن لم يكن له صلح، وكان ممن تؤخذ منه الجزية فعل به كما وصفت فيمن فعل، وكلما بلغ منهم بالغ فعل به ما وصفت.

وتقدم إليها؛ فإن عادت عاقبها ويقدم إلى ولاته أن لا يميزوا بلاد الحجاز إلا بالرضا والإقرار بأن يؤخذ منهم ما أخذ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وإن زادوه عليها شيئاً لم يجرم عليه؛ فكان أحب إلي، وإن عرضوا عليه أقل منه لم أحب أن يقبله.

وإن قبله خلقة بالمسلمين رجوت أن يسعه ذلك؛ لأنه إذا لم يجرم أن يأتوا الحجاز مجتازين لم يحمل إتيانهم الحجاز كثير يؤخذ منهم ويعمره قليل، وإذا قالوا نأتيها بغير شيء لم يكن ذلك للوالي ولا لهم ويتجهز أن يعمل هذا عليهم في كل بلد انتابوه؛ فإن منعوا منه في البلدان، فلا يبين لي أن له أن يمنعهم بلداً غير الحجاز، ولا يأخذ من أموالهم، وإن اتجروا في بلد غير الحجاز شيئاً، ولا يحمل أن يؤذّن لهم في مكة بحال، وإن أتوها على الحجاز أخذ منهم ذلك، وإن جاؤوها على غير شرط لم يكن له أن يأخذ منهم شيئاً وعاقبهم إن علموا نهيهم عن إتيان مكة، ولم يعاقبهم إن لم يعلموا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي أن يشتد صلحهم على البيان من جميع ما وصفت، ثم يلزمهم ما صالحوا عليه؛ فإن أغفلهم منعهم الحجاز كله؛ فإن دخلوه بغير صلح لم يأخذ منهم شيئاً، ولا يبين لي أن يمنعهم غير الحجاز من البلدان قال ولا أحسب عمر بن الخطاب ولا عمر بن عبد العزيز أخذ ذلك منهم إلا عن رضا منهم بما أخذ منهم فأخذهم كما تؤخذ الجزية فإما أن يكون الزمهموهم بغير رضا منهم، فلا أحسبه.

وكذلك أهل الحرب يمنعون الإتيان إلى بلاد المسلمين بتجارة بكل حال إلا بصلح فما صالحوا عليه جاز لمن أخذه، وإن دخلوا بأمان وغير صلح مقرر به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم وردوا إلى أمانهم إلا أن يقولوا إنما دخلنا على أن يؤخذ منا، فيؤخذ منهم، وإن دخلوا بغير أمان غنموا، وإذا لم يكن لهم دعوى أمان ولا رسالة كانوا فينا وقتل رجّاهم إلا أن يسلموا أو يؤذّوا الجزية قبل أن نظفر بهم إن كانوا ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية، وإن دخل رجل من أهل الذمة بلداً أو دخلها حربياً بأمان فأذى عن ماله شيئاً، ثم دخل بعد لم يؤخذ ذلك منه إلا بأن يصلح عليه قبل الذخول أو يرضى به بعد الذخول فأما الرسل، ومن ارتاد الإسلام، فلا يمنعون الحجاز؛ لأن الله عز وجل يقول لنبيه ﷺ: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ وَإِنْ أَرَادَ أَحَدٌ مِنَ الرِّسْلِ الْإِمَامَ وَهُوَ بِالْحَرَمِ فعلى الإمام أن يخرج إليه، ولا يدخله الحرم إلا أن يكون يغني الإمام فيه الرسالة والجواب فيكتفي بهما، فلا يترك يدخل الحرم بحال.

٧ - ذكر ما أخذ عمر رضي الله عنه من أهل الذمة

١٤٨٧ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك،

ولا يجوز أن يصلحهم عليها بحال حتى تكون زيادة على أقل الجزية؛ فإن أقروا بأن يضيفوا من مر بهم من المسلمين يوماً وليلة أو ثلاثاً أو أكثر، وقالوا ما حدّثنا في هذا حدّ الزموا أن يضيفوا من وسط ما ياكلون خبزاً وعصيدة وإداماً من زيت أو لبن أو سمن أو بقول مطبوخة أو حيتان أو لحم أو غيره أي هذا تيسر عليهم، وإذا أقروا بعلف دواب، ولم يحدّثوا شيئاً علفوا التبن والحشيش مما تحشاه الدواب، ولا يبين أن يلزموا حباً لدواب ولا ما جاور أقل ما تعلقه الدواب إلا بإقرارهم، ولا يجوز بأن يحمل على الرجل منهم في اليوم والليلة ضيافة إلا بقدر ما يحتمل أن احتمل واحداً أو اثنين أو ثلاثة، ولا يجوز عندي أن يحمل عليه أكثر من ثلاثة، وإن أيسر إلا بإقرارهم ويؤخذ بأن يتزك المسلمون الذين يضيفهم حيث يشاء من منازل التي يتزها السفر التي تكن من مطر وبرد وحر، وإن لم يقرّوا بهذا فعلى الإمام أن يبين إذا صالحهم كيف يضيف الموسر الذي بلغ يسره كذا ويصف ما يضيف من الطعام والعلف وعدد من يضيفه من المسلمين، وعلى الوسط الذي يبلغ ماله عدد كذا من الأصناف، وعلى من عنده فضل عن نفعه وأهل بيته عدد كذا واحداً أو أكثر منه ومنزلهم، وما يقري كل واحد منهم ليكون ذلك معلوماً إذا نزل بهم الجموع ومرت الجيوش فيؤخذون به ويعمل ذلك كله مدونة مشهوداً عليه به ليأخذ من ولهم من ولاته بعده ويكتب في كتابهم أن كل من كان معسراً فرجع إلى ماله حتى يكون موسراً نقل إلى ضيافة المياسير.

٦ - الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أحب أن يدع الوالي أحداً من أهل الذمة في صلح إلا مكتشوفاً مشهوداً عليه وأحب أن يسأل أهل الذمة عما صالحوا عليه مما يؤخذ منهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين؛ فإن أنكرت منهم طائفة أن تكون صالحت على شيء يؤخذ منها سوى الجزية لم يلزمها ما أنكرت وعرض عليها إحدى خصمتين أن لا تأتي الحجاز بحال أو تأتي الحجاز على أنها متى أتت الحجاز أخذ منها ما صالحها عليه عمر وزيادة إن رضيت به.

وإنما قلنا لا تأتي الحجاز؛ لأن رسول الله ﷺ أجلاها من الحجاز وقلنا تأتيه على ما أخذ عمر أن ليس في إجلائها من الحجاز أمر يبين أن يجرم أن تأتي الحجاز متتابعة، وإن رضيت بإتيان الحجاز على شيء مثل ما أخذ عمر أو أكثر منه أذن لها أن تأتيه متتابعة لا تقيم ببلد منه أكثر من ثلاث؛ فإن لم ترض منعها منه، وإن دخلته بلا إذن لم يؤخذ من ماله شيء وأخرجها منه وعاقبها إن علمت منعها إياها، ولم يعاقبها إن لم تعلم منعها إياها

٨- تحديد الإمام ما يأخذ

من أهل الذمة في الأمصار

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للإمام أن يحدد بينه وبين أهل الذمة جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم ويرى أنه ينوبه وينوب الناس منهم فيسمي الجزية، وأن يؤديها على ما وصفت ويسمي شهراً تؤخذ منهم فيه، وعلى أن يجري عليهم حكم الإسلام إذا طلبهم به طالب أو اظهروا ظلماً لأحد، وعلى أن لا يذكروا رسول الله ﷺ إلا بما هو أهله، ولا يطعنوا في دين الإسلام، ولا يعيبوا من حكمه شيئاً؛ فإن فعلوا، فلا ذمة لهم ويأخذوا عليهم أن لا يسمعوا المسلمين شركهم وقولهم في عزيز وعيسى عليهما السلام، وإن وجدوهم فعلوا بعد التقدّم في عزيز وعيسى عليهما السلام إليهم عاقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها حداً؛ لأنهم قد اذن بإقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون، ولا يشتموا المسلمين، وعلى أن لا يغشوا مسلماً، وعلى أن لا يكونوا عيناً لعدوهم، ولا يضربوا بأحد من المسلمين في حال، وعلى أن نفرهم على دينهم، وأن لا يكرهوا أحداً على دينهم إذا لم يرده من أبنائهم ولا رقيقهم ولا غيرهم، وعلى أن لا يحدثوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا مجتمعاً لضلالتهم ولا صوت ناقوس ولا حلّ خمر ولا إدخال خنزير، ولا يعذبوا بهيمة، ولا يقتلوا بغير الذبح، ولا يحدثوا بناءً يطيلونه على بناء المسلمين، وأن يفرقوا بين هيتاتهم في اللباس والركوب وبين هيتات المسلمين، وأن يعتقدوا الزنازير في أوساطهم، فإنها من أين فرق بينهم وبين هيتات المسلمين، ولا يدخلوا مسجداً، ولا يبيعوا مسلماً بيعاً محرماً عليهم في الإسلام، وأن لا يزوجوا مسلماً محجوراً إلا بإذن وليه، ولا يمنعوا من أن يزوجه حرة إذا كان حراً ما كان بنفسه أو محجوراً بإذن وليه بشهود المسلمين، ولا يسقوا مسلماً خمرًا، ولا يطعموه محرماً من لحم الخنزير ولا غيره، ولا يقتاتوا مسلماً ولا غيره، ولا يظهروا الصليب ولا الجماعة في أمصار المسلمين، وإن كانوا في قرية يملكونها متفردين لم يمنعهما إحداث كنيسة ولا رفع بناء، ولا يعرض لهم في خنازيرهم وخرمهم وأعيادهم وجماعاتهم وأخذ عليهم أن لا يسقوا مسلماً أتاها خمرًا، ولا يبيعوه محرماً، ولا يطعموه، ولا يغشوا مسلماً، وما وصفت سوى ما أبيع لهم إذا ما اتفردوا قال: وإذا كانوا بمصر للمسلمين لهم فيه كنيسة أو بناء طائفة كبناء المسلمين لم يكن للإمام هدمها ولا هدم بنائهم وترك كلاً على ما وجده عليه ومنع من إحداث الكنيسة، وقد قيل يمنع من البناء الذي يطاول به بناء المسلمين، وقد قيل إذا ملك داراً لم يمنع مما لا يمنع المسلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب إلي أن يجعلوا بناءهم

عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأخذ من النبط من الحنطة والزيت نصف العشر يُريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر. [أخرجه مالك (٢٨١/٢)، البيهقي (٢١٠/٩)]

١٤٨٨- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد أنه قال: كنت عاملاً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب؛ فكان يأخذ من النبط العشر. [أخرجه مالك (٢٨١/٢)، البيهقي (٢١٠/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لعل السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر في القطنية كما حكى سالم عن أبيه عن عمر، فلا يكونان مختلفين أو يكون السائب حكى العشر في وقت، فيكون أخذ منهم مرة في الحنطة والزيت عشراً ومرة نصف العشر، ولعله كله بصلح يحدثه في وقت برضاه ورضاهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لست أحسب عمر أخذ ما أخذ من النبط إلا عن شرط بينه وبينهم كشرط الجزية.

وكذلك أحسب عمر بن عبد العزيز أمر بالأخذ منهم، ولا يأخذ من أهل الذمة شيئاً إلا عن صلح، ولا يتركون يدخلون الحجاز إلا بصلح ويحدد الإمام فيما بينه وبينهم في تجارتهم وجميع ما شرط عليهم أمراً يبين لهم وللعمامة ليأخذهم به الولاة غيره، ولا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين تجاراً؛ فإن دخلوا بغير أمان ولا رسالة غنموا، وإن دخلوا بأمان وشرط أن يأخذ منهم عشراً أو أكثر أو أقل أخذ منهم؛ فإن دخلوا بلا أمان ولا شرط ردوا إلى ما منهم، ولم يتركوا بمضون في بلاد الإسلام، ولا يؤخذ منهم شيء، وقد عقد لهم الأمان إلا عن طيب أنفسهم، وإن عقد لهم الأمان على دماهم لم يؤخذ من أموالهم شيء إن دخلوا بأموال إلا بشرط على أموالهم أو طيب أنفسهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسواء كان أهل الحرب بين قوم يعشرون المسلمين إن دخلوا بلادهم أو يمحسونهم لا يعرضون لهم في أخذ شيء من أموالهم إلا عن طيب أنفسهم أو صلح يتقدم منهم أو يؤخذ غنمة أو فية إن لم يكن لهم ما يأمنون به على أموالهم؛ لأن الله عز وجل أذن بأخذ أموالهم غنمة وفية.

وكذلك الجزية فيما أعطوها أيضاً طائعين وحرم أموالهم بعقد الأمان لهم، ولا يؤخذ إذا أمنوا إلا بطيب أنفسهم بالشرط فيما يختلفون به وغيره فيحل به أموالهم.

دون بناء المسلمين بشيء.

وكذلك إن أظهروا الحرم والخزير والجماعات، وهذا إذا كان المصر للمسلمين أحبوه أو فتحوه عنوة وشرطوا على أهل الذمة هذا؛ فإن كانوا فتحوه على صلح بينهم وبين أهل الذمة من ترك إظهار الخزائير والحرم وإحداث الكنائس فيما ملكوا لم يكن له منعهم من ذلك وإظهار الشرك أكثر منه، ولا يجوز للإمام أن يصلح أحداً من أهل الذمة على أن ينزله من بلاد المسلمين منزلاً يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوساً وإنما يصلحهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا فيها ففتحها عنوة أو صلحاً فأما بلاد لم تكن لهم، فلا يجوز هذا له فيها؛ فإن فعل ذلك أحد في بلاد ملكه منعه الإمام منه فيه ويجوز أن يدعهم أن ينزلوا بلداً لا يظهرون هذا فيه ويصلون في منازلهم بلا جماعات ترتفع أصواتهم ولا نواقيس ولا نكفهم إذا لم يكن ذلك ظاهراً عما كانوا عليه إذا لم يكن فيه فساد مسلم ولا مظلمة لأحد؛ فإن أحد منهم فعل شيئاً تمناه عنه مثل الغش لسلم أو بيعه حراماً أو سقيه محرماً أو الضرب لأحد أو الفساد عليه عاقبه في ذلك بقدر ذنبه، ولا يبلغ به حداً، وإن أظهروا ناقوساً أو اجتمعت لهم جماعات أو تهيشوا بهيشة نهاهم عنها تقدم إليهم في ذلك؛ فإن عادوا عاقبهم، وإن فعل هذا منهم فاعل أو باع مسلماً بيعاً حراماً، فقال: ما علمت تقدم إليه الولي وأحلفه وأقاله في ذلك؛ فإن عاد عاقبه، ومن أصاب منهم مظلمة لأحد فيها حد مثل قطع الطريق والفرية وغير ذلك أقيم عليه، وإن غش أحد منهم المسلمين بأن يكتب إلى العدو لهم بعورة أو يحثهم شيئاً أرادوه بهم، وما أشبه هذا عوقب وجس، ولم يكن هذا ولا قطع الطريق نقضاً للعهد ما أدوا الجزية على أن يجري عليهم الحكم.

٩ - ما يعطيهم الإمام من المنع من العدو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للإمام أن يظهر لهم أنهم إن كانوا في بلاد الإسلام أو بين أظهر أهل الإسلام منفردين أو مجتمعين فعليه أن يمنعهم من أن يسيهم العدو أو يقتلهم منعه ذلك من المسلمين.

وإن كانت دارهم وسط دار المسلمين، وذلك أن يكون من المسلمين أحد بينهم وبين العدو، فلم يكن في صلحهم أن يمنعهم فعليه منعهم؛ لأن منعهم منع دار الإسلام دونهم.

وكذلك إن كان لا يوصل إلى موضع هم فيه منفردون إلا بأن توطأ من بلادهم شيء كان عليه منعهم، وإن لم يشترط ذلك لهم، وإن كانت بلادهم داخلة ببلاد الشرك ليس بينها وبين بلاد الإسلام شرك حرب، فإذا أتاها العدو لم يطأ من بلاد الإسلام

شيئاً ومعهم مسلم فكثر كان عليه منعهم.

وإن لم يشترط ذلك لهم؛ لأن منع دارهم منه مسلم.

وكذلك إن لم يكن معهم مسلم، وكان معهم مال لمسلم؛ فإن كانت دارهم كما وصفت متصلة ببلاد الإسلام وبلاد الشرك إذا غشها المشركون لم ينالوا من بلاد الإسلام شيئاً وأخذ الإمام منهم الجزية؛ فإن لم يشترط لهم منعهم فعليه منعهم حتى يبين في أصل صلحهم أنه لا يمنعهم فيرضون بذلك وأكره له إذا اتصلوا كما وصفت ببلاد الإسلام أن يشترط أن لا يمنعهم، وأن يدعهم، ولا يبين أن عليه منعهم.

فإن كان أصل صلحهم أنهم قالوا لا تمنعنا ونحن نصالح المشركين بما شئنا لم يحرم عليه أن يأخذ الجزية منهم على هذا وأحب إلي لو صلحهم على منعهم لئلا ينالوا أحداً يتصل ببلاد الإسلام؛ فإن كانوا قوماً من العدو دونهم عدو فسالوا أن يصلحوا على جزية، ولا تمنعوا جاز للوالي أخذها منهم، ولا يجوز له أخذها بحال من هؤلاء ولا غيرهم إلا على أن يجري عليهم حكم الإسلام؛ لأن الله عز وجل لم يأذن بالكف عنهم إلا بأن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والصغار أن يجري عليهم حكم الإسلام فعتى صلحهم على أن لا يجري عليهم حكم الإسلام فالصلح فاسد وله أخذ ما صلحوه عليه في المدو التي كف فيها عنهم وعليه أن ينبذ إليهم حتى تصلحوا على أن يجري عليهم الحكم أو يقاتلهم، ولا يجوز أن يصلحهم على هذا إلا أن تكون بهم قوة.

ولا يجوز أن يقول أحد منكم الجزية إذا استغنيتم وأدعها إذا افتقرتم، ولا أن يصلحهم إلا على جزية معلومة لا يزدأ فيها، ولا ينقص، ولا أن يقول متى افتقر منكم مفتقر أنفتحت عليه من مال الله تعالى قال ومتى صلحهم على شيء مما زعمت أنه لا يجوز الصلح عليه وأخذ عليه منهم جزية أكثر من دينار في السنة رد الفضل على الدينار ودعاهم إلى أن يعطوا الجزية على ما يصلح.

فإن لم يفعلوا نبذ إليهم وقاتلهم ومتى أخذ منهم الجزية على أن يمنعهم، فلم يمنعهم إماً بغلبة عدو له حتى هرب عن بلادهم وأسلمهم، وإما تحصن منه حتى نالهم العدو؛ فإن كان تسلف منهم جزية سنة أصابهم فيها ما وصفت رد عليهم جزية ما بقي من السنة ونظر؛ فإن كان ما مضى من السنة نصفها أخذ منه ما صلحهم عليه؛ لأن الصلح كان تاماً بينه وبينهم حتى أسلمهم فيؤمنوا انتفض صلحه، وإن كان لم تسلف منهم شيئاً، وإنما أخذ منهم جزية سنة قد مضت وأسلمهم في غيرها لم يرد عليهم شيئاً، ولا يسعه إسلامهم؛ فإن غلب غلبة فعلى ما وصفت، وإن أسلمهم غلبة فهو آثم في إسلامهم وعليه أن يمنح

المسلمين أو اهل الذمة ما يجب فيه القطع قطعه، وإذا سرقوا فجاءني المسروق قطعته.

وكذلك احدثهم إن قذفوا وحداناً لهم من قذفهم وأؤدب لهم من ظلمهم من المسلمين وأخذ لهم منه جميع ما يجب لهم مما يحل أخذه وأنهاء عن العرض له، وإذا عرض لهم بما يوجب عليه في ماله أو بدنه شيئاً أخذته منه إذا عرض لهم بأذى لا يوجب ذلك عليه زجرته عنه؛ فإن عاد حسبته أو عاقبته عليه، وذلك مثل أن يهريق خرهم أو يقتل خنازيرهم، وما أشبه هذا.

فإن قال قائل: فكيف لا تحيز شهادة بعضهم على بعض، وفي ذلك إبطال الحكم عنهم؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾، وقال: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، فلم يكونوا من رجالنا ولا ممن نرضى من الشهداء، فلما وصف الشهود منا دل على أنه لا يجوز أن يقضى بشهادة شهود من غيرنا لم يجوز أن نقبل شهادة غير مسلم، وأما إبطال حقوقهم، فلم نبطلها إلا إذا لم يأتنا ما يجوز فيه.

وكذلك يصنع بأهل البادية والشجر والبحر والصناعات لا يكون منهم من يعرف عدله وهم مسلمون، فلا يجوز شهادة بعضهم على بعض، وقد تجرى بينهم المظالم والتداعى والتباعد كما تجرى بين أهل الذمة ولنا آتمين فيما جنى جانبهم، ومن أجاز شهادة من لم يؤمر بإجازة شهادته أثم بذلك؛ لأنه عمل نهى عن عمله.

فإن قال: فإن الله عز وجل يقول: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ قرأ الربيع إلى ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ فما معناه؟

قيل: والله تعالى أعلم.

١٤٨٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا أبو سعيد معاذ بن موسى الجعفي، عن بكير بن مغروف، عن مقاتل بن حبان قال بكير قال مقاتل أخذت هذا التفسير، عن مجاهد والحسن والضحاك في قوله تبارك وتعالى ﴿إِنَّمَا أَعِزَّنِي لِلْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ﴾ الآية أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أخذتهما تميمي والآخر يمانى صبيهما مولى لقرنيس في تجارة فركبوا البحر ومع القرشي مال معلوم قد علمه أولياؤه من بين آية ويز ورق فمرض القرشي فجعل وصيته إلى الدارين فمات وقبض الدارين المال والوصية فدفعاه إلى أولياء الميت وجاء بطنص ماله وأنكر القوم قلة المال، فقالوا

من آذاهم، وإذا أخذ منهم الجزية أخذها بإجمال، ولم يضرب منهم أحداً، ولم يقل لهم قبيح والصغار أن يجري عليهم الحكم لا أن يضربوا، ولا يؤذوا ويشترط عليهم أن لا يهروا من بلاد الإسلام شيئاً، ولا يكون له أن ياذن لهم فيه بحال، وإن أقطعه رجلاً مسلماً فغمره، ثم باعهموه لم ينقض البيع وتركهم حياه؛ لأنهم ملكوه بأموالهم، وليس له أن يمنعهم الصيد في بر ولا بحر؛ لأن الصيد ليس بإحياء أموال.

وكذلك لا يمنعهم الخطب ولا الرعي في بلاد المسلمين؛ لأنه لا يملك.

١٠ - تفریع ما یمنع من اهل الذمة

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان علينا أن نمنع أهل الذمة إذا كانوا معنا في الدار وأموالهم التي يحل لهم أن يتمولوها مما نمنع منه أنفسنا وأموالنا من عدوهم إن أرادهم أو ظلم ظالم لهم، وإن نستقدم من عدوهم لو أصابهم وأموالهم التي تحل لهم لو قدرنا، فإذا قدرنا استغنناهم، وما حل لهم ملكه، ولم نأخذ لهم خيراً ولا خبزيراً.

فإن قال قائل: كيف تستقدمهم وأموالهم التي يحل لهم ملكها ولا تستقدمهم الخمر والخنزير وأنت تقرهم على ملكها؟

قلت: إنما منعهم بتحريم دماهم، فإن الله عز وجل جعل في دماهم دية وكفارة، وأما منعي ما يحل من أموالهم فبدمتهم، وأما ما أقررتهم عليه فمباح لي بأن الله عز وجل أذن بقتالهم حتى يعطوا الجزية؛ فكان في ذلك دليل على تحريم دماهم بعد ما أعطوها وهم صاغرون، ولم يكن في إقرارهم عليها معونة عليها، ألا ترى أنه لو امتنع عليهم عبد أو ولد من الشرك فأرادوا إكراههم لم أقرهم على إكراهه بل منعهم منه، وكما لم أكن بإقرارهم على الشرك معينا لهم بإقرارهم عليه، ولا بمنعهم من العدو معينا عليه فكذلك لم يكن إقرارهم على الخمر والخنزير عوناً لهم عليه ولا أكون عوناً لهم على أخذ الخمر والخنزير، وإن أقررتهم على ملكه؛ فإن قال فلم لم تحكم لهم بقيمته على من استهلكه.

قلت: أمرني الله عز وجل أن أحكم بينهم بما أنزل الله، ولم يكن فيما أنزل الله تبارك وتعالى ولا ما دل عليه رسول الله ﷺ المنزل عليه المين عن الله عز وجل ولا فيما بين المسلمين أن يكون للمحرّم ثمن، فمن حكم لهم بضمن محرّم حكم بخلاف حكم الإسلام، ولم ياذن الله تعالى لأحد أن يحكم بخلاف حكم الإسلام وأنا مسئول عما حكمت به ولست مسئولاً عما عملوا مما حرّم عليهم مما لم أكلف منعه منهم، ومن سرق لهم من بلاد

عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا» يوجد من مال الميت في أيديهما، ولم يذكر قبل وجوده أنه في أيديهما، فلما وجد ادعيا ابتاعه فأحلف أولياء الميت على مال الميت فصار مالا من مال الميت بإقرارهما وادعيا لأنفسهما شراءه، فلم تقبل دعواهما بلا بيعة فأحلف وارثاه على ما ادعيا، وإن كان أبو سعيد لم يبيعه في حديثه هذا التبيين، فقد جاء بمعناه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس في هذا رد اليمين إنما كانت يمين الدارين على ادعاء الورثة من الخيانة ويمين ورثة الميت على ما ادعى الداريان وما وجد في أيديهما وأقر أنه للميت، وأنه صار لهما من قبله، وإنما اجزا رد اليمين من غير هذه الآية.

فإن قال قائل: فإن الله عز وجل يقول: ﴿أَوْ يَخَافُوا أَنْ تَزُدَّ آيْمَانًا يَبْغُوا آيْمَانَهُمْ﴾، فذلك، والله تعالى أعلم، أن الأيمان كانت عليهم بدعوى الورثة أنهم اختانوا، ثم صار الورثة حالقين بإقرارهم أن هذا كان للميت وادعائهم شراءه منه فجاز أن يقال أن ترد أيمان تنى عليهم الأيمان بما يجب عليهم إن صارت لهم الأيمان كما يجب على من حلف لهم، وذلك قول الله، والله تعالى أعلم، ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾، يلحقان كما أحلفا، وإذا كان هذا كما وصفت فليست هذه الآية بناسخة ولا منسوخة لأمر الله عز وجل بإشهاد ذوي عدل منكم، ومن نرضى من الشهداء.

١١ - الحكم بين أهل الذمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لم أعلم مخالفا من أهل العلم بالسيرة أن رسول الله ﷺ لما نزل بالمدينة وأدع يهود كافة على غير جزية، وأن قول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضُوا عَنْهُمْ﴾ إنما نزلت في اليهود المواعين الذين لم يعطوا جزية، ولم يعرفوا بأن تجري عليهم الحكم، وقال بعض نزلت في اليهوديين اللذين زنيا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والذي قالوا يشبه ما قالوا لقول الله عز وجل: ﴿وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ﴾ الآية يعني، والله تعالى أعلم، إن تولوا عن حكمك بغير رضاهم، وهذا يشبه أن يكون ممن أتى حاكما غير مقهور على الحكم والذين حاكموا إلى رسول الله ﷺ في امرأة منهم ورجل زنيا موادعون، وكان في التوراة الرجم ورجوا أن لا يكون من حكم رسول الله ﷺ الرجم فجاءوا بها فرجها رسول الله ﷺ قال: وإذا ادع الإمام قوما من أهل الشرك، ولم يشترط أن يجري عليهم الحكم، ثم جاءوه متحامين فهو بالخيار بين أن يحكم بينهم أو يدع الحكم؛ فإن

للدارين إن صاحبتا قد خرج ومعه مال أكثر مما أتيتمنا به، فهل باع شيئا أو اشترى شيئا فوضع فيه؟ أو هل طاع مرضه فأنفق على نفسه؟ قالوا: لا قالوا، فإنكما ختمتما فقبضوا المال وزفعوا أمرهما إلى رسول الله ﷺ فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾ إلى آخر الآية، فلما نزلت أن يحبسا من بعد الصلاة أمر النبي ﷺ فقاما بعد الصلاة فحلفا بالله رب السموات ما ترك مولاكم من المال إلا ما أتيانكم به وأنا لا نشترى بيماننا تمنا قليلا من الدنيا ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَحْكُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَيْمِينَ﴾، فلما حلفا حللى سبيلهما، ثم إنهم وجدوا بعد ذلك إناء من آية العيت فآخذوا الدارين، فقالا اشتريناه منه في حياته وكذبنا فكلنا البيعة، فلم يقدرا عليها فرفعوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فأنزل الله عز وجل: ﴿فَإِنْ عُرِيَ﴾ يقول: فإن أطلع على أنها استحقا إنما يغني الدارين أي كتمان حقا ﴿فَأَخْرَانِ﴾ من أولياء الميت ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْثَانُ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ فيحلفان بالله إن مال صاحبتا كان كذا وكذا، وإن الذي نطلب قبل الدارين لحق ﴿وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ هذا قول الشاهدين أولياء الميت ﴿ذَلِكَ أَذَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهَيْهَا﴾ يغني الدارين والناس أن يعودوا ليضل ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يعني من كان في مثل حال الدارين من الناس ولا أعلم الآية تحتل معنى غير حله على ما قال: وإن كان لم يوضح بعضه؛ لأن الرجلين اللذين كشاهدي الوصية كانا أميين الميت فيشبه أن يكون إذا كان شاهدان منكم أو من غيركم أميين على ما شهدا عليه فطلب ورثة الميت إيمانها أحلفا بأنهما أمينان لا في الشهود؛ فإن قال: فكيف تسمى في هذا الرضيع شهادة؟

قيل: كما سميت إيمان المتلاعنين شهادة، وإنما معنى شهادة بينكم إيمان بينكم إذا كان هذا المعنى، والله تعالى أعلم.

فإن قال قائل: فكيف لم تحتل الشهادة؟

قيل: ولا نعلم المسلمين اختلفوا في أنه ليس على شاهد يمين قبلت شهادته أو ردت، ولا يجوز أن يكون إجماعهما خلافا لكتاب الله عز وجل ويشبه قول الله تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ عُرِيَ

قيل: فإن جاز أن يكفر خطيئة الحد جاز أن يكفر عنه خطيئة الظهار واليمين، وإن قيل يؤدي ويؤخذ منه الواجب، وإن لم يؤجر، وإن لم يكفر عنه؟

قيل: وكذلك الظهار والأيمان والرقبة في القتل؛ فإن جاءنا يريد أن يتزوج لم تزوجه إلا كما يزوج المسلم برضا من الزوجة ومهر وشهود عدول من المسلمين، وإن جاءتنا امرأة قد نكحها تريد فساد نكاحها بأنه نكحها بغير شهود مسلمين أو غير ولي، وما يرد به نكاح المسلم مما لا حق فيه لزوج غيره لم يرد نكاحه إذا كان اسمه عندهم نكاحاً؛ لأن النكاح ماضٍ قبل حكمنا.

فإن قال قائل: من أين قلت هذا؟

قلت: قال الله تبارك وتعالى في المشركين بعد إسلامهم ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾، وقال: ﴿وَأَنْ تَبْتَئِمَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾، فلم يأمرهم برد ما بقي من الربا وأمرهم بأن لا يأخذوا ما لم يقبضوا منه ورجعوا منه إلى رؤوس أموالهم وأنفذ رسول الله ﷺ نكاح المشرك بما كان قبل حكمه وإسلامهم، وكان مقتضياً ورد ما جاوز أربعاً من النساء؛ لأنهن بواق فتجاوزن عما مضى كلف في حكم الله عز وجل وحكم رسول الله ﷺ وكانت لرسول الله ﷺ ذمة وأهل هدنة يعلم أنهم ينكحون نكاحهم، ولم يأمرهم بأن ينكحوا غيره، ولم نعلمه أفسد لهم نكاحاً ولا منع أحداً منهم أسلم امرأته وامرأته بالعقد المتقدم في الشرك بل أقرهم على ذلك النكاح إذا كان ماضياً وهم مشركون، وإن كانوا معاهدين ومهادنين؛ وهكذا إن جاءنا رجلان منهم قد تباعا خيراً، ولم يتقاضها أبطلنا البيع، وإن تقاضها لم نرده؛ لأنه قد مضى، وإن تباعها فقبض المشتري بعضاً، ولم يقبض بعضاً لم يرد المقبوض ورد ما لم يقبض، وهكذا يبيع الربا كلها، ولو جاءتنا نصرانية قد نكحها مسلم بلا ولي أو شهود نصارى أفسدنا النكاح؛ لأنه ليس للمسلم أن يتزوج أبداً غير تزويج الإسلام، فننقذ له، ولو جاءنا نصراني باع مسلماً خيراً أو نصراني ابتاع من مسلم خيراً تقاضها أو لم يتقاضها أبطلناها بكل حال ورددنا المال إلى المشتري وأبطلنا ثمن الخمر عنه إن كان المسلم المشتري لها لم يملك خيراً.

وإن كان البائع لها لم يكن له أن يملك ثمن خمر، ولا أمر الدمي أن يرد الخمر على المسلم وأريقها على الدمي إذا كان ملكها على المسلم؛ لأنها ليست كماله، وإن كان المسلم القابض للخمر يرد ثمن الخمر على المسلم وأريق الخمر؛ لأنني لا أقضي على مسلم أن يرد خيراً.

ويجوز أن أريقها؛ لأن الدمي عصى بإخراجها إلى المسلم مع معصيته بملكها وأخرجها طائفاً فادته بإهراقها لم أكن أريقها، ولم يأذن فيها إنما أريقها بعد ما أذن فيها بالبيع، وإن جاءتنا امرأة

اختار أن يحكم بينهم حكم بين المسلمين لقول الله عز وجل ﴿وَأَنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ والقسط حكم الله عز وجل الذي أنزله عليه ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس للإمام الخيار في أحد من المعاهدين الذين يجري عليهم الحكم إذا جاءوه في حد الله عز وجل وعليه أن يقيمه، ولا يفارقوا المواعين إلا في هذا الموضع، ثم على الإمام أن يحكم على المواعين حكمه على المسلمين إذا جاءوه؛ فإن امتنعوا بعد رضاهم بحكمه حاربهم، وسواء في أن له الخيار في المواعين إذا أصابوا حداً لله أو حداً فيما بينهم؛ لأن المصائب منه الحد لم يسلم، ولم يقر بأن يجري عليه الحكم.

١٢- الحكم بين أهل الجزية

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكان الصغار، والله تعالى أعلم، أن يجري عليهم حكم الإسلام وأذن الله بأخذ الجزية منهم على أن قد علم شركهم به واستحلهم لحارمهم، فلا يكشفوا عن شيء مما استحلوا بينهم ما لم يكن ضرراً على مسلم أو معاهد أو مستأمن غيرهم، وإن كان فيه ضرر على أحد من أنفسهم لم يطلبه لم يكشفوا عنه، فإذا أبى بعضهم على بعض ما فيه له عليه حق فأتى طالب الحق إلى الإمام يطلب حقه فحق لازم للإمام، والله تعالى أعلم، أن يحكم له على من كان له عليه حق منهم، وإن لم يأته المطلوب راضياً بحكمه.

وكذلك إن أظهر السخطة لحكمه لما وصفت من قول الله عز وجل ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، ولا يجوز أن تكون دار الإسلام دار مقام لمن يتمتع من الحكم في حال ويقال نزلت ﴿وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾؛ فكان ظاهراً ما عرفنا أن يحكم بينهم، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن جاءت امرأة رجل منهم تستعدي عليه بأنه طلقها أو آلى منها حكمت عليه حكمي على المسلمين فالزمت الطلاق وفيئة الإيلاء؛ فإن فاء وإلا أخذته بأن يطلق، وإن قالت تظاهر مني أمرته أن لا يقربها حتى يكفر، ولا يميزه في كفارة الظهار إلا رقة مؤمنة.

وكذلك لا يميزه في القتل إلا رقة مؤمنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال قائل: فكيف يكفر الكافر قبل كما يؤدي الواجب، وإن كان لا يؤجر على أدائه من دية أو أرض جرح أو غيره، وكما يحذر، وإن كان لا يكفر عنه بالحد لشركه؛ فإن قال فيكفر عنه خطيئة الحد؟

الذمي قد نكحته في بقية من عتبتها من زوج غيره فرقنا بينه وبينها لحق الزوج الأول، وليس هذا كفساد عقدة خيضا له إذا كانت جائزة عنده لا ضرر فيها على غيره ولا تحوز في الإسلام بحال، وإن طلق رجل امرأته ثلاثاً، ثم تزوجها، وذلك جائز عنده فسخنا النكاح وجعلنا لها مهر مثلها إن أصابها، ولم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره يصبها، فإذا نكحت زوجاً غيره مسلماً أو ذمياً فأصابتها حل له نكاحها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتبطل بينهم البيوع التي تبطل بين المسلمين كلها، فإذا مضت واستهلكت لم تبطل إنما تبطلها ما كانت قائمة، وإن جاءنا عبد أحدهم قد اعتقه اعتقنا عليه، وإن كاتبه كتابة جائزة عندما أجزأها له أو أم ولد يريد بيعها لم ندعه يبيعها في قول من لا يبيع أم الولد ويبيعها في قول من يبيع أم الولد، فإذا أسلم عبد الذمي بيع عليه؛ فإن اعتقه الذمي أو وهبه أو تصدق به وأقبضه فكل ذلك جائز؛ لأنه مالكة، وولاه للذمي؛ لأنه الذي اعتقه، ولا يرثه إن مات بالولاء لاختلاف الدينين؛ فإن أسلم قبل أن يموت، ثم مات ورثه بالولاء، وهكذا أمته؛ فإن أسلمت أم ولده عزل عنها وأخذت بتفقتها، وكان له أن يؤجرها، فإذا مات فهي حرة، وإن دبر عبد له فأسلم العبد قبل موت السيّد، ففيها قولان، أحدهما أن يباع عليه كما يباع عبده لو قال له: أنت حر إذا دخلت الدار أو كان غداً أو جاء شهر كذا والآخر لا يباع حتى يموت فيعتق إلا أن يشاء السيّد بيعه، فإذا شاء جاز بيعه، وإن كاتب عبده فأسلم العبد قيل للمكاتب إن شئت فترك الكتابة وتباع، وإن شئت فانت على الكتابة، فإذا أدت عتقت ومتى عجزت أبت، وهكذا لو أسلم العبد، ثم كاتبه سيده النصراني أو أسلم، ثم دبر أو أسلمت أمته، ثم وطئها فحبلت؛ لأنه مالك لهم في هذه الحال ولا حد عليه ولا عليها، وإذا جنى النصراني على النصراني عمداً فالجني عليه بالخيار بين القود والعقل إن كان جنى جناية فيها القود، فإذا اختار العقل فهو حال في مال الجاني، وإن كانت الجناية خطأ فعلى عاقلة الجاني كما تكون على عواقل المسلمين؛ فإن لم يكن للجاني عاقلة فالجناية في ماله دين يتبع بها، ولا يعقل عنه النصارى ولا قرابة بينه وبينهم وهم لا يرثون، ولا يعقل المسلمون عنه وهم لا يأخذون ما ترك إذا مات ميراثاً إنما يأخذونه فينا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وولاء دماء النصارى كولاة دماء المسلمين إلا أنه لا يجوز بينهم شهادة إلا شهادة المسلمين ويجوز إقرارهم بينهم كما يجوز إقرار المسلمين بعضهم لبعض، وكل حق بينهم يؤخذ لبعضهم من بعض كما يؤخذ للمسلمين بعضهم من بعض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا أهرق واحد منهم

لصاحبه خماً أو قتل له خنزيراً أو حرق له ميتة أو خنزيراً أو جلد ميتة لم يدفع لم يضمن له في شيء من ذلك شيئاً؛ لأن هذا حرام، ولا يجوز أن يكون للحرام ثمن، ولو كانت الخنزير في رق فخرقه أو جرد فكسرهما ضمن ما نقص الجر أو أحلفه، ولم يضمن الخنزير؛ لأنه يحل ملك الرق والجر إلا أن يكون الرق من ميتة لم يدفع أو جلد خنزير دفع أو لم يدفع، فلا يكون له ثمن، ولو كسر له صلياً من ذهب لم يكن عليه شيء، ولو كسره من عود، وكان العود إذا فرق لم يكن صلياً يصلح لغير الصليب فعليه ما نقص الكسر العود.

وكذلك لو كسر له تمثالاً من ذهب أو خشب يعبد لم يكن عليه في الذهب شيء، ولم يكن أيضاً في الخشب شيء إلا أن يكون الخشب موصولاً، فإذا فرق صلح لغير تمثال، فيكون عليه ما نقص كسر الخشب لا ما نقص قيمة الصنم، ولو كسر له طنبراً أو مزماراً أو كبراً فإن كان في هذا شيء يصلح لغير الملامي فعليه ما نقص الكسر، وإن لم يكن يصلح إلا للملامي، فلا شيء عليه، وهكذا لو كسر نصراني مسلماً أو نصراني أو يهودي أو مستأمن أو كسرهما مسلماً لواحد من هؤلاء أبطلت ذلك كله قال: ولو أن نصرانياً أفسد لنصراني ما أبطل عنه فغرم المفسد شيئاً بحكم حاكمهم أو شيئاً يرونه حقاً يلزمه بعضهم بعضاً أو شيئاً تطوع له به وضمنه، ولم يقبضه المضمون له حتى جاءنا الضامن أبطلناه عنه؛ لأنه لم يقبض، ولو لم يأتنا حتى يدفع إليه، ثم سألنا إبطاله، ففيها قولان أحدهما لا تبطله وتجعله كما مضى من بيع الربا والآخر أن تبطله بكل حال؛ لأنه أخذ منه على غير بيع إنما أخذ بسبب جناية لا قيمة لها.

ولو كان الذي غرم له ما أبطل عنه في الحكم مسلماً وقبضه منه، ثم جاءني رددته على المسلم كما لو أربى على مسلم أو أربى عليه مسلم وتقابضا رددت ذلك بينهما.

وكذلك لو أهرق نصراني مسلماً خماً أو أفسد له شيئاً مما أبطله عنه وترافعا إلي وغرم له النصراني قيمته متطوعاً أو بحكم ذمي أو بأمر رآه النصراني لازماً له ودفعه إلى المسلم، ثم جاءني أبطلته عنه ورددت النصراني به على المسلم؛ لأنه ليس لمسلم قبض حرام، وما مضى من قبضه الحرام وبقي سراً في أنه يرد عنه، وأنه لا يقر على حرام جهله ولا عرفه بحال.

ويجوز للنصراني أن يقارض المسلم، وأكره للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه خوف الربا واستحلال البيوع الحرام، وإن فعل لم أفسخ ذلك؛ لأنه قد يعمل بالحل ولا أكره للمسلم أن يستأجر النصراني، وأكره أن يستأجر النصراني المسلم ولا أفسخ الإجارة إذا وقعت، وأكره أن يبيع المسلم من النصراني عبداً مسلماً أو أمة مسلمة، وإن باعه لم يين لي أن أفسخ البيع

فقال: ﴿الَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلَوْنُ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾ قرأ الربيع الآية، ولو أوصى أن يكتب به كتب طب فتكون صدقة جازت له الوصية، ولو أوصى أن يكتب به كتب سحر لم يجز.

ولو أوصى أن يشتري بثله سلاحاً للمسلمين جاز، ولو أوصى أن يشتري به سلاحاً للعدو من المشركين لم يجز، ولو أوصى بثله لبعض أهل الحرب جاز؛ لأنه لم يجرم أن يعطوا مالاً.

وكذلك لو أوصى أن يفدى منه أسير في أيدي المسلمين من أهل الحرب قال: ومن استعدي على ذمي أو مستامن أعدى عليه، وإن لم يرخص ذلك المستعدي عليه إذا استعدي عليه في شيء فيه حق للمستعدي، وإن جاءنا محتسب من المسلمين أو غيرهم يذكر أن الذميين يعملون فيما بينهم أعمالاً من رياء لم نكشفهم عنها؛ لأن ما أقرناهم عليه من الشرك أعظم ما لم يكن لها طالب يستحقها.

وكذلك لا يكشفون عما استحلوا من نكاح المحارم؛ فإن جاءتنا محرم للرجل قد نكحته فسخنا النكاح؛ فإن جاءتنا امرأة نكحها على أربع أجبرناه بأن يختار أربعاً ويفارق سائرهن، وإن لم تأتتنا لم نكشفه عن ذلك.

فإن قال قائل: فقد كتب عمر يفرق بين كل ذي محرم من الجوس، فقد يحتمل أن يفرق إذا طلبت ذلك المرأة أو وليها أو طلبه الزوج ليسقط عنه مهرها وتركنا لهم على الشرك أعظم من تركنا لهم على نكاح ذات محرم وجمع أكثر من أربع ما لم يأتونا؛ فإن جاءنا منهم مسروق يسارق قطعناه له، وإن جاءنا منهم سارق قد استعبده مسروق بحكم له أبطلنا العبودية عنه وحكمنا عليه حكمنا على السارق قال: وللنصراني الشفعة على المسلم وللمسلم الشفعة عليه، ولا يمنع النصراني أن يشتري من مسلم ماشية فيها صدقة ولا أرض زرع ولا نخلاً، وإن أبطل ذلك الصدقة فيها كما لا يمنع الرجل المسلم أن يبيع ذلك مفرقاً من جماعة فتسقط فيه الصدقة قال: ولا يكون لذمي أن يبيع مواتاً من بلاد المسلمين؛ فإن أحيائها لم تكن له بإحيائها، وقيل له خذ عمارتها، وإن كان ذلك فيها والأرض للمسلمين؛ لأن إحياء الموات فضل من الله تعالى بين رسول الله ﷺ أنه لمن أحياء، ولم يكن له قبل يحييه كالفء، وإنما جعل الله تعالى الفء وملك ما لا مالك له لأهل دينه لا لغيرهم.

وجبرث النصراني على بيعه مكانه إلى أن يعتقه أو يتعذر السوق عليه في موضعه فالحقه بالسوق، ويتأني به اليوم واليومين والثلاثة، ثم أجبره على بيعه قال وفيه قول آخر إن البيع مفسوخ، وإن باع مسلم من نصراني مصحفاً فالبيع مفسوخ.

وكذلك إن باع منه دفترأ فيه أحاديث عن رسول الله ﷺ، وإنما فرق بين هذا وبين العبد والأمة أن العبد والأمة قد يعتقان فيعتقان بعق النصراني، وهذا مال لا يخرج من ملك مالكه إلا إلى مالك غيره، وإن باعه دفاتر فيها رأي كرهت ذلك له، ولم أفسخ البيع، وإن باعه دفاتر فيها شعر أو نحو لم أكره ذلك له، ولم أفسخ البيع.

وكذلك إن باعه طباً أو عبارة رؤيا، وما أشبههما في كتاب قال: ولو أن نصرانياً باع مسلماً مصحفاً أو أحاديث من أحاديث النبي ﷺ أو عبداً مسلماً لم أفسخ له البيع، ولم أكرهه إلا أنني أكره أصل ملك النصراني، فإذا أوصى المسلم للنصراني بمصحف أو دفتر فيه أحاديث رسول الله ﷺ أبطلت الوصية.

ولو أوصى بها النصراني لمسلم لم أبطلها، ولو أوصى المسلم للنصراني بعبد مسلم فمن قال أفسخ بيع العبد المسلم لو اشتراه النصراني أبطل الوصية، ومن قال أجبره على بيعه أجاز الوصية، وهكذا هبة المسلم للنصراني واليهودي والمجوسي في جميع ما ذكرت، ولو أوصى مسلم لنصراني بعبد نصراني فمات المسلم، ثم أسلم النصراني جازت الوصية في القولين معاً؛ لأنه قد ملكه بموت الموصي وهو نصراني، ثم أسلم نبياع عليه، ولو أسلم قبل موته النصراني كان كوصية له بعبد لا يختلفان، فإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث فجاءنا ورثته أبطلنا ما جاوز الثلث إن شاء الورثة كما نبطله إن شاء ورثة المسلم، ولو أوصى بثلث ماله أو بشيء منه يبي به كنيسة لصلاة النصارى أو يستأجر به خدماً للكنيسة أو يعمر به الكنيسة أو يستصحب به فيها أو يشتري به أرضاً فتكون صدقة على الكنيسة وتعمر بها أو ما في هذا المعنى كانت الوصية باطلة.

وكذلك لو أوصى أن يشتري به خمرأ أو خنزير فيتصدق بها أو أوصى بخنازير له أو خر أبطلنا الوصية في هذا كله، ولو أوصى أن تبنى كنيسة يتزلفها مار الطريق أو وقفها على قوم يسكنونها أو جعل كراءها للنصارى أو للمساكين جازت الوصية، وليس في ببيان الكنيسة معصية إلا أن تتخذ لصلى النصارى الذين اجتماعهم فيها على الشرك، وأكره للمسلم أن يعمل بناء أو نجارة أو غيره في كنائسهم التي لصلواتهم، ولو أوصى أن يعطي الرهبان والشماسة ثلثه جازت الوصية؛ لأنه قد تجوز الصدقة على هؤلاء، ولو أوصى أن يكتب بثله الإنجيل والتوراة للدرس لم تجز الوصية؛ لأن الله عز وجل قد ذكر تبديلهم منها،

٥٢ - كتاب قتال أهل البغي وأهل الردّة

١ - باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَجَاهِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فذكر الله عز وجل اقتتال الطائفتين والطائفتان الممتعتان الجماعتان كل واحد تمتع أشد الامتناع أو أضعف إذا لزمها اسم الامتناع وسماهم الله تعالى المؤمنين وأمر بالإصلاح بينهم فحق على كل أحد دعاء المؤمنين إذا افترقوا وأرادوا القتال أن لا يقاتلوا حتى يدعوا إلى الصلح.

وبذلك قلت: لا يبيت أهل البغي قبل دعائهم؛ لأن على الإمام الدعاء كما أمر الله عز وجل قبل القتال وأمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية وهي مسمأة باسم الإيمان حتى تفيء إلى أمر الله؛ فإن فاءت لم يكن لأحد قتالها؛ لأن الله عز وجل إنما أذن في قتالها في مدة الامتناع بالبغي إلى أن تفيء.

قال الشافعي: والفيء الرجعة عن القتال بالزجعة أو التوبة وغيرها وأي حال ترك بها القتال، فقد فاء والفيء بالرجوع عن القتال الرجوع عن معصية الله تعالى ذكره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز وجل قال: وقال أبو ذؤيب - يعزي نقرأ من قومه انهزموا عن رجل من أهله في وقعة قتل:

لا ينسأ الله بنا مغسراً شهدوا يوم الأميلح لا غابوا ولا جرحوا عقوا بسهم، فلم يشعروا به أحد ثم استغفوا، وقالوا حبذا الوضع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأمر الله تعالى إن فاءوا أن يصلح بينهم بالعدل، ولم يذكر تباعة في دم ولا مال، وإنما ذكر الله تعالى الصلح آخر كما ذكر الإصلاح بينهم أولاً قبل الإذن بقتالهم فاشبه هذا، والله تعالى أعلم، أن تكون التباعات في الجراح والدماء، وما فات من الأموال ساقطة بينهم قال: وقد يحمل قول الله عز وجل ﴿فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾ أن يصلح بينهم بالحكم إذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم فيعطي بعضهم من بعض ما وجب له لقول الله عز وجل ﴿بِالْعَدْلِ﴾ أخذ الحق لبعض الناس من بعض.

قال الشافعي: وإنما ذهبنا إلى أن القود ساقطة والآية تحتمل المعنيين.

١٤٩٠ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مطرف بن

بن مازن، عن معمر بن راشد، عن الزهري قال: أذكت الفتنة الأولى أصحاب رسول الله ﷺ؛ فكانت فيها دماء وأموال، فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا فرج أصيب بوجوه التأويل إلا أن يوجد مال رجل بعينه فيدفع إلى صاحبه. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٧٩/١)]

قال الشافعي: وهذا كما قال الزهري عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في بعضها القتال والمقتول وأنلفت فيها أموال، ثم صار الناس إلى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم فما علمته اقتص أحد من أحد ولا غرم له مالا أتلفه ولا علمت الناس اختلوا في أن ما حووا في البغي من مال فوجد بعينه فصاحبه أحق به.

١٤٩١ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان

بن عيينة، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله ﷺ قال: من قُتل دون ماله فهو شهيد. [قدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسنة رسول الله ﷺ تدل على أن للمره أن يمنع ماله، وإذا منع بالقتال دونه فهو إحلال للقتال والقتال سبب الإلزام لمن يقاتل في النفس، وما دونها قال: ولا يحمل قول رسول الله ﷺ، والله تعالى أعلم، «من قُتل دون ماله فهو شهيد» إلا أن يقاتل دونه، ولو ذهب رجل إلى أن يحمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان اللفظ في الحديث من قتل وأخذ ماله أو قتل ليؤخذ ماله، ولا يقال له، قتل دون ماله، ومن قتل بلا أن يقاتل، فلا يشك أحد أنه شهيد.

قال الشافعي: وأهل الردة بعد رسول الله ﷺ ضربان، منهم قوم أغروا بعد الإسلام مثل طليحة ومسيلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم تمسكوا بالإسلام ومنعوا الصدقات.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك والعمامة تقول لهم أهل الردة؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فهو لسان عربي فالردة الارتداد عما كانوا عليه بالكفر والارتداد بمنع الحق قال: ومن رجع عن شيء جاز أن يقال ارتد عن كذا وقول عمر لأبي بكر اليس قد قال رسول الله ﷺ: أميزت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وجساؤهم على الله في قول أبي بكر هذا من حقها لو منعوني عناقاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه معرفة

فلم يقد منهم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ وكلا هذين متاؤلٌ أما أهلُ الامتناع، فقالوا قد فرضَ الله علينا أن نؤديها إلى رسوله كأنهم ذهبوا إلى قول الله عز وجل لرسوله ﷺ: خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَقَالُوا لا نعلمه يجب علينا أن نؤديها إلى غير رسول الله ﷺ، وأما أهلُ البغي فشهدوا على من بغوا عليه بالضلّال ورواوا أن جهاده حقٌّ، فلم يكن على واحدٍ من الفريقين عند تقضي الحرب قصاصٌ عندنا، والله تعالى أعلم.

ولو أن رجلاً واحداً قتل على التأويل أو جماعة غير متمتعين، ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة متمتعون أو لم تكن كان عليهم القصاصُ في القتل والجراح وغير ذلك كما يكونُ على غير المتأولين، فقال لي قائلٌ فلم قلت في الطائفة الممتنعة الغاصبة المتأولة تقتل وتصيب المال أزيل عنها القصاص وغرم المال إذا تلف، ولو أن رجلاً تأول فقتل أو أتلّف مالا اقتصصت منه وأغرمته المال؟

قلت له: وجدت الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِرَسُولِهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِيمَا يُجْلَى دَمٌ مُسْلِمٍ أَوْ قُتِلَ نَفْسٌ بغيرِ نَفْسٍ وَرَوَى عن رسول الله ﷺ: مَنْ اغْتَبَطَ مُسْلِمًا بِقَتْلِ فَهُوَ قَوْدٌ يَدُوهُ وَوَجَدْتُ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ فذكر الله عز وجل قتالهم، ولم يذكر القصاصَ بينهما فأتبنا القصاصَ بين المسلمين على ما حكم الله عز وجل في القصاص وإزالته في المتأولين المنتمين ورأينا أن المعنى بالقصاص من المسلمين هو من يكن متمتعاً متاؤلاً فأمضينا الحكمين على ما أمضينا عليه، وقلت له: علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه ولي قتال المتأولين، فلم يقصص من دم ولا مال أصيب في التأويل وقتله ابن ملجم متاؤلاً فأمر بحبسه، وقال لولده إن قتلتم، فلا تثلوا وراي له القتل وقتله الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما، وفي الناس بقية من أصحاب رسول الله ﷺ لا نعلم أحداً أنكر قتله ولا عابه ولا خالفه في أن يقتل إذ لم يكن له جماعة يتمتع بمثلها، ولم يقد علي وأبو بكر قبله ولي من قتلته الجماعة المتمتع بمثلها على التأويل كما وصفنا ولا على الكفر.

قال الشافعي: والآية تدل على أنه إنما أبيح قتالهم في حال، وليس في ذلك إباحة أموالهم ولا شيء منها، وأما قطاع الطريق، ومن قتل على غير تأويل فسواء جماعة كانوا أو وحداناً يقتلون حداً وبالقصاص يحكم الله عز وجل في القتل، وفي المحاربين.

منهما معاً بأن تم قاتلوا من هو على التمسك بالإيمان ولولا ذلك ما شك عمر في قتالهم ولقال أبو بكر قد تركوا لا إله إلا الله فصاروا مشركين، وذلك بين في مخاطبتهم جيوش أبي بكر وأشعار من قال الشعر منهم ومخاطبتهم لأبي بكر بعد الإسار، فقال شاعرهم:

إلا أصبحنا قبل نائرة الفجر لعل مناينا قريب، وما نذري
أطعنا رسول الله ما كان وسطنا فيا عجباً ما بأن يملك أبي بكر
فإن الذي يسالكمو فمغنم لكاتنر أو أخلى إليهم من التنر
سمنعهم ما كان فينا بقية كرام على العزاء في ساعة العسر
وقالوا لأبي بكر بعد الإسار: ما كفرنا بعد إيماننا، ولكن شحنا على أموالنا.

قال الشافعي: وقول أبي بكر لا تفرقوا بين ما جمع الله يعني فيما أرى، والله تعالى أعلم، أنه مجاهدكم على الصلاة، وأن الزكاة مثلاً، ولعل مذهب فيه أن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَا أَمَرُوا إِلَّا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة﴾، وأن الله تعالى فرض عليهم شهادة الحق والصلاة والزكاة، وأنه متى منع فرضاً قد لزمه لم يترك ومنعه حتى يؤديه أو يقتل.

قال الشافعي: فسار إليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أبا بني بدر الفزاري فقاتله معه عمر وعامة أصحاب رسول الله ﷺ، ثم أمضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد، ومن منع الزكاة معاً فقاتلهم بعوام من أصحاب رسول الله ﷺ قال: ففي هذا الدليل على أن من منع ما فرض الله عز وجل عليه، فلم يقدر الإمام على أخذه منه بامتناعه قتله، وإن أتى القتال على نفسه، وفي هذا المعنى كل حق لرجل على رجل منعه قال: فإذا امتنع رجل من تأدية حق وجب عليه والسلطان يقدر على أخذه منه أخذه، ولم يقتله، وذلك أن يقتل فيقتله أو يسرق فيقطعه أو يمنع أداء دين فيباع فيه ماله أو زكاة فتؤخذ منه، فإن امتنع دون هذا أو شيء منه بجماعة، وكان إذا قيل له: أذ هذا قال: لا أؤديه ولا أبدؤكم بقتال إلا أن تقاتلوني قوتل عليه؛ لأن هذا إنما يقاتل على ما منع من حق لزمه، وهكذا من منع الصدقة ممن نسب إلى الردة فقاتلهم أبو بكر بأصحاب رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: ومانع الصدقة تمتع بحق ناصب دونه، فإذا لم يختلف أصحاب رسول الله ﷺ في قتاله فالباغي يقاتل الإمام العادل في مثل هذا المعنى في أنه لا يعطي الإمام العادل حقاً إذا وجب عليه ويمتنع من حكمه ويزيد على مانع الصدقة أن يريد أن يحكم هو على الإمام العادل ويقالته فيحل قتاله بإرادته قتاله الإمام قال: وقد قاتل أهل الامتناع بالصدقة وقتلوا، ثم قهروا،

٢- باب السيرة في أهل البغي

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٨٧/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا كله نقول، ولا يحل للمسلمين بقطعهم دماؤهم، ولا أن يمنعوا الفتي ما جرى عليهم حكم الإسلام وكانوا أسوتهم في جهاد عدوهم، ولا يحال بينهم وبين المساجد والأسواق قال: ولو شهدوا شهادة الحق وهم مظهرون لهذا قبل الاعتقاد أو بعده وكانت حالهم في العفاف والعقول حسنة البغي للقاضي أن يحصيهم بأن يسأل عنهم؛ فإن كانوا يستحلون في مذاهبهم أن يشهدوا لمن ينهب مذهبهم بتصديقه على ما لم يسمعوا، ولم يعاينوا أو يستحلوا أن ينالوا من أموال من خالفهم أو أبدانهم شيئاً يجعلون الشهادة بالباطل ذريعة إليه لم تجز شهادتهم، وإن كانوا لا يستحلون ذلك جازت شهادتهم، وهكذا من بنى من أهل الأهواء، ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب لهم وعليهم من أخذ الحق والحدود والأحكام، ولو أصابوا في هذه الحال حداً لله عز وجل أو للناس دماً أو غيره، ثم اعتقدوا ونصبوا إماماً وامتنعوا، ثم سألوا أن يؤمنوا على أن يسقط عنهم ما أصابوا قبل أن يعتقدوا أو شيء منه لم يكن للإمام أن يسقط عنهم منه شيئاً لله عز ذكره ولا للناس، وكان عليه أخذهم به كما يكون عليه أخذ من أحدث حداً لله تبارك وتعالى أو للناس، ثم هرب، ولم يتأول ويمتنع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن قوماً كانوا في مصر أو صحراء فسفكوا الدماء وأخذوا الأموال كان حكمهم كحكم قطاع الطريق وسواء المكابرة في المصر أو الصحراء، ولو افرقوا كانت المكابرة في المصر أعظمها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو أن قوماً كابروا فقتلوا، ولم يأخذوا مالا أقيم عليهم الحق في جميع ما أخذوا. وكذلك لو امتنعوا فأصابوا دماً وأموالاً على غير التأويل، ثم قدر عليهم أخذ منهم الحق في الدماء والأموال وكل ما أتوا من حد.

قال الشافعي: ولو أن قوماً متأولين كثيراً كانوا أو قليلاً اعتزلوا جماعة الناس؛ فكان عليهم وال لأهل العدل يجري حكمه فقتلوه وغيره قبل أن ينصبوا إماماً ويعتقدوا ويظهروا حكماً مخالفاً لحكمه كان عليهم في ذلك القصاص، وهكذا كان شأن الذين اعتزلوا علياً عليه السلام ونقموا عليه الحكومة، فقالوا لا نساكنك في بلد فاستعمل عليهم عاملاً فسمعوا له ما شاء الله، ثم قتلوه فأرسل إليهم أن ادفعوا إلينا قاتله نقتله به قالوا: كلنا قاتله قال فاستسلموا نحكم عليكم قالوا لا فسار إليهم فقاتلهم فأصاب أكثرهم قال: وكل ما أصابه في هذه الحال من حد لله تبارك وتعالى أو للناس أقيم عليهم متى قدر عليهم، وليس عليهم في هذه الحال أن

١٤٩٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: روي عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهما قال: دخلت على مروان بن الحكم، فقال: ما رأيت أحداً أكرم غلبة من أيك ما هو إلا أن ولينا يوم النجم فتأذى مناويه لا يقتل مذبر، ولا يذيف على جريح. [أخرجه البيهقي (١٨١/٨)]

قال الشافعي: فذكرت هذا الحديث للذراوردي، فقال: ما أحفظه يريد يجب بحفظه هكذا ذكره جعفر بهذا الإسناد.

١٤٩٣- قال الذراوردي أخبرنا جعفر، عن أبيه أن علياً عليه السلام كان لا يأخذ سلباً، وأنه كان يباشر القتال بنفسه، وأنه كان لا يذيف على جريح، ولا يقتل مذبراً. [أخرجه البيهقي (١٨١/٨)]

١٤٩٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن علياً عليه السلام قال في ابن ملجم بعد ما ضربته أطعموه واستقوه وأحسبوا إسناره إن عشت فأنا ولي ذمي أغفر إن شئت، وإن شئت استعذت، وإن ميت فقتلتموه، فلا تمثلوا. [أخرجه البيهقي (١٨٣/٨)]

٣- باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن قوماً أظهروا رأي الخوارج وتجنّبوا جماعات الناس وكفروهم لم يحل بذلك قتالهم؛ لأنهم على حرمة الإيمان لم يصيروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتالهم فيها بلغنا أن علياً عليه السلام ينسأ هو يخطب إذ سمع تحكيماً من ناحية المسجد لا حكم إلا الله عز وجل، فقال علي عليه السلام كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا نمنعكم الفتي ما كانت أيديكم مع أيدينا ولا تبدؤكم بقتال.

١٤٩٥- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزدي الغساني، عن أبيه أن علياً كتب لعمربن عبد العزيز أن الخوارج عندنا يسبونك فكتب إليه عمر بن عبد العزيز إن سبوني فسبوهم أو اغفروا عنهم، وإن أشهروا السلاح فأشهروا عليهم، وإن ضربوا فاضربوهم.

مريدین فتمت زایلوا هذه المعاني، فقد خرجوا من الحال التي أبيح بها قتالهم وهم لا يخرجون منها أبداً إلا إلى أن تكون دماؤهم محرمة كهي قبل يحدثون، وذلك بين عندي في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغَّيْتُمْ حَتَّى تَبْغِيَهُ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاتَهُ فَاصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم يستثن الله تبارك وتعالى في الفدية فسواء كان للذي فاء فدية أو لم تكن له فدية فتمت فاء والفدية الرجوع حرم دمه، ولا يقتل منهم مدبر أبداً ولا أسير ولا جريح بحال؛ لأن هؤلاء قد صاروا في غير المعنى الذي حلت به دماؤهم.

وكذلك لا يستمتع من أموالهم بدابة تركب ولا متاع ولا سلاح يقاتل به في حربهم، وإن كانت قائمة ولا بعد تقضيها ولا غير ذلك من أموالهم، وما صار إليهم من دابة فحبسوها أو سلاح فعلهم رده عليهم وذلك؛ لأن الأموال في القتال إنما تحل من أهل الشرك الذين يتخولون إذا قدر عليهم فأما من أسلم فعذ في قطع الطريق والزنا والقتل فهو لا يؤخذ ماله فهو إذا قتل في البغي كان أخف حالاً؛ لأنه إذا رجع عن القتال لم يقتل، فلا يستمتع من ماله بشيء؛ لأنه لا جناية على ماله بدلالة توجب في ماله شيئاً قال ومضى ألقى أهل البغي السلاح لم يقاتلوا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قاتلت المرأة أو العبد مع أهل البغي والغلام المراهق فهم مثلهم يقاتلون مقبلين ويتركون مولدين قال ويختلفون في الأسارى، فلو أسر البالغ من الرجال الأحرار فحبس ليبيع رجوت أن يسع، ولا يحبس مملوك ولا غير بالغ من الأحرار ولا امرأة لتبايع، وإنما يبايع النساء على الإسلام فأما على الطاعة فهن لا جهاد عليهن وكيف يبايعن والبيعة على المسلمين المولودين في الإسلام إنما هي على الجهاد، وأما إذا انقضت الحرب، فلا أرى أن يحبس أسيرهم.

ولو قال أهل البغي انظرونا ننظر في أمرنا لم أر بأساً أن ينظروا قال: ولو قالوا انظرونا مدة رأيت أن يجتهد الإمام فيه؛ فإن كان يرجو فينتهم أحببت الاستئناء بهم، وإن لم يرج ذلك، فإن عليه جهادهم، وإن كان يخاف على الفتنة العادلة الضعف عنهم رجوت تأخيرهم إلى أن يرجعوا أو تمكنه القوة عليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو سألوا أن يتركوا بجعل يؤخذ منهم لم ينبغ أن يؤخذ من مسلم جعل على ترك حق قبله، ولا يترك جهاده ليرجع إلى حق منه أو عن باطل ركبته والأخذ منهم على هذا الوجه في معنى الصغار والذلة والصغار لا يجري على مسلم قال: ولو سألوا أن يتركوا أبداً ممنعين لم يكن ذلك للإمام إذا قوي على قتالهم، وإذا تحصنوا، فقد قيل يقاتلون

يبدؤوا بقتال حتى يمتنعوا من الحكم ويتصبوا قال: وهكذا لو خرج رجل أو رجلان أو نفر يسير قليلو العدد يعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أريد فأظهروا رأيهم ونابذوا إمامهم العادل، وقالوا نمتنع من الحكم فأصابوا دماً وأموالاً وحدوداً في هذه الحال متاولين، ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق لله تعالى وللناس في كل شيء كما يؤخذ من غير المتاولين؛ فإن كانت لأهل البغي جماعة تكثر ويمتنع مثلها بموضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف أن مثلها لا ينال حتى تكثر نكايته واعتقدت ونصبوا إماماً وأظهروا حكماً وامتنعوا من حكم الإمام العادل فهذه الفتنة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها فينبغي إذا فعلوا هذا أن نسلهم ما نقيموا؛ فإن ذكروا مظلمة بينة ردت؛ فإن لم يذكرها بينة قيل لهم عودوا لما فارقت من طاعة الإمام العادل، وأن تكون كلمتكم وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة، وأن لا تمتنعوا من الحكم؛ فإن فعلوا قبل منهم، وإن امتنعوا قيل إننا مؤذنوكم بحرب؛ فإن لم يجيبوا قوتلوا، ولا يقاتلون حتى يدعوا وينظروا إلا أن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا قال: وإذا امتنعوا من الإجابة وحكم عليهم بحكم، فلم يسلموا أو حلت عليهم صدقة فمنعوها وحالوا دونها، وقالوا لا نبدؤكم بقتال قوتلوا حتى يقرؤا بالحكم ويعودوا لما امتنعوا إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما أصابوا في هذه الحال على وجهين: أحدهما ما أصابوا من دم ومال وفرج على التأويل، ثم ظهر عليهم بعد لم يبق عليهم منه شيء إلا أن يوجد ما لرجل بعينه فيؤخذ، والوجه الثاني ما أصابوا على غير وجه التأويل من حد لله تعالى أو للناس، ثم ظهر عليهم رأيت أن يقام عليهم كما يقام على غيرهم ممن هرب من حد أو أصابه وهو في بلاد ولا والي لها، ثم جاء لها وال، وهكذا غيرهم من أهل دار غلبوا الإمام عليها فصار لا يجري له بها حكم فتمت قدر عليهم أقيمت عليهم تلك الحدود، ولم يسقط عنهم ما أصابوا بالامتناع، ولا يمنح الامتناع حقاً يقام إنما يمنعه التأويل والامتناع معاً.

فإن قال قائل: فانت تسقط ما أصاب المشركون من أهل الحرب إذا أسلموا فكذلك أسقط عن حربي لو قتل مسلماً منفرداً، ثم أسلم وأقتل الحربي بدين من غير أن يقتل أحداً، وليس هذا الحكم في التأويل في واحد من الوجهين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا دعي أهل البغي فامتنعوا من الإجابة فقتلوا فالسيرة فيهم مخالفة للسيرة في أهل الشرك، وذلك بأن الله عز وجل حرم، ثم رسوله دماء المسلمين إلا بما بين الله تبارك وتعالى، ثم رسوله ﷺ، وإنما أبيح قتال أهل البغي ما كانوا يقاتلون وهم لا يكونون مقاتلين أبداً إلا مقبلين ممنعين

بالمجانين والنيران وغيرها ويبتوت إن شاء من يقاتلهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأنا أحب إلي أن يتوقى ذلك فيهم ما لم يكن بالإمام ضرورة إليه والضرورة إليه أن يكون بإزاء قوم متحصنين فيغزونه أو يحرقون عليه أو يرمونه بمجانين أو عرادات أو يحيطون به فيخاف الاصطلام على من معه، فإذا كان هذا أو بعضه رجوت أن يسعه ريمهم بالمنجنيق والنار دفعا عن نفسه أو معاقبة بمثل ما فعل به قال: ولا يجوز لأهل العدل عندي أن يستعينوا على أهل البغي بأحد من المشركين ذمّي ولا حربي، ولو كان حكم المسلمين الظاهر، ولا أجل لمن خالف دين الله عز وجل الذريعة إلى قتل أهل دين الله قال: ولا بأس إذا كان حكم الإسلام الظاهر أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين، وذلك أنهم تحمل دماؤهم مقبلين ومدبرين ونياماً وكيفما قدر عليهم إذا بلغتهم الدعوة وأهل البغي إنما يحمل قتالهم دفعا لهم عما أرادوا من قتال أو امتناع من الحكم، فإذا فارقوا تلك الحال حرمت دماؤهم قال: ولا أحب أن يقاتلهم أيضاً بأحد يستحل قتلهم مدبرين وجرحى وأسرى من المسلمين فيسلط عليهم من يعلم أنه يعمل فيهم بخلاف الحق، وهكذا من ولي شيئا ينبغي أن لا يولاه وهو يعلم أنه يعمل بخلاف الحق فيه، ولو كان المسلمون الذين يستحلون من أهل البغي ما وصفت يفسطون بقسوة الإمام وكثرة من معه حتى لا يتقدموا على خلافه، وإن راوه حقا لم أر بأساً أن يستعان بهم على أهل البغي على هذا المعنى إذا لم يوجد غيرهم يكفي كفايتهم وكانوا أجزأ في قتالهم من غيرهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تفرق أهل البغي فنصب بعضهم لبعض فأسالت الطائفتان أو إحداهما إمام أهل العدل معونتها على الطائفة المارقة لها بلا رجوع إلى جماعة أهل العدل وكانت بالإمام، ومن معه قوة على الامتناع منهم لو اجتمعوا عليه لم أر أن يعين إحدى الطائفتين على الأخرى، وذلك أن قتال إحداهما ليس بأوجب من قتال الأخرى، وأن قتاله مع إحداهما كالأمان للتي تقاتل معه، وإن كان الإمام يضعف فذلك أسهل في أن يجوز معاونة إحدى الطائفتين على الأخرى؛ فإن انقضى حرب الإمام الأخرى لم يكن له جهاد التي أعان حتى يدعوها ويعذر إليها؛ فإن امتنعت من الرجوع نذ إليها، ثم جاهدها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً من أهل العدل قتل رجلاً من أهل العدل في شغل الحرب وعسكر أهل العدل، فقال: انحطت به ظنته من أهل البغي أحلف وضمن ديتة. ولو قال عمدته أقيد منه.

قال الشافعي: وكذلك لو صار إلى أهل العدل بعض أهل البغي تاباً مجاهداً أهل البغي أو تاركاً للحرب، وإن لم يجاهد أهل البغي فقتله بعض أهل العدل، وقال: قد عرفته بالبغي وكنت أراه

إنما صار إلينا لينال من بعضنا غرة فقتلته أحلف على ذلك وضمن ديتة، وإن لم يدع هذه الشبهة أقيد منه؛ لأنه إذا صار إلى أهل العدل فحكمه حكمهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو رجع نفر من أهل البغي عن رأيهم وأمنهم السلطان فقتل رجلاً منهم رجل فادعى معرفتهم أنهم من أهل البغي وجهالته بأمان السلطان لهم ورجوعهم عن رأيهم درئ عنه القود والزم الذية بعد ما يحلف على ما ادعى من ذلك، وإن أتى ذلك عامداً أقيد بما نال من دم وجرح يستطاع فيه القصاص، وكان عليه الأرض فيما لا يستطاع فيه القصاص من الجراح قال: ولو أن تجاراً في عسكر أهل البغي أو أهل مدينة غلب عليها أهل البغي أو أسرى من المسلمين كانوا في أيديهم، وكل هؤلاء غير داخل مع أهل البغي برأي ولا معونة قتل بعضهم بعضاً أو أتى حداً لله أو للناس عارفاً بأنه محرم عليه، ثم قدر على إقامته عليه أقيم عليه ذلك كله.

وكذلك لو كانوا في بلاد الحرب فاتوا ذلك عالين بأنه محرم وغير مكهرين على إتيانه أقيم عليهم كل حد لله عز وجل وللناس.

وكذلك لو تلصصوا فكانوا بطرف ممتنعين لا يجري عليهم حكم أو لا يتلصصون ولا متاولين إلا أنهم لا تجري عليهم الأحكام وكانوا ممن قامت عليهم الحجة بالعلم مع الإسلام، ثم قدر عليهم أقيمت عليهم الحقوق.

٤- حكم أهل البغي في الأموال وغيرها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ظهر أهل البغي على بلد من بلدان المسلمين فأقام إمامهم على أحد حداً لله أو للناس فاصاب في إقامته أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاده مع أخذ ما عليهم ما ليس عليهم، ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حده إمام أهل البغي بحد ولا على من أخذوا صدقته بصدقة عامة ذلك؛ فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا بعضها استوفى إمام أهل العدل ما بقي منها وحسب لهم ما أخذ أهل البغي منها: قال: وكذلك من مر بهم فأخذوا ذلك منه.

قال: وإن أراد إمام أهل العدل أخذ الصدقة منهم فادعوا أن إمام أهل البغي أخذها منهم فهم أمناء على صدقاتهم، وإن ارتاب بأحد منهم أحلفه، فإذا حلف لم تعد عليه الصدقة.

وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وجزية الرقاب لم يعد على من أخذوه منه؛ لأنهم مسلمون ظاهر حكمهم في الموضع الذي أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وجزية رقبه وحق لزم

في مال أو غيره.

قال: ولو استقضى إمام أهل البغي رجلاً كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضي من أخذ الحق لبعض الناس من بعض في الحدود وغيرها إذا جعل ذلك إليه؛ ولو ظهر أهل العدل على أهل البغي لم يرد من قضاء قاضي أهل البغي إلا ما يرد من قضاء القضاء غيره.

وذلك خلاف الكتاب أو السنة أو إجماع الناس أو ما هو في معنى هذا أو عمد الحيف برد شهادة أهل العدل في الحين الذي يرد فيها أو إجازة شهادة غير العدل في الحين الذي يميزها فيه؛ ولو كتب قاضي أهل البغي إلى قاضي أهل العدل بحق ثبت عنده لرجل على آخر من غير أهل البغي فالأغلب من هذا خوف أن يكون برد شهادة أهل العدل بخلاف رأيه وقيل شهادة من لا عدل له بموافقة ومنهم من هو مخوف أن يكون يستحل بعض أخذ أموال الناس بما أمكنه فاحب إلى أن لا يقبل كتابه وكتابه ليس بحكم نفذ منه، فلا يكون للقاضي رده إلا بجمهور تبيين له، ولو كانوا مأمونين على ما وصفنا براء من كل خصله منه وكتب من بلاد نائية يهلك حق المشهود له إن رد كتابه فقبل القاضي كتابه كان لذلك وجه، والله تعالى أعلم؛ وكان كتاب قاضيهم إذا كان كما وصفت في فوات الحق إن رد شيهاً بحكمه.

قال: ومن شهد من أهل البغي عند قاضي من أهل العدل في الحال التي يكون فيها محارباً أو ممن يرى رأيهم في غير محاربة؛ فإن كان يعرف باستحلال بعض ما وصفت من أن يشهد لمن وافقه بالتصديق له على ما لم يعان، ولم يسمع أو باستحلال مال المشهود عليه أو دمه أو غير ذلك من الوجوه التي يطلب بها الذريعة إلى منفعة المشهود له أو نكاية المشهود عليه استحلالاً لم تجز شهادته في شيء، وإن قل، ومن كان من هذا برئاً منهم، ومن غيرهم عدلاً جازت شهادته.

قال: ولو وقع لرجل في عسكر أهل البغي على رجل في عسكر أهل العدل حق في دم نفس أو جرح أو مال وجب على قاضي أهل العدل الأخذ له به لا يختلف هو وغيره فيما يؤخذ لبعضهم من بعض من الحق في الموارث وغيرها.

وكذلك حق على قاضي أهل البغي أن يأخذ من الباغي لغير الباغي من المسلمين وغيرهم حقاً، ولو امتنع قاضي أهل البغي من أخذ الحق منهم لمن خالفهم كان بذلك عندنا ظالماً، ولم يكن لقاضي أهل العدل أن يمنع أهل البغي حقوقهم قبل أهل العدل يمنع قاضيهم الحق منهم قال: وكذلك أيضاً يأخذ من أهل العدل الحق لأهل الحرب والذمة، وإن منع أهل الحرب الحق يقع عليهم وأحق الناس بالصبر للحق أهل السنة من أهل دين الله تعالى، وليس منع رئيس المشركين حقاً قبل من محضرته لمسلم

بالتدريج لمسلم أن يمنع حريئاً مستأمناً حقاً؛ لأنه ليس بالتدريج ظلمه.

فيحسب له مثل ما أخذ منه، ولا يمنع رجلاً حقاً بظلم غيره وبهذا يأخذ الشافعي.

قال: ولو ظهر أهل البغي على مصر فولوا قضاءه رجلاً من أهل معروف بخلاف رأي أهل البغي فكتب إلى قاضي غيره نظر؛ فإن كان القاضي عدلاً وسعى شهوداً شهدوا عنده يعرفهم القاضي المكتوب إليه بنفسه أو يعرفهم أهل العدالة بالعدل وخلاف أهل البغي قبل الكتاب؛ فإن لم يعرفوا فكتابه كما وصفت من كتاب قاضي أهل البغي قال: وإذا غزا أهل البغي المشركين مع أهل العدل والتقوا في بلادهم فاجتمعوا، ثم قاتلوا معاً؛ فإن كان لكل واحد من الطائفتين إمام فأهل البغي كأهل العدل جماعتهم كجماعتهم، وواحد مثل واحد في كل شيء ليس الخمس.

قال: فإن آمن أحدهم عبداً كان أو حراً أو امرأة منهم جاز الأمان، وإن قتل أحد منهم في الإقبال كان له السلب.

وإن كان أهل البغي في عسكر رده لأهل العدل فسرى أهل العدل فأصابوا غنائم أو كان أهل العدل رده فسرى أهل البغي فأصابوا غنائم شركت كل واحد من الطائفتين صاحبها لا يفترقون في حال إلا أنهم إذا دفعوا الخمس من الغنيمة كان إمام أهل العدل أولى به؛ لأنه لقوم مفترقين في البلدان يؤديه إليهم؛ لأن حكمه جار عليهم دون حكم إمام أهل البغي، وأنه لا يستحل حيسه استحلال الباغي.

قال: ولو وادع أهل البغي قوماً من المشركين لم يكن لأحد من المسلمين غزوهم؛ فإن غزاهم فأصاب لهم شيئاً رده عليهم، ولو غزا أهل البغي قوماً قد وادعهم إمام المسلمين فسابهم أهل البغي؛ فإن ظهر المسلمون على أهل البغي استخرجوا ذلك من أيديهم وردوه على أهله المشركين قال: ولا يحل شراء أحد من ذلك السبي، وإن اشترى فشرائه مردود قال: ولو استعان أهل البغي بأهل الحرب على قتال أهل العدل.

وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب، فإنه حلال لأهل العدل قتال أهل الحرب وسبيهم، وليس كيونتهم مع أهل البغي بأمان إنما يكون لهم الأمان على الكف فاما على قتال أهل العدل، فلو كان لهم أمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضاً له؛ وقد قيل: لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على قتال المسلمين لم يكن هذا نقضاً للعهد؛ لأنهم مع طائفة من المسلمين وأرى إن كانوا مكروهين أو ذكروا جهالة، فقالوا كنا نرى علينا إذا حملنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين أخرى إنما

قال: وأكره للعدي أن يعمد قتل ذي رحمه من أهل البغي، ولو كف عن قتل أبيه أو ذي رحمه أو أخيه من أهل الشرك لم أكره ذلك له بل أحبه، وذلك أن النبي ﷺ كف أباً حذيفة بن غطفان عن قتل أبيه وأباً بكر يوم أُحُد عن قتل أبيه وإذا قتلت الجماعة المنتصة من أهل القبلة غير المتأولية أو أخذت المال فحكمهم حكم قطاع الطريق، وهذا مكتوب في كتاب قطع الطريق.

وإذا ارتد قوم عن الإسلام فاجتمعوا وقاتلوا فقتلوا وأخذوا المال فحكمهم حكم أهل الحرب من المشركين، وإذا تابوا لم يتبعوا بدم ولا مال.

فإن قال قائل: لم لا يتبعون؟

قيل: هؤلاء صاروا محاريين حلال الأموال والدماء، وما أصاب المحاربون لم يقتص منهم، وما أصيب لهم لم يرد عليهم، وقد قتل طليحة عكاشة بن محصن وثابت بن أقرم، ثم أسلم هو، فلم يضمن عقلاً ولا قوداً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والحد في المكابرة في المصر والصحرَاء سواء، ولعل المحارب في المصر أعظم ذنباً.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر: يقاد منهم إذا ارتدوا وحاربوا فقتلوا من قبل أن الشرك إن لم يزدحم شرّاً لم يزدحم خيراً بأن يمنح القوة منهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن أهل البغي ظهروا على مدينة فأراد قوم غيرهم من أهل البغي قتالهم لم أر أن يقاتلهم أهل المدينة معهم؛ فإن قالوا تقاتلكم معاً وسع أهل المدينة قتالهم فدعاً لهم عن أنفسهم وعيالهم وأموالهم وكانوا في معنى من قتل دون نفسه وماله إن شاء الله تعالى.

ولو سى المشركون أهل البغي وكانت بالمسلمين قوة على قتال المشركين لم يسع المسلمين الكف عن قتال المشركين حتى يستقذروا أهل البغي.

ولو غزا المسلمون فمات عاملهم فغزوا معاً أو متفرقين، وكل واحد منهم رد لصاحبه شرك كل واحد منهم صاحبه في الغنيمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال لي قائل: فما تقول فيمن أراد مال رجل أو دمه أو حرمة؟

قلت له: فله دفعه عنه.

قال: فإن لم يكن يدفع عنه إلا بقتال؟

قلت: فيقاتله، قال: وإن أتى القتال على نفسه؟

قلت: نعم.

تحملنا على من يحل دمه في الإسلام مثل قطاع الطريق أو قالوا لم نعلم أن من حملونا على قتاله مسلماً لم يكن هذا نقضاً لعهدهم ويؤخذون بكل ما أصابوا من أهل العدل من دم ومال، وذلك أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين أمر الله بالإصلاح بينهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتتقدم إليهم ونجدد عليهم شرطاً بأنهم إن درجوا إلى مثل هذا استحل قتلهم وأسأل الله التوفيق.

قال: فإن أتى أحد من أهل البغي ثائباً لم يقتص منه؛ لأنه مسلم محرّم الدم، وإذا قاتل أهل الذمة مع أهل العدل أهل الحرب لم يعطوا سلباً ولا خساً ولا سهماً، وإنما يرضخ لهم، ولو رهن أهل البغي نفرًا منهم عند أهل العدل ورهنتهم أهل العدل رهنًا.

وقالوا احبسوا رهننا حتى ندفع إليكم رهنتكم وتوادعوا على ذلك إلى مدّة جعلوها بينهم فعلا أهل البغي على رهن أهل العدل فقتلهم لم يكن لأهل العدل أن يقتلوا رهن أهل البغي الذين عندهم، ولا أن يجسّوهم إذا أثبتوا أن قد قتل أصحابهم؛ لأن أصحابهم لا يدفعون إليهم أبداً، ولا يقتل الرهن بمناية غيرهم، وإن كان رهن أهل البغي بلا رهن من أهل العدل، ووادعهم إلى مدّة فجاءت تلك المدّة، وقد غدر البغي لم يكن لهم حبس الرهن بغدر غيرهم.

قال: ولو أن أهل العدل آمنوا رجلاً من أهل البغي فقتله رجل جاهل كان فيه الذية.

وإذا قتل العدي الباغي عامداً والقاتل وارث المقتول أو قتل الباغي العدي وهو وارثه لم أر أن يتوارثا، والله تعالى أعلم، ويرثهما معاً ورثتهما غير القاتلين، وإذا قتل أهل البغي في معركة وغيرها صلى عليهم؛ لأن الصلاة سنة في المسلمين إلا من قتله المشركون في المعركة، فإنه لا يغسل، ولا يصلى عليه.

وأما أهل البغي إذا قتلوا في المعركة، فإنهم يغسلون ويصلى عليهم ويصنع بهم ما يصنع بالموتى، ولا يبعث بروسهم إلى موضع، ولا يصلون، ولا يمتعون الدفن، وإذا قتل أهل العدل أهل البغي في المعركة، ففيهم قولان: أحدهما أن يدفوا بكلهم ودمائهم والثياب التي قتلوا فيها إن شاءوا؛ لأنهم شهداء، ولا يصلى عليهم ويصنع بهم كما يصنع بمن قتله المشركون؛ لأنهم مقتولون في المعركة وشهداء.

والقول الثاني: أن يصلى عليهم؛ لأن أصل الحكم في المسلمين الصلاة على الموتى إلا حيث تركها رسول الله ﷺ، وإنما تركها فيمن قتله المشركون في المعركة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والصبيان والنساء من أهل البغي إذا قتلوا معهم فهم في الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين.

إذا لم يقدر على دفعه إلا بذلك.

قلت: وما هي؟

قال: وما معنى يقدر على دفعه بغير ذلك؟

قلت: أن يكون فارساً والعارض له راجلٌ فيمعن على الفرس، أو يكون متحصناً فيقلق الحصن الساعة فيمضي عنه. وإن أبى إلا حصره وقتاله قتاله أيضاً.

قال: أفليس قد ذكر حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجل دَمُ امرئٍ مُسلمٍ إلا يأخذى ثلاث: كُفْرَ بَعْدَ إِيمَانٍ، أَوْ زِنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ قَتْلُ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ. [هـم]

قلت له: حديث عثمان كما حدث به وقول رسول الله ﷺ: لا يجل دَمُ مُسلمٍ إلا يأخذى ثلاث كما قال: وهذا كلام عربي ومعناه أنه إذا أتى واحدة من ثلاث حل دمه، كما قال: فكان رجلٌ زنى، ثم ترك الزنا وتاب منه أو هرب من الموضع الذي زنى فيه فقدر عليه قتل رجلاً، ولو قتل مسلماً عامداً، ثم ترك القتل وتاب وهرب عليه قتل قوداً، وإذا كفر فتساب زال عنه اسم الكفر وهذان لا يفارقهما اسم الزنا والقتل، ولو تابا وهربا فيقتلان بالاسم اللازم لهما، والكافر بعد إيمانه لو هرب، ولم يترك القول بالكفر بعد ما أظهره قتل إلا أنه إذا تاب من الكفر وعاد إلى الإسلام حقر دمه، وذلك أنه يسقط عنه إذا رجع إلى الإسلام اسم الكفر، فلا يقتل، وقد عاذ مسلماً ومتى لزمه اسم الكفر فهو كالزاني والقاتل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والباغي خارج من أن يقال له: حلال الدم مطلقاً غير مستثنى فيه، وإنما يقال: إذا بغى وامتنع أو قاتل مع أهل الامتناع قوتل دفعاً عن أن يقتل أو منازعة ليرجع أو يدفع حقاً إن منعه؛ فإن أتى لا قتال على نفسه، فلا عقل فيه ولا قود، فإنما أجمنا قتاله، ولو ولّى عن القتال أو اعتزل أو جرح أو أسر أو كان مريضاً لا قتال به لم يقتل في شيء من هذه الحالات، ولا يقال للباغي وحاله هكذا حلال الدم، ولو حل دمه ما حقر بالتولية والإسار والجرح وعزله القتال، ولا يحقر دم الكافر حتى يسلم وحاله ما وصفت قبله من حال من أراد دم رجلٍ أو ماله.

٥- الخلاف في قتال أهل البغي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حضرني الناس الذي حكيت حديثه مجديدي عثمان فكلمني بما وصفت وحكيت له جملة ما ذكرت في قتال أهل البغي، فقال: هذا كما قلت: وما علمت أحداً احتج في هذا بشيء بما احتججت به، ولقد خالفك أصحابنا منه في مواضع.

قال: قالوا إذا كانت للفتنة الباغية فتنة ترجع إليها وانهمزوا قتلوا منهزمين وذفقت عليهم جرحى وقتلوا أسرى؛ فإن كانت حربهم قائمة فأسر منهم أسيرٌ قتل أسيرهم وذفقت على جرحاهم، فأما إذا لم يكن لأهل البغي فتنة وانهمز عسكرهم، فلا يجل أن يقتل مدبرهم ولا أسيرهم، ولا يذفقت على جرحاهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت له إذا زعمت أن ما احتججتنا به حجة فكيف رغبت عن الأمر الذي فيه الحجة أقلت بهذا خبراً أو قياساً؟

قال: بل قلت به خبراً.

قلت: وما الخبر؟

قال: إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال يوم الجمل: لا يقتل مدبرٌ ولا يذفقت على جريح؛ فكان ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فتنة يرجعون إليها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت له أفرويت عن علي أنه قال: لو كانت لهم فتنة يرجعون إليها قتلنا مدبرهم وأسيرهم وجريحهم فتستدل باختلاف حكمه على اختلاف السيرة في الطائفتين عنده؟

قال: لا، ولكنه عندي على هذا المعنى.

قلت أبدالاً؟ فأوجدناها.

فقال: فكيف يجوز قتلهم مقبلين، ولا يجوز مدبرين؟

قلت: بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن بقتالهم إذا كانوا باغيين.

قال الله تبارك وتعالى ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيسَ حَتَّى تَقِىَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾، وإنما يقتل من يقتل، فأما من لا يقتل، وإنما يقال اقتلوه لا تقتلوه، ولو كان فيما احتججت به من هذا حجة كانت عليك؛ لأنك تقول لا تقتلون مدبراً ولا أسيراً ولا جريحاً إذا انهمز عسكرهم، ولم تكن لهم فتنة قال قتلته أتباعاً لعلي بن أبي طالب.

قلت: فقد خالفت علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مثل ما اتبعته فيه، وقلت: أرايت إن احتج عليك أحد بمثل حديثك، وقال: تقتلهم بكل حال، وإن انهمز عسكرهم؛ لأن علياً قد يكون ترك قتلهم على وجه المن لا على وجه التحريم قال: ليس ذلك له، وإن احتمل ذلك الحديث؛ لأنه ليس في الحديث دلالة عليه.

قلت: ولا لك؛ لأنه ليس في حديث علي رضي الله تعالى عنه، ولا يحتمل دلالة على قتل من كانت له فتنة مولى وأسيراً أو جريحاً.

قلت: ولا دلالة في حديث أبي فاختة على ما قلت وفيه الدلالة على خلافه؛ لأنه لو قاله رجاء الأجر قال: إني لأرجو الله.

واسم الرجاء بمن ترك شيئاً مباحاً له أولى من اسم الخوف واسم الخوف بمن ترك شيئاً خوف المأثم أولى، وإن احتمل اللسان المعنيين قال: فإن أصحابنا يقولون قولك لا نستمتع من أموال أهل البغي بشيء إلا في حال واحدة.

قلت: وما تلك الحال؟

قال: إذا كانت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم، فإذا انقضت الحرب رُدَّ ذلك عليهم، وعلى ورثتهم.

قلت: أفرايت إن عارضنا وإياك معارض يستحل مال من استحل دمه من أهل القبلة؟

فقال الذم عند الله تعالى أعظم حرمة من المال، فإذا حلَّ الذم كان المال له تبعاً هل الحجة عليه إلا أن يقال: هذا في رجال أهل الحرب الذين خالفوا دين الله عز وجل هكذا وتحل أموالهم أيضاً بما لا تحل به دماؤهم، وذلك إن يسمى ذراريهم ونسأولهم فيسترقون وتؤخذ أموالهم والحكم في أهل القبلة مبين لهذا قد يحل دم الزاني منهم والقاتل، ولا يحل من مالهما شيء، وذلك لجنايتهما ولا جناية على أموالهما والباغي أخف حالاً منهما؛ لأنه يقال للزاني المحصن والقاتل هذا مباح الذم مطلقاً لا استثناء فيه، ولا يقال للباغي مباح الذم إنما يقال على الباغي أن يمنع من البغي؛ فإن قدر على منعه منه بالكلام أو كان باغياً غير متمتع مقاتل لم يحل قتاله، وإن يقاتل، فلم يخلص إلى دمه حتى يصير في غير معنى قتال بتولية أو أن يصير جريحاً أو ملقياً للسلاح أو أسيراً لم يحل دمه، فقال: هذا الذي إذا كان هكذا حرم أو مثل حال الزاني والقاتل حرم المال قال: ما الحجة عليه إلا هذا، وما فوق هذا حجة؟

فقلت: هل الذي حمت حجة عليك؟

قال: إني إنما آخذ به؛ لأنه أقوى لي وأوهن لهم ما كانوا يقاتلون.

فقلت: فهل يعدو ما أخذت من أموالهم أن تأخذ مالاً قتيل قد صار ملكه لطفل أو كبير لم يقاتلك قط فتقوى بمال غائب عنك غير باغ على باغ يقاتلك غيره أو مال جريح أو أسير أو مول قد صاروا في غير معنى أهل البغي الذين يحل قتالهم وأموالهم أو مال رجل يقاتلك محل لك دفعه، وإن أتى الدفع على نفسه ولا جناية على ماله أو رأيت لو سبى أهل البغي قوماً من المسلمين أنأخذ من أموالهم ما نستعين به على قتال أهل البغي لنستنقذهم فنعطيههم باستنقاذهم خيراً مما نستمتع به من أموالهم؟

قال: وقلت: وما أقيته من هذا المعنى ما هو إلا واحد من معنيين، إما ما قلنا بالاستدلال بحكم الله عز وجل وفعل من يقتدى به من السلف، فإن أبا بكر قد أسر غير واحد ممن منع الصدقة فما ضربه ولا قتله، وعليه قد أسر، وقدر على من امتنع فما ضربه ولا قتله، وإما أن يكون خروجهم إلى هذا محل دماهم فيقتلون في كل حال كانت لهم فئة أو لم تكن قال: لا يقتلون في هذه الحال.

قلت أجل ولا في الحال التي أجمت دماهم فيها، وقد كان معاوية بالشام؛ فكان يحمل أن تكون لهم فئة كانوا كثيراً وانصرف بعضهم قبل بعض فكانوا يحملون أن تكون الفئة المنصرفة أولاً فئة للفئة المنصرفة آخرها، وقد كانت في المسلمين هزيمة يوم أحد وثبت رسول الله ﷺ وطائفة بالشعب؛ فكان النبي ﷺ فئة لمن الحار إلى إليه وهم في موضع واحد، وقد يكون للقوم فئة فينهزمون، ولا يريدونها، ولا يريدون العودة للقتال، ولا يكون لهم فئة فينهزمون يريدون الرجوع للقتال، وقد وجدت القوم يريدون القتال ويشحذون السلاح فتزعم نحن وأنت أنه ليس لنا قتالهم ما لم ينصبوا إماماً ويسيروا ونحن نخافهم على الإيقاع بنا فكيف أجمت قتالهم بإرادة غيرهم القتال أو بترك غيرهم الهزيمة، وقد انهزموا هم وجرحوا وأسروا ولا تبيح قتالهم بإرادتهم القتال؟ وقلت له لو لم يكن عليك في هذا حجة إلا فعل علي بن أبي طالب وقوله كنت محجوجاً بفعل علي وقوله قال: وما ذاك؟

قلت:

١٤٩٦- أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي فاختة أن علياً عليه السلام أتته بأمير يوم صفين، فقال: لا تقتلني صبراً، فقال علي: لا أقتلك صبراً إني أخاف الله رب العالمين فخلني سبيته، ثم قال أفيك خير أيساع؟ [أخرجه

البيهقي (١٨٢/٨)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والحرب يوم صفين قائمة ومعاوية يقاتل جاداً في أيامه كلها متصفاً أو مستعلياً وعليه يقول لأسير من أصحاب معاوية لا أقتلك صبراً إني أخاف الله رب العالمين وأنت تأمر بقتل مثله؟

قال: ففعله من عليه.

قلت: هو يقول إني أخاف الله رب العالمين قال يقول إني أخاف الله فأطلب الأجر بالمثل عليك.

قلت: أفيجوز إذ قال: لا يقتل مدبر، ولا يذقق على جريح لمن لا فئة له مثل حجبتك؟

قال: لا؛ لأنه لا دلالة في الحديث عليه.

قال: لا.

قلت وقليل الاستمتاع بأموال الناس محرّم؟

قال: نعم.

قلت: فما أحلّ لك الاستمتاع بأموال أهل البغي حتى تنقضي الحرب، ثم استمعت بالكراع والسلاح دون الطعام والياباب، والمال غيرهما؟

قال: فما فيه قياس، وما القياس فيه إلا ما قلت: ولكنني قلته خبراً.

قلت: وما الخبر؟

قال: بلغنا أن عليّاً عليه السلام غنم ما في عسكر من قاتله.

فقلت له: قد رويتم أن عليّاً عرف ورثة أهل النهروان حتى تغيب قدر أو رجل أفسار على عليّ بسيرتين إحداهما غنم والأخرى لم يغنم فيها؟

قال: لا، ولكن أخذ الحديثين وهم.

قلت: فأيهما الوهم؟

قال: ما تقول أنت؟

قلت: ما أعرف منهما واحداً ثابتاً عنه؛ فإن عرفت الثابت فقل بما يثبت عنه قال ماله أن يغنم أموالهم.

قلت: الآن أموالهم محبة؟

قال: نعم.

فقلت: فقد خالفت الحديثين عنه وأنت لا تغنم؛ وقد زعمت أنه ترك؛ وقد زعمت أنه ترك قال: إنما استمتع بها في حال.

قلت: فالخطور يستمتع به فيما سوى هذا؟

قال: لا.

قلت أفيجوز أن يكون شيان عظوران فيستمتع بأحدهما ويحرم الاستمتاع بالآخر بلا خبر؟

قال: لا.

قلت: فقد أجزته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له: أرايت لو وجدت لهم دنائير أو دراهم تقويك عليهم أتاخذها؟

قال: لا.

قلت: فقد تركت ما هو أشدّ لك عليهم تقوية من السلاح والكراع في بعض الحالات قال: فإن صاحبنا يزعم أنه لا يصلي على قتلى أهل البغي.

فقلت له: ولم؟ وصاحبك يصلي على من قتله في حدّ

والمقتول في حدّ يجب على صاحبك قتله، ولا يحلّ له تركه والباغي يحرم على صاحبك قتله مولياً وراجعاً عن البغي، فإذا ترك صاحبك الصلاة على أحدهما دون الآخر كان من لا يحلّ له إلا قتله أولى أن يترك الصلاة عليه؟

قال: كأنه ذهب إلى أن ذلك عقوبة ليتنكل غيره عن مثل ما صنع.

قلت: أو يعاقبه صاحبك بما لا يسعه أن يعاقبه به؟ فإذا كان ذلك جائزاً فليصلبه أو ليحرّقه فهو أشدّ في العقوبة من ترك الصلاة عليه أو يجرّ رأسه فيبعث به؟

قال: لا يفعل به من هذا شيئاً.

قلت: وهل يبالي من قاتلك على أنك كافر أن لا تصلي عليه وهو يرى صلاتك لا تقرّبه إلى الله تعالى؟ وقلت صاحبك لو غنم مال الباغي كان أبلغ في تنكيل الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع الباغي قال: ما ينكل أحد بما ليس له أن ينكل به.

قلت: فقد فعلت، وقلت له اتنح البغي أن تجوز شهادته أو يناكح أو يوارث أو شيئاً مما يجوز لأهل الإسلام؟

قال: لا.

قلت: قال: فكيف منعه الصلاة وحدها؟ أجبر؟ لا.

قلت: فإن قال لك قاتل أصلي عليه وأمنعه أن يناكح أو يوارث.

قال: ليس له أن يمنعه شيئاً مما لا يمنعه المسلم إلا يجبر.

قلت: فقد منعه الصلاة بلا خبر، وقال: إذا قتل العادل أخاه وأخوه باغ ورثه؛ لأن له قتله، وإذا قتله أخوه لم يرثه؛ لأنه ليس له قتله.

فقلت له: فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أخاه عمداً لم يرث من ماله ولا من دينه إن أخذت منه شيئاً، ومن قتله خطأ ورث من ماله، ولم يرث من دينه شيئاً؛ لأنه لا يثبم على أن يكون قتله ليرث ماله، وروى هذا عمرو بن شعيب يرفعه.

فقلت: حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة، وقلت إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم: ليس لقاتل شيء هذا على من لزمه اسم القتل أيما كان تعمّد القتل أو مرفوعاً عنه الإثم بأن عمداً غرضاً فأصاب إنساناً فكيف لم يقل بهذا في القتل من أهل البغي والعدل، فيقول كل من يلزمه اسم قاتل، فلا يرث كما احتججت علينا؟ وأنت أيضاً تسوي بينهما في القتل، فتقول لا أزيد واحداً منهما من صاحبه، وإن كان أحدهما ظالماً؛ لأن كلا متاوّل قال: فإن صاحبنا قال نقاتل أهل البغي، ولا يدعون؛ لأنهم يعرفون ما يدعون إليه، وقال حجّتنا فيه أن من بلغته الدعوة من أهل الحرب جاز أن يقاتل، ولا يدعى.

فقلت له: لو قاسَ غيرك أهلَ البغي بأهلَ الحرب كنتَ شبيهاً بالخروج إلى الإسرافِ في تضعيفه كما رأيتك تفعلُ في أقلِّ من هذا قال: وما الفرقُ بينهم؟

قلت: أرايتَ أهلَ البغي إذا أظهروا إرادةَ الخروجِ علينا والبراءةَ مِنَّا واعتزلوا جماعةً اتقتلهم في هذه الحال؟ قال: لا.

فقلت: ولا نأخذُ لهم مالاً ولا نسي لهم ذريةً؟

قال: لا.

قلت أفرأيتَ أهلَ الحرب إذا كانوا في ديارهم لا يهيمون بنا، ولا يعرضون بذكرنا أهلَ قوَّةٍ على حربنا فتركوها أو ضعفَ عنها، فلم يذكروها أبجلُّ لنا أن نقاتلهم نياماً كانوا أو موليينَ ومرضى ونأخذُ ما قدرنا عليه من مالٍ وسيبي نساءهم وأطفالهم ورجالهم؟

قال: نعم.

قلت: وما يحلُّ منهم مقاتلينَ مقبلينَ ومدبرينَ مثلُ ما يحلُّ منهم تاركينَ للحربِ غافلينَ؟

قال: نعم.

قلت وأهلُ البغي مقبلينَ يقاتلونَ ويتركونَ موليينَ، فلا يؤخذُ لهم مالٌ؟

قال: نعم.

قلت أفترأهم يشبهونهم.

قال: إنهم ليفارقونهم في بعضِ الأمور.

قلت: بل في أكثرها أو كلها قال فما معنى دعوتهم؟

قلت: قد يطلبون الأمرَ ببعضِ الخوفِ والإرعاءِ فيجتمعون ويعتقدون ويسألون عزلَ العاملِ ويذكرون جوره أو ردَّ مظلمته أو ما أشبه هذا فيناظرون؛ فإن كانَ ما طلبوا حقاً أعطوه، وإن كانَ باطلاً أقيمتِ الحجَّةُ عليهم فيه؛ فإن تفرقوا قبلَ هذا تفرقاً لا يعودون له فذاك، وإن أبوا إلا القتالَ قوتلوا، وقد اجتمعوا في زمانِ عمرَ بن عبد العزيزِ فكلمهم ففترقوا بلا حربٍ، وقلت له: وإذا كانوا عندنا وعندك إذا قاتلوا فأكثروا القتلَ، ثم ولَّوا لم يقتلوا موليينَ لحرمَةِ الإسلامِ معَ عظمِ الجنايةِ فكيف تبيتهم فتقتلهم قبلَ قتالهم ودعوتهم، وقد يمكنُ فيهم الرجوعُ بلا سفكِ دمٍ ولا مؤنةٍ أكثرَ من الكلامِ وردَّ مظلمةٍ إن كانت يجبُ على الإمامِ ردُّها إذا علمها قبلَ أن يسألها.

٦ - الأمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال بعضُ الناسِ يجوزُ أمانُ

المرأةَ المسلمةَ، والرجلَ المسلمَ لأهلِ الحربِ فأما العبدُ المسلمُ؛ فإن أمانَ أهلِ بغيٍ أو حربٍ، وكان يقاتلُ أجزنا أمانه كما نجيزُ أمانَ الحرِّ، وإن كان لا يقاتلُ لم نجز أمانه.

فقلت له: لم فرقتَ بينَ العبدِ يقاتلُ، ولا يقاتلُ؟

فقال: قال رسولُ الله ﷺ: المُسْلِمُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُاً وَمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِزِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ.

فقلت له: هذه الحجَّةُ عليك، قال: ومن أين؟

قلت: إن زعمتَ أن قولَ رسولِ الله ﷺ: يَسْعَى بِزِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ على الأحرارِ دونَ المالكِ، فقد زعمتَ أن المملوكَ يؤمنُ وهو خارجٌ من الحديثِ، قال: ما هو خارجٌ من الحديثِ وإنه يلزمه اسمُ الإيمانِ.

فقلت له: فإن كانَ داخلياً في الحديثِ فكيف زعمتَ أنه لا يجوزُ أمانه إذا لم يقاتلُ؟

قال: إنما يؤمنُ المقاتلينَ مقاتلٍ.

قلت ورأيتَ ذلك استثناءً في الحديثِ أو وجدت عليه دلالةً منه؟

قال: كانَ العقلُ يدلُّ على هذا.

قلت: ليس كما تقولُ الحديثُ والعقلُ معاً يدلان على أنه يجوزُ أمانُ المؤمنِ بالإيمانِ لا بالقتالِ، ولو كانَ كما قلتَ كنتَ قد خالفتَ أصلَ مذهبك قال: ومن أين؟

قلت: زعمتُ أن المرأةَ تؤمنُ، فيجوزُ أمانها والزمنُ لا يقاتلُ يؤمنُ فيجوزُ أمانه، وكان يلزمك في هذين على أصل ما ذهبت إليه أن لا يجوزُ أمانهما؛ لأنهما لا يقاتلان قال: فإني أتتركُ هذا كله فأقول: إن النبي ﷺ لما قال تَكَافُاً دِمَاؤُهُمْ فديةُ العبدِ أقلُّ من ديةِ الحرِّ فليس بكفءٍ بدمه لدمه.

فقلت له: القولُ الذي صرتَ إليه أبعدُ من الصوابِ من القولِ الذي بأن لك تناقضُ قولك فيه، قال: ومن أين؟

قلت: أنتظرُ في قولِ رسولِ الله ﷺ تَكَافُاً دِمَاؤُهُمْ إلى القودِ أم إلى الديةِ؟

قال: إلى الديةِ.

قلت فديةُ المرأةِ نصفُ ديةِ الرجلِ وأنت نجيزُ أمانها، وديةُ بعضِ العبيدِ عندك أكثرُ من ديةِ المرأةِ، فلا نجيزُ أمانه؟

وقد يكونُ العبدُ لا يقاتلُ أكثرَ ديةً من العبدِ يقاتلُ ولا نجيزُ أمانه، ويكونُ العبدُ يقاتلُ عن مائةِ درهمٍ فتجيزُ أمانه، فقد تركتَ أصلَ مذهبك في إجازةِ أمانِ العبدِ المقاتلِ يساوي مائةَ درهمٍ، وفي المرأةِ.

قال: فإن قلتَ إنما عنى "تَكَافُاً دِمَاؤُهُمْ" في القودِ.

قال: فأوجدينه.

قلت: أرايت المشركين المحاربين لو سبى بعضهم بعضاً، ثم أسلموا أتدع السَّابِي يتخول المسي موقوفاً له؟

قال: نعم.

قلت: فلو فعل ذلك الأسارى أو التجَّار، ثم ظهرنا عليهم، قال: فلا يكون لهم أن يسترق بعضهم بعضاً.

قلت: أفرأيت أهل الحرب لو غزونا فقتلوا فينا، ثم رجعوا إلى دارهم فأسلموا أو أسلموا قبل الرجوع أكون على القتال منهم قوداً؟

قال: لا.

قلت: فلو فعل ذلك الأسارى أو التجَّار غير مكرهين ولا مشته عليهم؟

قال: يقتلون.

قلت: أفرأيت المسلمين أيسعهم أن يقصدوا قصد الأسارى والتجَّار من المسلمين ببلاد الحرب فيقتلونهم؟

قال: لا بل حرَّم عليهم.

قلت أيسعهم ذلك في أهل الحرب؟

قال: نعم.

قلت: أرايت الأسارى والتجَّار لو تركوا صلوات، ثم خرجوا إلى دار الإسلام أكون عليهم قضاؤها أو زكاة كان عليهم أداؤها؟

قال: نعم.

قلت: ولا يحل لهم في دار الحرب إلا ما يحل في دار الإسلام؟

قال: نعم.

قلت: فإن كانت الدَّار لا تغيَّر بما أحلَّ الله لهم وحرَّم عليهم شيئاً، فيكون أسقطت عنهم حقَّ الله عزَّ وجلَّ وحقَّ الأديتين الذي أوجبه الله عزَّ وجلَّ فيما أتوا في الدَّار التي لا تغيَّر عندك شيئاً، ثم قلت: ولا يحل لهم حبس حقَّ قبلهم في دم ولا غيره؟ وما كان لا يحل لهم حبسه كان على السُّلطان استخراجهم منهم عندك في غير هذا الموضع، فقال: فلاي أقيسهم على أهل البغي الذين أبطل ما أصابوا إذا كان الحكم لا يجري عليهم.

قلت: ولو قسمتهم بأهل البغي كنت قد أخطأت القياس، قال وأين؟

قلت: أنت تزعم أن أهل البغي ما لم ينصبوا إماماً ويظهروا حكمهم يقبض منهم في كل ما أصابوا وتقام عليهم الحدود والأسارى والتجَّار لا إمام لهم ولا امتناع، فلو قسمتهم بأهل البغي

قلت فقله قال: فقد قلت فانت تقيّد بالعبد الذي لا يساوي عشرة دنانير الحر دية ألف دينار كان العبد ممن يحسن قتالاً أو لا يحسنه.

قال: إني لأفعل، وما هذا على القود.

قلت: أجل ولا على الدية ولا على القتال، ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تركته كله، قال فعلام هو؟

قلت: على اسم الإيمان قال: وإذا أسر أهل البغي أهل العدل، وكان أهل العدل فيهم تجار يقتل بعضهم بعضاً أو استهلك بعضهم لبعض مالا لم يقتص لبعضهم من بعض، ولم يلزم بعضهم لبعض في ذلك شيء؛ لأن الحكم لا يجري عليهم.

وكذلك إن كانوا في دار حرب.

فقلت له: اتعني أنهم في حال شبهة بجهالهم وتنحيهم عن أهل العلم وجهالة من هم بين ظهرائه ممن أهل بغسي أو مشركين؟

قال: لا، ولو كانوا فقهاء يعرفون أن ما أتوا، وما هو دونه حرَّم أسقطت ذلك عنهم في الحكم؛ لأن الدَّار لا يجري عليها الحكم.

فقلت له: إنما يحتمل قولك لا يجري عليها الحكم معينين، أحدهما أن تقول ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جارياً، والمعنى الثاني أن يغلب أهلها عليها فيمنعوها من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود فأيها عنيت؟

قال: أما المعنى الأول، فلا أقول به على أهلها أن يصيروا إلى جماعة المسلمين ويستسلموا للحكم وهم بمنع ظالمون مسلمون كانوا أو مشركين، ولكن إذا منعوا دارهم من أن يكون عليها طاعة يجري فيها الحكم كانوا قبل المنع مطيعين يجري عليهم الحكم أو لم يكونوا مطيعين قبله فأصاب المسلمون في هذه الدَّار حدوداً بينهم أو لله لم تؤخذ منهم الحدود ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله عزَّ وجلَّ تأديتها.

فقلت له: نحن وأنت تزعم أن القول لا يجوز إلا أن يكون خبراً أو قياساً معقولاً فأخبرنا في أي المعنيين قولك؟

قال: قولي قياس لا خبر قلنا فعلام قسته؟

قال: على أهل دار المحاربين يقتل بعضهم بعضاً، ثم يظهر عليهم، فلا تقيّد منهم.

قلت اتعني من المشركين؟

قال: نعم.

فقلت له: أهل الدَّار من المشركين يخالفون التجَّار والأسارى فيهم في المعنى الذي ذهب إليه خلافاً بيناً.

وَاجِدٌ مِنْهُمْ مِائَةَ جَلْدَةٍ»، وَقَالَ عَزَّ ذِكْرُهُ «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» فَرَعِمَتْ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ أَنَّكَ تَطْرَحُهُ عَنِ الْأَسَارَى وَالتَّجَارِ بِأَنْ يَكُونُوا فِي دَارٍ مَمْنُونَةٍ، وَلَمْ تَجِدْ دَلَالَةً عَلَى هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا إِجْمَاعٍ فَتَزِيلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ بِلَا دَلَالَةٍ وَتُخَصِّمُهُمْ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَا يَنْبَغِي لِقَاضِي أَهْلِ الْبَغْيِ أَنْ يَحْكُمَ فِي الدِّمَاءِ وَالْحُدُودِ وَحُقُوقِ النَّاسِ، وَإِذَا ظَهَرَ الْإِمَامُ عَلَى الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ قَاضٍ لِأَهْلِ الْبَغْيِ لَمْ يَرُدَّ مِنْ حُكْمِهِ إِلَّا مَا يَرُدُّ مِنْ حُكْمِ غَيْرِهِ مِنْ قَضَايَا غَيْرِ أَهْلِ الْبَغْيِ، وَإِنْ حَكَمَ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ الْبَغْيِ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُجِيرَ كِتَابَهُ خَوْفَ اسْتِحْلَالِهِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِمَا لَا يَحِلُّ لَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا كَانَ غَيْرُ مَأْمُونٍ بِرَأْيِهِ عَلَى اسْتِحْلَالِ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ مَالٍ أَمْرِي أَوْ دَمِهِ لَمْ يَحِلَّ قَبُولُ كِتَابِهِ وَلَا إِنْقِاضُ حُكْمِهِ، وَحُكْمُهُ أَكْثَرُ مِنْ كِتَابِهِ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَنْقُذَ حُكْمَهُ وَهُوَ الْأَكْثَرُ وَيَرُدُّ كِتَابَهُ وَهُوَ الْأَقْلَى؟ وَقَالَ: مَنْ خَالَفْنَا إِذَا قَتَلَ الْعَادِلُ أَبَاهُ وَرَثَتَهُ، وَإِذَا قَتَلَ الْبَاغِي لَمْ يَرِثْهُ، وَخَالَفَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ هُمَا سُوءٌ يَتَوَارَثَانِ؛ لِأَنَّهُمَا مَتَاوَلَانِ، وَخَالَفَهُ آخَرُ، فَقَالَ: لَا يَتَوَارَثَانِ؛ لِأَنَّهُمَا قَاتِلَانِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الَّذِي هُوَ أَشْبَهَ بِمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّهُمَا سُوءٌ لَا يَتَوَارَثَانِ وَيَرِثُهُمَا غَيْرُهُمَا مِنْ وَرَثَتِهِمَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ: مَنْ خَالَفْنَا يَسْتَعِينُ الْإِمَامَ عَلَى أَهْلِ الْبَغْيِ بِالْمُشْرِكِينَ إِذَا كَانَ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ ظَاهِرًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَعَزَّ بِالْإِسْلَامِ أَهْلَهُ فَخَوَّلَهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ بِخِلَافِهِ دِينَهُ فَجَعَلَهُمْ صَفَيْنِ صَفًّا مَرْقُوقِينَ بَعْدَ الْحَرِّيةِ وَصَفًّا مَأْخُودًا مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَا فِيهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ الْمَنْفَعَةُ صِفَارًا غَيْرَ مَاجُورِينَ عَلَيْهِ وَمَنْعَهُمْ مِنْ أَنْ يَنْالُوا نِكَاحَ مُسْلِمَةٍ وَأَبَاحَ نِسَاءَ حُرَّائِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِلْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ زَعَمْتُ أَنْ لَا يَذْبَحُ النِّسَاءُ إِذَا كَانَ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ جُلُّ ذِكْرِهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَكَيْفَ أَجَزْتُ أَنْ تَجْعَلَ الْمُشْرِكَ فِي مَنْزِلَةِ يَنْالُ بِهَا مُسْلِمًا حَتَّى يَسْفِكَ بِهَا دَمَهُ وَائْتَمَنَ مَنْعَهُ مِنْ أَنْ تَسْلُطَهُ عَلَى شَأْنِهِ الَّذِي يَقْرُبُ بِهَا إِلَى رَبِّهِ؟

قَالَ: حُكْمُ الْإِسْلَامِ هُوَ الظَّاهِرُ.

قُلْتُ: وَالْمُشْرِكُ هُوَ الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ قَدْ مَضَى عَنْهُ الْحُكْمُ وَصِيرَتْ حُفَّتُهُ بِيَدِي مِنْ خَالَفَ دِينَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَعَلَّهُ يَقْتُلُهُ بَعْدَاوَةُ الْإِسْلَامِ وَأَهْلُهُ فِي الْحَالِ الَّتِي لَا تَسْتَحِلُّ أَنْتَ فِيهَا قَتْلَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَاضِيًا إِنْ اسْتَقْضَى تَحْتَ يَدِهِ قَاضِيًا هَلْ يُولِّي ذِمَّةً مَأْمُونًا أَنْ يَقْضِيَ فِي حَزْمَةٍ يَقْبَلُ وَهُوَ يَسْمَعُ قَضَاءَهُ؟ فَإِنْ أَخْطَأَ الْحَقُّ رَدَّهُ؟

قَالَ: لَا.

كَانَ الَّذِي تَقِيمُ عَلَيْهِ الْحُدُودَ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ أَشْبَهَ بِهِمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْنُونٍ بِنَفْسِهِ وَهُمْ غَيْرُ مَمْنُونِينَ بِنَفْسِهِمْ وَأَهْلُ الْبَغْيِ عِنْدَكَ إِذَا قَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِلَا شَبْهَةٍ، ثُمَّ ظَهَرَتْ عَلَيْهِمْ أَقْدَتُهُمْ وَأَخَذَتْ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ مَا ذَهَبَ لَهُمْ مِنْ مَالٍ، فَقَالَ: وَلَكِنَّ الدَّارَ مَمْنُونَةٌ مِنْ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ بِغَيْرِهِمْ، فَإِنَّمَا مَنَعْتُهُمْ بِأَنَّ الدَّارَ لَا يَجْرِي عَلَيْهَا الْحُكْمُ.

فَقُلْتُ لَهُ: فَأَنْتَ إِنْ قَسَمْتَهُمْ بِأَهْلِ الْحَرْبِ وَبِغْيِي خَطِيئَةٍ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَبْتَدِيَ بِالَّذِي رَجَعْتَ إِلَيْهِ، قَالَ فَيَدْخُلُ عَلَيَّ فِي الَّذِي رَجَعْتَ إِلَيْهِ شَيْءٌ؟

قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: وَمَا هُوَ؟

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْجَمَاعَةَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ يَجَارِبُونَ فَيَمْتَنِعُونَ فِي مَدِينَةٍ أَوْ صَحْرَاءٍ فَيَقْطَعُونَ الطَّرِيقَ وَيَسْفِكُونَ الدِّمَاءَ وَيَأْخُذُونَ الْأَمْوَالَ وَيَأْتُونَ الْحُدُودَ؟

قَالَ: يَقَامُ هَذَا كُلُّهُ عَلَيْهِمْ.

قُلْتُ: وَلَمْ، وَقَدْ مَنَعُوا هُمْ بِنَفْسِهِمْ دَارَهُمْ وَمَوَاضِعَهُمْ حَتَّى صَارُوا لَا تَجْرِي الْأَحْكَامُ عَلَيْهِمْ؟ وَإِنْ كُنْتُ إِنَّمَا ذَعَبْتُ إِلَى أَنَّهُ اسْقَطَ الْحُكْمَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ امْتِنَاعُ الدَّارِ فَهَؤُلَاءِ مَنَعُوا الدَّارَ بِنَفْسِهِمْ مِنْ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهَا حُكْمٌ، وَقَدْ أَجْرِيَتْ عَلَيْهِمُ الْحُكْمُ فَلَمْ أَجْرِيَتْهُ عَلَى قَوْمٍ فِي دَارٍ مَمْنُونَةٍ مِنَ الْقَوْمِ وَأَسْقَطَتْهُ عَنْ آخَرِينَ؟ وَإِنْ كُنْتُ قُلْتُ يَسْقُطُ عَنْ أَهْلِ الْبَغْيِ فَأَوْلَئِكَ قَوْمٌ مَتَاوَلُونَ مَعَ الْمُتَعَبِّةِ مَشَبْهَةً عَلَيْهِمْ يَرُونَ أَنْ مَا صَنَعُوا مَبَاحٌ لَهُمُ وَالْأَسَارَى وَالتَّجَارِ الَّذِينَ اسْقَطَتْ عَنْهُمْ الْحُدُودَ يَرُونَ ذَلِكَ مَحْرَمًا عَلَيْهِمْ؟ فَإِنَّمَا قُلْتُ هَذَا فِي الْحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَصْلُبُوا أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافِهِ.

قُلْتُ لَهُ: أَفَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ إِنْ كَانُوا غَيْرَ مَمْنُونِينَ؟

قَالَ: نَعَمْ وَيَحْتَمِلُ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ يَحْتَمِلُ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ وَالْآيَةُ عَلَى ظَاهَرِهَا حَتَّى تَأْتِيَ دَلَالَةٌ عَلَى بَاطِنٍ دُونَ ظَاهِرٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

قُلْتُ لَهُ: وَمَنْ قَالَ بِبَاطِنٍ دُونَ ظَاهِرٍ بِلَا دَلَالَةٍ لَهُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ خَالَفَ لِلْآيَةِ.

قَالَ: نَعَمْ.

فَقُلْتُ لَهُ: فَأَنْتَ إِذَا تَخَالَفَ آيَاتُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

قَالَ وَأَيْنَ؟

قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِّهِ سُلْطَانًا»، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى «الرَّائِيَّةُ وَالزَّائِيَّةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ

قلت ولم؟ وحكم القاضي الظاهر؟

قال: وإن، فإن عظيماً أن ينفذ على مسلم شيء بقول ذمي.

قلت: إنه بأمر مسلم، قال: وإن كان كذلك فالذمي موضع حاكم.

فقلت له: افتجد الذمي في قتال أهل البغي قاتلاً في الموضع الذي لا يصل الإمام إلى أن يأمره بقتل إن رآه ولا كف؟

قال: إن هذا كما وصفت، ولكن أصحابنا احتجوا بأن النبي ﷺ استعان بالمشركين على المشركين.

قلت: ونحن نقول لك استعن بالمشركين على المشركين؛ لأنه ليس في المشركين عز محرم أن نذله ولا حرمة حرمت إلا أن نستبقها كما يكون في أهل دين الله عز وجل، ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن يمضوا حكماً في حزمة بقل أجوز، وقلت له: ما أبعد ما بين أقاويلك قال في أي شيء؟

قلت: أنت تزعم أن المسلم والذمي إذا تداعيا ولذا جعلت الولد للمسلم وحيثهما فيه واحدة؛ لأن الإسلام أولى بالولد قبل أن يصف الولد الإسلام.

وزعمت أن أحد الأبوين إذا أسلم كان الولد مع أبيهما أسلم تعزيزاً للإسلام فانت في هذه المسألة تقول هذا، وفي المسألة قبلها تسلط المشركين على قتل أهل الإسلام.

[٣٠٢/٧]

٥٣- كتاب السَّبَقِ والنَّضال

١٥٠٠- قال: وَأَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَقَ سَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ

أُضْمِرَتْ. [اخرجه البخاري (٢٨٦٨)، مسلم (١٨٧٠)، أبو

داود (٢٥٧٥)، النسائي (٢٢٦/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقول النبي ﷺ: لا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ نَصْلٍ يَجْمَعُ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ كُلُّ نَصْلٍ رَمِيَ بِهِ مِنْ سَهْمٍ أَوْ نَشَابَةٍ أَوْ مَا يَنْكُأُ الْعَدُوَّ نَكَابَتَهُمَا، وَكُلُّ حَافِرٍ مِنْ خَيْلٍ وَحِمِيرٍ وَيَغَالٍ، وَكُلُّ خَفٍّ مِنْ إِبِلٍ يَحْتَبِ أَوْ عَرَابٍ دَاخِلٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ السَّبَقُ.

والمعنى الثاني أَنَّهُ يَجْرُمُ أَنْ يَكُونَ السَّبَقُ إِلَّا فِي هَذَا: وهذا داخلٌ في معنى مَا نَدَّبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ وَحَدَّ عَلَيْهِ أَهْلَ دِينِهِ مِنَ الْإِعْدَادِ لِعَدْوِ الْقُوَّةِ وَرِبَاطِ الْخَيْلِ وَالْآيَةِ الْآخَرَى «فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ»؛ لِأَنَّ هَذِهِ الرِّكَابَ لَمَّا كَانَ السَّبَقُ عَلَيْهَا يَرْغَبُ أَهْلُهَا فِي اتِّخَاذِهَا لِأَمَالِهِمْ إِدْرَاكُ السَّبَقِ فِيهَا وَالْغَنِيمَةُ عَلَيْهَا كَانَتْ مِنَ الْعَطَايَا الْجَائِزَةِ بِمَا وَصَفْنَاهَا فَلَا سَبَقَاقَ فِيهَا حَلَالٌ وَفِيمَا سِوَاهَا عَسَرَمٌ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا سَابَقَ رَجُلًا عَلَى أَنْ يَتَسَابَقَا عَلَى أَقْدَامِهِمَا أَوْ سَابَقَهُ عَلَى أَنْ يَعْدُوَ إِلَى رَأْسِ جَبَلٍ أَوْ عَلَى أَنْ يَعْدُوَ فَيَسْبِقَ طَائِرًا، أَوْ عَلَى أَنْ يَصِيبَ مَا فِي يَدَيْهِ، أَوْ عَلَى أَنْ يَمْسَكَ فِي يَدِهِ شَيْئًا، فَيَقُولُ لَهُ ارْكُنْ فَيَرْكُنْ فَيَصِيبُهُ، أَوْ عَلَى أَنْ يَقُومَ عَلَى قَدَمَيْهِ سَاعَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا، أَوْ عَلَى أَنْ يَصَارِعَ رَجُلًا، أَوْ عَلَى أَنْ يَدَاحِي رَجُلًا بِالْحِجَارَةِ فَيَغْلِبُهُ كَانَ هَذَا كُلُّهُ غَيْرَ جَائِزٍ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ مَعَانِي الْحَقِّ الَّذِي حَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَخَصَّ السَّنَةَ بِمَا يَحِلُّ فِيهِ السَّبَقُ وَدَاخِلٌ فِي مَعْنَى مَا حَظَرَتْهُ السَّنَةُ إِذْ نَفَتْ السَّنَةَ أَنْ يَكُونَ السَّبَقُ إِلَّا فِي خَفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ وَدَاخِلٌ فِي مَعْنَى أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَمَّا أَخَذَ الْمُعْطِي عَلَيْهِ عَوْضًا وَلَا لَزَمَهُ بِأَصْلٍ حَقٍّ وَلَا أَعْطَاهُ طَلِبًا لِثَوَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا لِمُحَمَّدٍ صَاحِبِهِ بَلْ صَاحِبُهُ يَأْخُذُهُ غَيْرَ حَامِدٍ لَهُ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ لَهُ فَعَلَى هَذَا عَطَايَا النَّاسِ وَقِيَاسُهَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والأَسْبَاقُ ثَلَاثَةٌ سَبَقٌ يَعْطِيهِ الْوَالِي أَوْ الرَّجُلُ غَيْرُ الْوَالِي مِنْ مَالٍ مَطْوُوعًا بِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ مِنْ غَايَةٍ إِلَى غَايَةٍ فَيَجْعَلُ لِلْسَّابِقِ شَيْئًا مَعْلُومًا، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَ لِلْمُصَلِّيِ وَالثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ وَالَّذِي يَلِيهِ بِقَدْرِ مَا أَرَى فَمَا جَعَلَ لَهُمْ كَانَ لَهُمْ عَلَى مَا جَعَلَ لَهُمْ، وَكَانَ مَاجُورًا، عَلَيْهِ أَنْ يُوَدِّيَ فِيهِ وَحَلَالًا لِمَنْ أَخَذَهُ.

وهذا وجه ليست فيه علة.

والثَّانِي يَجْمَعُ وَجْهَيْنِ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلَانِ يَرِيدَانِ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: جَاءَ مَا يَحِلُّ أَنْ يَأْخُذَهُ الرَّجُلُ مِنْ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ ثَلَاثَةٌ وَجُوهٌ أَحَدُهَا مَا وَجِبَ عَلَى النَّاسِ فِي أَمْوَالِهِمْ تَمَّا لَيْسَ لَهُمْ دَفْعُهُ مِنْ جَنَابَاتِهِمْ وَجَنَابَاتِ مَنْ يَعْقِلُونَ عَنْهُ، وَمَا وَجِبَ عَلَيْهِمْ بِالزَّكَاةِ وَالنَّدْوَرِ وَالْكَفَّارَاتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَا أَوْجَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ تَمَّا أَخَذُوا بِهِ الْعَوْضَ مِنَ الْبُيُوعِ وَالْإِجَارَاتِ وَالْهَبَاتِ لِلثَّوَابِ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَمَا أَعْطُوا مَطْوُوعِينَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ التَّمَنُّسَ وَاحِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا طَلِبُ ثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْآخَرُ طَلِبُ الْاسْتِحْمَادِ تَمَّنَّ أَعْطَوْهُ إِيَّاهُ وَكِلَاهُمَا مَعْرُوفٌ حَسَنٌ وَغَنٌّ نَرْجُو عَلَيْهِ الثَّوَابَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ مَا أَعْطَى النَّاسَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْوُجُوهِ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا وَاحِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا حَقٌّ وَالْآخَرُ بَاطِلٌ فَمَا أَعْطَا مِنَ الْبَاطِلِ غَيْرُ جَائِزٍ لَهُمْ وَلَا لِمَنْ أَعْطَاهُ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ يَتَبَسَّطُ بَالِبِاطٍ» فَالْحَقُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ خَارِجٌ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي وَصَفْتُ يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ فِي نَفْسِهِ، وَعَلَى الْبَاطِلِ فِيمَا خَالَفَهُ، وَأَصْلُ ذِكْرِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَالْأَثَرِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيمَا نَدَّبَ إِلَيْهِ أَهْلَ دِينِهِ «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» فَزَعَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالتَّضْيِيرِ أَنَّ الْقُوَّةَ هِيَ الرِّمِيُّ، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ.

١٤٩٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي

فَدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُبَيْبٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ أَوْ خَفٍّ. [اخرجه أبو داود (٢٥٤٧)، السوملي (١٧٠٠)،

النسائي (٢٢٦/٦)، ابن ماجه (٢٨٧٨)]

١٤٩٨- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي فَدَيْكٍ، عَنْ

ابْنِ أَبِي ذُبَيْبٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا سَبَقَ إِلَّا فِي حَافِرٍ أَوْ خَفٍّ.

١٤٩٩- قال: وَأَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فَدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي

ذُبَيْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: مَضَتْ السَّنَةُ فِي النَّصْلِ وَالْإِبِلِ وَالْخَيْلِ وَالسُّدُوبِ حَلَالًا.. [اخرجه البيهقي في "المعرفة"

أحدهما بعدد وأصاب الآخر بمثله سقط كل واحد من العددين واستأنفا عددا كأنهما أصابا بعشرة أسهم سقطت العشرة بالعشرة ولا شيء لواحد منهما على صاحبه، ولا يعتد كل واحد منهما على صاحبه إلا بالفضل من إصابته على إصابته صاحبه، وهذا من حين يتدنان السبق إلى أن يفرغا منه وسواء كان لأحدهما فضل عشرين سهماً، ثم أصاب معه صاحبه بسهم حط منها سهم، ثم كلما أصاب حطه حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فينضله.

وإن وقف وقرع بينهما من عشرين خاسقاً وله فضل تسعة عشر فأصاب بسهم وقفاً المفلوج وأمرنا الآخر بالرمي حتى ينفذ ما في أيديهما في رشقهما؛ فإن حطه المفلوج عليه بطل فلجه، وإن أنفذ ما في يديه وللآخر في ذلك الرشق عشرون لم يكلف أن يرمي معه، وكان قد فليح عليه.

وإن تشارطا أن القرع بينهما حواجب كان الحايبي قرعة والخاسق قرعتين، ويتقايسان إذا أخطأ في الوجه معاً؛ فإن كان أحدهما أقرب من صاحبه بسهم فأكثر عدد ذلك عليه، وإن كان أقرب منه بسهم، ثم الآخر أقرب بأسهم بطلت أسهمه الذي هو أقرب به لا يعد القرب لواحد ولا أكثر وثم واحد أقرب منه.

وكذلك لو كان أحدهما أقرب بسهم حسبه له والآخر أقرب بخمسة أسهم بعد ذلك السهم لم يحسبها له إنما يحسب له الأقرب فأيهما كان أقرب بواحد حسبه له، وإن كان أقرب بأكثر، وإن كان أقرب بواحد، ثم الآخر بعده أقرب بواحد، ثم الأول الذي هو أقربهما أقرب بخمسة أسهم لم يحسب له من الخمسة من قبل أن لناضله سهماً أقرب منها، وإن كان أقرب بأسهم فأصاب صاحبه بطل القرب؛ لأن المصيب أولى من القريب إنما يحسب القريب لقربه من المصيب، ولكن إن أصاب أحدهما وأخطى الآخر حسب للمصيب صوابه، ثم نظر في حوايبهما؛ فإن كان الذي لم يصب أقرب بطل قربه بمصيبه مناضله؛ فإن كان المصيب أقرب حسب له من نبله ما كان أقرب مع مصيبه؛ لأننا إذا حسبنا له ما قرب من نبله مع غير مصيبه كانت محسوبة مع مصيبه، وقد رأيت من أهل الرمي من يزعم أنهم إنما يتقايسون في القرب إلى موضع العظم، وموضع العظم وسط الشن والأرض ولست أرى هذا يستقيم في القياس فالقياس أن يتقاربوا إلى الشن من قبل أن الشن موضع الصواب، وقد رأيت منهم من يقيس بين النبل في الوجه والعواضد ميمناً وشمالاً ما لم يجاوز الهدف، فإذا جاوز الهدف أو الشن أو كان منصوباً الغوها، فلم يقيسا بها ما كان عضداً أو كان في الوجوه، ولا يجوز هذا في القياس فالقياس أن يقاس به خارجاً أو ساقطاً أو عاضداً أو كان في الوجوه، وهذا في المبادرة مثله في المحاطة لا يختلفان، والمبادرة أن

يستبقان بفريسيهما، ولا يريد كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويريد أن يخرج سبقين من عندهما، وهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما محلاً، والمحلل فارس أو أكثر من فارس، ولا يجوز المحلل حتى يكون كفواً للفارسين لا يأمن أن يسبقهما، فإذا كان بينهما محلل أو أكثر، فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه مائة مائة أو أكثر أو أقل، ويتواضعانها على يدي من يقان به أو يضمنانها ويجري بينهما المحلل، فإن سبقهما المحلل كان ما أخرجا جميعاً له، وإن سبق أحدهما المحلل أحرز السابق ماله وأخذ مال صاحبه، وإن أتيا مستويين لم يأخذ واحد منهما من صاحبه شيئاً وأقل السبق أن يفوت أحدهما صاحبه بالمهادي أو بعضه أو بالكثير أو بعضه.

قال الشافعي: الهادي عنق الفرس والكند كفف الفرس والمصلّي هو الثاني والمحلل هو الذي يرمي معي ومعك، ويكون كفواً للفارسين؛ فإن سبقنا المحلل أخذ منا جميعاً، وإن سبقناه لم نأخذ منه شيئاً؛ لأنه محلل، وإن سبق أحدنا صاحبه وسبقه المحلل أخذ المحلل منه السبق، ولم يأخذ مني؛ لأنني قد أخذت سبقي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان هذا في الاثنين هكذا فسواء لو كانوا مائة أخرج كل واحد منهم مثل ما يخرج صاحبه وأدخلوا بينهم محلاً إن سبق كان له جميع ذلك، وإن سبق لم يكن عليه شيء.

وإنما قلنا هذا؛ لأن أصل السنو في السبق أن يكون بين الخيل، وما يجري؛ فإن سبق غنم، وإن سبق لم يفرم، وهكذا هذا في الرمي والثالث أن يسبق أحد الفارسين صاحبه، فيكون السبق منه دون صاحبه؛ فإن سبقه صاحبه كان له السبق، وإن سبق صاحبه لم يفرم صاحبه شيئاً وأحرز هو ماله وسواء لو أدخل معه عشرة هكذا، ولا يجوز أن يجري الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منها سبقاً ويدخلان بينهما محلاً إلا والغاية التي يجريان منها والغاية التي يتهيان إليها واحدة، ولا يجوز أن يفصل أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة.

١- ما ذكر في النضال

قال الشافعي رحمه الله: والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما المحلل كهو في الخيل لا يختلفان في الأصل فيجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ويرد فيهما ما يرد في الآخر، ثم يفرعان، فإذا اختلفت عللها اختلفا، وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قرعاً معروفاً خواست أو حوابي فهو جازئ إذا سميا الغرض الذي يرميان، وجائز أن يتشارطا ذلك محاطة أو مبادرة، فإذا تشارطا محاطة فكلماً أصاب

فإن أصاب طرفاً من الشَّنِّ فخرمه، ففيها قولان: أحدهما: أنه لا يحسب له خاسقاً إذا كان شرطهما الخواسق إلا أن يكون بقي عليه من الشَّنِّ طغية أو خيسط أو جلد أو شيء من الشَّنِّ يحيط بالسَّهم، فيكون يسمى بذلك خاسقاً؛ لأن الخاسق ما كان ثابتاً في الشَّنِّ وقليل ثبوته وكثيره سواء، ولا يعرف الناس إذا وجهوا بأن يقال: هذا خاسق إلا أن الخاسق ما أحاط به المخسوق فيه، ويقال للآخر خارم لا خاسق.

والقول الآخر أن يكون الخاسق قد يتع بالاسم على ما أوى الصحيح فخرقه، فإذا خرق منه شيئاً - قل أو كثر - ببعض النصل - فهو خاسق؛ لأن الخسق الثقب، وهذا قد ثقب، وإن خرم.

وإن كان السَّهم ثابتاً في الهدف وعليه جلدة من الشَّنِّ أو طغية ليست بمحيطية، فقال الرامي خرق هذه الجلدة فالخرمت أو هذه الطغية فالخرمت، وقال المخسوق عليه إنما وقع في الهدف متغللاً تحت هذه الجلدة أو الطغية اللتين هما طائرتان عما سواهما من الشَّنِّ فالقول قوله مع يمينه، ولا يحسب هذا خاسقاً بحال في واحد من القولين، ولو كان في الشَّنِّ خرق فثبت السَّهم في الخرق، ثم ثبت في الهدف كان خاسقاً؛ لأنه إذا ثبت في الهدف فالشَّنُّ أضعف منه.

ولو كان الشَّنُّ منصوباً فرمى فاصاب، ثم مرق السَّهم، فلم يثبت كان عندي خاسقاً، ومن الرماة من لا يعده إذا لم يثبت، ولو اختلفا فيه، فقال الرامي أصاب ومار فخرج، وقال المرمى عليه لم يصب أو أصاب حرف الشَّنِّ بالقدح، ثم مضى كان القول قوله مع يمينه.

ولو أصاب الأرض، ثم ازدلف فخرق الشَّنِّ، فقد اختلفت الرماة فمنهم من أثبت خاسقاً، وقال بالرماية أصاب، وإن عرض له دونها شيء، فقد مضى بالنزعة التي أرسل بها، ومنهم من زعم أن هذا لا يحسب له؛ لأنه استحدث بضربه الأرض شيئاً أحياه فهو غير رمي الرامي، ولو أصاب وهو مزدلف، فلم يخسق وشرطهم الخواسق لم يحسب في واحد من القولين خاسقاً، ولو كان شرطهما المصيب حسب في قول من يحسب المزدلف وسقط في قول من يسقطه.

قال الربيع: المزدلف الذي يصيب الأرض، ثم يرتفع من الأرض فيصيب الشَّنِّ، ولو كان شرطهم المصيب فاصاب السَّهم حين تقلت غير مزدلف الشَّنِّ بقدحه دون نصله لم يحسب؛ لأن الصواب إنما هو بالنصل دون القدح، ولو أرسله مفارقاً للشَّنِّ فهبت ريح فصرقه فاصاب حسب له مصيباً.

وكذلك لو صرفته عن الشَّنِّ، وقد أرسله مصيباً.

يسمياً قرعاً، ثم يحسب لكل واحد منهما صوابه إن تشارطا الصواب وحوايه إن تشارطا الحوايي مع الصواب، ثم أيهما سبق إلى ذلك العدو كان له الفضل.

قال الربيع: الحايي الذي يصيب الهدف، ولا يصيب الشَّنِّ، فإذا تقايسا بالحوايي فاستوى حاييهما تباطلا في ذلك الوجه، فلم يتعاداً؛ لأننا إنما نعاد من كل واحد منهما ما كان أقرب به، وليس واحد منهما بأقرب من صاحبه، وإذا سبق الرجل الرجل على أن يرمي معه أو سبق رجل بين رجلين، فقد رأيت من الرماة من يقول صاحب السبق أولى أن يبدأ والمسبق يبدئ أيهما شاء، ولا يجوز في القياس أن يتشارطا أيهما يبدأ؛ فإن لم يفعلا اقتعرا، والقياس أن لا يرميا إلا عن شرط، وإذا بدأ أحدهما من وجه بدأ الآخر من الوجه الذي يليه ويرمي البادئ بسهم، ثم الآخر بسهم حتى ينفذ نبلهما، وإذا عرق أحدهما فخرج السَّهم من يده، فلم يبلغ الغرض كان له أن يعود فيرمي به من قبل العارض فيه.

وكذلك لو زهق من قبل العارض فيه أعاده فرمى به. وكذلك لو انقطع وتره، فلم يبلغ أو انكسر قوسه، فلم يبلغ كان له أن يعيده.

وكذلك لو أرسله فغرض دابة أو إنسان فاصابهما كان له أن يعيده في هذه الحالات كلها.

وكذلك لو اضطريت به يده أو عرض له في يديه ما لا يمضي معه السَّهم كان له أن يعود، فأما إن جاز وأخطأ القصد فرمى فاصاب الناس أو أجاز من ورائهم فهذا سوء رمي منه ليس بعارض غلب عليه، وليس له أن يعيده، وإذا كان رميها مبادرة فبدأ أحدهما فبلغ تسعة عشر من عشرين رمى صاحبه بالسَّهم الذي يرأسه به، ثم رمى البادئ؛ فإن أصاب بسهمه ذلك فلج عليه، ولم يرم الآخر بالسَّهم؛ لأن أصل السبق مبادرة والمبادرة أن يفوت أحدهما الآخر، وليست كالمحاطة.

وإذا تشارطا الخواسق، فلا يحسب لرجل خاسق حتى يخرق الجلدة ويكون متعلقاً مثله، وإن تشارطا المصيب، فلم أصاب الشَّنِّ، ولم يخرقه حسب له؛ لأنه مصيب، وإذا تشارطا الخواسق والشَّنِّ ملصق بهدف فاصاب، ثم رجع، ولم يثبت فزعم الرامي أنه خسق، ثم رجع لغلط لقيه من حصاة أو غيرها، وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق، وأنه إنما قرع، ثم رجع فالقول قوله مع يمينه إلا أن تقوم بينهما بيئة فيؤخذ بها.

وكذلك إن كان الشَّنُّ بالياً فيه خروق فاصاب موضع الخروق فغاب في الهدف فهو مصيب، وإن لم يغب في الهدف، ولم يستمسك بشيء من الشَّنِّ، ثم اختلفا فيه فالقول قول المصاب عليه مع يمينه.

وكذلك لو أسرع به وهو يراه قاصراً فأصاب حسب مصيباً، ولو أسرع به وهو يراه مصيباً فاختطأ كأن غطئاً ولا حكم للريح يبطئ شيئاً، ولا يحق له ليست كالأرض ولا كالدابة يصيبها، ثم يزلف عنها فيصيب، ولو كان دون الشئ شيء ما كان دابة أو ثوباً أو شيئاً غيره فأصابه فهتكه، ثم مر بمحومته حتى يصيب الشئ حسب في هذه الحالة؛ لأن إصابته وهتكه لم يحدث له قوة غير التزع إنما أحدث فيه ضعفاً.

ولو رمى والشئ منصوب فطرحت الريح الشئ أو أزاله إنسان قبل يقع سهمه كان له أن يعود فيرمي بذلك السهم؛ لأن الرمية زالت.

وكذلك لو زال الشئ عن موضعه بريح أو إزالة إنسان بعد ما أرسل السهم فأصاب الشئ حيث زال لم يحسب له، ولكنه لو أزيل فتراضا أن يرمياه حيث أزيل حسب لكل واحد منهما صوابه، ولو أصاب الشئ، ثم سقط فأنكسر سهمه أو خرج بعد ثبوته حسب له خاسقاً؛ لأنه قد ثبت، وهذا كنزج الإنسان إياه بعد ما يصيب.

ولو تشارطا أن الصواب إنما هو في الشئ خاصة؛ فكان للشئ وتر يعلق به أو جريد يقوم عليه فثبت السهم في الوتر أو في الجريد لم يحسب ذلك له؛ لأن هذا، وإن كان مما يصلح به الشئ فهو غير الشئ، ولو لم تشارطا فثبت في الجريد أو في الوتر كان فيهما قولان، أحدهما أن اسم الشئ والصواب لا يقع على العلاق؛ لأنه يزابل الشئ، فلا يضرب به، وإنما يتخذ ليربط به كما يتخذ الجدار ليسند إليه، وقد يزايله فتكون مزايلته غير إخراج له ومحسب ما ثبت في الجريد إذا كان الجريد غيظاً عليه؛ لأن إخراج الجريد لا يكون إلا بضرب على الشئ، ومحسب ما ثبت في عرى الشئ المخروزة عليه والعلاقة مخالفة لهذا، والقول الثاني أن يحسب أيضاً ما ثبت في العلاقة من الخواسق؛ لأنها تزول بزواله في حالها تلك قال: ولا بأس أن يناضل أهل النشاب أهل العريية وأهل الحسبان؛ لأن كلها نبل.

وكذلك القسي الدودائية والهندية، وكل قوس يرمى عنها سهم ذي نصل، ولا يجوز أن يتناضل رجلان على أن في يد أحدهما من النبل أكثر مما في يد الآخر ولا على أنه إذا خسق أحدهما حسب خاسقه خاسقين وخاسق الآخر ولا على أن أحدهما خاسقاً ثابتاً لم يرم به يحسب مع خواسقه ولا على أنه يطرح من خواسق أحدهما خاسق ولا على أن أحدهما يرمي من عرض والآخر من أقرب منه، ولا يجوز أن يرميا إلا من عرض واحد وبعد نبل واحد، وأن يستبقا إلى عدد قرح لا يجوز أن يقول أحدهما أسبقك على أن أتى بواحد وعشرين خاسقاً فأكو ناضلاً إن لم تأت بعشرين ولا تكون ناضلاً إن جئت بعشرين قبل

أن أتى بواحد وعشرين حتى يكونا مستويين معاً، ولا يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر أن لا يرمي إلا بنبل بأعينها إن تغيرت لم يبدلها ولا أن أفقد سهماً أن لا يبدله ولا على أن يرمي بقوس بعينها لا يبدلها، ولكن يكون ذلك إلى الرامي يبدل ما شاء من نبله وقوسه ما كان عدد النبل والغرض والقريح واحداً، وإن انقضت فأنكسرت نبل أحدهما أو قوسه أبدل نبلًا وقوساً، وإن انقطع وتره أبدل وترًا مكان وتره، ومن الرامة من زعم أن المسبق إذا سعى قرعاً يستبقان إليه أو يتحاطانه فكانا على السواء أو بينهما زيادة سهم كان للمسبق أن يزيد في عدد القرح ما شاء، ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزيد في عدد القرح ما لم يكونا سواء ومنهم من زعم أنهما إذا رميا على عدد قرح لم يكن للمسبق أن يزيد فيه بغير رضا المسبق ولا خير أن يجعل خاسق في السوداء بخاسقين في البيضاء إلا أن يتشارطا أن الخواسق لا تكون إلا في السوداء، فيكون بياض الشئ كالمهدف لا يحسب خاسقاً، وإنما يحسب حايماً ولا خير أن يسمي قرعاً معلوماً، فلا يبلغانه، ويقول أحدهما للآخر إن أصبت بهذا السهم الذي في يدك، فقد نضلت إلا أن يتناقضا سبق الأول، ثم يجعل له جعلاً معروفاً على أن يصيب بسهم، ولا بأس على الابتداء أن يقف عليه، فيقول إن أصبت بسهم فلك كذا، وإن أصبت بأسهم فلك كذا وكذا؛ فإن أصاب بها فذلك له، وإن لم يصب بها، فلا شيء له؛ لأن هذا سبق على غير نضال، ولكن لو قال له: ارم عشرة أرشاق فتناضل الخطأ بالصواب؛ فإن كان صوابك أكثر فلك سبق كذا لم يكن في هذا خير؛ لأنه لا يصلح أن يناضل نفسه، وإذا رمى بسهم فأنكسر فأصاب النصل حسب خاسقاً، وإن سقط الشئ الذي فيه النصل دون الشئ وأصاب بالقديح الذي لا نصل فيه لم يحسب، ولو انقطع باثنين فأصاب بهما معاً حسب له الذي فيه النصل وألقي عنه الآخر.

ولو كان في الشئ نبل فأصاب بسهمه فوق سهم من النبل، ولم يمس سهمه إلى الشئ لم يحسب له؛ لأنه لم يصب الشئ وأعيد عليه فرمى به؛ لأنه قد عرض له دون الشئ عارض كما تعرض له الدابة فيصيبها فيعاض عليه، وإذا سبق الرجل الرجل على أن يرمي معه فرمى معه، ثم أراد المسبق أن يجلس، فلا يرمي معه وللمسبق فضل أو لا فضل له أو عليه فضل فسواء؛ لأنه قد يكون عليه الفضل، ثم ينضل، ويكون له الفضل، ثم ينضل، والرامة يختلفون في ذلك فمنهم من يجعل له أن يجلس ما لم ينضل، وينبغي أن يقول هو شيء إنما يستحقه بغير غاية تعرف، وقد لا يستحقه، ويكون منضولاً، وليس بإجارة، فيكون له حصته مما عمل، ومنهم من يقول ليس له أن يجلس به إلا من عذر وأحسب العذر عندهم أن يموت أو يمرض المرض الذي يضرب

والرمي أو يصيبه بعض ذلك في إحدى يديه أو بصره وينبغي إذا قالوا له هذا أن يقولوا فمتى تراضيا على أصل الرمي الأول، فلا يجوز في واحد من القولين أن يشترط المسبق أن المسبق إذا جلس به كان السبق له به؛ لأن السبق على النضل والنضل غير الجلوس وهذا شرطان.

وكذلك لا يصلح أن يقول المتسابقان بالفرس لا يعلف حتى يفرغ يوماً، ولا يومين؛ لأن هذا شرط تحريم المباح والضرب على المشروط عليه، وليس من النضال المباح.

وإذا نهى الرجل أن يجرم على نفسه ما أحل الله له لغير تقرب إلى الله تعالى بصوم كان أو يشترط ذلك عليه غيره أولى أن يكون منهياً عنه ولا خير في أن يشترط الرجل على الرجل أن يرمي معه بقرع معلوم على أن للمسبق أن يعطيه ما شاء الناضل أو ما شاء المضول ولا خير في ذلك حتى يكون بشيء معلوم مما يحل في البيع والإجازات.

ولو سبقه شيئاً معلوماً على أنه إن فضله دفعه إليه، وكان له عليه أن لا يرمي أبداً أو إلى مدّة من المدد لم يجر؛ لأنه يشترط عليه أن يمتنع من المباح له.

ولو سبقه ديناراً على أنه إن فضله كان ذلك الدينار له، وكان له عليه أن يعطيه صاع حنطة بعد شهر كان هذا سبقاً جائزاً إذا كان ذلك كله من مال المضول، ولكنه لو سبقه ديناراً على أنه إن فضله أعطاه المضول ديناره وأعطى الناضل المضول مد حنطة أو درهماً أو أكثر أو أقل لم يكن هذا جائزاً من قبل أن العقد قد وقع منه على شيئين شيء يخرج المضول جائزاً في السنة للناضل وشيء يخرج الناضل فيفسد من قبل أنه لا يصلح أن يتراهنا على النضال لا محلل بينهما؛ لأن التراهن من القمار، ولا يصلح؛ لأن شرطه أن يعطيه المد ليس ببيع ولا سبق فيفسد من كل وجه، ولو كان عليّ لك دينار فسبقتي ديناراً فضلتك؛ فإن كان ديناراً حالاً فللك أن تقاصي، وإن كان إلى أجل فعليك أن تعطيني الدينار وعليّ إذا حلّ الأجل أن أعطيك ديناراً، ولو سبقه ديناراً فضله ليّاه، ثم أفلس كان أسوة الغرماء؛ لأنه حلّ في ماله بحق أجازته السنة فهو كالبيع والإجازات، ولو سبق رجل رجلاً ديناراً إلا درهماً أو ديناراً إلا مدّاً من حنطة كان السبق غير جائز؛ لأنه قد يستحق الدينار وحصة درهم من الدينار عشر، ولعل حصته يوم سبقه نصف عشره. وكذلك المد من الحنطة وغيره.

ولا يجوز أن أسبقك، ولا أن أشتري منك، ولا أن أستاذجرك منك إلى أجل بشيء إلا شيئاً يستثنى منه لا من غيره، ولا أن أسبقك بمد تمر إلا ربع حنطة ولا درهم إلا عشرة أفلس، ولكن إن استثنيت شيئاً من الشيء الذي سبقته، فلا بأس إذا سبقتك ديناراً إلا سدساً، فإنما سبقتك خمسة أسداس دينار، وإن سبقتك صاعاً إلا مدّاً، فإنما سبقتك ثلاثة أمداد فعلى هذا الباب كله وقياسه.

وكذلك لو سبقه، ولم يشترط هذا عليه، ثم شرط هذا بعد السبق سقط الشرط ولا خير في أن يقول له أرمي معك بلا عدد قرع يستبان إليه أو يتحاطن، ولا خير في أن يسبقه على أنهما إذا تالجا أعاد عليه، وإن سبقه ويتهما أن يعيد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غير فاسد وأكره هما النية إنما انظر في كل شيء إلى ظاهر العقد، فإذا كان صحيحاً أجزته في الحكم، وإن كانت فيه نية لو شرطت أفسدت العقد لم أفسده بالنية؛ لأن النية حديث نفس، وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا، وما عملوا.

وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن لا يرمي معه إلا بنبل معروف أو قوس معروف، فلا خير في ذلك حتى يكون السبق مطلقاً من قبل أن القوس قد تنكسر وتعتل فيفسد عنها الرمي؛ فإن تشارطا على هذا فالشرط يبطل السبق بينهما، ولا بأس أن يرمي الناشب مع صاحب العريضة، وإن سبقه على أن يرمي معه بالعريضة رمي بأي قوس شاء من العريضة، وإن أراد أن يرمي بغير العريضة من الفارسية لم يكن له ذلك؛ لأن معروفاً أن الصواب عن الفارسية أكثر منه عن العريضة. وكذلك كل قوس اختلفت.

وإنما فرقنا بين أن لا نغير أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرمي إلا بقوس واحدة أو بنبل وأجزنا ذلك في الفرس إن سبقه بفرس واحد؛ لأن العمل في السبق في الرمي إنما هو للرّامي والقوس والنبل أداة، فلا يجوز أن يمتنع الرمي بمثل القوس والنبل الذي شرط أن يرمي بها فيدخل عليه الضرب بمنع ما هو أرفق به من أداته التي تصلح رمية والفرس نفسه هو الجاري المسبق، ولا يصلح أن يملكه صاحبه، وإنما فارسه أداة فوقه، ولكنه لو شرط عليه أن لا يجره إلا إنسان بعينه لم يجر ذلك، ولو أجزنا أن يراهن رجل بفرس بعينه فيأتي بغيره أجزنا أن يسبق رجل رجلاً، ثم يبدل مكانه رجلاً يناضله، ولكن لا يجوز أن يكون السبق إلا على رجل بعينه، ولا يملكه بغيره، وإذا كان عن فرس بعينه، فلا يبدل غيره، ولا يصلح أن يمتنع الرجل أن يرمي بأي نبل أو قوس شاء إذا كانت من صنف القوس التي سابق عليها ولا أرى أن يمتنع صاحب الفرس أن يحمل على فرسه من شاء؛ لأن الفارس كالأداة للفرس والقوس والنبل كالأداة للرّامي.

ذهب بعضُ نبله، ولم يقدر على بدله قيل لصاحبه إن شئت فاتركه حتى يجد البدل، وإن شئت فارم معه بعدد ما بقي في يديه من النبل، وإن شئت فاردد عليه مما رمى به من نبله ما يعيد الرمي به حتى يكمل العدد، وإذا رموا اثنين واثنين وأكثر من العدد فاعتل واحد من الحزبين علة ظاهرة قيل للحزب الذين يناضلونه: إن اصطلحتم على أن تجلسوا مكانه رجلاً من كان فذلك، وإن تشاحتم لم تخبركم على ذلك، وإن رضي أحد الحزبين، ولم يرض الآخر لم يجز الذين لم يرضوا.

وإذا اختلف المتناضلان في موضع شن معلق فأراد المسبق أن يستقبل به عين الشمس لم يكن ذلك له إلا أن يشاء المسبق كما لو أراد أن يرمي به في الليل أو المطر لم يجز على ذلك المسبق وعين الشمس تمنع البصر من السهم كما تمنع الظلمة.

قال الربيع: المسبق أبداً هو الذي يغرم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو اختلفا في الإرسال؛ فكان أحدهما يطوّل بالإرسال التماس أن تبرّد يد الرامي أو ينسى صنيعة في السهم الذي رمى به فاصاب أو أخطأ فيلزم طريق الصواب ويستعقب من طريق الخطأ أو قال هو لم أنو هذا، وهذا يدخل على الرامي لم يكن ذلك له، وقيل له ارم كما يرمي الناس لا معجلاً عن أن تثبت في مقامك، وفي إرسالك ونزعك ولا مبطلاً لغير هذا الإدخال الحسب على صاحبك.

وكذلك لو اختلفا في الذي يطوّن له؛ فكان يريد الحيس أو قال: لا أريده والموطن يطيل الكلام قيل للمواطن وطن له بأقل ما يفهم به ولا تعجل عن أقل ما يفهم به، ولو حضرهما من يحسهما أو أحدهما أو يغلط، فيكون ذلك مفسراً بهما أو بأحدهما نهما عن ذلك.

قال الربيع: الوطن الذي يكون عند الهدف، فإذا رمى الرامي قال دون ذا قليل أرفع من ذا قليل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلف الراميان في الموقف فخرجت قرعة أحدهما على أن يبدأ فبدأ من عرض وقف حيث شاء من المقام، ثم كان للأخر من العرض الآخر الذي بدأ منه أن يقف حيث شاء من المقام، وإذا سبق الرجل الرجل سبقاً معلوماً فضله المسبق كان السبق في ذمة المتضول حالاً يأخذه به كما يأخذ بالدين؛ فإن أراد الناضل أن يسلفه المتضول أو يشتري به الناضل ما شاء، فلا بأس وهو متطوع بإطعامه إياه، وما فضله فله أن يحزره ويتموله ويمنعه منه، ومن غيره وهو عندي كرجل كان له على رجل دينار فأسلفه الدينار وردّه عليه أو أطعمه به فعليه دينار كما هو، ولا يجوز عند أحد رأيه أن يصير الرمي أن يسبق الرجل الرجل على أن يرمي

قال: ولا خير في أن أسبقك ديناراً على أنك إن فضلتني أطعمت به أحداً بعينه ولا بغير عينه ولا تصدقت به على المساكين كما لا يجوز أن أبيعك شيئاً بدينار على أن تفعل هذا فيه، ولا يجوز إذا ملكتك شيئاً إلا أن يكون ملكك فيه تاماً تفعل فيه ما شئت دوني.

وإذا اختلف المتناضلان من حيث يرسلان وهما يرميان في الماتين يعني ذراعاً؛ فإن كان أهل الرمي يعلمون أن من رمى في هدف يقدم أمام الهدف الذي يرمي من عنده ذراعاً أو أكثر حمل على ذلك إلا أن يتشارطا في الأصل أن يرميا من موضع بعينه، فيكون عليهما أن يرميا من موضع شرطهما.

وإن تشارطا أن يرميا في شيئين موضوعين أو شيئين يريانهما أو يذكران سيرهما فأراد أحدهما أن يعلق ما تشارطا على أن يضعه أو يضع ما تشارطا على أن يعلقه أو يبذل الشئ بشئ أكبر أو أصغر منه، فلا يجوز له ويجعل على أن يرمي على شرطه.

وإذا سبقه، ولم يسم الغرض فأكره السبق حتى يسبقه على غرض معلوم، وإذا سبقه على غرض معلوم كرهت أن يرفعه أو يخفضه دونه، وقد أجاز الرماة للمسبق أن يرفع المسبق ويخفضه فيرمي معه رشقاً وأكثر في الماتين ورشقاً وأكثر في الخمسين والماتين ورشقاً وأكثر في الثلاثين، ومن أجاز هذا أجاز له أن يرمي به في الرقعة، وفي أكثر من ثلاثين، ومن أجاز هذا أجاز له أن يبذل الشئ وجعل هذا كله إلى المسبق ما لم يكونا تشارطا شرطاً، ويدخل عليه إذا كانا رميا أول يوم بعشرة أن يكون للمسبق أن يزيد في عدد النبل ويتقص منها إذا استويا في حال أبداً جعلوا ذلك إليه.

ولا بأس أن يتشارطا أن يرميا أرشاقاً معلومة كل يوم من أول النهار أو آخره، ولا يتفرقان حتى يفرغا منها إلا من عذر بمرض لأحدهما أو حائل يحول دون الرمي والمطر عذر؛ لأنه قد يفسد النبل والقسي ويقطع الأوتار، ولا يكون الحر عذراً؛ لأن الحر كائن كالشمس ولا الريح الخفيفة، وإن كانت قد تصرف النبل بعض الصرف، ولكن إن كانت الريح عاصفاً كان لأيهما شاء أن يمسك عن الرمي حتى تسكن أو تخف، وإن غربت لهما الشمس قبل أن يفرغا من أرشاقهما التي تشارطا لم يكن عليهما أن يرميا في الليل.

وإن انكسرت قوس أحدهما أو نبله أبدل مكان القوس والنبل والوتر متى قدر عليه؛ فإن لم يقدر على بدل القوس ولا الوتر فهذا عذر.

وكذلك إن ذهب نبله كلها، فلم يقدر على بدلها؛ فإن

سبق فلاناً دينارين على أني شريك في الدينارين إلا أن تطوِّعَ بأن يهبَ له أحدهما أو كليهما بعد ما ينضِل.

وكذلك لو تطارَدَ ثلاثة فأخرجَ اثنانَ سبقين وأدخلَا حِللاً لم يجز أن يجعلَ رجلاً لا يرمي عليه نصفَ سبقِ أحدهما على أن له نصفَ الفضل إن حرَّزَ على صاحبه، وإذا سبقَ الرجلُ الرجلَ على أن له أن يبدأَ عليه رشقين فأكثرَ لم يجز ذلكَ له، وذلكَ أنا إذا أعطيناه ذلكَ أعطيناه فضلَ سهمٍ أو أكثرَ ألا ترى أنهم لو رميا بعشر، ثم ابتدأَ الذي بدأ كانَ لو فلجَ بذلكَ السهمَ الحادي عشرَ كنَّا أعطيناه أن يرميَ بسهمٍ يكونُ في ذلكَ الوقتَ فضلاً على مراسله عن غيرِ مراسلٍ، وإنما نجيزُ هذا له إذا تكافأ، فكانَ أحدهما يبدأُ في وجهه والآخرُ في آخر.

وإذا سبقَ الرجلُ الرجلَ فجائزُ أن يعطيه السبقَ موضوعاً على يديه أو رهناً به أو حيلةً أو رهناً وحيلةً أو يأمنه كلَّ ذلكَ جائزٌ، وإذا رميا إلى خمسينَ مبادرةً فأفضلُ أحدهما على صاحبه خساً أو أقلَّ أو أكثرَ، فقالَ الذي أفضلُ عليه اطرَحَ فضلكَ على أن أعطيكَ به شيئاً لم يجز، ولا يجوزُ إلا أن يتفاسخا هذا السبقُ برضاهما، ويتسابقانَ سبقاً آخر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الصلابة في المضربة والأصابع إذا كانَ جلدُهما ذكياً تمَّا يؤكلُ لحمه أو مدبوغاً من جلدٍ ما لا يؤكلُ لحمه ماعداً جلدَ كلبٍ أو خنزير، فإنَّ ذلكَ لا يظهرُ باللباغ، والله تعالى أعلم، فإن صَلَّى الرجلُ والمضربةُ والأصابعُ عليه فصلاته مجزئةٌ عنه غيرَ أني أكرهه لمعنى واحدٍ إنني أمره أن يقضيَ بطونَ كفيه إلى الأرض، وإذا كانت عليه المضربةُ والأصابعُ متعانة أن يقضيَ بجميعِ بطونِ كفيه لا معنى غيرَ ذلكَ، ولا بأسُ أن يصليَ متكبِّاً القوسَ والقرنَ إلا أن يكونَ يتحركانِ عليه حركةً تشغله فأكره ذلكَ له، وإن صَلَّى أجزاءه.

ولا يجوزُ أن يسبقَ الرجلُ الرجلَ على أن يرميَ معه، ويجتازُ المسبقُ ثلاثة، ولا يستقيمُ للمسبوقِ ولا المسبقُ ثلاثة، ولا يستقيمُ للمسبوقِ قال: ولا يجوزُ السبقُ حتى يعرفَ كلُّ واحدٍ من المتناضلينَ من يرمي معه وعليه بأن يكونَ حاضراً أو غائباً يعرفه.

وإذا كانَ القومُ المتناضلونَ ثلاثةً وثلاثةً أو أكثرَ كانَ لمن له الإرسالُ وحزبه ولناضليهم أن يقدموا أيهم شاءوا كما شاءوا ويقدمُ الآخرونَ كذلك، ولو عقدوا السبقَ على أن فلاناً يكونُ مقدماً وفلانٌ معه وفلانٌ ثان وفلانٌ معه كانَ السبقُ مفسوخاً، ولا يجوزُ حتى يكونَ القومُ يقدمونَ من رأوا تقديمه، وإذا كانَ البدءُ لأحدِ المتناضلينَ فبدأَ المبدأُ عليه فاصابَ أو أخطأَ ردَّ ذلكَ السهمُ خاصةً، وإن لم يعلمَا حتى يفرغا من رميها ردَّ عليه السهمُ الأولُ فرمى به؛ فإن كانَ أصابَ به بطلَ عنه، وإن كانَ أخطأَ به رمى به؛

بعشر ويجعلُ القرعَ من تسعٍ ومنهم من يذهبُ إلى أن لا يجوزُ أن يجعلَ القرعَ من عشرٍ، ولا يميزُ إلا أن يكونَ القرعُ لا يؤتي به بحالٍ إلا في أكثرَ من رشقٍ، فإذا كانَ لا يؤتي به إلا بأكثرَ من الرشقِ فسواءُ قلَّ ذلكَ أو كثرَ فهو جائزٌ.

فإذا أصابَ الرجلُ بالسهمِ فحسقَ وثبتَ قليلاً، ثم سقطَ بأيُّ وجه سقطَ به حسبَ لصاحبه، ولو وقفَ رجلٌ على أن يفلجَ فرمى بسهمٍ، فقال: إن أصبت، فقد فلجت، وإن لم أصب فالفلجُ لكم، وقالَ له: صاحبه إن أصبت بهذا السهمِ فلكَ به الفلجُ، وإن لم يكن يبلغه به إذا أصابه، وإن أخطأت به، فقد أنضلتني نفسك فهذا كله باطلٌ لا يجوزُ وهما على أصلٍ رميهما لا يفلجُ واحدٌ منهما على صاحبه إلا أن يبلغَ الفلجُ، ولو طابت نفسُ المسبقِ أن يسلمَ له السبقُ من غيرِ أن يبلغه كانَ هذا شيئاً تطوِّعَ به من ماله كما وهبَ له.

وإذا كانوا في السبقِ اثنينِ واثنينِ وأكثرَ فبدأَ رجلاً فانقطعَ أوتارهما أو وترُ أحدهما كانَ له أن يقفَ من بقي حتى يركبَ وترًا وينفذَ نبلة.

وقد رأيتُ من يقولُ هذا إذا رجا أن يتفالحا، ويقولُ إذا علمَ أنهما والحربُ كله لا يتفالحونَ لو أصابوا بما في أيديهم؛ لأنهم لم يقاربوا عددَ الغاية التي بينهم يرمي من بقي، ثم يتمُّ هذان.

وإذا اقتسموا ثلاثةً وثلاثةً، فلا يجوزُ أن يقرعوا وليقتسموا قسماً معروفاً، ولا يجوزُ أن يقولَ أحدُ الرجلينِ اختار على أن أسبق، ولا يجتازُ على أن يسبق، ولا أن يقرعاً فأيهما خرجت قرعته سبقه صاحبه، ولكن يجوزُ أن يقتسما قسماً معروفاً ويسبقُ أيهما شاءَ متطوعاً لا مخاطرةً بالقرعة ولا بغيرها من أن يقولَ أرمي أنا وأنتَ هذا الوجه فأيُّنا أفضلُ على صاحبه سبقه المفضولُ والسبقُ على من بذله دونَ حزبه إلا أن يدخلَ حزبه أنفسهم معه في ضمانِ السبقِ أو يأمره أن يسبقَ عنهم فيلزمُ كلُّ واحدٍ منهم حصته على قدرِ عددِ الرجالِ لا على قدرِ جودة الرمي.

وإذا قال الرجلُ للرجلِ إن أصبت بهذا السهمِ فلكَ سبقٌ فهذا جائزٌ، وليسَ هذا من وجه النضال.

فإن قال: إن أخطأت بهذا السهمِ فلكَ سبقٌ لم يكن ذلكَ له.

وإن حضرَ الغريبُ أهلُ الغرضِ قسموه، فقال: من معه كنَّا نراه رامياً، ولسنا نراه رامياً أو قال أهلُ الحربِ الذينَ يرمي عليهم كنَّا نراه غيرَ رامٍ وهو الآنَ رامٍ لم يكن لهم من إخراجِه إلا ما لهم من إخراجٍ من عرفوا رميه تمنَّ قسموه وهم يعرفونه بالرَّمي فسقطَ أو بغيرِ الرَّمي فوافق، ولا يجوزُ أن يقولَ الرجلُ للرجلِ

فإن أصاب به حسب له؛ لأنه رمى به في البدء، وليس له الرميُّ به، فلا ينفعه مصيباً كان أو مخطئاً إلا أن يتراضياً به.

٥٤ - كتاب الحكم في قتال المشركين

ومسألة مال الحربي

(في الأسرى، والأمان، ومال الحربي، وإعانة المشركين، والغلول، والسبي، ودار الإسلام ودار الحرب، والزواج بالحريات، وأحكام أهل الذمة، ونكاحهم، والصلح، وأحكام الحرب، والردة)

المُصْطَلِقُ وَهَوَازَنَ وَنِسَاءَهُمْ فَقَسَمَهُمْ قِسْمَةَ الْأَمْوَالِ وَأَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بَدْرَ فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَ عَلَيْهِ بِلا شَيْءٍ أَخَذَهُ مِنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ فِدْيَةً وَمِنْهُمْ مَنْ قَتَلَهُ، وَكَانَ الْمُقْتُولَانِ بَعْدَ الْإِسَارِ يَوْمَ بَدْرٍ عَقِبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ وَالنَّضْرُ بْنُ الْخَارِثِ، وَكَانَ مِنَ الْمُؤْمِنُونَ عَلَيْهِمْ بِلا فِدْيَةٍ أَبُو عَزَّةَ الْجُمَحِيُّ تَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنِسَاتِهِ وَأَخَذَ عَلَيْهِ عَهْدًا أَنْ لَا يُقَاتِلَهُ فَأَخْفَرَهُ وَقَاتَلَهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَذَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَقِلَّتْ فَمَا أَمَرَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَجُلًا غَيْرَهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ امْنُنْ عَلَيَّ وَدَعْنِي لِنِسَاتِي وَأَعْطِيكَ عَهْدًا أَنْ لَا أَعُودَ لِقَائِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَسْخُحْ عَلَيَّ عَارِضَتِكَ بِمَكَّةَ تَقُولُ قَدْ خَذَعْتَ مُحَمَّدًا مَرَّتَيْنِ فَأَمَرَ بِهِ فَضَرَبَتْ عُنُقَهُ، ثُمَّ أَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَمَامَةَ بْنَ أَنَالٍ الْحَنْفِيَّ بَعْدَ فَمَنْ عَلَيْهِ، ثُمَّ عَادَ ثَمَامَةُ بْنُ أَنَالٍ فَأَسْلَمَ وَحَسَنَ إِسْلَامَهُ.

١٥٠١ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلَيْنِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن" (١٣١/٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يعمد قتل النساء والولدان؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن قتلهم.

١٥٠٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَهَى الَّذِينَ بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ. [أخرجه البيهقي (٧٨/٩)]

قال الشافعي: لا يعمدون بقتل للمسلمين أن يشنوا عليهم الغارة ليلاً ونهاراً؛ فإن أصابوا من النساء والولدان أحداً لم يكن فيه عقل ولا قود ولا كفارة.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قيل:

١٥٠٣ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، عَنْ الصَّغْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَبْتَئُونَ فَيْصَابَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُمْ مِنْهُمْ وَرَبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ فِي الْحَدِيثِ هُمْ مِنْ أَبَائِهِمْ. [أخرجه البخاري (٣٠١٢-٣٠١٣)، مسلم (١٧٤٥)، أبو داود (٢٦٧٢)،

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: الحكم في قتال المشركين حكمان فمن غزنا منهم أهل الأوثان، ومن عبد ما استحسنت من غير أهل الكتاب من كانوا فليس له أن يأخذ منهم الجزية، ويقتلهم إذا قوي عليهم حتى يقتلهم أو يسلموا، وذلك لقول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ﴾ الآيةين ولقول رسول الله ﷺ: أَمُرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن كان من أهل الكتاب من المشركين المحاربين قوتلوا حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يديهم وصاغرون، فإذا أعطوها لم يكن للمسلمين قتلهم ولا إكراههم على غير دينهم لقول الله عز وجل: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية، وإذا قوتل أهل الأوثان وأهل الكتاب قتلوا وسييت ذرائعهم، ومن لم يبلغ الحلم والمحيض منهم ونسأؤهم البالغ وغير البالغ، ثم كانوا جميعاً فيشأ يرفع منهم الخمس ويقسم الأربعة الأخماس على من أوجف عليهم بالخيال والركاب؛ فإن أئخنا فيهم وقهروا من قاتلوه منهم حتى تغلبوا على بلادهم قسمت الدور والأرضون قسم الدنانير والدراهم لا يختلف ذلك تخمس وتكون أربعة أخماسها لمن حضر، وإذا أسر البالغون من الرجال فالإمام فيهم بالخيار بين أن يقتلهم إن لم يسلم أهل الأوثان أو يعط الجزية أهل الكتاب، أو يمن عليهم أو يفاديهم بمال يأخذهم منهم أو بأسرى من المسلمين يطلقون لهم أو يسترقهم؛ فإن استرقهم أو أخذ منهم مالا فسيله سبيل الغنيمة يخمس، ويكون أربعة أخماس لأهل الغنيمة.

فإن قال قائل: كيف حكمت في المال والولدان والنساء حكماً واحداً وحكمت في الرجال أحكاماً مفرقة، قيل: ظهر رسول الله ﷺ على قرينة وخير قسمة عقارهما من الأرضين والنخل قسمة الأموال وسوى رسول الله ﷺ ولدان ينسي

الرمذي (١٥٧٠)، ابن ماجه (٢٨٣٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال قول النبي ﷺ: هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ قِيلَ: لا عقل ولا قود ولا كفارة؛ فإن قال فلم لا يعمدون بالقتل؟

قيل: ليهي النبي ﷺ أن يعمدوا به؛ فإن قال فلعل الحديثين مختلفان؟

قيل: لا، ولكن معناه ما وصفت.

فإن قال: ما دل على ما قلت؟

قيل له: إن شاء الله تعالى إذا لم يته عن الإغارة ليلاً فالعلم يحيط أن القتل قد يقع على الولدان، وعلى النساء.

فإن قال: فهل أغار على قوم يليل غارين ليلاً أو نهاراً؟

قيل: نعم.

١٥٠٤- أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْزٍ أَنَّ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ فِي نَعْمِهِم بِالْمَرْسِيعِ فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ وَسَبَى الذُّرِّيَّةَ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وفي أمر رسول الله ﷺ أصحابه بقتل ابن أبي الحقيق غاراً دلالة على أن الغار يقتل.

وكذلك أمر بقتل كعب بن الأشرف فقتل غاراً.

فإن قال قائل: فقد قال انس كان النبي ﷺ إذا نزل بقوم ليلاً لم يغير حتى يضيح.

قيل له: إذا كان موجوداً في سته أنه أمر بما وصفنا من قتل الغارين وأغار على الغارين، ولم يته في حديث الصعب عن البيهقي دل ذلك على أن حديث انس غير مخالف لهذه الأحاديث، ولكنه قد يترك الغارة ليلاً لأن يعرف الرجل من يقاتل أو أن لا يقتل الناس بعضهم بعضاً وهم يظنون أنهم من المشركين، فلا يقتلون بين الحصن ولا في الأكام حيث لا يصرون من قبلهم لا على معنى أنه حرم ذلك وفيما وصفنا من هذا كله ما يدل على أن الدعوة للمشركين إلى الإسلام أو إلى الجزية إنما هو واجب لمن تبلغه الدعوة فأما من بلغته الدعوة فليس عليه قتله قبل أن يدعى، وإن دعوه فذلك لهم من قبل أنهم إذا كان لهم ترك قتاله بمقتضى تطول فترك قتاله إلى أن يدعى أقرب فأما من لم تبلغه دعوة المسلمين، فلا يجوز أن يقاتلوا حتى يدعوا إلى الإيمان إن كانوا من غير أهل الكتاب أو إلى الإيمان أو إعطاء الجزية إن كانوا من أهل الكتاب ولا أعلم أحداً لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من

وراء عدونا الذين يقاتلون أمة من المشركين فلعل أولئك أن لا تكون الدعوة بلغتهم، وذلك مثل أن يكونوا خلف الروم أو الترك أو الخزر أمة لا نعرفهم؛ فإن قتل أحد من المسلمين أحداً من المشركين لم تبلغه الدعوة وداه إن كان نصرانياً أو يهودياً دية نصراني أو يهودي، وإن كان وثناً أو مجوسياً دية المجوسي، وإنما تركنا قتل النساء والولدان بالخبر عن رسول الله ﷺ، وأنهم ليسوا بمن يقاتل؛ فإن قاتل النساء أو من لم يبلغ الحلم لم يتوقض ضربهم بالسلاح، وذلك أن ذلك إذا لم يتوقض من المسلم إذا أراد دم المسلم كان ذلك من نساء المشركين، ومن لم يبلغ الحلم منهم أولى أن لا يتوقض وكانوا قد زابلوا الحال التي نهى عن قتلهم فيها، وإذا أسروا أو هربوا أو جرحوا وكانوا ممن لا يقاتل، فلا يقتلون؛ لأنهم قد زابلوا الحال التي أبيحت فيها دماؤهم وعادوا إلى أصل حكمهم بأنهم ممنوعين بأن يقصد قصدهم بالقتل ويترك قتل الرهبان وسواء رهبان الصوامع ورهبان الديارات والصحاري، وكل من يجس نفسه بالترهب تركنا قتله اتباعاً لأبي بكر رضي الله تعالى عنه، وذلك أنه إذا كان لنا أن ندع قتل الرجال المقاتلين بعد المقدرة وقتل الرجال في بعض الحالات لم نكن أئمة بترك الرهبان إن شاء الله تعالى.

وإنما قلنا هذا تبعاً لا قياساً، ولو أننا زعمنا أننا تركنا قتل الرهبان؛ لأنهم في معنى من لا يقاتل تركنا قتل المرضى حين نغير عليهم والرهبان وأهل الجبن والأحرار والعيبد وأهل الصناعات الذين لا يقاتلون.

فإن قال قائل: ما دل على أنه يقتل من لا قتال منه من المشركين؟

قيل: قتل أصحاب رسول الله ﷺ يوم حنين دريد بن الصمة وهو في شجار مطروح لا يستطيع أن يثبت جالساً، وكان قد بلغ نحواً من خمسين ومائة سنة، فلم يحب رسول الله ﷺ قتله، ولم أعلم أحداً من المسلمين عاب أن يقتل من رجال المشركين من عدا الرهبان، ولو جاز أن يعاب قتل من عدا الرهبان بمعنى أنهم لا يقاتلون لم يقتل الأسير ولا الجريح المثبت، وقد ذفقت على الجرحى بحضرة رسول الله ﷺ منهم أبو جهل بن هشام ذفقت عليه ابن مسعود وغيره، وإذا لم يكن في ترك قتل الرأب حجة إلا ما وصفنا غنما كل مال له في صومعته وغير صومعته، ولم ندع له منه شيئاً لأنه لا خير في أن يترك ذلك له فتبيح، وتسمى أولاد الرهبان ونساءهم إن كانوا غير مترهين.

والأصل في ذلك أن الله عز وجل أباح أموال المشركين.

فإن قيل: فلم لا تمنع ماله؟

قيل: كما لا تمنع مال المولود والمرأة وأمنع دماءهما وأحب

فما دلّ على أنّه كلام خاص قلنا لو كان عاماً أكلنا ذبائحهم ونكحنا نساءهم.

قال الشافعي: فقال: ففي المشركين الذين تؤخذ منهم الجزية حكم واحد أو حكمان؟

قيل: بل حكمان قال وهل يشبه هذا شيء؟

قلنا نعم حكم الله جلّ ثناؤه فيمن قتل من أهل الكتاب وغيرهم قال: فإننا نزعنا أن غير الجوس ممن لا تحلّ ذبيحته ولا نساؤه قياساً على الجوس قلنا فإنّ ذبعت عن قول الله عزّ وجلّ ﴿فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ إلى ﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾، وقال رسول الله ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ زَعَمَتْ أَنَّهَا وَالْحَدِيثَ مَنْسُوخَانِ يَقُولُ اللَّهُ عزّ وجلّ ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ ويقول رسول الله ﷺ: سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ قلنا فإذا زعمت ذلك دخل عليك أن تكون العرب ممن يعطون الجزية، وإن لم يكونوا أهل كتاب.

قال: فإن قلت: لا يصلح أن تعطي العرب الجزية قلنا أو ليسوا داخلين في اسم الشرك؟

قال: بلى، ولكن لم أعلم النبي ﷺ أخذ منهم جزية قلنا أفعلمت أن النبي ﷺ أخذ جزية من غير كتابي أو مجوسي؟ قال: لا.

قلنا فكيف جعلت غير الكتابيين من المشركين قياساً على الجوس؟ أرايت لو قال لك قائل بل أخذها من العرب دون غيرهم ممن ليس من أهل الكتاب ما تقول له؟

قال: أفتزعم أن النبي ﷺ أخذها من عربي؟

قلنا نعم وأهل الإسلام يأخذونها حتى الساعة من العرب قد صالح النبي ﷺ أكيدر الغساني في غزوة تبوك وصالح أهل نجران واليمن ومنهم عرب وعجم.

وصالح عمر رضي الله عنه نصارى بني تغلب وبني ثمر إذ كانوا كلهم يدينون دين أهل الكتاب وهم تؤخذ منهم الجزية إلى اليوم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو جاز أن يزعم أن إحدى الآيتين والحديثين ناسخ للأخر جاز أن يقال الأمر بأن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب في القرآن، ومن الجوس في السنة منسوخ بأمر الله عزّ وجلّ أن نقاتل المشركين حتى يسلموا وقول رسول الله ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ولكن لا يجوز أن يقال واحد منهما ناسخ إلا بخبر عن رسول الله ﷺ ومعضبان جميعاً على وجوههما ما كان إلى إضمارهما سبيل بما وصفنا، وذلك إمضاء حكم الله عزّ وجلّ وحكم رسوله معاً وقولك خارج من ذلك في بعض الأمور دون بعض قال: فقال لي أفعلي أي شيء الجزية؟

لو ترهب النساء تركهن كما أترو الرجال؛ فإن ترهب عبد من المشركين أو أمة سيتهما من قبل أن السيد لو أسلم قضيت له أن يسترقهما ويمنعهما الترهّب؛ لأن المالك لا يملكون من أنفسهم ما يملك الأحرار.

فإن قال قائل: وما الفرق بين المالك والأحرار.

قيل: لا يمنع حر من غزو ولا حج ولا تشاغل ببر عن صناعته بل يحمّد على ذلك، ويكون الحج والغزو لازمين له في بعض الحالات ولملك العبد منعه من ذلك، وليس يلزم العبد من هذا شيء.

١ - الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية، ومن لا

تؤخذ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الجوس والصائبون والسامرة أهل كتاب فخالفتنا بعض الناس، فقال: أمّا الصائبون والسامرة، فقد علمت أنهما صنفان من اليهود والنصارى، وأمّا الجوس، فلا أعلم أنهم أهل كتاب، وفي الحديث ما يدلّ على أنهم غير أهل كتاب لقول النبي ﷺ: سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ وإن المسلمين لا ينكحون نساءهم، ولا ياكلون ذبائحهم؛ فإن زعم أنهم إذا أبيع أن تؤخذ منهم الجزية فكل مشرك عابد وثن أو غيره فحرام إذا أعطى الجزية أن لا تقبل منه وحالهم حال أهل الكتاب في أن تؤخذ منهم الجزية وتحقن دماؤهم بها إلا العرب خاصة، فلا يقل منهم إلا الإسلام أو السيف، وقال لي بعض من يذهب هذا المنهج ما حجّتك في أن حكمت في الجوس حكم أهل الكتاب، ولم تحكم بذلك في غير الجوس؟ فقلت الحجة:

١٥٥ - أن سفيان أخبرنا، عن أبي سعيد، عن نصير بن عاصم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سأل عن المجوس، فقال: كانوا أهل كتاب فما قوله؟ سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ قلت: كلام عربي والكتابان المعروفان التوراة والإنجيل ولله كتب سيواهما قال: وما دلّ على ما قلت؟

قلت: قال الله عزّ وجلّ ﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ وفي: فَالتوراة كتاب موسى والإنجيل كتاب عيسى والصحف كتاب إبراهيم ما لم تعرفه العامة من العرب حتى أنزل الله، وقال عزّ وجلّ ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ قال فما معنى قوله سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ قلنا في أن تؤخذ منهم الجزية قال

قلنا على الأديان لا على الأنساب ولودنا أن الذي قلت على ما قلت إلا أن يكون لله سخط، وما رأينا الله عز وجل فرق بين عربي ولا عجمي في شرك ولا إيمان ولا المسلمون أننا لنقتل كلاً بالشرك ونحسّن دم كل بالإسلام ونحكم على كل بالحدود فيما أصابوا وغيرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ظهر المسلمون على رجال من العدو فأسروهم فأسلموا بعد الإسار فهم مرقوقون لا تحل دماؤهم وأي حال أسلموا فيها قبل الإسار حقنوا دماءهم وأحرزوا أموالهم إلا ما حووا قبل أن يسلموا وكانوا أحراراً، ولم يسب من ذرائعهم أحد صغيراً فاقسا نساؤهم وإنباؤهم البالغون فحكمهم حكم أنفسهم في القتل والسبي لا حكم الأب والزوج.

وكذلك إن أسلموا، وقد حصروا في مدينة أو بيت أو أحاطت بهم الخيل أو غرقوا في البحر فكانوا لا يمتنعون فمن أراد أخذهم أو وقعوا في نار أو بئر وخرجوا وكانوا غير ممتنعين كانوا بهذا كله محقوني الدماء ممنوعين من أن يسبوا، ولكن لو سبوا فربطوا أو سجنوا غير مربوطين أو صاروا إلى الاستسلام فامر بهم الحاكم قوماً يحفظونهم فأسلموا حقنت دماؤهم وجرى السبي عليهم.

فإن قال: ما فرق بين هذه الحال وبين المحاط بهم في صحراء أو بيت أو مدينة؟

قيل: قد تمتع أولئك حتى يغلبوا من أحاط بهم أو يأتيهم المدد أو يفرقون عنهم فيهربوا، وليس من كان بهذه الحال ممن يقع عليه اسم السبي إنما يقع عليه اسم السبي إذا حوى غير ممتنع.

ولو أسر جماعة من المسلمين فاستعان بهم المشركون على مشركين مثلهم لقاتلهم، فقد قيل يقاتلونهم وقيل قاتل الزبير وأصحاب له ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين، ومن قال: هذا القول قال: وما يجرم من القتال معهم ودماء الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك.

ولو قال قاتل قاتله حرام لمعان منها أن واجباً على من ظهر من المسلمين على المشركين فغنم فالحبس لأهل الخمس وهم متفرقون في البلدان، وهذا لا يجد السبيل إلى أن يكون الخمس مما غنم لأهل الخمس ليؤديه إلى الإمام فيفرقه، وواجب عليهم إن قاتلوا أهل الكتاب فاعطوا الجزية أن يحقنوا دماءهم، وهذا إن اعطوا الجزية لم يقدر على أن يمنعهم حتى يحقنوا دماءهم كان مذهباً، وإن لم يستكرههم على قتالهم كان أحب إلي أن لا يقاتلوا ولا نعلم خبر الزبير يثبت، ولو ثبت كان التجاشي مسلماً كان آمن برسول الله ﷺ وصلى النبي ﷺ.

ولو قال قاتل قاتله حرام لمعان منها أن واجباً على من ظهر من المسلمين على المشركين فغنم فالحبس لأهل الخمس وهم متفرقون في البلدان، وهذا لا يجد السبيل إلى أن يكون الخمس مما غنم لأهل الخمس ليؤديه إلى الإمام فيفرقه، وواجب عليهم إن قاتلوا أهل الكتاب فاعطوا الجزية أن يحقنوا دماءهم، وهذا إن اعطوا الجزية لم يقدر على أن يمنعهم حتى يحقنوا دماءهم كان مذهباً، وإن لم يستكرههم على قتالهم كان أحب إلي أن لا يقاتلوا ولا نعلم خبر الزبير يثبت، ولو ثبت كان التجاشي مسلماً كان آمن برسول الله ﷺ وصلى النبي ﷺ.

فإن قال: ما فرق بين هذه الحال وبين المحاط بهم في صحراء أو بيت أو مدينة؟

قيل: قد تمتع أولئك حتى يغلبوا من أحاط بهم أو يأتيهم المدد أو يفرقون عنهم فيهربوا، وليس من كان بهذه الحال ممن يقع عليه اسم السبي إنما يقع عليه اسم السبي إذا حوى غير ممتنع.

ولو أسر جماعة من المسلمين فاستعان بهم المشركون على مشركين مثلهم لقاتلهم، فقد قيل يقاتلونهم وقيل قاتل الزبير وأصحاب له ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين، ومن قال: هذا القول قال: وما يجرم من القتال معهم ودماء الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك.

ولو قال قاتل قاتله حرام لمعان منها أن واجباً على من ظهر من المسلمين على المشركين فغنم فالحبس لأهل الخمس وهم متفرقون في البلدان، وهذا لا يجد السبيل إلى أن يكون الخمس مما غنم لأهل الخمس ليؤديه إلى الإمام فيفرقه، وواجب عليهم إن قاتلوا أهل الكتاب فاعطوا الجزية أن يحقنوا دماءهم، وهذا إن اعطوا الجزية لم يقدر على أن يمنعهم حتى يحقنوا دماءهم كان مذهباً، وإن لم يستكرههم على قتالهم كان أحب إلي أن لا يقاتلوا ولا نعلم خبر الزبير يثبت، ولو ثبت كان التجاشي مسلماً كان آمن برسول الله ﷺ وصلى النبي ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ الآية، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ إلى قوله ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

١٥٠٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا كما قال ابن عباس ومستغن بالتزليل عن التأويل لما كتب الله عز وجل من أن لا يفر العشرة من الماتين؛ فكان هذا الواحد من العشرة، ثم خفف الله عنهم فصير الأمر إلى أن لا تفر المائة من الماتين، وذلك أن لا يفر الرجل من الرجلين.

١٥٠٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ قَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَلَمْ يَفِرْ، وَمَنْ قَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ، فَقَدْ قَرَّ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا مثل معنى قول النبي

يكن في عبيده قتال، ولم يكن منهم لعتبة أماناً يكفون به عنه؛ فلإن تشارطا الأمان فأعان المشركون صاحبهم كان للمسلمين أن يعينوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه المبارز له، ولا يقتلوا المبارز ما لم يكن هو استجدهم عليه.

قال الشافعي: وإذا تحصن العدو في جبل أو حصن أو خندق أو بحسك أو بما يتحصن به، فلا بأس أن يرموا بالمجانيق والعرادات والنيران والعقارب والحيات، وكل ما يكرهونه، وأن يبتقوا عليهم الماء ليغرقوهم أو يوحلوهم فيه وسواء كان معهم الأطفال والنساء والرميان أو لم يكونوا؛ لأن الدار غير ممنوعة بإسلام ولا عهد.

وكذلك لا بأس أن يحرقوا شجرهم الثمر وغير الثمر ويغربوا عامرهم، وكل ما لا روح فيه من أموالهم.

فإن قال قائل: ما الحجة فيما وصفت وفيهم الولدان والنساء المنهى عن قتلهم؟

قيل: الحجة فيه أن رسول الله ﷺ نصب على أهل الطائفت متخيفاً أو عرافة ونحن نعلم أن فيهم النساء والولدان، وأن رسول الله ﷺ قطع أموال بني النضير وحرقت.

١٥٠٨ - أخبرنا أبو ضمرة أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ حرق أموال بني النضير. [أخرجه البخاري (٤٠٣٢، ٤٠٣١)، مسلم (١٧٤٦)، (الموطأ) (٣٣٠٢)]

١٥٠٩ - قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن سعيد، عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ حرق أموال بني النضير. فقال قائل:

وهان على سراة بني لؤي حريق بالبؤيرة مستطير [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٠٠، ١٩٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال قائل: فقد نهى بعد التحريق في أموال بني النضير؟

قيل له: إن شاء الله تعالى إنما نهى عنه أن الله عز وجل وعده بها؛ فكان تحريقه إذهاباً منه لعين ماله، وذلك في بعض الأحاديث معروف عند أهل المغازي.

فإن قال قائل: فهل حرق أو قطع بعد ذلك؟ قيل: نعم قطع بخير وهي بعد بني النضير وبالطائف وهي آخر غزوة غزاها لقي فيها قتلاً.

فإن قال قائل: كيف أجزت الرمي بالمنجنيق وبالنار على جماعة المشركين فيهم الولدان والنساء وهم منهى عن قتلهم؟

وقول ابن عباس وقولنا وهؤلاء الخارجون من السخط إن فروا من أكثر منهم حتى يكون الواحد فر من ثلاثة فصاعداً فيما ترى، والله تعالى أعلم، بالفارين بكل حال، أما الذين يجب عليهم السخط، فإذا فر الواحد من اثنين فاقبل إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً والمتحرف له يميناً وشمالاً ومدبراً وينته العود للقتال والفار متحيزاً إلى فئة من المسلمين قلت أو كثرت كانت بحضرته أو متبعية عنه سواء إنما يصير الأمر في ذلك إلى نية المتحرف والمتحيز؛ فإن كان الله عز وجل يعلم أنه إنما تحرف ليعود للقتال أو تحيز لذلك فهو الذي استثنى الله فأخرجه من سخطه في التحرف والتحيز، وإن كان لغير هذا المعنى خفت عليه إلا أن يعفو الله تعالى عنه أن يكون قد بآه بسخط من الله، وإذا تحرف إلى الفئة فليس عليه أن يفر إلى العدو فيقاتلهم وحده، ولو كان ذلك الآن لم يكن له أولاً أن يتحرف، ولا بأس بالمبارزة، وقد بارز يوم بدر عبيدة بن الحارث وحزة بن عبد المطلب وعلي بن أبي النضير وبارز محمد بن مسلمة مرحباً يوم خيبر بأمر النبي ﷺ وبارز يومئذ الزبير بن العوام ياسراً وبارز يوم الخندق علي بن أبي طالب عمرو بن عبد ود، وإذا بارز الرجل من المشركين بغير أن يدعو أو يدعى إلى المبارزة فبرز له رجل، فلا بأس أن يعينه عليه غيره؛ لأنهم لم يعطوه أن لا يقاتله إلا واحداً، ولم يسأله ذلك ولا شيء يدل على أنه إنما أراد أن يقاتله واحداً، فقد تبارز عبيدة وعتبة فضرب عبيدة عتبة فارخى عاتقه الأيسر وضربه عتبة فقطع رجله وأعان حمزة وعلي فقتلا عتبة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإما إن دعا مسلم مشركاً أو مشركاً مسلماً إلى أن يبارزه، فقال له: لا يقاتلك غيري أو لم يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن الدعاء إلى مبارزة الواحد كل من الفريقين معاً سوى المبارزين أحببت أن يكف عن أن يحمل عليه غيره؛ فإن ولي عنه المسلم أو جرحه فأتخذه فحمل عليه بعد تبارزهما فلم أن يقتلوه إن قتلوا على ذلك؛ لأن قتالهما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى يرجع إلى خروجه من الصف، فلا يكون لهم قتله حتى يرجع إلى مأمنه، ولو شرطوا ذلك له فخافوه على المسلم أو يجرح المسلم فلم أن يستقذوا المسلم منه بلا أن يقتلوه؛ فإن امتنع أن يخليهم وإنقاذ صاحبهم وعرض دونه لقاتلهم قاتلوه؛ لأنه نقض أمان نفسه، ولو عرض بينه وبينهم، فقال أنا منكم في أمان قالوا نعم إن خليتنا وصاحبنا؛ فإن لم تفعل تقدمنا لأخذ صاحبنا؛ فإن قاتلنا قاتلناك وكنت أنت نقضت أمانك.

فإن قال قائل: وكيف لا يعان الرجل البارز على المشرك قاهراً له؟ قيل: إن معونة حمزة وعلي على عتبة إنما كانت بعد أن لم

١٥١٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ غَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ،

عَنْ صُهَيْبِ مَوْلَى بَنِي غَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍو بْنِ النَّعَّاسِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا سَأَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ قَتْلِهِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ أَنْ يَذْبَحَهَا فَيَأْكُلَهَا، وَلَا يَقَطَعَ رَأْسَهَا.

وقد نهى رسول الله ﷺ عن المصورة، ووجدت الله عز وجل أباح قتل ذوات الأرواح من المأكول بواحد من معينين أحدهما أن تذكى فتؤكل إذا قدر عليها والآخر أن تذكى بالرمي إذا لم يقدر عليها، ولم أجده أباح قتلها لغير منفعة وقتلها لغير هذا الوجه عندي محظور.

فإن قال قائل: ففي ذلك نكايهم وتوهين وغيظ قلنا، وقد يغاضون بما يحل ففعله وما لا يحل فتركه؛ فإن قال ومثل ما يغاضون به فتركه قلنا قتل نساءهم وأولادهم فهم لو أدركونا وهم في أيدينا لم نقتلهم.

وكذلك لو كان إلى جنبنا رهبان يغضهم قتلهم لم نقتلهم، ولكن إن قاتلوا فرسانا لم نر بأسا إذا كنا نحذ السبيل إلى قتلهم بأرجلهم أن نعقر بهم كما نرميهم بالمجانيق.

وإن أصاب ذلك غيرهم، وقد عقر حنظلة بن الرأهب بأبي سفيان بن حرب يوم أحد فاعتكست به فرسه فسقط عنها فجلس على صدره ليذبحه فرأه ابن شعوب فرجع إليه يعدو كأنه مسع فقتله واستنقذ أبا سفيان من تحتها، فقال أبو سفيان بعد ذلك شعرا: فلو شئت نجيتي كمينت رجيلة ولم أخجل النعماء لابن شعوب وما زك مهري مزجر الكلب منهم لبدن غدوة حتى دنت لغروب أقاتلهم طرا وأدعو لغاليل وأدفعهم عني بركن صليب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال قائل: ما الفرق بين العقر بهم وعقر بهائمهم؟

قيل: العقر بهم يجمع أمرين أحدهما دفع عن العاقر المسلم ولأن الفرس أداة عليه يقبل بقتله ويحمل عليه فيقتله والآخر يصل به إلى قتل المشرك والدواب توجف أو يخاف طلب العدو لها إذا قتلت ليست في واحد من هذين المعنيين لا أن قتلها منع العدو للطلب، ولا أن يصل المسلم من قتل المشرك إلى ما لم يكن يصل إليه قبل قتلها، وإذا أسر المسلمون المشركين فأرادوا قتلهم قتلهم بضرب الأعناق، ولم يجاوزوا ذلك إلى أن يملأوا بقطع يده ولا رجل ولا عضو ولا مفصل ولا بقر بطن ولا تحريق ولا تغريق ولا شيء يعدو ما وصفت؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن المثلثة وقتل من قتل كما وصفت.

فإن قال قائل: قد قطع أيدي الذين استاقوا لقاحه

قيل: أجزنا بما وصفنا وبأن النبي ﷺ شئ العارة على بني المصطلق غارين وأمر بالنيات والتخريق والعلم يحيط أن فيهم الولدان والنساء، وذلك أن الدار دار شرك غير ممنوعة، وإنما نهى أن تقصد النساء والولدان بالقتل إذا كان قاتلهم يعرفهم بأعيانهم للخبر عن النبي ﷺ، وأن النبي ﷺ سباهم فجعلهم مالا، وقد كتب هذا قبل هذا؛ فإن كان في الدار أسارى من المسلمين أو تجار مستانون كرهت النصب عليهم بما يعم من التحريق والتغريق، وما أشبهه غير محرم له تجرعا يئسا، وذلك أن الدار إذا كانت مباحة فلا يبين أن تحرم بأن يكون فيها مسلم يحرم دمه، وإنما كرهت ذلك احتياطاً ولأن مباحاً لنا لو لم يكن فيها مسلم أن تجاوزها، فلا نقاتلها، وإن قاتلناها قاتلناها بغير ما يعم من التحريق والتغريق، ولكن لو التحم المسلمون أو بعضهم؛ فكان الذي يرون أنه ينكأ من التحمهم يفرقه أو يجرقه كان ذلك رأيت لهم أن يفعلوا ذلك، ولم أكرهه لهم بأنهم مأجورون أجرين أحدهما الدفع عن أنفسهم والآخر نكايه عدوهم غير ملتحمين فتترسوا بأطفال المشركين، فقد قيل: لا يتوقون ويضرب المتترس منهم، ولا يعمد الطفل، وقد قيل يكف عن المتترس به، ولو تترسوا بمسلم رأيت أن يكف عمن تترسوا به إلا أن يكون المسلمون ملتحمين، فلا يكف عن المتترس ويضرب المشرك، ويتوقى المسلم جهده؛ فإن أصاب في شيء من هذه الحالات مسلماً اعتق رقبة.

وإذا حاصرنا المشركين فظفرنا لهم بخيل أحرزناها أو بنا بها عنهم فرجعت علينا واستلحمنا وهي في أيدينا أو خفنا الدرك وهي في أيدينا ولا حاجة لنا بركوبها إنما نريد غنيمتها أو بنا حاجة إلى ركوبها أو كانت معها ماشية ما كانت أو نحل أو ذو روح من أموالهم مما يحل للمسلمين اتخاذه لماكلة، فلا يجوز عقر شيء منها ولا قتله بشيء من الوجوه إلا أن نذمه كما قال أبو بكر 'لا تعفروا شاة ولا بعيراً إلا لماكلة ولا تفرقن نخلاً ولا تحرقنه'.

فإن قال قائل: فقد قال أبو بكر 'ولا تقطعن شجراً مشمراً فقطعته' قيل: فإنما قطعناه بالسنة وأتباع ما جاء عن رسول الله ﷺ، وكان أولى بني وبالمسلمين، ولم أجد لأبي بكر في ذوات الأرواح مخالفاً من كتاب ولا سنة ولا مثله من أصحاب رسول الله ﷺ فيما حفظت، فلو لم يكن فيه إلا اتباع أبي بكر كانت في اتباعه حجة مع أن السنة تدل على مثل ما قال أبو بكر في ذوات الأرواح من أموالهم.

فإن قال قائل: ما السنة؟

قلنا:

وأرجلهم وسمّل أعينهم، فإن أنس بن مالك ورجلاً رويًا هذا عن النبي ﷺ، ثم روي فيه أو أحدهما أن النبي ﷺ لم يخطف بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن المثلة.

١٥١١ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّ هُبَيْرَ بْنِ الْأَسْوَدِ كَانَ قَدْ أَصَابَ زَيْنَبَ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً، فَقَالَتْ: إِنَّ ظَفَرْتُمْ بِهُبَيْرِ بْنِ الْأَسْوَدِ فَاجْعَلُوهُ بَيْنَ حُزْمَتَيْنِ مِنْ حَطَبٍ، ثُمَّ أَخْرَقُوهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَعْذَبَ بِعَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ ظَفَرْتُمْ بِهِ فَاقْطَعُوا يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ.

قال الشافعي: رحمه الله، وكان علي بن حسين ينكر حديث أنس في أصحابه اللقاح.

١٥١٢ - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ: وَاللَّهِ مَا سَمَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَيْنًا وَلَا زَادَ أَهْلَ اللَّقَاحِ عَلَى قَطْعِ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ. [أخرجه البيهقي (٦٩/٧-٧٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الأسارى من المسلمين في بلاد الحرب يقتل بعضهم بعضاً أو يجرح بعضهم بعضاً أو يغصب بعضهم بعضاً، ثم يصيرون إلى بلاد المسلمين إن الحدود تقام عليهم إذا صاروا إلى بلاد المسلمين ولا تمنع الدار حكم الله عز وجل ويؤدون كل زكاة وجبت عليهم لا تقص الدار عنهم شيئاً من الفرائض، ولكنهم لو كانوا من المشركين فأسلموا، ولم يعرفوا الأحكام وأصاب بعضهم من بعض شيئاً يجرح أو قتل درأنا عنهم الحد بالجهالة والأزمانم الدية في أموالهم وأخذنا منهم في أموالهم كل ما أصاب بعضهم لبعض.

وكذلك لو زنى رجل منهم بامراً وهو لا يعلم أن الزنا محرّم درأنا عنه الحد بأن الحجة لم تقم وتطرح عنه حقوق الله ويلزمه حقوق آدميين، ولو كانت المرأة مسلمة أسرت أو استؤمنت ممن قد قامت عليهم الحجة فأمكته من نفسها حدث، ولم يكن لها مهر، ولم يكن عليه حد، ولو أنه تزوجها بنكاح المشركين فسخنا النكاح والحقنا به الولد ودرأنا عنه الحد وجعلنا لها المهر، ولو سرق بعضهم من بعض شيئاً درأنا عنه القطع والزمان الغرامة، ولو أربى بعضهم على بعض رددنا الربا بينهم؛ لأن هذا من حقوق آدميين، وقال في القوم من المسلمين ينصبون المجانيق على المشركين فيرجع عليه حجر المنجنيق فيقتل بعضهم فهذا قتل خطأ فدية القتولين على عواقل القتالين قدر حصّة القتولين كأنه جرّ المنجنيق عشرة فرجح الحجر على خمسة منهم

وقال قتال: كيف أبطلت دية مسلم أصيب ببلاد المشركين برمي أو غارة لا يعمد فيها بقتل؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ إلى قوله ﴿مَتَابِعِينَ﴾ فذكر الله عز وجل في المؤمن يقتل خطأ والذمي يقتل خطأ الدية في كل واحد منهما وتخبر رقية، فدل ذلك على أن هذين مقتولان في بلاد الإسلام المنوعة لا بلاد الحرب المباحة، وذكر من حكمهما حكم المؤمن من عدو لنا يقتل فجعل فيه تحرير رقية، فلم تحتمل الآية، والله تعالى أعلم، إلا أن يكون قوله ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ يعني في قوم عدو لكم، وذلك أنها نزلت، وكل مسلم فهو من قوم عدو للمسلمين؛ لأن مسلمي العرب هم من قوم عدو للمسلمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن أمتوه أو بعضهم وأدخلوه في بلادهم معروفي عندهم في أمانهم إياه وهم قادرون عليه، فإنه يلزمه لهم أن يكونوا منه آمنين، وإن لم يقل ذلك إلا أن يقولوا قد أمانك ولا أمان لنا عليك؛ لأننا لا نطلب منك أماناً، فإذا قالوا هذا هكذا كان القول فيه كالقول في المسألة الأولى يحمل له اغتيالهم والنهب بأموالهم وإفسادها والنهب بنفسه؛ فإن أمتوه وخلوه وشرطوا عليه أن لا يبرح بلادهم أو بلداً سمّوه وأخذوا عليه أماناً أو لم يأخذوا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال بعض أهل العلم يهرب، وقال بعضهم ليس له أن يهرب، وقال: وإذا أسر العدو الرجل من المسلمين فخلوا سبيله وأمتوه، وولّوه من ضياعهم أو لم يولّوه فامانهم إياه أمان لهم منه فليس له أن يغتالهم، ولا يخونهم، وأما الحرب بنفسه فله الحرب؛ فإن أدرك ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه، وإن قتل الذي أدركه؛ لأن طلبه غير الأمان فيقتله إن شاء ويأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه، فإذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه إلى وقتي وأخذوا عليه إن لم يدفع الفداء أن يعود في إسرارهم، فلا ينبغي له أن يعود في إسرارهم، ولا ينبغي للإمام أن يدعه إن أراد العودة؛ فإن كانوا امتنعوا من تخليته إلا على مال يعطيهموه، فلا يعطيهم منه شيئاً؛ لأنه مال أكرهه على أخذه منه بغير حق، وإن كان أعطاهموه على شيء يأخذه منهم لم يحق له إلا أدائه بكل حال، وهكذا لو صالحهم مبتدئاً على شيء انبغى له أن يؤدبه إليهم إما أطرح عليهم ما استكره عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في أسير في أيدي العدو وأرسلوا معه رسلاً ليعطيهم فداءً أو أرسلوه بهيمة أن يعطيهم فداءً سمّاه لهم وشرطوا عليه إن لم يدفعه إلى رسولهم أو يرسل به إليهم أن يعود في إسرارهم.

قال الشافعي: يروى عن أبي هريرة والثوري وإبراهيم النخعي أنهم قالوا لا يعود في إسرارهم وفيهم لهم المال، وقال بعضهم إن أراد العودة منه السلطان العودة، وقال ابن هرمز يحبس لهم بالمال، وقال بعضهم يفي لهم، ولا يحبسونه، ولا يكون كديون الناس، وروى عن الأوزاعي والزهري يعود في إسرارهم إن لم يعطهم المال، وروى ذلك عن ربيعة وعن ابن هرمز خلاف ما روي عنه في المسألة الأولى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن ذهب مذهب الأوزاعي، ومن قال قوله، فإنما محتج فيما أراه بما روي عن بعضهم أنه يروى أن النبي ﷺ صالح أهل الحذبية أن يرده من جاءه بعد الصلح مسلماً فجاءه أبو جندل فرده إلى أبيه وأبو بصير فرده فقتل أبو بصير المردود معه، ثم جاء إلى النبي ﷺ، فقال: قد وثقت لهم ونجاني الله منهم، فلم يرده النبي ﷺ، ولم يعب

وكذلك مسلمو العجم، ولو كانت على أن لا يكون دية في مسلم خرج إلى بلاد الإسلام من جماعة المشركين هم عدو لأهل الإسلام للزم من قال هذا القول أن يزعم أن من أسلم من قوم مشركين فخرج إلى دار الإسلام فقتل كانت فيه تحرير رقبة، ولم تكن فيه دية، وهذا خلاف حكم المسلمين، وإنما معنى الآية إن شاء الله تعالى على ما قلنا، وقد سمعت بعض من أرضى من أهل العلم يقول ذلك فالفرق بين القتلين أن يقتل المسلم في دار الإسلام غير معمود بالقتل، فيكون فيه دية وتحرير رقبة أو يقتل مسلم ببلاد الحرب التي لا إسلام فيها ظاهر غير معمود بالقتل، ففي ذلك تحرير رقبة ولا دية.

٢- مسألة مال الحربى

قال الشافعي: وإذا دخل الذمي أو المسلم دار الحرب مستأمناً فخرج بمال من ماله يشتري لهم شيئاً فأمّا مع المسلم، فلا نعرض له ويرد إلى أهله من أهل الحرب؛ لأن أقل ما فيه أن يكون خروج المسلم به أماناً للكافر فيه، وأما مع الذمي.

قال الربيع، ففيها قولان أحدهما أنا نغنمه؛ لأنه لا تكون كينونته معه أماناً له منا؛ لأنه إنما روي المسلمون تكافاً وماؤهم ويسعى بدميتهم أذنانهم فلا يكون ما مع الذمي من أموالهم أماناً لأموالهم، وإن ظن الحربى الذي بعث بماله معه أن ذلك أمان له كما لو دخل حربى بتجارة إلينا بلا أمان منا كان لنا أن نسييه ونأخذ ماله، ولا يكون ظنه بأنه إذا دخل تاجراً أن ذلك أمان له ولما بالذي يزيل عنه حكماً والقول الثاني أنا لا نغنم ما مع الذمي من مال الحربى؛ لأنه لما كان علينا أن لا نعرض للذمي في ماله كان ما معه من مال غيره له أمان مثل ماله كما لو أن حربياً دخل إلينا بأمان، وكان معه مال لنفسه ومال لغيره من أهل الحرب لم نعرض له في ماله لما تقدّم له من الأمان ولا في المال الذي معه لغيره فهكذا لما كان للذمي أمان متقدّم لم يعرض له في ماله ولا في المال الذي معه لغيره مثل هذا سواء.

والله نسأل التوفيق برحمته.

وكان آخر القولين أشبه إن شاء الله تعالى.

٣- الأسارى والغلول

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: إذا أسر المسلم؛ فكان في بلاد الحرب أسيراً موثقاً أو محبوساً أو خلى في موضع يرى أنه لا يقدر على البراج منه أو موضع غيره، ولم يؤمّوه، ولم يأخذوا عليه أنهم أمتوا منه فله أخذ ما قدر عليه من ولدانهم ونساءهم.

الغدر بالعدو، ولكن أحب لهم لو سألوهم أن يردوا إليهم الأمان وينبذوا إليهم، فإذا فعلوا قاتلوهم عن أطفال المسلمين ونساءهم.

٥ - ما يجوز للأسير في ماله إذا أراد الوصية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يجوز للأسير في بلاد العدو ما صنع في ماله في بلاد الإسلام، وإن قدم ليقتل ما لم ينله منه ضرب يكون مرضاً. وكذلك الرجل بين الصّين.

١٥١٣ - قال الشافعي: أخبرنا بعض أهل المدينة، عن مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ، عن الزُّهري أن مسروقاً قدِمَ بين يدي عَبْدِ اللَّهِ بن زُمعة يومَ الحرة ليضرب عنقه فطلق امرأته، ولم يدخل بها فسألوا أهل العلم، فقالوا لها: نصف الصداق ولا ميراث لها. [أخرجه البيهقي (١٤٥/٩)]

١٥١٤ - قال الشافعي: أخبرنا بعض أهل العلم، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن عائمة صدقات الرّبيّة تصدق بها وفعل أموراً وهو واقف على ظهر فرسيه يومَ الجمل. [أخرجه البيهقي (١٤٥/٩)]

وروي عن عمر بن عبد العزيز: عطية الحبلى جائزة حتى تجلس بين القوايل وبهذا كله نقول. [أخرجه البيهقي (١٤٥/٩)]

قال الشافعي: وعطية راكب البحر جائزة ما لم يصل إلى الغرق أو شبه الغرق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال القاسم بن محمد وابن المسيّب: عطية الحامل جائزة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما وصفت من قول من سميت وغيرهم من أهل المدينة، وقد روي عن ابن أبي ذئب أنه قال: عطية الحامل من الثلث وعطية الأسير من الثلث، وروي ذلك عن الزُّهري.

قال الشافعي: وليس يجوز إلا واحد من هذين القولين، والله تعالى أعلم، ثم قال قائل في الحبلى عطيتها جائزة حتى تسم ستة أشهر وتاول قول الله عز وجل ﴿حَمَلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾، وليس في قول الله عز وجل ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾ دلالة على مرض، ولو كانت فيه دلالة على مرض يغير الحكم قد يكون مرضاً غير ثقيل وثقيلاً وحكمه في أن لا يجوز له في ماله إلا الثلث سواء، ولو كان ذلك فيه كان الإنفال يحتمل أن يكون

ذلك عليه وتركه؛ فكان بطريق الشام يقطع على كل مال قرشي حتى سألوا رسول الله ﷺ أن يضمه إليه لما نالوه من أذاه.

قال الشافعي: رحمه الله، وهذا حديث قد رواه أهل المغازي كما وصفت، ولا يخبرني ذكر إسناده فأعرف ثبوته من غيره قال: وإذا كان المسلمون أسارى أو مستأمنين أو رسلاً في دار الحرب فقتل بعضهم بعضهم أو قذف بعضهم بعضاً أو زنا بغير حرية فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم، ولو فعلوه في بلاد الإسلام، وإنما يسقط عنهم لو زنى أحدهم بحرية إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا صلاة ولا زكاة فالحدود فرض عليهم، وإذا أصاب الرجل حداً وهو محاصر للعدو أقيم عليه الحد، ولا يمنعا الخوف عليه من اللّوq بالمشركين أن تقيم حد الله تعالى، ولو فعلنا توقياً أن يغضب ما أقمنا عليه الحد أبداً؛ لأنه يمكنه من أي موضع أن يلحق بدار الحرب فيمطل عنه حكم الله جل ثناؤه، ثم حكم رسول الله ﷺ قد أقام رسول الله ﷺ الحد بالمدينة والشرك قريب منها وفيها شرك كثير موادعون وضرب الشارب بحنين والشرك قريب منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الرجل بلاد الحرب فوجد في أيديهم أسيراً أو أسارى رجالاً ونساء من المسلمين فاشتراهم وأخرجهم من بلاد الحرب فأراد أن يرجع عليهم بما أعطى فيهم لم يكن ذلك له، وكان متطوعاً بالشراء وزائداً أن اشترى ما ليس يباع من الأحرار؛ فإن كان بأمرهم اشتراهم رجح عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم، وإذا أسرت المرأة فنكحها بعض أهل الحرب أو وطنها بلا نكاح، ثم ظهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا أولادها؛ لأن أولادها مسلمون بإسلامها؛ فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحقوا بالنكاح المشرك، وإن كان نكاحه فاسداً؛ لأنه نكاح شبهة، وإذا أسر المسلم؛ فكان في دار الحرب، فلا تنكح امرأته إلا بعد يقين وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه.

وكذلك لا يقسم ميراثه، وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو في دار الإسلام أو المسجون وهو صحيح في ماله غير مكروه عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك.

٤ - المستأمن في دار الحرب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا دخل قوم من المسلمين بلاد الحرب بأمان فالعدو منهم آمنون إلى أن يفارقوهم أو يبلغوا مدة أمانهم، وليس لهم ظلمهم ولا خيانتهم.

وإن أسر العدو أطفال المسلمين ونساءهم لم يكن أحب لهم

من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها قراباتهم، ولم يكن لي بمكة قرابة فأحببت إذ فاتني ذلك أن أتخذ عندهم يداً واللّه ما فعلته شكاً في ديني ولا رضاء لا كفراً بعد الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: إِنَّهُ قَدْ صَدَّقَ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبُ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا، وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَذْرِ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ قَالَ فَنَزَلَتْ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [١] أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، مسلم (٢٤٩٤)، أبو داود (٢٦٥٠)، الرمزي (٣٣٠٥)

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في هذا الحديث مع ما وصفنا لك طرْحُ الحكم باستعمال الظنون؛ لأنه لما كان الكتاب يحتل أن يكون ما قال حاطب كما قال: من أنه لم يفعله شاكاً في الإسلام، وأنه فعله ليمنع أهله ويحتل أن يكون زلة لا رغبة عن الإسلام واحتل المعنى الأقبح كان القول قوله فيما احتل فعله وحكم رسول الله ﷺ فيه بأن لم يقتله، ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أحد أتى في مثل هذا أعظم في الظاهر من هذه؛ لأن أمر رسول الله ﷺ مبين في عظمتهم لجميع الأدميين بعده، فإذا كان من خابر المشركين بأمر رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ يريد غزتهم فصده ما عاب عليه الأغلب مما يقع في النفوس، فيكون لذلك مقبولاً كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قبل منه قيل للشافعي: أفرايت إن قال قائل: إن رسول الله ﷺ قال: قد صدق إنما تركه لمعرفته بصدقه لا بأن فعله كان يحتل الصدق وغيره فيقال له: قد علم رسول الله ﷺ أن المنافقين كاذبون وحق دماءهم بالظاهر، فلو كان حكم النبي ﷺ في حاطب بالعلم بصدقه كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكذبهم، ولكنه إنما حكم في كل بالظاهر وتولى الله عز وجل منهم السرائر ولولا يكون لحاكم بعده أن يدع حكماً له مثل ما وصفت من علي أهل الجاهلية، وكل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو عام حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصاً أو عن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فيهم أن يجعلوا له سنة أو يكون ذلك موجوداً في كتاب الله عز وجل.

قلت: للشافعي أقامه الإمام إذا وجد مثل هذا بعقوبة من فعله أم تركه كما ترك النبي ﷺ؟

فقال الشافعي: إن العقوبات غير الحدود فأمّا الحدود، فلا تعطل بحال، وأمّا العقوبات فللإمام تركها على الاجتهاد، وقد

حضور الولاد حين تجلس بين القوايل؛ لأن ذلك الوقت الذي يجشيان فيه قضاء الله عز وجل ويسألان أن يؤتيهما صالحاً.

فإن قال: قد يدعون الله قبل؟

قيل: نعم مع أول الحمل، ووسطه وآخره وقبله والحيلى في أول حملها أشبه بالمرض منها بعد سنة أشهر للتغير والكسل والنوم والضعف وهي في شهرها أخف منها في شهر البدء من حملها، وما في هذا إلا أن الحمل سرور ليس بمرض حتى تحضر الحال المخوفة للولاد أو يكون تغيرها بالحمل مرضاً كله من أوله إلى آخره، فيكون ما قال ابن أبي ذئب، فأمّا غير هذا لا يجوز - والله تعالى أعلم، - لأحد أن يتوهمه.

٦- المسلم يدلُّ المشركين على عورة المسلمين

قيل للشافعي: أرايت المسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعورة من عوراتهم هل يحل ذلك دمه، ويكون في ذلك دلالة على عمالة المشركين؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يحل دم من ثبت له حرمة الإسلام إلا أن يقتل أو يزني بعد إحصان أو يكفر كفراً يئساً بعد إيمان، ثم ثبت على الكفر، وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحفرها أو يتقدم في نكاية المسلمين بكفر يبين.

قلت للشافعي: أقلت هذا خير أم قياساً؟

قال: قلته بما لا يسع مسلماً علمه عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكتاب فقيل للشافعي: فذكر السنة فيه، قال:

١٥١٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَائِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالْمِقْدَادُ وَالزُّبَيْرُ، فَقَالَ انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاسِ، فَإِنَّ بِهَا طَعِينَةً مَعَهَا كِتَابٌ فَخَرَجْنَا تَعَادَى بِنَا خَيْلَنَا، فَإِذَا نَحْنُ بِالطَّعِينَةِ، فَقُلْنَا لَهَا: أَخْرِجِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ فَقُلْنَا: لَنُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنَلْقَيْنَ الثِّيَابَ فَأَخْرَجَتْهُ مِنِّ عِقَاصِهَا فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا فِيهِ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى نَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ بَكَّةَ يُخْبِرُ بَعْضُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا هَذَا يَا حَاطِبُ؟ قَالَ: لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ امراً ملصقاً في قريش، ولم أكن من أنفسها، وكان من معك

فقال: لا يعاقب رجلٌ في ماله، وإنما يعاقب في بدنه، وإنما جعل الله الحدود على الأبدان.

وكذلك العقوبات فأما على الأموال، فلا عقوبة عليها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقليل الغلول وكثيره محرّم.

قلت: فما الحجة؟

١٥١٦ - قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ

وَأَبْنِ عَجَلَانَ كِلَاهُمَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ وَأَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ،

عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَاصِرُنَا تَسْتَرْ فَنَزَلَ الْهُرْمُزَانُ عَلَى

حُكْمٍ عَمَرَ فَقَدِمَتْ بِهِ عَلَى عُمَرَ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ قَالَ لَهُ:

عُمَرُ: تَكَلَّمْ قَالَ: كَلَامٌ حَيٍّ أَوْ كَلَامٌ مَيِّتٌ؟ قَالَ: تَكَلَّمُ لَا بَأْسَ

قَالَ: إِنَّا وَإِلَّاكُمْ مَعَاشِرَ الْعَرَبِ مَا خَلَى اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كُنَّا

تَتَعَبِدُكُمْ وَتَقْتُلُكُمْ وَتَنْصَبُكُمْ، فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَعَكُمْ

لَمْ يَكُنْ لَنَا بِكُمْ يَدَانِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا تَقُولُ؟

فقلت: يا أمير المؤمنين تركت بعدي عدواً كثيراً وشوكة

شديدة؛ فإن تقتله يساس القوم من الحياة، ويكون أشدّ

لشوكهم، فقال عمر أستحيي قاتل البراء بن مالك ومجزاة بن

ثور؟ فلما خشيت أن يقتله.

قلت: ليس إلى قتله سبيل قد.

قلت له: تكلّم لا بأس، فقال عمر: ارتشيت وأصبحت

منه.

فقلت: والله ما ارتشيت ولا أصبت منه قال: لتأثني

على ما شهدت به بغيرك أو لأبدأن بعقوبتك قال فخرجت

فلقيت الزبير بن العوام فشهد معي وأمسك عمر وأسلم

وفرض له. [أخرجه البيهقي (٩٦/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقبول من قبل من الهرمان

أن ينزل على حكم عمر يوافق سنة رسول الله ﷺ، فإن رسول

الله ﷺ قبل من بني قريظة حين حصرهم وجهد بهم الحرب أن

ينزلوا على حكم سعد بن معاذ.

قال الشافعي: ولا بأس أن يقبل الإمام من أهل الحصن

عقله ونظره للإسلام، وذلك أن السنة دلّت على أن قبول الإمام

إنما كان لمن وصفت من أهل القناعة والثقة، فلا يجوز للإمام

عندي أن يقبل خلافتهم من غير أهل القناعة والثقة والعقل، ولم

فيكون قبل خلافتهم ما قبلوا منه، ولو فعل كان قد ترك النظر، ولم

روي عن النبي ﷺ أنه قال: تَجَافَوْا لِدَوَى الْهَيْمَاتِ وَقَدْ قِيلَ فِي

الحدِيثِ مَا لَمْ يَكُنْ حَدٌّ، فَإِذَا كَانَ هَذَا مِنَ الرَّجُلِ ذِي الْهَيْمَةِ بِجِهَالَةٍ

كَمَا كَانَ هَذَا مِنْ حَاطِبٍ بِجِهَالَةٍ، وَكَانَ غَيْرَ مَتَّهِمٍ أَحَبَّتْ أَنْ

يَتَجَافَى لَهُ، وَإِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ ذِي الْهَيْمَةِ كَانَ لِلْإِمَامِ، وَاللَّهُ تَعَالَى

أَعْلَمُ، تَعَزِيرُهُ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ يَرُدُّ الْمُعْتَرِفَ

بِالزُّنَا فَتَرَكَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ لْجِهَالَتِهِ يَعْنِي الْمُعْتَرِفَ بِمَا عَلَيْهِ،

وَقَدْ تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَقُوبَةَ مَنْ غُلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

فقلت للشافعي: أرايت الذي يكتب بعورة المسلمين أو يخبر

عنهم بأنهم أرادوا بالعدو شيئاً ليحذروه من المستامن والمودع أو

يمضي إلى بلاد العدو خيراً عنهم قال: يعزّز هؤلاء ويمحبسون

عقوبة، وليس هذا بنقض للعهد بل سيهم وأموالهم ودماءهم،

وإذا صار منهم واحد إلى بلاد العدو، فقالوا: لم نر بهذا نقضاً

للعهد فليس بنقض للعهد ويعزّز ويمحبس.

قلت: للشافعي أرايت الرهبان إذا دلّوا على عورة

المسلمين؟

قال: يعاقبون وينزلون من الصوامع، ويكون من عقوبتهم

إخراجهم من أرض الإسلام فيخبرون بين أن يعطوا الجزية

ويقوموا بدار الإسلام أو يتركوا يرجعون؛ فإن عادوا أودعهم

السجن وعاقبهم مع السجن.

قلت: للشافعي أرايت إن أعانواهم بالسلاح والكرّاع أو

المال أهرّ كدلاتهم على عورة المسلمين؟

قال: إن كنت تريد في أن هذا لا يجلّ دماهم نعم وبعض

هذا أعظم من بعض ويعاقبون بما وصفت أو أكثر، ولا يبلغ بهم

قتل ولا حد ولا سبي.

فقلت للشافعي فما الذي يجلّ دماهم؟

قال: إن قاتل أحد من غير أهل الإسلام راهباً أو ذميّاً أو

مستامن مع أهل الحرب حلّ قتله وسباؤه وسبي ذريته وأخذ ماله

فأما ما دون القتال فيعاقبون بما وصفت، ولا يقتلون ولا تغنم

أموالهم، ولا يسبون.

٧ - الغلول

قلت للشافعي: أرايت المسلم الحرّ أو العبد الغازي أو

الذميّ أو المستامن يغلول من الغنائم شيئاً قبل أن تقسم؟

فقال: لا يقطع ويغرم كل واحد من هؤلاء قيمة ما سرق

إن هلك الذي أخذه قبل أن يؤدّيه، وإن كان القوم جهلة علموا،

ولم يعاقبوا؛ فإن عادوا عوقبوا.

فقلت للشافعي: أفرجل عن دابته ويجرق سرجه أو يحرق

متاعه؟

يكن له عذر.

فإن قال قائل: وكيف يجوز أن ينزل على حكم من لعله لا يدري ما يصنع؟

قيل: لما كان الله عز وجل أذن بالمن والفداء في الأسارى من المشركين وسن رسول الله ﷺ ذلك لما بعد الحكم أبداً أن يمن أو يفادي أو يقتل أو يسترق فأي ذلك فعل، فقد جاء به كتاب الله تبارك وتعالى، ثم سنة رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: وقد وصفنا أن للإمام في الأسارى الخيار في غير هذا الكتاب وأحب أن يكون على النظر للإسلام وأهله فيقتل إن كان ذلك أوهن وأطفاً للحرب ويدع إن كان ذلك أشد لنشر الحرب وأطلب للعدو على نحو ما أشار به انس على عمر ومتى سبق من الإمام قول فيه أمان، ثم ندّم عليه لم يكن له نقض الأمان بعدما سبق منه.

وكذلك كل قول يشبه الأمان مثل قول عمر تكلم لا بأس. قال الشافعي: ولا قود على قاتل أحد بعينه؛ لأن الهرمزان قاتل البراء بن مالك ومجزاة بن ثور، فلم ير عليه عمر قوداً وقول عمر في هذا موافق سنة رسول الله ﷺ قد جاءه قاتل حزة مسلماً، فلم يقتله به قوداً وجاهه بشر كثير كلهم قاتل معروف بعينه، فلم ير عليه قوداً وقول عمر لتأنيي بمن يشهد على ذلك أو لأبدان بعقوبتك يحتمل أن لم يذكر ما قال للهرمزان من أن لا تقبل إلا بشاهدين ويحتمل أن احتياطاً كما احتاط في الأخبار ويحتمل أن يكون في يديه فجعل الشاهد غيره؛ لأنه دافع عن هو يديه وأشبه ذلك عندنا أن يكون احتياطاً، والله تعالى أعلم.

١٥١٧- قال الشافعي: أخبرنا الثقفى، عن حميد، عن موسى بن أنس، عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سألته إذا حاصرت المدينة كيف تصنعون؟ قال: نبعث الرجل إلى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال: أرايت إن رمي بحجر؟ قال: إذا يقتل قال: فلا تفعلوا قول الذي نفسي بيده ما يسرني أن تفتحوا مدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم. [أخرجه البيهقي (٤٢/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ما قال عمر بن الخطاب من هذا احتياط وحسن نظر للمسلمين وإني أستحب للإمام ولجميع العمال وللناس كلهم أن لا يكونوا معترضين لئلا هذا ولا غيره مما الأغلب عليه منه التلف، وليس هذا بمحرم على من عرضه والمبارزة ليست هكذا؛ لأن المبارزة إنما يبرز لواحد، فلا يبين أنه مخاطر إنما المخاطر المتقدم على جماعة أهل الحصن فيرمي أو على الجماعة وحده الأغلب أن لا يدان له بهم.

فإن قال قائل: ما دل على أن لا بأس بالتقدم على الجماعة؟

قيل: بلغنا أن رجلاً قال: يا رسول الله إلام يضحك الله من عبدي؟ قال غمسه يده في العدو حاميراً فألقى ذرعاً كانت عليه وحمل حاميراً حتى قتل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والاختيار أن يتحرز.

١٥١٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد أن النبي ﷺ ظهر يوم أحد بين درعين. [أخرجه ابن ماجه (٢٨٠٦)]

١٥١٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقفى، عن حميد، عن أنس قال: سار رسول الله ﷺ إلى خيبر فأنتهى إليها ليلاً، وكان رسول الله ﷺ إذا طرق قوماً ليلاً لم يغير عليهم حتى يصبح؛ فإن سمع أذاناً أمسك، وإن لم يكونوا يصلون أغار عليهم حين يصبح، فلما أصبح ركب وركب معه المسلمون وخرج أهل القرية ومعهم مكائيلهم ومساحيقهم، فلما رأوا رسول الله ﷺ قالوا محمداً والخيس، فقال رسول الله ﷺ: الله أكبر الله أكبر خربت خيبر إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قال أنس وإني لرديف أبي طلحة، وإن قذمي لتمس قدام رسول الله ﷺ. [أخرجه مالك (٤٦٨/٢-٤٦٩)، البخاري (٢٨٨٩)، الزمذمي (١٥٥٠)]

قال الشافعي: وفي رواية انس أن النبي ﷺ كان لا يغير حتى يصبح ليس بتحريم للإغارة ليلاً ونهاراً ولا غارن في حال، والله تعالى أعلم، ولكنه على أن يكون يصبر من معه كيف يغيرون احتياطاً من أن يؤتوا من كمين أو حيث لا يشعرون، وقد تختلط الحرب إذا أغاروا ليلاً فيقتل بعض المسلمين بعضاً، وقد أصابهم ذلك في قتل ابن عتيك فقطعوا رجل أحدهم.

فإن قال قائل: ما دل على أن هذا من فعل النبي ﷺ ليس بتحريم أن يغير أحد ليلاً؟

قيل: قد أمر بالغارة على غير واحد من اليهود فقتلوه.

٨- الفداء بالأسارى

١٥٢٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقفى، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن

١٥٢١ - سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: إِذَا أَسْلَمَ أَهْلُ الْعَتَوَةِ فَهُمْ أَحْرَارٌ وَأَمْوَالُهُمْ فِيهِ لِلْمُسْلِمِينَ فَتَرَكْنَا هَذَا اسْتِدْلَالًا بِالْخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا فاداه النبي ﷺ برجلين من أصحابه، فإنما فاداه بهما أنه فك الرق عنه بأن خلوا صاحبيه. وفي هذا دلالة على أن لا بأس أن يعطي المسلمون المشركين من يجري عليه الرق، وإن أسلم إذا كان من يدفعون إليهم من المسلمين لا يستر، وهذا العقيلي لا يستر لموضعه فيهم، وإن خرج من بلاد الإسلام إلى بلاد الشرك، وفي هذا دلالة على أنه لا بأس أن يخرج المسلم من بلاد الإسلام إلى بلاد الشرك؛ لأن النبي ﷺ إذا فدى صاحبيه فالعقيلي بعد إسلامه وبلاده بلاد شرك، ففي ذلك دلالة على ما وصفت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فداء النبي ﷺ هذا بالعقيلي ورده إلى بلده وهي أرض كفر لعلمه بأنهم لا يضرونه، ولا يجترئون عليه لقدرة فيهم وشرفه عندهم، ولو أسلم رجل لم يرده إلى قوم يقومون عليه أن يضروه إلا في مثل حال العقيلي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وفداؤه بالعقيلي والعقيلي لا يستر خلاف أن يفدى بمن يستر من المسلمين قال: ولا بأس أن يفدى بمن يستر من المشركين البالغين المسلمين، وإذا جاز أن يفدى بمن يستر جاز أن يبيع المسلمون المشركين البالغين من المشركين.

٩ - العبد المسلم يأتى إلى أهل دار الحرب

سألت الشافعي عن العدو يأتى إليهم العبد أو يشره البعير أو يغيرون فينالونها أو يملكونها أسهما؟ قال: لا.

قلت للشافعي: فما تقول فيهما إذا ظهر عليهم المسلمون فجاء أصحابهما قبل أن يقتلما؟ فقال: هما لصاحبهما.

قلت: رأيت إن وقعا في المقاسم؟

قال: اختلف فيهما المقتول فمنهم من قال هما قبل المقاسم وبعدا سواء لصاحبهما ومنهم من قال هما لصاحبهما قبل المقاسم، فإذا وقعت المقاسم، وصارا في سهم رجل، فلا سبيل إليهما ومنهم من قال صاحبهما أحق بهما ما لم يقسما، فإذا قسما فصاحبهما أحق بهما بالقيمة.

قلت للشافعي: فما اخترت من هذا؟

قال: أنا استخير الله عز وجل فيه.

عمران بن حصين قال: أسر أصحاب رسول الله ﷺ رجلاً من بني عليل فأوثقوه وطرحوه في الحرة فمَرَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مَعَهُ أَوْ قَالَ: أَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى جِمَارٍ وَتَحْتَهُ قُطِيفَةٌ فَنَادَاهُ يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ فَأَنَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ قَالَ: فِيمَ أَخَذْتُ وَفِيمَ أَخَذْتُ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ قَالَ أَخَذْتُ بِجَرِيرَةٍ حُلْفَايَكُم تَقِيفُ وَكَانَتْ تَقِيفُ قَدْ أَسَرْتُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكْتُ وَمَضَى فَنَادَاهُ يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ فَرَجَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، فَقَالَ: لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ قَالَ فَتَرَكْتُ وَمَضَى فَنَادَاهُ يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: إِنِّي جَانِعٌ فَأَطْعَمْنِي قَالَ وَاحْسِبْهُ قَالَ وَإِنِّي عطشان فاسقني قال: هذه حاجتك، ففداه رسول الله ﷺ بالرجلين اللذين أسرتهما ثقيف وأخذ ناقته. [أخرجه مسلم (١٦٤١)، أبو داود (٣٣١٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قول رسول الله ﷺ: أَخَذْتُ بِجَرِيرَةٍ حُلْفَايَكُم تَقِيفُ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ السَّاحِذَ مَشْرُكٌ مَبَاحٌ الدِّمُ وَالْمَالُ لِلشَّرْكَهَ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ وَالْعَفْوُ عَنْهُ مَبَاحٌ، فَلَمَّا كَانَ هَكَذَا لَمْ يَنْكُرْ أَنْ يَقُولَ أَخَذْتُ أَيِ حَيْسَتْ بِجَرِيرَةٍ حُلْفَايَكُم تَقِيفُ وَيَحْسِبُهُ بِذَلِكَ لَصِيرَ إِلَى أَنْ يَخْلُوا مِنْ أَرَادَ وَيَصِيرُوا إِلَى مَا أَرَادَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد غلط بهذا بعض من يشدد الولاية، فقال: يؤخذ الولي من المسلمين، وهذا مشرك يحل أن يؤخذ بكل جهة، وقد قال رسول الله ﷺ لِرَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ هَذَا ابْنُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ، وَقَضَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا تَزَرَ وَازَرَةً وَزَرَ أُخْرَى وَلَمَّا كَانَ حِسُّ هَذَا حَلَالًا بَغِيرِ جَنَابَةٍ غَيْرِهِ وَإِسَالَهُ مَبَاحًا كَانَ جَائِزًا أَنْ يَحْبَسَ بِجَنَابَةٍ غَيْرِهِ لَاسْتِحْقَاقِهِ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ وَيَحِلُّ تَطَوُّعًا إِذَا نَالَ بِهِ بَعْضٌ مَا يَحِبُّ حَابِسَهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَأَسْلَمَ هَذَا الْأَمِيرُ فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ أَسْلَمَ لَا بَيْتَهُ، فَقَالَ: لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ نَفْسَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ وَحَقَّ بِإِسْلَامِهِ دَمُهُ، وَلَمْ يَخْلُ بِالْإِسْلَامِ إِذْ كَانَ بَعْدَ إِسْرَائِهِ، وَهَكَذَا مِنْ أَسْرَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَسْلَمَ حَقٌّ لَهُ إِسْلَامُهُ دَمُهُ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ إِسْلَامُهُ مِنَ الرِّقِّ إِنْ رَأَى الْإِمَامُ اسْتِرْقَاقَهُ اسْتِدْلَالًا بِمَا وَصَفْنَا مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَعَلَهُ بِالرَّجُلَيْنِ بَعْدَ إِسْلَامِهِمَا فَبِذَا أُثْبِتَ عَلَيْهِ الرِّقُّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا رد لقول مجاهد؛ لأن:

على المسلمين ما أوجفوا عليه بخيلهم فأحرزوه في ديارهم أشبه،
والله تعالى أعلم، أن لا يملك المسلمون عنهم ما لم يملكوا هم
لأنفسهم قبل قسم الغنمة ولا بعده.

قلت للشافعي رحمه الله تعالى؛ فإن كان هذا ثابتاً عن
رسول الله ﷺ فكيف اختلف فيه؟
فقال: قد ينهب بعض السنن على بعض أهل العلم، ولو
علمها إن شاء الله تعالى قال بها.

قلت للشافعي: أفرأيت من لقيت ممن سمع هذا كيف
تركه؟

فقال: لم يدعه كله، ولم يأخذ به كله.

فقلت: فكيف كان هذا؟

قال: والله تعالى أعلم، ولا يجوز هذا لأحد.

فقلت: فهل ذهب فيه إلى شيء؟

فقال: كلمني بعض من ذهب هذا المذهب، فقال: وهكذا
يقول فيه المقاسم فيصير عبد رجل في سهم رجل، فيكون مفروزاً
من حقه ويفترق الجيش، فلا يجد أحداً يتبعه بسهمه فينقلب لا
سهم له.

فقلت له: أفرأيت لو وقع في سهمه حر أو أم ولد لرجل؟

قال: يخرج من يده ويعوض من بيت المال.

فقلت له: وإن لم يستحق الحر الحرية ولا مالك أم الولد إلا
بعد تفرق الجيش؟

قال: نعم ويعوض من بيت المال.

فقلت له: وما يدخل على من قال هذا القول في عبد
الرجل المسلم يخرج من يدي من صار سهمه ويعوض منه قيمته.

فقال: من أين يعوض؟

قلت: من الخمس خاصة.

قال: ومن أي الخمس؟

قلت: سهم النبي ﷺ، فإنه كان يضعه في الأنفال ومصالح
المسلمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي قائل: تولي الجواب
عمن قال صاحب المال أحق به قبل المقاسم وبعده.

قلت: فأسأل.

فقال: ما حجتك فيه؟

قلت: ما وصفت من السنة في حديث عمران بن حصين
والخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، وأن السنة إذا
دلت أن المشركين لا يملكون على المسلمين شيئاً بحال لم يجوز أن

قلت: فمع أي القولين الآثار والقياس؟

فقال: دلالة السنة، والله تعالى أعلم.

فقلت للشافعي: فاذكر السنة، فقال:

١٥٢٢- أخبرنا القفي، عن أيوب، عن أبي قلابة،

عن عمران بن حصين قال: سببت امرأة من الأنصار وكانت
الناقة قد أصيبت قبلها.

(قال الشافعي رحمه الله تعالى: كأنه يعني ناقة النبي

ﷺ؛ لأن آخر حديثه يدل على ذلك) قال عمران بن
حصين: فكانت تكون فيهم وكانوا يجيئون بالنعم إليهم
فانفلتت ذات ليلة من الوثاق فأتت الإبل فجعلت كلما أتت
بغيراً منها فمستها رغاء فتركتها حتى أتت تلك الناقة فمستها،
فلَمْ تَرْغُ وهي ناقة هذرة فقعدت في عجزها، ثم صاحت بها
فانطلقت وطلبت من ليلتها، فلم يقدر عليها فجعلت لئله
عليها إن الله أنجاها عليها لتتحرنها، فلما قدمت المدينة
عرفوا الناقة، وقالوا: ناقة رسول الله ﷺ، فقالت: إنها قد
جعلت لله تعالى عليها لتتحرنها، فقالوا والله لا تتحرى بها
حتى تؤذن رسول الله ﷺ فأتوه فأخبروه أن فلانة قد جاءت
على ناقك وأنها قد جعلت لله عليها إن أنجاها الله عليها
لتتحرنها، فقال رسول الله ﷺ: ليس ما جزئها إن أنجاها
الله عليها لتتحرنها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا وفاء
لنذر فيما لا يملك العبد أو قال ابن آدم. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا الحديث يدل على أن

العبد قد أحرز ناقة رسول الله ﷺ، وأن الأنصارية انفلتت من
إسارهم عليها بعد إحرازهموها ورأت أنها لما أخبر رسول الله
ﷺ أنها قد نذرت فيما لا تملك ولا نذر لها وأخذ رسول الله
ﷺ ناقة، ولو كان المشركون يملكون على المسلمين لم يعد أخذ
الأنصارية الناقة أن تكون ملكها بأنها أخذتها ولا خمس فيها؛
لأنها لم ترجف عليها، وقد قال بهذا غيرنا ولستنا نقول به أو
تكون ملكت أربعة أخماسها وخمسها لأهل الخمس أو تكون من
النبي الذي لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، فيكون أربعة أخماسها
للنبي ﷺ وخمسها لأهل الخمس ولا أحفظ قولاً لأحد أن
يتوهمه في هذا غير أحد هذه الثلاثة الأقاويل.

قال: فلما أخذ رسول الله ﷺ ناقة دله هذا على أن

المشركين لا يملكون شيئاً على المسلمين، وإذا لم يملك المشركون

يلكوا عليهم مجال أخرى إلا بسنة مثلها.

فقال: ومن أين؟

قلت: إني إذا أعطيت أن مالك العبد إذا وجد عبده قبل ما يحزره العدو، ثم يحزره المسلمون على العدو قبل أن يقسمه المسلمون، فقد أعطيت أن العدو لم يملكه ملكاً يتهم لهم، ولو ملكوه ملكاً يتهم لهم لم يكن العبد لسيده إذا ملكه الموحفون عليه من المسلمين قبل القسم ولا بعده أرايت لو كان أسرهم إياه وغلبتهم عليه كييع مولاه له منهم أو هبته إياه، ثم أوجف عليه ألا يكون للموحفين؟

قال: بلى.

قلت: افتعدو غلبة العدو عليه أن تكون ملكاً، فيكون كمال لهم سواء مما وهب لهم أو اشتروه أو تكون غضباً لا يملكونه عليه؟ فإذا كانت السنة والائثار والإجماع تدل على أنه كالغصب قبل أن يقسم فكذلك ينبغي أن يكون بعدما يقسم، ألا ترى أن مسلماً متأولاً أو غير متأول لو أوجف على عبده، ثم أخذ من يده من قهره عليه كان المالك الأول، فإذا لم يملك مسلماً على مسلم بغصب كان المشرك أولى أن لا يكون ملكاً مع أنك لم تجعل المشرك ملكاً ولا غير مالك.

قال الشافعي: فقال: إن هذا ليدخله، ولكننا قلنا فيه بالأثر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أرايت إن قال لك قائل: هذه السنة والأثر تجامع ما قلنا وهو القياس والمعقول فكيف صرت إلى أن تأخذ بشيء دون السنة وتدع السنة وشيء من الأثر أقل من الآثار وتدع الأكثر فما حجتك فيه؟

قال: إنا قد قلنا بالسنة والآثار التي ذهبت إليها، ولم يكن فيها بيان أن ذلك بعد القسم كهو قبلها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

قلت له: أما فيها بيان أن العدو لو ملكوا على المسلمين أحرزوا من أموالهم ملكاً تاماً كان ذلك لمن ملك من المسلمين على المشركين دون ماله الأول؟

قال: بلى.

قلت: أولاً يكون مملوكاً للمالك الأول بكل حال أو للعدو إذا أحرزوه؟

فقال: إن هذا ليدخل ذلك، ولكن صرنا إلى الأثر وتركنا القياس.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له فهذه السنة والائثار والقياس عليها، فقال: قد يجتمل أن يكون حكمه قبل ما يقسم حكمه بعد ما يقسم حكمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له: أما في قياس أو عقل، فلا يجوز أن يكون هذا لو كان إلا بالأثر عن النبي ﷺ؛ فإن لم يرو عن النبي ﷺ فيه شيء ويروى عنه دونه فليس في أحد مع النبي ﷺ حجة قال: أفيجتمل من روى عنه قولنا من أصحاب النبي ﷺ أن يكون ذهب عليه هذا عن النبي ﷺ؟

فقلت: أفيجتمل عندك؟

فقال: نعم.

فقلت: فما مسألتك عن أمر تعلم أن لا مسألة فيه؟

قال: فأوجدني مثل هذا.

فقلت: نعم وأبين قال مثل ماذا؟

قال الشافعي: قضى رسول الله ﷺ في السن بخمس، وقضى عمر في الضرس ببعير؛ فكان يجتمل لذهاب لو ذهب منه عمر أن يقول السن ما أقبل والضرس ما أكل عليه، ثم يكون هذا وجهاً محتملاً يصح المنهبة فيه؛ فلمّا كانت السن داخلة في معنى الأسنان في حال؛ فإن يابتها باسم منفرد دونها كما تباين الأسنان بأسماء تعرف بها صرنا وأنت إلى ما روي عن النبي ﷺ جملة وجعلنا الأعم أولى بقول النبي ﷺ من الأخص؛ وإن احتمل الأخص من حكم كثير غير هذا نقول فيه نحن وأنت بمثل هذا قال: هذا في هذا وغيره كما تقول.

قلت: فما أحرز المشركون، ثم أحرز عنهم؛ فكان للمالكه قبل القسم، ولم يأت عن النبي ﷺ أنه ليس له بعد القسم أثر غير هذا فأحرى لا يجتمل معنى إلا أن المشركين لا يحرزون على المسلمين شيئاً قال: فإنا تأخذ قولنا من غير هذا الوجه إذا دخل من هذا الوجه فأخذ من أنا رويت عن النبي ﷺ: من أسلم على شيء فهو له وروينا عنه أن المغيرة أسلم على مال قوم قد قتلهم وأخفاه؛ فكان له.

قال الشافعي: أرايت ما رويت عن النبي ﷺ من أنه من أسلم على شيء فهو له أيبث؟

قال: هو من حديثكم.

قلت: نعم منقطع ونحن نكلمك على تثبته فنقول لك أرايت إن كان ثابتاً أهو عام أو خاص؟

قال: فإن قلت هو عام؟

قلت: إذا نقول لك أرايت عدواً أحرز حراً أو أم ولد أو مكاتباً أو مدبراً أو عبداً مرهوناً فأسلم عليهم؟

قال: لا يكون له حر ولا أم ولد ولا شيء لا يجوز ملكه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له فتركت قولك: إنه عام؟

عام؟

ذلك، ثم أحرزها المسلمون؟

فقلت: هذا يكون كله للملكه على الملك الأول وبالحال الأول قبل أن يحرزها العدو وتكون أم الولد أم ولد، وإن مات سيدها عتقت بموته في بلاد الحرب أو بعد المدبرة مدبرة ما لم يرجع فيها سيدها والعبد الجاني والأمة الجانية جانيين في رقابهما الجانية لا يغير السباء منهما شيئاً.

وكذلك الرهن وغيره قال: أفرأيت إن أحرز هذا المشركون، ثم أحرزه عليهم مشركون غيرهم، ثم أحرزه المسلمون، ثم أحرزه المشركون عليهم؟

قلت: كيف كان هذا وتطول؟ فهذا قول لا يدخل بحال هو على الملك الأول، وكل حادث فيه بعده لا يبطله ويدفعون إلى مالكيهم الأولين المسلمين.

فقلت للشافعي رحمه الله تعالى: فاجب على هذا القول أرايت إن أحرز العدو جارية رجل فوطئها المحرر لها فولدت، ثم ظهر عليها المسلمون، فقال هي وأولادها للملكها؟

فقلت: فإن أسلموا عليها؟

قال: تدفع الجارية إلى مالكها ويأخذ ثمن وطئها عقراً وقيمة أولادها يوم سقطوا.

١٥٢٣- قال الشافعي: أخبرنا حاتم، عن جعفر، عن أبيه، عن يزيد بن هرمز أن نجة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خلل، فقال ابن عباس: إن ناساً يقولون: إن ابن عباس يكتب الحزورية وتولا أي أخاف أن أكتب علماً لم أكتب إليه فكتب نجة إليه أما بعد أخبرني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان متى ينقضي يتم التيمم وعن الخمس لمن هو؟ فكتب إليه ابن عباس: إنك كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء، وقد كان يغزو بهن فيداوين المرمى ويخزيهن من الغنم، وأما سهمهم، فلم يضرب لهن بسهم، وإن رسول الله ﷺ لم يقتل الولدان، فلا تقتلهم إلا أن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي الذي قتله فتميز بين المؤمنين والكافرين فتقتل الكافر وتدع المؤمن وتكتب متى ينقضي يتم التيمم ولعمري إن الرجل لتثيب لحيته وإنه لضعيف الأخذ ضعيف الإعطاء، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه الثمن وكتبت تسألني عن

قال: نعم وأقول من أسلم على شيء يجوز ملكه للملكه الذي غصبه عليه قلنا فأم الولد يجوز ملكها للملكها إلى أن يموت أفتجعل للعدو ملكها إلى موت سيدها؟

قال: لا؛ لأن فرجها لا يحل لهم.

قلت: إن أحلت ملك رقبته بالنصب حين تقيم الغاصب مقام سيدها إنك لشبه أن تحل فرجها أو ملكها، وإن منعت فرجها، أو رأيت إن جعلت الحديث خاصاً وأخرجته من العموم أيجوز لك فيه أن تقول فيه بالخاص بغير دلالة عن النبي ﷺ؟

قال الشافعي: فقال: فاستدل بحديث المغيرة على أن المغيرة ملك ما يجوز له تملكه فأسلم عليه، فلم يخرج النبي ﷺ من يده لم يغصه قال: فقلت له الذين قتلوا المغيرة مشركون؛ فإن زعمت أن حكم أموال المسلمين حكم أموال المشركين كلملك على ذلك.

قال: ما حكم أموال المشركين حكم أموال المسلمين وإنه ليدخل على هذا القول ما وصفت، فهل تجد إن ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: من أسلم على شيء فهو له مخرجاً صحيحاً لا يدخل فيه شيء مثل ما دخل هذا القول؟

قال الشافعي: فقلت له: نعم من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له، فقال: هذا جملة فأبته.

فقلت له: إن شاء الله تبارك وتعالى أعز أهل دينه إلا محققاً فهي من غير أهل دينه أولى أن تكون ممنوعة أو أقوى على منعها، فإذا كان المسلم لو قهر مسلماً على عبء، ثم ورت عن القاهر أو غلبه عليه متاولاً أو لص أخذ المقيهور عليه بأصل ملكه الأول، وكان لا يملكه مسلم بغصب فالكافر أولى أن لا يملكه بغصب، وذلك أن الله جل ثناؤه حوّل المسلمين أنفسهم الكافرين المحاربين وأموالهم فيشبه، والله تعالى أعلم، أن يكون المشركون إن كانوا إذا قدروا عليهم وأموالهم حولاً لأهل دين الله عز وجل أن لا يكون لهم أن يتحولوا من أموال أهل دين الله شيئاً يقدر على إخراجه من أيديهم، ولا يجوز أن يكون المتحول متحولاً على من يتحول له إذا قدر عليه قال: فما الذي يسلمون عليه، فيكون لهم؟

فقلت: ما غصبه بعض المشركين بعضاً، ثم أسلم عليه الغاصب كان له أخذه المغيرة من أموال المشركين، وذلك أن المشركين الغاصبين والمغصوبين لم يكونوا ممنوعي الأموال بدين الله عز وجل، فلما أخذنا بعضهم لبعض أو سبى بعضهم بعضاً، ثم أسلم السابي الأخذ للمال كان له ما أسلم عليه؛ لأنه أسلم على ما لو ابتداء أخذه في الإسلام كان له، ولم يكن له أن يتددى في الإسلام أخذ شيء لمسلم، فقال لي: أرايت من قال هذا القول كيف زعم في المشركين إذا أخذوا مسلماً عبداً أو مائلاً غيره أو أمته أو أم ولده أو متبره أو مكاتبه أو مرهونه أو أمة جانية أو غير

الخُمْسِ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ هُوَ لَنَا قَائِي ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا فَصَبَرْنَا عَلَيْهِ. [قدم]

سألت الشافعي عن المسلمين إذا غزوا أهل الحرب هل يكره لهم أن يقطعوا الشجر الثمر ويجزئوا منازلهم ومدائنهم ويفرقوها ويجرقوها ويجزئوا ما قدروا عليه من ثمارهم وشجرهم وتؤخذ أمتعتهم؟

قال الشافعي: كل ما كان مما يملكون لا روح له فإتلافه مباح بكل وجه، وكل ما زعمت أنه مباح فحلل للمسلمين فعله وغير محرم عليهم تركه وأحب إذا غزا المسلمون بلاد دار الحرب وكانت غزاتهم غارة أو كان عدوهم كثيراً ومتحصناً متمتعاً لا يغلب عليهم أن تصير دارهم دار الإسلام ولا دار عهد يجري عليها الحكم أن يقطعوا ويجزئوا ويجزئوا ما قدروا عليه من ثمارهم وشجرهم ويؤخذ متاعهم، وما كان يحمل من خفيف متاعهم فقدروا عليه اخترت أن يضمنوه، وما لم يقدروا عليه حررقوه وغرقوه، وإذا كان الأغلب عليهم أنها ستصير دار الإسلام أو دار عهد يجري عليها الحكم اخترت لهم الكف عن أموالهم لينضموا إن شاء الله تعالى، ولا يجرم عليهم تحريقها ولا تحريقها حتى يصيروا مسلمين أو ذمة أو يصير منها في أيديهم شيء مما يحمل فينقل، فلا يحمل تحريق ذلك؛ لأنه صار للمسلمين ويجرقوا ما سواه مما لا يحمل، وإنما زعمت أنه لا يجرم تحريق شجرهم وعامرهم، وإن طمع بهم؛ لأنه قد يطمع بالقوم، ثم يكون الأمر على غير ما عليه الطمع وإنما حرقت، ولم يجرها المسلمون، وإنما زعمت أن لهم الكف عن تحريقها؛ لأن هكذا أصل المباح، وقد حرق النبي ﷺ على قوم، ولم يجرق على آخرين، وإن حمل المسلمون شيئاً من أموالهم، فلم يقسموه حتى أدرتهم عدو وخافوا غلبتهم عليه، فلا بأس أن يجرقوه بأن أجمعوا على ذلك.

وكذلك لو اقتسموه لم أر بأساً على أحد صار في يده أن يجرقه، وإن كانوا يرجون منه لم أحب أن يعجلوا بتحريقه والبيض ما لم يكن فيه فراخ من غير ذوات الأرواح بمعنى الكفار، وما ذهبوا من ذوات الأرواح حتى زايه الروح بمنزلة ما لا روح له فيحرق كله إن أدرتهم العدو في بلاد المشركين على ما وصفت إن شاموا ذلك، وإن شاموا تركوه فلما ذوات الأرواح من الخيل والبقر والنحل وغيرها، فلا تحرق ولا تعقر ولا تفرق إلا بما يحمل به ذبحها أو في موضع ضرورة.

قلت: كتاب الله عز وجل، ثم سنة نبيه ﷺ قال الله تبارك وتعالى في بني النضير حين حاربهم رسول الله ﷺ: هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَرَأَ إِلَى «يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ» فوصف إخراجهم منازلهم

بأيديهم وإخراج المؤمنين بيوتهم، ووصفه إياه جل شأوه كالرضا به وأمر رسول الله ﷺ بقطع نخل من ألوان نخلهم فانزل الله تبارك وتعالى: رِضًا بِمَا صَنَعُوا مِنْ قِطْعِ نَخْلِهِمْ «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَاسِقِينَ» فرضي القطع وأباح الترك فالتقطع والترك موجودان في الكتاب والسنة، وذلك أن رسول الله ﷺ قطع نخل بني النضير وترك وقطع نخل غيرهم وترك وتمن غزا من لم يقطع نخله.

١٥٢٤ - قال الشافعي: أخبرنا أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قطع نخل بني النضير.

١٥٢٥ - قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن سفيان عن إبراهيم، عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ حرق أموال بني النضير، فقال قائل:

وَهَآنَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالثُّبُورَةِ مُسْتَطِيرٌّ
لَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَقَ مَالَ بَنِي النَّضِيرِ، ثُمَّ تَرَكَ قِيلَ عَلَى مَعْنَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ قُطِعَ وَحُرِّقَ بِجَبْرِ وَهِيَ بَعْدَ النَّضِيرِ وَحُرِّقَ بِالطَّائِفِ وَهِيَ آخِرُ غَزَاةٍ قَاتَلَ بِهَا وَأَمَرَ أَسَامَةَ بْنُ زَيْدٍ أَنْ يَجْرِقَ عَلَى أَهْلِ ابْنِي.

١٥٢٦ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا بعض أصحابنا، عن عبد الله بن جعفر الأزهری قال: سمعت ابن شهاب يحدث، عن عروة، عن أسامة بن زيد قال: أمرني رسول الله ﷺ أَنْ أَغْرُقَ صَبَاحاً عَلَى أَهْلِ ابْنِي وَأَحْرِقَ. [أخرجه أبو داود (٢٦١٦)، ابن ماجه (٢٨٤٣)]

١٠ - الخلاف في التحريق

قلت للشافعي رحمه الله تعالى: فهل خالف ما قلت في هذا أحد؟

فقال: نعم بعض إخواننا من مفتي الشاميين.

قلت: إلى أي شيء ذهبوا؟

قال: إلى أنهم رَوَوْا عن أبي بكر أنه نهى أن يجرَّب عامر، وأن يقطع شجر مشر فيها فيما نهى عنه.

قلت: فما الحجة عليه؟

قال: ما وصفت من الكتاب والسنة.

قلت: علام تعدّ نهى أبي بكر عن ذلك؟

فقال الله تعالى أعلم أمّا الظنُّ به، فإنه سمع النبي ﷺ

وأنتكى من قتلِ دوابهم.

فإن قال قائل: فقد روي أن جعفر بن أبي طالب عقرَ عند الحرب؟ فلا أحفظُ ذلك من وجه يثبتُ على الانفراد ولا أعلمه مشهوراً عند عوامِ أهل العلم بالمغازي قيل للشافعي رحمه الله تعالى: أفرأيت الفارسَ من المشركين للمسلم أن يعقره؟

قال: نعم إن شاء الله تعالى؛ لأن هذه منزلةٌ يجِدُ السَّيْلُ بها إلى قتل من أمرَ بقتله.

فإن قال قائل: فاذكر ما يشبه هذا قيلَ يكونُ له أن يرميَ المشركَ بالنَّيلِ والنَّارِ والمنجنيتِ، فإذا صارَ أميراً في يديه لم يكن له أن يفعلَ ذلكَ به، وكانَ له قتله بالسيف.

وكذلكَ له أن يرميَ الصَّيْدَ فيقتله، فإذا صارَ في يديه لم يقتله إلا بالذكاء التي هي أخفُ عليه، وقد أبيضَ له دَمُ المشركِ بالمنجنيتِ، وإن أصابَ ذلكَ بعضَ من معهم ممن هوَ محظورُ الدِّمِ للمرءِ في دفعه عن نفسه عدوه أكثرَ من هذا؛ فإن قال: فهل في هذا خبر؟

قيل: نعم عقرَ حنظلةُ بنُ الرَّاهِبِ بابيَ سفيانَ بن حرب يومَ أحدٍ فرسه فانعكست به وصرعَ عنها فجلسَ حنظلةُ على صدره وعطفَ ابنُ شعوبٍ على حنظلةَ فقتله، وذلكَ بينَ يدي رسولِ الله ﷺ، فلم نعلم رسولَ الله ﷺ أنكرَ ذلكَ عليه ولا نهى ولا نهى غيره عن مثل هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولكنَّه إذا صارَ إلى أن يفارقه فارسه لم يكن له عقره في تلكَ الحال، والله تعالى أعلم.

وكذلكَ لو كانت عليه امرأةٌ أو صبيٌ لا يقاتلُ لم يعقرَ إنما يعقرُ لمعنى أن يوصلَ إلى فارسه ليقُتلَ أو ليؤسَّرَ قيل للشافعي: فهل سمعتَ في هذا حديثاً عنَّ بعدَ النبي ﷺ؟

فقال: إنما الغايةُ أن يوجدَ على شيءٍ دلالةٌ من كتابٍ أو سنةٍ، وقد وصفتُ لك بعضَ ما حضرني من ذلك، فلا يزيده شيءٌ وافقه قوةٌ، ولا يوهنه شيءٌ خالفه، وقد بلغنا عن أبي أمامة الباهلي أنه أوصى ابنه لا يعقرَ جسداً وعن عمرَ بن عبد العزيز أنه نهى عن عقرِ الدابةِ إذا هي قامت وعن قبيصةَ أن فرساً قامَ عليه بارضِ الرومِ فتركه ونهى عن عقره.

١٥٢٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا مَنْ سَمِعَ هِشَامَ بْنَ الْغَزَايَ يَرْوِي، عَنْ مَكْحُولٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْهُ قَتْلَهَا، وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُنْثَلَةِ.

قيل للشافعي: أفرأيت ما أدركَ معهم من أموالِ المشركين من ذواتِ الأرواح؟

قال: لا تعقروا منه شيئاً إلا أن تذبحوه لتأكلوا كما وصفت

يذكرُ فتحَ الشَّامِ؛ فكانَ على يقينٍ منه فأمرَ بتركِ تحريبِ العامِرِ وقطعِ الثمرِ ليكونَ للمسلمينَ لاءٌ؛ لأنَّه رآه محرماً؛ لأنَّه قد حضرَ معَ النبي ﷺ تحريقه بالنَّضِيرِ وخيبرَ والطَّائِفِ فلعلَّهم أنزلوه على غير ما أنزلَ عليه والحجَّةُ فيما أنزلَ الله عزَّ وجلَّ في صنيعِ رسولِ الله ﷺ.

قال: وكلُّ شيءٍ في وصيةِ أبي بكرٍ سوى هذا فيه ناخذ.

١١- ذوات الأرواح

قلت للشافعي رحمه الله تعالى: أفرأيت ما ظفرَ المسلمونَ به من ذواتِ الأرواحِ من أموالِ المشركينَ من الخيلِ والنحلِ وغيرها من الماشيةِ فقدروا على إتلافه قبل أن يخنموه أو غنموه فأدركهم العدوُّ فخافوا أن يستقذروه منهم ويقروا به على المسلمينَ فيجوزُ لهم إتلافه بذبحٍ أو عقرٍ أو تحريقٍ أو تغريقٍ في شيءٍ من الأحوال؟ قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يحِلُّ عندِي أن يقصدَ قصده بشيءٍ يتلفه إذا كانَ لا راكبٍ عليه.

قلت للشافعي ولم قلت: وإنما هوَ مالٌ من أموالهم لا يقصدُ قصده بالتلف؟

قال الشافعي: لفرقه ما سواه من المال؛ لأنَّه ذو روحٍ يألمُ بالعذابِ ولا ذنبَ لهُ، وليسَ كما لا روحَ له يألمُ بالعذابِ من أموالهم، وقد نهى عن ذواتِ الأرواحِ أن يقتلَ ما قلدرَ عليه منها إلا بالذبحِ لتؤكلَ، وما امتنعَ بما نيلَ من السلاحِ لتؤكلَ، وما كانَ منها عداءً وضاراً للضرورة.

قلت للشافعي: اذكر ما وصفت، فقال:

١٥٢٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ صُهَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا سَأَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ قَتْلِهَا. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلما كانَ قتلُ ذواتِ الأرواحِ من البهائمِ محظوراً إلا بما وصفتُ كانَ عقرُ الخيلِ والدوابِ التي لا ركبانَ عليها من المشركينَ داخلاً في معنى الخطيئةِ خارجاً من معنى المباح، فلم يجوزَ عندِي أن تعقرَ ذواتِ الأرواحِ إلا على ما وصفت.

فإن قال قائل: فسي ذلكَ غيظُ المشركينَ وقطعُ لبعضِ قوتهم قيلَ لهُ: إنما ينالُ من غيظِ المشركينَ بما كانَ غيرَ ممنوعٍ من أن ينالَ فأمَّا المنوعُ، فلا يغازي أحدٌ بأن يأتي الغائطَ لهُ ما نهى عن إتيانه ألا ترى أننا لو سبنا نساءهم، وولدتهم فأدركونا، فلم نشاركَ في استفادهم إياهم منا لم يجوزَ لنا قتلهم وقتلهم أغيظَ لهم

والنساء إذا أسروا بأي وجه ما كان الإسار فهم كالمناجيع المغنوم ليس له ترك أحد منهم ولا قتله؛ فإن فعل كان ضامناً لقيمته. وكذلك غيره من الجنود إن فعل كان ضامناً لقيمة ما استهلك منهم وأتلف.

١٣ - سير الواقدي

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: أصل فرض الجهاد والحدود على البالغين من الرجال والفرائض على البالغين من النساء من المسلمين في الكتاب والسنة من موضعين فأما الكتاب فقوله الله تعالى ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ فآخبر أن عليهم إذا بلغوا الاستئذان فرضاً كما كان على من قبلهم من البالغين وقوله عز وجل ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ وكان بلوغ النكاح استكمال خمس عشرة وأقل فمن بلغ النكاح استكمل خمس عشرة أو قبلها ثبت عليه الفرض كله والحدود؛ ومن أبطل عنه بلوغ النكاح فالسنن التي يلزمه بها الفرائض من الحدود وغيرها استكمال خمس عشرة والأصل فيه من السنة أن رسول الله ﷺ رَدَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنِ الْجَهَادِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً وَأَجَازَهُ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً وَعَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ طَالِبَانِ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَبْدُ اللَّهِ مُجَاهِدًا فِي الْحَالَيْنِ فَأَجَازَهُ إِذَا بَلَغَ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الْفَرَايِضُ وَرَدَهُ إِذَا لَمْ يَبْلُغْهَا وَفَعَلَ ذَلِكَ مَعَ بَضْعَةِ عَشْرِ رَجُلًا مِنْهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ وَغَيْرُهُمْ فَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْ خَمْسَ عَشْرَةَ وَلَمْ يَحْتَمِلْ قِبَلَهَا، فَلَا جِهَادَ وَلَا حُدَّ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْخُدُودِ وَسِوَاهُ كَانَ جَسِيمًا شَدِيدًا مُقَارِبًا لْخَمْسِ عَشْرَةَ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْتِكْمَالِهَا إِلَّا يَوْمًا أَوْ ضِعْفًا مُوَدًّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْتِكْمَالِهَا سَنَةً أَوْ سِتَانًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْدُ عَلَى الْخُلُقِ إِلَّا بِكَتَابٍ أَوْ سَنَةٍ فَأَمَّا إِدْخَالُ الْغُلَّةِ نَعْمًا فَالْغُلَّةُ مُرَدُودَةٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ خِلَافَهُمَا فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ خِلَافَهُمَا؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وحد البلوغ في أهل الشرك الذين يقتل بالفهم ويترك غير بالفهم أن يبنوا الشعر، وذلك أنهم في الحال التي يقتلون فيها مدافعون للبلوغ لئلا يقتلوا وغير مشهود عليهم، فلو شهد عليهم أهل الشرك لم يكونوا ممن تجوز شهادتهم وأهل الإسلام يشهدون بالبلوغ على من بلغ فيصدقون بالبلوغ.

فإن قال قائل: فهل من خبر سوى الفرق بين المسلمين والمشركين في حد البلوغ؟

قيل: نعم كشف رسول الله ﷺ بني قريظة حين قتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم؛ فكان في سنه أن لا يقتل إلا رجل بالغ فمن كان أثبت قتله، ومن لم يكن أثبت سباه، فإذا غزا البالغ

بدلالة السنة، وأما ما فارق ذوات الأرواح فيصنعون فيما خافوا أن يستنقذ من أيديهم فيه ما شاءوا من تحريق وكسر وتغريق وغيره.

قلت: أو يدعون أولادهم ونساءهم ودوابهم؟

فقال: نعم إذا لم يقدرُوا على استنقاذهم منهم.

فقلت للشافعي: أفرأيت إن كان السبي والمناجيع قسم؟

قال: كل رجل صار له من ذلك شيء فهو مسلط على ماله ويدع ذوات الأرواح إن لم يقو على سرقها، وعلى منعها ويصنع في غير ذوات الأرواح ما شاء.

فقلت للشافعي: أفرأيت الإمام إذا أحرز ما يحمل من المناجيع فحرقه في بلاد الشرك وهو يقاتل أو حرقه عند إدراك المشركين له وخوفه أن يستنقذه قبل أن يقسم وبعدما قسم؟

فقال: كل ذلك في الحكم سواء إن أحرقه بإذن من معه حل له، ولم يضمن لهم سواء ويعزل الخمس لأهله؛ فإن سلم به دفعه إليهم خاصة، وإن لم يسلم به لم يكن عليه شيء ومتى حرقه بغير إذنهم ضمنه لهم إن شاءوا.

وكذلك رجل من المسلمين إن حرقه يضمن ما حرق منه إن حرقه بعد أن يحوزه المسلمون فأما إذا أحرقه قبل أن يحوزه، فلا ضمان عليه.

١٢ - السبي يقتل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أسر المشركون قساروا في يد الإمام، ففيهم حكمان، أما الرجال البالغون فللإمام إن شاء أن يقتلهم أو بعضهم أو يمن عليهم أو على بعضهم ولا ضمان عليه فيما صنع من ذلك أسرهم العامة أو أحد أو نزلوا على حكمهم أو وال هو أسرهم.

قال الشافعي: ولا ينبغي له أن يقتلهم إلا على النظر للمسلمين من تقوية دين الله عز وجل وتوهمين عدوه وغيظهم وقتلهم بكل حال مباح، ولا ينبغي له أن يمن عليهم إلا بأن يكون يرى له سبباً يضمن عليه يرجو إسلامه أو كفه المشركين أو تخذيلهم عن المسلمين أو ترويهيم بأي وجه ما كان، وإن فعل على غير هذا المعنى كرهت له، ولا يضمن شيئاً.

وكذلك له أن يفادي بهم المسلمين إذا كان له المن بلا مفاداة فالمفاداة أولى أن تكون له.

قال الشافعي رحمه الله: ومن أرق منهم أو أخذ منه فدية فهو كاللأل الذي غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ودون البالغين من الرجال

أن يأخذ شيئاً دون الجيش مما يتموله العدو إلا الطعام خاصة والطعام كله سواء، وفي معناه الشراب كله فمن قدر منهم على شيء له أن يأكله أو يشربه ويعلفه ويطعمه غيره ويسقيه ويعلفه له، وليس له أن يبيعه، وإذا باعه رد ثمنه في المغنم ويأكله بغير إذن الإمام، وما كان حلالاً من مأكول أو مشروب، فلا معنى للإمام فيه، والله تعالى أعلم.

١٧- في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف

إلى دار الإسلام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقرض الرجل رجلاً طعاماً أو علفاً في بلاد العدو رده؛ فإن خرج من بلاد العدو لم يكن له رده عليه؛ لأنه مأذون له في بلاد العدو في أكله وغير مأذون له إن فارق بلاد العدو في أكله وبرده المستقرض على الإمام.

١٨- الرجل يخرج الشيء من الطعام أو العلف

إلى دار الإسلام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن فضل في يديه شيء من الطعام قل أو كثر فخرج به من دار العدو إلى دار الإسلام لم يكن له أن يبيعه، ولا يأكله، وكان عليه أن يرده إلى الإمام، فيكون في المغنم؛ فإن لم يفعل حتى يتفرق الجيش، فلا يخرج منه أن يتصدق به ولا يضاعفه كما لا يخرج من حق واحد ولا جماعة إلا تأديته إليهم.

فإن قال: لا أجدهم فهو يحذ الإمام الأعظم الذي عليه تفرقه فيهم ولا أعرف لقول من قال يتصدق به وجهاً؛ فإن كان ليس له مال فليس له الصدقة بمال غيره.

فإن قال: لا أعرفهم قيل: ولكن تعرف الوالي الذي يقوم به عليهم، ولو لم تعرفهم ولا إليهم ما أخرجك فيما بينك وبين الله إلا أداء قليل ما لهم وكثيره عليهم.

١٩- الحجة في الأكل والشرب في دار الحرب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن قال قائل: كيف أجزت لبعض المسلمين أن يأكل ويشرب ويعلف مما أصاب في دار الحرب، ولم تجز له أن يأكل بعد فراقه إياها؟

قيل: إن الغلول حرام، وما كان في بلاد الحرب فليس لأحد أن يأخذ منه شيئاً دون أحد حضره فهم فيه شرع سواء على ما قسم لهم، فلو أخذ إبرة أو خيطاً كان محرماً، وقد قال

فحضر القتال فسهمه ثابت، وإذا حضر من دون البلوغ، فلا سهم له فيرضخ له وللعبد، والمرأة والصبي يحضرون الغنمية، ولا يسهم لهم ويرضخ أيضاً للمشرك يقاتل معهم، ولا يسهم له.

١٤- الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الذي روى مالك كما روى رد رسول الله ﷺ مشركاً أو مشركين في غزاة بدر وأبى أن يستعين إلا بمسلم، ثم استعان رسول الله ﷺ بعد بدر بستين في غزاة خيبر بعدد من يهود بني قينقاع كانوا أشداء واستعان رسول الله ﷺ في غزاة حنين سنة ثمان بصقوان بن أمية وهو مشرك فالرد الأول إن كان؛ لأن له الخيار أن يستعين بمسلم أو يرده كما يكون له رد المسلم من معنى يخافه منه أو لشدة به فليس واحد من الحديثين مخالفاً للآخر، وإن كان رده؛ لأنه لم ير أن يستعين بمشرك، فقد نسخ ما بعده من استعانتهم بمشركين، فلا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين إذا خرجوا طوعاً ويرضخ لهم، ولا يسهم لهم، ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه أسهم لهم، ولا يجوز أن يترك العبيد من المسلمين بلا سهم وغير البالغين، وإن قاتلوا والنساء، وإن قاتلن لتقصير هؤلاء عن الرجلية والحرية والبلوغ والإسلام ويسهم للمشرك وفيه التقصير الأكثر من التقصير عن الإسلام، وهذا قول من حفظت عنه، وإن أكره أهل الذمة على أن يغزوا فلهم أجر مثلهم في مثل خرجهم من أهلهم إلى أن تنقضي الحرب وإرسالهم إليهم وأحب إلي إذا غزا بهم لو استؤجروا.

١٥- الرجل يسلم في دار الحرب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أسلم الرجل من أهل دار الحرب كان مشركاً أو مستأمناً فيهم أو أسيراً في أيديهم سواء ذلك كله، فإذا خرج إلى المسلمين بعدما غنموا، فلا يسهم له، وهكذا من جاءهم من المسلمين مدداً، وإن بقي من الحرب شيء شهد بها هذا المسلم الخارج أو الجيش شركوهم في الغنمية؛ لأنها لم تحوز إلا بعد تقضي الحرب، وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: الغنمية لمن شهد الواقعة؛ فإن حضر واحد من هؤلاء فارساً أسهم له سهم فارس، وإن حضر راجلاً أسهم له سهم راجل؛ فإن قاتل التجار مع المسلمين أسهم لهم فرسان إن كانوا فرساناً وسهم رجاله إن كانوا رجالاً.

١٦- في السرية تأخذ العلف والطعام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز لأحد من الجيش

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وجلود البهائم التي يملكها العدو كالذئانير والذراهم؛ لأنه إنما أذن لهم في الأكل من لحومها، ولم يؤذن لهم في ادخار جلودها وأسقيتها وعليهم ردّه إلى المغنم، وإذا كانت الرخصة في الطعام خاصة، فلا رخصة في جلد شيء من الماشية ولا ظرف فيه طعام؛ لأن الظرف غير الطعام والجلد غير اللحم فیرد الظرف والجلد والوكاء؛ فإن استهلكه فعليه قيمته، وإن انتفع به فعليه ضمانه حتى يردّه، وما نقصه الانتفاع وأجر مثله إن كان مثله أجر.

٢٣ - كتب الأعاجم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما وجد من كتبهم فهو مغنم كله وينبغي للإمام أن يدعو من يترجمه؛ فإن كان عالماً من طب أو غيره ولا مكروه فيه باعه كما يبيع ما سواه من المغنم، وإن كان كتاب شرك شقوا الكتاب وانتفعوا بأوعيته وأداته فباعها ولا وجه لتحريقه ولا دفنه قبل أن يعلم ما هو.

٢٤ - توقيع الدواب من دهن العدو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يوقّع الرجل دابته، ولا يدعن أشاعرهما من أدهان العدو؛ لأن هذا غير مأذون له به من الأكل، وإن فعل رد قيمته.

٢٥ - زقاق الخمر والخوابي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى تصير دار الإسلام أو ذمة يجري عليها الحكم فاصابوا فيها خمر أو زقاق أهرقوا الخمر وانتفعوا بالزقاق والخوابي وطهروها، ولم يكسروها؛ لأن كسرها فساد، وإذا لم يظهروا عليها، وكان ظفرهم بها ظفر غارة لا ظفر أن يجري بها حكم أهرقوا الخمر من الزقاق والخوابي؛ فإن استطاعوا حملها أو حمل ما خف منها حملوه مغنماً، وإن لم يستطيعوا أحرقوه وكسروها إذا ساروا، وإذا ظفروا بالكشوث في الحالين أي المسلمون انتفعوا به.

وكذلك كل ما ظهروا عليه غير محرّم، وليس الكشوث، وإن كان غير محرّم، وإن كان يطرح في السكر إذا كان حلالاً بأولى أن يحرم من الزبيب والعسل اللذين يعمل منهما الحرّم، ولا يحرق هذا ولا هذا؛ لأنهما غير محرّمين.

رسول الله ﷺ: أدوا الخيط والخيط، فإن الغلول عار وشنار وتار يوم القيامة؛ فكان الطعام داخلًا في معنى أموال المشركين وأكثر من الخيط والمخيط والفلس والخززة التي لا يحل أخذها لأحد دون أحد، فلما أذن رسول الله ﷺ في الطعام في بلاد الحرب كان الإذن فيه خاصاً خارجاً من الجملة التي استثنى، فلم يجوز أن يجيز لأحد أن يأكل إلا حيث أمره النبي ﷺ بالأكل وهو ببلاد الحرب خاصة، فإذا زایلها لم يكن بائع بما أخذ من الطعام من غيره كما لا يكون بائع بمخيط لو أخذه من غيره.

وكذلك كل ما أحل من محرّم في معنى لا يحل إلا في ذلك المعنى خاصة، فإذا زایل ذلك المعنى عاد إلى أصل التحريم مثلاً الميتة المحرّمة في الأصل المحلّة للمضطر، فإذا زایلت الضرورة عادت إلى أصل التحريم مع أنه يروى من حديث بعض الناس مثل ما قلت من أن النبي ﷺ أذن لهم أن يأكلوا في بلاد العدو، ولا يخرجوا شيء من الطعام؛ فإن كان مثل هذا ثبت عن النبي ﷺ، فلا حجة لأحد معه، وإن كان لا يثبت؛ لأن في رجاله من يجهل. وكذلك في رجال من روي عنه إحلاله من يجهل.

٢٠ - بيع الطعام في دار الحرب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تباع رجلان طعاماً بطعام في بلاد العدو فالقياس أنه لا بأس به؛ لأنه إنما أخذ مباحاً بمباح فأكل كل واحد منهما ما صار إليه ما لم يخرج، فإذا خرج رد الفضل، فإذا جاز أن يأخذ طعاماً فيطعمه غيره؛ لأنه قد كان يحل لغيره أن يأخذ كما أخذ فيأكل، فلا بأس أن يبيعه به.

٢١ - الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا فضل في يدي رجل طعام ببلاد العدو بعد تقضي الحرب ودخل رجل لم يشركهم في الغنيمه فباعه لم يجوز له بيعه؛ لأنه أعطى من ليس له أكله والبيع مردود؛ فإن فات رد قيمته إلى الإمام، ولم يكن له حبسها ولا إخراجها من يديه إلى من ليس له أكلها، وكان كإخراجها إليها من بلاد العدو إلى الموضع الذي ليس له أكلها فيه.

٢٢ - ذبح البهائم من أجل جلودها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحب إلي إذا كانوا غير متفاوتين ولا خاضعين أن يدرکوا في بلاد العدو ولا مضطرين أن لا يذبحوا شاة ولا بعيراً ولا بقرة إلا لما كلفه، ولا يذبحوا لنعل ولا شراك ولا سقاء يتخذونها من جلودها، ولو فعلوا كان ممّا أكره، ولم أجز لهم اتخاذه شيء من جلودها.

٢٦- إجلال ما يملكه العدو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل القوم بلاد العدو فاصابوا منها شيئاً سوى الطعام فأصل ما يصيرونه سوى الطعام شيئان: أحدهما محظور أخذه غلواً والآخر مباح لمن أخذه.

فأصل معرفة المباح منه أن ينظر إلى بلاد الإسلام فما كان فيها مباحاً من شجر ليس يملكه الأدمي أو صيد من بر أو بحر فأخذ مثله في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من الصحراء أو الجبل والقدح ينحته، وما شاء من الخشب، وما شاء من الحجارة البرام وغيرها إذا كانت غير مملوكة محروقة.

فكل ما أصيب من هذه فهو لمن أخذه؛ لأن أصله مباح غير مملوك، وكل ما ملكه القوم فاحرزوه في منازلهم فهو بمنزلة مثل حجر نقلوه إلى منازلهم أو عود أو غيره أو صيد فأخذ هذا غلواً.

٢٧- البازي المعلم والصيد المقرط والمقلد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أخذ الرجل بازياً معلماً فهذا لا يكون إلا مملوكاً ويرده في الغنم، وهكذا إن أخذ صيداً مقلداً أو مقرطاً أو موسوماً فكل هذا قد علم أنه قد كان له مالك، وهكذا إن وجد في الصحراء وتدا منحوتاً أو قدحاً منحوتاً كان النحت دليلاً على أنه مملوك فيعرف؛ فإن عرفه المسلمون فهو لهم، وإن لم يعرفوه فهو مغنم؛ لأنه في بلاد العدو.

٢٨- في الهر والصقر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما وجدنا من أموال العدو من كل شيء له ثمن من هر أو صقر فهو مغنم، وما أصيب من الكلاب فهو مغنم إن أراد أحد لصيده أو ماشية أو زرع، وإن لم يكن في الجيش أحد يريد ذلك لم يكن لهم حبه؛ لأن من اقتناه لغير هذا كان أثماً ورايت لصاحب الجيش أن يخرج فيعطيه أهل الأخماس من الفقراء والمساكين، ومن ذكر معهم إن أراد أحد منهم لزرع أو ماشية أو صيد؛ فإن لم يرده قتله أو خلأه، ولا يكون له بيعه، وما أصاب من الخنازير؛ فإن كانت تعدو إذا كبرت يقتلها كلها ولا تدخل مغنماً بحال ولا تترك وهن عواد إذا قدر على قتلها؛ فإن عجل به مسير خلأها، ولم يكن ترك قتلها باكثر من ترك قتال المشركين لو كانوا بإزائه.

٢٩- في الأدوية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الطعام مباح أن يؤكل في بلاد العدو.

وكذلك الشراب، وإنما ذهبنا إلى ما يكون مأكولاً مغنياً من جوع وعطش، ويكون قوتاً في بعض أحواله فأما الأدوية كلها فليست من حساب الطعام المأذون.

وكذلك الزنجبيل وهو مريب وغير مريب إنما هو من حساب الأدوية، وأما الألايا فطعام يؤكل فما كان من حساب الطعام فلصاحبه أكله لا يخرج من بلاد العدو، وما كان من حساب الدواء فليس له أخذه في بلاد العدو ولا غيرها.

٣٠- الحربي يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة

قال الشافعي: وإذا أسلم الرجل الحربي وثياً كان أو كتابياً وعنده أكثر من أربع نسوة نكحهن في عقد أو عقد متفرقة أو دخل بهن كلهن أو دخل ببعضهن دون بعض أو فیهن أختان أو كلهن غير أخت للأخرى قيل له: أمسك أربعاً أيتهن شئت ليس في الأربع أختان تجمع بينهما، ولا ينظر في ذلك إلى نكاحه آية كانت قبل وهذا مضت سنة رسول الله ﷺ.

١٥٢٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقة

وأخسبه ابن عثمة، عن معمر، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة، فقال له: رمسون الله ﷻ، أمسك أربعاً وفارق سائرهن. [أخرجه

الرمزي (١٢٨)، ابن ماجه (١٩٥٣)]

١٥٣٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب

أن رجلاً من ثقيف أسلم وعنده عشر نسوة، فقال له: رمسون الله ﷻ، أمسك أربعاً وفارق سائرهن.

١٥٣١- قال الشافعي: أخبرني من سمع ابن أبي

الزناد يقول أخبرني عبد المجيد بن مهليل بن عبد الرحمن بن عوف، عن عوف بن الحارث، عن نوفل بن معاوية الديلمي قال: أسلمت وعندي خمس نسوة، فقال لي رمسون الله ﷻ، أمسك أربعاً أيتهن شئت وفارق الأخرى فعمدت إلى أقدمهن صحبة عجوز عاقرة معي منذ ستين سنة فطلقته.

[أخرجه البيهقي (١٨٤/٧)]

قلت: نعم قال الله عز وجل ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ إلى "تظلمون" فعفا رسول الله ﷺ عما قبضوا من الربا، فلم يأمرهم برده وأبطل ما أدرك حكم الإسلام من الربا ما لم يقبضوه فأمرهم بتركه وردهم إلى رءوس أموالهم التي كانت حلالاً لهم فجمع حكم الله، ثم حكم رسول الله ﷺ في الربا إن عفا فات وأبطل ما أدرك الإسلام فكذلك حكم رسول الله ﷺ في النكاح كانت العقدة فيه ثابتة فعفاها وأكثر من أربع نسوة مدركات في الإسلام، فلم يعفهن وأنت لم تقبل بأصل ما قلت ولا القياس على حكم الله ولا الخبر عن رسول الله ﷺ، وكان قولك خارجاً من هذا كله، ومن المعقول.

قال: أفرايت لو تركت حديث نوفل بن معاوية وحديث ابن النخعي اللذين فيهما البيان لقولك وخلاف قولنا واقتصرت على حديث الزهري أ يكون فيه دلالة على قولك وخلاف قولنا؟

قلنا: نعم؟

قال: وأين؟

قلت: إذا كانوا مبتدئين في الإسلام لا يعرفون بابتدائه حلالاً ولا حراماً من نكاح ولا غيره فعلمهم رسول الله ﷺ أن لا يسكوا أكثر من أربع دل المعقول على أنه لو كان أمرهم أن يسكوا الأوائل كان ذلك فيما يعلمهم؛ لأن كلاً نكاح إلا أن يكون قليلاً، ثم هو أولى، ثم أخرى مع أن حديث نوفل بن معاوية ثبت قطعاً لموضع الاحتجاج والشبهة.

٣١ - الحربي يصدق امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فاصل نكاح الحربي كله فاسد سواء كان بشهود أو بغير شهود، ولو تزوج الحربي حريّة على حرام من خمر أو خنزير فقبضته، ثم أسلم لها يكن لها عليه مهر، ولو أسلمها ولم تقبضه كان لها عليه مهر مثلها.

ولو تزوجها على حر مسلم أو مكاتب مسلم أو أم ولد مسلم أو عبد مسلم، ثم أسلمها، وقد قبضت أو لم تقبض لم يكن لها سبيل على واحد منهم كان الحر حراً، ومن بقي مملوكاً لمالكه الأول والمكاتب مكاتب لمالكه ولها مهر مثلها في هذا كله، والله سبحانه وتعالى الموفق.

٣٢ - كراهية نساء أهل الكتاب الحريّات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحل الله تبارك وتعالى نساء أهل الكتاب وأحل طعامهم فذهب بعض أهل التفسير إلى أن طعامهم ذبائهم؛ فكان هذا على الكتائب محاريب كانوا أو ذمة؛ لأنه قصد بهم قصد أهل الكتاب فنكاح نساءهم حلال لا يختلف

قال الشافعي: فخالقنا بعض الناس في هذا، فقال: إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة؛ فإن كان نكحهن في عقد فارقهن كلهن، وإن كان نكح أربعاً منهن في عقد متفرقة فيهن أختان أسك الأولى وفارق التي نكح بعدها، وإن كان نكحهن في عقد متفرقة أسك الأربع الأوائل وفارق اللواتي بعدهن، وقال: انظر في هذا إلى كل ما لو ابتدأه في الإسلام جاز له فاجعله إذا ابتدأه في الشرك جائز له، وإذا كان إذا ابتدأه في الإسلام لم يجوز له جعلته إذا ابتدأه في الشرك غير جائز له.

قال الشافعي: فقلت لبعض من يقول هذا القول لو لم يكن عليك حجة إلا أصل القول الذي ذهب إليه كنت محجوجاً به قال: ومن أين؟

قلت: أرايت أهل الأوثان لو ابتدأ رجل نكاحاً في الإسلام لولي منهم وشهود منهم أيجوز نكاحه؟ قال: لا.

قلت: أفرايت أحسن حال نكاح كان لأهل الأوثان قط اليس أن ينكح الرجل بولي منهم وشهود منهم؟ قال: بلى.

قلت: فكان يلزمك في أصل قولك أن يكون نكاحهن كلهن باطلاً؛ لأن أحسن شيء كان منه عندك لا يجوز في الإسلام مع أنهم قد كانوا ينكحون في العدة وبغير شهود قال: فقد أجاز المسلمون لهم نكاحهم قلنا اتباعاً لأمر رسول الله ﷺ وأنت لم تتبع فيه أمر رسول الله ﷺ إذ كان رسول الله ﷺ حكم في نكاحهن حكماً جمع أموراً فكيف خالفت بعضها، ووافقت بعضها؟

قال: فأين ما خالفت منها؟

قلت: موجود على لسانك لو لم يكن فيه خبر غيره قال: وأين؟

قلت: إذ زعمت أن رسول الله ﷺ عفا لهم عن العقد الفاسد في الشرك حتى أقامه مقام الصحيح في الإسلام فكيف لم تعفهم فتقول بما قلنا قال: وأين عفا لهم عن النكاح الفاسد.

قلت: نكاح أهل الأوثان كله قال: فقد علمت أنه فاسد لو ابتدأ في الإسلام، ولكن أتبعته فيه الخبر قلنا: فإذا كان موجوداً في الخبر أن العقد الفاسد في الشرك كالعقد في الإسلام كيف لم تقل فيه بقولنا نزع أن العقود كلها فاسدة، ولكنها ماضية فهي معقودة، وما أدرك الإسلام من النساء وهو باق فهو غير معقود العدد فيه فتقول: أصل العقد كله فاسد معقود عنه وغير معقود عما زاد من العدد فأتى ما زاد على أربع والترك إليك وأمسك أربعاً قال: فهل تجد على هذا دلالة غير الخبر مما تجامعك عليه؟

١٥٣٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ
أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِفْرَانَ بْنِ
حُصَيْنٍ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَسْرَوْا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَحْرَزُوا نَاقَةً
لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَنْقَلَبَتِ الْأَنْصَارِيَّةُ مِنَ الْإِسَارِ فَرَكِبَتْ نَاقَةَ النَّبِيِّ
ﷺ فَأَرَادَتْ نَحْرَهَا حِينَ وَرَدَتِ الْمَدِينَةَ، وَقَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ
لِإِنَّ أَنْجَانِي اللَّهُ عَلَيْهَا لِأَنْحَرْنَهَا فَمَنْعُوهَا حَتَّى يَذْكُرُوا ذَلِكَ
لِلنَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرُوهُ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا نَذَرُ فِي
مَعَصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ وَأَخَذَ نَاقَتَهُ. [مقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلو كان المشركون إذا أحرزوا
شيئاً كان لهم لا ينفي أن تكون الناقة إلا للانصارية كلها؛ لأنها
أحرزتها عن المشركين أو يكون لها أربعة أخماسها وتكون خموسة،
ولكن رسول الله ﷺ لم ير لها منها شيئاً، وكان يراها على أصل
ملكه ولا أعلم أحداً يخالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبداً
لرجل أو مالاً له فأدركه قد أوجف المسلمون عليه قبل المقاسم أن
يكون له بلا قيمة، ثم اختلفوا بعدما يقع في المقاسم، فقال منهم
قائلٌ مثل ما قلت هو أحقُّ به، وعلى الإمام أن يعوض من صار
في سهمه مثل قيمته من خمس الخمس وهو سهم النبي ﷺ، وهذا
القول يوافق الكتاب والسنة والإجماع، ثم قال غيرنا: يكون إذا
وقع في المقاسم أحقُّ به إن شاء بالقيمة، وقال غيرهم: لا سبيل
إليه إذا وقع في المقاسم وإجماعهم على أنه لا ملكه بعد إحراز العدو
له وإحراز المسلمين عن العدو له حجة عليهم في أنه هكذا ينبغي
أن يكون بعد القسم، وإذا كانوا لم أحرزه مسلمون متأولين أو
غير متأولين فقدروا عليه بأي وجه ما كان ردوه على صاحبه كان
المشركون، أن لا يكون لهم عليهم سبيل أولى بهم، وما يعدوا
الحديث لو كان ثابتاً أن يكون من أسلم على شيء فهو له،
فيكون عاماً، فيكون مال المسلم والمشرك سواء إذا أحرزه العدو
فمن قال هذا لزمه أن يقول لو أسلموا على حر مسلم كان لهم
أن يسترقوه أو يكون خاصاً، فيكون كما قلنا بالدلائل التي
وصفنا، ولو كان إحراز المشركين لما أحرزوا من أموال المسلمين
يصير ذلك ملكاً لهم لو أسلموا عليه ما جاز إذا ما أحرز
المسلمون ما أحرز المشركون أن يأخذ مالكه من المسلمين بقيمة
ولا بغير قيمة قبل القسم ولا بعده، وكما لا يجوز فيما سوى
ذلك من أموالهم.

١٥٣٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ،
عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ عَبْدًا لَهُ ابْنٌ وَفَرَسًا لَهُ غَارٍ فَأَحْرَزَهُ
الْمُشْرِكُونَ، ثُمَّ أَحْرَزَهُ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ فَرَدُّوا عَلَيْهِ بِبِلَا قِيمَةٍ.

في ذلك أهل الحرب وأهل الذمة كما لو كان عندنا مستامن غير
كتابي، وكان عندنا ذمة مجوس، فلم تحلل نساؤهم إنما رأينا
الحلال والحرام فيهم على أن يكن كتابيات من أهل الكتاب
المشهور من أهل التوراة والإنجيل وهم اليهود والنصارى فيحللن،
ولو كن محللن في الصلح والذمة ويجرم من المحاربة حل
المجوسيات والوثنيات إذا كن مستامنات غير أنا مختار للمرء أن لا
ينكح حريّة خوفاً على ولده أن يسترق ويكره له أن لو كانت
مسلمة بين ظهرائي أهل الحرب أن ينكحها خوفاً على ولده أن
يسترقوا أو يقتلوا فأما تحريم ذلك فليس بمحرم، والله تعالى أعلم.

٣٣- من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: روى ابن أبي مليكة مراسلاً
أن النبي ﷺ قال: مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ وَكَانَ مَعْنَى ذَلِكَ
مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ يَجُوزُ لَهُ مَلِكُهُ فَهُوَ لَهُ.
وذلك كل ما كان جائزاً للمسلم من المشركين أسلم عليه
نما أخذه من مال مشرك لا ذمة له؛ فإن غصب بعضهم بعضاً مالاً
أو استرق منهم حراً، فلم يزل في يده موقوفاً حتى أسلم عليه فهو
له.

وكذلك ما أصاب من أموالهم فأسلم عليها فهي له، وهو
إذا أسلم، وقد مضى ذلك منه في الجاهلية كالمسلمين يوجفون
على أهل دار الحرب، فيكون لهم أن يسبوهم فيسترقوهم ويغنموا
أموالهم فيتمولونها إلا أنه لا حسن عليهم من أجل أنه أخذه وهو
مشرك فهو له كله، ومن أخذ من المشركين من أحل من المسلمين
حراً أو عبداً أو أم ولد أو مالاً فأحرزه عليه، ثم أسلم عليه فليس
له منه شيء.

وكذلك لو أوجف المسلمون عليه في يدي من أخذه كان
عليهم رد ذلك كله بلا قيمة قبل القسم وبعدة لا يختلف ذلك
والدلالة عليه من الكتاب.
وكذلك دلت السنة.

وكذلك يدل العقل والإجماع في موضع، وإن تفرق في آخره؛
لأن الله عز وجل أورث المسلمين أموالهم وديارهم فجعلها غنماً
لهم وخولاً لإعزاز أهل دينه وإذلال من حاربه سوى أهل دينه.

ولا يجوز أن يكون المسلمون إذا قدروا على أهل الحرب
تخولهم وتمولوا أموالهم، ثم يكون أهل الحرب يجوزون على
الإسلام شيئاً، فيكون لهم أن يتخولوه أبداً.

فإن قال قائل: فإين السنة التي دلت على ما ذكرت؟

قيل:

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٣٧/٥)]

والملك كان الإسلام أولى، والله تعالى أعلم.

٣٦ - باب النصرانية تسلم بعدما يدخل بها

زوجها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في النصرانية تكون عند النصراني فتسلم بعدما يدخل بها لها: المهر؛ فإن كانت قبضته وإلا أخذته بعد إسلامها أسلم أو لم يسلم؛ فإن لم يكن دخل بها حتى أسلمت قبضت منه مهرًا أو لم تقبضه فسواء، ولا يعدو أن يكون لها نصف المهر؛ لأنه لو أسلم كان أحق بها أو لا يكون لها شيء؛ لأن فسخ النكاح جاء من قبلها، فإذا كان هذا فعلها رد شيء إن كانت أخذته له كما لو أخذت منه شيئاً عوضاً من شيء كالثمن للسلعة، ففادت السلعة كان عليها رد الثمن فأمّا ما أخذت ولا تأخذ شيئاً إن لم تكن أخذت، فلا يشبه هذا من العلم شيئاً. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣٧ - النصرانية تحت المسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت النصرانية عند المسلم فظهرت من الحيضة جبرت على الغسل منها؛ فإن امتنعت أدبت حتى تفعل؛ لأنها تمنع الجماعة في الوقت الذي يحل له، وقد قال الله عز وجل ﴿لَا تَقْرُبُوهنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ فزعم بعض أهل التفسير أنه حتى يطهرن من الحيض قال الله تعالى ﴿فَإِذَا طَهَّرْنَ﴾ يعني بالماء ﴿فَاتَّوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، فلما كان ممنوعاً من أن يأتي زوجته إلا بأن تطهر من الحيضة وتطهر بالماء فيجتمع فيها المعينان كان بيناً أن تحجب النصرانية على الغسل من الحيضة لئلا يمنع الجماعة فأمّا الغسل من الجنابة فهو مباح له أن يجامعها جنباً فتؤمر به كما تؤمر بالغسل من الوسخ والدخان، وما غير ريجها، ولا يبين لي أن تضرب عليه لو امتنعت منه؛ لأنه غسل تطهير لها.

٣٨ - نكاح نساء أهل الكتاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحل الله تبارك وتعالى حرائر المؤمنات واستثنى في إماء المؤمنات أن يحللن بأن يجمع ناكحهن أن لا يجد طولاً لحرة، وأن يخاف العنت في ترك نكاحهن فزعمنا أنه لا يحل نكاح أمة مسلمة حتى يجمع ناكحها الشرطين اللذين أباح الله نكاحها بهما، وذلك أن أصل ما ذهب إليه إذا كان الشيء مباحاً بشرط أن يباح به، فلا يباح إذا لم يكن الشرط كما قلنا في الميتة تباح للمضطر ولا تباح لغيره، وفي المسح على الخفين

فلو أحرز المشركون امرأة رجل أو أم ولده أو مدبرة أو جارية غير مدبرة، فلم يصل إلى أخذها، ووصل إلى وطنها لم يجرم عليه أن يطأ واحدة منهن؛ لأنهن على أصل ملكه والاختيار له أن لا يطأ منهن واحدة خوف الولد أن يسترق وكراهية أن يشركه في بضعها غيره.

٣٤ - المسلم يدخل دار الحرب فيجد أمراًته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل رجل دار الحرب بأمان فوجد أمراًته أو امرأة غيره أو ماله أو مال غيره من المسلمين أو أهل الذمة فما غصبه المشركون كان له أن يخرج به من قبل أنه ليس بملك للعدو، ولو أسلموا عليه لم يكن لهم فليس بخيانة كما لو قدر على مسلم غصب شيئاً فأخذه بلا علم المسلم فأذاه إلى صاحبه لم يكن خان إنما الخيانة أخذ ما لا يحل له أخذه، ولكنه لو قدر على شيء من أموالهم لم يحل له أن يأخذ منه شيئاً قل أو كثر؛ لأنه إذا كان منهم في أمان فهم منه في مثله ولأنه لا يحل له في أمانهم إلا ما يحل له من أموال المسلمين وأهل الذمة؛ لأن المال ممنوع بوجوه أولها إسلام صاحبه والثاني مال من له ذمة والثالث مال من له أمان إلى مدة أمانه وهو كاهل الذمة فيما يمنع من ماله إلى تلك المدة.

٣٥ - الذممة تسلم تحت الذممة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلمت الذممة تحت الذممة حاملاً كانت لها النفقة حتى تضع حملها؛ فإن أرضعته فلها أجر الرضاع وهي كالمتوتة المسلمة الحامل أو أولى بالنفقة منها، وإذا كان بين المشركين ولد فأي الأبوين أسلم فكل من لم يبلغ من الولد تبع للمسلم يصلى عليه إذا مات، ويورث من المسلم ويورثه المسلم، وإن كان الأبوان مملوكين لمشرك فأسلم أحدهما تبع المسلم ولدان اللذان لم يبلغوا؛ لأن حكمهم حكم الإسلام لا يجوز عندي إلا هذا القول ما كان الأولاد صغاراً وكانوا تبعاً لغيرهم لا يشرك دين الإسلام وغيره في دين إلا كان الإسلام أولى به أو قول ثان أنهم إذا ولدوا على الشرك كانوا عليه حتى يعربوا عن أنفسهم، فلو أسلم أبوه لم يكن حكم واحد منهم حكم مسلم ولست أقول هذا ولا أعلم أحداً يقول به من أهل العلم فأمّا أن يقال الولد للأب حظ الأم منه، ولو اتبع الأم دون الأب كما يتبعها في العتق والرق كان أولى أن يغلب إليه من أن يقال هو للأب، وإن كان الدين ليس من معنى الرق، ولكنه من المعنى الذي وصفت من أن الإسلام إذا شارك غيره في الدين

تَمَكَّنُ مِنْ نَفْسِهَا فَتَكُونُ زَنَى بِهَا زَانِيَيْنِ مَحْدُودَيْنِ، فِإِذَا كَانَتْ مَغْصُوبَةً فَهِيَ غَيْرُ زَانِيَةٍ مَحْدُودَةٍ فَلَهَا الْمَهْرُ، وَعَلَى الزَّانِي بِهَا الْحَذُّ.

٤٢- المسلمون يوجفون على العدو، فيصيون

سبياً فيهم قرابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوجف المسلمون على العدو؛ فكان فيهم ولدٌ لمسلمٍ مملوكٌ للعدو أو كان فيهم ولدٌ لمسلمٍ لم يزل من أهل الحرب، وقد شهد ابنه الحربَ فصار له الخطُ في أبيه أو ابنه منهم لم يعتق واحداً منهما عليه حتى يقسموا، فإذا صار أحدهما أو كلاهما في حظِّه عتق، وإن لم يكن يعتق.

فإن قال قائل: فانت تقول إذا ملك أباه أو ولده عتق عليه، فأما أقول ذلك إذا اجتلب هو في ملكه بأن يشتريه أو يتهبه أو يزعم أنه وهب له أو أوصى له به لم اعتقه عليه حتى يقبله، وكان له ردُّ الهبة والوصية فهو إذا أوجف عليه فله ترك حقه من الغنيمة، ولا يعتق حتى يصير في ملكه بقسم أو شراء، ولا يشبه هذا الجارية يطؤها وله فيها حق من قبل أنا ندرأ الحد بالشبهة. ثبت الملك بالشبهة.

والله تعالى أعلم.

٤٣- المرأة تسمى مع زوجها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حكم رسول الله ﷺ في نساء أهل الحرب من أهل الأوثان حكمين فأما أحدهما فاللاتي سبيَ فاستؤمنَ بعد الحرية فقسمنَ رسول الله ﷺ ونهى من صرنَ إليه أن يبطأ حائلاً حتى تحيض أو حاملاً حتى تضع، وذلك في سبي أوطاسٍ ودك ذلك على أن بالسبي نفسه انقطاع العصمة بين الزوجين، وذلك أنه لا يأمر بوطء ذات زوج بعد حيضة إلا، وذلك قطع العصمة، وقد ذكر ابن مسعود رضي الله عنه أن قول الله عز وجل ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ذوات الأزواج اللاتي ملكتموهن بالسبي، ولم يكن استيماؤهن بعد الحرية أكثر من قطع العصمة بينهما وبين أزواجهن وسواء أسرن مع أزواجهن أو قبل أزواجهن أو بعد أو كن في دار الإسلام أو دار الحرب لا تنقض العصمة إلا ما كان بالسبي الذي كن به مستأيات بعد الحرية، وقد سبي رسول الله ﷺ رجالاً من هوازن فما علمناه سالاً عن أزواج المسيات أسيرا معهن أو قبلهن أو بعدهن أو لم يسوا، ولو كان في أزواجهن معنى يسأل عنهن إن شاء الله تعالى فأما قول من قال خلاهن النبي ﷺ فرجعن إلى أزواجهن؛ فإن كان المشركون استحلوا شيئاً من نساءهم، فلا حجة

يباح لمن لبسهما كامل الطهارة ما لم يحدث، ولا يسباح لغيره، وفي صلاة الخوف يباح للخائف أن يخالف بها الصلوات من غير الخوف ولا تباح لغيره، وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ فاطلق التحريم تحريماً بامر وقع عليه اسم الشرك قال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ والمحصنات منهن الحرائر فاطلقنا من استثنى الله إحلاله وهن الحرائر من أهل الكتاب والحرائر غير الإماء كما قلنا لا يحل نكاح مشركة غير كتابية، وقال غيرنا كذلك كان يلزمه أن يقول وغير حرة حتى يجتمع فيها أن تكون حرة كتابية، فإذا كان نكاح إماء المؤمنين ممنوعاً إلا بشرطين كان فيه الدلالة على أنه لا يجوز نكاح غير إماء المؤمنين مع الدلالة الأولى فإماء أهل الكتاب محرّمات من الوجهين في دلالة القرآن، والله تعالى أعلم.

٣٩- إيلاء النصراني وظهاره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا آلى النصراني من امرأته فتحاكما إلينا بعد الأربعة الأشهر حكمنا عليه حكماً على المسلم في أن يفني أو يطلق ونأمره إذا فاء بالكفارة ولا نجبره عليها؛ لأنه لا يسقط عنه بالشرك من حق الله تعالى شيء، وإن كان غير مقبول منه حتى يؤمن، فإذا تظاهر من امرأته فرافعته ورضيا بالحكم فليس في الظهار طلاق فتحكم عليه، وإنما فيه كفارة فنأمره بها ولا نجبره عليها كما قلنا في بين الإيلاء.

٤٠- في النصراني يقذف امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قذف النصراني امرأته فرافعته ورضيا بالحكم لاعناً بينهما وفارقنا ونقينا الولد كما نصنع بالمسلم، ولو فعل وترافعا فابى أن يلتعن عزرائه، ولم نخذه؛ لأنه ليس على من قذف نصرانية حد وأقرناها معه؛ لأننا لا نفرق بينهما إلا بالتعانه.

٤١- فيمن يقع على جارية من المغنم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وقع الرجل من المسلمين قد شهد الحرب على جارية من الرقيق قبل أن يقسم؛ فإن لم تحمل أخذ منه عقرها وردت إلى المغنم؛ فإن كان من أهل الجهالة نهي، وإن كان من أهل العلم عزّر ولا حد من قبل الشبهة في أنه يملك منها شيئاً، وإن أحصى المغنم فعرف قدر ملكه منها مع جماعة أهل المغنم وقع عنه من المهر بمحضته، وإن حملت فهكذا وتقوم عليه وتكون أم ولد، وإذا كان الزنا بعينه، فلا مهر فيه؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن مهر البغي والبغي هي التي

بالمشرك، وإن كانوا أسلموا، فلا يجوز أن يكنَّ يرجعن إلى أزواجهن إلا بنكاح جديد من أن النبي ﷺ قد أباحهنَّ للمالكين وهو لا يبихهنَّ والنكاح ثابت عليهنَّ، ولا يبихهنَّ إلا بعد انقطاع النكاح، وإذا انقطع النكاح، فلا بدَّ من تجديد النكاح، والله تعالى أعلم.

٤٤ - المرأة تسلم قبل زوجها والزَّوج قبل المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من رسول الله ﷺ في اللاتي أسلمنَّ، ولم يبينَّ قبل أزواجهنَّ وبعدهم سنة واحدة، وذلك أن أبا سفيان وحكيم بن حزام أسلما بمصر الظهران والنبي ﷺ ظاهر عليه ومكة دار كفر وبها أزواجهما ورجع أبو سفيان أمام النبي ﷺ مسلماً وهند بنت عتبة مشركة فأخذت بلحيته، وقالت: اقتلوا هذا الشيخ الضالَّ وأقامت على الشرك حتى أسلمت بعد الفتح بأيام فأقرها رسول الله ﷺ على النكاح، وذلك أن عدتها لم تنقض، وصارت مكة دار الإسلام وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وأقامتا بمكة مسلمتين في دار الإسلام وهرب زوجاهما مشركين ناحية اليمن إلى دار الشرك، ثم رجعا فأسلم عكرمة بن أبي جهل، ولم يسلم صفوان حتى شهد حيناً كافراً، ثم أسلم فأقرهما رسول الله ﷺ على نكاحهما، وذلك أن عدتهما لم تنقض، وفي هذا حجة على من فرق بين المرأة تسلم قبل الرجل والرجل يسلم قبل المرأة، وقد فرق بينهما بعض أهل ناحيتنا فزعم في المرأة تسلم قبل الرجل ما زعمنا، وزعم في الرجل يسلم قبل المرأة خلاف ما زعمنا وأنها تبين منه إلا أن يتقارب إسلامه، وهذا خلاف القرآن والسنة والعقل والقياس، ولو جاز أن يفرق بينهما لكان ينبغي أن يقول في المرأة تسلم قبل الرجل قد انقطعت العصمة بينهما؛ لأنَّ المسلمة لا تحلُّ لمشركٍ بحال والمرأة المشركة قد تحلُّ للمسلم بحال وهي أن تكون كاتبةً فشدد في الذي ينبغي أن يهون فيه وهو في الذي ينبغي أن يشدد فيه لو كان ينبغي أن يفرق بينهما؛ فإن قال رجل: ما السنة التي تدلُّ على ما قلت دون ما قال؟ فما وصفنا قبل هذا، وإن قال فما الكتاب؟

قال: قال الله عزَّ وجلَّ ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، فلا يجوز في هذه الآية إلا أن يكون اختلاف الدينين يقطع العصمة ساعةً اختلفاً أو يكون يقطع العصمة بينهما اختلاف الدينين والثبوت على الاختلاف إلى مدة والمدة لا تجوز إلا بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فقد دلت سنة رسول الله ﷺ على ما وصفنا وجمع رسول الله ﷺ بين المسلمة قبل زوجها والمسلم قبل امرأته فحكم فيهما حكماً واحداً فكيف جاز أن يفرق بينهما؟ وجمع الله عزَّ وجلَّ بينهما، فقال:

﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾.

فإن قال قائل: فإنما ذهبت إلى قول الله عزَّ وجلَّ ﴿وَلَا تُنكِحُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ﴾ فهي كآية قبلها لا تعدو أن يكون الزوج ساعةً يسلم قبل امرأته تنقطع العصمة بينهما؛ لأنه مسلم وهي كافرة أو لا تكون العصمة تنقطع بينهما إلا إلى مدة، فقد دلَّ رسول الله ﷺ على المدة وقول من حكينا قوله لا قطع للعصمة بينهما إلا بالإسلام حين كان متاولاً، فكان، وإن خالف قوله السنة قد ذهب إلى ما تأول ولا جعل لهما المدة التي دلت عليها السنة بل خرج من القولين وأحدث مدة لا يعرفها آدمي في الأرض، فقال: إذا تقارب، فإذا جاز له أن يقول إذا تقارب قال إنسان: التقارب بقدر النفس أو قدر الساعة أو قدر بعض اليوم أو قدر السنة؟ لأن هذا كله قريب، وإنما يحدث مثل هذا رسول الله ﷺ فأما أن يحدث هذا بالرأي والغفلة فهذا ما لا يجوز مع الرأي واليقظة، والله تعالى أعلم.

٤٥ - الحربي يخرج إلى دار الإسلام

قال الشافعي: وإذا أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة في دار الحرب وخرج إلى دار الإسلام لم ينكح أختها حتى تنقضي عدة امرأتها، ولم تسلم فتين منه فله نكاح أختها أو أربع سواها.

٤٦ - من قاتل من العرب والعجم، ومن يجري

عليه الرق

قال الشافعي: وإذا قاتل أهل الحرب من العجم جرى السبأ على ذرائعهم ونسائهم ورجالهم لا اختلاف في ذلك، وإذا قاتلوا وهم من العرب، فقد سبى رسول الله ﷺ بني المصطلق وهوازن وقبائل من العرب وأجرى عليهم الرق حتى من عليهم بعد، فاختلف أهل العلم بالمغازي فزعم بعضهم أن النبي ﷺ لما أطلق بني هوازن قال: لو كان تاماً على أحد من العرب سبي ثم على هؤلاء، ولكنه إساء وفداء فمن أثبت هذا الحديث عم أن الرق لا يجري على عربي بحال، وهذا قول الزهري وسعيد بن المسيب والشعبي ويروى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز.

١٥٣٤ - قال: والشافعي أخبرنا سفيان، عن يحيى بن يحيى السخاني، عن عمر بن عبد العزيز قال: وأخبرنا سفيان، عن الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لا يسترق عربي.

[أخرجه البيهقي (٧٣/٩)]

قال الربيع: قال الشافعي: ولولا أنا تأم بالتمني لتمني أن

يكون هذا هكذا.

٤٨- وطء المجوسية إذا سبيت

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا سبي المجوسي وأهل الأوثان لم توطأ منهن امرأة بالغ حتى تسلم، وإن سبي منهن صيات فمن كان منهن مع أحد أبويها، ولم يسلم، فلا توطأ؛ لأن دينها دين أبيها وأمها، وإن أسلم أحد أبويها وهي صبية وطئت، فإذا سبيت منفردة ليست مع أحد أبويها وطئت؛ لأننا نحكم لها بحكم الإسلام ونحبرها عليه ما لم تكن بالغاً مشركة أو صغيرة مع أحد أبويها مشركاً، فإذا حكمنا لهم بحكم الإسلام لم يكن لتحريم فرجها معنى.

٤٩- ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم

قال الشافعي: من دان دين اليهود والنصارى من الصابئين والسامرة أكلت ذبيحته، وحل نسأؤه، وقد روي عن عمر أنه كتب إليه فيهم أو في أحدهم فكتب بمثل ما قلنا، فإذا كانوا يعرفون باليهودية أو النصرانية، فقد علمنا أن النصارى فرق، فلا يجوز إذا جمعت النصرانية بينهم أن تزعم أن بعضهم محل ذبيحته ونسأؤه وبعضهم محرم إلا بخبر يلزم مثله، ولم نعلم في هذا خبراً فمن جمعه اليهودية والنصرانية فحكمه حكم واحد، وقال: لا تؤكل ذبيحة المجوسي، وإن سمى الله عليها.

٥٠- الرجل تأسر جاريته أو تغصب

قال الشافعي: وإذا اغتصبت جارية الرجل أم ولد كانت أو غير أم ولد وأحرزها المشركون أو غيرهم فصارت إليه لم يكن عليه استبراء في شيء من هذه الحالات؛ لأنها لم تملك عليه كما لا يكون عليه استبراء لو غابت عنه، فلم يدر لعلمها فجرت أو فجز بها والاختيار له في هذا كله لا لا يقربها حتى يستبرئها.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت في سهمه أو من سوق المسلمين لم يقبلها، ولم يبأسرها، ولم يتلذذ منها بشيء حتى يستبرئها.

٥١- الرجل يشري الجارية وهي حائض

قال الشافعي: وإذا ملك الرجل جارية بشراء أو غيره وهي في أول حيضتها أو وسطها أو آخرها لم تكن هذه الحيضة استبراء كما لا تكون من العدة في قول من قال العدة الحيض ولا قول من قال العدة الطهر وعليه أن يستبرئها بحيضة أمامها طهر ويجزئها حيضة واحدة، وإذا ارتابت المستبرأة لم توطأ حتى تذهب الرية ولا وقت في ذلك إلا ذهاب الرية، وإن كانت مشرأة لم ترد بهذا

١٥٣٥- قال الشافعي: أخبرنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن ابن المسيب أنه قال: في المولى ينكح الأمة يسترق ولده، وفي العربي ينكحها لا يسترق ولده وعليه قيمتهم.

قال الربيع: رأى الشافعي أن يأخذ منهم الجزية، ولولهم رقيق من دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان.

قال الشافعي: رحمه الله تعالى، ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي ﷺ ذهب إلى أن العرب والعجم سواء، وأنه يجري عليهم الرق حيث جرى على العجم. والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: في الحربي يخرج إلى دار الإسلام مستأماً وامرأته في دار الحرب على دينه؛ لا تنقطع بينهما العصمة إنما تنقطع بينهما العصمة باختلاف الدينين أما والدين واحد، فلا تنقطع بينهما العصمة أرايت لو أن مسلماً أسر وامرأته أو دخل دار الحرب مستأماً وامرأته أو أسلم هو وامرأته في دار الحرب فقدّر على الخروج، ولم تقدر امرأته أن تنقطع العصمة بينهما وهما على دين واحد؟ لا تنقطع العصمة إلا باختلاف الدينين.

قال الشافعي: أي الزوجين أسلم فانقضت العدة قبل أن يسلم الآخر منهما، فقد انقطعت العصمة بينهما وهو فسخ بغير طلاق، وإذا طلق النصراني الذمّي امرأته النصرانية ثلاثاً، ثم أسلماً فرق بينهما، ولم محل له حتى تنكح زوجاً غيره.

وكذلك لو كان حريباً من قبل أنا إذا أثبتنا له عقد النكاح فجعلنا حكمه فيه كحكم المسلم لزمنا أن نجعل حكمه حكم المسلم فيما يفسخ عقد النكاح وفسخ عقد النكاح التحريم بالطلاق.

٤٧- المسلم يطلق النصرانية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طلق المسلم امرأته النصرانية ثلاثاً فنكحها نصراني أو عبد فاصابها حلت له إذا طلقها زوجها وانقضت عدتها؛ لأن كل واحد من هذين زوج، وإنما قال الله عز وجل: «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ»، فقد نكحت زوجاً غيره، وإذا جاز لنا أن نزعم أن النصراني ينكح النصرانية فيحصنها حتى ترجعها لو زنت؛ لأن رسول الله ﷺ رجم يهوديين زنيا، فقد زعما أن رسول الله ﷺ نكاحه يحصنها فكيف يذهب علينا أن يكون لا يحلها وهو يحصنها؟

وأريها النساء؛ فإن قلن هذا حملٌ أو داءٌ ردت.

٥٢- عدة الأمة التي لا تحيض

قال الشافعي: اختلف الناس في استبراء الأمة التي لا تحيض من صغر أو كبر، فقال بعضهم: شهرٌ قياساً على الحيضة، وقال بعضهم: شهرٌ ونصف، وليس لهذا وجه وهو إما أن يكون شهراً، وإما أن يكون ما ذهب إليه بعض أصحابنا من ثلاثة أشهر.

قال الشافعي: استبراء الأمة شهرٌ إذا كانت ممن لا تحيض قياساً على حيضة؛ لأن الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاثة قروء فلكل حيضة شهرٌ إلا أن يكون مضى فيه أثرٌ بخلافه يثبت مثله فالأثر أولى أن يتبع.

٥٣- من ملك الأختين فأراد وطأهما

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ملك الرجل الأختين بأي وجه ما كان فله أن يطأ إتيهما شاء، وإذا وطئ إحدهما لم يجز له وطء الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ بأي وجه ما حرم من نكاح أو عتاقة أو كتابة؛ فإذا كان ذلك فوطئ الأخرى، ثم عجزت المكتوبة أو طلقت ثبت على وطء التي وطئ بعدها، ولم يكن له أن يطأ العاجزة ولا المطلقة فتكون في هذه الحال وأختها في الحالة الأولى.

٥٤- وطء الأم بعد البنت من ملك اليمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يحل وطء الأم بعد البنت ولا البنت بعد الأم من ملك اليمين، ولا يحل وطء المملوكات بشيء لا يحل من وطء الحرائر مثله إلا أنهن يخالفن الحرائر في معنيين، فيكون للرجل أن يملك الأم، وولدها، ولا يكون له أن ينكح الأم وابنتها ويجمع بين الأختين من المملك، ولا يجمع بينهما من النكاح ويطأ من الولائد ما شاء بالملك، وفي وقت واحد، ولا يكون له أن يجمع بين أكثر من أربع بالنكاح.

٥٥- التفريق بين ذوي المحارم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ملك الرجل أهل البيت لم يفرق بين الأم، وولدها حتى يبلغ الولد سبعاً أو ثمان سنين، فإذا بلغ ذلك جاز أن يفرق بينهما.

فإن قال قائل: فمن أين وقت سبعاً أو ثمان سنين؟

قيل: روي عن النبي ﷺ أنه خير غلاماً بين أبويه وعن

عمرؓ والغلام غير بالغ عندنا وعن عليؓ أنه خير غلاماً بين أمه وعمه، وكان في الحديث عن عليؓ والغلام ابن سبع أو ثمان سنين، ثم نظر إلى أخ له أصغر منه، فقال: وهذا لو بلغ مبلغ هذا خيرناه فجعلنا هذا حداً لاستغناء الغلام والجارية، وأنه أول مدو يكون لهما في أنفسهما قول.

وكذلك ولد الولد من كانوا فاماً الأخوان فيفرق بينهما.

فإن قال قائل: فكيف فرقت بين الأخوين، ولم تفرقوا بين الولد وأمه؟

قيل: السنة في الأم، وولدها، ووجدت حال الولد من الولد بخلاف حال الأخ من أخيه، ووجدتني أجبر الولد على نفقة الولد والوالد على نفقة الولد في الحين الذي لا غنى لواحد منهما عن صاحبه، ولم أجدي أجبر الأخ على نفقة أخيه.

٥٦- الذمي يشري العبد المسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الذمي عبداً مسلماً فالشراء جائز وأجره على يبعه، وإنما منعي من أن أجعل الشراء فيه باطلاً أنه لو أسلم عنده جبرته على يبعه، ولو اعتقه أو وهبه لمسلم أو تصدق به عليه أو مات ولا وارث له قبض عنه، وجاز فيه العتق في حياته والصدقة والهبة، ولا يكون هذا إلا لمن يكون ملكه ثابتاً مدة من المدة، وإن كنت لا أثبت على الأبد كما أثبت ملك المسلم، وإذا كان للذمي مملوكان امرأة ورجل بينهما ولد فأيهما أسلم جبرت السيّد على بيع المسلم منهما والولد الصغار؛ لأنهم مسلمون بإسلام أي الأبوين أسلم.

٥٧- الحربي يدخل دار الإسلام بأمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان ومعه مملوكة أو مملوك فأسلم أو أسلم أحدهما أجبرته على بيعهما أو بيع المسلم منهما ودفعت إليه ثمنهما، وليس له أمان يعطي به أن يملك مسلماً وأمان الذمي المعاهد أكثر من أمانه وأنا أجبره على بيع من أسلم من مالهيك.

٥٨- العبد الذي يكون بين المسلم والذمي

فيسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد الكافر بين مسلم وذمي وأسلم جبرت الكافر على بيع نصيبه فيه وجبرته على بيع كله أكثر من جبرته على بيع نصيبه، وإذا حاصر المسلمون المشركين فاستأمن رجل من المشركين لجماعة بأعيانهم

كان لهم الأمان، ولم يكن الأمان لغيرهم.

وكذلك لو استأمن لعدد كان الأمان لأولئك العدد، وليس لغيرهم، وهكذا إن قال تؤمن لي مائة رجل وأخلي بينك وبين البقية كان الأمان في المائة الرجل إليه فمن سمى فهو آمن، ومن لم يستثن فليس بآمن.

وهكذا إن قال: تؤمن لي أهل الحصن على أن أدفع إليك مائة منهم، فلا بأس والمائة رقيق كانوا من حربهم أو رقيقهم من قبل أني إذا قدرت عليهم كانوا جميعاً رقيقاً، فلما كنت قادراً على بعضهم كانوا رقيقاً، وكان من أمنت غير رقيق، وليس هذا ينقض للعهد ولا رجوع في صلح إنما هذا صلح على شرط فمن أدخله المستأمن في الأمان فهو داخل فيه، ومن أخرجه منه ممن لم أعطه الأمان فهو خارج منه حكمه حكم مشرك يجري عليه الرق إذا قدر عليه.

٥٩- الأسير يؤخذ عليه العهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أسر المسلم فأحلفه المشركون أن يثبت في بلادهم، ولا يخرج منها على أن يخلوه فمتى قدر على الخروج منها فليخرج؛ لأن يمينه بمن مكره ولا سبيل لهم على حبسه، وليس بظالم لهم بخروجه من أيديهم، ولعله ليس بوسع أن يقيم معهم إذا قدر على التحي عنهم، ولكنه ليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم؛ لأنهم إذا آمنوا فهم في أمان منه ولا نعرف شيئاً يروى خلاف هذا، ولو كان أعطاهم اليمين وهو مطلق لم يكن له الخروج إذا كان غير مكره إلا بأن يلزمه الحنث، وكان له أن يخرج ويحنث؛ لأنه حلف غير مكره، وإنما الغنيا عنه الحنث في المسألة الأولى؛ لأنه كان مكرهاً.

٦٠- الأسير يأمنه العدو على أموالهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسر العدو الرجل من المسلمين فخلوا سبيله وأمنوه، وولوه ضياعهم أو لم يولوه فآمانهم إياه أمان لهم منه، وليس له أن يقتله، ولا يخنثهم.

وأما الحرب بنفسه فله الحرب، وإن أدرك ليؤخذ فله أن يدافع عن نفسه، وإن قتل الذي أدركه؛ لأن طلبه ليؤخذ إحداث من الطالب غير الأمان فيقتله إن شاء وأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه.

٦١- الأسير يرسله المشركون

على أن يبعث إليهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه إليهم إلى وقت وأخذوا عليه إن لم يدفع الفداء أن يعود في إسرارهم، فلا ينبغي أن يعود في إسرارهم، ولا ينبغي للإمام إذا أراد أن يعود أن يدعه والعودة، وإذا كانوا امتنعوا من تخليته إلا على مال يعطيهموه، فلا يعطيهم منه شيئاً؛ لأنه ماله أكرهه على أخذه منه بغير حق؛ فإن كان أعطاهموه على شيء فآخذهم منهم لم يحل له إلا أداؤه إليهم بكل حال، وهكذا لو صالحهم مبتدئاً على شيء انبغى له أن يؤديه إليهم إنما أطرح عنه ما استكرهه عليه.

٦٢- المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون

قوماً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل جماعة من المسلمين دار الحرب بأمان فبأنفسهم أهل الحرب قوماً من المسلمين لم يكن للمستأمنين قتال أهل الحرب عنهم حتى ينبذوا إليهم، فإذا نبذوا إليهم فحذروهم وانقطع الأمان بينهم كان لهم قتالهم فأما ما كانوا في مدة الأمان فليس لهم قتالهم.

٦٣- الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له

الجارية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الرجل دار الحرب بأمان فتوهبت له جارية أو غلام أو متاع مسلم قد أحرزه عليه أهل الحرب، ثم خرج به إلى دار الإسلام فعرفه صاحبه واثبت عليه بيعة أو أقر له الذي هو في يديه بدعواه فعليه أن يدفعه إليه بلا عوض يأخذه منه ويحيره السلطان على دفعه.

٦٤- الرجل يرهن الجارية، ثم يسبها العدو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل جارية بألف درهم، وذلك قيمتها، ثم سبها العدو، ثم أخذها صاحبها الرهن بشئ أو غير ثمن فهي على الرهن كما كانت لا يخرجها السبأ من الرهن، ولو وجدت في يدي رجل من المسلمين أخرجت من يديه إلى ملك ما لكها الذي سببت عنه وكانت على الرهن، وإذا سبى المشركون الحرّة والمدبرة والمكاتبه وأم الولد والعبد وأخذوا المال فكله سواء متى ظهر عليه المسلمون قبل

قيل: أنت تثبته قال: وأين؟

قلت: زعمت أن عبد الكافر إذا أسلم فاعتقه الكافر أو باعه أو وهبه أو تصدق به أجزت هذا كله فيه، ولو كان الإسلام يزيل ملكه عنه ما جاز له من هذا شيء وأنت تزعم أن للكافر أن يشتري المؤمن، ثم يكون عليه بيعه، ويكون لمشتريه أن يرده على ملك الكافر بالعيب، ثم تقول للكافر: به، فإن زعمت أنك تجبره على بيعه، قيل: فقل هذا في مدبره ومكاتبه.
فإن قلت: لا.

قيل: فكذا قل في أم ولده ليس الإسلام يعتق لها ولا أجد السبيل إلى بيعها لما سبق فيها، ولا يجوز قول من قال: اعتقها ولا سعاية عليها من قبل أنه لا يعتق الأمة لم تلد إذا أسلمت وهي نصراني ولا العبد، ويقول أمره ببيعهما والرجل لا يكون عهدة البيع عليه إلا فيما يملك وهو يبيع العتق والهبة والصدقة، وهذا لا يجوز إلا لملك.

فإن قال: لا أجد يملك من أم الولد إلا الوطء، فقد حرّم عليه الوطء فهو يملك الرجل من أم ولده أن يأخذ مالها وكسبها والحناية عليها ويستعنها وتموت فيصير إليه ما حوت، وهذا كله غير وطنها، ولو كان إذا حرّم عليه الفرج عتقت أم الولد كان لو زوج مالك أم ولده أو كاتبها انبغى أن يعتقها عليه من قبل أنه قد حيل بينه وبين فرجها وحول بين الرجل وبين الفرج بسبب لا يمنع شيئاً غيره، وقد قال قائل: تسعى في نصف قيمتها كأنه جعل نصفها حرّاً بالولد ونصفها مملوكاً إلى أن يموت السيد.

ولا أعرف للولد حصّة من العتق متبعضة، ولو كانت حرّة كلّها من قبل أن الولد من السيد وهو لو اعتق السيد منها سهماً من ألف سهم جعلها حرّة كلّها، فلا أعرف لما ذهب إليه وجهاً.
وإذا دخل الحربي بعبده أو أمته دار الإسلام مستأنفاً فأسلم جبر على بيعهما، ولم يترك يخرج بهما.

٦٨- الأسير لا تنكح امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسر المسلم؛ فكان في دار الحرب، فلا تنكح امرأته إلا بعد يقين وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه.

وكذلك لا يقسم ميراثه.

٦٩- ما يجوز للأسير في ماله، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو دار الإسلام أو المسجون وهو صحيح

المقاسم أو بعدها أخرج من يدي من هو في يديه وكانت الحرّة حرّة والمكاتب مكاتب والمدبرة مدبرة والأمة أمة والعبد عبد وأم الولد أم ولده والمتاع على حاله؛ لأن المشركين لا يملكون على المسلمين، ولو ملكوه عليهم ملك بعضهم على بعض ملكوا الحرّة والمكاتب وأم الولد والمدبرة كما يسي بعضهم بعضاً، ثم يسلمون فيقر المسي خولاً للسابي.

٦٥- المدبرة تسمى فتوطاً، ثم تلد، ثم يقدر

عليها صاحبها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا سبي المشركون المدبرة فوطئها رجل منهم فولدت أولاداً، ثم سبيت وأولادها ردت إلى مالكها الذي دبر وأولادها كما ترد المملوكة غير مدبرة، ولا يطل السبأ تدبيرها، ولا يطله إلا أن يرجع فيه المدبر؛ فإن مات المدبر قبل أن يحوزها المسلمون فهي حرّة وأولادها في قول من اعتق ولد المدبرة بعثتها، وأولادها للذي دبرها، ولها الذين اعتقوا بعثتها؛ فإن ولدت بعدهم أولاداً فولادهم لوالدي أبيهم، وقال في المكاتب كما قال في المدبرة إلا أن المكاتب لا تعتق بموت سيدها إنما عتق بالأداء.

٦٦- المكاتب تسمى فتوطاً فتلد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ولدت المكاتب أولاداً في دار الحرب وهي مسبية، ثم أدت فعتقت عتق ولدها بعثتها في قول يعتق ولد المكاتب بعتق أمه، وإن عجزت رقت ورق ولدها.

٦٧- أم ولي النصراني تسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أسلمت أم ولي النصراني حيل بينه وبينها وأخذت بنفقتها وأمرت أن تعمل له في موضعها ما يعمل مثلها مثله؛ فإن مات فهي حرّة، وإن أسلم خلي بينه وبينها، ولا يجوز فيها ما ذهب إليه بعض الناس من أن تعتق وتسعى في قيمتها من قبل أنها إن كان الإسلام يعتقها، فلا ينبغي أن يكون عليها سعاية، وإن كان الإسلام لا يعتقها فما سبب عتقها، وما سبب سعائتها؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: العتق لو كان من قبل سيدها واعتق منها سهماً من مائة سهم عتقت كلّها، ولم يكن العتق من قبل سيدها ولا من قبل شريك له.

فإن قال: من قبل نفسها فهي لا تقدر على أن تعتق نفسها؛ فإن قال منهم قائل: وهل ثبت الرق لكافر على مسلم؟

٧٠- الحربي يدخل بأمان وله مال في دار

الحرب، ثم يسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الحربي بلاد الإسلام بأمان وخلف في دار الحرب أموالاً، ودائع في يدي مسلم ويدي حربي ويدي وكيل له، ثم أسلم، فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان له عقار أو غيره، وهكذا لو أسلم في بلاد الحرب وخرج إلى دار الإسلام لا سبيل على مال مسلم حيث كان أسلم أبنا شعبة القرطيان ورسول الله ﷺ محاصر بني قريظة فأحررهما إسلامهما أنفسهما وأموالهما دوراً كانت أو عقاراً أو غيره، ولا يجوز أن يكون مال المسلم مغنوماً بحال فأما ولده الكبار وزوجته فحكمهم حكم أنفسهم يجري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والسب، وإن سبيت امرأته حاملاً منه لم يكن إلى إرقاق ذي بطنها سبيل من قبل أنه إذا خرج فهو مسلم بإسلام أبيه، ولا يجري السب على مسلم.

٧١- الحربي يدخل دار الإسلام بأمان فأودع

ماله، ثم رجع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان فأودع وباع وترك مالا، ثم رجع إلى دار الحرب فقتل بها فدينه، ووداعته، وما كان له من مال مغنوم عنه لا فرق بين الذين الوديعه، وإذا قدم الحربي دار الإسلام بأمان فمات فالأمان لنفسه وماله، ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء، وعلى الحاكم أن يردّه إلى ورثته حيث كانوا، ولا يقبل إن لم تعرف ورثته شهادة أحد غير المسلمين، ولا يجوز في هذه الحال ولا في غيرها شهادة أحد خالف دين الإسلام لقول الله تبارك وتعالى ﴿ذُرِّي عَذْلَ مِنْكُمْ﴾ وقوله ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، وهذا مكتوب في كتاب الشهادات.

٧٢- في الحربي يعتق عبده

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اعتق الحربي عبده في دار الحرب، ثم خرجا إلينا، ولم يحدث له قهراً في بلاد الحرب يستعبده به فأراد استعباده ببلاد الإسلام لم يكن له أن يستعبده مسلماً كان العبد أو كافراً أو مسلماً كان السيد أو كافراً، ولو أحدث له قهراً ببلاد الحرب أو لحراً مثله، ولم يعتقه حتى خرج إلينا بأمان كان عبداً له قال: وإن كانت الأرض المفتوحة من أهل الشرك بلاد عنوة أو صلح تحلى منه أهله إلى المسلمين على شيء أخذوه منهم بأمان أو غيره فهي مملوكة كما يملك الفيه والغنيمة،

في ماله غير مكره عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك فهو جائز لا يبطل على واحد منهم إلا ما يبطل على الصحيح المطلق؛ فإن كان مريضاً فهو كالمريض في حكمه، وهكذا ما صنع الرجل في الحرب عند التقاء الصّفين وقبل ذلك ما لم يجرح، وهكذا ما صنع إذا قدم ليقول فيما من قتله فيه بد وفيما يجده قاتله السبيل إلى تركه مثل القتل في القصاص الذي يكون لصاحبه غنوه ومثل قتل عصابة القاتل الذي قد تركه، وما إذا قدم ليرجم في الرّنا، فلا يجوز له في ماله إلا الثلث؛ لأنه لا سبيل إلى تركه.

والحامل يجوز ما صنعت في ماله ما لم يحدث لها مرض مع حملها أو يضرها الطلق، فإن ذلك مرضٌ مخوف، فأما ما قبل ذلك فما صنعت فيه فهو جائز، وهكذا الرجل في السفينة في الموضع المخوف من الغرق وغير المخوف؛ لأن النجاة قد تكون في المخوف والمهلك قد يكون في غيره ولا وجه لقول من قال: يجوز عطيّة الحمل حتى تستكمل ستة أشهر، ثم تكون كالمريض في عطيته بعد الستة عندي ولا لما تأول من قول الله عز وجل ﴿حَمَلَتْ حَمَلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾، وليس في هذا دلالة على حدّ الإثقال متى هو؟ أم هو التأسع أو الثامن أو السابع أو السادس أو الخامس أو الرابع أو الثالث حتى يتبين؟ ومن ادعى هذا بوقت لم يجز له إلا بخبر، ولا يجوز أن يكون الإثقال المخوف إلا حين تجلس بين القوابل.

فإن قيل: هي بعد ستة خافة لها قبل ستة فكذلك هي بعد شهر مخالفة لها قبل الشهر بعد الشهرين، وفي كل يوم زادت فيه أن يكبر ولدها وتقرب من وضع حملها، وليس إلا ما قلنا أو أن يقول رجل: الحمل كله مرض، ولا يفرق بين أوله وآخره.

فإن قال: هذا فهو معروف في الإثقال وغير الإثقال فالمرض الثقيل والمرض الخفيف عنده وعند الناس في العطيّة سواء ولا فرق في الحكم بين المريض المخوف عليه الدنف وبين المريض الخفيف المرض فيما أعطيا، وهباً، وقد يقال لهذا ثقيل ولهذا خفيف، وما أعلم الحمل بعد الشهر الأول إلا أثقل وأسوأ حالاً وأكثر قينا وامتناعاً من الطعام وأشباه المريض منها بعد ستة أشهر وكيف يجوز عطيته في الوقت الذي هي فيه قرب من المرض وتردّ عطيته في الوقت الذي هي فيه أقرب إلى الصحة؟ فإن قال: هلما وقت يكون فيه الولد تالفاً لو خرج فخروجه تاماً أشبه لسلامة أمه من خروجه لو خرج سقطاً والحكم إنما هو لأمه ليس له، والله أعلم.

أخذها فهي دينار وهي أقل ما أخذ وتزداد منهم ما لم نعتد لهم شيئاً مما قدرنا عليه، وإن كنت في العقد لهم أن يخففَ عمن افتقر منهم إلى أن يجد كان ذلك جائزاً، وإن لم يكن في العقدة كان ذلك لازماً لهم والبالغون منهم في ذلك سواء الزمن وغير الزمن؛ فإن أعوز أحدهم بجزيته فهي دين عليه يؤخذ منه متى قدر عليها، وإن غاب سنين، ثم رجع أخذت منه لتلك السنين إذا كانت غيبته في بلاد الإسلام والحق لا يوضع عن شيخ ولا مقعد، ولو حال عليه حول أو أحوال، ولم تؤخذ منه، ثم أسلم أخذت منه؛ لأنها كانت لزمته في حال شركه، فلا يرضع الإسلام عنه ديناً لزمه؛ لأنه حق لجماعة المسلمين وجب عليه ليس للإمام تركه قبله كما لم يكن له تركه قبله في حال شركه.

٧٤ - فتح السواد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لست أعرف ما أقول في أرض السواد إلا ظناً مقروناً إلى علم، وذلك أني وجدت أصح حديث يرويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان، ووجدت أحاديث من أحاديثهم تخالف منها أنهم يقولون: السواد صلح، ويقولون السواد عنوة، ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة، ويقولون: إن جرير بن عبد الله البجلي، وهذا أثبت حديث عندهم فيه.

١٥٣٦ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَتْ بَجِيلَةَ رُبْعِ النَّاسِ قَيْسَمٌ لَهُمْ رُبْعُ السَّوَادِ فَاسْتَفْلَوْهُ ثَلَاثَ أَوْ أَرْبَعِ مِائِينَ أَنَا شَكَنْتُ، ثُمَّ قَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَعِيَ ثَلَاثَةُ ابْنَةٍ فَلَانَ امْرَأَةً مِنْهُمْ لَا يَحْضُرُنِي ذِكْرُ اسْمِهَا، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: لَوْلَا أَنِّي قَاسِمٌ مَسْتَوْثِلٌ لَتَرَكْتُكُمْ عَلَى مَا قَيْسَمَ لَكُمْ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنَّ تَرُدُّوهُ عَلَى النَّاسِ [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٣٥/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكان في حديثه وعاضني من حقي فيه ثيماً وثمانين ديناراً، وكان في حديثي، فقالت فلانة: قد شهد أبي القادسية وثبت سهمه ولا أسلمه حتى تعطيني كذا أو تعطيني كذا فأعطاهما إياه قال: وفي هذا الحديث دلالة إذ أعطى جريراً البجلي عوضاً من سهمه والمرأة عوضاً من سهم أبيها أنه استطاب أنفس الذين أوجفوا عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وفقاً للمسلمين، وهذا حلال للإمام لو افتتح اليوم أرضاً عنوة فأحصى من اقتنحها وطابوا نفساً عن حقوقهم منها أن يجعلها للإمام وفقاً وحقوقهم منها إلا الأربعة الأخماس، ويوفي أهل

وإن تركها أهلها الذين كانت لهم ثمن أوجفَ عليها أو غيرهم فوقها السلطان على المسلمين، فلا بأس أن يتكاري الرجل منها الأرض ليزرعها وعليه ما تكارها به والعشر كما يكون عليه ما تكاري به أرض المسلم والعشر.

٧٣ - الصلح على الجزية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أعرف أن النبي ﷺ صالح أحداً من أهل الجزية على شيء إلا ما أصف صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار، وكان عددهم ثلثمائة رجل وصالح نصرانياً بمكة يقال له موهب على دينار وصالح ذمة اليمن على دينار دينار وجعله على المحتلمين من أهل اليمن واحسب كذلك جعله في كل موضع، وإن لم يجد في الخبر كما حكى خبر اليمن، ثم صالح أهل نجران على حلل يؤدونها، فدل صلحه إياهم على غير الذنائب على أنه يجوز ما صالحوا عليه وصالح عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أهل الشام على أربعة دنانير، وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح الموصل من ذمتهم على ثمانية وأربعين والوسط على أربعة وعشرين والذي دونه على اثني عشر درهماً، ولا بأس بما صالح عليه أهل الذمة، وإن كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمى بعينه، وإن كان أضعاف هذا، وإذا عقد لهم العقد على شيء مسمى لم يجوز عندي أن يزداد على أحد منهم فيه بالغاً يسره ما بلغ، وإن صالحوا على ضيافة مع الجزية، فلا بأس.

وكذلك لو صالحوا على مكيلة طعام كان ذلك كما يصالحون عليه من الذهب والورق ولا تكون الجزية إلا في كل سنة مرة، ولو حاصرنا أهل مدينة من أهل الكتاب فعرضوا علينا أن يعطونا الجزية لم يكن لنا قتالهم إذا أعطوناها، وإن يجري عليهم حكمنا، وإن قالوا نعطيكموها، ولا يجري علينا حكمكم لم لم يلزما أن نقبلها منهم؛ لأن الله عز وجل قال: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ»، فلم أسمع مخالفاً في أن الصغار أن يملؤا حكم الإسلام على حكم الشرك ويجري عليهم ولنا أن نأخذ منهم متطوعين، وعلى النظر للإسلام وأهله، وإن لم يجبر عليهم الحكم كما يكون لنا ترك قتالهم، ولو عرضوا علينا أن يعطونا الجزية ويجري عليهم الحكم، فاختلفنا نحن وهم في الجزية.

فقلنا: لا نقبل إلا كذا، وقالوا: لا نعطيك إلا كذا رأيت، والله تعالى أعلم، أن يلزما أن نقبل منهم ديناراً ديناراً؛ لأن النبي ﷺ قد أخذه من نصراني بمكة مقهور، ومن ذمة اليمن وهم مقهورون، ولم يلزما أن نأخذ منهم أقل منه، والله تعالى أعلم، لأننا لم نجد رسول الله ﷺ ولا أحداً من الأئمة أخذ منهم أقل منه واثنا عشر درهماً في زمان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت ديناراً؛ فإن كان

يُؤَدِّيهِ وَالْحَدِيثُ الَّذِي يَرَوِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُؤَدِّيَ خَرَجًا وَلَا لِمُشْرِكٍ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنَّمَا هُوَ خَرَجُ الْجَزْيَةِ، وَلَوْ كَانَ خَرَجُ الْكِرَاءِ مَا حُلَّ لَهُ أَنْ يَتَكَارَى مِنْ مُسْلِمٍ وَلَا كَافِرٍ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ خَرَجُ الْجَزْيَةِ وَخَرَجُ الْأَرْضِ إِنَّمَا هُوَ كِرَاءٌ لَا عَرْمٌ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ النَّصْرَانِي فَأَعْتَقَهُ وَهُوَ عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ فَعَلِيهِ الْجَزْيَةُ، وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ النَّصْرَانِي مُسْلِمًا فَأَعْتَقَهُ الْمُسْلِمُ فَعَلِيهِ الْجَزْيَةُ إِنَّمَا نَأْخُذُ الْجَزْيَةَ بِالَّذِينَ وَالنَّصْرَانِي تُسَمَّى عَلَيْهِ الْجَزْيَةُ، وَلَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَكُونَ مُوَلَاهُ مُسْلِمًا كَمَا لَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ مُسْلِمِينَ.

٧٥- فِي الذَّمِّي إِذَا اتَّجَرَ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا اتَّجَرَ الذَّمِّيُّ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ إِلَى أَقْفٍ مِنَ الْأَقَافِ فِي السَّنَةِ مِرَارًا لَمْ يُوْخَذْ مِنْهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً كَمَا لَا تُؤْخَذُ مِنَ الْجَزْيَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَمَرَ فِيمَا ظَهَرَ مِنْ أُمُومِهِمْ وَأُمُومِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُوْخَذَ مِنْهُمْ شَيْءٌ وَقْتَهُ وَأَمَرَ أَنْ يَكْتَسَبَ لَهُمْ بَرَاءَةٌ إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوْلِ وَلَوْلَا أَنْ عُمَرَ أَخَذَهُ مِنْهُمْ مَا أَخَذْنَا مِنْهُمْ فَهُوَ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ إِثَاءَ مِنْهُمْ عَلَى أَصْلٍ صَلَحَ أَنَّهُمْ إِذَا اتَّجَرُوا أَخَذَ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ أَحَدٍ فِي سَنَةٍ مَرَّتَيْنِ وَلَا أَكْثَرَ، فَلَمَّا كَانَتِ الْجَزْيَةُ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا عِنْدَنَا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً إِلَّا أَنْ يَكُونُوا صَوِّحُوا عِنْدَ الْفَتْحِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، فَيَكُونُ لَنَا أَنْ نَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا صَوِّحُوا عَلَيْهِ وَلَسْنَا نَعْلَمُهُمْ صَوِّحُوا عَلَى أَكْثَرِ وَيُوْخَذُ مِنْهُمْ كَمَا أَخَذَ عُمَرُ ﷺ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رِبْعَ الْعَشْرِ، وَمِنْ أَهْلِ الذَّمِّ نِصْفَ الْعَشْرِ، وَمِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ الْعَشْرَ أَتْبَاعًا لَهُ عَلَى مَا أَخَذَهُ لَا تَخَالَفَهُ.

٧٦- نَصَارَى الْعَرَبِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِيدَرَ الْغَسَّانِي، وَكَانَ نَصْرَانِيًّا عَرَبِيًّا عَلَى الْجَزْيَةِ وَصَالِحَ نَصَارَى نَحْرَانَ عَلَى الْجَزْيَةِ وَفِيهِمْ عَرَبٌ وَعَجَمٌ وَصَالِحَ ذَمَّةِ الْيَمَنِ عَلَى الْجَزْيَةِ وَفِيهِمْ عَرَبٌ وَعَجَمٌ وَاخْتَلَفَتِ الْأَخْبَارُ عَنْ عُمَرَ فِي نَصَارَى الْعَرَبِ مِنْ تَنُوحٍ وَبِهَاءٍ وَبَنِي ثَعْلَبٍ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ صَالِحُهُمْ عَلَى أَنْ تَضَاعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ، وَلَا يَكْرَهُوهُ عَلَى غَيْرِ دِينِهِمْ، وَلَا يَصْبَغُوا أَوْلَادَهُمْ فِي النَّصْرَانِيَّةِ وَعَلِمْنَا أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ جَزْيَتَهُمْ نَعْمًا، ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ.

١٥٣٧- أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ الْقَلْبَجَةِ أَوْ ابْنِهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَمَا تَجَلَّ لَنَا ذَبَابُهُمْ،

الْخُمْسَ حَقُّوهُمْ إِلَّا أَنْ يَدَعَ الْبَالِغُونَ مِنْهُمْ حَقُّوهُمْ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَهُمْ وَالْحَكَمُ فِي الْأَرْضِ كَالْحَكَمِ فِي الْمَالِ، وَقَدْ سَمِيَ النَّبِيُّ ﷺ هَوَازَنَ وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ الْأَخْمَاسَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ جَاءَتْهُ وَقُوْدُ هَوَازَنَ مُسْلِمِينَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَمُنَ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يُعْطِيَهُمْ مَا أُخِذَ مِنْهُمْ فَخَيَّرَهُمْ بَيْنَ الْأَمْوَالِ وَالسَّبْيِ، فَقَالُوا: خَيَّرْنَا بَيْنَ أَحْسَانِنَا وَأَمْرِنَا فَتَخَيَّرْنَا أَحْسَانَنَا فَتَرَكَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَقَّهُ وَحَقَّ أَهْلِ بَيْتِهِ فَسَمِعَ بِذَلِكَ الْمُهَاجِرُونَ فَتَرَكُوا لَهُ حَقُّوهُمْ فَسَمِعَ بِذَلِكَ الْأَنْصَارُ فَتَرَكُوا لَهُ حَقُّوهُمْ، ثُمَّ بَقِيَ قَوْمٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْآخِرِينَ وَالْفَتْحِيِّينَ فَأَمَرَ فَعَرَفَ عَلَى كُلِّ عَشِيرَةٍ وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: اتَّوْنِي بِطَبِيبٍ أَنْفُسَ مَنْ بَقِيَ فَمَنْ كَرِهَ فَلَهُ عَلَيَّ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْإِبِلِ إِلَى وَقْتُ كَذَا فَيَجَاؤُهُ بِطَبِيبٍ أَنْفُسِهِمْ إِلَّا الْأَنْقَرُ بْنُ حَابِسٍ وَعُثَيْبَةُ بْنُ بَذْرٍ، فَإِنِ هُمَا أَتَيَا لِيُعِيرَا هَوَازَنَ، فَلَمْ يَكْرَهُهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى كَانَا هُمَا تَرَكَمَا بَعْدَ أَنْ خَدِعَ عُثَيْبَةُ عَنْ حَقِّهِ وَسَلَّمَهُ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَقَّ مَنْ طَابَ نَفْسًا عَنْ حَقِّهِ وَهَذَا أَوَّلُ الْأُمُورِ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ تَعَالَى عِنْدَنَا فِي السَّوَادِ وَفَتْوحِهِ إِنْ كَانَتْ عُنُودُهُ كَمَا وَصَفْتَ ظَنُّنَا عَلَيْهِ دَلَالَةً يَقِينٍ، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا أَنْ نَجْعَلَهُ بِالذَّلَالَةِ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ تَنَاقُضٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قِسْمٌ إِلَّا عَنْ أَمْرِ عُمَرَ ﷺ لِكَبْرِ قَدَرِهِ، وَلَوْ تَقَوَّتْ عَلَيْهِ فِيهِ مَا انْبَغَى أَنْ يَغْيِبَ عَنْهُ قِسْمُهُ ثَلَاثَ سَنِينَ، وَلَوْ كَانَ الْقِسْمُ لَيْسَ لِمَنْ قِسْمٌ لَهُ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْهُ عَرَضٌ وَلَكَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ تُوْخَذَ مِنْهُمْ الْغَلَّةُ وَاللَّهُ سَبِّحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ حَدِيثًا يَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ أَجْلَدُهَا مَتَنَاقُضَةً وَالَّذِي هُوَ أَوَّلُ بِعُمَرَ عِنْدِي الَّذِي وَصَفْتَ فَكُلُّ بَلَدٍ فَتَحَتْ عُنُودُهُ فَأَرْضُهَا وَدَارُهَا كَدَنَاتِهَا وَدِرَاهِمُهَا، وَهَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَيْبَرَ وَبَنِي قُرَيْظَةَ فَلَمَنْ أَوْجَفَ عَلَيْهَا أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ وَالْخُمْسَ لِأَهْلِهِ مِنَ الْأَرْضِ وَالتَّنَائِيرِ وَالدِّرَاهِمِ فَمَنْ طَابَ نَفْسًا عَنْ حَقِّهِ فَجَازَتْهُ لِلْإِمَامِ حَلَالًا نَظَرًا لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجْعَلَهُ وَقْفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَقْسِمُ غَلَّتَهُ فِيهِمْ عَلَى أَهْلِ الْخَرَجِ وَالصَّدَقَةِ وَحَيْثُ يَرَى الْإِمَامُ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يَطِبْ عَنْهُ نَفْسًا فَهُوَ أَحَقُّ بِحَقِّهِ وَإِنَّمَا أَرْضُ فَتَحَتْ صَلَاحًا عَلَى أَنْ أَرْضُهَا لِأَهْلِهَا وَيُوَدُّونَ عَنْهَا خَرَجًا فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَخْذُهَا مِنْ أَيْدِي أَهْلِهَا وَعَلَيْهِمْ فِيهَا الْخَرَجُ، وَمَا أَخَذَ مِنْ خَرَجِهَا فَهُوَ لِأَهْلِ الْفَيْءِ دُونَ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ؛ لِأَنَّهُ فِيءٌ مِنْ مَالِ مُشْرِكٍ، وَإِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَالْمَسَالَةِ الْأُولَى أَنَّ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُشْرِكٍ، فَقَدْ مَلَكَ الْمُسْلِمُونَ رَقَبَةَ الْأَرْضِ فِيهِ فَلَيْسَ بِحَرَامٍ أَنْ يَأْخُذَهُ صَاحِبُ صَدَقَةٍ وَلَا صَاحِبُ فَيْءٍ وَلَا غَنِيٌّ وَلَا فَقِيرٌ؛ لِأَنَّهُ كَالصَّدَقَةِ الْمَوْقُوفَةِ يَأْخُذُهَا مَنْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ مِنْ غَنِيٍّ وَفَقِيرٍ، وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ صَلَاحًا، فَإِنَّمَا لِأَهْلِهَا، وَلَا بِأَسَنِ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْهُمْ الْمُسْلِمُونَ بِكَرَاهٍ وَيَزْعُمُونَهَا كَمَا نَسْتَأْجِرُ مِنْهُمْ إِبِلَهُمْ وَيَبُوتَهُمْ وَرَقِيقَهُمْ، وَمَا يَجُوزُ لَهُمْ إِجَارَتُهُ مِنْهُمْ، وَمَا دَفَعَ إِلَيْهِمْ أَوْ إِلَى السُّلْطَانِ بِوَكَايَتِهِمْ فَلَيْسَ بِصَغِيرٍ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا هُوَ دِينَارٌ عَلَيْهِ

والجزيرة إلا هذا الفرض فأرى إذا عقد لهم هذا أن يؤخذ منهم عليه وأرى للإمام في كل دهر إن امتنعوا أن يقتصر عليهم بما قبل منهم؛ فإن قبلوا أخذه، وإن امتنعوا جاهلهم عليه، وقد وضع رسول الله ﷺ الجزية على أهل اليمن ديناراً على كل حالم، والحالم المحتلم.

وكذلك يؤخذ منهم وفيهم عربٌ وصالحٌ نصارى مجران على كسوة تؤخذ منهم.

وكذلك تؤخذ منهم، وفي هذا دلالتان إحداهما أن تؤخذ الجزية على ما صالحوا عليه والأخرى أنه ليس لما صالحوا عليه وقت إلا ما تراضوا عليه كائناً ما كان، وإذا ضعفت عليهم الصدقة فانظر إلى مواشيهم وأطعمتهم وذمهم، وورقهم، وما أصابوا من معادن بلادهم وركازها كل ما أخذت فيه من مسلم خمساً فخذ منهم خمسين وعشراً فخذ منهم عشرين ونصف عشر فخذ منهم عشراً وربع عشر فخذ منهم نصف عشر وعدداً من الماشية فخذ منهم ضعف ذلك العدد، ثم هكذا صدقاتهم لا تختلف ولا تؤخذ منهم من أموالهم حتى يكون لأحدهم من النصف من المال ما لو كان مسلماً وجب فيه الزكاة، فإذا كان ذلك ضعفت عليهم الزكاة، وقد رأيت رسول الله ﷺ وضع الجزية عن النساء والصغار؛ لأنه إذا قال: خذ من كل حالم ديناراً، فقد دل على أنه وضع عمن دون الحالم ودل على أنه لا يؤخذ من النساء، ولا يؤخذ من نصارى بني تغلب وغيرهم ممن معهم من العرب؛ لأنه لا يؤخذ ذلك منهم على الصدقة، وإنما يؤخذ منهم على الجزية، وإن نحي عنهم من اسمها، ولا يكرهون على دين غير دينهم؛ لأن النبي ﷺ أخذ الجزية من أكيدر دومة وهو عربي وأخذها من عرب اليمن ومجران وأخذها الخلفاء بعده منهم وأخذها منهم على أن لا يأكلوا ذبائحهم؛ لأنهم ليسوا من أهل الكتاب.

١٥٤٠ - أخبرنا الثقة سفيان أو عبد الوهاب أو هُما،

عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني قال: قال علي عليه السلام لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب، فلإنهم لم يمسكوا من نصرانياتهم أو من دينهم إلا بشرب الخمر [شك الشافعي]. [نهدم]

قال الشافعي: وإنما تركنا أن نجبرهم على الإسلام أو نضرب أعناقهم؛ لأن النبي ﷺ أخذ الجزية من نصارى العرب، وأن عثمان وعمر وعلياً قد أقرؤهم، وإن كان عمر قد قال هكذا.

وكذلك لا يحل لنا نكاح نسايتهم؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل لنا من أهل الكتاب الذين عليهم نزل وجميع ما أخذ من

وَمَا أَنَا بِتَارِكِهِمْ حَتَّى يُسْلِمُوا أَوْ أَضْرِبَ أَغْنَاقَهُمْ. [نهدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأرى للإمام أن يأخذ منهم الجزية؛ لأن رسول الله ﷺ أخذها من النصارى من العرب كما وصفت، وأما ذبائحهم، فلا أحب أكلها خبراً عن عمر وعن علي بن أبي طالب. [نهدم]

وقد نأخذ الجزية من المجوس ولا نأكل ذبائحهم، فلو كان من حل لنا أخذ الجزية منه حل لنا أكل ذبيحته أكلنا ذبيحة المجوس ولا نكر إذا كان في أهل الكتاب حكمان، وكان أحد صنيفهم محل ذبيحته ونساؤه والصنف الثاني من المجوس لا محل لنا ذبيحته ولا نساؤه والجزية محل منهما معاً أن يكون هكنا في نصارى العرب فيحل أخذ الجزية منهم ولا محل ذبائحهم والذي يروى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم في إحلال ذبائحهم إنما هو من حديث عكرمة

١٥٣٨ - أخبرني ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الديلمي عن عكرمة عن ابن عباس أنه سأل عن ذبائح نصارى العرب، فقال قولاً حكماً هو إحلالها وتلا «ومن يتولهم فإِنَّهُ مِنْهُمْ». [أخرجه البيهقي (٢١٧/٩)]

ولكن صاحبنا سكت عن اسم عكرمة وثور لم يلق ابن عباس، والله أعلم.

٧٧ - الصدقة

١٥٣٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان، عن أبي إسحاق الشيباني، عن رجل أن عمر عليه السلام صالح نصارى بني تغلب على أن لا يصبغوا أبناءهم، ولا يكرهوا على غير دينهم، وأن تضاعف عليهم الصدقة. [أخرجه البيهقي (٢١٦/٩)]

قال الشافعي: وهكذا حفظ أهل المغازي وساقوه أحسن من هذا السياق، فقالوا: رامهم على الجزية، فقالوا: نحن عرب ولا نؤذي ما تؤذي العجم، ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة، فقال عمر رضي الله تعالى عنه: لا.

هذا فرض على المسلمين، فقالوا فزد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية، ففعل فتراضى هو وهم على أن ضعف عليهم الصدقة.

قال الشافعي: ولا أعلمه فرض على أحد من نصارى العرب، ولا يهودها الذين صالح والذين صالح بناحية الشام

المرأة مستأنمة فتزوجت في بلاد الإسلام، ثم أرادت الرجوع إلى بلاد الحرب فذلك إلى زوجها إن شاء أن يدعها تركها، وإن شاء أن يحبسها حبسناها به سلطان الزوج على حبس امرأته لا يغير ذلك ومتى طلقها أو مات عنها فلها أن ترجع؛ فإن كان لها منه ولد فليس لها أن تخرج أولاده إلى دار الحرب؛ لأن ذمتهم ذمة أبيهم ولها أن تخرج بنفسها، وإذا أسبق العبد إلى بلاد العدو، ثم ظهر عليهم أو أغار العدو على بلاد الإسلام فسبوا عبيداً وظهر عليهم المسلمون فاقسموا العبيد أو لم يقتسموا فسادتهم أحق بهم بلا قيمة، ولا يكون العدو يملكون على مسلم شيئاً إذا لم يملك المسلم بالغلبة فالشرك الذي هو خول للمسلم إذا قدر عليه أولى أن لا يملك على مسلم، ولا يعدو المشركون فيما غلبوا عليه أن يكونوا مالكيين لهم كملكهم لأموالهم، فإذا كان هذا هكذا ملكوا الحر وأم الوليد والمكاتب، وما سوى ذلك من الرقيق والأموال، ثم لم يكن لسيده واحد من هؤلاء أن يأخذه قبل القسمة بلا قيمة ولا بعد القسمة بقيمة كما لا يكون له أن يأخذ سائر أموال العدو أو لا يكون ملك العدو ملكاً، فيكون كل امرئ على أصل ملكه، ومن قال: لا يملك العدو الحر ولا المكاتب ولا أم الوليد ولا المديونة وهو يملك ما سواهم فهو يتحكم، ثم يزعم أنهم يملكون ملكاً محالاً، فيقول: يملكونه، وإن ظهر عليهم المسلمون فأدركه سيده قبل القسم فهو له بلا شيء، وإن كان بعد القسم فهو له إن شاء بالقيمة فهو له ملكوه.

فإن قال قائل: فهل فيما ذكرت حجة لمن قاله؟

قيل: لا إلا شيء يروى لا يثبت مثله عند أهل الحديث عن عمر رضي الله تعالى عنه؛ فإن قال: فهل لك حجة بأنهم لا يملكون محال؟

قلنا: المقول فيه ما وصفنا، وإنما الحجة على من خالفنا ولنا فيه حجة بما لا ينبغي خلافه من سنة رسول الله ﷺ الثابتة وهو يروى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه.

١٥٤١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ

أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ قَوْمًا أَغَارُوا فَأَصَابُوا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَنَاقَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ وَالنَّاقَةُ عَنْدهُمْ، ثُمَّ انْفَلَتَتِ الْمَرْأَةُ فَزَكَّيَتِ النَّاقَةَ فَآتَتْ الْمَدِينَةَ فَعَرَفَتِ نَاقَةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ لِنَجْنِي اللَّهِ عَلَيْهَا لِأَنْتَحِرَتَهَا فَمَنْعُوهَا أَنْ تَنْتَحِرَهَا حَتَّى يَذْكُرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بِشَمَا جَزَيْتَهَا إِنْ نَجَّكَ اللَّهُ عَلَيْهَا، ثُمَّ تَنْحَرِيهَا لَا نَذْرَ فِي مَغْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ.

ذَمِّيَّ عَرَبِيٍّ وَغَيْرِهِ فَمَسْلَكَهُ مَسْلَكَ الْفِيءِ، وَقَالَ: مَا أَتَجَرَّ بِهِ نَصَارَى الْعَرَبِ وَأَهْلُ ذِمَّتِهِمْ؛ فَإِنْ كَانُوا يَهْرُدُ فَسَوَاءٌ تَضَاعَفَ عَلَيْهِمْ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَمَا أَتَجَرَّ بِهِ نَصَارَى بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَقَدْ رَوَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِمْ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْهُمْ فِي بَعْضِ تَجَارَاتِهِمُ الْعَشْرَ، وَفِي بَعْضِهَا نِصْفَ الْعَشْرِ، وَهَذَا عِنْدَنَا مِنْ عُمَرَ أَنَّهُ صَالِحُهُمْ عَلَيْهِ كَمَا صَالِحُهُمْ عَلَى الْجَزْيَةِ الْمَسْمُوعَةِ وَلَسْتُ أَعْرِفُ الَّذِينَ صَالِحُهُمْ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الَّذِينَ لَمْ يَصَالِحَهُمْ فَعَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَفَرِّقَ الْكِتَابَ فِي الْأَفْئَاقِ وَيَحْكِيَ لَهُمْ مَا صَنَعَ عُمَرُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَنْ صَنَعَ بِهِ ذَلِكَ مِنْهُمْ دُونَ غَيْرِهِ؛ فَإِنْ رَضُوا بِهِ أَخَذَهُ مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَرْضُوا بِهِ جَدَّدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ صَلَاحًا فِيهِ كَمَا يَجْدُدُ فِيمَنْ ابْتَدَأَ صَلَاحَهُ ثُمَّ دَخَلَ فِي الْجَزْيَةِ الْيَوْمَ، وَإِنْ صَالَحُوا عَلَى أَنْ يُؤَدُّوا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً مِنْ غَيْرِ بِلْدَانِهِمْ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ صَالَحُوا أَنْ نَأْخُذَ مِنْهُمْ كُلَّمَا اخْتَلَفُوا، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي السَّنَةِ مَرَارًا فَذَلِكَ.

وكذلك ينبغي لإمام المسلمين أن يجدد بينه وبينهم في الضيافة صلحاً، فإنه روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَعَلَ عَلَيْهِمْ ضِيافَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَرَوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ جَعَلَ ضِيافَةً يَوْمَ وَلَيْلَةٍ، فَإِذَا جَدَّدَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاحَ فِي الضِّيافَةِ جَدَّدَ بِأَمْرٍ بَيْنَ أَنْ يَضِيفَ الرَّجُلَ الْمُسَرَّ كَذَا وَالْوَسْطَ كَذَا، وَلَا يَضِيفُ الْفَقِيرَ وَلَا الصَّبِيَّ وَلَا الْمَرْأَةَ، وَإِنْ كَانَا غَنِيَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَوَخُّدَ مِنْهُنَّ الْجَزْيَةَ وَالضِّيافَةَ صَنَفَ مِنْهَا وَسَمَّى أَنْ يَطْعَمُوهُنَّ خَبِزَ كَذَا بِأَدَمٍ كَذَا وَيَعْلِفُوا دَوَابَّهُنَّ مِنَ التَّنِّ كَذَا، وَمَنْ الشَّعِيرَ كَذَا حَتَّى يَعْرِفَ الرَّجُلُ عَدَمَ مَا عَلَيْهِ إِذَا نَزَلَ بِهِ لَيْسَ أَنْ يَنْزِلَ بِهِ الْعَسَاكِرُ فَيَكْلَفُ ضِيافَتَهُمْ، وَلَا يَحْتَمِلُهَا وَهِيَ مَجْحُفَةٌ بِهِ.

وكذلك يسمي أن ينزلهم من منازلهم الكنائس أو فضول منازلهم أو هما معاً.

قال الشافعي: حيثما زرع النصراني من نصارى العرب ضعف عليه الصدقة كما وصفت وحيثما زرع النصراني الإسرائيلي لم يكن عليه في زرعه شيء، وإنما الخراج كراء الأرض كما لسو تكارى أرضاً من رجل فزرعها أدى الكراء والعشر والنصراني من نصارى العرب إذا زرع الخراج ضعفت عليه العشر وأخذت منه الخراج، وإذا قدم المستأن من أرض الحرب؛ فكان على النصرانية أو المجوسية أو اليهودية فنكح وزرع، فلا خراج عليه ويقال له: إن أردت المقام فصالحنا على أن تؤدِّي الجزية وجزيته على ما صالح عليه، وإن أبى الصلح أخرج، وإن غفل عنه سنة أو سنتين، فلا خراج عليه، ولا يجب عليه الخراج إلا بصلحه ومنعه الزرع إلا بأن يؤدِّي عنه ما صالح عليه، وإن غفل حتى يصرمه لم يؤخذ منه شيء، وإن كان المستأن وثيقاً لم يترك حتى يقيم في دار الإسلام سنة، ولم تؤخذ منه جزية، وإن غفل عنه حتى زرع سنة أو أكثر دفع إليه وأخرج، وإن كانت

وقالا معاً أو أحدهما في الحديث وأخذ النبي ﷺ ناقته [تقدم]

قال الشافعي: فقد أخذ النبي ﷺ ناقته بعدما أحرزها المشركون وأحرزتها الأنصارية على المشركين، ولو كانت الأنصارية أحرزت عليهم شيئاً ليس للملك كان لها في قولنا أربعة أخماس وخمسة لأهل الخمس، وفي قول غيرنا كان لها ما أحرزت لا خمس فيه، وقد أخبر النبي ﷺ أنها لا تملك ماله وأخذ ماله بلا قيمة.

١٥٤٢ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ لَا أَخْفَظُ عَنْ رَوَاهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ﷺ قَالَ: فِيمَا أُحْرَزَ الْعَدُوُّ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا عَظَبُوا عَلَيْهِ أَوْ ابْنُ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ أُحْرَزَهُ الْمُسْلِمُونَ مَا لِكُوهُ أَحَقُّ بِهِ قَبْلَ الْقَسَمِ وَبَعْدَهُ؛ فَإِنْ اقْتَسِمَ فَلِصَاحِبِهِ أَخْذَهُ مِنْ يَدَيَّ مَنْ صَارَ فِي سَهْوِهِ وَعَوُضَ الَّذِي صَارَ فِي سَهْوِهِ قِيَمَتَهُ مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ، وَهَكَذَا حُرِّقَ إِنْ اقْتَسِمَ، ثُمَّ قَامَتِ الْيَتَةُ عَلَى حُرَّتَيْهِ. [أخرجه البيهقي (١١١/٩)]

٧٨ - في الأمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال رسول الله ﷺ: الْمُسْلِمُونَ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ قَالَ: فَإِذَا آمَنَ مُسْلِمٌ بِالْحَرِّ أَوْ عَبْدٌ يُقَاتِلُ أَوْ لَا يُقَاتِلُ أَوْ امْرَأَةٌ فَلَا أَمَانَ جَائِزٌ، وَإِذَا آمَنَ مِنْ دُونِ الْبَالِغِينَ وَالْمَعْتَوَةِ قَاتَلُوا أَوْ لَمْ يُقَاتِلُوا لَمْ يُحْزِ أَمَانُهُمْ.

وكذلك إِنْ آمَنَ ذِمِّيٌّ قَاتِلٌ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ لَمْ يُحْزِ أَمَانُهُ، وَإِنْ آمَنَ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِأَمَانٍ فَعَلِينَا رَدَّهُمْ إِلَى مَأْمَنِهِمْ وَلَا نَعْرِضُ لَهُمْ فِي مَالٍ وَلَا نَفْسٍ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ لَيْسُوا يَفْرَقُونَ بَيْنَ مَنْ فِي عَسْكَرِنَا مَن يَجُورُ أَمَانَهُ، وَلَا يَجُورُ وَنَبِذَ إِلَيْهِمْ فَنَقَاتَلَهُمْ، وَإِذَا أَشَارَ إِلَيْهِمُ الْمُسْلِمُ بِشَيْءٍ يَرُونَهُ أَمَانًا، فَقَالَ أَمَتَهُمْ بِالْإِشَارَةِ فَهُوَ أَمَانٌ.

فإن قال: لم أؤمّنهم بها فالقول قولهُ، وإن مات قبل أن يقول شيئاً فليسوا بآمينين إلا أن يجتدّ لهم الولي أماناً، وعلى الولي إذا مات قبل أن يبين أو قال وهو حيّ لم أؤمّنهم أن يردّهم إلى مأمَنهم وينبذ إليهم قال الله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾، وقال الله عز وجل في غير أهل الكتاب: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ فحقن الله دماء من لم يدن دين أهل

الكتاب من المشركين بالإيمان لا غيره وحقن دماء من دان دين أهل الكتاب بالإيمان أو إعطاء الجزية عن يدٍ وهم صاغرون والصغار أن يجري عليهم الحكم لا أعرف منهم خارجاً من هذا من الرجال وقتل يوم حُتَيْنَ ذَرِيدُ بْنُ الصُّمَّةِ ابْنُ مِائَةٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً فِي شِجَارٍ لَا يَسْتَطِيعُ الْجُلُوسُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُنْكِرْ قَتْلَهُ وَلَا أَعْرَفُ فِي الرَّهْبَانِ خِلَافَ أَنْ يَسْلَمُوا أَوْ يُوَدُّوا الجزية أو يقتلوا ورهبانُ الدِّيَارَاتِ وَالصَّوَامِعِ وَالْمَسَاكِينِ سَوَاءٌ وَلَا أَعْرَفُ مَا يَبْتَغِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ خِلَافَ هَذَا، وَلَوْ كَانَ يَبْتَغِي لَكَانَ يَشْبُهُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُم بِالْجُذِّ عَلَى قِتَالٍ مِنْ يُقَاتِلُهُمْ، وَأَنْ لَا يَتَشَاغَلُوا بِالْمَقَامِ عَلَى صَوَامِعِ هَؤُلَاءِ كَمَا يَوْمِرُونَ أَنْ لَا يَقِيمُوا عَلَى الْحَصُونِ، وَأَنْ يَسِيحُوا؛ لِأَنَّهُمَا تَشْغَلُهُمْ، وَأَنْ يَسِيحُوا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَنْكَى لِلْعَدُوِّ، وَلَيْسَ أَنْ قَاتَلَ أَهْلُ الْحَصُونِ حَرَمَ عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ أَنْ مَبَاحاً لَهُمْ أَنْ يَتْرَكُوا، وَلَا يَقْتُلُوا كَانَ التَّشَاغُلُ بِقِتَالٍ مِنْ يُقَاتِلُهُمْ أَوَّلَى بِهِمْ، وَكَمَا يَرَوِي عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَطْعِ الشَّجَرِ الْمَثَرِ، وَلَعَلَّهُ لَا يَرَى بَأْساً بِقَطْعِ الشَّجَرِ الْمَثَرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ الشَّجَرَ الْمَثَرِ عَلَى بَنِي النَّضِيرِ وَأَهْلِ خَيْبَرَ وَالطَّائِفِ وَحَضَرَهُ يَتْرِكُ وَعَلِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ وَعَدَ بَفَتْحِ الشَّامِ فَأَمْرُهُمْ بِتَرْكِ قَطْعِهِ لَبَقِيَ لَهُمْ مَنَفَعَتُهُ إِذْ كَانَ وَاسِعاً لَهُمْ تَرْكُ قَطْعِهِ وَتَسِيءُ نِسَاءُ الدِّيَارَاتِ وَصِبْيَانُهُمْ وَتَوَخَّذَ أَمْوَالَهُمْ.

قال الشافعي: ويقتل الفلاحون والأجراء والشيوخ الكبار حتى يسلموا أو يوَدُّوا الجزية.

٧٩ - المسلم أو الحربي يدفع إليه الحربي مالا ودية

قال الشافعي رضي الله عنه: وأموال أهل الحرب مالان: فمال يغصبون عليه ويتمول عليهم فسواء من غصبه عليهم من مسلم أو حربي منهم أو من غيرهم، وإذا أسلموا معاً أو بعضهم قبل بعض لم يكن على الغاصب لهم أن يرده عليهم من ذلك شيئاً؛ لأن أموالهم كانت مباحة غير ممنوعة بإسلامهم ولا ذمتهم ولا أمان لهم ولا لأموالهم من خاص ولا عام، ومال له أمان، وما كان من المال له أمان فليس للذي آمن صاحبه عليه أن يأخذه منه مجالاً وعليه أن يرده، فلو أن رجلاً من أهل الحرب أودع مسلماً أو حربياً في دار الحرب أو في بلاد الإسلام وديةً وأبضع منه بضاعة فخرج المسلم من بلاد الحرب إلى بلاد الإسلام أو الحربي فأسلم كان عليهما معاً أن يوَدِّيا إلى الحربي ماله كما يكون علينا لو آتاه على ماله أن لا نعرض ماله للوديعة إذا أودعنا أو أبضع معنا فذلك أمان منه لنا ومثل أمانه على ماله أو أكثر، وهكذا الدين.

إِنَّمَا تَنْصَرَّتْ بِلِسَانِي وَأَنَا أَصْلَى إِذَا خَلَوْتُ فَهَذَا مَكْرَهُ وَلَا تَبَيَّنْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ.

٨٣- النَّصْرَانِيُّ يَسْلَمُ فِي وَسْطِ السَّنَةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إِذَا اسْلَمَ الذَّمِيُّ قَبْلَ حُلُولِ وَقْتِ الْجَزْيَةِ سَقَطَتْ عَنْهُ، وَإِنْ اسْلَمَ بَعْدَ حُلُولِهَا فَهِيَ عَلَيْهِ.

قال الشافعي رضي الله عنه كُلُّ مَنْ خَالَفَ الْإِسْلَامَ مِنْ أَهْلِ الصَّوَامِعِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ دَانَ دِينَ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلَا بَدْءَ مِنَ السَّيْفِ أَوْ الْجَزْيَةِ.

قال الشافعي رحمه الله: كُلُّ شَيْءٍ يَبِيعُ فِيهِ فَضَةٌ مِثْلُ السَّيْفِ وَالْمَنْطِقَةِ وَالْقَدَحِ وَالْخَاتَمِ وَالسَّرَجِ، فَلَا يَبَاعُ حَتَّى تَحْلَعَ الْفَضَّةُ قِتْيَاجَ الْفَضَّةِ بِالْفَضَّةِ وَيَبَاعُ السَّيْفُ عَلَى حِدَةٍ وَيَبَاعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ فَضَّةٍ بِالذَّهَبِ، وَلَا يَبَاعُ بِالْفَضَّةِ.

٨٤- الزَّكَاةُ فِي الْحَلْيَةِ مِنَ السَّيْفِ وَغَيْرِهِ

قال الشافعي رضي الله عنه: الْخَاتَمُ يَكُونُ لِلرَّجُلِ مِنْ فَضَّةٍ وَالْحَلْيَةُ لِلسَّيْفِ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي قَوْلٍ مَنْ رَأَى أَنْ لَا زَكَاةَ فِي الْحَلْيِ، وَإِنْ كَانَتْ الْحَلْيَةُ لِمَصْحُفٍ أَوْ كَانَ الْخَاتَمُ لِرَجُلٍ مِنْ ذَهَبٍ لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الزَّكَاةُ وَلَوْلَا أَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَخَتَّمُ بِخَاتَمٍ فَضَّةً، وَأَنَّهُ كَانَ فِي سَيْفِهِ حَلْيَةً فَضَّةً مَا جَازَ أَنْ يَتْرَكَ الزَّكَاةَ فِيهِ مَنْ رَأَى أَنْ لَا زَكَاةَ فِي الْحَلْيِ؛ لِأَنَّ الْحَلْيَةَ لِلنِّسَاءِ لَا لِلرِّجَالِ.

٨٥- الْعَبْدُ يَأْبَقُ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَإِذَا ابْنُ الْعَبْدِ إِلَى بِلَادِ الْعَدُوِّ كَافِرًا كَانَ أَوْ مُسْلِمًا سَوَاءً؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَلِكٍ سَيِّدٍ، وَأَنَّهُ لِسَيِّدِهِ قَبْلَ الْمُقَاسَمِ وَيَعْلَمُهَا، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَارْتَدَّ فَكَذَلِكَ غَيْرُ أَنَّهُ يَسْتَتَابُ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ.

٨٦- فِي السَّيِّ

قال الشافعي رضي الله عنه: وَإِذَا سَبَى النِّسَاءَ وَالرِّجَالَ وَالْوِلْدَانُ، ثُمَّ أَخْرَجُوا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الرِّجَالِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَهْلِ الصَّلَاحِ وَالْمُسْلِمِينَ قَدْ فَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَسْرَى فَرَجَعُوا إِلَى مَكَّةَ وَهُمْ كَانُوا عَدُوَّهُ وَقَاتَلُوهُ بَعْدَ فِدَائِهِمْ، وَمَنْ عَلَيْهِمْ وَقَاتَلُوهُ بَعْدَ الْمَنْ عَلَيْهِمْ وَقَدَى رَجُلًا بَرَجْلَيْنِ فَكَذَلِكَ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ السَّيِّ الْبَوَالِغِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَالصَّلَاحِ، وَمَنْ كَانَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَعَ أَحَدِ أَبِيوَيْهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبَاعَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَالصَّلَاحِ، وَلَا يَصْلَى عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ قَدْ بَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبْيَ

٨٠- فِي الْأُمَةِ يَسْبِيهَا الْعَدُوُّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فِي الْأُمَةِ لِلْمُسْلِمِ يَسْبِيهَا الْعَدُوُّ فَيُطَوُّهَا رَجُلٌ مِنْهُمْ فَتَلْدُ لَهُ أَوْلَادًا، وَيُولَدُ لِأَوْلَادِهَا أَوْلَادٌ فَيَتَنَاجُونَ، ثُمَّ يَظْهَرُ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُهَا سَيِّدُهَا وَأَوْلَادُهَا الَّذِينَ وَلَدَتْهُمْ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَنَنْظُرُ إِلَى أَوْلَادِهَا فَنَأْخُذُ بَنِي بَنَاتِهَا وَلَا نَأْخُذُ بَنِي بَنِيهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ الرِّقُّ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْأَمِّ لَا بِالْأَبِّ كَمَا يَنْكَحُ الْحُرُّ الْأُمَةَ، فَيَكُونُ وَلَدُهُ رَقِيقًا، وَكَمَا يَنْكَحُ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ، فَيَكُونُ وَلَدُهُ كَلَمًا أَحْرَارًا.

٨١- فِي الْعَلَجِ يَدُلُّ عَلَى الْقَلْعَةِ

عَلَى أَنَّ لَهُ جَارِيَةً سَمَاءًا

قال الشافعي رضي الله عنه فِي عِلَجٍ دُلُّ قَوْمًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قَلْعَةٍ عَلَى أَنْ يَعْطُوهُ جَارِيَةً سَمَاءًا، فَلَمَّا اتَّهَرُوا إِلَى الْقَلْعَةِ صَالِحٌ صَاحِبُ الْقَلْعَةِ عَلَى أَنْ يَفْتَحَهَا لَهُمْ وَيَخْلُوهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ، فَفَعَلَ، فَإِذَا أَهْلُهُ تِلْكَ الْجَارِيَةُ فَارَى أَنْ يَقَالَ لِلدَّلِيلِ إِنْ رَضِيتَ الْعَوْضَ عَوْضَنَّا كَقِيمَتِهَا، وَإِنْ لَمْ تَرْضَ الْعَوْضَ، فَقَدْ أَعْطَيْنَا مَا صَاحِبُهَا عَلَيْهِ غَيْرُكَ، فَإِنْ رَضِيَ الْعَوْضَ أَعْطَيْهِ وَتَمَّ الصَّلَاحُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْعَوْضَ قِيلَ لِصَاحِبِ الْقَلْعَةِ: قَدْ صَاحَبْنَا هَذَا عَلَى شَيْءٍ صَاحِبُهَا عَلَيْهِ بِجَهَالَةٍ مَنَّا بِهِ؛ فَإِنْ سَلِمْتَ إِلَيْهِ عَوْضَنَّا مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَسَلِّمْهُ إِلَيْهِ نَبْذِنَا إِلَيْكَ وَقَاتِلْنَاكَ، وَإِنْ كَانَتْ الْجَارِيَةُ قَدْ اسْلَمَتْ قَبْلَ أَنْ يَظْفَرُ بِهَا، فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهَا وَيَعْطَى قِيمَتُهَا، وَإِنْ مَاتَتْ عَوْضٌ مِنْهَا بِالْقِيَمَةِ، وَلَا يَبَيِّنُ فِي الْمَوْتِ كَمَا يَبَيِّنُ إِذَا اسْلَمَتْ.

٨٢- فِي الْأَسِيرِ يَكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فِي الْأَسِيرِ يَكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ؛ لَا تَبَيَّنُ مِنْهُ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ تَكَلَّمَ بِالشِّرْكِ، وَلَا يَحْرُمُ مِيرَاثُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَحْرُمُونَ مِيرَاثَهُ مِنْهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مَكْرَهًُا وَعَلِمَهُمْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ قَبْلَ قَوْلِهِ أَوْ مَعَ قَوْلِهِ أَوْ بَعْدَ قَوْلِهِ: إِنِّي إِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ مَكْرَهًُا.

وكذلك ما أكرهوا عليه من غير ضرر أحد من أكل لحم الخنزير أو دخول كنيسة، ففعل وسعه ذلك، وأكره له أن يشرب الخمر؛ لأنها تمنعه من الصلاة ومعرفته الله إذا سكر، ولا يبين أن ذلك محرّم عليه، وإذا وضع عنه الشرب بالكراهة وضع عنه ما دونه مما لا يضر أحدًا، ولو أكرهوه على أن يقتل مسلماً لم يكن له أن يقتله.

قال الشافعي رضي الله عنه فِي رَجُلٍ أَسَرَ فَتَصَرَّ وَلَهُ امْرَأَةٌ فَمَرَّ بِهِ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَأَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَهُوَ فِي الْحَصَنِ، فَقَالَ:

٨٧ - العدو يغلقون الحصون على النساء

والأطفال والأسرى هل ترمى الحصون بالمنجنيق؟

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: إذا كان في حصن المشركين نساء وأطفال وأسرى مسلمون، فلا بأس بأن ينصب المنجنيق على الحصن دون البيوت التي فيها الساكن إلا أن يلتحم المسلمون قريباً من الحصن، فلا بأس أن ترمى بيوته وجدرانها، وإذا كان في الحصن مقاتلة محصنون رमित البيوت والحصون، وإذا ترسوا بالصبيان المسلمين أو غير المسلمين والمسلمون ملتحمون، فلا بأس أن يعملوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان، وإن كانوا غير ملتحمين أحببت له الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلوهم غير مترسبين، وهكذا إن أبرزهم، فقالوا: إن رमितونا وقاتلتونا قاتلناهم، والنطف والنار مثل المنجنيق.

وكذلك الماء والدخان.

٨٨ - في قطع الشجر وحرق المنازل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس بقطع الشجر الثمر وتخريب العامر وتحريقه من بلاد العدو.

وكذلك لا بأس بتحريق ما قدر لهم عليه من مال وطعام لا روح فيه؛ لأن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير وأهل خيبر وأهل الطائف وقطع فأنزل الله عز وجل في بني النضير ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَاطِعَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾ الآية فأمّا ماله روح، فإنه يأمأ أصابه فقتله محرّم إلا بأن يذبح فيؤكل، ولا يحل قتله لما عايناه من العدو؛ لأن رسول الله ﷺ قال: من قتل عضفورا فما فوقها بغير حقها سأل الله عنها قيل: وما حقها يا رسول الله قال: يذبحها فيأكلها، ولا يقطع رأسها فيرمي به ولا يحرق غلًا، ولا يغرق؛ لأنه له روح، وإذا كان المسلمون أسرى أو مستأمنين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً أو قذف بعضهم بعضاً أو زنا بغير حريّة فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الإسلام إنما يسقط عنهم لو زنى أحدهم بغيرية إذا ادعى الشهة، ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا صلاة ولا زكاة والحدود فرض عليهم كما هذه فرض عليهم.

قال: وإذا أصاب الرجل حداً وهو محاصر للعدو أقيم عليه الحد، ولا يمنعنا الخوف عليه من اللّحوق بالمشركين أن نقيم عليه حداً لله عز وجل، فلو فعلنا توقياً أن يغضب ما أقمتا الحد عليه أبداً؛ لأنه يمكنه من كل موضع أن يلحق بدار الحرب والعلّة أن يلحق بدار الحرب فيعطل عنه الحد إبطالاً لحكم الله عز وجل،

بني قريظة من أهل الحرب والصالح فبعث بهم اثلاثاً، ثلثاً إلى نجد وثلثاً إلى تهامة وهؤلاء مشركون أهل أوثان وثلثاً إلى الشام وأولئك مشركون فيهم الوثني وغير الوثني وفيهم ولدان مع أمهاتهم، ولم أعلم منهم أحداً كان خليّاً من أمّه، فإذا كان مولوداً خليّاً من أمّه لم أر أن يباع إلا من مسلم وسواء كان السبي من أهل الكتاب أو من غير أهل الكتاب؛ لأن بني قريظة كانوا أهل كتاب، ومن وصفت أن النبي ﷺ من عليهم كانوا من أهل الأوثان، وقد من على بعض أهل الكنايين، فلم يقتل، وقتل أعمى من بني قريظة بعد الإسار، وهذا يدل على قتل من لا يقاتل من الرجال البالغين إذا أبى الإسلام أو الجزية.

قال: ويقتل الأسير بعد وضع الحرب أوزارها، وقد قتل النبي ﷺ بعد انقطاع الحرب بينه وبين من قتل في ذلك الأسر.

وكذلك يقتل كل مشرك بالغ إذا أبى الإسلام أو الجزية، وإذا دعا الإمام الأسير إلى الإسلام فحسن، وإن لم يدعه وقتله، فلا بأس، وإذا قتل الرجل الأسير قبل بلوغ الإمام وبعده في دار الحرب وبعد الخروج منها بغير أمر الإمام، فقد أساء ولا عزم عليه من قبل أنه لما كان للإمام أن يرسله ويقتله ويفادي به كان حكمه غير حكم الأموال التي ليس للإمام إلا إعطاؤها من أوجف عليها، ولكنه لو قتل طفلاً أو امرأة عوقب وغرم أثمانهما، ولو استهلك ما لا غرم ثمنه، وإذا سيق السبي فأبطنوا أو جفوا ولا يحمل لهم مجال؛ فإن شاءوا قتلوا الرجال، وإن شاءوا تركوه.

وكذلك إن خيفوا، وليس لهم قتل النساء ولا الولدان مجال ولا قتل شيء من البهائم إلا ذبحاً لما كله لا غيره لا فرس ولا غيره؛ فإن اتهم الإمام الذي يسوق السبي أحلفه ولا شيء عليه، وإذا جنت الجارية من السبي جناية لم يكن للإمام أن يمنحها من الجني عليه، ولا يفديها من مال الجيش وعليه أن يبيعها بالجنانية؛ فإن كان ثمنها أقل من الجنانية أو مثلها دفعه إلى الجني عليه، وإن كان أكثر فليست له الزيادة على أرض جنانيته والزيادة لأهل العسكر، وإن كان معها مولود صغير، وولدت بعدما جنت وقبل تباع يبعث ومولودها وقسم الثمن عليهما فما أصابها كان للجني عليه كما وصفت، وما أصاب ولدها فلجماعة الجيش؛ لأنه ليس للجاني قال: والبيع في أرض الحرب جائز فمن اشترى شيئاً من المغنم، ثم خرج فلقبه العدو فاخذوه منه، فلا شيء له، وكان ينبغي للوالي أن يبعث مع الناس من يحوطهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يجوز في الرقاب الواجبة المولود على الإسلام الصغير، وولد الزنا، والله أعلم.

إلينا رجنهما.

وكذلك لو أسلما بعد إحصانتهما، ثم زنيا مسلمين رجنهما إذا عدنا إحصانتهما وهما مشركان إحصاناً نرجهما به فهو إحصان بعد إسلامهما، ولا يكون إحصاناً مرةً وساقطاً أخرى والحد على المسلم أوجب منه على الذمي، وإذا أتيا جميعاً فرضي أحدهما، ولم يرض الآخر حكمنا على الراضي بحكمنا وأي رجل أصاب زوجةً صحيحة النكاح حرّة ذمّية أو أمة مسلمة وهو حرّ بالغ فهو محصن.

وكذلك الحرّة المسلمة يصيبها المسلم.

وكذلك الحرّة الذمّية يصيبها الزوج المسلم أو الذمي إنما الإحصان الجماع بالنكاح لا غيره فمتى وجدنا جماعاً بنكاح صحيح فهو إحصان للحرّ منهما، وإذا دخل الرجل دار الحرب فوجد في أيديهم أسرى رجالاً ونساءً من المسلمين فاشتراهم وأخرجهم من دار الحرب وأراد أن يرجع عليهم بما أعطى لم يكن ذلك له، وكان متطوعاً بالشراء لما ليس يباع من الأحرار؛ فإن كانوا أمروه بشراهم رجع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم.

وكذلك قال بعض الناس، ثم رجع فنقض قوله فزعم أن رجلاً لو دخل بلاد الحرب، وفي أيديهم عبدٌ لرجلٍ اشتراه بغير أمر الرجل ولا العبد كان له إلا أن يشاء سيّد العبد أن يعطيه ثمنه، وهذا خلاف قوله الأول إذا زعم أن المشتري غير مأمور متطوع لزمه أن يزعم أن هذا العبد لسيّده، ولا يرجع على سيّده بشيء من ثمنه.

وهكذا نقول في العبد كما نقول في الحر لا يختلفان، وإنما غلط فيه من قبل أنه يزعم أن المشركين يملكون على المسلمين، وأنه اشتراه مالكٌ من مالكٍ ويدخل عليه في هذا الموضع أنه لا يكون عليه ردّه إلى سيّده؛ لأنه اشتراه مالكٌ من مالكٍ.

وكذلك لو كان الذمي اشتراه، وإذا أسرت المسلمة فنكحها بعض أهل الحرب أو وطنها بلا نكاح، ثم ظهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا ولدها؛ لأن أولادها مسلمون بإسلامها؛ فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحق بالنكاح المشرك، وإن كان نكاحه فاسداً؛ لأنه نكاح شهوة، وإذا دخل المستأنم بلاد الإسلام فقتله مسلمٌ عمدًا، فلا قود عليه وعليه الكفارة في ماله ودينه؛ فإن كان يهودياً أو نصرانياً فثلث دية المسلم، وإن كان مجوسياً أو وثنيّاً فهو كالمجوسي فثمانية درهم في ماله حالة؛ فإن قتله خطأ فدينه على عاقلة وعليه الكفارة في ماله.

١٥٤٣- أخبرنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن

ثابت الحداد، عن سعيّد بن المسيّب أن عمر بن الخطاب

ثم حكم رسول الله ﷺ بعلّة جهالةً وغياً قد أقام رسول الله ﷺ الحد بالمدينة والشرك قريب منها وفيها شرك كثيرٌ موادعون وضرب الشارب بخنن والشرك قريب منه، وإذا أصاب المسلم نفسه بجرح خطأ، فلا يكون له عقلٌ على نفسه ولا على عاقلته، ولا يضمن المرأة ما جنى على نفسه، وقد يروى أن رجلاً من المسلمين ضرب رجلاً من المشركين في غزاةً أظنها خيبر سيفه فرجع السيّف عليه فأصابه فرفع ذلك إلى النبي ﷺ، فلم يجعل له النبي ﷺ في ذلك عقلاً، وإذا نصب القوم المنجنيق فرموا بها فرجع الحجر على أحدهم فقتله فدينه على عواقل الذين رموا بالمنجنيق؛ فإن كان ممن رمى به معهم رفعت حصته من الدية، وذلك أن يكونوا عشرة هو عاشرهم فجناية العشر على نفسه مرفوعة عن نفسه وعاقلته، ولا يضمن هو ولا عاقلته عما جنى على نفسه، وعلى عواقلهم تسعة أعشار ديتهم، وعلى الرامين الكفارة، ولا يكون كفارة ولا عقلٌ على من سددهم وأرشدهم وأمرهم حيث يرمون؛ لأنه ليس بفاعل شيئاً إنما تكون الكفارة والدية على الذين كان بفعلهم القتل وتحمل العاقلة كل شيء كان من الخطأ، ولو كان درهماً أو أقل منه إذا حملت الأكثر حملت الأقل، وقد قضى النبي ﷺ على العاقلة بدية الجنتين، وإذا دخل المسلم دار الحرب مستأنماً فادان ديناً من أهل الحرب، ثم جاءه الحربي الذي ادانته مستأنماً قضيت عليه بدينه كما أقضي به للمسلم والذمي في دار الإسلام؛ لأن الحكم جارٍ على المسلم حيث كان لا نزيل الحق عنه بأن يكون بموضع من الموضع كما لا تزول عنه الصلاة أن يكون بدار الشرك؛ فإن قال رجل: الصلاة فرض فكذلك أداء الدين فرض، ولو كان المتدينان حربيين فاستأنا، ثم تطالبا ذلك الدين، فإن رضيّا حكمنا فليس علينا أن نقضي لهما بالدين حتى نعلم أنه من حلال، فإذا علمنا أنه من حلال قضينا لهما به.

وكذلك لو أسلما فعلمنا أنه حلال قضينا لهما به إذا كان كل واحدٍ منهما مقرّاً لصاحبه بالحق لا غاصب له عليه؛ فإن كان غصبه عليه في دار الحرب لم اتبعه بشيء؛ لأنّي أهدر عنهم ما تغاصبوا به.

فإن قال قائل: ما دلّ على أنك تقضي له به إذا لم يغصبه؟ قيل له: أبى أهل الجاهلية في الجاهلية، ثم سألوا رسول الله ﷺ فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾، وقال في سياق الآية ﴿وَأَن تَبْسُمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾، فلم يبطل عنهم رؤوس أموالهم إذا لم يتغاصبوا، وقد كانوا مقرّين بها ومستيقنين في الفضل فيها فاهدر رسول الله ﷺ لهم ما أصابوا من دم أو مال؛ لأنه كان على وجه الغصب لا على وجه الإقرار به، وإذا أحصن الذمّيان، ثم زنيا، ثم تحاكما

ﷺ قَضَى فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَفِي الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِيًا وَدَرَاهِمَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٠/٨)]

١٥٤٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَرْسَلْنَا إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَسْأَلُهُ، عَنْ دِيَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ قَالَ: قَضَى فِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٠/٨)]

دَارِ الْإِسْلَامِ مَقَامَ مَنْ يُؤَدِّي الْجَزْيَةَ، وَلَا يُؤَدِّيَهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَوْتَانِ، فَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُ الْجَزْيَةُ بِحَالٍ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ أَعْجَبِيًّا، وَلَا يُنْظَرُ إِلَّا كَإِنْظَارِ هَذَا، وَذَلِكَ دُونَ الْحَوْلِ، وَإِذَا دَخَلَ قَوْمٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِتِجَارَةٍ ظَاهِرِينَ، فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ حَالَ هَؤُلَاءِ حَالٌ مَنْ لَمْ يَزَلْ يُؤْمِنُ مِنَ التَّجَارَةِ، وَإِذَا دَخَلَ الْحَرَبِيُّ دَارَ الْإِسْلَامِ مُشْرِكًا، ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ يُؤْخَذُ، فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مَالِهِ، وَلَوْ كَانَ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، فَفَعَلُوا هَذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا، وَلَوْ قَاتَلُوا، ثُمَّ أَسِيرُوا فَاسْلَمُوا بَعْدَ الْإِسَارِ فَهُمْ فِيهِ وَأَمْوَالُهُمْ وَلَا سَبِيلَ عَلَى دِمَائِهِمْ لِلْإِسْلَامِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا يَبْلُو الْحَرْبَ فَاسْلَمَ رَجُلٌ فِي أَيِّ حَالٍ مَا أَسْلَمَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يُؤَسَّرَ آخَرُ لَهُ إِسْلَامُهُ دَمَهُ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ رِقٌّ، وَهَكَذَا إِنْ صَلَّى فَالصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ أَمْسَكَ عَنْهُ، فَإِنْ رَعِمَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَدْ آخَرَهُ مَالُهُ وَنَفْسُهُ، وَإِنْ رَعِمَ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاتَهُ، وَأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِيمَانِ كَانَ فَيَسَأُ إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ قَتَلَهُ وَحُكِمَهُ حُكْمُ أَسْرَى الْمُشْرِكِينَ.

٨٩- الحربي إذا لجأ إلى الحرم

قال الشافعي رضي الله عنه: ولو أن قوماً من أهل دار الحرب لجئوا إلى الحرم فكانوا ممتنعين فيه أخذوا كما يؤخذون في غير الحرم فنحكم فيهم من القتل وغيره كما نحكم فيمن كان في غير الحرم.

فإن قال قائل: وكيف زعمت أن الحرم لا يمنعهم، وقد قال رسول الله ﷺ: في مكة: هي حرام بحرمة الله لم تَحُلْ لَأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لَأَحَدٍ بَعْدِي، وَلَمْ تَحُلْ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَهَلْ سَاعَتُهَا هَذِهِ حَرَمَةٌ؟

قيل: إنما معنى ذلك، والله أعلم أنها لم تحلل أن ينصب عليها الحرب حتى تكون كغيرها.

فإن قال: ما دل على ما وصفت؟

قيل: أمر النبي ﷺ عندما قتل عاصم بن ثابتٍ وخبيبٍ وابن حسانٍ بقتل أبي سفيانٍ في داره بمكة غيلةً إن قدرَ عليه.

وهذا في الوقت الذي كانت فيه حرمة، فدل على أنها لا تمنع أحداً من شيء وجب عليه وأنها إنما تمنع أن ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها، والله أعلم.

فَإِنْ كَانَ مَعَ هَذَا الْمُتَأَمِّنِ الْمُقْتُولِ مَالٌ رُدُّ إِلَى وَرَثَتِهِ كَمَا يَرُدُّ مَالُ الْمُعَاهِدِ إِلَى وَرَثَتِهِ إِذَا كَانَ الدَّمُ مَنُوعاً بِالْإِسْلَامِ وَالْأَمَانِ فَالْمَالُ مَنُوعٌ بِذَلِكَ، وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ أَوْ الدُّمِيُّ دَارَ الْحَرْبِ مُسْتَأْمِنًا فَخَرَجَ بِحَالٍ مِنْ مَالِهِمْ يَشْتَرِي لَهُمْ بِهِ شَيْئًا فَأَمَّا مَا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا نَعْرِضُ لَهُ وَيُرَدُّ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّ أَقْلَ مَا فِيهِ أَنْ يَكُونَ خُرُوجُ الْمُسْلِمِ بِهِ أَمَانًا لِلْكَافِرِ فِيهِ، وَإِذَا اسْتَأْمَنَ الْعَبْدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا وَيَتَّقَى فَذَلِكَ لِلْإِمَامِ أَمَّنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِصَارٍ ثَقِيفٍ مَنْ نَزَلَ إِلَيْهِ مِنْ عِبْدٍ فَاسْلَمَ فَشَرَطَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَحْرَارٌ فَتَزَلَّ إِلَيْهِ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا مِنْ عِيَدٍ ثَقِيفٍ فَأَعْتَقَهُمْ، ثُمَّ جَاءَ سَادَتُهُمْ بِعَدْتِهِمْ مُسْلِمِينَ فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرُدَّهُمْ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: هُمْ أَحْرَارٌ لَا سَبِيلَ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَرُدَّهُمْ، وَإِذَا وَجِدَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ بَغِيرَ سِلَاحٍ، وَقَالَ: جِئْتُ رَسُولًا مُبْلَغًا قَبْلَ مِنْهُ، وَلَمْ نَعْرِضْ لَهُ؛ فَإِنْ ارْتَضَى بِهِ أَخْلَفَ، فَإِذَا خَلَفَ تَرَكَ، وَهَكَذَا لَوْ كَانَ مَعَهُ سِلَاحٌ، وَكَانَ مُنْفَرِدًا لَيْسَ فِي جَمَاعَةٍ يَمْتَنِعُ بِمِثْلِهَا؛ لِأَنَّ خَالِفَهُمَا جَمِيعًا يُشْبِهُ مَا أَدْعَى، وَمَنْ ادَّعَى شَيْئًا يُشْبِهُ مَا قَالَ: لَا يُعْرِضُ بَغِيرِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ، وَإِذَا أَتَى الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ بِغَيْرِ عَقْدٍ عَقْدَ لَهُ الْمُسْلِمُونَ فَأَرَادَ الْمُقَامَ مَعَهُمْ فَبِهِلُوهُ الدَّارَ لَا تَصْلُحْ إِلَّا لِمُؤْمِنٍ أَوْ مُعْطِي جَزْيَةٍ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكُتَابِ قِيلَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ الْمُقَامَ فَأَدْ الْجَزْيَةَ، وَإِنْ لَمْ تُرِدْ فَارْجِعْ إِلَى مَأْمَنِكَ؛ فَإِنْ اسْتَنْظَرَ فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يُنْظَرَ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَسْبِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَأَكْثَرَ مَا يَجْعَلُ لَهُ أَنْ لَا يَبْلُغَ بِهِ الْحَوْلَ؛ لِأَنَّ الْجَزْيَةَ فِي الْحَوْلِ، فَلَا يَقِيمُ فِي

أو عنه أوقفنا ماله، فلم نقض فيه بشيء، وإن لم يسلم قبل انقضاء عدة أمراته بانت منه وأوقفنا أمهات أولاده ومدبريه وجميع ماله وبعنا من رقيقه ما لا يرُدُّ عليه، وما كان يبيعه نظراً له، ولم يحل من ديونه المؤجلة شيء، فإن رجع إلى الإسلام دفعنا إليه ماله كما كان بيده قبل ما صنع؛ فإن مات قبل الإسلام فماله فيء يحمس فتكون أربعة أخماسه للمسلمين وخمسه لأهل الخمس.

فإن زعم بعض ورثته أنه قد أسلم قبل أن يموت كلف البيعة؛ فإن جاء بها أعطي ماله ورثته من المسلمين، وإن لم يأت بها، وقد علمت منه الرقة فماله فيء، وإن قدم ليقبل فشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله وقتله بعض الولاء الذين لا يرون أن يستتاب بعض المرتدين فميراثه لورثته المسلمين، وعلى قاتله الكفارة والدية ولولا الشبهة لكان عليه القود، وقد خالفنا في هذا بعض الناس، وقد كتبناه في كتاب المرتد، وإذا عرضت الجماعة لقوم من مارة الطريق وكابروهم بالسلاح؛ فإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، وإن قتلوا، ولم يأخذوا مالاً قتلوا، ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال، ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإن لم يقتلوا، ولم يأخذوا المال نفوا من الأرض ونفيهم أن يطلبوا فيقتلوا من بلد إلى بلد، فإذا ظفر بهم أقيمت عليهم أي هذه الحدود كان حدّهم، ولا يقطعون حتى يبلغ قدر ما أخذ كل واحد منهم ربع دينار؛ فإن تابوا من قبل أن يقدّر عليهم سقط عنهم ما لله من هذه الحدود ولزمهم ما للناس من مال أو جرح أو نفس حتى يكونوا يأخذونه أو يدعونه؛ فإن كانت منهم جماعة ردها لهم حيث لا يسمعون الصوت أو يسمعون عزروا، ولم يصنع بهم شيء من هذه الحدود.

ولا يحذّ من حضر المعركة إلا من فعل هذا؛ لأن الحد إنما هو بالفعل لا بالخطر ولا التقوية.

وسواء كان هذا الفعل في قرية أو صحراء، ولو أعطاهم السلطان أماناً على ما أصابوا كان ما أعطاهم عليه الأمان من حقوق الناس باطلاً ولزمه أن يأخذ لهم حقوقهم إلا أن يدعوها، ولو فعلوا غير مرتتين عن الإسلام، ثم ارتدوا عن الإسلام بعد فعلهم، ثم تابوا أقيمت عليهم تلك الحدود؛ لأنهم فعلوها وهم بمن تازمهم تلك الحدود، ولو كانوا ارتدوا عن الإسلام قبل فعل هذا، ثم فعلوه مرتتين، ثم تابوا لم تقم عليهم شيئاً من هذا؛ لأنهم فعلوه وهم مشركون ممنعون قد ارتد طليحة فقتل ثابت بن أفرم وعكاشة بن محصن بيده، ثم أسلم، فلم يقد منه، ولم يعقل؛ لأنه فعل ذلك في حال الشرك ولا تباعة عليه في الحكم إلا أن يوجد مال رجل بعينه في يده فيؤخذ منه، ولو كانوا ارتدوا، ثم فعلوا هذا، ثم تابوا، ثم فعلوا مثله أقيمت عليهم الحدود في الفعل الذي فعلوه وهم مسلمون، ولم تقم عليهم في الفعل الذي فعلوه

٩٠- الحربي يدخل دار الإسلام بأمان

ويشتري عبداً مسلماً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان فاشتري عبداً مسلماً، فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخاً، وأن يكون على ملك صاحب الأول أو يكون الشراء جائزاً وعليه أن يبيعه؛ فإن لم يظهر عليه حتى يهرب به إلى دار الحرب، ثم أسلم عليه فهو له إن باعه أو وهبه فبيعه وهبته جائز، ولا يكون حراً بإدخاله إياه دار الحرب، ولا يعتق بالإسلام إلا في موضع وهو أن يخرج من بلاد الحرب مسلماً كما اعتق النبي ﷺ من خرج من حصن تقيف مسلماً.

فإن قال قائل: أفرأيت إن ذهبنا إلى أن النبي ﷺ إنما اعتقهم بالإسلام دون الخروج من بلاد الحرب قيل له: قد جاء النبي ﷺ عبد مسلم، ثم جاءه سيده يطلبه فاشتراه النبي ﷺ منه بعدين، ولو كان ذلك يعتقه لم يشتريه منه حراً، ولم يعتقه هو بعد، ولكنه أسلم غير خارج من بلاد منصوب عليها حرب.

٩١- عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب

قال الشافعي رضي الله عنه: ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب، ولم يخرج منها حتى ظهر المسلمون عليها كان رقيقاً محقون الدم بالإسلام.

٩٢- الغلام يسلم

قال الشافعي رضي الله عنه: وإذا أسلم الغلام العاقل قبل أن يحتلم أو يبلغ خمس عشرة سنة وهو الذمي، ووصف الإسلام كان أحب إلي أن يبيعه، وأن يباع عليه والقياس أن لا يباع عليه حتى يصف والإسلام بعد الحلم أو بعد استكمال خمس عشرة سنة، فيكون في السن التي لو أسلم، ثم ارتد بعدها قتل.

وإنما قلت: أحب إلي أن يباع عليه قياساً على من أسلم من عبده أجبره على بيعه وهو لم يصف الإسلام، وإنما جعلته مسلماً بحكم غيره فكأنه إذا وصف الإسلام وهو يعقله في مثل ذلك المعنى أو أكثر منه، وإن كان قد يخالفه فيحمل الأول أن يكون قياساً كان صحيحاً، وهذا قياس فيه شبهة.

٩٣- في المرتدة

قال الشافعي: رحمة الله عليه: وإذا ارتد الرجل عن الإسلام ولحق بدار الحرب أو هرب، فلم يدرك أين هو أو خرس

وهم مشركون.

قال: وللشافعي قول آخر في موضع آخر إذا ارتد عن الإسلام، ثم قتل مسلماً متمتعاً وغير متمتع قتل به، وإن رجع إلى الإسلام؛ لأن المعصية بالردة إن لم تزده شراً لم تزده خيراً فعليه القود.

قال الزبيعي: قياس قول الشافعي أنه إذا سرق العبد من المغنم فبلغت سرقة تمام سهم حر وأكثر؛ فكان ربع دينار وأكثر أنه يقطع؛ لأنه يزعم أنه لا يبلغ بالرضخ للعبد سهم رجل، فإذا بلغ سهم رجل والذي بلغه بعد سهم رجل ربع دينار أو أكثر من السهم يبيع قطع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ارتد العبد عن الإسلام ولحق بدار الحرب، ثم آمنه الإمام على أن لا يرده إلى سيده فآمانه باطل وعليه أن يدفعه إلى سيده، فلو حال بينه وبين سيده بعد وصوله إليه فمات في يديه ضمن لسيده قيمته، وكان كالغاصب، وإن لم يمات كان لسيده عليه أجرته في المدة التي حبسه عنه فيها، وإذا ضرب الرجل بالسيف ضربة يكون في مثلها قصاص اقتصر منه، وإن لم يكن فيها قصاص فعليه الأرض، ولا تقطع يده أحد إلا السارق، وقد ضرب صفوان بن المفضل حسان بن ثابت بالسيف ضرباً شديداً على عهد رسول الله ﷺ، فلم يقطع صفوان وعفا حسان بعد أن برأ، فلم يعاقب رسول الله ﷺ صفوان، وهذا يدل أن لا عقوبة على من كان عليه قصاص فعفي عنه في دم ولا جرح وإلى الوالي قتل من قتل على المحاربة لا ينتظر به ولي المقتول، وقد قال بعض أصحابنا ذلك قال: ومثله الرجل يقتل الرجل من غير نائرة واحتج لهم بعض من يذهب مذهبه بامر المحذر بن زباب، ولو كان حديثه مما نشبه قلنا به؛ فإن ثبت فهو كما قالوا ولا أعرفه إلى يومي هذا ثابتاً، وإن لم يثبت فكل مقتول قتله غير المحارب فالقتل فيه إلى ولي المقتول من قبل أن الله جل وعلا يقول: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً﴾، وقال عز وجل: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ﴾، فيس في حكم الله عز وجل أنه جعل العفو أو القتل إلى ولي الدم دون السلطان إلا في المحارب، فإنه قد حكم في المحاربين أن يقتلوا أو يصلبوا فجعل ذلك حكماً مطلقاً لم يذكر فيه أولياء الدم.

وإذا كان ممن قطع الطريق من أخذ المال، ولم يقتل، وكان أقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى والحكم الأول في يده اليمنى ورجله اليسرى ما بقي منهما شيء لا يتحول إلى غيرهما، فإذا لم يبق منهما شيء يكون فيه حكم تحول الحكم إلى الطرفين الآخرين؛ فكان فيهما ولا تقطع قطاع الطريق إلا فيما تقطع فيه السارق، وذلك ربع دينار يأخذه كل واحد منهم فصاعداً أو قيمته وقطع الطريق بالعصا والرمي

بالحجارة مثله بالسلاح من الحديد، وإذا عرض للصوص لقوم، فلا حد إلا في فعل، وإن اختلفت أفعالهم فحدودهم بقدر أفعالهم من قتل منهم وأخذ المال قتل وصلب، ومن قتل منهم، ولم يأخذ مالا قتل، ولم يصلب، ومن أخذ المال قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف، ومن كثر جماعتهم، ولم يفعل شيئاً من هذا قاسمهم ما أصابوا أو لم يقاسمهم عزز وحبس، وليس لأولياء الذين قتلهم قطاع الطريق عفو؛ لأن الله جل وعز حثهم بالقتل أو القتل والصلب أو القطع، ولم يذكر الأولياء كما ذكرهم في القصاص في الآيتين، فقال عز وجل: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً﴾، وقال في الخطأ: ﴿فَدْيَةٌ مُسَلَّمةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾، وذكر القصاص في القتلى، ثم قال عز وجل: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وذكر في الخطأ والعمد أهل الدم، ولم يذكرهم في المحاربة، فدل على أن حكم قتل المحارب مخالف لحكم قتل غيره، والله أعلم.

قال الشافعي: كل ما استهلك المحارب أو السارق من أموال الناس فوجد بعينه أخذ، وإن لم يوجد بعينه فهو دين عليه يتبع به قال: وإن تاب المحاربون من قبل أن تقدر عليهم سقط عنهم ما لله عز وجل من الحد ولزمهم ما للناس من حق فمن قتل منهم دفع إلى أولياء المقتول؛ فإن شاء عفا، وإن شاء قتل، وإن شاء أخذ الدية حالاً من مال القتلى، ومن جرح منهم جرحاً فيه قصاص فالجروح بين خيرتين إن أحب فله القصاص، وإن أحب فله عقل الجرح؛ فإن كان فيهم عبد فأصاب دماً عمداً فولى الدم بالخيار بين أن يقتله أو يباع له فتدوى إليه دية قتله إن كان حراً، وإن كان عبداً فقيمة قتله؛ فإن فضل من ثمنه شيء رد إلى مالكه؛ فإن عجز عن الدية لم يضمن مالكة شيئاً، وإن كان كافراً للدية فهو لولي القتل إلا أن يشاء مالك العبد إذا عفا له عن القصاص أن يتطوع بدية الذي قتله عبده أو قيمته، وإذا كانت في المحاربين امرأة فحكمها حكم الرجال؛ لأنني وجدت أحكام الله عز وجل على الرجال والنساء في الحدود واحدة قال الله تبارك وتعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وقال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، ولم يختلف المسلمون في أن تقتل المرأة إذا قتلت، وإذا أهدت المسلم حدثاً في دار الإسلام؛ فكان مقيماً بها متمتعاً أو مستخفياً أو لحق بدار الحرب فسأل الأمان على إحداثه؛ فإن كان فيها حقوق للمسلمين لم ينبغ للإمام أن يؤمنه عليها، ولو آمنه عليها فجاء طالبها وجب عليه أن يأخذها بها، وإن كان ارتد عن الإسلام فأحدث بعد الردة، ثم استأمن أو جاء مؤمناً سقط عنه جميع ما أحدث في الردة والامتناع قد ارتد طليحة عن الإسلام وثباً وقتل ثابت بن أفرم وعكاشة بن محصن، ثم أسلم، فلم يقد بواحد منهما، ولم يؤخذ منه عقل لواحد منهما،

وَأَمَّا أَمْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ: ﴿وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ فَأَجَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغَهُ مَأْمَنَهُ﴾، ولم أعلم بذلك في أحدٍ من أهل الإسلام.

فإن قال قائل: فلم لا تجعل ذلك في أهل الإسلام المتنعين كما تجعله في المشركين المتنعين؟

قيل: لما وصفنا من سقوط ما أصاب المشرك في شركه وامتناعه من دم أو مال عنه وثبوت ما أصاب المسلم في امتناعه مع إسلامه، فإن الحدود إنما هي على المؤمنين لا على المشركين، ووجدت الله عز وجل حد الحارين وهم عتقون كما حد غيرهم وزادهم في الحد بزيادة ذنبهم، ولم يسقط عنهم بعض الذنوب شيئاً كما أسقط عن المشركين، وإذا أبق العبد من سيده ولحق بدار الحرب، ثم استأمن الإمام على أن لا يردّه على سيده فعليه أن يردّه على سيده.

وكذلك لو قال على أنك حرٌّ كأن يردّه إلى سيده وأمان الإمام في حقوق الناس باطل، وإذا قطع الرجل الطريق على رجلين أحدهما أبوه أو ابنه وأخذ المال؛ فإن كان ما أخذ من حصّة الذي ليس بأبيه يبلغ ربع دينار فصاعداً قطع كان مالهما غنطاً أو لم يكن؛ لأن أحدهما لا يملك بمخالطته مال غيره إلا مال نفسه؛ فإن استيقنا أن قد وصل إليه ربع دينار من غير مال أبيه أو ابنه قطعناه، وإذا قطع أهل الذمّة على المسلمين حدوا حدود المسلمين، وإذا قطع المسلمون على أهل الذمّة حدوا حدودهم لو قطعوا على المسلمين إلا أنني أتوقّف في أن أقتلهم إن قتلوا أو أضمتهم الذمّة، وإذا سرق الرجل من المغنم، وقد حضر القتال - عبداً كان أو حرّاً - لم يقطع؛ لأن لكل واحدٍ منهما فيه نصيب الحرُّ بسهمه والعبدُ بما يرضخ له ويضمن.

وكذلك كلُّ من سرق من بيت المال.

وكذلك كلُّ من سرق من زكاة الفطر وهو من أهل الحاجة، ومن سرق خمرًا من كتابي وغيره، فلا غرم عليه ولا قطع.

وكذلك إن سرق مئة من مجوسي، فلا قطع ولا غرم لا يكون القطع والغرم إلا فيما يحلُّ ثمنه، فإذا بلغت قيمة الظرف ربع دينار قطعته من قبل أنه سارق لشئيين وعاء يحلُّ بيعه والانتفاع به إذا غسل وخمر قد سقط القطع فيها كما يكون عليه القطع لو سرق شاتين: إحداهما ذكّية والأخرى مئة وكانت قيمة الذكّية ربع دينار لم يسقط عنه القطع أن يكون معها مئة والمئة كلا شيءٍ وكأنه منفرد بالذكّية؛ لأنه سارق لهما، والله أعلم.

٥٥- كتاب النكاح

(في الخطبة، والنكاح، والرضاع، والطلاق، والصداق،
والنفقة، ونكاح المشرك وأهل الذمة والمرد)

١- ما يحرم الجمع بينه

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ قال: فلا يجل الجمع بين الأختين بحال من نكاح ولا ملك وبين؛ لأن الله تبارك وتعالى أنزله مطلقاً، فلا يحرم من الحرائر شيء إلا حرم من الإمام بالملك مثله إلا العدة، فإن الله تبارك وتعالى انتهى بالحرائر إلى أربع وأطلق الإمام، فقال عز ذكره ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ لم ينته بذلك إلى عدي.

١٥٤٥- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ، عَنْ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنْ عُمَارَةَ أَنَّهُ كَرِهَ مِنَ الْإِمَامِ مَا كَرِهَ مِنَ الْحَرَائِرِ إِلَّا الْعَدَّةَ. [أخرجه البيهقي (١٦٣/٧)]

١٥٤٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ وَأَبِي، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: يُكْرَهُ مِنَ الْإِمَامِ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَرَائِرِ إِلَّا الْعَدَّةُ. [أخرجه البيهقي (١٦٣/٧)]

قال الشافعي: وهذا من قول العلماء إن شاء الله تعالى في معنى القرآن وبه نأخذ.

قال: والعدو ليس من النسب ولا الرضاع بسبيل.

١٥٤٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ عَنِ الْأُخْتَيْنِ مِنْ وَلَدِهِ الْيَمِينِ هَلْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ عُمَانُ: أَخْلَعْتُهُمَا آيَةً وَحَرَمْتُهُمَا آيَةً، وَأَمَّا أَنَا، فَلَا أَحِبُّ أَنْ أَصْنَعَ ذَلِكَ، قَالَ فَخَرَجَ مِنْ عَشِيرِهِ فَلَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: لَوْ كَانَ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، ثُمَّ وَجَدْتُ أَحَدًا فَعَلْتُ ذَلِكَ لَجَعَلْتُهُ نَكَالًا.

قال مالك قال ابن شهاب: أراه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. [أخرجه مالك (٥٣٨/٢)، الدارقطني (٢٨٢/٣)، البيهقي (١٦٣-١٦٤/٧)]

قال مالك: وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك. [أخرجه مالك (٥٣٩/١)]

١٥٤٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَابْنَتِهَا مِنْ وَلَدِ الْيَمِينِ هَلْ تَوْطَأُ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ الْأُخْرَى؟ فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَحِبُّ أَنْ أُجِزَهُمَا جَمِيعًا وَنَهَاهُ.

[أخرجه مالك (٥٣٨/١)]

١٥٤٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سُئِلَ عُمَرُ، عَنْ الْأُمِّ وَابْنَتِهَا مِنْ وَلَدِ الْيَمِينِ، فَقَالَ: مَا أَحِبُّ أَنْ أُجِزَهُمَا جَمِيعًا، فَقَالَ عُثَيْدُ اللَّهِ قَالَ أَبِي فَوَدِدْتُ أَنَّ عُمَرَ كَانَ أَشَدَّ فِي ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فِيهِ. [أخرجه البيهقي (١٦٤/٧)]

١٥٥٠- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُخْبِرُ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ جَاءَ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ لِي سُرْيَةً قَدْ أَصْنَيْتُهَا وَأَنْهَا قَدْ بَلَغَتْ لَهَا ابْنَةٌ جَارِيَةٌ لِي أَفَاسْتَسِرَ ابْنَتَهَا؟ فَقَالَتْ لَا، فَقَالَ: فَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَدْعُهَا إِلَّا أَنْ تَقُولِي لِي حَرَمَهَا اللَّهُ، فَقَالَتْ: لَا يَقَعْلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِي وَلَا أَحَدٌ أَطَاعَنِي. [أخرجه البيهقي (١٦٤/٧)]

قال الشافعي: فإذا كان عند الرجل امرأة فطلقها؛ فكان لا يملك رجعتها فله أن ينكح أختها؛ لأنه حيث لم يجر جامع بين الأختين، وإذا حرم الله تعالى الجمع بينهما، ففي ذلك دلالة على أنه لم يحرم نكاح إحداهما بعد الأخرى وهذه منكوحة بعد الأخرى، ولو كان لرجل جارية يطؤها فأراد وطء أختها لم يجر له وطء التي أراد أن يطأ حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ بنكاح أو كتابة أو خروج من ملكه، فإذا فعل بعض هذا، ثم وطئ الأخت، ثم عجزت الكتابة أو ردت المنكوحة كانت التي أبيع له فرجها أولاً، ثم حرمت عليه غير حلال له حتى يحرم فرج التي وطئ بعدها كما حرم فرجها قبل أن يطأ أختها، ثم هكذا أبداً، وسواء ولدت له التي وطئ أولاً وآخر أو لم تلد؛ لأنه في كلتا الحالتين إنما يطؤها بملك اليمين.

وإذا اجتمع النكاح وملك اليمين في أختين فالنكاح ثابت لا يفسده ملك اليمين كان النكاح قبل أو بعد.

فلو كانت لرجل جارية يطؤها فولدت له أو لم تلد حتى ينكح أختها كان النكاح ثابتاً وحرم عليه فرج الأخت بالوطء ما كانت أختها زوجة له، وأحب إلي لو حرم فرج أختها المملوكة

فَرَجُ الْاِثْنَيْنِ زَوْجٌ فَحَرَّمَ فَرَجُهَا عَلَيْهِ بَأْنِ يَطْلُقُهَا زَوْجَهَا أَوْ تَكُونُ مَكَاتِبَةً فَتَعَجُزُ لَمْ تَحُلْ لَهُ هِيَ وَكَانَتْ اَلَّتِي وَطِئَ حِلَالاً لَهُ حَتَّى يَحْرِمَ عَلَيْهِ فَرَجُهَا فَتَحُلْ لَهُ اَلْأُولَى، ثُمَّ هَكَذَا أَبَدًا مَتَى حُلْ لَهُ فَرَجٌ وَاحِدٌ فَوَطِئَهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ وَطِئَ الْآخَرَى حَتَّى يَحْرِمَ عَلَيْهِ فَرَجُ اَلَّتِي حَلَّتْ لَهُ، ثُمَّ يَحُلْ لَهُ فَرَجُ اَلَّتِي حَرَّمَ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ تَحْرِيمُ فَرَجِهَا كَطَلَاكِ الرَّجُلِ الزَّوْجَةَ الَّتِي لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ، ثُمَّ يَبَاحُ لَهُ نِكَاحُ أُخْتِهَا، فَإِذَا نَكَحَهَا لَمْ يَحُلْ لَهُ نِكَاحُ اَلَّتِي طَلَّقَهَا حَتَّى تَبَيَّنَ هَذِهِ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ فِي أَنَّهُ يَمْلِكُ رَقَبَةَ أُخْتَيْنِ وَآخَرَاتٍ وَأُمَّهَاتٍ، وَلَا يَمْلِكُ عَقْدَ أُخْتَيْنِ بِنِكَاحٍ.

٢- من يحلّ الجمع بينه

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْكَحَ الرَّجُلُ امْرَأَةَ الرَّجُلِ وَابْتَهَ؛ لِأَنَّهُ لَا نَسَبَ بَيْنَهُمَا يَحْرُمُ بِهِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَهُ وَلَا رِضَاعٌ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ الْجَمْعُ فِي بَعْضِ ذَوَاتِ الْأَنْسَابِ بِمَنْ جَمَعَهُنَّ إِلَيْهِ وَقَامَ الرِّضَاعُ مَقَامَ النَّسَبِ.

١٥٥١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ صَفْوَانَ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَةِ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَابْنَتِهِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٢٩٤/٥)]

١٥٥٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ جَمَعَ ابْنُ عَمْرِو لِي بَيْنَ ابْنَتِي عَمٍّ لَهُ فَأَصْبَحَ النِّسَاءُ لَا يَذَرِينَ أَيْنَ يَذْهَبْنَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٦٧/٧)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَيَزَوَّجَ ابْنَتَهَا ابْنَهُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ غَيْرَ ابْنِهِ قَدْ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ مَا لَا يَحْرُمُ عَلَى ابْنِهِ. وَكَذَلِكَ يَزَوِّجُهُ أُخْتُ امْرَأَتِهِ.

٣- الجمع بين المرأة وعمتها

١٥٥٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٥٣٢/٢)، الْبَيْهَقِيُّ (٥١٠٩)، مُسْلِمٌ (١٤٠٨)، أَبُو دَاوُدَ (٢٠٦٥)، الرَّمْذِيُّ (١١٢٦)، النَّسَائِيُّ (٩٦/٦)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ وَهُوَ قَوْلُ مَنْ لَقِيتُ مِنَ الْمُفْتِينَ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا فِيمَا عَلِمْتُهُ، وَلَا يَرَوِي مِنْ وَجْهِ يَشْبَهُ أَهْلَ

حِينَ يَعْقِدُ نِكَاحَ أُخْتِهَا بِالنِّكَاحِ أَوْ قَبْلَهُ بِكَتَابَةٍ أَوْ عَتَقَ أَوْ أَنْ يَزَوِّجَهَا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ أَجْبِرْهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا عَلَى بَيْعِهَا وَنَهَيْتُهُ عَنْ وَطْئِهَا كَمَا لَا أَجْبِرُهُ عَلَى بَيْعِ جَارِيَةٍ لَهُ وَطِئَ ابْنَتَهَا وَأَنَاهَا عَنْ وَطْئِهَا.

وَلَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمَةٌ زَوْجَةٌ فَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا حَرَّةً كَانَ نِكَاحُ الْآخَرَةِ مَفْسُوحًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرُّطَةِ بِالْمَلِكِ وَالنِّكَاحِ؟

قِيلَ لَهُ: النِّكَاحُ يَثْبُتُ لِلرَّجُلِ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ وَلِلْمَرْأَةِ حَقًّا عَلَى الرَّجُلِ وَمِلْكُ عَقْدَةِ النِّكَاحِ يَقُومُ فِي تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ مَقَامَ الرُّطَةِ فِي الْأَمْتَيْنِ.

فَلَوْ مَلَكَ رَجُلٌ عَقْدَةَ نِكَاحِ أُخْتَيْنِ فِي عَقْدَةٍ أَفْسَدْنَا نِكَاحَهُمَا، وَلَوْ تَزَوَّجَهُمَا لَا يُلْدِي إِلَيْهِمَا أَوَّلُ أَفْسَدْنَا نِكَاحَهُمَا، وَلَوْ مَلَكَ امْرَأَةً وَأُمَّهَاتِهَا وَأَوْلَادَهَا فِي صَفَقَةٍ يَبِيعُ لَمْ تَفْسُدِ الْبَيْعُ، وَلَا يَحْرُمُ الْجَمْعُ فِي الْبَيْعِ إِنَّمَا يَحْرُمُ جَمْعُ الرُّطَةِ فِي الْإِمَاءِ، فَأَمَّا جَمْعُ عَقْدَةِ الْمَلِكِ، فَلَا يَحْرُمُ.

وَلَوْ وَطِئَ أُمَةً، ثُمَّ بَاعَهَا مِنْ سَاعَتِهِ أَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ كَاتِبَهَا أَوْ بَاعَ بَعْضُهَا كَانَتْ لَهُ أَنْ يَطْأَ أُخْتَهَا مَكَانَهُ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْمَرْأَةِ أَنْ يَنْكَحَ أُخْتَهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ لَهُ، وَلَا أَنْ يَمْلِكَ الْمَرْأَةَ غَيْرَهُ، وَلَا أَنْ يَحْرِمَهَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ طَلَاكِ، وَلَوْلَا الْمَرْأَةُ يُلْزَمُهُ بِالْعَقْدِ، وَإِنْ لَمْ يَقْرُ بِوَطْءٍ إِلَّا أَنْ يُلَاعَنَ، وَلَوْلَا الْأُمَةُ لَا يُلْزَمُ بِغَيْرِ إِرْقَارِ بَوَطْءٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ زَوْجَةً لَهُ وَيَحُلْ فَرَجُهَا لِغَيْرِهِ وَالْأُمَةُ تَكُونُ مَلُوكَةً وَلَفَرَجُهَا حِلَالٌ لِغَيْرِهِ إِذَا زَوَّجَهَا وَحَرَامٌ عَلَيْهِ وَهُوَ مَالِكٌ رَقَبَتِهَا، وَلَيْسَ هَكَذَا الْمَرْأَةُ، الْمَرْأَةُ يَحُلُّ عَقْدُهَا جَمَاعَةً، وَلَا يَحْرُمُ جَمَاعَهَا وَالْعَقْدُ ثَابِتٌ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْلَةً صَوْمٍ أَوْ إِحْرَامٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ فَمَا إِذَا ذَهَبَ حُلُّ فَرَجِهَا.

قَالَ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ فَاسْلَمَ الزَّوْجَ واشترى أُخْتَ امْرَأَتِهِ فَوَطِئَهَا، ثُمَّ اسْلَمَتْ امْرَأَتُهُ فِي الْعَدَةِ حَرَّمَ عَلَيْهِ فَرَجُ جَارِيَتِهِ اَلَّتِي اشْتَرَى، وَلَمْ تَبِعْ عَلَيْهِ وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ امْرَأَتَهُ بِجَاهِهَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمُسْلِمَةُ قَبْلَهُ وَاشْتَرَى أُخْتَهَا أَوْ كَانَتْ لَهُ فَوَطِئَهَا، ثُمَّ اسْلَمَ وَهِيَ فِي الْعَدَةِ.

قَالَ: وَلَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ فَوَطِئَهَا، فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ فَرَجُهَا حَتَّى وَطِئَ أُخْتَهَا اجْتَنِبَ اَلَّتِي وَطِئَ آخَرًا بِوَطْءِ الْأُولَى وَاحِبٌ إِلَيَّ لَوْ اجْتَنَبَ الْأُولَى حَتَّى يَسْتَبْرَأَ الْآخَرَةَ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: وَسَوَاءٌ فِي هَذَا وَلِدْتُ اَلَّتِي وَطِئْتُ أَوَّلًا أَوْ آخَرًا أَوْ هُمَا لَمْ تَلِدْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا، وَلَوْ حَرَّمَ فَرَجُ اَلَّتِي وَطِئَ أَوَّلًا بَعْدَ وَطْءِ الْآخَرَةِ اجْتَنَبَ لَهُ وَطْءَ الْآخَرَةِ، ثُمَّ لَوْ حُلَّ لَهُ

أبائها وخالتها وخالاتها من قبل أمهاتها، وإن بعدن كالقول في الأخوات سواء إن نكح واحدة، ثم نكح أخرى بعدها ثبت نكاح الأولى وسقط نكاح الأخرى، وإن نكحهما في عقدٍ معاً انفسخ نكاحهما، وإن نكح العمة قبل بنت الأخ أو ابنة الأخ قبل العمة فسواء هو جامع بينهما فيسقط نكاح الأخرى ويثبت نكاح الأولى.

وكذلك الحالة وسواء دخل بالأولى منهما دون الأخرى أو بالأخرى دون الأولى أو لم يدخل، وهكذا يحرم الجمع بينهما بالوطء بملك اليمين والرضاع، وملك اليمين في الوطء والنكاح سواء، وما لم يكن للرجل أن يجمع بينه وبين الأختين أو المرأة وعمتها أو المرأة وخالتها فنكح اثنتين منهن في عقدٍ فالعقد منفسخ كله، وإذا نكح إحداها قبل الأخرى فنكاح الأولى ثابت ونكاح الأخرى مفسوخ، ولا يصنع الذحول شيئاً إنما يصنعه العقد، وما نهى الله عن الجمع بينه من الأخوات، وما نهى عنه رسول الله ﷺ من الجمع بين العمة والحالة، فيه دلالة على أن كل واحدة منهما تحل بعد الأخرى، فلا بأس أن ينكح الأخت، فإذا ماتت أو طلقها طلاقاً يملك فيه الرجعة وانقضت عتبتها أو طلاقاً لا يملك فيه الرجعة وهي في عتبتها أن ينكح الأخرى، وهكذا العمة والحالة، وكل ما نهى عن الجمع بينه.

٤- نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم إماءهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ إلى ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾.

قال الشافعي: فزعم بعض أهل العلم بالقرآن أنها نزلت في مهاجرة من أهل مكة فسمّاهم بعضهم ابنة عقبة بن أبي معيط وأهل مكة أهل أوثان، وإن قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفِرِ﴾ نزلت فيمن هاجر من أهل مكة مؤمناً، وإنما نزلت في المدينة، وقال: قال الله عز وجل ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ إلى قوله ﴿وَلَوْ أَغْنَيْتُكُمْ﴾، وقد قيل في هذه الآية إنها نزلت في جماعة مشركي العرب الذين هم أهل الأوثان فحرم نكاح نسائهم كما حرم أن تنكح رجالهم المؤمنات.

قال: فإن كان هذا هكذا فهذه الآيات ثابتة ليس فيها منسوخ قال: وقد قيل هذه الآية في جميع المشركين، ثم نزلت الرخصة بعدها في إحلال نكاح حرائر أهل الكتاب خاصة كما جاءت في إحلال ذبائح أهل الكتاب قال الله تبارك وتعالى ﴿أَجَلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله ﴿أَجُورَهُنَّ﴾.

وقال فإيهما كان، فقد أبيح فيه نكاح حرائر أهل الكتاب.

الحديث عن النبي ﷺ إلا عن أبي هريرة، وقد روي من وجه لا يشبه أهل الحديث من وجه آخر، وفي هذا حجة على من رد الحديث، وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى إلا أن العامة إنما تبعت في تحريم أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها قول الفقهاء، ولم تعلم فقهاء سئل لم حرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها إلا قال بحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ، فإذا أثبت بحديث منفرد عن النبي ﷺ شيئاً فحرمه بما حرمه به النبي ﷺ ولا علم له أن النبي ﷺ قاله إلا من حديث أبي هريرة وجب عليه إذا روى أبو هريرة أو غيره من أصحاب النبي ﷺ حديثاً آخر لا يخالفه أحدٌ بحديث مثله عن النبي ﷺ أن يحرم به ما حرم النبي ﷺ ويحل به ما أحل النبي ﷺ، وقد فعلنا هذا في حديث التفلّيس وغير حديث وفعله غيرنا في غير حديث، ثم يتحكم كثير ممن جامعنا على تثبيت الحديث فينبهه مرة ويرده أخرى وأقل ما علمنا بهذا أن يكون خطأ في التثبيت أو في الرد لأنها طريق واحدة، فلا يجوز تثبيتها مرة وردّها أخرى وحجته على من قال: لا أقبل إلا الإجماع، لأنه لا يمد إجماعاً تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وليس يسأل أحد من أهل العلم علمته إلا قال: إنما نثبت من الحديث وهو يرد مثل هذا الحديث وأقوى منه مراراً، قال: وليس في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أحل وحرم في الكتاب معنى، إلا أنا إذا قلنا تحريم الجمع بينهما عن رسول الله ﷺ فعن الله تعالى قبلناه بما فرض من طاعته.

فإن قال قائل: قد ذكر الله عز وجل من حرم من النساء وأحل ما وراءهن؟

قيل: القرآن عربيّ اللسان منه محتمل واسع ذكر الله من حرم بكل حال في الأصل، ومن حرم بكل حال إذا فعل النكاح أو غيره فيه شيئاً مثل الرّبيبة إذا دخل بأمها حرمت ومثل امرأة ابنه وأبيه إذا نكحها أبوه حرمت عليه بكل حال، وكانوا يجمعون بين الأختين فحرمه، وليس في تحريم الجمع بين الأختين إباحة أن يجمع بين ما عدا الأختين إذا كان ما عدا الأختين مخالفاً لهما كان أصلاً في نفسه، وقد يذكر الله عز وجل الشيء في كتابه فيحرمه ويحرم على لسان نبيّه ﷺ غيره، مثل قوله وأجل لكم ما وراء ذلكم ليس فيه إباحة أكثر من أربع، لأنه انتهى بتحليل النكاح إلى أربع وقال رسول الله ﷺ لغيلان بن سلمة وأسلم وعنده عشر نسوة: أنسبك أربعاً وفارق سائرهن فإبان على لسان نبيّه ﷺ أن انتهاء الله بتحليله إلى أربع حظر لما وراء أربع، وإن لم يكن ذلك نصاً في القرآن، وحرم من غير جهة الجمع والنسب النساء المطلقات ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره بالقرآن وامرأة الملاحن بالسنة، وما سواهن مما سميت كفاية لما استثنى منه.

قال: والقول في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها من قبل

فَلَمَّا رَجَعْنَا طَلَقْنَاهُنَّ، وَقَالَ: فَقَالَ: لَا يَرْتُنْ مُسْلِمًا، وَلَا يَرْتُونَهُنَّ وَيَسَاؤُنَّ لَنَا حِلُّ وَيَسَاؤُنَا حَرَامٌ عَلَيْهِمْ. [أخرجه البيهقي (١٧٢/٧)]

قال الشافعي: وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرائرهم أهل الكتابين المشهورين التوراة والإنجيل وهم اليهود والنصارى دون المجوس قال الصابون والسامرة من اليهود والنصارى الذين يحل نساؤهم وذبايحهم إلا أن يعلم أنهم يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويعرمون فيحرم نكاح نساؤهم كما يحرم نكاح المجوسيات، وإن كانوا يجامعونهم على أصل الكتاب، ويتأولون فيختلفون، فلا يحرم ذلك نساؤهم وهم منهم يحل نساؤهم بما يحل به نساء غيرهم ممن لا يلزمه اسم صابون ولا سامري قال: ولا يحل نكاح حرائر من دان من العرب دين اليهودية والنصرانية، لأن أصل دينهم كان الخنيفة، ثم ضلوا بعبادة الأوثان، وإنما انتقلوا إلى دين أهل الكتاب بعده لا بأنهم كانوا الذين دانوا بالتوراة والإنجيل فضلوا عنها وأحدثوا فيها إنما ضلوا عن الخنيفة، ولم يكونوا كذلك لا تحل ذبايحهم.

وكذلك كل أعجمي كان أصل دين من مضى من آباءه عبادة الأوثان، ولم يكن من أهل الكتابين المشهورين التوراة والإنجيل فدان دينهم لم يحل نكاح نساؤهم.

فإن قال قائل: فهل في هذا من أمر متقدم؟

قيل: نعم.

١٥٥٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عِيْسَى الرَّقَاشِيُّ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمَانَ الْحَسَنَ لِمَ أَقَرَّ الْمُسْلِمُونَ يَثُوتَ النَّيْرَانِ وَعِبَادَةَ الْأَوْثَانِ وَنِكَاحَ الْأَمْهَاتِ وَالْأَخْوَاتِ؟ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: لِأَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ لَمَّا قَدِمَ الْبَحْرَيْنِ أَقْرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

[أخرجه البيهقي (٢٤٨/٨)]

قال الشافعي: فهذا ما لا أعلم فيه خلافاً بين أحد لقبيته.

١٥٥٦- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ الْحَارِثِيِّ مَوْلَى عُمَرَ أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَمَا يَحِلُّ لَنَا ذَبَاحَتُهُمْ، وَمَا أَنَا بِتَارِكِهِمْ حَتَّى يُسْلِمُوا أَوْ أَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ. [قدم]

١٥٥٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ مَسْرُورٍ،

وَفِي إِباحَةِ اللَّهِ تَعَالَى نِكَاحَ حَرَائِرِهِمْ دَلَالَةً عِنْدِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، عَلَى تَحْرِيمِ إِمَائِهِمْ؛ لِأَنَّ مَعْلُومًا فِي اللِّسَانِ إِذَا قَصِدَ قَصْدٌ صِفَةً مِنْ شَيْءٍ بِإِبَاحَةٍ أَوْ تَحْرِيمٍ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ مَا قَدْ خَرَجَ مِنْ تِلْكَ الصِّفَةِ خَالَفَ لِلْمَقْصُودِ قَصْدُهُ كَمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاحِ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى إِباحَةِ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَنْبَابِ مِنَ السَّبَاحِ، وَإِنْ كَانَتْ آيَةُ نَزَلَتْ فِي تَحْرِيمِ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، وَفِي مُشْرَكِي أَهْلِ الْأَوْثَانِ فَالْمُسْلِمَاتُ حُرُمَاتٌ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مِنْهُمْ بِالْقُرْآنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَعَلَى مُشْرَكِي أَهْلِ الْكِتَابِ لِقَطْعِ الْوِلَايَةِ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَمَا لَمْ يَخْتَلَفِ النَّاسُ فِيهِ عِلْمَتُهُ قَالَ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ الْحَرَائِرُ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿مِنْ فَتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾، وَفِي إِباحَةِ اللَّهِ الْإِمَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ عَلَى مَا شَرَطَ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ طَوْلًا وَخَافَ الْعَنَتَ دَلَالَةً، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، عَلَى تَحْرِيمِ نِكَاحِ إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَعَلَى أَنَّ الْإِمَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ لَا يَحِلُّنَّ إِلَّا لِمَنْ جَمَعَ الْأَمْرَيْنِ مَعَ إِيْمَانِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا أَبَاحَ بِشَرَطٍ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِذَلِكَ الشَّرْطِ كَمَا أَبَاحَ التَّيَّمُّ فِي السَّفَرِ وَالْإِعْوَازِ فِي الْمَاءِ، فَلَمْ يَحِلَّ إِلَّا بَانَ يَجْمَعُهُمَا التَّيَّمُّ، وَلَيْسَ إِمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ مُؤْمِنَاتٍ فَيَحِلُّنَّ بِمَا حَلَّ بِهِ الْإِمَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ مِنَ الشَّرْطَيْنِ مَعَ الْإِيْمَانِ.

٥- تفريع تحريم المسلمات على المشركين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا أسلمت المرأة أو ولدت على الإسلام أو أسلم أحد أبويها وهي صبيّة لم تبلغ حرم على كل مشرك كتابي، ووثني نكاحها بكل حال، ولو كان أبوها مشركين فوصفت الإسلام وهي تعقل صفته منعها من أن ينكحها مشرك؛ فإن وصفته وهي لا تعقل صفته كان أحب إلي أن يمنع أن ينكحها مشرك، ولا يبين لي فسخ نكاحها، ولو نكحها في هذه الحالة، والله أعلم.

٦- باب نكاح حرائر أهل الكتاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويحل نكاح حرائر أهل الكتاب لكل مسلم؛ لأن الله تعالى أحلهن بغير استثناء وأحب إلي لو لم ينكحهن مسلم.

١٥٥٤- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنْ نِكَاحِ الْمُسْلِمِ الْيَهُودِيَّةَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ، فَقَالَ تَزَوَّجْنَاهُنَّ زَمَانَ الْفَتْحِ بِالْكُوفَةِ مَعَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَنَحْنُ لَا نَكْذُ نَجِدُ الْمُسْلِمَاتِ كَثِيرًا،

قال: سألت عبيدة عن ذبائح نصارى يَنْسِي تَغْلِبَ، فَقَالَ: لَا تَأْكُلْ ذَبَائِحَهُمْ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ نَصْرَانِيَّتِهِمْ إِلَّا بِشَرْبِ الْخَمْرِ. [تقدم]

قال الشافعي: وهكذا أحفظه ولا أحسبه وغيره إلا وقد بلغ به علي بن أبي طالب عليه السلام بهذا الإسناد.

١٥٥٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: لَيْسَ نَصَارَى الْقُرْبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ إِنَّمَا أَهْلُ الْكِتَابِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَالَّذِينَ جَاءَتْهُمْ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ فَأَمَّا مَنْ دَخَلَ فِيهِمْ مِنَ النَّاسِ فَلْيَسُوا مِنْهُمْ. [أخرجه الهيثمي (١٧٣/٧)]

قال الشافعي: وتكح المسلمة على الكتائية والكتائية على المسلمة وتكح أربع كتابيات كما تكح أربع مسلمات والكتائية في جميع نكاحها وأحكامها التي تحل بها وتحرم كالللمسلمة لا تخالفها في شيء وفيما يلزم الزوج لها ولا تكح الكتائية إلا بشاهدين عدلين مسلمين ويولي من أهل دينها كولي المسلمة جاز في دينهم غير ذلك أو لم يجوز ولست أنظر فيه إلا إلى حكم الإسلام، ولو زوجت نكاحاً صحيحاً في الإسلام وهو عندهم نكاح فاسد كان نكاحها صحيحاً، ولا يرد نكاح المسلمة من شيء إلا رد نكاح الكتائية من مثله، ولا يجوز نكاح المسلمة بشيء إلا جاز نكاح الكتائية بمثله، ولا يكون ولي الذمية مسلماً، وإن كان أباه؛ لأن الله تعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان، وولي عقدة نكاحها ابن سعيد بن العاص، وكان مسلماً وأبو سفيان حياً، فدل ذلك على أن لا ولاية بين أهل القرابة إذا اختلف الدينان، وإن كان أباً، وأن الولاية بالقرابة واجتماع الدينين قال ويقسم للكتائية مثل قسمته للمسلمة لا اختلاف بينهما ولها عليه ما للمسلمة وله عليها ما له على المسلمة إلا أنهم لا يتوارثان باختلاف الدينين؛ فإن طلقها أو آلى منها أو ظاهر أو قذفها لزمه في ذلك كله ما يلزمه في المسلمة إلا أنه لا حد على من قذف كتائية ويعزّر.

وإذا طلقها فله عليها الرجعة في العدة، وعدتها عدة المسلمة، وإن طلقها ثلاثاً فنكحت قبل مضي العدة وأصبحت لم تحل له، وإن نكحت نكاحاً صحيحاً بعد مضي العدة ذمياً فأصابها، ثم طلق أو مات عنها وكملت عدتها حلت للزوج الأول محلها للزوج كل زوج أصابها يثبت نكاحه وعليها العدة والإحداد كما يكون على المسلمة، وإذا ماتت؛ فإن شاء شهدا وغسلها ودخل قبرها، ولا يصلي عليها، وأكره لها أن تغسل لو كان هو الميت؛ فإن غسلته أجزأ غسلها إياه إن شاء الله تعالى قال وله جبرها على الغسل من الحيضة، ولا يكون له إصابتها إذا

طهرت من الحيض حتى تغتسل؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾، فقال بعض أهل العلم بالقرآن حتى تشرى الطهر قال: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ يعني بالماء إلا أن تكون في سفر لا تجد الماء فتتيمم، فإذا صارت ممن تحل لها الصلاة بالطهر حلت له.

قال الشافعي: وله عندي، والله تعالى أعلم، أن يجبرها على الغسل من الجنابة، وعلى النظافة بالاستحذاد وأخذ الأظفار والتنظيف بالماء من غير جنابة ما لم يكن ذلك وهي مريضة يضرب بها الماء أو في برد شديد يضرب بها الماء وله منعها من الكنيسة والخروج إلى الأعياد وغير ذلك عما تريد الخروج إليه إذا كان له منع المسلمة إتيان المسجد وهو حق كان له في النصرانية منع إتيان الكنيسة؛ لأنه باطل وله منعها شرب الخمر؛ لأنه يذهب عقلها ومنعها أكل لحم الخنزير إذا كان يتقذر به ومنعها أكل ما حل إذا تآذى برميح من ثوم ويصل إذا لم تكن بها ضرورة إلى أكله، وإن قدر ذلك من حلال لا يوجد رميح لم يكن له منعها إياه.

وكذلك لا يكون له منعها لبس ما شاءت من الثياب ما لم تلبس جلد ميتة أو ثوباً متناً يؤذيه ويحجمها فيمنعها منها.

قال: وإذا نكح المسلم الكتائية فارتدت إلى مجوسية أو دين غير دين أهل الكتاب؛ فإن رجعت إلى الإسلام أو إلى دين أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فهما على النكاح، وإن لم ترجع حتى تنقضي العدة، فقد انقطعت العصمة بينها وبين الزوج ولا نفقة لها في العدة؛ لأنها مائعة له نفسها بالردة.

قال: ولا يقتل بالردة من انتقل من كفر إلى كفر إنما يقتل من خرج من دين الإسلام إلى الشرك فأما من خرج من باطل إلى باطل، فلا يقتل وينفى من بلاد الإسلام إلا أن يسلم أو يعود إلى أحد الأديان التي يؤخذ من أهلها الجزية يهودية أو نصرانية أو مجوسية فيقر في بلاد الإسلام.

قال: ولو ارتدت من يهودية إلى نصرانية أو نصرانية إلى يهودية لم تحرم عليه؛ لأنه كان يصلح له أن يتبدل نكاحها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت إليه.

قال الربيع: الذي أحفظ من قول الشافعي أنه قال: إذا كان نصرانياً فخرج إلى دين اليهودية أنه يقال له ليس لك أن تحدث ديناً لم تكن عليه قبل نزول القرآن؛ فإن أسلمت أو رجعت إلى دينك الذي كنا نأخذ منك عليه الجزية تركناك وإلا أخرجناك من بلاد الإسلام ونبذنا إليك ومتى قدرنا عليك قتلناك، وهذا القول أحب إلى الربيع.

قال الشافعي: ولا يجوز نكاح أمة كتابية لمسلم عبد ولا حر بحال لما وصفت من نص القرآن ودلالته قال وأي صنف من المشركين حل نكاح حرائرهم حل وطه إيمانهم بالملك وأي صنف

وطنها كان كذلك؛ لأن الوطء في نكاح مفسوخ حكمه أنه لا يجرم شيئاً؛ لأنها ليست بزوجة ولا ملك يمين فيحرم الجمع بينها وبين أختها.

قال: ولو تزوج امرأة على أنها مسلمة، فإذا هي كافرة يفسخ نكاحها، ولو تزوج امرأة على أنها كاتبة، فإذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح؛ لأنها خير من كاتبة، ولو تزوج امرأة، ولم يخبر أنها مسلمة ولا كاتبة، فإذا هي كاتبة، وقال: إنما نكحتها على أنها مسلمة فالقول قوله وله الخيار وعليه اليمين ما نكحها وهو يعلمها كاتبة.

٧- ما جاء في منع إماء المسلمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبْلِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ﴾ الآية.

قال الشافعي: ففي هذه الآية، والله تعالى أعلم، دلالة على أن المخاطبين بهذا الأحرار دون المالك فأمّا المملوك، فلا بأس أن ينكح الأمة؛ لأنه غير واجد طَوْلاً لحرّة ولا أمة.

فإن قال قائل: ما دلّ على أن هذا على الأحرار ولهم دون المالك؟

قيل: الواجدون للطول المالكون للمال والمملوك لا يملك مالا بمال ويشبهه لا أن يخاطب بأن يقال: إن لم يجد مالا من يعلم أنه لا يملك مالا بمال إنما يملك أبداً لغيره.

قال: ولا يحل نكاح الأمة إلا كما وصفت في أصل نكاحهن إلا بأن لا يجزئ الرجل الحر بصدّق أمة طَوْلاً لحرّة وبأن يخاف العنت والعنت الزنا، فإذا اجتمع أن لا يجزئ طَوْلاً لحرّة، وأن يخاف الزنا حلّ له نكاح الأمة، وإن انفرد فيه أحدهما لم يحل له، وذلك أن يكون لا يجزئ طَوْلاً لحرّة وهو لا يخاف العنت أو يخاف العنت وهو يجزئ طَوْلاً لحرّة إنما رخص له في خوف العنت على الضرورة ألا ترى أنه لو عتق امرأة وثبته يخاف أن يزني بها لم يكن له أن ينكحها؟ ولو كان عنده أربع نسوة فعشّق واحدة لم يحل له نكاحها إذا تم الأربع عنده أو كانت له امرأة فعشّق أختها لم يحل له أن ينكحها ما كانت عنده أختها.

وكذلك ما حرّم عليه من النكاح من أي الوجه حرّم لم أرخص له في نكاح ما يجرم عليه خوف العنت؛ لأنه لا ضرورة عليه يحلّ له بها النكاح ولا ضرورة في موضع لذو يحلّ بها المحرم إنما الضرورة في الأبدان التي تحيا من الموت وتنع من ألم العذاب عليها، وأمّا اللذات، فلا يعطاها أحد بغير ما تحلّ به.

حرّم نكاح حرائرهم حرّم وطء إماءهم بالملك ويحلّ وطء الأمة الكاتبة بالملك كما تحلّ حرائرهم بالنكاح، ولا يحلّ وطء أمة مشرّكة غير كاتبة بالملك كما لا يحلّ نكاح نسائهم، ولو كان أصل نسب أمة من غير أهل الكتاب، ثم دانت دين أهل الكتاب لم يحلّ وطؤها كما لا يحلّ نكاح الحرائر منهم، ولا يحلّ نكاح أمة كاتبة لمسلم بحال؛ لأنها داخلّة في معنى من حرّم من المشرّكات وغير حلال منصّصة بالإحلال كما نصّ حرائر أهل الكتاب في النكاح، وإن الله تبارك وتعالى إنما أحلّ نكاح إماء أهل الإسلام بمعنيين سواء أن لا يجزئ النكاح طَوْلاً لحرّة ويخاف العنت والشرطان في إماء المسلمين دليل على أن نكاحهنّ أحلّ بمعنى دون معنى، وفي ذلك دليل على تحريم من خالفهنّ من إماء المشركين، والله تعالى أعلم، لأن الإسلام شرط ثالث والأمة المشرّكة خارجة منه، فلو نكح رجل أمة كاتبة كان النكاح فاسداً يفسخ عليه قبل الوطء وبعده، وإن لم يكن وطئ، فلا صدّق لها، وإن كان وطئ فلها مهر مثلها ويلحق الولد بالنكاح وهو مسلم ويباع على ماله إن كان كاتبة، وإن كان مسلماً لم يبع عليه.

ولو وطئ أمة غير كاتبة منع أن يعود لها حبلت أو لم تحبل، وإن حبلت فولدت فهي أم ولد له، ولا يحلّ له وطؤها لدينها كما يكون أمة له، ولا يحلّ له وطؤها لدينها، فإذا مات عتقت بموتها، وليس له بيعها، وليس له أن يزوجه وهي كارهة ويستخدمها فيما تطيق كما يستخدم أمة غيرها، وإن كانت لها أخت حرّة مسلمة حلّ له نكاحها، وهكذا إن كانت لها أخت لأمتها حرّة كاتبة أبوها كاتبي فاشتراها حلّ له وطؤها بملك اليمين، ولم يكن هذا جماعاً بين الأختين؛ لأن وطء الأولى التي هي غير كاتبة غير جائز له، وإنما الجمع أن يجمع بين من يحلّ وطؤه على الانفراذ.

وإن كانت لها أخت من أبيها تدين بدين أهل الكتاب لم تحلّ له بالملك؛ لأن نسبها إلى أبيها وأبوها غير كاتبي إنما انظر فيما يحلّ من المشرّكات إلى نسب الأب، وليس هذا كالمرأة يسلم أحد أبوها وهي صغيرة؛ لأن الإسلام لا يشركه شرك والشرك يشرك الشرك، والنسب إلى الأب.

وكذلك الذين له ما لم تبلغ الجارية، ولو أن أختها بلغت ودانت دين أهل الكتاب وأبوها وثي أو موسي لم يحلّ وطؤها بملك اليمين كما لا يحلّ وطء وثبة انتقلت إلى دين أهل الكتاب؛ لأن أصل دينها غير دين أهل الكتاب.

ولو نكح أمة كاتبة ولها أخت حرّة كاتبة أو مسلمة، ثم نكح أختها الحرّة قبل أن يفرّق بينه وبين الأمة الكاتبة كان نكاح الحرّة المسلمة أو الكاتبة جائزاً؛ لأنه حلال لا يفسد الأمة الكاتبة التي هي أخت المنكوحه بعدها؛ لأن نكاح الأولى غير نكاح، ولو

فإن قال قائل: فهل قال: هذا غيرك؟

قيل: الكتاب كافر إن شاء الله تعالى فيه من قول غيري، وقد قاله غيري.

١٥٥٩- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ مَنْ وَجَدَ صَدَاقَ حُرَّةٍ، فَلَا يَنْكِحُ أَمَةً. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٧)]

١٥٦٠- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَا يَجِلُّ نِكَاحُ الْحُرِّ الْأَمَةِ وَهُوَ يَجِدُ بِصَدَاقِهَا حُرَّةً قُلْتُ: يَخَافُ الزُّنَا قَالَ: مَا عَلِمْتَهُ يَجِلُّ. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٧)]

١٥٦١- أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلَ عَطَاءُ أَبَا الشَّعْثَاءِ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ نِكَاحِ الْأَمَةِ مَا تَقُولُ فِيهِ؟ أَجَابُنِي هُوَ؟ فَقَالَ: لَا يَصْلُحُ التَّيْمُنُ نِكَاحَ الْإِمَاءِ. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٧)]

قال الشافعي: والطَّوْلُ هُوَ الصَّدَاقُ وَلَسْتُ أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَجِدُ مَا يَجِلُّ لَهُ بِهِ أَمَةٌ إِلَّا وَهُوَ يَجِدُ بِهِ حُرَّةً، فَإِنْ كَانَ هَذَا هَكَذَا لَمْ يَجِلْ نِكَاحُ الْأَمَةِ لِحُرٍّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا هَكَذَا فَجَمَعَ رَجُلٌ حُرًّا الْأَمْرَيْنِ حُلًّا لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ، وَإِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ عَقْدَةَ الْأَمَةِ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، ثُمَّ أَيْسَرَ قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ فُسْوَاءً وَالْإِخْتِيَارُ لَهُ فِي فِرَاقِهَا، وَلَا يُلْزِمُهُ فِرَاقُهَا بِحَالٍ أَبَدًا بَلِغَ يَسِرُهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْلُغَ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْعَقْدِ كَانَ صَحِيحًا يَوْمَ وَقَعَ، فَلَا يَحْرُمُ بِحَادِثٍ بَعْدَهُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ أَمَةً عَلَى أَمَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَهِيَ فِي غَيْرِ مَعْنَى ضَرُورَةٍ.

وكذلك لَا يَنْكِحُ أَمَةٌ عَلَى حُرَّةٍ؛ فَإِنْ نَكَحَ أَمَةٌ عَلَى أَمَةٍ أَوْ حُرَّةً فَالنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ.

قال: ولو ابتدأ نكاح أمتين معاً كان نكاحهما مفسوخاً بلا طلاق ويتبدل نكاح إتيهما شاء إذا كان ممن له نكاح الإمام كما يكون هكذا في الأختين يعقد عليهما معاً والمرأة وعمتها، وإن نكح الأمة في الحال التي.

قلت: لا يجوز له فالنكاح مفسوخ ولا صداق لها إلا بأن يصيبها، فيكون لها الصداق بما استحل من فرجها ولا تحلها إصابتها إذا كان نكاحها فاسداً لزوج غيره لو طلقها ثلاثاً، ولو نكحها وهو يجد طولاً، فلم يفسخ نكاحها حتى لا يجده فسخ نكاحها؛ لأن أصله كان فاسداً ويتبدل نكاحها إن شاء، ولو نكحها ولا زوجة له، فقال نكحتها ولا أجد طولاً لحرة فولدت له

أو لم تلد إذا قال نكحتها ولا أجد طولاً لحرة كان القول قوله، ولو وجد موسراً؛ لأنه قد يعسر، ثم يوسر إلا أن تقوم بينة بأنه حين عقد عقدة نكاحها كان واجداً لأن ينكح حرة فيفسخ نكاحه قبل الدخول وبعده، وإن نكح أمة، ثم قال نكحتها وأنا أجد طولاً لحرة أو لا أخاف العنت.

فإن صدقه مولاها فالنكاح مفسوخ ولا مهر عليه إن لم يكن أصابها؛ فإن أصابها فعليه مهر مثلها، وإن كذبه فالنكاح مفسوخ بإقراره بأنه كان مفسوخاً، ولا يصدق على المهر؛ فإن لم يكن دخل بها فلها نصف ما سمي لها، وإن راجعها بعد جعلتها في الحكم تطلقه وفيما بينه وبين الله فسخاً بلا طلاق، وقد قال غيرنا يصدق ولا شيء عليه إن لم يصيبها.

قال: وإن نكح أمة نكاحاً صحيحاً، ثم أيسر فله أن ينكح عليها حرة وحرائر حتى يكمل أربعاً، ولا يكون نكاح الحرة ولا الحرائر عليها طلاقاً لها ولا هن، ولا لواحدة منهن خيار، كن علمن أن تحت أمة أو لم يعلمن؛ لأن عقد نكاحها كان حلالاً، فلم يحرم بأن يوسر.

فإن قال قائل: فقد تحرم الميتة وتحلها الضرورة، فإذا وجد صاحبها عنها غنى حرمتها عليه قيل إن الميتة محرمة بكل حال، وعلى كل أحد بكل وجه مالكها وغير مالكها، وغير حلال الثمن إلا أن أكلها يجل في الضرورة والأمة حلال بالملك وحلال بنكاح العبد وحلال النكاح للحر بمعنى دون معنى ولا تشبه الميتة المحرمة بكل حال إلا في حال الموت، ولا يشبه المأكول الجماع، وكل الفروج ممنوعة من كل أحد بكل حال إلا بما أحل به من نكاح أو ملك، فإذا حل لم يحرم إلا بإحداث شيء يحرم به ليس الغنى منه، ولا يجوز أن يكون الفرج حلالاً في حال حراماً بعده بيسر، وإنما حرمت نكاح المتعة مع الاتباع لئلا يكون الفرج حلالاً في حال حراماً في آخر.

الفرج لا يجل إلا بأن يجل على الأبدي ما لم يحدث فيه شيء يحرمه ليس الغنى عنه مما يحرمه.

فإن قال قائل: فالتيمم يجل في حال الإعراف والسفر، فإذا وجد الماء قبل أن يصلي بالتيمم بطل التيمم؟

قلت التيمم ليس بالفرض المؤدي فرض الصلاة والصلاة لا تؤدي إلا بنفسها، وعلى المصلي أن يصلي بظهور ماء، وإذا لم يجده تيمم وصلي؛ فإن وجد الماء بعد التيمم وقبل الصلاة توضأ؛ لأنه لم يدخل في الفرض، ولم يسؤد، وإذا صلى أو دخل في الصلاة، ثم وجد الماء لم تنقض صلاته، ولم يعد لها وتوضأ لصلاة بعدها، وهكذا النكاح الأمة لو أراد نكاحها واجب إليه وجلس له، فلم ينكحها، ثم أيسر قبل أن يعقد نكاحها لم يكن له نكاحها،

هِيَ مَسْخُوحَةٌ نَسَخَتْهَا ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ فَهِيَ مِنْ
أَيَامَى الْمُسْلِمِينَ. [أخرجه البيهقي (١٥٤/٧)]

قال الشافعي: فوجدنا الدلالة عن رسول الله ﷺ في
زانية وزان من المسلمين لم نعلمه حرم على واحدٍ منهما أن ينكح
غيرَ زانيةٍ ولا زان ولا حرمَ واحدٌ منهما على زوجهِ، فقد أتاه
ماعرُ بنُ مالكٍ وأقرَّ عنده بالزنا مراراً لم يأمره في واحدةٍ منها أن
يجتنب زوجةً له إن كانت ولا زوجته أن تجتنبه، ولو كان الزنا
يحرّمه على زوجته أشبه أن يقول له إن كانت لك زوجة حرمت
عليك أو لم تكن لم يكن لك أن تنكح، ولم نعلمه أمره بذلك، ولا
أن لا ينكح ولا غيره أن لا ينكح إلا زانية، وقد ذكره رجلٌ أن
امراًة زنت وزوجها حاضرًا، فلم يأمر النبي ﷺ فيما علمنا زوجها
باجتنابها وأمرَ أنيساً أن يغدو عليها؛ فإن اعترفت رجها، وقد جلد
ابنُ الأعرابي في الزنا مائةً وغرّبه عاماً، ولم ينهه علمنا أن ينكح
ولا أحداً أن ينكح إلا زانية، وقد رفع الرجلُ الذي قذف امرأته
إليه أمرَ امرأته وقذفها برجلٍ وانتهى من حملها، فلم يأمره باجتنابها
حتى لا عنَ بينهما، وقد روي عنه أن رجلاً شكّا إليه أن امرأته لا
تدفع يدَ لابسٍ فأمره أن يفارقها، فقال له: إني أحبها فأمره أن
يسْتَمِيعَ بها.

١٥٦٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ
رَقَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْدٍ عَنْ عُمَيْرٍ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي امْرَأَةٌ لَا تُرُدُّ يَدَ
لَا يَسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَطَلَّقْهَا قَالَ: إِنِّي أَحِبُّهَا قَالَ فَأَمْسِكْهَا
إِذَا. [أخرجه أبو داود (٢٠٤٩)، الترمذي (١٦٩/٦-١٧٠) عن ابن عباس]
وقد حرمَ الله المشركات من أهل الأوثان على المؤمنين
الزناة وغير الزناة.

١٥٦٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُثَيْدٍ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ،
عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَهَا ابْنَةٌ مِنْ غَيْرِهِ وَلَهُ ابْنٌ مِنْ
غَيْرِهَا، فَفَجَرَ الْغُلَامُ بِالْجَارِيَةِ فَظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ، فَلَمَّا قَدِمَ عُمَرُ
مَكَّةَ رَفَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهَا فَأَعْتَرَفَا فَجَلَدَهُمَا عُمَرُ الْحَدَّ
وَحَرَصَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فَأَبَى الْغُلَامُ. [أخرجه البيهقي
(١٥٥/٧)]

قال الشافعي: فالاختيار للرجل أن لا ينكح زانيةً وللمرأة
أن لا تنكح زانياً؛ فإن فعلاً فليس ذلك مجرم على واحدٍ منهما
ليست معصية واحدٍ منهما في نفسه تحرّم عليه الحلال إذا أتاه قال:
وكذلك لو نكح امرأة لم يعلم أنها زنت فعلم قبل دخولها عليه

وإن عقدَ نكاحها، ثم أيسرَ لم تحرم عليه كما كان المصلي إذا دخل
بالتيَمِّمِ، ثم وجد الماء لم تحرم الصلاة عليه بل نكاح الأمة في أكثر
من حال الدّاخل في الصلاة الدّاخل في الصلاة لم يكملها والنكاح
الأمة قد أكمل جميع نكاحها وإكمال نكاحها يحلّها له على الأبد
كما وصفت قال ويقسم للحرّة يومين وللأمة يوماً.

وكذلك كل حرّة معه مسلمة وكتيبةٌ يوفيهن القسم سواء
على يومين لكل واحدٍ ويوماً للأمة؛ فإن شاء جعل ذلك يومين
يومين، وإن شاء يوماً يوماً، ثم دارَ على الحرائر يومين يومين، ثم
أتى الأمة يوماً؛ فإن عتقت في ذلك اليوم فدارَ إلى الحرّة أو إلى
الحرائر قسمَ بينهما وبينها يوماً يوماً بدأ في ذلك بالأمة قبل الحرائر
أو بالحرائر قبل الأمة؛ لأنّه لم يقسم لهن يومين يومين حتى صارت
الأمة من الحرائر التي لها ما لهنّ معاً، وإنما يلزم الزوج أن يقسم
للأمة ما خلى المولى بينه وبينها في يومها وليلتها، فإذا فعل فعليه
القسم لها وللمولى إخراجها في غير يومها وليلتها، وإن أخرجها
المولى في يومها وليلتها، فقد أبطل حقّها ويقسم لغيرها قسم من لا
امراًة عنده، وهكذا الحرّة تخرج بغير إذن زوجها يبطل حقّها في
الأيام التي خرجت فيها، وكلّ زوجة لم تكمل فيها الحرّة فقسّمها
قسمَ الأمة، وذلك أم الولد تنكح والمكاتب والمبدرة والمعتر
بعضها، وليس للمكاتب الامتناع من زوجها في يومها وليلتها ولا
لزوجها منعها للطلب بالكتابة.

ولو حلّت الأمة زوجها من يومها وليلتها، ولم يحلله السيّد
حلّ له، ولو حلّله السيّد، ولم تحلّه لم يحلّ له؛ لأنّه حقّ لها دون
السيّد، ولو وضع السيّد نفقتها عنه حلّ له؛ لأنّه مالّ له دونها،
وعلى سيدها أن ينفق عليها إذا وضع نفقتها عن الزوج، ولو
وضعت هي نفقتها عن الزوج لم يحلّ له إلا بإذن السيّد؛ لأنّه مالّ
السيّد.

٨- نكاح المحدثين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى
﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ إِلَى ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾.

قال الشافعي: اختلف في تفسير هذه الآية فقبل نزلت في
بغايا كانت لهن رابات وكن غير محصنات فأراد بعض المسلمين
نكاحهن فنزلت هذه الآية بتحريم أن ينكحن إلا من أعلن بمثل ما
أعلن به أو مشركاً وقيل كن زواني مشركات فنزلت لا ينكحن
إلا زان مثلهن مشرك أو مشركة، وإن لم يكن زانيةً وحرم ذلك
على المؤمنين وقيل غير هذا وقيل هي عامّة، ولكنها نسخت.

١٥٦٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ
الْمُسَيَّبِ فِي قَوْلِهِ ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ قَالَ

١٥٦٦- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عِكْرَمَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: جَمَعَتِ الطَّرِيقُ رَكْبًا فِيهِمْ امْرَأَةٌ تَيْبٌ قَوْلَتْ رَجُلًا مِنْهُمْ امْرَأَةً فَزَوَّجَهَا رَجُلًا فَجَلَدَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسِكَ وَرَدَّ بِكَاحِهَا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٣٦/٥)]

١٥٦٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْبُدٍ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَكَاحَ امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ وَلِيٍّ. [أخرجه البيهقي (١١١/٧)]

١٥٦٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ نَكَحَتْ امْرَأَةً مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ كِنَانَةَ يُقَالُ لَهَا بِنْتُ أَبِي ثُمَامَةَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَضْرُسٍ فَكَتَبَ عُلَقَمَةُ بْنُ عُلَقَمَةَ الْعَنْزَوَارِيُّ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ إِنِّي وَلِيِّهَا وَإِنِّي نَكَحْتُ بِغَيْرِ أَمْرِي فَرَدَّهَ عُمَرُ، وَقَدْ أَصَابَهَا. [أخرجه عبد الرزاق (٤٨٤/١)، البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٣٨/٥)]

قال الشافعي: فأي امرأة نكحت بغير إذن وليها، فلا نكاح لها؛ لأن النبي ﷺ قال: فَيَكَاحُهَا بَاطِلٌ.

وإن أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي ﷺ، وهذا يدل على أن الصداق يجب في كل نكاح فاسد بالميسر، وإن لا يرجع به الزوج على من غره؛ لأنه إذا كان لها، وقد غرته من نفسها لم يكن له أن يرجع به عليها وهو لها وهو لو كان يرجع به؛ فكانت الغارة له من نفسها بطل عنها، ولا يرجع زوج أبداً بصداق على من غره امرأة كانت أو غير امرأة إذا أصابها قال: وفي هذا دليل على أن على السلطان إذا اشتجروا أن ينظر؛ فإن كان الولي عاصلاً أمره بالتزويج؛ فإن زوج فحق أذاه، وإن لم يزوج فحق منعه، وعلى السلطان أن يزوج أو يوكل ولياً غيره فيزوج والولي عاص بالعضل لقول الله عز وجل ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُمْ﴾، وإن ذكر شيئاً نظراً فيه السلطان؛ فإن رآها تدعو إلى كفاه لم يكن له منعها، وإن دعاها الولي إلى خير منه، وإن دعت إلى غير كفاه لم يكن له تزويجها والولي لا يرضى به، وإنما العضل أن تدعو إلى مثلها أو فوقها فيمتنع الولي.

١٠- اجتماع الولاة وافتراقهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا ولاية لأحد مع أبي، فإذا مات فالجد أبو الأب، فإذا مات فالجد أبو الجد؛ لأن كلهم

أنها زنت قبل نكاحه أو بعده لم تحرم عليه، ولم يكن له أخذ صداقه منها ولا فسخ نكاحها، وكان له إن شاء أن يمسك، وإن شاء أن يطلق.

وكذلك إن كان هو الذي وجدته قد زنى قبل أن ينكحها أو بعدما نكحها قبل الدخول أو بعده، فلا خيار لها في فراقه وهي زوجته بما لها ولا تحرم عليه وسواء حد الزاني منهما أو لم يحد أو قامت عليه بينة أو اعترف لا يجرم زنا واحد منهما ولا زناهما ولا معصية من المعاصي الحلال إلا أن يختلف دينهما بشرك وإيمان.

٩- لا نكاح إلا بولي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ عَنْهُنَّ مَا تَعْتَصُمْنَ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ إلى ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقال عز وجل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ الآية، وقال في الإمامة ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ﴾.

قال الشافعي: زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج أخت له ابن عم له طلقها، ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضي عدها فأبى معقل، وقال زوجتك وأتركت على غيرك طلقتها لا أزوركها أبداً فنزل ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ يعني الأزواج النساء ﴿فَلْيُغْنِ عَنْهُنَّ﴾ يعني فانقضي أجلهن يعني عدهن ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ يعني أوليائهن ﴿أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ إن طلقوهن، ولم يتنوا طلاقهن، وما أشبه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ولا أعلم الآية تحمل غيره؛ لأنه إنما يؤمر بأن لا يعضل المرأة من له سبب إلى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء والزوج إذا طلقها فانقضت عدها فليس بسبيل منها فيعضلها، وإن لم تنقض عدها، فقد يجرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسها، وهذا أين ما في القرآن من أن للولي مع المرأة في نفسها حقاً، وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف.

قال الشافعي: وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل.

١٥٦٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَسَعِيدٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَيَكَاحُهَا بَاطِلٌ فَيَكَاحُهَا بَاطِلٌ فَيَكَاحُهَا بَاطِلٌ؛ فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا. [باني]

وقال بعضهم في الحديث؛ فإن اشتجروا، وقال غيره منهم؛ فإن اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له.

اب.

١١- ولاية المولى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يكون الرجل ولياً بولاء وللمزوجة نسب من قبل أبيها يعرف ولا للأحوال ولاية مجال أبداً إلا أن يكونوا عصبة، فإذا لم يكن للمرأة عصبة ولها موال فمواليها أولياؤها ولا ولاية إلا لمتعتي، ثم أقرب الناس بمعتمها ولها كما يكون أقرب الناس به ولي ولد المتعتي لها قال واجتماع الولاية من أهل الولاء في ولاية المزوجة كاجتماعهم في النسب.

قال الشافعي: ولا يختلفون في ذلك.

قال الشافعي: ولو زوجها مولى نعمة، ولا يعلم لها قريباً من قبل أبيها، ثم علم كان النكاح مفسوخاً؛ لأنه غير ولي كما لو زوجها ولي قرابة يعلم أقرب منه كان النكاح مفسوخاً.

١٢- مغيب بعض الولاية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا ولاية لأحد بنسب ولا ولاء وأولى منه حي غائباً كان أو حاضراً بعيد الغيبة منقطعها مؤبساً منه مفقوداً أو غير مفقود وقريبها مرجو الإياب غائباً، وإذا كان الولي حاضراً فامتنع من التزويج، فلا يزوجه الولي الذي يليه في القرابة، ولا يزوجه إلا السلطان الذي يجوز حكمه، فإذا رفع ذلك إلى السلطان حقق عليه أن يسأل عن الولي؛ فإن كان غائباً سأل عن الخاطب؛ فإن رضي به أحضر أقرب السلاوة بها وأهل الحرم من أهلها، وقال: هل تنقمون شيئاً؟ فإن ذكره نظر فيه؛ فإن كان كفناً ورضيته أمرهم بتزويجه؛ فإن لم يفعلوا زوجته، وإن لم يأمرهم وزوجه فجائز، وإن كان الولي حاضراً فامتنع من أن يزوجه من رضى صنع ذلك به، وإن كان الولي الذي لا أقرب منه حاضراً فوكل قائم وكيله مقامه، وجاز تزويجه كما يجوز إذا وكله بتزويج رجل بعينه فزوجه أو وكله أن يزوجه من رأى فزوجه كفناً ترضى المرأة به بعينه؛ فإن زوج غير كفء لم يجز، وكان هذا منه تعدياً مردوداً، كما يرث تعدي الوكلاء.

١٣- من لا يكون ولياً من ذي القرابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يكون الرجل ولياً لامرأة بتأ كانت أو اختاً أو بنت عم أو امرأة هو أقرب الناس إليها نسباً أو ولاء حتى يكون الولي حراً مسلماً رشيداً يعقل موضع الحفظ وتكون المرأة مسلمة، ولا يكون المسلم ولياً لكافرة، وإن كانت بته ولا ولاية له على كافرة إلا أمته، فإن ما صار لها بالنكاح ملك له.

قال: ولا يكون الكافر ولياً لمسلمة، وإن كانت بته، قد

وكذلك الآباء، وذلك أن المزوجة من الآباء، وليست من الإخوة والولاية غير الموارث ولا ولاية لأحد من الأجداد دونه أب أقرب إلى المزوجة منه، فإذا لم يكن آباء، فلا ولاية لأحد مع الإخوة، وإذا اجتمع الإخوة فبنو الأب والأم أولى من بني الأب، فإذا لم يكن بنو أم وأبي فبنو الأب أولى من غيرهم ولا ولاية لبني الأم ولا لجد أبي أم إن لم يكن عصبة؛ لأن الولاية للعصبة؛ فإن كانوا بني عم ولا أقرب منهم كانت لهم الولاية بأنهم عصبة، وإن كان معهم مثلهم من العصبة كانوا أولى؛ لأنهم أقرب بأب، وإذا لم يكن إخوة لأب وأم ولا أب، وكان بنو أخ وأم وبنو أخ لأب فبنو الأخ للأب والأم أولى من بني الأخ للأب، وإن كان بنو أخ لأب وبنو أخ لأم فبنو الأخ للأب أولى ولا ولاية لبني الأخ للأم مجال إلا أن يكونوا عصبة قال: وإذا تسفل بنو الأخ فأنسبهم إلى المزوجة فأيهم كان أقصد بها، وإن كان ابن أبي فمز أول؛ لأن قرابة الأقعد أقرب من قرابة أم غير ولدها أقعد منه، وإذا استواء فكان فيهم ابن أبي وأم فهو أولى بقربه مع المساواة قال: وإن حرم النسب بقرابة الأم كان بنو بني الأخ، وإن تسفلوا وبنو عم دنية فبنو بني الأخ، وإن تسفلوا أولى؛ لأنهم يجمعهم ولها أب قبل بني العم، وهكذا إن كان بنو أخ وعمومة فبنو الأخ أولى، وإن تسفلوا؛ لأن العمومة غير آباء، فيكونون أولى؛ لأن المزوجة من الأب، فإذا انتهت الأبوة فاقرب الناس بالمزوجة أولاهم بها وبنو أخيها أقرب بها من عمومها؛ لأنه يجمعهم ولها أب دون الأب الذي يجمعهم بالعمومة.

وإذا لم يكن بنو الأخ وكانوا بني عم؛ فكان فيهم بنو عم لأب وأم وبنو عم لأب فاستوا فبنو العم للأب والأم أولى، وإن كان بنو العم للأب أقصد فهم أولى، وإذا لم يكن لها قرابة من قبل الأب، وكان لها أوصياء لم يكن الأوصياء ولاية نكاح ولا ولاية ميراث، وهكذا إن كان لها قرابة من قبل أمها أو بني أخواتها لا ولاية للقرابة في النكاح إلا من قبل الأب.

وإن كان للمزوجة ولد أو ولد ولي، فلا ولاية لهم فيها مجال إلا أن يكونوا عصبة فتكون لهم الولاية بالعصبة إلا ترى أنهم لا يعقلون عنها، ولا يتسبون من قبيلها إنما قبيلها نسبها من قبل أبيها أو لا ترى أن بني الأم لا يكونون ولاية نكاح، فإذا كانت الولاية لا تكون بالأم إذا انفردت فهكذا ولدها لا يكونون ولاية لها، وإذا كان ولدها عصبة، وكان مع ولدها عصبة أقرب منهم هم أولى منهم فالعصبة أولى، وإن تساوى العصبة في قرابتهم بها من قبل الأب فهم أولى كما يكون بنو الأم والأب أولى من بني الأب، وإن استوا فالولد أولى.

قال: وإذا زوّج الولي الواحد كفواً بأمر المرأة المالك لأمرها بأقل من مهر مثلها لم يكن لمن بقي من الولاية ردُّ النكاح، ولا أن يقوموا عليه حتى يكملوا لها مهر مثلها؛ لأنه ليس في نقص المهر نقص نسب إنما هو نقص المال ونقص المال ليس عليها ولا عليهم فيه نقص حسب وهي أولى بالمال منهم، وإذا رضي الولي الذي لا أقرب منه بإنكاح رجل غير كفء فأنكحه بإذن المرأة والولاية الذين هم شرع، ثم أراد الولي المزوج والولاية رده لم يكن لهم بعد رضاهم وتزويجهم إياه برضا المرأة، وإن كانوا زوجوها بأمرها بأقل من صداق مثلها وكانت لا يجوز أمرها في مالها فلها تمام صداق مثلها؛ لأن النكاح لا يردُّ فهو كالبيع المستهلكة كما لو باعت وهي محجورة ببعأ فاستهلك، وقد غبت فيه لزمت مشترية قيمته، قال: وإذا كانت المرأة محجوراً عليها مالها فسواء من حايى في صداقها أب أو غيره لا تجوز الحباة ويلحق بصداق مثلها، ولا يردُّ النكاح دخلت أو لم تدخل، وإن طلقت قبل ذلك أخذ لها نصف صداق مثلها.

١٥- ما جاء في تشاح الولاية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الولاية شرعاً فأراد بعضهم أن يلي التزويج دون بعض فذلك إلى المرأة تولي أيهم شاءت؛ فإن قالت: قد أذنت في فلان فأي ولاتي أنكحني فنكاحه جائز فأيهم أنكحها فنكاحه جائز؛ فإن ابتدره اثنان فزوجاها فنكاحها جائز، وإن ثمانوا أقرع بينهم السلطان فأيهم خرج سهمه أمره بالتزويج، وإن لم يترافعا إلى السلطان عدل بينهم أمرهم فأيهم خرج سهمه زوّج، وإن تركوا الإقراع أو تركه السلطان لم أحبه لهم وأيهم زوّج بإذنها جاز.

١٦- إنكاح الولتين والوكالة في النكاح

١٥٦٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا ابن علقمة، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن عتبة بن غامر أن رسول الله ﷺ قال: إذا أنكح الولتان فالأول أحق. [أخرجه أبو داود (٢٠٨٨)، النسائي (٣١٤/٧)، ابن الحسن عن سمرة، أحمد (١٤٩/٤)، البيهقي (١٤٠/٧) عن الحسن عن عتبة بن عامر به]

قال: وبين في قول رسول الله ﷺ الأول أحق أن الحق لا يكون باطلاً، وأن نكاح الآخر باطل، وأن الباطل لا يكون حقاً بأن يكون الآخر دخل، ولم يدخل الأول، ولا يزيد الأول حقاً لو كان هو الداخل قبل الآخر هو أحق بكل حال قال: وفيه دلالة على أن الوكالة في النكاح جائزة ولأنه لا يكون نكاح وليتين

زوّج ابن سعيد بن العاص النبي ﷺ أم حبيبة وأبو سفيان حي؛ لأنها كانت مسلمة وابن سعيد مسلم لا أعلم مسلماً أقرب بها منه، ولم يكن لأبي سفيان فيها ولاية؛ لأن الله تبارك وتعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركين والميراث والعقل وغير ذلك قال: فيجوز تزويج الحاكم المسلم الكافرة؛ لأنه يحكم لا ولاية إذا حاکمت إليه، ولا يكون إذا كان بالغاً مسلماً ولياً إن كان سفيهاً مولياً عليه أو غير عالم بموضع الخط لنفسه، ومن زوجه إذا كان هذا لا يكون ولياً لنفسه يزوجه إذا كان يكون ولياً لغيره أبعده.

وإن لم يكن هذا ولياً لنفسه أو ضعف العقل فكذلك المعتوه والمجنون الذي لا يفقه بل هما أبعده من أن يكونا وليين: قال: ومن خرج من الولاية بأحد هذه المعاني حتى لا يكون ولياً بحال فالولي أقرب الناس به ممن يفارق هذه الحال، وهذا كمن لم يكن وكمن مات ولا ولاية له ما كان بهذه الحال، فإذا صلحت حاله صار ولياً؛ لأن الحال التي منع بها الولاية قد ذهبت.

١٤- الأكفاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا أعلم في أن للولاية أمراً مع المرأة في نفسها شيئاً جعل لهم إيب من أن لا تزوّج إلا كفواً. فإن قيل: يحتمل أن يكون لثلاث زوّج إلا نكاحاً صحيحاً. قيل قد يحتمل ذلك أيضاً، ولكنه لما كان الولاية لو زوجوها غير نكاح صحيح لم يجر كان هذا ضعيفاً لا يشبه أن يكون له جعل للولاية معها أمراً فاما الصداق فهي أولى به من الولاية، ولو وهبته جاز ولا معنى له أولى به من أن لا يزوّج إلا كفواً بل لا أحسبه يحتمل أن يكون جعل لهم أمر مع المرأة في نفسها إلا لثلاث تنكح إلا كفواً.

قال الشافعي: إذا اجتمع الولاية فكانوا شرعاً فأيهم صلح أن يكون ولياً بحال فهو كأفضلهم وسواء المسن منهم والكهمل والشاب والفاضل والذي دونه إذا صلح أن يكون ولياً فأيهم زوجها بإذنها كفواً جاز، وإن سخط ذلك من بقي من الولاية وأيهم زوّج بإذنها غير كفو، فلا يثبت النكاح إلا باجتماعهم عليه؛ وكذلك لو اجتمعت جماعتهم على تزويج غير كفء وانفرد أحدهم كان النكاح مردوداً بكل حال حتى يجتمع الولاية معاً على إنكاحه قبل [إنكاحه، فيكون حقاً لهم تركه].

وإن كان الولي أقرب ممن دونه فزوّج غير كفء بإذنها فليس لمن بقي من الأولياء الذي هو أولى منهم رده؛ لأنه لا ولاية لهم معه قال: وليس نكاح غير الكفء محرماً فأرده بكل حال إنما هو نقص على الزوجة والولاية، فإذا رضيت الزوجة، ومن له الأمر معها بالنقص لم أردّه.

قال: ولو كانت خرساء أو معتوهة أو صبيبة أو خرساء بعد التزويج لم يكن عليها يمينٌ وفسخ النكاح، ولو زوجها أبوها، ووكيل له في هذه الحال، فقال الأب: إنكاحي أولاً أو إنكاح وكيلي أولاً كان أو قال ذلك الوكيل لم يكن إقراراً واحداً منهما يلزمها، ولا يلزم الزوجين ولا واحداً منهما، ولو كانت عاقلة بالغة فأقرت لأحدهما أن نكاحه كان أولاً لزمها النكاح الذي أقرت أنه كان أولاً، ولم تحلف للأخر؛ لأنها لو أقرت له بأن نكاحه أولاً، ثم لم يكن زوجها.

وقد لزمها أن تكون زوجة الآخر، ولو كان وليها الذي هو أقرب إليها من وليها الذي يليه زوجها بإذنها، ووليها الذي هو أبعد منه بإذنها فإنكاح الولي الذي دونه من هو أقرب منه باطل، ولو كان على الانفرد.

وإذا كان هذا هكذا فنكاح الولي الأقرب جائز كان قبل نكاح الولي الأبعد أو بعده، أو دخل الذي زوجته الولي الأبعد الذي لا ولاية له مع من هو أقرب.

ولو دخل بها الزوجان معاً أثبت نكاح الذي زوجته الولي وأمر باجتماعها حتى تكمل عدتها من الزوج غيره، ثم خلسي بينها وبينه، وكان لها على الزوج المهر الذي سمي، وعلى النكاح النكاح الفاسد مهر مثلها كان أقل أو أكثر مما سمي لها، ولو اشتملت على حمل وقفا عنها وهي في وقفها عنها زوجة الذي زوجها الولي إن مات ورثته، وإن ماتت ورثها، ومتى جاءت بولد أريه القافة فبأيها الحقاء لحق، وإن لم يلحقها بواحد منهما أو الحقاء بهما أو لم يكن قافة وقفت حتى يبلغ فيتسبب إلى أيهما شاء، قال: وإن انتفيا منه، ولم تره القافة لاعتناها معاً ونفسي عنهما معاً؛ فإن أقر به أحدهما نسبته إليه؛ فإن أقر به الآخر وقفته حتى تراه القافة، وكان كالمسألة على الابتداء، وإن مات الآخر بعدما أقر به الأول، ولم يعترف به فهو من الأول، ولو زوجها وليان أحدهما قبل الآخر بإذنها فدخل بها صاحب التزويج الآخر فلها مهر مثلها وتزوج منه وهي زوجة الأول ويمسك عنها حتى تنفسي عدتها من الداخل بها.

١٧- ما جاء في نكاح الآباء

١٥٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: نَكَحَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا ابْنَةُ مَيْتٍ أَوْ مَسْنَعٍ وَيَسَى بِي وَأَنَا ابْنَةُ تِسْعٍ. [أخرجه البخاري (٥١٣٣)، مسلم (١٤٢٢)، أبو داود (٢١٢١)، السنن (١٣١، ٨٢/٦)، ابن

مكثافاً حتى يكون للأول منهما إلا بوكالة منها مع توكيل النبي ﷺ عمرو بن أمية الضمري فزوجه أم حبيبة ابنة أبي سفيان.

قال الشافعي: فأما إذا أذنت المرأة لوليها أن يزوجهما من رأيا وأمرها أحدهما في رجل، فقالت زوجه وأمرها آخر في رجل، فقالت زوجه فزوجهما معاً رجلين مختلفين كفوين.

فأيهما زوج أولاً فالأول الزوج الذي نكاحه ثابت وطلاقه، وما بينه وبينها مما بين الزوجين لازم ونكاح الذي بعده ساقط دخل بها الآخر أو لم يدخل أو الأول أو لم يدخل لا يحق الدخول لأحد شيئاً إنما يحق أصل العقد؛ فإن أصابها آخرهما نكاحاً فلها مهر مثلها إذا لم يصح عقد النكاح لم تصح بشيء بعدها إلا بتجديد نكاح صحيح، وإذا جاز للمرأة أن توكل ولتين جاز للولي الذي لا أمر للمرأة معه أن يوكل، وهذا للأب خاصة في البكر، ولم يجز لولي غيره للمرأة معهم أمر أن يوكل أب في تيسر ولا ولي غير أب إلا بأن تأذن له أن يوكل بتزويجها فيجوز بإذنها.

فلو أن رجلاً خرج، ووكل رجلاً بتزويج ابنته البكر فزوجهما الوكيل وهو فأيهما أنكح أولاً فالنكاح نكاحه جائز والآخر باطل الوكيل أو الأب، وإن دخل بها الآخر فلها المهر وعليها العدة والولد لاحق ولا ميراث لها منه، ولو مات قبل أن يفرق بينهما، ولا له منها لو مات ولزوجها الأول منها الميراث وعليه لها الصداق يحاسب به من ميراثه.

وهكذا لو أذنت لوليتين فزوجهما معاً أو لولي أن يوكل فوكل وكلاً أو لوليتين كذلك فوكل وكلي أي هذا كان فالتزويج الأول أحق، ولو زوجها الوليان والوكلاء ثلاثة أو أربعة فالنكاح للأول إذا علم بينة تقوم على وقت من الأوقات أنه فعل ذلك قبل صاحبه.

قال: ولو زوجها وليها رجلين فشهد الشهود على يوم واحد، ولم يشتر الساعة أو اثبتوها، فلم يكن في إثباتهم دلالة على أي النكاحين كان أولاً فالنكاح مفسوخ ولا شيء لها من واحد من الزوجين، ولو دخل بها أحدهما على هذا فإصابتها كان لها منه مهر مثلها وعليها العدة ويفرق بينهما وسواء كان الزوجان في هذا لا يعرفان أي النكاح كان قبل أو يتداعيان، فيقول كل واحد منهما كان نكاحي قبل وهما يقرآن أنها لا تعلم أي نكاحها كان أولاً ويقرآن بأمر يدل على أنها لا تعلم ذلك، مثل أن تكون غابة عن النكاح ببلد غير البلد الذي تزوجت به أو ما أشبه هذا.

ولو ادعى عليها أنها تعلم أي نكاحهما أول وادعى كل واحد منهما أن نكاحه كان أولاً كان القول قولها مع يمينها للذي زعمت أن نكاحه آخر، وإن قالت: لا أعلم أيهما كان أولاً وادعى علمها أحلفت ما تعلم، وما يلزمها نكاح واحد منهما.

[ماجه (١٨٧٦)]

الشك من الشافعي.

قال الشافعي: فلما كان من رسول الله ﷺ أن الجهاد يكون على ابن خمس عشرة سنة. [أخرجه مالك (٥٢٤/٢)، مسلم (١٤٢١)، أبو داود (٢٠٩٨)، الرملي (١١٠٨)، النسائي (٨٤/٦)، ابن ماجه (١٨٧٠)]

واخذ المسلمون بذلك في الحدود وحكم الله بذلك في اليتامى، فقال: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْأُمُورُ فِي نَفْسِهِ إِلَّا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً أَوْ ابْنَةُ خَمْسِ عَشْرَةٍ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ الْحُلُمَ أَوْ الْجَارِيَةَ الْحَيْضَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ لَهَا أَمْرٌ فِي أَنْفُسِهَا دَلِيلُ نِكَاحِ أَبِي بَكْرٍ عَائِشَةَ النَّبِيِّ ﷺ ابْنَةُ سِتٍّ وَبَنَاتُهُ بِهَا ابْنَةُ تَسْعٍ عَلَى أَنَّ الْأَبَ أَحَقُّ بِالْبَكْرِ مِنْ نَفْسِهَا، وَلَوْ كَانَتْ إِذَا بَلَغَتْ بَكْرًا كَانَتْ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْهُ أَشْبَهَ أَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ عَلَيْهَا حَتَّى تَبْلُغَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِإِذْنِهَا.

١٥٧١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْأَبُّ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا.

١٥٧٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنَيْ زَيْدٍ بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ خُنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامٍ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَاتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا. [أخرجه مالك (٥٣٥/١)، البيهقي (٥١٣٨)، أبو داود (٢١٠١)، النسائي (٨٦/٦)]

قال الشافعي: فأي ولي امرأة ثيب أو بكر زوجها بغير إذنها فالنكاح باطل إلا الآباء في الأبكار والسادة في الممالك؛ لأن النبي ﷺ رد نكاح خنساء بنت خدام حين زوجها أبوها كارهة، ولم يقل إلا أن تشائي أن تترى أبالك تجيزي إنكاحه لو كانت إجازته إنكاحها تحيزه أشبه أن يأمرها أن تحيز إنكاح أبيها، ولا يرد بقوة عليها.

قال الشافعي: وشبه في دلالة سنة رسول الله ﷺ إذا فرق بين البكر والثيب فجعل الثيب أحق بنفسها من وليها وجعل البكر تستأذن في نفسها أن الولي الذي عسى، والله تعالى أعلم، الأب خاصة فجعل الأب أحق بنفسها منه، فدل ذلك على أن أمره أن تستأذن البكر في نفسها أمر اختيار لا فرض؛ لأنها لو كانت إذا كرهت لم يكن له تزويجها كانت كالثيب، وكان يشبه أن يكون الكلام فيها أن كل امرأة أحق بنفسها من وليها وإذن الثيب

الكلام وإذن البكر الصمت، ولم أعلم أهل العلم اختلفوا في أنه ليس لأحد من الأولياء غير الآباء أن يزوج بكراً ولا ثيباً إلا بإذنها، فإذا كانوا لم يفرقوا بين البكر والثيب البالغين لم يجوز إلا ما وصفت في الفرق بين البكر والثيب في الأب الولي وغير الولي، ولو كان لا يجوز للأب إنكاح البكر إلا بإذنها في نفسها ما كان له أن يزوجه صغيرة؛ لأنه لا أمر لها في نفسها في حالها تلك، وما كان بين الأب وسائر الولاة فرق في البكر كما لا يكون بينهم فرق في الثيب.

فإن قال قائل: فقد أمر النبي ﷺ أن تستأمر البكر في نفسها؟

قيل: يشبه أمره أن يكون على استطابة نفسها، وأن يكون بها داء لا يعلمه غيرها فتذكره إذا استمرت أو تكره الخطاب لعلها، فيكون استمارها أحسن في الاحتياط وأطيب لنفسها وأجل في الأخلاق.

وكذلك نامر أباهما ونامره أيضاً أن يكون المأمر لها فيه أقرب نساء أهلها، وأن يكون تفصي إليها بذات نفسها أمّا كانت أو غير أم، ولا يجعل في إنكاحها إلا بعد إخبارها بزواج بعينه، ثم يكره لأبيها أن يزوجه إن علم منها كراهة لمن يزوجه، وإن فعل فزوجها من كرهت جاز ذلك عليها، وإذا كان يجوز تزويجها عليها من كرهت فذلك لو زوجها بغير استمارها.

فإن قال قائل: وما يدل على أنه قد يؤمر بمشاورة البكر ولا أمر لها مع أبيها الذي أمر بمشاورتها؟

قيل: قال الله تعالى لنبيه ﷺ: وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَمْ يجعل الله لهم معه أمراً إنما فرض عليهم طاعته، ولكن في المشاورة استطابة أنفسهم، وأن يستأمن بها من ليس له على الناس ما لرسول الله ﷺ والاستدلال بأن يأتي من بعض المشاورين بالخير قد غاب عن المستشير، وما أشبه هذا.

قال: والجد أبو الأب وأبو أبيه يقومون مقام الأب في تزويج البكر، وولاية الثيب ما لم يكن دون واحد منهم أب أقرب منه، ولو زوجت البكر أزواجاً ماتوا عنها أو فارقوها وأخذت مهوراً وموارث دخل بها أزواجها أو لم يدخلوا إلا أنها لم تجامع زوجت تزويج البكر؛ لأنه لا يفارقها اسم بكر إلا بأن تكون ثيباً وسواء بلغت ستاً وخرجت الأسواق وسافرت وكانت قيم أهلها أو لم يكن من هذا شيء؛ لأنها بكر في هذه الأحوال كلها.

قال: وإذا جومعت بنكاح صحيح أو فاسد أو زناً صغيرة كانت بالغاً أو غير بالغ كانت ثيباً لا يكون للأب تزويجها إلا بإذنها، ولا يكون له تزويجها إذا كانت ثيباً، وإن كانت لم تبلغ إنما يزوج الصغيرة إذا كانت بكراً؛ لأنه لا أمر لها في نفسها إذا كانت

١٩- المرأة لا يكون لها الولي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال رسول الله ﷺ: أَيْمًا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَيْكَاحُهَا بَاطِلٌ فَيَنْ فِيهِ أَنَّ الْوَلِيَّ رَجُلٌ لَا امْرَأَةً، فَلَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ وَلِيًّا أَبَدًا لغيرها، وإذا لم تكن وليًّا لنفسها كانت أبعد من أن تكون وليًّا لغيرها ولا تعقد عقد نكاح.

١٥٧٣- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تُخَطِّبُ إِلَيْهَا الْمَرْأَةَ مِنْ أَهْلِهَا فَتَنْهَدُ، فَإِذَا بَقِيَتْ عُقْدَةُ النِّكَاحِ قَالَتْ لِيُغَضِّبَ أَهْلُهَا رَوْجٌ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَلِي عُقْدَةَ النِّكَاحِ.

١٥٧٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ ابْنِ مَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَا تَنْكِحُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، فَإِنَّ النِّبْخِي أَيْمًا تَنْكِحُ نَفْسَهَا. [أخرجه ابن ماجه (١٨٨٢)]

قال الشافعي: وإذا أرادت المرأة أن تزوج جارتها لم يجوز أن تزوجها هي ولا وكيلها إن لم يكن وليًّا للمرأة إذا لم تكن هي وليًّا لجارتها لم يكن أحدٌ سببها وليًّا إذا لم يكن من الولاء كما لا يكون للمرأة أن توكل نفسها من يزوجه إلا وليًّا ويزوجه وليُّ المرأة السيِّدة الذي كان يزوجه هي أو السلطان إذا أذنت سيِّدتها بتزويجها كما يزوجهنا هي إذا أذنت بتزويجها، ولا يجوز لوليِّ المرأة أن يوليَّ امرأة تزوجه إذا لم تكن وليًّا في نفسها لم تكن وليًّا بوكالة، ولا يزوج جارتها إلا بإذنها ويجوز وكالة الرجل الرجل في النكاح إلا أنه لا يوكل امرأة لما وصفت ولا كافرًا بتزويج مسلمة؛ لأنَّ واحدًا من هذين لا يكون وليًّا محال.

وكذلك لا يوكل عبداً ولا من لم تكمل فيه الحرية.

وكذلك لا يوكل محجوراً عليه ولا مغلوباً على عقله؛ لأنَّ هؤلاء لا يكونون ولاية محال.

٢٠- ما جاء في الأوصياء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ذكر الله تعالى الأولياء، وقال رسول الله ﷺ: أَيْمًا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَيْكَاحُهَا بَاطِلٌ ولم يختلف أحدٌ أن الولاية هم العصبة، وأن الأحوال لا يكونون ولاية، إن لم يكونوا عصبة فيقولهم أن لا ولاية لوصي إن لم يكن من العصبة؛ لأنَّ الولاية يشبه أن تكون جعلت للعصبة للعار عليهم والوصي ممن لا عار عليه فيما أصاب غيره من عار وسوء وصَّى الأب بالأبكار والقياس، ووصَّى غيره، فلا ولاية لوصي في النكاح محال، وذلك أنه ليس بوكيل الولي ولا بوليٍّ والحال أولى أن يكون عليه عار من الوصي وهو لا ولاية له

صغيرة ولا بالغاً مع أبيها قال: وليس لأحدٍ غير الآباء أن يزوج بكراً ولا ثيباً صغيرة لا بإذنها ولا بغير إذنها، ولا يزوج واحدة منهما حتى تبلغ فتأذن في نفسها.

وإن زوجه أحد غير الآباء صغيرة فالنكاح مفسوخ، ولا يتوارثان، ولا يقع عليها طلاقٌ وحكمه حكم النكاح الفاسد في جميع أمره لا يقع به طلاق ولا ميراث والآباء وغيرهم من الأولياء في الثيب سواء لا يزوج أحد الثيب إلا بإذنها، وإذنها الكلام، وإذن البكر الصمت.

وإذا زوج الأب الثيب بغير علمها فالنكاح مفسوخ رضية بعد أو لم ترض.

وكذلك سائر الأولياء في البكر والثيب.

١٨- الأب ينكح ابنته البكر غير الكفء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يجوز أمر الأب على البكر في النكاح إذا كان النكاح حظاً لها أو غير نقصٍ عليها، ولا يجوز إذا كان نقصاً لها أو ضرراً عليها كما يجوز شراؤه وبيعه عليها بلا ضررٍ عليها في البيع والشراء من غير ما لا يتغابن أهل البصر به. وكذلك ابنه الصغير.

قال: ولو زوج رجل ابنته عبداً له أو لغيره لم يجوز النكاح؛ لأنَّ العبد غير كفء لم يجوز، وفي ذلك عليها نقصٌ بضرورة، ولو زوجه غير كفء لم يجوز؛ لأنَّ في ذلك عليها نقصاً، ولو زوجه كفواً أجزم أو أبرص أو مجنوناً أو خصياً مجبوراً أو غير مجبورٍ لم يجوز عليها؛ لأنها لو كانت بالغاً كان لها الخيار إذا علمت هي بداء من هذه الأدواء، ولو زوجه كفواً صحيحاً، ثم عرض له داء من هذه الأدواء لم يكن له أن يفرق بينه وبينها حتى تبلغ، فإذا بلغت فلها الخيار.

قال: ولو عقد النكاح عليها لرجل به بعض الأدواء، ثم ذهب عنه قبل أن تبلغ أو عند بلوغها فاختارت المقام معه لم يكن لها ذلك؛ لأنَّ أصل العقيد مفسوخاً.

قال: لو زوج ابنه صغيراً أو غيبولاً أمة كان النكاح مفسوخاً؛ لأنَّ الصغير لا يخاف العنت والمخبول لا يعرب عن نفسه بأنه يخاف العنت، وإن كان كل واحدٍ منهما لا يجذب طولاً، ولو زوجه جذماً أو برصاً أو مجنوناً أو رقاعاً لم يجوز عليه النكاح.

وكذلك لو كان زوجه امرأة في نكاحها ضررٌ عليه أو ليس له فيها وطر، مثل عجوز، فانية أو عمياء أو قطعاء أو ما أشبه هذا.

٢٢ - نكاح الصغار والمغلوبين

على عقولهم من الرجال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الكبير المغلوب على عقله: لأبيه أن يزوجه؛ لأنه لا أمر له في نفسه، وإن كان يجبر ويفيق فليس له أن يزوجه حتى ياذن له وهو مفيق في أن يزوجه؛ فإذا أذن فيه زوجه ولا أرده إنكاحه إياه، وليس لأحد غير الآباء أن يزوجوا المغلوب على عقله؛ لأنه لا أمر له في نفسه ويرفع إلى الحاكم فيسأل عنه؛ فإن كان يحتاج إلى التزويج ذكر للمزوجة؛ فإن رضيت زوجته، وإن لم يكن يحتاج إلى التزويج فيما يرى بزمانته أو غيرها لم يكن للحاكم أن يزوجه ولا لأبيه أن يكون تزويجه ليعدم فيجوز تزويجه لذلك، وللآباء ما للآب في المغلوب على عقله، وفي الصغيرة والمرأة البكر والآباء تزويج الابن الصغير ولا خيار له إذا بلغ، وليس ذلك لسلطان ولا ولي، وإن زوجه سلطان أو ولي غير الآباء فالنكاح مفسوخ؛ لأننا إنما نجبر عليه أمر الأب؛ لأنه يقوم مقامه في النظر له ما لم يكن له في نفسه أمر، ولا يكون له خيار إذا بلغ فأما غير الأب فليس ذلك له، ولو كان الصبي مجبوراً أو مخبولاً فزوجه أبوه كان نكاحه مردوداً؛ لأنه لا يحتاج إلى النكاح قال: وإذا زوج المغلوب على عقله فليس لأبيه ولا للسلطان أن يخالف بينه وبين امرأته، ولا أن يطلقها عليه، ولا يزوجه وأحد منهما إلا بالغا وبعد ما يستدل على حاجته إلى النكاح، ولو طلقها لم يكن طلاقه طلاقاً.

وكذلك لو آل منها أو تظاهر لم يكن عليه إيلاء ولا ظهار؛ لأن القلم مرفوع عنه.

وكذلك لو قذفها وانتفى ولدها لم يكن له أن يلعن ويلزمه الولد، ولو قالت هو عتي لا يأتيني لم تضرب له أجلاً، وذلك أنها إن كانت ثيباً، فقد يأتينا ويحجد وهو لو كان صحيحاً جعل القول قوله مع يمينه، وإن كانت بكراً، فقد تمتنع من أن ينالها، فلا يعقل أن يدفع عن نفسه بالقول أنها تمتنع ويمتنع ويؤمر إشارة بإصابتها، ولو ارتد لم تحرم عليه؛ لأن القلم مرفوع عنه، ولو ارتدت هي، فلم تعد إلى الإسلام حتى تنقضي العدة بانت منه، وهكذا إذا نكحت المغلوبة على عقلها لم يكن لأبيها ولا لولي غيره أن يخالف عنها بدمهم من مالها، ولا يبرئ زوجها من نفقتها ولا شيء وجب لها عليه؛ فإن هربت أو امتنعت منه لم يكن لها عليه نفقة ما دامت هاربة أو تمتنع، وإن آل منها وطلب ولها وقفه قيل له: أتى الله وفق أو طلق، ولا يجبر على طلاق كما لا يجبر لو طلبته هي.

وكذلك إن كان عتيلاً لم يؤجل لها من قبل أن هذا شيء إن

إذا لم يكن له نسب من قبل الأب، وهذا قول أكثر من لقيت من أهل الآثار والقياس، وقد قال قائل يجوز نكاح وصي الأب على البكر خاصة دون الأولياء، ولا يكون له أن ينكح البكر بغير إذنهما وللأب أن ينكحها بغير إذنهما، ولا يجوز إنكاحه الثيب بأمرها وأمرها إلى الولاة، ويقول: ولا يجوز إنكاح وصي ولي غير وصي الأب.

قال الشافعي: وهو يزعم أن الميت إذا مات انقطعت وراثته؛ فإن كان الوصي وكيلاً عنده كوكيل الحي فوكيل الأب والأخ ولي الأولياء، البكر والثيب يجوز إنكاحهم عندنا وعنده بوكالة من وكلهم ما جاز لمن وكلهم بالنكاح وقيمتهم مقام من وكله وهو لا يجبر لوصي الأب ما يجبر للآب، ويقول ليس بوكيل ولا أب فيقال فولي قرابة، فيقول: لا فيقال: ما هو؟ فيقول وصي ولي، فيقول يقوم مقامه، ولا يدري ما يقول ويقال فما لغير الأب، فيقول الوصي ليس بولي ولا وكيل فيجوز نكاحه، وليس من النكاح بسبيل، فيقول قولاً متناقضاً يخالف معنى القرآن والسنة والآثار.

٢١ - إنكاح الصغار والمجانين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يزوجه الصغيرة التي لم تبلغ أحد غير الآباء، وإن زوجها فالتزويج مفسوخ والأجداد آباء إذا لم يكن أب يقوم مقام الآباء في ذلك، ولا يزوجه المغلوبة على عقلها أحد غير الآباء؛ فإن لم يكن آباء رفعت إلى السلطان وعليه أن يعلم الزوج ما اشتهر عنده أنها مغلوبة على عقلها؛ فإن يقدم على ذلك زوجها إياه، وإنما منعت الولاة غير الآباء تزويج المغلوبة على عقلها أنه لا يجوز لولي غير الآباء أن يزوجه امرأة إلا برضاها، فلما كانت ممن لا رضا لها لم يكن النكاح لهم تاماً، وإنما أجزت للسلطان أن ينكحها؛ لأنها قد بلغت أو أن الحاجة إلى النكاح، وأن في النكاح لها عفافاً وغناء وربما كان لها فيه شفاء، وكان إنكاحه إياها كالحكم لها وعليها، وإن أفاقت، فلا خيار لها، ولا يجوز أن يزوجه إلا كفواً، وإذا أنكحها فنكاحه ثابت وترث وتورث، وإن غلب على عقلها من مرض أو برسام أو غيره لم يكن له أن ينكحها حتى يأتى بها؛ فإن أفاقت أنكحها الولي من كان بإذنها، وإن لم تفق حتى طال ذلك ويؤسس من إفاقتها زوجها الأب أو السلطان، وإن كان بها مع ذهاب العقل جنوناً أو جذاماً أو برصاً أعلم ذلك الزوج قبل أن يزوجه، وإن كان بها ضنى يرى أهل الخبرة بها أنها لا تريد النكاح معه لم أر له أن يزوجه، وإن زوجها لم ارد تزويجه؛ لأن التزويج ازدਿਆد لها لا مونة عليها فيه، وسواء إذا كانت مغلوبة على عقلها بكراً كانت أو ثيباً لا يزوجه إلا أب أو سلطان بلا أمرها؛ لأنه لا أمر لها.

٢٤ - النكاح بالشهود أيضاً

كانت صحيحة كان لها طلبه لتعطاه أو يفارق، وإن تركته لم يحمل فيه الزوج على الفراق، لأن الفراق إنما يكون برضاها وامتناعه من الفتي، فلا يكون لأحد طلب أن يفارق بحكم يلزم زوجها غيرها وهي تمن لا طلب له، ولو طلبت لم يكن ذلك على الزوج، وهكذا الصبي التي لا تعقل في كل ما وصفت.

قال: ولو قذف المجنونة وانتفى من ولدها قيل له: إن أردت أن تنفي الولد باللعان فالتعن، فإذا التعن وقعت الفرقة بينهما، ولا يكون له أن ينكحها أبداً، ولا يرد عليه وينفى عنه الولد، وإن أكذب نفسه الحق به الولد، ولا يعزّر، ولم ينكحها أبداً، فإن أبى أن يلتعن فهي امرأته والولد ولد له، ولا يعزّر لها، قال وأي ولد ولدته ما كانت في ملكه لزمه إلا أن ينفيه بلعان، وإن وجد معها ولد، فقال: لم تلده ولا قافة وريت تدّر عليه وترضعه وتحنوا عليه حنو الأم لم تكن أمه إلا بأن يشهد أربع نسوة أنها ولدته أو يقر هو بأنها ولدته فيلحقه، وإن كانت قافة فالحق به فهو ولده إلا أن ينفيه بلعان، وليس للاب في الصبي والمغلوبة على عقلها أن يزوجه عبداً ولا غير كفء لها، وانظر كل امرأة كانت بالغاً ثيباً فدعت إليه كان لأبيها، وولّيتها منعها منه، وليس للاب عليها إدخالها فيه ولا للاب ولا للسلطان في واحد منهما أن يزوجه محبوباً.

وكذلك ليس له أن يكره أمته على واحد من هؤلاء بنكاح وله أن يهبها لكل واحد من هؤلاء ويبيعها منه ولا لولي الصبي أن يزوجه مجنونة ولا جذماء ولا برصاء ولا مغلوبة على عقلها ولا امرأة لا تطيق جماعاً بحال ولا أمه، وإن كان لا يحد طولاً لحرة؛ لأنه ممن لا يخاف العنت.

٢٣ - النكاح بالشهود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا نكاح للاب في ثيب ولا لولي غير الأب في بكر ولا ثيب غير مغلوبة على عقلها حتى يجمع النكاح أربعاً أن ترضى المرأة المزوجة وهي بالغ والبلوغ أن تحيض أو تستكمل خمس عشرة سنة ويرضى الزوج البالغ وينكح المرأة ولي لا أولى منه أو السلطان ويشهد على عقد النكاح شاهدان عدلان، فإن نقص النكاح واحداً من هذا كان فاسداً، قال ولأبي البكر أن يزوجه صغيرة وكبيرة بغير أمرها وأحب إلي إن كانت بالغاً أن يستأمرها، وذلك لسيّد الأمة في أمته، وليس ذلك لسيّد العبد في عبده ولا لأحد من الأولياء غير الآباء في البكر، وهكذا لأبي المجنونة البالغ أن يزوجه تزويج الصغيرة البكر بكرة كانت أو ثيباً، وليس ذلك لغير الآباء إلا السلطان.

١٥٧٥ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَتْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، وَوَلِيِّ مُرْشِدٍ وَأَحْسَبُ مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ خَتْمٍ.

١٥٧٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ أُتِيَ عُمَرُ بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، فَقَالَ: هَذَا نِكَاحُ السُّرِّ وَلَا أَجِيرُهُ، وَلَوْ كُنْتَ تَقَدَّمْتَ فِيهِ لَرَجَمْتُ. [أخرجه مالك (٥٣٥/١)]

قال: وَلَوْ شَهِدَ النِّكَاحَ مَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ كَثُرُوا مِنْ أَخْرَارِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ شَهَادَةُ عِبِيدٍ مُسْلِمِينَ أَوْ أَهْلِ ذِمَّةٍ لَمْ يَجْزِ النِّكَاحَ حَتَّى يَنْقُضَ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ قَالَ: وَإِذَا كَانَا الشَّاهِدَانِ لَا يَرُدَّانِ مِنْ جِهَةِ التَّعْدِيلِ وَلَا الْحُرَّةِ وَلَا الْبُلُوغِ وَلَا عِلَّةٍ فِي أَنْفُسِهِمَا خَاصَّةً جَازَ النِّكَاحُ، قَالَ: وَإِذَا كَانَا عَدْلَيْنِ عَدُوَّيْنِ لِلْمَرْأَةِ أَوْ لِلرَّجُلِ فَتَصَادَقَ الزَّوْجَانِ عَلَى النِّكَاحِ جَازَتْ الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ، وَإِنْ تَجَاحَدَا لَمْ يَجْزِ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّهُ لَا أَجِيرَ شَهَادَتُهُمَا عَلَى عَدُوَّيْهِمَا وَأَخْلَفَتْ الْحَاجِدَ مِنْهُمَا؛ فَإِنْ خَلَفَ بَرِيءٌ، وَإِنْ نَكَلَ رَدَّدَتْ التَّيْمَنَ عَلَى صَاحِبِهِ؛ فَإِنْ خَلَفَ أَثْبِتَ لَهُ النِّكَاحُ، وَإِنْ لَمْ يَخْلَفْ لَمْ أَثْبِتْ لَهُ نِكَاحاً.

وإن رثي رجل يدخل على امرأة، فقالت زوجي، وقال زوجتي نكحتها بشاهدين عدلين ثبت النكاح، وإن لم نعلم الشاهدين: قال: ولو عقد النكاح بغير شهود، ثم أشهد بعد ذلك على حياله وأشهدت، وولّيتها على حيالهما لم يجز النكاح ولا تحيز نكاحاً إلا نكاحاً عقد بمضرة شاهدين عدلين، وما وصفت معه، ولا يكون أن يتكلم بالنكاح غير جاسم لم يجر إلا بتجديده نكاح غيره، ولو كان الشاهدان عدلين حين حضرا النكاح، ثم ساءت حالهما حتى ردت شهادتهما فتصادقا أن النكاح قد كان والشاهدان عدلان أو قامت بذلك بينة جاز، وإن قالا كان النكاح وهما مجاهلما لم يجر، وقال: إنما أنظر في عقد النكاح ولا أنظر أين يقومان هذا بخلاف الشهادة على الحق غير النكاح في هذا الموضع الشهادة على الحق يوم يقع الحكم، ولا ينظر إلى حال الشاهدين

النكاح إلا بإحداث المنكح قبولاً للنكاح، ثم احتجبت إلى أن أورد القول على الزوج، ثم هكذا على ولي المرأة، فلا يجوز بهذا المعنى نكاح أبداً، ولا يجوز إلا بما وصفت من أن يلي عليهما واحد بوكالتهما.

ولكن لو بدأ ولي المرأة، فقال لرجل قد زوجتك ابنتي لم يكن نكاحاً حتى يقول الرجل قد قبلت؛ لأن هذا ابتداء كلام ليس جواب مخاطبة، وإن خطب الرجل المرأة، فلم يجبه الأب حتى يقول المخاطب قد رجعت في الخطبة فزوجه الأب بعد رجوعه كان النكاح مفسوخاً؛ لأنه زوج غير مخاطب إلا أن يقول بعد تزويج الأب قد قبلت، ولو خطب رجل إلى رجل، فلم يجبه الرجل حتى غلب على عقله، ثم زوجه لم يكن هذا نكاحاً؛ لأنه عقد من قد بطل كلامه، ومن لا يجوز أن يكون ولياً، وهكذا لو كان المخاطب المغلوب على عقله بعد أن يخطب وقبل أن يزوجه، ولكن لو عقد عليه، ثم غلب على عقله كان النكاح جائزاً إذا عقد معه عقله، ولو كان هذا في امرأة أذنت في أن تنكح، فلم تنكح حتى غلبت على عقلها، ثم انكحت بعد الغلبة على عقلها كان النكاح مفسوخاً؛ لأنه لم يلزمها شيء من النكاح حتى غلب على عقلها، فبطل إذن، وهذا كما قلنا في المسألة قبلها، قال: ولو زوجت قبل أن تغلب على عقلها، ثم غلبت بعد التزويج على عقلها لزمها النكاح.

ولو قال الرجل لأبي المرأة أتزوجني فلانة؟

فقال: قد زوجتكها لم يثبت النكاح حتى يقبل المزوج؛ لأن هذا ليس خطبة، وهذا استفتاء، وإذا خطبها على نفسه، ولم يسم صداقاً فزوجه فالنكاح ثابت، ولها مهر مثلها. ولو سمى صداقاً فزوجه بإذنها كان الصداق له ولها لازماً.

٢٧- ما يحرم من النساء بالقربة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: والأمهات أم الرجل والدة وأمهاتها وأمهات آبائه، وإن بعدت الجدات؛ لأنهن يلزمهن اسم الأمهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بينه وبناتهن، وإن سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات كما لزم الجدات اسم الأمهات، وإن علون وتباعدن منه.

وكذلك ولد الولد، وإن سفلوا والأخوات من ولد أبيه لصلبه أو أمه نفسها وعماته من ولد جدته الأدنى أو الأقصى، ومن فوقهما من أجداده وخالاته من والدته أم أمه وأمه، ومن

قبل والشهادة على النكاح يوم يقع العقد قال: ولو جهلا حال الشاهدين وتصادقا على النكاح بشاهدين جاز النكاح وكنا على العدل حتى أعرف الجرح يوم وقع النكاح، وإذا وقع النكاح، ثم أمره الزوجان بكتمان النكاح والشاهدين فالنكاح جائز، وأكره لهما السر لئلا يرتاب بهما.

٢٥- ما جاء في النكاح إلى أجل

ونكاح من لم يولد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل للمرأة قد زوجتك حمل امرأتي وقبلت ذلك المرأة أو أول ولد تلده امرأتي وقبلت ذلك المرأة أو قال ذلك الرجل للرجل في حمل امرأته قد زوجتك أول جارية تلدها امرأتي وقبل الرجل، فلا يكون شيء من هذا نكاحاً أبداً ولا نكاح لمن لم يولد: ألا ترى أنها قد لا تلد جارية، وقد لا تلد غلاماً أبداً، فإذا كان الكلام منعقداً على غير شيء لم يجوز، ولا يجوز النكاح إلا على عين بعينها.

ولو قال الرجل: إذا كان غداً، فقد زوجتك ابنتي وقبل ذلك الرجل أو قال رجل لرجل إذا كان غداً، فقد زوجت ابنتي ابتك وقيل أبو الجارية والغلام والجارية صغيران لم يجوز له؛ لأنه قد يكون غداً، وقد مات ابنه أو ابنته أو هما، وإذا انعقد النكاح وانعقده الكلام به، فكان في وقت لا يحل له فيه الجماع، ولا يتوارث الزوجان لم يجوز، وكان ذلك في معنى المتعة التي تكون زوجة في أيام وغير زوجة في أيام، وفي أكثر من معنى المتعة؛ لأنه قد جاءت مدة بعد العقد لم يوجب فيها النكاح، ولا يكون هذا نكاحاً عندنا ولا عند من أجاز نكاح المتعة هذا أفسد من نكاح المتعة.

٢٦- ما يجب به عقد النكاح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا خطب الرجل على نفسه، فقال زوجتي فلانة أو وكيل الرجل على من وكله، فقال ذلك أو أبو الصبي المولى عليه المرأة إلى وليها بعدما أذنت في إنكاح المخاطب أو المخطوب عليه، فقال الولي قد زوجتك فلانة التي سمى، فقد لزم النكاح ولا احتياج إلى أن يقول الزوج أو من ولي عقد نكاحه بوكالته قد قبلت إذا بدأ فخطب فاجب بالنكاح.

قال: ولو احتجبت إلى هذا لم أجز نكاحاً أبداً إلا بأن يولي الرجل وتولي المرأة رجلاً واحداً فيزوجهما، وذلك أني إذا احتجبت إلى أن يقول المخاطب، وقد بدأ بالخطبة إذا زوج قد قبلت؛ لأنني لا أدري ما بدا للمخاطب احتجبت إلى أن يقول ولي المرأة قد أجزت؛ لأنني لا أدري ما بدا له إن كان إذا زوج لم يثبت

أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ.

أَخْبَرَ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ابْنَةِ حَمْزَةَ؟ مِثْلَ حَدِيثِ سَفِيَانَ فِي بِنْتِ حَمْزَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفِي نَفْسِ السَّنَةِ أَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ، وَأَنَّ لَبْنَ الْفَحْلِ يَحْرُمُ كَمَا يَحْرُمُ وَلَادَةُ الْأَبِ يَحْرُمُ لَبْنُ الْأَبِ لَا اخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ.

١٥٨٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا غُلَامًا وَأَرْضَعَتْ الْأُخْرَى جَارِيَةً فَقِيلَ لَهُ هَلْ يَتَزَوَّجُ الْغُلَامُ الْجَارِيَةَ؟ فَقَالَ: لَا، اللَّفَّاحُ وَاحِدٌ.

١٥٨١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَطَاءَ عَنْ لَبَنِ الْفَحْلِ أَيَحْرُمُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَقُلْتُ لَهُ أبلغك من ثبت؟ فقال: نعم قال ابن جريج قال عطاء «وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ» فَمَيَّ أختك من أبيك. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٨٢/٦)]

١٥٨٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الشَّعْثَاءِ يَرَى لَبْنَ الْفَحْلِ يُحْرَمُ. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (٨٢/٦)]

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَلَّوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لَبْنُ الْفَحْلِ يُحْرَمُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٨٢/٦)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَمَاتَتْ أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ أَرَهُ أَنْ يَنْكَحَ أُمَّهُا؛ لِأَنَّ الْأُمَّ مَبْهُمَةٌ التَّحْرِيمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ إِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرِّبَاطِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْمُفْتِينَ وَقَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٥٨٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سُئِلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَقَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا هَلْ تَحِلُّ لَهُ أُمُّهَا؟ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لَا الْأُمَّ مَبْهُمَةٌ لَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ إِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرِّبَاطِ. [أخرجه مالك (٥٣٣/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَكَذَا أُمّهَاتُهَا، وَإِنْ بَعْدَ وَجَدَاتُهَا؛ لِأَنَّهُنَّ

فَوْقَهَا مِنْ جَدَّاتِهَا مِنْ قَبْلِهَا وَبَنَاتُ الْأَخِ كُلُّ مَا وَلَدَ الْأَخُ لِأَبِيهِ أَوْ لَأُمِّهِ أَوْ لَهَا مِنْ وَلَدٍ وَلَدَتْهُ وَالِدَتُهُ فَكُلُّهُمْ بَنُو أَخِيهِ، وَإِنْ تَسَفَّلُوا، وَهَكَذَا بَنَاتُ الْأَخْتِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَخْتَ مِنَ الرُّضَاعَةِ فَاحْتَمَلَ تَحْرِيمُهَا مَعْنِيَانِ أَحَدُهُمَا إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْرِيمَ الْأُمِّ وَالْأَخْتِ مِنَ الرُّضَاعَةِ فَأَقَامَهُمَا فِي التَّحْرِيمِ مَقَامَ الْأُمِّ وَالْأَخْتِ مِنَ النَّسَبِ أَنْ تَكُونَ الرُّضَاعَةُ كُلُّهَا تَقُومُ مَقَامَ النَّسَبِ فَمَا حَرَّمَ بِالنَّسَبِ حَرَّمَ بِالرُّضَاعِ مِثْلَهُ.

وَبِهَذَا نَقُولُ بِدَلَالَةِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقِيَاسِ عَلَى الْقُرْآنِ وَالْأَخَرُ أَنْ يَحْرُمَ مِنَ الرُّضَاعِ الْأُمُّ وَالْأَخْتُ، وَلَا يَحْرُمُ سِوَاهُمَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ دَلَالََةَ السَّنَةِ بَأَنَّ الرُّضَاعَةَ تَقُومُ مَقَامَ النَّسَبِ؟

قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

١٥٧٧- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ. [أخرجه مالك (٦٠٧/٢)، أبو داود (٢٠٥٥)، الرملي (١١٤٨)، النسائي (٩٩/٦)، ابن ماجه (١٩٣٧)]

١٥٧٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي يَبْتِ حَفْصَةَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ فَلَانًا لَعِمَ حَفْصَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا لَعِمْتُهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ أَيْدِخُلُ عَلَيَّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحْرِمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ. [أخرجه مالك (٦٠١/٢)، البخاري (٢٦٤٤)، مسلم (١٤٤٤/٢)، النسائي (١٠٣-١٠٢/٦)]

١٥٧٩- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ جُدْعَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُثَنَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي ابْنَةِ عَمِّكَ بِنْتِ حَمْزَةَ، فَإِنَّهَا أَجْمَلُ فِتَاؤَ فِي فُرَيْشٍ، فَقَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ حَمْزَةَ

من أمهات نسائه.

﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ دون ادعيائكم الذين تسمونهم أبناءكم، ولا يكون الرضاع من هذا في شيء. وحرمتنا من الرضاع بما حرم الله قياساً عليه. وما قال رسول الله ﷺ: أَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ.

قال الشافعي: في قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾، وفي قوله ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ كان أكبر ولد الرجل يغلف على امرأة أبيه، وكان الرجل يجمع بين الأختين فهى الله عز وجل عن أن يكون منهم أحد يجمع في عمره بين أختين أو ينكح ما نكح أبوه إلا ما قد سلف في الجاهلية قبل علمهم بتحريره ليس أنه أقر في أيديهم ما كانوا قد جمعوا بينه قبل الإسلام كما أقرهم النبي ﷺ على نكاح الجاهلية الذي لا محل في الإسلام بحال.

قال الشافعي: وما حرمتنا على الآباء من نساء الأبناء، وعلى الأبناء من نساء الآباء، وعلى الرجل من أمهات نسائه ونسائه اللاتي دخل بهن بالنكاح فاصيب فاماً بالزنا، فلا حكم للزنا يحرم حلالاً، فلو زنى رجل بامرأة لم تحرم عليه ولا على ابنه ولا على أبيه.

وكذلك لو زنى بأم امراته أو بنت امراته لم تحرم عليه امراته.

وكذلك لو كانت تحت امرأة فزنى بأختها لم يمتنع امراته، ولم يكن جامعاً بين الأختين، وإن كانت الإصابة بنكاح فاسد احتل أن يحرم من قبل أنه ثبت فيه النسب ويؤخذ فيه المهر ويدبر فيه الحد وتكون فيه العدة، وهذا حكم الحلال وأحب إلي أن يحرم به من غير أن يكون واضحاً، فلو نكح رجل امرأة نكاحاً فاسداً فإصابة لم محل له - عندي - أن ينكح أمها ولا ابنتها.

ولا ينكحها أبوه ولا ابنه، وإن لم يصب النكاح نكاحاً فاسداً لم يحرم عليه النكاح الفاسد بلا إصابة فيه شيئاً من قبل أن يحكمه لا يكون فيه صداق، ولا يلحق فيه طلاق ولا شيء مما بين الزوجين.

قال الشافعي: وقد قال غيرنا لا يحرم النكاح الفاسد، وإن كان فيه الإصابة كما لا يحرم الزنا لأنها ليست من الأزواج ألا ترى أن الطلاق لا يلحقها ولا ما بين الزوجين، وقد قال غيرنا وغيره: كل ما حرمه الحلال فالحرām أشد له تحريماً.

قال الشافعي: وقد وصفنا في كتاب الاختلاف، ذكر هذا وغيره.

وجاء أن الله عز وجل إنما أثبت الحرمة بالنسب والصهر وجعل ذلك نعمة من نعمه على خلقه فمن حرم من النساء على الرجال فيحرمه الرجال عليهن ولهن على الرجال من الصهر

قال الشافعي: وإذا تزوج الرجل المرأة، فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فكل بنت لها، وإن سفلن حلال لقول الله عز وجل ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، فلو نكح امرأة، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، ثم نكح ابنتها حرمت عليه أم امرأتها، وإن لم يدخل بامرأتها؛ لأنها صارت من أمهات نسائه، وقد كانت قبل من نسائه غير أنه لم يدخل بها، ولو كان دخل بالأم لم محل له البنت ولا أحد من ولده البنت أبداً؛ لأنهن ربائيه من امرأته التي دخل بها قال الله عز وجل ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ فأي امرأة نكحها رجل حرمت على أبيه دخل بها الابن أو لم يدخل.

وكذلك تحرم على جميع آبائه من قبل أبيه وأمه؛ لأن الأبوة تجمعهم معاً.

وكذلك كل من نكح ولد وولدو من قبل النساء والرجال، وإن سفلوا؛ لأن الأبوة تجمعهم معاً قال الله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ فأي امرأة نكحها رجل حرمت على ولدو دخل بها الأب أو لم يدخل بها.

وكذلك ولد وولدو من قبل الرجال والنساء، وإن سفلوا؛ لأن الأبوة تجمعهم معاً.

قال الشافعي: وكل امرأة أبي أو ابن حرمتها على ابنه أو أبيه بنسب وكذلك أحرمتها إذا كانت امرأة أبي أو ابن من الرضاع.

فإن قال قائل: إنما قال الله تبارك وتعالى ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاعة؟

قيل: بما وصفت من جمع الله بين الأم والأخت من الرضاعة والأم والأخت من النسب في التحريم، ثم بأن النبي ﷺ قال: يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ؛ فإن قال: فهل تعلم فيم أنزلت ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ قيل الله تعالى أعلم فيم أنزلها فأمّا معنى ما سمعت متفرقاً فجمعته، فإن رسول الله ﷺ أراد نكاح ابنة جحش؛ فكانت عند زيد بن حارثة، فكان النبي ﷺ يتناهى فامر الله تعالى في ذكره أن يدعى الأعداء لأبنائهم ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانَكُمْ فِي الدِّينِ﴾، وقال ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ إلى قوله مواليكم، وقال لنبيه ﷺ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِيَكُنِيَ لَكَ يَتِيمٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ الْآيَةِ.

قال الشافعي: فاشبهة، والله تعالى أعلم، أن يكون قوله

وقال الله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾، وقال في الرضاعة ﴿فَإِن أَرْضَعْنَكُمْ لَكُمْ فَاتَّوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، وقال عز ذكره ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرضاعة﴾.

قال الشافعي: فاختبر الله عز وجل أن كمال الرضاع حولان وجعل على الرجل يرضع له ابنه أجر الموضع والأجر على الرضاع لا يكون إلا على ما له مدة معلومة.

قال الشافعي: والرضاع اسم جامع يقع على المصّة وأكثر منها إلى كمال رضاع الحولين ويقع على كل رضاع، وإن كان بعد الحولين.

قال الشافعي: فلما كان هكذا وجب على أهل العلم طلب الدلالة هل يحرم الرضاع بأقل ما يقع عليه اسم الرضاع أو معنى من الرضاع دون غيره؟

١٥٨٤ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: كان فيما أنزل الله تعالى في القرآن عشر رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ وَهْنٌ وَمِمَّا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ [أخرجه مالك (٦٠٨/٢)، مسلم (١٤٥٢)، أبو داود (٢٠٦٢)، السرمدي (١١٥٠)، النسائي (١٠٠/٦)]

١٥٨٥ - أخبرنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة أنها كانت تقول نَزَلَ الْقُرْآنُ بِعَشْرِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ صُرِّحَ إِلَى خَمْسٍ يُحْرَمْنَ؛ فَكَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ إِلَّا مَنْ اسْتَكْمَلَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ. [أخرجه مالك (١٤٥٢)، ابن ماجه (١٩٤٢)]

١٥٨٦ - أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الحجاج بن الحجاج أظنه، عن أبي هريرة قال: ﴿لَا يُحْرَمُ مِنَ الرضاع إِلَّا مَا فَتَحَ الْأَمْعَاءُ﴾. [أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٥٤٦١)]

١٥٨٧ - أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير أن النبي ﷺ قال: لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّانُ وَلَا الرضعة وَلَا الرضعتان. [أخرجه النسائي (١٠١/٦)]

حكمة النسب، وذلك أنه رضي النكاح وأمر به وندب إليه، فلا يجوز أن تكون الحرمة التي أنعم الله تعالى بها على أن من أبى شيئاً دعاه الله تعالى إليه كالأزاني العاصي لله الذي حده الله وأوجب له النار إلا أن يعفوا عنه، وذلك أن التحريم بالنكاح إنما هو نعمة لا نقمة فالنعمة التي تثبت بالحلال لا تثبت بالحرام الذي جعل الله فيه النعمة عاجلاً وأجلاً، وهكذا لو زنى رجل باخت امرأته لم يكن هذا جمعاً بينهما، ولم يحرم عليه أن ينكح أختها التي زنى بها مكانها.

قال الشافعي: وإذا حرّم من الرضاع ما حرّم من النسب لم يحل له أن ينكح من بنات الأم التي أرضعته، وإن سفلن وبنات بناتها وبناتها وكل من ولدت من قبل ولد ذكر أو أنثى امرأة. وكذلك أمهاتها، وكل من ولد لها؛ لأنهن بمنزلة أمهاته وأخواته.

وكذلك أخواتها؛ لأنهن خالاته. وكذلك عماتهن وخالاتهن؛ لأنهن عمات أمه وخالات أمه. وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته لبنة وأمهاته وأخواته وخالاته وعماته.

وكذلك من أرضعته بلبن الرجل الذي أرضعته من الأم التي أرضعته أو غيرها.

وكذلك من أرضع بلبن ولد المرأة التي أرضعته من أبيه الذي أرضعه بلبنه أو زوج غيره.

قال الشافعي: وإذا أرضعت المرأة مولوداً، فلا بأس أن يتزوج المرأة الموضع أبوه، ويتزوج ابنتها وأمه؛ لأنها لم ترضعه هو كذلك إن لم يتزوجها الأب، فلا بأس أن يتزوجها أخو الموضع الذي لم ترضعه هو؛ لأنه ليس ابنها.

وكذلك يتزوج ولدها، ولا بأس أن يتزوج الغلام الموضع ابنة عمه وابنة خاله من الرضاع كما لا يكون بذلك بأس من النسب، ولا يجمع الرجل بين الأختين من الرضاعة بنكاح ولا وطء ملك.

وكذلك المرأة وعمتها من الرضاعة يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وذوات الحرم من الرضاعة مما يحرم من نكاحهن ويسافر بهن كذوات الحرم من النسب وسواء رضاعة الحرّة والأمة والذميّة كلهن أمهات وكلهن يحرمن كما تحرم الحرّة لا فرق بينهن وسواء وطئت الأمة بملك أو نكاح كل ذلك يحرم، ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة وامرأة أبيها من الرضاع والنسب.

قال الشافعي: ولو شرب غلام وجارية لبن بهيمة من شاة أو بقرة أو ناقة لم يكن هذا رضاعاً إنما هذا كالطعام والشراب، ولا يكون محرماً بين من شربه إنما يحرم لبن آدميات لا البهائم،

قال الشافعي: فإن قال قائل: فلم لم تحرم برضعة واحدة، وقد قال بعض من مضى أنها تحرم؟

قيل: بما حكينا أن عائشة تحكي أن الكتاب يحرم عشر رضعات، ثم نسحن بخمس وبما حكينا أن النبي ﷺ قال: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأمر رسول الله ﷺ أن يرضع سالم خمس رضعات يحرم بهن، فدل ما حكى عائشة في الكتاب، وما قال رسول الله ﷺ: أن الرضاع لا يحرم به على أقل اسم الرضاع، ولم يكن في أحد مع النبي ﷺ حجة، وقد قال بغض من مضى بما حكى عائشة في الكتاب، ثم في السنة والكفاية فيما حكى عائشة في الكتاب، ثم في السنة.

فإن قال قائل: فما يشبه هذا؟

قيل: قول الله عز وجل «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» فسن النبي ﷺ القطع في ربع دينار، وفي السرقة من الحرز، وقال تعالى «الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَأْتِيَةً جَلْدَةً» فرجم النبي ﷺ الزانين الثيبين، ولم يجلدهما فاستدلنا بسنة رسول الله ﷺ على أن المراد بالقطع من السارقين والمائنة من الزناة بعض الزناة دون بعض وبعض السارقين دون بعض لا من لزمه اسم سرقة وزنا فهكذا استدللنا بسنة رسول الله ﷺ أن المراد بتحريم الرضاع بعض المرضعين دون بعض لا من لزمه اسم رضاع.

٢٨- رضاعة الكبير

١٥٩٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك،

عن ابن شهاب أنه سئل، عن رضاعة الكبير، فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة، وكان من أصحاب النبي ﷺ، قد كان شهد بذرا، وكان قد تبنى سالماً الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كما تبنى رسول الله ﷺ زيد بن حارثة فأنكح أبو حذيفة سالماً وهو يرى أنه ابنه فأنكحه ابنة أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأول وهي يومئذ من أفضل آبائهم فترى فلما أنزل الله عز وجل في زيد بن حارثة ما أنزل، فقال: «ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبائهم فإخوانكم في الدين ومواليكم» رد كل واحد من أولئك من تبني إلى أبيه، فإن لم يعلم أباه رده إلى المولى فجاءت سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي

١٥٨٨- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة أن النبي ﷺ أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضع سالماً خمس رضعات تحرم بلبثها، ففعلت؛ فكانت تراه ابناً. [أخرجه مالك (٦٠٥/٢-٦٠٦)، مسلم (١٤٥٣)، أبو داود (٢٠٦١)]

١٥٨٩- أخبرنا مالك، عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة أرسلت به وهو يرضع إلى أخيه أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات، ثم مرضت، فلم ترضعه غير ثلاث رضعات، فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أني لم يتم لي عشر رضعات. [أخرجه مالك (٦٠٣/٢)، البيهقي (٤٥٧/٧)]

قال الشافعي: أمرت به عائشة أن يرضع عشر؛ لأنها أكثر الرضاع، ولم يتم له خمس، فلم يدخل عليها، ولعل سالماً أن يكون ذهب عليه قول عائشة في العشر الرضعات فنسحن بخمسي معلومات فحدث عنها بما علم من أنه أرضع ثلاثاً، فلم يكن يدخل عليها وعلم أن ما أمرت أن يرضع عشرأ فرأى أنه إنما يحل الدخول عليها عشر، وإنما أخذنا بخمسي رضعات عن النبي ﷺ بحكاية عائشة أنهم يحرمون، وأنهم من القرآن.

قال الشافعي: ولا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات متفرقات، وذلك أن يرضع المولود، ثم يقطع الرضاع، ثم يرضع، ثم يقطع الرضاع، فإذا رضع في واحدة منهم ما يعلم أنه قد وصل إلى جوفه ما قل منه وكثر فهي رضعة، وإذا قطع الرضاع، ثم عاد لثلاثها أو أكثر فهي رضعة.

قال الشافعي: وإن التقم الموضع الثدي، ثم لما بشي قليلاً، ثم عاد كانت رضعة واحدة، ولا يكون القطع إلا ما انفصل انفصلاً بيناً كما يكون الحالف لا ياكل بالنهار إلا مرة، فيكون ياكل، ويتنفس بعد الازدرا إلى أن ياكل، فيكون ذلك مرة، وإن طال.

قال الشافعي: ولو قطع ذلك قطعاً بيناً بعد قليل أو كثير من الطعام، ثم أكل كان حائثاً، وكان هذا أكثرين.

قال الشافعي: ولو أخذ ثديها الواحد فأنفذ ما فيه، ثم تحول إلى الآخر مكانه فأنفذ ما فيه كانت هذه رضعة واحدة؛ لأن الرضاع قد يكون بقاء النفس والإرسال والعودة كما يكون الطعام والشراب بقاء النفس وهو طعام واحد، ولا ينظر في هذا إلى قليل رضاعه ولا كثيره إذا وصل إلى جوفه منه شيء فهو رضعة، وما لم يتم حساً لم يحرم بهن.

قال الشافعي: والوجور كالرضاع وكذلك السعوط؛ لأن الرأس جوف.

الحولين خيرٌ لَهُ من إتمام الرضاع لَهُ لَعَلَّهُ تَكُونُ بِهِ أَوْ يَمْرُضَعَتْهُ، وَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ رِضَاعَ غَيْرِهَا أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا.

وما جعل الله تعالى له غايةً بالحكم بعد مضي الغاية فيه غيره قبل مضيتها.

فإن قال قائل: وما ذلك؟

قيل: قال الله تعالى ﴿وَإِذَا ضَرَأْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ الآية؛ فكان لهم أن يقصروا مسافرين، وكان في شرط القصر لهم مجالٌ موصوفةٌ دليلٌ على أن حكمهم في غير تلك الصفة غير القصر.

وقال تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ فكن إذا مضت الثلاثة الأقراء فحكمهن بعد مضيتها غير حكمهن فيها.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فقد قال عروة قال غير عائشة من أزواج النبي ﷺ ما نرى هذا من النبي ﷺ إلا رخصة في سالم.

قيل: فقول عروة عن جماعة أزواج النبي ﷺ غير عائشة لا يخالف قول زينب عن أمها أن ذلك رخصة مع قول أم سلمة في الحديث هو خاصة وزيادة قول غيرها ما نراه إلا رخصة مع ما وصفت من دلالة القرآن ولأنني قد حفظت عن عدوٍ ممن لقيت من أهل العلم أن رضاع سالم خاص.

فإن قال قائل: فهل في هذا خبرٌ عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ بما قلت في رضاع الكبير؟ قيل: نعم:

١٥٩١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِيَّارٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ عِنْدَ دَارِ الْقَضَاءِ يَسْأَلُهُ عَنِ رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: كَانَتْ لِي وَلِيدَةٌ فَكُنْتُ أَطْرُقُهَا فَعَمِدَتْ أَمْرَأَتِي إِلَيْهَا فَأَرْضَعَتْهَا فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ دُونَكَ، فَقَدْ وَاللَّهِ أَرْضَعْتَهَا.

فقال عمرُ بنُ الخطابِ أوجعها واقتِ جاريتك، فإنما الرضاعُ رضاعُ الصغير. [أخرجه مالك (٦٠١/٢)]

١٥٩٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَا رِضَاعَ إِلَّا لِمَنْ أَرْضَعَ فِي الصَّغِيرِ. [أخرجه مالك (٦٠٣/٢)]

١٥٩٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا

بَنِي عَامِرٍ بْنِ لُؤْيٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا، وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا فَضْلٌ، وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا بَيْتٌ وَاحِدٌ فَمَاذَا تَرَى فِي شَأْنِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِيمَا بَلَغْنَا أَرْضَعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمُ بِلَبَيْهَا، فَقَعَلْتُ؛ فَكَانَتْ تَرَاهُ ابْنًا مِنْ الرِّضَاعَةِ فَأَخَذَتْ عَائِشَةُ بِذَلِكَ فِيمَنْ كَانَتْ تُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرُّجَالِ؛ فَكَانَتْ تَأْمُرُ أَخْتَهَا أُمَّ كُلثُومٍ وَتَنَاتِ أَخِيهَا يُرَضِعُنَّ لَهَا مِنْ أَحَبَّتْ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَأَبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ وَقُلْنَ مَا نَرَى الَّذِي أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلَةً بَنَتْ سَهْلٌ إِلَّا رُخْصَةً فِي سَالِمٍ وَحَدَّثَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْخُلُ عَلَيْنَا بِهِلُو الرِّضَاعَةِ أَحَدٌ. [قدم]

فعلى هذا من الخبر كان أزواج النبي ﷺ في رضاعة الكبير.

قال الشافعي: وهذا، والله تعالى أعلم، في سالم مولى أبي حذيفة خاصة.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ما دل على ما وصفت.

قال الشافعي: فذكرت حديث سالم الذي يقال له مولى أبي حذيفة عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضعه خمسَ رَضَعَاتٍ يَحْرُمُ بِهِنَّ قالت أم سلمة في الحديث، وكان ذلك في سالم خاصة، وإذا كان هذا لسالم خاصة فالخاص لا يكون إلا مخرجاً من حكم العام، وإذا كان مخرجاً من حكم العام فالخاص غير العام، ولا يجوز في العام إلا أن يكون رضاعُ الكبير لا يحرم ولا بد إذا اختلف الرضاعُ في الصغير والكبير من طلب الدلالة على الوقت الذي إذا صار إليه المرضعُ فارضع لم يحرم. قال: والدلالة على الفرق بين الصغير والكبير موجودة في كتاب الله عز وجل.

قال الله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ فجعل الله عز وجل تمام الرضاع حولين كاملين.

وقال ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ يعني، والله تعالى أعلم، قبل الحولين، فدل على أن إرخاصه عز وجل في فصال الحولين على أن ذلك إنما يكون باجتماعهما على فصاله قبل الحولين، وذلك لا يكون، والله تعالى أعلم، إلا بالنظر للمولود من والديه أن يكونا يريان أن فصاله قبل

للرجل والمرأة فانظر إلى المرأة ذات اللبن؛ فإن كان لبنها نزل بولدي من رجل نسب ذلك الولد إلى والده؛ لأن حمله من الرجل؛ فإن رضع به مولود فالمولود أو المرضع بذلك اللبن ابن الرجل الذي الابن ابنه من النسب كما يثبت للمرأة؛ وكما يثبت الولد منه ومنها؛ وإن كان اللبن الذي أرضعت به المولود لبن ولد لا يثبت نسبه من الرجل الذي الحمل منه فاسقط اللبن؛ فلا يكون المرضع ابن الذي الحمل منه إذا سقط النسب الذي هو أكبر منه سقط اللبن الذي أقيم مقام النسب في التحريم؛ فإن النبي ﷺ قال: يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وبِحكاية عائشة تحريمه في القرآن.

قال الشافعي: فإن ولدت امرأة حملت من الزنا اعترف الذي زنا بها أو لم يعترف فأرضعت مولوداً فهو ابنها؛ ولا يكون ابن الذي زنى بها؛ وأكره له في الورع أن ينكح بنات الذي ولد له من زنا كما أكرهه للمولود من زنا؛ وإن نكح من بناته أحداً لم أفسخه؛ لأنه ليس بابنه في حكم رسول الله ﷺ.

فإن قال قائل: فهل من حجة فيما وصفت؟

قيل: نعم؛ قضى النبي ﷺ بإثنين أمة زُمعة لزُمعة وأمر سودة أن تحتجب منه لِمَا رَأَى مِنْهُ مِنْ شَبَهِه بَعْتَهُ؛ فَلَمْ يَزَها. وقد قضى أنه أخوها حتى لقيت الله عز وجل؛ لأن ترك رؤيتها مباح؛ وإن كان أخاً لها.

وكذلك ترك رؤية المولود من نكاح اخته مباح؛ وإنما منعي من فسخه أنه ليس بابنه إذا كان من زنا.

قال الشافعي: ولو أن بكراً لم تمسس بنكاح ولا غيره أو ثيباً؛ ولم يعلم لواحدة منهما حمل نزل لهما لبن فحلب فخرج لبن فأرضعتا به مولوداً خسر رضعات كان ابن كل واحدة منهما ولا أب له؛ وكان في غير معنى ولِد الزنا؛ وإن كانت له أم ولا أب له؛ لأن لبنه الذي أرضع به لم ينزل من جماع.

قال الشافعي: ولو أن امرأة أرضعت؛ ولا يعرف لها زوج؛ ثم جاء رجل فادعى أنه كان نكحها صحيحاً وأقر بولدها وأقرت له بالنكاح فهو ابنها كما يكون الولد.

قال الشافعي: ولو أن امرأة نكحت نكاحاً فاسداً فولدت من ذلك النكاح ولداً؛ وكان النكاح بغير ولي أو بغير شهود عدول أو أي نكاح فاسد ما كان خلا أن تنكح في عذتها من زوج يلحق به النسب أو حملت فتزل لها لبن فأرضعت به مولوداً كان ابن الرجل النكاح نكاحاً فاسداً والمرأة المرضع كما يكون الحمل ابن النكاح نكاحاً صحيحاً.

قال الشافعي: ولو أن امرأة نكحت في عذتها - من وفاة زوج صحيح أو فاسد أو طلاقه - رجلاً ودخل بها في عذتها

موسى قال رَضَاعَةُ الْكَبِيرِ مَا أَرَاهَا إِلَّا تُحْرَمُ؛ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَنْظِرْ مَا يَفْتِي بِهِ الرَّجُلُ؛ فَقَالَ أَبُو مُوسَى فَمَا تَقُولُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: لَا رَضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ؛ فَقَالَ أَبُو مُوسَى لَا تَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ مَا كَانَ هَذَا الْحَبِيرُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ. [أخرجه مالك (٦٠٧/٢)]

قال الشافعي: فجماع فرق ما بين الصغير والكبير أن يكون الرضاع في الحولين؛ فإذا أرضع المولود في الحولين خسر رضعات كما وصفت؛ فقد كمل رضاعه الذي يحرم.

قال الشافعي: وسواء أرضع المولود أقل من حولين؛ ثم قطع رضاعه؛ ثم أرضع قبل الحولين أو كان رضاعه متتابعاً حتى أرضعته امرأة أخرى في الحولين خسر رضعات؛ ولو توسع رضاعه؛ فلم يفصل ثلاثة أحوال أو حولين أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر فأرضع بعد الحولين لم يحرم الرضاع شيئاً؛ وكان بمنزلة الطعام والشراب؛ ولو أرضع في الحولين أربع رضعات وبعد الحولين الخامسة وأكثر لم يحرم؛ ولا يحرم من الرضاع إلا ما تم خمس رضعات في الحولين؛ وسواء فيما يحرم الرضاع والوجور؛ وإن خلط للمولود لبن في طعام فيطعمه كان اللبن الأغلب أو الطعام إذا وصل اللبن إلى جوفه وسواء شيب له اللبن بماء كثير أو قليل إذا وصل إلى جوفه فهو كله كالرضاع؛ ولو جبن له اللبن فاطعم جبناً كان كالرضاع.

وكذلك لو استسقطه؛ لأن الرأس جوف؛ ولو حقنه كان في الحقة قولان؛ أحدهما أنه جوف؛ وذلك أنها تغطر الصائم لو احتقن؛ والآخر أن ما وصل إلى الدماغ كما وصل إلى المعدة؛ لأنه يغتذى من المعدة؛ وليست كذلك الحقة.

قال الشافعي: ولو أن صبياً أطعم لبن امرأة في طعام مرة وأوجره أخرى وأسعطه أخرى؛ وأرضع أخرى؛ ثم أوجره وأطعم حتى يتم له خمس مرات كان هذا الرضاع الذي يحرم كل واحد من هذا يقوم مقام صاحبه وسواء لو كان من صنف هذا خمس مراراً أو كان هذا من أصناف شتى؛ وإذا لم يتم له الخامسة إلا بعد استكمال ستين لم يحرم؛ وإن تمت له الخامسة حين يرضع الخامسة فيصل اللبن إلى جوفه أو ما وصفت أنه يقوم مقام الرضاع مع مضي ستين قبل كمالها؛ فقد حرّم؛ وإن كان ذلك قبل كمالها بطرفة عين أو مع كمالها إذا لم يتقدم كمالها.

٢٩- في لبن المرأة والرجل

قال الشافعي: رحمه الله تعالى؛ واللبن إذا كان من حمل ولا أحسبه يكون إلا من حمل فاللبن للرجل والمرأة كما يكون الولد

الَّذِي طَلَّقَ أَوْ مَاتَ وَاللَّيْنُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ لَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ.

قال الشافعي: ولو تزوجت زوجاً بعد انقطاع لبنها أو قبله، ثم انقطع لبنها وأصابها الزوج فشاب لبنها، ولم يظهر بها حمل فاللبن من الزوج الأول، ومن أرضعت فهو ابنها وابن الزوج الأول، ولا يكون ابن الآخر.

قال الشافعي: ولو أحبلها الزوج الآخر بعد انقطاع لبنها من الزوج الأول فشاب لبنها سئل النساء عن الوقت الذي يشوب فيه اللبن ويبين الحمل؛ فإن قلن الحمل لو كان من امرأة بكر أو ثيب، ولم تلد قط أو امرأة قد ولدت لم يأت لها لبن في هذا الوقت إنما يأتي لبنها في الثامن من شهرها أو التاسع فاللبن للأول؛ فإن دام فهو ابن للأول ما بينه وبين أن يبلغ الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر.

قال الشافعي: وإذا ثاب لها اللبن في الوقت الذي يكون لها فيه لبن من حملها الآخر كان اللبن من الأول بكل حال؛ لأنني على علم من لبن الأول، وفي شك من أن يكون خلطه لبن الآخر؛ فلا أحرم بالشك شيئاً واحداً له أن يتوقى في بنات الزوج الآخر في هذا الوقت.

قال الشافعي: ولو شك رجل أن تكون امرأة أرضعته خمس رضعات.

قلت: الورع أن يكف عن رؤيتها حاسراً، ولا يكون محرماً لها بالشك؛ ولو نكحها أو أحداً من بناتها لم أفسخ النكاح؛ لأنني على غير يقين من أنها أم.

قال الشافعي: ولو كان لبنها انقطع، فلم يشب حتى كان هذا الحمل الآخر في وقت يمكن أن يشوب فيه اللبن من الآخر، ففيها قولان.

أحدهما أن اللبن بكل حال من الأول، وإن ثاب بتحريكه نطفة الآخر فهو كما يشوب بأن ترحم المولود فتدبر عليه وتشرب الدواء أو تأكل الطعام الذي يزيد في اللبن فتدبر عليه.

والقول الثاني أنه إذا انقطع انقطاعاً بيناً، ثم ثاب فهو من الآخر؛ وإن كان لا يشوب بحال من الآخر لبن ترضع به حتى تلد أمه فهو من الأول في جميع هذه الأقاويل، وإن كان لا يشوب شيء ترضع به، وإن قل فهو منهما معاً فمن لم يفرق بين اللبن والولد قال هو للأول أبداً؛ لأنه لم يحدث ولداً، ولم يكن ابن لآخر إذا كان ابن الأول من الرضاعة، ومن فرق بينهما قال هو منهما معاً.

قال الشافعي: وإن طلق امرأة، فلم ينقطع لبنها وكانت تحيض وهي ترضع فحاضت ثلاث حيض ونكحت زوجاً فدخل بها فاصابها فحملت، فلم ينقطع اللبن حتى ولدت فالولد قطع اللبن الأول، ومن أرضعته فهو ابنها وابن الزوج الآخر لا يحمل له

فاصابها فجاءت بمحمل فتزل لها لبن أو ولدت فأرضعت بذلك اللبن مولوداً كان ابنها، وكان أشبه عندي، والله تعالى أعلم، أن يكون موقوفاً في الرجلين معاً حتى يرى ابنها القافة فأي الرجلين أحقته القافة لحق الولد، وكان المرضع ابن الذي يلحق به الولد وسقطت عنه ابوة الذي سقط عنه نسب الولد.

قال الشافعي: ولو كان حمل المرأة سقطاً لم يبين خلقه أو ولدت ولداً فمات قبل أن يراه القافة فأرضعت مولوداً لم يكن المولود المرضع ابن واحد منهما دون الآخر في الحكم كما لا يكون المولود ابن واحد منهما دون الآخر في الحكم، والورع أن لا ينكح ابنة واحد منهما، وإن لا يرى واحد منهما بناته حسراً ولا المرضعة إن كانت جارية، ولا يكون مع هذا محرماً لمن يخلو أو يسافر بهن، ولو كان المولود عاش حتى تراه القافة، فقالوا هو ابنهما معاً فامر المولود موقوف فينسب إلى أيهما شاء؛ فإذا انتسب إلى أحدهما انقطع عنه أبوة الذي ترك الانتساب إليه، ولا يكون له أن يترك الانتساب إلى أحدهما دون الآخر يجبر أن ينسب إلى أحدهما، وإن مات قبل أن ينسب أو بلغ معتها لم يلحق بواحد منهما حتى يموت وله ولد فيقوم ولده مقامه في أن ينسبوا إلى أحدهما أو لا يكون له ولد؛ فيكون ميراثه موقوفاً.

قال الشافعي: وهذا موضع فيه قولان: أحدهما أن المرضع مخالف للابن؛ لأنه يثبت للابن على الأب وللأب على الابن حقوق الميراث والعقل والولاية للدم ونكاح البنات وغير ذلك من أحكام البنين، ولا يثبت للمرضع على ابنة الذي أرضعه ولا لابنه الذي أرضعه عليه من ذلك شيء، ولعل العلة في الامتناع من أن يكون ابنهما معاً لهذا السبب؛ فمن ذهب هذا المذهب جعل المرضع ابنهما معاً، ولم يجعل له الخيار في أن يكون ابن أحدهما دون الآخر، وقال ذلك في المسائل قبله التي في معناها.

والقول الثاني: أن يكون الخيار للولد فأيهما اختار الولد أن يكون أباه فهو أبوه وأبو المرضع، ولا يكون للمرضع أن يختار غير الذي اختار المولود؛ لأن الرضاع تبع للنسب؛ فإن مات المولود، ولم يختار كان للمرضع أن يختار أحدهما؛ فيكون أباه وينقطع عنه أبوة الآخر والورع أن لا ينكح بنات الآخر، ولا يكون لمن محرماً يراهن بأنقطاع أبوته عنه.

قال الشافعي: وإذا أرضعت المرأة رجلاً بلبن ولدي فانتفى أبو المولود منه فلا عنها فتفي عنه نسبه لم يكن أباً للمرضع؛ فإن رجع الأب ينسبه إليه ضرب الحد ولحق به الولد ورجع إليه أن يكون أباً المرضع من الرضاعة.

قال الشافعي: ولو أن امرأة طلقها زوجها، وقد دخل بها أو مات عنها وهي ترضع وكانت تحيض في رضاعها ذلك ثلاث حيض ولبنها دائم أرضعت مولوداً فالمولود ابنها وابن الزوج

مهر مثلها، وإنما معني أن الزمها نصف المهر الذي لزمه بتسميته أنه شيء حايى به في ماله، وإنما يغرّم له إذا أفسد عليه ثمن ما استهلك عليه بما لزمه ولا أزيد عليها في ذلك شيئاً على ما لزمه كما لو اشترى سلعة بمائة استهلكها وقيمتها خمسون لم يغرّم مائة.

وإنما معني أن أغرمها الأقل من نصف مهر مثلها أو ما سمي لها أن أباه لو حابه في صداقها كان عليه نصف مهر مثلها، فلم أغرمها إلا ما يلزمه أو أقل منه إن كان قيمة نصف مهر مثلها أقل مما أصدقها، وإنما معني من أن أسقط عنها الغرم، وإن كان لم يفرض لها صداقاً أنه كان حقاً لها عليه مثل نصف مهر مثلها إن طلقها ولأنّي لا أجيز لأبيها المحابة في صداقها، فإنما أغرمها ما لزمه بكل حال وأبطلت عنها عاباته كهيته، وإنما يكون للمرأة المتعة إذا طلقت، ولم يسم لها إذا كانت تملك مالها كما يكون العفو لها فامّا الصبيّة، فلا تملك مالها، ولا يكون لأبيها المحابة في مالها.

قال الشافعي: ولو تزوّج امرأة، فلم يصحبها حتى تزوّج عليها صبيّة ترضع فأرضعتها حرّمت عليه المرأة الأم بكل حال؛ لأنها من أمّهات نسائه ولا نصف مهر ولا متعة لها؛ لأنها أفسدت نكاح نفسها ويفسد نكاح الصبيّة بلا طلاق؛ لأنها صارت في ملكه وأمّها معها ولأنّ التي أرضعتها لم تصر أمّها وهذه ابنتها إلا في وقت؛ فكانتا في هذا الموضع كمن ابتدأ نكاح امرأة وابنتها فلها نصف المهر بفساد النكاح فيرجع على امرأته التي أرضعتها بنصف مهر مثلها.

قال الشافعي: ولو كان نكح صبيّتين فأرضعتها امرأته الرّضعة الخامسة جميعاً معاً فسد نكاح الأم كما وصفت ونكاح الصبيّتين معاً ولكل واحدة منهما نصف المهر الذي سمي لها ويرجع على امرأته بمثل نصف مهر كل واحدة منهما؛ فإن لم يكن سمي لها مهرأ كان لكل واحدة منهما نصف مهر مثلها وتحلّ له كل واحدة منهما على الانفرد؛ لأنهما ابتسا امرأة لم يدخل بها، ولو كانت له ثلاث زوجات صابيا فأرضعت اثنتين الرّضعة الخامسة معاً، ثم أزال الواحدة فأرضعت الثالثة لم تحرم الثالثة وحرّمت الاثنتان اللتان أرضعتا الخامسة معاً؛ لأن الثالثة لم ترضع إلا بعدما حرّمت هاتان وحرّمت الأم عليه؛ فكانت الثالثة غير آخذٍ للمرأتين إلا بعد ما حرّمتا عليه وغير مرضعة الرّضعة الخامسة من الأم إلا بعدما بانت الأم منه، ولو أرضعت إحداهن الرّضعة الخامسة، ثم أرضعت الآخرين الرّضعة الخامسة حرّمت عليه الأم ساعة أرضعت الأولى الرّضعة الخامسة؛ لأنها صارت من أمّهات نسائه والمرضعتان الرّضعة الخامسة معاً للأم، ولم تكن أمّاً إلا والابنة معقود عليها نكاح الرجل في وقت واحد والاثنتان اختان فيفسخ نكاحهما معاً وحرّمت الاثنتان بعد حين صارتا اختين معاً ويخطب كل واحدة منهما على الانفرد، وإن أرضعت

أحد ولدت ولا ولده الزوج الآخر؛ لأنه أبوه ويحلّ له ولد الأول من غير المرأة التي أرضعته؛ لأنه ليس بأبيه.

قال الشافعي: ولو أرضعت امرأة صبيّاً أربع رضعات، ثم حلب منها لبن، ثم ماتت فأوجره الصبي بعد موتها كان ابنها كما يكون ابنها لو أرضعته خمساً في الحياة.

قال الشافعي: ولو رضعها الخامسة بعد موتها أو حلب له منها لبن بعد موتها فأوجره لم يحرم؛ لأنه لا يكون للميت فعل له حكم بحال، ولو كانت نائمة فحلبت فأوجره صبي حرم؛ لأنّ لبن الحيّ يحلّ، ولا يحلّ لبن الميت، وإن الحيّة النائمة يكون لها جنابة بأن تنقلب على إنسان أو تسقط عليه فتقتله، فيكون فيه العقل، ولو تعقل إنسان ميتة أو سقطت عليه فقتلته لم يكن له عقل؛ لأنها لا جنابة لها.

قال الشافعي: ولو كانت لم تكمل خمس رضعات فحلب لها لبن كثير فقطع ذلك اللبن فأوجره صبي مرتين أو ثلاثاً حتى يتم خمس رضعات لم يحرم؛ لأنه لبن واحد، ولا يكون إلا رضعة واحدة، وليس كاللبن يحدث في الثدي كلما خرج منه شيء حدث غيره فيفترق فيه الرضاع حتى يكون خمساً.

قال الربيع: وفي قول آخر أنه إذا حلب منها لبن فأرضع به الصبي مرة بعد مرة فكل مرة تحسب رضعة إذا كان بين كل رضعتين قطع بين فهو مثل الغذاء إذا تغذى به، ثم قطع الغذاء اللبن، وإن كان، ثم عاذ له كان أكلتين، وإن كان الطعام واحداً.

وكذلك إذا قطع عن الصبي الرضاع القطع بين، وإن كان اللبن واحداً.

قال الشافعي: ولو تزوّج رجل صبيّة، ثم أرضعتها أمّه التي ولدته أو أمّه من الرضاعة أو ابنته من نسب أو رضاع أو امرأة ابنه من نسب أو رضاع بلبن ابنه حرّمت عليه الصبيّة أبداً، وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أرضعتها بنصف صداق مثلها تعمّدت إفساد النكاح أو لم تعمّده؛ لأنّ كل من أفسد شيئاً ضمن قيمة ما أفسد تعمّد الفساد أو لم تعمّده وقيمتها نصف صداق مثلها؛ لأنّ ذلك قيمة ما أفسدت منها غمّاً يلزم زوجها كان أكثر من نصف ما أصدقها أو أقل إن كان أصدقها شيئاً أو لم يسم لها صداقاً؛ لأنّ ذلك أقل ما كان وجب لها عليه بكل حال إذا لم يكن هو طلقها قبل أن يسمي لها شيئاً.

قال الشافعي: وإنما معني أن الزمه مهرها كلّ أن الفرقة إذا وقعت بإرضاعها، ففساد نكاحها غير جنابة إلا بمعنى إفساد النكاح وإفساد النكاح كان بالرضاع الذي كان قبل نكاحه جائزاً لها وبعد نكاحه إلا بمعنى أن يكون فساداً عليه، فلمّا كان فساداً عليه ألزمها ما كان لازماً للزوج في أصل النكاح، وذلك نصف

يفسدُ نكاحُ التي أرضعت أولاً وامراته الكبيرة معاً ويرجعُ بنصفِ مهرٍ مثل التي فسدت نكاحها، وإن أرضعن معاً فسدت نكاحهن كلهن ويرجعُ بأنصافِ مهورهن ولا تخالفُ المسألة قبلها إلا في خصلية أن زوجاته الصغار لا يحرمن عليه في كلِّ حال وله أن يتدعى نكاحَ آيتهن شاء على الانفراق؛ لأن الذي حرم به أو حرمَ منهن إنما كن أخواتِ امراته من الرضاعة أو بناتِ أختها أو أختها فحرم أن يجمعَ بينهن، ولا يحرم على الانفراق.

قال الشافعي: ولو كان دخلَ بها حرمَ نكاحُ من أرضعته أمهاتها بكلِّ حال، ولم يحرم نكاحُ من أرضعته أخواتها وبناتُ أختها بكلِّ حال، وكان له أن يتزوجَ اللاتي أرضعته أخواتها إن شاء على الانفراق ويفسخُ نكاحُ الأولى منهن وامراته معاً، ولا يفسدُ نكاحُ اللاتي بعدها لأنهن أرضعن بعدما بانت امراته، فلم يكن جامعاً بينهما وبينَ عمِّه لهن ولا خالة إلا أن ترضعَ منهن امرأة واحدة أو اثنتين معاً فيفسدُ نكاحهما بأنهما أختان.

قال الشافعي: وإذا أرضعت أجنبيةً امراته الصغيرة لم يفسد نكاحُ امراته وحرمتُ الأجنبية عليه أبداً لأنها من أمهات نسائه وحرمتُ عليه أن يجمعَ بينَ أحدٍ من بناتها بنسبٍ أو رضاعٍ وبينَ امراته التي أرضعت.

قال الشافعي: وإذا تزوجَ الرجلُ صبيّةً، ثم تزوجَ عليها عمّةً وأصابَ العمّةُ فرقتَ بينهما ولها مهرٌ مثلها؛ فإن أرضعت أمَ العمّةِ صبيّةً لم أفرقَ بينه وبينَ الصبيّةِ والعمّةُ ذاتُ محرمٍ لها قبل النكاحِ بعده، وإنما يحرمُ أن يجمعَ بينهما فأما إحداهما بعدَ الأخرى، فلا يحرمُ، والله أعلم.

٣٠- بابُ الشهادة والإقرار بالرضاع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لم أعلم أحداً ممن ينسبه العامة إلى العلم مخالفاً في أن شهادة النساء تجوزُ فيما لا يحلُّ للرجال غير ذوي المحارم أن يعتمدوا أن يروه لغير شهادة، وقالوا ذلك في ولادة المرأة وعيها الذي تحت ثيابها والرضاعة عندي مثله لا يحلُّ لغير محرم أو زوج أن يعتمد أن ينظرَ إلى ثديها، ولا يمكن أن يشهدَ على رضاعها بغير رؤية ثديها؛ لأنه لو رأى صبيّاً يرضعُ وثديها مغطىً أمكن أن يكون يرضعُ من وطبٍ عملٍ كخليفة الثدي وله طرفٌ كطرفِ الثدي، ثم أدخلَ في كمّها فتجوزُ شهادة النساء في الرضاع كما تجوزُ شهادتهن في الولادة، ولو رأى ذلك رجلان عدلان أو رجلٌ وامرأتان جازت شهادتهما في ذلك ولا تجوزُ شهادة النساء في الموضع الذي ينفردن فيه إلا بأن يكنَّ حرائرَ عدولاً ببالغٍ ويكنَّ أربعاً؛ لأن الله عزَّ وجلَّ إذا أجازَ شهادتهن في الدين جعلَ امرأتينِ تقومان مقامَ رجلٍ بعينه، وقولُ

الأخرين بعد متفرقين لم تحرماً عليه معاً؛ لأنها لم ترضع واحدةً منها إلا بعدما بانت منه هي والأولى، ولكن ثبتت عقدة التي أرضعتها بعد ما بانت الأولى ويسقطُ نكاحُ التي أرضعت بعدها؛ لأنها أختُ امراته؛ فكانت كامراً نكحت على أختها.

قال الربيع: وفيه قولٌ آخر أنها إذا أرضعت الرابعةَ خمسَ رضعات، فقد أكملت الثالثة والرابعة خمسَ رضعات وبهن حرمت الرابعة فكانت جامعاً بين الأختين من الرضاعة فيفسخن معاً، ويتزوج من شاء منهن.

قال الشافعي: ولو أرضعت واحدةً خمسَ رضعات، ثم أرضعت الآخرين حساً معاً حرمت على الأم بكلِّ حال وانفسخَ عليه نكاحُ البنت الأولى مع الأم وحرمت الآخرين؛ لأنها صارتا أختين في وقتٍ معاً.

قال الشافعي: ولو كنَّ ثلاثاً صغاراً، وواحدة لم يدخل بها ولها بناتٍ مراضعٌ فأرضعت البنات الصغار واحدة بعد أخرى فسدت نكاحُ الأم، ولم يحلَّ بحالٍ ولها نصفُ المهر ويرجعُ الزوجُ على التي أكملت أولاً خمسَ رضعات لأي نسائه أكملت بنصفِ مهرٍ مثلها ونصفِ مهرٍ مثل أمها؛ فإن كنَّ أكملن إرضاعهن معاً انفسخَ نكاحهن معاً ويرجعُ على كلِّ واحدةٍ منهن بنصفِ مهرٍ التي أرضعت.

قال الشافعي: ولو كانت واحدةً فأكملت رضاعها حساً قبل تبين فسح نكاحِ التي أكملت رضاعها أولاً، ولا يفسخُ نكاحُ التي أكملت رضاعها بعدها؛ لأنها لم ترضع حتى بانت أمها وأختها منه، ثم يفسخُ نكاحُ التي أكملت رضاعها بعدها؛ لأنها صارت أختَ امرأةٍ له ثابتة النكاح؛ فكانت كالأخت المنكوحَةِ على أختها.

قال الشافعي: وكذلك بناتها من الرضاعة وبناتُ بناتها كلهن يحرم من رضاعهن كما يحرم من رضاعها.

قال الشافعي: ولو كان دخلَ بامرأتها وكانت أرضعتهم أو أرضعن ولدها كان لها المهر بالميسر وحرمت على التي أرضعتها وأرضعها ولدها وسواء كانت أرضعت الاثنين معاً أو أرضعتهم ثلاثهن معاً أو متفرقات يفسدُ نكاحهن على الأبد؛ لأنهن بناتُ امرأةٍ فدخلَ بها.

وكذلك كلُّ من أرضعته تلك المرأة، ولولها.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها، ولم يدخل بامرأتها فأرضعتهم أم امراته أو جدتهن أو أختها أو بنتُ أختها كان القول كالقول في بناتها إذا أرضعتهم، ولم ترضع هي يفسدُ نكاحها، ويكون لها نصفُ مهرٍ مثلها إذا لم يكن دخلَ بها ويرجعُ به على التي أكملت أولاً من نسائه خمسَ رضعات؛ لأنها صيرتها أم امراته

أكثر من لقيت من أهل الفتيا إن شهادة الرجلين تامة في كل شيء ما عدا الزنا فامراتان أبداً تقومان مقام رجل إذا جازتا.

١٥٩٤- قال الشافعي: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء قال: لا يجوز من النساء أقل من أربع. [أخرجه البيهقي (٩٧/٦)]

قال الشافعي: فإذا شهد أربع نسوة أن امرأة أرضعت امرأة خمس رضعات وأرضعت زوجها حساً أو أقر زوجها بأنها أرضعت حساً فرق بينه وبين امرأته؛ فإن أصابها فلها مهر مثلها، وإن لم يصبها، فلا نصف مهر لها ولا متعة.

قال الشافعي: وكذلك إن كان في النسوة أخوات المرأة وعماتها وخالاتها؛ لأنها لا يردها إلا شهادة ولد أو والد.

قال الشافعي: وإن كانت المرأة تنكر الرضاع؛ فكانت فيهن ابتها وأما جزأ عليهما أنكره الزوج أو ادعاه، وإن كانت المرأة تنكر الرضاع والزوج ينكر أو لا ينكر، فلا يجوز فيه أمها ولا أمهاتها ولا ابنتها وسواء هذا قبل عقد النكاح وبعد عقده قبل التحول وبعده لا يختلف لا يفرق فيه بين المرأة والزوج إلا بشهادة أربع ممن تجوز شهادته عليه ليس فيهن عدو للمشهد عليه أو غير عدل.

قال الشافعي: ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت؛ لأنه ليس لها في ذلك ولا عليها شيء ترد به شهادتها.

وكذلك تجوز شهادة ولدها وأمها، ويوقن حتى يشهدن أن قد أرضع المولود خمس رضعات تخلص كلهن إلى جوفه أو يخلص من كل واحدة منهن شيء إلى جوفه وتسعين الشهادة على هذه؛ لأنه لا يستدرك في الشهادة فيه أبداً أكثر من رؤيتهن الرضاع وعلمهن وصوله بما يرين من ظاهر الرضاع.

قال الشافعي: وإذا أرضع الصبي، ثم قاء فهو كرضاعه واستمسكه.

قال الشافعي: وإذا لم تكمل في الرضاع شهادة أربع نسوة أحببت له فراقها إن كان نكحها وترك نكاحها، إن لم يكن نكحها للورع، فإنه إن يدع ما له نكاحه خير من أن ينكح ما يحرم عليه.

قال الشافعي: ولو نكحها لم أفرق بينهما إلا بما أقطع به الشهادة على الرضاع.

فإن قال قائل: فهل في هذا من خبر عن النبي ﷺ؟

قيل: نعم.

١٥٩٥- أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة أن عتبة بن الحارث أخبره

أنه نكح أم يحيى بنت أبي أهاب، فقالت أمة موزاء قد أرضعتكما قال فجنبت إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له فأعرض فتجنبت فذكرت ذلك له، فقال وكيف، وقد زعمت أنها أرضعتكما. [أخرجه البخاري (٨٨)، أبو داود (٣٦٠٤)، الرمزي (١١٥١)]

قال الشافعي: إعراضه عليه الصلاة والسلام يشبه أن يكون لم ير هذا شهادة تلزمه، وقوله وكيف، وقد زعمت أنها أرضعتكما؟ يشبه أن يكون كره له أن يقيم معها، وقد قيل إنها أخته من الرضاعة، وهذا معنى ما قلنا من أن يتركها ورعاً لا حكماً.

٣١- الإقرار بالرضاع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر رجل أن امرأة أمه من الرضاعة أو ابنته من الرضاعة، ولم ينكح واحدة منهما، وقد ولدت المرأة التي يزعم أنها أمه أو كان لها لبن يعرف للرضع مثله، وكان لها سن يحتمل أن يرضع مثلاً مثله لو ولد له وكانت له سن تحتمل أن ترضع امرأته أو أمه أو أمته التي ولدت منه مثلاً الذي أقر أنها ابنته لم تحلل له واحدة منهما أبداً في الحكم ولا من بناتها.

ولو قال مكانه غلطت أو هممت لم يقبل منه؛ لأنه قد أقر أنها ذواتا محرم منه قبل يلزمهما أو يلزمهما له شيء.

وكذلك لو كانت هي المقررة بذلك وهو يكذبها، ثم قالت غلطت؛ لأنها أقرت به في حال لا يدفع بها عن نفسه، ولا يجزئ إليها ولا تلزمه ولا نفسها بإقرار شيئاً.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها غير أن لم تلد التي أقر أنها أرضعت أو ولدت وهي أصغر مولوداً منه؛ فكان مثلاً لا يرضع مثله مجال أو كانت التي ذكر أنها ابنته من الرضاعة مثله في السن أو أكبر منه أو قريباً منه لا يحتمل مثله أن تكون ابنته من الرضاعة كان قوله وقولها في هذه الأحوال باطلاً، ولم يحرم عليه أن ينكح واحدة منهما ولا ولداً لهما إنما تقبل دعواه ويلزمه إقراره فيما يمكن مثله وسواء في ذلك كذبته المرأة أو صدقته أو كانت المدعية دونه؛ ألا ترى أنه لو قال لرجل أكبر منه هذا ابني وصدق الرجل لم يكن ابنه أبداً.

وكذلك لو قال رجل هو أصغر منه هذا أبي وصدق الرجل ولا نسب لواحد منهما يعرف لم يكن أباه إنما أقبل من هذا ما يمكن أن يكون مثله، ولو كانت المسألة في دعواها مجالها، فقال هذه أختي من الرضاعة أو قالت هذا أخي من الرضاعة قبل

وَأَحْلَفَهُ لَهَا عَلَى دَعْوَاهَا مَا هِيَ أخته من الرضاعة؛ فإن حلف أثبت النكاح، وإن نكل أحلفتها؛ فإن حلفت فسخت النكاح ولا شيء لها، وإن لم تحلف فهي امرأته مجالها.

قال الشافعي: وهذا إذا لم يقم واحد منهما أربع نسوة ولا رجلين ولا رجلاً وامرأتين على ما ادعى؛ فإن أقاما على ذلك من تجوز شهادته، فلا إيمان بينهما والنكاح مفسوخ إذا شهد النسوة على رضاع أو الرجال؛ فإن شهد على إقرار الرجل أو المرأة بالرضاع أربع نسوة لم تجز شهادتين؛ لأن هذا مما يشهد عليه الرجال، وإنما تجوز شهادة النساء منفردات فيما لا ينبغي للرجال أن يعمدوا النظر إليه لغير الشهادة.

قال الشافعي: وإن كان هذا بعد إصابته إياها، وكان هو المقر؛ فإن كذبه فلها المهر الذي سمى لها، وإن صدقته فلها مهر مثلها كان أكثر أو أقل من المهر الذي سمى لها، وإن كانت هي المدعية أنها أخته لم تصدق إلا أن يصدقها، فيكون لها مهر مثلها.

٣٢- الرَّجُلُ يَرْضَعُ مِنْ ثَدْيِهِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أحسبه ينزل للرجل لبن؛ فإن نزل له لبن فأرضع به مولودة كرهت له نكاحها ولولده؛ فإن نكحها لم أفسخه؛ لأن الله تعالى ذكر رضاع الوالدات والوالدات إناث والوالدون غير الوالدات، وذكر الوالد بأن عليه مؤنة الرضاع، فقال عز وجل: «وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

قال الشافعي: فلم يجوز أن يكون حكم الآباء حكم الأمهات ولا حكم الأمهات حكم الآباء، وقد فرق الله عز وجل بين أحكامهم.

٣٣- رِضَاعُ الْخَنَثِيِّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما ذهب إليه في الخنثي أنه إذا كان الأغلب عليه أنه رجل نكح امرأة، ولم ينزل فتكحه رجل، فإذا نزل له لبن فأرضع به صبيًا لم يكن رضاعاً يحرم وهو مثل لبن الرجل؛ لأنني قد حكمت له أنه رجل، وإذا كان الأغلب عليه أنه امرأة فنزل له لبن من نكاح وغير نكاح فأرضع به صبيًا حرم كما تحرم المرأة إذا أرضعت.

قال الشافعي: فإذا كان مشكلاً فله أن ينكح بأيهما شاء فأيهما نكح به لم اجز له غيره، ولم أجعله ينكح بالآخر.

أن يتزوجها وكذبه أو صدقته أو كذبه في الدعوى أو صدقها كان سواء كله، ولا يحل لواحد منهما أن ينكح الآخر ولا واحداً من ولده في الحكم ويحل فيما بينه وبين الله تعالى إن علما أنهما كاذبان أن يتناكحا أو ولدتهما، ولو أقر أنها أخته من الرضاعة من امرأة لم يسمها قبلت ذلك منه، ولم أنظر إلى سنه وسنها؛ لأنه قد يكون أكبر منها وتعيش التي أرضعته حتى ترضعها بلبن ولد غير الولد الذي أرضعته به.

وكذلك إن كانت أكبر منه.

قال الشافعي: وإن سمى امرأة أرضعته، فقال أرضعتني وإياها فلانة؛ فكان لا يمكن مجال أن ترضعه أو لا يمكن مجال أن ترضعها لما وصفت من تفاوت السنين أو موت التي زعم أنها أرضعتها قبل أن يولد أحدهما كان إقراره باطلا كالقول في المسائل قبل هذا إنما ألزمه إقراره وإقرارها فيما يمكن مثله ولا ألزمهما فيما لا يمكن مثله إذا كان إقرارهما لا يلزم واحداً منهما لصاحبه شيئاً.

قال الشافعي: ولو كان ملك عقد نكاحها، ولم يدخل بها حتى أقر أنها ابنته أو أخته أو أمه، وذلك يمكن فيها وفيه سألها؛ فإن صدقته فرق بينهما، ولم أجعل لها مهراً ولا متعة، وإن كذبه أو كانت صبيّة فأكذبه أبوها أو أقر بدعواه فسواء؛ لأنه ليس له أن يبطل حقها وفرق بينهما بكل حال وأجعل لها عليه نصف المهر الذي سمى لها؛ لأنه إنما أقر بأنها محرم منه بعدما لزمها المهر إن دخل ونصفه إن طلق قبل أن يدخل فأقبل إقراره فيما يفسده على نفسه وأردّه فيما يطرح به حقها الذي يلزمه.

قال الشافعي: وإن أراد إحلافها وكانت بالغة أحلفتها له ما هي أخته من الرضاعة؛ فإن حلفت كان لها نصف المهر، وإن نكلت حلفت على أنها أخته من الرضاعة وسقط عنه نصف المهر، وإن نكل لزمه نصف المهر.

قال الشافعي: وإن كانت صبيّة أو معتوهة، فلا يمين عليها وآخذها بنصف المهر الذي سمى لها، فإذا كبرت الصبيّة أحلفتها له إن شاء.

قال الشافعي: ولو كان لم يفرض لها وكانت صبيّة أو محجوراً عليها كان لها نصف صداق مثلها؛ لأنه ليس لوليها أن يزوجه بغير صداق، وإن كانت بالغة غير محجور عليها فزوجت برضاها بلا مهر، فلا مهر لها ولها المتعة.

قال الشافعي: ولو كانت هي المدعية لذلك أفتيه بأن يتقي الله عز وجل ويدع نكاحها بتطليقة يوقعا عليها لتحل بها لغيره إن كانت كاذبة، ولا يضره إن كانت صادقة ولا أجبره في الحكم على أن يطلقها؛ لأنه قد لزمها نكاحه، فلا أصدقها على إفساده.

٣٤- باب التعريض بالخطبة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله عز وجل ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: ويلوغ الكتاب أجله - والله تعالى أعلم، - انقضاء العدة قال فيين في كتاب الله تعالى أن الله فرق في الحكم بين خلقه بين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين إذ فرق الله تعالى ذكره بينهما أن ليس لأحد الجمع بينهما، وأن لا يفسد أمر بفساد السبب إذا كان عقد الأمر صحيحاً ولا بالنية في الأمر ولا تفسد الأمور إلا بفساد إن كان في عقدها لا بغيره إلا ترى أن الله حرّم أن يعقد النكاح حتى تنقضي العدة، ولم يحرم التعريض بالخطبة في العدة، ولا أن يذكرها وينوي نكاحها بالخطبة لها، والذكر لها والنية في نكاحها سبب النكاح وبهذا اجزنا الأمور بعقدها إن كان جائزاً ورددناها به إن كان مردوداً، ولم نستعمل أسباب الأمور في الأحكام بحال فأجزنا أن ينكح الرجل المرأة لا ينوي حبسها إلا يوماً ولا تنوي هي إلا هو.

وكذلك لو تواطأ على ذلك إذا لم يكن في شرط النكاح.

وكذلك قلنا في الطلاق إذا قال لها: اعتدي لم يكن طلاقاً إلا بنية طلاق كان ذلك من قبل غضب أو بعده وإذا أذن الله عز وجل في التعريض بالخطبة في العدة فيبين أنه حظر التصريح فيها، وخالف بين حكم التعريض والتصريح وبذلك قلنا لا نجعل التعريض أبداً يقوم مقام التصريح في شيء من الحكم إلا أن يريد المعرض التصريح وجعلناه فيما يشبه الطلاق من النية وغيره، فقلنا لا يكون طلاقاً إلا بإرادته وقلنا لا نجد أحداً في تعريض إلا بإرادة التصريح بالكذب.

قال الشافعي: قول الله تبارك وتعالى وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً يعني، والله تعالى أعلم، جماعاً ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾ قولاً حسناً لا فحش فيه.

قال الشافعي: وذلك أن يقول: رضيتك إن عسدي لجماعاً حسناً يرضي من جمعه، فكان هذا، وإن كان تعريضاً منهياً عنه لقبوحه، وما عرّض به مما سوى هذا مما يفهم المرأة به أنه يريد نكاحها فجائز له.

وكذلك التعريض بالإجابة له جائز لها لا يحظر عليها من التعريض شيء يباح له ولا عليه شيء يباح لها، وإن صرح لها بالخطبة وصرحت له بالإجابة أو لم تصرح، ولم يعقد النكاح في الحالين حتى تنقضي العدة فالتنكاح ثابت والتصريح لهما معاً مكروه، ولا يفسد النكاح بالسبب غير المباح من التصريح؛ لأن النكاح حادث بعد الخطبة ليس بالخطبة إلا ترى أن امرأة مستحقة

لو قالت: لا أنكح رجلاً حتى أراه متجرداً أو حتى أخبره بالفاحشة فأرضاه في الحالين فتجرد لها أو أتى منها محرماً، ثم نكحته بعدما كان النكاح جائزاً، وما فعله قبله محرماً لم يفسد النكاح بسبب المحرم؛ لأن النكاح حادث بعد سببه والنكاح غير سببه، وهذا مما وصفت من أن الأشياء إنما تحل وتحرم بعقدها لا بأسبابها، قال والتعريض الذي أباح الله ما عدا التصريح من قول.

وذلك أن يقول رب متطّلع إليك وراغب فيك وحريص عليك وإنك لبحيث تحيين، وما عليك أئمة وإني عليك لحريص وفيك راغب.

وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح أن يقول تزوجيني إذا حللت أو أنا أتزوجك إذا حللت، وما أشبه هذا مما جاور به التعريض، وكان بياناً أنه خطبة لا أنه يحتمل غير الخطبة.

قال: والعدة التي أذن الله بالتعريض بالخطبة فيها العدة من وفاة الزوج، وإذا كانت الوفاة، فلا زوج يرجى نكاحه بحال.

ولا أحب أن يعرض الرجل للمرأة في العدة من الطلاق الذي لا يملك فيه المطلق الرجعة احتياطاً.

ولا يبين أن لا يجوز ذلك؛ لأنه غير مالك أمرها في عدتها كما هو غير مالكها إذا حلّت من عدتها فأما المرأة يملك زوجها رجعتها، فلا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة في العدة؛ لأنها في كثير من معاني الأزواج، وقد يخاف إذا عرض لها من ترغّب فيه بالخطبة أن تدعي بأن عدتها حلّت، وإن لم تحل، وما قلت فيه لا يجوز التعريض بالخطبة أو لا يجوز التصريح بالخطبة فحلّت العدة، ثم نكحت المرأة فالتنكاح ثابت بما وصفت.

٣٥- الكلام الذي ينقذه به النكاح،

وما لا ينقذه

قال الله عز وجل وَلَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَحَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، وقال: ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، وقال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾، وقال: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾، وقال: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.

قال الشافعي: فسمي الله تبارك وتعالى النكاح اسمين النكاح والتزويج، وقال عز وجل ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾ الآية فأبان جل ثناؤه أن الهبة لرسول الله

زَوْجَتُكَ إِنْ أَتَيْتَ بِكَذَا أَوْ فَعَلْتَ كَذَا، فَفَعَلَهُ، فَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا تَزْوِيجًا وَلَا مَا أَشْبَهَهُ حَتَّى يَزَوْجَهُ تَزْوِيجًا صَحِيحًا مُطْلَقًا لَا مَثْوِيَةً فِيهِ.

٣٦- ما يجوز، وما لا يجوز في النكاح

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا يَكُونُ التَّزْوِيجُ إِلَّا لِمَرْأَةٍ بَعِينَهَا وَرَجُلٍ بَعِينَهُ وَيَتَعَقَّدُ النِّكَاحُ مِنْ سَاعَتِهِ لَا يَتَأَخَّرُ بِشَرْطٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَيَكُونُ مُطْلَقًا، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ ابْنَتَانِ خُطِبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ زَوْجِي ابْنَتِكَ، فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْتُكَ فَتَصَادَقَ الْأَبُ وَالْبَنْتُ وَالزَّوْجُ عَلَى أَمْرِهِمَا لَا يَعْرِفَانِ الْبَنْتَ الَّتِي زَوَّجَهُ إِيَّاهَا، وَقَالَ الْأَبُ لِلزَّوْجِ أَتَيْتُمَا شَيْءَ فَهِيَ الَّتِي زَوَّجْتُكَ أَوْ قَالَ الزَّوْجُ لِلأَبِ أَتَيْتُمَا شَيْءَ فَهِيَ الَّتِي زَوَّجْتَنِي لَمْ يَكُنْ هَذَا نِكَاحًا.

وَلَوْ قَالَ زَوْجِي أَيْ ابْنَتِكَ شَيْءَ فزَوَّجَهُ عَلَى هَذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا نِكَاحًا، وَهَكَذَا لَوْ قَالَ زَوْجُ ابْنِي وَلَهُ ابْنَانِ فزَوَّجَهُ لَمْ يَكُنْ هَذَا نِكَاحًا.

وَلَوْ قَالَ زَوْجِي ابْنَتِكَ فَلَانَةَ غَدًا أَوْ إِذَا جِئْتُكَ أَوْ إِذَا دَخَلْتُ الدَّارَ أَوْ إِذَا فَعَلْتُ أَوْ فَعَلْتُ كَذَا، فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْتُكَ عَلَى مَا شَرِطْتُ، فَفَعَلَ مَا شَرِطَ لَمْ يَكُنْ نِكَاحًا إِذَا تَكَلَّمَ بِالنِّكَاحِ مَعًا، فَلَمْ يَكُنْ مُنْعَقِدًا مَكَانَهُ لَمْ يَتَعَقَّدْ بَعْدَ مَدَّةٍ وَلَا شَرْطٍ.

وَلَوْ قَالَ زَوْجِي حَبْلَ امْرَأَتِكَ فزَوَّجَهُ إِيَّاهُ، فَكَانَ جَارِيَةً لَمْ يَكُنْ نِكَاحًا، وَهَكَذَا لَوْ قَالَ زَوْجِي مَا وَلَدْتَ امْرَأَتِكَ، فَكَانَتْ فِي الْبَلَدِ مَعَهَا أَوْ غَائِبَةً عَنْهَا فَتَصَادَقَا عَلَى أَنَّهُمَا حِينَ انْعَقَدَتْ عَقْدَةُ النِّكَاحِ لَا يَعْلَمَانِ أَوْلَدَتْ امْرَأَتَهُ جَارِيَةً أَوْ غَلَامًا قَالَ: وَهَكَذَا لَوْ تَصَادَقَا أَنَّهُمَا قَدْ عَلِمَا أَنَّهَا قَدْ وَلَدَتْ جَارِيَتَيْنِ، وَلَمْ يَسْمُ أَتَيْتُمَا زَوْجَ بَعِينَهَا وَمَتَى تَكَلَّمَا بِنِكَاحِ امْرَأَةٍ بَعِينَهَا جَارَ النِّكَاحِ، وَذَلِكَ أَنَّ يَزَوْجُهُ ابْنَتَهُ فَلَانَةَ، وَلَيْسَتْ لَهُ ابْنَةٌ يُقَالُ لَهَا فَلَانَةُ إِلَّا وَاحِدَةً وَاحِبٌ إِلَيَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَرْءُ بَيْنَ يَدَيْ خُطْبَتِهِ وَكُلُّ أَمْرٍ طَلَبَهُ سَوَى الْخُطْبَةِ حَمْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالنَّشَأَ عَلَيْهِ وَالصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَالْوَصِيَّةَ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ يَخْطُبُ وَاحِبٌ إِلَيَّ لِلْخَاطِبِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَزَوْجُ وَيُزِيدُ الْخَاطِبُ: أَنْكَحْتُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِسْمَالِكٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى عَقْدَةِ النِّكَاحِ جَارَ النِّكَاحِ.

١٥٩٦- أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَنْكَحَ قَالَ: أَنْكَحْتُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى إِسْمَالِكٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٤٧/٧)]

تَعَالَى دُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُتَّقِينَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، - تَجْمَعُ أَنْ يَتَعَقَّدَ لَهُ عَلَيْهَا عَقْدَةُ النِّكَاحِ بَأَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لَهُ بِمَا مَهَرٌ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنْ لَا يَجُوزُ نِكَاحٌ إِلَّا بِاسْمِ النِّكَاحِ أَوِ التَّزْوِيجِ، وَلَا يَقَعُ بِكَلَامٍ غَيْرِهِمَا، وَإِنْ كَانَتْ مَعَهُ نِيَّةُ التَّزْوِيجِ، وَأَنَّهُ خَالَفَ لِلطَّلَاقِ الَّذِي يَقَعُ بِمَا يَشْبَهُ الطَّلَاقَ مِنَ الْكَلَامِ مَعَ نِيَّةِ الطَّلَاقِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ قَبْلَ أَنْ تَزَوْجَ حَرَمَةُ الْفَرْجِ، فَلَا تَحِلُّ إِلَّا بِمَا سَمَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ تَحِلُّ بِوَلَا يَغْيِرُهُ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُنْكَوْحَةَ تَحْرُمُ بِمَا حَرَّمَهَا بِهِ زَوْجُهَا مِمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ اسْمُهُ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَقَدْ دَلَّتْ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بِمَا يَشْبَهُ الطَّلَاقَ إِذَا أَرَادَ بِهِ الزَّوْجُ الطَّلَاقَ، وَلَمْ يَمِزْ فِي الْكِتَابِ وَلَا السُّنَّةِ إِحْلَالَ نِكَاحٍ إِلَّا بِاسْمِ نِكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ، فَإِذَا قَالَ سَيِّدُ الْأُمَةِ وَأَبُو الْبَكْرِ أَوْ النَّبِيُّ أَوْ وَلِيُّهَا لِلرَّجُلِ قَدْ وَهَبْتُهَا لَكَ أَوْ أَحْلَلْتُهَا لَكَ أَوْ تَصَدَّقْتُ بِهَا عَلَيْكَ أَوْ أَمَجْتُ لَكَ فَرجها أَوْ مَلَكَتُكَ فَرجها أَوْ صَيَّرْتُهَا مِنْ نَسَائِكَ أَوْ صَيَّرْتُهَا امْرَأَتَكَ أَوْ أَمَرْتُكَهَا أَوْ أَجَرْتُكَهَا حَيَاتِكَ أَوْ مَلَكَتُكَ بِضَعْفِهَا أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا أَوْ قَالَتْ الْمَرْأَةُ مَعَ الْوَلِيِّ وَقَبْلَهُ الْمَخَاطَبُ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ قَالَ: قَدْ تَزَوَّجْتُهَا، فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا وَلَا نِكَاحَ أَبَدًا إِلَّا بِأَنْ يَقُولَ قَدْ زَوَّجْتُكَهَا أَوْ أَنْكَحْتُكَهَا، وَيَقُولُ الزَّوْجُ قَدْ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا أَوْ قَبِلْتُ تَزْوِيجَهَا أَوْ يَقُولُ الْخَاطِبُ زَوْجِنِيهَا أَوْ أَنْكَحْنِيهَا، فَيَقُولُ الْوَلِيُّ قَدْ زَوَّجْتُكَهَا أَوْ أَنْكَحْتُكَهَا وَيَسْمِيَانِهَا مَعًا بِاسْمِهَا وَنَسَبِهَا.

وَلَوْ قَالَ جِئْتُكَ خَاطِبًا فَلَانَةَ، فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْتُكَهَا لَمْ يَكُنْ نِكَاحًا حَتَّى يَقُولَ قَدْ قَبِلْتُ تَزْوِيجَهَا.

وَلَوْ قَالَ جِئْتُكَ خَاطِبًا فَلَانَةَ فزَوَّجْنِيهَا، فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْتُكَهَا ثَبِتَ النِّكَاحُ، وَلَمْ أَحْتَجْ إِلَى أَنْ يَقُولَ قَدْ قَبِلْتُ تَزْوِيجَهَا وَلَا نِكَاحَهَا، وَهَكَذَا لَوْ قَالَ الْوَلِيُّ قَدْ زَوَّجْتُكَ فَلَانَةَ، فَقَالَ الزَّوْجُ قَدْ قَبِلْتُ، وَلَمْ يَقُلْ تَزْوِيجَهَا لَمْ يَكُنْ نِكَاحًا حَتَّى يَقُولَ قَدْ قَبِلْتُ تَزْوِيجَهَا.

وَلَوْ قَالَ الْخَاطِبُ زَوْجِي فَلَانَةَ، فَقَالَ الْوَلِيُّ قَدْ فَعَلْتُ أَوْ قَدْ أَجَبْتُكَ إِلَى مَا طَلَبْتُ أَوْ مَلَكَتُكَ مَا طَلَبْتُ لَمْ يَكُنْ نِكَاحًا حَتَّى يَقُولَ قَدْ زَوَّجْتُكَهَا أَوْ أَنْكَحْتُكَهَا، فَإِنْ قَالَ زَوْجِي فَلَانَةَ، فَقَالَ: قَدْ مَلَكَتُكَ نِكَاحَهَا أَوْ مَلَكَتُكَ بِضَعْفِهَا أَوْ مَلَكَتُكَ أَمْرَهَا أَوْ جَعَلْتُ يَدَكَ أَمْرَهَا لَمْ يَكُنْ نِكَاحًا حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِزَوَّجْتُكَهَا أَوْ أَنْكَحْتُكَهَا، وَيَتَكَلَّمَ الْخَاطِبُ بِأَنْكَحْنِيهَا أَوْ زَوَّجْنِيهَا، فَلِذَا اجْتَمَعَ هَذَا انْعَقَدَ النِّكَاحُ، وَهَكَذَا يَكُونُ نِكَاحُ الصَّغَارِ وَالْإِمَاءِ لَا يَتَعَقَّدُ عَلَيْهِنَ النِّكَاحُ مِنْ قَوْلٍ وَلَا تَهْنٍ إِلَّا بِمَا يَتَعَقَّدُ بِهِ عَلَى الْبَالِغِينَ وَلَهُمْ إِذَا تَكَلَّمَا جَمِيعًا بِالْإِيجَابِ النِّكَاحَ مُطْلَقًا جَارَ، وَإِنْ كَانَ فِي عَقْدَةِ النِّكَاحِ مَثْوِيَةٌ لَمْ يَمِزْ، وَلَا يَجُوزُ فِي النِّكَاحِ خِيَارٌ بِمَجَالٍ، وَذَلِكَ أَنَّ يَقُولُ قَدْ زَوَّجْتُكَهَا إِنْ رَضِيَ فَلَانٌ أَوْ زَوَّجْتُكَهَا عَلَى أَنَّكَ بِالْخِيَارِ فِي مَجْلَسِكَ أَوْ فِي يَوْمِكَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ أَوْ عَلَى أَنَّهَا بِالْخِيَارِ أَوْ

٣٧- نهى الرجل على أن يخطب

على خطبة أخيه

١٥٩٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ. [أخرجه مالك (٥٢٣/٢)، البخاري (٥١٤٢)، مسلم (١٤١٢)، أبو داود (٢٠٨١)، الرمز (١٢٩٢)، ابن ماجه (١٨٦٨)]

١٥٩٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ جَبَانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ. [أخرجه البخاري (٥١٤٣)، مسلم (١٤١٣)، أبو داود (٢٠٨٠)، النسائي (٧٣/٦)، ابن ماجه (١٨٦٧)]

١٥٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ.

١٦٠٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ مُسْلِمِ الْخِطَابِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرَكَ.

قال الشافعي: فكان الظاهر من هذه الأحاديث أن من خطب امرأة لم يكن لأحد أن يخطبها حتى ياذن الخاطب أو يدع الخطبة وكانت محتملة لأن يكون نهى النبي ﷺ أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال دون حال فوجدنا سنة النبي ﷺ تدل على أنه ﷺ إنما نهى عنها في حال دون حال.

١٦٠١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَمْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا فَتَبَّهَا فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَقَالَ: فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي، فَلَمَّا حَلَلْتَ أَخْبَرْتَهُ أَنَّ أَبَا جَهْمٍ وَمُعَاوِيَةَ خُطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ

عَاقِبِهِ. وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصَلُّوْكَ لَا مَالَ لَهُ أَنْكِحِي أَسَامَةَ فِكْرَهُتْ، فَقَالَ أَنْكِحِي أَسَامَةَ فَكَحْتَهُ فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَلَتْ بِهِ. [أخرجه مالك (٥٨٠/٢)، مسلم (١٤٨٠)، أبو داود (٢٢٨٤)، الرمز (١١٣٥)، النسائي (٧٦-٧٥/٦)، ابن ماجه (١٨٦٩)]

قال الشافعي: فكما بينا أن الحال التي خطب فيها رسول الله ﷺ فاطمة على أسامة غير الحال التي نهى عن الخطبة، ولم يكن للمخطوبة حالان مختلفي الحكم إلا بأن تاذن المخطوبة بإنكاح رجل بعينه، فيكون للولي أن يزوجه جاز النكاح عليها، ولا يكون لأحد أن يخطبها في هذه الحال حتى ياذن الخاطب أو يترك خطبتها، وهذا بين في حديث ابن أبي ذئب.

وقد علمت فاطمة رسول الله ﷺ أن أبا جهم ومعاوية خطباها ولا أشك - إن شاء الله تعالى - أن خطبة أحدهما بعد خطبة الآخر، فلم ينهما ولا واحدا منهما، ولم نعلم أنها أذنت في واحد منهما فخطبها على أسامة، ولم يكن ليخطبها في الحال التي نهى فيها عن الخطبة، ولم أعلم نهى معاوية ولا أبا جهم عما صنعا والأغلب أن أحدهما خطبها بعد الآخر، فإذا أذنت المخطوبة في إنكاح رجل بعينه لم يجر خطبتها في تلك الحال وإذا الثيب الكلام والبكر الصمت، وإن أذنت بكلام فهو إذن أكثر من الصمت قال: وإذا قالت المرأة لوليتها زوجني من رأيت، فلا بأس أن تخطب في هذه الحال؛ لأنها لم تاذن في أحد بعينه، فإذا أومرت في رجل فأذنت فيه لم يجر أن تخطب، وإذا وعدت الولي رجلا أن يزوجه بعد رضا المرأة لم يجر أن تخطب في هذه الحال؛ فإن وعده، ولم ترض المرأة، فلا بأس أن تخطب إذا كانت المرأة ممن لا يجوز أن تزوج إلا بأمرها وأمر البكر إلى أبيها والأمة إلى سيدها، فإذا وعد أبو البكر أو سيد الأمة رجلا أن يزوجه، فلا يجوز لأحد أن يخطبها، ومن.

قلت له: لا يجوز له أن يخطبها، فإنما أقوله إذا علم أنها خطبت وأذنت، وإذا خطب الرجل في الحال التي نهى أن يخطب فيها علما فهي معصية يستغفر الله تعالى منها، وإن تزوجه بتلك الخطبة فالنكاح ثابت؛ لأن النكاح حادث بعد الخطبة وهو مما وصفت من أن الفساد إنما يكون بالعقد لا بشيء تقدمه، وإن كان سببا له؛ لأن الأسباب غير الحوادث بعدها.

٣٨- نكاح العنين والخصمي والمحجوب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أحفظ عن مفت لقيته خلافا في أن تزول امرأة العنين سنة؛ فإن أصابها وإلا خيرت في

ثلاثاً، ولو أصابها في دبرها فبلغ ما بلغ لم يخرجها ذلك من أن يؤجل أجل العنين؛ لأن تلك غير الإصابة المعروفة حيث تحل، ولو أصابها حائضاً أو عورمة أو صائمة أو هو محرّم أو صائم كان مسيئاً فيه، ولم يؤجل، ولو أجل فجب ذكره.

أو نكحها بمجبوب الذكر خبرت حين تعلم إن شاءت المقام معه، وإن شاءت فارقت، ولو أجل خصي، ولم يجب ذكره أو نكحها خصي غير مجبوب الذكر لم تخبر حتى يؤجل أجل العنين؛ فإن أصابها فهي امرأته وإلا صنع فيه ما صنع في العنين.

ولو نكحها وهو يقول أنا عقيم أو لا يقوله حتى ملك عقدها، ثم أقر به لم يكن لها خيار، وذلك أنه لا يعلم أنه عقيم أبداً حتى يموت؛ لأن ولد الرجل يطرأ شاباً، ويولد له شيخاً، وليس لها في الولد تخيير إنما التخيير في فقد الجماع لا الولد إلا ترى أنا لا تؤجل الخصي إذا أصاب والأغلب أنه لا يؤلد له، ولو كان خصياً قطع بعض ذكره وبقي له منه ما يقع موقع ذكر الرجل، فلم يصبها أجل أجل العنين، ولم تخبر قبل أجل العنين؛ لأن هذا جماع، وإذا كان الخنثى يؤول من حيث يؤول الرجل فنكح على أنه رجل فالنكاح جائز ولا خيار للمرأة ويؤجل إن شاءت أجل العنين، وإذا كان مشكلاً فله أن ينكح بأيهما شاء؛ فإن نكح بأحدهما لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث، ويورث على ما حكما له بأن ينكح عليه.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنا لا نورثه إلا ميراث امرأة؛ وإن تزوج على أنه رجل؛ لأنه ليس باختياره أن يكون رجلاً أعطيه المال بقوله.

قال الشافعي: وليس للمرأة إن استمتع بها زوجها إذا قالت: لم يصني إلا نصف المهر ولا عليها عدة؛ لأنها مفارقة قبل أن تصاب.

قال الشافعي: وإذا نكح الرجل الخنثى على أنها امرأة وهي تبول من حيث تبول المرأة أو مشكلاً، ولم تنكح بأنها رجل فالنكاح جائز ولا خيار له، وإذا نكح الخنثى على أنه رجل وهو يبول من حيث تبول المرأة أو على أنه امرأة وهو يبول من حيث يبول الرجل فالنكاح مفسوخ لا يجوز أن ينكح إلا من حيث يبول أو بأن يكون مشكلاً، فإذا كان مشكلاً فله أن ينكح بأيهما شاء، فإذا نكح بواحد لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث، ويورث من حيث يبول.

٣٩- ما يجب من إنكاح العبد

قال الله تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾.

المقام معه أو فراقه، ومن قال: هذا قال: إذا نكح الرجل المرأة؛ فكان يصيب غيرها، ولا يصيبها، فلم ترتفع إلى السلطان فهماً على النكاح، وإذا ارتفعت إلى السلطان فسالت فرقة أجله السلطان من يوم يرتفعان إليه سنة؛ فإن أصابها مرة واحدة فهي امرأته، وإن لم يصبها خيرها السلطان؛ فإن شاءت فرقة فسوخ نكاحها والفرقة فسوخ بلا طلاق؛ لأنه يجعل فسوخ العقدة إليها دونه، وإن شاءت المقام معه أقامت معه، ثم لم يكن لها أن يغيرها بعد مقامها معه.

وذلك أن اختيارها المقام معه ترك لحقها في فرقة في مثل الحال التي تطلبها فيها، وإن اختارت المقام معه بعد حكم السلطان بتأجيله وتغييرها بعد السنة، ثم فارقتها وضعت عدتها، ثم نكحها نكاحاً جديداً فسالت أن يؤجل لها أجل، وإن علمت قبل أن تنكحها أنه عنين، ثم رضيت نكاحه أو علمته بعد نكاحه، ثم رضيت المقام معه، ثم سألت أن يؤجل لها أجل، ولا يقطع خيارها في فراقه إلا الأجل واختيارها المقام معه بعد الأجل؛ لأنه لا يعلم أحد من نفسه أنه عنين حتى يختبر؛ لأن الرجل قد يجامع، ثم يقطع الجماع عنه، ثم يجامع، وإنما قطعت خيارها بأنها تركته بعد إذ كان لها لا شيء دونه قال: ولو نكحها فأجل، ثم خبرت فاختارت المقام معه، ثم طلقها، ثم راجعها في العدة، ثم سألت أن يؤجل لم يكن لها ذلك؛ لأنها عنده بالعقد الذي اختارت المقام معه فيه بعد الحكم.

قال الربيع: يريد أن كان ينزل فيها مائه فله الرجعة وعليها العدة، وإن لم يغيب الحشفة.

قال الشافعي: ولو تركها حتى تقضي عدتها، ثم نكحها نكاحاً جديداً، ثم سألت أن يؤجل أجل؛ لأن هذا عقد غير العقد الذي تركت حقها فيه بعد الحكم قال: وإذا أصابها مرة في عقد نكاح، ثم سألت أن يؤجل لم يؤجل أبداً؛ لأنه قد أصابها في عقد النكاح، وليس كالذي يصيب غيرها، ولا يصيبها؛ لأن أداءه إلى غيرها حقاً ليس بأداء إليها، ولو أجل العنين، فاختلفا في الإصابة؛ فقال أصبتها، وقالت: لم يصبي.

فإن كانت ثيباً فالقول قوله؛ لأنها تريد فسوخ نكاحه وعليه اليمين؛ فإن حلف فهي امرأته، وإن نكل لم يفرق بينهما حتى تخلف ما أصابها؛ فإن حلفت خبرت، وإن لم تخلف فهي امرأته، ولو كانت بكرأ أربها أربع نسوة عدول؛ فإن قلن هي بكر فذلك دليل على صدقها أنه لم يصبها، وإن شاء الزوج حلفت هي ما أصابها، ثم فرق بينهما؛ فإن لم تخلف حلف هو لقد أصابها، ثم أقام معها، ولم تخبر هي، وذلك أن العدة قد تعود فيما زعم أهل الخبرة بها إذا لم يبلغ في الإصابة وأقل ما يخرجها من أن يؤجل أن يغيب الحشفة في الفرج، وذلك يحصنها ويحللها للزوج لو طلقها

أهل العلم اختلافاً في أن لا يجوز نكاح العبد إلا بإذن مالكة وسواء كان مالكة ذكراً أو أنثى إذا أذن له مالكة جاز نكاحه ولا احتاج إلى أن يعقد مالكة عقدة نكاح، ولكنه يعقدها إن شاء نفسه إذا أذن له، وإنما يجوز نكاح العبد بإذن مالكة إذا كان مالكة بالغاً غير محجور عليه فأما إذا كان محجوراً عليه، فلا يجوز للعبد أن ينكح بحال، ولا يجوز لوليّه أن يزوجه في قول من قال: إن إنكاحه دلالة لأفرض، ومن قال: إن إنكاحه فرض فعلى وليّه أن يزوجه.

وإذا كان العبد بين اثنين فأذن له أحدهما بالتزويج فتزوج فالنكاح مفسوخ، ولا يجوز نكاحه حتى يجتمعا على الإذن له به، وليس للسيّد أن يكره عبده على النكاح؛ فإِنْ فعلَ فالنكاح مفسوخ.

وكذلك إن زوج عبده بغير إذنه، ثم رضي العبد فالنكاح مفسوخ وله أن يزوجه أمته بغير إذنها بكرة كانت أو ثيباً، وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح حرّة فنكح أمة أو أمة فنكح حرّة أو امرأة بعينها فنكح غيرها أو امرأة من أهل بلده فنكح امرأة من غير أهل ذلك البلد فالنكاح مفسوخ، وإن قال له: اتكح من شئت فنكح حرّة أو أمة نكاحاً صحيحاً فالنكاح جائز والعبد إذا أذن له سيّده يخطب على نفسه، وليس كالمرأة.

وكذلك المحجور عليه إذا أذن له وليّه يخطب على نفسه، ولو أذن له في أن ينكح امرأة أو قال: من شئت فنكح التي أذن له بها أو نكح امرأة مع قوله اتكح من شئت وأصدقها أكثر من مهر مثلها كان النكاح ثابتاً ولها مهر مثلها لا يزاد عليه، ولا يكون لها فسخ النكاح؛ لأن النكاح لا يفسد من قبل صداق بحال ويتبع العبد بالفضل عن مهر مثلها إذا عتق ولا سبيل لها عليه في حالة رقه؛ لأن ماله للمالك، ولو كاتب لم يكن عليه سبيل في حال كتابته؛ لأنه ليس بتأم الملك على ماله، وأن ماله موقوف حتى يعجز ف يرجع إلى سيّده أو يعتق، فيكون له، فإذا عتق كان لها أن تأخذ منه الفضل عن مهر مثلها حتى تستوفي ما سمي لها، ولو كان هذا في حر محجور عليه لم يكن لها اتباعه؛ لأن ردنا أمر المملوك؛ لأن المال لغيره وأمر المحجور للحجر والمال له.

قال الشافعي: ولو أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة، ولم يسمها ولا بلدها فنكح امرأة من غير أهل بلده ثبت النكاح، ولم يكن للسيّد فسخه، وكان له منعه الخروج إلى ذلك البلد، وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة فالصداق فيما اكتسب العبد ليس للسيّد منعه من أن يكتسب فيعطيه الصداق دونه.

وكذلك النفقة إذا وجبت نفقة الزوجة، وإن كان العبد الذي أذن له سيّده بالنكاح ماذوناً له في التجارة فله أن يعطي الصداق بما في يديه من المال، وإن كان غير ماذون له بالتجارة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فدلّت أحكام الله تعالى، ثم رسوله ﷺ أن لا ملك للأولياء آباء كانوا أو غيرهم على إياهم وأيامهم الثيبات قال الله تعالى ذكره ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدْنَ لَكُمْ فِتْنَةً أَتُبْنَ لَكُمْ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾، وقال في المعتذات ﴿وَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ الآية، وقال رسول الله ﷺ: الأيم أحق بنفسها من غيرها والبكر تستأذن في نفسها مع ما سوى ذلك ودل الكتاب والسنة على أن الممالك لمن ملكهم، وأنهم لا يملكون من أنفسهم شيئاً، ولم أعلم دليلاً على إيجاب إنكاح صالحي العبيد والإماء كما وجدت الدلالة على إنكاح الحر إلا مطلقاً فأحب إلي أن ينكح من بلغ من العبيد والإماء، ثم صالحوهم خاصة، ولا يتيقن لي أن يجبر أحدٌ عليه؛ لأن الآية محتملة أن يكون أريد به الدلالة لا الإيجاب.

٤٠- نكاح العدد ونكاح العبد

قال الله تبارك وتعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرِيَاغَ﴾ إلى قوله ﴿أَنْ لَا تَعُولُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكما بينا في الآية، والله تعالى أعلم، أن المخاطبين بها الأحرار لقوله تعالى ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾؛ لأنه لا يملك إلا الأحرار وقوله ﴿ذَلِكَ أَتَى أَنْ لَا تَعُولُوا﴾، فإنما يعول من له المال ولا مال للعبد.

١٦٠٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى طَلْحَةَ، وَكَانَ ثَقَفًا، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ.

قال الشافعي: وهذا قول الأكثر من المفتين بالبلدان، ولا يزيد العبد على امرأتين.

وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه ومكاتب ومدبر ومعتق إلى أجل والعبد فيما زاد على اثنتين من النساء مثل الحر فيما زاد على أربع لا يختلفان، فإذا جاوز الحر أربعاً.

قلت: يفسخ نكاح الأواخر منهن الزوائد على أربع فكذلك يفسخ نكاح ما زاد العبد فيه على اثنتين، وكل ما خفي أنه أول فما زاد الحر فيه على أربع فابطلت النكاح أو جمعت العقدة فيه أكثر من أربع، ففسخت نكاحهن كلهن، فكذلك أصنع في العبيد فيما خفي، وجمعت العقدة فيه أكثر من اثنتين فعلى هذا الباب كله قياسه ولا أعلم بين أحدٍ لقيته ولا حكوي لي عنه من

وإذا أذن الرجل لعبد أن ينكح من شاء، وما شاء من عدد النساء، فله أن ينكح حرتين مسلمتين أو كتابيتين أو ذميتين وينكح الحرّة على الأمة والأمة على الحرّة ويعقد نكاح أمة وحرّة معاً، وليس له أن ينكح أمة كتابيّة ولا تحلّ الأمة الكتابيّة لمسلم إلا أن يطأها بملك اليمين.

وإذا قال الرجل لعبد قد زوجتك، فلا يجوز عليه النكاح إلا أن يأذن له العبد، وإذا أذن له أن ينكح أو سأل العبد أن ينكحه، فقال المولى: قد زوجتك فلانة بأمرك وأذنت ذلك، وقال العبد: لم تزوجنيها فالقول قول العبد مع يمينه، وعلى المرأة البيّنة.

٤١ - العبد يغر من نفسه والأمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا خطب العبد امرأة وأعلمها أنه حرّ فتزوجته، ثم علمت أنه عبد فلها ولأولياها الخيار في المقام معه أو فراقه؛ فإن اختارت فراقه قبل الدخول، فلا مهر لها ولا متعة وهو فسخ بغير طلاق، وإن اختارته بعد الدخول فلها مهر مثلها، وإن خطبها، ولم يذكر شيئاً فظنته حرّاً، فلا خيار لها، وإذا نكح الرجل الأمة وهو يراها حرّة فولده مملوك، وإن شاء طلق، وإن شاء أمسك، وإن غرته بنفسها، وقالت أنا حرّة فولده أحرارٌ وسواء كان المغرور حرّاً أو عبداً أو مكاتباً؛ لأنه لم ينكح إلا على أن ولده أحرار، وإن غرّه بها غيرها فولدت أولاداً، ثم علم أنها مملوكة فالأولاد أحرارٌ ولسيدها أخذ مهر مثلها من زوجها، ولا يرجع به الزوج على الغار ولا عليها ويأخذ منه قيمة أولادها يوم سقطوا ويرجع بهم الزوج على الغار في ذمته، وإن كانت هي الغار له رجوع عليها بما أخذ منه من قيمة أولادها إذا عتقت، ولا يرجع به ما كانت مملوكة، وإن ألزم قيمتهم، ثم لم يؤخذ منه شيء لم يرجع بشيء لم يؤخذ منه.

٤٢ - تسري العبد

قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ إلى قوله ﴿غَيْرِ مُلَوِّينَ﴾، فدلّ كتاب الله عز وجل على أن ما أباحه من الفروج، فإنما أباحه من أحد الوجهين النكاح أو ما ملكت اليمين.

وقال الله تعالى ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾.

١٦٠٣ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن النبي ﷺ قال: مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَكَهَ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ. [هـ]

فلسيده أن يأخذ شيئاً إن كان في يديه؛ لأنه مال السيد وعليه أن يدعه يكتسب المهر؛ لأن إفته له بالنكاح إذن باكتساب المهر ودفعه، وإذا أذن له بالنكاح فله أن يسافر به ويرسله حيث شاء، وليس له إذا كان معه بالصر أن يمنعه امرأته في الحين الذي لا خدمة له عليه فيه وله أن يمنعه إياها في الحين الذي له عليه فيه الخدمة، وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصداق ولا النفقة شيء إلا أن يضمه فيلزمه بالضمان كما يلزم بالضمان على الأجنيين.

وإذا أذن الرجل لعبد أن يتزوج امرأة حرّة بالف فتزوجها بالف وضمن السيد لها الألف بالضمان لازم ولها أن تأخذ السيد بضمانه ولا براءة للعبد منها حتى تستوفيها، فإذا باعها السيد زوجها بامر الزوج أو غير أمره بتلك الألف بعينها قبل أن يدخل بها فالبيع باطل من قبل أن عقدة البيع وتلك الألف يقعان معاً لا يتقدم أحدهما صاحبه، فلما كانت لا تملك العبد أبداً بتلك الألف بعينها؛ لأنها تبطل عنها بأن نكاحها لو ملكت زوجها يتفسخ كان شراؤها له فاسداً فالألف مجالها والعبد عبده وهما على النكاح.

وقال الربيع: وإذا أذن الرجل لعبد أن يتزوج بالف درهم فتزوج وضمن السيد الألف، ثم طلبت المرأة الألف من السيد قبل أن يدخل بها الزوج فباعها زوجها بالألف التي هي صداقها فالبيع باطل والنكاح بطل من قبل أنها إذا ملكت زوجها انفسخ نكاحها، فإذا انفسخ بطل أن يكون لها صداق، وإذا لم يكن لها صداق كان العبد مشتري بلا ثمن؛ فكان البيع باطلاً، وكان النكاح بطل.

قال الربيع: وهو قول الشافعي النكاح بطل.

قال الشافعي: وسواء كان البيع بإذن العبد أو غير إفته؛ لأنها لا تملكه أبداً بتلك الألف ولا بشيء منها؛ لأنها تبطل كلها إذا ملكته، ولو طلقها العبد قبل أن يدخل بها كان لها نصف الألف، ولو كانت المسألة مجالها فباعها إياه بلا أمر العبد بالف أو أقل أو أكثر كان البيع جائزاً، وكان العبد لها وعليها الثمن الذي باعها إياه به، وكان النكاح منفسخاً من قبلها وقبل السيد الذي ليس له طلاقها، ولو كان باعها إياه بيعاً فاسداً كانا على النكاح.

ولو كانت امرأة العبد أمة فاشتريت زوجها بإذن سيدها أو اشتراها زوجها بإذن سيده كانا على النكاح.

وكذلك إن وهبت له أو وهب لها أو ملكها أو ملكته بأي وجه ما كان الملك كانا على النكاح؛ لأن ما ملك كل واحد منهما ملك لسيد لا له، ولو كان بعض الزوج حرّاً فاشتري امرأته بإذن الذي له فيه الرق فسد النكاح؛ لأنه يملك منها بقدر ما يملك من نفسه.

فعارضوا عليهم الإيمان؛ فإن قبلن وأقررن به، فقد علمتموهن مؤمنات.

وكذلك علم بني آدم الظاهر: وقال تبارك وتعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِمْ﴾ يعني بسرائرهم في إيمانهم، وهذا يدل على أن لم يعط أحد من بني آدم أن يحكم على غير ظاهر ومعنى الآيتين واحد، فإذا كان الزوجان وثنتين فإيهما أسلم أولاً فالجماع ممنوع حتى يسلم المتخلف عن الإسلام منهما لقوله تعالى ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ وقوله ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِهِنَّ الْكُوفِرَ﴾ فاحتملت العقدة أن تكون منسوخة إذا كان الجماع ممنوعاً بعد إسلام أحدهما، فإنه لا يصلح لواحد منهما إذا كان أحدهما مسلماً والآخر مشركاً أن يبتدىء النكاح، واحتملت العقدة أن لا تنسخ إلا أن يثبت المتخلف عن الإسلام منهما على التخلف عنه مدة من المدد فيفسخ النكاح إذا جاءت تلك المدة قبل أن يسلم، ولم يكن يجوز أن يقال: لا تنقطع العصمة بين الزوجين حتى يأتي على المتخلف منهما عن الإسلام مدة قبل أن يسلم إلا بخبر لازم.

١٦٠٤- قال الشافعي: وأخبرنا جماعة من أهل العلم من قريش وأهل المغازي وغيرهم، عن عبد قبلهم أن أبا سفيان بن حرب أسلم بمر، ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ ظاهر عليها؛ فكانت يظهرون وإسلام أهلها دار الإسلام، وأمرأته حينئذ بنت عتبة كافرة بمكة. ومكة يومئذ دار الحرب، ثم قدم عليها يدعوها إلى الإسلام فأخذت بلحيته، وقالت اقتلوا الشيخ الضال فأقامت أياماً قبل أن تسلم، ثم أسلمت وبايعت النبي ﷺ وثبتا على النكاح. أخرجه البيهقي في "المروءة" (٣١٨/٥)

١٦٠٥- قال الشافعي: وأخبرنا أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دخل مكة فأسلم أكثر أهلها، وصارت دار الإسلام وأسلمت امرأة عكرمة بن أبي جهل وامرأة صفوان بن أمية وهرب زوجها من ناحية البحر من طريق اليمن كافرين إلى بلد كفر، ثم جاء فأسلمنا بعد مدو وشهد صفوان حينئذ كافراً فاستقرأ على النكاح، وكان ذلك كله ونسأوهن مذكور بهن لم تنقض عذرهن.

ولم أعلم مخالفاً في أن المتخلف عن الإسلام منهما إذا انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم انقطعت العصمة بينهما وسواء خرج المسلم منهما من دار الحرب وأقام المتخلف فيها أو خرج المتخلف عن الإسلام أو خرجا معاً أو أقاما معاً لا تصنع الدار في

قال: فدل الكتاب والسنة أن العبد لا يكون مالكا مالا بحال، وأن ما نسب إلى ملكه إنما هو إضافة اسم ملك إليه لا حقيقة كما يقال للمعلم غلمانك وللراعي غنمك وللقيم على الدار دارك إذا كان يقوم بأمرها، فلا يحل - والله تعالى أعلم - للعبد أن يتسرى أذن له سيده أو لم يأذن له؛ لأن الله تعالى إنما أحل التسري للمالكين والعبد لا يكون مالكا بحال. وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قد عتق بعضه أو مكاتب أو مدبر، ولا يحل له أن يطأ بملكه عمن بحال حتى يعتق، والنكاح محال له بإذن مالكه، وإن تسرى العبد فليسيده نزع السرية منه وتزويجه إياها إن شاء.

ولو عتق عبد تسرى أمة أو مكاتب، وقد ولدت له لم تكن له أم ولد حتى يصيبها بعد الحرية وتلد، ولو تسرى عبد قد عتق بعضه أمة ملكه إياها سيده فولدت له، ثم عتق فهي أم ولد له؛ لأنه كان مالكا، وإن أراد سيده أخذ منه من قيمة المملوكة بقدر ما له فيه من الرق كأنه كان وهبها له قبل أن يعتق وهو يملك نصفه فالنصف له بالحرية وللسيد أن يرجع في النصف الثاني؛ لأن ملك ما يملك منه لسيده.

قال: وإذا وطئ عبد أو من لم تكمل فيه الحرية أو مكاتب جارية بملك اليمين لحق به الولد ودرئ عنه الحد بالشبهة؛ فإن عتق وملكها كان له يبعها ولا تكون له أم ولد يمنعه بيعها من لم يبع أم الولد إلا بأن يصيبها بعدما يصير حراً مالكا.

فإن قيل: قد روي عن ابن عمر تسرى العبد قيل نعم وخلافه قال ابن عمر لا يطأ الرجل وليدة إلا وليدة إن شاء باعها، وإن شاء وهبها، وإن شاء صنع بها ما شاء.

فإن قيل: فقد روي عن ابن عباس؟

قلت: ابن عباس إنما قال ذلك لعبد طلق امرأته قال: ليس لك طلاق وأمره أن يسكها فأبى، فقال فهي لك فاستحلها بملك اليمين يريد أنها له حلال بالنكاح ولا طلاق لك والحجة فيه ما وصفت لك من دلالة الكتاب والسنة وأنت تزعم أن من طلق من العبيد لزمه الطلاق، ولم تحل له امرأته بعد طلفتين أو ثلاث.

٤٣- فسخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما

قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ إلى قوله ﴿وَلَا هُنَّ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِهِنَّ الْكُوفِرَ﴾.

قال الشافعي: نزلت في الهدنة التي كانت بين النبي ﷺ وبين أهل مكة وهم أهل أوثان وعن قول الله عز وجل ﴿فَاسْتَحْجِرُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾

التحریم والتحلیل شيئاً إنما يصنعه اختلاف الدينين.

٤٤ - تفریع اسلام أحد الزوجین

قبل الآخر في العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان الزوجان مشركين وثنيين أو مجوسيين عربيين أو أعجميين من غير بني إسرائيل وداناً دين اليهود والنصارى أو أي دين دانا من الشرك إذا لم يكونا من بني إسرائيل أو يدينان دين اليهود والنصارى فاسلم أحد الزوجين قبل الآخر، وقد دخل الزوج بالمرأة، فلا يحل للزوج الرطوة والنكاح موقوف على العدة؛ فإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما قبل انقضاء العدة فالتكاح ثابت، وإن لم يسلم حتى تنقضي العدة فالعصمة منقطعة بينهما وانقطاعها فسخ بلا طلاق وتنكح المرأة من ساعتها من شاءت، ويتزوج أختها وأربعاً سواها وعدتها عدة المطلقة؛ فإن نكحت المرأة قبل أن تنقضي العدة فالتكاح مفسوخ؛ فإن أصابها الزوج الذي نكحته فلها مهر مثلها، وإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما قبل انقضاء عدتها فهي امرأته ويمتنعها حتى تنقضي عدتها من النكاح الفاسد وسواء كانت هي المسلمة قبل الزوج أو الزوج قبلها؛ فإن كان الزوج المسلم منهما لم يكن له أن ينكح أخت المرأة في العدة؛ فإن فعل فالتكاح مفسوخ.

وكذلك لا ينكح أربعاً سواها، وإن كانت هي المسلمة وهو المتخلف عن الإسلام فنكح أختها أو أربعاً سواها، ثم أسلم وأسلمت قبل انقضاء عدتها أسلمت أربعاً أيهن شاء وفارق سائرهن قال والنصرانيان واليهوديان في هذا كالوثنيين إذا أسلمت المرأة قبل الرجل.

قال الشافعي: فإن أسلم الرجل قبل المرأة فهما على النكاح؛ لأنه يجوز للمسلم أن يتخذ نكاح يهودية نصرانية قال: والأزواج في هذا الأحرار والمماليك سواء، وإن كان أحد من بني إسرائيل مشركاً بدين غير دين اليهود والنصارى فهو كمن وصفنا من أهل الأوثان.

٤٥ - الإصابة والطلاق والموت والخرس

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا دخل الوثني بامرأته، ثم أسلم أحدهما، ثم مات أحد الزوجين لم يتوارثا؛ فإن كان الزوج الميت أكملت عدتها من انقطاع العصمة عدة الطلاق، ولم تعتد عدة وفاة؛ وإن خرس المتخلف عن الإسلام منهما أو عته حتى تنقضي عدة المرأة، فقد انقطعت العصمة بينهما، ولو وصف الإسلام وهو لا يعقله، فقد انقطعت العصمة بينهما.

لا تثبت العصمة إلا بأن يسلم وهو يعقل الإسلام.

وكذلك لو كان المتخلف منهما عن الإسلام صبياً لم يبلغ فوصف الإسلام كانت العصمة بينهما منقطعة.

ولو وصفه سكران كانا على النكاح؛ لأنني الزم السكران إسلامه وأقبله إن لم يثبت عليه ولا الزم ذلك المغلوب على عقله بغير السكر ولا ألزمه الصبي ولا أقبله إن لم يثبت عليه.

ولو كان الزوج هو المسلم والمرأة هي المتخلفة وهي مغلوبة على عقلها أو غير بالغ فوصفت الإسلام قطعت العصمة بينهما.

ولو أسلمت بالغة غير مغلوبة على عقلها إلا من سكر خمر أو نبيذ مسكر أثبت النكاح؛ لأنني أجبرها على الإسلام وأقبلها إن لم تفعل، ولو شربت دواء فيه بعض السموم فاذهب عقلها فارتدت أو فعل هو فارتد أو كان أحدهما مشركاً فاسلم، ثم أفاق فأقام على أصل دينه لم يجعل لردتهما وإسلامهما في أوان ذهاب عقلهما حكماً وهما كما كانا أولاً على أي دين كانا حتى يحدثا غيره وهما يعقلان.

٤٦ - أجل الطلاق في العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلم أحد الزوجين فوقفنا النكاح على العدة فطلق الزوج المرأة فالطلاق موقوف.

فإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما في العدة وقع الطلاق، وإن لم يسلم حتى تنقضي العدة فالطلاق ساقط؛ لأننا قد علمنا أنه لم يسلم المتخلف منهما حتى انقطعت العصمة، وأنه طلق غير زوجة قال: وهكذا لو آل منهما أو تظاهروا وقف فلزمه إن أسلم المتخلف منهما في العدة وسقط إن انقطعت العصمة؛ وإذا أسلم أحد الزوجين فخالعته كان الخلع موقوفاً؛ فإن أسلم المتخلف منهما فالخلع جائز، وإن لم يسلم حتى تنقطع العصمة فالخلع باطل، وما أخذ فيه مردود.

وكذلك لو خيرها فاختارت طلاقاً أو جعل امرأها بيد رجل فطلقها كان موقوفاً كما وصفت، ولو أبرأته من صدق بلا طلاق أو وهب لها شيئاً جازت برأيتها وهبتها كما يجوز للزواج والمطلقات، ومن الأزواج والمطلقات.

٤٧ - الإصابة في العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أسلم الرجل، ولم تسلم امرأته في العدة فأصابها كانت الإصابة محرمة عليه لاختلاف الدينين ومنع منها حتى تسلم أو تبين: فإن أسلمت في العدة لم يكن لها مهر؛ لأننا علمنا أنه أصابها وهي امرأته، وإن كان جماعهما محرماً كما يكون محرماً عليه بحيضها وإحرامها وغير ذلك فيصبيها،

فلا يكون لها عليه صداق. وإن لم تسلم حتى تنقضي عتبتها من يوم أسلم، فقد انقطعت عصمتها منه ولها عليه مهرٌ مثلها وتكمل عتبتها من يوم كانت الإصابة تعتد فيها بما مضى من عتبتها يوم أسلم، وهكذا لو كانت هي المسلمة وهو الثابت على الكفر إذا حاکمت إليها.

٤٨- النفقة في العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلمت المرأة قبل الزوج، ثم أسلم الزوج وهي في العدة فهما على النكاح، وإن أسلم الزوج بعد العدة انقطعت العصمة بينهما ولها عليه النفقة في العدة في الوجهين جميعاً؛ لأنها كانت محبوسة عليه، وكان له متى شاء أن يسلم، فيكونان على النكاح، ولو كان الزوج هو المسلم وهي المتخلقة عن الإسلام، ثم أسلمت في العدة أو لم تسلم حتى تنقضي لم يكن لها نفقة في أيام كفرها؛ لأنها هي المانعة لنفسها منه، ولو كان الزوج دفع إليها النفقة في العدة، ثم لم تسلم فإراد الرجوع عليها بها لم يكن ذلك له؛ لأنه تطوع لها بشيء ودفعه إليها، ولو كان إنما دفعه إليها على أن تسلم فأسلمت أو لم تسلم كان له الرجوع به ولا جعل لأحد على الإسلام إلا أن يشاء الجاعل أن يسلمها لها متطوعاً، ولو اختلفا في الإسلام، فقالت أسلمت يوم أسلمت أنت، ولم تعطي نفقة، وقال: بل أسلمت اليوم فالقول قوله مع يمينه ولا نفقة عليه إلا أن تأتي بيمين على ما قالت فتؤخذ لها نفقتها منه من يوم قامت البينة أنها أسلمت.

٤٩- الزوج لا يدخل بامرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الزوجان وثنيين، ولم يصب الزوج امرأته، وإن خلا بها وقتها؛ فإن أسلم الرجل قبل المرأة، فقد انقطعت العصمة بينهما ولها نصف المهر إن كان فرض لها صداقاً حلالاً، وإن كان فرضاً صداقاً حراماً فنصف مهر مثلها، وإن لم يكن فرضاً للمتع؛ لأن فسخ النكاح كان من قبله؛ فإن أسلمت المرأة قبله، فقد انقطعت العصمة ولا شيء لها من صداق ولا متعة؛ لأن فسخ النكاح من قبلها، ولو أسلما جميعاً معاً فهما على النكاح، وإن جاء مسلمين معاً، وقد علمنا أن أحدهما أسلم أولاً ولا ندرى أيهما هو فالعصمة منقطعة ولا نصف مهر حتى نعلم أن الزوج أسلم أولاً، ولو ادعت المرأة أن الزوج أسلم أولاً، وقال هو بل أسلمت أولاً فالقول قولها مع يمينها، وعلى الزوج البينة؛ لأن العقد ثابت، فلا يطل نصف المهر إلا بان تسلم قبله، ولو جاءنا مسلمين، فقال الزوج أسلمنا معاً، وقالت المرأة أسلم أحدهما قبل الآخر كان القول قول الزوج مع

يمينه ولا تصدق المرأة على فسخ النكاح.

قال الشافعي: وفيها قول آخر أن النكاح منفسخ حتى يتصادقا أو تقوم بينة على أن إسلامهما كان معاً؛ لأن الإسلام فسخ العقد إلا أن يكون معهما فهما ادعى فسخها كان القول قوله مع يمينه، ولو كانت المرأة التي قالت أسلمنا معاً، وقال الزوج بل أسلم أحدهما قبل الآخر انفسخ النكاح بإقراره بأنه منفسخ، ولم يصدق هو على المهر وأغرم لها نصف المهر بعد أن تحلف بالله أن إسلامهما معاً، ولو شهد على إسلام المرأة، ثم جاء الزوج، فقال: قد أسلمت معها كلف البينة؛ فإن جاء بها كانت امرأته، وإن لم يأت بها، فقد علمنا إسلامها قبل أن نعلم إسلامه فتحلف له ما أسلم إلا قبلها أو بعدها وتنقطع العصمة بينهما وإيهما كلفناه البينة على أن إسلامهما كان معاً أو على وقت إسلامه ليدل على أن إسلامهما كان معاً لم تقبل بيته حتى يقطعوا على أنهما أسلما جميعاً معاً؛ فإن شهدوا لأحدهما دون الآخر فشهدوا أنه أسلم يوم كذا من شهر كذا حين غابت الشمس لم يتقدم ذلك، ولم يتأخر أو طلعت الشمس لم يتقدم ذلك، ولم يتأخر وعلم أن إسلام الآخر كان في ذلك الوقت أثبتنا النكاح، وإن قالوا مع مغيب الشمس أو زوالها أو طلوع الشمس لم يثبت النكاح؛ لأنه يمكن أن يقع هذا على وقتين أحدهما قبل الآخر.

٥٠- اختلاف الزوجين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً دخل بامرأته وأصابها، ثم أتينا معاً مسلمين، فقالت المرأة كنا مشركين فأسلمت قبله أو أسلم قبلي وانقضت عذتي قبل أن يسلم المتأخر منا، وقال الزوج ما كنا قط إلا مسلمين أو قال كنا مشركين فأسلمنا معاً، أو أسلم أحدهما قبل الآخر، ولم تنقض عدة المرأة حتى أسلم المتخلف عن الإسلام منا؛ فإن قامت بينة أخذت بها، وإن لم تقم بينة فالقول قول الزوج ولا تصدق المرأة على إفساد النكاح؛ لأنهما يتصادقان على عقده وتدعي المرأة فسخه.

ولو كان الرجل هو المدعي فسخه لزمه فسخه بإقراره، ولم يصدق على نصف الصداق لو كان لم يدخل بها وتحلف وتأخذه منه، ولو أن امرأة ورجلاً كافرين أتينا مسلمين فتصادقا على النكاح في الكفر وهي تمن تحل له بحال كانت زوجته، ولو تناكرا لم تكن زوجته إلا بيمين تقوم على نكاح أو إقرار من كل واحد منهما بالنكاح أو إقرار من النكر منهما للنكاح، ثم تكون زوجته.

٥١- الصداق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تناكح الزوجان المشركان

قال الشافعي: في المسلمین يرتد أحدهما والحريرين يسلم أحدهما، ثم يخرس المرتد منها قبل أن يسلم أو يغلب على عقله إذا مضت العدة قبل أن يسلم المتخلف عن الإسلام منهما انقطعت العصمة والعدة، فإذا لم تثبت إلا بأن يكونا مسلمين قبل انقضاء العدة، فقد انقضت العدة قبل أن يكونا مسلمين، ولو خرس المرتد منهما، وقد أصابها الزوج قبل الرد، ولم يذهب عقله فأشار بالإسلام إشارة تعرف وصلى قبل انقضاء العدة أثبتنا النكاح؛ فإن كان هو الزوج فطيق، فقالت: كانت إشارتي بغير إسلام وصلاتي بغير إيمان إنما كانت لمعنى يذكره جعلنا عليه الصداق وفرقنا بينهما إن كانت العدة مضت، وإن لم تكن مضت حلنا بينه وبينها حتى تنقضي العدة الأولى، وإن كان أصابها بعد الرد جعلنا صداقاً آخر وتستقبل العدة من الجماع الآخر وتكمل عدتها من الأول وتعدت بها في الآخر، وإن كان أسلم في العدة الآخرة لم يكن له أن يثبت النكاح فيها؛ لأنها إنما تعدت من نكاح فاسد، ولو أسلم في بقية العدة الأولى ثبت النكاح.

قال الشافعي: وإذا كانت الزوجة المرتدة فأشارت بالإسلام إشارة تعرف وصلت فخلني بينها وبين زوجها فأصابها، فقالت: كانت إشارتي بغير الإسلام وصلاتي في غير الإسلام لم تصدق على فسخ النكاح وجعلت الآن مرتدة تستتاب ولا تقتل؛ فإن رجعت في عدتها إلى الإسلام ثبتا على النكاح.

قال الشافعي: وإن كان الزوج المرتد فهرب واعتدت المرأة فجاء مسلماً، وزعم أن إسلامه كان قبل إتيانه بشهر، وذلك الوقت قبل مضي عدة زوجته، وقد انقضت عدتها فأنكرت إسلامه إلا في وقت خرجت فيه من العدة فالقول قولها مع يمينها وعليه البيعة، وإذا انفسخت العدة بين الكافرين يسلم أحدهما أو المسلمین يرتد أحدهما بانقضاء العدة تزوجت المرأة مكانها وتزوج الرجل أختها وأربعاً سواها.

٥٢- الفسخ بين الزوجين بالكفر، ولا يكون إلا

بعد انقضاء العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن نصرانيين أو يهوديين من بني إسرائيل كانا زوجين فأسلم الزوج كان النكاح كما هو؛ لأن اليهودية والنصرانية حلال للمسلم لا يحرم عليه ابتداء نكاحها، ولو كانت المرأة المسلمة كانت المسألة فيها كالمسألة في الوثنيين تسلم المرأة فيحال بين زوج هذه وبينها؛ فإن أسلم وهي في العدة فهما على النكاح، وإن لم يسلم حتى تنقضي العدة انقطعت العصمة بينهما، وإن لم يكن دخل بها انقطعت العصمة بسبقها إياه إلى الإسلام؛ لأنها لا عدة عليها، ولو أن مسلماً تحته

بصداق يجوز لمسلم أن ينكح به ودخل بها الزوج، ثم انقطعت العصمة بينهما وأسلما فالمرء للمرأة ما كان؛ فإن كانت قبضته، فقد استوفت، وإن لم تكن قبضته أخذته من الزوج، وإن تناكرا فيه، فقال الزوج قد قبضته، وقالت المرأة لم أقبضه فالقول قول المرأة، وعلى الزوج البيعة، وهكذا لو لم يكن النكاح انفسخ أو أسلم أحدهما، ولم يسلم الآخر، وإن كان الصداق فاسداً فلها مهر مثلها، وإن كان الصداق محرماً مثل الخمر، وما أشبهه، فلم تقبضه فلها مهر مثلها، وإن قبضته بعدما أسلم أحد الزوجين فلها مهر مثلها، وليس لمسلم أن يعطي خراً ولا لمسلم أن يأخذ، وإن قبضته وهما مشركان، فقد مضى، وليس لها غيره؛ لأن الله عز وجل يقول: «اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا» فابطل ما أدرك الإسلام، ولم يأمرهم برد ما كان قبله من الربا؛ فإن كان أوطال خبر فأخذت نصفه في الشرك وبقي نصفه أخذت منه نصف صداق مثلها.

وكذلك إن كان الباقي منه الثلث أو الثلثين أو أقل أو أكثر رجعت بعده بما يبقى منه من صداق مثلها، ولم يكن لواحد منهما أخذ الخمر في الإسلام إذا كان المسلم يعطيه مشركاً أو المشرك يعطيه مسلماً، وإن أخذه أحدهما في الإسلام أهرقه، ولم يردّه على الذي أخذه منه محال إلا أن يعود خلا من غير صنعة آدمي فبرء الخل إلى دافعه؛ لأن عين ماله صارت خلا وترجع بمهر مثلها، ولو صارت خلا من صنعة آدمي أهرقها، ولم يكن لها الاستمتاع بها ولا ردّها وترجع بما بقي من الصداق، وإن كان الزوجان مسلمين في أي دار كانا في دار الإسلام أو دار الحرب فارتد أحدهما فالقول فيه كالقول في الزوجين الوثنيين يسلم أحدهما لا يختلف في حرف من فسخ النكاح وغيره من التحريم؛ لأنه في مثل معنى ما حكم به رسول الله ﷺ في الزوجين الحريرين يسلم أحدهما قبل الآخر أنه يثبت النكاح إذا أسلم آخرهما إسلاماً قبل مضي العدة فوجدت في سنة رسول الله ﷺ إثبات عقد النكاح في الشرك وعقد نكاح الإسلام ثابت، ووجدت في حكم الله تبارك وتعالى تحريم المسلمات على المشركين وتحريم المشركات من أهل الأوثان على المسلمين، ووجدت أحد الزوجين إذا ارتد حرم الجماع أيهما كان المسلم المرأة أولاً أو الزوج، فلا يحل وطء كافرة لمسلم أو الزوجة، فلا يحل وطء مسلمة لكافر؛ فكان في جميع معاني حكم النبي ﷺ لا يخالفه حرفاً واحداً في التحريم والتحليل؛ فإن ارتد الزوج بعد الوطء حيل بينه وبين الزوجة؛ فإن انقضت عدتها قبل أن يرجع الزوج إلى الإسلام انفسخ النكاح، وإن ارتدت المرأة أو ارتدّا جميعاً أو أحدهما بعد الآخر فهكذا أنظر أبداً إلى العدة؛ فإن انقضت قبل أن يصيرا مسلمين فسختها، وإذا أسلما قبل أن تنقضي العدة فهي ثابتة.

يهودية أو نصرانية فارتدت فتمجست أو تزندقت فصارت في حال من لا تحل له كانت في فسخ النكاح كالمسلمة ترتد إن عادت إلى الذين الذي خرجت منه من اليهودية أو النصرانية قبل مضي العدة حلت له، وإن لم تعد حتى تنقضي العدة، فقد انقطعت العصمة بينهما فأما من دان دين اليهود والنصارى من العرب والعجم غير بني إسرائيل في فسخ النكاح، وما يحرم منه ويحل فكاهل الأوثان وعدة الحرة سواء مسلمة كانت أو كاتبة أو وثنية تحت وثني أسلم، ولم يسلم إذا حكمنا عليه وعدة كل أمية سواء مسلمة أو كاتبة، ولا يحل نكاح أمية من أهل الكتاب لمسلم أو أمية حربية حر حربي كل من حكمنا عليه، فإنما نحكم عليه حكم الإسلام، ولو كان الزوجان حريين كاتبين فأسلم الزوج كانا على النكاح، وأكره نكاح أهل الحرب، ولو نكح وهو مسلم حربية كاتبة لم أفسخه، وإنما كرهته؛ لأنني أخاف عليه هو أن يفتنه أهل الحرب على دينه أو يظلموه وأخاف على ولده أن يسترق أو يفتن عن دينه فأما أن تكون الدار محرم شيئا أو تحلة، فلا، ولو حرّم عليه، وحل بالدار لزمه أن يحرم عليه نكاح مسلمة مقيمة في دار الحرب، وهذا لا يحرم عليه الدار لا تحل شيئا من النكاح ولا تحرمه إنما يحله ويعزّمه الدين لا الدار.

٥٣- الرجلُ يسلمُ وعنده أكثر من أربع نسوة

قال الله تبارك وتعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾.

١٦٠٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال لِرَجُلٍ مِنْ قَيْسِ بْنِ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ: أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ. [أخرجه مالك (٥٨٦/٢)، البيهقي (١٨٢/٧)]

١٦٠٧- أخبرني الثقة ابن علكية أو غيره، عن معمر، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نساء، فقال له: النبي ﷺ أمسك أربعا وفارق أو ذن سائرهن. [هـ]

أخبرني من سمع محمد بن عبد الرحمن بن يحيى عن عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن نوفل بن معاوية الديلمي قال: أسلمت ونحوي خمس نسوة، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: فارق واحدة وامسك أربعا فعمدت إلى أقدمهن عندي عجوزا عاقرا منذ ستين سنة، ففارقتها. [هـ]

قال الشافعي: فدلّت سنة رسول الله ﷺ على أن انتهاء

الله عز وجل في العدد بالنكاح إلى أربع تحریم أن يجمع رجل بنكاح بين أكثر من أربع ودلّت سنة رسول الله ﷺ على أن الخيار فيما زاده على أربع إلى الزوج فيختار إن شاء الأقدم نكاحاً أو الأحدث وأي الأختين شاء كان العقد واحداً أو في عقود متفرقة؛ لأنه عفا لهم عن سالف العقد إلا ترى أن النبي ﷺ لم يسأل غيلان عن أيهن نكح أولاً، ثم جعل له حين أسلم وأسلم أن يمسك أربعا، ولم يقل الأول أو لا ترى أن نوفل بن معاوية يخبر أنه طلق أقدمهن وصحبة ويروى عن الديلمي أو ابن الديلمي أنه أسلم وعنده أختان فأمره النبي ﷺ أن يمسك أيتهما شاء ويطلق الأخرى فدل ما وصفت على أنه يجوز كل عقد نكاح في الجاهلية كان عندهم نكاحاً إذا كان يجوز مبتدؤه في الإسلام بحال، وأن في العقد شيئين أحدهما العقد الفاضل في الجاهلية والآخر المرأة التي تبقى بالعقد فالفاضل لا يرد إذا كان الباقي بالفاضل يصلح بحال، وكان ذلك كحكم الله تعالى في الربا قال الله تعالى ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، ولم يجوز أن يقال: إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة أمسك الأول؛ لأن عقدهن صحيح، وذلك أنه ليس من عقد الجاهلية صحيح لمسلم؛ لأنه بشهادة أهل الشرك، ولكنه كما وصفت مفعول لهم عنه كما عفي عما مضى من الربا فسواء ما كان عندهم لا يختلف؛ فكان في أمر الله عز وجل برد ما بقي من الربا دليل على أن ما قبض منه في الجاهلية لا يرد؛ لأنه تم في الجاهلية، وأن ما عقّد، ولم يتم بالقبض حتى جاء الإسلام يرد فكذلك حكم رسول الله ﷺ بتام العقد عندهم، وإن كان لا يصلح أن يعقد مثله في الإسلام بحال، فإذا كان يصلح أن يعقد نكاح المنكوحه في الإسلام بحال تمت وأمر أن يمسك بالعقد في الجاهلية، وإذا كان لا يصلح أن يبتدأ في الإسلام بحال كان الاستمتاع بها؛ لأنها عين قائمة لا يجوز كما لا يجوز أخذ الربا في الإسلام؛ لأنه عين قائمة لم تقف.

٥٤- نكاحُ المشرك

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأي مشرك عقد في الشرك نكاحاً بأي وجه ما كان العقد وأي امرأة كانت المنكوحه فأسلم متأخر الإسلام من الزوجين والمرأة في عدتها حتى لا تكون العدة منقضية إلا وهما مسلمان؛ فإن كان يصلح للزوج ابتداء نكاحها ساعة اجتمع إسلامهما بحال فالنكاح ثابت، ولا يكون للزوج فسخه إلا بإحداث طلاق، وإن كان لا يصلح للزوج ابتداء نكاحها حين يجمع إسلامهما بحال فالنكاح في الشرك منفسخ، فلو جاءت عليها بعد اجتماع إسلامهما مدة يحل بها ابتداء نكاحها لم يحل نكاح الشرك ويحل بابتداء نكاح غيره في الإسلام إلا ما ذكرنا

ولو أسلم وعنده امرأة وعمتها أو امرأة وخالتها قد دخل بهما أو لم يدخل أو دخل بإحدهما، ولم يدخل بالأخرى كان ذلك كله سواءً بمسك أيتهما شاء ويفارق الأخرى، ولا يكره من هاتين إلا ما يكره من الجمع بين الأختين، وكل واحد منهما حلال على الانفرد بعد صاحبتها، وهكذا الأختان إذا أسلم وهما عنده لا يخالفان المرأة وعمتها والمرأة وخالتها.

قال الشافعي: ولو أسلم وعنده أمة وحرّة أو إمّة وحرّة فاجتمع إسلامهن في العدة فنكاح الإمام مفسوخ والحرّة ثابت معسراً بخاف العنت كان أو غير معسر ولا يخاف للعنت؛ لأنّ عنده حرّة، فلا يكون له ابتداء نكاح أمة بحال، ولو كانت المسألة بحالها فطلق الحرّة قبل أن تسلم أو بعدما أسلمت، وقد أسلم أو لم يسلم ثلاثاً، وكان معسراً يخاف العنت، ثم اجتمع إسلامه وإسلام الإمام وقف نكاحهن؛ فإن اجتمع إسلامه وإسلام الحرّة في عدتها فنكاح الإمام مفسوخ والحرّة طالق ثلاثاً؛ لأنّا قد علمنا أنها زوجة ولها المهر الذي سمي لها إن كان دخل بها ولا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، وإن لم يجتمع إسلامهما حتى تنقضي عدتها فنكاح الحرّة مفسوخ بغير طلاق والطلاق غير واقع عليها؛ لأنّا قد علمنا إذا مضت العدة قبل أن يجتمع إسلامهما أنه طلق غير زوجة ويختار من الإمام واحدة إذا كان له أن يبتدئ نكاح أمة، فإذا اجتمع إسلامه وإسلامهن وهو ممن ليس له أن يبتدئ نكاح أمة انفسخ نكاحهن معاً.

ولو كان عنده إمّة أو أمة فأسلم وهو ممن له أن يبتدئ نكاح أمة فاجتمع إسلامه وإسلام الأمة في حال يكون له فيها ابتداء نكاح أمة كان له أن يمسك من الإمام اللاتي اجتمع إسلامهن وإسلامه وله نكاح أمة، وإن أسلم بعضهن قبل بعض وأيسر بعد عسر بحرّة لم يجرم عليه إمساك واحدة منهن؛ لأنّي أنظر إلى حاله حين اجتمع إسلامه وإسلامهن، وإن اختلف وقت إسلامهن فأيّهن كان إسلامه وهو يحلّ له ابتداء نكاحه كان له أن يمسك واحدة من الإمام، ولم يجر له أن يمسك واحدة من اللاتي أسلمن وهو لا يحلّ له إمساك واحدة منهن، وإذا كانت عنده أمة وحرّات أو حرّات وإمّة وهو ممن له أن ينكح أمة فاجتمع إسلامه وإسلام أمة أو أكثر من الإمام وقف عنهن؛ فإن أسلمت حرّة في عدتها، فقد انفسخ نكاح الإمام كلّهن اللاتي أسلمن وتخلفن، وإن لم تسلم واحدة من الحرّات حتى تنقضي عددهن اختار من الإمام واحدة إن كنّ أكثر من واحدة وثبتت عنده واحدة إن لم يكن غيرها، ولو اجتمع إسلامه وإسلام أمة أو إمّة فاعتق بعد اجتماع إسلامه وإسلام حرّة وقضاهن؛ فإن أسلمت الحرّة في العدة فنكاحهن منفسخ، وإن لم يجتمع إسلامه وإسلام حرّة في عدة اختار من الإمام واحدة إذا كان ممن يحلّ له نكاح الإمام؛ لأنّي

أنّه يزيد على أربع من النساء، فإن ذلك معنى غير هذا، ولا ينظر إلى عقده في الشرك بولي أو غير ولي أو شهود أو غير شهود وبأي حال كان يفسد فيها في الإسلام أو نكاح محرّم أو غيره مما عقد إلى غير مدة تنقطع بغير الموت وسواء في هذا نكاح الحربي والذمي والموآدع.

وكذلك هم سواء في المهور والطلاق والظهار والإيلاء ويختلف المعاهد وغيره في أشياء ينبتّها إن شاء الله تعالى.

٥٥- تفریع نکاح اهل الشرك

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا نكح الرجل المرأة في عدتها في دار الحرب مشركين فأنظر إذا اجتمع إسلامهما؛ فإن كانت خراجة من العدة فالتكاح ثابت؛ لأنّه يصلح له حيثنّ ابتداء نكاحها، وإن كانت في شيء من العدة فالتكاح مفسوخ، وليس لها أن تنكحه ولا غيره حتى تكمل العدة؛ لأنّه ليس له حيثنّ أن يبتدئ نكاحها؛ فإن كان أصابها في العدة أكملت العدة منه وتدخل فيها العدة من الذي قبله؛ لأنهما لو لم يجتمع إسلامهما إلا بعد مضي عدتها من الأول أثبت النكاح، ولم أرده بالعدة كما أرده في الإسلام بالعدة مكانه وبعد مدة طويلة، ولو اجتمع إسلام الأزواج وعنده أربع إمّة؛ فإن كان موسراً فنكاحهن كلّهن منفسخ.

وكذلك إن كان معسراً لا يخاف العنت؛ فإن كان معسراً لا يجزأ ما ينكح به حرّة ويخاف العنت أمسك أيّهن شاء وانفسخ نكاح البواقي، وإن أسلم بعضهن بعده فسواء ينتظر إسلام البواقي فمن اجتمع إسلامه وإسلام الزوج قبل مضي عده المسلمة كان له الخيار فيه.

ولو أسلم رجل وعنده أمّ وابنتها؛ فإن كان دخل بواحدة منهما فنكاحهما عليه محرّم على الأبدي إن كان دخل بالأم فالبنت ربيبة من امرأة قد دخل بها، وإن كان دخل بالبنت فالأم أمّ امرأة قد دخل بها؛ فإن لم يكن دخل بواحدة منهن كان له أن يمسك البنت إن شاء، ولم يكن له أن يمسك الأم أولاً كانت أو آخراً إذا ثبت له العقدان في الشرك إذا جاز أحدهما في الإسلام بحال جاز نكاح البنت بعد الأم إذا لم يدخل بالأم، ولا يجوز نكاح الأم، وإن لم يدخل بالبنت؛ لأنها مهمة.

ولو أسلم رجل وعنده أمّ وابنتها قد وطئها بملك اليمين حرّم عليه وطئهما إلى الأبد.

ولو كان وطئ الأم حرّم عليه وطء البنت، ولو كان وطئ البنت حرّم عليه وطء الأم ويمسكهن في ملكه، وإن حرمت عليه فروجهن أو فرج من حرّم فرجه منهن.

أسلمتا أولاً أو آخراً؛ لأنه عقد في العبودية، وإنما يثبت له عقد العبودية مع اجتماع إسلامه وإسلام أزواجه قبل مضي العدة، فلا يثبت له بعقد العبودية إلا اثنتان، وإذا اختار اثنتين فهو ترك للثنتين اللتين اختار غيرهما وله أن ينكحهما مكانه إن شاءتا، وذلك أن هذا ابتداء نكاح إذ صار حراً فله في الحرية الجمع بين أربع.

وإذا نكح المملوك المملوكة في الشرك، ثم اعتق فملكها أو بعضها أو اعتقت فملكته أو بعضه، ثم اجتمع إسلامهما معاً في العدة، وقد أقام في الكفر على النكاح، فلا نكاح بينهما.

وإذا تزوج الرجل في الشرك فاصاب امرأته، ثم أسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج فسواء والنكاح موقوف على العدة، فإذا أسلم المتأخر الإسلام منهما قبل أن تنقضي عدة المرأة والنكاح كما يصلح ابتداءه في الإسلام، ولم يكن فيهن من لا يصلح الجمع بينه فالتكاح ثابت، وهكذا إن كن حرائر ما بين واحد إلى أربع، ولا يقال للزوج اختر وهن أزواجه؛ فإن شاء أمسك، وإن شاء طلق، وإن مات ورثته، وإن مت ورثهن.

فإن قال: قد فسخت نكاحهن أو نكاح واحدة منهن وقف؛ فإن قال أردت إيقاع طلاق وقع عليه الطلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق، وإن قال عنت أن نكاحهن كان فاسداً لم يكن طلاقاً ويحلف ما كانت إرادته إحداث طلاق، وإن كانت عنده أكثر من أربع فأسلم وأسلمت واحدة في العدة، فقال: قد اخترت حبسها، ثم أسلمت أخرى، فقال: قد اخترت حبسها حتى يقول ذلك في أربع كان ذلك له وثبت نكاحهن باختيارهن، وكان نكاح الزوائد على الأربع منسوخاً.

ولو قال كلما أسلمت واحدة قد اخترت فسخ نكاحها وقف فسخه؛ فإن أسلمن معاً أو لم يقل من هذا شيئاً حتى أسلمن معاً أو بعضهن قبل بعض غير أن كل واحدة منهن أسلمت قبل أن تنقضي عدتها خير فقبل أمسك أربعاً أيتها شئت وفارق سائرهن؛ لأن اختيارك فسخ لمن فسخت، ولم يكن لك فسخهن إلا بأن تريد طلاقاً ولا عليك فسخ نكاحهن، فإذا أمسك أربعاً، فقد انسخ نكاح من زاد عليهن بلا طلاق؛ لأنه يجبر على أن يفارق ما زاد على أربع، فلا يكون طلاقاً ما جبر عليه، وإنما أثبتنا له العقد باختياره، فإن السنة جعلت له الخيار في إيسار أيتها شاء فاتبنا السنة قال والاختيار أن يقول قد أمسكت فلانة أو قد أمسكت بعقد فلانة أو قد أثبت عقد فلانة أو ما أشبه هذا، فإذا قال: هذا في أربع انسخ عقد من زاد عليهن.

ولو قال رجعت فيمن اخترت إيساكه منهن واخترت البواقي كان البواقي براء منه لا سبيل له عليهن إلا بنكاح جديد، ووقفنا عند قوله: رجعت فيمن اخترت؛ فإن قال أردت به طلاقاً

إنما أنظر إلى يوم يجتمع إسلامه وإسلامها؛ فإن كان يجوز له في ذلك الوقت ابتداء نكاحها جعلت له إيساكها إن شاء، وإن كان ممن لا يجوز له ابتداء نكاحها لم أثبت نكاحها معه بالعقد الأول بمدة تأتي بعدها، ولو عتق قبل أن يسلمن كن كمن ابتداء نكاحه وهن حرائر.

وكذلك لو أسلمن هن وهن كافر، فلم يجتمع إسلامه وإسلامهن حتى يعتقن كان كمن ابتداء نكاحه وهن حرائر.

ولو كان عند عبد أربع إماء فأسلم وأسلمن قيل له: أمسك اثنتين وفارق سائرهن، ولو كان عنده حرائر فاجتمع إسلامه وإسلامهن، ولم ترد واحدة منهن فراقه قيل له: أمسك اثنتين وفارق سائرهن.

وكذلك إن كن إماء وحرائر مسلمات أو كليات، ولو كن إماء فعتقن قبل إسلامه فاخترن فراقه كان ذلك هن؛ لأنه يكون هن بعد إسلامه وعددهن عدد حرائر فيحصين من يوم اخترن فراقه، فإذا اجتمع إسلامه وإسلامهن في العدة فعددهن عدد حرائر، ومن يوم اخترن فراقه، وإن لم يجتمع إسلامه وإسلامهن في العدة فعددهن عدد حرائر من يوم أسلم متقدم الإسلام منهما؛ لأن الفسخ كان من يومئذ إذا لم يجتمع إسلامهما في العدة وعددهن عدد حرائر بكل حال؛ لأن العدة لم تنقضي حتى صرن حرائر، وإن لم يكن اخترن فراقه ولا المقام معه خير إذا اجتمع إسلامه وإسلامهن معاً.

وإن تقدم إسلامهن قبل إسلامه فاخترن المقام معه، ثم أسلم خير حين يسلم، وكان هن أن يفارقه، وذلك أنهن اخترن المقام معه ولا خيار هن إنما يكون هن الخيار إذا اجتمع إسلامهن وإسلامه، ولو اجتمع إسلامه وإسلامهن وهن إماء، ثم عتق من ساعتهم، ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك هن إذا أتى عليهن أقل أوقات الدنيا وإسلامهن وإسلامه مجتمع.

ولو اجتمع إسلامهن وإسلامه وعتقهن وعتقه معاً لم يكن هن خيار.

وكذلك لو اجتمع إسلامهن وإسلامه فعتقن، فلم يجترن حتى يعتق الزوج لم يكن هن خيار.

ولو كان عند عبد أربع حرائر فاجتمع إسلامه وإسلام الأربع معاً كأنهن أسلمن معه في كلمة واحدة أو متفرقات، ثم عتق قيل له: اختر اثنتين وفارق اثنتين، وسواء اعتق في العدة أو بعد ما تنقضي عددهن؛ لأنه كان يوم اجتمع إسلامه وإسلامهن مملوكاً ليس له أن يجاوز اثنتين: قال: وكذلك لو اجتمع إسلامه وإسلام اثنتين في العدة، ثم عتق، ثم أسلمت الاثنتان الباقيتان في العدة لم يكن له أن يمسك إلا اثنتين، أي الاثنتين شاء، اللتين

أو مجوسية لم يكن له إمساكٌ واحدةٍ منهن؛ لأنه لا يكون له ابتداءٌ نكاحهنَّ قال: وكذلك لو كنَّ إماءٌ يهودياتٍ أو نصرانياتٍ من بني إسرائيل انفسخَ نكاحهنَّ؛ لأنه لا يصلحُ له أن يتدَّى نكاحهنَّ في الإسلام.

قال الشافعي: ولو أسلمَ رجلٌ وعنده أكثرُ من أربعِ نسوةٍ قد أصابَ منهنَّ أربعاً، ولم يصبَ أربعاً وأسلمنَّ قبله أو بعده غيرَ أن إسلامَ اللاتي لم يدخل بهنَّ كلهنَّ كان قبله أو بعده فالعصمةُ بينه وبين اللاتي لم يدخل بهنَّ منقطعةٌ ونكاحُ اللاتي دخلَ بهنَّ ثابتٌ وهو كرجلٍ أسلمَ وعنده أربعُ نسوةٍ ليسَ عنده غيرهنَّ.

قال الشافعي: ولو كانت المسألةُ مجالها فأسلمنَّ قبله أو أسلمَ قبلهنَّ، ثمَّ أصابَ واحدةً من اللاتي لم يدخل بهنَّ كانت إصابته لئامها محرمةٌ وعليه لها مهرٌ مثلها للشبهة، وذلك أنها بعدَ انقطاعِ العصمةِ بينهما، ولم يكن له أن يسكها، وكان له أن يتدَّى نكاحها إذا لم يكن عنده أربعٌ سواها ولا من يحرمُ أن يجمَعَ بينها وبينه ولها عليه صداقٌ مثلها بالإصابةِ وعليها العدةُ والولدُ لاحقٌ إن كانَ ولدٌ ولا حدٌ على واحدٍ منهما للشبهة.

٥٦- ترك الاختيار والقضية فيه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلمَ الرجلُ وعنده أربعُ نسوةٍ أو أكثرَ فأسلمَ بعضهنَّ فسألَ أن يخيَّرَ فيهنَّ، وفي البواقي لم تقفه في التخييرِ حتى يسلمَ البواقي في عددهنَّ أو تنقضيَ عددهنَّ قبلَ أن يسلمنَّ، ثمَّ يخيَّرَ إذا اجتمعَ إسلامه وإسلامُ أكثرَ من أربعٍ فيهنَّ وله أن يختارَ إمساكُ أربعٍ من اللاتي أسلمنَّ، فيكونَ ذلك فسحاً لنكاحِ البواقي المتخلفاتِ عن الإسلامِ أسلمنَّ أو لم يسلمنَّ.

وكذلك لو اختارَ واحدةً أو اثنتين ينتظرُ من بقي، ويكونُ له الخيارُ فيمن بقيَ حتى يكملَ أربعاً، وإن كنَّ ثمانياً فأسلمَ أربع، فقال: قد اخترت فسحَ نكاحهنَّ وحبسَ البواقي غيرهنَّ وقفت الفسخُ؛ فإن أسلمَ الأربعَ البواقي في عددهنَّ فعقدُ الأوائلِ منفسخٌ بالفسخِ المتقدم، وإن مضت عددهنَّ قبلَ أن يسلمنَّ فهي كالمسألةِ قبلها؛ فإن كانَ أرادَ به إيقاعُ طلاقٍ فهو طلاقٌ، وإن لم يرد به إيقاعُ طلاقٍ حلفت وكنَّ نساءً.

وإذا أسلمَ الرجلُ وعنده أكثرُ من أربعِ نسوةٍ فأسلمنَّ فقليلٌ له اختر، فقال: لا اختارَ حبسَ حتى يختارَ وأنفقَ عليهنَّ من ماله؛ لأنه مانعٌ لمن يعقدهنَّ متقدِّم، وليسَ للسُّلطان أن يطلقَ عليه كما يطلقُ على المولى؛ فإن امتنعَ مع الحبسِ أن يختارَ عزَّزَ وحبسَ أبداً حتى يختارَ، ولو ذهبَ عقله في حبسه خلَّى وأنفقَ عليهنَّ من ماله حتى يفيقَ فيختارَ أو يموت.

فهو طلاقٌ وهو ما أرادَ من عددِ الطلاق، وإن قال: لم أرد به طلاقاً أردت أنني رأيت الخيارَ لي أو غيرَ ذلك حلفت ما أرادَ به طلاقاً، ولم يكن طلاقاً.

قال الشافعي: وعلى اللاتي فسحَ نكاحهنَّ باختيارِ غيرهنَّ عدةٌ مستقبلةٌ من يومِ انفسخَ نكاحهنَّ؛ لأنهنَّ مدخولُ بهنَّ انفسخَ نكاحهنَّ، وإن قال: ما أردت بقولي قد أثبت عقدَ فلاتةٍ واللاتي قال ذلك لهنَّ معاً أو اخترت فلاتةً أو ما قاله مما يشبه هذا الكلامَ إثباتَ عقدهنَّ دونَ البواقي انفسخَ عقدُ البواقي في الحكم، ولم يدنُ فيه ويثبتُ عقدُ اللاتي أظهرَ اختيارهنَّ، ووسعه إصابتهنَّ؛ لأنَّ نكاحهنَّ ثابتٌ لا يزولُ إلا بأن يفسخه وهو لم يفسخه إنما يفسخه اختيارُ غيرهنَّ وهو لم يختَر غيرهنَّ، وأحبُّ إليَّ أن يحدثَ لهنَّ اختياراً، فيكونَ ذلك فسحاً للبواقي اللاتي فسحَ عقدهنَّ في الحكمِ ويدنُ فيما بينه وبين الله عزَّ وجلَّ فيسعه حبسُ اللاتي فسحنَّهنَّ عليه بأن يحدثَ لهنَّ اختياراً أو يفسخَ فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى نكاحَ اللاتي حكمنَ له بهنَّ.

قال الشافعي: والحكمُ كما وصفت، فلو اختارَ أربعاً، ثمَّ قال: لم أرد اختيارهنَّ، وقد اخترت الأربعَ البواقيَ الزمناه الأربعَ اللاتي اختارَ أولاً وجعلنا اختياره الآخرَ باطلاً كما لو نكحَ امرأة، فقال: ما أردت بنكاحها عقدَ نكاحِ الزمناه إياه؛ لأنه الظاهرُ من قوله وهو أينُ أنه له حلالٌ من المراءِ يتدَّى نكاحها؛ لأنَّ نكاحهنَّ ثابتٌ إلا بأن يفسخه وهو لم يفسخه.

قال: ولو أسلمَ وثمانِ نسوةٍ له، فقال: قد فسخت عقدَ أربعٍ بأعينهنَّ ثبتَ عقدُ اللاتي لم يفسخَ عقدهنَّ، ولم احتجَّ إلى أن يقولَ قد أثبتَ عقدَ البواقي ولا اخترت البواقي كما لا احتجُّ إذا كنَّ أربعاً فأسلمَ وأسلمنَّ إلى أن يقولَ قد أثبتَ عقدهنَّ وهنَّ ثوابتُ بالعقدِ الأوَّلِ واجتماعِ إسلامِ الزوجينِ في العدة.

قال: وإذا أسلمَ وعنده أربعُ منهنَّ أختانِ وامرأةً وعمتها قيلَ له: امسك أي الأختين شئت وإحدى المراتين بنتُ الأخ أو العمَّة وفارقِ اثنتين.

قال الشافعي: وإن كانَ معه أربعُ نسوةٍ سواهنَّ قيلَ له: امسك أربعاً ليسَ لك أن يكونَ فيهنَّ أختانِ معاً أو المرأةَ وعمتها معاً.

قال: ولو أسلمَ وعنده حرائرُ يهودياتٍ أو نصرانياتٍ من بني إسرائيل كنَّ كالحرائرِ المسلمات؛ لأنه يصلحُ له أن يتدَّى نكاحهنَّ كلهنَّ، ولو كنَّ يهودياتٍ أو نصرانياتٍ من غيرِ بني إسرائيل من العربِ أو العجمِ انفسخَ نكاحهنَّ كلهنَّ وكنَّ كالمشركاتِ الوثنياتِ إلا أن يسلمنَّ في العدة، ولو كنَّ من بني إسرائيل يدنُ غيرَ دينِ اليهود والنصارى من عبادةٍ وثنٍ أو حجبٍ

أو أنه هو بالخيار؛ لأن هذا كله في معنى أنه لم يملك أمرها بالعقد مطلقاً، ولو أبطلت النكاح متعة شرطها على الزوج قبل أن يسلم واحد منهما، ثم أسلما لم تكن امرأته؛ لأنه لم يعقد لها على الأبد، ولم يكن شرطه عليها في العقد، ولو اجتمعت هي وهو فأبطلوا الشرط قبل أن يسلم واحد منهما، ثم أسلما معاً فالنكاح مفسوخ إلا أن يتدنا نكاحاً في الشرك غيره قال: وهكذا كل ما ذكرت معه من شرط الخيار له أو لها أو لهما معاً أو لغيرهما منفرداً أو معهما لم يكن النكاح مطلقاً إذا أبطلوا، وإذا لم يبطلوا لم يثبت، ولا يخالف نكاح المتعة في شيء، ولو أن رجلاً نكح امرأة في الشرك بغير شهود أو بغير ولي محرم لها فأسلما أو أي نكاح أفسدناه في الإسلام بحال غير ما وصفت من النكاح الذي لا يملكه فيه أمرها على الأبد، وكان ذلك عندهم نكاحاً جائزاً، وإن كانوا ينكحون أجوراً منه، ثم اجتمع إسلامهما في العدة ثبتا على النكاح، ولو أن رجلاً غلب على امرأة بأي غلبة كانت أو طاولته فأصابها وأقام معها أو ولدت منه أو لم تلد منه، ولم يكن ذلك نكاحاً عندهم، ثم أسلما في العدة لم يكن ذلك نكاحاً عندهم وفرق بينهما عندهم ولا مهر لها عليه إلا أن يصيبها بعدما يسلم على وجه شبهة فلها عليه مهر مثلها؛ لأنني لا أقضي لها عليه بشيء فائت في الشرك لم يلزمه إياه نكاحها إذا لم يكن عندهم أو عنده إذا لم يكونا معاهدين يجري عليهما الحكم، وهذا كله إذا نكح مشركة وهو مشرك.

قال الشافعي: فإن كان مسلماً فنكح مشركة وثنية أو مشركاً فنكح مسلمة فأصابها، ثم اجتمع إسلامهما في العدة فالنكاح ينسخ بكل حال؛ لأن العقد محرم باختلاف الدينين، ولا يثبت إلا بنكاح مستقبل.

ولو كان طلقها في الشرك في المسألتين معاً لم يلزمها الطلاق.

قال الشافعي: وإذا أسلم الرجل من أهل الحرب وامرأته كافرة، ثم ارتد عن الإسلام قبل أن تسلم امرأته؛ فإن أسلمت امرأته قبل أن تنقضي عدها وعاد إلى الإسلام قبل انقضاء عدها حتى يكونا في العدة مسلمين معاً فهما على النكاح.

وإن أسلم قبلها، ثم ارتد، ثم أسلم، ولم تنقض العدة، ثم أسلمت في العدة فهما على النكاح، وإن لم يسلم حتى تنقضي العدة، فقد انفسخ النكاح، ولو أسلمت وهو مرتد فمضت عدها وهو على ردة انفسخ، ولو عاد بعد انقضاء عدها إلى الإسلام، فقد انفسخ نكاحها وانقضت عدها وتنكح من شاءت والعدة من يوم أسلم، وهكذا إن كانت هي المسلمة أو لا فارتدت لا يختلفان وسواء أقام المرتد منهما في دار الإسلام أو لحق بدار الشرك أو عرض عليه الإسلام أو لم يعرض إذا أسلم المرتد عن الإسلام قبل انقضاء عدة المرأة فهما على النكاح، قال وتصدق المرأة

وكذلك لو لم يوقف ليختار حتى ينهب عقله؛ فإن مات قبل أن يختار أمرناهن معاً أن يعددن الآخر من أربعة أشهر وعشر أو ثلاث حيض؛ لأن فيهن أربع زوجات متوفى عنهن وأربع منفسخات النكاح ولا تعرفهن بأعيانهن.

قال: ويوقف هن ميراث أربع نسوة حتى يصطلح فيه؛ فإن رضي بعضهن بالصلح، ولم يرض بعضهن؛ فكان للاتي رضي أقل من أربع أو أربعاً لم تعطهن شيئاً؛ لأنهن لو رضي فاعطينهن نصف الميراث أو أقل احتمل أن يكن للاتي لا شيء لهن؛ فإن رضي خمس منهن بالصلح فقلن العلم محيط أن لواحدة من أربع الميراث فاعطنا ربع ميراث امرأة لم أعطين شيئاً حتى يقررن معاً أن لا حق هن في الثلاثة الأربع الباقية من ميراث امرأة.

فإذا فعلن أعطيتن ربع ميراث امرأة ودفعت ثلاثة أرباع ميراث امرأة إلى الثلاث الباقى سواء بينهن؛ فإن كن للاتي رضي ستاً فرضين بالنصف أعطيتن إياه، وإن كن سبعاً فرضين بالثلاثة الأربع أعطيتن إياه وأعطيت الربع الباقية، وإنما.

قلت: لا أعطي واحدة منهن بالصلح شيئاً حتى يرضين فيما وصفت أنني أعطيتن فيه أن يقطعن حقوقهن من الباقي أنني إذا أعطيتن حقوقهن حتى ياتي على الثلاثة الأربع كنت إذا وقفت الربع لواحدة أعطيتن ومنعتها، ولم تطب لهن نفساً، وإن أعطيتها الربع أعطيتها ما أخذت امرأتان بلا تسليم منهن ذلك لها وأكثر حالها أن يكون لها حظ امرأة، وقد لا يكون لها شيء، وإذا قطعن حقوقهن عن الباقي، فلم أعطها إلا ما يجوز لي أن أعطيها إياه إما حق لها، وإما حق لهن تركته لها أو لبعضهن تركته لها، قال وينبغي أن لأبي الصبية، وولي اليتيمة أن يأخذ لها نصف ميراث امرأة إن صولح عليه فأكثر إذا لم يعلم لها يئمة تقوم، ولا يأخذ لها أقل، وإن كن من اليئات أو واحدة منهن وهو الباقي قيل له: انسخ نكاح أيتهن شئت وخذ ميراث اللاتي لم تنسخ نكاحهن، ويوقف له ليراث زوج كلما ماتت منهن واحدة حتى يختار أربعاً فيأخذ مواريثهن، وإذا ادعى بعضهن أو ورثة بعضهن بعد موتها أنه فسخ نكاح واحد منهن أحلف ما فعل وأخذ ميراثها.

٥٧- من يفسخ نكاحه من قبل

العقد، ومن لا يفسخ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أسلم وعنده امرأة عقد نكاحها غير مطلق وأسلمت لم يكن له أن يثبت على نكاحها؛ لأنها لم يعقد عليها عقد نكاح، وذلك أن يكون نكاحها متعة والنكاح متعة لم يملك أمراً لامرأة على الأبد إنما ملكها مدة دون مدة أو نكحها على أنها بالخيار أو رجلاً أو امرأة غيرها بالخيار

باللّتان؛ لأنّه لا حدّ عليها لو أقرّت بالزّنا في الشّرک، وليس لها معنی في الفرقة إنّما الفرقة بالتعانیه، وإن لم يلتعن فسواء أكذّب نفسه أو لم یکنّیها لم أجبره علیه، ولم أعزّه؛ لأنّه قدفها في الشّرک حيث لا حدّ علیه ولا تعزیر.

ولو قال لها في الشّرک أنت طالق إن دخلت الدّار، ثم دخلتها في الشّرک أو الإسلام طلقت ويلزمه ما قال في الشّرک كما يلزمه ما قال في الإسلام لا یختلف ذلك.

ولو تزوّج امرأة في الشّرک بصدّق، فلم يدفعه إليها أو بلا صدّق فاصابها في الحالین، ثم ماتت قبل أن یسلم، ثم أسلم زوجها وطلب ورثتها صدّقها الّذي سمّی لها أو صدّق مثلها لم یکن لهم منه شيء؛ لأنّی لا أقضي لبعضهم على بعض بما فات في الشّرک والحرب.

٥٩ - نکاح أهل الذّمّة

قال الشافعی رحمه الله تعالى: وعقد نکاح أهل الذّمّة فيما بینهم ما لم یرافعوا إلینا کنکاح أهل الحرب ما استجأزوه نکاحاً، ثم أسلموا لم یفسخه بینهم إذا جاز ابتداءه في الإسلام بحال، وسواء کان یولی أو غیر ولی وشهود أو غیر شهود، وكلّ نکاح عندهم جائز أجزته إذا صلح ابتداءه في الإسلام بحال قال: وهكذا إن نکحها في العدة، وذلك جائز عندهم، ثم لم یسلماً حتّى تمضي العدة، وإن أسلما في العدة فسخت نکاحهما؛ لأنّه لا یصلح ابتداء هذا في الإسلام بحال، وإن نکح محرماً له أو امرأة أبیه، ثم أسلما فسخته؛ لأنّه لا یصلح ابتداءه في الإسلام بحال.

وكذلك إن نکح امرأة طلقها ثلاثاً قبل أن تتزوّج زوجاً غیره یصیبه، وإذا أسلم أحدهم وعنده أكثر من أربع نسوة قبل له: أمسک أي الأربع شئت وفارق سائرهن.

قال الشافعی: وكذلك مهورهن، فإذا أمهرها خيراً أو خنزيراً أو شیئاً ممّا یتمول عندهم مبیّة أو غیرها ممّا له ثمن فیهم فدفعه إليها، ثم أسلم فطلبت الصّدّق لم یکن لها غیر ما قبضت إذا فعیت العقد الّتی یفسد بها النکاح فالصدّق الّذي لا یفسد به النکاح أولى أن یعفی، فإذا لم تقبض من ذلك شیئاً، ثم أسلما؛ فإن کان الصّدّق ممّا یجلّ في الإسلام فهو لها لا تزاؤ علیه، وإن کان ممّا لا یجلّ فلها مهرٌ مثلها، وإن كانت قبضته وهو ممّا لا یجلّ، ثم طلقها قبل الدّخول أو بعد إسلامهما لم یرجع علیها بشيء، وهكذا إن كانت هي المسلمة وهو المتخلف عن الإسلام لا یأخذ مسلماً حراماً، ولا یعطيه.

قال: وإن كانت لم تقبضه، ثم أسلما وطلقها رجعت علیها بنصف مهرٍ مثلها.

المرتدة على انتضاء عدتها في كل ما أمکن مثله كما تصدّق المسلمة علیها في كل ما أمکن كانت هي المرتدة أو الزّوج؛ فإن کان الزّوج لم یصبها فارتد أو ارتدت انفسخ النکاح بینهما برودة أيهما کان؛ لأنّه لا عدة؛ فإن کان هو المرتد فلها نصف الصّدّق لأن فساد النکاح کان من قبله، ولو كانت هي المرتدة، فلا صدّق لها؛ لأن فساد النکاح کان من قبلها وسواء في هذا كل زوجین.

قال الشافعی: وردة السكران من الخمر والنبیذ المسکر في فسخ نکاح امرأته كردّة المصحی وردة المغلوب على عقله من غیر المسکر لا یفسخ نکاحاً.

٥٨ - طلاق المشرک

قال الشافعی رحمه الله تعالى: وإذا أثبت رسول الله ﷺ عقد نکاح الشّرک وأقرّ أهله علیه في الإسلام لم یجز - والله تعالى أعلم، - إلا أن یثبت طلاق الشّرک؛ لأن الطلاق یثبت بشیء النکاح ویسقط بسقوطه، فلو أن زوجین أسلما، وقد طلق الزّوج امرأته في الشّرک ثلاثاً لم تحلّ له حتّى تنکح زوجاً غیره، وإن أصابها بعد الطلاق ثلاثاً في الشّرک لم یکن لها صدّق؛ لأنّها نبطل عنه ما استهلكه لها في الشّرک.

قال الشافعی: ولو أسلم، ثم أصابها بعد طلاق ثلاثٍ كانت علیها العدة ولحقّ الولد وفرّق بینهما ولها مهرٌ مثلها. قال الرّبیع: إذا کان یعذر بالجهالة.

قال الشافعی: وإن طلقها واحدة أو اثنتين، ثم أسلما حسبّ علیها ما طلقها في الشّرک وبنى علیها في الإسلام، ولو طلقها ثلاثاً في الشّرک، ثم نکحت زوجاً غیره؛ فإن أصابها، ثم طلقها أو مات عنها، ثم نکحها زوجها الّذي طلقها كانت عنده على ثلاثٍ كما تکرّون في الإسلام إذا کان النکاح صحیحاً عندهم نثبت في الإسلام، وذلك أن لا تنکح محرماً ولا متعة ولا في معناها.

قال: ولو آلی منها في الشّرک، ثم أسلما قبل مضي الأربعیة الأشهر، فإذا استکمل أربعة أشهر من إیلائه وقف كما یوقف من آلی في الإسلام.

قال الشافعی: ولو مضت الأربعیة الأشهر قبل أن یسلما، ثم أسلما، ثم طلبت أن یوقف وقف مكانه؛ لأن أجل الإیلاء قد مضى، ولو تظاهر منها في الشّرک، ثم أسلما، وقد أصابها قبل الإسلام أو بعده أو لم یصبها امرت به باجتنابها حتّى یکفر کفارة الظّهار، قال: ولو قدفها في الشّرک، ثم أسلما، ثم ترافعا.

قلت له: التعن ولا أجبره على اللّعان ولا أحدّه إن لم یلتعن ولا أعزّه؛ فإن التعن فرقت بینهما مکاني، ولم أمرها

قال الشافعي: وإذا زوّج الذمّي ابنه الصّغير أو ابنته الصّغيرة فهما على النّكاح يجوز لهم من ذلك ما يجوز لأهل الإسلام.

قال الشافعي: وإذا تزوّجت المسلمة ذمّيّاً فالنّكاح مفسوخ ويؤذّبان، ولا يبلغ بهما حدّ، وإن أصابها فلها مهرٌ مثلها، وإذا تزوّج المسلم كافرة غير كتابيّة كان النّكاح مفسوخاً ويؤذّب المسلم إلا أن يكون ممن يعذر بجهالة، وإن نكح كتابيّة من أهل الحرب كرهت ذلك له والنّكاح جائز.

٦٠- نكاح المرتدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ارتدّ المسلم فنكح مسلمة أو مرتدة أو مشركة أو وثنيّة فالنّكاح باطلٌ أسلماً أو أحدهما أو لم يسلموا ولا أحدهما؛ فإن أصابها فلها مهرٌ مثلها والولد لا حق ولا حدّ، وإن كان لم يصبها، فلا مهر ولا نصف ولا متعة، وإذا أصابها فلها مهرٌ مثلها، ولا يحصنها ذلك ولا تحلّ به لزوج لو طلقها ثلاثاً؛ لأن النّكاح فاسدٌ، وإنما أفسدته؛ لأنّه مشرك لا يحلّ له نكاح مسلمة أو مشرك، ولا يترك على دينه بحال ليس كالذمّي الآمن على ذمّة للجزية يؤدّيها ويترك على حكمه ما لم يتحاكم إلينا ولا مشرك حربيّ يحلّ تركه على دينه والمن عليه بعدما يقدر عليه وهو مشرك عليه أن يقتل، وليس لأحد المنّ عليه ولا ترك قتله ولا أخذ ماله.

قال الشافعي: ولا يجوز نكاح المرتدة، وإن نكحت فأصيّبت فلها مهرٌ مثلها ونكاحها مفسوخ والعلة في فسخ نكاحها العلة في فسخ نكاح المرتدة.

وإذا أسلم هو وهي كتابيّة فهما على النّكاح. وإذا تناكح المشركون، ثم أسلموا لم أفسخ نكاح واحدٍ منهم.

وإن نكح يهوديّ نصرانيّة أو نصرانيّ مجوسيّة أو مجوسيّ يهوديّة أو نصرانيّة أو وثنيّ كتابيّة أو كتابيّ وثنيّة لم أفسخ منه شيئاً إذا أسلموا.

قال الشافعي: وكذلك لو كان بعضهم أفضل من بعض نسباً فتناكحوا في الشّرك نكاحاً صحيحاً عندهم، ثم أسلموا لم أفسخه بتفاضل النسب ما كان التفاضل إذا عني لهم عمّا يفسد العقدة في الإسلام فهذا أقل من فسادها.

وإذا كانت نصرانيّة تحت وثنيّ أو وثنيّة تحت نصرانيّ، فلا ينكح الولد ولا تزكّل ذبيحة الولد، ولا ينكحها مسلم؛ لأنّها غير كتابيّة خالصة ولا تسمى لذمّة أحد أبويها، ولو تحاكم أهل الكتاب إلينا قبل أن يسلموا وجب علينا الحكم بينهم كان الزّوج الجاني إلينا أو الزّوجة؛ فإن كان النّكاح لم يحص لم يزوجه إلا بشهود مسلمين وصداق حلال، وولي جائز الأمر أب أو أخ لا أقرب منه، وعلى دين الزّوجة، وإذا اختلف دين الولي والزّوجة لم يكن لها وليّ إن كان مسلماً وهي مشركة لم يكن لها وليّاً ويزوجها أقرب النّاس بها من أهل دينها؛ فإن لم يكن لها قريب زوّجها الحاكم؛ لأنّ تزويجه حكم عليها، ثم نصنع في ولائهم ما نصنع في ولاء المسلمين، وإن تحاكموا بعد النكاح؛ فإن كان يجوز ابتداء نكاح المرأة حين تحاكمهم إلينا بحال أجزناه؛ لأن عقده قد مضى في الشّرك وقبل تحاكمهم إلينا، وإن كان لا يجوز بحال فسختناه، وإن كان المهر محرماً، وقد دفعه بعد النكاح لم يجعل لها عليه غيره، وإن لم يدفعه جعلنا لها مهرٌ مثلها لازماً له قال: ولو طلبت أن تنكح غير كفء وأبى ذلك ولايتها منعت نكاحه، وإن نكحته قبل التحاكم إلينا لم نردّه إذا كان مثل ذلك عندهم نكاحاً لمضي العقد.

قال الشافعي: وإذا تحاكموا إلينا، وقد طلقها ثلاثاً أو واحدة أو آلى منها أو تظاهر أو قذفها حكماً عليه حكمنا على المسلم عنده المسلمة والزّمناء ما نلزم المسلم، ولا يجزيه في كفارة الظهار إلا رقية مؤمنة، وإن أطعم لم يجزه إلا إطعام المؤمنين، ولا يجزيه الصّوم بحال؛ لأنّ الصّوم لا يكتب له، ولا ينفع غيره ولا حدّ على من قذفت مشركة، وإن لم يلتعن ويعزّر، ولو تحاكموا إلينا، وقد طلقها ثلاثاً، ثم أمسكها فأصابها؛ فإن كان ذلك جائزاً عندهم جعلنا لها مهرٌ مثلها بالإصابة، وإن كان ذلك غير جائز عندهم فاستكرهها جعلنا لها مهرٌ مثلها بالإصابة، وإن كان عندهم زناً، ولم يستكرها لم نجعل لها مهرٌ مثلها وفرقنا بينهما في جميع الأحوال.

٥٦ - كتاب الصداق

﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾ على أن لا وقت في الصداق كثير أو قل لتركه النهي عن القنطار وهو كثير وتركه حد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع فيه فأقل ما يجوز في المهر أقل ما يتمول الناس، وما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة، وما يتبايعه الناس بينهم.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قول رسول الله ﷺ: أدوا العلائق قيل: وما العلائق يا رسول الله؟ قال: ما تراضى به الأهليون.

قال الشافعي: ولا يقع اسم علق إلا على شيء مما يتمول، وإن قل، ولا يقع اسم مال ولا علق إلا على ما له قيمة يتبايع بها، ويكون إذا استهلكها استهلك أذى قيمتها، وإن قلت: وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل الفليس، وما يشبه ذلك والثاني كل منفعة ملكت، وحل ثمنها، مثل كراء الدار، وما في معناها مما تحل أجرته.

قال الشافعي: والقصد في الصداق أحب إلينا وأستحب أن لا يزاد في المهر على ما أصدق رسول الله ﷺ نساؤه وبناته، وذلك خمسمائة درهم طلباً للبركة في موافقة كل أمر فعله رسول الله ﷺ.

١٦٠٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّهْدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْخَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقَهُ لَأَزْوَاجِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَةً وَنَشَأَ قَالَتْ: أَتَذَرِي مَا النِّشَاءُ؟ قُلْتُ: لَا قَالَتْ نَصَفُ أَوْقِيَةٍ. [أخرجه مسلم (١٤٢٦)، أبو داود (٢١٠٥)، النسائي (١١٦/٦)، ابن ماجه (١٨٨٦)]

١٦٠٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَسْهَمَ النَّاسَ الْمَنَازِلَ فَطَارَ سَهْمُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَلَى سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَقَالَ لَهُ: سَعْدُ تَعَالَ حَتَّى أَقَامِيكَ مَالِي وَأَنْزِلَ لَكَ عَنْ أَبِي امْرَأَتِي شَيْئًا وَأَكْفِيكَ الْعَمَلَ، فَقَالَ لَهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ دُلُونِي عَلَى السُّوقِ فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَأَصَابَ شَيْئًا فَخَطَبَ امْرَأَةً فَتَزَوَّجَهَا، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كَمْ تَزَوَّجَهَا يَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ عَلَى نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ أَوْلَسْمَ، وَلَوْ بِشَاؤ. [أخرجه البخاري (٢٠٤٩)،

مسلم (١٤٢٧)، أبو داود (٢١٠٩)، الترمذي (١٠٩٤)، النسائي (١٣٧/٦)]

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي الملقب قال: قال الله عز وجل ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾، وقال عز وجل ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقال: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِيْنَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾، وقال: ﴿وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾، وقال عز ذكره ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾، وقال: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا آتَوْهُنَّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾، وقال: ﴿وَلَيْسَتِغْفِ الْفِيلِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

قال الشافعي: فأمر الله الأزواج بأن يؤتوا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهي كلمة عربية تسمى بعدد أسماء فيحتمل هذا أن يكون مأمورا بصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل؛ لأنه حق الزمة المرأة نفسها، فلا يكون له حبس شيء منه إلا بالمعنى الذي جعله الله تعالى له وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فِضْفَ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَلِيهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ ويحتمل أن يكون يجب بالعقد، وإن لم يسم مهراً، ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم أبداً إلا بأن يلزم المرأة نفسه ويدخل بالمرأة، وإن لم يسم مهراً، فلما احتمل المعاني الثلاث كان أولاه يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع واستدلنا بقول الله عز وجل ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَتَعَوُّهُنَّ عَلَى الْمُوسِمِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ﴾ أن عقد النكاح يصح بغير فريضة صداق، وذلك أن الطلاق لا يقع إلا على من عقد نكاحه، وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فثبت بهذا دليل على الخلاف بين النكاح والبيوع والبيوع لا تتعد إلا بضمن معلوم والنكاح ينعقد بغير مهر استدلنا على أن العقد يصح بالكلام به، وإن الصداق لا يفسد عقده أبداً، فإذا كان هكذا، فلو عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام فثبت العقد بالكلام، وكان للمرأة مهر مثلها إذا أصيبت، وعلى أنه لا صداق على من طلق إذا لم يسم مهراً، ولم يدخل، وذلك أنه يجب بالعقد والميسر، وإن لم يسم مهراً بالآلية لقول الله عز وجل ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يريد - والله تعالى أعلم - النكاح والميسر بغير مهر ودل قول الله عز وجل

١٦١٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهِ أَثَرُ صُغْرَةٍ فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمْ سَقَتْ إِلَيْهَا؟ قَالَ زَنْةَ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْلَيْمَ، وَلَوْ بِشَاوٍ. [أخرجه مالك (٥٤٥/٢)، البخاري (٥١٥٣)، النسائي (١١٩/٦)]

قال الشافعي: فكان بيننا في كتاب الله عز وجل أن على النكاح الواطئ صداقاً لما ذكرت، ففرض الله في الإمام أن ينكحن بإذن أهلهن ويؤتين أجورهن والأجر الصداق ويقولن: «فَمَا اسْتَمْتَعْنَهُ مِنْهُنَّ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ»، وقال عز وجل «وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ﷺ» الآية.

قال الشافعي: خالصة بهية ولا مهر فاعلم أنها للنبي ﷺ دون المؤمنين قال فأي نكاح وقع بلا مهر فهو ثابت ومتى قامت المرأة بمهرها فلها أن يفرض لها مهر مثلها.

وكذلك إن دخل بها الزوج، ولم يفرض لها فلها مهر مثلها، ولا يخرج الزوج من أن ينكحها بلا مهر، ثم يطلق قبل الدخول، فيكون لها المتعة، وذلك الموضع الذي أخرج الله تعالى به الزوج من نصف المهر المسمى إذا طلق قبل أن يدخل بها وسواء في ذلك كل زوجة حرة مسلمة أو ذميمة وأمة مسلمة ومدبرة ومكاتبة، وكل من لم يكمل فيه العتق قال الله عز وجل «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم» فجعل الله تعالى الفرض في ذلك إلى الأزواج، فدل على أنه برضا الزوجة؛ لأن الفرض على الزوج للمراق، ولا يلزم الزوج والمرأة إلا باجتماعهما، ولم يحدد فيه شيء، فدل كتاب الله عز وجل على أن الصداق ما تراضى به المتناكحان كما يكون البيع ما تراضى به المتبايعان.

وكذلك دلّت سنة رسول الله ﷺ، فلم يميز في كل صداق مسمى إلا أن يكون ثمناً من الأمان.

قال الشافعي: وكل ما جاز أن يكون مبيعاً أو مستاجراً بشمن جاز أن يكون صداقاً، وما لم يميز فيهما لم يميز في الصداق، فلا يجوز الصداق إلا معلوماً، ومن عين محل بيعها نقداً أو إلى أجل وسواء قل ذلك أو كثر فيجوز أن ينكح الرجل المرأة على الدرهم، وعلى أقل من الدرهم، وعلى الشيء يراه بأقل من قيمة الدرهم وأقل ما له ثمن إذا رضيت المرأة المنكوحة وكانت ثمن يجوز أمرها في مالها.

قال الشافعي: يجوز أن تنكح على أن يخط لها ثوباً أو بيتي

لها داراً أو يخدمها شهراً أو يعمل لها عملاً ما كان أو يعلمها قرآناً مسمى أو يعلم لها عبداً، وما أشبه هذا.

١٦١١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَقَامَتْ قِيَاماً طَوِيلاً فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا إِيَّاهُ، فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِثَاءً جَلَسْتَ لَا إِزَارَ لَكَ فَالتَمَسَ لَهَا شَيْئاً، فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئاً، فَقَالَ التَّمَسَ، وَلَوْ خَاتماً مِنْ حَدِيدٍ فَالتَمَسَ، فَلَمْ يَجِدْ شَيْئاً، فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئاً، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ. قَالَ: نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا لِسُورٍ سَمَاءُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ رَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ. [أخرجه مالك (٥٢٦/٢)، البخاري (٥١٣٥)، مسلم (١٤٢٥)، أبو داود (٢١١١)، الترمذي (١١١٤)، النسائي (١٢٣/٦)، ابن ماجه (١٨٨٩)]

قال الشافعي: وخاتم الحديد لا يسوى قريباً من الدرهم، ولكن له ثمن يتبايع به.

قال الشافعي: وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال: أدوا العلاتق، فقالوا، وما العلاتق؟

قال: ما تراضى به الأهلون وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال: مَنْ اسْتَحْلَ بِدِرْهَمٍ، فَقَدْ اسْتَحْلَ.

قال الشافعي: وبلغنا أن رسول الله ﷺ أَجَارَ نِكَاحاً عَلَى ثَلَاثِينَ وَبَلَّغْنَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي ثَلَاثِ قُبُضَاتٍ مِنْ زَيْبٍ مَهْرٌ.

١٦١٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ قَالَ تَسَرَّى رَجُلٌ بِجَارِيَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ هَبْهَا لِي فَذَكَرَ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: لَمْ تَحِلْ الْمَوْهُوتُ لِأَخِي بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ أَصْدَقَهَا سَوَطاً فَمَا فَوْقَهُ جُوزٌ. [أخرجه البيهقي (٢٤١/٧)]

١٦١٣ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَبِيعَةَ عَمَّا يَجُوزُ فِي النِّكَاحِ، فَقَالَ دِرْهَمٌ فَقُلْتُ فَأَقُلُّ؟ قَالَ وَنَصَفٌ.

قلت: فأقل؟ قال: نعم وجبة حنطة أو قبضة حنطة.

١- في الصَّدَاقِ بَعِينِهِ يَتَلَفُ قَبْلَ دَفْعِهِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا تزوجها على شيءٍ سُمِّيَ فذلك لازمٌ له إن ماتت أو ماتت قبل أن يدخل بها أو دخل بها إن كان نقداً فالتَّقْدُّ، وإن كان ديناً فالذَّيْنُ أو كيلاً موصوفاً فالكيلُ أو عرضاً موصوفاً فالعرضُ، وإن كان عرضاً بعينه مثل عبدٍ أو أمَةٍ أو بعيرٍ أو بقرةٍ فهلك ذلك في يديه قبل أن يدفعه، ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف قيمته يوم وقع عليه النكاح، وذلك يوم ملكته ما لم يحدث لها منعاً؛ فإن طلبته فمنعها منه فهو غاصبٌ ولها قيمته أكثر ما كانت قيمته.

قال الربيعُ وللشافعي قولٌ آخر أنه إذا أصدقها شيئاً فتلف قبل أن تقبضه كان لها صداقٌ مثلها كما لو اشترت منه شيئاً فتلف قبل أن تقبضه رجعت بالثمن الذي أعطته، وهكذا ترجع ببضعها وهو ثمن الشيء الذي أصدقها إياه وهو صداقُ المثل.

قال الربيعُ: وهذا آخر قول الشافعي.

قال: فإن نكحته على خياطةٍ ثوبٍ بعينه فهلك فلها عليه مثل أجر خياطة ذلك الثوب وتقوّم خياطته يوم نكحها، فيكون عليه مثل أجره.

قال الربيعُ: رجع الشافعي عن هذا القول، وقال لها صداقٌ مثلها.

قال الربيعُ: قال الشافعي: وإذا أصدقها شيئاً، فلم يدفعه إليها حتى تلف في يده؛ فإن دخل بها فلها صداقٌ مثلها، وإن طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف صداقٍ مثلها، وإنما ترجع في الشيء الذي ملكته ببضعها فترجع بثمن البضع كما لو اشترت شيئاً بدينهم فتلف الشيء رجعت بالذي أعطته؛ لأنه لم يعطها العوض من ثمن الدينهم فذلك ترجع بما أعطت وهو البضع.

وهو صداقُ المثل وهو آخر قول الشافعي قال: وإن نكحته على شيءٍ لا يصلح عليه الجعل، مثل أن تقول نكحتك على أن تأتيني بعبدٍ الأبّي أو جملي الشارو، فلا يجوز الشرط والنكاح ثابتٌ ولها مهرٌ مثلها؛ لأن إتيانه بالضالة ليس بإجارة تلزمه ولا شيء له غاية تعرف وتعليكها إياه ببضعها فهو مثل أن تعطيه ديناراً على أن يفعل أحدَ هذين، فإذا جاءها لما جعلت له عليه فله الدينار، وإن لم يأتها به، فلا دينار له، ولا يملك الدينار إلا بأن يأتها بما جعلت له عليه وهي هناك ملكته ببضعها قبل أن يأتها بما جعلت له قال: وما جعلت لها فيه عليه الصَّدَاقُ إذا ماتت أو ماتت قبل إصابتها أو بعد إصابتها صداقٌ مثلها فطلقها فيه قبل أن يدخل بها فلها نصف المسمى الذي جعل لها ونصف العين التي أصدقها إن كان قائماً، وإن فات نصف صداقٍ مثلها، وذلك مثل أن تزوجه على خياطة ثوبٍ فيهلك، فيكون لها نصف صداقٍ

مثلها؛ لأن بضعها الثمن، وإن انتقصت الإجارة بهلاكه كان لها نصف الذي كان ثمناً للإجارة كما يكون في البيع قال: وإذا أوفاهما ما أصدقها فأعطاهما ذلك دنائيرٌ أو دراهمٌ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصفه، وإن هلك فنصف مثله. وكذلك الطعامُ المكيلُ والموزون؛ فإن لم يوجد له مثل فمثل نصف قيمته.

٢- فيمن دفع الصَّدَاقَ، ثم طلق قبل الدَّخُولِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصدق الرجل المرأةً دنائيرٌ أو دراهمٌ فدفعها إليها، ثم طلقها قبل أن يدخل بها والدنائيرُ والدراهمُ قائمةٌ بأعيانها لم تتغير وهما يتصدقان على أنها هي بأعيانها رجع عليها بنصفها، وهكذا إن كانت تبرأ من فضةٍ أو ذهبٍ؛ فإن تغير شيءٌ من ذلك في يدها إما بأن تدفن الورق فيبلى فينقص أو تدخل الذهب النار فينقص أو تصوغ الذهب والورق فتزيد قيمته أو تنقص في النار فكل هذا سواء ويرجع عليها بمثل نصفه يوم دفعه إليها؛ لأنها ملكته بالعقد وضمت بالدفع فلها زيادته وعليها نقصانه؛ فإن قال الزوج في النقصان أنا أخذه ناقصاً فليس لها دفعه عنه إلا في وجه واحد إن كان نقصانه في الوزن وزاد في العين فليس له أخذه في الزيادة في العين، وإنما زيادته في مالها أو تشاء هي في الزيادة أن تدفعه إليه زائداً غير متغير عن حاله فليس له إلا ذلك قال: ولو كان أصدقها حلياً مصوغاً أو إناءً من فضةٍ أو ذهبٍ فانكسر كان كما وصفت لها وعليها أن ترد عليه نصف قيمته يوم دفعه مصوغاً، ولو كان إناءين فانكسر أحدهما وبقي الآخر صحيحاً كان فيها قولان أحدهما أن له أن يرجع بنصف قيمتهما إلا أن يشاء أن يكون شريكاً لها في الإناء الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك والآخر أنه شريك في الباقي ويضمنها نصف قيمة المستهلك لا شيء له غير ذلك، وهذا أصح القولين.

ولو زادت هي فيهما صناعةً أو شيئاً أدخلته كان عليها أن تعطيه نصف قيمتهما يوم دفعهما إليها، وإن كان الإناءان من فضةٍ فانكسرا، ثم طلقها رجع عليها بنصف قيمتهما مصوغين من الذهب، وإن كانا من ذهبٍ رجع عليها بنصف قيمتهما مصوغين من فضةٍ؛ لأنه لا يصلح له أن يأخذ ورقاً بورق أكثر وزناً منها، ولا يفرقان حتى يتقاضا قال: ولو كان الصَّدَاقُ فلساً أو إناءً من نحاسٍ أو حديدٍ أو رصاصٍ لا يختلف هذا إلا في أن قيمة هذا كله على الأغلب من نقد البلاء دنائيرٌ إن كان أو دراهمٌ ويفارق الرجلُ فيه صاحبه قبل أن يقبض قيمتها؛ لأنه لا يشبه الصَّرف ولا ما فيه الرِّبَا في النسبة.

ونصف مهر مثلها كالثمن يستوجبه به الا ترى أنها لو تكررت معه بعيره بعشرة فمات البعير في نصف الطريق رجعت بخمسة.

٣- صداق ما يزيد ببدنه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو اصدقها أمة وعبدًا صغيرين ودفعهما إليها فكبرا أو غير عالمين ولا عاملين فعلمًا أو عملاً أو أعميين فأبصرا أو أبرصين فبرئا أو مضرورين أي ضرر كان فذهب ضررهما أو صحيحين فمريضاً أو شائين فكبرا أو اعوراً أو نقصاً في أبدانها والنقص والزيادة إنما هي ما كان قائماً في البدن لا في السرق بغير ما في البدن، ثم طلقها قبل أن يدخل بها كانا لها، وكان عليها أن تعطيه أنصاف قيمتهما يوم قبضتهما إلا أن تشاء أن تدفعهما إليه زائدين، فلا يكون له إلا ذلك إلا أن تكون الزيادة غيرتهما بأن يكونا صغيرين فكبرا كبراً بعيداً من الصغر فالصغير يصلح لما لا يصلح له الكبير، فيكون له نصف القيمة، وإن كانا ناقصين دفعت إليه أنصاف قيمتهما إلا أن يشاء أن يأخذهما ناقصين فليس لها منه إياهما؛ لأنها إنما لها منه الزيادة فأما النقص عما دفع إليها فليس لها ولها إن كانا صغيرين فكبرا أن تمنعه إياهما، وإن كانا ناقصين؛ لأن الصغير غير الكبير، وأنه يصلح كل واحد منهما لما يصلح له الآخر.

قال الشافعي: ولو كانا مجاهداً إلا أنهما اعوراً لم يكن لها منه أن يأخذهما أعورين؛ لأن ذلك ليس بتحول من صغر ولا كبر الكبير مجاله والصحيح خير من الأعور، وهذا كله ما لم يقض له القاضي بأن يرجع بنصف العبد، فإذا قضى له بأن يرجع بنصف العبد فمنعته فهي ضامنة لما أصاب العبد في يديها إن مات ضمنت نصف قيمته أو اعور أخذ نصفه وضمتها نصف العور فعلى هذا الباب كله وقياسه.

قال الشافعي: والنخل والشجر الذي يزيد وينقص في هذا كله كالعبد والإماء لا تخالفها في شيء، ولو كان الصداق أمة فدفعها إليها فولدت أو ماشية فتحت في يديها، ثم طلقها ثلاثاً قبل أن يدخل بها كان لها التاج كله، ولولد الأمة إن كانت الأمة والماشية زائدة أو ناقصة فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمة الأمة والماشية يوم دفعها إليها إلا أن يشاء أن يأخذ نصف الأمهات التي دفعها إليها ناقصة، فيكون ذلك له إلا أن يكون نقصها مع تغير من صغر إلى كبر، فيكون نصفها بالبيع أو تغير البدن، وإن كان نقصاً من وجه بلوغ سن كبر زائد فيه من وجه غيره، ولا يكون له أخذ الزيادة، وإنما زادت في مالها لها، وإن كان دفعها كبراً؛ فكان نقصها من كبر أو هرم كان ذلك له؛ لأن الهرم نقص كله لا زيادة، ولا يجبر على أخذ الناقص إلا أن يشاء.

وكذلك لو اصدقها خشية، فلم تغير حتى طلقها كان شريكاً لها بنصفها، ولو تغيرت بلاء أو عفن أو نقص ما كان النقص كان عليها أن تعطيه نصف قيمتها صحيحة إلا أن يشاء هو أن يكون شريكاً لها بنصف جميع ما نقص من ذلك كله، فلا يكون لها دفعه عن ذلك ناقصاً والقول في الخشية والخشية معها كالقول في الإناء الذهب والآنية إذا هلك بعض وبقي بعض.

وكذلك إذا زادت قيمتها بأن تعمل أبواباً أو توابيت أو غير ذلك كانت لها ورجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها، وإذا أرادت أن تدفع إليه نصفها أبواباً وتجعله شريكاً في نصفها توابيت لم يكن ذلك عليه إلا أن يتطوع، وإن كانت التوابيت والأبواب أكثر قيمة من الخشب؛ لأن الخشب يصلح لما لا تصلح له التوابيت والأبواب، وليس عليه أن يحول حقه في غيره، وإن كان أكثر ثمناً منه، ولا يشبه في هذا الدنانير والدرهم التي هي قائمة بأعيانها لا يصلح منها شيء لما لا يصلح له غيرها، وهكذا لو اصدقها ثياباً فبليت رجع عليها بنصف قيمتها إلا أن يشاء أن يكون شريكاً لها بالنصف بالية، فلا يكون لها دفعه عنه؛ لأن ماله ناقص، ولو اصدقها ثياباً فقطعتها أو صبغتها فزادت في التقطيع أو الصبغ أو نقصها كان سواء ويرجع بنصف قيمتها، ولو أراد أن يكون شريكاً لها في الثياب المقطعة أو المصبوغة ناقصة أو أرادت أن يكون شريكاً لها في الثياب زائدة لم يجبر واحد منهما على ذلك إلا أن يكون يشاء؛ لأن الثياب غير المتقطعة وغير المصبوغة تصلح وتراو لما لا تصلح له المصبوغة ولا تراو، فقد تغيرت عن حالها التي أعطاهما إياها وكذا لو اصدقها غزلاً فنسجته رجع عليها بمثل نصف الغزل إن كان له مثل، وإن لم يكن له مثل رجع بمثل نصف قيمته يوم دفعه.

وكل ما قلت يرجع بمثل نصف قيمته، فإنما هو يوم يدفعه لا ينظر إلى نقصانه بعد ولا زيادته؛ لأنها كانت مالكة له يوم وقع العقد وضامنة يوم وقع القبض إن طلقها فنصفه قائماً أو قيمة نصفه مستهلكاً.

قال الشافعي: ولو اصدقها آجرًا فبنت به أو خشباً فأدخلته في بناية أو حجارة فأدخلته في بناية وهي قائمة بأعيانها فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها إليها؛ لأنها بنت ما تملك، وإنما صار له النصف بالطلاق، وقد استعملت هذا وهي تملكه، فلا يخرج من موضعه إلا أن تشاء هي، وإن خرج مجاله كان شريكاً فيه، وإن خرج ناقصاً لم يجبر على أخذه إلا أن يشاء وله نصف قيمته، وإذا نكح الرجل المرأة على أن يخدم ثلاثاً شهراً فخدمه نصف شهر، ثم مات كان لها في ماله نصف مهر مثلها، ولو نكحته على أن يعملها على بعير بعينه إلى بلد فحملها إلى نصف الطريق، ثم مات البعير كان لها في ماله نصف مهر مثلها

وهكذا الأمة إذا ولدت فنقصتها الولادة فاختار أخذ نصفها ناقصة لا يختلفان في شيء إلا أن أولاد الأمة إن كانوا معها صغاراً رجع بنصف قيمتها لتلا يفرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه؛ لأنّي لا أجبره في يومه على أن ترضع مملوكه غيره ولا تحضنه فتشتغل به عن خدمته ولا أمنع المولود الرضاع فأضرب به فلذلك لم أجعل له إلا نصف قيمتها، وإن كانوا كباراً كان له أن يرجع بنصف الأم، ولا يجبر على ذلك؛ لأنها والدأ على غير حالها قبل أن تلد، وإن زادت بعد الولادة لم تجبر المرأة على أن تعطيه نصفها وتعطيه نصف قيمتها، وإذا أعطته نصفها متطوعة أو كانت غير زائدة فرق بينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخدمها فيه، فإذا صار إليه نصفها فما ولدت بعد من ولدو فينه وبينها.

قال الشافعي: وهكذا إن كانت الجارية والماشية والعبيد الذين أصدقها أغلوا لها غلة أو كان الصداق غللاً فائتم لها فما أصابته من ثمره كان لها كله دونه؛ لأنه في ملكها، ولو كانت الجارية حبلى أو الماشية غاضاً، ثم طلقها كان له نصف قيمتها يوم دفعها؛ لأنه حادث في ملكها ولا أجبره أيضاً إن أرادت المرأة على أخذ الجارية حبلى أو الماشية غاضاً من قبل الحرف على الحبل، وأن غير الماخض يصلح لما يصلح له الماخض ولا تجبرها إن أرادت على أن تعطيه جارية حبلى وماشية غاضاً وهي أزيد منها غير حبلى ولا ماخض في حال والجارية أنقص في حال وأزيد في أخرى.

قال: ولو كان الصداق غللاً فدفعها إليها لا تتمر فيها فائتمت فالثمرة كلها لها كما يكون لها نتاج الماشية وغلة الرقيق، وولد الأمة؛ فإن طلقها قبل أن يدخل بها والنخل زائدة رجع بنصف قيمة النخل يوم دفعها إليها إلا أن تشاء أن تعطيه نصفها زائدة بالحال التي أخذتها به في الشبَاب لا يكون لها إلا نصفها، وإن كانت زائدة، وقد ذبلت وذعب شبابها لم يكن ذلك عليه؛ لأنها، وإن زادت يومها ذلك بثمرتها فهي متغيرة إلى النقص في شبابها، فلا يجبر على ذلك إلا أن يشاء، وإنما يجبر على ذلك إذا دفعها مثل حالها حين قبضتها في الشبَاب أو أحسن، ولم تكن ناقصة من قبل التزويج للنقص فيه، وإن طلقها، ولم يتغير شبابها أو قد نقصت وهي مطلعة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن ذلك له وكانت مطلعة كالجارية الحبلى والماشية الماخض لا يكون له أخذها لزيادة الحبل والماخض مخالفة لها في أن الإطلاع لا يكون مغيراً للنخل عن حال أبداً إلا بالزيادة ولا تصلح النخل غير المطلعة لشيء لا تصلح له مطلعة؛ فإن شاءت أن تدفع إليه نصفها مطلعة فليس له إلا ذلك لما وصفت من خلاف النخيل للتأج والحمل في أن ليس في الطلع إلا زائد، وليس مغيراً قال: وإن كان

النخل قد أتم ويدا صلاحه فهكذا.

وكذلك كل شجر أصدقها إياه فائتم لا يختلف يكون لها وله نصف قيمته إلا أن تشاء هي أن تسلم له نصفه ونصف الثمرة، فلا يكون له إلا ذلك إن لم يتغير الشجر بأن يرقل ويصير فحماً، فإذا صار فحماً أو نقص بعيب دخله لم يكن عليه أن يأخذه بتلك الحال.

ولو شاءت هي إذا طلقها والشجر مثمر أن تقول أقطع الثمرة وأخذ نصف الشجر كان لها إذا لم يكن في قطع الثمرة فساد للشجر فيما يستقبل؛ فإن كان فيها فساد لما فيما يستقبل فليس عليه أن يأخذها معيبة إلا أن يشاء، ولو شاءت أن تترك الشجرة حتى تستجنيها وتجدّها، ثم تدفع إليه نصف الشجر لم يكن ذلك عليه؛ لأن الشجر قد يهلك إلى ذلك، ولا يكون عليه أن يكون حقاً حالاً فيؤخره إلا أن يشاء ويأخذها بنصف قيمتها في هذه الأحوال كلها إذا لم يراضيا بغير ذلك، ولو شاء أن يؤخرها حتى تجد الثمرة، ثم يأخذ نصف الشجر والنخل لم يكن ذلك عليها من وجهين.

أحدهما: أن الشجر والنخل يزيد إلى الجداو، والآخر أنه لما طلقها وفيها الزيادة، وكان عولاً دونها كانت مالكة لها دونه، وكان حقاً قد تحوّل في قيمته فليس عليها أن يحول إلى غير ما وقع له عند الطلاق ولا حق له فيه.

٤ - صدقات الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو

ينقص

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: ولو أصدقها أمة أو ماشية، فلم يدفعها إليها حتى تناحت في يديه، ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها النتاج كله دونه؛ لأنه تسج في ملكها ونظر إلى الماشية؛ فإن كانت بحالها يوم أصدقها إياها وأزيد فهي لها ويرجع عليها بنصف الماشية دون النتاج، وإن كانت ناقصة عن حالها يوم أصدقها إياها كان لها الخيار؛ فإن شاءت أخذت منه أنصاف قيمتها يوم أصدقها إياها، وإن شاءت أخذت أنصافها ناقصة، وهكذا لو كانت أمة فولدت أو عبيداً فأغلوا.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر أنها إن شاءت أخذت نصفها ناقصة، وإن شاءت رجعت بنصف مهر مثلها وهو أصح قوله وآخر قوله.

قال الشافعي: وإن كان النتاج أو ولد الجارية هلك في يديه أو نقص، وقد سألته دفعه فمنعها منه فهو ضامن لقيمتها في أكثر ما كانت قيمة قط وضامن لنقصه ويدفعه كضمان الغاصب؛ لأنه كان عليه أن يدفعه فمنعها، ولم يدفعه.

كان لها أن تأخذ الثمرة وتنزع عنها الرب إن كان ذلك لا يضر بها، ولا ينقصها شيئاً، وإن كان ينقصها شيئاً نزعنا عنها الرب وأخذنا قيمة ما نقصها بالغة ما بلغت وأجرة نزعها من الرب؛ لأنه المتعدي فيه.

قال الشافعي: وكل ما أصيب به الثمرة في يديه من حريق أو جراد أو غيره فهو ضامن له إن كان له مثل فمثله، وإن لم يكن له مثل فمثل قيمته، وإن بقي منه شيء فقيمة ما نقصه وهو كالغاصب فيما لا يضمن لا يخالف حاله في شيء إلا في شيء واحد يعذر فيه بالشبهة إن كان ممن يجهل أو تأول فأخطأ ذلك، ولو كان أصدقها جارية فأصابها فولدت له، ثم طلقها قبل الدخول، وقال: كنت أراها لا تملك إلا نصفها حتى تدخل فأصبتها وأنا أرى أن لي نصفها يوم الولد عليه يوم يسقط ويلحق به نسبه، وكان لها مهر مثل الجارية، وإن شئت أن تسترق الجارية فهي لها، وإن شئت أخذت قيمتها أكثر مما كانت قيمتها يوم أصدقها أو يوم أحيلها وكانت الجارية له ولا تكون أم ولد بذلك الولد ولا تكون أم ولد له إلا بوطء صحيح، وإنما جعلت لها الخيار؛ لأن الولادة تغيرها عن حالها يوم أصدقها إياها قبل أن تلد.

قال الشافعي: ولو أصدقها أرضاً فدفعها إليها فزرعتها أو أزرعتها أو وضعت فيها حباباً، ثم طلقها قبل أن يدخل بها وفيها زرع قائم رجع عليها بنصف قيمة الأرض لا أجعل حقّه في الأرض مستأخراً وهو حال ولا أجعل عليه أن ينتظر الأرض حتى تفرغ، ثم يأخذ نصفها؛ لأنها إن كانت مشغولة في ملكها فصار حقّه في قيمة لم يتحول في غيرها إلا أن يجتمعا على ذلك جميعاً فيجوز ما اجتماعاً عليه فيه.

وكذلك إن كانت حرثتها، ولم تزرعها، ولو كانت غرستها أو بنت فيها كان له قيمتها يوم دفعها إليها.

قال الشافعي: ولو كانت زرعها وحصدتها، ثم طلقها وهي محصودة فله نصف هذه الأرض إلا أن يكون الزرع فيها زائداً لها، فلا يكون له أن يأخذها زائدة إلا أن تشاء هي، فلا يكون له غيرها، وإن كان الزرع نقصها فله نصف قيمتها، ولا يكون عليه أن يأخذها ناقصة إلا أن يشاء هو أخذها، فإذا شاء هو أخذها وهي ناقصة لم يكن لها منه من نصفها.

٥ - المهر والبيع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو نكحها بالكفر على أن تعطيه عبداً يسوى ألفاً فدفعته إليه ودفع إليها الألف، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، ففيها قولان أحدهما أن المهر المسمى كالبيع،

قال الشافعي: ولو عرض عليها أن يدفع إليها الأمة فأقرتها في يديه قبل أن تقبضها منه أو لم يمنحها دفعها، ولم تسألها إياها كان فيها قولان أحدهما أنه لا يضمن الجارية إن نقصت وتكون بالخيار في أن تأخذها ناقصة أو تدعها؛ فإن ماتت رجعت بمهر مثلها والآخر أن يكون كالغاصب، ولكنه لا يأنم إثم الغاصب؛ لأنه ضامن له، ولا يخرج من الضمان إلا أن يدفعه إليها أو إلى وكيل لها بإذنها؛ فإن دفعه إليها أو إلى وكيل لها بإذنها، ثم ردته إليه بعد فهو عنه أمانة لا يضمن شيئاً منه مجال.

قال الشافعي: وإذا لم يدفعه إليها فترده إليه فما انفق عليه لم يرجع به وهو متطوع به ومتى جنى عليه في يديه إنساناً فأخذ له أرضاً فلها الخيار إن أحببت فلها الأرض؛ لأنه ملك مالها، وإن أحببت تركته عليه؛ لأنه ناقص عما ملكه عليه، وإن كان منعها منه فأحببت ضمنت الزوج ما نقص في يديه قال: وما باع الزوج منه أو من نتاج الماشية فوجد بعينه فالباع مردود، وإن فات فلها عليه قيمته؛ لأنه كان مضموناً عليه، ولا يكون له أن يأخذ الثمن الذي باع به؛ لأنه متعد في بيعه، وأن الشيء بعينه لو وجد كان البيع فيه مردوداً، ولو أرادت إجازة البيع فيه إن كان قائماً لم يجز البيع، ولا يحل له هو أن يملكه؛ لأنه ما لم يكن له، فلا يخرج منه إلا رده على صاحبه الذي باعه أو أن يهبه له صاحبه الذي ابتاعه منه.

قال الشافعي: وإذا لقي صاحبه، وقد فاتت السلعة في يديه فالمشتري ضامن لقيمتها يقاضه بها من الثمن الذي تبايعا به، ويراد أن الفضل عند أيهما كان كان ثمنها مائة دينار بقيمتها ثمانون فيرجع المشتري على البائع بعشرين.

وكذلك لو كان ثمنها ثمانين بقيمتها مائة رجع البائع على المشتري الذي هلكت في يديه بعشرين قال: وإنما فرق بين ثمن ما باع من مالها وبين أرض ما أخذ فيما جنى على مالها من قبل أنها هي لم يكن لها فيما جنى على مالها إلا الأرض أو تركه لها فيما بيع من مالها أن ترد بعينه، وإن فات فلها عليه قيمته، ولا يكون لها أن تملك ثمنه إن كان أكثر من ثمنه؛ لأنه لم يكن لها إجازة بيعه، والفضل عن ثمنه لمبتاعه البيع الذي لا يجوز؛ لأنه ضامن له بالقيمة قال: ولو أصدقها نخلاً أو شجراً، فلم يدفعه إليها حتى أثمرت في يديه فجعل الثمر في قوارير جعل عليه صقراً من صقر نخله أو جعله في قارب كان لها أخذ الثمر بالصقير وأخذة محشوراً وله نزعها من القوارير والقرب؛ لأنها له إن كان نزعها لا يضر بالثمر؛ فإن كان إذا نزع من القرب فسدت، ولم يكن سقي بشيء عمل به كان لها أن تأخذه وتنزع عنه قربه وتأخذ منه ما نقصه؛ لأنه أفسده إلا أن يتطوع بتركها، وهكذا كل ثمرة ربها أو حشاشها على ما وصفت، وإن كان رب الثمرة برء من عنده

فلا يختلف في هذا الموضع، ومن قال: هذا قال: لأنه يجوز في شرطه مسمى ما يجوز في البيع ويرد فيه ما يرد في البيع فهذا أجزأنا أن يكون مع النكاح مبيعاً غيره، ولم نردّه؛ لأنه يملك كلاً؛ فإن انتقض المملك في الصداق بالطلاق، فقد انتقض في البيع بالشفقة، ثم لا نغنى ما فيه الشفعة أن يكون كالبيع فيما سوى هذا قال: وهذا جائز لا يفسخ صداقها ولا نردّه إلى صداق مثلها وهو على ما تراضيا عليه والثاني أنه لا يكون مع الصداق بيع، وإذا وقع مثل هذا أثبتنا النكاح، وكان لها صداق مثلها وردّ البيع إن كان قائماً.

وإذا كان مستهلكاً فقيمته وبه يقول الشافعي قال وأصل معرفة هذا أن تعرف قيمة العبد الذي ملكته هي زوجها مع تملكها إياه عقد نكاحها؛ فإن كان قيمة العبد ألفاً وصداق مثلها ألفاً فاقسم المهر وهو ألف على قيمة العبد، وعلى صداق مثلها، فيكون العبد مبيعاً بخمسائة، ويكون صداقها خمسمائة فينفذ العبد مبيعاً بخمسمائة؛ فإن قبض العبد ودفع إليها الألف، ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق بمائتين وخمسين، وذلك نصف ما أصدقها، ولو مات العبد في يدها قبل قبضه انتقض فيه البيع ورجع عليها بقيمة خمسمائة، وكان الباقي صداقها؛ فإن طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق بمائتين وخمسين، وإن لم يكن دفع الصداق دفع إليها مائتين وخمسين، ولو لم يمت العبد، ولكنه دخله العيب كان له الخيار في أخذه مبيعاً بجميع الثمن أو نقض البيع فيه.

قال: ولو كان أصدقها عبداً بعينه على أن زادته ألف درهم كانت كالمسألة الأولى ينظر؛ فإن كانت قيمة العبد ألفاً ومهر مثلها ألفاً وزادتها إياه ألفاً فلها نصف العبد بالصداق ونصفه الآخر بالألف؛ فإن طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد، وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه بالألف وربعه بنصف المهر قال: ومن أجاز هذا قال: إنما معني أن انتقض البيع كله إذا انتقض بعضه بالطلاق أي جعلت ما أعطاهم مقسوماً على الصداق والبيع فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك؛ لأن النكاح لا يرد كما تردّ البيوع، فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك إنما أرد البيع كله إذا كان المبيع قائماً بعينه، فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه مجال فأكوثر قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون بعض.

قال: ولو تزوجها عبداً بعينه وألف درهم على أن زادته ألف درهم كانت كالمسألة الأولى ينظر؛ فإن كانت قيمة العبد ألفاً ومهر مثلها ألفاً وزادتها إياه ألفاً فلها نصف العبد بالصداق ونصفه الآخر بالألف؛ فإن طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد، وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه بالألف وربعه بنصف المهر قال: ومن أجاز هذا قال: إنما معني أن انتقض البيع كله إذا انتقض بعضه بالطلاق أي جعلت ما أعطاهم مقسوماً على الصداق والبيع فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك؛ لأن النكاح لا يرد كما تردّ البيوع، فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك إنما أرد البيع كله إذا كان المبيع قائماً بعينه، فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه مجال فأكوثر قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون بعض.

قال: ولو تزوجها عبداً بعينه وألف درهم على أن زادته ألف درهم كانت كالمسألة الأولى ينظر؛ فإن كانت قيمة العبد ألفاً ومهر مثلها ألفاً وزادتها إياه ألفاً فلها نصف العبد بالصداق ونصفه الآخر بالألف؛ فإن طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد، وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه بالألف وربعه بنصف المهر قال: ومن أجاز هذا قال: إنما معني أن انتقض البيع كله إذا انتقض بعضه بالطلاق أي جعلت ما أعطاهم مقسوماً على الصداق والبيع فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك؛ لأن النكاح لا يرد كما تردّ البيوع، فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك إنما أرد البيع كله إذا كان المبيع قائماً بعينه، فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه مجال فأكوثر قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون بعض.

قال: ولو تزوجها عبداً بعينه وألف درهم على أن زادته ألف درهم كانت كالمسألة الأولى ينظر؛ فإن كانت قيمة العبد ألفاً ومهر مثلها ألفاً وزادتها إياه ألفاً فلها نصف العبد بالصداق ونصفه الآخر بالألف؛ فإن طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد، وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه بالألف وربعه بنصف المهر قال: ومن أجاز هذا قال: إنما معني أن انتقض البيع كله إذا انتقض بعضه بالطلاق أي جعلت ما أعطاهم مقسوماً على الصداق والبيع فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك؛ لأن النكاح لا يرد كما تردّ البيوع، فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك إنما أرد البيع كله إذا كان المبيع قائماً بعينه، فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه مجال فأكوثر قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون بعض.

قال: ولو تزوجها عبداً بعينه وألف درهم على أن زادته ألف درهم كانت كالمسألة الأولى ينظر؛ فإن كانت قيمة العبد ألفاً ومهر مثلها ألفاً وزادتها إياه ألفاً فلها نصف العبد بالصداق ونصفه الآخر بالألف؛ فإن طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد، وكان لها ثلاثة أرباعه نصفه بالألف وربعه بنصف المهر قال: ومن أجاز هذا قال: إنما معني أن انتقض البيع كله إذا انتقض بعضه بالطلاق أي جعلت ما أعطاهم مقسوماً على الصداق والبيع فما أصاب الصداق ونصف الصداق كالمستهلك؛ لأن النكاح لا يرد كما تردّ البيوع، فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك إنما أرد البيع كله إذا كان المبيع قائماً بعينه، فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه مجال فأكوثر قد نقضت البيعة ورددت بعضها دون بعض.

قال: ولو أصدقها ألفاً على أن ردت إليه ألفاً أو خمسمائة كان النكاح ثابتاً والصداق باطلاً ولها مهر مثلها لا تجوز الدراهم بالدراهم إلا معلومة ومثلاً بمثل، وأقل ما في هذا أن الخمسمائة وقعت من الألف بما لا يعرف عند عقد البيع ألا ترى أن مهر مثلها يكون ألفاً فتكون الخمسمائة بثلاث الألف، ويكون مائة فتكون الخمسمائة بتسعمائة، ولو كان مهر مثلها خمسمائة لم يجوز من قبل أن الصفقة وقعت، ولا يدرى كم حصّة الدراهم التي أعطته من الدراهم التي أعطاهم، ولا يصلح فيها ما حتى يفرق فيه عقد الصرف من عقد البيع فتكون الدراهم بدراهم مثلها وزناً بوزن، ويكون الصداق معلوماً غيرها.

قال: وإذا كانت الذنائب بدراهم؛ فكانت نقداً يتقاضان قبل أن يتفرقا، فلا بأس بذلك؛ لأنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يداً بيلو.

قال: ولو تزوجها على ثياب تسوى ألفاً على أن زادته ألفاً، وكان صداق مثلها ألفاً، فكان نصف الثياب بيعاً لها بالألف ونصفها صداقها؛ فإن طلقها قبل الدخول فلها ثلاثة أرباع الثياب نصفها بالبيع ونصف النصف بنصف المهر.

قال الربيع: هذا كله متروك؛ لأن الشافعي رجع عنه إلى قول آخر.

قال: ولو طلقها قبل الدخول، ولم يكن دفع الثياب إليها حتى هلك في يده ورد عليها الألف التي قبض منها إن كان قبضها، وإن لم يكن قبضها لم يدفع إلى منها شيء؛ لأنه قد هلك ما اشترت منه قبل قبضه، فلا يلزمها ثمنه وأعطاهم نصف مهر مثلها من قيمة الثياب، وذلك ربع قيمة الثياب مائتان وخمسون درهماً فعلى هذا الباب كله وقياسه.

ولصاحبة الألفين ثلثاً الألف، ولو أصدقها أباه عتق ساعة عقد عليها عقد النكاح، ولم يحتج إلى أن يفرقها كما يحتج إليه في البيع ويتم ثمنها بالصداق بالعقد، وإن كان به عيب ينقصه عشر قيمته رجعت عليه بعشر مهر مثلها، ولو طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بنصف قيمة أبيها يوم قبضته منه.

وكذا لو مات أبوها رجعت بنصف قيمته يوم قبضته منه، ولا يرد عتقه.

وكذلك لو أفلس أو أصدقها أباه وهي مفلسة، ثم طلقها لم يكن له نصفه ولا للفرع منه شيء؛ لأنه يعتق ساعة يتم ملكه بالعقد، ولو أصدقها أباه وهي محجورة كان النكاح ثابتاً وصداق أبيها باطلاً؛ لأنه لا يثبت لها عليه ملك، وكان لها عليه مهر مثلها.

وكذلك لو كانت محجورة فأمهرها أمها بأمر أبيها وهو وليها أو ولي لها غيره؛ لأنه ليس لأبيها ولا لولي غيره أن يعتق عنها، ولا يشتري لها ما يعتق عليها من ولر ولا والدة، قال: ولو كانت غير محجورة فأصدقها أباه وقيمتها ألف أو ألفان، ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بنصف قيمة أبيها وهي خمسمائة وخمسمائة نصف الألف، ولو أصدقها أباه وهو يسوى ألفاً على أن تعطيه أباه وهو يسوى ألفاً وصداق مثلها ألف فأبوه يبيع له بصداق مثلها ويأبىها ونصف أبيها لها بالصداق ونصفه بأبيه فيعتق أبواهما معاً، وإن طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بربع قيمة أبيها، وذلك مائة وخمسون وهو نصف حصّة صداق مثلها، قال: ولو أصدقها عبداً يسوى ألفاً وصداق مثلها ألفاً على أن زاده عبداً يسوى ألفاً فوجد بالعبد الذي أعطته عيباً كان فيها قولان.

أحدهما: يردّه بنصف عبده الذي أعطاه؛ لأنه مبيع بنصفه، وكان لها نصف العبد الذي أعطاه؛ فإن طلقها رجعت عليها بربع العبد الذي أصدقها وهو نصف صداقه إياها، وكان لها ريعه؛ لأنه نصف صداقه.

والقول الثاني: أنه إذا جاز أن يكون بيعاً أو نكاحاً أو بيعاً أو إجارة لم يجوز لو انتقص الملك في العبد الذي أصدقها بعيب يرد به أو بأن يستحق أو بأن يطلقها، فيكون له بعضه إلا أن تنتقص الصفة كلها فترد عليه ما أخذت منه ويرد عليها ما أخذ منها، ويكون لها مهر مثلها، كما لو اشترى رجل عبيدين فاستحق أحدهما انتقص البيع في الثاني أو وجد بأحدهما عيباً فأبى إلا أن يرد انتقص البيع في الثاني إذا لم يرد أن يحبس العبد على العيب.

والقول الثاني أنه لا يجوز أن يعقد الرجل نكاحاً بصداق على أن تعطيه المرأة شيئاً قل ولا كثر من بيع ولا كراء ولا إجارة

وكذلك ابنها إن كان هو الصداق ويلزمها أن تعطيه الألف التي زاده؛ فإن طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بمائتين وخمسين، وذلك نصف صداقها؛ لأن أباه كان يبيع بخمسمائة فسلم لها حين عتق فصار صداقها خمسمائة فرجع عليها بنصفها وهو مائة وخمسون.

فإن قال قائل: فأراك أنزلت صداقات النكاح منزلة البيع وأنت تقول المتبايعان بالخيار ما لم يفرقا، فيكون المرأة والرجل بالخيار في الصداق ما لم يفرقا، قيل: لا.

فإن قال قائل: فما فرق بينهما؟

قيل: إننا لما جعلنا - ولم نجعلنا أحد علمناه - النكاح كالبيع المستهلك، فقلنا إذا كان الصداق مجهولاً فللمرأة مهر مثلها، ولا يرد النكاح كما قلنا في البيع بالشيء المجهول يهلك في يدي المشتري، وفي البيع المعلوم فيه الخيار لصاحبه فيه قيمته حكمنا في النكاح إذا كان حكمه لا يرد عقده أنه كبيع قد استهلك في يد مشتريه، ألا ترى لو أن رجلاً اشترى من رجل عبداً على أنه بالخيار يومه أو ساعته فمات قبل مضي وقت الخيار لزمه بالثمن؛ لأنه ليس ثم عين ترد والنكاح ليس بعين، ولا يكون للمتناكحين خيار لما وصفت.

قال: ولو تزوج الرجل المرأة فأصدقها ألفاً وردت عليه خمسمائة درهم فالنكاح ثابت والصداق باطل ولها مهر مثلها تقاضاً قبل أن يفرقا أو لم يتقاضا؛ لأن حصّة الخمسمائة درهم من الألف مجهولة؛ لأنها مقسومة على ألف وصداق مثلها.

وهكذا لو تزوجها بألف على أن ردّت عليه ألفاً كان الصداق باطلاً وهي مثل المسألة قبلها وزيادة أنها لو كانت ألفاً بألف وزيادة كان الرّبا في الزيادة أو النكاح بلا حصّة من المهر، فيكون لها صداق مثلها ويطلّ البيع في الألف.

وهكذا لو نكحها بمائة إردب حنطة على أن ردّت عليه مائة إردب حنطة أو أقل أو أكثر.

وهكذا كل شيء أصدقها إياه وردت عليه شيئاً منه مما في الفضل في بعضه على بعض الرّبا لم يجوز، فلا يجوز من هذا شيء حتى يسمّى حصّة مهرها مما أصدقها وحصّة ما أخذ منها، فإذا أصدقها ألفاً على أن حصّة مهرها خمسمائة وردت عليه خمسمائة بخمسمائة، وكان هذا فيما في بعضه على بعض الرّبا، ففيها قولان أحدهما: أن هذا جائز.

ومن قال هذا القول قال: لو أصدق امرأتين ألفاً كان النكاح ثابتاً وقسمت الألف بينهما على مهر مثلهما؛ فكان لكل واحدة منهما فيها بقدر مهر مثلها كان مهر مثل إحداهما ألفاً ومهر الأخرى ألفين، فيكون لصاحبة الألف ثلث الألف

٦- التّفويض

أخبرنا الرّبيع قال: قال الشّافعي رحمه الله تعالى: التّفويض الذي إذا عقد الزوج النّكاح به عرف أنّه تفويض في النّكاح أن يتزوج الرّجل المرأة الثّيب المالكّة لأمرها برضاها، ولا يسمّى مهرأ أو يقول لها أتزوجك على غير مهر فالنّكاح في هذا ثابت؛ فإن أصابها فلها مهر مثلها، وإن لم يصبها حتّى طلقها، فلا متعة ولا نصف مهر لها.

وكذلك أن يقول أتزوجك ولك عليّ مائة دينار مهر، فيكون هذا تفويضاً وأكثر من التّفويض، ولا يلزمه المائة؛ فإن أخذتها منه كان عليها ردّها بكلّ حال، وإن مات قبل أن يسمّى لها مهرأ أو ماتت فسواء، وقد روي عن النبي ﷺ أنّه قضى في بروج بنت واثق ونكحت بغير مهر فمات زوجها فقضى لها بمهر نسائها، وقضى لها بالميراث؛ فإن كان ثبت عن النبي ﷺ فهو أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ، وإن كروا ولا في قياس، فلا شيء في قوله إلا طاعة الله بالسّليم له، وإن كان لا يثبت عن النبي ﷺ لم يكن لأحد أن يثبت عنه ما لم يثبت، ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله وهو مرة يقال: عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض أشجع لا يسمّى، وإن لم يثبت، فإذا مات أو ماتت، فلا مهر لها وله منها الميراث إن ماتت ولها منه الميراث إن ماتت ولا متعة لها في الموت؛ لأنّها غير مطلقة، وإنما جعلت المتعة للمطلقة.

قال: وإن كان عقد عليها عقدة النّكاح بمهر مسمّى أو بغير مهر فسمّى لها مهرأ فرضيته أو رفعته إلى السّلطان، ففرض لها مهرأ فهو لها ولها الميراث.

١٦١٤- قال الشّافعي: أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال: سمعت عطاء يقول: سمعت ابن عباس يسأل عن المرأة يموت عنها زوجها، وقد فرض صداقها قال لها الصّدّاق والميراث. [أخرجه البيهقي (٢٤٧/٧)]

١٦١٥- أخبرنا مالك، عن نافع أن ابنة عبيد الله بن عمر وأمّها ابنة زيد بن الخطّاب وكانت تحت ابن عبيد الله بن عمر فماتت، ولم يدخل بها، ولم يسم لها صداقاً فابتغت أهلها صداقها، فقال لها ابن عمر ليس لها صداق، ولو كان لها صداق لم تمنعكموه، ولم نظلمها فأبّت أن تقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد بن ثابت فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث. [أخرجه مالك (٥٢٧/٢)]

ولا براءة من شيء كان لها عليه من قبل أنّه إذا أصدقها الثّنين ومهر مثلها ألف فأعطته عبداً يسوى ألفاً، ثم طلقها قبل أن يدخل بها انتقض نصف حصّة مهر مثلها وثبت نصفها؛ فإن جعلت البيع منها نقضت نصفه، ولم أجد شيئاً جمعه صفقة ينتقض إلا معاً، ولا يجوز إلا معاً؛ فإن جعلته ينتقض كلّ، فقد انتقض بغير عيب ولا انتقاض لنصف حصّة عقدة النّكاح فدخله ما وصفت أولى من أن ينتقض بعض الصفقة دون بعض.

وإن لم أجعله ينتقض بحال، فقد أجزت بيعاً معه بغير ملك قد انتقض بعضه، ووقع البيع عليه بحصّة من الثّمن غير معلومة؛ لأن مهر مثلها ليس بمعلوم حتّى يسأل عنه ويعتبر بغيرها.

فإن قال قائل: قد تجمع الصفقة بيع عبدين معاً؟

قيل: نعم: يرقان فيسترقان معاً وتنتقض الصفقة في أحدهما فتنتقض في الآخر حين لم يتم البيع، وليس هكذا النّكاح.

قال الرّبيع: وبهذا يأخذ الشّافعي وبه أخذنا.

قال: ومن قال: هذا القول لم يجوز أن ينكح الرّجل امرأتين بألف، ولا يبين كم لكلّ واحدة منهما من الألف، وثبت النّكاح في كلّ ما وصفت وأجعل لكلّ منكوحة على هذا صداق مثلها إن مات أو دخل بها ونصف صداق مثلها إن طلقها قبل أن يدخل بها.

وكذلك لا يجوز أن ينكح الرّجل المرأة بألف على أن تبرئه من شيء كان لها عليه قبل النّكاح، ولا ينكحها بالألف على أن تعمل له عملاً، ولا ينكحها بالألف على أن يعمل لها عملاً؛ لأنّ هذا نكاح وإجارة لا تعرف حصّة النّكاح من حصّة الإجارة ونكاح وبراءة لا تعرف حصّة النّكاح من حصّة البراءة.

فعلى هذا، هذا الباب كلّه وقياسه.

قال الرّبيع: وبه يقول الشّافعي.

قال الشّافعي: وإذا أصدق المرأة العبد أو الأمة فكاتبتهما أو اعتقتهما أو وهبتهما أو باعتهما أو دبرتهما أو خرّجا من ملكها، ثم طلقت قبل أن يدخل بها لم ترد من ذلك شيئاً إذا طلقها الزوج قبل أن يدخل بها ويرجع عليها بنصف قيمة أيّ ذلك أصدقها يوم دفعه إليها، ولو دبرت العبد أو الأمة فرجعت في التّديب، ثم طلقها والعبد بحاله رجع في نصفه.

وإن طلقها قبل أن ترجع في التّديب لم يجر على أخذها، وإن نقضت التّديب؛ لأن نصف المهر صار له والعبد أو الجارية محرّلة دونه بالتّديب لا يجر مالكة على نقض التّديب، فلمّا لم يكن يجبر عليه كان حقّه مكانه في نصف قيمته، فلا يتحول إلى عبد قد كان في ثمن بمشيئته إذا لم تكن مشيئته في أن يأخذ العبد أو الأمة ويقال له انتقض التّديب.

١٦١٦ - أَخْبَرَنَا مُتْقِيَانُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ خَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ فُؤُضَ إِلَيْهِ فَمَاتَ، وَلَمْ يَقْرَضْ، فَقَالَ: لَيْسَ لَهَا إِلَّا الْغَيْرَاتُ وَلَا نَشْكُ أَنَّهُ قَوْلُ عَلِيٍّ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٨٧/٥)]

قال الشافعي: قال سفيان لا أدري لا نشك أنه من قول علي أم من قول عطاء أم من قول عبد خير.

قال الشافعي: وفي النكاح وجه آخر قد يدخل في اسم التفويض، وليس بالتفويض المعروف نفسه وهو مخالف للبَابِ قبله، وذلك أن تقول المرأة للرجل أتزوجك على أن تفرض لي ما شئت أو ما شئت أنا أو ما حكمت أنت أو ما حكمت أنا أو ما شاء فلان أو ما رضي أو ما حكم فلان لرجل آخر فهذا كله وقع بشرط صداق، ولكنه شرط مجهول فهو كالصداق الفاسد، مثل الشرة التي لم يبد صلاحها على أن ترك إلى أن تبلغ.

ومثل الميتة والخمر، وما أشبهه مما لا يحل ملكه، ولا يحل بيعه في حاله تلك أو على الأبدي فلها في هذا كله مهرٌ مثلها، وإن طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف مهر مثلها ولا متعة لها في قول من ذهب إلى أن لا متعة للتي فرض لها إذا طلقت قبل أن تحبس ولها المتعة في قول من قال المتعة لكل مطلقة.

قال الشافعي: وإذا كان الصداق تسمية بوجه لا يجوز إلى أجل أو غير أجل، أو يذكر فيه شيء فهو صداق فاسد لها فيه مهرٌ مثلها ونصفه إن طلقت قبل الدخول، ولو أصدقها بيتاً أو خادماً لم يصفه، ولم تعرفه بعينه كان لها صداقٌ مثلها لا يكون الصداق لازماً إلا بما تلزم به البيوع إلا ترى لو أن رجلاً باع بيتاً غير موصوفٍ أو خادماً غير موصوفٍ.

ولا يرى واحداً منهما، ولا يعرفه بعينه لم يجز، وهكذا لو قال أصدقتك خادماً بأربعين ديناراً لم يجز؛ لأن الخادم بأربعين ديناراً قد يكون صبيّاً وكبيراً وأسوداً وأحمر، فلا يجوز في الصداق إلا ما جاز في البيوع.

ولو قال أصدقتك خادماً خماسياً من جنس كذا أو صفة كذا جاز كما يجوز في البيوع قال: ولو أصدقها داراً لا يملكها أو عبداً لا يملكه أو حراً، فقال: هذا عبدي أصدقتك فنكحته على هذا، ثم علم أن الدار والعبد لم يكونا في ملكه يوم عقد عليها فعقد النكاح جائزاً ولها مهرٌ مثلها، ولا يكون لها قيمة العبد ولا الدار، ولو ملكهما بعد فاعطاهما إياهما لم يكونا لها إلا بتجديد بيع فيهما؛ لأن العدة انعقدت وهو لا يملكهما كما لو انعقدت عليهما عقدة بيع لم يجز البيع، ولو ملكهما بعد البيع أو سلّمهما مالهما للبائع بذلك الثمن لم يجز حتى يحدث فيهما بيعاً، وإنما

جعلت لها مهرٌ مثلها؛ لأن النكاح لا يرد كما لا ترد البيوع الفاتية النكاح كالبيوع الفاتية قال وسيد الأمة في تزويج الرجل بغير مهرٍ مثل المرأة البالغ في نفسها إذا زوجها بغير أن يسمى مهرأً أو زوجها على أن لا مهر لها فطلقها الزوج قبل المسيس فلها المتعة، وليس لها نصف المهر؛ فإن مسها فلها مهرٌ مثلها، وإذا زوج الأمة سيدها وأذنت الحرة في نفسها بلا مهر، ثم أرادت الحرة وأراد سيد الأمة أن يفرض الزوج لها مهرأً فرض لها المهر.

وإن قامت عليه قبل أن يطلقها فطلبت فطلقها قبل أن يفرض لها أو يحكم عليه الحاكم بمهرٍ مثلها فليس لها إلا الشاغ لا يجب لها نصف المهر إلا أن يفرض الحاكم أو بأن يفرضه هو لها بعد علمها صداق مثلها فترضى كما وقع عليه العقد فيلزمها جميعاً.

قال الشافعي: وإن نكحها بغير مهر، ففرض لها مهرأً، فلم ترضه حتى فارقها كانت لها المتعة، ولم يكن لها ثمة فرض لها شيء حتى يجتمع على الرضا، فإذا اجتمعا على الرضا به لزم كل واحد منهما، ولم يكن لواحد منهما نقض شيء منه كما لا يكون لواحد منهما نقض ما وقعت عليه العقدة من المهر إلا باجماعهما على نقضها أو يطلق قبل المسيس فينقض نصف المهر، ولا يلزمها ما فرض لها بحال حتى يعلم كما مهر مثلها؛ لأن لها مهرٌ مثلها بالمعقد ما لم يتنقض بطلاق، فإذا فرض وهما لا يعلمان مهرٌ مثلها كان هو كالمشتري وهي كالبائع ما لم يعلم أو يعلم أحدهما.

قال الشافعي: وليس أبو الجارية الصغيرة ولا الكبيرة البكر كسيد الأمة في أن يضع من مهرها، ولا يزوجه بغير مهر.

فإن قيل: فما فرق بينهما فهو يزوجهما معاً بلا رضاها؟

قيل: ما يملك من الجارية من المهر فلنفسه يملكه لا لها فأمره يجوز في ملكه نفسه، وما ملك لابنته من مهرها فلها يملكه لا لنفسه ومهرها مالٌ من مالها فكما لا يجوز له أن يهب مالها فكذلك لا يجوز له أن يهب صداقها، ولا يزوجه بغير صداق كما لا يجوز له إتلاف ما سواه من مالها.

وإذا زوجها أبوها، ولم يسم لها مهرأً أو قال لزوجهما أزوجهما على أن لا مهر عليك فالتكاح ثابت لها ولها على الزوج مهرٌ مثلها لا يرجع به على الأب؛ فإن ضمن له الأب البراءة من مهرها وسمّاه للزوجة على الزوج صداقها في ماله عاش أو مات أو عاشت أو ماتت، وإن طلقها فلها عليه نصف مهر مثلها، ولا يرجع به الزوج على الأب؛ لأنه لم يضمن له في ماله شيئاً فيلزمه ضمانه إنما ضمن له أن يطل عنه حقاً لغيره.

فإن قال قائل: وكيف جعلت عليه مهرٌ مثل الصبيبة إنما زوجة إياها أبوها وهو لم يرض بالنكاح إلا بغير مهر؟

٧- المهر الفاسد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في عقد النكاح شيان أحدهما العقد والآخر المهر الذي يجب بالعقد، فلا يفسد العقد إلا بما وصفنا العقد يفسد به من أن يعقد منهياً عنه، وليس المهر من إفساد العقد ولا إصلاحه بسبيل إلا ترى أن عقد النكاح بغير مهر مسمى صحيح، فإذا كان العقد منهياً عنه لم يصح أن يكون عقد مهر صحيح أو لا ترى أن عقد النكاح يكون بلا مهر فيثبت النكاح، ولا يفسد بأن لم يكن مهر، ويكون للمرأة إذا وطئت مهر مثلها.

قال الشافعي: وهذا الموضع الذي يخالف فيه النكاح البيع؛ لأن البيع إذا وقع بغير ثمن لم يجب، وذلك أن يقول قد بعثت بحكمك، فلا يكون بيعاً، وهذا في النكاح صحيح.

فإن قال قائل: من أين أجزت هذا في النكاح ورددته في البيع وأنت تحكم في عامة النكاح أحكام البيوع؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ إِلَىٰ «وَمَعْرُوهُنَّ»﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصَةٌ مِمَّا فَرَضْتُمْ﴾ فاعلم الله تعالى في الفروض لها أن الطلاق يقع عليها كما أعلم في التي لم يفرض لها أن الطلاق يقع عليها والطلاق لا يقع إلا على زوجة والزوجة لا تكون إلا ونكاحها ثابت قال: ولم أعلم مخالفاً مضى ولا أدركه في أن النكاح يثبت، وإن لم يسم مهر، وأن لها إن طلقت، وقد نكحت، ولم يسم مهر المتعة، وإن أصبحت فلها مهر مثلها، فلما كان هذا كما وصفت لم يجز أبداً أن يفسد النكاح من جهة المهر بحال أبداً، فإذا نكحها بمهر مجهول أو مهر حرام البيع في حاله التي نكحها فيها أو حرام بكل حال قال فذلك كله سواء وعقد النكاح ثابت والمهر باطل فلها مهر مثلها إن طلقها قبل أن يدخل بها؛ لأنها سمت مهر، وإن لم يجز بأنه معلوم حلال، ولم يحل، لأنها لم ترد نكاحها بلا مهر.

وذلك مثل أن ينكح بشرة لم يذ صلاحها على أن يدعها إلى أن تبلغ، فيكون لها مهر مثلها وتكون الثمرة لصاحبها؛ لأن بيعها في هذه الحال لا يحل على هذا الشرط، ولو نكحت بها على أن تقطعها حيثن كان النكاح جائزاً؛ فإن تركها حتى يسد صلاحها فهي لها وهو متطوع ومتى قام عليها بقطعها فعليها أن تقطعها في أي حال قام عليها فيها قال: ولو نكحها بغير أو خنزير فالنكاح ثابت والمهر باطل ولها مهر مثلها.

وكذلك إن نكحته بحكمها أو حكمه فلها مهر مثلها، وإن حكمت حكماً أو حكمه فرضياً به فلها ما تراضيا عليه، وإنما يكون لهما ما تراضيا عليه بعدما يعرفان مهر مثلها، ولا يجوز ما

قيل له: أرايت إن كانت المرأة التيب الملك لأمرها التي لو وهبت مالها جاز تنكح الرجل على أن لا مهر لها، ثم تسأل المهر فأفرض لها مهر مثلها ولا أبطل النكاح كما أبطل البيع ولا أجعل للزوج الخيار بأن طلبت الصداق، وقد نكحت بلا صداق وكيف ينبغي أن أقول في الصبيّة؟

فإن قال هكذا؛ لأنهما منكوحتان وأكثر ما في الصبيّة أن يجوز أمر أبيها عليها في مهرها كما يجوز أمر الكبيرة في نفسها في مهرها، فإذا لم يبرأ زوج الكبيرة من المهر بأن لم يرض أن ينكحها إلا بلا مهر ونكحته على ذلك فلزمه المهر، ولم ينسخ النكاح، ولم نجعل له الخيار، ولو أصابها كان لها المهر كله فهكذا الصبيّة.

فإن قال: نعم، ولكن لم جعلت على زوج الصبيّة يطلقها نصف مهر مثلها وأنت لا تجعل على زوج الكبيرة إذا نكحها بلا مهر فطلقها قبل أن تطلب الفرض أو يفرض أو تصاب إلا المتعة؟

قيل له: إن شاء الله تعالى لما وصفت من أن النكاح ثابت بمهر إلا على من أجاز أمره من النساء في ماله فيرضى أن لا يكون له فهو مطلق قبل أن يفرض لها مهر؛ فكان لمن المتعة؛ لأنهن عفون عن المهر حتى طلقن كما لو عفون عنه، وقد فرض جاز عفون لقول الله عز وجل ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ﴾ والصغيرة لم تعف عن مهر، ولو عفت لم يجز عفوها، وإنما عفا عنها أبوها الذي لا عفواً له في مالها فالزنا الزوج نصف مهر مثلها بالطلاق وفرقنا بينهما لانتراق حالهما في مالهما، ولأن الزوج لم يرض بصداق إلا أن يبرأ منه؛ فكان كمن سمى صداقاً فاسداً، ولو كان سمى لها صداقاً فعفا الأب كان لها الصداق الذي سمى وعفو الأب بعد وجوب الصداق باطل، وهكذا المحجورة إذا زوجت بلا مهر لا تخالف الصبيّة في شيء.

١٦١٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ

مَيْرِينَ أَنَّ رَجُلًا زَوَّجَ ابْنَتَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ وَتَرَكَ لِرَّوْجِهَا أَلْفًا فَجَاءَتِ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا وَأَبُوهَا فَلَاثَمَهُمْ يَخْتَصِمُونَ إِلَى شَرِيحٍ، فَقَالَ شَرِيحٌ: تَجُوزُ صَدَقَتُكَ وَمَعْرُوفُكَ وَهِيَ أَحَقُّ بِثَمَنِ رَقَبَتَيْهَا. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٨٨/٥)]

قال الشافعي: وسواء في هذا البكر واليبي؛ لأن ذلك ملك للبت دون الأب ولا حق للأب فيه وقول شريح تجوز صدقتك ومعروفك قد أحسنت وإحسانك حسن، ولكنك أحسنت فيما لا يجوز لك فهي أحق بثمان رقبتيها يعني صداقها.

٨ - الاختلافُ في المهر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا اختلفَ الرَّجُلُ والمرأةُ في المهرِ قَبْلَ الدَّخُولِ أو بعده وقبلَ الطَّلَاقِ أو بعده، فقالَ نكحتك على ألفٍ، وقالت بل نكحتني على ألفين أو قال نكحتك على عبدٍ، وقالت بل نكحتني على دارٍ بعينها ولا يَبُتُّ بينهما تحالفاً.

وأبدأُ بِالرَّجُلِ في اليمينِ؛ فَإِنْ حَلَفَ حلفتِ المرأةُ؛ فَإِنْ حَلَفَتْ جعلت لها مهرٌ مثلها؛ فَإِنْ دَخَلَ بها فلها مهرٌ مثلها كاملاً، وَإِنْ كَانَ طَلَّقَهَا، ولم يدخل بها فلها نصفُ مهرٍ مثلها، وهكذا إذا اختلفَ الزَّوْجُ وأبو الصَّبِيِّ البكر أو سَيِّدُ الأُمَةِ، وهكذا إِنْ اختلفَ ورثةُ المرأةِ، وورثةُ الزَّوْجِ بعد موتِهما أو ورثةُ أحدهما والآخر بعد موته قال: ولو اختلفَ في دفعه، فقال: قد دفعت إليك صدائق، وقالت: ما دفعت إلَيَّ شيئاً أو اختلفَ أبو البكرِ الَّذي يلي مالها أو سَيِّدُ الأُمَةِ، فقالَ الزَّوْجُ قد دفعت إليك صدائق ابتك قال الأبُ لم تدفعه فالقولُ قولُ المرأةِ وقولُ أبي البكرِ وسَيِّدِ الأُمَةِ مع إيمانهم وسواءَ دَخَلَ بها الزَّوْجُ أو لم يدخل بها أو ماتت المرأةُ أو الرَّجُلُ أو كانا حَيِّينَ لورثتهما في ذلك ما لهما في حياتهما وسواءَ عرفَ الصَّدَاقُ أو لم يعرف إن عرفَ فلها الصَّدَاقُ الَّذي يتصادقان عليه أو تقومُ به يَبُتُّ؛ فَإِنْ لم يعرف، ولم يتصادقا ولا يَبُتُّ تقومُ تحالفاً إِنْ كانا حَيِّينَ، وورثتهما على العلمِ إِنْ كانا مَيِّتَيْنِ، وكانَ لهما مَيِّتَيْنِ، وكانَ لهما صَدَاقٌ مثلها؛ لأنَّ الصَّدَاقَ حقٌّ من الحقوقِ، فلا يَزُولُ إلا بإقرارِ الَّذي له الحقُّ أو الَّذي إليه الحقُّ من وليِّ البكرِ الصَّبِيِّ وسَيِّدِ الأُمَةِ بما يبرئُ الزَّوْجَ منه.

قال: ولو اختلفا فيه فأقامت المرأةُ البَيِّنَةَ بأنَّه أصدقها ألفين وأقامَ الزَّوْجُ البَيِّنَةَ أَنَّهُ أصدقها ألفاً لم تكن واحدةً من البَيِّنَتَيْنِ أولى من الأخرى؛ لأنَّ يَبُتُّ المرأةُ تشهدُ بألفين ويَبُتُّ الرَّجُلُ تشهدُ له بألفٍ قد ملكَ بها العقدَ، فلا يجوزُ - والله تعالى أعلم - عِنْدِي فيها إلا أن يتحالفاً ويكونَ لها مهرٌ مثلها، فيكونَ هذا كتصادقهما على البيعِ المالكِ واختلافهما في الثمنِ أو القرعةِ فأيُّهما خرجَ سهمه حلفَ لقد شهدَ شهوده بحقٍّ وأخذَ يمينه.

قال الشافعي: بعضُ الشَّهادَةِ مُضَادَّةٌ ولها صدائقٌ مثلها كانَ أكثرَ من ألفين أو أقلَّ من ألفٍ وبه يأخذُ الشافعيُّ قال: ولو تصادقا على الصَّدَاقِ أَنَّهُ ألفٌ، فقالَ دفعت إليها خمسمائةً من صدائقي فأقرتَ بذلكَ أو قامت عليها بها يَبُتُّ، وقالت أعطيتُها هَدِيَّةً، وقال: بل صدائقُ فالقولُ قوله مع يمينه، وهكذا لو دفعَ إليها عبداً، فقال: قد أخذتِبه مِنِّي يبعاً بصدائق، وقالت بل أخذته منك هبةً فالقولُ قوله مع يمينه ويحلفُ على البيعِ وتردُّ العبدُ إِنْ كانَ حَيًّا أو قيمته إِنْ كانَ مَيِّتاً، ولو تصادقا أنَّ الصَّدَاقَ ألفٌ فدفعَ إليها ألفين، فقالَ ألفُ صدائق وألفٌ ودبعةٌ، وقالت ألفُ صدائق

تراضيا عليه أبداً إلا بعدما يعرفان مهرَ مثلها.

ولو فرضَ لها فتراضيا على غيره أو لم يفرض لها فتراضيا فكما يكونُ ذلكَ لهما لو ابتدأَ بالفرض لها ولا أقولُ لها أبداً احكمي، ولكن أقولُ لها مهرٌ مثلها إلا أن تشاءَ أن تراضيا، فلا أعرضُ لكما فيما تراضيتُم عليه.

١٦١٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ صَحِبَ رَجُلًا فَرَأَى امْرَأَتَهُ فَأَعَجَبَتْهُ قَالَ فَنُتُوْنِي فِي الطَّرِيقِ فَخَطَبَهَا الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فَأَبَتْ أَنْ تَزَوِّجَهُ إِلَّا عَلَى حُكْمِهَا فَتَزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ تَحْكُمَ، فَقَالَ احْكُمِي، فَقَالَتْ أَتَحْكُمُ فَلَنَا وَقَلْنَا رَقِيقَتَيْنِ كَانُوا لِأَبِيهِ مِنْ بِلَادِهِ، فَقَالَ احْكُمِي غَيْرَ هَؤُلَاءِ فَأَتَى عُمَرُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَجَزَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: مَا هُنَّ؟ قَالَ غَشِيفَتِ امْرَأَةٌ قَالَ: هَذَا مَا لَا تَعْلَمُ قَالَ: ثُمَّ تَزَوَّجْتُهَا عَلَى حُكْمِهَا، ثُمَّ طَلَّقْتُهَا قَبْلَ أَنْ تَحْكُمَ قَالَ عُمَرُ امْرَأَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ [أخرجه البيهقي (٢٤٧/٧)]

قال الشافعي: يعني عمرُ لها مهرُ امرأةٍ من المسلمين ويعني من نساها، والله تعالى أعلم.

وما قلتُ أنَّ لها مهرَ امرأةٍ من نساها ما لا أعلمُ فيه اختلافاً ويشبه أن يكونَ الَّذي أرادَ عمرُ، والله تعالى أعلم، ومتى قلتُ لها مهرٌ نساها، فإنما أعني أخواتها وعمَّاتِها وبناتِ أعمامها نساءَ عصبتهَا، وليسَ أمُّها من نساها وأعني مهرَ نساءٍ بلدها؛ لأنَّ مهوَرُ البلدانِ تَخْتَلَفُ وأعني مهرَ من هوَ في مثلِ شَبَابِهَا وعقلِها وأدبِها؛ لأنَّ المهورَ تَخْتَلَفُ بالشَّبابِ والهَيْئَةِ والعقلِ وأعني مهرَ من هوَ في مثلِ يسرها؛ لأنَّ المهورَ تَخْتَلَفُ باليسرِ وأعني مهرَ من هوَ في صراحتها؛ لأنَّ المهورَ تَخْتَلَفُ بالصَّراحةِ والهَجَنَةِ وبكرًا كانت أو ثِيًّا؛ لأنَّ المهورَ تَخْتَلَفُ فِي الْأَبْكَارِ وَالثِّيَبِ قال: وَإِنْ كَانَ من نساها من تنكحَ بَنَقِلٍ أو دينٍ أو بغيرِ أو بَنَقِلٍ وعرض جعلت صدائقي نقدًا كلِّه؛ لأنَّ الْحَكْمَ بِالْقِيَمَةِ لَا يكونُ بدينٍ؛ لأنَّه لَا يعرفُ قدرُ القَيلِ من الدِّينِ، وإنَّ الدِّينَ إِنَّمَا يكونُ برضا من يكونُ له الدِّينُ؛ فَإِنْ كَانَتْ لَا نِسَاءَ لها فمهرُ أَقْرَبِ النِّسَاءِ منها شَبْهًا بها فيما وصفتُ بالنِّسَبِ، فَإِنَّ المهورَ تَخْتَلَفُ بالنِّسَبِ، ولو كَانَ نساؤها يَنكحُنَ إِذَا نكحُنَ فِي عَشَائِرِهِنَّ خَفِضَ المهرَ، وَإِذَا نكحُنَ فِي الْغُرَبَاءِ كَانَتْ مهورهنَّ أَكْثَرَ فَرَضَتْ عَلَيْهِ المهرَ إِنْ كَانَ من عَشِيرَتِهَا كمهورِ نساها فِي عَشِيرَتِهَا، وَإِنْ كَانَ غَرِيبًا كمهورِ الْغُرَبَاءِ.

تلي ما لها كان هكذا إلا أنه إن كان نقص الشيء لا تلي ما لها شيئاً من مهر مثلها بلغ بها مهر مثلها، ولو حايى أبو التي لا تلي ما لها في مهرها أو وضع منه كان على زوجها أن يلحقها بمهر مثلها، ولا يرجع به على الأب، وكان وضع الأب من مهرها باطلاً كما يكون هبته ما لها سوى المهر باطلاً، وهكذا سائر الأولياء.

وهكذا لو كانت تلي ما لها؛ فكان ما صنع بغير أمرها، ولو نكح بكراً أو ثيباً بأمرها على ألف على أن لها أن تخرج متى شاءت من منزلها، وعلى أن لا تخرج من بلدها، وعلى أن لا ينكح عليها، ولا يتسرى عليها أو أي شرط ما شرطته عليه مما كان له إذا انعقد النكاح أن يفعله ويمنعها منه فالنكاح جائز والشرط باطل، وإن كان انتقصها بالشرط شيئاً من مهر مثلها فلها مهر مثلها، وإن كان لم ينقصها من مهر مثلها بالشرط أو كان قد زادها عليه وزادها على الشرط أبطلت الشرط، ولم أجعل لها الزيادة على مهر مثلها، ولم يزد عليها مهر مثلها لفساد عقد المهر بالشرط الذي دخل معه إلا ترى لو أن رجلاً اشترى عبداً بمائة دينار وزق خر فرضي رب العبد أن يأخذ المائة ويطلق الزق الحمر لم يكن ذلك له؛ لأن الثمن انعقد على ما يجوز، وعلى ما لا يجوز، فبطل ما لا يجوز وما يجوز، وكان له قيمة العبد إن مات في يدي المشتري، ولو أصدقها ألفاً على أن لا يفتق عليها أو على أن لا يقسم لها أو على أنه في حل مما صنع بها كان الشرط باطلاً، وكان له إن كان صداق مثلها أقل من الألف أن يرجع عليها حتى يصيرها إلى صداق مثلها؛ لأنها شرطت له ما ليس له فزادها مما طرح عن نفسه من حقها فأبطلت حصّة الزيادة من مهرها وردّتها إلى مهر مثلها.

فإن قال قائل: فلم لا تحيز عليه ما شرط لها وعليها ما شرطت له؟

قيل: رددت شرطهما إذا أبطل به ما جعل الله لكل واحد، ثم ما جعل النبي ﷺ، وبأن رسول الله ﷺ قال: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، ولو كان مائة شرط، قضاء الله أحق وشرطه أوثق، فإنما الولاء لمن اعتق فأبطل رسول الله ﷺ كل شرط ليس في كتاب الله جل ثناؤه إذا كان في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ خلافه.

فإن قال قائل: ما الشرط للرجل على المرأة والمرأة على الرجل مما إبطاله بالشرط خلافت لكتاب الله أو السنة أو أمر اجتماع الناس عليه؟

قيل له: إن شاء الله تعالى أحل الله عز وجل للرجل أن ينكح أربعاً، وما ملكت يمينه، فإذا شرطت عليه أن لا ينكح، ولا يتسرى حظرت عليه ما وسع الله تعالى عليه، وقال رسول الله

والف هدية فالقول قوله مع يمينه وله عندها ألف ودية، وإذا أقرت أن قد قبضت منه شيئاً، فقد أقرت بماله له وأدعت ملكه بغير ما قال فالقول قوله في ماله قال.

وإذا نكح الصغيرة أو الكبيرة البكر التي يلي أبوهما بضعهما وما لهما فدفع إلى أبيهما صداقهما فهو براءة له من الصداق، وهكذا الثيب التي يلي أبوها ما لها، وهكذا إذا دفع صداقها إلى من يلي ما لها من غير الأباء فهو براءة له من الصداق، وإذا دفع ذلك إلى الأب لابته الثيب التي تلي نفسها أو البكر الرشيدة البالغ التي تلي ما لها دون أبيها أو إلى أحد من الأولياء لا يلي المال، فلا براءة له من صداقها والصداق لازم بحاله ويتبع من دفعه إليه بالصداق بما دفع إليه، وإذا وكلت المرأة التي تلي ما لها رجلاً من كان يدفع صداقها إليه فدفعه إليه الزوج فهو بريء منه.

٩- الشرط في النكاح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عقد الرجل النكاح على البكر أو الثيب التي تلي ماله نفسها أو لا تليه فإنها في النكاح غير إذن في الصداق، فلو نكحها بالف على أن لأبيها ألفاً.

فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين من قبل أنه نكاح جائز عقد فيه صداق فاسد وجب في أصل العقد ليس من العقد، ولا يجب بالعقد ما لم يجعل الزوج للمرأة، فيكون صداقاً لها، فإذا أعطاه الأب، فإنما أعطاه بحق غيره، فلا يكون له أن يأخذ بحق غيره، وليس بهيئة، ولو كان هيئة لم تجز إلا مقبوضة.

وليس للمرأة إلا مهر مثلها، ولو كانت البنت ثيباً أو بكراً بالغاً فرضيت قبل النكاح أن ينكحها بالفين على أن يعطي أباهما أو أخاهما ألفاً كان النكاح جائزاً، وكان هذا توكيلاً منها لأبيها بالألف التي أمرت بدفعها إليه وكانت الألفان لها ولها الخيار في أن تعطيها أباهما وأخاهما هيئة لها أو منعها لهما؛ لأنها هيئة لم تقبض أو وكالة بقبض ألف، فيكون لها الرجعة في الوكالة، وإنما فرقت بين البكر والثيب إذا كانتا يليان أموالهما أو لا يليانها أن التي تلي ما لها منهما يجوز لها ما صنعت في ما لها من توكيل وهيئة إلا ترى أن رجلاً لو باع من رجل عبداً بالف على أن يعطيه خمسمائة وآخر خمسمائة كان جائزاً وكانت الخمسمائة إحالة منه للآخر بها أو وكالة والبكر الصغيرة والثيب التي لا تلي ما لها لا يجوز لها في ما لها ما صنعت قال: ولو انعقدت عقد النكاح بأمر التي تلي أمرها بمهر رضيتها، ثم شرط لها بعد عقد النكاح شيئاً كان له الرجوع فيه.

وكان الوفاء به أحسن لو رضيت، ولو كان هذا في التي لا

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَا يَجِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ يَوْمًا تَطَوُّعًا وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

فجعل له منعها ما يقربها إلى الله إذا لم يكن فرضاً عليها لعظيم حقِّه عليها وأوجب الله عز وجل له الفضيلة عليها، ولم يختلف أحد علمته في أن له أن يخرجها من بلد إلى بلد ويمنعها من الخروج، فإذا شرطت عليه أن لا يمنعه من الخروج، ولا يخرجها شرطت عليه إبطال ماله عليها قال الله تبارك وتعالى ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ لَا تَعُولُوا﴾، فدل كتاب الله تعالى على أن على الرجل أن يعول امرأته دلت عليه السنة، فإذا شرط عليها أن لا ينفق عليها أبطل ما جعل لها وأمر بعشرتها بالمعروف، ولم يبح له ضربها إلا بحال، فإذا شرط عليها أن له أن يعاشرها كيف شاء، وأن لا شيء عليه فيما نال منها، فقد شرط أن له أن يأتي منها ما ليس له فيها أبطلنا هذه الشروط، وما في معناها وجعلنا لها مهر مثلها.

فإن قال قائل: فقد يروى عن النبي ﷺ أنه قال: إِنْ أَحَقَّ مَا وَقَّعْتُمْ بِهِ مِنَ الشُّرُوطِ مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ فَهَكَذَا تَقُولُ فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ إِنَّمَا يَوْفَى مِنَ الشُّرُوطِ مَا بَيَّنَّ أَنَّهُ جَائِزٌ، وَلَمْ تَدُلْ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَقَدْ يَرُودُ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا وَمفسَّر حديثه يدل على جملته.

١٠ - ما جاء في عفو المهر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الآية.

قال الشافعي: فجعل الله تعالى للمرأة فيما أوجب لها من نصف المهر أن تعفو وجعل للذي يلي عقد النكاح أن يعفو، وذلك أن يتم لها الصداق فيدفعه إن لم يكن دفعه كاملاً، ولا يرجع بنصفه إن كان دفعه وييسر عندي في الآية أن الذي يبدو عقد النكاح الزوج، وذلك إنه إنما يعفوه من له ما يعفوه، فلما ذكر الله جل وعز عفوها مما ملكت من نصف المهر أشبه أن يكون ذكر عفو له من جنس نصف المهر، والله تعالى أعلم، وحض الله تعالى على العفو والفضل، فقال عز وجل ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلْقَوِيِّ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: الذي يبدو عقد النكاح الزوج.

١٦١٩- قال الشافعي: وأخبرنا ابن أبي فديك أخبرنا سعيّد بن سالم، عن عبد الله بن جعفر بن الجصور، عن واصل بن أبي سعيّد، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه

أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى طَلَّقَهَا فَارْسَلَهَا إِلَيْهَا بِالصَّدَاقِ تَامًا فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ أَنَا أَوْلَى بِالْعَفْوِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٩٥/٥)]

١٦٢٠- أخبرنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: الذي يبدو عقد النكاح الزوج. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٩٧/٥)]

١٦٢١- أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن سعيّد بن جبّير أنه قال: الذي يبدو عقد النكاح الزوج. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٩٧/٥)]

١٦٢٢- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج أنه بلغه، عن ابن المسيّب أنه قال: "هو الزوج". [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٩٧/٥)]

قال الشافعي: والمخاطبون بأن يعفوا، فيجوز عفوهم، والله تعالى أعلم، الأحرار، وذلك أن العبد لا يملك شيئاً، فلو كانت أمة عند حر فعت له عن بعض المهر أو المهر لم يجز عفوها، وذلك أنها لا تملك شيئاً إنما يملك مولاهما ما ملك بسببها، ولو عفا المولى جاز.

وكذلك العبد إن عفا المهر كله وله أن يرجع بنصفه لم يجز عفو.

وإذا عفا مولا جاز عفو؛ لأن مولا المالك للمال.

قال الشافعي: فأما أبو البكر يعفو عن نصف المهر، فلا يجوز ذلك له من قبل أنه عفا عما لا يملك، وما يملكه فملكه ابنته ألا ترى أنه لو وهب مالا لبنته غير الصداق لم تجز هبته فكذا ذلك إذا وهب الصداق لم تجز هبته؛ لأنه مال من مالها.

وكذلك أبو الزوج لو كان الزوج محجوراً عليه فعفا عن نصف المهر الذي له أن يرجع به لم يجز عفو أبيه؛ لأنه مال من ماله يهبه، وليس له هبة ماله قال: ولا يجوز العفو إلا بالبالغ حر رشيد يلي ماله نفسه؛ فإن كان الزوج بالغاً حرّاً محجوراً عليه فدفع الصداق، ثم طلقها قبل المسيس فعفا نصف المهر الذي له أن يرجع كان عفو باطلاً كما تكون هبة ماله سوى الصداق.

وكذلك لو كانت المرأة بكراً لا يجوز لها هبة مالها ولا لأولياها هبة أموالها، ولو كانت بكراً بالغة رشيدة غير محجور عليها فعت جاز عفوها إنما ينظر في هذا إلى من يجوز أمره في ماله وأجز عفو وأرد عفو من لا يجوز أمره في ماله والعفو هبة كما وصفت وهو إبراء، فإذا لم تقبض المرأة شيئاً من صداقها

فَعَفَتْ جَارَ عَفْوِهَا؛ لِأَنَّهُ قَابِضٌ لَهَا عَلَيْهِ فَيَبْرَأُ مِنْهُ، وَلَوْ قَبِضَتْ

الصَّدَاقُ أَوْ نَصْفُهُ، فَقَالَتْ: قَدْ عَفَوْتُ لَكَ عَمَّا أَصْدَقْتَنِي؛ فَإِنْ رَدَّتْهُ
إِلَيْهِ جَارَ الْعَفْوِ، وَإِنْ لَمْ تَرُدَّهُ حَتَّى تَرْجِعَ فِيهِ كَانَ لَهَا الرَّجْعُ؛ لِأَنَّهُ
غَيْرُ قَابِضٍ مَا وَهَبَتْ لَهُ وَلَا مَعْنَى لِبَرَاءَتِهَا إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ لَهَا
عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَتْ عَلَى التَّمَامِ عَلَى عَفْوِهِ فَهَلْكَ فِي يَدِهَا لَمْ يَكُنْ
عَلَيْهَا غَرَمُهُ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ، وَلَوْ سَمَاتَ قَبْلَ أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ
عَلَى وَرَثَتِهَا أَنْ يَعْطُوهُ إِلَيْهِ، وَكَانَ مَالاً مِنْ مَالِهَا يَرْثُونَهُ قَالَ: وَمَا
كَانَ فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَعَفَا الَّذِي هُوَ لَهُ كَانَ عَفْوُهُ جَائِزاً، وَمَا
لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي يَدِهِ فَعَفَا لَهُ الَّذِي هُوَ لَهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ فِي إِتْمَامِهِ
وَالرَّجْعَةِ فِيهِ وَجِسِهِ وَإِتْمَامِهِ وَدَفْعِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ جِسْمِهِ، وَكُلُّ
عَطِيَّةٍ لَا تَحِبُّ عَلَى أَحَدٍ فَهِيَ بِفَضْلِ وَكُلْهَا مَحْمُودٌ مَرْغُوبٌ فِيهِ
وَالْفَضْلُ فِي الْمَهْرِ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ حُضُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ قَالَ: وَإِذَا
نَكَحَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ بِصَدَاقٍ فَوَهَبَتْ لَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَ
الطَّلَاقِ أَوْ بَعْدَهُ فَذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءٌ وَالْهَبَةُ جَائِزَةٌ.

وَأِنْ كَانَتْ الْهَبَةُ قَبْلَ الطَّلَاقِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا فَأَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ
عَلَيْهَا بِنَصْفِ الصَّدَاقِ، فَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ قَوْلَيْنِ أَحَدُهُمَا
أَنْ يَكُونَ الْعَفْوُ إِبْرَاءً لَهُ تَمَّا لَهَا عَلَيْهَا، فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ قَدْ
مَلَكَهَ عَلَيْهَا، وَمَنْ قَالَ: هَذَا قَالَ: لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا شَيْءٌ إِلَّا مِنْ قَبْلِ
مَا كَانَ لَهَا عَلَيْهِ بِإِبْرَائِهِ مِنْهُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ وَالدَّفْعِ إِلَيْهِ
وَالثَّانِي أَنْ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا بِنَصْفِهِ كَانَ عَفْوُهَا قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ
بَعْدَ الْقَبْضِ وَالدَّفْعِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ مَلَكَهَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ الرَّوْجِ
الَّذِي وَجِبَ لَهَا عَلَيْهِ.

وَإِذَا نَكَحَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الَّتِي يَجُوزُ أَمْرُهَا فِي مَالِهَا بِصَدَاقٍ غَيْرِ
مُسَمًّى أَوْ بِصَدَاقٍ فَاسِدٍ فَأَبْرَأَتْهُ مِنَ الصَّدَاقِ قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَهُ
فَالْبَرَاءَةُ بَاطِلَةٌ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا أَبْرَأَتْهُ تَمَّا لَا تَعْلَمُ كَمْ وَجِبَ لَهَا مِنْهُ،
وَلَوْ سَمَى لَهَا مَهراً جَائِزاً فَرُضِيَتْ، ثُمَّ أَبْرَأَتْهُ مِنْهُ فَالْبَرَاءَةُ جَائِزَةٌ مِنْ
قَبْلِ أَنَّهَا أَبْرَأَتْهُ تَمَّا عَرَفَتْ، وَلَوْ سَمَى لَهَا مَهراً فَاسِداً فَقَبِضَتْهُ أَوْ لَمْ
تَقْبِضْهُ فَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ أَوْ رَدَّتْهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ قَبِضَتْهُ كَانَتْ الْبَرَاءَةُ
بَاطِلَةً وَتَرَدَّتْ بِكُلِّ حَالٍ وَلَهَا صَدَاقٌ مِثْلُهَا، فَإِذَا عَلِمَتْهُ فَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ
كَانَتْ بَرَاءَتُهَا جَائِزَةً أَلَّا تَرَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ قَدْ صَارَ لَكَ
فِي يَدِي مَالٌ مِنْ وَجْهِ، فَقَالَ أَنْتَ مِنْ بَرِيءٍ لَمْ يَبْرَأَ حَتَّى يَعْلَمَ
الْمَالِكُ الْمَالُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَبْرِئُهُ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ دَرَهْمٌ، وَلَا يَبْرِئُهُ لَوْ كَانَ
أَكْثَرُ قَالَ: وَلَوْ كَانَ الْمَهْرُ صَحِيحاً مَعْلوماً، وَلَمْ تَقْبِضْهُ حَتَّى تَطْلُقَهَا
فَأَبْرَأَتْهُ مِنْ نَصْفِ الْمَهْرِ الَّذِي وَجِبَ لَهَا عَلَيْهِ كَانَتْ الْبَرَاءَةُ جَائِزَةً،
وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ، وَلَوْ كَانَتْ لَمْ تَقْبِضْهُ،
وَلَكِنَّا أَحَالَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَبْرَأَتْهُ كَانَتْ الْبَرَاءَةُ بَاطِلَةً؛ لِأَنَّهَا أَبْرَأَتْهُ تَمَّا
لَيْسَ لَهَا، وَمَا مَلَكَهَ لِغَيْرِهَا، وَلَوْ كَانَتْ أَحَالَتْ عَلَيْهِ بِأَقْلٍ مِنْ
نَصْفِ الْمَهْرِ، ثُمَّ أَبْرَأَتْهُ مِنْ نَصْفِ الْمَهْرِ جَازَتْ الْبَرَاءَةُ تَمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ،
وَلَمْ تَحْزَ تَمَّا أَحَالَتْ بِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا فَأَبْرَأَتْهُ تَمَّا

١١ - صدائق الشيء بعينه فيوجد معيياً

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا أَصْدَقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ عَبْدًا
بِعَيْنِهِ فَوُجِدَتْ بِهِ عِيًّا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا يَرُدُّ مِنْ مِثْلِهِ كَالْبَيْعِ كَانَ لَهَا
رَدُّهُ بِذَلِكَ الْعِيْبِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أَصْدَقَهَا إِلَيْهِ فَوُجِدَتْ بِهِ عِيًّا أَوْ حَدَثَ بِهِ
فِي يَدِ الرَّوْجِ قَبْلَ قَبْضِهَا إِلَيْهِ عِيْبٌ كَانَ لَهَا رَدُّهُ بِالْعِيْبِ وَأَخَذَهُ
مَعِيًّا إِنْ شَاءَتْ؛ فَإِنْ أَخَذَتْهُ مَعِيًّا، فَلَا شَيْءَ لَهَا فِي الْعِيْبِ، وَإِنْ
رَدَّتْهُ رَجَعَتْ عَلَيْهِ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا بَاعَتْهُ بِضَعْفٍ بَعِيدٍ، فَلَمَّا
انْتَقَضَ الْبَيْعُ فِيهِ بِاخْتِيَارِهَا الرَّدُّ كَانَ لَهَا مِثْلُهَا كَمَا يَكُونُ لَهَا لَوْ
اشْتَرَتْهُ مِنْهُ بِشَمَنِ الرَّجْعِ بِالثَّمَنِ الَّذِي قَبِضَ مِنْهَا، وَهَكَذَا لَوْ
أَصْدَقَهَا إِلَيْهِ، وَلَمْ تَرَهُ فَاخْتَارَتْ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ رَدُّهُ كَانَ الْجَوَابُ فِيهَا
هَكَذَا لَا يَخْتَلِفَانِ قَالَ: وَإِنْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا لَا يَمْلِكُهُ أَوْ مَكَاتِبًا أَوْ
حَرًّا عَلَى أَنَّهُ عَبْدٌ لَهُ أَوْ دَارًا، ثُمَّ مَلَكَ الدَّارَ وَالْعَبْدَ فَلَهَا فِي هَذَا
كُلُّهُ مِثْلُهَا قَالَ: وَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ لَا يَبَاعُ وَالْحَرُّ لَا ثَمَنٌ لَهُ، فَلَمْ
يَمْلِكْ وَاحِدًا مِنْ هَذَيْنِ بِحَالٍ وَالْعَبْدُ لَا يَمْلِكُهُ وَالدَّارُ وَقَعَ النِّكَاحُ
وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِ، وَلَوْ سَلَّمَهُ سَيِّدُهُ أَوْ سَلَّمَ الدَّارَ لَمْ يَكُنْ لَهَا كَمَا
لَوْ بَاعَهَا عَبْدًا أَوْ دَارًا لَا يَمْلِكُهَا، ثُمَّ سَلَّمَهَا مَالِكُهَا لَمْ يَجِزْ الْبَيْعُ،
وَلَوْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا بِصَفَةٍ جَازَ الصَّدَاقُ وَجَبَتْهَا إِذَا جَاءَهَا بِأَقْلٍ مَا
تَقَعُ عَلَيْهِ الصَّفَةُ عَلَى قَبْضِهِ مِنْهُ قَالَ: وَهَكَذَا لَوْ أَصْدَقَهَا حَنْطَةً أَوْ
زَيْبًا أَوْ خَلًا بِصَفَةٍ أَوْ إِلَى أَجَلٍ كَانَ جَائِزًا، وَكَانَ عَلَيْهَا إِذَا جَاءَهَا
بِأَقْلٍ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّفَةِ أَنْ تَقْبَلَهُ.

وَلَوْ قَالَ أَصْدَقْتُكَ مِلَّةً هَذِهِ الْجَرَّةُ خَلًا وَالْخَلُّ غَيْرُ حَاضِرٍ
لَمْ يَجِزْ، وَكَانَ لَهَا مِثْلُهَا كَمَا لَوْ اشْتَرَى مِلَّةً هَذِهِ الْجَرَّةُ خَلًا
وَالْخَلُّ غَائِبٌ لَمْ يَجِزْ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْجَرَّةُ قَدْ تَنَكَّسَتْ، فَلَا يَدْرِي كَمْ
قَدَّرَ الْخَلُّ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَيْنِ تَرَى أَوِ الْغَائِبِ الْمَكِيلِ أَوِ الْمَوْزُونِ
بِكَيْلٍ أَوْ مِيزَانٍ يَدْرِكُ عِلْمَهُ فَيَجِزُ عَلَيْهِ التَّبَايَعَانِ قَالَ: وَلَوْ أَصْدَقَهَا
جَرَارًا، فَقَالَ هَذِهِ مَمْلُوءَةٌ خَلًا فَنَكَحَتْهُ عَلَى الْجَرَارِ بِمَا فِيهَا أَوْ عَلَى
مَا فِي الْجَرَّةِ، فَإِذَا فِيهَا خَلٌّ كَانَ لَهَا الْخِيَارُ إِذَا رَأَتْهُ وَافِيًا أَوْ نَاقِصًا؛
لَأَنَّهَا لَمْ تَرَهُ؛ فَإِنْ اخْتَارَتْهُ فَهُوَ لَهَا إِنْ ثَبَتَ حَدِيثُ خِيَارِ الرَّوْقِيِّ، وَإِنْ
اخْتَارَتْ رَدُّهُ فَلَهَا عَلَيْهِ مِثْلُهَا، وَلَوْ وَجَدَتْهُ خَرًّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ
بِمِثْلِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهَا أَنْ تَمْلِكَ الْخَمْرَ، وَهَذَا بَيْعُ عَيْنٍ لَا
تَحُلُّ كَمَا لَوْ أَصْدَقَهَا خَرًّا كَانَ لَهَا مِثْلُهَا قَالَ: وَلَوْ أَصْدَقَهَا دَارًا
لَمْ تَرَهَا عَلَى أَنَّهَا بِالْخِيَارِ فِيمَا أَصْدَقَهَا إِنْ شَاءَتْ أَخَذَتْهُ، وَإِنْ
شَاءَتْ رَدَّتْهُ أَوْ شَرَطَ الْخِيَارَ لِنَفْسِهِ كَانَ النِّكَاحُ جَائِزًا؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ

إنّما هو في الصّدّاق لا في النّكاح، وكان لها مهرٌ مثلها، ولم يكن لها أن تملك العبد ولا الدّار.

ولو اصطلحا بعدُ على العبد والدّار لم يميز الصّلح حتّى يعلم كم مهرٌ مثلها فتأخذه به أو ترضى أن يفرض لها مهرًا فتأخذ بالفرض لا قيمة مهرٍ مثلها الذي لا تعرفه؛ لأنّه لا يجوزُ البیع إلا بشمن يعرفه البائع والمشتري معاً لا أحدهما دون الآخر، ولا يشبه هذا أن تنكحه بعبدٍ نكاحاً صحيحاً فيهلك العبد؛ لأنّ العقد وقع، وليس لها مهرٌ مثلها، فيكونُ العبدُ مبيعاً به مجهولاً، وإنّما وقع بالعبد، وليس لها غيره إذا صحّ ملكه قال: ولو أصدقها عبداً فقبضته فوجدت به عيباً وحدث به عندها عيبٌ لم يكن لها ردّه إلا أن يشاء الزّوج أن يأخذه بالعيب الذي حدث به عندها، ولا يكونُ له في العيب الحادث عندها شيءٌ ولها أن ترجع عليه بما نقصه العيب.

وكذلك لو اعتقته أو كاتبته رجعت عليه بما نقصه العيب.

عنه والنكاح ثابت والمهر فاسدٌ ولكل واحدٍ منهما مهرٌ مثلها إذا دخل بها أو ماتت أو مات عنها ونصف مهرٍ مثلها إن طلقت قبل أن يدخل بها.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فإن عطاءً وغيره يقولون يثبت النكاح ويؤخذ لكل واحدٍ منهما مهرٌ مثلها فلم لم تقله وأنت تقول يثبت النكاح بغير مهرٍ ويثبت بالمهر الفاسد وتأخذ مهرٌ مثلها؟ فأكثُر ما في الشغار أن يكون المهر فيه فاسدًا أو يكون بغير مهرٍ؟

قيل له: إبان الله عز وجل أن النساء محرمات إلا بما أحل الله من نكاح أو ملكٍ ممين؛ فكان رسول الله ﷺ الممين عن الله عز وجل كيف النكاح الذي يحل فمن عقد نكاحاً كما أمره الله تعالى، ثم رسوله ﷺ أو عقد نكاحاً لم يحرمه الله سبحانه وتعالى، ولم ينه عنه رسوله ﷺ فالنكاح ثابت، ومن نكح كما نهى رسول الله ﷺ عنه فهو عاصٍ بالنكاح إلا أنه غير مؤاخذ إن شاء الله تعالى بالمعصية إن أتاه على جهالة، فلا يحل المحرم من النساء بالحرم من النكاح والشغار محرمٌ بنهي رسول الله ﷺ عنه، وهكذا كل ما نهى عنه رسول الله ﷺ من نكاح لم يحل به المحرم وبهذا قلنا في التمتع ونكاح المحرم، وما نهى عنه من نكاح ولهذا قلنا في البيع الفاسد لا يحل به فرج الأمة؛ فإذا نهى النبي ﷺ عن النكاح في حال فعقد على نهيه كان مفسوخاً؛ لأن العقد لهما كان بالنهي، ولا يحل العقد المنهي عنه محرماً.

قال الشافعي: ويقال له إنما أجزنا النكاح بغير مهر لقول الله عز وجل ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الآية، فلما ثبت الله عز وجل الطلاق دل ذلك على أن النكاح ثابت؛ لأن الطلاق لا يقع إلا من نكاح ثابت فأجزنا النكاح بلا مهر ولما أجازاه الله سبحانه وتعالى بلا مهر كان عقد النكاح على شيئين أحدهما نكاح والآخر ما يملك بالنكاح من المهر، فلما جاز النكاح بلا ملك مهرٍ فخالف البيوع، وكان فيه مهرٌ مثل المرأة إذا دخل بها، وكان كالبيوع الفاسدة المستهلكة يكون فيها قيمتها كان المهر إذا كان فاسداً لا يفسد النكاح، ولم يكن في النكاح بلا مهر ولا في النكاح بالمهر الفاسد نهى من رسول الله ﷺ فنحرمه بنهي كما كان في الشغار فأجزنا ما أجاز الله عز وجل، وما كان في معناه إذا لم ينه رسول الله ﷺ منه عن شيء علمناه ورددنا ما نهى عنه رسول الله ﷺ، وكان هذا الواجب علينا الذي ليس لنا ولا لأحد أن يعقل عن الله جل وعلا شيئاً علمناه غيره.

١٦٢٦- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن ابن سيرين أن رجلاً

٥٧- كتاب أنكحة باطلة

١- كتاب الشغار

١٦٢٣- أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار، والشغار أن يزوج الرجل ابنة الرجل على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته، وليس بينهما صداق. [أخرجه مالك (٥٣٥/٢)، البخاري (٥١١٢)، مسلم (١٤١٥)، أبو داود (٢٠٧٤)، الترمذي (١١٢٤)، النسائي (١١٠/٦)، ابن ماجه (١٨٨٣)]

قال الشافعي: لا أدري تفسير الشغار في الحديث أو من ابن عمر أو نافع أو مالك، وهكذا كما قال الشغار فكل من زوج رجلاً امرأة يلي أمرها بولاية نفس الأب البكر أو الأب وغيره من الأولياء لامرأة على أن صداق كل واحدٍ منهما بضعة الأخرى فهو الشغار.

١٦٢٤- أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: إن النبي ﷺ نهى عن الشغار. [أخرجه مسلم (١٤١٧)]

١٦٢٥- أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد أن النبي ﷺ قال: لا شغار في الإسلام. [أخرجه مسلم (١٤١٦)، النسائي (١١٢/٦)، ابن ماجه (١٨٨٤)، من حديث أبي هريرة]

قال الشافعي: فإذا أنكح الرجل ابنة أو المرأة يلي أمرها من كانت على أن ينكح ابنته أو المرأة يلي أمرها من كانت على أن صداق كل واحدٍ منهما بضعة الأخرى، ولم يسم لواحدٍ منهما صداق فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ، فلا يحل النكاح وهو مفسوخ، وإن أصاب كل واحدٍ منهما فلكل واحدٍ منهما مهرٌ مثلها وعليها العدة وهو كالنكاح الفاسد في جميع أحكامه لا يختلفان.

قال الشافعي: وإذا زوج الرجل ابنة الرجل أو المرأة يلي أمرها على أن يزوجه الرجل ابنته أو المرأة يلي أمرها على أن صداق أحدهما كذا شيء يسميه وصداق الأخرى كذا شيء يسميه أقل أو أكثر أو على أن يسمي لإحدهما صداقاً، ولم يسم للأخرى صداقاً أو قال: لا صداق لها فليس هذا بالشغار المنهي

[أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٥٤/٥)]

١٦٣٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي غَطَفَانَ بْنِ طَرِيفِ الْمُزَنِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحْرِمٌ فَرَدَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بِكَأَحَدِهِ. [أخرجه مالك (٣٤٩/١)]

١٦٣٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ. [أخرجه مالك (٣٤٩/١)]

قال الشافعي: لا يلي محرم عقدة نكاح لنفسه ولا لغيره؛ فإن تزوج المحرم في إحرامه، وكان هو الخاطب لنفسه أو خطب عليه حلالاً بامرء فسواء؛ لأنه هو النكاح ونكاحه مفسوخ. وهكذا المحرمة لا يزوجه حرام ولا حلال؛ لأنها هي المتزوجة.

وكذلك لو زوج المحرم امرأة حلالاً أو وليها حلالاً فوكل وليها حراماً فزوجها كان النكاح مفسوخاً؛ لأن المحرم عقد النكاح قال: ولا بأس أن يشهد المحرمون على عقد النكاح؛ لأن الشاهد ليس بناكح ولا منكح، ولو توفى رجل أن يخطب امرأة محرمة كان أحب إلي ولا أعلمه يضيق عليه خطبتها في إحرامها؛ لأنها ليست بمعتدة ولا في معناها ومتى خرجت من إحرامها جاز لها أن تنكح، وقد تكون معتمرة، فيكون لها الخروج من إحرامها بأن تعجل الطواف وحاجة، فيكون لها ذلك بأن تعجل الزيارة يوم النحر فتطوف.

والمعتدة ليس لها أن تقدم الخروج من عدتها ساعة.

قال الشافعي: فأي نكاح عقده محرم لنفسه أو محرم لغيره فالنكاح مفسوخ، فإذا دخل بها فاصابها فلها مهر مثلها إلا ما سمي لها ويفرق بينهما وله أن يخطبها إذا حلت من إحرامها في عدتها منه، ولو توفى كان ذلك أحب إلي؛ لأنها، وإن كانت تعتد من مائه، فإنها تعتد من ماء فاسد.

قال: وليس لغيره أن يخطبها حتى تنقضي عدتها منه؛ فإن نكحها هو فهي عنده على ثلاث تطليقات؛ لأن الفسخ ليس بطلاق، وإن خطب المحرم على رجل، وولي عقدة نكاحه حلال فالنكاح جائز إنما أجزنا النكاح بالعقد، وأكره للمحرم أن يخطب على غيره كما أكره له أن يخطب على نفسه ولا تفسد معصيته بالخطبة إنكاح الحلال وإنكاحه طاعة؛ فإن كانت معتمرة أو كان

نكح امرأة على حكوها، ثم طلقها فاحتكمت رقيقاً من يلاؤه فأبى فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فقال امرأة من المسلمين.

قال الشافعي: أحسبه قال يعني مهر امرأة من المسلمين.

٢- نكاح المحرم

١٦٣٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نَبِيِّ بْنِ وَهَبٍ أَخِي بَنِي عَبْدِ الدَّارِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ لِيَحْضُرَ ذَلِكَ وَهَمَّا مُحْرِمَانِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا، وَقَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رضي الله عنه يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ. [أخرجه مالك (٣٤٨/١)، مسلم (١٤٠٩)، أبو داود (١٨٤١)، الرمذي (٨٤٠)، السائي (١٩٢/٥)، ابن ماجه (١٩٦٦)]

١٦٣٨- وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَبِيِّ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَثَلْ مَعْنَاهُ.

١٦٣٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَرُجَاهُ مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ. [أخرجه مالك (٣٤٨/١)، الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٧٠/٢)]

١٦٣٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِ وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ مَيْمُونَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ. [أخرجه مسلم (١٤١١)، أبو داود (١٨٤٣)، الرمذي (٨٤٥)، ابن ماجه (١٩٦٤)]

١٦٣١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ الْأُمَوِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: قَالَ وَهَمَ الَّذِي رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ مَا نَكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ حَلَالٌ.

لمن لا يدعي شيئاً.

وإن قالت المرأة أنكحت وأنا محرمة فصديقها أو أقامت بينة فالتكاح مفسوخ، وإن لم يصديقها فالقول قوله والتكاح ثابت وعليه اليمين، وإن نكح أمة، فقال سيدها أنكحتها وهي محرمة، وقالت ذلك الأمة أو لم تقله، فإن صدقه الزوج، فلا مهر لها، وإن كذبه وكذبها فالتكاح ثابت إذا حلف الزوج.

٣- نكاح المحلل ونكاح المتعة

١٦٣٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: وَكَانَ الْحَسَنُ أَرْضَاعُهُمَا، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْخُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. [أخرجه مالك (٥٤٢/٢)، البخاري (٤٢١٦)، مسلم (١٤٠٧)، الترمذي (١١٢١)، السائي (١٢٥/٦-١٢٦)، ابن ماجه (١٩٦١)]

١٦٣٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ. [أخرجه مسلم (١٤٠٦)، أبو داود (٢٠٧٢-٢٠٧٣)، السائي (١٢٦/٦-١٢٧)، ابن ماجه (١٩٦٢)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَجَاءَ نِكَاحُ الْمُتْعَةِ الْمُنْهَى عَنْهُ كُلُّ نِكَاحٍ كَانَ إِلَى أَجَلٍ مِنَ الْأَجَالِ قَرَبٍ أَوْ بَعْدَ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ نَكَحْتُكَ يَوْمًا أَوْ عَشْرًا أَوْ شَهْرًا أَوْ نَكَحْتُكَ حَتَّى أَخْرَجَ مِنْ هَذَا الْبَلَدِ أَوْ نَكَحْتُكَ حَتَّى أَصْبِيكَ فَتَحْلِينَ لِرِجُلٍ فَارْقَكَ ثَلَاثًا أَوْ مَا أَشَبَّ هَذَا تَمَّا لَا يَكُونُ فِيهِ النِّكَاحُ مُطْلَقًا لِأَزْمَانٍ عَلَى الْأَبَدِ أَوْ يَحْدُثُ لَهَا فَرْقَةٌ، وَنِكَاحُ الْمُحْلَلِ الَّذِي يَرَوِي أَنَّ رَسُولَهُ ﷺ لَعَنَهُ عُنْدَنَا - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، - ضَرَبَ مِنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطْلَقٍ إِذَا شَرَطَ أَنْ يَنْكِحَهَا حَتَّى تَكُونَ الْإِصَابَةُ، فَقَدْ يَسْتَأْخِرُ ذَلِكَ أَوْ يَتَقَدَّمُ، وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّهُ عَقْدٌ عَلَيْهَا النِّكَاحُ إِلَى أَنْ يَصِيبَهَا، فَإِذَا أَصَابَهَا، فَلَا نِكَاحَ لَهُ عَلَيْهَا، مِثْلُ أَنْكِحْكَ عَشْرًا، فَقِي عَقْدُ أَنْكِحْكَ عَشْرًا أَنْ لَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ عَشْرِ كَمَا فِي عَقْدِ أَنْكِحْكَ لِأَحْلِكَ أَنِّي إِذَا أَصْبَيْتُكَ، فَلَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ أَنْ أَصْبَيْتُكَ كَمَا يَقَالُ أَنْكَارِي مِنْكَ هَذَا الْمَنْزِلَ عَشْرًا أَوْ اسْتَأْجِرْ هَذَا الْعَبْدَ شَهْرًا، وَفِي عَقْدِ شَهْرٍ أَنَّهُ إِذَا مَضَى، فَلَا كِرَاءَ وَلَا إِجَارَةَ لِي

مُعْتَمَرًا لَمْ يَنْكِحْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ؛ فَإِنْ نَكَحَ قَبْلَ ذَلِكَ فَنِكَاحُهُ مَفْسُوخٌ؛ فَإِنْ كَانَتْ أَوْ كَانَا حَاجَتَيْنِ لَمْ يَنْكِحْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَتَّى يَرْمِيَ وَيَحْلِقَ وَيَطُوفَ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ بَعْدَهُ فَأَيُّمَا نَكَحَ قَبْلَ هَذَا فَنِكَاحُهُ مَفْسُوخٌ، وَذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ كَالْجَمَاعِ فَمَتَى لَمْ يَحْلُ لِلْمَحْرَمِ الْجَمَاعُ مِنَ الْإِحْرَامِ لَمْ يَحْلُ لَهُ عَقْدُ النِّكَاحِ، وَإِذَا كَانَ النِّكَاحُ فِي إِحْرَامٍ فَاسِدٌ لَمْ يَمِزْ لَهُ النِّكَاحُ فِيهِ كَمَا لَا يَمِزُ لَهُ فِي الْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ، وَإِنْ كَانَ النِّكَاحُ مُحْصَرًا بَعْدَ، وَلَمْ يَنْكِحْ حَتَّى يَحْلُ، وَذَلِكَ أَنْ يَحْلِقَ وَيَنْحَرُ؛ فَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِمَرَضٍ لَمْ يَنْكِحْ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَأَصْلُ هَذَا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى عَقْدِ النِّكَاحِ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ حُلَّ لِلْمَحْرَمِ مِنْهُمَا الْجَمَاعُ فَاجِزُهُ، وَإِنْ كَانَ الْجَمَاعُ لَمْ يَحْلُ لِلْمَحْرَمِ مِنْهُمَا لِحُرْمَةِ الْإِحْرَامِ فَابْطِلْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيَرِاجِعُ الْمُحْرَمُ أَمْرَاتِهِ وَتَرَاجِعُ الْحَرَمَةُ زَوْجَهَا؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ لَيْسَتْ بِابْتِدَاءِ نِكَاحٍ إِنَّمَا هِيَ إِصْلَاحُ شَيْءٍ أَفْسَدَ مِنْ نِكَاحٍ كَانَ صَحِيحًا إِلَى الزَّوْجِ إِصْلَاحُهُ دُونَ الْمَرْأَةِ وَالْوَلَاةِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَهْرٌ وَلَا عَوْضٌ، وَلَا يَقَالُ لِلْمَرَاغِمِ نَاكِحًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيَشْتَرِي الْمُحْرَمُ الْجَارِيَةَ لِلْجَمَاعِ وَالْخَدَمَةَ؛ لِأَنَّ الشِّرَاءَ لَيْسَ كَالنِّكَاحِ الْمُنْهَى عَنْهُ كَمَا يَشْتَرِي الْمَرْأَةَ، وَلَوْلَهَا وَأَمَّا وَأَخَوَاتُهَا، وَلَا يَنْكِحُ هَؤُلَاءِ مَعًا؛ لِأَنَّ الشِّرَاءَ مُلْكٌ؛ فَإِنْ كَانَ يَحْلُ بِهِ الْجَمَاعُ بِحَالٍ فَلَيْسَ حَكْمُهُ حَكْمُ النِّكَاحِ فَتَنَاهَا عَنْ الشِّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النِّكَاحِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ وَكَّلَ رَجُلٌ قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ رَجُلًا أَنْ يَزَوِّجَهُ امْرَأَةً، ثُمَّ أَحْرَمَ فزَوَّجَهُ وَهُوَ بِلَدِهِ أَوْ غَائِبٌ عَنْهُ يَعْلَمُ بِإِحْرَامِهِ أَوْ لَا يَعْلَمُ فَالنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ إِذَا عَقِدَهُ وَالْمَقْصُودُ لَهُ مُحْرَمٌ، قَالَ: وَلَوْ عَقَدَ وَهُوَ غَائِبٌ فِي وَقْتِهِ، فَقَالَ: لَمْ أَكُنْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُحْرَمًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِإِحْرَامِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَيَفْسَخُ النِّكَاحَ، وَلَوْ زَوَّجَهُ فِي وَقْتِهِ، فَقَالَ الزَّوْجُ لَا أَدْرِي كُنْتُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُحْرَمًا أَوْ حَلَالًا أَوْ لَمْ أَعْلَمْ مَتَى كَانَ النِّكَاحُ كَانَ الْوَرَعُ أَنْ يَدْعَى النِّكَاحَ وَيُعْطِيَ نَصْفَ الصَّدَاقِ إِنْ كَانَ سَمَى وَالْمُتْعَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَى وَيَفْرُقْ فِي ذَلِكَ بِتَطْلِيقَةٍ، وَيَقُولُ إِنْ لَمْ أَكُنْ كُنْتُ مُحْرَمًا، فَقَدْ أَوْقَعْتُ عَلَيْهَا تَطْلِيقَةً، وَلَا يُلْزِمُهُ فِي الْحَكْمِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى إِحْلَالِ النِّكَاحِ حَتَّى يَعْلَمَ فُسْخَهُ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ بِمَا يَقُولُ فِي أَنَّ النِّكَاحَ كَانَ وَهُوَ مُحْرَمٌ؛ فَإِنْ كَذَّبَتْهُ لَزِمَتْهَا نَصْفُ الصَّدَاقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا إِلَّا أَنْ يَقِيمَ بَيِّنَةٌ بَأَنَّهُ كَانَ مُحْرَمًا حِينَ تَزَوَّجَ وَفُسْخَتِ النِّكَاحُ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ أَنَّ نِكَاحَهُ كَانَ فَاسِدًا.

وإن قالت: لا أعرفُ أصدق أم كذب قلنا نحنُ نفسُخُ النِّكَاحِ بِإِقْرَارِهِ، وَإِنْ قُلْتَ كَذَبَ أَخَذْنَا لَكَ نَصْفَ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَدْرِينَ، ثُمَّ تَدْرِينَ، وَإِنْ لَمْ تَقُولِي هَذَا لَمْ نَأْخُذْ لَكَ شَيْئًا وَلَا نَأْخُذْ

عليك، وكما يقال أنكاري هذا المنزل مقامي في البلد، وفي هذا العقد أنه إذا خرج من هذا البلد، فلا كراه له، وهذا يفسد في الكراه، فإذا عقد النكاح على واحدٍ مما وصفت فهو داخل في نكاح المتعة.

وكذلك كل نكاح إلى وقتٍ معلوم أو مجهول فالنكاح مفسوخ لا ميراث بين الزوجين، وليس بين الزوجين شيء من أحكام الأزواج طلاق ولا ظهار ولا إيلاء ولا لعان إلا بولي، وإن كان لم يصبها، فلا مهر لها، وإن كان أصابها فلها مهرٌ مثلها لا ما سمي لها وعليها العدة ولا نفقة لها في العدة، وإن كانت حاملاً، وإن نكحها بعد هذا نكاحاً صحيحاً فهي عنده على ثلاث.

قال الشافعي: وإن قدم رجلٌ بليداً وأحب أن ينكح امرأةً وبنته وبنتها أن لا يسكنها إلا مقامه بالبلد أو يوماً أو اثنين أو ثلاثة كانت على هذا بنته دون بنتها أو بنتها دون بنته أو بنتهما معاً وبنته الولي غير أنهما إذا عقدا النكاح مطلقاً لا شرط فيه فالنكاح ثابت ولا تفسد البتة من النكاح شيئاً؛ لأن البتة حديث نفس، وقد وضع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم، وقد ينوي الشيء، ولا يفعله وينويه ويفعله، فيكون الفعل حادثاً غير البتة.

وكذلك لو نكحها وبنته وبنتها أو بنته أحدهما دون الآخر أن لا يسكنها إلا قدر ما يصيبها فيحللها لزوجها ثبت النكاح وسواء نوى ذلك الولي معهما أو نوى غيره أو لم ينوه ولا غيره والوالي والولي في هذا لا معنى له أن يفسد شيئاً ما لم يقع النكاح بشرط يفسده.

قال الشافعي: ولو كانت بينهما مروضة فوعدها إن نكحها أن لا يسكنها إلا أياماً أو إلا مقامه بالبلد أو إلا قدر ما يصيبها كان ذلك يمين أو غير يمين فسواء، وأكره له المروضة على هذا ونظرت إلى العقد؛ فإن كان العقد مطلقاً لا شرط فيه فهو ثابت؛ لأنه انعقد لكل واحدٍ منهما على صاحبه ما للزوجين، وإن انعقد على ذلك الشرط ففسد، وكان نكاح المتعة، وأي نكاح كان صحيحاً وكانت فيه الإصابة أحصنت الرجل والمرأة إذا كانت حرة وأحلّت المرأة للزوج الذي طلقها ثلاثاً وأوجبت المهر كله وأقل ما يكون من الإصابة حتى تكون هذه الأحكام أن تغيب الحشفة في القبل نفسه.

قال الشافعي: وأي نكاح كان فاسداً لم يحصن الرجل ولا المرأة، ولم يحللها لزوجها؛ فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فهل فيما ذكرت من أن الرجل ينكح ينوي التحليل مروضة أو غير مروضة، فإذا لم ينعقد النكاح على شرط كان النكاح ثابتاً خبر عن أحد من

أصحاب رسول الله ﷺ أو من دونهم؟

قيل: فيما ذكرنا من النهي عن المتعة، وأن المتعة هي النكاح إلى أجل كفاية.

١٦٣٦- وقد أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن سيف بن سليمان، عن مجاهد قال: طلق رجلٌ من قريش امرأةً له فبنتها قمرٌ بشيخ وابن له من الأعراب في السوق قديماً يتجارةً لهما، فقال للفتى هل فيك من خير؟ ثم مضى عنه، ثم كرر عليه فكتبها، ثم مضى عنه، ثم كرر عليه فكتبها.

قال: نعم: قال فارني يدك فانطلق به فأخبره الخبر وأمره بنكاحها فنكحها فبنت معها، فلما أصبح استأذن فاذن له، فإذا هو قد ولاها الدبر، فقالت: والله لئن طلقني لا أنكحك أبداً فذكر ذلك لعمر فدهأه، فقال: لو نكحها لفعلت بك كذا وكذا وتوعدده ودعا زوجها، فقال الزمها.

[أخرجه البيهقي (٢٠٩/٧)]

١٦٣٧- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن مجاهد، عن عمر بن الخطاب، [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٤٧/٥)]

١٦٣٨- أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج قال أخبرني، عن ابن سيرين أن امرأةً طلقها زوجها ثلاثاً، وكان يسكن أعرابي يقيم بباب المسجد فجاءته امرأة، فقالت له هل لك في امرأة تنكحها فتبيت معها الليلة فتصبح فتفارقها؟ فقال: نعم، وكان ذلك، فقالت له امرأتك إنك إذا أصبحت، فإنهم سيقولون لك فارقها، فلا تفعل، فإني مقيمة لك ما ترى وأذهب إلى عمر، فلما أصبحت أتوه وأتوها، فقالت: كلموه فأنتم جئتم به فكلموه فأبى وانطلق إلى عمر، فقال: ألزم امرأتك، فإن زابوك بزب فاتي وأرسل إلى المرأة التي مسّت بذلك فتكل بها، ثم كان ينفذ إلى عمر. ويسروخ في حلقة، فيقول الحمد لله الذي كساك يا ذا الرقعتين حلة تغدو فيها وتروح. [أخرجه البيهقي (٢٠٩/٧)]

قال الشافعي: وقد سمعت هذا الحديث مستنداً متصلاً عن ابن سيرين يوصله عن عمر بن الخطاب هذا المعنى.

٤- بابُ الخيارِ في النكاح

وإذا نكحَ الرَّجُلُ المرأةَ على أَنه بالخيارِ في نكاحها يوماً أو أقلَّ أو أكثرَ أو على أَنه بالخيارِ، ولم يذكر مدَّةً ينتهي إليها إن شاء أجازَ النكاحَ، وإن شاء رَدَّه أو قال على أَني بالخيارِ يعني من كان له الخيارُ أَنه إن شاء أجازَ النكاحَ، وإن شاء رَدَّه فالنكاحُ فاسدٌ.

وكذلك إن كان الخيارُ للمرأةِ دونهُ أو لهما معاً أو شرطاه أو أحدهما لغيرهما فالنكاحُ باطلٌ في هذا كله؛ فإن لم يدخل بها فهو مفسوخٌ، وإن أصابها فلها مهرٌ مثلها بما أصاب منها ولا نكاحَ بينهما ويخطبها مع الخطأبِ وهي تعتدُّ من مائه، ولو تركها حتى تستبرئَ كان أحبَّ إليَّ.

قال الشافعيُّ: وإنما بطلته بأن النبي ﷺ نهى عن نكاحِ المتعة، فلما كان نكاحُ المتعة مفسوخاً لم يكن للنهي عنه معنى أكثرَ من أن النكاحَ إنما يجوزُ على إحلالِ المتكوبة مطلقاً لا إلى غايةٍ، وذلك أَنها إذا كانت إلى غايةٍ، فقد أباحت نفسها بحالٍ ومنعتها في أخرى، فلم يجوزُ أن يكونَ النكاحُ إلا مطلقاً من قبلها كان الشرطُ أن تكونَ متكوبةً إلى غايةٍ أو قبله أو قبلهما معاً، ولما كان النكاحُ بالخيارِ في أكثرَ من المعنى الذي له فيما نرى فسدتِ المتعةُ في أَنه لم يتعقدَ والجماعُ حلالٌ فيه على ما وصفت من الأبدِ ولا بحالٍ حتى يحدثَ له اختياراً حادثاً فتكونُ العقدةُ انعقدت على النكاحِ والجماعِ لا يحملُ فيها بكلِّ حالٍ فالنكاحُ في العقدةِ غيرُ ثابتٍ لم يثبت النكاحُ بشيءٍ حدثَ بعدها ليسَ هوَ هي، فيكونُ متقدِّمُ النكاحِ غيرُ ثابتٍ في حالٍ وثابتٍ في أخرى، وهذا أتبعُ من نكاحِ المتعة؛ لأنَّ نكاحَ المتعة وقعَ على ثابتٍ أولاً إلى مدَّةٍ وغيرِ ثابتٍ إذا انقضتِ المدَّة.

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: ولم أعلم مخالفاً في جملةِ أن النكاحَ لا يجوزُ على الخيارِ كما تجوزُ البيوعُ، فإذا كان الخيارُ فيه لا يجوزُ لزَمَ من أعطى هذه الجملةَ - والله تعالى أعلم - أن لا يميزَ النكاحُ إذا كان بشرطِ الخيارِ.

٥- ما يدخلُ في نكاحِ الخيارِ

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: وإذا كانت المرأةُ الحرَّةَ مالكةً لأمرها فزوجها ولَّيها رجلاً بغيرِ علمها فأجازتِ النكاحَ أو رَدَّتْه فهو غيرُ جائزٍ، ولا يجوزُ نكاحُ المرأةِ بحالٍ أبداً حتى تاذنَ في أن تنكحَ قبل أن تنكحَ، فإذا أذنت في ذلكَ في رجلٍ بعينه فزوجها ولَّيَ جاز.

قال الشافعيُّ: وكذلك إذا أذنت للولي أن يزوجهَا من رأى فزوجها كفتاً فالنكاحُ جائزٌ، وهكذا الزوجُ يزوجه الرجلُ بغيرِ إذنه فالنكاحُ باطلٌ أجازهُ الرجلُ أو رَدَّه وأصلُ معرفة هذا أن ينظرَ إلى

كلُّ عقدٍ نكاحٍ كان الجماعُ فيه والنَّظَرُ إلى المرأةِ مجردةً محرماً إلى مدَّةٍ تأتي بعده فالنكاحُ فيه مفسوخٌ وهو في معنى ما وصفت قبلُ من نكاحِ الخيارِ ونكاحِ المتعة، ولا يجوزُ إنكاحُ الصبي ولا الصبيَّة ولا البكرَ غيرَ الصبيَّة إلا بعدَ تقدُّمِ رضاها أو البكرَ البالغَ لولي غيرِ الأبَّاءِ خاصَّةً بما وصفتُ قبله من دلالةِ السنَّةِ في إنكاحِ الأب، ولو أن امرأةً حرَّةً أذنت لوليها أن يزوجهَا برجلٍ فزوجها رجلاً غيرَ وليها ذلكَ الرجلُ وأجازَ الوليُ نكاحها لم يجز؛ لأنَّها كان لها والولي أن يرُدَّ نكاحه لعلَّه أن الزوجَ غيرُ المأفون له بالتزويج، فلم يجز النكاحَ، وهكذا المرأةُ تنكحُ بغيرِ إذنٍ وليها فيجوزُ وليها النكاحَ أو العبدُ ينكحُ بغيرِ إذنِ سيده فيجوزُ سيده النكاحَ أو الأمةُ تنكحُ بغيرِ إذنِ سيدها فيجوزُ سيدها النكاحَ فهذا كله نكاحٌ مفسوخٌ لا يجوزُ بإجازةٍ من أجازهُ؛ لأنَّه انعقدَ منهياً عنه، وهكذا الحرُّ البالغُ المحجورُ عليه ينكحُ بغيرِ إذنٍ وليه، ووليُّه ما له لا ولايةً على البالغِ في النكاحِ في النسبِ إنما الوليُّ عليه وليُّ ماله لا ولايةً على في الشراء والبيع، ولا يشبه المرأةُ التي وليها وليُّ نسبها للعارِ عليها والرجلُ لا عارَ عليه في النكاحِ، فإذا أذنَ وليُّه بعدَ النكاحِ فالنكاحُ مفسوخٌ، وكلُّ نكاحٍ مفسوخٌ قبلَ الجماعِ فهو مفسوخٌ بعدَ الجماعِ.

قال الشافعيُّ: وإذا زوجَ الوليُّ رجلاً غائباً بخطبةٍ غيره، وقال الخطأبُ لم يرسلني، ولم يوكِّلني فالنكاحُ باطلٌ، وإذا قال الرجلُ قد أرسلني فلانُ فزوجهُ الوليُّ أو كتب الخطأبُ كتاباً فزوجهُ الوليُّ وجاءه بعلمِ التزويجِ؛ فإن مات الزوجُ قبلَ أن يقرَّ بالرسالةِ أو الكتابِ لم ترثهُ المرأةُ، وإن لم يمِتْ، فقال: لم أرسل، ولم أكتب فالقولُ قوله مع يمينه؛ فإن قامت عليه بيَّنة برسالةٍ بخطبتها أو كتابٍ بخطبتها ثبتَ عليه النكاحُ، وهكذا لو مات، ولم يقرَّ بالنكاحِ أو جحدته فقامت عليه بيَّنة ثبتَ عليه النكاحُ، وكان لها عليه المهرُ الذي سَمَّى لها ولها منه المراث؛ فإن قال الرجلُ قد وكَّلني فلانُ أزوجه فزوجته فأنكرَ الزوجُ فالقولُ قوله مع يمينه إن لم يكن عليه بيَّنة ولا صداق ولا نصف على الزوجِ المدَّعي الوكالةَ إلا أن يضمنَ الصداقَ، فيكونُ عليه نصفه بالضمانِ، فإن الزوجُ لم يمسس، وليسَ هذا كالرجلِ يشتري للرجلِ شيءَ فينكرُ المشتري له الوكالةَ، فيكونُ الشراءُ للمشتري وعليه الثمنُ هذا لا يكونُ له النكاحُ، وإن ولى عقده لغيره والله تعالى الموفق.

٦- بابُ ما يكونُ خياراً قبلَ الصداقِ

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: وإذا وكَّلَ الرجلُ أن يزوجه امرأةً بصداقٍ فزادها عليه أو أصدقَ عنه غيرَ الذي يأمره أو أمرت المرأةُ الوليَّ أن يزوجهَا بصداقٍ فتقصَ من صداقها أو زوجها بعرضٍ، فلا خيارَ في واحدٍ من هذينِ للمرأةِ ولا للرجلِ، ولا يرُدُّ النكاحَ من قبلِ تعدي الوكيلِ في الصداقِ وللمرأةِ على الزوجِ في

حرّاً حرّاً فنكحته، وقد أذن له سيده، ثم علمت أنه عبد أو انتسب لها إلى نسب فوجدته من غير ذلك النسب، ومن نسب دونه ونسبها فوق نسبه كان فيها قولان.

أحدهما أن لها الخيار؛ لأنه منكوح بعينه وغار بشيء وجد دونه، والثاني أن النكاح مفسوخ كما يفسخ لو أذنت في رجل بعينه فزوّجت غيره كأنها أذنت في عبد الله بن محمد الفلاني فزوّجت عبد الله بن محمد من غير بني فلان؛ فكان الذي زوّجته غير من أذنت بتزويجه.

فإن قال قائل: فلم تجعل لها الخيار في الرجل يفرها بنسبه، وقد نكحته بعينه، ولم يجعلها من جهة الصداق؟

قيل: الصداق مال من مالها هي أملك به لا عار عليها ولا على من هي فيه منه في نقصه ولا ولاية لأوليائها في مالها، وهذا كان لأوليائها على الابتداء إذا أذنت فيه أن يمنعوها منه بنقص في النسب، ولم يكن لهم على الابتداء يمنعونها كفتا ترك له من صداقها.

فإن قال قائل: فكيف لم تجعل نكاح الذي غرها مفسوخاً بكل حال؟

قيل له: لأنه قد كان لأوليائها على الابتداء أن يزوجهوا إياه.

وليس معنى النكاح إذا أراد الولاية منعه بأن النكاح غير كفه بأن النكاح محرّم وللأولياء أن يزوجهوا غير كفه إذا رضيت ورضوا، وإنما ردّدناه بالنقص على المراجعة كما يجعل الخيار في رد البيع بالعيب، وليس بمحرّم أن يتم إن شاء الذي جعل له الخيار؛ فإن قال: فقد جعلت خياراً في الكفاءة.

قيل من جهة أن الله عز وجل جعل للأولياء في بضع المرأة أمراً وجعل رسول الله ﷺ نكاح المرأة بغير إذن وليها مردوداً؛ فكانت دلالة أن لا يتم نكاحها إلا بولي وكانت إذا فعلت ذلك مفوتة في شيء لها فيه شريك، ومن فوت في شيء له فيه شريك لم يجز ذلك على شريكه، فإذا كان الشريك في بضع لم يتم إلا بجماع الشريكين؛ لأنه لا يتعصّر، ولم يكن للولاية معها معنى إلا بما وصفنا، والله تعالى أعلم، إلا أن تنكح من ينقص نسبه عن نسبها، ولم يجعل الله للولاية أمراً في مالها، ولو أن المرأة غرت الرجل بأنها حرّة، فإذا هي أمة وأذن لها سيدها كان له فسخ النكاح إن شاء، ولو غرت بنسب فوجدتها دونه، ففيها قولان أحدهما أن له عليها في الغرور بالنسب ما لها عليه من رد النكاح، وإذا رد النكاح قبل أن يصيها، فلا مهر ولا متعة، وإذا رده بعد الإصابة فلها مهر مثلها لا ما سمي لها ولا نفقة في العدة حاملاً كانت أو غير حامل ولا ميراث بينهما إذا فسخ، والثاني لا خيار

كل حال من هذه الأحوال مهر مثلها، وإن كان وكيل الرجل ضمن للمرأة ما زادها فعلى الوكيل الزيادة على مهر مثلها، وإن كان ضمن الصداق كله أخذت المرأة الوكيل بجميع الصداق الذي ضمن ورجع على الزوج بصداق مثلها، ولم يرجع عليه بما ضمن عنه مما زاد على صداق مثلها؛ لأنه مطوّع بالزيادة على صداق مثلها، وإن كان ما سمي مثل صداق مثلها رجع به عليه، ولو كان الوكيل لم يضمن لها شيئاً لم يضمن الوكيل شيئاً، وليس هذا كالبيع التي يشتري الرجل منها الشيء للرجل فيزيد في ثمنه، فلا يلزم الأمر إلا أن يشاء.

قال الربيع: إلا أن يشاء أن يحدث شراء من المشتري؛ لأن العقد كان صحيحاً.

قال الشافعي: ويلزم المشتري؛ لأنه ولي صفقة البيع، وأنه يجوز أن يملك ما اشترى بذلك العقد، وإن سمّاه لغيره وهو لا يجوز له أن يملك امرأة بعقد عقده لغيره، ولا يكون للزوج ولا للمرأة خيار من قبل أنه لا يجوز أن يكون في النكاح خيار من هذا الوجه وثبت النكاح، فيكون لها صداق مثلها.

فإن قال قائل: فكيف يجعل لها صداق مثلها، ولم يرخص الزوج أن يتزوجها إلا بصداق مسمى هو أقل من صداق مثلها؟

قيل له: إن شاء الله تعالى أرايت إذا لم يرخص الزوج أن يتزوج إلا بلا مهر، فلم أره النكاح، ولم أجعل فيه خياراً للزوجين ولا لواحد منهما وأثبت النكاح وأخذت منه مهر مثلها من قبل أن عقدة النكاح لا تنسخ بصداق، وأنه كالبيع الفاسد المستهلك التي فيها قيمتها فأعطاهما الزوج صداقها، وولي عقدة النكاح غيره فزادها عليه فأبلغتها صداق مثلها فما أخذت منه من إيلاعها صداق مثلها، وإن لم يبلغه أقل من أخذني منه مبتدأ صداق مثلها فهو لم يبدله، ولم ينكح عليه، وهكذا لو وكل رجل رجلاً يزوجه امرأة بعينها، ولم يسم لها صداقاً فأصدقها أكثر من صداق مثلها، ولم يضمنه الوكيل فلها صداق مثلها لا يجعل على الزوج ما جاوزه إذا لم يسمه ولا تنقص المرأة منه.

ولو وكله بأن يزوجه إياها بمائة فزوجه إياها بخمسين كان النكاح جائزاً وكانت لها الخمسون؛ لأنها رضيت بها، ولو وكل أن يزوجه إياها بمائة فزوجه إياها بعبد أو درهم أو طعام أو غيره كان لها صداق مثلها إلا أن يصدقه الزوج أنه أمره أن يعمل برأيه أن يزوجه بما زوجه به، وهكذا المرأة لو أذنت لوليها أن يزوجهها فتعدى في صداقها.

٧- الخيار من قبل النسب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن عبداً انتسب لامراًة

وقد ظلم من شرط هذا نفسه.

وسواء في ذلك الحرّة والأمة إذا كانتا متزوجتين، وليس النكاح كالبيع، فلا خيار في النكاح من عيب يخص المرأة في بدنها ولا خيار في النكاح عندنا إلا من أربع أن يكون خلق فرجها عظماً لا يوصل إلى جماعها بحال، وهذا مانع للجماع الذي له عامة ما نكحها.

فإن كانت رتقاء؛ فكان يقدر على جماعها بحال، فلا خيار له لو عاجلت نفسها حتى تصير إلى أن يوصل إليها، فلا خيار للزوج، وإن تم علاج نفسها فله الخيار إذا لم يصل إلى الجماع بحال.

وإن سأل أن يشقها هو بمخلدة أو ما شابهها ويجبرها على ذلك لم أجعل له أن يفعل وجعلت له الخيار، وإن فعلته هي فوصل إلى جماعها قبل أن أخيره لم أجعل له خياراً، ولا يلزمها الخيار إلا عند حاكم إلا أن يراضيا هما بشيء يجوز فأجيز تراضيهما، ولو تزوجها فوجدتها مقضاة لم أجعل له خياراً؛ لأنه يقدر على الجماع.

وكذلك لو كان بها قرن يقدر معه على الجماع لم أجعل له خياراً، ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالزنتى أو تكون جذمة أو برصاً أو مجنونة ولا خيار في الجذام حتى يكون بيناً فأما الزعر في الحجاب، أو علامات ترى أنها تكون جذمة ولا تكون، فلا خيار فيه بينهما؛ لأنه قد لا يكون وله الخيار في البرص؛ لأنه ظاهر وسواء قليل البرص وكثيره؛ فإن كان بياضاً، فقالت: ليس هذا برصاً، وقال هو برص أريه أهل العلم به؛ فإن قالوا هو برص فله الخيار، وإن قالوا هو مرار لا برص، فلا خيار له؛ فإن شاء أمسك، وإن شاء طلق.

قال الشافعي: والجنون ضربان خنق وله الخيار بقليله وكثيره وضرب غلبة على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معاً، وهذا أكثر من الذي يخنق ويفيق.

قال الشافعي: فأما الغلبة على العقل بالمرض، فلا خيار لها فيه ما كان مريضاً، فإذا أفاق من المرض وثبتت الغلبة على العقل فلها الخيار.

فإن قال قائل: ما الحجّة في أن جعلت للزوج الخيار في أربع دون سائر العيوب؟ فالجبة عن غير واحد في الرتقاء ما قلت: وإنه إذا يوصل إلى الجماع بحال فالمرأة في غير معاني النساء. فإن قال: فقد قال أبو الشعثاء لا ترد من قرن.

١٦٣٩- فَقَدْ أَخْبَرَنَا سُمَيَّانُ بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: أَرَبْعٌ لَا يَجُزْنَ فِي بَيْعٍ وَلَا نِكَاحٍ

له إذا كانت حرّة؛ لأن بيده الطلاق، ولا يلزمه من العار ما يلزمها وله الخيار بكل حال إن كانت أمة.

وقال الربيع: وإن كانت أمة غر بها كان له الخيار إن كان يخاف العنت، وكان لا يجد طولاً لحرّة، وإن كان يجد طولاً لحرّة أو كان لا يخاف العنت فالنكاح مفسوخ بكل حال وهو قول الشافعي.

قال الشافعي: ولو غرّها بنسب فوجدت منه وهو بالنسب الدون كفاء لها، ففيها قولان: أحدهما ليس لها ولا لوليها خيار من قبل الكفاءة لها، وإنما جعل لها الخيار ولوليها من قبل التصدير عن الكفاءة؛ فإذا لم يكن تقصير، فلا خيار، وهذا أشبه القولين وبه أقول، والآخر أن النكاح مفسوخ؛ لأنها مثل المرأة تاذن في الرجل فتزوج غيره.

ومن قال هذا القول الآخر قاله في المرأة تغر بنسب فتوجد على غيره قال: ولو غرت بنسب أو غر به فوجدت خيراً منه.

وإنما منعي من هذا أن الغرور لم يكن فيه بدنه ولا فيها بيدنها وهما المزوجان، وإنما كان الغرور فيمن فوقه، فلم تكن أذنت في غيره ولا أذن في غيرها، ولكنه كان ثم غرور بنسب فيه حق للعقد، وكان غير فاسد أن يجوز على الابتداء.

قال الشافعي: فإن قال: فهل تجد دلالة غير ما ذكرت من الاستدلال من أن معنى الأولياء إنما هو لمعنى النسب في هذا المعنى أو ما يشبه في كتاب أو سنة حتى يجوز أن تجعل في النكاح خياراً والخيار إنما يكون إلى المخير إثباته وفسخه؟

قيل: نعم عتقت بريرة فخيرها النبي ﷺ، ففارت زوجها، وقد كان لها الثبوت عنده؛ لأنه لا يغيرها إلا ولها أن تثبت إن شاءت وتنفارق إن شاءت.

وقد كان العقد على بريرة صحيحاً، وكان الجماع فيه حلالاً، وكان لها فسخ العقد، فلم يكن لفسخها معنى - والله تعالى أعلم - إلا أنها صارت حرّة فصار العبد لها غير كفاء والتي كانت كفيّة في حال، ثم انتقلت إلى أن تكون غير كفاء للعبد لتقصيره عنها أدنى حالاً من التي لم تكن قط كفيّة لمن غرّها فنكحته على الكفاءة فوجدت على غيرها.

٨- في العيب بالمنكحة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تزوج الرجل امرأة على أنها جميلة شابة موسرة تامة بكر فوجدتها عجوزاً قبيحة معدمة قطعة ثياباً أو عمية أو بها ضرر ما كان الضرر غير الأربع التي سمينا فيها الخيار، فلا خيار له.

بحقه فيه. وحق الولد.

قال: وما جعلت له فيه الخيار إذا كان بها جعلت لها فيه الخيار إذا كان به أو حدث به؛ فإن اختارت فراقه قبل المسيس لم يكن له أن يمسه، ولم يكن من المهر شيء ولا متعة، وإن لم تعلم حتى أصابها فاختارت فراقه فلها المهر ولها فراقه والذي يكون به مثل الرق أن يكون مجبوراً فأخيرها مكانها؛ فإن كانت بمصلحة واحدة مما لها فيه الخيار، فلم تختار فراقه وثبتت معه عليها فحدث به أخرى فلها منه الخيار.

وكذلك إن علمت باثنتين أو ثلاث فاختارت المقام معه جعلت لها فيما سواها الخيار، وهكذا هو فيما كان بها، وإن علمت به فتركه وهي تعلم الخيار لها فذلك كالرضا بالمقام معه ولا خيار لها، وإن علم شيئاً بها فأصابها فلها الصداق الذي سمي لها ولا خيار له إن شاء طلق، وإن شاء أمسك.

فإن قال قائل: فهل فيه من علة جعلت لها الخيار غير الأثر؟

قيل: نعم الجذام والبرص فيما يزعم أهل العلم بالطب والتجارب تعدى الزوج كثيراً وهو داء مانع للجماع لا تكاد نفس أحد أن تطيب بأن يجامع من هو به ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به فأما الولد فين، والله تعالى أعلم، أنه إذا ولده أجدم أو أبرص أو جذمة أو برصاً قلما يسلم، وإن سلم أدرك نسله ونسأل الله العافية فأما الجنون والخلل فتطرح الحدود عن المجنون والمخبول منهما، ولا يكون منه تأدية حق الزوج ولا زوجة بعقل ولا امتناع من محرم بعقل ولا طاعة لزوج بعقل، وقد يقتل إيهما كان به زوجة، وولده، ويتعطل الحكم عليه في كثير ما يجب لكل واحد منهما على صاحبه حتى يطلقها، فلا يلزمه الطلاق ويرد خلعه، فلا يجوز خلعه وهي لو دعت إلى مجنون في الابتداء كان للولادة منعها منه كما يكون لهم منعها من غير الكفاءة، وإذا جعل لها الخيار بأن يكون مجبوراً أو له بأن تكون رقاة كان الخلل والجنون أولى بجماع ما وصفت أن يكون لها وله الخيار وأولى أن يكون لها فيه الخيار من أن لا يأتيها فيؤجل؛ فإن لم يأتيها خيرت.

قال الشافعي: فإن قال: فهل من حكم الله تعالى أو سنة رسول الله ﷺ يقع فيه الخيار أو الفرقة بغير طلاق ولا اختلاف دينين؟

قيل: نعم جعل الله للمولي ترص أربعة أشهر أوجب عليه بمضيها أن يفي أو يطلق، وذلك أنه امتنع من الجماع يمين لو كانت على غير مأم كانت طاعة الله أن لا يحنث، فلما كانت على معصية أرخص له في الحنث وفرض الكفارة في الإيمان في غير ذكر المولي؛ فكانت عليه الكفارة بالحنث؛ فإن لم يحنث أوجب

إلا أن يسمى؛ فإن سمي جاز الجنون والجذام والبرص والقرن. [أخرجه عبد الرزاق (١٠٦٧٥)، البيهقي (٢١٥/٧)]

قال الشافعي: فإن قال قائل: فنقول بهذا؟

قيل: إن كان القرن مانعاً للجماع بكل حال كما وصفت كان كالرق وبه أقول، وإن كان غير مانع للجماع، فإنما هو عيب ينقصها، فلا أجعل له خياراً.

١٦٤٠ - أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب أنه قال: قال عمر بن الخطاب إنما رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسأها فلها صداقها، وذلك لزوجها غرم على وليها. [أخرجه مالك (٥٢٦/٢)، البيهقي (٢١٤/٧)]

قال الشافعي: فإذا علم قبل المسيس فله الخيار؛ فإن اختار فراقها، فلا مهر لها ولا نصف ولا متعة، وإن اختار حبسها بعد علمه أو نكحها وهو يعلمه، فلا خيار له، وإن اختار الحبس بعد المسيس فصدقته أنه لم يعلم خيبرته؛ فإن اختار فراقها فلها مهر مثلها بالمسيس ولا نفقة عليه في عدتها ولا سكنى إلا أن يشاء، ولا يرجع بالمهر عليها ولا على وليها.

فإن قال قائل: فقد قيل يرجع بالمهر على وليها.

قال الشافعي: إنما تركت أن أردّه بالمهر أن النبي ﷺ قال: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، وإن أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها فإذا جعل رسول الله ﷺ الصداق للمرأة بالمسيس في النكاح الفاسد بكل حال، ولم يردّه به عليها وهي التي غرته لا غيرها؛ لأن غيرها لو زوجها إياها لم يتم النكاح إلا بها إلا في البكر للأب، فإذا كان في النكاح الفاسد الذي عقد لها لم يرجع به عليها، وقد جعله النبي ﷺ لها كان في النكاح الصحيح الذي للزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة، فإذا كان للمرأة لم يجوز أن تكون هي الأختة له ويغرمه وليها؛ لأن أكثر أمره أن يكون غر بها وهي غرت بنفسها فهي كانت أحق أن يرجع به عليها، ولو رجع به عليها لم تعطه أولاً.

قال الشافعي: وقضى عمر بن الخطاب في التي نكحت في عدتها إن أصيبت فلها المهر، فإذا جعل لها المهر فهو لو ردّه به عليها لم يقض لها به، ولم يردّه على وليها بمهره إنما فسد النكاح من قبل العقد؛ لأنه لو كان بغير ولي أفسده، وإن لم يكن في عدته قال: وما جعلت له فيه الخيار إذا عقدت عقدة النكاح وهو بها جعلت له الخيار إذا حدث بها عقدة النكاح؛ لأن ذلك المعنى قائم فيها وإن لم أجعل له الخيار بأن النكاح فاسد، ولكني جعلت له

وإن أصابها فلها مهرٌ مثلها، وإن ضربَ إنسانٌ بطنها فألقت جنيناً فلائيه فيه ما في جنينِ الحرّةِ جنيناً ميتاً.

عليه الطلاق والعلمُ يحيطُ أن الضررَ بمعاشرة الأجدم والأبرص والمجنون والمخبول أكثرُ منه بمعاشرة المولي ما لم يحنث، وإن كان قد يفترقان في غير هذا المعنى فكل موضع من النكاح لم أفسخه بحال فعقده غير محرّم، وإنما جعلنا الخيارَ فيه بالعلّة التي فيه فالجماع فيه مباح وأي الزوجين كان له الخيارُ فمات أو مات الآخرُ قبل الخيار توارثا ويقع الطلاق ما لم يختَر له، الخيارُ فسخّ العقد، فإذا اختارها لم يقع طلاق ولا إيلاء ولا ظهار ولا لعان ولا ميراث.

٩- الأمة تغر بنفسها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أذن الرجلُ لأمتِه في نكاح رجل، ووكلَ رجلاً بتزويجها فخطبها الرجلُ إلى نفسها فذكرت أنها حرّة، ولم يذكر ذلك الذي زوجها أو ذكرَ الذي زوجها، ولم تذكره أو ذكره معاً فتزوجها على أنها حرّة فعلم بعد عقد النكاح وقبل الدخول أو بعده أنها أمة فله الخيارُ في المقام معها أو فراقها إن كان ممن يحلُّ له نكاحها بأن لا يحدّ طولاً لحرة ويخاف العنت؛ فإن اختارَ فراقها قبل الدخول، فلا نصف مهر ولا متعة، وإن لم يعلم حتى أصابها فلها مهرٌ مثلها كان أقلّ مما سُمّي لها أو أكثر إن اختارَ فراقها والفراقُ فسخّ بغير طلاق ألا ترى أن لو جعله تطليقة لزمه أن يكون لها نصف المهر الذي فرض لها قبل الدخول وكله بعد الدخول؛ لأن الله عز وجل أوجب للمطلقة قبل الدخول نصف المهر، ولا يرجع بمهرها عليها ولا على الذي غره من نكاحها بحال؛ لأن الإصابة توجب المهر إذا درى فيها الحد وهذه إصابة الحد فيها ساقط وإصابة نكاح لا زناً.

قال الشافعي: فإن أحب المقام معها كان ذلك له، وإن اختارَ فراقها، وقد ولدت أولاداً فهم أحرارٌ وعليه قيمتهم يوم يسقطون من بطون أمهاتهم، وذلك أوّل ما كان حكمهم حكم أنفسهم لسيّد الأمة ويرجعُ بجميع ما أخذ منه من قيمة أولاده على الذي غره إن كان غره الذي زوجه رجع به عليه، وإن كانت غرته هي رجع به عليها إذا عتقت، ولا يرجعُ عليها إذا كانت مملوكة، وهكذا إذا كانت مدبرة أو أم ولد أو معتقة إلى أجل لم يرجع عليها في حال رقتها ويرجعُ عليها إذا عتقت إذا كانت هي التي غرته.

قال الشافعي: وإن كانت مكاتبّة فمثلُ هذا في جميع المسائل إلا أن له أن يرجع عليها وهي مكاتبّة بقيمة أولادها؛ لأن الجنائية والدين في الكتابة يلزمها؛ فإن أدته فذلك، وإن لم تؤدّه وعجزت فردت رقيقاً لم يلزمها في حال رقتها حتى تعتق فيلزمها إذا عتقت، وإن كان ممن يحدّ طولاً لحرّة فالنكاح مفسوخٌ بكل حال لا خيار فيه في إثباته؛ فإن لم يصبها، فلا مهر ولا نصف مهر ولا متعة،

٥٨- (أحكام عامة في توابع النكاح)

(في النفقة، وحق الوالدين بالولد، وإتيان النساء حيضاً وفي أدبارهن، والاستمناء، ومتاع البيت، والاستبراء، وعشرة النساء، والقسم، والنشوز، والمختلعة، والطلاق، واللعان، وما يحرم من النكاح، والسبايا، والخطبة، والصداق، والإجازة، والطهر، والحائض، والشغار، وطلاق السنة، والفسخ، وحبس المرأة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وقال عز وجل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾، وقال تقدمت أسماءُ ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقال عز وجل ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾.

قال الشافعي: هذا جملة ما ذكر الله عز وجل من الفرائض بين الزوجين، وقد كتبنا ما حضرنا مما فرض الله عز وجل للمرأة على الزوج وللزوج على المرأة مما سن رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: وفرض الله عز وجل أن يؤدي كل ما عليه بالمعروف وجماع المعروف إعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه وأداؤه إليه بطيب النفس لا بضرورته إلى طلبه ولا تاديبه بإظهار الكراهية لتاديبه وإيهما ترك فظلم، لأن مطل الغني ظلم ومطله تأخير الحق.

قال الشافعي: في قوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ والله أعلم: أي فما هن مثل ما عليهن من أن يؤدي إليهن بالمعروف.

١- وجوب نفقة المرأة

قال الله عز وجل ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى ثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْلَمُوا قَرَأْ إِلَى أَنْ لَا تَعْلَمُوا﴾، وقال عز وجل ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ قَرَأْ إِلَى بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقال عز وجل ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾.

١٦٤١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة

زوج النبي ﷺ: أن هنداً قالت: يا رسول الله: إن أبا سفيان رجلاً شحيح، وليس لي إلا ما يدخل بيتي، فقال رسول الله ﷺ: خذي ما يكفيك، وكذلك بالمعروف. [أخرجه البخاري (٢٢١١)، مسلم (١٧١٤)، أبو داود (٣٥٣٢)، النسائي (٢٤٦/٨)، ابن ماجه (٢٢٩٣)]

١٦٤٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي أخبرنا أنس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله: إن أبا سفيان رجلاً شحيح وإنه لا يعطيني ما يكفيني، ولدي إلا ما أخذت منه سراً وهو لا يعلم، فهل علي في ذلك من شيء؟ فقال النبي ﷺ: خذي ما يكفيك، وكذلك بالمعروف.

١٦٤٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن ابن عجلان، عن سعيذ بن أبي سعيذ، عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله عندي دينار قال أنفقته على نفسيك قال عنيدي آخر قال أنفقته على وليك قال عنيدي آخر قال أنفقته على أهلك قال عنيدي آخر قال أنفقته على خادمك قال عنيدي آخر قال أنت أعلم.

قال سعيذ بن أبي سعيذ: ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا يقول ولدك أنفق علي إلى من تكلسي؟ وتقول زوجتك أنفق علي أو طلقني، ويقول خادمك أنفق علي أو بعني. [أخرجه أبو داود (١٦٩١)، النسائي (١٢/٥)]

قال الشافعي: في قول الله عز وجل ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وقوله عز وجل ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، ثم قول رسول الله ﷺ: خذي ما يكفيك، وكذلك بالمعروف بيان أن على الأب أن يقوم بالمؤنة التي في صلاح صغار ولده من رضاع ونفقة وكسوة وخدمة قال: وفي قول الله تبارك وتعالى في النساء ﴿ذَلِكَ أَثْنَى أَنْ لَا تَعْلَمُوا﴾ بيان أن على الزوج ما لا غنى بمرأته عنه من نفقة وكسوة وسكنى قال وخدمة في الحال التي لا تقدر على أن تنحرف لما لا صلاح لبدنها إلا به من الزمانة والمرضى فكل هذا لازم للزوج قال ويحتمل أن يكون عليه لحادها نفقة إذا كانت ممن يعرف أنها لا

تخدم نفسها وهو مذهب غير واحد من أهل العلم فيفرض على الرجل نفقة خادم واحد للمرأة التي الأغلب أن مثلها لا تخدم نفسها، وليس عليه نفقة أكثر من خادم واحد، فإذا لم يكن لها خادم، فلا أعلمه يجبر على أن يعطيها خادماً، ولكن يجبر على من يصنع لها من طعامها ما لا تصنعها هي ويدخل عليها ما لا تخرج لإدخاله من الماء، ومن مصلحتها لا يجاوز به ذلك.

وكذلك إن هربت منه أو منعه الدخول عليها بعد الدخول عليه لم يكن لها نفقة ما كانت ممتعة منه.

قال الشافعي: وإذا نكحها، ثم خلّت بينه وبين الدخول عليها، فلم يدخل فعليه نفقتها؛ لأن الحيس من قبله.

قال الشافعي: وإذا نكحها، ثم غاب عنها فسألت النفقة؛ فإن كانت خلّت بينه وبين نفسها فغاب، ولم يدخل عليها فعليه النفقة، وإن لم تكن قد خلّت بينه وبين نفسها ولا منعه فهي غير مخليّة حتى تخلي ولا نفقة عليه وتكتب إليه ويؤجل، فإن قدم وإلا أنفق إذا أتى عليه قدر ما ياتيهِ الكتاب ويقدم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢- باب قدر النِّفَقَةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى﴾ الآية.

قال الشافعي: ففي هذا دلالة على أن على المرء أن يعول امرأته ويمثل هذا جاءت السنة كما ذكرت في الباب قبل هذا من الكتاب والسنة قال والنفقة نفقتان نفقة المورس ونفقة المقر عليه رزقه وهو الفقير قال الله عز وجل ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ الآية قال وأقل ما يلزم المقر من نفقة امرأته المعروف ببلدهما.

قال: فإن كان المعروف أن الأغلب من نظرائها لا تكون إلا خادمة عالمها وخادماً لها واحداً لا يزيد عليه وأقل ما يعولها به وخادماً ما لا يقوم بدن أحدٍ على أقل منه، وذلك مدّ بمدّ النبي ﷺ في كل يوم من طعام البلد الذي يقتاتون حنطة كان أو شعيراً أو ذرة أو أرزاً أو سلتاً ولخادماً مثله ومكيلة من آدم بلادها زيتاً كان أو سمناً بقدر ما يكفي ما وصفت من ثلاثين مدّاً في الشهر ولخادماً شبيه به ويفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها، ولا يكون ذلك لخادماً؛ لأنه ليس بالمعروف لها.

قال الشافعي: وإن كانت ببلد يقتاتون فيه أصنافاً من الحبوب كان لها الأغلب من قوت مثلها في ذلك البلد، وقد قيل لها في الشهر أربعة أطلال لحم في كل جمعة رطل، وذلك المعروف لها، وفرض لها من الكسوة ما يكسي مثلها ببلدها عند المقر، وذلك من القطن الكوفي والبصري، وما أشبههما ولخادماً كرباس وتبان، وما أشبهه وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما

تخدم نفسها وهو مذهب غير واحد من أهل العلم فيفرض على الرجل نفقة خادم واحد للمرأة التي الأغلب أن مثلها لا تخدم نفسها، وليس عليه نفقة أكثر من خادم واحد، فإذا لم يكن لها خادم، فلا أعلمه يجبر على أن يعطيها خادماً، ولكن يجبر على من يصنع لها من طعامها ما لا تصنعها هي ويدخل عليها ما لا تخرج لإدخاله من الماء، ومن مصلحتها لا يجاوز به ذلك.

قال الشافعي: وينفق على ولده حتى يبلغوا المحيض والحلم، ثم لا نفقة لهم عليه إلا أن يتطوّر إلا أن يكونوا زمنى فينفق عليهم قياساً على النفقة عليهم إذا كانوا لا يغتربون أنفسهم في الصغر وسواء في ذلك الذكر والأنثى، وإنما ينفق عليهم ما لم تكن لهم أموال، فإذا كانت لهم أموال فنفتقهم في أموالهم قال وسواء في ذلك ولده، وولد ولده، وإن سفلوا ما لم يكن لهم أب دونه بقدر على أن ينفق عليهم قال: وإذا زمن الأب والأم، ولم يكن لهما مال ينفقان منه على أنفسهما أنفق عليهما الولد؛ لأنهما قد جمعا الحاجة والزمانة التي لا ينحرفان معها والتي في مثل حال الصغر أو أكثر، ومن نفقتهم الخدمة كما وصفت والأجداد، وإن بعدوا أباً إذا لم يكن لهم أب دونه بقدر على النفقة عليهم أنفق عليهم ولد الولد.

قال الشافعي: وينفق إذا كانوا كما وصفت على ولده بأنهم منه وينفق عليه ولده بذلك المعنى لا بالاستمتاع منهم بما يستمتع به الرجل من امرأته قال وينفق على امرأته غنية كانت أو فقيرة بمجسها على نفسه للاستمتاع بها وغير ذلك ومنعها من ذلك من غيره قال ولا شك إذا كانت امرأة الرجل قد بلغت من السن ما يجامع مثلها فاستمتع من الدخول عليها، ولم تمتنع من الدخول عليه ولا منه بعد الدخول عليه فعليه نفقتها ما كانت زوجة له مريضة وصحيحة وغائبة عنها وحاضراً لها، وإن طلقها، وكان يملك الرجعة فعليه نفقتها في العدة؛ لأنه لا يمنعه من أن تصير حلالاً له يستمتع بها إلا نفسه إذا أشهد شاهدان أنه راجعها فهي زوجته، وإذا لم يفعل فهو منع نفسه من رجعتها، ولا ينفق عليها إذا لم يكن يملك الرجعة؛ لأنها أحق بنفسها منه ولا تحل له إلا بنكاح جديد.

قال: وإذا نكح الصغيرة التي لا يجامع مثلها وهو صغير أو كبير، فقد قيل ليس عليه نفقتها؛ لأنه لا يستمتع بها وأكثر ما ينكح له الاستمتاع بها، وهذا قول عدد من علماء أهل زماننا لا نفقة لها؛ لأن الحيس من قبلها.

ولو قال قائل ينفق عليها؛ لأنها ممنوعة به من غيره كان مذهباً قال: وإذا كانت هي البالغة، وهو الصغير، فقد قيل عليه النفقة؛ لأن الحيس جاء من قبله ومثلها يستمتع به وقيل إذا علمته صغيراً ونكحته، فلا نفقة لها؛ لأن معلوماً أن مثلها لا يستمتع

ماله وأنفق عليها ما وصفت من نفقة موسع أو مقتر أي الحالين كانت حاله.

قال: فإن قدم فأقام عليها بينة أو أقرت بأن قد قبضت منه أو من أحد عنه نفقة وأخذت غيرها رجع عليها بمثل الذي قبضت.

قال: وإن غاب عنها زماناً فتركت طلب النفقة بغير إراء له منها، ثم طلبتها فرض لها من يوم غاب عنها قال: وكذلك إن كان حاضراً، فلم يتفق عليها فطلبت فيما مضى فعليه نفقتها.

قال: وإن اختلفا، فقال: قد دفعت إليها نفقتها، وقالت: لم يدفع إلي شيئاً فالقول قولها مع يمينها وعليه البينة بدفعه إليها أو إقرارها به والنفقة كالحقوق لا يبرئه منها إلا إقرارها أو بينة تقسم عليها بقبضها.

قال: وإن دفع إليها نفقة سنة، ثم طلقها ثلاثاً رجع عليها بما بقي من نفقة السنة من يوم وقع الطلاق قال: وإن طلق واحدة أو اثنتين يملك الرجعة فيهما رجع عليها بما بقي من نفقة السنة بعد انقضاء العدة، وإن كانت حاملاً فطلقها ثلاثاً أو واحدة رجع عليها بما بقي من نفقة السنة بعد وضع الحمل قال: وإن تركها سنة لا يتفق عليها وأبرأته من نفقة تلك السنة وسنة مستقبله بريء من نفقة السنة الماضية؛ لأنها قد وجبت لها، ولم يبرأ من نفقة السنة المستقبل؛ لأنها أبرأته قبل أن تجب لها، وكان لها أن تأخذه بها، وما أوجبت عليه من نفقتها فماتت فهو لورثتها، وإذا ماتت ضربت مع الغرماء في ماله كحقوق الناس عليه، والله تعالى أعلم.

٣- باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ملك الرجل عدة المرأة يجامع مثلها، وإن لم تكن بالغاً فخلت بينه وبين الدخول عليها أو خلّى أهلها فيما بينه وبين ذلك إن كانت بكراً، ولم تمتنع هي من الدخول عليه وجب عليه نفقتها كما تجب عليه إذا دخل بها؛ لأن الحيس من قبله قال: وكذلك إن كان صغيراً تزوج بالغاً فعليه نفقتها؛ لأن الحيس من قبله.

قال الشافعي: ولو كان الزوجان بالغين فامتنت المرأة من الدخول أو أهلها لعلّة أو إصلاح أمرها لم تجب على زوجها نفقتها حتى لا يكون الامتناع من الدخول إلا منه.

قال الشافعي: ولو امتنعت من الدخول عليه فغاب عنها لم يكن عليه نفقتها حتى يحضر، فلا تمتنع من الدخول عليه، وإن طالت غيبته إلا أن يبعث إليه أهلها أن أقدم فادخل فيؤجل بقدر ما يسير بعد بلوغ رسالتها إليه أو تسير هي إليه، ويوسّع في ذلك عليه لقضاء حاجته، وما أشبه ذلك؛ فإن تأخر بعد ذلك وجب

يكفي في البرد من جبة مشوّة وقطيفة أو لحاف وسراويل وقميص وخمار أو مقنعة ولخادما جبة صوف وكساء تلتحفه يدعى مثلها وقميص ومقنعة وخف، وما لا غنى بها عنه وفرض لها للصيف قميصاً وملحفة ومقنعة قال وتكفيها القطيفة ستين والجبة المشوّة كما يكفي مثلها الستين ونحو ذلك.

قال الشافعي: وإن كانت رغبة لا يجزيها هذا أو زهيدة يكفيها أقل من هذا دفعت هذه المكيلة إليها وتزيدت إن كانت رغبة من ثمن آدم أو لحم أو عسل، وما شاءت في الحب، وإن كانت زهيدة تزيدت فيما لا يقوتها منه من الطعام، ومن فضل المكيلة قال: وإن كان زوجها موسعاً عليه فرض لها مدين بمذ النبي ﷺ وفرض لها من الأدم واللحم ضعف ما وصفته لامرأة المقر. وكذلك في الدهن والعسل وفرض لها من الكسوة وسط البغداديّ والهرويّ ولين البصرة، وما أشبهه.

وكذلك يحسب لها للشتاء إن كانت يبلاد يحتاج أهلها إلى الخشوع وتغطي قطيفة وسطاً لا تزد، وإن كانت رغبة فعلى ما وصفت وتنقص إن كانت زهيدة حتى تعطى مئداً بمذ النبي ﷺ في اليوم؛ لأن لها سعة في الأدم والفرض تزيد بها ما أحبّت.

قال الشافعي: وأفرض عليه في هذا كله مكيلة طعام لا دراهم؛ فإن شاءت هي أن تبيعه فتصرفه فيما شاءت صرفته وأفرض لها نفقة خادم واحد لا يزيد عليه وأجعله مئداً وثلاثاً بمذ النبي ﷺ؛ لأن ذلك سعة لمثلها وأفرض لها عليه في الكسوة الكرباس وغلظ البصري والواسطي، وما أشبهه لا أجاوزه بموسع من كان، ومن كانت امرأته وأجعل عليه لامرأته فراشاً، ووسادة من غلظ متاع البصرة، وما أشبهه وللخادمة الفروة، ووسادة، وما أشبهه من عبادة أو كساء غليظ؛ فإن بلي أخلفه، وإنما جعلت أقل الفرض مئداً بالدلالة عن رسول الله ﷺ في دفعه إلى الذي أصاب أهله في شهر رمضان يعرق فيه خمسة عشر أو عشرين صاعاً لستين مسكيناً؛ فكان ذلك مئداً لكل مسكين والعرق خمسة عشر صاعاً على ذلك يعمل ليكون أربعة أعراف وسقا، ولكن الذي حدّته أدخل الشك في الحديد خمسة عشر أو عشرين صاعاً قال: وإنما جعلت أكثر ما فرضت مدين مدين؛ لأن أكثر ما جعل النبي ﷺ في فدية الكفارة لالأذى مدين لكل مسكين وبينهما وسط، فلم أقصر عن هذا، ولم أجاوز هذا؛ لأن معلوماً أن الأغلب أن أقل القوت مئداً، وإن أوسع مئداً، قال والفرض على الوسط الذي ليس بالموسع ولا بالمقتّر ما بينهما مئداً ونصف للمرأة ومئداً للخادم.

قال الشافعي: وإذا دخل الرجل بامرأته، ثم غاب عنها أي غيبة كانت فطلبت أن يتفق عليها أحلفت ما دفع إليها نفقة وفرض لها في ماله نفقتها، وإن لم يكن له نقد يبيع لها من عرض

٤- بابُ نفقةِ العبدِ على امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوج العبدُ بإذن سيده حرةً أو كاتبةً أو أمةً فعليه نفقاتهن كلهن كنفقة المقتِر لا يخالفه، ولا يفرضُ عليه أكثرُ منها؛ لأنه ليسَ عبدٌ إلا وهو مقتَر؛ لأن ما يبيده، وإن اتسع ملكٌ لسيده قال: وليس على العبدِ أن ينفقَ على ولده أحراراً كانوا أو مملوكٍ قال والمكاتبُ والمذبرُّ، وكلُّ من لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالمملوك، وإن كانت للمكاتبِ أم ولدٍ وولدها في المكاتبِ المملوك فولدت له أنفقَ على ولده؛ فإن عجزَ فليسَ عليه نفقتهم؛ لأنهم مملوكٌ لسيده قال وينفقُ العبدُ على امرأته إذا طلقها طلاقاً يملك الرجعة في العدة، وإذا لم يملك رجعتها لم ينفقَ عليها إلا أن تكون حاملاً فينفقَ عليها؛ لأن نفقة الحوامل فرضٌ في كتاب الله تعالى ولست أعرفها إلا لمكان الولد، فإذا أنفقَ عليها وهي مطلقّة لا يملك رجعتها وهو يراها حاملاً، ثم بان أن ليسَ بها حملٌ رجعَ عليها بالنفقة من يوم طلقها وأنفقَ عليها إن أرادَ ذلك وسواء أنفقَ عليها بأمر قاضٍ أو غير أمر قاضٍ؛ لأنه كان يلزمه في الظاهر على معنى أنها حاملٌ، وإذا بان بأنها ليست بحاملٍ رجعَ عليها به. والله تعالى الموفق.

٥- بابُ الرجلِ لا يجدُ ما ينفقُ على امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: دلّ كتابُ الله عز وجل، ثم سنةُ رسوله ﷺ على أن على الرجل أن يعولَ امرأته. قال الشافعي: فلما كان من حقها عليه أن يعولها، ومن حقها أن يستمتعَ منها ويكونَ لكلٍّ على كلٍّ ما للزوج على المرأة وللرأة على الزوج احتمالٌ أن لا يكونَ للرجل أن يمسك المرأة يستمتعَ بها ويمنعها غيره تستغني به ويمنعها أن تضطرب في البلد وهو لا يجدُ ما يعولها فاحتمل إذا لم يجد ما ينفقُ عليها أن تخير المرأة بين المقام معه وفراقه؛ فإن اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق؛ لأنها ليست شيئاً أوقعه الزوج ولا جعل إلى أحدٍ إيقاعه.

١٦٤٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَأَةِ الْأَجْنَادِ فِي رَجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَأْخُذُوهُمْ أَنْ يَنْفِقُوا أَوْ يَطْلُقُوا؛ فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَسِبُوا. [أخرجه البيهقي (٤٦٩/٧)]

قال الشافعي: وهذا يشبه ما وصفت قبله وإليه يذهب أكثر أصحابنا وأحسبُ عمر - والله تعالى أعلم - لم يجد بحضرته لهم

عليه نفقتها؛ لأن الحبس جاء من قبله.

قال: ولو دخلت عليه فمرضت مرضاً لا يقدرُ على إتيانها معه كانت عليه نفقتها.

وكذلك إن كان يقدرُ على إتيانها إذا لم تتمتع من أن يأتيها إن شاء.

وكذلك لو كانت لم تدخل عليه وخلت بينه وبين نفسها كانت عليه نفقتها، وهذا مخالفٌ للصغر هذا إنما يكون الامتناع فيه من الإتيان منه؛ لأنه يعافها بلا امتناع منها؛ لأنها تحتمل أن تؤتى قال: ولو أصابها في الفرج شيءٌ يضر به الجماعُ ضرراً شديداً منع من جماعها إن شاءت وأخذت بنفقتها إلا أن يشاء أن يطلقها.

وكذلك لو ارتقت، فلم يقدر على أن يأتيها أبداً بعد ما أصابها أخذت بنفقتها من قبل أن هذا عارضٌ لها لا منعٌ منها لنفسها، وقد جومعت وكانت ممن يجامع مثلها.

قال: ولو أذن لها فأحرمت أو اعتكفت أو لزمها صومٌ بنذر أو كفارة كانت عليه نفقتها في حالاتها تلك كلها.

قال: وإذا دخلت عليه أو لم تدخل عليه فهريت أو امتنعت أو كانت أمةً فمنعها أهلها، فلا نفقة لها حتى تخلي بينه وبين نفسها.

قال الشافعي: ولو ادعت عليه أنه طلقها ثلاثاً وانكر فامتنعت منه لم يكن لها نفقة حتى تعود إلى غير الامتناع منه.

قال: ولو أقر أنه طلق إحدى نساته ثلاثاً، ولم يبين أخذت بنفقتها كلهن حتى يبين؛ لأنهن محبوسات به والامتناع كان منه لا منهن.

قال الشافعي: وكل زوجةٍ حرٍّ مسلمٍ حرةً مسلمةً أو ذميمةً فسواء في النفقة والخدمة على قدر سعة ماله وضيقه.

وكذلك إن كانت امرأته أمةً فخلي بينه وبينها إلا أنه ليسَ عليه إن كان موسعاً أن ينفقَ للأمة على خادم؛ لأن المعروف للأمة أنها خادمٌ كانت في الفراوة وكثرة الثمن ما كانت.

قال الشافعي: ويلزم الزوج نفقة ولده على ما ذكرت من قدر نفقة امرأته وكسوته ما كان عليه أن ينفقَ عليه؛ فإن كانوا مملوكٌ فليسَ عليه نفقتهم، وإذا عتقوا فعليه نفقتهم وينفقُ على ولده، وولده ولده وآبائه كما وصفت، ولا ينفقُ على أحدٍ أقربائه غيرهم لا أخٌ ولا عمٌ ولا خالة ولا على عمّة ولا على ابن من رضاعة ولا على أبٍ منها قال: وكل زوج حرٍّ مسلمٍ وذمّي، ووثنى عنده حرةً من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون.

يكون له إلا ذمة غريمه.

قال وسواء في العسرة بالصدّاق والتّفقة كل زوج وزوجة، الحرة تحت الأمة والعبد تحت الحرة والأمة كلّهم سواء والخيار للأمة تحت الحرّ في العسرة بالتّفقة؛ فإن شاء سيّدها أن يتطوّر عن الزوج بالتّفقة، فلا خيار للأمة؛ لأنّه واجد للتّفقة، وإذا امتنع فالخيار للأمة لا لسيّدها قال: وكذلك الخيار للحرة لا لوليّها؛ فإن كانت الأمة أو الحرة مغلوّبة على عقلها أو صبيّة لم تبلغ لم يكن لوليّها واحدةٍ منهما أن يفرّق بينها وبين زوجها بعسره بصدّاق ولا نفقة.

وإذا عسر زوج الأمة بالصدّاق فالصدّاق لسيّد الأمة والخيار لسيّد الأمة لا للأمة؛ فإن اختارت الأمة فراقه واختار السيّد أن لا تفارقه لم يكن عليه أن يفرّق بينهما؛ لأنّ ذلك لسيّدها ولا ضرر فيه عليها والمسلم تحت الكتابة والكتابي تحت الكتابة إذا طلبت المرأة حقّها قبله في نفقة وصدّاق كما وصفت من مثله للأزواج الحرائر.

قال الشافعي: وقد قيل: لا خيار للمرأة في عسرة الزوج بالتّفقة وتحلّي تطلب على نفسها ولا خيار في عسره بالصدّاق ولها الامتناع منه ما لم تدخل عليه، فإذا دخلت عليه لم يكن لها الامتناع منه وهي غريم من الغرماء قال: وعلى السيّد نفقات أمهات أولاده ومدبّره ورقيقه كلّهم ذكرهم وأنثاهم مسلمهم وكافرهم، وليس عليه نفقة مكاتبه حتى يعجزوا، فإذا عجزوا فعليه نفقتهم.

٦ - باب أي الوالدين أحق بالولد

١٦٤٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا

الشّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ. [أخرجه أبو داود (٢٧٧٧)،

الرمذي (١٣٥٧)، النسائي (١٨٥/٦)، ابن ماجه (٢٣٥١)]

١٦٤٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَرْمِيُّ، عَنْ عُمَارَةَ الْجَرْمِيِّ قَالَ: خَيْرَنِي عَلَيَّ بَيْنَ أُمِّي وَعَمِّي، ثُمَّ قَالَ لَأَخِي لِي أَصْغَرُ مِنِّي. وَهَذَا أَيْضًا لَوْ قَدْ بَلَغَ مَبْلَغُ هَذَا خَيْرَتِهِ. [أخرجه

البيهقي (٤/٨)]

١٦٤٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَارَةَ قَالَ: خَيْرَنِي عَلَيَّ ﷺ بَيْنَ أُمِّي وَعَمِّي، وَقَالَ لَأَخِي لِي أَصْغَرُ

أموالاً يأخذ منها نفقة نسائهم فكتب إلى أمراء الأجناد أن يأخذوهم بالتّفقة إن وجدوها والطلاق إن لم يجدوها، وإن طلقوا فوجد لهم أموالاً أخذوهم بالبعث بنفقة ما حسوا.

قال: وإذا وجد نفقة امرأته يوماً بيوم لم يفرّق بينهما، وإذا لم يجد لها ما يؤجّل أكثر من ثلاث، ولا يمنع المرأة في الثلاث من أن تخرج فتعمل أو تسأل؛ فإن لم يجد نفقتها خيّرت كما وصفت في هذا القول؛ فإن كان يجد نفقتها بعد ثلاث يوماً ويعور يوماً خيّرت إذا مضت ثلاث، فلم يقدر على نفقتها بأقلّ ما وصفت للتّفقة على المقتّر خيّرت في هذا القول، فإذا بلغ هذا، ووجد نفقتها، ولم يجد نفقة خادمها لم تخير؛ لأنها تمسك بنفقتها وكانت نفقة خادمها ديناً عليه متى أيسر أخذته به قال: وإذا فرّق بينهما، ثم أيسر لم تردّ عليه، ولا يملك رجعتها في العدة إلا أن تشاء هي بنكاح جديد قال: ومن قال: هذا فيمن لا يجد ما ينفق على امرأته، فلم يجد صداقها لزمه عندي إذا لم يجد صداقها أن يخيرها، وإن وجد نفقتها بعد ثلاث ليال، وما أشبهها؛ لأنّ صداقها شبيه بنفقتها.

قال الشافعي: وإن نكحته وهي تعرف عسرتة فحكمها وحكمه في عسرتة حكم المرأة تنكح الرجل موسراً فيعسر؛ لأنّه قد يوسر بعد العسر ويعسر بعد اليسر، وقد تعلمه معسراً وهي ترى له حرفة تغنيها أو لا تغني وتغنيها أو من يتطوّر فيعطيه ما يغنيها.

قال الشافعي: وإذا عسر بنفقة المرأة فأجلّ ثلاثاً، ثم خيّرت فاختلفت المقام معه فتى شامت أجلّ أيضاً، ثم كان لها فراقه؛ لأنّ اختيارها المقام معه عفو عمّا مضى فعفوها فيه جائز وعفوها غير جائز عمّا استقبل، فلا يجوز عفوها عمّا لم يجب لها وهي كالمراة تنكح الرجل تراه معسراً؛ لأنها قد تعفو ذلك، ثم يوسر بعد عسرتة فينفق عليها.

قال: وإذا عسر بالصدّاق، ولم يعسر بالتّفقة فخيّرت فاختلفت المقام معه لم يكن لها فراقه؛ لأنّه لا ضرر على بلنها ما أنفق عليها في استجار صداقها، وقد عفت فرقته كما يخير صاحب المفسس في عين ماله وذمّ صاحبه فيختار ذمّه صاحبه، فلا يكون له أن يأخذ بعد عين ماله، وصدّاقها دين عليه إلا أن يعفو.

قال الشافعي: وإذا نكحها فاعسر بالصدّاق فلها أن لا تدخل عليه حتّى يعطيها الصدّاق ولها التّفقة إن قالت: إذا جئت بالصدّاق خلّيت بيني وبينك.

قال الشافعي: وإن دخلت فاعسر بالصدّاق لم يكن لها أن تخير؛ لأنها قد رضيت بالدخول بلا صدّاق، ولا يمنع منه ما كان ينفق عليه ودخلها عليه بلا صدّاق رضا بذمّه كما يكون رضا الرجل من عين ماله يجده بدمّه غريمه أو تفتوت عند غريمه، فلا

الصبي من النساء أولى.

قال ولا حق لأحد مع الأب غير الأم وأمهاتها فأمّا أخواته وغيرهن، فإنما يكون حقهن بالأب، فلا يكون لهن حق معه وهن يدلن به والجد أبو الأب يقوم مقام الأب إذا لم يكن أب أو كان غائباً أو غير رشيد قال: وكذلك أبو أب الأب قال: وكذلك العم وابن العم وابن عم الأب والعصبة يقومون مقام الأب إذا لم يكن أحد أقرب منهم مع الأم وغيرها من أمهاتها.

قال: وإذا أراد الرجل أن يتنقل عن البلد الذي نكح به المرأة كانت بلده وبلدها أو بلد أحدهما دون الآخر أو لم تكن فسواء والأب أحق بالولد مرضعاً كان أو كبيراً أو كيف ما كان.

وكذلك قرابة الأب، وإن بعدت والعصبة إذا افرقت الدار أولى، فإن صارت الأم أو الجدات معهم في الدار التي يتحول بهم إليها أو رجع هو بهم إلى بلدها كانت على حقها فيهم.

قال الشافعي: وكل ما وصفت إذا كانت الزوجة حرة أو من ينزاع في الولد بقرابتها حراً فأمّا إذا كانت الزوجة أو من ينزاع بقرابتها مملوك، فلا حق للمملوك في الولد الحر، والأب الحر أحق بهم إذا كانوا أحراراً قال: وكذلك إن نكحت أمهم وهي حرة أو لم تنكح وهي غير ثقة ولها أم مملوكة، فلا حق للمملوكة بقرابة أم قال: وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية قال ومتى عتقت كانت على حقها في الولد قال: وإذا كان ولد الحر مملوك فمالكهم أحق بهم منه قال: وإذا كان الولد من حرة وأبوه مملوك فأمهم أحق بهم، ولا ينجرون في وقت الخيار قال: وليس على الأب إذا لم تكمل فيه الحرية نفقة ولده من زوجة له إن كانوا ممالك فنفقتهم على سيدهم.

وكذلك لو كان أبوهم حراً وهم بمالك، فإذا عتقوا فنفتهم على أبيهم الحر ولا نفقة على الأب الذي لم تكمل فيه الحرية عتقوا أو كانوا أحراراً من الأصل بأن أمهم حرة؛ لأنه غير وارث لهم ولا ذو مال ينفق عليهم منه، ولا يستمتع منهم بما يستمتع به من أمهم إذا كانت زوجة ولا حق له في كينونة الولد عنده.

قال: وإذا كان من ينزاع في الولد أم أو قرابة غير ثقة، فلا حق له في الولد وهي كمن لم يكن في هذه الحال وأقرب الناس به أحق بالمنازعة كان أمه كانت غير ثقة وأمها ثقة فالحق لأمها ما كانت البنت غير ثقة، ولو صلح حال البنت رجعت على حقها في الولد كما تنكح، فلا يكون لها فيهم حق وتتم فترجع على حقها فيهم، وهكذا إن كان الأب غير ثقة كان أبوه يقوم مقامه وأخوه وذو قرابته، فإذا صلحت حاله رجع إلى حقه في الولد فعلى هذا الباب كله وقياسه.

مني: وهذا لو بلغ كبلغ هذا خيرته قال إبراهيم، وفي الحديث وكنت ابن سبع أو ثمان سنين. [أخرجه البيهقي (٤/٨)]

قال الشافعي: فإذا افرق الأبوان وهما في قرية واحدة فالأم أحق بولدها ما لم تزوج، وما كانوا صغاراً، فإذا بلغ أحدهم سبعاً أو ثمان سنين وهو يعقل خير بين أبيه وأمه، وكان عند أبيهما اختار، فإن اختار أمه فعلى أبيه نفقته، ولا يمنع من تاديبه، قال وسواء في ذلك الذكر والأنثى ويخرج الغلام إلى الكتاب والصناعة إن كان من أهلها ويأوي عند أمه، وعلى أبيه نفقته، وإن اختار أباه لم يكن لأبيه منعه من أن يأتي أمه وتأتيه في الأيام، وإن كانت جارية لم تمنع أمها من أن تأتيها ولا أعلم على أبيها إخراجها إليها إلا من مرض فيومر بإخراجها عائدة، قال: وإن ماتت البنت لم تمنع الأم من أن تليها حتى تدفن ولا تمنع في مرضها من أن تلي تمريضها في منزل أبيها قال: وإن كان الولد غيبولاً فهو كالصغير.

وكذلك إن كان غير غيبول، ثم خبل فهو كالصغير الأم أحق به، ولا يغير أبداً قال: وإنما أخير الولد بين أبيه وأمه إذا كانا معاً ثقة للولد؛ فإن كان أحدهما ثقة والآخر غير ثقة فالثقة أولاهما به بغير تخيير.

قال: وإذا خير الولد فاختر أن يكون عند أحد الأبوين، ثم عاد فاختر الآخر حوّل إلى الذي اختار بعد اختياره الأول قال: وإذا نكحت المرأة، فلا حق لها في كينونة ولدها عندها صغيراً كان أو كبيراً، ولو اختارها ما كانت ناكحاً، فإذا طلقت طلاقاً يملك فيه الزوج الرجعة أو لا يملكها رجعت على حقها فيهم، فإذا راجعها أو نكحت أو غيره دخل بها أو لم يدخل بها أو غاب عن بلدها أو حضر، فلا حق لها فيهم حتى تطلق، وكلما طلقت عادت على حقها فيهم؛ لأنها تمنعه بوجوه، فإذا ذهب فهي كما كانت قبل أن تكون، وأن في ذلك حقاً للولد.

قال الشافعي: وإذا تزوجت المرأة ولها أم لا زوج لها فالأم تقوم مقام إبتها في الولد لا تحالفها في شيء، وإن كان لها زوج لم يكن لها فيهم حق إلا أن يكون زوجها جد الولد، فلا تمنع حقاً فيهم عند والد قال: وإذا آمت الأم من الزوج كانت أحق بهم من الجدة.

قال الشافعي: وإذا اجتمع القرابة من النساء فتنازع الولد فالأم أولى، ثم أمها، ثم أم أمها، ثم أمهات أمها، وإن بعدن، ثم الجدة أم الأب، ثم أمها، ثم أمهاتها، ثم الجدة أم الجد أبي الأب، ثم أمها، ثم أمهاتها، ثم الأخت للأب والأم، ثم الأخت للأب، ثم الأخت للأم، ثم الخالة، ثم العمة.

قال: ولا ولاية لأم أبي الأم، لأن قرابتها بابي لا بأم فقرابة

٧- باب إتيان النساء حيضاً

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ الآية.

قال فزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن قول الله عز وجل ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ حتى يرين الطهر ﴿فَإِذَا طَهَّرْنَ﴾ بالماء ﴿فَاتَوَهَّنْ﴾ من حيث أمركم الله أن تحتجنهن قال: وما أشبه ما قال: والله تعالى أعلم بما قال ويشبه أن يكون تحريم الله عز وجل إتيان النساء في الحيض لأذى الحيض وإباحته إتيانهن إذا طهرن وتطهرن بالماء من الحيض على أن الإتيان المباح في الفرج نفسه كالدلالة على أن إتيان النساء في أدبارهن حرم قال وفيه دلالة على أنه إنما حرم إتيان النساء في دم الحيض الذي تؤمر فيه المرأة بالكف عن الصلاة والصوم، ولم يحرم في دم الاستحاضة؛ لأنها قد جعلت في دم الاستحاضة في حكم الطاهر يجب عليها الغسل من دم الحيض ودم الاستحاضة قائم والصلاة والصيام عليها، فإذا كانت المرأة حائضاً لم يحل لزوجها أن يصيبها ولا إذا ظهرت حتى تطهر بالماء، ثم يحل له أن يصيبها قال: وإن كانت على سفر، ولم تجد ماءً، فإذا تيممت حل له أن يصيبها، ولا يحل له إصابتها في الحض بالتيتم إلا أن يكون بها قرح بمنعها الغسل فتغسل فرجها، وما لا قرح فيه من جسدها بالماء، ثم تيمم، ثم يحل له إصابتها إذا حلت لها الصلاة ويصيبها في دم الاستحاضة إن شاء وحكمه حكم الطهارة قال وبين في الآية إنما نهى عن إتيان النساء في الحيض ومعروف أن الإتيان في الفرج؛ لأن التلذذ بغير الفرج في شيء من الجسد ليس إتياناً ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن للزوج مباشرة الحائض إذا شئت عليها إزارها والتلذذ بما فوق الإزار مفضياً إليها بجسده وفرجه فذلك لزوج الحائض، وليس له التلذذ بما تحت الإزار منها.

٨- باب إتيان النساء في أدبارهن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ حَرْثَ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: وبين أن موضع الحرث موضع الولد، وأن الله تعالى أباح الإتيان فيه إلا في وقت الحيض و «أنى شئتم» من أين شئتم.

قال الشافعي: وإباحة الإتيان في موضع الحرث يشبه أن يكون تحريم إتيان في غيره فالإتيان في الثبر حتى يبلغ منه مبلغ الإتيان في القبل حرم بدلالة الكتاب، ثم السنة.

١٦٤٨- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع، عن عبد الله بن علي بن السائب، عن عمرو بن أحيحة أو ابن فلان بن أحيحة بن فلان الأنصاري قال: قال محمد بن علي، وكان ثقة، عن خزيم بن ثابت أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن، فقال رسول الله ﷺ: حلال، ثم دعاه أو أمر به فدعي، فقال: كيف قلت في أي الخريتين أو في أي الخريتين أو في دبرها، فلا إن الله لا يستحي من الحق لا تأثروا النساء في أدبارهن. [أخرجه النسائي في «عشرة النساء» (١٠٦-١٠٧-١٠٨)، البيهقي (١٩٦/٧)]

قال الشافعي: فاما التلذذ بغير إيلاخ الفرج بين الألتين وجميع الجسد، فلا بأس به إن شاء الله تعالى قال وسواء حر من الأمة أو الحر، فإذا أصابها فيما هناك لم يخلها لزوج إن طلقها ثلاثاً، ولم يحسنها، ولا ينبغي لها تركه، وإن ذهبت إلى الإمام نهاه؛ فإن أقر بالعودة له أدبه دون الحد ولا غرم عليه فيه لها؛ لأنها زوجة، ولو كان في زنا حد فيه - إن فعله - حد الزنا وأغرم - إن كان غاصباً لها - مهر مثلها قال: ومن فعله وجب عليه الغسل وأفسد حجه.

٩- باب الاستمنا

قال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ قرأ إلى «الغادون».

قال الشافعي: فكان بيناً في ذكر حفظهم لفروجهم إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم تحريم ما سوى الأزواج، وما ملكت الأيمان وبين أن الأزواج وملك اليمين من الأدميات دون البهائم، ثم أكدها فقال عز وجل ﴿فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْغَادُونَ﴾، فلا يحل العمل بالذكر إلا في الزوجة أو في ملك اليمين، ولا يحل الاستمنا، والله تعالى أعلم، وقال في قول الله تعالى ﴿وَلْيَسْتَفِغِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ معناها، والله أعلم بصبروا حتى يغنيهم الله تعالى وهو كقوله في مال اليتيم «ومن كان غنياً فليستغف» ليكن عن أكله بسلف أو غيره قال: وكان في قول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ بيان أن المخاطبين بها الرجال لا النساء، فدل على أنه لا يحل للمرأة أن تكون متسربة بما ملكت يمينها؛ لأنها متسرة أو منكوحة لا ناكحة إلا بمعنى أنها منكوحة ودلالة على تحريم إتيان البهائم؛

مثلها لا يجامع.

لأن المخاطبة بإحلال الفرج في الأدميتات المفروض عليهن العدة
ولهن الميراث منهم وغير ذلك من فرائض الزوجين.

١١- اختلاف الزوجين في متاع البيت

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى:

إذا اختلف الرجل والمرأة في متاع البيت الذي هما فيه ساكنان،
وقد افترقا أو لم يفترقا أو ماتا أو مات أحدهما، فاختلف ورثتهما
أو ورثة أحدهما بعد موته فذلك كله سواء والمتاع إذا كان ساكني
البيت في أيديهما معاً فالظاهر أنه في أيديهما كما تكون الدار في
أيديهما أو في يدي رجلين فيحلف كل واحد منهما لصاحبه على
دعواه؛ فإن حلفا جميعاً فالتاع بينهما نصفان؛ لأن الرجل قد يملك
متاع النساء بالشراء والميراث وغير ذلك والمرأة قد تملك متاع
الرجال بالشراء والميراث وغير ذلك، فلما كان هذا ممكناً، وكان
المتاع في أيديهما لم يجر أن يحكم فيه إلا بهذا لكنينة الشيء في
أيديهما، وقد استحل علي بن أبي طالب عليه السلام فاطمة ببدن من
حديد.

وهذا من متاع الرجال، وقد كانت فاطمة في تلك الحال
مالكة للبدن دون علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وقد
رأيت امرأة بيني وبينها ضبة سيف استفادته من ميراث أبيها بمال
عظيم ودرع ومصحف؛ فكان لها دون إختوتها ورأيت من ورث
أمه وأخته فاستحيا من بيع متاعهما فصار مالكا لمتاع النساء، فإذا
كان هذا موجوداً، فلا يجوز فيه غير ما وصفت، ولو أنا كنا إنما
نقضي بالظنون بقدر ما يرى الرجل والمرأة مالكين فوجدنا متاعاً
في يدي رجلين يتداعيان؛ فكان في المتاع ياقوت ولؤلؤ وعليه من
عليه المتاع وأخذ الرجلين تم يملك مثل ذلك المتاع والأخر ليس
الأغلب من مثله أنه يملك مثل ذلك المتاع جعلنا عليه المتاع
للموسر الذي هو أولاهما في الظاهر يملك مثله وجعلنا سفلة
المتاع إن كان في يدي موسر ومعسر للمعسر دون الموسر فخالقنا
ما اجتمع عليه الناس في غير هذا من أن الدار إذا كانت في يدي
رجلين فتداعياها جعلت بينهما نصفين، ولم ينظر إلى أشبههما أن
يكون له ملك تلك الدار فنعطيه إياها، وهذا العدل إن شاء الله
تعالى والإجماع، وهكذا ينبغي أن يكون متاع البيت وغيره فما
يكون في يدي اثنين لا يختلف الحكم فيه أنه لا يجوز أن يخالف
بالقياس الأصل إلا أن يفرق بين ذلك سنة أو إجماع ويقال لمن
يقول اجعل متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال أرايت دباغاً
وعطاراً كانا في حانوت فيه عطر ودباغ كل واحد منهما يدعي
العطر والدباغ أيلزمك أن تعطى العطر العطر والدباغ الدباغ؟

فإن قلت إني أقسمه بينهما قبل لك فلم لا تقسم المتاع
الذي يشبه النساء بين الرجل والمرأة والمتاع الذي يشبه الرجال بين
الرجل والمرأة مثل الدباغ والعطار؟

١٠- الاختلاف في الدخول

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا ملك الرجل عقدة المرأة
فأراد الدخول بها؛ فإن كان مهرها حلالاً أو بعضه لم تجبر على
الدخول عليه حتى يدفع الحائل منه إليها، وإن كان ديناً كله
أجبرت على الدخول عليه متى شاء لا وقت لها في ذلك أكثر من
يوم لتصلح أمرها ونحوه لا يجاوز بها ثلاثاً إذا كانت بالغاً ويجامع
مثلها وسواء في هذا المملوكة والحرّة، وليس لولي الحرّة ولا لسيّد
الأمّة منعه إياها إذا دفع صداقها إن كان حلالاً أو ما كان حلالاً منه
قال: ولا يؤجل الرجل في الصداق إلا ما يؤجل في دين الناس
وبياغ عليه في ماله كما يباغ عليه في الدين ويحس فيهما كما يحس
في الدين لا افتراق في ذلك قال: وهذا كله إذا كانت الزوجة
بالغاً أو مقاربة البلوغ أو جسيمة يحتمل مثلها أن يجامع، فإذا
كانت لا تحتمل أن تجامع فلاهلها منها الدخول حتى تحتمل
الجماع، وليس على الزوج دفع صداقها ولا شيء منه ولا نفقتها
حتى تكون في الحال التي يجامع مثلها ويغلي بينه وبينها قال ومتى
كانت بالغاً، فقال: لا أدفع الصداق حتى تدخلوها، وقالوا لا
ندفعها حتى تدفع الصداق فأيها تطوع أجبرت الآخر على ما
عليه؛ فإن تطوع الزوج يدفع الصداق أجبرت أهلها على إدخالها،
وإن تطوع أهلها بإدخالها أجبرت الزوج على دفع الصداق قال:
وإن امتنعوا معاً أجبرت أهلها على وقت يدخلونها فيه وأخذت
الصداق من زوجها؛ فإن دخلت دفعته إليها وجعلت لها الثقة إذا
قالوا ندفعها إليه إذا دفع الصداق إليها.

قال الشافعي: وإن كانت بالغاً مضنواً أجبرت على
الدخول، وكل امرأة تحتمل أن تجامع.

قال: فإن كانت مع هذا مضنة من مرض لا يجامع مثلها
أمهلت حتى تصير إلى الحال التي يجامع مثلها، ثم تجبر على
الدخول ومتى أمهلتها بالدخول لم أجبره على دفع الصداق قال:
وإذا دخلت عليه فاصابها فافضاضها، ثم لم يلتم ذلك فعليه ديتها
كاملة وهي امرأته جاهلاً ولها المهر تاماً ولها أن تمتنع من أن يصيبها
في الفرج حتى تبرأ البرة الذي إذا عاد لإصابتها لم ينكأها، ولم يزد
في جرحها، ثم عليها إن برئت أن تخلي بينه وبين نفسها والقول في
ذلك قولها ما زعمت أن العلة قائمة؛ فإن تطاول ذلك؛ فكان
النساء يدركن علمه؛ فإن قلن إنها قد برئت، وإن الإصابة لا
تضرها أجبرت على التخلي بينه وبين إصابتها قال: وإن صارت
إلى حال لا يجامع من صار إليها أخذت صداقها وديتها وقيل هي
امراتك؛ فإن شئت فطلق، وإن شئت فأمسك واجتنبها إذا كان

١٢ - الاستبراء

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: أصل الاستبراء أن رسول الله ﷺ نهى عام سبي أو طاس أن توطأ حاملاً حتى تضع أو توطأ خائلاً حتى تحيض وفي هذا دلالات منها أن من ملك أمة لم يطأها إلا باستبراء كانت عند ثقة أو غير ثقة أو توطأ أو لا توطأ من قبل أن النبي ﷺ لم يستثن منهن واحدة ولا نكح أن فيهن أباكراً وحرائراً كن قبل أن يستأمن وإساءة وضيعات وشريفات، وكان الأمر فيهن كلهن والنهي واحد، وفي مثل معنى هذا أن كل ملك استحدثه المالك لم يجز فيه الوطء إلا بعد الاستبراء؛ لأن الفرج كان ممنوعاً قبل المليك، فإذا صار متاحاً بالمليك كان على المالك فيه أن يستبرأ، وفي هذا المعنى على كل ملك تحول؛ لأن المالك الثاني مثل المالك الأول، وقد كان الفرج ممنوعاً منه بأنه كان متاحاً لغيره، وإنما حدث له، وكان حلالاً له بعد ما ملكه، فلو ابتاع رجل من رجل جارية وقبضها منه وتفرقا بعد البيع، ثم اشتراها منه البائع أو استقله منها وهو يعلم أن الرجل لم يصل إليها أو كانت مشربتها امرأة ثقة أم له أو بنت لم يكن له أن يطأها حتى يستبرأ من قبل أن الفرج قد كان حرم عليه، ثم حل له بعد المليك الثاني ومتى حل له أن يطأها قدم بين يدي الوطء استبراء لا بد.

وكذلك لو كانت بكر أو عند امرأة محصنة؛ لأن السنة تدل على أن الاستبراء إنما هو من حين يحل الفرج بالمليك والاستبراء أن تمكث عند المشتري طاهراً ما كان المكث قلاً أو كثر، ثم تحيض فتستكمل، فإذا طهرت منها فهو استبراء، ويكون الاستبراء إذا حاضت الحيض الذي تعرفه؛ فإن حاضت على خلاف ما تعرف في الزيادة في الحيض فهو استبراء؛ لأنها قد جاءت بما تعرف وزادت عليه، وإن حاضت أقل من أيام حيضها أو بدم أرق أو أقل من دمها أو وجدت شيئاً تنكره في بطن أو دالة ما يستدل به على الحمل أمسكت وأمسك عن إصابتها حتى يستدل على أن تلك الرية لم تكن حملاً إما بنهاية ذلك الذي تحد وحيضة بعده مثل الحيض الذي كانت تعرف، وإما بزمان يمر عليها يعرف أهل العلم من النساء أنها لو كانت حاملاً كانت تلد في مثل ذلك الزمان، فإذا أتى ذلك عليها استدل على أن تلك الرية من مرضي لا من حمل، وحل وطوها.

فإن قال قائل: قد قال النبي ﷺ: في الحائِل حتى تحيض وهذه الحائِل قد حاضت؟

فيل: فمعقول عن النبي ﷺ أنه أراد الاستبراء بالحيض والاستبراء بوضع الحمل أو الحيض إنما يكون استبراء ما لم يكن معه رية، فإذا كانت معه رية بحمل فاستبراء بوضع الحمل؛ لأن

الله تعالى فرض العدة ثلاث حيض وثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعشراً، وقال تبارك وتعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فدللت السنة على أن وضع الحمل غاية الاستبراء، وأنه مسقط لجميع العدي، ولم أعلم أحداً خالف في أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض، وذكرت أنها حامل لم تحل بها ولا تحل إلا بوضع الحمل أو البراءة أن يكون ذلك حملاً وهكذا، والله تعالى أعلم، المرتابة في الاستبراء؛ لأنها في مثل هذا المعنى.

ولو حاضت حيضة وهي غير مرتابة، ثم حدثت لها رية ثانية بعد طهرها وقبل مسيس سيدها أمسك عن إصابتها حتى تستبرأ نفسها من تلك الرية، ثم أصابها إذا برئت منها، وإذا ملكت الأمة ميراث أو هبة أو صدقة أو بيع أو أي وجه ما كان من وجوه المالك لم توطأ حتى تستبرأ لما وصفت، وإذا كانت تستبرأ لم يجز للمالك أن يتلذذ منها بمباشرة ولا قبلة ولا جس ولا تجريد ولا ينظر شهوة من قبل أنه قد يظهر بها حمل من بائعها، فيكون قد نظر متلذذاً أو تلذذ بأكثر من النظر من أم ولدي غيره، وذلك عظور عليه.

ومتى اشتراها قبضها، ثم وضعت حملها برئت، وحل له وطوها، ولا يحل له الوطء إلا بوضع جميع حملها إذا كان حملها من غير سيدها وغير زوج إلا زوجاً قد طلق أو مات. وكذلك لو قبضها فأقامت ساعة، ثم حاضت وطهرت حل له الوطء.

ولو اشتراها، فلم يقبضها، ولم يتفرقا حتى وضعت في يدي البائع، ثم قبضها لم يكن له وطؤها حتى تطهر من نفاسها، ثم تحيض في يديه حيضة مستقبله من قبل أن البيع إنما تم له حين لم يكن للبائع فيه خيار بأن يتفرقا عن مقامهما الذي تباعا فيه.

ولو اشتراها وشرط عليه البائع أنه بالخيار عليه ثلاثاً وقبضها المشتري فحاضت قبل أن يسلم البائع البيع ويطلق شرطه في الخيار أو تمضي ثلاث الخيار لم يطأها بهذه الحيضة حتى تطهر منها، ثم تحيض حيضة أخرى.

ولو اشتراها وقبضها وشرط لنفسه الخيار ثلاثاً، ثم حاضت قبل الثلاث، ثم اختار البيع كانت تلك الحيضة استبراء؛ لأنه تأم المالك فيها قابض لها لو أعقبتها أو كاتبها أو وهبها كان ذلك جائزاً، ولو أراد البائع ذلك فيها لم يكن له؛ لأن البيع فيها تام.

ولو بيع جارية معينة دلس فيها بيعي وظهر على العيب بعد الاستبراء فاختار أن يمسكها أجزاء ذلك الاستبراء من قبل أن المالك له تأم إلا أن له الخيار بالعيب إن شاء ردّه وإن شاء أمسك، وإن ماتت في هذه الحال ماتت منه.

وللرجل إذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن لا يدفع

وإذا قبضها فماتت قبل أن تستبرأ؛ فإن ماتت عنده بعد ما ظهر بها حملٌ وتصادقا على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع من الثمن بقدر ما بين قيمتها حاملاً وغير حامل.

ولو اشتراها بغير شرط فتراضيا أن يتواضعاها على يدي من يستبرئها فماتت أو عميت عند المستبرئ؛ فإن كان المشتري قبضها، ثم رضي بعد قبضها بمواضعتها فهي من ماله، وإنما هي جارية قد قبضها، ثم أودعها غيره فموتها في يدي غيره إذا كان هو وضعها كموتها في يديه.

ولو كان اشتراها، فلم يقبضها حتى تواضعاها برضا منهما على يدي من يستبرئها فماتت أو عميت ماتت من مال البائع؛ لأن كل من باع شيئاً بعينه فهو مضمونٌ عليه حتى يقبضه منه مشتريه، وإذا عميت قيل للمشتري أنت بالخيار إن شئت فخذها معية بجميع الثمن لا يوضع عنك للعيب شيء كما لو عميت في يدي البائع بعد صفقة البيع وقبل قبضها كنت بالخيار في تركها أو أخذها، وإن شئت فاتركها بالعيب، وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه إلا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم، فيكون إلى أجله، وإذا اشترى الرجلُ من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلع، فلم يشترط المشتري الثمن إلى أجل، وقال البائع لا أسلم إليك السلعة حتى تدفع إلي الثمن، وقال المشتري لا أدفع إليك الثمن حتى تسلم إلي السلعة، فإن بعض المشرقيين قال يجرى القاضي كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري على أن يحضر الثمن، ثم يسلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يبالي بآتيهما بدأ إذا كان ذلك حاضراً، وقال غيره منهم لا أجبر واحداً منهما على إحضار شيء، ولكن أقول أيكما شاء أن أقضي له بحقه على صاحبه فليدفع إلي ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحدٍ منهما دفع ما عليه إلا قبض ماله، وقال آخرون أنصب لهما عدلاً فاجبر كل واحد منهما على الدفع إلى العدل، فإذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن إلى البائع والسلعة إلى المشتري.

قال الشافعي: ولا يجوز فيها إلا القول الثاني من أن لا يجبر واحد منهما أو قول آخر وهو أن يجبر البائع على دفع السلعة إلى المشتري محضته، ثم ينظر؛ فإن كان له مال أجبره على دفعه من ساعته، وإن غاب ماله وقفت السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري؛ فإن وجد له ماله دفعه إلى البائع وأشهد على إطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال إلى البائع، وإن لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع وجده عند مفلس فهو أحق به إن شاء أخذه، وإنما أشهدنا على الوقف؛ لأنه إن أحدث بعد

عنها، وأن يقبضه إياها بائعها، وليس لبائعها منعه إياها ليستبرئها عند نفسه ولا عند غيره ولا مواضعته إياها على يدي أحدٍ ليستبرئها بحال ولا للمشتري أن يجبر عنه ثمنها حتى يستبرئها هو ولا غيره، ولا يضعها على يدي غيره فيستبرئها وسواء كان البائع في ذلك غريباً يخرج من ساعته أو مقيماً أو معلداً أو مليئاً أو صالحاً أو رجلاً سوء، وليس للمشتري أن يأخذه بحميلٍ بعده ولا بوجه ولا ثمن وماله حيث وضعه، وإنما التحفظ قبل الشراء، فإذا جاز الشراء الزمناه ما ألزم نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عبداً أو أمة أو شيئاً وهو غريب أو أهل، فقال أخاف أن يكون مسروقاً أو أخاف أن يكون واحداً من العبدین حرّاً كان ينبغي للحاكم أن يجبره على أن يدفع إليه الثمن؛ لأنه ماله حيث وضعه.

ولو أعطينا أن يأخذ له كفيلاً أو يجبر له البائع عن سفره أعطينا ذلك في خوف أن يكون مسروقاً أو معيياً عيباً خافياً من سرقة أو إياق، ثم لم نجعل لهذا غاية أبداً؛ لأنه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويوع المسلمين الجائزة بينهم، وفي سنة رسول الله ﷺ ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلعته أن يكون قابضاً لثمنها، وأن لا يكون الثمن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوسين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار، ولا يكون المشتري من جارية ولا غيرها محبوساً عن مالها، ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن توضع على يدي من يستبرئها كان في هذا خلاف بيع المسلمين والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعدو أن تكون في ملك البائع بالملك الأول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث، فلا يجبر واحد منهما على إخراج ملكه إلى غيره، ولو كان الثمن لا يجب على المشتري للبائع إلا بأن تحيض الجارية حيضة وتطهر منها كان هذا فاسداً من قبل أن رسول الله ﷺ، ثم المسلمين بعده نهوا أن تكون الأثمان المستأخرة إلا إلى أجل معلوم، وهذا إلى أجل غير معلوم؛ لأن الحيضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس، وفي شهر وأكثر وأقل، وكان فاسداً مع فساده من الثمن من السلعة أيضاً أن تكون السلعة لا مشتراً إلى أجل معلوم بصفة فتكون توجد في تلك المدة ويؤخذ بها بائعها ولا مشتراً بغير تسلط مشتريها على قبضها حتى يستبرئها، وهذا لا يبيع أجل بصفة ولا عين بعينه يقبض وخارج من بيع المسلمين، فلو أن رجلين تابعا جارية وتشارطا في عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى تستبرأ كان البيع فاسداً.

ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت، ولو اشتراها بغير شرط كان البيع جائزاً، وكان للمشتري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عند من شاء.

هبة أو ميراث أو أي مملوك ما كان لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها وأحب للرجل الذي يطأ أمة أن لا يرسلها، وإن يحصنها، وإن فعل لم يجرمها ذلك عليه وكانت فيما يحل له منها مثل الحصنة، ألا ترى أن عمر رضي الله عنه يقول ما بال رجال يطنون ولائهم، ثم يرسلونهن فيخير أنه تلحق الأولاد بهن، وإن أرسلهن، ولا يجرم عليهم الوطء مع الإرسال.

ولو ابتاع رجل جارية فاستبرأها، ثم جاء رجل آخر فادعى أنها له وجاء عليها بشاهد فوق المشتري عنها، ثم أبطل الحاكم الشاهد لم يكن على المشتري أن يستبرئها بعد ما فسخ عنه وقفها؛ لأنها كانت على الملك الأول لم تستحق، ولو استحقها، ثم اشتراها الأول وهي في بيته لم تخرج منه لم يطأها حتى يستبرئها؛ لأنه قد ملكها عليه غيره.

ولو كانت جارية بين رجلين فاستخلصها أحدهما وكانت في بيته لم يطأها من حين حل له فرجها حتى يستبرئها ولا تكون البراءة إلا بأن يملكها طاهراً، ثم تحيض بعد أن تكون طاهراً في ملكه، ولو اشتراها ساعة دخلت في الدّم لم يكن هذا براءة وأول الدّم وآخره سواء كما يكون هذا في العدة في قول من قال الأقراء عين الحيض.

ولو طلق الرجل امرأته أول ما دخلت في الدّم لم يعتد بتلك الحيضة، ولا يعتد بحيضة إلا حيضة تقدمها طهر.

فإن قال قائل: لم زعمت أن الاستبراء طهر، ثم حيضة، وزعمت في العدة أن الأقراء الأطهار؟

قلنا له بتفريق الكتاب، ثم السنة بينهما، فلما قال الله عز وجل ﴿يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ودل رسول الله ﷺ على أن الأقراء الأطهار لقوله في ابن عمر رضي الله عنه يطلقها طاهراً من غير جماع فذلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء فأمرنا أن تأتي بثلاثة أطهار؛ فكان الحيض فيها فاصلاً بينهما حتى يسمى كل طهر منها غير الطهر الآخر؛ لأنه لو لم يكن بينهما حيض كان طهراً واحداً وأمر رسول الله ﷺ في الإماء أن يستبرئن بحيضة؛ فكانت الحيضة الأولى أمامها طهر كما لا يعتد الطهر إلا وأمامها حيض، وكان قول النبي ﷺ: يستبرئن بحيضة يقصد قصد الحيض بالبراءة فأمرنا أن تأتي بحيض كما أمرنا إذا قصد الأطهار أن تأتي بطهر كامل.

١٣- النفقة على الأقارب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ

إشهادنا على وقف ماله في ماله شيئاً لم يجر، وإنما منعا من القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره أو هذا القول وأخذنا بهذا القول دونه؛ لأنه لا يجوز للحاكم عندنا أن يكون رجل يقر بأن هذه الجارية قد خرجت من ملكه يبيع إلى مالك، ثم يكون له حبسها وكيف يجوز أن يكون له حبسها، وقد أعلمنا أن ملكها لغيره، ولا يجوز أن يكون رجل قد أوجب على نفسه ثمناً وماله حاضر ولا نأخذ منه، ولا يجوز لرب الجارية أن يطأها، ولا يبيعها، ولا يعتقها، وقد باعها من غيره، ولا يجوز للسلطان أن يدع الناس يتدافعون وهو يقدر على اخذها منهم.

وإذا كانت لرجل أمة فزوجها أو اشتراها ذات زوج فطلقها الزوج أو مات عنها فانقضت عدتها فأراد سيدها إصابتها بانقضاء العدة لم أر ذلك له حتى يستبرئها بحيضة بعد ما حل فرجها له؛ لأن الفرج كان حلالاً لغيره ممنوعاً منه والاستبراء بسبب غيره لا بسببه ألا ترى أن رجلاً لو أراد بيع أمته فاستبرأها عند أم رجل أو بنته بحيضة أو حيض، ثم باعها من رجل لم يكن له أن يصيبها حتى يستبرئها بعدما أبيع له فرجها، ولو كانت لرجل أمة فكاتبها فعجزت لم يكن له وطؤها حتى يستبرئها؛ لأنها كانت ممنوعة الفرج منه، وإنما أبيع له فرجها بعد العجز فهي تمام في هذا المعنى كالتزوجة وتفارقها في أن فرجها لم يكن مباحاً لغيره والاحتياط تركها.

ولو كانت له أمة فحاضت فأذن لها بأن تصوم فصامت أو تحج فحجّت وأجبا عليها؛ فكانت ممنوعة الفرج في نهار الصوم ومدّة الإحرام والحيض، ثم خرجت من الإحرام والصوم والحيض لم يكن عليه أن يستبرئها، وذلك أنه إنما حل بينه وبين فرجها بعارض فيها كما يكون العارض فيه من الصوم والإحرام لا أنه حل بينه وبين الفرج كما حل بينه وبينها متزوجة ومكاتبه؛ فكان لا يحل له أن يلمسها، ولا يقبلها، ولا ينظر إليها بشهوة فحالها هذه مخالفة لحالها الأولى وتجتمع المستبراء والمعتدة وتختلفان فأما ما تجتمعان فيه، فإن في الاستبراء والعدة معنى وتعبداً فأما المعنى، فإن المرأة إذا وضعت حملها كانت براءة في الحرّة والأمة وانقضاء العدة، وأما التبدّد، فقد تعلم براءتها بأن تكون صبيّة لم يدخل بها، ومدخول بها فتحيض حيضة فتعتد عدة الوفاة كما تعتد البالغة المدخول بها ولا تبرئها حيضة واحدة، فلو لم تكن العدة إلا للبراءة كانت الصغيرة في هاتين الحالتين بريئة.

وكذلك الأمة البالغ وغير البالغ تشتري من المرأة الصالحة المحصنة لها، ومن الرجل الصالح الكبير قد حرم عليه فرجها برضاع، فلا يكون لمن اشتراها أن يطأها حتى يستبرئها.

ولو كان رجل مودع أمة يستبرئها بحيضة عنده قد حاضت في يدي نسائه حيضاً كثيراً، ثم ملكها، ولم تفارق تحصينها بشراء أو

التي لا يغني نفسه فيها؛ فكان ذلك عندنا؛ لأنه منه لا يجوز أن يضع شيئاً منه.

وكذلك إن كبر الولد زمناً لا يغني نفسه ولا عياله ولا حرفة له اتفق عليه الوالد.

وكذلك ولد الولد؛ لأنهم ولدٌ ويؤخذ بذلك الأجداد؛ لأنهم آباءه وكانت نفقة الوالد على الولد إذا صار الوالد في الحال التي لا يقدر على أن يغني فيها نفسه أوجب؛ لأن الولد من الوالد وحق الوالد على الولد اعظم.

وكذلك الجد وأبو الجد وآبؤه فوقه؛ وإن بعدوا؛ لأنهم آباءه قال: وإذا كانت هند زوجة لأبي سفيان وكانت القيم على ولدها لصغيرهم بامر زوجها فأذن لها رسول الله ﷺ أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها، ولولدها بالمعروف فمثلها الرجل يكون له على الرجل الحق بأي وجه ما كان فيمنعه إياه فله أن يأخذ من ماله حيث وجده سراً وعلاية.

وكذلك حق ولده الصغار وحق من هو قيم بماله ممن توكله أو كفله قال: وإن وجد الذي له الحق ماله بعينه كان له أخذه؛ وإن لم يجده كان له أخذه مثله إن كان له مثل إن كان طعاماً فطعام مثله؛ وإن كان دراهم فدراهم مثله؛ وإن كان لا مثل له كانت له قيمة مثله دنائير أو دراهم كان غصبه عبداً فلم يجده فله قيمته دنائير أو دراهم؛ فإن لم يجد للذي غصبه دنائير ولا دراهم؛ ووجد له عرضاً كان له أن يبيع عرضه الذي وجد فيستوفي قيمة حقه ويرد إليه فضله إن كان فيما باع له؛ وإن كان يبلو الأغلب به الدنانير باعه بدنانير؛ وإن كان الأغلب به الدراهم باعه بالدراهم قال: وإن غصبه ثوباً فلبسه حتى نقص ثمنه؛ أو عبداً فاستخدمه حتى كسر؛ أو عوراً عنده أخذ ثوبه وعبدته وأخذ من ماله قيمة ما نقص ثوبه وعبدته على ما وصفنا.

١٤ - نفقة المالك

١٦٥١ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان

بن عيينة عن محمد بن عجلان، عن بكير بن عبد الله، عن عجلان أبي محمد، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لِلْمَمْلُوكِ طَعَامٌ وَكِسْوَةٌ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ. [أخرجه مسلم (١٦٦٢)]

قال الشافعي: على مالك المملوك الذكر والأنثى البالغين إذا جسهما في عمل له أن ينفق عليهما ويكسوهما بالمعروف؛ وذلك نفقة رقيق بلدهما الشيع لأوساط الناس الذي تقوم به أبدانهم من أي الطعام كان حنطة أو شعيراً أو ذرة أو تمرأ

لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولعها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أراداً فصلاً عن تراض بينهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أزدتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير؛ وقال تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَاتَّمَرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُم فَتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى﴾ إلى قوله ﴿يَعْدُ عُسْرٍ يُسْرًا﴾.

١٦٤٩ - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن هنداً قالت لرسول الله ﷺ يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، ولئس لي إلا ما أذخل علي، فقال رسول الله ﷺ: خُذِي مَا يَكْفِيكَ، وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ. [قدم]

١٦٥٠ - قال الشافعي: أخبرنا أنس بن عياض، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها حدثت أن هنداً أم معاوية جاءت رسول الله ﷺ، فقالت إن أبا سفيان رجل شحيح، وأنه لا يعطيني، وولدي إلا ما أخذت منه ميراً وهو لا يعلم، فهل علي في ذلك من شيء؟، فقال رسول الله ﷺ: خُذِي مَا يَكْفِيكَ، وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ. [قدم]

قال الشافعي: في كتاب الله عز وجل، ثم في سنة رسول الله ﷺ بيان أن الإجارة جائزة على ما يعرف الناس إذ قال الله عز وجل ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ والرضاع يختلف، فيكون صبي أكثر رضاعاً من صبي وتكون امرأة أكثر لبناً من امرأة ويختلف لبنها فيقل ويكثر فتجوز الإجارة على هذا؛ لأنه لا يوجد فيه أقرب مما يحيط العلم به من هذا فتجوز الإجازات على خدمة العبد قياساً على هذا وتجوز في غيره مما يعرف الناس قياساً على هذا.

قال الشافعي: وبيان أن على الوالد نفقة الولد دون أمه كانت أمه متزوجة أو مطلقة، وفي هذا دلالة على أن النفقة ليست على الميراث، وذلك أن الأم وارثة وفرض النفقة والرضاع على الأب دونها.

قال الشافعي: قال ابن عباس في قول الله عز وجل ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ من أن لا تضار والدة بولدها لا أن عليها الرضاع.

قال الشافعي: وإذا وجب على الأب نفقة ولده في الحال

أكثرَ منها.

قال الشافعي: وهذا يدلُّك على ما وصفنا من تباين طعام المملوك وطعام سيده إذا أراد سيده طيب الطعام لا أدنى ما يكفيه، فلو كان ممن يريد أدنى ما يكفيه أطعمه من طعامه قال والكسوة هكذا قال والمملوك الذي يلي طعام الرجل يخالف عندنا المملوك الذي لا يلي طعامه وينبغي للمالك المملوك الذي يلي طعامه أن يكون أقل ما يصنع به أن يناوله لقمة يأكلها مما يقرب إليه، فإن المعروف لا يكون يرى طعاماً قد ولي الغناء فيه، ثم لا ينال منه شيئاً يردُّ به شهوته وأقل ما تردُّ به شهوته لقمة.

فإن قال قائل: كيف يكون هذا للمملوك الذي يلي الطعام

دون غيره؟

قيل: لاختلاف حالهما؛ لأن هذا ولي الطعام ورآه وغيره من المالك لم يله، ولم يره والسنة التي خصت هذا من المالك دون غيره.

قال الشافعي: وفي كتاب الله عز وجل ما يدلُّ على ما يوافق بعض معنى هذا قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ الآية فامر الله عز وجل أن يرزق من القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين الحاضرون القسمة، ولم يكن في الأمر في الآية أن يرزق من القسمة من مثلهم في القرابة واليتيم والمسكنة ممن لم يحضر ولهذا أشاء وهي أن تضيف من جاءك ولا تضيف من لم يقصد قصدك، ولو كان محتاجاً إلا أن تطوِّع، وقال لي بعض أصحابنا قسمة الميراث، وقال بعضهم قسمة الميراث وغيره من الغنائم فهذا أوسع وأحب إلي أن يعطوا ما طاب به نفس المعطي، ولا يوقَّت، ولا يحرمون.

قال الشافعي: ومعنى لا يكلف من العمل إلا ما يطيق يعني به، والله تعالى أعلم، إلا ما يطيق الدوام عليه ليس ما يطيقه يوماً أو يومين أو ثلاثة ونحو ذلك، ثم يعجز فيما بقي عليه، وذلك أن العبد الجلدة والأمة الجلدة قد يقويان على أن يمشيا ليلة حتى يصبحا وعامة يوم، ثم يعجزان عن ذلك ويقويان على أن يعملوا يوماً وليلة، ولا ينامان فيهما، ثم يعجزان عن ذلك فيما يستقبلان والذي يلزم المملوك لسيده ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه إن كان مسافراً فينشي العقبة وركوب الأخرى والنوم إن قدر ركباً نام أكثر من ذلك، وإن كان لا يقدر على النوم ركباً نام أكثر من ذلك في المنزل، وإن كان عمله بالليل تركناه بالنهار للراحه، وإن كان عمله بالنهار تركناه بالليل للراحه، وإن كان في الشتاء عمل في السحر، ومن أول الليل، وإن كان في صيف يعمل ترك في القافلة.

وكسوتهم كذلك مما يعرف أهل ذلك البلد أنه معروف صرف أو قطن أو كتان أي ذلك كان الأغلب بذلك البلد، وكان لا يسمى ضيقاً بموضعه.

قال الشافعي: والجوابي إذا كانت لمن فراهة وجمال فالمعروف أنهم يكسبون أحسن من كسوة اللاتي دونهن.

١٦٥٢ - **قال الشافعي:** أخبرنا سفيان، عن إبراهيم بن أبي خديش، عن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن عباس يقول في المملوكين "أطعموهم مما تأكلون وأكسوهم مما تلبسون". [أخرجه البيهقي (٨/٨)]

قال الشافعي: هذا كلام مجمل يجوز أن يكون على الجواب فسأل السائل عن ماليكه وهو إما يأكل قمراً أو شعيراً أو أدنى ما يقدر عليه من الطعام ويلبس صوفاً أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس، فقال "أطعموهم مما تأكلون وأكسوهم مما تلبسون"، وكان أكثر حال الناس فيما مضى ضيقاً، وكان كثير ممن اتسعت حاله مقتصداً فهذا يستقيم قال والسائلون عرب ولبوس عاصمتهم وطعامهم خشن ومعاشهم ومعاشر رقيقهم متقارب فاما من لم تكن حاله هكذا، وخالف معاش السلف والعرب وأكل رقيق الطعام ولبس جيد الثياب، فلو آسى رقيقه كان أكرم وأحسن؛ فإن لم يفعل فله ما قال رسول الله ﷺ: نفقته وكسوته بالمعروف والمعروف عندنا المعروف لمثله في بلده الذي به يكون، ولو أن رجلاً كان لبسه الرشي والخز والمروي والقصب وطعمته القسي والوان لحم الدجاج والظير لم يكن عليه أن يطعم بماليكه ويكسوه مثل ذلك، فإن هذا ليس بالمعروف للمالك.

١٦٥٣ - **قال الشافعي:** أخبرنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا كفى أحدكم خادمه طعامه حره ودخانته فليدعه فليجلسه معه؛ فإن أبي فليروغ له لقمة فليناولها إياها أو يعطيه إياها أو كلمة هذا معناه. [أخرجه مسلم (١٦٦٣)، أبو داود (٣٨٤٦)، الترمذي (١٨٥٣)]

قال الشافعي: فلما قال رسول الله ﷺ: فليروغ له لقمة كان هذا عندنا، والله تعالى أعلم، على وجهين: أحدهما وهو أولاهما بمعناها - والله تعالى أعلم، - أن إجلالته معه أفضل، وإن لم يفعل فليس بواجب عليه أن يجلسه معه إذ قال رسول الله ﷺ: ولا فليروغ له لقمة؛ لأن إجلاله لو كان واجباً عليه لم يجعل له أن يروغ له لقمة دون أن يجلسه معه أو يكون بالخيار بين أن يناوله أو يجلسه، وقد يحتمل أن يكون أمر اختيار غير الختم وتكون له نفقته بالمعروف كما قال رسول الله ﷺ، فلا يجب له

قال الشافعي: وإن كانت لرجل دابة في المصر أو شاة أو بعير علفه ما يقيم؛ فإن امتنع من ذلك أخذه السلطان بelfه أو بييمه؛ فإن كانت بيادية فاتخذت الغنم أو الإبل أو البقر على المرعى فخلها والزعي، ولم يحبسها فأجبت الأرض فأحب إلى لو علفها أو ذبحها أو باعها، ولا يحبسها فتموت هزالاً إن لم يكن في الأرض متعلق ويحبر عندي على بيعها أو ذبحها أو علفها؛ فإن كان في الأرض متعلق لم يحبر عندي على بيعها ولا ذبحها ولا علفها؛ لأنها على ما في الأرض تتخذ، وليست كاللدواب التي لا ترعى والأرض مخصصة إلا رعيًا ضعيفاً ولا تقوم للجذب قيام الرواحي.

قال الشافعي: ولا تحلب أمهات النسل إلا فضلاً عما يقيم أولادهم، ولا يحلبها ويتركهن يمتن هزالاً.

قال: وليس له أن يسترضع أمة فيمنع ولدها إلا يكون فيه فضل عن ربه أو يكون ولدها يتغذى بالطعام فيقيم بدنه، فلا بأس أن يؤثر ولده بالذين إن اختاره على الطعام قال: وفي كتاب الطلاق والنكاح نفقة المطلقة والزوجة وغير ذلك من النفقات مما يلزم.

١٥- الحجة على من خالفنا

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال بعض الناس قولنا فيمن كان له على رجل حق، فلم يعطه إياه، فإن له أن يأخذ منه حقه سرّاً ومكابرة إن غصبه دنائير أو دراهم أو ما يكال أو يوزن فوجده مثله أخذه؛ فإن لم يجد مثله لم يكن له أن يبيع من عرضه شيئاً فيستوفي حقه، وذلك أن صاحب السلعة الذي وجب عليه الحق لم يرض بأن يبيع ماله، فلا ينبغي لهذا أن يكون أمين نفسه.

قال الشافعي: أرايت لو عارضك معارض بمثل حجتك، فقال هو إذا غصبه دراهم فاستهلكها فأمرته أن يأخذ دراهم غيرها، وإنما جعلت هذه الدراهم بدلاً من تلك القيمة؛ لأنه لو غصبه سوداً لم تأمره أن يأخذ وضحاً؛ لأنّ الوضح أكثر قيمة من السود، فقد جعلت له البدل بالقيمة والقيمة يبيع؛ فإن قال هذه دراهم مثل القيمة قلنا، وما مثل؟

قال: لا يجوز الفضل في بعضها على بعض.

قلنا: فإن كنت من هذا الوجه أجزته فقل له يأخذ مكان السود وضحاً وهي لا يحل الفضل في بعضها على بعض قال: لا؛ لأنها، وإن لم يحل الفضل في بعضها على بعض فهي أكثر قيمة من الدنانير قلنا فحجتك، لأنّ الفضل في بعضها على بعض لا يحل كانت خطأ؛ لأنه إنما صرت إلى أن تعطيه دراهم بقيمة ما أخذ من الدراهم، وهذا بيع فكيف لم تجز أن يأخذ دنائير بقيمة

ووجه هذا كله في المملوك والمملوكة ما لا يضر بأبدانها الضرر البين، وما يعرف الناس أنهم يطيقان المداومة عليه.

قال الشافعي: ومتى مرض واحد منهما فعليه نفقته في المرض ليس له استعماله إن كان لا يطيق العمل، وإن عمي أو زمن أنفق عليه مولاه أيضاً إلا أن يشاء يعتقه، فإذا اعتقه، فلا نفقة له عليه.

قال الشافعي: وأم الولد مملوكة يلزمه نفقتها وتخدمه وتعمل له ما تحسن وتطيق بالمعروف في منزله والمبدرة والمملوكة تعمل له في منزله أو خارجاً عنه كما وصفنا من المملوكة غير المبدرة وينفق عليهن كلهن بالمعروف والمعروف ما وصفت وأي مملوك صار إلى أن لا يطيق العمل لم يكلفه وأنفق عليه ورضاع المملوك الصغير يلزم مولاه والمكاتب والمكاتبه مخالفان لمن سواهما لا يلزم مولاهما نفقة في مرض ولا غيره؛ فإن مرضاً وعجزاً عن نفقة أنفسهما قيل لهما لكما شرطاً كما في الكتابة فأنفقا على أنفسكما؛ فإن زعمتا أنكما عاجزان عن تادية الكتابة أبطلنا كتابتكما وردناكما رقيقاً كما نطلبهما إذا عجزتما عن تادية أرض جانيكما قال: وإذا كان لهما إذا عجزا أن يقولوا لا نجد فردان رقيقين كان لهما في المرض ما وصفت إن شاء الله تعالى؛ لأنّ هذا دلالة على أن فسخ الكتابة إليهما دون من كاتبهما قال: ولو كانا اثنين فعجز أحدهما أو مرض، فقال: قد عجزت بطلت كتابته وأنفق عليه، وكان الذي لم يعجز عن الكتابة مكاتباً ويرفع عنه حصّة العاجز من الكتابة.

قال الشافعي: وينفق الرجل على مالهيكه الصغار، وإن لم ينفعه يجبر على ذلك قال: ولو زوج رجل أم ولده فولدت أولاداً أنفق عليهم كما ينفق على رقيقه حتى يعتقوا بعثت أمهم، قال: وإذا ضرب السيد على عبده خراجاً، فقال العبد لا أطيقه.

قيل له أجره تمن شئت واجعل له نفقته وكسوته، ولا يكلف خراجاً، وإن كانت أمة فكذلك غير أنه لا ينبغي أن يأخذ منها خراجاً إلا أن تكون في عمل وأحب أن يمنعه الإمام من أخذ الخراج من الأمة إذا لم تكن في عمل وأحب كذلك يمنعه الخراج من العبد إن لم يكن يطيق الكسب صغيراً كان أو كبيراً.

١٦٥٤- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عمه أبي

سُهَيْل بن مَالِك، عن أبيه أنه سمع عثمان رضي الله عنه يقول في خطبته: "ولا تكلفوا الصغير الكسب، فإنكم متى كلفتموه الكسب سرق ولا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب، فإنكم متى كلفتموها الكسب كسبت بفرجها". [أخرجه

مال رجل والرجل يعلم أن لا حق له على المبيع عليه أجل له أن يأخذ ما باع له السلطان؟
قال: لا.

قلنا فتراك إنما تجعل أن يأخذ بعلمه لا بالسلطان، وما للسلطان في هذا معنى أكثر من أن يكون كالمفتي يجبر بالحق لبعض الناس على بعض ويجبر من امتنع من الحق على تأديته، وما يجعل السلطان شيئاً، ولا يجرمه ما الحلال، وما الحرام إلا على ما يعلم الناس فيما بينهم قال أجل قلنا فلم جعت بين الرجل يكون له الحق فيأخذ حقه دون السلطان ويكره الذي عليه الحق وجعلته أمين نفسه فيه وفترقت بينه وبين السلطان في البيع من مال الذي عليه الحق أقلت هذا خبراً أم قياساً؟
قال: قال أصحابنا يقيح أن يبيع مال غيره.

قلت: ليس في هذا شيء لو قبح إلا وقد شرت فيه بأنك تجعله يأخذ مثل عين ماله، وذلك قيمته والقيمة بيع وتحالف معنى السنة في هذا الموضع وتجامعها في موضع غيره قال هكذا أصحابنا.

قلت: فترضى من غيرك بمثل هذا، فيقول لك من خالفك هكذا قال أصحابنا؟

قال: ليس له في هذا حجة قلنا ولا لك أيضاً فيه حجة، فقال: إنه يقال: إن النبي ﷺ قال: أُو الْأَمَانَةِ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَاتَكَ فما معنى هذا؟

قلنا ليس هذا بثابت عند أهل الحديث منكم، ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة علينا، ولو كانت كانت عليك معنا قال وكيف؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ فتأدية الأمانة فرض والخيانة محرمة، وليس من أخذ حقه بخائن قال أفلا تراه إذا غصب دنائير فباع ثياباً بدنائير، فقد خان؛ لأن الثياب غير الدنائير؟

قلت: إن الحقوقي تؤخذ بوجوه منها أن يوجد الشيء المغصوب بعينه فيؤخذ؛ فإن لم يكن فمثله؛ فإن لم يكن يبيع على الغاصب فأخذ منه مثل ما غصب بقيمته، ولو كان إذا خان دنائير فبيعت عليه جارية بدنائير فدفعته إلى المغصوب كان ذلك خيانة لم يجعل للسلطان أن يجوز، ولا يكثر على ما يعلم أنه لا يجعل له، وكان على السلطان إن وجد له دنائره بعينها أعطاه إياها وإلا لم يعطه دنائير غيرها؛ لأنها ليست بالذي غصب، ولا يبيع له جارية فيعطيه قيمتها وصاحب الجارية لا يرضى قال أفرايت لو كان ثابتاً ما معناه؟

قلنا إذا دلت السنة واجتماع كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه لنفسه سرّاً من الذي هو عليه، فقد دل ذلك أن

الدراهم، وإنما إلى القيمة ذهبت وكيف لم تجز له أن يبيع من عرضه فيأخذ مثل دراهمه والعرض يجعل بالدراهم وفيه تغاير فما حجبتك على أحد إن عارضك بمثل هذا القول؟

فقال: لا يجوز له أن يأخذ إلا ما أخذ منه؛ لأنك تعلم أنه إذا أخذ غير ما أخذ منه، فإنما يأخذ بدلاً والبدل بقيمة، ولا يجوز له أن يكون أمين نفسه في مال غيره وأنت تقول في أكثر العلم لا يكون أمين نفسه.

قال الشافعي: فقال فما تقول أنت؟

قلت: أقول: إن سنة رسول الله ﷺ، ثم إجماع أكثر من حفظت عنه من أهل العلم قبلنا يدل على أن كل من كان له حق على أحد منعه إياه فله أخذه منه، وقد يحتمل أن يكون ما أدخل أبو سفيان على هند مما أذن لها رسول الله ﷺ في أخذه ما يكتفيها، ولولها بالمعروف منه ذهباً وفضة لا طعاماً ويحتمل لو كان طعاماً أن يكون أرفع مما يفرض لها ويمن أن لها أن تأخذ بالمعروف مثل ما كان فاضاً لها لا أرفع ولا أكثر منه ويحتمل لو كان مثل ما يفرض لها ليس أكثر منه أن تكون إنما أخذته بدلاً مما يفرض لها مثله؛ لأنه قد كان لأبي سفيان حبس ذلك الطعام عنها وإعطائها غيره؛ لأن حقها ليس في طعام بعينه إنما هو طعام نصفه كطعام الناس وأدم كادم الناس لا في أرفع الطعام بعينه ولا الآدم ولا في شرهما وهي إذا أخذت من هذا، فإنما تأخذ بدلاً مما يجب لها ولولها والبدل هو القيمة والقيمة تقوم مقام البيع وهي إذا أخذت لنفسها، ولولها، فقد جعلها أمين نفسها، ولولها وأباح لها أخذ حقها وحقهم سرّاً من أبي سفيان وهو مالك المال.

قال الشافعي: فقلت له أما في هذا ما دلّك على أن للمرء أن يأخذ لنفسه مثل ما كان على الذي عليه الحق أن يعطيه ومثل ما كان على السلطان إذا ثبت الحق عنده أن يأخذه به قال وأين؟

قلت له أرايت السلطان لو لم يجد للمغتصب سلعة بعينها ليس يقضي على الغاصب بأن يعطيه قيمتها؟
قال: بلى.

قلت إن لم يعطه سلعة بعينها باع السلطان عليه في ماله حتى يعطي المغصوب قيمة سلعة؟

قال: بلى، فقل له إذا كانت السنة تبیح لمن له الحق أن يأخذ حقه دون السلطان كما كان للسلطان أن يأخذه لو ثبت عنده فكيف لا يكون للمرء إذا لم يجد حقه أن يبيع في مال من له عليه الحق حتى يأخذ حقه؟

قال للسلطان أن يبيع، وليس لهذا أن يبيع قلنا، ومن قال: ليس له أن يبيع؟ أرايت إذا قيل لك ولا له أن يأخذ مال غيره إلا بإذن السلطان ما حجبتك؟ أو أرايت السلطان لو باع لرجل من

قال لأخيه قلنا: أرايت يتيماً له خالٌ وابنٌ عمٌ غنيانٍ لم

ماتَ اليتيمُ لمن ميراثه؟

قال لابن عمه.

فقلت قبل أن يموتَ على من نفقته؟

قال على خاله.

فقلت لبعضهم أرايت يتيماً له أخٌ لأبيه وأمه وهو فقيرٌ وله

ابنٌ أخٌ غنيٌ لمن ميراثه؟

قال للأخ.

فقلت فعلى من نفقته؟

قال على ابن أخيه.

قلت: فقد جعلت النفقة على غير وارث، وكل ما لزم

أحداً لم يتحول عنه لفقر ولا غيره؛ فإن كانت الآية على ما

وصفت، فقد خالفها فأبرأت الوارث من النفقة وجعلتها على

غير الوارث قال: إنما جعلتها على ذي الرِّحم المحرم إن كان وارثاً

قلنا، وقد جعلها على الخال وهو غير وارث فتخالف الآية فيه

خلافاً بيناً أو تجدد في الآية أنه إنما عني بها الرِّحم المحرم أو تجدد

أحداً من السلف فسرها كذلك؟

قال هي هكذا عندها.

قلت: أرايت إن عارضك أحدٌ بمثل حجبتك، فقال: إذا

جاء أن تجعلها على بعض الوارثين دون بعض.

قلت: أجبره على نفقة ذي الرِّحم غير المحرم لأن أجبره

على نفقة الجارية وهو يجلُّ له نكاحها، فيكون يوماً فيها له منفعة

وسرور، وعلى نفقة الغلام وهو يجلُّ له أن ينكح إليه أو ينكح

المرأة التي يتفق عليها، فيكون له في ذلك منفعة وسرور أجورٌ من

أن أجبره على نفقة من يجرم عليه نكاحه؛ لأنه لا يستمتع أحدهما

بالآخر بما يستمتع به الرجال من النساء والنساء من الرجال ما

حجبتك عليه؟ ما أعلم أحداً لو قال: هذا إلا أحسن قولاً منك

قال: لأن الذي يجرم نكاحه أقرب.

قلنا: قد يجرم نكاح من لا قرابة له قال وأين؟

قلنا أم امرأتك وامرأة أبيك وامرأة تلاعنها وامراتك تبت

طلاقها، وكل من بينك وبينه رضاع قال: ليس هؤلاء وارثاً قلنا أو

ليس قد فرضت النفقة على غير الوارث؟

فإن قال قائل: فإننا قد رويناه من حديثكم أن عمر بن

الخطاب رضي الله عنه أجبر عصبية غلام على رضاعه الرجال دون النساء

قلنا افتأخذ بهذا؟

قال: نعم.

قلت افتخص العصبية وهم الأعمام وبنو الأعمام والقرابة

ليس بخيانة، الخيانة أخذٌ ما لا يجلُّ أخذه، فلو خاني درهماً.

قلت: قد استحل خياني لم يكن لي أن أخذ منه عشرة

دراهم مكافأة بخياني، وكان لي أن أخذ درهماً ولا أكون بهذا

خائناً ولا ظالماً كما كنت خائناً ظالماً بأخذ تسعة مع درهم؛ لأنه لم

يخنيها.

قال الشافعي: ولا تعدو الخيانة المحرمة أن تكون كما

وصفنا من أن يأخذ من مال الرجل بغير حق وهي كذلك إن شاء

الله تعالى والسنة دليل عليها أو تكون لو كان له حق لم يكن له

أن يأخذ بغير أمره، وهذا خلاف السنة؛ فإن كان هذا هكذا، فقد

أمرنا رجلاً أن يأخذ حقه والبدل من حقه بغير أمر من أخذ منه

سراً ومكابرة.

قال الشافعي: وخالفنا أيضاً في النفقة، فقال: إذا مات

الأب أنفق على الصغير كل ذي رحم يجرم عليه نكاحه من رجلٍ

أو امرأة.

قلت له: فما حجبتك في هذا؟

قال قول الله تبارك وتعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ

حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَسِّمَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ

رِضْعُهُنَّ﴾ إلى قوله ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

قال الشافعي:

قلت له: أكان على الوارث مثل ذلك عندك على جميع ما

فرض الله تبارك وتعالى على الأب، والوارث يقوم في ذلك مقام

الأب؟

قال: نعم.

فقلت أوجدت الأب يتفق ويسترضع المولود وأمه وارث

لا شيء عليها من ذلك؟

قال: نعم.

قلت أف يكون وارث غير أمه يقوم مقام أبيه فيتفق على أمه

إذا أرضعته، وعلى الصبي؟

قال: لا، ولكن الأم تنفق عليه مع الوارث قلنا فأول ما

تأولت تركت.

قال: فإن أقول على الوارث مثل ذلك بعد موت الأب

هي في الآية ذلك بعد موت الأب قال: لا يكون له وارث وأبوه

حي قلنا بلى أمه، وقد يكون زمناً مولوداً فيرثه ولده لو مات،

ويكون على أبيه عند نفقته، فقد خرجت مما تأولت.

قال الشافعي: فقلت لبعض من يقول هذا القول أرايت

يتيماً له أخ فقيرٌ وجدٌ أبو أم غنيٌ على من نفقته؟

قال على جدّه قلنا ولمن ميراثه؟

من قبل الأب؟

منها في مواضعه، والله نسأل الرشد والتوفيق وأقل ما يجب في أمرو بالعشرة بالمعروف أن يؤدي الزوج إلى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة وترك ميل ظاهر، فإنه يقول جل وعز ﴿فَلَا تَعْبِلُوا كُلَّ الْعَيْلِ قَتْلُوهَا كَالْمَعْلُوقَةِ﴾ وجماع المعروف إتيان ذلك بما يحسن لك ثوابه وكف المكروه.

١٧ - النفقة على النساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إلى ﴿تَعُولُوا﴾ وقول الله ﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ يدل - والله أعلم - أن على الرجل نفقة امرأته، وقوله ﴿أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ أن لا يكثر من تعولون إذا اقتصر المرأة على واحدة، وإن أباح له أكثر منها، وقال الله عز وجل ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾.

١٦٥٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ لِي مِنْهُ إِلَّا مَا يُدْخِلُ عَلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: خُذْ مَا يَكْفِيكَ، وَلَذَلِكَ بِالْمَعْرُوفِ. [هـ]

١٦٥٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ أَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ أَنْفَقَهُ عَلَى وَلَدِكَ قَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ أَنْفَقَهُ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ أَنْتِ أَعْلَمُ. [هـ]

قال سعيد، ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث يقول ولدك أنفق علي من تكلي؟ وتقول زوجتك أنفق علي أو طلقي، ويقول خادمك أنفق علي أو بعني. [هـ]

قال الشافعي: فهنا نأخذ قلنا على الزوج نفقة امرأته، وولد الصغار بالمعروف والمعروف نفقة مثلها ببلدها الذي هي فيه برأ كان أو شعيراً أو ذرة لا يكلف غير الطعام العام ببلده الذي يقتاتة مثلها، ومن الكسوة والأدم بقدر ذلك لقول الله عز وجل ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾، فلما فرض عليهم نفقة أزواجهم كانت الدلالة كما وصفت في القرآن وأبان النبي ﷺ ذلك؛ فإن فرض الله عليهم نفقة أزواجهم فعجزوا عنها لم يجبرن على المقام معهم مع العجز عما لا غنى بهن عنه من النفقة والكسوة قال وبلاستدلال قلنا إذا عجز الرجل عن نفقة امرأته

قال: لا إلا أن يكونوا ذوي رحم محرم قلنا فالحجة عليك في هذا كالحجة عليك فيما احتججت به من القرآن، وقد خالفت هذا قد يكون له بنو عم، فيكونون له عصبه، وورثة ولا تجعل عليهم النفقة وهم العصبة الورثة، وإن لم تجد له ذا رحم تركه ضائعاً.

قال الشافعي: فقال لي قائل قد خالفتم هذا أيضاً قلنا أما الأثر عن عمر فنحن أعلم به منك ليس تعرفه، ولو كان ثابتاً لم يخالفه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما؛ فكان يقول: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ على الوارث أن ﴿لَا تَفْسَارُ وَالِدَةَ بَوَلِيغاً﴾ وابن عباس رضي الله تعالى عنهما أعلم بمعنى كتاب الله عز وجل منا والآية محتملة على ما قال ابن عباس، وذلك أن في فرضها على الوارث والأم حجة دلالة على أن النفقة ليست على الميراث؛ لأنها لو كانت على الميراث كان على الأب ثلثاها وسقط عنه ثلثها؛ لأنه حظ الأم، ولو استرضع المولود غير الأم كان على الأب ثلثا الرضاع، وعلى الأم ثلثه، وإن كانت الأم خرجت من هذا المعنى أو جعلت فيه كالمستأجرة غيرها؛ فكان ينبغي لو مات الأب أن يقرم الوارث مقام الأب فينفق على الأم إذا أرضعته، فلا يكون على الأم من رضاعه شيء لو استرضعته أخرى، وقد فرض الله عز وجل نفقة المطلقات ذوات الأحمال وجاءت السنة من ذلك بنفقة وغرامات تلزم الناس ليس فيها أن يلزم الوارث نفقة الصبي، وكل امرئ مالک لماله، وإنما لزمه فيه ما لزمه في كتاب أو سنة أو أثر أو أمر يجمع عليه فاما أن نلزمه في ماله ما ليس في واحد من هذا، فلا يجوز لنا؛ فإن كان التأويل كما وصفنا فنحن لم نخالف منه حرفاً، وإن كان كما وصفت، فقد خالفته خلافاً بيناً.

١٦ - جماع عشرة النساء

أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق بقراءتي عليه قال: أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وقال الله تعالى ﴿وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ الآية، وقال عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال عز وجل ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَعْنَ أَجْلَهُنَّ فَامْسُكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال جل وعلا ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ فجعل الله للزوج على المرأة وللمرأة على الزوج حقوقاً بينهما في كتابه، وعلى لسان نبيه مفسرة ومجمل، ففهمها العرب الذين خوطبوا بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم، وقد وضعنا بعض ما حضرنا

قلت:

١٦٥٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ: سَأَلْتُ

سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ.

قال: يفرق بينهما. قال أبو الزناد: قلت: سنة؟ قال سعيد:

سنة. والذي يشبه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله

ﷺ. [أخرجه البيهقي (٤٦٩/٧)]

١٦٥٨- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ

عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ

الْأَجْنَادِ فِي رِجَالِ غَابُوا، عَنْ نِسَائِهِمْ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوهُمْ

بِأَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يَطْلُقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَبَسُوا.

قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي حَدِيثِ رَسُولِ

اللَّهِ ﷺ مَنصُوصًا بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا هَلْ يَبْنَى بَيْنَهُمَا مَنَعَهَا مِنْ

حَقِّهَا أَلَيْ لَا تَفْرُقُ بَيْنَهُمَا وَإِنَّهَا إِذَا مَنَعَهَا فُرْقٌ يُمْلَأُ نَشْوَرُ الرَّجُلِ

وَيُمْلَأُ تَرْكُهُ الْقِسْمَ لَهَا مِنْ غَيْرِ إِيلَاءٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ نَعَمْ لَيْسَ فِيهِ فَقَدِ

الْجَمَاعُ أَكْثَرُ مِنْ فَقْدِ لَذَّةٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَا يُتْلَفُ نَفْسُهَا وَتَرْكُ

النَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ يَأْتِيَانِ عَلَى إِتْلَافِ نَفْسِهَا، وَقَدْ وَجَدْتُ اللَّهَ عَزَّ

وَجَلَّ أَبَاحَ فِي الضَّرُورَةِ مِنَ الْمَأْكُولِ مَا حَرَّمَ مِنَ الْمَنِيِّ وَالْدَمِ

وغيرهما مَنَعًا لِلنَّفْسِ مِنَ التَّلَفِ، وَوَضَعَ الْكُفْرَ عَنِ الْمُسْتَكْرَى

لِلضَّرُورَةِ الَّتِي تَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا أَجْدَهُ أَبَاحَ لِلْمَرْأَةِ وَلَا لِلرَّجُلِ

فِي الشَّهْوَةِ لِلْجَمَاعِ شَيْئًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ

الرَّجُلَ إِذَا عَجَزَ عَنْ إِصَابَةِ امْرَأَتِهِ، وَإِنْ كَانَ يُصِيبُ غَيْرَهَا أَجَلَ

سَنَةٍ، ثُمَّ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَتْ قَالَ: هَذَا رِوَايَةٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ

الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: فإن كانت الحجّة فيه الرواية عن عمر، فإن قضاء

عمر بأن يفرق بين الزوج وامراته إذا لم ينفق عليها أثبت عنه

فكيف رددت إحدى قضايا عمر في التفريق بينهما، ولم يخالفه فيه

أحد علمته من أصحاب رسول الله ﷺ وقبلت قضاءه في العين

وأنت تزعم أن علياً ﷺ يُخَالِفُهُ؟

فَقَالَ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ مِنْ حَقِّ الْعَقْدَةِ.

قلت له: أفكما يجامع الناس أو جماع مرّة واحدة؟

قال: كما يجامع الناس.

قلت: فأنت إذا جماع مرّة واحدة لم تفرق بينهما قال: من

أجل أنه ليس بعينين.

قلت: فكيف يجامع غيرها، ولا يكون عَيْنًا وتوجّله سنة؟

قال: إن أداء الحق إلى غيرها غير مخرج له من حقها.

فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَقُلْنَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ نَفَقَةُ امْرَأَتِهِ إِذَا مَلَكَ عَقْدَةً نِكَاحَهَا وَخَلَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّخُولِ عَلَيْهَا فَأَخَّرَ ذَلِكَ هُوَ وَنَفَقَتُهَا مَطْلَقَةً طَلَاً يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ حَتَّى تَقْضِيَ عَدَّتَهَا، وَإِنْ كَانَ مِثْلَهَا لَا يَخْدُمُ نَفْسَهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ خَادِمٍ لَهَا، وَإِذَا دَخَلَ بِهَا فِقَابٍ عَنْهَا قَضَى لَهَا بِنَفَقَتِهَا فِي مَالِهِ؛ فَإِنْ لَمْ تَرْفَعْ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ حَتَّى يَقْدَمَ وَتَصَادَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْفَقْ عَلَيْهَا فِي غَيْبِهِ حَكَمَ السُّلْطَانُ عَلَيْهِ بِنَفَقَتِهَا فِي الشُّهُورِ الَّتِي مَضَتْ.

وكذلك إن كانت زوجته حرّة ذمّية، وإن كانت عليه ديون ضربت زوجها مع الغرماء بالنفقة الماضية المدة التي حبسها؛ لأنه حق لها.

١٨- الخلاف في نفقة المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَفَقَةُ امْرَأَتِهِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا وَجِبَ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يَطْلُبَ نَفَقَتَهَا أَنْ يَعْطِيَهَا مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَالًا فَرَضَ عَلَيْهِ لَهَا نَفَقَةً وَكَانَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَطْلُبْ ذَلِكَ حَتَّى يَمُضِيَ لَهَا زَمَانٌ، ثُمَّ طَلَبَتْهُ فَرَضَ لَهَا مِنْ يَوْمِ طَلَبَتْهُ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا نَفَقَةً فِي الْمُدَّةِ الَّتِي لَمْ تَطْلُبْ فِيهَا النَّفَقَةَ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَتِهَا لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا إِذَا طَلَّقَهَا مَلَكَ رَجَعَتْهَا أَوْ لَمْ يَمْلِكْهَا.

قال الشافعي: وَقَالَ لِي كَيْفَ.

قلت: فِي الرَّجُلِ يَعْجِزُ عَنْ نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا؟

قلت: لَمَّا كَانَ مِنْ فَرَضِ اللَّهِ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَةُ الْمَرْأَةِ وَمَضَتْ بِذَلِكَ سَنَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَثَارُ وَالِاسْتِدْلَالُ بِالسَّنَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَبْسَهَا عَلَى نَفْسِهِ يَسْتَمْتِعُ بِهَا وَمَنْعَهَا عَنْ غَيْرِهِ تَسْتَعْنِي بِهِ وَهُوَ مَانِعٌ لَهَا فَرَضًا عَلَيْهِ عَاجِزًا عَنْ تَادِيَتِهِ، وَكَانَ حَبْسُ النَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ يَأْتِي عَلَى نَفْسِهَا فَمُوتُ جَوْعًا وَعَطَشًا وَعَرِيًّا قَالَ فَالْإِنْ الدَّلَالَةَ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا؟

قلت: قال أبو هريرة: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الزَّوْجَ بِالنَّفَقَةِ عَلَى أَهْلِهِ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ تَقُولُ امْرَأَتُكَ أَنْفَقَ عَلَيَّ أَوْ طَلَّقْنِي، وَيَقُولُ خَادِمُكَ أَنْفَقَ عَلَيَّ أَوْ بَعْنِي.

قال الشافعي: قال فهذا بيان أن عليه طلاقها.

قلت: أمّا بنصر، فلا، وأمّا بالاستدلال فهو يشبهه، والله أعلم، وقلت له تقول في خادم له لا عمل فيها بزمانة عجز عن نفقتها؟

قال نبيها عليه.

قلت: فإذا صنعت هذا في ملكه كيف لا تصنعه في امراته التي ليست بملك له؟

قال: فهل من شيء أبين من هذا؟

قلت: فإذا كنت تفرق بينهما بأن حقاً عليه جماعها ورضيت منه في عمره أن يجامع مرة واحدة فحقها عليه في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ والأثر في نفقتها واجب.

قال: نعم.

قلت فلم أقررتها معه بفقد حقين في النفقة والكسوة وفقدتهما يأتي على إتلافها؛ لأن الجورع والعطش في أيام يسيرة يقتلها والعري يقتلها في الحر والبرد وانت تقول لو أنفق عليها دهره، ثم ترك يوماً أخذته بنفقتها؛ لأنه يجب لها في كل يوم نفقة وفرقت بينهما بفقد الجماع الذي تخرجه منه في عمرها بجماع مرة واحدة، فقد فرقت بينهما بأصغر الضررين وأقررتها معه على أعظم الضررين، ثم زعمت أنها متى طلبت نفقتها من ماله غائباً كان أو حاضراً فرضتها عليه وجعلتها ديناً في ذمته كحقوق الناس، وإن كفت عن طلب نفقتها أو هرب، فلم تجده ولا مال له، ثم جاء لم تأخذه بنفقتها فيما مضى، هل رأيت مالاً قسط يلزم الوالي أخذه لصاحبه حاضراً أو غائباً فيترك من هو له طلبه أو يطلبه فيهرب صاحبه فيبطل عنه؟.

قال: فيفحش عندي أن يكون الله أحل لرجل فرجاً فأحرمه عليه بلا إحداث طلاق منه.

قلت له: أفرأيت أحد الزوجين يرتد أهو قول الزوج أنت طالق فانت تفرق بينهما؟ أرايت الأمة تعتق أهو قول الزوج أنت طالق؟ فانت تفرق بينهما إن شاءت الأمة أو رأيت المولى أهو طلق؟ أرايت الرجل يعجز عن إصابة امرأته أهو طلق فانت تفرق في هذا كله قال أما المولى فاستدلنا بالكتاب، وأما ما سواه بالسنة والأثر عن عمر.

قلت: فحجتك بأنه يقيح أن يفرق بغير طلاق يحده الزوج لا حجة لك عليه وغير حجة على غيرك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له فكيف زعمت أنه لا يجب على الرجل نفقة امرأته إلا بالدخول، وإن خلّت بينه وبين نفسها؟

قال: لأنه لم يستمتع منها بجماع.

قلت: أفرأيت إذا غاب أو مرض أستمع منها بجماع؟

قال: لا، ولكنها محبوسة عليه.

قلت: افتجدها مملّكة محبوسة عليه؟

قال: نعم.

قلت ويجب بينهما الميراث؟

قال: نعم.

قلت: وإن كانت النفقة للحبس فهي محبوسة، وإن كانت

للجماع فالمرضى والغائب لا يجامعان في حالهما تلك فاسقط لذلك النفقة.

قال: إذا كان مثلها بجامع وخلّت بينه وبين نفسها وجبت لها النفقة.

قلت له: لم أوجب لها النفقة في العدة، وقد طلقت ثلاثاً وهي غير حامل فخالفت الاستدلال بالكتاب ونص السنة؟

قال وأين الدلالة بالكتاب؟

فقلت له قال الله عز وجل في المطلقات «وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن» فاستدلنا على أن لا فرض في الكتاب لمطلقة مالكة لأمرها غير حامل قال: فإنه قد ذكر المطلقات مراسلات لم ينصص واحدة دون الأخرى، وإن كان كما تقول، ففيه دلالة على أن لا نفقة لمطلقة، وإن كان زوجها يملك الرجعة، وما مبتدأ السورة إلا على المطلقة للعدة.

قلت له: قد يطلق للعدة ثلاثاً قال: فلو كان كما تقول ما كانت الدلالة على أنه أراد بمنع النفقة المبتوتة دون التي له رجعة عليها.

قلت: سنة رسول الله ﷺ ثبت أن المنوعة من النفقة المبتوتة بجميع الطلاق دون التي لزوجها عليها الرجعة، ولو لم تدل السنة عن رسول الله ﷺ على ذلك؛ فكانت الآية تأمر بنفقة الحامل، وقد ذكر المطلقات فيها دلّت على أن النفقة للمطلقة الحامل دون المطلقات سواها، فلم يجوز أن ينق على مطلقة إلا أن يجمع الناس على مطلقة تخالف الحامل إلى غيرها من المطلقات فينفق عليها بالإجماع دون غيرها قال فلم لا تكون المبتوتة قياساً عليها؟

قلت: أرايت التي يملك زوجها رجعتها في عدتها أليس يملك عليها أمرها إن شاء ويقع عليها إيلاؤه وظهاره ولعانه، ويتوارثان قال: بلى.

قلت أفهذه في معاني الأزواج في أكثر أمورها؟

قال: نعم.

قلت افتجد كذلك المبتوتة بجميع طلاقها؟

قال: لا.

قلت فكيف تقيس مطلقة بالتي تخالفها؟ وقلت له.

١٦٥٩ - أخبرنا مالك، عن عبد الله بن يزيد مولى

الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها أئبته وهو غائب بالشام فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته، فقال والله

أَنْ تَكُونَ الْفَاحِشَةُ خُرُوجَهَا، وَأَنْ تَكُونَ الْفَاحِشَةُ أَنْ تَخْرُجَ لِلْحَدِّ
قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فَإِذَا اخْتَمَلْتَ الْآيَةَ مَا وَصَفْتَ فَأَيُّ الْمَعَانِي أَوْلَى
بِهَا؟ قَالَ مَعْنَى مَا وَاقَفْتَهُ السُّنَّةُ.

فقلت: فقد ذكرت لك السنة في فاطمة فأوجدتك ما قال لها
رسول الله ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم.

١٩- القسم للنساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وقال
تبارك وتعالى ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ
فَلَا تَمِيلُوا﴾ الآية، فقال بعض أهل العلم بالتفسير لن تستطيعوا
أن تعدلوا بين النساء بما في القلوب، فإن الله عز وجل وعلا
تجاوز للعاد عما في القلوب، فلا تميلوا تتبعوا أهواءكم كل الميل
بالفعل مع الهوى، وهذا يشبه ما قال: والله أعلم ودلت سنة
رسول الله ﷺ، وما عليه عوام علماء المسلمين على أن على
الرجل أن يقسم لنسائه بعد الأيمان والليالي، وأن عليه أن يعدل في
ذلك لا أنه مرخص له أن يجوز فيه، فدل ذلك على أنه إنما يريد
بما في القلوب بما قد تجاوز الله للعاد عنه فما هو أعظم من
الميل على النساء، والله أعلم والحرائر المسلمات والذميات إذا
اجتمعن عند الرجل في القسم سواء والقسم هو الليل يبيت عند
كل واحدة منهن ليلتها ونحوها لو أوى عندها نهارة؛ فإن كانت
عنده أمة مع حرة قسم للحرة ليلتين وللأمة ليلة قال: وإن هربت
منه حرة أو أغلقت دونه أمة أو حبس الأمة أهلها سقط حقها من
القسم حتى تعود الحرة إلى طاعة الله في الرجوع عن الهرب
والأمة؛ لأن امتناعها مما يجب عليها في هذه الحال قطع حق
انفسهما وبيت عند المريضة التي لا جماع فيها والحائض والنفساء؛
لأن ميته سكن الفوب، وإن لم يكن جماع أو أمر تحبه المرأة وترى
الغضاضة عليها في تركه.

١٦٦١- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبِضَ
عَنْ يَسْعَى نِسْوَةً، وَكَانَ يَقْسِمُ مِنْهُنَّ لَيْمَانٍ. [أخرجه

البخاري (٥٠٦٧)، مسلم (١٤٦٥)]

قال الشافعي رحمه الله: التاسعة التي لم يكن يقسم لها
سودة وهبت يومها لعائشة.

١٦٦٢- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ سَوْدَةَ

وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ. [أخرجه البخاري (٥٢١٢)، مسلم (١٤٦٣)]

مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ
لَهُ، فَقَالَ لَهَا لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَأَمْرُهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ
شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ تِلْكَ امْرَأَةٌ يَفْشَاهَا أَصْحَابِي فَأَعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ
أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَغْمَى تَضَعِينَ يَيْلَابَك، فَإِذَا حَلَلْتَ
فَأَذِنِي قَالَتْ، فَلَمَّا حَلَلْتَ ذَكَرْتَ لَهْ أَنْ مَعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ
حَطَبَانِي، فَقَالَ أَمَا أَبُورِ جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِي، وَأَمَّا
مَعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ أَنْ يَكِيحِي أَسَامَةَ بْنُ زَيْدٍ قَالَتْ
فَكَرِهْتَهُ، ثُمَّ قَالَ أَنْ يَكِيحِي أَسَامَةَ فَتَكْنَحْتَهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا
فَأَعْتَبْتُ بِهِ.

قال: فإنكم تركتم من حديث فاطمة شيئاً قالت: فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: لَا سَكُنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ قُلْتُ لَهُ مَا تَرَكْنَا مِنْ
حَدِيثِ فَاطِمَةَ حَرَفًا قَالَ: إِنَّمَا حَدَّثْنَا عَنْهَا أَنَّهُ قَالَتْ قَالَ لِي
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا سَكُنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ.

فقلت لكننا لم نحدث هذا عنها، ولو كان ما حدثتم عنها كما
حدثتم كان على ما قلنا، وعلى خلاف ما قلتم قال وكيف؟

قلت: أما حديثنا فصحيح على وجهه أن النبي ﷺ قال:
لَا نَفَقَةٌ لَكَ عَلَيْهِمْ وَأَمْرُهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، ولو
كان في حديثها إحلاله لها أن تعتد حيث شئت لم يحظر عليها أن
تعتد حيث شئت قال: كَيْفَ أَخْرَجَهَا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا وَأَمْرُهَا أَنْ
تَعْتَدَ فِي غَيْرِهِ؟

قلت: لعلنا لم نذكرها فاطمة في الحديث كأنها استحييت من
ذكرها، وقد ذكرها غيرها قال: وما هي؟

قلت: كان في لسانها ذنب فاستطالت على أحوالها استطالة
تفاحت فامرأها النبي ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم، فقال:
هل من دليل على ما قلت قلت: نعم من الكتاب والخبر عن
رسول الله ﷺ وغيره من أهل العلم بها.

قال فاذكرها.

قلت: قال الله تبارك وتعالى ﴿لَا تَخْرِجُونَهَا مِنْ بَيْتِهَا﴾
الآية.

١٦٦٠- وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ

بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ قَالَ
أَنْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِ زَوْجِهَا فَإِنْ بَدَتْ، فَقَدْ حَلَّ إِخْرَاجُهَا.

[أخرجه الطبري في تفسيره (١٢٦/١٢٧)]

قال: هذا تأويل قد يحتمل ما قال ابن عباس ويحتمل غيره

٢٠- الحال التي يختلف فيها حال النساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نكح الرجل امرأة فبنى بها فحالمها غير حال من عنده؛ فإن كانت بكرًا كان له أن يقيم عندها سبعة أيام، وإن كانت ثيبًا كان له أن يقيم عندها ثلاثة أيام ولياليهن، ثم يتبدل القسم لسنائه فتكون واحدة منهن بعد مضي أيامها ليس له أن يفضلها عليهن.

١٦٦٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ فَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ عِنْدَكَ وَسَبَعْتَ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثَ عِنْدَكَ وَذُرْتَ قَالَتْ ثَلَاثٌ. [أخرجه مالك (٥٢٩/٢)، مسلم (١٤٦٠)، أبو داود (٢١٢٢)، ابن ماجه (١٩١٧)]

١٦٦٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي الرُّوَادِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَهَا فَسَاقَ نِكَاحَهَا وَبَنَاءَهُ بِهَا وَقَوْلَهُ لَهَا إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ عِنْدَكَ وَسَبَعْتَ عِنْدَهُنَّ.

١٦٦٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ. [أخرجه البخاري (٢٥١٣)، مسلم (١٤٦١)، أبو داود (٢١٢٢)، الزمذني (١١٣٩)، ابن ماجه (١٩١٩)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نأخذ، وإن قسم أياماً لكل امرأة بعد مضي سبع البكر وثلاث الثيب فجائز إذا أوفى كل واحدة منهن عدد الأيام التي أقام عند غيرها.

٢١- الخلاف في القسم للبكر والثيب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفنا بعض الناس في القسم للبكر والثيب، وقال يقسم لهما إذا دخلا كما يقسم لغيرهما لا يقام عند واحدة منهما شيء إلا أقيم عند الأخرى مثله.

فقلت له قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ أفتجد السبيل إلى علم ما فرض الله جملة أنها أثبت وأقوم في الحجّة من سنّة رسول الله ﷺ؟

قال: لا فذكرت له حديث أم سلمة قال فهي يسي وبينك

اليس قال رسول الله ﷺ: إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ عِنْدَكَ وَسَبَعْتَ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثَ عِنْدَكَ وَذُرْتَ؟

قلت نعم قال: فلم يعطها في السبع شيئاً إلا أعلمها أنه يعطي غيرها مثله.

فقلت له: إنها كانت ثيباً، فلم يكن لها إلا ثلاث، فقال لها إن أردت حق البكر وهو أعلى حقوق النساء وأشرفه عندهن بعفوك حقك إذا لم تكوني بكرًا، فيكون لك سبع فعلت، وإن لم تريد عفوه وأردت حقك فهو ثلاث قال: فهل له وجه غيره؟

قلت: لا إنما يخبر من له حق يشركه فيه غيره من أن ينزل من حقه.

فقلت له يلزمك أن تقول مثل ما قلنا: لأنك زعمت أنك لا تخالف الواحد من أصحاب النبي ﷺ ما لم يخالفه مثله ولا نعلم مخالفاً له والسنة الزم لك من قوله فتركها وقوله.

٢٢- قسم النساء إذا حضر السففر

١٦٦٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَمِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَثْبَتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا.

[أخرجه البخاري (٢٥٩٣)، مسلم (٢٧٧٠)]

وبهذا أقول إذا حضر سفر المرء وله نساء فأراد إخراج واحدة للتخفيف من مؤنة الجميع والاستغناء بها فحقهن في الخروج معه سواء فيقرع بينهن فأثبتن خرج سهمها للخروج خرج بها، فإذا حضر قسم بينها وبينهن، ولم يحسب عليها الأيام التي غاب بها.

قال الشافعي رحمه الله: وقد ذكر الله جل وعز القرعة في كتابه في موضعين؛ فكان ذكرها موافقاً ما جاء عن النبي ﷺ قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِنْ يُؤْنَسَ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ﴾ إلى ﴿الْمُدْخَصِينَ﴾، وقال ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَا تَمُتُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْثَمٌ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله: وقف الفلک بالذين ركب معهم يونس، فقالوا إنما وقف لراكب فيه لا نعرفه فيقرع فأياكم خرج سهمه القى فخرج سهم يونس فالتقى فالتقعه الحوت كما قال الله تبارك وتعالى، ثم تداركه بعفوه جل وعز فأما مريم، فلا يعدو الملقون لأقلامهم فيقرعون عليها أن يكونوا سواء في كفالتها؛ لأنه إنما يقارع من يدلي بحق فيما يقارع، ولا يعدون إذا كان أرفق بها وأجل في أمرها أن تكون عند واحد لا يتداولها كلهم مدة مدة،

قلت: فإن قال لك قائلٌ فلعل الذي روي عن النبي ﷺ أنه صلى قبل المشرق في السفر قاله في سفر إذا استقبل فيه المشرق؛ فكانت قبلته قال: لا تخفى عليه القبلة وهو لا يقول صلى نحو المشرق إلا وهو خلاف القبلة.

قلت: فهو إذا أقرع لم يقسم بعدو الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها.

٢٤- نشوز الرجل على امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ إلى قوله ﴿سَبِيلًا﴾.

قال الشافعي رحمه الله: قال الله عز وجل ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ يحتمل إذا رأى الدلالات في إيغال المرأة وإقبالها على النشوز؛ فكان للخوف موضع أن يعظها؛ فإن أبدت نشوزاً هجرها؛ فإن أقامت عليه ضربها، وذلك أن العظة مباحة قبل الفعل المكروه إذا رثبت أسبابه، وأن لا مؤنة فيها عليها تضربها، وأن العظة غير محرمة من المرة لأخيه فكيف لامرأته؟ والهجرة لا تكون إلا بما يجلب به الهجرة؛ لأن الهجرة محرمة في غير هذا الموضع فوق ثلاث والضرب لا يكون إلا ببيان الفعل فالآية في العظة والهجرة والضرب على بيان الفعل تدل على أن حالات المرأة في اختلاف ما تعاتب فيه وتعاقب من العظة والهجرة والضرب مختلفة، فإذا اختلفت، فلا يشبه معناها إلا ما وصفت.

قال الشافعي: رحمه الله عليه، وقد يحتمل قوله ﴿تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ إذا نشزن فنفختم لحاجتهن في النشوز أن يكون لكم جمع العظة والهجرة والضرب.

قال: وإذا رجعت الناشز عن النشوز لم يكن لزوجهها هجرتها ولا ضربها؛ لأنه إنما أباحا له بالنشوز، فإذا زائنته، فقد زابت المعنى الذي أباحا له به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما قلنا لا يقسم للمرأة المتمتع من زوجها المتغية عنه بإذن الله لزوجهها بهجرتها في المضجع وهجرتها فيه اجتنبها بها لم تحرم، والله أعلم.

١٦٦٧- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال: قال رسول الله ﷺ: لا تضربوا إماء الله قال فأتاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: يا رسول الله ذبر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بكال محمدي عليه الصلاة

ويكونوا يقسموا كفالتها فهذا أشبه معناها عندنا، والله أعلم فاقترعوا أيهم يتولى كفالتها دون صاحبه أو تكون يدافعوها لثلا يلزم كفالتها واحداً دون أصحابه وإيها كان، فقد اقترعوا لينفرد بكفالتها ويخلو منها من بقي.

قال الشافعي رحمه الله: فلما كان المعروف لنساء الرافق بالنساء أن يخرج بواحدة منهن فهن في مثل هذا المعنى ذوات الحق كلهن، فإذا خرج سهم واحدة كان السفر لها دونهن، وكان هذا في معنى القرعة في مريم وقرعة يونس حين استوت الحقوق أقرع لتنفرد واحدة دون الجميع.

٢٣- الخلاف في القسم في السفر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في السفر، وقال: هو والحضر سواء، وإذا أقرع فخرج واحدة، ثم قدم قسم لكل واحدة منهن من عدد الأيام بمثل ما غاب بالتي خرج بها.

فقلت له أكون للمرأة أن يخرج بامرأة بلا قرعة ويفعل ذلك في الحضر فيقيم معها أياماً، ثم يقسم للنسوة سواها بعدد تلك الأيام؟ قال: نعم.

قلت له فما معنى القرعة إذا أوفى كل واحدة منهن مثل عدد الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها، وكان له إخراجها بغير قرعة أنت رجل خالفت الحديث فأردت التشبيه على من سمعك بخلافه، فلم يخف خلافاً علينا ولا أراه يخفى على عالم؟ قال فرق بين السفر والحضر.

قلت: فرق الله بينهما في قصر الصلاة في السفر، ووضع الصوم فيه إلى أن يقضي وفرق رسول الله ﷺ في التطوع في السفر فصلّى حيث توجهت به راحته ركباً وجمع فيه بين الصلاة ورخص الله فيه في التيمم بدلاً من الماء أفرأيت لو عارضك معارض في القبلة، فقال: قد أمر الله تبارك وتعالى بالتوجه إلى البيت والنافلة والفرض في ذلك سواء عندك بالأرض مسافراً كان صاحبها أو مقيماً فكيف قلت للركاب صل إن شئت إلى غير القبلة؟

قال أقول صلى رسول الله ﷺ إلى غير القبلة.

قلت: فنقول لك، فلا قول ولا قياس مع قول رسول الله ﷺ قال: لا.

قلت ولا فرق بينه وبين مثله قال: لا، وهذا لا يكون إلا من جاهل قلنا فكيف كان هذا منك في القرعة في السفر؟ قال: إني قلت لعله قسم؟

والسلام نسَاءَ كَثِيرٌ كُلُّهُنَّ يَشْكِيْنَ أَرْوَاجَهُنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةَ بِأَلِّ مُحَمَّدٍ نِسَاءَ كَثِيرٍ أَوْ قَالَ سَبَعُونَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ يَشْكِيْنَ أَرْوَاجَهُنَّ، فَلَا تَجِدُونِ أَوْلَيْكَ خِيَارَكُمْ. [أخرجه

أبو داود (٢١٤٦)، ابن ماجه (١٩٨٥)]

قال الشافعي رحمه الله: فجعل لهم الضرب وجعل لهم العفو وأخبر أن الخيار ترك الضرب إذا لم يكن لله عليها حد على الولي أخذها وأجاز العفو عنها في غير حد في الخير الذي تركت حفظها وعصت ربها.

قال الشافعي رحمه الله: وقول الله تبارك وتعالى ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ هما نما وصف الله، وذكرنا من أن له عليها في بعض الأمور ما ليس لها عليه ولها في بعض الأمور عليه ما ليس له عليها من حمل مؤنتها، وما أشبه ذلك.

٢٥ - ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ذكره ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ إلى قوله ﴿مِيتَاتًا غَلِيظًا﴾، ففرض الله عشرتها بالمعروف، وقال عز وجل ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾، فدل على أنه أباح حبسها مكروهة واكتفى بالشروط في عشرتها بالمعروف لا أنه أباح أن يعاشرها مكروهة بغير المعروف، ثم قال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ الآية فاعلم أنه إذا كان الأخذ من الزوج من غير أمر من المرأة في نفسها ولا عشرتها، ولم تطب نفسها بترك حقها في القسم لها وماله فليس له منعها حقها ولا حبسها إلا بمعروف وأول المعروف تأدية الحق، وليس له أخذ مالها بلا طيب نفسها؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما أذن بتخليتها على ترك حقها إذا تركته طيبة النفس به وأذن بأخذ مالها محبوسة ومفارقة بطيب نفسها، فقال: ﴿وَأَتَوُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ يَحْضَرْنَ﴾ إلى قوله ﴿مَرِيئًا﴾، وقال: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا يُشْرَاكَ﴾ الآية، وهذا إذن بحبسها عليه إذا طابت بها نفسها كما وصفت قول الله تعالى ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ حظر لأخذه إلا من جهة الطلاق قبل الإفضاء وهو الدخول فيأخذ نصفه بما جعل له، وأنه لم يوجب عليه أن يدفع إلا نصف المهر في تلك الحال، وليس يحظر منه إن دخل أن يأخذها إذا كان ذلك من قبلها، وذلك أنه إنما حظر أخذها إذا كان من قبل الرجل فأما إذا كان من قبلها وهي طيبة النفس به، فقد أذن به في قول الله تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ والحال التي أذن به فيها مخالفة الحال التي حرمت فيها؛ فإن أخذ منها شيئاً على طلاقها فاقتر أنه أخذ بالإضرار بها مضى عليه الطلاق ورد ما أخذ منها، وكان له عليها الرجعة إلا أن

يكون طلقها ثلاثاً.

٢٦ - الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته

امرأته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ إلى قوله ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ قال الشافعي: رحمه الله: ففيه الله تعالى الزوج كما نهى في الآية قبل هذه الآية أن يأخذ مما أتى المرأة شيئاً ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَافَ أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ وأباح لهما إذا انتقلت عن حد اللاتي حرّم أموالهن على أزواجهن لخوف أن لا يقيما حدود الله أن يأخذ منها ما افتدت به لم يحدد في ذلك أن لا يأخذ إلا ما أعطاه ولا غيره، وذلك أنه يصير حيتنو كالبيع والبيع إنما يحل ما تراضى به المتبايعان لأحد في ذلك بل في كتاب الله عز وجل دلالة على إباحة ما كثر منه وقيل لقوله ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

١٦٦٨ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله قال: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَةَ أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ سَهْلٍ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ فَوَجَدَ حَبِيبَةَ بِنْتُ سَهْلٍ عَلَى بَابِهِ فِي الْغُلَسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقَالَتْ أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ قَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لِزَوْجِيهَا، فَلَمَّا جَاءَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ قَدْ ذَكَرْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَ، فَقَالَتْ حَبِيبَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أَعْطَانِي عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذْ مِنْهَا فَأَخَذَ مِنْهَا وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا. [أخرجه مالك (٥٦٤/٢)، أبو داود (٢٢٢٧)، السامي (١٦٩/٦)]

١٦٦٩ - أخبرنا الربيع قال الشافعي رحمه الله: قال: أخبرنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَةَ، عن حَبِيبَةَ أَنَّهَا جَاءَتْ تَشْكُو شَيْئاً بَيَّنَّهَا فِي الْغُلَسِ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ وَقَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ يَحْتَجِلُ أَنْ يَكُونَ الْإِبْتِدَاءُ بِمَا يُخْرِجُهُمَا إِلَى خَوْفٍ أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ مِنَ الْمَرْأَةِ بِالْإِشْتِغَالِ مِنَ تَأْيِيدِ حَقِّ الزَّوْجِ وَالْكَرَاهِيَةِ لَهُ أَوْ عَارِضٍ مِنْهَا فِي حُبِّ

١٦٧٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَهْمَانَ مَوْلَى الْأَسْلَمِيِّينَ، عَنْ أُمِّ بَكْرَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَيْدٍ، ثُمَّ أَتَتْ عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ هِيَ تَطْلِيقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَمِعَتْ شَيْئًا فَهُوَ مَا سَمِعْتُ. [أخرجه البيهقي (٣١٦/٧)]

قال الشافعي: ولا أعرف جهمان ولا أم بكرة بشيء ثبت به خبرهما، ولا يردّه، ويقول عثمان نأخذ وهي تطليقة، وذلك أني رجعت الطلاق من قبل الزوج، ومن ذهب مذهب ابن عباس كان شبيهاً أن يقول قول الله تبارك وتعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ يدل على أن الفدية هي فسخ ما كان له عليها وفسخ ما كان عليها لا يكون إلا بفسخ العقد، وكل أمر نسب فيه الفرقة إلى انفساخ العقد لم يكن طلاقاً إنما الطلاق ما أحدث والعقدة قائمة بعينها وأحسب من قال هذا منهم إنما أرادوا أن الخلع يكون فسخاً إن لم يسم طلاقاً، وليس هكذا حكم طلاق غيره فهو يفارق الطلاق بأنه مأذون به لغير العدو، وفي غير شيء.

قال الشافعي: ومن ذهب المذهب الذي روي عن عثمان أشبه أن يقول العقد كان صحيحاً، فلا يجوز فسخه، وإنما يجوز إحداث طلاق فيه، فإذا أحدث فيه فرقة عدت طلاقاً وحسبت أقل الطلاق إلا أن يسمى أكثر منها، وإنما كان لا رجعة له بأنه أخذ عوضاً والعوض هو ثمن، فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة، ومن ملك ثمناً لشيء خرج منه لم يكن له الرجعة فيما ملكه غيره، ومن قال: هذا معارض بقول ابن عباس قال أو لست أجد العقد الصحيح يتفسخ في ردّه أحد الزوجين.

وفي الأمة تعتق، وفي امرأة العتق تختار فراقه وعند بعض المدنيين في المرأة يوجد بها جنون أو جذام أو برص والرجل يوجد به أحد ذلك، فيكونان بالخيار في المقام أو الفرقة، وإنما الفرقة فسخ لا إحداث طلاق، فإذا أذن الله تبارك وتعالى بالفدية وأذن بها رسول الله ﷺ كانت فاسخة.

قال الشافعي: إن أعطته الفأ على أن يطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً لزمه ما طلق ولا رجعة له في واحدة ولا اثنتين للثمن الذي أخذه منها.

قال الشافعي: وإذا اختلعت منه، ثم طلقها في العدة لم يلزمها طلاق، وذلك أنها غير زوجة.

قال الشافعي: فإذا كان في حكم الله أن لا يؤخذ من المرأة في الخلع إلا بطيب نفسها، ولا يؤخذ من أمة خلع بإذن سيدها؛

الخروج منه من غير بأس منه ويحتمل أن يكون من الزوج، فلما وجدنا حكم الله بتحريم أن يأخذ الزوج من المرأة شيئاً إذا أراد استبدال زوج مكان زوج استدللنا أن الحال التي أباح بها للزوج الأخذ من المرأة الحال المخالفة الحال التي حرم بها الأخذ، تلك الحال هي أن تكون المرأة المبتدئة النابتة لأكثر ما يجب عليها من حق الزوج، ولم يكن له الأخذ أيضاً منها حتى يجمع أن تطلب الفدية منه لقوله عز وجل ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ وأفيداً أنها منه شيء تعطيه من نفسها؛ لأن الله عز وجل يقول ﴿وإن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ الآية؛ فكانت هذه الحال التي تخالف هذه الحال وهي التي لم تبدل فيها المرأة المهر والحال التي يتداعيان فيها الإساءة لا تور المرأة أنها منها.

قال الشافعي: وقول الله تبارك وتعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ كما وصفت من أن يكون لهما فعل تبدأ به المرأة يخاف عليهما فيه أن لا يقيما حدود الله لا أن خوفاً منهما بلا سبب فعل.

قال الشافعي: وإذا ابتدأت المرأة بترك تأدية حق الله تعالى، ثم نال منها الزوج ماله من أدب لم يحرم عليه أن يأخذ الفدية، وذلك أن حبيبة جاءت تشكو شيئاً يبدنها نالها به ثابت، ثم أمرها رسول الله ﷺ أن تفتدي وأذن لثابت في الأخذ منها، وذلك أن الكراهة من حبيبة كانت لثابت وأنها تطوعت بالفداء.

قال الشافعي: وعدتها إذا كان دخل بها عدة مطلقاً. وكذلك كل نكاح كان يعد فسخاً أو طلاقاً صحيحاً كان أو فاسداً فالعدة.

١٦٧٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ بَعْدَ، فَقَالَ يَتَزَوَّجُهَا إِنْ شَاءَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٤٣/٥)]

١٦٧١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ أَجَازُهُ الْمَالُ فَلَيْسَ بِطَّلَاقٍ. [أخرجه البيهقي (٣١٦/٧)]

لَهَا لَيْسَتْ تَمْلِكُ شَيْئًا، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ حَجُورِ عَلَيْهَا مِنَ الْحَارِثِ
إِنَّمَا يُؤْخَذُ مَالُ امْرَأَةٍ جَانِزَةٍ الْأَمْرِ فِي مَالِهَا بِالْبُلُوغِ وَالرَّشْدِ وَالْحَرَةِ.
تَنْسِبُ نَفْسَكَ إِلَى النَّظَرِ قَالَ: وَمَا هَذَا الْقَوْلُ؟

٢٧ - الخلاف في طلاق المختلعة

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَخَالَفْنَا بَعْضُ النَّاسِ فِي
الْمُخْتَلَعَةِ، فَقَالَ: إِذَا طَلَّقْتَ فِي الْعِدَّةِ لِحَقِّهَا الطَّلَاقَ فَسَأَلَتْهُ هَلْ
يُرَوِّي فِي قَوْلِهِ خَبْرًا؟ فَذَكَرَ حَدِيثًا لَا تَقُومُ بِمَثَلِهِ حُجَّةٌ عِنْدَنَا وَلَا
عِنْدَهُ.

فَقُلْتُ هَذَا عِنْدَنَا وَعِنْدَكَ غَيْرُ ثَابِتٍ قَالَ: فَقَدْ قَالَ بَعْضُ
التَّابِعِينَ عِنْدَكَ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ لَوْ لَمْ يَخَالِفْهُمْ غَيْرُهُمْ قَالَ فَمَا
حُجَّتُكَ فِي أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يُلْزِمُهَا؟

٢٨ - الشقاق بين الزوجين

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَإِنْ
خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ الْآيَةُ قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَعْنَى مَا أَرَادَ مِنْ خَوْفِ
الشَّقَاقِ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ أَمْرُهُ أَنْ يَبْعَثَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ
أَهْلِهَا وَالَّذِي شَبَّهَ ظَاهِرُ الْآيَةِ فَمَا عَمَّ الزَّوْجَيْنِ مَعًا حَتَّى يَشْتَبِهَ فِيهِ
حَالُهُمَا الْآيَةُ، وَذَلِكَ أَنِّي وَجَدْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَذِنَ فِي نَشُورِ
الزَّوْجِ أَنْ يَصْطَلِحَا وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ وَأَذِنَ فِي نَشُورِ
الْمَرْأَةِ بِالضَّرْبِ وَأَذِنَ فِي خَوْفِهِمَا أَنْ لَا يَقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ بِالْخُلْعِ
وَدَلَّتِ السُّنَّةُ أَنَّ ذَلِكَ بَرَضٌ مِنَ الْمَرْأَةِ وَحِظَرَانٌ أَنْ يَأْخُذَ لِرَجُلٍ مِمَّا
أَعْطَى شَيْئًا إِذَا أَرَادَ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ، فَلَمَّا أَمَرَ فِيمَنْ
خَفِنَا الشَّقَاقَ بَيْنَهُمَا بِالْحَكَمَيْنِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ حُكْمَهُمَا غَيْرُ حَكْمِ
الْأَزْوَاجِ غَيْرِهِمَا، وَكَانَ يَعْرِفُهُمَا بِإِبَانَةِ الْأَزْوَاجِ أَنْ يَشْتَبِهَ حَالُهُمَا فِي
الشَّقَاقِ، فَلَا يَفْعَلُ الرَّجُلُ الصَّفْعَ وَلَا الْفِرْقَةَ وَلَا الْمَرْأَةُ تَادِيَةَ الْحَقِّ
وَلَا الْفِدْيَةَ أَوْ تَكُونُ الْفِدْيَةُ لَا تَجُوزُ مِنْ قَبْلِ مَجَاوِزَةِ الرَّجُلِ مَالَهُ
مِنْ أَدَبِ الْمَرْأَةِ وَتَبَايُنِ حَالِهِمَا فِي الشَّقَاقِ وَالتَّبَايُنُ هُوَ مَا يَصِيرَانِ
فِيهِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ إِلَى مَا لَا يَجِلُّ لِهَمًّا، وَلَا يَحْسُنُ وَيَتَعَنَّانِ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الرَّجْعَةِ، وَيَتَمَادِيَانِ فِيمَا لَيْسَ لِهَمًّا، وَلَا يُعْطِيَانِ
حَقًّا، وَلَا يَتَطَوَّعَانِ وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِأَمْرِ يَصِيرَانِ بِهِ فِي مَعْنَى
الْأَزْوَاجِ غَيْرِهِمَا، فَإِذَا كَانَ هَذَا بَعَثَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ
أَهْلِهَا، وَلَا يَبْعَثُ الْحَكَمَانِ إِلَّا مَأْمُورَيْنِ وَيَرْضَا الزَّوْجَيْنِ، وَيُوكَلُهُمَا
الزَّوْجَانِ بِأَنْ يَجِيعَا أَوْ يَفْرَقَا إِذَا رَأَى ذَلِكَ.

قُلْتُ: حَقِّقِي فِيهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْأَثَرِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى مَا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يُلْزِمُهَا قَالَ وَإِنَّ الْحُجَّةَ مِنَ الْقُرْآنِ؟

قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾ إِلَى آخِرِ
الْآيَتَيْنِ، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾
الْآيَةُ، وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الْآيَةُ، وَقَالَ:
﴿وَلَكُمْ بَعْضٌ مِمَّا تَرَكَ آدَوَا جُكُمُكُمْ﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ
مِمَّا تَرَكَكُمْ﴾ أَفَرَأَيْتَ لَوْ قَذَفَهَا إِيْلَاهُنَّ؟ أَوْ آلَى مِنْهَا إِيْلَازِمَةً
الْإِيْلَازِمَةِ أَوْ تَظَاهَرَ مِنْهَا إِيْلَازِمَةُ الظَّهَارِ أَوْ مَاتَتْ أَيْرُثَهَا أَوْ مَاتَ
أَيْرُثُهُ؟

قَالَ: لَا.

قُلْتُ أَلَا إِنَّ أَحْكَامَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى هَذِهِ الْخَمْسَةُ تَدُلُّ
عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ وَحَكْمُ اللَّهِ أَنَّهُ إِنَّمَا تَطْلُقُ الزَّوْجَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى قَالَ: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾.

قَالَ: نَعَمْ.

فَقُلْتُ لَهُ كِتَابُ اللَّهِ إِذَا كَانَ كَمَا زَعَمْنَا، وَزَعَمْتُ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ وَهِيَ خِلَافُ قَوْلِكُمْ.

١٦٧٣ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ
عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا قَالَا فِي الْمُخْتَلَعَةِ
يُطْلَقُهَا زَوْجُهَا قَالَا: لَا يُلْزِمُهَا طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ مَا لَا يَمْلِكُ.

[أخرجه البيهقي (٣١٧/٧)]

وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ لَا تُخَالِفُ وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ
إِلَّا إِلَى قَوْلٍ مِنْهُ فَخَالَفْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزُّبَيْرِ مَعًا وَأَكْبَاتَ مِنْ
كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا أَذْرِي لَعَلَّ أَحَدًا لَوْ قَالَ مِثْلَ قَوْلِكَ هَذَا لَقُلْتُ

١٦٧٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَرِيرَةَ، عَنْ
عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا
فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾، ثُمَّ قَالَ لِلْحَكَمَيْنِ
هَلْ تَذَرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ عَلَيْهِمَا إِنْ رَأَيْتُمَا أَنَّ تَجَمُّعًا أَنْ
تَجَمُّعَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنَّ تَفَرُّقًا أَنْ تَفَرُّقَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ رَضِيتُ

وهذا يشبه ما روي عن علي عليه السلام ألا ترى أن الحكمين ذهبا وابن عباس يقولون أفروقه بينهما ومعاوية يقول لا أفروقه بينهما، فلما وجداهما قد اصطلحا رجعا، وذلك أن اصطلاحهما يدل على أنهما لو جاءهما فسخا وكالتهما فرجعا، ولم تعد المرأة ولا الرجل إلى الشقاق علمناه.

قال الشافعي: رحمه الله عليه، ولو عاد الشقاق عادا للحكمين، ولم تكن الأولى أولى من الثانية، فإن شأنهما بعد مرة ومرتين وأكثر واحد في الحكمين.

وإذا كان الخبر يدل على أن معنى الآية أن يجوز على الزوجين وكالة الحكمين في الفرقة والاجتماع بالتفويض إليهما دل ذلك على جواز الوكالات وكانت هذه الآية للوكالات أصلاً، والله أعلم.

ودل ذلك على أن للإمام أن يولي الحكم دونه من ليس يليه إلا بتوليته إيّاه، وأن يوليوا الحكم في بعض الأمور دون بعض؛ لأن هذا حكم خاص.

قال: ولو فرضنا مع الخلع والفرقة إلى الحكمين الأخذ لكل واحد منهما من صاحبه كان على الحكمين الاجتهاد إن رأيا الجمع في الأخذ لأحدهما من صاحبه فيما يريانه صلاحاً لهما إذا كان الأغلب عندهما بعد معرفة أخلاقهما ومذابهما أن ذلك أصلح لأمرهما والأخذ من مال أحدهما لصاحبه، وكان تفويض ذلك إليهما مثل الفرقة أو أولى من الفرقة بينهما، فإذا جازت توليتهما لهما الفرقة جاز الأخذ بتوليتهما، وعلى السلطان إن لم يرضيا بحكمين عندي أن لا يميزهما على حكمين، وأن يحكم عليهما فيأخذ لكل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم ويجبر المرأة على ما عليها، وكل واحد منهما على ما يلزمه وله أن يعاقب أيهما رأى إن امتنع بقدر ما يستوجب.

ولو قال قائل يجبرهما السلطان على الحكمين كان مذهبا.

٢٩- حبس المرأة لميراثها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا وَلَا تَغْضُلُوهُنَّ لِيَتَّخِذُوا بَعْضُ مَا أَتَيْتُمُوهُنَّ﴾ إلى ﴿كثيراً﴾.

قال الشافعي رحمه الله: يقال: والله أعلم نزلت في الرجل يكره المرأة فيمنعها كراهية لها حق الله في عسرتها بالمعروف ويجبها مانعاً لحقها ليرثها من غير طيب نفس منها بإسكانه إياها على المنع فحرم الله تعالى ذلك على هذا المعنى وحرم على الأزواج أن يعضلوا النساء ليدعوا بعض ما أوتين واستثنى إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، وإذا أتين بفاحشة مبينة وهي الزنا فأعطين

بكتاب الله بما علي فيه ولي، وقال الرجل أما الفرقة فلا، فقال علي رضي الله عنه: كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقرت به. [أخرجه البيهقي (٣٠٥/٧)]

قال فقول علي عليه السلام يدل على ما وصفت من أن ليس للحاكم أن يبعث حكمين دون رضا المرأة والرجل بحكميهما، وعلى أن الحكمين إنما هما وكيلان للرجل والمرأة بالنظر بينهما في الجمع والفرقة.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قلنا لو كان الحكم إلى علي عليه السلام دون الرجل والمرأة بعث هو حكمين، ولم يقل ابعثوا حكمين.

فإن قال قائل: فقد يحتمل أن يقول ابعثوا حكمين فيجوز حكمهما بتسمية الله إياهما حكمين، كما يجوز حكم الحاكم الذي يصيره الإمام فمن سماه الله تبارك وتعالى حاكماً أكثر معنى أو يكونا كالشاهدين إذا رفعاً شيئاً إلى الإمام أنفذه عليهما أو يقول ابعثوا حكمين أي دلوني منكم على حكمين صالحين كما تدلوني على تعديل الشهود قلنا الظاهر ما وصفنا والذي يمنعنا من أن نحيله عنه مع ظهوره أن قول علي عليه السلام للزوج كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقرت به يدل على أنه ليس للحكمين أن يحكما إلا بأن يفوض الزوجان ذلك إليهما، وذلك أن المرأة فوضت واستع الزوج من تفويض الطلاق، فقال علي عليه السلام كذبت حتى تقر بمثل الذي أقرت به يذهب إلى أنه إن لم يقر لم يلزمه الطلاق، وإن رآها، ولو كان يلزمه طلاق بأمر الحاكم أو تفويض المرأة لقال له: لا أبالي أقررت أم سكت وأمر الحكمين أن يحكما بما رآيا.

١٦٧٥- أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة أنه سمعه يقول تزوج عقیل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، فقالت أصبر لي وأتفق عليك؛ فكان إذا دخل عليها قالت أين عتبة بن ربيعة أين شية بن ربيعة؟ فيسكت حتى دخل عليها يوماً وهو برم، فقالت أين عتبة بن ربيعة أين شية بن ربيعة، فقال على يشارك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان فذكرت له ذلك كله فأرسل ابن عباس ومعاوية، فقال ابن عباس لأفوقن بينهما، وقال معاوية ما كنت لأفوق بين شيتين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما. [أخرجه البيهقي (٣٠٦/٧)]

تسريح بإحسان»، فإنما أمر بالإمساك من له أن يمسك والتسريح من له أن يسرح قال: فما التسريح ها هنا.

قلت: ترك الحيس بالرجعة في العدة تسريح بمقدم الطلاق، وقلت له: إن هذا في غير هاتين الآيتين أيضاً كهو في هاتين الآيتين قال فذكره؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إلى قوله ﴿لِتَعْتَدُوا﴾ قال فما معنى قوله ﴿فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ قلت يعني، والله أعلم قارين بلوغ أجلهن، قال: وما الدليل على ذلك؟

قلت: الآية دليل على قول الله عز وجل ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ هِزَارًا لِتَعْتَدُوا﴾، فلا يؤمر بالإمساك والسراح إلا من هذا إليه، ثم شرط عليهم في الإمساك أن يكون بمعروف وهذا كالآية قبلها في قوله ﴿فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ قال وتقول هذا العرب؟

قلت: نعم تقول للرجل إذا قارب البلذ يريده أو الأمر يريده قد بلغته وت قوله إذا بلغه.

وقلت له قال الله تبارك وتعالى ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ قال فلم قلت: إنها تكون للأزواج الرجعة في العدة قبل التولية الثالثة؟

فقلت له لما بين الله عز وجل في كتابه ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ إلى ﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ قال فلم قلت في قول الله تعالى في المطلقات ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إذا قارين بلوغ أجلهن؟ وقلت في قول الله عز وجل في المتوفى عنها زوجها ﴿وَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ هذا إذا قضين أجلهن والكلام فيهما واحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت له ﴿بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ يحتمل قارين البلوغ وبلغن فرغن مما عليهن؛ فكان سباق الكلام في الآيتين دليلاً على فرق بينهما لقول الله تبارك وتعالى في الطلاق ﴿وَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ هِزَارًا لِتَعْتَدُوا﴾، فلا يؤمر بالإمساك إلا من يجوز له الإمساك في العدة فيمن ليس له أن يفعلن في أنفسهن ما شئن في العدة حتى تنقضي العدة وهو كلام عربي هذا من أبيه وأقله خفاء؛ لأن الآيتين تدلان على افتراقهما بسياق الكلام فيهما.

ومثل قول الله تعالى ذكره في المتوفى في قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عَنْقَةَ الْكَأَحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ حتى تنقضي عدتها فيحل نكاحها.

ببعض ما أوتيت ليفارقن حل ذلك إن شاء الله تعالى، ولم تكن معصيتهن الزوج فيما يجب له غير فاحشة أولى أن نحل ما أعطين من أن يعصين الله والزوج بالزنا وأمر الله في اللاتي يكرههن أزواجهن، ولم يأتين بفاحشة أن يعاشرن بالمعروف، وذلك بتأدية الحق وإجمال العشرة.

وقال ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأباح عشرتهن على الكراهية بالمعروف وأخبر أن الله عز وجل قد يجعل في الكره خيراً كثيراً والخير الكثير الأجر في الصبر وتأدية الحق إلى سن يكره أو التطول عليه، وقد يغتبط وهو كاره لها بأخلاقها ودينها وكفاتها وبذلها وميراث إن كان لها وتصرف حالاته إلى الكراهية لها بعد الغبطة بها.

٣٠ - الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال الفرقة بين الزوجين وجوه يجمعها اسم الفرقة ويفترق بها أسماء دون اسم الفرقة فمنها الطلاق، والطلاق ما ابتدأه الزوج فأوقعه على امراته بطلاق صريح أو كلام يشبه الطلاق يريده به الطلاق.

وكذلك ما جعل إلى امراته من أمرها فطلقت نفسها أو إلى غيرها فطلقتها فهو كطلاقه، لأنه بأمره وقع، وهذا كله إذا كان الطلاق فيه من الزوج أو ممن جعله إليه الزوج واحدة أو اثنتين فالزوج يملك فيه رجعة المطلقة ما كانت في عدو منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك إن ألك من امراته فطلقت أو قال لامراته أنت طالق البتة فحلف ما أراد إلا واحدة أو أنت خلية أو بائن أو برية فحلف ما أراد إلا واحدة فهي واحدة يملك الرجعة لا يكون من هذا شيء بائن أبداً إن كانت الزوجة مدخولاً بها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي بعض الناس ما الحجة فيما قلت؟

قلت: الكتاب والسنة والأثر والقياس قال: فأوجدني ما ذكرته.

قلت: قال الله تبارك وتعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ﴾ الآية، وقال تعالى ذكره ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَضَّنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ إلى قوله ﴿إِصْلَاحًا﴾، وقلت أما يتبين لك في هاتين الآيتين أن الله تبارك وتعالى جعل لكل مطلق لم يأت على جميع الطلاق الرجعة في العدة، ولم يخص مطلقاً دون مطلق ولا مطلقة دون مطلقة.

وإن الله تبارك وتعالى إذا قال: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال: وما السُّنَّةُ فيه؟

١٦٧٦- قلت: أخبرني عمي محمد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبد يزيد أن ركامة بن عبد يزيد طلق امرأته سُهَيْمَةَ الْمُرَيْتِيَّةَ الْبَيْتَةَ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سُهَيْمَةَ ابْنَتَهُ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرُكَاةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَاةٌ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَلَقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَانِ عَثْمَانَ. [أخرجه أبو داود (٢٢٠٨، ٢٢٠٧، ٢٢٠٦)، الرَّمْلِيُّ (١١٧٧)، ابن ماجه (٢٠٥١)]

قال: فما الأثر فيه؟

قلت: أو يحتاج مع حكم الله تبارك وتعالى وسنة رسوله ﷺ إلى غيرهما؟

فقال: إن كان عندك أثر، فلا عليك أن تذكره قلت:

١٦٧٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادٍ بْنِ جَعْفَرٍ يَقُولُ أَخْبَرَنِي الْمُطَّلِبُ بْنُ خَنْطَبٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ، ثُمَّ أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُهُ قَالَ فَقَرَأَ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنْبِيْهُ﴾ مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قلت: قد فعلته قال أمسك عليك امرأتك، فإن الواحدة لا تبت. [أخرجه البيهقي (٣٤٣/٧)]

١٦٧٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلتَّوَمَةِ مِثْلَ قَوْلِهِ لِلْمُطَّلِبِ. [أخرجه البيهقي (٣٤٣/٧)]

١٦٧٩- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ بَكْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي رُزَيْنٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: أَخْلِيفْ، فَقَالَ أَتَرَانِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْعُ فِي الْحَرَامِ وَالنِّسَاءِ كَثِيرٌ؟ فَقَالَ لَهُ: أَخْلِيفْ فَخَلَفَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن

والآثار (٤٧٢/٥)]

١٦٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْقَدْحِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ الْبَيْتَةِ، فَقَالَ يَلِيْنُ؛ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ ثَلَاثًا

فَهِيَ ثَلَاثٌ، وَإِنْ أَرَادَ وَاحِدَةً فَهِيَ وَاحِدَةٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٧٣/٥)]

١٦٨١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ أَنَّ شَرِيحًا دَعَا بَعْضُ امْرَأَتِهِمْ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ ابْنَتُهُ فَاسْتَعَا شَرِيحٌ قَائِي أَنْ يُعْفِيَهُ، فَقَالَ أَمَا الطَّلَاقُ فَسُنَّةٌ، وَأَمَا ابْنَةُ فَبِدْعَةٌ، فَأَمَا السُّنَّةُ فَالطَّلَاقُ فَأَمَضُوهَا، وَأَمَا الْبِدْعَةُ فَابْنَتُهُ فَقَلَّدُوهُ إِيَّاهَا وَدَبَّوْهُ فِيهَا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٧٣/٥-٤٧٤)]

١٦٨٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِي أَنْتِ خَلِيتُ أَوْ خَلَوْتَ مِنِّي وَقَوْلُهُ: أَنْتِ بَرِيَّةٌ أَوْ بَرِثَتْ مِنِّي أَوْ يَقُولُ أَنْتِ بَائِنَةٌ أَوْ بِنْتُ مِنِّي قَالَ سَوَاءٌ قَالَ عَطَاءٌ أَمَا قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ فَسُنَّةٌ لَا يَلِيْنُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ الطَّلَاقُ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ أَمَا قَوْلُهُ أَنْتِ بَرِيَّةٌ أَوْ بَائِنَةٌ؟ فَذَلِكَ مَا أَخَذْنَاهُ قَيْدَيْنِ؛ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَهُوَ الطَّلَاقُ وَإِلَّا فَلَا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٧٤/٥)]

١٦٨٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ أَنْتِ بَرِيَّةٌ أَوْ أَنْتِ بَائِنَةٌ أَوْ خَلِيتُ أَوْ بَرِثَتْ مِنِّي أَوْ بِنْتُ مِنِّي قَالَ يَلِيْنُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٧٤/٥)]

١٦٨٤- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَهُوَ الطَّلَاقُ كَقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٧٤/٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال فما الوجه التي ذكرت التي تكون بها الفرقة بين الزوجين؟

فقلت له كل ما حكم فيه بالفرقة، وإن لم ينطق بها الزوج، ولم يردهما، وما لو أراد الزوج أن لا توقع عليه الفرقة أوقعت فهذه فرقة لا تسمى طلاقاً؛ لأن الطلاق ليس من الزوج وهو لم يقله، ولم يرضه بل يريد رده، ولا يردُّ قال: ومثل ماذا؟

قلت: مثل الأمة تعتق عند العبد فتختار فراقه ومثل المرأة

تكون عند العتین فیؤجل سنة، فلا یسّر فتختار فراقه فهاتان الفرقتان، وإن كانتا صیرتا للمرائین بعلّة العبودیة فی الزوج والعجز فیه، وليس أن الزوج طلق، ومثل ذلك أن تزوج المرأة الرجل فیتسب حراً فیوجد عبداً فتخیر ففراقه، وتزوجها الرجل فتجده أجدماً أو مجنوناً أو أبرصاً فتختار فراقه قال: اقتعد شيئاً من هذا طلاقاً؟

قلت: لا هذا فسخ عقد النكاح لا إحداث طلاق فيه.

ومثل الزوجین یسلم أحدهما، ولا یسلم الآخر حتی تنقضي العدة.

قال الشافعی رحمه الله: قال: وما يشبه هذا؟

قلت: العبد یتابعه فیظهر منه على عیب، فیکون له رده بالعیب ورده فسخ العقد الأول، وليس استئناف بیع فيه، ولا یجوز أن یستأنف بیعاً بغير رضا المردود علیه، وهذا كله فرقة من المرأة وفرقة المرأة بغير تمليك الزوج إياها لا تكون إلا فسخ عقد النكاح؛ لأن الطلاق الذي جعله الله تعالى ثلاثاً لا تحل النساء بعده إلا بزواج وهو إلى الرجال لا إلى النساء قال: فهل من شيء فرقه غير هذا؟

قلت: نعم كل ما عقد فاسداً من نكاح، مثل نكاح بغير ولي ونكاح العبد بغير إذن سيده ونكاح الأمة بغير إذن سيدها فكل ما وقع من النكاح كله ليس بتمام محل فيه الجماع بالعقد ويقع الميراث بين الزوجين، ولا يكون لأحد فسخه زوج ولا زوجة ولا ولي فكل ما كان هكذا فالنكاح فيه فاسد يفرق العقد، ولم تعد الفرقة طلاقاً، ولكنه فسخ العقد، قال: فهل من تفرقة غير هذا؟

قلت: نعم ردة أحد الزوجين أو إسلام أحدهما والآخر مقيم على الكفر، وقد حرم الله على الكافرين أن يغشوا المؤمنات، وعلى المؤمنین غشيان الكوافر سوى أهل الكتاب، وليس واحد منهما فراقاً من الزوج هذا فسخ كله قال: فهل من وجه من الفرقة غير هذا؟

قلت: نعم الخلع قال فما الخلع عندك؟ فذكرت له الاختلاف فيه.

قال: فإن أعطته ألفاً على أن يطلقها واحدة أو اثنتين أفيملك الرجعة؟

قلت: لا قال ولم والطلاق منه لو أراد لم يوقعه؟

قال الشافعی رحمه الله تعالى: فقلت له يقول الله عز وجل ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ والفدية بمن ملك عليه أمره لا تكون إلا بإزالة الملك عنه وغير جائز أن ياذن الله تعالى لها بالفدية وله أن يأخذها، ثم يملك عليها أمرها بغير رضا منها الا ترى أن كل من أخذ شيئاً على شيء يخرجته من يديه لم يكن له

سبيل على ما أخرج من يديه لما أخذ عليه من العوض، وقد أذن رسول الله ﷺ لثابت بن قيس أن يأخذ من امرأته حين جاءته، ولم يقل له لا تأخذ منها إلا في قبل عدتها كما أمر المطلق غيره، ولم يسم له طلاقاً يطلقها إياه ورأى رضاها بالأخذ منها فرقة، والخلع اسم مفارق للطلاق، وليس المختلج بمبتدى طلاقاً إلا يجعل والمطلقون غيره لم يستعجلوا، وقلت له الذي ذهب إليه من قول الله تبارك وتعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فِإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ﴾ الآية إنما هو على من عليه العدة لقول الله عز وجل ﴿فَطَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ إلى قوله ﴿جَبِيلًا﴾ أفرايت إن عارضك معارض في المطلقة واحدة قبل أن يدخل بها؟

فقال: إن الله قال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فِإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ وهذا مطلقة واحدة فيمسكها ما الحجة عليه؟

قال قول الله تعالى ﴿فَلَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَسْكُوهُنَّ﴾ وقوله في العدة ﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾، فلما لم تكن هذه معتدة بحكم الله علمت أن الله تبارك وتعالى إنما قصد بالرجعة في العدة قصد المعتات، وكان المفسر من القرآن يدل على معنى الجملي ويفترق بافتراق حال المطلقات.

قال الشافعی رحمه الله تعالى: فقلت له فما منعك من هذه الحجة في المختلعة، وقد فرق الله تبارك وتعالى بينهما بأن جعلها مفتدة، وبأن هذا طلاق بالمال يؤخذ، وبأن المسلمين لم يختلفوا في أن الرجل إذا قال لامرأته أنت طالق واحدة ملك الرجعة، وإن قال لها أنت طالق واحدة على شيء يأخذه لم يملك الرجعة؟

قال: هذا هكذا؛ لأنه إذا تكلم بكلمة واحدة، فلا يجوز أن أجعل ما أخذ عليه مالا كمن لا يأخذ المال.

والحجة فيه ما ذكرت من أن من ملك شيئاً بشيء يخرج منه لم يكن له على ما خرج منه سبيل كما لا يكون على ما في يديه مما أخرجه إليه مالكة لملكه الذي أخرجه إليه سبيل.

قال الشافعی رحمه الله: قال فأوجدي اللفظ الذي يكون فراقاً في الحكم لا تدنيه فيه.

قلت له: هو قول الرجل أنت طالق أو قد طلقك أو أنت سراح أو قد سرحك أو قد فارتك، قال فمن أين قد فرقت بين هؤلاء الكلمات في الحكم وبين ما سواهن وأنت تدنيه فيما بينه وبين الله فيهن كما تدنيه في غيرهن؟

قلت: هؤلاء الكلمات التي سمى الله تبارك وتعالى بهن الطلاق، فقال: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾، وقال: ﴿فَأَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارْقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال عز وجل ﴿فَطَلَّقْتُمُوهُنَّ وَسَّرَّحْتُمُوهُنَّ﴾ الآية فهؤلاء الأصول، وما أشبههن مما لم يسم طلاقاً في كتاب ولا سنة ولا أثر إلا بنيتها؛ فإن نوى صاحبه طلاقاً مع

قول يشبه الطلاق كان طلاقاً، وإن لم ينو لم يكن طلاقاً.

واحدة يملك الرجعة وأنت تجعلها بائناً؟

فقال: قال شريح نفيه عند بدعته.

٣١- الخلاف في الطلاق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال: إنا نوافقك في معنى ونخالفك في معنى.

فقلت فاذكر المواضع التي نخالفنا فيها، قال تزعم أن من قال لامرأته أنت طالق فهو يملك الرجعة إلا أن يأخذ جعلاً على قوله أنت طالق.

قلت هذا قولنا وقول العامة، قال وتقولون إن قال لامرأته أنت خلية أو برية أو بائنة أو كلمة غير تصريح الطلاق، فلم يرد بها طلاقاً فليس بطلاق.

قلت: وهذا قولي، قال وتزعم أنه إن أراد بهذا الذي ليس بصريح الطلاق وأراد واحدة كانت واحدة بائنة.

وكذلك إن قال واحدة شديدة أو غليظة إذا شدد الطلاق بشيء.

فقلت له: أفقلت هذا خيراً أو قيساً؟

فقال: قلت بعضه خيراً وقست ما بقي منه على الخبر بها. قال الشافعي رحمه الله: قلت ما الذي قلته خيراً وقست ما بقي منه على الخبر؟

قال: روي عن علي رضي الله عنه أنه قال في الرجل يخير امرأته أو يملكها إن اختارته فتطليقة يملك فيها الرجعة، وإن اختارت نفسها فتطليقة بائنة.

قلت: أرويت عن علي رضي الله عنه جعل البتة ثلاثاً؟

قال: نعم.

قلت: أنت تخالف ما روي عن علي قال وأين؟

قلت: أنت تقول إذا اختارت المرأة المملكة أو التي جعل أمرها بيد زوجها، فلا شيء.

قال: نعم.

فقلت: قد روي عنه حكماً واحداً خالف بعضه، وروي عنه أيضاً أنه فرق بين البتة والتخير والتملك.

فقلت في البتة شيء، فإن أراد واحدة فواحدة بائنة وهو يجعلها ثلاثاً، فكيف زعمت أنك جعلت البتة قياساً على التخيير والتمليك، وهما عندك طلاق لم يغلظ والبتة طلاق قد غلظ؟ فكيف قست أحدهما بالآخر وعلي رضي الله عنه يفرق بينهما وهو الذي عليه أصلك زعمت اعتمدت؟

قال فإني إنما قلت في البتة بحديث ركاة.

فقلت له اليس جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم البتة في حديث ركاة

فقلت ونحن قد وقفناه عند بدعته، فلما أراد واحدة جعلناها يملك الرجعة كما جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وأنت رويت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البتة واحدة وملك الرجعة أو ثلاثاً فخرجت من قولهم عما يتوهم في قول شريح وشريح رجل من التابعين ليس لك عند نفسك ولا لغيرك أن يملكه ولا له عندك أن يقول مع أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن قال في البتة ثلاثاً، فإنه يذهب إلى الذي يغلب على القلب أنه إذا نطق بالطلاق، ثم قال البتة، فإنما أراد الإبتات والذي ليست بعده رجعة وهو ثلاث، ومن قال البتة واحدة إذا لم يرد أكثر منها ذهب فيما نرى، والله تعالى أعلم، إلى أن البتة كلمة تحتل أكثر الطلاق، وأن يقول البتة يقيناً كما تقول لا أتيك البتة وأنهب البتة وتحتل صفة الطلاق، فلما احتملت معاني لم نستعمل عليه معنى يحتل غيره، ولم تفرق بينه وبين أهله بالتوهم وجعلنا ما احتمل المعاني يقابله وقولك كله خارج من هذا مفارق له قال: فإنما قد روينا عن ابن مسعود رضي الله عنه لا يكون طلاق بائناً إلا خلع أو إيلاء.

فقلنا: قد خالفته فجعلت كثيراً من الطلاق بائناً سوى الخلع والإيلاء، وقلت له: أرايت لو أن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولك في البتة، وروينا عن النبي عليه الصلاة والسلام ما يخالفه في رجل أو رجل من أصحابه حجة معه؟ قال: لا.

قلنا: فقد خالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البتة، وخالف أصحابه، فلم تقل بقول واحد منهم فيها، وقلت له أو يختلف عندك قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة وخرية وبرية وبائنة، وما شدد به الطلاق أو كنى عنه وهو يريد الطلاق؟ فقال: لا كل هذا واحد.

قلت: فإن كان كل واحد من هذا عندك في معنى واحد، فقد خالف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما في معناه، ثم قلت فيه قولاً متناقضاً قال وأين؟

قلت: زعمت أنه إن قال لامرأته أنت طالق واحدة غليظة أو شديدة كانت بائنة، وإن قال لها أنت طالق واحدة طويلة كان يملك الرجعة وكلنا الكلمتين صفة التطليقة وتشديد لها فكيف كان يملك في إحداها الرجعة، ولا يملكها في الأخرى؟ أرايت لو قال لك قائل إذا قال طويلة فهي بائنة؛ لأن الطويلة ما كان لها منع الرجعة حتى يطول ذلك وغليظة وشديدة ليست كذلك فهو يملك الرجعة أما كان أقرب بما فرق إلى الصواب منك؟

من نكاح الزوج كان خروجها من ملك سيدها الذي زوجها إلى رقبته أولى أن لا يخرجها، ولا يكون لها خيار إذا خرجت إلى الرقب وبيرة قد خرجت من رقب مالكها إلى ملك عائشة، ومن ملك عائشة إلى العتي فجمعت الخرجين من الرقب إلى الرقب، ومن الرقب إلى العتي، ثم خيرها رسول الله ﷺ بعدما قال: ولا يكون لها الخيار إلا بأن تكون عند عبد فأما عند حر، فلا.

٣٣- الخلاف في خيار الأمة

قال الشافعي: فخالقنا بعض الناس في خيار الأمة، فقال تخير تحت العبد، وقالوا رويانا عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بيرة كان حراً قال: قللت له رواه عروة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بيرة كان عبداً وهما أعلم بحديث عائشة من رويت هذا عنه قال: فهل تروون عن غير عائشة أنه كان عبداً؟

قللت هي المعتقة وهي أعلم به من غيرها، وقد روي من وجهين قد ثبت أنت ما هو أضعف منهما ونحن إنما ثبت ما هو أقوى منهما.

قال: فاذكرهما.

قلت:

١٦٨٨- أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن جكرمة، عن ابن عباس أنه ذكر عنده زوج بيرة، فقال: كان ذلك مغيث عبد بني فلان كآتي أنظر إليه يتبعها في الطريق وهو يتكلم.

[أخرجه البخاري (٥٢٨٠-٥٢٨٣)]

١٦٨٩- أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن زوج بيرة كان عبداً. [أخرجه البيهقي (٢٢٢/٧)]

قال: فقال: فلم تخير تحت العبد ولا تخير تحت الحر؟ قللت له لا لخلاف حالة العبد والحر قال: وما اختلافهما؟

قلت له الاختلاف الذي لم أر أحداً يسأل عنه قال: وما ذلك؟

قلت: إذا صارت حرة لم يكن العبد لها كفواً لنقصه عنها ألا ترى أنه لا يكون ولياً لبيته ويزوجها ألا ترى أنه يوجب بالنكاح على الناكح أشتاء لا يقدر العبد على كمالها، وتتطويع الزوج الحر على المرأة بأشياء لا يقدر العبد على كمالها؟ ومنها أن المرأة ترث زوجها وترثها والعبد لا يرث، ولا يورث ومنها أن نفقة ولد الحر عليه من الحره ومنها أن عليه أن يعول لامراته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له لقد خالفت في هذا القول معاني الآثار مع فراقك معنى القرآن والسنة والآثار والقياس قال فمن أصحابك من يقول لا أتق به في الطلاق. قلت: أولئك خالفونا وإياك.

فإن قلت بقولهم حاجبتك، وإن خالفهم، فلا تحتج بقول من لا تقول بقوله.

٣٢- انفساخ النكاح بين الأمة وزوجها العبد إذا عتقت

١٦٨٥- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ربيعة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة أنها قالت: كانت في بيرة ثلاث سنين، وكان في إحدى السنين أنها أعتقت فخيرت في زوجها. [نهم]

١٦٨٦- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول في الأمة تكون تحت العبد فتعتق أن لها الخيار ما لم يمسها، فإذا مسها، فلا خيار لها. [أخرجه البيهقي (٢٢٥/٧)]

١٦٨٧- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير أن مولاة لبني عبد بن كعب يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يؤتمن فعتقت قالت فأرسلت إلي حفصة زوج النبي ﷺ فذعتني، فقالت: إني مخيرتك خيراً، ولا أحب أن تضعني شيئاً إن أمرك بيدك ما لم يمسك زوجك قالت: فأرقت ثلاثاً. [أخرجه البيهقي (٢٢٥/٧)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نأخذ في تخيير رسول الله ﷺ بيرة حين عتقت في المقام مع زوجها أو فراقه دلائل منها أن الأمة إذا عتقت عند عبد كان لها الخيار في المقام معه أو فراقه، وإذا جعل رسول الله ﷺ الخيار للأمة دون زوجها، فإنما جعل لها الخيار في فسخ العقدة التي عقدت عليها، وإذا كانت العقدة تنفسخ فليس الفسخ بطلاق وإنما جعل الله الطلاق المصدود على الرجال ما طلقوهما فأما ما نسخ عليهم فذلك لا يحتسب عليهم، والله تعالى أعلم، لأنه ليس بقولهم ولا بفعلهم كان.

قال: وفي الحديث دلالة على أن الملك يزول عن الأمة المزدوجة وعقد النكاح ثابت عليها إلا أن تنسخه حرية أو اختيار في العبد خاصة، وهذا يرد على من قال بيع الأمة طلاقها؛ لأنه إذا لم يكن خروجها من ملك سيدها الذي إياه بالعتق يخرجها

وَسَيِّدُ الْعَبْدِ قَدْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَدْلِ عَلَيْهَا وَمِنْهَا أَشْيَاءُ يَتَطَوَّعُ لَهَا بِهَا مِنَ الْمَقَامِ مَعَهَا جُلُّ نَهَارِهِ وَلَيْسَ يَدُ الْعَبْدِ مِنْهُ مِنْ ذَلِكَ مَحْ أَشْبَاهَ لِهَذَا كَثِيرٌ يَخَالِفُ فِيهَا الْحَرُّ الْعَبْدَ.

قال الشافعي: رحمه الله، فقال إنا إنما ذهبنا في هذا إلى أن خيار الأمة تحت الحر والعبد أنها نكحت وهي غير مالكة لأمرها ولما ملكت أمرها كان لها الخيار في نفسها.

فقلت له أرايت الصبيّة يزوّجها أبوها فتبلغ قبل الدخول أو بعده أيكون لها الخيار إذا بلغت؟

قال: لا.

قلت: فإذا زعمت أنك إنما خيرتها؛ لأن العقد كانت وهي لا خيار لها، فإذا صار الخيار لها اختارت لزمت هذا في الصبيّة يزوّجها أبوها.

قال: فإن افرق بينها وبين الصبيّة؟

قلت: أو يفرقان؟

قال: نعم.

قلت فكيف تقيسها عليها والصبيّة وارثة موروثه وهذه غير وارثة ولا موروثه بالنكاح، ثم تقيسها عليها في الخيار التي فارقتها فيه؟

قال: إنهما، وإن افرقا في بعض أمرهما فهما يجتمعان في بعضه.

قلت: وأين؟

قال الصبيّة لم تكن يوم تزوّجت ممن لها خيار للحدّاث.

قلت: وكذلك الأمة للرقّ قال: فلو كانت حرّة كان لها الخيار؟

قلت: وكذلك لو كانت الصبيّة بالغة قال فهي لا تشبهها.

قلت: فكيف تشبهها بها وأنت تقول إذا بلغت الصبيّة لم يزوّجها أبوها إلا برضاها وهو يزوّج أمته بغير رضاها؟

قال فاشبهها بالمرأة تزوّج وهي لا تعلم أن لها الخيار إذا علمت.

قلت: هذا خطأ في المرأة هذه لا نكاح لها، ولو كان ما قلت كما قلت كنت قد قستها على ما يخالفها قال وأين يخالفها؟

قلت: أرايت المرأة تنكح ولا تعلم، ثم تموت قبل أن تعلم أيرثها زوجها أو يموت أثره؟

قال: لا.

قلت: ولا يحلّ له جماعها قبل أن تعلم؟

قال: لا.

قلت أفتجد الأمة يزوّجها سيدها هل يحلّ سيدها جماعها؟

قال: نعم.

قلت: وكذلك بعد ما تعتق ما لم تحت فسخ النكاح.

قال: نعم.

قلت: ولو عتقت فماتت ورثها زوجها؟

قال: نعم.

قلت: ولو مات ورثته؟

قال: نعم.

قلت أفتراها تشبه واحدة من الاثنين اللتين شبهتهما بها؟

قال فما حجّتك في الفرق بين العبد والحرّ؟

قلت: ما وصفت لك، فإن أصل النكاح كان حلالاً جائزاً،

فلم يحرم النكاح بتحوّل حال المرأة إلى أحسن ولا أسوأ من حالها الأول إلا بخبر لا يسعّ خلافه، فلما جاءت السنّة بتخيير بريرة وهي عند عبد قلنا به اتباعاً لأمر رسول الله ﷺ الذي ألزمتنا الله اتباعه حيث قال وقلنا الحرّ خلاف العبد لما وصفنا، وإن الأمة إذا خرجت إلى الحرّية لم تكن أحسن حالاً منه، أكثر ما فيها أن تساويه وهو إذا كان مملوكاً فعتقت خرجت من مساواته قال وكيف لم تجعلوا الحرّ قياساً على العبد؟

فقلت وكيف تقيس بالشّيء خلافه؟

قال: إنهما يجتمعان في معنى أنهما زوجان.

قلت: ويفترقان في أن حالهما مختلفة قال فلم لا تجمعه

بينهما حيث يجتمعان؟

قال: قلت أفتراهما أكثر من اجتماعهما والذي هو أولى

بي إذا كان الأكثر من أمرهما الافتراق أن يفرق بينهما ونحن نسألك.

قال: سل.

قلت: ما تقول في الأمة إذا اعتقت تخير؟

قال: نعم.

قلت: فإن بيعت تخير؟

قال: لا.

قلت ولم، وقد زال رقبتي الذي زوّجها فصارت في حاله هذه لو

ابتدأ نكاحها لم يجوز كما لو أنكحها حرّة بغير إذنها لم يجوز؟

قال هما، وإن اجتمعا في أن ملك المنكح زائل عن المنكحة

فحال الأمة المنكحة مختلفة في أنها انتقلت من رق إلى رق وهي في العتاقة انتقلت من رق إلى حرّية.

قلت: ففرقت بينهما إذا افرقا في معنى، وإن اجتمعا في

آخر؟

قال: نعم.

قلت فتفريقي بين الخيار في عبء وحر أكثر مما وصفت وأصل الحجة فيه ما وصفت من أن النكاح كان حلالاً، وما كان حلالاً لم يميز تحريره ولا فسحه إلا بسنة ثابتة أو أمر أجمع الناس عليه، فلما كانت السنة في تخيير الأمة إذا عتقت عند عبء لم نعد ما رويناه من السنة، ولم يحرم النكاح إلا في مثل ذلك المعنى، وإنما جعل للأمة الخيار في التفريق والمقام، والمقام لا يكون إلا والنكاح حلالاً إلا أن الخيار إنما يكون عندنا - والله تعالى أعلم - لنقص العبد عن الحرية والعلل التي فيه التي قد يمنع فيها ما يجب وتحب أمراته.

٣٤ - اللعان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ﴾ الآية، وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾ إلى ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، فلما حكم الله في الزوج القاذف بأن يلتعن دل ذلك على أن الله إنما أراد بقوله ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية القذف غير الأزواج، وكان القاذف الحر الذمي والعبد المسلم والذمي إذا قذفوا الحرة المسلمة جلدوا الحد معاً فجلدوا الحر حد الحر والعبد حد العبد، وأنه لم يبرأ قاذف بالغ يجرى عليه الحكم من أن يحد حده إن لم يخرج منه مما أخرجه الله تعالى به من الشهود على المذنوبة؛ لأن الآية عامة على المذنوبة كانت الآية في اللعان كذلك، والله تعالى أعلم، عامة على الأزواج القذفة؛ فكان كل زوج قاذف يلاعن أو يحد إن كانت المذنوبة ممن لها حد أو لم تكن؛ لأن على من قذفها - إذا لم يكن لها حد - تعزيراً وعليها حد إذا لم تلتن بكل حال؛ لأنه لا افتراق بين عموم الآيتين معاً، وكما جعل الله الطلاق إلى الأزواج قال: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وقال عز وجل ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وقال: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾؛ فكان هذا عاماً للأزواج والنساء لا يخرج منه زوج مسلم حر ولا عبد ولا ذمي حر ولا عبد فكذلك اللعان لا يخرج منه زوج ولا زوجة

وقال: فيما حكى عن رسول الله ﷺ إذ لاعن بين أخوي بني العجلان، ولم يتكلف أحد حكاية حكم النبي ﷺ في اللعان أن يقول قال للزوج قل كذا ولا للمرأة قولي كذا إنما تكلفوا حكاية جملة اللعان دليل على أن الله عز وجل إنما نصب اللعان حكاية في كتابه، فإنما لاعن رسول الله ﷺ بين المتلاعنين بما حكم الله عز وجل في القرآن، وقد حكى من حضر اللعان في

اللعان ما احتج إليه مما ليس في القرآن منه.

قال: فإذا لاعن الحاكم بين الزوجين، وقال للزوج قل أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، ثم ردها عليه حتى يأتي بها أربع مرات، فإذا فرغ من الرابعة وقفه، وذكره، وقال اتق الله تعالى أن تبوء بلعنة الله، فإن قولك إن لعنة الله علي إن كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا موجبة يوجب عليك اللعنة إن كنت كاذباً؛ فإن وقف كان لها عليه الحد إن قامت به، وإن حلف لها، فقد أكمل ما عليه من اللعان وينبغي أن يقول للزوجة فتقول أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا حتى تقولها أربعاً، فإذا أكملت أربعاً وقفها، وذكرها، وقال اتق الله واحذري أن تبوي بغضب الله، فإن قولك: علي غضب الله إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا يوجب عليك غضب الله إن كنت كاذبة؛ فإن مضت، فقد فرغت مما عليها وسقط الحد عنهما، وهذا الحكم عليهما والله ولي أمرهما فيما غاب عما قالا.

فإن لاعنها بإنكار ولد أو حبل قال أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، وإن ولدها هذا أو حبلها هذا إن كان حبلًا لمن زنا ما هو مني، ثم يقولها في كل شهادة، وفي قوله وعلي لعنة الله حتى تدخل مع حلفه على صدقه على الزنا؛ لأنه قد رامها بشيئين بزنا وحمل أو ولد يفييه، فلما ذكر الله عز وجل الشهادات أربعاً، ثم فصل بينهن باللعنة في الرجل والغضب في المرأة دل ذلك على حال افتراق الشهادات في اللعنة والغضب واللعنة والغضب بعد الشهادة موجبان على من أوجب عليه؛ لأنه متجزي على النفي، وعلى الشهادة بالله تعالى باطلاً، ثم يزيد فيجترئ على أن يلتعن، وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للوالي إذا عرف من ذلك ما جهل أن يفقههما نظراً لهما استدلالاً بالكتاب والسنة.

١٦٩٠ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ لَاعَنَ بَيْنَ الْمُتْلَاعِنَيْنِ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ فِي الْخَامِيسَةِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ. [أخرجه أبو داود (٢٢٥٥)، السامي (١٧٥/٦)]

١٦٩١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ مَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُوَيْرًا الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَثَرِيَّ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلَهُ فَقَتَلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

البخاري (٥٣٠٩)، أبو داود (٢٧٤٨)، ابن ماجه (٢٠٦٦).

قال الشافعي رحمه الله: الوحرة دابة تشبه الوزج.

١٦٩٣- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنْ جَاءَتْ بِهٍ أُنْشَقَرَتْ سَبَطًا فَهَوَ لَزُوجَهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهٍ أُذْبِجَ فَهَوَ لِلَّذِي يَتَّبِعُهُ. فجاءت به اذبيج.

١٦٩٤- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُتْلَعَيْنِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ وَإِبْرَاهِيمَ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى فِرَاقِهَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ، فَفَارَقَهَا، وَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِرَاقِهَا فَمَضَتْ سَنَةُ الْمُتْلَعَيْنِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْظِرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهٍ أَحْمَرُ قَصِيرًا كَأَنَّهُ وَحْرَةٌ، فَلَا أُحْسِبُهُ إِلَّا كَذَبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهٍ أَسْحَمُ أَغْيَسَ ذَا أَلْتَيْنِ، فَلَا أُحْسِبُهُ إِلَّا قَدْ صَدَّقَ عَلَيْهَا. فجاءت به على الأمر المكروه.

١٦٩٥- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَمَتَّلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَقْتُلُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي شَأْنِهِ مَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَمْرِ الْمُتْلَعَيْنِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ قَضَى فِيكَ، وَفِي امْرَأَتِكَ. فتلاعنا وأنا شاهد، ثم فارقتها عند رسول الله ﷺ؛ فكانت السنة بعد فيها أن يفرق بين المتلاعنين قال: فكانت حاملاً فأنكره؛ فكان ابنها يدعى إلى أمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في حديث ابن أبي ذئب دليل على أن سهل بن سعد قال: فكانت سنة المتلاعنين، وفي حديث مالك وإبراهيم كأنه قول ابن شهاب، وقد يكون هذا غير مختلف يقول مرة ابن شهاب، ولا يذكر سهلاً، ويقوله أخرى ويذكر سهلاً، ووافق ابن أبي ذئب إبراهيم بن سعد فيما زاد في آخر الحديث على حديث مالك.

١٦٩٦- وَقَدْ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتْلَعَيْنِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَتَّخِذْ إِنْقَانًا هَؤُلَاءِ.

١٦٩٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ

فَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُثَيْرٌ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ لِعُثَيْرٍ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتَهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُثَيْرٌ وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا فَجَاءَ عُثَيْرٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَمَتَّلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَقْتُلُ؟

فقال رسول الله ﷺ: قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَأَذْهَبَ فَأَتَتْ بِهَا، فَقَالَ سَهْلٌ فَتْلَعْنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فُرِغَا مِنْ تَلَاعُظِهِمَا قَالَ عُثَيْرٌ كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَسْكَنْتَهَا فَطَلَّقَهَا فَلَا قَوْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قال مالك، وقال ابن شهاب؛ فكانت تلك سنة المتلاعنين. [أخرجه مالك (٥٦٦/٢)، السنن (١٧١-١٧٠/٦)، البخاري (٥٢٥٩)، مسلم (١٤٩٢)، أبو داود (٢٢٤٥)، السنن (١٧١-١٧٠/٦)]

١٦٩٢- قال الشافعي رحمه الله: سمعت إبراهيم بن سعد بن إبراهيم يحدث عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أنه أخبره قال: جاء عويمر العجلاني إلى عاصم بن عدي الأنصاري، فقال: يا عاصم بن عدي سل لي رسول الله ﷺ عن رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقلته فيقتل به أم كيف يصنع؟ فسأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك فعاب رسول الله ﷺ المسائل فلقبه عويمر، فقال: ما صنعت؟

قال صنعت أنك لم تأتني بخير سألت رسول الله ﷺ فعاب المسائل، فقال عويمر واللّه لا أتيت رسول الله ﷺ ولا سألته فأتاه فوجده قد أنزل الله عليه فيها فدعاهما فلاعن بينهما، فقال عويمر لئن انطلقت بها لقد كذبت عليها، ففارقتها قبل أن يأمره رسول الله ﷺ قال ابن شهاب فصارت سنة في المتلاعنين، ثم قال رسول الله ﷺ: أَبْصُرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهٍ أَسْحَمُ أَذْعَجَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَ الْأَلْتَيْنِ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَّقَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهٍ أَحْمَرُ كَأَنَّهُ وَحْرَةٌ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا كَاذِبًا قَالَ فَجَاءَتْ بِهٍ عَلَى النَّصْرِ الْمَكْرُوه. [أخرجه

١٧٠١ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُثَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ قَالَ هَكَذَا بِأَمْرِهِ الْمُسَبَّحَةِ وَالْوُسْطَى فَفَرَّقَهُمَا الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا يَغْنِي الْمُسَبَّحَةَ قَالَ اللَّهُ يَغْلَمُ أَنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ وَنَكَمًا تَائِبٌ. [أخرجه البخاري (٥٣١١)، مسلم (١٤٩٢)، أبو داود (٢٢٥٨)، النسائي (١٧٧/٦)]

١٧٠٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاتَّقَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ. [أخرجه مالك (٥٦٧/٢)، البخاري (٥٣١٥)، مسلم (١٤٩٤)]

قال الشافعي: ففي حكم اللعان في كتاب الله، ثم سنة رسول الله ﷺ دلائل واضحة ينبغي لأهل العلم أن يتدبروا بمعرفته، ثم يتحرروا أحكام رسول الله ﷺ في غيره على أمثاله فهو دون الغرض وتتفي عنهم شبه التي عارض بها من جهل لسان العرب وبعض السنن وغني عن موضع الحجّة منها أن عوثمراً سأل رسول الله ﷺ عن رجل وجد مع امرأته رجلاً فكره رسول الله ﷺ المسائل.

وذلك أن عوثمراً لم يخبره أن هذه المسألة كانت.

١٧٠٣ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنْ أَغْطَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُزْأً مِنْ مَالٍ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ فَحْرَمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ. [أخرجه البخاري (٧٢٨٩)، مسلم (٢٣٥٨)، أبو داود (٤٦١٠)]

١٧٠٤ - وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْنَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

قال الله عز وجل ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ إلى قوله ﴿بِهَا كَافِرِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كانت المسائل فيها فيما لم ينزل إذا كان الوحي ينزل بمكروه لما ذكرت من قول الله تبارك وتعالى، ثم قول رسول الله ﷺ وغيره فيما في معناه، وفي معناه كراهية لكم أن تسألوا عما لم يحرم؛ فإن حرمه الله في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ حرم أبداً إلا أن ينسخ الله تحريمه في كتابه أو ينسخ على لسان رسوله ﷺ سنة لسنة.

وفيه دلائل على أن ما حرم رسول الله ﷺ حرام بإذن

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَاللَّهِ مَا لِي عَهْدٌ بِأَهْلِي مُنْذُ عَفَارِ النَّخْلِ وَعِفَارِهَا أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ تَوَازُرُ تُعَفَّرُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَا تُسْقَى إِلَّا بَعْدَ الْإِبَارِ قَالَ فَوَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا قَالَ: وَكَانَ زَوْجُهَا مُصْفَرًّا حَمَضَ السَّاقِينَ سَبَطَ الشَّعْرَ وَالَّذِي رُمِيتَ بِهِ خَذَلًا إِلَى السَّوَادِ جَعَدًا قَطِطًا مُسْتَهًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ يَنْ، ثُمَّ لَاعَنَ بَيْنَهُمَا فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُشِبُّهُ الَّذِي رُمِيتَ بِهِ.

١٦٩٨ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ شَهِدْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ الْمُتَلَاعِنِينَ قَالَ: فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ أَهَى الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ يَنْتَنَ رَجَمْتَهَا؟'، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ قَدْ أَغْلَسَتْ. [أخرجه البخاري (٥٣١٠)، مسلم (١٤٩٧)، النسائي (١٧٣/٦)، ابن ماجه (٢٥٦٠)]

١٦٩٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ أَنَّهُ سَمِعَ الْمُقْبِرِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ قَالَ الْمُقْبِرِيُّ وَحَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَلَاعِنِينَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَذْخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ اخْتَجِبَ اللَّهُ مِنْهُ وَفَضَّحَهُ بِهِ عَلَى رُؤُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. [أخرجه أبو داود (٢٦٦٣)، النسائي (١٧٩/٦)، ابن ماجه (١٨٠)]

١٧٠٠ - وَسَمِعْتُ ابْنَ عُثَيْنَةَ يَقُولُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِلْمُتَلَاعِنِينَ حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِي قَالَ: لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهَوَ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ. [أخرجه البخاري (٥٣١٢)، مسلم (١٤٩٣)، أبو داود (٢٢٥٧)، النسائي (١٧٧/٦)]

وَأَمَرَ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ بِمَا أَلْهَمَهُ مِنْ حِكْمَتِهِ وَخَصَّهُ بِهِ مِنْ بُرْهَانِهِ وَفَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ اتِّبَاعَ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِتَابِهِ.

قال: وليس تعدو السنن كلها واحداً من هذه المعاني التي وصفت باختلاف من حكيت عنه من أهل العلم وآبها كان، فقد ألزم الله تعالى خلقه وفرض عليهم اتباع رسوله فيه، وفي انتظار رسول الله ﷺ الوحي في المتلاعنين حتى جاءه فلاح، ثم سنّ الفرقة وسنّ نفي الولد، ولم يرّد الصّدّاق على الزوج، وقد طلبه دلالة على أن سنّته لا تعدو واحداً من الوجوه التي ذهب إليها أهل العلم بأنّها تبيّن عن كتاب الله إما برسالة من الله أو إلهام له، وإما بأمر جعله الله إليه لموضعه الذي وضعه من دينه وبيّان الأمور منها أن الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر، ولا يقيم حداً بين اثنين إلا به؛ لأن الظاهر يشبه الاعتراف من المقام عليه الحد أو بينة، ولا يستعمل على أحد في حد ولا حق وجب عليه دلالة على كذبه، ولا يعطي أحداً بدلالة على صدقه حتى تكون الدلالة من الظاهر في العام لا من الخاص، فإذا كان هذا هكذا في أحكام رسول الله ﷺ كان من بعده من الولاة أولى أن لا يستعمل دلالة، ولا يقضي إلا بظاهر أبداً.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قلنا قال رسول الله ﷺ: فِي الْمُتْلَاعِنِينَ إِنْ أَحَدُكُمَا كَذَبَ فَحَكَمَ عَلَى الصّادِقِ وَالْكَاذِبِ حَكْماً وَاحِداً أَنْ أُخْرِجَهُمَا مِنَ الْحَدِّ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُخْتُمِرَ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَذْغَجَ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَّقَ فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوءِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَمَرَهُ لَيِّنٌ لَوْ لَا مَا حَكَمَ اللَّهُ فَافْبِرْ أَنْ صَدَّقَ الزَّوْجُ عَلَى الْمُتْلَاعِنَةِ بِدَلَالَةٍ عَلَى صَدَقِهِ وَكَذِبِهِ بِصَفَتَيْنِ فَجَاءَتْ دَلَالَةٌ عَلَى صَدَقِهِ، فَلَمْ يَسْتَعْمَلْ عَلَيْهَا الدَّلَالَةَ وَانْفَذَ عَلَيْهَا ظَاهِرَ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَقْدَارِ الْحَدِّ وَإِعْطَانِهَا الصّادِقَ مَعَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَمَرَهُ لَيِّنٌ لَوْ لَا مَا حَكَمَ اللَّهُ وَفِي مِثْلِ مَعْنَى هَذَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلُهُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُكُمْ يَحْجِيزُ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فَأَخْبِرْ أَنَّهُ يَقْضِي عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ كَلَامِ الْخَصْمَيْنِ، وَإِنَّمَا يَحِلُّ لَهَا وَمِجْرَمٌ عَلَيْهِمَا فِيمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَلَى مَا يَعْلَمَانِ، وَمَنْ مِثْلُ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِذَا جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ» إِلَى قَوْلِهِ «الْكَاذِبُونَ» فَحَقَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُمْ بِمَا أَظْهَرُوا مِنَ الْإِسْلَامِ وَأَقْرَبَهُمْ عَلَى الْمُنَاحَةِ وَالْمَوَارِيثِ، وَكَانَ اللَّهُ أَعْلَمَ بِدِينِهِمِ بِالسَّرَائِرِ فَافْبِرْهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ فِي النَّارِ، فَقَالَ: «إِنْ الْمُتَأَفِّقِينَ فِي الدُّرُكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»، وَهَذَا يُوجِبُ عَلَى الْحُكَّامِ مَا وَصَفَتْ مِنْ تَرْكِ الدَّلَالَةِ الْبَاطِنَةِ وَالْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ مِنْ

الله تعالى إلى يوم القيامة بما وصفت وغيره من افتراض الله تعالى طاعته في غير آية من كتابه، وما جاء عنه ﷺ مما قد وصفته في غير هذا الموضع، وفيه دلالة على أن رسول الله ﷺ حين وردت عليه هذه المسألة وكانت حكماً وقف عن جوابها حتى أتاه من الله عز وجل الحكم فيها فَقَالَ لِعُتَيْبِرٍ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَلَاعِنٌ بَيْنَهُمَا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللَّعَانِ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْمِرَاةِ وَنَفَاهُ عَنِ الْأَبِ، وَقَالَ لَهُ: لَا مَسِيلَ لَكَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَرُدِّ الصّدّاقَ عَلَى الزَّوْجِ؛ فَكَانَتْ هَذِهِ أَحْكَاماً وَجِبَتْ بِاللَّعَانِ لَيْسَتْ بِاللَّعَانِ بَعِيْنَةً فَالْقَوْلُ فِيهَا وَاحِدٌ مِنْ قَوْلَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَنِّي سَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى دِينَهُ وَعَقْلَهُ وَعِلْمَهُ يَقُولُ إِنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا وَلَا غَيْرَهَا إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: فَأَمَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا وَحْيٌ يَنْزِلُهُ فَيُتْلَى عَلَى النَّاسِ وَالثَّانِي رِسَالَةٌ تَأْتِيهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنْ أَفْعَلَ كَذَا فِيعْلُهُ، وَلَعَلَّ مِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ أَنْ يَقُولَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ» فَيَذْهَبَ إِلَى أَنَّ الْكِتَابَ هُوَ مَا يُتْلَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْحِكْمَةُ هِيَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرِّسَالَةُ عَنِ اللَّهِ بِمَا يُنَبِّئُ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لَا زَوَاجَ لَكُمْ» وَأَذْكَرُونَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ وَلَعَلَّ مِنْ حُجَّتِهِ أَنْ يَقُولَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي الزَّائِي بِأَمْرٍ الرَّجُلِ الَّذِي صَالَحَهُ عَلَى الْغَنَمِ وَالْخَادِمِ وَالَّذِي نَفْسِي بَيْنَهُ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ أَمَا إِنْ الْغَنَمِ وَالْخَادِمِ رَدَّ عَلَيْكَ، وَإِنْ أَمْرُهُ تَرْجَمَ إِذَا اعْتَرَفْتَ وَجَلَدَ ابْنَ الرَّجُلِ مائةَ وَغُرَّةٍ عَاماً، وَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا انتظرَ الْوَحْيَ فِي قَضِيَّةٍ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ فِيهَا انتظرَهُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ قَضِيَّةٍ، وَإِذَا كَانَتْ قَضِيَّةٌ أَنْزَلَ عَلَيْهِ كَمَا أَنْزَلَ فِي حَدِّ الزَّائِي وَقَضَاهَا عَلَى مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ، وَإِذَا مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ جَمْلَةً فِي تَبْيِينِ عَنِ اللَّهِ بِمَضِي مَعْنَى مَا أَرَادَ بِمَعْرِفَةِ الْوَحْيِ الْمُتْلَى وَالرِّسَالَةَ إِلَيْهِ الَّتِي تَكُونُ بِهَا سُنَّةٌ لِمَا يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى بَعِيْنَةً.

وقال غيره: سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا مَا تَبَيَّنَ مِمَّا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمُبِينِ عَنْ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ بِجَمَلٍ خَاصّاً وَعَامّاً، وَالْآخَرُ مَا أَلْهَمَهُ اللَّهُ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْإِنْبَاءِ وَحْيِي، وَلَعَلَّ مَنْ حُجَّةٌ مَنْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ أَنْ يَقُولَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا يُحْكَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ: «إِنِّي أَرَى فِي السَّمَاءِ أَنِّي أَتْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ، فَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ أَهْلِ التفسيرِ رُؤْيَا الْإِنْبَاءِ وَحْيِي يَقُولُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي أَمَرَ بِذَبْحِهِ «يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ» وَمَعْرِفَتُهُ أَنْ رُؤْيَاهُ أَمَرَ أَمْرِي، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِنَبِيِّهِ «وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ» إِلَى قَوْلِهِ «فِي الْقُرْآنِ».

وقال غيرهم: سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحْيٌ وَبَيِّنَةٌ عَنْ وَحْيِي

وكذلك جميع حدود الزنا يشهد بها طائفة من المؤمنين أقلهم أربعة؛ لأنه لا يجوز في شهادة الزنا أقل منهم، وهذا يشبه قول الله عز وجل في الزَّانِئِينَ ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقال سهل بن سعد في حديثه فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، وقال ابن أبي ذئب وابن جريج في حديث سهل وكانت سنة المتلاعنين.

وقال ابن شهاب في حديث مالك وإبراهيم بن سعيد؛ فكانت سنة المتلاعنين فاحتمل معنيين أحدهما أنه إن كان طلقها قبل الحكم؛ فكان ذلك إليه لم يكن لللعان فرقة حتى يجدها الزوج، ولم يجبر الزوج عليها، وقد روي عن سعيد بن المسيب مثل معنى هذا القول، ولو كان هذا هكذا كان رسول الله ﷺ يعيب على المطلق ثلاثاً أن يطلقها؛ لأنه لو لم يكن له أن يطلقها إلا واحدة قال: لا تفعل مثل هذا، والله أعلم فسال وإذ لم ينه النبي ﷺ عن الطلاق ثلاثاً بين يديه، فلو كان طلاقه إياها كصمته عند النبي ﷺ، وكان اللعان فرقة فجعله المطلق ثلاثاً أشبه، والله أعلم أن يعلم أنه ليس له أن يطلق ثلاثاً في الموضع الذي ليس له فيه الطلاق ويحتمل طلاقه ثلاثاً أن يكون بما وجد في نفسه بعلمه بصدقه وكذبها وجراحتها على اليمين طلقها ثلاثاً جاهلاً بأن اللعان فرقة؛ فكان كمن طلق من طلق عليه بغير طلاقه وكمن شرط العهدة في البيع والضمان والسلف وهو يلزمه شرط أو لم يشرط.

فإن قال قائل: ما دل على أن هذا المعنى أولى المعاني به؟ **قيل:** قال سهل بن سعد وابن شهاب؛ ففارقتها حاملاً؛ فكانت تلك سنة المتلاعنين فمعنى قولهما الفرقة لا أن سنة المتلاعنين أنه لا تقع فرقة إلا بطلاق؛ ولو كان ذلك كذلك لم يكن عليه أن يطلق زاة ابن عمر عن النبي ﷺ أنه فرق بين المتلاعنين وتفريق النبي ﷺ غير فرقة الزوج إنما هو تفريق حكم.

فإن قال قائل: هذان حديثان مختلفان فليسا عندي مختلفين، وقد يكون ابن عمر شهد متلاعنين غير المتلاعنين اللذين شهدهما سهل وأخبر عما شهد وأخبر سهل عما شهد، فيكون اللعان إذا كان فرقة بطلاق الزوج وسكوته سواء أو يكون ابن عمر شهد المتلاعنين اللذين شهد سهل فسمع النبي ﷺ حكم أن اللعان فرقة فحكى أنه فرق بين المتلاعنين سمع الزوج طلق أو لم يسمعه وذهب على سهل حفظه أو لم يذكره في حديثه، وليس هذا اختلافاً هذا حكاية لعني بلطفين مختلفين أو مجتمعين المعنى مختلفي اللفظ أو حفظ بعض ما لم يحفظ من حضر معه ولما قال رسول الله ﷺ لِمُتْلَاعَيْنِ حِينَ بَايَعَا عَلَى اللَّهِ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ دُلَّ عَلَى مَا وَصَفْتُ فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا ظَهَرَ لَهُ وَاللَّهُ وَلِيُّ

القول أو البينة أو الاعتراف أو الحجة ودل أن عليهم أن يبتها إلى ما انتهى بهم إليه كما انتهى رسول الله ﷺ في المتلاعنين إلى ما انتهى به إليه، ولم يحدث رسول الله ﷺ في حكم الله وأماؤه على الملاعة بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالولاء أن يحدها حد الزانية فمن بعده من الأحكام أولى أن لا يحدث في شيء للو فيه حكم ولا لرسوله ﷺ غير ما حكما به بعينه أو ما كان في معناه، وواجب على الحكم والمفتين أن لا يقولوا إلا من وجوه لزمت من كتاب الله أو سنة أو إجماع؛ فإن لم يكن في واحد من هذه المنازل اجتهدوا عليه حتى يقولوا مثل معناه، ولا يكون لهم، والله أعلم أن يجدوا حكماً ليس في واحد من هذا ولا في مثل معناه ولما حكم الله على الزوج يرمي المرأة باللعان، ولم يستثن إن سمى من يرميها به أو لم يسمه ورمى العجلاني امرأته برجل بعينه فالتعن، ولم يحضر رسول الله ﷺ المرمي بالمرأة والتعن العجلاني استدللنا على أن الزوج إذا التعن لم يكن للرجل الذي رماه بامرأته عليه حد، ولو كان أخذه له رسول الله ﷺ وبعث إلى المرمي فسأله؛ فإن أقر حد، وإن أنكر حد له الزوج.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا للإمام إذا رمى رجلاً رجلاً بزناً أو حداً أن يبعث إليه ويسأله عن ذلك؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَجَسَّوْا﴾.

قال: وإن شبه على أحد أن النبي ﷺ بعث أنيساً إلى امرأته رجل، فقال: إن اعترفت فأزجمتها فتلكت امرأة ذكر أبو الزاني بها أنها زنت؛ فكان يلزمه أن يسأل؛ فإن أقرت حدث وسقط الحد عمن قذفها، وإن أنكرت حد قاذفها.

وكذلك لو كان قاذفها زوجها لزمه الحد إن لم تقر وسقط عنه إن أقرت ولزمها، فلا يجوز، والله أعلم أن يجد رجل لأمراً، ولعلها تقر بما قال: ولا يترك الإمام الحد لها، وقد سمع قذفها حتى تكون تركه، فلما كان القاذف لمراته إذا التعن لو جاء المقدوف بعينه يطلب حده لم يؤخذ له الحد في القذف الذي يطلبه المقدوف بعينه لم يكن لمسألة المقدوف معنى إلا أن يسأل ليحد، ولم يسأله رسول الله ﷺ، وإنما سأل المقدوف، والله أعلم للحد الذي يقع لها إن لم تقر بالزنا، ولم يلتن الزوج.

ولو أقرت بالزنا لم تحدد زوجها، ولم يلتن وجلدت أو رجعت، وإن رجعت لم تحدد؛ لأن لها فيما أقرت به من حد الله عز وجل الرجوع، ولم يجد زوجها؛ لأنها مقرة بالزنا ولما حكى سهل بن سعد شهادة المتلاعنين مع حديثه وحكاية ابن عمر استدللنا على أن اللعان لا يكون إلا بمحضر طائفة من المؤمنين؛ لأنه لا يحضر امرأته يريد رسول الله ﷺ ستره، ولا يحضره إلا وغيره حاضر له.

ونفى الولد إذا كان من الحمل الذي به القذف ولما نفى رسول الله ﷺ الولد عن العجلاني بعدما وضعت أمه وبعد تفريقه بين المتلاعنين استدللنا هذا الحكم وحكم أن الولد للفراش على أن الولد لا ينفي إلا بلعان، وعلى أنه كان للزوج نفيه وأمراته عنده، وإذا لاعنها كان له نفي ولها إن جاءت به بعد ما يطلقها ثلاثاً؛ لأنه بسبب النكاح المتقدم، وأن رسول الله ﷺ نفاه يوم نفاه، وليست له بزوجة، ولكنه من زوجة كانت وإنكار متقدّم له.

قال: وسواء قال: رأيت فلاناً يزني بها أو لم يسمه، فإذا قذفها بالزنا وادّعى الرقبة للزنا أو لم يدّعها أو قبل استيراثها قبل أن تحمل حتى علمت أن الحمل ليس مني أو لم يقله يلاعنها في هذه الحالات كلها وينفي عنه الولد إذا أنكره فيها كلها إلا في خصلة واحدة، وهي في أن يذكر أنها زنت في وقت من الأوقات لم يرها تزني قبله ببلدٍ لأقل من ستة أشهر من ذلك الوقت فيعلم أنه ابنه، وأنه لم يدّع زناً يمكن أن يكون هذا الحمل منه إنما ينفي عنه إذا ادّعى ما يمكن أن يكون من غيره بوجه من الوجوه.

١٧٠٥- أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج أنه قال: لِعَطَاءِ الرَّجُلُ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ يَقْرُبُهَا قَدْ أَصَابَهَا فِي الطَّهْرِ الَّذِي رَأَى عَلَيْهَا فِيهِ مَا رَأَى أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرَى عَلَيْهَا مَا رَأَى أَيْ قَالَ: يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا.

قال ابن جريج: قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَرَأَيْتَ إِنْ نَفَاهُ بَعْدَ أَنْ تَضَعَهُ؟ قَالَ يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا كله نقول وهو معنى الكتاب والسنة إلا أن يقرّ بحملها، فلا يكون له نفيه بعد الإقرار به.

١٧٠٦- أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج أنه قال: لِعَطَاءِ الرَّجُلُ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَهْضِيَ إِلَيْهِ قَالَ يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (١٤/٦)] قال:

١٧٠٧- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار أنه قال: يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا إِذَا قَذَفَهَا قَبْلَ أَنْ تَهْضِيَ إِلَيْهِ.

١٧٠٨- أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج في الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك عليها قال يُلَاعِنُهَا وَبِهَذَا كُلُّهُ نَأْخُذُ. [أخرجه البيهقي في "المعركة" (١٤/٦)]

ما غاب عنه ولما قال رسول الله ﷺ: لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا استدللنا على أن المتلاعنين لا يتناكحان أبداً إذ لم يقل رسول الله ﷺ إلا أن تكذب نفسك أو تفعل كذا أو يكون كذا كما قال الله تبارك وتعالى في المطلق الثالثة: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا» واستدللنا بأن رسول الله ﷺ نفى الولد، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»، ولا يجوز أن ينفي الولد والفراش ثابت.

فإن قال قائل: فيزول الفراش عند النفي ويرجع إذا أقر به قيل له: لما سأل زوج المرأة الصديق الذي أعطاهما قال له: رسول الله ﷺ إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها أو منه دل ذلك على أن ليس له الرجوع بالصديق الذي قد لزمه بالعقد والميسر مع العقول وكانت الفرقة من قبله جاءت.

فإن قال قائل: على أن الفرقة جاءت من قبله، وقد رماها بالزنا قيل له: قد كان يحل له المقام معها، وإن زنت، وقد يمكن أن يكون كذب عليها فالفرقة به كانت؛ لأنه لم يحكم عليه بها إلا بقذفه والتعاني، وإن كانت هي لها سبباً كما يكون سبباً للخلع، فيكون من قبله من قبل أنه لو شاء لم يقبل الخلع والملاعن ليس بمغرور من نكاح فاسد ولا بجرم، وما أشبهه يرجع بالمهر على من غره ولما قال ابن جريج في حديث سهل الذي حكى فيه حكم النبي ﷺ بين المتلاعنين أنها كانت حاملاً فأنكر حملها؛ فكان ولها ينسب إلى أمه دل ذلك على معان منها قد شبه على بعض من ينسب إلى العلم فيها أنه رماها بالزنا ورميه إليها بالزنا يوجب عليه الحد أو اللعان ومنها أنه أنكر حملها فلاعن رسول الله ﷺ بينهما بالرمي بالزنا وجعل الحمل إن كان منفيًا عنه إذ زعم أنه من الزنا، وقال: إن جاءت به كذا فهو للذي يتهمه فجاءت به على ذلك النعت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلو أن رجلاً قال لامرأته وهي ترى أنها حبلى ما هذا الحمل مني قيل له: أردت أنها زنت؟ فإن قال: لا، وليست بزانية، ولكني لم أصبها قيل له، فقد يحتمل أن يخطئ هذا الحبل فتكون صادقاً وتكون غير زانية، فلا حد ولا لعان حتى تضع، فإذا استيقنا أنه حبل قلنا ما أردت؟ فإن قال كما قال أول مرة.

قلنا: قد يحتمل أن تأخذ نطفتك فتدخلها فتحبل منك فتكون أنت صادقاً في الظاهر بأنك لم تصبها وهي صادقة بأنه ولدك؛ فإن قذفت لاعنت ونفيت الولد أو حددت، ولا يلاعن بحمل لا قذف معه؛ لأنه قد يكون حلاً، وقد ذهب بعض من نظر في العلم إلى أن النبي ﷺ لم يلاعن بالحمل، وإنما لاعن بالقذف

يلزمه بالفراش، وأن الاستبراء لا معنى له ما كان الفراش قائماً، فلما أمكن أن يكون الاستبراء قد كان وحمل قد تقدمت فامكن أن يكون قد أصابها والحمل من غيره وامكن أن يكون كاذباً في جميع دعواه للزنا ونفي الولد، وقد أخرجه الله من الحد باللعان ونفى رسول الله ﷺ عنه الولد استدللنا على أن هذا كله إنما هو بقوله ولما كنا إذا كذب نفسه حدناه وأحقنا به الولد استدللنا على أن نفي الولد بقوله، ولو كان نفي الولد لا يكون إلا بالاستبراء فمضى الحكم بنفيه لم يكن له أن يلحقه نفسه؛ لأنه لم يكن بقوله فقط دون الاستبراء والاستبراء غير قوله، فلما قال الله - تبارك وتعالى - بعد ما وصف من لعان الزوج «ويذراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله» الآية استدللنا على أن الله عز وجل أوجب عليها العذاب والعذاب الحد لا تحتمل الآية معنى غيره، والله أعلم.

قلنا له: حاله قبل التعانه مثل حاله بعد التعانه؛ لأنه كان عوداً بقضه إن لم يخرج منه باللعان فكذلك أنت محدودة بقضه والتعانه يحكم الله أنك تدرين الحد به؛ فإن لم تلتمعي حدثت حدك كان حدك رجماً أو جلداً لا اختلاف في ذلك بينك وبينه.

قال: ولا يلعن، ولا يحذ إلا بقض مصرح، ولو قال: لم أجدك عذراء من جماع وكانت العذرة تنهب من غير جماع، ومن جماع، فإذا قال: هذا وقف؛ فإن أراد الزنا حد أو لعان، وإن لم يرد حلف ولا حد ولا لعان.

١٧٠٩ - أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء في الرجل يقول لامرأته لم أجدك عذراء ولا أقول ذلك من زنا، فلا يحذ.

قال الشافعي رحمه الله: وإن قذفها، ولم يكمل اللعان حتى رجع حد وهي امرأته.

١٧١٠ - أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: لعطاء أرايت الذي يقذف امرأته، ثم ينزع عن الذي قال قبل أن يلعانها؟ قال هي امرأته ويحد. [أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣/٦)]

قال الشافعي رحمه الله، وإن طلق امرأته طلاقاً لا يملك الرجعة أو خالها، ثم قذفها بغير ولد حد ولا لعان؛ لأنها ليست زوجة وهي أجنبية إذا لم يكن ولد ينفه عنه.

١٧١١ - أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: إذا خالغ الرجل امرأته، ثم قذفها حد، وإن كان ولد ينفه لاعتها بنفي الولد من قبل أن رسول الله ﷺ

وقد ذهب بعض من ينسب إلى العلم إلى أنه ينفي الولد إذا قال: قد استبرأتها فكأنه إنما ذهب إلى نفي الولد عن العجلائي إذ قال: لم أفرئها منذ كذا وكذا ولستنا نقول بهذا نحن نفي الولد عنه بكل حال إذا أنكره فيما يمكن أن يكون من غيره.

فإن قال قائل: أخذ بالحديث على ما جاء

قيل له: فالحديث على أن العجلائي سمى الذي رأى بعينه يزني بها، وذكر أنه لم يصب هو امرأته منذ أشهر ﷺ، وذكر العلامة التي ثبت صدق الزوج في الولد أفرأيت إن قذف الرجل امرأته، ولم يسم من أصابها، ولم يدع رؤيته؟ فإن قال يلعانها قيل له: أفرأيت إن أنكر الحمل، ولم ير الحاكم فيه علامة بصدق الزوج أينفه؟

فإن قال: نعم، قيل: فقد لاعت قبل ادعاء رؤيته، وإنما لعن رسول الله ﷺ بآداء رؤية الزوج ونفيت بغير دلالة على صدق الزوج، وقد رأى النبي ﷺ صدق الزوج في شبه الولد.

فإن قال: فما حجتنا وحجتك في هذا؟

قلت: مثل حجتنا إذا فارق الرجل امرأته قلنا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ وكانت سنة الثلاثين الفرقة، ولم يقل حين فارق أنها ثلاث.

فإن قال: وما الدليل على ما وصفت من أن ينفي الولد، وإن لم يدع الزوج الاستبراء، ويلعن، وإن لم يدع الزوج الرؤية؟ قيل: مثل الدليل على كيف لعن رسول الله ﷺ، وإن لم يحل عنه فعلنا أنه لم يعد ما أمره الله به.

فإن قال قائل: فوجدنا ما وصفت.

قلت: قال الله تبارك وتعالى في الذين يرمون المحصنات «ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة»؛ فكانت الآية عامة على رامي المحصنة؛ فكان سواء قال الرامي لها رأيتها تزني أو رماها، ولم يقل رأيتها تزني، فإنه يلزمه اسم الرامي قال الله تبارك وتعالى «والذين يرمون أزواجهم» إلى «فشهداة أحدهم» الآية؛ فكان الزوج رامياً قال: رأيت أو علمت بغير رؤية فلما قيل منه ما لم يقل فيه عن القذف رأيت يلعن به بأنه داخل في جملة القذف غير خارج منهم إذا كان إنما قبل في هذا قوله وهو غير شاهد لنفسه قبل قوله إن هذا الحمل ليس مني، وإن لم يذكر استبراء قبل القذف لا اختلاف بين ذلك.

قال: وقد يكون استبرأها، وقد علقت من الوطء قبل الاستبراء ألا ترى أنه لو قال: وقالت: قد استبرأني تسعة أشهر حضت فيها تسع حيض، ثم جاءت بعد بولٍ لزمه، وإن الولد

نَفَى الزَّوْجَ بَعْدَ الْفُرْقَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَهَا. [اخرجه البيهقي في المعرفة (١٣/٦)]

فإن قذفها فمات قبل أن يلاعنها ورثته؛ لأنهما على النكاح حتى يلتعن هو، وإن قذفها بعد طلاق يملك الرجعة في العدة لاعنها، وإن انقضت العدة فهي مثل المبتوتة التي لا رجعة له عليها، ومن أقر بولده امرأته لم يكن له نفيه، وإن قذفها بعد ما يقر أنه منه جلد الحد وهو ولده، وإن قال: هذا الحمل مني، وقد زنت قبله أو بعده فهو منه ويلاعنها؛ لأنها قد تزني قبل الحمل منه وبعده، وليس له نفي ولده بعد إقراره به مرة فأكثر بأن لا يراه يشبهه وغير ذلك من الدلالات إذا أقر بأنه ولد على فراشه فليس له إنكاره بحال أبداً إلا أن ينكره قبل إقراره.

١٧١٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَمَا أَلْوَانُهَا؟

قال حمز: قال: هل فيها من أورو؟

قال: نعم: قال أنى ترى ذلك؟

قال عرقاً نزعته، فقال له: النَّبِيُّ ﷺ، ولعل هذا عرق نزعته. [اخرجه البخاري (٥٣٠٥)، مسلم (١٥٠٠)، أبو داود (٢٢٦٠-٢٢٦١)، الترمذي (٢١٢٨)، النسائي (١٧٨/٦-١٧٩)، ابن ماجه (٢٠٠٢)]

١٧١٣- أَخْبَرَنَا سُيُتَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي قُرَازَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟

قال حمز: قال: هل فيها أورو؟

قال: إن فيها لورقاً قال فأنى أتاها ذلك؟

قال لعله نزع عرق قال النَّبِيُّ ﷺ: وَهَذَا لَعْلُهُ نَزَعَهُ عِرْق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ، وفي الحديث دلالة ظاهرة على أنه ذكر أن امرأته ولدت غلاماً أسود وهو لا يذكره إلا منكراً له وجواب النَّبِيِّ ﷺ له وضربه له المثل بالإبل يدل على ما وصفت من إنكاره وتهمة المرأة، فلما كان قول

الفزاري تهمة الأغلب منها عند من سمعها أنه أراد قذفها أن جاءت بولد أسود فسمعه النَّبِيُّ ﷺ، فلم يره قذفاً يحكم عليه فيه باللعان أو الحد إذا كان لقوله وجه يحتمل أن لا يكون أراد به القذف من التعجب والمسالمة عن ذلك لا قذف امرأته استدلتنا على أنه لا حد في التعريض، وإن غلب على السامع أن المعرض أراد القذف إن كان له وجه يحتمله ولا حد إلا في القذف الصريح، وقد قال الله تبارك وتعالى في المعتدة ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ إِلَى﴾ ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ فأحل التعريض بالخطبة، وفي إحلاله إياها تحريم، وقد قال الله تبارك وتعالى في الآية ﴿لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ والسر الجماع واجتماعهما على العدة بتصريح العقدة بعد انقضاء العدة وهو تصريح باسم نهى عنه، وهذا قول الأكثر من أهل مكة وغيرهم من أهل البلدان في التعريض وأهل المدينة فيه يختلفون فمنهم من قال بقولنا ومنهم من حد في التعريض، وهذا الدلالة في حديث النَّبِيِّ ﷺ في الفزاري موضوع بالأنصار فيها والحجج في كتاب الحدود وهو أملك بها من هذا الموضع، وإن كان الفزاري أقر بحمل امرأته عند النَّبِيِّ ﷺ وهو الدليل على ما قلنا بأنه ليس له أن ينفيه بعد إقراره

وقال: السر الجماع قال امرؤ القيس:

ألا زعمت بسباسة القوم أنيسي

كبرت، وأن لا يحسن السر افشالي

كذبت لقد أصبى على المرء عرسه

وأمنع عرسني أن يُزَنَ بها الخالي

وقال جرير يري امرأته:

كانت إذا هجر الخليل فراشها

حزن الحديث وعفت الأسرار

٣٥- الخلاف في اللعان

قال الشافعي رحمه الله: خالفنا بعض الناس في جملة اللعان، وفي بعض فروعه فحكيت ما في جلته؛ لأنه موجود في الكتاب والسنة وتركت ما في فروعه؛ لأن فروعه في كتاب اللعان وهو موضوع فيه، وإنما كتبنا في كتابنا (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) كما قلنا في قول الله عز وجل، وأن حكم الكتاب والسنة فيه، فقال بعض من خالفنا لا يلاعن بين الزوجين أبداً حتى يكونا حرين مسلمين ليسا بمحدودين في قذف ولا واحد منهما.

قللت له ذكر الله عز وجل اللعان بين الأزواج لم يخص

قلت: في حديثك اليس اليهودية والنصرانية عند المسلم والنصرانية عند النصراني والحرة تحت العبد والأمة تحت الحر لا يلاعنون؟

قال هو هكذا.

قلت: فكان ينبغي أن تقول لا لعان بين هؤلاء، وما كان من زوج سواهن لاعتن.

قال: وما بقي بعدهن؟

قلت: الحرة تحت الحر المحذرين أو أحدهما في القذف والأمة تحت الحر اليس قد زعمت أن هذين لا يلاعنان؟

قال: فإني قد أخذت طرَحَ اللعانِ عَمَّن طرَحته عنه من معين أحدهما الكتاب والأخر السنة.

قلت: أوعندك في السنة شيء غير ما ذكرت، وذكرنا من الحديث الذي رويت عن عمرو بن شعيب؟

قال: لا.

قلت: فقد طرحت اللعانَ عَمَّن نطقَ القرآنَ به وحديث عمرو إن كان ثابتاً أنه لا يلاعن؛ لأنه إذا كان رسول الله ﷺ قال: ما قلت: ففي قوله أربع لا لعان بينهم ما دل على أن من سواهن من الأزواج يلاعن والقرآن يدل على أن الأزواج يلاعنون لا يخص زوجاً دون زوج قال فمن أخرجت من الأزواج من اللعان بغير حديث عمرو بن شعيب، فإنا أخرجه استدلالاً بالقرآن.

قلت: وأين ما استدلت به من القرآن؟

قال: قال الله عز وجل ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحْيِهِمْ﴾، فلم يجوز أن يلاعن من لا شهادة له؛ لأن شرط الله عز وجل في الشهود العدول.

وكذلك لم يجوز المسلمون في الشهادة إلا العدول.

فقلت له قولك هذا خطأ عند أهل العلم، وعلى لسانك وجهل بلسان العرب قال فما دل على ما قلت؟

قلت: الشهادة ها هنا يمين قال: وما ذلك على ذلك؟

قلت: رأيت العدل أيشهد لنفسه؟

قال: لا.

قلت: ولو شهد اليس شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أربعاً؟

قال: بلى.

قلت: ولو شهد لم يكن عليه أن يلتعن؟

قال: بلى.

واحداً منهم دون غيره، وما كان عاماً في كتاب الله تبارك وتعالى، فلا تختلف نحن ولا أنت أنه على العموم كما قلنا في قول الله عز وجل ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ فزعمنا نحن وإتتم أنها على الأزواج عامة كانوا عماليك أو أحراراً عندهم مملوكة أو حرة أو ذمية فكيف زعمتم أن اللعان على بعض الأزواج دون بعض؟

قالوا رويتنا في ذلك حديثاً فاتبعناه، قلنا: وما الحديث؟ قالوا روى عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال: أربع لا لعان بينهم وبين أزواجهن اليهودية والنصرانية تحت المسلم والحرة تحت العبد والأمة عند الحر والنصرانية عند النصراني. [أخرجه ابن ماجه (٢٠٧١)]

قلنا له رويتم هذا عن رجل مجهول ورجل غلط، وعمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو منقطع، والمذان روياه يقول أحدهما عن النبي ﷺ والأخر يقفه على عبد الله بن عمرو موقوفاً مجهولاً فهو لا يثبت عن عمرو بن شعيب ولا عبد الله بن عمرو، ولا يبلغ به النبي ﷺ إلا رجل غلط وفيه أن عمرو بن شعيب قد روى لنا عن النبي ﷺ أحكاماً توافق أقاويلنا وتحالف أقاويلكم يرونها عنه الثقات فسندها إلى النبي ﷺ فرددناها علينا ورددتم روايته ونسبتموه إلى الغلط فأنتم محجوجون إن كان ممن ثبت حديثه بأحاديثه التي بها وافقناها، وخالفتموها في نحو من ثلاثين حكماً عن النبي ﷺ خالفتم أكثرها فأنتم غير منصفين إن احتججتم بروايته وهو ممن لا نثبت روايته، ثم احتججتم منها بما لو كان ثابتاً عنه وهو ممن يثبت حديثه لم يثبت؛ لأنه منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو، وقلت لهم لو كان كما أردتم كتم محجوجين به قال وكيف؟

قلت: اليس ذكر الله عز وجل الأزواج والزوجات في اللعان عاماً؟

قال: بلى.

قلت: ثم زعمت أن حديثاً جاء أخرج من الجملة العامة أزواجاً وزوجاتٍ مستين؟

قال: نعم.

قلت أو كان ينبغي أن يخرج من جملة القرآن زوجاً أو زوجةً بالحديث إلا من أخرج الحديث خاصة كما ذكر الله عز وجل الرضوة فمسح النبي ﷺ على الخفين، فلم يخرج من الرضوة إلا الخفين خاصة، ولم يجعل غيرهما من القفازين والبرقع والعمامة قياساً عليهما؟

قال هكذا هو.

قلت: فكيف.

شهادتهم في تلك الحال؟

قال: لا، ولكنهما إن تابا قبلت شهادتهما.

قلت: والعبء إن عتق قبلت شهادته من يومه إذا كان معروفاً بالعدل والفاستق لا تقبل إلا بعد الاختبار فكيف لاعنت بين الذي هو أبعد من أن تقبل شهادته إذا انتقلت حاله وامتنعت من أن تلاعن من هو أقرب من أن تجوز شهادته إذا انتقلت حاله؟

قال: فإن قلت إن حال العبد تتقلل بغيره وحال الفاسق تتقلل بنفسه؟

قلت له أولست تسوي بينهما إذا صار إلى الحرية والعدل؟ قال: بلى.

قلت فكيف تفرق بينهما في أمر تساوي بينهما فيه؟ وقلت له ويدخل عليك ما أدخلت على نفسك في النصراني يسلم؛ لأنه تتقلل حاله بنقل نفسه فينبغي أن تميز شهادته؛ لأنه إذا أسلم قبلت قال: ما أفعل.

وكذلك المكاتب عبده ما يؤدي إن أدى عتق أفرأيت إن قذف قبل الأداء؟ قال: لا يلاعن.

قلت: وأنت لو كنت إنما تلاعن بين من تجوز شهادته لاعنت بين الذميين؛ لأنهما ممن تجوز شهادتهما عندك قال: وإنما تركت اللعان بينهما للحديث.

قلت: فلو كان الحديث ثابتاً أما يدلك على أنك أخطأت إذا قبلت شهادة النصارى إذ.

قلت: لا يلاعن إلا بين من تجوز شهادته؟

فقال بعض من حضره فانا أكلمك على معنى غير هذا.

قلت: فقل قال: فإني إنما الاعن بين الزوجين إذا كانت الزوجة المقدوفة ممن يحل لها حين قذفها من قبل أبي وجدت الله عز وجل حكم في قذف المحصنات بالحل ودراً عن الزوج بالتعاضد، فإذا كانت المقدوفة ممن لا حل لها التعن الزوج وخرج من الحد ولا فلا.

قلت: فما تقول في عبد تحت حرة مسلمة فقذفها؟

قال يحل.

قلت: فإن كان الزوج حراً فقذفها؟

قال يلاعن.

قلت له: فقد تركت أصل قولك قال بعض من حضره أما

في هذا فنعم، ولكنه لا يقول به.

قلت: فلم يزعم أنه يقول به.

قلت: ولو كانت شهادته في اللعان واللعان شهادة حتى تكون كل شهادة له تقوم مقام شاهد ألم يكفر الأربع دون الخامسة وتعد امراته؟

قال: بلى.

قلت: ولو كان شهادة أئبيهم المسلمون في الحدود شهادة النساء؟

قال: لا.

قلت: ولو أجازوا شهادتهن انبغى أن تشهد المرأة ثمان مرات وتلتعن مرتين؟

قال: بلى.

قلت أفترأها في معاني الشهادات؟

قال: لا، ولكن الله عز وجل لما سماها شهادة رأيتها شهادة.

قلت: هي شهادة يمين يدفع بها كل واحد من الزوجين عن نفسه ويجب بها أحكام لا في معاني الشهادات التي لا يجوز فيها إلا العدول، ولا يجوز في الحدود منها النساء، ولا يجوز أن يكون فيها المرأة شاهداً لنفسه قال: ما هي من الشهادة التي يؤخذ بها لبعض الناس من بعض؛ فإن تمسكت بأنها اسم شهادة، ولا يجوز فيها إلا العدول قال: قلت يدخل عليك ما وصفت وأكثر منه، ثم يدخل عليك تناقض قولك قال: فأوجدني تناقضه.

قلت: كله متناقض قال فأوجدني.

قلت: إن سلكت بمن يلاعن من تجوز شهادته دون من لا تجوز شهادته، فقد لاعنت بين من لا تجوز شهادته وأبطلت اللعان بين من تجوز شهادته قال وأين؟

قلت: لاعنت بين الأعميين النخعين غير العدلين وفيهما علل مجموعة منها أنهما لا يريان الزنا، فإنهما غير عدلين، ولو كانا عدلين كانا ممن لا تجوز شهادته عندك أبداً وبين الفساق والمجان والسراق والقتلة وقطاع الطرق وأهل المعاصي ما لم يكونوا محدودين في قذف قال: إنما منعت المحدود في القذف من اللعان؛ لأن شهادته لا تجوز أبداً.

قلت: وقولك لا تجوز أبداً خطأ، ولو كانت كما قلت وكنت لا تلاعن بين من لا تجوز شهادته أبداً لكنت قد تركت قولك؛ لأن الأعميين النخعين لا تجوز شهادتهما عندك أبداً، وقد لاعنت بينهما، فقال: من حضره أما هذا فيلزمه وإلا ترك أصل قوله فيها وغيره قال أما الفساق الذين لا تجوز شهادتهم فهم إذا تابوا قبلت شهادتهم.

قلت: أرايت الحال الذي لاعنت بينهم فيها أهم ممن تجوز

استدلالاً على أنه إنما يوجب عليه الشهادة ليخرج بها من الحد، فإذا لم يشهد لم يخرج من معنى القذف أرايت لو قال قائل إنما شهادته للفرقة ونفي الولد دون الحد فإذا خالف الله بين الزوج في القذف وغيره، ولم أحد الزوج في القذف؛ لأن الآية تحتل ما قلت ولا أجد فيها دلالة على حده.

قال: ليس ذلك له، وكل شيء إلا وهو يحتل.

قلت: وأظهر معانيه أن يفرق بينه وبين القاذف غيره إذا شهد، وقلت ويجمع بينه وبين القاذف غيره إذا لم يشهد؟
قال: نعم.

قلت وتعلم أن شهادة الزوج، وإن لم يذكر في القرآن أنها تسقط الحد لا تكون إلا لمعنى أن يخرج بها من الحد.
وكذلك كل من أحلفته ليخرج عن شيء؟

قال: نعم.

قلت أفتجد الشهادة للزوج إذا كانت أخرجه وأوجب على المرأة اللعان وفيها هذه العلل التي وصفت؟
قال: نعم.

قلت فشهادة المرأة أخرجهما من الحد، قال هي تخرجها من الحد.

قلت ولا معنى لها في الشهادة إلا الخروج من الحد؟

قال: نعم.

قلت: فإذا كانت تخرجها من الحد كيف لم تكن محدودة إن لم تشهد فتخرج بالشهادة منه كما قلت في الزوج إذا لم يشهد حد وكيف اختلف حالهما عندك فيها.

فقلت في الزوج ما وصفت من أنه محدود إن لم يشهد، وفي المرأة ليست بمحدودة والآية تحتل في الزوج معاني غير الحد، وليس في التنزيل أن الزوج يدرأ بالشهادة حدًا.

وفي التنزيل أن المرأة تدرأ بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك.

فليس في شهادة المرأة معنى غير درء الحد؛ لأن الحد عليها في الكتاب والمقول والقياس أثبت فتركها الشهادة كالإقرار منها بما قال الزوج فما علمتكم إلا فرقت بين حد المرأة والرجل فأسقطت حد المرأة وهو آيينهما في الكتاب وأثبت حد الرجل، وقلت له: أرايت لو قالت لك المرأة المذنوبة إن كانت شهادته علي بالزنا شهادة تلزمني فحدثني، وإن كانت لا تلزمني، فلا تحلفني وحده لي.

وكذلك تصنع في أربعة لو شهدوا علي وكانوا عدولاً حداثتي، وإن لم يثبتوا الشهادة حدتهم أو عبيداً أو مشركين

قلت لبعض من حكيت قوله: لا أراك لاعنت بين الزوجين على الحرية؛ لأنك لو لاعنت على الحرية لاعنت بين الذمتين ولا على الحرية والإسلام؛ لأنك لو فعلت لاعنت بين المحدودين الحريين المسلمين ولا أراك لاعنت بينهما على العدل؛ لأنك لو لاعنت بينهما على العدل لم تلاعن بين الفاسقين ولا أراك لاعنت بينهما على ما وصف صاحبك من أن المذنوبة إذا كانت حرة مسلمة فعلى قاذفها الحد وأنت لا تلاعن بينهما وبين زوجها الحر المحدود في القذف ولا زوجها العبد، وما لاعنت بينهما بعموم الآية ولا بالحديث مع الآية ولا منفرداً ولا قلت فيها قولاً مستقيماً على أصل ما ادعيت ثابتاً كان أو غير ثابت قال فلم لا تأخذ أنت بحديث عمرو بن شعيب؟

قلت له لا نعرفه عن عمرو إنما رواه عنه رجل لا يثبت حديثه، ولو كان من حديثه كان منقطعاً عن عبد الله بن عمرو ونحن لا نقبل الحديث المنقطع عن من أحفظ من عمرو إذا كان منقطعاً وقلنا بظاهر الآية وعمومها لم يفرق بين زوج فيها ولا زوجة إذ ذكرها الله عز وجل عامة، فقال لي كيف؟

قلت: إذا التعن، الزوج فابت المرأة أن تلتعن حدثت حدتها رجماً كان أو جلدًا.

فقلت له يحكم الله عز وجل، قال فاذكره.

قلت قول الله تبارك وتعالى، من بعد ذكره التعان الزوج ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ الآية؛ فكان يبتأ غير مشكل، والله أعلم في الآية أنها تدرأ عن نفسها بما لزمها إن لم تلتعن بالاتعان قال: فهل توضح هذا بغيره؟

قلت: ما فيه إشكال ينبغي لمن قرأ كتاب الله عز وجل وعرف من أحكامه ولسان العرب أن يتغنى معه غيره.

قال: فإن كنت تعلم معنى توضحه غيره فقله.

قلت: أرايت الزوج إذا قذف امرأته ما عليه؟

قال عليه الحد إلا أن يخرج منها بالاتعان.

قلت: أوليس قد يحكم في القذفة بالحد إلا أن يأتوا بأربعة شهداء؟

قال: بلى.

قلت: وقال في الزوج ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ الآية.

قال: نعم.

قلت أفتجد في التنزيل سقوط الحد عنه؟

قال أما نصاً، فلا، وأما استدلالاً فنعم؛ لأنه إذا ذكر غير الزوج يخرج من الحد بأربعة شهداء؟ ثم قال في الزوج يشهد أربعة

من الجراح دون النفس إن حلف برئ، وإن نكل اقتصر منه.
قال: نعم.

قلت فكل من جعلت عليه اليمين فيما دون النفس إن حلف برئ، وإن نكل قام النكول في الحكم مقام الإقرار فاعطيت به القود والمال؟

قال: نعم.

قلت ولم لم يكن هذا في النفس هكذا؟

قال لي استعظماً للنفس.

قلت: فأنت تقطع اليدين والرجلين وتنفق العينين وتشق الرأس قصاصاً، وهذا يكون منه التلث بالنكول وتزعم أنه يقوم مقام الإقرار، فلا تأخذ به النفس قال أما في القياس فيلزمنا أن نأخذ به النفس، وقد تفرق فيه صاحباي، فقال أحدهما أحسبه كما قلت: وقال الآخر لا أحسبه وأخذ منه دية وحسبه ظلم.

قلت: وأخذ الدية منه في أصل قول صاحبك ظلم؛ لأن الدية عنده لا تؤخذ في العمد إلا بصلح، وهذا لم يصلح؛ فإن كان صاحبك أخطأ في دعوى القتل فاقترت عليهما معاً بترك القياس فتقيس على أصل خطأ، ثم تقيس عليه ما لا يشبهه ما قد حكم الله عز وجل فيه نصاً يدرأ به العذاب والدرء لا يكون إلا لما قد وجب.

وإن قلت العذاب السجن فذاك خطأ لك أما السجن حد هو؟ فإن كان حداً فكم تحبسها؟ أمانة يوم أو إلى أن تموت إن كانت شيئاً؟

قال: ما السجن بحد، وما السجن إلا لتبين الحد.

قلت: وقد قال الله تبارك وتعالى في الزانيين ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أفترأه عنى بعذابهما الحد أو الحبس؟

قال: بل الحد، وليس السجن بحد والعذاب في الزنا الحدود، ولكن السجن قد يلزمه اسم عذاب.

قلت: والسفر اسم عذاب والتعق والتعليق وغيره مما يعذب به الناس عذاباً؛ فإن قال لك قائل أعذبها إن لم تحلف ببعض هذا؟

قال: ليس له، وإنما العذاب الحد.

قلت أجل وأجدك تروحت إلى ما لا حجة فيه، ولو كانت لك بهذه حجة كانت عليك لغيرك بمنثله وأبين فيها.

٣٦- الخلاف في الطلاق الثلاث

١٧١٤- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ

حَدَّثْتَهُمْ قَالَ أَقُولُ حُكْمَكَ وَحُكْمَ الزَّوْجِ خَارِجٌ مِنْ حُكْمِ الشُّهُودِ عَلَيْكَ غَيْرَ الزَّوْجِ.

قلت: فقالت لك؛ فإن كانت شهادة لا توجب عليّ حداً فامتنعت من أن أشهد لم حبستي وأنت لا تحبس إلا بحق؟
قال أقول حبستك لتحلفي قالت وليميني معنى؟

قال: نعم تخرجين بها من الحد؟

قالت: فإن لم أفعل فالحبس هو الحد؟

قال: ليس به.

قلت: فقالت فلم تحبسي لغير المعنى الذي يجب عليّ من الحد؟

قال للحد حبستك قالت فتقيمه عليّ فأقمه قال: لا.

قلت: فإن قالت فالحبس ظلم لا أنت أخذت مني حداً ولا منعت عني حبساً فمن أين وجدت عليّ الحبس التجدد في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه أهل العلم أو قياس؟

قال أما كتاب أو سنة أو إجماع، فلا، وأما قياس فنعم.

قلت أوجدنا القياس قال: إني أقول في الرجل يدعى عليه الدّم يملف ويبرأ؛ فإن لم يفعل لم أقتله وحبسته.

قال الشافعي: رحمه الله.

فقلت له أويقل منك القياس على غير كتاب ولا سنة ولا أمر أجمع عليه ولا أثر؟
قال: لا.

قلت فمن قال لك من ادّعى عليه دم حبس حتى يملف فيبرأ أم يقر فيقتل؟
قال استحسنة.

قلت له أفعلى الناس أن يقبلوا منك ما استحسنت إن خالفت القياس؟ فإن كان ذلك عليهم قبلوا من غيرك مثل ما قبلوا منك؛ لأن أجهل الناس لو اعترض فقال عن شيء فخرص فيه، فقال: لم يعد قوله أن يكون خيراً لازماً من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على واحد من هذا أو خارجاً منه، فيكون استحسنته كما استحسنته أنت قال: ما ذلك لأحد.

قلت: فقد قلته في هذا الموضع وغيره، وخالفت فيه الكتاب وقياس قولك قال وأين خالفت قياس قولي؟

قلت: ما تقول فيمن ادّعى على رجل درهماً فأكثر إلى أي غاية شاء من الدعوى أو غصب دار أو عبد أو غيره؟

قال يملف؛ فإن حلف برئ، وإن نكل لزمه ما نكل عنه.

وكذلك لو ادّعى عليه جرحاً في موضحة عمداً فصاعداً

مُلاعَظَتُهُمَا قَالَ عُمَيْرٌ كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكَتَهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال مالك: قال ابن شهاب: فكانت تلك سنة المتلاعنين. [هـم]

قال الشافعي رحمه الله: فقد طلق عومر ثلاثاً بين يدي النبي ﷺ، ولو كان ذلك محرماً لنهاه عنه.

وقال: إن الطلاق، وإن لزمك فانت عاصي بأن تجمع ثلاثاً فافعل كذا كما أمر النبي ﷺ عمر أن يأمر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين طلق امرأته حائضاً أن يراجعها، ثم أمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء طلق، وإن شاء أمسك، فلا يقر النبي ﷺ بطلاق لا يفعله أحد بين يديه إلا نهاه عنه؛ لأنه العلم بين الحق والباطل لا باطل بين يديه إلا يغيره.

١٧١٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ يَقُولُ أَخْبَرَنِي الْمُطَّلِبُ بْنُ حَنْطَلٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، ثُمَّ أَتَى عُمَرَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُهُ، فَقَالَ: وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبَتُّبًا. مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُهُ قَالَ امسك عليك امرأتك، فإن الواحدة تبث. [هـم]

١٧١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ لِلْمُطَّلِبِ: [هـم]

١٧١٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ رَجَلٍ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ قَالَ عُمَرُ ﷺ مَا أَرَدْتَ بِذَلِكَ قَالَ أَتُرَانِي أُقِيمُ عَلَى حَرَامٍ وَالنِّسَاءُ كَثِيرٌ فَأَحْلَقُهُ فَحَلَفَ. [هـم]

قال الشافعي رحمه الله: أراه قال فردها عليه قال: وهذا الخبر في الحديث في؟ الزرقي يدل على أن قول عمر بن الخطاب ﷺ للمطليب ما أَرَدْتَ بِذَلِكَ يُرِيدُ أَوْ وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ زِيَادَةٌ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ، وَأَنَّهُ قَالَ: بِلَا نِيَّةٍ زِيَادَةَ الزَّمَنَةِ وَاحِدَةً وَهِيَ أَقَلُّ الطَّلَاقِ، وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَعْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عُمَرَ بْنَ حَفْصِ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ فَبَعَثَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ فَسَخَطَتْهُ، فَقَالَ وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ فَجَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ. [أخرجه مسلم (١٤٨٠)، أبو داود (٢٢٨٨)، الترمذي (١١١٩)، النسائي (٢١٠/٦)، ابن ماجه (٢٠٣٥-٢٠٣٦)]

قال الشافعي رحمه الله: وابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته البتة وعلم ذلك النبي ﷺ فامسقط نفقتها؛ لأنه لا رجعة له عليها والبتة التي لا رجعة له عليها ثلاث، ولم يعب النبي ﷺ طلاق الثلاث وحكم فيما سواها من الطلاق بالنفقة والسكنى.

فإن قال قائل: ما دل على أن البتة ثلاث؟ فهي لو لم يكن سمى ابن عمر رضي الله عنهما ثلاثاً البتة أو نوى بالبتة ثلاثاً كانت واحدة يملك الرجعة وعليه نفقتها، ومن زعم أن البتة ثلاث بلا نية المطلق ولا تسمية ثلاث قال: إن النبي ﷺ إذ لم يعب الطلاق الذي هو ثلاث دليل على أن الطلاق بيد الزوج ما أبقي منه أبقي لنفسه، وما أخرج منه من يده لزمه غير محرم عليه كما لا يجرم عليه أن يعتق رقبة، ولا يخرج من ماله صدقة، وقد يقال له لو أبقيت ما تستغني به عن الناس كان خيراً لك.

فإن قال قائل: ما دل على أن أبا عمرو لا يعود أن يكون سمى ثلاثاً أو نوى بالبتة ثلاثاً؟ قلنا الدليل عن رسول الله ﷺ.

١٧١٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله: أَخْبَرَنَا عَمِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَجَّيْبٍ أَنَّ عَبْدِ يَزِيدَ أَنَّ رُكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْمُزَيْنَةَ الْبَتَّةَ، ثُمَّ أَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرُكَانَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتَ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رُكَانَةُ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

فطلّقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما.

١٧١٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَلَاعَنَ عُمَيْرُ وَامْرَأَتُهُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مَعَ النَّاسِ، فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ

لو طَلَّقَ، فلم يذكر البتَّةَ إذ كانت كلمةً محدثةً ليست في أصل الطلاق تحتملُ صفةَ الطلاقِ وزيادةً في عدده ومعنى غير ذلك فنهاه عن المشكل من القول، ولم ينهه عن الطلاق، ولم يعبه، ولم يقل له لو أردت ثلاثاً كان مكروهاً عليك وهو لا يخلقه على ما أراد إلا ولو أراد أكثر من واحدة ألزمه ذلك.

١٧٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، وَكَانَ أَعْلَمَهُمْ بِذَلِكَ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ وَهُوَ مَرِيضٌ فَوَرِّثَهَا عُثْمَانُ مِنْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. [أخرجه مالك (٥٧١/٢)]

١٧٢١- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ امْرَأَةً عَبْدَ الرَّحْمَنِ نَشَدَتْهُ الطَّلَاقَ، فَقَالَ: إِذَا حِضَّتْ، ثُمَّ طَهَّرْتَ فَأَذِنِّي فطهرت وهو مريضٌ فَأَذِنَتْهُ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا. [أخرجه مالك (٥٧٢/٢)، البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٠٢/٥)]

قال الشافعي رحمه الله: والبتة في حديث مالك بيان هذا الحديث ثلاثاً لما وصفنا من أن يقول طالق البتة ينوي ثلاثاً، وقد بينه ابن سيرين فقطع موضع الشك فيه.

١٧٢٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِيَّاسٍ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا فَجَاءَ يَسْتَفْتِي فَذَهَبَ مَعَهُ أَسْأَلُ لَهُ فَسَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا لَا نَرَى أَنْ تَنْكِحَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَكَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ طَلَاقِي لِأَهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّكَ أَرْسَلْتَ مِنْ يَدِكَ مَا كَانَ لَكَ مِنْ فَضْلٍ.

[أخرجه مالك (٥٧٠/٢)، البيهقي (٣٦٢/٧)]

قال الشافعي رحمه الله: وما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة عليه أن يطلق ثلاثاً، ولو كان ذلك معيباً لقالا له لزمك الطلاق وبشما صنعت، ثم سمي حين راجعه فما زاده ابن عباس على الذي هو عليه أن قال له: إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل، ولم يقل بشما صنعت ولا خرجت في إرساله.

١٧٢٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَسْتَفْتِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا قَالَ عَطَاءٌ فَقُلْتُ إِنَّمَا طَلَاقُ الْبُكَرِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو إِنَّمَا أَنْتَ قَاصُّ الْوَاحِدَةِ تَبْنِيهَا وَثَلَاثُ تَحْرُمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بِشَمَا صَنَعْتَ حِينَ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا. [أخرجه مالك (٥٧٠/٢)]

١٧٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ بُكَيْراً أَخْبَرَهُ، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَاصِمِ بْنِ عَمْرِو فَجَاءَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ إِيَّاسٍ بْنِ الْبُكَيرِ، فَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَمَاذَا تَرَيَانِ؟ فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ مَا لَنَا فِيهِ قَوْلٌ اذْهَبْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنِّي تَرَكْتُهُمَا عِنْدَ عَائِشَةَ فَسَأَلَهُمَا، ثُمَّ اتَيْنَا فَأَخْبَرَنَا فَذَهَبَ فَسَأَلَهُمَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ أَفَتَوَيَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَدْ جَاءَتْكَ مَعْصِلَةٌ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ الْوَاحِدَةُ تَبْنِيهَا وَالثَلَاثُ تَحْرُمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَبْعِيَا عَلَيْهِ الثَّلَاثَ وَلَا عَائِشَةَ. [أخرجه مالك (٥٧١/٢)]

١٧٢٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ مَوْلَاةً لِيَنِي عَدِي يُقَالُ لَهَا زَيْنَاءُ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ وَهِيَ يَوْمئِذٍ أَمَةٌ فَعَتَقَتْ، فَقَالَتْ فَأَرْسَلْتُ إِلَى حَفْصَةَ فَذَعَنِي يَوْمئِذٍ، فَقَالَتْ: إِنِّي مُخْبِرُكَ خَبَرًا، وَلَا أُجِبُ أَنْ تَصْنَعِي شَيْئًا إِنْ أَمَرَكَ بَيْدِكَ مَا لَمْ يَمَسْكُ زَوْجُكَ قَالَتْ: فَقَارَقَهُ ثَلَاثًا، فَلَمْ تَقُلْ لَهَا حَفْصَةُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُطَلِّقِي ثَلَاثًا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَعِيًّا عَلَى الرَّجُلِ إِذَا لَكَآنَ ذَلِكَ مَعِيًّا عَلَيْهَا إِذْ كَانَ بَيْدَهَا فِيهِ مَا يَبْدُو. [أخرجه مالك (٥٦٣/٢)]

١٧٢٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَهَّانَ، عَنْ أُمِّ بَكْرَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَسِيدٍ، ثُمَّ أَتَيْتَا

جَبِيرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتَ امْرَأَتِي مِائَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ سَبْعًا وَتَسْعِينَ. [أخرجه البيهقي (٣٣٧/٧)]

١٧٢٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءَ وَمُجَاهِدًا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: طَلَّقْتَ امْرَأَتِي مِائَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ سَبْعًا وَتَسْعِينَ. [أخرجه البيهقي (٣٣٧/١٠)، بنحوه]

١٧٣٠- أَخْبَرَنَا الرُّبَيْعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَخَدِّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: وَسَبْعًا وَتَسْعِينَ عُدُونَا اتَّخَذَتْ بِهَا آيَاتُ اللَّهِ هُرُوءًا فَغَابَ عَلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ كُلَّ مَا زَادَ عَلَى عَدْوِ الطَّلَاقِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَعْصِ عَلَيْهِ مَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ مِنَ الثَّلَاثِ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ جِنْدُهُ أَنْ يُطَلِّقَ ثَلَاثًا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ.

٣٧- ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه

قال الشافعي رحمه الله: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمَّا خَصَّ بِهِ رَسُولَهُ مِنْ وَحْيِهِ وَأَبَانَ مِنْ فَضْلِهِ مِنَ الْمَابِئَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ بِالْفَرَضِ عَلَى خَلْقِهِ بِطَاعَتِهِ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، فَقَالَ: مَنْ طِيعَ الرَّسُولَ، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَقَالَ: فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَقَالَ: لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا وَقَالَ: إِذَا تَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ.

قال الشافعي رحمه الله: افترض الله عز وجل على رسوله ﷺ أشياء خففها عن خلقه ليزيده بها إن شاء الله قربة إليه وكرامةً وأباح له أشياء حظرها على خلقه زيادةً في كرامته وتبنيًا لفضيلته مع ما لا يحصى من كرامته له وهي موضوعة في مواضعها.

قال الشافعي رحمه الله: فمن ذلك من ملك زوجة سوى رسول الله ﷺ لم يكن عليه أن يجبرها في المقام معه أو فراقها له وله حِسْبُهَا إِذَا أَتَى إِلَيْهَا مَا يَجِبُ عَلَيْهِ لَهَا، وَإِنْ كَرِهَتْهُ وَأَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رَسُولَهُ ﷺ أَنْ يَخْرِجَ نِسَاءَهُ، فَقَالَ: قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ كُنْتُمْ تُرَدُّنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيْمَتَهَا إِلَى قَوْلِهِ «أَجْرًا عَظِيمًا» فَخَيْرُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرَنَ، فَلَمْ يَكُنِ الْخِيَارُ إِذَا اخْتَرَنَ طَلَقًا، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يَحْدِثَ لَهُنَّ طَلَقًا إِذَا اخْتَرَنَ.

عُثْمَانُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ هِيَ تَطْلِيقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَمَّيْتَ شَيْئًا فَهُوَ مَا سَمَّيْتَ فَعُثْمَانُ ﷺ يُخْبِرُهُ أَنَّهُ إِنْ سَمَى أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ كَانَ مَا سَمَى، وَلَا يَقُولُ لَهُ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُسَمِّيَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ بَلْ فِي هَذَا الْقَوْلِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ لَهُ أَنْ يُسَمِّيَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ. [أخرجه البيهقي (٣١٦/٧)]

١٧٢٧- أَخْبَرَنَا الرُّبَيْعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ﷺ قَالَ: أَلْبَنَةُ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ لَهُ: كَانَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عُثْمَانَ يَجْعَلُهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ أَلْفًا مَا أَبَقْتُ أَلْبَنَةَ مِنْهُ شَيْئًا مَنْ قَالَ أَلْبَنَةُ، فَقَدْ رَمَى الْغَايَةَ الْقُصْوَى. [أخرجه مالك (٥٥٠-٥٥١/٢)]

قال الشافعي: ولم يحك عن واحدة منهم على اختلافهم في البَنَةِ أَنَّهُ عَابَ الْبَنَةَ وَلَا عَابَ ثَلَاثًا.

قال الشافعي: قال مالك في المخيرة إن خيرها زوجها فاختارت نفسها، فقد طلقت ثلاثًا، وإن قال زوجها لم أخيرك إلا في واحدة فليس له في ذلك قول، وهذا أحسن ما سمعت.

قال الشافعي: فإذا كان مالك يزعم أن من مضى من سلف هذه الأمة قد خيروا وخير رسول الله ﷺ والخيار إذا اختارت المرأة نفسها يكون ثلثًا كأن ينبغي أن يزعم أن الخيار لا يحل، لأنها إذا اختارت كان ثلاثًا، وإذا زعم أن الخيار يحل وهي إذا اختارت نفسها طلقت ثلاثًا، فقد زعم أن النبي ﷺ قد أجاز طلاق ثلاثٍ وأصحاب النبي ﷺ.

قال الشافعي: فإن قال أنت طالق البَنَةُ ينوي ثلاثًا فهي ثلاث، وإن نوى واحدة فواحدة، وإن قال أنت طالق ينوي بها ثلاثًا فهي ثلاث.

قال الشافعي: أحب أن يكون الخيار في طهر لم يمسه فيه. قال الشافعي: أحب أن لا يملك الرجل امرأته، ولا يرها، ولا يجالها، ولا يعمل إليها طلاقًا بخلع ولا غيره، ولا يوقع عليها طلاقًا إلا طاهرًا قبل جماع قياسًا على المطلقة، فإن النبي ﷺ أمر أن تطلق طاهرًا، وقال الله عز وجل «فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ»، فإذا كان هذا طلاقًا يوقعه الرجل أو توقعه المرأة بامر الرجل فهو كإيقاعه، فلا أحب أن يكون إلا وهي طاهر من غير جماع.

١٧٢٨- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ

قال الشافعي: وأحسب قول عائشة أحلّ له النساء لقول الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ - إلى قوله: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِنَ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

قال الشافعي: فذكر الله عز وجل ما أحلّ له فذكر أزواجه اللاتي أتى أجورهن، وذكر بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي قال: فدل ذلك على معنيين أحدهما أنه أحلّ له مع أزواجه من ليس له بزواج يوم أحلّ له، وذلك أنه لم يكن عنده ﷺ من بنات عمه ولا بنات عماته ولا بنات خاله ولا بنات خالاته امرأة، وكان عنده عدد نسوة، وعلى أنه أباح له من العدد ما حظر على غيره، ومن لم يأت به بغير مهر ما حظره على غيره.

قال الشافعي: رحمه الله، ثم جعل له في اللاتي يهبن أنفسهن له أن يأنهب ويترك، فقال: ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ إلى عليك.

قال الشافعي: فمن أنهب منهن فهي زوجة لا تحل لأحد بعده، ومن لم يأنهب فليس يقع عليها اسم زوجة وهي تحل له ولغيره.

١٧٣٤- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي. قال: أخبرنا مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن امرأة وهبت نفسها للنبي ﷺ فقامت قياماً طويلاً، فقال رجل: يا رسول الله زوجيها إن لم يكن لك بها حاجة فذكر أنه زوجته ليأفأ. [أخرجه مالك (٥٦٢/٢)، البخاري (٢٣١٠)، مسلم (١٤٢٥)، أبو داود (٢١١١)، الرملي (١١١٤)، النسائي (١١٣/٦)، ابن ماجه (١٨٨٩)]

قال الشافعي: رحمه الله، وكان مما خص الله عز وجل به نبيه ﷺ قوله ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾، وقال ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ فحرم نكاح نسائه من بعده على العالمين ليس هكذا نساء أحد غيره، وقال عز وجل ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسَنَ كَأَكْحِدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَاتَّاهُنَّ بِوَحْيِ اللَّهِ مِنَ النَّسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: وقوله ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب، وأن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة، وما وصفت من أن الله أحكم كثيراً من فرائضه بوجوه وسن شرائع واختلافها على لسان نبيه، وفي فعله فقوله ﴿أُمَّهَاتُهُمْ﴾ يعني في معنى دون معنى، وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن مجال، ولا يحرم عليهن نكاح بنات لو كن هن كما يحرم

قال الشافعي: رحمه الله، وكان تخيير رسول الله ﷺ إن شاء الله كما أمره الله عز وجل إن أردن الحياة الدنيا وزيتها، ولم يخرنهن وأحدث هن طلاقاً لا يجعل الطلاق إليهن لقول الله عز وجل ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمْتَعِكُنَّ وَأَسْرَحِكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ أحدث لكن إذا اخترن الحياة الدنيا وزيتها متاعاً وسراحاً، فلما اخترن لم يوجب ذلك عليه أن يحدث هن طلاقاً ولا متاعاً فأما قول عائشة رضي الله عنها قد خيرنا رسول الله ﷺ فآخترناه أفكان ذلك طلاقاً؟ فتعي، والله أعلم لم يوجب ذلك على النبي ﷺ أن يحدث لنا طلاقاً.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا فرض الله عز وجل على النبي ﷺ أن اخترن الحياة الدنيا أن يمتعن فآخترن الله ورسوله، فلم يطلق واحدة منهن فكل من خير امرأته، فلم تحتر الطلاق، فلا طلاق عليه.

قال الشافعي رحمه الله: وكذلك كل من خير فليس له الخيار بطلاق حتى تطلق المخيرة نفسها.

١٧٣١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا الثقة، عن إسماعيل بن أبي خاليد، عن الشعبي، عن مسروق أن عائشة قالت: قد خيرنا رسول الله ﷺ فكان ذلك طلاقاً. [أخرجه البخاري (٥٢٦٢-٥٢٦٣)، مسلم (١٤٧٧)، أبو داود (٢٢٠٣)، الرملي (١١٨٩)، النسائي (١٦١/٦)، ابن ماجه (٢٠٥٢)]

١٧٣٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها بجعل معنى هذا الحديث.

قال الشافعي: فانزل الله تبارك وتعالى ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبْدَلَ بِهِنَ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾.

قال الشافعي: قال بعض أهل العلم أنزلت عليه ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ﴾ بعد تخيره أزواجه.

١٧٣٣- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن عائشة أنها قالت: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحلّ له النساء. [أخرجه الرملي (٣٢١٦)، النسائي (٥٦/٦)]

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: كأنها تعني اللاتي حظرن عليه في قول الله تبارك وتعالى ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبْدَلَ بِهِنَ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾.

وما في مثل معناه من الحكم بين الأزواج فيما يحلّ منهن ويحرم بالحدث، ولا يعلم حال الناس بخالف حال النبي ﷺ في ذلك فمن ذلك أنه كان يقسم لسنائه، فإذا أراد سفراً أقرع بينهن فأتيتهن خرج سهمها خرج بها معه، وهذا لكل من له أزواج من الناس.

١٧٣٥ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرني محمد بن علي أنه سمع ابن شهاب يحدث، عن عبيد الله، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأتيتهن خرج سهمها خرج بها. [أخرجه البخاري (٢٥٩٣)، مسلم (٢٧٧٠)]

قال الشافعي: رحمه الله، ومن ذلك أنه أراد فراق سودة، فقالت: لا تفارقتي ودعني حتى يخشرنني الله في أزواجك وأنا أحب لكتلي ويومي لأختي عائشة.

قال: وقد فعلت ابنة محمد بن مسلمة شبيهاً بهذا حين أراد زوجها طلاقها ونزل فيها ذكر.

١٧٣٦ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن ابن المسيب في ذلك «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً» إلى «صلحاً».

قال الشافعي: وهذا موضوع في موضعه بجمجه.

١٧٣٧ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا أنس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب ابنة أبي سلمة، عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت: قلت: يا رسول الله هل لك في أختي بنت أبي سفيان؟ قال رسول الله ﷺ: فأفعل ماذا؟

قالت تنكحها قال اخذك قالت: نعم قال أوتجيبين ذلك؟

قالت: نعم لست لك بمخلية وأحب من شركتي في خير أختي قال: فإنها لا تجل لي.

فقلت والله لقد أخبرت أنك تحطب ابنة أبي سلمة قال ابنة أم سلمة؟

قالت: نعم قال فوالله لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة أرضعتني وإياها ثوبية، فلا تعرضن علي بناتيكن ولا أخواتكن. [أخرجه البخاري (٥١٠١)].

عليهم نكاح بنات أمهاتهم اللاتي ولدنهم أو أرضعنهم.

قال الشافعي رحمه الله: فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟ فالدليل عليه أن رسول الله ﷺ زوج فاطمة بنته وهو أبو المؤمنين وهي بنت خديجة أم المؤمنين زوجها علياً ﷺ وزوج رقية وأم كلثوم عثمان وهو بالمدينة وأن زينب بنت أم سلمة تزوجت، وأن الزبير بن العوام تزوج بنت أبي بكر، وأن طلحة تزوج ابنة جحش اخت أم المؤمنين وعبد الرحمن بن عوف تزوج ابنة جحش اخت أم المؤمنين زينب، ولا يرهن المؤمنين، ولا يرهنهم كما يرثون أمهاتهم ويرثهم ويشبه أن يكن أمهات لعظم الحق عليهم مع تحريم نكاحهن.

قال الشافعي: رحمه الله، وقد ينزل القرآن في النازلة ينزل على ما يفهمه من أنزلت فيه كالعام في الظاهر وهي يراد بها الخاص والمعنى دون ما سواه.

قال الشافعي رحمه الله: والعرب تقول للمرأة ترب أمرهم أمنا وأم العيال وتقول ذلك للرجل يتولى أن يقاتلهم أم العيال بمعنى أنه وضع نفسه موضع الأم التي ترب أمر العيال، وقال تابط شراً وهو يذكر غزاه رجل من أصحابه ولي قوتهم: وأم عيال قد شهدت قوتهم إذا اطعمتهم اخترت وأقلت تخاف علينا الجوع إن هي أكثرت ونحن جياغ أي أول تالت وما إن بها صن بما في وعائها ولكنها من خشية الجوع أبتت

قلت: الرجل يسمى أمًا، وقد تقول العرب للناقة والبقرة والشاة والأرض هذه أم عيالنا على معنى التي تقوت عيالنا.

قال الشافعي: قال الله عز وجل «الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم» يعني أن اللاتي ولدنهم أمهاتهم بكل حال الوارثات والموروثات المحرمات بأنفسهن والمحرم بهن غيرهن اللاتي لم يكن قط إلا أمهات ليس اللاتي يحدثن رضاعاً للمولود فيكن به أمهات، وقد كن قبل إرضاعه غير أمهات له ولا أمهات المؤمنين عامة يحرم من بجمه أحدثها أو يحدثها الرجل أو أمهات المؤمنين اللاتي حرمن بأنهن أزواج النبي ﷺ فكل هؤلاء يحرمن بشيء يحدثه رجل يحرمهن أو يحدثه أو حرمه النبي ﷺ والأم تحرم نفسها وترث وتورث فيحرم بها غيرها فأراد بها الأم في جميع معانيها لا في بعض دون بعض كما وصفنا من يقع عليه اسم الأم غيرها، والله أعلم.

قال الشافعي رحمه الله: في هذا دلالة على أشباهه له من القرآن جهلها من قصر علمه باللسان والفقه فأما ما سوي ما وصفنا من أن للتي ﷺ من عدد النساء أكثر مما للناس، ومن اتهم بغير مهر، ومن أن أزواجه أمهاتهم لا يحللن لأحد بعده،

مسلم (١٤٤٩)، أبو داود (٢٠٥٦)، النسائي (٩٤/٦)، ابن ماجه (١٩٣٩)]

قال الشافعي: رحمه الله، وكل ما وصفت لك مما فرض الله على النبي ﷺ وجعل له دون الناس وبينه وبين كتاب الله أو قول رسول الله ﷺ وفعله أو أمر اجتمع عليه أهل العلم عندنا لم يختلفوا فيه.

٣٨- ما جاء في أمر النكاح

قال الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ إلى قوله ﴿يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: والأمر في الكتاب والسنة، وكلام الناس يحتمل معاني أحدها أن يكون الله عز وجل حرم شيئاً، ثم أباحه؛ فكان أمره إحلال ما حرم كقول الله عز وجل ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وكقوله ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله، وذلك أنه حرم الصيد على المحرم ونهى عن البيع عند النداء، ثم أباحهما في وقت غير الذي حرمهما فيه كقوله ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ إلى مريئاً وقوله ﴿وَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾.

قال الشافعي: وأشباه لهذا كثير في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ ليس أن حتماً أن يصطادوا إذا حلوا، ولا يتشربوا لطلب التجارة إذا صلوا، ولا يأكل من صدق امرأته إذا طابت عنه به نفساً، ولا يأكل من بدنته إذا غرهما.

قال: ويحتمل أن يكون دلهم على ما فيه رشدهم بالنكاح لقوله عز وجل ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ يدل على ما فيه سبب الغنى والعفاف كقول النبي ﷺ: سَأُزَوَّأُ تَصِحُّوا وَتُرْزَقُوا فَإِنَّمَا هَذَا دَلَالَةٌ لَا حَتْمَ أَنْ يَسَافِرَ لَطَلِبِ صَحَّةٍ وَرِزْقٍ.

قال الشافعي: ويحتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتماً، وفي كل الحتم من الرشد فيجتمع الحتم والرشد، وقال بعض أهل العلم الأمر كله على الإباحة والدلالة على الرشد حتى توجد الدلالة من الكتاب أو السنة أو الإجماع على أنه إنما أريد بالأمر الحتم، فيكون فرضاً لا يحل تركه كقول الله عز وجل ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، فدل على أنها حتم وكقوله ﴿خَذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ وقوله ﴿وَأَقِيمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وقوله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فذكر الحج والعمرة معاً في الأمر وأفرد الحج في الفرض، فلم يقل أكثر أهل العلم العمرة على الحتم، وإن كنا نحب أن لا يدعها مسلم وأشباه هذا في كتاب الله عز وجل كثير.

قال الشافعي: وما نهى الله عنه فهو محرم حتى توجد الدلالة عليه بأن النهي عنه على غير التحريم، وأنه إنما أريد به الإرشاد أو تنزيهاً أو أدباً للمنهى عنه، وما نهى عنه رسول الله ﷺ كذلك أيضاً.

قال الشافعي رحمه الله، ومن قال الأمر على غير الحتم حتى تأتي دلالة على أنه حتم انبغى أن تكون الدلالة على ما وصفت من الفرق بين الأمر والنهي، وما وصفنا في مبتدأ كتاب الله القرآن والسنة وأشباه ذلك سكنا عنه اكتفاء بما ذكرنا عما لم نذكر.

١٧٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ذُرُونِي مَا تَرَكَتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكٌ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ مِنْ أَمْرِ فَاتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا. [أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، مسلم (١٣٣٧)،

الومدي (٢٦٧٩)، النسائي (١١٠/٥)، ابن ماجه (٢٠١)]

١٧٣٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

قال الشافعي رحمه الله، وقد يحتمل أن يكون الأمر في معنى النهي، فيكونان لازمين إلا بدلالة أنهما غير لازمين، ويكون قول النبي ﷺ فاتوا منه ما استطعتم أن يقول عليهم إتيان الأمر فيما استطعتم؛ لأن الناس إنما كفوا ما استطاعوا في الفعل استطاعة شيء؛ لأنه شيء متكلف، وأما النهي فالترك لكل ما أراد تركه يستطيع؛ لأنه ليس بتكلف شيء يحدث إنما هو شيء يكف عنه.

قال الشافعي رحمه الله، وعلى أهل العلم عند تلاوة الكتاب ومعرفه السنة طلب الدلائل ليفرقوا بين الحتم والمباح والإرشاد الذي ليس بحتم في الأمر والنهي معاً.

قال: فحتم لازم لأولياء الأيام والحرائر البالغ إذا أردن النكاح ودعوا إلى رضا من الأزواج أن يزوجهن لقول الله تعالى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَائِضُوا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله؛ فإن شبه على أحد أن مبتدأ الآية على ذكر الأزواج، ففي الآية دلالة على أنه إنما نهى عن العضل الأولياء؛ لأن الزوج إذا طلق فبلغت المرأة الأجل فهو أبعد الناس

منها فكيف يعضلها من لا سبيل ولا شرك له في أن يعضلها في بعضها؟

فإن قال قائل: قد تحمل إذا قاربن بلوغ أجلهن؛ لأن الله عز وجل يقول للزواج ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغَنِّ أَجَلَهُنَّ قَامِسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ فالآية تدل على أنه لم يرد بها هذا المعنى وأنها لا تحمله؛ لأنها إذا قاربت بلوغ أجلها أو لم تبلغه، فقد حظر الله تعالى عليها أن تنكح لقول الله عز وجل ﴿وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾، فلا يأمُر بأن لا يمنع من النكاح من قد منعها منه إنما يأمُر بأن لا يمنع مما أباح لها من هو بسبب من منعها.

قال الشافعي: رحمه الله، وقد حفظ بعض أهل العلم أن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار، وذلك أنه زوج أخته رجلاً فطلقها وانقضت عدها، ثم طلب نكاحها وطلبته، فقال زوجها: دون غيرك اختي، ثم طلقها لا أنكحك أبداً فنزلت ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغَنِّ أَجَلَهُنَّ﴾ إلى «أزواجهن» قال: وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يتم برضا الولي مع الزوج والزوجة، وهذا موضوع في ذكر الأولياء والسنة تدل على ما يدل عليه القرآن من أن على ولي الحرة أن ينكحها.

١٧٤٠ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنتها صماتها.

وقال: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له. [هـم]

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا كانت أحمق بنفسها، وكان النكاح يتم به لم يكن له منعها النكاح وقول النبي ﷺ فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له يدل على أن السلطان ينكح المرأة لا ولي لها والمرأة لها ولي يمنع من إنكاحها إذا أخرج الولي نفسه من الولاية بمحضته بالعضل وهذا الحديثان مثبتان في كتاب الأولياء.

قال الشافعي رحمه الله: والرجل يدخل في بعض أموره في معنى الأيما الذين على الأولياء أن ينكحوهن إذا كان مولى بالغاً يحتاج إلى النكاح ويقدر بالمال فعلى وليه إنكاحه، فلو كانت الآية والسنة في المرأة خاصة لزم ذلك عند الرجل؛ لأن معنى الذي أريد به نكاح المرأة العفاف لما خلق فيها من الشهوة وخوف الفتنة، وذلك في الرجل مذكور في الكتاب لقول الله عز وجل ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: إذا كان الرجل ولي نفسه والمرأة أحييت لكل واحد منهما النكاح إذا كان ممن تتوق نفسه إليه؛ لأن الله عز وجل أمر به ورضيه وندب إليه وجعل فيه أسباب منافع قال: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾، وقال الله عز وجل ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنٌ وَحَفَةً﴾ وقيل إن الحفدة الأصهار، وقال عز وجل ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾، فبلغنا أن النبي ﷺ قال: تنكحوا تكثروا، فإني أبهي بكم الأثم حسي بالسقوط وبلغنا أن النبي ﷺ قال: من أحب فطرني فليستن بسنتي، ومن ستنى النكاح وبلغنا أن النبي ﷺ قال: من مات له ثلاثة من الولد لم تمت الشار ويقال: إن الرجل كيرفع بدعاء وليه من يعلوه.

قال: وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد هذه الآية ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

١٧٤١ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار أن ابن عمر أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكِحَ، فَقَالَتْ لَهُ حَفْصَةُ: تَزَوِّجْ، فَإِنْ وَلَدَ لَكَ وَلَدَ فَعَاشَ مِنْ بَعْدِكَ دَعَا لَكَ. [أخرجه البيهقي (٧٧/٧)]

قال الشافعي: رحمه الله، ومن لم تنس نفسه، ولم يحتج إلى النكاح من الرجال والنساء بأن لم تخلق فيه الشهوة التي جعلت في أكثر الخلق، فإن الله عز وجل يقول: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾ أو يعارض أذهب الشهوة من كبر أو غيره، فلا أرى بأساً أن يدع النكاح بل أحب ذلك، وإن يتخلى لعبادة الله، وقد ذكر الله عز وجل القواعد من النساء، فلم ينهاهن عن القعود، ولم يندبهن إلى نكاح، فقال: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ الآية، وذكر عبداً أكرمه قال: ﴿وَسِيداً وَحَصُوراً﴾ والحصور الذي لا يأتي النساء، ولم يندبهن إلى نكاح، فدل ذلك، والله أعلم على أن المندوب إليه من يحتاج إليه ممن يكون محصناً له عن المحارم والمعاني التي في النكاح، فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: والرجل لا يأتي النساء إذا نكح، فقد غر المرأة ولها الخيار في المقام أو فراقه إذا جاءت سنة أجلها من يوم يضرب له السلطان.

قال الشافعي: أحب النكاح للعبيد والإماء اللاتي لا يظوهن ساداتهن احتياطاً للمعافاة وطلب فضل وغنى؛ فإن كان إنكاحهن واجباً كان قد أدى فرضاً، وإن لم يكن واجباً كان

ماجوراً إذا احتسب نيته على التماس الفضل بالاحتياط والتطوع.
قال الشافعي: ولا أوجه إيجاب نكاح الأحرار؛ لأنني وجدت الدلالة في نكاح الأحرار ولا أجدها في نكاح المماليك.

٣٩- ما جاء في عدد ما يحل من الحرائر والإماء،

وما تحل به الفروج

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَفْرُوجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾، وقال عز وجل ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فاطلق الله عز وجل ما ملكت الأيمان، فلم يجد فيه من حداً ينتهي إليه فللرجل أن يتسرى كم شاء ولا اختلاف علمته بين أحدٍ في هذا وانتهى ما أحل الله بالنكاح إلى أربع ودلت سنة رسول الله ﷺ الميئة عن الله عز وجل على أن انتهاءه إلى أربع تحريماً منه لأن يجمع أحد غير النبي ﷺ بين أكثر من أربع لا أنه يحرم أن ينكح في عمره أكثر من أربع إذا كن متفرقات ما لم يجمع بين أكثر منهن ولأنه أباح الأربع وحرّم الجمع بين أكثر منهن، فقال لغيلان بن سلمة ونوفل بن معاوية وغيرهما واسلموا وعندهم أكثر من أربع أمسيك أربعاً وفارق سائرهن وقال عز وجل ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وذلك مفرق في مواضعه في القسم بينهما والفقه والمواشي وغير ذلك.

وقوله ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَفْرُوجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ دليل على أمرين:

أحدهما أنه أحل النكاح، وما ملكت اليمين.

والثاني يشبه أن يكون إنما أباح الفعل للتلذذ وغيره بالفرج في زوجة أو ما ملكت يمين من الأديمين، ومن الدلالة على ذلك قول الله تبارك وتعالى فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون، وإن لم تختلف الناس في تحريم ما ملكت اليمين من البهائم فلذلك خفت أن يكون الاستمناء حراماً من قبل أنه ليس من الوجهين اللذين أباحا للفرج.

قال الشافعي: فإن ذهب ذاهب إلى أن يحل لقول الله تعالى ﴿وَلَيْسَتَعْتَفِفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ فيشبه أن يكونوا إنما أمروا بالاستعفاف عن أن يتناولوا المرأة بالفرج ما لم يبع له به فيصبر إلى أن يغنيه الله من فضله فيجد السبيل إلى ما أحل الله، والله أعلم، وهو يشبه أن يكون في مثل معنى قول الله عز وجل في مال اليتيم ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا

فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾، وإنما أراد بالاستعفاف أن لا يأكل منه شيئاً.

فإن ذهب ذاهب إلى أن للمرأة ملك يمين، فقال فلم لا تسرى بعدها كما يتسرى الرجل أمته؟

قلنا إن الرجل هو الناكح المتسرى والمرأة المنكوحه المتسرة، فلا يجوز أن يقاس بالشئ خلافه.

فإن قيل: كيف يخالفه؟

قلنا إذا كان الرجل يطلق المرأة فتحرّم عليه، وليس لها أن تطلقه، ويطلقها واحدة، فيكون له أن يراجعها في العدة، وإن كرهت ذلك على أن منعها له، وأنه القيم عليها وأنها لا تكون قيمة عليه ومخالفة له، فلم يجوز أن يقال لها أن تسرى عبداً؛ لأنها المتسرة والمنكوحه لا المتسرية ولا الناكحة.

قال الشافعي: ولما أباح الله عز وجل لمن لا زوجة له أن يجمع بين أربع زوجات قلنا حكم الله عز وجل بذلك على أن من طلق أربع نسوة له طلاقاً لا يملك رجعة أو يملك الرجعة فليس واحدة منهن في عدتها منه حلّ له أن ينكح مكانهن أربعاً؛ لأنه لا زوجة له ولا عدة عليه.

وكذلك ينكح أخت إحداهن.

قال الشافعي: ولما قال الله عز وجل ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ كان في هذه الآية دليل، والله أعلم على أنه إنما خاطب بها الأحرار دون المماليك؛ لأنهم الناكحون بأنفسهم لا المنكحهم غيرهم والمالكون لا الذين يملك عليهم غيرهم، وهذا ظاهر معنى الآية، وإن احتملت أن تكون على كل ناكح، وإن كان مملوكاً أو مالكاً وهذا، وإن كان مملوكاً فهو موضوع في نكاح العبد وتسريه.

٤٠- الخلاف في هذا الباب

قال الشافعي: فقال بعض الناس إذا طلق الرجل أربع نسوة له ثلاثاً أو طلاقاً يملك الرجعة أو لا رجعة له على واحدة منهن، فلا ينكح حتى تنقضي عدتهن، ولا يجمع ما به في أكثر من أربع، ولو طلق واحدة ثلاثاً لم يكن له أن ينكح أختها في عدتها.

قال الشافعي: قلت لبعض من يقول هذا القول هل لمطلق نسائه ثلاثة زوجة؟

قال: لا.

قلت: فقد أباح الله عز وجل لمن لا زوجة له أن ينكح أربعاً وحرّم الجمع بين الأختين، ولم يختلف الناس في إباحة كل واحدة منهما إذا لم يجمع بينهما على الانفراق، فهل جمع بينهما إذا طلق إحداهما ثلاثاً، وقد حكم الله بين الزوجين أحكاماً، فقال

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الْقَاسِمِ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّجُلِ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَيُطْلَقُ إِحْدَاهُنَّ أَتَبَتَ أَنَّهُ يَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَ، وَلَا يَنْتَظِرُ أَنْ تَمُضِيَ عِدَّتُهَا. [أخرجه مالك (٥٤٨/٢)]

قال الشافعي: فقال: فَإِنَّمَا قُلْتَ هَذَا لثَلَا يَجْتَمِعُ مَاؤُهُ فِي أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ وَلَثَلَا يَجْتَمِعُ فِي اخْتِنٍ.

قال الشافعي: فقلت له: فَإِنَّمَا كَانَ لِلْعَالِيَنِ ذَوِي الْعُقُولِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولُوا مِنْ خَيْرٍ أَوْ قِيَاسٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهُمَا عِنْدَنَا وَعِنْدَكَ.

ولو كَانَ لَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهُمَا كَانَ لغيرهم أَنْ يَقُولُوا معهم؟ قال أجل.

قلت: أَقْلْتُ قَوْلَكَ هَذَا بِخَيْرٍ لَازِمٍ أَوْ قِيَاسٍ فَهُوَ خِلَافٌ هَذَا كُلُّهُ، وَلَيْسَ لَكَ خِلَافٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فِي أَصْلٍ مَا تَقُولُ. قال: يَتَفَاحَشُ أَنْ يَجْتَمِعَ مَاؤُهُ فِي أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ أَوْ فِي اخْتِنٍ.

قلت: المتفاحشُ أَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ وَإِحْدَى الْأَخْتَيْنِ نِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ، وَقُلْتُ لَهُ: لَوْ كَانَ فِي قَوْلِكَ لَا يَجْتَمِعُ مَاؤُهُ فِي أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ حُجَّةٌ فَكُنْتُ إِنَّمَا حَرَّمْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْكِحَ حَتَّى تَمُضِيَ عِدَّةُ الْأَرْبَعِ لِلْمَاءِ كُنْتُ مُحْجُوجًا بِقَوْلِكَ قَالَ: وَأَيْنَ؟

قلت: أَرَأَيْتَ إِذَا نَكَحَ أَرْبَعًا فَاغْلَقَ عَلَيْهِنَّ، أَوْ أَرَخَى الْأَسْتَارَ، وَلَمْ يَمَسَّ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ أَعْلِيَهُنَّ الْعِدَّةُ؟ قال: نعم.

قلت أَفَيَنْكِحُ أَرْبَعًا سِوَاهُنَّ قَبْلَ أَنْ تَمُضِيَ عِدَّتُهُنَّ؟ قال: لا.

قلت أَفَرَأَيْتَ لَوْ دَخَلَ بَهْنً فَأَصَابَهُنَّ، ثُمَّ غَابَ عَنْهُنَّ سَنِينَ، ثُمَّ طَلَّقَهُنَّ وَلَا عَهْدَ لَهُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ قَبْلَ الطَّلَاقِ بِثَلَاثِينَ سَنَةً أَيْنَ كُنَّ فِي عِدَّتِهِنَّ؟ قال: لا.

قلت أَفَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ يَعْزَلُ عَنْهُنَّ، ثُمَّ طَلَّقَهُنَّ أَيْنَ كُنَّ فِي عِدَّتِهِنَّ؟ قال: لا.

قلت له أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ قَوْلُكَ إِنَّمَا حَرَّمْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْكِحَ فِي عِدَّتِهِنَّ لِلْمَاءِ كَمَا وَصَفْتَ أَتَبَيِّحُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ فِي عِدَّةٍ مِنْ سَمِيَّتٍ، وَفِي عِدَّةِ الْمَرْأَةِ تَلَدٌ فَيُطْلَقُهَا سَاعَةً تَضَعُ قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، وَفِي الْمَرْأَةِ

لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصٌ وَقَالَ: «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ»، وَقَالَ: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ»، وَقَالَ: «وَلَكُمْ بِنُصْفِ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ»، وَقَالَ: «وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ» أَفَرَأَيْتَ الْمَطْلُوقَ ثَلَاثًا إِنْ آلَى مِنْهَا فِي الْعِدَّةِ أَيْلَازٌ؟

قال: لا.

قلت: فَإِنْ تَظَاهَرَ أَيْلَازُهُ الظَّهَارُ؟

قال: لا.

قلت: فَإِنْ قَذَفَ أَيْلَازُهُ اللَّعَانَ أَوْ مَاتَ أَثَرُهُ أَوْ مَاتَتْ

أَيَرْنَهَا؟

قال: لا.

قلت فهذه الأحكامُ الَّتِي حَكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَةَ الْمَطْلُوقَةَ ثَلَاثًا لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ تَعْتَدُ؟

قال: نعم.

قلت له فهذه سبعة أحكامٍ لِلَّهِ خَالَفَتْهَا وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَنْكِحَ أَرْبَعًا، وَقَدْ أَبَاحَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ، وَأَنْ يَنْكِحَ اخْتِنَ امْرَأَتِهِ وَهُوَ إِذَا نَكَحَهَا لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا وَهِيَ فِي عِدَّةٍ مِنْ أَبَاحِ اللَّهِ لَهُ، فَانْتِ تَرِيدُ زَعْمَ إِطْلَاقِ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ بَأَن تَقُولُ تَخَالَفُ الْقُرْآنَ وَهِيَ لَا تَخَالَفُهُ وَهِيَ سَنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَخَالَفُ أَنْتِ سَبْعَ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ لَا تَدْعِي فِيهَا خَبْرًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا خَبْرًا صَحِيحًا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ قَالَ: قَدْ قَالَه بَعْضُ التَّابِعِينَ.

قلت: فَإِنَّ مِنْ سَمِيَّتٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَأَكْثَرِ مِنْهُمْ إِذَا قَالُوا شَيْئًا لَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ وَلَا سَنَّةٌ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُمْ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ الَّذِي يَقْبَلُ مَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ سَنَةِ نَبِيِّهِ ﷺ أَوْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ إِجْمَاعٍ فَمَنْ كَانَ عِنْدَكَ هَكَذَا يَتْرِكُ قَوْلَهُ لَا يَخَالَفُ بِهِ غَيْرَهُ أَتَجْعَلُهُ حُجَّةً عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ وَمَنْ قَالَ قَوْلَكَ فِي أَنْ لَا يَنْكِحَ مَا دَامَ الْأَرْبَعُ فِي الْعِدَّةِ وَجَعَلَهَا فِي مَعَانِي الْأَزْوَاجِ لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ يَلْحَقُهَا الْإِبْلَاءُ وَالظَّهَارُ وَاللَّعَانُ، وَيَتَوَارَثَانِ قَالَ فَمَا أَقُولُهُ؟

قلت: فَلَمْ لَا تَكُونُ فِي حَكْمِ الزَّوْجَةِ عِنْدَكَ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ دُونَ الْمَعَانِي، فَقَالَ أَقَالَ قَوْلَكَ غَيْرُكَ؟

قلت: نعم: الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُسْلِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعُرْوَةُ وَأَكْثَرُ أَهْلِ دَارِ السُّنَّةِ وَأَهْلُ حَرَمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى أَنْ يَحْكِيَ قَوْلَ أَحَدٍ لثَبُوتِ الْحُجَّةِ فِيهَا بِأَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَتَّصَةِ الَّتِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ ظَاهِرِهَا.

١٧٤٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ

عَدَّةً ونكاح غيره وطلاقه أو موته والعَدَّةُ منه والنساء سواهنَّ يَحِلُّنَّ له من ساعته فَحَرِّمَتْ عليه أَبْعَدُ النِّسَاءِ من أن تكونَ زوجاً له إلا بما يَحِلُّ له، وزعمت أن الرَّجُلَ يَعْتَدُ، وَقَدْ خَالَفتَ اللَّهَ بينَ حكمِ الرَّجُلِ والمراةِ فجعلَ إليه أن يَطلِّقَ، وأن يَنْفَقَ، وزعمت أن ليسَ له ما جعلَ اللَّهُ تعالى إليه ولا عليه ما فرضتِ السُّنَّةُ عليه من النَّفَقَةِ، وأنَّ عليه كُلَّ ما جعلَ له وعليه، ثُمَّ جعلَ اللَّهُ عليها أن تَعْتَدَ فأدخلته معها فيما جعلَ عليها دونه فخالفتَ أيضاً حكمَ اللَّهِ فَالزَّوْجَةُ المَطلُوقَةُ أو المَيِّتُ فَنَزَلَمَهَا العَدَّةُ بقوله أو موته، ثُمَّ قلتُ في عَدَّتِهِ قولاً متناقضاً قال: وما قلتُ؟

قلت: إذا جعلتَ عليه العَدَّةَ كما جعلتها عليها أفيدُ كما تحُدُّ ويَحْتَنِبُ من الطَّيِّبِ كما يَحْتَنِبُ من الصَّغِيرِ والحليِّ مثلها؟ قال: لا.

قلت ويعتدُّ من وفاتها كما تعتدُّ من وفاته، فلا يَنْكَحُ أختها ولا أربعاً سواها حتَّى تأتيَ عليه أربعة أشهرٍ وعشرٍ؟ قال: لا.

قلت وله أن يَنْكَحَ قَبْلَ دفنها أختها إن شاء وأربعاً سواها؟ قال: نعم.

قلت له هذا في قولك يعتدُّ مرةً ويسقطُ عنه في عَدَّتِهِ اجتنابُ ما يَحْتَنِبُ المعتدَّةُ، ولا يعتدُّ أخرى أقبِلَ من أحدٍ من النَّاسِ مثلُ هذا القولِ المتناقضِ؟ وما حَبَّكَ على جاهلٍ لو قال: لا تعتدُّ من طلاقٍ، ولكنَّ يَحْتَنِبُ الطَّيِّبُ وتعتدُّ من الوفاةِ هل هوَ إلا أن يكونَ عليه ما عليها من العَدَّةِ، فيكونَ مثلها في كُلِّ حالٍ أم لا يكونُ، فلا يعتدُّ بحالٍ؟

٤١- ما جاء في نكاح المحدثين

قال اللَّهُ تبارك وتعالى ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمُ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾.

قال الشافعيُّ: فاختلفَ أهلُ التفسيرِ في هذه الآيةِ اختلافاً متبايناً والذي يشبهه عندنا، والله أعلم ما قال ابنُ المِسيَّبِ.

١٧٤٣- قال الشافعيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: هِيَ مُنْسَوخَةٌ نَسَخَتْهَا ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ فَهِيَ مِنْ آيَامَى الْمُسْلِمِينَ فَهَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَعَلَيْهِ دَلَالِلُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. [أخرجه البيهقي (١٥٤/٧)]

يُطَلِّقُهَا حَائِضًا أَتَبَيَّحُ لَهُ أَنْ يَنْكَحَ بِمَا لَزِمَكَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَقُلْتُ أَزَلْ عَمَّنْ نَكَحَتْ وَلَا تَصِبُ مَاءُكَ حَتَّى تَنْقُضِيَ عَدَّةَ نِسَائِكَ اللَّاتِي طَلَّقْتَ؟

قال أفاقفه عن إصابة امرأته؟

فقلت يلزمك ذلك في قولك قال: ومن أين يلزمني أفتجديني أقول مثله؟

قلت: نعم أنت تزعمُ أنه لو نكحَ امرأةً فأخطأها إلى غيرها فأصابها فرقٌ بينهما وكانت امرأةً الأولَ واعتزلها زوجها حتَّى تنقضيَ عَدَّتُها وتزعمُ أنَّ له أن يَنْكَحَ المحرمةَ والحائضَ، ولا يصيبُ واحدةً منهما وتقولُ له أن يَنْكَحَ الحليَّ من زنا، ولا يصيبها.

فقلت له: وما الماءُ من النِّكاحِ؟ أرايتَ لو أصابهنَّ وفيهنَّ ماؤهُ، ثُمَّ أَرَادَ العودَ لإصابتهنَّ أَمَا ذَلِكَ تَمَّا يَحِلُّ لَهُ؟

قال: بلى.

قلت كما يباحُ له لو لم يصيبهنَّ قَبْلَ ذلك؟

قال: نعم.

فقلت: فإذا طَلَّقهنَّ وفيهنَّ ماؤهُ ثلاثاً أَيْكونُ له أن يَعْبِدَ فيهنَّ ماءً آخرَ، وإِنَّمَا أَقْرَ فيهنَّ ماءهُ قَبْلَ ذَلِكَ بِسَاعَةٍ قال: لا، وقد انتقلَ حكمه.

قلت: فالماءُ ههنا وغيرُ الماءِ سواءٌ فيما يَحِلُّ له ويَحْرُمُ عليه؟

قال: نعم.

قلت: فكيف لا يكونُ هكذا في مثلِ هذا المعنى ومعه كتابُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، وقلت: أرايتَ المرأةَ إذا أصيبتَ لَيْلاً في شهرِ رَمَضانَ، ثُمَّ أَصْبَحَ الزَّوْجَانِ جَنِينٍ أَيْسَدُ صَوْمَهُمَا أَوْ صَوْمَ المرأةِ كَيُونَةُ الماءِ فيها؟

قال: لا.

قلت له فكذلك لو أصابها، ثُمَّ أَحْرَمَا جَنِينٍ وفيها الماءُ، ثُمَّ حَجَّ بِهَا وفيها الماءُ؟

قال: نعم.

قلت: وليسَ له أن يصيبها نهاراً ولا محرماً حينَ تحولت حاله، ولا يصنعُ الماءَ في أن يَحِلَّها له، ولا يفسدُ عليه حجاً ولا صوماً إذا كانَ مباحاً، ثُمَّ انتقلت حالهما إلى حالةٍ حظرتَ إصابتها فيه شيئاً؟

قال: نعم.

فقلت له: فالماءُ كانَ فيهنَّ وهنَّ أزواجٌ يَحِلُّ ذَلِكَ فيهنَّ، ثُمَّ طَلَّقهنَّ ثلاثاً فانتقلَ حكمه وحكمهنَّ إلى أن كانَ غيرَ ذي زوجةٍ وَكُنْ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنْهُ غَيْرَ ذَوَاتِ الْحَارِمِ، وَلَا يَحِلُّنَّ لَهُ إِلَّا بِاتِّقَاضِ

١٧٤٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ قَالَ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِنَّهَا حَكَمٌ بَيْنَهُمَا. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٧٣/٥)]

١٧٤٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي بَغَايَا مِنْ بَغَايَا الْجَاهِلِيَّةِ كَانَتْ عَلَى مَسَازِلِهِمْ رَايَاتٍ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٢٧٣/٥)]

قال الشافعي رحمه الله: وروى من وجه آخر غير هذا عن عكرمة أنه قال: لا يزني الزاني إلا بزانية أو مشركة والزانية لا يزني بها إلا زان أو مشرك قال أبو عبد الله يذهب إلى قوله ينكح أي يصيب، فلو كان كما قال مجاهد نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية فحرم على الناس إلا من كان منهم زانياً أو مشركاً؛ فإن كن على الشرك فهن محرّمات على زناوة المشركين وغير زنااتهم، وإن كن أسلمن فهن بالإسلام محرّمات على جميع المشركين لقول الله تعالى ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ جِلٍّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَجْلُونَ لَهُنَّ﴾.

قال الشافعي: والاختلاف بين أحد من أهل العلم في تحريم الوثنيات عفاف كن أو زواني على من آمن زانياً كان أو عفيفاً ولا في أن المسلمة الزانية محرمة على المشرك بكل حال.

قال الشافعي: وليس فيما روي عن عكرمة لا يزني الزاني إلا بزانية أو مشركة تبيين شيء إذا زنى فطاوعته مسلماً كان أو مشركاً أو مسلمة كانت أو مشركة فهما زانيان والزنا محرّم على المؤمنين فليس في هذا أمر يخالف ما ذهبنا إليه فتحج عليه.

قال الشافعي: ومن قال: هَذَا حَكَمٌ بَيْنَهُمَا فَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ بِمَا وَصَفْنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي اجْتَمَعَ عَلَى بُيُوتِ مَعْنَاهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَاجْتَمَاعُهُمْ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ نَاسِخًا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ جِلٍّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَجْلُونَ لَهُنَّ﴾ وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾، فَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ فِي مُشْرِكَاتِ أَهْلِ الْأَوْتَانِ، وَقَدْ قِيلَ فِي الْمُشْرِكَاتِ عَامَّةً، ثُمَّ رَخَّصَ مِنْهُنَّ فِي خَرَائِبِ أَهْلِ الْكِبَابِ، وَلَمْ يَخْتَلِفِ النَّاسُ فِيْمَا عَلِمْنَا فِي أَنَّ الزَّانِيَةَ الْمُسْلِمَةَ لَا تَجِلُّ لِمُشْرِكٍ وَفِيَّ وَلَا كِتَابِيٍّ، وَأَنَّ الْمُشْرَكَةَ الزَّانِيَةَ لَا تَجِلُّ لِمُسْلِمٍ زَانٍ وَلَا غَيْرِهِ فَاجْتَمَاعُهُمْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي كِتَابِ اللَّهِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ قَالَ هُوَ حَكَمٌ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ إِنَّ الزَّانِيَةَ الْمُسْلِمَةَ يَنْكِحُهَا الزَّانِي أَوْ الْمُشْرِكُ، وَقَدْ اعْتَرَفَ مَا عَزَّ وَجَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكُفْرٍ فِي الزَّانَا فَجَلَدَهُ

وَجَلَدَ امْرَأَةً، فَلَا نَعْلَمُهُ قَالَ لِلزَّوْجِ: هَلْ لَكَ زَوْجَةٌ فَتَحْرُمُ عَلَيْكَ إِذَا زُنَيْتَ، وَلَا يَزُوجُ هَذَا الزَّانِي وَلَا الزَّانِيَةَ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ زَانِيًا بَلْ يَرَوِي عَنْهُ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا شَكََا مِنْ امْرَأَتِهِ فُجُورًا، فَقَالَ طَلَّقَهَا، فَقَالَ: إِنِّي أَجُيْهَا، فَقَالَ اسْتَمْتِعْ بِهَا وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ ارَادَ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً أَحْدَثَتْ وَتَذَكَّرَ حَدِيثَهَا، فَقَالَ عُمَرُ: انْكَحْهَا نِكَاحَ الْعَقِيقَةِ الْمُسْلِمَةِ.

٤٢ - ما جاء فيما يحرم من نكاح القربة

والرضاع وغيره

قال الشافعي رحمه الله: قال الله جل وعز ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَالْأُمَّهَاتُ قَدْ سَلَفَتْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.

قال الشافعي: فَأَلَامَهَاتُ أُمِّ الرَّجُلِ وَأُمَّهَاتُ وَأُمَّهَاتُ آبَائِهِ، وَإِنْ بَعُدَتْ الْجَدَّاتُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُنَّ اسْمُ الْأُمَّهَاتِ، وَبَنَاتُ بَنَاتِ الرَّجُلِ لَصْلِبِهِ وَبَنَاتُ بَنِيهِ وَبَنَاتُهُ، وَإِنْ سَفَلْنَ فَكُلُهُنَّ يَلْزِمُهُنَّ اسْمُ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتُ مِنْ وَلَدِ أَبِيهِ لَصْلِبِهِ أَوْ أُمِّهِ بَعِيْنَاهُ، وَعَمَّاتُهُ مِنْ وَلَدِ جَدِّهِ وَجَدَّتُوهُ، وَمَنْ فَوْقَهُمَا مِنْ أَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ وَخَالَاتِهِ مِنْ وَلَدَتِهِ جَدَّتُهُ أُمُّ أُمِّهِ، وَمَنْ فَوْقَهَا مِنْ جَدَّاتِهِ مِنْ قَبْلِهَا وَبَنَاتُ الْأَخِ كُلٍّ مِنْ وَلَدِ الْأَخِ لِأَيِّهِ أَوْ لَأُمِّهِ أَوْ لَهَا، وَمَنْ وَلَدَ وَلَدَهُ وَأَوْلَادَهُ بَنِي أَخِيهِ، وَإِنْ سَفَلُوا، وَهَكَذَا بَنَاتُ الْأَخْتِ وَحَرَّمَ اللَّهُ الْأُمَّ وَالْأَخْتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ فَتَحْرِمُهُمَا بِحَتْمَلٍ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ تَحْرِمُهُمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الرِّضَاعِ تَحْرِيمَ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ الرِّضَاعَةَ أَضْعَفُ سَبَبًا مِنَ النِّسْبِ، فَإِذَا كَانَ النِّسْبُ الَّذِي هُوَ أَقْوَى سَبَبًا قَدْ يَحْرُمُ بِهِ ذَوَاتُ نَسَبٍ ذَكَرْنِ وَيَجِلُّ ذَوَاتُ نَسَبٍ غَيْرُهُنَّ إِنْ سَكَتَ عَنْهُنَّ أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الرِّضَاعُ هَكَذَا، وَلَا يَحْرُمُ بِهِ إِلَّا الْأُمُّ وَالْأَخْتُ، وَقَدْ تَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أُمُّ امْرَأَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِامْرَأَتِهِ وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

والمعنى الثاني إذا حرّم الله الأم والأخت من الرضاعة كما حرّم الله الوالدة والأخت التي ولدها أحد الوالدين أو هما، ولم يحرمهما بقرباية غيرهما ولا بجمرة غيرهما كما حرّم ابنة امرأته بجمرة امرأته وامرأة الابن بجمرة الابن وامرأة الأب بجمرة الأب فاجتمعت الأم من الرضاعة إذ حرمت بجمرة نفسها والأخت من الرضاعة إذ حرمت نصّاً وكانت ابنة الأم أن تكون من سواها من قربانها تحرم كما تحرم بقرباية الأم والوالدة والأخت للأب أو الأم أو لهما، فلمّا احتملت الآية المعنيين كان علينا أن نطلب الدلالة على أولى المعنيين فنقول به فوجدنا الدلالة بسنّة النبي ﷺ على أن هذا المعنى أولاهما، فقلنا يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب.

١٧٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ. [هـ]

قال الشافعي: إذا حرم من الرضاع ما حرم من الولادة حرم لبن الفحل.

قال الشافعي: لو تزوج الرجل المرأة فماتت أو طلقها، ولم يدخل بها، فلا أرى له أن ينكح أمها؛ لأن الله عز وجل.

قال: «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ»، ولم يشترط فيهن كما شرط في الرِّبَابِ وهو قول الأكثر ممن لقيت من المفتين.

وكذلك جداتها، وإن بعدن، لأنهن أمهات امرأتها، وإذا تزوج الرجل، فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها فابنتها فكل بنت لها، وإن سفلت حلال لقول الله عز وجل «وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ»؛ فإن دخل بالأم لم تحل له الابنة ولا ولدها، وإن تسفل كل من ولدته قال الله عز وجل «وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ» فأي امرأة نكحها رجل دخل بها أو لم يدخل بها لم يكن لأب أن ينكحها أبداً، ومثل الأب في ذلك أباهُ كلهم من قبل أبيه وأمه فذلك كل من نكح ولده والذكور والإناث، وإن سفلوا؛ لأنهم بنوه قال الله عز وجل «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ».

قال الشافعي: وكذلك امرأة ابنه الذي أرضع تحرم هذه بالكتاب وهذه بأن النبي ﷺ قال: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ وليس هو خلافاً للكتاب؛ لأنه إذا حرم حلائل الأبناء من الأصلاب، فلم يقل غير أبنائهم من أصلابهم.

وكذلك الرضاع في هذا الموضع يقوم مقام النسب فأي امرأة ينكحها رجل دخل بها أو لم يدخل بها لم يكن لولده ولا لولده ولده الذكور والإناث، وإن سفلوا أن ينكحها أبداً؛ لأنها امرأة أبي؛ لأن الأجداد آباء في الحكم، وفي أمهات النساء؛ لأنه لم يستثن فيهما ولا في أمهات النساء. وكذلك أبو المرضع له. والله تعالى أعلم.

٤٣- ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله

عز وجل «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ».

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ».

قال الشافعي: ولا يجمع بين أختين أبداً بنكاح ولا وطء

ملك، وكل ما حرم من الحرائر بالنسب والرضاع حرم من الإماء مثله إلا العدة والعدو ليس من النسب والرضاع بسبيل، فإذا نكح امرأة، ثم نكح أختها فنكاح الأخيرة باطل ونكاح الأولى ثابت وسواء دخل بها أو لم يدخل بها ويفرق بينه وبين الأخيرة، وإذا كانت عنده أمة يطؤها لم يكن له وطء الأخت إلا بأن يحرم عليه فرج التي كان يطأ بأن يبيعها أو يزوجه أو يكاتبها أو يعتقها.

١٧٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَجْمَعُ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَوَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا. [هـ]

قال الشافعي: فأيتهما نكح أولاً، ثم نكح عليها أخرى فسد نكاح الأخيرة، ولو نكحهما في عقدة كانت العقدة مفسوخة وينكح أيتهما شاء بعد، وليس في أن لا يجمع بين المرأة وعمتها خلافاً كتاب الله عز وجل؛ لأن الله ذكر من تحرم بكل حال من النساء، ومن يحرم بكل حال إذا فعل في غيره شيء مثل الرِّبَةِ إذا دخل بأمها حرمت بكل حال وكانوا يجمعون بين الأختين فهما عن ذلك، وليس في نهي عن إباحة ما سوى جمعاً بين غير الأختين؛ لأنه قد يذكر الشيء في الكتاب فيحرمه ويحرم على لسان نبي غيره كما ذكر المرأة المطلقة ثلاثاً، فقال «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ» فيسكن على لسان نبيه ﷺ أن يصيبها وإلا لم تحل له مع كثير بينه الله على لسان نبيه ﷺ.

قال: وكذلك ليس في قوله «وَأَجَلُكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» إباحة غيره مما حرم في غير هذه الآية على لسان نبيه ﷺ إلا ترى أنه يقول: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ثَلَاثَ وَرَبَاعَ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ فَبَيِّنَتْ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ انْتَهَاءَ اللَّهُ إِلَى أَرْبَعٍ حَظَرَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْهُنَّ، فَلَوْ نَكَحَ رَجُلٌ خَامِسَةً عَلَى أَرْبَعٍ كَانَ نِكَاحُهَا مَفْسُوحًا وَيَحْرُمُ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ الْجَمْعُ كَمَا حَرَّمَ نِسَاءً، مِنْهُنَّ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا وَمِنْهُنَّ الْمَلَاعِنَةُ وَيَحْرُمُ إِصَابَةُ الْمَرْأَةِ بِالْحَيْضِ وَالْإِحْرَامُ فَكُلُّ هَذَا مَتَفَرِّقٌ فِي مَوَاضِعِهِ.

وما حرم على الرجل من أم امرأته أو بنتها أو امرأة أبيه أو امرأة ابنه بالنكاح فأصبحت من غير ذلك بالزنا لم تحرم؛ لأن حكم النكاح يخالف حكم الزنا.

وقال الله عز وجل «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» والمحصنات اسم جامع فجماعه أن الإحصان المنع والمنع يكون بأسباب مختلفة منها المنع بالحبس والمنع يقع على الحرائر بالحرية ويقع على المسلمات بالإسلام ويقع على العائفات

قال: تقول في المرأة يسبيها المسلمون قبل زوجها تستبرأ بحضرة، وتصاب ذات زوج كانت أو غير ذات زوج قال: ولكن إن سبيت وزوجها معها، فهما على النكاح.

قال الشافعي: فقلت له متى رسول الله ﷺ يسأه يني المصطلق، ونساء هوازن يحنين، وأوطاس وغيره؛ فكانت سنته فيهم، أن لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تحيض، وأمر أن يستبرأ بحضرة حيضة، وقد أسر رجالاً من بني المصطلق وهوازن فما علمناه سأل عن ذات زوج ولا غيرها، فاستدلنا على أن السبا قطع للعصمة، والمسبية إن لم يكن السبا قطع عصمتها من زوجها إذا سبي معها لم يقطع عصمتها لو لم يسب معها، ولا يجوز لعالم، ولا ينبغي أن يشك عليه بدلالة السنة إذ لم يسأل رسول الله ﷺ عن ذات زوج ولا غيرها، وقد علم أن فيه ذات أزواج بالحمل وأذن بوطئهن بعد وضع الحمل، وقد أسر من أزواجهن معهن أن السبا قطع للعصمة.

قال الشافعي: رحمه الله، فقال: إني لم أقل هذا بخبر، ولكني قلته قياساً.

فقلت فعلى ماذا قسته؟

قال قسته على المرأة تأتي مسلمة مع زوجها، فيكونان على النكاح، ولو أسلمت قبله وخرجت من دار الحرب انفسخ النكاح.

فقلت له والذي قست عليه أيضاً خلاف السنة فتخطى خلافها وتخطى القياس قال وأين أخطأت القياس؟

قلت: أجعلت إسلام المرأة مثل سبيها؟

قال: نعم.

قلت أفتجعلها إذا أسلمت ثبتت على الحرية فإزدادت خيراً بالإسلام؟

قال: نعم.

قلت أفتجعلها إذا سبيت رقت، وقد كانت حرة؟

قال: نعم.

قلت أفتجد حالها واحدة؟

قال أما في الرق، فلا، ولكن في الفرج.

فقلت لا، فلا يستويان في قولك في الفرج قال وأين يختلفان؟

قلت: أرايت إذا سبيت الحرة في دار الحرب فاستؤمنت وهرب زوجها وحاضت حيضة واحدة أتوطأ؟

قال أكره ذلك، فإن فعل، فلا بأس.

قلت: وهي لا توطأ إلا والعصمة منقطعة بينها وبين

بالعفاف ويقع على ذوات الأزواج بمنع الأزواج فاستدلنا بأن أهل العلم لم يختلفوا فيما علمت بأن ترك تحصين الأمة والحرية بالحبس لا يجرم إصابة واحدة منهما بنكاح ولا ملك ولا نسي لم أعلمهم اختلفوا في أن العفاف وغير العفاف فيما يحل منهن بالنكاح والوطء بالملك سواء على أن هاتين ليستا بالقصور قصدهما بالآية، والآية تدل على أنه لم يرد بالإحصان ههنا الخرائر أنه إنما قصد بالآية قصد ذوات الأزواج، ثم دل الكتاب وإجماع أهل العلم أن ذوات الأزواج من الخرائر والإماء محرّمات على غير أزواجهن حتى يفارقهن أزواجهن بموت أو فرقة طلاق أو فسخ نكاح إلا السبايا، فلأنهن مفارقات لهن بالكتاب والسنة والإجماع؛ لأن المالك غير السبايا لما وصفنا من هذا، ومن أن السنة دلت أن المملوكة غير السبية إذا بيعت أو اعتقت لأن النبي ﷺ خير بريرة حين أعتقت في المقام مع زوجها أو فراقه ولو كان زوال الملك الذي فيه العقد يزول عقد النكاح كان الملك إذا زال بعثت أولى أن يزول العقد منه إذا زال بيع، ولو زال بالعتق لم يغير بريرة، وقد زال ملك بريرة بأن بيعت فاعتقت؛ فكان زواله بمعنيين، ولم يكن ذلك فرقة؛ لأنها لو كانت فرقة لم يقل لك الخیار فيما لا عقد له عليك أن تقيمي معه أو تفارقيه.

١٧٤٨ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن

ربيع بن أبي عبد الرحمن، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة أعتقت فخيرها رسول الله ﷺ. [قدم]

قال: فإذا لم يحل فرج ذات الزوج بزوال الملك في العتق والبيع فهي إذا لم تبع لم تحل بملك يمين حتى يطلقها زوجها وتختلف السبية في معنى آخر، وذلك أنها إن بيعت أو وهبت، فلم يغير حالها من الرق، وإن عتقت تغير بأحسن من حالها الأول والسبية تكون حرة الأصل، فإذا سبت سقطت الحرية واستوهبت فوطئت بالملك فليس انتقالها من الحرية بسببها بأولى من فسخ نكاح زوجها عنها، وما صارت به في الرق بعد أكثر من فرقة زوجها.

٤٤ - الخلاف في السبايا

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي: ذكرت لبعض الناس ما ذهبت إليه في قول الله عز وجل ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، فقال: هذا كما قلت: ولم يزل يقول به، ولا يفسره هذا التفسير الواضح غير أنا نخالف منه في شيء.

قلت: وما هو؟

زوجها؟

قال: نعم.

قلت وحیضة استبراء كما لو لم يكن لها زوج قال وتريد

ماذا؟

قلت: أريد أن قلت تعتد من زوج اعتدت عندك حیضتين
إن ألزمتها العدة بأنها أمة، وإن ألزمتها بالحرية فحیض قال:
ليست بعدة.

قلت أفئتين لك أن حالها في النساء إذا صارت سبياً بعد
الحرية فيما يجل به من فرجها سواء كانت ذات زوج أو غير ذات
زوج؟

قال: إنها الآن تشبه ما قلت.

قلت له: فالحرّة تسلّم قبل زوجها بدار الحرب؟

قال: فهما على النكاح الأول حتى تحيض ثلاث حيض؛
فإن أسلم قبل أن تحيض ثلاث حيض كانا على النكاح الأول.

قلت فلم خالفت بينهما في الأصل والفرع؟

قال: ما وجدت من ذلك بدءاً.

قلت له: فلو رسول الله ﷺ سنة في الحرائر يسلمن وأخرى
في الحرائر يسيبن فيسترقين والأخرى في الإمام لا يسيبن فكيف
جاز أن تصرف سنة إلى سنة وهما عند أهل العلم ستان مختلفتان
باختلاف حالات النساء فيهما؟ وقلت له فالحرّة تسلّم قبل زوجها
أو زوجها قبلها أيهما أسلم قبل الآخر، ثم أسلم الآخر قبل
انقضاء عدة المرأة فالتكاح الأول ثابت؛ فإن انقضت العدة قبل
إسلام الآخر منهما، فقد انقطعت العصمة بينهما وسواء في ذلك
كان إسلام المرأة قبل الرجل أو الرجل قبل المرأة إذا افترقت
دارهما أو لم تفرق ولا تصنع الدار فيما يحرم من الزوجين
بالإسلام شيئاً سواء خرج المسلم منهما إلى دار الإسلام أو
صارت داره دار الإسلام أو كان مقيماً بدار الكفر لا تغير الدار
من الحكم بينهما شيئاً.

قال الشافعي رحمه الله: فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قيل له: أسلم أبو سفيان بن حرب بمصر الظهران وهي دار
خزاعة وخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام فرجع إلى مكة
وهذه بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام فأخذت بليحته، وقالت
اقتلوا الشيخ الضال، ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان باليأم
كثيرة، وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الإسلام يومئذ
وزوجها مسلم في دار الإسلام وهي في دار الحرب، ثم صارت
مكة دار الإسلام وأبو سفيان بها مسلم وهند كافرة، ثم أسلمت
قبل انقضاء العدة فاستقر على النكاح؛ لأن عدها لم تنقض حتى
أسلمت، وكان كذلك حكيم بن حزام وإسلامه، وأسلمت امرأة

صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة فصارت دارهما
دار الإسلام وظهر حكم رسول الله ﷺ بمكة وهرب عكرمة إلى
اليمن وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن وهي دار حرب، ثم
رجع صفوان إلى مكة وهي دار إسلام وشهد حنيئاً وهو كافر، ثم
أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول ووجع عكرمة وأسلم
فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول، وذلك أن عدهما لم تنقض.

فقلت له ما وصفت لك من أمر أبي سفيان وحكيم بن
حزام وأزواجهما، وأمر صفوان وعكرمة وأزواجهما أمر معروف
عند أهل العلم بالمغازي، فهل ترى ما احتججت به من أن الدار
لا تغير من الحكم شيئاً إذا دلت السنة على خلاف ما قلت: وقد
حفظ أهل المغازي أن امرأة من الأنصار كانت عند رجل بمكة
فاسلمت وهاجرت إلى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فأسلم
فاستقر على النكاح ونحوه وأنت تقول إذا كانا في دار حرب
فأيهما أسلم قبل الآخر لم يجل الجماع.

وكذلك لو كانا في دار الإسلام.

وإنما يمنع أحدهما من الآخر في الوطء بالدين؛ لأنهما لو
كانا مسلمين في دار حرب حل الوطء، فقال: إن من أصحابك
من يفرق بين المرأة والرجل وأنا أقوم بحجته.

فقلت له القيام بقول تدين به الزم لك؛ فإن كنت عجزت
عنه فلعلك لا تقوى على غيره قال فانا أقوم به فاحتج بأن الله
عز وجل قال: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ﴾.

فقلت له: أيعدو قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ
الْكُوفِرِ﴾ أن يكون إذا أسلم وزوجته كافرة كان الإسلام قطعاً
للعصمة بينهما حين يسلم؛ لأن الناس لا يختلفون في أنه ليس له
أن يطأها في تلك الحال إذا كانت وثنية أو يكون قول الله عز
وجل: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ﴾ إذا جاءت عليهن مدة لم
يسلمن فيها أو قبلها؟

قال: ما يعدو هذا.

قلت: فالمنة هل يجوز أن تكون هكذا أبداً إلا بخبر في
كتاب الله عز وجل أو سنة أو إجماع؟

قال: لا.

قلت: وذلك أن رجلاً لو قال مدتها ساعة، وقال الآخر
يوم، وقال آخر سنة، وقال آخر مائة سنة لم يكن هنأ دلالة على
الحق من ذلك إلا بخبر؟

قال: نعم.

قلت والرجل يسلم قبل امرأته.

فقلت بأيهما شئت، وليس قولك من حكيت قوله داخلاً
في واحد من هذين القولين قال فهم يقولون إذا أسلم قبلها

٤٥ - الخلاف فيما يؤتى بالزنا

وتقارب ما بين إسلامهما.

قلت: اليس قد أسلم، وصار من ساعته لا يحل له إصابتها، ثم أسلمت ففرت معه على النكاح الأول في قولهم؟
قال: بلى.

قلت فلم تقطع بالإسلام بينهما وقطعتها بمدّة بعد الإسلام؟

قال: نعم، ولكنه يقول كان بين إسلام أبي سفيان وهند شيء يسير.

قلت: أفتحدّه؟

قال: لا، ولكنه شيء يسير.

قلت: لو كان أكثر منه انقطعت عصمتها منه؟

قال: وما علمته يذكر ذلك.

قلت: فإسلام صفوان بعد إسلام امرأته بشهر أو أقلّ منه وإسلام عكرمة بعد إسلام امرأته بأيام؛ فإن قلنا إذا مضى الأكثر وهو نحو من شهر انقطعت العصمة بين الزوجين؛ لأننا لا نعلم أحداً ترك أكثر مما ترك صفوان أيحور ذلك؟

قال: لا.

قلت هم يقولون إن الزهري حمل حديث صفوان وعكرمة، وقال في الحديث غير هذا.

قلت: فقال الزهري إلا أن يقدم زوجها وهي في العدة فجعل العدة غاية انقطاع ما بين الزوجين إذا أسلمت المرأة فلم لا يكون هكذا إذا أسلم الزوج؟ والزهري لم يرو في حديث مالك أمر أبي سفيان وهو أشهر من أمر صفوان وعكرمة والخبر فيهما واحد والقرآن فيهم والإجماع واحد؟

قال الله تبارك وتعالى ﴿فَانْتَحِرْتُمُ اللَّهَ أَغْلَمُ يَلْمِزْنَهُنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، فلم يفرق بين المرأة تسلم قبل زوجها ولا الرجل يسلم قبل امرأته.

قلت: فحرّم الله عز وجل على الكفار نساء المؤمنين لم يبع واحدة منهنّ بحال، ولم يختلف أهل العلم في ذلك وحرّم على رجال المؤمنين نكاح الكوافر إلا حرائر الكسائين منهم فزعم أن إحلال الكوافر اللائي رخصن في بعضهنّ للمسلمين أشدّ من إحلال الكفار الذين لم يرخّص لهم في مسلمة بما وصفنا من قولهم إذا أسلمت المرأة لم يتفسخ النكاح إلا لانقضاء العدة وزوجها كافر، وإذا أسلم الزوج انفسخ نكاح المرأة قبل العدة، ولو كان يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر كان الذي شدّدوا فيه أولى أن يرخّصوا فيه والذي رخصوا فيه أولى أن يشدّدوا فيه والله الموفق.

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال قلنا إذا نكح رجل امرأة حرّمت على ابنه وأبيه وحرّمت عليه أمها بما حكيت من قول الله عز وجل.

قال: فإن زنى بامرأة أبيه أو ابنه أو أم امرأته، فقد عصى الله تعالى ولا تحرم عليه امرأته، ولا على أبيه، ولا على ابنه امرأته لو زنى بواحدة منهما؛ لأن الله عز وجل إنّما حرّم حرمه الحلال تعزيراً لحلاله وزيادة في نعمته بما أباح منه بأن أثبت به الحرم التي لم تكن قبله، وأوجب بها الحقوق، والحرام خلاف الحلال، وقال بعض الناس إذا زنى الرجل بامرأة حرّمت عليه أمها، وابنتها، وإن زنى بامرأة أبيه أو ابنه حرّمت عليهما امرأتهما.

وكذلك إن قبل واحدة منهما، أو لمسها بشهوة فهو مثل الزنا والزنا يحرم ما يحرم الحلال، فقال لي لم قلت إن الحرام لا يحرم ما يحرم الحلال؟

فقلت له استدلالاً بكتاب الله عز وجل والقياس على ما أجمع المسلمون عليه بما هو في معناه والمقول، والأكثر من قول أهل دار السنّة والمهجرة وحرّم الله قال فأوجدني ما وصفت.

قلت: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، وقال تعالى ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾، وقال: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ أفلمست تجد التنزيل إنّما حرّم من سمى بالنكاح أو النكاح والدخول؟

قال: بلى.

قلت أفيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى باسمه حرّم بالحلال شيئاً فاحرمه بالحرام، والحرام ضد الحلال؟

فقال لي فما فرق بينهما؟

قلت: فقد فرق الله تعالى بينهما قال فأين؟

قلت: وجدت الله عز وجل ندب إلى النكاح وأمر به وجعله سبب النسب والصهر والألفة والسكن وأثبت به الحرم والحق لبعض على بعض بالمواثيق والنفقة، والمهر وحق الزوج بالطاعة وإباحة ما كان محرماً قبل النكاح.

قال: نعم.

قلت: وجدت الله تعالى حرّم الزنا، فقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾، فقال أجدّ جماعاً وجماعاً فأقبس أحد الجماعين بالآخر.

قلت: فقد وجدت جماعاً حلالاً حدث به، ووجدت جماعاً

حراماً رجعت به صاحبه أفرأيتك قسته به؟

فقال: وما يشبهه؟ فهل توضّحه بأكثر من هذا؟

قلت: في أقلّ من هذا كفايةً وسأذكر لك بعض ما يحضرني منه قال: ما ذاك؟

قلت: جعل الله تبارك وتعالى اسمه الصهر نعمةً، فقال: ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾.

قال: نعم.

قلت وجعلك محرماً لأُمِّ امرأتك وابنتها، وابنتها تسافرُ بها؟

قال: نعم.

قلت وجعل الزنا نعمةً في الدنيا بالحدّ. وفي الآخرة بالنار إن لم يعف.

قال: نعم.

قلت أفجعل الحلال الذي هو نعمةً قياساً على الحرام الذي هو نعمة، أو الحرام قياساً عليه، ثم تخطئ القياس وتجعل الزنا لو زنى بامرأة محرماً لأُمِّها وابنتها؟

قال: هذا أبين ما احتججت به منه.

قلت: فإن الله تبارك وتعالى قال في المطلقة الثالثة ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ وجاءت السنة بأن يصيبها الزوج الذي نكح؛ فكانت حلاله له قبل الثلاث ومحرمةً عليه بعد الثلاث حتى تنكح، ثم وجدناها تنكح زوجاً ولا تحلُّ له حتى يصيبها الزوج، ووجدنا المعنى الذي يحلُّها الإصابة أفرأيت إن احتج بهذا عليك رجلٌ يغيب غباك عن معنى الكتاب، فقال الذي يحلُّها للزوج بعد التحريم هو الجماع؛ لأنّي قد وجدتُها مزوجةً فيطلقها الزوج أو يموت عنها، فلا تحلُّ لمن طلقها ثلاثاً إذا لم يصيبها الزوج الآخر وتحلُّ إن جامعها، فإنما معنى الزوج في هذا الجماع وجماع بجماع، وأنت تقول جماع الزنا يحرم ما يحرم جماع الحلال؛ فإن جاء معها رجلٌ يزنا حلت له قال: إذا خطئ.

قلت ولم؟ أليس؛ لأن الله أحلّها بزواج والسنة دلّت على إصابة الزوج، فلا تحلُّ حتى يمتنع الأمران فتكون الإصابة من زوج؟

قال: نعم.

قلت: فإن كان الله إنما حرّم بنت المراء وأمها وامرأة الأب بالنكاح فكيف جاز أن تحرّمها بالزنا؟ وقلت له قال الله تعالى ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾، وقال ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ فملك الرجال الطلاق وجعل على النساء العدد.

قال: نعم.

قلت أفرأيت المرأة إذا أرادت تطلق زوجها ألها ذلك؟

قال: لا.

قلت: فقد جعلت لها ذلك قال وأين؟

قلت: زعمت أنّها إذا كرهت زوجها قبلت ابنه بشهوة فحرّمت على زوجها بتقبلها ابنه فجعلت إليها ما لم يجعل الله إليها فخالفت حكم الله ههنا، وفي الآي قبله، فقال: قد تزعم أنت أنّها إن ارتدت عن الإسلام حرّمت على زوجها؟

قلت: وإن رجعت وهي في العدة فهما على النكاح أفترعم أنت هذا في التي تقبل ابن زوجها؟

قال: لا.

قلت: فإن مضت العدة، ثم رجعت إلى الإسلام كان لزوجها أن ينكحها بعد؟ أفترعم في التي تقبل ابن زوجها أن لزوجها أن ينكحها بعد بحال؟

قال: لا.

قلت فإنا أقول إذا ثبتت على الردّة حرّمتها على المسلمين كلّهم؛ لأن الله حرّم مثلها عليهم أفترعم التي تقبل ابن زوجها على المسلمين كلّهم؟

قال: لا.

قلت وأنا أقول المرتدة وأجعل مالها فيشأ أفقتل أنت التي تقبل ابن زوجها وتجعل مالها فيشأ؟

قال: لا.

قلت فبأي شيء شبهتها بها؟

قال: إنها لفارقة لها.

قلت: نعم في كل أمرها؟ وقلت له: أرايت لو طلق امرأته ثلاثاً أحرّم عليه حتى تنكح زوجاً غيره؟

قال: نعم.

قلت: فإن زنى بها، ثم طلقها ثلاثاً أحرّم عليه حتى تنكح زوجاً غيره؟

قال: لا.

قلت فاسمعك قد حرّمت بالطلاق إذا طلقت زوجة حلال ما لم تحرّم بالزنا لو طلق مع الزنا.

قال: لا يشتهيان.

قلت: أجل وتشبهك إحداهما بالأخرى الذي أنكرنا عليك قال أفيكوّن شيء يحرمه الحلال لا يحرمه الحرام؟

قلت: نعم قال: وما هو؟

قلت: ما وصفناه وغيره أرايت الرجل إذا نكح امرأة أجمل له أن ينكح أختها أو عمّتها عليها؟

قال: لا.

قلت: فإذا نكح أربعاً أجل له أن ينكح عليهنّ خامسة؟

قال: لا.

قلت أفرايت لو زنى بامرأة له أن ينكح أختها أو عمتها من ساعته أو زنى بأربع في ساعة يكون له أن ينكح أربعاً سواهنّ؟

قال: نعم ليس يمنعه الحرامّ ممّا يمنعه الحلال.

وقلت له قال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾، ثمّ حدّ الزّاني الثّيب على لسان نبيّه محمد ﷺ، وفي فعله أعظم حدّاً حدّة الرّجم، وذلك أنّ القتل بغير رجم أخفّ منه وهتك بالزّنا حرمة الدّم فجعل حقّاً أن يقتل بعد تحرّيم دمه، ولم يجعل فيه شيئاً من الأحكام التي أثبتّها بإحلال، فلم يثبت رسول الله ﷺ ولا أحد من أهل دين الله بالزّنا نسباً ولا ميراثاً ولا حرماً أثبتّها بالنكاح، وقالوا في الرّجل إذا نكح المرأة فدخل بها كان محرماً لا يثبت عليها ويخلو بها ويسافر.

وكذلك أمّها وأمّهاتها.

وكذلك يكون بنوه من غيرها محرماً لها يسافرون بها ويخلون، وليس يكون من زنى بامرأة محرماً لأمّها ولا ابنتها ولا بنوه محرماً لها بل حمدوا بالنكاح وحكموا به ودفنوا على الزّنا وحكموا بخلاف حكم الحلال، وإنّما حرّم الله أمّ المرأة وامرأة الأب والابن بحرمة أثبتّها الله عز وجل لكلّ على كلّ، وإنّما ثبت الحرمة بطاعة الله فأمّا معصية الله بالزّنا، فلم يثبت بها حرمة بل هتكت بها حرمة الزّانية والزّاني، فقال: ما يدفع ما وصفت؟

فقلت فكيف أمرتني أن أجمع بين الزّنا والحلال، وقد فرق الله تعالى، ثمّ رسوله، ثمّ المسلمون بين أحكامهما؟

قال: فهل فيه حجة مع هذا؟

قلت: بعض هذا عندنا وعندك يقوم بالحجّة، وإن كانت فيه حجج سوى هذا قال: وما هي.

قلت: أرايت المرأة ينكحها، ولا يراها حتّى تموت أو يطلقها اتّهم عليه أمّها وأمّهاتها، وإن بعدنّ والنكاح كلام؟

قال: نعم.

قلت: ويكون بالعقد محرماً لأمّها يسافر ويخلو بها؟

قال: نعم.

قلت أفرايت المرأة يواعدها الرّجل بالزّنا تأخذ عليه الجلعن، ولا ينال منها شيئاً اتّهم عليه أمّها بالكلام بالزّنا وإلا تعاد به

وباليمين لتقنن له به؟

قال: لا ولا تحرم إلا بالزّنا واللمس والقبلة بالشهوة.

قلت: أرايت المرأة إذا نكحها رجل، ولم يدخل بها ويقع عليها وقذفها أو نفى ولدها أو يحدّها ويلاعن أو آل منها أيلزمه إيلاء أو ظاهر أيلزمه ظهراً أو مات أثره أو ماتت أيرثها؟

قال: نعم.

قلت: فإن طلقها قبل أن يدخل بها وقع عليها طلاق؟

قال: نعم.

قلت أفرايت إن زنى بها، ثمّ طلقها ثلاثاً اتّهم عليه كما حرّم الله عز وجل النكوة بعد ثلاث أو قذفها إيلاعنها أو آل منها أو تظاهروا أو مات أثره أو ماتت أيرثها؟

قال: لا.

قلت ولم؟ ألاّ أنها ليست له بزوجة، وإنّما أثبت الله عز وجل هذا بين الزوجين؟

قال: نعم.

قلت له: ولو نكح امرأة حرّمت عليه أمّها وأمّهاتها، وإن لم يدخل بالبيت؟

قال: نعم.

قلت له: ولو نكح الأمّ، فلم يدخل بها حتّى تموت أو يفارقها حلّت له البنت؟

قال: نعم.

فقلت: قد وجدت العقدة تثبت لك عليها أموراً منها لو ماتت؛ لأنّها زوجته وتثبت بينك وبينها ما يثبت بين الزوجين من الظّهار والإيلاء واللّعان، فلمّا افترقتما قبل الدّخول حرّمت عليك أمّها، ولم تحرم عليك بنتها فلمّ فرقت بينهما وحرّمت مرةً بالعقد والجماع وأخرى بالعقد دون الجماع؟

قال: لما أحلّ الله تعالى الرّبيّة إن لم يدخل بالأمّ، وذكر الأمّ مبهمّة فرقت بينهما.

قلت: فلمّ لم تجعل الأمّ قياساً على الرّبيّة، وقد أحلّها غير واحد؟

قال: لما أبهم الله الأمّ أبهمناها فحرّمتها بغير الدّخول، ووضعت الشرط في الرّبيّة وهو الموضع الذي وضعه الله تعالى فيه، ولم يكن اجتماعهما في أنّ كلّ واحدٍ منهما زوجةً حكمها حكم الأزواج بأنّ كلّ واحدٍ منهما محرّم صاحبته بعد الدّخول يوجب عليّ أن أجمع بينهما في غيره إذا لم يدلّ على اجتماعهما خبر لازم.

قلت له: فالحلال أشدّ مبانةً للحرام أم الأمّ للابنة؟

قال: بل الزنا للحلال أشد فراقاً.

قلت: وهكذا.

قلت: في الصلاة؟

قال: لا.

قلت: أفترهما يشتبهان؟

قال: أما الآن فلا، وقد قال صاحبنا الماء حلال والخمر حرام، فإذا صب الماء في الخمر حرم الماء والخمر.

فقلت: له أرايت إذا صببت الماء في الخمر أما يكون الماء الحلال مستهلكاً في الحرام؟

قال: بلى.

قلت: أفترجأ المرأة التي قبلها للشهوة وابتتها بالخمر والماء؟

قال: وتريد ماذا؟

قلت: أفترجأ المرأة محرمة على كل أحد، كما تجزأ الخمر محرمة على كل أحد؟

قال: لا.

قلت: أفترجأ المرأة وابتتها تحتلطان اختلاط الماء والخمر حتى لا تعرف واحدة منهما من صاحبتها كما لا يعرف الخمر من الماء؟

قال: لا.

قلت: أفترجأ القليل من الخمر إذا صب في كثير الماء تجس من الماء؟

قال: لا.

قلت: أفترجأ قليل الزنا والقبله للشهوة لا تحرم ويحرم كثيرها؟

قال: لا، ولا يشبه أمر النساء الخمر والماء.

قلت: فكيف قاسه بالمرأة؟ ولو قاسه كأن ينبغي أن يحرم المرأة التي قبلها وزنى بها وابتتها كما حرم الخمر والماء قال: ما يفعل ذلك، وما هذا بقياس.

قلت: فكيف قبلت هذا منه؟

قال: ما وجدنا أحداً قط بين هذا لنا كما بينته، ولو كلم صاحبنا بهذا لظنت أنه لا يقيم على قوله، ولكنه عقل وضعف من كلمة.

قلت: أفيجوز لأحد أن يقول في رجل يعصي الله في امرأة فيزني بها، فلا يحرم الزنا عليه أن ينكحها وهي التي عصي الله فيها إذا أتاها بالوجه الذي أحله الله له وتحرم عليه ابتتها وهو لم يعص الله في ابتتها؟ فهل رأيت قط عورة أبين من عورة هذا القول؟

قلت: فلم فرقت بين الأم والابنة، وقد اجتمعنا في خصال وافترقنا في واحدة وجمعت بين الزنا والحلال وهو مفارق له عندك في أكثر أمره وعندنا في كل أمره؟ فقال: فإن صاحبنا قال يوجدكم الحرام يحرم الحلال.

قلت: له في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء؟

قال: لا، ولكن في غيره من الصلاة والمأكول والمشروب والنساء قياساً عليه.

قلت: أفترجأ لغيرك أن يجعل الصلاة قياساً على النساء والمأكول والمشروب؟

قال: أما في كل شيء، فلا.

فقلت: الفرق لا يصلح إلا بخبر أو قياس على خبر لازم.

قلت: فإن قال قائل: فأننا أقيس الصلاة بالنساء والنساء بالمأكول والمشروب حيث تفرق وأفرق بينهما حيث تقيس فما الحجة عليه؟

قال: ليس له أن يفرق إلا بخبر لازم.

قلت: ولا لك قال أجل.

قلت: له: وصاحبك قد أخطأ القياس إن قاس شرعية بغيرها وأخطأ لو جاز له في ذلك القياس قال وأين أخطأ؟

قلت: صف قياسه قال: قال الصلاة حلال والكلام فيها حرام، فإذا تكلم فيها فسدت صلاته، فقد أفسد الحلال بالحرام.

فقلت: له لم زعمت أن الصلاة فاسدة لو تكلم فيها؟ الصلاة لا تكون فاسدة، ولكن الفاسد فعله لا هي، ولكني.

قلت: لا تجزئ عنك الصلاة ما لم تأت بها كما أمرت، فلو زعمت أنها فاسدة كانت على غير معنى ما أفسدت به النكاح قال وكيف؟

قلت: أنا أقول له عد لصلاتك الآن فأت بها كما أمرت ولا أزعم أن حراماً عليه أن يعود لها ولا أن كلامه فيها يمنعه من العودة إليها ولا تفسد عليه صلاته قبلها ولا بعدها، ولا يفسدها إفساده إيها على غيره ولا نفسه قال وأنا أقول ذلك.

قلت: وأنت تزعم أنه إذا قبل امرأة حرمت عليه أمها وابتها أبداً قال أجل.

قلت: وتخل له هي؟

قال: نعم.

قلت: وتحرم على أبيه وابنه؟

قال: نعم.

قال فالشعبي قال قولنا.

قلت: فلو لم يكن في قولنا كتاب ولا سنة ولا ما أوجدناك من القياس والمقول أكان قول الشعبي عندك حجة؟

قال: لا، وقد روى عن عمران بن الحصين.

قلت: من وجه لا يثبت، قال نقل، وروى عن ابن عباس قولنا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرجع عن قولهم، وقال الحق عندك والعدل في قولكم، ولم يصنع أصحابنا شيئاً والحجة علينا بما وصفت وأقام أكثرهم على خلاف قولنا والحجة عليهم بما وصفت.

قال: فقال لي فاجمع في هذا قولاً.

قلت: إذا حرّم الشيء بوجه استدللنا على أنه لا يحرم بالذي يخالفه كما إذا أحل شيء بوجه لم يحل بالذي يخالفه والحلال ضد الحرام والنكاح حلال والزنا ضد النكاح ألا ترى أنه يحل لك الفرج بالنكاح، ولا يحل لك بالزنا الذي يخالفه؟

فقال لي منهم قائل، فإننا رويناه عن وهب بن منبه قال مكتوب في الترواة ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابتتها.

قال: قلت له: ولا يدفع هذا وأصغر ذنباً من الزاني بالمرأة وابتتها، والمرأة بلا ابنة ملعون، قد لعنت الواصلة والموصولة والمختفي.

قال الربيع: المختفي النباش والمختفية، فالزنا أعظم من هذا كله، ولعله أن يكون ملعوناً بالزنا بأحدهما، وإن لم ينظر إلى فرج أم ولا ابتتها، لأن الله تبارك وتعالى قد أوعد على الزنا، ولو كنت إنما حرّمته من أجل أنه ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابتتها لم يجوز أن تحرّم على الرجل امرأته إن زنى بها أبوه، فإنه لم ينظر مع فرج امرأته إلى فرج أمها ولا ابتتها، ولو كنت حرّمته لقوله ملعون لزمك مكان هذا في أكل الزنا ومؤكله وأنت لا تمنع من أرى إذا اشترى بأجل أن يحل له غير السلعة التي أرى ولا إذا اختفى قبراً من القبور أن يحل له أن يحفر غيره ويحفر هو إذا ذهب الميت بالبلد.

قال أجل.

قلت: فكيف لم تقل لا يمنع الحرام الحلال كما قلت في الذي أرى واختفى؟

٤٦ - ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل

الكتاب وإمائهم

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا

جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ الآية فهي الله عز وجل في هاتين الآيتين عن نكاح نساء المشركين كما نهى عن إنكاح رجالهم.

قال: وهاتان الآيتان تحتملان معنيين أن يكون أريد بهما مشركو أهل الأوثان خاصة، فيكون الحكم فيهما بحاله لم ينسخ ولا شيء منه؛ لأن الحكم في أهل الأوثان أن لا ينكح مسلم منهم امرأة كما لا ينكح رجل منهم مسلمة.

قال: وقد قيل هذا فيها وفيما هو مثله عندنا، والله أعلم به.

قال: وتحتملان أن تكونا في جميع المشركين وتكون الرخصة نزلت بعدها في حرائر أهل الكتاب خاصة كما جاءت في ذبائح أهل الكتاب من بين المشركين خاصة قال الله تبارك وتعالى ﴿أَجِلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ الآية، وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تُصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

قال الشافعي رحمه الله: فهذا كله نقول لا نحل مشركة من غير أهل الكتاب بنكاح، ولا يحل أن ينكح من أهل الكتاب إلا حرة ولا من الإماء إلا مسلمة ولا نحل الأمة المسلمة حتى يمتنع الشيطان معها، فيكون ناكحها لا يجد طَوْلاً لحرة ويكون يخاف العنت إن لم ينكحها، وهذا أشبه بظاهر الكتاب وأحب إلي لو ترك نكاح الكنائس، وإن نكحها، فلا بأس وهي كاحرة المسلمة في القسم لها والتفقه والطلاق والإيلاء والظهار والعدو وكل أمر غير أنهم لا يتوارثان وتعد منه عدة الوفاة وعدة الطلاق وتجنب في عدتها ما تجنب المعتنة.

وكذلك الصبي ويجبرها على الغسل من الجنابة والتنظيف فأما الأمة المسلمة، فإن نكحها وهو يجد طَوْلاً لحرة فسخ النكاح، ولكنه إن لم يجد طَوْلاً، ثم نكحها، ثم أيسر لم يفسخ النكاح؛ لأن العدة انعقدت صحيحة، فلا يفسلها ما بعدها، ولو عقد نكاح حرة وأم، فقد قيل ثبتت عدة الحرة وعدة الأم مفسوخة، وقد قيل: هي مفسوخة معاً.

١٧٤٩ - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو، عن أبي الشعثاء قال: لا يصلح نكاح الإماء اليوم؛ لأنه يجد طَوْلاً إلى حرة. [أخرجه البيهقي (١٧٤/٧)]

فيجتمع فيه المعنيان اللذان لهما أبيض له نكاح الأمة، وخالفنا، فقال: يحل نكاح الأمة بكل حال كما يحل نكاح الحرّة، فقال لنا ما الحجة فيه؟

قللت كتاب الله الحجة فيه.

والدليل على أن لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب مع ما وصفنا من الدلالة عليه؟

قللت له: قد حرم الله الميتة، فقال: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْذَّمُّ» واستثنى إحلاله للمضطرّ أفيجوز لأحد أن يقول لما حلت الميتة بحال لواحد موصوف وهو المضطرّ حلت لمن ليس في صفته؟ قال: لا.

قلت: وقد أمر الله تبارك وتعالى بالطهور وأرخص في السفر والمرضى أن يقوم الصعيذ مقام الماء لمن يعوزه الماء في السفر وللمرضى مثل المحذور في السفر والحضر بغير إغواز أفيجوز لأحد أن يقول أجيز له التيمم في السفر على غير إغواز كما يجوز للمريض؟

قال: لا يجوز أبداً إلا لمعوز مسافر، وإذا أحل شيء بشرط لم يحل إلا بالشرط الذي أحله الله تعالى به واحداً كان أو اثنين.

قلت: وكذلك حين أوجب عتق رقبة في الظهار، ثم قال: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ» لم يكن له أن يصوم وهو يحد عتق رقبة؟

قال: نعم: قللت له قد أصبت: فإن كانت لك بهذا حجة على أحد لو خالفك فذلك هي عليك في إحلالك نكاح إماء أهل الكتاب.

وإنما أذن الله تعالى في حرائرهم ونكاح إماء المؤمنين بكل حال، وإنما أذن الله فيهن لمن لم يجد طولاً ولم يخاف العنت، وما يلزمه في هذا أكثر مما وصفنا وفيما وصفت كفاية إن شاء الله تعالى.

قال: فمن أصحابك من قال يجوز نكاح الإماء المسلمات بكل حال.

قلت: فالحجة على من أجاز نكاح إماء المؤمنين بغير ضرورة الحجة عليك والقرآن يدل على أن لا يجوز نكاحهن إلا بمعنى الضرورة إلا أن لا يجد الناكح طولاً لحرّة ويخاف العنت فمن وافق قوله كتاب الله عز وجل كان معه الحق.

قال الشافعي: فقال بعض الناس لم.

قلت: لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب؟

قللت استدلالاً بكتاب الله عز وجل قال وأين ما

استدللت منه؟

قللت قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَآئِمَةً مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾، وقال: «إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ الْآيَةُ، قُلْنَا نَحْنُ وَأَنْتُمْ لَا يَحِلُّ لَنْ لَزِمَهُ اسْمُ كُفْرٍ نِكَاحُ مُسْلِمَةٍ حَرَّةٍ وَلَا أَمَةٍ بِحَالٍ أَبَدًا، وَلَا يَخْتَلِفُ فِي هَذَا أَهْلُ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ لِأَنَّ الْآيَتَيْنِ عَامَتَانِ وَاسْمُ الْمُشْرِكِ لَا زَمَ لِأَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَوَجَدْنَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، فلم يختلف نحن وأنتم أنهن الحرائر من أهل الكتاب خاصة إذا خصصن وتكون الإماء منهن من جملة المشركات المحرمات، فقال إنا نقول قد يحل الله الشيء ويسكت عن غيره غير محرم لما سكت عنه، وإذا أحل حرائرهم دل ذلك على إحلال إماءهم ودل ذلك على أنه عني بالآيتين المشركين غيرهم من أهل الأوثان.

قللت: أرايت إن عارضك معارض بمثل حجتك التي قلت: فقال وجدت في أهل الكتاب حكماً مخالفاً حكم أهل الأوثان فوجدت الله عز وجل أباح نكاح حرائر أهل الكتاب، وإنما تقاس إماءهم بحرائرهم فذلك أنا أقيس رجالهم بنسائهم فأجعل لرجالهم أن ينكحوا المسلمات إذا كانوا خارجين من الآيتين قال: ليس ذلك له والإرخاض في حرائر نسائهم ليس الإرخاض في أن ينكح رجالهم المسلمات؟

قلت: فإن قال لك، ولكنه في مثل معناه قياساً عليه قال: ولا يكون عليه قياساً، وإنما قصد بالتحليل عين من جملة محرمة.

قلت: فهذه الحجة عليك؛ لأن إماءهم غير حرائرهم كما رجالهم غير نسائهم، وإنما حرائرهم مستثنون من جملة محرمة.

قال: قد اجتمع الناس على أن لا يحل لرجل منهم أن ينكح مسلمة.

قلت: فإجماعهم على ذلك حجة عليك؛ لأنهم إنما حرّموا ذلك بكتاب الله عز وجل فوخصوا في الحرائر بكتاب الله قال: قد اختلفوا في الإماء من أهل الكتاب.

قلت: فإذا اختلفوا فالحجة عنده وعندك لمن وافق قوله معنى كتاب الله عز وجل، ومن حرّمهن، فقد وافق معنى كتاب الله؛ لأنهن من جملة المشركات ويرثوا من أن يكونوا من الحرائر المخصوصات بالتحليل.

قال: وقلنا لا يحل نكاح أمة مسلمة إلا بان لا يجد ناكحها طولاً لحرّة ولا تحمل، وإن لم يجد طولاً لحرّة حتى يخاف العنت

٤٧ - باب التعريض في خطبة النكاح

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ الآية.

١٧٥٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ أَنَّهُ يَقُولُ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ وَفَاءِ زَوْجِهَا إِنَّكَ عَلَيَّ لَكَرِيمَةٌ وَأَنْتِي فِيكَ لَرَاغِبٌ، فَإِنَّ اللَّهَ لَسَائِقٌ إِلَيْكَ خَيْرًا وَرِزْقًا وَنَحْوَ هَذَا مِنْ الْقَوْلِ. [أخرجه مالك (٥٢٤/٢)]

قال الشافعي: كتاب الله يدل على أن التعريض في العدة جائز لما وقع عليه اسم التعريض إلا ما نهى الله عز وجل عنه من السر، وقد ذكر القاسم بعضه والتعريض كثير واسع جائز كله وهو خلاف التصريح وهو ما يعرض به الرجل للمرأة مما يدلها على أنه أراد به خطبتها بغير تصريح والسر الذي نهى الله عنه - والله أعلم - يجمع بين أمرين أنه تصريح والتصريح خلاف التعريض وتصريح بجماع، وهذا كافح التصريح.

فإن قال قائل: ما دل على أن السر الجماع؟

قيل: فالقرآن كالدليل عليه إذا أباح التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرًا وعلانية، فإذا كان هذا، فلا يجوز أن يتوهم أن السر سر التعريض ولا بد من معنى غيره، وذلك المعنى الجماع، وقال امرؤ القيس:

الآن زعمت بنباسة القوم أنني
كبرت، وأن لا ينجس السر أمثالي

كذبت لقد أصبى على المرأة عرسه

وقال جرير يري امرأته:

كانت إذا هجر الخليل فراشها

خزن الحليث وعفت الأسرار

قال الشافعي: فإذا علم أن حديثها مخزون فحزن الحديث أن لا يباح به سرًا ولا علانية، فإذا وصفها، فلا معنى للعفاف غير الإسرار والإسراوات الجماع.

٤٨ - ما جاء في الصداق

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَأَتَوْا النِّسَاءَ

صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾، وقال عز وجل ﴿فَاتَّخِذُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، وقال: ﴿أَنْ يَتَّخِذُوا بِأَمْرِ الْكُمِّ مُحَصِّنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾، وقال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ﴾ الآية، وقال: ﴿الرَّجُلُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾، وقال: ﴿وَلَيْسَتْغَفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْطِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، فأمر الله الأزواج أن يؤتوا النساء أجورهن وصداقتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهي كلمة عربية تسمى بعدة أسماء فيحمل هذا أن يكون مأمورًا بالصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل؛ لأنه حق الزمة نفسه، ولا يكون له حبس لشيء منه إلا بالمعنى الذي جعله الله له وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله عز وجل ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَضَعْتُمْ مَا قَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، ويحمل أن يكون يجب بالعقد، وإن لم يسم مهرًا، ولم يدخل، ويحمل أن يكون المهر لا يلزم إلا بأن يلزمه المرأة نفسه أو يدخل بالمرأة، وإن لم يسم لها مهرًا، فلمّا احتمل المعاني الثلاث كان أولها أن يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب الله أو سنة أو إجماع فاستدلنا بقول الله عز وجل ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ على أن عقدة النكاح تصح بغير فريضة صداق.

وذلك أن الطلاق لا يقع إلا على من تصح عقدة نكاحه، وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فيثبت بهذا دليل على أن الخلاف بين النكاح واليسوع، اليسوع لا يتعقد إلا بشمن معلوم والنكاح يتعقد بغير مهر، وإذا جاز أن يتعقد بغير مهر فيثبت استدلالنا على أن العقدة تصح بالكلام، وأن الصداق لا يفسد عقدة النكاح أبدًا، وإذا كان هكذا، فلو عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام ثبتت العقدة بالكلام، وكان للمرأة مهر مثلها إذا أصيبت على أنه لا صداق على من طلق إذا لم يسم مهرًا، ولم يدخل، وذلك أنه يجب بالعقد والميسر، وإن لم يسم مهرًا بالآية ويقول الله عز وجل ﴿وَأَمْرًاؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يريد - والله تعالى أعلم، - بالنكاح والميسر بغير مهر على أنه ليس لأحد غير رسول الله ﷺ أن ينكح فيمس إلا لزمه مهر مع دلالة الآية قبله.

ودل قول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَتَيْتُمْ إِخْذَاهُنَّ وَنُطْرًا﴾ على أن لا وقت في الصداق كثر أو قل لتركه النهي عن القنطار وهو كثير وتركه حدًا للقليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع

٤٩- بابُ الخلافِ في الصدَّق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولما ذكر الله عز وجل الصدَّق غير موقتٍ واختلف الصدَّق في زمن رسول الله ﷺ فارتفع وانخفض وأجاز رسول الله ﷺ منه ما وصفنا من خاتم الحديد، وقال: ما تراضى به الأهلون، ورأينا المسلمين قالوا في ألبي لا يفرض لها إذا أصيبت لها مهرٌ مثلها استدللنا على أن الصدَّق ثمنٌ من الأثمان والثمن ما تراضى به من يجب له، ومن يجب عليه من ماله من قل أو كثر فعلنا أن كل ما كانت له قيمة قلت أو كثرت فراضى به الزوجان كان صداقاً، وخالفنا بعض الناس في هذا، فقال: لا يكون الصدَّق أقل من عشرة دراهم وسألنا عن حجتنا بما قلنا فذكرنا له ما قلنا من هذا القول فيما كتبنا وقلنا بأي شيء خالفنا؟

قال: روينا عن بعض أصحاب النبي ﷺ لا يكون الصدَّق أقل من عشرة دراهم، وذلك ما تقطع فيه اليد.

قلت: قد حدثناك عن رسول الله ﷺ حديثاً ثابتاً، وليس في أحدٍ مع رسول الله ﷺ حجةٌ وحديثك عن حدثت عنه لو كان ثابتاً لم يكن فيه حجةٌ مع رسول الله ﷺ فكيف، وليس ب ثابت؟

قال: فيقبح أن نبيع فرجاً بشيءٍ تافه؟

قلنا: أرايت رجلاً لو اشترى جاريةً بدرهمٍ أجل له فرجها؟ قال: نعم.

قلت: فقد أحللت الفرج بشيءٍ تافه وزدت مع الفرج رقبةً.

وكذلك تبيع عشر جوارٍ بدرهمٍ في البيع، وقلت له: أرايت شريفاً يبيع امرأةً ذبينةً الحال بدرهمٍ أدرهم أكثر لها على قدرها، وقدره أو عشرة دراهمٍ لامرأةٍ شريفةٍ جميلةٍ فاضلةٍ من رجلٍ دنيءٍ صغيرٍ القدر؟

قال: بل عشرةً لهذه قدرها أقل.

قلت: فلم تحجز لها التافه في قدرها؟ وأنت لو فرضت لها مهرأ فرضته الأقل، ولو فرضت لآخرى لم تجاوز بها عشرة دراهم؛ لأن ذلك كثير لها، ولا يجاوز بها مهرٌ مثلها.

قال: رضيت به.

قلت: فلو كان أقل من مهرٍ مثلها مائة مرةً أجزته لها وعليها؟

قال: نعم.

قلت اليس؛ لأنها رضيت به؟

قال: بلى.

فنقول أقل ما يجوز في المهر أقل ما يتمول الناس بما لو استهلكه رجلٌ لرجلٍ كانت له قيمة، وما يتابعه الناس بينهم.

فإن قال قائل: وما دلٌ على ذلك؟

قيل: قال رسول الله ﷺ: أدوا الغلائق قيل: وما الغلائق يا رسول الله؟ قال: ما تراضى عليه الأهلون ولا يقع اسمٌ علي إلا على ما يتمول، وإن قل، ولا يقع اسمٌ مال إلا على ما له قيمةٌ يباع بها وتكون إذا استهلكها مستهلكٌ أدى قيمتها، وإن قلت: وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل الفلس، وما أشبه ذلك الذي يطرحونه.

قال الشافعي: والقصد في المهر أحبُّ إلينا واستحبُّ أن لا يزيد في المهر على ما أصدق رسول الله ﷺ نساءه وبناته، وذلك خمسمائة درهم؛ طلب البركة في كل أمرٍ فعله رسول الله ﷺ.

١٧٥١- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة قال: سألت عائشة رضي الله عنها: كم كان صدَّق النبي ﷺ؟ قالت: كان صدَّاقه لأزواجه اثني عشرة أوقيةً ونشٌ قالت أنذري ما النش؟ قلت: لا قالت نصف أوقيةً فذلك خمسمائة درهم فذاك صدَّق رسول الله ﷺ لأزواجه. [هـم]

١٧٥٢- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة، فقالت: إني وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقام رجلٌ من الأنصار، فقال: يا رسول الله روجيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله ﷺ: هل عندك شيء تصدقها إياه؟ فقال: ما عندي إلا إزارِي هذا، فقال النبي ﷺ: إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك قال فالتمس شيئاً قال: ما أجد شيئاً، فقال النبي ﷺ: التمس، ولو خاتماً من حديد. [هـم]

قال الشافعي: فالخاتم من الحديد لا يسوى درهماً ولا قريباً منه، ولكن له ثمن قدر ما يتابع به الناس على ما وصفنا في الذي قبل هذا.

١٧٥٣- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن حميد، عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن نواة. [هـم]

٥٠ - باب ما جاء في النكاح على الإجارة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الصداق ثمن من الأثمان فكل ما يصلح أن يكون ثمنًا صالح أن يكون صداقًا، وذلك مثل أن تنكح المرأة إلى الرجل على أن يخطب لها الثوب ويبيي لها البيت وينهب بها البلد ويعمل لها العمل.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قيل: إذا كان المهر ثمنًا كان في معنى هذا، وقد أجازته الله عز وجل في الإجارة في كتابه وأجازته المسلمون، وقال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ أجُورَهُنَّ﴾، وقال عز وجل: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وذكر قصة شعيب وموسى صلى الله عليهما وسلم في النكاح، فقال: «قَالَتْ يَا أَيَّتُهَا امْرَأَتُ إِبْرَاهِيمَ اسْتَأْجِرِي خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ» قال إني أريد أن أدخلك إحدى ابنتي هاتين الآية، وقال: «فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا» قال ولا أحفظ من أحد خلافًا في أن ما جازت عليه الإجارة جاز أن يكون مهرًا فمن نكح بأن يعمل عملاً فعمله كله، ثم طلق قبل الدخول رجع بنصف قيمة العمل، ومن لم يعمل، ثم طلق قبل الدخول عمل نصفه، فإن فات المعلوم بأن يكون ثوبًا فهلك كان للمرأة مثل نصف أجر خياطة الثوب أو عمله ما كان.

قال الربيع: رجع الشافعي رحمه الله، فقال يكون لها نصف مهر مثلها غير أن بعض الناس قال يجوز هذا في كل شيء غير تعليم الخير، فإنه لا أجر على تعليم الخير، ولو نكح رجل امرأة على أن يعلمها خيراً كان لها مهر مثلها؛ لأنه لا يصلح أن يستأجر رجل رجلاً على أن يعلمه خيراً قرأاً ولا غيره، ولو صلح هذا كان تعليم الخير كخياطة الثوب يجوز النكاح عليه، ويكون القول فيه كالقول في خياطة الثوب إذا علمها الخير وطلقها رجع عليها بنصف أجر تعليم ذلك الخير، وإن طلقها قبل أن يعلمها رجعت عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخير؛ لأنه ليس له أن يخلو بها ويعلمها، وهذا قول صحيح على السنة والقياس معاً لو تابعنا في تجويز الأجر على تعليم الخير.

رجع الشافعي، فقال: لها مهر مثلها.

قال الربيع: للشافعي قول آخر: إذا تزوجها على أن يخطب لها ثوباً بعينه أو يعطيها شيئاً بعينه فطلقها قبل أن يدخل بها فهلك الثوب قبل أن يخطب أو هلك الشيء الذي بعينه رجعت عليه بنصف صداق مثلها.

واحتج بأن من اشترى شيئاً بدينار فهلك الشيء قبل أن يقبضه رجع بديناره فأخذه فهذه المرأة إنما ملكت خياطة الثوب ببضعها، فلما هلك الثوب قبل أن تقبضه، فلم يقدر على خياطته

قلت: قد رضية الدنئة بدهم وهو لها بقدرها أكثر فزدتها عليه تسعة دراهم.

قلت: أرايت لو قال لك قائل: لو أن امرأة كان مهر مثلها ألفاً فرضيت بمائة أختها بمهر مثلها، ولو أن امرأة كان مهر مثلها ألفاً فاصدقها رجل عشرة آلاف رددتها إلى ألف حتى يكون الصداق مؤقناً على ألف قدر مهر مثلها؟ قال: ليس ذلك له.

قلت: وتجعله ههنا كالبيع تحيز فيه التغبين؛ لأن النكاح رضي بالزيادة والمنكحة رضية بالتقصان وأجزت على كل ما رضي به؟ قال: نعم.

قلت: فكذلك لو نكحت بغير مهر فأصابها جعلت لها مهر مثلها عشرة كان أو ألفاً؟ قال: نعم.

قلت: فاسمعك تشبه المهر بالبيع في كل شيء بلغ عشرة دراهم وتحيز فيه ما تراضيا عليه، ثم تده إلى مهر مثلها إذا لم يكن بصداق وتفرق بينه وبين البيع في أقل من عشرة دراهم، فتقول: إذا رضية بأقل من عشرة دراهم رددتها حتى يبلغ بها عشرة والبيع عندك إذا رضي فيه بأقل من درهم أجزته.

قلت: أرايت لو قال لك قائل: لا أراك قمت من الصداق على شيء يعتدل فيه قولك فأرجع بك في الصداق إلى أن الله عز وجل قال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾، وذكر الصداق في غير موضع من القرآن سواء، فلم يجد فيه حداً فتجعل الصداق قنطاراً لا انقص منه ولا أزيد عليه.

قال: ليس ذلك له؛ لأن الله عز وجل لم يفرضه على الناس، وإن النبي ﷺ أصدق أقل منه وأصدق في زمانه وأجاز أقل منه.

قلنا: قد أوجدناك رسول الله ﷺ أجاز في الصداق أقل من عشرة دراهم فتركه، وقلت بخلافه، وقلت ما تقطع فيه اليد، وما لليد والمهر، وقلت: أرايت لو قال قائل أحد الصداق ولا أجيز أن يكون أقل من مهر النبي ﷺ خمسمائة درهم أو قال هو ثمن للمرأة لا يكون أقل من خمسمائة درهم أو قال في البكر كالجناية، ففيه أرض جافة أو قال: لا يكون أقل مما تحب فيه الزكاة وهو مائتا درهم أو عشرون ديناراً ما الحجة عليه؟

قال: ليس المهر من هذا بسيل.

قلت: أجل، ولا مما تقطع فيه اليد بل بعض هذا أولى أن يقاس عليه مما تقطع فيه اليد إن كان هذا منه بعيداً.

رجعت عليه بما ملكت به الحياطة وهو يضعها وهو الثمن الذي اشترت به الحياطة.

قال الربيع: وهذا أصح القولين وهو آخر قول الشافعي رحمه الله تعالى.

٥١- بابُ النهي أن يخاطب الرجلُ على خطبة أخيه

١٧٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ. [قدم]

١٧٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ. [قدم]

قال الشافعي: وهذان الحديثان يمتثلان أن يكون الرجلُ منهما إذا خطب غيره امرأةً أن لا يخاطبها حتى تاذن أو يترك رضى المرأة الخاطبة أو سخطته ويمتثل أن يكون النهي عنه إنما هو عند رضا المخطوبة، وذلك أنه إذا كان الخاطب الآخر أرجح عندهما من الخاطبة الأولى الذي رضىته تركت ما رضىته به الأولى؛ فكان هذا فساداً عليه، وفي الفساد ما يشبه الإضرار به، والله تعالى أعلم، فلما احتمل المعينين وغيرهما كان أولاهما أن يقال به ما وجدنا الدلالة توافقها فوجدنا الدلالة عن رسول الله ﷺ على أن النهي أن يخاطب الرجلُ على خطبة أخيه إذا كانت المرأة راضية.

قال: ورضاهما إن كانت شيئاً أن تاذن بالنكاح بنعم، وإن كانت بكراً أن تسكت، فيكون ذلك إذنها، وقال لي قائل أنت تقول: الحديث على عموميه وظهوره، وإن احتمل معنى غير العام والظاهر حتى تأتي دالة على أنه خاص دون عام وباطن دون ظاهر.

قلت: فكذلك أقول قال فما منعك أن تقول في هذا الحديث لا يخاطب الرجلُ على خطبة أخيه وإن لم تظهر المرأة رضا أنه لا يخاطب حتى يترك الخطبة فكيف صرت فيه إلى ما لا يمتلئ الحديث باطناً خاصاً دون ظاهر عام؟

قلت: بالدلالة قال: وما الدلالة؟

قلت:

١٧٥٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى الْأَسَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: إِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ أَخْبَرْتَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ أَمَا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ أَنْ كَجِي أَسَامَةَ فَكَرِهْتُهُ، فَقَالَ أَنْ كَجِي أَسَامَةَ فَتَكَلَّمْتَهُ فَجَعَلَ اللَّهُ لِي فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَلْتُ بِهِ. [قدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت له قد أخبرته فاطمة أن رجلين خطباها ولا أحسبهما يخاطبانها إلا وقد تقدمت خطبة أحدهما خطبة الآخر؛ لأنه قل ما يخاطب اثنان معاً في وقت، فلم تعلمه قال لها ما كان ينبغي لك أن تخاطبك وأحد حتى يدع الآخر خطبتك ولا قال ذلك لها وخطبها هو ﷺ على غيرهما، ولم يكن في حديثها أنها رضىت واحداً منهما ولا سخطته وحديثها يدل على أنها مرتادة ولا راضية بهما ولا بواحد منهما ومتظرة غيرهما أو عملة بينهما، فلما خطبها رسول الله ﷺ على أسامة ونكحته دل على ما وصفت من أن الخطبة واسعة للخاطبتين ما لم ترض المرأة.

قال الشافعي: وقال: أرأيت إن قلت هذا مخالفت حديث لا يخاطب المرأة على خطبة أخيه وهو ناسخ؟ قلت له أو يكون ناسخ أبداً إلا ما يخالفه الخلاف الذي لا يمكن استعمال الحديثين معاً؟ قال: لا.

قلت أفيمكن استعمال الحديثين معاً على ما وصفت من أن الحال التي يخاطب المرء على خطبة أخيه بعد الرضا مكروهة وقبل الرضا غير مكروهة لاختلاف حال المرأة قبل الرضا وبعده؟ قال: نعم.

قلت له فكيف يجوز أن يطرح حديث، وقد يمكن أن لا يخالفه، ولا يلدي أيهما الناسخ أرأيت إن قال قائل: حديث فاطمة الناسخ، ولا بأس أن يخاطب الرجلُ المرأة بكل حال ما حببتك عليه إلا مثل حببتك على من خالفك، فقال أنت ونحن نقول إذا احتمل الحديثان أن يستعملا لم يطرح أحدهما بالآخر فابن لي ذلك.

قلت له: نهى رسول الله ﷺ حكيم بن حزام عن بيع ما ليس عنده وأرخص في أن يسلف في الكيل المعلوم إلى أجل معلوم وهذا بيع ما ليس عند البائع.

قلت النهي عن بيع ما ليس عندك بعينه غير مضمون عليك فأما المضمون فهو بيع صفة فاستعملنا الحديثين معاً قال هكذا نقول.

قلت: هذه حجة عليك قال: فإن صاحبنا قال: لا يخطب رضيت أو لم ترض حتى يترك الخطاب.

قلت: فهذا خلاف الحديث ضرر على المرأة في أن يكف عن خطبتها حتى يتركها من لعله يضارها، ولا يترك خطبتها أبداً قال: هذا أحسن مما قال أصحابنا وأنا أرجع إليه، ولكن قد قال غيرك لا يخطبها إذا ركنت وجاءت الدلالة على الرضا بأن تشترط لنفسها فكيف زعمت بأن الخطاب لا يدع الخطبة في هذه الحال، ولا يدعها حتى تنطق الثيب بالرضا وتسكت البكر؟

قلت له لما وجدت رسول الله ﷺ لا يرد خطبة أبي جهيم ومعاوية فاطمة ويخطبها على أسماء على خطبتهما لم يكن للحديث مخرج إلا ما وصفت من أنها لم تذكر رضا، ولم يكن بين النطق بالرضا والسكوت عنه عند الخطبة منزلة مابنة لحالها الأولى عند الخطبة.

فإن قلت الركون والاشتراط؟

قلت له أوجيز للولي أن يزوجه عند الركون والاشتراط؟ قال: لا حتى تنطق بالرضا إن كانت ثيباً وتسكت إن كانت بكراً.

قلت له أرى حالها عند الركون وبعد غير الركون بعد الخطبة سواء لا يزوجه الولي في واحدة منهما قال أجل، ولكنها راکنة مخالفة لحالها غير راکنة.

قلت: أرايت إذا خطبها فشتتته، وقالت لست لذلك بأهل وحلفت لا تنكحه، ثم عاود الخطبة، فلم تقل: لا ولا نعم أحال الأخرى مخالفة لحالها الأولى؟

قال: نعم.

قلت أفتحرم خطبتها على المعنى الذي ذكرت لاختلاف حالها؟

قال: لا؛ لأن الحكم لا يتغير في جواز تزويجها إنما تستين في قولك إذا كشف ما يدل على أن الحالة التي تكف فيها عن الرضا غير الحال التي تنطق فيها بالرضا حتى يجوز للولي تزويجها فيها قال: هذا أظهر معانيها.

قلت فاظهرها أولاها بنا وبك.

٥٢ - ما جاء في نكاح المشرك

قال الشافعي: قال الله جل وعز ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ

مِنَ النِّسَاءِ مَتَنًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعٌ﴾ فاتتهى عدد ما رخص فيه للمسلمين إلى أربع لا يحل لمسلم أن يجمع بين أكثر من أربع إلا ما خص الله به رسوله ﷺ دون المسلمين من نكاح أكثر من أربع يجمعهن، ومن النكاح بغير مهر، فقال عز وعلا ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنَ الدُّنْيَا الْمُؤْمِنِينَ﴾.

١٧٥٧ - قال الشافعي: أخبرنا الثقة أخيه إسما عيل

بن إبراهيم شك الشافعي، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وعنده عشرة نسوة، فقال له: النبي ﷺ أسبك أربعاً ففارق سائرهن. [هدم]

١٧٥٨ - قال الشافعي: أخبرنا بعض أصحابنا، عن أبي

الزناد، عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف، عن عوف بن الخارث، عن نوفل بن معاوية الديلمي: قال أسلمت وتختي خمس نسوة فسألت النبي ﷺ، فقال فارق واحدة وأمسك أربعاً فعمدت إلى أقدمهن عندي عجزوا عاقراً منذ ميتين سنة، ففارقته.

١٧٥٩ - أخبرنا الشافعي قال أخبرني ابن أبي يحيى،

عن إسحاق بن عبد الله، عن أبي وهب الجبشاني، عن أبي خراش، عن الديلمي أو ابن الديلمي قال: أسلمت وتختي أختان فسألت النبي ﷺ فأمرتني أن أمسك أيتهم شئت وأفارق الأخرى. [أخرجه أبو داود (٢٢٤٣)، ابن ماجه (١٩٥١)]

قال الشافعي: فهذا نقول إذا أسلم المشرك وعنده أكثر من أربع نسوة أسك منهن أربعاً أيتهم شاء وفارق سائرهن؛ لأنه لا يحل له غير ذلك لقول الله عز وجل، وما جاء عن النبي ﷺ أن لا يجمع بين أكثر من أربع نسوة في الإسلام.

قال الشافعي: ولا أبالي كن في عقد واحدة أو عقد متفرقة أو أيتهم فارق الأولى ممن نكح أم الآخرة إذا كان من يسك منهن غير ذات حرم يحرم عليه في الإسلام أن يتبدل نكاحها بكل وجو، وذلك مثل أن يسلم وعنده أختان، فلا بد أن يفارق أيتهم شاء؛ لأن محرماً بكل وجه أن يجمع بينهما في الإسلام ومثله أن يكون نكح امرأة وابنتها فأصابهما فيحرم أن يتبدل نكاح واحدة منهما في الإسلام، وقد أصابهما بالنكاح الذي قد يجوز مثله.

ولو نكح أختين معاً، ولم يدخل بواحدة منهما.

قلت له: فارق أيتهم شئت وأمسك الأخرى ولا أنظر في ذلك إلى أيتهم نكح أولاً، وهذا القول كله موافق لمعنى السنة، والله أعلم، ولو أسلم رجل وعنده يهودية أو نصرانية كانا على

أن يتبدأ في الإسلام فغناه، وإذا عفا عقدًا واحدًا فاسدًا؛ لأنه فائت في الشُّرك فسواء كلُّ عقد فاسدٍ فيه بأن ينكحَ بغير وليٍّ وبغير شهودٍ، وما أشبه ذلك مما لا يجوزُ ابتداءه في الإسلام فأكثُر ما في النِّكاح الزَّوائد على الأربع في الشُّرك بأن يكونَ نكاحهنَّ فاسدًا كفسادٍ ما وصفنا، فإذا كان رسولُ الله ﷺ يعفو عن ذلك لكلِّ من أسلم من أهل الشُّرك ويقرهم على نكاحهم، وإن كان فاسدًا عندنا فذلك إن أراد أن يجبسَ ما عقدَ بعدَ الأربع في الشُّرك يجوزُ ذلك له؛ لأنَّ أكثرَ حالاتهنَّ أن يكونَ نكاحهنَّ فاسدًا ولا شيءَ أولى أن يشبهَ شيءٍ من عقدٍ فاسدٍ يعفى عنه بعقدٍ يعفى عنه.

ولو لم يكن في هذا حجةٌ غيرُ هذا لاكتفى بها فكيف ومعه تخييرُ رسول الله ﷺ لِيَأْهُ وتركَ مسائلته عن الأوائل والأواخر كما تركَ مسألة من أسلم من أهل الشُّرك عن نكاحه ليعلمَ فاسدًا أم صحيحٌ وهو معفوٌ يجوزُ كله والأخر أنه حظرَ عليه في الإسلام ما لا يجوزُ أن يجاوزَ بعده أربعًا، ومن الجمع بين الأختين فحكم في العقد بقواته في الجاهلية حكم ما قبضَ من الرِّبَا قال الله تعالى ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فحكم رسولُ الله ﷺ بحكم الله في أن لم يردَّ ما قبضَ من الرِّبَا؛ لأنَّه فاتَ وردُّ ما لم يقبضَ منه؛ لأنَّ الإسلام أدركه غيرَ فائتٍ فذلك حكمُ الله عزَّ وجلَّ في عقد النِّكاح في الجاهلية إن لم يردَّ رسولُ الله ﷺ؛ لأنَّه فاتَ إنما هو شيءٌ واحدٌ لا يتبعضُ فيجاءُ بعضه ويردُّ بعضه وحكمَ فيمن أدركه الإسلام من النساء عقدة حكم الإسلام، فلم يميزَ أن يجمعَ بين أكثرَ من أربع نسوة، ولا أن يجمعَ بين الأختين؛ لأنَّ هذا غيرُ فائتٍ أدركهنَّ الإسلام معه كما أدرك ما لم يفت من الرِّبَا بقبض.

قال أفتوجنني سوى هذا ما يدلُّ على أنَّ العقدة في النِّكاح تكونُ كالعقدة في البيوع، والفوت مع العقدة؟
فقلت فيما أوجدتك كفاية قال: فاذكر غيره إن علمته.
قلت: أرايت امرأةً نكحتها بغيرِ مهرٍ فاصبتها أو بمهرٍ فاسدٍ؟

قال فلها مهرٌ مثلها والنِّكاحُ ثابتٌ لا يفسخ.
قلت له: ولو عقدت البيعَ بغيرِ ثمنٍ مسمًى أو ثمنٍ محرَّم ردَّ البيعُ إن وجد؛ فإن هلك في يدك كان عليك قيمته؟
قال: نعم.

قلت: افتجد عقد النِّكاح هنا أخذَ كعقد البيع يربونه؟
قال: نعم.

قلت: فما منعك في عقد النِّكاح في الجاهلية أن تقول هو كفائت ما اقتسموا عليه وقبضوا القسم، وما أربوا فمضى قبضه

النِّكاح؛ لأنَّه يحلُّ له نكاحُ واحدةٍ منهما وهو مسلمٌ، ولو أسلمَ وعندة وثنيةٌ أو مجوسيةٌ لم يكن له إصابتها إلا أن تسلمَ قبل أن تنقضي العدة وله وطء اليهودية والنصرانية بالملك، وليس له وطء وثنيةٌ ولا مجوسية بملكٍ إذا لم يحلَّ له نكاحها لم يحلَّ له وطؤها، وذلك للذين فيها ولا أعلم أحدًا من أصحاب النبي ﷺ وطئَ سيئةً عربيةً حتى أسلمت وإذ حرمَ النبي ﷺ على مَنْ أسلمَ أن يطأَ امرأةً وثنيةً حتى تسلمَ في العدة ذلك على أن لا توطأ من كانت على دينها حتى تسلمَ من حرَّةٍ أو أمَةٍ.

٥٣- باب الخلاف في الرجل يسلم وعندة أكثر

من أربع نسوة

أخبرنا الربيعُ قال قال الشافعي: قال لي بعضُ الناس ما حجتك أن يفارق ما زادَ على أربع، وإن فارقَ اللاتي نكحَ أولًا، ولم تقل بمسك الأربع الأوائل ويفارق سائرهنَّ؟

فقلت له بحديثِ الدَّيلمِّي وحديثِ نوفل بن معاوية قال أرايت لو لم يكن ثابتًا أو كانا غيرَ ثابتين أيكُونُ لك في حديثِ ابنِ عمر حجةٌ؟

قلت: نعم، وما عليَّ فيما يثبتُ عن النبي ﷺ أن يقال: هل فيه حجةٌ غيره بل عليَّ وعليك التسليم، وذلك طاعةُ الله عزَّ وجلَّ قال: هذا كله كما قلت وعلينا أن نقولَ به إن كان ثابتًا.

قلت: إن كنت لا تثبتُ مثله وأضعفُ منه فليس عليك حجةٌ فيه فاردد ما كان مثله قال فأحبُّ أن تعلمني هل في حديثِ ابنِ عمر حجةٌ لو لم يأتِ غيره؟

قلت: نعم قال وأين هي؟

قلت: لما أعلمَ النبي ﷺ غيلاً أَنَّهُ لا يحلُّ له أن يمَسَّ أكثرَ من أربع، ولم يقل له: الأربع الأوائل استدللنا على أَنَّهُ لو بقي فيما يحلُّ له ويحرمُ عليه معنى غيره علمه إياه؛ لأنَّه مبتدئٌ للإسلام لا علم له قبلَ إسلامه فيعلمُ بعضاً ويسكتُ له عمَّا يعلمُ في غيره قال أوليسَ قد يعلمه الشَّيْثَانُ فيؤدِّي أحدهما دون الآخر؟

قلت: بلى قال فلمَ جعلت هذا حجةً، وقد يمكنُ فيه ما قلت؟

قلت له في حديثِ النبي ﷺ شيْثَانِ أحدهما العفْوُ عمَّا فاتَ من ابتداء عقدة النِّكاح، ومن يقعُ عليه النِّكاحُ من العدة، فلمَّا لم يسألَ عمَّا وقعَ عليه العقدُ أولًا، ولم يسألَ عن أصلِ عقدة نكاحهنَّ.

وكان أهلُ الأوثان لا يعقدونَ نكاحاً إلا نكاحاً لا يصلحُ

قلت: وما منعك أن تقول: ليس بأن السنة دلت على أن العقد معفو لهم؟
قال: بلى.

قلت: وإذا كانت معفو لم ينظر إلى فسادها كما لا ينظر إلى فساد نكاح من لا يجوز نكاحه ولا الجمع بينه ولا ما جاوزت أربعاً.

قال والعقد مخالف لهذا.

قال: قلت: فكيف جمعت بين المختلف ونظرت إلى فسادها مرة، ولم تنظر إليه أخرى؟ فوجع بعضهم إلى قولنا قال بمسك أربعاً آيتهن شاء ويفارق سائرهن وعاب قول أصحابه، وقال لحسن تفرق بين ما لا يفرق في العقول بقول الرجل من أصحاب النبي ﷺ فكيف إذا جاء قول النبي ﷺ وهو الذي الزمناه الله تبارك وتعالى، ولكن حدث لي فيه حدثاً.

قلت في نكاح الشريك شيئا عقدة، وما يحرم مما تقع عليه العقد بكل وجه ومجاورة أربع، فلما رد النبي ﷺ ما جاوز أربعاً دل على أنه يرذ ذوات المحارم على النكاح، وذلك في كتاب الله عز وجل ولما لم يسأل عن العقد علمت أنه عفا عن العقد فعفوا عما عفا عنه وانتهينا عن إفساد عقدها إذا كانت العقود عليها بمن تحل مجال ولولا ذلك رددنا نكاح أهل الأوثان كله وقلنا ابتدئوه في الإسلام حتى يعقد بما يحل في الإسلام.

٥٤ - باب نكاح الولاية والنكاح بالشهادة

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض»، وقال في الإساءة «فانكحوهن بإذن أهلهن»، وقال عز وجل «وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف».

قال الشافعي رحمه الله: فهذه الآية أين آية في كتاب الله عز وجل دلالة على أن ليس للمرأة الحرية أن تنكح نفسها.

فإن قال قائل: ترى ابتداء الآية مخاطبة الأزواج؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول: «وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن»، فدل على أنه إنما أراد غير الأزواج من قبل أن الزوج إذا انقضت عنه المرأة يبلغ أجلها لا سبيل له عليها.

فإن قال قائل: فقد يحتمل قوله «فبلغن أجلهن» إذا شارفن بلوغ أجلهن؛ لأن القول للأزواج «فبلغن أجلهن» فأنكحوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف، نهيًا أن يرجعها ضرارًا ليعضلها فالآية تدل على أنه لم يرد بها هذا المعنى؛ لأنها لا

ولا أردته، وقلت: أرايت قولك انظر إلى العقدة؛ فإن كانت لو ابتدئت في الإسلام جازت أجزتها، وإن كانت لو ابتدئت في الإسلام ردت رددتها أما ذلك فيما جاء عن النبي ﷺ في حديث ابن الدلمي ونوفل بن معاوية ما قطع عنك موضع الشك قال: فإنما كلمتك على حديث الزهري؛ لأن جملة قد يحتمل أن يكون عامًا على ما وصفت، وإن لم يكن عامًا في الحديث.

فقلت له: هذا لو كان كان أشد عليك، ولو لم يكن فيه إلا حديث ابن عمر، ولم يكن في حديث ابن عمر دلالة كنت عجوجاً على لسانك مع أن في حديث ابن عمر دلالة عندنا على قولنا، والله أعلم قال: فأوجدني ما يدل على خلاف قولي لو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة بيّنة.

قلت: أرايت رجلاً ابتدأ في الإسلام نكاحاً بشهادة أهل الأوثان أميوز؟

قال: لا ولا بشهادة أهل الذمة؛ لأنهم لا يكونون شهداء على المسلمين.

قلت: أرايت غيلان بن سلمة أمن أهل الأوثان كان قبل الإسلام؟

قال: نعم.

قلت أرايت أحسن ما كان عنده اليس أن ينكح بشهادة أهل الأوثان؟

قال: بلى.

قلت: فإذا زعمت أن يقر مع أربع وأحسن حاله فيهن أن يكون نكاحهن بشهادة أهل الأوثان أما خالفت أصل قولك؟
قال: إن هذا ليلزمني.

قلت: فلو لم يكن عليك حجة غيره كنت عجوجاً مع أنا لا ندري لعلهم كانوا ينكحون بغير ولي وبغير شهر، وفي العدة: قال: إن هذا ليتمكن فيهم ويروى عنهم أنهم كانوا ينكحون بغير شهر، وفي العدة قال أجل، ولكن لم أسمع أن النبي ﷺ كيف سألهم أصل نكاحهم.

قلت: أرايت إن قال لك قائل كما قلت لنا قد يجوز أن يكون سألهم، ولم يؤد إليك في الخبر قال: إذا يكون ذلك له علي.

قلت له: اقتضد بدأ من أن يكون لما لم يؤد في الخبر أنه سألهم عن أصل العقد كان ذلك عفواً عن العقدة؛ لأنها لا تكون لأهل الأوثان إلا على ما يصلح أن يبتدئها في الإسلام مسلم أو تكون تقول في العقدة قولك في عدى النساء أنه يفرق بينه وبين من تحرم بكل وجه عليه، فتقول يبتدئون معاً للنكاح في الإسلام قال: لا أقوله.

وَلَيْهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا. [تقدم]

قال الشافعي: ففي هذا الحديث دلالة على الفرق بين البكر والثيب في أمرين أحدهما ما يكون فيه إثنين وهو أن إذن البكر الصمت، فإذا كان إثنين الصمت فإذا أني تخالفها الكلام؛ لأنه خلاف الصمت وهي الثيب والثاني أن أمرهما في ولاية أنفسهما لأنفسهما مختلف فولاية الثيب أنها أحق من الولي والولي ههنا الأب، والله أعلم دون الأولياء ومثل هذا حديث خنساء بنت خذام حين زوجها أبوها ثيباً وهي كارهة فرد النبي ﷺ نكاحه والبكر مخالفة لها حين اختلف في أصل لفظ النبي ﷺ، فإذا خالفها كان الأب أحق بأمرها من نفسها.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك قيل اللفظ بالحديث يدل على فرق بينهما إذ قال الثيب أحق بنفسها وأمر في البكر أن تستأذن، ولو كانتا معاً سواء كان اللفظ هما أحق بأنفسهما وإذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام.

فإن قال قائل: فقد أمر باستمارها فاستمارها يحتمل أن لا يكون للأب تزويجها إلا بأمرها ويحتمل أن تستأمر على معنى استطابة نفسها، وأن تطلع من نفسها على أمر لو أطلعته لأب كان شيباً أن يزوها بأن لا يزوها.

فإن قال قائل: فلم قلت يجوز نكاحها، وإن لم يستأمرها قيل له: بما وصفت من الاستدلال بفرق رسول الله ﷺ بين البكر والثيب إذ قال: الأيم أحق بنفسها من وليها ثم قال: والبكر تستأذن في نفسها فلا يجوز عندي إلا أن يفرق حالهما في أنفسهما، ولا يفرق حالهما في أنفسهما إلا بما قلت من أن للأب على البكر ما ليس له على الثيب كما استدللنا إذ قال في البكر وإذنها صماتها، ولم يقل في الثيب إذنها الكلام على أن إذن الثيب خلاف البكر، ولا يكون خلاف الصمت إلا النطق بالإذن قال: فهل على ما وصفت من دلالة قيل نعم.

١٧٦٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ابنة سبع سنين وبني بى وأنا بنت تسع سنين. [تقدم]

قال الشافعي: زوجه إياها أبوها، فدل ذلك على أن أبا البكر أحق بإنكاحها من نفسها؛ لأن ابنة سبع سنين وتسع لا أمر لها في نفسها، وليس لأحد غير الآباء أن يزوجوا بكراً حتى تبلغ ويكون لها أمر في نفسها.

فإن قال قائل: فلم لا تقول في ولي غير الأب له أن يزوج البكر، وإن لم تأذن وجعلتها فيمن بقي من الأولياء بمنزلة الثيب؟

تحتمله؛ لأن المرأة المشاركة بلوغ أجلها، ولم تبلغه لا محل لها أن تنكح وهي ممنوعة من النكاح بأخر العدة كما كانت ممنوعة منه بأولها، فإن الله عز وجل يقول: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا﴾، فلا يؤمر بأن محل إنكاح الزوج إلا من قد حل له الزوج، وقال بعض أهل العلم إن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها زوجها فانقضت عدتها فأراد زوجها أو أرادت أن يتأخرا فمنعه معقل بن يسار أخوها، وقال زوجتك أختي وأترتك على غيرك، ثم طلقها، فلا أزوجه أبداً فنزلت ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾، وفي هذه الآية الدلالة على أن النكاح يتم برضا الولي والمنكحة والنكاح، وعلى أن على الولي أن لا يعضل، فإذا كان عليه أن لا يعضل فعلى السلطان التزويج إذا عضل؛ لأن من منع حقاً فأمر السلطان جائز عليه أن يأخذه منه وإعطاؤه عليه والسنة تدل على ما دل عليه القرآن، وما وصفنا من الأولياء والسلطان.

١٧٦٠- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

حدثنا سعيد بن مسالم، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ أنه قال: أئماً امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً، فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له. [تقدم]

قال الشافعي: رحمه الله، ففي سنة رسول الله ﷺ دلالات منها أن للولي شركاً في بضع المرأة، ولا يتم النكاح إلا به ما لم يعضلها، ثم لا نجد لشركه في بضعها معنى غلظه وهو معنى فضل نظر بحياطة الموضع أن ينال المرأة من لا يساويها، وعلى هذا المعنى اعتمد من ذهب إلى الأكفاء، والله أعلم ويحتمل أن تدعو المرأة الشهوة إلى أن تصير إلى ما لا يجوز من النكاح، فيكون الولي أبرأ لها من ذلك فيها، وفي قول النبي ﷺ البيان من أن العقد إذا وقعت بغير ولي فهي منسوخة لقول رسول الله ﷺ فنكاحها باطل والباطل لا يكون حقاً إلا بتجديد نكاح غيره، ولا يجوز لو أجازها الولي أبداً؛ لأنه إذا انعقد النكاح باطلاً لم يكن حقاً إلا بان يعقد عقداً جديداً غير باطل، وفي السنة دلالة على أن الإصابة إذا كانت بالشبهة، ففيها المهر ودرى الحد؛ لأنه لم يذكر حداً وفيها أن على الولي أن يزوج إذا رضيت المرأة، وكان البعل رضا، فإذا منع ما عليه زوج السلطان كما يعطي السلطان ويأخذ ما منع مما عليه.

١٧٦١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن

الفضل، عن نافع، عن جبير بن مطعم، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: الأيم أحق بنفسها من

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنَيْ يَزِيدَ بْنِ حَارِثَةَ، عَنْ خُنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَيْسٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَاتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَزَوَّجَهَا بِهَا. [هـ]

قال الشافعي: رحمه الله، وهذا موافق قول النبي ﷺ: الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالذَّكْلُ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنْ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْكِحَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا وَلَا لِلْوَلِيِّ أَنْ يَزَوِّجَهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَلَا يَتِمُّ نِكَاحٌ إِلَّا بِرِضَاهُمَا مَعَ رِضَا الزَّوْجِ.

١٧٦٥- قال الشافعي: وَرَوَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّهَا وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ.

وهذا، وَإِنْ كَانَ مُنْقَطِعاً دُونَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ أَكْثَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَقُولُ بِوَلِيِّهَا، وَيَقُولُ الْفَرَقُ بَيْنَ النِّكَاحِ وَالسَّفَاحِ الشُّهُودَ.

قال الشافعي: وهو ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من أصحاب رسول الله ﷺ، فَالنِّكَاحُ يُثْبِتُ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: الْوَلِيُّ وَرِضَا الْمُنْكَوْحَةِ وَرِضَا النَّكَاحِ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ إِلَّا مَا وَصَفْنَا مِنَ الْبِكْرِ يَزَوِّجُهَا الْأَبُ وَالْأُمُّ يَزَوِّجُهَا السَّيِّدُ بِغَيْرِ رِضَاهُمَا، فَإِنَّهُمَا خَالِفَانِ مَا سِوَاهُمَا، وَقَدْ تَأَوَّلَ فِيهَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿أَوْ يَفْعَلُ الَّذِي يَبْدُو عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، وَقَالَ الْأَبُ فِي ابْنِهِ الْبَكْرِ وَالسَّيِّدُ فِي أُمِّهِ، وَقَدْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ فِيمَا تَأَوَّلَ، وَقَالَ هُوَ الزَّوْجُ يَفْعَلُ فَيَدْعُ مَالَهُ مِنْ أَخِيذِ نَصْفِ الْمَهْرِ، وَفِي الْآيَةِ كَالذَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَبْدُو عَقْدَةَ النِّكَاحِ هُوَ الزَّوْجُ وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ، وَهَذَا مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، فَإِذَا كَانَ يَتِمُّ بِأَشْيَاءَ فَتَقْصُصُ مِنْهَا وَاحِدٌ فَهُوَ غَيْرُ تَامٍ وَلَا جَائِزٌ فَأَيُّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَقَصَ لَمْ يَجِزْ مَعَهُ النِّكَاحُ وَيَجِبُ خَامِسَةٌ أَنْ يَسْمَعَ الْمَهْرَ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَانَ النِّكَاحُ جَائِزاً فِيمَا ذَكَرْنَا مِنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْمَهْوَرِ.

٥٥- الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في النكاح

قال الشافعي رحمه الله: فخالفنا بعض الناس في الأولياء، فَقَالَ: إِذَا نَكَحَتْ الْمَرْأَةُ كَفَتْ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يَزَوِّجْهَا وَلِيُّهَا، وَإِنَّمَا أَرِيدَ بِهَذَا أَنْ يَكُونَ مَا يَقْضَى أَنْ يَأْخُذَ بِهِ حَظُّهَا، فَإِذَا أَخَذَتْهُ كَمَا يَأْخُذُ الْوَلِيُّ فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ، وَذَكَرْتُ لَهُ لِبَعْضِ مَا وَصَفْتُ مِنَ الْحَيَّةِ فِي الْأَوْلِيَاءِ، وَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ عَارَضَكَ مَعَارِضٌ بِمِثْلِ حَيْكَتِكَ؟

فَقَالَ: إِنَّمَا أَرِيدُ مِنَ الْإِشْهَادِ أَنْ لَا يَتَجَادَدَ الزَّوْجَانِ، فَإِذَا نَكَحَهَا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ فَالنِّكَاحُ ثَابِتٌ فَهُوَ كَالْبَيْعِ ثَبِتُ، وَإِنْ عَقِدْتُ

قُلْتُ: فَإِنَّ الْوَلِيَّ الْأَبَ الْكَامِلَ بِالْوَلَايَةِ كَالْأَمِّ الْوَالِدَةِ، وَإِنَّمَا تَصِيرُ الْوَلَايَةُ بَعْدَ الْأَبِ لغيره بمعنى فقدته أو إخراجها نفسه من الوَلَايَةِ بِالْعِضْلِ كَمَا تَصِيرُ الْأُمُّ غَيْرَ الْأَمِّ كَالْوَالِدَةِ بِمَعْنَى رِضَاعٍ أَوْ نِكَاحٍ أَبٍ أَوْ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْأُمِّ؛ لِأَنَّهَا إِذَا قِيلَ أُمٌّ كَانَتْ الْأُمُّ الَّتِي تَعْرِفُ الْوَالِدَةَ لَا تَرَى أَنَّ لَا وَلَايَةَ لِأَحَدٍ مَعَ أَبِي، وَمَنْ كَانَ وَلِيّاً بَعْدَهُ، فَقَدْ يَشْرِكُهُ فِي الْوَلَايَةِ غَيْرُ الْإِخْوَةِ، وَيَتَوَلَّى مَعَ الْمَوْلَى يَكُونُونَ شُرَكَاءَ فِي الْوَلَايَةِ، وَلَا يَشْرِكُ الْأَبُ أَحَدًا فِي الْوَلَايَةِ بِانْفِرَادِهِ بِالْوَلَايَةِ بِمَا وَجِبَ لَهُ مِنْ اسْمِ الْأَبَوَّةِ مُطْلَقاً لَهُ دُونَ غَيْرِهِ كَمَا أَوْجِبَ لِلْأُمِّ الْوَالِدَةِ اسْمُ الْأُمِّ مُطْلَقاً لَهَا دُونَ غَيْرِهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالِاسْتِمْرَارِ مِنْ لَهُ أَمْرٌ فِي نَفْسِهِ يَرُدُّ عَنْهُ إِنْ خُولِفَ أَمْرُهُ وَسَالَ عَنْ الدَّلَالَةِ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُ قَدْ يُؤْمَرُ بِالِاسْتِمْرَارِ مِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَنْهُ خِلَافَ مَا أَمَرَ بِهِ فَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ لِنَبِيِّهِ ﷺ: فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِنَّمَا افترض عليهم طاعته فما أحبوا وكرهوا، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِمَشَاوَرَتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِمَجْمَعِ الْأَلْفَةِ، وَأَنْ يَسْتَأْذِنَ بِالِاسْتِشَارَةِ بَعْدَهُ مِنْ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ مَا لَهُ، وَعَلَى أَنَّ اعْظَمَ لِرِغْبَتِهِمْ وَسُرُورِهِمْ أَنْ يَشَاوِرُوا لَا عَلَى أَنَّ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرُدَّهُ عَنْهُ إِذَا عَزَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَمْرِ بِهِ وَالنَّهْيَ عَنْهُ لَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ وَقَوْلُهُ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾.

١٧٦٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ نَعِيمًا أَنْ يُزَامِرَ أُمَّ ابْنَتِهِ فِيهَا. [أخرجه

البهقي في "معركة السن والآثار" (٢٤٢/٥)]

وَلَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ أَنْ لَيْسَ لَأُمِّهَا فِيهَا أَمْرٌ، وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى اسْتِطَابَةِ النَّفْسِ، وَمَا وَصَفْتُ أَوَّلًا تَرَى أَنَّ فِي حَدِيثِ نَعِيمٍ مَا بَيَّنَّ مَا وَصَفْتُ؛ لِأَنَّ ابْنَةَ نَعِيمٍ لَوْ كَانَ لَهَا أَنْ تَرُدَّ أَمْرُهَا وَهِيَ بَكْرٌ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَسَالَتِهَا؛ فَإِنْ أَذِنَتْ جَازَ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ تَأْذِنْ رَدَّ عَنْهَا كَمَا رَدَّ عَنْ خُنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامٍ، وَلَوْ كَانَ نَعِيمٌ اسْتَأْذَنَ ابْنَتَهُ، وَكَانَ شَيْئاً أَنْ لَا يَخَالَفَ أُمُّهَا، وَلَوْ خَالَفَهَا أَوْ تَفَوَّتَ عَلَيْهَا؛ فَكَانَ نِكَاحُهَا بِإِذْنِهَا كَانَتْ أُمُّهَا شَيْئاً أَنْ لَا تَعَارِضَ نَعِيمًا فِي كَرَاهِيَةِ إِتْكَاحِهَا مِنْ رِضَايَتِهَا وَلَا أَحْسَبُ أُمُّهَا تَكَلَّمَتْ إِلَّا وَقَدْ سَخِطَتْ ابْنَتَهَا أَوْ لَمْ تَعْلَمْهَا رِضَايَتِهَا.

١٧٦٤- أَخْبَرَنَا الرَّيْصُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

بغير بينة قال: ليس ذلك له.

قلنا: ولم؟

قال: لأن سنة النكاح البينة.

فقلت له: الحديث في البينة في النكاح عن النبي ﷺ متقطع وأنت لا تثبت المتقطع، ولو أثبت دخل عليك الولي.

قال: فإنه عن ابن عباس وغيره متصل.

قلت: وهكذا أيضاً الولي عنهم والحديث عن النبي ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْتَ عَلَيْهَا فِئْكَاحُهَا بِاطِلَ وَعَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أنه رد النكاح بغير إذن ولي، وعن غيره من أصحاب رسول الله ﷺ فكيف أفسدت النكاح بترك الشهادة فيه وأثبتته بترك الولي وهو أثبت في الإخبار من الشهادة؟ ولم تقل إن الشهود إنما جعلوا لاختلاف الخصمين فيجوز إذا تصادق الزوجان، وقلت: لا يجوز لعلو في شيء جاء به سنة، وما جاء به سنة، فإنه يثبت بنفسه، ولا يحتاج إلى أن يقاس على سنة أخرى؛ لأننا لا ندري لعله أمر به لعلو أم لغيرها، ولو جاز هذا لنا أبطلنا عامة السنن وقلنا إذا نكحت بغير صدق ورضيت لم يكن لها صدق، وإن دخل بها؛ لأننا إنما نأخذ الصدق لها وأنها إذا عفت الصدق جاز فنفيز النكاح والدخول بلا مهر فكيف لم تقل في الأولياء هكذا؟

قال: فقد خالفت صاحبي في قوله في الأولياء وعلمت أنه خلاف الحديث، فلا يكون النكاح إلا بولي.

قال الشافعي: رحمه الله: قلت له: وإنما فارتق قول صاحبك ورأيت محموجاً بأنه يخالف الحديث، وإنما القياس الجائز أن يشبه ما لم يأت فيه حديث بمحدث لازم فأمّا أن تعمّد إلى حديث والحديث عام فنحمله على أن يقاس فما للقياس ولهذا الموضع إن كان الحديث يقاس؟ فأين المنتهى إذا كان الحديث قياساً؟

قلت: من قال هذا فهو منه جهل، وإنما العلم اتباع الحديث كما جاء.

قال: نعم.

قلت فانت قد دخلت في بعض معنى قول صاحبك قال وأين؟

قلت: زعمت أن المرأة إذا نكحت بغير إذن وليها فالنكاح موقوف حتى يميزه السلطان إذا رآه احتياطاً أو يرده.

قال: نعم.

قلت: فقد خالفت الحديث يقول النبي ﷺ نكاحها باطل وعمر رضي الله عنه يردّه فخالفتها معاً، فكيف يميز السلطان عقدة إذا

كان رسول الله ﷺ أبطلها؟

قال وكيف تقول؟

قلت: يستأنفها بأمر يحدثه، فإذا فعل ذلك فليس ذلك بإجازة العقدة الفاسدة بل الاستئناف وهو نكاح جديد يرضيان به.

قلت: أرايت رجلاً نكح امرأة على أنه بالخيار أو هي أيجوز الخيار؟

قال: لا.

قلت: ولم لا يجوز كما يجوز في البيوع؟

قال: ليس كالبيوع.

قلت: والفرق بينهما أن الجماع كان محرماً قبل العقدة، فلما انعقدت حل الجماع، ولا يجوز أن تكون العقدة التي بها يكون الجماع بالنكاح تاماً أبداً إلا والجماع مباح، وإن كان غير مباح فالعقدة غير ثابتة؛ لأن الجماع ليس بملك مال يجوز للمشتري هبته للبايع، وللبائع هبته للمشتري إنما هي إباحة شيء كان محرماً محل بها لا شيء يملكه ملك الأموال.

قال: ما فيه فرق أحسن من هذا، وإنما دون هذا الفرق.

قلت له تركت في المرأة تنكح بغير إذن ولي الحديث والقياس، وزعمت أن العقدة مرفوعة والجماع غير مباح؛ فإن أجازها الولي جازت، وقد كان العقد فيها غير تام، ثم زعمت هذا أيضاً في المرأة يزوجه الولي بغير إذن.

فقلت إن أجازت النكاح جاز، وإن رده فهو مردود، وفي الرجل يزوجه المرأة بغير علمه إن أجاز النكاح جاز، وإن رده فهو مردود وأجزت أن تكون العقدة منعقدة والجماع غير مباح وأجزت الخيار في النكاح وهو خلاف السنة وخلاف أصل من ذلك قال فما تقول أنت؟

قلت: كل عدة انعقدت غير تامة يكون الجماع بها مباحاً فهي مفسوخة لا لميزها بإجازة رجل ولا امرأة ولا ولي ولا سلطان ولا بد فيها من استئناف بالسنة والقياس عليها، وكل ما زعمت أنت من هذا أنه موقوف على رضا امرأة أو رجل أو ولي أو سلطان فهو مفسوخ عندي، وقلت له قال صاحبك في الصبيّة يزوجه غير الأب النكاح ثابت ولها الخيار إذا بلغت فجعلها وارثة موروثة محل جماعها وتختار إذا بلغت فأجاز الخيار بعد إباحة جماعها إذا احتملت الجماع قبل تبلغ قال: فقد خالفناه في هذا، قلنا لا خيار لها والنكاح ثابت.

فقلت له ولم أثبت النكاح على الصغيرة لغير الأب فجعلتها يملك عليها أمرها غير أبيها ولا خيار لها، وقد زعمت أن الأمة إنما جعل لها الخيار إذا عمت؛ لأنها كانت لا تملك نفسها بأن تأذن فيجوز عليها ولا تردّ فبرء عنها، فلم يصلح عندك أن

تتم عليها عقدة انعقدت قبل أن يكون لها الأمر، ثم يكون لها أمر، فلا غلظ النكاح ولا رد إجازته؟

قال: فتقول ماذا؟

قلت: لا يثبت على صغيرة ولا صغير إنكاح أحدٍ غير أبيها وأبيو، ولا يتوارثان؟

قال: فإنما إنما أجزأه عليها على وجه النظر لها.

قلت: فيجوز أن ينظر لها نظراً يقطع به حقها الذي أثبتته لها الكتاب والسنة وإجماع المسلمين من أنه ليس لغير الأب أن يزوجه حرة بالغة إلا برضاها، وذلك أن تزويجها إثبات حق عليها لا يخرج منه.

فإن زوجها صغيرة، ثم صارت بالغة لا أمر لها في رد النكاح، فقد قطعت حقها المجهول لها، وإن جعلت لها الخيار دخلت في المعنى الذي عبت من أن تكون وارثة موروثه ولها بعد خيار.

قال الشافعي: فقال لي، فقد يدخل عليك في الأمة مثل ما دخل علي.

قلت: لا، الأمة أنا أخيرها عند العبد بالاتباع ولا أخيرها عند الحر لاختلاف حال العبد والحر، وأن العبد لو انتسب حراً فتزوجها على ذلك خيرتها؛ لأنه لا يصل من أداء الحق لها والتوصل إليها إلى ما يصل إليه الحر والأمة مخالفة لها والأمة التيب البالغ يزوجه سيدها كارهة، ولا يزوجه البالغة البكر ولا الصغيرة غير الأب كارهة.

قال فما ترى لو كانت فقيرة فزوجت نظيراً لها أن النكاح جائز؟

قلت: أيجوز أن أنظر إليها بأن أقطع الحق الذي جعل لها في نفسها؟ هل رأيت فقيراً يقطع حقه في نفسه، ولا يقطع حق الغني؟

قال: فقد بيع عليها في مالها.

قلت: فيما لا بد لها منه.

وكذلك أبيع على الغني، وفي النظر لهما أبيع وحقهما في أموالهما مخالف حقهما في أنفسهما.

قال: فما فرق بينهما؟

قلت: أفرأيت لو دعت المرأة البالغة أو الرجل البالغ المولى عليهما إلى بيع شيء من أموالهما إمساكه خير لهما بلا ضرورة في مطعم ولا غيره أتبيعه؟

قال: لا.

قلت: ولو وجب على أحدهما أو احتيج إلى بيع بعض

ماله في ضرورة نزلت به أو حق يلزمه أتبيعه وهو كاره؟ قال: نعم.

قلت: فلو دعت البالغ إلى منكح كفه أتمنعها؟

قال: لا.

قلت: ولو خطبها فمنعته أن تنكحها؟

قال: لا.

قلت: أفترى حقها في نفسها يخالف حقها في مالها؟

قال: نعم، وقد يكون النكاح للفقيرة الصغيرة والكبيرة سواء.

قلت له: وكيف زعمت أن لا نفقة لها حتى تبلغ الجماع فعقدت عليها النكاح، ولم تأخذ لها مهرأ ولا نفقة ومنعتها بذلك من غير من زوجها إياها، ولعل غيره خير لها أو أحب إليها أو أوفق لها في دين أو خلق أو غير ذلك؟ فليست أرى عقدك عليها إلا خلاف النظر لها؛ لأنها لو كانت بالغا كانت أحق بنفسها منك كان النظر يكون بوجوه منها أن توضع في كفاة أو عند ذي دين أو عند ذي خلق أو عند ذي مال أو عند من تهوى فتعف به عن التطلع إلى غيره، وكان أحد لا يقوم في النظر لها في الهوى والمعرفة والموافقة لها مقام نفسها؛ لأنه لا يعرف ذات نفسها من الناس إلا هي فإنكاحها، وإن كانت فقيرة قد يكون نظراً عليها وخلاف النظر لها، قال أما في موضع الهوى في الزوج فنعم.

قلت فهي لو كانت بالغة فدعوتها إلى خير الناس ودعت إلى دونه إذا كان كفتها كان الحق عندك أن زوجها من دعت إليه وكانت أعلم بمن يوافقها وحرām عندك أن تمنعها إياه، ولعلها تفتن به ليس تزوجه؟

قال: نعم.

قلت فأراها أولى بالنظر لنفسها منك وأرى نظرك لها في الحال التي لا تنظر فيه لنفسها قد يكون عليها.

قلت أفترى تزوج الصغيرة الغنية؟

قال: نعم.

قلت: قد يكون تزويجها نظراً عليها ثموت فريثها الذي زوجها إياه وتعيش عمراً غير محتاجة إلى مال الزوج ومحتاجة إلى موافقته وتكون أدخلتها فيما لا توافقها.

وليست فيها الحاجة التي اعتلت بها في الفقيرة، قال فيقبح أن نقول تزوج الفقيرة ولا تزوج الغنية.

قلت: كلاهما قبيح.

قال: فقد تزوج بعض التابعين.

قلت: قد يخالف نحن بعض التابعين بما حجتنا فيه أضعف

على العقد والعقد ما لم يعقد، فإذا وقع العقد بلا شهود لم تجزه الإشادة والإشادة غير شهادة.

قلت له: فإذا كان هذا القول خطأ عندك فكيف احتججت به وبالسنة عليه؟

قال غيره من أصحابه: فإن احتججت بالذي قال بالإشادة. فقلت إنما أريد بالإشادة أن يكون يذهب التهمة، ويكون أمرهما عند غير الزوجين أنهما زوجان.

قلت: فإن قال لك قائل هذا في المتنازعين في البيع فجاء المدعي بمن يذكر أنه سمع في الإشادة أن فلاناً اشترى دار فلان فجعل هذه بيعاً؟ قال: لا.

قلت: فإن كانوا ألفاً؟

قال: فإنني لا أقبل إلا البينة القاطعة.

قلت: فهكذا نقول لك في النكاح بل النكاح أولى؛ لأن أصل النكاح لا يجل إلا بالبينة، وأصل البيع يجل بغير بينة؛ وقلت: أرايت لو أشيد بنكاح امرأة وأنكرت المرأة النكاح أكنا نلزمها النكاح بلا بينة؟

٥٦- باب طهر الحائض

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله: وإذا انقطع عن الحائض الدم لم يقربها زوجها حتى تطهر للصلاة؛ فإن كانت واجدة للماء فحتى تغتسل، وإن كانت مسافرة غير واجدة للماء فحتى تيمم لقول الله عز وجل: «وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ» أي حتى ينقطع الدم ويرين الطهر «فَإِذَا تَطَهَّرْنَ» يعني - والله تعالى أعلم - الطهارة التي تحمل بها الصلاة لها، ولو أتى رجل امرأة حائضاً أو بعد تولية الدم، ولم تغتسل فليستغفر الله، ولا يعد حتى تطهر وتحمل لها الصلاة، وقد روي فيه شيء لو كان ثابتاً أخذنا به، ولكنه لا يثبت مثله.

٥٧- باب في إتيان الحائض

قال الشافعي: قال الله عز وجل: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ» يحتمل معنيين أحدهما فاعتزلوهن في غير الجماع ولا تقربوهن في الجماع، فيكون اعتزالهن من وجهين والجماع أظهر معانيه لأمر الله بالاعتزال، ثم قال: «وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ» فاشبه أن يكون أمراً بيناً وبهذا نقول؛ لأنه قد يحتمل أن يكون أمر باعتزالهن ويعني أن اعتزالهن الاعتزال في الجماع.

من هذه الحجّة وأنت لا ترى قول أحدٍ من التابعين يلزم فكيف تحتج به؟

قلت له أرايت إذا جامعنا في أن لا نكاح إلا بشاهدين واكتفينا إذا قلت بشاهدين أنني إنما أردت الشاهدين الذين تجوز شهادتهما فأما من لا تجوز شهادته، فلا يجوز النكاح به كما يكون من شهد بحق فمن لا تجوز شهادته غير ماخوذ بشهادته حق.

فقلت أنت تجيز النكاح بغير من تجوز شهادته إذا وقع عليها اسم الشهادة فكيف قلت بالاسم دون العدل هنا، ولم تقل هناك؟

قال: لما جاء الحديث، فلم يذكر عدلاً.

قلت: هذا معفو عن العدل فيه.

فقلت له قد ذكر الله عز وجل شهوة الزنا والقذف والبيع في القرآن، ولم يذكر عدلاً وشرط العدل في موضع غير هذا الموضع أفرأيت إن قال لك رجل بمثل حجبتك إذا سكنت عن ذكر العدل وسمى الشهوة اكتفيت بتسمية الشهود دون العدل؟

قال: ليس ذلك له إذا ذكر الله الشهوة وشرط فيهم العدالة في موضع، ثم سكنت عن ذكر العدالة فيهم في غيره استدلت على أنه لم يرد بالشهود إلا أن يكونوا عدولاً.

قلت: وكذلك إذا قلت لرجل في حق الشاهدين لم تقبل إلا عدولاً؟ قال: نعم.

قلت أفيعدو النكاح أن يكون كعوض هذا، فلا يقبل فيه إلا العدل واليبوع لا يستغنى فيه عن الشهادة إذا تشارج الزوجان أو يكون فيه خبر عن أحد يلزم قوله فيتهي إليه؟

قال: ما فيه خبر، وما هو بقياس، ولكننا استحسناه، ووجدنا بعض أصحابك يقول قريباً منه.

فقلت له إذا لم يكن خبراً ولا قياساً، وجاز لك أن تستحسن خلاف الخبر، فلم يبق عندك من الخطأ شيء إلا قد أجزته، قال: فقد قال بعض أصحابك إذا أشيد بالنكاح، ولم يعقد بالشهود جاز، وإن عقد بشهود، ولم يشد به لم يجز.

قال الربيع أشيد يعني إذا تحدثت الناس بعضهم في بعض فلا تزوج وفلاته خدر.

فقلت له أفترى ما احتججت به من هذا فتشبه به على أحد؟

قال: لا هو خلاف الحديث وخلاف القياس؛ لأنه لا يعدو أن يكون كاليبوع فاليبوع يستغنى فيها عن الشهود وعن الإشادة، ولا ينقصها الكتمان أو تكون سته الشهود والشهود إنما يشهدون

فأسفل، ولا يعتزل ما فوق الإزار إلى أعلاها، فقلنا بما وصفا لتشد الحائض إزاراً على أسفلها، ثم يباشرها الرجل من إتيانها من فوق الإزار ما شاء.

فإن أتاه حائضاً فليستغفر الله، ولا يعد.

١٧٦٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَنِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَسْأَلُهَا هَلْ يَبَاشِرُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَتْ لَتَشُدَّ إِزَارَهَا عَلَى أَسْفَلِهَا، ثُمَّ يَبَاشِرُهَا إِنْ شَاءَ. [أخرجه مالك (٥٨/١)]

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أراد الرجل أن يباشر امرأته حائضاً لم يباشرها حتى تشد إزارها على أسفلها، ثم يباشرها من فوق الإزار منها مفضياً إليه، ويتلذذ به كيف شاء منها، ولا يتلذذ بما تحت الإزار منها، ولا يباشرها مفضياً إليها والسرة ما فوق الإزار.

٦٠ - الخلاف في مباشرة الحائض

قال الشافعي رحمه الله: فخالفنا بعض الناس في مباشرة الرجل امرأته وإتيانه إياها وهي حائض، فقال ولم؟ قلت: لا ينال منها بفرجه، ولا يباشرها فيما تحت الإزار وينال فيما فوق الإزار.

قلت له بالذي ليس لي ولا لك ولا لمسلم القول بغيره، وذكرت فيه السنة، فقال: قد روينا خلاف ما رويتم فروينا أن يخلف موضع الدم، ثم ينال ما شاء فذكر حديثاً لا يثبت أهل العلم بالحديث، فقال: فهل تجد لما بين تحت الإزار، وما فوقه فرقاً مع الحديث؟

قلت له: نعم، وما فرق أقوى من الحديث أحد الذي يتلذذ به منها سوى الفرج مما تحت الإزار الألتان والفخذان فأجدهما يفارقان ما فوق الإزار في معنيين: أحدهما الدم إذا سأل من الفرج جرى فيهما وعليهما، والثاني أن الفرج عورة والألتين عورة فهما فرج واحد من بطن الفخذين متصلين بالفرج نفسه، وإذا كشف عنهما الإزار كاذ أن ينكشف عنه والإزار يكشف عن الفرج، ويكون عليه، وليس على ما فوقه.

٦١ - باب إتيان النساء في أدبارهن

قال الشافعي رضي الله عنه قال الله عز وجل ﴿يَسْأَلُكُمْ خَزَنَتُ لَكُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي: وإنما قلنا بمعنى الجماع مع أنه ظهر الآية بالاستدلال بالسنة.

٥٨ - الخلاف في اعتزال الحائض

قال الشافعي رحمه الله: قال بعض الناس إذا اجتنب الرجل موضع الدم من امرأته وجاريتو حل له ما سوى الفرج الذي فيه الأذى، قال الله عز وجل ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ فاستدلنا على أنه إنما أمر باعتزال الدم.

قلت: فلما كان ظاهر الآية أن يعتزلن لقول الله تبارك وتعالى ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ﴾ وقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾، فإذا طهرن كانت الآية محتملة اعتزالها اعتزالاً غير اعتزال الجماع، فلما نهى أن يقربن دل ذلك على أن لا يجامعن قال: إنها محتمل ذلك، ولكن كيف قلت يعتزل ما تحت الإزار دون سائر بدنهما؟

قلت له احتمل اعتزالهن اعتزلوا جميع أبدانهن واحتمل بعض أبدانهن دون بعض فاستدلنا بالسنة على ما أراد الله من اعتزالهن.

قلت به كما بينه رسول الله ﷺ.

٥٩ - باب ما ينال من الحائض

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾.

قال الشافعي: فالبين في كتاب الله أن يعتزل إتيان المرأة في فرجها للأذى فيه.

وقوله ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ يعني يرين الطهر بعد انقطاع الدم ﴿فَإِذَا طَهَّرْنَ﴾ إذا اغتسلن ﴿فَاتَّوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قال بعض الناس من أهل العلم من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن يعني عاذ الفرج إذا طهرن فتطهرن بحاله قبل تحيض حلالاً قال جل ثناؤه ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ يحتمل فاعتزلوا فروجهن بما وصفت من الأذى، ويحتمل اعتزال فروجهن وجميع أبدانهن وفروجهن وبعض أبدانهن دون بعض وأظهر معانيه اعتزال أبدانهن كلها لقول الله عز وجل ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾، فلما احتمل هذه المعاني طلبنا الدلالة على معنى ما أراد جل وعلا بسنة رسول الله ﷺ فوجدناها تدل مع نص كتاب الله على اعتزال الفرج؟ وتدل مع كتاب الله عز وجل على أن يعتزل من الحائض في الإتيان والمباشرة ما حول الإزار

قال الشافعي: احتملت الآية معنيين أحدهما أن تزني المرأة من حيث شاء زوجها؛ لأن ﴿أَتَى شَيْتَمٌ﴾ يبين أين شتم لا محظور منها كما لا محظور من الحرث، واحتملت أن الحرث إنما يراؤ به النبات وموضع الحرث الذي يطلب به الولد الفرج دون ما سواه لا سبيل لطلب الولد غيره، فاختلف أصحابنا في إتيان النساء في أدبارهن فذهب ذاهبون منهم إلى إحلاله وآخرون إلى تحرجه، وأحسب كلا الفريقين تأولوا ما وصفت من احتمال الآية على موافقة كل واحد منهما.

قال الشافعي: فظلمنا الدلالة عن رسول الله ﷺ فوجدنا حديثين مختلفين أحدهما ثابت

١٧٦٧- وهو حديث ابن عيينة عن محمد بن المنكدر أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: كانت اليهود تقول من أتى امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول فانزل الله عز وجل ﴿وَسَاءَ لَكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾. [أخرجه البخاري (٤٥٢٨)، مسلم (١٤٣٥)، أبو داود (٢١٦٣)، الترمذي (٢٩٧٨)، ابن ماجه (١٩٢٥)]

١٧٦٨- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن علي بن السائب، عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح أو عمرو بن فلان بن أحيحة بن الجلاح أنا شككت (يعني الشافعي)، عن خزيمه بن ثابت أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن أو إتيان الرجل امرأته في دبرها، فقال النبي ﷺ: أي حلال، فلمّا ولى الرجل دعاه أو أمر به فدعي، فقال: كيف؟ قلت: في أي الخريتين أو في أي الخريتين أو في أي الخريتين أمين دبرها في قبلها فتعم أم من دبرها في دبرها فلا، فإن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن. [تقدم]

قال فما تقول؟

قلت: عمي ثقة وعبد الله بن علي ثقة، وقد أخبرني محمد عن الأنصاري المحدث بها أنه أتى عليه خيراً وخزيمة ممن لا يشك عالم في ثقته فلست أرخص فيه بل أنهى عنه.

٦٢- باب ما يستحب من تحصين الإمام عن الزنا

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ

عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ تَحَصُّنًا﴾ الآية فزعم بعض أهل العلم بالتفسير أنها نزلت في رجل قد سمّاه له إماء يكرههن على الزنا ليأتيه بالأولاد فيتخولهن، وقد قيل نزلت قبل حد الزنا، والله أعلم؛ فإن كانت نزلت قبل حد الزنا، ثم جاء حد الزنا فما قبل الحدود منسوخ بالحدود، وهذا موضوع في كتاب الحدود، وإن كانت نزلت بعد حد الزنا، فقد قيل إن قول الله عز وجل ﴿فَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ﴾ نزلت في الإماء المكراهات أنه مغفور لهن بما أكرهن عليه، وقيل مغفور أي هو أغفر وأرحم من أن يؤاخذن بما أكرهن عليه، وفي هذا كالدلالة على إبطال الحد عنهن إذا أكرهن على الزنا، وقد أبطل الله تعالى عمن أكره على الكفر، وقال رسول الله ﷺ: فيما وضع الله عن أمته ﴿وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ﴾.

٦٣- باب نكاح الشغار

١٧٦٩- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار، والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل الآخر ابنته، وليس بينهما صداق. [تقدم]

١٧٧٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد أن رسول الله ﷺ قال: لا شغار في الإسلام. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا تقول والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه ابنته صداق كل واحد منهما بضع الأخرى، فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ؛ فإن دخل بها فلها المهر بالوطء ويفرق بينهما.

١٧٧١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال الزهري، وكان الحسن أرضاهما، عن أبيهما، عن علي، عن النبي ﷺ، وذكر تحريم المنة. [تقدم]

قال الشافعي: والمتعة أن ينكح الرجل المرأة إلى أجل معلوم، فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ دخل بها أو لم يدخل؛ فإن أصابها فلها المهر بالميسر.

٦٤- الخلاف في نكاح الشغار

قال الشافعي رحمه الله: فقال بعض الناس أما الشغار

فالنكاح فيه ثابت ولكل واحد من المتكوتين مهرٌ مثلها، وأما المتعة.

فإن قلت فهو فاسدٌ فما يدخل علي؟

قلت: ما لا يشبه فيه خطوك قال: وما هو؟

قلت: ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن الشغار، ولم يختلف الرواية عنه ﷺ فأجزت الشغار الذي لا يخالف عن النبي ﷺ في النهي عنه ورددت نكاح المتعة، وقد اختلفت عن النبي ﷺ فيها.

قال: فإن قلت: فإن أبطأ الشرط في المتعة جاز النكاح، وإن لم يبطأه فالنكاح مفسوخ.

قلت له: إذا تحطى خطأ بيناً قال: فكيف؟

قلت: روي عن النبي ﷺ النهي عنها، وما نهى عنه حرامٌ ما لم يكن فيه رخصةٌ بحلال، وروي عنه أنه أحله، فلم تحلله وأحدثت بين الحديتين شيئاً خارجاً منهما خارجاً من مذاهب الفقه متناقضاً قال: وما ذاك؟

قلت: أنت تزعم أنه لو نكح رجل امرأة على أن كل واحد منهما بالخيار كان النكاح باطلاً؛ لأن الخيار لا يجوز في النكاح؛ لأن ما شرط في عقده الخيار لم يكن العقد فيه تاماً وهذا، وإن جاز في الشرع لم يميز في النكاح عندنا وعندك.

فإن قلت: فإن أبطأ المتناكحان نكاح المتعة الشرط، فقد زعمت أن عقد النكاح وقع والجماع لا يحل فيه ولا الميراث إن مات أحدهما قبل إبطال الشرط لم تجزه بعد وقوعه غير جائز، فقد أجزت فيه الخيار للزوجين وأنت تزعم أن الخيار لهما يفسد العقد، ثم أحلته بشيء آخر عقده لم يشترط فيها خيار، ثم أحدثت لهما شيئاً من قبلك أن جعلت لهما خياراً، ولو قسمته بالبيع كنت قد أخطأت فيه القياس قال: ومن أين؟

قلت: الخيار في البيع لا يكون عندك إلا بأن يشتري ما لم ير عينه، فيكون له الخيار إذا رآه أو يشتري فيجد عيباً، فيكون بالخيار إن شاء رده، وإن شاء حبس، والنكاح براءة من هذين الوجهين عندك؟

قال: نعم.

قلت: والوجه الثاني الذي تجيز فيه الخيار في البيع أن يتشارط المتبايعان أو أحدهما الخيار، وإن وقع عقدهما البيع على غير الشرط لم يكن لهما ولا لأحد منهما خيار إلا بما وصفت من أن لا يكون المشتري رأى ما اشتراه أو دلس له بعبه.

قال: نعم.

قلت: فالمتناكحان نكاح المتعة إنما نكحاً نكاحاً يعرفانه إلى

مدّة لم يشترطاً خياراً فكيف يكون زوجها اليوم وغداً غير زوجها بغير طلاق يحدثه والعقد إذا عقد ثبت إلا أن يحدث فرقة عندك؟ أو كيف تكون زوجة، ولا يتوارثان؟ أم كيف يتوارثان يوماً، ولا يتوارثان في غده؟

قال: فإن قلت فالنكاح جائز والشرط في المدّة في النكاح باطل.

قلت: فأنت تحدث للمرأة والرجل نكاحاً بغير رضاها، ولم يعقدها على أنفسهما، وإنما قسمته بالبيع والبيع لو عقد، فقال البائع والمشتري اشتري منك هذا عشرة أيام كل يوم كان البيع مفسوخاً؛ لأنه لا يجوز أن أملكه إياه عشرة دون الأبدي، ولا يجوز أن أملكه إياه عشرة، وقد شرط أن لا يملكها إلا عشرة؛ فكان يلزمك أن لو لم يكن في نكاح المتعة خبرٌ يحرمه أن تفسده إذا جعلته قياساً على البيع فأفسدت البيع.

قال: فقال: فإن جعلته قياساً على الرجل يشترط للمرأة دارها أن يكون النكاح ثابتاً والشرط باطلاً؟

قلت له: فإن جعلته قياساً على هذا أخطأت من وجوه قال: وما هي؟

قلت: من الناس من يقول لها شرطها ما كان والنكاح ثابت بينهما وبينها وبينه، وما بين الزوجين من الميراث وغيره؛ فإن قسمته على هذا القول لزمك أن تقول ذلك في المتناكحين نكاح متعة.

قال: لا أتيسه على هذا القول، ولا يجوز أن يثبت بينهما ما يثبت بين الزوجين وهي زوجة في أيام غير زوجة بعده؟ فقلت: فإن قسمته على من قال: إن النكاح ثابت وشرطها دارها باطل، فقد أحدثت لهما تزويجاً بغير شرطهما أن ليسا بزوجين ما لم يرعه أحد منهما فكنت رجلاً زوج اثنين بلا رضاها ولزمك إن أخطأت القياس من وجه آخر، قال وأين؟

قلت: النكحة المشترطة دارها نكحت على الأبدي فليس في عقدها النكاح على الأبدي شيء يفسد النكاح وشرطت أن لا يخرج بها من دارها نكحت على الأبدي والشرط فهي، وإن كان لها شرطها أو أبطأ عنها فهي حلال الفرج في دارها وغير دارها والشرط زيادة في مهرها والزيادة في المهر عندنا وعندك كانت جائزة أو فاسدة لا تفسد العقد والنكحة متعة لم ينكحها على الأبدي إنما نكحته يوماً أو عشرة فنكحته على أن زوجها حلال في اليوم أو العشر محرّم بعده؛ لأنها بعده غير زوجة لا يجوز أن يكون فرج يوطأ بنكاح يحل في هذه ويجرم في أخرى قال: ما هي بقياس عليها أن تكون زوجته اليوم وغير زوجته الغد بلا إحداث فرقة.

قال الشافعي: رحمه الله: فقلت له أرايت لو استقامت قياساً على واحد عما أردت أن تقيسها عليه يجوز في العلم عندنا

في النهي ما قلت ويأتي نهي آخر، فيقولون فيه خلافة، ويوجهونه على أنه لم يرد به الحرام.

فقلت له إن كان ذلك بدلالة عن النبي ﷺ أنه لم يرد بالنهي الحرام فكذلك ينبغي لهم، وإن لم يكن فيه عن رسول الله ﷺ دلالة لم يكن لهم أن يزعموا أن النهي مرة محرّم وأخرى غير محرّم، فلا فرق بينهما عن النبي ﷺ قال فدلني في غير هذا على مثله؟

فقلت: أرايت لو قال لك قائل: نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها فعلمت أنه لم ينه عن الجمع بين ابنتي العم ولهما قرابة ولا بين القربايات غيرهما؛ فكانت العمّة والخالة وابنة الأخ والأخت حلالاً أن يتبدأ بنكاح كل واحدٍ منهما على الانفراذ أنهن أحللتن وخرجن عن معنى الأم والبنت، وما حرّم على الأبدي بجمرة نفسه أو بجمرة غيره فاستدللت على أن النهي عن ذلك إنما هو كراهية أن يفسد ما بينهما والعمّة والخالة والدتان ليستا كابنتي العم اللّتين لا شيء لواحدةٍ منهما على الأخرى إلا للأخرى مثله؛ فإن كانتا راضيتين بذلك مأمورتين بإذنها وأخلاقهما على أن لا يتفاسدا بالجمع حلّ الجمع بينهما قال: ليس ذلك له.

قلت: وكذلك الجمع بين الأختين.

قال: نعم.

قلت: فإن نكح امرأة على عمتها، فلما انعقدت العقدة قيل يمكن الجمع بينهما ماتت التي كانت عنده وبقيت التي نكح قال فعقدة الأخرى فاسدة.

قلت: فإن قال: قد ذهب الجمع، وصارت التي نهى أن ينكح على هذه المرأة الميتة، فقال لك أنا لو ابتدأت نكاحها الآن جاز فأقرّر نكاحها الأول؟

قال: ليس ذلك له إن انعقدت العقدة بأمر نهى عنه رسول الله ﷺ لم تصح بحال يحدث بعدها.

فقلت له فهكذا قلت في الشغار والمتعة قد انعقد بأمر نهى رسول الله ﷺ عنه لا نعلمه في غيره، وما نهى عنه بنفسه أولى أن لا يصح بما نهى عنه بغيره؛ فإن افرق القول في النهي كان الجمع بين المرأة وعمتها ونكاح الأخت على أختها إذا ماتت الأولى منهما قبل أن تجتمع هي والأخرى أولى أن يجوز؛ لأنه إنما نهى عنه لعلّ الجمع، وقد زال الجمع.

قال: فإن زال الجمع، فإن العقد كان وهو ثابت على الأولى، فلا يثبت على الأخرى وهو منهي عنه.

قلت له: فالذي أجزته في الشغار والمتعة هكذا أو أولى أن لا يجوز من هذا؟

وعندك أن يعمد إلى المتعة، وقد جاء فيها خبر عن النبي ﷺ بتحريم وخبر بتحليل؟ فرعنا نحن وأنت أن التحليل منسوخ فتجعله قياساً على شيء غيره، ولم يأت فيه عن النبي ﷺ خبر؟ فإن جاز هذا لك جاز عليك أن يقول لك قائل حرم الطعام والجماع في الصوم والصلاة وحرم الجماع في الإحرام فأحرم الطعام فيه أو أحرم الكلام في الصوم كما حرم في الصلاة قال: لا يجوز هذا في شيء من العلم تخفي كل شريعة على ما شرعت عليه، وكل ما جاء فيه خبر على ما جاء.

قلت: فقد عمدت في نكاح المتعة وفيه خبر فجعلته قياساً في النكاح على ما لا خبر فيه فجعلته قياساً على البيوع وهو شريعة غيره، ثم تركت جميع ما قست عليه وتناقض قولك، فقال: فإنه كان من قول أصحابنا إفساده.

فقلت فلم لم تفسده كما أفسده من زعم أن العقدة فيه فاسدة، ولم تجزه كما أجازته من زعم أنه حلال على ما تشارطا، ولم يقم لك فيه قول على خبر ولا قياس ولا معقول؟ قال فلا شيء أفسدت أنت الشغار والمتعة؟

قلت: بالذي أوجب الله عز وجل علي من طاعة رسوله ﷺ، وما أجد في كتاب الله من ذلك، فقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾، وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّي لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ﴾ قال: فكيف يخرج نهي النبي ﷺ عنك؟

قلت: ما نهى عنه مما كان محرماً حتى أحل بنص من كتاب الله عز وجل أو خبر عن رسول الله ﷺ فنهى من ذلك عن شيء فالنهي يدل على أن ما نهى عنه لا يحل قال ومثل ماذا؟

قلت: مثل النكاح كل النساء محرّمات الجماع إلا بما أحل الله ومن رسول الله ﷺ من النكاح الصحيح أو ملك اليمين فمتى انعقد النكاح أو الملك بما نهى عنه رسول الله ﷺ من النكاح الصحيح أو ملك اليمين فمتى انعقد النكاح أو الملك بما نهى عنه رسول الله ﷺ لم يحل ما كان منه محرماً.

وكذلك البيوع، ثم أموال الناس محرمة على غيرهم إلا بما أحل الله من بيع وغيره؛ فإن انعقد البيع بما نهى عنه رسول الله ﷺ لم يحل بعقده منه، فلما نهى النبي ﷺ عن الشغار والمتعة.

قلت: المنكوحات بالوجهين كانتا غير مباحتين إلا بنكاح صحيح، ولا يكون ما نهى عنه رسول الله ﷺ من النكاح ولا البيع صحيحاً.

قال: هذا عندي كما زعمت، ولكن قد يقول بعض الفقهاء

على الأبد حتى يحدث فرقة لم يجز أن يحل يومين ويحرم أكثر منهما، ولم يجز أن يحل في أيام لم ينكحها؛ فكان النكاح فاسداً.

٦٥ - نكاح المحرم

١٧٧٢ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن نافع، عن نبيه بن وهب، عن أبي بن عبيد الدار أخبره أن عمر بن عبيد الله أرسل إلى أبا بن عثمان وأبا بن يزيد أمير الحاج وهما محرمان: إني قد أردت أن أنكح طلحة بن عمر بنت شيبة بن جبير وأردت أن تحضر فأذكر ذلك أبا، وقال: سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ: لا ينكح المحرم، ولا ينكح. [هـ]

١٧٧٣ - قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن نبيه بن وهب، عن أبا بن عثمان أظنه، عن عمر، عن رسول الله ﷺ: مثل مقناه.

١٧٧٤ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن يزيد بن الأصم أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال. [هـ]

١٧٧٥ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا مالك، عن ربيعة، عن سليمان بن يسار أن النبي ﷺ بعث أبا رافع مولاة وزجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة ابنة الحارث ورسول الله ﷺ بالمدينة قبل أن يخرج. [هـ]

١٧٧٦ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا سعيد بن مسleme، عن إسماعيل بن أمية، عن ابن المسيب قال: ما نكح رسول الله ﷺ ميمونة إلا وهو حلال. [هـ]

١٧٧٧ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا مالك، عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المزي أخبره أن أبا طريفاً تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر نكاحه. [هـ]

١٧٧٨ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان يقول: لا ينكح

قلت له: أرايت لو قال قائل: إنه أمر بالشهود في النكاح أن لا يتجاحد الزوجان فيجوز النكاح على غير الشهود ما تصادقا؟

قال: لا يجوز النكاح بغير شهود.

قلت: وإن تصادقا على أن النكاح كان جائزاً أو شهدا على إقرارهما بذلك؟

قال: لا يجوز.

قلت ولم؟ لأن المرأة كانت غير حلال إلا بما أحلها الله، ثم رسوله ﷺ به، فلما انعقدت عقدة النكاح بغير ما أمر به لم يحل المحرم إلا من حيث أحل؟

قال: نعم.

قلت فالأمر بالشهود لا يثبت عن النبي ﷺ خبراً بشيئ من النهي عن الشغار والمتعة، ولو ثبت كنت به عجولاً؛ لأنك إذا قلت في النكاح بغير سنة لا يجوز؛ لأن عقد النكاح كان بغير كمال ما أمر به، وإن انعقدت بغير كمال ما أمر به فهي فاسدة قلنا لك فإيهما أولى أن يفسد العقد التي انعقدت بغير ما أمر به أو العقد التي انعقدت بما نهي عنه والعقد التي تعقد بما نهي عنه تجمع النهي وخلاف الأمر؟

قال: كل سواء.

قلت: وإن كانا سواء لم يكن لك أن تحيز واحدة وترد مثله أو أوكد، وإن من الناس من يزعم أن النكاح بغير سنة جائز غير مكروه كالبيع، وما من الناس أحد إلا يكره الشغار وينهي عنه وأكثرهم يكره المتعة وينهي عنها ومنهم من يقول يرجم فيها من ينكحها، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام قبل أن يقبض أرايت لو تباع رجلان بطعام قبل أن يقبض، ثم تقابضا فذهب الغرر أيجوز؟

قال: لا؛ لأن العقد انعقدت فاسدة منهياً عنها.

قلت: وكذلك إذا نهي عن بيع وسلف وتبایع أيتهم البيع ويرد السلف لو رفا إليك؟

قال: لا يجوز؛ لأن العقد انعقدت فاسدة.

قيل: وما فسادها، وقد ذهب المكروه منها؟

قال انعقدت بأمر منهى عنه.

قلنا: وهكذا فعل في كل أمر ينهى عنه، ولو لم يكن في إفساد نكاح المتعة إلا القياس أتبعي أن يفسد من قبل أنها إذا زوجت نفسها يومين كنت قد زوجت كل واحد منهما ما لم يزوج نفسه وأجت له ما لم يبع لنفسه قال: فكيف تفسده؟

قلت: لما كان المسلمون لا يجيزون أن يكون النكاح إلا

المكان منها، وإن كان أفضل منهما فهما ثقة أو يكون خبرُ اثنين أكثر من خبر واحد، ويزيدونك معهما ثالثاً ابنُ المسيبٍ وتنفردُ عليك روايةُ عثمان التي هي أثبت من هذا كله.

قلت له: أو ما أعطيتنا أن الخبرين لو تكافأ نظرنا فيما فعل أصحابُ رسول الله ﷺ بعده فتبعَ أيهما كان فعلهما أشبه، وأولى الخبرين أن يكون عفوفاً فقبله وترك الذي خالفه؟ قال: بلى.

قلت فعمراً ويزيد بن ثابت يردان نكاحَ المحرم، ويقول ابنُ عمر لا ينكح، ولا ينكح ولا أعلم من أصحابِ رسول الله ﷺ لهما مخالفاً قال: فإن المكين يقولون ينكح.

قلت مثل ما ذهبت إليه والحجة تلزمهم مثل ما لزمك، ولعلمهم خفي عليهم ما خالف ما رويوا من نكاح النبي ﷺ محرماً قال: فإن من أصحابك من قال: إنما قلنا لا ينكح؛ لأن العقدة تحل للجماع وهو محرّم عليه.

قلت له: الحجة فيما حكينا لك عن رسول الله ﷺ وأصحابه لا فيما وصفت أنهم ذهبوا إليه من هذا، وإن كنت أنت قد تذهب أحياناً إلى ضعف منه، وليس هذا عندنا مذهب المذاهب في الخبر أو علة بينة فيه قال فأنتم قلتم للمحرم أن يراجع امرأته إذا كانت في عدو منه، وأن يشتري الجارية للإصابة.

قلت: إن الرجعة ليست بعقد نكاح إنما هي شيء جعله الله للمطلق في عقدة النكاح أن يكون له الرجعة في العدة وعقدة النكاح كان وهو حلالاً، فلا يطلّ العقدة حق الإحرام، ولا يقال للمراجع نكح بحال فأما الجارية تشتري، فإن البيع مخالفٌ عندنا وعندك للنكاح من قبل أنه قد يشتري المرأة قد أرضعته، ولا يحل له إصابتها وبشترى الجارية وأمتها، ولولها لا يحل له أن يجمع بين هؤلاء فأجزئ الملك بغير جماع وأكثر ما في ملك النكاح الجماع، ولا يصلح أن ينكح امرأة لا يحل له جماعها، وقد يصلح أن يشتري من لا يحل له جماعها.

٦٧- باب في إنكاح الوليين

١٧٨٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا إسماعيل ابنُ علقمة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن رجلٍ من أصحابِ النبي ﷺ قال: "إذا أنكحَ الوليانِ فالأولُ أحقُّ، وإذا باعَ المُجيزانِ فالأولُ أحقُّ." [أخرجه أبو داود (٢٠٨٨)، الترمذي (١١١٠)، النسائي (٣١٤/٧)، ابن ماجه (٢١٩٠)، من حديث سمرة]

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: فهذا نقول، وهذا في

المُحَرَّم، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يُخْطَبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ. [تقدم]

١٧٧٩- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا إبراهيم بنُ محمد، عن قدامة بنِ موسى، عن شاذبٍ أن زَيْدَ بْنَ قَابِثٍ رَدُّ نِكَاحٍ مُحَرَّمٍ. [أخرجه البيهقي (٢١٣/٧)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا كله نأخذ، فإذا نكحَ المحرم أو أنكحَ غيره فنكاحه مفسوخٌ وللمحرم أن يراجعَ امرأته؛ لأن الرجعة قد ثبتت بابتداء النكاح، وليس بالنكاح إنما هي شيء له في نكاح كان وهو غير محرم.

وكذلك له أن يشتري الأمة للوطء وغيره وبهذا نقول؛ فإن نكحَ المحرم فنكاحه مفسوخ.

٦٦- بابُ الخلافِ في نكاحِ المحرم

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله: فخالفنا بعضُ الناس في نكاح المحرم، فقال: لا بأس أن ينكحَ المحرم ما لم يصب، وقال: روينا خلاف ما رويتم فذهبنا إلى ما روينا وذهبتم إلى ما رويتم روينا أن رسول الله ﷺ نكحَ وهو مُحَرَّمٌ.

فقلت له أرايت إذا اختلفت الرواية عن رسول الله ﷺ بأيها تأخذ؟

قال بالثابت عنه.

قلت: أفترى حديثَ عثمان عن النبي ﷺ ثابتاً؟

قال: نعم.

قلت وعثمانٌ غيرُ غائبٍ عن نكاح ميمونة؛ لأنه مع النبي ﷺ بالمدينة، وفي سفره الذي بنى ميمونة فيه في عمرة القضية وهو السفر الذي زعمت أنت بأنه نكحها فيه، وإنما نكحها قبله وبني بها فيه.

قال: نعم، ولكن الذي روينا عنه روى أن النبي ﷺ نكحها وهو مُحَرَّمٌ فهو، وإن لم يكن يومَ نكاحها بالغاً ولا له يومئذٍ صبية، فإنه لا يشبه أن يكون خفي عليه الوقت الذي نكحها فيه مع قربانها بها، ولا يقبله هو، وإن لم يشهده إلا عن ثقة.

فقلت له يزيد بن الأصم ابنُ اختها يقول نكحها حلالاً ومعه سليمان بنُ يسار عتيقها أو ابنُ عتيقها، فقال نكحها حلالاً فيمكنُ عليك ما أمكنك، فقال هذان ثقة ومكانهما منها المكان الذي لا يخفى عليهما الوقت الذي نكحها فيه لخطأها وخطأ من هو منها نكاح رسول الله ﷺ، ولا يجوز أن يقبلا ذلك، وإن لم يشهده إلا بخبر ثقة فيه فتكافأ خبر هذين وخبر من رويت عنه في

٧٠ - كيف إباحة الطلاق

قال الشافعي رحمه الله: اختار للزوج أن لا يطلق إلا واحدة ليكون له الرجعة في المدخول بها ويكون خاطباً في غير المدخول بها ومتى نكحها بقيت له عليها اثنتان من الطلاق، ولا يجرم عليه أن يطلق اثنتين ولا ثلاثاً؛ لأن الله تبارك وتعالى أباح الطلاق، وما أباح فليس يحظر على أهله، وإن النبي ﷺ علم عبد الله بن عمر موضع الطلاق، ولو كان في عدد الطلاق مباح وعظور علمه إن شاء الله تعالى إياه؛ لأن من خفي عليه أن يطلق امرأته طاهراً كان ما يكره من عدد الطلاق ويجب لو كان فيه مكروه أشبه أن يخفي عليه وطلق عويمر العجلاني امرأته بين يدي النبي ﷺ ثلاثاً قبل أن يأمره وقبل أن يخبره أنها تطلق عليه باللعان ولو كان ذلك شيئاً محظوراً عليه نهاه النبي ﷺ ليعلمه وجماعة من حضره وحكت فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة يعني، والله أعلم ثلاثاً، فلم يبلغنا أن النبي ﷺ نهى عن ذلك وطلق ركانة امرأته البتة وهي تحتمل واحدة وتحتمل ثلاثاً فسأله النبي ﷺ عن بنته وأخلفه عليها، ولم نعلمه نهى أن يطلق البتة يريد بها ثلاثاً وطلق عبد الرحمن بن عوف امرأته ثلاثاً.

٧١ - جماع وجه الطلاق

قال الشافعي: قال الله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ وقرئت لقبل عدتهن وهما لا يختلطان في المعنى.

١٧٨٢ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه طلق امرأته في زمان النبي ﷺ وهي حائض قال عمر فسألت النبي ﷺ عن ذلك، فقال مرة فليراجعها، ثم ليمنكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر؛ فإن شاء أمسكها، وإن شاء طلقها قبل أن يمس فذلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء. [أخرجه مالك (٥٧٦/٢)، البخاري (٥٢٥١)، مسلم (١٤٧١)، أبو داود (٢١٧٩)، النسائي (١٣٨/٦)]

١٧٨٣ - أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبوه الزبير يسئله، فقال: كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً؟ فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً، فقال النبي ﷺ: مرة فليراجعها، فإذا طهرت فليطلق أو ليمنك.

المرأة توكل رجلين فيزوجانها فيزوجها أحدهما، ولا يعلم الآخر حين زوجها فنكاح الأول ثابت؛ لأنه ولي موكل، ومن نكحها بعده، فقد بطل نكاحه، وهذا قول عوام الفقهاء لا أعرف بينهم فيه خلافاً ولا أدري أسمع الحسن منه أم لا؟

١٧٨١ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة والاثنين.

٦٨ - باب في إتيان النساء قبل إحداث غسل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كان للرجل إمعة، فلا بأس أن يأتيهن معاً قبل أن يغتسل، ولو أحدث وضوءاً كلما أراد إتيان واحدة كان أحب إليّ لمعينين أحدهما أنه قد روي فيه حديث، وإن كان غماً لا يثبت مثله والآخر أنه أنظف، وليس عندي بواجب عليه وأحب إليّ لو غسل فرجه قبل إتيان التي يريد ابتداء إتيانها وإتيانها معاً واحدة بعد واحدة كلتيان الواحدة مرة بعد مرة، وإن كن حرائر فحللته فكذلك، وإن لم يحللها لم أر أن يأتي واحدة في ليلة الأخرى التي يقسم لها.

فإن قيل: فهل في هذا حديث؟

قيل: إنه يستغنى فيه عن الحديث بما قد يعرف الناس، وقد روي فيه شيء.

قال الشافعي: من أصاب امرأة حرة أو أمة، ثم أراد أن ينام، فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة بالسنة.

٦٩ - إباحة الطلاق

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي: قال الله عز وجل: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ الآية، وقال: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وقال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ نِكَاحَ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية، وقال: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ، وَقَالَ: «الطلاق مرتان فإمساكاً بمنعروف أو تسريح بإحسان» مع ما ذكرته من الطلاق في غير ما ذكرت ودلت عليه سنة رسول الله ﷺ من إباحة الطلاق فالطلاق مباح لكل زوج لزمه الغرض، ومن كانت زوجته لا تحرم من محبة ولا مسية في حال إلا أنه ينهي عنه لغیر العدة وإمساك كل زوج محبة أو مسية بكل حال مباح إذا أمسكها بمنعروف وجماع المعروف أعفاها بتأدية الحق.

عليها حين يتكلّم به.

قال: ولو تزوّج امرأة ودخل بها وأصابها وكانت تمنّ لا تحيض من صغر أو كبر، فقال لها أنت طالق للسنّة فهي مثل المراتين قبلها لا يختلف ذلك في وقوع الطلاق عليها حين يتكلّم به؛ لأنّه ليس في طلاق واحدة تمنّ سميت سنّة إلا أن الطلاق يقع عليها حين يتكلّم به بلا وقتٍ لعدّة؛ لأنهنّ خوارج من أن يكنّ مدخولاً بهنّ وتمنّ ليست عددهنّ الحيض، وإن نوى أن يقعن في وقت لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله عز وجل.

٧٣- تفریع طلاق السنّة في المدخول بها التي

تحيض إذا كان الزوج غائبا

قال الشافعي رحمه الله: إذا كان الرجل غائبا عن امرأته فأراد أن يطلقها للسنّة كتب إليها "إذا أتاك كتابي هذا، وقد حضت بعد خروجي من عندك؛ فإن كنت طاهرا فانت طالق"، وإن كان علم أنها قد حاضت قبل أن يخرج، ولم يمسه بعد الطهر أو علم أنها قد حاضت وطهرت وهو غائب كتب إليها "إذا أتاك كتابي؛ فإن كنت طاهرا فانت طالق، وإن كنت حائضا، فإذا طهرت فانت طالق".

قال: وإذا قال الرجل لامرأته التي تحيض، وقد دخل بها أنت طالق للسنّة سألته؛ فإن قال أردت أن يقع الطلاق عليها للسنّة أو لم يكن له نية؛ فإن كانت طاهرا، ولم يجامعها في طهرها ذلك وقع الطلاق عليها في حالها تلك، وإن كانت طاهرا قد جامعها في ذلك الطهر أو حائضا أو نفساء وقع الطلاق عليها حين تطهر من النفاس أو الحيض، ووقع على الطاهرة الجامعة حيث تطهر من أول حصة تحيضها بعد قوله يقع على كل واحدة منهنّ حين ترى الطهر وقبل الغسل، وإن قال أردت أن يقع حين تكلمت وقعت حائضا كانت أو طاهرا بإرادته، وإذا قال الرجل لامرأته التي تحيض أنت طالق ثلاثا للسنّة وقعن جميعا معاً في وقت طلاق السنّة إذا كانت طاهرا من غير جماع وقعن حين قاله، وإن كانت نفساء أو حائضا أو طاهرا، فإذا طهرت قبل تجامع، ولو نوى أن يقعن عند كل طهر واحدة وقعن معاً كما وصفت في الحكم، فأما فيما بينه وبين الله تعالى فيقعن على ما نواه ويسعه رجعتها وإصابتها بين كل تطليقتين ما لم تنقض عدتها.

قال الشافعي: وتنقض عدّة المرأة بأن تدخل في الحيضة الثالثة من يوم وقع الطلاق في الحكم ولها أن لا تنكح وتمتنع منه، وإذا قال أنت طالق ثلاثا عند كل قرء لك واحدة؛ فإن كانت طاهرا مجامعة أو غير مجامعة وقعت الأولى؛ لأن ذلك قرء، ولو طلقت فيه اعتدت به، وإن كانت حائضا أو نفساء وقعت الأولى

قال ابن عمر، قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لَعَدَّتِهِنَّ﴾ أي في قبل عدتهن أو لقبل عدتهن شك الشافعي.

١٧٨٤- أخبرنا مسلم ومسيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن مجاهد أنّه كان يقرؤها كذلك.

١٧٨٥- أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنّه كان يقرؤها "إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن". [أخرجه مالك (٥٨٧/٢)]

قال الشافعي: فين، والله أعلم في كتاب الله عز وجل بدلالة سنّة النبي ﷺ أن القرآن والسنّة في المرأة المدخول بها التي تحيض دون من سواها من المطلقات أن تطلق لقبل عدتها، وذلك أن حكم الله تعالى أن العدة على المدخول بها، وأن النبي ﷺ إنما يأمر بطلاق طاهر من حيضها التي يكون لها طهر وحيض، وبين أن الطلاق يقع على الحائض؛ لأنه إنما يؤمر بالمراجعة من لزمه الطلاق فأما من لم يلزمه الطلاق فهو بحاله قبل الطلاق.

وقد أمر الله تعالى بالإمساك بالمعروف والنهي عن المنكر وبالإحسان ونهى عن الضرر وطلاق الحائض ضرر عليها؛ لأنها لا زوجة ولا في أيام تعتد فيها من زوج ما كانت في الحيضة وهي إذا طلقت وهي تحيض بعد جماع لم تدبر ولا زوجها عدتها الحمل أو الحيض؟ ويشبه أن يكون أراد أن يعلم معاً العدة ليرغب الزوج وتقص المرأة عن الطلاق إن طلبته، وإذا أمر النبي ﷺ عمر أن يعلم ابن عمر موضع الطلاق، فلم يسم له من الطلاق عددا فهو يشبه أن لا يكون في عدو ما يطلق سنّة إلا أنه أباح له الطلاق واحدة واثنين وثلاثا مع دلائل تشبه هذا الحديث ودلائل القياس.

٧٢- تفریع طلاق السنّة في غير المدخول بها

وآتي لا تحيض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا تزوّج الرجل المرأة، فلم يدخل بها وكانت تمنّ تحيض أو لا تحيض، فلا سنّة في طلاقها إلا أن الطلاق يقع متى طلقها فيطلقها متى شاء؛ فإن قال لها أنت طالق للسنّة، أو أنت طالق للبدعة، أو أنت طالق، لا للسنّة ولا للبدعة، طلقت مكانها.

قال: ولو تزوّج رجل امرأة ودخل بها وحملت، فقال لها أنت طالق للسنّة أو للبدعة أو بلا سنّة ولا بدعة كانت مثل المرأة التي لم يدخل بها لا تختلف هي وهي في شيء مما يقع به الطلاق

إذا طهرت من النفاس، ووقعت الأخرى إذا طهرت من الحيضة الثانية والثالثة إذا طهرت من الحيضة الثالثة وبقي عليها من عدتها قرء، فإذا دخلت في الدم من الحيضة الرابعة، فقد انقضت عدتها من الطلاق كله.

قال: ولو قال لها هذا القول وهي طاهرة أو وهي حبلى وقعت الأولى، ولم تقع الثتان كانت تحيض على الحبل أو لا تحيض حتى تلد، ثم تطهر فيقع عليها إن ارتجع؛ فإن لم يحدث لها رجعة، فقد انقضت عدتها ولا تقع الثتان؛ لأنها قد بان منه وحلت لغيره، ولا يقع عليها طلاقه، وليست بزوج له.

قال: وسواء قال طالق واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً يقع معاً؛ لأنه ليس في عِدِّ الطلاق سنة إلا أنني أحبُّ له أن لا يطلق إلا واحدة.

وكذلك إن قال أردت طلاقاً للسنة أن السنة أن يقع الطلاق عليها إذا طلقت فهي طالق مكانه.

ولو قال لها أنت طالق ولا نية له أو وهو ينوي وقوع الطلاق على ظاهر قوله وقع الطلاق حين تكلم به.

ولو قال لها أنت طالق للسنة واحدة وأخرى للبدعة؛ فإن كانت طاهراً قد جومعت أو حائضاً أو نفساء وقعت تطلقه البدعة.

فإذا طهرت وقعت تطلقه السنة وسواء قال لها أنت طالق تطلقه سنة وأخرى بدعية أو تطلقه السنة وأخرى للبدعة.

قال: ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وثلاثاً للبدعة وقعت عليها ثلاثاً حين تكلم به؛ لأنها لا تعدو أن تكون في حال سنة أو حال بدعة فيقعن في أي الحالتين كانت.

قال الشافعي: وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثاً وبعضهن للسنة وبعضهن للبدعة جعلنا القول قوله؛ فإن أراد اثنتين للسنة، وواحدة للبدعة أوقعنا اثنتين للسنة في موضعهما.

وواحدة للبدعة في موضعها، وهكذا لو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وللبدعة؛ فإن قال أردت بثلاث للسنة والبدعة أن يقعن معاً وقعن في أي حال كانت المرأة، وهكذا إن قال أردت أن السنة والبدعة في هذا سواء.

ولو قال بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة ولا نية له؛ فإن كانت طاهراً من غير جماع وقعت ثتان للسنة حين يتكلم بالطلاق، وواحدة للبدعة حين تحيض.

وإن كانت مجامعة أو في دم نفاس أو حيض وقعت حين تكلم اثنتان للبدعة، وإذا طهرت واحدة للسنة.

قال: ولو قال لها أنت طالق أحسن الطلاق أو أجمل الطلاق أو أفضل الطلاق أو أكمل الطلاق أو خير الطلاق أو ما

أشبه هذا من تفصيل الكلام سألته عن نيته.

فإن قال: لم أنو شيئاً وقع الطلاق للسنة.

وكذلك لو قال: ما نويت إيقاعه في وقت أعرفه.

وكذلك لو قال: ما أعرف حسن الطلاق ولا قبيحه بصفة غير أنني نويت أن يكون أحسن الطلاق، وما قلت معه أن يقع الطلاق حين تكلمت به لا يكون له مدة غير الوقت الذي تكلمت به فيه فيقع حينئذ حين يتكلم به أو يقول أردت بأحسنه أنني طلقت من الغضب أو غيره فيقع حين يتكلم به إذا جاء بدلالة.

قال: ولو قال لها أنت طالق أقبح أو أسمج أو أقذر أو أشر أو أنتن أو ألم أو أبغض الطلاق أو ما أشبه هذا عما يقبح به الطلاق سألناه عن نيته؛ فإن قال أردت ما يخالف السنة منه أو قال أردت إن كان فيه شيء يقبح الأتبع وقع طلاق بدعة إن كانت طاهراً مجامعة أو حائضاً أو نفساء، حين تكلم به وقع مكانه، وإن كانت طاهراً من غير جماع وقع إذا حاضت أو نفست أو جومعت، وإن قال: لم أنو شيئاً أو خرس أو عته قبل يسأل وقع الطلاق في موضع البدعة؛ فإن سئل، فقال نويت أقبح الطلاق لها إذا طلقتها لريبة رأيته منها أو سوء عشرة أو بغضة مني لها أو لبغضا من غير ريبة، فيكون ذلك يقبح بها وقع الطلاق حين تكلم به؛ لأنه لم يصفه في أن يقع في وقت فيوقعه فيه.

قال: ولو قال لها أنت طالق واحدة حسنة قبيحة أو جميلة فاحشة أو ما أشبه هذا مما يجمع الشيء وخلافه كانت طالقاً حين تكلم بالطلاق؛ لأن ما أوقع في ذلك وقع بإحدى الصفتين، وإن قال نويت أن يقع في وقت غير هذا الوقت لم أقبل منه؛ لأن الحكم في ظاهر قوله ثتان أن الطلاق يقع حين تكلم به ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق إلا على نيته.

ولو قال لها أنت طالق إن كان الطلاق الساعة أو الآن أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك للسنة؛ فإن كانت طاهراً من غير جماع وقع عليها الطلاق، وإن كانت في تلك الحال مجامعة أو حائضاً أو نفساء لم يقع عليها الطلاق في تلك الحال ولا غيرها بهذا الطلاق.

ولو قال لها أنت طالق إن كان الطلاق الآن أو الساعة أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك للبدعة؛ فإن كانت مجامعة أو حائضاً أو نفساء طلقت، وإن كانت طاهراً من غير جماع لم تطلق.

ولو كانت المسألة الأولى في هذا كله غير مدخول بها أو مدخولاً بها لا تحيض من صغر أو كبر أو حبلى وقع هذا كله حين تكلم به، وإن أراد بقوله في المدخول بها التي تحيض في جميع

ثلاثاً، فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره.

١٧٨٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُوتَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لِيَاسٍ
بِإِسْنَادٍ طَوِيلٍ، قَالَ طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، ثُمَّ
بَدَأَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا فَجَاءَ يَسْتَفْئِي فَسَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عَبَّاسٍ، فَقَالَا لَا تَرَى أَنْ تَنْكِحَهَا حَتَّى تَتَزَوَّجَ زَوْجًا غَيْرَكَ،
فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ طَلَاقِي إِثَامًا وَاحِدَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّكَ
أَرْسَلْتَ مِنْ يَدِكَ مَا كَانَ لَكَ مِنْ فَضْلٍ. [قدم]

١٧٨٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُكَيْرِ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ
الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ إِسَارٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ
بْنَ عَمْرٍو وَابْنَ الْعَاصِ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ
يَمْسُهَا قَالَ عَطَاءٌ فَقُلْتُ إِنَّمَا طَلَاكُ الْبِكْرِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ عَبْدُ
اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو إِنَّمَا أَنْتَ قَاضٍ الْوَاحِدَةَ تَبَيَّنَهَا وَالثَّلَاثُ تُحَرِّمُهَا
حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ. [قدم]

قال الشافعي: قال الله عز وجل: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ

بأنفسهنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾، وقال: ﴿وَيَعْلَمْنَ أَنَّ الرِّجْعَةَ لِمَنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ إِنَّمَا
هِيَ عَلَى الْمُعْتَدَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا جَعَلَ الرِّجْعَةَ فِي الْعَدَةِ،
وَكَانَ الزَّوْجُ لَا يَمْلِكُ الرِّجْعَةَ إِذَا انْقَضَتِ الْعَدَةُ؛ لِأَنَّهُ يَحِلُّ لِلْمَرَأَةِ
فِي تِلْكَ الْحَالِ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَ الْمُطَلَّقِ فَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَلَمْ
يَدْخُلْ بِهَا تَطْلِيقُهُ أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، فَلَا رِجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا وَلَا عَدَّةَ وَلَهَا
أَنْ تَنْكِحَ مَنْ شَاءَتْ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهَا نِكَاحُهُ وَسِوَاهُ الْبِكْرِ فِي هَذَا
وَالثَّيْبِ.

قال: ولو قال للمرأة غير المدخول بها أنتِ طالق ثلاثاً

للسنة أو ثلاثاً للبدعة أو ثلاثاً ببعضهنَّ للسنة وبعضهنَّ للبدعة
وقعن معاً حين تكلم به؛ لأنه ليس فيها سنة ولا بدعة، وهكذا لو
كانت مدخولاً بها لا تحيض من صغر أو كبر أو حبلى، وإذا أرادت
في المدخول بها ثلاثاً أن يقعن في رأس كل شهر واحدة لزمه في
حكم الطلاق ثلاثاً يقعن معاً ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل
أن يطلقها في رأس كل شهر واحدة ويرتفعها فيما بين ذلك
ويصيبها ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يسعها هي أن
تصدق ولا تتركه ونفسها؛ لأن ظاهره أنهنَّ وقعن معاً وهي لا
تعلم ذلك كما قال: وقد يكذب على قلبه.

ولو قال للتي لم يدخل بها أنتِ طالق ثلاثاً للسنة وقعن

المسائل أردت طلاقاً ثلاثاً، أو أراد بقوله أنتِ طالق أحسن
الطلاق أو بقوله: أنتِ طالق أقيح الطلاق ثلاثاً كان ثلاثاً.

وكذلك إن أراد اثنتين، وإن لم يرد زيادة في عدد الطلاق
كانت في هذا كله واحدة.

ولو قال أنتِ طالق أكمل الطلاق فهكذا.

ولو قال لها أنتِ طالق أكثر الطلاق عدداً أو قال أكثر
الطلاق، ولم يزد على ذلك فهنَّ ثلاثٌ ويدين فيما بينه وبين الله
تعالى؛ لأن ظاهر هذا ثلاث.

قال: وطلاق المدخول بها حرمة مسلمة أو ذميمة أو أمة
مسلمة سواء في وقت إيقاعه، وإن نوى شيئاً وسعه فيما بينه وبين
الله تعالى أن لا يقع الطلاق إلا في الوقت الذي نوى.

ولو قال أنتِ طالق مئة مكة فهي واحدة إلا أن يريد أكثر
منها.

وكذلك إن قال مئة الدنيا أو قال مئة شيء من الدنيا؛
لأنها لا تملأ شيئاً إلا بكلامٍ فالواحدة والثلاث سواء فيما يملأ
بالكلام.

قال: ولو وقت، فقال أنتِ طالق غداً أو إلى سنة أو إذا
فعلت كذا وكذا أو كان منك كذا طلقت في الوقت الذي وقت
ولا تطلق قبله.

ولو قال للمدخول بها ألتي تحيض إذا قدم فلان أو عتق
فلان أو إذا فعل فلان كذا وكذا أو إذا فعلت كذا فأنتِ طالق لم
يقع ذلك إلا في الوقت الذي يكون فيه ما أوقع به الطلاق حائضاً
كانت أو طاهراً.

ولو قال أنتِ طالق في وقت كذا للسنة؛ فإن كان ذلك
الوقت وهي طاهر من غير جماع وقع الطلاق، وإن كان وهي
حائض أو نفساء أو مجامعة لم يقع إلا بعد طهرها من حيضة قبل
الجماع.

ولو قال لها أنتِ طالق لا للسنة ولا للبدعة أو للسنة
والبدعة كانت طالقاً حين تكلم بالطلاق.

٧٤- طلاقُ ألتي لم يدخل بها

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ
فَإِذَا طَلَّقَ الْمَرْءُ زَوْجَهُ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ
طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾.

قال الشافعي: والقرآن يدلُّ، والله أعلم على أنَّ من طلق
زوجة له دخل بها أو لم يدخل بها ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح
زوجاً غيره، فإذا قال الرجل لامرأته ألتي لم يدخل بها أنتِ طالق

وكذلك هو في الخنثى إلا أن تقوم عليه بينة في الخنثى بخلاف ما قال أو بينة بإقراره بإصابته توجب عليه شيئاً فيؤخذ لها. قال: ولو قال لها أنت طالق في شهر كذا أو إلى شهر كذا أو في غرة هلال شهر كذا أو في دخول شهر كذا أو في استقبال شهر كذا كانت طالقاً ساعة تغيب الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر، ولو روي هلال ذلك الشهر بعشي لم تطلق إلا بمغيب الشمس؛ لأنه لا يعدُّ الهلال إلا من ليلته لا من نهار يرى فيه لم ير قبل ذلك في ليلته.

ولو قال أنت طالق إذا دخلت سنة كذا أو في مدخل سنة كذا أو في سنة كذا أو إذا أنت سنة كذا كان هذا كالشهر لا يختلف إذا دخلت السنة التي أوقع فيها الطلاق وقع عليها الطلاق.

ولو قال لها أنت طالق في انسلاخ شهر كذا أو بمضي شهر كذا أو نفاذ شهر كذا، فإذا نفذ ذلك الشهر فرني الهلال أول ليلة من الشهر الذي يليه فهي طالق.

٧٦- الطلاق بالوقت الذي قد مضى

قال الشافعي: وإذا قال لامرأته أنت طالق أمس أو طالق عام أو أول أو طالق في الشهر الماضي أو في الجمعة الماضية، ثم مات أو خرس فهي طالق الساعة وتعتد من ساعتها، وقوله طالق في وقت قد مضى يريد إيقاعه الآن محال.

قال الزبيدي: وفيه قول آخر للشافعي أنه إذا قال لها أنت طالق أمس وأراد إيقاعه الساعة في أمس، فلا يقع به الطلاق؛ لأن أمس قد مضى، فلا يقع في وقت غير موجود.

قال الشافعي رحمه الله: ولو سئل، فقال قلته بلا نية شيء أو قال قلته لأن يقع عليها الطلاق في هذا الوقت وقع عليها الطلاق ساعة تكلم به واعتدت من ذلك الوقت.

ولو قال قلته مقراً أنني قد طلقته في هذا الوقت، ثم أصبتها فلها عليه مهرٌ مثلها وتعتد من يوم أصابها، وإن لم يصبها بعد الوقت الذي قال لها أنت طالق في وقت كذا وصدقته أنه طلقها في ذلك الوقت اعتدت منه من حين قاله، وإن قالت: لا أدري اعتدت من حين استيقنت وكانت كامراً طلقت، ولم تعلم.

قال: ولو كانت المسألة مجالها، فقال: قد كنت طلقته في هذا الوقت فعنيت أنك كنت طالقاً فيه بطلاقي إياك أو طلقها زوج في هذا الوقت. فقلت أنت طالق أي مطلقاً في هذا الوقت؛ فإن علم أنها كانت مطلقاً في هذا الوقت منه أو من غيره بينة تقوم أو بإقرارها أحلف ما أراد به إحداث طلاق، وكان القول قوله، وإن نكل حلف وطلقت، وهكذا لو قال لها أنت مطلقاً في

حين تكلم به؛ فإن نوى أن يقعن في رأس كل شهر، فلا يسعها أن تصدقه؛ لأنه لا عدة عليها فتقع الثتان عليها في رأس كل شهر واحدة ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع واحدة ولا تقع اثنتان؛ لأنهما يقعن وهي غير زوجة ولا معتدة.

ولو قال لامرأة تحيض، ولم يدخل بها أنت طالق إذا قدم فلان واحدة للسنة أو ثلاثاً للسنة فدخل بها قبل أن يقدم فلان وقعت عليها واحدة أو الثلاث إذا قدم فلان وهي طاهر من غير جماع، وإن قدم فلان وهي طاهر من أول حيض طلقت قبل يجامع وأسأله هل أراد إيقاع الطلاق بقدوم فلان فقط؟

فإن قال: نعم أو قال أردت إيقاع الطلاق بقدوم فلان للسنة في غير المدخول بها لا سنة التي دخل بها أوقعته عليه كيفما كانت امرأته؛ لأنها لم يكن فيها حين حلف ولا حين نوى السنة في التي لم يدخل بها وبني وإني أوقع الطلاق بينه مع كلامه.

وإذا قال الرجل لامرأته لم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت عليها الأولى، ولم تقع عليها الثتان من قبل أن الأولى كلمة تامة وقع بها الطلاق فبانت من زوجها بلا عدة عليها، ولا يقع الطلاق على غير زوجة.

١٧٨٨- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ،

عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ أَبِي قَسِيطٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ، ثُمَّ أَنْتَ طَالِقٌ، ثُمَّ أَنْتَ طَالِقٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَطْلُقُ امْرَأَةً عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ؟ قَدْ بَانَتْ مِنْهُ مِنْ حِينَ طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ الْأُولَى. [أخرجه البيهقي (٣٥٥/٧)]

٧٥- ما جاء في الطلاق إلى وقت من الزمان

قال الشافعي رحمه الله: إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق غداً، فإذا طلع الفجر من ذلك اليوم فهي طالق.

وكذلك إن قال لها أنت طالق في غرة شهر كذا، فإذا رأى غرة شهر كذا فتلک غرته؛ فإن أصابها وهو لا يعلم أن الفجر طلع يوم أوقع عليها الطلاق أو لا يعلم أن الهلال روي، ثم علم أن الفجر طلع قبل إصابته إياها أو الهلال روي قبل إصابته إياها إلا أنه يعلم أن إصابته كانت بعد المغرب، ثم روي الهلال، فقد وقع الطلاق قبل إصابته إياها ولها عليه مهرٌ مثلها بإصابته إياها بعد وقرع طلاقه عليها ثلاثاً إن كان طلقها ثلاثاً أو تطليقة لم يكن بقي عليها من الطلاق إلا هي، وإن طلقها واحدة فلها عليه مهرٌ مثلها، ولا تكون إصابته إياها رجعة، والقول في الإصابة قول الزوج مع يمينه.

بعض هذه الأوقات، وهكذا إن قال: كنت مطلقةً أو يا مطلقةً في بعض هذه الأوقات.

قال: وإذا قال الرجلُ لامرأته، وقد أصابها أنتِ طالقٌ إذا طَلَّقْتَكِ أو حينَ طَلَّقْتَكِ أو متى ما طَلَّقْتَكِ أو ما أشبه هذا لم تطلقِ حتى يطلِّقها، فإذا طَلَّقها واحدةً وقعت عليها التطليقة بابتدائه الطلاق، وكان وقوعُ الطلاق عليها غايةً لطلِّقها إليه كقوله أنتِ طالقٌ إذا قَدِمَ فلانٌ، وإذا دخلتِ الدارَ، وما أشبه هذا فتطلقِ الثانيةَ بالغاية، ولم يقع عليها بعده طلاقٌ.

ولو قال لها أنتِ طالقٌ كلِّما وقعَ عليك طلاقِي أو ما أشبه هذا لم تطلقِ حتى يقعَ عليها طلاقه، فإذا أوقعَ عليها تطليقةً يملكُ الرجعةَ وقعت عليها الثلاثُ الأولى بإيقاعه للطلاق والثانيةُ بوقوعِ التطليقةِ الأولى التي هي غايةُ لها. والثالثةُ بأثرِ الثانيةِ غايةً لها، وكان هذا كقوله كلِّما دخلتِ الدارَ، وكلِّما كلمتِ فلاناً فأنتِ طالقٌ فكلِّما أحدثتِ شيئاً مما جعله غايةً يقعَ عليها الطلاقُ به طلقت.

ولو قال: إنما أردت بهذا كله أنك إذا طَلَّقْتَكِ طالقٌ بطلاقي لم يدين في القضاء؛ لأنَّ ظاهرَ قوله غيرُ ما قال: وكان له فيما بينه وبين الله تعالى أن يجسها، ولا يسمعها هي أن تقيمَ معه؛ لأنها لا تعرفُ من صدقه ما يعرفُ من صدقِ نفسه، وهكذا إن طَلَّقها بصريحِ الطلاقِ أو كلامٍ يشبه الطلاقَ نَبَتْه فيه الطلاقُ، وهكذا إن خيَّرها فاختارت نفسها أو ملكها فطلقت نفسها واحدة؛ لأنَّ كلَّ هذا بطلاقه وقعَ عليها.

وكذلك كلُّ طلاقٍ من قبلِ الزوجِ مثلِ الإيلاءِ وغيره مما يملكُ فيه الرجعةَ.

قال: وإن وقعَ الطلاقُ الَّذي أوقعَ لا يملكُ فيه الرجعةَ لم يقعَ عليها إلا الطلاقُ الَّذي أوقعَ يملكُ فيه الرجعةَ؛ لأنَّ الطلاقَ الثاني والثالثَ لا يقعُ إلا بغايةِ الأولى بعدَ وقوعها، فلا يقعُ طلاقه على امرأةٍ لا يملكُ رجعتها، وذلك مثلُ قوله إذا وقعَ عليك طلاقِي فأنتِ طالقٌ فخالعها فوقعت عليها تطليقةُ الخلعِ، ولا يقعُ عليها غيرها؛ لأنَّ الطلاقَ الَّذي أوقعَ بالخلعِ يقعُ وهي بعده غيرُ زوجةٍ، ولا يملكُ رجعتها.

قال الربيعُ: إذا قال لها أنتِ طالقٌ إذا طَلَّقْتَكِ فأرادَ أن تكونَ طالقاً بالطلاقِ إذا طَلَّقها فهي واحدةٌ.

٧٧- الفسخ

قال الشافعي رحمه الله: وكلُّ فسخٍ كانَ بينَ الزوجين، فلا يقعُ به طلاقٌ لا واحدةً ولا ما بعدها، وذلك أن يكونَ عبدٌ تحته أمةٌ فتعتق فتختار فراقه أو يكونَ عتيباً فتختير فتختار فراقه أو ينكحها محرماً فيفسخ نكاحه أو نكاحٌ متعةٍ، ولا يقعُ بهذا نفسه

طلاقٌ ولا بعده؛ لأنَّ هذا فسخٌ بلا طلاقٍ.

ولو قال رجلٌ لامرأته أنتِ طالقٌ أينَ كنتِ فطلِّقها تطليقةً لم يقعَ عليها إلا هي؛ لأنها إذا طلقت واحدةً فهي طالقٌ أينَ كانت، وهكذا لو قال لها أنتِ طالقٌ حيثُ كنتِ وأنى كنتِ، ومن أينَ كنتِ.

ولو قال لها أنتِ طالقٌ طالقاً كانت طالقاً واحدةً ويسألُ عن قوله طالقاً؛ فإن قال أردت أنتِ طالقٌ إذا كنتِ طالقاً وقعَ اثنتانِ الأولى بإيقاعه الطلاق. والثانيةُ بالحنثِ والأولى لها غايةٌ.

فإن قال أردت اثنتين وقعت اثنتانِ معاً، وإن قال أردت إيفهامِ الأولى بالثانيةِ أحلف، وكانت واحدةً.

قال: ولو قال لها أنتِ طالقٌ إذا قَدِمَ فلانٌ بلدٌ كذا وكذا فقدمَ فلانٌ ذلكَ البلدَ طلقت، وإن لم يقدمَ ذلكَ البلدَ، وقدمَ بلسداً غيره لم تطلقِ.

ولو قال أنتِ طالقٌ كلِّما قَدِمَ فلانٌ فكلِّما قَدِمَ فلانٌ طلقت تطليقةً، ثمَّ كلِّما غابَ من المصِرِّ، وقَدِمَ فهي طالقٌ أخرى حتى يأتيَ على جميعِ الطلاقِ؟

ولو قال لها أنتِ طالقٌ إذا قَدِمَ فلانٌ فقدمَ بفلانٍ ميتاً لم تطلقِ؛ لأنَّه لم يقدمَ.

ولو قال لها أنتِ طالقٌ إذا قَدِمَ فلانٌ فقدمَ بفلانٍ مكرهاً لم تطلقِ؛ لأنَّ حكمَ ما فعلَ به مكرهاً كما لم يكن.

ولو قال أنتِ طالقٌ متى رأيتِ فلاناً بهذا البلدِ فرائته، وقد قَدِمَ به مكرهاً طلقت؛ لأنَّه أوقعَ الطلاقَ برؤيتها نفسَ فلانٍ، وليس في رؤيتها فلاناً إكراهَ لها يطلُّ به عنها الطلاقُ.

قال الربيعُ: إذا كانَ كلُّ قدومه وهي في العدةِ فأمَّا إذا خرجت من العدةِ فغابَ، ثمَّ قَدِمَ لم يقعَ عليها طلاقٌ؛ لأنها ليست بزوجةٍ وهي كاجنبيةٍ.

قال الشافعي: ولو قال لها أنتِ طالقٌ إن كلمتِ فلاناً فكلَّمْتِ فلاناً وهو حيٌّ طلقت، وإن كلمته حيثُ يسمعُ كلامها طلقت، وإن لم يسمعه، وإن كلمته ميتاً أو نائماً أو بحيث لا يسمعُ أحدٌ كلامَ من كلمته بمثلِ كلامها لم تطلقِ.

ولو كلمته وهي نائمةٌ أو مغلوبةٌ على عقلها لم تطلقِ؛ لأنَّه ليسَ بالكلامِ الَّذي يعرفُ النَّاسُ، ولا يلزمها به حكمٌ بحالٍ.

وكذلك لو أكرهت على كلامه لم تطلقِ.

وإذا قال لامرأته، وقد دخلَ بها أنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ وقعت الأولى ويسألُ عما نوى في اللتين بعدها؛ فإن كانَ أرادَ تبينَ الأولى فهي واحدةٌ، وإن كانَ أرادَ إحداثَ طلاقٍ بعدَ الأولى فهو ما أرادَ.

ما كان منها طالقٌ فهي طالقٌ.

ولو قال لها بعضك طالقٌ أو جزءٌ منك طالقٌ أو سَمَى جزءاً من ألفٍ جزء طالقاً كانت طالقاً والطلاق لا يتبعض، وإذا قال لها أنت طالقٌ نصفٌ أو ثلثٌ أو ربعٌ تطليقةٌ أو جزءاً من ألفٍ جزءٌ كانت طالقاً والطلاق لا يتبعض.

ولو قال لها أنت طالقٌ نصفٌ تطليقةٌ كانت طالقاً واحدةً إلا أن يريد اثنتين أو يقول أردت أن يقع نصفٌ بحكمه ما كان ونصفٌ مستأنفٌ بحكمه ما كان فتطلق اثنتين.

وكذلك لو قال لها أنت طالقٌ ثلاثةً أو ثلاثٍ تطليقةٌ أو أربعةً أو أربعٍ تطليقةٌ كان كلٌ واحداً من هؤلاء تطليقةً واحدةً؛ لأن كل تطليقةً تجتمع نصفين أو ثلاثةً أو ثلاثٍ أو أربعةً أو أربعٍ إلا أن ينوي به أكثر فيقع بالنية مع اللفظ، وهكذا لو قال لها أنت طالقٌ نصفٌ وثلثٌ وسدسٌ تطليقةٌ أو نصفٌ وربعٌ وسدسٌ تطليقةٌ.

ولو نظر رجلٌ إلى امرأةٍ له وامرأةٍ معها ليست له بامرأةٍ، فقال إحداكما طالقٌ كان القول قولهُ؛ فإن أراد امرأته فهي طالقٌ، وإن أراد الأجنبية لم تطلق امرأته، وإن قال أردت الأجنبية أحلف وكانت امرأته بحالها لم يقع عليها طلاقٌ.

ولو قال لامرأته أنت طالقٌ واحدةً في ثنتين كانت طالقاً واحدةً وسئل عن قوله في اثنتين.

فإن قال: ما نويت شيئاً لم تكن طالقاً إلا واحدةً؛ لأن الواحدة لا تكون داخلةً في اثنتين بالحساب فهو ما أراد فهي طالقٌ اثنتين، وإن قال أردت واحدةً في اثنتين مقرونةً بثنين كانت طالقاً ثلاثاً في الحكم.

قال: ولو قال أنت طالقٌ واحدةً، وواحدةً كانت طالقاً اثنتين.

ولو قال واحدةً واثنتين باقيةً لي عليك كانت طالقاً واحدةً. وكذلك لو قال واحدةً، وواحدةً باقيةً لي عليك، وواحدةً لا أوقعها عليك إلا واحدةً.

ولو قال أنت طالقٌ واحدةً لا يقع عليك إلا واحدةً تقع عليك وقعت عليها واحدةً حين تكلم بالطلاق.

وإذا كان لرجل أربع نسوة، فقال: قد أوقعت بينكن تطليقةً كانت كلٌ واحداً منهن طالقاً واحدةً.

وكذلك لو قال اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً إلا أن يكون نوى أن كل واحدة من الطلاق تقسم بينهن فتكون كلٌ واحداً منهن طالقاً ما سَمَى من جماعتهن واحدةً أو ثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً.

فإن قال: قد أوقعت بينكن خمس تطليقاتٍ فكلٌ واحدةً منهن طالقٌ اثنتين.

وإن أراد بالثالثة تبين الثانية فهي اثنتان، وإن أراد بها طلاقاً ثالثاً فهي ثالثة، وإن مات قبل أن يسأل فهي ثلاث؛ لأن ظاهر قوله أنها ثلاث.

ولو قال لها أنت طالقٌ وطالقٌ طالقٌ وقعت عليها اثنتان الأولى والثانية التي كانت بالوفاة؛ لأنها استئنافٌ كلامٍ في الظاهر ودينٌ في الثالثة؛ فإن أراد بها طلاقاً فهي طالقٌ.

وإن لم يرد بها طلاقاً وأراد إفهاماً الأول أو تكريره فليس بطلاق.

ولو قال أردت بالثانية إفهاماً الكلام الأول والثالثة إحداه طلاقٌ كانت طالقاً ثالثاً في الحكم؛ لأن ظاهر الثانية ابتداء طلاق لا إفهام، ودينٌ فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يدين في القضاء وتقع الثالثة؛ لأنه أراد بها ابتداء طلاق لا إفهاماً، وإن احتملته.

وهكذا إن قال لها أنت طالقٌ، ثم أنت طالقٌ، ثم أنت طالقٌ وقعت اثنتان ودينٌ في الثالثة كما وصفت.

ولو قال لها أنت طالقٌ وأنت طالقٌ، ثم أنت طالقٌ وقعت ثلاث؛ لأن الأولى ابتداء طلاق والثانية استئنافٌ.

وكذلك الثالثة لا تكون في الظاهر إلا استئنافاً؛ لأنها ليست على سياق الكلام الأول.

ولو قال لها أنت طالقٌ بل طالقٌ كانت طالقاً اثنتين.

ولو قال أردت إفهاماً أو تكرير الأولى عليها لم يدين في الحكم؛ لأن بل: ليقاض طلاقٌ حادث لا إفهامٌ ماضٍ غيره.

ولو قال لها أنت طالقٌ طالقاً كانت واحدةً إلا أن يريد بقوله طلاقاً ثانية؛ لأن طالقٌ طالقاً ابتداءً صفة طلاقٍ كقوله طلاقاً حسناً أو طلاقاً قبيحاً.

٧٨- الطلاق بالحساب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قال لها أنت طالقٌ واحدةً قبلها واحدةً أو واحدةً بعدها واحدةً كانت طالقاً اثنتين.

فإن قال أردت واحدةً، ولم أرد بالتي قبلها أو بعدها طلاقاً لم يدين في الحكم ودينٌ فيما بينه وبين الله تعالى: ولو طلقها واحدةً، ثم راجعها، ثم قال أنت طالقٌ واحدةً قبلها واحدةً، فقال أردت أنني كنت قد طلقتها قبلها واحدةً أحلف ودينٌ في الحكم.

ولو قال أنت طالقٌ واحدةً بعدها واحدةً، ثم سكت، ثم قال أردت بعدها واحدةً أوقعها عليك بعد وقتٍ أو لا أوقعها عليك إلا بعده لم يدين في الحكم ودينٌ فيما بينه وبين الله تعالى.

وإذا قال الرجل لامرأته بدئك أو رأسك أو فرجك أو رجلك أو يدك أو سَمَى عضواً من جسدها أو إصبعها أو طرفاً

نفسه.

وإن قال لها أنت طالق واحدة غليظة أو واحدة أغلظ أو أشد أو أفضح أو أعظم أو أطول أو أكبر فهي طالق واحدة لا أكثر منها، ويكون الزوج في كلها يملك الرجعة لما وصفت.

وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً تقع في كل يوم واحدة كان كما قال: ولو وقعت عليها واحدة في أول يوم؛ فإن ألقت حملاً فبانت منه، ثم جاء الغد ولا عدة عليها منه لم تقع الثانية ولا الثالثة؛ فإن قال أنت طالق في كل شهر فوَقعت الأولى في أول شهر، ووقعت الآخرين واحدة في كل شهر قبل مضي العدة وقعت الثالث، ولو مضت العدة فوقع منها شيء بعد مضي العدة لم يلزمها؛ لأنه وقع وهي غير زوجة.

ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً كل سنة واحدة فوَقعت الأولى، فلم تنقض عتبتها منها حتى راجعها فجاءت السنة الثانية وهي زوجة وقعت الثانية؛ فإن راجعها في العدة وجاءت السنة الثالثة وقعت الثالثة.

وكذلك لو لم يراجعها في العدة؛ ولكن نكحها بعد مضي العدة فجاءت السنة وهي عنده وقع الطلاق؛ ولو وقعت الأولى، ثم جاءت السنة الثانية وهي غير زوجة ولا في عدة منه لم تقع الثانية؛ ولو نكحها بعده وجاءت السنة الثانية وهي عنده وقعت الثانية؛ وإن نكحها بعده وجاءت السنة الثالثة وهي عنده وقعت الثالثة؛ لأنها زوجة، ولو خالها؛ فكانت في عدة منه وجاءت سنة وهي في عدة إلا أنه لا يملك رجعتها لم يقع عليها الطلاق في عدة لا يملك رجعتها فيها.

ولو قال لها أنت طالق كلما مضت سنة فخالها، ثم مضت السنة الأولى، وليست له بزوجة كانت في عدة منه أو في غير عدة لم يلزمه الطلاق؛ لأن وقت الطلاق وقع، وليست له بزوجة؛ فإن نكحها نكاحاً جديداً فكلمها مضت سنة من يوم نكحت وقعت تطلق حتى يقضي طلاق الملك كله.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر: أنه إذا خالها، ثم تزوجها لم يقع عليها الطلاق بمجيء السنة؛ لأن هذا غير النكاح الأول.

قال الشافعي: ولو قال لها أنت طالق في كل شهر واحدة أو في مضي كل شهر واحدة، ثم طلقها ثلاثاً قبل أن يقع منها شيء أو بعد ما وقع بعضهن ونكحت زوجاً غيره فأصابها، ثم نكحها فمرت تلك الشهور لم يلزمها من الطلاق شيء؛ لأن طلاق ذلك الملك مضى عليه كله وحرمت عليه، فلا تحل إلا بعد زوج ونكاح جديد وكانت كمن لم تنكح قط في أن لا يقع عليها طلاق عقده في الملك الذي بعد الزوج، ولو كان طلقها واحدة أو

وكذلك ما زاد إلى أن يبلغ ثمان تطليقات؛ فإن زاد على الثمان شيئاً من الطلاق كن طوالت ثلاثاً ثلاثاً؛ فإن قال أردت أن يكون ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً لواحدةٍ منهن كانت التي أراد طالقاً ثلاثاً، ولم يدين في الآخر معها في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى، وكان من بقي طالقاً اثنتين اثنتين، ولو كان قال يئنكن خمس تطليقات لبعضكن فيها أكثر مما لبعض كان القول قوله وأقل ما تطلق عليه منهن واحدة في الحكم، ثم يوقف حتى يوقع على من أراد بالفضل منهن الفضل، ولا يكون له أن يحدث إيقاعاً لم يكن إرادته في أصل الطلاق؛ فإن لم يكن نوى بالفضل واحدة منهن فشاء أن تكون التغطية الفضل بينهما أربعاً فكن جميعاً تطليقتين، ويكون أحق بالرجعة كان ذلك له.

وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين فهي طالق واحدة، وإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة فهي طالق اثنتين، وإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً كانت طالقاً ثلاثاً إنما يكون الاستثناء جائزاً إذا بقي مما سمى شيء يقع به شيء مما أوقع، فاما إذا لم يبق مما سمى شيئاً مما استثنى، فلا يجوز الاستثناء والاستثناء حيثن محال.

ولو قال لها أنت طالق، ثم طالق وطلق إلا واحدة كانت طالقاً ثلاثاً؛ لأنه قد أوقع كل تطليق وحدها، ولا يجوز أن يستثنى واحدة من واحدة كما لو قال لغلامين له مبارك حرّ وسالم حرّ إلا سالم لم يجز الاستثناء، ووقع العشق عليهما معاً كما لا يجوز أن يقول سالم حرّ إلا سالم لا يجوز الاستثناء إذا فرق الكلام ويجوز إذا جمعه، ثم بقي شيء يقع به بعض ما أوقع، وإذا طلق واحدة واستثنى نصفها فهي طالق واحدة؛ لأن ما بقي من الطلاق يكون تطليقة تامّة لو ابتداء، وإذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق والاستثناء في الطلاق والعناق والنذر كهو في الأيمان لا يخالفها.

ولو قال: أنت طالق إن شاء فلان لم تطلق حتى يشاء فلان، وإن مات فلان قبل أن يشاء أو خرس أو غاب فهي امرأته بجاهها؛ فإن قالت: قد شاء فلان، وقال الزوج لم يشأ فلان فالقول قول الزوج مع يمينه، ولو شاء فلان وهو مغلوب أو مغلوب على عقله من غير سكر لم تكن طالقاً، ولو شاء وهو سكران كانت طالقاً؛ لأن كلامه سكران كلام يقع به الحكم.

وإذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بانأ فهي طالق واحدة يملك الرجعة، ولا يكون البائن بانأ مما ابتداء من الطلاق إلا ما أخذ عليه جملاً كما لو قال لعبد أنت حرّ ولا ولاية لي عليك كان حرّاً وله ولاؤه؛ لأن قضاء النبي ﷺ أن الزلاء لمن أعنت وقضاء الله تبارك وتعالى أن المطلق واحدة واثنتين يملك الرجعة في العدة، فلا يبطل ما جعل الله عز وجل ورسوله ﷺ لأمري بقول

اللَّهُ تَعَالَى فِي نِسَائِكَ، وَقَدْ وَعَيْتَ يَوْمِي وَلَيْلَتِي لأُخْتِي عَائِشَةَ.

١٧٩١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ سَوْدَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ. [اهدم]

١٧٩٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَفَّى عَنْ نِسْءِ نِسْوَةٍ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِسَمَانَ.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ والقراء يدل على مثل معاني الأحاديث بان يتنا فيه إذا خافت المرأة نشوز بعلمها أن لا بأس عليها أن يصلحها ونشوز البعل عنها بكرهته لها فأباح الله تعالى له حبسها على الكره لها فلها وله أن يصلحها، وفي ذلك دليل على أن صلحها إياه بترك بعض حقها له.

وقد قال الله عز وجل ﴿وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ إلى خيراً كثيراً.

قال الشافعي: فيحل للرجل حبس المرأة على ترك بعض القسم لها أو كله ما طابت به نفساً، فإذا رجعت فيه لم يحل له إلا العدل لها أو فراقها؛ لأنها إنما تهب في المستأنف ما لم يجب لها فما أقامت على هبته حل، وإذا رجعت في هبته حل ما مضى بالهبة، ولم يحل ما يستقبل إلا بتجديد الهبة له.

قال: وإذا وهبت له ذلك فأقام عند امرأة له إياماً، ثم رجعت استأنف العدل عليها، وحل له ما مضى قبل رجوعها.

قال: فإن رجعت، ولا يعلم بالرجوع فأقام على ما حللته منه، ثم علم أن قد رجعت استأنف العدل من يوم علم، ولا بأس عليه فيما مضى، وإن قال: لا أفارقها ولا أعدل لها أجبر على القسم لها، ولا يجبر على فراقها.

قال: ولا يجبر على أن يقسم لها الإصابة وينبغي له أن يتحرى لها العدل فيها.

قال: وهكذا لو كانت منفردة به أو مع أمه له يطؤها أمر بتقوى الله تعالى، وأن لا يضربها في الجماع، ولم يفرض عليه منه شيء بعينه إنما يفرض عليه ما لا صلاح لها إلا به من نفقة وسكنى وكسوة، وأن يأوي إليها فأما الجماع فموضع تلذذ، ولا يجبر أحد عليه.

قال: ولو أعطاه مالاً على أن تحله من يومها وليلتها فقبلته فالعطية مردودة عليه غير جائزة لها، وكان عليه أن يعدل لها فيوقها ما ترك من القسم لها؛ لأن ما أعطاهما عليه لا عين مملوكة ولا منفعة.

اثنتين بقي من طلاق ذلك الملك شيء، ثم مرت لها مدة أوقع عليها فيها الطلاق وهو يملكها وقع، وهكذا لو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق فكلما دخلتها وهي زوجة له أو في عدو من الطلاق يملك فيه الرجعة فهي طالق، وكلما دخلتها وهي غير زوجة له أو في عدو من فرقة لا يملك الرجعة فهي غير طالق، فإذا طلقها ثلاثاً فحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، ثم نكحت زوجاً غيره فاصابها، ثم نكحها، ثم دخل بها لم يقع عليها الطلاق بكلام متقدم في ملك نكاح قد حرم حتى كان بعده زوجاً أحل استئناف النكاح، وإذا هدم نكاح الزوج الطلاق حتى صارت كمن ابتدأ نكاحه ممن لم تنكحه قط هدم اليمين التي يقع بها الطلاق؛ لأنها أضعف من الطلاق.

وهكذا لو قال أنت طالق كلما حضت وغير ذلك مما يقع الطلاق فيه في وقت فعلى هذا الباب كله وقياسه.

ولو قال لها أنت طالق كل سنة ثلاثاً فطلقت ثلاثاً في أول سنة، ثم تزوجت زوجاً أصابها، ثم نكحها نكاحاً جديداً لم يقع عليها فيما يمضي من السنين بعد شيء؛ لأن طلاق الملك الذي عقد فيه الطلاق بوقت قد مضى.

ولو قال لها أنت طالق في كل سنة تطليقة فوقعت عليها واحدة أو اثنتان، ثم تزوجها زوجاً غيره، ثم دخل بها، ثم طلقها أو مات عنها فنكحها الأول، ثم مضت سنة وقعت عليها تطليقة حتى تعد ثلاث تطليقات؛ لأن الزوج يهدم الثلاث، ولا يهدم الواحدة ولا اثنتين.

٧٩ - الخلع والنشوز

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير﴾.

١٧٨٩ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ ابْنَةَ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ كَانَتْ عِنْدَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فَكَّرَ مِنْهَا أَمراً إما كبيراً أو غيره فَأَرَادَ طَلَاقَهَا، فَقَالَتْ: لَا تُطَلِّقْنِي وَأَمْسِكْنِي وَأَقْسِمْ لِي مَا بَدَأَ لَكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً﴾ الآية. [أخرجه البيهقي (٧/٢٩٦، ٧٥٧)]

١٧٩٠ - قال الشافعي: وَقَدْ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَمَّ بِطَلَاقِ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَقَالَتْ: لَا تُطَلِّقْنِي وَدَعْنِي يَحْشُرْنِي

قال: ولا يكون له أن يدخل في الليل على التي لم يقسم لها؛ لأن الليل هو القسم، ولا بأس أن يدخله في النهار للحاجة لا ليأوي، فإذا أراد أن يأوي إلى منزله أوى إلى منزل التي يقسم لها، ولا يجامع امرأة في غير يومها، فإن فعل، فلا كفارة عليه.

قال: وإن مرضت إحدى نسائه عاده في النهار، ولم يعدها في الليل، وإن ماتت، فلا بأس أن يقيم عندها حتى يواربها، ثم يرجع إلى التي لها القسم، وإن ثقلت: فلا بأس أن يقيم عندها حتى تخف أو تموت، ثم يوفي من بقي من نسائه مثل ما أقام عندها.

قال: وإن أراد أن يقسم ليتين ليتين وثلاثاً ثلاثاً كان ذلك له، وأكره مجاوزة الثلاث من العدو من غير أن أحرمه، وذلك أنه قد يموت قبل أن يعدل للثانية وعرض، وإن كان هذا قد يكون فيما دون الثلاث.

قال: وإذا قسم لامرأة، ثم غاب، ثم قدم ابتداء القسم للتي تليها في القسم، وهكذا إن كان حاضراً فشغل عن المبيت عندها ابتداء القسم كما يبتدئ القادم من الغيبة فيبدأ بالقسم للتي كانت ليلتها.

قال: وإن كان عندها بعض الليل، ثم غاب، ثم قدم ابتداء فأوفاهما قدر ما بقي من الليل، ثم كان عند التي تليها في آخر الليل حتى يعدل بينهما في القسم.

قال: وإن كان عندها مريضاً أو متداوياً أو هي مريضة أو حائضاً أو نساءً فذلك قسم يحبس عليها.

وكذلك لو كان عندها صحيحاً فترك جماعها حسب ذلك من القسم عليها إنما القسم على المبيت كيف كان المبيت.

قال: ولو كان محبوساً في موضع يصل إليه فيه عدل بينهما كما يعدل بينهما لو كان خارجاً.

قال: والمريض والصحيح في القسم سواء، وإن أحب أن يلزم منزلاً لنفسه، ثم يبعث إلى كل واحدٍ منهن يوماً وليتها فتأتيه كان ذلك له وعليهن فأتين امتنع من إتيانه كانت تاركة لحقها عاصية، ولم يكن عليه القسم لها ما كانت متمتعاً.

قال: وهكذا لو كانت في منزل أو في مسكنه فغلقته دونه وامتنعت منه إذا جاءها أو هربت أو ادعت عليه طلاقاً كاذبة حل له تركها والقسم لغيرها وترك أن يتفق عليها حتى تعود إلى أن لا تمتنع منه وهذه ناسخ، وقد قال الله تبارك وتعالى ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِى الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾، فإذا أذن في هجرتها في المضجع لخوف نشوزها كان مباحاً له أن يأتي غيرها من أزواجه في تلك الحال وفيما كان مثلها.

قال: ولو حللته فوهب لها شيئاً على غير شرط كانت المبة لها جائزاً، ولم يكن له الرجوع فيها إذا قبضتها، وإن رجعت هي في تحليله فيما مضى لم يكن لها، وإن رجعت في تحليله فيما لم يمض كان لها وعليه أن يعدل؛ لأنها لم تملك ما لم يمض فيجوز تحليلها له فيما ملكت.

٨٠- جماع القسم للنساء

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَنُوكُنَّ كَالْمُعَلَّقَةِ﴾.

قال الشافعي: سمعت بعض أهل العلم يقول قولاً معناه ما أصف ﴿لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾ إنما ذلك في القلوب ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ لا تتبعوا أهواءكم أفعالكم فيصير الميل الذي ليس لكم فتدروها، وما أشبه ما قالوا عندي بما قالوا؛ لأن الله عز وجل تجاوز عما في القلوب وكسب على الناس الأفعال والأقوال، فإذا مال بالقول والفعل فذلك كل الميل قال الله عز وجل ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، وقال في النساء ﴿وَلَهُنَّ بِمَا لَكَ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

قال الشافعي: ومن رسول الله ﷺ القسم بين النساء فيما وصفت من قسمه لأزواجه في الحضر وإحلال سودة له يومها وليلتها.

قال الشافعي: ولم أعلم مخالفاً في أن على المرأة أن تقسم لنسائه فيعدل بينهما، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يقسم فيعدل، ثم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك وأنت أعلم بما لا أملك يعني، والله أعلم قلبه، وقد بلغنا أنه كان يطاق به محمولاً في مرضه على نسائه حتى ملته.

٨١- تفريع القسم والعدل بينهما

قال الشافعي: (عماد القسم الليل؛ لأنه سكن قال الله تبارك وتعالى ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ﴾، وقال: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّيَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾).

قال الشافعي: فإذا كان عند الرجل أزواج حرائر مسلمات أو كليات، أو مسلمات وكليات.

فهن في القسم سواء وعليه أن يبيت عند كل واحدةٍ منهن ليلة.

قال الشافعي: وإذا كان فيهن أمة قسم للحرّة ليتين وللأمة ليلة.

قال الشافعي رحمه الله: وهكذا الأمة إذا امتنعت بنفسها أو منعها أهلها منه، فلا نفقة ولا قسم لها حتى تعود إليه. وكذلك إذا سافر بها أهلها بإذنه أو غير إذنه، فلا نفقة ولا قسم.

قال: وإذا سافرت الحرّة بإذنه أو بغير إذنه، فلا قسم لها ولا نفقة إلا أن يكون هو الذي اشخصها، فلا يسقط عنه نفقتها ولا قسمها وهي إذا اشخصها مخالفة لها إذا شخص هو وهي مقيمة؛ لأن إشخاصه إياها كقلها إلى منزل فليس له تركها فيه بلا نفقة ولا قسم وشخصه هو شخص بنفسه وهو الذي عليه القسم لا له.

قال: وإذا جنت امرأة من نسائه أو خبلت فغلبت على عقلها؛ فكانت تمتنع منه سقط حقها في القسم؛ فإن لم تكن تمتنع فلها حقها في القسم.

وكذلك لو خرس أو مرضت أو ارتقت كان لها حقها في القسم ما لم تمتنع منه أو يطلّوها.

وإنما قلنا يقسم للزّقاء، وإن لم يقدر عليها كما قلنا يقسم للمحاض، ولا يجلّ له جماعها؛ لأن القسم على السكن لا على الجماع ألا ترى أننا لا نجبره في القسم على الجماع، وقد يستمتع منها وتستمتع منه بغير جماع.

قال: وإذا كان الزّوج عنيّاً أو خصيّاً أو مجبوراً أو من لا يقدر على النساء بحال أو لا يقدر عليهنّ إلا بضعف أو إعياء فهو والصّحيح القوي في القسم سواء؛ لأن القسم على ما وصفت من السكن.

وكذلك هو في النفقة على النساء، وما يلزم هنّ.

قال: وإذا تزوّج المخبول أو الصّحيح فغلب على عقله وعنده نسوة ابني لوليّه القائم بأمره أن يطوف به عليهنّ أو يأتيه بهنّ حتى يكنّ عنده ويكون عندهنّ كما يكون الصّحيح العقل عند نسائه ويكنّ عنده، وإن أغفل ذلك فبس ما صنع، وإن عمّد أن يجور به أئمّ هو ولا مائم على مغلوب على عقله.

قال: ولو كان رجل يمين وفيق وعنده نسوة فعزل في يوم جنونه عن نسائه جعل يوم جنونه كيوم من غيبته واستأنف القسم بينهما، وإن لم يفعل؛ فكان في يوم جنونه عند واحدة منهنّ حسب كما إذا كان مريضاً فقسم لها وقسم للأخرى يومها وهو صحيح.

قال: ولو قسم لها صحيحاً فجنت في بعض الليال، وكان عندها كانت قد استوفت، وإن خرج من عندها أوفى لها ما بقي من الليل.

قال: وإن جنت هي أو خرجت في بعض الليال كان له أن يكون عند غيرها، ولا يوفىها شيئاً من قسمها ما كانت تمتنع منه

ويقسم لنسائه البواقي قسم النساء لا امرأة معهنّ غيرهنّ. قال: ولو استكرهه سلطان أو غيره أو خرج طائعاً من عند امرأة في الليل عاد فأوفاهما ما بقي من الليل.

قال: وإن كان ذلك في النهار لم يكن عليه فيه شيء إذا لم يكن ذاهباً إلى غيرها من نسائه ولا أكسره في النهار شيئاً إلا أثره غيرها من أزواجه فيه بمقام أو جماع، فإذا أقام عند غيرها في نهارها أوفاهما ذلك من يوم التي أقام عندها.

قال: ولو كان له مع نسائه إمأة يطوئن لم يكن للإماء قسم مع الأزواج ويأتين كيف شاء أكثر مما يأتي النساء في الأيام والليالي والجماع وأقل كما يكون له أن يسافر ويغيب في المصر عن النساء، فإذا صار إلى النساء عدل بينهما.

وكذلك يكون له ترك الجوّاري والمقام مع النساء غير أني أحب في الأحوال كلّها أن لا يؤثر على النساء، وأن لا يعطل الجوّاري.

قال: وهكذا إذا كان له جوار لا امرأة معهنّ كان عند آيتهنّ شاء ما شاء وكيفما شاء وأحبّ له أن يتحرى استطابة أنفسهنّ بمقارنته، وأن يجعل لكل واحدٍ منهنّ حظاً منه.

قال: وإذا تزوّج الرجل المرأة وخلّي بينه وبينها فعليه نفقتها والقسم لها من يوم يخلون بينه وبينها.

قال: وإذا كان لرجل أربع نسوة فقسم لثلاث وترك واحدة عامداً أو ناسياً قضاها الأيام التي ترك القسم لها فيها متابعات لا فرق بينهما واستحلّها إن كان ترك القسم لها أربعين ليلة فلها منها عشر فيقضيها العشر متابعات، ولو كان نسائه الحواضر ثلاثاً فترك القسم لهنّ ثلاثين ليلة، وقدمت امرأة له كانت غائبة بدأ فقسم للتي ترك القسم لها يومها ويوم المراتين اللتين قسم لهما وتركها، وذلك ثلاث، ثم قسم للغائبة يوماً، ثم قسم للتي ترك القسم لها ثلاثاً حتى يوفىها جميع ما ترك لها من القسم، ولو قسم رجل بين نسائه يومين أو ثلاثاً لكل امرأة، ثم طلق امرأة لم يقسم لها أو ترك القسم لها لم يكن عليه إلا أن يستحل التي ترك القسم لها، ولو راجعها أو نكحها نكاحاً جديداً أوفاهما ما كان لها من القسم.

قال: ولو كان لرجل زوجة مملوكة وحرّة فقسم للحرّة يومين، ثم دار إلى المملوكة فعقت؛ فإن كانت عقت، وقد أوفاهما يومها وليتها دار إلى الحرّة فقسم لها يوماً وللأمة التي أعتقت يوماً، وإن لم يكن أوفاهما ليلتها حتى عقت يبيت عندها ليلتين حتى يسويها بالحرّة؛ لأنها قد صارت كهي قبل أن تستكمل حظها من القسم.

قال: ويقسم للمرأة قد آلى منها والمرأة قد تظاهرت منها،

ولا يقربُ التي تظاهرَ منها.

وكذلك إذا أحرمت بأمره قسم لها، ولم يقربها.

وكذلك القسم لو كان هو محرماً، ولا يقربُ واحدةً ممن

معها في إحرامه.

٨٢- القسم للمرأة المدخول بها

١٧٩٣- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن

عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده قال لها ليس بك على أهلِكَ هوأن إن شئت سبغت عنديك وسبغت عندهن، وإن شئت ثلثت عنديك وذرت. [قدم]

١٧٩٤- قال الشافعي: أخبرنا عبد المجيد، عن ابن

جرير، عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن أبي عمرو والقاسم بن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبراه أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يحدث، عن أم سلمة أنها أخبرته أنها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها ابنة أبي أمية بن المغيرة فكذبوها، وقالوا: ما أكذب الغرائب حتى أنشأ أناسٌ منهم الحجة، فقالوا: اتكئين إلى أهلِكَ؟ فكتبت معهم فرجعوا إلى المدينة قالت فصدقوني وازددت عليهم كرامة، فلما حللت جاني رسول الله ﷺ فخطبني فقلت له: ما مثلي نكح، أما أنا فلا ولد في وأنا غيرة ذات عيال، فقالت: أنا أكبر منك، وأما الغيرة فيذهبها الله تعالى، وأما العيال فإلى الله ورسوله فتزوجها رسول الله ﷺ فجعل يأتيها، ويقول: أين زنا؟ حتى جاء عمار بن ياسر، فاختلفها، فقال هذو تمنع رسول الله ﷺ وكانت ترضعها فجاء رسول الله ﷺ، فقال: أين زنا؟ فقالت قريبة بنت أبي أمية، وواقفها عندما اغتصبا عمار بن ياسر، فقال رسول الله ﷺ: إني أتيتكم الليلة قالت فقممت فوضعت إقبالي وأخرجت حبات من شعير كانت في جرة وأخرجت شحماً فصعدته له أو صدقته شك الربيع قالت فبات رسول الله ﷺ وأصبح، فقال حين أصبح إن لك

على أهلِكَ عَزَّوَجَلَّ فَإِنْ شِئْتَ سَبَغْتَ لَكَ، وَإِنْ أَسْبَغَ أَسْبَغَ

لَيْسَانِي. [أخرجه البيهقي (٣٠١/٧)]

١٧٩٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن حميد، عن

أنس أنه قال: لِيَبْكُرَ سَبَغَ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثَ. [قدم]

قال الشافعي: وحديث ابن جريج ثابت عن النبي ﷺ وفيه دلالة على أن الرجل إذا تزوج البكر كان له أن يقيم عندها سبعاً، وإذا تزوج الثيب كان له أن يقيم عندها ثلاثاً، ولا يحسب عليه لنسائه الثلاثي كن عنده قبلها فيبدأ من السبع، ومن الثلاث. قال: وليس له في البكر ولا الثيب إلا إيفاءهما هذا العدد إلا أن يخلأه منه.

قال: وإن لم يفعل وقسم لنسائه عادة فأوفاهما هذا العدد كما يعود فيما ترك من حقهما في القسم فيوفيهما.

قال: ولو دخلت عليه بكران في ليلة أو ثييان أو بكر وثيب كرهت له ذلك، وإن دخلتا معاً عليه أقرع بينهما فأيتهما خرج سهمها بدأ فأوفاهما أيامها ولياليها، وإن لم يقرع فبدأ بإحداهما رجوت أن يسعه؛ لأنه لا يصل إلى أن يوفيهما حقهما إلا بأن يبدأ بإحداهما، ولا أحب له أن يقسم بينهما أربع عشرة؛ لأن حق كل واحدة منهما مولاة أيامها.

قال: فإن فعل لم أر عليه إعادة أيام لها بعد العدة التي أوفاهما إياها، وإن دخلت عليه إحداها بعد الأخرى بدأ فأوفى التي دخلت عليه أولاً أيامها.

قال: وإذا بدأ بالتي دخلت عليه آخرأ أحببت له أن يقطع، ويوفى الأولى قبلها؛ فإن لم يفعل، ثم أوفى الأولى لم يكن لها زيادة على أيامها، ولا يزاؤ أحد في العدة بتأخير حقها.

قال: وإذا فرغ من أيام البكر والثيب استأنف القسم بين أزواجه فعدل بينهما.

قال: فإن كانت عنده امرأتان، ثم نكح عليهما واحدة فدخلت بعد ما قسم لواحدة، فإذا أوفى التي دخلت عليه أيامها بدأ بالتي كان لها القسم بعد التي كانت عنده.

قال: ولا يضيق عليه أن يدخل عليها في أي يوم أو أي ليلة شاء من ليالي نسائه.

قال: ولا أحب في مقامه عند بكر ولا ثيب أن يتخلف عن صلاة ولا بر كان يعمل قبل العرس ولا شهود جنازة، ولا يجوز له أن يتخلف عن إجابة دعوة.

٨٣ - سفر الرجل بالمرأة

١٧٩٦- قال الشافعي رحمه الله: أخبرني حمي محمد بن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيُّنَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا. [مهم]

قال الشافعي: فإذا كَانَ لِلرَّجُلِ نِسْوَةٌ فَارَادَ سَفَرًا فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَخْرُجَ بِهِنَّ وَلَا بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، وَإِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ بِهِنَّ أَوْ بَعْضَهُنَّ فَذَلِكَ لَهُ؛ فَإِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ بِوَاحِدَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيُّنَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ بِغَيْرِهَا وَلَهُ أَنْ يَتْرَكَهَا إِنْ شَاءَ، وَهَكَذَا إِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ بِاثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لَمْ يَخْرُجْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ إِلَّا بِقِرْعَةٍ؛ فَإِنْ خَرَجَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِغَيْرِ قِرْعَةٍ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لَمْ يَبْقَ يَقْدِرْ مَعَهُ الْخُرُوجَ بِهَا.

قال: فإذا خَرَجَ بِامْرَأَةٍ بِالْقِرْعَةِ كَانَ لَهَا السَّفَرُ خَالِصًا دُونَ نِسَائِهِ لَا يَحْتَسِبُ عَلَيْهَا وَلَا لَهَا مِنْ مَغْيِبِهَا مَعَهُ فِي السَّفَرِ مَتْرُودَةٌ شَيْءٌ وَسِوَاةٍ قَصَرَ سَفَرُهُ أَوْ طَالَ.

قال: ولو أَرَادَ السَّفَرُ لِنَقْلِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّلَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ إِلَّا أَوْفَى الْبَوَاقِي مِثْلَ مَقَامِهِ مَعَهَا.

قال: ولو خَرَجَ سَافِرًا بِقِرْعَةٍ، ثُمَّ أَزْمَعَ الْمَقَامَ لِنَقْلِهِ كَانَ لِلَّتِي سَافَرَ بِهَا بِالْقِرْعَةِ مَا مَضَى قَبْلَ إِزْمَاعِهِ الْمَقَامَ عَلَى التَّقْلِيدِ وَحَسَبَ عَلَيْهَا مَقَامَهُ مَعَهَا بَعْدَ التَّقْلِيدِ فَأَوْفَى الْبَوَاقِي حَقُوقَهُنَّ فِيهَا.

قال: ولو أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ عَلَى سَفَرٍ فَخَرَجَ سَهْمُ وَاحِدَةٍ فَخَرَجَ بِهَا، ثُمَّ أَرَادَ سَفَرًا قَبْلَ رَجُوعِهِ مِنْ ذَلِكَ السَّفَرِ كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ كَالسَّفَرِ الْوَاحِدِ مَا لَمْ يَرْجِعْ، فَإِذَا رَجَعَ فَارَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ.

قال: ولو سَافَرَ بِوَاحِدَةٍ فَتَكَحَّ فِي سَفَرِهِ أُخْرَى كَانَ لِلَّتِي تَكَحَّ مَا لِلْمُنْكَوحَةِ مِنَ الْأَيَّامِ دُونَ الَّتِي سَافَرَ بِهَا، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْقِسْمَ بَيْنَهُمَا بِالْعَدَدِ، وَلَا يَحْسَبُ لِنِسَائِهِ اللَّاتِي خَلْفَ مِنَ الْأَيَّامِ الَّتِي تَكَحَّ فِي سَفَرِهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَيْثُ يُمْكِنُ الْقِسْمُ لَهَا.

٨٤ - نشور المرأة على الرجل

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ» إِلَى قَوْلِهِ «سَبِيلًا».

١٧٩٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ لِيَاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي دُبَابٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ

فَأَنَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَوِي النِّسَاءِ عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ فَأَذِنَ فِي ضَرْبِهِنَّ فَأَطَافَ بِكُلِّ مُحْتَمِلٍ نِسَاءً كَثِيرًا كُلُّهُنَّ يَشْتَكِينَ أَرْوَاجَهُنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةُ بِكُلِّ مُحْتَمِلٍ سِتْنُونَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ يَشْتَكِينَ أَرْوَاجَهُنَّ وَلَا تَجِدُونَ أَوْلِيَكُمْ خِيَارَكُمْ. [أخرجه أبو داود (٢١٤٦)، ابن ماجه (١٩٨٥)]

قال الشافعي: في نهى النبي ﷺ عن ضرب النساء، ثُمَّ إِذْنُهُ فِي ضَرْبِهِنَّ وَقَوْلُهُ «لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ» يَشْبُهُ أَنْ يَكُونَ نَهْيٌ عَنْهُ عَلَى اخْتِيَارِ النَّهْيِ وَأَذْنٌ فِيهِ بِأَنْ مَبَاحٌ لَهُمُ الضَّرْبُ فِي الْحَقِّ وَاخْتَارَ لَهُمْ أَنْ لَا يَضْرِبُوا لِقَوْلِهِ «لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ». قال: ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربهن، ثُمَّ أَذْنٌ لَهُمْ بَعْدَ نَزْوُلِهَا بِضَرْبِهِنَّ.

قال الشافعي: وفي قوله «لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ» دلالة على أن ضربهن مباح لا فرض أن يضربن واختار له من ذلك ما اختار رسول الله ﷺ فنحى للرجل أن لا يضرب امرأته في انبساط لسانها عليه، وما أشبه ذلك.

قال الشافعي: وأشبه ما سمعت، والله أعلم في قوله «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ» أن خوفاً للنشور دلالة، فإذا كانت «فَعِظُوهُنَّ»؛ لِأَنَّ الْعِظَةَ مَبَاحَةٌ؛ فَإِنْ لَجَجْنَ فَأَظْهَرْنَ نُشُورًا بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ «وَأَعْجُزُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ»؛ فَإِنْ أَقْسَمَ بِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ «فَاضْرِبُوهُنَّ»، وَذَلِكَ بَيْنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ هَجْرَةٌ فِي الْمَضْجِعِ وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ وَلَا ضَرْبٌ إِلَّا بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ هَمَا.

قال: ويحتمل في «تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ» إذا نشزن فَبَانَ النُّشُورُ فَكُنَّ عَاصِيَاتٍ بِهِ أَنْ تَجْمَعُوا عَلَيْهِنَّ الْعِظَةَ وَالْهَجْرَةَ وَالضَّرْبَ.

قال: ولا يبلغ في الضرب حدًا، ولا يكون مبرحاً ولا مدمياً، ويتوقى فيه الوجه.

قال: ويهجرها في المضجع حتى ترجع عن النشور، ولا يجاوز بها في هجرة الكلام ثلاثاً؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا أَبَاحَ الْهَجْرَةَ فِي الْمَضْجِعِ.

والهجرة في المضجع تكون بغير هجرة كلام وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَاوِزَ بِالْهَجْرَةِ فِي الْكَلَامِ ثَلَاثًا.

قال: ولا يجوز لأحد أن يضرب، ولا يهجر مضجعاً بغير بيان نشوزها.

قال: وأصل ما ذهبنا إليه من أن لا قسم للممتنعة من زوجها ولا نفقة ما كانت ممتنعة؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَبَاحَ هَجْرَةَ مَضْجِعِهَا وَضَرْبَهَا فِي النُّشُورِ وَالْإِمْتِنَاعِ نُشُورًا.

فصارا إليه، وإن رجع الزوجان أو أحدهما بعدما يوكلانهما عن الوكالة أو بعضها أمرهما بما أمرهما به أولاً من الإصلاح، ولم يجعلهما وكيلهما إلا فيما وكلا فيه.

قال: ولا يجبر الزوجان على توكيلهما إن لم يوكلأ، وإذا وكلاهما معاً كما وصفت لم يجز أمر واحد منهما دون صاحبه؛ فإن فرّق أحدهما، ولم يفرّق الآخر لم تجز الفرقة.

وكذلك إن أعطى أحدهما على الآخر شيئاً.

قال: وإن غاب أحد الحكمين أو غلب على عقله بعث حكماً غير الغائب أو المغلوب المصلح من قبل الحاكم والوكالة إن وكله بها الزوجان.

قال: وإن غلب أحد الزوجين على عقله لم يمس الحكمان بينهما شيئاً حتى يعود إليه عقله، ثم يجذ وكالة.

قال: وإن غاب أحد الزوجين، ولم يفسخ الوكالة أمضى الحكمان رايهما، ولم تقطع غيبة واحد منهما الوكالة.

١٧٩٨- قال الشافعي: أخبرنا الثقفى، عن أيوب بن أبي تيمية، عن ابن سيرين، عن عبيدة السلماني أنه قال: في هذه الآية ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ الآية. قال: في وكلاً من أهلها قال: جاء رجل وامرأة إلى علي عليه السلام ومع كل واحد منهما فتاة من الناس فأمرهم علي فبعثوا حكماً من أهلها وحكماً من أهلها، ثم قال للحكمتين: تدرين ما عليكما، عليكما إن رأيتما أن تجتمعا أن تجتمعا، وإن رأيتما أن تفترقا أن تفترقا قالت المرأة رضيت بكتاب الله بما علي فيو ولي، وقال الرجل أما الفرقة؟ فلا. فقال علي عليه السلام كذبت والله حتى تقرر بمثل الذي اقترت به. [أخرجه

البيهقي (٣٠٥-٣٠٦)]

١٧٩٩- قال الشافعي: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة سبعة يقول: تزوج عقيلاً بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة، فقالت له: اصبر لي وأتفق عليك، فكان إذا دخل عليها قالت أين عتبة بن ربيعة؟ أين شيبه بن ربيعة؟ فيسكت عنها حتى دخل عليها يوماً وهو برم، فقالت أين عتبة بن ربيعة؟ أين شيبه بن ربيعة؟ فقال علي يسارك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان بن عفان فذكرت له ذلك فأرسل ابن عباس ومعاوية، فقال ابن عباس لأقرق بينهما، وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شيعتين من

قال: ومتى تركت النشوز لم تحل هجرتها ولا ضربها، وصارت على حقها كما كانت قبل النشوز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في قوله عز وجل ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَىٰ نِسَائِهِمْ فِي مِمَّا كَسَبُوا سُلْطَانٌ مُّبِينٌ﴾ وهو ما ذكرنا مما لها عليه في بعض الأمور من مؤنتها وله عليها مما ليس لها عليه ولكل واحد منهما على صاحبه.

٨٥- الحكمين

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ الآية.

قال الشافعي: والله أعلم معنى ما أراد فأما ظاهر الآية، فإن خوف الشقاق بين الزوجين أن يدعي كل واحد منهما على صاحبه منع الحق، ولا يطيب واحد منهما لصاحبه بإعطاء ما يرضى به، ولا يتقطع ما بينهما بفرقة ولا صلح ولا ترك القيام بالشقاق، وذلك أن الله عز وجل أذن في نشوز المرأة بالعطية والهجرة والضرب ولنشوز الرجل بالصلح، فإذا خافا لا يقيما حدود الله، فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ونهى إذا أراد الزوج استبدال زوج مكان زوج أن يأخذ مما آتاهما شيئاً.

قال الشافعي: فإذا ارتفع الزوجان المخوف شقاقهما إلى الحاكم فحق عليه أن يبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها من أهل القناعة والعقل ليكشف أمرهما ويصلحا بينهما إن قدرا.

قال: وليس له أن يأمرهما بفرقة إن رآيا إلا بأمر الزوج، ولا يعطيا من مال المرأة إلا بإذنها.

قال: فإن اصططح الزوجان وإلا كان على الحاكم أن يحكم لكل واحد منهما على صاحبه بما يلزمه من حق في نفس ومال وأدب.

قال: وذلك أن الله عز وجل إنما ذكر أنهما ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾، ولم يذكر تفريقاً.

قال: واختار للإمام أن يسأل الزوجين أن يتراضيا بالحكمين، ويوكلاهما معاً فيوكلاهما الزوج إن رآيا أن يفرقا بينهما فرقا على ما رآيا من أخذ شيء أو غير أخذه إن اختبرا توليا من المرأة عنه.

قال: وإن جعل إليهما إن رضيت بكذا وكذا فاعطياها ذلك عني واسألاها أن تكف عني كذا وللمرأة أن توكلهما إن شاءت بأن يعطيا عنها في الفرقة شيئاً تسميه إن رآيا أنه لا يصلح الزوج غيره، وإن رآيا أن يعطياها أن يفعل أو له كذا ويترك لها كذا؛ فإن فعل ذلك الزوجان أمر الحكمين بأن يمتهدا؛ فإن رآيا الجمع خيراً لم يصيرا إلى الفراق، وإن رآيا الفراق خيراً أمرهما

معاني الخديعة لها.

قال: ولا يبين لي رد ذلك عليها لو وهبته بلا ضرورة، ثم طلقها؛ لأن ظاهره أنها طابت به نفسها.

قال: ولو علمته يريد الاستبدال بها، ولم يمنعها حقها فنشزت ومنعته بعض الحق وأعطته مالا جاز له أخذه، وصارت في معنى من يخاف أن لا يقيم حدود الله وخرجت من أن يكون يراد فراقها فيفارقه بلا سبب منها ولا منع الحق في حال متقدمة لإرادته ولا متأخرة.

٨٧ - حبس المرأة على الرجل يكرهها ليرثها

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ الآية.

قال الشافعي: يقال: والله أعلم نزلت في الرجل يمنع المرأة حق الله تعالى عليه في عشرتها بالعرف عن غير طيب نفسها ويحبسها ليموت ليرثها أو يذهب ببعض ما آتاها استثنى إلا أن يأتين بفاحشة مبنية.

وقيل: لا بأس بأن يحبسها كارها لها إذا أدى حق الله تعالى فيها لقول الله عز وجل ﴿وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ قرأ إلى ﴿كثيرا﴾.

قال: وقيل في هذه الآية دلالة على أنه إنما حرم عليه حبسها مع منعها الحق ليرثها أو يذهب ببعض ما آتاها.

قال: وإذا منعها الحق وحبسها وذهب ببعض ما آتاها فطلبتة فهو مردود عليها إذا أقر بذلك أو قامت به بيئة.

قال الشافعي: وقد قيل: فإن أتت عنده بفاحشة وهي الزنا فحبسها على منع الحق في القسم لا أن ضربها ولا منعها نفقة فأعطته بعض ما آتاها حل له أخذه وكانت معصيتها الله بالزنا، ثم معصيته أكبر من معصيتها في غير الزنا وهي إذا عصته، فلم تقم حدود الله لم يكن عليه جناح فيما افتدت به.

قال: فإن حبسها مانعا لها الحق، ولم تأت بفاحشة ليرثها فماتت عنده لم يحل له أن يرثها، ولا يأخذ منها شيئا في حياتها؛ فإن أخذه رد عليها، وكان أملك برجمتها.

وقيل: إن هذه الآية منسوخة، وفي معنى ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ إلى ﴿سبيلا﴾ فنسخت بأية الحدود ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، فقال النبي ﷺ: خذوا عني خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب الرجم فلم يكن على امرأة حبس يمنع به حق الزوجة على الزوج، وكان عليها الحد.

بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما. [أخرجه البيهقي (٣٠٦/٧)]

قال الشافعي: حديث علي ثابت عندنا وهو إن شاء الله كما قلنا لا مخالفه؛ لأن عليا إذ قال لهم ابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها والزوجان حاضران، فإنما خاطب به الزوجين أو من أعرّب عنهما بمحضرتهما بوكالة الزوجين أو رضاهما بما قال وقوله للرجل لا والله حتى تقر بمثل ما أقرت به أن لا يقضي الحكمان إن رأيا الفرقة إذا رجعت عن توكلهما حتى تعود إلى الرضا بأن يكونا بوكالتك ناظرين بما يصلح أمركما، ولو كان للحاكم أن يعث حكمن بفرقة بلا وكالة الزوج ما احتاج علي عليه السلام إلى أن يقول لهما ابعثوا ولبعث هو ولقال للزوج إن رأيا الفراق أمضيا ذلك عليك، وإن لم تأذن به، ولم يحلف لا يمضي الحكمان حتى يقر، ولو كان للحاكم جبر الزوجين على أن يوكتلا كان له أن يمضيه بلا أمرهما.

قال: وليس في الحديث الذي روي عن عثمان دلالة كالدلائل في حديث علي عليه السلام وهو يشبه أن يكون كالحديث عن علي.

إبان قال قائل: فقد يحتمل خلافه قيل نعم: وموافقة فلست بأولى بأحد الوجهين من غيرك بل هو إلى موافقة حديث علي كرم الله وجهه أقرب من أن يكون قوله خلافا.

٨٦ - ما يجوز به أخذ مال المرأة منها

قال الشافعي: قال الله عز وجل ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان في هذه الآية إباحة أكله إذا طابت نفسها ودليل على أنها إذا لم تطب به نفسها لم يحل أكله.

قال: وقد قال الله عز وجل ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ إلى مبنيا.

قال: وهذه الآية في معنى الآية التي كتبنا قبلها، وإذا أراد الرجل الاستبدال بزوجه، ولم ترد هي فرقة لم يكن له أن يأخذ من مالها شيئا بأن يستكرها عليه، ولا أن يطلقها لتعطيه فدية منه؛ فإن فعل وأقر بذلك أو قامت عليه بيئة رد ما أخذ منها عليها، وإن كان طلقها عليه لزمه ما سعى من عدد الطلاق، وكان يملك فيه الرجعة إن لم يأت على جميع طلاقها.

قال: وشبهه، والله تعالى أعلم، أن لا يكون له إذا أزمع على فراقها أن ياتهب من مالها شيئا، ثم يطلقها، وذلك أن إعطائها يكون على استطابة نفسه بحبسها لا على فراقها وشبهه

جناح.

قال: وما أشبه ما قيل من هذا بما قيل: لأن الله عز وجل حرّم على الرجل إذا أراد استبدال زوج مكان زوج أن يأخذ مما آتاه شيئاً.

قال: وقيل أن تمتنع المرأة من أداء الحق فتخاف على الزوج أن لا يؤدّي الحق إذا منعه حقاً فتحلّ الفدية.

قال: وجماع ذلك أن تكون المرأة المانعة لبعض ما يجب عليها له المقتضية تخرجاً من أن لا تؤدّي حقّه أو كراهية له، فإذا كان هكذا حلّت الفدية للزوج، ولو خرج في بعض ما تمتعه من الحق إلى إيذائها بالضرب أجزت ذلك له؛ لأن النبي ﷺ قد أذن لثابت بأخذ الفدية من حبيبة، وقد نالها بالضرب.

قال: وكذلك لو لم تمتنع بعض الحق وكرهت صحبته حتى خافت تمتعه كراهية صحبته بعض الحق فأعطته الفدية طائعة حلّت له، وإذا حلّ له أن يأكل ما طابت به نفساً على غير فراق حلّ له أن يأكل ما طابت له نفساً ويأخذ عوضاً بالفراق.

قال: ولا وقت في الفدية كانت أكثر مما أعطاه أو أقل؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ويجوز الفدية عند السلطان ودونه كما يجوز إعطاء المال والطلاق عند السلطان ودونه.

٨٩- الكلام الذي يقع به الطلاق، ولا يقع

قال الشافعي رحمه الله: الخلع طلاق، فلا يقع إلا بما يقع به الطلاق، فإذا قال لها إن أعطيتي كذا وكذا فأنّت طالق أو قد فارقتك أو سرحتك وقع الطلاق، ثم لم أحتج إلى النية.

قال: وإن قال: لم أنو طلاقاً دين فيما بينه وبين الله عز وجل والزم في القضاء، وإذا قال لها إن أعطيتي كذا فأنّت بانن أو خلية أو برية سئل: فإن أراد الطلاق فهي طالق، وإن لم يرد الطلاق فليس بطلاق ويرد شيئاً إن أخذه منها.

قال: وإذا قال لها قد خالعتك أو فاديتك أو ما أشبه هذا لم يكن طلاقاً إلا بإرادته الطلاق؛ لأنه ليس بصريح الطلاق.

قال: وسواء كان هذا عند غضبه أو رضا، وذكر طلاق أو غير ذكره إنما انظر إلى عقد الكلام الذي يلزم لا سببه، وإذا قالت المرأة لزوجها اخلعني أو بني أو ابني أو بارثني أو أبرأ مني ولك علي ألف أو لك هذه الألف أو لك هذا العبد وهي تريد الطلاق فطلقها فله ما ضمنت له، وما أعطته.

قال: وكذلك لو قالت له اخلعني على ألف، ففعل كانت له الألف ما لم يتنكر؛ فإن قالت: إنما قلت علي ألف ضمنها لك غيري أو علي ألف لي عليك لا أعطيك أو علي ألف فليس وأنكر

قال: وما أشبه ما قيل من هذا بما قيل: والله أعلم؛ لأن الله أحكاماً بين الزوجين بأن جعل له عليها أن يطلقها محسنة ومسيئة ويجبها محسنة ومسيئة وكارها لها وغير كارها، ولم يجعل له منعها حقاً في حال.

٨٨- ما تحلُّ به الفدية

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِيسَافَكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ إلى ﴿فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

١٨٠٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها كانت عند ثابت بن قيس بن شماس، وأن رسول الله ﷺ خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها، فقالت رسول الله ﷺ: من هذو؟ قالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله لا أنا ولا ثابت لزوجها، فلما جاء ثابت قال له: رسول الله ﷺ هذو حبيبة قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر، فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عيني، فقال رسول الله ﷺ: خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها. [هـم]

١٨٠١- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي ﷺ في الغلس وهي تشكو شيئاً بينتها وهي تقول لا أنا ولا ثابت بن قيس، فقالت: فقال رسول الله ﷺ: يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلست. [هـم]

قال الشافعي: قيل: والله أعلم في قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقِيَمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ أن تكون المرأة تكره الرجل حتى تخاف أن لا تقيم حدود الله بأداء ما يجب عليها له أو أكثره إليه ويكون الزوج غير مانع لها ما يجب عليه أو أكثره، فإذا كان هذا حلّت الفدية للزوج، وإذا لم يقم أحدهما حدود الله فليس معاً مقيمين حدود الله.

وقيل: وهكذا قول الله عز وجل ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ إذا حلّ ذلك للزوج فليس بحرام على المرأة والمرأة في كل حال لا يجرم عليها ما أعطت من مالها، وإذا حلّ له، ولم يجرم عليها، فلا جناح عليهما معاً، وهذا كلام صحيح جائز إذا اجتماعاً معاً في أن لا جناح عليهما، وقد يكون الجناح على أحدهما دون الآخر.

فلا يجوز أن يقال: فلا جناح عليهما، وعلى أحدهما

وعليه متى دخلت الدار أو قدم فلان أن تطلق.

تحالفا، وكان له عليها مهرٌ مثلها، وإذا قالت المرأة للرجل طلقني ولك علي ألف درهم، فقال أنت طالق على ألف إن شئت فلها المشيئة وقت الخيار؛ فإن لم تشأ حتى مضى وقت الخيار لم يكن لها مشيئة، وإن شاءت بعد ذلك كانت مشيئتها باطلة وهي امرأته بحالها.

قال: وهكذا؛ فإن قال لها أنت طالق إن أعطيتني ألفاً. فقالت خذها مما لي عليك. أو قالت أنا أضمنها لك وأعطيك بها رهناً لم يكن هذا طلاقاً؛ لأنها لم تعطه ألفاً في واحدٍ من هذه الأحوال.

قال: ولو أعطته ألفاً في وقت الخيار لزمه الطلاق؛ فإن لم تعطه الألف حتى يمضي وقت الخيار، ثم أعطته ليأها لم يلزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب حتى مضى وقت الخيار أو أبطلت هي بإعطائه الألف حتى مضى وقت الخيار.

قال: وإذا كان للرجل امرأتان فسألته أن يطلقهما بألفٍ فطلقهما في ذلك المجلس لزمهما الطلاق، وفي المال قولان أحدهما أن الألف عليهما على قدر مهرٍ مثلهما والآخر أن على كل واحدة منهما مهرٌ مثلها؛ لأن الخلع وقع على كل واحدة منهما بشيء مجهول.

قال الربيع: وهذا أصح القولين عندي.

قال: وإن قالت له امرأتان له لك ألف فطلقنا معاً فطلق إحداهما في وقت الخيار، ولم يطلق الأخرى لزم المطلقه مهرٌ مثلها، ولو طلق الأخرى بعد ذلك الوقت لزمه الطلاق، وكان يملك فيه الرجعة، ولم يلزمها من المال شيء إنما يلزمها المال إذا طلقها في وقت الخيار.

قال: ولو قالتا طلقنا بألفٍ، فقال: إن شئتما فأتتما طالقان لم تطلقا حتى يشاءا معاً في وقت الخيار؛ فإن شاءت إحداهما، ولم تشأ الأخرى حتى مضى وقت الخيار لم تطلقا.

قال: فإن شاءتا معاً فله على كل واحدة منهما مهرٌ مثلها.

قال: وإذا قال رجل لامرأته: إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق فأعطته ألفاً في وقت الخيار وقع الطلاق، وليس له أن يمتنع إذا دفعتها إليه في ذلك الوقت ولا لها أن ترجع فيها.

قال: وهكذا إن قال أعطيتني أو إن أعطيتني، وما أشبه هذا، فإنما ذلك على وقت الخيار، فإذا مضى لم يقع في شيء.

قال: وإن قال متى أعطيتني أو أي وقت أعطيتني أو أي حين أعطيتني ألفاً فأنت طالق فلها أن تعطيه ألفاً متى شاءت، وليس له أن يمتنع من أخذها ولا لها إذا أعطته ألفاً أن ترجع فيها؛ لأن هذا كله غاية كقوله متى دخلت الدار فأنت طالق أو متى قدم فلان فأنت طالق فليس له أن يقول قد رجعت فيما قلت

هذين غير زوجين لم يميز أن يقع عليها طلاقه.

فإن قال قائل: فهل فيه من أثر؟ فأخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير. [تقدم]
قال الشافعي: ولو خالعهما، ثم أخذ منها شيئاً على أن
طلقها ثانية أو ثالثة لم يلزمها الطلاق، وكان الخلع عليها مردوداً؛
لأنه أخذه على ما لا يلزمه لها.

قال: وإذا جاز ما أخذ من المال على الخلع والطلاق فيه
واقع، فلا يملك الزوج فيه الرجعة؛ لأن الله عز وجل يقول:
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ولا تكون مفتدية وله عليها
الرجعة، ولا يملك المال وهو يملك الرجعة؛ لأن من ملك شيئاً
بعرض أعطاه لم يميز أن يكون يملك ما خرج منه وأخذ المال عليه.

قال: ولو خالعت المرأة زوجها بالف، ودفعته إليه، ثم
أقامت بينة أو أقر أن نكاحها كان فاسداً أو أنه قد كان طلقها
ثلاثاً قبل الخلع أو تطلقه لم يبق له عليها غيرها أو خالعهما، ولم
يجد لها نكاحاً رجعت عليه في كل هذا بما أخذ منها.

قال: وهكذا لو خالعت، ثم وجد نكاحها فاسداً كان الخلع
باطلاً وترجع بما أخذ منها ولا نكاح بينهما.

٢- ما يجوز خلعه، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى: جاع معرفة ما يجوز خلعه ما
النساء أن ينظر إلى كل من جاز أمره في ماله فتجيز خلعه، ومن لم
يجز أمره في ماله فنرد خلعه؛ فإن كانت المرأة صبيّة لم تبلغ أو بالغا
ليست برشيده أو عجوراً عليها أو مغلوقة على عقلها، فاختلعت
من زوجها بشيء قل أو كثر فكل ما أخذ منها مردود عليها، وما
طلقها على ما أخذ منها واقع عليها، وهذا يملك الرجعة، فإذا
بطل ما أخذ ملك الرجعة في الطلاق الذي وقع به إلا أن يكون
طلقها ثلاثاً أو تطلقه لم يكن بقي له عليها غيرها.

قال: وهكذا إن خالغ عنها ولّيتها بأمرها من مالها كان أو
غيره فالألم مردود، وليس للسكّان أن يخالغ عنها من مالها؛ فإن
فعل فالطلاق واقع والخلع مردود عليها، ولو خالغ عنها وهي
صبيّة بأن أبرأ زوجها من مهرها أو دين لها عليه أو أعطاه شيئاً
من مالها كان الطلاق الذي وقع بالمال واقعاً عليها، وكان مالها
الذي دفعته إليه مردوداً عليها وحققاً ثابتاً عليه من الصداق
وغيره، ولا يبرأ الزوج من شيء مما أبرأه منه الأب والولي غير
الأب.

قال: ولو كان أبو الصغيرة، وولي المحجور عليها خالغ عنها
بأن أبرأه من صداقها وهو يعرفه على أنه ضامن لما أدركه فيه كان
صداقها على الزوج يؤخذ به ويرجع به الزوج على الذي ضمنه

٥٩- كتاب الخلع

١- ما يقع الخلع من الطلاق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا خالغ الرجل امرأته
فنوى الطلاق، ولم ينو عدداً منه بعينه فالخلع تطلقه لا يملك فيها
الرجعة؛ لأنها بيع من اليسوع، ولا يجوز أن يملك عليها مالها
ويكون أملك بها.

وإنما جعلناها تطلقه؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿الطَّلَاقُ
مَرْتَانٌ﴾ فمقلنا عن الله تعالى أن ذلك إنما يقع بإيقاع الزوج
وعلمنا أن الخلع لم يقع إلا بإيقاع الزوج.

قال: وإذا خالغ الرجل امرأته فسمي طلاقاً على خلع أو
فراق أو سراح فهو طلاق وهو ما نوى.

وكذلك إن سمي ما يشبه الطلاق من الكلام بنية الطلاق
قال: وجامع هذا أن ينظر إلى كل كلام يقع به الطلاق بلا خلع
فوقعه به في الخلع، وكل ما لا يقع به طلاق بحال على الابتداء
يوقع به خلع، فلا نوقع به خلعاً حتى ينوي به الطلاق، وإذا لم
يقع به طلاق فما أخذ الزوج من المرأة مردود عليها.

قال: فإن نوى بالخلع اثنتين أو ثلاثاً فهو ما نوى.

قال: وكذلك إن سمي عدداً من الطلاق فهو ما سمي،
وقد روي نحو من هذا عن عثمان رضي الله عنه.

١٨٠٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ عَنْ
أَبِيهِ عَنْ طَهْمَانَ مَوْلَى الْأَسْلَمِيِّينَ عَنْ أُمِّ بَكْرَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ. [تقدم]
قال الشافعي: وهذا كما روي عن عثمان رضي الله عنه إن لم يسم
بالخلع تطلقه؛ لأنه من قبل الزوج، ولو سمي أكثر من تطلقه
فهو ما سمي.

قال: والمختلعة مطلقه فعدتها عدتها ولها السكنى ولا نفقة
لها؛ لأن زوجها لا يملك الرجعة.

قال: وإذا خالعهما، ثم طلقها في العدة لم يقع عليها الطلاق؛
لأنها ليست بزوجة ولا في معاني الأزواج بحال بأن يكون له
عليها رجعة ولا تحل له إلا بنكاح جديد كما كانت قبل أن
ينكحها.

وكذلك لو آلى منها أو تظاهر أو قذفها لم يقع عليه إيلاء
ولاظهار ولا لعان إن لم يكن ولد، ولو ماتت أو مات لم يتوارثا.

قال: وإنما قلت هذا بدلالة كتاب الله عز وجل؛ لأن الله
تعالى حكم بهذه الأحكام الخمسة من الإيلاء والظهار واللعان
والطلاق والميراث بين الزوجين، فلمّا علقنا عن الله تعالى أن

طلاقاً، فلا يكون لأحد أن يطلق عن أحد أب ولا سيّد ولا ولي ولا سلطان إنما يطلق المرء عن نفسه أو يطلق عليه السلطان بما لزمه من نفسه إذا امتنع هو أن يطلق، وكان ممن له طلاق، وليس الخلع من هذا المعنى بسبيل.

٣ - الخلع في المرض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والخلع في المرض والصحة جائز كما يجوز البيع في المرض والصحة وسواء أتيهما كان المريض أحدهما دون الآخر أو هما معاً ويلزمه فيه ما سمى الزوج من الطلاق.

قال: فإن كان الزوج المريض فخالعها بأقل من مهر مثلها ما كان أو أكثر فالخلع جائز، وإن مات من المرض؛ لأنه لو طلقها بلا شيء كان الطلاق جائزاً.

قال: وإن كانت هي المرضة وهو صحيح أو مريض فسواء، وإن خالعه بمهر مثلها أو أقل فالخلع جائز، وإن خالعه بأكثر من مهر مثلها، ثم ماتت من مرضها قبل أن تصح جاز لها مهر مثلها من الخلع، وكان الفضل على مهر مثلها وصية يخاص أهل الوصاية بها ولا تترك المختلعة في المرض ولا في الصحة زوجها، ولا يرثها، ولو مات أحدهما وهي في العدة.

قال: ولو خالعهما على عبد بعينه أو دار بعينها بقيمة العبد والدار مائة ومهر مثلها خسرون، ثم ماتت من مرضها كان له الخيار في أن يكون له نصف العبد أو الدار أو يرجع بمهر مثلها نقداً كما لو اشتراه فاستحق نصفه كان له إن شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن، وإن شاء نقض البيع ورجع بالثمن.

قال الزبيدي: وللشافعي قول آخر أنه إن اشترى عبداً فاستحق بعضه أن الصقعة باطلة من قبل أنها جمعت شيئين أحدهما حرام والآخر حلال، فبطلت كليهما، وهكذا الخلع على عبد استحق بعضه؛ لأن الخلع بيع من اليسوع وله مهر مثلها والعبد مردود.

قال الشافعي: وسواء كان للمرأة ميراث أو كان الزوج بحاله أصاب منه أقل أو أكثر أو مثل صداق مثلها أو الصداق الذي أعطاهما أو لم يكن إنما الخلع كالبيع، ألا ترى أن الخلع يفسد فيرجع عليها بمهر مثلها كما يرجع في البيوع الفاتية الفاسدة بقيمة السلمة ومال الميراث وهو لا يملك حتى تموت المرأة وهو زوج والخلع الذي هو عوض من البضع.

٤ - ما يجوز أن يكون به الخلع، وما لا يجوز

قال الشافعي رحمه الله: جاء ما يجوز به الخلع، ولا يجوز

أي كان أو ولياً أو أجنبياً، ولا يرجع به الضامن على المرأة؛ لأنه ضمن عنها متطوعاً في غير نظر لها.

قال الشافعي: ولو كان دفع إلى الزوج عبداً من مالها على أن ضمن له ما أدركه في العبد فالعبد مردود عليها ويرجع الزوج على الضامن بقيمة العبد؛ لأنه إنما ضمن له العبد لا غيره، ولا يشبه الضامن البائع ولا المختلعة، وقد قيل له: صداق مثلها، وإن أفلس الضامن فالزوج غريم له، ولا يرجع على المرأة بحال.

قال: ولا يجوز خلع المحجور عليها بحال إلا بأن يتطوع عنها أحد يجوز أمره في ماله فيعطي الزوج شيئاً على أن يفارقها فيجوز للزوج.

قال: والذميمة المحجور عليها في هذا كالمسلمة المحجور عليها.

قال: والأمة هكذا، وفي أكثر من هذا؛ لأنها لا تملك شيئاً بحال وسواء كانت رشيدة بالغاً أو سفية محجوراً عليها لا يجوز خلعها بحال إلا أن يخالع عنها سيدها أو من يجوز أمره في مال نفسه من مال نفسه متطوعاً به فيجوز للزوج.

قال: وإن أذن لها سيدها بشيء تخلعه فالخلع جائز.

وكذلك المدبرة وأُم الولد.

قال: ولا يجوز ما جعلت المكاتب على الخلع، ولو أذن لها الذي كاتبها؛ لأنه ليس بمال له فيجوز إذنه فيه ولا لها فيجوز ما صنعت في مالها.

قال: ولا يجوز خلع زوج حتى يجوز طلاقه، وذلك أن يكون بالغاً غير مغلوب على عقله، فإذا كان غير مغلوب على عقله فخلعه جائز محجوراً عليه كان أو رشيداً أو ذمياً أو مملوكاً من قبل أن طلاقه جائز، فإذا جاز طلاقه بلا شيء يأخذه كان أخذه ما أخذ عليه فضلاً أوى أن يجوز من طلاقه بلا شيء وهو في الخلع كالبالغ الرشيد، فلو كان مهر امراته ألفاً وخالعه بدرهم جاز عليه ولولي المحجور أن يمي عليه ما أخذ بالخلع؛ لأنه ماله من ماله، وما أخذ العبد بالخلع فهو لسيده.

قال: فإن استهلكا ما أخذنا قبل إذن ولي المحجور وسيّد العبد له رجوع ولي المحجور وسيّد العبد به على المختلعة من قبل أنه حتى لزمها له كما لو كان عليها دين أو أرض جناية فدفعته إليه رجع به وليه وسيّد العبد عليها.

قال الشافعي: وإن خلع أبو الصبي أو المعتوه أو وليه عنه امراته أو أبا امراته فالخلع باطل والنكاح ثابت، وما أخذ من المرأة أو وليها على الخلع فهو مردود كله وهي امراته بحاله.

وكذلك إن كان مغلوباً على عقله أو غير بالغ فخالع عن نفسه فهي امراته بحاله.

وكذلك سيّد العبد إن خالعه عن عبده بغير إذنه؛ لأن الخلع

حي؛ لأن إيداله مثلها بمن يسكن سكنه ويركب ركوبه سواء لا يفرق السكن ولا الدابة بينهما، وأن المرأة تدر على المولود ولا تدر على غيره ويقبل المولود ثديها، ولا يقبله غيره ويستمره منها ولا يستمره من غيرها ولا ترى أمه ولا تطيب نفسها له، وليس هذا في دار ولا دابة يركبها راكب، ولا يسكنها ساكن.

قال: ولو اختلفت منه بأن عليها ما يصلح المولود من نفقة وشي إن نابه وقتاً معلوماً لم يميز؛ لأن ما ينوبه مجهول لما يعرض له من مرض وغيره.

وكذلك نفقته إلا أن تسمى مكيلة معلومة ودرهم معلومة تختلج منه بها ويأمرها بنفقتها عليه ويصدقها بها أو يدفعها إلى غيره أو يوكل غيرها بها فيقبضها في أوقات معلومة؛ فإن وكل غيرها بأن يقبضها إذا احتاج لم يميز؛ لأن حاجته قد تقدم وتؤخر وتكثر وتقل، وإذا لم يميز رجع عليها بمهر مثلها، وإن قبض منها مع الشرط الفاسد شيئاً لا يجوز رده عليها أو مثله إن كان له مثل قيمته إن لم يكن له مثل.

قال: وهكذا لو خالعا على نفقة معلومة في وقت معلوم، وأن تكفه وتدفعه إن مات أو نفقته وجعل طبيباً إن مرض؛ لأن هذا يكون، ولا يكون وتكون نفقة المرض مجهولة وجعل الطبيب، فإذا أنفقت عليه رجعت عليه بالنفقة وانفسخ الشرط، وكان عليها مهر مثلها.

قال: ولو خالعا بسكنى دار لها سنة معلومة أو خدمه عبد سنة معلومة جاز الخلع؛ فإن انهدمت الدار أو مات العبد رجع عليها بمهر مثلها.

قال: ولو اختلفت منه بما في بيتها من متاع؛ فإن تصادقا على أنهما كانا يعرفان جميع ما في بيتها ولا بيت لها غيره أو سميا البيت بعينه جاز، وإن كانا أو أحدهما لا يعرفه أو كان لها بيت غيره، فلم يسميا البيت، وإن عرفا ما فيه فالخلع جائز وله مهر مثلها.

قال: وإن اختلفت منه بالحساب الذي كان بينهما؛ فإن كانت تعرفه ويعرفه جاز، وإن كانا يجهلانه وقع الخلع وله عليها مهر مثلها، وإن عرفه أحدهما وادعى الآخر جهالته تحالفا وله مهر مثلها، وإن عرفاه فادعى الزوج أنه كان في البيت شيء فأخرج منه أو المرأة أنه لم يكن في البيت شيء فأدخله تحالفا وله عليها مهر مثلها.

٥- المهر الذي مع الخلع

قال الشافعي: وإذا خالع الرجل امرأته دخل بها أو لم يدخل بها قبضت منه الصداق أو لم تقبضه فالخلع جائز؛ فإن

أن ينظر إلى كل ما وقع عليه الخلع؛ فإن كان يصلح أن يكون مبيعاً فالخلع به جائز، وإن كان لا يصلح أن يكون مبيعاً فهو مردود.

وكذلك إن صلح أن يكون مستأجراً فهو كالبيع.

قال: وذلك مثل أن يخالغ الرجل امرأته بخمر أو خنزير أو بجنين في بطن أمه أو عبد أبق أو طائر في السماء أو حوت في ماء أو بما في يده أو بما في يدها، ولا يعرف الذي هو في يده أو بثمره لم يبد صلاحها على أن يترك أو يعبد بغير عينه ولا صفة أو بمائة دينار إلى ميسرة أو إلى ما شاء أحدهما بغير أجل معلوم أو ما في معنى هذا أو بخالعا بحكمه أو بما شاء فلان أو بما شاء كله وهو لا يعرفه أو بما في بيتها وهو لا يعرفه.

قال: وإذا وقع الخلع على هذا فالطلاق واقع لا يرده ويرجع عليها أبداً بمهر مثلها.

وكذلك إن خالعا على عبد رجل أو دار رجل فسلم ذلك الرجل العبد أو الدار لم يميز؛ لأن البيع كان لا يجوز فيهما حين عقد، وهكذا إن خالعا على عبد فاستحق أو وجد حراً أو مكاتباً رجع عليها بصداق مثلها لا قيمة ما خالعا عليه ولا ما أخذت منه من المهر كما يشتري الشيء شراء فاسداً فيهلك في يدي المشتري فيرجع البائع بقيمة الشيء المشتري الفاسد لا بقيمة ما اشتراه به والطلاق لا يرجع فهو كالستهلك فيرجع بما فات منه وقيمة ما فات منه صداق مثلها كقيمة السلعة الفاتية.

قال: ولو اختلفت منه بعبد فاستحق نصفه أو أقل أو أكثر كان الزوج بالخيار بين أن يأخذ النصف ويرجع عليها بنصف مهر مثلها أو يرده العبد ويرجع عليها بمهر مثلها كحكمه لو اشتراه فاستحق نصفه.

قال الربيع: وقول الشافعي الذي نأخذ به إن استحق بعضه بطل كله ورجع بصداق مثلها.

قال: وكذلك لو خالعا على أنه بريء من سكنها كان الطلاق واقعاً، وكان ما اختلفت به غير جائز؛ لأن إخراجها من المسكن محرّم ولها السكنى ويرجع عليها بمهر مثلها، ولو خالعا على أن عليها رضاع ابنها وقتاً معلوماً كان جائزاً؛ لأن الإجارة تصح على الرضاع بوقت معلوم، فلو مات المولود، وقد مضى نصف الوقت رجع عليها بنصف مهر مثلها، ولو لم ترضع المولود حتى مات أو انقطع لبنها أو هربت منه حتى مضى الرضاع رجع عليها بمهر مثلها.

وإنما قلت إذا مات المولود رجع عليها بمهر مثلها، ولم أقل يأتيها بمولود مثله ترضعه كما يتكاري منها المنزل فيسكنه غيره والدابة فتحمل عليها ورثته غيره إذا مات ويفعل ذلك هو وهو

قال: ولو اختلعت منه بعبدٍ معيبٍ فردّه بالعيب رجّع عليها بمهر مثلها، ولو خالعت على ثوبٍ وشرطت أنّه هرويّ، فإذا هو غير هرويّ فردّه بأنّه ليس كما شرطت رجّع عليها بالمهر والخلع في كلّ ما وصفت كالبيع لا يختلف.

٧ - خلع المراتين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت للمرأة امرأتان، فقلنا له طلقنا معاً باللفّ لك علينا فطلقهما في ذلك المجلس لزمه الطلاق وهو بائن لا يملك فيه الرجعة والقول في ألفب واحد من قولين فمن أجاز أن ينكح امرأتين معاً بمهر مسمّى، فيكون بينهما على قدر مهرٍ مثلها أجاز هذا وجعل على كلّ واحدة منهما من ألفب بقدر مهرٍ مثلها كان مهرٌ مثلٍ إحداهما مائة والأخرى مائتين فعلى التي مهرٌ مثلها مائة ثلث ألفب والتي مهرٌ مثلها مائتان ثلثاها.

قال: ومن قال هذا.

قال: فإن طلق إحداهما دون الأخرى في وقتٍ الخيار وقع عليها الطلاق وكانت عليها حصتها من ألفب، ثم إن طلق الأخرى قبل مضي وقتٍ الخيار لزمها الطلاق وكانت عليها حصتها من ألفب، وإن مضى وقت الخيار فطلقها لزمها الطلاق وهو يملك فيه الرجعة ولا شيء له من ألفب، ولو طلق إحداهما في وقت الخيار، ولم يطلق الأخرى حتى يمضي وقت الخيار لزم التي طلق في وقت الخيار حصتها من ألفب، وكان طلاقاً بائناً، ولم يلزم التي طلق بعد وقت الخيار شيء، وكان يملك في طلاقها الرجعة.

قال: وله أن لا يطلقها في وقت الخيار ولا بعد، وإن أردتا الرجوع فيما جعلتا له في وقت الخيار لم يكن لهما.

وكذلك لو قال هو لهما إن أعطيتماي ألفاً فانتما طالقان، ثم أراد أن يرجع لم يكن ذلك له في وقت الخيار، فإذا مضى فأعطياه ألفاً لم يكن عليه أن يطلقهما إلا أن يشاء أن يتدوّ لهما طلاقاً.

قال: وإن قالتا طلقنا باللفّ فطلقهما، ثم ارتدتا لزمتهما ألفب بالطلاق وأخذت منهما.

قال: ولو قالتا هذا له، ثم ارتدتا فطلقهما بعد الردّ وقف الطلاق؛ فإن رجعتا إلى الإسلام في العدّة لزمتهما وكانتا طالقين بائنتين لا يملك رجعتهما وعدتهما من يوم تكلم بالطلاق لا من يوم ارتدتا ولا من يوم رجعتا إلى الإسلام، وإن لم ترجعا إلى الإسلام حتى تمضي العدّة أو تقتلا أو غوتا لم يقع الطلاق، ولم يكن له من ألفب شيء.

كانت خالعت على دار أو دابة أو عبدٍ بعينه أو شيء أو دنائيرٍ مسمّاة أو شيء يجوز عليه الخلع، ولم يذكر واحد منهما المهر فالخلع جائز، ولا يدخل المهر في شيء منه؛ فإن كان دفع إليها المهر، وقد دخل بها فهو لها لا يأخذ منه شيئاً، وإن لم يكن دفع إليها فالمهر لها عليه، وإن كان لم يدخل بها، وقد دفع المهر إليها رجّع عليها بنصف المهر، وإن كان لم يدفع منه شيئاً إليها أخذت منه نصف المهر، وإن كان المهر فاسداً أخذت منه نصف مهرٍ مثلها.

قال: والخلع والمباراة والفدية سواء كلّ في هذا إذا أريد به الفراق، ولا يختلف.

وكذلك الطلاق على شيء موصوف.

قال: وإن تخالعا، وقد سمى لها صداقاً، ولم يذكرها فهو كما وصفت، لها الصداق إن دخل ونصفه إن لم يدخل؛ فإن كان الصداق فاسداً فلها مهرٌ مثلها إن دخل ونصف مهرٍ مثلها إن لم يدخل، وإن لم يكن سمى صداقاً فلها التمتع والخلع جائز.

قال: فإن قالت أبارئك على مائة دينار وأدفعها إليك فهو كفولها أخالعتك، وإن قالت أبارئك على مائة دينار على أن لا تباعة لواحد منا على صاحبه فصادقا على البراءة من الصداق جاز، وإن لم يتصادقا وأراد البراءة من الصداق، وقالت: لم أبرئك منه تخالفاً، وكان لها مهرٌ مثلها، وليس هذا كالمسالة قبلها المباراة ههنا مطلقة على المباراة من عقد النكاح والمباراة ههنا على أن لا تباعة لواحد منهما على صاحبه تحتل عقد النكاح والمال فلذلك جعلنا هذا مباراةً مجهولةً ورددناها إلى مهرٍ مثلها فيها إذا تكرر في الصداق.

٦ - الخلع على الشيء بعينه فيلطف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلعت المرأة من زوجها بعبدٍ بعينه، فلم تدفعه إليه حتى مات العبد رجّع عليها بمهرٍ مثلها كما يرجع لو اشتراه منها فمات قبل أن يقبضه رجّع عليها بشئ الذي قبضت منه ويتقضى فيه البيع، ولو قبضه منها، ثم غصبته إياه أو قتلته كان له عليها قيمته، وكان كعبدٍ له لم تملكه قط جنت عليه أو غصبته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو اختلعت منه على دابة أو ثوبٍ أو عرضٍ فمات أو تلف رجّع عليها بمهرٍ مثلها، ولو اختلعت منه على دار فاحترت قبل أن يقبضها كان له الخيار في أن يرجع بمهرٍ مثلها أو تكون له العرصة بمحضتها من الثمن؛ فإن كانت حصتها من الثمن النصف كانت له به ورجّع عليها بنصف مهرٍ مثلها.

صاحبي ولا تطلقني أبداً فأخذها رجعت بها عليه، وكان له أن يطلقها، ولو قالت لك علي ألف درهم على أن تطلق صاحبي ولا تطلقني أبداً فطلق صاحبها كان له عليها مثل مهر صاحبها كان أقل من ألف أو أكثر، ولم تكن له الألف لفساد الشرط، وكان له أن يطلقها متى شاء.

قال: ولو قالت له لك علي ألف درهم على أن تطلقني وصاحبي فطلقهما لزمتهما الألف، وإن طلق إحداهما كان له من الألف بقدر حصّة مهر مثل المطلق منهما.

قال: والقول الثاني: أن رجلاً لو كانت له امرأتان فأعطته ألفاً على أن يطلقهما فطلقهما كان له عليهما مهراً أمثالهما، ولم يكن له من الألف شيء.

وكذلك لو أعطته واحدة ألف درهم على أن يطلقها ويعطيها عبداً لم يكن لها العبد، وكان له عليها مهر مثلها وأصل هذا إذا كان مع طلاق واحدة شيء غير طلاقها أو شيء تأخذه مع طلاقها كان الشرط باطلاً، والطلاق واقع ورجع عليها بمهر مثلها وأصل هذا إذا كان مع شيء تأخذه مع طلاقها في هذه الوجوه كلها.

قال: وما أعطته المرأة عن نفسها أو أعطاه أجنبي عنها أن يطلقها فسواء إذا كان ما أعطاه مما يجوز أن يملك ثم له، وجاز الطلاق، وإذا كان مما لا يجوز أن يملك رجع عليها إن كانت المعطية عن نفسها أو غيرها أو أعطت عن غيرها أو أعطى عنها أجنبي ما لزمها من ذلك في نفسها لزمها في غيرها، وما لزمها في نفسها لزم الأجنبي فيها إذا أعطاه عنها لا يفتقر ذلك كما يلزم ما يؤخذ في البيوع.

قال: وإذا قالت المرأة للرجل طلقني ثلاثاً ولك علي ألف درهم فطلقها ثلاثاً فله الألف، وإن طلقها اثنتين فله ثلث الألف، وإن طلقها واحدة فله ثلث الألف والطلاق بائن في الواحدة والثلثين.

قال: ولو لم يبق له عليها من الطلاق إلا واحدة، فقالت له طلقني ثلاثاً ولك ألف درهم فطلقها واحدة كانت له الألف؛ لأن الواحدة تقوم مقام الثلاث في أن تحرّمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره.

قال: ولو كانت بقيت له عليها اثنتان، فقالت له طلقني ثلاثاً ولك ألف درهم فطلقها اثنتين كانت له الألف؛ لأنها تحرّم عليه بالاثنتين حتى تنكح زوجاً غيره، ولو طلقها واحدة كان له ثلث الألف؛ لأنها تبقى معه بواحدة ولا تحرّم عليه حتى يطلقها بإيائها، فلا تأخذ أكثر من حصتها من الألف.

قال: ولو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً كانت له

قال: ولو كانت لرجل امرأتان محجورتان، فقالتا طلقنا على ألف فطلقهما فالطلاق لازم وهو يملك فيه الرجعة إذا لم يكن جاء على طلاقهما كله ولا شيء له عليهما من الألف.

قال: وإن كانت إحداهما محجوراً عليها والأخرى غير محجور عليها لزمهما الطلاق وطلاق غير المحجور عليها جائز بائن وعليها حصتها من الألف وطلاق المحجور عليها يملك فيه الرجعة إذا أبطلت ماله بكل حال جعلت الطلاق يملك الرجعة، وإن كان أراد هو أن لا يملك الرجعة ألا ترى أنه لو قال لامرأته أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة يملك الرجعة.

قال: ولو كانت امرأته أمة فخالعها كانت التليقة بائناً ولا شيء عليها ما كانت مملوكة إذا لم ياذن لها السيد ويتبعها بالخلع إذا عقت، وإنما أبطلته عنها في الرق؛ لأنها لا تملك شيئاً كما أبطلته عن المفلس حتى يوسر، فلو خلع رجل امرأة له مفلسة كان الخلع في ذمتها إذا أسرت؛ لأنني لم أبطله من جهة الحجر فيبطل بكل حال.

قال: وإذا قال الرجل لامرأته اختلعي على ألف على أن أعطيك هذا العبد فمن أجاز نكاحاً وبيعاً معاً أجاز هذا الخلع وجعل العبد مبيعاً ومهر مثلها بألف كان قيمة العبد ألف وقيمة مهر مثلها ألف فالعبد مبيع بخمسائة، وإذا وجدت به عيباً فمن قال: إذا جمعت الصفة شيئين لم يرأ إلا معاً فردت العبد رجع عليها بمهر مثلها، وكان لها الألف يحاصها بها، ومن قال: إذا جمعت الصفة شيئين مختلفين رد أحدهما بعيه بخصته من الثمن رده بخمسمائة.

قال: وقد يفتقر هذا والبيع؛ لأن أصل ما عقد هذا عليه أن الطلاق لا يرد بحال فيجوز لمن قال: لا يرء البيع إلا معاً أن يرء العبد بخمسمائة من الثمن ويفرق بينه وبين البيع.

قال: وإذا كانت للرجل امرأتان، فقالت إحداهما طلقني وفلانة على أن لك علي ألف درهم أو علي ألف درهم، ففعل فالألف للتي خاطبه لازمة يتبعها بها، وهكذا لو قال ذلك له أجنبي؛ فإن طلق التي لم تخاطبه وأمسك التي خاطبته لزمته المخاطبة حصّة التي طلقت من الصداق على ما وصفت من أن يقسم الصداق على مهر مثلها فيلزمها حصّة مهر مثل مطلقة.

قال: وهكذا لو قال: هذا له أجنبي.

قال: وإذا كان لرجل امرأتان، فقالت له إحداهما لك علي إن طلقني ألف وحبست صاحبي، فلم تطلقها أبداً فطلقها كان له عليها مهر مثلها لفساد الشرط في حبس صاحبها أبداً وهو مباح له أن يطلقها.

قال: ولو قالت لك علي ألف درهم على أن تطلق

الألف، وكان متطوعاً بالتَّينِ اللَّتينِ زادهما.

قال: ولو قالت له إن طَلَّقْتِي واحدةً فلك ألف أو ألفان فطلقها واحدةً كان له مهرٌ مثلها؛ لأنَّ الطَّلَاقَ لم ينعقد على شيءٍ معلومٍ.

وكذلك لو قالت لي الخيارُ أن أعطيك ألفاً لا أنقصك منها أو ألفين أو لك الخيارُ أو لي ولك الخيار.

قال: ولو كانت بقيت عليها واحدةً من الطَّلَاقِ، فقالت طَلَّقْتِي ثلاثاً واحدةً أحرمَّ بها واثنين إن نكحتني بعدَ اليومِ كان له مهرٌ مثلها إذا طَلَّقَهَا كما قالت.

قال: ولو قالت له إن طَلَّقْتِي فعليَّ أن أزوجه امرأةً تغنيك وأعطيك صداقتها أو أيَّ امرأةٍ شئت وأعطيك صداقتها وسَمَّتَ صداقتها أو لم تسمه فالطَّلَاقُ واقعٌ وله مهرٌ مثلها، وإنما معني أن أجيزه إذا سَمَّتَ المهرَ أنها ضمنت له تزويجَ امرأةٍ قد لا تزوجه، ففسد الشرطُ، فإذا فسد، فإنما له مهرٌ مثلها.

قال: وهكذا لو قالت له إن طَلَّقْتِي واحدةً فلك ألفٌ ولك إن خطبتي أن أنكحك بمائةٍ فطلقها فله مهرٌ مثلها، ولا يكون له عليها أن تنكحه إن طَلَّقَهَا، قال: وهكذا لو قالت له طَلَّقْتِي ولك ألفٌ ولك أن لا أنكحَ بعدك أبداً فطلقها فله مهرٌ مثلها ولها أن تنكحَ من شاءت.

قال: وإذا وكلَّ الزوجُ في الخلعِ فالوكالةُ جائزةٌ والخلعُ جائزٌ فمن جاز أن يكونَ وكيلًا بحالٍ أو خصومةٍ جاز أن يكونَ وكيلًا بالخلعِ للرجلِ والمرأةِ معاً وسواءَ كانَ الوكيلُ حرّاً أو عبداً أو محجوراً أو رشيداً أو ذمياً كلٌّ هؤلاءُ يجوزُ وكالته.

قال: ولا يجوزُ أن يوكلَ غيرَ بالغٍ ولا معتوهاً.

فإن فعلَ فالوكالةُ باطلةٌ إذا كانَ هذان لا حكمَ لكليهما على أنفسهما فيما لله عزَّ وجلَّ وللأدَمِيَّينَ، فلا يلزمهما لم يميز أن يكونا وكيلين يلزمُ غيرهما بهما قولٌ.

قال: وأحبُّ إليَّ أن يسميَ الموكلانَ ما يبلغُ الوكيلُ لكلِّ واحدٍ منهما الرجلُ بأن يقولَ وكلته بكذا لا يقبلُ أقلَّ منه، والمرأةُ بأن يعطيَ عنها وكيلها كذا لا يعطيَ أكثرَ منه.

قال: وإن لم يفعلا جازت وكالتهما، وجزاءُهما ما يجوزُ للوكيلِ ردُّ من فعلهما ما يردُّ من فعلِ الوكيلِ؛ فإن أخذَ وكيلُ الرجلِ من المرأةِ أو وكيلها أقلَّ من مهرٍ مثلها فشاءَ الموكلُ أن يقبله ويجوزُ عليه الخلعُ، فيكونُ الطَّلَاقُ فيه باثناً فعلاً، وإن شاء أن يردهُ فعلاً، فإذا ردهُ فالطَّلَاقُ فيه جائزٌ بملكِ الرجعةِ وهو في هذه الحالِ في حكمٍ من اختلَعَ من محجورٍ عليها لا أنه قياسٌ عليه.

قال: وكذلك إن خالعا بعرضٍ أو بدين فشاءَ أن يكونَ له الدينُ ما كانَ كانَ له، وإن شاءَ أن لا يكونَ له ويلزمه الطَّلَاقُ، ثم

يملكُ فيه الرجعةَ كان.

قال: وإن أخذَ وكيلُ الرجلِ من المرأةِ نفسها أكثرَ من مهرٍ مثلها جازَ الخلعُ، وكانَ قد ازدادَ للذي وكله.

قال: وإن أعطى وكيلُ المرأةِ عنها الزوجَ نفسه مهرٌ مثلها أو أقلَّ نقداً أو ديناً جازَ عليها، وإن أعطى عليها ديناً أكثرَ من مهرٍ مثلها فشاءت لزمها وتمَّ الخلعُ، وإن شاءت ردَّ عليها كلَّه ولزمها مهرٌ مثلها.

وكانَ حكمها حكمَ امرأةٍ اختلعت بما لا يجوزُ أو بشيءٍ بعينه فتلَّتْ فيلزمها مهرٌ مثلها نقداً يجوزُ في الخلعِ ما يجوزُ في البيعِ، ولا يلزمُ الزوجُ أن يؤخذَ له عرضٌ ولا دينٌ إلا أن يشاءَ ولا المرأةُ أن يعطيَ عليها عرضٌ ويعطيَ عليها دينٌ مثلُ أو أقلَّ من مهرٍ مثلها نقداً.

وإنما لزمها أنها إن شاءت أدته نقداً، وإن شاءت حسبته فاستفضلت تأخيرهُ، ولم تزد عليها في عدده، فلا يكونُ الخلعُ لوكيلٍ إلا بدنانيرَ أو دراهمَ كما لا يكونُ البيعُ لوكيلٍ إلا بدنانيرَ أو دراهمَ.

قال: ولا يغرمُ وكيلُ المرأةِ ولا الرجلُ شيئاً، وإن تعذبا إلا أن يعطيَ وكيلُ المرأةِ أكثرَ من مهرٍ مثلها فيتلفُ ما أعطى فيضمنُ الفضلُ من مهرٍ مثلها فأمَّا إذا كانَ قائماً بعينه في يدِ الزوجِ فيستزجُ منه لا يغرمُ الوكيلُ، ولا يشبه هذا البيعُ، وذلكَ أنه إن وكله بسلعةٍ فاشتراها بأكثرَ من ثمنٍ مثلها لزمته السلعةُ بيعاً لنفسه وأخذَ منه الموكلُ الثمنَ الذي أعطاه إن لم يجتزِ أخذَ السلعةِ والوكيلُ لا يملكُ المرأةَ، ولا يردُّ الطَّلَاقَ بحالٍ وطلاقها كشيءٍ اشتراه لها فاستهلكته، فإذا كانَ الثمنُ مجهولاً أو فاسداً ضمنت قيمتهُ، ولم يضمنها الوكيلُ.

قال: ولو وكله رجلٌ بأن يأخذَ من امرأته مائةً، ويخالعها فأخذَ منها خمسينَ لم يجزِ الخلعُ وكانت امرأته جاهلاً كما لو قال لها إن أعطيتني مائةً فانتِ طالقٌ فأعطته خمسينَ لم تكن طالقاً، ولو وكلتَ هي رجلاً على أن يعطيَ عنها مائةً على أن يطلقها زوجها فأعطى عنها مائتين فطلقها زوجها بالمائتين؛ فإن قال الوكيلُ لك مائتا دينارٍ على أن تطلقها فطلقها فالمائتان لازمةٌ للوكيلِ تؤخذُ منها المائةُ التي وكلته بها ومائةٌ بضمانه إياها، وإن كانَ قال له: لك مائتا دينارٍ من مالِ فلانةٍ لا أضمنها لك أو قاله وسكت، ففعل فطلقها لزمها الأكثرُ من المائةِ التي وكلتَ بها الوكيلُ أو مهرٍ مثلها، ولم يلزمها ما زادَ على ذلكَ من المائتين ولا الوكيلُ؛ لأنه لم يضمن له شيئاً، ولو كانَ الوكيلُ قال له: طلقها على أن أسلمَ لك مائتي دينارٍ من مالها فالوكيلُ ضامنٌ إن لم تسلِّمَ ذلكَ له المرأةُ أخذَ الزوجُ من مالِ المرأةِ الأكثرَ من مائةِ دينارٍ ومهرٍ مثلها ورجعَ على

قال الشافعي: ولو قال لها أنت طالق إذا دفعت إلي ألفاً دفعت إليه شيئاً رهناً قيمته أكثر من ألفٍ لم تطلق ولا تطلق إلا بأن تدفع إليه الألف.

قال: ولو قال لها إن أعطيتي ألفَ درهمٍ طَلَّقْتُكَ فأعطته ألفَ درهمٍ لم يلزمه أن يطلقها ويلزمه أن يردَّ الألفَ عليها، وهذا موعِدٌ لا إيجابٌ طلاق.

وكذلك إن قال: إذا أعطيتي ألفَ درهمٍ طَلَّقْتُكَ.

وهكذا إن قالت له إن أعطيتك ألفَ درهمٍ تطلقني أو طَلَّقْتِي؟

قال: نعم، ولا يلزمه طلاق بما أعطته حتى يقول إذا أعطيتي ألفَ درهمٍ فأنت طالق أو أنت طالق إذا أعطيتني ألفَ درهمٍ فتعطي ألفَ درهمٍ في وقتٍ الخيار.

ولو قال لها إذا أعطيتي ألفَ درهمٍ فأنت طالق فأعطته ألفَ درهمٍ طهرتُ لم تطلق إلا بأن تعطي وزناً سبعة، ولو أعطته ألفاً بغليّة طلقت؛ لأنها ألفَ درهمٍ وزيادة، وكان كمن قال: إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق فأعطته ألفاً وزيادة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أعطته ألفاً رديئةً مردودة؛ فإن كانت فضةً يقع عليها اسمُ الدرهم طلقت، وكان له عليها أن تبدلَ إياها، وإن كانت لا يقعُ عليها اسمُ الدرهم أو على بعضها اسمُ فضة؛ لأنها ليست فضةً لم تطلق.

ولو قال: إن أعطيتي عبداً فأنت طالق فأعطته عبداً أي عبداً ما كان أعور أو معيباً فهي طالق، ولا يملك العبدُ وله عليها صداقٌ مثلها.

وكذلك لو قال لها إن أعطيتي شاةً ميتةً أو خنزيراً أو زقاً خر فأنت طالق فأعطته بعضُ هذا كانت طالقاً؛ لأنَّ هذا كقولها لها إن دخلت الدار فأنت طالق، ولا يملك شيئاً من هذا ويرجعُ عليها بمهرٍ مثلها في كلِّ مسألةٍ من هذا.

وإن قال لها إن أعطيتي شيئاً يعرفانه جميعاً بعينه فأنت طالق فأعطته إياه كانت طالقاً؛ فإن وجدَ به عيباً كان له ردُّه ويرجعُ عليها بمهرٍ مثلها، وإن أعطته عبداً فوجده مديراً لها لم يكن له ردُّه؛ لأنَّ لها بيعه، وإن وجده مكاتباً لم يكن له، ولو عجزَ بعدما يطلقها لم يكن له؛ لأنَّ العقد وقع عليه وهو لا يجوز بيعه، وإن وجده حراً أو لغيرها فيه شركٌ لم يكن له، ولو سلمه صاحبه، وكان له في هذا كله مهرٌ مثلها.

٩- اختلاف الرجل والمرأة في الخلع

قال الشافعي: وإذا اختلفت المرأة والرجل في الخلع على الطلاق فهو كاختلاف المتبايعين، فإن قالت طَلَّقْتِي واحدةً أو أكثر

الوكيل بالفضل عن ذلك حتى يستوفي مائتي دينار، ولو أفلسَت المرأة كانت المائتا دينار له على الوكيل بالضمان بتسليم المائتين، ولو كان مكان الوكيل أب أو أم أو ولي أو أجنبي لم توكله ولا واحداً منهم، فقال للزوج اخلعها على أن أسلم لك من مالها مائتي دينار، ففعل الزوج، ثم رجع كان له عليه مائتا دينار، ولم يرجع المتطوع بالضمان عنها عليها بشيء؛ لأنها لم توكله بأن يخالع بينها وبين زوجها.

٨- مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع، وما لا

يلزمها

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قالت المرأة للرجل إن طَلَّقْتِي ثلاثاً فلك عليّ مائة فسواء هو كقول الرجل يعني ثوبك هذا بمائة لك عليّ أو يعني ثوبك هذا بمائة.

قال: فإن طَلَّقَهَا ثلاثاً فله عليها مائة دينار.

قال: ولو قالت له طَلَّقْتِي بألفٍ، فقال أنت طالق بألفٍ، فقالت أردت فلساً، وقال هو أردت دراهم أو قالت أردت دراهم، وقال هو أردت دنانير تحالفاً، وكان له مهرٌ مثلها.

قال: ولو قالت له طَلَّقْتِي على ألفٍ، فقال أنت طالق على ألفٍ، فقالت أردت طَلَّقْتِي على ألفٍ على أبي أو أخي أو جاري أو أجنبي فالألف لازمة لها؛ لأنَّ الطلاق لا يرد.

وظاهرُ هذا أنه كقولها طَلَّقْتِي على ألفٍ عليّ.

قال: ولو قالت: إن طَلَّقْتِي فلك ألفَ درهمٍ فطلَّقَهَا في وقتٍ الخيار كانت له عليها ألفَ درهمٍ والطلاق بائن، وإن طَلَّقَهَا بعد مضي وقتٍ الخيار لزمه الطلاق وهو يملك فيه الرجعة ولا شيء له عليها.

قال: وكذلك لو قال لها أنت طالق إن ضمنت لي ألفَ درهمٍ أو أملك يديك تطلقين نفسك إن ضمنت لي ألفَ درهمٍ أو قد جعلت طلاقك إليك إن ضمنت لي ألفَ درهمٍ فضمنتها في هذه المسائل في وقتٍ الخيار كانت طالقاً وكانت عليها ألفٌ، وإن ضمنتها بعد وقتٍ الخيار لم تكن طالقاً، ولم يكن عليها شيء.

قال: وجماعُ هذا إذا كان الشيء يتمُّ بها وبه لم يجوز إلى مدونة ولم يجوز إلا في وقتٍ الخيار كما لا يجوز ما جعل إليها من أمرها إلا في وقتٍ الخيار؛ لأنه قد تمَّ بها وبه.

قال: ولو قال لها إن أعطيتي ألفاً فأنت طالق، فقالت: قد ضمنت لك ألفاً أو أعطته عرضاً بألفٍ أو نقداً أقل من ألفٍ لم يكن طلاقاً إلا بأن تعطي ألفاً في وقتٍ الخيار؛ فإن مضى وقتُ الخيار لم تطلق، وإن أعطته ألفاً إلا بأن يحدث لها طلاقاً بعد.

قال: ولو قالت له طَلَّقْتَنِي عَلَى الْفِءِ وَأَقَامْتَ شَاهِدًا حَلَفَ وَكَانَتْ أَمْرَاتُهُ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِجَاهِهَا، فَقَالَ طَلَّقْتُكَ عَلَى الْفَيْنِ، فَلَمْ يَقْبَلِي وَجَدْتُكَ كَأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا فِي الْمَالِ، وَلَمْ يُلْزِمَهُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَءْ بِالطَّلَاقِ إِذْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ.

قال: وَلَوْ ادَّعَتْ أَنَّهُ خَالَعُهَا وَجَدَتْ فَاقَامَتْ شَاهِدًا بِأَنَّهُ خَالَعُهَا عَلَى مَائَةٍ وَشَاهِدًا أَنَّهُ خَالَعُهَا عَلَى الْفِءِ أَوْ عَرَضٍ فَالشَّهَادَةُ لِاخْتِلَافِهِمَا بَاطِلَةٌ كُلُّهَا وَيَحْلِفُ.

قال: وهكذا لو كَانَ هُوَ الْمُدَّعِي أَنَّهُ خَالَعُهَا عَلَى الْفِءِ وَأَقَامَ بِهَا شَاهِدًا وَشَاهِدًا آخَرَ بِالْفَيْنِ أَوْ بِعَرَضٍ فَالشَّهَادَةُ بَاطِلَةٌ وَهِيَ تَحْدُ لَزِمَهَا الطَّلَاقُ بِإِقْرَارِهِ، وَلَمْ يُلْزِمَهَا الْمَالُ وَحَلَفَتْ عَلَيْهِ، وَلَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّهُ يَقْرَأُ أَنْ طَلَّاقَهُ طَلَّاقٌ خَلْعٌ لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ.

قال: وَلَوْ قَالَتْ لَهُ سَأَلْتُكَ أَنْ تَطْلُقَنِي ثَلَاثًا بِالْفِءِ، فَلَمْ تَطْلُقَنِي إِلَّا وَاحِدَةً، وَقَالَ: بَلْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي وَقْتِ الْخِيَارِ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَلَهُ الْآلِفُ.

وإن كَانَ اخْتِلَافُهُمَا، وَقَدْ مَضَى وَقْتُ الْخِيَارِ تَحَالَفَا.

وَكَانَ لَهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا.

قال الشافعي: وَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ، فَقَالَ الزَّوْجُ طَلَّقْتُكَ عَلَى الْفِءِ، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ طَلَّقْتَنِي عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ، وَعَلَى الزَّوْجِ الْبَيِّنَةُ وَالطَّلَاقُ وَاقِعٌ، وَلَا يَمْلِكُ فِيهِ الزَّوْجُ الرَّجْعَةُ؛ لِأَنَّهُ مَقْرَأُ أَنْ لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَى الْمَرْأَةِ فِيهِ، وَأَنْ عَلَيْهَا لَهُ مَالًا، فَلَا يَصْدُقُ فِيمَا يَدَّعِي عَلَيْهَا وَيَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ.

قال: وَلَوْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ سَأَلْتُكَ أَنْ تَطْلُقَنِي بِالْفِءِ فَمَضَى وَقْتُ الْخِيَارِ، وَلَمْ تَطْلُقَنِي، ثُمَّ طَلَّقْتَنِي بَعْدَ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ، وَقَالَ هُوَ بَلْ طَلَّقْتُكَ قَبْلَ أَنْ يَمُضِيَ وَقْتُ الْخِيَارِ كَأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي الْآلِفِ، وَعَلَى الزَّوْجِ الْبَيِّنَةُ وَالطَّلَاقُ لَازِمٌ لَهُ، وَلَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ.

قال: وَلَوْ قَالَتِ طَلَّقْتَنِي أَمْسٍ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ، فَقَالَ: بَلْ طَلَّقْتُكَ الْيَوْمَ بِالْفِءِ فَهِيَ طَالِقٌ الْيَوْمَ بِإِقْرَارِهِ، وَلَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ وَلَا شَيْءٌ لَهُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ بِهِ.

١٠ - باب ما يفتدي به الزوج من الخلع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا عَلَى أَنْ تَعْطِنِي الْفَاءَ، فَلَمْ تَعْطِ الْفَاءَ فَلَيْسَتْ طَالِقًا.

وهو كَقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ أُعْطِيتَنِي الْفَاءَ وَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ.

وهكذا إِنْ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ الْفَاءُ؛ فَإِنْ أَقْرَتَ بِالْفِءِ كَانَتْ طَالِقًا، وَإِنْ لَمْ تَضْمَنْهَا لَمْ تَكُنْ طَالِقًا.

قال: وهذا مثلُ قَوْلِهِ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ ضَمَنْتَ لِي الْفَاءَ.

عَلَى الْفِءِ دَرَاهِمٌ، وَقَالَ: بَلْ عَلَى الْفَيْنِ تَحَالَفَا وَلَهُ صِدَاقٌ مِثْلُهَا كَأَنَّ أَقْلَ مِنَ الْفِءِ أَوْ أَكْثَرَ مِنَ الْفَيْنِ، وَهَكَذَا لَوْ قَالَتْ لَهُ خَالَعْتَنِي عَلَى الْفِءِ إِلَى سَنَةٍ، وَقَالَ: بَلْ خَالَعْتُكَ عَلَى الْفِءِ نَقْدًا أَوْ قَالَتْ لَهُ خَالَعْتَنِي عَلَى إِبْرَانِكَ مِنْ مَهْرِي، فَقَالَ: بَلْ خَالَعْتُكَ عَلَى الْفِءِ أَخَذَهَا مِنْكَ لَا عَلَى مَهْرِكَ أَوْ عَلَى الْفِءِ مَعَ مَهْرِكَ تَحَالَفَا، وَكَانَ مَهْرُهَا بِجَاهِهَا وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِصِدَاقٍ مِثْلُهَا.

قال: وَهَكَذَا لَوْ قَالَتْ لَهُ ضَمَنْتَ لَكَ الْفَاءَ أَوْ أُعْطِيتَكَ الْفَاءَ عَلَى أَنْ تَطْلُقَنِي وَفَلَانَةً أَوْ تَطْلُقَنِي وَتَعْتَقَ عَبْدَكَ فَطَلَّقْتَنِي، وَلَمْ تَطْلُقْهَا أَوْ طَلَّقْتَنِي، وَلَمْ تَعْتَقِ عَبْدَكَ، وَقَالَ: بَلْ طَلَّقْتُكَ بِالْفِءِ وَحَدَّكَ تَحَالَفَا وَرَجَعَ عَلَيْهَا بِمَهْرٍ مِثْلُهَا.

وكذلك لَوْ قَالَتْ لَهُ أُعْطِيتَكَ الْفَاءَ عَلَى أَنْ تَطْلُقَنِي ثَلَاثًا، فَلَمْ تَطْلُقَنِي إِلَّا وَاحِدَةً، وَقَالَ: بَلْ أَخَذْتُ مِنْكَ الْآلِفَ عَلَى الْخَلْعِ وَيَبْنُوهُ طَلَاقٌ، فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ أَوْ عَلَى ثَنَيْنِ فَطَلَّقْتَهُمَا تَحَالَفَا وَرَجَعَ بِمَهْرٍ مِثْلُهَا، وَلَمْ يُلْزِمَهُ مِنَ الطَّلَاقِ إِلَّا مَا أَقْرَأَ بِهِ، وَهَكَذَا لَوْ قَالَتْ لَهُ أُعْطِيتَكَ الْفَاءَ عَلَى أَنْ تَطْلُقَنِي ثَلَاثًا وَتَطْلُقَنِي كُلَّمَا نَكَحْتَنِي ثَلَاثًا، فَقَالَ: مَا أَخَذْتُ الْآلِفَ إِلَّا عَلَى الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ تَحَالَفَا وَرَجَعَ عَلَيْهَا بِمَهْرٍ مِثْلُهَا.

وكذلك لَوْ أَقْرَأَ لَهَا بِمَا قَالَتْ رَجَعَ عَلَيْهَا بِمَهْرٍ مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الْجَعْلَ عَلَى أَنْ يَطْلُقَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا، إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مِنْ أَجْنَبِيَّةٍ مَالًا عَلَى أَنَّهَا طَالِقٌ مَتَى نَكَحَهَا كَانَ الْمَالُ مَرْدُودًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مِنَ طَلَّاقِهَا شَيْئًا، وَقَدْ لَا يَنْكِحُهَا أَبَدًا.

قال: وَلَوْ قَالَتْ لَهُ سَأَلْتُكَ أَنْ تَطْلُقَنِي ثَلَاثًا بِمَائَةٍ، وَقَالَ: بَلْ سَأَلْتَنِي أَنْ أُطْلُقَكَ وَاحِدَةً بِالْفِءِ تَحَالَفَا وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا.

فإن أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ عَلَى دَعْوَاهَا وَأَقَامَ الزَّوْجُ الْبَيِّنَةَ عَلَى دَعْوَاهُ وَشَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ أَنَّ ذَلِكَ بِوَقْتٍ وَاحِدٍ وَأَقْرَأَ بِهِ الزَّوْجَانِ تَحَالَفَا وَلَهُ صِدَاقٌ مِثْلُهَا وَسَقَطَتِ الْبَيِّنَةُ كَمَا تَسْقُطُ فِي الْبَيْعِ إِذَا اخْتَلَفَا وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ بَعَيْنِهَا وَيُرَدُّ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَهْلَكًا فَقِيَمَةُ الْمُبْعِ.

قال: وَالطَّلَاقُ لَا يَرُدُّ وَقِيَمَةُ مِثْلِ الْبَضْعِ مَهْرٌ مِثْلُهَا.

قال: وَهَكَذَا لَوْ اخْتَلَفَا فَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ، وَلَمْ تَوَقَّعْ بَيِّنَتُهُمَا وَقَتًا يَدُلُّ عَلَى الْخَلْعِ الْأَوَّلِ فَالْخَلْعُ الْأَوَّلُ هُوَ الْخَلْعُ الْجَائِزُ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ إِذَا تَصَادَقَا إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ نِكَاحٌ، ثُمَّ خَلْعٌ، فَيَكُونَانِ خَلْعَيْنِ.

الآن تَرَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ خَالَعَ أَمْرَأَتَهُ بِمَائَةٍ، ثُمَّ خَالَعَهَا بَعْدَ، وَلَمْ يَحْدِثْ نِكَاحًا بِالْفِءِ كَانَتْ الْآلِفُ بَاطِلًا، وَلَمْ يَقَعْ بِهَا طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ مَا لَا يَمْلِكُ وَالْأَوَّلُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ مَا يَمْلِكُ.

قال: وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا بِالْفِءِ، فَقَالَ: بَلْ طَلَّقْتُكَ وَاحِدَةً بِالْفَيْنِ وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا قَالَ وَتَصَادَقَا إِنْ لَمْ يَكُنْ طَلَاقٌ إِلَّا وَاحِدَةً تَحَالَفَا، وَكَانَ لَهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا.

إلى الآجال، وإذا اختلعت بنيابٍ موصوفةً إلى أجلٍ مسمى فالخلعُ جائزٌ والثَّيَابُ لها لازمةٌ.

وكذلك رقيقٌ وماشيةٌ وطعامٌ يجوزُ فيه ما يجوزُ في السَّلفِ ويردُّ فيه ما يردُّ في السَّلفِ.

قال: ولو تركت أن تسميَ حيثُ يقبضُ منه الطَّعامُ أو تركت أن تسميَ بعضَ صفةِ الطَّعامِ جازَ الطَّلاقُ ورجعَ عليها بمهرٍ مثلها.

قال: ولو قالت المرأةُ سألتك أن تطلقني باللفِ فمضى وقتُ الخيار، ولم تطلقني، ثم طَلَّقْتَنِي بعدُ على غيرِ شيءٍ، وقالَ هو بِلِ طَلَّقْتِكَ قبلَ أن يمضيَ وقتُ الخيارِ كانَ القولُ قولَ المرأةِ في الألفِ، وعلى الزَّوجِ البَيِّنَةُ والطلاقُ لازمٌ لهُ، ولا يملكُ الرَّجعةَ.

قال: ولو قال لها أنتِ طالقٌ وعليك ألفٌ كانت طالقاً واحدةً يملكُ الرَّجعةَ، وليسَ عليها ألفٌ، وهذا مثلُ قوله أنتِ طالقٌ وعليك حجٌّ وأنتِ طالقٌ وحسنةٌ وطالقٌ وقيحةٌ.

قال: وإن ضمنت له الألفَ على الطَّلاقِ لم يلزمها وهو يملكُ الرَّجعةَ كما لو ابتدأ الآن طلاقها فطلقها واحدةً، ثم قالت له اجعل الواحدة التي طَلَّقْتَنِي بائناً باللفِ لم تكن بائناً.

وإن أخذَ منها عليها ألفاً فعليه ردُّها عليها.

قال: ولو تصادقا على أنها سألته الطَّلاقَ باللفِ، فقالَ أنتِ طالقٌ وعليك ألفٌ كانت عليها، وكان الطَّلاقُ بائناً.

قال: ولو قال لامرأته أنتِ طالقٌ إن أعطيتني عبدك فاعطته إِيَّاهُ، فإذا هو حرٌّ طَلَّقَتْ ورجعَ عليها بمهرٍ مثلها.

ولو قالت له اخلعني على ما في هذه الحجرِ من الخُلِّ وهَيَّ مملوءةٌ فخالعها فوجده خمرًا وقع الطَّلاقُ، وكانَ عليها له مهرٌ مثلها.

١١- خلعُ المشركين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلعت المرأةُ الذميمةُ من زوجها بخمرٍ بعينه أو بصفةٍ فدفعتها إليه، ثم جاءوا بعدُ إلينا أجزنا الخلعَ، ولم نردَّه عليها بشيءٍ، ولو لم تدفعها إليه، ثم ترفعوا إلينا أجزنا الخلعَ وأبطلنا الخمرَ وجعلنا له عليها مهرٌ مثلها.

قال: وهكذا أهلُ الحربِ إن رضوا بحكمنا لا يخالفون الذميينَ في شيءٍ إلا أنا لا نحكمُ على الخريينَ حتَّى يجتمعا على الرضا ونحكمُ على الذميينَ إذا جاء أحدهما.

قال: ولو أسلمَ أحدُ الزَّوجينَ، وقد تقابضا فهكذا، وإن لم يتقابضا بطلَ الخمرُ بينهما، وكانَ له عليها مهرٌ مثلها لا يجوزُ إن كانَ هو المسلمُ لاسلمَ أن يأخذَ خمرًا ولا إن كانت هي المسلمةُ أن تعطيَ خمرًا، ولو قبضها منها بعدُ ما يسلمُ عزَّزَ، وكانَ له عليها مهرٌ مثلها إن طلبه.

وكذلك لو كانت هي المسلمةُ فدفعتها إليه عزَّزت، وكانَ له عليها مهرٌ مثلها إن طلبه، وهكذا كلُّ ما حرَّم، وإن استحلَّوه مالاَ مثلَ الخنزيرِ وغيره فهما في جميعِ الأحكامِ كالسلمينَ لا يختلفُ الحكمُ عليهم، وعلى المسلمينَ إلا فيما وصفتُ ممَّا مضى في الشركِ، ولا يردُّ في الإسلامِ.

١٢- الخلعُ إلى أجلٍ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلعت المرأةُ من زوجها بشيءٍ مسمى إلى أجلٍ فالخلعُ جائزٌ، وما سميا من المالِ إلى ذلك الأجلِ كما تكونُ البيوعُ ويجوزُ فيه ما يجوزُ في البيعِ والسَّلفِ

١٨٠٦ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكر ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن، فقالت صدق عروة، وقد جادها في ذلك ناس، فقالوا إن الله تبارك اسمه يقول ثلاثة قروء، فقالت عائشة رضي الله عنها صدقتم وهل تدرؤن ما الأقراء الأقراء الأطهار. [أخرجه مالك (٥٧٦/٢-٥٧٧)]

١٨٠٧ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب قال: سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: ما أذكرت أحداً من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا يريد الذي قالت عائشة. [أخرجه مالك (٥٧٧/٢)]

١٨٠٨ - أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن عروة بنت عبد الرحمن، عن عائشة قالت: إذا طنت المولدة في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه. [أخرجه البيهقي (٤١٥/٧)]

١٨٠٩ - أخبرنا مالك، عن نافع وزيد بن أسلم، عن سليمان بن يسار أن الأخص بن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة، وقد كان طلقها فكتب معاوية إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب إليه زيد إنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه، ولا يرثها. [أخرجه مالك (٥٧٧/٢)]

١٨١٠ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري قال: حدثنا سليمان بن يسار، عن زيد بن ثابت قال: إذا طنت المولدة في الحيضة الثالثة، فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه، ولا يرثها. [أخرجه البيهقي (٤١٥/٧)]

١٨١١ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه، ولا يرثها. [أخرجه مالك (٥٧٨/٢)]

١٨١٢ - أخبرنا مالك، عن الفضل بن أبي عبد الله مولى المهري أنه سأل القاسم بن محمود وسالم بن عبد الله

٦٠ - كتاب العدد

١ - عِدَّةُ المدخول بها التي تحيض

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ قال والأقراء عندنا، والله تعالى أعلم، الأطهار.

فإن قال قائل: ما دل على أنها الأطهار، وقد قال غيركم الحيض قيل له: دلتان أولهما الكتاب الذي دلت عليه السنة والآخر اللسان.

فإن قال: وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾.

١٨٠٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي ﷺ فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: مره فليزاجعها، ثم ليُمسِكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء. [هـ]

١٨٠٥ - قال الشافعي: أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير أنه سمع ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضاً، وقال: قال النبي ﷺ: فإذا طهرت فليطلق أو ليُمسك وتلا النبي ﷺ: إذا طلقتم النساء فطلقوهن لِعَدَّتِهِنَّ أو في قبل عدتيهن. [هـ]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أنا شككت.

قال الشافعي: فآخبر رسول الله ﷺ عن الله عز وجل أن العدة الطهر دون الحيض قرأ فطلقوهن لِعَدَّتِهِنَّ أن تطلق طاهراً لأنها حينئذ تستقبل عدتها، ولو طلق حائضاً لم تكن مستقبل عدتها إلا بعد الحيض، فإن قال فما اللسان قيل القرء اسم وضع لمعنى، فلما كان الحيض دماً يرخيه الرحم فيخرج والطهر دم يجتبس، فلا يخرج كان معروفاً من لسان العرب أن القرء الحبس لقول العرب هو يقرى الماء في حوضه، وفي سقائه وتقول العرب هو يقرى الطعام في شدقه يعني يجبس الطعام في شدقه.

أَدْعَتْ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مِنْهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَوْجَدْ فِي امْرَأَةٍ لَمْ تَصْدُقْ إِنَّمَا يَصْدُقُ مَنْ ادَّعَى مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَهُ، فَأَمَّا مَنْ ادَّعَى مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَهُ، فَلَا يَصْدُقُ، وَإِذَا لَمْ أَصْدَقْهَا فَجَاءَتْ مَدَّةٌ تَصْدُقُ فِي مِثْلِهَا وَأَقَامَتْ عَلَى قَوْلِهَا قَدْ حَضَتْ ثَلَاثًا أَحْلَفْتُهَا وَخَلَيْتُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النِّكَاحِ حِينَ أَنْ يُمْكِنَ أَنْ تَكُونَ صَدَقْتُ، وَمَتَى شَاءَ زَوْجُهَا أَنْ أَحْلَفَهَا مَا انْقَضَتْ عَدَّتُهَا فَعَلْتُ؟

وَلَوْ رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ سَاعَةً أَوْ دَفْعَةً، ثُمَّ ارْتَفَعَ عَنْهَا يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ السَّاعَةُ الَّتِي رَأَتْ فِيهَا الدَّمَ أَوْ الدَّفْعَةُ الَّتِي رَأَتْ فِيهَا الدَّمَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا نَظَرْنَا؛ فَإِنْ رَأَتْ صَفْرَةً أَوْ كِدْرَةً، وَلَمْ تَرَ طَهْرًا حَتَّى تَكْمُلَ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَهِيَ حَيْضٌ تَخْلُو عَدَّتُهَا بِهَا مِنَ الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ فَكَذَلِكَ إِذَا امْكُنَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ رَوَيْتِهَا الدَّمَ وَالْحَيْضَ قَبْلَهُ قَدَرٌ طَهْرٌ؛ فَإِنْ كَانَ آتِيًّا عَلَيْهَا مِنَ الطَّهْرِ الَّذِي يَلِي هَذَا الدَّمَ أَقْلُ مَا يَكُونُ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ مِنَ الطَّهْرِ كَأَنْ حَيْضًا تَنْقُضِي فِيهِ عَدَّتُهَا وَتَنْقُطُ بِهِ نَفَقَتُهَا إِنْ كَانَ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ وَتَرَكْتَ الصَّلَاةَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ وَصَلَّتْ إِذَا طَهَرَتْ وَتَرَكْتَ الصَّلَاةَ إِذَا عَاوَدَهَا الدَّمَ.

وَإِنْ كَانَتْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الطَّهْرِ الْأَوَّلِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ نَحْنُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ طَهْرًا لَمْ نَحْلُ بِهَ مِنْ زَوْجِهَا، وَلَمْ تَنْقُطْ نَفَقَتُهَا وَنَظَرْنَا أَوَّلَ حَيْضٍ تَحِيضُهُ فَجَعَلْنَا عَدَّتُهَا تَنْقُضِي بِهِ، وَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَقْلُ مِنْ يَوْمٍ، ثُمَّ رَأَتْ الطَّهْرَ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا، وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

وَالْكِدْرَةُ وَالصَّفْرَةُ فِي الْحَيْضِ حَيْضٌ، وَلَوْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ بِجَاهِهَا فَطَهَرَتْ مِنْ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَأَتْ دَمًا فَطَبَّقَ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ كَانَ دَمُهَا يَنْفُصِلُ، فَيَكُونُ فِي أَيَّامٍ أَحْمَرٍ قَانَتَا مَحْتَمَلًا، وَفِي الْأَيَّامِ الَّتِي بَعْدَهُ رَقِيقًا قَلِيلًا فَحَيْضُهَا أَيَّامُ الدَّمِ الْحَمِيمِ الْكَثِيرِ وَطَهَرُهَا أَيَّامُ الدَّمِ الرَّقِيقِ الْقَلِيلِ.

وَإِنْ كَانَ دَمُهَا مُشْتَبَهًا كُلَّهُ كَانَ حَيْضُهَا بِقَدْرِ عَدَدِ أَيَّامِ حَيْضِهَا فِيمَا مَضَى قَبْلَ الْاسْتِحَاضَةِ، وَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِي أَوَّلِ الْأَيَّامِ الَّتِي أَجْعَلُهَا أَيَّامَ حَيْضِهَا فِي الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ حَلَّتْ مِنْ زَوْجِهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: جَعَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَدَّةَ مَنْ تَحِيضُ مِنَ النِّسَاءِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَعَدَّةَ مَنْ لَمْ تَحِضْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْتَحَاضَةَ أَنْ تَتْرَكَ الصَّلَاةَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا إِذَا كَانَ دَمُهَا يَنْفُصِلُ، وَفِي قَدْرِ عَدَدِ أَيَّامِ حَيْضِهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيبَهَا مَا أَصَابَهَا.

وَذَلِكَ فِيمَا نَرَى إِذَا كَانَ دَمُهَا لَا يَنْفُصِلُ نَجَعَلُهَا حَائِضًا تَارِكًا لِلصَّلَاةِ فِي بَعْضِ دَمِهَا وَطَاهِرًا تَصَلِّي فِي بَعْضِ دَمِهَا؛ فَكَانَ الْكِتَابُ، ثُمَّ السُّنَّةُ يَدْلَانِ عَلَى أَنَّ لِلْمُسْتَحَاضَةِ طَهْرًا وَحَيْضًا، فَلَمْ يَجِزْ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنْ تَعْتَدَ الْمُسْتَحَاضَةُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ

عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا طَلَّقَتْ فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ، فَقَالَا قَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَحَلَّتْ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٥٧٨/٢)]

١٨١٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَأَبْنِ شِهَابٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ إِذَا دَخَلَتْ الْمُطَلَّقةُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَلَا مِيرَاثَ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٥٧٨/٢)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْأَقْرَأُ الْأَطْهَارُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، فَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَاهِرًا قَبْلَ جَمَاعٍ أَوْ بَعْدَهُ اغْتَدَّتْ بِالطَّهْرِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا فِيهِ الطَّلَاقُ، وَلَوْ كَانَ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَتَعَتَّدَ بِطَهْرَتَيْنِ تَامَتَيْنِ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ، فَإِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ حَلَّتْ، وَلَا يُؤْخَذُ أَبَدًا فِي الْقُرْءِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يُرْفَعَ الطَّلَاقُ وَبَيْنَ أَوَّلِ حَيْضٍ، وَلَوْ طَلَّقَهَا حَائِضًا لَمْ تَعْتَدْ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ، فَإِذَا طَهَرَتْ اسْتَقْبَلَتْ الْقُرْءَ.

قَالَ: وَلَوْ طَلَّقَهَا، فَلَمَّا أَوْقَعَ الطَّلَاقَ حَاضَةً؛ فَإِنْ كَانَتْ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهَا كَانَتْ طَاهِرًا حِينَ تَمَّ الطَّلَاقُ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ تَمَامِهِ بِطَرَفَةٍ عَيْنَ ذَلِكَ قُرْءٍ، وَإِنْ عَلِمَتْ أَنَّ الْحَيْضَ وَتَمَامَ الطَّلَاقِ كَانَا مَعًا اسْتَأْنَفَتْ الْعَدَّةَ فِي طَهْرِهَا مِنَ الْحَيْضِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَا، فَقَالَ الزَّوْجُ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ حَائِضٌ، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ بَلْ وَقَعَ وَأَنَا طَاهِرَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا.

١٨١٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: أَثْبَتْنِي الْمَرْأَةُ عَلَى فَرْجِهَا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤١٨/٧)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ تَرَ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ، فَقَدْ حَلَّتْ مِنْهُ وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخَطَابِ لَا يَكُونُ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، وَلَا يَنْكِحُهَا إِلَّا كَمَا يَنْكِحُهَا مُبْتَدَأًا بُولِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ وَرِضَاهَا، وَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِي وَقْتِ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ يَوْمًا، ثُمَّ انْقَطَعَ، ثُمَّ عَاوَدَهَا بَعْدَ أَوْ لَمْ يَعَاوَدَهَا أَيَّامًا كَثُرَتْ أَوْ قَلَّتْ فَذَلِكَ حَيْضٌ تَحِلُّ بِهِ.

قَالَ: وَتَصْدُقُ عَلَى ثَلَاثِ حَيْضٍ فِي أَقْلٍ مَا حَاضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ قَطُّ، وَأَقْلُ مَا عَلِمْنَا مِنَ الْحَيْضِ يَوْمٌ، وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّ طَهْرَ امْرَأَةٍ أَقْلُ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةٍ صَدَقْنَا الْمُطَلَّقةَ عَلَى أَقْلٍ مَا عَلِمْنَا مِنْ طَهْرِ امْرَأَةٍ وَجَعَلْنَا الْقَوْلَ قَوْلًا.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ مِنْهَا أَنَّهَا تَذْكُرُ حَيْضُهَا وَطَهْرُهَا وَهِيَ غَيْرُ مُطَلَّقةٍ عَلَى شَيْءٍ فَادَّعَتْ مِثْلَهُ قَبْلَنَا قَوْلُهَا مَعَ بَيْنِهَا، وَإِنْ

تحيضُ في كلِّ سنةٍ أو ستينَ فعدتها الحيضُ، وهكذا إن كانت مستحاضة؛ فكانت لها أيامٌ تحيضها كما تكونُ تطهرُ في أقلِّ من شهرٍ فتخلو بدخولِ الحيضةِ الثالثةِ فكذلك لا تخلو إلا بدخولِ الحيضةِ الثالثةِ، وإن تباعدت.

وكذلك لو أَرْضَعَتْ؛ فكانَ حيضها يرتفعُ للرَّضَاعِ اعتدَّت بالحيض.

قال: وإذا كانت تحيضُ في كلِّ شهرٍ أو شهرينَ فطلقت فرعتها حيضتها سنةً أو حاضت حيضةً، ثم رفعتها حيضتها سنةً أنها لا تخلُ للأزواج إلا بدخولها في الدَّم من الحيضةِ الثالثةِ، وإن تباعدَ ذلكَ وطالَ وهي من أهلِ الحيضِ حتَّى تبلغَ أن تياسَ من الحيضِ وهي لا تياسَ من الحيضِ حتَّى تبلغَ السنَّ التي من بلغتها من نساءها لم تحض بعدها، فإذا بلغت ذلكَ خرجت من أهلِ الحيضِ وكانت من المؤيسات من الحيضِ اللاتي جعلَ الله عزَّ وجلَّ عددهنَّ ثلاثةَ أشهرٍ واستقبلت ثلاثةَ أشهرٍ من يومٍ بلغت سنَّ المؤيسات من الحيضِ لا تخلو إلا بكمالِ الثلاثةِ الأشهرِ، وهذا شبيهُ، والله تعالى أعلم، ظاهرُ القرآن؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى جعلَ على الحيضِ الأقرء، وعلى المؤيساتِ وغيرِ البوالغِ الشهورَ، فقال: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَسْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾، فإذا كانت تحيضُ، فإنها تصبرُ إلى الإياسِ من الحيضِ بالسنِّ التي من بلغتها من نساءها أو أكثرهنَّ لم تحض فيقطعُ عنها الحيضُ في تلكَ المدَّةِ، وقد قيل إنَّ مذهبَ أكثرِ الحملِ وهو أربعَ سنينَ، ولم تحض كانت مؤيسةً من الحيضِ فاعتدَّت ثلاثةَ أشهرٍ وقيل تترصُّ تسعةَ أشهرٍ، والله تعالى أعلم، ثم تعتدُّ ثلاثةَ أشهرٍ.

قال: والحيضُ يتباعدُ عدَّةُ المراهِ تقضي بأقلِّ من شهرينَ إذا حاضت ثلاثَ حيضٍ ولا تقضي إلا بثلاثِ سنينَ وأكثرَ إن كانَ حيضها يتباعدُ؛ لأنَّه إنما جعلَ عليهنَّ الحيضَ فيعتددنَّ به، وإن تباعدت، وإن كانت البراءة من الحملِ تعرفُ بأقلِّ من هذا، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ حكمَ بالحيضِ، فلا أحيله إلى غيره.

فلهذا قلنا عدتها الحيضُ حتَّى تؤيَّسَ من الحيضِ بما وصفت من أن تصيرَ إلى السنِّ التي من بلغها من نساءها لم تحض.

وقد يروى عن ابنِ مسعودٍ وغيره مثلُ هذا القول.

١٨١٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَدِّهِ هَاشِمِيَّةٍ وَأَنْصَارِيَّةٍ فَطَلَّقَ الْأَنْصَارِيَّةَ وَهِيَ تُرَضِعُ فَمَرَّتْ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ هَلَكَ، وَلَمْ تَحِيضْ، فَقَالَتْ أَنَا أَرْتُهُ لَمْ أَحِضْ فَأَخْتَصَمُوا إِلَى عُثْمَانَ فَقَضَى لِلْأَنْصَارِيَّةِ بِالْمِيرَاثِ

قال: فإذا أرادَ زوجُ المستحاضةِ طلاقها للسَّنَةِ طلقها طاهراً من غيرِ جماعٍ في الأيامِ التي نامرها فيها بالغسلِ من دمِ الحيضِ والصَّلَاةِ.

فإذا طلقت المستحاضةُ أو استحيضت بعدما طلقت؛ فإن كانَ دمها منفصلاً، فيكونُ منه شيءٌ أحمرَ قاني وشيءٌ رقيقٌ إلى الصفرةِ فأَيَّامُ حيضها أَيَّامُ الأحمرِ القاني وأَيَّامُ طهرها هي أَيَّامُ الصفريِّ فعدتها ثلاثَ حيضٍ إذا رأت الدَّمِ الأحمرَ القاني من الحيضةِ الثالثةِ انقضت عدتها.

قال: وإن كانَ دمها مشتبهاً غيرَ منفصلٍ كما وصفنا؛ فإن كانَ لها أَيَّامُ حيضٍ معروفةٌ فأَيَّامُ حيضها في الاستحاضةِ عددُ أَيَّامِ حيضها المعروف، ووقتها وقتها إن كانَ حيضها في أوَّلِ الشهرِ أو وسطه أو آخره فتلكَ أَيَّامُ حيضها، فإذا كانَ أوَّلُ يومٍ من الحيضةِ الثالثةِ، فقد انقضت عدتها.

وإن كانَ حيضها يختلفُ، فيكونُ مرَّةً ثلاثاً ومرَّةً خمساً ومرَّةً سبعاً، ثم استحيضت أمرتها أن تدعَ الصَّلَاةَ أقلَّ أَيَّامِ حيضها ثلاثاً وتغسلَ وتصلِّيَ وتصومَ؛ لأنها أن تصلِّيَ وتصومَ - وليس ذلكَ عليها إذا لم تستيقن أنها حائضٌ - خيرٌ من أن تدعَ الصَّلَاةَ وهي عليها واجبٌ وأحبُّ إليَّ لو أعادت صومَ أربعةِ أَيَّامٍ، وليس ذلكَ بلازمَ لها، وتخلو من زوجها بدخولِ أوَّلِ يومٍ من أَيَّامِ حيضها الثالثةِ، وليس في عددِ الحيضتينِ الأوَّليْنِ شيءٌ يحتاجُ إليه إذا أتت على ثلاثٍ وسبعِ وأَيَّامٍ طهرٍ، فلا حاجةَ بنا إلى علمها.

قال: وإن كانت امرأةٌ ليسَ لها أَيَّامُ حيضٍ ابتدئت مستحاضةً أو كانت فنسيها تركت الصَّلَاةَ أقلَّ ما حاضت امرأةً قط، وذلكَ يومٌ وليلةٌ وهو أقلُّ ما علمنا امرأةً حاضت؛ فإن كانت قد عرفت وقتَ حيضها فبدأ تركها الصَّلَاةَ في مبتدأِ حيضتها، وإن كانت لم تعرفه استقبلنا بها الحيضُ من أوَّلِ هلالٍ يأتي عليها بعدَ وقوعِ الطَّلَاقِ، فإذا استهلَّ الهلالُ الثالثُ انقضت عدتها منه.

ولو طلقت امرأةً فاستحيضت أو مستحاضة؛ فكانت تحيضُ يوماً وتطهرُ يوماً، أو يومينَ وتطهرُ يومينَ أو ما أشبه هذا جعلت عدتها تقضي بثلاثةَ أشهرٍ، وذلكَ المعروفُ من أمرِ النساءِ أنهنَّ يحضنَّ في كلِّ شهرٍ حيضةً فانظر أيَّ وقتٍ طلقها فيه فاحسبها شهراً، ثم هكذا حتَّى إذا دخلت في الشهرِ الثالثِ حلت من زوجها، وذلكَ أنَّ هذه مخالفةٌ للمستحاضةِ التي لها أَيَّامُ حيضٍ كحيضِ النساءِ، فلا أحدٌ معنى أوَّلِ بتوقيتِ حيضتها من الشهورِ؛ لأنَّ حيضها ليسَ بيبينٍ، ولو كانت تحيضُ خمسةَ عشرَ متتابعةً أو بينها فصلٌ وتطهرُ خمسةَ عشرَ متتابعةً لا فصلَ بينها جعلت عدتها بالطهرِ ثلاثةَ قروء.

قال: وعدةُ التي تحيضُ الحيضُ، وإن تباعدَ كأنها كانت

فَلَمَّا سَمِعَ الْهَاشِمِيَّةُ عُثْمَانَ، فَقَالَ: هَذَا عَمَلُ ابْنِ عَمِّكَ هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهَذَا يَعْنِي عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. [أخرجه مالك (٥٧٢/٢)]

١٨١٦- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ حِيَانُ بْنُ مُنْقِلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَاحِبٌ وَهِي تَرْضِعُ ابْنَتَهُ فَمَكَثَتْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا لَا تَحِيضُ يَمْنَعُهَا الرِّضَاعُ أَنْ تَحِيضَ، ثُمَّ مَرَضَ حِيَانُ بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا بِسَبْعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ ثَمَانِيَةٍ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ امْرَأَتَكَ تُرِيدُ أَنْ تَرْتِ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ احْمِلُونِي إِلَى عُثْمَانَ فَحَمَلُوهُ إِلَيْهِ فَذَكَرَ لَهُ شَأْنَ امْرَأَتِهِ وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ لَهُمَا عُثْمَانُ مَا تَوَيَّانِ؟

فَقَالَا نَرَى أَنَّهَا تَرْتِ إِنْ مَاتَ، يَرْتِهَا إِنْ مَاتَتْ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي قَدْ يَتَسَنَّ مِنَ الْحَيْضِ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَبْكَارِ اللَّاتِي لَمْ يَبْلُغْنَ الْحَيْضَ، ثُمَّ هِيَ عَلَى عِدَّةٍ حَيْضَهَا مَا كَانَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ فَارْجِعْ حَبَانُ إِلَى أَهْلِكَ فَادْخُلِي ابْنَتَهُ، فَلَمَّا فَقَدْتَ الرِّضَاعَ حَاضَتْ حَيْضَةً، ثُمَّ حَاضَتْ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ تَوَفَّيَ حَبَانُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَحِيضَ الثَّلَاثَةَ فَاعْتَدْتُ عِدَّةَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، وَوَرَّثَهُ. [أخرجه البيهقي (٤١٩/٧)]

١٨١٧- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ جُرَيْجٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي امْرَأَةٍ حَبَانُ وَثَلُ خَبَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٣/٦-٣٤)]

١٨١٨- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ الْمَرْأَةِ تَطْلُقُ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّ يَكُونُ الْمَحِيضُ قَدْ أَذْبَرَ عَنْهَا، وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ ذَلِكَ كَيْفَ تَفْعَلُ؟ قَالَ: كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا يَسْتِ اعْتَدْتُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، قُلْتُ: مَا يَنْتَظَرُ بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِذَا يَسْتِ اعْتَدْتُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤/٦)]

١٨١٩- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: أَعْتَدْتُ أَقْرَأَهَا مَا كَانَتْ إِنْ تَقَارَبْتَ، وَإِنْ تَبَاعَدْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. [أخرجه البيهقي في "معرفة"

السنن والآثار" (٣٤/٦)]

١٨٢٠- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ الْمُثَنَّى، عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتَهَا، فَقَالَ: أَمَّا أَبُو الشُّتَاءِ؛ فَكَانَ يَقُولُ: أَقْرَأَهَا حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهَا قَدْ يَسْتِ مِنَ الْمَحِيضِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٤/٦)]

١٨٢١- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ عِدَّةُ الْمُطَلَّقةِ الْأَقْرَاءِ، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ. [أخرجه مالك (٥٧٨/٢)]

قال الشافعي: وإن طلقت فارفع محيضها أو حاضت حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بِحَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ، وَإِنْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا بَلَغَتْ تِلْكَ السَّنَّ اسْتَأْنَفْتُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ تَبْلُغَهَا.

١٨٢٢- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَزَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَيْمَنُ امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتَهَا، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ؛ فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ فَذَلِكَ وَإِلَّا اعْتَدْتُ بَعْدَ التَّسْعَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ حَلَّتْ. [أخرجه مالك (٥٨٢/٢)]

قال الشافعي: قد يحتمل قول عمر أن يكون في المرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نساها يسن من الحيض، فلا يكون مخالفاً لقول ابن مسعود، وذلك وجهه عندنا.

ولو أن امرأة يَسْتِ من الحيض طلقت فاعتدت بالشهور، ثم حاضت قبل أن تكمل بالشهور فسقطت عِدَّةُ الشهور واستقبلت الحيض؛ فإن حاضت ثلاث حيض، فقد قضت عِدَّتَهَا، وَإِنْ لَمْ تَحْضِهَا حَتَّى مَرَّتْ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحَيْضَةِ الْأُولَى تِسْعَةَ أَشْهُرٍ اسْتَقْبَلَتِ الْعِدَّةَ بِالشهور، وَإِنْ جَاءَتْ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ، فَقَدْ أَكْمَلَتْ عِدَّتَهَا؛ لِأَنَّهَا مِنَ اللَّاتِي يَسْتِ مِنَ الْحَيْضِ؛ فَإِنْ حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ تَكْمَلَ الثَّلَاثَةَ الْأَشْهُرَ، فَقَدْ حَاضَتْ حَيْضَتَيْنِ فَتَسْتَقْبِلُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ؛ فَإِنْ حَاضَتْ فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا فِي الثَّلَاثَةِ الْأَشْهُرِ، فَقَدْ أَكْمَلَتْ، وَإِنْ لَمْ تَحْضِ فِيهَا اعْتَدْتُ، فَإِذَا مَرَّتْ بِهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ ثَلَاثَةَ بَعْدَهَا حَلَّتْ، وَلَوْ حَاضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَعُدَّ بَعْدَ الشهور.

قال: والذي يروى عن عمر عندي يحتمل أن يكون إنما قاله في المرأة قد بلغت السن التي يؤس ملها من الحيض، فأقول بقول عمر على هذا المعنى وهو قول ابن مسعود على معناه في اللَّاتِي لَمْ يُوَيْسَ مِنَ الْحَيْضِ، وَلَا يَكُونَانِ مُخْتَلِفَيْنِ عِنْدِي، وَاللَّهُ

تعالى أعلم.

قال الله عز وجل في الآية التي ذكر فيها المطلقات ذوات الأقران ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان بينا في الآية بالتزويج أنه لا يحل للمطلقة أن تكتن ما في رحمها من الحيض، وذلك أن يحدث للزوج عند خوفه انقضاء عدتها رأي في ارتجاعها أو يكون طلاقه إياها ادباً لها لا إرادة أن تبين منه فلتعلمه ذلك لثلاث تنقضي عدتها، فلا يكون له سبيل إلى رجعتها، وكان ذلك يحتمل الحمل مع الحيض؛ لأن الحمل مما خلق الله تعالى في أرحامهن، وإذا سأل الرجل امرأته المطلقة أحامل هي أو هل حاضت؟ فينبئ عندي أن لا يحل لها أن تكتنه واحداً منها ولا أحداً رأت أنه يعلمه إياه، وإن لم يسألها ولا أحد يعلمه إياه فاحب إلى لو أخبرته به، وإن لم يسألها؛ لأنه قد يقع اسم الكتمان على من ظن أنه يخبر الزوج لما له في إخباره من رجعة أو ترك كما يقع الكتمان على من كتم شهادة لرجل عنده، ولو كتمته بعد المسألة الحمل والأقراء حتى خلت عدتها كانت عندي أئمة بالكتمان إذ سئلت وكتمت وخفت عليها الإثم إذا كتمته، وإن لم تسأل، ولم يكن له عليها رجعة؛ لأن الله عز وجل إنما جعلها له حتى تنقضي عدتها، فإذا انقضت عدتها، فلا رجعة له عليها.

١٨٢٣ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ مَا قَوْلُهُ ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ أَرْحَامَهُنَّ﴾ قَالَ الْوَلَدُ لَا تَكْتُمُهُ لِيَرْغَبَ فِيهَا، وَمَا أَذْرِي لَعَلَّ الْحَيْضَةَ مَعَهُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٦/٦)]

١٨٢٤ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَطَاءَ أَيْحَىٰ عَلَيْهَا أَنْ تُخْبِرَهُ بِحَمْلِهَا، وَإِنْ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهَا يَسْأَلُهَا عَنْهُ لِيَرْغَبَ فِيهَا؟ قَالَ: تَظْهَرُ وَتُخْبَرُ بِهِ أَهْلُهَا فَسَوْفَ يَبْلُغُهُ.

[أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٦/٦)]

١٨٢٥ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ: فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ أَرْحَامَهُنَّ﴾ الْمَرْأَةُ الْمُطَلَّقةُ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَقُولَ أَنَا حَبْلِي، وَلَيْسَتْ بِحَبْلِي وَلَا لَسْتُ بِحَبْلِي وَهِيَ حَبْلِي وَلَا أَنَا حَائِضٌ، وَلَيْسَتْ بِحَائِضٍ وَلَا لَسْتُ بِحَائِضٍ وَهِيَ حَائِضٌ.

[أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٢٠/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا - إن شاء الله تعالى - كما قال مجاهد لمعان منها أن لا يحل الكذب والآخر أن لا تكتنه

الحبل والحيض لعله يرغب فيراجع ولا تدعيهما لعله يراجع، وليست له حاجة بالرجعة لولا ما ذكرت من الحمل والحيض فتغره والغرور لا يجوز.

١٨٢٦ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ أَرَأَيْتَ إِنْ أُرْسِلَ إِلَيْهَا فَأَرَادَ ارْتِجَاعَهَا، فَقَالَتْ: قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَهِيَ كَأَيْتَةٍ، فَلَمْ تَزَلْ تَقُولُهُ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا؟ قَالَ: لَا، وَقَدْ خَرَجَتْ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٦/٧)]

قال الشافعي: هذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى وهي أئمة إلا أن يرجعها، فإن ارتجعها، وقد قالت: قد انقضت عدتي، ثم أكلت نفسها فرجعت عليها ثابتة ألا ترى أنه إن ارتجعها، فقالت: قد انقضت عدتي فأحلفت فنكلت فحلفت كانت له عليها الرجعة، ولو أقرت أن لم تنقض عدتها كانت له عليها الرجعة؛ لأنه حق له جحدته، ثم أقرت به.

٢ - عِدَّةُ الْتِي يَنْسِتُ مِنَ الْحَيْضِ وَالَّتِي لَمْ تَحِضْ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سمعت من أرضى من أهل العلم يقولون: إن أول ما أنزل الله عز وجل من العدد ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فلم يعلموا ما عِدَّةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا أَقْرَاءَ لَهَا وَهِيَ الَّتِي لَا تَحِضُّ وَلَا الْحَامِلُ فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَاللَّائِي يَنْسِينَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِيضْنَ﴾ فجعل عِدَّةَ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَمْ تَحِضْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَقَوْلُهُ ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾، فلم تدروا ما تعتد غير ذات الأقران.

وقال: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ قال: وهذا، والله تعالى أعلم، يشبه ما قالوا.

وإذا أراد الرجل أن يطلق التي لا تحيض للسنة فطلقها آية ساعة شاء ليس في وجه طلاقها سنة إنما السنة في التي تحيض.

وكذلك ليس في وقت طلاق الحامل سنة، وإذا طلق الرجل امرأته وهي كمن لا تحيض من صغر أو كبر فواقع الطلاق عليها في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين بالأهلة، وإن كان الهلالان معاً تسعاً وعشرين وشهراً ثلاثين ليلة في أي الشهر طلقها، وذلك أنا نجعل عدتها من ساعة وقع الطلاق عليها؛ فإن طلقها قبل الهلال يوم عدنا لها ذلك اليوم، فإذا أهل الهلال عدنا لها هلالين بالأهلة، ثم عدنا لها تسعاً وعشرين ليلة حتى تكمل ثلاثين يوماً وليلة باليوم الذي كان قبل الهلالين.

وكذلك لو كان قبل الهلال بأكثر من يوم وعشر أكملنا ثلاثين بعد هلالين وحلت وأي ساعة طلقها من ليل أو نهار

انقضت عدتها بأن تأتي عليها تلك الساعة من اليوم الذي يكمل ثلاثين يوماً بعد الشهرين بذلك اليوم فتكون قد أكملت ثلاثين يوماً عدداً وشهرين بالأهلة وله عليها الرجعة في الطلاق الذي ليس ببائن حتى تمضي جميع عدتها.

ولو طلقها، ولم تحض فاعتدت بالشهور حتى أكملتها، ثم حاضت مكانها كانت عدتها قد انقضت، ولو بقي من إكمالها طرفة عين فأكتر خرجت من اللاتي لم يحضن؛ لأنها لم تكمل ما عليها من العدة بالشهور حتى صارت تمن له الأقراء واستقبلت الأقراء وكانت من أهلها، فلا تنقضي عدتها إلا بثلاثة قروء.

١٨٢٧- أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أنه قال: لإعطاء المرأة تطلق، ولم تحض فتعدت بالأشهر فتحيض بعد ما يمضي شهران من الثلاثة الأشهر.

قال: لتعتد حيث تلد بالحيض، ولا يعتد بالشهر الذي قد مضى.

قال الشافعي: ولو ارتفع عنها الحيض بعد أن حاضت كانت في القول الأول لا تنقضي عدتها حتى تبلغ أن تؤيس من الحيض إلا أن تكون بلغت السن التي يؤيس مثلها فيها من الحيض فتتريص تسعة أشهر، ثم تعتد بعد التسعة ثلاثة أشهر.

قال: وأعجل من سمعت به من النساء حضن نساء تهامة يحضن تسع سنين، فلو رأت امرأة الحيض قبل تسع سنين فاستقام حيضها اعتدت به وأكملت ثلاثة أشهر في ثلاث حيض؛ فإن ارتفع عنها الحيض، وقد رآته في هذه السنين؛ فإن رآته كما ترى الحيضة ودم الحيضة بلا عدة إلا كمل الحيضة ودم الحيضة، ثم ارتفع لم تعتد إلا بالحيض حتى تؤيس من الحيض؛ فإن رأت دماً يشبه دم الحيضة لعل في هذه السن اكتفت بثلاثة أشهر إذا لم يتتابع عليها في هذه السن، ولم تعرف أنه حيض لم يكن حيضاً إلا أن ترتب فتستبرئ نفسها من الرية، ومتى رأت الدم بعد التسع سنين فهو حيض إلا أن تراه من شيء أصابها في فرجها من جرح أو قرحة أو داء، فلا يكون حيضاً وتعد بالشهور، ولو أن امرأة بالغاً بنت عشرين سنة أو أكثر لم تحض قط فاعتدت بالشهور فأكملت، ثم حاضت كانت متقضية العدة بالشهور كالتى لم تبلغ تعدت بثلاثة أشهر، ثم تحيض، فلا يكون عليها عدة مستقبل، وقد أكملت بالشهور، ولو لم تكملها حتى حاضت استقبلت الحيض وسقطت الشهور.

١٨٢٨- أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: في الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها، ولا يمسه، ثم يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾. [أخرجه البيهقي (٤٢٤/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا أقول وهو ظاهر كتاب الله عز ذكره.

قال الشافعي: فإن ولدت المرأة التي قال زوجها لم أدخل بها إلى أربع سنين لستة أشهر فأكتر من يوم عقدت إنكاحها لزم الزوج الولد إلا بأن يلتعن؛ فإن لم يلتعن حتى مات أو عرض عليه اللعان، وقد أقر به أو نفاه أو لم يقر به، ولم ينفه لحق نسبه بأبيه وعليه المهر تاماً إذا الزمناه الولد حكماً عليه بأنه مصيب لها.

قال الربيع: وفيه قول آخر أنه إذا لم يلتعن الحقنا به الولد، ولم نغرمه إلا نصف الصداق؛ لأنها قد تستدخل نطفة فتجبل، فيكون ولده من غير مسيس بعد أن يحلف بالله ما أصابها.

قال الشافعي: فإن التعن نفينا عنه الولد وأحلفناه ما أصابها، وكان عليه نصف المهر، ولو أقر بالخلوة بها، فقال: لم أصبها، وقالت أصابي ولا ولد فالقول قوله مع يمينه إذا جعلته إذا طلق لا يلزمه إلا نصف الصداق إلا أن يصيب وهي مدعية بالإصابة عليه نصف الصداق لا يجب إلا بالإصابة فالقول قوله فيما يدعى عليه مع يمينه وعليها البيئة؛ فإن جاءت ببينة بأنه أقر بإصابتها أخذته بالصداق كله.

وكذلك إن جاءت بشاهد أحلفناه مع شاهدها وأعطيتها الصداق؛ فإن جاءت بشاهد وامرأتين قضيت لها بلا يمين، وإن جاءت بامرأتين لم أحلفها أو بأربع لم أعطاها بهن لا أجيز شهادة النساء وحدهن إلا على ما لا يراه الرجال من عيوب النساء خاصة، وللاهن أو مع رجل، وقد قال غيرنا إذا خلا بها فأغلق باباً وأرخص سترها، وليس بمحرم ولا هي صائمة جعلت لها المهر

٣- باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها

قال الشافعي: قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾. [أخرجه البيهقي (٤٢٤/٧)]

٣- باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها

قال الشافعي: قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾. [أخرجه البيهقي (٤٢٤/٧)]

قال الشافعي: قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾. [أخرجه البيهقي (٤٢٤/٧)]

٣- باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها

٣- باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾. [أخرجه البيهقي (٤٢٤/٧)]

تَامًا وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ تَامَةً، وَلَوْ صَدَّقَتْ أَنَّهُ لَمْ يَمْسَهَا؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ لَا يَكُونُ لَهَا الْمَهْرُ تَامًا إِلَّا بِالْإِصَابَةِ أَوْ بَانَ يَسْتَمْتَعُ مِنْهَا حَتَّى يَخْلُقَ ثِيَابَهَا وَنَحْوَ هَذَا.

٤ - عِدَّةُ الْحَرَّةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ عِنْدَ الْمُسْلِمِ وَالْكَتَابِيِّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْحَرَّةُ وَالْكَتَابِيُّ يُطَلِّقُهَا الْمُسْلِمُ أَوْ يَمُوتُ عَنْهَا مِثْلُ الْحَرَّةِ الْمُسْلِمَةِ فِي الْعِدَّةِ وَالنَّفَقَةِ وَالسَّكْنَى لَا يَخْتَلِفَانِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعِدَّةِ وَالنَّفَقَةِ وَالسَّكْنَى، وَجَمِيعُ مَا لَزِمَ الْمُسْلِمَةَ لِأَزْمَ لَهَا مِنَ الْإِحْدَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ قَبْلَ أَنْ تَكْمُلَهَا لَمْ تَسْتَأْنِفْ وَبِنَتْ عَلَى عِدَّتِهَا، وَهَكَذَا إِنْ طَلَّقَهَا الْكَتَابِيُّ أَوْ مَاتَ عَنْهَا، وَإِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ فِي الْعِدَّةِ كَانَ لِلزَّوْجِ حَيًّا، وَوَرِثَتُهُ مِيتًا مِنْ مَنَعِهَا الْخُرُوجَ مَا لَمْ يَنْعِ الْمُسْلِمَةَ لَا يَخْتَلِفَانِ فِي شَيْءٍ غَيْرِ أَنَّهُ لَا تَرِثُ الْمُسْلِمَةُ، وَلَا يَرِثُهَا.

٥ - الْعِدَّةُ مِنَ الْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالزَّوْجِ غَائِبٍ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، وَقَالَ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنَ الْمُحْضِينَ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّيْثَى لَمْ يُحْضَنْ وَأُولَاثُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ قَالَ: فَكَانَ بَيْنَنَا فِي حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ الْعِدَّةَ مِنْ يَوْمِ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَتَكُونُ الْوَفَاةُ.

قَالَ: وَإِذَا عَلِمْتَ الْمَرْأَةَ يَقِينٌ وَفَاةَ الزَّوْجِ أَوْ طَلَاقَهُ بَيِّنَةً تَقُومُ لَهَا عَلَى مَوْتِهِ أَوْ طَلَاقِهِ أَوْ أَيِّ عِلْمٍ صَادَقَ ثَبَتَ عِنْدَهَا اعْتَدَتْ مِنْ يَوْمٍ يَكُونُ الطَّلَاقُ وَتَكُونُ الْوَفَاةُ، وَإِنْ لَمْ تَعْتَدْ حَتَّى تَمُوتَ عِدَّةُ الطَّلَاقِ وَالْوَفَاةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا هِيَ مَدَّةٌ تَمُرُّ عَلَيْهَا، فَإِذَا مَرَّتْ عَلَيْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا مَقَامُ مِثْلِهَا.

قَالَ: وَإِذَا خَفِيَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَقَدْ اسْتَقْبَلَتْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ اعْتَدَتْ مِنْ يَوْمٍ اسْتَقْبَلَتْ أَنَّهَا اعْتَدَتْ مِنْهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ يَكُونُ الطَّلَاقُ أَوْ الْوَفَاةُ.

١٨٢٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِقَطَاءِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ أَوْ يَمُوتُ عَنْهَا وَهُوَ بِوَصَرٍ وَهِيَ بِوَصَرٍ بَعْضُ آخَرٍ مِنْ أَيِّ يَوْمٍ تَعْتَدُ؟ قَالَ: مِنْ يَوْمٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا تَعْتَدُ.

[أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٧/٦)]

١٨٣٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: إِذَا قَامَتْ بَيِّنَةٌ فَمِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٧/٦)]

١٨٣١ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَتْ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٧/٦)]

١٨٣٢ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: الْمُتَوَفَّى عَنْهَا تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ مَاتَ وَالْمُطَلَّقةُ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَتْ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٤٧/٦)]

٦ - عِدَّةُ الْأُمَةِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْعِدَّةَ مِنَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَمِنَ الْوَفَاةِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، وَذَكَرَ اللَّهُ الطَّلَاقَ لِلرَّجَالِ بَاتْنَيْنِ وَثَلَاثَةً فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الْأَحْرَارِ وَالْحُرَّاتِ وَالْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ، وَكَانَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ فَرَّقَ فِي حَدِّ الزَّانِي بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْأَحْرَارِ، فَقَالَ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وَقَالَ فِي الْإِمَاءِ ﴿فَإِذَا أَحْضَرْتُمْ فَلِنْ أَنْتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْضَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾، وَقَالَ فِي الشَّهَادَاتِ ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوْنِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فَلَمْ يَخْتَلَفْ مِنْ لَقِيتَ أَنَّهَا عَلَى الْأَحْرَارِ دُونَ الْعَبِيدِ، وَذَكَرَ الْمَوَارِيثَ، فَلَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ لَقِيتَ فِي أَنَّ الْمَوَارِيثَ لِلْأَحْرَارِ دُونَ الْعَبِيدِ، وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الثَّيِّبَ الْحُرَّ الزَّانِيَّ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ مِنْ لَقِيتَ أَنْ لَا رَجَمَ عَلَى عَبْدٍ ثَيِّبٍ.

قَالَ وَفَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْعِدَّةَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَفِي الْمَوْتِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْتَبْرَأَ الْأُمَةُ بِحِيصَةٍ، فَفَرَّقَ بَيْنَ اسْتِبْرَاءِ الْأُمَةِ وَالْحَرَّةِ وَكَانَتِ الْعِدَّةُ فِي الْحُرَّاتِ اسْتِبْرَاءً وَتَعْبِيدًا.

وَكَذَلِكَ الْحِيصَةُ فِي الْأُمَةِ اسْتِبْرَاءٌ وَتَعْبِيدٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلَمْ أَعْلَمْ خَالَفًا تَمَّنْ حَفِظَتْ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ عِدَّةَ الْأُمَةِ نِصْفُ عِدَّةِ الْحَرَّةِ فِيمَا كَانَ لَهُ نِصْفٌ مَعْدُودٌ مَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا، فَلَمْ يَجِزْ إِذْ وَجَدْنَا مَا وَصَفْتَ مِنَ الدَّلَائِلِ عَلَى الْفَرْقِ فِيمَا ذَكَرْنَا وَغَيْرِهِ بَيْنَ عِدَّةِ الْأُمَةِ وَالْحَرَّةِ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ عِدَّةَ الْأُمَةِ نِصْفَ عِدَّةِ الْحَرَّةِ فِيمَا لَمْ يَكُنْ نِصْفًا، وَذَلِكَ الشَّهْرُ.

فَأَمَّا الْحِيصُ، فَلَا يَعْرِفُ لَهُ نِصْفٌ فَتَكُونُ عِدَّتُهَا فِيهِ أَقْرَبُ

الْعِدَّةُ كَالْحَرَّةِ إِلَّا مَا وَصَفَتْ مِنْ أَنْ يَخْرُجَهَا سَيِّدُهَا.

١٨٣٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ وَيُطَلِّقُ تَطْلِيقَتَيْنِ وَتَعْتَدُ الْأَمَةُ حَيْضَتَيْنِ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ فَشَهْرَيْنِ أَوْ شَهْرًا وَنِصْفًا؛ قَالَ سُفْيَانُ، وَكَانَ ثِقَةً. [أخرجه البيهقي (٤٢٥/٧)]

١٨٣٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَصْرٍ وَبْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ لَوْ اسْتَطَعْتُ لَجَعَلْتُهَا حَيْضَةً وَنِصْفًا، فَقَالَ رَجُلٌ فَاجْعَلُهَا شَهْرًا وَنِصْفًا فَسَكَتَ عُمَرُ [أخرجه البيهقي (٤٢٥/٧)]

قال: وإذا طَلَّقَ الْحُرُّ أَوْ الْعَبْدُ الْأَمَةَ طَلَاقًا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ أَمَةٍ، وَإِذَا مَضَتْ عِدَّتُهَا، ثُمَّ عَتَقْتَ لَمْ تَعُدْ لِعِدَّةٍ، وَلَمْ تَزِدْ عَلَى عِدَّتِهَا الْأُولَى، وَإِنْ أَعْتَقْتَ قَبْلَ مَضِيِّ الْعِدَّةِ بِسَاعَةٍ أَوْ أَقَلٍّ أَكْمَلْتَ عِدَّةَ حَرَّةٍ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ وَقَعَ وَهِيَ فِي مَعَانِي الْأَزْوَاجِ فِي عَامَّةِ أَمْرِهَا.

فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الطَّلَاقِ الَّذِي يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ قَبْلَ الْعِتْقِ لَمْ تَرْتَهُ. وَكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ لَمْ يَرْتَهَا.

وإن مات أو ماتت، وقد عتقت قبل مضي عِدَّتِهَا عِدَّةُ الْأَمَةِ وَقَبْلَ مَضِيِّ عِدَّةِ الْحَرَّةِ تَوَارَثَا وَيَقَعُ عَلَيْهَا إِيلَاؤُهُ وَطَلَاقُهُ وَظَهَارُهُ، وَمَا يَقَعُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

قال: وإذا كَانَ طَلَاقُهُ وَإِيلَاؤُهُ وَظَهَارُهُ يَقَعُ عَلَيْهَا إِذَا طَلَّقْتَ طَلَاقًا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ إِلَى أَنْ تَقْضِيَ عِدَّتَهَا فَعَتَقْتَ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ عِدَّتَهَا لَمْ يَجْزِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، إِلَّا أَنْ تَعْتَدَ عِدَّةَ حَرَّةٍ، وَتَوَارِثَانِ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا الَّتِي لَزِمَتْهَا بِالْحَرَّةِ، وَلَوْ كَانَتْ الْأَمَةُ عِنْدَ عَبْدٍ فَطَلَّقَهَا طَلَاقًا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ، فَلَمْ تَقْضِ عِدَّتَهَا حَتَّى عَتَقْتَ فَاخْتَارَتْ فِرَاقَهُ كَانَ ذَلِكَ لَهَا، وَكَانَ اخْتِيَارُهَا فِرَاقَهُ فَسَخَا بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَتَكَمَّلَ مِنْهُ عِدَّةَ حَرَّةٍ مِنَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُا صَارَتْ حَرَّةً قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ عِدَّتَهَا مِنْ طَلَاقٍ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ وَلَا تَسْتَأْنَفُ عِدَّةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا رَجْعَةً، ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَلَمْ يَصِبْهَا بِنْتُ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُا مُطْلَقَةٌ لَمْ تَمَسْ، فَإِنَّمَا عَلَيْهَا مِنَ الْعِدَّةِ الْأُولَى إِكْمَالُ عِدَّةٍ حَرَّةٍ.

ولو كَانَ طَلَاقُ الْأَمَةِ طَلَاقًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ، ثُمَّ عَتَقْتَ فِي الْعِدَّةِ، فَفِيهَا قَوْلَانِ:

أحدهما أَنْ تَبْنِيَ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى، وَأَنْ لَا خِيَارَ لَهَا؛ لِأَنَّهُا غَيْرُ زَوْجَةٍ وَلَا تَسْتَأْنَفُ عِدَّةً؛ لِأَنَّهُا لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ وَلَا فِي مَعَانِي

الْأَشْيَاءِ مِنَ النَّصْفِ إِذَا لَمْ يَسْقُطْ مِنَ النَّصْفِ شَيْءٌ، وَذَلِكَ حَيْضَتَانِ، وَلَوْ جَعَلْنَاهَا حَيْضَةً أَسْقَطْنَا نِصْفَ حَيْضَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهَا مِنَ الْعِدَّةِ شَيْءٌ فَأَمَّا الْحَمْلُ، فَلَا نِصْفَ لَهُ.

قد يَكُونُ يَوْمًا مِنْ يَوْمٍ وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ وَسَنَةً وَكَثُرَ كَمَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَطْعِ نِصْفٌ يَقْطَعُ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالْأَمَةُ وَالْحَرَّةُ، وَكَانَ لِلزَّوْنِ حَدَانِ أَحَدُهُمَا الْجِلْدُ؛ فَكَانَ لَهُ نِصْفٌ فَجَعَلَ عَلَيْهَا النَّصْفَ، وَلَمْ يَكُنْ لِلرَّجْمِ نِصْفٌ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَبْطَلْ عَنْهَا حَدُّ الزَّوْنِ وَحَدَّثَ بِأَحَدٍ حَدِّهِ عَلَى الْأَحْرَارِ.

وبهذا مضت الآثارُ عَنْ رَوْنِهَا عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

قال الشافعي: إِذَا تَزَوَّجَتِ الْأَمَةُ الْحُرُّ أَوْ الْعَبْدُ فَطَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فَسَوَاءُ الْعِدَّةُ بِهَا، تَعْتَدُ إِذَا كَانَتْ تَمْنُ تَحِيضُ حَيْضَتَيْنِ إِذَا دَخَلَ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ حَلَّتْ، وَتَعْتَدُ فِي الشَّهْرِ خَسًّا وَأَرْبَعِينَ إِذَا كَانَتْ تَمْنُ لَا تَحِيضُ مِنْ صَغَرٍ أَوْ كَبَرٍ، وَتَعْتَدُ فِي الْوَفَاةِ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ، وَفِي الْحَمْلِ أَنْ تَضَعُ حَمْلَهَا مَتَوَفَى عَنْهَا أَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً.

قال ولزوجهما فِي الطَّلَاقِ إِذَا كَانَتْ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ عَلَيْهَا مَا عَلَى الْحَرَّةِ فِي عِدَّتِهَا.

وكذلك عليه مِنْ نَفَقَتِهَا فِي الْعِدَّةِ مَا عَلَيْهِ مِنْ نَفَقَةِ الْحَرَّةِ.

ولا يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَهَا سَيِّدُهَا فَيَمْنَعُهَا الْعِدَّةَ فِي مَنْزِلِهِ فَتَسْقُطُ النَّفَقَةُ عَنْهُ كَمَا تَسْقُطُ لَوْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ فَأَخْرَجَهَا عَنْهُ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ.

وكذلك إِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً طَلَاقًا لَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ كَانَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا حَامِلًا مَا لَمْ يَخْرُجَهَا سَيِّدُهَا مِنْ مَنْزِلِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي الْمَطْلُوقَاتِ ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وَلَمْ يَجِدْ ثَرًا لِأَزْمًا وَلَا إِجْمَاعًا بَانَ لَا يَنْفَقُ عَلَى الْأَمَةِ الْحَامِلِ، وَلَوْ ذَهَبْنَا إِلَى أَنْ نَزْعِمَ أَنَّ النَّفَقَةَ عَلَى الْحَامِلِ إِنَّمَا هِيَ لِلْحَمْلِ كَانَتْ نَفَقَةُ الْحَمْلِ لَا تَبْلُغُ بَعْضَ نَفَقَةِ أَمَةٍ، وَكَمَا يَكُونُ لَوْ كَانَ مَوْلُودًا لَمْ تَبْلُغْ نَفَقَتُهُ بَعْضَ نَفَقَةِ أَمَةٍ، وَلَكِنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْنَا اتِّبَاعُهُ تَعَبُّدًا، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنْ جَعَلَ لِلْمَطْلُوقَةِ لَا يَمْلِكُ زَوْجَهَا رَجْعَتَهَا النَّفَقَةَ قِيَاسًا عَلَى الْحَامِلِ، فَقَالَ الْحَامِلُ مَحْبُوسَةٌ بِسَبِيهِ.

وكذلك الْمُعْتَدَةُ بِغَيْرِ الْحَمْلِ مَحْبُوسَةٌ بِسَبِيهِ عَنِ الْأَزْوَاجِ، فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَّهُ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا أَنْفَقْنَا عَلَى الْحَامِلِ بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا بِأَنَّهُا مَحْبُوسَةٌ بِسَبِيهِ، وَقَدْ تَكُونُ مَحْبُوسَةٌ بِسَبِيهِ بِالمَوْتِ وَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَاسْتَدَلُّنَا بِالسَّيِّئَةِ عَلَى أَنْ لَا نَفَقَةَ لِلَّتِي لَا يَمْلِكُ زَوْجَهَا رَجْعَتَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا.

قال والأَمَةُ فِي النَّفَقَةِ بَعْدَ الْفِرَاقِ وَالسَّكْنَى مَا كَانَتْ فِي

يموت سيدها لم تستبرئ من سيدها؛ لأن فرجها ممنوع منه بعدة من نكاح، ولو مات زوجها أو طلقها فاستقضت عدتها منه، ثم مات سيدها استبرأت من سيدها بحضة.

قال: ولو مات زوجها وسيدها ويعلم أن أحدهما مات قبل الآخر يوم أو شهرين وخمس ليالٍ أو أكثر، ولا يعلم أيهما مات قبل.

اعتدت من حين مات الآخر منهما أربعة أشهر وعشرًا تأتي فيها بحضة.

وإنما قلنا تدخل إحدى العدتين في الأخرى أنهما لا يلزمانها معاً، وإنما يلزمها إحداها، فإذا جاءت بهما معاً على الكمال في وقت واحد فذلك أكثر ما يلزمها إن كان سيدها مات قبل زوجها، فلا استبراء عليها من سيدها وعليها أربعة أشهر وعشر، وإن كان زوجها مات قبل سيدها، ولم تستكمل شهرين وخمس ليالٍ، فلا استبراء عليها من سيدها.

وإن كان سيدها مات بعد مضي شهرين وخمس ليالٍ فعليها أن تستبرئ من سيدها بحضة ولا ترث زوجها حتى تستيقن أن سيدها مات قبل زوجها، ولو كان زوج هذه طلقها تطليقة يملك الرجعة، ثم مات سيدها، ثم مات زوجها وهي في العدة، وكان الزوج حراً اعتدت عدة الوفاة من يوم مات زوجها أربعة أشهر وعشرًا، وورثت زوجها، ولم تبال أن لا تأتي بحضة؛ لأنه لا استبراء عليها من سيدها إذا كانت في عدة من زوجها.

ولو كان زوجها عبداً فطلقها تطليقة يملك الرجعة، ثم مات سيدها وهي في عدتها من الطلاق أو اعتقها، فلم تختَر فراق الزوج حتى مات الزوج حراً.

كان لها منه الميراث وتستقبل منه عدة أربعة أشهر وعشرًا من يوم مات الزوج ولا استبراء عليها من سيدها، ولو اختارت فراقه حين عتقت قبل أن يموت كان الفراق فسخاً بغير طلاق، ولم يكن عليها عدة وفاؤ، ولم ترثه وأكملت عدة الطلاق، ولم يكن له عليها رجعة بعد اختيارها فراقه قبل موته ولا استبراء لسيدها.

قال: وإذا جاءت أم ولد رجل بعد موته بولد لأكثر ما تلد له النساء من آخر ساعات حياته فالولد لاحق به، وهكذا في الحياة لو اعتقها إذا لم يدع أنه استبرأها، ولو جاءت به لأكثر مما تلد له النساء من يوم مات أو اعتق لم يلزمه.

قال: وعدة أم الولد إذا كانت حاملاً أن تضع حملها، وإن لم تكن حاملاً فحضة.

قال: وإذا مات الرجل عن مذبرة له كان يطؤها أو أمه كان يطؤها استبرأت بحضة؛ فإن نكحت هي أو أم الولد قبلها فسخ النكاح، وإن كانت امرأة لا يطؤها، فلا استبراء عليها وأحب لي

الأزواج لا يقع عليها طلاقه ولا إيلائه ولا ظهاره، ولا يتوارثان لو كانا في تلك الحال حرين.

والقول الثاني أن عليها أن تكمل عدة حرة ولا تكون حرة تكمل عدة أمه، ومن ذهب إلى هذا ذهب إلى أن يقسه على العدة في الطلاق الذي يملك فيه الرجعة.

وقال المرأة تعتد بالشهور، ثم تحيض تستقبل الحيض، ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها ممن تحيض وهي تعتد بالشهور، فيقول، وهكذا لا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعتد عدة أمه، وقال في المسافر يصلي ركعة، ثم ينوي المقام يتم أربعاً، ولا يجوز أن يكون في بعض صلاته مقيماً يصلي صلاة مسافر، وهذا أشبه القولين - والله تعالى أعلم - بالقياس.

قال والأمة من الأزواج، فإذا اجتمعت عليها عدتان قضت كما تقضيها الحرة وهي في النكاح الفاسد والإحداو كالحرة يثبت عليها ما يثبت على الحرة ويرد عنها ما يرد عنها.

٧ - استبراء أم الولد

١٨٣٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَنَّهُ قَالَ: فِي أُمِّ الْوَلَدِ يُتَوَقَّى عَنْهَا سَيِّدَهَا قَالَ تَعْتَدُ بِحُضَّةٍ. [أخرجه البيهقي (٤٤٧/٧)]

قال الشافعي: وإذا ولدت الأمة من سيدها فاعتقها أو مات عنها استبرأت بحضة ولا تحل من الحيضة للأزواج حتى ترى الطهر، فإذا رآته حلت، وإن لم تغتسل.

وإن اعتقها أو مات عنها وهي حائض لم يعتد بتلك الحيضة، وإن اعتقها أو مات عنها وهي لا تعلم فاستيقنت أنها قد حاضت بعد العتق حلت، وإن لم تستيقن استبرأت نفسها بحضة من ساعة يقينها، ثم حلت.

قال: وإن كانت حاملاً فاجلها أن تضع حملها.

وإن استبرأت لم تنكح حتى تستبرأ وهي كالحرة في الاستبراء من العدة سواء.

وإذا ولدت جارية الرجل منه أحببت له أن لا يزوجه، وإن استبرأها، ثم زوجها فالنكاح ثابت عليها رضيت أو لم ترض.

فإن مات سيدها، ولم يطلقها زوجها، ولم يموت، فلا استبراء عليها من سيدها، وإن طلقها زوجها طلاقاً يملك فيه الرجعة أو طلاقاً بانئاً، فلم تنقض عدتها حتى مات سيدها لم يكن عليها استبراء من سيدها؛ لأن فرجها ممنوع منه بشيء أباحه لغيره بنكاح وعدة من نكاح.

وكذلك لو مات عنها زوجها، فلم تنقض عدتها منه حتى

لو لم تنكح حتى تستبرئ نفسها.

وإذا كانت للعبد امرأة، ثم كاتب فاشتراها للتجارة فالشراء جائز كما يجوز شراءه لغيرها والنكاح فاسد إذا جعلته يملكها لم يجعل له نكاحها وتعنت من النكاح محضتين؛ فإن لم تكن تحيض شهر ونصف، وليس له أن يطأها بالملك؛ لأنه لا يملك ملكاً تاماً، وإن عتق قبل مضي عدتها كان له أن يطأها وهي تعتد من مائة إنما تحرم على غيره في عدتها منه ولا تحرم عليه ولا أكره له وطأها في هذه الحال إنما أكره له ذلك في الماء الفاسد ولا أكرهه عليه ولا أفسد النكاح، ولو وقع وهي تعتد من الماء الفاسد، ولو مات المكاتب قبل أن يؤدي أكملت بقية عدتها من انفساخ نكاحه وكانت مملوكة للسيد ترك وفاء أو لم يتركه أو ولدوا كانوا معه في الكتابة أو أحراراً، ولم يدعهم، ولو رضي السيد أن يزوجه إياها فزوجه إياها لم يجز؛ لأنها ملك للمكاتب كما يملك ماله، ولو رضي أن يتسراها لم يكن ذلك له، ولو تسراها المكاتب فولدت ألحق به الولد ومنعته الوطء وفيها قولان: أحدهما لا يبيعها بحال خاف العجز أو لم يخفها؛ لأنني قد حكمت لولدها بحكم الحرية إن عتق أبوه والثاني: أن له بيعها إن خاف العجز، ولا يجوز له أن يبيعها إن لم يخفها، وإن مات استبرأت بحیضة كما تستبرئ الأمة.

وإذا نكح الحصي غير المحبوب والحصي المحبوب وعلمت زوجتهما قبل النكاح فرضيتا أو بعد النكاح فاخترتا المقام فالنكاح جائز، وإذا أصاب الحصي غير المحبوب فهو كالرجل غير الحصي يجب المهر بإصابته، وإذا كان أبقي للحصي شيء يغيب في الفرج فهو كالحصي غير المحبوب، وإن لم يبق شيء، وكان والحصي يتزنان لخلقهما الولد كما يلحق الفحل واعتدت زوجتهما منهما كما تعتد زوجة الفحل من الطلاق والوفاء وطلاقهما بكل حال إذا كانا بالغين كطلاق الفحل البالغ.

ولا يجوز طلاق الصبي حتى يستكمل خمس عشرة أو يحتلم قبلها، ولا طلاق المعتوه، ولا طلاق المجنون الذي يحسن ويفيق إذا طلق في حال جنونه، وإن طلق في حال صحته جاز.

قال: ويجوز طلاق السكران.

ومن لم يجر طلاقه فالمرأة امراته حتى يموت أو يصير إلى أن يجوز طلاقه، وكل بالغ مغلوب على عقله يلزمه الولد كما يلزم الصحيح، ولا يكون له أن ينفي الولد بلعان؛ لأنه ليس بمن يعقل لعاناً ولا تبين منه امراته.

٨- عِدَّةُ الْحَامِلِ

قال الله عز وجل في المطلقات: «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ».

قال الشافعي رحمه الله: فأي مطلق طلقت حاملاً فأجلها أن تضع حملها.

قال: ولو كانت تحيض على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها، ولم تقض عدتها بالحیض؛ لأنها ليست من أهله إنما أجلها أن تضع حملها.

قال: فإن كانت ترى أنها حامل وهي تحيض فارتابت أحصت الحيض ونظرت في الحمل؛ فإن مرت لها ثلاث حيض فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة، وقد بان لها أن ليس بها حمل، فقد انقضت عدتها بالثلاث الحيض؛ فإن ارتجעה زوجها في حال ارتبابها بعد ثلاث حيض وقفنا الرجعة؛ فإن بان حمل فالرجعة ثابتة، وإن بان أن ليس بها حمل فالرجعة باطلة، وإن عجل

وكذلك إذا منعته وطأها أو أراد بيعها استبرأت بحیضة لا تزيد عليها.

وإذا تزوج المكاتب امرأة حرة، ثم ورثه فسد النكاح واعتدت منه عدة مطلقة، وإن مات حين تمكته حراً أو مملوكاً فسواء النكاح ينفسخ وعدتها عدة مطلقة لا عدة متوفى عنها زوجها ولا تراث منه إن كان حراً؛ لأن النكاح انفسخ ساعة وقع عقد الملك، وهذا لو كانت بنت سيده زوجة إياها بإذنها فالنكاح ثابت ومتى ورثت منه شيئاً كان كما وصفت.

وإذا مات الرجل وجاءت امراته بولد لأكثر ما تلد له النساء ألزمت الميت الولد أقوت بانتضاء العدة أو لم تقر بها ما لم تنكح زوجاً يمكن أن يكون منه، ولو جاءت بولد فانكر الورثة أن تكون ولدته فجاءت بأربع نسوة يشهدن على أنها ولدته لزمت الميت، وهكذا كل زوج جحد ولاد امرأته، ولم يقذفها، فقال: لم تلدي هذا الولد لم يلزمه إلا بأن يقر به أو بالحمل به أو تأتي المرأة بأربع نسوة يشهدن على ولادها فيلزمه إلا أن ينفيه بلعان.

وإذا نكح الرجل المرأة، فلم يقر بالدخول بها ولا ورثه وجاءت بولد لستة أشهر من يوم نكحها أو أكثر لزمه.

وكذلك لو طلقها لزمه لأكثر ما تلد له النساء إلا أن ينفيه بلعان.

حملها، وليس ما يتبع الحمل من المشيمة وغيرها مما لا يبين له خلق آدمي حملاً.

قال: ولو ارتجعها، وقد خرج بعض ولدها وبقي بعضه كانت له عليها الرجعة ولا تحلوا منه حتى يفارقها كله خارجاً منها، فإذا فارقها كله، فقد انقضت عدتها.

وإن لم يقع في طست ولا غيره.

قال وأقل ما تحلوا به المعتدة من الطلاق والوفاة من وضع الحمل أن تضع سقطاً قد بان له من خلق بني آدم شيء عين أو ظفر أو أصبع أو راس أو يد أو رجل أو بدن أو ما إذا رئي علم من رآه أنه لا يكون إلا خلق آدمي لا يكون دماً في بطن ولا حشوة ولا شيئاً لا يبين خلقه.

فإذا وضعت ما هو هكذا حلت به من عدة الطلاق والوفاة.

قال: وإذا ألفت شيئاً مجتمعاً شك فيه أهل العدل من النساء أخلق هو أم لا لم تحل به ولا تحلوا إلا بما لا يشككن فيه.

وإن اختلفت هي وزوجها، فقالت: قد وضعت ولداً أو سقطاً قد بان خلقه، وقال زوجها لم تضعي.

فالقول قولها مع يمينها، وإن لم تحلف ردت اليمين على زوجها.

فإن حلف على البت ما وضعت كانت له الرجعة، وإن لم يحلف لم يكن له الرجعة قال: ولو قالت وضعت شيئاً أشك فيه أو شيئاً لا أعقله، وقد حضره نساء فاستشهدت بهن وأقل من يقبل في ذلك أربع نسوة حرائر عدول مسلمات لا يقبل أقل منهن، ولا يقبل فيهن والدة ولا ولد وتقبل أخواتها وغيرهن من ذوي قرابته والأجنبيات، ومن أرضعها من النساء.

ولو طلق رجل امرأته، وولدت، فلم تدرك هي أوقع الطلاق عليها قبل ولادها أو بعده؟ وقال هو وقع بعد ما ولدت فلي عليك الرجعة وكذبته فالحق قولك وهو أحق بها؛ لأن الرجعة حق له.

والخلو من العدة حق لها، فإذا لم تدع حقها فتكون أملك بنفسها؛ لأنه فيها دونه لم يزل حقه إنما يزول بان تزعم هي أنه زال.

قال: ولو لم يدرك هو ولا هي أوقع الطلاق قبل الولادة أو بعده بان كان عنها غائباً حين طلقها بناحية من مصرها أو خارج منه كانت عليها العدة؛ لأن العدة تجب على المطلقة، فلا تزيلها عنها إلا يبين أن تأتي بها، وكان الورع أن لا يرتجعها؛ لأنني لا أدري لعلها قد حلت منه، ولو ارتجعها لم أمنعه؛ لأنه لا يجوز لي منعه رجعتها إلا يبين أن قد حلت منه.

فأصابها فلها مهر بما أصاب منها وتستقبل عدة أخرى ويفرق بينهما وهو خاطب، وهكذا المرأة المطلقة التي لم تحض ترتاب من الحمل فتمر بها ثلاثة أشهر لا تحالف حال التي ارتابت من الحمل وهي تحيض فحاضت ثلاث حيض إن برئت من الحمل برئت من العدة في الثلاثة الأشهر التي مرت بها بعد الطلاق في حال ربيبة مرت بها أو غير ربيبة، وإن لم تبرأ من الحمل وبان بها الحمل فأجلها أن تضع حملها، وإن راجعها زوجها في الثلاثة الأشهر ثبتت الرجعة كانت حاملاً أو لم تكن، فإذا راجعها بعد الثلاثة الأشهر وقفت الرجعة؛ فإن برئت من الحمل فالرجعة باطلة، وإن كان الطلاق يملك الرجعة أنفق عليها في الحيض أو الشهور، وإن أنفق عليها وهو يراه حملاً بطلت النفقة من يوم أكملت الحيض والشهور ويرجع عليها بما أنفق بعد مضي العدة بالشهور والحيض ويرجع بما أنفق حين كان يراها حاملاً، فإن كانت حاملاً فالرجعة ثابتة ولها النفقة؛ فإن دخل بها فأبطلت الرجعة جعلت لها الصداق بالمسيس واستأنفت العدة من يوم أصابها، وكان خاطباً؛ فإن راجعها وهي ترى أنها حامل بعد الثلاثة الأشهر، ثم أنفست ما في بطنها فعلم أنها غير حامل فالرجعة باطلة.

قال الربيع: أنفست ذهب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تنكح المرتابة من المطلقات ولا المتوفى عنها زوجها من الحمل، وإن أوفين عددهن؛ لأنهن لا يدرين ما عددهن؟ الحمل أو ما اعتدن به؟ وإن نكحن لم ينسخ النكاح، ووقفناه؛ فإن برئ من الحمل فالتكاح ثابت، وقد أسان حين نكحن وهن مرتابات، وإن كان الحمل منعناهن الدخول حتى يتبين أن ليس حمل؛ فإن وضعن أبطلنا النكاح، وإن بان أن لا حمل خلينا بينهما وبين الدخول.

قال: ومتى وضعت المعتدة ما في بطنها كله، فقد انقضت عدتها مطلقة كانت أو متوفى عنها، ولو كان ذلك بعد الطلاق أو الموت بطرفة عين.

وإن كانت حاملاً بائنين أو ثلاثة فوضعت الأول فلزوجها عليها الرجعة حتى تضع الثاني.

فإن راجعها بعد وضع الأول وهي تجدد حركة ولد أوقفنا الرجعة؛ فإن ولدت ولداً آخر أو أسقطت سقطاً تبين له من خلق الأدميين شيء فرجعته ثابتة، وإن لم تضع شيئاً إلا ما يخرج من النساء مما يتبع الولد أو ما لا يتبين فيه شيء من خلق الأدميين فالرجعة باطلة.

وكذلك هذا لو وضعت الأولين وبقي ثالث أو شيء تجده تراه ثالثاً.

أو ثلاثة وبقي رابع لا تحلوا أبداً من زوجها إلا بوضع آخر

يوضع الحمل.

وإن لم يلزمه الولد كان من غيره.

قال: ولو أقر به الزوج كان ابنه؛ لأنه قد يرجع وينكح نكاحاً جديداً ويصيب بشبهه في العدة ليكون ولده.

ولو لم يقر به الزوج، ولكن المرأة ادعت أنه راجعها في العدة أو نكحها إذا كان الطلاق بائناً وأصابها وهي ترى أن له عليها الرجعة وأنكر ذلك كله أو مات، ولم يقر لم يلزمه الولد في شيء من هذا وعليه اليمين على دعواها إن كان حياً، وعلى ورثته على علمهم إن كان ميتاً وسألت إيمانهم.

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة أو لا يملكها فآقرت بانقضاء العدة أو لم تقر بها حتى ولدت ولداً لم يجاوز أربع سنين من الساعة التي وقع فيها الطلاق أو أقل فالولد أبداً لاحقاً بالأب لأكثر ما يكون له حمل النساء من يوم طلقها كان الأب حياً أو ميتاً لا ينفي الولد عن الأب إلا بأن تأتي به لأكثر مما تحمل النساء من يوم طلقها أو يلتعن فينفيه بلعان أو تزوجت زوجاً غيره فتكون فراشاً، وإذا تزوجت زوجاً غيره، وقد آقرت بانقضاء العدة وأقر بالدخول بها أو لم يقر حتى جاءت بولده لستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح فالولد له إلا أن ينفيه بلعان.

وكذلك لو قالت كذبت في قولي انقضت العدة لم تصدق على الزوج الأول، ولو ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح الآخر ونمام أربع سنين أو أقل من يوم فارقتها الأول كان للأول.

ولو وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم فارقتها الأول كان للأول.

ولو وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها الآخر وأكثر من أربع سنين من يوم طلقها الأول لم يكن ابن واحد منهما؛ لأنها وضعت من طلاق الأول لما لا تحمل له النساء، ومن نكاح الآخر لما لا تلد له النساء.

وإذا قال الرجل لامرأته كلما ولدت فأنس طالق فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بالوليد الأول وانقضت عدتها بالوليد الآخر، ولم يقع به طلاق؛ لأن الطلاق وقع ولا عدة عليها، ولو ولدت ثلاثة في بطن وقعت تطليقتان بالولدين الأولين؛ لأن الطلاق وقع وهو يملك الرجعة وانقضت عدتها بالثالث، ولا يقع به طلاق، ولو كانت المسألة مجالها، وولدت أربعة في بطن وقع الثلاث بالثلاث الأوائل وانقضت العدة بالوليد الرابع.

ولو قال رجل لامرأته كلما ولدت ولداً فأنس طالق فولدت ولدين بين كل واحد منهما سنة وقع الطلاق بالأول

قال: والحرّة الكنايية تكون تحت المسلم أو الكنايية في عدد الطلاق أو الوفاة، وما يلزم المعتدة من ترك الخروج والإحداذ وغير ذلك ويلزمها بكل وجه سواء لا يختلفان في ذلك والحرّة المسلمة الصغيرة كذلك.

وكذلك الأمة المسلمة إلا أن عدة الأمة في غير الحمل نصف عدة الحرّة، وإن لسيّد الأمة أن يخرجها، وإذا أخرجها لم يكن لها نفقة على مطلق يملك الرجعة ولا حمل.

قال وتجتمع العدة من النكاح الثابت والنكاح الفاسد في شيء وتفرق في غيره.

وإذا اعتدت المرأة من الطلاق والمنكحة نكاحاً فاسداً بالفرقة فعدهما سواء لا يختلفان في موضع الحمل والأقراء والشهور غير أن لا نفقة لمنكحة نكاحاً فاسداً في الحمل ولا سكنى إلا أن يتطوع المصيب لها بالسكنى ليحصنها، فيكون ذلك لها بتطوعه وله بتحصيلها.

وإذا نكح الرجل المرأة نكاحاً فاسداً فمات عنها، ثم علم فساد النكاح بعد موته أو قبله، فلم يفرق بينهما حتى مات فعليها أن تعتد هذه عدة مطلقة ولا تعتد عدة متوفى عنها ولا تحد في شيء من عدته ولا ميراث بينهما؛ لأنها لم تكن زوجة، وإنما تستبرأ بعدة مطلقة؛ لأن ذلك أقل ما تعتد به حرّة فتعتد إلا أن تكون حاملاً فتضغ حملها فتحل للأزواج بوضع الحمل.

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة أو لا يملكها، فلم يحدث لها الزوج رجعة ولا نكاحاً حتى ولدت لأكثر من أربع سنين من يوم طلقها الزوج وأنكر الزوج الولد، ولم يقر بالحمل فالولد منفي عنه بلا لعان؛ لأنها ولدت بعد الطلاق لما لا تلد له النساء.

وإن كان الطلاق لا يملك في الرجعة ردت نفقة الحمل إن كانت أخذتها.

وإن كان يملك الرجعة، فلم تقر بثلاث حيض مضت أو تكون ممن تعتد بالشهور فتقر بمضي ثلاثة أشهر فلها النفقة في أقل ما كانت تحيض له ثلاث حيض، وذلك أني أجعلها طاهراً حين طلقها، ثم تحيض من يومها، ثم أحسب لها أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض فأجعل لها فيه النفقة إلى أن تدخل في الدم من الحيضة الثالثة أبدئ ذلك بما وصفت من أن أجعل طهرها قبل حيضها من يوم طلقها وأقل ما تحيض وتطهر، وإن كان حيضها يختلف فيطول ويقصر لم أجعل لها إلا أقل ما كانت تحيض؛ لأن ذلك اليقين وأطرح عنه الشك وأجعل العدة منقضية بالحمل؛ لأنها مفسدة للحيضة، وواضحة للحمل، فلو كانت عدتها الشهور جعلت لها نفقة ثلاثة أشهر من يوم طلقها وورثت من العدة

معاني قولهم، وإن كنت قد أوضحت بعضه بأكثر مما أوضحوه به، وكان بعضهم يذهب إلى أنها نزلت مع الوصية للوالدين والأقربين، وأن وصية المرأة بمشاع سنة، وذلك نفقتها وكسوتها وسكنها، وأن قد حظرت على أهل زوجها إخراجها، ولم يحظر عليها أن تخرج، ولم تخرج، ولم يخرج زوجها ولا وارثه بخروجها إذا كان غير إخراج منهم لها ولا هي؛ لأنها إنما هي تاركة الحق لها، وكان مذهبهم أن الوصية لها بالمتاع إلى الحول والسكنى منسوخة بأن الله تعالى ورثها الربع إن لم يكن لزوجها ولد، والثمن إن كان له ولد.

وبين أن الله عز وجل أثبت عليها عِدَّة أربعة أشهر وعشرًا ليس لها الخيار في الخروج منها ولا النكاح قبلها قال ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن عليها أن تمكث في بيت زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله إلا أن تكون حاملاً، فيكون أجلها أن تضع حملها بعد أو قرب، ويسقط بوضع حملها عِدَّة أربعة أشهر وعشر. قال: وما وصفت من نسخ الوصية لها بالمتاع إلى الحول بالميراث ما لا اختلاف فيه من أحد علمته من أهل العلم.

وكذلك لا اختلاف علمته في أن إليها عِدَّة الأربعة أشهر وعشر وقول الأكثر من أهل العلم مع السنة أن أجلها إذا كانت حاملاً وكل ذات عِدَّة أن تضع حملها.

قال: وكذلك قول الأكثر بأن عليها أن تعتد في بيت زوجها، وليس لها الخيار في أن تخرج مع الاستدلال بالسنة.

قال: وكان قول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ يمتثل أن يكون على كل زوجة حرّة وأمة حامل وغير حامل، واحتمل أن يكون على الخرائج دون الإماء وغير ذوات الحمل دون الحوامل، ودلت السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج، وأن الطلاق والوفاة في الحوامل المعتدات سواء، وأن أجلهن كلهن أن يضعن حملهن.

ولم أعلم مخالفاً في أن الأمة الحامل في الوفاة والطلاق كالحرّة تحل بوضع حملها.

١٨٣٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ آخِرُ الْأَجَلَيْنِ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ إِذَا

وُلِدَتْ، فَقَدْ حَلَّتْ فَدَخَلَ أَبُو سَلَمَةَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: وَلَدْتُ سَيِّعَةً أَسْلَمِيَّةً بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِنَصْفِ شَهْرٍ فَخَطَبَهَا رَجُلَانِ أَخَذَهُمَا شَابٌ

وَحَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ بِالْآخِرِ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ، فَلَا نَفَقَةَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فَلَهَا النَّفَقَةُ كَمَا وَصَفْتُ فِي أَقْلٍ مَا كَانَتْ تَحِيضُ فِيهِ ثَلَاثَ حِيضٍ حَتَّى تَدْخُلَ فِي الدَّمِ مِنَ الْحِيضَةِ الثَّالِثَةِ.

قال: وإنما فرقت بين هذا والمسائل قبله؛ لأن الزوج ابتدأ الطلاق كما يقع على الحائض بكلام تقدم قبل وضع حملها وقع بوضع حملها منه، ثم لم يحدث نكاحاً ولا رجعة فيلزمه بواحد منهما، ولم يقر به فيلزمه إقراره، وكان الولد متيقناً عنه بلا لعان وغير ممكن أن يكون أبداً في الظاهر منه.

فإن قال قائل: فكيف لم ينف الولد إذا أقرت أمه بانتقضاء العدة، ثم ولدته لأكثر من سنة أشهر بعد إقرارها؟

قيل: لما أمكن أن تكون تحيض وهي حامل فتقر بانتقضاء العدة على الظاهر والحمل قائم لم تقطع حق الولد بإقرارها بانتقضاء العدة والزمناء الأب ما أمكن أن يكون حملاً منه، وذلك أكثر ما تحمل له النساء من يوم طلقها، وكان الذي يملك الرجعة والذي لا يملكها في ذلك سواء.

ولما كان هذا هكذا كانت إذا لم تقر بانتقضاء العدة وجاءت بولد لأكثر ما تلد له النساء من يوم وقع الطلاق لم يجعل الولد ولده في واحد منهما.

فإن قال: فإن أتى يملك عليها الرجعة في معاني الأزواج ما لم تقر بانتقضاء العدة، ففي بعض الأمر دون بعض.

ألا ترى أنها تحمل بالعدة لغيره، وليس هكذا، وقيل له أجل إصابتها بعد الطلاق بغير رجعة؟ فإن قال: لا، ولكنه لو أصابها جعلتها رجعة؟

قيل: فكيف يكون عاصياً بالإصابة مراجعاً بالمعصية؟ ويقال له أرايت لو أصابها في عدة من طلاق بائن فجاءت بولد فادعى الشبهة؟ فإن قال يلزمه قيل: فقد ألزمته الولد بالإصابة في العدة من طلاق بائن إلزامه الولد في العدة من طلاق يملك فيه الرجعة فكيف نفى عنه في أحدهما وأثبت عليه في الآخر وحكمهما في إلحاق الولد عندك سواء؟

٩ - عِدَّةُ الْوَفَاةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ الآية.

قال الشافعي: حفظت عن غير واحد من أهل العلم بالقرآن أن هذه الآية نزلت قبل نزول أي الموارث وأنها منسوخة وحفظت أن بعضهم يزيد على بعض فيما يذكر مما أحكي من

١٨٤١- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا نَفَقَةٌ حَسْبُهَا الْوِثَارُ. [أخرجه البيهقي (٤٣٠/٧)]

قال الشافعي: وكذلك لو كانت مشركة أو مملوكة لا تترك لم يكن لها النفقة؛ لأن ملكه عن المال قد انقطع بالموت، وإذا وضعت المتوفى عنها جميع حملها حلت للأزواج مكانها، ولم تنتظر أن تطهر، وكان لها أن تنكح، ولم يكن لزوجها أن يصبها حتى تطهر، وهكذا هي إن كانت مطلقة، وهكذا المعتدة من الطلاق إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حل لها أن تنكح، ولم يكن لزوجها أن يصبها حتى تطهر، فإذا ولدت ولداً وكانت تحب حركة تخاف أن يكون ولداً ثانياً أو وضعت ثانياً وخافت أن تكون الحركة ولداً ثالثاً لم تنكح حتى تعلم أن ليس في بطنها ولد غير الذي ولدت أولاً، وإن نكحت بعد ولاد الأول والثاني وهي تحب حركة فالنكاح موقوف؛ فإن ولدت فالنكاح مفسوخ، وإن علم أنه ليس ولداً فالنكاح ثابت؛ فإن كانت مطلقة لزوجها عليها الرجعة فوضعت ولداً فارتجعها زوجها وهي تحب حركة وقفت الرجعة؛ فإن ولدت آخر أو أسقطته قد تبين بعض خلقه فالرجعة ثابتة، وإن لم تضعه فالرجعة باطلة.

قال وسواءً ولدت سقطاً أو تماماً أو ضربه إنساناً أو هي فالقته ميتاً أو حياً تخلو عدتها بذلك كله؛ لأنها قد وضعت حملها وهي، ومن ضربه أتمان بضربه، وهذا هكذا في الطلاق وكل عدو على كل امرأة بوجه من الوجوه وسواءً هذا في الاستبراء وفي كل عدو من نكاح فاسد محل بوضع الحمل ولا محل به حتى يتبين له خلق من خلق بني آدم رأس أو يد أو رجل أو ظفر أو عين أو شعر أو فرج أو ما يعرف به أنه من خلق آدميين، فأما ما لا يعرف به أنه خلق آدمي، فلا محل به وعدتها فيه ما فرض عليها من العدو غير عدو أولاد الأحمال وسواءً في الخروج بوضع الحمل من العدو بالوفاة والطلاق والنكاح الفاسد والمفسوخ والاستبراء كل امرأة حرة وأمة وذمية وبأي وجه اعتدت وأي أمة استبرأت وتعد المتوفى عنها زوجها الحرة المسلمة والذمية من أي زوج كان حراً أو عبداً أو ذمياً لحرة ذمية عدو واحدة إذا لم تكن حاملاً أربعة أشهر وعشراً ينظر إلى الساعة التي توفي فيها الزوج فتعد منها بالأيام، فإذا رأت الهلال اعتدت بالأهلة.

قال: كأنه مات نصف النهار، وقد بقي من الشهر خمس ليال سوى يومها الذي مات فيه فاعتدت خمساً، ثم ربي الهلال فتحصي الخمس التي قبل الهلال، ثم تعد أربعة أهلة بالأهلة، وإن اختلفت؛ فكان ثلاث منها تسعاً وعشرين، وكان واحد منها ثلاثين أو كانت كلها ثلاثين إنما الوقت فيها الأهلة، فإذا أوفت

وَالْآخِرُ كَهْلٌ فَخُطِبَتْ إِلَى الشَّابِّ، فَقَالَ الْكَهْلُ لَمْ تَخْلِلْ، وَكَانَ أَهْلُهَا غُيًّا وَرَجًّا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا أَنْ يُؤْزِرُوهُ بِهَا فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ خَلَّتْ فَانْكحِي مَنْ شِئْتَ. [أخرجه مالك (٥٨٩/٢)]

١٨٣٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ اخْتَلَفَا فِي الْمَرْأَةِ تَنَفَّسَ بَعْدَ وَفَاةٍ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ آخِرُ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ إِذَا نَفَسَتْ، فَقَدْ خَلَّتْ قَالَ فَجَاءَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ أَنَا مَعَ ابْنِ أَبِي يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ فَبَعَثُوا كُرَيْباً مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا، عَنْ ذَلِكَ فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهَا قَالَتْ: وَلَدْتُ سَبْعَةَ الْأَسْلِمِيَّةِ بَعْدَ وَفَاةٍ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا قَدْ خَلَّتْ فَانْكحِي. [أخرجه مالك (٥٩٠/٢)، البخاري (٤٩٠٩)، مسلم (١٤٨٥)، الرمذي (١٢٠٨)، النسائي (١٩١/٦-١٩٢)]

١٨٣٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْيُسُوفِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ سَبْعَةَ الْأَسْلِمِيَّةِ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةٍ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي أَنْ تَنكحَ فَأَذِنَ لَهَا. [أخرجه مالك (٥٩٠/٢)، البخاري (٥٣٢٠)]

١٨٣٩- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ سَبْعَةَ بَنَاتِ الْخَارِثِ وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةٍ زَوْجِهَا بِأَيَّامٍ فَمَرَّ بِهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُوكَ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ، فَقَالَ: قَدْ تَصَنَعْتَ لِلْأَزْوَاجِ إِنَّهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ إِنَّكَ قَدْ خَلَّتْ فَتَزَوَّجِي.

١٨٤٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا وَضَعَتْ حَمْلَهَا، فَقَدْ خَلَّتْ فَآخِرُهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَوْ وَلَدَتْ وَزَوْجُهَا عَلَى سَرِيرِهِ لَمْ يُدْفَنَ لَخَلَّتْ. [أخرجه مالك (٥٨٩/٢-٥٩٠)]

قال الشافعي: وليس للمتوفى عنها نفقة حاملاً كانت أو غير حامل.

المبتوتة طلقها مريضاً أو صحيحاً.

قال الربيع: من قبل أنه لو آلى منها لم يكن مولياً، ولو تظاهر منها لم يكن مظاهراً، ولو قذفها كان عليه الحد، ولو ماتت لم يرثها، فلما كانت خارجة من معاني الأزواج، وإنما ورث الله تعالى الزوجة، فقال: «ولهن الربع»، وإنما خاطب الله عز ذكره الزوجة؛ فكانت غير زوجة في جميع الأحكام لم ترث، وهذا قول ابن الزبير وعبد الرحمن بن عوف؛ طلقها على أنها لا ترث إن شاء الله عنده.

قال الشافعي: واختلف أصحابنا فيها إن نكحت فالذي اختار إن ورثت بعد مضي العدة أن ترث ما لم تتزوج، فإذا تزوجت، فلا ترثه فترث زوجين وتكون كالناركة لحقها بالتزويج، وقد قال بعض أصحابنا ترثه، وإن تزوجت عدداً وترث أزواجاً، وقال غيرهم ترث في العدة لا ترث بعدها.

١٨٤٢ - أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج، عن أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن المرأة يطلقها الرجل فينتها، ثم يموت وهي في عديتها، فقال ابن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف ثماضر بنت الأصبح الكلبية فبنتها، ثم ماتت وهي في عديتها فورثتها عثمان، فقال ابن الزبير فأما أنا، فلا أرى أن ترث مبتوتة.

وقال غيرهم إن كانت مبتوتة لم ترثه في عدة ولا غيرها، وهذا قول يصح لمن قال به، وقد ذهب إليه بعض أهل الآثار والنظر، فقال: وكيف ترثه امرأة لا يرثها، ولا يحل له، وإنما ورث الله تعالى عز ذكره الأزواج وهي ليست بزوجة وجعل على الأزواج العدة؟

فإن قلتم لا تعتد؛ لأنها ليست بزوجة فكيف ترثه من لا تعتد منه من وفاته؟

فإن قلتم تعتد فكيف تعتد منه غير زوجة له؟ وإن مضت بها ثلاث حيض قبل موته أفتعتد امرأة أربعة أشهر وعشراً بعد ثلاث حيض، وإن كانت إذا مضت لها ثلاث حيض وهو مريض فنكحت جازاً لها النكاح أفتعتد منه إن توفي وهي تحل لغيره؟ ومن ورثها في العدة أو بعد مضيها ينبغي أن يقول أورثها بالاتباع ولا أجعل عليها عدة؛ لأنها ليست من الأزواج، وإنما جعل الله تعالى العدة على الأزواج، وإذا مات عنها، فلم تعلم وقت موته اعتدت من يوم تستيقن موته أربعة أشهر وعشراً.

قال: وإن لم يبلغها موته حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر، ثم قامت بينة بموته، فقد مضت عدتها ولا تعود لعدة ولا إحداء.

قال الشافعي: وكذا المطلقة في هذا كله، ولو ارتد زوج

الأهله الأربعة اعتدت أربعة أيام لباليهن واليوم الخامس إلى نصف النهار حتى يكمل لها عشر سوى الأربعة الأشهر، وإن مات، وقد مضى من الهلال عشر ليال أحصت ما بقي من الهلال؛ فإن كان عشرين أو تسعة عشر يوماً حفظتها، ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالأهله، ثم استقبلت الشهر الرابع فأحصت عدد أيامه، فإذا كمل لها ثلاثون يوماً لباليها، فقد أوفت أربعة أشهر واستقبلت عشراً لباليها، فإذا أوفت لها عشراً إلى الساعة التي مات فيها، فقد مضت عدتها، ولو كانت محبوسة أو عمية لا ترى الهلال ولا تخبر عنه أو أطبق عليها الغيم اعتدت بالأيام على الكمال الأربعة الأشهر مائة وعشرين يوماً والعشر بعدها عشر فذلك مائة وثلاثون يوماً، ولم تحل في شيء من ذلك من زوجها حتى توفي هذه العدة أو يثبت لها أن قد حلت عدتها قبله بالأهله والعشر كما وصفت، وليس عليها أن تأتي في الأربعة الأشهر والعشر بحضة؛ لأن الله عز وجل جعل للحيض موضعاً فكان يفرض الله العدة لا الشهور فكذا إذا جعل الشهور والأيام عدة، فلا موضع للحضة فيها، ومن قال تأتي فيها بحضة جعل عليها ما لم يجعل الله عليها.

أرأيت لو كانت تعرف أنها لا تحيض في كل سنة أو ستين إلا مرة أما يكون من جعلها تعتد سنة أو ستين جعل عليها ما ليس عليها؟ ولكن لو ارتابت من نفسها استبرأت نفسها من الرية كما يكون ذلك في جميع العدد.

وكذلك لو جاءت في الأربعة الأشهر والعشر بحضة وحيض، ثم ارتابت استبرأت من الرية.

قال: ولو طلقها ثلاثاً أو طليقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها حتى يكون لا يملك رجعتها وهو صحيح، ثم مات لم ترثه واعتدت عدة الطلاق، ولو طلقها مريضاً، ثم صح من مرضه، ثم مات وهي في العدة لم ترثه واعتدت عدة الطلاق؛ لأنه قد صح في حال لو ابتدأ طلاقها فيها، ثم مات لم ترثه؛ فكان في الصحة مطلقاً، ولم يحدث رجعة، ولو طلقها مريضاً، ثم مات من مرضه وهي في العدة؛ فإن كان الطلاق يملك فيه الرجعة ورثته وورثها لو مات؛ لأنها في معاني الأزواج، وهكذا لو كان هذا الطلاق في الصحة.

قال: ولو طلقها لا يملك فيه رجعتها وهو مريض، ثم مات في العدة لم يرثها، وإن مات وهي في العدة فقول كثير من أهل الفتيا أنها ترثه في العدة وقول بعض أصحابنا إنها ترثه، وإن مضت العدة وقول بعضهم لا ترث مبتوتة.

هذا مما استخير الله عز وجل فيه.

وقال الربيع: وقد استخار الله تعالى فيه، فقال: لا ترث

أَتَاهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَيْتِ خَدْرَةَ، فَإِنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَهْبُو لَهُ أَبْقُوا حَتَّى إِذَا كَانَ فِي طَرْفِ الْفُدُومِ لِحِقَهُمْ فَفَقَتُوهُ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنٍ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ فَأَنْصَرَفَتْ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ دَعَانِي أَوْ أَمَرَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدُعِيتُ لَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ قُلْتَ؟ قَالَتْ: فَرَدَدْتَ عَلَيَّ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتَ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي. فَقَالَ امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ﷺ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ فَأَتْبَعَهُ، وَقَضَى بِهِ. [اخرجه مالك (٥٩١/٢)، أبو داود (٢٣٠٠)، الزمذني (١٢٠٤)، النسائي (١٩٩/٦) - (٢٠٠)، ابن ماجه (٢٠٣١)]

قال: وبهذا نأخذ.

قال: وإذا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَهَا سَكَنُهَا فِي مَنْزِلٍ حَتَّى تَقْضِيَ عَدَّتَهَا مَا كَانَتْ الْعِدَّةُ حَمْلًا أَوْ شَهْرًا كَانَ الطَّلَاقُ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ أَوْ لَا يَمْلِكُهَا.

قال: وَإِنْ كَانَ الْمَنْزِلُ بِكَرَاهٍ فَالْكِرَاءُ عَلَى السَّوْجِ الْمَطْلُوقِ أَوْ فِي مَالِ الزَّوْجِ الْمَيْتِ، وَلَا يَكُونُ لِلزَّوْجِ الْمَطْلُوقِ إِخْرَاجُ الْمَرْأَةِ مِنْ مَسْكَنِهَا الَّذِي كَانَتْ تَسْكُنُ مَعَهُ كَانَ لَهُ الْمَسْكَنُ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَلِزَوْجِهَا إِذَا تَرَكَهَا فِيهَا يَسْعَاهَا مِنَ الْمَسْكَنِ وَسَتَرٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا أَنْ يَسْكُنَ فِيهَا سِوَى مَا يَسْعَاهَا.

قال: وَإِنْ كَانَ عَلَى زَوْجِهَا دَيْنٌ لَمْ يَبِعْ مَسْكَنَهَا فِيهَا يَبِيعُ مِنْ مَالِهِ حَتَّى تَقْضِيَ عَدَّتَهَا.

قال: وَهَذَا إِذَا كَانَ قَدْ أَسْكَنَهَا مَسْكَنًا لَهُ أَوْ مَنْزِلًا قَدْ أُعْطِيَ كِرَاهَهُ.

قال: وَذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ مَلَكَتْ عَلَيْهِ سَكَنُهَا فِيهَا يَكْفِيهَا طَلَاقُهَا كَمَا يَمْلِكُ مَنْ أَكْثَرَى مِنْ رَجُلٍ مَسْكَنَهُ سَكَنِي مَسْكَنَهُ دُونَ مَالِكِ الدَّارِ حَتَّى يَقْضِيَ كِرَاهَهُ.

قال: فَأَمَّا إِنْ كَانَ أَنْزَلَهَا مَنْزِلًا عَارِيَةً أَوْ فِي كِرَاهٍ فَانْقَضَى أَوْ بِكَرَاهٍ لَمْ يَدْفَعْهُ وَأَفْلَسَ.

فَأَهْلُ هَذَا كُلُّهُ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْكُنَهَا غَيْرَهُ إِلَّا أَنْ يَفْلَسَ؛ فَإِنْ أَفْلَسَ ضَرَبَتْ مَعَ الْغَرَمَاءِ بِأَقْلٍ قِيَمَةِ سَكْنِي مَا يَكْفِيهَا بِالْغَا مَا بَلَغَ وَاتَّبَعَتْهُ بِفَضْلِهِ مَتَى أَيْسَرَ.

قال: وَهَكَذَا تَضَرَّبُ مَعَ الْغَرَمَاءِ بِنَفَقَتِهَا حَامِلًا، وَفِي الْعِدَّةِ

الْمَرْأَةُ عَنِ الْإِسْلَامِ أَمْرَانَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الطَّلَاقِ؛ فَإِنْ قَضَتْهَا قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْضِهَا حَتَّى تَابَ الزَّوْجُ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ مَضِيِّ آخِرِ عَدَّتِهَا أَوْ بَعْدَهُ فَسَوَاءٌ وَتَرْتِ فِي هَذَا كُلُّهُ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ بِمَجَالِهَا، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ هِيَ، وَوَرِثَةُ الزَّوْجِ، فَقَالُوا قَدْ مَضَتْ عَدَّتُكَ قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ، وَقَالَتْ: لَمْ تَقْضِ حَتَّى تَابَ وَهُمْ يَتَصَادَقُونَ عَلَى تَوْبَةِ الزَّوْجِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ مَعَ يَمِينِهَا، وَلَوْ أَقْرَأَتْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ، فَلَا شَيْءَ لَهَا فِي مَالِهِ وَكَانَتْ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَالْإِحْدَادُ تَأْتِي فِيهَا بِشَلَاثٍ حَيْضٍ؛ لِأَنَّهَا مَقْرُوءَةٌ بِأَنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّتَيْنِ فِي إِقْرَارَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وَلَوْ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنْ قَالَتْ: قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ، ثُمَّ قَالَتْ بَعْدَ مَا تَابَ وَقَبْلَ أَنْ يَمُوتَ لَمْ تَقْضِ عِدَّتِي كَانَتْ أَمْرَانَا بِمَجَالِهَا وَأَصْدَقُهَا أَنْ عَدَّتَهَا لَمْ تَقْضِ.

وهكذا كُلُّ مَطْلُوقَةٍ لَزَوْجِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ قَالَتْ: قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي، ثُمَّ قَالَتْ: لَمْ تَقْضِ فَلَزَوْجِهَا الرَّجْعَةُ، وَإِنْ قَالَتْ: قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي فَكَذَبُهَا الزَّوْجُ أَحْلَفَتْ؛ فَإِنْ حَلَفَتْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا، وَإِنْ لَمْ تَحْلَفْ حَلَفَ هُوَ عَلَى الْبَيْتِ مَا انْقَضَتْ عَدَّتُهَا؛ فَإِنْ نَكَلَ لَمْ تَرُدَّ عَلَيْهَا.

وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَلَهُ امْرَأَتَانِ قَدْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا طَلَاقًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ وَلَا تَعْرِفُ بَعِينَهَا اعْتَدْنَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا تَكْمِلُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِيهَا ثَلَاثَ حَيْضٍ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

١٠- مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى في المطلقات ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾.

قال: فَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْمَطْلُوقَاتِ وَكَانَتْ الْعِدَّةَاتُ مِنَ الْوَفَاةِ مَعْتَدَاتٍ كَعِدَّةِ الْمَطْلُوقَةِ فَاحْتَمَلَتْ أَنْ تَكُونَ فِي فَرْضِ السَّكْنِي لِلْمَطْلُوقَاتِ وَمَنْعُ إِخْرَاجِهِنَّ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي مِثْلِ مَعْنَاهُنَّ فِي السَّكْنِي وَمَنْعُ الْإِخْرَاجِ التَّوْفَى عَنْهُنَّ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي مَعْنَاهُنَّ فِي الْعِدَّةِ.

قال وَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّ عَلَى الْمَتَوَفَّى عَنْهَا أَنْ تَمْكُثَ فِي بَيْتِهَا حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى الْمَطْلُوقَاتِ دُونَ الْمَتَوَفَّى عَنْهُنَّ، فَيَكُونُ عَلَى زَوْجِ الْمَطْلُوقَةِ أَنْ يَسْكُنَهَا؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ مَالَهُ، وَلَا يَكُونُ عَلَى زَوْجِ الْمَرْأَةِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا سَكْنُهَا؛ لِأَنَّ مَالَهُ مَمْلُوكٌ لغيره، وَإِنَّمَا كَانَتْ السَّكْنِي بِالْمَوْتِ إِذَا لَا مَالَ لَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٨٤٣- أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ عَمِّهِ زَيْنَبِ بْنِتِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّ الْفَرُيْعَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَتْهَا

من طلاقه. وهكذا السَّفرُ يأذنُ لها به؛ فإن لم تخرج حتى يطلقها أو يتوفى عنها أقامت في منزلها، ولم تخرج منه حتى تنقضي عدتها، وإن أذن لها بالسَّفر فخرجت أو خرج بها مسافراً إلى حجٍّ أو بلدٍ من البلدان فمات عنها أو طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فسواء ولها الخيارُ في أن تمضي في سفرها ذاهبةً أو جاتيةً، وليس عليها أن ترجعَ إلى بيته قبل أن ينقضي سفرها، فلا تقيم في المصر الذي أذن لها في السَّفر إليه إلا أن يكونَ أذنُ لها في المقام فيه أو في النقلة إليه، فيكون ذلك عليها إذا بلغت ذلك المصر.

وأحداهما: ما وصفت في الطلاق لا يخالفه. ومن قال هذا قال: وفي قول النبي ﷺ للفرعية أمكسي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله دليلٌ على أنَّ للمتوفى عنها السكنى.

قال ويجعلُ لها السكنى في مال الميت بعد كفنه من رأس ماله ويمنعُ منزلها الذي تركها فيه أن يباع أو يقسم حتى تنقضي عدتها، ويتكاريها إن أخرجت من منزل كان بيده عاريةً أو بكراء.

والقول الثاني: أنَّ الاختيارَ لورثته أن يسكنوها، وإن لم يفعلوا هذا، فقد ملكوا المالَ دونهُ، ولم يكن لها السكنى حينَ كان ميتاً لا يملك شيئاً ولا سكنى لها كما لا نفقه لها، ومن قال: هذا قال: إن قول النبي ﷺ أمكسي في بيتك يحتملُ ما لم تخرجي منه إن كان لغيرك؛ لأنها قد وصفت أنَّ المنزلَ ليس لزوجها.

فإن كان لها المنزلُ أو للقوم، فلم يخرجوها منه لم يحز أن تخرجَ منه حتى تنقضي عدتها.

قال: وإذا أسكنها ورثته فلمن أن يسكنوها حيث شاءوا لا حيث شاءت إذا كان موضعها حريزاً، ولم يكن لها أن تمتنعَ من ذلك، وإن لم يسكنوها اعتدت حيث شاءت من المصر.

قال: ولو كانت تسكنُ في منزل لها معه فطلقها وطلبت أن تأخذَ كراءً مسكنها منه كان لها في ماله أن تأخذَ كراءً أقلَّ ما يسعها من المسكن فقط.

قال: ولو كان نقلها إلى منزل غير منزلها الذي كانت معه فيه، ثم طلقها أو مات عنها بعد أن صارت في المنزل الذي نقلها إليه اعتدت في ذلك المنزل الذي نقلها إليه وأذن لها أن تنتقلَ إليه، ولو كان أذن لها في النقلة إلى منزل بعينه أو امرها تنتقل حيث شاءت فنقلت متاعها وخدمها، ولم تنتقل ببدنها حتى مات أو طلقها اعتدت في بيتها الذي كانت فيه ولا تكونُ منتقلةً إلا ببدنها.

فإذا انتقلت ببدنها، وإن لم تنتقل بمتاعها، ثم طلقها أو مات عنها اعتدت في الموضع الذي انتقلت إليه بإذنه.

قال سواء أذن لها في منزل بعينه أو قال لها انتقلي حيث شئت أو انتقلت بغيرِ إذنه فأذن لها بعدُ في المقام في ذلك المنزل، كلُّ هذا في أن تعتدَ فيه سواء.

قال: ولو انتقلت بغيرِ إذنه، ثم يحدث لها إذاً حتى طلقها أو مات عنها رجعت فاعتدت في بيتها الذي كانت تسكنُ معه فيه.

قال وسواء كانت قريباً من مصرها الذي خرجت منه إذا مات أو طلقها أو بعيداً وإذنه لها بالسَّفر وخروجها فيه كإذنه بالنقلة وانتقالها؛ لأنَّ نقلةَ المسافر هكذا، وإن رجعت قبل أن ينقضي سفرها اعتدت بقيةَ عدتها في منزلها ولها الرجوع؛ لأنه لم يأذن لها بالسَّفر إذنً مقام فيه إلا مقامَ مسافر، وإن كان أذن لها بالنقلة إلى مصر أو مقامٍ فيه فخرجت، ثم مات أو بقي حياً، فإذا بلغت ذلك المصر.

فله - إن كان حياً ولوليه إن كان حاضراً أو وكيلٌ له - أن ينزلها حيث يرضى من المصر حتى تنقضي عدتها، وعليه سكنها حتى تنقضي عدتها في ذلك المصر، وإن لم يكن حاضراً ولا وكيلٌ له ولا وارثٌ حاضرٌ كان على السلطان أن يحصنها حيث ترضى لتلا يلحق بالميت أو بالمطلق ولذ ليس منه.

وإذا أذن الرجلُ لامرأته أن تنتقل إلى أهلها أو غيرهم أو منزل من المنازل أو قال أقيمي في أهلك أو في منزل، فلم تخرج حتى طلقها طلاقاً لا رجعةَ له عليها فيه أو مات اعتدت في منزلها. وإن خرجت إلى ذلك الموضع فبلغته أو لم تبلغه، ثم طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة أو مات عنها مضت إليه وحينَ زابت منزلها بإذنه إلى حيث أمرها أن تنتقل أو تقيمَ فمزلها حيث أمرها وسواء في هذا كله أخرجت متاعها أو تركه أو منعها متاعها أو تركها وإياه.

وهكذا إن قال لها: أقيمي فيه حتى يأتيني أمري وقوله هذا وسكوته سواء؛ لأنَّ المقامَ ليس بموضع زيارة، وليس عليها - لو نقلها، ثم أمرها - أن تعودَ إلى منزلها أن تعودَ إليه وسواء قال: إنما قلت هذا لها لتزورَ أهلها أو لم يقله إذا طلقها طلاقاً يملك فيه الرجعة أو لا يملكها لم يكن له نقلها عن الموضع الذي قال لها انتقلي إليه أقيمي فيه حتى يراجعها فينقلها إن شاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كان أذن لها في زيارة

خرجت إليه، فلا أنظر إلى نيتها هي في النقلة؛ لأن ذلك لا يتم لها إلا بقوله قبل الطلاق أو الموت قد أذنت لها في النقلة، فإذا قال ذلك فهي منتقلة تعتد في ذلك الموضع الذي أذن لها في النقلة إليه ولا تعتد في غيره، وإن لم يقل هو شيئاً حتى مات، فقالت هي قد أذن لي فالحق قولها وتعتد حيث أذن لها من ذلك الموضع إذا كانت هي قد انتقلت قبل أن يقع عليها الطلاق أو يموت زوجها، وليس الورثة أن يمنعوها منه ولا إكذابها، وإن أكذبوها كان القول قولها.

قال: ولو قال لها اخرجي إلى مصر كذا أو موضع كذا فخرجت إليه أو منزل كذا من مصر فخرجت إليه، ولم يقل لها حجي ولا أقيمي ولا ترجعي منه ولا لا ترجعي إلا أن تشائي ولا تزوري فيه أهلك أو بعض معرفتك ولا تنزهي إليه.

كانت هذه نقلة وعليها أن تعتد في ذلك الموضع من طلاقه، ووفاته إلا أن تقر هي أن ذلك الإذن إنما كان لزيارة أو مدّة نعيمها، فيكون عليها أن ترجع إذا بلغها الوفاة فتعتد في بيته، وفي مقامها قولان: أحدهما أن لها أن تقيم إلى المدّة التي أمرها أن تقيم إليها؛ لأنّه نقلها إلى مدّة؛ فإن كانت المدّة حتى تنقضي عدتها، فقد أكملت عدتها إن شاءت رجعت، وإن شاءت لم ترجع، وإن كانت المدّة ما لا تنقضي فيها عدتها رجعت إذا انقضت المدّة.

والثاني أن هذه زيارة لا نقلة إلى مدّة فعلها الرجوع إذا طلقها أو مات عنها؛ لأن العلم قد أحاط أنها ليست بنقلة.

قال: ولو قال لها في المصر اسكني هذا البيت شهراً أو هذه الدار شهراً أو سنة.

كان هذا مثل قوله في السفر أقيمي في بلد كذا شهراً أو سنة، وهذا كله في كل مطلق ومتوفى عنها سواء، غير أن لزوج المطلق التي ملك رجعتها أن يرجعها فينقلها من حيث شاء إلى حيث شاء، ولو أراذ نقلتها قبل أن يرجعها من منزلها الذي طلقها فيه أو من سفر أذن لها إليه أو من منزل حولها إليه لم يكن ذلك له عندي كما لا يكون له في التي لا يملك رجعتها.

قال: وإن كانت المتوفى عنها أو المطلقة طلاقاً بانئاً بدوية لم تخرج من منزل زوجها حتى يتبرأ أهلها؛ فإن اتوى أهلها انتوت، وذلك أن هكذا سكن أهل البادية إنما سكنهم سكن مقام ما كان المقام غبطة، فإذا كان الاتواء غبطة اتنوا.

١٨٤٤- أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها إنها تتبوي حيث يتبوي أهلها. [أخرجه مالك (٥٩٧/٢)]

١٨٤٥- أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد

أهلها أو غيرهم أو النزهة إلى موضع في المصر أو خارجاً منه فخرجت إلى ذلك الموضع الذي أذن لها فيه، ثم مات عنها أو طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة.

فعلينا أن ترجع إلى منزله فتعتد فيه؛ لأن الزيارة ليست مقاماً.

فإن قال في هذا كله قبل الطلاق أو الموت إنما نقلتها إليه، ولم تعلم هي كان لها أن تقيم حيث أقر أنه أمرها أن تنتقل؛ لأن النقلة إليه وهي منتقلة لم يكن لها أن ترجع، ولو أذن لها بعد الطلاق الذي لا يملك فيه الرجعة أو يملكها قبل أن يرجعها أو قال لها في مرضه إذا مات فانتقلي حيث شئت فمات لم يكن لها أن تعتد في غيره.

قال: ولو كان أذن لها فيما وصفت فنوت هي النقلة، وقالت أنا انتقل، ولم ينو هو النقلة.

وقال هو إنما أرسلتك زائرة، ثم مات أو طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة كان عليها أن ترجع فتعتد في بيته؛ لأن النقلة ليست لها إلا بإذنه.

قال وإذنه لها في المصر إلى موضع معلوم وإلى أين شاءت سواء إن أذن لها في النقلة، ثم طلقها لم يكن عليها أن ترجع إلى منزله حتى تنقضي عدتها إلا أن يرجعها، فيكون أحق بها.

وإن أذن لها في الزيارة أو النزهة، ثم طلقها فعلينا أن ترجع إلى منزله؛ لأن الزيارة والنزهة ليست بنقلة، ولو انتقلت لم يكن ذلك لها ولا له، وكان عليها أن ترجع فتعتد في بيته.

قال: ولو كان أذن لها أن تخرج إلى الحج، فلم تخرج حتى طلقها أو مات عنها.

لم يكن لها أن تخرج، ولو خرجت من منزله، ففارقت المصر أو لم تفارق إلا أنها قد فارقت منزله بإذنه للخروج إلى الحج، ثم مات عنها أو طلقها كان لها أن تمضي في وجهها وتقيم فيه مقام الحاج ولا تزيد فيه وتعود مع الحاج فتكمل بقية عدتها في منزله إلا أن يكون أذن لها في هذا أن تقيم بمكة أو في بلد غيرها إذا قضت الحج فتكون هذه كالنقلة وتقيم في ذلك البلد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تخرج إلى الحج بعد مضي العدة إلا مع ذي محرم إلا أن تكون حجة الإسلام وتكون مع نساء ثقات، فلا بأس أن تخرج مع غير ذي محرم، ولو أذن لها إلى سفر يكون مسيرة يوم وليلة غير حجة الإسلام لم يكن لها أن تخرج إلا مع ذي محرم؛ فإن خرجت من منزله، ولم تبلغ السفر حتى طلقها أو مات عنها كان عليها أن ترجع فتعتد في منزله.

ولو بلغت ذلك الموضع، وقد سمى لها وقتاً تقيمه في ذلك الموضع أو قال زوري أهلك فنوت هي النقلة أو لم تنوها أو

اللَّهُ بْنِ عَثْبَةَ أَوْ مِثْلُ مَعْنَاهُ لَا يُخَالِفُهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥٧/٦)]

١١ - الإحدا

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ذكر الله تعالى عدّة الوفاة والطلاق وسكنى المطلقة بغاية إذا بلغت المتعة حلّت وخرجت وجاءت السنة بسكنى المتوفى عنها كما وصفت، ولم يذكر إحداً، فلما أمر رسول الله ﷺ المتوفى عنها أن تحبّ كأن ذلك كما أحكم الله عز وجل فرضه في كتابه وبين كيف فرضه على لسان نبيه ﷺ من عدد الصلوات والمهية؛ فكان على المتوفى عنها والمطلقة عدّة بنص كتاب الله تعالى: وللمطلقة سكن بالكتاب وللمتوفى عنها بالسنة كما وصفت، وعلى المتوفى عنها إحداً بنص السنة.

وكانت المطلقة إذا كان لها السكنى، وكان للمتوفى عنها بالسنة، وبأنه يشبه أن يكون لها السكنى؛ لأنهما معاً في عدّة غير ذواتي زوجين يشبه أن يكون على المتعة من طلاق لا يملك زوجها عليه فيه الرجعة إحداً كهر على المتوفى عنها.

واحب إلي للمطلقة طلاقاً لا يملك زوجها فيه عليها الرجعة تحدّ إحداً المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها من الطلاق لما وصفت، وقد قاله بعض التابعين، ولا ييسر لي أن أوجه عليها؛ لأنهما قد يختلفان في حال، وإن اجتمعا في غيره.

١٨٤٦ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن حنبل بن نافع، عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذو الأخاديش الثلاثة.

قال: قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبو سفيان فذعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره ففحنت منه جارية، ثم مسّت بعارضتها، ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير آتي سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً. [أخرجه مالك (٥٩٦/٢)، الرملي (١١٩٥)، النسائي (٢٠١/٦)، ابن ماجه (٢٠٨٤)، أبو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما كان لها أن تتوي؛ لأن سكن أهل البادية هكذا إنما هو سكن مقام غبطة وظعن غبطة، وأن الظعن إذا أجذب موضعها أو خف أهلها عذر بأنها تبقى بموضع مخوف أو غير مستير بنفسها ولا معها من يسترها فيه.

قال: فإذا كانت السنة تدل على أن المرأة تخرج من البذاء عن أهل زوجها، فإذا كان العذر كان في ذلك المعنى أو أكثر، وذلك أن يتهم المسكن الذي كانت تسكنه وتحدث الفتنة في ناحيتها أو الكثرة أو في مصرها أو تخاف سلطاناً أو لصوصاً فلها في هذا كله أن تتقل عن المصر إن كان عاماً في المصر وعن الناحية التي هي فيها إلى ناحية آمن منها ولزوجها أن يحصنها حيث شاء إذا كان موضعاً آمناً.

ويجبر زوجها على الكراه لها إذا تهدم المنزل الذي كانت تسكنه أو غصب عليه.

قال الشافعي رحمه الله: وللحاكم أن يخرج المرأة في العدة في كل ما لزمها من حد أو قصاص أو خصومة.

قال: وإذا أخرجت المرأة فيما يلزمها من حكومة أو حد أو غيره من المصر فانقضى ما أخرجت له رجعت إلى منزلها حيث كان؛ فإن كان الحاكم الذي يخرجها إليه بالمصر فمضى انصرف من عنده انصرف إلى بيتها.

قال: وكل ما جعلت على الزوج المطلقة فيه السكنى والنفقة قضيت بذلك في ماله إن غاب، وكل ما جعلت للزوج تصير المرأة إليه من المنازل إذا كان العذر الذي تتقل به المرأة جعلت لمن أسكنها اجنبياً متطوعاً كان الذي أسكنها أو السلطان، ولم أقض على الزوج بكراه سكنها وقضيت عليه بنفقتها إن كانت عليه نفقة.

قال: وإذا مات الزوج فأسكنها وارثه منزله فليس لها أن تخرج حتى تنقضي عدتها، ووارثه يقوم في ذلك مقامه.

فأما امرأة صاحب السفينة إذا كانت مسافرة معه فكالمرأة المسافرة لا تخالفها في شيء إن شاءت مضت إلى الموضع الذي خرجا في السفر إليه ورجعت فأكملت عدتها في منزلها، وإن شاءت رجعت إلى منزلها فاعتدت فيه.

وكذلك لو أذن لها فخرجت في سفينة.

قال: ولو كان الزوج خرج بامرأته إلى بادية زائراً أو متزهاً، ثم طلقها أو مات عنها رجعت إلى منزلها فاعتدت فيه، وليس هذا كالنفقة ولا كالسفر ياذن لها به إلى غاية، وذلك مثل

داود (٢٢٩٩)، الرملي (١١٩٥)، النسائي (٢٠١/٦)، ابن ماجه (٢٠٨٤)]

وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فذعت بطيب فمسّت منه، ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير آتي سمعت رسول الله ﷺ

غير شيء بزينة أو طيب معها عليها يظهر بها فيدعو إلى شهوتها فأما اللبس نفسه، فلا بد منه.

قال فزينة البدن المدخل عليه من غيره الدهن كله في الرأس، فلا خير في شيء منه طيب ولا غيره زيت ولا شيرق ولا غيرهما، وذلك أن كل الأدهان تقرم مقاماً واحداً في ترجيل الشعر، وإذهاب الشعر كرهاً، وذلك هو الزينة، وإن كان بعضها أطيّب من بعض، وهكذا رأيت المحرم يقتدي بأن يدهن رأسه ولحيته بزيت أو دهن طيب لما وصفت من الترجيل وإذهاب الشعث.

قال فأما بدنّها، فلا بأس أن تدنه بالزيت وكل ما لا طيب فيه من الدهن كما لا يكون بذلك بأس للمحرم، وإن كانت الحاد تخالف المحرم في بعض أمورها؛ لأنه ليس بموضع زينة للبدن ولا طيب تظهر ريحه فيدعو إلى شهوتها، فأما الدهن الطيب والبخور، فلا خير فيه للبدن لما وصفت من أنه طيب يدعو إلى شهوتها وينبّه بمكانها، وإنما الحاد من الطيب شيء أذنت فيه الحاد والحاد إذا مسّت الطيب لم يجب عليها فدية، ولم يتقض إحداها، وقد أساءت.

قال: وكل كحل كان زينة، فلا خير فيه لها مثل الإثم وغيره مما يحسن موقعه في عنها، فأما الكحل الفارسي، وما أشبهه إذا احتاجت إليه، فلا بأس؛ لأنه ليس فيه زينة بل هو يزيد العين مرهاً وقبحها، وما اضطرت إليه مما فيه زينة من الكحل اكتحلت به الليل ومسحت بالتهار.

وكذلك الدمام، وما أرادت به الدواء.

١٨٤٨ - قال الشافعي: أخبرنا مالك أنه بلغه أن النبي ﷺ دخل على أم سلمة وهي حاد على أبي سلمة، فقال: ما هذا يا أم سلمة، فقالت: يا رسول الله إنما هو صبر، فقال رسول الله ﷺ: اجعلوه بالليل وامسحوا بالتهار. [أخرجه مالك (١٠٨)، أبو داود (٢٣٠٥)، النسائي (٢٠٤/٦)]

قال الشافعي: الصبر يصفّر، فيكون زينة، وليس يطيب وأذن لها أن تجعله بالليل حيث لا يراه أحد وتمسحه بالتهار.

قال الشافعي: ولو كان في بدنّها شيء لا يرى فجعلت عليه الصبر بالليل والتهار لم يكن بذلك بأس.

الا ترى أنه أذن لها فيه بالليل حيث لا يرى وأمرها بمسحه بالتهار.

قال: وفي الثياب زيتان.

إحداهما جمال الثياب على اللابس التي تجمع الجمال وتستتر العورة قال الله تعالى ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾،

يَقُولُ عَلَى الْمُنْتَبِرِ لَا يَجْلُ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَجِدَ عَلَى مِثْبَ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. [أخرجه البخاري (٥٣٣٤)، مسلم (١٤٨٧)]

قالت زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها، وقد اشتكت عنها أفنكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ: لا مرتين أو ثلاثاً كل ذلك يقول لا، ثم قال: إنما هي أربعة أشهر وعشر، وقد كانت إحدان في الجاهلية ترمي بالبرقة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب، وما ترمي بالبرقة على رأس الحول قالت زينب كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً ولبست شر ثيابها، ولم تحس طيباً ولا شيئاً حتى تمر بها سنة، ثم توثى بدابة حمار أو شاة أو طير فتقبض به فتلقا تقبض بشيء إلا مات، ثم تخرج فتعطي بعة فترمي بها، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره.

[أخرجه مالك (٥٩٧/٢)، البخاري (٥٣٣٦-٥٣٣٧)، مسلم (١٤٨٨)، أبو داود (٢٢٩٩)، الرمزي (١١٩٧)، النسائي (٢٠٥/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحفش البيت الصغير الذليل من الشعر والبناء وغيره والقبص أن تاخذ من الدابة موضعاً بأطراف أصابعها والقبص الأخذ بالكف كلها.

قال الشافعي: وترمي بالبرقة من رائها على معنى أنها قد بلغت الغاية التي لها أن تكون ناسية زمام الزوج بطول ما حدث عليه كما تركت البرقة وراء ظهرها.

١٨٤٧ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن عائشة وحفصة أو عائشة أو حفصة أن رسول الله ﷺ قال: لا يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تجد على ميث فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً. [أخرجه مالك (٥٩٨/٢)، مسلم (١٤٩٠)،

النسائي (١٨٩/٦)، ابن ماجه (٢٠٨٦)]

قال الشافعي: كان الإحدا على المتوفى عنهن الزوج في الجاهلية سنة فأقر الإحدا على المتوفى عنهن في عددهن وأسقط عنهن في غير عددهن، ولم يكن الإحدا في سكنى البيوت فتسكن المتوفى عنها أي بيت كانت فيه جيد أو رديء، وذلك أن الإحدا إنما هو في البدن وترك لزينة البدن وهو أن يدخل على البدن من

عَدَّتْهَا أَكْمَلْتُ مَا بَقِيَ مِنْ عَدَّتِهَا حَادَّةً، وَلَمْ تَعُدْ مَا مَضَى مِنْهَا.
 قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ بَلَغَهَا يَقِينُ وَفَاتَهُ أَوْ طَلَّقَهُ، وَلَمْ تَعْرِفِ
 الْيَوْمَ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ وَلَا مَاتَ عَنْهَا اعْتَدْتُ مِنْ يَوْمِ اسْتَيْقَنْتِ
 بِطَلَّاقِهِ، وَوَفَاتِهِ حَتَّى تَكْمَلَ عَدَّتُهَا، وَلَمْ تَعْتُدْ بِمَا تَشْكُ فِيهِ كَأَنَّهُ
 شَهِدَ عَنْهَا أَنَّهُ مَاتَ فِي رَجَبٍ، وَقَالُوا لَا نَدْرِي فِي أَيِّ رَجَبٍ
 مَاتَ فَتَعْتُدُ فِي آخِرِ سَاعَاتِ النَّهَارِ مِنْ رَجَبٍ فَاسْتَقْبَلْتَ بِالْعِدَّةِ
 شَعْبَانَ، وَإِذَا كَانَ الْيَوْمَ الْعَاشِرُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ فِي آخِرِ سَاعَاتِ نَهَارِهِ
 حَلَّتْ؛ فَكَانَتْ قَدْ اسْتَكْمَلَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

١٢ - اجتماع العديتين

١٨٤٩ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ
 ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسَلِيمَانَ أَنَّ طَلِيحَةَ كَانَتْ
 تَحْتَ رَثِيدِ الثَّقَفِيِّ فَطَلَّقَهَا أَلْبَنَةُ فَتَكَحَّتْ فِي عِدَّتِهَا فَضَرَبَهَا
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَضَرَبَ زَوْجَهَا بِالْمُخَفَقَةِ ضَرْبَاتٍ
 وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّمَا أَمْرَاؤُكُمْ نَكَحْتُمْ
 فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ الَّذِي تَزَوَّجَ بِهَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَرَفَّقَ
 بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدْتُ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، وَكَانَ خَاطِبًا
 مِنَ الْخَطَّابِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَرَفَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدْتُ بَقِيَّةَ
 عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، ثُمَّ اعْتَدْتُ مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرِ، ثُمَّ لَمْ
 يَنْكِحْهَا أَبَدًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ سَعِيدٌ وَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا اسْتَحْلَ مِنْهَا.
 [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢/٥٣٦)]

١٨٥٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ
 جَرِيرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَلِيٍّ
رضي الله عنه أَنَّهُ قَضَى فِي الَّتِي تَزَوَّجَ فِي عِدَّتِهَا أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَلَهَا
 الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا وَتُكْوَلُ مَا أَفْسَدَتْ مِنْ عِدَّةٍ
 الْأَوَّلِ وَتَعْتُدُ مِنَ الْآخِرِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٧/٤٤١)]

١٨٥١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ
 جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءُ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَاعْتَدْتُ مِنْهُ
 حَتَّى إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ عِدَّتِهَا نَكَحَهَا رَجُلٌ فِي آخِرِ عِدَّتِهَا
 جَهْلًا ذَلِكَ وَبَنَى بِهَا فَأَبَى عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه فِي ذَلِكَ،
 فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتُدَ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّتِهَا الْأُولَى، ثُمَّ
 تَعْتُدُ مِنْ هَذَا عِدَّةً مُسْتَقْبَلَةً، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَهِيَ بِالْخِيَارِ

فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ الثَّيَابُ فَالْثَّيَابُ زِينَةٌ لِمَنْ لِبَسَهَا، وَإِذَا
 أَفْرَدَتْ الْعَرَبُ التَّزْيِينَ عَلَى بَعْضِ اللَّابِسِينَ دُونَ بَعْضٍ، فَإِنَّمَا
 تَقُولُ تَزَيَّنَ مِنْ زَيْنِ الثَّيَابِ الَّتِي هِيَ الزَّيْنَةُ بَأَن يَدْخُلَ عَلَيْهَا شَيْءٌ
 مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الصَّبْغِ خَاصَّةً، وَلَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ الْحَادَّةَ كُلَّ ثَوْبٍ،
 وَإِنْ جَادَ مِنَ الْبَيَاضِ؛ لِأَنَّ الْبَيَاضَ لَيْسَ بِزَيْنٍ.

وكَذَلِكَ الصَّوْفُ وَالْوَبْرُ، وَكُلُّ مَا نَسَجَ عَلَى وَجْهِهِ.
 وَكَذَلِكَ كُلُّ ثَوْبٍ مَنْسُوجٍ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ صَبْغٌ
 مِنْ خَزْءٍ أَوْ مَرُويٍّ أَوْ يَرْسَمٍ أَوْ حَشِيشٍ أَوْ صَوْفٍ أَوْ وَبْرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ
 غَيْرِهِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ صَبْغٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ تَزْيِينُ الثَّوْبِ مِثْلُ السَّوَادِ، وَمَا
 أَشْبَهَهُ، فَإِنْ مِنْ صَبْغٍ بِالسَّوَادِ إِنَّمَا صَبِغَهُ لَتَقِيحِهِ لِلْحَزَنِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا صَبِغَ لِغَيْرِ تَزْيِينِهِ إِنَّمَا لَتَقِيحِهِ، وَإِنَّمَا لِنَفْسِي
 الْوَسْخُ عَنْهُ مِثْلُ الصَّبَاغِ بِالسَّوَادِ وَصَبَاغِ الْغَزْلِ بِالْخَضِرَةِ تَعَارَبُ
 السَّوَادُ لَا الْخَضِرَةُ الصَّافِيَّةُ، وَمَا فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ فَإِنَّمَا كُلُّ صَبَاغٍ كَانَ
 زِينَةً أَوْ وَشِيٍّ فِي الثَّوْبِ بِصَبْغٍ كَانَ زِينَةً أَوْ تَلْمِيعًا كَانَ زِينَةً مِثْلُ
 الْعَصْبِيِّ وَالْخَبْرَةِ وَالْوَشِيِّ وَغَيْرِهِ، فَلَا تَلْبَسُهُ الْحَادَّةُ غَلِيظًا كَانَ أَوْ
 رَقِيظًا.

قَالَ وَالْحَرَّةُ الْكَبِيرَةُ الْمُسْلِمَةُ وَالصَّغِيرَةُ وَالذَّمِيَّةُ وَالْأَمَةُ
 الْمُسْلِمَةُ فِي الْإِحْدَادِ كُلُّهُنَّ سَوَاءٌ مِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَجِبَ
 عَلَيْهِ الْإِحْدَادُ لَا يَخْتَلِفُنَّ.

وَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى أَنَّ عَلَى الْمُعْتَدَةِ مِنَ الْوَفَاةِ
 تَكُونُ بِإِحْدَادٍ أَوْ لَا تَعْتُدْ امْرَأَةً بِغَيْرِ إِحْدَادٍ؛ لِأَنَّهُنَّ إِنْ دَخَلْنَ فِي
 الْمُخَاطَبَاتِ بِالْعِدَّةِ دَخَلْنَ فِي الْمُخَاطَبَاتِ بِالْإِحْدَادِ، وَلَوْ تَرَكْتَ امْرَأَةً
 الْإِحْدَادَ فِي عَدَّتِهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ أَوْ فِي بَعْضِهَا كَانَتْ مُسَيِّئَةً، وَلَمْ
 يَكُنْ عَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْنِفَ إِحْدَادًا؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْإِحْدَادِ فِي الْعِدَّةِ، فَإِذَا
 مَضَتْ أَوْ مَضَى بَعْضُهَا لَمْ تَعُدْ لَهَا مَضَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ كَانَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا أَوْ
 الْمَطْلُوقَةُ مَعْمَى عَلَيْهَا أَوْ مَجْنُونَةٌ فَمَضَتْ عَدَّتُهَا وَهِيَ بِتِلْكَ الْحَالِ لَا
 تَعْقُلُ حَلَّتْ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا اسْتِنَافُ عِدَّةٍ وَلَا إِحْدَادٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 الْعِدَّةُ إِنَّمَا هِيَ وَقْتُ مَرِّ عَلَيْهَا تَكُونُ فِيهِ مُحْتَبَسَةً عَنِ الْأَزْوَاجِ كَمَا
 تَكُونُ الزَّكَاةُ فِي وَقْتٍ إِذَا مَرَّ عَلَى رَبِّ الْمَالِ زَكَاةً وَسَوَاءٌ كَانَ
 مَعْتَوًى أَوْ كَانَ يَعْقِلُ؛ لِأَنَّهُ لَا عَمَلَ لَهُ فِي وَقْتِ مَرِّ عَلَيْهِ، وَإِذَا
 سَقَطَ عَنِ الْمَعْتَوَى الْعَمَلُ فِي الصَّلَاةِ سَقَطَ عَنِ الْمُعْتَدَةِ الْعَمَلُ فِي
 الْإِحْدَادِ، وَيَنْبَغِي لِأَهْلِهَا أَنْ يَجْتَنِبُوهَا فِي عَدَّتِهَا مَا يَحْتَسِبُ الْحَادَّةَ
 وَعِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا وَالْمَطْلُوقَةَ مِنْ يَوْمِ مَوْتِ عَنْهَا زَوْجِهَا أَوْ يَطْلُقَهَا؛
 فَإِنْ لَمْ يَأْتِهَا طَلَاقٌ وَلَا وَفَاةٌ حَتَّى تَنْقَضِيَ عَدَّتُهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا
 عِدَّةٌ.

وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَأْتِهَا طَلَاقٌ وَلَا وَفَاةٌ حَتَّى يَمُوتَ بَعْضُ

إِنْ شَاءَتْ نَكَحَتْ، وَإِنْ شَاءَتْ، فَلَا. [أخرجه البيهقي في "معرفة السن والآثار" (٦٤/٦-٦٥)]

قال: وَيَقُولُ عُمَرُ وَعَلِيٌّ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تَنْكِحُ فِي عَدَّتِهَا تَأْتِي بَعْدَتَيْنِ مَعًا وَيَقُولُ عَلِيٌّ يَقُولُ إِنَّهُ يَكُونُ خَاطِبًا مِنَ الْخُطَّابِ، وَلَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ.

وذلك أنا إذا جعلنا النكاح الفاسد يقوم مقام النكاح الصحيح في أن المنكوحه نكاحاً فاسداً إذا أصيبت عدة كعدتها في النكاح الصحيح فنكحت امرأة في عدتها فاصيبت، فقد لزمها عدة الزوج الصحيح، ثم لزمها عدة من النكاح الفاسد؛ فكان عليها حقان بسبب زوجين، ولا يؤدبهما عنها إلا بأن تأتي بهما معاً.

وكذلك كل حقين لزمهما من وجهين لا يؤدبهما عن أحدهما لزمه أحدهما دون الآخر.

ولو أن امرأة طلقت أو ميت عنها فنكحت في عدتها، ثم علم ذلك فسُخِّ نكاحها؛ فإن كان الزوج الآخر لم يصيبها أكملت عدتها من الأول، ولا يبطل عنها من عدتها شيء في الأيام التي عقد عليها فيها النكاح الفاسد؛ لأنها في عدتها، ولم تصب؛ فإن كان أصابها أحصت ما مضى من عدتها قبل إصابة الزوج الآخر وأبطلت كل ما مضى منها بعد إصابته حتى يفرق بينه وبينها واستأنفت البنيان على عدتها التي كانت قبل إصابته من يوم فرق بينه وبينها حتى تكمل عدتها من الأول، ثم تستأنف عدة أخرى من الآخر، فإذا أكملت حلت منها، والآخر خاطب من الخطأب إذا مضت عدتها من الأول وبعد لا تحرم عليه؛ لأنه إذا كان يعقد عليها النكاح الفاسد، فيكون خاطباً إذا لم يدخل بها، فلا يكون دخوله بها في النكاح الفاسد أكثر من زناه بها وهو لو زنى بها في العدة كان له أن ينكحها إذا انقضت العدة.

قال: فإذا انقضت عدتها من الأول فلا يخبر أن يخطبها في عدتها منه وأحب إليّ لو كف عنها حتى تنقضي عدتها من مائه الفاسد، ولو كانت هذه النكاح في عدتها المصابة لا تحيض فاعتدت من الأول شهرين، ثم نكحها الآخر فاصبها، ثم فرقنا بينهما، فقلنا لها استأنفي شهراً من يوم فارتك تكملين به الشهرين الأولين اللذين اعتدت فيهن من النكاح الصحيح فحاضت قبل أن تكمل الشهرين سقطت عدتها بالشهور وابتدأت من الأول عدتها ثلاث حيض إذا طعت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد حلت من الأول، ثم كانت في حيضتها الثالثة خالية من الأول وغير معتدة من الآخر وللآخر أن يخطبها في حيضتها الثالثة، فإذا طهرت منها اعتدت من الآخر ثلاثة أطهار، وإذا طعت في الدم بعد ما تكمل الطهر الثالث حلت من الآخر أيضاً لجميع الخطأب.

قال الشافعي: ولو كانت تحيض فاعتدت حيضة أو اثنتين، ثم أصابها الزوج الآخر فحملت وفرق بينهما اعتدت بالحمل، فإذا وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو للأول، وإن كانت وضعته لستة أشهر من يوم نكحها الآخر فأكثر إلى أقل من أربع سنين من يوم فارقتها الأول دعا له القافة، وإن كانت وضعته لأكثر من أربع سنين ساعة من يوم فارقتها الأول؛ فكان طلاقه لا يملك الرجعة فهو للآخر، وإن كان طلاقه يملك الرجعة وتدايعاه أو لم يتدايعاه، ولم ينكره، ولا واحد منهما يقترب القافة فبأيهما أحق به لحق، وإن أحقوه بالأول، فقد انقضت عدتها من الأول، وحل للآخر خطبتها وتبتدى عدة من الآخر، فإذا قضتها حلت خطبتها للأول وغيره؛ فإن أحقوه بالآخر، فقد انقضت عدتها من الآخر وتبتدى فتكمل على ما مضى من عدة الأول، وللأول عليها الرجعة في عدتها منه إن كان طلاقه يملك الرجعة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن لم يلحقه بواحد منهما أو أحقوه بهما أو لم تكن قافة أو مات قبل أن تراه القافة أو ألقته ميتاً، فلم تره القافة، فلا يكون ابن واحد منهما في هذه الحال.

ولو كان أوصى له بشيء فولد فملكه، ثم مات وقف عنهما معاً حتى يصلحوا فيه، وإن كان مات بعد ولادة وقبل موت قريب له يرثه المولود وقف له ميراثه حتى يتبين أمره؛ فإن لم يتبين أمره لم يعط شيئاً من ميراثه من لا يعرف وارث له أو ليس بوارث.

قال الربيع: فإن لم يلحقه بأحدٍ منهما رجعا عليه بما أنفقا عليها، ولم تحل من عدتها به.

قال الشافعي: ونفقة أمة حليى في قول من يرى النفقة للحامل في النكاح الفاسد عليهما معاً؛ فإن لم يلحق بواحدٍ منهما لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء من نفقتها، وإن أحق بأحدهما رجع الذي نفى عنه على الذي لحق به بما سقط من نفقتها والقول في رضاعه - حتى يتبين أمره - كالقول في نفقة أمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأما أنا، فلا أرى على النكاح نكاحاً فاسداً نفقة في الحمل والنفقة على الزوج الصحيح النكاح، فلا أخذه بنفقتها حتى تلد؛ فإن أحق به الولد أعطيتها نفقة الحمل من يوم طلقها هو، وإن أشكل أمره لم أخذه بنفقة حتى يتسبب إليه الولد فأعطيتها النفقة، وإن أحق بصاحبه، فلا نفقة عليه؛ لأنها حليى من غيره، وإذا كان أمر الولد مشكلاً كما وصفت، فقد انقضت إحدى العذتين بوضع الحمل وتستأنف الأخرى بعد وضع الحمل ولا رجعة للأول عليها في العدة الأخرى بعد الحمل.

وإنما قلت تستأنف العدة؛ لأنني لا أدري العدة بالحمل من الأول هي فتستأنف العدة من الآخر أو من الآخر فتبني، فلمّا أشكلت جعلناها تستأنف وتلغي ما مضى من عدتها قبل الحمل، ولا يكون الآخر خاطباً حتى ينتضي آخر عدتها.

قال الربيع: وهذا إذا أنكره جميعاً فأما إذا ادّعيه فكل واحد منهما مقر بأن الثقة تلزمه.

قال الشافعي: ولو ادّعه أحدهما وأنكره الآخر أرتبه القافة والحقته بمن أحقره به ولا حدّ على الذي أنكره من قبل أن يعزبه إلى أبي قبل أن يبين له أب غيره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا القول لو نكحت ثلاثة أو أربعة فمضت عدتها من الأول، ومن كل من أصابها بمن بعده ولا عدة عليها بمن لم يصبها منهم.

قال الشافعي رحمه الله: ولو كان النكاحان جميعاً فاسلدين الأول والآخر كان القول فيه كالقول في النكاح الصحيح والفساد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا كل زوجة حرة مسلمة أو ذمّية أو أمية مسلمة إلا أن عدة الأمة نصف عدة الحرة في الشهور وحیضتان في الحيض ومثلها في وضع الحمل فتصنع الأمة في عدتها مثل ما تصنع الحرة في عدتها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طلق الرجل المرأة فأقرت بانقضاء العدة ونكحت فجاءت بولده لأقل من سنة أشهر من يوم نكحها وأقل من أربع سنين من يوم طلقت فهو للاول، وإن جاءت به لأقل من سنة أشهر من يوم نكحها وأكثر من أربع سنين من يوم طلقها الاول فليس للاول ولا للآخر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ الآية، وقال عز ذكره في المطلقات ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ لِتَضَيَّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فذكر الله عز وجل المطلقات جملة لم يخص منهن مطلقاً دون مطلقه فجعل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدتهن وحرم عليهم أن يخرجوهن وعليهن أن لا يخرجن إلا بفاحشة مبينة فيحل إخراجهن؛ فكان من خوطب بهذه الآية من الأزواج يحتمل أن إخراج الزوج امراته المطلقة من بيتها منها السكنى؛ لأن الساكن إذا قيل أخرج من مسكنه، وإنما قيل منه مسكنه، وكما كان كذلك إخراجها إليها.

وكذلك خروجها بامتناعها من السكن فيه وسكنها في غيره؛ فكان هذا الخروج المحرم على الزوج والزوجة رضى

بالخروج معاً أو سخطاه معاً أو رضى به أحدهما دون الآخر فليس للمرأة الخروج ولا للرجل إخراجها إلا في الموضع الذي استثنى الله عز ذكره من أن تأتي بفاحشة مبينة، وفي العذر؛ فكان فيما أوجب الله تعالى على الزوج والمرأة من هذا تعيداً لهما، وقد يحتمل مع التعبد أن يكون لتحصيل فرج المرأة في العدة، وولده إن كان بها، والله تعالى أعلم.

قال ويحتمل أمر الله عز وجل بإسكانهن، وإن لا يخرجن، ولا يخرجن مع ما وصفت أن لا يخرجن بحال ليلاً ولا نهاراً ولا لمعنى إلا معنى عذر، وقد ذهب بعض من ينسب إلى العلم في المطلقة هذا المنهّب، فقال: لا يخرجن ليلاً ولا نهاراً بحال إلا من عذر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو فعلت هذا كان أحب إليّ، وكان احتياطاً لا يبقى في القلب معه شيء، وإنما منعنا من إيجاب هذا عليها مع احتمال الآية لما ذهبنا إليه من إيجابه على ما قال: ما وصفنا من احتمال الآيات قبل ما وصفنا.

١٨٥٢ - وَأَنْ عَدَّتِ الْمَجِيدُ أَخْبَرَنَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ طَلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَحْلًا لَهَا فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ فَأَنْتَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: بَلَى، فَعِدِّي نَحْلَكَ لَعَلَّكَ أَنْ تَصْدَقِي أَوْ تَغْلِي مَعْرُوفًا. [أخرجه مسلم (١٤٨٣)، أبو داود (٢٢٩٧)، النسائي (٢٠٩/٦)، ابن ماجه (٢٠٣٥)]

قال الشافعي: نخل الأنصار قريب من منازلهم والجداد إنما تكون نهاراً.

١٨٥٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: اسْتَشْهَدَ رَجُلٌ يَوْمَ أُحُدٍ فَأَمَّ نِسَاءَهُمْ وَكُنَّ مُتَجَاوِزَاتٍ فِي دَارٍ فَجَنَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقُلْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّا نَسْتَوْجِشُ بِاللَّيْلِ أَفَنِيَّتْ عِنْدَ أَحَدِنَا، فَإِذَا أَصْبَحْنَا تَبَدُّدْنَا إِلَى بُيُوتِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تَحَدَّثُنَّ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ مَا بَدَأَ لَكُنَّ، فَإِذَا أَرَدْتُنَّ النِّسَاءَ فَلْتَوْبِ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْكُنَّ إِلَى بَيْتِهَا. [أخرجه البيهقي (٤٣٦/٧)]

١٨٥٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَا يَصْلُحُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَبِيَّتَ لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ إِذَا كَانَتْ فِي عِدَّةٍ وَفَاقَةً أَوْ طَلَاقٍ إِلَّا فِي بَيْتِهَا. [أخرجه البيهقي (٤٣٦/٧)]

١٣ - العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى في الطلقات: ﴿لَا تَخْرِجُونَهَا مِنْ يُبُوتِهَا وَلَا تَخْرِجْنَهَا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾.

١٨٥٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْفَاحِشَةُ الْمُبَيَّنَةُ أَنْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِ رَوْجِهَا، فَإِذَا بَذَلَتْ، فَقَدْ حُلَّ إِخْرَاجُهَا. [أخرجه البيهقي (٤٣١/٧)]

١٨٥٦ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ اتَّقِي اللَّهَ يَا فَاطِمَةُ، فَقَدْ عَلِمْتُ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ ذَلِكَ. [أخرجه البخاري (٥٣٢٤، ٥٣٢٣)، مسلم (١٤٨١)]

١٨٥٧ - قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُبَيَّانٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَنْصَلٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ فَسَخَطَتْهُ، فَقَالَ وَاللَّهِ مَالِكٌ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ يَلِكُ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي فَأَعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ يَتَابَكَ. [هـ]

١٨٥٨ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَيْمُونٍ بْنِ وَهْرَانَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَسَأَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا فَذُفِفَتْ إِلَيَّ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْمَبْتُوتَةِ؟ فَقَالَ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ رَوْجِهَا. فقلت: فأين حديث فاطمة بنت قيس؟ فقال هاهنا، ووصف أنه تغيظ، وقال فتنت فاطمة الناس كانت للسانها ذرابة فاستطالت على أحمائها فامرأها رسول الله ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٥٢/٦)]

١٨٥٩ - قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ وَسُلَيْمَانَ أَنَّهُ سَمِعَهُمَا يَذْكُرَانِ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ

الْعَاصِ طَلَّقَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ الْبَتَّةَ فَانْتَقَلَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَكَمِ فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةَ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَقَالَتْ: أَتَى اللَّهَ يَا مَرْوَانُ وَارَدَدَ الْمَرْأَةَ إِلَى بَيْتِهَا، فَقَالَ مَرْوَانُ فِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ غَلَبَنِي وَقَالَ مَرْوَانُ فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ أَوْ مَا بَلَغَكَ شَأْنُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ لَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ شَأْنُ فَاطِمَةَ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ إِنَّمَا بِكَ الشَّرُّ فَحَسْبُكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ. [أخرجه مالك (٥٧٩/٢)، البخاري (٥٣٢١-٥٣٢٢)]

١٨٦٠ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَةَ إِسْعِيدِ بْنِ زَيْدٍ كَانَتْ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَطَلَّقَهَا الْبَتَّةَ فَخَرَجَتْ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ابْنُ عُمَرَ. [أخرجه مالك (٥٧٩/٢)]

قال الشافعي: فعائشة ومروان وابن المسيب يعرفون أن حديث فاطمة في أن النبي ﷺ أمرها بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشَّرِّ وَيَزِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ يَتَّبِعُ اسْتِطَالَتَهَا عَلَى أَحْمَائِهَا وَيَكْرَهُ لَهَا ابْنَ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا كَتَمَتْ فِي حَدِيثِهَا السَّبَّ الَّذِي أَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدُ فِي غَيْرِ بَيْتِ رَوْجِهَا خَوْفًا أَنْ يَسْمَعَ ذَلِكَ سَامِعٌ فَيُرَى أَنْ لِلْمَبْتُوتَةِ أَنْ تَعْتَدُ حَيْثُ شَاءَتْ.

قال الشافعي: وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ إِذْ بَذَلَ عَلَى أَهْلِ رَوْجِهَا فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ تَدُلُّ عَلَى مَعْنِيْنِ أَحَدَهُمَا أَنْ مَا تَأْوَلُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿لَا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ هُوَ الْبَذَاءُ عَلَى أَهْلِ رَوْجِهَا كَمَا تَأْوَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: وَيَبْنَ إِذَا أَدْنَى لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِ رَوْجِهَا، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ اعْتَدِي حَيْثُ شِئْتَ، وَلَكِنَّهُ حَصَّنَهَا حَيْثُ رَضِيَ إِذْ كَانَ رَوْجُهَا غَائِبًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَكِيلٌ بِتَحْصِينِهَا.

فَإِذَا بَذَلَ الْمَرْأَةُ عَلَى أَهْلِ رَوْجِهَا فَبَاءَ مِنْ بَذَائِهَا مَا يُخَافُ تَسَاعُرَ بَذَاءِ إِلَى تَسَاعُرِ الشَّرِّ فَلَرْوَجِهَا إِنْ كَانَ حَاضِرًا إِخْرَاجُ أَهْلِهَا عَنْهَا؛ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْهُمْ أَخْرَجَهَا إِلَى مَنَزَلٍ غَيْرِ مَنَزْلِهَا فَحَصَّنَهَا فِيهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ كَرَاهُ إِذَا كَانَ لَهُ مَنَعَا أَنْ تَعْتَدُ حَيْثُ شَاءَتْ كَانَ عَلَيْهِ كَرَاهُ الْمَنَزَلِ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا كَانَ لَوَكِيلِهِ مِنْ ذَلِكَ مَالُهُ.

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَكِيلٌ كَانَ السُّلْطَانُ وَلِيُّ الْغَائِبِ يَفْرَضُ لَهَا مَنَزَلًا فِيحَصَّنَهَا فِيهِ، فَإِنْ تَطَوَّعَ السُّلْطَانُ بِهِ أَوْ أَهْلُ الْمَنَزَلِ فَذَلِكَ سَاقِطٌ عَنِ الزَّوْجِ، وَلَمْ نَعْلَمْ فِيمَا مَضَى أَحَدًا بِالْمَدِينَةِ أَكْرَى أَحَدًا مَنَزَلًا إِنْمَا كَانُوا يَطْوَعُونَ بِإِزْوَاجِ مَنَازِلِهِمْ وَبِأَمْوَالِهِمْ مَعَ مَنَازِلِهِمْ،

وإن لم يتطوَّع به السلطان ولا غيره فعلى زوجها كراء المنزل الذي تصير إليه.

ولا يتكاري لها السلطان إلا بأخف ذلك على الزوج، وإن كان بذواها حتى يخاف أن يتساع ذلك بينها وبين أهل زوجها عذراً في الخروج من بيت زوجها كان كذلك كل ما كان في معناه وأكثر من أن يجب حذ عليها فتخرج ليقام عليها أو حتى فتخرج لحاكم فيه أو يخرجها أهل منزل هي فيه بكراء أو عارية ليس لزوجها أو يهدم منزلها الذي كانت فيه أو تحاف في منزل هي فيه على نفسها أو مالها أو ما أشبه هذا من العذر فللزوجة في هذه الحالات أن يحصنها حيث صيرها وإسكانها وكراء منزلها.

قال: وإن أمرها أن تكاري منزلاً بعينه فتكارتة فكراءه عليه متى قامت به عليه، وإن لم يأمرها فتكارت منزلًا، فلم ينهها، ولم يقل لها أقيمي فيه؛ فإن طلبت الكراء وهي في العدة استقبل كراء منزلها من يوم تطلبه حتى تنقضي العدة، وإن لم تطلبه حتى تنقضي العدة فحق لها تركه وعصت بتركها أن يسكنها، فلا يكون لها وهي عاصية سكنى، وقد مضت العدة، وإن أنزلها منزلاً له بعد الطلاق أو طلقها في منزل له أو طلقها وهي زائرة؛ فكان عليها أن تعود إلى منزل له قبل أن يفلس، ثم فليس فهي أحق بالمنزل منه، ومن غرمائه كما تكون أحق به لو أكرها وأخذ كراءه منها من غرمائه أو أقر لها بأنها تملك عليه السكنى قبل أن يقوم غرماءه عليه، وإن كان في المنزل الذي أنزلها فيه فضل عن سكنائها كانت أحق بما يكفيها ويسترها من منزله، وكان الغرماء أحق بما بقي منه؛ لأنه شيء أعطاه إياه لم يستحق أصله عليه، ولم يهبه لها فتكون أحق به إنما هو عارية، وما أعاره فلم يملكه من أعيره فغرماءه أحق به بمن أعيره، ولو كان طلاقه إياها بعد ما يقف السلطان ماله للغرماء، كانت أسوة الغرماء في كراء منزل بقدر كرائه ويحصنها حيث يكاري لها؛ فإن كان لأهلها منزل أو لغير أهلها فأرادت نزوله وأراد أنزلها غيره؛ فإن تكارى لها منزلاً فهو أحق بأن ينزلها حيث أراد، وإن لم يتكار لها منزلاً، ولم يجده لم يكن عليها أن تعتد حيث أراد زوجها بلا منزل يعطيها إياه حيث قدرت إذا كان قرب ثقة ومنزلاً ستيراً مفرداً أو مع من لا يخاف؛ فإن دعت إلى حيث يخاف منعه، ولو أعطاه السلطان في هذا كله كراء منزل كان أحب إلي وحصنها فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل نكاح صحيح طلق رجل فيه امرأته مسلمة حرة أو ذمية أو مملوكة فهو كما وصفت في الحرية إلا أن لأهل الذمية أن يخرجوها في العدة ومتى أخرجوها، فلا نفقة لها إن كانت حاملاً ولا سكنى كان طلاق زوجها يملك الرجعة أو لا يملكها.

وهكذا كل زوج حر مسلم وذمي وعبد أذن له سيده في

النكاح فعليه من سكنى امرأته ونفقتها إذا كانت حرة أو أمة متروكة معه ما على الحر، وليس نفقتها وهي زوجة له بأوجب من سكنائها في الفراق ونفقتها عليه.

قال الشافعي: وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الزوج الرجعة فهكذا القول في السكنى والنفقة حال امرأته التي لم تطلق؛ لأنه يرثها وترثه في العدة ويقع عليها لإلاؤه، وليس له أن يتقلاها من منزله إلى غيره إلا أن تبدوا أو يراجعا فيحولا حيث شاء. وله أن يخرجها قبل مراجعتها إن بذت عليه كما تخرج التي لا يملك رجعتها. والله سبحانه وتعالى الموفق.

١٤ - نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها

رجعتها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى في المطلقات «أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ يُضْيِئْنَ عَلَيْهِنَّ» الآية إلى «فَأَنْتَوُنَّ أَرْجُوهُنَّ» قال: فكان بيننا، والله تعالى أعلم، في هذه الآية أنها في المطلقة التي لا يملك زوجها رجعتها من قبل أن الله عز وجل لما أمر بالسكنى عاماً، ثم قال في النفقة «وَأِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ» حتى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ دل على أن الصنف الذي أمر بالنفقة على ذوات الأحمال منهم صنف دل الكتاب على أن لا نفقة على غير ذوات الأحمال منهم؛ لأنه إذا أوجب لمطلقة بصفة نفقة، ففي ذلك دليل على أنه لا تجب نفقة لمن كان في غير صفتها من المطلقات.

قال الشافعي: فلما لم أعلم مخالفاً من أهل العلم في أن المطلقة التي يملك زوجها رجعتها في معاني الأزواج في أن عليه نفقتها وسكنائها، وأن طلاقه وإلاؤه وظهاره ولعانه يقع عليها، وأنه يرثها وترثه كانت الآية على غيرها من المطلقات، ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها إلا مطلقة لا يملك الزوج رجعتها.

قال الشافعي: والدليل من كتاب الله عز وجل كاف فيما وصفت من سقوط نفقة التي لا يملك الزوج رجعتها وبذلك جاءت سنة رسول الله ﷺ.

١٨٦١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُبْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَنْصَلٍ طَلَّقَهَا ابْتَهَ وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ فَسَخَطَتْهُ، فَقَالَ مَالِكٌ عَلَيْنَا نَفَقَةُ فَأَنْتِ النَّبِيَّةُ ﷺ فَذَكَرْتَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ

نَفَقَةٌ. [تقدم]

١٨٦٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَسَّابِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: نَفَقَةُ الْمُطَلَّقةِ مَا لَمْ تَحْرُمَ، فَإِذَا حُرِّمَتْ فَمَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ. [أخرجه البيهقي (٤٧٥/٧)]

١٨٦٣- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ لَيْسَتْ الْمَبْنُونَةُ الْحَبْلَى مِنْهُ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنَّهُ يَنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ أَجْلِ الْحَبْلِ، فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ حَبْلَى، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا. [أخرجه البيهقي (٤٧٥/٧)]

قال الشافعي: فكلُّ مُطَلَّقةٍ كَانَ زوجها يملك رجعتها فلها النفقة ما كانت في عدتها منه، وكلُّ مُطَلَّقةٍ كَانَ زوجها لا يملك رجعتها، فلا نفقة لها في عدتها منه إلا أن تكون حاملاً، فيكون عليه نفقتها ما كانت حاملاً.

وسواء في ذلك كلُّ زوجٍ حرٍّ وعبدٍ وذميٍّ، وكلُّ زوجةٍ أمةٍ وحرّةٍ وذميّةٍ.

قال: وكلُّ ما وصفنا من متعةٍ لمطلّقةٍ أو سكنى لها أو نفقةٍ فليست إلا في نكاحٍ صحيحٍ ثابتٍ.

فأما كلُّ نكاحٍ كَانَ منسوخاً فليست فيه نفقةٌ ولا متعةٌ ولا سكنى، وإن كَانَ فيه مهرٌ بالميسرِ حاملاً كانت أو غيرَ حاملٍ.

قال: وإذا طلقَ الرَّجُلُ امرأته طلاقاً لا يملك فيه الرَّجعةَ فادعت حبلًا وانكره الزوجُ أو لم ينكره، ولم يقرّ به، ففيها قولان.

أحدهما: أن تحصى من يوم طلقها وكم نفقةً مثلها في كلِّ شهرٍ من تلك الشهور، فإذا ولدت قضى لها بذلك كله عليه؛ لأنَّ الحملَ لا يعلمُ بيقينٍ حتّى تلده.

قال: ومن قال: هذا قال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قال: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حِبْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ يحتملُ فعليكم نفقتهنَّ حتّى يضعن حملهنَّ ليست بساقطةٍ سقوطاً من لا نفقةَ له غيرَ الحوامل.

وقال: قد قال الله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، فلو مات رجلٌ وله حبلٌ لم يوقف للحبل ميراث رجلٍ ولا ميراث ابنةٍ؛ لأنَّه قد يكون عدداً، ووقفنا الميراث حتّى يتبين، فإذا بان أعطينا.

وهكذا لو أوصى لحبلٍ أو كَانَ الوارثُ أو الموصى له غائباً، ولا يعطى إلا بيقين، وقال: أَرَأَيْتَ لو أربها النِّسَاءُ قتلن بها حملٌ فأنفقنا عليها، ثُمَّ انْشَرُّ فلعلمنا أن ليس بها حملٌ اليس قد علمنا أَنَا

أعطينا من مال الرَّجُلِ ما لم يجب عليه؟ وإن قضينا برده فنحن لا نقضي بشيءٍ مثله، ثُمَّ نرده؟ والقولُ الثاني: أن تحصى من يوم طلقها الزوجُ ويرأها النساءُ، فإن قلنَ بها حملٌ انفقَ عليها حتّى تضع حملها، وإن قلنَ لا يبينُ أحصى عليها وتركت حتّى يقلنَ قد بان، فإذا قلنَ قد بان انفقَ عليها لما مضى من يوم طلقها إلى أن تضع حملها، ثُمَّ لا نفقةَ عليه بعدَ وضعها حملها إلا أن ترضعَ فيعطيا أجرَ مثلها في الرِّضَاعَةِ أَجراً لا نفقةً، ولو طلقها، ثُمَّ ظهرَ بها حبلٌ فذكرَ له ففاه وقذفها لاعنها ولا نفقةَ عليه إن كَانَ لاعنها فأبرأناه من النفقة، ثُمَّ أَكْذَبَ نفسه حدٌّ ولحقَّ به الحملُ إن تمَّ وأخذت منه النفقةَ التي أبطلت عنه.

وكذلك إن كَانَ إقراره بالكذب بعدَ رضاع الولد ألزمت رضاعاً ونفقةً، وهكذا لو أَكْذَبَ نفسه بعدَ موتِ الولد أخذت منه نفقةَ الحملِ والرضاعِ والولد، وإذا قال القوابلُ بالمطلّقةِ التي لا يملك رجعتها حبلٌ فأنفقَ عليها الزوجُ بغيرِ أمرِ سلطانٍ أو جبره الحاكمُ على النفقةِ عليها، ثُمَّ علمَ أن لم يكن بها حبلٌ رجعَ عليها في الحالين معاً؛ لأنَّه إِنَّمَا أعطاهما إِيَّاه على أَنَّهُ واجبٌ عليه، فلمَّا علمَ أَنَّهُ لم يجب عليه رجعَ عليها بمثلٍ ما أخذت منه إن كَانَ له مثلٌ، أو قيمته يوم دفعه إليها إن لم يكن له مثلٌ، وكلُّ زوجةٍ صحيحةِ النِّكاحِ فرقتَ بينهما بحالٍ كما ذكرناه في المختلعةِ والمخيرةِ والمملوكةِ والمبتدأ طلاقها والأمةُ تخيرُ فتختارُ الفراقَ والرجلُ يغرُ المرأةَ بنسبٍ فيوجدُ دونه فتختارُ فراقه والمرأةُ تغرُ بأنَّها حرّةٌ فتوجدُ أمةٌ أو تمجدُه أجذمٌ أو أبرصٌ أو مجنوناً فتختارُ فراقه أو يجدها كذلك فيفارقه فتكونُ حاملاً في هذه الحالات فعلى الزوج نفقتها حتّى تضع حملها.

قال: وكلُّ نكاحٍ كَانَ فاسداً بكلِّ حالٍ مثلُ النِّكاحِ بغيرِ وليٍّ أو بغيرِ شهودٍ أو نكاحِ المرأةِ، ولم ترضَ أو كارهةً فحملت فلها الصَّدَاقُ بالميسرِ ولا نفقةٌ لها في العدةِ ولا الحملِ.

قال أبو محمدٍ: وفيها قولٌ: أنَّ لها النفقةَ بالحملِ، وإن كَانَ نكاحاً فاسداً؛ لأنَّه يلحقُ به الولدُ، فلمَّا كَانَ إذا طلقها غيرَ حاملٍ لم تكن زوجةً فبرئت منه لم يكن لها نفقةٌ علمنا أَنَّهُ جعلت النفقةَ لو أقرَّ بالحملِ.

قال الشافعي: وكلُّ مُطَلَّقةٍ يملك زوجها الرَّجعةَ كانت عدتها الشهورُ فحاضت بعدَ مضيِّ شهرينِ استقبلت الحيضَ، ثُمَّ عليه النفقةُ ما كانت في العدةِ، ولو حاضت ثلاثَ حيضٍ استبرأت نفسها من الرِّبَّةِ وكانت لها النفقةُ حتّى تطعنَ في الدَّمِ من الحيضةِ الثالثة؛ فإن ارتابت أمسكت عن النِّكاحِ، ووقفَ عن نفقتها؛ فإن بانَ بها حبلٌ كَانَ القولُ فيها كالقولِ فيمن بانَ بها حبلٌ بالنفقةِ حتّى يبينَ أو الوقفَ حتّى تضعَ؛ فإن انْشَرُّ ما ظنَّ من حملها ردت من النفقةِ ما أخذت بعدَ دخولها في الدَّمِ من الحيضةِ الثالثة.

ولا يستيقنون أنه فيه لا تعتد امرأته ولا تنكح أبداً حتى يأتيها يقين وفاته، ثم تعتد من يوم استيقنت وفاته وترثه، ولا تعتد امرأة من وفاة ومثلها يرث إلا ورثت زوجها الذي اعتدت من وفاته، ولو طلقها وهو خفي الغيبة بعد أي هذه الأحوال كانت أو ألى منها أو تظاهر أو قذفها لزمه ما يلزم الزوج الحاضر في ذلك كله، وإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن تكون امرأة رجل يقع عليها ما يقع على الزوجة تعتد لا من طلاق ولا وفاة كما لو ظنت أنه طلقها أو مات عنها لم تعتد من طلاق إلا يقين، وهكذا لو تربصت سنين كثيرة بأمر حاكم واعتدت وتزوجت فطلقها الزوج الأول المفقود لزمها الطلاق.

وكذلك إن ألى منها أو تظاهر أو قذفها لزمه ما يلزم الزوج.

وهكذا لو تربصت بأمر حاكم أربع سنين، ثم اعتدت فأكملت أربعة أشهر وعشراً ونكحت ودخل بها أو نكحت، ولم يدخل بها أو لم تنكح وطلقها الزوج الأول المفقود في هذه الحالات لزمها الطلاق؛ لأنه زوج، وهكذا لو تظاهر منها أو قذفها أو ألى منها لزمه ما يلزم المولى غير أنه ممنوع من فرجها بشبهة بنكاح غيره، فلا يقال له في حقه تعتد من الآخر إذا كانت دخلت عليه، فإذا أكملت عدتها أجل من يوم تكمل عدتها أربعة أشهر، وذلك حين حل له فرجها، وإن أصابها، فقد خرج من طلاق الإيلاء وكفر، وإن لم يصبها قبل له: أصبها أو طلق.

قال وينفق عليها من مال زوجها المفقود من حين يفقد حتى يعلم يقين موته.

قال: وإن أجّلها حاكم أربع سنين أنفق عليها فيها.

وكذلك في الأربعة الأشهر والعشر من مال زوجها، فإذا نكحت لم ينفق عليها من مال الزوج المفقود؛ لأنها مانعة له نفسها.

وكذلك لا ينفق عليها وهي في عدّة منه لو طلقها أو مات عنها ولا بعد ذلك، ولم امنعها النفقة من قبل أنها زوجة الآخر ولا أن عليها منه عدّة ولا أن بينهما ميراثاً ولا أن يلزمها طلاقه ولا شيء من الأحكام بين الزوجين إلا لحوق الولد به إن أصابها، وإنما منعتها النفقة من الأول؛ لأنها خرجة نفسها من يديه، ومن الوقوف عليه كما تقف المرأة على زوجها الغائب بشبهة فمنعتها نفقتها في الحال التي كانت فيها مانعة نفسها بالكنكاح والعدّة وهي لو كانت في المصّر مع زوج فمنعته نفسها منعتها نفقتها بعصيانها ومنعتها نفقتها بعد عدتها من زوجها الآخر بتركها حقها من الأول وإباحتها نفسها لغيره على معنى أنها خارجة من الأول، ولو أنفق عليها في غيبته، ثم ثبتت البيّنة على موته في وقت.

قال: وهكذا إن كانت عدتها الشهور فارتابت أمسكت عن الرية؛ يختلفان، ولو كانت عدتها الشهور فارتابت أمسكت عن الرية؛ فإن حاضت بعد ثلاثة أشهر فلها النفقة في الثلاثة حتى تنقضي ولا نفقة لها بعد الثلاثة ولا عدّة عليها؛ فإن ارتابت بحمل أمسكت، ولم ينفق عليها حتى يبين، ثم يكون القول فيه كالقول في الحمل إذا بان سواء من رأى أن لا ينفق عليها حتى تضع أمسكت حتى تضع، ثم أعطاهها نفقة من يوم قطع النفقة عنها إلى أن وضعت، ومن رأى أن لا ينفق عليها إذا بان الحمل أعطاهها النفقة منذ أمسكت عنها إلى أن بان بها الحمل، ومن حين بان الحمل إلى أن تضع؛ فإن بطل الحمل ردت النفقة بعد الثلاثة الأشهر وينفق عليها حتى تضع آخر حملها، وإن كان بين وضع ولادها أيام.

قال: وإن كان بها حمل، ولا يملك زوجها رجعتها فأنفق عليها زوجها من حين طلقها حتى جاوزت أربع سنين، فلم تلد ردت النفقة من يوم طلقها؛ لأننا لا نلحق به الحمل ولا نفقة لها في العدّة إلا أن تكون حاملاً منه.

١٥ - امرأة المفقود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ﴾ قال وجعل رسول الله ﷺ على الزوج نفقة امرأته وحكم الله عز وجل بين الزوجين أحكاماً منها اللعان والظهار والإيلاء، ووقوع الطلاق.

قال الشافعي: فلم يختلف المسلمون فيما علمته في أن ذلك لكل زوجة على كل زوج غائب وحاضر.

ولم يختلفوا في أن لا عدّة على زوجة إلا من وفاة أو طلاق.

وقال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ الآية، وقال تعالى ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكِ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ إلى قوله ﴿فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾.

قال: فلم أعلم مخالفاً في أن الرجل أو المرأة لو غابا أو أحدهما براً أو مجراً علم مغيبهما أو لم يعلم فماتا أو أحدهما، فلم يسمع بهما بخبر أو أسرهما العدو فصير وهما إلى حيث لا خبر عنهما لم نورث واحداً منهما من صاحبه إلا يقين وفاته قبل صاحبه.

فكذلك عندي امرأة الغائب أي غيبة كانت مما وصفت أو لم أصف بإسار عدو أو بخروج الزوج، ثم خفي مسلكه أو بهيام من ذهاب عقل أو خروج، فلم يسمع له ذكر أو مكره في بحر، فلم يأت له خبر أو جاء خبر أن غرقا كان يرون أنه قد كان فيه،

ثُمَّ مَرَّتْ بِهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعِشْرُونَ وَهِيَ تَحِيضُ فِي ذَلِكَ وَتَرَاهَا تَحِيضُ عَلَى الْحَمْلِ، ثُمَّ حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ وَبَانَ لَهَا أَنْ لَا حَمْلَ بِهَا، فَقَدْ أَكْمَلَتْ عِدَّتَهَا مِنْهَا جَمِيعاً، وَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْنَفَ عِدَّةَ أُخْرَى تَحْدُثُ فِيهَا كَمَا لَوْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَا تَعْلَمُ هِيَ حَتَّى مَرَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرُونَ قَبْلَ لَهَا لَيْسَ عَلَيْكَ اسْتِئْثَافُ عِدَّةٍ أُخْرَى.

وهكذا لو ماتا معاً، ولم تعلم حتى مضت أربعة أشهر وعشرون وثلاث حيض بعد يقين موتها معاً لم تعد لعِدَّةٍ، ولو ماتَ الزَّوْجُ الْآخَرُ اعْتَدَّتْ مِنْهُ ثَلَاثَ حِيضٍ؛ فَإِنْ أَكْمَلَتْهَا، ثُمَّ مَاتَ الْأَوَّلُ اعْتَدَّتْ عِدَّةَ الْوَفَاةِ، وَإِنْ لَمْ تَكْمَلْهَا اسْتَقْبَلَتْ عِدَّةَ الْوَفَاةِ مِنْ يَوْمِ مَاتَ الْآخَرُ؛ لِأَنَّهَا عِدَّةٌ صَحِيحَةٌ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ حِيضَتَيْنِ تَكْمِلُهَا الْحِيضُ الَّذِي قَبْلَهَا مِنْ نِكَاحِ الْآخَرِ.

ولو أن امرأة المفقود ماتت عند الزوج الآخر، ثم قدم الأول أخذ ميراثها، وإن لم تدع شيئاً لم يأخذ من المهر شيئاً إذا لم يجد امرأته بعينها، فلا حق له في مهرها.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَبَلَّ قَالَ غَيْرُكَ هَذَا؟

قِيلَ: نَعَمْ، وَرَوِيَ فِيهِ شَيْءٌ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ، وَقَدْ رَوِيَ عَنِ الَّذِي رَوِيَ عَنْهُ هَذَا أَنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ؛ فَإِنْ قَالَ: فَبَلَّ تَحْفَظُ عَنْ مَضَى مِثْلَ قَوْلِكَ فِي أَنْ لَا تَنْكَحَ امْرَأَةً الْمَفْقُودَ حَتَّى تَسْتَقِرَّ مَوْتُهُ؟ قُلْنَا: نَعَمْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

١٨٦٤- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ: إِنَّهَا لَا تَزَوِّجُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٤٤/٧)]

١٨٦٥- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ إِذَا قَدِيمٌ، وَقَدْ تَزَوَّجَتْ امْرَأَتُهُ هِيَ امْرَأَتُهُ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَلَا تُخَيَّرُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٤٤/٧)]

١٨٦٦- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَكَمِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا فَقَدْتَ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا لَمْ تَزَوِّجْ حَتَّى تَعْلَمَ أَمْرَهُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٤٤/٧)]

١٦- عِدَّةُ الْمَطْلَقَةِ يَمْلِكُ زَوْجُهَا رَجْعَتَهَا

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ طَلَاقاً يَمْلِكُ فِيهِ رَجْعَتَهَا، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ عِدَّتَهَا اعْتَدَّتْ عِدَّةَ الْوَفَاةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرُونَ، وَوَرِثَتْ لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ قَبْلَ أَنْ

رَدَّتْ كُلَّ مَا أَخَذَتْ مِنَ النِّفَقَةِ مِنْ حِينِ مَاتَ؛ فَكَانَ لَهَا الْمِيرَاثُ، وَلَوْ حَكَمَ لَهَا حَاكِمٌ بَانَ تَزَوُّجٌ فَتَزَوَّجَتْ فَسَخَ نِكَاحُهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَصَاحِبُهَا فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا لَا مَا سَمِيَ لَهَا وَفَسَخَ النِّكَاحُ، وَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ حَتَّى مَاتَ أَوْ مَاتَتْ، فَلَا مِيرَاثَ لَهَا مِنْهُ وَلَا لَهُ مِنْهَا، وَإِنْ حَكَمَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْمِيرَاثِ مِنْ صَاحِبِهِ رَدُّ الْمِيرَاثِ؛ فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ الْمَيِّتَ رَدُّ مِيرَاثِهِ عَلَى وَرَثَتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمَيِّتَةَ وَقَفَ مِيرَاثُ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَعْلَمَ أَحَدٌ هُوَ فِيرِثُهَا أَوْ مَيِّتٌ فِيرِثُهَا عَلَى وَرَثَتِهَا غَيْرِ زَوْجِهَا الْآخَرِ، وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ وَرِثَتْهُ وَأَخْرَجَتْهَا مِنْ يَدِي الْآخَرِ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَوْ تَرَبَّصَتْ أَرْبَعَ سَنِينَ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَكَحَتْ فَوُلِدَتْ أَوْلَاداً، ثُمَّ جَاءَ الْأَوَّلُ كَانَ الْوَلَدُ وَلَدَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ فَرَّاشٌ بِالشَّبْهَةِ وَرَدَّتْ عَلَى الزَّوْجِ وَمَنْعَ إصَابَتِهَا حَتَّى تَعْتَدَ ثَلَاثَ حِيضٍ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْنُ لَا تَحِيضُ لِإِبَاسٍ مِنَ الْخِيضِ أَوْ صَغِيرٍ فَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَإِنْ كَانَتْ حَبْلِي، فَانْ تَضَعْ حَمْلَهَا، وَإِذَا وَضَعَتْ حَمْلَهَا فَلَزَوْجِهَا الْأَوَّلُ مَنَعَهَا مِنْ رِضَاعٍ وَلَدِهَا إِلَّا اللَّبَأَ، وَمَا إِنْ تَرَكَهُ لَمْ يَغْذِهِ مَرْضَعٌ غَيْرُهَا، ثُمَّ مَنَعَهَا مَا سِوَى ذَلِكَ، وَلَا يَنْفَقُ عَلَيْهَا فِي أَيَّامِ عِدَّتِهَا وَلَا رِضَاعِهَا وَلَدٌ غَيْرُهُ شَيْئاً، وَلَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْأَوَّلُ وَالْآخَرُ الْوَلَدَ، وَقَدْ وَلِدَتْ وَهِيَ مَعَ الْآخَرِ أَرَبَتَهُ الْقَافَةَ.

قَالَ وَمَنْ طَلَّقَهَا الْأَوَّلُ وَقَعَ عَلَيْهَا طَلَاقُهُ، وَلَوْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ عِنْدَ الزَّوْجِ الْآخَرِ كَانَتْ عِنْدَ غَيْرِ زَوْجٍ؛ فَكَانَتْ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ وَالطَّلَاقِ وَلَهَا الْمِيرَاثُ فِي الْوَفَاةِ وَالسَّكْنَى فِي الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ وَفِي مَنَ رَأَتْ لَهَا بِالْوَفَاةِ؛ وَلَوْ مَاتَ الزَّوْجُ الْآخَرُ لَمْ تَرْتَهُ.

وَكَذَلِكَ لَا يَرِثُهَا لَوْ مَاتَتْ، وَلَوْ مَاتَتْ امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ وَالْمَفْقُودُ، وَلَا يَعْلَمُ إِلَيْهَا مَاتَ أَوَّلاً لَمْ يَتَوَارَثَا كَمَا لَمْ يَتَوَارَثَا مِنْ خَفِيٍّ مَوْتُهُ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ مِنَ الْقَتْلَى وَالْغُرَقَى وَغَيْرِهِمْ إِلَّا يَبْقَيْنَ أَنْ أَحَدَهُمَا مَاتَ قَبْلَ الْأَوَّلِ فِيرِثُ الْآخَرُ الْأَوَّلُ.

وَلَوْ مَاتَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ وَالزَّوْجُ الْآخَرُ، وَلَا يَعْلَمُ إِلَيْهَا مَاتَ أَوَّلاً بَدَأَتْ فَاعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرِينَ؛ لِأَنَّهُ النِّكَاحُ الصَّحِيحُ وَالْعِدَّةُ الْأُولَى بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ بَعْدَ ثَلَاثَ حِيضٍ تَدْخُلُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ عَلَيْهَا مِنْ وَجْهَيْنِ مُفْتَرِقَيْنِ، فَلَا يُمِزُّنَهَا أَنْ تَأْتِيَ بِإِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ مَاتَ أَوَّلاً فَاعْتَدَّتْ شَهراً أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ فَوَضَعَتْ حَمْلَهَا حَلَّتْ مِنَ الَّذِي حَمَلَتْ مِنْهُ وَهُوَ الزَّوْجُ الْآخَرُ فَاعْتَدَّتْ مِنَ الْأَوَّلِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرِينَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ تَقْدِيمَ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهَا عِدَّةُ حَمْلٍ مِنَ الْآخَرِ.

قَالَ: وَلَكِنْ لَوْ مَاتَ الْأَوَّلُ قَبْلُ فَاعْتَدَّتْ شَهراً أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ رَأَتْ أَنَّهَا حَمْلٌ قَبْلَ لَهَا تَرَبَّصَتْ؛ فَإِنْ تَرَبَّصَتْ وَهِيَ تَرَاهَا حَامِلاً،

قال الشافعي: وأكره للمرأة يملك زوجها رجعتها من التعريض للخلوة معه ما أكره للتي لا يملك رجعتها خوفاً من أن يصيبها قبل أن يرتجعها، فإذا طلق الرجل امرأته تطليقة فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم راجعها، ثم طلقها قبل أن يمسه، ففيها قولان: أحدهما أنها تعتد من الطلاق الأخير عدة مستقبلة.

والقول الثاني أن العدة من الطلاق الأول ما لم يدخل بها.

١٨٧٢ - أخبرنا سعيّد بن سالم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار أنه سَمِعَ أبا الشَّعَثَاءِ يَقُولُ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَعِدُّ الْكَرِيمِ وَطَاوُسٌ وَحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ يَقُولُونَ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا.

وإن لم يكن مسها قال سعيّد: يقولون طلاقه الآخر قال سعيّد: وكان ذلك رأي ابن جريج. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (٦٧/٦)]

١٨٧٣ - أخبرنا سعيّد، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار قال: أَرَى أَنْ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (٦٧/٦)]

قال الشافعي: وقد قال: هذا بعض المشرقيين.

وقد قال بعض أهل العلم بالتفسير، إن قول الله عز وجل ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إنما نزلت في ذلك كان الرجل يطلق امرأته ما شاء بلا وقت فيمهل المرأة حتى إذا شارفت انقضاء عدتها راجعها، ثم طلقها، فإذا شارفت انقضاء عدتها راجعها فنزل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾.

١٨٧٤ - أخبرنا مالك، عن هشام، عن أبيه، قال: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ عِدَّتَهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ فَعَمَدَ رَجُلٌ إِلَى امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا حَتَّى إِذَا شَارَفَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا ارْتَجَعَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا. قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَوِيكَ إِلَيَّ وَلَا تَحِلِّينَ أَبَدًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمِثْلَاكُم بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ فَاسْتَجَبَلِ النَّاسُ الطَّلَاقَ جَدِيدًا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ طَلَّقَ، وَمَنْ لَمْ يُطَلِّقْ. [أخرجه مالك (٥٨٨/٢)، والزمذني (١٩٢/٢)]

قال: ومن قال: هذا ينبغي أن يقول إن رجعت إليها في العدة خالف لئلا يحاكمها نكاحاً جديداً مستقبلاً، ثم يطلقها قبل أن يمسه، وذلك أن حكمها في عدتها حكم الأزواج في بعض

يوت ما كانت في عدتها إذا كان يملك رجعتها، فإذا مات، فلا نفقة لها؛ وليس عليها أن تحتجب طيباً ولا لها أن تخرج من منزلها، ولو أذن لها، وليس له منها ولا لها منه من نظر ولا من تلذذ ولا من خلوة شيء حتى يراجعها وهي محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى يراجعها.

١٨٦٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ فِي مَسْكَنٍ حَفِصَةٍ وَكَانَتْ طَرِيقَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ؛ فَكَانَ يَسْلُكُ الطَّرِيقَ الْآخَرَ مِنْ أَبْيَارِ الْبُيُوتِ كَرَاهِيَةً أَنْ يَسْتَأْذِنَ عَلَيْهَا حَتَّى رَاجَعَهَا. [أخرجه مالك (٥٨٠/٢)]

١٨٦٨ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنَ الْمَرْأَةِ يُطَلِّقُهَا؟ قَالَ: لَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا شَيْءٌ مَا لَمْ يُرَاجِعْهَا. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (٥١٢/٥)]

١٨٦٩ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (٥١١/٥)]

١٨٧٠ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ عَطَاءَ وَعَبْدَ الْكَرِيمِ قَالَا: لَا يَرَاهَا فَضْلاً. [أخرجه البيهقي في 'معركة السنن والآثار' (٥١١/٥)]

١٨٧١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ ارْتِجَاعُهَا مَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، وَفِي نَفْسِهِ ارْتِجَاعُهَا؟ قَالَ سَوَاءٌ فِي الْحِلِّ إِذَا كَانَ يُرِيدُ ارْتِجَاعَهَا، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ مَا لَمْ يُرَاجِعَهَا. [أخرجه البيهقي في 'المعرفة' (٥١٢/٥)]

قال الشافعي: وهذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى؛ وإن أصابها في العدة، فسال أردت ارتجاعها وأقر أنه لم يشهد، فقد أخطأ ولها عليه مهر مثلها بما أصاب منها وتعتد من مائه الآخر وتحصي العدة من الطلاق الأول، فإذا أكملت العدة من الطلاق لم يكن له عليها رجعة.

وله عليها الرجعة ما لم تكملها وتكمل عدتها من الإصابة الآخرة ولا تحل لغيره حتى تنقضي عدتها من الإصابة الآخرة وله أن يضطربها في عدتها من مائه الآخر، ولو ترك ذلك كان أحب إلي.

أمرها.

وإنما تستأنف العدة؛ لأنه قد كان مسّ قبل الطلاق الذي أتبعه هذا الطلاق فلزم فتحكمه حكم الطلاق الواحد بعد الدخول وأي امرأة طلقت بعد الدخول اعتدت.

ومن قال هذا أشبه أن يلزمه أن يقول ذلك، وإن لم يحدث لها رجعة، فيقول إذا طلقها بعد الدخول واحدة فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم أتبعها أخرى استقبلت العدة من التطليقة الآخرة، وإن تركها حتى تحيض حيضة أو حيضتين، ثم طلقها استقبلت العدة من التطليقة الآخرة، ولم يبال أن لا يحدث بين ذلك رجعة ولا ميسراً، ومن قال: هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل يطلق امرأته فتحيض حيضة أو حيضتين قبل أن يموت، فإن كان طلاقاً يملك فيه الرجعة اعتدت عدة وفاة، وورثت كما تعتد التي لم تطلق وترث، ولو كان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم تعتد عدة وفاة، ولم ترث إن طلقها صحيحاً.

ولو طلقها مريضاً طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فورثته لم تعتد عدة الوفاة؛ لأنها غير زوجة، وقد قيل في الرجل يطلق امرأته تطليقة يملك فيها الرجعة أو تطليقتين، ثم يرجعها، ثم يطلقها أو يطلقها، ولم يرجعها العدة من الطلاق الأول ولا تعتد من الطلاق الآخر؛ لأنه، وإن أرتجعها، فقد كانت حرمته عليه إلا بأن يرجعها كما حرمت عليه في الطلاق الذي لا يملك فيه الرجعة إلا بنكاح، ولو نكحها، ثم طلقها قبل أن يصيبها لم تعتد فذلك لا تعتد من طلاق أحدثه لها. وإن لزمها في العدة لم يحدث رجعة.

ومن قال هذا ذهب إلى أن المطلق كان إذا أرتجع في العدة ثبتت الرجعة لما جعل الله عز وجل في العدة له من الرجعة وإلى أن قول الله عز وجل ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ لمن راجع ضراراً في العدة لا يريد حبس المرأة رغبة، ولكن عضلاً عن أن تحل لغيره.

وقد قال الله تعالى ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَرْتَوْا النِّسَاءَ كَرَاهًا وَلَا تَغْضُلُوهُنَّ لِيَنْذَهَبْنَ بَعْضُ مَا أَتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾ فهي عن إمساكهن للعضل، ثم يطلقهن فذهب إلى أن الآية قبل هذا يحتمل أن يكون نهي عن رجعتهن للعضل لا للرغبة، وهذا معنى يحتمل الآية، ولا يجوز إلا واحد من القولين، والله تعالى أعلم، بالصواب.

١٧ - عدة المشركات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت اليهودية أو النصرانية تحت المسلم فطلقها أو مات عنها فهي في العدة والسكنى والتفقة والإحداد مثل المسلمة لا خلاف بينهما وله

عليها الرجعة في العدة كما يكون له على المسلمة.

قال: وهكذا المجوسية تحت المجوسية والوثنية تحت الوثنية لأزواجهن عليهن من الرجعة ما لزوج المسلمة وعليهن من العدد والإحداد ما على المسلمة؛ لأن حكم الله تعالى على العباد واحد، فلا يحل لمسلم إذا تحاكم إليه مشرك أن يحكم له ولا عليه إلا بحكم الإسلام لقول الله عز وجل لنبيه ﷺ في المشركين ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ الآية.

قال والقسط حكم الله تعالى الذي أنزل على نبيه.

وقول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاتَّخِذْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ قال: وأهواءهم، يحتمل سبيلهم فأمره ﷺ أن لا يحكم إلا بما أنزل الله إليه، ولا يحل لمسلم أن يحكم إلا بحكم الله المنزل على نبيه ﷺ.

قال: وإذا طلق المسلم النصرانية ثلاثاً فانقضت عدتها فنكحت نصرانياً فأصابها أحلها ذلك لزوجها المسلم وبعضها؛ لأنه زوج يحل له نكاحه ألا ترى أن رسول الله ﷺ رجم يهوديين، ومن سته أن لا يرجم إلا محصناً، فلو كانت إصابة الذمي لا تحسن المرأة لم يرجمها النبي ﷺ، وإذا أحصنها أحلها مع إحلالها؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَأَنْتَ زَوْجٌ نِكَاحُهَا﴾.

١٨ - أحكام الرجعة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: قال الله عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرْثَانٌ فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعَوَلْتَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾.

قال الشافعي رحمه الله: في قول الله عز وجل ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، فقال إصلاح الطلاق: الرجعة، والله أعلم فمن أراد الرجعة فهي له؛ لأن الله تبارك وتعالى جعلها له.

قال الشافعي رحمه الله: فأبما زوج حر طلق امرأته بعد ما يصيبها واحدة أو اثنتين فهو أحق برجعته ما لم تنقض عدتها بدلالة كتاب الله عز وجل، ثم سنة رسول الله ﷺ، فإن ركانة طلق امرأته البتة، ولم يرد إلا واحدة فردتها إليه رسول الله ﷺ، وذلك عندنا في العدة، والله تعالى أعلم.

قال وسواء في هذا كل زوجة تحت حر مسلمة أو ذمية أو أمة.

رددتك إلي الرجعة لم تكن رجعة ينوي به الرجعة.

قال الشافعي: فإن طلقها واحدة فاعتدت حيضتين، ثم أصابها ينوي الرجعة فحكمنا أن لا رجعة إلا بكلام؛ فإن تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعة، وإن لم يتكلم بها حتى تحيض الثالثة، فلا رجعة له عليها ولها عليه مهرٌ مثلها ولا تنكح حتى تكمل ثلاث حيض ولا تكون كالمرأة تعتد من رجلين فتبدأ عذتها من الأول فتكملها، ثم تستقبل للأخر عدة؛ لأن تينك العذتين لحق جعل لرجلين، وفي ذلك نسب يلحق أحدهما دون الآخر، وهذا حق لرجل واحد ونسب واحد لا يتنازع لمن كان منه ولد، ولو طلقها فحاضت حيضة، ثم أصابها استأنفت ثلاث حيض من يوم أصابها وكانت له عليها الرجعة حتى تحيض حيضة وتدخل في الدم من الحيضة الثالثة، ثم لم يكن له عليها رجعة، ولم تحل لغيره حتى ترى الدم من الحيضة الثالثة من إصابته إيها وهي الرابعة من يوم طلقها وله عليها الرجعة بما بقي من العدة شيء وسواء علمت بالرجعة أو لم تعلم إذا كانت تعلم فمتنع من الرجعة فتلزمها؛ لأن الله تعالى جعلها له عليها فعلمها وجهاتها سواء وسواء كانت غائبة أو حاضرة أو كان عنها غائبا أو حاضرا.

قال: وإن راجعها حاضرا وكنم الرجعة أو غائبا فكنمها أو لم يكنمها، فلم تبلغها الرجعة حتى مضت عذتها ونكحت دخل بها الزوج الذي نكحته أو لم يدخل فرق بينها وبين الزوج الآخر ولها مهرٌ مثلها إن أصابها لا ما سمي لها ولا مهر ولا متعة إن لم يصبها؛ لأن الله عز وجل جعل للزوج المطلق الرجعة في العدة، ولا يبطل ما جعل الله عز وجل له منها بباطل من نكاح غيره ولا بدخول لم يكن محل على الابتداء لو عرفناه كانا عليه محدودين، وفي مثل معنى كتاب الله عز وجل سنة رسول الله ﷺ إذا أنكح الوليان فالأول أحق لا استثناء في كتاب الله عز وجل ولا سنة رسول الله ﷺ دخل زوج آخر أو لم يدخل، ومن جعله الله عز ذكره، ثم رسوله أحق بامر فهو أحق به.

١٨٧٥ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرتني الثقة يحيى بن حسان، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم بن مالك الجزري، عن سعيد بن جبير، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته، ثم يشهد على رجعتها، ولم تعلم بذلك فتكحت قال: هي امرأة الأول دخل بها الآخر أو لم يدخل. [هدم]

قال وطلاق العبد اثنتان. فإذا طلق واحدة فهو كالحُر يطلق الحرة واحدة أو اثنتين ويملك من رجعتها بعد واحدة ما يملك الحر من رجعة امرأته بعد انقضاء واحدة أو اثنتين والحر الكافر الذمسي وغير الذمسي في الطلاق والرجعة كالحُر المسلم، فإذا انقضت العدة، فلا سبيل لزواج على امرأته إلا بنكاح جديد؛ لأن الله عز وجل إذ جعل الرجعة له عليها في العدة فبين أن لا رجعة عليها بعد ما مع قول الله عز وجل ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

١٩ - كيف تثبت الرجعة

قال الشافعي رحمه الله: لما جعل الله عز وجل الزوج أحق برجعة امرأته في العدة كان بينها أن ليس لها منعة الرجعة ولا لها عوض في الرجعة بحال؛ لأنها له عليها لا لها عليه ولا أمر لها فيما له دونها، فلما قال الله عز وجل ﴿وَيَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ كان بينها أن الرد إنما هو بالكلام دون الفعل من جماع وغيره؛ لأن ذلك رد بلا كلام، فلا تثبت رجعة لرجل على امرأته حتى يتكلم بالرجعة كما لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما، فإذا تكلم بها في العدة ثبتت له الرجعة، والكلام بها أن يقول قد راجعتها أو قد ارجعتها أو قد رددتها إلي أو قد ارجعتها إلي، فإذا تكلم بهذا فهي زوجة، ولو مات أو خرس أو ذهب عقله كانت امرأته، وإن لم يصبه من هذا شيء، فقال: لم أرد به رجعة فهي رجعة في الحكم إلا أن يحدث طلاقا.

قال: ولو طلقها فخرجت من بيته فردّها إليه ينوي الرجعة أو جامعها ينوي الرجعة أو لا ينويها، ولم يتكلم بالرجعة لم تكن هذه رجعة حتى يتكلم بها.

قال: وإذا جامعها بعد الطلاق ينوي الرجعة أو لا ينويها فالجماع جماع شبهة لا حدٌ عليهما فيه، ويعزز الزوج والمرأة إن كانت عاتلة، ولها عليه صدق مثلها، والولد لاحق وعليها العدة.

قال الربيع: وفيها قول آخر إذا قال: قد رددتها إلي أنها لا تكون رجعة حتى ينوي بها رجعتها، فإذا قال: قد راجعتها أو ارجعتها هذا تصريح الرجعة كما لا يكون النكاح إلا بصريح النكاح أن يقول قد تزوجتها أو نكحتها فهذا تصريح النكاح، ولا يكون نكاحا بأن يقول قد قبلتها حتى يصريح بما وصفت؛ لأن النكاح تحليل بعد تحريم.

وكذلك الرجعة تحليل بعد تحريم فالتحليل بالتحليل شبيه فكذلك أولى أن يقاس بعضه على بعض، ولا يقاس بالتحريم بعد التحليل كما لو قال: قد وهبتك أو ذهبي أو لا حاجة لي فيك أنه لا يكون طلاقا حتى ينوي به الطلاق وهو لو أراد بقوله قد

٢٠ - وجه الرجعة

الرجعة، وإذا مرض الرجل فقبل لسانه فهو كالأخرس في الرجعة والطلاق، وإذا أشار إشارة تعقل أو كتب كتاباً لزمها الطلاق والزمّت له الرجعة، ولو لم يجل، ولكنه ضعف عن الكلام فاشار بطلاق أو برجعة إشارة تعقل أو كتب كتاباً يعقل كانت رجعة حتى يعقل، فيقول لم تكن رجعة فقبلاً منه بالطلاق الأول، وكل زوج بالغ غير مغلوب على عقله تجوز رجعته كما يجوز طلاقه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجوز رجعة المغلوب على عقله كما لا يجوز طلاقه، ولو أن رجلاً صحيحاً طلق امرأته، ثم خيل عقله بجنون أو خيل أو برسام أو غيره مما يغلب على العقل غير المسكر، ثم ارتجع امرأته في العدة لم تجز رجعته ولا تجوز رجعته إلا في الحين الذي لو طلق جاز طلاقه، وإن كان يمين ويفيق فراجع في حال جنونه لم تجز رجعته، وإن راجع في حال إفاقته جازت رجعته، ولو اختلفا بعد مضي العدة، فقالت راجعتي وأنت ذاهب العقل، ثم لم تحدث في رجعة وعقلك معك حتى انقضت عدتي، وقال: بل راجعتك ومعني عقلي فالقول قوله؛ لأن الرجعة إليه دونها وهي في العدة تدعي إبطالها لا يكون لها إبطالها إلا بينة.

٢٢ - دعوى المرأة انقضاء العدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طلقت المرأة فمتى ادعت انقضاء العدة في مدّة يمكن في مثلها أن تنقضي العدة فالقول قولها، ومتى ادعت انقضاء العدة في مدّة لا يمكن في مثلها انقضاء عدتها لم تصدق ولا تصدق إلا في مدّة يمكن فيها انقضاء العدة والقول قوله إذا ادعت ما لا يمكن مثله بحال، ولو طلق رجل امرأته، فقالت: من يومها قد انقضت عدتي لم يقبل منها حتى تسأل.

فإن قالت: قد أسقطت سقطاً بأن بعض خلقه أو ولدت ولداً ومات كان القول قولها إذا كان يلد مثلها؛ فإن كانت صغيرة لا يلد مثلها أو عجوزاً لا يمكن في مثلها أن تلد لم تصدق بحال، ولو قالت: قد انقضت عدتي في يوم أو غيره سئلت؛ فإن قالت: حضت ثلاث حيض لم تصدق؛ لأنه لا يحض من النساء أحد ثلاث حيض في مثل هذه المدة.

وإن قالت: قد حضت في أربعين ليلة ثلاث حيض، وما أشبه هذا نظر.

فإن كانت المدّعة لانقضاء عدتها في مثل هذه المدّة تذكر قبل الطلاق أنها كانت تحيض هكذا وتظهر صدق في الحكم.

وكذلك إن كان من نساء الناس من يذكر ما وصفت، وإن لم تكن هي ولا واحدة من النساء تذكر مثل هذا لم تصدق، ومتى

قال الشافعي رحمه الله: ينبغي لمن راجع أن يشهد شاهدين عدلين على الرجعة لما أمر الله تعالى به من الشهادة لنسأ يموت قبل أن يقر بذلك أو يموت قبل أن تعلم الرجعة بعد انقضاء عدتها، فلا يتوارثان إن لم تعلم الرجعة في العدة، ولشئنا بتجاحداً أو يصيبها فتزول منه إصابة غير زوجة، ولو تصادقا أنه راجعها، ولم يشهد فالرجعية ثابتة عليها؛ لأن الرجعة إليه دونها.

وكذلك لو ثبت عليها ما كانت في العدة إذا أشهد على أنه قال: قد راجعتها، فإذا مضت العدة، فقال: قد راجعتها وأنكرت فالقول قولها وعليه البيّنة أنه قال: قد راجعتها في العدة. والله تعالى الموفق.

٢١ - ما يكون رجعة، وما لا يكون

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لامرأته وهي في العدة من طلاقه إذا كان غداً، فقد راجعتك، وإذا كان يوم كذا وكذا، فقد راجعتك، وإذا قدّم فلاناً، فقد راجعتك، وإذا فعلت كذا، فقد راجعتك؛ فكان كل ما قال: لم يكن رجعة.

ولو قال لها إن شئت، فقد راجعتك، فقالت: قد شئت. لم تكن رجعة حتى يحدث بعدها رجعة. وهذا يخالف قوله إن شئت فأنشأت طالق.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لامرأته إذا كان أمس، فقد راجعتك لم تكن رجعة بحال، ولو نوى إذا كان أمس يوم الاثنين، فقد راجعتك لم يكن رجعة، وليس بأكثر من قوله لها إذا كان غداً، فقد راجعتك، فلا يكون رجعة.

ولو قال كلما طلقتك، فقد راجعتك. لم يكن رجعة.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قال لها في العدة قد راجعتك أمس أو يوم كذا ليوم ماضٍ بعد الطلاق. كانت رجعة.

وهكذا لو قال: قد كنت راجعتك بعد الطلاق.

ولو قال لها في العدة قد راجعتك كانت رجعة.

فإن وصل الكلام، فقال: فقد راجعتك بالحبة أو راجعتك بالأذى وراجعتك بالكرامة أو راجعتك بالهوان سئل، فإذا أراد الرجعة، وقال عنيت راجعتك بالحبة مني لك أو راجعتك بالأذى في طلاق أو ما أشبه هذا كانت رجعة، وإن قال أردت قد رجعت إلى عبتك بعد بغضك أو إلى أذاك كما كنت أو ما أشبه هذا لم يكن رجعة، وإذا طلق الأخرس امرأته بكتابه أو إشارة تعقل لزمه الطلاق.

وكذلك إذا راجعها بكتابه له أو إشارة تعقل لزمها

كابتدائه الفعل الآن.

ولو قال بعد مضي العدة قد راجعتك في العدة وأنكرت كان القول قولها وعليه البيّنة أنه قد راجعها وهي في العدة، وإذا مضت العدة، فقال: قد كنت راجعتك في العدة وصدّته فالرجعة ثابتة.

فإن كذّبه بعد التصديق أو كذّبه قبل التصديق، ثم صدّته كانت الرجعة ثابتة، وهكذا لو كانت زوجته أمة فصدّته كانت كالحرّة في جميع أمرها، ولو كذّبه مولاها لم أقبل قوله؛ لأنّ التحليل بالرجعة والتحريم بالطلاق فيها، ولو كانت المرأة صبيّة لم تحض أو معتوهة مغلوّبة على عقلها، فقال زوجها بعد انقضاء عدتها قد راجعتها في العدة لم يصدق إلا بيّنة تقوم له، ولو صدّته؛ لأنها بمن لا فرض له عليها.

وكذلك لو صدّقه وليّها - أباهما كان أو غيره - لم أقبل ذلك، ولو كانت صحيحة فعرض لها مرض أذهب عقلها، ثم قال بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتها في العدة لم تكن زوجته، فإذا أفادت فصدّته كانت زوجته بالإقرار وكانت الرجعة عليها ثابتة، وإذا دخل الرجل بالمرأة، فقال: قد أصبتها وطلقتها، وقالت: لم يصبي فالقول قولها ولا رجعة له عليها.

ولو قالت: قد أصابني، وقال: لم أصبها فعليها العدة بإقرارها أنها عليها لا تحلّ للأزواج حتى تنقضي عدتها ولا رجعة له عليها بإقراره أن لا عدة له عليها، ويسعه فيما بينه وبين الله عزّ وجلّ أن يراجعها إن علم أنه كذب ويسعها فيما بينها وبين الله تعالى إن علمت أنها كذبت بآدعائها بالإصابة أن تنكح قبل أن تعتد؛ لأنّه لا عدة عليها، فأما الحكم فكما وصفت، وسواء في هذا أغلق عليها باباً أو أرحى ستر أو لم يغلقه أو طال مقامه معها أو لم يطل لا تحبّ عليها العدة، ولا يكمل لها المهر إذا طلقت إلا بالوطء نفسه، وإذا اختلصا في الوطء فالقول قول الزوج؛ لأنّه يؤخذ منه فضل الصداق، وإذا طلق الرجل امرأته، فقال بعد انقضاء عدتها قد راجعتك في العدة وأنكرت فحلقت، ثم تزوّجت ودخل بها أو لم يدخل، ثم أقام شاهدين أنه كان قد راجعها في العدة فسخ نكاحها من الآخر وكانت زوجة الأول الذي راجعها في العدة وأمسك عنها حتى تعتد من الآخر إن كان أصابها؛ فإن لم يكن أصابها لم يمسك عنها، وإن ماتت أو مات وهي في العدة من الآخر توارثا، ولو كانت المسألة مجاهلاً وكذّبه ونكحت زوجاً غيره، ثم صدّقت الزوج الأول أنه راجعها في العدة لم تصدق على إفساد نكاح الزوج الآخر، ولم يفسخ نكاحها إلا بيّنة تقوم على رجعة الزوج الأول في العدة.

قال أبو يعقوب البويطي والربيع: وله عليها صداق مثلها بإقرارها أنها أنلفت نفسها عليه.

صدّتها في الحكم فلزوجها عليها اليمين بالله عزّ وجلّ لقد انقضت عدتها بما ذكرت من حيضٍ وطهرٍ أو سقطٍ أو ولي.

فإن حلقت برئت منه، وإن نكلت أحلفته ما انقضت عدتها وجعلت له عليها الرجعة، وإذا صدّقتها في الحكم بقولها قد انقضت عدتي صدّقتها به قبل ارتجاعها إيّاها وصدّقتها إذا قال: قد راجعتك اليوم، فقالت انقضت عدتي أمس أو في وقتٍ من اليوم قبل الوقت الذي راجعها فيه إلا أن تقرّ بعد مراجعتها إيّاها بأن لم تنقض عدتها، ثم تدعي انقضاء العدة، فلا أصدّقها؛ لأنّ الرجعة قد ثبتت بإقرارها، وإن شأنت أن أحلفها ما علم عدتها انقضت فعلت؛ فإن حلف لزمها الرجعة، وإن نكل أحلفت على البت لقد انقضت عدتها؛ فإن حلقت، فلا رجعة له عليها، وإن نكلت فله عليها الرجعة.

ولو قال لها راجعتك، فقالت: قد انقضت عدتي أو قالت: قد انقضت عدتي قبل أن تقول قد راجعتك في مدةٍ يمكن فيها انقضاء عدتها، ثم راجعها، فقالت: قد كنت كذبت فيما أذعيت من انقضاء عدتي أو قالته قبل أن يراجعها فراجعها ثبتت عليها الرجعة، ولو رجعت عن الإقرار بانقضاء العدة لم يسقط ذلك الرجعة وهي كمن جحد حقاً عليه، ثم أقرّ به، ولو قالت: قد انقضت عدتي، ثم قالت كذبت لم تنقض عدتي أو همت، ثم قالت: قد انقضت عدتي قبل أن يراجعها، ثم راجعها لم يكن له عليها رجعة إلا بأن تكذب نفسها بعد الرجعة فتقول لم تنقض عدتي، وإذا قالت: قد انقضت عدتي في مدة لا تنقضي عده امرأة في مثلها فابطلت قولها، ثم جاءت عليها مدة تنقضي العدة في مثلها وهي ثابتة على قولها الأول قد انقضت عدتي فعدها منقضية؛ لأنها مدّعة لانقضاء العدة في الحالين معاً.

ولو طلق الرجل امرأته، ثم قال أعلمتني بأن عدتها قد انقضت، ثم راجعها لم يكن هذا إقراراً بأن عدتها قد انقضت؛ لأنها قد تكذّبه فيما أعلمته وثبتت الرجعة إذا قالت المرأة لم تنقض عدتي، وإن قال: قد انقضت عدتها، وقالت هي قد انقضت عدتي، ثم قال كذبت لم يكن له عليها رجعة؛ لأنّه أقرّ بانقضاء عدتها.

وكذلك لو صدّقها بانقضاء العدة، ثم كذّبه لم يكن له عليها رجعة.

٢٣ - الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله

قال الشافعي: وإذا قال الرجل وامرأته في العدة قد راجعتنا اليوم أو أمس أو قبله في العدة وأنكرت فالقول قوله إذا كان له أن يراجعها في العدة فآخبر أن قد فعل بالأمس كان

يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ مَا تَجْهَرُ بِهِ هَذِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
 قال الشافعي: فإذا تزوجت المطلقة ثلاثاً زوجاً صحيحاً
 النكاح فإصابتها، ثم طلقها فانقضت عدتها حل لزوجها الأول
 ابتداءً نكاحها لقول الله عز وجل ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ
 بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ
 يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ الآية وقول رسول الله ﷺ
 لامرأة رفاعة لا ترجعي إلى رفاعة حتى تذوقي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ
 عُسَيْلَتَكَ يعني: يجامعا.

قال: وإذا جامعا الزوج، ثم مات عنها.
 حلت للزوج المطلقة ثلاثاً كما تحل له بالطلاق؛ لأن الموت
 في معنى الطلاق بافتراقهما بعد الجماع أو أكثر، وهكذا لو نكحها
 زوج فإصابتها، ثم بانت منه بلعان أو رد أو غير ذلك من الفرق،
 وهكذا كل زوج نكحها عبداً أو حراً إذا كان نكاحه صحيحاً
 وإصابتها، وفي قول الله تعالى ﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ
 اللَّهِ﴾، والله تعالى أعلم، بما أراد.

أما الآية فتحتمل أن أقاما الرجعة؛ لأنها من حدود الله
 تعالى، وهذا يشبه قول الله تعالى ﴿وَيَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي
 ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ أي إصلاح ما أفسدوا بالطلاق بالرجعة
 فالرجعة ثابتة لكل زوج غير مغلوب على عقله إذا أقام الرجعة
 وإقامتها أن يتراجعا في العدة التي جعل الله عز ذكره له عليها فيها
 الرجعة.

قال وأحبُّهما أن ينويا إقامة حدود الله تعالى فيما بينهما
 وغيره من حدود الله تبارك اسمه.

قال الشافعي: في قول الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ
 النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدْنَ لَهُنَّ فَرْمَاجَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحُوهُنَّ
 بِمَعْرُوفٍ﴾ إذا شارفن بلوغاً أجلهن فراجعوهن بمعروف أو
 دعوهن تنقضي عدتهن بمعروف.
 ونهاهم أن يمسكوهن ضرراً ليعتدوا، ولا يحل إمساكهن
 ضرراً.

٢٤ - نكاح المطلق ثلاثاً

قال الشافعي: أي امرأة حل ابتداءً نكاحها فنكاحها حلال
 متى شاء من كانت تحل له وشاءت إلا امرأتان الملائنة، فإن
 الزوج إذا التعن لم تحل له أبداً بحال والحجة في الملائنة مكتوبة في
 كتاب اللعان.

والثانية المرأة يطلقها الحر ثلاثاً، فلا تحل له حتى يجامعا
 زوج غيره لقول الله عز وجل ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا
 تَحِلُّ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ قال: فاحتملت الآية حتى
 يجامعا زوج غيره ودلت على ذلك السنة؛ فكان أولى المعاني
 بكتاب الله ما دلت عليه سنة رسول الله ﷺ.

١٨٧٦ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ
 رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ
 رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَمِيمَةَ بِنْتَ وَهَبٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 ثَلَاثًا فَتَنَكَّحَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَاعْتَرَضَ عَنْهَا، فَلَمْ
 يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسُهَا، فَفَارَقَهَا فَأَرَادَ رِفَاعَةَ أَنْ يَنْكِحَهَا وَهُوَ
 زَوْجُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَنَهَاهُ أَنْ
 يَتَزَوَّجَهَا، فَقَالَ: لَا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ. [أخرجه
 مالك (٥٣١/٢) وصله عن عائشة، البخاري (٢٦٣٩)، مسلم (١٤٣٣)،

الترمذي (٢٦٣٩)، النسائي (١٤٨/٦)، ابن ماجه (١٩٣٢)]

١٨٧٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ
 ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَهَا
 تَقُولُ جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي
 كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ فَطَلَّقَنِي قَبْتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجَتْ عَبْدَ
 الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ
 ﷺ، وَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى تَذُوقِي
 عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ قَالَتْ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ
 وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ النَّعَاصِ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤَدَّنَ لَهُ فَنَادَى

٦١- كتاب الطلاق الواقع

ومن لا يقع منه طلاق

١- الجماع الذي تحل به المرأة لزوجها

قال الشافعي: إذا جامع المطلقة ثلاثاً زوجاً بالغاً فبلغ إن تغيب الحشفة في فرجها، فقد ذاق عسلتها وذقت عسلته ولا تكون العسيلة إلا في القبل وبالدكر، وذلك يحلها لزوجها الأول إذا فارقتها هذا، ويوجب عليها الغسل والحد لو كان هذا زناً وسواء كان الذي أصابها قسوي الجماع أو ضعيفه لا يدخله إلا بيده إذا بلغ هذا منها.

وكذلك لو استدخلته هي بيدها، وإن كان غير مراهق لم يحلها جماعه؛ لأنه لا يقع موقع جماع الكبير، ولا يجوز أن يقال غير هذا، ولو جاز جاز أن يقال: لا يحلها إلا من تشتهي جماعه، ويكون مبالغاً فيه قوياً، وإن كان الزوج صبيّاً؛ فكان جماعه يقع موقع الكبير بأن يكون مراهقاً يغيب ذلك منه في ذلك منها أحلها.

وكذلك إن كان خصياً غير مجبوب أو مجبوباً بقي له ما يغنيه فيها بقدر ما تغيب حشفة غير الخصي أحلها ذلك إن كانت ثيباً فأمّا إن كانت بكرًا، فلا يحلها إلا ذهاب العذرة، وذلك أنه لا يبلغ هذا منها إلا ذهبت العذرة وسواء في ذلك كل زوج جائز النكاح من عبد ومكاتب وحر وكل زوجة حرة وعموكة وذمية بالغ وغير بالغ إذا كان يجامع مثلها، ولو أصابها في دبرها فبلغ ما شاء منها لم تحلها تلك الإصابة؛ لأنها ليست موضع العسيلة التي دلّ رسول الله ﷺ على أنها تحلها، ولو أفضاها زوجها حلّت بالإفضاء؛ لأن الإفضاء لا يكون إلا يبلوغ ما يحلها ويجاوزتو، وهكذا الذمّية تكون عند المسلم فيطلقها ثلاثاً فينكحها الذمّي فبلغ هذا منها.

وكذلك لو كانت الزوجة مغلوقة على عقلها أو الزوج مغلوقة على عقله أو هما معاً فجامعها أحلها ذلك الزوج، ولو نكحها الذمّي نكاحاً صحيحاً فأصابها كان يحلها من جماعه للمسلم ما يحلها من جماع زوج مسلم لو نال ذلك منها؛ لأنه زوج، وأن رسول الله ﷺ رجم يهوديين زنياً، وإنما يرجم المحصنين، ولا يحلها إلا زوج صحيح النكاح وأصل معرفة هذا أن ينظر إلى كل زوج إذا انعقد نكاحه لا ينفسخ بفساد عقده، وإن انفسخ بعد لمعنى فأصابها فهو يحلها، وإن كان أصل نكاحه غير ثابت عند العقد، فلا تحلها إصابته؛ لأنه غير زوج، فإذا نكحها

عملوك فتعت فاختارت فراقه، وقد أصابها أحلها؛ لأن عقده كان ثابتاً.

وكذلك الأمة ينكحها الحر، ثم يملكها، والحرّة ينكحها العبد فتملكه فينفسخ النكاح في الحالين وتحلها إصابته قبل الفسخ. وكذلك الأجدم والأبرص والمجنون ينكح المرأة فيصيبها تحلها إصابته، ولو اختارت فسخه إذا كانت الإصابة قبل الفسخ، ولو أصابها أحد هؤلاء قبل اختيارها لفسخ نكاحه أحلها الإصابة؛ لأنها كانت وهي زوجة.

وكذلك الزوجان يصيبها الزوج، ثم يرتد أحدهما بعد الإصابة تحلها تلك الإصابة؛ لأنه كان زوجها، ولو كانت الإصابة بعد ردّه أحدهما أو ردتهما معاً لم تحلها، ولو رجع المرتد منهما إلى الإسلام بعد؛ لأن الإصابة كانت والمرأة موقوفة على العدة محرمة في حالها تلك بكل حال عليه، ولو أصاب المرأة زوجها وهي محرمة أو صائمة أو حائض أو هو محرم أو صائم كان مسيئاً وأحلها ذلك لزوجها الذي طلقها ثلاثاً؛ لأن لا محرّم عليه من المرأة في هذه الحال إلا الجماع للعلقة التي فيه أو فيها ويقع ظهاره وليلأواه وطلاقه وبينها وبينه ما بين الزوجين ويحلّ له أن يراها حاسراً، وليس هكذا الزوجان يرتد أحدهما، وإذا نكح الحرّ الأمة وهو لا يجد طولاً لحرّة ويخاف العنت فأصابها أحلها ذلك، ولو نكحها وهو يجد طولاً أو لا يجد طولاً، ولا يخاف العنت لم تحلها إصابته، وإذا نكح الرجل نكاحاً فاسداً بأي وجه كان فأصاب لم يحلها ذلك لزوجها، وذلك أن ينكحها متعة أو محرمة أو ينكحها نكاح شغار أو ينكحها بغير ولي أو أي نكاح فسخه في عقده لم يحلها الجماع فيه؛ لأنه ليس بزواج، ولا يقع عليها طلاقه ولا ما بين الزوجين والعبد في هذا مثل الحرّ إلا أن العبد إذا طلق اثنتين، فقد أتى على جميع طلاقه وهما له كالثلاث للحرّ وسواء طلق الحرّ ثلاثاً في مقام أو متفرقة؛ لأنه قد جاء على جميع طلاقه.

وكذلك العبد في الاثنتين وطلاق الحرّ لزوجه أمة وحرّة وكتيبة ثلاث وطلاق العبد لزوجه اثنتان، الطلاق للرجال والعدة على النساء، ولو طلق رجل امرأة لم يدخل بها واحدة، ثم أتبعها طلاقاً لم يقع عليها إلا الأولى، وإن نكحت بعده زوجاً وأصابها من نكحها فهي عنده على ما بقي من الطلاق.

٢- ما يهدمه الزوج من الطلاق وغيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى في المطلقة الثالثة: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ فجعل حكم المطلقة ثلاثاً محرمة بكل حال على مطلقها ثلاثاً إلا بأن يصيبها زوج غير مطلقها، فإذا طلق المرأة ثلاثاً فأصابها زوج

الأمر أن المحرم إنما يحل للمرأة بفعل نفسه كما يحرم عليه الحلال بفعل نفسه، فلما حلت المطلقة ثلاثاً بزواج غيره بعد مفارقتها نساء أهل الدنيا في هذا الحكم لم يميز أن يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى، وكان في المعنى أنه لا يحل نكاحه للزوج المطلق واحدة واثنين، ولا يحرم شيئاً؛ لأن المرأة لم تحرم فحل به، وكان هو غير الزوج، ولا يحل له شيء بفعل غيره، ولا يكون لغيره حكم في حكمه إلا حيث جعله الله عز وجل الموضع الذي جعله الله تعالى مخالفاً لهذا، فلا يجوز أن يقاس عليه خلافه.

فإن قال: فهل قال: هذا أحد غيرك؟

قيل: نعم.

١٨٧٨- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَحُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمَةَ وَسَلْيَمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ غَيْرُهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا زَوْجُهَا الْأَوَّلُ؟ قَالَ هِيَ عَنْدهُ عَلَى مَا بَقِيَ.

[أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٠٥/٥)]

قال الشافعي: وإذا طلقت المرأة ثلاثاً فنكحت زوجاً فاذت أنه أصابها وانكر الزوج أحلها ذلك الزوج لزوجها المطلقة ثلاثاً، ولم تأخذ من الذي أنكر إصابتها إلا نصفاً تصدق على ما تحمل به ولا تصدق على ما تأخذ من مال زوجها، وهكذا لو لم يعلم الزوج الذي يطلقها ثلاثاً أنها نكحت فذكرت أنها نكحت نكاحاً صحيحاً وأصبحت حلت له إذا جاءت عليها مدة يمكن فيها انقضاء عدها منه، ومن الزوج الذي ذكرت أنه أصابها، ولو كذبها في هذا كله، ثم صدقها كان له نكاحها والورع أن لا يفعل إذا وقع في نفسه أنها كاذبة حتى يجد ما يدل على صدقها، ولو أن رجلاً شك في طلاق امرأته، فلم يدر أطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فنكحت زوجاً غيره فأصابها، ثم طلقها فنكحها الزوج الأول، ثم طلقها واحدة أو اثنتين، فقالت: قد أتى على جميع طلاقي؛ لأنه لم يطلقني إلا واحدة أو اثنتين قبل نكاحي الزوج الآخر الذي نكحتي بعد فراقك أو قاله بعض أهلها، ولم نقله وأقر الزوج بأنه لم يدر أطلقها قبل نكاحها الزوج الآخر واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً قيل له: هي عندك على ما بقي من الطلاق؛ فإن استيقن أنه طلقها قبل نكاحها الزوج واحدة فطلقها في هذا الملك واحدة أو اثنتين بنى على الطلاق الأول، فإذا استكمل ثلاثاً بالطلاق الذي قبل الزوج والطلاق الذي بعده، فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره وأجعلها تعتد في الطلاق

غير مطلقها سقط حكم الطلاق الأول، وكان لزوجها الذي طلقها ثلاثاً إذا طلقها زوجها الذي أصابها أو مات عنها أن ينكحها، فإذا نكحها كان طلاقاً لياها مبتدأ كهو حين ابتداء نكاحها قبل أن يطلقها لا يحرم عليه نكاحه حتى يطلقها ثلاثاً، فإذا فعل عادت حراماً عليه بكل وجو حتى يصيبها زوج غيره، ثم هكذا ابتداء كلما أتى على طلاقها ثلاثاً حرمت عليه حتى يصيبها زوج غيره، ثم حلت له بعد إصابته زوج غيره وسقط طلاق الثلاث وكانت عنده لا تحرم عليه حتى يطلقها ثلاثاً، وإذا هدم الزوج طلاق الثلاث كله فكذلك إن كان آلى منها في ملك، ثم طلقها ثلاثاً سقط الإيلاء حتى لا يكون له به طلاق ابتداء إذا تنكحها، وإذا أصابها الزوج الذي آلى منها في ملك نكاح بعد زوج كفر كفارة يمين، وإن لم يصبها لم يوقف وقف الإيلاء.

٣- ما يهدم الزوج من الطلاق، وما لا يهدم

يهدم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن طلقها الزوج واحدة أو اثنتين فنكحها زوج غيره وأصابها، ثم بان منه فنكحها الزوج الأول بعده.

كانت عنده على ما بقي من طلاقها كهي قبل أن يصيبها زوج غيره يهدم الزوج المصيبها بعده الثلاث، ولا يهدم الواحدة والاثنتين.

فإن قال قائل: فقد قال غيرك إذا هدم الثلاث هدم الواحدة والاثنتين فكيف لم تقل به؟

قيل: إن شاء الله تعالى استدلالاً موجوداً في حكم الله عز وجل؛ فإن قال وأين؟

قيل: قال الله عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: دل حكم الله عز وجل على الفرق بين المطلقة واحدة واثنين والمطلقة ثلاثاً، وذلك أنه أبان أن المرأة يحل لمطلقها رجعتها من واحدة واثنين، فإذا طلقت ثلاثاً حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، فلما لم يكن لزواج غيره حكم يحلها لمطلقها واحدة واثنين إلا؛ لأنها حلال إذا طلقت واحدة أو اثنتين قبل الزوج كان معنى نكاحه وتركه النكاح سواء ولما كانت المطلقة ثلاثاً حراماً على مطلقها الثلاث حتى تنكح زوجاً غيره؛ فكانت إنما تحل في حكم الله تبارك وتعالى اسمه بنكاحه كان له حكم بين أنها محرمة حتى ينكحها هذا الزوج الآخر، فلم يميز أن يقاس ما له حكم بما لا حكم له، وكان أصل

الأول ما يستيقن وتطرح ما يشك فيه.

ولو قال بعد ما قال أشك في ثلاث أنا استيقن أنني طلقها قبل الزوج ثلاثاً أحلف على ذلك، وكان القول قوله.

٤- من يقع عليه الطلاق من النساء

قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْنِسَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾، وقال: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِيَذْهَبْنَ﴾، وقال عز وجل: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، وقال: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، وقال: ﴿وَلَكُمْ مِنْكُمْ نِكَاحٌ﴾، وقال عز وجل: ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ مع ما ذكر به الأزواج، ولم أعلم مخالفاً في أن أحكام الله تعالى في الطلاق والظهار والإيلاء لا تقع إلا على زوجة ثابتة النكاح يحل للزوج جماعها، وما يحل للزوج من امرأته إلا أنه محرّم الجماع في الإحرام والمحض، وما أشبه ذلك حتى ينقضي، ولا يحرم أن ينظر منها إلى ما لا ينظر إليه غيره، ولم أعلم مخالفاً في أن الميراث بين الزوجين لا يكون إلا في نكاح صحيح، وأن يكون دين الزوجين غير مختلفين ويكونا حرين فكل نكاح كان ثابتاً وقع فيه الطلاق، وكل من وقع عليه الطلاق من الأزواج وقع عليه الظهار والإيلاء وكيفما كان الزوجان حرين أو عبيدين أو أحدهما حر والآخر عبد أو مكاتب أو مدبر أو لم تكمل فيه الحرية ويحل لأي زوج وزوجة ويقع الميراث بين كل حرين من الأزواج مجتمعين الذين فكل اسم نكاح كان فاسداً لم يقع فيه شيء من هذا لا طلاق ولا غيره، لأن هذين ليسا من الأزواج وجميع ما قلنا أن نكاحه مفسوخ من نكاح الرجل المرأة بغير ولي ولا سلطان أو أن ينكحها بغير رضاها رضيت بعد أو لم ترخص فالعقد فاسد لا نكاح بينهما.

وكذلك لو كان هو الزوج، ولم ترخص لم يكن زوجاً بذلك النكاح، وإن رضي.

وكذلك المرأة لم تبلغ يزوجه غير أبيها والصبي لم يبلغ يزوجه غير أبيه.

وكذلك نكاح المتعة، وما كان في معناه ونكاح المحرم.

وكذلك الرجل ينكح أخت امرأته وأختها عنده أو خامسة، والعبد لم تكمل فيه الحرية ينكح ثالثة والحر يجزى الطول فينكح أمة والحر والعبد ينكحان أمة كتابية، وما كان في هذا المعنى مما يفسخ نكاحه، وما كان أصلاً نكاحه ثابتاً فهو يتفرق بمعتين.

أحدهما: هكذا لا يخالفه، وذلك الرجل الحر لا يجزى طولاً فينكح أمة، ثم يملكها، فإذا تم له ملكها فسد النكاح، ولم يقع عليها شيء مما يقع على الأزواج من طلاق ولا غيره، وذلك أن

الله عز وجل يقول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفَرِّجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾، فلم يحل الجماع إلا بنكاح أو ملك وحكم أن يقع في النكاح ما وصفنا من طلاق يحرم به الحلال من النكاح وغيره وحكم في الملك بأن يقع من المالك فيه العتق فيحرم به الوطء بالملك، وفرق بين إحلالهما وتحريمهما، فلم يجوز أن يوطأ الفرج إلا بأحدهما دون الآخر، فلما ملك امرأته فحالت عن النكاح إلى الملك انفسخ النكاح.

قال الربيع: يريد بأحدهما دون الآخر أنه لا يجوز أن تكون امرأته وهو يملكها أو بعضها حتى يكون ملك وحده بكماله أو التزويج وحده بكماله.

قال الشافعي رحمه الله: وكذلك إذا ملك منها شقصاً، وإن قل؛ لأنها خرجت من أن تكون زوجته لو قذفها، ولم تحل له بالملك حتى يستكمل ملكها، وهكذا المرأة تملك زوجها، ولا يختلف الملك بين الزوجين بأي وجه ما كان الملك ميراثاً أو هبة أو صدقة أو غير ذلك، وهكذا البيع إذا تم كله، وتما الميراث أن يموت المورث قبضه الوارث أو لم يقبضه قبله أو لم يقبله؛ لأنه ليس له رده، وتما الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوب له والمصدق عليه ويقبضها، وتما الوصية أن يقبلها الموصى له، وإن لم يقبضها وتما البيع أن لا يكون فيه شرط حتى يتفرقا عن مقامهما الذي تابعا فيه، وما لم يتم البيع والصدقة والهبة؛ فلو أن رجلاً وهبت له امرأته أو اشتراها أو تصدق بها عليه، فلم يقبض الموهوب له ولا المصدق عليه، ولم يفارق البيعان مقامهما الذي تابعا فيه، ولم يغير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار البيع لم يكن له أن يطأ امرأته بالنكاح؛ لأن له فيها شبهة بملك حتى يرد الملك فتكون زوجته بحالها أو يتم الملك فيفسخ النكاح ويكون له الوطء بالملك، وإذا طلقها في حال الوقف أو تظاهراً أو آلى منها وقف ذلك؛ فإن رد الملك وقع عليها الطلاق والإيلاء، وما يقع بين الزوجين، وإن لم يتم ملكه فيها بالعقد الأول من الصدقة أو الهبة أو البيع سقط ذلك كله عنه؛ لأننا علمنا حين تم البيع أنها غير زوجة حين أوقع ذلك عليها، فإذا عتقت الأمة عند العبد فلها الخيار؛ فإن أوقع عليها الطلاق بعد العتق قبل الخيار فالطلاق موقوف؛ فإن ثبتت عنده وقع، وإن فسخت النكاح سقط.

والوجه الثاني: أن يكون الزوجان مشركين وثنيين فيسلم الزوج أو الزوجة، فيكون النكاح موقوفاً على العدة؛ فإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما كان النكاح ثابتاً، وإن لم يسلم حتى تمضي العدة كان النكاح مفسوخاً، وما أوقع الزوج في هذه الحال على امرأته من طلاق أو ما يقع بين الزوجين فهو موقوف؛ فإن ثبت النكاح بإسلام المتخلف منهما وقع، وإن انفسخ النكاح بأن لم يسلم المتخلف عن الإسلام منهما سقط، وكل نكاح أبداً يفسد

من حادث من واحد من الزوجين أو حادث في واحد منهما ليس بطلاق من الزوج فهو فسخ بلا طلاق.

٥- الخلاف فيما يحرم بالزنا

قال الشافعي رحمه الله: أما الرجلُ يزني بامرأة أبيه أو امرأة ابنه، فلا تحرم واحدة منهما على زوجها بمعية الآخر فيها، ومن حرمها على زوجها بهذا أشبه أن يكون خالف حكم الله تعالى، لأن الله عز وجل جعل التحريم بالطلاق إلى الأزواج فجعل هذا إلى غير الزوج أن يحرم عليه امرأته أو إلى المرأة نفسها أن تحرم نفسها على زوجها.

وكذلك الزوج يزني بأم امرأته أو بنتها لا تحرم عليه امرأته، ومن حرم عليه أشبه أن يدخل عليه أن يخالف حكم الله تعالى في أن الله حرمها على زوجها بطلاقاً يراها فزني زوجها بأمها، فلم يكن الزنا طلاقاً ولا فعلاً يكون في حكم الله جل ثناؤه ولا في سنة رسول الله ﷺ تحريماً لها، وكان فعلاً كما وصفت وقع على غيرها فحرمت به، فقال قولاً مخالفاً للكتاب محالاً بأن يكون فعل الزوج وقع على غيرها فحرمت به امرأته عليه، وذكر الله عز وجل ما من به على العباد، فقال: ﴿فَجَعَلَهُ نَسَباً وَصِهْرًا﴾ فحرم بالنسب الأمهات والأخوات والعَمَّات والخالات، ومن سمي، وحرم بالصهر ما نكح الآباء وأمهات النساء وبنات المدخول بهنّ منهنّ؛ فكان تحريمه بأنه جعله للمحرمات على من حرم عليه حقاً ليس لغيرهنّ عليهنّ، وكان ذلك مناً منه بما رضي من حلاله، وكان من حرم عليه لم يحرمها بخلو بهنّ ويسافر ويرى منهنّ ما لا يرى غير المحرم، وإنما كان التحريم لمَنْ رَحِمَهُ لَمْ يَحْرَمْ وَلَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ وَمَنْ عَلَيْهِمْ لَا عَقْرَبَةً لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا تَكُونُ الْعَقْرَبَةُ فِيمَا رَضِيَ، وَمَنْ حَرَّمَ بِالزَّانَا الَّذِي وَعَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ وَحْدًا عَلَيْهِ فاعله وقرنه مع الشرك به وقتل النفس التي حرم الله أحال العقوبة إلى أن جعلها موضع رحمة.

فمن دخل عليه خلاف الكتاب فيما وصفت، وفي أن الله تعالى حين حكم الأحكام بين الزوجين من اللعان والظهار والإيلاء والطلاق والميراث كان عندنا وعنده على النكاح الصحيح، فإذا زعمنا أن الذي أَرَادَ اللَّهُ عز وجل بأحكامه في النكاح ما صح، وحل فكيف جاز أن لا يحرم بالزنا وهو حرام غير نكاح ولا شبهة.

٦- من لا يقع طلاقه من الأزواج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقع طلاق من لزمه فرض الصلوة والحدود، وذلك كل بالغ من الرجال غير مغلوب على

عقله؛ لأنه إنما خوطب بالفرائض من بلغ لقول الله تعالى ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾، ويقول الله تبارك وتعالى ﴿وَاتَّبِعُوا آيَاتِي حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ولأن رسول الله ﷺ أجاز ابن عمر في القتال ابن خمس عشرة ورثة ابن أربع عشرة، ومن غلب على عقله بفطرة خلقه أو حادث عليه لم يكن سبياً لاجتلابها على نفسه بمعية لم يلزمه الطلاق ولا الصلاة ولا الحدود، وذلك مثل المعتوه والمجنون والموسوس والمبرسم وكل ذي مرض يغلب على عقله ما كان مغلوباً على عقله.

فإذا ثبت إليه عقله فطلق في حاله تلك أو أتى حداً أقيم عليه ولزمته الفرائض.

وكذلك المجنون يمين ويفيق. فإذا طلق في حال جنونه لم يلزمه، وإذا طلق في حال إفاقته لزمه، وإن شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته، فقال طلقت في حال جنوني أو مرضي غلب على عقلي؛ فإن قامت له بينة على مرضي غلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه وأحلف ما طلق وهو يعقل، وإن قالت امرأته قد كان في يوم كذا في أول النهار مغلوباً على عقله وشهد الشاهدان على الطلاق فأثبت أنه كان يعقل حين طلق لزمه الطلاق؛ لأنه قد يغلب على عقله في اليوم ويفيق، وفي الساعة ويفيق، وإن لم يثبت شاهداً الطلاق أنه كان يعقل حين طلق أو شهد الشاهدان على الطلاق وعرف أن قد كان في ذلك اليوم مغلوباً على عقله أحلف ما طلق وهو يعقل والقول قوله، وإن شهدا عليه بالطلاق، ولم يثبتا أيعقل أم لا؟ وقال هو كنت مغلوباً على عقلي فهو على أنه يعقل حتى يعلم بينة تقوم أنه قد كان في مثل ذلك الوقت يصيبه ما يذهب عقله أو يكثر أن يعتريه ما يذهب عقله في اليوم والأيام فيقبل قوله؛ لأن له سبباً يدل على صدقه.

٧- طلاق السكران

قال الشافعي رحمه الله: ومن شرب خراً أو نبيذاً فأسكره فطلق لزمه الطلاق والحدود كلها والفرائض ولا تسقط المعصية بشرب الخمر والمعصية بالسكر من النبيذ عنه فرضاً ولا طلاقاً. فإن قال قائل: فهذا مغلوب على عقله والمريض والمجنون مغلوب على عقله؟

قيل: المريض مأجور ومكفر عنه بالمرض مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله، وهذا أتم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف يقاس من عليه العقاب بمن له الثواب؟ والصلاة مرفوعة عن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران.

هو منها، ولو طلقها ساعة يموت أو قال أنت طالق قبل موتي بطرفة عين أو بيوم ثلاثاً لم تثر في هذا القول بحال.

١٨٧٩- قال الشافعي: أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد، عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فينتها، ثم يموت وهي في عديتها، فقال عبد الله بن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف ثماض بنت الأصمغ الكلبية فينتها، ثم مات عنها وهي في عديتها فورئها عثمان، قال ابن الزبير، وأما أنا، فلا أرى أن تثر مبتوتة. [مهم]

١٨٨٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: وكان أعلمهم بذلك، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته أتبنة وهو مريض فورئها عثمان منه بعد انقضاء عديتها. [مهم]

قال الشافعي رحمه الله: فذهب بعض أصحابنا إلى أن يورث المرأة، وإن لم يكن للزوج عليها رجعة إذا طلقها الزوج وهو مريض، وإذا انقضت عديتها قبل موته، وقال بعضهم، وإن نكحت زوجاً غيره، وقال غيرهم ترثه ما امتنع من الأزواج. وقال بعضهم ترثه ما كانت في العدة، فإذا انقضت العدة لم ترثه.

وهذا مما استخبر الله عز وجل فيه. قال الربيع: وقد استخار الله تعالى فيه، فقال: لا تثر المبتوتة.

قال الشافعي رحمه الله: غير أنني إيماناً قلت: فإني أقول لا ترث المرأة زوجها إذا طلقها مريضاً طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فانقضت عديتها ونكحت؛ لأن حديث ابن الزبير متصل وهو يقول ورثها عثمان في العدة وحديث ابن شهاب منقطع وإيهما قلت: فإن صح بعد الطلاق ساعة، ثم مات لم ترثه، وإن طلقها قبل أن يمسيها فأيهما قلت فلها نصف ما سمي لها إن كان سمي لها شيئاً ولها المنة إن لم يكن سمي لها شيئاً ولا عدة عليها من طلاق ولا وفاة. ولا ترثه؛ لأنها لا عدة عليها وإيهما.

قلت: فلو طلقها، وقد أصابها وهي مملوكة أو كافرة وهو مسلم طلاقاً لا يملك فيه الرجعة، ثم أسلمت هذه وعقت هذه، ثم مات مكانه لم ترثه؛ لأنه طلقها ولا معنى لفراوه من ميراثها. ولو مات في حاله تلك لم ترثه، ولو كان طلاقه يملك فيه

وكذلك الفرائض من حج أو صيام أو غير ذلك، ومن شرب بنجاً أو حرقاً أو مرقداً ليعالج به من مرض فذهب عقله فطلق لم يلزمه الطلاق من قبل أن ليس في شيء من هذا أن نضربهم على شربه في كتاب ولا سنة ولا إجماع، فإذا كان هكذا كان جائزاً أن يؤخذ الشيء منه للمنفعة لا لقتل النفس ولا إذهاب العقل.

فإن جاء منه قتل نفس أو إذهاب عقل كان كالمرضى يمرض من طعام وغيره واجدراً أن لا يائمه صاحبه بأنه لم يرد واحداً منهما كما يكون جائزاً له بط الجرح وفتح العرق والحجامة وقطع العضو رجاء المنفعة، وقد يكون من بعض ذلك سبب التلف، ولكن الأغلب السلامة، وأن ليس يراؤ ذلك لنهاب العقل ولا للتلذذ بالمعصية.

٨- طلاق المريض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ملك الله تعالى الأزواج الطلاق.

فمن طلق من الأزواج وهو بالغ غير مغلوب على عقله جاز طلاقه؛ لأنه تحريم لامرأته بعد أن كانت حلالاً له سواء كان صحيحاً حين يطلق أو مريضاً فالطلاق واقع؛ فإن طلق رجل امرأته ثلاثاً أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها أو لاعنها وهو مريض فحكمه في وقوع ذلك على الزوجة وتحريمها عليه حكم الصحيح.

وكذلك إن طلقها واحدة، ولم يدخل بها. وكذلك كل فرقة وقعت بينهما ليس للزوج عليها فيها رجعة بعد الطلاق؛ فإن لم يصح الزوج حتى مات، فقد اختلف في ذلك أصحابنا منهم من قال: لا ترثه وذهب إلى أن حكم الطلاق إذا كان في الصحة والمرض سواء، فإن الطلاق يقع على الزوجة، وإن الزوج لا يرث المرأة لو مات فكذلك لا ترثه؛ لأن الله تعالى ذكره إنما ورث الزوجة من الزوج والزوجة من الزوج ما كانا زوجين وهذا ليس بزوجين، ولا يملك رجعتها فتكون في معاني الأزواج فترث وتورث، وذهب إلى أن على الزوجة أن تعتد من الوفاة أربعة أشهر وعشر وهذه لا تعتد من الوفاة وإلى أن الزوجة إذا كانت وارثة إن مات زوجها كانت مورثة إن مات قبله وهذه لا يرثها الزوج، وذهب إلى أن الزوجة تغسل الزوج ويغسلها وهذه لا تغسله، ولا يغسلها وإلى أن ينكح أختها وأربعاً سواها، وكل هذا يبين أن ليست زوجة، ومن قال: هذا فليست عليه مسألة صح الزوج بعد الطلاق أو لم يصح أو نكحت الزوجة أو لم تنكح، ولم يورثها منه إذا لم يكن له عليها رجعة ولا

الرَّجْعَةَ، ثُمَّ عَقَّتْ هَذِهِ وَأَسْلَمَتْ هَذِهِ، ثُمَّ مَاتَ وَهَمَا فِي الْعِدَّةِ وَرَثَاهُ.

وإن مضت العدة لم ترثها؛ لأنَّ الطَّلَاقَ كَانَ وَهَمًا غَيْرَ وَارِثِينَ لَوْ مَاتَ وَهَمَا فِي حَالِهِمَا تِلْكَ، وَإِنْ كَانَتَا مِنَ الْأَزْوَاجِ، وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ طَلَاقًا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لَمْ تَرِثْ فِي قَوْلٍ مِنْ ذَهَبَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ الزَّيْبَرِ؛ لِأَنَّ مِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ نَظَرٌ إِلَيْهِ حِينَ يَمُوتُ؛ فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَزْوَاجِ أَوْ فِي مَعَانِي الْأَزْوَاجِ مِنَ الْمَطْلُوقَاتِ اللَّاتِي عَلَيْهِنَّ الرَّجْعَةُ وَهْنٌ فِي عِدَّتِهِنَّ وَرَثَاهُ. وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ وَرَثَهَا الزَّوْجُ.

وإن لم يكن عليها عدة لم يورثها؛ لأنها خارجة من الأزواج ومعانين، وفي قول من ذهب إلى القول الآخر ترثه ما لم تنقض عِدَّتَهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا طَلَاقًا صَحِيحًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ، ثُمَّ صَحَّ، ثُمَّ مَرَضَ فَمَاتَ لَمْ تَرِثْ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ، فَلَوْ ابْتَدَأَ طَلَاقَهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ تَرِثْ، وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فَمَاتَ فِي الْعِدَّةِ وَرَثَتْ.

وإن لم يكن عليها عدة لم يورثها؛ لأنها خارجة من الأزواج ومعانين، وفي قول من ذهب إلى القول الآخر ترثه ما لم تنقض عِدَّتَهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا طَلَاقًا صَحِيحًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ، ثُمَّ صَحَّ، ثُمَّ مَرَضَ فَمَاتَ لَمْ تَرِثْ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ، فَلَوْ ابْتَدَأَ طَلَاقَهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ تَرِثْ، وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فَمَاتَ فِي الْعِدَّةِ وَرَثَتْ.

والمرضى الَّذِي يَمْنَعُ صَاحِبِهِ فِيهِ مِنَ الْحَبَةِ وَإِتْلَافِهِ مَالَهُ إِلَّا فِي التَّلْثِ إِنْ مَاتَ، وَيُورِثُ مِنْهُ مَنْ يُوْرِثُ إِذَا طَلَّقَ مَرِيضًا كُلَّ مَرَضٍ خَوْفٍ مِثْلَ الْحَمَى الصَّالِبِ وَالْبَطْنِ وَذَاتِ الْجَنْبِ وَالْخَاصِرَةِ، وَمَا أَشْبَهَهُ نَحْوًا يَضْمَنُهُ عَلَى الْفَرَّاشِ، وَلَا يَتَطَاوَلُ، فَمَا مَا أَضْمَنَهُ مِثْلَهُ وَتَطَاوَلُ مِثْلُ السَّلِّ وَالْفَالِجِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ غَيْرُهُمَا أَوْ يَكُونُ بِالْمَقْلُوجِ مِنْهُ سُورَةُ ابْتِدَائِهِ فِي الْحَالِ الَّتِي يَكُونُ خَوْفًا فِيهَا، فَإِذَا تَطَاوَلَ، فَإِنَّهُ لَا يَكَاذُ يَكُونُ خَوْفًا، فَمَا إِذَا كَانَتْ حَتَّى الرَّبْعِ بِرَجُلٍ فَلَا غَلَبَ مِنْهَا أَتَاهَا غَيْرُ خَوْفٍ وَأَنْتَاهَا إِلَى السَّلَامَةِ، فَإِذَا لَمْ تَضْمَنْهُ حَتَّى يَلْزَمَ الْفَرَّاشَ مِنْ ضَمْنٍ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ، وَإِذَا أَضْمَنَتْهُ كَانَ كَالْمَرِيضِ، وَإِذَا آلَى رَجُلٌ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهُوَ صَحِيحٌ فَمَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ وَهُوَ مَرِيضٌ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَوْقِفَ فَهِيَ زَوْجَتُهُ، وَإِنْ وَقَفَ، فَفَاءَ بِلِسَانِهِ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ فَهِيَ زَوْجَتُهُ، وَإِنْ طَلَّقَ وَالطَّلَاقُ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ؛ فَإِنْ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرَثَتْ، وَإِنْ مَاتَتْ وَرَثَهَا.

وإن مات، وقد انقضت العدة لم يرثها ولا ترثه، ولو قذفها وهو مريض أو صحيح، فلم يلاعنها حتى مرض، ثم مات كانت زوجته.

وكذلك لو التعن، فلم يكمل اللعان حتى مات كانت زوجته ترثه، ولو أكمل اللعان وقعت الفرقة، ولم ترثه، وإن كان مريضاً حين وقعت الفرقة في واحدٍ من القولين، وذلك أنَّ اللعان حكمٌ حكم الله تعالى به يحده السلطان إن لم يلتعن، وإن الفرقة لزمته بالسنة أحب أو كره، وأنهما لا يجتمعان بحال أبداً فحالهما إذا وقع اللعان غير حال الأزواج، فلا ترثه، ولا يرثها إذا التعن هو، ولو تظاهرا منها صحيحاً أو مريضاً فسواء هي زوجته ليس

وإذا قال الرجل لامرأته وهو مريض إن دخلت دار فلان أو خرجت من منزلي أو فعلت كذا لأمر نهاها عنه أن تفعله ولا تأثم بتركه فأنث طالق ثلاثاً أو طالق، ولم يبق له عليها من الطلاق إلا واحدة، ففعلت ذلك طلقت، ثم مات لم ترثه في العدة بحال؛ لأنَّ الطَّلَاقَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِهِ كَانَ فِعْلُهُمَا وَقَعَ.

وكذلك لو قال لها إن شئت فأنثي طالق ثلاثاً ففشامت، وكل ما كان من هذا كان يتم بها وهي تحب منه بدءاً فطلقت منه طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم ترثه، ولم يرثها عندي في قياس جميع الأقاويل.

وكذلك لو سأله أن يطلقها ثلاثاً فطلقها ثلاثاً لم ترثه، ولو سأله أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثاً ورثته في العدة في قول من يورث امرأة المريض إذا طلقها، ولكنه لو قال لها وهو مريض أنت طالق إن صليت المكتوبة أو تطهرت للصلاة أو صمت شهر رمضان أو كلمت أبك أو أمك أو قدت أو قمت ومثل هذا مما تكون عاصية بتركه أو يكون لا بد لها من فعله، ففعلته وهو مريض، ثم مات ورثته في العدة في قول من ذهب إلى تورثها إذا طلقها مريضاً، وهكذا لو حلف صحيحاً على شيء لا يفعله هو، ففعله مريضاً ورثت في هذا القول، فاما قول ابن الزبير فيقطع هذا كله وأصله أن ينظر إلى حالها يوم يموت؛ فإن كانت زوجة أو في معناها من طلاق يملك فيه الزوج الرجعة وكانت لو ماتت في تلك الحال ورثها ورثها منه، وإن لم يكن يرثها لو ماتت في تلك الحال لم تكن زوجة ولا في طلاق يملك فيه الرجعة، ولم نورثها في أي حالة كان القول والطلاق مريضاً كان أو صحيحاً.

ولو قال لها وهو مريض: أنت طالق ثلاثاً إن صمت اليوم تطوعاً أو خرجت إلى منزل أهلك فصامت تطوعاً أو خرجت إلى منزل أبيها.

لم ترثه من قبل أنه قد كان لها من هذا بدٌ وكانت غير آئمة بتركها منزل أبيها ذلك اليوم، وكل ما قيل نَحْوًا وَصَفَتْ أَنَّهَا تَرِثُهُ فِي الْعِدَّةِ فِي قَوْلٍ مِنْ يُوْرِثُهَا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَرَضِ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْمَرَضِ، فَقَالَ فِي الْمَرَضِ، ثُمَّ صَحَّ، ثُمَّ وَقَعَ لَمْ تَرِثْ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ لَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَكُلُّ مَا قَالَ فِي الصَّحَّةِ نَحْوًا يَقَعُ فِي الْمَرَضِ فَوْقَ الطَّلَاقِ بِهِ فِي الْمَرَضِ، وَكَانَ طَلَقًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ لَمْ تَرِثْ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا أَوْ إِذَا جَاءَ هَلَالٌ كَذَا أَوْ إِذَا جَاءَتْ سَنَةٌ كَذَا أَوْ إِذَا قَدِمَ فَلَانٌ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا فَوْقَ بِهِ الطَّلَاقُ الْبَاطِنُ وَهُوَ مَرِيضٌ لَمْ تَرِثْ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ كَانَ فِي الصَّحَّةِ.

قال الشافعي رحمه الله: ولو قال لها إذا مرضت فأنثي

مسلم.

ولو قال لها سيدها والزوج مريض أنت حرة غداً، وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد غدٍ، ولم يعلم عتق السيّد لم ترثه، وإن مات من مرضه.

وإن كان يعلم عتق السيّد لم ترثه في قول ابن الزبير وترثه في قول الآخر؛ لأنه فارٌّ من الميراث.

قال: وإن كانت تحت المسلم مملوكَةً وكافرةً فماتت والمملوكَةُ حرةً والكافرةً مسلمةً، فقالت هذه عتقت قبل أن يموت، وقال ذلك الذي اعتقها، وقالت هذه أسلمت قبل أن يموت، وقال الورثة ماتت وأنت مملوكَةٌ وللأخرى ماتت وأنت كافرةً فالقول قول الورثة وعليها البيّنة.

قال أبو محمد: فيه قول آخر إن القول قول التي قالت: لم أكن مملوكَةً؛ لأن أصل الناس الحرّة، وعلى التي قالت: لم أكن نصرانيّةً البيّنة، وإذا قال الورثة لامرأة الرجل كنت كافرةً حين ماتت، ثم أسلمت أو مملوكَةً حين ماتت، ثم عتقت، ولم يعلم أنها كافرةً ولا مملوكَةً، وقالت: لم أكن كافرةً ولا مملوكَةً فالقول قولها، وعلى الورثة البيّنة.

٩ - طلاق المولى عليه والعبد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويجوز طلاق المولى عليه البالغ، ولا يجوز عتقه لأَمّ ولده ولا غيرها.

فإن قال قائل: فكيف يجوز طلاقه؟

قيل: لأن الصلّة والحدود عليه واجبة، فإذا كان ممن يقع عليه التحريم حدٌّ على إتيان المحرّم من الزّنا والقذف والقتل، وكان غير المولى عليه في أن عليه فرضاً وحراماً وحلالاً فالطلاق تحريمٌ يلزمه كما يلزم غيره.

فإن قيل: فقد يتلف به مالاً؟

قيل: ليس له من مال امرأته شيءٌ فيتلفه بطلاقها إنّما هو أن يحرم عليه منها شيءٌ كان مباحاً له.

فإن قيل: فقد يرثها، قيل: لا يرثها حتّى تموت، ولم تمت حين طلقها.

فإن قيل: فيحتاج إلى نكاح غيرها قبل فذلك ليس باستلافٍ شيءٍ فيها إنّما هو شيءٌ يلزمه لغیرها إن أراد النكاح.

قال الشافعي رحمه الله: فإن قيل فلم لا يجوز عتقه أمّ ولدٍ، وإنّما هي له مباحةٌ بإباحة فرج؟

قيل: ما له فيها أكثر من الفرج.

قال الربيع: يريد أن له فيها أكثر من الفرج: ألا ترى أنّه

طالق ثلاثاً فمرض فمات قبل أن يصح.

ورثت في قول من يورثها إذا كان الطلاق في المرض؛ لأنّه عمد أن أوقع الطلاق في المرض.

وإذا مرض الرجل فأتته قد كان طلق امرأته في الصحّة ثلاثاً وقع الطلاق بإقراره ساعة تكلم واستقبلت العدة من ذلك اليوم ولا ترثه عندي بحال.

وإذا قال الرجل لامرأته وهو مريض أنت طالق ثلاثاً إذا صححت فصيح، ثم مرض فمات لم ترثه؛ لأنّه أوقع الطلاق في وقت لو ابتدأ فيه لم ترثه.

وإذا قال الرجل لامرأته صحيحاً أنت طالق ثلاثاً قبل أن أقتل بشهر أو قبل أن أموت بشهر أو قبل أن أموت من الحمى أو سمى مرضاً من الأمراض فمات من غير ذلك المرض لم يقع الطلاق، وورثته.

وكذلك لو مات من ذلك المرض قبل الشهر؛ لأن الطلاق لم يقع، ولا يقع إلا بان يموت من ذلك المرض ويكون قبل موته بشهر فيجتمع الأمران، ولها الميراث في الأقاويل، وإن مضى شهر من يوم قال تلك المقالة، ثم مات من ذلك المرض بعينه لم يقع الطلاق، ولا يقع الطلاق حتّى يعيش بعد القول أكثر من شهر بوقت من الأوقات يقع فيه الطلاق، فيكون لقوله موضع.

فأما إذا كان موته مع الشهر سواء، فلا موضع لقوله وترث، ولم يقع عليها طلاق، وإذا قال أنت طالق قبل موتي بشهرين أو ثلاثة أشهر أو أكثر، ثم عاش أقلّ ممّا سمى، ثم مات، فإن الطلاق لا يقع عليها ولها الميراث، وإن عاش ممّا سمى، ثم مات، بالطلاق إلى أن مات أكثر ممّا سمى بطرفة عين أو أكثر وقع الطلاق عليها في ذلك الوقت، وذلك قبل موته بما سمى ولا ترث إذا كان ذلك القول وهو صحيح.

ولو طلقها ثلاثاً وهو مريض، ثم ارتدت عن الإسلام، ثم عادت إليه، ثم مات، ولم يصح لم ترثه؛ لأنها أخرجت نفسها من الميراث، ولو كان هو المرتد، ثم عاد إلى الإسلام فمات من مرضه.

لم ترثه عندي وترثه في قول غيري؛ لأنّه فارٌّ من الميراث.

ولو كانت زوجته أمةً، فقال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثاً إذا عتقت فعتقت وهو مريض، ثم مات وهي في العدة لم ترثه، وإن كان قالها وهو مريض لم ترث في قول ابن الزبير وترث في القول الآخر.

قال الشافعي رحمه الله: ولو قال لها وهي أمة أنت طالق ثلاثاً غداً وهو مريض، وقال لها سيدها أنت حرة اليوم بعد قوله. لم ترثه؛ لأنّه قاله وهي غير وارث. وكذلك إن كانت مشركة وهو

[أخرجه مالك (٥٧٤/٢)]

١٨٨٤- قال الشافعي: أخبرنا مالك قال حدثني أبو الزناد، عن سليمان بن يسار أن نفعياً مكاتباً لأُم سلمة زوج النبي ﷺ أو عبداً كانت تحته امرأة حرة فطلقها اثنتين، ثم أراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك فذهب إليه فلقية عند الدرع أجداً يسد زيد بن ثابت فسألها فابتدراه جميعاً، فقالا حرمت عليك حرمت عليك. [أخرجه مالك (٥٧٤/٢)]

١٨٨٥- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك قال وحدثني ابن شهاب، عن ابن المسيب أن نفعياً مكاتباً لأُم سلمة زوج النبي ﷺ طلق امرأته حرة تطليقتين فاستفتى عثمان بن عفان، فقال له: عثمان بن عفان حرمت عليك. [أخرجه مالك (٥٧٤/٢)]

فإن قال قائل: فهل لكم حجة على من قال: لا يجوز طلاق السكران؟

قيل: نعم ما وصفنا من أن عليه الفرائض وعليه حرام؛ فإن قال: ليس عليه حرام في حاله تلك لزمه أن يقول ولا صلاة ولا قود في قتل ولا جراح ولا غيره كما يكون المغلوب على عقله بغير السكر، ولا يجوز إذا حرم الله تعالى بالكلام أن لا يكون داخلاً في حكم الله تعالى أن الطلاق يحرم عليه، ولا يخرج من حكم الله تعالى إلا بدلالة كتاب أو سنة أو إجماع، وليس فيه واحد من هذا، وأكثر من لقيت من المفتين على أن طلاقه يجوز، وقال رسول الله ﷺ: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَبْقِيَ وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَالسَّكَانَ لَيْسَ وَاحِداً مِنْ هَؤُلَاءِ وَلَا فِي مَعْنَاهِ وَالْمَرْضَى الذَّاهِبُ الْعَقْلُ فِي مَعْنَى الْمَجْنُونِ؛ لَأَنَّهُمْ غَيْرُ آتَمِينَ بِالْمَرْضَى وَالسَّكَانَ آتَمٌ بِالسَّكَرِ.

١٠- من يلزمه الطلاق من الأزواج

قال الشافعي رحمه الله: وكل امرأة طلقها زوج بالغ صبيحة أو معتوهة أو حرة بالغا أو أمة أو مشركة لزمهن الطلاق؛ لأن الطلاق تحريم من الأزواج على أنفسهن، فإذا عتقت الأمة، وقد زوجت عبداً وهي صبيحة فاختارت وهي صبيحة الفراق. أو ملك الرجل امرأته وهي صبيحة نفسها أو خيرها فاختارت الفراق فليس ذلك لها؛ لأنه لا أمر لها في نفسها. وكذلك المعتوهة، فإذا أفاقت المعتوهة أو بلغت الصبيحة فلها

يقول إذا قتلت آخذ قيمتها، وإذا جني عليها آخذ الأرض فيأخذ قيمتها ويبنى عليها فيأخذ أرض الجناية عليها وتكسب المال، فيكون له، ويوهب لها وتجد الكنز، فيكون له، ويكون له خدمتها والمنافع فيها كلها وأكثر ما يمنع منها يبيعها فأما سوى ذلك فهي له أمة يزوجه وهي كارهة ويخدمها.

قال ويجوز طلاق السكران من الشراب المسكر وعقته ويلزمه ما صنع، ولا يجوز طلاق المغلوب على عقله من غير السكر ويجوز طلاق العبد بغير إذن سيده والحجة فيه كالحجة في المحجور وأكثر.

فإن قال قائل: فهل خالفكم في هذا أحد من أهل الحجاز؟ قيل: نعم قد قال بعض من مضى منهم لا يجوز طلاق السكران وكأنه ذهب إلى أنه مغلوب على عقله. وقال بعض من مضى إنه ليس للعبد طلاق والطلاق بيد السيد؛ فإن قال: فهل من حجة على من قال: لا يجوز طلاق العبد؟

قيل: ما وصفنا من أن الله تعالى قال في المطلقات ثلاثاً ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾، وقال في المطلقات واحدة ﴿وَيُعَوِّظُهُنَّ أَحقُّ بَرْدِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحاً﴾؛ فكان العبد ممن عليه حرام وله حلال فحرامة بالطلاق، ولم يكن السيد ممن حلت له امرأة، فيكون له تحريمها.

فإن قال قائل: فهل غير هذا؟

قيل: هذا هو الذي عليه اعتمادنا وهو قول الأكثر ممن لقينا؛ فإن قال فترفعه إلى أحد من السلف؟ قيل: نعم.

١٨٨١- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: إذا طلق العبد امرأته اثنتين، فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره حرة كانت أو أمة وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان. [أخرجه مالك (٥٧٤/٢)]

١٨٨٢- قال مالك حدثني نافع عن ابن عمر كان يقول: من أذن لعبد أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء. [أخرجه مالك (٥٧٥/٢)]

١٨٨٣- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك قال حدثني عبد ربه بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث أن نفعياً مكاتباً لأُم سلمة استفتى زيد بن ثابت، فقال: إني طلق امرأة لي حرة تطليقتين، فقال زيد حرمت عليك.

الخيار في المقام معه أو فراقه.

قال: وإن عتقت قبل أن تبلغ أو بعدما بلغت، فلم تختر، فلا خيار لها.

وإذا اختارت المرأة فراق زوجها فهو فسخ بلا طلاق.

وكذلك امرأة العتق وامرأة الأجدم والأبرص تختار فراقه فذلك كله فسخ بلا طلاق؛ لأن الطلاق يملك فيه الرجعة.

١١ - الطَّلَاقُ الَّذِي تَمَلَّكَ فِيهِ الرَّجْعَةُ

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَتَّخِذْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ الآية كلها.

قال الشافعي: فكان بيننا في كتاب الله تعالى أن كل طلاق حسب على مطلقه فيه عدد طلاق إلا الثلاث فصاحبه يملك فيه الرجعة.

وكان ذلك بيننا في حديث ركانة عن رسول الله ﷺ.

والا الطلاق الذي يؤخذ عليه المال؛ لأن الله تعالى أذن به وسماه فدية، فقال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ﴾، فكان بيننا في كتاب الله تعالى إذ أحل له أخذ المال أنه إذا ملك مالا عوضا من شيء لم يجوز أن يكون له على ما ملك به المال سبيل والمال هو عوض من بضع المرأة، فلو كان له عليها فيه رجعة كان ملك مالها، ولم تملك نفسها دونه.

قال: واسم الفدية أن تفدي نفسها بأن تقطع ملكه الذي له به الرجعة عليها، ولو ملك الرجعة لم تكن مالكة لنفسها ولا واقعا عليها اسم فدية بل كان مالها مأخوذا وهي بحالها قبل أخذه والأحكام فيما أخذ عليه المال بأن يملكه من أعطى المال.

قال: وبهذا قلنا طلاق الإيلاء وطلاق الخيار والتعليق كلها إلى الزوج فيه الرجعة ما لم يأت على جميع الطلاق.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا قلنا إن كل عقد فسخناه شاء الزوج فسخه أو أبى لم يكن طلاقا، وكان فسخا بلا طلاق.

وذلك أنا لو جعلناه طلاقا جعلنا الزوج يملك فيه الرجعة وأنما ذكر الله عز وجل الطلاق من قبل الرجال، فقال: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ أَجَلُهُنَّ قَامَسِيكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾.

قال: وكان معقولا عمن الله عز وجل في كل هذا أنه الطلاق الذي من قبل الزوج.

فأما الفسخ فليس من قبل الزوج، وذلك مثل أن ينكح

نكاحا فاسدا، فلا يكون زوجا فيطلق ومثل إسلام أحد الزوجين أو رد أحدهما، فلا يجل لكم أن يكون تحته وثنية ولا مسلمة أن يكون زوجها كافرا ومثل الأمة تعتق، فيكون الخيار إليها بلا مشيئة زوجها.

ومثل الخيار إلى المرأة إذا كان زوجها عتقا أو خصيا مجبوا، وما خيّرناها فيه مما يلزمه فيه الفرقة، وإن كره، فإنما ذلك كله فسخ للعقد لا لإيقاع طلاق بعدها.

ومثل المرأة تملك زوجها أو يملكها فيفسخ النكاح.

قال الشافعي: ومثل الرجل يغر بالمرأة، فيكون له الخيار فيختار فراقها فذلك فسخ بلا طلاق، ولو ذهب ذاهب إلى أن يكون طلاقا لزمه أن يجعل للمرأة نصف المهر الذي فرض لها إذا لم يمتهن؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَصَفُوهُنَّ مَا فَرَضْتُمْ﴾.

١٢ - ما يقع به الطلاق من الكلام، وما لا يقع

يقع

قال الشافعي رحمه الله: ذكر الله تبارك وتعالى الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء: الطلاق والفراق والسراح، فقال عز وجل ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، وقال جل ثناؤه ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وقال تبارك اسمه لنبيه ﷺ في أزواجه ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَرِيبَتْهَا فَتَعَالَيْنَ﴾ الآية.

قال الشافعي: فمن خاطب امرأته فأفرد لها اسما من هذه الأسماء، فقال أنت طالق أو قد طلقك أو فارتك أو قد سرحك لزمه الطلاق، ولم ينو في الحكم ونوينا فيما بينه وبين الله تعالى، ويسعه إن لم يرد بشيء منه طلاقا أن يمسكها، ولا يسعها أن تقيم معه؛ لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وسواء فيما يلزم من الطلاق، ولا يلزم تكلم به الزوج عند غضبه أو مسألة طلاق أو رضا وغير مسألة طلاق، ولا تصنع الأسباب شيئا إنما تصنع الأنفاظ؛ لأن السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب، ولا يكون مبتدأ الكلام الذي له حكم فيقع، فإذا لم يصنع السبب بنفسه شيئا لم يصنع بما بعده، ولم يمنع ما بعده أن يصنع ما له حكم إذا قيل.

ولو وصل كلامه، فقال: قد فارتك إلى المسجد أو إلى السوق أو إلى حاجة أو قد سرحك إلى أهلك أو إلى المسجد أو قد طلقك من عقالك أو ما أشبه هذا لم يلزمه طلاق، ولو مات لم يكن طلاقا.

وأشبه هذا كانت واحدة يملك فيها الرجعة، ولا يكون طلاقاً بائناً إلا ما أخذ عليه المال؛ لأن المال ثمن، فلا يجوز أن يملك المال ويملك البضع الذي أخذ عليه المال.

١٣- الحجة في البتة، وما أشبهها

١٨٨٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا عمي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ عَجْبَرٍ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ أَنَّ رُكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَتْ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ ابْنَتَهُ، ثُمَّ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سُهَيْمَةَ ابْنَتَهُ، وَوَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِرُكَانَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَانَةُ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ ﷺ. وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [قدم]

١٨٨٧- قال الشافعي: أخبرنا ابنُ عيينة، عن عمرو بن دينار، عن مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ابْنَتَهُ، ثُمَّ أَتَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ فَقَالَ: قَدْ قُلْتُهُ قَتَلَا عُمَرَ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنِيئًا﴾ مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ قُلْتُهُ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: أَمْسِكْ عَلَيْكَ امْرَأَتِكَ، فَإِنَّ الْوَاحِدَةَ تَبَتْ. [قدم]

١٨٨٨- قال الشافعي: أخبرنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عمرو بن عبد الله بن أبي سلمة، عن سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ: لِلتَّرَامَةِ مِثْلَ الَّذِي قَالَ لِلْمُطَّلِبِ. [قدم]

١٨٨٩- قال الشافعي: أخبرنا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ ابْنَتِهِ؟ فَقَالَ يُدِينُ؛ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ كَانَ أَرَادَ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةٌ. [قدم]

١٨٩٠- قال الشافعي: أخبرنا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ شُرَيْحًا دَعَا بَعْضَ أَمْرَأَتِهِمْ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ ابْنَتَهُ فَاسْتَعْفَاهُ شُرَيْحٌ فَأَبَى

وكذلك لو خرس أو ذهب عقله لم يكن طلاقاً، ولا يكون طلاقاً إلا بأن يقول أردت طلاقاً، وإن سألت امرأته أن يسأل ستلاً، وإن سألت أن يحلف أحلف؛ فإن حلف ما أَرَادَ طلاقاً لم يكن طلاقاً.

وإن نكل قيل إن حلفت طلقت وإلا فليس بطلاق قال: وما تكلم به مما يشبه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول كأن خرج كلامي به على أنني نويت به طلاقاً، وذلك مثل قوله لامرأته أنت خلية أو خلوت مني أو خلوت منك أو أنت بريئة أو برئت مني أو برئت منك أو أنت بائنة أو بنت مني أو بنت منك أو ادعي أو اعزبي أو تقنعي أو اخرجي أو لا حاجة لي فيك أو شأنك بمنزل أهلك أو الزمي الطريق خارجة أو قد ودعتك أو قد ودعتني أو اعتدي أو ما أشبه هذا مما يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق حتى يقول أردت بمخرج الكلام مني الطلاق، فيكون طلاقاً بإرادة الطلاق مع الكلام الذي يشبه الطلاق.

قال الشافعي رحمه الله: ولو قال لها أنت خلية أو بعض هذا.

وقال قلته ولا أنوي طلاقاً، ثم أنا الآن أنوي طلاقاً لم يكن طلاقاً حتى يتبدل ويثبت الطلاق فيقع حينئذ به الطلاق.

قال: ولو قال لها أنت طالق واحدة بائنة كانت واحدة تملك الرجعة؛ لأن الله عز وجل حكم في الواحدة والاثنتين بأن الزوج يملك الرجعة بعدهما في العدة.

ولو تكلم باسم من أسماء الطلاق وقرن به اسماً من هذه الأسماء التي تشبه الطلاق أو شدد الطلاق بشيء معه وقع الطلاق بإظهار أحد أسمائه، ووقف في الزيادة معه على نيته؛ فإن أَرَادَ بها زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة على ما أَرَادَ.

وإن لم يرد بها زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة كما لم تكن على الابتداء إذا لم يرد بها طلاقاً، وإن أَرَادَ بها حينئذ تشديد طلاق لم يكن تشديداً، وكان كالطلاق وحده بلا تشديد، وذلك مثل أن يقول أنت طالق البتة أو أنت طالق وبتة أو أنت طالق وخلية أو أنت طالق وبائنة أو أنت طالق واعتدي أو أنت طالق ولا حاجة لي فيك أو أنت طالق والزمي أهلك أو أنت طالق وتقنعي فيسأل عن نيته في الزيادة؛ فإن أَرَادَ بها زيادة في عدد طلاق فهي زيادة وهي ما أَرَادَ من الزيادة في عدد الطلاق، وإن لم يرد بها زيادة لم تكن زيادة.

وإن قال: لم أَرِدْ بالطلاق ولا بالزيادة معه طلاقاً لم يدين في الطلاق في الحكم ودين في الزيادة معه، وإن قال أنت طالق واحدة شديدة أو واحدة غليظة أو واحدة ثقيلة أو واحدة طويلة أو ما

الطَّلَاقِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ بَيِّنَةٌ طَلَاقٌ أَوْ غَيْرُ بَيِّنَةٍ أَوَّلَى أَنْ يَقَعُ.
فَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ يَنْوِي الثَّانِيَةَ أَوْ ثَلَاثًا فَهَوَّ مَا نَوَى مَعَ
الرَّاحِدَةِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَلَا أَعْلَمُ شَيْئًا تَمَّا سَوَى مَا سَمَى اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ بِهِ الطَّلَاقَ أَشْبَهَ فِي الظَّاهِرِ بِأَنْ يَكُونَ طَلَاقًا ثَلَاثًا مِنَ الْبَيِّنَةِ.

فَإِذَا كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِهَا مَعَ الطَّلَاقِ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا إِلَّا بِإِرَادَتِهِ
كَأَنَّ مَا هُوَ أَضْعَفُ مِنْهَا فِي الظَّاهِرِ مِنَ الْكَلَامِ أَوَّلَى أَنْ لَا يَكُونَ
طَلَاقًا إِلَّا بِإِرَادَتِهِ الطَّلَاقِ.

وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ لِامْرَأَتِهِ اخْتَارِي أَوْ أَمْرِكْ بِيَدِكَ أَوْ قَالَ
مَلَكَتْكَ أَمْرُكَ أَوْ أَمْرُكَ إِلَيْكَ فَطَلَّقْتَ نَفْسَهَا فَقَالَ: مَا أَرَدْتُ بِشَيْءٍ
مِنْ هَذَا طَلَاقًا لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا.

وَسَوَاءٌ قَالَ ذَلِكَ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ بَعْدَهُ لَا يَكُونُ طَلَاقًا إِلَّا بِأَنْ
يَقْرَأَ أَنَّهُ أَرَادَ بِتَمْلِيكِهَا وَتَحْيِيرِهَا طَلَاقًا قَالَ: وَهَكَذَا لَوْ قَالَتْ لَهُ
خَالِعَتِي، فَقَالَ: قَدْ خَالَعْتُكَ أَوْ خَلَعْتُكَ أَوْ قَدْ فَعَلْتُ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا
إِلَّا بِإِرَادَتِهِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَأْخُذْ تَمَّا أَعْطَتْهُ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِهِ طَلَاقًا،
وَذَلِكَ أَنَّ طَلَاقَ الْبَيِّنَةِ يَحْتَمِلُ الْإِبْطَاتِ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ
وَيَحْتَمِلُ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهَا أَنَّهُا مُنْبَتَةٌ حَتَّى يَرْتَجِعَهَا،
وَالْخَلِيقَةَ وَالرِّبَةَ وَالْبَائِنُ مِنْهُ يَحْتَمِلُ خَلِيقَةً تَمَّا يَعْنِي وَرِبَةً تَمَّا يَعْنِي
وَبَائِنًا مِنَ النِّسَاءِ وَمَعْنَى بِالْمُؤَدَّةِ، وَاخْتَارِي شَيْئًا غَيْرَ الطَّلَاقِ مِنْ مَالٍ
أَوْ ضَرْبٍ أَوْ مَقَامٍ عَلَيَّ حَسَنٍ أَوْ قَبِيحٍ، وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ أَنْتَ تَمْلِكُنِي
أَمْرُكَ فِي مَالِكِي غَيْرِهِ. وَكَذَلِكَ أَمْرُكَ إِلَيْكَ. وَكَذَلِكَ مَلَكَتْكَ أَمْرُكَ.

وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ تَطْلِيقُهُ شَدِيدَةٌ أَوْ غَلِيظَةٌ أَوْ مَا
أَشْبَهَ هَذَا مِنْ تَشْدِيدِ الطَّلَاقِ أَوْ تَطْلِيقُهُ بَائِنًا كَانَ كُلُّ هَذَا تَطْلِيقَةً
تَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يَحْرِكْ بِهِ لِسَانَهُ
لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا، وَكُلُّ مَا لَمْ يَحْرِكْ بِهِ لِسَانَهُ فَهُوَ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ
الْمَوْضُوعِ عَنْ بَنِي آدَمَ، وَهَكَذَا إِنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا بِلِسَانِهِ وَاسْتَسْنَى فِي
نَفْسِهِ لَزِمَهُ طَلَاقُ ثَلَاثٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ اسْتِنَاءٌ؛ لِأَنَّ اسْتِنَاءَهُ حَدِيثُ
نَفْسٍ لَا حَكَمَ لَهُ فِي الدُّنْيَا.

وَإِنْ كَلَّمَ امْرَأَتَهُ بِمَا لَا يَشِبُّهُ الطَّلَاقِ، وَقَالَ أَرَدْتُ بِهِ الطَّلَاقَ
لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا، وَإِنَّمَا تَعْمَلُ الْبَيِّنَةُ مَعَ مَا يَشِبُّهُ مَا نَوَيْتَهُ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ
يَقُولُ لَهَا بَارَكَ اللَّهُ فَيْكَ أَوْ اسْقِنِي أَوْ اطْعِمْنِي أَوْ زَوِّدْنِي أَوْ مَا
أَشْبَهَ هَذَا، وَلَكِنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا افْلَحِي أَوْ اذْهَبِي أَوْ اغْرَبِي أَوْ أَشْرَبِي
يُرِيدُ بِهِ طَلَاقًا كَانَ طَلَاقًا، وَكُلُّ هَذَا يَقَالُ لِلْخَارِجِ وَالْمُفَارِقِ يَقَالُ
لَهُ افْلَحْ كَمَا يَقَالُ لَهُ اذْهَبْ وَيَقَالُ لَهُ اُغْرِبْ اذْهَبْ بَعْدًا، وَيَقَالُ
لِلرَّجُلِ يَكْلُمُ مَا يَكْرَهُ أَوْ يَضْرِبُ أَشْرَبَ.

وَكَذَلِكَ ذُقْ أَوْ اطْعَمْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ يَذْكُرُ بَعْضَ
مَنْ عَذَّبَ ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾.

وَلَوْ قَالَ لَهَا اذْهَبِي وَتَزَوَّجِي أَوْ تَزَوَّجِي مَنْ شِئْتَ لَمْ يَكُنْ
طَلَاقًا حَتَّى يَقُولَ أَرَدْتُ بِهِ الطَّلَاقِ، وَهَكَذَا إِنْ قَالَ اذْهَبِي

أَنْ يُعْنِيَهُ، فَقَالَ: أَمَّا الطَّلَاقُ فَسُنَّةٌ. وَأَمَّا الْبَيِّنَةُ فَبِدْعَةٌ فَأَمَّا
السُّنَّةُ وَالطَّلَاقُ فَاِمْضَوْهُ وَأَمَّا الْبَدْعُ وَالْبَيِّنَةُ فَقَلْدُوهُ إِنَّمَا
وَدَيَّنُوهُ فِيهَا. [هَدَم]

١٨٩١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ
جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتَ خَلِيقَةٌ أَوْ
خَلَوْتُ مِنِّي أَوْ أَنْتَ بَرِيَّةٌ أَوْ بَرِئْتُ مِنِّي أَوْ يَقُولُ أَنْتَ بَائِنَةٌ أَوْ
قَدْ بَرِئْتُ مِنِّي؟ قَالَ سَوَاءٌ: قَالَ عَطَاءٌ: وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ
فَسُنَّةٌ لَا يُدَيِّنُ فِي ذَلِكَ هُوَ الطَّلَاقُ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَاءٌ:
أَمَّا قَوْلُهُ أَنْتَ بَرِيَّةٌ أَوْ بَائِنَةٌ، فَذَلِكَ مَا أَخَذْتُمَا، سَوَّلَ؛ فَإِنْ كَانَ
أَرَادَ الطَّلَاقَ فَهُوَ الطَّلَاقُ وَإِلَّا فَلَا. [هَدَم]

١٨٩٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ
جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ أَنْتَ بَرِيَّةٌ أَوْ
أَنْتَ بَائِنَةٌ أَوْ أَنْتَ خَلِيقَةٌ أَوْ بَرِئْتُ مِنِّي أَوْ بَرِئْتُ مِنِّي قَالَ يُدَيِّنُ.
[هَدَم]

١٨٩٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ،
عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَهُوَ
الطَّلَاقُ كَقَوْلِهِ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ. [هَدَم]

١٨٩٤ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ
سُقْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَمَادٍ قَالَ: سَأَلْتُ إِيزَاهِيمَ عَنِ الرَّجُلِ
يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ؟ قَالَ: إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ
طَلَاقٌ وَإِلَّا فَهُوَ يَمِينٌ. [أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُورٍ (١٦٩٩)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْبَيِّنَةُ تَشْدِيدُ الطَّلَاقِ وَبَعْدُهَا لِأَنَّ
تَكُونَ زِيَادَةً فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ، وَقَدْ جَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَمْ
يَرِدْ رَكَاةٌ إِلَّا وَاحِدَةً وَاحِدَةً يَمْلِكُ فِيهَا الرَّجْعَةَ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ.

مِنْهَا: أَنْ تَشْدِيدَ الطَّلَاقِ لَا يَجْعَلُهُ بَائِنًا، وَأَنْ مَا أَحْتَمِلَ
الزِّيَادَةَ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ تَمَّا سَوَى اسْمِ الطَّلَاقِ لَا يَكُونُ طَلَاقًا إِلَّا
بِإِرَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ الطَّلَاقَ كَانَ طَلَاقًا، وَلَوْ كَانَ إِذَا
أَرَادَ بِهِ زِيَادَةً فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَكُنْ طَلَاقًا لَمْ يَجْلُغْهُ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ مَا أَرَادَ إِلَّا وَاحِدَةً، وَإِذَا كَانَ نَوَى زِيَادَةً فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ بِمَا
يَشِبُّهُ الطَّلَاقَ وَقَعَ بِإِرَادَتِهِ.

فَإِنْ أَرَادَ فِيمَا يَشِبُّهُ الطَّلَاقَ أَنْ يَطْلُقَ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً، وَإِنْ
أَرَادَ اثْنَيْنِ فَاثْنَيْنِ، وَإِنْ أَرَادَ ثَلَاثًا فَثَلَاثًا، فَإِذَا وَقَعَتْ ثَلَاثُ إِيرَادَتِهِ
الطَّلَاقِ مَعَ مَا يَشِبُّهُ الطَّلَاقَ وَاثْنَانِ، وَوَاحِدَةً كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِاسْمِ

فاعتدَى.

بأن يسمع من نفسه صوتاً أو يجذ رجلاً، وهو في معنى الذي يكون على يقين النكاح ويشك في تحريم الطلاق، ولا يخالفه، وإن سألت يمينه أحلف ما طلقها؛ فإن حلف فهي امرأته، وإن نكل وحلفت طلقت عليه، وإن نكلت فهي امرأته بجاهلها، وإن ماتت فسأل ذلك ورثتها ليمنعوه ميراثها فذلك لهم ويقومون في ذلك مقامها.

قال الشافعي: وإن كان هو الميت فسأل ورثته أن تمنع ميراثها منه بقوله فليس لهم ذلك، وإن سألوا يمينها، وقالوا إنه طلقها ثلاثاً وهو صحيح أحلفت ما علمت ذلك؛ فإن حلفت ورثت، وإن نكلت حلفوا لقد طلقها ثلاثاً، ولم ترث، ولو استيقن بطلاق واحدة وشك في الزيادة لزمته واحدة باليقين، وكان فيما شك فيه من الزيادة كهو فيما شك أولاً من تطليقة أو ثلاث.

قال: ولو شك في طلاق فاقام معها فاصابها وماتت وأخذ ميراثها، ثم استيقن أنه كان طلقها في الوقت الذي نسب إلى نفسه فيه الشك في طلاقها أو قامت عليه بينة أخذ منه مهر مثلها بالإصابة ورد جميع ما أخذ من ميراثها، ولو كان هو الشاك في طلاقها ثلاثاً ومات، وقد أصابها بعد شكها وأخذت ميراثها، ثم أقرت أنها قد علمت أنه كان قد طلقها في تلك الحال ثلاثاً ردت الميراث، ولم تصدق على أن لها مهرراً بالإصابة، ولو ادعت الجهالة بأن الإصابة كانت محرم عليها أو ادعت غصبه إياها عليه أو لم تدع من ذلك شيئاً تصدق على ما عليها أحلفناه ولا تصدق على ما تأخذ من مال غيرها، ولو أقر لها الورثة بما ذكرت كان لها مهر مثلها وترد ما أخذت من ميراثها.

ولو شك في حق رقيقه كان هكذا لا يعتقدون إلا بيقينه بعقوبتهم، وإن أرادوا أحلفناه لهم؛ فإن حلف فهم رقيقه، وإن نكل فحلفوا عتقوا، وإن حلف بعضهم ونكل بعض عتق من حلف منهم ورق من لم يحلف، وإن كان فيهم صغير أو معتوه كان رقيقاً بجاهله ولا تخلفه إلا لمن أراد يمينه منهم، ولو استيقن أنه حنث في صحته بأحد أمرين طلاق أو عتاق وقناه عن نسائه ورقيقه حتى يبين أيمهم أراد وتخلفه للذي زعم أنه لم يرد باليمين، وإن مات قبل أن يحلف أقرع بينهم؛ فإن وقعت القرعة على الرقيق عتقوا من رأس المال، وإن وقعت على النساء لم تطلقهن بالقرعة، ولم نعتق الرقيق، وورثه النساء؛ لأن الأصل أنهن أزواج حتى يستيقن بانهن طلقهن، ولم يستيقن والورع أن يدعن ميراثه، وإن كان ذلك وهو مريض فسواء كله؛ لأن الرقيق يعتقدون من الثلث.

قال: وإذا قال لامرأتين له إحداهما طالق ثلاثاً ولنسوة له إحداهن طالق أو اثنتان منكسر طالقان منع منهن كلهن وأخذ بنفقتهن حتى يقول التي أردت هذه والله ما أردت هاتين. فإن أراد البواقي أن يحلف لمن أحلف بدعواهن عليه، وإن

ولو قال الرجل لامرأته أنت علي حرام لم يقع به طلاق حتى يريد الطلاق، فإذا أراد به الطلاق فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق، وإن أراد طلاقاً، ولم يرد عدداً من الطلاق فهي واحدة يملك الرجعة، وإن قال أردت تحريمها بلا طلاق لم تكن حراماً وكانت عليه كفارة يمين ويصيبها إن شاء قبل أن يكفر.

وإنما قلنا عليه كفارة يمين إذا أراد تحريمها، ولم يرد طلاقها أن النبي ﷺ حرم جاريته فأمر بكفارة يمين، والله تعالى أعلم.

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنْ تُحَرِّم مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةً أَيْمَانِكُمْ﴾ الآية، فلما لم يرد الزوج بتحريم امرأته طلاقاً كان أوقع التحريم على فرج مباح له لم يحرم بتحريمه فلو زعمته كفارة فيه كما لزم من حرمة أمته كفارة فيها، ولم يحرم عليه بتحريمه؛ لأنهما معاً تحريم لفرجين لم يقع بواحدٍ منهما طلاق، ولو قال: كل ما أملك علي حرام يعني امرأته وجواريه وماله كفر عن المرأة والجواري كفارة كفارة إذا لم يرد طلاق المرأة.

ولو قال مالي علي حرام لا يريد امرأته ولا جواريه لم يكن عليه كفارة، ولم يحرم عليه ماله.

١٤- بابُ الشُّكِّ واليقين في الطَّلَاق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل أنا أشك أطلقت امرأتي أم لا.

قيل له: الورع أن تطلقها؛ فإن كنت تعلم أنك إن كنت قد طلقت لم تجاوز واحدة.

قلنا: قد طلقت واحدة فاعتدت منك بإقرارك بالطلاق، وإن أردت رجعتها في العدة فانت أملك بها وهي معك بائنتين، وإذا طلقتها بائنتين، وقد أوقعت أولاً الثالثة حرمت عليك حتى يحلف لك زوج فتكون معك هكذا، وإن كنت تشك في الطلاق، فلم تدر أثلاثاً طلقت أو واحدة فالورع أنك تقر بأنك طلقتها ثلاثاً والأحيطاط لك أن توقعها؛ فإن كانت وقعت لم تضرك الثلاث، وإن لم تكن وقعت أوقعتها بثلاث لتحل لك بعد زوج يصيبها، ولا يلزمك في الحكم من هذا شيء؛ لأنها كانت حلالاً لك، فلا تحرم عليك إلا بيقين تحريم؛ فإن تشك في تحريم، فلا تحرم عليك، وقد قال رسول الله ﷺ: إن الشيطان يأتي أحدكم فيفتخ بين آتئيه، فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجذ رجلاً.

قال الشافعي رحمه الله: هذا كان على يقين الوضوء وشك في انتفاضه فأمره رسول الله ﷺ أن يثبت على يقين الوضوء، ولا ينصرف من الصلاة بالشك حتى يستيقن بانتفاض الوضوء.

الميتة، وهذا إذا كان الورثة كباراً رشداً يكون أمرهم في أموالهم جائزاً، وإن كان فيهم صغير جازٍ في حق الكبار الرشد إقرارهم، ووقف للزوج الميت حصّة الصغار، ومن كان كبيراً غير رشيد من ميراث زوج حتى يبلغوا الرشد والحلم والمحيض، ووقف للزوجة الحية بعد حصتها من ميراث امرأة حتى يبلغوا، ولو كان الورثة كباراً، فقالوا التي طلق ثلاثاً هي المرأة الحية بعده، ففيها قولان.

أحدهما: أنهم يقومون مقام الميت فيحلفون على البت أن فلاتة الحية بعده التي طلق ثلاثاً، ولا يكون لها ميراث منه ويأخذون له ميراثه من الميتة قبله كما يكون له الحق بشاهد فيحلفون أن حقه لحي حتى ويقومون مقامه في اليمين واليمين على البت؛ لأنهم قد علموا ذلك بحجبه وخبر من يصدقون غيره، وإن كان فيهم صغار وقف حق الصغار من ميراث الأب من الميتة قبله حتى يحلفوا فيأخذوه أو ينكلوا فيبطل أو يموتوا فيقوم ورثتهم مكانهم كما يكون فيما وصفنا من يمين وشاهد، ويوقف قدر حقهم من ميراث أبيهم للمرأة الحية بعده ليقروا لها فيأخذوه ويبطل حقهم من الأخرى ويحلفوا فيأخذوا حقهم من الأخرى ويبطل حقها الذي وقف.

والقول الثاني: أن يوقف له ميراث زوج من الميتة قبله وللميتة بعده ميراث امرأة منه حتى تقوم بينة أو يصطلح ورثته، وورثتها.

قال الشافعي رحمه الله: ولو رأى امرأة من نسائه مطلعة، فقال أنت طالق ثلاثاً، وقد أثبت أنها من نسائه، ولا يدري أيهن هي؟ فقالت: كل واحدة منهن أنا هي أو جحدت كل واحدة منهن أن تكون هي أو ادعت ذلك واحدة منهن أو اثنتان وجحدت الباقى فسواء، ولا يقع الطلاق على واحدة منهن إلا أن يقول هي هذه، فإذا قال لواحدة منهن هي هذه وقع عليها الطلاق، ومن سأل منهن أن يحلف لها ما طلقها أحلف، ومن لم تسأل لم يحلف؛ لأنه أوقع الطلاق على واحدة، ولم نعلمه طلق اثنتين، ولو أقر لواحدة، ثم قال أخطأت هي هذه الأخرى لزمه الطلاق للأولى التي أقر لها، وهكذا لو صنع هذا فيهن كلهن لزمه الطلاق كلهن.

ولو قال هي هذه أو هذه أو هذه بل هذه لزمه طلاق التي قال: بل هذه وطلاق إحدى الاثنتين اللتين قال هي هذه أو هذه. ولو قال هي هذه بل هذه طلقت الأولى، ووقع على الثانية التي قال: بل هذه.

ولو قال إحداكن طالق، ثم قال في واحدة هي هذه، ثم قال والله ما أدري أهسي هي أو غيرها طلقت الأولى بالإقرار، ووقف عن الباقى، ولم يكن كالذي قال على الابتداء ما أدري

لم يردنه لم أحلفه لن؛ لأنه قد إبان أن طلاقه لم يقع عليهن، وأنه وقع على غيرهن، ولو كانتا اثنتين، فقال لإحدهما لم أعن هذه بالطلاق كان ذلك إقراراً منه بأنه طلق الأخرى إذا كان مقرأً بطلاق إحدهما؛ فإن كان منكراً لم يلزمه طلاق إحدهما بعينها إلا بإقرار يحدثه بطلاقها، ولو قال: ليست هذه التي أوقعت عليها الطلاق التي أردت أوقعن الطلاق عليها أو لم نوقعه حتى قال أخطأت وهذه التي زعمت أنني لردعها بالطلاق التي أردتها به طلقنا معاً بإقراره به، وهكذا إذا كان في أكثر من اثنتين من النساء، وإذا قال الرجل لامرأتين له إحداكما طالق، وقال والله ما أدري أيتهما عنيت وقف عنهما واختير له أن يطلقهما، ولم تجبره على ذلك حتى يبين أيتهما أراد بالطلاق.

فإن قال قائل: أولى أن أوقع الطلاق على إحدهما؟

قيل له: إن فعلت ألزمتك ما أوقعت الآن، ولم تخرجك من الطلاق الأول فانا على يقين من أنه أوقع على إحدهما ولا تخرجك منه إلا بأن تزعم أن تخرجه على واحدة بعينها دون الأخرى، وإن قلته فأردت الأخرى أحلفناك لها؛ فإن لم يقل أردت واحدة بعينها، ولم يحلف حتى ماتت إحدهما وقفنا له ميراثه منها؛ فإن زعم أن التي طلق الحية ورثنا من الميتة، وإن أراد ورثتها أحلفناهم ما طلقها وجعلنا له ميراثه منها إذا كنا لا نعرف أيتهما طلق إلا بقوله فسواء ماتت إحدهما وبقيت الأخرى أو ماتتا معاً أو لم يموتا، وهكذا لو ماتت إحدهما قبل الأخرى أو ماتتا جميعاً معاً أو لم يعرف أيتهما ماتت قبل وقفنا له من كل واحدة منهما ميراث زوج، فإذا قال لإحدهما هي التي طلقت ثلاثاً ردنا على أهلها ما وقفنا لزوجها وأحلفنا لورثة الأخرى إن شاءوا فجعلنا له ميراثه منها، وإن كان في ورثتها صغار، ولم يرد الكبار يمينه لم نعطه ميراثها إلا بيمين، وهكذا إن كان فيهم غائب.

ولو كان الطلاق في هذا كله يملك الرجعة فماتت في العدة ورثتها أو مات ورثته؛ لأنهما معاً في معاني الأزواج في الميراث وأكبر أمرهما، ولو كانت المسألة مجاهداً، وكان هو الميت قبلهما والطلاق ثلاثاً وقفنا لهما ميراث امرأة حتى يصطلحا؛ لأننا لو قسمناه بينهما أيضاً أنا قد منعنا الزوجة نصف حقها وأعطينا غير الزوجة نصف حق الزوج، وإذا وقفناه؛ فإن عرفناه لإحدهما، فلما لم يبين لأيهما هو وقفناه حتى نجد على الزوج بينة نأخذ بها أو تصادقا منهما فيلزمهما أن يصطلحا فتكون إحدهما قد عفت بعض حقها أو تركت ما ليس لها، فلا يكون لنا في صلحهما حكم الزمانهما كارهين ولا إحدهما، ولو ماتت إحدهما قبله، ثم مات قبل أن يبين، ثم ماتت الأخرى بعده سئل الورثة؛ فإن قالوا إن طلاقه قد وقع على الميتة ورثته الحية بلا يمين على واحد منهما؛ لأنهم يقرّون أن في ماله حقاً للحية ولا حق له في ميراث

أطْلَقْتُ أَوْ لَا هَذَا مَطْلَقٌ بَيِّنٌ، ثُمَّ أَقْرَأَ لَوَاحِدَةً فَالْزَمْنَا لَهُ الْإِسْرَارَ،
ثُمَّ:

١٨٩٥- أَخْبَرَنَا أَنَّهُ لَا يَنْدَرِي أَصْدَقُ فِي إِقْرَارِهِ فَحَلَّ
لَهُ مِنْهُنَّ غَيْرُهَا أَوْ لَمْ يَصْدُقْ فَتَكُونُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ مُحَرَّمَةً
عَلَيْهِ، وَيَكُونُ فِي الْبَوَاقِي كَهَوٍّ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَا كَانَ مُقِيمًا عَلَى
الشَّكِّ، فَإِذَا قَالَ: قَدْ اسْتَيْقَنْتُ أَنَّ الَّذِي قُلْتُ أَوَّلًا هِيَ الَّتِي
طَلَّقْتُ كَمَا قُلْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَأَيُّهُنَّ أَرَادَتْ أَنْ أَحْلِفَ لَهَا
أَحْلَفَتْهُ. وَلَوْ قَالَ هِيَ هَذِهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا أَدْرِي أَهِيَ هِيَ أَمْ لَا،
ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَمْ تَرِثْهُ الَّتِي قَالَ هِيَ هَذِهِ إِنْ كَانَ لَا
يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا، وَوَرِثَةُ الثَّلَاثُ مَعًا، وَلَا يَمْنَعُنَّ مِيرَاثُهُ بِالشَّكِّ
فِي طَلَاقِيهِنَّ وَلَا طَلَاقٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ.

ولو قال على الابتداء ما أدري أطلقت نسائي أم واحدة
منهن أم لا؟ ثم مات ورثته معاً، ولا يمنع ميراثه بالشك في
طلاقهن.

السنن والآثار (٥١٨/٥)

٦٢ - كتاب الإيلاء

١٩٠٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يُوقِفُ الْمُؤَلِّي. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١ - الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة

٢ - اليمين التي يكون بها الرجل مولياً

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

١٨٩٦ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَذْرَكَتْ بِضَعَةَ عَشْرِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كُلَّهُمْ يَقُولُ بِوَقْفِ الْمُؤَلِّي. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١٨٩٧ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: شَهِدَتْ عَلِيًّا عليه السلام أَوْقَفَ الْمُؤَلِّي. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١٨٩٨ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام أَوْقَفَ الْمُؤَلِّي. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١٨٩٩ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ وَسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ عليه السلام كَانَ يُوقِفُ الْمُؤَلِّي. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١٩٠٠ - قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا إِذَا ذُكِرَ لَهَا الرَّجُلُ يَحْلِفُ أَنْ لَا يَأْتِيَ أَمْرَأَتَهُ فَبَدَعَهَا خَمْسَةَ أَشْهُرٍ لَا تَرَى ذَلِكَ شَيْئاً حَتَّى يُوقِفَ وَتَقُولَ كَيْفَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟ ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرِفَةِ أَوْ تَسْرِيحِ بِإِحْسَانٍ﴾. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

١٩٠١ - قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ أَمْرَأَتِهِ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ طَلَاقٌ، وَإِنْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ حَتَّى يُوقِفَ فَإِذَا أَنْ يُطْلَقَ، وَإِذَا أَنْ يَقِيءَ. [أخرجه مالك (٥٥٦/٢)، البيهقي في معرفة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: اليمين التي فرض الله تعالى كفارتها اليمين بالله عز وجل، ولا يحلف بشيء دون الله تبارك وتعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ خَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ.

قال الشافعي: فمن حلف بالله عز وجل فعلية الكفارة إذا حنث، ومن حلف بشيء غير الله تعالى فليس بحنث ولا كفارة عليه إذا حنث والمولي من حلف يمين يلزمه بها كفارة، ومن أوجب على نفسه شيئاً يجب عليه إذا أوجبه على نفسه إن جامع امرأته فهو في معنى المؤلّي؛ لأنّه لا يعدو أن يكون ممنوعاً من الجماع إلا بشيء يلزمه به، وما ألزم نفسه بما لم يك يلزمه قبل إيجابه أو كفارة يمين.

قال: ومن أوجب على نفسه شيئاً لا يجب عليه ما أوجب ولا بدّل منه فليس بمول وهو خارج من الإيلاء، ومن حلف باسم من أسماء الله تعالى فعلية الكفارة كما لو حلف بالله عز وجل وجب عليه الكفارة، وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك يعني الجماع أو تالله أو بالله لا أقربك فهو مول في هذا كله، وإن قال الله لا أقربك؛ فإن أراد اليمين فهو مول، وإن لم يرد اليمين فليس بمول؛ لأنها ليست بظاهر اليمين، وإذا قال هائم الله أو أيم الله أو ورب الكعبة أو ورب الناس أو وربّي أو ورب كل شيء أو وخالقي أو خالتي كل شيء أو ومالكي ومالك كل شيء لا أقربك فهو في هذا كله مول، وكذا إن قال أقسم بالله أو أحلف بالله أو أولي بالله لا أقربك فهو مول، وإن قال أقسمت بالله أو أليت بالله أو حلفت بالله لا أقربك سئل؛ فإن قال عنت بهذا إيقاع اليمين كان مولياً، وإن قال عنت أنني أليت منها مرة؛ فإن عرفت ذلك اعتراف منها أو بيّنة تقوم عليه أنه حلف مرة فهو كما قال: وليس بمول وهو خارج من حكم ذلك الإيلاء.

وإن لم تقم بيّنة، ولم تعرف المرأة فهو مول في الحكم، وليس بمول فيما بينه وبين الله عز وجل.

وكذلك إن قال أردت الكذب، وإن قال أنا مول منك أو عليّ يمين إن قربتك أو عليّ كفارة يمين إن قربتك فهو مول في الحكم؛ فإن قال أردت بقولي أحلف بالله أنني سأحلف به فليس

أو ما أشبه هذا فليس بمول.

قال الشافعي رحمه الله: وإن قال والله لا أجامعك في دبرك فهو محسن غير مول؛ لأن الجماع في الدبر لا يجوز.

وكذلك إن قال والله أجامعك في كذا من جسدك غير الفرج لا يكون مولى إلا بالخلف على الفرج أو الخلف مبهماً، فيكون ظاهره الجماع على الفرج، وإن قال والله لا أجمع رأسي ورأسك بشيء أو والله لأسوائك أو لأغيظك أو لا أدخل عليك أو لا تدخل علي أو لتطولن غيبي عنك أو ما أشبه هذا فكله سواء لا يكون مولى إلا بأن يريد الجماع، وإن قال والله ليطولن عهدي بجماعك أو ليطولن تركي لجماعك؛ فإن عنى أكثر من أربع أشهر مستقبلاً من يوم حلف فهو مول، وإن عنى أربعة أشهر أو أقل لم يكن مولى، وإن قال والله لا أغتسل منك ولا اجنب منك، وقال أردت أن أصيبها ولا أنزل ولست أرى الغسل إلا على من أنزل ولا الجنابة دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى، وإن قال أردت أن أصيبها ولا أغتسل منها حتى أصيب غيرها فأغتسل منه دين أيضاً، وإن قال أردت أن أصيبها ولا أغتسل، وإن وجب الغسل لم يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله عز وجل.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك، ثم قال في ذلك المجلس أو بعده والله لا أقربك وفلانة لامرأته أخرى طالق أو قال في مجلس آخر فلان غلامه حر إن قرتك فهو مول يوقف وفقاً واحداً، وإذا أصاب حنث بجميع ما حلف.

قال: وكذلك لو قال لها والله لا أقربك خمسة أشهر، ثم قال في يمين أخرى لا أقربك ستة أشهر وقف وفقاً واحداً وحنث إذا أصاب بجميع الأيمان، وإن قال والله لا أقربك أربعة أشهر أو أقل، ثم قال والله لا أقربك خمسة أشهر كان مولى يمينه لا يقربها خمسة أشهر وغير مول باليمين التي دون أربعة أشهر وأربعة أشهر.

قال الشافعي: ولو كانت يمينه على أكثر من أربعة أشهر وأربعة أشهر وتركت وقفه عند الأولى والثانية كان لها وقفه ما بقي عليه من الإيلاء شيء؛ لأنه ممنوع من الجماع بعد أربعة أشهر يمين.

قال: ولو قال لها والله لا أقربك خمسة أشهر، ثم قال غلامي حر إن قرتك إذا مضت الخمسة الأشهر فتركته حتى مضت خمسة أشهر أو أصابها فيها خرج من حكم الإيلاء فيها. فإن طلبت الوقف لم يوقف لها حتى تمضي الخمسة الأشهر من الإيلاء الذي أوقع آخرها، ثم أربعة أشهر بعده، ثم يوقف.

بمول، وإذا قال لامرأته مالي في سبيل الله تعالى أو عليّ مشي إلى بيت الله أو عليّ صوم كذا أو حر كذا من الإبل إن قرتك فهو مول؛ لأن هذا إما لزمه، وإما لزمته به كفارة يمين.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قال: إن قرتك فغلامي فلان حر أو امرأتي فلانة طالق فهو مول والفرق بين العتق والطلاق، وما وصفت أن العتق والطلاق حقان لأدمين بأعيانهما يقعان بإيقاع صاحبهما ويلزمان تبرراً أو غير تبرر، وما سوى هذا إنما يلزم بالتبرر.

قال الشافعي رحمه الله: ولو قال والكعبة أو عرفة أو المشاعر أو وزمزم أو الحرم أو الواقف أو الخنس أو والفجر أو الليل أو النهار أو شيء مما يشبه هذا لا أقربك لم يكن مولى؛ لأن كل هذا خارج من اليمين، وليس بتبرر ولا حق لأدمي يلزم حتى يلزمه القاتل له نفسه.

قال الشافعي: وكذلك إن قال: إن قرتك فأنا أحر أبني أو ابني أو بعير فلان أو أمشي إلى مسجد مصر أو مسجد غير المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس لم يلزمه بهذا إيلاء؛ لأنه ليس يمين، ولا يلزمه المشي إليه، ولا كفارة بتركه، وإن قال: إن قرتك فأنا أمشي إلى مسجد مكة كان مولى؛ لأن المشي إليه أمر يلزمه أو يلزمه به كفارة يمين.

قال الشافعي رحمه الله: ولا يلزمه الإيلاء حتى يصرح بأحد أسماء الجماع التي هي صريحة، وذلك والله لا أطوك أو والله لا أغيب ذكر في فرجك أو لا أدخله في فرجك أو لا أجامعك أو يقول إن كانت عذراء والله لا أفتضك أو ما في هذا المعنى.

فإن قال: هذا فهو مول في الحكم.

وإن قال: لم أرد الجماع نفسه كان مدينياً فيما بينه وبين الله عز وجل، ولم يدين في الحكم.

قال الشافعي: وإن قال والله لا أباشرك أو والله لا أباضعك أو والله لا ألامسك أو لا ألمسك أو لا أرشفك أو ما أشبه هذا؛ فإن أراد الجماع نفسه فهو مول، وإن لم يرده فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله.

ومتى قلت: القول قوله فطلبت يمينه أحلفته لها فيه.

قال: ولو قال والله لا أجامعك إلا جماع سوء؛ فإن قال عنيت لا أجامعك إلا في دبرك فهو مول والجماع نفسه في الفرج لا الدبر.

ولو قال عنيت لا أجامعك إلا بأن لا أغيب فيك الحشفة فهو مول؛ لأن الجماع الذي له الحكم إنما يكون بتغيب الحشفة، وإن قال عنيت لا أجامعك إلا جماعاً قليلاً أو ضعيفاً أو مقطوعاً

وكذلك لو قال على الابتداء إذا مضت خمسة أشهر أو سنة أشهر فوالله لا أقربك لم يكن مولياً حتى يمضي خمسة أشهر أو سنة أشهر، ثم يوقف بعد الأربعة أشهر من يوم أوقع الإيلاء؛ لأنه إنما ابتداء من يوم أوقعه.

ولو قال والله لا أقربك خمسة أشهر، ثم قال: إذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقربك سنة فوقت في الإيلاء الأول فطلق، ثم راجع، فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجوعه وبعد الخمسة الأشهر وقف؛ فإن كانت رجوعه في وقت لم يبق عليه فيه من السنة إلا أربعة أشهر أو أقل لم يوقف؛ لأنني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج ويجب عليه الإيلاء، فإذا جعلته هكذا، فلا وقف عليه.

قال الشافعي: وإن قال والله لا أقربك إن شئت فليس بمول إلا أن تشاء؛ فإن شئت فهو مول، وإن قال والله لا أقربك كلما شئت؛ فإن أراد بها كلما شئت أن لا يقربها لم يقربها فشئت أن لا يقربها كان مولياً، ولا يكون مولياً حتى تشاء، وإن قال أردت أنني لا أقربك في كل حين شئت فيه أن أقربك لا أنسي حلفت لا أقربك بمثل المعنى قبل هذا، ولكنني أقربك كلما شئت لا كلما تشائين فليس بمول، وإن قال: إن قربتك فعليّ يمين أو كفارة يمين فهو مول في الحكم، وإن قال: لم أرد إيلاء دين فيما بينه وبين الله عز وجل، وإن قال عليّ حجة إن قربتك فهو مول، وإن قال: إن قربتك فعليّ حجة بعدما أقربك فهو مول، وإن قال قربتك فعليّ صوم هذا الشهر كله لم يكن مولياً كما لا يكون مولياً لو قال: إن قربتك فعليّ صوم أمس، وذلك أنه لا يلزمه صوم أمس لو نذر بالتبّر، فإذا لم يلزمه بالتبّر لم يلزمه بالإيلاء، ولكنه لو أصابها، وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة يمين أو صوم ما بقي منه، وإذا قال الرجل لامرأته إن قربتك فانت طالق ثلاثاً وقف؛ فإن فاء، فإذا غابت الحشفة طلقت ثلاثاً؛ فإن أخرجه ثم أدخله بعد فعله مهراً مثلها؛ فإن أبى أن يفىء طلق عليه واحدة؛ فإن راجع كانت له أربعة أشهر، وإذا مضت وقف، ثم هكذا حتى تنقضي طلاق هذا الملك وتحرّم عليه حتى تنكح زوجاً غيره، ثم إن نكحها بعد زوج، فلا إيلاء ولا طلاق، وإن أصابها كفر.

قال الشافعي رحمه الله: ولو كان آلى منها سنة فتركه حتى مضت سقط الإيلاء، ولو لم تدعه فوقت لها، ثم طلق، ثم راجع كان كالسالة الأولى، فإذا مضت له أربعة أشهر بعد الرجعة وقف إلى أن تنقضي السنة قبل ذلك.

ولو قال رجل لامرأته أنت عليّ حرام يريد تحريمها بلا طلاق أو اليمين بتحريمها فليس بمول؛ لأن التحريم شيء حكم فيه بالكفارة إذا لم يقع به الطلاق كما لا يكون الظهار والإيلاء

طلاقاً، وإن أريد بهما الطلاق؛ لأنه حكم فيهما بكفارة. قال الربيع: وفيه قول آخر: إذا قال لامرأته إن قربتك فانت عليّ حرام، ولا يريد طلاقاً ولا إيلاء فهو مول يعني قوله أنت عليّ حرام.

قال الشافعي: وإن قال لامرأته إن قربتك فعبدي فلان حر عن ظهاري؛ فإن كان متظهاً فهو مول ما لم يمت العبد أو يبعه أو يخرج من ملكه، وإن كان غير متظهر فهو مول في الحكم؛ لأن ذلك إقرار منه بأنه متظهر، وإن وصل الكلام، فقال: إن قربتك فعبدي فلان حر عن ظهاري إن تظهرت لم يكن مولياً حتى يتظهر، فإذا تظهر والعبد في ملكه كان مولياً؛ لأنه حالفت حيثلو يعتقه، ولم يكن أولاً حالفاً.

فإن قال: إن قربتك فله عليّ أن اعتق فلاناً عن ظهاري وهو متظهر كان مولياً، وليس عليه أن يعتق فلاناً عن ظهاره وعليه فيه كفارة يمين؛ لأنه يجب لله عليه عتق رقبة فأي رقبة اعتقها غيره اجزأت عنه، ولو كان عليه صوم يوم، فقال لله عليّ أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذي عليّ لم يكن عليه صومه؛ لأنه لم ينذر فيه بشيء يلزمه، وأن صوم يوم لازم له فأي يوم صامه اجزأ عنه، ولو صامه بعينه اجزأ عنه من الصوم الواجب لا من النذر، وهكذا لو اعتق فلاناً عن ظهاره اجزأ عنه وسقطت عنه الكفارة.

قال: وإذا قال الرجل لامرأته إن قربتك فله عليّ أن لا أقربك لم يكن مولياً؛ لأنه لو كان قال لها ابتداء لله عليّ أن لا أقربك لم يكن مولياً؛ لأنه لا حالفت ولا عليه نذر في معاني الأيمان يلزمه به كفارة يمين، وهذا نذر في معصية.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا آلى الرجل من امرأته، ثم قال لأخرى من نسائه قد اشركت معها في الإيلاء لم تشرکہا؛ لأن اليمين لزمته للأولى واليمين لا يشترک فيها.

قال: وإذا حلفت لا يقرب امرأته وامرأة ليست له لم يكن مولياً حتى يقرب تلك المرأة؛ فإن قرب تلك المرأة كان مولياً حيثلو، وإن قرب امرأته حنت باليمين.

قال: وإن قال: إن قربتك فانت زانية فليس بمول إذا قربها، وإذا قربها فليس بقاذب يحد حتى يحدث لها قذفاً صريحاً يحد به أو يلاعن، وهكذا إن قال: إن قربتك، فثلاثة لأمراً له أخرى زانية.

٣- الإيلاء في الغضب

قال الشافعي: والإيلاء في الغضب والرّضا سواء كما يكون اليمين في الغضب والرّضا سواء، وإنما أوجبنا عليه الإيلاء بما جعله الله عز وجل من اليمين، وقد أنزل الله تعالى الإيلاء

مطلقاً لم يذكر فيه غضباً ولا رضاً.

الا ترى أن رجلاً لو ترك امرأته عمره لا يصيبها ضرراً لم يكن مولياً.

ولو كان الإيلاء إنما يجب بالضرر وجب على هذا، ولكنه يجب بما أوجهه الله عز وجل، وقد أوجهه مطلقاً.

٤- المخرج من الإيلاء

قال الشافعي: ومن أصل معرفة الإيلاء أن ينظر كل يمين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر إلا بأن يحنث الحالف فهو مول، وكل يمين كان يجد السبيل إلى الجماع بحال لا يحنث فيها، وإن حنث في غيرها فليس بمول.

قال الشافعي رحمه الله: وكل حالف مول، وإنما معنى قولي ليس بمول ليس يلزمه حكم الإيلاء من فَيْثَةٍ أو طلاق، وهكذا ما أوجب مما وصفته في مثل معنى اليمين.

١٩٠٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِثْرِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: تَزَوَّجَ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَوْ الزُّبَيْرُ - شَكَ الرِّبِيْعُ - امْرَأَةً فَاسْتَزَادَهُ أَهْلُهَا فِي الْمَهْرِ فَأَبَى؛ فَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ شَرٌّ فَحَلَفَ أَنْ لَا يُدْخِلَهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ أَهْلُهَا الَّذِينَ يَسْأَلُونَهُ ذَلِكَ فَلْيُشَاوِ مِثْلَهُ، ثُمَّ طَلَبُوا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَقَالُوا أَفَبِضِّ إِلَيْكَ أَهْلُكَ، وَلَمْ يُعَدِّ ذَلِكَ إِيْلَاءً وَأَدْخَلَهَا عَلَيْهِ. [أخرجه الميهقي في معرفة السنن والآثار ٥٢٣/٥]

قال الشافعي: لأن أهلها الذين طلبوا إدخالها عليه.

قال الشافعي: ويسقط الإيلاء من وجه بان يأتيها، ولا يدخلها عليه، ولعله أن لا يكون أراد هذا المعنى يمينته.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك إن شاء الله تعالى، فلا إيلاء، وإن قال والله لا أقربك إن شاء فلان فليس بإيلاء حتى يشاء فلان؛ فإن شاء فلان فهو مول، وإذا قال والله أقربك حتى يشاء فلان فليس بمول؛ لأن فلاناً قد يشاء.

فإن خرس فلان أو غلب على عقله فليس بمول؛ لأنه قد يفق فباش؛ فإن مات فلان الذي جعل إليه المشيئة فهو مول؛ لأنه لا يشاء إذا مات.

وكذلك إن قال: لا أقربك حتى يشاء أبوك أو أمك أو أحد من أهلك.

وكذلك إن قال حتى تشائي أو حتى أشاء أو حتى يسدولي أو حتى أرى رأيي.

قال الشافعي: وكذلك إن قال والله لا أقربك بمكة أو بالمدينة أو حتى أخرج من مكة أو المدينة أو لا أقربك إلا ببلد كذا أو لا أقربك إلا في البحر أو لا أقربك على فراشي أو لا أقربك على سرير أو ما أشبه هذا؛ لأنه لا يقدر على أن يقربها على غير ما وصفت ببلد غير البلد الذي حلف أن لا يقربها فيه ويخرجها من البلد الذي حلف لا يقربها فيه ويقربها في حال غير الحال التي حلف لا يقربها فيها، ولا يقال له أخرجها من هذا البلد الذي حلفت لا تقربها فيه قبل أربعة أشهر إذا جعلته ليس بمول لم أحكم عليه حكم الإيلاء.

وكذلك لو قال والله لا أقربك حتى أريد أو حتى أشتهي لم يكن مولياً أقول به أرد أو أشته، وإن قال والله لا أقربك حتى تقطعي وذلك لم يكن مولياً؛ لأنها قد تقطعه قبل أربعة أشهر إلا أن يريد لا أقربك أكثر من أربعة أشهر.

وإن قال والله لا أقربك حتى أفعل أو تفعلني أمراً لا يقدر واحد منهما على فعله بحال كان مولياً، وذلك مثل أن يقول والله لا أقربك حتى أحمل الجبل كما هو أو الأسطوانة كما هي أو تحمليه أنت أو تطيري أو أطيروا أو ما لا يقدر واحد منهما على فعله بحال أو تحبلي وتلدي في يومي هذا.

ولو قال لامرأته والله لا أقربك إلا ببلد كذا وكذا لا يقدر على أن يقربها بتلك البلدة بحال إلا بعد أربعة أشهر كان مولياً يوقف بعد الأربعة أشهر.

ولو قال والله لا أقربك حتى تحبلي وهي ممن يحل مثلها بحال لم يكن مولياً؛ لأنها قد تحبل.

ولو قال والله لا أقربك إلا في سفينة في البحر لم يكن مولياً؛ لأنه يقدر على أن يقربها في سفينة في البحر.

٥- الإيلاء من نسوة، ومن واحدة بالأيام

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لأربع نسوة له والله لا أقربكن فهو مول منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن، فإذا أصاب واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً خرج من حكم الإيلاء فيهن، وعليه للباقي أن يوقف حتى يفى أو يطلق ولا حنث عليه حتى يصيب الأربع الثلاثي حلف عليهن كلهن، فإذا فعل فعليه كفارة يمين، ويطأ منهن ثلاثاً، ولا يحنث فيهن ولا إيلاء عليه فيهن؛ ويكُون حِينَئِذٍ في الرابعة مولياً؛ لأنه يحنث بوطئها؛ ولو ماتت إحداهن سقط عنه الإيلاء؛ لأنه يجماع البواقي، ولا يحنث، ولو طلق واحدة منهن أو اثنتين أو ثلاثاً كان مولياً بحاله في البواقي؛ لأنه لو جامعهن والتي طلق حنث.

قال: ولو آلى رجل من امرأته، ثم طلقها، ثم جامعها بعد

الطلاق حنث.

وكذلك لو آل من أجنبية، ثم جامعها حنث باليمين مع المائم بالزنا، وإن نكحها بعد خراج من حكم الإيلاء.

قال الشافعي رحمه الله: ولو قال لأربع نسوة له والله لا أقرب واحدة منك وهو يريد من كلهن فأصاب واحدة حنث وسقط عنه حكم الإيلاء في البواقي، ولو لم يقرب واحدة منهن كان مولياً منهن يوقف لمن فأي واحدة أصاب منهن خراج من حكم الإيلاء في البواقي؛ لأنه قد حنث بإصابة واحدة، فإذا حنث مرة لم يعد الحنث عليه.

ولو قال والله لا أقرب واحدة منك يعني واحدة دون غيرها فهو مول من آل حلف لا يقربها وغير مول من غيرها.

٦ - التوقيف في الإيلاء

قال الشافعي: وإذا آل الرجل من امرأته لا يقربها فذلك على الأبدي، وإذا مضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف لها وقف فإما أن يفيء، وإما أن يطلق، وإن لم تطلب لم أعرض لها ولا له، وإن قالت: قد تركت الطلب، ثم طلبت أو عفوت ذلك أو لا أقول فيه شيئاً، ثم طلبت كان لها ذلك؛ لأنها تركت ما لم يجب لها في حال دون حال فلها أن تطلبه بعد الترتي، وإن طلته قبل أربعة أشهر لم يكن لها، وإن كانت مغلوقة على عقلها أو أمة فطلبه ولي المغلوقة على عقلها أو سيّد الأمة فليس ذلك لواحد منهما، ولا يكون الطلب إلا للمرأة نفسها، ولو عفا سيّد الأمة فطلته كان ذلك لها دونه.

قال الشافعي: وكل من حلف مول على يوم حلف أو أقل أو أكثر ولا لحكم بالوقف في الإيلاء إلا على من حلف على يمين يماور فيها أربعة أشهر فإما من حلف على أربعة أشهر أو أقل، فلا يلزمه حكم الإيلاء؛ لأن وقت الوقف يأتي وهو خارج من اليمين.

وإنما قولنا ليس بمول في الموضع الذي لزمته فيه اليمين ليس عليه حكم الإيلاء.

قال الشافعي: ومن حلف بعتي رقيقه أن لا يقرب امرأته على الأبدي فمات رقيقه أو اعتقه خرج من حكم الإيلاء؛ لأنه لم يبق عليه شيء يحنث به، ولو باعهم خرج من حكم الإيلاء ما كانوا خارجين من ملكه، فإذا عادوا إلى ملكه فهو مول؛ لأنه يحنث لو جامعها.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر أنه لو باع رقيقه، ثم اشتراه كان هذا ملكاً حادثاً، ولا يحنث فيهم وهو أحب إلي.

قال الشافعي: ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يقرب امرأة

له أخرى فماتت التي حلف بطلاقها أو طلقها ثلاثاً خرج من حكم الإيلاء؛ لأنه لا يحنث بطلاقها في هذه اليمين أبداً، ولو طلقها كان خارجاً من حكم الإيلاء ما لم تكن زوجته ولا عليها رجعة، وإذا كانت أقل من الثلاث وله عليها الرجعة أو نكحها بعد البيونة من واحدة أو اثنتين بالخروج من العدة أو الخلع فهو مول.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر في مثل هذا أنها إذا خرجت من العدة من طلاق بواحدة أو اثنتين أو خالها فملكك نفسها، ثم تزوجها ثانية كان هذا النكاح غير النكاح الأول ولا حنث ولا إيلاء عليه.

قال الشافعي: ومن حلف أن لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركت امرأته، فلم تطلبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه، فقد خرج من حكم الإيلاء؛ لأن اليمين ساقطة عنه.

قال: ولو قال لامرأة إذا تزوجتك فوالله لا أقربك لم يكن مولياً، فإذا قربها كفر.

ولو قال لامرأته إذا كان غداً فوالله لا أقربك أو إذا قدم فلا فوالله لا أقربك فهو مول من غداً، ومن يوم يقدم فلا.

وإن قال: إن أصبتك فوالله لا أصيبك لم يكن مولياً حين حلف؛ لأن له أن يصيبها مرة بلا حنث، فإذا أصابها مرة، وكان مولياً، وإذا قال والله لا أصيبك سنة إلا مرة لم يكن مولياً من قبل أن له أن يصيبها مرة بلا حنث.

فإذا أصابها مرة كان مولياً.

قال الربيع: إن كان بقي من يوم أصابها من مدة يمينه أكثر من أربعة أشهر فهو مول، وإن لم يكن بقي عليه أكثر من أربعة أشهر سقط الإيلاء عنه.

قال الشافعي: وإذا قال والله لا أصيبك إلا إصابة سوء وإصابة رديئة؛ فإن نوى أن لا يغيب الحشفة في ذلك منها فهو مول.

وإن أراد قليلة أو ضعيفة لم يكن مولياً.

وإن أراد أن لا يصيبها إلا في دبرها فهو مول.

لأن الإصابة الحلال للطاهر في الفرج.

ولا يجوز في الدبر.

ولو قال والله لا أصيبك في دبرك أبداً لم يكن مولياً، وكان مطيعاً بتركه إصابتها في دبرها.

ولو قال والله لا أصيبك إلى يوم القيامة أو لا أصيبك حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى ابن مريم؛ فإن مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه وقف فإما أن

يفيء، وإما أن يطلق.

قوله مع يمينه.

وإذا كان لا يعرف له جنون، فقالت أليته مني، فقال أليته منك وأنا مجنون فالقول قولها وعليه اليانة إذا لم يعلم ذهب عقله في وقت يجوز أن يكون مولياً فيه في وقت دعواها، ولو اختلفا، فقالت: قد أليته مني، وقال: لم أول أو قالت: قد أليته ومضت أربعة أشهر، وقال: قد أليته، وما مضى إلا يوم أو أقل أو أكثر كان القول في ذلك قوله مع يمينه وعليه اليانة، وإذا قامت اليانة فهو مول من يوم وقعت بيانتها.

ولو قامت له يانة بإيلاء وقتوا فيه غير وقتها كان مولياً بيانتها ويانتها، وليس هذا اختلافاً إنما هذا مول إيلاءين.

قال الشافعي: ولا يلزم الإيلاء إلا زوجاً صحيح النكاح فاماً فاسد النكاح، فلا يلزمه إيلاء.

ولا يلزم الإيلاء إلا زوجة ثابتة النكاح أو مطلقة له وعليها رجعة في العدة، فإنها في حكم الأزواج فاماً مطلقة لا رجعة له عليها في العدة، فلا يلزمه إيلاء منها، وإن آلى في العدة.

وكذلك لا يلزمه إيلاء من مطلقة بملك رجعتها إذا كان إيلاؤه منها بعد مضي العدة؛ لأنها ليست في معاني الأزواج إذا مضت عدتها.

قال الشافعي رحمه الله: والإيلاء من كل زوجة مسلمة أو ذمية أو أمة سواء لا يختلف في شيء.

٨- الوقف

قال الشافعي: وإذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر وقف، وقيل له إن فتت وإلا فطلق والفيئة الجماع إلا من عذر.

ولو جامع في الأربعة الأشهر خرج من حكم الإيلاء وكفر عن يمينه؛ فإن قال أجلني في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم؛ فإن جامع، فقد خرج من حكم الإيلاء وعليه الحنث في يمينه؛ فإن كان لها كفارة كفر، وإن قال أنا آلي فأجلني أكثر من يوم لم أؤجله، ولا يبين لي أن أؤجله ثلاثاً.

ولو قاله قائل كان منهياً؛ فإن فاء وإلا.

قلت له: طلق؛ فإن طلق لزمه الطلاق، وإن لم يطلق طلق عليه السلطان واحدة.

وكذلك إن قال أنا أقدر على الجماع ولا آلي طلق عليه السلطان واحدة.

فإن طلق عليه أكثر من واحدة كان ما زاد عليها باطلاً.

وإنما جعلت له أن يطلق عليه واحدة؛ لأنه كان على المولى

قال الربيع: وإذا قال والله لا أقربك حتى أموت أو تموتي كان مولياً من ساعته، وكان كقوليه: والله لا أقربك أبداً؛ لأنه إذا مات قبل أن يقربها أو ماتت لم يقدر أن يقربها.

١٩٠٤- قال الشافعي: أخبرنا سعيذ بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء قال: الإيلاء أن يخلف بالله على الجماع نفسه، وذلك أن يخلف لا يمسها فاماً أن يقول لا أسك، ولا يخلف أن يقول قولاً غليظاً، ثم يهجرها فليس ذلك بإيلاء. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٥٢٣/٥)]

١٩٠٥- قال الشافعي: أخبرنا سعيذ بن سالم، عن ابن جريج، عن ابن طاووس، عن أبيه في الإيلاء أن يخلف لا يمسها أبداً أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر ونحو ذلك وما زاد على الأربعة الأشهر. [أخرجه البيهقي (٣٨١/٧)]

٧- من يلزمه الإيلاء من الأزواج

قال الشافعي: ويلزم الإيلاء كل من إذا طلق لزمه الطلاق ممن تجب عليه الفرائض، وذلك كل زوج بالغ غير مغلوب على عقله وسواء في ذلك الحر والعبد، ومن لم تكمل فيه الحرية والذمي والمشرک غير الذمي رضي بحكمنا.

وإنما سويت بين العبد والحر فيه أن الإيلاء يمين جعل الله تبارك وتعالى لها وقتاً دلّ جلّ ثناؤه على أن على الزوج إذا مضى الوقت أن يفيء أو يطلق؛ فكان العبد والحر في اليمين سواء.

وكذلك يكونان في وقت اليمين، وإنما جعلتها على الذمي والمشرک إذا تحاكما إلينا أن ليس لأحد أن يحكم بغير حكم الإسلام، وأن الإيلاء يمين يقع بها طلاق أو فيئة في وقت فالزمناهمها.

قال الشافعي: وكفارة العبد في الحنث الصوم، ولا يجرئه غيره، وإذا كان الزوج ممن لا فرض عليه، وذلك الصبي غير البالغ والمغلوب على عقله بأي وجه كانت الغلبة إلا السكران، فلا إيلاء عليه ولا حنث؛ لأن الفرائض عنه ساقطة، وإذا آلى السكران من الخمر والشراب المسكر لزمه الإيلاء؛ لأن الفرائض له لازمة لا تزول عنه بالسكر، وإن كان المغلوب على عقله يمين ويفيق فآلى في حال إفاقته لزمه الإيلاء، وإن آلى في حال جنونه لم يلزمه.

وإن قالت المرأة أليته مني صحيحاً، وقال الزوج ما أليته منك، وإن كنت فعلت، فإني أليته مغلوباً على عقلي فالقول

وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشيء غير الجماع وحده.

فأما الشعر والنظر والجس، فلم يحرم منها، وهكذا لو ارتدّا معاً.

قال الشافعي رحمه الله: ولو آلى من امرأته، ثم طلق إحدى نسائه في الأربعة الأشهر، ولم يدر أيهن طلق فمضت أربعة أشهر فطلبت أن يوقف، فقال هي التي طلقت حلفت للبواقي وكانت التي طلق ومتى راجعها فمضت أربعة أشهر وقفه أبداً حتى يمضي طلاق الملك كما وصفت، ولو مضت الأربعة الأشهر، ثم طلبت أن يوقف، فقال: لا أدري أيها التي طلقت أم غيرها.

قيل له إن قلت هي التي طلقت فهي طالق، وإن قلت ليست هي حلفت لها إن ادعت الطلاق، ثم فتت أو طلقت، وإن قلت: لا أدري فانت أدخلت منع الجماع على نفسك، فإن طلقتها فهي طالق، وإن لم تطلقها وحلفت أنها ليست التي طلقت أو صدقتك هي، ففي أو طلق، وإن آيت ذلك كله طلق عليك بالإيلاء، لأنها زوجة مولى منها عليك أن تقي إليها أو تطلقها.

فإن قلت: لا أدري لعلها حرمت عليك، فلم تحرم بذلك عليك تحريماً يبينها عليك وأنت مانع الفتية والطلاق فتطلق عليك. فإن قامت بينة أنها التي طلقت عليك قبل طلاق الإيلاء سقط طلاق الإيلاء.

وإن لم تقم بينة لزمك طلاق الإيلاء وطلاق الإقرار معاً، ثم هكذا البواقي.

قال: وإذا آلى وبينه وبين امرأته أكثر من أربعة أشهر فطلبت ذلك امرأته أو وكيل لها أمر بالقي بلسانه والمسير إليها كما يمكنه وقيل: فإن فعلت وإلا فطلق.

قال: وأقل ما يصير به فائياً أن يجامعها حتى تغيب الحشفة. وإن جامعها محرمة أو حائضاً أو هو محرّم أو صائم خرج من الإيلاء وأثم بالجماع في هذه الأحوال.

ولو آلى منها، ثم جنّ فأصابها في حال جنونه أو جنّت فأصابها في حال جنونها خرج من الإيلاء.

وكفر إذا أصابها وهو صحيح وهي مجنونة، ولم يكفر إذا أصابها وهو مجنون؛ لأن القلم عنه مرفوع في تلك الحال.

ولو أصابها وهي نائمة أو مغنى عليها خرج من الإيلاء وكفر.

قال: وكذلك إذا أصابها أحلها لزوجها وأحصنها، وإنما كان فعله فعلاً بها؛ لأنه يوجب لها المهر بالإصابة، وإن كانت هي لا تعقل الإصابة فلزمها بهذا الحكم، وأنه حق لها أذاه إليها في الإيلاء كما يكون لو أدى إليها حقاً في مال أو غيره برئ منه.

أن يفى أو يطلق، فإذا كان الحاكم لا يقدر على الفية إلا به، فإذا امتنع قدر على الطلاق عليه ولزمه حكم الطلاق كما نأخذ منه كل شيء وجب عليه أن يعطيه من حد وقصاص ومال ويبيع وغيره إذا امتنع من أن يعطيه، وكما يشهد على طلاقه فيطلق عليه وهو تمتع من الطلاق جاحد له.

قال: وإن قال أنا أصبتها، ثم جبّ قبل أربعة أشهر فلها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه.

وإن قال أنا أصبتها فعرض له مكانه مرض يمنح الإصابة قلنا في بلسانك ومتى أمكنك أن تصيها وقتنا؛ فإن أصبتها وإلا فرقنا بينك وبينها.

ولو كان المرض عارضاً لها حتى لا يقدر على أن يجامع مثلها لم يكن عليه سبيل ما كانت مريضة، فإذا قدر على جماع مثلها وقتناه حتى يفى أو يطلق.

قال: ولو وقفناه فحاضت لم يكن عليه شيء حتى تطهر، فإذا طهرت قيل له: أصب أو طلق.

قال: ولو أنها سألت الوقف فوقف فهرت منه أو أقرت بالامتناع منه لم يكن عليه الإيلاء حتى تحضر وتخلي بينه وبين نفسها، فإذا فعلت، فإذا فاء وإلا طلق أو طلق عليه، ولو أنها طلبت الوقف فوقف لها فأحرمت مكانها بإذنه أو بغير إذنه، فلم يأمرها بإحلال لم يكن عليه طلاق حتى تحل، ثم يوقف فإما أن يفى، وإما أن يطلق، وهكذا لو ارتدت عن الإسلام لم يكن عليه طلاق حتى ترجع إلى الإسلام في العدة، فإذا رجعت قيل له: فنى أو طلق، وإن لم ترجع حتى تنقضي العدة بانت منه بالردّ ومضي العدة.

قال: وإذا كان منع الجماع من قبلها بعد مضي الأربعة الأشهر قبل الوقف أو معه لم يكن لها على الزوج سبيل حتى يذهب منع الجماع من قبلها، ثم يوقف مكانه؛ لأن الأربعة الأشهر قد مضت، وإذا كان منع الجماع من قبلها في الأربعة الأشهر بشيء محدّد غير الحيض الذي خلقه الله عز وجل فيها، ثم أبيع الجماع من قبلها أجل من يوم أبيع أربعة أشهر كما جعل الله تبارك وتعالى له أربعة أشهر متتابعة، فإذا لم تكمل له حتى يمضي حكمها استؤنفت له متتابعة كما جعلت له أولاً.

قال: ولو كان آلى منها، ثم ارتد عن الإسلام في الأربعة الأشهر أو ارتدت أو طلقها أو خالها، ثم راجعها أو رجعت المرتدّ منهما إلى الإسلام في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حلّ له الفرج بالمراجعة أو النكاح أو رجوع المرتدّ منهما إلى الإسلام، ولا يشبه هذا الباب الأول؛ لأنها في هذا الباب صارت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والجس والجماع،

٩- طلاق المولي قبل الوقف وبعده

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أوقف المولي فطلق واحدة أو امتنع من الفيه بلا عذر فطلق عليه الحاكم واحدة فالتطبيقه تطليقة يملك فيها الزوج الرجعة في العدة، وإن راجعها في العدة فالرجعة ثابتة عليه والإيلاء قائم بحال ويؤجل أربعة أشهر من يوم راجعها، وذلك يوم يحل له فرجها بعد تحريره؛ فإن مضت أربعة أشهر وقفت لها، فإن طلقها أو امتنع من الفيه من غير عذر فطلق عليه فالطلاق يملك الرجعة.

وإن راجعها وهي في العدة فالرجعة ثابتة عليه؛ فإن مضت أربعة أشهر من يوم راجعها وقفت؛ فإن طلق أو لم يقض فطلق عليه، فقد مضى الطلاق ثلاثاً وسقط حكم الإيلاء؛ فإن نكحت زوجاً آخر وعادت إليه بنكاح بعد زوج لم يكن عليه حكم الإيلاء ومتى أصابها كفر.

قال الشافعي: وهذا معنى القرآن لا يخالفه؛ لأن الله تعالى جعل له إذا امتنع من الجماع يمين أجل أربعة أشهر، فلما طلق الأولى وراجع كانت اليمين قائمة كما كانت أولاً، فلم يميز أن يجعل له أجلاً إلا ما جعل الله عز وجل له، ثم هكذا في الثانية والثالثة.

وهكذا لو آلى منها، ثم طلقها واحدة أو اثنتين، ثم راجعها في العدة ما كانت لم تصر أولى بنفسها منه.

قال: وإذا طلقها؛ فكانت أملاك بنفسها منه بأن تنقضي عدتها أو يخالها أو يولي منها قبل أن يدخل بها، ثم يطلقها.

فإذا فعل هذا، ثم نكحها نكاحاً جديداً بعد العدة أو قبلها سقط حكم الإيلاء عنه، وإنما سقط حكم الإيلاء عنه بأنها قد صارت لو طلقها لم يقع عليها طلاقه، ولا يجوز أن يكون عليه حكم الإيلاء وهو لو أوقع الطلاق لم يقع.

وكذلك يكون بعد لو طلقها ثلاثاً بهذه العلة، ولو جاز أن تبين امرأة المولي منه حتى تصير أملاك بنفسها منه، ثم ينكحها فيعود عليه حكم الإيلاء إذا نكحها جازاً هذا بعد طلاق الثلاث وزوج غيره؛ لأن اليمين قائمة بعينها يكفر إذا أصابها وكانت قائمة قبل الزوج.

وهكذا الظاهر مثل الإيلاء لا يختلفان.

قال الربيع: والقول الثاني أنه يعود عليه الإيلاء ما بقي من طلاق الثلاث شيء.

قال الشافعي: وإذا بانئت امرأة المظهر منه، ولم يجسها بعد الظهار ساعة، ثم نكحها نكاحاً جديداً لم يعد عليه التظهار؛ لأنه لم يلزمه في الملك الذي تظهّر منها كفارة، ولو حبسها بعد التظهار

ساعة، ثم بانئت منه لزمه التظهار؛ لأنه قد عاد لما قال.

وكذلك لو ماتت في الوجهين معاً.

قال الشافعي: وإنما جعلت عليه الكفارة؛ لأنها يمين لزمته.

الا ترى أنه لو حلف لا يصيب غير امرأته فأصابها كانت عليه كفارة مع المائم بالزنا.

١٠- إيلاء الحر من الأمة والعبد من امرأته

وأهل الذمة والمشركون

قال الشافعي: وإيلاء الحر من امرأته الأمة والحرّة سواء؛ فإن آلى من امرأته وهي أمة، ثم اشتراها سقط الإيلاء بانفساخ النكاح؛ فإن خرجت من ملكه، ثم نكحها أمة أو حرّة لم يعد الإيلاء؛ لأن ملكه هذا غير الملك الذي آلى فيه، وهكذا العبد يولي من امرأته حرّة أو أمة فملكه سقط بانفساخ النكاح؛ فإن عتق فنكحها أو خرج من ملكها فنكحها لم يعد الإيلاء، ولو أن الحر المشتري لامرأته الأمة بعد الإيلاء منها أصابها بالملك كفر إذا كانت يمينه والله لا أقربك، وإن لم يصبها لم يكن عليه وقف إذا كانت إصابته بالملك كما لو آلى من أمته لم يكن مولياً؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما جعل الإيلاء من الأزواج؛ فإن خرجت من ملكه، ثم نكحها لم يعد عليه الإيلاء؛ لأنه قد حث به مرة، ولو كان قد قال لها والله لا أقربك وأنت زوجة لي، ثم ملكها فأصابها بالملك لم يحث ومتى نكحها نكاحاً جديداً غير النكاح الذي آلى فيه لم يعد عليه الإيلاء، وهكذا العبد يولي من امرأته، ثم تملكه، ثم ينكحها، وهكذا لو كانت امرأة أحدهما أمة فارتدت فانسخ النكاح، ثم نكحته بعد لا يعود الإيلاء إذا حرم عليه نكاحها؛ لأن هذا غير النكاح الذي آلى منه.

قال: وإذا حلف العبد بالله أو بما لزمه فيه يمين من تبرّر كأن مولياً، وإن حلف بكل شيء له في سبيل الله أو بعق عماليكه أو صدقة شيء من ماله لم يكن مولياً؛ لأنه لا يملك شيئاً.

وكذلك المدبر والمكاتب، ولو حلف المعتق بعضه بصدقة شيء من ماله لزمه الإيلاء؛ لأن له ما كسب في يومه.

قال الشافعي: والذمي كالسليم فيما يلزمه من الإيلاء إذا حاكم إلينا؛ لأن الإيلاء يمين يلزمه وطلاقه كطلاق المسلم.

وكذلك يلزمه من اليمين ما يلزم المسلمين.

الا ترى أنه لو اعتق عبده أو أصاب امرأته ألزمناه الإيلاء؛ لأن العتق حق لغيره، وإن لم يؤجر فيه، وإن اعتق عبده تبرراً ألزمناه، وإن لم يؤجر فيه في حاله تلك فكذلك ما سواه وفرض الله عز وجل على العباد واحداً.

فإن قيل هو إن تصدق على المساكين لم يكفر عنه؟

قيل: وهكذا إن حد في زنا لم يكفر بالحد عنه والحدود للمسلمين كفارة للذنوب ونحن نحده إذا زنى وإنا راضياً بحكمنا، وحكم الله عز وجل على العباد واحد، وإنما حددناه؛ لأن رسول الله ﷺ رجم يهوديين زنيا بما أمره الله تعالى به أن يحكم بينهم بما أنزل الله.

١١ - الإيلاء بالأسنة

قال الشافعي: إذا كان لسان الرجل غير لسان العرب فآلى بلسانه فهو مول، وإذا تكلم بلسانه بكلمة تحتل الإيلاء وغيره كان كالعربي يتكلم بالكلمة وتحتل معنيين ليس ظاهرهما الإيلاء فيسأل؛ فإن قال أردت الإيلاء فهو مول، وإن قال: لم أرد الإيلاء فالقول قوله مع يمينه إن طلبته امرأته، وإن كان عريباً يتكلم بالسنّة العجم أو بعضها فآلى فآلى لسان منها آلى به فهو مول.

وإن قال: لم أرد الإيلاء دين فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يدين في الحكم.

وإن كان عريباً لا يتكلم بأعجمية فتكلم بإيلاء ببعض السنّة العجم، فقال: ما عرف ما قلت: وما أردت إيلاء فالقول قوله مع يمينه.

وليس حاله كحال الرجل يعرف بأنه يتكلم بلسان من ألسنة العجم ويعقله.

وهكذا الأعجمي يولي بالعربية إذا كان يعرف الإيلاء بالعربية لم يصدق في الحكم على أن يقول لم أرد إيلاء، ولكن سبقي لساني لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى.

١٢ - إيلاء الخصي غير المحبوب والمحبوب

قال الشافعي رحمه الله: وإذا آلى الخصي غير المحبوب مع امرأته فهو كغير الخصي، وهكذا لو كان محبوباً قد بقي له ما يبلغ به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى تغيب حشفته كان كغير الخصي في جميع أحكامه.

وإذا آلى الخصي المحبوب من امرأته قيل له: فم بلسانك لا شيء عليه غيره؛ لأنه ممن لا يجامع مثله، وإنما ألقي الجماع وهو ممن لا جماع عليه.

قال: ولو تزوج رجل امرأة، ثم آلى منها، ثم خصي، ولم يجب كان كالफल، ولو جب كان لها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه؛ فإن اختارت المقام معه قيل له: إذا طلبت الوقت، ففء بلسانك؛ لأنه ممن لا يجامع.

قال الربيع: إن اختارت فراقه فآلذي أعرف للشافعي أنه يفرق بينهما، وإن اختارت المقام معه فآلذي أعرف للشافعي أن امرأة العنّين إذا اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون لها خيار ثانية والمحبوب عندي مثله.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا آلى العنّين من امرأته أجل سنّة، ثم خیرت إلا أن يطلقها عند الأربعة الأشهر؛ فإن طلقها، ثم راجعها في العدوّ عاد الإيلاء عليه وخیرت عند السنّة في المقام معه أو فراقه.

١٣ - إيلاء الرجل مواراً

قال الشافعي: وإذا آلى الرجل من امرأته، فلما مضى شهران أو أكثر أو أقل آلى منها مرة أخرى وقف عند الأربعة الأشهر الأولى فإذا أن يفيء، وأما أن يطلق؛ فإن فاء حنث في اليمين الأولى واليمين الثانية، ولم يعد عليه الإيلاء؛ لأنه قد حنث في اليمينين معاً، وإن أراد باليمين الثانية الأولى فكفارة واحدة، وإن أراد يميناً عليه غيرها فاحبب لي أن لو يكفر كفارتين، وقد قيل كفارة واحدة تجزئه؛ لأنهما يمينان في شيء واحد.

وهكذا لو آلى منها، فلما مضت أربعة أشهر آلى ثانية قبل يوقف أو يطلق، ولكنه لو آلى فوقف فطلق طلاقاً يملك الرجعة، ثم آلى في العدوّ، ثم راجع أو فاء، ثم آلى إيلاء آخر كان عليه إيلاء مستقبل.

قال: وإذا آلى الرجل من امرأته فحيل بينه وبينها بأمر ليس من قبله قبل أن يكمل أربعة أشهر، ثم قدر عليها استؤنفت له أربعة أشهر كما جعل الله عز وجل له أربعة أشهر متتابعة، فإذا لم يتكمل له حتى يمضي حكمها استؤنفت له متتابعة كما جعلت له أولاً. وذلك مثل أن تحبس، فلا يقدر عليها. ومثل أن يكون آلى منها صبيّة لا يقدر على جماعها بحال أو مضنة من مرض لا يقدر على جماعها بحال، وإذا صارتا في حد من يجامع مثله وقف لهما بعد أربعة أشهر من يوم يقدر على جماعهما؛ فإن فاء وإلا طلق، وإن أبى طلق عليه قال (، وإن كانت مريضة يقدر على جماعها بحال أو صبيّة يجامع مثلها فهي كالصحيحة البالغ، وسواء آلى من بكر أو ثيب ولا فينة في البكر إلا بنهاية العذرة ولا في الثيب إلا بمغيب الحشفة، وإذا كان الحبس عن الجماع في الأربعة الأشهر لا بسبب المرأة ولا منها ولا أنها حرمت عليه كما تحرم الأجنبية إلا بحال يحدثها بالإيلاء له لازم، ولا يزاؤ على أربعة أشهر شيئاً، فإذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق أو يفيء فيء جماع أو فيء معذور، وذلك مثل أن يؤلف فيمرض هو أربعة أشهر، فإذا مضت وقف؛ فإن كان يقدر على الجماع بحال، فلا فيء له إلا فيء

الجماع، وإن كان لا يقدرُ عليه فاءً بلسانه ومثلُ أن يؤثِّرَ فيحبسَ أو يؤثِّرَ وهو محبوسٌ، فإذا مضت أربعة أشهر وهو يقدرُ على الجماع بحال فاءً أو طلقَ، وإن لم يقدر على الجماع بحال للحبسِ فاءً بلسانه.

قال الشافعي رحمه الله: ومن.

قلت له: فم بلسانك، فإذا قدر على الجماع بحال وقفته مكانه؛ فإن فاءً وإلا طلقَ أو طلقَ عليه ولا أوجله إلى أجلٍ الصحيح إذا وقفته بعد أربعة أشهر.

قال: وإذا آلى فغلبَ على عقله، فإذا مضت أربعة أشهر لم يوقف حتى يرجع إليه عقله؛ فإن عقلَ بعدَ الأربعة الأشهر وقفَ مكانه فإنما أن يفيء، وإما أن يطلقَ، وإذا آلى الرجلُ من امرأته، ثم أحرمَ قيلَ له: إذا مضت أربعة أشهر؛ فإن فئت فسدَ إحرامك وخرجت من حكم الإيلاء، وإن لم تفعِ طلقَ عليك؛ لأنك أحدثت منعَ الجماع، وإن آلى، ثم تظاهر وهو يجحد الكفارة، فإذا مضت أربعة أشهر وقفَ فقيلَ له أنتِ أدخلت منعَ الجماع على نفسك؛ فإن فئت فانت عاصي بالإصابة وأنت متظاهرة، وليس لك أن تطأ قبل الكفارة، وإن لم تفعِ فطلقِ أو يطلقِ عليك، وهكذا لو تظاهرت، ثم آلى؛ لأن ذلك كله جاء منه لا منها، ولم تحرم عليه بالتظاهر حرمة الأجنبية.

١٤ - اختلاف الزوجين في الإصابة

قال الشافعي رحمه الله: وإذا وقفنا المولي، فقال: قد أصبتها، وقالت: لم يصبيني؛ فإن كانت ثيباً فالقولُ قوله مع يمينه؛ لأنها تدعي ما تكونُ به الفرقة التي هي إليه، وإن كانت بكرًا أريها النساء؛ فإن قلن هي بكرٌ فالقولُ قولها مع يمينها، وإذا قالت: قد أصابني، وإنما أدخله بيده حتى غيب الحشفة فذلك فيء إن صدقها.

قال الربيع: وإن غلبته على نفسه حتى أدخلته بيدها، فقد فاءً وسقط عنه الإيلاء ولا كفارة عليه؛ لأنه مكره.

قال الشافعي: وإن وقف؛ لأنها سألت وقفه فادعى إصابتها في الأربعة الأشهر وانكرت فالقولُ فيها كالقول إذا وقفناه بعد أربعة أشهر يصدق إن كانت ثيباً وتصدق هي إن كانت بكرًا.

بالضّرار كما يأتهم لو آلى أقلّ من أربعة أشهر يريد ضراراً، ولا يحكم عليه حكم الإيلاء بالضّرار ويأثم لو تركها النّهر بلا عيّن يريد ضراراً، ولا يحكم عليه حكم الإيلاء، ولا يحال حكم عمّا أنزل الله تبارك وتعالى فيه.

٦٣- كتاب الظهار

١- من يجب عليه الظهار، ومن لا يجب

عليه

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلِنَنَّهُمْ وَلِنَنَّهُمْ يَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنْ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾.

قال الشافعي: فكلّ زوج جاز طلاقه وجرى عليه الحكم من بالغ غير مغلوب على عقله وقع عليه الظهار سواء كان حرّاً أو عبداً أو من لم تكمل فيه الحرية أو ذميّاً من قبل أن أصل الظهار كان طلاق الجاهليّة فحكم الله تعالى فيه بالكفارة فحرّم الجماع على المتظاهر بتحريمه للظهار حتّى يكفر، وكلّ هؤلاء ممن يلزمه الطلاق ويحرّم عليه الجماع بتحريمه إذا كانوا بالغين غير مغلوبين على عقولهم.

قال: وظهار كلّ واحدٍ من هؤلاء يقع على زوجته دخل بها أو لم يدخل بها صغيرة كانت أو كبيرة محلّ جماعها ويقدر عليه أو لا محلّ، ولا يقدر عليه بأن تكون حائضاً أو عمره أو رققاء أو صغيرة لا يجامع مثلها أو خارجة من هذا كلّ.

قال: ولو تظاهر من امرأته وهي أمة، ثمّ اشتراها فسد النكاح والظهار بحاله لا يقربها حتّى يكفر من قبل أن الظهار لزومه وهي زوجة؛ وإذا تظاهر السكوان لزومه الظهار.

فأمّا المغلوب على عقله بغير سكر، فلا يلزمه، وإذا تظاهر الآخرس وهو يعقل الإشارة أو الكتابة لزومه الظهار، وإذا تظاهر من امرأته، ثمّ قال لامرأة له أخرى قد أشركت معها أو قال أنتِ مثلها أو ما أشبه هذا يريد به الظهار، فإنّ عليه فيها مثل ما عليه في التي تظاهر منها وهو ظهار؛ فإن لم يرد به ظهاراً ولا تحريماً فليس بظهار ولا شيء عليه، وإذا قال لامرأة له أنتِ عليّ كظهر أمي إن شاء الله فليس بظهار، ولو قال: إن شاء الله فلاّن فليس بظهار حتّى يعلم أن فلاّن قد شاء، وإذا تظاهر الرجل من امرأته، ثمّ تركها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا إيلاء عليه يوقف له؛ لأنّ الله تعالى قد حكم في الظهار غير حكمه في الإيلاء، فلا يكون المتظاهر مولياً ولا المولي متظاهراً بأحد القولين، ولا يكون عليه بأحدهما إلا أتيهما جعل على نفسه؛ لأنّه مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظهار عاص لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالإيلاء، وسواء كان مضاراً بالظهار أو غير مضار إلا أنّه يأتهم

٢- الظهار

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكُمْ تَوْعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾.

قال الشافعي: سمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهليّة كانوا يطلقون بثلاثة الظهار والإيلاء والطلاق فأقرّ الله تعالى الطلاق طلاقاً وحكم في الإيلاء بأن أمهل المولي أربعة أشهر، ثمّ جعل عليه أن يفى أو يطلق وحكم في الظهار بالكفارة، فإذا تظاهر الرجل من امرأته يريد طلاقها أو يريد تحريمها بلا طلاق، فلا يقع به طلاق محال وهو متظاهر.

وكذلك إن تكلم بالظهار، ولا ينوي شيئاً فهو متظاهر؛ لأنّه متكلم بالظهار ويلزمه الظهار من لزمه الطلاق ويسقط عنه سقط عنه، وإذا تظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها فهو متظاهر، وإذا طلقها؛ فكان لا يملك رجعتها في العدة، ثمّ تظاهر منها لم يلزمه الظهار، وإذا طلق امرأته؛ فكان يملك رجعة إحداهما، ولا يملك رجعة الأخرى فظاهر منهما في كلمة واحدة لزومه الظهار من التي يملك رجعتها ويسقط عنه من التي لا يملك رجعتها.

قال الشافعي: وإذا تظاهر من أمّه أم ولد كانت أو غير أم ولد لم يلزمه الظهار؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، وليست من نسائه، ولا يلزمه الإيلاء ولا الطلاق فيما لا يلزمه الظهار.

وكذلك قال الله تبارك وتعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾، فلو آلى من أمّه لم يلزمه الإيلاء.

وكذلك قال: ﴿وَالَّذِينَ يُزَوِّجُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾، وليست من الأزواج، فلو رماها لم يلتمن؛ لأنّا عقلنا عن الله عزّ وجلّ أنّها ليست من نسائنا، وإنما نساؤنا أزواجنا، ولو جاز أن يلزم واحداً من هذه الأحكام لزما كليهما؛ لأنّ ذكر الله عزّ وجلّ لها واحداً.

٣- ما يكون ظهاراً، وما لا يكون

قال الشافعي رحمه الله: والظهار أن يقول الرجل لامرأته

وإن قال أنت علي كظهر أبي أو ابني لم يكن ظهاراً من قبل أن ما يقع على النساء من تحريم وتحليل لا يقع على الرجال. قال: وإن قالت امرأة رجل له أنت علي كظهر أبي أو أمي لم يكن ظهاراً ولا عليها كفارة من قبل أنه ليس لها أن توقع التحريم على رجل إنما للرجل أن يوقعه عليها.

قال الشافعي: ويلزم الظهار من الأزواج من لزمه الطلاق ويلزم بما يلزم به الطلاق من الحنث؛ لأن فيه تحريماً للمرأة حتى يكفر، فإذا قال لامرأته إن دخلت الدار فانت علي كظهر أمي فدخلت الدار كان مظاهراً حين دخلت.

وكذلك إن قال: إن قدم فلان أو نكحت فلانة.

ولو قال لامرأة لم ينكحها إذا نكحتك فانت علي كظهر أمي فنكحها لم يكن مظاهراً؛ لأنه لو قال في تلك الحال أنت علي كظهر أمي لم يكن مظاهراً؛ لأنه إنما يقع التحريم من النساء على من حل، ثم حرم قائماً من لم يحل، فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم؛ لأنه محرم، فلا معنى للتحريم في التحريم؛ لأنه في الحالين قبل التحريم وبعده محرم بتحريم.

قال الشافعي: ويروى مثل معنى ما قلت عن النبي ﷺ، ثم عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيرهم وهو القياس.

وإذا قال أنت علي كظهر أمي يريد طلاقاً واحداً أو ثلاثاً أو طلاقاً بلا تية عدل لم يكن طلاقاً لما وصفت من حكم الله عز وجل في الظهار، وإن بينا في حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا ما ينسب للطلاق مما ليس لله تبارك وتعالى فيه نص حكم ولا لرسول الله ﷺ، وما كان خارجاً من هذا مما يشبه الطلاق، فإنما يكون قياساً على الطلاق إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كظهر أمي يريد الظهار فهي طالق ولا ظهار عليه؛ لأنه صرح بالطلاق، ولم يكن لكظهر أمي معنى إلا أنك حرام بالطلاق وكظهر أمي محال لا معنى له فلزمه الطلاق وسقط الظهار، وهكذا إن قال أنت علي حرام كظهر أمي يريد الطلاق فهو طلاق، وإن لم يرد الطلاق فهو مظاهراً.

وإن قال لامرأته أنت علي حرام كظهر أمي، ثم قال لأخري من نسائه قد أشركتك معها أو أنت كهي أو أنت شريكها أو ما أشبه هذا لا يريد به ظهاراً بل يلزمه ظهار؛ لأنها تكون شريكها ومعها ومثلها في أنها زوجة له كهي وعاصية له كهي ومطبعة له كهي، وما أشبه هذا مما ليس بظهار.

قال: وإذا تظاهر الرجل من أربع نسوة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء وعليه في كل واحدة منهن كفارة؛ لأن التظاهر تحريم لكل واحدة منهن لا تحل له بعد حتى يكفر كما

أنت علي كظهر أمي، فإذا قال لها أنت مني كظهر أمي أو أنت معي أو ما أشبه هذا كظهر أمي فهو ظهار.

وكذلك لو قال لها فرجك أو رأسك أو بدنك أو ظهرك أو جلدك أو يدك أو رجلك علي كظهر أمي كان هذا ظهاراً.

وكذلك لو قال أنت أو بدنك علي كظهر أمي أو كبدن أمي أو كراس أمي أو كيدنها أو كرجلها كان هذا ظهاراً؛ لأن التلذذ بكل أمه محرم عليه كتلذذ بظهرها.

قال: وإذا قال لامرأته أنت علي كظهر أختي أو كظهر امرأة محرمة عليه من نسب أو رضاع قامت في ذلك مقام الأم.

أما الرحم، فإن ما يحرم عليه من أمه يحرم عليه منها، وأما الرضاع، فإن النبي ﷺ قال: يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ الرُّضَاعَ مَقَامَ النَّسَبِ، فلم يميز أن يفرق بينهما.

قال الربيع: معنى قول الشافعي إن الله عز وجل نسب الظهار إلى الأم، فقال عز وجل ﴿الَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ فكل ما كان محرماً على المرأة كما تحرم الأم فظاهر من امرأتها فأنسبه إلى من تحرم عليه كحرمة الأم لزمه الظهار، ولك مثل أن يقول أنت علي كظهر أختي، ولم تزل أختة محرمة عليه لم تحل له قط؛ فكان بذلك مظاهراً.

قال الربيع: فإن قال أنت علي كظهر أجنبية لم يكن مظاهراً من قبل أن الأجنبية، وإن كانت في هذا الوقت محرمة فهي تحل له لو تزوجها والأم لم تكن حلالاً قط له ولا تكون حلالاً أبداً.

فإن قال أنت علي كظهر أختي من الرضاغة؛ فإن كانت قد ولدت قبل أن ترضعه أمها، فقد كانت قبل أن يكون الرضاغ حلالاً له، ولا يكون مظاهراً بها، وليست مثل الأخت من النسب التي لم تكن حلالاً قط له وهذه قد كانت حلالاً له قبل أن ترضعه أمها؛ فإن كانت أمها قد أرضعته قبل أن تلدها فهذه لم تكن قط حلالاً له في حين؛ لأنها ولدتها بعد أن صار ابنها من الرضاغة.

قال الربيع: وكذلك امرأة أبيه، فإذا قال الرجل لامرأته أنت علي كظهر امرأة أبي.

فإن كان أبوه قد تزوجها قبل أن يولد فهو مظاهراً من قبل أنها لم تكن له حلالاً قط، ولم يولد إلا وهي حرام عليه، وإن كان قد ولد قبل أن يتزوجها أبوه، فقد كانت في حين حلالاً له، فلا يكون بها مظاهراً.

قال الشافعي رحمه الله: وإن قال أنت علي كظهر امرأة أبي أو امرأة ابني أو امرأة رجل سمّاه أو امرأة لا عنها أو امرأة طلقها ثلاثاً لم يكن ظهاراً من قبل أن هؤلاء قد كنّ وهنّ يحللن له.

يطلقهنّ معاً في كلمة واحدة أو بكلام متفرّق فسواءً وعليه في كلّ واحدةٍ منهنّ كفارة؛ لأنّ التّظاهر تحريم لكلّ واحدةٍ منهنّ لا تحلّ له بعدُ حتّى يكفّر كما يطلقهنّ معاً في كلمة واحدة أو كلام متفرّق فتكون كلّ واحدةٍ منهنّ طالقاً.

وإذا تظاهر الرجل من امرأته مرتين أو ثلاثاً أو أكثر يريد بكلّ واحدةٍ منهنّ ظهاراً غير صاحبه قبل أن يكفّر فعليه في كلّ تظاهر كفارة كما يكون عليه في كلّ تطليقة تطليقة؛ لأنّ التّظاهر طلاقٌ جعل المخرج منه كفارة.

ولو قالها متتابعة، فقال أردت ظهاراً واحداً كان واحداً كما يكون لو أراد طلاقاً واحداً وإيالة بكلمة واحدة.

وإذا تظاهر من امرأته، ثمّ كفّر، ثمّ تظاهر منها مرةً أخرى كفّر مرةً أخرى.

ولو قال لامرأته إذا تظاهرت من فلانة امرأة له أخرى فانت عليّ كظهر أمي فتظاهر منها كان من امرأته التي قال لها ذلك متظهاً.

ولو قال لامرأته إذا تظاهرت من فلانة امرأة أجنبية فانت عليّ كظهر أمي فتظاهر من الأجنبية لم يكن عليه ظهار؛ لأنّ ذلك ليس بظهار.

وكذلك لو قال لها إذا طلقتها فانت طالق فطلقها لم تكن امرأته طالقاً؛ لأنّه طلق غير زوجته.

قال: وإذا قال الرجل لامرأته انت عليّ أو عندي كأمي أو انت مثل أمي أو انت عدل أمي وأراد في الكرامة، فلا ظهار، وإن أراد ظهاراً فهو ظهار، وإن قال: لا نية لي فليس بظهار.

٤ - متى نوجب على المظاهر الكفارة

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ ﴿فَتَحْرِيرُ رَبَّةٍ﴾ الآية.

قال الشافعي: الذي علقت مما سمعت في ﴿يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ أنّ التّظاهر حرم عليه من امرأته بالظهار، فإذا انت عليه مدة بعد القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي يحرم به ولا شيء يكون له مخرج من أن تحرم عليه به، فقد وجب عليه كفارة الظهار كأنهم ينهبون إلى أنّه إذا أسلم ما حرم على نفسه أنّه حلال، فقد عاد لما قال فخالفة فاحلّ ما حرم.

ولا أعلم له معنى أولى به من هذا، ولم أعلم مخالفاً في أنّ عليه كفارة الظهار، وإن لم يعد بظهار آخر، فلم يجز أن يقال: لا لما لم أعلم مخالفاً في أنّه ليس بمعنى الآية.

وإذا حبس المتظاهر امرأته بعد الظهار قدر ما يمكنه أن يطلقها، ولم يطلقها فكفارة الظهار له لازمة.

ولو طلقها بعد ذلك أو لاعنها فحرمت عليه على الأبد لزمته كفارة الظهار.

وكذلك لو مات أو ارتدت فقتلت على الرّدة.

ومعنى قول الله تعالى ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ وقت لأن يؤدّي ما أوجب عليه من الكفارة فيها قبل المماسّة، فإذا كانت المماسّة قبل الكفارة فذهب الوقت لم تبطل الكفارة، ولم يزد عليه فيها كما يقال له أنّ الصلاة في وقت كذا وقيل وقت كذا فيذهب الوقت فيؤدّيها؛ لأنّها فرض عليه، فإذا لم يؤدّها في الوقت أذاها قضاء بعده، ولا يقال له زد فيها لنهاب الوقت قبل أن تؤدّيها.

قال: وهكذا لو كانت امرأته معه فاصابها قبل أن يكفّر واحدة من الكفارات أو كفّر بالصوم فاصاب في ليل الصوم لم يتنقض صومه ومضى على الكفارة.

ولو تظاهر منها، ثمّ مات مكانه أو ماتت مكانها قبل أن يمكنه أن يطلق لم يكن عليه ظهار، ولو تظاهر منها فاتبع التّظاهر طلاقاً حلّ له بعده قبل زوج له عليها فيه الرجعة أو لا رجعة له لم يكن عليه بعد الطلاق كفارة؛ لأنّه اتبعها الطلاق مكانه؛ فإن راجعها في العدة فعليه الكفارة في التي يملك رجعتها، ولو طلقها ساعة نكحها؛ لأنّ مراجعتها بعد الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها.

ولو تظاهر منها، ثمّ اتبعها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة، ثمّ نكحها لم تكن عليه كفارة؛ لأنّ هذا ملك غير الملك الأول الذي كان فيه الظهار.

الا ترى أنّه لو تظاهر منها بعد طلاق لا يملك فيه الرجعة لم يكن فيه متظهاً.

ولو طلقها ثلاثاً أو طلاقاً لا حلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره سقط عنه الظهار، ولو نكحها بعد زوج لم يكن متظهاً لما وصفت، وبأن طلاق ذلك الملك قد مضى وحرمت، ثمّ نكحها؛ فكانت مستأنفة حكمها حكم من لم تنكح قطّ إذا سقط الطلاق سقط ما كان في حكمه وأقل من ظهار وإيلاء، ولو تظاهر منها، ثمّ لاعنها مكانه بلا فصل كانت فرقة لها يفرق بينهما وسقط الظهار، ولو حبسها بعد الظهار قدر ما يمكنه اللعان، فلم يلاعن كانت عليه كفارة الظهار لاعتن أو لم لا يلاعن، وإذا تظاهر المسلم من امرأته، ثمّ ارتد أو ارتدت مع الظهار؛ فإن عاد المرتدّ منهما إلى الإسلام في العدة فحبسها قدر ما يمكنه الطلاق لزمه الظهار، وإن طلقها مع عودة المرتدّ منهما إلى الإسلام أو لم يعد المرتدّ منهما إلى الإسلام، فلا ظهار عليه إلا أن يتنكحها قبل أن تبين منه بثلاث

من الشهادات إن شاء الله تعالى على مثل معنى ما شرط، وإنما رد الله عز ذكره أموال المسلمين على المسلمين لا على المشركين فمن أعتق في ظهار غير مؤمنة، فلا يجزئه وعليه أن يعود فيعتق مؤمنة قال وأحب إلي أن لا يعتق إلا بالغة مؤمنة؛ فإن كانت أعجمية فوصفت الإسلام أجزائه.

١٩٠٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَامَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تَوْعَى غَمًّا لِي فَجَنَيْتُهَا وَقَدَّزْتُ شاةً مِنَ الْغَنَمِ فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا، فَقَالَتْ أَكَلْتُهَا الذُّبُّ فَأَمِغَتْ عَلَيْهَا وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا وَعَلَيَّ رَقَبَةٌ أَفَاعِقُهَا؟

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ اللَّهُ؟

فَقَالَتْ فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: مَنْ أَنَا؟

فَقَالَتْ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ فَأَعْتَقَهَا، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْحَكَمِ أُمُيَّةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كُنَّا نَأْتِي الْكُهَانَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَأْتُوا الْكُهَانَ، فَقَالَ عُمَرُ، وَكُنَّا نَنْتَقِرُ، فَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُهُ أَحَدُكُمْ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَصُدُّكُمْ. [أخرجه من حديث معاوية بن الحكم: مسلم (٥٣٧)، أبو داود (٩٣٠)، السائي (١٥٠١/٣)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: اسم الرجل معاوية بن الحكم كذلك روى الزهري ويحيى بن أبي كثير.

قال الشافعي: وإذا أعتق صبيّة أحد أبويها مؤمنة أجزأت عنه إن شاء الله تعالى؛ لأننا نصلي عليها ونورثها ونحكم لها حكم الإيمان، وإن أعتق مرتدة عن الإسلام لم تجزئ، ولو رجعت بعد عتقها إلى الإسلام؛ لأنه أعتقها وهي غير مؤمنة، وإن ولدت خرساء على الإيمان وكانت تشرب به وتصلّي أجزأت عنه إن شاء الله تعالى، وإن جاءتنا من بلاد الشرك مملوكة خرساء فأشارت بالإيمان وصلت وكانت إشارتها تعقل فأعتقها أجزأت إن شاء الله تعالى وأحب إلي أن لا يعتقها إلا أن لا تتكلم بالإيمان، وإن سبيت صبيّة مع أبويها كافرين ففعلت: ووصفت الإسلام إلا أنها لم تبلغ فأعتقها عن ظهاره لم تجزئ حتى تصف الإسلام بعد البلوغ، فإذا فعلت فأعتقها أجزأت عنه، وإذا وصفت الإسلام بعد البلوغ فأعتقها مكانه أجزأت عنه، ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وتبّرأ عما خالف الإسلام من دين، فإذا فعلت فهذا كمال وصف الإسلام وأحب إلي لو امتحنها

فيعود عليه الظهار، وإذا تظاهر الرجل من امرأته وهي أمّة، ثم عتقت فاختارت فراقه فالظهار لازم له؛ لأنه حبسها بعد الظهار مدة يمكنه فيها الطلاق، ولو تظاهر منها وهي أمّة، فلم يكفر حتى اشتراها لم يكن له؛ لأنه حبسها بعد الظهار مدة يمكنه فيها الطلاق، ولو تظاهر منها وهي أمّة، فلم يكفر حتى اشتراها لم يكن له أن يقربها حتى يكفر؛ لأن كفارة الظهار لزمته وهي أمّة زوجة، وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي إن شاء الله لم يكن ظهاراً، وإن قال: إن شاء فلان لم يكن ظهاراً حتى يشاء فلان.

وكذلك إن شئت، فلم تشأ فليس بظهار، وإن شاءت فظهار، وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي والله لا أقربك أو قال والله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فهو مول متظاهر يؤمر بأن يكفر للظهار من ساعته ويقال له: إن قدمت الفينة قبل الأربعة الأشهر فهو خير لك، وإن فنت كنت خارجاً بها من حكم الإيلاء وعاصياً إن قدمت قبل كفارة الظهار؛ فإن أخرتها إلى أن تمضي أربعة أشهر فسألت امرأتك أن توقف للإيلاء وقفت؛ فإن فنت خرجت من الإيلاء، وإن لم تنع قيل لك طلق وإلا طلقنا عليك، ثم هكذا كلما راجعت في العدة فمضت أربعة أشهر توقف كما يوقف من لا ظهار عليه من قبل أن الحيس عن الجماع جاء من قبلك بأمر أدخلته على نفسك قدمت الإيلاء قبل الظهار أو الظهار أكثر ثم يمكنك ذلك؛ فإن كنت مريضاً، ففيناك باللسان، وإن قلت أصوم قلنا ذلك شهران، وإنما أمرت بعد الأشهر بأن تقي أو تطلق، ولا يجوز أن تجعل لك سنة؛ فإن قال أمهلي بالعتق والإطعام، قيل ما أمهلك به إلا ما أمهلك إذا لم يكن عليك ظهار والفينة في اليوم، وما أشبهه.

٥- باب عتق المؤمنة في الظهار

قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا وجبت كفارة الظهار على الرجل وهو واحد لرقبة أو ثمنها لم يجزئ فيها إلا تحرير رقبة ولا تجزئه رقبة على غير دين الإسلام؛ لأن الله عز وجل يقول في القتل ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾.

وكان شرط الله تعالى في رقبة القتل إذا كانت كفارة كالذليل، والله تعالى أعلم، على أن لا يجزئ رقبة في الكفارة إلا مؤمنة كما شرط الله عز وجل العدل في الشهادة في موضعين وأطلق الشهود في ثلاثة مواضع، فلما كانت شهادة كلها اكتفينا بشرط الله عز وجل فيما شرط فيه واستدللنا على أن ما أطلق

بالإقرار بالبعث بعد الموت، وما أشبهه.

٦ - من يجزئ من الرقاب إذا اعتق، ومن لا

يجزئ

قال الشافعي رحمه الله: لا يجزئ في ظهار ولا رقبة واجبة رقبة تشتري بشرط أن تعتق؛ لأن ذلك يضع من ثمنها، ولا يجزئ فيها مكاتب أدى من غومه شيئاً أو لم يؤد؛ لأنه منسوخ من بيعه، فإذا عجز المكاتب أو اختار العجز فاعتق بعد عجزه أو اختياره العجز أجزأه ولا تجزئ أم الولد في قول من لا يبيعهما وتجزئ في قول من يرى للسيّد بيعهما ويجزئ المذنب؛ لأنه يباع.

وكذلك يجزئ المعتق إلى أجل، وإن اعتق عبداً له مرهوناً أو جانباً جنباً فأدى الرهن أو الجنبية أجزأ عنه، وإن اعتق ما في بطن أمته عن ظهاره أو رقبة لزمته، ثم ولدته تاماً لم يجره؛ لأنه اعتقه، ولا يدرى أيكون أو لا يكون، ولا يجزئ من العتق إلا عتق من صار إلى الذنب، وإن اعتق عبداً له غائباً فأنبت أنه كان حياً يوم وقع العتق أجزأ عنه، وإن لم يثبت ذلك لم يجزئ عنه؛ لأنه على غير يقين من أنه اعتق؛ لأن العتق لا يكون إلا لحياً، وإن وجبت عليه رقبة فاشتري من يعتق عليه عتق عليه إذا ملكه، وكان عتقه وصمته سواء ساعة يملكه يعتق عليه، ولا يجره عتقه وبأي وجه ملك عبداً له يثبت له عليه الرق فاعتقه بعد الملك أجزأ عنه، ولو كان عبداً بين رجلين فاعتقه أحدهما وهو موسر ينوي أن يكون حراً عن ظهاره أجزأه من قبل أنه لم يكن لشريكه أن يعتق رقبة تامّة عن ظهاره، ولو كان قال لعميل أو لوكم يدخل هذه الدار فهو حر، ثم أمر أحدهم أن يدخل الدار ونوى أن يعتق بالحنث عن ظهاره لم يجره إذا دخل الدار فعتق عليه؛ لأنه يعتق بالحنث بكل حال ومنع من بقي من رقيقه أن يعتق بحنث.

ولو قال له: رجل لك علي عشرة دنانير على أن تعتق عبدك فاعتقه عن ظهاره وأخذ العشرة لم يجره؛ لأنه أخذ عليه جعلاً، ولو أخذ الجعل وأعتقه، ثم رده لم يجره، ولو أبى الجعل أولاً، ثم أعتقه عن ظهاره أجزأه.

قال الشافعي: ولا يجره أن يعتق رقبة عن ظهاره ولا واجبه عليه إلا بنية يقدمها قبل العتق أو معه عن الواجب عليه، وجامع ذلك أن يقصد بالعتق قصد واجب لا أن يرسل بلا نية إرادة واجب ولا تطوع، ولو كان على رجل ظهار فاعتق عند رجل عبداً للمعتق بغير أمره لم يجره، وكان ولاؤه لسيده الذي أعتقه، ولو كان الذي عليه الظهار أعطاه شيئاً على أن يعتق عنه عبداً له بعينه أو لم يعطه فسأله أن يعتق عنه عبداً له بعينه فاعتقه أجزأه والولاء للذي عليه الظهار الذي اعتق عنه، وهذا منه كشراه

مقبوض أو هبة مقبوضة، وكما لو اشترى رجل من رجل عبداً، فلم يقبضه المشتري حتى يعتقه جاز عتقه، وكان ضمانته منه والعتق غيره عن الآخر؛ لأنه قصد به قصد واجب، ولو اعتق آخر عنهما أجزأ بهذا المعنى؛ لأنه قد استكمل عتق عبيدين ظهارين نصفاً بعد نصف قال: وإذا اعتق عبيدين عن ظهارين أو ظهار وقتل كل واحد منهما عن الكفارتين معاً جعل كل واحد منهما عن أيهما شاء، وإن لم يجعله أجزأاً معاً؛ لأنه قصد بهما قصد كفارتين وأجزأه بما وصفت أن كل واحد من الكفارتين قد اعتق فيها عبداً تاماً نصفاً عن واحد ونصفاً عن واحد، ثم أخرى نصفاً عن واحد ونصفاً عن واحد فأكمل فيها العتق وعتقه عن نفسه للظهار لزمه لا عن امرأته، فإذا قصد قصد الكفارة عن الظهار أجزأته، ولو اعتق عبيدين عن ظهار واحد فأراد أن يجعل أحدهما عن ظهاره الذي اعتق عنه والآخر عن ظهار عليه غيره لم يكن له ذلك؛ لأن عتقهما قد مضى لا ينوي به إلا أحد الظهارين فيجزئه ما نوى، ولا يجره ما لم ينو قال: ولو وجبت عليه رقبة فشك أن تكون عن ظهار أو قتل أو نذر فاعتق رقبة عن أيها كان عليه أجزأه؛ لأنه قصد بها قصد الواجب، ولم يخرج ما وجب عليه من نيته بالعتق، وإن اعتقها لا ينوي واحداً من الذي عليه لم يجره، وإن اعتقها عن قتل، ثم علم أن لم يكن عليه قتل أو ظهار، ثم علم أن لم يكن عليه ظهار فأراد أن يجعلها عن الذي عليه لم تجزئ عنه؛ لأنه أعتقها على نية شيء بعينه لم يجب عليه وأخرج الواجب عليه فاعتق عنه، ولا يجزئ عنه أن يصرف النية إلى غيره مما قد أخرجه من نيته في العتق، ولو اعتق جارية عن ظهاره واستثنى ما في بطنها أجزأت عنه، وما في بطنها حر، ولو أعتقها عن ظهار على أن تعطيه شيئاً لم يجره، ولو أبطل الشيء عنها بعد العتق لم يجره؛ لأنه أعتقها على جعل، وإن تركه، ولو كان قال لها اعتقك على كذا، فقالت نعم، ثم أبطل ذلك فاعتقها على غير جعل ينوي بها أن تعتق عن ظهاره أجزأته.

٧ - ما يجزئ من الرقاب الواجبة، وما لا

يجزئ

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾.

قال الشافعي: فكان ظاهر الآية أن كل رقبة مجزئة عمية وقطعاء ومعينة ما كان العيب إذا كانت فيه الحياة؛ لأنها رقبة وكانت الآية محتملة أن يكون أريد بها بعض الرقاب دون بعض قال: ولم أر أحداً ممن مضى من أهل العلم ولا حكلي في عنه ولا بقي خالف في أن من ذوات النقص من الرقاب ما لا يجزئ، فدل

وكذلك لو كان له ثمن مملوك كان عليه أن يشتري مملوكاً فيعتقه.

قال: فإن ترك أن يشتري به وهو واجد فأعسر كان له أن يصوم.

ولو وجبت عليه كفارة الظهار وهو معسر أو أعسر بعدها قبل أن يكفر، ثم أيسر قبل أن يدخل في الصوم كان عليه أن يعتق، ولم يكن له أن يصوم في حال هو فيها موسر.

قال الشافعي: وحكمه وقت مرضه في الكفارة حين يكفر كما حكمه في الصلاة حين يصلي بوضوء أو تيمم أو مريض أو صحيح.

قال الربيع: وقد قال مرة حكمه يوم بحث في الكفارة.

قال الشافعي: ولو كان عند الكفارة غير واجد فعرض عليه رجل أن يهب له عبداً أو أوصى له أو تصدق عليه به أو ملكه بأي وجه ما كان الملك لم يكن عليه قبوله، وكان له رده والاختيار له قبوله وعقته غير الميراث، فإذا ورثه لزمه، وكان عليه عتقه أو عتق غيره.

قال الشافعي: ولو اشتراه على ثبته أن يعتقه كان له أن يسترقه ويعتق غيره.

ولا يجب عليه عتق عبده اشتراه أبداً حتى يعتقه أو يوجب عتقه تبرراً.

قال الشافعي: فإذا كان له الصيام، فلم يدخل في الصيام حتى أيسر فعليه العتق.

وإن دخل فيه قبل أن يوسر، ثم أيسر كان له أن يمضي في الصيام.

والاختيار له أن يدع الصوم ويعتق كما يتيمم فتحل له الصلاة؛ فإن لم يدخل فيها حتى يجذ الماء لم يكن له أن يصلي حتى يتوضأ، وإن دخل فيها، ثم وجد الماء كان له أن يمضي في صلاته.

وإن قال لعبده له أنت حر الساعة عن الظهار إن تظهر به كان حرّاً الساعة، ولم يجره عن ظهار أن تظهره؛ لأنه اعتقه، ولم يجب عليه الظهار، ولم يكن لسببه منه.

وكذلك لو أطعم مساكين، فقال: هذا عن يمين إن حشنت بها، ولم يحلف، ولم يجب عليه الظهار، ولم يكن لسببه منه.

وكذلك لو أطعم مساكين، فقال: هذا عن يمين إن حشنت بها، ولم يحلف لم يجره؛ لأنه لم يكن بسبب من اليمين، والسبب أن يحلف، ثم يكفر قبل أن يبحث فيجزئه ذلك كما يكون له المال فيؤدي زكاته قبل أن يحول الحول فيجزئه؛ لأن بيده سبب ما تكون به الزكاة، ولو لم يكن بيده مال فيه زكاة فتصدق بدهام لم

ذلك على أن المراد من الرقاب بعضها دون بعض قال: ولم أعلم مخالفاً ممن مضى في أن من ذوات النقص ما يجزئ، فذلك ذلك على أن المراد من الرقاب بعضها دون بعض قال: ولم أعلم مخالفاً ممن مضى في أن من ذوات النقص ما يجزئ، فذلك ذلك على أن من ذوات العيب ما يجزئ، قال: ولم أر شيئاً أعدل في معنى ما ذهبوا إليه إلا ما أقول، والله تعالى أعلم، وجماعة أن الأغلب فيما يتخذ له الرقيق العمل، ولا يكون العمل تاماً حتى تكون يدا المملوك باطشتين ورجلاه ماشيتين، ويكون له بصر، وإن كان عيناً واحدة، ويكون يعقل، فإذا كان هكذا أجزأه، وإن كان أبكم أو أصم أو أحمق أو يمين ويفيق أو ضعيف البطش أو المشي أو أعور أو معيماً عيباً لا يضر بالعمل ضرراً يئناً وأنظر كل نقص كان في اليدين والرجلين؛ فإن كان يضر بالعمل ضرراً يئناً لم يجز عنه، وإن كان لا يضر به ضرراً يئناً أجزأه والذي يضر به ضرراً يئناً قطع أو شلل اليد كلها أو شلل الإبهام أو قطعها، وذلك في المسبحة والوسطى معاً، وكل واحدة منهما على الانفراد يئنة الضرر بالعمل والذي لا يضر ضرراً يئناً شلل الخنصر أو قطعها؛ فإن قطعت التي إلى جنبها من يدها أضر ذلك بالعمل، فلم يجز، وإن قطعت إحداهما من يده الأخرى من يده أخرى لم يضر بالعمل ضرراً يئناً، ثم اعتبر هذا في الرجلين على هذا المعنى واعتبره في البصر؛ فإن كان ذاهب إحدى العينين ضعيف الأخرى ضعفاً يضر بالعمل ضرراً يئناً لم يجز، وإن لم يكن يضر بالعمل ضرراً يئناً أجزأه، وسواء هذا في الذكر والأنثى والصغير والكبير وتجزئ الأنثى الرقعة والذكر المحبوب والخصي، وليس هذا من العمل بسبيل وتجزئ الرقاب مع كل عيب لا يضر بالعمل ضرراً يئناً والذي يفيق ويمين يجزئ، وإذا كان الجنون مطبقاً لم يجز وتجزئ المريض؛ لأنه قد يرجو أن يصح والصغير؛ لأنه قد يكبر، وإن لم يكبر، ولم يصح وسواء أي مريض ما كان ما لم يكن معضوباً عضباً لا يعمل معه عملاً تاماً أو قريباً من التمام كما وصفت.

٨- من له الكفارة بالصيام في الظهار

قال الله عز وجل ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ مِنْكُمْ تُوَظُّوْنَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾.

قال الشافعي: فإذا لم يجد المتظاهر رقبة يعتقها، وكان يطيق الصوم فعليه الصوم.

ومن كان له مسكن وخادم، وليس له مملوك غيره ولا ما يشتري به مملوكاً غيره كان له الصوم، ومن كان له مملوك غير خادمه ومسكن كان عليه أن يعتق.

يُجزئه؛ لأنّه لم يكن بسبب من زكاة.

أو قال: عن مال إن أفدته فوجبت عليّ فيه الزكاة، ثم أفاد مالا فيه زكاة لم يُجزئه؛ لأنّه لم يكن بسبب من زكاة.

٩- الكفارة بالصيام

قال الشافعي رحمه الله: ومن وجب عليه أن يصوم شهرين في الظهار لم يُجزئه إلا أن يكونا متتابعين كما قال الله عزّ ذكره ومتى أفطر من غير أو غير عذر فعليه أن يستأنف، ولا يعتدّ بما مضى من صومه.

وكذلك إن صام في الشهرين يوماً من الأيام التي نهى النبي ﷺ عنها وهي خمس يوم الفطر ويوم الأضحي وأيام منى الثلاث بعد النحر استأنف الصّوم بعد مضيهن، ولم يعتدّ بهن ولا بما كان قبلهن واعتدّ بما بعدهن ومتى دخل عليه شيء يفطره في يوم من صومه استأنف الصّوم حتى يأتي بالشهرين متتابعين ليس فيهما فطر.

وإذا صام بالأهلة صام هلالين، وإن كانا تسعة أو ثمانية وخمسين أو ستين يوماً.

وإذا صام بعد مضي يوم من الهلال أو أكثر صام بالعدد الشهر الأوّل وبالهلال الشهر الثاني، ثم أكمل على العدد الأوّل بتمام ثلاثين يوماً.

قال: ولو صام شهرين متتابعين بلا نيّة للظهار لم يُجزئه حتى يقدم النيّة قبل الدخول في الصّوم، ولو نوى أن يصوم شهرين متتابعين فصام أياماً، ثم نوى أن يحيل الصّوم بعد الأيام تطوعاً فصام أياماً أو يوماً ينوي به التطوع، ثم وصل صومه ينوي به صوم الشهرين بالشهرين الواجبين عليه لم يعتدّ بما مضى من صومه قبل الأيام التي تطوع بها ولا بصوم الأيام التي تطوع فيها واعتدّ بصومه من يوم نوى، فلم يفصل بينه بتطوع ولا فطر، ولو نوى صوم يوم فأغمي عليه فيه، ثم أفاق قبل الليل أو بعده، ولم يطعم أجزاءه إذا دخل فيه قبل الفجر وهو يعقله، ولو أغمي عليه قبل الفجر لم يُجزئه؛ لأنّه لم يدخل في الصّوم وهو يعقله، ولو أغمي عليه فيه، وفي يوم بعده أو في أكثر، ولم يطعم استأنف الصّوم؛ لأنّ حكمه في اليوم الذي أغمي عليه قبل أن يفيق أنّه غير صائم عن ظهار؛ لأنّه لا يعقله.

قال: ولو صام مسافراً أو مقيماً أو مريضاً عن ظهار شهرين أحدهما شهر رمضان لم يُجزئه واستأنف الصّوم لا يجرى رمضان من غيره؛ لأنّه إذا رخص له في فطره بالمرض والسفر، فإنما يخفف عنه، فإذا لم يخففه عن نفسه، فلا يكون تطوعاً ولا صوماً عن غيره وعليه أن يستأنف شهرين ويقضي شهر رمضان؛

لأنّه صامه بغير نيّة شهر رمضان.

قال: ولا يُجزئه في صوم واجب عليه إلا أن يتقدّم بنّيته قبل الفجر؛ فإن لم يتقدّم بنّيته قبل الفجر لم يُجزئه ذلك اليوم، ولا يُجزئه إلا أن ينوي كلّ يوم منه على حدثه قبل الفجر؛ لأنّ كلّ يوم منه غير صاحبه، وإن دخل في يوم منه بنّيته تحزّنه، ثم عزيت عنه النيّة في آخر يومه أجزاءه؛ لأنّ النيّة بالدخول لا في كلّ طرفه عين منه، فإذا أحال النيّة فيه إلى أن يجعله تطوعاً أو واجباً غير الذي دخل به فيه لم يُجزئه واستأنف الصّوم بعده، ولو كان عليه ظهاران فصام شهرين عن أحدهما، ولا ينوي عن أيهما هو كان له أن يجعله عن أيهما شاء ويُجزئه.

وكذلك لو صام أربعة أشهر عنهما، وهكذا لو كانت عليه ثلاث كفارات فاعتق عموماً له ليس له غيره وصام شهرين، ثم مرض فاطعم ستين مسكيناً ينوي بجميع هذه الكفارات الظهار أجزاءه، وإن لم ينو واحدة منهم بعينها كان مجزئاً عنه؛ لأنّ نيّته على كلّ واحدة منهم أدائها عن كفارة عين لزمته وسواء كفر أي كفارات الظهار شاء بما يجوز كانت امرأته عنده أو ميتة أو عند زوج غيره أو مرتدة أو بأي حال كانت.

قال الشافعي رحمه الله: ولو ارتد الزوج بعد ما وجب عليه الظهار فاعتق عبداً عن ظهاره في ردّه وقف؛ فإن رجع إلى الإسلام أجزأ عنه؛ لأنّه قد أدّى ما عليه كما لو كان عليه دين فآذاه برئ منه، وهكذا لو كان ثمن عليه إطعام مساكين فاطعمهم في ردّه، ثم أسلم لم يكن عليه أن يعود، وهكذا لو كان قصاصاً أو حداً فآخذ منه في ردّه لم يعد عليه؛ لأنّ هذا إخراج شيء من ماله أو عقوبة على بدنه لمن وجبت له.

فإن قيل فهذا لا يكتب له أجره، ولا يكفر به عنه.

قيل: والحدود نزلت كفارات للذنوب وخدّ رسول الله ﷺ يهوديين بالرّجم ونحن نعلم أنّها ليست كفارة لما بخلافهما في دين الإسلام، ولكنها كانت عقوبة عليهما فأخذت، وإن لم تكتب لهما، ولو كان عليه صوم فصامه في ردّه لم يُجزئه؛ لأنّ الصّوم عمل على البدن والعمل على البدن لا يجرى عنه، ولا يجرى إلا لمن يكتب له.

١٠- الكفارة بالإطعام

قال الله تعالى ﴿فَتَخْرِبُوا رِجْلَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَمَ تُوَعِّظُونَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾.

قال الشافعي رحمه الله: فمن تظاهر، ولم يجد رقبته، ولم

يستطيع حين يريد الكفارة عن الظهار صوم شهرين متتابعين بمرض أو علة ما كانت اجزاه أن يطعم قال: ولا يميزه أن يطعم أقل من ستين مسكيناً كل مسكين مداً من طعام بلده الذي يقتاته حنطة أو شعيراً أو أرزاً أو تمرّاً أو سلتاً أو زبيباً أو اقطاً، ولو اطعم ثلاثين مسكيناً مدين مدين في يوم واحد أو أيام متفرقة لم يميزه إلا عن ثلاثين، وكان متطوعاً بما زاد كل مسكين على مد؛ لأن معقولاً عن الله عز وجل إذا أوجب طعام ستين مسكيناً أن كل واحد منهم غير الآخر كما كان ذلك معقولاً عنه في عدد الشهود وغيرهما مما أوجب، ولا يميزه أن يعطيهم ثمن الطعام أضعافاً، ولا يعطيهم إلا مكيلة طعام لكل واحد، ولا يميزه أن يغذيهم، وإن اطعمهم ستين مداً أو أكثر؛ لأن أخذهم الطعام يختلف، فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل من مد والآخر أكثر؛ لأن رسول الله ﷺ إنما سن مكيلة الطعام في كل ما أمر به من كفارة، ولا يميزه أن يعطيهم دقيقاً ولا سويقاً ولا خبزاً حتى يعطيهم حباً، ولا يجوز أن يكسوهم مكان الطعام، وكل مسكين أعطاه مداً أجراً عنه ما خلا أن يكون مسكيناً يجبر على نفقته، فإنه لا يميزه أن يعطي مسكيناً يجبر على نفقته، ولا يميزه إلا مسكيناً مسلماً وسواء الصغير منهم والكبير، ولا يميزه أن يطعم عبداً ولا مكاتباً ولا أحداً على غير دين الإسلام، وإن أعطى رجلاً وهو يراه مسكيناً فعلم بعد أنه أعطاه وهو غني أعاد الكفارة لمسكين غيره، ولو شك في غناه بعد أن يعطيه على أنه مسكين فليست عليه إعادة، ومن قال له: إني مسكين، ولا يعلم غناه أعطاه، وسواء السائل من المساكين والمتعفف في أنه يميز.

قال: ويكفر في الطعام قبل المسيس؛ لأنها في معنى الكفارة قبلها.

١١- تبعض الكفارة

قال الشافعي: ولا يكون له أن يبعض الكفارة، ولا يكفر إلا كفارة كاملة من أي الكفارات كفر. لا يكون له أن يعتق نصف رقبة، ثم لا يجدها غيرها فيصوم شهراً، ولا يصوم شهراً، ثم يمرض فيطعم ثلاثين مسكيناً، ولا يطعم مع نصف رقبة حتى يكفر أي الكفارات وجبت عليه بكاملها.

قال: وإن فرق الطعام في أيام مختلفة اجزاه إذا أتى على ستين مسكيناً.

قال الشافعي: وكفارة الظهار، وكل كفارة وجبت على أحد بمد رسول الله ﷺ لا تختلف الكفارات وكيف تختلف وفرض الله عز وجل تنزل على رسوله ومن رسول الله ﷺ ما يدل على أنه مده وكيف يجوز أن يكون بمد من لم يولد في عهده

١ - من يلعن من الأزواج، ومن لا يلعن

قال الشافعي رحمه الله: ولما ذكر الله عز وجل اللعان على الأزواج مطلقاً كان اللعان على كل زوج جائز طلاقه ولزمه الفرض.

وكذلك على كل زوجة لزمها الفرض وسواء كان الزوجان حريين مسلمين أو كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً أو كانا مملوكين معاً أو كان الزوج مسلماً والزوجة ذميمة أو كانا ذميين تحاكماً إليناً؛ لأن كلا زوج وزوجة، يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه، وفي نفسه لصاحبه ولعانهما كلهم سواء لا يختلف القول فيه والقول في نفي الولد وتختلف الحدود لمن وقعت له وعليه وسواء في ذلك الزوجان المحدودان في قذف والأعميان، وكل زوج يجب عليه فرض وسواء قال الزوج رأيتها تزني أو قال زنت أو قال: يا زانية كما يكون ذلك سواء إذا قذف أجنبية، وإذا قذف الزوج الذي لا حد عليه امرأته وهي ممن عليه الحد أو ممن لا حد عليه فسواء ولا حد عليه ولا لعان ولا فرقة بينه وبينها، ولا ينفي الولد إن نفاه عنه ولا طلاق له لو طلقها.

وكذلك المعتوه، وكل مغلوب على عقله بأي وجه كانت الغلبة على العقل غير السكر؛ لأن القول والفعل يلزم السكران، ولا يلزم الفعل ولا القول من غلب على عقله بغير سكر. وكذلك الصبي لم يستكمل خمس عشرة أو يحتلم قبلها، وإن كان عاقلاً، فلا يلزمه حد ولا لعان.

قال: ومن عذب عقله من مرض في حال فافاق في أخرى فما صنع في حال عزوب عقله سقط عنه، وما صنع في الحال التي يثوب فيها عقله لزمه طلاق ولعان وقذف وغيره.

وإن اختلف الزوجان، فقالت المرأة قذفتني في حال إفاقتك، وقال: ما قذفتك في حال إفاقتي ولئن كنت قذفتك ما قذفتك إلا وأنا مغلوب على عقلي فالقول قوله وعليها البينة إذا كانت المرأة تقرأ، أو كان يعلم أنه يذهب عقله، ولو قذفها، فقال قذفتك وعقلي ذاهب من مرض، وقالت: ما كنت ذاهب العقل؛ فإن لم يعلم أنه كان في الوقت الذي قذفها فيه وقبله ومعه في مرض قد يذهب عقله فيه، فلا يصدق وهو قاذف يلعن أو يحد، وإن علم ذلك صدق وحلف.

قال: وإذا كان الزوج أحسن يعقل الإشارة والجواب أو يكتب فيعقل فقفز لاعن بالإشارة أو حد؛ فإن لم يعقل، فلا حد ولا لعان، وإن استطلق لسانه، فقال: قد قذفت، ولم يلعن حد إلا أن يلعن، وإن قال: لم أقذف، ولم التعن لم يحد ولا ترد إليه امرأته بقوله لم التعن، وقد ألزمناه الفرقة بحال ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يحكمها.

٦٤ - كتاب اللعان

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ الآية.

قال الشافعي: ثم لم أعلم مخالفاً في أن ذلك إذا طلبت ذلك المقدوفة الحرة، ولم يأت القاذف بأربعة شهداء يخرجونه من الحد، وهكذا كل ما أوجبه الله تعالى لأحد وجب على الإمام أخذه له إن طلبه أخذه له بكل حال.

فإن قال قائل: فما الحجة في ذلك؟

قيل: قول الله تعالى اسمه ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ فيمن أن السلطان للولي، ثم بين، فقال في القصص ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْئاً﴾ فجعل العفو إلى الولي، وقال: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصَتْهُمَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ فأبان في هذه الآيات أن الحقوق لأهلها، وقال في القتل ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ إلى قوله ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾.

قال: فأبان الله عز وجل أن ليس حتماً أن يأخذ هذا من وجب له ولا أن حتماً أن يأخذه الحاكم لمن وجب له، ولكن حتماً أن يأخذه الحاكم لمن وجب له إذا طلبه.

قال: وإذا قذف الرجل زوجته، فلم تطلب الحد حتى فارقتها أو لم يفارقتها، ولم تعفو، ثم طلبته التعن أو حد إن أبى أن يلعن.

وكذلك لو ماتت كان لوليها أن يقوم به فيلعن الزوج أو يحد، وقال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ إلى قوله ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

قال الشافعي: فكان بيننا في كتاب الله عز وجل أن الله أخرج الزوج من قذف المرأة بشهادته ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ كما أخرج قاذف المحصنة غير الزوج بأربعة شهود يشهدون عليها بما قذفها به من الزنا، وكانت في ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلعن حتى تطلب المرأة المقدوفة حدّها، وكما ليس على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدّها.

قال: وكانت في اللعان أحكاماً بسنة رسول الله ﷺ منها الفرقة بين الزوجين ونفي الولد قد ذكرناها في مواضعها.

التعان على صبيّة؛ لأنّه لا حدّ عليها ولا أجبرُ النصرانيّة على الاتعان إلا أن ترغب في أن تحكّم عليها فتلتعن؛ فإن لم تفعل حدناها إن ثبتت على الرضا بحكمتنا، وإن رجعت عنه تركناها.

فإن كانت زوجته خرساء أو مغلوبة على عقلها فزفها قبل له؛ إن التعتن فرقنا بينك وبينها، وإن انتفيت من حمل أو ولدها فلاعتن نفية عنك مع الفرقة، وإن لم تلتعن فهي امرأتك ولا تحبرك على الاتعان؛ لأنّه لا حدّ عليك ولا تعزير إذا لم تطلبه وهي لا يطلب مثلها ونحن لا نلدري لعلها لو عقلت اعترفت فسقط ذلك كله عنك.

قال: وإن التعتن، فلا حدّ على الخرساء ولا المغلوبة على العقل، ولو طلب أولياؤها أن يلتعن الزوج أو يحدّ لم يكن ذلك لهم.

وكذلك لو قذف امرأته وهي أمة بالغة، فلم تطلبه فطلب سيدها أن يلتعن أو يعزّر أو قذف صغيرة فطلب ذلك وليها لم يكن ذلك لواحد منهم، وإنما الحق في ذلك لها؛ فإن لم تطلبه لم يكن لأحد يطلبها ما كانت حيّة، ولو لم تطلبه واحدة من هؤلاء ولا كبيرة قذفها زوجها، ولم تعفه الكبيرة، ولم تعترف حتى ماتت أو فورقت فطلبه وليها بعد موتها أو هي بعد فراقها كان على الزوج أن يلتعن أو يحدّ للكبيرة الحرة المسلمة ويعزّر لغيرها.

قال: ولو أن رجلاً طلق امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة، ثم قذفها في العدة فطلبت القذف لاعتن؛ فإن لم يفعل حدّ، وإن التعتن فعليها الاتعان؛ فإن لم تلتعن حدّ؛ لأنها في معاني الأزواج، وهكذا لو مضت العدة، وقد قذفها في العدة.

قال: وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة فزفها في العدة أو كان يملك فيه الرجعة فزفها بعد مضي العدة بزناً نسبته إلى أنّه كان وهي زوجته أو لم ينسبه إلى ذلك فطلبت حدّها، حدّ ولا لعان إن لم يكن ينفي به ولداً ولدته أو حملاً يلزمه.

قال: وإنما حدته إذا قذفها وهي بائن منه أنّها غير زوجة ولا بينها وبينه سبب النكاح ولذ يلزم نسبته ولا حكم من حكم الأزواج؛ فكانت حصنة مقدوفة.

فإن قال قائل: أفرأيت إن ظهر بها حمل أو حدث لها ولد يلحق نسبته به فانتفى منه بأن قذفها والقذف كان وهي غير زوجة كيف لاعتن بينهما؟

قيل له: إن شاء الله تعالى كما ألحقت الولد به، وإن كانت بائناً منه بأنّها كانت زوجته فجعلت حكم ولدها منه غير حكمها مفردة دون الولد بأنّها كانت زوجة فكذلك لاعتن بينهما بالولد؛ لأنّها كانت زوجة ألا ترى أنّها في لحوق الولد بعد بينوتها منه كهي لو كانت معه.

وكذلك لو طلق فالزمنه الطلاق، ثم أفاق، فقال: ما طلقت لم تردّها إليه، ووسعه فيما بينه وبين الله تعالى المقام عليها، ولو أصابه هذا من مرض تربصوا به حتى يفيق أو يطول ذلك به ويشير إشارة تعقل أو يكتب كتاباً يعقل فيصير كالآخرس الذي ولد آخرس.

قال: وإذا كانت هي الخرساء لم نكلّفها لعانه إلا أن تكون تعقل؛ لأنّه لا معنى لها في الفرقة ولا نفي الولد ولأنّها غير قاذفة لأحد يسأل أن نأخذ له حقّه.

فإن قيل فعليها حق الله تعالى؟

قيل: لا يجب إلا بينة أو اعتراف وهي لا تعقل الاعتراف. وإن كانت تعقل كما تعقل الإشارة أو الكتابة التعتن، وإن لم تلتعن حدّ إن كانت لا يشك في عقلها؛ فإن شك في عقلها لم تحدّ إن أبت الاتعان.

ولو قالت له قذفتي فأنكر وأت بشاهدين أنّه قذفها لاعتن، وإن لم يلاعن حدّ.

وليس إنكاره إكذاباً لنفسه بقذفها إنّما هو جحد أن يكون قذفها.

قال: ولو قذفها قبل بلوغه بساعة، ثم بلغ فطلبت الاتعان أو الحد لم يكن لها إلا أن يحدث لها قذفاً بعد البلوغ.

وكذلك لو قذفها مغلوباً على عقله، ثم أفاق بعد ذلك بساعة.

قال: ولا يكون على الزوج لعان حتى تطلب ذلك الزوجة؛ فإن قذف الزوج زوجته البالغة فتركت طلب ذلك لم يكن عليه لعان، وإن ماتت فترك ذلك ورثتها لم يكن عليه لعان، وإن اعترفت بالزنا الذي قذفها به لم يكن عليه لعان، وإن شاء هو أن يلتعن ليوجب عليها الحد وتقع الفرقة وينفي ولداً إن كان، كان ذلك له، ولو كانت محدودة في زنا، ثم قذفها بذلك الزنا أو زناً كان في غير ملكه عزّر إن طلبت ذلك إن لم يلتعن، وإن أردنا حدّه لامرأته أو تعزيره لها قبل اللعان أو بعد اللعان فأكذب نفسه والحق به ولدها فإرادت امرأته العفو عنه أو تركته، فلم تطلبه لم نحدّه ولا نحدّه إلا بأن تكون طالبةً مجدّماً غير عافية عنه، ولو كانت زوجته ذمّية فزفها أو مملوكة أو جارية يجمع مثلها، ولم تبلغ فزفها بالزنا وطلبت أن يعزّر قيل له: إن التعتن خرجت من أن تعزّر، ووقعت الفرقة بينك وبين زوجتك، وإن لم تلتعن عزّرت وهي زوجتك مجالها، وإن التعتن وأبت أن تلتعن؛ فكانت كتابية أو صبيّة لم تبلغ لم تلتعن، ولم تحدّ الكتابية البالغ إلا أن تاتينا طالبةً لحكمتنا، وإن كانت مملوكة بالغة فعليها خسون جلدته ونفي نصف سنو، وإن قلن نحن نلتعن التعتن المملوكة يسقط الحد ولا

مسجده.

وكذلك يلعن بين كل زوجين في مسجد كل بلد قال
ويبدأ يقيم الرجل قائماً والمرأة جالسة فيلتنن، ثم يقيم المرأة
قائمة فتلتعن إلا أن يكون أحدهما علة لا يقدر على القيام معها
فيلتنن جالساً أو مضطجعا إذا لم يقدر على الجلوس، وإن كانت
المرأة حائضاً التعن الزوج في المسجد والمرأة على باب المسجد،
وإن كان الزوج مسلماً والزوجة مشركة التعن الزوج في المسجد
والزوجة في الكنيسة وحيث تعظم، وإن شئت الزوجة المشركة أن
تحضر الزوج في المساجد كلها حضرته إلا أنها لا تدخل المسجد
الحرام لقول الله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ
الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾.

قال الشافعي: رحمه الله، وإن أخطأ الإمام بمكة أو المدينة
أو غيرها فلاعن بين الزوجين في غير المسجد لم يعد اللعان
عليهما؛ لأنه قد قضى اللعان عليهما ولأنه حكم قد مضى بينهما.
وكذلك إن لاعن، ولم يحضر أحدهما الآخر.

قال: وإذا كان الزوجان مشركين لاعن بينهما معاً في
الكنيسة وحيث يعظمان، وإذا كانا مشركين لا دين لهما تحاكما
إلينا لاعن بينهما في مجلس الحكم.

٣ - أي الزوجين يبدأ باللعان؟

قال الشافعي رحمه الله: ويبدأ الرجل باللعان حتى يكمله،
فإذا أكمله خساً التعن المرأة، وإن أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل
الزوج فالتعن أو بدأ بالرجل، فلم يكمل اللعان حتى أمر المرأة
أن تلتعن فالتعن، فإذا أكمل الرجل اللعان عادت المرأة فالتعن،
ولو لم يبق من لعان الرجل إلا حرف واحد من قبل أن الله عز
وجل بدأ بالرجل في اللعان، فلا يجب على المرأة لعان حتى يكمل
الرجل اللعان؛ لأنه لا معنى لها في اللعان إلا رفع الحد عن نفسها
والحد لا يجب حتى يلعن الرجل، ثم يجب؛ لأنها تدفع الحد عن
نفسها بالالتعان وإلا حدث، وإذا بدأ الرجل فالتعن قبل أن يأتي
الحاكم أو بعدما أتاه قبل أن يأمره بالالتعان أو المرأة أو هما أعاد
أيهما بدأ قبل أمر الحاكم إياه بالالتعان؛ لأن ركائنه أني رسول الله
ﷺ فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف له فأعاد النبي ﷺ اليمين
على ركائنه، ثم رد إليه امرأته بعد حلفه بأمر رسول الله ﷺ، ولم
يرد امرأته إليه قبل حلفه بأمره.

١٩٠٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ
السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُثْمَانَ الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ

وَكذلك يلعن ويتقي، وإذا نفى رسول الله ﷺ الولد
وهي زوجة فأزال الفرائض كان الولد بعدما تبين أولى أن ينفى أو
في مثل حاله قبل أن تبين.

ولو قال رجل لامرأته قد ولدت هذا الولد، وليس بابني
قيل له: ما أردت؟ فإن قال زنت به لاعن أو حد إذا طلبت ذلك،
وإذا لاعن نفى عنه، وإن سكنت لم ينف عنه، ولم يلعن؛ فإن
طلبت الحد حلف ما أراد قذفها؛ فإن حلف برئ، وإن نكل حد
أو لاعن، وذلك أنه يقال: قد تستدخل المرأة ماء الرجل فتجبل
فلذلك لم يجعله قذفاً ولا الاعن بينهما حتى يقذفها بالزنا فيحد
أو يلعن؛ لأنه الموضع الذي جعل الله عز وجل فيه اللعان لا
غير، ولو قال: قد حبسك رجل أو فتشك أو نال منك ما دون
الجماع لم يلعنها؛ لأن هذا ليس بقذف في زنا وعزرها إن طلبت
ذلك قال: ولو قال لها أصابك رجل في دبرك فطلبت ذلك حد أو
لاعن؛ لأن هذا جماع يجب عليها به الحد، ولا يحد لها إلا في
القذف بجماع يجب عليها فيه حد لو فعلته وحداً على مجامعتها إذا
كان حراماً.

ولو قال لها عيشت بك امرأة فأفحش لم يحد، ولم يلعن
ويعزرها إن طلبت ذلك.

ولو قال لها ركبتي أنت رجلاً حتى غاب ذلك منه في ذلك
منك كان قذفاً يلعن به أو يحد؛ لأن عليهما معاً الحد.

ولو قال لها وهي زوجة زينت قبل أن أتكحك، فلا لعان
ويحد إن طلبت ذلك.

ولو قال لها بعدما تبين منه زينت وأنت امرأتي ولا ولد
ولا حبل ينفيه حد، ولم يلعن؛ لأنه قاذف غير زوجته.

ولو قال لامرأته يا زانية بنت الزانية وأمها حرة مسلمة غير
حاضرة فطلبت امرأته حد أمها لم يكن لها، وإذا طلبته أمها أو
وكيلها حد لها إن لم يأت بأربعة شهداء على ما قال: قال ومتى
طلبت امرأته حدًا كان عليه أن يلعن أو يحد، ولو طلبناه جميعاً
حد للام مكانه، وقيل له التعن لامراتك؛ فإن لم يلعن حبس حتى
يرأ جلده، فإذا برأ حد إلا أن يلعن ومتى أبى اللعان فجلدته، ثم
رجع، فقال أنا التعن قبلت رجوعه، وإن لم يبق إلا سوط واحد
ولا شيء له فيما مضى من الضرب.

٢ - أين يكون اللعان

قال الشافعي رحمه الله: روي أن النبي ﷺ لاعن بين
الزوجين على المنبر فإذا لاعن الحاكم بين الزوجين بمكة لاعن
بينهما بين المقام والبيت، فإذا لاعن بينهما بالمدينة لاعن بينهما
على المنبر، وإذا لاعن بينهما ببيت المقدس لاعن بينهما في

عَدِي، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَقْتُلُهُ فَقَتَلْتُوهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلَّ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَكَرِهَ الْمَسَائِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَابَهَا فَرَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى عُثَيْمِرٍ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرِهَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، فَقَالَ عُثَيْمِرُ وَاللَّهِ لَأَتَيْنَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ، وَقَدْ نَزَلَ الْقُرْآنُ خِلَافَ عَاصِمٍ فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيكُمْ الْقُرْآنَ فَقَدْ مَدَامَا قَتَلَاغَا.

ثُمَّ قَالَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا، فَفَارَقَهَا، وَمَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَمَضَتْ سَنَةَ التَّلَاعِنِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انظُرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرُ قَصِيرًا كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ، فَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ لَهُ أَسْحَمُ أَعْيَنَ ذَا اللَّيْتَيْنِ، فَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا قَدْ صَدَّقَ عَلَيْهَا فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوهِ. [هـم]

١٩١٠- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنْ جَاءَتْ بِوِ أَشْيَقِرٍ سَبِيطًا فَهُوَ لِزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِوِ أَدْنِيعٍ فَهُوَ لِلَّذِي يَتَّبِعُهُ. قَالَ فَجَاءَتْ بِهِ أَدْنِيعٌ. [هـم]

١٩١١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَقْتُلُهُ فَقَتَلْتُوهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي شَأْنِهِ مَا ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَمْرِ الْمُتَّلَاعِنِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ قُضِيَ فِيكَ، وَفِي امْرَأَتِكَ قَالَ قَتَلَاغَا وَأَنَا شَاهِدٌ، ثُمَّ فَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَكَانَتِ السَّنَةُ بَعْدَهُمَا أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ التَّلَاعِنِينَ قَالَ وَكَانَتْ حَامِلًا فَانْكُرَهُ؛ فَكَانَ ابْنُهَا يَدْعِي إِلَى أُمِّهِ. [هـم]

١٩١٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ شَهِدْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ الْمُتَّلَاعِنِينَ، فَقَالَ لَهُ: ابْنُ شَدَادٍ أَهَى الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُهَا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ قَدْ أَعْلَنَتْ. [هـم]

عَدِي، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَقْتُلُهُ فَقَتَلْتُوهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلَّ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُثَيْمِرُ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمُ لِعُثَيْمِرٍ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتَهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُثَيْمِرُ وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ فَأَقْبَلَ عُثَيْمِرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَقْتُلُهُ فَقَتَلْتُوهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَادْخُبْ فَأَتَتْ بِهَا، فَقَالَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ قَتَلَاغَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَعَا قَالَ عُثَيْمِرُ لَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا فَطَلَقْتُهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ؛ فَكَانَتْ تِلْكَ سَنَةً فِي التَّلَاعِنِينَ. [هـم]

١٩٠٨- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَقْتُلُهُ يَقْتُلُ بِوِ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَسَأَلَ عَاصِمُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَابَ النَّبِيَّ ﷺ الْمَسَائِلَ فَلَقِيَهُ عُثَيْمِرُ، فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ إِنَّكَ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَابَ الْمَسَائِلَ، فَقَالَ عُثَيْمِرُ وَاللَّهِ لَأَتَيْنَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَا سَأَلَهُ فَكَانَ فَوْجَدَهُ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ فِيهِمَا فِدْعَا بِهِمَا فَلَا عَنْ بَيْنُهُمَا، فَقَالَ عُثَيْمِرُ لَيْسَ أَنْطَلَقْتُ بِهَا لَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيْهَا، فَفَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انظُرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِوِ أَسْحَمُ أَدْعَجَ عَظِيمَ اللَّيْتَيْنِ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَّقَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِوِ أُخْيَمِرَ كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا كَاذِبًا فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوهِ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَصَارَتْ سَنَةُ التَّلَاعِنِينَ. [هـم]

١٩٠٩- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ عُثَيْمِرًا جَاءَ إِلَى عَاصِمٍ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَقْتُلُهُ

اللَّهِ، وَقَالَ إِنِّي أَخَافُ إِنْ لَمْ تَكُنْ صَدَقْتَ أَنْ تَبُوَّاءَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ؛ فَإِنْ رَأَى يَرِيدُ أَنْ يَمْضِيَ أَمْرٌ مِنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى فَيْهِ، وَيَقُولُ إِنْ قَوْلَكَ وَعَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ مُوجِبَةً إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ فَإِنْ أَبَى تَرَكَهُ، وَقَالَ قُلْ 'عَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَيْتَ بِهِ فَلَانَةً مِنَ الزَّانَا'.

قال الشافعي: فَإِنْ قَذَفَهَا بِأَحَدٍ يَسْمِيهِ بَعِينَهُ وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ قَالَ مَعَ كُلِّ شَهَادَةٍ 'أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي لِمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتَ بِهِ مِنَ الزَّانَا بِفُلَانٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ'، وَقَالَ عِنْدَ الْإِتِّعَانِ 'وَعَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَيْتَ بِهِ مِنَ الزَّانَا بِفُلَانٍ أَوْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ'، وَإِنْ كَانَ مَعَهَا وَلَدٌ فَفَاحَ أَوْ بِهَا حَبْلٌ فَانْتَفَى مِنْهُ قَالَ مَعَ كُلِّ شَهَادَةٍ 'أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لِمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتَ بِهِ مِنَ الزَّانَا، وَأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ وَلَدُ زَانَا مَا هُوَ مِنِّي'، وَإِنْ كَانَ حَمَلًا قَالَ 'وَأَنَّ هَذَا الْحَمْلَ إِنْ كَانَ بِهَا حَمْلٌ لَحْمٌ مِنَ الزَّانَا مَا هُوَ مِنِّي'، وَقَالَ فِي الْإِتِّعَانِ 'وَعَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَيْتَ بِهِ مِنَ الزَّانَا، وَأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ وَلَدُ زَانَا مَا هُوَ مِنِّي'، فإِذَا قَالَ: هَذَا، فَقَدْ فَرَّغَ مِنَ الْإِتِّعَانِ.

قال الشافعي: وَإِذَا أَخْطَأَ الْإِمَامُ، وَلَمْ يَذْكُرْ نَفْسَ الْوَلَدِ أَوْ الْحَمْلَ فِي الْإِتِّعَانِ قَالَ لِلزَّوْجِ إِنْ أَرَدْتَ نَفْيَهُ أَعَدْتَ عَلَيْكَ اللَّعَانَ وَلَا تَعْبُدِ الْمَرْأَةَ بَعْدَ إِعَادَةِ الزَّوْجِ اللَّعَانَ إِنْ كَانَتْ فَرَّغَتْ مِنْهُ بَعْدَ التَّعَانِ الزَّوْجِ الَّذِي أَغْضَلَ الْإِمَامُ فِيهِ نَفْسَ الْوَلَدِ وَالْحَمْلَ، وَإِنْ أَخْطَأَ، وَقَدْ قَذَفَهَا بِرَجُلٍ، وَلَمْ يَلْتَمِمْ بِقَذْفِهِ فَارَادَ الرَّجُلُ حُدَّه أَعَادَ عَلَيْهِ اللَّعَانَ وَإِلَّا حُدَّ لَهُ إِنْ لَمْ يَلْتَمِمْ وَأَيُّ الزَّوْجَيْنِ كَانَ أَعْجَبِيًّا التَّعَنُّ لَهُ بِلِسَانِهِ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ وَأَحْبَبُ إِلَيَّ لَوْ كَانُوا أَرْبَعَةً وَيَجْزِي عَدْلَانِ يَعْرِفَانِ بِلِسَانِهِ؛ فَإِنْ كَانَ آخِرُسَ فَفَهْمُ إِشَارَتِهِ التَّعَنُّ بِالْإِشَارَةِ؛ فَإِنْ انْطَلَقَ لِسَانُهُ بَعْدَ الْخَرَسِ لَمْ يَعُدْ قَالَ: ثُمَّ تَقَامُ الْمَرْأَةُ فَتَقُولُ 'أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّ زَوْجِي فَلَانًا وَتَشِيرُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا لِمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا'، ثُمَّ تَعُوذُ حَتَّى تَقُولَ ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فإِذَا فَرَّغَتْ مِنَ الرَّابِعَةِ وَفَقَهَا الْإِمَامُ، وَذَكَرَهَا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَقَالَ لَهَا 'أَحْذَرِي أَنْ تَبْوَئِي بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ لَمْ تَكُونِي صَادِقَةً فِي إِيمَانِكَ'؛ فَإِنْ رَأَاهَا تَمْضِي وَحَضَرَتْهَا امْرَأَةٌ أَمْرًا هَا تَضَعُ يَدَهَا عَلَى فَيْهَا، وَإِنْ لَمْ تَحْضُرْهَا فَأَمْرًا تَمْضِي قَالَ لَهَا قَوْلِي 'وَعَلَيَّ غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا'، فإِذَا قَالَتْ ذَلِكَ، فَقَدْ فَرَّغَتْ مِنَ اللَّعَانِ، وَإِنَّمَا أَمَرْتُ بِوَقْفِهِمَا وَتَذْكِيرِهِمَا:

١٩١٣ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ أَنَّهُ سَمِعَ الْمُقْبِرِيَّ يُحَدِّثُ الْقُرْطُبِيَّ قَالَ الْمُقْبِرِيُّ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْمُلَاعَنَةِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ تَعَالَى جَنَّتَهُ وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ اخْتَجَبَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ وَفَضَحَهُ بِوَعْدٍ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. [هـ]

١٩١٤ - سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِلْمُتْلَاعَتَيْنِ حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي فَقَالَ: لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهَوَّ بِمَا اسْتَخَلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ. [هـ]

١٩١٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ، وَقَالَ هَكَذَا بِاصْبِرْهُ الْمُسَبَّحَةُ وَالْوَسْطَى فَفَرَّقَهَا وَالتَّيْسِي تَلِيَهَا يَغْنِي الْمُسَبَّحَةُ، وَقَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَنْ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ.

١٩١٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٥٦٧/٢)، الْبُخَارِيُّ (٥٣١٥)، مُسْلِمٌ (١٤٩٤)، أَبُو

دَاوُدَ (٢٢٥٩)، الرُّومِيُّ (١٢٠٣)، السَّانِي (١٧٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٦٩)]

٤ - كيف اللعان؟

١٩١٧ - أَنَّ سُفْيَانَ أَخْبَرَنَا، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا حِينَ لَاعَنَ بَيْنَ الْمُتْلَاعَتَيْنِ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَيْهِ عِنْدَ الْخَامِسَةِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ.

قال الشافعي رحمه الله: اللَّعَانُ أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ لِلزَّوْجِ قُلْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لِمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتَ بِهِ زَوْجِي فَلَانَةً بَنَتْ فُلَانٌ وَيَشِيرُ إِلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً مِنَ الزَّانَا، ثُمَّ يَعُوذُ، فَيَقُولُهَا حَتَّى يَكْمَلَ ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فإِذَا أَكْمَلَ أَرْبَعًا وَقَعَهُ الْإِمَامُ، وَذَكَرَهُ

صاحبه والولد غير منفي حتى يكمل اللعان، قال وسواء إذا لم يتم اللعان كله في أن لا فرقة ولا نفي وولد لو جن أو عته أو غاب أو أكذب نفسه، قال: وإن حلفت اثنتين أو ثلاثاً، ثم هرب فالتكاح بحاله حتى يقدر عليه فيلتعن.

وكذلك لو عته أو خرس أو برسم أو أصابه ما لا يقدر معه على الكلام أو ما يذهب عقله فالتكاح بحاله فمتى قدر عليه أو ثاب إليه عقله التعن؛ فإن قال هو لا التعن وطلبت أن يحذ لها حد وهو زوجها والولد ولده، وإن لم تطلب أن يحذ لها فطلب ذلك رجل قذفها بزناه بها كان ذلك له وحده له، وإن ماتت وطلب ذلك ورثتها، ولم تكن عفت حدتها كان ذلك لهم.

وكذلك لو مات المذوف بها وطلب ذلك ورثته كان ذلك لهم؛ فإن طلبته أو ورثتها فحد لها، ثم طلبة الذي قذفها به لم يحذ له؛ لأنه قذف واحد، ولو قالت المرأة قبل أن يتم الزوج اللعان أنا التعن لم يكن ذلك عليها، ولو أخطأ الإمام فأمرها فالتعن لم يكن ذلك شيء يدربأ به عن نفسها حد، ولا يجب به حكم ومتى التعن الزوج فعليها أن تلتعن؛ فإن أثبت حدث، وإن كانت حين التعن الزوج حائضاً فسال الزوج أن تؤخر حتى تدخل المسجد لم يكن ذلك عليها وأحلفت بباب المسجد؛ فإن كانت مريضة لا تقدر على الخروج أحلفت في بيتها، قال: وإن امتنعت من اليمين وهي مريضة؛ فكانت ثيباً رحمت.

وكذلك إن كان في يوم بارد أو ساعة صافية؛ لأن القتل يأتي عليها، وإن كانت بكرًا لم تحذ حتى تصح ويتقص البرد والحر، ثم تحذ.

وإنما قلت تحذ إذا التعن الزوج لقول الله تعالى ﴿وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابُ﴾ الآية.

قال الشافعي: والعذاب الحد؛ فكان عليها أن تحذ إذا التعن الزوج، ولم تدأ عن نفسها بالالتعان، قال: ولو غابت أو عتت أو غلبت على عقلها، فإذا حضرت وثاب إليها عقلها التعت؛ فإن لم تفعل حدث، وإن لم يثب إليها عقلها، فلا حد ولا التعان؛ لأنها ليست تمن عليها الحدود.

ولو قال الزوج لا التعن وأمر بأن يقام عليه الحد فضرب بالسياط، فلم يتمه حتى قال أنا التعن قبلنا ذلك منه ولا شيء له فيما ناله من الحد، ولو أتى على نفسه كما يقذف المرأة فيقال أنت بينت، فيقول لا أتى بها فيضرب بعض الحد، ثم يقول أنا أتى بهم، فيكون ذلك له، ولو قيل للمرأة التعني فأبت فأمر بها يقام عليها الحد فأصابها بعضه، ثم قالت أنا التعن تركت حتى تلتعن بهذا المعنى، ولو قذف الرجل امرأته ونفي ولدها، ثم خرس أو ذهب عقله فمات الولد قبل أن يفيق فأخذ له ميراثه منه، ثم أفاق

قال الشافعي: وسواء في أيمانها والتعانها لاعتها بنفي ولد أو حمل أو بلا واحد منهما؛ لأنه لا معنى لها في الولد والولد ولدها بكل حال، وإنما ينفي عنه هو أو يثبت قال وسواء كل زوج وزوجة بالغين ليسا بمغلولين على عقولهما في الموضع الذي يلتعن فيه والقول الذي يلتعن به حرين أو مملوكين أو حر ومملوك وسواء الكافران أو أحدهما كافر في القول الذي يلتعن به ويختلفان في الموضع الذي يلتعن فيه قال: وإن لم يلاع بينهما الإمام قائمين ولا على المنبر أو لم يحضرهما أربع أو لم يحضر أحدهما وحضر الآخر لم يرده عليهما اللعان.

٥- ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة

ونفي الولد وحد المرأة

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: فإذا أكمل الزوج الشهادة والالتعان، فقد زال فراش امرأته ولا تحمل له أبداً بحال، وإن أكذب نفسه لم تعد إليه التعتن أو لم تلتعن حدث أو لم تحذ قال: وإنما قلت هذا؛ لأن رسول الله ﷺ قال: الولد للفراش وكانت فراشاً، فلم يجوز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بأن يزول الفراش، فلا يكون فراش أبداً.

١٩١٨- وَقَدْ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ.

قال الشافعي رحمه الله: عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ.

قال الشافعي: رحمه الله، وكان معقولا في حكم رسول الله ﷺ إذا الحق الولد بأمه أنه نفاه عن أبيه، وأن نفيه عن أبيه يمينه والتعانه لا يمين أمه على كذبه بنفيه ومعقول في إجماع الناس أن الزوج إذا أكذب نفسه الحق به الولد وجلس الحد؛ لأن لا معنى للمرأة في نفيه، وأن المعنى للزوج بما وصفت من نفيه وكيف يكون لها معنى في يمين الزوج ونفي الولد وإلحاقه والولد بكل حال ولدها لا ينفي عنها إنما عته بنفي وإليها ينسب إذا نسب.

قال الشافعي: فإذا أكمل الزوج اللعان، فقد باتت منه امرأته؛ لأنه لا يزول النسب إلا بزوال الفراش، ولو مات أو ماتت امرأته بعد كمال التعانه لم يتوارثا؛ لأن الفرقة وقعت بالذي وقع به نفي الولد قال: ولو قالت: لا التعن أو أقذف بالزنا أو خرس أو ماتت فسواء الولد منفي والفرقة واقعة قال: ولو حلف الأيمان كلها وبقي اللعان أو حلف ثلاثة أيمان والتعن أو نقص من الأيمان أو اللعان شيئا كانا مجاهما أيهما مات ورثه

أن يجذوه.

٦ - الوقت في نفي الولد

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أقر الرجل بجلب امرأته، فولدت ولداً في ذلك الحبل أو أكثر، ثم نفى الولد أو الولدين من الحمل لم يكن منفياً عنه بلعان ولا غيره، وإن قذفها مع نفيه فطلبت الحدّ حدّها، وإن لم تطلبه لم يحدّها، وإن لم يقذفها، وقال: لم تلدي هذا الولد الذي أقررت به ولا من الحمل الذي أقررت به فالولد لاحق ولا حدّ لها ولا لعان؛ فإن قال أقررت أن الحمل مني وأنا كاذب ولا أقذفك أحلف ما أراذ قذفها إذا طلبت ذلك؛ فإن حلف لم يحدّ، وإن لم يحلف فحلقت لقد أراذ قذفها حدّ، قال والإقرار باللسان دون الصمت، فلو أن رجلاً رأى امرأته حبلى، فلم يقل في حبلها شيئاً، ثم ولدت فنفاه فیسأل هل أقررت بحبلها؟ فإن قال: لا أو قال: كنت لا أدري لعله ليس بحملٍ لاعتن ونفاه إن شاء، وإن قال: بلى، أقررت بحملها، وقتل لعله يموت فاستر عليها، وعلى نفسي لزمه، ولم يكن له نفيه، ولو ولدت ولداً وهو غائب فقدم فنفاه حين علم به، وقال: لم أعلم به في غيبي كان له نفيه بلعان، ولو قالت: قد علم به وأقر، فقال: قبل لي، ولم أصدق، وما أقررت به حلف ما أقر به، وكان له نفيه، ولو كان حاضراً أو غائباً فهتف به فردّ على الذي هتأ به خيراً، ولم يقر به لم يكن هذا إقراراً؛ لأنه يكافئ الدّعاء بالدّعاء، ولا يكون إقراراً كما لو قال له: رجل بارك الله تعالى لك في تزويجك أو في مولودك فدعا له، ولم يتزوج، ولم يولد له لم يكن هذا إقراراً بتزويج ولا ولد.

٧ - ما يكون قذفاً، وما لا يكون

قال الشافعي رحمه الله: ولا لعان حتى يقذف الرجل امرأته بالزنا صريحاً لقول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ قال: فإذا فعل فعليه اللعان إن طلبته وله نفي ولده وحمله إذا قال هو من الزنا الذي رميتها به، ولو ولدت ولداً، فقال: ليس بابني أو رأى حملاً، فقال: ليس مني، ثم طلبت الحدّ، فلا حدّ ولا لعان حتى يقفه في الولد، فيقول لم قلت هذا؟ فإن قال: لم أقذفها، ولكنها لم تلده أو ولدته من زوج غيري قلبي، وقد عرفت نكاحها، فلا يلحقه نسبة إلا أن تأتي بأربع نسوة يشهدن أنها ولدته وهي زوجته في وقت يعلم أنها كانت فيه زوجته يمكن أن تلده منه عند نكاحها في أقل ما يكون من الحمل أو أكثره؛ فإن لم يكن لها أربع نسوة يشهدن فسالت بمينة ما ولدته وهي زوجته أو ما ولدته في الوقت الذي إذا ولدته فيه لحقه نسبة

الزوج فالتعن ونفى الولد عنه رد الميراث، ولو قذف امرأته بوليد فصدقته لم يكن عليه حد ولا لعان لها، ولا ينفي الولد، وإن صدقته حتى يلتعن الزوج فينفي عنه بالتعن.

قال الشافعي: الولد للفراش والأصل أن ولد الزوجة للزوج بغير اعتراف مات الزوج أو عاش ما لم ينفعه أو يلاعن ولازم للمعتوه ولا احتياج إلى دعوة ولد الزوجة، قال: ولا ينفي الولد عن الزوج إلا في مثل الحال التي نفى فيها رسول الله ﷺ، وذلك أن العجلاني قذف امرأته وأنكر حملها فأتى رسول الله ﷺ فلاعن بينهما ونفى الولد عنه قال وأظهر العجلاني قذفها عند استبانة حملها، وإذا علم الزوج بالولد وأمكنه الحاكم فأتى الحاكم ففاه لاعتن بينهما، وإن علم وأمكنه الحاكم فترك ذلك، وقد أمكنه إمكاناً بيناً، ثم نفاه لم يكن ذلك له كما يكون أصل بيع الشقص صحيحاً، فيكون للشقيق أخذه إذا أمكنه؛ فإن ترك ذلك في تلك المدة لم تكن له شفعة، وهكذا كل من له شيء في مدة دون غيرها فمضت لم يكن له، ولو جحد بأن يكون يعلم بالولد، فيكون له نفيه حتى يقر به جاز بعد أن يكون الولد شيخاً وهو يختلف معه اختلاف ولده.

قال وإمكان الانتقاء من الولد أن يعلم به ويمكنه أن يلقي الحاكم ويكون قادراً على لقائه أو له من يلقاه له، فإذا كان هذا هكذا، فلم ينفع لم يكن له نفيه ولا وقت في هذا إلا ما وصفت. ولو قال قائل، فإذا كان حاضراً فكان هذا فالمدة التي ينقطع فيها أن يكون له نفيه فيها ثلاثة أيام كان من ذهباً محتملاً؛ فإن لم يصل إلى الحاكم أو مرض أو شغل أو حبس فاشهد فيها على نفيه، ثم طلب بعدها كان من ذهباً لما وصفت في غير هذا الموضع من أن الله تعالى منع من قضى بعباده ثلاثاً وأن رسول الله ﷺ أذن للمهاجر بعد قضاء نسكه بمقامه ثلاثاً بمكة قال وأبي مدّة.

قلت له: نفيه فاشهد على نفيه وهو مشغول بأمر يخاف فوته أو يمرض لم ينقطع نفيه، وإن كان غائباً فبلغه فأقام وهو يمكنه المسير لم يكن له نفيه إلا بأن يشهد أنه على نفيه، ثم يقدم، قال: وإن قال: قد سمعت بأنها ولدت، ولم أصدق فأقمت فالقول قوله أو قال: لم أعلم فالقول قوله، ولو كان حاضراً يبلدها، فقال: لم أعلم أنها ولدت فالقول قوله وعليها البيّنة، قال: وإن كان مريضاً لا يقدر على الخروج أو محبوساً أو خائفاً فكل هذا عذر فأبي هذه الحال كان أنه لن ينفيه حتى تأتي المدة التي لا يكون له بعدها نفيه.

وهكذا إن كان غائباً، ولو نفى رجل ولده امرأته قبل موتها، ثم مات قبل أن يلاعنها أو مات قبل أن يتنفي من ولدها، ثم انتفى منه التعن ونفاه وسواء كانت ميتة أو حية، وإذا قذفها، ثم مات أو قذفها بعد الموت وانتفى من ولدها، فلم يلتعن فلورثتها

أحلفناه؛ فإن حلفَ برئ، وإن نكلَ أحلفناها؛ فإن حلفتَ لزمه، وإن لم تحلفِ لم يلزمه.

قال الربيع: رحمه الله وفيه قول آخر أنها، وإن لم تحلفِ لزمه الولد؛ لأن للولد حقاً في نفسه وتركها اليمين لا يبطلُ حقّه في نفسه، فلمّا لم تحلفِ فثبتَ لزمه الولد.

قال الشافعي: ولو جاءت ب أربع نسوة يشهدن أنها ولدته وهي زوجته أو في وقت من الأوقات يدل على أنها ولدته بعد تزويجها إياها بما يمكن أن يكون منه ويحدّد حدّاً علمنا أن ذلك بعدما تزوجها بستة أشهر فأكثَرُ ألحقَت الولد به، قال: وإنما قلت إذا نفى الرجلُ حملَ امرأته، ولم يقذفها بزناً لم الأحن بينهما؛ لأنّه قد يكون صادقاً، فلا يكونُ هذا حملاً، وإن نفى ولداً ولدته، ولم يقذفها، وقال: لا الأحنها ولا أقذفها لم يلاعنها ولزمه الولد، وإن قذفها لاعنها؛ لأنّه إذا لاعنها بغير قذف، فإنما يدعي أنها لم تلده، وقد حكمت أنها قد ولدته، وإنما أوجب الله عز وجل اللعان بالقذف، ولا يجبُ بغيره.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا لاعن الرجلُ امرأته بولدٍ فنفاه عنه، ثم جاءت بولدٍ لستة أشهر أو أكثر، وما يلزم به نسبُ ولدٍ المبتوتة فهو ولده إلا أن ينفيه بلعان؛ فإن نفاه بلعان فذلك له، وإذا ولدت امرأة الرجل ولدين في بطنٍ فاقتر بالأول ونفى الآخر أو أقر بالآخر ونفى الأول فهو سواء وهما ابناه، ولا يكون حملٌ واحدٌ بولدين إلا من واحدٍ، فإذا أقر بأحدهما لم يكن له نفى الآخر الذي ولد معه في بطنٍ كما لا يكون له نفى الولد الذي أقر به، وإن كان نفى أيهما نفى بقذفٍ لأنّه فطلبت حلفاً فعليه الحد، وإذا ولدت ولدا فنفاه فمات الولد قبلَ يلتعن الأب؛ فإن التعن الأب نفى عنه المولود، ولو كان رجلٌ جنى على المولود فقتله فأخذ الأب ديتَه أو جنى عليه جنيئاً فأخذ الأب ديتَه ردّها الأب إذا نفى عنه فهو غير أبيه، وهكذا لو ولد له ولدان فمات أحدهما، ثم نفاهما فالتعن نفى عنه الميت والحَي، ولو ولدت له ولداً فنفاه بلعان، ثم ولدت آخرَ بعده بيومٍ فاقتر به لزمه جميعاً؛ لأنّه حبلٌ واحدٌ وحدها إن كان قذفها وطلبت ذلك.

قال: ولو لم ينفو، ولم يقر به وقف؛ فإن نفاه، وقال اللعان الأولُ يكفي؛ لأنّه حبلٌ واحدٌ لم يكن ذلك له حتّى يلتعن من الآخر، ولو ولدا معاً لم يلتعن إلا بنفيهما معاً.

وكذلك لو التعن من الأول، ثم الثاني، ثم نفى الثالث التعن به أيضاً لا ينفي ولدٌ حادث إلا بلعان به بعينه، ولو قذف رجلُ امرأته وبها حملٌ أو معها ولدٌ وأقر بالحمل والولد أو لم ينفيه كان لازماً له؛ لأنها قد تزني وهي حبلٌ منه والولدُ منه ولتعتن للقذف أو يحد إن طلبت ذلك.

ولو قال رجلٌ لامرأته زنيْتَ وأنتِ صغيرةٌ أو قال لامرأته، وقد كانت نصرانيّةً أو أمةً زنيْتَ وأنتِ نصرانيّةٌ أو أمةٌ أو قال لامرأته زنيْتَ مستكرهةً أو أصابك رجلٌ نائمةً أو زنى بك صبيٌّ لا يجامعُ مثله لم يكن عليه حدٌ في شيء من هذا، وإن كان أوقعَ هذا عليها قبلَ نكاحها لم يكن عليه لعانٌ وعزْرٌ للأذى، وإن كان أوقعَ هذا عليها وهي امرأته، ولم ينسبه إلى حين لم تكن له فيه امرأة، فلا حدٌ عليه، وإن التعن، فلا يعزّر وتقعُ الفرقة، وإن لم يلتعن عزّر للأذى.

ولو قال لامرأةٍ إن تزوّجتك فأنّتِ زانيةً أو إذا تزوّجتك فأنّتِ زانيةً أو قال لامرأته إذا قدم فلانٌ فأنّتِ زانيةً أو خيرها، فقال: إن اخترت نفسك فأنّتِ زانيةً، فلا حدٌ ولا لعانٌ ويؤدّب إن طلبت ذلك على إظهار الفاحشة قبلَ أن ينكحها وقبلَ أن تختارَ وبعد النكاح والاختيار.

ولو قال رجلٌ لامرأته يا زانية، فقالت زنيْتَ بك وطلبا معاً مالهما سالئناها؛ فإن قالت عنيت أنّه أصابني وهو زوجي حلفت ولا شيءَ عليها؛ لأنّ إصابتها إياها ليست بزناً وعليه أن يلتعن أو يحدّ، وإن قالت زنيْتَ به قبلَ أن ينكحني فهي قاذفةٌ له وعليها الحدُّ ولا حدٌ عليه؛ لأنّها مقرّة بالزنا ولا لعان.

ولو قال لها يا زانية، فقالت أنتِ أزنيّ منّي فعليه الحدُّ أو اللعانُ ولا شيءَ عليها في قولها أنتِ أزنيّ منّي؛ لأنّه ليس بقذفٍ بالزنا إذا لم ترد به القذف.

ولو قال لها أنتِ أزنيّ من فلانة لم يكن هذا قذفاً ولا لعاناً ولا حدٌ ويؤدّب في الأذى؛ فإن أراد به القذف فعليه الحدُّ أو اللعان.

ولو قال لها أنتِ أزنيّ النَّاسِ لم يكن قاذفاً إلا بأن يريده القذف ويعزّر وهذا؛ لأنّ هذا أكبرُ من قوله أنتِ أزنيّ من فلانة.

ولو قال لامرأته يا زان كان عليه الحدُّ أو اللعان، وهذا ترخيُّمٌ كما يقول الرجلُ لملكٍ يا مالٍ ولخارثٍ يا حار.

ولو قال لها زناَت في الجبل أحلفناه بالله ما أراد قذفها بالزنا ولا لعان ولا حد؛ لأنّ زناَت في الجبل رقيت في الجبل، ولو قالت له هي يا زانية فعليه الحدّ؛ لأنّها قد أكملت القذف وزادته حرفاً أو اثنين، وإذا قال الرجلُ لامرأته زنيْتَ قبلَ أن أتزوَّجك حدٌ ولا لعان؛ لأنّه أوقع القذف وهي غيرُ زوجة، ولو جعلته يلاعن؛ لأنّه إنّما تكلم بالقذف الآن جعلته يلاعن أو يحدّ إذا قال الرجلُ لامرأةٍ له بالغ زنيْتَ وأنتِ صغيرة، ولكنّي أنظرُ إلى يومٍ تكلم به؛ لأنّ القذف يوم يوقعه، ولو قذف رجلٌ امرأةً بالزنا قبلَ أن ينكحها فطلبت به الحدُّ ولا لعان؛ لأنّ القذف كان وهي غيرُ زوجة، ولو قذفها بالزنا، ولم يطلبه بالحدّ حتّى نكحها، ثم قذفها

ولا عنها وطلبت به القذف قبل النكاح حد لها، ولو لم يلاعنها حتى حد لها الإمام في القذف الأول، ثم طلبته بالقذف بعد النكاح لآعن أو حد، ولو طلبته بهما معاً حدته بالقذف الأول وعرض عليه اللعان بالقذف الآخر؛ فإن أبى حدته أيضاً؛ لأن حكمه قاذفاً غير زوجة الحد، وحكمه قاذفاً زوجة حد أو لعان، فإذا التعن فالفرقة واقعة بينهما، وإن لم أحده والأعن بينهما لم يكن حدته في القذف بأوجب علي من حمله على اللعان أو الحد في القذف الآخر، وكان لغيري أن لا يحده، ولا يلاعن، وإذا جاز طرَحَ اللعان بقذف زوجة حد أو طرَحَ الحد باللعان جاز طرَحهما معاً.

وكذلك لو قذفها وامراً أجنبية في كلمة واحدة حد للأجنبية ولآعن امرأته أو حد لها.

ولو قذف أربع نسوة بكلمة واحدة أو كلمات فقمعن معاً أو متفرقات لآعن كل واحدة منهن أو حد لها وآيتهن لآعن سقط حدّها وآيتهن نكل عن أن يلتعن حدّها إذا طلبت حدّها وملتعن هن واحدة واحدة، وإذا تشاحن آيتهن تبدأ؟ أقرع بينهما فآيتهن بدأ الإمام بها بغير قرعة رجوت للإمام أن لا ياتم؛ لأنه لا يمكنه أن يأخذ ذلك إلا واحداً واحداً إذا طلبته واحدة واحدة، ولو قذف رجل امرأته بزني في ملكه التعن مرة أو حد مرة؛ لأن حكمهما واحد.

وكذلك لو قذف امرأة أجنبية مرتين كان حدّاً واحداً، ولو قذف رجل نكراً بكلمة واحدة أو كلمات كان لكل واحد منهم حدّه.

ولو قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً أو طالق واحدة لم يبق له عليها من الطلاق إلا هي أو طالق، ولم يدخل بها أو أي طلاق ما كان لا رجعة له عليها بعده وأتبع الطلاق مكانه يا زانية حد ولا لعان إلا أن يكون ينفي به ولداً أو حملاً فيلاعن للولد، ويوقف الحمل، فإذا ولدت التعن؛ فإن لم تلد حد، ولو بدأ، فقال: يا زانية أنت طالق ثلاثاً التعن؛ لأن القذف وقع وهي امرأته.

ولو قال أنت طالق ثلاثاً يا زانية حد ولا لعان إلا أن ينفي ولداً فيلاعن به ويسقط الحد، ولو قذف رجل امرأته فصدّته، ثم رجعت، فلا حد ولا لعان إلا أن ينفي ولداً، فلا ينفي إلا بلعان، ولو قذف رجل امرأته، ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطناً حراماً، فلا حد ولا لعان إلا أن ينفي ولداً أو يريد أن يلتعن فيثبت عليها الحد إن لم تلتعن.

وإذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الإسلام وطلبت حدّها لآعن أو حد؛ لأن القذف كان وهي زوجة مسلمة، ولو كان هو المرتد كان هكذا، ولا يشبه هذا أن يقذفها، ثم تزني؛ لأن زناها

دليل على صدقه بزنيها وردّتها لا تدل على أنها زانية، وإذا كانت تحت المسلم ذمّة قذفها، ثم أسلمت فطلبت حدّها لآعن أو عزّر ولا حد؛ لأن القذف كان وهي كافرة.

وكذلك لو كانت مملوكة فعتقت أو صبيّة فبلغت، وإذا ملك الرجل امرأته أمرها فاخترت نفسها، ثم قذفها؛ فإن كان الطلاق يملك فيه الرجعة لآعن أو حد، وإن كان لا يملك الرجعة حد، ولا يلاعن؛ فإن قذفها، ثم طلقها لآعن؛ لأن القذف كان وهي زوجة، وإذا طلق الملاحن امرأته لم يقع عليها الطلاق وللملاعة السكنى ولا نفقة لها، وإذا لآعن الرجل امرأته ونفى عنه ولدها، ثم أقرّ به واكذب نفسه حد إن طلبت الحد والحق به الولد، وهكذا لو أقرّ به الأب وهو مريض فطلبت حدّها، فلم يحد حتى مات فهو ابنه يرثه ويثبت نسبه منه، وإن لم يحد لأمه، ولو كانت المسألة بمالها، وكان الابن هو الميت والأب هو الحي فادّعاء بعد الموت وللابن مال أو لا مال له أو له ولد أو لا ولد له ثبت نسبه منه، وورثه الأب، ولو كان قتل فانتسب إليه أخذ حصته من دينه، ولو كان الولد المتني عن أبيه منع ميراثه من قبل أبيه في حياته؛ لأنه كان متنياً عن ميراثه الذي منعه؛ لأن أصل امره أن نسبه ثابت، فإنه إنما هو متني ما كان أبوه ملاحناً مقيماً على نفيه باللعان، وإذا التعن الزوجان بولد أو غير ولد، ثم قذف الزوج امرأته التي لآعن، فلا حد عليه كما لو حد لها بقذف قذفها لم يحد ثانية ونهي عن قذفها؛ فإن انتهت وإلا عزّر، وإذا قذفها غير الزوج الذي لاعنها فعليه الحد، وإذا قال رجل لابن ملاعة لست ابن فلان أحلف ما أراذ قذف أمه ولا حد عليه؛ لأننا قد حكمنا أنه ليس ابنه، ولو أراذ قذف أمه حدّنه.

ولو قال بعدما يقر الذي نفاه أنه ابنه أو يكذب نفسه لست ابن فلان كان قاذفاً لأمه؛ فإن طلبت الحد حد لها إن كانت حرة مسلمة، وإن كانت كافرة أو أمه عزّر، وإذا قذف الرجل المرأة، فقال أنت أمه أو كافرة فعليها البيّنة أنها حرة مسلمة والقول قوله مع يمين إن لم تكن بيّنة؛ لأنه يؤخذ منه الحد، ولو ادّعى الأب الولد فطلبت المرأة حدّها حد لها ولزمه، وإن لم تطلبه لزمه الولد، ولا يحد ومتى طلبته حد لها، ولو قذفها قبل الحد، ثم طلبت منه الحد حد لها حدّاً واحداً؛ لأن اللعان بطل، وصار مفترياً عليها مرتين فأما الأجنبي فيحدّها قبل اعتراف الأب بالولد وبعده، ولو قامت بيّنة على الأب أنه أكذب نفسه في اللعان أو أقر بالولد لزمه، وإن جحد وحد إن طلبت الحد، ولو أقامت بيّنة أنه قذفها واكذب نفسه حد، ولم يلتعن إذا طلبت، وإن جحد ذلك كله.

ولو قال رجل لامرأته يا زانية، ثم قال عنيت زنات في الجبل حد أو لآعن؛ لأن هذا ظاهر التزنية، ولو وصل الكلام، فقال: يا زانية في الجبل أحلف ما أراذ إلا الرقي في الجبل ولا حد؛

فإن لم يحلف حدُّها إذا حلفت لقد أرادَ القذف.

ولو قال لها يا فاجرة أو يا خبيثة أو يا جريئة أو يا غلمة أو يا رديئة أو يا فاسقة، وقال: لم أرد الزنا أحلفه ما أراد تزنيها وعزَّز في أذاها.

ولو قال لها يا غلمة أو يا شبقة أو ما أشبه هذا لم يكن في شيء من هذا قذف.

وكذلك لو قال لها أنت تحبين الجماع أو تحبين الظلمة أو تحبين الخلوات فعليه في هذا كله إن طلبت اليمين بيمينه.

٨- الشهادة في اللعان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته معاً بالزنا لاعتن الرجل؛ فإن لم يلتعن حدٌّ؛ لأن حكم الزوج غير حكم الشهود والشهود لا يلاعنون بحال، ويكونون عند أكثر المفتين قذفة يحدون إذا لم يتنوا أربعة، والزوج منفرداً يلاعن، ولا يحدُّ قال: وإذا زعم الزوج أنه رآها تزني فيبين أنها قد وترته في نفسه بأعظم من أن تأخذ أكثر ماله أو تستتم عرضه أو تناله بشديد ضرب من أجل ما يبقى عليه من العاري في نفسه بزناها عنده على ولدو، فلا عداوة تصير إليهما فيما بينهما وبينه أكثر من هذا تكاذب بلغ هذا ونحن لا نجيز شهادة عدو على عدوه والأجنبي يشهد عليها ليس بما وصفت بسبيل وسواء قذف الزوج امرأته أو جاء شاهداً عليها بالزنا هو بكل حال قاذف؛ فإن جاء بأربعة يشهدون على المرأة بالزنا حدثت، ولم يلاعن إلا أن ينفي ولداً لها بذلك الزنا فيحد أو يلتعن فينفي الولد، وإن قذفها وانتفى من حملها وجاء بأربعة يشهدون عليها بالزنا لم يلاعن حتى تلد فيلتعن إن أراد نفي الولد؛ فإن لم يلتعن لم تنف عنه، ولم تحد حتى تلد وتحد بعد الولادة، ولو جاء بشاهدين يشهدان على إقرارها بالزنا وهي تححد، فلا حد عليها ولا عليه ولا لعان، ولو كان الشاهدان ابنيه منها أو من غيرها لم تجز شهادتهما، ولا تجوز شهادة الولد لوالديه، ولو كان الشاهدان ابنيها من غيره جازت شهادتهما عليها؛ لأنهما يطلان عنه حدًا.

ولا يثبت عليها بالاعتراف شيء من الحد إلا أن تشاء هي أن يثبت عليها فتحذ.

وإذا قذف الرجل امرأته، ثم جاء بأربعة شهداء متفرقين يشهدون عليها بالزنا سقط عنه الحد وحدثت، وإن كان نفي مع ذلك ولداً لم ينف عنه حتى يلتعن هو، ولو شهد ابنها المرأة على أبيهما أنه قذف أمهما والأب يححد والأم تدعي فالشهادة باطلة؛ لأنهما يشهدان لأُمهما.

وكذلك لو شهد أبوها وابنها أو شهد رجل وامرأتان لا

تجوز شهادة النساء في غير الأموال، وما لا يراه الرجال، ولو شهد لأمراً ابناً لها على زوج لها غير أبيهما أنه قذفها أو على أجنبي أنه قذفها لم تجز شهادتهما لأُمهما، ولو شهد شاهد على رجل أنه قذف امرأته بالزنا يوم الخميس وشهد آخر أن الزوج أقر أنه قذفها بالزنا يوم الخميس وهو يحدُّ لم يكن عليه حد ولا لعان؛ لأن الإقرار بالقذف غير قول القذف، ولو شهد رجل أنه قذفها بالزنا يوم الخميس وشهد آخر أنه قذفها بالزنا يوم الجمعة لم تجز شهادتهما، ولو شهد شاهد أنه قذف امرأته بالزنا والآخر أنه قال لابنها منه يا ولد الزنا لم تجز الشهادة، فإذا لم تجز، فلا حد ولا لعان، وإن طلبت أن يحلف لها أحلف بالله ما قذفها؛ فإن حلفت برئ، وإن نكل حلفت لقد قذفها، ثم قيل له: إن التعتت وإلا حددت.

وكذلك لو ادعت عليه القذف، ولم تقم عليه شاهداً حلفت، ولو شهد شاهد أنه قذفها بالفارسية وآخر أنه قذفها بالعربية في مقام واحد أو مقامين فسواء لا تجوز الشهادة؛ لأن كل واحد من هذا كلام غير الكلام الآخر.

ولو شهد عليه شاهد أنه قال لها زنى بك فلان وآخر أنه قال لها زنى بك فلان رجل آخر لم تجز الشهادة؛ لأن هذين قذفان مفترقان بسمية رجلين مفترقين، ولو قذفها برجل بعينه فجاءت تطلب الحد وجاء الرجل يطلب الحد قيل له: إن التعتت، فلا حد للرجل، وإن لم تلتعن حددت لهما حدًا واحدًا؛ لأنه قذف واحد، وإن جاء الرجل يطلب الحد قبل المرأة والمرأة ميتة أو حية التعتن وبطل عنه الحد؛ فإن لم يلتعن حد.

وكذلك إن كانت المرأة حية، ولم تطلب الحد أو ميتة، ولم يطلب ذلك ورثتها قيل له: إن شئت التعتت فدرأت حد المرأة والرجل، وإن شئت لم تلتعن فحددت لأُمهما طلب؛ فإن جاء الآخر فطلب حدّه لم يكن له؛ لأن حكمه حكم الواحد إذا كان لعاناً واحدًا، وإذا شهد عليه شاهدان أنه قذف أمهما وامرأته في كلمتين متفرقتين جازت شهادتهما لغير أمهما وبطلت لأُمهما وسواء كانت المقدوفة مع أمهما امرأة القاذف وأمهما امرأته أو لم يكونا أو كانت إحداهما، ولم تكن الأخرى، وإذا شهد شاهدان على زوج بقذف جس حتى يعدلا فيحد أو يلتعن، وإن شهد شاهد فشاءت أن يحلف أحلف، وإن لم تشأ لم يجبس بشاهد واحد، ولا يقبل في رجل في حد ولا لعان، وإذا شهد ابن الرجل على أبيهما وأمهما امرأة أبيهما أنه قذف امرأة له غير أمهما جازت شهادتهما؛ لأنهما شاهدان عليه بحد ولأب أن يلتعن، وليس ذلك عليه فالتعانه إحداث طلاق، ولم يشهدا عليه بطلاق، ولو شهدا أنه طلق امرأة له غير أمهما، فقد قيل تردُّ شهادتهما؛ لأن أمهما تنفرد بأبيهما، وما هذا عندي بين؛ لأن لأبيهما أن

امراته أو قذف امرأته، ثم قذفهما لم أجز شهادتهما للمرأة؛ لأن دعواهما عليه القذف عداوة وخصومة، ولو عفوا القذف لم أجز شهادتهما عليه لامراته إلا أن لا يشهدا عليه إلا بعد عفوهما عنه وبعد أن يرى ما بينه وبينهما حسن لا يشبه العداوة فأجيز شهادتهما لامراته؛ لأنني قد اخترت صلحه وصلحهما بعد الكلام الذي كان عداوة، وليس له بخصمين، ولا يجرحان بعداوة ولا خصومة، وإذا أقرت المرأة بالزنا مرة، فلا حدّ على قذفها.

وإذا شهد شاهدان على رجل أنه قذف امرأته فأقام الزوج شاهدين أنها كانت أمة أو ذمية يوم وقع القذف، فلا حدّ ولا لعان ويعزّر إلا أن يلتعن، ولو كان شاهدا المرأة شهدا أنها كانت يوم قذفها حرة مسلمة؛ لأن كل واحدٍ من من البيتين تكذب الأخرى في أن لها الحد، فلا يحد ويعزّر إلا أن يلتعن، ولو لم يقيم بيّنة وشهد شاهداها على القذف، ولم يقلوا كانت حرة يوم قذفت ولا مسلمة وهي حين طلبت حرة مسلمة، فقال الزوج كانت يوم قذفتها أمة أو كافرة كان القول قوله ودرأت الحدّ عنه حتى تقيم البيّنة أنها كانت حرة مسلمة؛ فإن كانت حرة الأصل أو مسلمة الأصل فالقول قولها وعليه الحدّ أو اللعان إلا أن يقيم البيّنة على أنها كانت مرتدة يوم قذفها.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قذف الرجل امرأته فادعى بيّنة على أنها زانية أو مقرّة بالزنا وسأل الأجل لم يؤجل في ذلك أكثر من يوم أو يومين؛ فإن لم يأت بيّنة حدّ أو لاعن، وإذا قذف الرجل امرأته فرافعته وهي بالغة، فقال قذفتك وأنبت صغيرة فالقول قوله وعليها البيّنة أنه قذفها كبيرة، ولو أقام البيّنة أنه قذفها وهي صغيرة وأقامت هي البيّنة أنه قذفها كبيرة لم يكن هذا اختلافاً من البيّنة، وكان هذان قذفين قذفاً من الصغر وقذفاً في الكبر وعليه الحدّ إلا أن يلاعن، ولو اتفق الشهود على يوم واحد، فقال شهود المرأة كانت حرة مسلمة بالغة وشهود الرجل كانت صبيّة أو غير مسلمة، فلا حدّ ولا لعان؛ لأن كل واحدٍ من البيتين تكذب الأخرى، ولو أقامت المرأة بيّنة أن الزوج أقر بولدها لم يكن له أن ينفيه؛ فإن فعل وقذفها فمتى أقامت المرأة البيّنة أن زوجها قذفها بعد أو أقر أخذها مجذّمة إلا أن يلاعن فارقتها أو لم يفارقها، ولو فارقها وكانت عند زوج غيره فطلبت حدّها حدّها إلا أن يلتعن.

١٩١٩ - أخبرنا الربيع قال الشافعي: قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج أنه قال: ليعطاء الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أر ذلك عليها أو عن غير حمل قال يلاعنها. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١/٤٦)]

قال الشافعي: من حلف بالله أو باسم من أسماء الله

ينكح غيرها ولا أعلم في هذا جرّ منفعه إلى أمهما بشهادتهما، وكلّ من قلت تجوز شهادته، فلا تجوز حتى يكون عدلاً، ولو أن شاهدين شهدا على رجل بقذف امرأته أو غيرها، ثم ماتا مضي عليه الحدّ أو اللعان.

وكذلك لو عميا، ولو تغيّرت حالهما حتى يصيرا تمّن لا تجوز شهادتهما بفسق، فلا حدّ ولا لعان حتى يكونا يوم يكون الحكم بالحدّ واللعان غير مجروحين في أنفسهما.

قال: وتقبل الوكالة في تثبيت البيّنة على الحدود، فإذا أراد القاضي يقيم الحدّ أو يأخذ اللعان أحضر المأخوذ لها الحدّ واللعان إن كانت حيّة حاضرة، وإذا شهد شاهدان على قذف وهما صغيران أو عبدان أو كافران فأبطلنا شهادتهما، ثم بلغ الصغيران وعقّ العبدان وأسلم الكافران فأقامت المرأة البيّنة بالقذف أجزاً شهادتهما؛ لأننا ليس إنّما ردناهما بأن لم يكونوا شهداء عدولاً في تلك الحال وسواء كانوا عدولاً أو لم يكونوا عدولاً، ولو كان شهد على ذلك حرّان مسلمان مجروحان في أنفسهما فأبطلت شهادتهما، ثم عدلا وطلبت المرأة حدّها لم يكن لها من قبل أنّا حكمنا على هذين بأن شهادتهما باطلة ومثلهما في تلك الحال قد يكون شاهداً لو كان عدلاً غير عدو.

ولو شهد هؤلاء على رؤية أو سماع يثبت حقاً لأحدٍ أو عليه في تلك الحال التي لا يجوز فيها شهادتهم وأقاموا الشهادة عليه في الحال التي يجوز فيها شهادتهم أجزتها.

وكذلك أن يكون عدوان لرجل أو فاسقان سمعا رجلاً يقذف امرأة، فلم تطلب ذلك المرأة أو طلبته، فلم يشهدا حتى ذهبت عداوتهما للرجل أو عدلا جازت شهادتهما؛ لأنّه لم يحكم برّد شهادتهما حتى يشهدا.

وكذلك العبيد يسمعون والصبيان والكفار، ثم لا يقيمون الشهادة إلا بعد أن يبلغ الصبيان أو يعتق العبيد ويسلم الكفار، فإذا قذف الرجل امرأته فآقر أو أقامت عليه بيّنة فجاء بشاهدين يشهدان على إقرارها بالزنا، فلا حدّ عليه ولا لعان ولا عليها، ولا يقام عليها حدّ بأحدٍ يشهد عليها بإقرار، وإن كانوا أربعة حتى تقرّ هي وتثبت على الإقرار حتى يقام عليها الحدّ، ولو جاء بشاهدين وامرأتين يشهدون على إقرارها بالزنا، فلا حدّ عليها، ولا يدرأ عنه الحدّ؛ لأنّ شهادة النساء لا تجوز في هذا ويحدّ أو يلاعن.

وكذلك لو شهد عليها ابنها منه بالإقرار بالزنا كانت شهادتهما لأبيهما باطلاً وحدّ أو لاعن، ولو عفّت امرأته عن القذف أو أجنبية، ثم أرادت القيام به عليه بعد العفو لم يكن لها، ولو أقرت بالزنا، فلا حدّ ولا لعان على الزوج، ولو شهد شاهدان على رجل قد ادّعى عليه أنه قذفهما، ثم شهدا أنه قذف

تعالى فعليه الكفارة إذا حنث، ومن حلف بشيء غير الله فليس بحالف ولا كفارة عليه إذا حنث، والمولى من حلف بالذي يلزمه به كفارة.

ومن أوجب على نفسه شيئاً يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على نفسه إن جامع امرأته فهو في معنى المولى؛ لأنه لم يعد إن كان ممنوعاً من الجماع إلا بشيء يلزمه ما ألزم نفسه مما لم يكن يلزمه قبل إيجابه أو كفارة يمين، ومن أوجب على نفسه شيئاً لا يجب عليه ما أوجب ولا بدل منه فليس بمولى وهو خارج من الإيلاء.

النسائي (٨٩/٧ - ٩٠)

٦٥ - كتاب القصاص

(ذكر باسم جراح العمد)

١ - أصل تحريم القتل من القرآن

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ﴾ الآية، وقال الله عز وجل ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ الآية، وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، وقال: أنه ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية، وقال الله عز وجل ﴿وَأْتَلَّ عَلَيْهِمْ بُنَىٰ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَدْحِيهِمَا وَلَمْ يَنْقُبِلَ مِنَ الْآخَرِ﴾ إلى ﴿فَأَصْحَبَ مِنَ السَّادِقِينَ﴾، وقال عز وجل ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ الآية.

٢ - قتل الولدان

قال الشافعي رحمه الله: قال الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنِ اتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِسْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنٌ﴾ الآية، وقال جل ثناؤه ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾، وقال ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنُ الْكَبِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾.

قال الشافعي: كان بعض العرب يقتل الإناث من ولدها صغاراً خوف العيلة عليهم، والعار بهم، فلما نهى الله عز ذكره عن ذلك من أولاد المشركين دل على تبييت النهي عن قتل أطفال المشركين في دار الحرب.

وكذلك دل على السنة مع ما دل عليه الكتاب من تحريم القتل بغير حق قال الله عز وجل: ﴿فَدَّ حَيْرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ الآية.

١٩٢٠ - قال الشافعي: وأخبرنا شفيان بن عيينة، عن أبي معاوية عن عمرو النخعي قال: سمعت أبا عمرو الشيباني يقول: سمعت ابن مسعود يقول سألت النبي ﷺ أي الكبائر أكبر؟ فقال أن تجعل ليل يداً وهو خلقك. قلت: ثم أي؟ قال أن تقتل وتلك من أجل أن يأكل معك. [خرجه

البخاري (٤٤٧٧)، مسلم (٨٦)، أبو داود (٢٣١٠)، الترمذي (٣١٨٢)،

٣ - تحريم القتل من السنة

١٩٢١ - أخبرنا الثقة، عن حماد، عن يحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عثمان أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنا بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس. [هـ]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والذي يحل أن يعمد مسلم بالقتل ثلاث: كفر ثبت عليه بعد إيمانه أو زنا بعد إحصانه أو قتل نفس عمداً بغير حق، وهذا موضوع في مواضعه.

١٩٢٢ - قال الشافعي: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وجناهم على الله. [هـ]

١٩٢٣ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد اللثبي، عن عبد الله بن عدي بن الحيار، عن المقداد أنه أخبره أنه قال: يا رسول الله أرايت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضررت إحدى يدي بالسيف فقطعتها، ثم لاذ مني بشجرة، فقال أسلمت لئلا أقاتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تقتله قلت يا رسول الله إنه قطع يدي، ثم قال ذلك بعد أن قطعها أقاتله؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تقتله؛ فإن قتله، فإنه بمنزلة قبل أن تقتله وإنك بمنزلة قبل أن تقول كلمته التي قال. [هـ]

قال الربيع: معنى قول النبي ﷺ، فإنك إن قتله، فإنه بمنزلة يريد أنه حرام الدم قبل أن تقتله وإنك بمنزلة مباح الدم يريد بقتله قبل أن يقول كلمته التي قال إذ كان مباح الدم قبل أن يقوله لا أن يكون كافراً مثله.

١٩٢٤ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

كَفَر بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ. [أخرجه البيهقي (٢٦/٨)]

١٩٢٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ﷺ مَا كَانَ فِي الصَّحِيفَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي قِرَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ فِيهَا لَعْنُ اللَّهِ الْقَاتِلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَالضَّارِبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ وَلِيِّهِ نَعَمَ بِهِ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ. [أخرجه البيهقي (٢٦/٨)]

١٩٣٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ أَوْ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا بِقَتْلِ قَتْلٍ قَوْدٍ بِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى وَلِيُّ الْمَقْتُولِ فَمَنْ خَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَذْلٌ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٣٩/٦)]

١٩٣١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبَجَرَ، عَنْ إِبَادِ بْنِ لَقِيطٍ، عَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى أَبِي الَّذِي بَطَّهَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: دَعْنِي أَعَالِجْ هَذَا الَّذِي بَطَّهَرَكُ، فَإِنِّي طَبِيبٌ، فَقَالَ: أَنْتَ رَفِيقٌ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذَا مَعَكَ، فَقَالَ: ابْنِي أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ. [أخرجه أبو داود (٤٤٩٥)، النسائي (٥٣/٨)]

٥- من عليه القصاص في القتل، وما دونه

قال الشافعي: لا قصاص على من لم يجب عليه الحدود، وذلك من لم يحتلم من الرجال أو تحض من النساء أو يستكمل خمس عشرة سنة، وكل مغلوب على عقله بأي وجه ما كانت الغلبة إلا بالسكر، فإن القصاص والحدود على السكران كهي على الصحيح، وكل من قلنا عليه القصاص فهو بالغ غير مغلوب على عقله والمغلوب على عقله من السكر دون غيره.

قال الشافعي: وإذا أقر الرجل البالغ وهو غير مجبور عليه بالغ بيجور إقراره أنه جنى جناية عمدًا، ووصف الجناية فثبتها، ثم جن أو غلب على عقله فعليه القصاص في العمد منها وأرش الخطأ في ماله، ولا يحول ذهاب عقله دون أخذ الحق منه.

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الصُّحَّالِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. [أخرجه البخاري (١٣٦٣)، مسلم (١١٠)، أبو داود (٣٢٥٧)، النسائي (١٩/٧)]

١٩٢٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ بِإِسْنَادٍ لَا يَحْضُرُنِي ذِكْرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَتِيلٍ، فَقَالَ: مَنْ بِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَحَدٌ فَغَضِبَ، ثُمَّ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ اشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ السَّمَاءِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣٦/٦-١٣٧)، الرمذي من حديث أبي سعيد وأبي هريرة (١٣٩٨)]

١٩٢٦- وَأَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ لَا أَخْفِظُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَتَلَ الْمُؤْمِنُ يَغْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ زَوَالَ الدُّنْيَا. [أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣٧/٦)، الرمذي (١٣٩٥)، النسائي (٨٢/٧) من حديث عبد الله]

١٩٢٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ لَقِيَ اللَّهُ مَكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣٧/٦)، ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً (٢٦٢٠)] مع التشديد في القتل.

٤- جماع إيجاب القصاص في العمد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله جل وعز ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾.

قال الشافعي: في قول الله عز وجل ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ لا يقتل غير قاتله، وهذا يشبه ما قيل: والله أعلم قال الله عز وجل ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقُصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ فالقصاص إنما يكون ممن فعل ما فيه القصاص لا ممن لم يفعله فاحكم الله - عز ذكره - فرض القصاص في كتابه وأبانت السنة لمن هو، وعلى من هو.

١٩٢٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا إِزَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: وَجِدَ فِي قَائِمِ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كِتَابٌ إِنَّ أَغْذَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ الْقَاتِلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَالضَّارِبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوْلَاهُ، فَقَدْ

الرَّجُلُ فيصيبه بالسَّلاحِ الَّذي يَتَخَذُ لِنَهَرِ الدَّمِ ويذهبُ في اللَّحْمِ، وذلك الَّذي يعقلُ كلُّ أحدٍ أَنه السَّلاحُ المتخذُ للقتلِ والجراحِ وهو الحديدُ المحدثُ كالسِّيفِ والسَّكِينِ والخنجرِ وسنانِ الرَّمحِ والمخيطةِ، وما أشبهه ممَّا يشقُّ بحده إذا ضربَ أو رميَ به الجلدُ واللحمُ دونَ قتله فيجرحُ.

قال الشافعيُّ: وهو السَّلاحُ - والله أعلمُ - الَّذي أمرَ الله عزَّ ذكره أن يؤخذَ في صلاةِ الخوفِ.

وكذلك كلُّ ما كانَ في معناه من شيءٍ له صلابَةٌ فحدَّه حتَّى صارَ إذا وُجِّعَ به أو رميَ به يخرقُ حده قبلَ ثقله مثلُ العمودِ يحدُّ والنَّحاسِ والفضَّةِ والذهبِ وغيره فكلُّ من أصابَ أحداً بشيءٍ من هذا جرحه فماتَ من الجرحِ، ففيه القصاصُ.

قال الشافعيُّ: وإن ضربه بعرضِ سيفٍ أو عرضِ خنجرٍ أو غيطةٍ، فلم يجرحه فماتَ، فلا قودُ فيه حتَّى يكونَ الحديدُ جارحاً أو شادخاً مثلَ الحجرِ الثَّقيلِ يفضخُ به رأسه وعمودُ الحديدِ، وما أشبهه.

قال الشافعيُّ: وكذلك لو ضربه بعمودٍ حديدٍ خفيفٍ لا يشدُّ مثله أو شيءٍ من الحديدِ لا يشدُّ، وما كانَ لا يجرحُ أو كانَ خفيفاً لا يشدُّ.

وكذلك لو ضربه بحدِّ السِّيفِ أو غيره، فلم يجرحه وماتَ، ففيه العقلُ ولا قودُ فيه.

قال الشافعيُّ: وما كانَ من شيءٍ من الحديدِ أو غيره على عصاً خفيفةٍ شبيهةٍ بالنَّصيبِ فضربَ به الضَّربةَ الواحدةَ فميتَ منه، فلا قودُ عليه؛ لأنَّ هذا لا يَتَخَذُ لِنَهَرِ دَمًا، ولا يَتَخَذُ مِمَّا تَ، وإن قتلَ قتلَ بالثَّقيلِ لا بالحدِّ.

قال: وكذلك المراضُ يرمي به، فلا يجرحُ ويصيبُ بعرضه فيموتُ أو يصيبُ بصلو، فلا يجرحُ فيموتُ.

قال: وهكذا لو ضربه بحجرٍ لا حدُّ له خفيفٍ فرضخه فماتَ، فلا قودُ، ولو شجَّه.

وكذلك لو ضربه بسوطٍ قبضَ فيه أو ضربه أسواطاً يرى أنَّ مثله لا يموتُ من مثله، فلا قودُ، ولو كانَ نضواً فضربه عشرةً أسواطٍ ومثله يموتُ فيما يرى من مثله فماتَ، ففيه القودُ، ولو كانَ محتملاً فضربه مائةً والأغلبُ أنَّ مثله لا يموتُ من مثله فماتَ، فلا قودُ، وكلُّ حديدٍ له حدُّ يجرحُ فجرحُ به جرحاً صغيراً أو كبيراً فماتَ منه، ففيه القودُ؛ لأنَّه يجرحُ بحده والحجرُ يجرحُ بثقله، ولو كانَ من المرو أو من الحجارةِ شيءٌ يحدُّ حتَّى يمورُ مورَ الحديدِ فجرحُ به، ففيه القودُ إن ماتَ المجرَّوحُ، وإن ما جاوزَ هذا؛ فكانَ الأغلبُ منه أنَّ من ضربَ به أو ألقيَ فيه أو ألقيَ عليه لم يعش، فضرِبَ به رجلٌ رجلاً أو ألقيَ فيه، وكانَ لا يستطيعُ

قال الشافعيُّ: ولو أقرَّ بحقَّ لله من زنا أو ارتدَّ، ثمَّ ذهبَ عقله لم أقم عليه حدُّ الزَّنا، ولم أقتله بالرَّدة؛ لأنَّي احتاجُ إلى ثبوته على الإقرارِ بالزَّنا وهو يعقلُ.

وكذلك احتاجُ إلى أن أقولَ له وهو يعقلُ: إن لم ترجعْ إلى الإسلامِ قتلتك.

قال الشافعيُّ: ولو أقرَّ وهو بالغٌ أَنه جنى على رجلٍ جنابةً عمدًا، وقال: كنت يومَ جنيت عليه صغيراً كانَ القولُ قوله في أن لا قودُ عليه وعليه أرشها في ماله خطأ؛ فإن أقرَّ بها خطأ لم يضمن العاقلةَ ما أقرَّ به وضمنه هو في ماله، ولو قال: كنت يومَ جنيتها عليه ذاهبَ العقلِ بالغاً؛ فإن كانَ يعلمُ أَنه ذهبَ عقله قبلَ منه، وإن لم يعلمْ أقيده المجنيَّ عليه منه.

قال الشافعيُّ: وحيثُ قبلتَ منه فعليه اليمينُ إن طلبها المذنبُ.

قال الشافعيُّ: ولو شهدَ الشَّهودُ على رجلٍ أَنه جنى على رجلٍ جنابةً عمدًا سألتهم أَكانَ بالغاً أو صغيراً؟

فإن لم يثبتوه بالغاً والمشهودُ عليه ينكرُ الجنابةَ أو يقولُ: كانت وأنا صغيرٌ جعلتها جنابةً صغيرٍ وجعلتُ أرشها في ماله، ولم أقد منه.

قال: ولو أنَّ رجلاً يمينٌ ويفيقُ جنى على رجلٍ، فقالَ جنيتُ عليه في حالِ جنونه كانَ القولُ قوله، ولو شهدَ الشَّهودُ عليه بالجنابةِ، ولم يثبتوا كانَ ذلك في حالِ جنونه أو إفاقته كانَ هكذا، وإن أثبتوا أَنه كانَ في حالِ إفاقته فعليه القصاصُ، وهكذا من غلبَ على عقله بمرضٍ أي مرضٍ كانَ أو وجه من الوجوه ما كانَ غيرَ السكرِ، ولو أثبتوا أنَّ مجنوناً جنى وهو سكرانٌ، وقالوا: لا ندري ذهابَ عقله من السكرِ أو من المراضِ الَّذي به؟ جعلتُ القولُ قوله، ولو أثبتوا أَنه كانَ مقيماً من الجنونِ، وأنَّ السكرَ كانَ أذهبَ عقله جعلتُ عليه القودَ، ولو شهدَ شهودٌ على أَنه جنى مغلوباً على عقله، وآخرونَ أَنه جنى هذه الجنابةَ غيرَ مغلوبٍ على عقله الغيتُ البيَّتينِ لتكافئهما وجعلتُ القولُ قوله مع يمينه، ولو كانَ يمينٌ ويفيقُ فشهدَ له شهودٌ بأنَّه جنى مغلوباً على عقله، وقالَ هو بل جنيتُ وأنا أعقلُ قبلتُ قوله وجعلتُ عليه القودَ.

٦ - بابُ العمدِ الَّذي يكونُ فيه القصاص

أخبرنا الرُّبيعُ قال: أخبرنا الشافعيُّ قال: جماعُ القتلِ ثلاثةٌ وجوهٌ: عمدٌ فيه قصاصٌ فلولي المجنيِّ عليه عمدُ القصاصِ إن شاءَ وعمدٌ بما ليسَ فيه قصاصٌ وخطأٌ فليسَ في واحدٍ من هذينِ الوجهينِ قصاصٌ.

قال: فالعمدُ في النَّفسِ بما فيه القصاصُ أن يعمدَ الرَّجلُ

وكذلك إن غمته بشوب أو غيره فتابع عليه الغم حتى يموت، ففيه القود، وإن تركه حياً، ثم مات بعد، فلا قود إلا أن يكون الخنق أو الغم قد أورثه ما لا يجري معه نفسه فيموت من ذلك، ففيه القود.

وقال الزبيعي: وقد قيل يتخلص أو لا يتخلص أن لا قود عليه وعليه العقل؛ لأنه لم يموت من اليد.

قال الشافعي: وجماع هذا أن ينظر إلى من قتل بشيء مما وصفت غير السلاح المحدد؛ فإن كان الأغلب أن من نيل منه يقتله ويقتل مثله في مثل سنة وصحته وقوته أو حاله إن كانت مخالفة لذلك قتلاً وحياً تقتل السلاح أو أوحى، ففيه القود.

وإن كان الأغلب أن من نيل منه بمثل ما نيل منه يسلم، ولا يأتي ذلك على نفسه، فلا قود فيه.

قال الشافعي: وضرب القليل على الخاصرة يقتل في الأغلب، ولا يقتل مثله لو كان في ظهر أو البطن أو فخذين أو رجلين والضرب القليل يقتل النضو الخلس الضعيفة في الأغلب والأغلب أن لا يقتل قوته، ويقتل في الأغلب في البرد الشديد والحر الشديد، ولا يقتل في الأغلب في غيرهما.

قال الشافعي: فمن نال من امرئ شيئاً فانظر إليه في الوقت الذي ناله فيه؛ فإن كان الأغلب أن ما ناله به يقتله، ففيه القود، وإن كان الأغلب أن ما ناله به لا يقتله، فلا قود فيه.

قال الشافعي: وإن طين رجل على رجل يبتأ، ولم يدعه يصل إليه طعام ولا شراب إيماناً حتى مات أو حبسه في موضع، وإن لم يطين عليه ومنعه الطعام أو الشراب مدة الأغلب من مثلها أنه يقتله فمات قتل به، وإن مات في مدة الأغلب أنه يعيش من مثلها، ففيها العقل ولا قود فيه.

قال الشافعي: فإن حبسه فجاءه بطعام أو شراب ومنعه الطعام، فلم يشربه حتى مات، ولم تأت عليه مدة يموت أحد مننع الطعام في مثلها، فلا عقل ولا قود؛ لأنه ترك أن يشرب فأعان على نفسه، ولم يمنعه الطعام مدة الأغلب أنه يموت أحد منعه الطعام، ولو كانت المدة التي منعه فيها الطعام مدة الأغلب أنه يموت أحد من مثلها قتل به، وإن كان الأغلب أنه لا يمات من مثلها ضمن العقل.

قال الشافعي: وإذا أقدمه بما صنع به حسن ومنع كما حبسه ومنعه؛ فإن مات في تلك المدة وإلا قتل بالسيف.

٧- بابُ العمدة فيما دون النفس

قال الشافعي رحمه الله: وما دون النفس مخالف للنفس في بعض أمره في العمدة، فلو عمد رجل عين رجل بأصبعه، ففقاها

الخروج منه أو ألقاه عليه فمات الرجل، ففيه القصاص، وذلك مثل أن يضرب الرجل بالخشبة العظيمة التي تشدخ رأسه أو صدره فيشدخه أو خاصرته فيقتله مكانه أو ما أشبه هذا مما الأغلب أنه لا يعاش من مثله أو بالعصا الخفيفة فيتابع عليه الضرب حتى يبلغ من عدو الضرب ما يكون الأغلب أنه لا يعاش من مثله.

وكذلك السياط، وما في هذا المعنى، وذلك أن يضربه على خاصرته أو في بطنه أو على ثديه ضرباً متتابعاً أو على ظهره الماتين أو التلعات أو على آليته، فإذا فعل هذا، فلم يلقه عنه إلا ميتاً أو مغنى عليه، ثم مات، ففيه القود، وفي أن يسعر الحضرة حتى إذا المحجمت ألقاه فيها أو يسعر النار على وجه الأرض، ثم يلقيه فيها مربوطاً أو يربطه ليغرقه في الماء؛ فإن فعل هذا فمات في مكانه أو مات بعد من ألم ما أصابه، ففيه القود.

قال الشافعي: فإذا سحر النار على وجه الأرض ألقاه فيها وهو زمن أو صغير فكذلك، وإن ألقاه فيها صحيحاً فكان يمسك العلم أنه يستطيع أن يتخلص منها فترك التخلص فمات، فلا قود، وإن عالج التخلص فغلبه كثرتها أو التهابها، ففيه القود.

وكذلك إن ألقى فيها، فلم يزل يتحرك يعالج الخروج، فلم يخرج حتى مات أو أخرج يبه منها حرق، الأغلب أنه لا يعاش منه فمات منه، ففيه القود، وإن كان بعض هذا وهو يقدر على التخلص بأن يكون إلى جنب أرض لا نار عليها، فإنما يكفيه أن ينقلب فيصير عليها أو يقول أمتت وأنا على التخلص قادر أو ما أشبه هذا مما عليه الدلالة بأنه يقدر على التخلص لم يكن فيه عقل ولا قود، وقد قيل: يكون فيه العقل.

وإن ألقاه في ماء قريب من ساحل وهو يحسن العوم، ولم تغلبه جربة الماء فمات، فلا قود، وإن كان لا يحسن العوم وألقاه قريباً من مجرة أرض أو جبل أو سفينة مقيمة وهو يحسن العوم فترك التخلص، فلا قود، وإن ألقاه في ماء لا يتخلص في الأغلب منه فمات فعليه القود، ولو كان الأغلب أنه يتخلص منه فأخذه حوت، فلا قود وعليه العقل.

قال أبو محمد: وقد قيل: يتخلص أو لا يتخلص سواء أن لا قود عليه وعليه العقل.

قال الزبيعي: وأصح القولين أن لا عقل في النفس ولا قود؛ لأنه هو الذي قتل نفسه إذا كان يقدر أن يتخلص فيسلم من الموت فترك التخلص، وعلى الطارح أرض ما أحرقت النار منه أو لا ما طرح قبل أن يمكن التخلص.

قال الشافعي: وإن خنقه فتابع عليه الخنق حتى يقتله، ففيه القود.

الأغلب فيه أنه يعاش من مثله، ولم ألق أحداً من أهل الفقه والنظر يخالف في أن هذا معناه، فاما أن يشدخ الرجل رأس الرجل بالحجر أو يتابع عليه ضرب العصا أو السياط متابعة الأغلب أن مثله لا يعيش من مثله فهذا أكبر من القتل بالضربة بالسكين والحديدة الخفيفة في الرأس واليد والرجل وأعجل قتلاً وأحرى أن لا يعيش أحد منه في الظاهر.

٨ - الحكم في قتل العمد

قال الشافعي رحمه الله: من العلم العام الذي لا اختلاف فيه بين أحد لقنيتيه فحدثني وبلغني عنه من علماء العرب أنها كانت قبل نزول الوحي على رسول الله ﷺ تباين في الفضل، ويكون بينها ما يكون بين الجيران من قتل العمد والخطأ؛ فكان بعضها يعرف لبعض الفضل في الديات حتى تكون دية الرجل الشريف أضعاف دية الرجل دونه، فأخذ بذلك بعض من بين أظهرها بأقصد مما كانت تأخذ به؛ فكانت دية النضري ضعف دية القرظي، وكان الشريف من العرب إذا قتل مجاور قاتله إلى من لم يقتله من أشراف القبيلة أتي قتله أحدها وربما لم يرضوا إلا بعدو يقتلونهم قتل بعض غني شاس بن زهير فجمع عليهم أبوه زهير بن جذيمة فقالوا له أو بعض من ندب عنهم: سل في قتل شاس، فقال: إحدى ثلاث لا يغنيني غيرها، قالوا: وما هي؟

قال: تحيرون لي شاساً أو تملئون درائي من نجوم السماء أو تدفعون إلي غنيّاً بأسرها فاقتلها، ثم لا أرى أنني أخذت منه عوضاً.

وقتل كليب وائل فاقتلوا دهرأ طويلاً واعتزلهم بعضهم فاصابوا ابناً له يقال له مجير فأتاهم، فقال: قد عرفتم عزلي فجيئ بكليب وكفوا عن الحرب، فقالوا: مجير يسع نعل كليب فقاتلهم، وكان معتزلاً.

قال الشافعي: وقال: إنه نزل في ذلك وغيره مما كانوا يحكمون به في الجاهلية هذا الحكم الذي أحكيه كله بعد هذا وحكم الله تبارك وتعالى بالعدل فسوى في الحكم بين عباده الشريف منهم والوضيع ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمِنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً يَقُومُ يُوقِنُونَ﴾، فقال: إن الإسلام نزل وبعض العرب يطلب بعضاً بدماء وجراح فتزل فيهم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُيِّبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلى قوله ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ الآية والآية التي بعدها.

١٩٣٤ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا معاذ بن موسى، عن بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان قال معاذ قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن نقر حفظ

كان فيها القصاص؛ لأن الأصبغ تأتي فيها على ما يأتي عليه السلاح في النفس، وربما جاءت على أكثر، وهكذا لو أدخل الرجل أصبعه في عينه فاعتلت، فلم تبرأ حتى ذهب بصرها أو انتجتف كان فيها القصاص.

قال الشافعي: ولو لطمه لطمه في رأسه فورمت، ثم اتسعت حتى أوضحت لم يكن فيها قصاص؛ لأن الأغلب من اللطمة أنها قلما يكون منها هكذا فتكون في حكم الخطأ.

قال الشافعي: ولو ضرب رأسه بحجر محدب أو حجر له ثقل غير محدب فأوضعه أو أمده، ثم صارت موضحة كان فيها القود؛ لأن الأغلب مما وصفت من الحجارة أنها تصنع هذا، ولو كانت حصاة فرواه بها فورمت، ثم أوضحت لم يكن فيها قصاص، وكان فيها عقلاً تاماً؛ لأن الأغلب أنها لا تصنع هذا فعلى هذا ما دون النفس مما فيه القصاص كله ينظر إذا أصابه بالشئ؛ فإن كان الأغلب أنه يصنع به مثل ما يصنع بشئ من الحديد في النفس فأصابه فيه، ففيه القود، وإن كان الأغلب أنه لا يصنع ذلك إلا قليلاً إن كان، فلا قود فيه وفيه العقل، وهذا على مثال ما يصنع في النفس في إثبات القصاص وتركه وأخذ العقل فيه.

قال الشافعي: وجماع معرفة قتل العمد من الخطأ أن يعمد الرجل إلى الرجل بالعصا الخفيفة، أو قال عصاً في البيت أو بالسياط في ظهريه - الضرب الذي الأغلب أنه لا يمات من مثله أو ما دون ذلك من اللطم والوجه والصك والضربة بالشراب وما أشبهها، وكل هذا من العمد الخطأ الذي لا قود فيه وفيه العقل.

١٩٣٢ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط أو العصا يات من الإبل مغلظة منها أرىعون خليفة في بطونهم أولاداً. [إسناده]

١٩٣٣ - أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة بن عتبة بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ. [إسناده]

قال الشافعي: فالتبة في هذا على العاقلة من قبل أنه خطأ في القتل، وإن كان عمداً في الفعل استطاع فيه القصاص، ولا يكون فيه القصاص والدية في مضي ثلاث سنين.

قال الشافعي: وهذا معنى ما وصفت من الضرب الذي

يؤديه بإحسان. وقال: وقد جاءت السنة مع بيان القرآن في مثل معنى القرآن.

١٩٣٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْكَنْعِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَلَمْ يُخَرِّمْهَا النَّاسَ، فَلَا يَجُلُ لِمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَقْضِدَ بِهَا شَجَرًا، فَإِنْ ارْتَخَصَ أَحَدٌ، فَقَالَ: أَجَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ أَحَلَّهَا لِي، وَلَمْ يُجَلِّهَا لِلنَّاسِ، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، ثُمَّ هِيَ حَرَامٌ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَنْسِ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَا خُرَاعَةُ قَدْ قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدِ، وَأَنَا وَاللَّهِ عَاقِلُهُ فَمَنْ قَتَلَ بَعْدَهُ قَتِيلًا فَأَقْلَهُ تَيْنَ خَيْرَتَيْنِ إِنْ أَحْبَبَا قَتَلُوا، وَإِنْ أَحْبَبَا أَخَذُوا الْقَتْلَ. [أخرجه البخاري (١٠٤)،

مسلم (١٣٥٤)، أبو داود (٤٥٠٤)، الترمذي (٨٠٩)، النسائي (٢٥٥/٥-٢٥٦)]

قال الشافعي: وانزل الله جل ثناؤه ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلَاهُ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ فيقال - والله أعلم - في قوله ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ لا يقتل غير قاتله.

قال الشافعي: في قوله تبارك وتعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إنها خاصة في الحيين اللذين وصف مقاتل بن حيان وغيره بمن حكيقت قوله في غير هذا الموضع، ثم ادبها أن يقتل الحر بالحر إذا قتله والأنثى بالأنثى إذا قتلتها، ولا يقتل غير قاتلها إطلاقاً لأن يجاوز القاتل إلى غيره إذا كان المقتول أفضل من القاتل كما وصفت ليس أنه لا يقتل ذكر بالأنثى إذا كانا حريين مسلمين ولا أنه لا يقتل حر بعبد من هذه الجهة إنما يترك قتله من جهة غيرها، وإذا كانت هكذا أشبه أن تكون لا تدل على أن لا يكون يقتل اثنان بواحد إذا كانا قاتلين.

قال الشافعي: وهي عامة في أن الله عز ذكره أوجب بها القصاص إذا تكافأ دمان، وإنما يتكافأ بالحرية والإسلام، وعلى كل ما وصفت من عموم الآية وخصوصها دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع.

قال الشافعي: فأيما رجل قتل قتيلاً فولي المقتول بالخيار إن شاء قتل القاتل، وإن شاء أخذ منه الدية، وإن شاء عفا عنه بلا دية.

قال الشافعي: وإذا كان لولي المقتول أخذ المال وترك

مُعَاذَ مِنْهُمْ مُجَاهِدًا وَالْحَسَنَ وَالضُّحَّاكَ بَنَ مَزَاجِمٍ قَالَ فِي قَوْلِهِ ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ الآية.

قال: كان كتب على أهل التوراة أنه من قتل نفساً بغير نفس حق له أن يقاد بها، ولا يعفى عنه ولا تقبل منه الدية وفرض على أهل الإنجيل أن يعفى عنه، ولا يقتل ورخص لأمية محمد ﷺ إن شاء قتل، وإن شاء أخذ الدية، وإن شاء عفا فذلك قوله عز وجل ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ يقول: الدية تخفيف من الله إذ جعل الدية، ولا يقتل، ثم قال: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يقول: من قتل بعد أخذ الدية فله عذاب أليم.

وقال في قوله ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاتٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ يقول: لكم في القصاص حياة يتهي بعضكم عن بعض أن يصيب مخافة أن يقتل. [أخرجه البيهقي (٥١/٨)]

١٩٣٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ

دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ قال العفو أن تقبل الدية في العمد ﴿فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ مما كتب على من كان قبلكم ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. [أخرجه البخاري (٤٤٩٨)، النسائي (٣٦/٨)-

[٣٧]

قال الشافعي: وما قال ابن عباس في هذا كما قال والله سبحانه أعلم.

وكذلك ما قال مقاتل: لأن الله عز وجل إذ ذكر القصاص، ثم قال: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ لم يميز - والله أعلم - أن يقال: إن عفى بأن صولح على أخذ الدية، لأن العفو ترك حق بلا عوض.

فلم يميز إلا أن يكون إن عفى عن القتل، فإذا عفا لم يكن إليه سبيل، وصار للعافي القتل مالاً في مال القاتل وهو دية قتيله فينبه بمعروف ويؤدى إليه القاتل بإحسان، فلو كان إذا عفا عن القاتل لم يكن له شيء لم يكن للعافي يتبعه ولا على القاتل شيء.

يقتل في قول من قتل أكثر من واحد بواحد - أيهم أراد ويأخذ
من أراد منهم الدية بقدر ما يلزمه منها كأنهم كانوا ثلاثة فعفا عن
واحد فيأخذ من الاثنين ثلثي الدية أو يقتلها إن شاء.

قال الشافعي: وإذا كانوا نفراً فضره معاً فمات من
ضربهم، وأحدهم ضاربٌ بحديدة والآخرُ بعضاً خفيفةً والآخرُ
بحجر أو سوط فمات من ذلك كله وكلهم عامد للضرب، فلا
قصاص فيه من قبل أني لا أعلم بأي الضرب كان الموت، وفي
بعض الضرب ما لا قوة فيه بحال، وعلى العامد بالحديد حصته
من الدية في ماله، وعلى الآخرين حصتهما على عاقلتهما.

قال الشافعي: وكذلك لو كان فيهم واحد رمى شيئاً فأخطأ
به فأصابه معهم كانت على جميع العامدين بالحديد - الدية في
حصصهم في أموالهم حالة، وعلى عاقله المخطئ بالحديدة حصته
من الدية كما تكون دية الخطأ.

قال الشافعي: ولو عفا المقتول عن هؤلاء كلهم كان القول
فيمن لا يميز للقاتل وصية أو من يميزها كما وصفت، وقال في
الذي يشركهم بخطئ قولين: أحدهما أن الوصية للعاقلة لا للقاتل
فجميع ما أصاب العاقلة من حصص صاحبهم من الدية وصية لهم
جائزة من الثلث والآخر أن لا تجوز له وصية؛ لأنها لا تسقط عن
العاقلة إلا بسقوطها عنه فهي وصية للقاتل.

قال الربيع: القول الثاني أصح عندي.

قال الشافعي: والقول في الرجل يجرح الرجل جرحاً يكون
في مثله قصاصاً فيبرأ المجرع منه أن للمجرع في جرحه مثل ما
كان لأوليائه في قتله من الخيار؛ فإن شاء استقاذ من جرحه، وإن
شاء أخذ عقل الجرح من مال الجارح حالاً يكون غريباً من
الغرماء بحاص أهل الذين.

قال الشافعي: وما أصابه من جرح عمد لا قصاص فيه
فعله في مال الجارح حالاً.

قال الشافعي: ولو جنى رجل على رجل جنابات كان له
أن يستقيذ مما أراد ويأخذ العقل مما أراد منها.

وكذلك لو جنى عليه نفر كان له أن يستقيذ من بعضهم
ويأخذ من بعض العقل.

قال الشافعي: ولو كان القاتل أو الجارح عبداً أو ذميّاً أو
حرّاً مسلماً كان لولي المقتول وللمجرع في نفسه على الجاني
القصاص أو اختيار العقل من العبد والذمي؛ فإن اختاروه أو
اختاره فاقصوا أو اقتصر، فلا شيء لهم غير القصاص؛ فإن
اختاروا أو اختار العقل فذلك في مال الذمي حال يكونون في ماله
غرماء له، وفي عتق العبد كاملاً يباع فيه؛ فإن بلغ العقل كاملاً
فذلك لولي الدم أو المجرع، وإن لم يبلغ لم يلزم سيده منه شيء،

القصاص كره ذلك القاتل أو أحبه؛ لأن الله عز وجل إنما جعل
السلطان للولي والسلطان على القاتل فكل وارث من زوجة أو
غيرها سواء، وليس لأحد من الأولياء أن يقتل حتى يجتمع جميع
الورثة على القتل ويتنظر غائبهم حتى يحضر أو يوكل وصغيرهم
حتى يبلغ ويحبس القاتل إلى اجتماع غائبهم ويبلغ صغيرهم: فإن
مات غائبهم أو صغيرهم أو بالغهم قبل اجتماعهم على القتل
فلوارث الميت منهم في الدم والمال مثل ما كان للميت من أن
يعفو أو يقتل.

قال الشافعي: فإذا أخذ حقه من الدية فذلك له ولا سبيل
له إلى الدم إذا أخذ الدية أو عفا بلا دية.

قال الشافعي: ولو كان على المقتول دين وكانت له وصايا
لم يكن لأهل الدين ولا الوصايا العوض في القتل إن أراد الورثة؛
فإن عفا الورثة وأخذوا الدية أو عفا أحدهم كانت الدية حيث
مالاً من ماله يكون أهل الدين أحق بها وأهل الوصايا حقهم
منها.

قال الشافعي: ولو لم تختَر الورثة القتل ولا المال حتى مات
القاتل كانت لهم الدية في ماله يحاصون بها غرماء كدين من دينه.

قال الشافعي: ولو اختاروا القتل فمات القاتل قيل أن يقتل
كانت لهم الدية في ماله؛ لأن المال إنما يطل عنهم بأن يختاروا
القتل ويقتلون، فيكونون مستوفين لحقهم من أحد الوجهين.

وكذلك لو قضى لهم بالقصاص بعد اختياره فمات المقتضى
عليه بالقصاص قيل أن يقتل كانت لهم الدية في ماله.

قال الشافعي: ولو لم يمت القاتل، ولكن رجل قتل خطأ
فأخذت له دية كانت الدية مالاً من ماله لا يكون أهل القتل
الأول أحق بها من غرمائه كما لا يكونون أحق بما سواها من ماله
ولهم الدية في ماله يكونون بها أسوة الغرماء.

قال الشافعي: ولو جرحه رجل عمداً، ثم عفا المجرع عن
الجرح، وما حدث منه، ثم مات من ذلك الجرح لم يكن إلى قتل
الجارح سبيل بأن المجرع قد عفا القتل؛ فإن كان عفا عنه لياخذ
عقل الجرح أخذت منه الدية تامة؛ لأن الجرح قد صار نفساً، وإن
كان عفا عن العقل والقصاص في الجرح، ثم مات من الجرح فمن
لم يميز الوصية للقاتل أبطل العفو وجعل الدية تامة للورثة؛ لأن
هذه وصية للقاتل، ومن أجاز الوصية للقاتل جعل عفو عن
الجرح وصية يضرب بها القاتل في الثلث مع أهل الوصايا، وقال
فيما زاد من الدية على عقل الجرح قولين أحدهما له مثل عقل
الجرح؛ لأنه مال من ماله ملك عنه والآخر لا يجوز؛ لأنه لا يملك
إلا بعد موته عنه.

قال الشافعي: ولو قتل نفر رجلاً عمداً كان لولي القتل أن

وإن زاد ثمن العبد على العقل رد إلى سيده العبد، وإن شاء سيده العبد قبل هذا كله أن يؤدي عقل النفس أو الجرح متطوعاً غير مجبور عليه لم يبع عليه عبده، وقد أدى جميع ما في عقله.

قال الشافعي: ولو كان الجاني عبداً على عبده كان لسيده العبد الخيار في القصاص أو العقل، وليس للعبد في ذلك خيار إن كانت الجناية جرحاً بريئاً منه، وسواء كان العبد موهوناً أو غير موهون إلا أنه إذا أخذ له عقلاً وهو موهون خير بين أن يدفع ما أخذ له من العقل رهناً إلى المرتين أو يجعله قصاصاً من دينه، ولا يمنع القصاص قول المرتين إنما جعلت عليه إذا أخذ العقل أن يجعله رهناً أو قصاصاً؛ لأنه يقوم مقام بدن العبد إن مات أو نقص بدنه لنقص الجراح له، وإن لم يمت وسواء هذا في المدبر وأم الولي مالك المملوك في هذا كله فأمّا المكاتب فذلك إليه دون سيده يقتص إن شاء أو يأخذ الدية؛ فإن أخذ الدية خلى بينه وبينها كما خلى بينه وبين ماله.

قال الشافعي: وسواء أي ميتة مات القاتل والجرح يقتل أو غيره فدية المقتول الأول، وجرحه في ماله.

فإن جرح رجل جراحات في كلها قصاصاً فللمجروح الخيار في كل جرح منها كما يكون في جرح واحد لو جرحه إيشاء، وإن شاء اقتص من بعضها وأخذ الدية من بعضها، وإن شاء ذلك في كلها فهو له.

قال الشافعي: كأنه قطع يديه ورجليه وأوضحه؛ فإن شاء قطع له يداً ورجلاً وأخذ عقل يده ورجل، وإن شاء أوضحه، وإن شاء أخذ أرض الموضحة إذا كان له الخيار في كل كان له الخيار في بعض.

قال الشافعي: وكذلك ورثة المقتول والجروح بعد موته إن أحبوا اقتصوا للميت من النفس أو الجرح إن لم يكن نفسه، وإن أحبوا أخذوا العقل، وإن أحبوا إذا كانت جراح، ولم يكن نفس أن يأخذوا أرض بعض الجراح ويقتصوا من بعض كان لهم.

قال الشافعي: ومن قتل اثنين بواحد أو أكثر بواحد فقتل عشرة رجلاً عمداً فلاولياء المقتول أن يقتلوا من شاءوا منهم، وأن يأخذوا الدية ممن شاءوا، فإذا أخذوا الدية لم يكن لهم أن يأخذوا من واحد إلا عشر الدية، وإذا كانت الدية، فإنما يفرمها الرجل على قدر من شركه فيها وهي خلافت القصاص.

قال الشافعي: وإن قطع رجل يدي رجل ورجليه، ثم مات المقطوعة يده ورجلاه من تلك الجراح فأراد ورثته القصاص كان لهم أن يصنعوا ما صنع بصاحبه، وإن أرادوا أن يقتلوه ويأخذوا أرضاً فيما صنع به لم يكن لهم، وإذا كانت النفس، فلا أرض للجراح لدخول الجراح في النفس ولهم أن يأخذوا دية النفس كلها ويدعوا القصاص.

قال الشافعي: ولو أرادوا أن يقطعوا يديه ورجليه أو يديه دون رجليه أو بعض أطرافه التي قطع منه ويدعوا قتله كان ذلك لهم إذا قضيت لهم بأن يفعلوا ذلك ويقتلوه قضيت لهم بأن يفعلوا ذلك به ويدعوا قتله؛ فإن قالوا نقطع يديه، ثم نأخذ منه دية أو بعضها لم يكن ذلك لهم وقيل إذا قطعتم يديه، فقد أخذتم منه ما فيه الدية، فلا يكون لكم عليه زيادة إلا القطع أو القتل فأمّا مال، فلا، ولو قطعوا له يداً أو رجلاً، ثم قالوا نأخذ نصف الدية كان لهم ذلك؛ لأنه لو قطع يديه فأرادوا أخذ القود من يده والأرض

وإن زاد ثمن العبد على العقل رد إلى سيده العبد، وإن شاء سيده العبد قبل هذا كله أن يؤدي عقل النفس أو الجرح متطوعاً غير مجبور عليه لم يبع عليه عبده، وقد أدى جميع ما في عقله.

قال الشافعي: ولو كان الجاني عبداً على عبده كان لسيده العبد الخيار في القصاص أو العقل، وليس للعبد في ذلك خيار إن كانت الجناية جرحاً بريئاً منه، وسواء كان العبد موهوناً أو غير موهون إلا أنه إذا أخذ له عقلاً وهو موهون خير بين أن يدفع ما أخذ له من العقل رهناً إلى المرتين أو يجعله قصاصاً من دينه، ولا يمنع القصاص قول المرتين إنما جعلت عليه إذا أخذ العقل أن يجعله رهناً أو قصاصاً؛ لأنه يقوم مقام بدن العبد إن مات أو نقص بدنه لنقص الجراح له، وإن لم يمت وسواء هذا في المدبر وأم الولي مالك المملوك في هذا كله فأمّا المكاتب فذلك إليه دون سيده يقتص إن شاء أو يأخذ الدية؛ فإن أخذ الدية خلى بينه وبينها كما خلى بينه وبين ماله.

قال أبو محمد الربيع: وفي المكاتب يمنى عليه جناية فيها قصاص أنه ليس له أن يقتص من قبل أنه قد يجزئ فصير رقيقاً، فيكون قد اتلف على سيده المالك الذي هو بدل من القصاص وله أن يأخذ العقل ويكون أولى به من السيد يستعين به في كتابته.

قال الشافعي: وإذا اختار العقل في قتل العمد الذي فيه القصاص فهو حال في النفس، وما دونها، وكل عمد، وإن كان ديات في مال الجاني موسراً كان أو معسراً لا تحمل العاقلة من قتل العمد شيئاً.

قال الشافعي: وإن أحب الولاء أو المخرج العفو في القتل بلا مال ولا قود فذلك لهم.

فإن قال قائل: فمن أين أخذت العفو في القتل بلا مال ولا قود؟

قيل: من قول الله جل ثناؤه ﴿فَمَنْ تَصَدَّقْ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾، ومن الرواية عن رسول الله ﷺ في أن في العفو عن القصاص كفارة أو قال شيئاً يرغب به في العفو عنه.

فإن قال قائل: فإنما قال رسول الله ﷺ: من قتل له قتل فاهله بين خبرتين إن أحبوا فالتقود، وإن أحبوا فالعقل.

قيل له: نعم هو فيما يأخذون من القاتل من القتل، والعفو بالدية والعفو بلا واحد منهما ليس بأخذ من القاتل إنما هو ترك له كما قال: ومن وجد عين ماله عند معلم فهو أحق به ليس أن ليس له تركه ولا ترك شيء يوجب له إنما يقال هو له، وكل ما قيل له: أخذه فله تركه.

قال الشافعي: وإذا قتل الرجل الرجل عمداً، ثم مات القاتل فالدية في مال القاتل؛ لأنه يكون لأولياء المقتول أن يأخذوا

من أخرى كان لهم ذلك، ولا يكون لهم ذلك حتى يبرأ.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجالها فجرحه جافضة مع قطع يديه ورجليه فمات، فقال ورثته: فجرحه جافضة ونقتله لم يمنعوا ذلك، وإن أرادوا تركه بعدها تركوه، ولو قالوا على الابتداء: فجرحه جافضة ولا تقتله لم يتركوا، وذلك أنهم إنما يتركون إذا قالوا نقتله بما يقاد منه في الجناية، وأما ما لا يقاد منه، فلا يتركون وإياه.

٩ - ولاية القصاص

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تعالى ﴿ومن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِثِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾.

قال الشافعي: فكان معلوماً عند أهل العلم بمن خوطب بهذه الآية أن ولي المقتول من جعل الله تعالى له ميراثاً منه، وقال رسول الله ﷺ: مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَأَهْلُهُ يَتَنَّ خَيْرَتَيْنِ إِنْ أَحْبَبَا فَأَلْفَوْهُ، وَإِنْ أَحْبَبَا فَأَلْعَلُّهُ وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْمُسْلِمُونَ فِيمَا عَلِمْتَهُ فِي أَنْ الْعَقْلَ مَوْرُوثٌ كَمَا يورث المال، وإذا كان هكذا فكل وارث وولي الدم كما كان لكل وارث ما جعل الله له من ميراث الميت زوجة كانت له أو ابنة أو أم أو ولد أو والد لا يخرج أحد منهم من ولاية الدم إذا كان لهم أن يكونوا بالدم مالا كما لا يخرجون من سواه من ماله.

قال الشافعي: فإذا قتل رجل رجلاً، فلا سبيل إلى القصاص إلا بأن يجمع جميع ورثة الميت من كانوا وحيث كانوا على القصاص، فإذا فعلوا فلهم القصاص، وإذا كان على الميت دين ولا مال له أو كانت له وصايا كان للورثة القتل، وإن كره أهل الدين والوصايا لأنهم ليسوا من أوليائه، وأن الورثة إن شاءوا ملكوا المال بسببه، وإن شاءوا ملكوا القود.

وكذلك إن شاءوا عفوا على غير مال ولا قود؛ لأن المال لا يملك بالعمد إلا بمشيئة الورثة أو بمشيئة المجني عليه إن كان حياً، وإذا كان في ورثة المقتول صغار أو غيب لم يكن إلى القصاص سبيل حتى يحضر الغيب ويبلغ الصغار، فإذا اجتمعوا على القصاص فذلك لهم، وإذا كان في الورثة معتوه فلا سبيل إلى القصاص حتى يفيق أو يموت فتقوم ورثته مقامه وأي الورثة كان بالغاً فعفاً بمال أو بلا مال سقط القصاص، وكان لمن بقي من الورثة حصته من الدية، وإذا سقط القصاص صارت لهم الدية.

قال الشافعي: وإذا كان للدم وليان فحكم لهما بالقصاص أو لم يحكم حتى قال أحدهما: قد عفوت القتل لله أو قد عفوت عنه أو قد تركت الاقتصاص منه أو قال القاتل: اعف عني، فقال: قد عفوت عنك، فقد بطل القصاص عنه وهو على حقه من

الدية، وإن أحب أن يأخذ به أخذه، لأن عفوه عن القصاص غير عفوه عن المال إنما هو عفواً أحد الأمرين دون الآخر قال الله تعالى ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَذَاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ يعني من عفى له عن القصاص.

قال الشافعي: ولو قال: قد عفوت عنك القصاص والدية لم يكن له قصاص، ولم يكن له نصيب من الدية، ولو قال: قد عفوت ما لزمك لي لم يكن هذا عفواً للدية، وكان عفواً للقصاص، وإنما كان عفواً للقصاص دون المال، ولم يكن عفواً للمال دون القصاص ولا لهما؛ لأن الله عز وجل حكم بالقصاص، ثم قال: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فاعلم أن العفو مطلقاً إنما هو ترك القصاص؛ لأنه أعظم الأمرين وحكم بأن يتبع بالمعروف يؤدي إلى العفو له بإحسان وقوله ما يلزمك لي على القصاص اللازم كان له وهو محكوم عليه إذا عفى له عن القصاص بأن يؤدي إلى الدية حتى يعفوها صاحبها، ولو قال: قد عفوت عنك الدية لم يكن هذا عفواً له عن القصاص؛ لأنه ما كان مقيماً على القصاص فالقصاص له دون الدية وهو لا يأخذ القصاص والدية.

وكذلك لو قال: قد عفوت عن الدية، ثم مات القاتل، فإن له أخذ الدية؛ لأنه عفا عنها، وليست له إنما تكون له بعد عفوه عن القصاص، وإن عفا الولي عن الدية والقصاص وعليه دين جاز عفوه، ولو عفاها في مرضه الذي مات فيه كان عفوه جائزاً، وكان عفوه حصته من الدية وصية.

قال الشافعي: ولو كان للمقتول وليان فعفا أحدهما القصاص لم يكن للباقي إلا الدية، وإن كان عجبوراً فعفا عفوه باطلاً، وليس لوليّه إلا أخذها من القاتل، ولو عفاها وليه كان عفوه باطلاً.

وكذلك لو صالح وليه منها على شيء ليس بنظر له لم يجوز له من ذلك إلا ما يجوز له من البيع والشراء عليه على وجه النظر.

قال الشافعي: وإذا عفا المحجور عن القصاص جاز عفوه عنه وكانت له ولورثته معه الدية؛ لأن في عفوه عن القصاص زيادة في ماله وعفوه المال نقص، فلا يجوز عفوه المال.

قال الشافعي: ومن جاز له عفواً ماله سوى الدية جاز ذلك له في الدية، ومن لم يجوز عفواً ماله سوى الدية لم يجوز له عفواً الدية.

قال الشافعي: ولو قال أحد الورثة قد عفوت عن القاتل أو قد عفوت حتى عن القاتل، ثم مات قبل أن يبين كان لورثته أخذ حقه من الدية، ولم يكن لهم القصاص؛ فإن ادعى القاتل أنه قد عفا الدية والقود فعليه البيّنة، وإن أراد إحلاف الورثة ما

شهد اثنان من الورثة على الاثنين وشهد الاثنان المشهود عليهم على الشاهدين عليهما أنهم عفاوا الدية والقصاص كانت شهادتهم جائزة، وليس في شيء من شهادتهم ما يجرون به إلى أنفسهم، ولا يدفعون به عنها؛ لأنه قد كان لكل واحد منهم عفو الدم، وإن لم يرضه صاحبه، وليست تصير حصّة واحد منهم عفوًا إلى صاحبه، فيكون جازاً بها إلى نفسه شيئاً.

قال الشافعي: وإذا كان للدم وليان: أحدهما غائب أو صغير أو حاضر لم يأمره بالقتل، ولم يجزّه فعدا أحد الوليين فقتل قاتل أبيه، ففيها قولان: أحدهما لا قصاص بحال.

قال الشافعي: وإنما يسقط من قال هذا - القود عنه إذا لم يجمع ورثة المقتول عليه للشبهة، وإن قول الله عز وجل ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ يحتمل أي ولي قتل كان أحق بالقتل، وقد كان يذهب إلى هذا أكثر مفتي أهل المدينة، فيقولون لو قتل رجل له مائة ولي فعفا تسعة وتسعون كان للباقي الذي لم يعف القود وينزل منزلة أحد يكون للرجل فيموت فيعفو أحد بني أو للأخ القيام به فهذا أسقط من قال هذا القصاص عن القاتل والتعزير إن كان ممن يجهل، وإن كان ممن لا يجهل عزز بالتعدي بالقتل دون غيره من ولاؤهم، ثم قيل لولاؤهم الدم معه لكم حصّة من الدية؛ فإن عفوها ترككم حاكم، وإن أردتم أخذها فهي لكم والقول ممن يأخذونها واحد من قولين: أحدهما أنها لهم في مال القاتل ويرجع بها ورثة القاتل في مال قاتله، ومن قال: هذا قال: إن عفا عن القاتل الدية رجع ورثة قاتل المقتول على قاتل صاحبهم بحصّة الورثة معه من الدية.

قال الشافعي: القول الثاني أنها للورثة في مال أخيهم؛ لأنه قاتل إبيهم؛ لأن الدية إنما كانت تلزمه لو كان لم يقتله ولي، فإذا قتله ولي يدرأ عنه القصاص، فلا يجتمع عليه القتل، ويوجب الدية في ماله.

قال الشافعي: والقول الثاني أن على من قتل من الأولياء قاتل أبيه القصاص حتى يجتمعوا على القتل، وإذا قتل الرجل الرجل، فقال: قتل ابني أو رجلاً أنا وليه طلب باليئة؛ فإن أقامها بأنه قتله عمداً عزز، ولم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة، وإن لم يقمها اقتصر منه.

ولو قتل رجل له وليان فقتل أحدهما قاتل أبيه وأدعى أن الولي معه إذن له أحلف الولي المدعى عليه؛ فإن حلف كان له نصيبه من الدية على ما وصفت، وإن نكل حلف المدعى عليه وبرئ من نصيبه من الدية.

ولو أن رجلاً له وليان أو أولياء فعفا أحد أوليائه القصاص، ثم عدا عليه أحد الأولياء فقتله، وقال: لم أعلم عفو

يعلمونه عفاهما أحلفوهم وأخذوا بحقهم من الدية.

قال الشافعي: ولو كان العافي حياً فادعى عليه القاتل أنه قد عفا عنه الدم والمال أحلف له كما يحلف في دعواه عليه فيما سوى ذلك.

قال الشافعي: وكل جناية على أحد فيها القصاص دون النفس كالنفس، للمجني عليه القصاص إذا أراد أو أخذ المال أو العفو بلا مال؛ فإن مات من غير الجراح قبل أن يقتصر أو يعفو فوليّه يقوم في الاقتصاص والعفو مقامه والقول فيه كالقول في النفس لا يختلفان.

١٠ - باب الشهادة في العفو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا مات المجني عليه في النفس أو غيرها فشهد أحد ورثته أن أحدهم عفا القصاص أو عفا المال والقصاص، فلا سبيل إلى القصاص كان الشاهد ممن تجوز شهادته أو لا تجوز شهادته إذا كان بالغاً وارثاً للمقتول؛ لأن في شهادته إقراراً أن دم القاتل ممنوع، وإن لم تكن تجوز شهادته أحلف الشهود عليه ما عفا المال وكانت له حصته من الدية، ولا يحلف ما عفا القصاص؛ لأنه لا سبيل إلى القصاص ولا أحلفه على ما إذا حلف عليه لم أطرح عنه يمينه ما شهد به عليه.

قال الشافعي: ولو كان ممن تجوز شهادته حلف القاتل مع شهادته له أنه عفا عنه المشهود عليه القصاص بالمال ويرئ من حصّة المشهود عليه من الدية وأخذ من بقي من الورثة منهم حصصهم من الدية.

ولو شهد شاهدان على الوارث أنه قال: قد عفوت عن دم أبي أو عفوت عن فلان دم أبي أو عفوت عن فلان تباعني في دم أبي أو عفوت عن فلان ما يلزمه لأبي أو ما يلزمه لي من قبل أبي كان هذا كله عفواً للدم، ولم يكن عفواً لخصته من الدية حتى يبين، فيقول: قد عفوت عنه الدم والدية أو الدم، وما يلزمه من المال، ولو شهدوا أنه وصل كلامه، فقال: قد عفوت عن القصاص والعقوبة في الذمة لم يكن هذا عفواً للمال حتى يقول: قد عفوت عنه الدم والمال الذي يلزمه لأبي.

وكذلك لو قال: قد عفوت عنه دماً، وما يلزمه؛ لأنه قد يرى العقوبة تلزمه، وليس هذا عفواً للمال حتى يسميه.

قال الشافعي: ولو وصل، فقال: قد عفوت عنه الذي يلزمه في دم أبي من قصاص وعقوبة في مال لم يكن عفواً عن الدية حتى يقول: ما يلزمه لي من المال أو ما يلزمه من المال؛ لأنه قد يجهل فيرى أن عليه أن يحرق له مالاً أو يقطع أو يعاقب فيه فالدية ليست عقوبة وعليه في هذا كله اليمين ما عفا الدية، ولو

قال أبو محمد: والقول الثاني أنه قاتل مع غيره، فلا تجوز له وصية إلا أن يكون الجارح الثاني قد ذبحه أو قطعه باثنين، فيكون هو القاتل وتجوز الوصية للأول؛ لأن الثاني هو القاتل.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجاهدا، فقال: قد عفوت عنه الجناية، وما يحدث فيها، وما يلزم منها من عقل وقود، ثم مات من الجناية، فلا سبيل إلى القود بحال العفو عنه والنظر إلى أرض الجناية نفسها؛ فكان فيها قولان.

أحدهما: أنه جائز العفو عنه من ثلث مال العافي عنه كأن كان شجة موضحة فعفا عقلها وقودها فبرقع عنه من الذية نصف عشرها؛ لأنه وجب للمجني عليه في الجناية وبأخذ الباقي؛ لأنه عفا عما لم يجب له، فلا يجوز عفو فيه.

والقول الثاني: أن يؤخذ بجميع الجناية؛ لأنها صارت نفسا، وهذا قاتل لا تجوز له وصية بحال.

قال الربيع: وهذا أصح القولين عندي.

قال الشافعي: ولو كانت الجناية يدين ورجلين، ثم مات منها وعفا جاز له العفو في القول الأول من الثلث؛ لأن الذية وجبت له أكثر إلا أن ذلك نقص بالموت، ولم يجز له في القول الثاني؛ لأنها صارت نفسا، وهذا قاتل.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لرجل قد عفوت عنك العقل والقود في كل ما جنيت علي فجنى عليه بعد القول لم يكن هذا عفوا، وكان له العقل والقود؛ لأنه عفا عنه ما لم يجب له.

قال الشافعي: وإذا جنى الرجل على أبي الرجل جرحا، فقال ابنه وهو وارثه: قد عفوت عن جناتك على أبي في العقل والقود معا لم يكن هذا عفوا؛ لأن الجناية لأبي، ولا يكون له القيام بها إلا أن يموت أبوه وله إذا مات أبوه أن يأخذ العقل أو القود؛ لأنه لم يعف بعد ما وجب له، ولو عفا بعد موت أبيه لم يكن له عقل ولا قود إذا عفاها معا.

١٢- جناية العبد على الحر فيبتاعه الحر

والعفو عنه

قال الشافعي: وإذا جنى عبد على حر جناية فيها قصاص فعليه القصاص أو الأرض والجناية والذية كلها في رقبة العبد؛ فإن عفا القصاص والأرض جاز العفو إن صح منها من رأس المال، وإن مات منها أو من غيرها قبل أن يصح جاز العفو؛ لأنه من الثلث يضرب به سيّد العبد في ثلث مال الميت مع أهل الوصايا بالأقل من الذية والأرض ما كان أو قيمة رقبة عبده ليس عليه غيره، وإنما أجزأها هنا أنها وصية لسيّد العبد وسيده ليس بقاتل،

من معي، ففيها قولان: أحدهما أن عليه القصاص، فإذا اقتصر منه فنصيبه من الذية في مال القاتل المقتول الذي اقتصر منه والآخر أن يحلف ما علم عفو، ثم عوقب، ولم يقتصر منه وأغرم ديتة حالة في ماله يرفع عنه منها بقدر نصيبه من دية المقتول الذي هو وارثه، وإن لم يحلف حلف أولياء المقتول الآخر لقد علم، ثم في القصاص منه قولان: أحدهما أن يقتصر منه والآخر لا قصاص منه، ومن قال يقتصر منه جعل لورثة المقتول الأول في مال القاتل نصيبهم من الذية وللذي قتل به حصته من الذية لما أخذ منه القصاص.

قال الشافعي: فإذا عفا أحد الورثة القصاص فحكم الحاكم لهم بالذية فأبهم قاتل القاتل قتل به إلا أن يدع ذلك ورثته.

١١- باب عفو المجني عليه الجناية

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا جنى الرجل على الرجل الجناية فيها قصاص، فقال المجني عليه قد عفوت عن الجاني جناتيه علي وبرأ المجني عليه من الجناية سقط القصاص عن الجاني وسأل المجني عليه.

فإن قال: قد عفوت له القصاص والمال جاز عفو للمال إن كان يلي ماله، وإن كان لا يلي ماله جاز عفو للقصاص وأخذ له المال؛ لأنه ليس له أن يهب من ماله شيئا، وهكذا إن مات من جناية الجاني وهو يلي ماله سئل ورثته؛ فإن قالوا: لا نعلمه عفا المال، أحلفوا: ما علموه عفا المال وأخذوا المال من مال الجاني إلا أن يأتي الجاني ببيّنة على عفو المالك والقصاص معا فيجوز له العفو، ولو جاء الجاني ببيّنة أنه قال: قد عفوت عنه ما يلزمه في جناتيه علي لم يكن هذا عفو المال حتى يبين، فيقول من قصاص وأرض فيجوز عفو المال، ولو مات المجني عليه من جناية الجاني بعد قوله قد عفوت عن الجاني جناتيه علي سقط القصاص، وكان عليه في ماله دية النفس.

وكذلك لو قال: قد عفوت عنه ما يلزمه في جناتيه علي من عقل وقود، وما يحدث منها كان هكذا.

ولو قال: قد عفوت عنه ما يلزمه في جناتيه علي من عقل وقود، فلم يمت من الجناية وصح قبل أن يموت ومات من غيرها جاز العفو فيما يلزمه بالجناية نفسها، ولم يجز فيما يلزمه بزيادتها؛ لأن الزيادة لم تكن وجبت له يوم عفا، ولم تكن وصية بحال وكانت كهبة وهبها مريضا، ثم صح فتجوز جواز هبة الصحيح، ولو كانت المسألة مجاهدا، فلم يصح حتى جرحه رجل آخر فخرج الأول من أن يكون قاتلا كان أرض الجرح كله وصية جائزة يضرب بها مع أهل الوصايا؛ لأنه ليس بقاتل.

الجنابة؛ فإن كانت الجنابة خطأ أو عمداً فمات منها؛ فكان الصداق جائزاً وزادها فيه على صداق مثلها ردت إلى صداق مثلها ورجع عليها بالفضل؛ لأنها تصير وصية لوارث، فلا تجوز؛ ولو جنت على عبد له جنابة فنكحها عليها جاز كنكاحه إياها على جنابة نفسه في المسائل كلها إلا في أن الصداق إذا كان جائزاً، وكان أكثر من مهر مثلها ومات العبد جائزاً؛ لأنها لم تحن على السيد، فيكون قابلاً، ولم يكن صداقها في معنى الوصايا بحال، فلا يجوز منه ما جاوز صداق مثلها.

١٤- الشهادة في الجنابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقبل في القتل والحدود سوى الزنا شاهدان.

وإذا كان الجرح والقتل عمداً لم يقبل فيه إلا شاهدان، ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين، ولا يمين وشاهد إلا أن يكون الجرح عمداً ثماً لا قصاص فيه بحال، مثل الجائفة ومثل جنابة من لا قود عليه من معتوه أو صبي أو مسلم على كافر أو حر على عبد أو أب على ابنه، فإذا كان هذا قبل فيه شهادة رجل وامرأتين ويمين وشاهد؛ لأنه مال بكل حال؛ فإن كان الجرح هاشمة أو مأمومة لم يقبل فيه أقل من شاهدين؛ لأن الذي شج هاشمة أو مأمومة إن أراد أن أخذ له القصاص من موضحة فعلت؛ لأنها موضحة وزيادة، فإذا كانت الجنابة الأدنى إن أراد أن أخذ له فيها قوداً أخذتها لم قبل فيها شهادة شاهد ويمين ولا شاهد وامرأتين، وإذا كانت لا قصاص في أدنى شيء منها ولا أصلاه قبلت فيها شاهداً وامرأتين وشاهداً ويميناً.

وإذا ادعى رجل على رجل قتل عمه، وقال: قد عفوت القود أو قال لي القود أو المالك وأنا أخذ المال وسأل أن يقبل له شاهد وامرأتان أو يمين وشاهد لم يكن ذلك له؛ لأنه لا يجب له مال حتى يجب له قود.

وإذا ادعى رجل على رجل جرحاً عمداً أو خطأ لم قبل له شهادة وارث له بحال؛ لأنه قد يكون نفساً فيستوجب بشهادته الذية، ولو أن رجلاً له ابن وابن عم فادعى جرحاً فشهد له ابن عمه قبلت شهادته؛ لأنه ليس بوارث له؛ فإن لم يحكم بها حتى مات ابنه طرحت شهادة ابن عمه؛ لأنه قد صار وارثاً للمشهود له؛ لأنه لو مات ورثه، وإن حكم بها، ثم مات ابنه فصار ابن عمه الوارث لم ترد؛ لأن الحكم قد مضى بها في حين لا يجر إلى نفسه بها شيئاً.

ولو كانت جنابة العبد على الحر موضحة، فقال: قد عفوت عنه القصاص والعقل، وما يحدث في الجنابة جاز له العفو عن الموضحة، ولم يميز له ما بقي؛ لأنه عفا عما لم يجب له، ولم يوص إن وجب له أن يعفو عنه، ولو أنه قال: إن مت من الموضحة أو ازدادت فزيادتها بالموت وغيره وصية له جاز العفو من الثلث، ألا ترى أن رجلاً لو كان له في يدي رجل مال، فقال: ما ربح فيه فلان فهو هبة لفلان لم يميز. ولو قال وصية لفلان جاز.

قال الشافعي: ولو كان العبد جنى على الحر جنابة أقر بها العبد، ولم تقم بها بيعة، فقال الحر: قد عفوت الجنابة وعقلها أو ما يحدث فيها لم يكن له قصاص بحال العفو، وكان العقل إنما يجب على العبد إذا عتق؛ فكان عفو عنه العقل كعفو عن الحد يجوز للعبد منه إذا عتق ما يجوز للجناني الحر العفو عنه ويرد عنه ما يرد عن الحر.

ولو جنى عبد على حر موضحة عمداً فابتاع الحر العبد من سيده بالموضحة كان هذا عفواً للقصاص فيها، ولم يميز البيع إلا أن يعلم ما أُرش الموضحة فيتأخر المجني عليه العبد، فيكون البيع جائزاً، وهكذا لو كانت أكثر من موضحة أو أقل؛ لأن الأثمان لا تجوز إلا معلومة عند البائع والمشتري.

قال الشافعي: ولو وجد المشتري بالعبد عيباً كان له رده، وكان له في عنقه أرض الجنابة بالغاً ما بلغ، ولو أخذه بشراء فاسد فمات في يدي المشتري كانت على المشتري قيمته بمحاص بها من أرض الجنابة التي وجبت له في عنقه.

ولو أن عبداً جنى على حر عمداً فاعتق سيده العبد العبد وهو يعلم بالجنابة أو لا يعلم فسواء وللحر القود إلا أن يشاء العقل؛ فإن شاء فعلى السيد المعتق الأقل من أرض العقل أو قيمة رقية العبد وجنابة العبد على الحر عمداً وخطأ سواء.

١٣- جنابة المرأة على الرجل فينكحها

بالجنابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنت المرأة على الرجل موضحة عمداً أو خطأ فنكحها على الموضحة فالتكاح عليها عضو للجنابة ولا سبيل إلى القود، والتكاح ثابت، وإن كانا قد علما أرض الجنابة كان مهرها أرض الجنابة في العمدة خاصة؛ فإن طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف أرض الموضحة، وإن نكحها على أرض موضحة خطأ كان التكاح جائزاً، وكان لها مهر مثلها وله على عاقلتها أرض موضحة؛ لأنه إنما نكحها بدين له على غيرها، ولا يجوز صداق دين على غير المصدق، وهذا كله إذا عاش من

١٥ - الشهادة في الأفضية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجلُ على الرجلِ شاهدين يقتل عبداً وهو ممن يستقاد منه للمقتول فأتى المشهود عليه برجلين من عاقلته غير ولده أو والده يشهدان له على جرح الشاهدين اللذين شهدا عليه قبلت شهادتهما؛ لأنهما لا يعقلان عنه في العمد فيدفعان عن أنفسهما بشهادتهما عقلاً، ولو ادعى عليه قتل خطأ وأقام به عليه شاهدين فجاء المشهود عليه برجلين من عاقلته يجرحان الشاهدين لم تجز شهادتهما؛ لأنهما يدفعان عن أنفسهما ما يلزمهما من العقل.

وكذلك لو كانا من عاقلته فقيرين لا يلزمهما لذلك عقل لم تقبل شهادتهما؛ لأنه قد يكون لهما مالٌ في وقت العقل فيؤخذ منهما العقل، فيكونا دافعين بشهادتهما عن أنفسهما، ولو شهد شاهدان على رجل يقتل أو جرح خطأ فجاء المشهود عليه برجال من عصبته يجرحونهما اتبني للحاكم أن ينظر؛ فإن كان اللذين جرحوهما ممن يلزمه أن يعقل عن الشهود عليه حين شهدوا إن حكم بشهادتهما لم تقبل شهادتهما، وذلك أن لا يكون من هو أقرب إليه نسباً منهما يحمل العقل عنه، وإن كان من هو أقرب إليه نسباً منهما يحمل العقل عنه حتى لا يخلص إلى أن يعقل الشاهدان عنه إلا بعد موت اللذين يحملون العقل عنه من العاقلة أو حاجتهم قبلت شهادتهما؛ لأنهما حين شهدا من غير عاقلته.

١٦ - ما تقبل عليه الشهادة في الجناية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أتبل في الشهادة على الجناية إلا ما أقبل في الشهادة على الحقوق إلا في القسامة، فلو أن رجلاً جاء بشاهدين يشهدان أن رجلاً ضربه بسيفٍ وقتلتهما؛ فإن قال: أنهر دمه ومات مكانه من ضربه قبلت شهادتهما، وإن قال: ما ندري أنهر دمه أو لم ينهر.

لم أجعله بها جارحاً، ولو قال: ضربه في رأسه فرائنا دماً سائلاً لم أجعله جارحاً إلا بأن يقولوا سال من ضربته، ثم لم أجعلها دامية حتى يقولوا وأوضحها وهذه هي نفسها أو هي في موضع كذا وكذا؛ فإن برأ منها فأراد القصاص لم أقضه إلا بأن يقولوا هي هذه بعينها أو يصفها طولها وعرضها؛ فإن قالوا أوضحه ولا ندري كم طول الموضحة لم أقضه منه، وإن قالوا أوضحه في رأسه ولا نثبت أين موضع الموضحة لم أقضه؛ لأنني لا أدري أين أخذ منه القصاص من رأسه وجعلت عليه الدية؛ لأنهما قد أثبتا على أنه أوضحه في رأسه، ولو قالوا ضربه فقطع إحدى يديه، والمقطوع إحدى يديه مقطوع اليد الأخرى، قصاص إذا لم يثبت اليد التي قطع، وعلى الجاني الأرض في ماله؛ لأنهما

أثبتا قطع يديه، ولو قالوا قطع إحدى يديه، ولم يثبتا أي اليدين هي أيده المقطوعة هي أم يده الأخرى قيل أتم ضعفاء ليست له إلا يذان يبنوا؛ فإن فعلوا قبلت، وإن لم يفعلوا قبلت وقضي عليه، وكان هؤلاء ضعفاء.

قال الشافعي: وهكذا في رجله وأذنيه وكل ما ليس فيه منه إلا اثنان فقطع أحدهما، ولو شهدا أن هذا قطع يده هذا، وقال: هذا يوم الخميس، وقال: هذا يوم الجمعة لم تقبل شهادتهما إن كان عبداً لاختلافهما، فإن كل واحد منهما يبرئ الجاني أن يكون فعل في اليوم الذي زعم الآخر أنه فعل فيه.

وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه قتل بمكة يوم كذا وشهد آخران أنه قتل بمصر ذلك اليوم أو أنه قتل إنساناً بمصر في ذلك اليوم أو جرحه أو أصاب حداً سقط كل هذا عنه؛ لأن كل واحد من اليتيمين تبرئه مما شهدت به عليه الأخرى، وهذا في العمد والخطأ سواء إذا لم يكن إلا أن يكون أحدهما قد كان والآخر لم يكن وطلتا معاً عنه؛ لأن الحكم عليه بإحداهما ليس بأوجب عليه من الحكم عليه بالأخرى وأحلف كما يحلف المدعى عليه بلا يتيمة، وليس كالذي يظهر عليه من الأخبار التي تقر في نفس الحاكم أنه كما قالوا لا يبرأ من تلك الشهادة، وإن لم تكن قاطعة بمعنى غيرهم، فيكون في هذا القسامة، ولا يكون ذلك في المسألة الأولى، ولا يكون ذلك إلا بدلالة، ولو شهد شاهد أنه قتل يوم الخميس وآخر أنه قتل يوم الجمعة كان باطلاً؛ لأن كل واحد يكذب الآخر، ولا يكون قاتلاً له يوم الخميس ويوم الجمعة، وهكذا لو شهد رجل أنه قتل بكرة والآخر أنه عشيّة والآخر أنه ختفه حتى مات والآخر أنه ضربه بسيف حتى مات كانت هذه شهادة متضادة لا تلزمه.

ولو أن رجلين شهدا على رجلين أنهما قتل رجلاً وشهد الشهود عليهما أن الشاهدين قتلاه وكانت شهادتهما في مقام واحد؛ فإن صدقتهما أولياء الدم معاً فالشهادة باطلة.

وكذلك إن كذّبرهما، وإن ادعوا شهادتهما فشهدا قبل أن يشهد الآخر إن قبلت شهادتهما وجعلت المشهود عليهما اللذين شهدا بعد ما شهد عليهما بالقتل دافعين عن أنفسهما بشهادتهما وأبطلت شهادتهما، وإن ادعوا شهادة اللذين شهدا آخراً أبطلت الشهادة؛ لأن الأولين قد شهدا عليهما فدفعوا عن أنفسهما ما شهد به عليهما قبل أن يشهدا، وإن لم يدعوا شيئاً تركتهم حتى يدعوا كما وصفت لك.

قال الشافعي: رحمه الله؛ فإن جاءوا جميعاً معاً لم أقبل شهادتهم؛ لأنه ليس في شهادة أحد منهم شيء إلا في شهادة الآخر مثلها فليس واحد منهم أولى بالرد ولا القبول من الآخر.

فقال هدمته بعد ما ماتوا جعلت القول قوله حتى ثبتت البينة أن الحياة كانت فيهم حين هدم هذا البيت.

قال الربيع: وللشافعي فيه قول ثان يشبه هذا أن الملقوف بالتوب والقرم الذين كانوا في البيوت فهدمه عليهم على الحياة حتى يعلم أو تقوم بينة أنهم ماتوا قبل أن يهدم البيت عليهم.

قال الشافعي: وهكذا لو أقر، فقال ضربته فقطعته وهدمت البيت على هؤلاء وهم موتى أو ضربت فم هذا الرجل وأسنانه ساقطة كان القول قوله مع يمينه حتى تقوم بينة بخلاف ما قال: وإذا شهد شاهدان أن هذا الرجل ضرب هذا الرجل ضربة أثبتناه، فلم يرا جرحها حتى مات المضروب، فلا قصاص عليه إلا بأن يقر بأنه مات أو يثبت الشهود أنه مات منها أو من غيرهم ممن رأى الضربة، وإن لم يره حين ضربه أو يثبت الشهود الذين رأوا الضربة أو الذين شهدوا على أصل الضربة أنه لم يزل لازماً للفراس منها حتى مات، فإذا كان هكذا فالظاهر أنه مات منها وعليه القود، وإذا لم يكن من هذا واحد حلف الجاني ما مات منها وضمن أرش الجرح؛ فإن نكل حلفوا، وكان لهم الدية أو القصاص فيه إن كان ممن يقتص منه.

١٧- تشاخ الأولياء على القصاص

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل الرجل عمداً بسيفٍ وله ولأه، رجال ونساء تشاخ الأولياء على القصاص فطلب كلهم تولي قتلته قيل: لا يقتله إلا واحداً فإن سلمتموه لرجل منكم ولي قتلته، وإن اجتمعتم على أجني يقتله خلياً وقلته، وإن تشاحتم أقرنا بينكم فليكم خرجت قرعته خليئاً وقلته، ولا يقرع لمرأة، ولا يدعوا وقلته؛ لأن الأغلب أنها لا تقدر على قتله إلا بتعذبه.

وكذلك لو كان فيهم أشل اليمنى أو ضعيف أو مريض لا يقدر على قتله إلا بتعذبه أقرع بين من يقدر على قتله، ولا يدع يعذبه بالقتل.

قال الشافعي: وإذا لم يكن إلا ولي واحد مريض لا يقدر على قتله إلا بتعذبه قيل له: وكل من يقتله، ولا يترك وقلته يعذبه.

وكذلك إن كان ولاته نساء لم تقتله امرأة بقرعة.

قال وينظر إلى السيف الذي يقتله به؛ فإن كان صارماً وإلا أعطي صارماً.

قال الشافعي: وإذا كان الولي صحيحاً فخرجت قرعته، وكان لا يحسن يضرب أعطيه ولي غيره حتى يقتله قتلاً وحياً.

قال: فإن لم يحسن ولاته الضرب أمر الولي ضارباً بضرب

ولو شهد شاهد على رجل أنه أقر أنه قتل رجلاً خطأ في يوم غير اليوم الذي شهد به صاحبه كان قول العامة إن هذا جائز؛ لأنه شهادة على قول، وهكذا إقرار الناس في يوم بعد يوم ومجلس بعد مجلس وهو مخالف للفعل، ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عمداً وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله، ولم يقل عمداً ولا خطأ جعلته قاتلاً وجعلت القول قول القاتل؛ فإن قال عمداً، ففيه القصاص، وإن قال خطأ حلف ما قتله عمداً وكانت الدية في ماله في مضي ثلاث سنين، ولو شهد أحدهما: أنه أقر أنه قتله عمداً والآخر أنه أقر أنه قتله خطأ سألته وجعلت القول قوله؛ فإن قال خطأ أحلفته على العمد وجعلته عليه في ثلاث سنين؛ لأن كليهما يشهد بالإقرار بالقتل أحدهما عمداً والآخر خطأ، وقد يكونان صادقين؛ لأنهما يشهدان على قول بلا فعل.

قال الشافعي: ولو كانا شهدا على قتل، فقال أحدهما قتله مجديداً، وقال الآخر بعضاً كانت شهادتهما باطلة؛ لأنهما متضادان، ولا يكون قاتله مجديداً حتى يأتي على نفسه وبعضاً حتى يأتي عليها، ولو شهد أحدهما على أنه قتله وشهد الآخر على أنه أقر بقتله لم تجز شهادتهما، ولم تكن هذه شهادة متضادة يكذب بعضها بعضاً، ولكني لم أجزها؛ لأنها ليست بمجموعة على شيء، وإن كان القتل المشهود عليه أو المقر به خطأ أحلف أولياء الدم مع شاهدهم واستحقوا الدية بما تستحق به الحقوق، وإن كان عمداً أحلفوا أيضاً قساماً؛ لأن مثل هذا يوجب القسامة في الدم واستحقوا الدية بالقسامة.

ولو شهد شاهدان أن هذا قتل فلاناً أو هذا قد أثبتا أحدهما بغير عينه لم تكن هذه شهادة قاطعة وكانت في هذا قسامة على أحدهما كما تكون على أهل القرية قتله بعضهم، ولو شهدا أن هذا الرجل بعينه قتل عبد الله بن محمد أو سالم بن عبد الله لا يدري أيهما قتل لم تكن هذه شهادة ولا في هذا قسامة؛ لأن أولياء كل واحد منهما إذا طلبوا لم يكونوا باحثين من غيرهم.

قال الشافعي: ولا أقبل الشهادة حتى يثبتوها؛ فإن قالوا نشهد أنه ضربه في راسه ضربة بسيف أو حديدة أو عصاً فرائناه مشجوجاً هذه الشجة لم أقص منه حتى يقولوا فشج به هذه الشجة.

قال الشافعي: وهكذا لو قالوا نشهد أنه ضربه وهو ملفف فقطعه باثنين أو جرحه هذا الجرح، ولم يبينوا أنه كان حياً حين ضربه لم أجعله قاتلاً ولا جارحاً حتى يقولوا ضربه وهو حي أو ثبت بينة أنه حين ضربه كان حياً أو كانت فيه الحياة بعد ضربه إياه فيعلم أن الضربة كانت وهو حي وأقبل قول الجاني مع يمينه إذا لم تقم بينة بأن هذه الشجة لم تكن من فعله، وأنه ضربه ميتاً، وهكذا لو شهدوا أن قوماً دخلوا بيتاً فغابوا، ثم هدمه هذا عليهم،

عقده.

قال الشافعي: وإن ضرب القاتل ضربة، فلم يمِت في ضربة أعيد عليه الضرب حتى يموت بأصم سيف وأشد ضرب قدّر عليه، وإذا كان للقتيل ولادة فاجتمعوا على القتل، فلم يقتل القاتل حتى يموت أحدهم كف عن قتله حتى يجمع ورثة الميت على القتل، ولو لم يمِت، ولكن ذهب عقله لم يقتل حتى يفيق أو يموت فتقوم ورثته مقامه وسواء أذن في قتله أو لم يأذن؛ لأنه قد يأذن، ثم يكون له أن يعفو بعد الإذن؛ فإن نفوت أحد من الورثة فقتله كان كما وصفت في الرجلين يقتل أبوهما فيموت أحدهما بالقتل وغرم نصيب الميت والمعنوة من الدية، والولي المحجور عليه وغير المحجور عليه في ولاية الدّم والقيام بالقصاص وعفو الدّم على المال سواء، وإن عفا المحجور عليه القصاص على غير مال فالعفو عن الدّم جائز لا سبيل معه إلى القود وله نصيبه من الدية؛ لأنه لا يجوز له إتلاف المال ويجوز له ترك القود.

قال الشافعي: فإذا اقترع الولاة فخرجت قرعة أحدهم وهو يضعف عن قتله أعيدت القرعة على الباقيين، وهكذا تعاد أبداً حتى تخرج على من يقوى على قتله.

١٨- تعدي الوكيل والولي في القتل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ضرب الرجل الرجل ضربة فمات منها فخلّي الولي وقلته فقطع يده أو رجله أو ضرب وسطه أو مثّل به لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وأوجع عقوبة بالعدوان في المثلة.

قال الشافعي: ولو جاء يضرب عنقه فضرب رأسه مما يلي العنق أو كتفيه، وقال أخطأت أحلف ما عمد ما صنع، ولم يعاقب وقيل: اضرب عنقه، ولو ضرب مفرق رأسه أو وسطه أو ضربه ضربة، الأغلب أنه لا يخطئ بمثلها من أراد ضرب العنق عوقب، ولم يحلف إنما يحلف من يمكن أن يصدّق على ما حلف عليه ويقال: اضرب عنقه، وإن قال: لا أحسن إلا هذا قبل منه، ووكل من يحسن؛ فإن لم يجد من يتوكل له ووكل الإمام له من يقتله، ولا يقتله حتى يستأمر الولي؛ فإن أذن له أن يقتله قتله.

فلو أن الولي أذن لرجل أو امرأة بقتل رجل قضى له عليه بالقصاص فذهب ليقته، ثم قال الولي قد عفوت عنه قبل أن يقتله فقتله قبل أن يعلم العفو عنه، ففيها قولان: أحدهما أن ليس على القاتل شيء إلا أن يحلف بالله ما علمه عفا عنه ولا على الذي قال: قد عفوت عنه.

قال الشافعي: والقول الثاني أنه يغرم الدية ويكفر إن حلف وأقل حالته أن يكون قد أخطأ بقتله، ومن قال: هذا قال:

ولو وُكِّل الولاة رجلاً بقتل رجل لهم عليه قود فتنحى به وكيلهم ليقته فعفا كلهم أو أحدهم وأشهد على العفو قبل أن يقتل الذي عليه القود لم يصل العفو إلى الوكيل حتى قتل الذي عليه القود لم يكن على الوكيل الذي قتل قصاص؛ لأنه قتله على أنه مباح له خاصة وعليه الدية والكفارة، ولا يرجع بها على الولي الذي أمره؛ لأنه متطوع له بالقتل ويحلف الوكيل ما علم العفو؛ فإن حلف لم يقتل، ووداه وإلا حلف الولي لقد علمه وقلته.

قال الشافعي: هذا القول أحسنهما؛ لأن المقتول صار ممنوعاً بعفو الولي عنه القتل، وهذا أشبه بمعنى العبد يعتق، ولا يعلم الرجل بعقته فيقتله فيغرم دية حر والكافر يسلم، ولا يعلم الرجل بإسلامه فيقتله فتكون دية مسلم قال فهو مخالف لهما في قتل العمد.

قال الربيع: يريد به قتل العبد وهو يعرفه حرّاً مسلماً.

١٩- الوكالة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوز الوكالة بشيئين البيّنة على القتل عمداً أو خطأ، فإذا كان القود لم يدفع إليه حتى يحضره ولي القتل أو يوكله بقتله.

قال: وإن وُكِّل بقتله كان له قتله.

قال الشافعي: وإذا قتل الرجل من لا ولي له عمداً فللسلطان أن يقتل به قاتله وله أن يأخذ له الدية ويدفعها إلى جماعة المسلمين ويدع القاتل من القتل، وليس له عفو القتل والدية؛ لأنه لا يملكها دون المسلمين فيعفو ما يملك.

قال الشافعي: ولو قتل رجل له أولياء صغاراً فقرأ لم يكن للوالي عفو دمه على الدية، وكان عليه حسيه حتى يبلغ الولاة فيختاروا القتل أو الدية أو يختار الدية بالغ منهم؛ فإن اختارها لم يكن إلى النفس سبيل، وكان على أولياء الصغار أن يأخذوا لهم الدية؛ لأن النفس قد صارت ممنوعة وللمولى عليه عفو الدّم، وليس له عفو المال؛ لأنه يتلف بعفو المال ماله، ولا يتلف بعفو الدّم ملكاً له.

٢٠- قتل الرجل بالمرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم من لقيت مخالفاً من أهل العلم في أن الذممين متكافئان بالحريّة والإسلام، فإذا قتل الرجل المرأة عمداً قتل بها، وإذا قتلته قتلته به، ولا يؤخذ من المرأة ولا من أوليائها شيء للرجل إذا قتلته به ولا إذا قتل بها وهي كالرجل يقتل الرجل في جميع أحكامها إذا اقتصر لها أو اقتصر منها.

ومن قتل أولاً، وإن لم يفعل واقتصر منه في قتل آخر أو أوسط أو أول كرهته له ولا شيء عليه فيه؛ لأن لكلهم عليه القود، وأتاهم جاء فائت عليه البينة بقتل ولي له فدفعه إليه، فلم يقتله حتى جاء آخر فائت عليه البينة بقتل ولي له قتله دفعه إلى ولي المقتول أولاً.

قال الشافعي: ولو أثبتوا عليه معاً البينة أيهم قتل أولاً: فالقول قول القاتل؛ فإن لم يقر بشيء أحببت للإمام أن يقرغ بينهم أيهم قتل وليه أولاً فأيهم خرج سهمه قتله له وأعطى الباقي الديات من ماله.

وكذلك لو قتلهم معاً أحببت له أن يقرغ بينهم.

قال الشافعي: وإذا قتل رجل عمداً، وورثه كبار وفيهم صغير أو غائب وقتل آخر عمداً، وورثه بالغون فسألو القود لم يعطوه وحسن على صغيرهم حتى يبلغ وغائبهم حتى يحضر فعلن الصغير والغائب يدعان القود فيطلب القود ويعطون دينه في ماله.

قال الشافعي: ولو دفعه الإمام إلى ولي الذي قتل آخراً وترك الذي قتله أولاً فقتله كان عندي مسيئاً ولا شيء عليهم؛ لأن كلهم استوجب دمه على الكمال.

قال الشافعي: ولو كان قطع يد رجل ورجل آخر وقتل آخر، ثم جاءوا يطلبون القصاص معاً اقتصر منه اليد والرجل، ثم قتل بعده.

قال الشافعي: ولو قطع أصبع رجل اليمنى وكف آخر اليمنى، ثم جاءوا معاً يطلبون القود أقصصت من الأصبع وخيرت صاحب الكف بين أن أقصه وأخذ له أرش الأصبع أو أخذ له أرش الكف.

قال الشافعي: ولو بدأ فأقصه من الكف أعطي صاحب الأصبع أرشها، ولو قطع كفي رجلين اليمنى كان كقتله النفسين يقتصر لأيهما جاء أولاً، وإن جاء معاً اقتصر للمقطوع بدناً.

وإن اقتصر للآخر أخذ الأول دية يده.

وهكذا كل ما أصاب مما عليه فيه القصاص نمت منه بقود أو مرض أو غيره فعليه أرشه في ماله.

٢٢- الثلاثة يقتلون الرجل يصيبونه بجرح

١٩٣٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل نقرأ خمسة أو سبعة برجل قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو تمألاً عليه أهل صنعة لقتلهم جميعاً.

وكذلك النفر يقتلون المرأة والنسوة يقتلن الرجل.

قال الشافعي: وكذلك جراحه التي فيها القصاص كلها بجراحها إذا أقدتها في النفس أقدتها في الجراح التي هي أقل من النفس، ولا يختلفان في شيء إلا في الدية، فإذا أراد أولياؤها الدية فديتها نصف دية الرجل، وإن أراد أولياء الرجل دينه من ماله فدينه مائة من الإبل لا تنقص لقتل المرأة له وحكم القصاص مخالف حكم العقل.

قال الشافعي: وولاء المرأة وورثتها كولاة الرجل، وورثته لا يختلفان في شيء إلا في الدية.

وإذا قتلت المرأة حاملاً يتحرك ولدها أو لا يتحرك، ففيها القود ولا شيء في جنينها حتى يزايلها، فإذا زايلها ميتاً قبل موتها أو معه أو بعده فسواء وفيه غرة، قيمتها خمس من الإبل.

قال الشافعي: وإن زايلها حياً قبل موتها أو بعده فسواء ولا قصاص فيه إن مات وفيه دينه إن كان ذكراً فمائة من الإبل، وإن كان أنثى فخمسون من الإبل وسواء قتلها رجل أو امرأة.

قال الشافعي: وإذا قتلت المرأة من عليها في قتله القود فذكرت حملاً حبست حتى تضع حملها، ثم أقيد منها حين تضع حملها، وإن لم يكن لولدها مريض.

فأحب إلي لو تركت بطيب نفس ولي الدم يوماً أو أياماً حتى يوجد له مريض؛ فإن لم يفعل قتلت له، وإن ولدت، ثم وجدت تحركاً انتظرت حتى تضع المتحركة أو يعلم أن ليس بها حمل.

وكذلك إذا لم يعلم بها حمل فادعته.

انتظر بالقود منها حتى تستبرأ أو يعلم أن لا حمل بها، ولو عجل الإمام فاقصص منها حاملاً، فلا شيء عليه إلا المائتم حتى تلقى جنيناً؛ فإن ألقته ضمنه الإمام دون المقتصر له.

وكان على عاقلته لا بيت المال.

وكذلك لو قضى بأن يقتصر منها، ثم رجع، فلم يبلغ ولي الدم حتى يقتصر منها ضمن الإمام جنينها.

٢١- قتل الرجل النفر

قال الشافعي رحمه الله: إذا قتل رجل نقرأ فأتى أولياؤهم جميعاً يطلبون القود وتصادقوا على أنه قتل بعضهم قبل بعض أو قامت بذلك بينة اقتصر للذي قتله أولاً وكانت الدية في ماله لمن بقي من قتل آخر.

قال الشافعي: ولو جاءوا متفرقين أحببت للإمام إذا علم أنه قتل غير الذي جاءه أن يبعث إلى وليه؛ فإن طلب القود قتله

[أخرجه مالك (٨٧١/٢)، البخاري (٦٨٩٦)، عبد الرزاق (١٨٠٧٣)]

قال الشافعي: وقد سمعت عدداً من المفتين ويلغني عنهم أنهم يقولون إذا قتل الرجلان أو الثلاثة أو أكثر الرجل عمداً فلولية قتلهم معاً.

قال الشافعي: وقد بنيت جميع هذه المسائل على هذا القول فينبغي - عندي - لمن قال: يقتل الاثنان أو أكثر بالرجل أن يقول: فإذا قطع الاثنان يد رجل معاً قطعت أيديهما معاً.

وكذلك أكثر من الاثنین، وما جاز في الاثنین جاز في المائة وأكثر، وإنما تقطع أيديهما معاً إذا حلا شيئاً فضرباه معاً ضربة واحدة أو حرّاه معاً حرّاً واحداً فأما إن قطع هذا يده من أعلاها إلى نصفها، وهذا يده من أسفلها حتى أبانها، فلا تقطع أيديهما ويحز من هذا بقدر ما حز من يده، ومن هذا بقدر ما حز من يده إن كان هذا يستطاع.

قال الشافعي: وهذا هكذا في الجرح والشجّة التي يستطاع فيها القصاص وغيرها لا يختلف.

ولا يخالف النفس إلا في أنه يكون الجرح يتبعض والنفس لا تتبعض، فإذا لم يتبعض بأن يكونا جانبيين عليه معاً جرحاً كما وصفت لا ينفرد أحدهما بشيء منه دون الآخر فهو كالنفس في القياس، وإذا تبعض خالف النفس.

وإذا ضرب رجلان أو أكثر رجلاً بما يكون في مثله القود، فلم يبرح مكانه حتى مات.

وذلك أن يجرحوه معاً بسيف أو زجاج رماح أو نصال نبل أو شيء صلب محدد يخرق مثله، فلم يزل ضمنا من الجراح حتى مات فلاولياء الدّم إن شاءوا أن يقتلوهم معاً قتلوه، وإن شاءوا أن يأخذوا منهم الدية فليس عليهم معاً إلا دية واحدة على كل واحد منهم حصته إن كانوا اثنين فعلى كل واحد منهما نصفها، وإن كانوا ثلاثة فعلى كل واحد منهم الثلث.

وهكذا إن كانوا أكثر، وإن أرادوا قتل بعضهم وأخذ الدية من بعض كان ذلك لهم.

وإن أرادوا أخذ الدية أخذوا منه بحساب من قتل معه كان قتله ثلاثة فقتلوا اثنين وأرادوا أخذ الدية من واحد فلهم أن يأخذوا منه ثلثها؛ لأن ثلثه بثلاثه، وإن كانوا عشرة أخذوا منه عشرة، وإن كانوا مائة أخذوا منه جزءاً من مائة جزء من دية، ولو قتله ثلاثة فمات واحد منهم كان لهم أن يقتلوا الاثنين ويأخذوا من مال الميت ثلث دية المقتول.

ولو قتل رجل رجلاً عمداً وقتله معه صبي أو رجل معتوه كان لهم أن يقتلوا الرجل ويأخذوا من الصبي والمعتوه أيهما كان القاتل نصف الدية.

قال الشافعي: وهكذا لو أن حرّاً وعبدًا قتلوا عبدًا عمداً كان على الحر نصف قيمة العبد المقتول، وعلى العبد القتل.

وهكذا لو قتل مسلم نصراني نصرانيًا كان على المسلم نصف دية النصراني، وعلى النصراني القود، وهكذا لو قتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي كان على أبيه نصف دية والعقوبة، وعلى الأجنبي القصاص إذا كان الضرب في هذه الحالات كلها عمداً.

قال الشافعي: وإذا جنى اثنان على رجل عمداً وآخر خطأ أو بما يكون حكمه حكم الخطأ من أن يضره بعضاً خفيفة أو بمجر خفيف فمات، فلا قود فيه لشرك الخطأ الذي لا قود فيه وفيه الدية على صاحب الخطأ في مال عاقلته، وعلى صاحب العمد في أموالهما.

ولو شهد شهود أن رجلين ضربا رجلاً فراغا عنه وتركاه مضطجعا من ضربتهما، ثم مر به آخر فقطعه باثنين؛ فإن أثبتوا أنه قطعه باثنين وفيه الحياة، ولم يدرك لعل الضرب قد بلغ به الذبح أو نزع حشوته لم يكن على واحد منهما قصاص.

وكان لأوليائه أن يقسموا على أيهما شاءوا ويلزمه دية ويعزران معاً.

قال الشافعي: وإن لم يثبتوا أنه كانت فيه حياة.

وقالوا: لا ندري لعله كان حياً لم يكن فيه شيء، ولا يغرمهما حتى يقسم أولياؤه فيأخذون دية من الذين أقسموا عليه؛ فإن قال أولياؤه تقسم عليهما معاً قيل إن أقسمتم على جراح الأولين وقطع الآخر فذلك لكم، وإن أقسمتم على أنه مات من الضربتين معاً لم يكن لكم إذا قطعه الآخر باثنين أو ذبحه الآخر.

قال الشافعي: وإنما أبطلت القصاص أولاً أن الضارين الأولين إذا كانوا بلغوا منه ما لا حياة معه إلا بقية حياة الذكي لم يكن على الآخر عقل ولا قود.

وإن كانوا لم يبلغوا ذلك منه فالقود على الآخر، وعلى الأولين الجراح فجعلتها قسامة بدية؛ لأن كلاً يجب ذلك عليه ولا أجعل فيها قصاصاً لهذا المعنى.

ولو شهد شهود على رجل أنه ضربه بعضاً في طرفها حديدة محددة، ولم يثبتوا بالحديد قتل أم بالعصا قتله، فلا قود إذا كانت العصا لو اتفردت فما لا قود فيه وفيه الدية بكل حال.

وإن حلف أولياؤه أنه مات بالحديد فهي حالة في ماله، وإن لم يجلفوا فهي في ماله في ثلاث سنين؛ لأنهم أثبتوا القتل فأقله الخطأ ولا تغرمه العاقلة، ولم تقم البيّنة على أنه خطأ.

وإذا قطع الرجل أصبع الرجل، ثم جاء آخر فقطع كفه أو قطع الرجل يد الرجل من مفصل الكوع، ثم قطعها آخر من

بالعبد» إذا كان قاتلاً له «وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى» إذا كانت قاتلة لها لا أن يقتل بأحدٍ ممن لم يقتله لفضل المقتول على القاتل، وقد جاء عن النبي ﷺ: «أَعْنَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ».

قال الشافعي: وما وصفت من أنثى لم أعلم مخالفاً في أن يقتل الرجل بالمرأة دليل على أن لو كانت هذه الآية غير خاصة كما قال: من وصفت قوله من أهل التفسير لم يقتل ذكرٌ بأنثى، ولم يجعل عواماً من حفظت عنه من أهل العلم لا نعلم لهم مخالفاً لهذا معناها، ولم يقتل الذكر بالأنثى.

٢٣- قتل الحر بالعبد

قال الشافعي رحمه الله: قال الله عز وجل في أهل التوراة «وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» الآية.

قال: ولا يجوز، والله أعلم في حكم الله تبارك وتعالى بين أهل التوراة إن كان حكماً بيناً إلا ما جاز في قوله «ومن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِوَيْهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ»، ولا يجوز فيها إلا أن تكون كل نفس محرمة القتل فعلى من قتلها القود فيلزم في هذا أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد والمستامن والصبي والمرأة من أهل الحرب، والرجل بعبد وعبدٌ غيره مسلماً كان أو كافراً والرجل بولده إذا قتله.

قال الشافعي: أو يكون قول الله تبارك وتعالى «ومن قُتِلَ مَظْلُوماً» ممن دمه مكافئ دمه من قتله، وكل نفس كانت تقاد بنفس بدلالة كتاب الله عز وجل أو سنة أو إجماع كما كان قول الله عز وجل «وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى» إذا كانت قاتلة خاصة لا أن ذكراً لا يقتل بأنثى.

قال الشافعي: وهذا أولى معانيه به، والله أعلم؛ لأن عليه دلالة: منها قول رسول الله ﷺ: لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَإِجْمَاعٌ على أن لا يقتل المرأة بانه إذا قتله والإجماع على أن لا يقتل الرجل بعبد ولا بمستامن من أهل دار الحرب ولا بامرأة من أهل دار الحرب ولا صبي.

قال الشافعي: وكذلك لا يقتل الرجل الحر بالعبد بحال، ولو قتل حرٌ ذمي عبداً مؤمناً لم يقتل به.

قال الشافعي: وعلى الحر إذا قتل العبد قيمته كاملاً بالغة ما بلغت، وإن كانت مائة ألف درهم أو ألف دينار كما يكون عليه قيمة متاع له لو استهلكه ويعبر له لو قتله وعليه في العبد إذا قتله عبداً ما وصفت في ماله؛ وإذا قتله خطأ ما وصفت على عاقلته، وعليه مع قيمتهما معاً عتق رقية.

وكذلك الأمة يقتلها الحر ويقتل الرجل المرأة كما تقتل بالرجل وسواء صغيرة كانت أو كبيرة.

المرفق، ثم مات فعليهما معاً القود يقطع أصبع هذا وكف قاطع الكف ويد الرجل من المرفق، ثم يقتلان، وسواء قطعاً من يده واحدة أو قطعاً من يدين مفترقين سواء وسواء كان ذلك بحضرة قطع الأول أو بعده ساعة أو أكثر ما لم تلعب الجناية الأولى بالبرء؛ لأن باقي المأى وصل إلى الجسد كله، ولو جاز أن يقال: ذهبت الجناية الأولى حين كانت الجناية الآخرة قاطعة باقي المفصل الذي يتصل به وأعظم منها جاز إذا قطع رجل يدي رجل ورجليه وشبهه آخر موضحة فمات أن يقال: لا يقاد من صاحب الموضحة بالنفس؛ لأن ألم الجراح الكثيرة قد عم البدن قبل الموضحة أو بعدها، ومن أجاز أن يقتل اثنين بواحد لكان الألم يأتي على بعض البدن دون بعض حتى يكون رجلان لو قطع كل واحد منهما يد رجل معاً فمات لم يقد منهما في النفس؛ لأن ألم كل واحد منهما في شق يده الذي قطع، ولكن ألم يخلص من القليل والكثير ويخلص إلى البدن كله، فيكون من قتل اثنين بواحد يحكم في كل واحد منهما في القود حكمه على قاتل النفس منفرداً، فإذا أخذ العقل حكم على كل من جنى عليه جناية صغيرة أو كبيرة على العدد من عقل النفس كأنهم عشرة جنوا على رجل فمات فعلى كل واحد منهم عشر الدية.

فإن قال قائل: أرايت قول الله عز وجل «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ» هل فيه دلالة على أن لا يقتل حران بحر ولا رجل بامرأة؟

قيل له: لم نعلم مخالفاً في أن الرجل يقتل بالمرأة، فإذا لم يختلف أحد في هذا، ففيه دلالة على أن الآية خاصة.

فإن قال قائل: فيم نزلت؟

قيل:

١٩٣٨- أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ مُوسَى، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حِثَّانٍ قَالَ: قَالَ مُقَاتِلٌ أَخَذْتُ هَذَا التَّفْسِيرَ مِنْ نَفَرٍ حَفِظَ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ وَالضُّحَّاكُ وَالْحَسَنُ قَالُوا قَوْلُهُ تَعَالَى «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ» آيَةٌ. قَالَ: كَانَ بَدَأَ ذَلِكَ فِي حَبَشِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ اقْتُلُوا قَبْلَ الْإِسْلَامِ بِقَلِيلٍ، وَكَانَ لَأَخِي الْحَبَشِيِّ فَضْلٌ عَلَى الْآخَرِ فَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ لَيَقْتُلَنَّ بِالْأُنْثَى الذَّكَرَ وَالْعَبْدَ مِنْهُمْ الْحَرَّ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ رَضُوا وَسَلَّمُوا. [أخرجه البيهقي (٢٦/٨)]

قال الشافعي: وما أشبه ما قالوا من هذا بما قالوا؛ لأن الله عز وجل إنما ألزم كل منسب ذنبه، ولم يجعل جرم أحد على غيره، فقال: «الْحَرُّ بِالْحَرِّ» إذا كان، والله أعلم قاتلاً له «وَالْعَبْدُ

٢٤- قتل الخنثى

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قتل الرجل الخنثى المشكل عمداً فلا ولياء الخنثى القصاص؛ لأنه لا يعدو أن يكون رجلاً أو امرأة؛ فيكون لهم القصاص إذا كان خنثى، ولو سألوا الذية قضى لهم بديته على ذية امرأة؛ لأنه اليقين، ولم يقض لهم بدية رجل ولا زيادة على ذية امرأة؛ لأنه شك.

قال الشافعي: ولو كان الخنثى بيناً أنه ذكر قضى لهم بدية رجل.

قال الشافعي: للخنثى المشكل من الرجال القصاص في النفس وفيما دون النفس، وإذا طلب الذية فله ذية امرأة؛ فإن بان بعد أنه رجل ألحقته بدية رجل.

قال الشافعي: ولو كان أولاً يول من حيث يول الرجل وكانت علامات الرجل فيه أغلب قضيت له بدية رجل، ثم أشكل فحاضر أو جاء منه ما يشكل غرّمته الفضل من ذية امرأة.

قال الربيع: الخنثى المشكل الذي له فرج، وذكر إذا بال منهما لم يسبق أحدهما الآخر وانقطاعهما معاً، وإذا كان يسبق أحدهما الآخر فالحكم للذي يسبق، وإن كانا يستبقان معاً؛ فكان أحدهما ينقطع قبل الآخر فالحكم للذي يبقى.

٢٥- العبد يقتل بالعبد

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾.

قال الشافعي: فحكم الله عز وجل بين العبيد بالقصاص في الآية التي حكم فيها بين الأحرار بالقصاص، ولم أعلم في ذلك مخالفاً من أهل العلم في النفس.

قال الشافعي: وإذا قتل العبد العبد أو الأمة الأمة أو العبد الأمة أو الأمة العبد عمداً فهم كالأحرار تقتل الحرّة بالحرّة والحرّة بالحرّة والحرّة بالحرّة فعليهم القصاص معاً.

قال الشافعي: وتقتل الأعد بالعبد يقتلونه عمداً.

وكذلك الإماء بالعبد يقتلنه عمداً والقول فيهم كالقول في الأحرار، وأولياء العبيد مالكوهم فيخبر مالك العبد المقتول أو الأمة المقتولة بين قتل من قتل عبده من العبيد أو أخذ قيمة عبده المقتول بالغة ما بلغت من رقية من قتل عبده فأيهما اختار فهو له، وإذا قتل العبد عمداً خير سيّد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده وهو وليّ دمه دون قرابة لو كانت لعبده؛ لأنه مالكة؛ فإن شاء القصاص فهو له، وإن شاء قيمة عبده يبيع العبد القاتل فأعطي المقتول عبده قيمة عبده وردّ فضل إن كان فيها

على مالك العبد القاتل، وإذا لم يكن به فضل لم يكن ثم شيء يردّ عليه؛ فإن نقص ثمنه عن قيمة العبد المقتول فحقّ ذهب لسيّد العبد المقتول ولا تباعة فيه على ربّ العبد القاتل.

قال الشافعي: وإن اختار وليّ العبد المقتول قتل بعض العبيد وأخذ قيمة عبده من الباقيين لم يكن له على واحد من الباقيين من قيمة عبده إلا بقدر عددهم إن كانوا عشرة فله في رقية كل واحد منهم عشر قيمة عبده.

قال: وإن قتل عبيد عشرة عمداً عمداً خير سيّد المقتول بين قتلهم أو أخذ قيمة عبده من رقابهم؛ فإن اختار قتلهم فذلك له، وإن اختار أخذ ثمن عبده فله في رقية كل واحد منهم عشر قيمة عبده؛ فإن كانوا ثلاثة فله في رقية كل واحد منهم ثلث قيمة عبده، وأي العبيد مات قبل أن يقتض منه أو يباع له، فلا سبيل له على سيّده وله في الباقيين القتل أو أخذ الأرض منهم بقدر عددهم كما وصفت.

قال الشافعي: وإن قتل حرّاً وعبداً عمداً فعلى الحرّ العقوبة ونصف قيمة العبد والسيّد في العبد القصاص أو إتباعه بنصف قيمة عبده في عقه كما وصفت.

وإذا قتل العبد الحرّ قتل به ويقاض منه في الجراح إن شاء الحرّ، وإن شاء ورثته في القتل وهو في الجراح يجرحها عمداً كهرّ في القتل في أن ذلك في عتق العبد كما وصفت.

وإذا كان العبد بين اثنين قتلته عبداً، فلا قود حتّى يجتمع مالكا معاً على القود وأيّهما شاء أخذ حقه من ثمنه كان للآخر مثله ولا قود له إذا لم يجتمع معه شريكه على القود.

قال الشافعي: ولو كان عبد بين رجلين قتل فاعتقه أو أحدهما بعد القتل كان على ملكهما قبل يعتقانه؛ لأن العتق لا يقع على ميت.

قال الشافعي: ولو اعتقه معاً في كلمة واحدة أو وكلاً من اعتقه وفيه حياة فهو حرّ، وولاء دمه موابه إن كان موابه هم ورثته، وإن كان له ورثة أحرار كانوا أولى بميراثه من موابه.

قال الشافعي: وإذا كان العبد مرهوناً قتلته عبداً فليسيّد أخذ القود، وليس المرتهن بسبيل من دمه لو عناه أو أخذه، وذلك أن سيّده إن أراد القود فهو له، وإن أراد أخذ ثمنه أخذه وثمنه رهن مكانه، وإن أراد أن يترك القود وثمنه لم يكن له ذلك، ولا أن يدع من ثمنه شيئاً إن كان رهنأ إلا بأن يقضي المرتهن حقه أو يعطيه مثل ثمنه رهنأ مكانه أو يرضى ذلك المرتهن.

وإذا قتل العبد المرهون أو قتل فسيّده وليّ دمه وله أن يقتض له إذا كان مقتولاً، وإن كره ذلك المرتهن، ولا يأخذ بان

يعطيه رهناً مكانه.

في ماله ألفاً لا يسقط عنه ضماناً ما أقرَّ أنه جانيته، ولا يلزمهم إقراره إذا أكنذوه.

ولو جنى عبدٌ على عبدٍ عمداً أو خطأً كان القصاصُ بين العبدَيْنِ في العمدِ ولا أنظرُ إلى فضلٍ قيمةٍ أحدهما على الآخرِ ويخبرُ سيّدُ العبدِ المجنيّ عليه بينَ القصاصِ في النفسِ، وما دونها وبينَ الأرضِ؛ فإن اختارَ الأرضَ فهو له في عنقِ العبدِ الجاني وقيمته لسيّدِ المجنيّ عليه بالغةٌ ما بلغت والقولُ في قيمةِ العبدِ المجنيّ عليه قولُ سيّدِ العبدِ الجاني ولا أنظرُ إلى قولِ العبدِ الجاني؛ لأنَّ ذلك مأخوذٌ من رقبته ورقبته مالٌ من مالِ سيّده.

وكذلك لو كانت الجناية خطأً كان القولُ قولَ سيّدِ الجاني، وإذا أقرَّ العبدُ بأنَّ قيمته الأكثرُ لم يلزمه الأكثرُ في عبوديته، وإن عتقَ لزمه الفضلُ عمّا أقرَّ به سيّده ممّا أقرَّ به العبدُ، وهكذا لو كان الجاني على العبدِ مدبراً أو أمّ ولدٍ لا يختلفان هما، والعبدُ، وإن كان الجاني على العبدِ مكاتباً فينبه وبينَ العبدِ القود؛ فإن اختارَ سيّدُ العبدِ تركَ القودِ للمالِ أو كانت الجناية خطأً فسواء؛ فإن أقرَّ المكاتبُ بأنَّ قيمةَ العبدِ المجنيّ عليه ألفان وقيمةَ المكاتبِ ألفان أو أكثرَ، وقالَ سيّده ألفٌ، ففيها قولان: أحدهما أنَّ إقراره موقوفٌ؛ فإن أدّى المكاتبُ ما أقرَّ به من قبلِ أن يعجزَ لم يكن للسيّدِ إبطالُ شيءٍ منه، وإن عجزَ المكاتبُ قبلَ يوقيه فالقولُ قولُ السيّدِ في قيمةِ العبدِ المجنيّ عليه؛ فإن كان المكاتبُ أدّى من الجناية ما أقرَّ السيّدُ أنه قيمةُ العبدِ المجنيّ عليه لم يتبع العبدُ في شيءٍ من جانيته، وإذا اعتقَ أتبعَ بالفضلِ، وإن أدّى فضلاً عمّا أقرَّ به السيّدُ لم يكن للسيّدِ أن يرجعَ به على سيّدِ العبدِ المجنيّ عليه.

قال الشافعي: ولو أدّى أقلُّ ممّا أقرَّ به السيّدُ خيّرَ السيّدُ بين أن يفديه بالفضلِ متطوعاً أو يباعَ من العبدِ بقدرِ ما بقي ممّا أقرَّ به السيّدُ.

وقال الربيعُ: وإذا أدّى المكاتبُ أكثرَ ممّا أقرَّ به السيّدُ، ثم عجزَ المكاتبُ رجعَ السيّدُ على الَّذي دفعَ إليه الزيادةَ على ما أقرَّ به فيأخذُه منه. ويدفعُه إلى المكاتبِ، فيكونُ في يده كسائرِ ماله، فإذا عتقَ رجعَ عليه فأخذُه منه ما أقرَّ به، وإن عجزَ كان المالُ كلّهُ لسيّده.

قال الشافعي: والقولُ الثاني أنَّ ذلك لازمٌ للمكاتب؛ لأنَّه أقرَّ به وهو يجوزُ له ما أقرَّ به في ماله ويلزمه لسيّده، وإن عجزَ المكاتبُ بيعَ المكاتبِ فيه إن لم يتطوَّعْ بأدائه عنه.

قال الشافعي: وإذا قتلَ المكاتبُ عبيداً عمداً واحداً بعدَ واحدٍ فاشتجروا فسيّدُ العبدِ الَّذي قتلَ أولاً أولى بالقصاصِ، ولو دفعه إلى وليِّ الَّذي قتلَ أولاً فعفا عنه على مالٍ أو غيرِ مالٍ كان عليه أن يدفعه إلى وليِّ الَّذي قتلَ عبده بعده؛ فإن عفا عنه دفعه إلى

وكذلك إن جنى العبدُ الموهونَ فسيّده الخصمُ ويأبى عنه في الجناية بقدرِ أرشها إلا أن يفديه سيّده متطوعاً؛ فإن فعلَ فهوَ على الرهنِ.

وإن فداه المرتهنُ فهوَ متطوَّعٌ لا يرجعُ بما فداه به على سيّده إلا أن يكونَ أمره أن يفديه.

قال الشافعي: وإذا قتلَ العبدُ الموهونَ عمداً فليسَيّده القتلُ والعفوُ بلا مالٍ؛ لأنَّه لا يملكُ المالَ بقتلِ العمدِ إلا أن يشاءَ، ولو قتلَ خطأً أو قتلَ من يلزمه له قصاصٌ لم يكن له أن يعفوَ ثمنه عنه إلا أن يعطيَ المرتهنَ حقَّه أو مثلَ ثمنه رهناً مكانه.

قال الربيعُ: وللشافعي قولٌ آخرُ إذا كان العبدُ موهوناً فقتلَ عمداً فليسَيّده القصاصُ إن عفا القصاصُ وجبَ له مالٌ فليسَ له أن يعفوه؛ لأنَّ قيمته ثمنٌ لبدنه، وليسَ له أن يتلفَ على المرتهنِ ما كان ثمناً لبدنِ الموهونِ.

قال الشافعي: فأما المدبرُ والأمةُ قد ولدت من سيّدها فمما ليك حالمٌ في جنائتهم والجناية عليهم حالٌ ممالك.

قال الشافعي: وإذا جنى على المكاتبِ فأتى على نفسه، فقد ماتَ رقيقاً وهو كعبدِ الرّجلِ غيرَ مكاتبٍ جنيّ عليه، وإذا جنيّ عليه فيما دونَ النفسِ عمداً فله القصاصُ إن جنى عليه عبدٌ، وإن أرادَ تركَ القصاصِ وأخذَ المالَ كانَ له، وإن أرادَ تركَ المالِ لم يكنَ له؛ لأنَّه ليسَ بمسلّطٍ على ماله تسلّطُ الحرِّ عليه، وقد قيلَ له: عفوُ المالِ في العمدِ؛ لأنَّه لا يملكه إلا أن يشاءَ، وإذا لم يملك بالجنابةِ قصاصاً مثلُ أن يجنيّ عليه حرٌّ أو عبدٌ مغلوبٌ على عقله أو صغيرٌ فليسَ له عفوُ الجنابةِ بحالٍ؛ لأنَّه مالٌ يملكه، وليسَ له إتلافُ ماله.

قال الربيعُ: ولو جنيّ على العبدِ المكاتبِ فيما دونَ النفسِ، فلا قصاصَ.

٢٦ - الحرُّ يقتل العبد

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا جنى الحرُّ على العبدِ عمداً، فلا قصاصَ بينهما؛ فإن أتت الجناية على نفسه، ففيه قيمته في الساعةِ التي جنى فيها عليه مع وقوعِ الجناية بالغةً ما بلغت، وإن كانت دياتِ أحرارٍ وقيمته في مالِ الجاني دونَ عاقلته، وإن جنى عليه خطأً ففيه على عاقلةِ الجاني، وإذا كانت الجناية على أمةٍ أو عبدٍ فكذلك، والقولُ في قيمتهم قولُ الجاني؛ لأنَّه يغرّمُ ثمنه، وعلى السيّدِ البيّنةَ بفضلِ إن ادّعاء، وإذا كانت خطأً فالقولُ في قيمةِ العبدِ قولُ عاقلةِ الجاني؛ لأنَّهم يضمّنونَ قيمته؛ فإن قالوا قيمته ألفٌ، وقالَ القاتلُ: قيمته ألفانِ ضمنَتِ العاقلةُ ألفاً والقاتلُ

بشيء يحدّد فيعمل عمل الحديد، فلم يبرأ شيء من جراحته حتى مات فكُلهم قاتل، وعلى كُلهم القود.

وكذلك لو جرحه رجل مائة جرح وآخر جرحاً واحداً كان عليهما معاً القود، وكان لأولياء القاتل أن يجرّحوا كل واحد منهما عدّة ما جرحه؛ فإن مات وإلا ضربوا عنقه.

قال الشافعي: وإن كان أحدهما جرحه جرحاً جافّةً غير نافذة أو جافّةً نافذة كان فيها قولان: أحدهما أن لولي القاتل أن يجرّحه جافّةً غير نافذة أو جافّةً نافذة.

وإذا كان القصاص بالقتل لم امنعه أن يصنع هذا ولا أمر في شيء من هذا ولي القاتل أن يليه بنفسه إنما أمر به من يصبر كيف جرحه فأقول: أجرّحه كما جرحه، فإذا بقي ضرب العنق خليت بينه وبين ولي القاتل.

وكذلك لو كان أحدهم قطع يده بنصف الذراع لم امنعه من ذلك؛ لأنّه يقتل مكانه، وإنما امنعه إذا كان جرحاً لا يقتل به، ولا يكون فيه قصاص.

والثاني أن له أن يصنع به كلّ ما كان لو جرحه اقتصر به منه فيما دون النفس، ولا يصنع به ما لو كان جرحه به دون النفس لم يقتصر منه؛ لأنّه لعله يدع قتله، فيكون قد عذّب، وأنّه لا يقدّر على أن يأتي بمثل ما صنع به في المواضع التي لا يقتصر منها ويقال له القاتل يأتي على ذلك.

وإذا جرح الثلاثة رجلاً جراح عمير بسلّاح، وكان ضمناً حتى مات، وقد برأت جراح أحدهم، ولم تبرا جراح الباقيين فعلى الباقيين القصاص ولا قصاص في النفس على الذي برأت جراحه فعليه القصاص في الجراح إن كان ممّا يقتصر منه أو العقل، وإن كان ممّا لا يقتصر منه فعليه عقل ذلك الجرح بالغا ما بلغ قل ذلك أو كثر.

وكذلك لو كانت جراحه تبلغ دية أو أكثر؛ لأنّه جاني جراح لم يكن فيها نفس.

وإن ادّعى أحدهم أنّه جرحه مرّات وصدّقه ورثته المقتول فهكذا، ولو كذب القاتل معه لم يقبل تكذيبهم؛ لأنّه لو كان قاتلاً معهم لم يدرأ عنهم القتل، فلا معنى لتكذيبهموه إذا أراد أولياؤه قتلهم.

قال الشافعي رحمه الله: ولو صدّقه أولياء القاتل وكذّبه القاتل معه، وقال أولياء القاتل: نحن نأخذ الدية كاملة من القاتلين الذين جرحت معهم لم يكن ذلك لهم إلا أن يقرّوا أن جراحه قد برأت أو تقوم بينة؛ لأنّه إنمّا يلزمهما ثلث الدية إذا كان معهما ثالث، فإذا برأت جراحه لزمهما دية كاملة، ولا يلزمهما إلا بإقرارهما الدية تامّة؛ لأنّهما قاتلان دونه أو بينة تقوم على ذلك

ولي المقتول بعده، وهكذا حتى لا يبقى منهم أحد إلا عفا عنه أو يقتله أحد المدفوع إليهم.

قال الشافعي: ولا يكون قضاؤه به للذي قتل أولاً وعفوه عنه - مزيلاً للقود عنه فمن قتل بعده؛ لأنّ كلّهم يستوجب عليه قتله بمن قتل من أوليائه كما يكون للقود على رجل حدود فيعفو بعضهم، فيكون للباقيين أخذ حدودهم ولكل واحد منهم أخذ حده؛ لأنّ حقّه غير حقّ صاحبه، وهكذا لو قطع إيمان رجال أو ما لهم فيه القصاص في موضع واحد.

قال الشافعي: وإذا قتل الرجل النفر عمداً أو الواحد، ثم مات فديات من قتل حالة في ماله بكاملها، وإذا قتل الرجل النفر عمداً، ثم ارتد عن الإسلام قتل أو زنى فرجم فدياتهم في ماله كما وصفت في موته، وإذا قتل الرجل النفر عمداً فعدا رجل أجني على القاتل فقتله عمداً فلا وليّاته القود، إلا أن يشاءوا أن يعفوا القود على مال، وإن عفوه على مال فالدية مال من مال المقتول يأخذها أولياء الذين قتلوا كما يأخذون سائر ماله وهم فيه أسوة.

قال الشافعي: وإن عفا أولياؤه الدّم والمال نظراً؛ فإن كان للقاتل مال يخرج ديات من قتل منهم فعمومهم جائز وإلا لم يجز عفومهم؛ لأنّهم حين عفوا الدّم صار له بالقتل مال، ولا يكون لهم عفواً ماله حتى يؤدّوا دينه كلّ، وإذا قتل الرجل النفر، ثم ارتد عن الإسلام فجاء أولياء المقتولين يطلبون القود استتيب؛ فإن تاب قتل لهم، وإن لم يتب قتل لهم إن شتم أخذتم الديّات وتركتم الدّم وقتلناه بالرّدّة وغنمنا ما بقي من ماله؛ فإن فعلوا فذلك لهم، وإن تاب بعد ما يأخذون الديّات أو يقولون قد عفونا القود على المال أو لم يتب فسألوا القود لم يكن ذلك لهم إذا تركوه مرة لم يكن لهم أن يرجعوا في تركه.

قال الشافعي: وإذا سألوا القود وامتنعوا من العفو أعطيناهم القود بالذي قتل أولاً وجعلنا للباقيين الدية، وما فضل من ماله غنم عليه عنه، وذلك أن واجباً علينا إعطاء الأدميين القود والقود يأتي على قتله بالقود والرّدّة، ولو مات مرتدّاً قاتلاً أو قاتلاً غير مرتد أعطينا من ماله الدية ويذلّ قدّمنا في هذا حقّ الله تبارك وتعالى في قتل الأدميين على القاتل في الرّدّة.

قال الشافعي: وهكذا لو زنى وهو محصن وقتل قبل الرّضا أو بعده بدناً بالقتل؛ فإن ترك أولياؤه رجم.

٢٧ - جراح النفر الرجل الواحد فيموت

قال الشافعي: إذا قطع الرجل يذ الرجل وقطع آخر رجله وشبهه الآخر موضحةً وأصابه الآخر بجافّة، وكل ذلك مجديد أو

فيخرج الثالث من القتل معهما فتكون عليهما.

ولو جرحه ثلاثة فأقر اثنان أن جراح أحد الثلاثة برأت ومات من جراحهما وادعى ذلك الجاني الذي أقر له به وصدقهم أولياء القتل، وأرادوا أخذ الدية من الاثنين المقرين أن جراح الجراح معهما برأت لم يكن ذلك لهم؛ لأنهم يزعمون أن ليس عليهما إلا ثلث الدية فبرؤهما عما سواه إذا سأل ذلك القاتلان.

ولو قتله ثلاثة أحدهم عبداً وأرادوا أخذ الدية كان ثلثها في رقية العبد وثلاثها على الحرين، وإذا أفلس أحدهما أو كلاهما اتبعوه، ولم يكن على عاقلة الأحرار وسيد العبد من دية العبد - شيء بمال.

وقد قيل: هكذا لو كانت القتلة عمداً وفيهم مجنون أو صبيان أو فيهم صبي أو قتل رجل ابنه فالدية كلها في أموالهم ليس على عاقلتهم منها شيء.

وقد قيل: تحمل عاقلة الصبي والمغلوب على عقله عمده كما يحملون خطأه - والله تعالى أعلم - وإذا جرح الرجل الرجل جراحاً كثيرة والآخر جرحاً واحداً فأراد أولياؤه القود فهو لهم، وإن أرادوا العقل فعلى كل واحد منهما نصف الدية إذا كانت نفساً فسواء في الغرامة الذي جرح الجراح القليلة والذي جرح الجراح الكثيرة.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر لا تحمل العاقلة عمد الصبي وهو في ماله إن كان له مال وإلا فدين عليه.

٢٨- ما يسقط فيه القصاص من العمد

١٩٣٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم، عن ابن جريج قال: قال الربيع: أظنه، عن عطاء، عن صفوان بن يحيى بن أمية، عن يحيى بن أمية قال: غزوت مع النبي ﷺ غزوة قال: وكان يغلى يقول وكانت تلك الغزوة أوثق عمل في نفسي قال عطاء قال صفوان قال يغلى كان لي أجير فقاتل إنساناً فعض أحدهما يد الآخر فانتزع المعضوض يده من في العاض فذهبت يغيي إحدى نيتيه فأتى النبي ﷺ فأعذر نيتيه قال عطاء وحسبت أنه قال: قال النبي ﷺ: أيدي يده في فيك فتقضيمها كأنها في في فحل يقضيمها؟ [أخرجه البخاري (٢٩٧٣)، مسلم (١٦٧٤)، أبو

داود (٤٥٨٤-٤٥٨٥)، النسائي (٣١/٨)، ابن ماجه (٢٦٥٦)]

١٩٤٠- أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج أن

ابن أبي مليكة أخبره أن أباه أخبره أن إنساناً جاء إلى أبي بكر الصديق وعرضه إنساناً فانتزع يده منه فذهبت نيتيه، فقال أبو بكر: بعثت نيتيه. [أخرجه أبو داود (٤٥٨٤)، البيهقي (٣٣٦/٦)]

قال الشافعي: وبهذا كله نقول، فإذا عض الرجل الرجل فانتزع المعضوض العضو الذي عض منه يداً أو رجلاً أو رأساً من في العاض فذهبت ثانياً العاض ومات منها أو لم يموت، فلا عقل ولا قود ولا كفارة على المنتزع؛ لأنه لم يكن له العض بمال، ولو كان العاض بدأ في جماعة الناس فضرب وظلم أو بدئ فضرب وظلم كان سواء؛ لأن نفس العض ليس له، وإن للمعضوض منع العض، فإذا كان له منعه، فلا قود عليه فيما أحدث ما يمنع إذا لم يكن في المنع عدواناً.

قال الشافعي: ولا عدوان في إخراج العضو من في العاض، ولو رام إخراج العضو من في العاض فامتنع عليه وغلبه إخراجها كان له فك لحية بيده الأخرى إن كان عض إحدى يديه ويديه معاً إن كان عض رجله؛ فإن كان عض قفاً، فلم تنله يده كان له نزاع رأسه من فيه؛ فإن لم يقدر على إخراجها فله التحامل عليه برأسه إلى وراء مصعداً أو منحدرأ، وإن قدر يديه فغلبه ضبطاً بفيه كان له ضرب في يديه أو بدنه أبدأ حتى يرسله؛ فإن ترك شيئاً مما وصفنا له وبيع بطنه بسكين أو فقا عينه يديه أو ضربه في بعض جسده ضمن في هذا كله الجناية؛ لأن هذا ليس له، ولا يضمن فيما له أن يفعله، وإن أتى ذلك على هدم فيه كله وكانت منه منيته.

قال الشافعي: وما أصاب به العاض المعضوض من جرح فصار نفساً أو صار جرحاً عظيماً ضمنه كله؛ لأنه متعد.

٢٩- الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله أو

يدخل عليه بيته فيقتله

١٩٤١- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك بن أنس، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة أن سعداً قال: يا رسول الله: أرايت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أتهله حتى آتي برأيتة شهداء، فقال رسول الله ﷺ: نعم. [ياني]

١٩٤٢- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن

والعقل والقود في القتل إلا بأن يفعل ما يحلّ دمه.

ولا يحلّ دمه، وأن يعمد قتله إلا بكفر بعد إيمان أو زناً بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس.

ولو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ينال منها ما يحلّ به الزاني فقتلها والرجل ثيب والمرأة غير ثيب، فلا شيء في الرجل وعليه القود في المرأة، ولو كان الرجل غير ثيب والمرأة ثيباً كان عليه في الرجل القود ولا شيء عليه في المرأة.

٣٠ - الرَّجُلُ يَحْبِسُ لِلرَّجُلِ حَتَّى يَقْتُلَهُ

قال الشافعي رحمه الله: وإذا حبس الرجل للرجل رجلاً أي حبس ما كان بكتاف أو ربط اليدين أو إمساكهما أو إضجاعه له ورفع حليته عن حلقه فقتله الآخر قتل به القاتل ولا قتل على الذي حبسه ولا عقل ويعزّر ويمبس؛ لأن هذا لم يقتل، وإنما يحكم بالقتل على القاتلين، وهذا غير قاتل.

٣١ - منع الرجل نفسه وحرمة

١٩٤٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. [نهدم]

١٩٤٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ النَّعَاسِ أَنَّ مُعَاوِيَةَ أَوْ بَعْضُ الْوَلَاةِ بَعَثَ إِلَى الزُّهْلِيِّ لِيَقْبِضَهُ فَلَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو السَّلَاحَ وَجَمَعَ مَنْ أَطَاعَهُ وَجَلَسَ عَلَى بَابِهِ فَقِيلَ لَهُ: أَتَقَاتِلُ؟ فَقَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَقَاتِلَ، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ؟ [أخرجه البخاري (٢٤٨٠)، مسلم (١٤١)]

قال الشافعي: فمن أريد ماله في مصرفه غوث أو صحراء لا غوث فيها أو أريد وحرمة في واحد منهما فلاختيار له أن يكلم من يريده ويستغيث؛ فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله، وإن أبى أن يمتنع من أراد ماله أو قتله أو قتل بعض أهله أو دخولا على حرمة أو قتل الحامية حتى يدخل الحرم أو يأخذ من المال أو يريده الإرادة التي يخاف المرء أن يناله أو بعض أهله فيها بجناية فله أن يدفعه عن نفسه وعن كل ماله دفعه عن نفسه؛ فإن لم يدفع عنه، ولم يقدر على الامتناع منه إلا بضربه يبد أو عصاً أو

رجلاً من أهل الشام يُقَالُ لَهُ ابْنُ خَيْبَرٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ، أَوْ قَتَلَهُمَا فَأَشْكَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ الْقَضَاءُ فِيهِ فَكَتَبَ مُعَاوِيَةَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ يَسْأَلُ لَهُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَنْ ذَلِكَ فَسَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، فَقَالَ لَهُ: عَلِيٌّ إِنْ هَذَا الشَّيْءُ مَا هُوَ بِأَرْضِنَا عَزَمْتَ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِي، فَقَالَ لَهُ: أَبُو مُوسَى: كَتَبَ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ أَنَا أَبُو حَسَنِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرِيعةَ شَهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرُؤْيُوهِ. [أخرجه مالك (٧٣٧/٢)، (٧٣٨)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نقول، فإذا وجد الرجل مع امرأته رجلاً فادعى أنه ينال منها ما يوجب الحد وهما ثيبان معا فقتلها أو أحدهما لم يصدق، وكان عليه القود أيهما قتل إلا أن يشاء أولياؤه أخذ الذية أو العفر.

قال الشافعي: ولو ادعى على أولياء المقتول منهما أنهم علموه قد نال منها ما يوجب عليه القتل إن كان الرجل أو نيل من المرأة إن كانت المرأة المقتولة كان على أيهما ادعى ذلك عليه أن يحلف ما علم؛ فإن حلف فله القود، وإن لم يحلف حلف القاتل ويرى من القود والعقل.

قال الشافعي: ولو كان للرجل وليان فادعى عليهما العلم فحلف أحدهما ما علم ونكل الآخر عن اليمين وحلف القاتل أنه زنى بامرأته، ووصف الزنا الذي يوجب الحد؛ فكان يثاب، فلا قود عليه، وعليه نصف الذية حالة في ماله للذي حلف ما علم.

قال الشافعي: ولو كان له وليان صغير وكبير فحلف الكبير ما علم لم يقتل حتى يبلغ الصغير فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه إن شاء الكبير أخذ نصف الذية؛ فإن أخذهما أخذ للصغير نصف الذية، ثم يتظر به أن يحلف، فإذا كفر حلف؛ فإن لم يحلف وحلف القاتل رد ما أخذ له، ولو أقر أولياء المقتول منها أنه كان معها في الشوب وتحرك تحرك الجامع وأنزل، ولم يقرأ بما يوجب الحد لم يسقط عنه القود.

قال الشافعي: ولو أقرأ بما يوجب الحد، وكان المقتول بكراً بدعوى أوليائه إخوانته أو ابنه فادعى القاتل أنه ثيب فالقول قول أوليائه، وعلى القاتل القود؛ لأنه ليس على البكر قتل في الزنا؛ فإن جاء ببينة أنه كان ثيباً سقط عنه العقل والقود.

قال الشافعي رحمه الله: ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل قتل الرجل وامرأته إذا كانا ثيبين وعلم أنه قد نال منها ما يوجب القتل، ولا يصدق بقوله فيما يسقط عنه القود، وهكذا لو وجده يتلوط بابنه أو يزني بجاريته لا يختلف، ولا يسقط عنه القود

ضربه، ثُمَّ وَلَّى أَوْ جَرَحَ فَسَقَطَ، ثُمَّ عَادَ فَضْرِبَهُ أُخْرَى فَمَاتَ مِنْهُمَا ضَمَنْ نَصَفَ الذِّبَى فِي مَالِهِ وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ ضَرْبِ مَبَاحٍ وَضَرْبِ مَمْنُوعٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ ضْرِبَهُ مَقْبَلًا فَقَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ ضْرِبَهُ مَوْليًا فَقَطَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ بَرَأَ مِنْهُمَا فَلَهُ الْقَوْدُ فِي الْيُسْرَى وَالْيُمْنَى هَدْرٌ، وَلَوْ مَاتَ مِنْهُمَا فَأَرَادَ وَرَثَتُهُ الذِّبَى فَلَهُمْ نَصْفُ الذِّبَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَقْبَلَ بَعْدَ التَّوَلَّى فَقَطَعَ رِجْلَهُ، ثُمَّ مَاتَ ضَمَنْ ثَلَاثُ الذِّبَى؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جِرَاحَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ مُبَاحَةٍ.

وِثَانِيَةٌ غَيْرُ مُبَاحَةٍ وَثَلَاثَةٌ مُبَاحَةٍ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ حُكْمُ جَنَائِثِهِ فَرَّقَتْ بَيْنَهُ وَجَعَلَتْهُ كَجَنَائِثِ ثَلَاثَةٍ، وَلَوْ جَرَحَهُ أَوَّلًا وَهُوَ مُبَاحٌ جِرَاحَاتٍ، ثُمَّ وَلَّى فَجَرَحَهُ جِرَاحَاتٍ كَانَتْ جَنَائِثَيْنِ مَاتَ مِنْهُمَا فَسَوَاءٌ قَلِيلُ الْجِرَاحِ فِي الْحَالِ الْوَاحِدَةِ وَكَثِيرُهَا فَعَلَيْهِ نَصْفُ الذِّبَى.

فَإِنْ عَادَ فَأَقْبَلَ فَجَرَحَهُ جِرَاحَةً قَلِيلَةً أَوْ كَثِيرَةً فَمَاتَ فَعَلَيْهِ ثَلَاثُ الذِّبَى كَمَا قُلْتُ أَوَّلًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَا أَصَابَ الْمُرِيدُ لِنَفْسِ الرَّجُلِ أَوْ مَالِهِ أَوْ حَرَمِهِ مِنَ الرَّجُلِ فِي إِقْبَالِهِ أَوْ نَالِهِ بِهِ فِي تَوَلِّيهِ عَنْهُ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُ ظَلَمَ لِذَلِكَ كُلَّهُ فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ فِيمَا فِيهِ الْقَوْدُ وَالْعَقْلُ فِيمَا فِيهِ الْعَقْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

فَإِنْ كَانَ الْمُرِيدُ مَعْتَوَهَا أَوْ مَنَ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ، فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَفِيمَا أَصَابَ الْعَقْلَ، وَإِنْ كَانَ الْمُرِيدُ بَهِيمَةً فِي نَهَارٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَى مَالِكِهَا كَانَتْ تَمَّا يَصُولُ وَيَعْقُرُ أَوْ تَمَّا لَا يَصُولُ، وَلَا يَعْقُرُ بِحَالٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا قَائِدٌ أَوْ سَائِقٌ أَوْ رَاكِبٌ.

٣٢- التَّعْدِي فِي الْأَطْلَاعِ وَدُخُولِ الْمَنْزِلِ

١٩٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّيِّعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْ أَنَّ امْرَأًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بَغِيرَ إِذْنٍ فَخَذَّكَ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ.

[أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٠٢)، مُسْلِمٌ (٢١٥٨)، النَّسَائِيُّ (٦١/٨)]

١٩٤٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ:

سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: أَطْلَعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ فِي حُجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِذْرَى يَحْكُ بِهِ رَأْسَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْتَظِرُ لَطَعْنَتِ بِهِ فِي عَيْنِكَ إِنَّمَا جُعِلَ الْاِسْتِثْنَاءُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ. [أَخْرَجَهُ

سَلَاحٌ حَدِيدٌ أَوْ غَيْرُهُ فَلَهُ ضَرْبُهُ، وَلَيْسَ لَهُ عَمْدٌ قَتْلُهُ، وَإِذَا كَانَ لَهُ ضَرْبُهُ؛ فَإِنْ أَتَى الضَّرْبُ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَا عَقْلَ فِيهِ وَلَا قَوْدَ وَلَا كَفَّارَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ ضْرِبَهُ ضَرْبَةً أَوْ لَمْ يَضْرِبْهُ حَتَّى رَجَعَ عَنْهُ تَارِكًا لِقِتَالِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَعُودَ عَلَيْهِ بِضَرْبٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ قَاتَلَهُ وَهُوَ مَوْلٌ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ يَرْمِيهِ أَوْ يَطْعَنُهُ أَوْ يُوَهِّقُهُ كَانَ لَهُ عِنْدَ تَوْهِيْقِهِ إِسَاءَةٌ أَوْ مُحْرَافَةٌ لِرَمِيهِ ضَرْبُهُ وَرَمِيَّةٌ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْدَ تَرْكِهِ ذَلِكَ ضَرْبُهُ وَلَا رَمِيَّةٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ أَرَادَهُ وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ وَبَيْنَهُمَا نَهْرٌ أَوْ خَنْدَقٌ أَوْ جِدَارٌ أَوْ مَا لَا يَصِلُ مَعَهُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْبُهُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ ضَرْبُهُ حَتَّى يَكُونَ بَارِزًا لَهُ مَرِيدًا لَهُ.

فَإِذَا كَانَ بَارِزًا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَرِيدًا لَهُ ضَرْبُهُ حِينَئِذٍ إِذَا لَمْ يَرَ أَنَّهُ يَدْفَعُهُ عَنْهُ إِلَّا بِالضَّرْبِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ كَانَ لَهُ مَرِيدٌ فَانْكَسَرَتْ يَدُ الْمُرِيدِ أَوْ رِجْلُهُ حَتَّى يَصِيرَ مَنَ لَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْبُهُ؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَحُلُّ ضَرْبَهُ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ يَطِيقُ الضَّرْبَ فَاَمَّا إِذَا صَارَ إِلَى حَالٍ لَا يَقْوَى عَلَى ضَرْبِ الْمُرَادِ فِيهَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُرَادِ ضَرْبُهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ فِي جَبَلٍ أَوْ حِصْنٍ أَوْ خَنْدَقٍ فَأَرَادَهُ رَجُلٌ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ بِضَرْبٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْبُهُ؛ فَإِنْ رَمَاهُ الرَّجُلُ.

وَمِثْلُ الرَّمْيِ يَصِلُ إِلَيْهِ لِقَرْبِهِ مِنْهُ كَانَ لَهُ رَمِيَّةٌ وَضَرْبُهُ، وَإِنْ بَرَزَ الرَّجُلُ مِنَ الْحِصْنِ حَتَّى يَصِيرَ الرَّجُلُ يَقْدُرُ عَلَى ضَرْبِهِ بِحَالٍ فَأَرَادَهُ فَلَهُ ضَرْبُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَسَوَاءٌ فِيمَا يَحِلُّ بِالْإِرَادَةِ، وَأَنْ يَكُونَ يَبْلُغُ الضَّرْبُ وَالرَّمْيُ مَعَهَا وَيَحْرُمُ مِنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ وَالْمَعْتَوَةِ وَالْمُرَادِ وَالصَّبِيِّ وَالْحَمْلِ الصَّبُولِ وَالذَّابَّةِ الصَّبُولَةَ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحِلُّ ضَرْبُهُ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ الْمُرَادَ أَوْ يَجْرَحُهُ فَكُلُّهُ هَوْلَاءُ سَوَاءٌ فِيمَا يَحِلُّ مِنْهُ بِالْإِرَادَةِ إِذَا كَانَ الْمُرِيدُ يَقْدُرُ عَلَى الْقَتْلِ وَلِلْمُرَادِ أَنْ يَنْدِرَ الْمُرِيدُ بِالضَّرْبِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا أَقْبَلَ الرَّجُلُ بِالسَّيْفِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ السَّلَاحِ إِلَى الرَّجُلِ، فَإِنَّمَا لَهُ ضَرْبُهُ عَلَى مَا يَقَعُ فِي نَفْسِهِ؛ فَإِنْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ يَضْرِبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَدَاهِ الْمَقْبَلُ إِلَيْهِ بِالضَّرْبِ فَلْيَضْرِبْهُ.

وَإِنْ لَمْ يَقَعِ فِي نَفْسِهِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرْبُهُ، وَكَانَ لَهُ الْقَوْدُ فِيمَا نَالَ مِنْهُ بِالضَّرْبِ أَوْ الْأَرْضِ؛ وَإِذَا أَمَحَتْ لِلرَّجُلِ دَمَ رَجُلٍ أَوْ ضَرْبَهُ فَمَاتَ تَمَّا أَمَحَتْ لَهُ، فَلَا عَقْلَ وَلَا قَوْدَ وَلَا كَفَّارَةَ.

وَإِذَا قُتِلَ لَيْسَ لَهُ رَمِيَّةٌ وَلَا ضَرْبُهُ فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ وَالْعَقْلُ وَالْكَفَّارَةُ فِيمَا نَالَ مِنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَوْ عَرَضَ لَهُ فَضْرِبُهُ وَلَهُ الضَّرْبُ

البخاري (٢٩٠١)، مسلم (٢١٥٦)، الترمذي (٢٧٠٩)، النسائي (٦٠/٨)

١٩٤٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ

الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَيْتِهِ رَأَى رَجُلًا أَطْلَعَ عَلَيْهِ فَأَهْوَى إِلَيْهِ بِحِشْقَصٍ كَانَ فِي يَدِهِ كَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ لَمْ يَبَالِ أَنْ يَطْعَنَهُ. [أخرجه البخاري (٦٩٠٠)، أبو داود (٥١٧١)]

قال الشافعي رحمه الله: فلو أن رجلاً عمد أن يأتي نقباً أو كوة أو جوبة في منزل رجل يطلع على حرمه من النساء كان ذلك المطلع من منزل المطلع أو من منزل لغيره أو طريق أو رجة فكل ذلك سواء وهو آثم بعمد الاطلاع.

ولو أن الرجل المطلع عليه خذفه بمحاصة أو وخزه بعود صغير أو مدرى أو ما يعمل عمله في أن لا يكون له جرح يخاف قتله، وإن كان قد يذهب البصر لم يكن عليه عقل ولا قود فيما ينال من هذا، وما أشبهه، ولو مات المطلع من ذلك لم يكن عليه كفارة ولا إثم - إن شاء الله تعالى - ما كان المطلع مقيماً على الاطلاع غير متمتع من الزوج، فإذا نزع عن الاطلاع لم يكن له أن يناله بشيء، وما ناله به فعليه فيه قود أو عقل إذا كان فيه عقل، ولو طعنه عند أول اطلاعه بمحديدة تجرح الجرح الذي يقتل أو رماه بحجر يقتل مثله كان عليه القود فيما فيه القود؛ لأنه إنما أذن له الذي يناله بالشئ الخفيف الذي يردع بصره لا يقتل نفسه.

قال الشافعي: ولو ثبت مطلقاً لا تمتنع من الرجوع بعد مسألته أن يرجع أو بعد رميه بالشئ الخفيف استغاث عليه؛ فإن لم يكن في موضع غوث أحببت أن ينشده؛ فإن لم تمتنع في موضع الغوث وغيره من الزوج عن الاطلاع فله أن يضربه بالسلاح، وإن يناله بما يردعه.

فإن جاء ذلك على نفسه أو جرحه، فلا عقل ولا قود، ولا يجاوز بما يرميه به ما أمرته به أولاً حتى تمتنع، فإذا لم تمتنع ناله بالحديد وغيره؛ لأن هذا مكان يرى ما لا يحل له.

قال الشافعي: ولو لم ينل هذا منه كان للسلطان أن يعاقبه، ولو أنه أخطأ في الاطلاع لم يكن للرجل أن يناله بشيء إذا أطلع فنزع من الاطلاع أو رآه مطلقاً، فقال: ما عمدت ولا رأيت، وإن ناله قبل أن ينزع بشيء، فقال: ما عمدت ولا رأيت لم يكن عليه شيء؛ لأن الاطلاع ظاهر، ولا يعلم ما في قلبه، ولو كان أعمى فناله بشيء ضمنه؛ لأن الأعمى لا يبصر بالاطلاع شيئاً، ولو كان المطلع ذا عزم من نساء المطلع عليه لم يكن له أن يناله بشيء بحال، ولم يكن له أن يطلع؛ لأنه لا يدري لعله يرى منهم عورة ليست له رؤيتها.

وإن ناله بشيء في الاطلاع ضمنه عقلاً وقوداً إلا أن يطلع على امرأة منهم متجردة فيقال له، فلا ينزع، فيكون له حيثن في ما يكون له في الأجنيين إذا أطلعوا.

قال الشافعي: رحمه الله، وإنما فرقت بين المطلع أول ما يطلع وبين المريد مال الرجل أو نفسه بالخبر عن رسول الله ﷺ، وإن البصر قد يمتنع منه بالتواري عنه بالستر، وليس كذلك الرجل يصحر للرجل فيخاف قتله وأجحت ردع البصر بالحصاة، وما أشبهها بما حكيت من الخبر، وبأن المبر للعمرة متعد عليه الرجوع من التعدي إلا ترى أن الرجل يلقي الرجل فيقدر المراد على أن يهرب على قدميه من المريد فأجعل له أن يبيت، ولا يهرب، وأن يدفع إرادته عن نفسه بالضرب بالسلاح وغيره، وإن أتى ذلك على نفس المدفوع.

قال الشافعي: وإذا دخل الرجل منزل الرجل ليلاً أو نهاراً سلاح فأمره بالخروج، فلم يخرج فله أن يضربه، وإن أتى الضرب على نفسه، فإذا ولّى راجعاً لم يكن له ضربه.

قال الشافعي: وكذلك إذا دخل فسطاطه في بادية وفي حرمه أو لا حرم له فيه أو خزانته، وإن لم يكن له فيها حرمة إذا رأى أنه يريد ماله أو نفسه أو الفسق، وهكذا إن أراد دخول منزله أو كابره عليه.

قال الشافعي: وسواء كان الداخل يعرف بسرقة أو فسق أو لا يعرف به.

قال: ولا يصدق على ذلك القاتل إن قتل ولا الجارح إن جرح إلا يثبت بقيمهما؛ فإن لم يقيم يئنه أعطي منه القود، ولو جاء يئنه فشهدوا أنهم رأوا هذا مقبلاً إلى هذا سلاح شاهرة، ولم يزيدوا على ذلك فضره هذا فقتله أهدرته، ولو أنهم رأوه داخلاً داره، ولم يذكروا معه سلاحاً أو ذكروا سلاحاً غير شاهرة فقتله أقدت منه لا أطرح القود إلا بمكابرته على دخول الدار، وإن شهروا عليه سلاح وتقوم بذلك يئنه.

قال الشافعي: ولو شهدوا أنهم رأوا هذا مقبلاً إلى هذا في صحراء لا سلاح معه فقتله الرجل أقدته به؛ لأنه قد يقبل الإقبال غير المخوف مريداً ولا دالة على أنه أقبل إليه الإقبال المخوف فأى سلاح شهدوا أنه أقبل به إليه العصا أو هق أو قوس أو سيف أو غيره، ثم قتله وهو مقبل إليه شاهرة أهدرته.

قال الشافعي: ولو شهدوا أنه أقبل إليه في صحراء سلاح فضره فقطع يدي الذي أريد، ثم ولّى عنه فادركه فذبحه أقدته منه وضمت القتول دية يدي القتال، ولو ضربه ضربة في إقباله وضربة أخرى في إداره فمات لم يكن فيه قود وجعلت عليه نصف الدية؛ لأنني جعلته ميتاً من الضربة التي كانت مباحة

فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ. [أخرجه مالك (٢/٦٦٠)، ابن ماجه (٢٦٤٦)]

قال الشافعي: وقد حفظت عن عددٍ من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد الولد وبذلك أقول.

قال الشافعي: وإذا قالوا هكذا فذلك الجدُّ أبو الأب والجدُّ أبعُدُّ منه؛ لأنَّ كلَّهم والده.

قال الشافعي: وكذلك الجدُّ أبو الأم والذي أبعُدُّ منه؛ لأنَّ كلَّهم والده.

قال: وكذلك لا نقص منهم في جرح نالوه به، وهكذا إذا قتل الولد الوالد قتل به.

وكذلك إذا قتل أمه.

وكذلك إذا قتل أيَّ أجداده أو جدَّته كان من قبل أبيه أو أمه قتل بها إلا أن يشاء أولياء المقتول منهم أن يعفوا، وإذا كان الابن قاتلاً خرج من الولاية ولورثة أبيه - غيره - أن يقتلوه.

وكذلك لا أقيد الولد من الوالد في جراح دون النفس.

قال الشافعي: وعلى أبي الرجل إذا قتل ابنه دية مغلطة في ماله والعقوبة وديته مائة من الإبل ثلاثون حقَّةً وثلاثون جذعةً وأربعون ما بين ثنيَّةٍ إلى بازلٍ عامها كلها خلفه إن جاء ثنيَّاتها كلها أو بزلٍ أو ما بين ذلك قبل منه، ولا يقبل منه دون ثنيَّةٍ ولا فوق خلفه إلا أن يشاء ذلك ورثة المقتول، ولا يقبل منه فيها بازلٍ أكثر من سنة.

قال الشافعي: ولا يرث القاتل من دية المقتول ولا من ماله شيئاً قتله عمداً أو خطأ.

قال الشافعي: وإذا كان الأب عبداً والابن حراً فقتله الأب لم يقتل به وكانت دية في عقه.

وكذلك لو كان الابن عبداً.

قال الشافعي: وإذا قتل الولد الوالد أقيد منه.

وكذلك إذا جرحه أقيد منه إذا كان دامهما متكافئين.

فإن كان الولد القاتل حراً والأب عبداً فديته في ماله ويعاقب أكثر من عقوبة الذي قتل الأجنبي.

قال ويقاد الرجل من عمه وخاله؛ لأنَّهما ليسا في معنى الوالدين، فإنَّما يقال لهما والدان بمعنى قرابتهما من الوالدين.

قال الشافعي: ويقاد الرجل من ابنه من الرضاة، وليس كابنه من النسب.

قال: وإذا تداعى الرجلان ولداً فقتله أحدهما قبل يبلغ فينسب إلى أحدهما أو يراه القافة دُراةً عنه القود للشبهة

والضربة التي كانت ممنوعة، فلا قود عليه وعليه نصف الدية.

قال الشافعي: وإذا لقي القوم القوم ليأخذوا أموالهم أو غشوه في حرِّمهم فتصافوا فقتل المظلومون فمن قتلوا هدر، ومن قتل الظالمون لزمهم فيه القود والعقل، وما ذهبوا به لهم لا يسقط عن الظالمين شيء نالوه حتى يحكم عليهم فيه حكمه.

قال الشافعي: ولو كان مع الظالمين قوم مستكروهون أو أسرى فاقتلوا فقتل المستكروهون بضرب أو رمي لم يعمدوا به أو عمدوا وهم لا يعرفون مكربين، فلا عقل ولا قود على المظلومين الذين نالوهم وعليهم فيهم الكفارة؛ لأنَّهم في معنى المسلمين ببلاد العدو ينالون.

قال الشافعي: ومن عمدهم وهو يعرف أنَّهم مستكروهون أو أسرى فعليه فيهم القود إن نال منهم ما فيه القود والعقل إن نال منهم ما فيه العقل لا يبطل ذلك عنه إلا بأن يجهل حالهم أو يعرفهم فيصيبهم منه في القتال ما لا يعمدهم به خاصة أو يعمد الجمع الذين هم فيه أو يشهر عليه سلاحاً فيضربه فيقتله.

قال الشافعي: وإذا كان الزحفان ظالمين، مثل أن يقتلوا على نهب أو عصبية ويغشى بعضهم بعضاً في حرِّم، فلا يسقط عن واحدٍ من الفريقين فيما أصاب من صاحبه عقل ولا قود إلا أن يقف رجل فيعمده رجل بضرب فيدفعه عن نفسه، فإنَّ له دفعه عنها، وما قلت إنَّ للرجل فيه أن يضرب المريد على ما يقع في نفسه إذا كان المريد مقبلاً إليه فالقول قول المراء مع يمينه كان المراء شجاعاً أو جبناً أو المريد ماموناً أو مخوفاً.

قال الشافعي: وإذا غشي القوم القوم في حرِّمهم أو غير حرِّمهم ليقاتلوه فدفع المشيَّون عن أنفسهم فما أصابوا منهم ما كانوا مقبلين فهو هدر، وما أصاب منهم الغاشون لزمهم حكمه عقلاً وقوداً.

٣٣- ما جاء في الرجل يقتل ابنه

١٩٤٨- أخبرنا الربيع: قال: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب أن رجلاً من بني مديج يقال له قتادة حَدَّثَ ابْنَهُ بِسَيْفٍ فَأَصَابَ سَاقَهُ فَتَزَيَّ فِي جُرْحِهِ فَمَاتَ فَقَدِمَ بِهِ مِرَاقَةٌ بَنُ جَعْتَسَمٍ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ اعْدُدْ عَلَى مَاءٍ قُدْبٍ عَشْرِينَ وَمِائَةً بَعِيرٍ حَتَّى أَقْدِمَ عَلَيْكَ، فَلَمَّا قَدِمَ عُمَرُ أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ ثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلِيفَةً، ثُمَّ قَالَ أَتَيْنَ أَخُو الْمَقْتُولِ فَقَالَ هَا أَنَا ذَا قَالَ خُذْهَا،

وجعلت الذية في ماله.

وكذلك لو قتله جميعاً.

قال: وإذا أكلبا أنفسهما إذا كانا قاتلين بالدعوة لم اقلهما؛ لأنني الزمه أحدهما، وإن أكلب أحدهما نفسه بالدعوة قتلته به؛ لأن ثم أباً أنسبه إليه إذا كان قبل يختاره أو يلحقه القافة بأحدهما، وإذا قتل الرجل امرأة له منها ولد لم يقتل بها، وليس لابنه أن يقتله قوداً ولا لأحد مع ابنه ذلك فيه، فإذا لم يقتل بابنه قوداً لم يقتل بقود يقع لابنه بعضه.

وكذلك لو كان ابنه حياً يوم قتلها، ثم مات، ثم طلب ورثة ابنها القود لم يقد منه لشرك ابنه كان في الدم، ولو قتل رجل عمه أو مولاه وهو وارثه كان عليه القود.

٣٤ - قتل المسلم ببلاد الحرب

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة الآية.

قال الشافعي: قوله «مِنْ قَوْمٍ» يعني في قوم عدو لكم.

١٩٤٩ - قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: لَجَأَ قَوْمٌ إِلَى خَنَمٍ، فَلَمَّا غَشِيَهُمُ الْمُسْلِمُونَ اسْتَعْصَمُوا بِالسُّجُودِ فَقَتَلُوا بَعْضَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَعْطَوْهُمْ يَصْنَفَ الْعَقْلَ لِصَلَابَتِهِمْ، ثُمَّ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ أَلَا إِنِّي بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مَعَ مُشْرِكٍ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ؟ قَالَ: لَا تَرَأَى نَارَاهُمْ. [أخرجه النسائي (٣٦/٨)، البيهقي (١٣٠-١٣١)]

قال الشافعي: إن كان هذا يثبت فاحسب النبي ﷺ أعطى من أعطى منهم متطوعاً وأعلمهم أنه بريء من كل مسلم مع مشرك، والله أعلم في دار الشرك ليعلمهم أن لا ديات لهم ولا قود، وقد يكون هذا قبل نزول الآية فنزلت الآية بعده، ويكون إنما قال: إني بريء من كل مسلم مع مشرك بنزول الآية.

قال الشافعي: وفي التنزيل كفاية عن التأويل؛ لأن الله عز وجل إذ حكم في الآية الأولى في المؤمن يقتل خطأ بالذية والكفارة وحكم بمثل ذلك في الآية بعدها في الذي بيننا وبينه مشاق، وقال بين هذين الحكمين «فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ»، ولم يذكر دية، ولم تحتمل الآية معنى إلا أن يكون قوله «مِنْ قَوْمٍ» يعني في قوم عدو لنا دارهم دار حرب مباحة، فلما كانت مباحة، وكان من سنة رسول الله ﷺ أن إذا

بلغت الناس الدعوة أن يغير عليهم غارين كان في ذلك دليل على أنه لا يبيع الغارة على دار وفيها من له إن قتل عقل أو قود؛ فكان هذا حكم الله - عز ذكره -.

قال الشافعي: ولا يجوز أن يقال لرجل من قوم عدو لكم إلا في قوم عدو لنا؛ وذلك أن عامة المهاجرين كانوا من قريش وقريش عامة أهل مكة وقريش عدو لنا.

وكذلك كانوا من طوائف العرب والعجم وقبائلهم أعداء للمسلمين.

قال الشافعي: وإذا دخل مسلم في دار حرب، ثم قتله مسلم فعليه تحرير رقية مؤمنة ولا عقل له إذا قتله وهو لا يعرفه بعينه مسلماً.

وكذلك أن يغير فيقتل من لقي أو يلقي منفرداً بهينة المشركين في دارهم فيقتله.

وكذلك إن قتله في سرية منهم أو طريق من طرقهم التي يلقون بها فكل هذا عمد خطأ يلزمه اسم الخطأ؛ لأنه خطأ بأنه لم يعد قتله وهو مسلم، وإن كان عمداً بالقتل.

قال الشافعي: وهكذا لو قتله أسيراً أو محبوساً أو نائماً أو بهينة لا تشبه هيئة أهل الشرك وتشبه هيئة أهل الإسلام؛ لأن المشرك قد يتبع بهينة المسلم والمسلم بهينة المشرك ببلاد الشرك، وكان القول فيه قوله؛ فإن كان للمسلم المقتول ولاية فادعوا أنه قتله وهو يعلمه مسلماً أحلف؛ فإن حلف برئ، وإن نكل حلفوا خمسين ميناً لقد قتله وهو يعلمه مسلماً، وكان لهم القود إن كان قتله عامداً لقتله، وإن كان أراد غيره وأصابه فعلى عاقلته الذية وعليه الكفارة.

قال الشافعي: وهكذا كل من قتله وهو يعلمه مسلماً منهم أو أسيراً فيهم أو مستاناً عندهم لتجارة أو رسالة أو غير ذلك فعليه في العمد القود، وفي الخطأ الكفارة، وعلى عاقلته الذية.

وكذلك في الأسرى يقتل بعضهم بعضاً ويجرح بعضهم بعضاً يقتل بعضهم لبعض ويقص بعضهم من بعض من الجراح.

وكذلك تقام الحدود عليهم فيما أتوا إذا كانوا أسلموا وهم يعرفون ما عليهم وهم من حلال وحرام أو كانوا مستأمنين يؤخذ لبعضهم من بعض الحقوق في الأموال إذا أسلموا، وإن لم يعلموا ما عليهم وهم.

قال الشافعي: وإذا أسلم القوم ببلاد الحرب فاصابوا حد الله تبارك وتعالى فادعوا الجهالة لم يقم عليهم، وإذا علموا فعداوا أقیم عليهم، وإذا وصف الحربي الإيمان، ولم يبلغ أو وصفه وهو مغلوب على عقله فلقية بعد إيمانه مسلم فقتله وهو يعلم صفته

بْنِ الرَّبِيعِ: قَالَ: كَانَ الْيَمَانُ أَبُو حَذِيفَةَ بَنُ الْيَمَانِ شَيْخًا كَبِيرًا فَوَقَعَ فِي الْأَطْلَامِ مَعَ النِّسَاءِ يَوْمَ أَحُدٍ فَخَرَجَ يَتَعَرَّضُ الشَّهَادَةَ فَجَاءَ مِنْ نَاحِيَةِ الْمُشْرِكِينَ فَابْتَدَرَهُ الْمُسْلِمُونَ فَتَوَشَّقُوهُ بِأَسْيَافِهِمْ وَحَذِيفَةُ يَقُولُ: أَبِي أَبِي، فَلَا يَسْمَعُونَهُ مِنْ شُغْلِ الْحَرْبِ حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حَذِيفَةُ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ بَلِيَّتَهُ. [أَخْرَجَهُ السَّيْفِيُّ (١٢٢/٨)]

٣٥- ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين

فأصابوا من أموالهم

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَا نَالَ أَهْلُ دَارِ الْحَرْبِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا أَوْ مَعَاهِدًا أَوْ مُسْتَأْمِنًا أَوْ جَرَحَ أَوْ مَالَ لَمْ يَضْمِنُوا مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ مَالٌ لِمُسْلِمٍ أَوْ مُسْتَأْمِنٍ فِي أَيْدِيهِمْ فَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ أَسْلَمُوا عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَسْلَمُوا.

وكَذَلِكَ إِنْ قَتَلُوا وَحْدَانًا أَوْ جَمَاعَةً أَوْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ دَاخِلَ بِلَادِ الْإِسْلَامِ مُسْتَرًا أَوْ مُكَابِرًا لَمْ يَتَّبِعْ إِذَا أَسْلَمَ بِمَا أَصَابَ، وَلَمْ يَكُنْ لَوْ لِي الْقَتِيلِ عَلَيْهِ قِصَاصٌ وَلَا أَرْضٌ، وَلَا يَتَّبِعْ أَهْلُ دَارِ الْحَرْبِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِغَرَمِ مَالٍ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا مَا وَصَفْتُ مِنْ أَنْ يَوْجَدَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَالٌ رَجُلٍ بَعِينَهُ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: مَا دُلُّ عَلَى مَا وَصَفْتُ؟

قِيلَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتْنَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾، وَمَا قَدْ سَلَفَ تَقْضِي وَذَهَبَ وَدَلَّتِ السَّنَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّهُ يَطْرَحُ عَنْهُمْ مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَذَكَرَهُ وَالْعِبَادَةِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْإِيمَانُ يَجِبُ مَا كَانَ قَبْلَهُ وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِرَدِّ مَا مَضَى مِنْهُ وَقَتْلَ وَحْشِي حِزْمَةَ فَاسْلَمَ، فَلَمْ يَقْدِرْ مِنْهُ، وَلَمْ يَتَّبِعْ لَهُ بِعَقْلِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ لَهُ بِكَفَارَةٍ لَطَرَحَ الْإِسْلَامَ مَا فَاتَ فِي الشَّرْكِ.

وكَذَلِكَ إِنْ أَصَابَهُ بِجَرَحٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْأَوْثَانِ ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَهُمْ صَاحِبُونَ﴾، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِخَفَاةٍ وَحِسَابَتِهِمْ عَلَى اللَّهِ يَعْنِي بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يُلْزَمُهُمْ لَوْ كَفَرُوا بَعْدَ الْإِسْلَامِ الْقَتْلَ وَالْحُدُودَ، وَلَا يُلْزَمُهُمْ مَا مَضَى قَبْلَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَكَذَا كُلُّ مَا أَصَابَ لَهُمْ مُسْلِمٌ أَوْ مَعَاهِدٌ مِنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَالْعَهْدِ فَهُوَ هَدَرٌ، وَلَوْ وَجَدُوا مَالًا

لِلْإِيمَانِ لَمْ يَقْدِرْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِهَذَا تَمَنُّ لَهُ كِمَالُ الْإِيمَانِ وَحُكْمُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَصِفَهُ بِالْعَاقِبَةِ غَيْرِ مُغْلُوبٍ عَلَى عَقْلِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا أَسْلَمَ الْحَرْبِيُّ وَلَهُ وَلَدٌ صَغِيرٌ وَأُمُّهُمْ كَافِرَةٌ أَوْ أَسْلَمَتْ أُمُّهُمْ وَهُوَ كَافِرٌ فَلِلْوَلَدِ حُكْمُ الْإِيمَانِ بِأَيِّ الْأَبَوَيْنِ أَسْلَمَ فَيَقَادُ قَاتِلُهُ، وَيَكُونُ لَهُ دِيَةٌ مُسْلِمًا، وَلَا يَعْلَزُ أَحَدٌ إِنْ قَالَ: لَمْ أَعْلَمْهُ يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا بِإِسْلَامِ أَبِيهِ مَعًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَغَارَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ أَوْ لَقَوْهُمْ بِلا غَارَةٍ أَوْ أَغَارَ عَلَيْهِمُ الْمُشْرِكُونَ، فَاخْتَلَطُوا فِي الْقِتَالِ فَقَتَلَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ بَعْضًا أَوْ جَرَحَهُ فَادَّعَى الْقَاتِلُ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ الْمَقْتُولَ أَوِ الْمَجْرُوحَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ، فَلَا قُوْدَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَيُدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ دِيَتُهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ صَفًّا وَالْمُشْرِكُونَ صَفًّا لَمْ يَتَحَامَلُوا فَيُقْتَلَ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا فِي صَفِّ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ ظَنَنْتُهُ مُشْرِكًا لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِنَّمَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ أَنْ مَا ادَّعَى كَمَا ادَّعَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ قِيلَ لِمُسْلِمٍ: قَدْ حَمَلَ الْمُشْرِكُونَ عَلَيْنَا أَوْ حَمَلَ مِنْهُمْ وَاحِدًا أَوْ رَأَوْا وَاحِدًا قَدْ حَمَلَ فَقَتَلَ مُسْلِمًا فِي صَفِّ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ ظَنَنْتُهُ الَّذِي حَمَلَ أَوْ بَعْضَ مَنْ حَمَلَ قَبْلَ قَوْلِهِ مَعَ يَمِينِهِ وَكَانَتْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ قَتَلَهُ فِي صَفِّ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَعَمِدَتُهُ قَتَلَ بِهِ.

قَالَ: وَلَوْ حَمَلَ مُسْلِمٌ عَلَى مُشْرِكٍ فَاسْتَرَّ مِنْهُ بِالْمُسْلِمِ فَعَمِدَ الْمُسْلِمُ قَتَلَ الْمُسْلِمَ كَانَ عَلَيْهِ الْقُوْدُ.

وَلَوْ قَالَ عَمِدْتُ قَتَلَ الْمُشْرِكِ فَاخْطَأْتُ بِالْمُسْلِمِ كَانَتْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ.

قَالَ: وَلَوْ قَالَ: لَمْ أَعْرِفْهُ مُسْلِمًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا قُوْدٌ وَكَانَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَ الْكَافِرُ الْحَامِلُ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ مُلْتَحِمًا فَضَرَبَهُ وَهُوَ مُتَرَسِّ بِمُسْلِمٍ، وَقَالَ عَمِدْتُ الْكَافِرَ كَانَ هَكَذَا.

وَلَوْ قَالَ عَمِدْتُ الْمُؤْمِنَ كَانَ عَلَيْهِ الْقُوْدُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَمْدُ الْمُؤْمِنِ فِي حَالٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَ لَا يُمْكِنُهُ ضَرْبُ الْكَافِرِ إِلَّا بِضَرْبِهِ الْمُسْلِمَ بِحَالٍ فَضَرَبَ الْمُسْلِمَ فَقَتَلَهُ وَهُوَ يَعْرِفُهُ، وَقَالَ أَرَدْتُ الْكَافِرَ أَقْبَدَ بِالْمُسْلِمِ، وَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ أَرَدْتُ الْكَافِرَ إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْإِرَادَةُ إِلَّا بِأَنْ يَقَعَ الضَّرْبُ بِالْمُسْلِمِ.

١٩٥٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ

لهم في يدي رجل لم يكن لهم أخذه، ولو تحوّل رجلٌ منهم أحداً قبل الإسلام لم يكن له الخروج من يديه؛ لأنّ دماءهم وأموالهم مباحة قبل الإسلام أو العهد لهم وهم مخالفون أهل الإسلام فيما وجد في أيديهم لمسلم بعد إسلامهم؛ لأنّ ذلك يؤخذ منهم بعد إسلامهم؛ لأنّ الله عزّ وجلّ قضى في ردّ الرّبا بردّ ما بقي منه، ولم يقضِ بردّ ما قبضَ فهلك في الشرك.

قال الشافعي: وما أصاب الحربيّ المستامن أو الذمّيّ لمسلم أو معاهد من دم أو مال اتّبع به؛ لأنّه كان ممنوعاً أن يئال أو ينال منه.

٣٦ - ما أصاب المسلمون في يد أهل الردّة

من متاع المسلمين

٣٧ - من لا قصاصَ بينه لاختلافِ الديّنين

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ الآية.

قال الشافعي: فكان ظاهر الآية - والله أعلم - أن القصاص إنّما كتب على البالغين المكتوب عليهم القصاص؛ لأنّهم المخاطبون بالفرائض إذا قتلوا المؤمن بابتداء الآية. وقوله ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾؛ لأنّه جعل الأخوة بين المؤمنين، فقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وقطع ذلك بين المؤمنين والكافرين.

ودلت سنة رسول الله ﷺ على مثل ظاهر الآية.

قال الشافعي: وسمعت عدداً من أهل المغازي وبلغني عن عددٍ منهم أنّه كان في خطبة رسول الله ﷺ يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر وبلغني عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنّه روى ذلك عن رسول الله ﷺ.

١٩٥١ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ وَأَحْسِبَ طَارِئاً وَالْحَسَنَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ. [أخرجه البيهقي (٢٩/٨)]

١٩٥٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيّاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ مِثْلَ سُورَةِ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا أَنْ يُؤْتِيَ اللَّهَ عَبْدًا فَهَمَّا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ فَقَالَ: الْعَقْلُ

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أسلم القوم، ثم ارتدوا عن الإسلام في دار الإسلام وهم مَقهورون أو قاهرون في موضعهم الذي ارتدوا فيه وأدعوا نبوة رجل تبعوه عليها أو رجعوا إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر فسواء ذلك كله، وعلى المسلمين أن يبدؤوا بجهادهم قبل جهاد أهل الحرب الذين لم يسلموا قط، فإذا ظفروا بهم استابوهم فمن تاب حقنوا دمه بالتوبة وإظهار الرجوع إلى الإسلام، ومن لم يتب قتلوه بالردّة وسواء ذلك في الرّجل والمرأة.

قال الشافعي: وما أصاب أهل الردّة للمسلمين في حال الردّة أو بعد إظهار التوبة في قتال وهم متمتعون أو غير قتال أو على نائرة أو غيرها فسواء والحكم عليهم كالحكم على المسلمين لا يختلف في العقل والقود وضمان ما يصيبون وسواء ذلك قبل يقهرون أو بعد ما قهروا قتلوا أو لم يتوبوا لا يختلف ذلك.

قال الشافعي: فإن قيل: فما صنع أبو بكر في أهل الردّة؟ قيل: قال لقوم جاءوه ثائين تدون قتلتنا ولا ندي قتلاكم، فقال عمر لا نأخذ لقتلتنا دية.

قال الشافعي: فإن قيل: فما قوله تدون قتلتنا؟ قيل: إذا أصابوا غير متعمدين ودوا، وإذا ضمنوا الدية في قتل غير متعمدين كان عليهم القصاص في قتلهم متعمدين، وهذا خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر.

فإن قيل: فما نعلم أحداً منهم قتلٌ بأحد؟ قيل: ولا يثبت عليه قتلٌ أحدٍ بشهادة، ولو ثبت لم نعلم حاكماً أبطل لوليّ دم قتل أن يقتل له لو طلبه والردّة لا تدفع عنهم عقلاً ولا قوداً ولا تزيدهم خيراً إن لم تردهم شراً. قال الشافعي: فإذا قامت لمرتدّة بينة أنّه أظهر القول بالإيمان،

وَيَكَاكُ الْأَمِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ. [أخرجه البخاري (١١١)،

الرمذي (١٤١٢)، النسائي (٢٣/٨)، ابن ماجه (٢٦٥٨)]

قال الشافعي: ولا يقتل مؤمنٌ عبدٌ ولا حرٌ ولا امرأةٌ بكافرٍ في حال أبدأ، وكلٌّ من وصف الإيمان من أعجميٍّ وأبكمٍ يعقلُ ويشيرُ بالإيمان، ويصليُ فقتلَ كافراً، فلا قودٌ عليه وعليه دينه في ماله حالةٌ وموأةٌ أكثرُ القتلِ في الكفارِ أو لم يكفر، وموأةٌ قتلَ كافراً على مالٍ يأخذه منه أو على غيرِ مالٍ، لا يحلُّ - والله أعلم - قتلُ مؤمنٍ بكافرٍ بحالٍ في قطعِ طريقٍ ولا غيره.

قال الشافعي: وإذا قتلَ المؤمنُ الكافرَ عزراً وحبساً، ولا يبلغُ بتعزيره في قتلٍ ولا غيره حدٌ، ولا يبلغُ بحبسه سنةً، ولكن حبسٌ يبتلى به وهو ضربٌ من التعزير.

قال الشافعي: وإذا قتلَ الكافرُ المؤمنَ قتلَ به ذمياً كان القتالُ أو حربياً أو مستأناً.

وإذا أباحَ الله عز وجل دمَ المؤمنِ بقتلِ المؤمنِ كان دمُ الكافرِ بقتلِ المؤمنِ أولى أن يباحَ وفيما روي عن رسولِ الله ﷺ دلالةٌ على ما ذكرت.

قوله من اغتبط مسلماً بقتلِ فهو به قودٌ فهذه جامعةٌ لكلٍ من قتل.

قال الشافعي: وإذا قتلَ الرجلُ الرجلَ، فقال القتالُ: المقتولُ كافراً أو عبدٌ فعلى أولياءِ المقتولِ البيعةُ بأنه مسلمٌ حرٌ والقولُ قولُ القتالِ؛ لأنه المأخوذُ منه الحق.

قال الشافعي: وإنما الإيمانُ فعلٌ يحدثه المؤمنُ البالغُ أو يكونُ غيرَ بالغٍ، فيكونُ مؤمناً بإيمانِ أحدٍ أبويه.

قال الشافعي: وإذا كانَ أبوا المولودِ مسلمين، وكانَ صغيراً لم يبلغِ الإسلامَ، ولم يصفه فقتله رجلٌ قتلَ به؛ لأنَّ له حكمَ الإسلامِ يرثُ به ويحجبُ مع ما سوى هذا مما له من حكمِ الإيمان.

وكذلك لو كانَ أبوا المولودِ كافرينِ فأسلمَ أحدهما والمولودُ صغيراً كانَ حكمُ المولودِ حكمَ مسلمٍ بإسلامِ أحدٍ أبويه، ومن قتله بعدَ إسلامِ أحدٍ أبويه كانَ عليه قودٌ.

ومن قتله قبلَ إسلامِ واحدٍ منهما من مسلمٍ، فلا قودٌ عليه؛ لأنَّ حكمه حكمُ الكفار.

قال الشافعي: وإذا ولدَ المولودُ على الشركِ فأسلمَ أبواه، ولم يصفِ الإيمانَ فقتله قبلَ البلوغِ قتلٌ به، وإن قتله بعدَ البلوغِ مؤمنٌ لم يقتلَ به؛ لأنه إنما يكونُ حكمه حكمَ مسلمٍ بإسلامِ أحدٍ أبويه ما لم يكنِ عليه الفرضُ، فإذا لزمه الفرضُ فدينه دينُ نفسه كما يكونُ مؤمناً وأبواه كافران، فلا يضره كفرهما أو كافراً وأبواه

مؤمنان، فلا ينفعه إيمانهما، وإن ادعى أبواه بعد ما يقتل أنه وصف الإيمان وأنكر ذلك القاتل فالقول قوله مع يمينه وعليهما البيعة أنه وصف الإسلام.

قال الشافعي: ولو كانَ أبواه مؤمنين فادعى القاتلُ بأنه قتله مرتدّاً عن الإسلام، وقال ورثته: بل قتله وهو على دين الإسلام؛ فإن كانَ صغيراً قتلَ به، وإن كانَ بالغاً فحلفَ أبوه أنه ما علمه ارتد بعد ما وصف الإسلام بعد البلوغِ أو جاء على ذلك بينة يشهدون أنه كانَ مسلماً قبلت ذلك منهم، وكانَ على قاتله القود.

قال الشافعي: والفرق بين هذه المسألة والمسألة الأولى أن القتالَ حينَ قال في هذه: ارتدَّ كانَ قد أقرَّ بإسلامه بعدَ البلوغِ وادعى الردَّة، وفي المسألة التي فوقها لم يقرَّ له بالإيمان بعدَ البلوغِ ولا صفةَ الإيمان بعدَ البلوغِ، ولا يكونُ له حكمُ الإيمان بإيمانِ أبويه إذا لم يعلم صفةَ الإيمان بعدَ البلوغِ.

قال الشافعي: ولو أن مسلماً قتلَ نصرانياً، ثم ارتدَّ المسلمُ فسألَ ورثةُ النصراني أن يقادوا منه، وقالوا هذا كافرٌ لم يقتل به؛ لأنه قتله وهو مؤمنٌ، فلا قودٌ عليه، وعليه الذية في ماله والتعزير؛ فإن تاب قبلَ منه وإلا قتلَ على الردَّة.

وهكذا لو ضربَ مسلمٌ نصرانياً فجرَّحه، ثم ارتدَّ المسلمُ، ثم ماتَ النصراني والقاتلُ مرتدٌ لم يقد منه؛ لأنَّ الموت كانَ بالضربة، والضربة كانت وهو مسلم.

ولو أن مسلماً ارتدَّ عن الإسلام فقتلَ ذمياً فسألَ أهله القودَ قبلَ أن يرجعَ إلى الإسلام أو رجعَ إلى الإسلام فسأله فيها قولان: أحدهما أن عليه القودَ، وهذا أولاهما، والله أعلم؛ لأنه قتلَ، وليس بمسلم، والثاني لا قودَ عليه من قبلِ أنه لا يقرُّ على دينه حتى يرجعَ أو يقتل.

ولو أن رجلاً أرسلَ سهماً على نصراني، فلم يقع به السهمُ حتى أسلمَ أو على عبدٍ، فلم يقع عليه به حتى عتقَ فقتله لم يكن عليه قصاصٌ؛ لأنَّ غلبةَ السهمِ كانت بالإرسال الذي لا قودَ فيه بينهما، ولو كان وقوعه به وهو بحاله حينَ أرسلَ السهمَ، ثم أسلمَ لم يقصُ منه وعليه ديةُ مسلمٍ حرٍّ في الحالتين والكفارة، ولا يكونُ هذا في أقلِّ من حالٍ من أرسلَ سهماً على غرضٍ فأصاب إنساناً؛ لأنه إنما يضمنُ ما جنت رميته وكلا هذين ممنوعٌ من أن يقصدَ قصده برمي.

قال: ولو أرسلَ سهمه على مرتدٍّ، فلم يقع به السهمُ حتى أسلمَ أو على حربيٍّ، فلم يقع به السهمُ حتى أسلمَ كانَ خلافاً للمسائل قبلها؛ لأنه أرسلَ عليهما وهما مباحا الدم، وليس عليه قودٌ بحالٍ لما أصابهما من رميته وعليه الكفارة ودية حربيٍّ مسلمين بتحويلِ حالهما قبل وقوع الرمية.

مات من الجنائتين، فلما كانت إحدى الضربتين إنما تقتل لا ثقباً ولا جرحاً، وكان الأغلب أن مثلها لا يقتل مفرداً سقط القود، فلما لم يحض بما يقتل مثله، فلا قود.

قال الشافعي: وهكذا لو جرح جرحاً خفيفاً كالخدش والأغلب أن القتل منها لا يقتل باللهد ولا الثقل لم يكن فيهما قصاص.

قال الشافعي: ولو أن السبع قطع حلقومه، وودجه أو قصف عنقه أو شق بطنه فآلحق حشوته كان هو القاتل، وعلى الأول القصاص في الجراح إن كان فيها القصاص إلا أن تشاء ورثته العقل، والعقل إن كانت جراحه مما لا قصاص فيها.

٣٩- الزحفان يلتقيان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا التقى زحفان وأحدهما ظالم، فقتل رجل من الصف المظلوم فسأل أولياؤه العقل، أو القود قيل: ادعوه على من شتمتم؛ فإن ادعوه على واحد منهم أو نفر بأعيانهم كلّفوا البيّنة؛ فإن جاءوا بها فلهم القود إن كان فيه قود أو العقل إن لم يكن فيه قود، وإن لم يأتوا ببيّنة قيل: إن شتمتم فاقسموا خمسين يمينا على رجل أو نفر بأعيانهم ولكم الذية ولا قود إن كان القتل عمداً، وإن أقسم الذين ادّعتهم عليهم خمسين يمينا برئوا من الذية والقود إذا حلفوا إن امتنعتم من الإيمان، وإن تخلفوهم، فلا عقل ولا قود، وإن قلتم قتلوه جميعاً؛ فكان يمكن لظلمهم أن يشتركوا فيه أقسمتم، وإن لم يمكن ذلك وكانوا مائة ألف أو نحوها، فقد قيل: إن اقتصرتم بالدعوى على من يمكن أن يكون شرك فيه وأقسمتم جعلنا ذلك لكم. وإلا لم ندعكم تقسموا على ما نعلمكم فيه كاذبين، وإذا جاءوا ببيّنة على أن رجلاً قتله لا يشبّهون الرجل القاتل فليست بشهادة وقيل: أقسموا على واحد إن شتمتم، ثم عليه الذية؛ فإن أقسموا على واحد فأثبتت البيّنة أنه ليس به سقطت القسامة، فلم يعطوا بها ولا بالبيّنة، وإن سألوا بعد أن يقسموا على غيره لم يكن ذلك لهم؛ لأنهم قد أبرموا غيره بالدعوى عليه دونه، وبأن كذبوا في القسامة ولست أقتل بالقسامة بحال أبداً، ولو قالوا بعد ذلك: تقسم على كلهم لم أقبل ذلك منهم؛ لأنّي إن أغرمت كلهم، فقد علمت أنّي أغرمت منهم قوماً برأء، وإن أردت أن أغرم بعضهم لم أعرف من أغرم، فلا تكون القسامة إلا على معروف بعينه ومعروفين بأعيانهم كما لا تكون الحقوق إلا على معروف بعينه.

إذا التقى الرجلان فأضربا بأي سلاح اضطربا فيه، فيكون فيمن أصيب به القود فشهد الشهود أنهم رأوا كل واحد منهما مسرعاً إلى صاحبه، ولم يشبّوا أيهما بدأ فكل واحد منهما ضامن لما

قال الشافعي: وإذا ضرب الرجل الرجل المسلم، ثم ارتدّ المضروب عن الإسلام، ثم مات من الضربة ضمن الضارب الأقل من أرض الضربة أو الذية.

قال الربيع: أظنه قال ذية مسلم.

قال الشافعي: من قبل أن الضربة كانت وفيها قود أو عقل، فإذا مات مرتداً سقط القود؛ لأنها لم تبرأ وجعلت فيها العقل في ماله؛ لأنها كانت غير مباحة، ولو برأت وسأل أولياؤه القصاص من الجرح كان لهم أن يقتصوا منه؛ لأنه كان وهو مسلم.

قال الشافعي: ولو ضربه وهو مسلم، ثم ارتدّ عن الإسلام، ثم عاد إليه، ثم مات مسلماً ضمن القاتل الذية كلها في ماله؛ لأن الضرب كان وهو ممنوع والموت كان وهو ممنوع ولا تسقط الذية بحال حدثت بينهما لم يحدث فيها الضارب شيئاً ولا قود عليه للحال الحدوث بينهما وعليه الكفارة.

٣٨- شرك من لا قصاص عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً قتل رجلاً وقلته معه صبي أو مجنون أو حربي أو من لا قود عليه بحال فمات من ضربهما معاً؛ فإن كان ضربهما معاً بما يكون فيه القود قتل البالغ، وكان على الصبي نصف الذية في ماله. وكذلك المجنون.

قال: ولو قتل رجل ابنه وقلته معه أجنبي، ولم يقتل الأب وأخذت نصف الذية من ماله حالة، ولو قتل حرّ وعبداً قتل به العبد وكانت على الحرّ نصف قيمة العبد بالغة ما بلغت، وإن كانت ديات، ولو قتل مسلم وكافر كافراً قتل الكافر وكانت على المسلم نصف ديتيه، ولو ضرب رجلان رجلاً أحدهما بعصاً خفيفة والآخر بسيف فمات لم يكن على واحد منهما قصاص؛ لأن إحدى الجنائتين كانت مما لا قصاص فيه، وإنما يكون القود إذا كانت الجنابة كلها بشيء يقتص منه إذا ميت منه، ولو ضرب رجل رجلاً بسيف ونهشته حيّة فمات، فلا قصاص، وعلى الضارب نصف ديتيه حالة في ماله.

قال الشافعي: ولو ضربه رجل بسيف وضربه أسد أو غرّ أو خنزير أو سبع ما كان ضربة؛ فإن كانت ضربة السبع تقع موقع الجرح في أن يشق جرحها، فيكون الأغلب أن الجرح قتل دون الثقل فعلى القاتل القود إلا أن يشاء ورثته الذية، فيكون لهم نصفها، وإن كانت ضربة لا تلهّد ولا تقتل ثقباً كما يقتل الشدخ أو الخشبة الثقيلة أو الحجر الثقيل: فلا يجرّح، فلا قود عليه؛ لأن إنساناً إن ضربه معه تلك الضربة لم يكن عليه قود، وإنما يجعله

[وصله البخاري (٤٠٦٥)]

قال الشافعي: ولو أن رجلاً من المشركين أقبل إلى ناحية المسلمين فقتله رجل من المسلمين عامداً، فقال ورثة المشرك إنه كان أسلم؛ فإن أقاموا على ذلك بينة وإلا لم يقبل قوهم، وإن أقاموا بينة فلهم العقل ولا قود إذا قال المسلم قتلته وأنا أظنه على الشرك إذا جعلت له هذا في المسلم يعرف إسلامه جعلته له فيمن لم يشهر إسلامه.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً من المشركين أقبل كما وصفت فقتله مسلم لم يود حتى يقيم ورثته بينة على أنه أسلم قبل أن يقتل.

ولو أن رجلاً ضرب حريباً فأسلم الحربي فمات لم يكن فيه عقل ولا قود، ولو ضرب فأسلم، ثم ضرب فمات، ففيه نصف الذية.

ولو أن رجلاً من المشركين ضرب مسلماً فجرحه، ثم أسلم فقتله المسلم المضروب بعد إسلامه وعلمه به قتل به، وإن قتله بعد إسلامه.

وقال: لم أعلم بإسلامه فعليه دية والكفارة.

٤٠ - قتل الإمام

قال الشافعي رحمه الله: وبلغنا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قتل على اليمن فأنه رجل أقطع اليد والرجل فذكر أن والي اليمن ظلمه، فقال: إن كان ظلمك لأتيدنك منه.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ إن قتل الإمام هكذا.

قال: وإذا أمر الإمام الرجل بقتل الرجل فقتله المأمور فعلى الإمام القود إلا أن يشاء ورثة المقتول أن يأخذوا الذية، وليس على المأمور عقل ولا قود وأحب إلي أن يكفر؛ لأنه ولي القتل، وإنما أزلت عنه القود أن السوالي يحكم بالقتل في الحق في الردة وقطع الطريق والقتل.

قال الشافعي: ولو أن المأمور بالقتل كان يعلم أنه أمره بقتله ظلماً كان عليه، وعلى الإمام القود وكانا كقاتلين معاً، وإنما أزيل القود عنه إذا ادعى أنه أمره بقتله وهو يرى أنه يقتل بحق، ولو علم أنه أمره بقتله ظلماً، ولكن السوالي أكرهه عليه لم يزل عن الإمام القود بكل حال، وفي المأمور المكره قولان: أحدهما أن عليه القود؛ لأنه ليس له أن يقتل أحداً ظلماً إنما يطل الكره عنه فيما لا يضر غيره والآخر لا قود عليه للشبهة وعليه نصف الذية والكفارة.

قال الشافعي: والسوالي المتغلب والمستعمل إذا قهر في

أصاب به صاحبه إن كان فيه عقل أو كان فيه قود، ولو ادعى كل واحد منهما أن صاحبه بدأ، وأنه إنما ضربه ليدفعه عن نفسه لم يقبل قوله، وعلى كل واحد منهما اليمين لصاحبه ما بدأ، فإذا حلفا فكل واحد منهما ضامن لما أصاب به صاحبه؛ فإن كان فيه عقل نقاصاً وأخذ أحدهما من الآخر الفضل، وإن كان فيه قصاص اقتصر لكل واحد منهما من صاحبه بما فيه القصاص، وإن قتل كل واحد منهما صاحبه عمداً فكل واحد منهما بصاحبه قصاص ولا تباعة لواحد منهما على الآخر ولا قود؛ لأنه لم يبق شيء يقاد منه.

قال الشافعي: ولو مات أحدهما وبقي الآخر وبه جراحات كانت جراحاته في مال الميت؛ فإن كانت دية قبل لأهل الميت إن أردتم القود فلكم القود، وعلى صاحبكم دية جراح المجروح، وإن أردتم الذية فلكم الذية وللمجروح دية فإحداهما قصاص بالآخرى إن كان ضربهما عمداً كله، وإن كانت أكثر من دية رجع المجروح بالفضل عن الدية في مال الميت، وإن أردتم القود فللمقاد منه ما لزم الميت من جراحه الحي ولكم القود.

قال الشافعي: وإذا كان القود في الحرب فلقى رجل من المسلمين رجلاً من المسلمين مقبلاً من ناحية المشركين فقتله.

فإن قال: قد عرفته مسلماً قتل به، وإن قال ظننته كافراً أحلف ما قتله وهو يعلمه مؤمناً، ثم فيه الذية والكفارة ولا قود فيه.

قال الشافعي: ولو لقيه في مصر من الأمصار بغير حرب، فقال ظننته كافراً لم يعذر وقتل به، وإنما يعذر في الموضع الذي الأغلب منه أنه كما قال.

قال الشافعي: ولو كان المسلمون في صف والمشركون بإزائهم لم يلتقوا، ولم يتحاملوا فقتل رجل رجلاً في صف المسلمين، فقال ظننته كافراً والمقتول مؤمن أقيد منه، وإن تحاملوا، وكان في صف المشركين وقتله قبل قوله مع يمينه.

١٩٥٣ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مطرف بن مازن، عن معمر، عن الزهري، عن عروة أن اليمان أبا حذيفة جاء يوم أحد من أطم من الأطام من ناحية المشركين فظنه المسلمون مشركاً فالتفوا عليه بأسيا فيهم حتى قتلوه وحذيفة يقول: أبي أبي، ولا يسمعون له لشغل الحرب فقتل النبي ﷺ فيه بديعة.

وقال فيما أحسب عفاها حذيفة، وقال فيما أحسب يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين، فزاده عند المسلمين خيراً.

٤٢- الرجل يسقي الرجل السم أو يضطره

إلى سب

قال الشافعي: وإذا استكره الرجل الرجل فسقاه سمًا، ووصف السّاقى السّم سنل السّاقى؛ فإن قال سقيته إياه وأنا أعلم أن الأغلب منه أنه يقتله، وأنه قل ما يسلم منه أن يقتله أو يضربه ضرراً شديداً، وإن لم يبلغ القتل والأغلب أنه يقتل فمات المسقى فعلى السّاقى القود يسقى مثل ذلك؛ فإن مات في مثل هذه الميتة فذلك وإلا ضربت عنقه؛ فإن قال سقيته والأغلب أنه لا يموت، وقد مات من مثله قليلاً قيل: لورثة الميت إن كانت لكم بينة عادلة بأن مثل ذلك السّم إذا سقي فالأغلب أنه يقتل أقيده منه، وإن جهلوا ذلك فالقول قول السّاقى مع يمينه، وعلى السّاقى الذّية والكفارة ولا قود عليه وديته دية خطأ العمد.

وكذلك إن قال أهل العلم به الأغلب أنه لا يقتل، وقد يقتل مثله وسواء علم السّم السّاقى في هذه الأحوال أو لم يعلمه كلما يسأل أهل العلم به عنه وتقبل شهادة شاهدين بمن يعلمه على رأيته، وإن كانا رأياه يسقيه السّم بدواء معه، ولم يعرفه، فإنه يقاد منه إذا كان الأغلب أنه لا يعيش من مثله ويترك القود ويضمن الذّية إذا كان الأغلب أنه يعيش منه، وإن قال أهل العلم به إن الأغلب أن مثل هذا المسقى لضعف بدنه أو خلقه أو سقمه لا يعيش من مثل هذا السّم والأغلب أن القوي يعيش من مثله لم يقد في القوي الذي الأغلب أنه يعيش من مثله وأقيده في الضعيف الذي الأغلب أنه لا يعيش من مثله كما لو ضرب رجلاً نضو الخلق أو سقيماً أو ضعيفاً ضرباً ليس بالكثير بالسوط أو عصاً خفيفة فقتل: إن الأغلب أن هذا لا يعيش من مثل هذا أقيده منه، ولو ضرب مثلن رجلاً الأغلب أنه يعيش من مثلن لم يقد منه.

قال: ولو كان السّاقى للسّم الذي أقيده من ساقيه لم يكره المسقى، ولكنه جعله له في طعام أو خاص له عسلاً أو شرباً غيره فاطعمه إياه أو سقاه إياه غير مكره عليه، ففيها قولان أحدهما: أن عليه القود إذا لم يعلم أنه فيه سمًا.

وكذلك لو قال: هذا دواء فاشربه، وهذا أشبهما والثاني أن لا قود عليه وهو آثم؛ لأن الآخر شره، وإثما فرق من فرق بين السّم يعطيه الرجل الرجل فيأكله في التمرة والخريصة يصنعها له فيموت، فلا أقيده منه؛ لأنه قد يصير السّم في الخريصة يصبرها غيره له فيتوقاها، وقد يعرف السّم أنه مخلوط بغيره، ولا يعرف غير مخلوط بغيره، وأنه الذي ولي شربه بنفسه غير مكره عليه.

قال الشافعي: ولو كان قال له: في هذا سم، وقد بين له، ولا يلتفت صاحبه قلماً يخطئه أن يلف به فشرب الرجل فمات لم

الموضع الذي يحكم فيه عليه هذا سواء طال قهره له أو قصر.

وإذا كان الرجل المتغلب على اللصوصية أو العصية فأمّر رجلاً بقتل الرجل فعلى المأمور القود، وعلى الأمر إذا كان قاهراً للمأمور لا يستطيع الامتناع منه محال.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً في مصر أو في قرية لم يقهر أهلها كلهم فأمّر رجلاً بقتل رجل فقتله والمأمور مقهور فعلى المأمور القود في هذا دون الأمر، وعلى الأمر العقوبة إذا كان المأمور يقدر على الامتناع بجماعة تمنعونه منه أو بنفسه أو أن يهرب فعليه القود في هذا دون الأمر، وإذا لم يقدر على الامتناع منه محال فعليهما القود معاً.

٤١- أمر السيّد عبده

قال الشافعي: وإذا أمر السيّد عبده أن يقتل رجلاً والعبد أعجمي أو صبي فقتله فعلى السيّد القود دون الأعجمي الذي لا يعقل والصبي، وإذا أمر بذلك عبداً له رجلاً بالغا يعقل فعلى عبده القود، وعلى السيّد العقوبة.

قال الشافعي: ولو أمر عبد غيره أو صبي غيره بقتل رجل فقتله؛ فإن كان العبد أو الصبي يميز بينه وبين سيده وأبيه ويريان سيده وأبيه طاعة، ولا يريانهما لهذا عوقب الأمر، وكان الصغير والعبد قاتلين دون الأمر، وإن كانا لا يميزان ذلك فالقاتل الأمر وعليه القود إن كان القتل عمداً.

قال الشافعي: وإذا أمر الرجل ابنه الصغير أو عبد غيره الأعجمي أن يقتله فقتله فدمه هدر؛ لأنّي لا أجعل جنايتهما بأمره كجنايته، ولو أمرهما أن يفعلا بأنفسهما فعلاً لا يعقلن، ففعلاه فقتلهما ذلك الفعل ضمنهما معاً كما يضمنهما لو فعله بهما فقتلهما كان أمرهما أن يقطعاً عرقاً أو يفجراً قرحة على مقتل أو ما أشبهه، ولو أمرهما أن يذبحا أنفسهما؛ فإن كان الصبي لم يعقل والعبد مغلوب على عقله، ففعلوا ضمنهما كما يضمنهما لو ذبحهما، وإن كان العبد يعقل أن ذلك يقتله، ففعل فمات فهو مسيء آثم وعليه العقوبة، ولا يكون كالقاتل.

وإذا أمر الرجل ابنه البالغ أو عبده الذي يعقل أن يقتل رجلاً فقتله عوقب السيّد الأمر، وعلى العبد والابن القاتلين القود دونه.

وإذا أمر سيّد العشيرة رجلاً من العشيرة أن يقتل رجلاً، وليس ببلد له فيها سلطان فالقتل على القاتل دون الأمر.

والذئب والنمر والعوادي كلها بأسرها من يضغظها فتضرب أو تعقر فتقتل يكون عليه فيما صنعه بما الأغلب منه أنه لا يعاش من مثله، ففيه القود، وإن ناله بما الأغلب أنه يعاش من مثله فليس عليه فيه قود وفيه الذية.

قال الشافعي: وإذا أرسل الكلب والحية والأسد والنمر والذئب على رجل فأخذه منها شيء فقتله فهو آثم ولا عقل ولا قود عليه.

قال: وذلك أنه قد يهرب فيعجز ويهرب عنه بعضها أو يقوم معه، فلا يناله بشيء.

قال الشافعي: ولو حبس بعض القوائل في مجلس، ثم ألقى عليه رجلاً والأغلب أن يلقي عليكم هذا أنه إذا ألقى عليه قتله: مثل الأسد والذئب والنمر فقتله بفرس لم يقطع عنه حتى قتله أو شق لبطنه أو غم لا يعاش من مثله قتل به فأما الحية فليست هكذا؛ فإن أصابته الحية لم يضمن، وإن كان من السباع ما يكون الأغلب أنه لا يفرس من ألقى عليه لم يكن فيه قود ولا عقل، وإن كان الأغلب أنه يفرس كان عليه القود إذا حبس السبع، ثم ألقاه أو حسبه، ثم ألقى عليه السبع في مجلس لا يخرج منه السبع، ولو قيده أو أوثقه، ثم ألقاه عليه في صحراء كان مسيئاً، ولم يكن عليه عقل ولا قود إن أصابه؛ لأن السبع غير مضطر بمحبسه إلى أن يقتله، وإذا أصابه السبع بالشيء الخفيف الذي لو أصابه إنسان في الحين الذي أجعل على الملقى جناية السبع فمات فعلى ملقيه الذية والعقوبة ولا قود.

٤٣- المرأة تقتل حبلى وتقتل

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا قتلت المرأة حاملاً يتحرك ولدها أو لا يتحرك، ففيها القود ولا شيء في جنينها حتى يزول منها، فإذا زایلها قبل موتها أو معه أو بعده فسواء فيه غرة قيمتها خمس من الإبل، فإذا زایلها حياً قبل موتها أو معه أو بعده فسواء ولا قصاص فيه إذا مات وفيه دية إن كان ذكراً فمائة من الإبل، وإن كان أنثى فخمسون من الإبل قتلتها رجل أو امرأة.

وإذا قتلت المرأة من عليها في قتله القود فذكرت حملاً أو ربية من حمل حبست حتى تضع حملها، ثم أقيد منها حين تضعه، وإن لم يكن لولدها مريض فأحب إلي أن لو تركت بطبيب نفس ولي الدم يوماً أو أياماً حتى يوجد له مريض؛ فإن لم يفعل قتلت له، وإن ولدت وجدت تحركاً انتظرت حتى تضع التحرك أو يعلم أن ليس بها حمل.

وكذلك إذا لم يعلم أن بها حملاً فادعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ ويعلم أن لا حمل بها، ولو عجل الإمام فأقص منها

يكن على الذي خلطه له ولا الذي أعطاه إياه له عقل ولا قود، ولو سقاه معتوها أو أعجمياً لا يعقل عنه أو صبيّاً فيسن له أو لم يبين له فسواء.

وكذلك لو أكرهه عليه أو أعطاه إياه فشربه؛ لأن كل هؤلاء لا يعقل عنه وعليه القود حيث أقدت منه في الأغلب من السم القاتل.

قال الشافعي: ولو خلطه فوضعه، ولم يقل للرجل كله فأكله الرجل أو شربه، فلا عقل ولا قود ولا كفارة عليه وسواء جعله في طعام لنفسه أو شراب أو لرجل فأكله إلا أنه يائمه وأرى أن يكفر إذا خلطه في طعام رجل ويضمن مثل الطعام الذي خلطه به وفيها قول آخر: أنه إذا خلطه بطعام فأكله الرجل فمات ضمن كما يضمن لو أطعمه إياه.

قال الشافعي: ولو سقاه سمّاً، وقال: لم أعلمه سمّاً فشهد بعد على أنه سمّ ضمن الذية؛ لأنه مات بفعله، ولا يبين في أن أجعل عليه القود كما جعلته عليه لو علمه فسقاه إياه وعليه اليمين ما علمه.

قال الشافعي: وإنما درأت عنه القود؛ لأنه قد يجهل السم، فيكون سمّاً قاتلاً ولا قاتلاً وفيه قول آخر: أن عليه القود، ولا يقبل قوله لم أعلمه سمّاً.

قال الشافعي: ولو أخذ رجل لرجل حية فأنهشه إياها أو عقرباً فمات، ففيها قولان: أحدهما أن الذي أنهشه إن كان الأغلب منه أنه يقتله بالبلد الذي أنهشه به لا يكاد يسلم منه مثل الحيات بالسراة أو حيات الأصحر بناحية الطائف والأفاعي بمكة ودونها والقرّة فعليه القود، وإن كان الأغلب أنها لا تقتل مثل الثعالب بالحجاز والعقرب الصغيرة، فقد قيل: لا قود وعليه العقل به مثل خطأ شبه العمى، ثم يصنع هذا بكل بلاد؛ فإن الدغّه بنصيبين عقرباً أو أنهشه بمصر ثعباناً فعليه القود؛ لأن الأغلب أن هذا يقتل بهذين الموضعين والقول الثاني أنه إذا الدغّه حية أو عقرباً فمات أن عليه القود وسواء قيل: هذه حية لا يقتل مثلها أو يقتل؛ لأن الأغلب أن هذا كله يقتل.

قال الشافعي: ولو أرسل عليه عقرباً أو حية فنهشته الحية أو ضربته العقرب لكان آثماً عليه العقوبة ولا قود ولا عقل لو قتلت؛ لأنه لا فعل له في فعل الحية والعقرب، وأنهما يحدثان فعلاً بعد الإرسال ليس هو الإرسال ولا هو كآخذه إياهما وإدناهما حتى يمكنهما وينهشا فهذا فعل نفسه؛ لأنهما نهشا بضغطة إياهما.

وكذلك بسأخذه، وإن لم يضغظ؛ لأن معقولاً أن من طباعهما أنهما يعبان إذا أخذتا فتنهش هذه وتضرب هذه فتكونان بالمضطرين إلى أن تضرب هذه وتنهش هذه وكذا الأسد

أَنْ الجَنَائِيَةَ والموتَ كانا معاً وله القودُ، ولا ينظرُ إلى ما بينَ الحالينِ من تركه الأمانَ، والقولُ الثاني أن له الديةَ في النفسِ ولا قودَ؛ لأنّه قد صارَ في حالٍ لو ماتَ فيها أو قتلَ لم تكن له ديةٌ ولا قودُ. قال الشافعي: وله الديةُ تامّةٌ في الحالينِ لا ينقصُ منها شيئاً.

ولو جرحَ ذمّيٌ حريئاً مستأمناً فتركَ الأمانَ ولحقَ بدارِ الحربِ فأغارَ المسلمونَ عليه فسيبوه، ثمّ ماتَ بعدَ ما صارَ في أيديِ المسلمينِ سيئاً، فلا قودَ فيه؛ لأنّه ماتَ مملوكاً، فلا يقتلُ حرّاً مملوكيّ، وعلى الذمّيّ الأقلُّ من قيمتهِ عبداً أو قيمةَ الجراحِ حرّاً كأنّه قطعَ يده؛ فكانت فيه إن كانَ نصرانيّاً سِتّةَ عشرَ من الإبلِ وثلاثاً بعيرٍ وهي نصفُ ديتِه أو كانَ مجوسيّاً أو وثنيّاً، ففي يده نصفُ ديتِه، ثمّ ماتَ وقيمتُه مثلُ نصفِ ديتِه فسقطَ الموتُ؛ لأنّه لم يحدثَ به زيادةٌ، وجميعُ الأرضِ لورثةِ المستامن؛ لأنّه استرجعه بالجرحِ وهو حرٌّ، فكانَ مالاً له أماناً أو كأنّه قطعَت يده وديتُه ثلاثٌ وثلاثونٌ وثلاثُ، ثمّ ماتَ مملوكاً وقيمتُه خمسُ من الإبلِ فعلى جراحه خمسُ من الإبلِ؛ لأنَّ اليدَ صارتَ تبعاً للنفسِ كما يجرحُ المسلمُ، فيكونُ فيه دياتٌ لو عاشَ، ولو ماتَ كانت ديتُه واحدةٌ ويجرحُ موضحةً فيموتُ، فيكونُ فيها ديةٌ كما تكونُ الزيادةُ على الجراحِ بزيادةِ النفسِ، فكذلكَ يكونُ النقصُ بذهابها.

قال الشافعي: وإذا لم تكن بالنفسِ زيادةٌ فجميعُ الأرضِ لورثةِ المستامن؛ لما وصفت أنه استرجعه وهو حرٌّ لما له أمانٌ يعطاه ورثته في دار الحربِ، وهكذا لو قطعَت يده ورجلاه وفقنت عيناه، ثمّ لحقَ بدارِ الحربِ، ثمّ ماتَ وقيمتُه أقلُّ ممّا وجبَ له بالجراحِ لو عاشَ كانَ على جراحه الأقلُّ من الجراحِ والنفسِ، وكانَ ذلكَ لورثته ببلادِ الحربِ.

قال الشافعي: ولو جرحَ ذمّيٌ مستأمناً فأوضحه، ثمّ لحقَ الجروحُ بدارِ الحربِ، ثمّ سبيَ فصارَ رقيقاً، ثمّ ماتَ وقيمتُه عشرونَ من الإبلِ، وإنما وجبَ له بالموضحةِ التي أوضحَ منها ثلثُ موضحةٍ مسلمٌ كانَ أرضُ موضحةٍ لورثته، وأمّا الزيادةُ من قيمتهِ، ففيه قولان: أحدهما أنه يسقطُ عن الجاني بلحوقِ المجنيّ عليه ببلادِ الحربِ، والآخرُ أن الزيادةَ للملكه؛ لأنَّ الجنائيةَ والموتَ كانا وهو ممنوعٌ؛ ولأنّه ملكه بالموتِ، وذلكَ ملكٌ للسيّد.

قال الشافعي: ولو كانت المسألةُ مجالها فأسلمَ في يدي سيّده، ثمّ ماتَ كانت هكذا؛ لأنَّ الإسلامَ يزيدُ في قيمته فتحسبُ الزيادةُ في قولٍ من الزمّه إناها وتسقطُ في قولٍ من أسقطها بلحوقه ببلادِ الحربِ.

قال الشافعي: ولو أعتقه سيّده، ثمّ ماتَ حرّاً كانَ على جراحه الأقلُّ من أرضِ الجنائيةِ وديتِه؛ لأنّه جنيَ عليه حرّاً وماتَ

حاملاً، فقد أثمّ ولا عقلَ عليه حتى تلقىَ جنينها؛ فإن ألقته ضمنه الإمامُ دونَ المقتصّ، وكانَ على عاقلته لا بيتَ المالِ.

وكذلكَ لو قضى بأن يقتصّ منها، ثمّ رجعَ، فلم يبلغ المأمورَ حتى اقتصّ منها ضمنَ الإمامِ جنينها وأحبَّ إليّ للإمامِ أن يكفرَ.

٤٤- تحوّل حال المشرك يجرح حتى إذا

جني عليه وحال الجاني

قال الشافعي: رحمه الله، ولو أن نصرانيّاً جرحَ نصرانيّاً، ثمّ أسلمَ الجارحُ وماتَ المجروحُ من جراحه بعدَ إسلامِ الجارحِ كانَ لورثةِ النصرانيّ عليه القودُ، وليسَ هذا قتلٌ مؤمنٌ بكافرٍ منهياً عنه إنّما هذا قتلٌ كافرٍ بكافرٍ إلا أن الموتَ استأخَرَ حتى تحوّلَ حالُ القتيلِ، وإنما يحكمُ للمجنيّ عليه على الجاني، وإن تحوّلَ حالُ المجنيّ عليه، ولا ينظرُ إلى تحوّلِ حالِ الجاني بحالٍ، وهكذا لو أسلمَ المجروحُ دونَ الجارحِ أو المجروحُ والجارحُ معاً كانَ عليه القودُ في الأحوالِ كلّها.

ولو أن نصرانيّاً جرحَ حريئاً مستأمناً، ثمّ تحوّلَ الحريّ إلى دارِ الحربِ وتركَ الأمانَ فماتَ فجاءَ ورثته يطلبونَ الحكمَ خيروا بينَ القصاصِ من الجارحِ أو أرشه إذا كانَ الجرحُ أقلَّ من الديةِ، ولم يكن لهم القتلُ؛ لأنّه ماتَ من جرحٍ في حالٍ لو ابتدئَ فيها قتله لم يكن على عاقلته فيها قودٌ فابطلنا زيادةَ الموتِ لتحولِ حالِ المجنيّ عليه إلى أن يكونَ مباحَ الدّمِ وهو خلافُ للمسألةِ قبلها؛ لأنَّ المجنيّ عليه تحوّلَ حاله دونَ الجاني، ولو كانت المسألةُ مجالها والجراحُ أكثرُ من النفسِ كانَ فقاً عينه وقطعَ يديه ورجليه، ثمّ لحقَ بدارِ الحربِ فسألوا القصاصَ من الجاني فذلكَ لهم؛ لأنَّ ذلكَ كانَ للمجنيّ عليه يومَ الجنائيةِ أو ذلكَ وزيادةَ الموتِ، فلا أبطلَ القصاصُ بسقوطِ زيادةِ الموتِ على الجاني، وإن سألوا الأرضَ جعلت لهم على الجاني في كلّ حالٍ من هذه الأحوالِ الأقلُّ من ديةِ جراحه أو ديةِ النفسِ؛ لأنَّ ديةَ جراحه قد نقصت بذهابِ النفسِ لو ماتَ منها في دارِ الإسلامِ على أمانه، فإذا أرادوا الديةَ لم أزدَهم على ديةِ النفسِ، فلا يكونُ تركه عهداً زائداً له في أرشِهِ، ولو لحقَ بدارِ الحربِ في أمانه كما هوَ حتى يقدمَ وتأتي له مدّةٌ فماتَ بها كانَ كموتِه في دارِ الإسلامِ؛ لأنَّ جراحه عهدٌ، ولم يكن كمن ماتَ تاركاً للعهد؛ لأنَّ رجلاً لو قتله عامداً ببلادِ الحربِ وله أمانٌ يعرفه ضمنه.

قال الشافعي: ولو جرحه ذمّيٌ في بلادِ الإسلامِ، ثمّ لحقَ بدارِ الحربِ، ثمّ رجعَ إلينا بأمانٍ فماتَ من الجراحِ، ففيها قولان: أحدهما أن على الذمّيّ القودَ إن شاء ورثته أو الديةُ تامّةٌ من قبلِ

يحكم عليهم فيه بشيء، ولو طلبت ورثته؛ لأن دمه مباح.
قال الشافعي: وهكذا لو كان القاتل حربياً مستأمناً إلا أننا إذا لم توجد عاقلة الحربى عنه أرش الخطأ كما حكمنا به في ماله.

قال الشافعي: ولو لحق الحربى الجاني بعد الجنابة بدار الحرب، ثم رجع مستأمناً حكمنا عليه؛ لأن الحكم لزمه أولاً، ولا يسقط عنه بلحوقه بدار الحرب.

قال الشافعي: ولو مات ببلاد الحرب بعد الجنابة وعندنا له مال كان له أمان أو ورد علينا وهو حي مال له أمان أخذنا من ماله أرش الجنابة لولائها؛ لأنه وجب في ماله فمضى أمكننا إعطينا ما وجب عليه في ماله من ماله، ولو أمنا له ماله على أن لا نأخذ منه ما لزمه لم يكن ذلك له إذا كان عليه أن يأخذ منه ما لزمه.

قال الشافعي: وكذلك لو جنى وهو عندنا جنابياً، ثم لحق بدار الحرب، ثم أمناه على أن لا نحكم عليه حكمنا عليه، وكان ما أعطيناه من الأمان على ما وصفنا باطلاً لا يحل، وهكذا لو سبي وأخذ ماله، وقد كان له عندنا في الأمان دين؛ لأن ماله لم يغنم إلا وللمجنى عليه فيه حق كالدين وسواء إن أخذ ماله قبل أن يسبى أو مع السبي أو بعده، إلا ترى أنه لو كان عليه دين، ثم لحق بدار الحرب فغنم ماله وسبى أو لم يسبب أخذنا الدين من ماله، ولم يكن هذا بأكثر من الرجل يداين الدين، ثم يموت فشاخذ الدين من ماله بوجوبه فليس الغنيمة لماله بأكثر من الميراث لو ورثه المسلم أو ذمي عليه دين؛ لأن الله عز وجل جعل للورثة ملك الموتى بعد الدين.

وكذلك الغنائم؛ لأنهم خولوها بأن أهلها أهل دار حرب. وكذلك لو جنى وهو مستأمن، ثم لحق ببلاد الحرب ناقضاً للأمان، ثم أسلم بدار الحرب فأحرز ماله ونفسه حكم عليه بالجنابة والدين الذي لزمه في دار الإسلام.

قال الشافعي: وكل هذا لا يخالف الأمان بملك وهو رقيق؛ لأن الرقيق لا يملك إلا لسيده وهو في هذه الأحوال كلها مالك لنفسه، ويخالف لأن يميني عليه وهو محارب غير مستأمن ببلاد الحرب وجنابته كلها في هذه الأحوال هدر.

قال الشافعي: ولو جنى مسلم جنابة فلزمته في ماله، ثم ارتد ولحق بدار الحرب؛ فكان حياً أو ميتاً أو قتل على الردة كانت الجنابة في ماله، ولم يغنم من ماله شيء حتى تؤدى جنابته، وما لزمه في ماله.

قال الشافعي: وإذا جنى الذمي على نصراني فتمجس النصراني بعد ما يميني عليه، ثم مات مجوسياً، فقد قيل: فعلى الجاني الأقل من أرش جراح النصراني، ومن دية المجوسي وقيل: عليه دية مجوسي أو القود من الذمي الذي جنى عليه؛ لأنه كافر،

حرراً في قول من يسقط الزيادة عن الجاني بلحوق المجنى عليه ببلاد الحرب ويلزمه الزيادة إن كان في الموت في قول من يبطل الزيادة بلحوقه بدار الحرب.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجاهلاً فأسلم وأعتقه سيده فمات مسلماً حرراً ضمن قاتله الأقل من أرش الجنابة ودية حرراً؛ لأن أصل الجنابة كان ممنوعاً في قول من يسقط الزيادة بلحوقه بدار الحرب، وضمنه زيادة الموت في قول من لا يسقطها عنه بلحوقه بدار الحرب.

ومن قال هذا قال في نصراني جرح، ثم أسلم فمات، ففيه دية مسلم.

قال الشافعي: ولو كانت المسألة مجاهلاً، وكان القاتل مسلماً كان مثل هذا في الجواب إلا أنه لا يقاد مشترك من مسلم.

قال الشافعي: وإذا ضرب الرجل رجلاً قطع يده، ثم برأ، ثم ارتد فمات فلوليه القصاص في اليد؛ لأن الجراحة قد وجبت للضرب والبرء وهو مسلم.

٤٥ - الحكم بين أهل الذمة في القتل

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قتل الذمي الذمي أو الذمي أو المستأمن أو المستأمنة أو جرح بعضهم بعضاً فذلك كله سواء، فإذا طلب المجروح أو ورثته المقتول حكمنا عليهم بحكمنا على أهل الإسلام فيما بينهم لا يختلف فنجعل القود بينهم كما نجعله بين المسلمين في النفس، وما دونها ونجعل ما كان عمداً لا قود فيه في مال الجاني، وما كان خطأ على عاقلة الجاني إذا كانت له عاقلة؛ فإن لم تكن له عاقلة كان ذلك في ماله، ولم يعقل عنه أهل دينه؛ لأنهم لا يرثونه ولا المسلمون؛ لأنه ليس بمسلم، وإنما يأخذون ماله إذا لم يكن له وارث فينا.

قال الشافعي: ويقتصر الوثني والمجوسي والصابني والسامري من اليهود والنصارى.

وكذلك يقتصر نسأؤهم منهم ونجعل الكفر كله ملة.

وكذلك نورث بعضهم من بعض للقرابة ويقتصر المستأمن من هؤلاء من المعاهدين؛ لأن لكل دمة ولا تفاوت بين المشركين فنمنع به بعضهم من بعض بالقصاص كنوف المسلمين لهم.

قال الشافعي: وهكذا يحكم على الحربى المستأمن إذا جنى يقتصر منه ويحكم في ماله بأرش العميد الذي لا يقتصر منه، وإن لم يكن له عاقلة إلا عاقلة حربية لا ينفذ حكمنا عليهم جعلنا الخطأ في ماله كما نجعله في مال من لا عاقلة له من أهل الذمة، وهكذا نحكم عليهم إذا أصابوا مسلماً بقتل أو جرح لا يختلف ذلك.

قال الشافعي: وإن أصاب أهل الذمة حربياً لا أمان له لم

وإن تمجس فهو ممنوع الدم بالعقد المتقدم، وليس كالمسلم يرتد؛ لأن رجلاً لو قتل المسلم مرتدًا لم يكن عليه شيء، وهذا لو قتل مرتدًا عن كفر إلى كفر كان على قاتله الذية إن كان مسلمًا والقود إن كان كافرًا.

قال الشافعي: وهكذا إن جنى نصراني فتزندق أو دان دينًا لا تؤكل ذبيحة أهله، وقد قيل على الجاني عليه إذا غرم الذية: الأقل من أرض ما أصابه نصرانيًا ودية مجوسي وقيل عليه دية مجوسي.

قال الشافعي: ولو جنى عليه نصرانيًا فهو دية يهوديًا فتمجس، فقد قيل: عليه الأقل من قيمة جرحه نصرانيًا أو دية مجوسيًا وقيل: عليه دية مجوسي، وكان كرجوعه إلى المجوسية؛ لأنه يرتد عن دينه الذي كان يقر عليه إلى دين لا يقر عليه.

قال الشافعي: وإذا جنى النصراني على النصراني أو المشرك المنوع الدم خطأ فعلى عاقلته أرض جنايته، وإن ارتد النصراني الجاني عن النصرانية إلى مجوسية أو غيرها فمات المجني عليه غرمت عاقلته الجاني الأقل من أرض الجناية وهو نصراني أو دية مجوسي؛ لأنهم كانوا ضمنوا أرض الجرح وهو على دينهم؛ فإن كان الجرح موضحة فمات منها المجني عليه بعد أن يرتد الجاني إلى غير النصرانية ضمننت عاقلته أرض موضحة وضمن في ماله زيادة النفس على أرض الموضحة؛ فإن لم تزد النفس على الموضحة بشيء حتى تحول حال المجني عليه إلى غير دينه ضمننت العاقله كما هي أرض الموضحة للزومها لها يوم جنى صاحبها.

قال الشافعي: ولو جنى نصراني على مسلم أو ذمي موضحة، ثم أسلم الجاني ومات المجني عليه ضمننت عاقلته من النصارى أرض الموضحة وضمن الجاني في ماله الزيادة على أرض الموضحة لا يعقل عاقله النصراني ما زادت جنايته وهو مسلم لقطع الولاية بين المسلمين والمشركين وتغرماً ما لزمها من جراحه وهو على دينها، ولا يعقل المسلمون عنه زيادة جنايته؛ لأن الجناية كانت وهو مشرك والموت بالجناية كان وهو مسلم، وهكذا لو أسلم هو وعاقلته لم يعقلوا إلا ما لزمهم وهو على دينهم.

قال الشافعي: ولو جنى نصراني على رجل خطأ، ثم أسلم النصراني الجاني، فلم يطلب الرجل جنايته إلا والجاني مسلم؛ فإن قالت له عاقلته من النصارى جنى عليك مسلماً، وقال المسلمون: جنى عليك مشركاً كان القول قولهم معاً في أن لا يضمنوا عنه مع إيمانهم وكانت الذية في مال الجاني إلا أن تقوم بيته بحاله يوم جنى فتعقل عنه عاقلته من النصارى إن كان نصرانيًا ما لزمه في النصرانية ويكون ما بقي في ماله أو بيته بأنه جنى مسلماً فيعقل عنه المسلمون إن كان له فيهم عاقله.

وإذا رمى النصراني إنساناً، فلم تقع رميته حتى أسلم فمات الرمي لم تعقل عنه عاقلته من النصارى؛ لأنه لم يجن جناية لها أرض حتى أسلم ولا المسلمون؛ لأن الرمية كانت وهو غير مسلم وكانت الجناية في ماله.

قال الشافعي: ولو أن نصرانيًا تهود أو تمجس، ثم جنى لم تعقل عنه عاقلته من النصارى؛ لأنه على دين لا يقر عليه ولا اليهود ولا المجوس؛ لأنه لا يقر على اليهودية ولا المجوسية معهم، وكان العقل في ماله، وهكذا لو رجع إلى دين غير دين النصرانية من مجوسية أو غيرها ولا تعقل عنه إذا بدل دينه عاقله واحد من النصفين إلا أن يسلم ثانية، ثم يجني فيعقل عنه المسلمون بالولاية بينه وبينهم.

قال الشافعي: وإذا جنى الرجل مجوسياً فقتل، ثم أسلم الجاني بعد القتل ومات المجني عليه ضمن عنه المجوس الجناية؛ لأنها عاقلته من المجوس كانت وهو مجوسي إذا كانت الجناية خطأ؛ فإن كانت الجناية عمداً فهي في مال الجاني ولا تضمن عاقله مجوسي ولا مسلم إلا ما جنى خطأ تقوم به بيته.

قال الربيع: وفيها قول آخر: أنه إذا قتل وهو نصراني فقتل نصرانيًا، ثم أسلم أن عليه القود؛ لأن النفس المقتولة كانت مكانة بنفس القاتل حين قتل، وليس إسلامه الذي يزيل عنه ما قد وجب عليه قبل أن يسلم.

قال الشافعي: والقود بين كل كافرين لهما عهد سواء كانا ممن يؤدى الجزية أو أحدهما مستأمن أو كلاهما؛ لأن كلا له عهد ويقاد المجوسي من النصراني واليهودي.

وكذلك كل واحد من المشركين ممنوع الدم يقاد من غيره، وإن كان أكثر دية منه كما يقاد الرجل من المرأة والمرأة من الرجل والرجل أكثر دية منها والعبد من العبد وهو أكثر ثمناً منه.

٤٦ - ردة المسلم قبل يجني وبعد ما يجني

وردة المجني عليه بعد ما يجني عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى المسلم على رجل مسلم عمداً فقطع يده، ثم ارتد الجاني ومات المجني عليه أو قتله، ثم ارتد القاتل بعد قتله لم تسقط الردة عنه شيئاً ويقال لأولياء القاتل: أتمم مخيرون بين القصاص أو الذية؛ فإن اختاروا الذية أخذت من ماله حاله، وإن اختاروا القصاص استتيب المرتد؛ فإن تاب قتل بالقصاص، وإن لم يتب قيل لورثة المقتول: إن اخترتم الذية فهي لكم وهو يقتل بالردة، وإن أبوا إلا القتل قتل بالقصاص وغنم ماله؛ لأنه لم يتب قبل موته.

لأنه عمد ولا تسقط الذية؛ لأن خروج الرمية كانت وهو مرتد كما لو أن رجلاً رمى رجلاً، ثم أحرمت فأصاب الرمية بعد الإحرام صيداً ضمنه، ولم يكن في أقل من معنى أن يرمي غرضاً فيصيب رجلاً، وهكذا لو رمى نصرانياً أو مجوسياً فأسلم المرمي قبل أن تقع الرمية لم يقد لخروج الرمية وهو غير مسلم وكانت عليه دية مسلم إن مات من الرمية أو أوشى مسلم إن جرحته، ولم يموت منها.

قال الشافعي: ولو رماه مرتد أو ضربه، ثم أسلم المرتد بعد وقوع الرمية أو الضربة، ثم مات مسلماً لم يكن فيه عقل ولا قود من قبل أن وقع الجناية كانت وهي مباحة، ولم يحدث الجاني عليه شيئاً بعد الجناية غير الممنوعة فيضمن.

وكذلك أن يأمر الرجل الرجل فيختنه أو يشق جرحه أو يقطع عضواً له لدواء فيموت، فلا يضمن شيئاً، وكما يقام الحد على الرجل فيموت، فلا يضمن الحاكم شيئاً.

قال الشافعي: ولو قطع يذ مرتد فأسلم المرتد، ثم عدا عليه فجرحه جرحاً فمات من الجرحين لم يكن فيه قود إلا أن تشاء ورثته إبطال حقهم من الذية وطلب القود من الجرح الذي كان بعد إسلامه، فيكون لهم، وكان عليه إن أرادوا الأرض نصف الذية في ماله إذا كان الجرح عمداً وبطلنا النصف؛ لأنه كان وهو مرتد فجعلنا الموت من جنابة غير ممنوعة وجناية ممنوعة فضمنناه النصف.

قال الشافعي: وهكذا لو كان الجاني عليه بعد الإسلام غير الجاني عليه قبله ضمنه نصف دية.

قال الشافعي: ولو جنى رجل على نصراني فقطع يده عمداً، ثم أسلم النصراني، ثم مات بعد إسلامه لم يكن عليه قود؛ لأن الجناية كانت وهو ممن لا قود له وكانت عليه دية مسلم تامة حالة في ماله، وإن كانت جنايته خطأ كانت على عاقلته في ثلاث سنين دية مسلم تامة.

قال الشافعي: فإن قيل: فلم فرقت بين هذا وبين المرتد ينجى عليه مرتد، ثم أسلم، ثم يموت؟

فقلت: الموت كان من الجناية الأولى لم يحدث الجاني بعدها شيئاً فيغرم به، ولم تقل في هذا الموت من الجناية الأولى فتغرمه دية نصراني قيل له: إن جنايته على المرتد كانت غير ممنوعة بحال؛ فكانت كما وصفت من حد لزم فاقبم عليه فمات أو رجل أمر طبيياً فداواه بمديد فمات، فلا شيء عليه؛ لأنه كان غير ممنوع بكل حال من أن يجني عليه فخالف النصراني ولما كانت الجناية على النصراني محرمة ممنوعة بالذمة ودار الإسلام وحكم بالقود من مثله وترك القود من المسلم ويلزمه بها عقل معلوم لم يجز في

قال الشافعي: ولو كان قتله الرجل قبل يرتد الجاني خطأ كان على عاقلته من المسلم؛ فإن جرحه مسلماً، ثم ارتد الجاني فمات المجني عليه بعد ردة الجاني ضمن العاقلة نصف الذية، ولم تضمن الزيادة التي كانت بالموت بعد ردة الجاني؛ فكان ما بقي من الذية في ماله.

وكذلك لو كانت جنايته موضحة ضمن العاقلة نصف عشر الذية وضمن المرتد ما بقي من الذية في ماله.

وكذلك لو كانت جنايته الذية فأكثر، ثم ارتد فمات المجني عليه ضمن العاقلة الذية كلها؛ لأنها كانت ضمنها والجاني مسلم، ولم يزد الموت بعد ردة صاحبها عليها شيئاً إنما يغرم بالموت ما كان يغرم بالحياة أو أقل.

قال الشافعي: ولو جنى وهو مسلم فقطع يداً، ثم ارتد، ثم أسلم، ثم مات المجني عليه ضمن العاقلة نصف الذية، ولم يضمنوا الموت؛ لأن الجاني ارتد فسقط عنهم أن يعقلوا عنه كما لو كان مرتد فجنى لم يعقلوا عنه ما جنى.

فأما ما تولد من جنايته وهو مرتد، ففي ماله.

قال الشافعي: وفيها قول آخر: أن يعقلوا عنه؛ لأن الجناية والموت كان وهو مسلم.

قال الربيع: والقول الثاني أصحهما عندي.

قال الشافعي: وإذا جنى الرجل الذي قد عرف إسلامه جنابة فادعت عاقلته أنه جنى مرتد فعليهم البيّنة؛ فإن أقاموها سقط عنهم العقل، وكان في ماله، وإن لم يقيموها لزمهم العقل.

قال الشافعي: ولو كان حين رفع الجناية إلى الحاكم مرتد فمات، فقالت العاقلة: جنى وهو مرتد كان القول قولهم مع إيمانهم حتى تقوم البيّنة بأن الجناية كانت وهو مسلم، ولو جنى جنابة، ثم قام بيّنة أنه ارتد، ثم عاد إلى الإسلام، ولم يوقت وقتاً كان القول قول العاقلة إلا أن تقوم بيّنة أنه جنى وهو مسلم.

وإذا ارتد الرجل عن الإسلام، ثم رمى بسهم فأصاب به رجلاً خطأ، ولم يقع به السهم حتى رجع المرتد إلى الإسلام لم تعقل العاقلة عنه شيئاً وكانت الجناية عليه في ماله؛ لأن خروج الرمية كان وهو ممن لا يعقل عنه، وإنما يقضى بالجناية على العاقلة إذا كان خرجها وموقعها والرجل يعقل.

٤٧- ردة المجني عليه وتحول حاله

قال الشافعي: وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فرماه رجلاً، ولم تقع الرمية به حتى أسلم فمات منها أو جرحه بالرمية، فلا قصاص على الرامي؛ لأن الرمية كانت وهو ممن لا عقل ولا قود وعليه الذية في ماله حالة إن مات وأرشد الجرح إن لم يموت حالاً؛

حرّ أو أقلّ إذا كانت جنايتين.

قال الشافعي: ولو جنى عليه واحد قبل الحرية فقطع يده وثان بعد الحرية فقطع رجله وثالث بعد الحرية فقطع رجله كان على الجاني الأول ثلث دية حرّاً؛ لأنّي أضمت دية حرّاً، ولو كان من جنّي عليه عبداً، ثمّ اعتق فمات وهو قاتل مع اثنين فعليه ثلث الدية وفيما لسيده من الدية قولان: أحدهما أنّ له عليه الأقلّ من نصف قيمته عبداً أو ثلث الدية لا أجعل له أكثر من نصف قيمته عبداً، ولو كانت لا تبلغ بعيراً من قبل أنّه لم يكن في ملكه جناية غيرها ولا أجاوز به ثلث دية حرّاً لو كانت نصف قيمته عبداً تبلغ مائة بعير من أجل أنّها قد تنقص بالموت، وأنّ حظّ الجاني عليه عبداً من دية ثلثها، والقول الثاني أنّ لسيده الأقلّ من ثلث قيمته عبداً أو ثلث دية حرّاً؛ لأنّه مات من جناية ثلاثة.

وإنما قلت ثلث دية حرّاً على قاطع يده؛ لأنّ الدية صارت دية حرّاً، وكان الجانون ثلاثة على كلّ واحد ثلث دية، ولا يختلف، ولو كان مات مملوكاً كان الجواب فيها مخالفاً.

قال الشافعي: وهكذا لو جنى عليه أربعة أو عشرة أو أكثر جعلت على الجاني عليه عبداً إذا مات حرّاً حصّته من دية حرّ ولسيده الأقلّ ممّا لزم الجاني عليه عبداً من الدية أو أرض جرحه عبداً إذا مات كان جرحه جرحاً فيه حكومة بعير وهو عبء ولزومه عشر من الإبل أو أكثر بالحرية والموت من الجرح، ومن جرح غيره، فلا يأخذ سيده إلا البعير الذي لزم بالجرح وهو عبده.

قال: ولو جرحه اثنان أو أكثر عبداً، ومن بقي حرّاً كان هكذا.

قال الشافعي: ولو قطع رجل يده، ثمّ اعتقه سيده، ثمّ ارتدّ العبد المقلوع عن الإسلام، ثمّ مات ضمن الجاني عليه نصف قيمته عبداً إلا أن يجاوز نصف قيمته عبداً دية حرّاً مسلماً فیرد إلى دية حرّ مسلم ويعطى ذلك كله سيده.

قال الشافعي: وإنما أعطيت ذلك سيده؛ لأنّ أرض الجناية كانت لسيده تامّة وهو مملوك مسلم منسوع بالإسلام، فلمّا عتق كانت زيادة لو كانت على الأرض لورثة الميت لو كان الموت يوم كان مسلماً لم يكن له إلا دية حرّاً فكانت دية حرّ تنقص من أرض اليد مملوكاً نقص سيده، فلمّا مات مرتدّاً أبطل حقه في الموت بالردة، فلم يجز إلا أن تبطل الجناية الثانية بالردة ولا تجاوز بها دية حرّ وهو لو مات مسلماً لم يكن له أكثر منه.

٤٩- جماع القصاص فيما دون النفس

قال الشافعي رحمه الله: ذكر الله ما فرض على أهل التوراة، فقال عز وجل: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾

الجاني إلا أن يضمن الجناية، وما تسبّب منها وكانت في أكثر من معنى الرجل يعزّر في غير حدّ فيموت فيضمن الحاكم دية ويموت بأن يضرب في الخمر ثمانين فيغرم الحاكم دية في يست المال أو على عاقلته.

٤٨- تحوّل حال المجني عليه بالعق والجاني

يعتق بعد رق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى الرجل على العبد جناية عمداً، ثمّ اعتق العبد بعد الجناية، ثمّ مات، فلا قود على الجاني إذا كان حرّاً مسلماً أو ذميّاً أو مستامناً، وعلى القاتل دية حرّ حالة في ماله دون عاقلته.

قال الشافعي: فإن كانت الجناية قطع يده فمات منها غرم القاطع دية العبد تامّاً؛ فكان لسيده العبد منها نصف قيمة العبد يوم جنى عليه بالغّة ما بلغت والبقية من الدية لورثة العبد الأحرار؛ لأنّ العبد اعتق قبل الموت.

قال الشافعي: وهكذا لو كانت موضحة أو غيرها جعلت له ما ملك بالجناية وهو مملوك، ولم أجعل له ما ملك بالجناية بالموت وهو خارج من ملكه.

قال الشافعي: ولو كانت الجناية فقة عيني العبد أو أحدهما وكانت قيمة العبد مائتين من الإبل أو ألفي دينار تسوي مائتين من الإبل لم يكن فيه إلا دية حرّاً؛ لأنّ الجناية تمّ بموته منها إذا مات حرّاً لا مملوكاً وكانت الدية كلها لسيده دون ورثته؛ لأنّ السيّد ملك الدية كلها أو أكثر منها بالجناية دون الموت إلا أنّ الأكثر سقط بموت العبد المجني عليه حرّاً.

قال الشافعي: وإنما ضمنّت الجاني دية حرّاً؛ لأنّ العبد كان ممنوعاً بكلّ حال من أن يجني عليه فضمت ما حدث في الجناية المنوعة كما وصفت في الباب قبله.

قال الشافعي: ولو جنى رجل على عبد فقطع يده وقيمة العبد مائة من الإبل، ثمّ عتق فجنى عليه وهو حرّ أو غيره فقطع رجله، ثمّ مات من الجنائين ضمنا معاً إن كانا اثنين دية حرّ.

وكذلك إن كان الجاني واحداً ضمن دية حرّ فنصف قيمة العبد منها لسيده الذي اعتقه، وما بقي لورثة المقتول المعتق ما كانت نصف قيمته مملوكاً ما بينه وبين نصف دية حرّ أو أقلّ؛ فإن زادت على نصف دية حرّ لم يجز - والله أعلم - إلا أن يرد إلى نصف دية حرّ من قبل أنّا لو أعطيناه أكثر من نصف دية حرّاً أبطلنا الجناية الثانية على العبد بعد أن صار حرّاً أو بعضها وهو إنّما مات منها معاً، فلا يجوز أن يكون للسيّد منها إلا نصف دية

إلى قوله ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾.

وروي في حديث عن عمر أنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي الْقَوْدَ مِنْ نَفْسِهِ وَأَبَا بَكْرٍ يُعْطِي الْقَوْدَ مِنْ نَفْسِهِ وَأَنَا أُعْطِي الْقَوْدَ مِنْ نَفْسِي.

قال الشافعي: ولم أعلم مخالفاً في أن القصاص في هذه الأمة كما حكم الله عز وجل أنه حكم به بين أهل التوراة، ولم أعلم مخالفاً في أن القصاص بين الحرين المسلمين في النفس، وما دونها من الجراح التي يستطاع فيها القصاص بلا تلفٍ يخاف على المستفاد منه من موضع القود.

قال: والقصاص مما دون النفس شيان: جرح يشق بجرح وطرف يقطع بطرف.

قال الشافعي: فإذا شق رجل رجلاً موضحة أخذت ما بين قرني المشجوج والمشجوج - أوسع ما بين قرنين من الشاج؛ فكانت أخذت ما بين أذني الشاج، فيكون بقياس طولها أخذ للمشجوج ما بين منابت شعر الرأس إلى متهى الأذنين والرأس عضو كله، ولا يخرج عن منابت الشعر شيئاً؛ لأنه عضو واحد لا يخرج القود إلى غيره.

قال الشافعي: وكذلك كل عضو يؤخذ بطول السير فيه، ولا يخرج إلى غيره.

قال: وإن كان الشاج أوسع ما بين قرنين من المشجوج، وقد أخذت الشجة قرني المشجوج خير المشجوج بين أن يوضع له السكين من قبل أي قرنيه شاء، ثم يشق له ما بين قرنيه حتى ينتهي إلى قدر طولها بالغا ذلك ما بين قرنيه ما بلغ نصفها أو ثلثها أو أكثر أو أقل لا يزد على طول شجته.

قال الشافعي: وإن شق رجل رجلاً موضحة أخذت ما بين متهى منابت رأس المشجوج من قبل وجهه إلى متهى منابت رأسه من فقه وهي نصف ذلك من الشاج أخذ له نصف رأسه وخير المشجوج فبدئ له إن شاء من قبل وجهه، وإن شاء فمن قبل فقه، وإن كان الشاج أصغر رأساً من المشجوج أخذ له ما بين وجهه إلى فقه وأخذ له بفضل أرض الشجة، وكان كرجل شق اثنين فأخذ أحدهما القصاص والآخر الأرض حين لم يجد موضعاً للقصاص، وإن سأل المشجوج أن يعاد له الشق في رأسه حتى يستوظف له طول شجته لم يكن له؛ لأننا قد استوظفنا له طول العضو الذي شق منه وجهة واحدة، فلا يفرقها على الشاج في موضعين، ولا يزيلها عن موضع نظيرها، وهذا هكذا في الوجه، ولا يدخل الرأس مع الوجه، ولا يدخل العضد ولا الكف مع الذراع ويستوظف الذراع حتى يستوفى للمجروح قدر جرحه منها؛ فإن فضل له فضل أخذ له أرض الجنائية، وهكذا الساق لا

يدخل معها قدم ولا فخذ؛ لأن كل عضو منه غير الآخر.

قال الشافعي: وإن برأ جرح المجني عليه أولاً غير حسن البرء أو غير ملتئم الجلد وبرأ المستفاد منه حسناً ملتئماً، فلا شيء للمجني عليه إذا أخذ له القصاص غير القصاص.

قال: وإن شجه شجة متشعبة شق مثلها كما لو شجه شجة مستوية شق مثلها.

قال الشافعي: ولكل قصاص غاية بما وصفت، وإن شق رجل رجلاً موضحة بقياسها أن يشق ما بين الجلد والعظم؛ فإن هشم العظم أو كسرت حتى يتقل أو أدمته فسأل المشجوج أن يقص له لم يقص له من هاشمة ولا منقلة ولا مامومة؛ لأنه لا يقدر على أن يؤتى بالقطع منه بكسر العظم ولا هشمة كما يؤتى بالشق في جلد لحم.

قال الشافعي: وكذلك لا يقاد من كسر أصبع، ولا يد ولا رجل لما دونه من جلد ولحم، وأنه لا يقدر على أن يؤتى بالكسر كالكسر بحال، وأن المستفاد منه ينال من لحمه وجلده خلاف ما ينال من لحم المجني عليه وجلده.

وكذلك لا قصاص ممن تنف شعراً من لحية ولا رأس ولا حاجب، وإن لم ينبت، وإن قطع من هذا شيئاً بجلده قيل لأهل العلم بالقصاص: إن كنتم تقدررون على أن تقطعوا له مثله بجلده فاقطعوه وإلا، فلا قصاص فيه وفيه الأرش.

قال الشافعي: وإذا شق رجل رجلاً موضحة وهاشمة أو مامومة فسأل المشجوج القصاص من الموضحة وأرش ما بين الموضحة والهاشمة إن كان شجها أو المنقلة أو المامومة إن كان شجها فذلك له؛ لأنه شجه موضحة أو أكثر.

قال الشافعي: وإذا شق رجل رجلاً ما دون موضحة، فلا قصاص فيه من قبل أنها ليست بمحدودة لو أخذ بها بعمق شجة المشجوج وكانت توضح من الشاج لاختلاف غلظ اللحم والجلد أو رقتهما من الشاج والمشجوج مرة مثل نصف عمق الرأس من الشاج أقل أو أكثر، وقد أخذت من الآخر قريباً من موضحة وعليه في ذلك الأرش، وإذا أصاب الرجل الرجل بجرح دون النفس فيه قود أو قطع له طرفاً فسواء بأي شيء أصابه من حديد أو حجر وقطع بيده وغيره، ولو لوى أذنه حتى يقطعها أو جيلها بيده حتى يقطعها أو لطم عينه، ففقاها أو وزعه فيها بعود، ففقاها أو ضربه بمجر خفيف أو عصاً خفيفة فأوضحه فعليه في هذا كله القصاص، ولا يشبه هذا النفس.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً لطم عين رجل فذهب بصرها لطمت عين الجاني؛ فإن ذهب بصرها وإلا دعي له أهل العلم بما يذهب البصر فعالجوه بأخف ما عليه في ذهاب البصر حتى يذهب

بصره.

قال: ولو لطم رجل عين رجل فأذهب بصرها أو ابصت أو ذهب بصرها وندرت حتى كانت أخرج من عينه قيل لأهل العلم: إن استطعتم أن تنهبوا بصر عين الجاني وتبيض أو تنهبوا بصرها وتصير خارجة كعين هذا فافعلوا وإلا فابلغوا ذهاب البصر، وما استطعتم من هذا، ولا يجعل عليه للشين شيء؛ لأنه قد استوفى بذهاب البصر كل ما في العين مما يستطيع.

قال الشافعي: وهكذا لو قطع يده أو أصبعاً فشان موضع القطع أو قبض بعد البرء أقيد منه، ولم يكن له فيما قبض شيء، وهكذا لو كان هذا في أذن أو غيرها.

قال الشافعي: ولو ضرب رجل رجلاً ضربة واحدة فأخذت فترا من رأسه فأوضح طرفاها، ولم يوضح ما بينهما، ولكنه شق اللحم أو الجلد أو أوضح وسطها، ولم يوضح طرفها أقيد مما أوضح بقدرة وجعلت له الحكومة فيما لم يوضح، والله أعلم.

٥٠ - تفريع القصاص فيما دون النفس من

الأطراف

قال الشافعي رحمه الله: القصاص وجهان: طرف يقطع وجرح يبسط ولا قصاص في طرف من الأطراف يقطع من مفصل؛ لأنه لا يقدر على القطع من غير المفصل حتى يكون قطع كقطع بلا تلف يفي به القاطع إلى غير موضعه.

قال الشافعي: وكل نفس قتلها بنفس، لو كانت قاتلتها أقصصت بينهما ما دون النفس.

قال الشافعي: وأقص للرجل من المرأة والمرأة من الرجل بلا فضل مال بينهما، والعبيد بعضهم من بعض، وإن تفاوتت أثمانهم، ولو أن عبداً أو حرّاً أو كافراً جرح مسلماً أقصصت الجروح منه إن شاء؛ لأنني أقتله لو قتله، ولو كان الحر المسلم قتل كافراً أو جرحه أو عبداً أو جرحه لم أقصه منه.

قال الشافعي: والقصاص من الأطراف باسم لا بقياس من الأطراف فقطع اليد باليد والرجل بالرجل والأذن بالأذن والأنف بالأنف وتنفق العين بالعين وتقلع السن بالسن؛ لأنها أطراف، وسواء في ذلك كله كان القاطع أفضل طرفاً من المقطوع أو المقطوع أفضل طرفاً من القاطع؛ لأنها إفاتة شيء كإفاتة النفس التي تساوي النفس بالحياة والاسم وهذه تستوي بالأسماء والعدد لا بقياس بينهما ولا بفضل لبعضها على بعض.

وإذا قطع الرجل أنف رجل أو أذنه أو قلعه سنه فإبانه، ثم

إن المقطوع ذلك منه ألصقه بدمه أو خاط الأنف أو الأذن أو ربط السن بذهب أو غيره فثبت وسأل القود فله ذلك؛ لأنه وجب له القصاص بدياته.

قال الشافعي: وإن لم يثبت المحي عليه، أو أراد إثباته، فلم يثبت وأقص من الجاني عليه فائتبه فثبت لم يكن على الجاني أكثر من أن يبان منه مرة، وإن سأل المحي عليه الولي أن يقطعه من الجاني ثانية لم يقطعه الولي للقود؛ لأنه قد أتى بالقود مرة إلا أن يقطعه؛ لأنه الصق به ميتة.

قال الشافعي: وإن شق شيئاً من هذا فألصقه بدمه لم أكره ذلك له ويشق من الشاق، وإن قدر على أن يأتي بمثله ويقول: يلصقه؛ فإن لصق من الشاج، ولم يلصق من المشجوج أو من المشجوج، ولم يلصق من الشاج، فلا تباعة لواحد منهما على صاحبه.

قال الشافعي: والوجه الثاني من القصاص الجراح بالشق، فإذا كان الشق فهو كالجراح يؤخذ بالطول لا باستيطان طرفه.

فإن قطع رجل من رجل طرفاً فيه شيء ميت بشلل أو غيره أو شيء مقطوع كان قطع يده وفيها أصبعان شلاً، وإن لم تقطع يد الجاني بها وفيها أصبعان شلاوان، ولو رضي ذلك القاطع، وإن سأل المقتصر له أن يقطع له أصابع القاطع الثلاث ويؤخذ له حكومة الكف والأصبعين الباقيتين كان ذلك له.

قال الشافعي: ولو كان القاطع هو أشل الأصبعين والمقطوع تام اليد خير المقتصر له بين أن يقطع يده بيده ولا شيء له غير ذلك أو تقطع له أصابعه الثلاث ويأخذ أرش أصبعين، وإنما لم يجعل له إذا قطع كفه غير ذلك؛ لأنه قد كان بقي جمال الأصبعين الشلاوين وسلبهما موضعهما.

قال الشافعي: ولو كان القاطع مقطوع الأصبعين قطعت كفه وأخذت للمقطوعة يده أرش أصبعين تامين.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً أقطع أصابع اليد إلا أصبعاً واحدة قطع إصبع رجل أقيد منه، ولو قطع كف رجل كان له القود في الكف وأرش أربعة أصابع.

ولو كان المحي عليه أقطع أصابع الكف إلا أصبعاً فقطع يده رجل صحيح اليد فسأل القود أقص منه من الأصبع وأعطي حكومة في الكف، ولو كان أقطع أصبع واحدة فقطعت كفه أقص من أربع أصابع وأخذت له حكومة في كفه.

قال الشافعي: ولا أبلغ بحكومة كفه دية أصبع؛ لأنها تبع في الأصابع كلها وكلها مستوية، فلا يكون أرشها كأرش واحدة منها.

قال الشافعي: وإذا كانت لرجل خمس أصابع في يده فقطع

مفصل الكعب أو مفصل الركبة.

فإن قطعها من مفصل الورك سألت أهل العلم بالقطع هل يقدرون على أن يأتوا بقطعها من مفصل الورك بلا أن يكون جاتفة؟ فإن قالوا نعم أقصصت منه، وهكذا إن نزع يده بكفه أقدته منه إن قدروا على نزع الكف بلا أن يجفه؛ فإن قطع يده من فوق المفصل أو رجله أو أصبعاً من أصابعه فسأل المقتوعة يده القود قيل له: إن سألت من الموضع الذي قطعك منه، فلا قود؛ لأنه ليس من مفصل، وذلك أن ذلك لا يقطع إلا بضربة جامعة يرفع بها الضارب يده.

وإذا فعل ذلك لم يكن على إحاطة من أن يقع موقع ضربه لك، ولو قلت ينخفض حتى يرجع إلي في أقل من حقي قيل قد لا تقطع الضرية في مرة ولا مراراً لأن العظم ينكسر فيصير إلى أكثر مما نالك به أو يجزأ والجزأ إنما يكون في جلد اللحم.

ولو حز في العظم كان عذاباً غير مقارب لما أصابك به وزيادة انكسار العظم كما وصفت، ويقال له إن سألت أن تقطع يده لك من المفصل أو رجله وتعطى حكومة بقدر ما زاد على اليد والرجل فعلنا.

فإن قيل: فانت تضع له السكين في غير موضعه الذي وضعها به.

قلت: نعم هي أيسر على المقتص منه من الموضع الذي وضعها به من المقتص له، وفي غير موضع تلف، ولم أتلّف بها إلا ما أتلّف الجاني عليه بمثله وأكثر منه.

وهكذا في الرجل والأصبع إذا قطعها من فوق الأمانة؛ فإن قطع أصبعاً من دون الأمانة، فلا قود مجال وفيها حساب ما ذهب من الأمانة، وإن قطع يداً من نصف الكف أو رجلاً، كذلك فقطع معها الأصابع؛ فإن سألت القصاص من الأصابع أقصصت به، وإن سألت من العظم الذي أصاب فوق الأصابع لم أعطه كما وصفت قبل هذا.

قال الشافعي: وإن شق الكف حتى يتهيأ إلى المفصل فسأل القصاص سألنا أهل العلم؛ فإن قالوا نقدر على شقها، كذلك أقصصناه وجعلنا ذلك كشق في رأسه وغيره.

وكذلك إن شقها حتى المفصل، ثم قطعها من المفصل فبقي بعضها وقطع بعضها شق قوداً إن قدر وقطع من حيث قطع.

وإن قطع له أصبعاً فانتكلت الكف حتى سقطت كلها فسأل القصاص قيل إن القصاص أن يقطع من حيث قطع أو أقل منه فأمّا أكثر، فلا؛ فإن شئت أقدناك من الأصبع وأعطيناك أرض الكف يرفع منها عشر من الإبل وهي حصّة الأصبع وإلا فلك دية الكف.

تلك اليد رجل له ست أصابع فسأل المقتوعة يده القود، لم يكن ذلك له لزيادة أصبع القاطع على أصبع المقتوع.

قال الشافعي: ولو كان الذي له ستة أصابع هو المقتوع، والذي له الخمس هو القاطع أقصص له منه وأخذت له في الأصبع الزائدة حكومة لا أبلغ بها دية أصبع؛ لأنها زيادة في الخلق.

قال الشافعي: ولو أن رجلاً له خمس أصابع أربعة منها إبهام ومبعدة، ووسطى وألتي تليها وكانت خنصره عدماً وكانت له أصبع زائدة في غير موضع الخنصر فقطع رجل تام اليد يده فسأل القود لم يقد منه؛ لأن عدد أصابعهما، وإن كان واحداً، فإن للمقتوعة يده أصبعاً زائدة وهو عدم أصبعاً من نفس كمال الخلق هو القاطع وسأل المقتوعة يده القود كان له القود؛ لأن الذي يؤخذ له أقل من الذي أخذ منه، وإن سأل الأرض مع القود لم يكن له؛ لأنه قد أخذ له عدد، وإن كان فيه أقل مما أخذ منه.

ولو أن رجلاً مقطوع أمانة أصبع وأنامل أصابع قطع يده رجل تام الأصابع فسأل المقتوعة يده القود مع الأرض أو الأرض كان ذلك له ونقص الأمانة والأنامل كنقص الأصبع والأصابع، وإن كان المقتوع الأمانة والأنامل هو المقتوعة يده وسأل القود لم يكن ذلك له لنقص أصابعه عن أصابع القاطع، ولو لم يكن واحد منهما مقطوع أمانة ولا الأنامل، ولكن كان أسود أظفار الأصابع ومستحشفها أو كان بيده قرح جذام أو قرح أكله أو غيره إلا أنه لم يذهب من الأطراف شيء، ولم يشلل كان بينهما القصاص في كل شيء ما لم يكن الطرف مقطوعاً أو أشل ميتاً فأمّا العيب سواء إذا كانت الأطراف حية غير مقطوعة، فلا يمنع القصاص، ولا ينقص العقل.

قال الشافعي رحمه الله: وهكذا الفتح في الأصابع وضعف خلقتها أو أصولها وتكرشها وقصرها وطولها واضطرابها، وكل عيب منها مما ليس بموت بها ولا قطع، فلا فضل في بعضها على بعض في الدية والقود إذا كانت نسبتها كنسبة أيدي الناس.

فإذا ضرب الحر المسلم يد الحر المسلم فقطعها من الكوع فطلب المضروبة يده القصاص أحببت أن لا أقصص منه حتى تبرأ جراحة؛ لأنها لعلمها أن تكون نفسها.

فإن سأل ذلك قبل البرء أعطيته ذلك، ولم أقصص منه بضربة ودعوت له من يحذق القطع فأمرته أن يقطعها له بأيسر ما يكون به القطع، ثم تحسم يد المقتوع إن شاء، وهكذا إن قطعها من المرفق أو الكتف لا يختلف، وهكذا إن قطع له أصبعاً أو أمانة أصبع لا يختلف ذلك.

قال الشافعي: ولا أقيّد معنى من يسرى ولا خنصرراً من غير خنصر يدها أو رجلها، وهكذا في هذا أن يقطع رجله من

ذلك إن قدر عليه.

قال الشافعي رحمه الله: وأقيد من ذكر الذي يتشتر بذكر الذي لا يتشتر ما لم يكن بذكر المقطوع ذكره نقص من شلل يوبسه، ولا يكون ينقبض، ولا ينسط أو يكون الذكور مكسوراً إن كان كسر الذكر يمنعه من الانتشار، فإذا كان ذلك لم يقدر به ذكر صحيح.

وإذا قطع الرجل أنف الرجل من المارن قطع أنه من المارن وسواء كان أنف القاطع أكبر أو أصغر من أنف المقطوع؛ لأنه طرف، وإن قطعه من دون المارن قدر ما ذهب من أنف المقطوع، ثم أخذ له من أنف القاطع بقدره من الكل إن كان قدر مارن المقطوع قطع قدر نصف مارنه، ولا يقدر بالشبر كما وصفت في الأطراف الذكر وغيره، وإن قطع من أحد شقي الأنف قطع من إحدى شقيه كما وصفت، وإن قطع رجل أنف رجل من العظم، فلا قود في العظم، وإن أراد قطعنا له المارن وأعطيناه زيادة حكومته فيما قطع من العظم.

قال الشافعي: ويقطع أنف الصحيح بأنفس الأجذم، وإن ظهر بآفته قرح الجذام ما لم يسقط أنه أو شيء منه.

وكذلك يده ييدو، وإن ظهر فيها قرح الجذام ما لم تسقط أصابعها أو بعضها.

وتقطع الأذن بالأذن وأذن الصحيح بأذن الأصم لا فضل بينهما على الآخر؛ لأنهما طرفان ليس فيهما سمع، وإن قطع بعض الأذن قطعت منه بعض أذنه كما وصفت إن قطع نصفاً أو ثلثاً قطع منه نصفاً أو ثلثاً وسواء كانت أذنه أكبر أو أصغر من أذن المقطوعة أذنه؛ لأنها طرف وتقطع الأذن الصحيحة التي لا تقب فيها بالأذن المثقوبة ثقباً لقرط وشنف وخربة ما لم تكن الخربة قد خرمتها؛ فإن كانت الخربة قد خرمتها لم تقطع بها الأذن.

وقيل للأجزم إن شئت قطعنا لك أذنه إلى موضع خربتك من قدر أذنه وأعطيناك فيما بقي العقل، وإن شئت فلك العقل، وإن كان إنما قطعها وهي خرمته؛ لأن ذلك زين عندهم كالنقب لا عيب فيه ولا جناية.

وإذا قلع رجل سن رجل قد ثغر قلعته سنه؛ فإن كان المقلوعة سنه لم يثغر، فلا قود حتى يثغر فيتام طرح أسنانه ونباتها، فإذا تام، ولم تنبت سنه سئل أهل العلم عن الأجل الذي إذا بلغه، ولم تنبت سنه لم تنبت فبلغه، فإذا بلغناه، ولم تنبت أقدناه منه، فإذا بلغناه، وقد نبت بعضها أو لم ينبت، فلا قود، وله من العقل بقدر ما قصر نباتها يقدر إن كانت ثنية بالثنية التي تليها؛ فإن كانت بلغت نصفها أخذ له بغيران ونصف، وإن بلغت ثلثها أخذ له ثلث عقل سن، وإن قلع رجل لرجل سناً زائدة أو قطع له

قال الشافعي: ولو قطع له أصبعاً كما وصفت فسأل القود منها، وقد ذهب كفه أو لم تنهب وسأل القود من ساعته أقدته؛ فإن ذهب كف الجني عليه جعلت على الجاني أربعة أخماس ديتها؛ لأنني رفعت الحسن للأصبع التي أقصصتها بها؛ فإن ذهب كف المستقام منه ونفسه لم أرفع عنه من أرض الجني عليه شيئاً؛ لأن الجاني ضامن ما جنى وحدث منه والمستقام منه غير مضمون له ما حدث من القود؛ لأنه تلف بسبب الحق في القصاص.

قال الشافعي: وإن قطع رجل نصف كف رجل من المفصل فاتكلت حتى سقطت الكف كلها فسأل القود قبل لأهل العلم بالقود هل تقدر على قطع نصف كف من مفصل كفه لا تزيدون عليه؟ فإن قالوا نعم.

قلنا: اقطعوها من الشق الذي قطعها منه، ثم دعوها وأخذنا للجني عليه خمسة وعشرين بعيراً نصف أرض الكف مع قطع نصفها، وهكذا إن قطعها حتى تبقى معلقة بجلدة أقيد منه وتركت له معلقة بجلدة؛ فإن قال المستقام منه اقطعوها لم يمنع المتطبب قطعها على النظر له.

وإذا قطع رجل يذ رجل فآلقدناه منه، ثم مات المستقي منه قبل أن يبرأ من ذلك الجرح وشهد أنه مات من تلك الجراح وسأل ورثته القود أقدناه بالنفس؛ لأنه قاتل قاطع، ألا ترى أنه لو قطع يديه ورجليه فمات مكانه أو ذبحه خليناً بين الورثتين وبين أن يأتوا بمن يقطع يديه ورجليه وخليانهم وذبحه؛ لأن الذبح إتلاف حي.

قال: وإن قطع رجل ذكر رجل من أصله فسأل القود قطع له ذكره من أصله.

قال الشافعي: ويقاد من ذكر الرجل إذا قطع ذكر الصبي أو الشيخ الكبير الذي لا يأتي النساء أو ذكر الخصي ويقطع أنثى الفحل إذا قطع أنثى الخصي الذي لا عيب له؛ لأن كل ذلك طرف لصاحبه كامل ويقطع ذكر الأغلف بذكر المختن، وذكر المختن بذكر الأغلف.

فإن قطع رجل إحدى أنثيه ويقتى الأخرى وسأل القود سألنا أهل العلم؛ فإن قدروا على قطعها بلا ذهاب الأخرى أقيد منه، فإن قطعها بجلدها قطعت بجلدها، وإن سلها سلت منه.

وإن قطع رجل نصف ذكر رجل، ولذلك فشر ذكر القاطع فوجد أقل شبراً من نصف ذكر المقطوع أو ضعف ذكر المقطوع فسواء أقطع له نصف ذكره كان أقل شبراً من نصف ذكره أو أكثر إن كان يستطاع قطعه بلا تلف ولا شيء له غير ذلك، وهذا طرف ليس هذا كشق الجراح التي تؤخذ بشبر واحد؛ لأنها لا تقطع طرفاً، وإن قطع رجل أحد شقي ذكر رجل قطع منه مثل

موضوعةً في رأسه في موضع القود فذهبت الحديدُ موضعاً آخرَ فهو هدرٌ؛ لأنَّ المقتصرَ له لم يتعدَّ موضعَ القصاصِ، وإنَّ ذهابها في غيرِ موضعه بفعلِ المقتصرِ منه بنفسه.

قال الشافعي: ويعاد للمقتصر فيشقُّ في موضعِ القود أو يقطع في موضعه إن كان القود قطعاً حتى يأتِيَ على موضعِ القصاصِ، فإذا كان القصاصُ جراحاً أقص منه في مجلسٍ واحدٍ جرحٌ بعدَ جرحٍ.

قال الشافعي: ولو كان جرحها هو متفرقةً أو جرحها من نفرٍ بأعينهم.

وكذلك لو كان القصاصُ قطعاً أو جراحاً وقطعاً ليس فيه نفسٌ إلا أن يكونَ في القصاصِ منه شيءٌ إذا نُبِّلَ منه كثيرٌ خيفَ عليه التلَفُ فيؤخذُ منه ما لا يخافُ عليه ويجسُّ حتى يبرأ، ثم يؤخذُ منه الباقي؛ فإن مات قبل أن يؤخذَ ففعلَ الباقي في ماله.

قال الشافعي: وإن أصابَ جراحاً ونفساً من رجلٍ أقيدهُ منه في الجراحِ، الأوَّلُ فالأوَّلُ في مقام ما كانت، وإن كانت ثمةً يخوفُ به التلَفُ أخذت، ثم أقيدهُ؛ فإن مات قبلَ القودِ، فقد أتى على نفسه ولا حقَّ لورثةِ المستقَدِّ له في ماله؛ لأنَّه أتى على نفسه، ولو كانت الجراحُ لرجلٍ والنفسُ لآخرٍ بدئَ بالجراحِ فأقص منها كما وصفت من الجراحِ إذا كانت لا نفسَ معها يؤخذُ في مقام واحدٍ ما ليس فيه تلفٌ حاضرٌ ويجسُّ حتى يبرأ، ثم يؤخذُ الباقي إذا كان الباقي ليس فيه تلفٌ؛ فإن مات، فقد قيلَ يضمنُ أرضاً ما بقي من الجراحِ والنفسِ.

قال الشافعي: وإن لم يكن في الجراحِ تلفٌ أخذت كلها، ثم دفعَ إلى أوليائِ المقتولِ فقتلوه إن شاءوا.

قال: ولو دفعَ إلى أوليائِ المقتولِ فقتلوه ضمنَ الجراحِ في ماله، ولا يبطلُ عنه القتلُ جراحاً من يقتلُ له.

قال الشافعي: ولو كان جراحاً لا نفسَ فيها لرجلٍ فاقصَّ من جرحٍ منها فمات ضمنَ الجراحِ الميت ما بقي من أرضِ الجراحِ التي لم يقصَّ منه فيها، وإن اجتمعت على رجلٍ حدودٌ: حدٌ بكسرٍ في الزنا وحدٌ في القذفِ وحدٌ في سرقةٍ يقطعُ فيها، وقطعُ طريقٍ يقطعُ فيه أو يقتلُ ويقتلُ رجلٌ: بدئَ بحقَّ الأدميينَ فيما ليس فيه قتلٌ، ثم حقَّ الله تبارك وتعالى فيما لا نفسَ فيه، ثم كان القتلُ من ورائها محدَّ أولاً في القذفِ، ثم حبسٌ، فإذا برئَ حدٌ في الزنا، ثم حبسٌ حتى يبرأ، ثم قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلافٍ وكانت يده اليمنى للسرقةِ وقطعُ الطريقِ معاً، ورجله لقطعِ الطريقِ مع يده، ثم قتلٌ قوداً أو بردةً؛ فإن ماتَ في الحدِّ الأوَّلِ أو الذي بعده أو قتلَ محدَّ سقطت عنه الحدودُ التي لله عزَّ وجلَّ كلها.

أصبغاً زائدةً أو كانت له زعقةٌ تحت أذنه زائدةً فقطعها رجلٌ فسألَ القودَ، فلا قودَ وفيها حكومةٌ، وإن كان للقاطعِ في موضعٍ من هذا مثله، ففيه القودُ سناً كان أو غيرَ سنٍّ أو أصبغٌ أو زعقةٌ، وهكذا لو خلقت له أصبغٌ لها طرفان قطعَ أحدَ الطرفين، فلا قودَ وفيها حكومةٌ إلا أن يكونَ له أصبغٌ مثلها فيقادُ منه؛ وإن قطعَ رجلٌ أصبغَ رجلٍ ولها طرفان أو أتملةٌ ولها طرفان، ولم يخلق للقاطعِ تلكَ الخلقة فسألَ المقتولُ القودَ فهو له وزيادةٌ حكومةٌ إلا أن يكونَ طرفاها أشلاها فأذهبها متفتتها، فلا قودَ.

وإن كان للقاطعِ مثلها، وليست شلاءً أقيدهُ ولا حكومةً، ولو كانت لأصبغِ القاطعِ طرفان، وليسَ ذلكَ لأصبغِ المقتولِ، فلا قودَ؛ لأنَّ أصبغَ القاطعِ كانت أكبرَ من أصبغِ المقتولِ هـ.

٥١- أمر الحاكم بالقود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للحاكم أن يعرفَ موضعَ رجلٍ مأمونٍ على القودِ، وإذا أمره به أحضرَ عدلينَ عاقلينَ فأمرهما أن يتعاهدا حديدَهُ، ولا يستقيذُ إلا وحيدَهُ حديدٌ مسقى لثلاً يعذبُ المستقَدِّ منه وينبغي للحاكم أن يأمرَ المستقيذَ أن يختمَ على حديدِهِ لثلاً يمتثالَ فيسمُ فيقتلُ المستقَدِّ منه أو يؤمنه.

وكذلك لا ينبغي أن يكونَ بحديدِهِ علةٌ من ثلم ولا وهنٍ فيبطئُ في رأسٍ ولا وجهٍ حتى يكونَ عليه عذاباً، وينبغي له أن يأمرَ العدلينَ إذا أقادَ تحتَ شعرٍ في وجهٍ أو رأسٍ أن يأمرَ بحلاقِ الرأسِ أو موضعِ القودِ منه، ثم يأخذَ قياسَ شجَّةِ المستقَدِّ له ويقدرَ رأسَهُ، ثم يضعُ مقياسها في موضعه من رأسِ الشَّاجِ، ثم يعلمه بسواوٍ أو غيره، ثم يأخذُ المستقيذَ بشقٍّ ما شرطَ في العلامتين حتى يستوظفَ الشجَّةَ ويأخذانه بذلك في عرضها وعمقها وينظر؛ فإن كان شقاً واحداً أيسرَ عليه فعلٌ، وإن كان شقَّهُ شيئاً بعدَ شيءٍ أيسرَ عليه فعلٌ، وإن قيلَ شقُّه واحدةً أيسرَ عليه أجرى يده مرةً واحدةً، فإذا خيفت زيادته أمرَ أن يحرقها من الطرفِ الذي يأخذُ منه إلى موضعٍ لا يخافُ فعله، فإذا قاربَ متنهاها أبطأ بيده لثلاً يزيدُ شيئاً.

فإن أقادَ، وعلى المستقَدِّ منه شعرٌ، فقد أساءَ ولا شيءَ عليه، وإنما أعني بذلكَ شعرَ الرأسِ واللحيةِ فأما إن كان القودُ في جسدٍ، وكان شعرُ الجسدِ خفيفاً لا يحولُ دونَ النظرِ فأحبُّ إليَّ أن يحلقه، وإن لم يفعل، فلا بأسَ إن شاء الله تعالى، وإن كان كثيراً حلقةً.

قال الشافعي: ويؤمرُ بالمقتصرِ منه فيضبطُ لثلاً يضطربُ فتذهبُ الحديدُ حيث لا يريدُ المقتصرُ؛ فإن أغفلَ ضبطه أو ضبطه من لا يقوى منه على الاضطرابِ في يديه فاضطربَ والحديدُ

بحال، وإن قالوا ليس فيها من التلف إلا ما في يد الصحيح قطعها، ولم التفت إلى مشقة القطع على المستقاد منه ولا المستقاد له إذا كان يقدر على أن يؤتى بالقطع لا يزداد عليه.

قال الشافعي: ولو رضي الأشل أن يقطع لم التفت إلى رضاه، وكان رضاه وسخطه في ذلك سواء، وهذا هكذا في الأصابع والرجل وغيرهما مما يشل، وإذا قطع الأشل يد الصحيح فسأل الصحيح القود وأرشد فضل ما بين اليدين قيل إن شئت أقتصم لك، وإذا اخترت القصاص، فلا أرشد، وإن شئت فلك الأرض ولا قصاص.

وإنما يكون له أرشد وقصاص إذا كان القطع على أطرافه تعدد قطع بعضها وبقي بعض كان يقطع ثلاثة أصابع فوجد له أصبعين، ولا يبدل له ثلاثة فقطع أصبعين ونحوه في الثالثة الأرض، وإن كانت الثلاثة شلا فسأل أن يقطع ويأخذ له فضل ما بينهما لم يكن ذلك له وقطعت له إن شاء أو أخذ له الأرض.

قال الشافعي: ولا يصلب المقتصر منه في القتل ولا المقتول في الرّثا ولا الرّدة بحال لا يصلب أحد أحدا إلا قاطع الطريق الذي أخذ المال وقتل، فإنه يقتل، ثم يصلب ثلاثاً، ثم ينزل ويصلى عليهم كلهم إلا المرتد، فإنه لا يصلّى على كافر، وإن وجب على رجل قصاص في نفس اقتصر منه مريضاً، وفي الحرّ الشديد والبرد الشديد.

وكذلك كل ما وجب عليه يأتي على نفسه، وإذا كان الذي يجب عليه جراحاً لا يأتي على النفس لم يؤخذ ذلك منه مريضاً ولا في حرّ شديد وبرد شديد وجس حتى تذهب تلك الحال، ثم يؤخذ منه.

ولا يؤخذ من الحبل حتى تضع حملها في حال.

وإذا وجب عليه رجم بيّنة أخذ في الحرّ والبرد وأخذ وهو مريض، وإذا وجب عليه باعتراف لم يؤخذ مريضاً ولا في حرّ ولا برد؛ لأنه متى رجع قبل الرجم وبعدة تركه.

٥٢- زيادةُ الجناية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شجّ الرجل الرجل موضحةً عمدًا فتأكلت الموضحة حتى صارت منقلةً أو قطع أصبعه فتأكلت الكف حتى ذهب الكف فسأل القود قيل إن شئت أقدنك من الموضحة وأعطيناك ما بين المنقلة والموضحة من أرض.

فأما المنقلة، فلا قود فيها بحال.

وقيل: إن شئت أقدنك من الأصبع وأعطيناك أربعة أخماس اليد، وإن شئت فلك أرض اليد ولا قود لك في شيء؛ لأن

وإن كان قاتلاً لرجل فمات قبل يقتل قوداً كان عليه دية النفس.

وكذلك إن كان جرحاً لم يسقط أرشد الجرح؛ لأنه يملك بالجرح والنفس مال، ولا يملك بمقد القذف ولا حد السرقة مال بحال.

قال الشافعي: وإن قتل الإمام لولي الدم أو ردة، فقد أساء وتبطل عنه الحدود التي لله عز وجل؛ لأنه ميت ولا مال فيها.

قال الشافعي: وإنما حدته بالحدود كلها؛ لأنه ليس منها واحد إلا واجب عليه مأمور بأخذه، فلا يجوز - والله أعلم - أن أعطى مأموراً به مأمور به أعظم ولا أصغر منه وأنا أجد السبيل إلى أخذه كما تكون عليه الحقوق للادميين، فلا يجوز إلا أن تؤخذ منه كلها إذا قدر على أخذها.

وإذا كان المستقاد منه مريضاً ولا نفس عليه لم يقتصر منه فيما دون النفس حتى يبرأ، فإذا برئ اقتصر منه.

وكذلك كل حد وجب عليه لله عز وجل أو أوجه الله للادميين؛ فإن كانت على المريض نفس قتل مريضاً أو صحيحاً.

وإن كان جرح فمات المجرع من الجرح أقيده منه من الجرح والنفس معاً في مقام واحد؛ لأنني إنما أؤخره فيما دون النفس لئلا يتلف بالقود مع المرض، وإذا كنت أقيده بالقتل لم أؤخره بالمرض، وهكذا إذا كان القود في بلاد باردة وساعة باردة أو بلاد حارة وساعة حارة، فإذا كان ما دون النفس آخر حتى يذهب حد البرد وحد الحر ويقتصر منه في الحال التي ليست بحال تلف ولا شديدة المباشرة لما سواها من الأحوال، وكان حكم الحرّ والبرد حكم مرضه يقتصر منه في النفس، ولا يقتصر منه فيما دونها.

والمرأة والرجل في هذا سواء إلا أن تكون المرأة حاملاً، فلا يقتصر منها ولا تحدد حتى تضع حملها.

قال الشافعي: وإن كان القصاص في رجل في جميع أصابع كفه أو بعضها، فقال أقطعوا يدي ورضي بذلك المقتصر له قيل: لا يقطع إلا من حيث قطع ولا قبل في هذا اجتماعهما عليه؛ لأنه عدوان، وإذا قطع الرجل يد الرجل الشلاء، ويد القاطع صحيحة فراضياً بأن يقتصر من القاطع فيقطع يده الصحيحة لم أقطع يده الصحيحة برضاه ورضا صاحبه وجعلت عليه حكومة.

وإذا كانت يد المقتوع الأول صحيحة ويد القاطع هي الشلاء، ففي يد المقتوع الأرض لنقص يد القاطع عنها؛ فإن رضي المقتصر له بأن يقطع، ولم يرش ذلك القاطع سألت أهل العلم بالقطع؛ فإن قالوا: إن اليد الشلاء إذا قطعت كانت أقرب من التلف على من قطعت منه من يد الصحيح لو قطعت لم أقطعها

جعلت على الجراح نصف دية، ولم أجعل له في النفس قوداً، وإن كانت عمداً وجعلته شيئاً من جنابة الجاني وجناية المجني على نفسه أبطلت جنايته على نفسه وضمت الجاني جنايته عليه، وهكذا لو كان في طرفه؛ فإن كان الكف فتأكلت فسقطت أصابعها أو الكف كلها فالجاني ضامن لزيادتها في ماله إن كانت عمداً، وإن قطع المجني عليه الكف أو الأصابع لم يضمن الجاني مما قطع المجني عليه شيئاً إلا أن تقوم البيّنة بأن المقطوع كان ميتاً فيضمن أرشها؛ فإن لم تثبت البيّنة أنه كان ميتاً أو قالت: كان حيّاً، وكان خيراً له أن يقطع قطعه لم يضمنه الجاني.

وكذلك لو أصاب المجني عليه منه أكلة، وكان خيراً له أن يقطع الكف لئلا تمشي الأكلة في جسده قطعها، والأطراف حية لم يضمن الجاني شيئاً من قطع المجني عليه؛ فإن مات جعلت على الجاني نصف دية؛ لأن ظاهره أنه مات من جنابة الجاني وجناية المجني عليه على نفسه، وإذا داوى المجني عليه جراحه بسم فمات فعلى الجاني نصف أرش المجني عليه؛ لأنه مات من السم والجناية؛ فإن كان السم يوحى مكانه كما يوحى الذبح فالسم قاتل، وعلى الجاني أرش الجرح فقط، وإن كان السم ممّا يقتل، ولا يقتل فالجناية من السم والجراح وعليه نصف الدية، وإن كان داوى جرحه بشيء لا يعرف فالقول قول المجني عليه أنه شيء لا يضر مع يمينه وقول ورثته بعده والجاني ضامن لما حدث في الجناية.

ولو أن رجلاً جرح رجلاً جرحاً فخطأ المجروح عليه الجرح ليلتم؛ فإن كانت الخياطة في جلد حي فالجراح ضامن للجرح، وإن مات المجروح بعد الخياطة فعلى الجراح نصف الدية وأجعل الجناية من جرح الجاني وخياطة المجروح؛ لأن الخياطة ثقب في جلد حي، وإن كانت الخياطة في جلد ميت فالدية كلها على الجراح، ولا يعلم موت الجلد ولا اللحم إلا بإقرار الجاني أو بيّنة تقوم للمجني عليه من أهل العلم؛ لأن الظاهر أن ذلك حي حتى يعلم موته، ولو لم يزد المجروح على أن ربط الجرح رباطاً بلا خياطة ولا حم بينه بدمه أو بدواه لا يأكل اللحم الحي، وليس بسم فمات المجني عليه كان الجاني ضامناً لجميع النفس؛ لأن المجني عليه لم يحدث فيها جناية إنما أحدث فيها منفعة وغير ضرر.

قال الشافعي: ولو أن المجني عليه كوى الجرح كان كية إياه تكميداً بصوف أو ما أشبهه ممّا يقول أهل العلم: إن هذا ينفع، ولا يضر من بلغ هذا أو أكثر منه ضمن الجراح الجناية، وما زاد فيها، وإن كان بلغ كية أن أحرق معها صحيحاً أو قيل: قد كراها كياً ينفع مرة ويضر أخرى أو يدخل بداخله حال فهو جان على نفسه كما وصفت في الباب قبله يسقط نصف النفس بجنايته على نفسه ويلزم الجاني نصفها إن صارت الجناية نفساً.

الضارب لم يمين بقطع الكف، وإن كانت ذهبت بجنايته، وإنما يقطع له أو يشق له ما شق وقطع، وأرش هذا كله في مال الجاني حالاً دون عاقلته؛ لأنه كان بسبب جنايته، وإذا أنكر الشاق وقاطع الأصبع والكف أن يكون تأكلها من جنايته فالقول قول الجاني حتى يأتي المجني عليه بمن يشهد أن الشجة والكف لم تزل مريضة من جنابة الجاني لم تبرا حتى ذهبت، فإذا جاء بها قبلت بيّته وحكمت أن تأكلها من جنايته ما لم تبرا الجناية.

ولو أن البيّنة قالت برأت الجراحة وأجلبت، ثم انتقضت فذهبت الكف أو زادت الشجة، فقال الجاني: انتقضت أن المجني عليه نكأها أو أن غيره أحدث عليها جناية كان القول قول الجاني في أن تسقط الزيادة إلا أن تثبت البيّنة أنها انتقضت من غير أن ينكأها المجني عليه أو يحدث عليها غيره جناية من قبل أن البيّنة شهدت أن الجناية قد ذهبت، وإن قالوا انتقضت، وقد يكون منها، ومن غيرها يحدث عليها.

قال الربيع: قلت أنا وأبو يعقوب، وإذا قطعت البيّنة أنها انتقضت من جنايته الأولى كان على الجاني تأكلها حتى يأتي بالبيّنة أن ذلك الانتقاض من غير جنايته.

٥٣- دواء الجرح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جرح الرجل الرجل بشق لا يقطع طرفاً انبغى للوالي أن يقيس الجرح نفسه وللمجروح أن يدويه بما يرى أنه ينفعه بإذن الله تعالى، فإذا داواه بما يزعم أهل العلم بالدواء الذي يدوى به أنه لا يأكل اللحم الحي فتساكل الجرح فالجراح ضامن لأرش تأكله؛ لأنه بسبب جنايته.

ولو قال الجراح: داواه بما يأكل اللحم الحي وأنكر المجروح ذلك كان القول قول المجروح، وعلى الجراح البيّنة بما ادّعاء، ولو داواه بما يأكل اللحم لم يضمن الجاني إلا أرش الجرح الذي أصابه منه وجعلت الزيادة ممّا داواه.

٥٤- جنابة المجروح على نفسه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قطع من لحمه شيئاً؛ فإن كان قطع لحم ميتاً فذلك دواء والجراح ضامن بعد لما زادت الجراح، وإن كان قطع ميتاً وحيّاً لم يضمن الجراح إلا الجرح نفسه.

وإذا قلت: الجراح ضامن للزيادة في الجراح؛ فإن مات منها المجروح فعلى الجراح القود عمداً إلا أن تشاء ورثته الدية فتكون في ماله، وعلى عاقلته الدية إن كانت خطأ.

وإذا قلت ليس الجراح بضمن للزيادة فمات المجروح

٥٥- من يلي القصاص

قال الشافعي: وإذا قطع الرجل أو جرح فسأل أن يخلّى بينه وبين أن يقتص لنفسه لم يخلّ وذلك.

وكذلك لا يخلّى، وذلك وليّ له ولا عدو للمقتص منه، ولا يقتص إلا عالم بالقصاص عدلّ فيه ويكفي فيه الواحد؛ لأنّه لا يقتص الاثنان ويأمر الواحد من عينه، ولا يستعين بظنّين على المقتص منه مجال.

وعلى السلطان أن يرزق من يأخذ القصاص ويقيم الحدود في السرقة وغيرها من سهم النبي ﷺ من الخمس كما يرزق الحكام، ولا يكلف ذلك الناس؛ فإن لم يفعل الحاكم فأجر المقتص على المقتص منه؛ لأنّ عليه أن يعطي كلّ حقّ وجبّ عليه، ولا يكمل إعطاؤه إياه إلا بأن يسقط المونة عن أخذه كما يكون عليه أن يعطي أجر الكيال للحنطة والوزان للذنانير، وهكذا كلّ قصاص دون النفس يليه غير المقتص له، ووليّه.

وإذا قتل رجل رجلاً فسأل أوليائه أن يكرّ من القتال يضرب عنقه أمكن منه وينبغي للإمام أن يتحفّظ فيأمر من ينظر إلى سيفه؛ فإن كان صارماً وإلا أمره أن يأخذ سيفاً صارماً لئلا يعذبه، ثمّ يدعه وضربه؛ فإن ضربه ضربة فقتله، فقد أتى على القود، وإن ضربه على كتفيه أو في رأسه منعه العودة وأحلفه ما عمد ذلك؛ فإن لم يحلف على ذلك عاقبه، وإن حلف تركه ولا أرش فيها وأمر هو بضرب عنقه بأمر الولي وجبر الولي على ذلك إلا أن يعفو، وإن كان القاتل ضرب المقتول ضربات في عنقه تركه يضربه حتّى يبلغ عدد الضربات؛ فإن مات، وإلا يأمر غيره بقتله؛ وإذا أمر الإمام الرجل غير الظنّين على الاستقاد منه أن يقتله فضربه ضربات، فلم يقتله أعاد الضرب حتّى يأتي على نفسه.

وينبغي أن يأمر بسيفه أصرم من سيفه ويأمر رجلاً أضرب منه ليوحيه؛ فإن كان القاتل قطع يدي المقتول أو رجله أو شجّه أو أجافه، ثمّ قتله أو نال منه ما يشبه ذلك فسأل الولي أن يصنع ذلك به ولياً من يحسن تلك الجراح كلّها كما تولّى الجراح دون النفس؛ فإن مات، ولياً الولي ضرب عنقه لا يلي الولي إلا قتله وحية من ضرب عتق أو ذبح إن كان القاتل ذبحه أو خنقه أو ما أشبهه من الميتات الوحية.

فإذا بلغ من خنقه بقدر ما مات الأول، ولم يمّت منعاه الخنق وأمرناه بضرب عنقه، ولو كان القاتل ضرب وسط المقتول ضربة فأبانه خليتين وليّه وبين أن يضربه حيث ضربه؛ فإن أبانه وإلا أمرناه أن يضرب عنقه، ولو كان لم يينه إلا بضربات خليتين بينه وبين عدد ضربات؛ فإن لم يينه قتلناه بأيسر القتلتين ضربة تبيّن ما بقي منه أو ضربة عتق.

٥٦- خطأ المقتص

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أمر المقتص أن يقتص فوضع الحديدة في موضع القصاص، ثمّ جرّها جرّاً فزاد على قدر القصاص سئل أهل العلم؛ فإن قالوا: قد يخطأ بمثل هذا سئل؛ فإن قال أخطأت أحلف ولا قصاص عليه وعقل ذلك عنه عاقلته، وإن قالوا لا يخطأ بمثل هذا فللمستقاد منه القصاص بقدر الزيادة إلا أن يشاء منه الأرض فيأخذه من ماله.

وكذلك إن قالوا: قد يخطأ بمثله وقيل للمقتص أحلف لقد أخطأت به؛ فإن أقر أقص منه أو أخذ من ماله الأرض، وإن لم يقر ونكل قيل: للمجني عليه أحلف لقد عمد؛ فإن حلف فله القود، وإن نكل، فلا شيء له حتّى يحلف فيستقيد أو يأخذ المال.

وهكذا إذا وضع الحديدة في موضع غير موضع القود لا يختلف فيه الجواب فيما أمكن أن يكون خطأ، وما لم يمكن، وإذا وضع الحديدة في غير موضعها أعدته حتّى يضعها في موضعها حتّى يستقيد للمجني عليه الأول، ولا يتخذ إلا أميناً لخطئه وعمده، فإذا كان القصاص على يمين فخطأ المقتص فقطع يساراً أو كان على أصبع فخطأ فقطع غيرها؛ فإن كان يخطأ بمثل هذا درئ عنه الحد، وكان العقل على عاقلته.

قال الربيع: وفيه قول آخر: أن ذلك عليه في ماله ولا تحمله العاقلة؛ لأنّه عمد أن يقطع يده، ولكنّا درأنا عنه القود لظنه أنّها اليد التي وجب فيها القصاص فأما قطعه إياها فعمد.

قال الشافعي: وإذا كان لا يخطأ به اقتص منه، وإذا برأت جراحته التي أخطأ بها المقتص اقتص الأول.

ولو قال المقتص للمقتص منه: أخرج يسارك فقطعها وأقر أنّه عمد إخراج يساره، وقد علم أن القصاص على يمينه، وأنّ المقتص أمر بإخراج يمينه، فلا عقل ولا قود على المقتص، وإذا برئ اقتص منه لليمنى، وإن قال: أخرجتها له، ولم أعلم أنّه قال: أخرج يمينك ولا أنّ القصاص على اليمنى.

أو رأيت أنّي إذا أخرجتها فاقصص منها سقط القصاص عني أحلف على ذلك ولزمت دية يده المقتص ولا قود ولا عقوبة عليه، وإنما يسقط العقل والقود إذا أقر المقتص منه أنّه دلّسها وهو يعلم أنّ القود على غيرها، ولو كان المقتص منه في هذه الأحوال كلّها مغلوباً على عقله فخطأ المقتص؛ فإن كان ممّا يخطأ بمثله فعلى عاقلته، وإن كان ممّا لا يخطأ بمثله فعليه القود إلا إذا أفاق الذي نال ذلك منه وسواء إذا كان المقتص منه مغلوباً على عقله أذن له أو دلّس له أو لم يدلس؛ لأنّه لا أمر له في نفسه، وإذا أمر أبو الصبي أو سيّد المملوك الحتان بختنهما، ففعل فماتا، فلا عقل ولا قود ولا كفارة على الحتان، وإن ختنهما بغير

فيه منفعة فعليه الكفارة، وعلى عاقلته الذبّة، وإن كان الابن الكبير يعقل الامتناع، فلا عقل ولا قود ولا كفارة إلا أن يفعل به ما لا يجوز للابن أن يفعله بنفسه فتكون عليه الكفارة.

قال الشافعي: وإن جاءه بدابة، فقال له: شق ودجها أو شق بطنها أو عاجلها، ففعل فتلفت ضمن قيمتها إن لم تكن للأمير، ولا يضمن إن كانت للأمير شيئاً.

قال الشافعي: وإذا أمر الحاكم ولي الدم أن يقتصر من رجل في قتل فقطع يده أو يديه ورجليه وفقاً عنه وجرحه، ثم قتله أو لم يقتله عاقبه الحاكم ولا عقل ولا قود ولا كفارة؛ لأن النفس كلها كانت مباحة له، ولا ينبغي للإمام أن يمكنه من القصاص إلا بمحضته عدلان أو أكثر يمنعانه من أن يتعدى في القصاص، وإذا أمكنه أن يقتصر فيما دون النفس، فقد أخطأ الحاكم، وإن اقتصر، فقد مضى القصاص ولا شيء على المقتصر، وإن أمكنه أن يقتصر من يسرى يديه فقطع يديها أو أمكنه من أن يشجّه في رأسه موضحةً فشجّه منقلبةً أو شجّه في غير الموضع الذي شجّه فيه فادّعى الخطأ فما كان من ذلك مما يخطأ بمثله أحلف عليه وغرم أرشه، وإن مات منه ضمن دينه، وإن برئ منه غرم أرش ما نال منه، وكان عليه القصاص فيما نال من المجني عليه، ولم يطل قصاص المجني عليه بأن يتعدى في الانتصاص على الجاني، وإن كان ذلك لا يخطأ بمثله أو أقرّ فيما يخطأ بمثله أنه عمد فيها ما ليس له اقتصر منه مما فيه القصاص إلا أن يشاء الذي نال ذلك منه أن يأخذ منه العقل.

وإذا عدا الرجل على الرجل فقتله، ثم أقام عليه البيّنة أنه قتل ابنه وهو ولي ابنه لا وارث له غيره أو قطع يده اليمنى فأقام عليه البيّنة أنه قطع يده اليمنى، فلا عقل ولا قود عليه ويعزّر بأخذه حقه لنفسه.

٥٧- ما يكون به القصاص

قال الشافعي رحمه الله: وما قلت إني اقتصر به من القاتل إذا صنعه بالمقتول فلولاً للمقتول أن يفعلوا بالقاتل مثله، وذلك مثل أن يشدخ رأسه بصخرة فيحلى بين ولي المقتول وبين صخرة مثلها ويصير له القاتل حتى يضربه بها عدد ما ضربه القاتل إن كانت ضربة، فلا يزيد عليها، وإن كانت اثنتين فاثنتين.

وكذلك إن كان أكثر، فإذا بلغ ولي المقتول عدد الضرب الذي ناله القاتل من المقتول، فلم يمت خلى بينه وبين أن يضرب عقه بالسيف، ولم يترك وضربه بمثل ما ضربه به إن لم يكن له سيف، وذلك أن القصاص بغير السيف إنما يكون بمثل العدو، فإذا جاوز العدد كان تعدياً من جهة أنه ليس من سنة القتل، وإنما

أمر أبي الصبي أو أمر الحاكم ولا سيّد المملوك وماتا فعليه الكفارة، وعلى عاقلته دية الصبي وقيمة العبد، ولو كان حين أمره أن يختنهما أخطأ فقطع طرف الحشفة، وذلك مما يخطئ مثله بمثله، فلا قصاص وعليه من دية الصبي وقيمة العبد بحسب ما بقي ويضمن ذلك العاقلة.

ولو قطع الذكور من أصله، وذلك لا يخطأ بمثله حسن حتى يبلغ الصبي، فيكون له القود أو أخذ الذبّة أو يموت، فيكون لوارثه القصاص أو الذبّة تامة، ولو كانت بواحد منهما أكلت في طرف من أطرافه فأمره أبو الصبي وسيّد العبد بقطع الطرف، وليس مثلهما يثلّف فتلفت، فلا عقل ولا قود ولا كفارة، وإن أمره بقطع رأس الصبي فقطعه أو وسط الصبي فقطعه أو بقطع حلوقه فقطعه عوقب الأب على ذلك، وعلى القاطع القود إذا مات منه الصبي، وإذا أمره بذلك في مملوكه، ففعله فمات المملوك فعلى القاطع عتق رقبة ولا قود عليه.

قال الربيع: ليس على قاطع مملوك قيمة؛ لأن سيّده الذي أمره، وإذا أمره بذلك في دابة له، ففعله، فلا قيمة عليه؛ لأنه أنلفها بأمر مالكها.

قال الربيع: والعبد عندي في هذا مثل الدابة هو مال.

قال الشافعي: ولو جاء رجل بصبي ليس بآبائه ولا مملوكه، وليس له بولي إلى ختان أو طيب، فقال: اختن هذا أو بطل هذا الجرح له أو أقطع هذا الطرف له من قرحة به فتلف كان على عاقلته الطيب والختان دينه وعليه رقبة، ولا يرجع عاقلته على الأمر بشيء وهو كمن أمر رجلاً بقتل.

قال الشافعي: وكل قصاص وجب لصبي أو مغلوب على عقله فليس لأبي واحد منهما ولا وليه من كان أخذ القصاص ولا عفوه ويجبس الجاني حتى يبلغ الصبي أو يفيق المعتوه فيقتص أو يدعا أو يموتا فتقوم ورثتهما مقامهما.

قال الربيع: قال أبو يعقوب: ولو أمر رجل رجلاً أن يفعل برجل حر بالغ مغلوب على عقله فعلاً - الأغلب منه أنه لا يثلّف به، ففعله فتلفت ضمننت عاقلة الفاعل دون الأمر، ولا يرجع عليه بشيء؛ لأنه كان له أن يمتنع منه.

قال الشافعي: ولو كان قال له: هذا ابني أو غلامي فافعل به كذا وكذا، ففعل به فتلفت ضمننت عاقلة الفاعل دية الحر وقيمة العبد وعليه كفارة في ماله.

قال الربيع: قال أبو يعقوب: وإن كان ابنه أو غلامه فليس له عليه في غلامه شيء إلا الكفارة إذا فعل به ما لا يجوز للسيّد فعله به، وأما ابنه؛ فإن كان صغيراً أو كبيراً معتوها، ففعل به بأمر أبيه ما فيه منفعة لهما، فلا شيء عليه، وإن كان فعل بهما ما ليس

ورجليه وجنى عليه جناية فمات من تلك الجنايات أو بعضها فلاولائه الخيار بين القصاص أو الدية؛ فإن اختاروا الدية وسألوا أن يعطوا أرش الجراحات كلها والنفس أو أرش الجراحات دون النفس لم يكن ذلك لهم وكانت لهم دية واحدة تكون الجراحات ساقطة بالنفس إذا كانت النفس من الجراحات أو بعضها.

وهكذا لو جنى عليه رجلان أو ثلاثة، فلم تلتئم الجراحة حتى مات فاقتاروا الدية كانت لهم دية واحدة، ولو برئ في المسائلين معاً أو كان غير ضمن من الجراح، ثم مات قبل أن تلتئم الجراح أو بعد التئامها فسأل ورثته القصاص من الجراح أو أرشها كلها أخذ الجاني بالقصاص أو أرشها كلها، وإن كانت ديات كثيرة؛ لأنها لم تصر نفساً، وإنما هي جراح، ولو اختلف الجاني، وورثة المجني عليه، فقال: الجاني مات منها، وقال ورثة المجني عليه: لم يمّ منها كان القول قول ورثة المجني عليه مع إيمانهم، وعلى الجاني البيّنة بأنه لم يزل منها ضمناً حتى مات أو ما أشبه ذلك مما يثبت موته منها، ولو قطع رجل يده وآخر رجله وجرحه آخر، ثم مات، فقال ورثته: برئ من جراح أحدهم ومات من جراح الآخر؛ فإن صدقهم الجانون فالقول ما قالوا، وعلى الذي مات من جراحه القصاص في النفس أو الأرش، وعلى الذي برأت جراحته القصاص من الجراح أو دية الجراح، وإن صدقهم الذي قال: إن جراحه برأت وكذبهم الذي قال: إن جراحه لم تبرأ، فقال: بل مات من جراح الذي زعمت أن جراحه برأت وبرأت جراحي فالقول قوله مع يمينه، ولا يلزمه القتل أبداً ولا النفس حتى يشهد الشهود أن الجروح لم يزل مريضاً من جراح الجراح حتى مات.

ولو قال مات من جراحنا معاً فمن قتل اثنين بواحد جعل على الذي أقر القتل؛ فإن أرادوا أن يأخذوا منه الدية لم يجعل عليه إلا نصفها؛ لأنه يقول إنه مات من جراحنا معاً.

٥٨- العلل في القود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كسر الرجل سن الرجل من نصفها سألت أهل العلم؛ فإن قالوا تقدروا على كسرها من نصفها بلا إتلاف لبقيتها ولا صدع أقدمته، وإن قالوا: لا تقدروا على ذلك لم نقده لتفتتها، وإذا قلع رجل ظفر رجل فسأل القود قيل لأهل العلم: تقدرون على قلع ظفره بلا تلف على غيره؟ فإن قالوا نعم أقيد، وإن قالوا لا، ففي الظفر حكومة، وإن قطع الرجل أظفاره رجل ولا ظفر للمقطوعة أظفاره فسأل القصاص لم يكن له.

وكذلك إن كان ظفراً مقطوعاً قطعاً لا يثبت لا قليلاً ولا

أمكنه من قتله بالسيف؛ لأنه كانت له إفاته نفسه مع ما ناله به من ضرب، فإذا لم تفت نفسه بعدد الضرب أقتها بالسيف الذي هو أوحى القتل.

وهكذا إذا كان قتله بخشبة ثقيلة أو ضربة شديدة على رأسه، وما أشبه هذا من الدامغ أو الشداخ أمكنت منه ولي القتل؛ فإن كان الضرب بعضاً خفيفاً أو سياطاً ردها حتى تأتي على نفسه لم يمكن منه ولي القتل؛ لأن الضربة بالخفيف تكون أشد من الضربة بالثقل؛ وليس هذه ميتة وحية في الظاهر، وقلت لولي القتل: إن شئت أن تأمر من يرفقه به فيسأل له عمر مثل ضربه حتى تعلم أن قد جئت بمثل ضربه وأخف حتى تبلغ العبد؛ فإن مات وإلا خليت وعقبه بالسيف، وإن كان ربطه، ثم ألقاه في نار أحميت له نار كذلك النار لا أكثر منها وخلي ولي القتل بين ربطه بذلك الرباط وإلقائه في النار قدر المدة التي مات فيها الملقى؛ فإن مات وإلا أخرج منها وخلي ولي القتل فضرِبَ عقبه، وهكذا إذا ربطه وألقاه في ماء فغرقه أو ربط رجله فغرقه خلي بين ولي القتل وبينه فألقاه في ماء قدر ذلك الوقت؛ فإن مات وإلا أخرج فضرِبَ عقبه.

وإن ألقاه في مهواة خلي بينه وبين ولي القتل فألقاه في المهواة بعينها أو في مثلها في البعد وشدة الأرض لا في أرض أشد منها؛ فإن مات وإلا ضربت عقبه.

قال الشافعي: فإن كان خنقه مجمل حتى قتله خلي بين ولي القتل وخنقه بمثل ذلك الحبل حتى يقتله إذا كان ما صنع به من القتل الموحى خليت بين ولي القتل وبينه، وإذا كان مما يتناول به التلف لم أخل بينه وبينه وقتلته بأوحى الميتة عليه، وإذا كان قطع يديه ورجليه من الفصل أو جرحه جافة أو موضحة أو غير ذلك من الجراح لم يقتصر منه ولي القتل؛ لأن هذا مما لا يكون تلفاً وحيّاً وخلي بين من يقطع الأيدي والأرجل إن أراد ذلك ولي القتل فقطع يديه ورجليه.

ومن يقتصر من الجراح فاقتصر منه في الجراح؛ فإن مات مكانه وإلا خلي بين ولي القتل وضرب عقبه، وإن كان القاتل ضرب وسط المقتول بسيف ضربة فابانه باثنين خلي بين ولي المقتول وبين أن يضربه ضربة بسيف؛ فإن كان القاتل بداها من قبل البطن خلي ولي القتل فبداها من قبل البطن؛ فإن أبانه وإلا أمر بضرب عقبه.

قال الشافعي: وما خلي بين ولي المقتول وبينه من هذا الضرب فضرِبَ في موضع غيره منع الضرب فيما يستقبل وأمر غيره ممن يؤمن عليه به وسواء كان ذلك في ضرب عقبه أو وسطه أو غيره كان أمر بأن يضرب عقبه فضرِبَ كفيه أو ضرب رأسه فوق عقبه ليطول الموت عليه، فإذا قطع الرجل يدي الرجل

طال شيء كان له القصاص.

قال الربيع: قال أبو يعقوب: لا تقطع أصبع صحيحة بشلاء ولا ناقصة أتملة وله حكومة في الشلاء وأرض المقطوعة الأتملة.

٥٩ - ذهاب البصر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى الرجل على عين الرجل، ففقاها فالجناية عليه، وإن سأل أن يتحنن فيعلم أنه لا يصبر بها فليس في هذا مثله، وفي هذه القود إن كان عمداً إلا أن يشاء المجني عليه العقل، فإذا شاء العقل، ففيها خمسون من الإبل حالة في مال الجاني دون عاقلته.

وإن كانت الجناية خطأ، ففيها خمسون من الإبل على عاقلته ثلثا الخمسين في مضي سنة، وثلثا الخمسين في مضي السنة الثانية: فإن جرح عيّن رجل أو ضربت وأبضت، فقال المجني عليه: قد ذهب بصرها ستل أهل العلم بها؛ فإن قالوا قد تحيط بذهاب البصر علماً لا يقبل منهم على ذهاب البصر إذا كانت الجناية عمداً، ففيها القود إلا شاهدان حرّان مسلمان عدلان.

وقبل إن كانت خطأ لا قود فيها شاهد وامرأتان وشاهد وعيّن المجني عليه ويسأل من يقبل من أهل العلم بالبصر؛ فإن قالوا إذا ذهب البصر لم يعد، وقالوا: نحن نعلم ذهابه ومكانه قضى للمجني عليه بالقصاص في العمداً إلا أن يشاء الأرض أو الأرض في الخطأ.

قال الشافعي: وإذا اختلف أهل البصر، فقالوا ما يكون علماً بذهاب البصر علماً حتى يأتي على المجني عليه مدّة، ثم ننظر إلى بصره؛ فإن كان بعد انقضاء المدّة على ما نراه، فقد ذهب بصره لم يقض له حتى تأتي تلك المدّة ما لم يحدث عليه حادث.

وكذلك إن قال هكذا عدد من أهل البصر، وخالفهم غيرهم لم أقض له حتى تأتي تلك المدّة التي يجمعون على أنها إذا كانت، ولم يصبر، فقد ذهب البصر، وإن لم يختلف أهل البصر في أنها لا تعود ليصبر بها أحلفت المجني عليه مع شاهده في الخطأ وقضيت بذهاب بصره، فإذا شهد من أقبل شهادته أن بصره قد ذهب وأخبرته إلى المدّة التي وصفوا أنه إذا بلغها قال أهل البصر الذين يجمعون لا يعود بصره فمات قبلها أو أصاب عينه شيء يحققها فذهابها من الجاني الأول حتى يستيقن أن ذهاب بصرها من وجع أو جنابة، وليس على الجاني الآخر إلا حكومة: وكان على الجاني الأول القود إن كان عمداً والعقل إن كانت الجناية خطأ.

وإن قال الجاني الأول أحلفوا لي المجني عليه ما عاد بصره منذ جنيت عليه إلى أن جنى هذا عليه فعلناه.

كثيراً لنقصها عن أتملة المقتصر منه، وما كان في سن أو ظفر من عوار لا يفسد الظفر، وإن كان يعبه، وكان لا يفسد السن يقطع ولا سواد ينقص المنفعة أو كان أثر قرحة خفيفاً كان له القصاص، وإن كان رجل مقطوع أتملة يقطع رجل أتملة الوسطى، والقاطع وأفر تلك الأصبع فسأل المقطوعة أتملة الوسطى القصاص لم يكن له، ولا يجوز أن يقطع له الأتملة التي من طرف بوسطى ولا الوسطى فتقطع بأتملة التي قطع من طرف، ولم يقطعها.

قال الشافعي: ولو قطع أتملة خنصر من طرف من رجل وأتملة خنصر الوسطى من آخر من أصبع واحدة؛ فإن جاء معاً اقتصر منه لأتملة الطرف، ثم اقتصر منه أتملة الخنصر الوسطى، وإن جاء صاحب الوسطى قبل صاحب الطرف قيل: لا قصاص لك وقضي له بالديّة، وإن جاء صاحب الطرف فقطع له الطرف فسأل المقتضي له بالديّة ردها إن كان أخذها أو إبطاها إن كان لم يأخذها، ويقطع له أتملة الوسطى قصاصاً لم يجب إلى ذلك؛ لأنه قد أبطل القصاص وجعل أرشاً.

وكذلك لو قطع وسط أتملة رجل الوسطى فقضي له بالأرض، ثم انقطع طرف أتملة، فسأل القصاص لم يقص له به، ولو لم يأت صاحب الوسطى حتى انقطع طرف أتملة أو قطع بقصاص كان له القصاص.

وإذا قطع الرجل يذ الرجل والمقطوعة يده نضو الخلق ضعيف الأصابع قصيرها أو قبيحها أو معيب بعضها عيباً ليس بشلل والقاطع تأم اليد والأصابع حسنها قطعت بها.

وكذلك لو كان المقطوع هو التأم اليد والقاطع هو الناقصا كانت له لا فضل بينهما في القصاص.

قال الشافعي: وإذا قطع الرجل يذ الرجل وفيها أصبع شلاء أو مقطوعة أتملة والقاطع تأم الأصابع لم يقد منه للمقطوع لنقص يده عن يده، ولو قال: اقطعوا لي من أصابعه بقدر أصابعي وأبطل حقّي في الكف قطع له ذلك؛ لأنه أهون من قطع الكف كلها.

وإذا كانت في الرجل الحياة، وإن كان أعمى أصم فقتله صحيح قتل به ليس في النفس نقص حكم عن النفس وفيما سوى النفس نقص عن مثله من يذ أو رجل إذا كان النقص عدماً أو شللاً أو في موضع شجرة وغيرها.

فلو أن رجلاً شج رجلاً في قرنه والشاج أسلخ القرن فلملشجوج الحيار في القصاص أو أخذ الأرض.

ولو كان المشجوج أسلخ القرن لم يكن للمشجوج القصاص؛ لأنه أنقص الشعر عن الشاج.

ولو كان خفيف الشعر أو فيه قرع قليل يكتسي بالشعر إن

وكذلك إن قال أحلفوا ورثته أحلفناهم على علمهم.

وكذلك إن قال: لم يكن بصره ذهب، أحلفوا لقد ذهب بصره، ولو لم يحلف المجني عليه وأقر أن قد أبصر أو جاء قوم، فقالوا قد ذكر أن بصره عاد عليه أو رآناه يبصر بعينه أبطلنا جنابة الأول وجعلنا الجنابة على الآخر، وإن لم نجد من يعلم ذلك، ولم يقله إلا بعد جنابة الآخر بطلت جنابة الأول عليه بإقراره، ولم يصدق على الآخر؛ لأنه جنى على بصره وهو ذاهب، ولا يعلم ذكره رجوع بصره قبل الجنابة.

أو أحلف الجاني الآخر لقد جنى عليه، وما يبصر من جنابة الأول عليه وغير جنابته.

وهكذا ورثته لو قالوا قوله، وإنما أقبل قول أهل البصر إذا ادعى المجني عليه ما قالوا.

فإن قال هو: أنا أبصر أو قد عاد إلي بصري أو قال ذلك ورثته، فإن الجنابة ساقطة عن الجاني، وإن قال أهل البصر بالعمى قد يذهب البصر لعلّة فيه، ثم يعالج فيعود أو يعود بلا علاج، ولا يؤس من عودته أبداً إلا بأن يتحقق العمى أو تقلع، وقالوا قد ذهب بصر هذا والطمع به الساعة وبعد مائة سنة والياس منه سواء، فإني أقضي له مكانه بالأرض إن كانت الجنابة خطأ والقود إن كانت عمداً.

وكذلك أقضي للرجل الذي قد نغرّ بقلع سنّ، وإن قيل: قد يعود، ولا يعود، وإن قال أهل البصر بالعمى: ما عندنا من هذا علم صحيح مجال إذا كانت العين قائمة أحلفت المجني عليه لقد ذهب بصره، ثم قضيت له بالقود في العمى إلا أن يشاء العقل فيه وقضيت له بالعقل في الخطأ، فإذا قضيت له بقود أو عقل، ثم عاد بصر المستقاد له؛ فإن شهد أهل العدل من أهل البصر أن البصر قد يعود بعد ذهابه بعلاج أو غير علاج لم أجعل للمستقاد منه شيئاً، ولم أردّه بشيء أخذه منه.

وكذلك لو عاد بصر المستقاد منه لم أعد عليه بفقه بصره ولا سمله ولا يعقل.

وإن قال أهل البصر: لا يكون أن يذهب البصر مجال، ثم يعود بعلاج ولا غيره، ولكن قد تعرض له العلة تمتع البصر، ثم تذهب العلة فيعود البصر فاستقيد من رجل، ثم عاد بصر المستقاد له لم يرجع على المستقاد له بعود البصر ولا على الوالي بشيء وأعطى المستقاد منه أرض عينه من عاقلة الحاكم، وقد قيل: يعطاه مما يرزق السلطان ويصلح أمر رعاية المسلمين من سهم النبي ﷺ من الخمس، ولكن لو كان المجني عليه أخذ من الجاني أو عاقلته أرض العقل، ثم عاد بصره رجّع الجاني أو عاقلته عليه بما أخذه منهم، ولا يترك له منه شيء، ولو لم يعد بصر المستقاد له وعاد

بصر المستقاد منه عيّد له في هذا القول بما يذهب بصره، ثم كلما عاد بصره عيّد له فاتّهب قوداً أو أخذ منه العقل إن شاء ذلك المجني عليه.

وإذا كان المصابة عينه مغلوباً أو صيباً لا يعقل، فإذا قبلت قول أهل البصر جعلت على الجاني عليه الأرض في الخطأ.

وكذلك أجعله عليه في العمى إن لم يكن على الجاني قود. ولم أنتظر به شيئاً في الوقت الذي أقضي به فيه للذي يعقل ويدعي ذهاب بصره ويشهد له أهل البصر بذهابه، وإذا لم أقبل قول أهل البصر لم أقض لواحد منهما في عينه القائمة بشيء مجال حتى يفيق المعتوه أو يبلغ الصبي فيدعي ذهاب بصره ويحلف على ذلك أو يموتا فيقضى بذلك لورثتهما وتحلف ورثته لقد ذهب بصره، وإذا كان ما لا شك فيه من مخق البصر أو إخراج العين في الخطأ قضى للمعتوه والصبي وغيرهما مكانهم بالعقل، وللبالغ بالقود في العمى إذا طلبه.

ويجس الجاني في العمى على المعتوه والصبي أبداً حتى يفيق هذا ويبلغ هذا فيلبي ذلك لنفسه أو يموت فتقوم ورثته فيه مقامه ومتى ما بلغ هذا أو أفاق هذا جبرته مكانه على اختيار العقل أو القود أو الغفر، ولم أحبس الجاني أكثر من بلوغه أو إفاقته.

وكذلك أجبر وارثه إن مات إن كان بالغاً، وإذا ابتلي بصر المجني عليه وقبلت قول أهل البصر، فقالوا لم يذهب الآن ونحن نتظر به إلى وقت كذا وكذا؛ فإن ذهب وإلا، فقد سلم أنتظر به وقبل قومه، وإن أنكز ذلك الجاني.

وإذا قبلت قوهم، فقالوا: إذ لم يذهب الآن إلى هذا الوقت، فلا يذهب إلا من حادث بعده أبطلت الجنابة، وإذا لم أقبل قوهم، وقال المجني عليه أنا أجذ في بصري ظلمة فأبصر به دون ما كنت أبصر أو أجذ فيه ثقلًا وآلًا، ثم جاءت عليه مدة، فقال ذهب، ولم يذهب منه الوجع أو ما كنت أجذ فيه حتى ذهب أحلفته لقد ذهب من الجنابة وجعلت القول قوله وجعلت له القصاص إلا أن يشاء العقل، ولم أقبل قول الجاني إذا علمت الجنابة كما أصنع فيه إذا جرحه، فلم يزل ضمناً حتى مات.

ولو قال: قد ذهب جميع ما كنت أجذ فيه وصح، ثم ذهب بعد بصره جعلته ذاهباً بغير جنابة لا شيء فيه وسواء عين الأعمى وعين الصحيح في القود والعقل لا يختلفان؛ وإذا كان الرجل ضعيف البصر غير ذاهب، ففيه كعين الصحيح البصر في العقل والقود كما يكون ضعيف اليد فتكون يده كيد القوي.

وإن كان بعينه بياض، وكان على الناظر، وكان بصره بها أقل من بصره بالصحيحة؛ فإن علم أن ذلك نصف البصر أو ثلثه قضى له بأرض ما علم أنه بصره لم يزد عليه، ولم يقد من صحيح

عليه، فإذا ذهب كله؛ فإن كان يحق عين المجني عليه بخت عينه، وإذا كان قلعها قلعته عينه، وإن كان ضربها حتى ذهب بعض بصرها أو أشخصها عن موضعها، ولم يندرها من موضعها قيل: للمجني عليه لا تقدر على أن تصنع بعينه هذا؛ فإن قال أهل البصر بالعيون: إن البصر كلما أبعده كان أكل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة إحاطة قبلت منهم، وإن لم يعرفوه معرفة إحاطة واختلفوا جعلته بالذرع؛ لأنه الظاهر، ولم أزد المجني عليه على حصّة ما نقص بصره بالذرع، وإن ذهب بصرها كله وأشخصها عن موضعها قيل له: إن شئت أذهبت لك بصره ولا شيء لك غير ذلك، وإن شئت فالعقل.

قال الشافعي: وإن ضربها فأندرها، ولم تثبت أندرت عينه بها، وإن قال ضربها فأندرها فردت وذهب بصرها أندرت عينه، وقيل له إن شئت فردتها، وإن شئت فذرع، ولم تعط عقلاً بما صنع بك إذا أقدت؛ فإن كانت لا تعود، ثم ثبتت، فلم تثبت إلا وقد بقي لها عرق فردت فثبتت لم تندر عينه بها؛ لأنه لا يقدر على أن تندر، ثم تعود ويبقى لها عرق، وقيل للمجني عليه: إن شئت أذهبت لك بصره، وإن شئت فالعقل.

قال الشافعي: وإن ضرب عينه فادماها، ولم يذهب بصرها، فلا قصاص ولا أرض معلوم وفيها حكومة وعقاب الضارب.

٦١- اختلاف الجاني والمجني عليه في البصر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى الرجل على بصر الرجل، فقال جنيت عليه وبصره ذاهب فعلى المجني عليه البيّنة أنه كان يبصر بها قبل أن يجني عليه ويسع البيّنة الشهادة على ذلك إذا رآه يتصرف تصرف البصير، ويتقي ما يتقي، وهكذا إذا جنى على بصر صبي أو معتوه، فقال جنيت عليه وهو لا يبصر فالقول قوله مع يمينه، وعلى أوليائهما البيّنة أنهما كانا يبصران قبل أن يجني عليهما ويسع البيّنة الشهادة إن كانا يريانها يتقيان به اتقاء البصير، ويتصرفان تصرفه، وهكذا القول قول الجاني فيما جنى عليه من شيء، فقال جنيت عليه وهو غير صحيح كان قطع أذنه، فقال ضربتها وهي مقطوعة قبل ضربتها، فإن البيّنة على المقطوعة أذنه بأنه كانت له أذن صحيحة قبل أن يقطعها.

وكذلك لو جاء رجل إلى رجل مسجى بشوب فقطعه يائنين، فقال قطعته وهو ميت أو جاء قوماً في بيت فهدمه عليهم، فقال هدمته وهم موتى كان القول قول الجاني مع يمينه، وعلى أوليائهم البيّنة أن الحياة كانت فيهم قبل الجناية، فإذا أقاموها لم يقبل قول الجاني حتى تثبت له بيّنة أنه قد حدث لهم موت قبل الجناية.

البصر، وكان ذلك كالقطع والشلل في بعض الأصابع دون بعض، ولا يشبه هذا نقص البصر من نفس الخلقة أو العارض ولا علته دون البصر، وإن كان اليباض على غير الناظر فهي كمين الصحيح.

وكذلك كل عيب فيها لا ينقص بصرها بتغطية له أو لبعضه، وإن كان اليباض على الناظر، وكان رقيقاً يبصر من تحته بصرًا دون بصره لو لم يكن عليه اليباض، ففيه حكومة إلا أن يكون يعرف قدر بصره بالعين التي فيها اليباض وبصره بالعين التي لا ييباض فيها فيجعل له قدره كان كان يبصر من تحت اليباض نصف بصره بالصحيحة فأطفت عينه، ففيها نصف عقل البصر ولا قود بحال عمدًا كانت الجناية عليها أو خطأ.

٦٠- النقص في البصر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ضرب الرجل عين الرجل قبلت قول أهل البصر بالعيون أن بصرها نقص، ولم يحدوا نقصه ولا أحسبهم يحدونه أو قبلت قول المجني عليه أنه نقص اختبرته بأن أعصب على عينه المجني عليها، ثم أنصب له شخصاً على ربوة أو مستوى، فإذا أثبت بعدته حتى يتهي بصره، فلا يثبت، ثم أعصب عينه بالصحيحة وأطلق عينه المجني عليها فأنصب له شخصاً، فإذا أثبت بعدته حتى يتهي بصرها، ثم أدرغ متهى بصر المجني عليها والعين الصحيحة؛ فإن كان يبصر بها نصف بصر عينه الصحيحة جعلت له نصف أرض العين ولا قود؛ لأنه لا يقدر على قود من نصف بصر، وإن قال أهل البصر بالعيون: إن البصر كلما أبعده كان أكل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة إحاطة قبلت منهم، وإن لم يعرفوا معرفة إحاطة أو اختلفوا جعلته بالذرع؛ لأنه الظاهر، ولم أزد المجني عليه على حصّة ما نقص بصره بالذرع، وإن قال الجاني أحلف المجني عليه ما يثبت الشخص حيث زعم أنه لا يثبت أحلفته له، ولم أقض له حتى يجلف، وإنا.

قلت: لا أسأل أهل العلم عن حد نقص البصر أو لا أنسي سمعت بعض من ينسب إلى الصدق والبصر يقول: لا يحد أبداً نقص العين إذا بقي فيها من البصر شيء قل أو كثر إلا بما وصفت من نصب الشخص له.

قال الشافعي: وإذا جنى الرجل على بصر الرجل عمدًا فنقص بصر المجني عليه، فلا قود له؛ لأنه لا يقدر على أن ينقص من بصر الجاني بقدر ما نقص من بصر المجني عليه، فلا يجاوزه. وكذلك لو كان في عين المجني عليه ييباض فأذهبا الجاني، فلا قصاص، ولا قصاص في ذهاب البصر حتى يذهب بصر المجني

وإن أحطنا أن سمع إحدى الأذنين يذهب ويبقى سمع الأذن الأخرى، ففيه نصف الذية؛ لأنه نصف السمع.

قال الشافعي: وإن نقص سمعه كله؛ فكان يحد نقصه بحد مثل أن يعرف آخر حد يدعى منه فيجب كان له بقدر ما نقص منه، وإن كان يحد، ففيه حكومة ولا أحسبه يحد بحال، وإن ذكر أنه لا يسمع بإحدى أذنيه وكانت الأذن الصحيحة إذا سدت بشيء عرف فذهب سمع الأذن الأخرى أم لا سدت، وإن كان ذلك لا يعرف قبل قول الذي ادعى أن سمعه ذهب مع يمينه وقضى له بنصف الذية والأذنان غير السمع، فإذا قطعنا، ففيهما القود، وفي السمع إذا ذهب الذية، وكل واحد منهما غير صاحبه.

٦٤- الرجل يعمد الرجلين بالضربة أو

الرمية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عمد الرجل الرجلين المسلمين مصطفين قائمين أو قاعدين أو مضطجعين بضربة تعمدنهما بها بسيف أو بما يعمل به عمله فقتلنهما فعليه في كل واحد منهما القود، ولو قال: لم أعمد إلا أحدهما فسبق السيف إلى الآخر لم يصدق؛ لأن السيف إنما يقع بهما وقوعاً واحداً، ولو عمد أن يطعنهما برمح والرمح لا يصل إلى أحدهما إلا بعد خروجه من الآخر أو ضربهما بسيف، وأحدهما فوق الآخر، فقال عمدتني معاً وقتلتهما معاً كان عليه في كل واحد منهما القود.

قال الشافعي: ولو قال حين رمى أو طعن أو ضرب الرجلين اللذين لا يصل ما صنع بأحدهما إلى الذي معه إلا بعد وصوله إلى الأول عمدت الأول الذي طعنته أو رميته أو ضربته، ولم أعمد الآخر كان عليه القود في الأول وكانت على عاقلته الذية في الآخر؛ لأن صدقه بما ادعى يمكن عليه.

ولو قال عمدت الذي نفذت إليه الرمية أو الطعنة آخراً، ولم أعمد الأول وهو يشهد عليه أنه رماه أو طعنه أو ضربه وهو يراه كان عليه القود فيهما في الأول بالعلم، وأنه ادعى ما لا يصدق بمثله وعليه القود في الآخر بقوله عمدته.

قال الشافعي: وإذا ضرب الرجل الرجل عليه البيضة والدرع فقتله بعد قطع جنته أقيد منه، وإن قال: لم أرد إلا البيضة والدرع لم يصدق إذا كان عليه سلاح فهو كبده.

٦٥- النقص في الجاني المقتص منه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل رجلاً

قال الربيع: والقول الثاني أن الذين هدم عليهم البيت على الحياة التي قد عرفت منهم حتى يقيم الذي هدم عليهم البيت أنهم ماتوا قبل أن يهدمه.

٦٢- الجنابة على العين القائمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم مخالفاً لقيته أنه ليس في اليد السلاء ولا المنبسطة غير السلاء إذا كانت لا تنقبض ولا تنبسط أو كان انبساطها بلا انقباض أو انقباضها بغير انبساط عقل معلوم، وإنما يتم عقلها إذا جنى عليها صحيحة تنقبض وتنبسط فأما إذا بلغت هذا؛ فكانت لا تنقبض ولا تنبسط، وإنما فيها حكومة، فإذا كان هذا هكذا فهكذا ينبغي أن يقولوا في العين القائمة، ولا يكون فيها عقل معلوم وأنا أحفظ عن عدد منهم في العين القائمة هذا وبه أقول، ويكون فيها حكومة.

وكل ما قلت فيه حكومة فاحسب - والله أعلم - أنه لا يجوز أن تباين حكومة إلا بأن يقال انظروا كأنها جارية فقتت عين لها قائمة كم كانت قيمتها وعينها قائمة بياض أو ظفر أو غير ذلك؛ فإن قالوا قيمتها وعينها قائمة هكذا خمسون ديناراً، قيل فكم قيمتها الآن حين بختت عنها فصارت إلى هذا وبرت؟ فإن قالوا أربعون ديناراً جعلت في عين الرجل القائمة خمس ديتي، وإن قالوا خمسة وثلاثون ديناراً جعلت في عين المجني عليه خسا ونصف خمس وهو خمس وعشر ديتي.

قال الشافعي: وهكذا كل ما سوى هذا؛ فإن قالوا بل نقصها هذا البخق نصف قيمتها عما كانت عليه قائمة العين، فلا أحسب هذا إلا خطأ ولا أحسبهم يقولونه.

قال الشافعي: وينقص من النصف شيء؛ لأن النبي ﷺ إذا جعل في العين الصحيحة نصف الذية لم يميز أن تكون العين القائمة كالعين الصحيحة، وقد قضى زيد رحمه الله تعالى في العين القائمة بمائة دينار، ولعله قضى به على هذا المعنى.

٦٣- في السمع

قال الشافعي: ولا قود في ذهاب السمع؛ لأنه لا يوصل إلى القود فيه، فإذا ذهب السمع كله، ففيه الذية كاملة، وإذا ضرب الرجل الرجل، فقال: قد صممت سئل أهل العلم بالصمم؛ فإن قالوا له مدة إن بلغها، ولم يسمع ثم صممه لم أقض له بشيء حتى يبلغ تلك المدة؛ فإن قالوا ماله غاية تغفل وصيح به؛ فإن أجاب في بعض ما تغفل به جواب من يسمع لم يقبل قوله وأحلف الجاني ما ذهب سمعه؛ فإن لم يجب عند ما غفل به أو عند وقوع جواب من يسمع أحلف لقد ذهب سمعه، فإذا حلف فله الذية كاملة،

والمتقول صحيحٌ والقاتلُ مريضٌ أو أقطعُ اليدين أو الرجلين أو أعمى أو به ضربٌ من جذامٍ أو برص، فقال أولياءُ المتقول هذا ناقصٌ عن صاحبنا قيلَ إذا كانَ حياً فأردتمُ القصاصَ فالتَّمسَّ بالنفسِ والجوارحِ تبعَ للنفسِ لا نبالي بمجذمها وسلامتها كما لو قتلَ صاحبكم وهو سالمٌ وصاحبكم في هذه الحال أو أكثرَ منها أقدمناكم؛ لأنه نفسٌ بنفسٍ، ولا ينظرُ فيها إلى أطرافٍ ذاهبةٍ ولا قائمةٍ؛ فإن قال ولأه الدَّم قد قطعَ هذا يدي صاحبنا ورجليه، ثم قتلَهُ، ولا يَد ولا رجلَ له فاعطنا عوضاً من اليدين والرجلين إذ لم يكونا قتلَ: إنكم إذا قتلتم، فقد أنتم على إفاته كله وهذه الأطرافُ تبعٌ لنفسه ولا عوضٌ لكم مما فات من أطرافه كما لا نقصُ عليكم لو كانَ صاحبكم المقطوعُ، والقاتلُ صحيحاً قتلَ به وقتله إتلافٌ لجميعِ أطرافه.

ولو قتلَ رجلٌ رجلاً فعدا أجنيُّ على القاتلِ فقطعَ يديه أو رجليه عمداً كانَ له القصاصُ أو أخذَ المالَ إن شاء، وإذا أخذَ المالَ، فلا سبيلَ لوليِّ المتقولِ على المالِ في حاله تلكَ حتى يَجْزِيَ بينَ القصاصِ من القتلِ أو الذِّية.

وكذلك لو جنى عليه خطأً لم يكن لوليِّ المتقولِ سبيلٌ على المال، وقيلَ له: إن شئت فاقتل، وإن شئت فاخترَ أخذَ الذِّية؛ فإن اختارَ أخذَ الذِّية أخذها من أيِّ ماله وجدَّ دياتٍ أو غيرها، ولو أن رجلاً قتلَ رجلاً، ثم عدا أجنيُّ على القاتلِ فجرحه جراحةً ما كانت خيراً وليِّ المتقولِ الأولِ بينَ قتله بحاله تلكَ، وإن كانَ مريضاً يموتُ أو أخذَ الذِّية؛ فإن اختارَ قتله فله قتله، ولا يمنعُ من القتلِ بالمرضِ ولا العلَّةِ ما كانت؛ لأنَّ القتلَ وحياً ويمنعُ من القصاصِ والحدودِ غيرَ القتلِ بالمرضِ إذا لم يكن معها قتلٌ بالمرضِ حتى يبرأ منه، وإذا قتله مريضاً فلا وليَّاءَ للمتقولِ على الجاني عليه ما فيه القودُ من الجراحِ إن شاءوا القودَ، وإن شاءوا العقلَ، وإن اختارَ وليُّ الدَّم قتله، فلم يقتله حتى ماتَ من الجراحِ التي أصابه بها الأجنيُّ فلا وليَّاءَ القَتيلِ الأولِ الذِّية في مالِ الذي قتله ولأولياءِ الذي قتلَ القَتيلَ الأولَ وقتله الأجنيُّ آخرًا على قاتله القصاصُ أو أخذَ الذِّية؛ فإن اقتصروا منه فديةَ الأولِ في مالِ قاتله المتقولِ، وإن لم يكن لقاتله المتقولِ مالٌ فسألَ ورثةَ المتقولِ الأولِ ورثةَ المتقولِ الآخرِ الذي قتلَ صاحبهم أخذَ ديةَ ليأخذوها لصاحبهم لم يكن ذلكَ لهم؛ لأنَّ قاتله متعدٌ عليه القصاصُ، فلا يبطُلُ حكمُ الله عزَّ وجلَّ عليه بالقصاصِ منه بأن يَفلسَ لأهلِ القَتيلِ الأولِ بدية قَتيلهم.

وهذا هكذا في الجراحِ لو قطعَ رجلٌ يمينَ رجلٍ فقطعَ آخرُ يمينَ القاطعِ ولا مالَ للقاطعِ المقطوعةِ يمينًا، فقال المقطوعةُ يميناه الأولُ قد كانت يمينُ هذا لي أقصُ منها ولا مالَ له أخذه يميني وله إن شاء مالٌ على قاطعه فاقضوا له به على قاطعه لا أخذه منه

وكذلك لو قطعَ رجلٌ يمينَ رجلٍ فقطعَ آخرُ يمينَ القاطعِ ولا مالَ للقاطعِ المقطوعةِ يمينًا، فقال المقطوعةُ يميناه الأولُ قد كانت يمينُ هذا لي أقصُ منها ولا مالَ له أخذه يميني وله إن شاء مالٌ على قاطعه فاقضوا له به على قاطعه لا أخذه منه

٦٦- الحال التي إذا قتل بها الرجل أقيده منه

منه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من جنى على رجلٍ يسوقُ يرى من حضره أنه في السَّيِّاق، وأنه يقبضُ مكانه فضرِبَ بمجديفةٍ فماتَ مكانه فقتلَهُ، ففيه القودُ؛ لأنَّه قد يعيشُ بعدما يرى أنه يموتُ، وإذا رأى من حضره أنه قد ماتَ فشهدوا على ذلك، ثم ذبحه أو ضربه عوقبَ ولا عقلَ ولا قودَ، وإن أتى عليه رجلٌ قد جرحه رجلٌ جراحاتٍ كثرت أو قُلت يرى أنه يعاشُ من مثلها أو لا يرى ذلك إلا أنها ليست بمجزةٍ عليه فذبحه مكانه أو قطعه باثنين أو شدَّ رأسه مكانه أو تحاملَ عليه بسكينٍ فماتَ مكانه فهو قاتلٌ عليه القودُ وعقلُ النفسِ تاماً إن شاء الورثةُ، وعلى من جرحه قبله القصاصُ في الجراحِ أو الأرضِ وهو بريءٌ من القتلِ إلا أن يكونَ قد قطعَ حلقومه ومريته، فإن من قطعَ حلقومه ومريته لم يعيش، وإن رأى أن فيه بقيَّةَ روحٍ فهو كما يبقى من بقايا الرُّوحِ في النُّبيحة.

وكذلك إن ضربَ عنقه فقطعَ الحلقومَ والمريءَ.

وكذلك إن قطعه باثنين حتى يتعلَّقَ بمجلدةٍ أو قطعَ حشوته فأباناها أو أخرجهما من جوفه فقطعها عوقبَ في هذه الأحوال ولا عقلَ ولا قودَ والقاتلُ الذي ناله بالجراحِ قبله لا يمنعه ما صنعَ هذا به من القودِ إن كانَ قوداً أو العقلَ، وإذا أتى عليه قد قطعَ حلقومه دونَ مريته أو مريته دونَ حلقومه سئلَ أهلُ العلمِ به؛ فإن قالوا: قد يعيشُ مثلُ هذا بدواءٍ أو غيرِ دواءٍ نصفَ يومٍ أو ثلثه أو أكثرَ فهذا قاتلٌ وبراءُ الأولِ الجارحُ من القتلِ، وإن قالوا ليسَ يعيشُ مثلُ هذا إنما فيه بقيَّةُ روحٍ إلا ساعةً أو أقلَّ من ساعةٍ حتى يطغى فالقاتلُ الأولُ، وهذا بريءٌ من القتلِ، وهكذا إذا

بفعلٍ غيره فعليه جراحه كاملةً بالغةً ما بلغت.

وكذلك لو كان جرحه رجلان، ثم دُبحه ثالثاً فالثالثُ القتالُ، وعلى الأولين ما في الجراح من عقلٍ وقودٍ، فلو جرحه رجلٌ جراحةً فبرئت وقته بعد برئها كان عليه في القتل ما على القتال من جميع العقل أو القصاص، وفي الجراح ما على الجراح من عقلٍ أو قصاصٍ إذا برأت الجراحُ فهي جنايةٌ غيرُ جنايةِ القتل كان قطعٌ يديه فبرأ، ثم قتلته فعليه القتل إن شاء الورثة وأرضُ اليدين، وإن شاءوا القصاصُ في اليدين، ثم دية النفس، وإن شاءوا القصاصُ في اليدين وقتل النفس، ولو كانت اليدين لم تبرا حتى قتلته كانت دية واحدة إن أرادوا الدية أو قصاصاً في النفس واليدين يقطعون اليدين، ثم يقتلونه، وإن قتلوه، ولم يقطعوا يديه، فلا شيء لهم في اليدين إذا لم تبرا الجراحُ فالجراحُ تبعٌ للنفس تبطل إذا قتل الورثة القتال، وإذا أخذوا دية النفس تامةً، ولا يكون لهم أن يقطعوا يديه ويأخذوا دية النفس إنما لهم قطعٌ يديه إذا كانوا يمتنون مكانهم بالقتل قصاصاً.

ولو قال الجاني: قطعت يدي، فلم تبرا حتى قتلته، وقال أولياءُ المقتول: بل برأت يده، ثم قتلته كان القول قولَ القتال؛ لأنه يؤخذ منه حيثل ديتان إن شاء أولياءُ المقتول ولا تؤخذ منه الزيادة إلا بإقراره أو بيّنة تقومُ عليه، ولو قامت عليه بيّنة بأن يديه قد برأتا لم يقبل هذا منه حتى يصفوا البرء، فإذا أثبتوه بما يعلم أهلُ العلم أنه برء قبل ذلك منهم؛ فإن قالوا: قد سكبت مذهبهما أو ما أشبه هذا لم يقبل، وإذا قبلت البيّنة على البرء، فقال الجاني قد انتقصت بعد البرء وأكذبه الورثة فالقول قولهم، وعلى الجاني البيّنة أنهما انتقصتا من جنايته؛ لأن الحق أنه شهد لهم بالبرء، فلا يدفع عنه بقوله.

٦٨- الرجلُ يقتلُ الرجلَ فيعدو عليه أجني

فيقتله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجلُ الرجلَ عمداً فعدا عليه غير وارثٍ المقتول فيقتله قيل: ثبت عليه بيّنة أو يقر ويعدا أقر أو ثبت عليه بيّنة وقيل: يدفع إلى أولياء المقتول ليقتلوه أو يأخذوا الدية أو يعفو أو بعد ما دفع إليهم ليقتلوه فكل ذلك سواء، وعلى قاتله الأجني القصاصُ إلا أن تشاء ورثة المقتول أخذ الدية أو العفو، ولو ادعى الجهالة، وقال: كنت أرى دمه مباحاً لم يدرا بها عنه القود، ولو ادعى أن ولي المقتول الذي له القصاصُ أمره بقتله فأقر بذلك ولي المقتول لم يكن عليه عقل ولا قود ولا أدب؛ لأنه معينٌ لولي المقتول، ولو ادعى على ولي المقتول الذي له القصاصُ أنه أمره بقتله وكذبه ولي المقتول أحلف

أجافه فخرق أمعاءه؛ لأنه قد يعيش بعد خرق المعى ما لم يقطع المعى فيخرجه من جوفه قد خرق معى عمر بن الخطّاب رضي الله عنهما من موضعين وعاش ثلاثاً، ولو قتله أحدٌ في تلك الحال كان قاتلاً ويرى الذي جرحه من القتل في الحكم ومتى جعلت الآخر قاتلاً فالجراحُ الأولُ بريء من القتل وعليه الجراحُ خطأ كانت أو عمداً فالخطأ على عاقلته والعمد في ماله إلا أن يشاءوا أن يقتصروا منه إن كانت مما فيه القصاصُ ومتى جعلت الأول القتال، فلا شيء على الآخر إلا العقوبة والنفس على الأول.

وسواء في هذا عمدُ الآخر وخطؤه إن كان عمداً وجعلته قاتلاً فعليه القصاصُ، وإن كان خطأ وجعلته قاتلاً فعلى عاقلته الدية، وإذا جرح رجلان رجلاً جراحةً لم يعد بها في القتل كما وصفت من الذبح وقطع الحشوة، وما في معناه فضريه رجلٌ ضربةً فقتله؛ فإن كانت ليست بإجهازٍ عليه فمات منها مكانه قبل يرفعها فهو قاتله دون الجارحين الأولين، وإن عاش بعد هذا مدة قصيرة أو طويلة فهو شريكٌ في قتله للذين جرحاه أولاً، ولا يكون منفرداً بالقتل إلا أن يكون ما ناله به إجهازاً عليه يذبح أو قطع حشوة أو ما في معناه أو بضربة يموت منها مكانه، ولا يعيش طرفه بعدها.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا جرح رجلٌ جراحاتٍ لم يبرا منها، ثم جرحه آخرٌ بعدها فمات، فقال أولياءُ القتل مات مكانه من جراح الآخر دون جراح الأولين وانكر القتال فالقول قوله مع يمينه، وعلى ولادة الدم الأول البيّنة؛ فإن لم يأتوا بها فهو شريكٌ في النفس لم قتله بالشرك فيها، وليس لهم قتل الذين جرحاه قبل بإبرائهم أن يكون مات إلا من جناية الآخر مكانه دون جنايتهم ولهم عليه القود في الجراح أو أرضها إن شاءوا، وإذا صدقهم الضاريون الأولون أنه مات من جناية الآخر دون جنايتهم.

٦٧- الجراح بعد الجراح

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطع الرجلُ يدي الرجلِ أو رجله أو بلغ منه أكثر من هذا، ثم قتله أو بلغ منه ما وصفت أو أكثر منه، فلم يبرا من شيء من الجراح حتى أتى عليه فذبحه أو ضربه فقتله؛ فإن أراد ولادة الدية، فإنما لهم دية واحدة؛ لأنها لما صارت نفساً كانت الجراح كلها تبعاً لها، وإن أرادوا القود فلهم القود إن كان عمداً كما وصفت، وفعل الجراح إذا كان واحداً في هذا مخالفٌ لفعله لو كانا اثنين، ولو كان اللذان جرحاه الجراح الأول اثنين، ثم أتى أحدهما فقتله كان الآخر قاتلاً عليه القتل أو العقل تامةً، وكان على الأول نصفُ أرض الجراح إن شاء ورثه إن كانا جرحاه جميعاً، وإن انفرد أحدهما بجراح فعليه القود في جراحه التي انفرد بها أو أرضها تامةً؛ لأن النفس صارت متلفة

وغيرها، وليسوا بأحقّ بديته من أهل الديون غيرهم؛ لأنّ دية غير دية وهو مال من ماله ليسوا بأحقّ به من غيرهم.

٦٩- الجناية على اليدين والرجلين

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطعت اليد من مفصل الكف، ففيها نصف الدية، وإن قطعت من الساعد أو المرفق أو ما بين الساعد والمرفق، ففيها نصف الدية والزيادة على الكف حكومة يزداد في الحكومة بقدر ما يزداد على الكف، ولا يبلغ بالزيادة، وإن أتت على المكعب دية كف تامّة وسواء اليد اليمنى واليسرى ويد الأعسر ويد غيره، وهكذا الرجلان إذا قطعت إحداهما من مفصل الكعب، ففيها نصف الدية؛ فإن قطعت من الساق أو الركبة أو الفخذ حتى يستوعب الفخذ، ففيها نصف دية وزيادة حكومة كما وصفت في اليدين ويزاد فيها بقدر الزيادة على موضع القدم لا تبلغ الزيادة، وإن جاءت على الورك دية رجل تامّة.

وإن قطعت اليد بالمكعب أو إحدى الرجلين بالورل، فلم يكن من واحد من القطعين جافّة فهو كما وصفت، وإن كانت من واحد منهما جافّة، ففيها دية الرجل واليد والحكومة في الزيادة ودية جافّة، وسواء رجل الأعرج إذا كانت القدم سالمة فقطعت ويد الأعسر إذا كانت الكف سالمة ورجل الصحيح ويد غير الأعسر، وإنما تكون فيها الدية إذا كانت أصابعها الخمس سالمة؛ فإن كانت الكف سالمة ورجل الصحيح ويد غير الأعسر، وإنما تكون فيها الدية إذا كانت أصابعها الخمس سالمة؛ فإن كانت أصابعها أربعة، ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف لا يبلغ بها دية أصبع.

وإن كانت أصابعها خمساً إحداها شلاء، ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف والأصبع الشلاء أكثر من الحكومة في الكف ليس لها إلا أربعة أصابع، وإن كانت أصابعها ستاً، ففيها ديتها وهي نصف الدية وحكومة في الأصبع الزائدة.

وكذلك إن كانت فيها أصبعان زائدتان أو أكثر يزداد في الحكومة بقدر زيادة الأصابع الزائدة ولا تختلف رجل الأعرج والصحيح إلا في أن يجني على رجلها فيزيد عرج العرجاء وتعرج الصحيحة فتكون الحكومة في الصحيحة أكثر فأما إذا قطعنا أو شلتنا، فلا تختلفان، وإذا كانت اليد الشلاء فقطعت، ففيها حكومة والشلل اليس في الكف فييس الأصابع أو في الأصابع، وإن لم تيس الكف، فإذا كانت الأصابع متقبضة لا تنبسط بحال أو تنبسط إن مدّت؛ فإن أرسلت رجعت إلى الانقباض بغير أن تقبض أو منبسطة لا تقبض بحال أو لا تقبض إلا أن تقبض؛

وليّ المقتول ما أمره؛ فإن حلف فعلى القاتل القصاص ولو ليّ المقتول الدية في مال قاتل صاحبه المقتول، وإن نكل حلف لقد أمره وليّ المقتول ولا شيء عليه ولا حقّ لوليّ المقتول في ماله ولا مال قاتل صاحبه المقتول، ولو كان للمقتول وليّان فأمره أحدهما بقتله، ولم يأمر به الآخر لم يقتل به، وكان لأوليّاء المقتول القاتل أن يأخذوا نصف دية من الأجنبي الذي قتله بغير أمر الورثة كلهم وللورث أخذها من مال المقتول إلا أن يعفوها، ولا ترجع ورثته على الأمر بشيء؛ لأنّه قد كان له أن لا يقتل إلا بأمره.

ولو كان له وارث واحد فقصي له بالقصاص فقتله أجنبي بغير أمره فأوليّاء المقتول القاتل على قاتل صاحبه القود أو الدية ولو ليّ القاتل الأول الدية في مال قاتل صاحبه دون قاتل قاتل صاحبه، ولو أن إماماً أقرّ عنده رجل بقتل رجل بلا قطع طريق عليه فعجل فقتله كان على الإمام القصاص إلا أن تشاء ورثته الدية؛ لأنّ الله عزّ وجلّ لم يجعل للإمام قتله، وإنما جعل ذلك لوليّ لقول الله عزّ وجلّ «ومن قتل ظلوماً فقد جفّنا لوليّ سلطاناً فلا يسرف في القتل» الآية.

قال الشافعي: الإسراف في القتل أن يقتل غير قاتله - والله أعلم -

وكذلك لو قضى عليه بالقتل ودفعه إلى أولياء المقتول، وقالوا: نحن نقتله فقتله الإمام فعليه القود؛ لأنّه قد كان لهم تركه من القود وأتيم شاء تركه، فلا يكون إلى قتله سبيل والإمام في هذا مخالف أحد ولاؤه الميت بقتله؛ لأنّ لكلّهم حقاً في دمه ولا حقّ للإمام ولا غيره في دمه، وهذا مخالف الرجل يقضي عليه الإمام بالرجم في الزنا فيقتله الإمام أو أجنبي هذا لا شيء على قاتله؛ لأنّه لا يحلّ حقن دم هذا أبداً حتى يرجع عن الإقرار بكلام إن كان قضى عليه بإقراره أو يرجع الشهود عن الشهادة إن كان قضى عليه بشهادة شهود.

وكذلك يخالف المرتد عن الإسلام يقتله الإمام أو الأجنبي؛ لأنّ دم هؤلاء مباح حقّ الله عزّ وجلّ ولا حقّ لأدمي فيه يحدّ عليهم كحقّ أولياء القاتل في أخذ الدية من قاتل وأتيم ولا سبيل إلى العفو عنه كسبيل ولاؤه القاتل إلى العفو عن قاتل صاحبه.

ولو قتل رجل رجلاً عمداً فعدا عليه أجنبي فقتله والأجنبي ممن لا يقتل بالمقتول إما بأنه مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ، وإما بأنه مسلم والمقتول كافر فعلى القاتل إذا كان هكذا دية المقتول وأوليّاء المقتول الأول أخذ الدية من قاتل قاتلهم؛ فإن كان فيها وفاة من دية صاحبه فهي لهم، وإن كان فيها فضل عن دية صاحبه ردّ على ورثته المقتول؛ فإن كانت تنقص أخذوا ما بقي من ماله، وإن كانت على القاتل المقتول الذي أخذت ديته ديون من جناباته وغيرها فأوليّاء المقتول الأول شركاؤهم في دية

فإن أرسلت رجعت إلى الانسباط بغير أن تنبسط فهي شلاء.

وسواء في العقل كان الشلل من استرخاء مفصل الكف أو الأصابع، وإن كان الشلل من استرخاء الذراع أو العضد أو المنكب، ففي شلل الكف الديّة، وفي استرخاء ما فوقها حكومة، وإذا أصيبت الأصابع، فكانت عوجاء أو الكف وكانت عوجاء وأصابعها تنقبض وتنبسط، ففيها حكومة، وإن جنى عليها بعدما أصيبت، ففيها دية تامة، وهكذا إن رضخت الأصابع فجبرت تنقبض وتنبسط غير أن أثر الرضخ فيها كالخرف، ففيها حكومة ويزاد فيها بقدر الشين والألم، وإن جنى عليها بعد فأصيبت، ففيها ديتها تامة وسواء يد الرجل التامة الباطشة القوية ويد الرجل الضعيفة القبيحة المكروهة الأطراف إذا كانت الأصابع سالمة من الشلل وسواء الكف المتعجرة من خلقتها أو المتعجرة من مصيبة بها والأصابع إذا سلمت من اليس لم ينقص أرشها الشين.

والقول في الرجل كالقول في اليد سواء، وسواء إذا قطعت رجل من لا رجل له إلا واحدة أو يد من لا يد له إلا واحدة أو من له يدا، ففي الرجل نصف الديّة، وفي اليد نصف الديّة، ولو أن رجلاً خلقت له في يمينه كفان أو يداً منفصلتان أو خلقتا في يساره أو في يمينه ويساره معاً حتى تكون له أربعة أيّ نظر إليهما؛ فإن كانت العضد والذراع واحدة والكفان مفترقتان في مفصل فقطع التي لا يبطش بها، ففيها الديّة والقصاص إن كان قطعها عمداً، ولو قطعت الأخرى التي لا يبطش بها كانت فيها حكومة وجعلتها كالأصبع الزائدة مع الأصابع من تمام الحلقة.

وإن كان يبطش بهما جميعاً جعلت اليد التامة التي هي أكثرهما بطشاً إن كان موضعها من مفصل الذراع، مستقيماً على مفصل أو زائلاً عنه وجعلت الأخرى الزائدة إن كان موضعها من مفصل الذراع مستقيماً عليه أو زائلاً عنه، وإن كان بطشهما سواء وكانت إحداها مستقيمة على مفصل الذراع جعلت المستقيمة اليد التي لها القود وتمام الأرض وجعلت الأخرى الزائدة، وإن كان موضعهما من مفصل الذراع واحداً ليست واحدة منهما أشد استقامة على مفصل الذراع من الأخرى، ولا يبطش بإحداها إلا كبطشه بالأخرى فهاتان كفان ناقصتان فأيهما قطعت على الانفراء، فلا يبلغ بها دية كف تامة ويجعل فيها حكومة يجاوز بها نصف دية كف، وإن قطعتهما معاً، ففيهما دية كف ويجاوز فيها دية كف على ما وصفت من أن تزداد كل واحدة منهما على نصف دية كف، وهكذا إذا قطعت أصبع من أصابعها أو شلت الكف أو أصبع من أصابعها، وهكذا لو كانت لهما ذراعان وعضدان وأصل منكب كان القول فيهما كالقول فيهما إذا كانت لهما كفان في ذراع واحدة لا يختلف إلا بزيادة الحكومة في قطع الذراعين أو العضدين أو الذراعين مع الكفين فيزاد في حكومة ذلك بقدر

الزيادة في ألمه وشينه، ولو كان له كفان في ذراع إحداها ناقصة الأصابع والأخرى تامة أو إحداها زائدة الأصابع والأخرى تامة أو ناقصتها كانت الكف منهما العاملة دون التي لا تعمل؛ فإن كانتا تعملان فالكف منهما أقواهما عملاً؛ فإن استوتا في العمل فالكف منهما المستقيمة المخرج على الذراع، وإن كانتا سواء فالكف منهما التامة دون الناقصة والأخرى زائدة، وإن كانت إحداها زائدة والأخرى غير زائدة فهما سواء، وليست واحدة منهما أولى بالكف من الأخرى.

وكذلك إن كانتا زائدتين معاً، ولو خلقت لرجل كفان في ذراع إحداها فوق الأخرى منفصلة منها؛ فكان يبطش بالسفلى التي تلي العمل بطشاً ضعيفاً أو قوياً وكانت سالمة، ولا يبطش بالعليا كانت السفلى هي الكف التي فيها القود والعقل تامة والعليا الزائدة؛ فإن كان لا يبطش بالسفلى مجال فهي كالشلاء ولا تكون سالمة الأصابع إلا وهو يتناول بها، وإن ضعف تناوله، وإن كان يبطش بالعليا منهما كانت الكف.

وإن كان لا يقدر على البطش بها وهي فيما ترى سالمة فقطعت لم يكن فيها قود ولا دية كف تامة.

ولا تكون أبداً باطشة بالرؤية دون أن يشهد لها على بطش أو ما في معنى البطش، من قبض ووسط وتناول شيء.

٧٠- الرجلين

قال الشافعي رحمه الله: ولو خلقت لرجل قدما في ساق؛ فكان يبطش بهما معاً وكانت أصابعهما معاً سالمة لم تكن واحدة منهما أولى باسم القدم من الأخرى، وأيهما قطعت على الانفراء، فلا قود فيها، وفيها حكومة يجاوز بها نصف أرش القدم، وإن قطعتهما معاً فعلى قاطعتهما القود وحكومة، ولو قطعت الأولى كانت فيها حكومة؛ فإن قطع قاطع الأولى الثانية وهي سالمة يمشي عليها حين انفردت كان عليه القصاص مع حكومة الأولى، وإن قطعها غيره، فلا قصاص على واحد منهما، وعلى كل واحد حكومة أكثر من نصف أرش الرجل.

قال الشافعي: ولو قال الذي قطعت إحدى رجليه اللتين هما هكذا أقدمني من بعض أصابعي لم أقده؛ لأن أصابعه ليست كأصابعه، ولو كانت القدمان في ساق؛ فكانت إحداها مستقيمة الحلقة على مخرج الساق، وفي الأخرى جنف أو عوج للمخرج عن عظم الساق؛ فكان يبطش بهما معاً فالقدم المستقيمة على مخرج الساق وفيها القصاص، والأخرى الزائدة لا قصاص فيها، وفيها حكومة، ولو كانت المستقيمة على مخرج الساق أقصر من الخارجة زائلة عن مخرج الساق، وكان يبطش على الزائلة كلها وطناً مستقيماً

يدرك علم ذلك أنه إذا وجىء كان ذلك كالشَّلَل في الأثنين، ففيهما الذِّبَّة كما تكونُ على الجاني ديةٌ يدُ لو ضربت يدُ رجلٍ فسلَّت، وإن كان لا يدرك علمه في المجني عليه إلا بقول المجني عليه فالقولُ قوله مع يمينه، وعلى الجاني الذِّبَّة إن كان أدرك علم ذلك في غيره قط، وإذا سلَّت البيضتان وبقيت الجِلْدَةُ ثمَّ عقلهما والقصاصُ فيهما، وإن قطعهما بالجِلْدَةِ لم يزد عليه شيءٌ للجِلْدَةِ وفيهما القصاصُ والذِّبَّة تامَّة، وإذا سلَّت البيضتان، ثمَّ قطعت الجِلْدَةُ، ففي البيضتين الذِّبَّة، وفي الجِلْدَةِ الحكومة، وإذا اختلفَ الجاني والمجني عليه، فقالَ الجاني: جئت عليه وهو مَوجوءٌ، وقالَ المجني عليه بل صحيحٌ فالقولُ قولُ المجني عليه مع يمينه؛ لأنَّ هذا مما يغيبُ عن أبصارِ النَّاسِ، ولا يجوزُ كشفه لهم.

٧٣- الجنايةُ على ركبِ المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قطعت إسكنا المرأةَ وهما سفراها؛ فإنَّ قطعه رجلٌ، فلا قصاص؛ لأنَّه ليس له مثله؛ فإنَّ قطعه امرأةٌ فعليها القصاصُ إن كان يقدرُ على القصاصِ منه إلا أن تشاء العقل؛ فإن شاءته فلها الذِّبَّة تامَّة، وفي أحدِ شفريرها إذا أوعب نصفُ الذِّبَّة، وفي الشفريرين الذِّبَّة؛ فإن قطعَ الشفرانِ وأعلى الركيب، ففيهما الذِّبَّة، وفي الأعلى حكومة، وإن قطعَ الأعلى؛ فكانَ الشفرانِ مجاهلما، ففي الأعلى حكومة، وإن انقطعَ الشفرانِ معهما أو ماتا حتى يصيرَ ذلكَ فيهما كالشَّلَل في اليدِ، ففيهما الذِّبَّة، وفي الأعلى حكومة وسواءٌ في ذلكَ المخفوضةُ وغيرُ المخفوضة؛ فإن كانت امرأةٌ مقطوعةُ الشفرينِ قد التحمَّ فقطعَ إنسانٌ ما التحمَّ منهما فعليه حكومة وسواءٌ في هذا شفرُ الصَّغِيرَةِ والعجوزِ والشَّابَّة لا يختلفُ وسواءُ شفرُ الرِّقَاءِ الَّتِي لا تؤتى والبكرِ والثَّيِّبِ تؤتى.

وكذلك أركابهنَّ كلَّهنَّ سواءٌ لا تختلف.

٧٤- عقلُ الأصابع

١٩٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحْتَمِلٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِمَّا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ. [تقدم]

١٩٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ. قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ

فقطعت لم أعجل بالقود فيها حتى أنظر؛ فإن وطئ على الأخرى المستقيمة وطئاً مستقيماً كانت هي القدم وكانت الأخرى هي المانعة لها بطولها، فلمَّا ذهبت وطئ على هذه، ففي الأولى حكومة ولا قود، وفي هذه إن قطعت بعد قود والذِّبَّة تامَّة.

قال الشافعي: وإن لم يطأ على هذه بحال كانت الأولى القدم، وكان فيها القود إن أصيبت ودية القدم تامَّة، وفي هذه إن أصيبت بعد حكومة.

قال الشافعي: ولو لم تقطع، ولكن جنى عليها فاشلَّت فصارَ لا يطأ عليها جعلتُ فيها ديةَ القدم تامَّة؛ فإن قطعت فقبضت فيها بديةَ القدم فوطئ على الأخرى بعد قطع الَّتِي جعلت فيها الذِّبَّة نقضت الحكم في الأولى ورددته بفضل ما بين الحكومة والذِّبَّة فأخذت منهم حكومة ورددت عليه ما بقي وعلمت حيثنَّ أن هذه هي القدم وجعلت في هذه القود تامَّة.

قال الشافعي: والقولُ فيها إذا قطعت من السَّاقِ والفخذِ كالقولِ في اليدِ إذا قطعت من الذراعِ والعَضِدِ لا يختلف.

٧١- الأليتين

قال الشافعي: وإذا قطعت أليتا الرجلِ أو المرأة، ففيهما الذِّبَّة، وفي كلِّ واحدةٍ منهما نصفُ الذِّبَّة.

وكذلك أليتا الصَّبيِّ فليهم قطعُ أليته عظيمُ الأليتين أو صغيرهما فسواءُ والأليتان كلُّ ما أشرفَ على الظَّهْرِ من الماكمتين إلى ما أشرفَ على استواءِ الفخذين، وما قطعَ منهما فيحساب؛ وإذا كان يقدرُ على القصاصِ منهما، ففيهما القصاصُ إن كان قطعهما عمداً، وما قطعَ من الأليتين، ففيه بحسبِ الأليتين، وما شقَّ منهما، ففيه حكومة، وما قطعَ من الأليتين فبان، ثمَّ نبت واستخلف أو لم ينبت فسواءُ وفيما قطعَ فأيُّنَّ منهما بحسبِ الأليتين، ولو قطعَ، فلم ين، ثمَّ أعيدَ فالتحمَّ كانت فيه حكومة، وهذا كالشَّقِّ فيه يلتئمُ ويخالفُ لما بان، ثمَّ نبت غيره، وما بان، ثمَّ أعيدَ بنفسه فثبت فالتام.

٧٢- الأثنين

قال الشافعي: وإذا قطعت أثنيَا الرجلِ أو الصَّبيِّ أو الحصى، ففيهما القودُ إن كانَ القطعُ عمداً إلا أن يشاءَ المجني عليه أن يأخذَ الأرضَ، فيكونُ له فيهما الذِّبَّة، وإذا قطعت إحداهما، ففيها نصفُ الذِّبَّة وسواءُ اليسرى أو اليمنى، ولو قطعَ رجلٌ إحدى الأثنين فسقطت الأخرى عمداً كانَ عليه القصاصُ إن كانَ يستطاعُ القصاصُ من إحداهما وتثبت الأخرى وعقلُ الَّتِي سقطت، ولو أنَّ رجلاً وجأ رجلاً كما توجأُ البهائم؛ فإن كانَ

وقال في الأصبع الزائدة حكومة.

ولو خلقت لرجل أصبع أثملتها التي فيها الظفر أثملتان مفترقتان في كليهما ظفر، وليست واحدة منهما أشد استقامة على خلقه الأصابع من الأخرى ولا أحسن حركة من الأخرى فقطع إنسان إحداها لم يكن عليه قصاص وكانت عليه حكومة تجاوز نصف أرض أثملة، وإن قطع هو أو غيره الثانية كانت فيها حكومة الأولى.

وكذلك إن قطعها معاً فعليه دية أصبع وحكومة في الزيادة، فلو خلقت له أصابع عشر في كف كان القول فيها كالقول فيه لو خلقت له كنان الأصابع المستقيمة على الأكثر من خلقه الآدميين أصابعه إذا كانت سالمة كلها.

وكذلك لو خلقت له أصبعان؛ فكانت إحداها باطشة والأخرى غير باطشة كانت الباطشة أولى باسم الأصبع.

ولو كان هذا في الرجلين كان هذا هكذا إذا كان يطاء عليها كلها؛ فإن كان يطاء على بعضها، ولا يطاء على بعض، فإن الأصابع التي فيها عشر عشر هي التي يطاء عليها، والتي لا يطاء عليها زوائد إذا قطع منها شيء كانت فيها حكومة، ولو خلقت لرجل أصبع زائدة ولآخر مثلها في مثل موضعها فجنس أحدهما على الآخر عمداً فقطع أصبعه الزائدة قطعت بها أصبعه الزائدة إن شاء إذا كانت في مثل موضعها، وإن لم تكن في مثل موضعها لم تقطع، ولو اختلفت الزائدتان؛ فكانت من القاطع أو المقطوع أم كانت إحداها بالأخرى إذا كانت مفاصلهما واحدة؛ فإن كانت الزائدة من القاطع بثلاثة مفاصل والزائدة من المقطوع بمفصل واحد أو مثل التولول، وما أشبهه لم يقد وكانت له حكومة، وإن كانت من المقطوع مثلها من القاطع أو من القاطع مثلها من المقطوع فللمقطوع الخيار بين القود أو حكومة وبين الأرض لنقص أصبع المقطوع عن أصبعه والحكومة أقل من حكومتها لو لم يستقد.

٧٥- أرض الموضحة

١٩٥٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ. [تقدم]

١٩٥٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي الْأَصَابِعِ عَشْرٌ عَشْرٌ. [أخرجه أبو داود (٤٥٥٦، ٤٥٥٧)، النسائي (٥٦/٨)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نقول، ففي كل أصبع قطعت من رجل عشر من الإبل، وسواء في ذلك المختصر والإبهام والوسطى إنما العقل على الأسماء.

قال الشافعي: وأصابع اليدين والرجلين سواء وأصابع الصغير والكبير الفاني والشاب سواء، والإبهام من أصابع القدم مفصلان، فإذا قطع منهما مفصل، ففيه خمس من الإبل ولما سواها من الأصابع ثلاثة مفصل، فإذا قطع منها مفصل، ففيه ثلاث من الإبل وثلاث، وإن خلق لأحد مفصل أصابعه، سواء لكل أصبع مفصلان وكانت أصابعه سالمة يقبضها ويسطها ويطنش بها، ففي كل مفصل نصف دية الأصبع خمس من الإبل، وإن كان ذلك يشلها، ففي أصبعه إذا قطعت حكومة، وإذا كان لأصبع هذا مفصلان وكانت سالمة فقطعها إنسان عمداً فعليه القصاص؛ فإن قطع إحدى أثملتيا فله إن شاء القصاص من أثملة أصبع القاطع؛ فإن كان في أصبع القاطع ثلاث أنامل أخذ مع القصاص سدس عقل الأصبع، ولو خلق إنسان له في أصبع أربع أنامل كانت في كل أثملة ربع دية الأصبع بعيران ونصف إن كانت أصابعه سالمة، وإذا خلقت له في أصبع أربع أنامل فقطع رجل منها أثملة عمداً وله في كل أصبع ثلاث أنامل، فلا قصاص عليه؛ لأن أثملته أزيد من أثملة المقتصر له، ولو كان القاطع هو الذي له أربع أنامل والمقطوع له ثلاث أنامل فله القصاص وأرض ما بين ربع أثملة وثلاثها، ولو كانت لرجل أصبع فيها أربع أنامل أو فيها أثملتان؛ فكانت أطول من الأصابع معها أو أقصر منها وهي سالمة، ففيها عقلا تاماً، وليست كالسنت سقط فيستخلف أقصر من الأسنان؛ لأن الأصابع هكذا تخلق ولا تسقط فتستخلف والأسنان تسقط فتستخلف.

وإذا بقيت في الكف أصبع أو أصبعان أو ثلاث أو أربع فقطعت الكف والأصابع فعلى القاطع أرض الأصابع تاماً وحكومة تامة في الكف لا يبلغ بها أرض أصبع، وسواء كانت الكف من امرأة أو رجل لا يبلغ بحكومتها أرض أصبع إذا كانت مع أصابع، ولا يسقط أن يكون فيها حكومة إلا بأن يؤخذ أرض اليد تاماً فتدخل الكف مع الأصابع؛ لأنها حيث يشيئ يد تامة، وإذا قطعت الأصابع وأخذ أرضها أو عفا أو اقتصر منها، ثم قطعت الكف، ففيها حكومة على ما وصفت الحكومات، وسواء قطع الكف والأصابع أو غيره، ولو جنى رجل على الأصابع عمداً فقطعها، ثم قطع الكف اقتصر منه كما صنع فقطعت أصابعه، ثم كفّه، وإن شاء المجيء عليه فقطع أصابعه وأخذ منه أرض كفّه،

فالقول قول الجاني أنها لم توضح مع يمينه، وعلى المجني عليه البيّنة.

٧٦- الهاشمة

قال الشافعي رحمه الله: وقد حفظت عن عددٍ لقيتهم، وذكر لي عنهم أنهم قالوا في الهاشمة عشر من الإبل وبهذا أقول.
قال: والهاشمة التي توضح، ثم تهشم العظم، ولا يلزم الجاني هاشمة إلا بإقراره أو بما وصفت من البيّنة على أن العظم انهشم، فإذا قامت بذلك بيّنة لزمته هاشمة، ولو كانت الشجّة كبيرة فهشمت موضعاً أو مواضع بينهما شيء من العظم لم ينهشم كانت هاشمة واحدة؛ لأنها جناية واحدة، ولو كان بينهما شيء من الرأس لم تشققه، والضربة واحدة فهشمت مواضع كان في كل موضع منها انفصل حتى لا يصل به غيره مجروحاً بتلك الضربة هاشمة، وهذا هكذا في المنقّلة والمأمومة.

٧٧- المنقّلة

قال الشافعي: لست أعلم خلافاً في أن في المنقّلة خمس عشرة من الإبل وبهذا أقول، وهذا قول من حفظت عنه ممن لقيت لا أعلم فيها بينهم اختلافاً، والمنقّلة التي تكسر عظم الرأس حتى يشقّ فتستخرج عظامه من الرأس ليلتئم.
وإنما قيل لها المنقّلة؛ لأن عظامها تنقل، وقد يقال لها المنقولة، وإذا نقل من عظامها شيء قل أو كثر، فقد تمّ عقلها خمس عشرة من الإبل، وذلك عشر ونصف عشر دية، ولا يجاور الهاشمة حتى ينقل بعض عظامها كما وصفت.

٧٨- المأمومة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لست أعلم خلافاً في أن في المأمومة ثلث الدية.
وبهذا نقول في المأمومة ثلث النفس، وذلك ثلاث وثلاثون من الإبل وثلاث.
والآمة التي تحرق عظم الرأس حتى تصل إلى الدماغ وسواء قليل ما خرق منه أو كثيرة كما وصفت في الموضحة، ولا تثبت مأمومة إلا بشهود يشهدون عليها كما وصفت بأنها قد خرق العظم، فإذا أثبتوا أنها قد خرق العظم حتى لم يبق دونه الدماغ حائل إلا أن تكون جلدة دماغ فهي آمة، وإن لم يثبتوا أنهم رأوا الدماغ.

قال الشافعي: وبهذا نقول، وفي الموضحة خمس من الإبل، وذلك نصف عشر دية الرجل.

قال الشافعي: والموضحة في الرأس والوجه.

كله سواء، وسواء مقدّم الرأس ومؤخره فيها وأعلى الوجه وأسفله واللحي الأسفل باطنه، وظاهره، وما تحسّ شعر اللحية منها، وما برز من الوجه، كلها سواء ما تحت منابت شعر الرأس من الموضحة، وما يخرج مما بين الأذن ومنابت شعر الرأس.

قال الشافعي: ولا يكون في شيء من المواضع خمس من الإبل إلا في موضحة الرأس والوجه؛ لأنهما اللذان يدوان من الرجل فأما موضحة في ذراع أو عتق أو عضد أو ضلع أو صدر أو غيره، فلا يكون فيها إلا حكومة.

والموضحة على الاسم فما أوضح من صغير أو كبير عن العظم، ففيه خمس من الإبل لا يزداد في كبير منها، ولو أخذت قطري الرأس، ولا ينقص منها، ولو لم يكن إلا قدر محيط؛ لأنه يقع على كل اسم موضحة، وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الأسماء، ولو ضرب رجل رجلاً بشيء فشجّه شجّة متصلة فأوضح بعضها، ولم يوضح بعض كان فيها أرش موضحة فقط.

وكذلك لو لم تزد على أن خرق الجلد من موضع وبضع من آخر وأوضح من آخر، ففيها أرش موضحة؛ لأن هذه الشجّة متصلة.

قال الشافعي: ولو بقي من الجلد شيء قل أو كثر لم ينخرق، وإن ورم فاخضر وأوضح من موضعين والجلد الذي لم ينخرق حاجز بينهما كان موضعين.

وكذلك لو كانت مواضع بينهما فصول لم تنخرق.

قال الشافعي: ولو شجّه فأوضحه موضعين وبينهما من الجلد شيء لم ينخرق، ثم تاكل فاخرق كانت موضحة واحدة؛ لأن الشجّة اتصلت من الجناية، ولو اختلف الجاني والمجني عليه، فقال المجني عليه: أنت شققت الموضع الذي لم يكن انشق من رأسي فلي موضعتان، وقال الجاني: بل تاكل من جنابتي فانشق فالقول قول المجني عليه مع يمينه؛ لأنه قد وجبت له موضعتان، فلا يظلهما إلا إقراره أو بيّنة تقوم عليه، ولا يقص بموضحة إلا بإقرار الجاني أو بشاهدين يشهدان أن العظم قد برز حتى قرعه المروء، وإن لم ير العظم؛ لأن الدم قد يحول دونه أو شاهد وامرأتين بذلك؛ لأن الدم يحول بينه وبين أن يرى، أو شاهد يشهد على هذا ويعين المدعي إذا كانت الجناية خطأ؛ فإن كانت عمداً لم يقبل فيها شاهد ويعين ولا شاهد وامرأتان؛ لأن المال لا يجب إلا بوجوب القصاص، وإذا اختلف الجاني والمجني عليه في الموضحة

٧٩ - ما دون الموضحة من الشجاج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم رسول الله ﷺ قضى فيما دون الموضحة من الشجاج بشيء وأكثر قول من لقيت أنه ليس فيما دون الموضحة أرض معلوم، وأن في جميع ما دونها حكومة قال. وبهذا نقول.

٨٠ - الشجاج في الوجه

قال الشافعي: والموضحة في الوجه والرأس سواء لا يزداد إن شانت الوجه، وهكذا كل ما فيه العقل مسمى.

قال الشافعي: والماشمة والمثقلة في الرأس والوجه سواء، وفي اللحي الأسفل وجميع الوجه.

وكذلك هي في اللحين وحيث يصل إلى الدماغ سواء، ولو كانت في الاحسة فخرقت إلى الفم أو كانت في اللحي فخرقت حتى تنفذ العظم واللحم والجلدة، ففيها قولان: أحدهما أن فيه ثلث النفس؛ لأنها قد خرقت خرق الآمة وأنها كانت في موضع كالرأس والآخر أنه ليس فيها ذلك، وفيها أكثر مما في الماشمة؛ لأنها لم تخرق إلى الدماغ ولا جوف فتكون في معنى المأمومة أو الجائفة.

وإذا شانت الشجاج التي فيها أرض معلوم بالوجه لم يزد في شين الوجه شيء.

وإذا كانت الشجاج التي دون الموضحة كانت فيها حكومة لا يبلغ بها محال قدر موضحة، وإن كان الشين أكثر من قدر موضحة؛ لأن النبي ﷺ إذا وقت في الموضحة خساً من الإبل لم يجوز أن تكون الخمس فيما هو أقل منها، وكل جرح عدا الوجه والرأس، فإنما فيه حكومة إلا الجائفة فقط.

٨١ - الجائفة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لست أعلم خلافاً في أن النبي ﷺ قال: وفي الجائفة ثلث الديّة وبهذا نقول، وفي الجائفة الثلث وسواء كانت في البطن أو في الصدر أو في الظهر إذا وصلت الطعنة أو الجناية ما كانت إلى الجوف من أي ناحية كانت من جنب أو ظهر أو بطن، ففيها ثلث دية النفس ثلاث وثلاثون من الإبل وثلث.

ولو طعن في وركه فجافته كانت فيها جائفة.

ولو طعن في ثغرة نحره فجافته كانت فيها جائفة.

ولو طعن في فخذه فمضت الطعنة حتى جافته كانت فيها جائفة وحكومة بزيادة الطعنة في الفخذ؛ لأن هذه جناية جمعت بين شيئين مختلفين كما لو شجّه موضحة في رأسه فمضت في رقبته كانت فيها موضحة وحكومة لاختلاف الحكم في موضع الجرحين.

ولو طعن رجل رجلًا في حلقه أو في مريته فخرقه كانت فيها جائفة؛ لأن كل واحدٍ منهما يصل إلى الجوف.

وكذلك لو طعنه في الشرج فخرقه؛ لأن ذلك يصل إلى الجوف.

٨٢ - ما لا يكون جائفة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن امرأة عدت على امرأة عذراء فافتضتها؛ فإن كانت أمة فعليها ما نقصها ذهاب العذرة.

وإن كانت حرة فعليها حكومة بهذا المعنى: فيقال: أرايت لو كانت أمة تسوى خمسين من الإبل كم ينقصها ذهاب العذرة في القيمة؟ فإن قيل: العشر، كانت عليها خمس من الإبل، وإن قيل أكثر أو أقل، كان ذلك عليها.

وكذلك لو اقتضها رجل بأصبعه أو بشيء غير فرجه؛ فإن اقتضها بفرجه فعليه مهرٌ مثلها بالإصابة وحكومة على ما وصفت لا تدخل في مهرٍ مثلها؛ لأنه لو أصابها شيئاً كان عليه مهرٌ مثلها عوضاً من الجماع الذي لم تكن هي به زانية ولا تبطل المعصية عنه الجناية إذا كانت مع الجماع، ولو اقتضها فافضها أو أفضاها وهي ثيب كانت عليه ديتها؛ لأنها جناية واحدة وعليه مهرٌ مثلها، ولو اقتضتها امرأة أو رجل يعوذ بلا جماع كانت عليهما ديتها، وليس هذا من معنى الجائفة بسبيل، ولو أن امرأة أدخلت في فرج امرأة ثيب أو دبرها عوداً أو عصرت بطنها فخرج منها خلاء أو من فرجها دم لم يكن شيء من هذا في معاني الجائفة وتعزّر ولا شيء عليها.

وكذلك لو صنع هذا رجلٌ بإمرأة أو رجل، وهكذا لو أدخل في حلقه أو حلق امرأة شيئاً حتى يصل إلى جوفه عزّر، ولم يكن في هذا ما في الجائفة، ولو كانت برجل جائفة فأدخل رجلٌ فيها أصبعه أو عصا أو جريداً حتى وصلت إلى الجوف؛ فإن لم يكن زاد في الجائفة شيئاً لم يكن عليه أرض، وإن كان زاد فيها ضمن ما زاد، وإن أدخل السكين جافته التي لم تكن من جنائتيه، ثم شق في بطنه شقاً إلى الجوف فعليه دية جائفة، وإن شق ما لا يبلغ إلى الجوف، ففيه حكومة، وإن نكأ في الجوف شيئاً، ففيه حكومة، وإن خرق بالسكين الأمعاء ضمن النفس كلها إن مات

معيياً فعليه حُكُومَةٌ بِقَدَرِ شَيْئِهِ وَضَرَرِهِ وَعَلَيْهِ حُكُومَةٌ إِذَا جَبِرَ صَحِيحاً لَا عَتَمَ فِيهِ.

٨٤- العوجُ والعرجُ في كسرِ العظام

قال الشافعي: وإذا كسرَ الرَّجُلُ أصْبَعَ الرَّجُلِ فَشَلَّتْ، فَقَدَ تَمَّ عَقْلُهَا، وَلَوْ لَمْ تَشَلَّ وَبَرَأَتْ مَعُوجَةً أَوْ نَاقِصَةً أَوْ مَعْيِيَةً، فَفِيهَا حُكُومَةٌ لَا يَبْلُغُ بِهَا دِيَّةُ الْأَصْبَعِ، وَهَذَا هَكَذَا فِي الْكَفِّ إِنْ بَرَأَتْ مَعُوجَةً، فَفِيهَا حُكُومَةٌ، وَإِنْ شَلَّ شَيْءٌ مِنَ الْأَصَابِعِ، فَفِيهَا شَلٌّ مِنَ الْأَصَابِعِ عَقْلُهُ تَامًا، وَفِي الْكَفِّ إِنْ عَيَّيْتُ بِعُوجٍ أَوْ غَيْرِهِ حُكُومَةٌ.

قال الشافعي: وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي الذَّرَاعِ فَبَرَأَتْ مَعُوجَةً، فَقَالَ الْجَانِي: خَلَوُا بَيْنِي وَبَيْنَ كَسْرِهَا لِتَجِبَ مُسْتَقِيمَةٌ لَمْ يَكْرِهْ عَلَى ذَلِكَ الْمَكْسُورَةُ ذِرَاعَهُ وَجَعَلَتْ عَلَى الْجَانِي أَوْ عَاقَلَتْهُ حُكُومَةٌ فِي جَنَابَتِهِ.

قال الشافعي: وَلَوْ كَسَرَهَا بَعْدَمَا بَرَأَتْ مَعُوجَةً فَبَرَأَتْ مُسْتَقِيمَةً كَانَتْ لَهُ الْحُكُومَةُ بِمَا لَهَا الْأَوَّلَى مَعُوجَةً؛ لِأَنَّ ذَهَابَ الْعُوجِ مِنْ شَيْءٍ أَحْدَثَهُ بَعْدُ، وَهَذَا هَكَذَا فِي كَسْرِ الْعِظَامِ كُلِّهَا.

قال الشافعي: وَإِنْ كَسَرَ يَدًا فَعَصَبَتْ غَيْرَ أَنْ الْيَدَ تَبْطِشُ نَاقِصَةُ الْبَطْشِ أَوْ تَأْتِيَتْ، فَفِيهَا حُكُومَةٌ يَزَادُ فِيهَا بِقَدَرِ الشَّيْءِ وَنَقْصُ الْبَطْشِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ مِنَ الْأَصَابِعِ شَيْءٌ أَوْ يَشَلَّ، فَيَكُونُ فِيهِ عَقْلُهُ تَامًا.

وكذلك العوجُ، وكلُّ عيبٍ كَانَ مَعَ هَذَا.

وإن كسرَ ساقه أَوْ فَخْذَهُ فَبَرَأَتْ عُوجَاءً أَوْ نَاقِصَةً يَبِينُ الْعُوجُ فِيهَا، فَفِيهَا حُكُومَةٌ بِقَدَرِ مَا نَقَصَ الْعُوجُ.

وكذلك إِنْ كَسَرَ الْقَدَمَ أَوْ شَلَّتْ أَصَابِعُ الْقَدَمِ، فَقَدَ تَمَّ عَقْلُهَا وَفِيهَا خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِذَا سَلِمَتْ الْأَصَابِعُ وَعَيَّيْتُ الْقَدَمُ، فَفِيهَا حُكُومَةٌ بِقَدَرِ الْعَيْبِ وَنَقْصِ الْمُنْفَعَةِ مِنْهُ، وَإِنْ كَسَرَ الْقَدَمَ أَوْ مَا فَوْقَهَا إِلَى الْفَخْذِ أَوْ السُّرْكِ وَبَرَأَتْ يَطَأُ عَلَيْهَا وَطَأُ ضَعِيفًا، فَفِيهَا حُكُومَةٌ فَيَزَادُ فِيهَا بِقَدَرِ زِيَادَةِ الْأَلَمِ وَالنَقْصِ وَالْعَيْبِ، وَهَكَذَا إِنْ قَصُرَتْ وَأَصَابِعُ الرَّجُلِ سَالِمَةٌ حَتَّى لَا يَطَأُ بِهَا الْأَرْضَ إِلَّا مُعْتَمِدًا عَلَى شَيْءٍ مُعَلَّقًا الرَّجُلَ الْأُخْرَى، فَفِيهَا حُكُومَةٌ بِقَدَرِ مَا نَالَهُ، وَلَوْ أَصَابَهَا مِنْ هَذَا شَيْءٌ لَا يَقْدَرُ مَعَهُ عَلَى أَنْ يَشِيَّ رَجُلَهُ وَيَسْطِهَا؛ فَكَانَتْ مُقْبِضَةً لَا تَبْسِطُ أَوْ مُنْبَسِطَةً لَا تَنْقَبِضُ، وَلَا يَقْدَرُ عَلَى الْوَطْءِ عَلَيْهَا مُعْتَمِدًا عَلَى عَصَا وَلَا عَلَى شَيْءٍ بِحَالٍ، ثُمَّ عَقْلُهَا، وَكَانَ فِيهَا خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا مِنْ وَرْدٍ أَوْ سَاقٍ أَوْ قَدَمٍ أَوْ فَخْذٍ إِذَا لَمْ يَقْدَرِ عَلَى الْوَطْءِ بِحَالٍ ثُمَّ عَقْلُهَا، وَلَوْ جَنَى عَلَيْهَا بَعْدَ تَامِ عَقْلِهَا جَانٍ فَقَطَعَهَا كَانَتْ عَلَيْهِ حُكُومَةٌ،

وَلَا أَحْسَبُهُ يَعِيشُ إِذَا خَرَقَ أَمْعَاءُهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعِيشُ يَخْرُقُ الْأَمْعَاءُ كَالذَّبْحِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُقْهُ وَنَكَأَ فَمَاتَ الْجَنِيُّ عَلَيْهِ ضَمَنَ نِصْفَ دِيَّةِ النَّفْسِ وَجَعَلَتْ الْمَوْتَ مِنَ الْجَنَابَةِ الْأُولَى وَجَنَابَتِهِ الثَّانِيَةِ.

قال الشافعي: وَلَوْ ادْخَلَ يَدَهُ أَوْ عُرْدًا فِي حَلْقِهِ أَوْ مَوْضِعًا مِنْهُ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ مَا فِي الْجَانَفَةِ، وَإِذَا لَمْ يَزَلْ مَرِيضًا ضَمَنًا تَمَّا صَنَعَ بِهِ فَهُوَ قَاتِلٌ يَضْمَنُ دِيَّةَ النَّفْسِ، وَإِذَا طَعَنَهُ جَانَفَةً فَأَنْفَذَهَا حَتَّى خَرَجَتْ مِنَ الشَّقِّ الْأَخْرِ أَوْ رَدَّ الرَّمْحَ فِيهَا فَجَافَهُ إِلَى جَنْبِهَا وَبَيْنَهُمَا شَيْءٌ لَمْ يَخْرُقْهُ فَهِيَ جَانِفَتَانِ، وَهَكَذَا لَوْ طَعَنَهُ بِرَمَحٍ فِيهِ سَنَانٌ مُفْتَرِقٌ فَخْرَقَهُ خَرْقَيْنِ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، وَلَمْ يَخْرُقْ مَا بَيْنَ الْجَانِفَتَيْنِ.

قال الشافعي: وَلَوْ أَصِيبَ بَطْنُ رَجُلٍ فَخِيطَ، فَلَمْ يَلْتَمِمْ حَتَّى طَعَنَهُ رَجُلٌ، فَتَقَرَّ الْحَيَاطَةُ وَجَافَهُ فَعَلِيهِ حُكُومَةٌ، وَإِنْ التَّامَ فَطَعَنَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي طَعَنَ فِيهِ فَالتَّامَ فَعَلِيهِ جَانَفَةٌ.

وهذا هَكَذَا فِي كُلِّ الْجَرَاحِ، فَلَوْ شَجَّ رَجُلٌ رَجُلًا مُوضِحَةً، فَلَمْ تَلْتَمِمْ حَتَّى شَجَّهُ رَجُلٌ عَلَيْهَا مُوضِحَةً كَانَتْ عَلَيْهِ حُكُومَةٌ، وَلَوْ بَرَأَتْ وَالتَّامَتْ فَشَجَّهُ مُوضِحَةً فَعَلِيهِ أَرْضٌ مُوضِحَةٌ تَامٌ وَالْقَوْدُ إِنْ كَانَتْ الشَّجَّةُ عَمْدًا وَاللِّتَامُ يَلْتَصِقُ اللَّحْمُ وَيَعْلُوهُ الْجِلْدُ، وَإِنْ ذَهَبَ شَعْرُ الْجِلْدِ أَوْ كَانَ الْجِلْدُ فِي الْبَطْنِ أَوْ الرَّأْسِ مُتَغَيِّرُ اللَّوْنِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْجَنَابَةِ وَعَمَّا عَلَيْهِ سَائِرُ الْجَسَدِ إِذَا كَانَ جِلْدًا مُلْتَمِمًا.

قال الشافعي: وَإِذَا أَصَابَهُ بِجَانَفَةٍ، فَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: قَدْ نَكَأَ مَا فِي بَطْنِهِ مِنْ مَعَى أَوْ غَيْرِهِ فَعَلِيهِ جَانَفَةٌ وَحُكُومَةٌ.

قال الشافعي: وَسَوَاءٌ مَا نَالَهُ بِهِ فَصَارَ جَانَفَةً مِنْ حَدِيدٍ أَوْ شَيْءٍ مَحْدَدٍ يَشْبَهُ الْحَدِيدَ فَأَنْفَذَهُ مَكَانَهُ أَوْ قَرَحَ وَالْمُحْتَمَى يَصِيرُ جَانَفَةً فَعَلِيهِ فِي هَذَا كُلِّهِ أَرْضٌ جَانَفَةٍ، وَلَوْ كَانَ لَمْ يَزِدْهُ عَلَى أَكْرَوَ أَوْ مَا أَشْبَهَهَا إِذَا أَثَرَتْ، ثُمَّ أَلِمَ مِنْ مَوْضِعِ الْأَثَرِ حَتَّى تَصِيرَ جَانَفَةً.

٨٣- كسرُ العظام

١٩٥٨- قال الشافعي: رَوَيْ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:

فِي التَّرَفُّوقِ جَمَلٌ، وَفِي الضَّلْعِ جَمَلٌ وَيُشْبَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ يَكُونَ مَا حَكِي عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا وَصَفَتْ حُكُومَةُ لَا تَوْقِيتُ عَقْلٍ، فَفِي كُلِّ عَظْمٍ كُسِرَ مِنْ إِنْسَانٍ غَيْرِ السَّنَنِ حُكُومَةٌ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَرْضٌ مُعْلُومٌ، وَمَا يُؤْخَذُ فِي الْحُكُومَاتِ كُلِّهَا بِسَبَبِ الدِّيَّاتِ فِي الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ وَأَهْلِ الذَّمِّ مِنَ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ سَبَبِ الْجَنَابَاتِ وَاللِّيَّاتِ، وَإِذَا جَبِرَ الْعَظْمُ مُسْتَقِيمًا لَا عَيْبَ فِيهِ، فَفِيهِ حُكُومَةٌ، وَإِذَا جَبِرَ

ولم تكن عليه دية رجل تامة ولا قود إن كانت جنايته عليها عمداً، ولو جنى جان على رجل أعرج، ورجله سالمة الأصابع يطأ عليها فقطعها من المفصل كان عليه القود إن كانت جنايته عمداً؛ فإن كانت خطأ، ففيها نصف الدية إن شاء في العمد في مال الجاني ونصفها خطأ في أموال عاقلة الجاني.

وهكذا الأعسر يحنى على يده سالمة الأصابع والبطش، ولو جنى رجل على رجل فضرَبَ بينَ وركيه أو ظهره أو رجله فمنعه المشي ورجلاه تنقبضان وتنبطان فعليه الدية تامة ومتى أعطيته الدية في شيء من هذه الوجوه الثلاثة التي بها أعطيته الدية، ثم عاد إلى حاله رددت بها ما أخذت ثم أخذت منه الدية عليه، ولو لم يمنعه المشي، ولكنه منعه المشي إلا معتمداً أعرج أو يجر رجله فعلى الجاني حكومة لا دية، فإذا قطعت رجل هذا، ففيها القود والدية تامة لسلامة الأصابع والرجل، وإن كان فيها معتمداً أو كان ضعيفاً كما تكون الدية تامة في العين يصير بها، وإن كان فيها ضعف.

٨٥- كسر الصلب والعنق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن جنى رجل على رجل فالتوت عنقه من جنايته حتى يقلب وجهه فيصير كالملتفت أو أصاب ذلك رقبته، وإن لم يعرج وجهه أو يست رقبته فصار لا يلتفت أو يلفت الثغانتا ضعيفاً وهو يسبح الماء والطعام والريق، ويتكلم، ففيها حكومة يزاد فيها بقدر الألم والشين ومبلغ نقص المنفعة؛ فإن نقص ذلك كلامه وشق عليه معه إساعة الماء زيد في الحكومة؛ فإن منعه ذلك إساعة الطعام إلا أن يوجره أو المضغ إلا نعباً نعباً زيد في الحكومة، ولا يبلغ بها مجال دية تامة، ولو نقص ذلك من كلامه حتى صار لا يفصح ببعض الكلام كانت فيه من الدية بحساب ما نقص من كلامه وحكومة لما أصابه سواء؛ لأن ما أصابه غير الكلام.

قال الشافعي: ولو ذهب كلامه كانت عليه الدية تامة وحكومة فيما صار إلى عنقه من الجناية.

قال الشافعي: ولو صار لا يسبح طعاماً ولا شرباً كان هذا لا يعيش فيما أرى فيترى به؛ فإن مات، ففيه الدية، وإن عاش وأساغ الماء والطعام، ففيه حكومة.

٨٦- كسر الصلب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كسر الرجل صلب الرجل فمنعه أن يمشي مجال فعليه الدية؛ فإن مشى معتمداً فعليه حكومة، وإن لم تنقص مشيته وبرأ مستقيماً فعليه حكومة، وإن برأ

معوجاً فعليه حكومة وزاد عليه في الحكومة بقدر العوج، وإن ادعى أن قد أذهب الكسر جماعه؛ فإن كانت لذلك علامة تعرف بوصفها فالقول قوله مع يمينه، وعلى الجاني الدية تامة لا حكومة معها؛ لأن ذهاب الجماع إنما كان في العيب بالصلب والجماع ليس بشيء قائم بالكلام باللسان مع الرقية، ولكن لو أشل ذكره بالكسر أو قطعه به كانت عليه دية وحكومة؛ لأنها حيثل جناية على صلب فولدت على شيء قائم غير الصلب.

قال الشافعي: وإن لم يكن لذلك علامة تدل عليه، وقال أهل العلم به: إن معلوماً أن الجماع قد يذهب من كسر الصلب، وكان إن تربص وقتاً من الأوقات، فلم تنتشر أخته قال أهل العلم به لا تنتشر ترك إلى ذلك الوقت.

فإن قال: لم تنتشر حلف وأخذ الدية، وإن لم يكن له وقت وقيل: هذا قد يذهب ويأتي حلف ما انتشر وأخذ الدية في ذهاب الجماع، وإنما يكون له الدية في ذهاب الجماع إذا كان يعلم أن ذهاب الجماع يكون من كسر الصلب، فإذا لم يكن معلوماً عند أهل العلم فله حكومة لازمة، ولو كسر الصلب قبل الذكر حتى يصير لا يجامع مجال فعليه دية في الذكر وحكومة في الصلب إن لم يمنعه المشي مجال.

٨٧- النوافذ في العظام

قال الشافعي: وإذا ضرب الرجل الرجل فانفذ لحمه وعظمه حتى بلغت ضربته المخ أو خرقت العظم حتى خرجت من الشق الآخر، ففيها حكومة لا ثلث عقل العضو ولا ثلثا كانت الحكومة أقل من ذلك أو أكثر.

وكذلك لو كسر العظم حتى يسيل غده أو أشطاه حتى يخرج غده وينكسر فينبت مكانه عظم غيره كانت فيه حكومة.

٨٨- ذهاب العقل من الجناية

قال الشافعي رحمه الله: وإن كسر رجل عظام من عظام رجل أو جنى جناية عليه ما كانت الجناية فأذهب عقله كانت عليه الدية، ولم يكن عليه بالجناية التي كانت سبب ذهاب العقل أرش إلا أن يكون أرشها أكثر من الدية، فيكون فيها الأكثر من الدية وأرشها، وذلك مثل أن يقطع يديه ويشجه مامومة أو ينال بجائفة، فيكون عليه دية وثلث، ولو جنى عليه جناية فنقصت عقله، ولم تنهيه أو أضعفت لسانه أو أورثته فرعاً كان فيها حكومة يزاد فيها بقدر ما ناله، ولو جنى عليه جناية في غير يده فأنشلت يده كان فيها نصف الدية وأرش الجناية كأنها كانت مامومة فيجعل فيها الثلث، وفي إشلال اليد النصف، وإن شلت رجله مع يده كانت

الألم، ولو أفرغَ رجلٌ على رأس رجلٍ أو لحيةً حميماً أو تنفهما، ولم تنبتا كانت عليه حكومةٌ يَزَادُ فيها بقدر الشين، ولو نبتا أرقُ مما كانا أو أقلُّ أو نبتا وافرين كانت عليه حكومةٌ ينقصُ منها إذا كانت أقلُّ شيئاً ويزادُ فيها إذا كانت أكثرَ شيئاً، ولو حلقه حلاقٌ فنبتَ شعره كما كان أو أجود لم يكن عليه شيءٌ والحلاقُ ليسَ بجناية؛ لأنَّ فيه نسكاً في الرأس، وليسَ فيه كثيرٌ ألمٌ وهو، وإن كان في اللحية لا يجوزُ فليسَ فيه كثيرٌ ألمٌ ولا ذهابٌ شعر؛ لأنَّه يستخلفُ، ولو استخلفَ الشعرُ ناقصاً أو لم يستخلفَ كانت فيه حكومةٌ، ولو أن رجلاً حلقَ غيرَ شعر الوجه والرأس، فلم ينبتَ أيُّ موضع كان الشعرُ أو من امرأةٍ كانت فيه حكومةٌ بقدر قلَّةِ شينه وسواءٌ ما ظهرَ من النباتِ من شعرِ الجسدِ أو بطنٍ إلاَّ أنه أتمَّ إن كان أفضى إلى أن ترى عورته.

وكذلك هو من امرأةٍ إلاَّ أنه لا يحلُّ للرجلِ أن يمسَّ ذلك من امرأةٍ، ولا يراه إلا أن تكون زوجته.

وكذلك ما حلقَ من رقابهما من دون منابتِ شعر الرأسِ وشعر اللحية من الرجلِ، وإن كانت لحية رجلٍ متشجرةً في حلقه فحلقها رجلٌ، فلم تنبتَ كانت عليه فيها حكومةٌ، وما قلتُ من هذا فيه حكومةٌ فليست فيه حكومةٌ أكثرَ من الحكومةِ في خلافه.

وإنما قلتُ إنَّ في شعر البدن إذا لم ينبتَ حكومةٌ دونَ الحكوماتِ في الرأسِ واللحية إذا ذهبَ الشعرُ؛ لأنَّ أثرَ شينه على الرجلِ دونَ شينِ شعر الرأسِ واللحية وجعلتُ في ذهابه بلا أثرٍ في البدن؛ لأنَّ نباتَ الشعرِ أصحُّ وأتمُّ له، وإذا ضربَ رجلٌ رجلاً ضرباً لم يذهب له شعراً أو لم يغيِّر له بشراً غيرَ أنَّه ألمه، فلا حكومةٌ عليه فيه ويعزِّر الضارب.

قال الشافعي: وإن غيِّر جلده أو أثر به فعله حكومةٌ؛ لأنَّ الجناية قائمةٌ.

ولو خلقت لامرأةٍ لحيةً وشاربان أو أحدهما دون الآخر فحلقهما رجلٌ أذَّبَ وكانت عليه حكومةٌ أقلُّ منها في لحية الرجل؛ لأنَّ اللحية من تمام خلقِ الرجلِ وهي في المرأة عيبٌ إلاَّ أني جعلتُ فيها حكومةً للتعدي والألم.

قال أبو يعقوب: هذا إذا لم ينبتَ أو نبتَ ناقصاً فأما إذا نبتَ، ولم يكن قطعٌ من جلدهما شيءٌ فليسَ عليه إلا التعزير.

قال الربيع: وأنا أقولُ به.

٩٠- قطعُ الأظفار

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطعَ الرجلُ ظفرَ رجلٍ عمداً، فإن كان يستطاعُ فيه القصاصُ اقتصرَ منه، وإن لم يستطعَ منه القصاصُ، ففيه حكومةٌ؛ فإن نبتَ صحيحاً غيرَ مشين، ففيه

في اليد والرجل الذبَّة، وفي المأمومة ثلثُ النفس؛ لأنَّها جنايةٌ لها حكمٌ معلومٌ أهلكتَ عضوينَ لهما حكمٌ معلومٌ، ولو أصابه مأمومةٌ فأورثته جناً أو فرعاً أو غشياً إذا فرغَ من رعدٍ أو غيره كانت فيها مع المأمومة حكومةٌ لا ذبَّة، وإذا جنى عليه فذهب عقله، ففي ذهاب عقله الذبَّة، وإن كان مع ذهاب عقله جنى عليه جنايةٌ لها أرشٌ معلومٌ فعليه أرشُ تلك الجناية مع الذبَّة في ذهاب العقل، ولو صاحَ عليه أو ذعره بشيءٍ فذهب عقله لم يبن لي أن عليه شيئاً إذا كان المصيحُ عليه بالغاً يعقلُ شيئاً.

وكذلك لو صاحَ عليه وهو راكبٌ دابةً أو جداراً فسقطَ فماتَ أو أصابه شيءٌ لم يبن لي أن على الصائحِ شيئاً، ولكن لو صاحَ على صبيٍّ أو معتوهٍ لا يعقلُ أو فرَّعه فسقطَ من صحبته ضمنَ ما أصابه.

وكذلك لو ذهبَ عقلُ الصبيِّ ضمنَ دينه والصباحُ في الصبيِّ والمعتهو إذا كانت منه جنايةٌ يضمنها الصائحُ؛ لأنَّهما لا يفرقان بين الصباح وغيره، ولو عدا رجلاً على بالغٍ يعقلُ بسيفٍ، فلم يضربه به وذعره ذعراً أذهب عقله لم يبن لي أن عليه ذبَّةٌ من قبل أن هذا لم تقع به جنايةٌ، وأن الأغلبَ من البالغين أن مثل هذا لا يذهب العقلَ، ولو أن رجلاً عدا على رجلٍ بسيفٍ، ولم ينله به وجعل يطلبه والمطلوبُ يهربُ منه فوقَّعَ من ظهر بيتٍ يراه فماتَ لم يبن لي أن يضمنَ هذا دينه؛ لأنَّه ألقي نفسه.

وكذلك لو ألقي نفسه في ماءٍ فغرقَ أو نارٍ فاحترقَ أو بشر فماتَ، وإن كان أعمى أو بصيراً فوقَّعَ فيما يخفى عليه مثل حفرةٍ خفيةٍ أو شيءٍ خفيٍّ أو من ظهر بيتٍ فانخسفَ به فماتَ ضمنَت عاقلةُ الطالبِ دينه؛ لأنَّه اضطَّره إلى هذا، ولم يحدث الميْتُ على نفسه ما تسقطُ به الجناية عن الجاني عليه.

وكذلك لو عرضَ له بدبٌ يطلبه لِيَأْه أو أسدٍ فأكله أو فحلَّ فقتله أو لصٍّ فقتله لم يضمن الطالبُ شيئاً؛ لأنَّ الجاني عليه غيره.

٨٩- سلخُ الجلد

قال الشافعي رحمه الله: ولو أن رجلاً سلخَ شيئاً من جلدِ بدن رجلٍ، فلم يبلغ أن يكون جافَّةً وعادَ الجلدُ فالتأمَ أو سقطَ الجلدُ فنبتَ جلدٌ غيره فعليه حكومةٌ؛ فإن كان عمداً فاستطيعَ الاقتصاصُ منه اقتصرَ منه وإلا فدينه في ماله، وإذا برأ الجلدُ معيياً زيدَ في الحكومةِ بقدر عيبِ الجلدِ مع ما ناله من الألم، ولو كان هذا في رأسه أو الجسدِ أو فيهما معاً أو في بعضهما فنبتَ الشعرُ كانت فيه حكومةٌ إن كان خطأ لا يبلغُ بها ذبَّةً، وإن لم ينبت الشعرُ غيرَ أنه إذا لم ينبتَ الشعرُ زيدَ في الحكومةِ بقدر الشين مع

على أرض موضحة، إذا كان الشئ مع ما هو أقل من موضحة لم يجوز أن يبلغ الشئ مع الجرح دون موضحة أرض موضحة، وإن كان الضرب لم يجرح وبقي منه شئ فهكذا أولاً يؤخذ للشئ شيء إلا أن يكون شئ لا يذهب بحال أو ينال اللحم بما يحشفه أو يفجر منه شيئاً أو يجرحه؛ فإن جرحه في الرأس أو الوجه جرحاً دون الموضحة قيل لأهل البصر بذلك قدروا لذلك بقدره من الموضحة واحتاطوا.

فإن قلتم لا نشك في أنها نصف موضحة، وقد نشك في أن تكون ثلثين؛ لأنها تشبه ذلك قيل فهي النصف الذي لا تشكون فيه، ولا يعطى منه بالشك شيء، وإذا كان هكذا أخذ له أرض، وإن سود اللون أو خضره سوداً يقي أو خضرة كذلك فشان الوجه سئل أهل العلم؛ فإن قالوا: صار إلى هذا بموت من اللحم أخذ للثين فيه أرض، وإن قالوا هذا مشكك، وإن بلغ مدة كذا، ولم يذهب أبداً ترك إلى تلك المدة؛ فإن لم يذهب أخذ له أرض ومتى أخذ له شيء مما وصفت غير أثر الجرح الذي يعلم أنه لا يذهب أرضاً، ثم ذهب رد الأرض الذي أخذ له، وما قلت من الجراح التي لا قدر فيها وكسر العظام والشرين سواء في الحر والحرّة والملوك والملوك والذمي والذمي يقوم في دية كل واحد منهما كما يقوم في ثمن الملوك ويحد في دية كل واحد من الأحرار بقدرها، فيحد في دية المجوسي بقدر الموضحة، وفي دية المرأة بقدر موضحتها.

وكذلك النصراني واليهودي.

وكذلك الحر، فيكون في موضحته، وما دون موضحته بقدر دية كان دية ثمناً له كما تكون قيمة الملوك ثمناً له، وإذا كان الجرح في غير الرأس والوجه في عضو فيه أرض معلوم فليس في جرحه إذا التأم إلا قدر الثين الباقي بعد التامه من قبل أنه ليس في جراح الجسد قدر معلوم إلا الجائفة لخوف تلفها، وإذا بلغ شئ الجرح الذي في العضو الذي فيه قدر معلوم أكثر من ذلك العضو نقصت الحكومة على قدره، وذلك مثل أن يجرح في أذن من أطراف أصابع يديه أو رجليه أو ينزع له ظفراً، فيكون أرض الشين فيها أكثر من دية الأذن، فلا يبلغ به دية أذن؛ لأنه لو قطعت أذنه وشانته لم يزد على قدرها، فلا يبلغ بما هو دونها من شينها قدرها، ولو كان الجرح في وسط الأنامل أو أسافلها، وكان قدر شينه أكثر من أرض أذن، لم يبلغ به أرض أذن؛ كما وصفت، وإن كان الجرح في الكف أو القدم فشان بأكثر من أرض الكف أو القدم لم يبلغ به أرض كف ولا قدم؛ لأنهما لو قطعنا فشاناً لم يزد على أرضهما بالشرين شيئاً، فلا يبلغ بما دون قطعتهما من الجنائية عليهما أرض قطعتهما ولا شللهما، وهكذا إن كان في الذراع أو العضد أو الساق أو القدم لم يبلغ بشينه قدر دية يده تامّة ولا رجل

حكومة، وإن نبت مشيناً، ففيه حكومة أكثر من الحكومة فيه إذا نبت غير ناقص ولا مشين، وإن لم ينبت، ففيه حكومة أكثر من الحكومة قبله، ولا يبلغ بالحكومة دية أذن ولا دية قدر ما تحت الظفر من الأذن؛ لأن الظفر لا يستوظف الأذن، فلا يبلغ بحكومته أرضه لو قطع ما تحته ما تحته من الأذن.

٩١- غم الرجل وخنقه

قال الشافعي رحمه الله: ولو خنق رجل رجلاً أو غمه، ثم أرسله ولا أثر به منه لم يكن عليه فيه غرم وعزر، ولو حبسه فقطع به في ضيقته، ولم ينله في يديه بشيء، ولم يمنعه طعاماً ولا شرباً، فقد أثم وعزر ولا غرم عليه، وكل ما ناله من خدش أو أثر في يديه يبقى، ففيه حكومة، وإن كان أثراً يذهب، مثل الخضرة من اللطمة، فلا حكومة.

٩٢- الحكومة

قال الشافعي رحمه الله: الجنائيات التي فيها الحكومة كل جنائية كان لها أثر باقي: جرح أو خدش أو كسر عظم أو دم باقي أو لون باقي فأما كل ضرب ودم أو لم يورم، فلم يبق له أثر، فلا حكومة فيه.

وكل ما قلت فيه حكومة فالحكومة فيه من وجوه منها أن يجرحه في رأسه أو في وجهه جرحاً دون الموضحة فيبرأ كلم الجروح فأقدره من الموضحة، ثم أنظر كم قدر الجرح الذي فيه الحكومة من الموضحة؛ فإن قال أهل العلم: جرحه قدر نصف موضحة جعل فيه ما في نصف موضحة؛ فإن قالوا: أكثر أو أقل جعل فيه بقدر ما قالوا إنه موقعه من الموضحة في الألم ويطه البرء، وما أشبهه.

قال الشافعي: وإن قالوا لا ندري لمغيب العظم، وأنه قد يكون دونه لحم كثير وقليل كم قدرها من الموضحة قيل: احتاطوا.

فإن قلتم لا شك في أنها نصف موضحة، وقد نشك في أن تكون ثلثين؛ لأنها تشبه ذلك قيل: فهي النصف الذي لا تشكون فيه، ولا يعطى منه بالشك شيء.

قال الشافعي: وإذا شان الوجه أو الرأس جرح نظري في الجرح كما وصفت ونظر في الشين مع الجرح؛ فإن كان الشين أكثر أرضاً من الجرح أخذ بالشرين، وإن كان الجرح أكثر أرضاً من الشين أخذ بالجرح، ولم يزد للشرين شيء، وإن قيل: الشين أرض موضحة أو أكثر منه نقص من موضحة شيئاً ما كان الشين، وإنما منعي أن يبلغ به موضحة أن الموضحة لو كانت فشانت لم يزد

على نفسه وجناية التسعة مع نفسه عليه فترفع حصته من جنايته على نفسه وتؤخذ له جناية غيره عليه فيؤخذ لورثته تسعة أعشار دية من الذين رموا بالمنجنيق معه من عاقلة كل واحد منهم عشر دية وسواء كان أحد الرّاكبين على فيل والآخر على كبش أو كانا على دابّتين سواء ومتفاوتين، وإن ماتت دابّتهما ضمن كل واحد منهما في ماله نصف قيمة دابّة صاحبه، ولو اصطدم الفارس والرجل كانا كالفارسين يصطدمان.

وكذلك الرّاجلان يصطدمان وسواء كانا أعميين أو صحيحين أو أحدهما أعمى والآخر صحيح يضمن الأعمى من جنايته ما يضمن البصير وسواء غلبتهما دابّتهما أو غلبت إحداهما أو لم تغلبهما ولا واحدا منهما.

وكذلك لو تهاققت بهما دابّتهما فرجعت كل واحدة منهما على عقبها فاصطدما فماتا، أو فعلت هذا دابّة أحدهما، وكان الآخر مقيلاً على دابّته، ولو كان أحدهما عبداً والآخر حراً ضمنت عاقلة الحر نصف قيمة العبد بالغة ما بلغت، وكان نصف دية الحر في عتق العبد؛ فإن كان في نصف قيمة العبد فضل عن نصف دية حر دفع إلى سيّد العبد؛ فإن كان وفاة فهو قصاص ولا شيء لسيّده، وإن كان فيه نقص أقصر بقدره ولا شيء على سيّد العبد.

قال الشافعي: إذا كانا حيّين فمات إذا مات العبد، فإن الجناية في رقبته ولا شيء على سيّده، وعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد تؤخذ من عاقلة الحر وترد على ورثة الحر إن كان مثل نصف دية أو أقل؛ لأن قيمة العبد تقوم مقام بدنه لو كان حيّاً فيتبع بالجناية فأمّا إذا كان زائداً على نصف قيمة الحر فهو رد على سيّده ومتى أخذ من نصف قيمة العبد رجوع ورثة الحر وأخذوا نصف دية قتلهم؛ فإن عجزت قيمة العبد، فلا شيء لهم.

قال الشافعي: وإذا كان الصطدمان عبيد كان نصف قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه وبطلت الجناية من قبل أن الجانين جميعاً قد ماتا، ولا يضمن عنهما عاقلة ولا مال لهما وسواء في الاصطدام الفارسان اللذان يعقلان والمتوهان والأعميان والبصيران، وأن يكون أحدهما معتوهاً والآخر عاقلاً أو أحدهما صبيّاً والآخر بالغاً إذا كانا راكبي الدابّتين بأنفسهما أو حملهما عليهما أبواهما أو وليّاهما في النسب إن لم يكن لهما أب؛ فإن كان حملهما أجنبيّان، ومثلهما لا يضبط الدابّة فدية من أصابا على عاقلة الذي حملهما؛ لأن حملهما عدوان عليهما فيضمن ما أصابا في حمله.

قال الشافعي: واصطدام الرّجلين عمداً وخطأ سواء إلا في المائم ولا قود في الصدمة وهي خطأ عمد تحملها العاقلة، والدية فيها إذا كانا مقبلين مغلظة، وإذا كانا مدبرين وحرنت بهما

تامة، ولو كان الجرح والشين أو أحدهما في جميع البدن كله كان فيه ما شأن الجروح لا يبلغ به دية الجروح للشين إن كان حراً لا قيمته إن كان عبداً؛ لأن في قطع اليدين الدية.

فإن قال قائل: فكيف حدّدت في الشين الذي تواريه الثياب.

فقلت يبلغ به ما دون الدية فجعلته في الوجه الذي يبدو الشين فيه أقبح محدوداً بوضحة وهي نصف عشر الدية؟

قلت: لما وصفت من أنه لا يجوز أن يبلغ شين لا جرح فيه أرش جرح في موضع من المواضع لا يبلغ بوضحة ما يبلغ فيه شين موضحة وهي أكثر مما دونها فحدّدت لو كان في موضعها أقل منها بأن لا يبلغ به قدرها؛ لأنّه لا يجوز أن يبلغ بها ما لم يبلغها من الشين.

وكذلك قلت في كل جرح وشين بعض له قدر، ولم أحدّ الديات على شين موضحة ولا ألم، ألا ترى أن في الأذن نصف الدية، وفي اليد نصف الدية، وليست منقعة الأذن والشين ذهابها قريباً من منقعة اليد والشين ذهابها، ألا ترى أن في الأذنة ثلاثاً من الإبل وثلاثاً، وفي الموضحة خمس من الإبل، وفي الهاشمة عشر وذهاب الأذنة اثنين وأضر من موضحة وهاشمة ومواضع وهواشم ولولا ما وصفت كان في الشين أبداً ما نقص الشين كما يكون ذلك في متاع جنى عليه فنقص به بعيب دخله.

قال الشافعي: وإذا كسر عظم من العظام، ثم جبر على غير عظم، ففيه حكومة بقدر ألم أو جرح أو ضعف إن كان فيه، وإن جبر على عظم أو شين غير العظم، ففيه حكومة على ما وصفت لا يبلغ بها دية العظم لو قطع، كان بكسر أظلمة أو بكسر ذراع، ولا يبلغ بحكومة شين الأظلمة أرش أظلمة ولا بحكومة للذراع أرش يده، وهذا هكذا في الفخذ والساق والقدم والأنف والفخذ، فأمّا الضلع إذا كسر وجبر، فلا يبلغ به دية جافّة؛ لأن أكثر ما فيه أن يصير منه الجافّة.

٩٣- التقاء الفارسين

قال الشافعي رحمه الله: وإذا اصطدم الرّاكبان على أي دابّة كان كل واحد منهما فماتاً معاً فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه من قبل أن كل واحد منهما جان على نفسه، وعلى غيره، وأن كل واحد منهما مات من صدمته وصدمة غيره فتبطل جنايته على نفسه ويؤخذ له جناية غيره كما لو جرح نفسه وجرحه غيره كان على الجراح نصف الدية؛ لأنّه مات من جنايته وجناية غيره، وهكذا القوم يرمون بالمنجنيق معاً فيرجع الحجر عليهم فيقتل منهم رجلاً؛ فإن كانوا عشرة، فقد مات من جنايته

لم يضمن شيئاً مما في سفينته بحال؛ لأنّ الذّين فيها دخلوا غير متعدّي عليهم ولا على أموالهم، وإذا عرض لراكبي السفينة ما يخافون به التّلف عليها، وعلى من فيها، وما فيها أو بعض ذلك فالتقى أحدهم بعض ما فيها رجاء أن تخفّ فتسلم؛ فإن كان ما ألقي لنفسه فماله أنلّف، فلا يعود بشيء منه على غيره، وإن كان بعض ما ألقي لغيره ضمن ما ألقي لغيره دون أهل السفينة؛ فإن قال بعض أهل السفينة لرجل منهم: ألقي متاعك فالتقاء لم يضمن له شيئاً؛ لأنّه هو التّقاء، وإن قال ألقي على أن أضمنه فأذن له فالتقاء ضمنه.

وإن قال: ألقي على أن أضمنه وركاب السفينة فأذن له بذلك فالتقاء ضمنه له دون ركاب السفينة إلا أن يتطوعوا بضمانه معه؛ فإن خرق رجل من السفينة شيئاً أو ضربه فاخترق أو انشق ففرق أهل السفينة، وما فيها ضمن ما فيها في ماله وضمن ديّات ركبانه عاقلته وسواء كان الفاعل هذا بها مالكا للسفينة أو القائم بأمرها أو راكباً لها أو أجنيباً مر بها.

٩٦ - جناية السلطان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام السلطان حداً من قطع أو حدّ قذف أو حدّ زنا ليس برجم على رجل أو امرأة عبداً أو حرّ فمات من ذلك فالحق قتله؛ لأنّه فعل به ما لزمه.

وكذلك إن اقتصر منه في جرح يقتصر منه من مثله، وإذا ضرب في حر أو سكر من شراب ينعين أو طرفه ثوب أو يلبس ما شبهه ضرراً يحيط به العلم أنّه لا يبلغ أربعين أو يبلغها، ولا يجاوزها فمات من ذلك فالحق قتله، وما قلت الحق قتله، فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الإمام ولا على الذي يلي ذلك من المضرّب، ولو ضربه بما وصفت أربعين أو نحوه لم يزد عليه شيئاً فكذلك، وذلك أن أبا بكر سأل من حضر ضرب النبي ﷺ فذكروا له؛ فكان فيما ذكروا عنده أربعين أو نحوها؛ فإن ضربه أربعين أو أقلّ منها بسوط أو ضربه أكثر من أربعين بالنعال أو غير ذلك فمات فدينه على عاقلة الإمام دون بيت المال.

١٩٥٩ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: مَا أَحَدٌ يَمُوتُ فِي حَدٍّ مِنَ الْحُدُودِ فَأَجِدُ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْئاً إِلَّا الَّذِي يَمُوتُ فِي حَدِّ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ شَيْءٌ أَخَذْتَنَاهُ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فَمَنْ مَاتَ مِنْهُ فَلَيْتُهُ إِمَّا قَالَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَإِمَّا عَلَى عَاقِلَةِ الْإِمَامِ الشُّكُّ مِنَ الشَّافِعِيِّ. [أخرجه البخاري (٦٧٧٨)،

دأبتهما فاصطدما مدبرين غير مقبلين عامدي الصدمة فنصف دية مغلظة، وإن كان أحدهما مقبلاً فنصف دية الذي أقبل مغلظة ونصف دية إذا كان مات من صدمته، وصدمة مدبر غير مغلظة.

٩٤ - صدمة الرجل الآخر

قال الشافعي: وإذا كان الفارس أو الرجل واقفاً في ملكه أو غير ملكه أو مضطجماً أو راقداً فصدمه رجل فقتله والمصدوم يبصر ويقدر على أن ينحرف أو لا يبصر، ولا يقدر على أن ينحرف أو أعمى لا يبصر فسواء دية المصدوم مغلظة على عاقلة الصّادم.

قال الشافعي: ولو مات الصّادم كانت دية هدرأ؛ لأنّه جنى على نفسه، ولو أن الواقف انحرف عن موضعه فالتقى هو وآخر مقبلين فصدمه فماتا مصطدمين فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمه؛ لأنّ له فعلاً في التحرف، ولو كان تحرفه مولياً عنه؛ فكان الفارس أو الرجل الصّادم له كان كهو لو كان واقفاً فتضمن عاقلة الصّادم دية، ولو مات الصّادم كان دمه هدرأ؛ لأنّه جنى على نفسه، وإذا ماتت الدّيتان من الاصطدام فنصف ثمن كل واحد منهما على الصّادم؛ لأنّ العاقلة لا تضمن ثمن دابة.

٩٥ - اصطدام السفينتين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اصطدمت السفينتان فكسرت إحداهما الأخرى ومات من فيهما وتلفت حولتهما أو ما تلف منهما أو نما فيهما أو من إحداهما، فلا يجوز فيها إلا واحد من قولين: إمّا أن يضمن القائم في حاله تلك بأمر السفينة نصف كل ما أصابت سفينة لغيره أو لا يضمن بحال إلا أن يكون يقدر أن يصرفها بنفسه، ومن يطعمه، فلا يصرفها؛ فمّا إذا غلبته، فلا يضمن، ومن قال: هذا القول قال: القول قول الذي يصرفها في أنها غلبته، ولم يقدر أن يصرفها أو غلبتها ريح أو موج، وإذا ضمن ضمن غير النفس في ماله وضمنت النفوس عاقلته إلا أن يكون عبداً، فيكون ذلك في عتقه، وسواء كان الذي يلي تصرفها مالكا لها أو موكلأ فيها أو متدياً في ضمان ما أصابت إلا أنّه إذا كان متدياً فيها ضمن ما أصابها هي وأصابت.

وهكذا إن صدمت، ولم تصدم أو صدمت وصدمت فاصابت وأصابت فسواء من ضمن راكبها بكل حال ضمنها، وإن غلب أو غلبا، ومن لم يضمن إلا من قدر على تصرفها فتركها ضمن الذي لم يغلب على تصرفها وجعله كعامد الصّدم، ولم يضمن المغلوب.

قال الشافعي: وإذا صدمت سفينة بغير أن يعمد بها الصّدم

أَنَّ ذَلِكَ رَأَى بَعْضُ الْفُقَهَاءِ ضَمَنَ الْجَالِدُ، وَلَيْسَ لِلضَّارِبِ أَنْ يَضْرِبَ إِلَّا أَنْ يَرَى أَنَّ مَا أَمَرَهُ بِهِ الْإِمَامُ حَقٌّ أَوْ مَغْيِبٌ عَنْهُ سَبَبٌ ضَرِبَهُ أَوْ يَأْمُرُهُ بِضَرْبِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ إِلَّا بِمَا لَزِمَ الْمَضْرُوبَ، وَإِذَا ضَرَبَ الْإِمَامُ فِيمَا دُونَ الْحَدِّ تَعْزِيرًا فَمَاتَ الْمَضْرُوبُ ضَمِنَتْ عَاقِلَةُ الْإِمَامِ دِيَّتَهُ، وَهَكَذَا إِنْ خَافَ الرَّجُلُ نَشْوَ أَمْرَاتِهِ فَضَرَبَهَا فَمَاتَتْ أَوْ قَتَلَ عَيْنَهَا خَطَأً ضَمِنَتْ عَاقِلَتُهُ نَفْسَهَا وَعَيْنَهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ أَيْنَ؟

قُلْتُ لَهُ: أَنْ يَعْزَرَ وَلَمْ زَعَمْتَ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ تَمَّا جَعَلْتَ لَهُ لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الدِّيَّةُ؟

قُلْتُ: إِنِّي.

قُلْتُ لَهُ: أَنْ يَفْعَلَ إِبَاحَةً مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ، وَكَانَ لَهُ فِي بَعْضِ التَّعْزِيرِ أَنْ يَتَرَكَ عَلَيْهِ فِي الْحَدِّ أَنْ يَقِيمَهُ، وَلَيْسَ لَهُ تَرْكُهُ بِحَالٍ، وَإِذَا بَعَثَ السُّلْطَانُ إِلَى امْرَأَةٍ أَوْ رَجُلٍ عِنْدَ امْرَأَةٍ، فَفَزَعَتْ الْمَرْأَةُ لِدُخُولِ الرَّسْلِ أَوْ غَلَبَتِهِمْ أَوْ اتِّهَانِهِمْ أَوْ الذُّعْرِ مِنَ السُّلْطَانِ فَاجْهَضَتْ فَعَلَى عَاقِلَةِ السُّلْطَانِ دِيَّةُ جَنِينِهَا إِذَا كَانَ مَا أَحْدَثَهُ الرَّسْلُ بِأَمْرِهِ، فَإِنْ كَانَ الرَّسْلُ أَحْدَثُوا شَيْئًا بِغَيْرِ أَمْرِ السُّلْطَانِ فَذَلِكَ عَلَى عَوَاقِلِهِمْ دُونَ عَاقِلَةِ السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَسْقُطُ مِنَ الْفَرْعِ، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا بَعَثَ إِلَيْهِ السُّلْطَانُ فَمَاتَ فَرْعًا لَمْ تَضْمَنْ عَاقِلَةُ السُّلْطَانِ، لِأَنَّ الْأَغْلَبَ أَنَّ أَحَدًا لَا يَمُوتُ مِنْ فَرْعِ رَسُولِ السُّلْطَانِ، وَلَوْ سَجَنَ السُّلْطَانُ رَجُلًا فَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ أَوْ أَحْدَثَهُمَا فَمَاتَ مِنْ سَاعَتِهِ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَقْرُرَ السُّلْطَانُ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ فَقْدِهِ مَا مَنَعَهُ.

وَإِنْ حَبَسَهُ مَدَّةً يُمْكِنُ أَنْ يَمُوتَ فِيهَا مِنْ حَبْسِهَا عَطَشًا أَوْ جَوْعًا فَمَاتَ ضَمِنَهُ إِذَا ادَّعَى وَرِثَتَهُ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ فَقْدِهِ مَا مَنَعَهُ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَخَذَهُ فَذَكَرَ جَوْعًا أَوْ عَطَشًا فَحَبَسَهُ مَدَّةً يُمْكِنُ أَنْ يَمُوتَ مِنْ أَثَرِ عَلَيْهِ فِيهَا مِنْ ذِكْرِ مِثْلِ جَوْعِهِ أَوْ عَطَشِهِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ حَبَسَهُ فَجَرَدَهُ وَمَنَعَهُ الْأَدِيَّةَ فِي بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ، فَإِنْ كَانَ الْبَرْدُ وَالْحَرُّ تَمَّا يَقْتُلُ مِثْلَهُ فَمَاتَ ضَمِنَهُ، وَإِنْ كَانَ تَمَّا لَا يَقْتُلُ مِثْلَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ يَمُوتُ فَجَاءَهُ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ يَعْرِفُ، وَلَا يَضْمَنْهُ حَتَّى يَكُونَ الْأَغْلَبُ أَنَّهُ مَاتَ بِمَنَعِهِ إِيَّاهُ مَدَّةً يَمُوتُ مِنْ مَنَعٍ مِثْلٍ مَا مَنَعَهُ فِيهَا.

فَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ سُلْعَةٌ فَأَمَرَ السُّلْطَانُ بِقَطْعِهَا أَوْ أَكَلَةٍ فَأَمَرَ السُّلْطَانُ بِقَطْعِ عَضْوِهِ الَّذِي هِيَ فِيهِ، وَالَّذِي هِيَ بِهِ لَا يَعْقِلُ إِلَّا مَا صَبِيٍّ، وَإِنَّمَا مَغْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ أَوْ عَاقِلٌ فَأَكْرَهَهُ عَلَى ذَلِكَ فَمَاتَ فَعَلَى السُّلْطَانِ الْقَوْدُ فِي الْمَكْرِهِ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ وَرِثَتَهُ أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَّةَ، وَقَدْ قِيلَ: عَلَيْهِ الْقَوْدُ فِي الَّذِي لَا يَعْقِلُ، وَقِيلَ: لَا قَوْدَ عَلَى السُّلْطَانِ فِي الَّذِي لَا يَعْقِلُ وَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ عَمَرَ أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ، فَفَزَعَتْ فَاجْهَضَتْ ذَا بَطْنِهَا فَاسْتَشَارَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِدِيَّةٍ وَأَمَرَ عَمَرَ عَلَيْهِ، فَقَالَ عَزَمْتَ عَلَيْكَ لَتَقْسِمَنِي فِي قَوْمِكَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا وَقَعَ عَلَى الرَّجُلِ حَدٌّ فَضَرِبَهُ الْإِمَامُ وَهُوَ مَرِيضٌ أَوْ فِي بَرْدٍ شَدِيدٍ أَوْ حَرٍّ شَدِيدٍ كَرِهَتْ ذَلِكَ، وَإِنْ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ الضَّرْبِ، فَلَا عَقْلَ وَلَا قَوْدَ وَلَا كَفَّارَةَ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَحْدُودَةُ امْرَأَةً كَانَتْ هَكَذَا إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَدُّهَا لَمَّا فِي بَطْنِهَا؛ فَإِنْ حَدُّهَا فَاجْهَضَتْ ضَمِنَ مَا فِي بَطْنِهَا، وَإِنْ مَاتَتْ فَاجْهَضَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا وَضَمِنَ مَا فِي بَطْنِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ عَلَيْهَا.

وَإِنَّمَا قُلْتُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْدِثَهَا لِلَّذِي فِي بَطْنِهَا فَضَمَّتْهُ الْجَنِينُ؛ لِأَنَّهُ بِسَبَبِ فَعْلِهِ، وَلَمْ أَضْمَنْهُ إِيَّاهَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَتَلَهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا حَدَّ الْإِمَامُ رَجُلًا بِشَهَادَةِ عِيدَيْنِ أَوْ عِيدٍ وَحَرٍّ أَوْ ذَمِّيٍّ وَمُسْلِمٍ أَوْ شَهَادَةِ غَيْرِ عِدْلَيْنِ فِي أَنْفُسِهِمَا أَوْ غَيْرِ عِدْلَيْنِ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ حِينَ شَهِدَا فَمَاتَ ضَمِنَتْهُ عَاقِلَتُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ خَطَأٌ فِي الْحُكْمِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَثَرُ عِنْدَهُ صَبِيٍّ أَوْ مَعْتَوْهُ بِمَحْدٍ فَحَدَّهُ ضَمِنَتْهُمَا إِنْ مَاتَا، وَمَنْ قُلْتُ يَضْمَنْهُ إِنْ مَاتَ ضَمِنَ الْحُكُومَةُ فِي جِلْدِهِ أَوْ أَثَرٍ إِنْ بَقِيَ بِهِ وَعَاشَ.

وَكَذَلِكَ يَضْمَنْ دِيَّةَ يَدِهِ إِنْ قَطَعَهُ.

وَكَلُّ مَا قُلْتُ يَضْمَنْهُ مِنْ خَطِئِهِ فَالْدِّيَّةُ فِيهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَإِذَا أَمَرَ الْجَالِدُ بِجَلْدِ الرَّجُلِ، وَلَمْ يَوْقَتْ لَهُ ضَرْبًا فَضَرِبَهُ الْجَالِدُ أَكْثَرَ مِنَ الْحَدِّ فَمَاتَ ضَمِنَ الْإِمَامُ دُونَ الْجَالِدِ؛ فَإِنْ كَانَ حَدَّهُ ثَمَانِينَ فَزَادَ سَوَاءً فَمَاتَ، فَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ قَوْلَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَضْمَنْ الْإِمَامُ نِصْفَ دِيَّتِهِ كَمَا لَوْ جَنَى رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ أَحَدُهُمَا ضَرْبَةً وَالْآخَرُ ثَمَانِينَ ضَرْبَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ ضَمِنَا الدِّيَّةَ نِصْفَيْنِ، أَوْ يَضْمَنْ سَهْمًا مِنْ أَحَدٍ وَثَمَانِينَ سَهْمًا مِنْ دِيَّتِهِ، وَيَكُونُ كَوَاحِلِ وَثَمَانِينَ قَتْلَوْهُ فَيَغْرُمُ حَصَّتَهُ.

وَلَوْ قَالَ لَهُ: أَضْرِبْهُ ثَمَانِينَ فَخَطَأَ الْجَالِدُ فَزَادَهُ وَاحِدَةً ضَمِنَ الْجَالِدُ دُونَ الْإِمَامِ.

وَلَوْ قَالَ لَهُ: اجْلِدْهُ مَا شِئْتَ أَوْ مَا رَأَيْتَ أَوْ مَا أَحْبَبْتَ أَوْ مَا لَزِمَهُ عِنْدَكَ فَتَعَدَّى عَلَيْهِ ضَمِنَ الْجَالِدُ الْعِدْوَانُ، وَلَيْسَ كَالَّذِي يَأْمُرُهُ بِأَنْ يَضْرِبَهُ أَمَامَهُ، وَلَا يَسْمِيْ لَهُ عَدَدًا وَهُوَ يَحْصِي عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ لِلْمَضْرُوبِ ظِلْمًا ضَمِنَ مَا أَصَابَهُ مِنَ الضَّرْبِ بِأَمْرِهِ، وَلَمْ يَضْمَنْهُ الْجَالِدُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمْ الْجَالِدُ أَنَّ الْإِمَامَ ظَالِمٌ بِأَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ: أَنَا أَضْرِبُ هَذَا ظِلْمًا أَوْ يَقُولَ الْجَالِدُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ يَضْرِبُهُ ظِلْمًا بِلَا شِبْهِةٍ فَيَضْمَنْ الْجَالِدُ وَالْإِمَامُ مَعًا.

وَلَوْ قَالَ الْجَالِدُ: ضَرَبْتَهُ وَأَنَا أَرَى الْإِمَامَ مَخْطِئًا عَلَيْهِ وَعَلِمْتُ

قال أبو يعقوب: والصبي مثل المعتوه.

قال الشافعي: فأما غير السلطان يفعل هذا فيقاد منه إلا أن يكون ذلك أبا صبي أو معتوه لا يعقل أو وليه فيضمن الذية ويدبر عنه القود بالشبهة؛ ولو كان رجل أغلف أو امرأة لم تخفص فأمر السلطان بهما فعذرا فماتتا لم يضمن السلطان؛ لأنه قد كان عليهما أن يفعلا إلا أن يعذرهما في حر شديد أو برد شديد يكون الأغلب أنه لا يسلم من عذر في مثله فيضمن عاقلته ديتهما، ولو أكره السلطان رجلاً على أن يرقى نخلة أو ينزل في بئر فرقى أو نزل فسقط فمات ضمنه السلطان وعقلته عاقلته.

وكذلك لو كلّفه أن يفعل شيئاً قد يتلف من فعل مثله، ولو كان كلّفه أن يمشي قليلاً في أمر يستعين السلطان في مثله فمضى فمات لم يضمن؛ لأن الأغلب أن هذا لا يمات من مثله إلا أن يقر السلطان بأنه مات منه فيضمنه في ماله أو يكون معلوماً أنه إذا فعل مثل ما كلّفه كان الأغلب أن ذلك يتلفه.

وإذا كان هذا هكذا ضمنه السلطان، وقد قيل: يضمن السلطان من هذا ما يضمن من استعمل عبداً محجوراً فأما كل أمر ليس من صلاح المسلمين أكره السلطان عليه رجلاً فمات منه في ذلك الأمر فالسلطان ضامن لديه من مات فيه.

٩٧- ميراث الذية

١٩٦٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سديد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول: الذية للعاقلة ولا ترث المرأة من وية زوجها شيئاً حتى أخبره الضحالك بن سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من وية زوجها فرجح إليه عمر. [أخرجه أبو داود (٢٩٢٧)،

الرمذي (١٤١٥)، النسائي (٧٨/٤، ٧٩)، ابن ماجه (٢٦٤٢)]

١٩٦١- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى الضحالك بن سفيان أن يورث امرأة أشيم الضبابي من وية قال ابن شهاب، وكان أشيم قتل خطأ. [أخرجه مالك (٨٦٦/٢)-

(٨٦٧)]

قال الشافعي: ولا اختلاف بين أحد في أن يرث الذية في العمد والخطأ من ورث ما سواها من مال الميت؛ لأنها تملك عن الميت.

وبهذا نأخذ فنورث الذية في العمد والخطأ من ورث ما سواها من مال الميت، وإذا مات المجني عليه، وقد وجبت ديتة فمن مات من ورثته بعد موته كانت له حصته من ديتة كان رجلاً جنى عليه في صدر النهار فمات ومات ابن له من آخر النهار فأخذت دية أبيه في ثلاث سنين فميراث الابن الذي عاش بعده ساعة قائم في ديتة كما ثبت في دين لو كان لأبيه.

وكذلك امرأته وغيرها ممن يرثه إذا مات، ولو مات وله ابن كافر فأسلم بعد وفاته بقليل لم يرث منه شيئاً؛ لأن أباه مات وهو غير وارث له.

وكذلك لو كان عبداً فعتق أو كانت امرأته كذلك، ولو نكح بعد الجناية، ثم مات ورثته امرأته.

٩٨- عفو المجني عليه في العمد والخطأ

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: إذا جنى الرجل جناية خطأ فعفا المجني عليه أرض الجناية؛ فإن لم يمات من الجناية فالعفو جائز، وإن مات فالعفو وصية تجوز من الثلث وهي وصية لغير قاتل؛ لأنها على عاقلته، ولو كان الجاني مسلماً ممن لا عاقلة له كان العفو جائزاً؛ لأنها على المسلمين، ولو كان الجاني نصرانياً أو يهودياً من أهل الجزية كان العفو جائزاً من قبل أنها على عاقلته؛ فإن كان الجاني ذمياً لا يجري على عاقلته الحكم أو مسلماً أقر بجناية خطأ فالذية في أموالهما معاً والعفو باطل؛ لأنها وصية لقاتل وللورثة أخلصهما بها، ولو كان الجاني عبداً فعفا عنه المجني عليه، ثم مات جاز العفو من الثلث؛ لأنها ليست بوصية للعبد إنما هي وصية لولاه.

ولو كان المجني عليه خطأ، فقال: قد عفوت عن الجاني القصاص لم يكن عفواً عن المال حتى يتبين أنه أراد بعفوه الجناية العفو عن المال؛ لأنه قد يرى أن له قصاصاً.

وكذلك لو قال: قد عفوت عنه الجناية، وما يحدث منها وعليه الميم إن كان حياً ما عفا المال الذي يلزم بالجناية، وعلى ورثته إن كان ميتاً الميم هكذا على علمهم، ولو قال: قد عفوت عنه ما يلزمه من الأرض والجناية كان عفواً عن الكافر؛ لأنه ليست له عاقلة يجري عليها الحكم وعمن أقر بالجناية خطأ، ولم يكن عفواً عن العاقلة إلا أن يكون قد أراد بقوله قد عفوت عن أرض الجناية أو ما يلزمه من أرض قد عفوت ذلك عن عاقلته.

ألا ترى أنه لا يلزمه من أرض الجناية شيء، فإذا عفا ما لا يلزمه لم يكن عفواً، ولا يكون عفواً في هذا خاصة إلا بما وصفت من أن يقول قد عفوت ما يلزم لي على عاقلته في أرض جناحي أو ما يلزم من أرض جناحي إن كان ممن لا تعقله العاقلة، ولو كانت

فوداه رسول الله ﷺ من عنده فبعث إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركضتني منها ناقة حراء. [أخرجه مالك (٨٧٧/٢-٨٧٨)، البخاري (٦٨٩٨)، مسلم (١٦٦٩)، أبو داود (٤٥٢٠)، الرمزي (١٤٢٢)، النسائي (٧٠٥/٨)، ابن ماجه (٢٦٧٧)]

١٩٦٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَتْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِثْلُ مَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ إِلَّا أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ لَا يُثَبِّتُ أَقْدَمَ النَّبِيِّ ﷺ الْأَنْصَارِيِّينَ فِي الْإِيمَانِ أَمْ يَهُودٌ؟ فَيَقَالُ فِي الْحَدِيثِ إِنَّهُ قَدَّمَ الْأَنْصَارِيِّينَ فَتَقُولُ فَهُوَ ذَاكَ أَوْ مَا أَشَبَّهُ هَذَا.

قال الشافعي: وبهذا نقول، فإذا كان مثل هذا السبب الذي حكم رسول الله ﷺ فيه بالقسامة حكمنا بها وجعلنا فيها الذية على المدعى عليهم، فإذا لم يكن مثل ذلك السبب لم نحكم بها. فإن قال قائل: وما مثل السبب الذي حكم فيه رسول الله ﷺ؟

قيل: كانت خيبر دار يهود التي قتل فيها عبد الله بن سهل محضة لا يخلطهم غيرهم. وكانت العداوة بين الأنصار واليهود ظاهرة وخرج عبد الله بن سهل بعد العصر، ووجد قتيلاً قبل الليل فكاد أن يغلب على من علم هذا أنه لم يقتله إلا بعض يهود، وإذا كانت دار قوم مجتمعمة لا يخلطهم غيرهم وكانوا أعداء للمقتول أو قتيلاه، ووجد القاتل فيهم فادعى أولياؤه قتله فيهم فلهم القسامة.

وكذلك إذا كان مثل هذا المعنى مما يغلب على الحاكم أنه كما يدعي المدعي على جماعة أو واحد. وذلك مثل أن يدخل نفر بيتاً، فلا يخرجون منه إلا وبينهم قاتل.

وكذلك إن كانوا في دار وحدهم أو في صحراء وحدهم؛ لأن الأغلب أنهم قتلوه أو بعضهم.

وكذلك أن يوجد قاتل بصحراء أو ناحية ليس إلى جنبه عين ولا أثر إلا رجل واحد مختضب بدمه في مقامه ذلك أو يوجد قاتل فتاتي بينة مفرقة من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله فتواطأ شهادتهم، ولم يسمع بعضهم شهادة بعض، وإن لم يكونوا ممن يعدل في الشهادة أو يشهد شاهد واحد عدل على رجل أنه قتله؛ لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما ادعى ولي الدم أو شهد من وصفت وادعى ولي الدم، وهم إذا كان ما يوجب

الجنابة جرحاً فعفا أرشه عفواً صحيحاً، ثم مات من الجراح، ففيها قولان:

أحدهما: أنه يجوز العفو في أرض الجنابة، ولا يجوز فيما زاد على قدر الجرح بالموت على أرض الجرح كأن الجرح كان يداً فعفا أرشها، ثم مات فيجوز العفو في نصف الذية من الثلث ويؤخذ نصفها.

والثاني: أنه لا يجوز إذا كان العقل يلزم القاتل؛ لأن الهبة النبات في معاني الرصايا، فلا يجوز لقاتل؛ فإن كانت الجراح خطأ تبلغ دية نفس أو أكثر فعفا أرشها، ثم مات جاز العفو من الثلث؛ لأنه قد عفا الذي وجب أو أكثر منه.

قال: وإذا جرح المحجور عليه بالغاً أو معتوها أو صبيّاً فعفا أرض الجرح في الخطأ لم يجز عفو.

وكذلك في العمد الذي لا يكون فيه القود، وإن عفا القود جاز عفو فيه؛ فإن عفا دية في الخطأ عن عاقلة قاتله فهي وصية لغير قاتل فمن أجاز وصيته أجاز هذا العفو في وصيته، ومن لم يجزها لم يجز هذا العفو بحال.

٩٩- القسامة

١٩٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَتْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحْيَصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ أَصَابُهُمَا فَتَفَرَّقَا فِي حَوَاجِجِهِمَا فَأَتَى مُحْيَصَةَ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي قَوْبٍ أَوْ عَيْنٍ فَأَتَى يَهُودٌ، فَقَالَ أَنتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ.

فقالوا: واللّٰه ما قتلناه فاقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فاقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب محيصة يتكلم وهو الذي كان بخيبر، فقال رسول الله ﷺ لمحيصة كبر كبر يريد السن فتكلم حويصة، ثم تكلم محيصة، فقال رسول الله ﷺ: أما أن يدوا صاحبكم، وإما أن يؤذنوا بحرب فكتب إليهم رسول الله ﷺ في ذلك فكتبوا إليه إنا والله ما قتلناه، فقال رسول الله ﷺ لحويصة ومحیصة وعبد الرحمن الخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتحلف يهود قالوا ليسوا بمسلمين

العبد لها لم تقسم وأقسم ورثته، وكان لها ثمن العبد، وإن لم تقسم الورثة لم يكن لها ولا لهم شيء إلا أيمان المدعى عليهم، ولو وجبت القسامة لرجل في عبد له، فلم يقسم حتى ارتد عن الإسلام فكف الحاكم عن أمره بالقسامة؛ فإن تاب أقسم، وإن مات أو قتل على الردة بطلت القسامة؛ لأنه لا وارث له إنما يؤخذ ماله فيثأ.

ولو أمره مرتد فاقسم استحق الدية؛ فإن أسلم كانت له، وإن مات قبل الإسلام قبضت فيثأ عنه؛ ولو كانت القسامة وجبت له في ابنه، ثم ارتد قبل أن يقسم كان الجواب فيها كالجواب في العبد للحاكم أن يأمره يقسم وثبت الدية؛ فإن تاب دفعها إليه، وإن مات على الردة قبضها فيثأ عنه، ولو كان ابنه جرح، فلم يمض حتى ارتد أبوه، ثم مات الابن بعد رد الأب لم يكن الأب له وارثاً، ولم يكن له أن يقسم وأقسم ورثة الابن سوى الأب، ولو رجع الأب إلى الإسلام لم يكن له من ميراث الابن شيء، ولو جرح رجل، ثم ارتد فمات مرتدًا، ووجبت فيه القسامة بطلت القسامة؛ لأنه وارث له، ولو جرح، ثم ارتد، ثم رجع إلى الإسلام قبل أن يموت، ثم مات كانت فيه القسامة؛ لأنه موروث.

قال الشافعي: ولو جرح عبد فاعتق، ثم مات حرًا وجبت فيه القسامة لورثته الأحرار وسيده المعتق بقدر ما يملك سيده المعتق مما وجب في جراحه، وقدر ما يملك الورثة سهمانهم من ميراثه كأن سيده ملك بجراحه ثلث دية حر فيحلف ثلث الأيمان والورثة ثلثها بقدر موارثهم فيها ولا تجب القسامة فيما دون النفس، وإذا أصيب رجل بموضع تجب فيه القسامة فمات مكانه، ففيه القسامة، وإن أصيب في ذلك الموضع بجرح، ثم عاش بعد الجرح مدة طويلة أو قصيرة صاحب فراش حتى مات، ففيه القسامة، وإن كانت تقبل وتبذر، وإن لم يلتزم الجرح لم يكن فيه قسامة، وإن مات، وقال ورثته لم يزل صاحب فراش حتى مات، وقال الذي يقسم بل كان يقبل ويدبر فالحق قول ورثته ولهم القسامة إلا أن يأتي الجاني بيثأ أنه قد كان يقبل ويدبر بعد الجرح فسقطت القسامة، وإنما جعلت القول قول الورثة في أنه كان صاحب فراش، وذلك؛ لأنه ليس بد من القسامة على النفس إن فلانًا قتلها إذا كان لها سبب يوجب القسامة.

ولو قال ورثة الميت لم يزل مريضاً من الجرح حتى مات، فقال المدعى عليه إنه مات من غير الجرح أو قالوا ذلك في رجل قامت له بيثأ أو اعتراف رجل بأنه جرحه جرحاً عمدًا أو خطأ وقامت لهم بيثأ في هذا بأنه لم يزل صاحب فراش حتى مات جعلت عليهم الأيمان في الأول والآخر لمات من ذلك الجرح وجعلت لهم في القسامة الدية، وفي الجنابة العمد التي قامت بها

القسامة على أهل البيت أو القرية أو الجماعة أن يحلفوا على واحد منهم أو أكثر.

فإذا أمكن في المدعى عليه أن يكون في جملة القتلة جاز أن يقسم عليه وحده، وعلى غيره ممن أمكن أن يكون في جملتهم معه دعوى إذا لم يكن معه ما وصفت لا يجب بها القسامة.

وكذلك لا تجب القسامة في أن يوجد قتل في قريسة يختلط بهم غيرهم أو عمر بهم المارة إذا أمكن أن يقتله بعض من عمر ولبقية؛ وإذا وجبت القسامة فلاهل القتل أن يقسموا، وإن كانوا غيباً عن موضع القتل؛ لأنه قد يمكن أن يعلموا ذلك باعتراف القاتل أو بيثأ تقوم عندهم لا يقبل الحاكم منهم، ومن غيرهم غير ذلك من وجوه العلم التي لا تكون شهادة بقطع وينبغي للحاكم أن يقول اتقوا الله ولا تحلفوا إلا بعد الاستبانت. وقبل أيمانهم متى حلفوا.

١٠٠- من يقسم ويقسم فيه وعليه

قال الشافعي رحمه الله: يحلف في القسامة الوارث البالغ غير المغلوب على عقله من كان منهم مسلماً أو كافراً عدلاً أو غير عدل ومحجوراً عليه.

والقسامة في المسلمين على المشركين والمشركين على المسلمين والمشركون فما بينهم مثلها على المسلمين لا تختلف؛ لأن كلاً ولي دمه، ووارث دية المقتول وماله إلا أنا لا نقبل شهادة مشرك على مسلم ولا نستدك بقوله محال؛ لأن حكم الإسلام إبطال أخذ الحقوق بشهادة المشركين.

قال الشافعي: وليسيد العبد القسامة في العبد وجبت القسامة له على الأحرار أو عبيدهم غير أن الدية على الأحرار في أموالهم وعواقلهم، والديات في رقاب العبيد ودية العبد ثمنه ما كان، وإذا وجبت القسامة في عبد مأذون له في التجارة أو غير مأذون له فيها سواء، والقسامة لسيّد العبد، وليس للعبد قسامة؛ لأنه ليس بمالك.

وكذلك المدبر والمذبذبة وأم الولد؛ لأن كل هؤلاء لا يملك؛ والقسامة لسااداتهم دونهم.

وإن كان للمكاتب عبد فوجبت له قسامة أقسم؛ لأنه مالك؛ فإن لم يقسم حتى يعجز لم يكن له أن يقسم وهو مملوك، وكان لسيده أن يقسم وعجزه كموت، ويصير العبد الذي يقسم فيه لسيده بالميراث فحاله كحال رجل في هذا وجبت له في عبد له أو ابن أو غيره قسامة، فلم يقسم حتى مات فتقسم ورثته ويستحقون الدية؛ لأنهم يقومون مقامه ويملكون ما ملك، ومن قتل عبداً لأم ولد، فلم يقسم سيدها حتى مات وأوصى بشمن

العشر من ميراث القَتِيل، وعشرُ العَشرِ واحدٌ، وهكذا هذا في غيره من الورثة يقسمون على قدرِ موارِثهم.

فإن قال قائل: فني حديث ابن أبي ليلى ذكر أخِي المقتول ورجلين معه أن النبي ﷺ قال لهم تحلفون وتستحقون فكيف لا يحلف إلا وارث؟

قلت: قد يمكن أن يكونَ قال ذلك لوارثِ المقتول هوَ وغيره ويمكن أن يكونَ قال ذلك لوارثه وحده تحلفون لواحدٍ أو قال ذلك لجماعتهم يعني به يحلف الورثة إن كانَ مع أخيه الذي حكى أنه حضرَ النبي ﷺ وارثٌ غيره أو كانَ أخوه غير وارثٍ له وهوَ يعني بذلك الورثة.

فإن قال قائل: ما الدلالة على هذا؟ فإن جميعَ حكمِ الله وسنن رسول الله ﷺ فيما سوى القسامة أن يمينَ المرء لا تكون إلا فيما يدفعُ بها الرجلُ عن نفسه كما يدفعُ قاذفُ أمرأته الحدَّ عن نفسه وينفي بها الولة، وكما يدفعُ بها الحقُّ عن نفسه والحدُّ وغيره وفيما يأخذُ بها الرجلُ معَ شاهدٍ ويدعي المالَ فينكُلُ المدعى عليه وتردُّ عليه اليمينُ فيأخذُ يمينه وتكونُ صاحبه ما ادعى عليه لا أن الرجلَ يحلفُ فيراً غيره، ولا يحلفُ فيملكُ غيره يمينه شيئاً، فلما لم يكن في الحديث بيان أن النبي ﷺ قضى بها لغير وارث ويستحقُّ بها الوارث لم يميز فيها - والله أعلم - إلا أن تكونَ في معاني ما حكمَ الله عزَّ وجلَّ به من الإيمان، ثمَّ رسوله ﷺ، ثمَّ المسلمون من أنه لا يملكُ أحدٌ يمينَ غيره شيئاً.

١٠٢ - بيان ما يحلفُ عليه القسامة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للحاكم أن يسأل من وجبت له القسامة من صاحبك؟ فإذا قال: فلان.

قال: فلان وحده؟

فإن قال: نعم.

قال: عدماً أو خطأ؟ فإن قال عدماً سأل ما العمد؟ فإن وصف ما يجبُ بمثله قصاصٌ لو قامت بينة أحلفه على ذلك، وإن وصف من العمد ما لا يجبُ فيه قصاصٌ، وإنما يكونُ فيه العقلُ أحلفه على ذلك بعد إثباته، وإن قال: قتله فلان ونفَرَّ معه لم يحلفه حتى يسميَ النفر.

فإن قال: لا أعرفهم وأنا أحلفُ على هذا أنه فيمن قتله لم يحلفه حتى يسميَ عددَ نفرٍ معه؛ فإن كانوا ثلاثة أحلفه على الذي أثبت، وكان له عليه ثلثُ الدية أو على عاقلته، وإن كانوا أربعة فربعها، وإن لم يثبت عددهم لم يحلف؛ لأنه لا يدري كم يلزم هذا الذي ثبت ولا عاقلته من الدية لو حلف عليه، ولو عجلَ الحاكمُ فأحلفه قبل أن يسأله عن هذا كانَ عليه أن يعيدَ

البينة أو أقرُّ بها الجاني القود إذا أقسموا لمانتها، ومن أوجبت له دية نفس يمين أو أوجبت له أن يبرأ من نفس يمين لم يستحق هذا، ولم يبرأ من هذا بأقل من خمسين مِميناً والأيمانُ في الدماء خلافُ الأيمان في الحقوق وهي في جميع الحقوق يمين يمين، وفي الدماء خمسون مِميناً بما سنَّ رسولُ الله ﷺ في القسامة، فلم تجز في يمين دم يبرأ بها الحلف، ولا يأخذُ بها المدعي أقل من خمسين مِميناً، والله أعلم.

١٠١ - الورثة يقسمون

قال الشافعي: وإذا قتل الرجلُ فوجبت فيه القسامة لم يكن لأحد أن يقسمَ عليه إلا أن يكونَ وارثاً كان قتله عمداً أو خطأ، وذلك أنه لا تملكُ النفسُ بالقسامة إلا دية المقتول، ولا يملكُ دية المقتول إلا وارث، فلا يجوزُ أن يقسمَ على ما لا يستحقه إلا من له المالُ بنفسه أو من جعلَ الله تعالى له المالُ من الورثة.

قال الشافعي: ولو وجبت في رجل قسامة وعليه دينٌ وله وصايا فامتنع الورثة من القسامة فسأل أهل الدين أو الموصى لهم أن يقسموا لم يكن ذلك لهم، وذلك أنهم ليسوا المحيي الذي وجب له على الجاني المالُ ولا الورثة الذين أقامهم الله تعالى مقام الميت في ماله بقدر ما فرضَ له منه.

قال الشافعي: ولو ترك القَتِيل وارثين فاقسمَ أحدهما فاستحقَّ به نصفَ الدية أخذها الغرماء من يده؛ فإن فضلَ منها فضلٌ أخذَ أهلُ الوصايا ثلثها من يده، ولم يكن لهم أن يقسموا ويأخذوا النصفَ الآخر؛ فإن أقسمَ الوارث الآخر أخذَ الغرماء من يده ما في يده حتى يستوفوا ديونهم، وإن استوفوها أخذَ أهلُ الوصايا الثلثَ ثَمَّ في يده، وإن كانَ للغرماء مائة دينار فاستوفوها من نصفِ الدية الذي وجبَ للذي أقسمَ أولاً، ثمَّ أقسمَ الآخر رجَعَ الأولُ على الآخر بخمسين ديناراً، ولا يرجعُ عليه في الوصايا؛ لأن أهلَ الوصايا إنما يأخذون ثلث ما في يده لا كله كما يأخذ الغرماء، ولا يقسمُ ذو قرابة ليس بوارث ولا ولي يتيم من ولد الميت حتى يبلغَ التيمم؛ فإن مات التيمم قامَ ورثته في ذلك مقامه، وإن طلبَ ذو قرابة وهو غير وارث القَتِيل أن يقسمَ جميعَ القسامة لم يكن ذلك له؛ فإن مات ابنُ القَتِيل أو زوجة له أو أم أو جدة فورثه ذو القرابة كان له أن يقسم؛ لأنه صارَ وارثاً، ومن وجبت له القسامة وهو غائب أو غيبول أو صبي، فلم يحضر الغائب أو حضر، فلم يقسم، ولم يبلغ الصبي، ولم يقض المعنوه أو بلغ هذا وأفاق هذا، فلم يقسموا، ولم يطلوا حقوقهم في القسامة حتى ماتوا قامَ ورثتهم مقامهم في أن يقسموا بقدر موارِثهم منهم، وذلك أن يرث ابنُ عشرَ مال أبيه، ثم يموت فيرثه عشرة، فيكون على كل واحدٍ من العشرة يمينٌ واحدة من قبل أن له عشر

عليه اليمين إذا أثبت كم عدد من قتل معه، ولو عجلَ الحاكم فاحلفه لقتل فلان فلاناً، ولم يقل عمداً ولا خطأ أعاد عليه عدد ما يلزمه من الأيمان؛ لأنَّ حكمَ الدية في العمد أنها في ماله، وفي الخطأ أنها على عاقلته، ولو عجلَ فاحلفه لقتله مع غيره عمداً، ولم يقل قتله وحده أعاد عليه اليمين لقتله وحده، ولو عجلَ فاحلفه لقتله مع غيره، ولم يسم عدد الذين قتلوه معه أعاد عليه الأيمان إذا عرف العدد، ولو أحلفه لقتله وثلاثة معه لم يسمهم قضى عليه بربع الدية أو على عاقلته؛ فإن جاء بواحد من الثلاثة، فقال: قد أثبت هذا أحلفه أيضاً عليه عدد ما يلزمه من الأيمان؛ فإن كان هذا الوارث وحده أحلفه خمسين يمينا لقتله مع هؤلاء الثلاثة؛ فإن كان يرث النصف فنصف الأيمان، ولم تعدد عليه الأيمان الأولي، ثم كلما أثبت واحداً معه أعاد عليه ما يلزمه من الأيمان كما يتدنى استحقاقه على واحد لو كانت دعواه عليه منفردة، وإن كان له وارثان فاغفل الحاكم بعض ما وصفت أن عليه أن يحلفه عليه أو أحلفه مطلقاً خمسين يمينا، ثم جاء الوارث الآخر فحلف خمساً وعشرين يمينا أعاد على الأول خمساً وعشرين يمينا؛ لأنه هي التي تلزمه مع الوارث معه، وإنما أحلفه أولاً خمسين يمينا؛ لأنه لا يستحق نصيبه من الدية إلا بها إذا لم تسم أيمان الورثة معه خمسين يمينا.

يمينا إلا ثلاث يمين، فلا يجوز في اليمين كسر، ولا يجوز أن يحلف واحد ستة عشر يمينا وعليه ثلاث يمين ويحلف آخر سبعة عشر ولا سبعة عشر وزيادة ويحلف كل واحد منهم سبعة عشر يمينا، فيكون عليهم زيادة يمين بينهم، وهكذا من وقع عليه أو له كسر يمين جبرها، وإن لم يدع القاتل وارثاً إلا ابنه أو أباه أو أخاه أجزاء أن يحلف خمسين يمينا؛ لأنه مالك المال كله، وكل من ملك شيئاً حلف عليه، وهكذا لو لم يدع إلا ابنته وهي مولاته حلفت خمسين يمينا وأخذت الكل: النصف بالنسب والنصف بالولاء، وهكذا لو لم يدع إلا زوجة وهي مولاته، وإذا ترك أكثر من خمسين وارثاً سواء في ميراثهم بنون معاً أو إخوة معاً أو عصبية في القعد إلى سواء حلف كل واحد منهم يمينا، وإن جازوا خمسين أضعافاً؛ لأنه لا يأخذ أحد مالا بغير يمين ولا إقرار من المدعى عليه بلا يمين منه، ولا يملك أحد يمين غيره شيئاً، ولو كانت فيهم زوجة فورثت الربع أو الثمن حلفت ربع الأيمان ثلاثة عشر يمينا يزاو عليها كسر يمين أو ثمن الأيمان سبعة أيمان يزاو عليها كسر يمين؛ لما وصفت من أنه لا يجوز إذا كان على وارث كسر يمين إلا أن يأتي يمين تاماً.

١٠٤- نكول الورثة واختلافهم في

القسامة، ومن يدعى عليهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كان للقتيل وارثان فامتنع أحدهما من القسامة لم يمنع ذلك الآخر من أن يقسم خمسين يمينا ويستحق نصيبه من الميراث.

وكذلك إن كان الورثة عدداً كثيراً فنكولوا إلا واحداً.

وكذلك إن كان المقسم عليه عدلاً والمقسم غير عدل قبلت قسامته؛ لأنه حق يأخذه يمينه فالعدل وغير العدل سواء كما يكون للرجلين شاهد وللرجال شاهد فيمتنع أحدهم أو أكثرهم من اليمين ويحلف غيره منهم، فيكون للحالف أخذ حق، كما يدعى على الرجال حق فيقر به بعضهم وينكر بعض فيحلف المنكر ويرأ ويؤخذ من المقر ما أقر به، فإذا كانت على الرجل في القسامة أيمان، فلم يكملها حتى مات كان على الورثة أن يتدنوا الأيمان التي كانت على أبيهم، ولا يجاسبون بأيمانها؛ لأن أيمانهم غير أيمانهم وهو لم يكن يأخذ بأيمانها شيئاً حتى يكمل ما عليه فيه، ولو كان لم يميت، ولكنه لم يكمل أيمانه حتى غلب على عقله، فإذا أفاق احتسب بما بقي من أيمانه، ولم يسقط من أيمانه الماضية شيء من قبل أن عليه عدد شيء، فإذا أتى به مجموعاً أو مفرقاً عند حاكم، فقد أدى ما عليه، ولو جاء به عند حاكمين ويجب على الحاكم أن يثبت له عدد ما حلف عنده قبل يغلب على عقله، وما حلف

١٠٣- عددُ الأيمان على كلِّ حالفٍ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجب على أحد حق في القسامة حتى تكمل أيمان الورثة خمسين يمينا وسواء كثرت الورثة أو قلوا، وإذا مات الميت وترك وارثاً واحداً أقسم خمسين يمينا واستحق الدية، وإن ترك وارثين أو أكثر؛ فكان أحدهما صغيراً أو غائباً أو مغلوباً على عقله أو حاضراً بالغاً، فلم يحلف فارداً أحدهما اليمين لم يجس على غائب ولا صغير، ولم يطل حقه من ميراثه من دمه بامتناع غيره من اليمين ولا إكذابه دعوى أخيه ولا صغره وقيل للذي يريد اليمين: أنت لا تستوجب شيئاً من الدية على المدعى عليهم ولا على عواقلهم إلا بخمسين يمينا؛ فإن شئت أن تعجل فتحلف خمسين يمينا وتأخذ نصيبك من الميراث لا يزاو عليه قبلت منك، وإن امتنعت فذع هذا حتى يحضر معك وارث تقبل يمينه فتحلفان خمسين يمينا أو ورثته فتكمل أيمانكم خمسين يمينا كل رجل منكم بقدر ما يجب عليه من الأيمان أو أكثر، ولا يجوز أن يزاو على وارث في الأيمان على قدر حصته من الميراث إلا في موضعين: أحدهما ما وصفت من أن يغيب وارث أو يصغر أو ينكل فيريد أحد الورثة اليمين، فلا يأخذ حقه إلا بكمال خمسين يمينا فيزاو عليه في الأيمان في هذا الموضع، ولا يجبر على الأيمان أو يدع الميت ثلاث بنين فتكون حصّة كل واحد منهم سبعة عشر

فكذب أحدهما بيته، فبطل حقه وصدق الآخر بيته فأخذ حقه؛ لأن هذا الحق أخذ بغير قول المدعي وحده وأخذه بشهادة أمر المسلمين مقبول مثلها والقسامة حق أخذ بدلالة، وإيمانها بها؛ لأنهما وارثان له، ولا يأخذانه، وكل واحد منهما يكذب صاحبه، ومن قال: هذا قال: لو أن وارثين وجبت لهما القسامة ادعى كل واحد منهما على رجل أنه قتل أباه وحده لم يكن لواحد منهما أن يقسم على واحد من الذي ادعى عليه ولا على غيره؛ لأنه قد أبرأ غيره بدعواه عليه وحده، وأنه لا يمكن فيهما أن يكونا صادقين بحال، ولا يكون أحدهما قتله وحده والآخر قتله وحده.

وكذلك لو كان له معهما وارث ثالث فادعى على الذي ادعى عليه وحده أو معه غيره لم يكن ذلك له، ولو وجبت لهما فادعى أحدهما على واحد بعينه، وقال الآخر: لا أعرفه وامتنع من القسامة كان للذي أثبت القسامة عليه أن يقسم خمسين مينا ويأخذ حصته من الدية؛ لأن امتناع أخيه من اليمين ليس بإكذاب له، فإذا لم يكن إكذاباً له فله أن يحلف بكل حال.

وكذلك لو ادعى وارثان أنه قتل أباهما، فقال أحدهما: قتله وحده، وقال الآخر: قتله وآخر معه كان للذي أفرد الدعوى عليه وحده أن يحلف ويأخذ منه ربع الدية والآخر يحلف ويأخذ ربع الدية؛ لأنهما اجتماعاً على أن عليه نصف الدية وأقر أحدهما بأنها عليه كلها، ولا يؤخذ في هذا القول إلا بما اجتماعاً عليه، ولا يكون للذي ادعى على الباقي أن يحلف؛ لأن أخاه يكذب أن يكون قاتلاً فعلى هذا، هذا الباب كله.

١٠٦- الخطأ والعمد في القسامة

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: إذا وجبت القسامة لم أحلف الورثة حتى أسألهم أعمداً قتل صاحبهم أو خطأ؟ فإن قالوا أعمداً أحلفتهم على العمد وجعلت لهم الدية في مال القاتل حالة مغلظة كدية العمد، وإن قالوا خطأ أحلفتهم لقتله خطأ، ثم جعلت الدية على عاقلة القاتل في مضي ثلاث سنين كدية الخطأ، وهكذا إذا كانت لمسلمين على مشركين أو لمشركين على مسلمين أو لمشركين على مشركين أحرار لا تختلف، فإذا كانت القسامة على عبد أو قوم فيهم عبد كانت الدية في الخطأ والعمد في عنق العبد دون مال سيده وعاقلته ولا تكون القسامة إلا عند حاكم، وإذا أقسموا بغير أمر الحاكم؟ أعاد عليهم الحاكم الأيمان، ولم يحسب لهم من إيمانهم قبل استحلافه لهم شيئاً.

١٠٧- القسامة بالبيينة وغيرها

قال الشافعي: وإذا حلف ولأه الدماء على رجل أنه قتل لهم

عند غيره، ولو حلف على بعض الأيمان، ثم سأل الحاكم أن ينظره، فإذا جاء ليستكمل الأيمان حسب له ما مضى منها عنده، وإذا كان للقتيل تحب فيه القسامة وارثان فادعى أحدهما على رجل من أهل الحلة أنه قتله وحده وأبرأ صاحبه بأن قال: ما قتله كان فيها قولان: أحدهما أن لولي الدماء المدعى الذي لم يبرئ أن يحلف خمسين مينا ويستحق على المدعى عليه نصف الدية إن كان عمداً في ماله، وعلى العاقلة إن كان خطأ، ومن قال: هذا القول قال: لو كان عدلاً فشهد له أنه كان في الوقت الذي قتل فيه وهم يتصادقون على الوقت غائباً بيلد لا يمكن أن يصل منه في ذلك الوقت ولا في يوم إلى موضع القتل لم يبرأ؛ لأنه واحد لا يجوز شهادته ولو كان الوارثان اثنين عدلين فشهدا له بهذا أو شهدا على آخر أنه قتله أجزأنا شهادتهما، ولم نجعل فيه قسامة والقول الثاني أنه ليس للورثة أن يقسموا على رجل يبرئه أحدهم إذا كان الذي يبرئه يعقل، فإن أبرأه منهم مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ كان للباقيين منهم أن يحلفوا.

١٠٥- ما يسقط حقوق أهل القسامة من

الاختلاف، وما لا يسقطها

قال الشافعي: وإذا اختلف الوارثان فبمن تحب عليه القسامة؛ فكانت دعواهما معاً بما يمكن أن يصدق فيه بحال لم يسقط حقهما في القسامة، وذلك مثل أن يقول: هذا قتل أبي عبد الله بن خالد ورجل لا أعرفه، ويقول الآخر: قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه؛ لأنه قد يجوز أن يكون زيد بن عامر هو الرجل الذي عرفه الذي جهل عبد الله بن خالد، وإن يكون عبد الله بن خالد هو الرجل الذي جهله الذي عرف زيد بن عامر.

ولو قال الذي ادعى على عبد الله قد عرفت زيدا، وليس بالذي قتل مع عبد الله، وقال الذي عرف زيدا قد عرفت عبد الله، وليس بالذي قتل مع زيد، ففيها قولان: أحدهما أن يكون لكل واحد منهما أن يقسم على الذي ادعى عليه ويأخذ منه ربع الدية، ومن قال: هذا قال حق كل واحد منهما غير حق صاحبه كرجلين لهما حق على رجل فأبرأ أحدهما بإكذاب البيينة؛ لأنه قد يمكن في كل المدعى عليهما القتل، وفي كل واحد من الوارثين، وعلى كل واحد منهما الوهم أو يثبت كل واحد منهما أن مع الذي ادعى عليه قاتلاً غيره، وإن ادعى كل واحد منهما على غير الذي أبرأه أنه قاتل مع الذي ثبت عليه كان لكل واحد منهما أن يقسم ويأخذ منه حصته من الدية، والقول الثاني أن ليس لواحد منهما أن يقسم حتى تجتمع دعواهما على واحد فيقسمان عليه، ومن قال: هذا قال: هذان ليسا كرجلين لهما حق على رجل

سميتوه ظلماً، وإن لم يحلفوا على هذا حلف المدعى عليه ما قتل صاحبهم وردوا الذية؛ فإن قالوا: أردنا بقولنا أخذنا الذية بظلم بأننا كذبنا عليه ردوا الذية وعزّروا، ولو أقسم الورثة على رجل أنه قتل أباهم وحده وشهد شاهدان على رجل غيره أنه قتل أباهم فادّعى الورثة على القاتل المشهود عليه دم أبيهم وسألوا القود به أو الذية لم يكن ذلك لهم؛ لأنهم قد زعموا أن قاتل أبيهم رجل واحد فأبرءوه منه وغيره وردوا ما أخذوا من الذية بالقسامة؛ لأنه قد شهد لمن أخذوا منه الذية بالبراءة وأبرءوه بدعواهم على غيره، ولو ثبتوا أيضاً على دعواهم على الأول وكذبوا البيّنة لم يأخذوا من الآخر عقلاً ولا قوداً؛ لأنهم أبرءوه وردوا ما أخذوا من الأول؛ لأن الشاهدين قد شهدا له بالبراءة، ولو أن شاهدين شهدا لرجل بما يبرئه من دم رجل كما وصفت، ثم أقر المشهود له أنه قتل عمداً أو خطأ لزمه الدّم كما أقر به.

وإذا أقر به خطأ لزمه في ماله في ثلاث سنين دون عاقبته، ولو أن ولادة الدّم أقروا أن رجلاً لم يقتل أباهم وأدعوه على غيره وأقر الذي أبرءوه أنه قتل أباهم منفرداً، فقد قيل: يؤخذ بإقراره، ويكون أصدق عليه من إقرارهم له كشهادة من شهد له بالبراءة وقيل: لا يؤخذ بإقراره من قبل أن ولادة الدّم قد أبرءوه من دمه وسواء ادّعوا الوهم في إقراره، ثم قالوا أثبتنا أنك قتلته أو لم يدعوه.

١٠٨ - اختلاف المدعي والمدعى عليه في

الدّم

قال الشافعي: ولو أن رجلاً ادّعى أن رجلاً قتل أباه عمداً بما فيه القود وأقر المدعى عليه أنه قتل خطأ فالتقتل خطأ والذية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتلته إلا خطأ؛ فإن نكل حلف المدعي لقتله عمداً، وكان له القود، وهكذا إن أقر أنه قتلته عمداً بالشيء الذي إذا قتل به لم يقد منه، ولو ادّعى رجل على رجل أنه قتل أباه وحده خطأ فأقر المدعى عليه أنه قتل هو وغيره معه كان القول قول المقرّ مع يمينه، ولم يغرّم إلا نصف الذية، ولا يصدق على الذي زعم أنه قتلته معه.

ولو قال: قتلته وحدي عمداً وأنا مغلوب على عقلي بمرض؛ فإن علم أنه كان مريضاً مغلوباً على عقله قبل قوله مع يمينه، وإن لم يعلم ذلك فعليه القود بعد أن يحلف ولي الدّم لقتله غير مغلوب على عقله، وهكذا لو قامت عليه بيّنة بأنه قتلته، فقال: قتلته وأنا مغلوب على عقلي.

قال الشافعي: وإذا وجد القاتل في حلة قوم يختلط بهم غيرهم أو صحراء أو مسجد أو سوق أو موضع مسير إلى دار

قتيلاً وحده وأخذوا منه الذية أو من عاقلته، ثم جاء شاهدان بما فيه البراءة للذي أقسموا عليه من قتل قاتلهم ردّ ولادة القاتل ما أخذوا من الذية على من أخذوها منه، وذلك أن يشهد شاهدان أن هذا الذي أقسموا عليه كان يوم كذا من شهر كذا، وذلك القاتل بمكة والقتيل بالمدينة أو كان يبلو لا يمكن أن يبلغ موضع القاتل في يوم ولا أكثر أو يشهدون على أن فلاناً الذي أقسموا عليه كان معهم قبل طلوع الشمس إلى زوال الشمس، وإنما قتل القاتل في هذا الوقت أو ما في معنى هذا مما يثبت الشاهدان أن هذا المقسم عليه بريء من قتل صاحبهم؛ فإن شهدوا أن فلاناً رجلاً آخر قتل صاحبهم لم تخرج الذية حتى ينظر؛ فإن جازت شهادتهم على فلان أخرجت الذية التي أخذت بالقسامة فردت إلى من أخذت منه، وإن ردّت عن فلان لم تخرج التي أخذت بالقسامة بشهادة من لم تجز شهادته على رجل بعداوة ولا بأن يعدلهم من يجر إلى نفسه أو يدفع عنها، ولا يقبل شاهدان من عاقل المدعى عليه إذا ادّعى القاتل خطأ أن يتدنوها بما يبرئ المدعى عليه في الخطأ؛ لأن في ذلك براءة لهم مما يلزمهم من الذية. وقد قيل: إن كان القاتل عمداً لم يقبل ذلك للمدعى عليه؛ لأن ذلك إبراء له من اسم القاتل ولا إن كان الشاهدان يكونان إذا شهدا أبرأ أنفسهما من شيء من الذية أو جراً إلى أنفسهما.

قال الشافعي: وإن لم يقطعوا الشهادة بما يبين براءته لم يكن بريئاً، وذلك مثل أن يكون القاتل يبلو فيقتل يوم الجمعة لا يدري أي وقت قتل فيه فيشهد هؤلاء الشهود أن هذا كان معهم يوم الجمعة طول النهار أو في بعض النهار دون بعض أو في حبس وحيد أو مريضاً؛ لأنه قد يمكن أن يقتله في وقت لم يكن معهم فيه ويفلت من السجن والجديد ويقتله في الحديد ويقتله وهو مريض.

قال الشافعي: ولو شهدوا على الورثة أنهم أقروا أن هذا المقسم عليه لم يقتل أباهم أو أنه كان غير حاضر قتل أبيهم أو أنه في اليوم الذي قتل فيه أبوهم كان لا يمكن أن يبلغ حيث قتل أبوهم أو أنهم أقسموا عليه عارفين بأنه لم يقتله أحد أخذت الذية منهم وللإمام تعزيرهم بإقرارهم وأخذ المال بالباطل، ولو كانوا شهدوا على أنهم قالوا إن كنا لغياً عن قتلته قبل القسامة ويعدها لم يردوا شيئاً؛ لأنني أحلفتهم وأنا أعلمهم غيباً.

وكذلك لو شهدوا قبل القسامة ويعدها أنهم قالوا ما نحن على يقين من قتلته كان لهم أن يقسموا؛ لأنهم قد يصتقون الشهود بما لا يستيقنون، وإنما اليقين العيان لا الشهادة، ولو شهدوا عليهم أنهم قالوا قد أخذنا منه الذية أو من عاقلته الذية بظلم سئلوا؛ فإن قالوا: قلناه؛ لأن القسامة لا توجب لنا دية حلفوا بالله ما أرادوا غير هذا، وقيل لهم: ليس هذا بظلم، وإن

قال الشافعي: وإذا ادّعوا على جماعة فيهم معتوه فهو كالصبي لا يحلف، وذلك أنه لا يؤخذ بإقراره على نفسه؛ فإن أفاق من العتة أحلف، وتسعه اليمين بعد مسألته عما ادّعوا عليه، وإن نكل حلف ولأه الدّم واستحقوا عليه حصته من الذية، وإن ادّعوا على قوم فيهم سكران لم يحلف السكران حتى يفيق، ثم يحلف؛ فإن نكل حلف أولياء الدّم واستحقوا عليه حصته من الذية.

قال الشافعي: وإذا وجد القتل في دار رجل وحده، فقد قيل: لا يبرأ إلا بخمسين يمينا إذا ادّعى عليه القتل.

١١٠ - قتل الرجل في الجماعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الجماعة في مسجد أو مجمع غير المسجد فازدحموا فمات رجل منهم في الزحام قيل لوليّه: ادّع على من شئت منهم؛ فإن ادّعى على أحد بعينه أو جماعة كانت في المجمع الذي قتل فيه أو جماعة يمكن أن تكون قاتلته بزحام قبلت دعواه وحلف واستحق على عواقلهم الذية في ثلاث سنين.

وإن ادّعه على من لا يمكن أن يكون زحمه بالكثرة كان يكون في المسجد ألف فيذّعه عليهم، فلا تقبل دعواه؛ لأنه لا يمكن أن يكون كلهم زحمه؛ فإن لم يدّع على أحد بعينه يمكن أن يكون زحمه لم يعرض لهم فيه، ولم نجعل فيه عقلاً ولا قوداً.

قال الشافعي: وهكذا إن قتل بين صفين لا يدري من قتلته، وهكذا قتل الجماعات في هذا كله.

قال الشافعي: وإذا ادّعى على رجل بعينه فأنكر المدعى عليه أن يكون كان في الموضع الذي قتل فيه القاتل لم يقسم وليّ الدّم عليه حتى تقوم بينة بأنه كان في ذلك الموضع، فإذا أقر أو قامت عليه بينة بذلك فلولي القاتل أن يقسم عليه.

قال الشافعي: وسواء فيما تحب فيه القسامة كان باليت أثر سلاح أو خنق أو غير ذلك أو لم يكن؛ لأنه قد يقتل بما لا أثر له.

فإن قال المدعى عليه القتل: إنما مات ميتك من مرض كان به أو مات فجأة أو بصاعقة أو ميتة ما كانت كان لولي القاتل القسامة بما وصفت من أنه قد يقتل بما لا أثر له، ولو دفعت القسامة بهذا دفعته بأن يقول: جاءنا جريحاً فمات من جراحه عندنا.

مشتركة أو غيرها، فلا قسامة فيه؛ فإن ادّعى أولياؤه على أهل المحلة لم يحلف لهم منهم إلا من أثبتوا بعينه، فقالوا نحن ندّعي أنه قتله؛ فإن أثبتوهم كلهم وادّعوا عليهم وهم مائة أو أكثر وفيهم نساء ورجال وعبيد مسلمون كلهم أو مشركون كلهم أو فيهم مسلم ومشرك أحلفوا كلهم يمينا يمينا؛ لأنهم يزيدون على خمسين، وإن كانوا أقل من خمسين ردّت الأيمان عليهم؛ فإن كانوا خمسة وعشرين حلفوا يمينين يمينين، وإن كانوا ثلاثين حلفوا يمينين يمينين؛ لأن على كل واحد منهم يمينا وكسر يمين، ومن كانت عليه كسر يمين حلف يمينا تامّة، وليس الأحرار المسلمون باحق بالإيمان من العبيد ولا العبيد من الأحرار ولا الرجال من النساء ولا النساء من الرجال كل بالغ فيها سواء.

وإن كان فيهم صبيّ ادّعوا عليه لم يحلف، وإذا بلغ حلف؛ فإن مات قبل البلوغ، فلا شيء عليه، ولا يحلف واحد منهم إلا واحداً ادّعوا عليه بنفسه، فإذا حلفوا برثوا، وإذا نكلوا عن الإيمان حلف ولأه الدّم خمسين يمينا واستحقوا الذية إن كانت عمداً، ففي أموالهم ورقاب العبيد منهم بقدر حصصهم فيها، وإن كانت خطأ فعلى عواقلهم، وإن كان ولي القاتل ادّعى على اثنين منهم فحلف أحدهما وامتنع الآخر من اليمين بريء الذي حلف وحلف ولأه الدّم على الذي نكل، ثم لزمه نصف الذية في ماله إن كان عمداً، وعلى عاقلته إن كان خطأ؛ لأنهم إنما ادّعوا أنه قاتل مع غيره وسواء في النكول عن اليمين المحجور عليه وغير المحجور عليه إذا نكل منهم واحد حلف المدعى عليه.

وكذلك سواء في الإقرار إذا أقر المحجور عليه وغير المحجور عليه بالجنابة لزمه منها ما يلزم غير المحجور عليه والجنابة خلاف البيع والشراء، وقد قيل: لا يلزمه إلا بجنابة العمدي في الإقرار والنكول.

١٠٩ - باب الإقرار والنكول والدعوى في

الدّم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك العبد سواء في الإقرار بالجنابة والنكول عن اليمين فيها إلا في خصلته بأن العبد إذا أقر بجنابة لا قصاص فيها لم يتبع فيها وأشهد الحاكم بإقراره بها فمضى عتق الزمه إياها؛ لأنه حين أقر أقر بما لا غيره، فلا يجوز إقراره في مال غيره، وإذا صار له مال كان إقراره فيه، وإذا ادّعوا على عشرة فيهم صبيّ رفعت حصّة الصبي عنهم من الذية إن استحقّت، وإن نكلوا حلف ولأه الدّم وأخذوا منهم تسعة أعشار الذية، فإذا بلغ الصبي حلف فبريء أو نكل فحلف الولي وأخذ منه العشر إذا كان القاتل عمداً.

١١١ - نكول المدعى عليهم بالدم عن

الأيمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا لم أجعل لولا الدم الأيمان فادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمداً أحلف المدعى عليه خمسين ميمناً ما قتله، فإذا حلف بريء من دمه ولا عقل ولا قود عليه، وإن كان أقر بقتله قتل به إلا أن يشاء الوارث العقل ويأخذ من ماله أو العفو عن العقل والقود، وإن لم يقر ونكل عن اليمين قيل للوارث أحلف خمسين ميمناً لقتله ولك القود كهو بإقراره، وإن كان المدعى عليه القتل معتوهاً أو صيماً لم يحلف واحد منهما؛ لأنه لو أقر في حاله تلك لم الزمه إقراره؛ فإن أفاق المعتوه وبلغ الصبي أحلفته على دعوى ولي الدم؛ فإن حلف بريء، وإن أقر لم يكن عليه القود وكانت الذية عليه في ماله حالة إن كان القتل عمداً، وإن كان القتل خطأ في ثلاث سنين ولا تضمن عاقلة بإقراره، وإن نكل المدعى عليه الدم عن اليمين وامتنع الوارث من اليمين، فلا شيء على المدعى عليه، وهكذا الدعوى فيما دون النفس من جراح العمد والخطأ لا تختلف، ولو كانت الدعوى على رجلين أتتهما قتله خطأ أحلف كل واحد منهما خمساً وعشرين ميمناً؛ فإن حلف أحدهما ونكل الآخر عن اليمين حلف الولي خمسين ميمناً على التآكل واستحق نصف الذية عليه، ولا يستحق إلا بخمسين ميمناً ويرد الأيمان على الذي حلف خمساً وعشرين ميمناً حتى يتم عليه خمسون ميمناً؛ لأنه لم يحلف معه تمام خمسين ميمناً، وقد قيل: لا يبرأ واحد منهما لو حلفا معاً إلا بخمسين ميمناً، ولا يحسب له ميم غير.

قال الشافعي: وإذا ادعى على رجل أنه قتله، فلم ينكل، ولم يحلف أو حلف، فلم يتم الأيمان التي يبرأ بها حتى يموت لم يكن لولي الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم، ولو نكل في حياته عن اليمين كان لولي الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم.

١١٢ - باب دعوى الدم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى على رجل أنه قتل رجلاً وحده أو قتله هو وغيره عمداً، فقد قيل: لا يبرأ إلا بخمسين ميمناً.

وقيل: يبرأ بمحضته من الأيمان وهي خمسة وعشرون ميمناً إذا حلف مع المدعى عليه.

وإذا ادعى عليه جرح أو جراح دون النفس، فقد قيل يلزمه من الأيمان على قدر الذية، فلو ادعت عليه يد حلف خمساً وعشرين ميمناً، ولو ادعت عليه موضحة حلف ثلاثة أيمان.

١١٣ - باب كيف اليمين على الدم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو ادعى على رجل أنه قتل رجلاً عمداً حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم خائنة الأعين، وما تخفي الصدور ما قتل فلاناً ولا أعان على قتله ولا ناله من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل إليه شيء من بدنه ولا من فعله، وإنما زدت هذا في اليمين عليه احتياطاً؛ لأنه قد يرمي، ولا يريد قصصه الرمية أو يرمي الشيء فيصيب رمية شيئاً فيطير الذي أصابته رميته عليه فيقتله، وقد يجرحه فيرى أن مثل ذلك الجرح لا يقتله.

وكذلك يضربه بالشيء، فلا يجرحه، ولا يرى أن مثل ذلك يقتله فأحلفه لينكل فيلزمه ما أقر به أو يضي عليه اليمين فيبرئه.

قال الشافعي: وإذا ادعى خطأ حلف هكذا وزاد ولا أحدث شيئاً عطف به فلان، وإنما أدخلت هذا في يمينه أنه يحدث البتر فيموت فيها الرجل ويحدث الحجر في الطريق فيعطب بها الرجل.

وإنما منعي عن اليمينين معاً أن أحلف ما كان سبباً لقتله مطلقاً أنه قد يحدث غيره في القتل الشيء فيأتلف هو المحدث فيقتله، فيكون سبباً لقتله وعليه العقل ولا قود عليه.

١١٤ - يمين المدعى على القتل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم خائنة الأعين، وما تخفي الصدور لقد قتل فلاناً فلاناً منفرداً بقتله ما شركه في قتله غيره.

وإن ادعى على غيره معه حلف لقتل فلاناً وفلاناً فلاناً منفردين بقتله ما شركهما فيه غيرهما، وإن لم يعرف الحالف الذي قتله معه حلف لقتل فلاناً فلاناً وآخر معه لم يشركهما في قتله غيرهما، فإذا أثبت الآخر أعاد عليه اليمين، ولم تجزئه اليمين الأولى.

وإن كان الحالف على القسامة يحلف على رجل جرح، ثم عاش مدة بعد الجرح، ثم مات حلف كما وصفت لقتل فلاناً فلاناً منفرداً بقتله لم يشركه فيه غيره، وإن ادعى الجاني أنه برأ من الجراحة أو مات من شيء غير جراحته التي جرحه إياها حلف ما برأ منها حتى توفي منها.

١١٥ - يمين المدعى عليه من إقراره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل أنه قتل رجلاً هو وآخر معه خطأ حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم

١١٨- عتق أمهات الأولاد والجنانية عليهن

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي: إذا وطئ الرجل أمة بالملك فولدت له فهي مملوكة بما لها لا تترث ولا تورث ولا تجوز شهادتها وجنابتها والجنانية عليها جنابة مملوك.

وكذلك حدودها ولا حج عليها؛ فإن حجبت، ثم عتقت فعليها حجة الإسلام ولا تخالف المملوك في شيء إلا أنه لا يجوز لسيدها بيعها، وإذا لم يميز له يبيعها لم يجل له إخراجها من ملكه بشيء غير العتق، وأنها حرة إذا مات من رأس المال، وكما لا يجوز بيعها فكذلك لا يجوز لغرمائه أن يبيعوها عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والولد الذي تكون به أم ولد كل ما بان له خلق من سقط من خلق آدميين عين أو ظفر أو أصبع أو غير ذلك؛ فإن أسقطت شيئاً مجتمعاً لا يبين أن يكون له خلق سألنا عدولاً من النساء؛ فإن زعنن أن هذا لا يكون إلا من خلق آدميين كانت به أم ولد، وإن شككن لم تكن به أم ولد ولا تكون أم ولد بهذا الحكم بأن ينكحها وهي في ملك غيره فتلد، ثم يملكها، وولدها، ولا يجل وهي مملوكة لغيره؛ ثم تلد في ملكه؛ لأن الرق قد جرى على ولدها لغيره، وقد قال بعض الناس إذا نكحها مملوكة فولدت له فمتى ملكها فلها هذا الحكم؛ لأنها مملوكة، وقد ولدت منه، ولو ملك ابنها عتق بالنسب؛ فإن كان إنما اعتقها بأن ابنها يعتق عليه متى ملكه؛ فقد عتق عليه ابنها وهي مملوكة لغيره، وقد جرى عليها الرق لغيره، ولا يجوز إلا ما قلنا فيها، وهو تقليد لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه أن المولود لم يمسر عليه رق، وهذا القول الذي حكيناه هو مخالف للأثر والقياس فأما أن يقول قائل: قولنا إذا ولدت منه في ملك غيره، ثم اشتراها، ثم يقول: لو حبلت منه في ملك غيره، ثم اشتراها فولدت بعد شرائه بيوم أو يومين.

فهذا لا على اسم أنها قد ولدت له وملكها كما قال: من حكيت قوله ولا على معنى أن الولد الذي تكون به أم ولد لها به هذا الحكم كان حمله في ملك سيدها الواطئ لها ويزوجها من شاء ويؤجرها غرامؤه إن كانت لها صنعة.

فأما إن لم تكن لها صنعة، فلا، وليس للمكاتب أن يتسرى.

ولو فعل منع؛ لأنه ليس بتأم الملك، ولو ولدت له لم تكن أم ولد بهذا الولد حتى يعتق، ثم يحدث لها وطئاً تلد منه بعد الملك.

قال الشافعي: وللمكاتب أن يبيع أم ولده وللسيد أن ينزع أم ولد مدبره وعبد؛ لأنه ليس لهما أن يتسريا، وليس للمملوك مالاً إنما المال للسيد وللسيد أن يأخذه من كل مملوك له أم ولد أو مدبر أو غيرها ما خلا المكاتب، فإنه محول دون رقبته وماله.

الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ما قتلت فلاناً وحدي، ولقد ضربه معي فلان؛ فكان موته بعد ضربنا معاً، وإنما معني من أن أحلفه مات من ضربكما معاً أنه قد يموت من ضرب أحدهما دون الآخر والحكم أنهما إذا ضربه فمات فمن ضربهما مات، وإذا ادعى ولي القتل أن فلاناً ضربه، وهذا ذمه أو فعل به فعلاً لا يعيش بعده إلا كحياة الذبيح أحلفته على ما ادعى ولي القتل.

١١٦- يمين مدعي الدم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الجاني على ولي الدم أن أباه مات من غير ضربه أحلفته على دعواه؛ فإن قال أحلفه ما زال أبوه ضمناً من ضرب فلان لازماً للفراس حتى مات من ضربه أحلفته، وإنما أحلفته مات من ضرب فلان أنه قد يلزم الفراس حتى يموت من غير مرض ويلزم حتى يموت يحدث يحدث عليه آخر أو جنابة يحدثها على نفسه.

قال الشافعي: وتسعه اليمين على ما أحلفته عليه على الظاهر من أنه مات من ضربه.

قال الشافعي: ولو حلف مات من ضربه، ثم قال: قد كان بعد ضربه برأ لم أقض له بعقل ولا قود؛ لأن الظاهر أن هذا يحدث عليه موت من غير ضربه إذا أقبل أو أدبر.

ولو لم يزد السَلطان على أن لا يحلف إلا بالله أجزاه ذلك؛ لأن كل ما وصفت من صفة الله عز وجل واليمين باسمه تبارك وتعالى كافية، وإنما جعل الله على المتلاعنين الأيمان بالله عز وجل في اللعان.

١١٧- التحفظ في اليمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليتحفظ الذي يحلف، فيقول للحالف: "والله لقد كان كذا وكذا أو ما كان كذا؛ فإن قال الحالف بالله كان كقوله والله؛ لأن ظاهرهما معاً يمين.

ولو لحن الحالف، فقال والله بالرفع والنصب أحيت أن يعيد القول حتى يرضع، ولو مضى على اليمين بغير إضجاع لم يكن عليه إعادة.

وإن قال بالله بالياء لكان كذا لم يقبل منه وأعاد عليه حتى يدخل الواو أو الباء أو التاء.

وإذا نسق اليمين، ثم وقف لغير عي ولا نفس قبل أن يكملها ابتدأها الحاكم عليه، وإن وقف لنفس أو لعي لم يعد عليه ما مضى منها؛ فإن حلف فأدخل الاستثناء في شيء من عي، ثم نسق اليمين بعد الاستثناء أعاد عليه اليمين من أولها حتى ينسقها كلها بلا استثناء.

كَانَ أَوْلَادُهَا فِي يَدِ سَيِّدِهَا، فَإِذَا مَاتَ عَتَقُوا مَوْتَهُ كَمَا كَانَتْ أُمَّهُمُ تَعْتَقُ مَوْتَهُ.

وَإِذَا أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ حَيْلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَآخَذَ بِالتَّقَةِ عَلَيْهَا، وَأَنْ تَعْمَلَ لَهُ مَا يَعْمَلُ مِثْلُهَا لِمِثْلِهِ فَمَتَى أَسْلَمَ خَلِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ فِيهِ حَرَّةٌ مَوْتِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ فِيهِ حَرَّةٌ وَعَلَيْهَا أَنْ تَسْعَى فِي قِيَمَتِهَا، وَرَوَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مِثْلُ قَوْلِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ تَسْعَى فِي نَصْفِ قِيَمَتِهَا، وَقَالَ غَيْرُهُمَا هِيَ حَرَّةٌ وَلَا تَسْعَى فِي شَيْءٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَصِيحَهَا فَحَرَمَتْ عَلَيْهِ الْإِصَابَةُ بِإِسْلَامِهَا فَهَوَّ يَجْعَلُ لِلرَّجُلِ مِنْ أُمِّ وَلَدِهِ أَنْ يَأْخُذَ مَا لَهَا بِأَيِّ وَجْهِ مَلَكَتْهُ وَهَبَ لَهَا أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ وَجَدَتْ كِتْرًا أَوْ اكْتَسَبَتْهُ وَيَجْعَلُ لَهُ خِدْمَتَهَا وَبَعْضُ هَذَا أَكْثَرَ مِنْ رَقَبَتِهَا فَكَيْفَ أَخْرَجَهَا مِنْ مَلَكَتْهُ، وَهَذَا لَا يَجِلُّ لَهُ وَهُوَ لَا يَبِيعُ أُمَّ الْوَلَدِ، وَإِذَا لَمْ يَبِيعْ مَدْبَرُ النَّصْرَانِيِّ يَسْلَمُ فَكَيْفَ بَاغَ أُمَّ وَلَدِهِ؟

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَسَوَاءٌ فِي الْحُكْمِ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ أَوْ الْمُسْلِمُ يَرْتَدُّ.

قَالَ الرَّبِيعُ: لَا تَبَاغُ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ كَمَا لَا تَبَاغُ أُمُّ وَلَدِ الْمُسْلِمِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَيْسَ لِلنَّصْرَانِيِّ أَنْ يَبِيعَ أُمَّ وَلَدِهِ النَّصْرَانِيَّةَ إِذَا حَكَمْنَا أَنَّهُ عَوْلٌ دُونَهَا لَمْ يَخْلُ وَيَبِيعُهَا كَمَا لَا يَخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْعِ ابْنِهِ وَلَا بَيْنَ بَيْعِ مَكَاتِبِهِ، وَإِذَا تَوَفَّى الرَّجُلُ عَنْ أُمِّ وَلَدِهِ أَوْ اعْتَقَهَا، فَلَا عَدَّةَ عَلَيْهَا وَتَسْتَبْرَأُ بِحِيضَةٍ؛ فَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ مِنْ صَغُرٍ أَوْ كَبُرَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَحَبُّ إِلَيْنَا قِيَاسًا؛ لِأَنَّ الْحِيضَةَ إِذَا كَانَتْ بَرَاءَةً فِي الظَّاهِرِ فَالْحَمْلُ بَيِّنٌ فِي النَّفْيِ لَا تَحِيضُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ عَلَيْهَا شَهْرًا بَدَلًا مِنَ الْحِيضَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَقَامَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ مَقَامَ ثَلَاثِ حِيضٍ.

قَالَ الرَّبِيعُ: وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

قَالَ الرَّبِيعُ: وَإِذَا كَانَتْ لِلرَّجُلِ أُمُّ وَلَدٍ فَخَصِيٍّ أَوْ انْقَطَعَ عَنْهُ الْجَمَاعُ فَلَيْسَ لَهَا خِيَارٌ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالزَّوْجَةِ فِي حَالٍ.

١٢٠- مسألة الجنين

١٩٦٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ إِسْلَاءً

قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَفَسَ فِي جَنِينٍ امْرَأَةً مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَفَسَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تَوَفَّيَتْ فَقَفَسَ

وَمَا كَانَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَأْخُذَهُ فَلْغَرَمَائِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ وَيَأْخُذَهُ السَّيِّدُ مَرِيضًا وَصَحِيحًا، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَهُ كَانَ مَالًا مِنْ مَالِهِ مَوْرُوثًا عَنْهُ، إِذَا عَقَلْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَمْوَالَهُمْ أَحْيَاءَ فَقَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ عَنْهُمْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا كَانَ مَالِكًا، وَمَا كَانَ مَالِكًا فَهُوَ مَوْرُوثٌ عَنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَوَصِيَّةُ الرَّجُلِ لَأُمِّ وَلَدِهِ جَائِزَةٌ أَنَّمَا تَمْلِكُهَا بَعْدَمَا تَمُوتُ.

وَكَذَلِكَ وَصِيَّتُهُ لِمَدْبَرِهِ إِنْ خَرَجَ الْمَدْبَرُ مِنَ الثَّلَثِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْمَدْبَرُ كُلُّهُ مِنَ الثَّلَثِ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَوْرَثَتِهِ.

١١٩- الجناية على أم الولد

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا جَنَى عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ فَالْجَنَايَةُ عَلَيْهَا جَنَايَةٌ عَلَى أُمَةٍ تَقُومُ أُمَةٌ مَمْلُوكَةٌ، ثُمَّ يَكُونُ سَيِّدُهَا وَلِيُّ الْجَنَايَةِ عَلَيْهَا دُونَهَا يَعْفُوهَا إِنْ شَاءَ أَوْ يَسْتَفِيزُ إِنْ كَانَ فِيهَا قَوْلٌ أَوْ يَأْخُذُ الْأَرْضَ، وَإِذَا كَانَتْ هِيَ الْجَنَايَةُ ضَمَّنَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ الْجَنَايَةُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ عَادَتْ فَجَنَّتْ أُخْرَى، وَقَدْ أَخْرَجَ قِيَمَتَهَا كُلَّهَا، فَنَهَا قَوْلَانِ.

أَحَدُهُمَا: إِسْلَامُهَا بِدَنُهَا فَيَرْجِعُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ الثَّانِي بَارِشَ جَنَايَتِهِ عَلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الْأَوَّلِ فَيَشْرِكُ فِيهَا بِقَدْرِ جَنَايَتِهِمَا، ثُمَّ هَكَذَا إِنْ جَنَّتْ جَنَايَةً أُخْرَى رَجَعَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ الثَّالثُ عَلَى الْأَوَّلَيْنِ فَكَانُوا شُرَكَاءَ فِي قِيَمَتِهَا بِقَدْرِ الْجَنَايَةِ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا قَوْلٌ يَتَوَجَّهُ وَيَدْخُلُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَسْلَمَ بِدَنُهَا إِلَى الْأَوَّلِ أَخْرَجَهَا مِنْ يَدَيِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي، وَلَمْ يَجْعَلْهُمَا شَرِيكَيْنِ، فَإِذَا قَامَ قِيَمَتُهَا مَقَامَ بِدَنُهَا؛ فَكَانَ يُلْزَمُ أَنْ يَخْرُجَ جَمِيعُ قِيَمَتِهَا إِلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الثَّانِي إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَرْضَ جَنَايَتِهَا، ثُمَّ يَصْنَعُ ذَلِكَ بِهَا كُلَّمَا جَنَّتْ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنْ يَدْفَعَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ الْجَنَايَةَ، فَإِذَا عَادَتْ فَجَنَّتْ، وَقَدْ دَفَعَ جَمِيعَ قِيَمَتِهَا لَمْ يَرْجِعِ الْآخَرُ عَلَى الْأَوَّلِ بِشَيْءٍ وَرَجَعَ الْآخَرُ عَلَى سَيِّدِهَا فَآخُذَ مِنْهُ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهَا وَالْجَنَايَةَ.

وَهَكَذَا كُلَّمَا جَنَّتْ، وَهَذَا قَوْلٌ يَدْخُلُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى الْعَبْدِ يَجْنِي فَيَعْتَقُ سَيِّدَهُ أَنْ يَضْمَنَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ الْجَنَايَةَ فَهَذِهِ لَمْ يَعْتَقْهَا سَيِّدُهَا، وَذَلِكَ إِذَا عَادَ عَقَلَتْ عَنْهُ الْعَاقِلَةُ، وَلَمْ يَعْقِلْ هُوَ عَنْهُ وَهُوَ يَجْعَلُهُ يَعْقِلُ عَنْ هَذِهِ.

قَالَ الرَّبِيعُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَحَبُّ إِلَيْنَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا جَنَى عَلَيْهَا جَنَايَةً، فَلَمْ يَحْكَمْ بِهَا الْحَاكِمُ حَتَّى مَاتَ سَيِّدُهَا فِيهِ لَوْرَثُو سَيِّدِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسِيْدَهَا قَدْ مَلَكَهَا بِالْجَنَايَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَوُلِدَ أُمُّ الْوَلَدِ بِمِزَلَتِهَا يَعْتَقُونَ بِعَتَقِهَا إِذَا عَتَقَتْ كَانَ مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، وَلَوْ مَاتَتْ أُمُّ الْوَلَدِ قَبْلَ سَيِّدِهَا

يقضي عليها بغيره.

فَأَمَّا أَنَّهُ تَعَقَّلَ الثَّلَثَ فَصَاعِدًا، فَلَمْ نَعْلَمْ عِنْدَ مَنْ قَالَهُ فِيهِ خَبْرًا يَثْبُتُ إِلَّا رَأْيَ الرَّجَالِ الَّذِينَ لَا يَكُونُ رَأْيُهُمْ حُجَّةً فِيمَا لَا خَبَرَ فِيهِ أَوْ خَبَرَ لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ عِنْدَنَا وَلَا عِنْدَهُمْ فِيمَا لَا يَرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا بِهِ وَالسَّنَّةُ الثَّابِتَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ قَضَى بِنِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَقْضَى بِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ فَلْيَنْظُرْ مَنْ خَالَفَ.

فَإِنْ قَالَ: فَقَدْ اثْبَتَ الْمَقْطُوعُ كَمَا قَدْ اثْبَتَ الثَّابِتُ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا ضَجَكَ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ الرُّضُوءَ وَالصَّلَاةَ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٤٦/١)] وَهُوَ يَعْرِفُ فَضْلَ الزَّهْرِيِّ فِي الْحِفْظِ عَلَى مَنْ رَوَى هَذَا عَنْهُ.

١٩٦٦- وَأَخْبَرَنَا سَعِيدَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي مَالًا وَعِيَالًا، وَإِنَّ لِي مَالًا وَعِيَالًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالِي فَيُطْعِمَهُ عِيَالَهُ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَنْتَ وَمَالُكَ لَا يَبْسُكَ. [أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٢٢٩١)]

وَهُوَ يَخَالِفُ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مِمَّا لَعَلَّهُ لَوْ جُمِعَ لَكَانَ كَثِيرًا مِنَ الْمَقْطُوعِ؛ فَإِنْ كَانَ أَحَدٌ أَخْطَأَ بِتَرْكِ تَثْبِيْتِ الْمَقْطُوعِ، فَقَدْ شَرَكَهُ فِي الْخَطِئِ وَتَفَرَّدَ دُونَهُ بِرَدِّ التَّصْلِيلِ إِنَّهُ لَيُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُتَّصِلًا كَثِيرًا عَنِ الثَّقَاتِ، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَّصِلُ مُرَدودًا، وَيَكُونُ الْمَقْطُوعُ مُرَدودًا حَيْثُ أَرَادَ ثَابِتًا حَيْثُ أَرَادَ الْعِلْمَ أَدَّى فِي هَذَا إِلَى الَّذِي يَزْعُمُ هَذَا إِلَّا فِي الْحَدِيثِ.

١٢١- الجناية على العبد

١٩٦٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سَعِيدَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: عَقَلَ الْعَبْدُ فِي ثَمَنِهِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٤/٨)]

١٩٦٨- وَأَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: عَقَلَ الْعَبْدُ فِي ثَمَنِهِ كَجَرَّاحِ الْحُرِّ فِي دِيْنِهِ، وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ، وَكَانَ رِجَالٌ مِوَاهُ يَقُولُونَ يُقْرَمُ سِلْعَةً. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٤/٨)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَخَالَفَ قَوْلَ الزَّهْرِيِّ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ قَالُوا هُوَ سِلْعَةٌ، وَخَالَفَ قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالزَّهْرِيُّ لَمْ يَحْكُ فِيهِ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا قَطُّ قَالَ غَيْرَ هَذَيْنِ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِنِسَبِهَا وَزَوْجِهَا وَالْعَقْلُ عَلَى عَصَبَتِهَا. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٨٥٥/٢)، الْبُخَارِيُّ (٦٩١٠)، مُسْلِمٌ (١٦٨١)، أَبُو دَاوُدَ (٤٥٧٦)، السَّانِي (٤٨/٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٩٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَيَسَّرَ فِي قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ قَضَى عَلَى امْرَأَةٍ أَصَابَتْ جَنِينًا بِغُرَّةٍ، وَقَضَى عَلَى عَصَبَتِهَا بِأَنَّ عَلَيْهِمْ مَا أَصَابَتْ، وَأَنَّ مِيرَاثَهَا لَوْلَدِهَا وَزَوْجِهَا أَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَرْتَوْأْ، وَأَنَّ الْمِيرَاثَ لِمَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ وَيَسَّرَ إِذْ قَضَى عَلَى عَصَبَتِهَا بِعَقْلِ الْجَنِينِ، وَإِنَّمَا فِيهِ غُرَّةٌ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ أَنَّ قِيمَتَهَا خَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي قَوْلِ غَيْرِنَا عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ سِتْمِائَةُ دَرَاهِمٍ أَنَّ الْعَاقِلَةَ فِي سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ تَعَقَّلَ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ خَسَا مِنَ الْإِبِلِ نِصْفَ عَشْرِ دِيَةِ الرَّجُلِ.

١٩٦٥- وَقَدْ رَوَى هَذَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نَضْلَةَ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، وَقَضَى بِهِ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِيَةِ النَّبِيِّ أَصَابَتْ. [أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٨٢)، أَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٨)، (٤٥٦٩)، الرُّوْمِيُّ (٤١١)، السَّانِي (٤٩/٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٣٣)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَعَقَّلَ نِصْفَ الْعَشْرِ فَصَاعِدًا وَلَا تَعَقَّلُ مَا دُونَهُ. وَقَوْلُ غَيْرِهِمْ تَعَقَّلَ الْعَاقِلَةُ كُلُّ مَا كَانَ لَهُ أَرْضٌ، وَإِذَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَعَقَّلَ خَطَا الْحُرِّ فِي الْأَكْثَرِ قَضَيْنَا بِهِ فِي الْأَقْلَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَإِنَّمَا ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنْ يَقْضَى بِهِ فِيمَا قَضَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ خَاصَّةً، وَلَا يَجْعَلُ شَيْئًا قِيَاسًا عَلَيْهِ، وَهَذَا يُلْزِمُهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ قَدْ بَيَّنَّ فِي مَوْضِعِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَالَ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ تَعَقَّلَ الْعَاقِلَةُ الثَّلَاثَ فَصَاعِدًا وَلَا تَعَقَّلُ مَا دُونَهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا إِلَّا مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ جَنَايَةَ الْحُرِّ إِذَا كَانَتْ خَطَاً فَنَجْعَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي النَّفْسِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَجَعَلُهَا فِي الْجَنِينِ وَهُوَ نِصْفُ عَشْرِ النَّفْسِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَفَرَقَ بَيْنَ حُكْمِهَا وَحُكْمِ الْعَمْدِ وَفَرَّقَ الْمُسْلِمُونَ فَنَجْعَلُهَا عَمْدَ الْحُرِّ فِي النَّفْسِ، وَمَا دُونَهَا وَفِيمَا اسْتَهْلَكَ مِنْ مَالٍ فِي مَالِ نَفْسِهِ دُونَ عَاقِلَتِهِ وَحُكْمُ مَا أَصَابَ مِنْ حُرٍّ خَطَاً فِي نَفْسٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا أَصَابَ مِنْ حُرٍّ مِنْ شَيْءٍ لَهُ أَرْضٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ كَمَا حَمَلَتْ الْأَكْثَرُ حَمَلَتْ الْأَقْلَى إِذَا كَانَ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ يَقْضَى عَلَى الْعَاقِلَةِ بِمَا قَضَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا

مِيرِينَ وَالتَّخَعِي وَغَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ يَنْهَبُ هَذَا الْمَنْهَبَ فِي أَنْ لَا يَقْبَلَ إِلَّا عَمَّنْ عَرَفَ، وَمَا لَقِيتَ وَلَا عَلِمْتَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يُخَالِفُ هَذَا الْمَنْهَبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

القولين قبله فزعم في موضحة العبد ومتقلته ومأمومته وجافسته أنها في ثمنه مثل جراح الحر في دينه، وزعم فيما بقي من جراحه أنها مثل جراح البعير فيه ما نقصه، فلا بقول سعيد ولا بقول الناس الذين حكى عنهم الزهري.

قال الشافعي: وهو يريد أن يجعل ابن شهاب ومثله حجة على سنة رسول الله ﷺ، ولا يجعل قول ابن شهاب ولا قول القاسم ولا قول عامة أصحاب النبي ﷺ حجة على رأي نفسه مع ما لو جمع من الحديث موصولا كان كثيرا، فإذا جاز أن يكون هذا مردودا بأن الوهم قد يمكن على عدد كثير يروون أحاديث كلهم يحيلها على الثقة حتى يبلغ بها إلى من سمعها من النبي ﷺ فكيف جاز لأحد أن يعيب من رد الحديث المقطع؛ لأنه لا يدري عمن رواه صاحبه، وقد خبر من كثير منهم أنهم قد يقبلون الأحاديث ممن أحسنوا الظن به ويقبلونها ممن لعلمهم لا يكونون خابرين به ويقبلونها من الثقة، ولا يدرون عمن قبلها من قبلها عنه، وما زال أهل الحديث في القديم والحديث يشتون، فلا يقبلون الرواية التي يحتجون بها ويحلمون بها ويمرحمون بها إلا عمن أمنوا، وإن يحدثوا بها هكذا ذكروا أنهم لم يسمعوها من ثبت.

كان عطاء بن أبي رباح يسأل عن الشيء فيرويه عمن قبله، ويقول سمعته، وما سمعته من ثبت.

١٩٦٩ - قال الشافعي: أخبرنا بذلك مسلم بن خالد وسعيد بن سالم، عن ابن جريج عنه هذا في غير قول، وكان طاووس إذا حدثه رجل حديثا قال: إن كان الذي حدثك مليا وإلا فدعه يعني حافظا ثقة.

١٩٧٠ - قال الشافعي: أخبرنا عمي محمد بن علي، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: إنني لأسمع الحديث أستحسنة فما يمنعي من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به أسمعته من الرجل لا أئتي به قد حدثه عمن أئتي به وأسمعته من الرجل أئتي به حدثه عمن لا أئتي به، وقال سعيد بن إبراهيم لا يحدث عن النبي ﷺ إلا الثقات.

١٩٧١ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن يحيى بن سعيد قال: سألت ابننا لعبد الله بن عمر عن مسألة، فلم يقل فيها شيئا فقلت له إنا لتعظيم أن يكون مثلك ابن إمام هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم؟ فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة، وكان ابن

٦٦- كتاب الديات

١- دِيَاتُ الْخَطَا دِيَاتُ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ

المسلمين

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله عز وجل ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ فاحكم الله تبارك وتعالى في تنزيل كتابه أن على قاتل المؤمن دية مسلمة إلى أهله وأبأن على لسان نبيه ﷺ كم الدية؛ فكان نقل عدو من أهل العلم عن عدو لا تنازع بينهم أن رسول الله ﷺ قضى بدية المسلم مائة من الإبل؛ فكان هذا أقوى من نقل الخاصة؛ وقد روي من طريق الخاصة وبه نأخذ، ففي المسلم يقتل خطأ مائة من الإبل.

١٩٧٦- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ وَأَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَعَنْ مَكْحُولٍ وَعَطَاءٍ قَالُوا: أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَى أُلْ دِيَةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ فَقَوَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ تِلْكَ الدِّيَةَ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَلْفَ دِينَارٍ أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ؛ فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَصَابَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ دَيْتُهُ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ لَا يُكَلَّفُ الْأَعْرَابِيُّ الدَّهَبَ وَلَا الْوَرَقَ، وَدِيَةُ الْأَعْرَابِيِّ إِذَا أَصَابَهُ أَعْرَابِيٌّ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ. [أخرجه البيهقي (٧٦/٨)]

قال الشافعي: ودية الحر المسلم مائة من الإبل لا دية غيرها كما فرض رسول الله ﷺ.

قال: فإن أعوزت الإبل فقيمتها، وقد وضع هذا في غير هذا الموضع.

٢- دِيَةُ الْمَعَاهِدِ

قال الشافعي: وأمر الله تعالى في المعاهد يقتل خطأ بدية مسلمة إلى أهله ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن لا يقتل مؤمن بكافر مع ما فرق الله عز وجل بين المؤمنين والكافرين، فلم يجوز أن يحكم على قاتل الكافر إلا بدية، ولا أن ينقص منها إلا بغير لازم فقضى عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما في دية اليهودي والنصراني بثلاث دية المسلم، وقضى عمر في دية المجوسي بشماتة درهم، وذلك ثلثا عشر دية المسلم؛ لأنه كان يقول تقوّم الدية اثني عشر ألف درهم، ولم نعلم أحدا قال في دياتهم أقل من هذا، وقد قيل: إن دياتهم أكثر من هذا فالزمنا قاتل كل واحد من هؤلاء الأقل مما اجتمع عليه فمن قتل يهودياً أو نصرانياً خطأ، وللمقتول دمة بأمان إلى مدّة أو دمة بإعطاء جزية أو أمان ساعة فقتله في وقت أمانه من المسلمين فعليه ثلث دية المسلم، وذلك ثلاث وثلاثون من الإبل وثلث، ومن قتل مجوسياً أو وثنياً له أمان فعليه ثلثا عشر دية مسلم، وذلك ست فرائض وثلثا فريضة مسلم وأسنان الإبل فيهم كهي في ديات المسلمين إذا كان قتلهم عمداً أو عمداً خطأ فخمسة دية المقتول خلفتان وثلاثة أخماس نصفين: نصف حقائق ونصف جذاع، فإذا كان القتل خطأ عضاً فالدية أخماس: خمس بنات غاض وخمس بنات لبون وخمس بنو لبون ذكور وخمس حقائق وخمس جذاع، وديات نساء المسلمين على أنصاف ديات رجالهم كما تكون ديات نساء المسلمين على أنصاف ديات رجالهم، وإذا قتل بعضهم بعضاً قضى عليهم بما

١٩٧٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَا إِنَّ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ الْخَطَاً بِالسُّوْطِ أَوْ الْعَصَا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ مُعْلَظَةٌ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا. [أخرجه أبو داود (٤٥٤٩)، النسائي (٤٢/٨)، ابن ماجه (٢٦٢٨)]

١٩٧٣- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ أَلَا إِنَّ فِي قَتْلِ الْخَطَاِ شِبْهَ الْعَمْدِ قَتْلَ السُّوْطِ أَوْ الْعَصَا الدِّيَةُ مُعْلَظَةٌ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا.

١٩٧٤- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ فِي النَّفْسِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ. [هـ]

١٩٧٥- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي الدِّيَاتِ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ فِي النَّفْسِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ لَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَفِي شَكِّ أَنْتُمْ مِنْ أَنَّهُ كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا. [هـ]

أَنْ رَجُلًا أَوْطَأَ امْرَأَةً بِمَكَّةَ فَقَضَى فِيهَا عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رضي الله عنه بِمِائَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَثَلَاثِينَ. [أخرجه البيهقي (٩٥/٨)]
قال الشافعي: ذهب عثمان إلى التغليظ لقتلها في الحرم.

٤- دية الخنثى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا بان الخنثى ذكراً حكم له بذلك أو لم يحكم فديته دية الرجل، وإذا بان أنثى فديته دية امرأة، وإذا كان مشكلاً فديته دية امرأة؛ فإن جنى عليه وهو مشكل، فلم يمت حتى بان ذكراً فديته دية رجل.

وكذلك لو جنى عليه جرحاً فبرأ منه فأعطي أرشه وهو مشكل على أنه أنثى، ثم بان ذكراً أتم له أرش جرح رجل، وإذا اختلفت ورثة الخنثى والجاني، فقال الجاني: هو امرأة أو مشكل فاقول قوله مع يمينه، وعلى الخنثى أو ورثته البيّنة بما يدل على أنه ذكر، ولو مات الخنثى، فاختلفت ورثته والجاني فأقام ورثته البيّنة بما يدل على أنه ذكر والجاني البيّنة بما يبين أنه أنثى طرحت البيّتان معاً في قول من طرح البيّتين إذا تكافأتا، وكان القول قول الجاني، ولو كان هذا والخنثى حي، ثم عاينه الحاكم فراه ذكراً قضى له بأرش ذكر، ولو كانت بيّنة مظهرة أنه ذكر أو أنثى قبلت البيّنة كما تقبل على الاستئناف، وليس ما أدرك الحاكم عاينه وأدركه الشهود، وكان قائماً بعينه يوم يشهد عليه عند الحاكم حتى يكون يمكن الحاكم أن يتدبّر أن يريه الشهود فيشهدون منه على عيان، ثم آخرين بعد فتواطأ شهادتهم عليه ويدرك الحاكم العيان فيه كشهادة في أمر غائب عن الحاكم لا يدرك فيه مثل هذا، ولا يشهد منها إلا على أمر مقض لا يستأنف الشهود علمه ولا غيرهم.

٥- دية الجنين

١٩٧٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرّة عبد أو وليدة. [هـ]

١٩٨٠- أخبرنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرّة عبد أو وليدة، فقال الذي قضى عليه كيف

وصفت يقضى به بين المسلمين، وعلى عواقل من جرى عليه الحكم، وقد وصفت هذا في الحكم بينهم في قتل العمد، وإذا قتل لهم عبد على دينهم فديته ثمنه بالغاً ما بلغ، وإن بلغ ديات مسلم. قال: وإذا كان واحد منهم قاتلاً لمسلم قاتلاً لا قصاص فيه قضى عليه بدية مسلم كاملة على عاقلته إن كان قتلته خطأ أو شبه عمد كما يقضى على عاقلته المسلم، وإن لم يكن له عاقلة يجري عليهم الحكم، ففي ماله، وإن قتلته عمداً فاختر ورثته العقل، ففي مال الجاني كما قلنا في المسلمين الإبل أو قيمتها إن لم توجد في الجنابة والذبة والإبل لا غيرها ما كانت الإبل موجودة حيث كانت عاقلة الجاني والمحكوم لهم.

قال الشافعي: يعقل عواقل الذميين إذا كانوا ممن يجري عليهم الحكم العقل عن جنابهم الخطأ كما تعقل عواقل المسلمين.

٣- دية المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لم أعلم مخالفاً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً في أن دية المرأة نصف دية الرجل، وذلك خمسون من الإبل، فإذا قضى في المرأة بدية فهي خمسون من الإبل، وإذا قتلت عمداً فاختر أهلها ديته فديتها خمسون من الإبل أسنانها أسنان دية عمد وسواء قتلها رجل أو نفر أو امرأة لا يزداد في ديته على خمسين من الإبل وجراح المرأة في ديته كجراح الرجل في دية لا تختلف، ففي موضعها نصف ما في موضحة الرجل، وفي جميع جراحها بهذا الحساب.

فإن قال قائل: فهل في دية المرأة سوى ما وصفت من الإجماع أمر متقدّم؟ فنعم.

١٩٧٧- أخبرنا مسلم بن خالد، عن عبد الله بن عمر، عن أيوب بن موسى، عن ابن شهاب، وعن مكحول وعطاء قالوا أذكرتنا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله ﷺ مائة من الإبل.

فقوم عمر بن الخطاب تلك الدية على أهل القرى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم ودية الحرة المسلمة إذا كانت من أهل القرى خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم، فإذا كان الذي أصابها من الأعراب فديتها خمسون من الإبل ودية الأعرابية إذا أصابها الأعرابي خمسون من الإبل. [هـ]

١٩٧٨- وأخبرنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن أبيه

الجنابة إلا بإقراره أو بيئته تقوم عليه رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة بأنها ألفت هذا أو ألفت جنيناً؛ فإن شهدوا أنها ألفت شيئاً، ولم يثبتوا الشيء وجاءت بجنين، فقالت: هذا هو وأنكر أن يكون الذي ألفت فاقول قول الجناني عليها مع يمينه.

وكذلك لو ألفته فدفنته، ولم تثبت الشهود جنيناً بأن يتيين فيه خلق آدمي، ولم تختلف رواية من روى عن النبي ﷺ أنه لم يسأل عن الجنين ذكر هو أو أنثى، فإذا ألفت المرأة ميتاً فسواء ذكر أو الأنثى وإناتهم في أن في كل واحد منهم غرة عبد أو أمه، وفي أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين بغرة دليل على أن الحكم في الجنين غير الحكم في أمه، وإذا ألفت المرأة جنيناً ميتاً وعاشت أمه فدية الجنين موروثه كما يورث لو ألفته حياً، ثم مات يرثه أبواه معاً أو أمه إن لم يكن له أب ترثه مع من ورثه معها، وإن لم يخرج إلا من الضرب الذي سقط به الجنين، فلا شيء لها في الضرب؛ لأن الألم، وإن وقع عليها فالتلف وقع على جنينها في جوفها.

وإن جرحها جرحاً له أرض أو فيه حكومة فلها أرض الجراح والحكومة فيه دون ما في الجنين؛ لأنها جنابة عليها، ودية الجنين موروثه لها ولأبيه أو ورثته إن لم يكن أبوه حياً معها.

قال: وبهذا قلنا إذا ألفت المرأة أجنة موتى قبل موتها وبعده فذلك كله سواء، وفي كل جنين منهم غرة ولها ميراثها مما ألفتته وهي حية، وما ألفتته بعد الموت لم ترثه؛ لأنه لم يخرج وهي ترثه، ولم يرثها؛ لأنه لم يخرج حياً فيرثها، وإنما يرث الأحياء، وإذا ألفت جنينين يجمعهما شيء من خلقة الإنسان لم يلزم عاقلته إلا دية جنين واحد، وذلك أن تلقى بدنين مفترقين في رأس واحد أو في رقتين مفترقي الصدرين والبدنين ويجمعهما رجلان أو أربعة أرجل إلا أنهما لا يفرقان بأن خلقا في الجلد العليا أو فيها أو في أكثر منها؛ فإن خرجا في جلد بطن فشقت عنهما وبقيا ببدنين مفترقين فهما جنينان فيهما غرتان، ولو كانا ناقصين أو أحدهما إذا بان في كل واحد منهما من خلقة الإنسان شيء فهما جنينان إذا خلقا مفترقين.

وإذا ألفت الجنين حياً، ثم مات مكانه، ففيه دية حر كاملة إن كان ذكراً فمائة من الإبل، وإن كان أنثى فخمسون من الإبل ولا تعرف حياة الجنين إلا برضاع أو استهلال أو نفس أو حركة لا تكون إلا حركة حي، وإذا ألفتها فادعت حياته فاقول قول الجناني في أنها ألفت ميتاً، وعلى وارث الجنين البيئة؛ فإن أقر الجناني على الجنين أنه خرج حياً وأنكرت عاقلته خروجه حياً وأقرت بخروجه ميتاً أو قامت بيئة بخروجه، ولم تثبت له موتاً ولا حياة ضمنت العاقلة دية الجنين ميتاً وضمن الجناني تمام دية نفس حية إن كان ذكراً ضمن تسعة أعشار ونصف عشر دية رجل، وذلك

أغرم ما لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهال ويشل ذلك يطل؟ فقال رسول الله ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان. [أخرجه مالك وقد تقدم من حديث أبي هريرة (٨٥٥/٢)]

١٩٨١- أخبرنا الثقة يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمه، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبيئتها وزوجها والعقل على عصبتها.

١٩٨٢- أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاووس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكر الله امرأ سمع من النبي ﷺ في الجنين شيئاً فقام حمل بن مالك بن النابغة، فقال: كنت بين جارتين لي فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنيناً ميتاً فقضى رسول الله ﷺ فيه بغرة، فقال عمر: إن كدنا أن نقضي في مثل هذا بآرائنا. [أخرجه أبو داود (٤٥٧٣)، السامي (٢١/٨، ٧٤)، ابن ماجه (٢٦٤١) البيهقي (١١٤/٨)]

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ في الجنين والمرأ التي قضى رسول الله ﷺ في جنينها بغرة حررة مسلمة، فإذا كان الجنين حرراً مسلماً بإسلام أحد أبويه أو هماً، ففيه غرة كاملة؛ فإن كان جنين حررة مسلمة من مشرك حر أو عبد من نكاح أو زنا أو جنين حررة مسلمة لقيط من زوج عبد أو حر أو زناً، ففيه غرة كاملة؛ لإسلامه وحرثته بإسلام أمه وحرثتها.

وكذلك جنين الأمة يطؤها سيدها بملك صحيح أو ملك فاسد أو بملك شقصاً منها.

وكذلك جنين الأمة ينكحها ويغرم بأنها حررة؛ لأن من سميت لا يرق بحال، وما.

قلت: لا يرق بحال، ففيه غرة كاملة، وإي جنين جعلته مسلماً بكل حال بإسلام أحد أبويه جعلته جنين مسلم.

وأقل ما يكون به السقط جنيناً فيه غرة أن يتيين من خلقه شيء يفارق المضغة أو العلقه أصبع أو ظفر أو عين أو ما بان من خلق ابن آدم سوى هذا كله، ففيه غرة كاملة، وإن جنى جان على امرأة فجاءت مكانها أو بعد مجنين، فقالت هذا الذي ألقيت وأنكر الجناني لم يقبل قوله، وكان القول قوله بيمينه ولا تلزمه

ولا يرث الجنين واحد من القاتلين قتله عمداً أو خطأً وسواء في أن دية الجنين دية نفس حيّة إذا عرف حياة الجنين خرج لتمايم أو أجهض قبل التمام.

قال: والمرأة التي قضى النبي ﷺ بدية الجنين على عاقلتها عمدت ضرب المرأة بعمود بيتهما، فإذا جنى الرجل أو المرأة على حامل فأجهضت جنيناً ميتاً أو حياً فماتت وكانت جنايته بسيف أو بما يكون بمثله القود، فلا قود في الجنين، وإن خلص ألم الجنانية إلى الجنين فأجهضته فجنايته في غير حكم العمد المقصود به قصد من يقاد لا حائل دونها، وإذا ماتت المرأة فلها القود.

وإن أراد ورثها الدية، ففي مال الجناني إذا كان ضربها بما يقاد من مثله، وإن كان لا يقاد من مثله فعلى عاقلة الجناني الدية؛ لأن هذا يشبه الخطأ العمد الذي حكم فيه النبي ﷺ وسواء فيما وصفت من أنه لا يقاد من الجناني على أم الجنين ليجهض الجنين حياً، ثم يموت الجنين عمد بطنها أو فرجها أو ظهرها بضرب ليقتل ولداً أو أرادهما عمداً؛ لأن وقع الجنانية بالأم دون الجنين.

٦ - جنين المرأة الحرة

قال الشافعي: وإذا جنى رجل على امرأة عمداً أو خطأً فالقتت جنيناً ميتاً فعلى عاقلته غرة عبد أو أمه يؤدون أيهما شاموا من أي جنس شاموا، وليس لهم أن يؤدوا ما فيه عيب يرذ منه لو بيع ولا خصياً؛ لأنه ناقص عن غرة، وإن زاد ثمنه بالخصاء ولأن النبي ﷺ حكم بالغرة من عبد أو أمه ولا خصيان نعلمهم بيلاده.

ولهم أن يؤدوا الغرة مستغنية بنت سبع سنين أو ثمان، ولا يؤدونها في سن دون هذا السن؛ لأنها لا تستغني بنفسها دون هذه السن، ولا يخيّر المولود بين الأبوين إلا في هذه السن، ولا يفرق بين الأمة، ولولها في البيع؛ لأنها صغيرة إلا بهذه السن وقيمة الغرة نصف عشر دية الرجل المسلم، وذلك في العمد وعمد الخطأ قيمة خمس من الإبل أخماسها وهو بعيران قيمة خلفتين أقل الخلفات وثلاثة أخماسها وهو قيمة ثلاث جذاع وحقاق نصفين من إبل عاقلة الجناني؛ فإن لم تكن لهم إبل فمن إبل بلده أو أقرب البلدان منه.

وإذا كانت جناية الرجل على جنين المرأة ورمى غير أمه فأصاب أمه فدية الجنين على عاقلته غرة، تؤدّي عاقلته أي غرة شاموا غير ما وصفت أن ليس لهم أداؤه وقيمتها نصف عشر دية رجل من ديات الخطأ.

قال: وهذا هكذا في جنين الأمة المسلمة أو الكتائية من سيدها ينجي عليها الحربي الذي له أمان وجنين الذميمة ينجي عليها

خمس وتسعون من الإبل؛ فإذا كان أنثى فتسعة أعشار دية أنثى، وذلك خمس وأربعون من الإبل.

قال: وإن قامت بينة أنه خرج حياً وبينته أنه سقط ميتاً فالقول قول البينة التي شهدت على الحياة؛ لأن الحياة قد تكون، فلا يعلمها شهود حاضرون ويعلمها آخرون فيشهدون على أنه خرج ميتاً بأنهم راوه خارجاً لم يعلموا حياته، ولو كانت البينة قامت على الجناني بإقراره بأنه خرج حياً وقامت أخرى بأنه قال خرج ميتاً، وليس هذا ولا الباب قبله تضاداً في الشهادة يسقط به كلها.

قال: وإذا ألفت جنينين أحدهما قبل الآخر أو معاً فشهد الشهود على أنهم سمعوا لأحد الجنين صوتاً أو راوا له حركة حياً، ولم يثبتوا أيهما كان الحي قبلت شهادتهم ولزم عاقلة الجناني دية جنين حي ودية جنين ميت؛ فإن كانا ذكرين لزمت العاقلة في الحي دية نفس رجل، وإن كانتا أنثيين لزمت العاقلة دية أنثى، وإن كانا ذكراً وأنثى لزمت العاقلة دية أنثى؛ لأنها اليقين، ولم أعط وارث الجنين الفضل بين دية المرأة والرجل بالشك.

قال: وإن أقر الجناني أن الذي خرج حياً ذكر أعطت العاقلة دية أنثى والجناني تمام دية رجل وهو نصف دية رجل خمسين من الإبل ويلزم العاقلة دية جنين غرة مع دية الحي، ولو ضرب رجل بطن امرأة فالقتت جنيناً ميتاً، ثم ماتت وألفت بعد الموت جنيناً حياً، ثم مات ورثت المرأة الجنين الذي خرج قبل موتها، ورثها الجنين الذي خرج حياً بعد موتها، وورثه بعد موته ورثته غيرها؛ لأنها لم تره.

ولو ألفت جنيناً حياً، ثم ماتت وماتت، فاختلف ورثتها، وورثه الجنين، فقال ورثه الجنين: ماتت قبل موت الجنين فورثها، وقال: ورثتها ماتت بعد الجنين فورثته لم يرث واحد منهما صاحبه وكانوا كالقوم يموتون لا يدري أيهم مات أولاً ويرثهم ورثتهم الأحياء بعد حين كل واحد من الفريقين على دعوى صاحبه.

قال: وإذا ألفت المرأة جنيناً حياً، ثم جنى عليه رجل فقتله فعليه القود، وليس على الجناني عليه حين أجهضت أمه دية جنين وفيه حكومة لأمه خاصة بقدر الألم عليها في الإجهاض الذي هو شبه بالجرح.

قال: ولو قتله الجناني عليه عمداً أو جرح أمه جرحاً لا أرش له كان عليه القود، وفي ماله حكومة لأمه، ولو قتله خطأ كانت دية النفس على عاقلته.

وكذلك أمه إن كانت هي القاتلة خطأ فديته على عاقلتها، وإن كانت قتله عمداً فديته في مالها.

وكذلك أبوه وآبؤه وأمهاته؛ لأنه لا يقاد ولد من والد

من المسلم الحر، وفي رقبة العبد إذا جنى على بعض أجنّة من سميت لا يختلف في الخطأ والعمد.

قال فيؤدي في الخطأ على أم الجنين غرة، قيمتها قيمة خمس من الإبل الخماس قيمة بنت غاض وقيمة بنت لبون وقيمة ابن لبون ذكر وقيمة حقة وقيمة جذعة، وليس لهم أن يؤدوا غرة هرة ولا ضعيفة عن العمل؛ لأن أكثر ما يراؤه الرقيق العمل، وإنما يحكم للناس بما يتفعون به لا بما لا يتفهم ضعيفه، وإذا منعت من أن تؤدّي غرة معينة عيياً يضر بالعمل فالعيب بالكبر أكبر من كثير من العيوب التي ترد بها.

وإذا جنى الرجل على جنين فخرج حياً، ثم مات، فقال مات من حادث كان بعد الجناية من غيري، وقال ورثته: مات من الجناية؛ فإن كان مات مكانه موتاً يعلم في الظاهر أنه لا يكون إلا من الجناية، ففيه دية نفس حيّة على عاقلته، وإن قيل قد عاش مدة، وإن قلت قد يمكن أن يكون مات من غير الجناية فالقول قول الجاني وعاقلته.

وعلى ورثة الجنين البيّنة أنه مات من الجناية، وأقبل على موته ما أقبل على أنه ولد فأقبل أربع نسوة ورجلاً وامرأتين إذا كانوا عدولاً ولا أقبل فيهم وارثاً له.

قال الربيع: وفيه قول آخر: إني لا أقبل عليه إلا شاهدين عدلين؛ لأنه في موضع يجوز للرجال النظر إليه إذا أمكنهم أن يخرجوه حياً بعد ما يولد فأما إذا لم يمكنهم أن يخرجوه لسرعة موته قبلت عليه شهادة أربع نسوة فيشهدن على موته بعد الحياة.

قال الشافعي: وإذا أجهض الجنين حياً حياة لم تسم لجنين أجهض في مثلها حياة قط كان أجهض لأقل من ستة أشهر، ثم مات، ففيه دية حر تامة.

وإن أجهض في حال يتم فيه لأحد من الأجنّة حياة بحال فهو كالمسألة قبلها.

وإذا خرج حياً لستة أشهر فصاعداً فقتله رجل عمداً فعليه القود كيف خرج إذا عرفت حياته، وإن كان ضعيفاً مفرطاً، وإن خرج لأقل من ستة أشهر فقتله إنسان عمداً فأراد ورثته القود؛ فإن كان مثله يعيش اليومين والثلاثة أو اليوم، ففيه القود.

وإذا شهد رجال أنه جنى على امرأة فآلقت جنيناً، ولم يشترأ أحياً أم ميتاً، فقال الجاني: ألقته ميتاً وغيبته فالقول قوله مع يمينه، ولو أقر هو بأنه خرج ميتاً أو حياً فمات لزمه في ماله دون عاقلته؛ لأن هذا اعتراف إذا لم تصدقه عاقلته، ولم تكن بيّنة.

ولو جنى جان على امرأة، فقالت: ألقيت جنيناً، وقال الجاني: لم تلح شيئاً فالقول قوله.

وكذلك لو جاءت بجنين مكانها ميتاً كان القول قوله؛ لأنه

قد يمكن أن تأتي بجنين غيرها.

ولو خرج الجنين حياً فقتله غير الجاني على أمه عمداً قتل به، ولم يكن على الجاني على أمه شيء، ولو قتله الجاني على أمه عمداً فعليه القصاص أو الدية في ماله إن شاء الورثة وحكومة في ماله بمجرد إن أصاب أمه لا أرش له معلوم لأنه دون ورثة الجنين.

وإذا جنى على المرأة فآلقت مكانها جنيناً ميتاً فعلى عاقلته الجاني دية، ولا يصدق، ولا يصدقون أن إجهاضها بغير جنانية؛ لأن الظاهر أن هذا من جنانيته.

ولو كانت تطلق فجنى عليها فآلقت جنيناً ميتاً، فقال ألقته من غير جنائي لزم عاقلته دية الجنين كما لو كان مريضاً في السباق فقتله رجل لزمه عمداً كان أو خطأ؛ لأنه قد يعيش، وإن ظن أنه يموت.

وكذلك المرأة تطلق، ثم يذهب الطلق عنها فتقيم أياماً لا تلد.

ولو كانت تطلق فجنى عليها فآلقت جنيناً حياً، ثم مات مكانه، فقال: لم تلقه من جنائي، وقالت: أسقطته من جنائك فالقول قولها وضمنت عاقلته دية الجنين حياً ذكر أو أنثى.

وإذا جنى الرجل على المرأة والقوابل عندها أو لسن عندها وهي ترى تطلق أو لا تطلق والحبل بها ظاهراً فماتت وسكنت حركة ما في بطنها ضمن الأم، ولم يضمن الجنين من قبل أي على غير إحاطة به أنه جنين مات بجنانيته.

ولو خرج منها شيء بين فيه خلق إنسان من رأس أو يد أو رجل أو غيره، ثم مات أم الجنين، ولم تخرج بقية الجنين ضمن الأم والجنين؛ لأنني قد علمت أنه جنى على جنين في بطنها بخروج بعضه ولا فرق بين خروج بعضه وكله في علمي بأنه جنى على جنين، ألا ترى أنها لو ألت كالمضغة بين فيها شيء من خلق الإنسان ضمته جنانيته على جنين كامل ويضمن متى خرج منها شيء بين به أنه جنى على جنين قبل موته أو بعده.

ولو خرج من فرج امرأة رأسا جنينين أو أربعة أي لجنينين، ولم يخرج ما بقي أغرمته جنانية على جنين واحد؛ لأنني لا أدري لعله يجمع الرأسين شيء من خلقه الإنسان، فيكونان فيما يلزمه منهما كجنين واحد؛ لأن ذلك يمكن فيهما، وإذا قضيت بديّة في جنين خرج حياً، ثم مات أو خرج ميتاً فعلى الجاني عليه عتق رقبة مؤمنة.

قال: وإذا جنى على امرأة فخرج منها بدنان في رأس أو جمع جنينين شيء واحد من خلق آدمي فاللزام له فيه عتق رقبة والاحتياط أن يعتق اثنين.

فجنى رجل على ما في بطنها فالقت جنيناً ميتاً جعلت على القاتل جنين ذميمة من ذمي؛ فإن الحق الجنين بمسلم أتممت عليه جنين حرّة مسلمة؛ وإن هو أشكل، فلم بين لأيهما هو لم أجعل عليه إلا الأقل حتى أعرف الأكثر.

٨ - جنين الأمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والأمة المكاتب والمذبذبة والمعنة إلى أجل وغير المعنة سواء أجتهدن إجنه إماء إذا لم تكن أجتهدن أحراراً بما وصفت من أن يطأ واحدة منهن ماله لها حرّ أو زوج حرّ غرته بأنّها حرّة، ففي جنين كل واحدة منهن إذا خرج ميتاً عشر قيمة أمه يوم جنى عليها.

قال: وإنما قلت هذا؛ لأن رسول الله ﷺ لما كان في قضاؤه دالة على أن لا يفرق بين الذكر والأنثى من الأجنّة لم يميز أن يفرق بين الجنابة على الجنين الذكر والأنثى من المالك، ولا يجوز أن يتفق الحكم فيهما بحال إلا بأن يكون في كل واحد منهما عشر قيمة أمه، ومن قال في جنين الأمة إذا كان ذكراً نصف عشر قيمته لو كان حياً، وإذا كان أنثى عشر قيمتها لو كانت حية، فقد فرق بين ما جمع بينه رسول الله ﷺ.

قال: وإذا جنى على الأمة فالقت جنيناً حياً، ثم مات من الإجهاض، ففيه قيمته ذكراً كان أو أنثى كما يقتل، فيكون فيه قيمته بالغة ما بلغت.

٩ - جنين الأمة تعتق والذميمة تسلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى الرجل على الأمة الحامل جنابة، فلم تلق جنينها حتى عتقت أو على الذميمة جنابة، فلم تلق جنينها حتى أسلمت، ففي جنينها ما في جنين حرّة مسلمة؛ لأن الجنابة عليها كانت وهي ممنوعة فيضمن الأكثر بما في جنابته عليها.

وإذا ضرب الرجل المرأة فأقامت يوماً أو يومين، ثم ألفت جنيناً، فقالت: ألقته من الضربة، وقال: لم تلقه منها فالقول قوله مع يمينه وعليها البيّنة أنها لم تزل ضمنة من الضربة أو لم تزل تحبذ الألم من الضربة حتى ألفت الجنين، فإذا جاءت بهذا ألزمت عاقلته عقل الجنين، وإذا ضربها فأقامت على ذلك لا تحبذ شيئاً، ثم ألفت جنيناً لم يضمه؛ لأنها قد تلقته بلا جنابة، وإنما يكون جناباً عليه إذا لم ينفصل عنها ألم الجنابة حتى تلقته، ولو أقامت بذلك أياماً.

وإذا كانت الأمة بين اثنين فجنى عليها أحدهما، ثم اعتقها، ثم ألفت من الجنابة جنيناً؛ فإن كان موسراً لأداء قيمتها ضمن

وكذلك لو خرج رأسان من فرج امرأة، ثم ماتت، ولم يتام خروجهما فيعرفان لم أقض فيهما إلا بديّة جنين واحد ولزم الجاني عتق رقبة، وكان أن يعتق رقتين في هذا المعنى أو كذا عليه؛ لأن الأغلب أن الرأسين من بدنين مفترقين ما لم يعلم اجتماعهما بمعانيته.

ولو اضطرب شيء في بطن أمه فماتت أحبت للجاني أن لا يدع أن يعتق ويحاط فيعتق رقتين أو ثلاثاً، ولا يبين أن يلزمه شيء؛ لأنه لم يعلمه ولداً، وإذا ماتت الأم وجنيتها عتق بموت الأم رقبة وموت جنينها أخرى.

٧ - جنين الذميمة

قال الشافعي: - رحمه الله تعالى - : وإذا كان الذمميان الزوجان الحران على دين واحد فجنى على جنين امرأة منهم زوجها على دينها فخرج ميتاً فدينه عشر دية أمه، وإن كانا مختلفي الدين فحكمه لأكثرهما دية أجعل دينه أبداً لخير أبيه وأجعل دينه بحكم المسلم من أبيه إن كان منهما مسلم، مثل أن تكون ذميمة عند مسلم فتكون دية جنين مسلم، ومثل أن تكون المسلمة أسلمت عند ذمي فتجعل دية جنينها دية جنين مسلمة، ومثل أن تكون أمه توطأ بملك سيدها فتكون دية جنينها نصف عشر دية أبيه؛ لأن الجنين حرّ بحرمة أبيه، ولا يكون ملكاً لأبيه.

ولو كان أبوه مملوكاً أو مكاتباً وطى أمه له فجنى على جنينه من أمه له قبل عتق أبيه كان فيه عشر قيمة أمه؛ لأنه مملوك لا فضل في الحكم في الذميمة لأبيه على أمه بالحرية.

وهكذا لو كانت مجوسية أو وثنية عند نصراني جعلت في جنينها ما في جنين النصرانية تحت النصراني؛ لها وصفت وسواء جنى على جنين الذميمة مسلم أو ذمي أو حرّبي يحكم على عاقلته بدينه إن كانت عاقلته ممن يجري عليه الحكم وإلا حكم بدينه في مال الجاني.

قال: وهكذا جنين الأمة الكافرة يطؤها سيدها بملك أو ينكحها مسلم، ولا يعلم أنها مملوكة وتقول إنها حرّة، ففيه دية جنين حرّة مسلمة.

ولو أن ذميمة حملت فجنى عليها جان فالقت جنيناً ميتاً، فقالت: هو من زنا مسلم كانت فيه دية جنين نصرانية عشر دية أمه؛ لأنه لا يلحق بالزنا نسبه.

ولو جنى رجل على نصرانية فالقت جنيناً ميتاً، فقالت: كان أبوه مسلماً، وقال الجاني: بل كان ذمياً أو لا نعرف له أباً لزمه جنين نصرانية ويحلف ما كان أبوه مسلماً.

قال: ولو اشترك مسلم وذمي في ظهر حرّة بنكاح شبهة

١١- أسنان الإبل في العمد وشبه العمد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: نص السنة في قتل العمد الخطأ مائة من الإبل منها أربعون خلفه في بطونها أولادها والخلفة هي الحامل من الإبل ولما تحمل الأنثى فصاعداً فأى ناقية من إبل العاقلة حملت فهي خلفه وهي تجزي في الدية ما لم تكن معيبة. قال: ولا يجزي في الأربعين إلا الخلفة، وإذا رآها أهل العلم، فقالوا هذه خلفه ثنية أجزاء في الدية وجبر من له الدية على قبولها، فإن أزلقت قبل قبض لم تجز؛ لأنها لم تدفع خلفه؛ فإن أجهضت بعدما قبض، فقد أجزأت، وإن دفعت وأهل العلم يقولون: هي خلفه، ثم علم أنها غير خلفه فلاهل القتل ردها وأخذهم بخلفة غيرها، وإن غاب أهل القتل عليها، فقالوا: لم تكن خلفه فالقول قولهم مع إيمانهم؛ لأنه لم يعلم أنها خلفه إلا بالظاهر.

قال الربيع: وهذا عندي إذا قبضوها بغير رؤية أهل العلم. قال الشافعي: وإذا قالوا في البدن: ليست خلفه، فقال أهل العلم: هي خلفه ألزموها حتى يعلم أنها ليست خلفه والسنة التي مع الأربعين الخلفة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة، وقد روي هذا عن بعض أصحاب النبي ﷺ وهو قول عدد ممن لقيت من أهل العلم المقتنين.

١٩٨٣- أخبرنا مسلم، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: تغليظ الإبل، فقال مائة من الإبل من الأصناف كلها من كل صنف ثلثه. [أخرجه البيهقي (٧٠/٦)]

قال الشافعي: والتغليظ كما قال عطاء فيؤخذ في مضي كل سنة ثلاث عشرة وثلث خلفه وعشر جذع وعشر حقاك ويجبر على أن يعطيه ثلث ناقية يكون شريكاً له بها لا يجبر على قيمة إن كان يجد الإبل.

ومثل هذا أسنان دية العمد إذا زال فيه القصاص بأن لا يكون على القاتل قصاص، وذلك مثل الرجل يقتل ابنه أو يقتل وهو مغلوب على عقله بغير سكر أو صبي، وهكذا أسنان الدية المغلظة في الشهر الحرام وذو الرحم، ومن غلظت فيه الدية لا يزاد على هذا في عدد الإبل إنما الزيادة في أسنانها ودية العمد حالة كلها في مال القاتل.

١٢- سنن الإبل في الخطأ

قال الشافعي رحمه الله، وإذا قال رسول الله ﷺ: في قتل العمد الخطأ مغلظة منها أربعون خلفه في بعضها أولادها، ففي

جنين حرّة وكانت مولاته، وكان لشريكه فيها نصف قيمة الأم ولا شيء له في الجنين؛ لأنه ليس له ولاؤه، وورثت أمه ثلث دية وقربة مولاه الذي جنى عليه الثلثين إن لم يكن له نسب يرثه، ولا يرث منه المولى شيئاً؛ لأنه قاتل.

وكذلك الرجل يجني على جنين امرأته تضمن عاقبته دية وترث أمه الثلث وإخوته ما بقي؛ فإن لم يكن له إخوة فقربة أبيه، ولا يرثه أبوه؛ لأنه قاتل، وإذا ألت الجنين وهو معسر فلشريكه نصف عشر قيمة أمه؛ لأنه جنين أمه.

وإذا جنى الرجل على أمه فآلقت جنيناً، ثم عقت فآلقت جنيناً ثانياً، ففي الأول عشر قيمة أمه لسيدتها، وفي الآخر ما في جنين حر يرثه ورثه معها.

١٠- حلول الدية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فالقتل ثلاثة وجوه: عمد محض، وعمد خطأ، وخطأ محض، فأما الخطأ، فلا اختلاف بين أحد علمته في أن رسول الله ﷺ قضى فيه بالدية في ثلاث سنين.

قال: وذلك في مضي ثلاث سنين من يوم مات القاتل، فإذا مات القاتل ومضت سنة حل ثلث الدية، ثم إذا مضت سنة ثانية حل الثلث الثاني، ثم إذا مضت سنة ثالثة حل الثلث الثالث، ولا ينظر في ذلك إلى يوم يحكم الحاكم ولا إبطاء بيّنه إن لم تثبت زماناً، ولو لم يثبت إلا بعد ستين من يوم القتل أخذوا مكانهم بثلثي الدية؛ لأنها قد حلت عليهم.

قال: والذي أحفظ عن جماعة من أهل العلم أنهم قالوا في الخطأ العمد هكذا، وذلك أنهما معاً من الخطأ الذي لا قصاص فيه بحال فأما العمد إذا قبلت فيه الدية وعفي عن القتل فالدية كلها حالة في مال القاتل.

وكذلك العمد الذي لا قود فيه، مثل أن يقتل الرجل ابنه المسلم أو غير المسلم عمداً، وهكذا صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ابن قتادة المدلجي أخذ منه الدية في مقام واحد والدية في العمد في مال الجاني، وفي الخطأ المحض والخطأ العمد على العاقلة في مضي ثلاث سنين كما وصفت، وما لزم العاقلة من دية جرح، وكان الثلث فما دونه فعليه أن تؤديه في مضي سنة من يوم جرح المجروح؛ فإن كان أكثر من الثلث فعليه أن تؤدى الثلث في مضي سنة، وما زاد على الثلث مما قل أو كثر أدته في مضي السنة الثانية إلى الثلثين فما جاوز الثلثين فهو في مضي السنة الثالثة، وهذا معنى السنة، وما لم يختلف الناس فيه في أصل الدية.

العلم أنهم قالوا: لا يكلف أحد غير إبله، ولا يقبل منه دونها كان مذهبهم أن إبله إن كانت حجازية لم يكلف ما هو خير منها، وإن كانت مهريّة لم يؤخذ منه ما هو شر منها، ثم هكذا ما كان بين الحجازية والمهريّة من مرتفع الإبل ومنخفضها وبهذا أقول.

وهكذا إن كانت إبله عوادي أو أورك أو خبيصة، وإذا كان ببلد ولا إبل له كلف إبل أهل ذلك البلد؛ فإن لم يكن لأهل ذلك البلد إبل كلف إبل أقرب البلدان به بما يليه ويجبر على أن يؤذي الإبل بكل حال؛ لأن رسول الله ﷺ قضى عليه بها، فإذا كانت موجودة محال كلها كما يكلف ما سواها من الحقوق التي تلزمه إذا وجدت، وإذا سأل الذي له الدية غير الإبل أو سألها الذي عليه الدية لم يكن ذلك لواحد منهما ويجبران على الإبل إلا أن يجتمعا على الرضا بغير الإبل فيجوز لهما صرفها إلى ما تراضيا به كما يجوز صرف الحقوق إلى ما يراضيان عليه.

فإن كانت إبل الجاني وإبل عاقلته هي مباينة لإبل غيرهم؛ فإن أتت عليها السنة فبقي عجاجاً أو مرضى أو جرباً، فإذا كان هكذا قبل للجاني إن أديت إليه إلا صحاحاً شروى إيلك أو خيراً منها جبر على قبرها منك وأنت متطوع بالفضل عن إيلك وإبل عاقلتك، وإن أردت أن تؤذي شراً من إيلك وإبل عاقلتك لم يكن لك ولا لهم أن تؤدوا إلا شرواها ما كانت موجودة؛ فإن لم توجد قيل أقيم صحاح غير معيبة مثل إيلك، وإذا حكمنا عليه بالقيمة حكمنا بها على الأغلب من نقد البلد الذي به الجاني إن كان دراهم فدراهم، وإن كان دنانير فدنانير، ولم يحكم بقيمة لحم منها إلا بعدما يحل على صاحبه، فإذا قوماته أخذناه به مكانه؛ فإن أعسر به أو مطلق حتى يجزئ إيلاً دفع الإبل وأبطلت القيمة، فإذا حل لحم آخر قومت الإبل قيمة يومها.

١٥ - إعواز الإبل

قال الشافعي رحمه الله: وعام في أهل العلم أن رسول الله ﷺ قرَضَ الدية بائة من الإبل ثم قوماً عمره ﷺ على أهل النسيب والورق فالعلم محيط إن شاء الله تعالى أن عمر لا يقوماها إلا قيمة يومها، ولعله قوّم الدية الحالة كلها في العمد، وإذا قوماها عمر قيمة يومها فاتباعه أن تقوّم كلما وجبت على إنسان قيمة يومها كما لو قومت إبل رجل أثلفها رجل شيئاً، ثم أثلف آخر بعدها مثلاً قومت بسوق يومها، ولو قومت سرقة ليقطع صاحبها شيئاً، ثم سرق بعدها آخر مثلاً قومت كل واحد منهما قيمة يومها، ولعل عمر أن لا يكون قوماها إلا في حين وبلد هكذا قيمتها فيه حين أعوزت، ولا يكون قوماها إلا برضا من الجاني، ووليّ الجانية كما يقوّم ما أعوز من الحقوق اللازمة غيرها، وما تراضى به من له الحق وعليه.

ذلك دليل على أن دية الخطأ الذي لا يخلطه عمد مخالفة هذه الدية، وقد اختلف الناس فيها فالزعم القاتل عدد مائة من الإبل بالسنة، ثم ما لم يختلفوا فيه ولا ألزمه من أسنان الإبل إلا أقل ما قالوا يلزمه؛ لأنه اسم الإبل يلزم الصغار والكبار فدية الخطأ أخماس - عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة.

١٩٨٤ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب وزبيعة وبلغة، عن سليمان بن يسار أنهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة. [أخرجه مالك (٨٥٢/٢)]

١٣ - في تغليظ الدية

قال الشافعي رحمه الله: وتغليظ الدية في العمد والعمد الخطأ والقتل في الشهر الحرام والبلد الحرام وقتل ذي الرحم كما تقدّم في العمد غير الخطأ لا تختلف ولا تغلظ فيما سوى هؤلاء.

وإذا أصاب ذا رحم في الشهر الحرام والبلد الحرام وهي مكة دون البلدان لم يزد في التغليظ على ما وصفت قليل التغليظ وكثيره في الدية سواء، فإذا قومت الدية المغلظة قومت على ما يجب من تغليظها.

قال: وتغلظ في الجراح دون النفس صغيرها وكبيرها بقدرها في السن كما تغلظ في النفس، فلو شج رجل رجلاً موضحة عمداً فأراد المشجوج الدية أخذ من الشاج خلفين وجذعة ونصف جذعة وحقة ونصف حقة.

فإن قيل: كيف يكون نصف حقة؟

قلت: يكون شريكاً فيها على نصفها وللجاني النصف كما يكون البعير بينهما، وهذا هكذا فيما دون الموضحة بما له أرش باجتهاد لا يختلف، فلو شجه هاشمة كانت له فيها عشر من الإبل أربع خلفات وثلاث حقاك وثلاث جذاع، ولو شجه منقلة كانت له فيها خمس عشرة ست خلفات وأربع جذاع ونصف وأربع حقاك ونصف، ولو فقا عينه كانت له خمسون من الإبل عشرون خلفاً وخمس عشرة جذعة وخمس عشر حقة، وإذا وجبت له الدية خطأ فكان أرش شجة موضحة أخذت منه على حساب أصل الدية كما وصفت في العمد فتؤخذ في الموضحة خمس من الإبل بنت مخاض وبنت لبون وابن لبون ذكر وحقة وجذعة.

١٤ - أي الإبل على العاقلة؟

قال الشافعي رحمه الله: قد حفظت عن عدد من أهل

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ فتؤخذ الإبل ما وجدت وتقوم عند الإعواز على ما وصفت؛ لأن من لزمه شيء لم يقوم عليه وهو يوجد مثله، ألا ترى أن من لزمه صنف من العروض لم يؤخذ منه إلا هو؛ فإن أعوز ما لزمه من الصنف أخذت قيمته يوم يلزم صاحبه.

وقد يحمل تقويم الإبل أن يكون أعوز من عليه الذبة فقومت عليه أو كانت موجودة عند غيره ببلده فقومت والأول أشبه - والله أعلم -.

وما روي عما وصفت من تقويم من قوم الذبة - والله أعلم - على ما ذهبت إليه.

قال: والذبة لا تقوم إلا بالذنانير والدرهم كما لا يقوم غيرها إلا بهما.

ولو جاز أن تقومها غيرها جعلنا على أهل البقر البقر، وعلى أهل الشاة الشاة، فقد روي هذا عن عمر كما رويت عنه قيمة الذنانير والدرهم.

وجعلنا على أهل الطعام الطعام، وعلى الخيل الخيل، وعلى أهل الحلال الحلال بقيمة الإبل، ولكن الأصل كما وصفت الإبل، فإذا أعوز فالقيمة قيمة ما لا يوجد مما وجب على صاحبه، وليس ذلك إلا من الذنانير والدرهم.

قال: وإن وجدت العاقلة بعض الإبل أخذ منها ما وجد وقيمة ما لم تجد إذا لم تجد الوفاء منه مجال.

وإنما تقوم إبل من وجبت عليه الذبة إن كانت الجناية مما تعقلها العاقلة قومت إبلها، وإن كانت مما يعقلها الجاني قومت إبله إن اختلفت إبله وإبل العاقلة.

١٦ - العيب في الإبل

قال الشافعي رحمه الله: ولا يكون للذي عليه الذبة أن يعطي فيها بعيراً معيماً عيماً يرث من مثل ذلك العيب في البيع؛ لأنه إذا قضى عليه بشيء بصفة فينبى أن ليس له أن يؤذي فيه معيماً كما يقضي عليه بدينار، فلا يكون له أن يؤذيه معيماً. وكذلك الطعام يقضي به عليه وغيره لا يكون له أن يؤذيه معيماً.

قال الشافعي: لم أعلم مخالفاً أن رسول الله ﷺ قضى بالذبة على العاقلة، وهذا أكثر من حديثه الخاصة، ولم أعلم مخالفاً في أن العاقلة العصبه وهم القرابة من قبل الأب، وقضى عمر بن الخطاب على علي بن أبي طالب رضي الله عنهما بأن يعقل عن مولي صفية بنت عبد المطلب، وقضى للزبير بميراثهم؛ لأنه ابنها.

١٩٨٥ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَمَكْحُولٍ وَعَطَاءٍ قَالُوا: أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَى أَنَّ دِيَةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فَقَوْمَ عُمَرَ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَلْفَ دِينَارٍ أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ؛ فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَصَابَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ قَدِيمَةً مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لَا يَكْلَفُ الْأَعْرَابِيُّ الذَّهَبَ وَلَا الْوَرَقَ. [هـ]

قال: وهذا يدل على ما وصفت من أن عمر لم يقوم الذبة على من يحد الإبل، ولم يقومها إلا عند الإعواز، ألا ترى أنه لا يكلف الأعرابي ذهباً ولا ورقاً لوجود الإبل وأخذ الذهب والورق من القروي لإعواز الإبل فيما أرى - والله أعلم - أن الحق لا يختلف في الذبة.

١٩٨٦ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَوِّمُ الْإِبِلَ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَرْبَعِمِائَةٍ دِينَارٍ وَعَدْلُهَا مِنَ الْوَرَقِ وَيَقْسِمُهَا عَلَى أَتَمَانِ الْإِبِلِ؛ فَإِذَا غَلَّتْ رَفَعَ فِي قِيمَتِهَا، وَإِذَا هَانَتْ نَقَصَ مِنْ قِيمَتِهَا عَلَى أَهْلِ الْقُرَى وَالثَّمَنُ مَا كَانَ. [أخرجه أبو داود (٤٥٦٤)، النسائي (٤٢٨-٤٣)، ابن ماجه (٢٦٣٠) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به]

١٩٨٧ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ: قَضَى أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى جِزِينَ كَثْرَ الْمَالِ وَغَلَّتِ الْإِبِلُ فَأَقَامَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ بِسِتَمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى ثَمَانِمِائَةِ دِينَارٍ. [أخرجه البيهقي (٧٧/٨)]

١٩٨٨ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عَلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ أَهْلَ الْقُرَى وَأَهْلَ الْبَادِيَةِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ وَالْقُرَوِيِّ. [أخرجه البيهقي (٧٧/٨)]

١٩٨٩ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: الذَّيَّةُ الْمَاشِيَّةُ أَوِ الذَّهَبُ؟ قَالَ: كَانَتْ الْإِبِلُ حَتَّى كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ فَقَوْمَ الْإِبِلِ بَعِشْرِينَ وَمِائَةً كُلِّ بَعِيرٍ؛ فَإِنْ شَاءَ الْقُرَوِيُّ أَعْطَى مِائَةً نَاقَةٍ، وَلَمْ يُعْطِ ذَهَبًا كَذَلِكَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ. [أخرجه البيهقي (٧٧/٨)]

١٨- عقلُ الموالِي

قال الشافعي رحمه الله: ولا تعقلُ الموالِي من أعلى وهم المعتقون عن رجلٍ من الموالِي وللمعتقين قرابةٌ تحتملُ العقل. وإن كانت له قرابةٌ تحتملُ بعضَ العقلِ عقلتُ القرابة، وإذا نفذَ عقلُ الموالِي المعتقون؛ فإن عجزوا هم وعواقلهم عقلٌ ما بقي جماعةُ المسلمين.

وكذلك لا تعقلُ الموالِي المعتقون عن المولى المعتق وللمولى المعتق قرابةٌ تحتملُ العقل؛ فإن كانت له قرابةٌ تحتملُ بعضَ العقلِ بدئاً بهم؛ فإن عجزوا عقلٌ عنه مولاة الذي اعتقه، ثم أقربُ الناسِ إليه كما يعقلون عن مولاة الذي اعتقه لو جنى.

وهكذا إذا لم يكن لواحدٍ من الجانبين قرابةٌ عقلٌ عنه الموالِي من أعلى وأسفل على ما وصفتُ، وإن كان للمولى المعتق موالٍ من فوق وموالٍ من أسفل لم يعقل عنه مواليه من أسفل وعقلٌ عنه مواليه من فوق؛ فإن عجزوا، ولم تكن لهم عاقلةٌ عقلٌ عنه مواليه من أسفل، وإنما جعلتُ مواليه من فوق يعقلون عنه، ومن فوقهم من موالِيهم؛ لأنهم عصبَةٌ وأهلُ ميراثه من دون مواليه من أسفل، ولم أجعل على الموالِي من أسفل عقلاً بحالٍ حتى لا يوجد نسبٌ ولا موالٍ من فوق بحالٍ، ثم يحملونه، فإنه يعقل عنهم لا؛ لأنهم ورثة؛ ولكنهم يعقلون عنه كما يعقل عنهم.

قال: والسَّائِبَةُ معتقٌ كالمعتق غيرِ السَّائِبَةِ.

١٩- عقلُ الحلفاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يعقلُ الحليفُ بالحلف، ولا يعقلُ عنه بحالٍ إلا أن يكونَ مضى بذلك خبرٌ لازمٌ ولا أعلمه.

ولا يعقلُ العديد، ولا يعقلُ عنه، ولا يرثُ، ولا يورثُ، وإنما يعقلُ بالنسبِ والولاءِ الذي هو نسبٌ وميراثُ الحليفِ والعقلُ عنه منسوخٌ، وإنما ثبتَ من الحلفِ أن تكونَ الدعوةُ واليدُ واحدةً لا غيرَ ذلك.

٢٠- عقلٌ من لا يعرفُ نسبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الرجلُ أعجمياً، وكان نوبياً فجنى، فلا عقلٌ على أحدٍ من التوبة حتى يكونوا يثبتون أنسابهم إثبات أهل الإسلام، ومن ثبتَ نسبه قضيتُ عليه بالعقلِ بالنسبِ، فإما إن أثبتوا قراهم وكانوا يقولون إنما يكونُ في القرية أهلُ النسبِ لم أقضِ عليهم بالعقلِ بحالٍ إلا بإثباتِ النسبِ. وكذلك كلُّ قبيلةٍ أعجميةٍ أو غيرها لم تثبت أنسابهم، وكلُّ

قال وعلمُ العاقلة أن ينظرَ إلى القاتلِ والجاني ما دونَ القتلِ مما تحمله العاقلة من الخطأ؛ فإن كان له إخوةٌ لأبيه حملَ عليهم جنايتهم على ما تحتملُ العاقلة؛ فإن احتملوا لم ترفع إلى بني جدِّه وهم عمومته؛ فإن لم يحتملوا رفعت إلى بني جدِّه؛ فإن لم يحتملوا رفعت إلى بني جدِّ أبيه، ثم هكذا ترفع إذا عجز عنها أقاربه إلى أقربِ الناسِ به ولا ترفع إلى بني أبي ودونهم أقربُ منهم حتى يعجز عنها من هو أقربُ منهم كأن رجلاً من بني عبد منافٍ جنى فحملتُ جنايته بنو عبد منافٍ، فلم تحمِلها بنو عبد منافٍ فترفع إلى بني قصي؛ فإن لم تحمِلها رفعت إلى بني كلاب؛ فإن لم تحمِلها رفعت إلى بني مرة؛ فإن لم تحمِلها رفعت إلى بني كعب؛ فإن لم تحمِلها رفعت إلى بني لؤي؛ فإن لم تحمِلها رفعت إلى بني غالب؛ فإن لم تحمِلها رفعت إلى بني مالك؛ فإن لم تحمِلها رفعت إلى بني النضر؛ فإن لم تحمِلها رفعت إلى بني كنانة كلها، ثم هكذا حتى تنفذَ قرابته أو تحتملُ الذية.

قال: ومن في الديوان، ومن ليسَ فيه من العاقلة سواءً قضى رسولُ الله ﷺ على العاقلة ولا ديوانٌ حتى كان الديوانُ حينَ كثرَ المالُ في زمنِ عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه.

١٧- ما تحملُ العاقلة من الذية، ومن

يحملها منهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم أعلم مخالفاً في أن المرأة والصبي إذا كانا موسرين لا يحملان من العقل شيئاً.

وكذلك المعتوه عندي - والله أعلم - ولا يحملُ العقلُ إلا حرّاً بالغاً، ولا يحملها من البالغين فقيراً، فإذا قضى بها ورجلٌ فقيرٌ، فلم يحملُ نجمٌ منها حتى أيسرَ أخذُ بها، وإن قضى بها وهو غني، ثم حلتَ وهو فقيرٌ طرحت عنه إنما ينظرُ إلى حاله يومَ يحملُ.

وإنما ينبغي للحاكم أن يكتب إذا حكم أنها على من احتمل من عاقلته يومَ يحملُ كلُّ نجمٍ منها.

فإن عقلُ رجلٍ نجماً، ثم أفلس في الثاني ترك من أن يعقل، ثم إن أيسرَ في الثالث أخذَ بذلك النجم، وإن حلَّ النجم وهو ممن يعقل، ثم مات أخذ من ماله؛ لأنه قد كان وجب عليه بالحلول واليسر والحياة.

ولم أعلم مخالفاً في أن لا يحمل أحدٌ من الذية إلا قليلاً وأرى على مذهبهم أن يحمل من كثر ماله وشهره من العاقلة إذا قومت الذية نصف دينار، ومن كان دونه ربع دينار، ولا يزداد على هذا، ولا ينقص عن هذا يحملون إذا عقلوا الإبل على قدر هذا حتى يشترك النفر في بيعٍ فيقبل منهم إلا أن يتطوع أحدٌ بأكثر فيؤخذ منه.

يشبه مذاهب كثيرة لأهل العلم - والله تعالى أعلم - ومن قال: هذا القول قال: لو غيَّب بعضُ العاقلة، ولم يوجد له مالٌ حاضرٌ، ثم أخذ العقلَ ثَمَ بقي، ثم حضرَ الغائبُ لم يؤخذ منه شيءٌ وقيل ذلك فيه لو كانَ حاضراً وامتنع من أن يؤدِّيَ العقلَ، وإذا كانت إبلُ العاقلة مختلفةً أدى كلُّ رجلٍ منهم من إبله ويجبرون على أن يشتركَ النقرُ في البعيرِ بقدر ما يلزمهم من العقلِ، وإذا جنى الحرُّ على الحرِّ خطأً فما لزمه من ديةٍ أو أرضٍ جنايةً، وإن قلتَ جعلتها على العاقلة.

وإذا جنى الحرُّ على العبدِ خطأً، ففيها قولان: أحدهما: أن تحمله العاقلةُ عنه؛ لأنها جنايةٌ حرٌّ على نفسٍ عرَمةٍ.

والثاني: لا تحمله العاقلة؛ لأنه قيمةٌ لا ديةً، وإذا جنى الحرُّ جنايةً عمداً لا قصاصاً فيها بحالٍ مثل أن يقتلَ ذمياً أو وثيقاً أو مستأثماً فالديةُ في ماله لا تضمنُ العاقلةُ منها.

وكذلك إذا جنى رجلٌ على رجلٍ جائرةً أو ما لا قصاصَ فيه فهو في ماله دونَ عاقلته، وإذا جنى الصبيُّ والمعتوه جنايةً خطئاً ضمنها العاقلة، وإن جنيا عمداً، فقد قيلَ تعقلها العاقلة كالخطأ في ثلاثِ سنينٍ وقيل: لا تعقلها العاقلة؛ لأنَّ النبي ﷺ إنما قضى أن تحملَ العاقلةُ الخطأ في ثلاثِ سنينٍ ويدخلُ هذا أنا إن قضينا به عمداً إلى ثلاثِ سنينٍ، فإنما يقضي بدية العمدِ حالَّةً، وإن قضينا بها حالَّةً، فلم يقضِ على العاقلةِ بديةٍ إلا في ثلاثِ سنينٍ ولا تعقلُ العاقلةُ جنايةَ عمدٍ بحالٍ.

٢٢- جاع الدييات فيما دون النفس

١٩٩٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم، وفي الألف إذا أوعى جذاً مائة من الإبل، وفي المأمومة ثلث النفس، وفي الجائفة مثلها، وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي كلٍّ أصبعٍ مائةً هاتيك عشر من الإبل، وفي السن خمسين، وفي الموضحة خمسين. [هـدم]

٢٣- باب دية الأنف

قال الشافعي رحمه الله: وفيما قطع من المارن، ففيه من الدية بحساب المارن إن قطع نصفه، ففيه النصف أو ثلثه، ففيه

من لم يثبت نسبه من أعجميٍّ أو لقيطٍ أو غيره لم يكن له ولاءٌ فعلى المسلمين أن يعقلوا عنه لما يجمعُ بينه وبينهم من ولايةِ الذين وإنهم يأخذون ماله إذا مات، ومن انتسب إلى نسبٍ فهو منه إلا أن ثبتَ بينه قاطعةٌ بما تقطعُ بينةً على الحقوق بخلاف ذلك ولا تقبلُ بينةٌ على دفعِ نسبٍ بالسَّماع، وإذا حكمنا على أهل العهد والمستأمنين في العقل حكمنا عليهم حكمنا على المسلمين يلزم ذلك عواقلهم الذين يجري حكمنا عليهم، فإذا كانت عاقلة لا يجري حكمنا عليها ألزمتنا الجاني ذلك، وما عجزت عنه عاقلة إن كانت له الزمناه في ماله دونَ غير عاقلته منهم ولا تقضي به على أهل دينه إذا لم يكونوا عصبه له؛ لأنهم لا يرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بين المؤمنين والمشركون، وأنهم لا يأخذون ماله على الميراث إنما يأخذونه فينا.

٢١- أين تكون العاقلة؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والعاقلة النسب، فإذا جنى الرجلُ بمكةً وعاقلته بالشام؛ فإن لم يكن مضي خبرٌ يلزم بخلاف القياس فالقياس أن يكتب حاكمُ مكة إلى حاكمِ الشام فيأخذ عاقلته بالعقل، ولا يحمله أقرب الناس إلى عاقلته بمكة بحالٍ وله عاقلةٌ بأبعد منها، وإن امتنعت عاقلته من أن يجري عليهم الحكمُ جاهدوا حتى يؤخذ منهم كما يجاهدون على كلِّ حقٍّ لزمهم؛ فإن لم يقدر عليهم لم يؤخذ من غيرهم، وكان كحقٍّ عليهم غلبوا عليه متى قدر عليهم أخذ منهم.

قال: وقد قيل: يحمله عاقلة الرجل ببلده، ثم أقرب العواقل بهم، ولا ينتظر بالعقلِ غائبٌ يقدم ولا رجلٌ يلبس يؤخذ منه بكتاب - والله أعلم -.

وإن كانت العاقلة حاضرةً فغاب منهم رجلٌ يحتملُ العقلَ أخذ من ماله ما يلزمه، وإذا كانت العاقلة كثيراً يحتملُ العقلَ بعضهم على ما وصفت أن الرجل يحتملُ من العقل ويفضل وكانوا حضوراً بالبلد وأموالهم، فقد قيل يأخذ الولي من بعضهم دونَ بعض؛ لأن العقلَ لزم الكلَّ وأحبُّ إليَّ أن يقضَ ذلك عليهم حتى يستووا فيه، وإن قلَّ كلُّ ما يؤخذ من كلٍّ واحدٍ منهم، وإن كان من يحضر من العاقلة يحتملُ العقلَ ومنهم جماعةٌ غيَّب عن البلد، فقد قيل يؤخذ من الحضور دونَ الغيَّب عن البلد على المعنى الذي وصفت في مثل المسألة التي قبلها، ومن ذهب إلى هذا قال الجناية من غير من تؤخذ منه وكلُّ يلزمه اسمُ عاقلةٍ رأيهم أخذ منه فهو مفضٍ عليه بما أخذ منه، ولا يؤخذ حاضرٌ بغائبٍ غيره.

قال: ولا أرُدُّ الذي أخذت منه على من لم يأخذ منه، وهذا

الثلث.

أوضح شيء مما قطع من جلده ولحمه كانت فيه موضحة أو هشمة كانت فيه هاشمة.

وكذلك منقولة، ولو قطع ذلك قطعاً كانت فيه حكومة أكثر من هذا كله؛ لأنه أزيد من المنقلة، ولا يبين أن يكون فيه مأمومة؛ لأنه لا يصل إلى دماغ والوصول إلى الدماغ يقتل كما يكون وصول الجائفة إلى الجوف يقتل.

٢٥ - كسر الأنف وذهاب الشم

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا كسر الأنف، ثم جبر، ففيه حكومة، ولو جبر أعوج كانت فيه الحكومة بقدر عيب العوج، ولو ضرب الأنف، فلم يكسر لم يكن فيه حكومة؛ لأنه ليس بجرح ولا كسر عظم، ولو كسر الأنف أو لم يكسر فانقطع عن الجني عليه أن يشم ريح شيء بحال، فقد قيل فيه الدية، ومن قال: هذا قاله لو جدد وذهب عنه الشم فجعل في الدية، وفي الجدد دية.

قال: وإن كان ذهب الشم عنه في وقت الألم، ثم يعود إليه بعد انتظرتة حتى يأتي ذلك الوقت؛ فإن مات قبله أعطي ورثته الدية، وإن جاء، وقال: لا أشم شيئاً أعطي الدية بعد أن يجلف ما يجد رائحة شيء بحال، وإن قال أجدر ريح ما اشتدت رائحته وحدثت ولا أجدر ريح ما لانت رائحته، وقد كنت أجدها؛ فكان يعلم لذلك قدر جعل فيه بقدره.

وإن كان لا يعلم له قدر ولا أحسبه يعلم، ففيه حكومة بقدر ما يصف منه ويجلف فيه كله، وإن قضى له بالدية، ثم أقر أنه يجد رائحة قضى عليه برد الدية، وإن مر بريح مكروهة فوضع يده على أنفه فقيل: وقد وجد الرائحة، ولم يقر بأنه وجدها لم يرد الدية من قبل أنه قد يضع يده على أنفه، ولم يجد شيئاً من الريح يضعها حاكاً له ويمتخطا وعبثاً ومحدثاً نفسه، ومن غاب أو غيره.

٢٦ - الدية في اللسان

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطع اللسان قطعاً لا قود فيه خطأ، ففيه الدية وهو في معنى الأنف ومعنى ما قضى النبي ﷺ فيه بديه من تمام خلقه المرء، وأنه ليس في المرء منه إلا واحد ومخ أنه لا اختلاف بين أحد حفظت عنه ثمن لقيته في أن في اللسان إذا قطع الدية واللسان مخالف للأنف في معان منها أنه المعبر عما في القلب، وأن أكثر منفعة ذلك، وإن كانت فيه المنفعة بمعرفته على إمرار الطعام والشراب، وإذا جني على اللسان فذهب الكلام من قطع أو غير قطع، ففيه الدية تامة ولا أحفظ عن أحد لقيته من أهل العلم في هذا خلافاً.

وإذا قطع من اللسان شيء لا يذهب الكلام قيس، ثم كان

قال: ويجسب بقياس مارن الأنف نفسه، ولا يفضل واحدة من صفحته على واحدة ولا روثه على شيء لو قطع من مؤخره ولا الحاجز من منخره منه على ما سواه، وإن كان أوعيت الروثة إلا الحاجز كان فيما أوعيت سوى الحاجز من الدية بحساب ما ذهب منه، وإذا شق في الأنف شق، ثم التأم، ففيه حكومة، فإذا شق، فلم يلتئم فتبين انفراجه أعطي من دية المارن بقدر ما ذهب منه وحكومة إن لم يذهب منه شيء.

قال: قد روي عن ابن طاوس عن أبيه قال عند أبي كساب عن النبي ﷺ فيه وفي الأنف إذا قطع المارن مائة من الإبل.

قال الشافعي: حديث ابن طاوس في الأنف أبين من حديث آل حزم ومعلوم أن الأنف هو المارن؛ لأنه غضروف يقدر على قطعه بلا قطع لغيره، وأما العظم، فلا يقدر على قطعه إلا بمؤنة وضرر على غيره من قطع أو كسر أو ألم شديد.

قال الشافعي: ففي المارن الدية ومنه ذهب من لقيت أن في المارن الدية، وإذا قطع بعض المارن فليين فاعاده الجني عليه أو غيره فالتأم، ففيه عقل تام كما يكون لو لم يعد، ولو لم يلتئم، ولو قطعت منه قطعة، فلم توعب وتدلّت فاعيدت فالتامت كان فيها حكومة؛ لأنها لم تجدد إنما الجدد القطع، وإذا ضرب الأنف فاستحشف حتى لا يتحرك غضروفه ولا الحاجز بين منخره، ولا يلتقي منخره، ففيه حكومة لا أرض تام، ولو كانت الجناية عليه في هذا عمداً لم يكن فيه قود، ولو خلق هكذا أو جني عليه فصار هكذا، ثم قطع كانت فيه حكومة أكثر من حكومته إذا استحشف، وما أصابه من هذا الاستحشاف وبقي بعضه دون بعض، ففيه حكومة بقدر ما أصاب من الاستحشاف، وإنما منعي أن أجعل استحشافه كشلل اليد أن في اليد منفعة تعمل، وليس في الأنف أكثر من الجمال أو مد موضعه، وأنه مجرى لما يخرج من الرأس ويدخل فيه فكل ذلك قائم فيه، وإن كان قد نقص الانضمام أن يكون عوناً على ما يدخل الرأس من السعوط، ولم يجوز أن يجعل فيه إذا استحشف، ثم قطع الدية كاملة، وقد جعلت في استحشافه حكومة وهو ناقص بما وصفت.

٢٤ - الدية على المارن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قطع من العظم المتصل بالمارن شيء من المارن كانت فيه حكومة مع دية المارن. وكذلك لو قطع دون المارن فصار جافاً، وصار المارن منقطعاً منه، فإنما فيه حكومة، وهكذا لو قطع معه من محاجر العينين والحاجبين والجهة شيء لا يوضح كانت فيه حكومة، ولو

عليه مع يمينه؛ لأنه عورة، فلا أكلفه أن يأتي بيته أنه كان يتقبض وينبسط، وعلى الجاني البيته إن ادعى بخلاف ما قال المجني عليه، وإذا جنى الرجل على ذكر الرجل فجافه فالتأم، ففيه حكومة؛ وكذلك إذا جرحه أي جرح كان، فلم يشله، ففيه حكومة؛ فإن أشله، ففيه الدية تامة.

قال الشافعي: وإذا جنى على ذكر الأشل، ففيه حكومة، وإذا جنى عليه فقطع منه حذية حتى يبينها؛ فإن كانت من نفس الذكر دون الحشفة، ثم أعادها فالتأمت أو لم يعدها فسواء فيها بقدر حسابها من الذكر ويقاس الذكر في الطول والعرض معاً في طوله وعرضه فيه الحشفة، وإن كانت الجنابة في الحشفة، ففيها قولان: أحدهما إن الحساب في الجنابة بالقياس من الحشفة؛ لأن الدية تتم في الحشفة لو قطعت وحدها؛ لأن الذي يلي الجماع هي، فإذا ذهب فسد الجماع والثاني أن فيها بحساب الذكر كله، ولو قطع من الذكر حذية أو جافها؛ فكان الماء والبول ينصب منها كان فيها الأكثر مما ذهب من الذكر بالقياس أو الحكومة في نقص ذلك وعيه في الذكر، وفي ذكر العبد ثمنه كما في ذكر الحر ديتة، ولو زاد قطع الذكر ثمن العبد أضعافاً، ولو جنى رجل على ذكر رجل فقطع حشفته، ثم جنى عليه آخر فقطع ما بقي منه كان في حشفته الدية وفيما بقي حكومة، وفي ذكر الخصي الدية تامة؛ لأنه ذكر بكماله والأنثيان غير الذكر.

وإذا جنى الرجل على ذكر الرجل، فلم يشلل وانقبض وانبسط وذهب جماعه لم تتم فيه الدية؛ لأن الذكر ما كان سالماً فالجماع غير متمم إلا من حادث في غير الذكر، ولكنه لو انقبض، فلم ينبسط أو انبسط، فلم يتقبض كان هذا شللاً وكانت فيه الدية تامة.

٢٩- ذكر الحشى

قال الشافعي: وإذا قطع ذكر الحشى وقف؛ فإن كان رجلاً؛ فكان قطع ذكره عمداً، ففيه القود إلا أن يشاء الدية، وإن كان خطأ، ففيه الدية تامة، وإن كان أنثى، ففي ذكره حكومة، وإن مات مشكلاً فالقول قول الجاني أنه أنثى مع يمينه وفيه حكومة، وإن أبى أن يحلف ردت اليمين على ورثة الحشى يحلفون أنه بان ذكراً قبل أن يموت وفيه الدية تامة، ولا يقبل قول ورثته بأنه بان ذكراً ولا الجاني بأنه بان أنثى إلا بان يصف الخالف منهم ما إذا كان يصف قضي به على ما يقول؛ وإن قالوا معاً بأن، ولم يصفوا أو وصفوا فأخطأوا وقف حتى يعلم؛ فإن لم يعلم، ففيه حكومة.

وإن عدا رجل على خشى مشكل فقطع ذكره وأنثيه وشفره عمداً فسأل الحشى القود قيل إن شئت وقفتك؛ فإن بنت

ذكراً أقدناك بالذكر والأنثيين وجعلنا لك حكومة في الشفرين، وإن بنت أنثى، فلا قود لك عليه وجعلنا لك دية امرأة تامة في الشفرين وحكومة في الذكر والأنثيين، وإن مت قبل أن تبين فلك دية امرأة تامة وحكومة؛ لأننا على إحاطة من أنك ذكر أو أنثى فأعطيناك دية أنثى بالشفرين وحكومة بالذكر والأنثيين، ولو كنت ذكراً أعطيناك دية رجل بالذكر والأنثيين وحكومة بالشفرين؛ فكان ذلك أكثر مما أعطيناك أولاً فبدفع إليك ما لا يشك أنه لك، وإن كان لك أكثر منه، ولا يدفع إليك ما لا يدري لعل لك أقل منه، وهكذا لو كان الجاني على هذا الحشى المشكل امرأة لا يختلف، ولو أراد القود لم يقدح حتى يتبين أنثى فيقاد في الشفرين.

وتكون له حكومة في الذكر والأنثيين أو يبين ذكراً؛ فيكون له ديتان في الذكر والأنثيين وحكومة في الشفرين، ولا يكون له قود بأنها ليست بذكر وهي، وإن كانت قطعت له شفرين، فإنما قطعت شفرين زائدتين في خلقته إن كان ذكراً لا شفرين كشفرها اللذين هما من تمام خلقتهما، ولو جنى عليه خشى مشكل مثله كان هكذا لا يقاد حتى يتبين الجاني والمجني عليه معاً، فإذا كانا ذكراً، ففيهما القود، وإن كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى، فلا قود، وإذا جنى الرجل على الحشى المشكل فقطع له ذكراً وأنثيين وشفرين فسأل عقل أقل ماله أعطيته إياه، ثم إن بان له زيادة زيدت، وذلك إن أعطيته دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكر والأنثيين فتبين ذكراً فازيده دية رجل ونصف ديتة حتى أتم له بالأنثيين دية وبالذكر دية وانظر في حكومة الذكر التي أخذت له أولاً والأنثيين، فإذا كانت أكثر من حكومة الشفرين رددت على الجاني ما زادت حكومة الذكر والأنثيين على دية الشفرين، ثم جعلتها قصاصاً من الدية والنصف الذي زده إياها.

قال: ولو جنى رجل وامرأة على خشى مشكل فقطعما الذكر والأنثيين والشفرين فسأل الحشى القود كان كجناية كل واحد منهما على الأنثى، ولا يقاد حتى يتبين ذكراً فيقاد من الذكر، ويحكم له على المرأة بالأرض وأرض امرأة أو يتبين امرأة فيقاد من المرأة ويحكم على الرجل بالأرض، أرض امرأة، ولو خلق لرجل ذكراً أحدهما يول منه والآخر لا يول منه فإيهما بال منه فهو الذكر الذي يقضي به وتكون فيه الدية، وفي الذي لا يول منه حكومة، وإن بال منهما جميعاً فإيهما كان أخرجه أشد استقامة على مخرج الذكر فهو الذكر، وإن كانا مستويين معاً فأباهما الذكر؛ فإن أشكلاً فلا قود له، وفي كل واحد منهما حكومة أكثر من نصف دية ذكر.

٣٠- دية العينين

١٩٩١- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، وَفِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ، وَفِي الرَّجْلِ خَمْسُونَ. [مقدم]

قال الشافعي: وفي الحديث ما يبين أنه ﷺ يعني خمسين من الإبل.

قال: وهذا دليل على أن كل ما كان من تمام خلقه الإنسان، وكان يألم بقطعه منه؛ فكان في الإنسان منه اثنان، ففي كل واحد منهما نصف الدية وسواء في ذلك العين العشاء القبيحة الضعيفة البصر والعين الحسنة التامة البصر وعين الصبي والشيخ الكبير والشاب إن ذهب بصر العين، ففيها نصف الدية أو بقت أو صارت قائمة من الجنائية، ففيها نصف الدية، وإذا ذهب بصرها وكانت قائمة فيقت، ففيها حكومة، ولو كان على سواد العين بياض متع عن الناظر، ثم فقت العين كانت ديتها كاملة، ولو كان البياض على بعض الناظر كان فيها من الدية بحساب ما صح من الناظر والغني ما يغطي من الناظر، ولو كان البياض رقيقاً يبصر من ورائه، ولا يمنع شيئاً من البصر، ولكنه يكله كان كالعلة من غيره، وكان فيها الدية تامة، وإذا نقص البياض البصر، ولم يذهب كان فيه من الدية بحساب نقصانه، وعلل البصر وقياس نقصه مكتوب في كتاب العمود وسواء العين اليمنى واليسرى وعين الأعور وعين الصحيح، ولا يجوز أن يقال في عين الأعور الدية تامة، وإنما قضى رسول الله ﷺ في العين بخمسين وهي نصف الدية وعين الأعور لا تعدو أن تكون عيناً، وإذا فق الرجل عين الرجل، فقال فقائها وهي قائمة، وقال المفقوء عنه إن كان حياً أو أولياؤه إن كان ميتاً فقأها صحيحة فالقول قول الفاقئ إلا أن يأتي المفقوء عنه أو أولياؤه بالبينه أنه أبصر بها في حال، فإذا جاءوا بها بأنه كان يبصر بها في حال فهي صحيحة، وإن لم يشهدوا أنه كان يبصر بها في الحال التي فقأها فيه حتى يأتي الفاقئ بالبينه أنه فقأها قائمة، وهكذا إذا فقأ عين الصبي، فقال فقائها، ولا يبصر، وقال أولياؤه فقأها، وقد أبصر فعليه البينة أنه أبصر بها بعد أن ولد وسع الشهود الشهادة على أنه كان يبصر بها، وإن لم يتكلم إذا رآه تبع الشيء يبصره وتطرف عينه، ويتوقأه، وهكذا إن أصاب اليد، فقال أصبتها شلاء، وقال المصابة يده صحيحة فعلى المصابة يده أن يأتي بالبينه أنها كانت في حال تنقبض وتنسبط، فإذا جاء بها فهي على الصحة حتى يأتي الجاني بالبينه أنها شلت بعد الانقباض

٣١- دية أشجار العينين

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قطع جفون العينين حتى يستأصلاها، ففيها الدية كاملة في كل جفن ربع الدية؛ لأنها أربعة في الإنسان وهي من تمام خلقته وتما يألم بقطعه قياساً على أن النبي ﷺ جعل في بعض ما في الإنسان منه واحد الدية، وفي بعض ما في الإنسان منه اثنان نصف الدية، ولو فقأ العينين وقطع جفونهما كان في العينين الدية، وفي الجفون الدية؛ لأن العينين غير الجفون، ولو تنف أهدأبهما، فلم تنبث كان فيها حكومة، وليس في شعر الشفر أرش معلوم؛ لأن الشعر بنفسه ينقطع، فلا يألم به صاحبه وينبث ويقطع ويكثر، ولا يشبه ما يجري فيه الدم وتكون فيه الحياة فيألم المجني عليه بما ناله مما يؤلم، وما أصيب من جفون العينين، ففيه من الدية بحسابه.

٣٢- دية الحاجبين واللحية والرأس

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا تنف حاجبا الرجل عمداً، فلا قود فيهما؛ فإن قطع جلدهما حتى يذهب الحاجبان؛ فكان يقدّر على قطع الجلد كما قطع، ففيها القود إلا أن يشاء المجني عليه العقل؛ فإن شاء فهر في مال الجاني.

وكذلك إن كان قطعهما عمداً والقصاص لا يستطاع فيهما، ففيهما حكومة في مال الجاني وفيهما حكومة إذا قطعهما خطأ إلا أن يكون حين قطع جلدهما أوضح عن العظم، فيكون فيهما الأكثر من موضحتين أو حكومة، وهكذا اللحية والشاربان والرأس يتف لا قود في التف، وقد قيل فيه حكومة إذا نبت، وإن لم ينبت، ففيه حكومة أكثر منها، وإن قطع من هذا شيء بجلده كما وصفت في الحاجبين، ففيه الأكثر من حكومة الشين وموضحة أو مواضع إن أوضح موضحة أو مواضع بينهن صحة من الرأس أو اللحية لم توضح.

١٩٩٢- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءً عَنِ الْحَاجِبِ يَشِينُ قَالَ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ بِشَيْءٍ. [أخرجه

البيهقي (٩٩/٨)]

قال الشافعي رحمه الله: فيه حكومة بقدر الشين والألم.

فالدِّيةُ فيه على العدد لا يفضلُ أئِنَّ منه على أيسرَ ولا أعلى منه على أسفلَ ولا أسفلَ على أعلى، ولا ينظرُ إلى منافعه ولا إلى جماله إنما ينظرُ إلى عدده، وما قطع من الشفتين فيحسابه.

وكذلك إن قطع من الشفتين شيء، ثم قطع بعده شيء كان عليه فيما قطع بحساب ما قطع.

وفي الشفتين القود إذا قطعتا عمداً.

وسواء الشفتان الغليظتان والرفيقتان والتامتان والقصيرتان إذا كان قصرهما من خلقتهما، وإن أصاب إنساناً شفتين فيبستا حتى تصيرا مقلصتين لا تطبقان على الأسنان أو استرختا حتى تصيرا لا تقصان عن الأسنان إذا كثر أو ضحك أو عمد تقليصهما، ففيهما الدِّيةُ تامّةٌ فإن أصابهما جان؛ فكانتا مقلصتين عن الأسنان بعض التقليص لا تطبقان عليها كلها وترفعان إلى فوق أو كانتا مسترخيتين تطبقان على الأسنان ولا تقصان إلى فوق كما تقلص الصّحّحتان كان فيهما من الدِّية بحساب ما قصرتا عن بلوغه مما يبلغه الشفتان السّلتان يرى ذلك أهلُ البصرِ به، ثم يحكمون فيه إن كان نصفاً أو أقلّ أو أكثر.

وإن شق فيهما شقاً، ثم التأم أو لم يلتئم، ولم يقلص عن الأسنان، ففيه حكومة، وإن قلص عن الأسنان شيئاً حتى يكون كما قطع منهما؛ فإن كان إذا مدّ التأم، وإذا أرسل عاد فهذا انتقباض لا فراق الشقوق، وليس بشيء قطعه فأبانه منها فليس فيه عقلٌ معلوم وفيه حكومة بقدر الشين والألم، ولو قطع من الشفة شيء كان فيها بحساب ما قطع والشفة كل ما زایل جلد الذقن والحذنين من أعلى وأسفل مستديراً بالفم كله مما ارتفع عن الأسنان واللثة، فإذا قطع من ذلك شيء طوياً حسب طوله وعرضه وطول الشفة التي قطع منها العليا كانت أو السفلى، ثم كان فيه بحساب الشفة التي قطع منها.

٣٥ - دية اللّحيين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والأسنان العليا ثابتة في عظم الرأس والأسنان السفلى ثابتة في عظم اللّحيين ملتصقتين، فإذا قلع اللّحيان من أسفل معاً، ففيهما الدِّيةُ تامّةٌ، وإن قلع أحدهما وثبت الآخر، ففي المقلوع نصف الدِّية، وإن لم يثبت وسقط الآخر معاً، ففيهما الدِّيةُ معاً، وفي الأسنان التي فيها في كل سن مع الدِّية في اللّحين، وليست تشبه الأسنان اليد فيها الأصابع في الكف؛ لأن منفعة الكف واليد بالأصابع، فإذا ذهبت لم يكن فيها كبير منفعة واللّحيان إذا ذبحا ذهبت الأسنان وهما وقاية اللسان ومنعاً لما يدخل الجوف ورد الطعام حتى يصل إلى الجوف، ففيهما الدِّية دون الأسنان، ولو لم يكن فيهما سن فذهب كانت فيهما

١٩٩٣ - أخبرنا مسلم، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: حلق الرأس له قلد؟ قال: لم أعلم.

قال الشافعي: لا قدر في الشعر معلوم وفيه إذا لم ينبت أو نبت معيماً حكومة بقدر الألم أو الألم والشين.

٣٣ - دية الأذنين

قال الشافعي: في الأذنين إذا اصطلمتا، ففيهما الدِّيةُ قياساً على ما قضى النبي ﷺ فيه بالدِّية من الاثنين في الإنسان.

١٩٩٤ - أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج قال: قال عطاء: في الأذن إذا استوعبت نصف الدِّية.

قال الشافعي: وإذا اصطلمت الأذنان، ففيهما الدِّية، وفي كل واحدة منهما نصف الدِّية، وإن ذهب سمعها، ولم يصطلما، ففي السمع الدِّية، وإن ضربتا فاصطلمتا وذهب السمع، ففي الأذنين الدِّية والسمع الدِّية والأذنان غير السمع.

قال: وإن كانت الأذنان مستحشفتين بهما من الاستحشاف باليد من الثلل، وذلك أن تكونا إذا حركتا لم تحركا ليس أو غمزتا بما يؤلم لم تألما فقطعهما، ففيهما حكومة لا دية تامّة، وإن ضربهما إنسان صحيحتين فصيرهما إلى هذه الحال، ففيهما قولان: أحدهما أن ديتهما تامّة كما تم دية اليد إذا شلت.

والثاني أن فيهما حكومة؛ لأن لا منفعة فيهما في حركاتهما كالمنفعة في حركة اليد إنما هما جمال فالجمال باق، وإذا قطع من الأذن شيء، ففيه بحسابه من أعلاها كان أو أسفلها بحسابه من القياس في الطول والعرض لا في إحدهما دون الأخرى، وإن كان قطع بعضه أشين من بعض لم أزد فيه للشين ولا أزيد للشين فيما جعلت فيه أرشاً معلوماً شيئاً في مملوك ولا حر، ألا ترى أنه إذا قيل في الموضحة خمس، فلو لم يشن بالموضحة حر، ولم ينقص ثمن مملوك فأعطيت الحر خساً والمملوك نصف عشر قيمته بلا شين كنت أعطيت الحر ما وقت له من اسم الموضحة فيما أصيب به والعبد؛ لأنه في معناه، فإذا أعطيتهما مال لا يشين، ولا ينقص الثمن؛ فإن شأن ونقص الثمن لم يجر أن أزيدهما شيئاً فأكون قد أعطيتهما مرة على ما وقت لهما من الجراح ومرة على الشين، فيكون هذا حكماً مختلفاً.

٣٤ - دية الشفتين

قال الشافعي: وفي الشفتين الدِّية وسواء العليا منهما والسفلى.

وكذلك كل ما جعلت فيه الدِّية من شيتين أو أكثر أو أقل

وصغيرها وتأمها وأيضها وحسنها سواء في العقل كما يكون ذلك سواء فيما خلق من الأعين والأصابع التي يختلف حسنها وقبحها.

وأما إذا نبئت الأسنان مختلفة يقص بعضها عن بعض نقصاً متبايناً نقص من أرش الناقصة بحسب ما نقصت عن قريتها، وذلك مثل الثنية تنقص عن التي هي قريتها، مثل أن تكون كنصفها أو ثلثها أو أكثر، فإذا تفاوتت النقص فيهما فنزعت الناقصة منهما، ففيها من العقل بقدر نقصها عن التي تليها، وإن كان نقصها عن التي تليها متقارباً كما يكون في كثير من الناس كنقص الأشر ودونه فنزعت، ففيها حسن من الإبل، وهكذا هذا في كل من نقصت عن نظيرتها كالرباعيتين تنقص إحدهما عن خلقة الأخرى ولا تقاس الرباعية بالثنية؛ لأن الأغلب أن الرباعية أقصر من الثنية ولا أعلى الفم من الثنايا وغيرها بأسفله؛ لأن ثنية أعلى الفم غير ثنية أسفله.

وتقاس العليا بالعليا والسفلى بالسفلى على معنى ما وصفت.

ولو كانت لرجل ثنيتان؛ فكانت إحدهما مخلوقة خلقة ثنايا الناس تفوت الرباعية في الطول بكثير مما تطول به الثنية الرباعية والثنية الأخرى تفوتها فوطاً دون ذلك فنزعت التي هي أطول كان فيها أرشها تاماً، وفوتها للأخرى التامة كالعيب فيها أو غير الزيادة.

وسواء ضربت الزائدة أو أصابت صاحبها علة فزادت طولاً أو نبئت هكذا، فإذا أصيبت هذه الطائفة أو التي تليها الأخرى، ففي كل واحدٍ منهما حسن من الإبل، وإذا أصيب من واحدٍ من هاتين شيء، ففيها بقياسها ويقاس السن عما ظهر من اللثة منها.

فإذا أصاب اللثة مرض فأنكشت عن بعض الأسنان بكثير مما انكشت به عن غيرها فأصيبت سنٌ مما انكشت عنها اللثة فييست السن بموضع اللثة قبل انكشافها؛ فإن جهل ذلك كان القول قول الجاني فيما بينه وبين ما يمكن مثله، وإذا قال: ما لا يمكن مثله لم يكن القول قوله وأعطى المجني عليه على قدر ما بقي من لثته لم ينكشف عما بقي من أسنانه، وإن انكشت اللثة عن جميع الأسنان فهكذا أيضاً إذا علم أن باللثة مرضاً ينكشف مثلهما بمثله؛ فإن جهل ذلك، فاختلف الجاني والمجني عليه، فقال المجني عليه هكذا خلقت، وقال الجاني بل هذا عارض من مرض فالقول قول المجني عليه مع يمينه إن كان ذلك يكون في خلق آدميين.

وإن كان لا يكون في خلق آدميين فالقول قول الجاني حتى يدعي المجني عليه ما يمكن أن يكون في خلق آدميين، ولو خلقت لرجل أسنان قصار كلها من أعلى والسفلى طوالاً أو

الدية لما وصفت، وإن ضرباً فيسا حتى لا يفتحها، ولا ينطبقا كانت فيهما الدية.

وكذلك لو افتتحا، فلم ينطبقا أو انطبقا، فلم يفتحها كانت فيهما الدية ولا شيء في الأسنان؛ لأنه لم يحن على الأسنان بشيء إنما جنى على اللحين، وإن كانت منفعة الأسنان قد ذهبت إذا لم يتحرك اللحيان، وإن ضرب اللحيان فشانهما وهما ينطبقان ويفتحان، ففيهما حكومة بقدر الثين لا يبلغ بها دية.

٣٦- دية الأسنان

١٩٩٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في السن خمس. [تقدم]

١٩٩٦- أخبرنا مسلم عن أبيه عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه.

قال الشافعي: ولم أر بين أهل العلم خلافاً في أن رسول الله ﷺ قضى في السن بخمس، وهذا أكثر من خبر الخاصة وبه أقول فالثنايا والرباعيات والأنياب والأضراس كلها ضرس الحليم وغيره أسنان، وفي كل واحدٍ منها إذا قلع حسن من الإبل لا يفضل منها سنٌ على سن.

١٩٩٧- أخبرنا مالك، عن داود بن الحصين، عن أبي غطفان بن طريف المروزي أن مروان بن الحكم بعثه إلى عبد الله بن عباس يسأل ماذا في الضرس؟ فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الإبل.

قال فردني إليه مروان، فقال اجعل مقدّم الفم مثل الأضراس؟

فقال ابن عباس لو لم تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء. [أخرجه مالك (٨٦٢/٢)]

قال الشافعي: وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله تعالى. قال: والدية الموقوفة على العدو لا على المتافع.

قال: وفي سن من قد نغر واستخلف له من بعد سقوط أسنان اللبن، ففيها عقلها خمس من الإبل؛ فإن نبئت بعد ذلك رد ما أخذ من العقل، وقد قيل: لا يرد شيئاً إلا أن يكون من أسنان اللبن؛ فإن استخلف لم يكن له شيء.

وإذا أنغر الرجل واستخلف أسنانه فكبيرها ومترافها

رجلٍ فاضطربت، ثم ضربها آخرُ فقلعها، وإذا ضربها رجلٌ فنقضت انتظر بها قدر ما يقول أهل العلم بها أنها إذا تركت، فلم تسقط لم تسقط إلا من حادثٍ بعده؛ فإن سقطت فعليه أرضها تاماً، وإن لم تسقط فعليه حكومة، ولا يتم فيها عقلها حتى تسقط، ولو أن رجلاً نقض سنّه، ثم أثبتها فثبتت حتى لا ينكر شدتها ولا قوتها لم يكن على الجاني عليها شيء، ولو نزعته بعد كان فيها أرضها تاماً.

فإن قال: ليست في الشدة كما كانت كان القول قوله وله فيها حكومة على الذي أنقضها وحكومة على النازع وقيل: أرضها تاماً، ولو ندرت سن رجل حتى يخرج سنخها، فلا تعلق بشيء، ثم أعادها فثبتت، ثم قلعها رجل لم يكن على الجاني الآخر أرض ولا حكومة، ولم يكن للذي أعادها إعادتها؛ لأنها ميتة، وهكذا لو وضع سن شاة أو بهيمة مما يذكى أو سن غيره مكان سن له انتقلت فقلعها رجل لم يبن أن يكون عليه حكومة، وقد قيل في هذا حكومة، وهكذا لو وضع مكانها سن ذهب أو سن ما كان، وإذا قلعته سن رجل بعدما يشغره فيها أرضها تاماً؛ فإن نبتت بعد أخذه الأرض لم يرُد عليه شيئاً، ولو جنى عليها جان آخر فقلعها، وقد نبتت صحيحة لا ينكر منها قوة ولا لونها كان فيها أرضها تاماً، وهكذا لو قطع لسان رجل أو شيء منه فأخذ له أرضاً، ثم نبت لم يرُد شيئاً من الأرض؛ فإن نبتت صحيحاً كما كان قبل القطع فجنى عليه جان، ففيه الأرض أيضاً تاماً، وإن نبت السن واللسان متغيرين عما كانا عليه من فصاحة اللسان أو قوة السن أو لونها، ثم قلعته، ففيها حكومة.

٣٨- العيب في ألوان الأسنان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نبتت أسنان الرجل سوداً كلها أو غمرت سوداً أو ما دون السواد من حمرة أو خضرة أو ما قاربها وكانت ثابتة لا تنفض، وكان بعض بمقدمها ويمضغ بمؤخرها بلا ألم يصيبه فيما عض أو مضغ عليه منها فجنى إنسان على سن منها، ففيها أرضها تاماً، وإن نبتت بيضاء، ثم غمرت فنبتت سوداً أو حمراً أو خضراً سئل أهل العلم بها؛ فإن قالوا لا يكون هذا إلا من حادثٍ مرض في أصولها فجنى جان على سن منها، ففيها حكومة لا يبلغ بها عقل سن؛ فإن أشكل عليهم أو قالوا تسود من غير مرض فجنى إنسان على سن منها، ففيها أرضها تاماً، وهكذا إذا نبتت بيضاء فاسودت من غير جناية، وإذا نبتت بيضاء فجنى عليها جان فاسودت، ولم تنقص قوتها فعليه حكومة.

وكذلك إن اخضرت أو احمرت وتنقص كل حكومة فيها عن السواد؛ لأن السواد أشبه، وإن اصفرت من الجناية جعل فيها

قصار من أسفل والعليا طوالاً أو قصاراً فسواء ولا تعتبر أعالي الأسنان بأسفلها في كل سن قلعت منها خمس من الإبل.

وكذلك لو كان مقدّم الفم من أعلى طويلاً والأضراس قصاراً أو مقدّم الفم قصيراً والأضراس طوالاً كانت في كل سن أصيبت له خمس من الإبل ويعتبر بمقدّم الفم على مقدمه، فلو نقصت ثانياً رجل عن رباعيته نقصاناً متفاوتاً كما وصفت نقص من دية الناقص منها بقدره أو كانت ثنيته تنقص عن رباعيته نقصاناً يثبتاً فأصيبت إحداهما، ففيها بقدر ما نقص منها أو كانت رباعيته تنقص عن ثنيته نقصاناً لا تنقصه الرباعيات فيصنع فيهما هكذا.

وكذلك يصنع في الأضراس ينقص بعضها عن بعض.

وإنما قلت هذا في الأسنان إن اختلفت، ولم أقله لو خلقت كلها قصاراً؛ لأن الاختلاف هكذا لا يكون في الظاهر إلا من مرض حادث عند استخلاقه الذي يشغره أو جناية على الأسنان تنقصها.

وإذا كانت الأسنان مستوية الخلقي ومتقاربة فالأغلب أن هذا في الظاهر من نفس الخلقة بلا مرض كما تكون نفس الخلقة بالقصر.

قال: ولو خلقت الأسنان طوالاً فجنى عليها جان فكسرها من أطرافها فانتقص منها حتى يبقى ما لو نبت لرجل كان من الأسنان تاماً فجنى عليها إنسان بعد هذا جناية كان عليه في كل سن منها بحساب ما بقي منها ويطرعه عنه بحساب ما ذهب، وإن اختلفت الجاني والمجني عليه فيما ذهب منها قبل الجناية فالقول قول المجني عليه مع يمينه ما أمكن أن يصدق.

٣٧- ما يحدث من النقص في الأسنان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ذهب حد السن أو الأسنان بكلال لا تكسر، ثم جنى عليها، ففيها أرضها تاماً، وذهاب أطرافها كلال لا ينقص، فإذا ذهب من أطرافها ما جاوز الحد أو من طرف واحد منها نقص عن الجاني عليها بقدر ما ذهب منها، ولو أن رجلاً سحل سن رجل أو ضربها فأذهب حداها أو شيئاً منها كان عليه من عقل السن بحساب ما ذهب منها، وإذا أخذ شيء من حداها أرضاً، ثم جنى عليها جان بعد أخذه الأرض نقص عن الجاني من أرضها بحساب ما نقص منها.

وكذلك إن جنى عليها رجل فعفا له عن الأرض، وإذا وهي فم الرجل من مرض أو كبر فاضطربت أسنانه أو بعضها فربطها بذهب أو لم يربطها به فقلع رجل المضطربة منها، فقد قيل فيها عقلها تاماً وقيل فيها حكومة أكثر من الحكومة فيها لو ضربها

شيء في هذا اللوح، وإن نبتت سنه ونبتت له سن زائدة معها لم يكن عليه في نبات السن الزائدة شيء، وإن مات المزروعة سنه، ولم يستخلف من فيه شيء، ففيها قولان: أحدهما أن في سنه حكومة؛ لأن الأغلب أن لو عاش نبتت، والثاني: إن فيها حساً في الإبل، ولا يخرج من أن يكون هذا فيها حتى يستخلف، وإن استخلف من فيه ما إلى جنب سنه المزروعة، ثم مات نظره؛ فإن كان ما إلى جنبها استخلف وعاش المزروعة سنه مدة لا تبطئ السن المزروعة إلى مثلها، ففيها عقلاً تأملاً في القولين، وإن مات في وقت تبطئ السن المزروعة إلى مثلها أو كانت إحداها تقدمت الأخرى بأن نغرت قبلها كانت فيها حكومة في قول من قال في سن الصبي إذا مات قبل تمام نبات سنه حكومة ودية في القول الآخر، وإذا نغرت سن فطلعت، فلم يلتزم طلوعها حتى تستوي بنظيرتها حتى قلعه رجل آخر انتظر بها؛ فإن نبتت، ففيها حكومة أكثر من حكومتها لو قلعت قبل تنغرها، وإن لم تنبت، ففيها عقلاً تأملاً، وقد قيل فيها من العقل بقدر ما أصاب منها.

قال الشافعي: وإذا نزع سن الصبي فاستخلف فوه، ولم تستخلف فأخذ لها أرشها، ثم نبتت رد الأرض، وإذا قلعت سن الصبي فطلع بعضها، ثم مات الصبي قبل يلتزم طلوعها فعليه ما نقص منها في قول من قال يلزمه ديتها إذا مات قبل طلوعها وحكومة في قول من لا يلزمه في ذلك إلا حكومة.

٤٠ - السن الزائدة

قال الشافعي: وإذا قلعت السن الزائدة، ففيها حكومة، وإذا اسودت، ففيها أقل من الحكومة التي في قلعه.

٤١ - قلع السن وكسرها

قال الشافعي: إذا كسرت السن من مخرجها، فقد تم عقلاً وكذا لو قلعه من سنخها في كل واحدة منها خمس من الإبل، وإن كسرت فتم عقلاً، ثم نزع إنسان سنخها، ففيمما نزع منها حكومة، وإن كسر إنسان نصف سن رجل أو أقل أو أكثر، ثم نزع آخر السن من سنخها، ففيها بحسب ما بقي ظاهراً من السن وحكومة السنخ، وإنما تسقط الحكومة في السنخ إذا تم عقل السن وكانت الجنابة واحدة فنزعت بها السن من السنخ، وإذا ضرب رجل السن فصدعها، ففيها حكومة بقدر الشين والنقص لها، وإذا كسر الرجل من سن الرجل شيئاً من ظاهرها أو باطنها أو منهما جميعاً، ففي ذلك بقدر ما نقص من السن كأنه أشطاه من ظاهر أو باطن، ولم يقصم الموضع الذي أشطاه منه بها قيس طولاً ما أشطى منها وعرضه؛ فكان ربع السن في الطول والعرض، ثم

أقل من كل ما جعل في غيرها، وإذا انتقصت قوتها مع تغير لونها زيد في حكومتها، ولو أن إنساناً نبتت أسنانه بيضاء، ثم أكل شيئاً يحمرها أو يسودها أو يخضرها، ثم جنى عليها جان فقلع منها سنّاً، ففيها أرشها تأملاً؛ لأن بيناً أن هذا من غير مرض، وإذا جنى رجل على سن رجل فاسودت مكانها فعليه حكومة.

وكذلك إن ألبها، ثم اسودت بعد أو دميت، ثم اسودت بعد، وإن أقامت مدة لم تسود، ثم اسودت بعد سئل أهل العلم؛ فإن قالوا: هذا لا يكون إلا من جنابة الجاني فعليه حكومة إذا ادعى ذلك المجني عليه وحلف، وإن قالوا قد يحدث فالقول قول الجاني مع يمينه ولا حكومة عليه.

وقال: في الأسنان والأضراس منفعة بالمضغ وحس الطعام والريق واللسان وجمال، فلا يجوز أن يجني الرجل على الرجل فتسود سنه وتبقى لم يذهب منها شيء إلا حسن اللون فاجعل فيها الأرض تأملاً؛ لأن المنفعة بها أكثر من الجمال، وقد بقي من جالها أيضاً سد موضعها، وليست كاليد تشل فتذهب المنفعة منها ولا كالعين تطفأ فتذهب المنفعة منها، ألا ترى أن اليد إذا شلت، ثم قطعت أو العين إذا طفت، ففقتت لم يكن في واحدة منهما إلا حكومة، وإنما زعمت أن السواد إذا لم يعلم أنه من مرض في السن ينقصها لا ينقص عقلاً أنى جعلت ذلك كالزرق والشهولة والعمش والعيب في العين لا ينقص عقلاً؛ لأن المنفعة في كل طرف فيه عمل وجمال أكثر من الجمال، وإذا جنى الرجل على السن السوداء التي سودها من مرض معلوم نقص عنه من عقلاً بقدر ذلك على ما وصفت.

٣٩ - أسنان الصبي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نزع سن الصبي لم يشغ انتظر به؛ فإن أغر فوه كله، ولم تنبت السن التي نزع، ففيها خمس من الإبل، وإذا نبت بطول التي نظيرتها أو مقاربة، ففيها حكومة، وإن نبت ناقصة الطول عن التي تقاربها نقصاً متفاوتاً كما وصفت أخذ له من أرشها بقدر نقصها، وإن نبتت غير مستوية النبتة بعوج كان إلى داخل الفم أو خارجه أو في شق كانت فيها حكومة، وإن نبتت سوداء أو حمراء أو صفراء، ففيها حكومة في كل واحد من هذا في الحكومة بقدر كثرة شين السواد على الحمرة والحمرة على الصفرة، وإن نبتت قصيرة عن التي عليها بما نفوت به سن مما يليها، ففيها بقدر ما نقصها وسواء كان النقص في جميع السن أو بعضها دون بعض، وإن نبتت مفروقة الطرفين، ففيها بحسب ما نقص مما بين الطرفين.

وكذلك إن كانت ناقصة أحد الطرفين، وليس في شينها

عاقلتها أرشها في الخطأ، ولا يجوزُ المهرُ من جنابةٍ خطيئةٍ ولا عمدٍ من قبل أن جنابة الخطيئة تلزمُ العاقلة وتقبلُ إيلهم منها، وإن اختلفت إيلهم ويؤخذُ منهم أسنانُ معلومة، فإذا أدوا أعلى منها في السنِّ، وما يصلحُ لما يصلحُ له ما عليهم قبل منهم، وهذا كله لا يجوزُ في البيع، والمهرُ لا يصلحُ إلا بما يجوزُ في البيع.

وكذلك إن كانت الجنابة عمداً فنكحها عليها جازَ النكاحُ وبطلَ المهر؛ لأنها إنما يلزمها بالجنابة إيل فأيُّ إيلٍ أدتها من إيل البلد يسنُّ معلومة قبلت، وهذا لا يجوزُ في البيع، فإذا نكحت على الجنابة في الخطأ والعمد فالنكاحُ ثابتٌ ولها مهرٌ مثلها طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها، وإذا نكحها على جنابةٍ عمدٍ بطلَ القود؛ لأنه عفوٌّ عن القود، فلا سبيلٌ إلى قتلها، وإن صارت الجنابة نفساً ولا إلى القود منها في شيء من الجراحة وتؤخذُ منها الذية في العمد حالة، ومن عاقلتها في الخطأ ولها في ماله مهرٌ مثلها.

قيسُ بما يليه؛ فكان نصفَ ظاهر السنِّ، وكان فيه ثمنُ ما في السنِّ، وعلى هذا الحسابُ يصنعُ بما جنى عليه منها؛ فإن أشظاها حتى تهذمَ موضعه من السنِّ قيسُ ذلك بالطول والعرض، ولم ينظر فيه إلى أن يكونَ الموضعُ الذي هدمه من السنِّ أو أشظاه أرقُّ مما سواه من السنِّ ولا أغلظ.

٤٢- حلمي الدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكلُّ ما قلت الذية أو نصفها أو ربعها إذا أصيبَ من رجلٍ فأصيبَ من امرأةٍ، ففيه من دية المرأة بحسابه من دية الرجل لا تزادُ فيه المرأة على قدره من أرشها على الرجل ولا الرجل على المرأة إذا كانا سواءً في الرجل والمرأة، ولا يختلفُ شيءٌ من المرأة ولا الرجل إلا للثدين، فإذا أصيبت حلفتا نديي الرجل أو قطعَ ندياهُ، ففيهما حكومة، وإذا أصيبت حلفتا نديي المرأة أو اصطلمَ ندياهُ، ففيهما الذية تامة؛ لأنَّ في ندييها منفعة الرضاع، وليسَ ذلك في نديي الرجل وندييها جمالٌ ولولدها فيها منفعة وعليها بهما شينٌ لا يقعُ ذلك الموضع من الرجل في جماله ولا شينٌ عليه كهي، وإذا ضربَ نديي امرأةٍ قبل أن تكونَ مرضعاً فولدت، فلم يأت لها لبنٌ في ندييها المضروب وحديث في الذي لم يضرب أو لم يحدث لها لبنٌ في ندييها معاً لم يلزم الضاربُ بأن لم يحدث اللبنُ في ندييها إلا أن يقولَ أهلُ العلم به هذا لا يكونُ إلا من جنابته فيجعلُ فيه حكومة، وإذا ضربَ ندييها وفيها لبنٌ فذهب اللبنُ، فلم يحدث بعد الضرب، ففيهما حكومة أكثر من الحكومة في المسألة قبلها لا دية تامة.

فإن ضربَ ندييها فعاباً، ولم يسقط، ففيهما حكومة، ولو ضربا فماتا، ولا يعرفُ موتهما إلا بأن لا يالما إذا أصابهما ما يؤلَّم الجسدُ، ففيهما ديتهما تامة، وفي أحدهما - إذا أصابه ذلك - نصفُ ديتهما، وإذا استرخيا فكانا إذا ردَّ طرفاهما على آخرهما لم ينقبض كانت في هذا حكومة هي أكثر من الحكومة فيما سواه؛ لأنه لو اجتمع مع هذا أن لا يالما إذا أصابهما ما يؤلَّم كأن موتاً وعبياً، ولو قطعَ نديي المرأة فجافها كانت فيه نصفُ ديتها ودية جائفته، ولو قطعَ ندييها فجافها كانت فيها ديتهما ودية جائفتهما، ولو فعلَ هذا برجلٍ كانت في ندييه حكومة، وفي جائفته جائفته، وقد قيلَ في نديي الرجل الذية.

٤٣- النكاحُ على أرش الجنابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شجَّت المرأة الرجلَ موضحة أو جنت عليه جنابة غيرَ موضحة عمداً أو خطأ فتزوجها على الجنابة كان النكاحُ ثابتاً والمهرُ باطلاً ولها مهرٌ مثلها، وعلى

٦٧- كِتَابُ الْحُدُودِ وَصِفَةُ النَّفْيِ

(في السرقة، والزنا، والخمر، والنفي،
والردة، ومسائل مختلفة)

بْنِ خَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ أَنْ سَارِقًا سَرَقَ أُتْرُجَةً فِي عَهْدِ
عُثْمَانَ فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ فَقُوتِمَتْ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرْفِ اثْنَيْ
عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ فَقَطَعَ عُثْمَانُ يَدَهُ قَالَ مَالِكٌ وَهِيَ الْأُتْرُجَةُ
الَّتِي يَأْكُلُهَا النَّاسُ. [أخرجه مالك (٨٣٢/٢)]

٢٠٠١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ
الطَّوِيلِ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَسْأَلُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنْ الْقُطْعِ،
فَقَالَ أَنَسُ حَضَرْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ عليه السلام قَطَعَ سَارِقًا فِي شَيْءٍ
مَا يَسْوَى ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ قَالَ: مَا يَسُرُّنِي أَنَّهُ لِي بِثَلَاثَةِ
دَرَاهِمٍ. [أخرجه البهقي (٢٥٩/٨)]

قال الشافعي: قُتِلَتْ لِبَعْضِ النَّاسِ هَذِهِ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ تَحْدُ أَنْ الْقُطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا فَكَيْفَ.
قلت: لا تَقْطَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا؟
قلت له: وما حُجَّتُكَ فِي ذَلِكَ؟
قال: رَوَيْنَا عَنْ شُرَيْكٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَيْمَنِ
النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا يَقُولُنَا.

قلنا: أوتعرف أَيْمَنَ؟ أَمَا أَيْمَنُ الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَطَاءُ فَرَجْلٍ
حَدَّثَ لَعَلَّهُ أَصْغَرُ مَنْ عَطَاءُ رَوَى عَنْهُ عَطَاءُ حَدِيثًا عَنْ رِبِيعِ ابْنِ
أُمِّ كَعْبٍ عَنْ كَعْبٍ فَهَذَا مُنْقَطِعٌ وَالْحَدِيثُ الْمُنْقَطِعُ لَا يَكُونُ
حُجَّةً.

قال: فقد رَوَيْنَا عَنْ شُرَيْكٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَيْمَنِ
بْنِ أُمِّ أَيْمَنِ أَخِي أَسَامَةَ لَأَمَّهُ.

قلت: لا عِلْمَ لَكَ بِأَصْحَابِنَا، أَيْمَنُ أَخُو أَسَامَةَ قُتِلَ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حَنْينَ قَبْلَ مَوْلِدِ مُجَاهِدٍ، وَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ النَّبِيِّ
ﷺ فَيَحْدُثُ عَنْهُ.

قال الشافعي: قُتِلْتُ هَذَا رَأْيِي مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.
وفي رواية عمرو بن شعيبٍ والجناح قديمًا وحديثًا سَلَعَ
يَكُونُ ثَمَنُ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ وَدَرَاهِمِينَ، فَإِذَا قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
رُبْعٍ دِينَارٍ قَطَعَ فِي أَكْثَرِ عَنْهُ وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ شُعَيْبٍ لَيْسَ
مِنْ تَقْبِيلِ رِوَايَتِهِ وَتَتْرِكُ عَلَيْنَا أَشْيَاءَ رَوَاهَا تَوَافُقُ أَقَاوِيلُنَا وَتَقُولُ
غُلَطٌ فَكَيْفَ تَرُدُّ رِوَايَتَهُ مَرَّةً وَتُحْجِّجُ بِهِ عَلَى أَهْلِ الْحِفْظِ وَالصَّدَقِ
مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْا شَيْئًا يَخَالِفُ قَوْلُنَا؟

قال: فقد رَوَيْنَا قَوْلُنَا عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قلنا: ورواه الزَّعَافِرِيُّ
عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢٠٠٢- وَقَدْ أَخْبَرَنَا أَصْحَابُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ
جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: "الْقُطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا
مِنَ اللَّهِ﴾.

قال الشافعي: وَقَالَ قَائِلُونَ كُلُّ مَنْ لَزِمَهُ اسْمُ سَرَقَةٍ قَطَعَ
بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْأَحَادِيثِ.

قال الشافعي: قُتِلَتْ لِبَعْضِ النَّاسِ قَدْ احْتَجَّ هَؤُلَاءِ بِمَا يَرَى
مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ فَمَا الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟

قال: إِذَا وَجِدْتَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُنَّةً كَانَتْ سُنَّةَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ دَلِيلًا عَلَى مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى قُلْنَا: هَذَا كَمَا
وَصَفَتْ وَالسُّنَّةُ الثَّابِتَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ الْقُطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ
فَصَاعِدًا.

١٩٩٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،
عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْقُطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. [أخرجه
البخاري (٦٧٨٩)، مسلم (١٦٨٤)، أبو داود (٤٣٨٣-٤٣٨٤)،

الرمذي (١٤٤٥)، السائي (٨٧/٨)، ابن ماجه (٢٥٨٥)]

١٩٩٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ
ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ
دَرَاهِمٍ. [أخرجه مالك (٨٣١/٢)، البخاري (٦٧٩٥)، مسلم (١٦٨٦)، أبو

داود (٤٣٨٥)، الرمذي (١٤٤٦)، السائي (٧٦/٨)، ابن ماجه (٢٥٨٤)]

قال الشافعي: وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ مُتَّفَقَانِ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فِي
زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ رُبْعَ دِينَارٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الصَّرْفَ كَانَ عَلَى
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ، وَكَانَ كَذَلِكَ بَعْدَهُ
فَرَضَ عُمَرُ الدِّيَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ، وَعَلَى
أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ.

وقالت عائشة وأبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم في
الدِّيَةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ.

٢٠٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ

قال الشافعي: فقال قائل: لا تقطع يد هذا وكيف تقطع يد هذا، ولم يبق عليه الحد حتى ملك ما تقطع فيه يده؟ فقيل لبعض من يقول قوله لا نرضى بترك السنة حتى نخطئ مع تركها القياس.

قال: وما القياس؟

قلنا متى يجب الحد على من سرق؟ أحيان سرق أم حين يقام عليه الحد؟

قال: بل حين سرق.

قلنا وبذلك قلت وقلنا: لو أن سارقاً سرق شيئاً لم يكن الذي سرق يسوى ما تقطع فيه اليد فحبسه الإمام ليستب سرقته، فلم تقم عليه البيعة حتى صارت السرقة تسوى ما تقطع فيه اليد وأكثر قال: لا تقطع؛ لأن الحد إنما وجب يوم كان الفعل.

قلنا: وبهذا قلنا نحن وأنت لو سرق عبدٌ من سيده فحبسه الإمام فاعتقه السيد لم يقطع، ولو كان مكاتباً سرق فأدى فعتق لم يقطع؛ لأنه حين سرق لم يكن عليه قطع، ولو قذف عبدٌ حرّاً فاعتقه سيده حين فرغ من القذف ورفع إلى الإمام وهو حرٌ حدٌ عبدٌ؛ لأن الحد إنما وجب يوم قذف.

وكذلك لو كان المذنوب عبداً فاعتقه سيده ساعة قذف لم يكن له إذا ارتفع إلى الإمام حدٌ؛ لأنه مملوك.

وكذلك إن زنى عبدٌ فاعتقه سيده مكانه، ثم رفع إلى الإمام حدٌ عبدٌ؛ لأن الحد إنما وجب عليه يوم زنى.

قال: نعم: قيل فسارقٌ صفوانٌ سرق وصفوانٌ مالكٌ، ووجب الحد عليه وحكم به رسول الله ﷺ وصفوانٌ مالكٌ.

فكيف دأت عينه؟

قال: إن صفوانٌ إنما وهب له الحد.

قيل صفوانٌ وهب له رداءً نفسه في الخبر عنه.

قال: فإني أخالف صاحبي، فأقول إذا قضى الحاكم عليه، ثم وهب له قطع، وإن وهب له قبل يقضي الحاكم لا يقطع؛ لأن خروج حكم الحاكم قبل مضي الحد كمضي الحد. قيل: وهذا خطأ أيضاً.

قال: ومن أين؟

قلنا: أرايت لو اعترف السارق أو الزاني أو الشارب بحكم الإمام على المعترفين كلهم بحدودهم فذهب بهم من عنده لتقام عليهم حدودهم فرجعوا؟

قال: لا يحدون.

قلنا: أو ليس قد زعمت أن خروج حكم الحاكم كمضي

فصاعداً وحديث جعفر عن علي عليه السلام أن يثبت من حديث الزعفراني عن الشعبي: [أخرجه البيهقي (٢٦٠/٨-٢٦١)]

قال: فقد روتنا عن ابن مسعود أنه قال: "لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم" قلنا: فقد روى الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قطع سارقاً في خمسة دراهم، وهذا أقرب من أن يكون صحيحاً عن عبد الله من حديث ابن مسعود عن القاسم عن عبد الله. [أخرجه البيهقي (٢٦١/٨)]

قال: فكيف لم تأخذوا بهذا؟ قلنا هذا حديث لا يخالف حديثنا إذا قطع في ثلاث دراهم قطع في خمسة وأكثر. قال: فقد روتنا عن عمر أنه لم يقطع في ثمانية.

قال الشافعي: قلت: رواه عن عمر مجيد غير صحيح.

٢٠٠٣- وقد رواه معمر، عن عطاء الخراساني، عن عمر قال: القطع في ربع دينار فصاعداً، فلم ير أن يجتزأ به؛ لأنه ليس بثابت. [أخرجه البيهقي (٢٦١/٨)]

قال الشافعي: وليس في أحد حجة مع رسول الله ﷺ، وعلى المسلمين اتباعه، فلا إلى حديث صحيح ذهب من خالفنا ولا إلى ما ذهب إليه من ترك الحديث واستعمل ظاهر القرآن.

١- السَّارِقُ تَوَهَّبَ لَهُ السَّرَقَةُ

٢٠٠٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ قِيلَ لَهُ: إِنَّ مَنْ لَمْ يُهَاجَرْ هَلَكَ فَقَدِمَ صَفْوَانَ الْمَدِينَةَ فَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِداءَهُ فَجَاءَ سَارِقٌ فَأَخَذَ رِداءَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ فَجَاءَ بِهِ صَفْوَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَقَطَّعَ يَدُهُ، فَقَالَ صَفْوَانُ إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ عَلَيَّ صَدَقَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلَّا قَبِلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟ [أخرجه مالك (٨٣٤/٢)، أبو داود (٤٣٩٤)،

النسائي (٦٩/٨)، ابن ماجه (٢٥٩٥)]

٢٠٠٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ

وَيْنَارٍ عَنْ طَاوُسٍ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَمْرِ صَفْوَانَ.

الحَدْ؟

قال: ما هو مثله. فلم شبهته به؟

٢- ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق

يقطعون يديه ورجليه لو قطع من أربع أناس يدين ورجلين؟
أرأيت لو قال قائل: إنه إذا قطع من كل رجل عضواً منه بقي له
ثلاثة، وإذا أتيت على أعضائه الأربعة كان مستهلكاً، فلا أقطعه
إلا الواحد أو اثنين.

فإن قال قائل: قال الله عز وجل ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾
قال فأتأول ما كانت حال المقتصر منه مثل حال المقتصر له وأقول:
أنت لا تقص من جرح واحد إذا أشبه الاستهلاك وتجعله دية
والإتيان على قوائمه عين الاستهلاك ما الحجة عليه إلا أن
للقصاص موضعاً فذلك للقطع موضع والله سبحانه وتعالى
أعلم.

٣- باب السن التي إذا بلغها الغلام قطعت يده

٢٠٠٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان
بن عيينة عن عتبة الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال
عرضت على رسول الله ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة
فردني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة
فأجازني.

قال الشافعي: وبهذا قلنا: تقام الحدود على من استكمل
خمس عشرة، وإن لم يحتلم؛ لأنه فصل بين المقاتلة وبين الذرية،
وذلك أنه إنما يجب القتال على من تجب عليه الفرائض، ومن
وجب عليه الفرائض وجبت عليه الحدود، ولم أعلم في هذا
مخالفاً، وقد أجاز رسول الله ﷺ في القتال ابن خمس عشرة، فقال
قائل: لا تقام الحدود على الغلام إذا لم يحتلم حتى يستكمل تسع
عشرة ولا على الجارية حتى تستكمل سبع عشرة، فلا أدري ما
أراد بهذه السنين ولا إلى أي شيء ذهب؟ أرأيت لو قال قائل: لا
أقيم عليه الحد حتى يبلغ أربعين سنة؛ لأنها السن التي ذكرها الله
تبارك وتعالى ما حجته عليه؟ أرأيت إذا فرق بين الجارية والغلام
وهي إذا بلغت الحيض والغلام إذا بلغ الحلم فذلك الوقت وقت
وجوب الحد عليهما ما الحجة فيما قال: من الفرق بينهما؟
وخالفه أصحابه في هذا، وقالوا قولنا فيه، فقالوا: يقام الحد على
من استكمل خمس عشرة سنة ذكراً كان أو أنثى واحتجوا بمحدث
ابن عمر فيه.

٤- في الثمر الرطب يسرق

٢٠٠٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك،
عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حيان، عن رافع

٢٠٠٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك،
عن عتبة الرحمن بن القاسم، عن أبيه أن أبا بكر الصديق
ﷺ قطع يد سارق يسرق، وقد كان أقطع اليد والرجل
[أخرجه مالك (٨٣٥/٢)]

وذكر عبد الله بن عمر عن نافع عن صفيّة بنت أبي
عبيد عن أبي بكر مثله. [أخرجه البيهقي (٤١٢/٦)]

قال الشافعي: فقال قائل: إذا قطعت يده ورجله، ثم سرق
حسن وعزّز، ولم يقطع، فلا يقدر على أن يمشي قيل قد روينا هذا
عن رسول الله ﷺ وأبي بكر في دار الهجرة وعمر يراه ويشير به
على أبي بكر، وقد روي عنه أنه قطع أيضاً كيف خالفتموه؟
قيل: قاله علي بن أبي طالب ﷺ قلنا، فقد رويتم عن
علي بن أبي طالب ﷺ في القطع أشياء مستنكرة وتركتموها عليه
منها أنه قطع بطون أنامل صبي ومنها أنه قطع القدم من نصف
القدم.

وكل ما رويتم عن علي ﷺ في القطع غير ثابت عندنا
فكيف تركتموها عليه لا تخالف له فيها واحتجتم به على سنة
رسول الله ﷺ التي لا حجة في أحد معها، وعلى أبي بكر وعمر
في دار الهجرة، وعلى ما يعرفه أهل العلم؟ أرأيت حين قال الله
عز وجل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾،
ولم يذكر اليد والرجل إلا في الحارب، فلو قال قائل: يعتل بعلتكم
أقطع يده ولا أزيد عليها؛ لأنه إذا قطعت يده ورجله ذهب بطشه
ومشيه؛ فكان مستهلكاً أنكروا الحجة عليه إلا ما مضى من السنة
والأثر، وإن اليد والرجل هي موضع الحد، وإن تلفت أرأيت
حين حد الله عز وجل الزاني والقاذف لو حد مرة، ثم عاد أليس
يعاد له أبداً ما عاد؟ أرأيت إن قال قائل: قد ضرب مرة، فلا يعاد
له ما الحجة عليه إلا أن يقال للضرب موضع فمتى كان الموضع
قائماً حد عليه.

وكذلك الأيدي والأرجل ما كان للقطع موضع أتى عليها
وهو أقطع اليد والرجل مستهلك فكيف لم يتمتعوا من استهلاكه
واعتلوا في ترك قطع اليسرى بالاستهلاك؟ وكيف حدوا من
وجب عليه القتل بالقتل، وهذا أقصى غاية الاستهلاك ودرءوا
الحدود ما هنا لعل الاستهلاك مع خلاف السنة والأثر وكيف

عِنَمَا أَتَهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَقْفَهُهُمَا - أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَذَنْ لِي فِي أَنْ أَتَكَلَّمَ قَالَ تَكَلَّمْ قَالَ:

قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً عَلَى هَذَا فَرَزَنِي بِامْرَأَتِهِ فَأَخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرِّجْمَ فَأَقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي إِنَّمَا عَلَى ابْنِي جُلْدٌ مِائَةٍ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ، وَإِنَّمَا الرِّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَمَا عَمَلُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدُّ عَلَيْكَ وَجُلْدُ ابْنِهِ مِائَةً وَغَرَبُهُ عَاماً وَأَمَرَ أُنَيْسًا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَغْدُوَ عَلَى امْرَأَةِ الْآخَرِ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا. [أخرجه مالك (٨٢٢/٢)،

البخاري (٦٨٥٩-٦٨٦٠)، مسلم (١٦٩٧-١٦٩٨)، أبو داود (٤٤٤٥)، الرمذني (١٤٣٣)، النسائي (٢٤٠/٨-٢٤١)، ابن ماجه (٢٥٤٩)]

قال الشافعي: وبهذا قلنا وفيه الحجة في أن يرجم من اعترف مرة إذا ثبت عليها.

وقد روى ابن عينة بهذا الإسناد عن النبي ﷺ.

وروى عبادة بن الصامت الجلد والنفي عن النبي ﷺ.

قال الشافعي: فخالف بعض الناس هذا الحديث فيما وصفت لك، فقال: لا يرجم باعترافيه مرة، ولا يرجم حتى يعترف أربعاً.

وقد أمر النبي ﷺ أنيساً إن اعترف أن يرجمها وأمر بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا واقد الليثي، وخالفه أيضاً، فقال: إذا اعترف الزاني فالحق على الإمام أن يبدأ بفرجم، ثم الناس، وإذا قامت البيعة رجمهم الشهود، ثم الإمام، ثم الناس.

قال الشافعي: أمر رسول الله ﷺ بفرجم ما عجز، ولم يحضره وأمر أنيساً بأن يأتي امرأة؛ فإن اعترفت رجمها، ولم يقل أعلمني لأحضرها، ولم أعلمه أمر بفرجمه فحضره، ولو كان حضور الإمام حقاً حضره رسول الله ﷺ.

وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا واقد الليثي يأتي امرأة؛ فإن اعترفت رجمها.

ولم يقل: أعلمني أحضرها، وما علمت إماماً حضر رجم مرجوم، ولقد أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه بفرجم امرأة، وما حضرها. قال الشافعي: ويرجم الزاني الثيب، ولا يجلد والجلد منسوخ عن الثيب قال الله تبارك وتعالى ﴿وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ

بْنِ خَدِيجٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ. [أخرجه مالك (٨٣٩/٢)، أبو داود (٤٣٨٨)، الرمذني (١٤٤٩)، النسائي (٨٦/٨-٨٧)]

٢٠٠٩- قال الشافعي: أخبرنا ابن عينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حيّان، عن عمرو وأسمع بن حيّان، عن رافع بن خديج أن النبي ﷺ قال: لا قطع في ثمر ولا كثر.

قال الشافعي:

وبهذا نقول لا قطع في ثمر معلّتي ولا غير عرّز ولا في جمار؛ لأنه غير محرّز وهو يشبه حديث عمرو بن شعيب قال (الشافعي:) احتج بهذا الحديث بعض الناس، وقال: هذا حديث رافع بن خديج يخبر أن لا قطع في ثمر معلّتي، فمن هنا قلنا لا يقطع في الثمر الرطب.

قال الشافعي: قللت له إذا ذهب هذا المذهب فيه، فالثمر اسم جامع للرطب واليابس من الثمر والزبيب وغيره انفسط القطع ممن سرق ثمرًا في بيت؟

قال: لا، قلنا: فكذلك الثمر الرطب المحرّز؛ لأن اسم الثمر يقع على هذا كما يقع على هذا.

قلت: أرايت الذميين إذا زنيا اتحكم بينهما بحكم الإسلام أم يحكمهم؟

قال: فإن قلت يحكمهم؟

قلنا فيلزمك أن تحجز بينهم ما وصفنا ثم أبطله حكم الإسلام ويلزمك إن كان في دينهم أن من سرق من أحد كان السارق عبداً للمسروق أن تجعله له عبداً قال: لا أجعله عبداً، ولكن أقطع قلنا: فانت تحكم بينهم مرة بحكم الإسلام ومرة بحكم أهل الكتاب وتقول إنك تحجز بينهم ثمن الخمر والخنزير فكيف حكمت مرة بحكم الإسلام وحكمت مرة بخلافه؟ وخالفه صاحبه، فقال: قولنا في اليهوديين يرجان وتحصن اليهودية المسلم، ثم عاد فوافقهم في أن أجاز بينهم ثمن الخمر والخنزير، وهذا في كتاب إلى الطول ما هو.

٥- بَابُ النَّفْيِ وَالاعْتِرَافِ فِي الزَّنا

٢٠١٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عتيبة الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله

وقد اجتمع لك الأمران فنحن ذوو حرم فتنفها عن بغداد فتخرج مع ذي حرم إلى شهر قد تبيحه لها مع غير ذي حرم إلى أهلها وتنفيها عن بلد قد فسدت به ولا تزال بذلك منعماً علينا قال: لا أنفيها؛ لأنها مالكة لنفسها، فلا أنفيها قلنا: فقد زال المعين اللذان اعتلت بهما، فلو كنت تركت النفي لها من أجلهما نفيتها في هاتين الحالتين قلنا له: أرايت إن كانت بيادية لا قاضي عند قريتها إلا على ثلاث ليالٍ أو أكثر فاذعى عليها مدع حقاً أو أصابت حدّاً.

قال ترفع إلى القاضي قلنا مع غير ذي حرم؟

قال: نعم.

قلنا: فقد أبحث لها أن تسافر ثلاثاً أو أكثر مع غير ذي حرم.

قال: هذا يلزمها.

قلنا: فهذا يلزمها برأيك فأجته لها ومنعتها منه فما سن في رسول الله ﷺ وأخير به عن الله جلّ وعلا فيها.

قال الشافعي: قلنا: أرايت إذا اعتلت في المرأة بما اعتلت به أحتاج الرجل إلى ذي حرم؟

قال: لا.

قلنا: فلم لم تنفّه؟

قال: إنه حد واحد، فإذا زال عن أحدهما زال عن الآخر قلنا، وهذا أيضاً من شبهكم التي تتعلون بها وأنتم تعلمون أنكم خطئون فيها أو تعنون موضع الخطأ.

قال وكيف؟

قلنا ما نقول في ثيب حرّ زنى بغير وثيب حرّ زنى بأمّة وثيب حرّ زنى بمستكرهه؟

قال على الثيب في هذا كلّ الرجم، وعلى البكر مائة، وعلى الأمّة خمسون، وليس على المستكرهه شيء قلنا: وكذلك إن كانت المرأة ثيباً، ومن زنى بها عبداً رجمت وجلد العبد خمسين؟

قال: نعم.

قلنا ولم؟ أليس؛ لأنك تلزم كل واحد منهما حد نفسه ولا تزيله عنه بأن يشركه فيه غيره؟

قال: نعم.

قلت: فلم لا يكون الرجل إذا كان لا يحتاج إلى حرم منفياً والنفي حدّه قال: فقد نفى عمر رجلاً وقال: لا أنفي بعده.

قلت نفى عمر رجلاً في الخمر والنفي في السنة على الزاني والمخنث، وفي الكتاب على المحارب وهو خلاف نفية لا على أحد غيرهم؛ فإن رأى عمر نفياً في الخمر، ثم رأى أن يدعه فليس

من نسائككم إلى سبيلك، وهذا قبل نزول الحدود.

ثم روى الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة عن النبي ﷺ أنه قال: خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً: الثيب بالثيب جلد مائة والرجم فهذا أول ما نزل الجلد، ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى إذا كان قد أحسن، ولم يذكر جلدًا ورجم رسول الله ﷺ ما عزا، ولم يحمله وأمر رسول الله ﷺ أن يأتي امرأة؛ فإن اعترفت رجمها، وكل هذا يدل على أن الجلد منسوخ عن الثيب، وكل الأئمة عندنا رجم بلا جلد.

فإن قال قائل: لا أنفي أحداً قليل لبعض من يقول قوله: ولم رددت النفي في الزنا وهو ثابت عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود والناس عندنا إلى اليوم؟ قال رددته؛ لأن رسول الله ﷺ قال: لا تسافر المرأة سافراً يكون ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم.

فقلت له سفر المرأة شيء حبط به المرأة فيما لا يلزمها من الأسفار.

وقد نهيت أن تخلو في المصر برجل وأمرت بالقرار في بيتها. وقيل لها صلاتك في بيتك أفضل لئلا تعرضي أن تفتني، ولا يفتن بك أحد، وليس هذا مما يلزمها بسبيل.

أرايت لو قال قائل يستخف بخلاف السنة لا أجلها بمجن ما الحجة عليه إلا ترك الحجة بالكتاب والخبر.

أو رأيت إذا اعتلت في النفي بأن النبي ﷺ نهى أن تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم ما هو من حد الزنا قال: إنهما يجتمعان في معنى أن في النفي سافراً قلنا: وإذا اجتمع الحديشان من الصفتين المختلفتين في معنى من المعاني أزلت أحدهما بالأخر؟

قال: نعم.

قلنا: إذا كان النفي من أثبت ما روي عن رسول الله ﷺ والأئمة بعده والناس إلى اليوم عندنا أن تقول كما قلت: لما اجتماعاً في أن فيه سافراً أبحث للمرأة أن تسافر ثلاثاً أو أكثر مع غير ذي حرم.

قال: لا.

قلنا فلم كان لك أن تزيل أحدهما بالآخر، ولا يكون ذلك لنا عليك؟ وقلت: أرايت إذا اعتلت بأنك تركت النفي؛ لأن فيه سافراً مع غير ذي حرم إن زنت بكر ببغداد فجعلتها فجاء أبوها وإخوتها وعدد كثير كلهم محرم لها، فقالوا قد فسدت ببغداد وأهلها بالمدين وأنت تبيح السفر مع ذي حرم إلى ما يبعد وتبيحه أقل من ثلاث مع غير ذي حرم.

الحُمْرُ بِالزَّنا، وقد نفى عمرُ في الزَّنا فلمْ لم تحتج بنفي عمر في الزَّنا؟ وقد تبيَّنَّا نحنُ وأنت أن ليس في أحدٍ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ حجةٌ؟

قال الشافعي: وقال قائل لا أرجم إلا بالاعتراف أربع مرَّاتٍ؛ لأنَّهنَّ يقمنَّ مقامَ أربعِ شهادتٍ قلنا، وإن كنَّ يقمنَّ مقامَ أربعِ شهادتٍ؛ فإن اعترف أربع مرَّاتٍ، ثم رجع؟

قال: لا يحلُّ قيلَ فهذا يدلُّك على فرق بين الاعتراف والشهادة أو رأيت إن قلت يقوم مقام الشهادة فلم زعمت أن السارق يعترف مرةً فيقطع وكيف لا تقول حتى يعترف مرتين إن اعترف بحقٍّ لرجل مرةً ألزمته أبداً فجعلت مرةً الاعتراف أقوى من البيِّنة. ومرةً أضعف؟

قال: ليس الاعتراف من البيِّنة بسبيل، ولكن الزَّهريُّ روى أنه اعترف عند النبي ﷺ أربع مرَّاتٍ قلنا: وقد روى ابنُ المسيَّب أنه اعترف مرَّاراً فردَّه، ولم يذكر عددها، وإنما كان ذلك في أوَّل الإسلام لجهالة النَّاسِ بما عليهم، ألا ترى أن رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول في المعترفِ أيشتكى أم به جنة لا يرى أن أحداً سترَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ عليه أتى يقرُّ بذنبه إلا وهو يجهلُ حدَّه؟ أو لا ترى أن النبي ﷺ قال: اغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا ولم يذكر عددَ الاعترافِ وأمرَ عمرُ ﷺ أبا وقادٍ اللَّيْثِيَّ بمثل ذلك، ولم يأمره بعدو اعترافٍ.

٦- ما جاء في حدِّ الرَّجُلِ أَمَتُهُ إِذَا زَنَتْ

٢٠١١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَتْ جَارِيَةً لَهَا زَنْتٌ. [أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٠٢)، البيهقي (٢٤٥/٨)]

قال الشافعي رحمه الله: وكان الأنصارُ، ومن بعدهم يحدُّون إماءهم وابنُ مسعودٍ يأمرُ به وأبو برةٌ حدُّ وليدته. فإن قال قائل: لا يحلُّ الرَّجُلُ أَمَتُهُ، وإنما ذلك إلى الإمام واعتلوا فيه بأن قالوا إن كان صاحبُ أُمِّه لا يعقل الحدَّ؟ قلنا: إنما يقيم الحدُّ من يعقله.

وقلنا لبعض من يقول هذا القول: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَعْجِزُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾.

قال الشافعي: فقد أباح الله عزَّ وجلَّ أن يضرب الرَّجُلُ امرأته وهي حرةٌ غيرُ ملكٍ يمين. قال: ليس هذا بحدِّ.

قلت: فإذا أباحه الله عزَّ وجلَّ فيما ليس بحدٍّ فهو في الحدِّ الَّذِي بعددٍ أولى أن يباح؛ لأنَّ العددَ لا يتعدَّى والعقوبة لا حدَّ لها فكيف أجزته في شيءٍ وأبطلته في غيره.

قال: رويَا عن ابنِ عَبَّاسٍ ما يشبه قولنا.

قلت: أو في أحدٍ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ حجةٌ؟

قال: لا.

قلنا: فلم تحتج به، وليس عن ابنِ عَبَّاسٍ بمعروفٍ؟

فقال لي بعض من يقول لا يحلُّ الرَّجُلُ أَمَتُهُ إِذَا زَنَتْ إِذَا تركت النَّاسَ يحدُّون إماءهم أليس في النَّاسِ الجاهلِ أفيولَّى الجاهلُ حدًّا؟

قال الشافعي:

قلت له: لما أمر رسولُ اللَّهِ ﷺ من زنت أَمَتُهُ أن يحدَّها كان ذلك لكلِّ من كانت له أمةٌ والحدُّ موقتٌ معروفٌ قال فلعلَّه أمر بهذا أهلُ العلم.

قلت: ما يجهلُ ضربَ خمسينَ أحدٌ يعقلُ ونحنُ نسالك عن مثلِ هذا قال: وما هو؟

قلت: أرايت رجلاً خاف نشوزَ امرأته أو رأى منها بعضَ ما يكره في نفسه أله ضربها؟ قال: نعم.

قلت له: ولم؟

قال رخصَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ في ضربِ النِّسَاءِ وأذن رسولُ اللَّهِ ﷺ أن يؤدَّب الرَّجُلُ أَهْلَهُ قلنا: فإن اعتلَّ عليك رجلٌ في ضربِ المرأةِ في النِّسَاءِ والأدبِ بمثلِ عتلتك في الحدِّ وأكثر، وقال: الحدُّ موقتٌ والأدبُ غيرُ موقتٍ. فإن أذنت لغيرِ العالمِ في الضَّربِ خفت مجاوزته العدد.

قال: يقالُ له أذَّب ولا تجاوز العددَ قلنا: فقال: وما العددُ؟

قال: ما يعرفُ النَّاسُ.

قلت: وما يعرفون؟

قال: الضَّربُ غيرُ المبرِّحِ ودون الحدِّ.

قلنا: قد يكون دون الحدِّ ضربةٌ وتسعةٌ وثلاثينَ وتسعةٌ وسبعينَ فأَيُّ هذا يضربها؟

قال: ما يعرفُ النَّاسُ.

قلنا: فإن قيلَ لك لعلَّه لم يؤذن إلا للعالمِ.

قال: حقُّ العالمِ والجاهلِ على أهلِهما واحدٌ.

قلنا: فلم عبت علينا بأمرِ النبي ﷺ من زنت أَمَتُهُ أن يحدَّها، ثم زعمت أن ليس للعالمِ أن يحدَّ أَمَتُهُ؟ فإن اعتلت بجهالةِ

فإن قيل قد يتلف الصحيح المحتمل فيما يرى ويسلم غير المحتمل قيل إنما يعمل من هذا على الظاهر والأجل بيد الله عز وجل.

قال الشافعي: فأما الحبل والمرضى فيؤخر حدهما حتى تضع الحبل ويرأى المريض، وليس كالمضوء من خلقته فخالقنا بعض الناس.

فقال: لا أعرف الحد إلا واحداً، وإن كان مضنوا من خلقته.

قلت: أترى الحد أكثر أم الصلاة؟

قال: كل فرض.

قلنا: قد يؤمر من لا يستطيع القيام في الصلاة بالجلوس، ومن لا يستطيع الجلوس بالإيماء، وقد يزيل الحد عن لا يجد إليه سبيلاً.

قال الربيع: يريد كأن سارقاً سرق، ولا يدين له ولا رجلين، فلم يجد الحاكم إلى أخذ ما وجب عليه من القطع سبيلاً قال: هذا اتباع ومواضع ضرورات.

قلنا وجلد المضوء بأكال النخل اتباع لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهو الذي لا ينبغي خلافه وموضع ضرورة.

٨- الشَّهَادَةُ فِي الزَّنا

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى في القذف ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

قال الشافعي: رحمه الله، فلا يجوز في الزنا الشهود أقل من أربعة يحكم الله عز وجل، ثم يحكم رسوله ﷺ، فإذا لم يكملوا أربعة فهم قذفة.

وكذلك حكم عليهم عمر بن الخطاب فجلدهم جلد القذفة، ولم أعلم بين أحدٍ لقيته يبلدنا اختلافاً فيما وصفت من أنه لا يقبل في الزنا أقل من أربعة، وأنهم إذا لم يكملوا أربعة حدوا حد القذف، وليس هكذا شيء من الشهادات غير شهود الزنا.

٢٠١٣- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن سهل، عن أبيه، عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال: يا رسول الله أرايت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أُنْهَلُهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ؟ قال رسول الله ﷺ: نَعَمْ. [أخرجه مالك (٨٢٣/٢)،

مسلم (١٤٩٨)، أبو داود (٤٥٣٣)، النسائي (٧٣٣٣)، ابن ماجه (٢٦٠٥)]

قال الشافعي: رحمه الله، ففي هذا ما يبين أن شهود الزنا

الجاهل فاجز للعالم أن يحدها وأنت لا تحيزه، وإنما ادخلت شبهة بالجاهل واحد يعقل لا يجمل خمسين ضربة غير مبرحة، ثم صرت إلى أن أجزت للجاهلين أن يضربوا نساءهم بغير أن توقفت ضرباً. فإن اتبعت في ذلك الخبر عن رسول الله ﷺ، ولم تجز لأحد أن يتأول عليك؛ لأنه جملة فهو عام للعالم ولغيره.

قال: نعم.

قلنا فلم لم تتبع الخبر الذي هو أصح منه عن رسول الله ﷺ في أن يحذ الرجل أمته فأنبت أضعف الخبرين وجعلت العالم والجاهل فيهما سواء بالخبر، ثم منعت العالم والجاهل أن يحذ أمته؟ ما ينبغي أن يبين خطأ قول بأكثر من هذا؟

قال الشافعي: ما إلى العلّة بالجهالة ذهب من رد هذا، ولو كانت العلّة بالجهالة ممن يحذ إذا أجاز له للعالم دون الجاهل فهو لا يميزه لعالم ولا لجاهل، وقد رد أقوى الخبرين وأخذ بأضعفهما وكلا الحدين نأخذ به نحن ونسأل الله سبحانه التوفيق.

٧- باب ما جاء في الضرب من خلقته لا من مرض

مرض يصيب الحد

٢٠١٢- أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله:

أخبرنا سفيان، عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلاً قال أحلّمتما أحسن، وقال الآخر مفعّد كان عند جوار سغد فأصاب امرأة حبلى فرمته به فسئل فاعترف فأمر النبي ﷺ به قال أحلّمتما جلد بأكال النخل، وقال الآخر بأكال النخل. [أخرجه النسائي (٧٣٠٩)، ابن ماجه (٢٥٧٤)، البيهقي (٢٣٠/٨)، من طريق أبي

أمامة بن سهل عن سعيد بن سعد]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ إذا كان الرجل مضنوا الخلق قليل الاحتمال يرى أن ضربه بالسوط في الحد تلف في الظاهر ضرب بأكال النخل؛ لأن الله عز وجل قد حد حدوداً منها حدود تأتي على النفس: الرجم والقتل غير الرجم بالقصاص فيبينهما، وحد بالجلد فيبين رسول الله ﷺ كيف الجلد، وكان يينا في كتاب الله عز وجل، ثم سئ رسول الله ﷺ أن الضرب لم يرد به التلف، وأنه إنما أريد - والله أعلم - النكال للناس عن الحارم، ولعله طهور أيضاً.

فإذا كان معروفاً عند من يحذ أن حده للضرب تلف لم يضرب المحدود بما يتلفه وضربه بما ضربه به رسول الله ﷺ.

أربعة، وإن ليس لأحد دون الإمام أن يقتل، ولا يعاقب بما رأى.

٢٠١٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَجُلًا بِالشَّامِ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهَا فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ بِأَنْ يَسْأَلَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا عليه السلام فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: "إِنْ هَذَا لَشَيْءٌ مَا هُوَ بِأَرْضِ الْعِرَاقِ عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِي" فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا أَبُو الْحَسَنِ؛ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرُمْتِهِ. [أخرجه البيهقي (٢٣٠/٨)]

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا كله نأخذ ولا أحفظ عن أحد قبلنا من أهل العلم فيه مخالفاً.

قال الشافعي: فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا فِي دَارِهِ فَقَامَ عَلَيْهِ أَوْلِيَاءُ الْقَتْلِ، فَقَالَ وَجَدْتُهُ فِي دَارِي يَرِيدُ السَّرْقَةَ فَقَتَلْتُهُ نَظَرْنَا؛ فَإِنْ كَانَ الْمُقْتُولُ يَعْرِفُ بِالسَّرْقَةِ دَرَأْنَا عَنِ الْقَاتِلِ الْقَتْلَ وَضَمَّانَهُ الدِّيَةَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالسَّرْقَةِ أَقْدَنَّا وَلِيُّ الْقَتْلِ مِنْهُ.

قال الشافعي: فَقُلْتُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَأْذَنْ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي رَجُلٍ لَوْ وَجَدَهُ مَعَ امْرَأَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام يَقُولُ: "إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرُمْتِهِ" فَكَيْفَ خَالَفَتْ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْأَثَرُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟

قال: رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ أَهْدَرَهُ.

فَقُلْتُ لَهُ قَدْ رَوَى عُمَرُ أَنَّهُ أَهْدَرَهُ، فَقَالَ: هَذَا قَتِيلُ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يُوَدِّي أَبَدًا، وَهَذَا عِنْدَنَا مِنْ عُمَرَ أَنَّ الْبَيِّنَةَ قَامَتْ عِنْدَهُ عَلَى الْمُقْتُولِ أَوْ عَلَى أَنَّ وَلِيَّ الْمُقْتُولِ أَقْرَ عِنْدَهُ بِمَا وَجِبَ بِهِ أَنْ يَقْتَلَ الْمُقْتُولُ قَالَ: هَلْ رَوَيْتُمْ هَذَا فِي الْخَبَرِ؟

قلنا قال فالخبر على ظاهره.

قلنا: فانت تخالف ظاهره قال وأين؟

قلنا عمر لم يسأل أيعرف المقتول بالزنا أم لا وأنت لا تحيز فمن عرف بالزنا أن يعقل ويقتل به من قتله إلا أن تأتي عليه بيينة وعمر لم يجعل فيه دية وأنت تجعل فيه دية قال: فإنا إنما قسمته على حكم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قلت: وما ذلك الحكم قال: روى عمرو بن دينار أن عمر كتب في رجل من بني شيبان قتل نصرانياً من أهل الحيرة إن كان القاتل معروفاً بالقتل فاقتلوه، وإن كان غير معروف بالقتل فذروه ولا تقتلوه.

فقلت: وهذا غير ثابت عن عمر رضي الله عنه، وإن كان

ثابتاً عندك، فتقول به؟

فقال: لا بل يقتل القاتل للنصراني كان معروفاً بالقتل أو غير معروف به.

فقلت له أيجوز لأحد ينسب إلى شيء من العلم أن يزعم أن قصة رواها عن رجل ليست كما قضى به، ويخالفها، ثم يقيس عليها إذا تركها فيما قضى بها فيه لم يكن له أن يشبه عليه غيرها.

قال الشافعي: وقلت له أيضاً تخطئ القياس الذي رويت عن عمر أنه أمر أن ينظر في حال القاتل المعروف بالقتل فيقتل أو غير معروف به فيفرغ عنه القود وأنت لم تنظر في السارق ولا إلى القاتل إنما نظرت إلى المقتول قال فما تقول؟

قلت: أقول بالسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ والخبر عن علي بن أبي طالب عليه السلام والأمر الذي يعرفه أهل العلم قال: وما يعرف أهل العلم؟

قلت: أما يكون الرجل ببلد غريباً لا يعرف بالسرقه فيقتله رجل فيسأل عنه بذلك البلد، فلا يعرف بالسرقه وهو معروف ببلد غيره بالسرقه؟

قال: بلى.

قلت أما يعرف بالسرقه، ثم يتوب؟

قال: بلى.

قلت: أما يكون أن يدعوه رجل لضغن منه عليه، فيقول اصعل لي عمل كذا، ثم يقتله، ويقول دخل علي؟

قال: بلى.

قلت: وما يكون غير سارق فيبتدئ السرقه فيقتله رجل وأنت تبيح له قتله به؟

قال: بلى.

قلت: فإذا كانت هذه الحالات وأكثر منها في القاتل والمقتول ممكنة عندك فكيف جاز أن قلت ما قلت بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا قياس على أثر؟ قال: فتقول ماذا قلت أقول: إن جاء عليه بشهود يشهدون على ما يحمل دمه أهدرته، فلم أجعل فيه عقلاً ولا قوداً، وإن لم يأت عليه بشهود أقصصت وليه منه، ولم أقبل فيه قوله وتبعت فيه السنة، ثم الأثر عن علي رضي الله عنه، ولم أجعل للناس الذريعة إلى قتل من في أنفسهم عليه شيء، ثم يرمونه بسرقة كاذبين.

٩- بَابُ أَنَّ الْخُدُودَ كَفَّارَاتٌ

٢٠١٥- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ

قال الشافعي: وحكم رسول الله ﷺ في يهوديين زنيا وجهما، وهذا معنى قوله عز وجل ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ ومعنى قول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ والدليل الواضح أن من حكم عليهم من أهل دين الله، فإنما يحكم بينهم بحكم المسلمين فما حكمنا به على مسلم حكمنا به على من خالف الإسلام وحكم به عليهم وهم.

قال الشافعي: فأمر الله عز وجل نبيه ﷺ بالحكم بينهم بما أنزل الله بالقسط، ثم حكم رسول الله ﷺ بينهم بالرجم وتلك سنة على النبي المسلم إذا زنى ودلالة على أن ليس لمسلم حكم بينهم أبداً أن يحكم بينهم إلا بحكم الإسلام.

قال الشافعي: قال لي قائل إن قول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ ناسخ لقوله عز وجل ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾.

قلت له: الناسخ إنما يؤخذ بخبر عن النبي ﷺ أو عن بعض أصحابه لا يخالف له أو أمر أجمع عليه عوام الفقهاء، فهل معك من هذا واحد؟

قال: لا، فهل معك ما يبين أن الخيار غير منسوخ؟ قلت: قد يحتمل قول الله عز وجل ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ أن حكمت.

قال الشافعي: فإذا كان هذا ثابتاً عندك فهو بذلك على أن الإمام مخير في أن يحكم بينهم أو يترك الحكم عليهم، ولو كان الحكم لازماً للإمام في حال لزمه أن يحكم بينه في حد واحد حد في المسلم، ولم تعد الذميمة قال وكيف لم تعد الذميمة من قبل أنها لم ترض حكمه، وأنه مخير في أن يحكم فيها أو يدع الحكم؟

قال فما الحال التي يلزمه فيها أن يحكم لهم وعليهم؟ قلت: إذا كانت بينهم وبين مسلم أو مستأمن تابعة، فلا يجوز أن يحكم لمسلم ولا عليه إلا مسلم، ولا يجوز أن يكون عقد بالمستأمن أماناً على ماله ودمه حتى يرجع أن يحكم عليه إلا مسلم قال فهذا زنا واحد قد رد فيه عليّ ﷺ الذميمة على أهل دينها.

قلنا: إنه لم يكن لها بالزنا على المسلم شيء تأخذ منه ولا للمسلم عليها شيء فيحكم لها وعليها، وإنما كان حد فاعلها إن كان حديثك ثابتاً عنه من المسلم ورد الذميمة إلى أهل دينها لما وصفنا من أنها لم ترض حكمه، وأنه مخير في الحكم لها وعليها.

قال الشافعي: فقال: وقد روي بجملة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب فرقوا بين كل ذي حرم من المحوس وإنه وهم عن الزمزمة فكيف لم تأخذوا به؟

قلت له بجملة رجل مجهول ليس بالمشهور، ولا يعرف أن

الصائب قال: كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس، فقال تابعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً وقرأ عليهم الآية فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فغوب فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه فهو إلى الله عز وجل إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه. [أخرجه البخاري (١٨)، مسلم (١٧٠٩)، الترمذي (١٤٣٩)، النسائي (١٤١٧-١٤٢)]

قال الشافعي: ولم أسمع في الحدود حديثاً أبين من هذا، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: وما يُدْرِكُ؟ لعل الحدود نزلت كفارة للذنوب وهو يشبه هذا وهو أبين منه، وقد روي عن رسول الله ﷺ حديث معروف عندنا وهو غير متصل الإسناد فيما أعرف وهو أن رسول الله ﷺ قال: مَنْ أَصَابَ مِنْكُمْ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئاً فَلْيَسْتِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يَسِدْ لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قال: وروي أن أبا بكر أمر رجلاً في زمان النبي ﷺ أصاب حدّاً بالاستتار، وأن عمر أمره به، وهذا حديث صحيح عنهما.

قال الشافعي: ونحن نحب لمن أصاب الحد أن يستتر، وأن يتقي الله عز وجل، ولا يعود لمعصية الله، فإن الله عز وجل يقبل التوبة عن عباده.

١٠- بابُ حَدِّ الذَّمِّينِ إِذَا زَنُوا

قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ في أهل الكتاب ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ قرأ إلى ﴿بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾.

قال الشافعي: رحمه الله، ففي هذه الآية بيان - والله أعلم - أن الله تبارك وتعالى جعل لنبيه ﷺ الخيار في أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم وجعل عليه إن حكم أن يحكم بينهم بالقسط، والقسط حكم الله تبارك وتعالى الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام المحض الصادق أحدث الأخبار عهداً بالله تبارك وتعالى قال الله عز وجل ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾.

قال الشافعي: وفي هذه الآية ما في آلي قبلها من أمر الله تبارك وتعالى له بالحكم بما أنزل الله إليه.

قال: وسمعت من أَرْضِي من أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾: إن حكمت لا عزماً أن تحكم.

خلافه: إنه ليس للإمام أن يحكم على مواعين، وإن رضى حكمه، وهذا خلاف السنّة ونحو نقول: إذا رضى حكم الإمام فاختار الإمام الحكم حكم عليهما.

قال الشافعي: وقد كان أهل الكتاب مع رسول الله ﷺ بناحية المدينة مواعين زماناً، وكان أهل الصلح والذمة معه بخيبر وفدك، ووادي القرى ومكة ونجران واليمن يجري عليهم حكمه ﷺ، ثم مع أبي بكر حياته، ثم مع عمر صدراً من خلافته حتى أجلاهم عمر بما بلغه عن رسول الله ﷺ، ثم في ولايته وحيث تجري أحكامه بالشام والعراق ومصر واليمن، ثم مع عثمان بن عفان، ثم مع علي بن أبي طالب ﷺ لم نعلم أحداً ممن سمينا حكم بينهم في شيء، ولو حكموا بينهم لحفظ بعض ذلك إن لم يحفظ كله.

قال الشافعي: وأهل الذمة بشر لا يشك بأنهم يظالمون فيما بينهم ويختلفون، ويتطالبون بالحقوق، وأنهم يعقلون أو بعضهم ما لهم، وما عليهم، وما نشك أن الطالب حريص على من يأخذ له حقه، وأن المطلوب حريص على من يدفع عنه ما يطلب به، وأن كلاً قد يحب أن يحكم له من يأخذ له ويحكم عليه من يدفع عنه، وأن قد يرجو كل في حكام المسلمين، والعلم يحكمهم أو الجهالة به ما لا يرجو في حاكمه، وإن لو كان على حكام المسلمين الحكم بينهم إذا جاءهم بعض دون بعض، وإذا جاءهم مستجمعين لجأوهم في بعض الحالات مستجمعين.

قال الشافعي: ولا نعلم أحداً من أهل العلم روى عن رسول الله ﷺ الحكم بينهم إلا في المواعين اللذين رجم ولا عن أحد من أصحابه بعده إلا ما روى بحالة مما يوافق حكم الإسلام وسماك بن حرب عن علي ﷺ مما يوافق قولنا في أنه ليس على الإمام أن يحكم إلا أن يشاء.

قال الشافعي: وهاتان الروايتان - وإن لم نخالفنا - غير معروفتين عندنا ونحو نرجو أن لا تكون ممن تدعوه الحجة على من خالفه إلى قبول خبر من لا يثبت خبره معرفته عنده.

قال الشافعي: فقال لي بعض الناس: فلأنك إذا آيت الحكم بينهم رجعوا إلى حكامهم فحكموا بينهم بغير الحق عندك.

قال الشافعي: فقلت له: وأنا إذا آيت الحكم فحكم حكامهم بينهم بغير الحق، ولم أكن أنا حاكماً فما أنا من حكم حكامهم أترى تركي أن أحكم بينهم في درهم لو تظالموا فيه، وقد أعلمتك ما جعل الله لنبيه ﷺ من الخيار في الحكم بينهم أو الترك لهم، وما أوجدتك من الدلائل على أن الخيار ثابت بأن لم يحكم رسول الله ﷺ ولا من جاء بعده من أئمة الهدى أو ترى تركي الحكم بينهم أعظم أم تركهم على الشرك بالله تبارك

جزء معاوية كان لعمر بن الخطاب ﷺ عاملاً ونحن نسالك.

فإن قلت ما قلنا فلم تحتج بأمر قد علمت أنه لا حجة فيه؟ وإن قلت: بل نصير إلى حديث بحالة فحديث بحالة موافق لنا؛ لأن عمر إنما حملهم إن كان على ما كان حاملاً عليه المسلمين؛ لأن المحارم لا يخلل للمسلمين، ولا ينبغي للمسلم الزممة، وهذا يدل إن كان ثابتاً على أنهم يحملون على ما يحمل عليه المسلمون فحملتهم على ما يحمل عليه المسلمون وتبعهم كما تتبع المسلمين قال: لا.

قلت: فقد خالفت ما رويت عن عمر.

قال: فإن قلت أتبعهم فيما رأيت أنه تبعهم فيه عمر؟

قلت: ولم تبعهم أنت فيه إلا أنه يجرم عليهم؟

قال: نعم.

قلت: فكذلك تبعهم في كل ما علمت أنهم مقيمون عليه مما يجرم عليهم.

قال: فإن قلت أتبعهم في هذا الذي رويت أن عمر تبعهم فيه خاصة.

قال: قلت فيلزمك أن تبعهم في غيره إذا علمتهم مقيمون عليه، وأن تستدل بأن عمر إنما يتبعهم في شيء بلغه أنهم مقيمون عليه مما يجرم عليهم أن يتبعهم في مثله وأعظم منه مما يجرم عليهم فيلزمك أن تعلم أن عمر صبرهم أن حكم عليهم إلى ما يحكم به على المسلمين فتعلم أن الله تبارك وتعالى أمر بالحكم بينهم بالقسط، ثم حكم بينهم رسول الله ﷺ بالرجم وهي ستة التي سن بين المسلمين، وقال ﷺ فيها لأقصر: فيما بينكم بكتاب الله عز وجل ثم زعمت عن عمر أنه حرّم عليهم ما يجرم على المسلمين، ثم زعمت عن علي ﷺ أنه دفع نصرانية إلى أهل دينها فكل ما زعمنا، وزعمت حجة لنا، وكل ما زعمت تعرفه ولا نعرفه نحن حجة لنا، ولا يخالف قولنا وأنت تخالف ما تحتج به، قال منهم قائل: وكيف لا تحكم بينهم إذا جاءوك مجتمعين أو متفرقين؟

قلت: أما متفرقين، فإن الله عز وجل يقول ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾، فدل قول الله تبارك وتعالى ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾ على أنهم مجتمعون ليس إن جاءك بعضهم دون بعض ودل على أن له الخيار إذا جاءوه في الحكم أو الإعراض عنهم، وعلى أنه إن حكم، فإنما يحكم بينهم حكمه بين المسلمين.

قال الشافعي: ولم اسمع أحداً من أهل العلم يبلدنا يخالف في أن اليهوديين اللذين رجم رسول الله ﷺ في الزنا كانوا مواعين لا دمين.

قال الشافعي: وقال لي بعض من يقول القول الذي أحكي

وتعالى؟

قلت فكيف جعلت على الدِّفع عنهم وحالهم مخالفة حال المسلمين، هم، وإن استوتوا في أن لهم المقام بدار المسلمين مختلفون فيما يلزم لهم المسلمين؟

قال الشافعي: وإن جاز لنا القتال عنهم ونحن نعلم ما هم عليه من الشرك واستنقاذهم لو أسروا فردَّهم إلى حكامهم، وإن حكموا بما لا نرى أخف وأولى أن يكون لنا - والله أعلم -.

قال الشافعي: فقال لي بعض الناس: أرايت إن أجزت الحكم بينهم كيف تحكم؟

قلت: إذا اجتمعوا على الرضا بي فأحب إلي أن لا أحكم لما وصفت لك ولأن ذلك لو كان فضلاً حكم به من كان قبلي؛ فإن رضيت بأنه مباح لي لم أحكم حتى أعلمهم أنني إنما أجزيت بينهم ما يجوز بين المسلمين وأردت بينهم ما يرد بين المسلمين وأعلمهم أنني لا أجزيت بينهم إلا شهادة الأحرار المسلمين العدول؛ فإن رضوا بهذا فرأيت أن أحكم بينهم حكمت، وإن لم يرضوا معاً لم أحكم، وإن حكمت فهذا أحكم قال: وما حجتك في أن لا تحيز شهادتهم بينهم؟

قلت: قول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ إلى قوله ﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ وقول الله عز وجل ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، ففي هاتين الآيتين - والله أعلم - دلالة على أن الله عز وجل إنما عني المسلمين دون غيرهم، ولم أر المسلمين اختلفوا في أنها على الأحرار العدول من المسلمين خاصة دون المالك العدول، والأحرار غير العدول، وإذا زعم المسلمون أنها على الأحرار المسلمين العدول دون المالك، فالمالك العدول والمسلمون الأحرار، وإن لم يكونوا عدولاً فهم خير من المشركين كيفما كان المشركون في ديناتهم فكيف أجزيت شهادة الذي هو شر وأردت شهادة الذي هو خير بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا أمر اجتمعت عليه عوام الفقهاء؟

قال الشافعي: ومن أجاز شهادة أهل الذمة فاعدهم عنده أعظمهم بالله شركاً أسجدهم للصليب والزهمم للكنيسة، فقال قائل: فإن الله عز وجل يقول حين الوصية ﴿إِنَّمَا ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

قال الشافعي: - والله أعلم - بمعنى ما أراد من هذا، وإنما يفسر ما احتمل الوجه ما دلت عليه سنة أو أثر عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ لا يخالف له أو أمر اجتمعت عليه عوام الفقهاء، فقد سمعت من يتأول هذه الآية على من غير قبيلتك من المسلمين ويحتج فيها بقول الله عز وجل ﴿نَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَكَيْفَ يَمَانُ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ﴾ إلى ﴿الْآيَتِينَ﴾، فيقول الصلاة للمسلمين والمسلمون يتأثمون من كتمان الشهادة لله فأما

فإن قلت: فقد أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم، وقد علم أنهم مقيمون على الشرك به معونة لأهل دينه فأقرارهم على ما هو أقل من الشرك أخرى أن لا يعرض في نفسك منه شيء إذا أقرناهم على أعظم الأمور فأصغرها أقل من أعظمها.

قال الشافعي: فقال لي قائل: فإن امتنعوا أن يأتوا حكامهم. قلت: أخيرهم بين أن يرجعوا إليهم أو يفسخوا الذمة، قال: فإذا خيرتهم فرجعوا وأنت تعلم أنهم يحكمون بينهم بالباطل عندك فأراك قد شركتهم في حكمهم.

قال الشافعي: فقلت له لست شركتهم في حكمهم، وإنما وقيت لهم بلمتهم، وذمتهم أن يأمنوا في بلاد المسلمين لا يجبرون على غير دينهم، ولم يزالوا يتحاكمون إلى حكامهم برضاهم، فإذا امتنعوا من حكامهم.

قلت: لهم لم تعطوا الأمان على الامتناع والظلم فاختاروا أن تفسخوا الذمة أو ترجعوا إلى من لم يزل يعلم أنه كان يحكم بينكم منذ كنتم؛ فإن اختاروا فسح الذمة فسحناها، وإن لم يفعلوا ورجعوا إلى حكامهم فذلك لم يزالوا لا يمنعهم منه إمام قبلنا ورجوعهم إليهم شيء رضوا به لم نشركتهم نحن فيه.

قال الشافعي: ولو رددناهم إلى حكامهم لم يكن ردناهم مما يشركهم، ولكنه منع لهم من الامتناع.

قال: وقلت لبعض من يقول هذا القول أرايت لو أغار عليهم العدو فسيبوه فمنعهم من الشرك وشرب الخمر وأكل الخنزير أكان علي أن أستنقذهم إن قويت لذمتهم؟ قال: نعم.

قلت: فإن قال قائل: إذا استنقذتهم ورجعوا آمنين أشركوا وشربوا الخمر وأكلوا الخنزير، فلا تستنقذهم فتشركهم في ذلك ما الحجة؟

قال الحجة أن نقول استنقذهم لذمتهم.

قلت: فإن قال في أي ذمتهم وجدت أن تستنقذهم؟ هل تجد بذلك خيراً؟

قال: لا، ولكن معقول إذا تركتهم آمنين في بلاد المسلمين أن عليك الدفع عنهم في بلاد المسلمين.

قلت: فإن قلت أدفع عما في بلاد المسلمين للمسلمين فأما لغيرهم، فلا قال: إذا جعلت لغيرهم الأمان فيها كان عليك الدفع عنهم.

قلت: وحالهم حال المسلمين؟

قال: لا.

قلت: فإن قالوا فاطلب الرِّفْقَ بنا بإجازة شهادة بعضنا لبعض؟

قال: لا أطلب الرِّفْقَ لكم بخلاف حكم الله عز وجل؛ فإن قالوا لك، وما حكم الله؟ تعالى قال الأحرارُ العدولُ المسلمون.

قلت: فالعبيدُ العدولُ الذين يعتق أحدهم الساعة فتجيزُ شهادته أقرب من العدول في كتاب الله أم الذمى الذي يسلم فتجيزُ إسلامه قبل إجازة شهادته؟

قال: بل العبدُ العدل.

قلت: فلم رددت الأقرب من شرط الله جل ذكره وأجزت الأبعد منه لو كان أحدهما جائزاً جاز العبد، ولم يجز الذمى أو الحر غير العدل، ولم يجز الذمى، وما من المسلمين أحد إلا خير من أهل الذمة وكيف يجوز أن ترد شهادة مسلم بأن تعرفه يكذب على بعض الأديين وتحيز شهادة ذمى وهو يكذب على الله تبارك وتعالى؟

قال الشافعي: فقال قائل، فإن شريحا أجاز شهادتهم فيما بينهم.

فقلت له أرايت شريحا لو قال قولا لا مخالف له فيه مثله ولا كتاب فيه أ يكون قوله حجة؟

قال: لا.

قلت: فكيف تحتج به على الكتاب، وعلى المخالفين له من أهل دار الهجرة والسنة؟

قال الشافعي: فإن احتج من يجيز شهادتهم بقول الله عز وجل ﴿أَزْخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾، فقال: من غير أهل دينكم فكيف لم تحجزها فيما ذكرت فيه من الوصية على المسلمين في السفر كيف لم تحجزها من جميع المشركين وهم غير أهل إسلام؟ أرايت لو قال قائل إذا كان غير أهل الإسلام هم المشركون فجاز لك أن تحجز شهادة بعضهم دون بعض بلا خبر يلزم فأننا أجزنا شهادة أهل الأوثان؛ لأنهم ليسوا بأهل كتاب نبذوه وبدلوه إنما ضلوا بأنهم وجدوا آباءهم على شيء فلزموه وأرد شهادة أهل الكتاب الذين أخبرنا الله عز وجل أنهم قد بدلوا ما أحججه عليهم؟ فإن قال في أهل الكتاب من يصدق ويؤذي الأمانة، ففي أهل الأوثان من يصدق ويؤذي الأمانة ويعف.

قال الشافعي: ما علمت من خالفنا في الحكم بين أهل الكتاب إلا ترك فيه التنزيل والسنة لما روى فيه من الأثر والقياس عليه، وما يعرف أهل العلم، ثم لم يمتنع أن جهل وخطأ من علم.

قال الشافعي: وقال لي منهم قائل، فإذا حكمت بينهم أبطلت الكآخ بلا ولي ولا شهيد وهو جائز بينهم؟

قلت: نعم قال: وتبطل بينهم ثمن الخمر والخنزير؟

المشركون، فلا صلاة لهم قائمة، ولا يتأثمون من كتمان الشهادة للمسلمين ولا عليهم.

قال الشافعي: وسمعت من يذكر أنها منسوخة بقوله تعالى ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ - والله أعلم - ورايت مفتي أهل دار الهجرة والسنة يفتون أن لا تجوز شهادة غير المسلمين العدول.

قال الشافعي: وذلك قولي.

قال الشافعي: وقلت لمن يخالفنا في هذا فيجيز شهادة أهل الذمة ما حجتك في إجازتها؟ فاحتج بقول الله عز وجل ﴿أَوْ أَزْخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

قلت له: إنما ذكر الله جل ثناؤه هذه الآية في وصية مسلم في السفر فتجيزها في وصية مسلم بالسفر قال: لا.

قلت: أو تحلفهم إذا شهدوا؟

قال: لا.

قلت: ولم، وقد تأولت أنها في وصية مسلم؟

قال: لأنها منسوخة.

قلت: فإن نسخت فيما أنزلت فيه فلم تثبتها فيما لم تنزل فيه؟

فقال لي بعض الناس: فإنما أجزنا شهادتهم للرِّفْقِ بهم ولئلا تبطل حقوقهم.

قال الشافعي: وقلت له: كيف يجوز أن تطلب الرِّفْقَ بهم فتخالف حكم الله عز وجل في أن الشهود الذين أمروا أن يقبلوا هم المسلمون؟

قال الشافعي: وقلت له: المذهب الذي ذهب إليه خطأ من وجوه: منها أنه خلاف ما زعمت أنه حكم الله عز وجل من أن الشهادة التي يحكم بها شهادة الأحرار المسلمين وأنا لم نجد أحدا من أئمة المسلمين يلزم قوله أجاز شهادتهم، ثم خطأ في قولك تطلب الرِّفْقَ بهم.

قال وكيف قلت؟ أرايت عبيدا عدولا مجتمعين في موضع صناعة أو تجارة شهد بعضهم لبعض بشيء؟

قال: لا تجوز شهادتهم.

قلت: إنهم في موضع لا يخلطهم فيه غيرهم قال: وإن قلت: فإن كانوا في سجن قال: وإن قلت فاهل السجن والبدو الصيادون إن كانوا أحرارا غير معدلين، ولا يخلطهم غيرهم شهد بعضهم لبعض؟

قال: لا تجوز شهادتهم.

قلت: فإن قالوا لك: لا يخلطنا غيرنا، وإن أبطلت شهادتنا ذهب دماؤنا وأمواتنا قال: وإن ذهب فأننا لم نذهبها.

قلت: نعم قال: وإن قتل بعضهم لبعض أو غيرهم لهم لم تقض عليه بئمه؟

قلت: نعم قال فهي أموالهم أنت تقرهم يتمولونها.

قال: فقلت له إن إقرارهم يتمولونها لا يوجب علي أن أحكم لهم بها.

قال: وكيف لا يجب عليك أن تحكم لهم بما تقرهم عليه.

قلت له: أما أقرهم على الشرك وأقر عليه أبناءهم ورقيقهم؟

قال: بلى.

قلت: فلو أسلم بعض رقيقهم وحكمت عليه بالخروج من ملكه ألسنت أحمد على الإسلام وأجبر السيّد على بيعه ولا أدعه يسترقه ولا أعيده إلى الشرك؟

قال: بلى.

قلت: أفلسنت أقرته على شيء، ثم لم أحكم له بما أقرته عليه، وقد كان في حال مقرأ عليه؟

قال: بلى.

قلت: أو ما أقره على حكم حكّاه وأنا أعلم أنهم يحكمون بغير الحق؟

قال: بلى.

قلت: ومن حكم بعضهم أن من سرق شيئاً لرجل كان السارق عبداً للمسروق فأقرهم على ذلك إذا رضوه أفأريت لو ترفعوا إلي الحكم بأن السارق عبد للمسروق قال: لا.

قلت: ومن حكم بعضهم أن ليس لرجل أن ينكح إلا امرأة واحدة لا يطلقها.

ومن حكم بعضهم أن ليس للمرأة أن تنكح إلا رجلاً واحداً أفأريت لو ترفعوا إلي الزمتهم ذلك؟

قال: لا.

قلت فأراك تقرهم على أشياء من أحكامهم إذا صاروا إليك لم تحكم لهم بها وحكمت عليهم حكم الإسلام.

قال الشافعي: وقلت لبعضهم: رأيت إذا تحاكموا إليك، وقد أربى بعضهم على بعض، وذلك جائز عندهم؟

قال أرد الرّبا.

قلت: فإن تحاكموا إليك، وقد نكح الرجل محرمه في كتاب الله.

قال: أرد النكاح.

قلت: فإن تحاكم إليك مجوسيان، وقد أحرقت أحدهما

لصاحبه غنماً قد اشتراها بين يديك بمائة ألف وأربح فيها مائة ألف على أن يقدّها لهم فوقدّها كلّها وتلك عنده ذكاتها فأحرقها أحدهم أو مسلم، فقال: قد أحرقت هذا مالي الذي ابتعته بين يديك وأرجحت فيه بمحضركم بمثل ما ابتعته به وهو مائة ألف؟

قال: لا يغرّم شيئاً قال ولم؟ هذا مالي تقرني عليه مذ كنت وتجارتني أحرقها؟

قال: هذا حرام.

قلت: فإن قال لك رأيت الخمر والخنزير أحلالاً هما؟

قال: لا.

قلت: فإن قال فلم أجزت بيعهما عندك وحكمت على من استهلكهما بئمنهما إن كانا يتمولان وتقرهم على ثمنهما وهما حرام، ولم تحكم لي بئمن الميتة وهي تموت، وقد كانت حلالاً قبل قتلها عندك وجلدتها حلالاً إذا دبغته؟ وإن كانت الميتة والخنزير لم تكن حلالاً قط عندك، ولا يكون الخنزير حلالاً بحال أبداً.

قال الشافعي: فقال لي بعضهم قولنا هذا مدخول غير مستقيم فما حجتك في قولك؟ فوصفت له كتاب الله تبارك وتعالى أن تحكم بينهم بحكمه الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام، ثم حكم رسول الله ﷺ الذي حكم به بين المسلمين في الرّجم.

قال الشافعي: وقلت له:

٢٠١٦- أخبرنا إبراهيم بن سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمْ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَخَذْتُ الْأَخْبَارَ تَقَرُّوهُ مَخْضاً لَمْ يَشِبْ أَلَمْ يُخْبِرْكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُمْ خَرَفُوا كِتَابَ اللَّهِ تَبَارَكَ اسْمُهُ وَبَدَّلُوا وَكُتِبُوا الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ، وَقَالُوا «هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً قَوْلَ لَّهُمْ مِمَّا كَتَبْتَ بِأَيْدِيهِمْ وَوَنَزَلَ لَّهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ» أَلَا يَنْهَاكُمْ الْعِلْمُ الَّذِي جَاءَكُمْ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟ وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ عَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ. [أخرجه البخاري (٧٥٢٣)]

وَقُلْتُ لَهُ: أَمَرَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْحُكْمِ بَيْنَهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ وَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا كِتَابَهُ الَّذِي أَنْزَلَ وَكُتِبُوا الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالُوا «هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً قَوْلَ لَّهُمْ مِمَّا كَتَبْتَ بِأَيْدِيهِمْ وَوَنَزَلَ لَّهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ».

قال الشافعي: وقلت له ترك أصحابك ما وصفنا من حكم

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ حَكَمَ رَسُولُهُ ﷺ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَمْ أَقْتَمِ الْحُدُودَ عَلَى الْمَاعِدِينَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا يَرُونَهَا فِي دِينِهِمْ وَأَبْطَلْتُمُ الْحُدُودَ فِي قَدْخِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَإِنْ كَانُوا يَرُونَهَا يَبْهَتُونَ؟ قَالُوا بَأَنَّ حَكَمَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ وَاحِدٌ، وَبِذَلِكَ أَبْطَلْنَا الزُّنَا بَيْنَهُمْ وَنِكَاحَ الرَّجُلِ حَرَمِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا بَيْنَهُمْ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ فَحَكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَدُلُّ عَلَى أَنْ تَحْكَمَ بَيْنَهُمْ حَكْمًا فِي الْإِسْلَامِ قَالُوا: نَعَمْ.

فَإِذَا قِيلَ فَلَمْ أَجِزْ بَيْنَهُمْ ثَمَنَ الْخَزِيرِ وَغَرَمْتُمْ ثَمَنَهُ، وَلَيْسَ مِنْ حَكَمِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَجُوزَ ثَمَنُ الْحَرَامِ؟ قَالُوا هِيَ أَمْوَالُهُمْ، وَقَدْ أَبْطَلُوا أَمْوَالَهُمْ بَيْنَهُمْ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ فَجَرِّعْ بَعْضَهُمْ إِلَى قَوْلِنَا، وَقَالَ: هَذَا قَوْلٌ مُسْتَقِيمٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ سَوَّيْتُ لِلَّهِ ﷻ لَا يَخْتَلِفُ وَأَقَامَ بَعْضُهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ مَعَ مَا وَصَفْتُ لَكَ مِنْ تَنَاقُضِهِ وَسَكَتَ عَنْ بَعْضٍ لِلْإِكْتِفَاءِ بِمَا وَصَفْتُ لَكَ تَمَامًا لَمْ أَصِفْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَرَجَعَ بَعْضُهُمْ إِلَى قَوْلِنَا، وَقَالَ: هَذَا قَوْلٌ مُسْتَقِيمٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ سَوَّيْتُ لِلَّهِ ﷻ لَا يَخْتَلِفُ وَأَقَامَ بَعْضُهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ مَعَ مَا وَصَفْتُ لَكَ مِنْ تَنَاقُضِهِ وَسَكَتَ عَنْ بَعْضٍ لِلْإِكْتِفَاءِ بِمَا وَصَفْتُ لَكَ تَمَامًا لَمْ أَصِفْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَرَجَعَ بَعْضُهُمْ إِلَى قَوْلِنَا، وَقَالَ: هَذَا قَوْلٌ مُسْتَقِيمٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ سَوَّيْتُ لِلَّهِ ﷻ لَا يَخْتَلِفُ وَأَقَامَ بَعْضُهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ مَعَ مَا وَصَفْتُ لَكَ مِنْ تَنَاقُضِهِ وَسَكَتَ عَنْ بَعْضٍ لِلْإِكْتِفَاءِ بِمَا وَصَفْتُ لَكَ تَمَامًا لَمْ أَصِفْ.

١١ - حَدُّ الْخَمْرِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْقَتْلُ مَنْسُوخٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، وَهَذَا تَمَامٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عِلْمَتِهِ.

٢٠١٧ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ. [أخرجه مالك (٢/٨٤٥)، البخاري (٥٥٨٥)، مسلم (٢٠٠١)، أبو داود (٣٦٨٢)، الترمذي (١٨٦٣)، النسائي (٢٩٧/٨-٢٩٨)، ابن ماجه (٣٣٨٦)]

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ. [أخرجه مالك (٢/٨٤٥)، البخاري (٥٥٨٥)، مسلم (٢٠٠١)، أبو داود (٣٦٨٢)، الترمذي (١٨٦٣)، النسائي (٢٩٧/٨-٢٩٨)، ابن ماجه (٣٣٨٦)]

١٢ - بَابُ ضَرْبِ النِّسَاءِ

٢٠٢٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ

الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ إِسَاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثُبَابٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ فَأَتَاهُ عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَرِّ النَّسَاءَ عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ فَأَذْنُ فِي ضَرْبِهِنَّ فَأَطَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ ﷺ نِسَاءٌ كَثِيرٌ كُلُّهُنَّ يَشْكُونُ أَرْوَاجَهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةُ بِأَلِ مُحَمَّدٍ سَبْعُونَ امْرَأَةً يَشْكُونُ أَرْوَاجَهُنَّ وَلَا تَجِدُونَ أَوْلِيَّكَ خِيَارَكُمْ. [نقدم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ أَذْنُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ النِّسَاءِ إِذَا ذُنُّوا عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ وَيُلَغَنُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَوْنَ بِضَرْبِهِنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مَبْرَحٍ، وَقَالَ اتَّقُوا الْوَجْهَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْقَتْلُ مَنْسُوخٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، وَهَذَا تَمَامٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عِلْمَتِهِ.

٢٠١٧ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ. [أخرجه مالك (٢/٨٤٥)، البخاري (٥٥٨٥)، مسلم (٢٠٠١)، أبو داود (٣٦٨٢)، الترمذي (١٨٦٣)، النسائي (٢٩٧/٨-٢٩٨)، ابن ماجه (٣٣٨٦)]

٢٠١٨ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ خَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فَلَانٍ رِيحَ شَرَابِ الطَّلَاءِ وَأَنَا سَائِلٌ عَمَّا شَرِبَ؛ فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ جَلَدْتُهُ فَجَلَدْتُهُ عُمَرُ أَخَذَ تَامًا. [أخرجه مالك (٢/٨٤٦)، البخاري في كتاب الأسرية: باب

الباذق]

٢٠١٩ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: لَا أَوْتَى بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا نَبِيذًا أَوْ مُسْكِرًا إِلَّا حَدَدْتُهُ.

قال الشافعي: وقد أذن الله عز وجل بضربهن إذا خيف نشورهن، فقال: «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ» إلى «سَيِّلًا».

قال: ولو ترك الضرب كان أحب إلي لقول النبي ﷺ: لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ وَإِذَا أذن الله عز وجل، ثم رسول الله ﷺ في ضرب الخرائر فكيف عاب رجل أن يقيم سيد الأمة على أمته حد الزنا، وقد جاءت به السنة وفعله أصحاب رسول الله ﷺ بعده.

١٣- السَّوْطُ الَّذِي يَضْرِبُ بِهِ

٢٠٢١- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَوْطٍ فَأَتَاهِي بِسَوْطٍ مَكْسُورٍ قَالَ فَوْقَ هَذَا فَأَتَاهِي بِسَوْطٍ جَدِيدٍ لَمْ تَقْطَعْ ثَمَرَتُهُ، فَقَالَ بَيْنَ هَذَيْنِ فَأَتَاهِي بِسَوْطٍ قَدْ رَكِبَ بِهِ وَلَا نَاقَمَرُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجُلِدَ، ثُمَّ قَالَ أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ آنَ لَكُمْ أَنْ تَتَّهَوْا عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ فَمَنْ أَصَابَ مِنْكُمْ مِنْ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ شَيْئًا فَلْيُسْتَرِ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يَبْدُ لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ. [تقدم]

قال الشافعي: هذا حديث منقطع ليس مما يثبت به هو نفسه حجة، وقد رأيت من أهل العلم عندنا من يعرفه، ويقول به فنحن نقول به.

قال الشافعي: ولم يبلغ في جلد الحد أن ينهر الدم في شيء من الحدود ولا العقوبات، وذلك أن إنبال الدم في الضرب من أسباب التلف، وليس يراؤ بالحد التلف إنما يراؤ به النكال أو الكفارة.

١٤- بَابُ الْوَقْتِ فِي الْعُقُوبَةِ وَالْعَفْوِ عَنْهَا

٢٠٢٢- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَجَافَوْا لِذَوِي الْهَيْئَاتِ عَنْ عَثَرَاتِهِمْ. [تقدم]

قال الشافعي: سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث، ويقول: يُجَافَى الرَّجُلُ ذِي الْهَيْئَةِ عَنْ عَثَرَتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ

خَدًا.

قال: وذوو الهيئات الذين يقولون عثراتهم الذين لا يعرفون بالشر فيزل أحدهم الزلة.

٢٠٢٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ أُمِّ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ اللَّهَ الْمُخْتَفِي وَالْمُخْتَفِيَةَ. [أخرجه مالك (٣٨/١)، البيهقي (٢٧٠/٨)]

قال الربيع: يعني النَّبَاشَ وَالنَّبَاشَةَ.

قال الشافعي: وقد رويت أحاديث مرسلة عن النبي ﷺ في العقوبات وتوقيتها تركناها لانقطاعها.

١٥- صِفَةُ النَّفْيِ

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: النَّفْيُ ثَلَاثَةٌ وَجُوهٌ: مِنْهَا نَفْيٌ نَصًّا بِكِتَابِ اللَّهِ عز وجل وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عز وجل فِي الْحَارِبِينَ «أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ»، وَذَلِكَ النَّفْيُ أَنْ يَطْلُبُوا فَيَمْتَنِعُوا فَمَتَى قَدَّرَ عَلَيْهِمْ أَقِيمَ عَلَيْهِمْ حَدُّ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا أَنْ يَتُوبُوا قَبْلَ أَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِمْ فَيَسْقُطَ عَنْهُمْ حَقُّ اللَّهِ وَتَثْبِتَ عَلَيْهِمْ حَقُوقُ الْأَدَمِيِّينَ وَالنَّفْيُ فِي السَّنَةِ وَجِهَانِ:

أحدهما ثابت عن رسول الله ﷺ وَهُوَ نَفْيُ الْبَكْرِ الزَّانِي بِجُلْدِ مِائَةٍ وَيَنْفَى سَنَةً، وَقَدْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لِأَقْصَيْنِ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ عز وجل ثُمَّ قُضِيَ بِالنَّفْيِ وَالْجُلْدِ عَلَى الْبَكْرِ وَالنَّفْيِ الثَّانِي أَنَّهُ يَرُودُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا أَنَّهُ نَفَى غَثِيْنَيْنِ كَانَا بِالْمَدِينَةِ يَقَالُ أَحَدُهُمَا هَيْتَ لِلْآخَرِ مَا تَعُ وَيَحْفَظُ فِي أَحَدِهِمَا أَنَّهُ نَفَاهُ إِلَى الْحَمَى، وَأَنَّهُ كَانَ فِي ذَلِكَ الْمَنْزِلِ حَيَاةُ النَّبِيِّ ﷺ وَحَيَاةُ أَبِي بَكْرٍ وَحَيَاةُ عُمَرَ، وَأَنَّهُ شَكَا الضِّيْقَ فَادْنَى لَهُ بَعْضُ الْأَنْثَمَةِ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ فِي الْجُمُعَةِ يَوْمًا يَتَسَوَّقُ، ثُمَّ يَنْصَرَفُ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَصْحَابَنَا يَعْرِفُونَ هَذَا، وَيَقُولُونَ بِهِ حَتَّى لَا أَحْفَظَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ خَالَفَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَثْبُتُ كَثِيرَاتِ نَفْيِ الزَّنا.

قال الشافعي: فِي الرَّجُلِ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَلَهُ مِنْهَا وَلَدٌ فَلِامْرَأَةِ أَحَقَّ بِالْوَلَدِ حَتَّى يَبْلُغَ سِتِّ سِنِينَ أَوْ ثَمَانِ سِنِينَ، فَإِذَا بَلَغَ خَيْرَ إِلَيْهَا شَاءَ، وَعَلَى الْأَبِ نَفَقَتُهُ مَا أَقَامَ عِنْدَ أُمِّهِ؛ فَإِنْ نَكَحَتْ الْمَرْأَةُ فَالْجِدَّةُ مَكَانَ الْأُمِّ، وَإِنْ كَانَ لِلْجِدَّةِ زَوْجٌ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ إِذَا تَزَوَّجَتْ لَا يَقْضَى لَهَا بِالْوَلَدِ.

قال الربيع: إِنْ كَانَ زَوْجُ الْجِدَّةِ جَدُّ الْغُلَامِ كَانَ أَحَقَّ بِالْغُلَامِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ جَدِّهِ لَمْ يَكُنْ أَحَقَّ بِهِ.

قال: وَحَدِيثُ مَالِكٍ أَنَّ عُمَرَ أَوْ عُثْمَانَ قَضَى أَحَدَهُمَا فِي أُمَةٍ غَرَّتْ مِنْ نَفْسِهَا.

قال الشافعي: وَإِذَا غَرَّتْ الْمَرْأَةُ رَجُلًا بِنَفْسِهَا، ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ

ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

قال الشافعي: فدلَّت سِتَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَنْ أَرَادَ اللَّهُ قَطْعَهُ مِنَ السَّرَاقِ الْبَالِغِينَ غَيْرِ الْمَغْلُوبِينَ، وَهَذَا مَكْتُوبٌ فِي بَابِ غَيْرِ هَذَا وَدَلَّتْ عَلَى مَنْ أَرَادَ قَطْعَهُ؛ فَكَانَ مِنْ بَلَغَتْ سَرْقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَحَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ بَعْدِهِ رُبْعُ دِينَارٍ.

٢٠٢٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ سَارِقًا سَرَقَ أَتْرَجَةً فِي عَهْدِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ﷺ فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ فَقَوِّمَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرَفِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ فَقَطَعَ يَدَهُ قَالَ مَالِكٌ هِيَ الْأَتْرَجَةُ الَّتِي يَأْكُلُهَا النَّاسُ. [تهتم]

قال الشافعي: فحديثُ عثمان يدلُّ على ما وصفت من أَنَّ الدَّرَاهِمَ كَانَتْ اثْنَا عَشَرَ بِدِينَارٍ.

وكَذَلِكَ أَقَامَ عَمْرُ الدِّيَةِ اثْنِي عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ وَيدُلُّ حَدِيثُ عُثْمَانَ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ فِي الشَّمْرِ الرُّطْبِ صَلَحَ بِيَسَّسٍ أَوْ لَمْ يَصْلَحْ؛ لِأَنَّ الْأَتْرَجَ لَا يَسَّسُ فَكُلُّ مَا لَهُ ثَمَنٌ هَكَذَا يَقْطَعُ فِيهِ إِذَا بَلَغَ قِيمَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ مُصْحَفًا كَانَ أَوْ سِفَا أَوْ غَيْرِهِ ثَمًا يَجِلُّ ثَمَنُهُ؛ فَإِنْ سَرَقَ خَرًّا أَوْ خُتْزِيرًا لَمْ يَقْطَعْ؛ لِأَنَّ هَذَا حَرَامُ الثَّمَنِ، وَلَا يَقْطَعُ فِي ثَمَنِ الطَّنْبُورِ وَلَا الْمِزْمَارِ.

٢٠٢٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ قَتَادَةَ يَسْأَلُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقَطْعِ، فَقَالَ أَنَسٌ حَضَرْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ قَطَعَ سَارِقًا فِي شَيْءٍ مَا يَسْرِي أَنَّهُ لِي بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ. [تهتم]

٢٠٢٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. [تهتم]

قال الشافعي: فبهذا كُلُّهُ نَأْخُذُ، فَإِذَا أَخَذَ سَارِقٌ قَوِّمَتْ سَرْقَتُهُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي سَرَقَهَا فِيهِ؛ فَإِنْ بَلَغَتْ قِيمَتَهَا رُبْعَ دِينَارٍ قَطَعَ، وَإِنْ نَقَصَتْ عَنْ رُبْعِ دِينَارٍ لَمْ يَقْطَعْ، وَلَوْ حَبَسَ لَثَبَتِ الْبَيْتَةُ عَلَيْهِ وَكَانَتْ يَوْمَ سَرَقَهَا لَا تَسْوَى رُبْعَ دِينَارٍ، فَلَمْ تَصَحَّ الْبَيْتَةُ حَتَّى صَارَتْ تَسْوَى رُبْعًا لَمْ يَقْطَعْ، وَلَوْ قَوِّمَتْ يَوْمَ سَرَقَهَا بِرُبْعِ دِينَارٍ فَجَسَّ لَتَصَحَّ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ فَرُخِصَتْ حَتَّى صَارَتْ لَا تَسْوَى رُبْعَ دِينَارٍ قَطَعَ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ يَوْمَ سَرَقَ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَا بَعْدَ سَرْقَتِهِ

كَانَتْ لِلْمَالِكِهَا، وَكَانَ عَلَى الزَّوْجِ الْمَهْرُ بِالْإِصَابَةِ مِلْكًا لِلْمَالِكِ، وَكَانَ أَوْلَادُهُ أَحْرَارًا وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُمْ يَوْمَ وَلَدُوا لَا يَوْمَ يُؤْخَذُونَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْعَ عَلَيْهِمُ الرِّقُّ.

٢٠٢٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي أَمْنَهُلَهُ حَتَّى آتِيَّ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهْدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ. [تهتم]

قال الشافعي: فَمَنْ قَتَلَ مَنْ لَمْ يَقْعَ بَيْتُهُ بِمَا يَوْجِبُ قَتْلَهُ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ، وَلَوْ صَدَّقَ النَّاسُ بِهَذَا ادْخَلَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مَنْزِلَهُ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ قَالَ وَجَدْتُهُ يَزْنِي بِامْرَأَتِي.

قال: وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجِلُّ ذَمُّ مُسْلِمٍ إِلَّا مِنْ إِحْدَى ثَلَاثٍ كَفَرٌ بَعْدَ إِيمَانٍ وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ وَلَا يَعْدُو الْكَافِرُ بَعْدَ إِيمَانٍ الْمُبْدِلَ دِيْنَهُ بِالْكَفْرِ إِنْ تَكُونُ كَلِمَةُ الْكَفْرِ وَالتَّبْدِيلُ تَوْجِبُ عَلَيْهِ الْقَتْلَ، وَإِنْ تَابَ كَمَا يَوْجِبُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ مِنَ الزَّوْنِ، وَإِنْ تَابَ أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهَا مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ أَوْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانٍ فَأَقَامَ عَلَى الْكَفْرِ وَالتَّبْدِيلِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَأَظْهَرَ دِيْنًا مَعْرُوفًا أَوْ دِيْنًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: هُوَ إِذَا رَجَعَ عَنِ النَّصْرَانِيَّةِ؛ فَإِنْ تَابَ قَبِلَتْ تَوْبَتُهُ تَرَكَ الصَّلِيبَ وَالْكَنِيْسَةَ، فَقَدْ يَقْدُرُ عَلَى الْمَقَامِ عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ مُسْتَخْفِيًا، وَلَا يَعْلَمُ صَحَّةَ رَجُوعِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَسَوَاءٌ رَجَعَ إِلَى دِيْنٍ يَظْهَرُهُ أَوْ دِيْنٍ لَا يَظْهَرُهُ، وَقَدْ كَانَ الْمُنَافِقُونَ مَقِيْمِينَ عَلَى إِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَالِاسْتِزَارِ بِالْكَفْرِ فَأَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رَسُولَهُ ﷺ ذَلِكَ عَنْهُمْ فَتَوَلَّى حَسَابَهُمْ عَلَى سِرَائِهِمْ، وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى الْعِبَادِ أَنْ يَحْكُمُوا إِلَّا عَلَى الظَّاهِرِ وَأَقْرَبَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمُنَافِقَةِ وَالْمَوَارِثَةِ وَأَسْهَمَ لَهُمْ سَهْمَانِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا حَضَرُوا الْحَرْبَ.

١٦- حُدُ السَّرْقَةِ وَالْقَاطِعِ فِيهَا وَحُدُ قَاطِعِ

الطَّرِيقِ وَحُدُ الزَّانِي حُدُ السَّرْقَةِ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَزِيرٌ حَكِيمٌ﴾.

٢٠٢٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ وَالْعُمَرِيُّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. [تهتم]

٢٠٢٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

قِيلَ لَهُ: مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ هَلَكَ فَقَدِمَ صَفْوَانُ الْمَدِينَةَ فَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِذَاءَهُ فَجَاءَ سَارِقٌ وَأَخَذَ رِذَاءَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ فَأَخَذَ صَفْوَانُ السَّارِقَ فَجَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَقَطَّعَ يَدُهُ، فَقَالَ صَفْوَانُ إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا هُوَ عَلَيَّ صَدَقَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟ [هـم]

٢٠٣٢- وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [هـم]

٢٠٣٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ جِبَانَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَقَطَّعَ الْيَدُ فِي تَمَرٍ وَلَا كَثَرٍ. [هـم]

٢٠٣٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ جِبَانَ، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ جِبَانَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. [هـم]

٢٠٣٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي

حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا قَطْعَ فِي تَمَرٍ مُعْتَلًى، فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ، فَفِيهِ الْقَطْعُ. [أخرجه أبو داود (٤٣٩٠)، النسائي (٨٦/٨)، ابن ماجه (٢٥٩٦)، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده]

قال الشافعي: فانظر أبداً إلى الحال التي يسرق فيها السارق، فإذا سرق السرقة، ففرق بينها وبين حرزها، فقد وجب الحد عليه حينئذ؛ فإن وهبت السرقة للسارق قبل القطع أو ملكها بوجه من وجوه الملك قطع؛ لأنني إنما أنظر إلى الحال التي سرق فيها، والحال التي سرق فيها هو غير مالك للسلعة وأنظر إلى المسروق؛ فإن كان في الموضع الذي سرق فيه تنسبه العامة إلى أنه في مثل ذلك الموضع محرراً فاقطع فيه، وإن كانت العامة لا تنسبه إلى أنه في مثل ذلك الموضع محرراً، فلا يقطع فيه.

قال الشافعي: فرداء صفوان كان محرراً باضطجاعه عليه فمثله كل من كان في موضع مباح فاضطجع على ثوبه فاضطجاعه حرز له كان في صحراء أو حمام أو غيره؛ لأنه هكذا يحرر في ذلك الموضع وانظر إلى متاع السوق، فإذا ضم بعضه إلى بعض في موضع يباعه وربط بجمل أو جعل الطعام في خيش وخبط عليه فسرق أي هذا أحرر به فاقطع فيه؛ لأن الناس مع شحهم على أموالهم هكذا يحرزونه وأي إبل الرجل كانت تسير

من غلاء السلعة ورخصها، وما سرق من طعام وطير أو يابس أو خشب أو غيره مما يجوز النّاس في ملكهم يسوى ربع دينار قطع والأصل ربع دينار، فلو غلت الدراهم حتى يكون درهمان بدينار قطع في ربع دينار، وإن كان ذلك نصف درهم، ولو رخصت حتى يصير الدينار بمائة درهم قطع في ربع دينار، وذلك خمسة وعشرون درهماً، وإنما الدراهم سلعة كالثياب والنعم وغيرها، فلو سرق ربع دينار أو ما يسوى ربع دينار أو ما يسوى عشر شياء كان يقطع في الربع وقيمته عشر شياء.

وكذلك لو سرق ما يسوى ربع دينار، وذلك ربع شاة كان إنما يقطع في ربع الدينار، وإذا كان الأصل الدينار فالدرهم عرض من العروض لا ينظر إلى رخصها ولا إلى غلاتها والدينار الذي يقطع في ربعه المثلقال: فلو كان يجوز ببلد أنقص منه لم يقطع حتى يكون سرق ما يسوى ربع دينار مثقالاً؛ لأنه الوزن الذي كان على عهد رسول الله ﷺ، ولا يقطع حتى يكون سرق من حرز ويكون بالغاً يعقل.

١٧- بَابُ السَّنِّ الَّتِي إِذَا بَلَغَهَا الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ

أُقيمت عليهما الحدود

٢٠٣٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ عَرَضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَامَ أَحَدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ فَرَدَّنِي وَعَرَضَتْ عَلَيْهِ عَامَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِي.

قال الشافعي: فيكتاب الله عز وجل، ثم بهذا القول نأخذ قال الله عز وجل ﴿وَابْتَغُوا الْيُسَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ الآية فمن بلغ النكاح من الرجال، وذلك الاحتلام والحيض من النساء خرج من الذرية وأقيم عليه الحدود كلها، ومن أبطل ذلك عنه واستكمل خمس عشرة سنة أقيمت عليه الحدود كلها، السرقة وغيرها.

١٨- بَابُ مَا يَكُونُ حَرْزاً، وَلَا يَكُونُ وَالرَّجُلُ

تَوَهَّبُ لَهُ السَّرْقَةُ بَعْدَمَا يَسْرِقُهَا أَوْ يَمْلِكُهَا بَوَاجِهٍ

من الوجوه

٢٠٣١- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ

لأنَّ المشتركة ليست بحرز لواحدٍ من السَّكَّانِ دُونَ الْآخَرِ، وَلَوْ نَقَبَ رَجُلٌ الْبَيْتَ فَأَخْرَجَ الْمَتَاعَ مِنَ النَّقَبِ كُلَّهُ قَطَعَ، وَلَوْ وَضَعَهُ فِي بَعْضِ النَّقَبِ، ثُمَّ أَخَذَهُ رَجُلٌ مِنْ خَارِجٍ لَمْ يَقْطَعْ؛ لِأَنَّ الدَّخْلَ لَمْ يَخْرُجْهُ مِنْ جَمِيعِ حِرْزِهِ وَلَا الْخَارِجَ.

قَالَ: وَإِخْرَاجُ الدَّخْلِ إِيَّاهُ مِنَ النَّقَبِ وَغَيْرِهِ إِذَا صَيَّرَهُ فِي غَيْرِ حِرْزٍ مِثْلَهُ وَرَمِيَهُ بِهِ إِلَى الْفُجْجِ يُوجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَنَّ نَفَرًا حَمَلُوا مَتَاعًا مِنْ بَيْتٍ وَالْمَتَاعُ الَّذِي حَمَلُوهُ مَعًا، فَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ دِينَارٍ قَطَعُوا، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ لَمْ يَقْطَعُوا، وَلَوْ حَمَلُوهُ مَتَرَفًا فَمَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْئًا يَسُوَّى رِيعَ دِينَارٍ قَطَعَ، وَمَنْ أَخْرَجَ مَا لَا يَسُوَّى رِيعَ دِينَارٍ لَمْ يَقْطَعْ.

وَكَذَلِكَ لَوْ سَرَقَ سَارِقٌ ثَوْبًا فَشَقَّهُ أَوْ حَلَّيًّا فَكَسَرَهُ أَوْ شَاةً فَذَجَّهَا فِي حِرْزِهَا، ثُمَّ أَخْرَجَ مَا سَرَقَ مِنْ ذَلِكَ قَوْمٌ مَا أَخْرَجَ مَا أَخْرَجَهُ الثَّوْبَ مَشْقُوقٌ وَالْحَلْيُ مَكْسُورٌ وَالشَّاةُ مَذْبُوحَةٌ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ رِيعَ دِينَارٍ قَطَعَ، وَلَا يَنْظَرُ إِلَى قِيَمَتِهِ فِي الْبَيْتِ إِنَّمَا يَنْظَرُ إِلَى قِيَمَتِهِ فِي الْحَالِ الَّتِي أَخْرَجَهُ بِهِ فِيهَا مِنَ الْحِرْزِ؛ فَإِنْ كَانَ يَسُوَّى رِيعَ دِينَارٍ قَطَعَ، وَإِنْ لَمْ يَسُوَّى رِيعَ دِينَارٍ فِي الْحَالِ الَّتِي أَخْرَجَهُ بِهَا لَمْ يَقْطَعْ وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ صَحِيحًا قَبْلَ أَنْ يَشَقَّهُ إِنْ كَانَ أَتْلَفَهُ وَإِلَّا فَعَلِيهِ رَدُّهُ وَرَدُّ مَا نَقَصَهُ الْخُرْقُ، وَلَوْ دَخَلَ جَمَاعَةُ الْبَيْتِ وَنَقَبُوهُ مَعًا، ثُمَّ أَخْرَجَ بَعْضُهُم السَّرْقَةَ، وَلَمْ يَخْرُجْهَا دُونَ الَّذِي لَمْ يَخْرُجْهَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانُوا جَمَاعَةً فَوَقَفَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْبَابِ أَوْ فِي مَوْضِعٍ يَحْمِيهِمْ فَمَنْ أَخَذَ الْمَتَاعَ مِنْهُمْ قَطَعَ الَّذِي أَخْرَجَ الْمَتَاعَ مِنْ جَوْفِ الْبَيْتِ، وَلَمْ يَقْطَعْ مَنْ لَمْ يَخْرُجْهُ مِنْ جَوْفِ الْبَيْتِ فَعَلَى هَذَا الْبَابُ كُلُّهُ.

وَمَنْ سَرَقَ عَبْدًا صَغِيرًا أَوْ أَعْجَمِيًّا مِنْ حِرْزٍ قَطَعَ، وَمَنْ سَرَقَ مَنْ يَعْقِلُ أَوْ مَتَمِّعٌ لَمْ يَقْطَعْ وَهَذِهِ خَدِيعَةٌ، وَإِنْ سَرَقَ الصَّغِيرُ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ لَمْ يَقْطَعْ وَيَقْطَعُ النَّبَاشُ إِذَا أَخْرَجَ الْكَنْزَ مِنْ جَمِيعِ الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا حِرْزٌ مِثْلُهُ.

وَإِنْ أَخَذَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقَبْرِ لَمْ يَقْطَعْ مَا دَامَ لَمْ يَفَارِقْ جَمِيعَ حِرْزِهِ.

١٩- قَطْعُ الْمَمْلُوكِ بِإِقْرَارِهِ وَقِطْعُهُ وَهُوَ آتِقٌ

٢٠٣٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْتُ عَائِشَةَ إِلَى مَكَّةَ وَمَعَهَا مَوْلَاتَانِ لَهَا وَعَلَامٌ لِابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ فَبَعَثَتْ مَعَ الْمَوْلَاتَيْنِ بِبُرْدٍ مَرَّاجِلٍ قَدْ خِيطَ عَلَيْهِ خِرْقَةٌ خَضْرَاءُ قَالَتْ فَأَخَذَ الْغُلَامُ الْبُرْدَ،

وَهُوَ يَقْرُدُهَا فَقَطَرَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فَسَرَقَ مِنْهَا أَوْ تَمَّا عَلَيْهَا شَيْئًا قَطَعَ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ جَمَعَهَا فِي صَحْرَاءٍ أَوْ أَنْخَاها وَكَانَتْ يَحِثُّ يَنْظُرُ إِلَيْهَا قَطَعَ فِيهَا.

وَكَذَلِكَ الْغَنَمُ إِذَا أَوَاهَا إِلَى الْمَرَاكِ فَضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَاضْطَجَعَ حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا فَسَرَقَ مِنْهَا شَيْءٌ قَطَعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا إِحْرَازُهَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ نَزَلَ فِي صَحْرَاءٍ فَضَرَبَ فِسطاطًا وَأَوَى فِيهِ مَتَاعَهُ وَاضْطَجَعَ فِيهِ؛ فَإِنْ سَرَقَ الْفِسطاطُ وَالْمَتَاعُ مِنْ جَوْفِ الْفِسطاطِ فَأَقْطَعَ فِيهِ؛ لِأَنَّ اضْطِجَاعَهُ فِيهِ حِرْزٌ لِلْمَتَاعِ وَالْفِسطاطِ إِلَّا أَنَّ الْأَحْرَاضَ تَخْتَلِفُ فَيَحْرُزُ بِكُلِّ مَا يَكُونُ الْعَامَّةُ تَحْرُزُ بِمِثْلِهِ وَالْحَوَائِطُ لَيْسَتْ بِحِرْزٍ لِلنَّخْلِ وَلَا لِلشَّجَرَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهَا مَبَاحٌ يَدْخُلُ مِنْ جَوَانِبِهِ فَمَنْ سَرَقَ مِنْ حَاطِطٍ شَيْئًا مِنْ ثَمَرٍ مَعْلَقٍ لَمْ يَقْطَعْ، فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ قَطَعَ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي تَعْرِفُهُ الْعَامَّةُ عِنْدَنَا أَنَّ الْجَرِينَ حِرْزٌ، وَأَنَّ الْحَاطِطَ غَيْرُ حِرْزٍ، فَلَوْ اضْطَجَعَ مُضْطَجِعٌ فِي صَحْرَاءٍ وَضَعَ ثَوْبَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ تَرَكَ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ مَتَاعَهُمْ فِي مَقَاعِدَ لَيْسَ عَلَيْهَا حِرْزٌ، وَلَمْ يَضْمُمْ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَمْ تَرْتَبْ أَوْ أَلْقَى أَهْلُ الْأَسْوَاقِ مَا يَجْعَلُ مِثْلَهَا فِي السُّوقِ بِسَبَبِ كَالْجَبَاسِ الْكِبَارِ، وَلَمْ يَضْمُمْهَا، وَلَمْ يَحْزُمُوهَا أَوْ أَرْسَلَ رَجُلٌ إِلَيْهِ تَرَعَى أَوْ تَمْضِي عَلَى الطَّرِيقِ لَيْسَتْ مَقْطُورَةً أَوْ أَنْخَاها بِصَحْرَاءٍ، وَلَمْ يَضْطَجِعْ عِنْدَهَا أَوْ ضَرَبَ فِسطاطًا لَمْ يَضْطَجِعْ فِيهِ فَسَرَقَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَقْطَعْ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ لَا تَرَى هَذَا حِرْزًا.

وَالْبُيُوتُ الْمَغْلُقَةُ حِرْزٌ لَهَا فِيهَا؛ فَإِنْ سَرَقَ سَارِقٌ مِنْ بَيْتٍ مَغْلَقٍ فَتَحَ الْغُلُقَ أَوْ نَقَبَ الْبَيْتَ أَوْ قَلَعَ الْبَابَ فَأَخْرَجَ الْمَتَاعَ مِنْ حِرْزِهِ قَطَعَ، وَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ مَفْتُوحًا فَدَخَلَ فَسَرَقَ مِنْهُ لَمْ يَقَعْ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى الْبَابِ الْمَفْتُوحِ حِجْرَةٌ مَغْلُقَةٌ أَوْ دَارٌ مَغْلُقَةٌ فَسَرَقَ مِنْهَا قَطَعَ، وَقَدْ قِيلَ إِنْ كَانَتْ دُونُهُ حِجْرَةٌ أَوْ دَارٌ فَهَذَا حِرْزٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَغْلُقًا.

وَكَذَلِكَ بُيُوتُ السُّوقِ مَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً فَدَخَلَهَا دَاخِلٌ فَسَرَقَ مِنْهَا لَمْ يَقْطَعْ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا وَهَذِهِ خِيَانَةٌ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْبُيُوتِ لَا يَخْرُجُهَا قَعْدُ عَنْهَا.

قَالَ الرَّبِيعُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِصَرِهِ يَحِيطُ بِهَا كُلُّهَا أَوْ يَكُونُ يَحْرُسُهَا فَاغْفَلَهَا فَأَخَذَ مِنْهَا مَا يَسُوَّى رِيعَ دِينَارٍ قَطَعَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ كَانَ بَيْتٌ عَلَيْهِ حِجْرَةٌ، ثُمَّ دَارٌ فَأَخْرَجَ السَّرْقَةَ مِنَ الْبَيْتِ وَالْحِجْرَةِ إِلَى الدَّارِ وَالدَّارُ لِلْمَسْرُوقِ وَحْدَهُ لَمْ يَقْطَعْ حَتَّى يَخْرُجَهُ مِنْ جَمِيعِ الدَّارِ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّارَ حِرْزٌ لَهَا فِيهَا، فَلَا يَقْطَعُ حَتَّى يَخْرُجَ السَّرْقَةَ مِنْ جَمِيعِ الْحِرْزِ، وَلَكِنْ لَوْ كَانَتْ الدَّارُ مُشْرَكَةً وَأَخْرَجَ السَّرْقَةَ مِنَ الْبَيْتِ وَالْحِجْرَةِ إِلَى الدَّارِ قَطَعَ؛

بَنَتْ عُمَيْسُ امْرَأَةً أَبِي بَكْرٍ فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَطُوفُ مَعَهُمْ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِمَنْ يَبْتَئِ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ الصَّالِحِ فَوَجَدُوا الْحُلِيَّ عِنْدَ صَائِفٍ رَعِمَ أَنْ الْأَقْطَعَ جَاءَ بِهِ فَأَعْتَرَفَ بِهِ الْأَقْطَعَ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ فَأَمَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فَقَطَّعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَاللَّهِ لَدَعَاؤُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَشَدُّ عِنْدِي مِنْ سَرِقَتِهِ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله: فهذا نأخذ، فإذا سرق السارق أولاً قطعت يده اليمنى من مفصل الكف، ثم حسمت بالنار، فإذا سرق الثانية قطعت رجله اليسرى من المفصل، ثم حسمت بالنار، ثم إذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى من مفصل الكف، ثم حسمت بالنار، فإذا سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى من المفصل، ثم حسمت بالنار، فإذا سرق الخامسة حبس وعزّر ويعزّر كل من سرق إذا كان سارقاً، من جنى يدرأ فيه القطع، فإذا درئ عنه القطع عزّر.

قال الشافعي: ويقطع ما يقطع به من خفة المؤنة عليه وأقر به من السلامة، وكان الذي أعرّف من ذلك أن يجلس ويضبط، ثم تمّد يده بخيط حتى يبين مفصلها، ثم يقطع بحديدة حديدية، ثم يحسم، وإن وجد أرفق وأمكن من هذا قطع به؛ لأنه إنما يراد به إقامة الحد لا التلف.

٢١- من يجب عليه القطع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يقطع السارق، ولا يقام حدّ دون القتل على امرأة حبلى ولا مريض دنف ولا بين المرض ولا في يوم مفرط البرد ولا الحر ولا في أسباب التلف، ومن أسباب التلف التي يترك إقامة الحدود فيها إلى البرء أن تقطع يد السارق، فلا يبرأ حتى يسرق فيؤخر حتى تبرأ يده، ومن ذلك أن يجلد الرجل، فلا يبرأ جلده حتى يصيب حداً فيترك حتى يبرأ جلده؛ وكذلك كل قرح أو مرض أصابه.

٢٢- ما لا يقطع فيه من جهة الحياة

٢٠٤٠- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو الحضرمي جاء بخلام له إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال أقطع يد هذا، فإنه سارق، فقال له: عمر ما ذا سرق قال: سرق امرأة لا مرأيتي ثمنها سيئون درهماً، فقال عمر

فقتل عنه فاستخرجته وجعل مكانه ليداً أو فروة وخاط عليه، فلما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك إلى أهله، فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد، ولم يجدوا فيه البرد فكلّموا المولاتين فكلّمنا عائشة زوج النبي ﷺ أو كتبتا إليها واتهمنا العبد فسئل العبد عن ذلك فأعترف فأمرت به عائشة زوج النبي ﷺ فقطعت يده، وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربيع دينار فصاعداً. [تقدم]

قال الشافعي: وهذا عندنا كان محرراً مع المولاتين فسرق من حره وبهذا فأخذ بإقرار العبد على نفسه فيما يضره في بدنه، وإن نقص بذلك ثمنه ونقطع العبد؛ لأنه سرق، وقد أمر الله عز وجل بقطع السارق ونقطه، وإن كان أبياً ولا تزيد معصية الله بالإباق خيراً.

٢٠٣٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أن عبداً سرق لابن عمر وهو آبق، فأرسل به عبد الله إلى مسعود بن العاص وهو أمير المدينة ليقطع يده فأبى مسعود أن يقطع يده، وقال: لا تقطع يد الآبق إذا سرق، فقال له: ابن عمر في أي كتاب الله وجدت هذا؟ فأمر به ابن عمر فقطعت يده. [أخرجه مالك (٨٣٣/٢)، البيهقي (٢٦٨/٨)]

٢٠٣٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن رزيق بن حكيم أنه أخذ عبداً أبياً قد سرق فكتب فيه إلى عمر بن عبد العزيز إني كنت أسمع أن العبد الآبق إذا سرق لم يقطع فكتب عمر إن الله عز وجل يقول: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾؛ فإن بلغت سرقة ربع دينار أو أكثر فاقطعه. [أخرجه مالك (٨٣٤/٢)، البيهقي (٢٦٨/٨)]

٢٠- قطع الأطراف كلها

٢٠٣٩- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أن رجلاً من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قديم على أبي بكر الصديق ﷺ فشكا إليه أن عامل اليمن ظلمه؛ فكان يصلي من الليل، فيقول أبو بكر وأبيك ما لي لك بليل سارق، ثم إنهم افتقدوا خليلاً لأسماء

أَرْسِلُهُ فَلْيَسَّرْ عَلَيْهِ قَطْعَ، خَادِمَتُكُمْ سَرَقَ مَتَاعَكُمْ. [أخرجه

مالك (٨٣٩/٢-٨٤٠)، البيهقي (٢٨١/٨-٢٨٢)]

قال الشافعي: فهذا كله نقول والعبد إذا سرق من متاع سيده مما أوتى عليه أو لم يؤتمن أحق أن لا يقطع من قبل أن ماله أخذ بعضه بعضاً.

قال الشافعي: وقد قال صاحبنا إذا سرق الرجل من امرأته أو المرأة من زوجها من البيت الذي هما فيه لم يقطع واحد منهما وإن سرق غلامه من امرأته أو غلامها منه وهو يخدمهما لم يقطع؛ لأن هذه خيانة، فإذا سرق من امرأته أو هي منه من بيت محرز فيه لا يسكنانه معاً أو سرق عبداً منه أو عبده منها، وليس بالذي يلي خدمتهما قطع أي هؤلاء سرق.

قال الشافعي: وهذا مذهب وأراه يقول إن قول عمر خادمتكم ومتاعكم أي الذي يلي خدمتكم، ولكن قول عمر خادمتكم يحتمل عبدكم فأرى - والله تعالى أعلم - على الاحتياط أن لا يقطع الرجل لامرأته ولا المرأة لزوجها ولا عبد واحد منهما سرق من متاع الآخر شيئاً للأثر والشبهة فيه.

قال: وكذلك الرجل يسرق متاع أبيه وأمه وأجداده من قبلهما أو متاع ولده أو ولد ولده لا يقطع واحد منهم، وإذا كان في بيت واحد ذوو رحم أو غير ذوي رحم فسرق بعضهم من بعض لم يقطع؛ لأنها خيانة.

وكذلك أجراؤهم معهم في منازلهم، ومن يخدمهم بلا أجر؛ لأن هذا كله من جهة الخيانة.

وكذلك من استعار متاعاً فجدده أو كانت عنده وديعة فجددها لم يكن عليه فيها قطع، وإنما القطع على من أخرج متاعاً من حرز بغير شبهة، وهذا وجه قطع السرقة.

قال الشافعي: والخلسة ليست كالسرقة، فلا قطع فيها؛ لأنها لم تؤخذ من حرز، وليست بقطع للطريق.

٢٠٤١- قال الشافعي: أخبرت مالك، عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم أني يئسان قبل اختلاس متاعاً فأراد قطع يده فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك، فقال زيد ليس في الخلسة قطع. [أخرجه مالك (٨٤٠/٢)، البيهقي (٢٨٠/٨)]

قال الشافعي: ولو أسكن رجل رجلاً في بيت أو أكرهه إليه؛ فكان يخلقه دونه، ثم سرق رب البيت منه قطع وهو مثل الغريب يسرق منه.

٢٣- غَرَمُ السَّارِقِ

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا وجدت السرقة في يد السارق قبل يقطع ردت إلى صاحبها وقطع، وإن كان أحدث في السرقة شيئاً ينقصها ردت إليه، وما نقصها ضامنٌ عليه يتبع به، وإن أثلث السلعة قطع أيضاً وكانت عليه قيمتها يوم سرقها ويضمن قيمتها إذا فانت.

وكذلك قاطع الطريق، وكل من أثلث لإنسان شيئاً مما يقطع فيه أو لا يقطع، فلا فرق بين ذلك ويضمنه من أثلفه والقطع لله لا يسقط غرمه ما أثلف للناس.

٢٤- حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ الآية.

٢٠٤٢- قال الشافعي: أخبرت إبراهيم، عن صالح مولى التوام، عن ابن عباس في قطع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال، قتلوا وصلبوا، وإذا قتلوا، ولم يأخذوا المال، قتلوا، ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال، ولم يقتلوا، قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا هربوا طلبوا حتى يوجدوا فتقام عليهم الخدود، وإذا أخافوا السبيل، ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض. [أخرجه البيهقي (٢٨٣/٨)]

قال الشافعي: وبهذا نقول، وهو موافق معنى كتاب الله تبارك وتعالى، وذلك أن الحدود إنما نزلت فيمن أسلم فأثام أهل الشرك، فلا حدود فيهم إلا القتل أو السب أو الجزية واختلاف حدودهم باختلاف أفعالهم على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما إن شاء الله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ فمن تاب قبل أن يقرر عليه سقط حق الله عنه وأخذ بحق بني آدم.

ولا يقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ قيمة ربع دينار فصاعداً قياساً على السنة في السارق.

قال الشافعي رحمه الله: والمحاربون الذين هذه حدودهم القرم يعرضون بالسلاح للقوم حتى يغصبوهم مجاهرة في الصحاري والطرقات.

قال: وأرى ذلك في ديار أهل البادية، وفي القرى سواء إن لم يكن من كان في المصر أعظم ذنباً فحدودهم واحدة، فإذا عرض

٢٥- الشهادات والإقرار في السرقة وقطع

الطريق وغير ذلك

قال الشافعي رحمه الله: ولا يقام على سارق ولا محارب حد إلا بواحد من وجهين: إما شاهدان عدلان يشهدان عليه بما في مثله الحد، وإما باعترافه يثبت عليه حتى يقام عليه الحد، وعلى الإمام أن يفت الشاهدين في السرقة حتى يقولوا سرق فلان ويثبتاه بعينه، وإن لم يثبتاه باسمه ونسبه متاعاً لهذا يسوى ربع دينار وحضر المسروق منه يدعي ما قال الشاهدان؛ فإن كذب الشاهدين لم يقطع السارق، وإن لم يحضر حبس السارق حتى يحضر فيدعي أو يكذب الشاهدين.

وإذا ادعى مرة كفاه ما لم يرجع بعدها.

فإذا لم يعرف القيمة شهدا على المتاع بعينه أو صفة يشتانها أنها أكثر ثمناً من ربع دينار ويقولان سرق من حرز ويصفان الحرز لا يقبل منهما غير صفة؛ لأنه قد يكون عندهما حرزاً. وليس عند العلماء بجزء، فإذا اجتمع هذا أقيم عليه الحد.

وكذلك يشهد الشاهدان على قطاع الطريق بأعيانهم، وإن لم يسموا أسماءهم وأنسابهم أنهم عرضوا بالسلاح هؤلاء أو لهذا بعينه وأخافوه بالسلاح ونالوه به، ثم فعلوا ما فيه حد.

فإن شهدوا على أخذ المتاع شهدوا كما يشهد شهود السارق على متاع بعينه أو بقيمته أو بصفته كما وصفت في شهادة السارق، ويحضر أهل المتاع وأولياء المقتول، وإن شهد شاهدان من أهل رفته أن هؤلاء عرضوا لنا فتلونا وأخذوا منا أو من بعضنا لم تجز شهادتهما؛ لأنهما خصمان ويسعما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا هؤلاء، ففعلوا وفعلوا ونحن ننظر، وليس على الإمام عندي أن يفتهم فيسألهم هل كتم فيهم؛ لأن أكثر الشهادة عليهم هكذا؛ فإن شهدوا أن هؤلاء عرضوا، ففعل بعضهم لا يثبت عليهم فعل من أتهم لم يفعل لم يحدوا بهذه الشهادة حتى يثبت الفعل على فاعل بعينه. وكذلك السرقة.

قال الشافعي رحمه الله: ولا يجوز في الحدود شهادة النساء، ولا يقبل في السرقة ولا قطع الطريق أقل من شاهدين، ولا يقبل فيه شاهد وعين.

وكذلك حتى يبينوا الجراح والقاتل وأخذ المتاع بأعيانهم.

فإن لم يوجد شاهدان فجاء رب السرقة بشاهد حلف مع شاهده وأخذ سرقته بعينها أو قيمتها يوم سرقته إن فاتت؛ لأن هذا مال يستحقه، ولم يقطع السارق، وإن جاء بشاهدين وامرأتين أخذ سرقته بعينها أو قيمتها يوم سرقها، فإن هذا مال وتجوز شهادة النساء فيه، ولا يختلف، وهكذا يفعل من طلب قطاع

اللقصوص لجماعة أو واحد مكابرةً بسلاح، فاختلف أفعال العارضين؛ فكان منهم من قتل وأخذ المال ومنهم من قتل، ولم يأخذ مالاً ومنهم من أخذ مالاً، ولم يقتل ومنهم من كثر الجماعة وهيب ومنهم من كان ردءاً للقصوص يتقوون بمكانه أقيمت عليهم الحدود باختلاف أفعالهم على ما وصفت.

وينظر إلى من قتل منهم وأخذ مالاً فيقتله ويصلبه وأحب إلي أن يبدأ بقتله قبل صلبه؛ لأن في صلبه وقلته على خشبة تعذيباً له يشبه المثلة، وقد قال غيري: يصلب، ثم يطعن فيقتل.

وإذا قتل، ولم يأخذ مالاً قتل ودفع إلى أوليائه فيدفنوه أو يدفنه غيرهم، ومن أخذ مالاً، ولم يقتل قطعت يده اليمنى، ثم حسمت، ثم رجله اليسرى، ثم حسمت في مكان واحد وخلعي، ومن حضر وكثر وهيب أو كان ردءاً يدفع عنهم عزز وحبس وسواء افرقت أفعالهم كما وصفت في مقام واحد أو كانت جماعة كابر، ففعلت فعلاً واحداً مثلاً: قتل وحده أو قتل وأخذ مال أو أخذ مال بلا قتل حد كل واحد منهم حد مثله بقدر فعله، ولو هبوا، ولم يبلغوا قتلاً ولا أخذ مال عزروا، ولو هبوا وجرحوا أقص منهم بما فيه القصاص وعزروا وحبسوا، ولو كان القاتل قتل منهم رجلاً وجرح آخر أقص صاحب الجرح منه، ثم قتل.

وكذلك لو كان أخذ المال وجرح أقص صاحب الجرح، ثم قطع لا تمنع حقوق الله حقوق الأدميين في الجراح وغيرها، ولو كانت الجراح مما لا قصاص فيه وهي عمد فأرسلها كلها في مال الجراح يؤخذ ديناً من ماله.

وإن قتل أو قطع فأراد أهل الجراح عفو ذلك لهم. وإن أراد أولياء المقتولين عفو دماء من قتلوا لم يكن ذلك يحقن دماء من عفا عنه، وكان على الإمام أن يقتلهم إذا بلغت جناباتهم القتل.

قال الشافعي رحمه الله: وأحفظ عن بعض أهل العلم قبلنا أنه قال: يقتلون، وإن قتلوا عبداً أو ذمياً على مال يأخذونه، وهذا مخالف للقتل على غير الغيلة.

قال: ولقوله هذا وجه؛ لأن الله عز وجل ذكر القتل والصلب فيمن حارب وسعي في الأرض فساداً فيحتمل أن يكون إذا نيل هذا من عبد أو ذمي من المحاربة أو الفساد ويحتمل أن يكونوا إذا فعلوا ما في مثله القصاص.

وإن كنت أراه قد خالف سبيل القصاص في غيره؛ لأن دم القاتل فيه لا يحقن بعفو الولي عنه، ولا يصلحه.

لو صالح فيه كان الصلح مردوداً وفعل المصالح؛ لأنه حد من حدود الله عز وجل ليس فيه خير يلزم فيتبع ولا إجماع أتبعه ولا قياس بتفرق فيصح، وإنما استخير الله فيه.

الطَّرِيقَ بِكُلِّ مَالٍ أَخَذُوهُ، وَإِنْ طَلَبَ جِرْحًا يَقْتَصُّ مِنْهُ وَجَاءَ بِشَاهِدٍ لَمْ يَقْسَمْ فِي الْجِرَاحِ وَأَحْلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَبَرَّ، وَإِنْ طَلَبَ جِرْحًا لَا قِصَاصَ فِيهِ وَجَاءَ بِشَاهِدٍ أَحْلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَأَخَذَ الْأَرْضَ، وَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ عَلَى سَرَقَةٍ مِنْ حَرْزٍ أَوْ غَيْرِ حَرْزٍ أَحْلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَأَخَذَ السَّرَقَةَ أَوْ قِيمَتَهَا إِنْ لَمْ تَوْجَدْ.

وَلَا يَقْطَعُ أَحَدٌ بِشَاهِدٍ وَبَعَيْنٍ، وَلَا يَقْطَعُ مِنْهُ مِنْ جِرْحٍ وَلَا بِشَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَإِنْ أَقْرَأَ السَّارِقُ بِالسَّرَقَةِ، وَوَصَفَهَا وَقِيمَتَهَا وَكَانَتْ تَمَّا يَقْطَعُ بِهِ قُطْعٌ.

قَالَ الرَّبِيعُ: يَقْطَعُ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ، فَلَا يَقْطَعُ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُ قِيمَةُ السَّلْعَةِ الَّتِي أَتْلَفَ عَلَى مَا أَقْرَأَ بِهِ أَوَّلًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ كَذَلِكَ، وَلَوْ أَقْرَأَ بِقَتْلِ فُلَانٍ وَجِرْحِ فُلَانٍ وَأَخَذَ مَالَ فُلَانٍ أَوْ بَعْضِ ذَلِكَ فَيَكْفِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْإِقْرَارَ مَرَّةً وَيُلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا أَقْرَأَ بِهِ عَلَى مَا أَقْرَأَ بِهِ فَيُحْذَنُ مَعًا حَذْمُهُمَا وَيَقْتَصُّ ثَمَنُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ مِنْهُمَا وَيُغْرَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يُلْزَمُ كَمَا يَفْعَلُ بِهِ لَوْ قَامَتْ بِهِ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ.

فَإِنْ أَقْرَأَ بِمَا وَصَفْتُ، ثُمَّ رَجَعَا قَبْلَ أَنْ يَقَامَ عَلَيْهِمَا الْحُدُّ لَمْ يَقْمِ عَلَيْهِمَا حَدُّ الْقَطْعِ وَلَا الْقَتْلِ وَلَا الصَّلْبِ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ وَلِزْمَهُمَا حَقُوقُ النَّاسِ، وَأَغْرَمَ السَّارِقُ قِيمَةَ مَا سَرَقَ وَأَغْرَمَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ قِيمَةَ مَا أَقْرَأَ أَنَّهُ أَخَذَ لِأَصْحَابِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي إِقْرَارِهِ أَنَّهُ قَتَلَ فُلَانًا دَفَعَ إِلَى وَلِيِّهِ، فَإِنْ شَاءَ قَتَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ مِنَ الدِّيَةِ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْحُدِّ يَقْتُلُ إِنَّمَا يَقْتُلُ بِاعْتِرَافِهِ قَدْ رَجَعَ عَنْهُ، وَلَوْ ثَبَتَ عَلَى الْإِعْتِرَافِ قَتْلٌ، وَلَمْ يَحِقْ دَمُهُ عَفْوُ الْوَلِيِّ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَأَ بِجِرْحٍ، وَكَانَ يَقْتَصُّ مِنْهُ اقْتِصَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْتَصُّ مِنْهُ أَخَذَ أَرْضَهُ مِنْ مَالِهِ.

وَلَوْ قَالَ أَصِيبَتْ بِذَلِكَ الْجِرْحِ خَطَأً أَخَذَ مِنْ مَالِهِ لَا تَعْقُلُ مِنْهُ عَاقِلَتُهُ عَنْهُ اعْتِرَافًا، وَلَوْ قَطَعَتْ بَعْضُ يَدِ السَّارِقِ بِالْإِقْرَارِ، ثُمَّ رَجَعَ كَفَّ عَنْ قَطْعِ مَا بَقِيَ مِنْ يَدِهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَ هُوَ بِهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْلَحُهُ إِلَّا ذَلِكَ؛ فَإِنْ شَاءَ مِنْ أَمْرِهِ قَطَعَهُ، وَإِنْ شَاءَ، فَلَا، هُوَ حِينَئِذٍ يَقْطَعُ عَلَى الْعَيْبِ.

وَلَوْ قَطَعَتْ يَدُ الْمُعْتَرِفِ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ، ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَقْطَعْ رَجْلُهُ إِذَا كَانَ لَا يَقَامُ عَلَيْهِ إِلَّا بِاعْتِرَافِهِ إِلَّا أَنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ فَسَوَاءٌ تَقَدَّمَ رُجُوعُهُ أَوْ تَأَخَّرَ أَوْ وَجَدَ الْمُسْلِمُ لِلْحُدِّ خَوْفًا مِنْهُ أَوْ لَمْ يَجِدْهُ وَتَوَخَّضَ مِنْهُمَا حَقُوقُ النَّاسِ كَمَا وَصَفْتُ قَبْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: ذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَدَّ اسْتِثَابَةِ الْمُحَارِبِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ فَمَنْ أَخَافَ فِي الْمُحَارَبَةِ الطَّرِيقَ وَفَعَلَ فِيهَا مَا وَصَفْتُ مِنْ قَتْلِ أَوْ جِرْحٍ وَأَخَذَ مَالًا أَوْ بَعْضَهُ، فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ، فَقَالَ: بَعْضُهُمْ كُلُّ مَا

وَإِنْ عَفَا جَازَ الْعَفْوُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ قِصَاصًا لَا حَدًّا. وَيَهَذَا أَقُولُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَسْقُطُ عَنْهُ مَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِلنَّاسِ كُلِّهِ إِلَّا أَنْ يُوَجِّدَ عَنْدهُ مَتَاعٌ رَجُلٍ بَعِينُهُ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - السَّارِقُ مِثْلُهُ قِيَاسًا عَلَيْهِ فَيَسْقُطُ عَنْهُ الْقَطْعُ وَيُؤْخَذُ بِغَرَمِ مَا سَرَقَ، وَإِنْ فَاتَ مَا سَرَقَ.

٢٦- حَدُّ الثَّيِّبِ الزَّانِي

٢٠٤٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا أُخْصِنَ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٨٢٣/٢)،

الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٠)، مُسْلِمٌ (١٦٩١)، أَبُو دَاوُدَ (٤٤١٨)، التِّرْمِذِيُّ (١٤٣٢)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٥٣)]

٢٠٤٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً زَنِيًّا. [تَقْدِم]

٢٠٤٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي وَقِيدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَجُلٌ وَهُوَ بِالشَّامِ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَبَيَّتَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَبَا وَقِيدٍ اللَّيْثِي إِلَى امْرَأَتِهِ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ فَاتَّاعَا وَعِنْدَمَا نِسَوَا حَوْلَهَا فَذَكَرَ لَهَا الَّذِي قَالَ رَوَّجَهَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَخْبَرَهَا أَنَّهَا لَا تُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ وَجَعَلَ يُلْقِنُهَا أَثْبَابَهُ ذَلِكَ لِتَنْزِعَ فَأَبَتْ أَنْ تَنْزِعَ وَتَبَيَّتَ

قال الشافعي: فقال: من أحفظ عنه من أهل العلم إحصائها إسلامها، فإذا زنت الأمة المسلمة جلدت خمسين؛ لأن العذاب في الجلد يتبعض، ولا يتبعض في الرجم.

وكذلك العبد، وذلك أن حدود الرجال والنساء لا تختلف في كتاب الله عز وجل ولا سنة نبيه ﷺ ولا عامة المسلمين وهما مثل الحرين في أن لا يقام عليهما الحد إلا بأربعة كما وصفت في الحرين أو باعتراف يثبتان عليه لا يخالفان في هذا الحرين واختلف أصحابنا في نفيهما فتمنهم من قال: لا نفيان كما لا يرجمان، ولو نفيان نفيان نصف سنة، وهذا مما استخير الله عز وجل فيه.

قال الربيع: قول الشافعي أنه ينفي العبد والأمة نصف سنة.

قال الشافعي: ولسيد العبد والأمة أن يقيما عليهما حد الزنا، فإذا فعلا لم يكن للسلطان أن يثني عليهما الحد ولا يحكم بين أهل الكتاب في الحدود إلا أن يأتونا راغبين؛ فإن فعلوا فلنا الخيار أن نحكم أو ندع؛ فإن حكمنا حكمنا بحكم الإسلام فرجنا الحرين المحصنين في الزنا وجلدنا البكرين والحرين مائة ونفيانها سنة وجلدنا العبد والأمة في الزنا خمسين خمسين مثل حكم الإسلام.

٢٨- ما يدرأ فيه الحد في الزنا، وما لا يدرأ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا استكره الرجل المرأة أقيم الحد، ولم يقم عليها؛ لأنها مستكرهة ولها مهر مثلها حرة كانت أو أمة، فإذا كانت الأمة نقصت الإصابة من ثمنها شيئا قضى عليه مع المهر بما نقص من ثمنها.

وكذلك إن كانت حرة فجرحها جرحاً له أرش قضى عليه بأرش الجرح مع المهر، المهر بالوطء والأرش بالجنابة.

وكذلك لو ماتت من وطئه كانت عليه دية الحرة وقيمة الأمة والمهر، ولو أن رجلاً أخذ مع امرأة فجاء ببينة أنه نكحها، وقال نكحتها وأنا أعلم أن لها زوجاً أو أنها في عدة من زوج أو أنها ذات محرم وأنا أعلم أنها عزمة في هذه الحال أقيم عليه حد الزاني.

وكذلك إن قالت هي ذلك؛ فإن ادعى الجهالة بأن لها زوجاً أو أنها في عدة أحلف ودرى عنه الحد، وإن قالت: قد علمت أنني ذات زوج، ولا يجل لي النكاح أقيم عليها الحد، ولكن إن قالت بلغني موت زوجي واعتددت، ثم نكحت درى عنها الحد، وفي كل ما درأنا فيه الحد ألزمه المهر بالوطء.

على الاعتراف فأمر بها عمر بن الخطاب فرجمت. [أخرجه مالك (٨٢٣/٢)، البيهقي (٢١٥/٨)]

قال الشافعي: فيكتاب الله، ثم سنة رسول الله ﷺ، ثم فعل عمر نأخذ في هذا كله، وإذا تزوج الرجل حرة مسلمة أو يهودية أو نصرانية أو لم يجد طولا فترج أمة، ثم أصابها بعد بلوغه فهو محصن، وإذا تزوجت الحرة المسلمة أو الذمية زوجاً حراً أو عبداً فأصابها بعد بلوغها فهي محصنة وأيهما زنى أقيم عليه حد المحصن بمحصنة أو بكر أو أمة أو مستكرهة وسواء زنت المحصنة بعد أو حر أو معتوه يقام على كل واحد منهما حده. وحد المحصن والمحصنة أن يرجما بالحجارة حتى يموتا، ثم يغسلوا ويصلى عليهما ويدفنا.

ولا يحضر الإمام المرجومين ولا الشهود؛ لأن رسول الله ﷺ قد رجم رجلاً وامرأة، ولم يحضرهما، ولم يحضر عمر ولا عثمان أحداً رجما علمنا، ولا يحضر ذلك الشهود على الزاني. أقل ما يحضر حد الزاني في الجلد والرجم أربعة لقول الله عز وجل: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

٢٧- وشهود الزنا أربعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن زنى بامرأة ثيب رجمت المرأة وجلدت البكر مائة ونفي سنة، ثم يؤذن له في البلد الذي خرج منه وينفي المرأة والرجل الحران معاً إذا زنيا، ولا يقام الحد على الزاني إلا بأن يشهد عليه أربعة شهداء عدول، ثم يفقه الحاكم حتى يشترأ أنهم رأوا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المروء في المكحلة، فإذا أثبتوا ذلك حد الزاني والزانية حداهما أو باعتراف من الزاني والزانية، فإذا اعترف مرة وثبت عليها حد حده.

وكذلك هي، وإن اعترف هو ووجدت هي أو اعترفت هي ووجد هو أقيم الحد على الاعتراف منهما، ولم يقم على الآخر.

ولو قال رجل قد زعمت أنها زنت بي أو المرأة قد زعمت أنني زنيت به فاجلده لي لم يجلد؛ لأن كل واحد منهما أقر بمجد على غيره نفسه يؤخذ به، وإن كان فيه قذف لغيره.

قال الشافعي: فمتى رجع الاعتراف منهما عن الإقرار بالزنا قبل منه، ولم يرجم، ولم يجلد.

وإن رجع بعدما أخذته الحجارة أو السياط كف عن الرجم والجلد ذكر علة أو لم يذكرها، وقال الله عز وجل في الإمام فيمن أحصن فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب.

٢٩ - بَابُ الْمُرْتَدِّ الْكَبِيرِ

٣٠ - بَابُ مَا يَحْرُمُ بِهِ الدَّمُ مِنَ الْإِسْلَامِ

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى لنبيه ﷺ: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ إِلَىٰ يَفْقَهُونَ.

قال الشافعي: فيمن أن أظهر الإيمان ثم لم يزل مشركاً حتى أظهر الإيمان ومن أظهر الإيمان، ثم أشرك بعد إظهاره، ثم أظهر الإيمان مانع لدم من أظهره في أي هذين الحالين كان وإلى أي كفر صار كفر يسره أو كفر يظهره، وذلك أنه لم يكن للمنافقين دين يظهر كظهور الدين الذي له أعياد وإتيان كناسر إنما كان كفر جحد وتعطيل، وذلك بين في كتاب الله عز وجل، ثم في سنة رسول الله ﷺ بأن الله عز وجل أخبر عن المنافقين بأنهم اتخذوا إيمانهم جنة يعني، والله أعلم من القتل، ثم أخبر بالوجه الذي اتخذوا به إيمانهم جنة، فقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ فأنهر عنهم بأنهم آمنوا، ثم كفروا بعد الإيمان كفراً إذا سئلوا عنه أنكروه وأظهروا الإيمان وأقروا به وأظهروا التوبة منه وهم مقيمون فيما بينهم وبين الله على الكفر قال الله جل ثناؤه ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهُ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ فأنهر بكفرهم وجحدهم الكفر وكذب سرائرهم بجحدهم، وذكر كفرهم في غير آية وسماهم بالنفاق إذ أظهروا الإيمان وكانوا على غيره قال جل وعز: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً﴾ فأنهر عز وجل عن المنافقين بالكفر وحكم فيهم بعلمه من أسرار خلقه ما لا يعلمه غيره بأنهم في الدرك الأسفل من النار، وأنهم كاذبون بإيمانهم وحكم فيهم جل ثناؤه في الدنيا بأن ما أظهروا من الإيمان، وإن كانوا به كاذبين لهم جنة من القتل وهم المرسون الكفر المظهرون الإيمان وبين على لسانه ﷺ مثل ما أنزل في كتابه من أن إظهار القول بالإيمان جنة من القتل أقر من شهد عليه بالإيمان بعد الكفر أو لم يقر إذا أظهر الإيمان إظهاره مانع من القتل وبين رسول الله ﷺ إذا حقن الله تعالى دماً من أظهر الإيمان بعد الكفر أن لهم حكم المسلمين من الموارثة والمناكحة وغير ذلك من أحكام المسلمين.

فكان بيننا في حكم الله عز وجل في المنافقين، ثم حكم رسول الله ﷺ أن ليس لأحد أن يحكم على أحد بخلاف ما أظهر من نفسه، وأن الله عز وجل إنما جعل للعباد الحكم على ما أظهروا لأن أحداً منهم لا يعلم ما غاب إلا ما علمه الله عز وجل فوجب على من عقل عن الله أن يجعل الظنون كلها في الأحكام معطلة، فلا يحكم على أحد بظن.

وهكذا دلالة سنة رسول الله ﷺ حيث كانت لا تختلف.

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾، وقال عز وجل ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ إلى قوله ﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾، وقال الله تبارك اسمه ﴿وَمَنْ يَرْتُدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ الآية، وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ آلِ الْفِيلِ مِنْ قَبْلِكَ لِيُزِيلَنَّا أَشْرَكَاتِكُمْ لِيَجْطُنَّ عَنْكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

٢٠٤٧ - أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: كَفَرٌ بَعْدَ إِيمَانٍ وَزَنَّا بَعْدَ إِحْصَانٍ وَقَتْلُ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ. [تقدم]

قال الشافعي: فلم يجوز في قول النبي ﷺ: لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: إحداها كفر بعد الإيمان إلا أن تكون كلمة الكفر محل الدَّم كما يحل الزنا بعد الإحصان أو تكون كلمة الكفر محل الدَّم إلا أن يتوب صاحبه، فدل كتاب الله عز وجل، ثم سنة رسول الله ﷺ أن معنى قول رسول الله ﷺ: كَفَرٌ بَعْدَ إِيمَانٍ إذا لم يتب من الكفر، وقد وضعت هذه الدلائل مواضعها وحكم الله عز وجل في قتل من لم يسلم من المشركين، وما أباح جل ثناؤه من أموالهم، ثم حكم رسول الله ﷺ في القتل بالكفر بعد الإيمان يشبه - والله تعالى أعلم، - أن يكون إذا حقن الدَّم بالإيمان، ثم أباحه بالخروج منه أن يكون حكمه حكم الذي لم يزل كافراً محارباً وأكبر منه؛ لأنه قد خرج من الذي حقن به دمه ورجع إلى الذي أبيع الدَّم فيه والمالك والمرتد به أكبر حكماً من الذي لم يزل مشركاً؛ لأن الله عز وجل أحبط بالشرك بعد الإيمان كل عمل صالح قدم قبل شركه، وأن الله - جل ثناؤه - كفر عمن لم يزل مشركاً ما كان قبله، وأن رسول الله ﷺ أبان أن من لم يزل مشركاً، ثم أسلم كفر عنه ما كان قبل الشرك وقال لِرَجُلٍ كَانَ يُقَدِّمُ خَيْراً فِي الشُّرْكِ أَسْلَمْتُ عَلَىٰ مَا سَبَقَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ وَأَنْ مِنْ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فيمن ظفر به من رجال المشركين أنه قتل بعضهم، ومن على بعضهم وفادى ببعض وأخذ الفدية من بعض، فلم يختلف المسلمون أنه لا يجل أن يفادى بمرتد بعد إيمانه، ولا يمن عليه ولا تؤخذ منه فدية، ولا يترك بحال حتى يسلم أو يقتل. والله أعلم.

دمه بما أظهره من الإيمان.

قال الشافعي رحمه الله: وسواء كثر ذلك منه حتى يكون مرة بعد مرة أو مراراً أو قل في حقن الدّم وإيجاب حكم الإيمان له في الظاهر إلا أنني أرى إذا فعل هذا مرة بعد أخرى أن يعزّر وسواء كان مولوداً على الإسلام، ثم ارتدّ بعد عن الإسلام أو كان مشركاً فأسلم، ثم ارتدّ بعد الإسلام وسواء ارتدّ إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو جحد وتعطيل ودين لا يظهره فمتى أظهر الإسلام في أي هذه الأحوال كان وإلى أي هذه الأديان صار حقن دمه وحكم له حكم الإسلام ومتى أقام على الكفر في أي هذه الأحوال كان وإلى هذه الأديان صار استتيب؛ فإن أظهر التوبة حكم له حكم الإسلام، وإن امتنع منها وأقام على الكفر قتل مكانه ساعة يابى إظهار الإيمان.

ولو ترك قتله إذا استتيب فامتنع ثلاثة أيام أو سنة أو أكثر، ثم أظهر الإيمان حقن ذلك دمه وحكم له حكم الإسلام.

ولو ارتدّ وهو سكران، ثم تاب وهو سكران لم يخل حتى يفيق فيتوب مفيقاً.

وكذلك لا يقتل لو أبى الإسلام سكران حتى يفيق فيمتنع من التوبة مفيقاً فيقتل، وإذا أفاق عرض عليه الإيمان، فإذا امتنع من التوبة مفيقاً قتل، ولو ارتدّ مغلوباً على عقله بغير السكر لم يحبسه الولي، ولو مات بتلك الحال لم يمنع ورثته المسلمون ميراثه؛ لأنّ رذته كانت في حال لا يجري فيها عليه القلم وهو مخالف للسكران في هذا الموضع والسكران لو ارتدّ سكران، ثم مات قبل أن يتوب كان ماله فيثا، ولو تاب سكران، ثم مات ورثه ورثته من المسلمين، ولو تاب سكران لم أعجل بتخليته حتى يفيق فيتوب مفيقاً وأجعل توبته توبة أحكم له بها حكم الإسلام حتى يفيق؛ فإن ثبت عليها فهو الذي أطلب منه، وإن رجع بعد الإفاقة إلى الكفر، ولم يتب قتل.

قال الشافعي: ولو ارتدّ مفيقاً، ثم اغمي عليه أو برسم أو خبل بعد الردّة لم يقتل حتى يفيق فيستاب؛ فإن امتنع من التوبة وهو يعقل قتل، ولو مات مغلوباً على عقله، ولم يتب كان ماله فيثاً.

قال: وسواء في الردّة والقتل عليها الرجل والمرأة والعبد والأمة، وكل بالغ عن أقر بالإيمان ولد على الإيمان أو الكفر، ثم أقر بالإيمان.

قال الشافعي: والإقرار بالإيمان وجهان: فمن كان من أهل الأوثان، ومن لا دين له يدعي أنه دين نبوة ولا كتاب، فإذا شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، فقد أقر بالإيمان ومتى رجع عنه قتل.

قال الشافعي رحمه الله: فأخبر رسول الله ﷺ أن الله حرم دم هذا بإظهاره الإيمان في حال خوفه على دمه، ولم يبيحه بالأغلب أنه لم يسلم إلا متعوذاً من القتل بالإسلام.

قال الشافعي: فأخبر رسول الله ﷺ المستاذن في قتل المنافق إذا أظهر الإسلام أن الله نهاه عن قتله، وهذا موافق كتاب الله عز وجل بأن الإيمان جنة وموافق سنة رسول الله ﷺ وحكم أهل الدنيا. وقد أخبر الله عنهم أنهم في الدرك الأسفل من النار.

٢٠٤٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ. [قدم]

قال الشافعي رحمه الله: وهذا موافق ما كتبنا قبله من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ويين أنه إنما يحكم على ما ظهر، وأن الله تعالى ولي ما غاب؛ لأنه عالم بقوله وحسابهم على الله.

وكذلك قال الله عز وجل فيما ذكرنا، وفي غيره، فقال: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقال عمر رضي الله عنه لرجل كان يعرفه بما شاء الله في دينه: «أؤمن أنت؟»

قال: نعم قال: «إني لأحسبك متعوذاً» قال أمّا في الإيمان ما أعاذني؟

فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «ففي رجل هو من أهل النار فخرج أحدكم معه حتى أتحن الذي قال: من أهل النار فأذته الجراح فقتل نفسه».

ولم يمنع رسول الله ﷺ ما استقرّ عنده من نفاقه وعلم إن كان علمه من الله فيه من أن حقن دمه بإظهار الإيمان.

٣١- تفريع المرتبة

قال الشافعي رحمه الله: فأي رجل غم لم يزل مشركاً، ثم أظهر الإيمان في أي حال كان لا يمتنع فيها بغير من لقيه فغلبه له أو يسار أو حبس أو غيره حقن الإيمان دمه وأوجب له حكم الإيمان، ولم يقتل بظن أنه لم يؤمن إلا مضطراً خائفاً، وفي مثل حاله من أنه يحقن دمه، ويوجب له حكم الإيمان في الدنيا من آمن، ثم كفر، ثم أظهر الإيمان فسواء شهد عليه بالكفر فجحد وأقر بالإيمان أو شهد شهادة الحق بعد الشهادة عليه أو لم يشهد عليه فأقر بالكفر، ثم أظهر الإيمان فمتى أظهر الإيمان لم يحلف على ما تقدّم منه من القول بالكفر شهد عليه أو لم يشهد وحقن

لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَالَ: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ وَقَالَ فِيمَا يَجِلُّ الدِّمَ كَفَّرَ بَعْدَ إِيمَانٍ كَانَتْ الْغَايَةُ الَّتِي دَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ يَقْتُلَ فِيهَا الْمُرْتَدُّ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَمْ يَكُنْ إِذَا تَوَنَّى بِهِ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ إِلَّا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ هِيَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ مِنَ التَّوْبَةِ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ وَيَتَوَبُّ مَكَانَهُ قَبْلَ مَا يُؤْخَذُ وَبَعْدَهَا يُؤْخَذُ، وَمَنْ كَانَ إِسْلَامُهُ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ أَوْ أَحْلَمَهَا فَأَبَى الْإِسْلَامَ هَكَذَا يَعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَسْلَمْ قَتْلًا، وَلَوْ تَوَنَّى بِهِ سَاعَةً وَيَوْمًا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَتَأَنَّى بِهِ مِنَ الْمُرْتَدِّ بَعْدَ إِيمَانٍ نَفْسِهِ.

٣٢- الشَّهَادَةُ عَلَى الْمُرْتَدِّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّ رَجُلًا ارْتَدَّ عَنِ الْإِيمَانِ أَوْ امْرَأَةً سَتَلًا؛ فَإِنْ أَكْذَبَا الشَّاهِدَيْنِ قِيلَ لهما اشْهَدَا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَتَبَرَّأَ تَمَّا خَالَفَ الْإِسْلَامَ مِنَ الْأَدْيَانِ؛ فَإِنْ أَقْرَأَ بِهِمَا لَمْ يَكْشِفَا عَنْ أَكْثَرِ مِنْهُ، وَكَانَ هَذَا تَوْبَةً مِنْهُمَا، وَلَوْ أَقْرَأَا وَتَابَا قَبْلَ مِنْهُمَا.

٣٣- مَا لُ الْمُرْتَدُّ وَزَوْجَةُ الْمُرْتَدِّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا ارْتَدَّ الرَّجُلُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَهُ زَوْجَةٌ، أَوْ امْرَأَةٌ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَهَا زَوْجٌ فَغَفَلَ عَنْهُ أَوْ حَبَسَ، فَلَمْ يَقْتُلْ أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ بَعْدَ الرَّدِّ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ هَرَبَ عَنِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ فَسَوَاءٌ ذَلِكَ كُلُّهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ لَا تَقَعُ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا حَتَّى تُغْضَى عَدَةُ الزَّوْجَةِ قَبْلَ يَتَوَبُّ وَيَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِذَا انْقَضَتْ عَدَّتُهَا قَبْلَ يَتَوَبُّ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا وَيُنَوِّتُهَا مِنْهُ فَسَخَّ بِلَا طِلَاقٍ وَمَتَى ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعَدَةِ فِي حَالٍ يُمْكِنُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ صَادِقَةً بِحَالٍ فَهِيَ مُصَدِّقَةٌ وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا إِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ فَإِنْ قَالَتْ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ قَدْ اسْقَطْتُ وَلَدًا قَدْ بَانَ خَلْقُهُ أَوْ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ وَرَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَجَحَدَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلًا مَعَ بَيْنِهَا.

قَالَ الرَّبِيعُ فِيهِ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهَا إِذَا قَالَتْ اسْقَطْتُ سَقَطَ بَانَ خَلْقُهُ أَوْ بَعْضُ خَلْقِهِ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهَا إِلَّا بَانَ تَأْتِي بِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ يَشْهَدْنَ عَلَى مَا قَالَتْ: لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعٌ يُمْكِنُ أَنْ تَرَاهُ النِّسَاءُ فَيَشْهَدْنَ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ قَالَتْ: قَدْ انْقَضَتْ عَدَّتِي بِأَنْ حَضَّتْ ثَلَاثَ حَيْضٍ فِي مَدَّةٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَحِيضَ فِيهَا ثَلَاثَ حَيْضٍ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهَا، وَإِذَا ادَّعَتْ ذَلِكَ بَعْدَ مَدَّةٍ يُمْكِنُ أَنْ تَحِيضَ فِيهَا ثَلَاثَ حَيْضٍ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلًا مَعَ بَيْنِهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ مَاتَتْ، وَلَمْ تَدَّعِ انْقِضَاءَ الْعَدَةِ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَا يَرْتَدُّ؛ لِأَنَّهَا مَاتَتْ

قَالَ: وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ فَهَؤُلَاءِ يَدْعَوْنَ دِينَ مُوسَى وَعِيسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمَا، وَقَدْ بَدَّلُوا مِنْهُ، وَقَدْ أَخَذَ عَلَيْهِمَا الْإِيمَانُ بِمُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَفَرُوا بِتَرْكِ الْإِيمَانِ بِهِ وَاتَّبَاعِ دِينِهِ مَعَ مَا كَفَرُوا بِهِ مِنَ الْكُذْبِ عَلَى اللَّهِ قَبْلَهُ، فَقَدْ قِيلَ لِي إِنْ فِيهِمْ مَنْ هُوَ مُقِيمٌ عَلَى دِينِهِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَقُولُ لَمْ يَبْعَثْ إِلَيْنَا؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ أَحَدٌ هَكَذَا، فَقَالَ أَحَدُ مِنْهُمْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ لَمْ يَكُنْ هَذَا مُسْتَكْمَلًا الْإِقْرَارَ بِالْإِيمَانِ حَتَّى يَقُولَ: وَإِنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ حَقٌّ أَوْ فَرَضٌ وَأَبْرَأُ تَمَّا خَالَفَ دِينَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ دِينَ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا قَالَ: هَذَا، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِقْرَارَ بِالْإِيمَانِ، فَإِذَا رَجَعَ عَنْهُ اسْتَيْبَ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلَ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ تَعْرِفُ بَانَ لَا تَقَرُّ بِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا عِنْدَ الْإِسْلَامِ أَوْ تَزْعُمُ أَنْ مَنْ أَقَرَّ بِنُبُوَّتِهِ لَزِمَهُ الْإِسْلَامُ فَشَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَقَدْ اسْتَكْمَلُوا الْإِقْرَارَ بِالْإِيمَانِ؛ فَإِنْ رَجَعُوا عَنْهُ اسْتَيْبُوا؛ فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قَتَلُوا.

قَالَ: وَإِنَّمَا يَقْتُلُ مَنْ أَقَرَّ بِالْإِيمَانِ إِذَا أَقَرَّ بِالْإِيمَانِ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ.

قَالَ: فَمَنْ أَقَرَّ بِالْإِيمَانِ قَبْلَ الْبُلُوغِ، وَإِنْ كَانَ عَاقِلًا، ثُمَّ ارْتَدَّ قَبْلَ الْبُلُوغِ أَوْ بَعْدَهُ، ثُمَّ لَمْ يَتَبَّ بَعْدَ الْبُلُوغِ، فَلَا يَقْتُلُ؛ لِأَنَّ إِيْمَانَهُ لَمْ يَكُنْ هُوَ بَالِغٌ وَيَوْمَرُ بِالْإِيمَانِ وَيَجْهَدُ عَلَيْهِ بِلَا قَتْلِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَإِنْ أَقَرَّ بِالْإِيمَانِ وَهُوَ بَالِغٌ سَكَرًا مِنْ خَمْرٍ، ثُمَّ رَجَعَ اسْتَيْبَ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلَ، وَلَوْ كَانَ مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ بِسُوءِ السُّكْرِ لَمْ يَسْتَيْبَ، وَلَمْ يَقْتُلْ إِنْ أَبَى التَّوْبَةَ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا وَامْرَأَةً أَقْرَأَا بِالْإِيمَانِ، ثُمَّ ارْتَدَّا، فَلَمْ يَعْرِفْ مِنْ رَدَّتِهِمَا إِقْرَارَهُمَا كَانَ بِالْإِيمَانِ أَوْ عَرَفَ وَتَرَكَ عَلَى الشَّرْكِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ أَوْ بِلَادِ الشَّرْكِ، ثُمَّ وَلَدَ لهما وَلَدٌ قَبْلَ الْإِقْرَارِ بِالْإِيمَانِ أَوْ بَعْدَ الرَّدِّ أَوْ بَعْدَمَا رَجَعَا عَنْ الرَّدِّ فَذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءٌ إِذَا شَهِدَ عَلَى إِقْرَارِهِمَا بِالْإِيمَانِ بَدِيْثًا شَاهِدَانِ؛ فَإِنْ نَشَأَ أَوْلَادُهُمَا الَّذِينَ لَمْ يَلْعَنُوا قَبْلَ إِسْلَامِهِمَا عَلَى الشَّرْكِ لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهُ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَبَعْدَ الْعَقْلِ أَمَرُوا بِالْإِيمَانِ وَجَبَرُوا عَلَيْهِ، وَلَا يَقْتُلُونَ إِنْ امْتَنَعُوا مِنْهُ، فَإِذَا بَلَغُوا أَعْلَمُوا أَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا قَتَلُوا؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمْ حُكْمُ الْإِيمَانِ، فَإِذَا لَمْ يُؤْمِنُوا قَتَلُوا، وَهَكَذَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِمْ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَسَوَاءٌ أَيُّ أَبِيهِمْ أَسْلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ أَوْ وَلَدَ بَعْدَ إِقْرَارِ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ بِالْإِسْلَامِ وَالْقَرُّ بِالْإِسْلَامِ مِنْهُمَا عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ أَوْ مُرْتَدِّ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْإِسْلَامِ، وَهَكَذَا إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ بُلُوغِ الْوَلَدِ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ أَوْ هُمَا.

قَالَ: وَيَقْتُلُ الْمَرِيضُ الْمُرْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْعَبْدُ وَالْأَمَةُ وَالْمُكَاتَبُ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالشَّيْخُ الْفَانِي إِذَا كَانُوا يَعْقِلُونَ، وَلَمْ يَتَوَبَّوْا وَلَا تَقْتُلِ الْمَرْأَةُ الْحَامِلَ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ تَقْتُلْ إِنْ لَمْ تَتَبَّ، فَإِذَا أَبَى الرَّجُلُ أَوْ الْمَرْأَةُ الْمُرْتَدَّانِ الرَّجُوعَ إِلَى الْإِيمَانِ قَتَلَ مَكَانَهُ؛

في ذلك شيء قبل رجوعه، فلما رجع قلت مكانها قد انتقضت عدتي كأن القول قولها مع يمينها.

٣٤- مال المرتدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا ارتدت الرجل، وكان حاضراً بالبلد وله أمهات أولادٍ ومببراتٍ ومدبرون ومكاتبات ومكاتبون وعماليك وحيوانٌ ومالٌ سوى ذلك وقف ذلك كله عنه ومنع إصابة أم ولده وجارية له غيرها، والوقف أن يوضع ماله سوى إناث الرقيق على يدي عدل ورقيقه من النساء على يدي عدلة من النساء ويؤمر من بلغ من ذكور رقيقه بالكسب وينفق عليه من كسبه ويؤخذ فضل كسبه وتؤمر ذوات الصنعة من جواريه وأمتهات أولاده وغيرهم بذلك ويؤاجر من لا صنعة له منهم من امرأة تقية، ومن مرضى من رجالهم ونسائهم، ومن لم يبلغ كسباً أنفق عليه من ماله حتى يفيق فيقوى على الكسب أو يبلغ الكسب، ثم يؤمر بالكسب كما وصفنا، وإن كان المرتد هارباً إلى دار الحرب أو غير دار الحرب أو متغيياً لا يدري أين هو؟ فسواء ذلك كله، ويوقف ماله ويبيع عليه الحيوان كله إلا ما لا يوجد السبيل إلى بيعه من أمتهات أولاده أو مكاتبه أو مرضع لولده أو خادم يخدم زوجة له وينفق على زوجته وصغار ولده وزمناتهم، ومن كان هو مجبوراً على نفقتهم من خدمة وأمتهات أولاده من ماله ويؤخذ كتابة مكاتبه ويعتقون إذا أدوا وله ولاؤهم ومتى رجع إلى الإسلام رد ماله عليه، ولم يرذ ما بيع من ماله؛ لأنه بيع والبيع نظر لمن يصير إليه المال، وفي حال لا سبيل له فيها على المال، وإذا انتقضت عدة امرأته قطعت عنها النفقة، ولم يكن له عليها سبيل إذا رجع بعد انقضاء عدتها، ولو برسم أو غلب على عقله بعد الردة ترص به يومين أو ثلاثة؛ فإن أفاق وإلا بيع عليه كما يباع على الغائب الماربي، وما كسب في ردته فهو كما ملك قبل الردة إذا قدر عليه، فإذا رجع إلى الإسلام دفع إليه ماله كله، وإن مات أو قتل قبل أن يرجع إلى الإسلام خسن ماله؛ فكان الخمس لأهل الخمس والأربعة الأخماس لجماعة المسلمين.

وهكذا نصراني مات لا وارث له يخنس ماله، فيكون الخمس لأهله وأربعة أخماسه لجماعة المسلمين.

ولو قال ورثة المرتد من المسلمين قد أسلم قبل أن يموت كلّفوا البيّنة، فإذا جاءوا بها دفع إليهم ماله على مورثتهم، وإن لم يأتوا بها فهو على الردة حتى تعلم توبته، وإن كانت البيّنة بمن يرثه لم تقبل.

وكذلك لو كان أوصى بوصية، فقال متى مت فلفلان

وهو مشرك، ولو رجع إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها كانا على النكاح، ولا يترك قبل أن يرجع إلى الإسلام يصيها حتى يسلم.

ولو ماتت بعد رجوعه إلى الإسلام، ولم تذكر انقضاء العدة ورثها، ولو كانت هي المرتدة كان القول فيما تحل به وتحرم عليه وتبين منه وتثبت معه كالقول لو كان هو المرتد وهي المؤمنة لا يختلف في شيء إلا أنها إذا ارتدت عن الإيمان، فلا نفقة لها في ماله في عدة ولا غيرها؛ لأنها هي التي حرمت فرجها عليه.

وكذلك لو ارتدت إلى نصرانية أو يهودية لم تحلل له؛ لأنها لا تترك عليها، وإن ارتد هو أنفق عليها في عدتها؛ لأنها لم تبين منه إلا بمضي عدتها، وأنه متى أسلم وهي في العدة كانت امرأته، وإذا كان يلزمه في التي يملك رجعتها بعد طلاق نفقتها؛ لأنه متى شاء راجعها كانت هكذا في مثل حالها في مثل هذه الحال أو أكثر، وإذا ارتد أحد الزوجين، ولم يدخل بالمرأة، فقد بانث منه والبيونة فسخ بلا طلاق؛ لأنه لا عدة عليها، وإن كان هو المرتد فعليه نصف مهر؛ لأن الفسخ جاء من قبله، وإن كانت هي المرتدة، فلا شيء لها؛ لأن الفسخ جاء من قبلها.

ولو ارتد وامراته يهودية أو نصرانية كانت فيما يحل له منها ويحرم عليه ويلزمه لها كالسلمة، ولو كانت المسألة مجالها غير أنها المرتدة وهو المسلم لم تحل له حتى تسلم أو ترجع إلى دينها الذي حلّت به من اليهودية أو النصرانية، ولم تبين منه إلا بانقضاء عدتها، ولم تقتل هي؛ لأنها خرجت من كفر إلى كفر وسواء في هذا الحر المسلم أو العبد والحرّة المسلمة أو الأمة لا يختلفون فيه.

ولو ارتد الزوج فطلّقها في حال ردته أو آلى منها أو تظاهرا أو قذفها في عدتها أو كانت هي المرتدة، ففعل ذلك وقف على ما فعل منه؛ فإن رجع إلى الإسلام وهي في العدة وقع ذلك كله عليها، وكان بينهما اللعان، وإن لم يرجع حتى تمضي عدتها أو تموت لم يقع شيء من ذلك عليها والتعن ليدراً الحدة، وهكذا إذا كانت هي المرتدة وهو المسلم إلا أنه لا حد على من قذف مرتدة.

ولو طلقها مسلمة، ثم ارتد أو ارتدت، ثم راجعها في عدتها لم يثبت عليها رجعة؛ لأن الرجعة إحداث تحليل له، فإذا أحدثه في حال لا يحل له فيه لم يثبت عليها، ولو أسلمت أو أسلم في العدة بعد الرجعة لم يثبت الرجعة عليها ويحدث لها بعده رجعة إن شاء فتثبت عليها، ولو اختلفا بعد انقضاء العدة، فقال رجعت إلى الإسلام أمس، وإنما انتقضت عدتك اليوم، وقالت رجعت اليوم فالقول قولها مع يمينها وعليه البيّنة أنه رجع أمس، ولو تصادقا أنه رجع أمس، وقالت انتقضت قبل أمس كان القول قولها مع يمينها، ولو رجع إلى الإسلام، فقالت: لم تنقض عدتي إلا بعد رجوعه، ثم قالت بعدها قد كانت انتقضت عدتي كانت زوجته ولا تصدق بعد إقرارها أنها لم تخرج من ملكه، ولو لم يسمع منها

وفلان كذا، ثم مات فشهد الموصى لهما بأنه رجع إلى الإسلام لم يقبل؛ لأنهما يجران إلى أنفسهما جواز الوصية التي قد أبطلت برده.

ولو كان تاب، ثم مات فقبل ارتد، ثم مات مرتدًا فهو على التوبة حتى تقوم بيته بأنه ارتد بعد التوبة؛ لأن من عرف بشيء فهو عليه حتى تقوم بيته بخلافه.

ولو قسم الحاكم ماله في الخالين حين مات، وقد عرفت رده فقامت بيته على توبته رجع بها الحاكم على من دفعها إليه حيث كانوا حتى يردعا إلى ورثته.

وكذلك لو قسمها في موته بعد توبته، ثم قامت البيته على رده بعد التوبة وموته مرتدًا رجع الحاكم على ورثته حيث كانوا وأهل وصاياء وأخذ منهم ما أعطاهم من ماله حتى يصير لأهل الخمس والمسلمين.

٣٥- المكره على الردة

قال الله تبارك وتعالى ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً أسره العدو فأكراه على الكفر لم تبين منه امرأته، ولم يحكم عليه بشيء من حكم المرتد، قد أكره بعض من أسلم في عهد النبي ﷺ على الكفر، فقالة، ثم جاء إلى النبي ﷺ فذكر له ما عذب به فنزل فيه هذا، ولم يأمره النبي ﷺ باجتناب زوجته ولا بشيء مما على المرتد، ولو مات المكره على الكفر، ولم تظهر له توبة ببلاد الحرب ورثه ورثته المسلمون، ولو انفلت فرجع إلى بلاد الإسلام قيل له: أظهر الإسلام؛ فإن فعل ولا كان مرتدًا بامتناعه من إظهار الإسلام يحكم عليه الحكم على المرتد، وإذا أسر الرجل أو كان مستأمنًا ببلاد العدو فشهد شاهدان على أنه كان ياكل الخنزير ويشرب الخمر، ولم يشهدا على نفس الردة ولا على كلام كفر بين، ثم مات ورث ماله ورثته من المسلمين إلا أن يقرؤا بأنه مرتد، فيكون ماله فيئا؛ فإن أقر بعضهم برده، ولم يقر بها بعضهم ورث الذين لم يقرؤا نصيبهم من ميراثه، ويوقف نصيب الذين أقرؤا برده حتى تستبان رده وفيها قول آخر أنه يغنم؛ لأنهم يصدقون على ما يملكون، ولا يوقف، ولو شهد عليه شاهدان أنهما سمعا يرتد، وقالوا ارتد مكرهاً أو ارتد محدوداً أو ارتد محبوساً لم يغنم ماله، وورثه ورثته من المسلمين، ولو قالوا كان حلياً آمنّا حين ارتد كانت تلك ردة وغنم ماله، ولو ادعى ورثته أنه رجع إلى الإسلام لم يقبل منهم إلا بيته، ولو أقاموا بيته على أنهم

راوه في ملّة بعد الشهادة بالردة يصلي صلاة المسلمين قبلت ذلك منهم، وورثتهم ماله، ولو كان هذا في بلاد الإسلام والمرتد ليس في حال ضرورة لم أقبل هذا منهم حتى يشهد عليه شاهدان بالتوبة بعد الردة، ولم أقبل من ورثته أنه ارتد مسجوناً ولا محدوداً إذا لم تقطع البيته أنه سجن وحذ ليرتد.

٣٦- ما أحدث المرتد في حال رده في ماله

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ارتد الرجل عن الإسلام، فلم يوقف ماله فما صنع فيه فهو جائز كما يجوز له في ماله ما صنع قبل الردة، فإذا وقف، فلا سبيل له على إتلاف شيء من ماله بعوض ولا غيره ما كان موقوفاً؛ فإن اعتق أو كاتب أو دبر أو اشترى أو باع فذلك كله موقوف لا ينفذ منه شيء في حال رده؛ فإن رجع إلى الإسلام لزمه ذلك كله إلا البيع، فإذا فسح بيعه، فقد انفسخ؛ لأنه لم يكن محولاً بينه وبين ماله في الحال الذي أحدث ذلك فيه حول الحجر إنما كان موقوفاً عنه ليقول فيعلم أن ملكه كان زائلاً عنه بالردة إن لم يتب حتى يموت فيصير فينا أو يسلم، فيكون على ما كان في ملكه أولاً، فلما أسلم علمنا أن فعله فيما يملك.

قال الشافعي: ولو كان في رده في يديه شيء يدعي أنه ملك له، ثم أقر بذلك الشيء بعينه لغيره كان لغيره أخذه منه في حال رده.

وكذلك يلزمه ما أقر به من الدين لأجنبي.

وكذلك يؤخذ من ماله ما لزم الرجل غير المرتد في ماله.

ولو قال في عبد من عبيده في حال رده هذا عبد اشتريته أو وهب لي وهو حر كان حراً، ولم يتظر إسلامه بما أقر به لغيره إنما أرد ما أحدث إتلافه بلا سبب متقدم بقره احتياطاً عليه لا حجراً عنه.

وفيها قول آخر: أنه إذا حجر عليه فهو كالحجور في جميع حالاته حتى يرجع إلى الإسلام فيك عنه الحجر.

٣٧- جنائية المرتد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى المرتد في حال رده على آدمي جنائية عمداً في مثلاً قصاص فالجني عليه بالخيار في أن يقتص منه أو يأخذ قدر الجنائية من ماله الذي كان له قبل الردة، وما اكتسب بعدها، وذلك كله سواء.

وكذلك إن كانت عمداً لا قصاص فيها.

وكذلك ما أحرق وأفسد لأدمي كان في ماله لا تسقطه عنه

الردة.

منوعة.

٣٩- الذِّينُ عَلَى الْمَرْتَدَةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان على المرتد دينٌ بينة قبل الردّة، ثم ارتدّ قضّي عنه دينه إن كان حالاً، وإن كان إلى أجل فهو إلى أجله إلا أن يموت فيحلّ بموته.

وكذلك كل ما أقر به قبل الردّة لأحد.

قال: وإن لم يعرف الذّين بينة تقوم ولا بإقرار منه متقدّم للردّة، ولم يعرف إلا بإقرار منه في الردّة فأقراره جائزٌ عليه، وما دان في الردّة قبل وقف ماله لزمه، وما دان بعد وقف ماله؛ فإن كان من بيع ردّ البيع، وإن كان من سلف وقف؛ فإن مات على الردّة بطل، وإن رجع إلى الإسلام لزمه؛ لأننا نعلم برجوعه إلى الإسلام أن ماله لم يكن خرج من يده.

قال الرّبيع: وللشافعي قول آخر أنه إذا ضربه مرتدّاً، ثم أسلم، ثم مات أنه يدركه القود بالشبهة وبغير الذّية وله أيضاً قول آخر أنه لا شيء عليه؛ لأن الحق قتله كما أنه لو قطع يدي رجل قطعنا يده قصاصاً، ثم مات من القصاص لم يكن على أخذ القصاص شيء والحق قتله.

وكذلك المرتد إذا جرحه مرتدّاً، ثم أسلم فمات، فلا شيء على من جرحه؛ لأن الجرح منه كان مباحاً في وقته ذلك فالحق قتله، فلا شيء على من جرح.

٤٠- الذِّينُ لِلْمَرْتَدَةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للمرتد دينٌ حال أخذ من هو عليه، ويوقف في ماله، وإن كان إلى أجل فهو إلى أجله، فإذا حلّ وقف إلا أن يموت المرتد قبل ذلك أو يقتل على ردتّه، فيكون الذّين إلى أجله، فإذا قبض كان فيناً.

قال الرّبيع: في رجل جرح مرتدّاً، ثم أسلم، ثم مات، ففيها قولان أحدهما أن يكون عليه الذّية؛ لأنه مات مسلماً والقول الثاني أنه لا شيء على من جرحه، وإن أسلم فمات من قبل أن الضّربة كانت وهو مرتد فيها فالحق الذي قتله ولا شيء على من جرحه.

٤١- ذبيحة المرتد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تؤكل ذبيحة المرتد إلى أي دين ما ارتد؛ لأنه إنما رخص أهل الكتاب الذين يقرّون على أديانهم.

قال: وإن كانت الجنابة خطأ فهي في ماله كما تكون على عاقلته إلى أجلها، فإذا مات فهي حالة ولا تعقل العاقلة عنه شيئاً جناه في حال ردتّه؛ فإن كانت الجنابة نفساً فهي في ماله في ثلاث سنين؛ فإن قتل أو مات على الردّة فهي حالة.

ولو كانت الجنابة وهو مسلم، ثم ارتد؛ فإن كانت عمداً فهي كجنايته وهو مرتد، وإن كانت خطأ فهي على عاقلته؛ لأن الجنابة لزمهم إذ جنى وهو مسلم.

ولو ارتد وقيل فأراد ولي القتل القتل كان ذلك له، وإذا قتله وهو على الردّة فماله لمن وصفته من المسلمين.

وكذلك لو قطع أو جرح أقصصنا منه، ثم قتلناه على الردّة؛ فإن عجل الإسم فقتله على الردّة أو مات عليها قبل القصاص فلولي الدم والجرح عمداً عقل النفس والجراح في مال الجاني المرتد، ولو كان الجاني المرتد عبداً أو أمة فجنى على من بينه وبينه القود كان لولي الجاني عليه الخيار في القود أو أخذ العقل؛ فإن أراد القود فهو له، وإن أراد العقل فهو له في رقبته الجاني إلا أن يفديه سيده؛ فإن فداءه قتل على الردّة، وإن لم يفديه قتل على الردّة إلا أن يتوب فيباغ ويعطى ولي الجاني عليه قيمة جنايته ويرد الفضل إن كان فيه فضل عن الجنابة على سيده، ولو جنى وهو مرتد عبداً، ثم عته فاخترأ ولي الدم العقل، ولم يتطوع مولا به أن يفديه بيع مرتدّاً معتوها فأعطى ولي الجنابة قيمة جنايته ورد الفضل إن كان في ثمنه على سيده، فإذا أفاق، ولم يتب قتل على الردّة، ولا يباغ إلا بالبراء من الردّة والعته، وما أحدث العبد من الجنابة في الردّة مخالفة ما أحدث من الذّين من قبل أن الجنابة لا تسقط عن صبي ولا محجور عليه ولا عبداً؛ لأنها بغير إذن الجاني عليه والذّين يسقط عن المحجور عليه وعن العبيد ما كانوا في الرّق؛ لأنه بإذن ربّ الذّين.

٣٨- الجنابة على المرتد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فجنى عليه رجل جنابة؛ فإن كانت قتلاً، فلا عقل ولا قود ويعزّر؛ لأن الحاكم الوالي للحكم عليه، وليس للحاكم قتله حتى يستتاب، وإن كانت دون النفس فكذلك.

ولو جنى عليه مرتدّاً، ثم أسلم، ثم مات من الجنابة فالجنابة هدر؛ لأنها كانت غير ممنوعة بأن يحكم فيها بعقل أو قود، ولو جنى عليه مرتدّاً فقطع يده، ثم تاب، ثم قطع رجله كان له القود في الرجل إن شاء؛ لأنه جنى عليه مسلماً، ولو مات كانت لهم نصف الذّية؛ لأنه مات من جنائين جنابة ممنوعة وجنابة غير

٤٤- تَكْلَفُ الْحُجَّةِ

عَلَى قَاتِلِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى مَنْ قَالَ أَقْبِلْ

إِظْهَارَ التَّوْبَةِ إِذَا كَانَ رَجَعَ إِلَى دِينٍ يَظْهَرُهُ

وَلَا أَقْبِلْ ذَلِكَ إِذَا رَجَعَ إِلَى دِينٍ لَا يَظْهَرُهُ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْلَا غَفْلَةٌ فِي بَعْضِ السَّامِعِينَ الَّذِينَ لَعَلَّ مِنْ نَوَى الْأَجْرِ فِي تَبَيُّنِهِمْ أَنْ يُوجَرَ مَا تَكَلَّفَتْ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكْفِي فِي هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ بَيَانُ يَحْكِيَا فَيَعْلَمُ أَنْ لَيْسَ فِيهِمَا مَذْهَبٌ يَجُوزُ أَنْ يَغْلَطَ بِهِ عَالَمٌ بِحَالٍ، وَإِنْ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ سَنَةَ نَبِيِّهِ ﷺ، ثُمَّ الْمَقُولَ وَالْقِيَاسَ يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ مَا قَالَ: مَنْ قَالَ: هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَنْ أَوْجَرَ مَا بَيَّنَّ بِهِ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى غَيْرِ مَا قِيلَ أَنْ يَقَالَ: قَدْ رَوَيْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ فَهَلْ يَبْدُلُهُ؟ وَهَذَا الْقَوْلُ أَبَدًا وَاحِدًا مِنْ مَعْنَيْنِ؟ أَنْ يَكُونَ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ وَأَقَامَ عَلَى تَبْدِيلِهِ ضَرِبَتْ عُنُقَهُ كَمَا تَضْرِبُ عُنُقَ أَهْلِ الْحَرْبِ.

أَوْ تَكُونَ كَلِمَةُ التَّبْدِيلِ تَوْجِبُ الْقَتْلَ، وَإِنْ تَابَ كَمَا يُوَجِّههُ الزُّنَا بَعْدَ الْإِحْصَانِ وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ النَّفْسِ فَلَيْسَ قَوْلُكَ وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَإِنْ يَقَالَ لَهُ: لَمْ قَبِلْتَ إِظْهَارَ التَّوْبَةِ مِنَ الَّذِي رَجَعَ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ وَدِينِ أَظْهَرَهُ؟ الْأَنْتَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَظْهَرَ التَّوْبَةَ، فَقَدْ صَحَّتْ تَوْبَتُهُ أَوْ قَدْ يَكُونُ يَظْهَرُهَا وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْكُفْرِ وَدِينِ النَّصْرَانِيَّةِ أَوْ مُشْتَمِلٌ عَنْهُ إِلَى دِينٍ يَخْفِيهِ؟ وَلَمْ آيَتْ قَبُولَ مَنْ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ، وَقَدْ كَانَ مُسْتَحْفِيًّا بِالشَّرْكَ؟ أَعْلَى عِلْمٍ أَنْتَ مِنْ أَنَّ هَذَا لَا يَتَوَبُّ تَوْبَةً صَحِيحَةً أَمْ قَدْ يَتَوَبُّ تَوْبَةً صَحِيحَةً؟ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي عِلْمَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ عِلْمِ هَذَا أَحَدٌ مِنَ الْآدَمِيِّينَ غَيْرِ الْمُؤْمِنِ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا تَوَلَّى اللَّهُ عَزَّ ذَكَرَهُ عِلْمَ الْغَيْبِ، أَوْ رَأَيْتَ لَوْ قَالَ رَجُلٌ مَنْ اسْتَسَرَّ بِالْكَفْرِ قَبِلْتَ تَوْبَتَهُ لَضَعْفِهِ فِي اسْتِسْرَارِهِ، وَمَنْ أَعْلَنَهُ لَمْ تَقْبَلْ تَوْبَتَهُ لِمَا انْكَشَفَ بِهِ مِنَ الْكُفْرِ بِاللَّهِ، وَإِنَّ الْمُنْكَشِفَ بِالْمَعْصِيَةِ أَوَّلَى أَنْ تَنْفِرَ الْقُلُوبُ مِنْهُ وَيَكَادُ أَنْ يُؤْسِرَ مِنْ صَحَّةِ تَوْبَتِهِ؛ لِأَنَّا رَأَيْنَا مَنْ انْكَشَفَ بِالْمَعْصَايِ سِوَى الشَّرْكِ كَانَ أُخْرَى أَنْ لَا يَتَوَبُّ مَا الْحُجَّةُ عَلَيْهِ؟ هَلْ هِيَ إِلَّا أَنَّ هَذَا تَمَّا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا قَبُولُ ظَاهِرِ الْآدَمِيِّينَ، وَأَنَّهُ تَوَلَّى سَرَائِرَهُمْ، وَلَمْ يَجْعَلْ لِنَبِيِّهِ مُرْسِلٌ وَلَا لَأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ يَحْكُمَ إِلَّا عَلَى الظَّاهِرِ وَتَوَلَّى دُونَهُمُ السَّرَائِرَ لَا تَفْرَادَهُ بِعِلْمِهَا، وَهَكَذَا الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ.

وَأَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْأَعْرَابِ، فَقَالَ: «قَالَتْ

قَالَ: فَلَوْ عَدَا عَلَى شَاةٍ رَجُلٌ فَذَبَحَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ضَمَنَّ قِيمَتَهَا حَيَّةً، وَهَكَذَا كُلُّ مَا اسْتَهْلَكَ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَذْبَحَهَا لَهُ وَهُوَ يَعْلَمُهُ مُرْتَدًّا أَوْ لَا يَعْلَمُهُ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ، وَلَا يَأْكُلُهَا صَاحِبُ الشَّاةِ.

قَالَ: وَلَوْ ذَبَحَ لِنَفْسِهِ أَوْ اسْتَهْلَكَ مَتَاعًا لِنَفْسِهِ أَوْ قَتَلَ عَبْدًا لِنَفْسِهِ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قَتَلَ أَوْ حَاتَّ عَلَى رَدَّتِهِ فَكُلُّ مَالٍ وَجَدْنَاهُ لَهُ فَهُوَ فِيهِ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ عَلِمْنَا بِرَجُوعِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا جَنَى عَلَى مَالِهِ، وَلَا يَضْمَنْ لِنَفْسِهِ مَالَ نَفْسِهِ.

٤٢- نِكَاحُ الْمُرْتَدَةِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا يَجُوزُ لِلْمُرْتَدِّ أَنْ يَنْكَحَ قَبْلَ الْحَجَرِ وَلَا بَعْدَهُ مُسْلِمَةً؛ لِأَنَّهُ مُشْرِكٌ وَلَا وَثِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا مَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَا كِتَابِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ عَلَى دِينِهِ؛ فَإِنْ نَكَحَ فَصَاحِبٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُمْ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا وَالنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ، وَلَا يَكُونُ لِلْمُرْتَدِّ أَنْ يَزَوِّجَ ابْنَتَهُ وَلَا أَمَتَهُ وَلَا امْرَأَةً هُوَ وَلِيِّهَا مُسْلِمَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَلَا مُسْلِمًا وَلَا مُشْرِكًا، وَإِذَا انْكَحَ فإِنْكَاحُهُ بَاطِلٌ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

٤٣- الْخِلَافُ فِي الْمُرْتَدَةِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَخَالَفْنَا بَعْضُ أَهْلِ نَاحِيَّتِنَا فِي الْمُرْتَدِّ بِوُجْهِينَ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّ قَاتِلًا مِنْهُمْ قَالَ: مَنْ وَلَدَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَارْتَدَّ قَتَلْتَهُ إِلَى أَيِّ دِينٍ ارْتَدَّ وَقَتَلْتَهُ، وَإِنْ تَابَ.

وَقَالَ آخَرُ مِنْهُمْ: مَنْ رَجَعَ إِلَى دِينٍ يَظْهَرُهُ كَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ اسْتَبْتَه؛ فَإِنْ تَابَ قَبِلْتَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَبَّ قَتَلْتَهُ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى دِينٍ يَسْتَخْفِي بِهِ كَالزُّنْدَقَةِ، وَمَا يَسْتَخْفِي بِهِ قَتَلْتَهُ، وَإِنْ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ لَمْ أَقْبَلْهَا وَأَحْسِبُهُ سَوَى بَيْنَ مَنْ وَلَدَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ لَمْ يُولِدْ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَوَافَقْنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنَ الْمَدِينِيِّينَ وَالْمَكِّيِّينَ وَالْمَشْرِقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنْ لَا يَقْتُلَ مَنْ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ، وَفِي أَنْ يَسُوِّيَ بَيْنَ مَنْ وَلَدَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ لَمْ يُولِدْ عَلَيْهِ وَدَانَ دِينًا يَظْهَرُهُ أَوْ دِينًا يَسْتَخْفِي بِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ كُفْرٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْحُجَّةُ عَلَى مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ وَلَدَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ لَمْ يُولِدْ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ حُدُودَهُ، فَلَمْ نَعْلَمْ كِتَابًا نَزَلَ وَلَا سَنَةً مَضَتْ وَلَا أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَالَفَ فِي الْحُدُودِ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَدَ عَلَى الْكُفْرِ فَأَحْدَثَ إِسْلَامًا أَوْ وَلَدَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْقَتْلَ عَلَى الرَّقْدِ حَدٌّ لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَعْطِلَهُ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ إِلَّا مِنْ فُرْضَتْ طَاعَتُهُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْحُدُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هُوَ وَأُمِّي مُخَالِفَةً صَلَاةَ غَيْرِهِ وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَضَى إِذْ أَمَرَهُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا غَيْرَ لَهُ، وَقَضَى أَنْ لَا يَغْفِرَ لِلْمُتَقِيمِ عَلَى شَرِّ قَتْلَاهُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ لَا يُغْفَرُ لَهُ.

فإن قال قائل: ما دلّ على هذا؟

قيل: لم يمنع رسول الله ﷺ من الصَّلَاةِ عليهم مسلماً، ولم يقتل منهم بعد هذا أحداً وترك الصَّلَاةَ مباحاً على من قامت بالصَّلَاةِ عليه طائفة من المسلمين، فلما كان جائزاً أن يترك الصَّلَاةَ على المسلم إذا قام بالصَّلَاةِ عليه بعض المسلمين لم يكن في ترك الصَّلَاةِ معنى يغيّر ظاهر حكم الإسلام في الدنيا.

وقد عاشرهم حذيفة فعرّفهم بأعيانهم، ثم عاشرهم مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهم يصلّون عليهم، وكان عمر رضي الله عنه إذا وضعت جنازة فرأى حذيفة، فإن أشار إليه أن اجلس جلس، وإن قام معه صلّى عليها عمر، ولا يمنع هو ولا أبو بكر قبله ولا عثمان بعده المسلمين الصَّلَاةَ عليهم ولا شيئاً من أحكام الإسلام ويدعها من تركها بمعنى ما وصفت من أنها إذا أبيح تركها من مسلم لا يعرف إلا بالإسلام كان أجوز تركها من المنافقين.

فإن قال فلعلّ هذا للنبي ﷺ خاصة.

قيل فلم لم يقتل أبو بكر وعمر ولا عثمان ولا علي رضي الله عنهم ولا غيرهم منهم أحداً، ولم يمنعه حكم الإسلام، وقد اعلمت عائشة رضي الله عنها أنّ النبي ﷺ لما توفي اشتراب النفاق بالمدينة.

قال الشافعي: ويقال لأحد إن قال: هذا ما ترك رسول الله ﷺ على أحد من أهل قعره لله حداً بل كان أقوم الناس بما افترض الله عليه من خُذُودِهِ ﷺ حتى قال في امرأة سُرقت فشفّع لها إنّما أهلك مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُرِقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سُرِقَ فِيهِمُ الْوَضِيعُ قَطَعُوهُ وقد آمن بعض الناس، ثم ارتدّ، ثم أظهر الإيمان، فلم يقتله رسول الله ﷺ وقتل من المرتدين من لم يظهر الإيمان.

وقال رسول الله ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَجَسَاتِهِمْ عَلَى اللَّهِ فاعلم أنّ حكمهم في الظاهر أن تمنع دِمَاؤَهُم بِإِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَحِسَابِهِمْ فِي الْمَغِيبِ عَلَى اللَّهِ، وقال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَوَّلَنِي مِنْكُمْ السَّرَائِرَ وَذَرَأَ عَنْكُمْ بِالْيَتَامَى قَتُولِي إِلَى اللَّهِ وَاسْتَبْرَأُوا بِسَيْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يُدِلُّ لَنَا صَفْحَتَهُ نَعِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَالَ ﷺ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَضَيْتَ

الْأَعْرَابَ آمَنًا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ فَأَعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَأَنَّهُمْ أَظْهَرُوهُ وَحَقَّنَ بِهِ دِمَاءَهُمْ قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ 'أَسْلَمْنَا'، قَالَ أَسْلَمْنَا خَافَةَ الْقَتْلَ وَالسَّبَاءَ.

قال الشافعي: وأخبر الله جلّ ثناؤه، عن الْمُنَافِقِينَ فِي عَذَابٍ آتِي مِنْ كِتَابِهِ بِإِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْتِزَارِ بِالشَّرْكِ، وَأَخْبَرَنَا بِأَنْ قَدْ جَزَأَهُمْ بِعِلْمِهِ عَنْهُمْ بِالدُّرُكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدُّرُكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً» فَأَعْلَمْ أَنَّ حُكْمَهُمْ فِي الْآخِرَةِ النَّارُ بِعِلْمِهِ أَسْرَارَهُمْ، وَأَنَّ حُكْمَهُ عَلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا إِنْ أَظْهَرُوا الْإِيمَانَ جَنَّةٌ لَهُمْ، وَأَخْبَرَ، عَنْ طَائِفَةٍ غَيْرِهِمْ، فَقَالَ: «وَإِذَا يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا» وَهَذِهِ حِكَايَةُ عَنْهُمْ وَعَنِ الطَّائِفَةِ مَعَهُمْ مَا حَكَى مِنْ كَفَرِ الْمُنَافِقِينَ مُتَّفِعِدًا وَحَكَى مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَ مَنْ حَكَى مِنَ الْأَعْرَابِ، وَكُلٌّ مِنْ حَقَّنَ دَمَهُ فِي الدُّنْيَا بِمَا أَظْهَرَ مِمَّا يَعْلَمُ جَلَّ ثَنَاهُ خِلَافَهُ مِنْ شِرْكِهِمْ، لِأَنَّهُ أَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يُولِ الْحُكْمَ عَلَى السَّرَائِرِ غَيْرَهُ، وَأَنَّ قَدْ وُلِيَ نَبِيَّ الْحُكْمِ عَلَى الظَّاهِرِ وَعَاشَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَلَمْ يَحْسَبْهُ، وَلَمْ يُعَايِنَهُ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ سَهْمَهُ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا حَضَرَ الْقِتَالَ وَلَا مُنَاقَحَةَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَوَارِثَتَهُمْ وَالصَّلَاةَ عَلَى مَوْتَاهُمْ وَجَمِيعِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ وَهَؤُلَاءِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْأَعْرَابُ لَا يَتَيَمَّنُونَ دِينًا يُظْهَرُ بَلْ يُظْهَرُونَ الْإِسْلَامَ وَيَسْتَحْفُونَ بِالشَّرْكِ وَالتَّعْطِيلِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ «يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ».

فإن قال قائل: فلعلّ من سميت لم يظهر شركاً سمعه منه آدمي، وإنما أخبر الله أسرارهم، فقد سمع من عددٍ منهم الشَّرْكَ وشهد به عند النبي ﷺ فمنهم من جحدته وشهد شهادة الحق فتركه رسول الله ﷺ بما أظهر، ولم يقفه على أن يقول أقر ومنهم من أقر بما شهد به عليه، وقال ثبت إلى الله وشهد شهادة الحق فتركه رسول الله ﷺ بما أظهر. ومنهم من عرف النبي ﷺ عليه.

٢٠٤٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَقَالَ: شَهِدْتُ مِنْ نِفَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَلَاثَةَ مَجَالِسٍ.

فإن قال قائل: فقد قال الله عز وجل لرسول الله ﷺ: وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ «وَهُمْ كَافِرُونَ» قِيلَ هَذَا بَيْنَ مَا قُلْنَا وَخِلَافَ مَا قَالَ: مَنْ خَالَفَنَا، فَأَمَّا أَمْرُهُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ صَلَّاهُ بِأَيِّ

قلت أفرأيت شيخاً، فانياً وأجيراً ارتدّا أقتلتهما أم تدعهما لعلّتك بالقياس على أهل دار الحرب؟
فقال: بل أقتلهما.

قلت: فرجل ارتدّ فترهب.

قال: فاقتله.

قلت: وأنت لا تقتلُ الرّهبان من أهل دار الحرب.

قال: لا.

قلت وتغنم مال الشيخ والأجير والراهب ولا تغنم مال المرتد؟

قال: نعم.

قلت أم الآن المرتد لا يشبه أهل دار الحرب قال: ما يشبهه.

قلت: أجل ولئن كنت علمت أنه لا يشبهه فأردت أن تشبه على أهل الجهالة ليشرع قولك، فإذا لم أقتل النساء من أهل دار الحرب لم أقتلهن ممن ثبت له حرمة الإسلام يسرع هذا إلى قلوبهم بجهلهم والغباء الذي فيهم وأنت تعلم أن ليس في هذا القول أكثر من تعقلهم أن هذه المنزلة قريبة من المأثم إلا أن يعفو الله عز وجل ولئن كان هذا اجتهداً أن من نسبك إلى العلم بالقياس لجاهل بالقياس أرايت إذا كان حكم المرتد عندك أن لا تقتل كيف حسبتها وأنت لا تحبس الحرية إنما تسبها وتأخذ مالها وأنت لا تستأمن هذه ولا تأخذ مالها.

أرايت لو كان الحبس حقاً عليها كيف عطّلت الحبس عن الأمة المرتدة إذا احتاج إليها أهلها؟ أو أرايت أهل الأمة إذا احتاجوا إليها، وقد سرق أقطعها إذا سرق وتقتلها إذا قتلت ولا تدفعها إليهم لحاجتهم إليها؟

قال: نعم.

قلت: لأن الحق لا يعطل عن الأمة كما لا يعطل عن الحرّة؟

قال: نعم.

قلت فكيف عطّلت عنها الحبس إن كان حقاً في هذا الموضع؟ أو حبست الحرّة إن لم يكن الحبس حقاً؟

قال: وقلت له هل تعدو الحرّة أن تكون في معنى ما قال رسول الله ﷺ: مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ فَتَكُونُ مِثْلَ دِيْنِهَا فَتَقْتُلُ؟ أو يكون هذا على الرجل دونها فمن أمرك بحبسها؟ وهل أرايت حبساً قط هكذا؟ إنما الحبس لبيّن لك الحد، فقد بان لك كفرها؛ فإن كان عليها قتل قتلها، وإن لم يكن فالحبس لها ظلم قال: فتقول ماذا؟

له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذته، فإنما أقطع له قطعة من النار فأعلم أن حكمه كله على الظاهر، وأنه لا يحل ما حرم الله وحكم الله على الباطن؛ لأن الله عز وجل تولى الباطن، وقال عمر بن الخطاب لرجل أظهر الإسلام كان يعرف منه خلافه إنسي لأحسبك متعوذاً، فقال أما في الإسلام ما أعاذني؟

فقال أجل إن في الإسلام ما أعاذ من استعاذ به قال: ولو لم يعلم قائل هذا القول شيئاً مما وصفنا إلا أنه وافقنا على قتل المرتد، وأن يجعل ماله فينا؛ فكان حكمه عنده حكم المحارب من المشركين، وكان أصل قوله في المحارب أنه إذا أظهر الإيمان في أي حال ما كان إساراً أو تحت سيف أو غيرها أو على أي دين كان حق دمه كأن ينجي أن يمنع من أن يقتل من أظهر الإيمان بأي حال كان وإلى أي دين كان رجع.

قال الربيع: إذا قال بعض الناس فهم المشركيون، وإذا قال بعض أصحابنا أو بعض أهل بلدنا فهو مالك.

٤٥- خلاف بعض الناس في المرتد والمرتدة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وخالفنا بعض الناس في غير ما خالفنا فيه بعض أصحابنا من المرتد والمرتدة، فقال: إذا ارتدت المرأة الحرّة عن الإسلام حبست، ولم تقتل، وإن ارتدت الأمة تحدم القوم دفعت إليهم وأمروا بأن يجروها على الإسلام قال وكانت حجته أن لا تقتل المرأة على الردّة شيئاً رواه عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في المرأة ترتد عن الإسلام تحبس ولا تقتل وكلمني بعض من يذهب هذا المذهب وبحضرتنا جماعة من أهل العلم بالحديث فسألناهم عن هذا الحديث فما علمت واحداً منهم سكت عن أن قال: هذا خطأ والذي روى هذا ليس ممن يثبت أهل العلم حديثه.

فقلت له قد سمعت ما قال هؤلاء الذين لا شك في علمهم بحديثك، وقد روى بعضهم عن أبي بكر أنه قتل نسوة ارتددن عن الإسلام فكيف لم تصر إليه؟

قال: إني إنما ذهبت في ترك قتل النساء إلى القياس على السنّة لما نهى النبي ﷺ عن قتل النساء من أهل دار الحرب كان النساء ممن ثبت له حرمة الإسلام أولى - عندي - أن لا يقتلن.

وقلت له أو جعلتهن قياساً على أهل دار الحرب؛ لأنّ الشوك جمعهن؟

قال: لا.

قلت ونهى رسول الله ﷺ فيما زعمت عن قتل الشيخ الفاني والأجير مع نهي عن قتل النساء.

فإن قلت نعم.

يَرْتُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ. قَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَكُمْ يَنْصَفُ مَا تَرَكُوا زَوْجَاتُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾.

قال: نعم.

قلت فكيف زعمت أن المرتدة يورث كما يورث الميت ويحل دينه المؤجل وتعتق أمهات أولاده ومدبريه في لحوقه بدار الحرب ونحن على يقين من حياته أيشكل عليك أن هذا خلاف كتاب الله عز وجل أن ورثت من حي، وإنما ورث الله الموتى، والموتى خلاف الأحياء، وفي توريثك من حي خلاف حكم الله عز وجل والدخول فيما عبت علي من سجل أنك تتبع حكمه؟

قال: ومن هو؟

قلت: عمر وعثمان قضيا في امرأة المفقود تترقب أربع سنين، ثم تعتد عدة المتوفى، ثم تنكح والمفقود من لا يسمع له بذكر، وقد يكون الأغلب من هذا أنه مات، وقد يفرق بين المرأة وزوجها بأشياء من عجز عن جماعها وغير ذلك نفياً للضرر، وفي ذهابه مفقوداً ضرر قد يغلب على الظن موته.

قلت: لا يجوز أن يؤذن لها تنكح بعد مدّة، وإن طالحت حتى تكون على يقين من موته؛ لأن الله عز وجل إنما جعل عليها العدة بعد موته، ثم قلت براك لا متقدّم لك فيه وقضيت قولك وحدك تورث من الحي في ساعة من نهار، وإنما ورث الله عز وجل من الموتى، فلو لم ترد علي هذا كنت لم تعب من قول الإمامين شيئاً إلا دخلت في أعظم منه وأولى بالعيب، وقلت له أنت تزعم أن القول الذي لا كتاب فيه ولا سنة لا يجوز إلا خبراً لازماً أو قياساً فقولك في المرأة لا تقتل خبر؟

قال: لا إلا أنه إذا لحق بدار الحرب لم أقدر على قتله ولا استتابته.

قلت أفرايت إذا حرب في بلاد الإسلام أتقدّر في حال هربه على قتله أو استتابته؟

قال: لا.

قلت: وكذلك لو عته بعد الردّة أو غلب على عقله بمعنى لم تكن قادراً على قتله ولا استتابته؟

قال: نعم.

قلت فالعلة التي اعتللت بها من أنك لا تقدر على قتله ولا استتابته في هذين المعنيين ولا نراك قسمت ميراثه فيها وحكمت عليه حكم الموتى، فلا أسمع قولك مع خلافه الكتاب إلا يتناقص، وهذا الذي عبت على غيرك أقل منه.

قال: وقلت له: أرايت لو كانت ردته ولحوقه بدار الحرب توجب عليه حكم الموتى أما كان يلزمك لو رجع بعد لحوقه بدار

قلت أقول إن قتلها نص في سنة رسول الله ﷺ لقوله من بدل دينه فاقتلوه وقوله لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زناً بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس كانت كافرة بعد إيمان فحلّ دمه كما إذا كانت زانية بعد إحصان أو قاتلة نفس بغير نفس قتلته، ولا يجوز أن يقام عليها حد ويعطّل الآخر وأقول القياس فيها على حكم الله تبارك وتعالى لو لم يكن هذا أن تقتل، وذلك أن الله تعالى لم يفرق بينها وبين الرجل في حد قال الله تبارك وتعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾، وقال جل ذكره ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾.

وقال: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾، فقال المسلمون في اللاتي يرمين المحصنات يجلدن ثمانين جلدة، ولم يفرقوا بينها وبين الرجل يرمي إذ رمت فكيف فرقت بينها وبين الرجل في الحد؟

قال الشافعي: عفا الله عنه، قلنا له النص عليك والقياس عليك وأنت تدعي القياس حيث تخالفه، فقال أما إن أبا يوسف قد قال قولكم فرع من أن المرتدة تقتل.

فقلت أرجو أن يكون ذلك خيراً له.

قال الشافعي: ما يزيد قوله قولنا قوة ولا خلافه وهنا، وقلت لبعض من قال هذا القول قد خالفتم في المرتدة أيضاً الكتاب والسنة في موضع آخر.

قلت: اليس الأحياء مالكي أموالهم؟

قال: بلى.

قلت: وإنما نقل الله ملك الأحياء إلى ورثتهم بعد موتهم؛ لأن الميت لا يملك؟

قال: بلى.

قلت فالحي خلاف الميت.

قال: نعم.

قلت أفرايت المرتدة معنا في دار الإسلام أسيراً أو هارباً أو معتوها بعد الردّة اليس على ملك ماله لا يورث؛ لأنه حي، ولا يحل دينه المؤجل؟

قال: بلى.

قلت أفرايت إذا ارتدت بطرسس ولحق بدار الحرب نراه فترهب أو كان يقتال ونحن نراه أيشك أنه حي؟

قال: لا.

قلت: وإنما ورث الله عز وجل الأحياء من الموتى قال: ﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو

الحرب تائباً أن تمضي عليه حكم الموتى؟

قال: لا أمضي ذلك عليه، وقد رجع.

قلت: فردته إذا عته ولحقه لا يوجبان حكم الموتى عليه.

قال الشافعي: وقلت لبعضهم رأييت إذا حكمت عليه وهو بدار الحرب حكم الموتى فاعتقت أمهات أولاده ومدبريه وأحللت دينه البعيد الأجل وقسمت ميراثه بين ورثته، ثم رجع تائباً، وذلك كله قائم في أيدي من أخذه وأمهات أولاده والمدبرون حضور هل يجوز في حكم مضي إلا أن ترد أو تنفذ؟ قال: لا.

قلت فقل في هذا أيهما شئت إن شئت فهو نافذ، وإن شئت فهو مردود قال: بل نافذ في مدبريه وأمهات أولاده، ولا يرجعون رقيقاً، وفي دينه، فلا يرجع إلى أجله، وإن وجدته قائماً بعينه؛ لأن الحكم نفذ فيه، وما وجدت في أيدي ورثته رددته؛ لأنه ماله وهو حي.

فقلت له إنما حكمت في جميع ماله الحكم في مال الميت فكيف أنفذت بعضاً ورددت بعضاً؟ رأييت لو قال قاتل بلى أنفذ لورثته؛ لأنهم يعودون عليه في حاجته ويرثهم ولا أنفذ لغرمائه ولا مدبريه ولا أمهات أولاده إلا يكون أقرب إلى أن يكون أعقل بشيء منك، وإن كان هذا مما لا يجوز لأحد أن يفني به؟

قال: وقلت له أيعود المرتد أن يكون كافراً أو مؤمناً؟

قال: بل كافراً.

قلت: فقد.

٢٠٥٠- أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ. [تقدم]

فكيف ورثت المسلم من الكافر؟ قال: قَدْ كَانَتْ تَبَيَّنَتْ لَهُ حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ.

قلت: أفرأيت لو مات بعض ولده وهو مرتد أتورثته منه؟

قال: لا؛ لأنه كافراً.

قلت: ما أبعدك والله يصلحنا وإياك من أن تقف على تصحيح قول نفسك أو تتبع السنة إن زعمت أن إن ثبت له حرمة الإسلام حال المسلمين في أن يورث بعد ذلك فكذلك ينبغي له أن يرث، وإن زعمت أن انتقاله عن الإسلام منعه ذلك، ثم حوّل حكمه حتى صرت تقتله وتجعله في أسوأ من حال المشركين والمخربين؛ لأنك لك أن تدعهم من القتل، وليس لك

تركه منه فكيف ورثت منه مسلماً وهو كافراً؟

قال الشافعي: رحمه الله، فقال أو قال بعض من حضره ممن يقول بقوله أو هما إنما أخذنا بهذا أن علياً رضي الله عنه قتل مرتدّاً وأعطى ورثته من المسلمين ميراثه.

فقلت له سمعت من أهل العلم بالحديث منكم من يزعم أن الحفاظ لم يحفظوا عن علي رضي الله عنه قسم ماله بين ورثته من المسلمين وخاف أن يكون الذي زاد هذا غلطاً، وقلت له: رأييت أصل من ذهب أهل العلم ليس إذا ثبت عن النبي ﷺ شيء لم يكن في أحد معه حجة؟

قال: بلى.

قلت: فقد ثبت عن النبي ﷺ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ فكيف خالفته؟

قال الشافعي: رحمه الله، فقال فلعله أراد الكافر الذي لم يكن أسلم.

فقلت له أفترى في الحديث دلالة على ذلك؟

قال: قد يحتمل.

قلت: فإن جاز هذا لك لم يميز إلا بأن يكون المرتد يرث ولده وزوجه لو ماتوا مسلمين وهو في ردته، ويكون حكمه حكم المسلمين في الميراث قال: ما أقول بهذا.

قلت: أجل، ولا أن تحوّل الحديث عن ظاهره بغير دلالة فيه ولا في غيره عن الحديث عنه.

ولو جاز جاز أن يقال: هذا في أهل الأوثان من المشركين خاصة.

فأما أهل الكتاب فيرثهم المسلمون كما ينكحون نساءهم قال: فإنما قلت ذلك لشيء رويته عن علي رضي الله عنه، ولعل علياً قد علم قول النبي ﷺ.

قلت أفعلمت علياً رضي الله عنه روى ذلك عن النبي ﷺ فنقول قد رواه، ولم تقل ذلك إلا بعلم؟

قال: ما علمت.

قلت: فيمكن أن يكون علي رضي الله عنه لم يسمعه؟

قال: نعم وهو يشبه أن لا يكون ذهب عليه.

قال الشافعي رحمه الله: فقليل له ليس بشاب من علي رضي الله عنه، وقد كلمتمونا على أنه ثابت، فلم يكن لك فيه حجة ويعاد عليك بأكثر من حجتك؛ فإن كانت فيها حجة لزمك ما زعمت أنه يلزمك وغيرك، وإن لم يكن فيها حجة استدلت على أنك لم تتجش بشيء تجوز الحجة به قال: وما هو؟

قلت: روي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه ورث مسلماً من

المناظرة فكيف صرت إلى الحجّة بقول واحد هو وأصحابه عندك كما تصف؟

قال أفعلت أن النبي ﷺ غنم مال ابن خطي.

قلت: ولا علمته ورث ورثته المسلمين ولا علمت له مالاً، أفرايت إن جاز لك أن توهم أن النبي ﷺ لم يغنمه؛ لأنه لم يرو عنه أنه غنمه أيجوز لأحد أن يتوهم أن النبي ﷺ غنمه.

قال: نعم، ولا يجوز لواحد منهما، ثم يجوز لثالث أن يقول لم يكن له مال، ثم لو أجزت التوهم جاز أن يقال: كان له مال فغنم بعضه قال: لا يجوز هذا.

قال: فقد زعم بعض أصحابك أن رجلاً ارتد في عهد عمر رضي الله عنه ولحق بدار الحرب، فلم يتعرض عمر لماله ولا عثمان بعده.

قلنا: لا نعرف هذا ثابت عن عمر ولا عن عثمان، ولو كان خلاف قولك وبما قلنا أشبه.

قال: فكيف؟

قلت: أنت تزعم أنه إذا لحق بدار الحرب قسم ماله وتروون عن عمر وعثمان أنهما لم يقسماه وتقول لم يتعرض لهُ، وقد يكون بيدي من وثق به أو يكون ضمنه من هو في يده، ولم يبلغه موته فيأخذه فينا؟

قال الشافعي: فقال منهم قائل فكيف قلت إذا ارتد أحد الزوجين لم يفسخ النكاح إلا بمضي العدة؟

قلت: قلته أنه في معنى حكم رسول الله ﷺ قال وابن؟

قلت: إذا كان الزوجان الوثنيان متناكحين فأسلم أحدهما فحرم على الآخر قال فجعل النبي ﷺ منتهى بينونة المرأة من الزوج أن تمضي عدتها قبل أن يسلم الآخر منهما إسلاماً بدلالة عنه ممن روى الحديث كان هكذا المسلمان متناكحين، ثم أحدث أحدهما ما حرم به على الآخر؛ فإن رجع قبل مضي عدّة الزوج كانا على أصل النكاح كما كان الحريّان قال: فهل خالف هذا من أصحابك أحد؟

قلت إن أحداً يكون قوله حجّة، فلا أعلمه وأصحابي عندك كما علمت فما مسألتك عن قول من لا تعتد بقوله وافقك أو خالفك.

٤٦- اصطدام السفيتين والفارسين

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اصطدم الفارسان لم يسبق أحدهما صاحبه بأن يكون صامداً فماتا معاً وفرسهما نصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمه من قبل أن كل واحد منهما في الظاهر مات من جناية نفسه وجناية

كافر أحسبه ذميّاً، وروي عن معاوية أنه ورث المسلم من الكافر، ولم يورث الكافر من المسلم؛ لأنه بلغه أن رجلاً منعهم من الإسلام أن يجرموا موارث آبائهم وأعجب مسروق بن الأجدع، وقاله غيره، فقال ترثهم، ولا يرثونا كما يحل لنا نسأؤهم، ولا يحل لهم نسأؤنا، وروي عن محمد بن علي يرث المسلم الكافر وعن سعيد بن المسيّب.

وفي هذا المعنى قول معاذ بن جبل وهو يجوز عليك أن يقال: لم يذهب عليه قول النبي ﷺ وفيه معه من سميّا وغيرهم وحديث النبي ﷺ يحتمل ما زعمت أنه يحتمل من أن يكون الحكم على بعض الكافرين دون بعض فنورث المسلم من الكافر الكتابي كما يحل لنا نسأؤهم.

قال: لا يجوز إذا جاء الشيء عن النبي ﷺ إلا أن يؤخذ بجمليته، ولا يترك إلا بدلالة عنه أو من يروي الحديث عنه، وقد يذهب على معاذ وغيره بعض حديثه.

قال الشافعي رحمه الله: فقيل له لقلاً رأيتك ترى أن لك الحجّة في شيء إلا لزمك مثله أو أكثر منه، ثم زعمت أنه ليس بحجّة، ثم لا يمنعك ذلك من العود لملكه؛ فإن كان هذا غيابة، فلو أمسكت عن أن تحتج، وإن كان هذا عمداً أن تلبس على جاهل فهذا أسوأ لحالك فيما بينك وبين الله عز وجل، ولعله لا يسعك ذلك.

وقد أدخلت عالماً كثيراً من أهل الغفلة والاستعجال بأن يكونوا مفتين في خلاف كثير من الكتاب والسنة، فقال منهم قائل: فهل رويت في ميراث المرتد شيئاً عن أحد من أصحاب النبي ﷺ؟

فقلت إذ أبان رسول الله ﷺ أن الكافر لا يرث المسلم، وكان كافراً، ففي السنة كفاية من أن ماله مال كافر ولا وارث له، وإنما هو في، وقد روي أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى ابن عباس رضي الله عنهما وزيد بن ثابت رضي الله عنهما يسألهما عن ميراث المرتد، فقالا لبيّت المال.

قال الشافعي: يعنيان أنه في.

قال الشافعي: رحمه الله، فقال: فكيف خمسة؟

قلت: المال ثلاثة أصناف صدقة وغيمة قوتل عليها، وليس بواحد من هذين وفيه قسمته في سورة الحشر بأن كان لرسول الله ﷺ خمسة والأربعة الأخماس لجماعة أهل النية قال: فقال بعضهم، فإن من أصحابكم من زعم أن ابن خطي ارتد فقتله النبي ﷺ، ولم تسمع أنه غنم ماله.

فقلت له أنتم تسبون أنفسكم إلى الصبر على المناظرة والنصف وتسبون أصحابنا إلى الغفلة، وأنهم لا يسلكون طريق

٤٧- مسألة الحَجَامِ وَالْحَاتِنِ وَالْبَيْطَارِ

أخبرنا الرِّبَيعُ: قال قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا أمرَ الرَّجُلُ أن يجمعه أو يخنَّ غلامه أو يبيطِرَ دابَّته فتلَفُوا من فعله؛ فإن كان فعلٌ ما يفعلُ مثله فما فيه الصَّلَاحُ للمفعول به عند أهل العلم بتلك الصَّنَاعَةِ، فلا ضَمَانٌ عليه، وإن كان فعلٌ ما لا يفعلُ مثله من أراد الصَّلَاحَ، وكان عالماً به فهو ضامنٌ وله أجرٌ ما عمل في الحالين في السَّلَامَةِ والعَطَبِ قال أبو عمَدٍ: وفيه قول آخر: إذا فعل ما لا يفعلُ فيه مثله فليس له من الأجر شيء؛ لأنه متعدُّ والعملُ الَّذي عمله لم يؤمر به فهو ضامنٌ ولا أجر له، وهذا أصحُّ القولين وهو معنى قول الشَّافِعِيِّ.

قال الشَّافِعِيُّ: ولا أعلم أحداً ممن ضَمَّنَ الصَّنَاعَ يَضْمَنُ هؤلاء، وإن في تركهم تضمينٌ هؤلاء لما وجَّه به من لا يضمن الصَّنَاعَ الحجة عليهم؛ لأنهم إذا ألغوا الضَمَانَ عَمَّن لم يبعد من هؤلاء لزمهم إلغاؤه عَمَّن لم يبعد من الصَّنَاعِ، وما علمت أني سألت أحداً منهم، ففرَّقَ بينهما بأكثر من أن قال: هذا أذن للصانع قلماً.

وكذلك ذاك أذن للصانع، وما وجدت بينهما فرقاً إلا فرقاً خطر ببالي، فقد يفرِّق النَّاسُ بما هو أبعد منه وأعمَضُ، وما هو بالفرق البين.

وذلك أنَّ ما كان فيه روحٌ قد يموت بقدر الله عز وجل لا من شيء عرفه آدميون، فلما عالج هؤلاء فيه شيئاً فمات لم يكن الظاهر أنه مات من علاجهم؛ لأنه يمكن أن يموت من غيره، فلم يضمن من قبل أنه ماذون له فيما فعل وغيرُ ذوي الأرواح مما صنع إنما جعل إيتلافه بشيء يحدِّثه فيه آدميون أو محدث يرى.

ومن فرق بهذا الفرق دخل عليه أن يقال فانت لو كان هؤلاء متعدِّين جعلتهم ماتوا بهذا الفعل، وإن كان يمكن غيره فكذلك كان ينبغي أن تقول في الصَّنَاعِ كلهم.

قال: وإذا استأجر الرَّجُلُ الرَّجُلَ أن يخبرَ له خبراً معلوماً في تنوُّر أو فرن فاحترق الخبرُ سئل أهل العلم به؛ فإن كان خبزه في حال لا يخبرُ في مثلها باستيقاد التنوُّر أو شدَّة جبرته أو تركه تركاً لا يتركُ مثله فهذا كله تعدُّ يضمنُ فيه بكلِّ حال عند من يضمنُ الأجير، ومن لم يضمنه، وإن قالوا الحال التي خبرَ فيها والتي تركه فيها والعملُ الذي عملَ فيه إصلاح لا إفساد لم يضمن عند من لا يضمنُ الأجير ضمنَ عند من يضمنُ الأجير.

قال: وإذا استودع الرَّجُلُ الرَّجُلَ إناءً من قوارير فأخذَه المستودع في يده ليحرزه في منزله فأصابه شيء من غير فعله فانكسر لم يضمن، وإن أصابه بفعله غلطاً أو عامداً قبل أن يصيرَ إلى البيت أو بعد ما صارَ إليه فهو له ضامنٌ.

غيره فترفع عنه جناية نفسه ويؤخذُ له بجناية غيره، وهكذا فرسهما إلا أن نصفَ قيمة فرس كلِّ واحدٍ منهما في مال صادمه دونَ عاقلته، وهكذا لو أنَّ عشرة يرمون بالمنجنيق أو عرادةً فوقَعَ الحجرُ عليهم معاً فقتل كلُّ واحدٍ ضمنَ عواقلُ التسعة تسعة أعشار دية الميت من قبل أنه مات من فعلهم وفعلوه، فلا يعقلون فعله ويعقلون فعل أنفسهم قال: وهكذا لو كان اثنين فرسياً بمنجنيق فرجع الحجرُ عليهما فمات أحدهما ضمنَت عاقلة الباقي منهما نصفَ دية الميت كالمسألة فيه قبلها، قال: ولو ماتا معاً ضمنَت عاقلة كلِّ واحدٍ منهما نصفَ دية الآخر، وهكذا هذا البابُ كله وقياسه.

قال: وإذا اشترك في الجناية من عليه عقلٌ، ومن لا عقلٌ عليه ضمنَ من عليه العقلُ وطرح حصَّة من لا عقلٌ عليه كما وصفنا في الإنسان يجني على نفسه هو وغيره فترفع حصَّته ويقضى على غيره ومثل الإنسان والسبع يجنيان على الإنسان فيموت والجناية خطأ من الجاني فنصفُ عقل المجني عليه على عاقلة الجاني وحصَّة السبع منها هدرٌ.

قال الشَّافِعِيُّ: فإن كانت سفتيتان اصطدما فانكسرتا؛ فكان لا يمكن كلِّ واحدٍ من أهل السفتيتين المصطدمتين صرفها عن صدم الأخرى بوجه من الوجوه ولا حالاً من الأحوال لا بإضرار بها وبركبتها أو بلا إضرار بها ولا بركبتها فالقول فيها كالقول في الفارسين يصطدمان؛ فإن كان لا يمكنهم ذلك مجالاً من الأحوال أبداً فما صنعا هدرٌ.

قال: وإذا كان في السفينة أجراء يعملون فيها عملاً غرقت بسببه؛ فإن كان ربُّ السفينة معهم فأمرهم بذلك العمل ولا شيء فيها إلا لربِّ السفينة، فلا شيء على الذين مذَّوها ولا على ربِّ السفينة؛ فإن كان فيها شيء لغيره؛ فإن كان ما أمرهم به عند أهل العلم بالبحر من صلاح السفينة ونجاتها لم يضمن، ولم يضمنوا، وإن كان من غير صلاحها ضمنَ في قول من يضمنُ الأجير، ومن ضمنُ الأجير ضمنَ صاحب السفينة إذا كان أخذَ عليها أجراً، ولم يضمن الأجراء لصاحب السفينة ما هلك له من قبل أنهم بأمره فعلوا.

ولو كان ربُّ الطعام مع الطعام فأمرهم بذلك الفعل لم يضمنوا؛ لأنهم فعلوه بأمره في واحدٍ من القولين قال: وإن كان في السفينة أجراء، وليس فيها ربها، ففعلوا هذا الفعل فمن ضمنُ الأجير ضمنهم، ومن لم يضمن الأجير لم يضمنهم إلا فيما فعلوا بما ليس فيه صلاح لها، فيكون ذلك جناية يضمنونها.

٤٨ - مسألة الرجل يكرى الدابة فيضربها

فتموت

اخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اكترى الرجل من الرجل الدابة فيضربها أو كبحها بلجام أو ركضها فماتت سئل أهل العلم بالركوب؛ فإن كان فعل من ذلك ما يفعل العامة، فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل في الكبح والضرب مثل ما يفعل مثلها عندما فعله، فلا أعد ذلك خرقاً ولا شيء عليه، وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه بموضع يكون مثله تلفاً أو فعله في الموضع الذي لا يفعل في مثله ضمن في كل حال من قبل أن هذا تعد.

والمستعير هكذا إن كان صاحبه لا يريد أن يضمته؛ فإن أراد صاحبه أن يضمته العارية فهو ضامن تعدى أو لم يتعد.

فأما الرائض، فإن من شأن الرواض الذي يعرف به إصلاحهم الذواب الضرب على حملها من السير والحمل عليها من الضرب أكثر مما تفعل الركاب غيرهم، فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالرياضة إصلاحاً وتاديباً للدابة بلا إعنات بين لم يضمن إن عيب، وإن فعل خلاف هذا كان متعدياً وضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكترى في ركوبها إذا تعدى ضمن، وإذا لم يتعد لم يضمن.

قال الربيع: قوله الذي نأخذ به في المستعير أنه يضمن تعدى أو لم يتعد لحديث النبي ﷺ: الغرية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله.

قال الشافعي: والراعي إذا فعل ما للرعاة أن يفعلوه مما لا صلاح للماشية إلا به ومما يفعله أهل الماشية بمواشي أنفسهم على استصلاحها، وما إذا راوا من يفعله بمواشيهم ممن يلي رعيته كان عندهم صلاحاً لا تلفاً ولا خرقاً يفعله الراعي لم يضمن، وإن تلف، وإن فعل ما يكون عندهم خرقاً فتلف منه شيء ضمنه عند من لا يضمن الأجير، ومن ضمن الأجير ضمنه في كل حال.

٤٩ - جناية معلم الكتاب

اخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومعلم الكتاب والأدمين كلهم مخالف لراعي البهائم وصنّاع الأعمال، فإذا ضرب أحد من هؤلاء في استصلاح المضروب أو غير استصلاحه فتلف المضروب كانت فيه دية على عاقلة ضاربه، ولا يرفع عن أحد أصاب الأدمين العقل والقود في دار الإسلام إلا الإمام يقيم الحد، فإن هذا أمر لازم، ولا يحل له تعطيله، ولو عزّر فتلف على يديه كانت فيه الدية والكفارة، وإن كان يرى أن

التعزير جائز له، وذلك أن التعزير أدب لا حد من حدود الله تعالى.

وقد كان يجوز تركه، ولا يائمه من تركه فيه.

ألا ترى أن أموراً قد فعلت على عهد رسول الله ﷺ كانت غير حدود، فلم يضرب فيها، منها الغلول في سبيل الله وغير ذلك، ولم يؤت بعد قط فعفاه.

والموضع الثاني: الذي يبطل فيه العقل والقود رجل يعطي الختان فيخته والطبيب يفتح عروقه أو يقطع العرق من عروقه خوف أكلة أو داء فيموت في ذلك، فلا تجعل فيه عقلاً ولا قوداً من قبل أنه فعله بصاحبه بإذنه، ففعله كفعله بنفسه إذا كان الذي فعل به ذلك بالغاً حراً أو مملوكاً بإذن سيده؛ فإن كان مملوكاً بغير إذن سيده ضمن قيمته.

فإن قال قائل: كيف يسقط عن الإمام أن يقتصر في الجرح ويقطع في السرقة ويجلد في الحد، فلا يكون فيه عقل ولا قود ويكون الإمام إذا أدب وله أن يؤدب ضامناً تلف المؤدب.

قيل: الحد والقصاص فرض من الله عز وجل على السوالي أن يقيمه، فلا يحل له ترك إقامته والتعزير كما وصفت إنما هو شيء، وإن رأى بعض الولاة أن يفعله على التأديب لا يائمه بتركه.

وقد قيل بعث عمر إلى امرأة في شيء بلغه عنها فأسقطت فاستشار، فقال له: قائل أنت مؤدب، فقال له: علي ﷺ إن كان اجتهد، فقد أخطأ، وإن كان لم يجتهد، فقد غش، عليك الدية.

فقال عزمت عليك لا تجلس حتى تضربها على قومك وبهذا ذهبنا إلى هذا وإلى أن خطأ الإمام على عاقلته دون بيت المال، وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما أحد يموت في حد فأجد في نفسي منه شيئاً؛ لأن الحق قتله إلا من مات في حد الحمر، فإنه شيء رأيناه بعد النبي ﷺ فمن مات فيه فديته إما قال على بيت المال، وإما قال على الإمام، وكان معلم الكتاب والعييد وأجراء الصناعات في أضعف وأقل عذراً بالضرب من الإمام يؤدب الناس على المعاصي التي ليست فيها حدود وكانوا أولى أن يضمنوا ما تلف من الإمام.

فأما البهائم، فإنما هي أموال حكمها غير حكم الأنفس. ألا ترى أن الرجل يرمي الشيء فيصيب آدمياً فيكون عليه فيه تحرير رقبة لم يقصد قصده معصية والمائم مرفوع عنه في الخطأ، ويكون عليه دية، وإن الله عز وجل وعد قاتل العمدة النار، وليس البهائم في شيء من هذا المعنى والأدمين يؤدبون على الصناعات بالكلام فيقولونه، وليس هكذا مؤدب البهائم، فإذا خلى رب البهيمة بينها وبين الرجل بما يجوز له، ففعله، فإنما يفعله عن أمره

أو بأمر الحاكم فيه أنه كأمه إذا كان ذلك غير تعدٍّ وهو لو أمره في البهيمة بعدوان فأمره بقتلها فقتلها لم يضمن له شيئاً من قبل أنه إنما فعله عن أمره، فلا يضمن له ماله عن أمره، ولو كان أتماً، ولو أمره بقتل أبيه فقتله لم يسقط عنه ذلك كما يسقط عنه في البهيمة.

٥٠- مسألة الأجر

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: الأجر كلهم سواء، فإذا تلف في أيديهم شيء من غير جناسيتهم، فلا يجوز أن يقال فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن يكون كل من أخذ الكراهة على شيء كان له ضامناً حتى يؤديه على السلامة أو يضمنه أو ما نقصه، ومن قال: هذا القول فينبغي أن يكون من حجتة أن يقول الأمين هو من دفعته إليه راضياً بأمانته لا معطى أجراً على ما دفعته إليه وإعطاني هذا الأجر فترقت بينه وبين الأمين الذي أخذ ما استؤمن عليه بلا جعل أو يقول قائل لا ضامن على أجر بحال من قبل أنه إنما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه إما مسلط على إتلافه كما يأخذ سلفاً، فيكون مالا من ماله، فيكون إن شاء يفتقه ويرد مثله، وإما مستعير سلط على الانتفاع بما أعير فيضمن؛ لأنه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا لمنفعة صاحبه فيه وهذان معاً نقص على المستعير والمعير أو غير زيادة له والصانع والأجير من كان ليس في هذا المعنى، فلا يضمن بحال إلا ما جنت يده كما يضمن المودع ما جنت يده، وليس بهذا سنة علمتها ولا أثر يصح عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد روي فيه شيء عن عمر وعلي رضي الله عنهما ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما، ولو ثبت عنهما لزم من يثبته أن يضمن الأجر من كانوا يضمن أجر الرجل وحده والأجير المشترك والأجير على الحفظ والرعية وحمل المتاع والأجير على الشيء يصنعه؛ لأن عمر رضي الله عنهما إن كان ضمن الصانع فليس في تضمينه لهم معنى إلا أن يكون ضمنهم بأنهم أخذوا أجراً على ما ضمنوا فكل من أخذ أجراً فهو في معناهم، وإن كان علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ضمن القصار والصانع وكذلك كل صانع، وكل من أخذ أجراً، وقد يقال للراعي صناعته الرعية وللحمال صناعته الحمل للناس، ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أولاً من التضمن أو ترك التضمن، ومن ضمن الأجير بكل حال؛ فكان مع الأجير ما قلت مثل أن استحملة الشيء على ظهره أو استعمله لشيء في بيته أو غير بيته وهو حاضر ماله أو وكيل له يحفظه فتلف ماله بأي وجه ما تلف به إذا لم يجن عليه جاني، فلا ضمان على الصانع ولا الأجير.

وكذلك إن جنى عليه غيره، فلا ضمان عليه والضمان على الجاني، ولو غاب عنه أو تركه يغيب عليه كان ضامناً له من أي وجه ما تلف، وإن كان حاضراً معه فعمل فيه عملاً فتلف بذلك العمل، وقال الأجير هكذا يعمل هذا، فلم أتعد بالعمل، وقال المستأجر ليس هكذا يعمل، وقد تعدت، وبينهما بينة أو لا بينة بينهما، فإذا كانت البينة سئل عدلان من أهل تلك الصناعة؛ فإن قالوا هكذا يعمل هذا، فلا يضمن، وإن قالوا هذا تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدي ما كان قل أو كثر، وإذا لم يكن بينة كان القول قول الصانع مع يمينه، ثم لا ضمان عليه، وإذا سمعتي أقول القول قول أحد فقلت أقوله إلا على معنى ما يعرف إذا ادعى الذي أجعل القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله، وإذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم أجعل القول قوله، ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه فجنى جان على ما في يديه فاتفقه فرب المال بالخيار في تضمين الصانع؛ لأنه كان عليه أن يؤديه إليه على السلامة؛ فإن ضمنه رجع به الصانع على الجاني أو تضمين الجاني؛ فإن ضمنه لم يرجع به الجاني على الصانع، وإذا ضمنه الصانع فأفلس به الصانع كان له أن يأخذه من الجاني، وكان الجاني في هذا الموضع كالحميل.

وكذلك لو ضمنه الجاني فأفلس به الجاني رجع به على الصانع إلا أن يكون أبرأ كل واحد منهما عند تضمين الآخر، فلا يرجع به للصانع في كل حال أن يرجع به على الجاني إذا أخذ من الصانع، وليس للجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه بحال.

قال: وإذا تكرار الرجل من الرجل على الوزن المعلوم والكيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصادقا على أن رب المال ولي الوزن والكيل.

قلنا: في الزيادة والنقصان لأهل العلم بالصناعة هل يزيد ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا فيما لم تدخله آفة؛ فإن قالوا نعم قد يزيد وينقص.

قلنا: في النقصان لرب المال قد يمكن النقص كما زعم أهل العلم بلا جناية ولا آفة؛ فلما كان النقص يكون، ولا يكون.

قلنا: إن شاء أحلفنا لك الحمال ما خانك ولا تعدى بشيء أفسد متاعك، ثم لا ضمان عليه وقلنا للحمال في الزيادة كما قلنا لرب المال في النقصان إن كانت الزيادة قد تكون لأمر حادث ولا زيادة، ويكون النقصان وكانت ههنا زيادة؛ فإن لم تدعها فهي لرب المال ولا كراهة لك فيها، وإن ادعيتها أوفينا رب المال ماله تاماً، ولم نسلم لك الفضل إلا بأن تخلف ما هو من مال رب المال وتأخذ، وإن كانت زيادة لا يزيد مثلها أوفينا رب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعها رب المال؛ فإن كانت لك فخذها، وإن لم تكن لك جعلناها

كلما كما يجوزُ عليهما أمرُ أنفسهما لو كانا بالغين فأما ما عاقب به السلطانُ في غير حدٍّ وجبَ لله وتلف منه المعاقبُ فعلى السلطان عقلُ المعاقبِ وعليه الكفارة، ثم اختلفتِ في العقل الذي يلزم السلطانُ فأما الذي اختارَ والذي سمعتُ ثمنَ أرضي من علمائنا أن العقلَ على عاقلة السلطان، وقد قال غيرنا من المشرقيين العقلُ على بيت المال؛ لأنَّ السلطانَ إنما يؤدَّب جماعة المسلمين فيما فيه صلاحهم فالعقلُ عليهم في بيتِ مالهم، وهكذا الرجلُ يؤدَّب امرأته فتوتى على يديه فتلفَ العقلُ على عاقلته، وهكذا كلُّ أمرٍ لا يلزمُ السلطانَ أن يقومَ به لله تعالى من حدٍّ أو قتلٍ، ولم يبحه المرءُ من نفسه على معنى المنفعة له فأناله منه سلطانٌ أو غيره، فلا يبطلُ العقلُ به.

فإن قال قائلٌ: لم زعمتُ أنَّ للسلطانِ أن يؤدَّب، وإن محدَّ، ثم أبطلت ما تلف بالحدِّ والزمت ما تلف بالأدب؟

قلنا، فإن الحدَّ فرضٌ على السلطان أن يقومَ به، وإن تركه كان عاصياً لله بتركه والأدبُ أمرٌ لم يبح له إلا بالرأي وحلالٌ له تركه ألا ترى أنَّ رسولَ الله ﷺ قد ظهرَ على قومٍ أنَّهم قد غلوا في سبيلِ الله، فلم يعاقبهم ولو كانت العقوبة تلزم لزوم الحدِّ ما تركهم كما قال ﷺ وقطع امرأة لها شرفٌ فكلمَ فيها، فقال: لو سرقَت فلانة لامرأةٍ شريفةٍ لقطعت يدها وقد قال الله تبارك وتعالى وما كان لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً، ومن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَالَّذِي يَعْرِفُ أَنَّ الْخَطَأَ أَنْ يَرْمِيَ الشَّيْءَ فَيَصِيبَ غَيْرَهُ، وقد يحتملُ معنى غيره.

قال الشافعي: ولم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أنَّ للرجل أن يرمي الصبي، وأن يرمي الغرض، وأنه لو رمى واحداً منهما، ولا يرى إنساناً ولا شاةً لإنسانٍ فأصاب الرمية إنساناً أو شاةً لإنسانٍ ضمن دية المصاب إذا مات وثمن الشاة إذا ماتت فوجدت حكمهم له بإباحة الرمية إذا تعقب فمعناه معنى أن يرمي على أن لا يتلف مسلماً ولا حقَّ مسلمٍ، ووجدته يحملُ له أن يترك الرمي كما وجدته يحملُ للإمام أن يترك العقوبة، وكان الشيء الذي يفعله الإمام وله تركه بالرمية يرميها الرجلُ مباحةً له وله تركها فيتلف شيئاً فيضمنه الرامي أشبه به منه بالحدِّ الذي فرض الله عز وجل أن يأخذه بل العقوبة أولى أن تكون مضمونة إن جاء فيها تلفٌ من الرمية؛ لأنَّه لا يختلف أحدٌ في أنَّ الرمية مباحة، وقد يختلف الناس في العقوبات فيكره بعضهم العقوبة، ويقول بعضهم لا يبلغ بالعقوبة كذا، ويقول بعضهم لا يزاد فيها على كذا، وفي مثل معنى الرامي الرجلُ يؤدَّب امرأته؛ لأنَّه كان له أن يدعها، وكان الترك خيراً له؛ لأنَّ النبي ﷺ قال بعد الإذن بضربهنَّ لَن يَضْرِبَ خِيَارَكُم وَكَانَ الضَّارِبُ إِذَا كَانَ التَّرْكُ خَيْرًا لَهُ أَوَّلَى أَنْ يَضْمَنَ إِنْ كَانَ تَلَفَ عَلَى الْمَضْرُوبِ؛ لأنَّه عامدٌ

كمال في يديك لا مدعى له وقتلنا الورع أن لا تأكل ما ليس لك؛ فإن أدعاه ربُّ المال وصدقته كانت الزيادة له وعليه كراءٌ مثلها، وإن كنت أنت الكيالُ للطعام بامر ربِّ الطعام ولا أمين له معك قلنا لربِّ الطعام هو مقرُّ بأن هذه الزيادة لك؛ فإن ادعيتها فهي لك وعليك في المكيلة التي اكرتت عليها ما سميت من الكراء وعليك البمينُ ما رضيت أن يجعل لك الزيادة، ثم هو ضامنٌ لأن يعطيك مثل قمحك ببلدك الذي حمله منه؛ لأنَّه متعدٍ إلا أن ترضى بأن تأخذه في موضعك، فلا مجال بينك وبين عين مالك ولا كراء عليك بالعدوان.

وإن قلت رضيت بأن يجعل لي مكيلة بكراء معلوم، وما زاد فبحسابه فالكراء في المكيلة جائز، وفي الزيادة فاسدُ الطعام لك وله كراءٌ مثله في كله؛ فإن كان نقصانٌ لا ينقص مثله فالقول فيه كالقول في المسألة الأولى فمن رأى تضمينَ الاحتمالِ ضمنه ما نقص عن المكيلة لا يدفع عنه شيئاً، ومن لم ير تضمينه لم يضمه وطرح عنه من الكراء بقدر النقصان، والله أعلم.

٥١- باب خطب الطيب والإمام يؤدب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قلت للشافعي رحمه الله عما تقول في الرجل يضرب امرأته الناشئة فتوتى على يديه فتموت والإمام يضرب الرجل في الأدب أو في حدٍّ فيموت أو الخاتن يوتى على يديه فيموت أو الرجل يامر الرجلُ يقطع شيئاً من جسده فيموت أحدٌ من هؤلاء في شيء من ذلك أو المعلم يؤدَّب الصبي والرجل يؤدَّب يتيمة فيموت، وما أشبه ذلك؟

قال الشافعي: أصل هذه الأشياء من وجهين يكونُ عليه في أحدهما العقل، ولا يكونُ عليه في الآخر العقل فأما ما لا يكونُ فيه من ذلك عقلٌ فما كان لا يحمل للإمام إلا أخذه ثمن عاقبه به؛ فإن تلف المعاقب به منه لم يكن على الذي عاقبه به شيء والمقيم عليه مأجورٌ فيه، وذلك مثل أن يزني وهو بكرٌ فيجلده أو يسرق ما يجب فيه القطع فيقطعه أو يجرح جرحاً فيقتص منه أو يقذف فيجلد حد القذف فكل ما كان في هذا المعنى من حدٍّ أنزله الله تعالى في كتابه أو سنَّه رسولُه ﷺ؛ فإن مات فيه فالحق قتله، فلا عقل ولا كفارة على الإمام فيه والوجه الثاني الذي يسقط فيه العقل أن يامر الرجلُ به الداء الطيب أن يبط جرحه أو الأكلة أن يقطع عضواً يخاف مشيها إليه أو يفجر له عرقاً، أو الحجام أن يحجمه أو الكاري أن يكويه أو يامر أبو الصبي أو سيّد المملوك الحجام أن يخنثه فيموت من شيء من هذا، ولم يتعد المأمور ما أمر به، فلا عقل ولا مأخوذة إن حسنت نيته إن شاء الله تعالى، وذلك أنَّ الطيب والحجام إنما فعلاه للصالح بامر المفعول به أو والد الصبي أو سيّد المملوك الذي يجوزُ عليهما أمره في كلِّ نظير

ضربه بالسيفِ لأمْنَحَ حرمي التي حرمَ الله تعالى عليه انتهاكها؛ فإن أتى الضربَ على نفسه، فلا عقلَ عليّ ولا قوَدَ ولا كفارة؛ لأنّي فعلتُ فعلاً مباحاً لي، فلمّا كانَ هذا في المسلم هكذا كانَ البعيرُ أقلَّ حرمةً وأصغرَ قدراً وأولى أن يجرَّ هذا فيه قال: إنَّ البعيرَ لا يقتلُ إن قتلَ والمسلمُ إن قتلَ قتلَ.

قلت: ما خالفتك في هذا فإن زعمت أنهما يجتمعان فيه؟ وإنما جمعت بينهما حيثُ اجتمعا وفرقت بينهما حيثُ افترقا.

وإنما قتلَ المسلمُ في الحال التي وصفتُ أرادَ فيها الجنائَةَ، فقال: ما قتله إلا بجنائَةٍ ولولا الجنائَةَ ما حلَّ لك دمه.

قلت: فهل تكونُ الإرادةُ جنائَةً؟

قال: نعم.

قلت: فما تقولُ فيما لو أرادني فحالَ بيني وبينه نهرٌ أو خندقٌ أو انكسرت رجله أو يده أو حبسه حابسٌ وهو يريدني إلا أنه لم ينلني حيث هو يريد ولا بسلامٍ أكان يحلُّ لي قتله؟ قال: لا.

قلت: ولو كان بحيثُ ينالني فظفرت بسلامه حتّى صارَ غيرَ قادرٍ عليّ إحليلٍ لي قتله؟

قال: لا.

قلت: ولو جرحته جرحاً يمنعه من قتلي وهو يريدني أكان يحلُّ لي قتله قال: لا.

قلت: ولو أرادني، ولم يكن في يده ما يقتلني به كان يحلُّ لي قتله؟

قال: لا.

قلت وأسمعك مزيداً إلى حالاتٍ تزعمُ أن دمه فيها كلّها محرّمٌ، فلو كنت إنما أجمت دمه بالإرادة فقط انبغى أن تبيح دمه في هذه الحالات كلّها.

قال فبأي شيء أجمت دمه؟

قلت: يمنَعُ الله تعالى ما حرمَ الله تعالى أن ينتهك مني، فلمّا لم أجد مانعاً لدي إلا ضربه ضربه، فإذا صارَ إلى الحال التي لا يقدرُ فيها على قتلي فدمه محرّمٌ؛ لأنّه لم يفعل فعلاً يحلُّ دمه إنّما فعلَ فعلاً يحلُّ منعه لا دمه؛ فإن كان في منعه حشفه فهو أحلّه بنفسه، وإن لم يكن فيه حشفه لم يحلُّ لي قتله بعدَ أمانِي من أن يقتلني.

وكذلك في الحالات التي وصفت لك قبل أن أضربه، فلر صارَ إلى حالٍ امتنع فيها منه بغيرِ ضربه لم يحلُّ لي ضربه.

وكذلك الجملُ إذا لم أقدرِ على دفعه إلا بما دفعت به

للضرب الذي به التلّفُ في الحكم من الرامي الذي لم يعد قط أن يصيب الرمي.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فهل من شيءٍ يعنيه سوى هذا؟ فهذا مكتفى به، وقد قال عليّ بن أبي طالبٍ كرمَ الله وجهه ما من أحدٍ يموتُ في حدٍّ فاجدٌ في نفسه منه شيئاً؛ لأنَّ الحقَّ قتله إلا المحدثُ في الحرم، فإنه شيءٌ أحدثناه بعدَ النبي ﷺ؛ فإن مات منه فديته لا أدري قال في بيت المال أو على الذي حدثه، شكُّ الشافعي.

قال الشافعي: وبلغنا أن عمرَ بنَ الخطابِ رضي الله عنه بعثَ إلى امرأةٍ في شيءٍ بلغه عنها فذعرها، فقزعت فأسقطت فاستشارَ عمرُ في سقطها، فقال له: عليّ رضي الله عنهما كلمة لا أحفظها أعرفُ أن معناها أن عليه الديةَ فأمرَ عمرُ عليّاً رضي الله عنهما أن يضربها على قوموه، وقد كان لعمرَ أن يبعثَ وللإمام أن يجد في الحرم عندَ العامةِ، فلمّا كان في البعثة تلتف على المبعوث إليها أو على ذي بطنها، فقال عليّ، وقال عمرُ إن عليه مع ذلك الديةَ كان الذي نراهم ذهبوا إليه مثل الذي وصفنا من أن لي أن أرمي على أن لا يتلف أحدٌ برميّ فذهبوا - والله أعلم - إلى أنه، وإن كانت له الرسالة فعليه أن لا يتلف بها أحداً؛ فإن تلفَ ضمن، وكان المائتم مرفوعاً.

٥٢- الجملُ الصَّوْلُ

٢٠٥١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا

الشافعي قال: حكى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: إِذَا صَالَ الْجَمَلُ عَلَى الرَّجُلِ أَقَامَ بَيْنَهُ بَصِيَالَهُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ ضَرَبَهُ عِنْدَ صِيَالِهِ فَقَتَلَهُ أَوْ عَقَرَهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ إِلَّا قَوْلُهُ ضَمَنْ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَضْمَنُ فِي الْحَالَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا جَنَايَةَ لِيَهِيمَةٍ تَحِلُّ دُمَهَا وَلَا جُرْحَهَا.

وقال محمد بن الحسن وغيره ممن يقول قوله فيه قولاً قد جمعه وحكى ما حضرني فيه وكلّاه قالا له أو أحدهما وقتله لهما، فقال: ما تقول فيما اختلف فيه؟

قلت: أقول بما حكيت عن أصحابنا أنهم قالوه قال فما حجتك فيه؟

قلت: إن الله عز وجل منع دماء المسلمين إلا بحقها، وإن المسلمين لم يختلفوا فيما علمت أو من علمت قوله منهم في أن مسلماً لو أرادني في الموضع الذي لا يمنعني منه بابٌ أغلقه ولا قوّة لي بمنعه ولا مهربٍ امتنع به منه وكانت منعني منه التي أدفع عني إرادته لي إنما بضربه بسلامٍ فحضرني سيفٌ أو غيره كان لي

ولدها، وولدها أحراراً وانتقص القسم بينهما، وصارت الجارية باقيةً بينهما، وإذا ابتاع الرجلُ جاريةً فماتت في يديه فالموتُ فوتٌ، ثم استحقها رجلٌ كان له أن يرجعَ بالقيمة على الذي ماتت في يديه وللذي ماتت في يديه أن يرجعَ على البائع بالثمن الذي أخذ منه، وإن كانت ولدت له أولاداً فهم أحرارٌ وعليه قيمتهم يوم سقطوا، ولو كانت المسألة مجاهلاً، ولم تمت غيرُ أنها زادت في يديه أو نقصت مجنايةً أصابتها منه أو من غيره أو بشيء من السماء ردّها بعينها، ولا يقال لهذا فوتٌ إنما يقال لهذا زيادةٌ أو نقصٌ فبردّها زائدةٌ ولا شيء له في الزيادة ونقصه وعليه ما نقصها إلا أن يكون أخذها أَرْضاً أكثرَ مما نقصها فعليه ردّه ويردُّ النقص الذي من غيره جنايته؛ لأنه كان ضامناً لها؛ لأنها ملكٌ لغيره فأما زيادة الأسواق ونقصانها فليست من الأبدان بسبيل؛ لأنه قد يغصبها ثمنٌ مائةً بالغلاء، ثم تزيد في بدنها وتنقص أسواقها فتكون ثمةً خمسين أفيقال لهذا الذي زادت في يده الذي يشهد ربُّ الجارية وأهلُ العلم أنها اليوم خيرٌ منها يوم أخذها بالضغف في بدنها أغرم نصفَ قيمتها من قبل أنها رخصت ليس هذا بشيء إنما يغرّم نقص بدنها؛ لأنه نقصٌ عَنِ سِلْعَةِ الْغُصْبِ فأما نقص الأسواق فليس من جنايته ولا بسببها.

وإذا باع الرجلُ الرجلَ الأرضَ فبني فيها أو غرس، ثم استحقَّ رجلٌ نصفها واختارَ المشتري أن يكون له النصفُ بنصفِ الثمنِ قسمت الأرضَ فما وقعَ للمستحقِّ فعلى المشتري قلعُ البناء والغراس منه، وكذا حمله ويرجعُ بما نقص الغراس والبناء على البائع وينصف الثمن. وكذلك الأرض بين الرجلين فيقسمانها.

قال الربيعُ: آخرُ قولِ الشافعي أنه إذا استحقَّ بعض ما اشترى، فإن البيعَ كلُّ باطلٍ من قبل أن الصفقة جمعت حلالاً وحراماً، فبطلت كلها.

قال الربيعُ: ويأخذ ربُّ الأرض أرضه ويقلعُ بناءه منها وغراسه ويرجعُ ربُّ البناء والغراس على البائع بما غرم؛ لأنه غره فيأخذ منه ما أخذ منه.

٥٤ - الأشربة

٢٠٥٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ حَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ. [نهد]

٢٠٥٣ - وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ

المسلم من الضربِ ضربته، وإن أتت الضربةُ على نفسه، وإن صارَ إلى الحال التي أمته فيها على نفسه لم يجلُ لي ضربه، ولو ضربته فقتلته غرمت ثمنه، فلم أجها مجنايةً إنما المجناية الفعل لا الإرادة، ولكن أجتها لمنح حرمي.

وكذلك المجنون.

وكذلك الصبي، والله أعلم.

٥٣ - الاستحقاق

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اعترف الرجلُ دابةً في يدي رجلٍ والمعرفة في يديه ينكرُ أو لا ينكرُ، ولا يعترفُ كلفَ المعرفة البينة؛ فإن جاء بالبينة أنها دابته لا يعلمون أنه باعٌ ولا وهبٌ أو قالوا لم يبع، ولم يهب فليس ذلك مما تردُّ به شهادتهم، وإنما ذلك على العلم أحلف صاحبُ الدابة بالله إن هذه الدابة ما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه، ثم دفعت إليه، وإذا أسلف الرجلُ عبداً في طعام أو ثوباً أو عرضاً أو دنائير أو دراهم أو ما كان فاستحق ما سلف من ذلك بطلَ البيع؛ لأن الثمن العَيْنُ الذي أسلفه ولا تختلفُ في ذلك الدنانير والدرهمُ باعها وهو لا يملكها، وهذا في بيعِ الأعيان فمن باعَ عيناً أو اشترى بعينٍ وشراؤه بالعَيْنِ بيعٌ للعَيْنِ فاستحقَّت تلك العَيْنُ انتقصَ البيعُ، وإذا باعَ صفةً من الصفاتِ مضمونةً بقبضها المشتري فاستحقَّت لم ينتقص البيع.

وذلك أن البيعَ لم يقع على تلك العين، وإنما وقع على شيء مضمون بصفته في ذمة البائع كالدين عليه، ولا يبرأ منه هو أبداً إلا بأن يسلمَ لصاحبه فكلماً استحقَّ شيء بصفته رجع عليه حتى يستوفي تلك الصفة، وإذا صرفَ دنائيرَ بأعيانها بدراهم بأعيانها فاستحقَّت الدراهم أو الدنانير لا فرق بين الدنانير والدراهم وغيرها بطلَ البيع فيها.

قال الربيعُ: من اشترى شيئاً بعينه بشيء بعينه فاستحقَّ أحدُ الشئين بطلَ البيعُ كله؛ لأن الصفقة جمعت حلالاً وحراماً، فبطلت كلها وهو قولُ الشافعي.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجلُ جاريةً فأولدها من سوقٍ من أسواق المسلمين أو غير أسواق المسلمين أو نكحته على أنها حرة فولدت له، ثم استحقها سيدها فعليه مهرٌ مثلها لسيدها وعليه قيمة أولادها منه يوم سقطوا؛ لأن ذلك أول ما كان لهم حكم الدنيا ويأخذها سيدها مملوكة، وإنما اعتق الولد بالغرور، ولو كانت أقرت بالرق فكفح على ذلك، فإن ولده ممالك، ولو كان أمتان بين رجلين فاقسماهما، وصارت إحداهما لأحدهما فولدت منه، ثم استحقها رجلٌ آخر أخذها ومهرٌ مثلها وقيمة

٢٠٦١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ رضي الله عنه كَانَ يُنْبَذُ لَهُ فِي سِقَاةٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَتَوَزَّ مِنْ حِجَارَةٍ. [أخرجه مسلم (١٩٩٨-١٩٩٩)، أبو داود (٣٧٠٢)، النسائي (٣١٠/٨)، ابن ماجه (٣٤٠٠)]

في الآخرة. [هـ]

٢٠٥٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَأَبَا عَيْنَةَ بْنَ الْجِرَاحِ شَرَاباً مِنْ فَضِيحٍ وَنَمْرٍ فَبَجَاءَهُمْ أَتَى، فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ يَا أَنَسُ قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَاكْسِرْهَا، فَقَالَ أَنَسُ فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ. [أخرجه مالك (٨٤٦/٢-٨٤٧)، البخاري (٥٥٨٢)، مسلم (١٩٠٨)]

٢٠٥٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مَعْبِدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّهِ، وَقَدْ كَانَتْ صَلَتْ الْقِبْلَتَيْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْخَلِيطَيْنِ، وَقَالَ انْتَبِذُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَذْيِهِ. [أخرجه البيهقي (٣٠٧/٨)، الحميدي (٣٥٦)]

٢٠٥٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ تَبْيِذِ الْجُرِّ الْأَخْضَرِ وَالْأَيْضِ وَالْأَخْمَرِ. [أخرجه البخاري (٥٥٩٦)، النسائي (٣٠٤/٨)]

٢٠٥٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْأَوْيْمَةِ قِيلَ لَهُ: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاةً فَأَذَّنَ لَهُمْ فِي الْجُرِّ غَيْرِ الْمُرْفَتِ. [أخرجه البخاري (٥٥٩٣)، مسلم (٢٠٠٠)]

٢٠٦٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهُ فَأَنْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ أَتْلُعَهُ فَسَأَلْتُ مَاذَا قَالَ؟ قَالُوا نَهَى أَنْ تُتْبَذَ فِي الدُّبَابِ وَالْمُرْفَتِ. [أخرجه مالك (٨٤٣/٢)، مسلم (١٩٩٦)]

٢٠٦٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الْغَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى أَنْ يُتْبَذَ فِي الدُّبَابِ وَالْمُرْفَتِ. [أخرجه مالك (٨٤٤-٨٤٣/٢)]

٢٠٦٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى أَنْ يُتْبَذَ التَّمْرُ وَالْبُسْرُ جَمِيعاً وَالتَّمْرُ وَالزَّهْوُ جَمِيعاً. [أخرجه مالك (٨٤٤/٢)]

٢٠٦٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الدُّبَابِ وَالْمُرْفَتِ أَنْ يُتْبَذَ فِيهِ. [هـ]

٢٠٦٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا تَمِيمٍ الْجَنْشَانِيَّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. [أخرجه البيهقي (٢٩٢/٨)]

٢٠٦٧- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالُوا لَهُ: إِنَّا نَبْتَاعُ مِنْ تَمْرِ النُّخِيلِ وَالْعَجَبِ فَتَعْمِرُهُ خَمراً فَتَبِعُهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتَهُ، وَمَنْ سَمِعَ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنِّي لَا أَمُرُكُمْ أَنْ تَبِيعُوهَا وَلَا تَبْتَاعُوهَا وَلَا تَعْمِرُوهَا وَلَا تَسْقُوهَا، فَإِنَّهَا

الخمر.

رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ. [أخرجه مالك (٨٤٧/٢-٨٤٨)]

٢٠٧٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ يُصَلِّي عَلَى جِنَازَةٍ فَسَمِعَهُ السَّائِبَ يَقُولُ إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ عَيْنِ اللَّهِ وَأَصْحَابِهِ رِيحَ شَرَابٍ وَأَنَا سَائِلٌ عَمَّا شَرَبُوا؛ فَإِنْ كَانَ مُسْكِرًا حَدِّثْتَهُمْ قَالَ سُفْيَانُ فَأَخْبَرَنِي مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ حَضَرَهُ يَحْدُثُهُمْ. [قدم]

٢٠٧٣ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوئَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاقْتُلُوهُ.

- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَامَ حُجَّينَ سَأَلَ عَنْ رَحْلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فَجَرَّبَتْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أَمْسَالٌ عَنْ رَحْلِ خَالِدٍ حَتَّى أَتَاهُ جَرِيحًا وَأُتِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِشَارِبٍ، فَقَالَ اضْرِبُوهُ فَضْرِبُوهُ بِالْأَيْدِي وَالنَّعَالِ وَأَطْرَافِ الثَّيَابِ وَخَوَّأَ عَلَيْهِ الثَّرَابَ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: بَكَتُوهُ فَبَكَتُوهُ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ.

- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلَمِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرِبُهَا الرَّجُلُ، فَقَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه نَرَى أَنْ تَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ مَسْكِرًا، وَإِذَا مَسْكِرٌ هَذِي، وَإِذَا هَذِي افْتَرَى أَوْ كَمَا قَالَ: قَالَ فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ فِي الْخَمْرِ. [أخرجه مالك (٨٤٧/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبلغنا عن الحسين بن أبي الحسن أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ليس أحدٌ نقيم عليه حداً فيموت فأجد في نفسي منه شيئاً، فإن الحق قتله إلا حد الخمر، فإنه شيء رأيناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات فيه، ففيه دية إما قال في بيت المال، وإما قال على الإمام.

٢٠٧٦ - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: لَا أَوْتَى بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا وَلَا نَبَذَ مُسْكِرًا إِلَّا جَلَدْتَهُ الْحَدَّ. [قدم]

٢٠٧٧ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ جَلَدَ الْوَلِيدَ بِسَوْطٍ لَهُ طَرَفَانِ. [أخرجه البيهقي (٣٢١/٨)]

٢٠٦٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. [أخرجه مسلم (٢٠٣)، أبو داود (٣٦٧٩)، الترمذي (١٨٦١)، النسائي (٢٩٦/٨، ٢٩٧)، ابن ماجه (٣٣٨٧)، عبد الرزاق (١٧٠٤)]

٢٠٦٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعْدٍ بْنِ مَعَاذٍ وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَوْفٍ بْنِ سَلَامَةَ أَخْبَرَاهُ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حِينَ قَدِمَ الشَّامَ شَكَاَ إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ وَبَاءَ الْأَرْضِ وَتَقَلَّهَا، وَقَالُوا لَا يُصْلِحُنَا إِلَّا هَذَا الشَّرَابُ، فَقَالَ عُمَرُ اشْرَبُوا الْعَسَلُ، فَقَالُوا لَا يُصْلِحُنَا الْعَسَلُ، فَقَالَ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ هَلْ لَكَ أَنْ نَجْعَلَ لَكَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ شَيْئًا لَا يُسْكِرُ، فَقَالَ: نَعَمْ فَطَبَّخُوهُ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ الثَّلَاثَانِ وَبَقِيَ الثَّلَاثُ فَأَتَوْا بِهِ عُمَرَ فَأَذْخَلَ فِيهِ عُمَرُ أَصْبَعَهُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ فَتَبَّعَهَا يَتَمَطَّطٌ، فَقَالَ: هَذَا الطَّلَاءُ هَذَا بِمِثْلِ طِلَاءِ الْإِبِلِ فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ أَنْ يَشْرَبُوهُ، فَقَالَ لَهُ: عِبَادَةُ ابْنِ الصَّامِتِ أَخْلَلَتْهَا وَاللَّهِ، فَقَالَ عُمَرُ كَلَّا وَاللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَجِلُ لَهُمْ شَيْئًا حَرَمْتُهُ عَلَيْهِمْ وَلَا أَحْرَمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا أَخْلَلْتَهُ لَهُمْ. [أخرجه مالك (٨٤٧/٢)]

٢٠٧٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابٍ فَرَعَمَ أَنَّهُ شَرِبَ الطَّلَاءَ وَإِنِّي سَائِلٌ عَمَّا شَرِبَ؛ فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ جَلَدْتُهُ فَجَلَدْتُهُ عُمَرُ الْحَدَّ تَامًا. [قدم]

٢٠٧١ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَجْلِدُ فِي رِيحِ الشَّرَابِ؟ فَقَالَ عَطَاءٌ إِنْ الرِّيحُ لَتَكُونُ مِنَ الشَّرَابِ الَّذِي لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَإِذَا اجْتَمَعُوا جَمِيعًا عَلَى شَرَابٍ وَاحِدٍ فَسَكِرَ أَحَدُهُمْ جَلِدُوا جَمِيعًا الْحَدَّ تَامًا. [أخرجه البيهقي (٣١٥/٨)]

قال الشافعي: وقول عطاء مثل قول عمر لا يخالفه لا يعرف الإسكار في الشراب حتى يسكر منه واحد فيعلم منه أنه مسكر، ثم يجلد الحد على شربه، وإن لم يسكر صاحبه قياساً على

[أخرجه البيهقي (٢٦٣/٧)]

٢٠٧٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ يُجْلَدَ قُدَامَةَ الْيَوْمِ فَلَنْ يُتْرَكَ أَحَدٌ بَعْدَهُ، وَكَانَ قُدَامَةَ بَدْرِنَا.

سمعت الشافعي وهو يجتج في ذكر المسكر، فقال كلاماً قد تقدّم لا أحفظه، فقال: أرايت إن شرب عشرة، ولم يسكر؟ فإن قال حلال قيل أرايت إن خرج فأصابته الريح فسكر؟ فإن قال حرام قيل له: أرايت شيئاً قط شربه رجل، وصار في جوفه حلالاً، ثم صيرته الريح حراماً؟ وقول الشافعي إن ما أسكر كثيره فقليله حرام؟

٢٠٧٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى أَنْ يُتَبَذَّرَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَرْفَقِ. [أهمل]

٥٥- الوليمة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إماماً قال إتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس، وكل دعوة كانت على إملاك أو نفاس أو ختان أو حادث سرور دعوى إليها رجل فاسم الوليمة يقع عليها ولا أرخص لأحد في تركها، ولو تركها لم يبيّن لي أنه عاص في تركها كما يبيّن في وليمة العرس. فإن قال قائل: وهل يفترقان وكلاهما يكلف عند حادث سرور، ومن حق المسلم على المسلم أن يسره؟

قيل قد يجتمعان في هذا ويجتمع في هذا أن يعمل الرجل عند غير حادث الطعام فيدعو عليه، فلا أحب أن يتخلف عنه ويفترقان في أني لم أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة على عرس، ولم أعلمه أوم على غيره.

وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن عوف أن يؤلم، ولو بشاة ولم أعلمه أمر بذلك أظنه قال أحداً غيره حتى أولم النبي صلى الله عليه وسلم على صفية؛ لأنه كان في سفر يسوق وتعر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن كان المدعو صائماً أجاب الدعوة وبارك وانصرف، ولم تحتم عليه أن يأكل وأحب إلي أن لو فعل وأفطر إن كان صومه غير واجب إلا أن ياذن قبل وبعد له رب الوليمة.

٢٠٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ أَبَاهُ دَعَا نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَأَنَاءَ فِيهِمْ أَبِي بِنَ كَعْبٍ وَأَحْسَبُهُ قَالَ فَبَارَكَ وَأَنْصَرَفَ.

٢٠٨١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَزِيدَ يَقُولُ: دَعَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَأَنَاءَ فَجَلَسَ، وَوَضَعَ الطَّعَامَ فَمَدَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَدَهُ، وَقَالَ: خَذُوا بِسْمِ اللَّهِ وَقَبَضَ عَبْدُ اللَّهِ يَدَهُ، وَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ. [أخرجه البيهقي (٢٦٣/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قدر الرجل على إتيان الوليمة بحال لم يكن له عذر في تركها اشتد الزحام أو قل لا أعلم الزحام يمنع من الواجب والذي يجب ذلك عليه من قصد صاحب الوليمة قصده بالدعوة فاما من قال له: رسول صاحب الوليمة قد أمرني أن أؤذن من رايت فكتت عن رايت أن أؤذنك فليس عليه أن يأتي الوليمة؛ لأن صاحب الوليمة لم يقصد قصده وأحب إلي أن لا يأتي.

ومن لم يدع، ثم جاء فاكل لم يجل له ما أكل إلا بأن يجل له صاحب الوليمة.

وإذا دعي الرجل إلى الوليمة وفيها المعصية من المسكر أو الخمر أو ما أشبه ذلك من المعاصي الظاهرة نهاهم؛ فإن نحو ذلك عنه وإلا لم أحب له أن يجلس؛ فإن علم قبل أن ذلك عندهم، فلا أحب له أن يجيب، ولا يدخل مع المعصية، وإن رأى صوراً في الموضع الذي يدعى فيه ذوات أرواح لم يدخل المنزل الذي تلك الصور فيه إن كانت تلك منصوبة لا توطأ؛ فإن كانت توطأ، فلا بأس أن يدخله، وإن كانت صوراً غير ذوات أرواح مثل صور الشجر، فلا بأس إنما المنهي عنه أن يصور ذوات الأرواح التي هي خلق الله، وإن كانت المنازل مستتر، فلا بأس أن يدخلها، وليس في السر شيء أكرهه أكثر من السرف وأحب للرجل إذا دعاه الرجل إلى الطعام أن يجيبه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لَوْ أَهْدَيْتَنِي إِلَى فِرَاحٍ لَقَبَلْتَهَا، وَلَوْ دُعِيتَ إِلَى كِرَاعٍ لَأَجَبْتِ.

٢٠٨٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَتَى أَبَا طَلْحَةَ وَجَمَاعَةً مَعَهُ فَأَكَلُوا عِنْدَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ وَلِيمَةٍ. [أخرجه البخاري (٤٢٢)، مسلم (٢٠٤٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَدَعَتْ امْرَأَةً سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَتَفَرَّأَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَنَاءَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَمَنْ دَعَتْ فَأَكَلُوا عِنْدَهَا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٠٩/٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَإِنِّي لَأَحْضِظُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم

قد أجاب إلى غير دعوة في غير وليمة.

٥٦- صدقة الشافعي رضي الله عنه

هذين المسكين، فإذا انقضى أبو الحسن فهذان المسكان لولده أبي الحسن بن محمد، وولده الذكور والإناث الذين عمود نسب آبائهم إليه ما تناسلوا وولدتهم أم أبي الحسن بن محمد معهم لها كحظ واحد منهم حتى تمت، فإذا انقضى أبو الحسن، وولد ولده فهذان المسكان لأم أبي الحسن حتى تنقضى، فإذا انقضت فهذان المسكان لفاطمة وزينب ابنتي محمد بن إدريس، وولده إن ولد لمحمد بن إدريس بعد هذا الكتاب شرعاً فيه سواء ما تناسلوا، ولا يكون هذان المسكان لأحد من ولد محمد بن إدريس ولا ولد ولده ولا ولد أبي الحسن بن محمد ولا ولد ولده من الإناث إلا بتأ عمود نسب أبيها إلى محمد بن إدريس أو إلى أبي الحسن محمد بن إدريس، فإذا انقضوا فهذان المنزلان صدقة على آل شافع بن السائب، فإذا انقضوا فعلى من حضر مكة من بني المطلب بن عبد مناف، فإذا انقضوا فعلى الفقراء والمساكين وابن السبيل والحاج والمعمّر، وقد دفع محمد بن إدريس هذين المسكين إلى أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق فبما بيده لأبي الحسن بن محمد، ثم لمن سمي معه ويعدّه وأخرجهما محمد بن إدريس من ملكه وجعلهما على ما شرط في هذا الكتاب لأبي الحسن بن محمد، ومن سمي معه ويعدّه شهد على إقرار محمد بن إدريس بما في هذا الكتاب، وعلى أن أبا الحسن بن محمد المولود بمصر متصدق عليه بما في هذا الكتاب على ما شرط فيه صغير يلي محمد بن إدريس أبو القبط له والإعطاء منه، وما يلي الأب من ولده الصغار.

٥٧- البحيرة والوصيلة والسائبة والحام

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾، فلم يحتمل إلا ما جعل الله ذلك نافذاً على ما جعلتموه، وهذا إبطال ما جعلوا منه على غير طاعة الله عز وجل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كانوا يبحرون البحيرة ويسبون السائبة، ويوصلون الوصيلة ويمعمون الحام على غير معان سمعت كثيراً من طوائف العرب يحكون فيه فتجتمع حكائهم على أن ما حكوا منه عندهم من العلم العام الذي لا يشكون فيه، ولا يمكن في مثله الغلط؛ لأن فيما ذكروا أنهم سمعوا عوامهم يحكونه عن عوام من كان قبلهم؛ فكان مما حكوا مجتمعين على حكايته أن قالوا البحيرة الناقة تتج بطونا فيشقى مالكا أذنفاً ويحلي سبيها ويحلب لبنها في البطحاء، ولا يستجيزون الانتفاع بلبنها، ثم زاد بعضهم على بعض، فقال بعضهم تتج خمسة بطون فتحر، وقال بعضهم، وذلك إذا كانت تلك البطون كلها إناثاً، والسائبة العبد يعتقه الرجل عند الحادث

هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في صحة منه وجواز من أمرو، وذلك في صفر سنة ثلاث ومائتين أن الله عز وجل رزق أبا الحسن بن محمد بن إدريس مالاً فأخذ محمد بن إدريس من مال ابنه أبي الحسن بن محمد أربعمائة دينار جيداً صحاحاً مثاقيل وضمنها محمد بن إدريس لابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس وأشهد محمد بن إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق على ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس بثلاثة أعبد منهم وصيف أشقر خصي يقال له صالح، وصيف نوبي خباز يقال له بلال وعبد فراني قصار يدعى سالماً ويأمة شقراء تدعى فلانة وقبضهم محمد بن إدريس لابنه أبي الحسن من نفسه وصاروا من مال ابنه أبي الحسن وخرجوا من ملك محمد بن إدريس وأشهد محمد بن إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق على ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس بجميع حليته وهو مسكان ودملجان وخلخالان وقلادة كل ذلك من الذهب ويمثل هذا حلي من الورق وقبضه له من نفسه ودفعه إلى أمه تقبضه له وتحفظه عليه، وصار كل ما تصدق به محمد بن إدريس على أبي الحسن بن محمد مالاً من مال أبي الحسن بن محمد وأشهد محمد بن إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق بمسكنه الذي يهبط ثبته كدئ من مكة قبالة دار منيرة على يسار الخارج من مكة في شعب محمد بن إدريس وهما المسكان اللذان أحدهما المسكن الذي بفناء دار محمد بن إدريس العظمى أحد هذين المسكين المسكن الذي بناه محمد بن إدريس إلى جنب المنزل الذي يعرف بجابر بن محمد. وذلك المنزل أحد حدوده كدئ وحده الشامي الرحبة التي بفناء دار محمد بن إدريس العظمى والحد الثالث طريق شعب محمد بن إدريس والحد الرابع طريق الشعب العظمى إلى ذي طوى والمسكن الثاني سقائف حجارة فحيرتها وحجرتها على رأس الجبل الذي فيه الخزانة الصغيرة، وهذا المنزل الذي يعرف بفلان بن عبد الجبار والمنزل الذي يعرف بعمرو المؤذن تصدق محمد بن إدريس بهذين المسكين بجميع حقوقهما وأرضهما وبنائهما وعامرهما وطرقهما وكل حق هو لهما داخل فيهما وخارج منهما على ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس صدقة محرمة لا تباع ولا تورث حتى يرثها الله الذي يرث الأرض، ومن عليها وهو خير الوارثين يملك أبو الحسن من منافعهما ما يملك من منافع الصدقات المحرمات ما عاش أبو الحسن بن محمد بن إدريس لا حق فيها لأحد من حتى تمت أم أبي الحسن بن محمد، فإذا عتقت أم أبي الحسن بن محمد بن إدريس كانت أسوته في

يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنِيَيْنِ أَحَدَهُمَا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَقَ سَائِبَةً لَمْ يَكُنْ بَرًّا كَمَا لَمْ تَكُنِ الْبَحِيرَةُ وَالْوَصِيلَةُ وَالْحَامُ عَلَى مَا جَعَلَ مَالَكُهَا مِنْ تَبَحِيرِهَا وَتَوْصِيلِهَا وَحِمَايَةِ ظَهْرِهَا، فَلَمَّا أَبْطَلَ اللَّهُ جُلَّ ذِكْرُهُ شَرْطَ مَالَكُهَا فِيهَا كَانَتْ عَلَى أَصْلِ مَلِكٍ مَالَكُهَا قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَالَكُهَا مَا قَالَ.

قال الشافعي: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: افْتَرَجَدَنِي فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي غَيْرِ هَذَا بَيِّنًا؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا بَطَلَ فِي شَيْءٍ أَخْرَجَهُ إِنْسَانٌ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِتْقِ بَنِي آدَمَ رَجَعَ إِلَى أَصْلِ مَلِكِهِ؟

قيل نعم قال الله عَزَّ وَجَلَّ ذَكَرَهُ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَأَنْ تَبْنُوا فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، وَفِي الْإِجْمَاعِ أَنَّ مَنْ بَاعَ بَيْعًا فَاسِدًا فَالْبَائِعُ عَلَى أَصْلِ مَلِكِهِ لَا يَخْرُجُ مِنْ مَلِكِهِ إِلَّا وَالْبَيْعُ فِيهِ صَحِيحٌ وَالْمَرَأَةُ تَنْكِحُ نِكَاحًا فَاسِدًا هِيَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ لَا زَوْجَ لَهَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَيَحْتَمِلُ لِقَائِلٍ لَوْ قَالَ بَظَاهِرِ الْآيَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَبْطَلَ الشَّرْطَ فِي السَّائِبَةِ كَمَا أَبْطَلَهُ فِي الْبَحِيرَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ وَكُلِّهَا عَلَى أَصْلِ مَلِكِهَا لِمَالِكِهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ وَلَا عِتْقٌ لِلْسَّائِبَةِ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ فِيهَا وَاحِدٌ.

قال: وَهَذَا قَوْلٌ، وَإِنْ احْتَمَلَتِ الْآيَةُ لَا يَقُومُ وَلَا أَعْلَمُ قَائِلًا يَقُولُ بِهِ وَالْآيَةُ مُحْتَمَلَةٌ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ قَبْلَهُ الَّذِي ذَكَرْتُ أَنَّهُ أَحَدُ الْمَعْنِيَيْنِ وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾، يَعْنِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ عَلَى مَا جَعَلْتُمْ فَاِبْطُلَ فِي الْبَحِيرَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا يَقَعُ عَلَى الْبَهَائِمِ وَلَا تَكُونُ إِلَّا مَمْلُوكَةً لِلْأَدَمِيِّينَ وَلَا تَخْرُجُ مِنْ مَلِكِ مَالِكِهَا مِنْهُمْ إِلَّا إِلَى مَالِكٍ مِنْهُمْ وَأَكْثَرُ السَّائِبَةِ إِذَا كَانَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَهَائِمِ قَبْلَ التَّسْيِيبِ وَيَعْلَمُ سِوَاهُ لَا تَمْلِكُ أَنْفُسُهَا كَهَيِّ، وَإِذَا كَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ مَلِكِ مَالِكِهِ لِلْأَدَمِيِّ إِلَى أَنْ يَصِيرَ مِثْلَهُ فِي الْحَرِّيَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ مَالِكًا كَمَا يَكُونُ مَعْتَقُهُ مَالِكًا، وَكَانَ الَّذِي أَبْطَلَ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مِنَ السَّائِبَةِ أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ خَارِجًا مِنْ وَلَانِهِ بِشَرْطِهِ ذَلِكَ فِي عِتْقِهِ وَأَقْرَبُ وَلَاءُهُ لِمَعْتَقِهِ كَمَا أَقْرَبُ مَلِكُ الْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ لِلْمَالِكِ.

قال الشافعي: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ عَلَى مَا وَصَفْتُ دَلَالَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَبَيَّنَ مَا قُلْتُ مِنْ خِلَافِ بَنِي آدَمَ لِلْبَهَائِمِ وَغَيْرِ بَنِي آدَمَ مِنَ الْأَمْوَالِ أَوْ سَنَةِ أَوْ إِجْمَاعٍ؟

قيل: نعم.

فإن قال قائل: فإين هي؟

قيل: قال الله عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ذَا مَرَّتْ بِهِ﴾ وَدُلَّ عَلَى أَنَّ تَحْرِيرَ الرَّقَبَةِ وَالْإِطْعَامَ نَدَبَ اللَّهِ إِلَيْهِ حِينَ ذَكَرَ تَحْرِيرَ الرَّقَبَةِ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْمَظَاهِرَةِ ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾، وَقَالَ تَبَارَكَ اسْمُهُ فِي الْقَاتِلِ خَطَاً ﴿فَدَيَّةٌ

مِثْلُ الْبَرِّ مِنَ الْمَرْضَى أَوْ غَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ الشُّكْرِ أَوْ أَنْ يَتَدَيَّ عِتْقُهُ، فَيَقُولُ قَدْ اعْتَمَقْتَ سَائِبَةً يَعْنِي سَيِّئَةً، فَلَا تَعُودُ إِلَيَّ وَلَا لِي الْإِنْتِفَاعُ بَوْلَانِكَ كَمَا لَا يَعُودُ إِلَيَّ الْإِنْتِفَاعُ بِمَلِكِكَ وَزَادَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ السَّائِبَةُ وَجْهَانِ هَذَا أَحَدُهُمَا وَالسَّائِبَةُ أَيْضًا يَكُونُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ الْبَعِيرُ يَنْجَحُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ الْحَاجَةُ أَوْ يَتَدَيَّ الْحَاجَةُ أَنْ يَسِيَّهَ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ سَبِيلٌ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَرَأَيْتُ مَذَاهِبَهُمْ فِي هَذَا كُلِّهِ فِيمَا صَنَعُوا أَنَّهُ كَالْعِتْقِ.

قال والوصيلة الشاة تنتج الأبطن، فإذا ولدت آخر بعد الأبطن التي وقتوا لها قبل وصلت أخاها وزاد بعضهم تنتج الأبطن الخمسة عناقين عناقين في كل بطن فيقال هذه وصيلة تصل كل ذي بطن بأخ له معه وزاد بعضهم، فقال: قد يوصلونها في ثلاثة أبطن، ويوصلونها في خمسة، وفي سبعة.

قال: والحام الفحل يضرب في إبل الرجل عشر سنين فيخلو ويقال: قد حمى هذا ظهره، فلا يتصفون من ظهره بشيء وزاد بعضهم، فقال يكون لهم من صلبه، وما أنتج مما خرج من صلبه عشر من الإبل فيقال: قد حمى هذا ظهره.

قال: وأهل العلم من العرب أعلم بهذا ممن لقيت من أهل التفسير، وقد سمعت من أهل التفسير من يحكي معنى ما حكيت عن العرب وفيما سمعت حكايتهم نصاً ودلالة من أخبارهم أنهم كانوا يحررون البحيرة ويسبون السائبة، ويوصلون الوصيلة ويمسحون الحام على وجوه جماعها أن يكونوا مؤذنين بما يصنعون من ذلك حقاً عليهم من نذر نذروه فوقوا به أو فعلوه بلا نذرهم أو بحق وجب عليهم عندهم فادّوه، وكان عندهم إذا فعلوه خارجاً من أموالهم بما فعلوا فيه مثل خروج ما أخرجوا إلى غيرهم من المالكين وكانوا يرجون بأدائه البركة في أموالهم وينالون به عندهم مكرمة مع التبرر بما صنعوا فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَكَانَ فَعْلُهُمْ يَجْمَعُ أُمُورًا مِنْهَا أَمْرٌ وَاحِدٌ بَرٌّ فِي الْأَخْلَاقِ وَطَاعَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَنَعَتِهِ، ثُمَّ شَرَطُوا فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ شَرْطًا لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ فَانْتَفَذَ الْبَرُّ وَرَدَّ الشَّرْطَ الَّذِي لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ وَهُوَ أَنَّ أَحَدَهُمْ كَانَ يَعْتَقُ عَبْدَهُ سَائِبَةً وَمَعْنَى يَعْتَقُ سَائِبَةً هُوَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ حُرٌّ سَائِبَةٌ فَكَمَا أَخْرَجْتَكَ مِنْ مِلْكِي وَمِلْكَتِكَ فَصَارَ لِمَلِكِكَ لَا يَرْجِعُ إِلَيَّ بِحَالٍ أَبَدًا، فَلَا يَرْجِعُ إِلَيَّ وَلَا لَوْ كَمَا لَا يَرْجِعُ إِلَيَّ مَلِكُكَ؛ فَكَانَ الْعِتْقُ جَائِزًا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِدَأْيِهِ، ثُمَّ فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عِنْدَ عَوَامِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ الشَّرْطُ بِأَنَّ الْعِتْقَ سَائِبَةً لَا يَبْتَثُّ وَلَا وَاهُ لِمَعْتَقِهِ شَرْطًا مَبْطُلًا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَلَا ﴿وَلَا سَائِبَةَ﴾ لَا

٢٠٨٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَايَهَا لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ. [هضم]

٢٠٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَصُوبَ لَهُمْ ثَمَنَكَ صَبَةً وَاحِدَةً وَأَعْتِقَكَ فَعَلْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبِيرَةَ لِأَهْلِهَا، فَقَالُوا لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَاؤُكَ لَنَا قَالَ مَالِكٌ قَالَ يَحْيَى فَرَعَمَتْ عُمَرُ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَاشْتَرِيَهَا وَأَعْتِقْهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ. [أخرجه مالك (٧٨١/٢)]

٢٠٨٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْتِهِ. [أخرجه مالك (٧٨٢/٢)، البخاري (٢٥٣٥)، مسلم (١٥٠٦)، أبو داود (٢٩١٩)، الترمذي (١٢٣٦)، النسائي (٣٠٦/٧)، ابن ماجه (٢٧٤٧)]

٢٠٨٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ لَا بَيْعٍ، وَلَا يُوهَبُ. [الحاكم (٣٤١/٤)، البيهقي (٢٩٣/١٠)]

قال الشافعي: رحمه الله؛ فكان في حديث عائشة عن النبي ﷺ في بريرة في إبطال شرط مالكيها الذين باعوها على عائشة على أن الولاء لهم وإثباته لبريرة العتق دلالة على مثل معنى قول الله عز وجل ﴿وَلَا سَائِيَةً﴾، فإن الله جل وعلا أبطل التسيب إذا شرط مالكو أن لا يكون له ولأه العتق المسيب وأبطل رسول الله ﷺ شرط مالك بريرة الذي باعها أن له الولاء دون معتقها وثبت الولاء لمن أعتق؛ فكان في قوله إنما الولاء لمن أعتق معنيين أن لا يكون معتق أبدا يزول عنه الولاء بإزالته إياه عن نفسه مع عتق ولا قبله ولا بعده ولا مجال من الحالات اختلاف دينين ولا غيره، ولو زال عن أحد زال عن عائشة إذا لم تملك بريرة إلا

مُسَلَّمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ، وقال في الخالف ﴿فَكَفَّارَتُهُ﴾ إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة، وكان حكمه تبارك وتعالى فيما ملكه الآدميين من الآدميين أنهم يخرجونهم من ملكهم بمعنيين أحدهما فكاه الملك عنهم بالعتق طاعة لله عز وجل برا جازئا، ولا يملكهم آدمي بعده والآخر أن يخرجهم مالكمهم إلى آدمي مثله ويثبت له الملك عليهم كما يثبت للمالك الأول بأي وجوه صيرهم إليه قال: فكان حكم الله - والله تعالى أعلم - في البهائم ما وصفت من أن العتق لا يقع عليها ولا تزايل ملك صاحبها ما كان حيا إلا إلى مالك من الآدميين يقول فيه قد أخرجتها من ملكي، وكان هكذا كل ما سوى بني آدم مما يملك بنو آدم نصا في كتاب الله عز وجل ودلالة بما ذكرت فيما سوى الآدميين من بهيمة ومناج ومال ولا أعلم مخالفا في أن امرأ لو قال لمالكوك من الآدميين أنتم أحرار عتقوا.

ولو قال للملك من البهائم أنتم أحرار لم تعتق بهيمة ولا غير آدمي.

٥٨- بيان معنى البحيرة السائبة الوصيلة والحام

٢٠٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَنِي بِرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبَتْ أَهْلِي عَلَى بَيْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَةً فَأَعْيِينِي، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعْدَعَا لَهُمْ عَذَنَتَهَا، وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ فَلَعَبْتُ بِرَبِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ ذَلِكَ فَأَبَوْا عَلَيْهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَالِسٍ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهَا؟ فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذِيهَا وَاشْتَرِي لَهَا الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَعَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَخَبِدَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ أَنَا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. [أخرجه مالك (٧٨٠/٢)، البخاري (٢١٦٨)، مسلم (١٥٠٤)، أبو داود (٣٩٢٩)، الترمذي (٢١٢٤)، النسائي (٢٥٢١)]

للمسلمين، وإذا أسلم سيده الذي اعتقه لم يرجع إليه ولاؤه، ولو اعتق رجلٌ كافرٌ عبداً كافراً، ثم أسلم العبدُ المعتقُ قبلَ المولى المعتقِ كانَ ولاؤه للمسلمين إذا مات ورثوه؛ فإن أسلم السيدُ المعتقُ قبلَ أن يموتَ رجعَ إليه ولاؤه؛ لأنه قد كان ثبت له الولاء، ولو أسلم العبدُ المعتقُ قبلَ المولى المعتقِ وللمولى المعتقِ بنونٌ مسلمون كانَ ولاؤه لبنيه المسلمين.

قال الشافعي رحمه الله: وقد وصفت موضعَ الحجّةِ على هذا القول من الكتابِ والسنة، ووصفت بعدَ هذا الحجّةِ عليه، وهذا قولٌ ينقضُ بعضه بعضاً.

أرأيت إن زعمَ أن الكافرَ يعتقُ الكافرَ، فيكونُ الولاءُ ثابتاً للكافرِ على الكافرِ، ثم أسلم العبدُ المعتقُ والمولى كافرٌ يخرجُ الولاءُ زعمٌ من يديه بإسلامه أرأيت إذا زعمَ أيضاً أن الكافرَ إذا اعتقَ عبداً مسلماً لم يكن له ولاؤه، وإن أسلم، وإن كان للكافرِ ولدٌ مسلمون كانَ لهم ولاؤه فكيف يرثه ولدُ المولى المعتقِ بأن كانَ ولدُ المولى المعتقِ مسلمين إذا لم يكن الولاءُ لأبيهم فكيف يرثونه بولاءِ أبيهم إنما ينبغي أن يكونوا في قوله كاسوة المسلمين في ولاته.

وكيف إذا ورثوه بالولاء، ثم أسلم المولى المعتقُ إذا كانَ كافراً والذي اعتقَ كافراً رجعَ إليه الولاء، وقد أحرزه بنوه دونه؛ فإن كانوا أحرزوه دونه لم يرجع إليه. وإن كانوا أحرزوه بسبيه فالولاءُ له، ولكنه لا يرثُ لاختلافِ الملتين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما وصفت يدخلُ على من قال: من أهلِ ناحيتنا ما حكيت وأكثر منه.

ومن مختصر ما يدخلُ عليه في قول الله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ أَنَّهُ لَا يَدَّ بِحُكْمِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَبْطُلَ أَمْرُ السَّائِيَةِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُ أَمْرِهِ دُونَ بَعْضٍ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ ذَكَرَهُ مُبْطَلًا مَعَ مَا أَبْطَلَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ مِنَ الْبَحِيرَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ.

فإن قال يبطُلُ أَمْرُ السَّائِيَةِ كُلُّهُ، فلا يجعلُ عتقه عتقاً كما لا تجعلُ البحيرةَ والوصيلةَ والحامَ خارجةً عن ملكِ مالكيها فهذا قولٌ قد يحتمله سياق الآية، ولكن الله عز وجل قد فرق بين إخراجِ الأدميين من ملكِ مالكيهم وإخراجِ البهائمِ فأجزنا العتقَ في السَّائِيَةِ بما أجازَ الله تبارك وتعالى من العتقِ وأمرَ به منه ولما أجزنا العتقَ في السَّائِيَةِ كَمَا مَضْطَرَيْنِ إِلَى أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الَّذِي أَبْطَلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ السَّائِيَةِ التَّسْيِيبَ وَهُوَ إِخْرَاجُ الْمُعْتَقِ لِلْسَّائِيَةِ وَلَاَاءَ السَّائِيَةِ مِنْ يَدِيهِ، فَلَمَّا أَبْطَلَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَانَ وَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ مَعَ دَلَالَةِ الْآيَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا يَنْسَبُ فِيهِ أَصْلُ الْوَلَاءِ إِلَى مَنْ أَعْتَقَهُمْ.

بشروط عتقها، ولاؤها للذي ملكها ليأها، فقال رسول الله ﷺ: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَكَانَ مُعْتَقُ السَّائِيَةِ مُعْتَقاً، وَإِنَّمَا شَرْطُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ وَلَاؤُهُ، وَكَانَ وَلَاؤُهُ نَبَتْ بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ.

والمعنى الثاني أن لا يكونُ الولاءُ إلا للمعتق فمن اعتق من خلق الله عز وجل فمن يقع العتق عليه كانَ الولاءُ للمعتق، ولا يجوزُ غيرُ هذا أبداً بدلالةِ الكتابِ والسنة.

٥٩- بَابُ تَفْرِيعِ الْعَقِّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عتق الرجلُ عبده سائبةً فهو حرٌّ وله ولاؤه، وإذا اعتق الكافرُ عبداً له مؤمنة فهو حرٌّ وله ولاؤه.

وكذلك لو اعتق مؤمنٌ كافراً ولا عذرٌ لأحدٍ من أهلِ العلم في الشك في هذا، والله تعالى أعلم.

لأن الذي اعتق عبده سائبةً والكافرُ يسلمُ عبده فيعتقه والمؤمنُ يعتقُ عبده الكافرَ لا يعدون أبداً أن يكونوا مالكيين يجوزُ عتقهم، ففي كتاب الله عز وجل دلالة في إبطال التسييب أن الولاء لمن اعتق، وفي قوله ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْرَاجُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيَهُمْ﴾ فنسبهم لشيين إلى الأبياء وإلى الولاء كما نسبهم إلى الأبياء نسبهم إلى الولاء.

وفي قول الله عز وجل ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾، ولو غرب على أحدٍ علم هذا من كتاب الله عز وجل كان في قول رسول الله ﷺ: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ دليلاً على أن المسبب والمؤمن يعتق الكافر والكافر يعتق المؤمن لا يعدون أن يكونوا معتقين، فيكون في سنة رسول الله ﷺ: أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ أَوْ يَكُونُوا غَيْرَ مَالِكِينَ، فَلَا يَخْتَلِفُ الْمُسْلِمُونَ فِي أَنْ مَنْ أَعْتَقَ مَا لَا يَمْلِكُ لَمْ يَكُنْ حُرّاً، وَلَا يَكُونُ هَؤُلَاءِ مُعْتَقِينَ.

٦٠- الْخِلَافُ فِي السَّائِيَةِ وَالْكَافِرِ يَعْتَقُ الْمُؤْمِنَ

قال الشافعي رحمه الله: ولا أحفظُ عن أحدٍ لقيته من فقهاء الكثيرين والمشرقيين خلافاً فيما قلت من أن ولأه السَّائِيَةِ والمؤمن يعتقه الكافرُ لمن اعتقهما.

وقد حفظت عن بعض المحدثين من أهل الحديث هذا، وخالفنا بعض أصحابنا في ميراث السَّائِيَةِ: فقال أحدهم: يوالي من شاء.

وقال آخر: لا يوالي من شاء، ولاؤه للمسلمين، وقال قائل: هذا، وإذا اعتق الكافرُ عبده والعبدُ مسلماً فولأه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقيل لبعض من يقول هذا القول إلى أي شيء ذهبتم فيه؟

فقال ذهبنا إلى أن عبد العزيز بن عمر حدث عن ابن موهب عن تميم الداري أن رجلاً أسلم على يدي رجل، فقال له: النبي ﷺ أنت أحق الناس بحياته وموته فقيل له إن كان هذا الحديث ثابتاً كنت قد خالفته، فقال وأين؟ قلت: زعمت أن النبي ﷺ قال: أنت أحق الناس بحياته ومماته، قال: نعم، قلت: فما زعمت لا يدل على أن إسلام المرء على يدي المرء يثبت له عليه ما يثبت العتق على المعتق للمعتق أفيكون له إذا اعتق أن يتقل بولائه؟ قال: لا، قلت: فقد خالفت الحديث فزعمت أنه إنما يثبت له الولاء ما رضي به، ولم يتقل، وإذا انتقل انتقل الولاء عنه حتى يعقل عنه. [أخرجه الترمذي (٢١١٢)، ابن ماجه (٢٧٥٢)]

أو رأيت إذا والى، فكان لو مات ورث المولى الولاء كيف كان له أن يتقل بولائه، وقد ثبت الولاء عليه وثبت له على عاقلة الذي والاه أن يعقلوا عنه أو يجوز أن يكون في إسلام المرء على يدي غيره أو مولاته إياه إلا واحد من قولين أحدهما أن يثبت بالإسلام والمولاة ما يثبت بالعتق، وما يثبت من ولاء عندنا وعندك لم يتحول كما لا يتحول النسب أو يكون الإسلام والمولاة لم يثبتا شيئاً لأنهما ليسا من معاني النسب ولا الولاء.

فأما ما ذهب إليه فليس واحداً من القولين، وزعمت أنه ثابت للمولى أن يتقل حتى يعقل عنه أو رأيت إن قالت العاقلة لا نعقل عن هذا شيئاً لأن هذا لا ذو نسب ولا مولى وله الخيار في أن يتقل عنه فاجعل لنا ولصاحبنا الذي والاه الخيار في أن تدفع ولاءه فالمولى من أعلى أولى أن يكون هذا له من المولى من أسفل ما تقول له؟ وإن جاز هذا لك جاز لغيرك أن يجعل الخيار للأعلى، ولا يجعله للأسفل، وهذا لا يجوز لواحد منكما.

أرأيت ولداً إن كانوا للمسلم على يدي الرجل وكانوا لا ولاء لهم أيحرم ولاؤهم كما يحرم المعتق للأب إذا اعتق؟ قال: فإن قلت نعم.

قلت فقله قال: فإذا يتفاحش على فأزعم أنه إذا أسلم جرّ الولاء، وإذا انتقل به انتقل ولاؤه، ويتفاحش في أن أقول قد كان لهم في أنفسهم مثل الذي له.

فإن قلت: يحرم الأب ولاءهم قطعت حقوقهم في أنفسهم، وإن قلت: بل لهم في أنفسهم مثل ما له زعمت أنه لا يحرم ولاءهم، ولذلك أقول لا يحرم ولاءهم.

قلت: ويدخل عليك فيه أفحش من هذا قال: قد أرى ما يدخل فيه أثابت الحديث؟

قلت: لا وأنت تعلم أنه ليس بثابت، وإن ابن موهب رجل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويلزم قائل هذا القول أن يسأل عن السائبة اعتقها مالك؟

فإن قال: نعم: قيل له، فقد قضى رسول الله ﷺ أن الولاء لمن أعتق وإن قال: لا.

قيل له: فلم تعتق السائبة؟ ولو لم يعتقها مالكمها لم تعتق ويلزمه في الشبهة هذا في النصراني مالك يعتق المسلم؛ فإن قال النصراني مالك معتق قيل: فقد قضى رسول الله ﷺ أن الولاء لمن أعتق وإن قال: لا يكون مالكاً لمسلم فليس المسلم المعتق يجوز عتقه؛ لأنه اعتقه غير مالك؛ فإن قال: ألا ترى أن المولى لا يرثه؟

قيل له: وما للميراث والولاء والنسب؟ فإن قال فابن أنه إذا منع ميراثه ثبت له الولاء؟

قيل: نعم: أرأيت لو قتل مولاه أيرثه؟ فإن قال: لا.

قيل له أفيؤول ولاؤه عنه؟ فإن قال: لا.

قيل فما أزال الميراث لا يزيل الولاء؛ فإن قال أمّا ها هنا، فلا.

قيل: فكيف.

قلت هناك ما قلت ما أزال الميراث أزال الولاء؟ وقيل له: أنه رأيت إذ نسب الله عز وجل إبراهيم خليله عليه الصلاة والسلام إلى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن نوح وهو كافر إلى أبيه نوح عليه السلام أرايته قطع الأبوة باختلاف الملتين؟ فإن قال: لا.

قيل أفيؤول الأب ابنه والابن أباه؟ فإن قال: لا.

قيل فتقطع الأبوة بانقطاع الميراث؟ فإن قال: لا.

قيل: فكيف قطعت الولاء، ولم تقطع النسب وهما معاً سبب؟ إنما منع الميراث باختلاف الدينين.

وقد منع بأن يكون دونه من يحجبه، وذلك لا يقطع ولاء ولا نسباً والحجة تمكّن على قائل هذا القول بأكثر من هذا، وفي أقل من هذا كفاية إن شاء الله تعالى.

٦١- الخلاف في الموالى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ووافقنا بعض الناس في السائبة والمشرقة يعتق المسلم، فقال: هذا القول نص الكتاب والسنة، وخالفنا هؤلاء من المشرقيين، فقالوا إذا أسلم الرجل على يدي الرجل فله ولاؤه وللمسلم على يديه أن يتقل بولائه ما لم يعقل عنه، فإذا عقل عنه لم يكن له أن يتقل بولائه، وهكذا اللقيط، وكل من لا ولاء له يوالى من شاء ويتقل بولائه ما لم يعقل عنه، فإذا عقل عنه لم يكن له أن يتقل بولائه.

ليس بالمعروف بالحديث، ولم يلقَ تميمًا الذاري وهو غير ثابت من وجهين.

وقد قلت في اللقيط بأن عمر قال لمن التقطه هو حرٌ ولك ولاؤه.

قلت: أنت تقول في اللقيط أنه يوالى من شاء؟

قال: نعم إن لم يوالِ عنه السلطان، وإذا والى عنه السلطان فهذا حكمٌ عليه.

قلت: أثبتت عليه موالة السلطان، فلا يكون له إذا بلغ أن يتقل بولائه أو يكون له الانتقال بولائه إذا بلغ.

قال: فإن قلت: بل له الانتقال بولائه كما يكون له أن يوالى، ثم يتقل بولائه ما لم يعقل عنه؟

قلت له فموالة السلطان إذا عنه غير حكمٍ عليه.

قال: نعم وكيف يجوز أن تكون حكمًا عليه؟

قلت: المسألة عليك؛ لأنك بها تقول قال: ما يصلح الحكم إلا على المتقدم من الخصومة، وما ها هنا متقدم من خصومه.

قلت: فقل ما شئت قال: فإذا قلت فهو حكمٌ.

قلت: فقد رجعت إلى أن قلت بما أنكرت أن يكون يصلح الحكم إلا على المتقدم من خصومة، وما هنا متقدم من خصومة.

قال: فلا أقوله وأقول له أن يتقل بولائه.

قلت: فقد خالفت ما رويت عن عمر ولا أسمعك تصير إلى شيء إلا خالفته قال فيم تركت الحديثين.

قلت: بالدلالة في السائبة أن حكم الله عز وجل أن يطل السبي ويثبت العتق ويكون الولاء لمن أعتق، وما جامعنا عليه؟ في النصراني بمعنى كتاب الله عز وجل ونص سنة رسول الله ﷺ ولما يلزمك فيما جامعنا عليه في النصراني يعتق المسلم؛ لأن رسول الله ﷺ قال: إنما الولاء لمن أعتق وهذا معتق فلزمت فيهما معنى الكتاب والسنة، ثم اضطرب قولك فزابلت معناهما قال ذهب إلى حديث ثبت.

قلت: أما الذي رويت عن النبي ﷺ لا يثبت عندنا.

وأما الذي رويت عن عمر، فلو ثبت لم يكن في أحل حجة مع رسول الله ﷺ مع أنه ليس بين أن يثبت، وفي قول رسول الله ﷺ فإنما الولاء لمن أعتق معنيين يبان أن الولاء لا يزول عمن أعتق، ولا يثبت إلا لمعتق؛ لأن قوله فإنما الولاء لمن أعتق نفى أن يكون الولاء لغير معتق.

وذلك أن من قال: إنما أردت كذا، فقد بين ما أراد ونفى أن يكون أراد غيره.

وكذلك إنما وقعت بهذا المعنى فأخذت بأحد معنيي

الحديث وتركت الثاني، وهذا ليس لك ولا لأحد مع إنا وإياك لا نختلف في أن الولاء نسب من الأنساب لا يزول.

قال: أجل.

قلت: أفرأيت رجلًا لا أب له ولا ولاء له أن يتسبب إلى رجل براض منهما قال: لا يجوز النسب إلا بفراش أو في معنى فراش من الشبوة، فإذا لم يكن فراش ولا معنى فراش، وذكرنا أنهما يراضيان بالنسب، فلا نسب.

قلت: وكذلك لو أراد رجل أن ينفي من ولده فراشه ورضي بذلك المنفي قال: لا يكون ذلك هما.

قلت: وذلك أن إثبات النسب من الفراش ونفيه من الفراش للناسي وللمنفي وغيرهما سببان، فيكون للولد المنفي ولعشيرته فيه حق؛ لأنهم يرثونه ويعقلون عنه ويعقل عنهم، ولو جاز إقراره على نفسه لم يميز على غيره ممن له حق في ميراثه وعقله.

قال: نعم.

قلت أفكذلك تجزئ المولى المعتق؟

قال سواء.

قلت: فكيف لم تقل هذا في المولى الموالي، فلا تثبته إلا بما يثبت له به الحق وعشيرته ممن والاه أن يعقلوا عنه، وكما لم يزل عنهم ولأه المعتق أو يثبت لهم عليه ميراث، فلا تعطيم ولا تمتع منهم إلا بأمر ثابت؛ لأن في ذلك حكمًا عليهم، وعلى غيرهم ممن كان، ولم يكن وهم ولغيرهم ممن كان، ولم يكن.

قال: وذكرت له غير هذا بما في هذا كفاية عنه قال: فإن من أصحابك من وافقك في الذي خالفناك فيه من اللقيط والموالي، وقال فيه قولك، وخالفك في الذي وافقناك فيه من السائبة والذمي يعتق المسلم.

قلت: أجل وحجتنا عليه كهي عليك أو أوضح؛ لأنك قد ذهبت إلى شبهة لا يعذر بها أهل العلم ويعذر بها الجاهل وهم لم يذهبوا إلى شبهة يعذر بها جاهل ولا عالم وموافقتك حيث وافقتنا حجة عليك وموافقتهم حيث وافقونا حجة عليهم، وليس لأحد أن يخرج من معنى كتاب الله عز وجل، ثم سنة رسول الله ﷺ ولا من واحد منهما في أصل ولا فرع، وإنما فرقنا بين العالمين والجاهلين بأن العالمين علموا الأصول؛ فكان عليهم أن يتبعوها الفروع، فإذا زلوا بين الفروع والأصول فأخرجوا الفروع من معاني الأصول كانوا كمن قال بلا علم أو أقل عذرًا منه؛ لأنهم تركوا ما يلزمهم بعد علم به والله يغفر لنا ولكم معاً.

فإن قال: قد يغبون فعلهم.

قلت: ومن غي عن مثل هذا الواضح كان حقه عليه أن لا

يعالج الفتيا؛ لأن هذا مما لا يجوز أن يخطئ فيه أحد لوضوحه.

٦٢- تفريع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولما قال الله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنَ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾؛ فكان في قول الله عز وجل ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنَ بَحِيرَةٍ﴾ الآية دلالة على ما جعل الله لا على ما جعلتم، وكان دليلاً على أن قضاء الله جل وعز أن لا يفتد ما جعلتم وكانت البحيرة والوصيلة والحام من البهائم التي لا يقع عليها عتق، وكان مالكها أخرجها من ملكه إلى غير ملك آدمي مثله وكانت الأموال لا تملك شيئاً إنما يملك الأدميون كان المرء إذا أخرج من ملكه شيئاً إلى غير مالك من الأدميين بعينه أو غير عينه كمن لم يخرج من ملكه شيئاً، وكان ثابتاً عليه كما كان قبل إخراجها، وكان أصل هذا القول فيما ذكرنا من كتاب الله عز وجل فكل من أخرج من ملكه شيئاً من بهيمة أو متاع أو غيره غير الأدميين، فقال: قد اعتقت هذا أو قد قطعت ملكي عن هذا أو وهبت هذا أو بعته أو تصدقت به، ولم يسم من وهبه له ولا باعه إياه ولا تصدق به عليه بعين ولا صفة كان قوله باطلاً، وكان في ملكه كما كان قبل أن يقول ما قال: ولم يخرج من ملكه ما كان حياً بحال إلا أن يخرج إلى آدمي بعينه أو يصفه حين أخرج من ملكه، ولا يكون خارجاً من ملكه إلا ومالك له مكانه لا بعد ذلك بطرفة عين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والسائبة إذا كانت من الإبل كالبحيرة، وهكذا الرقيق إذ أخرجهم مالكم من ملكه إلى غير ملك البهائم والمتاع إلا أن يخرجهم بعتي أو كتابة، فإنها من أسباب العتق، وما كان من سبب عتي كان مخالفاً.

قال الشافعي: وإذا كانت البحيرة والوصيلة والسائبة والحام نذراً فأبطلها الله عز وجل، ففي هذا لغيره دلالة أن من نذر ما لا طاعة لله فيه لم ير نذره، ولم يكفره، لأن الله تبارك وتعالى أبطله، ولم يذكر أن عليه فيه كفارة والسنة عن رسول الله ﷺ قد جاءت بمثل الذي جاء به كتاب الله تبارك وتعالى.

٢٠٨٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ، فَلَا يَعْصُو. [تقدم]

٢٠٨٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيْمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ. [تقدم]

وكان التقفي ساق هذا الحديث، فقال: نَذَرْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ انْقَلَبَتْ عَلَى نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ تَنْحَرَهَا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيْمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولم يأمر الله تعالى، ثم لم يأمر رسول الله ﷺ في واحد من الأمرين بكفارة إذا بطل النذر والمعصية في هذا الحديث أن تنحر المرأة ناقة غيرها، وذلك أنها مما لا تملك، فلو أن امرأ نذر أن يعتق عبد رجل لم يكن عليه عتقه. وكذلك أن يهدي شيئاً من ماله.

وكذلك كل ما نذر أن يفعله مما لا طاعة في فعله لم يكن عليه أن يفعله ولا عليه كفارة بتركه.

٢٠٩٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِأَبِي إِسْرَائِيلَ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: مَا لَهُ؟ فَقَالُوا نَذَرَ أَنْ لَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَكَلَّمَ أَحَدًا وَيَصُومُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْتَظِلَّ وَيَقْعُدَ وَيُكَلِّمَ النَّاسَ وَيَتِمَّ صَوْمَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِكَفَارَةٍ. [أخرجه البخاري (٦٧٠٤)، أبو داود (٣٣٠٠)، ابن ماجه (٢١٣٦)]

٦٣- الخلاف في النذر في غير طاعة الله عز وجل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال قائل في رجل نذر أن يذبح نفسه قال يذبح كبشاً، وقال: آخر ينحر مائة من الإبل واحتجاً فيه ما بشيء يروى عن بعض أصحاب النبي ﷺ فيقال لقائل هذا وكيف يكون في مثل هذا كفارة؟

فقال: الله عز وجل يقول في المتظاهر ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُتَكَبِّرًا مِنْ الْقَوْلِ زُورًا﴾ وأمر فيه بما رأيت من الكفارة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقيل لبعض من يقول هذا رأيت إذا كان كتاب الله عز وجل يدل على إبطال ما جعل لا طاعة لله فيه من البحيرة، ولم يأمر بكفارة وكانت السنن من النبي ﷺ تدل على مثل ذلك من إبطال النذر بلا كفارة، وكان في قوله لا نذر دلالة على أن النذر لا شيء إذا كان في معصية، وإذا كان لا شيء كان كما لم يكن.

وليس في أحد من بني آدم قال قولاً يوجد عن النبي ﷺ خلاف ذلك القول حجة.

أَنْ فُلَانُ ابْنُ فُلَانِ الزَّوْجِ مَلِكٌ عَقْدَةُ نِكَاحٍ فَلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ فِي شَهْرِ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا، وَكَانَ الَّذِي وَلِيَ عَقْدَةَ نِكَاحِهَا مِنْ وَلَائِهَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْفُلَانِيُّ الَّذِي زَوَّجَهَا، وَكَانَ مِنْ شُهُودِ هَذِهِ الْعَقْدَةِ فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ وَفُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ، وَكَانَ الصَّدَاقُ كَذَا وَكَذَا، وَمِنْ شُهُودِهِ فُلَانُ وَفُلَانُ، وَأَنَّ الزَّوْجَ فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ فَلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ تَصَادَقًا وَأَقْرَأَ عِنْدَ شُهُودِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُمَا قَدْ أَثَبَتَا أَنَّ هَذِهِ الْعَقْدَةَ مِنَ النِّكَاحِ الَّذِي وَصَفْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَشُهُودُهَا وَشُهُودُ مَهْرِهَا كَانَتْ يَوْمَ وَقَعْتُ وَفَلَانَةُ فِي عَدْوٍ مِنْ وَفَاةٍ زَوْجِهَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ لَمْ تَقْضَ عِدَّتُهَا مِنْهُ، فَكَانَ نِكَاحُهَا مَفْسُوحًا، فَلَا نِكَاحَ بَيْنَ فُلَانٍ وَفَلَانَةَ حَتَّى يَجِدَّ نِكَاحًا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ فَلَانَةَ وَلَا تَبَاعَةَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِي صَدَاقٍ وَلَا نَفَقَةٍ شَهِدَ عَلَى ذَلِكَ.

٦٥- وَضْعُ كِتَابِ عَتَقِ عَبْدٍ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: هَذَا كِتَابُ كِتْبَةِ فُلَانٍ بَنٍ فُلَانِ الْفُلَانِيِّ فِي صَحَّةٍ مِنْ بَدْنِهِ وَعَقْلِهِ وَجَوَازٍ مِنْ أَمْرِهِ، وَذَلِكَ فِي شَهْرِ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا لِمَمْلُوكِهِ الْمَوْلَى الَّذِي يَدْعَى فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ أَنِّي أَعْتَقْتُكَ رَجَاءَ رِضَا اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَطَلَبِ ثَوَابِهِ فَأَنْتَ حُرٌّ لَا سَبِيلَ لِي وَلَا لِأَحَدٍ فِي رِقِّ عَلَيْكَ وَلِي وَلَعْقِي وَلَاؤُكَ، وَلَاؤُكَ عَلَيْكَ بِعَدْلِكَ شَهِدَ، وَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا وَصَفَهُ بِصِفَتِهِ وَصَنَاعَتِهِ، وَإِنْ كَانَ خَصِيًّا كَتَبَ هَذَا كِتَابُ كِتْبَةِ فُلَانٍ بَنٍ فُلَانِ الْفُلَانِيِّ فِي صَحَّةٍ مِنْ بَدْنِهِ وَعَقْلِهِ وَجَوَازٍ مِنْ أَمْرِهِ، وَذَلِكَ فِي شَهْرِ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا لِمَمْلُوكِهِ الْخَصِيِّ الَّذِي يَدْعَى فَلَانًا وَيُصَفُّ بِجَنْسِهِ وَهَيْئَتِهِ إِنِّي أَعْتَقْتُكَ وَأَخْرَجْتُكَ مِنْ مَالِي، وَمِنْ مَلِكِي رَجَاءَ ثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَرْضَاتِهِ فَأَنْتَ حُرٌّ لَا سَبِيلَ لِي وَلَا لِأَحَدٍ فِي رِقِّ عَلَيْكَ وَلِي وَلَاؤُكَ وَلَعْقِي مِنْ بَعْدِي شَهِدَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ عَقَبٌ، وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً كَتَبَ لَهَا كَمَا كَتَبْتُ لِلْخَصِيِّ، وَإِنْ كَانَ وَلَاؤُكَ عَلَيْهَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الْمَمْلُوكِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتَبَ وَلِي وَلَاؤُكَ، وَلَاؤُكَ عَلَيْكَ مِنْ بَعْدِكَ، وَقَدْ لَا يَكُونُ لَهُ وَلَاؤُكَ عَلَيْهَا إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتَبَ هَذَا فِي الرَّجُلِ الَّذِي لَهُ وَلَاؤُكَ عَلَيْهِ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَوْ لَمْ يَكْتَبْ هَذَا فِي الرَّجُلِ كَانَ لَهُ.

وَذَلِكَ يَكُونُ لَهُ فِي الْجَارِيَةِ مِنَ الْمَمْلُوكِ؛ فَإِنْ شُحُّ عَلَى هَذَا فَاحْبُ أَنْ يَكْتَبَ كِتَابًا يَجُوزُ مِنْهُ فِي قَوْلِ كُلِّ أَحَدٍ كَتَبَ هَذَا كِتَابُ كِتْبَةِ فُلَانٍ بَنٍ فُلَانِ الْفُلَانِيِّ فِي صَحَّةٍ مِنْ بَدْنِهِ وَعَقْلِهِ وَجَوَازٍ مِنْ أَمْرِهِ، وَذَلِكَ فِي شَهْرِ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا لِمَمْلُوكِهِ فَلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ وَيُصَفُّهَا إِنِّي أَعْتَقْتُكَ طَلَبِ ثَوَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَأَنْتَ حُرَّةٌ وَلَا سَبِيلَ لِي وَلَا لِأَحَدٍ فِي رِقِّ عَلَيْكَ وَلِي وَلَعْقِي مِنْ بَعْدِي وَلَاؤُكَ، وَلَاؤُكَ كُلُّ عَقَبٍ كَانَ لَكَ مِنْ مَمْلُوكٍ قَالَ: وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا وَلَدَتْ مِنْ مَمْلُوكٍ، ثُمَّ عَتَقَ جَرُّ الْوَلَاءِ وَيَهْدَا نَقُولُ، وَقَالَ غَيْرُنَا الْوَلَاءُ ثَابِتٌ لِأَهْلِ الْأُمِّ، وَلَا يَضُرُّهُ أَنْ لَا

قَالَ: وَقُلْتُ لَهُ كَانَ مِنْ طَلَاقِ أَهْلِ الْجَاهِيَةِ الظَّهَارُ وَالْإِيلَاءُ فَحَكَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْإِيلَاءِ بِتَرْتِصٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ يَفْسُخُوا أَوْ يَطْلُقُوا وَحَكَّمَ فِي الظَّهَارِ بِكَفَّارَةٍ وَجَعَلَهَا مُؤَقَّتَةً، وَلَمْ يَحْكَمْ بِكَفَّارَةٍ إِلَّا وَقْتَهَا، وَوَقْتُ مَنْ يَعْطَاهَا أَوْ دُلَّ عَلَيْهَا، ثُمَّ جَعَلَ الْكَفَّارَاتِ كَمَا شَاءَ فَجَعَلَ فِي الظَّهَارِ وَالْقَتْلِ مَكَانَ عَتَقِ الرَّبَّةِ صَوْمَ شَهْرَيْنِ وَزَادَ فِي الظَّهَارِ إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا وَجَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يَصِيبُ أَهْلَهُ فِي رَمَضَانَ وَحَكَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ أَوْ كَسْوَتِهِمْ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِوَأْدَى مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَدِّئْ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾، فَيَنْتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّ الصَّوْمَ ثَلَاثَ الْإِطْعَامِ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ فَرَقًا مِنْ طَعَامِ النَّسْكَ شَاءَ؛ فَكَانَتْ الْكَفَّارَاتُ تَعْبُدًا، وَخَالَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَهُمَا كَمَا شَاءَ لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ أَفْتَجِدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجُلِ يَنْتَرُ أَنْ يَنْحَرَ نَفْسَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَعْنَى بَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ سَنَةِ نَبِيِّ ﷺ، فَيَكُونُ مُؤَقَّتًا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سَنَةِ نَبِيِّ ﷺ أَوْ تَجِدُ بِأَنَّ مِائَةَ بَدَنَةٍ أَوْ كِبَشًا كَفَّارَةً لَشَيْءٍ إِلَّا فِي الْمَثَلِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْكِبَشُ مَثَلًا.

وَكَذَلِكَ الْبَعِيرُ وَالْجَدْيُ وَالْبَقَرَةُ مِنَ الصَّيْدِ يَصِيهِيهِ الْحَرَمُ أَفْتَجِدُ الْكِبَشَ ثَمَنًا لِلْإِنْسَانِ أَوْ كَفَّارَةً إِلَّا وَهُوَ مِثْلُ مَا أَصِيبَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمَّا رَأَيْتَ الظَّهَارَ مُتَكَرِّرًا مِنَ الْقَوْلِ وَجَعَلَ فِيهِ كَفَّارَاتٍ قَسَتْ الْمَتَكَرَّرَ وَالزَّوْرَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ فَجَعَلْتُ فِيهِ كَفَّارَةً قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ شَهِدَ بِزَوْرِ أَيْكَفَرُ؟ وَمَا تَقُولُ فِيمَنْ أَرْسَى فِي الْبَيْعِ أَوْ بَاغَ حَرَامًا أَيْكَفَرُ؟ وَمَا تَقُولُ فِيمَنْ ظَلَمَ مُسْلِمًا أَيْكَفَرُ؟

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ فَهَذَا خِلَافٌ مَا لَقِينَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنْ قَالَ: لَا.

قِيلَ قَدْ تَرَكْتَ أَصْلَ مَذْهَبِكَ وَقَوْلِكَ، فَإِذَا جَعَلْتَهُ قِيَاسًا فَيَلْزِمُكَ أَنْ تَقِيَسَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْكَفَّارَةِ، ثُمَّ تَجْعَلَ فِيهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ كَمَا تَجْعَلُ فِي الَّذِي قَسْتَهُ وَأَنْتَ لَمْ تَجْعَلْهُ أَصْلًا وَلَا قِيَاسًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَاجْعَلْهُ أَصْلًا الْقَوْلُ الَّذِي قَالَهُ قِيلَ لَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِيهَا الْأَصْلُ وَالسَّنَةُ مُوجُودَةٌ بِإِطْلَالِهِ كَمَا وَصَفْنَا وَلَا حُجَّةَ مَعَ السَّنَةِ.

٦٤- إقرارٌ بنكاح مفسوخ

قَالَ الرَّبِيعُ: مَنْ هَا هُنَا أَمْلَى عَلَيْنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْكِتَابَ شَهِدَ شُهُودُ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ فُلَانُ ابْنُ فُلَانِ الْفُلَانِيِّ وَفَلَانَةُ بِنْتُ فُلَانِ الْفُلَانِيَّةِ أَشْهَدُهُمْ فِي صَحَّةٍ مِنْ أَيْدِيهِمَا وَعَقْلِهِمَا وَجَوَازٍ مِنْ أُمُورِهِمَا، وَذَلِكَ فِي شَهْرِ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا

يزيد في الكتاب على الأم على ما وصفت، والله أعلم.

٦٦- كراء الدور

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا كتاب كية فلان بن فلان الفلاني: إني أجرتك الدار التي بالفسطاط من مصر في موضع كذا من قبيلة كذا أحد حدود هذه الدار التي أجرتك ينتهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع أجرتك جميع هذه الدار بأرضها وبنائها ومرافقها اثني عشر شهراً أوّل هذه الشهور الحرم من سنة كذا وآخرها ذو الحجة من سنة كذا بكذا وكذا ديناراً صحاحاً مثاقيل خلطان جيداً وازنة أفراداً ودفعت إليّ هذه الذنائب كلّها وأقية ويرث إليّ منها ودفعت إليك هذه الدار الموصوفة في هذا الكتاب في هلال الحرم من سنة كذا بعدما عرفت أنا وأنت جميع ما فيها ولها من بناء ومرافق، ووقفنا عليه فهي بيدك بهذا الكراء إلى أن تنقضي هذه المدة تسكنها بنفسك وأهلك وغيرهم وتسكنها من شئت، وليس لك أن تسكنها ربحاً دابةً ولا عمل حذاً ولا قصار ولا سكنى تضرب بالبناء ولا بضرب بين ولك المعروف من سكن الناس واستأجرتك أن تخرج جميع ما في ثلاثة أبار مغتسلات في هذه الدار وهي البئر التي في موضع كذا من الدار والبئر التي في موضع كذا والبئر التي في موضع كذا بعدما رأيت أنا وأنت تلك الأبار وعرفنا أن طول البئر التي في موضع كذا ذاهية في الأرض عشرة أذرع وعرضها ثلاثة أذرع ممدودة، وأن في تلك البئر محلّ يجتمع آبار مغتسلات من خلاء وماء وشيء إن خالطه عبرة ثمان أذرع، وأن في البئر التي في موضع كذا وكذا وتصفه كما وصفت هذا، وفي البئر التي في موضع كذا وكذا فتخرج جميع ما في هذه الآبار الموصوفة بما ذكرنا في هذا الكتاب منها وتنجي عن داري حتى توفيها أرضاً لا شيء فيها مما في آبار المغتسلات بكذا وكذا ديناراً وازنة وجياداً ودفعتها إليك ويرث إليك منها وضمنت لي ما وصفت في هذا الكتاب حتى توفيها كما وضمنت لي في انصلاح ذي الحجة من سنة كذا وكذا شهراً، وإن خفت أن ينتقض الكراء، فإن العراقيين ينقضونه بالعدد، فإذا أجرته سنة كتبت أجرته سنة أوّلها شهر كذا وآخرها شهر كذا بخمسين ديناراً منها شهر كذا أوّل الشهور باريعين ديناراً وأحد عشر شهراً وتسميها بعشرة دنائير والله سبحانه وتعالى الموفق.

٦٧- باب إذا أراد أن يكتب شراء عبد

هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني وفلان وفلان صحيحاً الأبدان لا علة بهما من مرض ولا غيره جائزاً الأمر في أموالهما، وذلك في شهر كذا من سنة كذا

اشترى منه غلاماً مربوعاً أبيض حسن الجسم جعداً أعين أفرق الشيا أزج حلواً يسمى فلاناً بكذا وكذا ديناراً خلطان وازنة أفراداً بعدما عرف فلان وفلان هذا العبد بعينه ورأياه معاً وقبض فلان هذا العبد من فلان وقبض فلان هذا الثمن من فلان وأقيا بعدما تباعا وتفرقا بعد البيع حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه من الموضع الذي تباعا فيه بعد التراضي منهما جميعاً بالبيع ولفلان على فلان في هذا العبد بيع الإسلام وعهدته لا داء ولا غائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن ولا شين فما أدرك فلان في هذا العبد أو في شيء منه من تباعة فعلى فلان خلاص ذلك لفلان حتى يسلمه له كما باعه إياه أو يرد إليه ثمنه الذي قبض منه وأقيا وهو كذا وكذا ديناراً جيداً مثاقيل أفراداً خلطان.

شهد على إقرار فلان وفلان، ومعرفتهما بأعيانهما وأنسابهما فلان وفلان.

٦٨- شراء عبد آخر

هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني اشترى منه غلاماً أمد بربرياً مربوعاً حسن الجسم جعداً أفرق الشيا أعين أزج حلواً يدعى فلاناً بكذا وكذا ديناراً مثاقيل أفراداً خلطان جيداً ودفع فلان بن فلان هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب إلى فلان وقبضه فلان منه ودفع فلان إلى فلان هذا الثمن الموصوف في هذا الكتاب ويرى إليه منه وتفرقا بعد تباعيهما وتقابضهما ومعرفة كل واحد منهما بما باع واشترى شهد على إقرار فلان وفلان ومعرفتهما بأسمائهما وأنسابهما، وأنهما صحيحا العقل والأبدان جائزاً الأمر يوم تباعا هذا العبد وأشهداهما في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا شهد على ذلك فلان وفلان.

قال الشافعي: هذا أقل ما أعره بيناً من كتب العهدة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن اشترى فله عهدة الإسلام، وليس له شين ولا عيب ولا داء ولا شيء ينقص من ثمن العبد قليل ولا كثير وله الخلاص أو يرد عليه الثمن وأقيا وسواء شرط هذا أو لم يشرطه إنما الشرط احتياطاً لجهالة الحكام، ولو ترك أيضاً إظهارهما بصحة في أبدانها وعقلهما وإجازة أمورهما في أموالهما كان هذا على الصحة حتى يعلم غيرها، وليس مما يجب تركه، ولو ترك وتفرقا بعد البيع والقبض عن تراض منهما جميعاً ما ضره؛ لأنهما إذا جاءا بعد البيع يوم أو أكثر، فقد تفرقا بعد البيع والبيع تام على التراضي حتى ينقضاء، ولو ترك ويرى إليه من الثمن ما ضره إذا كتب دفع، ولو ترك التاريخ في البيع ما ضره غير أني لا أحب في كتاب العهدة شيئاً

وَالثَّيَابُ، وَكُلُّ مَا جَاوَزَ الْأَرْضَيْنِ، وَمَا لَهُ أَرْضٌ مِنْ غِرَاسٍ وَبِنَاءٍ خَارِجاً مِنَ السَّنَةِ فِي الشَّعْغَةِ مَرْدُوداً عَلَى الْأَصْلِ أَنْ مِنْ مَلِكٍ شَيْئاً عَنْ غَيْرِهِ ثُمَّ لَهُ مَلِكُهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَغَيْرِهِ أَنْ يَخْرُجَهُ مِنْهُ إِلَّا بِرِضَاهُ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

٦٩- بيع البراءة

قَالَ الشَّافِعِيُّ: (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الَّذِي أَذْهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْبَيْعِ بِالْبَرَاءَةِ أَنْ مِنْ بَاعَ حَيَوَاناً بِالْبَرَاءَةِ بِرَى مِنْ كُلِّ عَيْبٍ إِلَّا عَيْباً كَتَمَهُ الْبَائِعُ مِنَ الْمُشْتَرِي، وَقَدْ عَلِمَهُ كَمَا قَضَى عِثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَإِنْ عَلِمَ الْبَائِعُ عَيْباً فَكَتَمَهُ فَالْبَيْعُ مَرْدُودٌ بِالْعَيْبِ.

فَإِنْ قَالَ: لَمْ أَعْلَمْ، وَقَدْ بَاعَ بِالْبَرَاءَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ بَيْنِهِ مَا عَلِمَ عَيْباً فَكَتَمَهُ، وَقَدْ خَالَفْنَا فِي هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ فَمَنْ أَرَادَ الْأَخْذَ بِقَوْلِنَا كَتَبَ أَوْ يَكْتَبُ وَدَفَعَ فَلَانٌ بَنُ فَلَانٍ إِلَى فَلَانٍ بَنِ فَلَانٍ الْعَبْدُ الْمَوْصُوفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ وَقَبَضَهُ فَلَانٌ بَعْدَ مَا تَبَرَأَ إِلَيْهِ فَلَانٌ بَنُ فَلَانٍ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ فِيهِ وَالْإِحْتِيَاطُ أَنْ لَا يَسْتَأْنَفَ كِتَابٌ وَثِيقَةٌ إِلَّا عَلَى مَا يَجِيزُهُ جَمِيعُ الْحُكَّامِ إِذَا وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَيْهَا، وَقَدْ كَانَ مِنَ الْحُكَّامِ مَنْ يَجِيزُ أَنْ يَقُولَ وَبَرَى إِلَيْهِ فَلَانٌ مِنْ مِائَةِ عَيْبٍ بِهَذَا الْعَبْدِ الْمُشْتَرَى وَبَرَأَتِهِ مِنْ مِائَةِ عَيْبٍ؛ فَإِنْ زَادَتْ رَدَّهُ، وَإِنْ نَقَصَتْ، فَقَدْ أَبْرَاهُ مِنْ أَكْثَرِ تَمَّا وَجَدَ فِيهِ فَلَيْسَ لَهُ رَدُّهُ بِعَيْبٍ دُونَ الْمِائَةِ.

وَمِنَ الْحُكَّامِ مَنْ لَا يَجِيزُ التَّبَرُّعَ مِنْ عَيْبٍ كَتَمَ وَلَا عَلِمَ، وَلَوْ سَمِيَ لَهُ عَدُوًّا فَوَجَدَ بِهِ ذَلِكَ الْعَدُوُّ أَوْ أَقْلُ أَبَدًا إِلَّا بِعَيْبٍ يَرِيهِ إِيَّاهُ حَتَّى يَكُونَ الْمُشْتَرَى قَدْ رَأَاهُ وَعَرَفَهُ، وَمَنْ أَوْثَقَ هَذَا أَنْ يَكْتَبَ وَبَرَى فَلَانٌ إِلَى فَلَانٍ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَيُصِفُهُ إِمَّا كَيْ، وَإِمَّا أَثَرُ جَرَحٍ، وَإِمَّا نَقْصٌ مِنْ خَلْقٍ، وَإِمَّا زِيَادَةٌ فِيهِ، وَإِمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الْعُيُوبِ فَيُصِفُهُ بَعِيْنَهُ وَمَوْضِعُهُ، ثُمَّ يَكْتَبُ، وَمَنْ كَذَبَ وَكَذَبَ عَيْباً وَقَفَّ عَلَيْهَا قَدْ رَأَاهَا فَلَانٌ وَبَرَاهُ مِنْهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا.

٧٠- الاختلاف في العيب

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِذَا بَاعَ رَجُلٌ رَجُلًا عَبْدًا، وَلَمْ يَتَبَرَأَ مِنْ عَيْبٍ فَقَبَضَهُ الْمُشْتَرَى، ثُمَّ ظَهَرَ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ، فَقَالَ الْمُبْتَاعُ لِلْبَائِعِ كَانَ هَذَا الْعَيْبُ عِنْدَكَ.

وَقَالَ الْبَائِعُ بَلْ حَدَّثَ عِنْدَكَ؛ فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ تَمَّا لَا يَحْدُثُ مِثْلَهُ مِثْلُ الْأَصْبَعِ الزَّائِدَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا يَخْلُقُ مَعَ الْإِنْسَانِ أَوْ الْأَنْثَرِ لَا يَحْدُثُ مِثْلَهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَدَّةِ الَّتِي تَبَاعُ فِيهَا فَالْعَبْدُ مَرْدُودٌ عَلَى الْبَائِعِ بَلَا يَمِينُ إِذَا قَالَ رَجُلَانِ عَدْلَانِ مِنْ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ الَّتِي فِيهَا الْعَيْبُ هَذَا عَيْبٌ لَا يَحْدُثُ مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَحْدُثُ مِثْلُ ذَلِكَ الْعَيْبِ فَالشَّرَاءُ تَامَ وَالْمُشْتَرَى يَرِيدُ نَقْضَهُ.

تَرَكَهَ احْتِيَاطًا لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرَى مَعًا وَأَقْلُ مَا يَجِزُ فِي كِتَابِ الْعَهْدَةِ ذَكَرَ صِفَةَ الْمُشْتَرَى، وَذَكَرَ الثَّمَنَ وَقَبْضَهُمَا، ثُمَّ لِلْمُشْتَرَى عَلَى الْبَائِعِ كُلُّ شَرْطٍ سَمَّيْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ.

وَهَكَذَا يَكْتَبُ شِرَاءَ الْأَمَةِ وَسَوَاءٌ صَغِيرُ الْعَبِيدِ وَإِمَانَهُمْ وَكَبِيرُهُمْ وَسَبِيهِمْ وَمَوْلَدُهُمْ يُوصَفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِجَنَسِهِ وَحَلِيَّتِهِ وَيُقَالُ مَوْلَدٌ إِنْ كَانَ مَوْلَدًا، وَهَكَذَا فِي شِرَاءِ الْحَيَوَانِ كُلِّهِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْخَيْلِ وَغَيْرِهَا وَبِرَافِئِهَا وَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَيَوَانِ وَيُوصَفُ الْفَرَسُ بِشَيْئِهِ وَيُقَالُ اشْتَرَى مِنْهُ فَرَسًا كَيْتًا أَحْمَرَ أَغْرَ سَائِلَ الْغَرَّةِ مَحْجَلًا إِلَى الرُّكْبِ مَرْبُوعًا وَثِيقَ الْخَلْقِ نَهْدَ الْمَشَاشِ حَدِيدَ الْأَسَاطِينِ مُسْتَدِيرَ الْكَفْلِ مُشْرِقَ الْهَادِي مَحْسُومَ الْأُذُنِ رِبَاعَ جَانِبٍ وَقَارَحَ جَانِبِهِ الْآخَرَ مِنَ الْخَيْلِ الَّتِي تَعْرِفُ بَنِي فَلَانٍ مِنْ تَنَاجٍ بِلَدِهِ كَذَا، ثُمَّ يَسُوقُ الْكِتَابَ فِي دَفْعِ الثَّمَنِ وَقَبْضِ الْفَرَسِ وَالتَّفَرُّقِ بَعْدَ الْبَيْعِ عَنْ تَرَاضٍ كَمَا وَصَفْتُ فِي شِرَاءِ الْعَبِيدِ وَالْعَهْدَةِ كَمَا وَصَفْتُ فِي شِرَاءِ الْعَبِيدِ، وَإِنْ كَانَ اشْتَرَى مِنْهُ بَعِيرًا كَتَبَ اشْتَرَى مِنْهُ بَعِيرًا مِنَ النَّعَمِ الَّتِي تَعْرِفُ بَنِي فَلَانٍ أَصْهَبَ جَسِمًا بَازِلًا عَلَيْهِ عَلِمَ بَنِي فَلَانٍ مَوْضِعَ كَذَا وَثِيقَ الْخَلْقِ أَهْدَلَ الْمُشْفِرِ دَقِيقَ الْخَطِّمْ ضَخَمَ الْهَامَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ صِفَةٌ غَيْرُ هَذَا يَنْتِصِفُهُ، ثُمَّ تَسُوقُ الْكِتَابَ كَمَا سَقَتُهُ فِي الْعَبْدِ وَالْفَرَسِ.

وَأَمَّا قُلْتُ مِنَ النَّعَمِ الَّتِي تَعْرِفُ بَنِي فَلَانٍ، وَلَمْ أَقْلُ مِنْ نَعَمِ بَنِي فَلَانٍ احْتِرَاسًا مِنْ تَبَاعُ بَنِي فَلَانٍ وَاحْتِيَاطًا عَلَى الْحُكَّامِ وَكِتَابُ كُلِّ مَا يَبِيعُ مِنَ الْحَيَوَانِ كِتَابُ الْعَبْدِ وَالْفَرَسِ وَالْبَعِيرِ، فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ مِنْهُ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَالْمُشْتَرَى يَقُومُ مَقَامَ الْبَائِعِ فِي النَّصْفِ الَّذِي ابْتِاعَ مِنْهُ، وَلَوْ طَلَبَ الَّذِي لَهُ نَصْفُ الْعَبْدِ الشَّعْغَةَ فِي الْعَبْدِ لَمْ أَرْ لَهُ فِيهِ شُعْغَةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ لَا تَجْعَلُ الشَّعْغَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ قِيَاسًا عَلَى الشَّعْغَةِ فِي الْأَرْضَيْنِ قِيلَ لَهُ: لَمَّا وَجَدْنَا الْمُسْلِمِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِي أَنْ أَكُونَ مَالِكًا مَعَكَ، وَلَا يَكُونُ لَكَ إِخْرَاجِي مِنْ مَلِكِي بِقِيَمَةِ مَلِكِي وَلَا بِأَكْثَرٍ وَلَا بِأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَلَا لِي ذَلِكَ عَلَيْكَ وَتَمُوتَ فِيرِثَكَ وَلَدُكَ أَوْ غَيْرَهُمْ، فَلَا يَكُونُ لِي إِخْرَاجُهُمْ مِنْ حَقُوقِهِمُ الَّتِي مَلَكَوْهَا عَنْكَ بِشَيْءٍ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ إِخْرَاجِي بِشَيْءٍ وَتَهَبُ نَصِيْبَكَ، فَلَا يَكُونُ لِي إِخْرَاجُ مَنْ وَهَبْتَ لَهُ مِنْ نَصِيْبِكَ الَّذِي مَلَكَ عَنْكَ بِشَيْءٍ إِلَّا بِرِضَاهُ، وَقَالُوا ذَلِكَ فِي كُلِّ مَلِكٍ مَلَكَهَ رَجُلٌ عَنْ آخَرَ بِغَيْرِ الشَّرَاءِ فِي كُلِّ مَا يَمْلِكُ لَمْ يَسْتَوْثُوا أَرْضًا وَلَا غَيْرَهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الشَّعْغَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتْ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُعْغَةَ دَلَّتْ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَلَالَةً بَيِّنَةً عَلَى أَنْ لَا شُعْغَةَ فِيمَا لَا يُقَسِّمُ، وَلَا يُقَسِّمُ شَيْءٌ بِذَرْعٍ وَقِيَمَةٍ وَيَحْدُدُّ الْأَصُولَ وَالْبِنَاءَ عَلَى الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ عَلَيْهَا فَاقْتَصَرْنَا بِالشَّعْغَةِ عَلَى الْأَرْضِ، وَمَا لَهُ أَرْضٌ خَاصَّةٌ؛ فَكَانَ الْعَبْدُ

هذا العبدُ الَّذِي تبايعا نصفه ورأياه وتبايعا فيه وتفرقا عن موضعهما الَّذِي تبايعا فيه حتَّى غابَ كُلُّ واحدٍ منهما عن صاحبه بعد البيع والتراضي منهما جميعاً ودفعَ فلانٌ بِنُ فلانٍ إلى فلان نصفَ هذا العبدِ الموصوفِ في هذا الكتاب وقبضه فلانُ كَمَا يقبضُ مثله، وذلك أَنهما أحضرا هذا العبدَ المبيعَ نصفه وسلمَ له النصفَ يقومُ فيه مقامُ فلانِ البائع لا حائلَ له دونَ نصفه ودفعَ إليه فلانُ الثمنَ وافياً وبرئَ إليه منه ولفلانِ بِنُ فلانٍ على فلانِ بِنُ فلانٍ بيعُ الإسلامِ وعهده لا داءَ ولا غائلةَ ولا شَيْءَ ولا عيبَ ظاهرٌ ولا باطنٌ في العبدِ الَّذِي ابتاعَ نصفه فما أدركَ فلانُ بِنُ فلانٍ من دركٍ في نصفِ هذا العبدِ الَّذِي اشترى من فلانٍ أو في شيءٍ منه فعلى فلانٍ خلاصه أو يردُّ إليه الثمنَ الَّذِي قبضَ منه وافياً وهو كذا وكذا ديناراً مثاقيلَ جياداً أفراداً خلقانِ وازنةً شهذ على إقرارِ فلانٍ وفلانٍ ومعرفتهما بأسمائهما وأنسابهما، وأنهما يومَ كَتَبَ هذا الكتابُ صحيحانِ لا علةَ بهما من مرضٍ ولا غيره جائزاً الأمرُ في أموالهما، وذلك في شهر كذا من سنة كذا، وهكذا شراءُ ثلثِ عبدٍ كفواً وثلثِ أمةٍ أطوعهم ودابةً وغيرها، فإذا ظهرَ على عيبٍ في العبدِ ردُّه، وإن لم يكن اشترى إلا عشره؛ لأنَّ للعشر نصيباً من العيبِ وهو في العيبِ مثلُ العبدِ لا يختلفانِ ويختلفانِ في الاستحقاق.

فلو أنَّ رجلاً اشترى عبداً فاستحقَّ منه شيءٌ قلَّ أو كثرَ كانَ للمشتري الخيارُ في أخذه ما يقيسُ من العبدِ بما يصيبه من الثمنِ أو ردَّه والزَّجُوعُ بالثمنِ؛ لأنَّه لم يسلمَ له العبدُ كما بيعَ.

قال الرَّبيعُ رَجَعَ الشَّافِعِيُّ بعدَ، وقال: إذا اشترى عبداً أو شيئاً فاستحقَّ بعضه فالبَّيعُ باطلٌ؛ لأنَّ الصَّفقةَ جمعتُ شيئاً حلالاً وحرماً؛ فكانَ البَّيعُ منفسخاً، ولا يثبت.

قال: ولو اشترى نصفَ عبدٍ من رجلٍ فاستحقَّ على الَّذِي لم يبيع نصفه فيه مجاله، ففي هذا ما يخالفُ نصفَ العبدِ وفيما كانَ في مثلِ معناه، وإذا اشترى عبيدين في صفقةٍ فأرادَ أن يكتسبَ شراهما كتبَ "هذا ما اشترى فلانُ بِنُ فلانٍ من فلانٍ بِنُ فلانٍ اشترى منه عبيدين أسودين أحدهما نوبى أسودٌ وصيفٌ خماسيٌّ حلوقُ جعدٍ رجلٌ معتدلٌ حسنُ القوامِ خفيفُ الجسمِ متراففُ الأسنانِ مسنونُ الوجه والأخرُ قرأني غليظُ مربوعٌ حالِكُ السَّوادِ بعيدُ ما بينَ المنكبينِ معتدلٌ جعدٌ قططٌ حسنُ الجسمِ أفلجُ الثنايا من أعلى فيه محتلمٌ اشترى فلانُ بِنُ فلانٍ هذينِ العبيدين الموصوفين في هذا الكتاب بكذا وكذا ديناراً جياداً مثاقيلَ أفراداً خلقانِ وازنةً وتبايعَ فلانُ بِنُ فلانٍ وفلانُ بِنُ فلانٍ في العبيدين بعد رؤيتهما ومعابيتهما وقبضَ فلانُ بِنُ فلانٍ هذا الثمنَ وافياً وتفرقا حتَّى غابَ كُلُّ واحدٍ منهما عن صاحبه بعد التراضي

فالقولُ قولُ البائعِ معَ يمينه إلا بأن يأتِيَ المشتري ببيِّنَةٍ عليه بأنَّه كانَ عنده إمَّا بإقرارِ من البائع، وإمَّا بأن رآه الشَّاهدانِ في العبدِ فبرءُ بلا يمينٍ، ولو تصادقا أنَّ العيبَ كانَ بالعبدِ وأدعى البائعُ التبرُّؤَ من العيبِ وأنكرَ ذلكَ المشتري فالقولُ قولُ المشتري معَ يمينه، ولا يصدقُ البائعُ على أَنَّهُ تبرأَ إليه ويكلفُ البيِّنَةُ؛ فإن هو جاءَ بها وإلا حلفَ المشتري وردَّ عليه وأصلُ معرفةِ العيبِ أن يدعى له رجلانِ من أهلِ العلمِ به، فإذا قالا هذا عيبٌ ينقصُ من ثمنِ العبدِ والأمةِ والمشتري ما كانَ حيواناً أو غيره شيئاً قلَّ أو كثرَ فهو عيبٌ لصاحبه الخيارُ في الردِّ به أو قبضه إن لم يكن قبضه وإجازةُ البيعِ ومتى اختارَ البَّيعَ بعدَ العيبِ لم يكن له ردُّه، وإن ظهرَ على عيبٍ غيرِ العيبِ الَّذِي اختارَ وحبسَ المبيعَ بعده كانَ له ردُّ العبدِ بالعيبِ الَّذِي ظهرَ عليه، وإن اشترى رجلٌ عبداً قد دلَّسَ فيه بعيبٍ، فلم يعلم به حتَّى حدثَ عنده به عيبٌ آخرٌ لم يكن له ردُّه بالعيبِ وقومُ العبدِ صحيحاً ومعيباً، ثم ردَّ عليه قيمةَ ما بينَ الصَّحَّةِ والعيبِ مثلُ أن يكونَ اشترى العبدَ بخمسينَ ديناراً وقيمتَه صحيحاً مائةً ومعيباً بتسعينَ فيرجعُ المشتري على البائعِ بعشرِ الثمنِ وهو خمسةُ دنانيرٍ، ولا يكونُ له أن يرجعَ بعشرةِ دنانيرٍ؛ لأنَّه لم يبيعه إياه بالقيمة.

وكذلك لو اشترى بمائةٍ وهو ثمنه خمسينَ فقومُ فوجدَ العيبَ نقصه العشرُ، وذلك خمسةُ دنانيرٍ من قيمته فيرجعُ عليه بعشرةِ دنانيرٍ؛ لأنَّها أصلُ الثمنِ ولست ألثفتُ إلى قيمته فيما يتراجعان فيه إنما أنظرُ إلى قيمته لأعرفَ كم قدرَ العيبُ منها أعشراً أو أقلَّ أو أكثرَ فأخذَ العشرَ من أصلِ الثمنِ لا من القيمة.

وإن رضي البائعُ أن يأخذَ العبدَ معيباً لا يرجعُ على المشتري بقيمةِ العيبِ الَّذِي يحدثُ عنده فليس عليه أن يردَّ قيمةَ العيبِ ويقال: إن شئتَ فتطوِّعْ بأخذِ العبدِ معيباً؛ لأنَّ الشراءَ لك صحيحٌ إلا أنَّ لك فيما دلَّسَ لك أن تردَّ إن شئتَ، وإن شئتَ فأمسك العبدَ ولا ترجع في العيبِ بشيءٍ، ولو دلَّسَ له بعيبٍ في أمةٍ فأصاها، ولم يعلم؛ فإن كانت ثيباً ردَّها بالعيبِ إن شاء، وليس وطؤها بأكثرَ من الخدمةِ والخراجِ، وإن كانت بكرًا لم يكن له ردُّها؛ لأنَّه قد نقصها ذهبَ العذرةِ ويرجعُ بما نقصها العيبُ، وذلك أَنَّهُ حدثَ بها عيبٌ عنده فهي كالمسألةِ قبلها، ولو كانَ اعتقها في هذا كلَّه أو أحبلها فهذا فوتٌ فله أن يرجعَ بقيمةِ العيبِ.

وكذلك لو ماتت عنده، فإذا اشترى نصفَ عبدٍ فأرادَ أن يكتبَ شراءً كتبَ "هذا ما اشترى فلانُ بِنُ فلانٍ من فلانٍ اشترى منه نصفَ عبدٍ قرأني محتلمٌ ضخمُ الهامةِ عبلُ العظامِ مربوعُ القامةِ حسنُ الجسمِ حالِكُ السَّوادِ يدعى فلاناً بكذا وكذا ديناراً جياداً مثاقيلَ أفراداً خلقانِ، وذلك بعدما عرفَ فلانُ بِنُ فلانٍ وفلانُ

ومعرفتهما بأعيانهما وأنسابهما، وأنهما يومَ كُتب هذا الكتابُ صحيحاً جائزاً الأمرُ في أموالهما.
فلانٌ وفلانٌ.

٧١- وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا كتابُ كتبه فلانٌ بنُ فلانٍ في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيحٌ لا علةَ به من مرضٍ ولا غيره جائزُ الأمرُ في ماله لملوكه فلانُ الفلانيُّ الَّذي صفته كذا وكذا إنَّكَ سألني أن أكتبكَ على كذا وكذا ديناراً مثاقيلٌ جيداً تؤدِّيها إليَّ منجّمةً في مضيِّ عشرِ سنينَ كلِّما مضت سنةٌ أدتِ إليَّ كذا وكذا ديناراً وأوَّلُ نجومِكَ الَّتِي تحلُّ لي عليك انسلاخُ سنةٍ كذا كلُّ نجمٍ منها بعدَ مضيِّ سنةٍ حتَّى يكونَ أداؤُكَ آخرها انسلاخُ سنةٍ كذا، فإذا أدتِ جميعاً ما كاتبكَ عليه وهو كذا وكذا فانت حرٌّ لوجهِ اللَّهِ تعالى لا سبيلَ لي ولا لأحدٍ عليك ولي ولاؤكَ، وولاءُ عقبكَ من بعدكَ.

فإن عجزتَ عن نجمٍ من هذه النجومِ فلي فسحْ كتابتكَ.
شهدَ على إقرارِ السيِّدِ فلانُ الفلانيُّ المملوكُ بما في هذا الكتابِ.

٧٢- وثيقة في المدبر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا كتابُ كتبه فلانٌ ابنُ فلانٍ في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيحٌ لا علةَ به من مرضٍ ولا غيره جائزُ الأمرُ في ماله لملوكه فلانُ الفلانيُّ صفته كذا وكذا إني دبّرتُكَ فمتى ما متُ فانت حرٌّ لوجهِ اللَّهِ تعالى لا سبيلَ لأحدٍ عليك ولي ولاؤكَ، وولاءُ عقبكَ من بعدكَ.

شهدَ على إقرارِ فلانُ ابنُ فلانِ السيِّدِ وفلانُ ابنُ فلانِ الفلانيُّ المملوكُ بما في هذا الكتابِ.

منهما جميعاً بالبيعِ وتقابضهما ولفلانٍ على فلانٍ بيعُ الإسلامِ وعهدته لا داءَ ولا غائلةَ ولا عيبَ ظاهرٌ ولا باطنٌ فما أدركَ فلانٌ بنُ فلانٍ في هذينِ العبدَيْنِ أو في أحدهما أو في شيءٍ منهما أو من واحدٍ منهما من دركٍ فعلى فلانٍ خلاصه حتَّى يسلمه له كما باعه أو يرُدِّ إليه الثمنَ الَّذي قبضَ منه وإفياً وهو كذا وكذا ديناراً.

وهكذا إذا اشترى عبداً وأمةً أو ثلاثةً أعبدٍ أو أكثرَ موصوفٍ كلُّ واحدٍ من المشتري يصفه كما وصفت ويصفُ الثمنَ كما وصفت، وهكذا إذا اشترى عبداً وداراً، وما جمعتَه الصَّفقةُ يكتبُ عهدته ويكتبُ كلُّ شيءٍ منه بصفته؛ فإن اشترى عبيدين وأمةً فأرادَ أن يكتبَ عهدتهم ويجعلَ لكلٍّ واحدٍ منهم ثمناً معلوماً كتبَ هذا ما اشترى فلانٌ من فلانٍ اشترى منه عبداً من صفته كذا وكذا وعبداً من صفته كذا وكذا وأمةً من صفتها كذا كذا اشترى منه هذينِ العبيدين والأمةَ الموصوفين في هذا الكتابِ بمائةِ دينارٍ وثمانِ العبدِ الفارسيِّ من هذه المائةِ الدِّينارِ ثلاثونَ ديناراً وثمانِ العبدِ النوبيِّ من هذه المائةِ عشرونَ ديناراً وثمانِ الأمةِ من هذه المائةِ خسونَ ديناراً تبايعَ فلانٌ وفلانٌ هؤلاءَ الرقيقَ الثلاثةَ بعدَ رؤيتهم ومعرفتهم وتفرّقاً بعدَ البيعِ وقبضَ فلانٌ جميعَ ثمنهم وإفياً وتفرّقاً بعدَ هذا كله عن تراضٍ منهما جميعاً به فما أدركَ فلانٌ فيما اشترى من فلانٍ أو في واحدٍ منهما فعلى فلانٍ خلاصه حتَّى يسلمه له أو يرُدِّ إليه الثمنَ وإفياً وهو مائةُ دينارٍ ولفلانٍ على فلانٍ فيما اشترى من فلانٍ بيعُ الإسلامِ وعهدته لا شيءَ ولا عيبَ ولا داءَ ظاهرٌ ولا باطنٌ شهدَ على إقرارِ فلانٍ وفلانٍ بجميعِ ما في هذا الكتابِ بعدَ معرفتهما معاً بؤ، وعلى أنهما يومَ أقرَّ به صحيحانِ لا علةَ بهما من مرضٍ ولا غيره جائزُ الأمرُ شهدَ فلانٌ وفلانٌ وكتبوا.

قال: وإذا أردتَ أن تكتبَ عهدةَ هؤلاءِ الرقيقِ بمعنى أبينَ من هذا فاكُتبْ هذا ما اشترى فلانٌ من فلانٍ اشترى منه عبداً نوبياً من صفته كذا بعشرينَ ديناراً وعبداً فارسياً من صفته كذا بعشرينَ ديناراً وأمةً مولدةً من صفتها كذا بستينَ ديناراً اشترى منه هؤلاءِ الرقيقَ الثلاثةَ كلُّ واحدٍ منهم بما سمى له من الثمنِ بعدَ معرفةِ فلانٍ وفلانٍ بجميعِ هؤلاءِ الرقيقِ ورؤيتهم له قبلَ البيعِ وبعده وقبضَ فلانٌ هؤلاءِ الرقيقَ من فلانٍ وقبضَ فلانٌ جميعَ الثمنِ من فلانٍ وتبايعا على ذلك وتفرّقا بعدَ البيعِ عن تراضٍ منهما جميعاً ولفلانٍ فيما اشترى من فلانٍ بيعُ الإسلامِ وعهدته لا داءَ ظاهرٌ ولا باطنٌ فما أدركَ فلانٌ في هؤلاءِ الرقيقِ أو في واحدٍ منهم من دركٍ من أحدٍ من الناسِ فعلى فلانٍ خلاصه أو ردُّ ثمنٍ من أدركه فيه الدركَ وإفياً بما وقع فيه ثمنه وجميعُ ثمنانهم مائةُ دينارٍ مفرقةً على ما في هذا الكتابِ شهدَ على إقرارِ فلانٍ وفلانٍ

٦٨- كتاب الأقضية

(في أدب القاضي وحكمه، ومسائله، والشهادات،
والقسامة، والدعاوى، والأيمان والنذور، والمشاورة)

الحقته القافة بهما معاً لم يكن ابنهما ولا ابن واحد منهما حتى يبلغ أن يختار فيختار أيهما شاء فيتسب إليه، فإذا اختاره فليس له أن ينفيه بلعان ولا للولد أن يتنفي عنه، ويكون الحكم في الأم، وفي مهرها ما وصفنا من أن يكون على الحكومة له بأنها أم ولد له نصف مهرها ونصف قيمتها ونصف قيمة الولد حين سقط؛ فإن مات المولود قبل أن يبلغ فيتسب إلى واحد فميراثه موقوف حتى يصطلح فيه، وإن ماتا أو واحد منهما قبل أن يتسب المولود إلى أحدهما وقف له من مال كل واحد منهما ميراث ابن تام، وإذا انتسب إلى أحدهما أخذ الميراث ورد ما وقف من ميراث الآخر على ورثته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال بعض الناس، ولو ترك ثلثمائة دينار فقسمها ابنان له فيأخذ كل واحد منهما خمسين ومائة، ثم يقر أحدهما برجل، فيقول هذا اخي وينكره الآخر فالذي أحفظ من قول المدنيين المتقدم أن نسبه لا يلحق به، وأنه لا يأخذ من المال قليلاً ولا كثيراً، وذلك أن الأخ لم يقر له بدين ولا وصية إنما زعم أن له حق ميراث، وإذا كان له حق بأن يكون وارثاً ورث كما يرث وعقل في الجنابة، فلما كان هذا لا يثبت عليه لم يثبت له، ولا يثبت له ميراث إلا بأن يثبت له نسب، وهذا أصح ما فيه عندنا، والله تعالى أعلم.

قال أبو محمد الربيع لا يثبت نسبه، ولا يأخذ من الميراث شيئاً؛ لأن المال فرغ النسب، وإذا لم يثبت النسب وهو الأصل لم يثبت الفرع الذي هو تبع للأصل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال مالك وابن أبي ليلى لا يثبت النسب ويأخذ خمسين ديناراً من الذي أقر له وذهب إلى أنه أقر بنسبه على نفسه، وعلى غيره، فلم يأخذ منه إلا ما أقر به على نفسه وأسقط إقراره على غيره.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يثبت نسبه ويقاسم الذي أقر به ما في يديه نصفين؛ لأنه أقر أنه وإياه في مال أبيه سواء، وهذا أبعد عندنا من الصواب، والله أعلم.

وكلها إذا سمعها السامع رأى له مذهباً.

قال الشافعي رحمه الله: لا يقسم صنف من المال مع غيره - لا يقسم عنب مع خلّه ولا أصل مع أصل غيره، وإذا كان شيء من هذه الأصول يجبا بغير ما يجبا به غيره لم يقسم معه؛ لأنها مختلفة الأثمان متباينة، فلا يقسم نضج مضموماً إلى عثري ولا عثري مضموماً إلى بعل ولا بعل مضموماً إلى نخل يشرب بنهر مأمون الانقطاع؛ لأن أثمانها متباينة. والبعل الذي أصوله قد بلغت الماء. فاستغنى عن أن يسقى والنضج ما يسقى بالبئر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تضعف الغرامة على أحد

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى: قال تولى الله السرائر وعاقب عليها، ولم يجعل لأحد من خلقه الحكم إلا على العلانية، فإذا حكم الحاكم بالظاهر الذي جعل إليه لم يتعاط الباطن الذي تولى الله دونه، وإذا حكم والمحكوم له يعلم أن ما حكم له به حق في الظاهر عند الحاكم وباطن في علمه دون الحاكم لم يكن له أن يأخذه وأخذه حرام عليه، ولا يحمل حاكم شيئاً، ولا يجرمه إنما الحكم على الظاهر كما وصفنا والحلال والحرام على ما يعلم المحكوم له والمحكوم عليه وتفسيره في كتاب الأقضية وهو كتاب الشاهد واليمين.

قال الشافعي: الولد للفراش بالوطء بملك اليمين والنكاح.

٢٠٩١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه قال: أرسل عمر إلى رجل من بني زهرة كان ساكناً متناً فذهبنا معه فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال أنا الفرائش فلفلان وأما النطفة فلفلان، فقال صلى الله عليه وسلم صدقت، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفراش.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا اعترف الرجل بوطء وليده لحق به ولدها إلا أن يدعي أنه قد استبرأها بعد الوطء، ثم لم يقربها وتفسيره في كتاب الطلاق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا توفي الرجل عن المرأة أو طلقها فانقضت عدتها في الوفاة أو الطلاق، ثم تزوجت فولدت عند الزوج الآخر لأقل من ستة أشهر من يوم ملك عقدة نكاحها بساعة فالولد للأول؛ فإن كان ميتاً لحق به، وإن حياً لحق به إلا أن ينفيه بلعان، ولو ادعاه الآخر لم يكن ابنه؛ لأنه لا يمكن أن يكون منه إلا من زنا، وولد الزنا لا يلحق وأقل ما يكون له الحمل ستة أشهر تامة فأكثر.

فقال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا تقول إذا اشتراك الرجلان في طهر جارية لهما فجاءت بولد فادعياه فإليه القافة فأيهما لحقاه به لحق، وكان لشريكه عليه نصف المهر ونصف قيمة الجارية وكانت أم ولد له بذلك الولد، وإن لم يكن قافة أو

أرد من حكمه إلا ما كنت راداً من حكمه في أفرغ حالاته، وذلك إذا حكم بخلاف الكتاب والسنة، وما وصفت مما يرد به الحكم.

قال: وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فبان له من أحد الخصمين اللدنه؛ فإن عاد زجره.

ولا يبلغ أن يحبس، ولا يضربه إلا أن يكون في ذلك ما يستوجب ضرباً أو حبساً ومتى بان له الحق عليه قطع به الحكم عليه.

في شيء إنما العقوبة في الأبدان لا في الأموال، وإنما تركنا تضعيف الغرامة من قبل أن رسول الله ﷺ قضى فيما أفسدت ناقة البراء بن عازب أن على أهل الأموال حفظها بالتهار.

وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فإنما يضمنونه بقيمة لا بقيمة، ولا يقبل قول المدعي؛ لأن النبي ﷺ قال: البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه.

١ - أدب القاضي، وما يستحب للقاضي

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله عن إدريس قال أحب أن يقضي القاضي في موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب، وأن يكون متوسطاً للمصري، وأن يكون في غير المسجد لكثرة من يشاهد لغير ما بنيت له المساجد، ويكون ذلك في أوفى الأماكن به وأحرها أن لا يسرع ملاته فيه.

قال: وإذا كرهت له أن يقضي في المسجد فلأن يقيم الحد في المسجد أو يعزّر أكره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يقضي القاضي وهو غضبان.

٢٠٩٢ - أخبرنا شفيان، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: لا يقضي القاضي أو لا يحاكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان. [أخرجه البخاري (٧١٥٨)، مسلم (١٧١٧)، أبو داود (٣٥٨٩)،

الرمذي (١٣٣٤)، النسائي (٢٣٧/٨)، ابن ماجه (٢٣١٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حديث رسول الله ﷺ يدل على أن لا يقضي الرجل وهو غضبان، وكان معقولا في الغضب تغير العقل والفهم فأي حال جاءت عليه يعلم هو من نفسه تغير عقله أو فهمه امتنع من القضاء فيها؛ فإن كان إذا اشتكى أو جاع أو اهتم أو حزن أو بطر فرحاً تغير لذلك فهمه أو خلقه لم أحب له أن يقضي، وإن كان ذلك لا يغير عقله ولا فهمه ولا خلقه قضى فأما العاس فيغمر القلب شيها بغمر الغشي، فلا يقضي ناعسا ولا مغمور القلب من هم أو وجع يغمر قلبه.

قال: وأكره للقاضي الشراء والبيع والنظر في التفقة على أهله، وفي ضيعته؛ لأن هذا أشغل لفهمه من كثير من الغضب وجماع ما شغل فكره يكره له وهو في مجلس الحكم أكره له.

ولو اشترى أو باع من أنقض البيع ولا الشراء؛ لأنه ليس بمحرّم، وإنما كره لتلا يشتغل فهمه.

وكذلك لو قضى في الحال التي كرهت له أن يقضي فيها لم

٢ - الإقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر

٢٠٩٣ - أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحججه من بعض فاقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذ منه شيئا، فإنما أقطع له قطعة من النار. [هم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وفي هذا الحديث دلالة على أن الأئمة إنما كلّفوا القضاء على الظاهر لقول رسول الله ﷺ فمن قضيت له شيء من حق أخيه فخير ﷺ أن قد يكون هذا في الباطن محرماً على من قضى له به وأباح القضاء على الظاهر ودلالة على أن قضاء الإمام لا يجل حراماً، ولا يجرم حلالاً لقوله فمن قضيت له شيء من حق أخيه، فلا يأخذ ودلالة على أن كل حق وجب لي بيني أو قضاء قاض فأقررت بخلافه أن قولي أولى لقوله فمن قضيت له شيء في الظاهر، فلا يأخذ إذا كان في الباطن ليس له، وأن الباطن إذا تبين بإقراره فيما يمكن أن يكون مجال حكم عليه به وهو أن لا يأخذ، وإذا لم يأخذ فهو غير آخذ فباطل إقراره بأن لا حق له فيما قضى له به من الحق ودلالة على أن الحكم على الناس يجرى على نحو ما يسمع منهم ثم لفظوا به، وإن كان قد يمكن أن يكون نيّتهم أو غيهم غير ذلك لقوله فمن قضيت له، فلا يأخذ إذ القضاء عليهم إنما هو بما لفظوا به لا بما غاب عنه.

وقد وكلهم فيما غاب عنه منهم نيّة أو قول إلى أنفسهم ودلالة على أنه لا يجل لحاكم أن يحكم على أحد إلا بما لفظ، وأن لا يقضي عليه شيء مما غيب الله تعالى عنه من أمره من نيّة أو سبب أو ظن أو تهمة لقول النبي ﷺ على نحو ما أسمع منه وإخبار النبي ﷺ أن من قضيت له، فلا يأخذ أن القضاء على ما يسمع منهما وإنه قد يكون في الباطن عليهما غير ما قضى

قال فبِسْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قال: فإن لم يكن قال اجتهد رأيي قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يحب رسول الله فأخبر النبي ﷺ أن الاجتهاد بعد أن لا يكون كتاب الله ولا سنة رسوله.

ولقول الله عز وجل ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، وما لم أعلم فيه مخالفاً من أهل العلم، ثم ذلك موجود في قوله إذا اجتهد؛ لأن الاجتهاد ليس بعين قائمة، وإنما هو شيء يحدث من قبل نفسه، فإذا كان هذا هكذا فكتاب الله والسنة والإجماع أولى من رأي نفسه، ومن قال الاجتهاد أولى خالف الكتاب والسنة برأيه، ثم هو مثل القبلية التي من شهد مكة في موضع يمكنه رؤية البيت بالمعينة لم يزل له غير معانيها، ومن غاب عنها توجه إليها باجتهاده.

فإن قيل: فما الحجّة في أنه ليس للحاكم أن يجتهد على غير كتاب ولا سنة، وقد قال رسول الله ﷺ: إذا اجتهد الحاكم، وقال معاذ اجتهد رأيي ورضي بذلك رسول الله ﷺ بأبي هو وأمي، ولم يقل رسول الله ﷺ: إذا اجتهد على الكتاب والسنة؟

قيل: لقول الله عز وجل ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ فجعل الناس تبعاً لهما، ثم لم يهملهم ولقول الله عز وجل ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ ولقوله ﴿مَنْ يَطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، ففرض علينا اتباع رسول الله ﷺ، فإذا كان الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان افترض الله عز وجل لا يخالف فيهما وهما عينان، ثم قال إذا اجتهد فالاختصاص ليس بعين قائمة إنما هو شيء يحدث من نفسه، ولم يؤمر باتباع نفسه إنما أمر باتباع غيره فإحداثه على الأصلين اللذين افترض الله عليه أولى به من إحداثه على غير أصل أمر باتباعه وهو رأي نفسه، ولم يؤمر باتباعه، فإذا كان الأصل أنه لا يجوز له أن يتبع نفسه وعليه أن يتبع غيره والاجتهاد شيء يحدث من عند نفسه والاستحسان يدخل على قائله كما يدخل على من اجتهد على غير كتاب ولا سنة، ومن قال هذين القولين قال قولاً عظيماً؛ لأنه وضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه على غير كتاب ولا سنة موضعهما في أن يتبع رأيه كما اتبع.

وفي أن رايه أصل ثالث أمر الناس باتباعه، وهذا خلاف كتاب الله عز وجل؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما أمر بطاعته وطاعة رسوله وزاد قائل هذا القول رأياً آخر على حياله بغير حجة له في كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه ولا أثر، فإذا كانا موجودين فهما الأصلان، وإذا لم يكونا موجودين فالقياس عليهما لا على غيرهما.

فإن قال قائل: فإن هذا قيل مثل الكعبة من رآها صلى

عليهما بما لفظا به قضى بما سمع، وكلهم فيما غاب إلى أنفسهم فمن قضى بتوهم منه على سائله أو بشيء يظن أنه خلق به أو بغير ما سمع من السائلين فخلافت كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ قضى؛ لأن الله عز وجل استأثر بعلم الغيب وأدعى هذا علمه ولأن رسول الله ﷺ قضى بما سمع وأخبر أن قد يكون غيبهم غير ظاهرهم لقوله فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ، فَلَا يَأْخُذْهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْلَى النَّاسِ بِعِلْمِ هَذَا لِمَوْضِعِهِ الَّذِي وَضَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَكَرَامَتِهِ الَّتِي اخْتَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا مِنَ النَّبَوَةِ وَنَزُولِ الْوَحْيِ عَلَيْهِ فَوَكَّلَهُمْ فِي غَيْبِهِمْ إِلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَدْعَى هَذَا عِلْمَهُ وَمِثْلُ هَذَا قَضَاؤُهُ لِعَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ بِالْوَلَدِ وَقَوْلُهُ لِسُودَةَ اخْتِجِبِي مِنْهُ عِنْدَمَا رَأَى شَبْهًا يَبْنَى فَقَضَى بِالظَّاهِرِ وَهُوَ فَرَأْسُ زَمْعَةَ.

ودلالة على أنه من أخذ من مال مسلم شيئاً، فإنما يقطع لنفسه قطعة من الثار والقيء مال المسلمين قياساً على هذا أن من أعطى أحداً منه شيئاً لم يكن مستأهلاً له، ولم يكن حقاً له فهو أخذ من مال المسلمين وكلهم أكثر حرمة من واحد، فإنما أخذ قطعة من الثار ومتى ظفر بماله أو بمن يحكم عليه أخذ من ماله بقدر ما أخذ منه مما لم يكن مستأهلاً له، ولم يكن حقاً له فوضع في بيت مال المسلمين.

٢٠٩٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بِشْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ النَّوَصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ النَّوَصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ. [أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، مسلم (١٧٦/١٥)، أبو داود (٣٥٧٤)، ابن ماجه (٢٣١٤)]

قال يزيد فحدث بهذا الحديث أبا بكر بن حزم، فقال: هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومعنى الاجتهاد من الحاكم إنما يكون بعد أن لا يكون فيما يراد القضاء في كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه فأمّا وشيء من ذلك موجود، فلا.

فإن قيل فمن أين قلت هذا وحديث النبي ﷺ ظاهره الاجتهاد؟

قيل له: أقرب ذلك قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل كيف تقضي؟

قال بكتاب الله عز وجل.

قال: فإن لم يكن؟

إليها، ومن غاب عنها توجه إليها بالدلائل عليها؛ لأنها الأصل؛ فإن صلى غائبا عنها برأي نفسه بغير اجتهاد بالدلائل عليها كان خطأ وكانت عليه الإعادة.

وكذلك الاجتهاد فمن اجتهد على الكتاب والسنة فذلك.

ومن اجتهد على غير الكتاب والسنة كان خطأ.

ومثل قول الله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّمَّا قَتَلْتُمْ مِنَ النَّعَمِ﴾ والمثل للمقتول، وقد يكون غائبا، فإنما يجتهد على أصل الصيد المقتول فينظر إلى أقرب الأشياء به شبهة فيهديه.

وفي هذا دليل على أن الله عز وجل لم ييح الاجتهاد إلا على الأصول؛ لأنه عز وجل إنما أمر بمثل ما قتل فأمر بالمثل على الأصل ليس على غير أصل.

ومثل أذان ابن أم مكتوم في عهد رسول الله ﷺ، وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت، فلو جاز الاجتهاد على غير أصل لجاز لابن أم مكتوم أن يؤذن بغير إخبار غيره له أن الفجر قد طلع.

ولكن لما لم يكن فيه آلة الاجتهاد على الأصل لم يجز اجتهاده حتى يخبره من قد اجتهد على الأصل، وفي إخباره على غير اجتهاد على الأصل أن الفجر قد طلع تحريم الأكل الذي هو حلال لي وتحليل الصلاة التي هي حرام علي أن أصلها إلا في وقتها، وفي إخبار الحاكم على غير أصل لرجل له أربع نسوة أن واحدة قد حرمت عليه تحريم امرأة كانت له وتحليل الخامسة له، فيكون كل واحد من هؤلاء، وقد أحل وحرّم برأي نفسه ولجاز أن يجتهد الأعمى، فيصلّي برأيه ولا رأي له ولجاز أن يصلّي الأعمى، ولا يدرى قد أحل وحرّم برأي نفسه ولجاز أن يجتهد الأعمى، فيصلّي برأيه ولا رأي له ولجاز أن يصلّي الأعمى، ولا يدرى أزال الشمس أم لا؟ برأي نفسه ولجاز أن يصوم رمضان برأي نفسه أن الهلال قد طلع ولجاز إذا كانت دلائل القبلة أن يدع الرجل النظر إليها والاجتهاد عليها ويعمل في ذلك برأي نفسه على غير أصل كما إذا كان الكتاب والسنة موجودين فأمره بترك الدلائل وأمره بجتهاد برأيه، وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لقوله تبارك وتعالى ﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ ولقوله عز وجل: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَبَطَ الْأَيْضُ مِنَ الْخَبَطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ ولقول رسول الله ﷺ: صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَلِلصَّلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الزَّوَالِ وَلَكَانَ إِذَا يُجُورُ لِكُلِّ أَحَدٍ عِلْمَ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُمَا أَنْ يَجْتَهِدَ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ بِرَأْيِهِ بِغَيْرِ قِيَاسٍ عَلَيْهِمَا؛ لأنه إذا جاز له أن يجتهد على غير كتاب ولا سنة، فلا يعدو أن يصيب أو يخطئ، وليس ذلك منه على الأصول التي أمر باتباعها، فيكون إذا اجتهد

عليها مؤدياً لفرضه، فقد أباح لكل من لم يعلم الكتاب والسنة وجهلها أن يكون رأي نفسه، وإن كان أجهل الناس كلهم فيما ليس فيه كتاب ولا سنة مثل رأي من علم الكتاب والسنة؛ لأنه إذا كان أصلاً أن من علمهما واجتهد على غيرهما جاز له فما معنى من علمهما، ومن لم يعلمهما في موضع الاجتهاد إذا كان على غيرهما إلا سواء؟ غير أن الذي علمهما يفضل الذي لم يعلمهما بما نصاً فقط فأما موضع الاجتهاد، فقد سوى بينهما؛ فكان قد جعل العالمين والجاهلين في درك علم ما ليس فيه كتاب ولا سنة سواء، فكان للجاهلين إذا نزل بهم شيء من جهة القياس بما يستدرك قياساً أن يكون هو فيه والعالم سواء، وأن يقتدي برأي نفسه؛ لأنه إذا كان العالم عنده إنما يعمل في ذلك على غير أصل فأكثر حالات الجاهل أن يعمل على غير أصل فاستويا في هذا المعنى ولكان كل من رأى رأياً فاستحسنه جاهلاً كان أو علماً جاز له إذا لم يكن في ذلك كتاب ولا سنة، وليس كل العلم يوجد فيه كتاب وسنة نصاً، وكان قد جعل رأي كل أحد من الأدمين الجاهل والعالم منهم أصلاً يتبع كما تتبع السنة؛ لأنه إذا أجاز الاجتهاد على غير أصل لم يزل ذلك به في نفسه ورأه حقاً له وجب عليه أن يأمر الناس باتباع الحق، وهذا خلاف القرآن؛ لأن الله عز وجل فرض عليهم فيه اتباعه واتباع رسوله ﷺ وزاد قائل هذا واتباع نفسك فأقام الناس في هذا الموضع مقاماً عظيماً بغير شيء جعله الله تعالى لهم ولا رسوله ﷺ.

فإن قيل: فقد أمر النبي ﷺ سغداً أن يحكم في بني قريظة فحكم برأيه، فقال رسول الله ﷺ: وافقت حكم الله عز وجل فيهم ففي هذا دليل على أنه إنما قال برأيه فوافق الحكم على غير أصل كان عنده من النبي ﷺ، وأن قوماً من أصحاب النبي ﷺ خرج لهم حوث من البحر ميت فأكلوه، ثم سألوا عنه النبي ﷺ، فقال: هل بقي معكم من لحوه شيء؟ ففي هذا دليل على أنهم إنما أكلوه يومئذ برأي أنفسهم، وأن النبي ﷺ كان يبعث عماله وسراياه ويأمر الناس بطاعتهم ما أطاعوا الله، وقد فعل بعضهم شيئاً في بعض مغازيهم فكره ذلك رسول الله ﷺ وهو الرجل الذي لاأ بال شجرة فأحرقوه والذي أمر الرجل أن يلقي نفسه في النار والذي جاء بالهدية، وكل هذا فعلوه برأيهم فكره ذلك رسول الله ﷺ والرجل الذي قال أسلمت لله فقتل فكره ذلك رسول الله ﷺ؟

قيل له: فما احتججت من هذا يشبه أنه لنا دونك.

أما أولاً، فأمر رسول الله ﷺ لسراياه وأمراته بطاعة الله عز وجل ورسوله واتباعهما وأمره من أمر عليهم أمراء أن يطيعوه ما أطاعوا الله، فإذا عصوا الله عز وجل، فلا طاعة لهم عليهم، ففي نفس ما احتججت به أنه إنما أمر الناس بطاعة الله

يعلم مثل هذا من رأى أحد صوابه من خطئه أحد بعد رسول الله ﷺ فيجوز لأحد أن يقول براه؛ لأنه لا ميتين لرايه أصواب هو أم خطأ، وإنما على الناس أن يتبعوا طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ وهو كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ، وإذا غي علمهما على أحد فالذلائل عليهما؛ لأنهما اللذان رضي الله عز وجل ورسوله ﷺ لعباده وأمروا باتباعه ﷺ.

فإن قيل: فقد أكلوا الحوت بغير حضور النبي ﷺ بلا أصل عندهم؟

قيل: لموضع الضرورة والحاجة إلى أكله على أنهم ليسوا على يقين من حله.

الا ترى أنهم سألوا عن ذلك أو لا ترى أن أصحاب أبي قتادة في الصيد الذي صاده إذ لم يكن بهم ضرورة إلى أكله أمسكوا إذ لم يكن عندهم أصل حتى سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك؟

٣- مشاورۃ القاضي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحب للقاضي أن يشاور، ولا يشاور في أمره إلا عالماً بكتاب وسنة وآثار وأقوال الناس وعقلاً يعرف القياس، ولا يحرف الكلام، ووجوهه، ولا يكون هذا في رجل حتى يكون عالماً بلسان العرب، ولا يشاوره إذا كان هذا مجتمعاً فيه حتى يكون مأموناً في دينه لا يقصد إلا قصد الحق عنده، ولا يقبل ممن كان هكذا عنده شيئاً أشار به عليه على حال حتى يخبره أنه أشار به من خبر يلزم، وذلك كتاب أو سنة أو إجماع أو من قياس على أحدهما، ولا يقبل منه، وإن قال: هذا له حتى يعقل منه ما يعقل فيقفه عليه فيعرف منه معرفته، ولا يقبله منه، وإن عرفه هكذا حتى يسأل هل له وجه يحتمل غير الذي قال؟ فإن لم يكن له وجه يحتمل غير الذي قال أو كانت سنة، فلم يختلف في روايتها قبله، وإن كان للقرآن وجهان أو كانت سنة رويت مختلفة أو سنة ظاهرها يحتمل وجهين لم يعمل بأحد الوجهين حتى يجد دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على الوجه الذي عمل به هو الوجه الذي يلزمه والذي هو أولى به من الوجه الذي تركه، وهكذا يعمل في القياس لا يعمل بالقياس أبداً حتى يكون أولى بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو أصح في المصدر من الذي ترك ويجزم عليه أن يعمل بغير هذا من قوله استحسنت؛ لأنه إذا أجاز لنفسه استحسنت أجاز لنفسه أن يشرع في الدين وغير جائز له أن يقلد أحداً من أهل دهره، وإن كان أبين فضلاً في العقل والعلم منه، ولا يقضي أبداً إلا بما يعرف، وإنما أمرته بالمشورة؛ لأن المشير ينهيه لما يغفل عنه ويدله من

وطاعة أمرائهم إذا كانوا مطيعين لله، فإذا عصوا، فلا طاعة لهم عليكم وفيه أنه كره لهم كل شيء فعلوه برأي أنفسهم من الحرق والقتل وأباح لهم كل ما عملوه مطيعين فيه لله ولرسوله، فلو لم يكن لنا حجة في رد الاجتهاد على غير أصل إلا ما احتججت به أن النبي ﷺ كره لهم ونهاهم عن كل أمر فعلوه برأي أنفسهم لكان لنا فيه كفاية، وإن قيل: فقد أجاز رأي سعد في بني قريظة ورأي الذين أكلوا الحوت على غير أصل.

قيل أجازوه لصوابه كما يجيز رأي كل من رأى ممن يعلم أو لا يعلم إذا كان بمحضرتهم من يعلم خطأ وصوابه فيجيزه من يعلم ذلك منه إذا أصاب الحق بمعنى إجازته له أنه الحق لا بمعنى رأي نفسه منفرداً دون علمك؛ لأن رأي ذي الرأي على غير أصل قد يصيب، وقد يخطئ، ولم يؤمر الناس أن يتبعوا إلا كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ الذي قد عصمه الله من الخطأ وبرة منه، فقال تعالى ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فاما من كان رأيه خطأ أو صواباً، فلا يؤمر أحد باتباعه، ومن قال للرجل يجتهد برأيه فيستحسن على غير أصل، فقد أمر باتباع من يمكن منه الخطأ وأقامه مقام رسول الله ﷺ الذي فرض الله اتباعه؛ فإن كان قائل هذا ممن يعقل ما تكلم به فتكلم به بعد معرفة هذا فأرى للإمام أن يمنعه، وإن كان غيباً علم هذا حتى يرجع.

فإن قيل فما معنى قوله له احكم قيل مثل قوله عز وجل ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ على معنى استطابة أنفس المستشارين أو المستشار منهم والرضا بالصلح على ذلك، ووضع الحرب بذلك السبب لا أن برسول الله ﷺ حاجة إلى مشورة أحد والله عز وجل يؤيده بنصره بل لله ورسوله المن والطور على جميع الخلق وبجميع الخلق الحاجة إلى الله عز وجل فيحتمل أن يكون قوله ﷺ له احكم على هذا المعنى، وأن يكون قد علم من رسول الله ﷺ سنة في مثل هذا فحكم على مثلها أو يحكم فيوقفه الله تعالى ذكره لأمر رسوله فيعرف رسول الله ﷺ صواب ذلك فيقره عليه أو يعرف غير ذلك فيعمل رسول الله ﷺ في ذلك بطاعة الله عز وجل.

فإن قيل: فيحكم رسول الله ﷺ من قد يخطئ؟

قيل: نعم، ولا يبرأ أحد من الآدميين من الخطأ إلا الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين كما وكى أمراء، ففعل بعضهم بعض ما كره برأيه على معنى الاحتياط منهم للدين فردهم في ذلك إلى طاعة الله عز وجل وأجاز لهم ما عملوا من طاعة الله؛ لأنه ﷺ إنما كان يجوز هذا من سنته؛ لأن الله عز وجل اختصه بوحيه وانتخبه لرسالته فما كان من أمر من أحد أمراته أقرهم عليه فبطاعة الله عز وجل أقرهم، وما كره لهم بأن كانوا فعلوه طلب طاعة الله عز وجل فبطاعة الله كره لهم، وليس

الأخبار على ما لعله أن يجمله.

فأما أن يقلّد مشيراً، فلم يجعل الله هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ، وإذا اجتمع له علماء من أهل زمانه أو افترقوا فسواء ذلك كله لا يقبله إلا تقليداً لغيرهم من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس يدلّونه عليه حتى يعقله كما عقلوه؛ فإن لم يكن في عقله ما إذا عقل القياس عقله، وإذا سمع الاختلاف ميزه، فلا ينبغي له أن يقضي، ولا ينبغي لأحد أن يستقصيه وينبغي له أن يتحرى أن يجمع المختلفين؛ لأنه أشدّ لتقصيه العلم وليكشف بعضهم على بعض، يعيب بعضهم قول بعض حتى يتبين له أصحّ القولين على التقليد أو القياس.

٤- حكم القاضي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حكم القاضي بحكم، ثم رأى الحق في غيره؛ فإن رأى الحق في الحادث بأنه كان خالف في الأول كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أصحّ المعنيين فيما احتمل الكتاب أو السنة نقض قضاء الأول على نفسه، وكلّ ما نقض على نفسه نقضه على من قضى به إذا رفع إليه، ولم يقبله ممن كتب به إليه، وإن كان إنما رأى قياساً محتملاً أحسن عنده من شيء قضى به من قبل والذي قضى به قبل يحتمل القياس ليس الآخر بآيّن حتى يكون الأول خطأ في القياس يستأنف الحكم في القضاء الآخر بالذي رأى آخر، ولم ينقض الأول، وما لم ينقضه على نفسه لم ينقضه على أحد حكم به قبله، ولا أحبّ له أن يكون منفذاً له، وإن كتب به إليه قاض غيره؛ لأنه حيثنؤ مبتدئ الحكم فيه، ولا يبتدئ الحكم بما يرى غيره أصوب منه، وليس على القاضي أن يتعقب حكم من كان قبله؛ فإن تظلم محكوم عليه قبله نظر فيما تظلم فيه؛ فإن وجده قضى عليه بما وصفت في المسألة الأولى من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فهذا خطأ يرده عليه لا يسعه غيره، وإن لم يكن خلاف واحد من هؤلاء أو كان يراه باطلاً بأن قياساً عنده أرجح منه وهو يحتمل القياس لم يرده؛ لأنه إذا احتمل المعنيين معاً فليس يرده من خطأ يبين إلى صواب يبين كما يرده في خلاف الكتاب أو السنة أو الإجماع من خطأ يبين إلى صواب يبين.

قال: وإذا تناقذ الخصمان بينهما وحجتها عند القاضي، ثم مات أو عزل أو وليّ غيره لم يحكم حتى يعيدا عليه حجتها ويثبتها، ثم يحكم وينبغي أن يخفف في المسألة عن يثبتها إن كانوا ممن يسأل عنه، وهكذا شهوده يعيد تعديلهم ويخفف في المسألة، ويجزها لثلاث طول.

ويجب للقاضي والوالي أن يولّي الشراء له والبيع رجلاً

مأموناً غير مشهور بأنه يبيع له، ولا يشتري خوف الحباوة بالزيادة له فيما اشترى منه أو النقض فيما اشترى له، فإن هذا من مآكل كثير من الحكام، وإن لم يفعل لم أفسد له شراء ولا يبعأ إلا أن يستكره أحداً على ذلك إلا بما أفسد به شراء السوق.

قال: ولا أحبّ لحاكم أن يتخلف عن الوليمة إذا دعي لها، ولا أحبّ له أن يجيب وليمة بعض ويرك بعضاً إما أن يجيب كلا أو يترك كلا ويعتذر ويسأله أن يحلّوه ويعذروه ويعود المرضي ويشهد الجنائز ويأتي الغائب عند قدومه ومخرجه.

قال: وإذا تحاكم إلى القاضي أعجمي لا يعرف لسانه لم يقبل الترجمة عنه إلا بشاهدين عدلين يعرفان ذلك اللسان لا يشكان فيه؛ فإن شكاً لم يقبل ذلك عنهما وأقام ذلك مقام الشهادة فيقبل فيه ما يقبل في الشهادة ويرد فيه ما يرد فيها.

٥- مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة

الشهود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الشهود عند القاضي؛ فإن كانوا مجهولين كتب حلية كل واحد منهم ورفع في نسبه إن كان له نسب أو ولاته إن كان يعرف له ولأه. وسأله عن صناعته إن كان له صناعة وعن كنيته إن كان يعرف بكنية وعن مسكنه وموضع بيعاته ومصلاه.

وأحبّ له إن كان الشهود ليسوا ممن يعرف بالحال الحسنة المبرزة والعقل معها أن يفرقهم، ثم يسأل كل واحد منهم على حدته عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والموضع الذي شهد فيه، ومن حضره وهل جرى ثم كلام، ثم يثبت ذلك كله، وهكذا أحبّ إن كان ثم حال حسنة، ولم يكن سيد العقل أن يفعل به هذا ويسأل من كان معه في الشهادة على مثل حاله عن مثل ما يسأل ليستدلّ على عورده إن كانت في شهادته أو اختلاف إن كان في شهادته وشهادة غيره فيطرح من ذلك ما لزمه طرحه ويلزم ما لزمه إثباته، وإن جمع الحال الحسنة والعقل لم يقفه، ولم يفرقهم، وأحبّ للقاضي أن يكون أصحاب مسائله جامعين للعفاف في الطعمة والأنفس وافرّ العقول برآء من الشحناء بينهم وبين الناس أو الحيف على أحد بأن يكونوا من أهل الأهواء والعصبيّة والماطلة للناس، وأن يكونوا جامعين للأمانة في أديانهم، وأن يكونوا أهل عقول لا يتغفلون بأن يسألوا الرجل عن عدوه ليخفي حسناً ويقول قبيحاً، فيكون ذلك جرحاً عندهم أو يسألوه عن صديقه فيخفي قبيحاً ويقول حسناً، فيكون ذلك تعديلاً عنهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويحرص الحاكم على أن لا

يعرف له صاحب مسألة فيحتال له.

لخفائه ولما وصفت من الاختلاف إلا بتصريح الجارح، ولا يقبل التعديل إلا بأن يوقفه المعدل عليه، فيقول عدل عليّ ولي، ثم لا يقبل ذلك هكذا حتى يسأله عن معرفته به؛ فإن كانت معرفته به باطنة متقدمة قبل ذلك منه، وإن كانت معرفته به ظاهرة حادثة لم يقبل ذلك منه.

٦- ما تجوز به شهادة أهل الأهواء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث أو من ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها فتباينوا فيها تبايناً شديداً واستحلّ فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايته، وكان ذلك منهم متقدماً منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم، فلم نعلم أحداً من سلف هذه الأمة يقتدى به ولا من التابعين بعدهم ردّ شهادة أحد بتأويل، وإن خطأه وضلّه وراه استحلّ فيه ما حرّم عليه ولا ردّ شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه مجتمعه، وإن بلغ فيه استحلال الدّم والمال أو المقرّط من القول، وذلك أنا وجدنا الذمّة أعظم ما يعصى الله تعالى بها بعد الشّرك، وجدنا متأولين يستحلونها بوجوه، وقد رغب لهم نظراؤهم عنها، وخالفوهم فيها، ولم يردّوا شهادتهم بما رأوا من خلافهم فكلّ مستحلّ بتأويل من قول أو غيره فشهادته ماضية لا تردّ من خطإ في تأويله، وذلك أنه قد يستحلّ من خالفه الخطأ إلا أن يكون منهم من يعرف باستحلال شهادة الزّور على الرّجل؛ لأنّه يراه حلال الدّم أو حلال المال فتردّ شهادته بالزّور أو يكون منهم من يستحلّ أو يرى الشّهادة للرّجل إذا وثق به فيحلف له على حقّه ويشهد له بالبت، ولم يحضره، ولم يسمعه فتردّ شهادته من قبل استحلاله الشّهادة بالزّور أو يكون منهم من يباين الرّجل المخالف له مباينة العداوة له فتردّ شهادته من جهة العداوة فأيّ هذا كان فيهم أو في غيرهم ممن لا ينسب إلى هوى رددت شهادته وآيهم سلم من هذا أجزت شهادته وشهادة من يرى الكذب شركاً بالله أو معصية له يوجب عليها النار أولى أن تطيب النفس عليها من شهادة من يخفف المأثم عليها.

وكذلك إذا كانوا ممّا يشتم قوماً على وجه تأويل في شتمهم لا على وجه العداوة، وذلك أنا إذا أجزنا شهادتهم على استحلال الدّماء كانت شهادتهم بشتم الرّجال أولى أن لا تردّ؛ لأنّه متأولّ في الوجهين والشتم أخفّ من القتل فأمّا من يشتم على العصيّة أو العداوة لنفسه أو على ادّعائه أن يكون مشتروماً مكافئاً بالشتم فهذه العداوة لنفسه، وكلّ هؤلاء تردّ شهادته عن شتمه على العداوة.

وأما الرّجل من أهل الفقه يسأل عن الرّجل من أهل الحديث، فيقول كفّوا عن حديثه ولا تقبلوا حديثه؛ لأنّه يغلط أو

قال وأرى أن يكتب لأهل المسائل صفات الشّهود على ما وصفت وأسماء من شهدوا له، ومن شهدوا عليه، وقدّر ما شهدوا فيه، ثم لا يسألون أحداً عنهم حتى يخبره بمن شهدوا له، وشهدوا عليه، وقدّر ما شهدوا فيه، فإنّ المستول عن الرّجل قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدواً للمشهود عليه أو حقيقاً عليه أو شريكاً فيما شهد فيه وتطيّب نفسه على تعديله في السير ويقف في الكثير، ولا يقبل تعديله إلا من اثنين ولا المسألة عنه إلا من اثنين ويخفي على كلّ واحد منهما أسماء من دفع إلى الآخر لتتفق مسائلهما أو تختلف؛ فإن اتفقت بالتعديل قبلها، وإن اختلفت أعادها مع غيرهما؛ فإن عدل رّجل وجرح لم يقبل الجرح إلا من شاهدين، وكان الجرح أولى من التعديل؛ لأنّ التعديل يكون على الظاهر والجرح يكون على الباطن.

قال: ولا يقبل الجرح من أحد من خلقي الله فقيه عاقل دين ولا غيره إلا بأن يقفه على ما يجرحه به، فإذا كان ذلك ممّا يكون جرحاً عند الحاكم قبله منه، وإذا لم يكن جرحاً عنده لم يقبله، فإنّ الناس يختلفون، ويتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر، فلا يجوز لحاكم أن يقبل من رّجل، وإن كان صالحاً أن يقول لرّجل ليس يعدل ولا رضا ولعمري إن كان عنده كافراً لغير عدل.

وكذلك يسمّى بعضهم بعضاً على الاختلاف بالفسق والضلال فيجرحونهم فيذهب من يذهب إلى أن أهل الأهواء لا تجوز شهادتهم فيجرحونهم من هذا المعنى، وليس هذا موضع جرح لأحد.

وكذلك من يجرّح من يستحلّ بعض ما حرّم هو من نكاح المتعة، ومن إتيان النساء في أدبارهنّ وأشباه ذلك ممّا لا يكون جرحاً عند أهل العلم، فلا يقبل الجرح إلا بالشّهادة من الجارح على الجروح وبالسّماع أو بالعيان كما لا يقبلها عليه فيما لزمه من الحقّ وأكثر من نسب إلى أن تجوز شهادته بغياً حتى يعتدّ السير الذي لا يكون جرحاً لقد حضرت رجلاً صالحاً يجرّح رجلاً مستهلاً بجرحه فالحق عليه بأيّ شيء تجرحه؟

فقال: ما يخفى على ما تكون الشّهادة به مجروحة، فلمّا قال له: الذي يسأله عن الشّهادة لست أقبّل هذا منك إلا أن تبيّن قال: رأيته يولّد قائماً قال: وما بأس بأن يولّد قائماً؟

قال ينضح على سابقه ورجليه وثيابه، ثمّ يصلي قبل أن يتيه قال أفرأيت فعل فضلي قبل أن يتيه، وقد نضح عليه؟ قال: لا، ولكنّي أراه سيفعل.

وهذا الضرب كثير في العالمين والجرح خفي، فلا يقبل

وإظهاره السفة، وأما إذا لم يكن ذلك معها لم تردّ شهادته من قبل الاستحلال.

٨- شهادة أهل العصية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من أظهر العصية بالكلام فدعا إليها وتآلف عليها، وإن لم يكن يشهر نفسه بقتال فيها فهو مردود الشهادة؛ لأنه أتى محرماً لا اختلاف بين علماء المسلمين علمته فيه الناس كلهم عباد الله تعالى لا يخرج أحد منهم من عبوديته وأحقهم بالحجة أطوعهم له وأحقهم من أهل طاعته بالفضيلة أنفعهم لجماعة المسلمين من إمام عدل أو عالم مجتهد أو معين لعائمتهم وخاصتهم، وذلك أن طاعة هؤلاء طاعة عامة كثيرة فكثير الطاعة خير من قليلها، وقد جمع الله تعالى الناس بالإسلام ونسبهم إليه فهو أشرف أنسابهم.

قال: فإن أحب امرؤ فليحب عليه، وإن خص امرؤ قومه بالحجة ما لم يعمل على غيرهم ما ليس يحل له فهذا صلة ليست بعصية وقل امرؤ إلا وفيه محبوب ومكروه فالمكروه في حجة الرجل من هو منه أن يحمل على غيره ما حرم الله تعالى عليه من البغي والطعن في النسب والعصية والبغضة على النسب لا على معصية الله ولا على جناية من المبغض على المبغض، ولكن بقوله أبغضه؛ لأنه من بني فلان فهذه العصية المحضة التي ترد بها الشهادة.

فإن قال قائل: ما الحجة في هذا؟

قيل له: قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وقال رسول الله ﷺ: وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا فإذا صار رجل إلى خلاف أمر الله تبارك وتعالى اسمه وأمر رسول الله ﷺ بلا سبب يعذر به يخرج به من العصية كان مقيماً على معصية لا تأويل فيها ولا اختلاف بين المسلمين فيها، ومن أقام على مثل هذا كان حقيقاً أن يكون مردود الشهادة.

٩- شهادة الشعراء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الشعر كلام حسنه كحسن الكلام وقبيحه كقبيح الكلام غير أنه كلام باق سائر فذلك فضله على الكلام فمن كان من الشعراء لا يعرف بنقص المسلمين وأذاهم والإكثار من ذلك، ولا بان مدح فيكثر الكذب لم تردّ شهادته.

ومن أكثر الوقعة في الناس على الغضب أو الحرمان حتى يكون ذلك ظاهراً كثيراً مستعلناً، وإذا رضي مدح الناس بما ليس فيهم حتى يكون ذلك كثيراً ظاهراً مستعلناً كذباً محضاً ردت

يحدث بما لم يسمع، وليست بينه وبين الرجل عداوة فليس هذا من الأذى الذي يكون به القاتل لهذا فيه مجروحاً عنه لو شهد بهذا عليه إلا أن يعرف بعداوة له فتردّ بالعداوة لا بهذا القول.

وكذلك إن قال: إنه لا يبصر الفتيا، ولا يعرفها فليس هذا بعداوة ولا غيبة إذا كان يقول لمن يخاف أن يتبعه فيخطئ باتباعه، وهذا من معاني الشهادات وهو لو شهد عليه بأعظم من هذا لم يكن هذا غيبة إنما الغيبة أن يؤذيه بالأمر لا بشهادته لأحد يأخذ به منه حقاً في حد ولا قصاص ولا عقوبة ولا مال ولا حد لله ولا مثل ما وصفت من أن يكون جاهلاً بعبويه فينصحه في أن لا يغيره في دينه إذا أخذ عنه من دينه من لا يبصره فهذا كله معاني الشهادات التي لا تعد غيبة.

قال: والمستحل لنكاح المتعة والمفتي بها والعامل بها ممن لا تردّ شهادته.

وكذلك لو كان موسراً فنكح أمة مستحلاً لنكاحها مسلمة أو مشركة؛ لأننا نجد من مفتي الناس وأعلامهم من يستحل هذا، وهكذا المستحل الديّار بالدينارين والدرهم بالدرهمين يدا بيد والعامل به؛ لأننا نجد من أعلام الناس من يفتي به ويعمل به ويرويه.

وكذلك المستحل لإتيان النساء في أدبارهن فهذا كله عندنا مكروه محرّم، وإن خالفنا الناس فيه فرغنا عن قولهم، ولم يدعنا هذا إلى أن نخرجهم ونقول لهم إنكم حللتم ما حرم الله وأخطأتم؛ لأنهم يدعون علينا الخطأ كما نذعيهم عليهم وينسبون من قال قولنا إلى أنه حرم ما أحل الله عز وجل.

٧- شهادة أهل الأشرية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من شرب من الخمر شيئاً وهو يعرفها خمرًا، والخمر: العنب الذي لا يخالطه ماء، ولا يطبخ بنار ويعتق حتى يسكر هذا مردود الشهادة؛ لأن تحريمها نص في كتاب الله عز وجل سكر أو لم يسكر، ومن شرب ما سواها من الأشرية من المنصف والخلطين أو مما سوى ذلك مما زال أن يكون خمرًا، وإن كان يسكر كثيره فهو عندنا مخطئ بشربه أتم به ولا أرد به شهادته، وليس بأكثر مما أجزنا عليه شهادته من استحلال الدّم الحرم عندنا والمال الحرم عندنا والفرج الحرم عندنا ما لم يكن يسكر منه، فإذا سكر منه فشهادته مردودة من قبل أن السكر محرّم عند جميع أهل الإسلام إلا أنه قد حكى لي عن فرقة أنها لا تحرمه، وليست من أهل العلم، فإذا كان الرجل المستحل للأبنة يحضرها مع أهل السفة الظاهر ويترك لها الحضور للصلوات وغيرها وينادم عليها ردت شهادته بطرحه المروءة

شهادته بالوجهين، وبأحدهما لو انقرد به، وإن كان إنما يمدح فيصدق، ويحسن الصدق أو يقرط فيه بالأمر الذي لا يحض أن يكون كذباً لم ترد شهادته، ومن شيب بامرأه بعينها ليست ممن يحل له وطؤها حين شيب فأكثر فيها وشهرها وشهر مثلها بما يشبب، وإن لم يكن زنى ردت شهادته، ومن شيب، فلم يسم أحداً لم ترد شهادته؛ لأنه يمكن أن يشبب بامراته، وجاريتيه، وإن كان يسأل بالشعر أو لا يسأل به فسواء.

فأما الجلوس والنسيان فمما لم يجلب على نفسه فيه شيئاً إلا حديث النفس الذي لا يمتنع منه أحد، ولا يائمه به، وإن قبح ما يحدث به نفسه، والناس يمتنعون من اللعب. فأما ملاعبة الرجل أهله وإجراؤه الخيل، وتأديبه فرسه، وتعلمه الرمي، ورميه فليس ذلك من اللعب، ولا ينهى عنه. وينبغي للمرأة أن لا يبلغ منه، ولا من غيره من تلاوة القرآن، ولا نظراً في علم ما يشغله عن الصلاة حتى يخرج وقتها. وكذلك لا يتفعل حتى يخرج من المكتوبة؛ لأن المكتوبة أوجب عليه من جميع النوافل.

١١ - شهادة من يأخذ الجعل على الخير

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن القاضي والقاضي والقاسم والكتائب للقاضي وصاحب الديوان وصاحب بيت المال والمؤذنين لم يأخذوا جعلاً، وعملوا محتسبين كان أحب إليّ، وإن أخذوا جعلاً لم يحرم عليهم عندي، وبعضهم أعذر بالجعل من بعض، وما منهم أحد كان أحب إليّ أن يترك الجعل من المؤذنين.

قال: ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه، ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس وزن لهم، ويعلمهم القرآن والنحو، وما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكروه.

قال الربيع: سمعت الشافعي يقول لا تأخذ في الأذان أجراً، ولكن خذه على أنه من الفيء.

١٢ - شهادة السّوال

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تحرم المسألة في الحاجة تصيب الرجل تأتي على ماله، ولا في حاملة الرجل بالذيات والجراحات، ولا في الغرم؛ لأن هذه مواضع ضرورات، وليس فيها كبير سقطة مروءة.

وهكذا لو قطع برجل يبلد فسأل لم أر أن هذا يحرم عليه إذا كان لا يجد المضي منها إلا بمسألة، ولا ترد شهادة أحد بهذا أبداً فأما من يسأل عمره كله أو أكثر عمره أو بعض عمره، وهو غني بغير ضرورة، ولا معنى من هذه المعاني، ويشكو الحاجة فهذا يأخذ ما لا يحل له، ويكذب بذكر الحاجة فترد بذلك شهادته.

قال: ومن سأل، وهو فقير لا يشهد على غناه لم تحرم عليه المسألة، وإن كان ممن يعرف بأنه صادق ثقة لم ترد شهادته، وإن كان تغلبه الحاجة، وكانت عليه دلالات أن يشهد بالباطل على الشيء لم تقبل شهادته، وهكذا إن كان غنياً يقبل الصدقة

شهادته بالوجهين، وبأحدهما لو انقرد به، وإن كان إنما يمدح فيصدق، ويحسن الصدق أو يقرط فيه بالأمر الذي لا يحض أن يكون كذباً لم ترد شهادته، ومن شيب بامرأه بعينها ليست ممن يحل له وطؤها حين شيب فأكثر فيها وشهرها وشهر مثلها بما يشبب، وإن لم يكن زنى ردت شهادته، ومن شيب، فلم يسم أحداً لم ترد شهادته؛ لأنه يمكن أن يشبب بامراته، وجاريتيه، وإن كان يسأل بالشعر أو لا يسأل به فسواء.

وفي مثل معنى الشعر في رد الشهادة من مرق أعراض الناس، وسألهم أموالهم، فإذا لم يعطوه لئلا شتمهم.

فأما أهل الرواية للأحاديث التي فيها مكروه على الناس فيكره ذلك لهم، ولا ترد شهادتهم؛ لأن أحداً قلما يسلم من هذا إذا كان من أهل الرواية؛ فإن كانت تلك الأحاديث عضّة بحر أو نفى نسب ردت بذلك شهادتهم إذا أكرهوا روايتها أو عمدوا أن يرووها فيحدثوا بها، وإن لم يكرهوا.

وأما من روى الأحاديث التي ليست بمحض الصدق ولا بيان الكذب، وإن كان الأغلب منها أنها كذب، فلا ترد الشهادة بها.

وكذلك رواية أهل زمانك من الإرجاف، وما أشبهه. وكذلك المزاح لا ترد به الشهادة ما لم يخرج في المزاح إلى عضّة النسب أو عضّة بحر أو فاحشة، فإذا خرج إلى هذا، وأظهره كان مردود الشهادة.

١٠ - شهادة أهل اللعب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يكره من، وجه الخير اللعب بالنرد أكثر مما يكره اللعب بشيء من الملاهي، ولا تحب اللعب بالشطرنج، وهو أخف من النرد، ويكره اللعب بالحزّة، والقرق، وكل ما لعب الناس به؛ لأن اللعب ليس من صنعة أهل الدين ولا المروءة.

ومن لعب بشيء من هذا على الاستحلال له لم ترد شهادته والحزّة تكون قطعة خشب فيها حفرة يلعبون بها إن غفل به عن الصلوات فأكثر حتى تقوته، ثم يعود له حتى تقوته رددنا شهادته على الاستخفاف بمواقيت الصلاة كما نرعاها لو كان جالساً، فلم يواظب على الصلاة من غير نسيان ولا غلبة على عقل.

فإن قيل فهو لا يترك الصلاة حتى يخرج وقتها للعب إلا وهو ناس؟

قيل: فلا يعود للعب الذي يورث النسيان، وإن عاد له، وقد جرّه يورثه ذلك فذلك استخفاف.

المفروضة من غير مسألة كان قابلاً ما لا يحل له؛ فإن كان ذلك يخفى عليه أنه محرّم عليه لم تردّ شهادته، وإن كان لا يخفى عليه أنه محرّم عليه ردّت شهادته.

فأما غير الصدقة المفروضة يتصدق بها على رجل غنيّ قبلها، فلا يحرم عليه، ولا تردّ بها شهادته.

١٣ - شهادة القاذف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من قذف مسلماً حدّناه أو لم تحدّه لم تقبل شهادته حتّى يتوب، فإذا تاب قبلنا شهادته؛ فإن كان القذف إنّما هو بشهادة لم تتم في الزنا حدّناه، ثمّ نظرنا إلى حال المحدود؛ فإن كان من أهل العدل عند قذفه بشهادته قلنا له تب، ولا توبة إلا إكذابه نفسه، فإذا أكذب نفسه، فقد تاب حدّ أو لم يحّد، وإن أبى أن يتوب، وقد قذّف، ومقطّ الحدّ عنه بعضو أو غيره ممّا لا يلزم المذدوف اسم القذف لم تقبل شهادته أبداً حتّى يكذب نفسه.

وهكذا قال عمرُ للذّين شهدوا على من شهدوا عليه حين حدّهم فتاب اثنان قبل شهادتهما، وأقام الآخر على القذف، فلم يقبل شهادته، ومن كانت حاله عند القذف بشهادة أو غير شهادة حال من لا تجوز شهادته بأنّه غير عدل حدّ أو لم يحّد فسواء، ولا تقبل شهادته حتّى تحدّ له حال يصير بها عدلاً، ويتوب من القيل بما وصفت من إكذابه نفسه، وتجوز شهادة المحدود في القذف إذا تاب على رجل في قذفه.

وتجوز شهادة ولد الزنا على رجل في الزنا، وشهادة المحدود في الزنا إذا تاب على الحدّ في الزنا، وهكذا المقطوع في السرقة، والمقتص منه في الجراح إذا تابوا ليس ههنا إلا أن يكونوا عدولاً في كل شيء أو مجروحين في كل شيء إلا ما يشركهم فيه من لا عيب فيه من هذه العيوب فشهدوا، فيكونون خصماء أو أظناء أو جارين إلى أنفسهم أو دافعين عنها أو ما تردّ به شهادة العدول.

وهكذا تجوز شهادة البدويّ على القرويّ، والقرويّ على البدويّ، والغريب على الأهل، والأهل على الغريب ليس من هذا شيء تردّ به الشهادة إذا كانوا كلهم عدولاً، وإذا كان معروفاً أن الرجلين قد يتبايعان، فلا يحضرهما أحد، ويتشاقان، ولا يحضرهما أحد، ويقتل أحدهما الآخر، ولا يحضرهما أحد فحضور البدويّ القرويّ، والقرويّ البدويّ حتّى يشهد على ما رأى، واستشهد عليه جائز، وقد لا يشهد؛ لأنّه حاضر يشهد غيره، ثمّ يتقلّ المشهد أو يموت أو يطمئن إلى صاحبه، فلا يكون له شاهد غير بدويّ أو بدوين.

وكذلك قد يكون له شهود غيره يغيبون أو يموتون، فلا

يمنع ذلك البدويّ أن تجوز شهادته إذا كان عدلاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الرجل يغني فيتخذ الغناء صناعته يؤتى عليه ويأتي له، ويكون منسوباً إليه مشهوراً به معروفاً، والمرأة، لا تجوز شهادة واحد منهما؛ وذلك أنّه من اللّه المكروه الذي يشبه الباطل، وأن من صنع هذا كان منسوباً إلى السّفه وسقاطة المروءة، ومن رضي بهذا لنفسه كان مستخفاً، وإن لم يكن محرماً بين التحريم، ولو كان لا ينسب نفسه إليه، وكان إنّما يعرف بأنّه يطرب في الحال فيترنّم فيها، ولا يأتي لذلك، ولا يؤتى عليه، ولا يرضى به لم يسقط هذا شهادته.

وكذلك المرأة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في الرجل يتخذ الغلام والجارية المغنين، وكان يجمع عليهما، ويغني لذلك فهذا سفه تردّ به شهادته، وهو في الجارية أكثر من قبل أن فيه سفهاً وديانة، وإن كان لا يجمع عليهما، ولا يغني لهما كرهت ذلك له، ولم يكن فيه ما تردّ به شهادته.

قال: وهكذا الرجل يغني بيوت الغناء، ويغشا المغنون إن كان لذلك مدمناً، وكان لذلك مستعلناً عليه مشهوداً عليه فهي بمنزلة سفه تردّ بها شهادته.

وإن كان ذلك يقلّ منه لم تردّ به شهادته لما وصفت من أن ذلك ليس مجرام بين.

فأما استماع الخداء ونشيد الأعراب، فلا بأس به قل أو كثر.

وكذلك استماع الشعر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسمع رسول الله ﷺ الخداء، والرّجز، وأمر ابن رواحة في سفره، فقال حرّك القوم فاندفع يرتجز وأذرك رسول الله ﷺ ركبا من بني نعيم معهم حاد فأمرهم أن يحدوا، وقال: إن حادينا ونبي من آخر الليل قالوا: يا رسول الله نحن أول العرب جداء بالابل قال وكيف ذلك؟ قالوا كانت العرب يغير بعضها على بعض فأغار رجل منا فاستاق ابلا فتبددت فضيب على غلامه فصرّته بالقصا فأصاب يده، فقال الغلام: وأيداه، وأيداه قال فجعلت الابل تجتمع قال: فقال هكذا فافعل قال والنبي ﷺ يضحك، فقال بمن أنتم؟ قالوا نحن من مضر، فقال النبي ﷺ: ونحن من مضر فانتسب تلك الليلة حتّى بلغ في النسبة إلى مضر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فالخداء مثل الكلام، والحديث الحسن باللفظ، وإذا كان هذا هكذا في الشعر كان تحسّن الصوّت بذكر الله والقرآن أولى أن يكون محبوباً، فقد روي عن رسول الله ﷺ أنّه قال: ما أذن الله لشيء أذنه لبني حسن الترمّ

بِالْقُرْآنِ وَأَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ يَقْرَأُ، فَقَالَ: لَقَدْ أُوتِيَ هَذَا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ بِالْأَلْحَانِ وَتَحْسِينِ الصَّوْتِ بِهَا بَأْيَ وَجْهِ مَا كَانَ، وَاحِبٌ مَا يَقْرَأُ إِلَى حَدَرٍ وَتَحْزِينٍ.

١٦ - الكتابُ يتخذُه القاضي في ديوانه

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا شَهِدَ الشَّهَدُ عِنْدَ الْقَاضِي فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهُ نَسْخَةٌ بِشَهَادَتِهِمْ عِنْدَهُ، وَأَنْ يَتَوَلَّى خَتَمَهَا وَرَفَعَهَا، وَيَكُونَ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا يَغِيبُ عَنْهُ، وَيُلِيهِ بِيَدِهِ أَوْ يُوَلِّيه أَحَدًا بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَأَنْ لَا يَفْتَحَ الْمَوْضِعَ الَّذِي فِيهِ تِلْكَ الشَّهَادَةُ إِلَّا بَعْدَ نَظَرِهِ إِلَى خَاتَمِهِ أَوْ عَلَامَةٍ لَهُ عَلَيْهِ، وَأَنْ لَا يَبْعِدَ مِنْهُ، وَأَنْ يَتْرَكَ فِي يَدَيِ الْمَشْهُودِ لَهُ نَسْخَةٌ تِلْكَ الشَّهَادَةُ إِنْ شَاءَ، وَلَا يَخْتَمُ الشَّهَادَةَ، وَيُدْفَعُهَا إِلَى الْمَشْهُودِ لَهُ، وَلَيْسَ فِي يَدَيْهِ نَسْخَتُهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَمْعَلُ عَلَى الْخَاتَمِ، وَيَعْرِفُ الْكِتَابَ، وَإِنْ أَغْفَلَ، وَلَمْ يَجْعَلْ نَسْخَتَهَا عِنْدَهُ، وَخَتَمَ الشَّهَادَةَ، وَدَفَعَهَا إِلَى الْمَشْهُودِ لَهُ، ثُمَّ أَحْضَرَهَا، وَعَلَيْهَا خَاتَمُهُ لَمْ يَقْبَلْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَحْفَظُهَا أَوْ يَحْفَظُ مَعْنَاهَا؛ فَإِنْ كَانَ لَا يَحْفَظُهَا، وَلَا مَعْنَاهَا، فَلَا يَقْبَلُهَا بِالْخَاتَمِ، فَقَدْ يَغْيِرُ الْكِتَابَ، وَيَغْيِرُ الْخَاتَمَ، وَآكِرُهُ قَبُولُهُ أَيْضًا تَوْقِيعَهُ بِيَدِهِ لِلشَّهَادَةِ، وَلِيَقَافَ الْكَاتِبَ بِيَدِهِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ فِي لِيْقَاعِهِ وَلِيْقَاعِ كَاتِبِهِ شَهِدَ فَلَانٌ عِنْدَ الْقَاضِي عَلَى مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَهِيَ كَذَا وَكَذَا دِينَارٌ لِفَلَانٍ عَلَى فَلَانٍ أَوْ هِيَ دَارٌ كَذَا شَهِدَ بِهَا فَلَانٌ لِفَلَانٍ حَتَّى لَا يَدْعَ فِي الشَّهَادَةِ مَوْضِعًا فِي الْحُكْمِ إِلَّا أَوْقَعَهُ بِيَدِهِ، فَإِذَا عَرَفَ كِتَابَهُ، وَذَكَرَ الشَّهَادَةَ أَوْ عَرَفَ كِتَابَ كَاتِبِهِ، وَذَكَرَ الشَّهَادَةَ جَازَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ، وَخَيْرٌ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنْ تَكُونَ النَّسْخُ كُلُّهَا عِنْدَهُ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ الْحُكْمَ أَخْرَجَهَا مِنْ دِيَوَانِهِ، ثُمَّ قَطَعَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ؛ فَإِنْ ضَاعَتْ مِنْ دِيَوَانِهِ، وَمِنْ يَدَيِ صَاحِبِهَا الَّذِي أَوْقَعَ لَهُ، فَلَا يَقْبَلُهَا إِلَّا بِشَهَادَةِ قَوْمٍ شَهِدُوا عَلَى شَهَادَةِ الْقَوْمِ كِتَابَهُ كَانُوا أَوْ غَيْرَ كِتَابِهِ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَ قَوْمٌ عَلَى أَنَّهُ حَكَمَ لِرَجُلٍ، وَلَا يَذْكُرُ هُوَ حُكْمَهُ لَهُ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ حُكْمًا جَدِيدًا بِمَا شَهِدُوا بِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى فَعْلٍ نَفْسِهِ، وَهُوَ يَدْفَعُهُ، وَلَكِنَّهُ يَدْعُهُ، فَلَا يَبْطُلُ، وَلَا يَحْقُقُ، وَإِذَا رَفَعَ ذَلِكَ إِلَى حَاكِمٍ غَيْرِهِ أَجَازَهُ كَمَا يَجِيزُ الشَّهَادَةَ عَلَى حُكْمِهِ الْحَاكِمِ الَّذِي يَلِي بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ لَا يَعْرِفُ مِنْهُ مَا يَعْرِفُ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِذَا جَاءَ الَّذِي يَقْضِي عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ، وَهُوَ حَاكِمٌ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ حَكَمَ بِمَا شَهِدَ بِهِ هَؤُلَاءِ عَلَيْهِ، وَدَفَعَهُ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْذَهُ إِنَّمَا يَفْذُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعَهُ.

١٧ - كتابُ القاضي إلى القاضي

قَالَ: وَيَقْبَلُ الْقَاضِي كِتَابَ كُلِّ قَاضٍ عَدْلٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ تَأَكَّدَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْشَى الدَّعْوَةَ بِغَيْرِ دَعَاءٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَسْتَحِلُّ صَاحِبُ الطَّعَامِ فَتَتَابِعَ ذَلِكَ مِنْهُ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَأْكُلُ عَرْمًا إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَةُ لِرَجُلٍ بَعِيْنِهِ.

فَأَمَّا إِنْ كَانَ طَعَامُ سُلْطَانٍ أَوْ رَجُلٍ يَنْشَبُ بِالسُّلْطَانِ فَيَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ فَهَذَا طَعَامٌ عَامٌّ مَبَاحٌ، وَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَمَنْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ تَمَّا وَصَفْنَا أَنَّ الشَّهَادَةَ تَرُدُّ بِهِ، فَإِنَّمَا تَرُدُّ شَهَادَتَهُ مَا كَانَ عَلَيْهِ فَأَمَّا إِذَا تَابَ وَنَزَعَ قَبْلَ شَهَادَتِهِ.

قَالَ: وَإِذَا نَثَرَ عَلَى النَّاسِ فِي الْفَرْحِ فَآخِذَهُ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ لَمْ يَكُنْ هَذَا تَمَّا يَجْرَحُ بِهِ شَهَادَةُ أَحَدٍ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا يَزْعُمُ أَنَّ هَذَا مَبَاحٌ حَلَالٌ؛ لِأَنَّ مَالَكِهِ إِنَّمَا طَرَحَهُ لِمَنْ يَأْخُذُهُ.

فَأَمَّا أَنَا فَآكِرُهُ لِمَنْ أَخَذَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ مِنْ أَخِذِهِ، وَلَا يَأْخُذُهُ إِلَّا بَغْلِيَّةً لِمَنْ حَضَرَهُ أَمَّا بِفَضْلِ قُوَّةٍ، وَأَمَّا بِفَضْلِ قَلْبٍ حَيَاءٍ، وَالْمَالِكُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَصْدَهُ إِنَّمَا قَصَدَ بِهِ قَصْدَ الْجَمَاعَةِ فَآكِرُهُ لَا أَخْذَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ حَظَّهُ مِنْ حَظٍّ مِنْ قَصْدٍ بِهِ بِلَا أَذْنٍ، وَأَنَّهُ خَلْسَةٌ وَسُخْفٌ.

١٤ - كتابُ القاضي

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَا يَنْبَغِي عِنْدِي لِقَاضٍ، وَلَا لَوَالٍ مِنْ وَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِبًا ذَمِيًّا، وَلَا يَضَعَ الذَّمِّيَّ فِي مَوْضِعٍ يَفْضَلُ بِهِ مُسْلِمًا.

وَيَنْبَغِي أَنْ نَعْرِفَ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ لَا يَكُونَ لَهُمْ حَاجَةٌ إِلَى غَيْرِ أَهْلِ دِينِهِمْ، وَالْقَاضِي أَقْلُ الْخَلْقِ بِهَذَا عَذْرًا، وَلَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِبًا لِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَجْمَعَ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا جَائِزًا الشَّهَادَةَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا لَا يَخْدَعُ، وَيَحْرُصُ عَلَى أَنْ يَكُونَ فُقِيهًا لَا يُوْتِي مِنْ جَهَالَةٍ، وَعَلَى أَنْ يَكُونَ نَزْهًا بَعِيدًا مِنَ الطَّمَعِ؛ فَإِنْ كَتَبَ لَهُ عِنْدَهُ فِي حَاجَةٍ نَفْسَهُ وَضِيعَتَهُ دُونَ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا بَأْسَ. وَكَذَلِكَ لَوْ كَتَبَ لَهُ رَجُلٌ غَيْرُ عَدْلٍ.

١٥ - القسم

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَالْقَسَامُ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا وَصَفْتُ مِنَ الْكِتَابِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاسِمُ إِلَّا عَدْلًا مُقْبُولًا

ولم ينفذه، وخلق بينه وبين حكم الحاكم يتولى منه ما تولى، ولا يشركه بأن يكون مبتدئاً للحكم به، وهو يراه باطلاً، ويقبل القاضي كتاب القاضي في حقوق الناس في الأموال والجراح وغيرها، ولا يقبلها حتى تثبت إثباتاً بيناً والقول في الحدود اللاتية لله عز وجل واحد من قولين أحدهما أنه يقبل فيها كتاب القاضي، والآخر لا يقبله حتى تكون الشهود يشهدون عنده، فإذا قبلها لم يقبلها إلا قاطعة.

قال: وإذا كتب القاضي لرجل بحق على رجل في مصر من الأمصار فاقتر ذلك الرجل أنه المكتوب عليه بذلك الكتاب رفع في نسه أو لم يرفع أو نسه إلى صناعته أو لم ينسبه إليها أخذ به، وإن أنكر لم يؤخذ به حتى تقوم بينة أنه هو المكتوب عليه بهذا الكتاب، فإذا رفع في نسه أو نسه إلى صناعة أو قبيلة أو امر يعرف به فأنكره فقامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق، وإن كان في ذلك البلد أو غيره رجلاً يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة فأنكر المكتوب عليه، وقال: قد يكتب بهذا في هذا البلد على غيري ممن يوافق هذا الاسم، وقد يكون به من غير أهله ممن يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة لم يقض على هذا بشيء حتى يبين بشيء لا يوافق غيرة أو يقر أو تقطع بينة على أنه المكتوب عليه؛ فإن لم يكن هذا لم يؤخذ به.

قال: وإذا كان بلد به قاضيان كبغداد فكتب أحدهما إلى الآخر بما ثبتت عنده من البينة لم ينفع له أن يقبلها حتى تعاد عليه إنما يقبل البينة في البلد الثانية التي لا يكلف أهلها إثباته، وكتاب القاضي إلى الأمير والأمير إلى القاضي والخليفة إلى القاضي سواء لا يقبل إلا بينة كما وصفت من كتاب القاضي إلى القاضي.

١٨- أجر القسم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ينبغي أن يعطى أجر القسم من بيت المال، ولا يأخذون من الناس شيئاً؛ لأن القسم حكماً؛ فإن لم يعطوه خلتي بين القسم وبين من يطلب القسم، واستأجروهم بما شاموا قل أو كثر، وإن كان في المقسوم لهم أو المقسوم عليهم صغير فامر بذلك ولله، فإذا جعلوا له معاً جعلاً على قسم أرض فذلك صحيح؛ فإن سموا على كل واحد منهم شيئاً معلوماً أو على كل نصيب شيئاً معلوماً، وهم بالفور يملكون أموالهم فجائز، وإن لم يسموه وسموه على الكل فهو على قدر الأنصبة لا على العدد، ولو جعلته على العدد أوشكت أن أخذ من قليل النصيب مثل جميع ما قسمت له، فإذا أنا أدخلت عليه بالقسم إخراجاً من ماله، ولكنه يؤخذ منه القليل من الجعل بقدر القليل، والكثير بقدر الكثير، وإن في نفسي من الجعل على

بشاهدين عدلين، ولا يقبله بشاهدين عدلين حتى يفتحه، ويقراه عليهما، ويشهدا على ما فيه، وأن القاضي الذي أشهدهما عليه قرأه بمحضرتهم أو قرأ عليهما، وقال أشهدا أن هذا كتابي إلى فلان، فإذا شهدا على هذا قبله، وإذا لم يشهدا على هذا، ولم يزيدا على أن يقولوا هذا خاتمة، وهذا كتابه دفعه إلينا لم يقبله.

وقد حضرت قاضياً جاءه كتاب قاض مغموم فشهد عنده شاهدان أن هذا كتاب فلان بن فلان إليك دفعه إلينا، وقال أشهدا عليه، ففتحه، وقبله فأخبرني القاضي المكتوب إليه أنه فض كتاباً آخر من هذا القاضي كتب إليه في ذلك الأمر بعينه، ووقف عن إنفاذه، وأخبرني هو أو من اتقى يخبره أنه رد إليه الكتاب يحكي له كتاباً فأنكر كتابه الآخر، وبلغه أو ثبت عنده أنه كتب الكتاب، وختمه فاحتيل له فوضع كتاباً مثله مكانه، ونحى ذلك الكتاب، وأشهد على ذلك الكتاب، وهو يرى أنه كتابه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلما كان هذا موجوداً لم يجوز أن يقبل من الشهود حتى يقرأ عليهم الكتاب، ويقضوه قبل أن يغيب عنهم، وينبغي للقاضي أن يأمرهم أن يأخذوا نسخة كتابه في أيديهم، ويوقعوا شهادتهم فيه، فلو أنكسر خاتمه أو ذهب بعض كتابه شهدوا أن هذا كتابه قبله، وليس في الخاتم معنى إنما المعنى فيما قطعوا به الشهادة كما يكون معاني في إذكاء الحقوق، وكتب التسليم بين الناس.

قال: وإذا كتب القاضي إلى القاضي بما ثبتت عنده، ثم مات القاضي الكاتب أو عزل قبل أن يصل كتابه إلى القاضي المكتوب إليه، ثم وصل قبله، ولم تمتع من قوله بموته، ولا عزله؛ لأنه يقبل بينته كما يقبل حكمه ألا ترى أنه لو حكم، ثم عزل أو مات قبل حكمه هكذا يقبل كتابه.

قال: ولو كتب القاضي إلى القاضي فترك أن يكتب اسمه في العنوان أو كتب اسمه بكتبه فسواء، وإذا قطع الشهود أن هذا كتاب إليه قبله ألا ترى أنني إنما أنظر إلى موضع الحكم في الكتاب، ولا أنظر إلى الرسالة، ولا الكلام غير الحكم، ولا الاسم، فإذا شهد الشهود على اسم الكاتب والمكتوب إليه قبلته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كتاب القاضي كتابان أحدهما كتاب يثبت بهذا يستأنف المكتوب إليه به الحكم، والآخر كتاب حكم منه، فإذا قبله أشهد على المحكوم له أنه قد ثبت عنده حكم قاضي بلد كذا وكذا؛ فإن كان حكم بحق أنفذه له، وإن كان حكم عنده باطلاً لا يشك فيه لم ينفذه له، ولم يثبت له الكتاب، وإن كان حكم به شيء يراه باطلاً، وهو مما اختلف الناس فيه؛ فإن كان يراه باطلاً من أنه يخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو قياساً في معنى واحد منها فهذا الباطل الذي ينبغي له أن يردّه، وإن كان مما يحتمله القياس، ويحتمل غيره، فقلما يكون هذا أثبت له،

وَالسَّهْمُ الَّذِي يَلِيهِ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ النَّصْفِ فَهُوَ لَهُ، وَالسَّهْمَانِ اللَّذَانِ يَلِيَانِهِ، ثُمَّ يُقَالُ أَدْخَلَ يَدَكَ فَخَرَجَ بِنَدَقَةٍ عَلَى السَّهْمِ الْفَارِغِ الَّذِي يَلِي مَا خَرَجَ، فَإِذَا خَرَجَ فِيهَا اسْمُ رَجُلٍ فَهُوَ كَمَا وَصَفْتَ حَتَّى تَنْفَذَ السَّهْمَانِ، وَإِذَا قَسَمَ أَرْضًا فِيهَا أَصْلٌ أَوْ بِنَاءٌ أَوْ لَا أَصْلَ فِيهَا وَلَا بِنَاءَ، فَإِنَّمَا يَقْسِمُهَا عَلَى الْقِيَمَةِ لَا عَلَى الذَّرْعِ فَيَقُومُهَا قِيَمًا، ثُمَّ يَقْسِمُهَا كَمَا وَصَفْتَ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ عَلَيْهِمْ بِالْغَوْنِ فَاخْتَارُوا أَنْ يَقْسِمُوا عَلَى الذَّرْعِ، ثُمَّ نَعَيْدَ عَلَيْهَا الْقِيَمَةَ، ثُمَّ يَضْرِبُ عَلَيْهَا بِالسَّهْمَانِ فَإِيَّاهُمْ خَرَجَ سَهْمُهُ عَلَى مَوْضِعِ أَخْذِهِ، وَإِذَا فَضَلَ رَدُّ فِيهِ عَلَيْهِ، وَأَخَذَ فَضْلًا إِنْ كَانَ فِيهِ مَنَ نَجَزَ الْقِسْمَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يُلْزَمَ عَلَى هَذَا إِلَّا بَعْدَمَا يَعْرِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَوْضِعَ سَهْمِهِ، وَمَا يُلْزَمُهُ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ، فَإِذَا عَلِمَهُ كَمَا يَعْلَمُ الْبِيرَعُ، ثُمَّ رَضِيَ بِهِ أَجَزَتْهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا كُنْتَ أَلْزَمَهُمُ الْقِرْعَةَ الْأُولَى، وَلَهُمْ أَنْ يَقْضَوْهُ مَتَى شَاءُوا، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ صَغِيرٌ أَوْ مُوَلَّى عَلَيْهِ لَمْ يَجْزِ هَذَا الْقِسْمُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْقِسْمُ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ كَمَا وَصَفْتَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ يُخْرِجُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا شَيْءَ لَهُ، وَلَا عَلَيْهِ إِلَّا مَا كَانَ خَرَجَ عَلَيْهِ سَهْمُهُ.

قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْسِمَ الرَّجُلُ الدَّارَ بَيْنَ الْقَوْمِ فَيَجْعَلَ لِبَعْضِهِمْ سَفَلًا، وَلِبَعْضِهِمْ عَلَوًا؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْحُكْمِ أَنَّ مَنْ مَلَكَ السَّفَلَ مَلَكَ مَا تَحْتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْهَوَاءِ، فَإِذَا أُعْطِيَ هَذَا سَفَلًا لَا هَوَاءَ لَهُ، وَأُعْطِيَ هَذَا عَلَوًا لِأَسْفَلِ لَهُ، فَقَدْ أُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى غَيْرِ أَصْلِ مَا يَمْلِكُ النَّاسُ، وَلَكِنَّهُ يَقْسِمُ ذَلِكَ بِالْقِيَمَةِ، وَلَا يُعْطِي أَحَدًا بَقْعَةً إِلَّا مَا مَلَكَهُ مَا تَحْتَهَا، وَهَوَاءَهَا، وَإِنْ كَانَ فِي النَّاسِ قِسَامٌ عَدُولٌ أَمَرَ الْقَاضِي مَنْ يَطْلُبُ الْقِسْمَ أَنْ يَخْتَارُوا لَأَنْفُسِهِمْ قِسَامًا عَدُولًا إِنْ شَاءُوا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَإِنْ رَضُوا بِوَاحِدٍ لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ حَتَّى يَجْتَمِعُوا عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْرَكَ بَيْنَ قِسَامِهِ فِي الْجَعْلِ فَيَتَحَكَّمُوا عَلَى النَّاسِ، وَلَكِنْ يَدْعُ النَّاسَ حَتَّى يَسْتَاجِرُوا لَأَنْفُسِهِمْ مِنْ شَاءُوا.

٢٠ - مَا يَرُدُّ مِنَ الْقِسْمِ بِادِّعَاءِ بَعْضِ الْمَقْسُومِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا قَسَمَ الْقِسَامَ بَيْنَهُمْ فَادَّعَى بَعْضُ الْمَقْسُومِ بَيْنَهُمْ غُلَطًا كَلَّفَ الْيَتَّةَ عَلَى مَا يَقُولُ مِنْ الْغُلَطِ؛ فَإِنْ جَاءَ بِهَا رَدُّ الْقِسْمِ عَنْهُ.

قَالَ: وَإِذَا قَسَمَتِ الدَّارَ بَيْنَ نَفَرٍ فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهَا أَوْ لِحَقَ الْمَيِّتَ دَيْنٌ فَبِيعَ بَعْضُهَا انْتِزَاعُ الْقِسْمِ، وَيُقَالُ لَهُمْ فِي الدِّينِ وَالْوَصِيَّةِ إِنْ تَطَوَّعْتَ أَنْ تَعْطُوا أَهْلَ الدِّينِ، وَالْوَصِيَّةُ أَنْفَذْنَا الْقِسْمَ بَيْنَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَطَوَّعُوا، وَلَمْ نَجِدْ لِلْمَيِّتِ مَالًا إِلَّا هَذِهِ الدَّارَ بَعْنَا مِنْهَا وَنَقَضْنَا الْقِسْمَ.

قَالَ: فَإِذَا جَاءَ الْقَوْمُ قَصَادِقُوا عَلَى مَلِكٍ دَارٍ بَيْنَهُمْ،

الصَّغِيرَ، وَإِنْ قُلْتُ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا يَسْتَدْرِكُ لَهُ بِالْقِسْمِ أَغْبَطَ لَهُ ثَمًّا يُخْرِجُ مِنَ الْجَعْلِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَانَ فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ أَجْعَلَ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَهُوَ مَنَ لَا رِضًا لَهُ شَيْءٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا شَهِدَ الْقِسَامَ عَلَى مَا قَسَمُوا قَسَمًا ذَلِكَ بِأَمْرِ الْقَاضِي أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَمْ يَجْزِ شَهَادَتُهُمْ لَشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى فِعْلِ أَنْفُسِهِمْ، وَالْآخَرُ أَنَّ الْمَقْسُومَ عَلَيْهِمْ لَوْ أَنْكَرُوا إِيَّاهُمْ لَمْ يَقْسَمُوا عَلَيْهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَعْلٌ، وَلَا بَدْءٌ لِلْقِسَامِ مِنْ أَنْ يَأْتُوا بِشَهَادَةٍ غَيْرِ أَنْفُسِهِمْ عَلَى فِعْلِهِمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا تَرَاضَى الْقَوْمُ بِالْقَاسِمِ يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ كَانَ بَصِيرًا بِالْقِسْمِ أَوْ لَمْ يَكُنْ بَصِيرًا بِهِ فَقَسَمَ، فَلَا أَنْفَذَ قِسْمَهُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ أَمْرِ الْحَاكِمِ حَتَّى يَتَرَاضُوا بَعْدَمَا يَعْلَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا صَارَ لَهُ، فَإِذَا رَضُوا أَنْفَذَتْهُ بَيْنَهُمْ كَمَا أَنْفَذَ بَيْنَهُمْ لَوْ قَسَمُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ صَغِيرٌ أَوْ غَائِبٌ أَوْ مُوَلَّى عَلَيْهِ لَمْ أَنْفَذْ مِنَ الْقِسْمِ شَيْئًا إِلَّا بِأَمْرِ الْحَاكِمِ، فَإِذَا كَانَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ نَفَذَ، وَإِذَا دَعَا الْقَوْمَ إِلَى الْقِسْمِ، وَأَبَى عَلَيْهِمْ شُرَكَائِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَ مَا تَدَاوَعُوا إِلَيْهِ يَحْتَمِلُ الْقِسْمَ حَتَّى يَتَفَعَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ مَقْسُومًا أَجَبَتْهُمْ عَلَى الْقِسْمِ، وَإِنْ لَمْ تَتَفَعَّ الْبَقِيَّةُ بِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِمْ إِذَا بَعْضُ بَيْنَهُمْ، وَأَقُولُ لِمَنْ كَرِهَ الْقِسْمَةَ إِنْ شَتَمَ جَمَعْتَ لَكُمْ حَقُوقَكُمْ؛ فَكَانَتْ مَشَاعَةً تَتَفَعَّلُونَ بِهَا، وَأَخْرَجْتَ لَطَالِبِ الْقِسْمِ حَقَّهُ كَمَا طَلَبَهُ، وَإِنْ شَتَمَ قَسَمْتَ بَيْنَكُمْ نَفْعَكُمْ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَنْفَعَكُمْ، وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمُ الْقِسْمَ، وَهُوَ لَا يَتَفَعَّلُ بِحَقِّهِ، وَلَا غَيْرِهِ لَمْ أَقْسِمَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَانَ هَذَا مِثْلَ السَّيْفِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ أَوْ الْعَبْدُ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فَإِذَا طَلَبُوا مِنِّي أَنْ أُبَيِّعَ لَهُمْ فَأَقْسِمَ بَيْنَهُمْ الثَّمَنَ لَمْ أُبَيِّعْ لَهُمْ شَيْئًا، وَقُلْتُ لَهُمْ تَرَاضُوا فِي حَقُوقِكُمْ فِيهِ بِمَا شَتَمَ كَأَنَّهُ كَانَ مَا بَيْنَهُمْ سَيْفٌ أَوْ عَبْدٌ أَوْ غَيْرُهُ.

١٩ - السَّهْمَانِ فِي الْقِسْمِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَنْبَغِي لِلْقَاسِمِ إِذَا أَرَادَ الْقِسْمَ أَنْ يَحْصِيَ أَهْلَ الْقِسْمِ، وَيَعْلَمَ مَبْلَغَ حَقُوقِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ لَهُ سِدْسٌ وَثَلَاثُ وَنَصْفٌ قَسَمَهُ عَلَى أَقْلِ السَّهْمَانِ، وَهُوَ السِّدْسُ فَيَجْعَلُ لِصَاحِبِ السِّدْسِ سَهْمًا، وَلِصَاحِبِ الثَّلَاثِ سَهْمَيْنِ، وَلِصَاحِبِ النَّصْفِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ، ثُمَّ قَسَمَ الدَّارَ سِتَّةَ أَجْزَاءَ، وَكَتَبَ أَسْمَاءَ أَهْلِ السَّهْمَانِ فِي رِقَاعٍ مِنْ قَرَاتِيسٍ صَغَارًا، ثُمَّ أَدْرَجَهَا فِي بَنْدَقٍ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ دَوَّرَ الْبَنْدَقَ، فَإِذَا اسْتَوَى دَرَجُهُ، ثُمَّ أَلْقَاهُ فِي حَجَرٍ رَجُلٍ لَمْ يَحْضُرِ الْبَنْدَقَةَ وَلَا الْكِتَابَ أَوْ حَجَرٍ عَبْدٍ أَوْ صَبِيٍّ، ثُمَّ جَعَلَ السَّهْمَانِ فَسَمَّاهَا أَوَّلًا وَثَانِيًا وَثَالِثًا، ثُمَّ قَالَ أَدْخَلَ يَدَكَ وَأَخْرَجَ عَلَى الْأَوَّلِ بِنَدَقَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِذَا أَخْرَجَهَا فَضَّاهَا، فَإِذَا خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِهَا جَعَلَ لَهُ السَّهْمَ الْأَوَّلَ؛ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ السِّدْسِ فَهُوَ لَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهُ غَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الثَّلَاثِ فَهُوَ لَهُ،

وسألوا القاضي أن يقسمها بينهم لم أحب أن يقسمها، ويقول إن شئت أن تقسموا بين أنفسكم أو يقسم بينكم من ترضون فافعلوا، وإن أردتم قسمي فأثبتوا البينة على أصول حقوقكم فيها، وذلك أني إن قسمت بلا بينة فجتتم بشهود يشهدون أني قسمت بينكم هذه الدار إلى حاكم غربي كان شبيهاً أن يجعلها حكماً مني لكم بها، ولعلها لقوم آخرين ليس لكم فيها شيء، فلا تقسم إلا بينة، وقد قيل يقسم، ويشهد أنه إنما قسم على إقرارهم، ولا يعجبني هذا القول لما وصفت، فإذا ترك الميت دوراً متفرقة أو دوراً وريقاً أو دوراً، وأرضين فاصطلح الورثة، وهم بالقون من ذلك على شيء يصير لبعضهم دور بعض لم أردده، وإن تشاحوا فسأل بعضهم أن يقسم له داراً كما هي، ويعطي غيره بقيمتها داراً غيرها بقيمتها لم يكن ذلك له، ويقسم كل دار بينهم فيأخذ كل رجلٍ منهم حقه.

وكذلك الأرضين، والثياب، والطعام، وكل ما احتمل أن يقسم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: العدل يجب على القاضي في الحكم، وفي النظر في الحكم فينبغي أن ينصف الخصمين في المدخل عليه، والاستماع منهما، والإنصاف لكل واحد منهما حتى تنفذ حجته، وحسن الإقبال عليهما، ولا يخص واحد منهما بإقبال دون الآخر، ولا يدخل عليه دون الآخر، ولا بزيارة له دون الآخر، ولا ينهره، ولا ينهر الآخر وينبغي أن يكون من أقل عدله عليهما أن يكف كل واحد منهما عن عرض صاحبه، وأن يغير على من نال من عرض صاحبه بقدر ما يستوجب بقوله لصاحبه، ولا ينبغي له أن يلقن واحداً منهما حجة، ولا بأس إذا جلسا أن يقول تكلما أو يسكت حتى يبتدئ أحدهما، وينبغي أن يبدأ الطالب، فإذا أنفذ حجته تكلم المطلوب، ولا ينبغي له أن يضيف الخصم إلا وخصمه معه، ولا ينبغي له أن يقبل منه هدية، وإن كان يهدي له قبل ذلك حتى تنفذ خصومته.

قال الشافعي رحمه الله، ولا بأس إذا حضر القاضي مسافرون ومقيمون؛ فإن كان المسافرون قليلاً، فلا بأس أن يبدأ بهم، وإن جعل لهم يوماً بقدر ما لا يضرب أهل البلد، ويرفق بالمسافرين، فلا بأس، وإن كثروا حتى يساوا أهل البلد أساً بهم؛ لأن لكلهم حقاً.

وينبغي للقاضي أن يجلس في موضع بارز، ويقدم الناس الأول فالأول لا يقدم رجلاً جاء قبله غيره، وإذا قدم الذي جاء أولاً وخصمه، وكان له خصوم فأرادوا أن يتقدموا معه لم ينبغ له أن يسمع إلا منه، ومن خصم واحد، فإذا فرغ أقامه، ودعا الذي جاء بعده إلا أن يكون عنده كثير آخر، ويكون آخر من يدعو، ولا يقضي القاضي إلا بعدما يتبين له الحق بخبر متبع لازم أو

قياس؛ فإن لم يبين ذلك له لم يقطع حكماً حتى يتبين له، ويستظهر برأي أهل الرأي.

قال: وإذا أشاروا عليه بشيء ليس بخبر، فلم يبين له من ذلك أنه الحق عنده لم ينبغ له أن يقضي، ولو كانوا فوقه في العلم؛ لأن العلم لا يكون إلا موجوداً إما خبر لازم، وإما قياس بينه له المرء فيقبله، فإذا بينه له، فلم يقبله، فلا يعدو أن يكون واحداً من رجلين إما رجل صحيح العقل غلط عليه من أشار عليه، فقال له: أنت تجد ما لا تجد، فلا ينبغي أن يقبل من غلط عنده، وإما رجل لا يعقل إذا عقل فهذا لا يحل له أن يقضي، ولا لأحد أن ينفذ حكمه، وإذا كنا نرد شهادة المرء على ما لا يعقل مما يشبهه عليه فحكم الحاكم فيما لا يعقل أولى بالرد إلا أن يجده من رفع إليه صواباً فينفذ الصواب حيث كان.

قال: ولا يلقن القاضي الشاهد ويدعه يشهد بما عنده، ولكنه يوقفه، والتوقيف غير التلقين.

قال: ولا ينبغي للقاضي أن يتهر الشاهد، ولا يتعته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للقاضي أن يقف الشاهد على شهادته، ويكتب بين يديه أو ناحية، ثم يعرض عليه، والشاهد يسمع، ولا يقبلها في مجلس لم يوقع فيها بيده أو كاتبه حيث يراه، ولا ينبغي له أن يخلّي الكاتب يغيب على شيء من الإيقاع من كتاب الشهادة إلا أن يعيده عليه فيعرضه، والشاهد حاضر، ثم يتم عليها بخاتم، ويرفعها في قمره.

قال: فإن أراد المشهود له أن يأخذ نسختها أخذها، وينبغي له أن يضم الشهادات بين الرجلين، وحجتهما في موضع واحد، ثم يكتب ترجمتهما بأسمائهما، والشهر الذي كانت فيه ليكون أعرف لما إذا طلبها، فإذا مضت السنة عزلها، وكتب خصومة سنة كذا، وكذا حتى تكون كل سنة معروفة، وكل شهر معروفاً.

قال الشافعي: ﷺ ويسأل عمن جهل عدله سرّاً، فإذا عدل سأل تعديله علانية ليعلم أن العدل سرّاً هو هذا بعينه؛ لأنه يوافق اسمه اسمه، ونسبه نسبه.

قال: وإذا وجد القاضي في ديوانه شهادة، ولا يذكر منها شيئاً لم يقض بها حتى يعيد الشهود أو يشهد شهود على شهادتهم؛ فإن خاف النسيان، والإضرار بالناس تقدّم إذا شهد عنده شهود إليهم بأن يشهد على شهادتهم من حضرهم من كتابه، ويوقع على شهادتهم كما وصفت، وإذا ذكر شهادتهم حكم بها، وإلا شهد عليها من تقبل شهادته فيقبله؛ لأنه قد يحتال لكتاب فيطرح في ديوانه الخط فيشبه الخط الخط، والخاتم الخاتم، وهكذا لو كان شاهد يكتب شهادته في منزله، ويخرجها لم يشهد بها حتى يذكرها.

والعهدة على المبيع عليه، واختلف الناس في علم القاضي هل له أن يقضي به، ولا يجوز فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن له أن يقضي بكل ما علم قبل الحكم ويعده في مجلس الحكم، وغيره من حقوق الأديين، ومن قال: هذا قال: إنما أريد بالشاهدين ليعلم أن ما ادعى كما ادعى في الظاهر، فإذا قبله على صدق الشاهدين في الظاهر كان علمي أكثر من شهادة الشاهدين أو لا يقضي بشيء من علمه في مجلس الحكم، ولا في غيره إلا أن يشهد شاهدان بشيء على مثل ما علم، فيكون علمه، وجهله سواء إذا تولّى الحكم فيأمر الطالب أن يحاكم إلى غيره، ويشهد هو له، فيكون كشاهد من المسلمين، وتولّى الحكم غيره، وهكذا قال شريح، وسأله رجل أن يقضي له بعلمه، فقال انت الأمير، وأشهد لك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأما علمه بحدود الله التي لا شيء فيها للأديين، فقد يحتمل أن تكون كحقوق الناس، وقد يحتمل أن يفرق بينهما؛ لأن من أقر بشيء للناس، ثم رجع لم يقبل رجوعه، ومن أقر بشيء لله، ثم رجع قبل رجوعه، والقاضي مصدق عند من أجاز له القضاء بعلمه، وغير مقبول منه عند من لم يجزه له فأما إذا ذكر بينة قامت عنده فهو مصدق على ما ذكر منها، وهكذا كل ما حكم به من طلاق أو قصاص أو مال أو غيره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أنفذ ذلك، وهو حاكم لم يكن للمحكوم عليه أن يتبعه بشيء منه إلا أن تقوم بينة بإقرار القاضي بالجور أو ما يدل على الجور، فيكون متبعا في ذلك كله.

قال: وإذا اشترى القاضي عبداً لنفسه فهو كشرائه غيره لا يكون له أن يحكم لنفسه، ولو حكم رد حكمه.

وكذلك لو حكم لولده أو، والدو، ومن لا تجوز له شهادته، ويجوز قضاؤه لكل من جازت له شهادته من أخ، وعم، وابن عم، ومولى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عزل القاضي عن القضاء، وقال: قد كنت قضيت لفلان على فلان لم يقبل ذلك منه حتى يأتي القاضي له بشاهدين على أنه حكم له قبل أن يعزل.

قال: وأحب للقاضي إذا أراد القضاء على رجل أن يجلسه، ويبين له، ويقول له احتججت عندي بكذا، وجاءت البينة عليك بكذا، واحتج خصمك بكذا فرايت الحكم عليك من قبل كذا ليكون أطيب لنفس المحكوم عليه، وأبعد من التهمة، وأحرى إن كان القاضي غفل من ذلك عن موضع فيه حجة أن يبينه؛ فإن رأى فيها شيئاً يبين له أن يرجع أو يشكل عليه أن يقف حتى يتبين له؛ فإن لم ير فيها شيئاً أخبره أنه لا شيء له فيها، وأخبره

قال: وما وجد في ديوان القاضي بعد عزله من شهادة أو قضاء غير مشهود عليه لم يقبل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وينبغي للإمام أن يجعل مع رزق القاضي شيئاً لقرايطه وصحفه، فإذا فعل ذلك لم يكلف الطالب أن يأتي بصحيفة، وإن لم يفعل قال القاضي للطالب إن شئت جئت بصحيفة بشهادة شاهديك، وكتاب خصومتك، وإلا لم أكرهك، ولم أقبل منك أن تشهد عندي شاهد الساعة بلا كتاب، وأنسى شهادته.

قال: وأحب أن لا يقبل القاضي شهادة الشاهد إلا بحضور من الخصم المشهود عليه؛ فإن قبلها بغير محضر منه، فلا بأس، وينبغي إذا حضر أن يقرأها عليه ليعرف حجته فيها.

وكذلك يصنع بكل من شهد عليه ليعرف حجته في شهاداتهم، وحجته إن كانت عنده ما يبرحهم به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قبل القاضي شهادة على غائب، وكتب بها إلى قاضي، ثم قدم الغائب قبل أن يمضي الكتاب لم يكلف الشهود أن يعودوا، وينبغي له أن يقرأ عليه شهادتهم، ونسخة أسمائهم، وأنسابهم، ويوسع عليه في طلب جرحهم أو المخرج مما شهدوا به عليه؛ فإن لم يأت بذلك حكم عليه.

قال: ولو مضى الكتاب إلى القاضي الآخر لم ينبغ له أن يقضي عليه حتى يحضره إن كان حاضراً، ويقرأ عليه الكتاب، ونسخة أسماء الشهود، ويوسع عليه في طلب المخرج من شهاداتهم؛ فإن جاء بذلك، وإلا قضى عليه.

قال: وإذا أقام الرجل البينة على عبد موصوف أو دابة موصوفة له ببلد آخر حلّفه القاضي أن هذا العبد الذي شهد لك به الشهود لعبدك أو دابّتك لفي ملكك ما خرجت من ملكك بوجه من الوجوه كلها، وكتب بذلك كتاباً من بلده إلى كل بلد من البلدان، وأحضر عبداً بتلك الصفة أو دابة بتلك الصفة، وقد قال بعض الحكماء يحتم في رقة كل واحد منهما، ويبحث به إلى ذلك البلد، ويأخذ من هذا قليلاً يقيّمها؛ فإن قطع عليه الشهود بعدما رآيا سلم إليهم، وإن لم يقطعوا رد، وهذا استحسان، وقد قال غيره إذا وافق الصفة حكمت له، والقياس أن لا يحكم له حتى يأتي الشهود الموضع الذي فيه تلك الدابة فيشهدوا عليها.

وكذلك العبد، ولا يخرج من يدي صاحبه الذي هو في يديه بهذا إذا كان يدّعيه أو يقضي له بالصفة كما يقضي على الغائب يشهد عليه باسمه ونسبه، وهكذا كل مال يملك من حيوان، وغيره.

قال: وما باع القاضي على حي أو ميت، فلا عهدة عليه،

بالوجه الذي رأى أنه لا شيء له فيها، وإن لم يفعل جاز حكمه غير أن قد ترك موضع الأعذار إلى القاضي عليه عند القضاء.

قال: وأحب للإمام إذا ولي القضاء أن يجعل له أن يولي القضاء في الطرف من أطرافه، والشيء من أموره الرجل فيجوز حكمه، وإن لم يجعل ذلك له فمن رأى أنه لا يجوز إلا بأمر وال قال: لم ينبغ للقاضي أن ينفذ حكم ذلك القاضي الذي استقضاه، ولم يجعل إليه، وإن أنفذه كان إنفاذه إياه باطلاً إلا أن يكون إنفاذه إياه على استئذان حكم بين الخصمين، فإذا كان إنما هو لإنفاذ الحكم فليس بجائز، وإذا كان الأمر بينا عند القاضي فيما يختصم فيه الخصمان فأحب إلي أن يأمرهما بالصلح، وإن تحللهما من أن يؤخر الحكم بينهما يوماً أو يومين؛ فإن لم يجتمعا على تحليله لم يكن له ترديدهما، وأنفذ الحكم بينهما متى بان له، وإن أشكل الحكم عليه لم يحكم بينهما طال ذلك أو قصر عليه الأناة إلى بيان الحكم، والحكم قبل البيان ظلم، والخس بالحكم بعد البيان ظلم، والله أعلم.

٢١ - الإقرار والمواهب

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: إذا قال الرجل لفلان علي شيء، ثم جحد قيل له: أقر بما شئت مما يقع عليه اسم شيء عمرة أو فلس أو ما أحببت، ثم أحلف ما هو إلا هذا، وما له عليك شيء غير هذا، وقد برئت، فإن أبى أن يحلف ردت اليمين على المدعي المقر له فقيل له سم ما شئت، فإذا سمى قيل للمقر إن حلفت على هذا برئت، وإلا رددنا عليه اليمين فحلف فاعطيناه، ولا نحبس.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا إذا قال له: على مال قيل له: أقر بما شئت؛ لأن كل شيء يقع عليه اسم مال، وهكذا إذا قال له: علي مال كثير أو مال عظيم.

فإن قال قائل: ما الحجة في ذلك؟

قيل: قد ذكر الله عز وجل العمل، فقال: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾، فإذا كوفئ على ميثاق ذرة في الخير والشر كانت عظيم، ولا شيء من المال أقل من ميثاق ذرة فاما من ذهب إلى أنه يقضي عليه بما تجب فيه الزكاة، فلا أعلمه ذهب إليه خيراً، ولا قياساً ولا معقولاً أرايت مسكيناً يرى الدرهم عظيم، فقال لرجل علي مال عظيم ومعروف منه أنه يرى الدرهم؟ عظيماً أجبره على أن يعطيه مائتي درهم، وأرايت خليفة أو نظيراً للخليفة يرى ألف ألف قليلاً أقر لرجل، فقال له: علي مال عظيم كم ينبغي أن أعطيه من هذا؟

فإن قلت مائتي درهم فالعامة تعرف أن قول هذا عظيم مما

يقع في القلب أكثر من ألف ألف درهم فتعطى منه التافه فتظلم في معنى قولك المقر له إذا لم يك عندك فيه حمل إلا كلام الناس، وتظلم المسكين المقر الذي يرى الدرهم عظيماً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال له: علي دراهم، فقال كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فسواء، وأجبره على أن يعطيه ثلاثة دراهم إلا أن يدعي المقر له أكثر من ذلك فأحلف المقر؛ فإن حلف لم أُرده على ثلاثة، وإن نكل.

قلت: للمدعي إن شئت فخذ ثلاثة بلا عيب، وإن شئت فأحلف على أكثر من ثلاثة، وخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال له: علي ألف ودرهم، ولم يسم الألف قيل له: أقر بأي ألف إن شئت فلو سأ، وإن شئت تمرأ، وإن شئت خبزاً، وأعطه درهماً معها، وأحلف أن الألف التي أقررت له بها هي هذه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

ولو قال: هذا الخاتم لفلان، وفصه لي أو لفلان فهو مثل قوله هذا الخاتم إلا فصه لفلان أو لفلان فالخاتم لفلان، والفص له أو لفلان، ولو أوصى، فقال خاتمي هذا لفلان، وفصه لفلان كان لفلان الخاتم، ولفلان الموصى له الفص، وذلك أن الفص يتميز من الخاتم حتى يكون ثم اسم خاتم لا فص فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز إقرار رجل، ولا امرأة حتى يكونا بالغين رشيدين غير محجور عليهما، ومن لم يجز بيعه لم يجز إقراره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسواء كان له أب أو لم يكن، وسواء أذن له في التجارة أو لم يؤذن له، وهو خالف للعبد البالغ يؤذن له في التجارة العبد إنما لا تجوز تجارته؛ لأن المال لغيره، وإذا أذن له رب المال جاز شراؤه، وبيعه، وإقراره في البيع، والشراء، وغير البالغ من الرجال، والنساء إذا كان مالكاً لمال، وكان في حكم الله عز وجل أن لا يخلى بينه وبين ماله، وأن يولي عليه حتى يبلغ حلاً ورشداً لم يكن للأدعيين أن يطلخوا ذلك عنه، ولا يجوز عليه بلادتهم ما لا يجوز عليه لنفسه، وهو حر مالك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا لم يجز إقرار غير البالغ بجنابة عمداً، ولا خطأ، وإقراره في التجارة غير جائز، والعبد يجوز إقراره على نفسه في القتل، والحد، والقطع فهو مفارق له بخلافه له، ولزوم حدوده له، ولا حد على غير البالغ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر العبد بجنابة خطأ لم يلزم مولاه من إقراره شيء؛ لأنه إنما أقر به عليه، ويلزمه ذلك إذا عتق.

استعيرَ تلفتَ أنه مضمونٌ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو اختلف رجلان في دابة، فقال رب الدابة أكريتها إلى موضع كذا وكذا فركبتها بكذا وكذا، وقال الركاب ركبتها عارية منك كأن القول قول الركاب مع يمينه، ولا كراهة عليه.

قال أبو محمد: وفيه قول آخر أن القول قول رب الدابة من قبل أنه مقر بركوب دابتي مدع عليّ أنني أحت ذلك له فعلية اليقينة، وإلا حلفت، وأخذت كراهة المثل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كانت المسألة مجالها فماتت الدابة كان الكراء ساقطاً، وكان عليه ضمان الدابة في العارية؛ لأن أصل ما نذهب إليه تضمين العارية، وسواء كان رب الدابة ممن يكرى الدواب أو لا يكرىها؛ لأن الذي يكرىها قد يعيرها، والذي يعيرها قد يكرىها.

قال الربيع: للشافعي قول آخر أن القول قول رب الدابة مع يمينه، وعلى الركاب كراهة مثلاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومتى قلت القول قول رب الدابة ألزمته الكراء وطرحته عنه الضمان إذا تلفت.

قال الربيع: وكل ما كان القول فيه قول رب الدابة، ولم يعرها فتلفت الدابة، فلا ضمان على من جعلناه مكترياً إلا أن يتعدى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو قال أعرتها، وقال رب الدابة بل غصبتها كان القول قول المستعير، ولا يضمن؛ فإن ماتت الدابة في يديه ضمن؛ لأن العارية مضمونة ركبها أو لم يركبها، وإذا ردّها إليه سالمة، فلا شيء عليه ركبها أو لم يركبها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسواء قال أخذتها منك عارية أو قال دفعتها لي عارية، وإنما أضاف الفعل في كليهما إلى صاحب الدابة. وكذلك كلام العرب.

قال الربيع: رجح الشافعي، فقال القول قول رب الدابة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال تكريتها منك بكذا، وقال رب الدابة أكريتها بكذا لأكثر من ذلك، فإن لم يركب تحالفاً وتراداً، وإن ركب تحالفاً وردّ عليه كراهة مثلاً كان أكثر مما ادّعى رب الدابة أو أقلّ مما أقرّ به؛ لأنّي إذا أبطلت أصل الكراء، ورددتها إلى كراء مثلاً لم أجعل ما أبطلت عبدةً مجالاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف؛ فإن خالف، فلا يخرج من الضمان أبداً إلا بدفع الوديعة إلى ربها، ولو ردّها إلى المكان الذي كانت فيه؛ لأن ابتداءها لها كان أميناً فخرج من حدّ الأمانة، فلم يجدد له رب المال أمانة، ولا يبرأ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والعارية كلّها مضمونة الدواب، والرقيق، والدور، والثياب لا فرق بين شيء منها فمن استعار شيئاً فتلف في يده بفعله أو بغير فعله فهو ضامنٌ له، والأشياء لا تخلو أن تكون مضمونة أو غير مضمونة فما كان منها مضموناً مثل الفصص، وما أشبهه فسواء ما ظهر هلاكه أو خفي فهو مضمونٌ على الغاصب، والمستلف جنباً فيه أو لم ينجباً أو غير مضمون مثل الوديعة فسواء ما ظهر هلاكه، وما خفي، والقول فيها قول المستودع مع يمينه، ولا يضمن منها شيئاً إلا ما فرط فيه أو تعدى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد خالفنا بعض الناس في العارية، فقال: لا يضمن منها شيئاً إلا ما تعدى فيه فسل من أين قاله؟ فزعم أن شريحاً قاله فقبل له قد تخالف شريحاً حيث لا يخالف له قال فما حجبتكم في تضمينها؟

قلنا استعار رسول الله ﷺ من صفوان، فقال له: النبي ﷺ عارية مضمونة مؤداة قال أفرأيت لو.

قلنا: فإن شرط المستعير الضمان ضمن، وإن لم يشرطه لم يضمن؟

قلنا فانت إذا ترك قولك قال وأين؟

قلنا اليس قولك إنها غير مضمونة إلا أن يشترط؟

قال: بلى.

قلنا: فما تقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو المضارب أنه ضامن؟

قال: لا يكون ضامناً في واحدٍ منهما.

قلنا: فما تقول في المستلف إذا شرط أنه غير ضامن قال: لا شرط له، ويكون ضامناً قلنا، وتردّ الأمانة إلى أصلها، والمضمون إلى أصله، ويبطل الشرط فيهما جميعاً؟

قال: نعم.

قلنا: وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية، وبذلك شرط النبي ﷺ أنها مضمونة، ولا يشترط أنها مضمونة إلا لما يلزم قال فلم شرط؟

قلنا لجهالة المشروط له كان مشككاً لا يعرف الحكم، ولو عرفه ما ضر الشرط له إذا كان أصل العارية أنها مضمونة بلا شرط كما لا يضر شرط العهدة، وخلاص عبدك في البيع، ولو لم يشترط كان عليك العهدة، والخلاص أو الرد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال: وهل قال: هذا أحد؟

قلنا في هذا كفاية، وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم إن العارية مضمونة، وكان قول أبي هريرة في بيع

حتى يدفعها إليه، وهكذا الرهن إذا قضى المرتهن ما فيه، ثم تعدى فيه، ثم رده إلى بيته فهلك في يديه فهو ضامن له حتى يرده إلى صاحبه، وسواء كل عارية انتفع بها صاحبها أو لم ينتفع بها فهي مضمونة مسكن أو ما أشبهه أو دنائير أو دراهم أو طعام أو عين أو ما كان.

قال: ولو قال الرجل هذا الثوب في يدي بحق لفلان أو في ملكه أو في ميراثه أو لحقه أو لميراثه أو للملكه أو لوديعة أو بعارية أو بوديعة أو قال عندي فهو سواء، وهو إقرار لفلان به إلا أن يبين لفظاً غير هذا، فيقول هو عندي بحق فلان مرهون لفلان آخر، فيكون ملكه للذي أقر له بالملك، ولا يكون لهذا على الآخر فيه رهن إلا أن يقر الآخر.

ولو قال قبضته على يدي فلان أو هو عندي على يدي فلان أو في ملكي على يدي فلان لم يكن هذا إقراراً منه به لفلان؛ لأن ظاهره إنما هو قبضته على يدي فلان بمعونة فلان أو بسببه. قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال لفلان علي ألف دينار أو مائة درهم، ثم قال هي نقص أو هي زيف لم يصدق.

ولو قال هي من سكة كذا، وكذا صدق مع يمينه كانت تلك السكة أدنى الدراهم أو وسطها أو جائزة في غير ذلك البلد أو غير جائزة كما لو قال له: علي ثوب أعطيناه أي ثوب أقر به، وإن كان ذلك الثوب مما لا يلبسه أهل ذلك البلد، ولا مثل الرجل المقر له.

ولو قال له: علي ألف درهم من ثمن هذا العبد فتداعيا فيه، فقال البائع، وضغ، وقال المشتري غلة تحالفا، وتراذا، وهذا مثل نقص الثمن.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان لأهل البلد وزن معلوم ينقص ما شاء أو ينقص عن وزن العامة في دنائير أو دراهم فاشتري رجل سلعة بمائة درهم فله نقد البلد إلا أن يشترط شرطاً، فيكون له شرطه إذا كان المشتري والبائع عالين بنقد البلد؛ فإن كان أحدهما جاهلاً فادعى البائع الوازنة قيل أنت بالخيار بين أن تسلمه بنقد البلد أو تنقص البيع بعد أن تتحالفا، فإذا قال له: علي دراهم سود فوصل الكلام فهي سود؛ فإن وصل الكلام، فقال ناقص فهو ناقص؛ فإن قطع الكلام، ثم قال ناقص فهو وازن؛ فإن قال له: علي درهم كبير قيل له: عليك الوازن إلا أن تكون أردت ما هو أكبر منه، فإذا قال له: علي درهم فهو وازن، وإن قال درهم صغير قيل له: إن كانت للناس دراهم صغار فعليك درهم صغير وازن من الصغار مع يمينك ما أقررت بدرهم واف. وكذلك ما أقر به من غصير أو وديعة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل لثبت بمائة

درهم، وقال: هذا ابني، وهذه امرأته حامل؛ فإن ولدت ولداً حياً، ورث المرأة والولد الذي ولدت، والابن حقوقهم من هذه المائة، وإذا ولدت ولداً لم تعرف حياته لم يرث من لم تعرف حياته، ومعرفة الحياة للولد أن يستهل صارخاً أو يرضع أو يحرك يداً أو رجلاً تحريك الحياة، وأي شيء عرف به الحياة فهي حياة، وإذا أوصى الرجل للرجل، فقال للرجل هذه المرأة من فلان كذا، والأب حي؛ فإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم أوصى به فالوصية له، وإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر بطلت وصيته؛ لأنه قد لا يكون بها حين أوصى لها حياً، ثم يجلبها من بعد ذلك، ولو كان زوجها ميتاً حين أوصى بالوصية فجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر لما يلزم له النسب كانت الوصية جائزة؛ لأننا نحكم أن ثم يموثق حملاً، وإن جاءت بولد ميت، فلا وصية له حتى تعرف حياته بعد خروجه من بطنها، وإذا قال له: علي مائة درهم عدداً فهي وازنة.

ولو قال له: علي مائة كل عشرة منها وزنها خمسة كان كما قال: إذا وصل الكلام، وإذا قال له: علي درهم ينقص كذا وكذا كان كما قال: إذا وصل الكلام، ولكنه لو أقر بدرهم، ثم قطع الكلام، ثم قال بعد هو ناقص لم يقبل قوله، ولو كان ببلد دراهمهم كلها نقص، ثم أقر بدرهم كان له درهم من دراهم البلد.

ولو قال له: علي دراهم أو دراهمات أو دنائير أو دينيرات أو دراهم كثيرة أو عظيمة أو دراهم قليلة أو سيرة لزمه الثلاثة من أي صنف كان أقر به من دنائير أو دراهم، وحلف على ما هو أكثر منها.

قال الشافعي: وإذا قال وهبت له هذه الدار، وقبضها أو وهبت له هذه الدار، وحازها، ثم قال: لم يكن قبضها ولا حازها، وقال الموهوب له قد قبضت وحزت فالقول قول الموهوب له، ولو مات الموهوب له كان القول قول ورثته.

وكذلك لو قال صارت في يدي، وسواء كانت حين يقر في يدي الواهب أو الموهوبة له، ولكن لو قال وهبتها له أو خرجت إليه منها نظرت؛ فإن كانت في يدي الموهوبة له فذلك قبض بعد الإقرار وهي له، وإن كانت في يدي الواهب أو يدي غيره من قبله سألت ما قوله خرجت إليه منها؟ فإن قال بالكلام دون القبض فالقول قوله مع يمينه، وله منعه إياها؛ لأنها لا تملك إلا قبض، وهو لم يقر قبض، والخروج قد يكون بالكلام، فلا ألزمه إلا اليقين.

وكذلك لو قال وهبتها له وعلمكها؛ لأن الملك قد يكون عنده بالكلام.

أجل إنما عنى أسلمت إليك في كذا بعتك كذا بكذا إلى أجل كما تقول أسلمت إليك عشرة دراهم بصاع تمر موصوف إلى أجل كذا أو بعتك صاع تمر بعشرة دراهم إلى أجل كذا.

قال: ولو جاء المقر بثوب، فقال هو هذا فضدقه المدعي المقر له أو كاتبه فسواء إذا رضي الثوب بخمسة دراهم فالحصة عليه إلى أجل، ولو لم يسم أجلاً؛ فكان السلم فاسداً، فاختلفا في الثوب، فإن القول قول المقر مع يمينه، ويرد الثوب على صاحب الثوب، وإن سأل المقر له يمين المقر أعطيته إياه، وكل من سأل اليمين في شيء له وجه أعطيته إياه.

ولو أقر رجل لرجل بثوب، ثم جاء بثوب، فقال هو هذا، وقال المقر له ليس هذا فالحقول قول المقر مع يمينه.

وكذلك لو قال له: علي عبد فأي عبد جاء به فالحقول قوله مع يمينه، ولا أنظر إلى دعواه.

وكذلك لو قال: هذا عبدك كما أودعتني، وهو الذي أقرت لك به، وقال المقر له بل هذا عبد كنت أودعتك، ولي عندك عبد غصب فالحقول قول المقر، وعلى المدعي البيعة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقر له، فقال لك عندي ألف درهم، ثم جاءه بالف درهم، فقال هي هذه الألف التي كنت أقرت لك بها كانت عندي وديعة، فقال المقر له هذه الألف كانت عندك وديعة لي ولي عندك ألف أخرى كان القول قول المقر مع يمينه؛ لأن من أودع شيئاً فجاز أن يقول لفلان عندي، ولفلان علي؛ لأنه عليه ما لم يهلك.

وكذلك هو عنده، وقد يودع فيتعدى فتكون ديناً عليه فليست الزمة شيئاً إلا باليقين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لفلان علي درهم ودرهم فعليه درهمان، وإذا قال له: علي درهم فدرهم، قيل له: إن أردت درهماً ودرهماً فدرهمان، وإن أردت فدرهم لازم لي أو درهم جيد فليس عليك إلا درهم، وإن قال له: علي درهم تحت درهم أو درهم فوق درهم فعليه درهمان إلا أن يقول علي درهم فوق درهم في الجودة، وتحت درهم في الرداءة أو يقول له علي درهم بعينه هو الآن فوق درهم لي.

ولو قال له: علي درهم مع درهم كان هكذا.

قال الربيع: الذي أعرف من قول الشافعي أن لا يكون عليه إلا درهم؛ لأنه يحتمل أن يكون فوق درهم أو تحت درهم لي.

قال: وكذلك لو قال له: علي درهم على درهم، ثم قال عنيت درهماً واحداً.

ولو قال له: علي درهم قبله درهم أو بعده درهم أو قبله

قال الشافعي: ولو قال وهبتها له أمس أو عام أول، ولم يقبضها، وقال الموهبة له بل قد قبضتها فالحقول قول الواهب مع يمينه، وعلى الآخر البيعة بالقبض.

ولو وهب رجل لرجل هبة، والهبة في يدي الموهبة له قبلها تمت؛ لأنه قابض لها بعد الهبة.

ولو لم تكن الهبة في يدي الموهبة له قبضها بغير إذن الواهب لم يكن ذلك له، وذلك أن الهبة لا تملك إلا بقول وقبض، وإذا كان القول لا يكون إلا من الواهب فكذلك لا يكون القبض إلا بإذن الواهب؛ لأنه المالك، ولا يملك عنه إلا بما أتم ملكه، ويكون للواهب الخيار أبداً حتى يسلم ما وهب إلى الموهوب له.

وكذلك إن مات كان الخيار لورثته إن شاءوا، سلموا، وإن شاءوا لم يمضوا الهبة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو وهب رجل لرجل هبة، وأقر بأنه عنه قبضها، ثم قال الواهب له إنما أقرت له قبضها، ولم يقبضها فأحلفه أحلفته لقد قبضها؛ فإن حلف جعلتها له، وإن نكل عن اليمين رددت اليمين على الواهب فأحلفته، ثم جعلتها غير خارجة عن ملكه.

ولو قال رجل لرجل وهبت لي هذا العبد وقبضته، والعبد في يدي الواهب أو الموهوب له، فقال الواهب صدقت أو نعم كان هذا إقراراً، وكان العبد له، ولو كان أعجمياً فأقر له بالأعجمية كان مثل إقراره بالعربية، وإذا قال له: علي درهم في عشرة سألته، فإن أراد الحساب جعلت عليه ما أراد، وإن لم يرد الحساب فعليه درهم، وعليه اليمين، وهكذا إن قال درهم في ثوب سألته أراد أن يقر له بدرهم أو بثوب فيه درهم.

فإن قال: لا فعليه الدرهم، وإن قال له: علي درهم في دينار سألته: أراد درهماً مع دينار.

فإن قال: نعم جعلتهما عليه، وإن قال: لا فعليه درهم.

ولو قال له: علي درهم في ثوب مروي فهكذا؛ لأنه قد يقول له علي درهم في ثوب لي أنا مروي.

ولو قال له: علي درهم في ثوب مروي اشتريته منه إلى أجل سألنا المقر له؛ فإن أقر بذلك فالبيع فاسد؛ لأنه دين في دين، ولم يقر له بهذا الدرهم إلا بالثوب، فإذا لم يميز له إعطاء الثوب؛ لأنه دين بدين لم يعطه الدرهم كما لو قال بعتك هذا العبد بهذه الذار لم أجعل له العبد إلا أن يقر الآخر بالذار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

ولو قال له: علي ثوب مروي في خمسة دراهم، ثم قال أسلم لي الثوب على خمسة دراهم إلى أجل كذا وصدقه صاحب الثوب كان هذا بيعاً جائزاً، وكانت له عليه الخمسة الدراهم إلى

أولاً؛ لأنه وصل الكلام.

وكذلك لو قال له: قبلي ألف درهم فوصل الكلام أو قطعه كان القول فيها مثل القول في المسألة الأولى إذا وصل أو قطع.

ولو قال له: عندي ألف درهم وديعة أو أمانة أو مضاربة ديناً كانت ديناً عليه أمانة كانت أو وديعة أو قراضاً إن ادعى ذلك الطالب؛ لأنها قد تكون في موضع الأمانة، ثم يتعدى فتصير مضمونة عليه وتنضم فيستلفها فتصير مضمونة عليه، ولكنه لو قال دفع إلي ألف درهم وديعة أو أمانة أو مضاربة على أنني لها ضامن لم يكن ضامناً بشرط الضمان في شيء أصله الأمانة حتى يحدث شيئاً يخرج به من الأمانة إما تعدياً، وإما استسلافاً.

ولو قال له: في مالي ألف درهم كانت ديناً إلا أن يصل الكلام، فيقول وديعة فتكون وديعة.

ولو قال له: في هذا العبد ألف درهم سئل عن قوله؛ فإن قال نقد فيه ألفاً قيل فكم لك منها قال: إنه منه اشتراه به فهو كما قال مع يمينه؛ فإن زعم أنها اشترياه قيل فكم لك فيه؟ فإن قال ألفان فللمقر له الثلث، وإن قال ألف فللمقر له النصف، ولا أنظر إلى قيمة العبد قلت أو كثرت؛ لأنهما قد يغبنان أو يغبنان.

وكذلك لو قال له: فيه شركة ألف كان القول فيها مثل القول في المسألة قبلها.

ولو قال له: من مالي ألف درهم سئل.

فإن قال: من هبة قيل له: إن شئت أعطه إياها، وإن شئت فدد، وإن قال: من دين فهي من دين، وإن مات قبل أن يبين شيئاً فهي هبة لا تلازم إلا أن يقر ورثته بغير ذلك، وإن قال له: من مالي ألف درهم بحق عرفته أو بحق لزمني أو بحق ثابت أو بحق استحقه فهذا كله دين.

ولو قال له: من هذا المال، ولم يصف المال إلى نفسه ألف درهم فله ألف درهم؛ فإن لم يكن المال إلا ألفاً فهي له، وإن كان أكثر من ذلك فليس له إلا الألف، وإن كان المال أقل من ذلك فليس له إلا ذلك الذي هو أقل، وإن ادعى الآخر أنه استهلك من المال شيئاً استحلف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال له: من هذه الدار النصف فله النصف؛ لأنه أقر له بشيء لم يصف ملكه إلى نفسه؛ فإن ادعى النصف الباقي، وهو في يده فهو له، ولو بدأ فأضاف الدار إلى نفسه، فقال له: من داري هذه نصفها كانت هذه الدار هبة إذا زعم أنها هبة منه أو مات قبل أن يبين، وإن لم يميت سألناه أي شيء أراد؟ فإن كان أراد إقراراً الزمناه إياه، والفرق بين هذين إضافة الملك إلى نفسه وغير إضافة.

دينار أو بعده دينار فالاثان كلاهما عليه، ولكنه لو قال له: علي درهم، ثم دينار أو بعده درهم أو دينار أو درهم قبله دينار فهما عليه معاً.

ولو قال له: علي درهم فدينار كان عليه درهم إلا أن يكون أراد ودينار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

ولو قال له: علي دينار قبله قفيز حنطة كان عليه دينار، ولم يكن عليه القفيز، وهكذا لو قال له: علي دينار فقفيز حنطة لم يكن عليه إلا الدينار؛ لأن قوله فقفيز حنطة محال قد يجوز أن يقول قفيز من حنطة خير منه، وإذا قال له: علي درهم، ثم قفيز حنطة فهما عليه.

ولو قال درهم لا بل قفيز حنطة كان مقرراً بهما ثابتاً على القفيز راجعاً عن الدرهم، فلا يقبل رجوعه إن ادعاهما الطالب معاً.

ولو قال له: علي درهم لا بل درهمان أو قفيز حنطة لا بل قفيزان لم يكن عليه إلا درهمان أو قفيزان؛ لأنه أقر بالأولى، ثم كان قوله لا بل زيادة من الشيء الذي أقر به، وقوله، ثم لا بل استئناف شيء غير الذي أقر به.

ولو قال له: علي درهم ودرهمان فهي ثلاثة دراهم أو درهم بعده درهمان أو درهم قبله درهمان فسواء وهي ثلاثة في هذا كله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان على رجل أنه أقر فلان بدرهم يوم السبت، وآخران أنه أقر لذلك الرجل بعينه يوم الأحد فهو درهم إلا أن يقولوا درهم من ثمن كذا وكذا، ويقول الآخران درهم من ثمن شيء غيره أو من وجهه غيره من وديعة أو غصب أو غيره فيدلان على ما يفرق بين سبي الدرهمين، وعليه اليمين أن هذا الدرهم الذي أقر به يوم الأحد هو الدرهم الذي أقر به يوم السبت؛ فإن حلف برئ، وإن نكل حلف الآخر أنهما درهمان، وأخذهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو شهدا عليه في أيام متفرقة أو واحد بعد واحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو أقر عند القاضي بدرهم، وجاء عليه بشاهدين يشهدان بدرهم، فقال الدرهم الذي أقررت به هو الذي يشهد به هذان الشاهدان كان القول قوله.

وإذا قال له: علي ألف درهم وديعة فهي وديعة، وإن قال له: علي ألف درهم، ثم سكت، ثم قال بعد هي وديعة أو قال هلكت لم يقبل ذلك منه؛ لأنه قد ضمن ألف درهم بإقراره، ثم ادعى ما يخرج من الضمان، فلا يصدق عليه، وإنما صدقناه

لازماً، ولكل واحد منهما الخيار ما لم يتفرقا؛ لأن هذا بيع لا إقراراً.

ولو قال لعبدك أنت حرّ بألف درهم إن شئت، فقال: قد شئت فهو حرّ، وعليه ألف درهم.

وهكذا لو قال لامرأته أنت طالق بألف درهم إن شئت فشاءت فهي طالق، وعليها ألف درهم، ولو لم تشأ هي، ولا العبد لم يكن العبد حرّاً، ولا هي طالقاً.

ولو قال: هذا الثوب لك بألف درهم فقبله المشتري كان هذا بيعاً، ومعناه أنه إن شاء.

وكذلك كل مشتري إنما يلزمه ما شاء.

ولو قال لامرأته أنت طالق بألف درهم ولعبدك أنت حرّ بألف درهم فاختار ذلك لزمه الطلاق والعق.

قال الربيع: أنا أشك في سماعي من ها هنا إلى آخر الإقرار، ولكنني أعرفه من قول الشافعي، وقراه الربيع علينا.

فإذا قال له: علي ألف درهم، ولم يسم الألف قيل له: أقرّ بأبي ألف شئت إن شئت فلوساً، وإن شئت ثمرّاً، وإن شئت خبزاً، وأعطه درهماً معها، وأحلف له أن الألف التي أقررت له بها هذه الألف التي بيّتها، فإنه ليس في قولك، ودرهم ما يدل على أن ما مضى دراهم، ولو زعمنا أن ذلك كذلك ما أحلفناك لو ادعى ألف دينار، ولكن لما كان قولك محتملاً لما هو أعلى من الدراهم وأدنى لم نجعل عليك الأعلى دون الأدنى، ولا الأدنى دون الأعلى، وهكذا لو قال ألف وكرّ حنطة أو ألف وعبد أو ألف وشاة لم نجعل ها هنا إلا ما وصفنا بأن الألف ما شاء، وما سمى، ولو جاز لنا أن نجعل الكلام الآخر دليلاً على الأول لكان إذا أقرّ له بألف وعبد جعلنا عليه ألف عبد وعبد.

وهكذا لو أقرّ له بألف وكرّ حنطة جعلنا عليه ألف كرّ وكرّ حنطة، ولا يجوز إلا هذا، وما قلت من أن يكون الألف ما شاء مع يمين، ويكون ما سمى كما سمى، ولو أنه قال ألف وكرّ كان الكرّ ما شاء إن شاء فنورة، وإن شاء قصعة، وإن شاء فمدرّ يبي به بعد أن يحلف.

ولو قال له: علي ألف إلا درهماً قيل له: أقرّ بأبي ألف شئت إذا كان الدرهم يستثنى منها، ثم يبقى شيء قل أو كثر كأنك أقررت له بألف فلس، وكانت تسوى دراهم فيعطاه منك إلا درهماً منها، وذلك قدر درهم من الفلوس، وهكذا إذا قلت ألف إلا كرّ حنطة، وألف إلا عبداً أجبرت على أن تبقى بعد الاستثناء شيئاً قل أو كثر.

ولو قال له: علي ثوب في منديل قيل له: قد يصلح أن تكون أقررت بثوب ومنديل يصلح أن تكون أقررت له بثوب

ولو قال له: من دارتي هذه نصفها بحق عرفته له كان له نصفها.

ولو قال له: من ميراث أبي ألف درهم كان هذا إقراراً على أبيه يدين.

ولو قال له: في ميراثي من أبي كانت هذه هبة إلا أن يريد بها إقراراً؛ لأنه لما أقرّ في ميراث أبيه أقرّ بأن ذلك على الأب، ولم يصف الملك إلى نفسه، وزعم أن ما أقرّ له به خارج من ملكه.

ولو قال له: من ميراث أبي ألف بحق عرفته أو بحق له كان هذا كله إقراراً على أبيه.

ولو قال له: علي ألف عارية أو عندي فهي دين، ولو كان هذا في عرض، فقال له: عندي عبد عارية أو عرض من العروض فهي عارية، وهي مضمونة حتى يؤديها؛ لأن أصل ما نذهب إليه أن العارية مضمونة حتى يؤديها.

ولو قال له: في دارتي هذه حق أو في هذه الدار حق فسواء، ويقرّ له منها بما شاء، ويحلف إن ادعى الآخر أكثر منه.

وكذلك إن مات أقرّ له الورثة بما شاءوا، ويحلفون ما يعلمون أكثر منه.

ولو قال له: فيها سكني أقرّ به بما شاء من السكنى، وإلى أي مدّة إن شاء يوماً، وإن شاء أقل، وإن شاء أكثر.

ولو قال هذه الدار لك هبة عارية أو هبة سكنى كانت عارية وسكنى، وله منعه ذلك أو يقبضه لئلاها؛ فإن أقبضه فله أن يخرجها منها متى شاء؛ لأن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة، ولم يقبض كل ذلك حتى أخبر أنه إنما معنى قوله عارية أو هبة السكنى.

ولو قال لك سكنى إجارة بدنيار في شهر؛ فإن قيل ذلك المؤجر فهي له، وإلا فلا شيء له، ولو لم يسم شيئاً قلنا له سم كم مدّة الإجارة؟ وبكم هي؟ فإذا سمى قليلاً أو كثيراً فله الخيار في قبوله ذلك وردّه.

ولو قال لك علي ألف درهم إن شئت أو هويت أو شاء فلان أو هوي فلان؛ فإن شاء فلان أو هوي أو شاء هو أو هوي لم يكن عليه فيها شيء؛ لأنه لم يقرّ له بشيء إلا أنه جعله له إن شاء أن يكون له، وهو إذا شاء لم يكن له ذلك إلا بأن يشاء هو.

ولو قال لك علي ألف درهم إن شهد بها علي فلان أو فلان، وفلان فشهدوا لم يلزمه من جهة الإقرار، وهذه خاطرة، ويلزمه من جهة الشهادة إن كان ممن تجوز شهادتهما أو أحدهما، وحلف الآخر مع شاهد، وهذا مثل قوله لك علي ألف درهم إن قدم فلان أو خرج فلان أو كلمت فلاناً أو كلمك فلان فهذا كله من جهة القمار، ولا شيء عليه.

ولو قال: هذا لك بألف درهم إن شئت فشاء كان هذا بيعاً

فجعلته في منديل لنفسك فتقول له: علي ثوب في منديل لي فعليك ثوب، وتحلف ما أقررت له بمنديل.

وأصل ما أقول من هذا أنني ألزم الناس أبداً اليقين، وأطرح عنهم الشك، ولا أستمعل عليهم الأغلب.

وهكذا إذا قال تمر في جراب أو تمر في قارورة أو حنطة في مكيال أو ماء في جرة أو زيت في وعاء، وإذا قال له: علي كذا كذا أقر بما شاء واحداً، وإن قال كذا وكذا أقر بما شاء اثنين، وإن قال كذا وكذا درهماً أعطاه درهمين؛ لأن كذا يقع على درهم؛ فإن قال كذا وكذا درهماً قيل له: أعطه درهماً، أو أكثر من قبل أن كذا يقع على أقل من درهم؛ فإن كنت عنت أن كذا وكذا التي بعدها أوفت عليك درهماً فليس عليك أكثر منه، والله تعالى الموفق للصواب.

٢٢ - باب الشركة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا شركة مفوضة، وإذا أقر صانع من صناعته لرجل بشيء إسكاف أقر لرجل بحف أو غسال أقر لرجل بثوب فذلك عليه دون شريكه إلا أن يقر شريكه معه، وإذا كانا شريكين فالشركة كلها ليست مفوضة وأي الشريكين أقر، فإنما يقر على نفسه دون صاحبه وإقرار الشريك، ومن لا شريك له سواء، وإذا أقر رجل في مرضه بدين لأجنبي، وقد أقر في صحته أو قامت بينة بدين فسواء إقراره في صحته ومرضه، والبينة في الصحة، والمرضى والإقرار سواء يتحاصون معاً لا يقدم واحد منهم على الآخر، فإذا أقر لوارث، فلم تمت حتى حدث وارث يججب المقر له في إقراره لازم، وإن لم يحدث فمن أجاز الإقرار للوارث، وخالف بينه وبين الوصية أجاز له، ومن رده رده له، ولو أقر لغير وارث، ثم مات وارثه فصار المقر له وارثاً أبطل إقراره.

وكذلك كل ما أقر به بوجه من الوجوه فهو على هذا المثال، وإذا كان الرجلان شريكين فأوصى أحدهما أو اعتق أو دبر أو كاتب فذلك كله في مال نفسه كهيئة الرجل غير الشريك، وإذا أقر الرجل للمحمل بدين كان إقراره باطلاً حتى يقول كان لأبي هذا الحمل أو لجدته علي ما، فيكون ذلك إقراراً للذي أقر له به، وإن كان هذا الحمل وارثه أخذه، وإن كان له وارث معه أخذ معه حصته؛ لأن الإقرار للميت، وإنما لهذا منه حصته، وإذا أوصى للحمل بوصية فالوصية جائزة إذا ولد لأقل من ستة أشهر من يوم وقعت الوصية حتى يعلم أنه كان ثم حمل، ولو وهب حمل نخلة أو تصدق عليه بصدقة غير موقوفة لم تجز بحال قبلها أبوه أو ردها إنما تجوز الهبات، واليوع، والنكاح على ما زایل أمه

حتى يكون له حكم بنفسه، وهذا خلاف الوصية في العتق، ولو اعتق حمل جاريته فولدت لأقل من ستة أشهر من يوم اعتقه كان حراً؛ لأننا علمنا أنه قد كان ثم حمل، ولو ولد لستة أشهر فأكثر لم يقع عليه، ثم عتق؛ لأنه قد يمكن أن يكون هذا حادثاً بعد الكلام بالعتق، فلا يكون المقصود قصده بالعتق، ولو أقر بحمل لرجل لم يجز إقراره إذا كان هو مالك رقبة أمه.

وكذلك لو وهبه له، فإذا لم تجز فيه الهبة لم يجز فيه الإقرار. ولو قال مع إقراره: هذا الحمل لفلان أوصى لي رجل برقبة أمه، وله جعلها جاز الإقرار إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من يوم تقع الوصية، وكل إقرار من صلح، وغير صلح كان فيه خيار من المقر فهو باطل، وذلك أن يقول أقر لك بكذا على أنني بالخيار يوماً أو أكثر أو أصلحك على كذا على أنني أقر لك بكذا على أنني بالخيار يوماً أو أكثر أو أصلحك على كذا، على أنني أقر لك بكذا، على أنني بالخيار، فلا يجوز حتى يقطع الإقرار، ولا يدخل فيه الاستثناء من المقر، وهكذا كل إقرار كان فيه استثناء، وذلك أن يقول لك علي ألف أو لك عندي إن شاء الله أو إن شاء فلان، فلا يلزم حتى يكون الإقرار مقطوعاً لا مثبوتاً فيه.

قال: ولو أقر لرجل أنه تكفل له بمال على أنه بالخيار، وأنكر المكفول له الخيار، ولا بينة بينهما فمن جعل الإقرار واحداً أحلفه ما كفل له إلا على أنه بالخيار وأبرأه، والكفالة لا تجوز بخيار، ومن زعم أنه يعضض عليه إقراره فيلزمه ما يضره، ويسقط عنه ما ادعى المخرج به ألزمه الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة لا خيار فيه، والكفالة بالنفس على الخيار لا تجوز، وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال إلا أن يسمى مالا كفل به، ولا تلزم الكفالة بمقد، ولا قصاص، ولا عقوبة، ولا تلزم الكفالة إلا بالأموال.

قال: ولو كفل له بما لزم رجلاً في جرح، وقد عرف الجرح، والجرح عمد، فقال أنا كافل لك بما لزمه فيه من دية أو قصاص؛ فإن أراد المخرج القصاص فالكفالة باطلة لا يجوز أن يقتصر من التكفل، وإن أراد أرض الجراح فهو له، والكفالة لازمة؛ لأنها كفالة بمال.

وهكذا إذا اشترى رجل داراً من رجل فضمن له رجل عهدها وخلاصها فاستحقت الدار رجع المشتري بالثمن على الضامن إن شاء؛ لأنه ضمن له خلاصها أو مالا، والخلاص مال يسلم له.

وإذا أقر رجل لرجل بشيء مشاع أو مقسوم فالإقرار جائز، وسواء قال فلان نصف هذه الدار ما بين كذا إلى كذا أو لفلان نصف هذه الدار يلزمه الإقرار كما أقر.

هذا: قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وأخبرني أبو يوسف رحمته أنه لم يلق مدنيا قط إلا، وهو يقول هذا حتى كان حديثا، فقالوا خلافه فوجدنا عليهم حجة، وما كنا نجد عليهم في القول الأول حجة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولنا نقول بحديث عمر بن قيس عن عمر بن الخطاب؛ لأنه لا يثبت، وإنما تركناه؛ لأن رسول الله ﷺ قال: ليس لعيرق ظالم حق والعروق أربعة عرقان ظاهران وعرقان باطنان فأما العرقان الباطنان فالبشر والعين، وأما العرقان الظاهران فالغراس والبناء فمن غرس أرض رجل بغير إذن، فلا غرس له؛ لأن رسول الله ﷺ قال: ليس لعيرق ظالم حق وهذا عرق ظالم

وقال: لا يقسم نضح مع بعل، ولا بعل مع عين، ويقسم كل واحد من هذا على حده

وقال: لا تضاعف الغرامة على أحب، وذلك أن رسول الله ﷺ قضى أن ما أفستد المواشي بالليل ضامن على أهلها، والضمان على أهلها بقيمة واحدة لا قيمتين
وقال: لا يدخل المختون على النساء وينفون
وقال: الجد أحق بالولد.

قال: وإذا أبى المرتد التوبة قتل؛ لأن رسول الله ﷺ قال: من بذل دينه فقتلوه وهذا مبدل لدينه، وإن لنا أن نقتل من بلغته الدعوة، وامتنع من الإجابة من المشركين بلا تسأل، وهذا لا يثبت أهل الحديث عن عمر، ولو فعله رجل رجوت أن لا يكون بذلك بأس، يعني في حديث عمر هل كان من مغربة خير، وقال عمر لك ولاؤه في اللقيط.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأنه لا ولاء له؛ لأن رسول الله ﷺ قال: فإنما الولاء لمن أعنت وهذا غير معتق، وأما قوله: فهو حر، فهو كما قال: وأما إنفاقه عليه من بيت المال فذلك نقول، والله أعلم.

٢٤- إقرار الوارث ودعوى الأعاجم

٢٠٩٥- أخبرنا الربيع قال: حدثنا الشافعي إسناده، قال أخبرني محمد بن الحسن أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه، قال في الرجل يهلك، ويترك ابنتين، ويترك سبعة دينار، فيأخذ كل واحد منهما ثلثمائة دينار، ثم يشهد أحدهما أن أباه الهالك أقر بأن فلانا ابنه أنه لا يصدق على هذا النسب، ولا يلحق به، ولكنه يصدق على ما ورث فيأخذ منه نصف

وكذلك لو قال له: هذه الدار إلا نصفها كان له النصف.
ولو قال له: هذه الدار إلا ثلثها كان له الثلث شريكا معه، وإذا قال له: هذه الدار إلا هذا البيت كانت له الدار إلا ذلك البيت.

وكذلك لو قال له: هذا الرقيق إلا واحدا كان له الرقيق إلا واحدا فله أن يعزل أيهم شاء.

وكذلك لو قال هذه الدار لفلان، وهذا البيت لي كان مثل قوله إلا هذا البيت إذا كان الإقرار متصلا؛ لأن هذا كلام صحيح ليس بمحال.

ولو قال هذه الدار لفلان بل هي لفلان كانت للأول، ولا شيء للثاني.

ولو قال غصبها من فلان، وملكها لفلان غيره فهي للذي أقر أنه غصبها منه، وهو شاهد للثاني، ولا تجوز شهادته؛ لأنه غاصب.

ولو قال غصبها من فلان لا بل من فلان جاز إقراره للأول، ولم يغرم للثاني شيئا، وكان الثاني خصما للأول، وإذا أقر بشيء بعينه لواحد أو أكثر لم يضمن شيئا إذا كان الآخر لا يدعي عليه إلا هذه الدار فليس في إقراره لغيره، وإن حكم له بشيء بعينه لواحد أو أكثر لم يضمن شيئا إذا كان الآخر لا يدعي عليه إلا هذه الدار فليس في إقراره لغيره، وإن حكم له بشيء يكون حائلا دونه يضمنه، وإنما يضمن ما كان حائلا دونه، ولا يجزئ السبيل إليه، ومثل هذا لو قال أودعنيها فلان لا بل فلان.

٢٣- إقرار أحد الابنين بالأخ

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا هلك الرجل فترك ابنتين، وأقر أحدهما بأخ، وشهد على أبيه أنه أقر أنه ابنه لم يثبت نسبه، ولم يكن له من الميراث شيء؛ لأن إقراره جمع أمرين أحدهما له، والآخر عليه، فلما بطل الذي له بطل الذي عليه، ولم يكن إقراره له بدين، ولا، وصية إنما أقر له بمال، ونسب، فإذا زعما أن إقراره فيه يبطل لم يأخذ به مالا كما لو مات ذلك المقر له لم يرثه ألا ترى أن رجلا لو قال لرجل لي عليك مائة دينار، فقال بعتي بها دارك هنيء، وهي لك علي فأنكر الرجل البيع أو قال باعنيها أبوك، وأنت وارثه فهي لك علي، ولي الدار كان إقراره باطلا؛ لأنه إنما يثبت على نفسه بمائة يأخذ بها عرضا، فلما بطل عنه العرض بطل عنه الإقرار، وما قلت من هذا فهو قول المدنيين الأول.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ما ورد علينا أحد قط من أهل المدينة إلا، وهو يقول

مَا فِي يَدَيْهِ. وَكَذَلِكَ قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا نَعْطِيهِ
ثُلُثَ مَا فِي يَدَيْهِ

٢٦ - الدعوى والبيّنات

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: ما كان بيد مالك من كان المالك من شيء يملك ما كان المملوك فادّعه من يملك مجالس البيّنة على المدعي؛ فإن جاء بها أخذ ما ادّعى، وإن لم يأت بها فعلى المدعي عليه الشيء في يديه اليمين بإبطال دعواه؛ فإن حلف بريء، وإن نكل قيل للمدعي لا نعطيك بتكوله شيئاً دون أن تحلف على دعواك مع تكوله؛ فإن حلفت أعطيتك دعواك، وإن آبيت لم نعطك دعواك، وسواء ادّعاها المدعي من قبل الذي هي في يديه أنها خرجت إليه منه بوجه من الوجوه أو من قبل غيره أو باستحقاق أصل أو من أي وجه ما كان، وسواء كانت بينهما غاطلة أو لم تكن.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل معرفة المدعي والمدعى عليه أن ينظر إلى الذي الشيء في يديه يدعيه هو وغيره فيجعل المدعي الذي تكلفه البيّنة، والمدعى عليه الذي الشيء في يديه، ولا يحتاج إلى سبب يدل على صدقه بدعواه إلا قوله، وهكذا إن ادّعى عليه ديناً أو أي شيء ما كان كلف فيه البيّنة ودعواه في ذمة غيره مثل دعواه شيئاً قائماً بعينه في يدي غيره قال: وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار أو أي شيء ما كان لرجل فادّعى أنه باعه من رجل، وأنكر الرجل فعلى المدعي البيّنة؛ لأنه مدّع في ذمة الرجل وماله شيئاً هو له دونه، والرجل ينكره فعليه اليمين، ولو كان الرجل يدعي شراء الدار، ومالك الدار يحجده كان مثل هذا، وعلى مدعي الشراء البيّنة؛ لأنه يدعي شيئاً هو في ملك صاحبه دونه، ولا يأخذ بدعواه دون أن يقيم بيّنة، وعلى الذي ينكر البيع اليمين، وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو ادّعى رجل ديناً أو غصباً أو شيئاً على رجل فأنكر الرجل لم يكن له أن يأخذه إلا بيّنة، وعلى النكر اليمين، ولو أقر له بدعواه، وادّعى أنه قضاه إيّاه، ففيها قولان أحدهما أن الدعوى لازمة له، ودعواه البراءة غير مقبولة منه إلا بيّنة، ومن قال: هذا فسواء عنده كان دعواه البراءة موصولاً بإقراره أو مقطوعاً منه، والقول الثاني أنه إذا كان لا يعلم حقه إلا بإقراره فوصل بإقراره دعواه المخرج كان مقبولاً منه، ولا يكون صادقاً كاذباً في قول واحد، ولو قطع دعواه المخرج من الإقرار، فلم يصلها به كان مدّعياً عليه البيّنة، وكان الإقرار له لازماً، ومن قال: هذا القول الآخر فينبغي أن تكون

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرني محمد بن الحسن أن ابن الماجشون عبد العزيز بن أبي سلمة، وجماعة من المدّنين كانوا عندهم بالعراق لا يختلفون في هذه المسألة أنه لا يكون للذي أقر له شيء من الميراث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنه لقول يصح، وذلك أنهم يقولون إنما زعم أن له حقاً في يديه، ويدي أخيه بميراثه من أبيهما، وزعم أنهم يرثانه كما يرث أباهم، فإذا حكمنا بأن أصل هذا الإقرار لا يثبت به نسب، وإنما زعمنا أنه يأخذ بالنسب لا بدين ولا وصية، ولا شيء استحققه في مال الميت غير النسب زعمنا أن لا يأخذ شيئاً.

قلت لمحمد بن الحسن كأنك ذهبت به إلى أنه قال بعك هذا العبد بمائة دينار فهي لي عليك أو هذه الدار، ولك هذا العبد أو الدار فأنكرت، وحلفت لم يكن لك العبد، ولا الدار، فإني إنما أقررت لك بعبد أو دار، وفي إقراره شيء يثبت عليك كما يثبت لك، فلمّا لم يثبت عليك ما ادّعت لم يثبت لك ما أقررت به قال: إن هذا الوجه يقسّ الناس بما هو أبعد منه، وإنه ليدخل.

قلت: وكيف لم تقل به؟

قال اخترنا ما قلت لما سمعته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يثبت نسب أحد بنسبة رجل إلى غيره، وذلك أن الأخ إنما يقر على أبيه، فإذا كان معه من حقه من أبيه كحقه فدفّع النسب لم يثبت، ولا يثبت النسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معاً أو تقوم بيّنة على دعوى الميت الذي إنما يلحق بنفسه فيكتفي بقوله، ويثبت له النسب، واحتج مجديث ابن أمية زمعة، وقول سعد بن أخيه عهد السبي أنه ابنه، وقال عبد بن زمعة أخي، وابن وليدة أبي ولد على فراشه، فقال النبي ﷺ: هو لك يا ابن زمعة الولد للفراش.

٢٥ - دعوى الأعاجم

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: وإذا ادّعى الأعاجم بولادة الشرك أخوة بعضهم لبعض؛ فإن كانوا جاهلون مسلمين لا ولاء لأحدٍ عليهم بعثت قبلنا دعواهم كما قبلنا دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا؛ فإن كانوا مسيئين عليهم، ورقوا أو عتقوا فيثبت عليهم ولاء لم تقبل دعواهم إلا بيّنة تثبت على ولائهم ودعوى معروفة كانت قبل السبي، وهكذا من قلّ منهم أو كثر.

ورضاها، فإذا قال: هَذَا، وَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ أَحْلَفَتْهَا؛ فَإِنْ حَلَفَتْ لَمْ أَقْضَ لَهَا بِهَا، وَإِنْ نَكَتْ لَمْ أَقْضَ لَهَا بِهَا بِالنُّكُلِ حَتَّى يَخْلِفَ، فَإِذَا حَلَفَ قَضَيْتُ لَهُ بِأَنَّهُ زَوْجَتُهُ، وَأَحْلَفْتُ فِي النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ، وَكُلِّ دَعْوَى، وَذَلِكَ أَنِّي وَجَدْتُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ثُمَّ سُنَّةُ نَبِيِّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَضَى أَنْ يَخْلِفَ الزَّوْجُ الْفَاضِلُ، وَتُحْلَفَ الزَّوْجَةُ الْمَقْدُوفَةُ، ثُمَّ ذَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ يَسْقُطُ عَنِ الزَّوْجِ، وَقَدْ لَزِمَ لَوْلَا الْيَمِينُ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ يَسْقُطُ عَنِ الْمَرْأَةِ بِالْيَمِينِ، وَالسُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ بَيْنَهُمَا، وَعَلَى نَفْيِ الْوَلَدِ فَالْحَدُّ قَتْلٌ، وَنَفْيِ الْوَلَدِ نَسَبٌ فَالْحَدُّ عَلَى الرَّجُلِ يَمِينٌ فَوَجَدْتُ هَذَا الْحُكْمَ جَامِعاً لِأَنَّهُ تَكُونُ الْإِيمَانُ مُسْتَعْمَلَةً فِيمَا لَهَا فِيهِ حُكْمٌ، وَوَجَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْأَنْصَارَ أَنْ يَخْلِفُوا، وَيَسْتَجِرُّوا دَمَ صَاحِبِهِمْ فَأَبَوْا الْإِيمَانَ فَعَرَضَ عَلَيْهِمْ إِيْمَانُ يَهُودٍ، فَلَا أَعْرِفُ حُكْمًا فِي الدُّنْيَا أَعْظَمَ مِنْ حُكْمِ الْقَتْلِ، وَالْحَدِّ، وَالطَّلَاقِ، وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْإِيمَانِ فِي الْأَمْوَالِ، وَوَجَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مُدْعَى عَلَيْهِ دُونَ مُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا بِخَبَرٍ لَازِمٍ يَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِلِ الْأَخْبَارِ اللَّامَةِ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو ادَّعت عليه المرأة النِّكَاحَ وَجَدْتُ كَلَّفَتِ الْمَرْأَةَ الْيَمِينَ؛ فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِهَا أَحْلَفَ؛ فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ، وَإِنْ نَكَتْ رَدَّتِ الْيَمِينَ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَقُلْتُ لَهَا أَحْلَفِي؛ فَإِنْ حَلَفَتْ أَلَزَمَتْهُ النِّكَاحَ، وَهَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ ادَّعَاهُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ مِنْ طَلَقٍ، وَقَذْفٍ، وَمَالٍ، وَقَصَاصٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الدَّعْوَى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادَّعى رجلٌ أن امرأته خالعتة بعبدٍ أو دارٍ أو غير ذلك، وأنكرت المرأة كَلَّفَ الزَّوْجُ الْيَمِينَ؛ فَإِنْ جَاءَ بِهَا الْزَمَتْهُ الْخُلْعَ، وَالزَّمَتْهَا مَا اخْتَلَعَتْ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا أَحْلَفَتْهَا؛ فَإِنْ حَلَفَتْ بَرِئَتْ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا ادَّعَى، وَلَزِمَهُ الطَّلَاقُ، وَكَانَ لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْرَأَ بِطُلَاقٍ لَا يَمْلِكُ فِيهِ رَجْعَةٌ، وَيَدْعِي مَظْلَمَةً فِي الْمَالِ؛ فَإِنْ نَكَتْ عَنِ الْيَمِينِ رَدَّتِ الْيَمِينَ عَلَى الزَّوْجِ؛ فَإِنْ حَلَفَ أَحَدٌ مَا ادَّعَى أَنَّهَا خالعتة عليه، وَإِنْ نَكَتْ لَمْ أُعْطِهِ بِدَعْوَاهُ شَيْئاً، وَلَا يَنْكُوهَا حَتَّى يَجْتَمَعَ مَعَهُ نَكُوهَا بَيْنَهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادَّعى العبدُ على مالِكه أَنَّهُ اعْتَقَهُ أَوْ كَاتَبَهُ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ مالِكه فعلى العبدِ الْيَمِينَ؛ فَإِنْ جَاءَ بِهَا أَنْفَذْتُ لَهُ مَا شَهِدَ لَهُ بِهِ مِنْ عَتَقٍ أَوْ كِتَابَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا أَحْلَفْتُ لَهُ مَوْلَاهُ؛ فَإِنْ حَلَفَ أَبْطَلْتُ دَعْوَى الْعَبْدِ، وَإِنْ نَكَتْ الْمَوْلَى عَنِ الْيَمِينِ لَمْ يَأْتِ بِدَعْوَى الْعَبْدِ إِلَّا بِأَنْ يَخْلِفَ الْعَبْدُ؛ فَإِنْ حَلَفَ أَثْبَتُ دَعْوَاهُ؛ فَإِنْ ادَّعى الْعَبْدُ التَّذْيِيرَ فَهُوَ فِي قَوْلٍ مِنْ لَا يَبِيعُ الْمُدَبِّرَ هَكَذَا، وَفِي قَوْلٍ مِنْ يَبِيعُ الْمُدَبِّرَ هَكَذَا إِلَّا أَنَّهُ يَقَالُ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ لَا

حِجَّتُهُ أَنْ يَقُولَ أَرَأَيْتَ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ لَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ دِرْهَمٍ طَبْرِيَّةٌ أَوْ لَكَ عِنْدِي عَبْدٌ زَنْجِيٌّ، وَادَّعَى الرَّجُلُ عَلَيْهِ أَلْفًا وَأَزَنَةً أَوْ أَلْفًا مِثْقَالًا أَوْ عَبْدًا بَرَبْرِيًّا أَلَيْسَ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ؟ وَسَوَاءٌ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَنْ يَقْرَأَ لَهُ بِدَيْنٍ، وَيَزْعُمَ إِلَى أَجْلِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الدَّيْنُ حَالٌ، وَعَلَيْهِ الْيَمِينُ أَنَّهُ إِلَى أَجْلِ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ إِذَا وَصَلَ دَعْوَاهُ بِإِقْرَارِهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كَانَ الشَّيْءُ فِي يَدَيِ اثْنَيْنِ عَبْدًا كَانَ أَوْ دَارًا أَوْ غَيْرَهُ فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كُلَّهُ فَهُوَ فِي الظَّاهِرِ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ، وَيَكْلَفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْيَمِينَ عَلَى مَا فِي يَدِي صَاحِبِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَمِينَ أَحْلَفْنَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَى صَاحِبِهِ فَاتَّبَعْنَا حَلْفَ بَرِيءٍ، وَاتَّبَعْنَا نَكْلَ رَدَدْنَا الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى؛ فَإِنْ حَلَفَ أَحَدٌ، وَإِنْ نَكَتْ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئاً وَدَعْوَاهُ النَّصْفُ الَّذِي فِي يَدِي صَاحِبِهِ كَدَعْوَاهُ الْكُلَّ لَيْسَ فِي يَدِيهِ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ مَا فِي يَدِي غَيْرُهُ خَارِجٌ مِنْ يَدِيهِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقِيمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْيَمِينَ عَلَى مَا فِي يَدِي صَاحِبِهِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْيَمِينَ عَلَى صَاحِبِهِ فَاتَّبَعْنَا حَلْفَ بَرِيءٍ، وَاتَّبَعْنَا نَكْلَ حَسَنٍ حَتَّى يَخْلِفَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا نَكَتْ عَنِ الْيَمِينِ قَضَيْنَا عَلَيْهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا تداعى الرَّجُلَانِ الْبَيْعَ فَتَصَادَقَا عَلَيْهِ، وَاخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ، فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ بِأَلْفَيْنِ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتُ مِنْكَ بِالْفِ، وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ بَعَيْنَا، وَلَا يَمِينُ بَيْنَهُمَا تَحَالُفًا مَعًا؛ فَإِنْ حَلَفَا مَعًا فَالسَّلْعَةُ مُرَدُودَةٌ عَلَى الْبَائِعِ، وَاتَّبَعْنَا نَكْلَ رَدَدَتِ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ نَكَتْ الْمُشْتَرِي حَلَفَ الْبَائِعُ لَقَدْ بَاعَهُ بِالَّذِي قَالَ؛ ثُمَّ لَزِمَتْهُ الْأَلْفَانِ؛ فَإِنْ حَلَفَ الْبَائِعُ، ثُمَّ نَكَتْ الْمُشْتَرِي عَنِ الْيَمِينِ أَخَذَ الْبَائِعُ الْأَلْفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ نَكُوهُ الْمُشْتَرِي، وَعَيْنُ الْبَائِعِ عَلَى دَعْوَاهُ، وَهَكَذَا إِنْ كَانَ النَّاسُ هُوَ الْبَائِعُ، وَالْحَالِفُ هُوَ الْمُشْتَرِي كَانَتْ يَبِيعُ لَهُ بِالْأَلْفَيْنِ، وَلَوْ هَلَكَتْ السَّلْعَةُ تَرَادَا قِيمَتَهَا إِذَا حَلَفَا مَعًا، وَإِذَا كَانَتْ السُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا يَتَصَادَقَانِ فِي أَنَّ السَّلْعَةَ مِيعَةً، وَيَخْتَلِفَانِ فِي الثَّمَنِ، إِذَا حَلَفَا تَرَادَا، وَهُمَا يَتَصَادَقَانِ أَنَّ أَصْلَ الْبَيْعِ كَانَ حَلَالًا، فَلَا يَخْتَلِفُ الْمُسْلِمُونَ فِيمَا عَلِمَتْ أَنَّ مَا كَانَ مُرَدُودًا لَوْ وَجَدَ بَعْنُهُ فِي يَدِي مِنْ هُوَ فِي يَدِيهِ، فَفَاتَ أَنَّ عَلَيْهِ قِيمَتَهُ إِذَا كَانَ أَصْلُهُ مَضْمُونًا، وَلَوْ جَعَلْنَا الْقَوْلَ قَوْلَ الْمُشْتَرِي إِذَا فَاتَتْ السَّلْعَةُ كُنَّا قَدْ فَارَقْنَا السُّنَّةَ، وَمَعْنَى السُّنَّةِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ فِرَاقُهُمَا، وَقَدْ صَارَ بَعْضُ الْمَشْرِقِيِّينَ إِلَى أَنْ رَجَعَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، فَقَالَ بِهِ، وَخَالَفَ صَاحِبَهُ فِيهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أَقَامَ أَحَدُهُمَا الْيَمِينَ عَلَى دَعْوَاهُ أَعْطَيْنَاهُ بَيْنَتَهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادَّعى رجلٌ أَنَّهُ نَكَحَ امْرَأَةً لَمْ أَقْبَلْ دَعْوَاهُ حَتَّى يَقُولَ نَكَحْتُهَا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ،

مثلُ هذا في المرأة يلتعن زوجها وتكمل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أعلمه إلا خالف في هذا ما زعم أنه موجود في سنة رسول الله ﷺ، فلم نحقه، ولم نطلبه كأن ينبغي إذا فرق بين النفس، وما دونها من الجراح أن يقول لا أحسبه إذا نكل عن اليمين، ولا أجعل عليه شيئاً إذا كان لا يرى النكول حكماً، وهو على الابتداء لا يحبس المدعى عليه إلا ببيّنة؛ فإن كان للنكول عنده حكم، فقد خالفه؛ لأن النكول عنده يلزمه ما نكل عنه، وإن لم يكن للنكول حكم في النفس، فقد ظلمه بحسبه في قوله؛ لأن أحداً لا يحبس أبداً بدعوى صاحبه، وخالفه صاحبه، وفر من قوله فأحدث قولاً ثانياً محالاً كقول صاحبه، فقال: ما عليه حبس، وما ينبغي أن يرسل، واستعظم الذم، ولكن أجعل عليه الدية فجعل عليه دية في العمد، وهو لا يجعل في العمد دية أبداً، وخالف سنة رسول الله ﷺ في أنه يتخير ولي الدم في القصاص أو الدية، ثم يقول ليس فيه إلا القصاص إلا أن يصطلحاً فأخذ لولي الدم ما لا يدعي، وأخذ من المدعى عليه ما لا يقر به، وأحدث لهما من نفسه حكماً محالاً لا خيراً، ولا قياساً، وإذا كان يأخذ دماء الناس في موضع بشاهدين حتى يقتل النفس، وأكثر ما نأخذ به موضحة من شاهدين أو إقرار بما فرق بين الدم والموضحة، وما هو أصغر منها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس أو مال فجحد الآخر، فإن على المدعي الكفالة البيّنة؛ فإن لم تكن له بيّنة فعلى المنكر اليمين؛ فإن حلف بريء، وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعي؛ فإن حلف لزمه ما ادعى عليه، وإن نكل سقط عنه غير أن الكفالة بالنفس ضعيفة، وقال أبو حنيفة رحمه الله على مدعي الكفالة البيّنة؛ فإن لم تكن له بيّنة فعلى المنكر اليمين؛ فإن حلف بريء، وإن نكل لزمته الكفالة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى على رجل أنه أكره بيتاً من دار شهراً بعشرة، وأدعى المكثري أنه أكره الدار كلها ذلك الشهر بعشرة فكل واحد منهما مدع على صاحبه، وعلى كل واحد منهما البيّنة؛ فإن لم تكن بيّنة فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه؛ فإن أقام كل واحد منهما البيّنة على دعواه فالشهادة باطلة، ويتحالفان، ويتزادان، وإن كان سكن الدار أو بيتاً منها فعليه كراهة مثلاً بقدر ما سكن، وهكذا لو أنه ادعى أنه أكره منه دابة إلى مكة بعشرة، وأدعى رب الدابة أنه أكره إيها إلى أيلة بعشرة كان الجواب فيها كالجواب في المسألة قبلها، ولو أقام أحدهما بيّنة، ولم يقم الآخر أجزت بيّنة الذي أقام البيّنة، وقاله أبو حنيفة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تداعى الرجلان الدار كل واحد منهما يقول هي لي في يدي، وأقاما معاً على ذلك بيّنة

يصنع اليمين شيئاً، وقل قد رجعت في التدبير، ويكون التدبير مردوداً، ولو أن مالك العبد قال: قد اعتقتك على ألف درهم فأنكر العبد المال، وأدعى العتق أو أنكر المال والعتق كان المالك المدعي؛ فإن أقام السيّد البيّنة أخذ العبد بالمال، وإن لم يقمها أحلف له العبد؛ فإن حلف بريء من المال، وكان حرّاً في الوجهين؛ لأن المولى يقر بعقه فيهما؛ فإن نكل العبد عن اليمين لم يثبت عليه شيء حتى يحلف مولاه؛ فإن حلف ثبت المال على العبد، وإن نكل السيّد عن اليمين، فلا مال على العبد، والعتق ماضٍ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تعلق رجل برجل، فقال أنت عبد لي، وقال المدعى عليه بل أنا حرّ الأصل فالقول قوله فاصل الناس الحرية حتى تقوم بيّنة أو يقر برق، وكلف المدعي البيّنة؛ فإن جاء بها كان العبد رقيقاً، وإن أقر العبد له بالرق كان رقيقاً له، وإن لم يأت بالبيّنة أحلف له العبد؛ فإن حلف كان حرّاً، وإن نكل لم يلزمه الرق حتى يحلف المدعي على رقه، فيكون رقيقاً له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا الأمة مثل العبد سواء، وهكذا كل ما يملك إلا في معنى واحد، فإن رجلاً أو امرأة لو كانا معروفين بالحرية فأقر بالرق لم يثبت عليهما الرق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل على الرجل دماً أو جراحاً دون الدم عمداً أو خطأ فسواء، وعليه البيّنة؛ فإن جاء بها قضى له؛ فإن لم يأت بها، ولا بما يوجب القسامة في الدم دون الجراح أحلف المدعى عليه؛ فإن حلف بريء، وإن نكل عن اليمين لم يلزمه بالنكول شيئاً حتى يحلف المدعي؛ فإن حلف ألزمت المدعى عليه جميع ما ادعى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإيمان الدماء بخلافه جميع الإيمان الدم لا يبرأ منه إلا بخمسين يمينا، وما سواه يستحق، ويبرأ منه يمين واحدة إلا اللعان، فإنه بأربعة إيمان، والخامسة التعان، وسواء النفس، والجرح في هذا يقبله بالذي نقصه به من نكوله عن اليمين، ويمين صاحبه المدعى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وخالفنا بعض الناس رحمه الله عليه في هذا فزعم أن كل من ادعى جرحاً أو فقاً عينين أو قطع يدين، وما دون النفس أحلف المدعى عليه؛ فإن نكل اقتصر منه، فقفاً عينيه، وقطع يديه، واقتصر منه فيما دون النفس، وهكذا كل دعوى عنده سواء، وزعم أن في قول النبي ﷺ: وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بَرِيءٌ؛ فإن نكل لزمته الدعوى، ثم عاذ لما احتج به من قول النبي ﷺ فنقصه في النفس، فقال: إن ادعى عليه قتل النفس فنكل عن اليمين استعظمت أن أقتله، وحسبه حتى يقر فأقتله أو يحلف فأبرئه قال

جعلتها بينهما نصفين من قبل أنا إن قبلنا البيّنة قبلنا بيّنة كل واحد منهما على ما في يده، والغنيها عما في يدي صاحبه فأسقطناها، وجعلناها كدار في يدي رجلين ادّعى كل واحد منهما كلها فيقضى لكل واحد منهما بنصفها، وتخلّفه إذا الغينا البيّنة على دعوى صاحبه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس في القضاء على الغائب إلا واحد من قولين إمّا لا يقضى على غائب بدين، ولا غيره، وإمّا يقضى عليه في الدّين وغيره، ونحن نرى القضاء عليه بعد الأعدار، وقد كتبنا الأعدار في موضع غير هذا، وسواء كان إقرار الذي الدّار في يديه قبل شهادة الشهود أو بعدها، وسواء هذا في جميع الأحوال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدّار في يدي رجل فادّعى رجل أنها له أجراها إياه، وادّعى آخر أنها له، وأنه أودعها إياه فكل واحد منهما مدّع، وعلى كل واحد منهما البيّنة؛ فإن أقاما بيّنة، فإنه يقضى بها نصفين، وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه.

قال الربيع: حظي عن الشافعي أن الشهادتين باطلتان، وهو أصح القولين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدّار أو العبد في يدي رجل فادّعى رجل أنه غصبه إياه في وقت وأقام بيّنة على ذلك، وادّعى آخر أنه أقر أنه ودّعه له في وقت بعد الغصب، وأقام على ذلك بيّنة، فإنه يقضى به لصاحب الغصب، ولا يقضى لصاحب الإقرار بشيء، ولا يجوز إقراره فيما غصب من هذا وصاحب الغصب هو المدّعي، وعليه البيّنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعى رجل أنه اشترى من رجل عبداً، وأمة بألف درهم، ونقده الثمن، وهما في يدي البائع، فقال البائع إنما بعثك العبد وحده بألف درهم، فإنهما يتحالفان، ويتساخان، والله أعلم.

٢٧- بابُ الدَّعْوَى في المِراثِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت دار في يد رجل فادّعاها رجلان كل واحد منهما يقيم البيّنة على أنها له من وقت كذا إلى وقت كذا، وأنه ورثها عن أبيه في وقت كذا حتى يحيط العلم أن إحدى البيّتين كاذبة بغير عينا فهذا مثل الشهادة على التّاج فمن زعم في التّاج أنه يبطل البيّتين؛ لأن إحداهما كاذبة بالإحاطة، ولا نعرفها، ويجعل التّاج للذي هي في يديه لإبطال البيّنة أبطل هاتين البيّتين، وأقر الدّار في يدي صاحبه، ومن زعم أنه يحق البيّنة التي معها السبب الأقوى فيجعل كينونة التّاج في يدي صاحبه بسبب أقوى، ففي هذا قولان أحدهما أن تكون

جعلتها بينهما نصفين من قبل أنا إن قبلنا البيّنة قبلنا بيّنة كل واحد منهما على ما في يده، والغنيها عما في يدي صاحبه فأسقطناها، وجعلناها كدار في يدي رجلين ادّعى كل واحد منهما كلها فيقضى لكل واحد منهما بنصفها، وتخلّفه إذا الغينا البيّنة على دعوى صاحبه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد في يدي رجل فادّعه آخر، وأقام البيّنة أنه كان في يديه أمس، فإنه لا تقبل منه البيّنة على هذا؛ لأنه قد يكون في يديه ما ليس له، ولو أقام البيّنة أن هذا العبد أخذه هذا منه أو انتزع منه العبد أو اغتصبه منه أو غلبه على العبد، وأخذه منه أو شهدوا أنه أرسله في حاجته فاعترضه هذا من الطريق فذهب به أو شهدوا أنه أبى من هذا فأخذه هذا، فإن هذه الشهادة جازئة، ويقضى له بالعبد؛ فإن لم تكن له بيّنة فعلى الذي في يديه العبد اليمين؛ فإن حلف بري، وإن نكل عن اليمين ردّت اليمين على المدّعي؛ فإن حلف أخذ ما ادّعى، وإن نكل سقط دعواه، وإنما أحلفه على ما ادّعى صاحبه.

قال أبو يعقوب رحمه الله تعالى: تقبل بيّته، ويترك في يديه كما كان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدّار، وغيرها من المال في يدي رجل فادّعه رجل أو بعضه، فقال الذي هو في يديه ليس هذا بملك لي، وهو ملك لفلان، ولم يقم بيّنة على ذلك؛ فإن كان فلان حاضراً صير له، وكان خصماً عن نفسه، وإن كان فلان غائباً كتب إقراره له، وقيل لهذا المدّعي أقام البيّنة على دعواك، وللذي هو في يديه ادفع عنه؛ فإن أقام المدّعي البيّنة عليه قضى له به على الذي هو في يديه، وكتب في القضاء إنما قبلت بيّنة فلان المدّعي بعد إقرار فلان الذي هو في يديه بأن هذه الدّار لفلان، ولم يكن فلان المقر له، ولا وكيل له حاضراً، فقالت البيّنة لفلان المدّعي هذه الدّار على ما حكيت في كتابي، ويحكي شهادة الشهود، وقضيت له بها على فلان الذي هي في يديه، وجعلت فلاناً المقر له بها على حجته يستأنفها، فإذا حضر أو وكيل له استأنف الحكم بينه وبين المضي له، وإن أقام الذي هي في يديه البيّنة أنها لفلان الغائب أودعه إياها أو أكرها إياها فمن قضى على الغائب سمع بيّته، وقضى له، وأحلفه لغيره صاحبه أن ما شهد به شهوده حق، وما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه، وكتب له في كتاب القضاء أنني سمعت بيّته، وعينه، وفلان الذي ذكر أن له الدّار غائب لم يحضر، ولا وكيل له، فإذا حضر جعله خصماً، وسمع بيّته إن كانت، وأعلمه البيّنة التي شهدت عليه؛ فإن جاء بحق أحق من حق المضي له قضى له به، وإن لم يأت به أنفذ عليه الحكم الأول، وإن سأل المحكوم له الأول القاضي أن يجدد له كتاباً بالحكم الثاني عند حضرة الخصم كان عليه أن يفعل

٢٨ - بابُ الشهادة على الشهادة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد رجلان على شهادة رجلين، فقد رأيت كثيراً من الحكماء والمفتين يميزه فمن أجازوه فينبغي أن يكون من حجته أن يقول ليسا بشاهدين على شهادة أنفسهما، وإنما يشهدان على شهادة رجلين فهما رجلان كل واحد منهما على رجل ورجل، وأدل من هذا على امرئ كأنه يشبه أن يجوز أن يقول رجل ألا ترى أنهما لو شهدا على شهادة رجلين أن هذا المملوك لهذا الرجل بعينه، وشهدا على شهادة رجلين آخرين أن هذا المملوك بعينه لأخر غيره لم يكونا شاهدي زور، وإنما أدبا قول غيرهما، ولو كانا شاهدين على الأصل كانا شاهدي زور، وقد سمعت من يقول لا أقبل على رجل إلا شهادة رجلين، وعلى آخر شهادة آخرين غيرهما، ومن قال: هذا ينبغي أن يكون من حجته أن يقول أنا أقيمهما مقام الشاهد نفسه، فلم يكن لهما أكثر من حكمه فهو لو شهد مرتين على شيء واحد لم يكن إلا مرة فذلك إذا شهدا هما على الآخر لم يكن إلا مرة، فلا تجوز شهادتهما، وينبغي أن يقول من قال هذا أنهما إنما كانا غير مجروحين في شهادتهما على أربعة مختلفين، لأنهما لم يشهدا على العيان، وهما لا يقومان إلا مقام من شهدا على شهادته، فلا يجوز أن يقوم اثنان إلا مقام واحد إذ لم يجوز أن يجوز على الواحد إلا اثنان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز على شهادة المرأة إلا رجلان، ولا يجوز عليها رجل وامرأتان، لأن هذا ليس بمال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كانت دار في يدي رجل فاقام رجل عليها بيعة أن أباه مات وتركها ميراثاً، ولم يشهدوا على الورثة، ولا يعرفونهم، فإن القاضي يكلف الورثة البيعة أنهم أولاد فلان بأعيانهم، وأنهم لا يعلمون له وارثاً غيرهم؛ فإن أقاموا البيعة على ذلك دفع الدار إليهم، وإن لم يقيموا البيعة على ذلك، وقف الدار أبداً حتى يأتوا ببيعة أنهم ورثته، ولا وارث له غيرهم، ولا يؤخذ من الوارث كفيلاً بشيء مما يدفع إليه بعد أن يستحقه، ولو أخذته منه أخذته ممن قضيت له على آخر بدار أو عبد، وأخذته ممن قضيت له على رجل بدين، وممن حكمت له بحكم ما كان، وقاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي رجل، وادعاهما آخر، وأقام بيعة أن أباه مات، وتركها ميراثاً منذ سنة لا يعلمون له وارثاً غيره، وأقام الذي هي في يديه البيعة أن أباه مات، وتركها ميراثاً منذ سنة، فإنها للذي هي في يديه، وقال أبو حنيفة رحمه الله أقضي بها للمدعي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن الذي في يديه الدار

بينهما نصفين، والآخر أن يقرع بينهما فأيهما خرجت القرعة له كانت له كلها، ولو كانت البيعة شهدت على وقتين مختلفين لم يكن فيه إلا أن يقرع بينهما أو تكون الدار بينهما نصفين؛ لأنه قد يمكن في هذا أن تكون البيعتان صادقتين، وكل ما أمكن أن تكون البيعتان صادقتين فيه مما ليس في يدي المدعين هكذا، وكل ما لم يمكن إلا أن تكون إحدى البيعتين كاذبة فكالمسألة الأولى، وسواء هذا في كل شيء ادعى، وبأي ملك ادعى الميراث، وغيره في ذلك سواء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت أمة في يدي رجل فادعاهما رجل أنها كانت لأبيه وأقام بيعة أن أباه مات، وتركها ميراثاً لا يعلمون له وارثاً غيره، وأقام آخر بيعة أنه اشتراها من أبي هذا، وتقده الثمن، فإنه يقضي بها للمشتري، وشهادة الشراء تنقض شهادة الميراث، وهكذا لو شهدوا على صدقة مقبوضة من الميت في صحته أو هبة أو غل أو عطية أو عمرى من قبل أن شهروا الميراث قد يكونون صادقين على الظاهر أن يعلموا الميت مالكا، ولا يعلمونها خرجت من يديه فيسهم على هذا الشهادة، ولو توقروا فشهدوا أنها ملك له، وأنهم لا يعلمونها خرجت من يديه حتى مات كان أحب إلي، وإن كانت الشهادة فيه على البت فهي على العلم، وليس هؤلاء بخالفون شهود الشراء، ولا الصدقة، وشهود الشراء، والصدقة يشهدون على أن الميت أخرجه في حياته إلى هذا فليس بينهم اختلاف إلا أنه خفي على هؤلاء ما علم هؤلاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت دار أو أرض أو بستان أو قرية في يدي رجل، وادعى رجل أنها له، وأقام بيعة أنها لأبيه، ولم يشهدوا أنه مات، وتركها ميراثاً، فإنه لا يقضي له، ولا تنفذ هذه الشهادة إلا أن يشهدوا أنها لم تزل لأبيه حتى مات، وإن لم يذكروا أنه تركها ميراثاً. وكذلك لو شهدوا أنها كانت لجدته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي رجل فاقام رجل شاهدين أن أباه مات، وتركها ميراثاً فاقام آخر شاهدين أن أب هذا المدعي تزوج عليها أم هذا، وأن أمه فلانة ماتت، وتركها ميراثاً، فإنه يقضي بها لابن المرأة؛ لأن الرجل قد خرج منها حيث تزوج عليها، وهذا مثل خروجها منها بالبيع، وشهادة النساء في ملك الأموال كلها مع شهادة الرجال جائزة، ولا تجوز على أن فلاناً مات، وترك فلاناً وفلاناً لا وارث له غيرهما من قبل أن هذا يثبت نسباً، وشهادتهن لا تجوز إلا في الأموال محضة، وما لا يراه الرجال من أمر النساء.

ميتاً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أقضي في هذه بنصيب كل واحد منهما لورثته الأحياء، ولا تترك الأموات من ذلك شيئاً فأقضي بنصيب الدار لابن الأخ، وبنصيب الدار للعم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل، وترك أخاً لأبيه وأمه فعرفه القاضي أو شهد له بذلك شهوده، ولا يعلم الشهود ولا القاضي أن له وارثاً غيره ليس أكثر من علم النسب، فإن القاضي لا يدفع إليه شيئاً لأنه قد يكون أخاً، ولا يكون وارثاً، ولو كان مكان الأخ ابن فشهد الشهود أن هذا ابنه، ولم يشهدوا على عبد الورثة، ولا على أنه وارثه لا وارث له غيره وقف القاضي ماله وتلوه به، وسأل عن البلدان التي وطئها هل له فيها ولد، فإذا بلغ الغاية التي لو كان له فيها ولد لعرفه، وادعى الابن أن لا وارث له غيره دفع إليه المال كله، ولا يدفعه إلا بأن يأخذ به ضميماً بعدد المال، وحكاية أنه لم يقض له إلا بأنه لم يجد له وارثاً غيره، فإذا جاء وارث أخذ الضمناً بإدخال الوارث عليه بقله حق، وإن كان مكان الابن أو معه زوجة أعطاهما ربع الثمن، ولا يعطيهما إياه حتى يشهد الشهود أن زوجها مات، وهي له زوجة، ولا يعلمونه فارقتها، وإنما فرق بينها وبين الابن أن ميراثها محدود الأكثر محدود الأقل فالأقل ربع الثمن، والأكثر الربع، وميراث الابن غير محدود الأقل محدود الأكثر فالأكثر الكل، والأقل لا يوقف عليه أبداً إلا بعدد الورثة، وقد يكترون ويقلون.

٢٩- باب شهادة أهل الذمة في الموارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجوز شهادة أحد خالف الأحرار البالغين المسلمين على شيء من الدنيا؛ لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَمِن تَرْصُونِ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، ولا رضا في أحد خالف الإسلام، وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، ومنا المسلمون، وليس منا من خالف الإسلام، ولو كان رجل يعرف بالنصرانية فمات وترك ابنتين أحدهما مسلمة، والآخر نصرانية فادعى النصراني أن أباه مات نصرانياً، وادعى المسلم أن أباه أسلم قبل أن يموت وقامت البينة أن لا وارث للميت غيرهما، ولم تشهد على إسلامه ولا كفره غير الكفر الأول فهو على الأصل، وميراثه للنصراني حتى يعلم له إسلامه، ولو أقاماً جميعاً البينة، وأقام النصراني شاهدين مسلمين أنه أباه مات نصرانياً، والمسلم شاهدين نصرانيين أن أباه أسلم قبل أن يموت فالميراث للنصراني الذي شهد له المسلمان، ولا شهادة للنصرانيين، ولو كان الشهود جميعاً مسلمين صلى عليه، ومن أبطل البينة إذا كانت لا تكون إلا أن يكذب بعضها بعضاً جعل الميراث للنصراني، وأقره على الأصل، ومن رأى أن يقرع بينهما أقرع، ورجع الميراث للذي خرجت قرعته، ومن رأى أن يقسم

أقر أن الدار كانت لأبي المدعي، وأن أباه اشتراها منه، ونقد الثمن، وأقام على ذلك بينة قبل منه ذلك؛ لأن الدار في يديه، وهو أقوى سبباً، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مثله إلا أنه يجعله المدعي في هذه المنزل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي رجل فاقام رجل عليها البينة أن أباه مات، وتركها ميراثاً له، ولأخويه فلان وفلان لا يعلمون له وارثاً غيرهم، وإخوته كلهم غيب غيرهم، فإن الدار تخرج من يدي الذي هي في يديه، وتصير ميراثاً، ويدفع إلى الحاضر من الورثة حصته، فإن كان للغائب من الورثة وكلاء دفع إليهم حق من هم وكلاؤه، وإلا وقفت أنصباؤهم من الدار، وأكرت لهم حتى يحضروا، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع إلى الحاضر حقه، وتترك بقية الدار في يدي الذي كانت الدار في يديه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي ورثة، وواحد منهم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب ذلك الغائب فمن قال: لا يقضى على الغائب، فإنه لا يقبل منه، وخصمه غائب، وليس أحد من هؤلاء الورثة بخصمه، وإن كانوا كلهم مقرين بنصيب الغائب أنه له، ومن قضى للغائب قضى للمشتري ببيئته، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى على غائب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أكانت الدار في يدي رجل، وابن أخيه فادعى العم أن أباه مات، وتركها ميراثاً له لا وارث له غيره، وادعى ابن الأخ أن أباه مات، وتركها ميراثاً له لا وارث له غيره، فإن لم يكن لواحد منهما بينة، فإنه يقضي بها بينهما نصفين. قال: وإذا كانت الدار في يدي رجل، وابن أخيه، فقال العم هي بيني، والدي، وأخي نصفان، وأقر ابن الأخ بذلك، وأقام العم البينة أن أباه مات قبل أبيه فورته أبوه، وابنه لا وارث له غيرهما، ثم مات أبوه فورته هو لا وارث له غيره، وأقام ابن الأخ البينة أن الجد مات قبل أخيه، وأنه ورثه ابنه أحدهما أبو ابن الأخ، والآخر العم الباقي، ولا وارث له غيرهما، ثم مات أبوه فورته هو لا وارث له غيره فمن ذهب إلى أن تلغى البينة إذا كانت لا تكون إلا أن يكذب بعضها بعضاً ألغى هذه البينة، وجعل هذه الدار على ما أقر بها للميتين، وورث ورثتهما الأحياء والأموات؛ لأنه يجعل أصل الملك لمن أقر له به، ومن ذهب إلى أن يقرع بينهما أقرع بينهما فإليهما خرج سهمه قضى له بما شهد له شهوده، وألغى شهود صاحبه، ومن ذهب إلى أن يقبل من كل واحد منهما البينة عما في يده، ويلغى عما في يدي صاحبه قبلها، ثم أثبت النصفين على أصل ما أقر به، وأثبت لكل واحد منهما النصف، وورث كل واحد منهما من ورثه كان حياً يومه هذا أو

بالكفر كان الميراث موقوفاً حتى يعترف إسلامه من كفره بينة تقوم عليه.

قال الشافعي: وإذا مات المسلم، وله امرأة، فقالت: كنت أمة فاعتقت قبل أن يموت أو ذمية فأسلمت قبل أن يموت أو قامت عليها بينة بأنها كانت أمة أو ذمية، وأدعت العتق والإسلام قبل أن يموت الزوج فانكر ذلك الورثة، وقالوا إنما كان العتق والإسلام بعد موته فالقول قول الورثة، وعلى المرأة البينة إذا عرفت بحال فهي من أهلها حتى تقوم البينة على خلافها، ولو كانت المسألة مجاهلاً، فقال الورثة كنت ذمية أو أمة أسلمت أو اعتقت بعد موته، فقالت: لم أزل مسلمة حرة كان القول قولها؛ لأنها الآن حرة مسلمة، فلا يقضى عليها بخلاف ذلك إلا بينة تقوم أو إقرار منها، وهكذا الأصل في العلم كله لا يختلف فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقرت المرأة بأن زوجها طلقها طلاقاً واحدة في صحته، وانقضت عدتها، ثم قالت راجعي قبل أن يموت، وقال الورثة لم يراجعك فالقول قول الورثة؛ لأنها قد أقرت أنها خارجة، وأدعت الدخول في ملكه، فلا تدخل في ملكه إلا بينة تقوم، ولو كانت المسألة مجاهلاً، وقالت: لم تنقض عدتي، وقال الورثة قد انقضت كان القول قولها.

٣٠ - باب للدعويين إحداهما في وقت قبل وقت صاحبه

صاحبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد في يدي رجل فأقام الرجل البينة أنه له منذ سنتين، وأقام الذي هو في يديه البينة أنه له منذ سنة فهو للذي هو في يديه، والوقت الأول، والوقت الآخر سواء.

وكذلك لو كان في أيديهما فأقاما جميعاً البينة على الملك إنما انظر إلى الحال التي يتنازعان فيها، فإذا شهد لهما جميعاً في تلك الحال إنما مالكان لم انظر إلى قديم الملك وحديثه، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي للذي في يديه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي للمدعي، ولا أقبل من الذي هي في يديه البينة.

وقال الشافعي: وإذا كانت أمة في يدي رجل، وأدعى رجل أنها له منذ سنة، وأقام على ذلك بينة، وأدعى الذي هي في يديه أنها في يديه منذ سنتين، وأقام البينة أنها في يديه منذ سنتين، ولم يشهدوا أنها له، فإني أقضي بها للمدعي، وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدابة في يدي رجل فأقام رجل البينة أنها له منذ عشر سنين فنظر الحاكم في سن الدابة، فإذا هي ثلاث سنين، فإنه لا يقبل بينة الذي أقام أنها له

الشيء إذا تكافت عليه البينة دخلت عليه في هذا شناعة وقسمة بينهما فأما الصلاة عليه فليست من الميراث إنما نصلي عليه بالإشكال على نية أنه مسلم كما نصلي عليه لو اختلط بالمسلمين موتى، ولم يعرف على نية أنه مسلم.

قال الربيع، وفيه قول آخر أن اليهود إن كانوا جميعاً مسلمين فشهد اثنان أنه مات مسلماً، وشهد اثنان أنه مات نصرانياً، ولم نعلم أي شيء كان أصل دينه، فإن الميراث موقوف عليهما حتى يصطلحا فيه؛ لأنهما يقرآن أن المال كان لأبيهما وأحدهما مسلم، والآخر كافر فتى قسمنا بينهما كنا قد ورثنا كافرًا من مسلم أو مسلماً من كافر، فلما أحاط العلم أن هذا المال لا يكون إلا لواحد، ولا يعرف الواحد وقفناه أبداً حتى يصطلحا فيه، وهذا القول معنى قول الشافعي في موضع آخر.

قال الربيع: قال مالك يقسم المال بينهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي رجلين مسلمين فأقرا جميعاً أن أباهما مات وتركها ميراثاً، وقال أحدهما كنت مسلماً، وكان أبي مسلماً، وقال الآخر كنت أنا أيضاً مسلماً، وكذبه الآخر، وقال: كنت أنت كافرًا، وأسلمت أنت بعد موت أبي، وقال هو بل أسلمت قبل موت أبي، وأقر أن أخاه كان مسلماً قبل موت أبيه، فإن الميراث للمسلم الذي يجمع عليه، ويكون على الآخر البينة أنه أسلم قبل موت أبيه.

وكذلك لو كانا عديين، فقال أحدهما لأخيه اعتقت بعد موت أبيك، وقال الآخر بل اعتقت قبل موت أبي أنا وأنت جميعاً، فقال الآخر أما أنا، فقد اعتقت قبل موت أبي، وأما أنت فاعتقت بعد موت أبيك فالمراث للذي يجمع على عتقه، وعلى الآخر البينة، وقال أبو حنيفة رحمه الله ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي ذمي فادعى مسلم أن أباه مات، وتركها ميراثاً لا يعلمون له وارثاً غيره، وأقام على ذلك بينة من أهل الذمة، وأدعى فيها ذمي مثل ذلك، وأقام بينة من أهل الذمة، فإن الدار للذي هي في يديه، ولا يقضى بها لمن ادعاهما بشهادة أهل الذمة، ويحلف الذي الدار في يديه للذي ادعاهما، ومن كانت بينته من المسلمين قضيت له بالدار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي ورثة، فقالت امرأة الميت وهي مسلمة زوجي مسلم مات، وهو مسلم، وقال ولده، وهم كبار كفار بل مات أبونا كافرين، وجاء آخر الزوج مسلمًا، وقال: بل مات أخي مسلمًا، وأدعى الميراث، والمرأة مقررة بأنه أخوه، وأنه مسلم؛ فإن كان الميت معروفًا بالإسلام فهو مسلم، وميراثه ميراث مسلم، وإن كان الميت معروفًا بالكفر كان كافرًا، وإن كان غير معروف بالإسلام، ولا

منذ عشر سنين، وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا كانت الدار في يدي رجل، وأدعاه رجل فأقام البيّنة أنها له منذ سنة وأقام الآخر البيّنة أنه اشتراها من الذي ادعى منذ سنتين، وهو يومئذ يملكها، فأني أقضي بها لصاحب الشراء من قبل أنني أجعلها ملكاً له فأخرجها من يدي الذي هي في يديه، فإذا جعلته ملكاً أجزت عليه بيع ما يملك، وليس في شهادتهم أنها له منذ سنة ما يبطل أنها له منذ سنتين أو أكثر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو شهدوا أنه باعها بثمان مسمى، وقبض المشتري الدار، ولم يشهدوا أنه يملكها، فأني أقضي بها لصاحب الشراء، وإن لم يشهدا على قبض الدار أجزت شهادتهم، وجعلت له الشراء، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أجيز له شهادتهم إذا شهدوا أن المشتري قبض الدار، وإن لم يشهدوا على القبض لم أجز شهادتهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت أرض في يدي رجل يقال له عبد الله فأقام آخر يقال له عبد الملك البيّنة أنه اشتراها من رجل يقال له عبد الرحمن بثمان مسمى، ونقده الثمن، فإنه لا تقبل بيّنته على هذا حتى يشهدوا أن عبد الرحمن باعها، وهو يومئذ يملكها؛ فإن شهدوا أنها أرض هذا المدعي اشتراها من فلان بثمان مسمى، ونقده الثمن كان هذا جائزاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهدوا أنه باعها، وهو يومئذ يملكها أو شهدوا أنها أرض هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا وكذا، ونقده الثمن كان هذا جائزاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا شهدوا أنه اشترى شيئاً من رجل، ولم يقولوا أن البالغ كان يملكه حين باعه لم أجز شهادتهم، ولو لم يشهدوا أنها للمشتري، وشهدوا أنها للبائع باعها من هذا، وهو يملكها بثمان مسمى، وقبض الثمن، ولم يذكروا أنه يملكها، وقبضها منه أجزت ذلك، وإذا لم يشهدوا أن البائع باعها، وهو يملكها، ولم يشهدوا أنها للمشتري، ولم يشهدوا على القبض لم أقبل شهادتهم على شيء من ذلك، وما قبلت به شهادتهم، وقضيت به للمسلمين فقدم البائع فأنكر جعلته على حجته فيه، وأعدت عليه نسخة ما شهد به عليه، وأطردته جرحهم كما أصنع به في الابتداء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدابة في يدي رجل فأقام البيّنة أنها له، وأقام رجل أجني بيّنة أنها له فهي للذي هي في يديه، وسواء أقام الذي هي في يديه بيّنة على أنها له بميراث أو شراء أو غير ذلك من الملك أو لم يقيمها أو أقام البيّنة على وقت أو لم يقيمها، وسواء أقام الأجني البيّنة على ملك أقدم

من ملك هذا أو أحدث أو معه أو لم يقيمها إنما أنظر إلى الشهود حين يشهدون فأجعلها للذي هو أحق في تلك الحال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي رجلين فأقام أحدهما البيّنة أنها كلها له منذ سنة، والآخر البيّنة أن له كلها منذ سنتين فهي بينهما نصفان أقبل بيّنة كل واحد منهما على ما في يده، وأطرحها عما في يده غيره إذا شهد شهود له بخلافها.

قال أبو يعقوب: يقضى بها لأقدمهما ملكاً كلها.

قال الربيع: هي بينهما نصفان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو أقام أحدهما البيّنة على أن له نصفها أو ثلثها، وأقام الآخر البيّنة أن له كلها جعلت ما شهد به شهود الذين شهدوا على أقل من النصف له، وما بقي من الدار للآخر، وهكذا الأمة، وما سواها.

٣١- باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كانت الدار في يدي رجل فادعى رجل أنه اشتراها بمائة درهم، ونقده الثمن، وادعى الآخر أنه اشتراها منه بمائتي درهم، ونقده الثمن، ولم توثق واحدة من البيّتين وقتاً، فإن كل واحد منهما بالخيار إن شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذي سمى شهوده، ويرجع على البائع بنصفه، فإذا اختار البيع فهو جائز لهما؛ فإن اختار أحدهما البيع، واختار الآخر الرد فللذي اختار نصفها بنصف الثمن، ولا يكون له كلها إذا وقع الخيار من الحاكم.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن البيع كله مفسوخ بعد الأيمان إذا لم يعرف أيهما أول، ويرجع إلى صاحبها الأول فمن أقر له المالك بأنه باعه أولاً فهو للذي باعه أولاً، وهو قياس قول الشافعي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي رجل أو العبد أو الأرض أو الدابة أو الأمة أو الثوب فأقام رجل البيّنة أنه اشتراه من فلان وهو يملكه بثمان مسمى، ونقده الثمن فادعى آخر أنه اشتراه من رجل، وهو يملكه بثمان مسمى، ونقده الثمن، وأقام على ذلك بيّنة، فإنه يقضي بالثوب للذي هو في يديه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الثوب في يدي رجل فأقام رجلان عليه البيّنة كل واحد منهما يقيم البيّنة أنه ثوبه باعه من الذي هو في يديه بالقبض درهم أو أنه باعه منه بالقبض درهم، ولم تقل الشهود أنه ثوبه قال يقضي به بينهما نصفين، ويقضي لكل واحد على المشتري بنصف الثمن؛ لأن كل واحد

وفيما يكون مرتين، فقال: إذا أقامنا عليه بيّنة كان للذي ليس هو في يديّ، وزعم أن الحجّة له أن النبي ﷺ قال: البيّنة على المدعي، واليمين على المدعى عليه.

وزعم أنه لا يخلو خصمان من أن يكون أحدهما مدعيًا في كل حالة، والآخر مدعى عليه في كل حالة، ويذهب أن المدعي الذي تقبل منه البيّنة لا يكون إلا من لا شيء في يديه فأما من في يديه ما يدعي فذلك مدعى عليه لا مدعى، ولا تقبل البيّنة من المدعى عليه فقبل له أرايت ما ذكرنا، وذكرنا من أن رسول الله ﷺ قبل البيّنة من صاحب الدابة الذي هي في يديه، وقضى له بها، وأبطل بيّنة الذي ليس هي في يديه لو لم يكن عليك حجّة إلا هو أما كنت محجوجًا على لسانك أو ما كان يلزمك في أصل قولك أن لا تقبل بيّنة الذي هي في يديه؟ فإن قال: إنه إنما قضى بها للذي في يديّ، لأنه أبطل البيّتين معًا؛ لأنهما تكافأتا.

قلنا: فإن قلته دخل عليك أن تكون البيّنة حين استوت بطلًا.

قال: ولو أقام على دابة رجل في يديه بيّنة أنها لكل واحد منهما أبطلته، ولو أقام بيّنة على شيء في يد أحدهما من غير نتائج أبطلتها؛ لأنها قد تكافأت، ولزمك في ذلك الموضع أن تحلف الذي في يده الدابة؛ لأنه مدعى عليه كمن لم يقم بيّنة، ولم تقم عليه.

قال: ولا أقول هذا، وذكر أن إحدى البيّتين لا تكون أبدًا إلا كاذبة من قبل أن الدابة لا تتج مرتين.

قلنا: فإن زعمت أن إحداها كاذبة بغير عينها فكيف أبطلت إحداها، وأحققت الأخرى فانت لا تدري لعل التي أبطلت هي الصادقة، والتي أحقت هي الكاذبة فقل ما أحببت.

قال: فإن قلت هذا لزمني ما قلت؛ ولكني أسألك.

قلت بعد قطعك الجواب.

قال: أسألك.

قلت: فسل قال أفيخالف الحديث الذي رويتموه في الشاج الحديث عن النبي ﷺ في قوله البيّنة على المدعي، واليمين على المدعى عليه؟ قلنا: لا قال فمن المدعي، ومن المدعى عليه؟

قلت: المدعى عليه كل من زعم أن شيئًا له كان بيديه أو بيدي غيره؛ لأن الدعوى معقولة في كلام العرب أنها قول الرجل هذا لي، والمدعى عليه كل من زعم أن قبله حقًا في يديه أو ماله أو قوله لا ما ذهبت إليه.

قال فما يدل على ما قلت؟

قلنا ما لا أحسب أحدًا يجهل من اللسان.

يستحق نصفه، ولو شهد لكل واحد على إقرار المشتري أنه اشترى منه قضى عليه بالثمن لكل واحد، وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدابة في يدي رجل فادعى رجل أنه اشتراها من فلان بمائة درهم، وهو يملكها، ونقده الثمن، وادعى آخر أن فلانًا آخر وهبها له، وقبضها منه وهو يومئذ يملكها، وكان معهم من يدعي ميراثًا عن أبيه، وهو يملكها، وأقام على ذلك بيّنة، وادعى آخر صدقة من آخر، وهو يملكها، وأقام على ذلك بيّنة قال فمن قضى بالبيّتين المتضادتين قضى بها بينهما أرباعًا، ومن قال أقرع بينهم قضى بها لمن خرجت له القرعة، ومن قال ألغيا كلها إذا تضادتا ألغاهما كلها.

قال الربيع: ألغيا كلها إذا تضادتا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كان الكراء بدا فاسدًا فعليه كراء مثل الدار فيما سكن بقدر ما سكن.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تنازع الرجلان المال فانظر أيهما كان أقوى سببًا فيما يتنازعان فيه فأجعله له، فإذا استوى سببهما فليس واحد منهما باحق به من الآخر، وهما فيه سواء، فإذا تنازعا المال فهما مستويان في الدعوى؛ فإن كان ما يتنازعان فيه في يد أحدهما فللذي هو في يديه سبب أقوى من سبب الذي ليس هو في يديه فهو له مع يمينه إذا لم تقم لواحد منهما بيّنة؛ فإن أقام الذي ليس في يديه بيّنة بدعواه قيل للذي هو في يديه البيّنة العادلة التي لا تحر إلى نفسها بشهادتها، ولا تدفع عنها إذا كانت للمدعي أقوى من كينونة الشيء في يدك من قبل أن كينونه في يدك قد تكون، وأنت غير مالك فهو للذي أقام البيّنة بفضل قوّة سببه على سببك؛ فإن أقام مع البيّنة عليه قيل قد استويتما في الدعوى، واستويتما في البيّنة، وللذي هو في يديه سبب بكينونته في يده هو أقوى من سببك فهو له بفضل قوّة سببه، وهذا معتدل على أصل القياس لو لم يكن فيه سنة، وفيه سنة بمثل ما قلنا.

٢٠٩٦ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا ابن أبي يحيى، عن إسحاق بن أبي فروة، عن عمر بن الحكم، عن جابر بن عبد الله أن رجُلَيْنِ تَدَايَا دَابَّةً فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا دَابَّتُهُ تَجَّهًا فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلَّذِي هِيَ فِي يَدَيْهِ. [أخرجه الدارقطني (٢٠٩/٤)،

اليهقي (٢٥٦/١٠)]

وهذا قول كل من حفظت عنه ممن لقيت في التاج، وفيما لا يكون إلا مرة، وخالقنا بعض المشرقيين فيما سوى التاج،

تباغ على أهلها، ولا تنفى من بلدها، ولا تعقر، ولا يعدى بها ما قضى به النبي ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل للرجل بشيء ما كان من ذهب أو فضة أو عرض من العروض فوصل إقراره بشيء من الكلام من معنى الإقرار بصفة لما أقر به أو أجل فيما أقر به فالقول قوله في أول الكلام وآخره، وذلك مثل أن يقول له علي ألف درهم سوداء أو طرية أو يزيدية أو له علي عبد من صفته أو طعام من صفته أو ألف درهم تحل في سنة أو ستين فالقول قوله في هذا كله؛ لأنني إذا لم أثبت عليه من هذا شيئاً إلا بقوله لم يجر أن أجعل قولاً واحداً أبداً إلا حكماً واحداً لا حكيمين.

ومن قال أقبل قوله في الدراهم، وأجعل ذكره الأجل دعوى منه لا أقبلها إلا بينة لزمه أن يقول إذا أقر بالف درهم كانت نقد البلد الذي أقر به؛ فإن أقر به؛ فإن وصل إقراره بأن يقول طرية جعلته مدعيًا؛ لأنه قد نقص من وزن ألف درهم، ومن أعيانها، وإن أقر بطعام فزعم أنه طعام حولي جعلت عليه طعاماً جديداً، ولزمه أن يقول لو قال له: علي ألف درهم إلا عشرة يلزمه ألف، ويبطل الثباني، ولزمه لو قال امرأته طالق ثلاثاً إلا واحدة أن يقع الثلاث، ويبطل الثباني في الواحد، ولزمه لو قال رقيقي أحراراً إلا واحداً أن يكونوا أحراراً، ويبطل الثباني، ولكنه لو قال علي ألف درهم، ثم سكت وقطع الكلام، ثم قال: إنما عنت ألف درهم إلا عشرة ألزمناه إقراره الأول، ولم نجعل له الثباني إذا خرج من الكلام، ولو جعلناه له بعد خروجه من الكلام وقطعه إياه جعلناه له بعد أيام، وبعد زمان، وإن قال لك علي ألف درهم من ثمن متاع بعثته أو وديعة أو سلف، وقال لي أجل فسواء، وهي لي الأجل إلا في السلف، فإن السلف حال، والوديعة حالة، فلو أن رجلاً أسلف رجلاً ألف درهم إلى سنة كانت حالة له متى شاء أن يأخذ السلف؛ لأن السلف عارية لم يأخذ بها السلف عوضاً، فلا يكون له أخذها قبل ما شرط السلف فيها، وهكذا الوديعة، وجميع العارية من المتاع، وغيره فلصاحبه أخذها متى شاء، وسواء غر المعازر أو السلف من شيء أو لم يقره إلا أن الذي يحسن في هذا مكارم الأخلاق، وأن يفى له فأما الحكم فيأخذها متى شاء، وإذا كان للرجل على الرجل الدين إلى أجل من الأجل قريب أو بعيد فأراد الذي عليه الدين السفر، وسأل الذي له الدين أن يجلس عن سفره، وقال سفره بعيد، والأجل قريب أو يؤخذ له كفيلاً أو رهن لم يكن ذلك له، وقيل إذا حل الأجل طلبته حيث كان أو ماله ف قضى لك فيه من يرى القضاء على الغائب، ومالك حيث وضعته، وكما وضعت لا يجيله عما تراضيتما به خوف ما لا يدري يكون أو لا أنت ترضى أن

قال: فما قوله البينة على المدعي قلنا السنة في التاج، وإجماع الناس أن ما ادعى بما في يديه له حتى تقوم عليه بينة بخلافه يدلان على أن قوله البينة على المدعي يعني الذي لا سبب له يدل على صدقه إلا دعواه، واليمين على المدعى عليه لا سبب يدل على صدقه إلا قوله.

قال فإن هذا؟

قلنا من قال لرجل لي في يديك مال ما كان أو عليك حق قلته أو فعلته، فقال مالك قلبي، ولا علي حق ليس القول قوله مع يمينه؟

قال: بلى.

قلنا: فهذا يدل على أن المدعي للبراءة بما ادعى عليه، والمال في يديه هو الذي لا يكلف بينة، وإن كان مدعيًا أو يكلف الذي لا سبب له بدعواه البينة أرايت لمر كان هذا حين ادعى البراءة بما ادعى عليه، وادعى الشيء الذي في يديه، وله سبب يدل على صدقه يكلف بينة أما كان الحق لازماً له إلا بينة يقيمها؟

قال: فإن قلت هو المدعى عليه ليس هو المدعي؟

قلنا، فإذا كان مدعى عليه لم تقبل منه بينة؟

قال: نعم.

قلنا: فإن أقام بينة براءة من حق دفعه أو بطل عنه بغير وجه الدفع اتقبلها منه؟

قال: نعم، وأجعله حيثن مدعيًا.

قلنا: فهو إذا قد يكون في الشيء الواحد مدعيًا مدعى عليه، وليس هو هكذا زعمت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تداعى الرجلان الشيء، وهو في يده أحدهما دون الآخر فأقاما معاً عليه بينة فالبينة بينة الذي هو في يديه إذا كانت البينة بما يقضى بمثله مثل شاهد وامرأتين أو شاهدين فأقام الآخر عشرة وأكثر فسواء؛ لأننا نقطع بهؤلاء كما نقطع بهؤلاء، وسواء كان بعضهم أرجح من بعض؛ لأننا نقطع بالأدنيين إذا كانوا عدولاً مثل ما يقطع بالأعاليين ألا ترى أننا لا ننقص صاحب الأدنيين لو أقامهما على الانفرد عما يعطى صاحب الأعاليين لو أقامهما على الانفرد؟ فإذا كان الحكم بهم واحداً فسيبهما من جهة البيتين مستو، وقال في الإبل، والبقر، وجميع الدواب الضواري المسددة للزرع أنه لا حد، ولا نفي على بهيمة، وقد قضى رسول الله ﷺ فيما أفسدت المواشي أنه ضامن على أهلها، وقضى على أهل الأموال بحفظها بالنهار، وقضاؤه عليهم بالحفظ لأموالهم بالنهار إبطال لما أصابت في النهار، وتغريم لما أصابت في الليل، وفي هذا دلالة على أنها لا

تكون أعطيته إياه لا سبيل لك عليه فيه إلى الأجل، ثم نجعل لك عليه السبيل قبل الأجل، ولستنا نعطي بالخوف ما لم يكن لما أعطيته، ولا ترضى ذمته، وناخذ لك مع ذمته رهناً، وجيلاً به.

وكذلك لو بعته متاعاً إلى أجل، فلم تدفعه إليه حتى تعلم أنه غير مليء جبرناك على دفعه إليه، ولم نفسخ بينكما البيع حتى يحل الأجل، فيكون مفلساً؛ لأنه قد يمكن أن يوسر قبل الأجل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل على المرأة أنه تزوجها بولي وشهود ورضاها أحلفت؛ فإن حلفت لم أثبت عليها النكاح، وإن نكلت رددنا عليه اليمين؛ فإن حلفت ثبت النكاح، وإن لم يحلف لم يثبت.

وكذلك لو كانت هي المدعية للنكاح عليه لم أحلفها حتى تزعم أن العقد كان صحيحاً برضاها، وشاهدي عدل، وولي؛ فإن زعمت أن العقد نقص من ذا لم أحلفها، وذلك أنهما لو عقدا هذا ناقصاً فسخت النكاح، فلا أحلفها على أمر لو كان فسخته. وكذلك هو في جميع هذا.

قال الشافعي: رضي الله عنه، وإذا أقر الرجل أنه اعتق عبده على ألف أو أقل أو أكثر مثل؛ فإن قال جعلته حرّاً إن أدّى إلي ألفاً قيل للعبد إن شئت فأدّ إليه ألفاً، وأنت حرٌّ، وإن شئت لا تؤدّي لم يكن لك حرّية؛ فإن ادعى العبد أنه اعتقه عقّاً بتاتاً على غير شيء أحلفنا السيّد؛ فإن حلف بريء، وإن نكل ردّت اليمين على العبد؛ فإن حلف عتق، وإن قال السيّد اعتقته عتق بتات، وضمن لي بالعتق مائة دينار أثبتنا عليه العتق، وجعلناه مدعيّاً في المائة إنما نجعل القول قوله إذا زعم أنه لم يوقع العتق، وأنه جعله لشيء أراد؛ لأنه لم يقرّ فيه بحرّية مقدّمة، وإنما أقرّ بحرّية تقع؛ فإن قبلها العبد وقعت، وإن لم يصدقه لم تقع كما زعمنا في المسألة الأولى.

ولو قال بعته نفسه بألف درهم؛ فإن صدّقه العبد فهو حرٌّ، وعليه ألف درهم، وإن ادعى العتق، وأنكر الألف فهو حرٌّ، والسيّد مدّع، وعلى العبد اليمين.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن يبيع العبد من نفسه باطلاً؛ فإن أعطاه المائة عتق بالصدقة إذا كان قال له: إن أعطيتني مائة فانت حرٌّ، ولم يعتق بسبب البيع؛ لأنه غير مبيع.

قال الشافعي: رحمه الله: وكذلك لو قال كاتبته على ألف، وادعى العبد أنه اعتقه.

فإن قال قائل: كيف نصّره رقيقاً، وهو يقدر على أن يعتق بشيء يفعله، وهو لو اعتقه سيّده، فقال: لا أقبل العتق كان حرّاً، ولم نجعل له الخيار في أن يكون رقيقاً؟

قيل له: إن شاء الله تعالى كل ما أقر به السيّد أنه قد وقع

به عتق ماض لم يردّ العتق الماضي كقوله بعتك من رجل وأعتقك، فيكون حرّاً، ولا يكون على الرجل ثمنه إلا أن يقرّ به، وما زعم أن العتق يقع فيه مستأنفاً بشيء يؤدّيه العبد أو يفعله لم يقع العتق إلا بأن يوفيه العبد أو يفعله كقوله للعبد أنت حرٌّ إن أعطيتني درهماً أو إن دخلت الدار أو إن مسست الأرض أو إن أكلت هذا الطعام؛ فإن فعل من هذا شيئاً كان حرّاً، وإن لم يفعله كان رقيقاً، وكانت المشيئة فيه إلى العبد، وللسيّد أن يرجع فيبيعه، ويطلق ما جعله له؛ لأن العتق إنما يثبت له إذا فعل شيئاً فكلماً لم يفعله فهو خارج من العتق، وعلى أصل الملك، وكل هذا مخالف للكتابة؛ لأنه في الكتابة يملك ماله الذي يكون به حرّاً إلى وقته فالكتاب زائل في هذا الموضع عن حكم العبد، وإن كان قال له: شيئاً من هذا فوقت وقتاً، فقال: إن فعلته قبل الليل أو قبل أن نفرق من المجلس، ففعله العبد قبل أن يحدث السيّد فيه بيعاً أو شيئاً يقطع اليمين فهو حرٌّ، وإن فعله بعد الوقت لم يكن حرّاً، وإن لم يوقت فعتق فعله العبد كان حرّاً، وإن قال: لا أفعل، ثم فعله كان حرّاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات لرجل شاة أو بعير أو دابة فاستاجر من يطرحها بجلدها بالإجارة فاسدة؛ فإن تراجعا قبل طرحها فسختها، وإن طرحها جعلنا له أجر مثله، ورددنا الجلد إن كان أخذه على مالك الدابة الميتة.

فإن قال قائل: ومن أين تفسد؟

قيل: من وجهين:

أحدهما أن جلد الميتة لا يحلّ بيعه ما لم يدبغ بالإجارة لا تحلّ إلا بما يحلّ بيعه، ومن قبل أنه لو كان جلد ذكي لم يحلّ بيعه، وهو غير مسلوخ من قبل أنه قد يتلف، ويعاب في السلخ، ويخرج على غير ما يعرف صاحبه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعت الأمة على سيّدها أنها أم ولد له أحلف السيّد لها؛ فإن حلفت كانت رقيقاً، وإن نكل أحلفت؛ فإن حلفت كانت أم ولد، وإن لم تحلف كانت رقيقاً له.

وكذلك الرجل يدعي على الرجل الحرّ أنه عبده أحلفه له أيضاً مثل أم الولد سواء.

وكذلك كل ما ورد عليك من هذه الأشياء فهو هكذا. قلت: رأيت يبيع العذرة التي يزل بها الزرع قال: لا يجوز بيع العذرة ولا الروث ولا البول كان ذلك من الناس أو من البهائم، ولا شيئاً من الأغناس، وليس شيء من الحيوان بنجس ما كان حياً إلا الكلب والخنزير فهذان لما لزمتهما النجاسة في الحياة لم تحلّ أثمانهما.

أجزنا الشهادة على البت، وقد يمكن خلافه بمعنى أن البت فيها هو العلم، وذلك أنه لا يعلم هذا شاهد أبداً، ولا ينبغي في هذا غير هذا، وإلا تعطلت الشهادات ألا ترى أنني قبلت قول الشاهد إن هذه الدار داره لم يزد على هذا، فقد يمكن أن تكون غير داره بكل وجه بأن يخرجها هو من ملكه أو يكون ملكها عن غير مالك أو غصبها ألا ترى أنني أجيز الأيمان على الأمر قد يمكن غيره في القسامة التي لم يحضرها المقسم، وفي الحق يكون لعبد الرجل وابنه، ويجيزها من خلفنا على البت فيحلف الرجل لقد باع هذا العبد بريئاً من الإباق، وبرئاً من العيوب، وقد يمكن أن يكون أبق بغير علمه، ويكون عنده هذا العيب بغير علمه، وأقبل الشهادة على البت والعلم معاً، ومعنى البت معنى العلم إذا كان لا يمكن في البت إلا العلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وللرجل أن يكرى داره، ويؤجر عبده يوماً وثلاثين سنة لا فرق بين ذلك، وذلك أنه إذا كان مسلطاً على أن يخرج ربة داره، وربة عبده إلى غيره بعوض، وغير عوض لم يكن ممنوعاً أن يخرج إليه منفعتهما ومنفعتا أقل من رقابهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا أقر الرجل لقوم أن أباهم كان أسلفه مالا، وأنه قد قضاه والدهم أو الرجل يقر بالدين للرجل عليه عند القوم على وجه الشكر للذي أسلفه يحمد بذلك أنه قد أقرضه، وقضاه.

قال الربيع لم يحن بالجواب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تكارى الرجل من الرجل الدار بعشرين ديناراً على أن الدار إن احتاجت إلى مائة رمتها المكثري من العشرين ديناراً قال أكره هذا الكراء من قبل شيتين أحدهما أن يكون المكثري أمين نفسه إن أراد المكثري أن يرمها، ومنع المكثري أن يرمها كان لم يف له بشرطه، وإن جبرت المكثري على أن يرمها المكثري كان قد يرمها بالقليل والكثير، ولم يعقد له وكالة على شيء يعرفه بعد ما كان، والوجه الآخر أنها قد تحتاج إلى مائة لا يضرب بالسكن تركها، وإنما يلزم رب الدار مائة ما يضرب بالسكن تركه؛ فإن وقع الكراء على هذا فسخناه قبل السكن وبعد، وقبل التفقة وبعد؛ فإن اتفق فيها أقل من عشرين ديناراً كان القول قوله مع يمينه؛ فإن بلغ العشرين أو زاد عليها فهو متعدي؛ فإن كان أدخل فيها ما ليس منها قيل له؛ انقضه فأخرجه إن شئت، وإن شئت فدعه، وعليه كراء مثل الدار إذا سكن.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل داراً في يدي رجل فأقام البيّنة أنها دار أبيه كان أصح للبيّنة أن تشهد أنه مات وتركها ميراثاً؛ فإن لم يشهدوا بها، وشهدوا أنها دار أبيه كان

٢٠٩٧- **قال الشافعي رحمه الله تعالى:** أخبرنا ابن أبي يحيى، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه كان يشترط على الذي يكره أرضه أن لا يغيرها، وذلك قيل أن يدع عبد الله الكراء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تباع عظام الميتة.

ولو أودعتها تحت قدر أو غيرها لا أعلم تحريماً لأن يؤكل ما في القدر، ولا يستمتع من الميتة بشيء إلا الجلد إذا دبح، ولولا الخبر في الجلد ما جاز أن يستمتع به، وإن كان معقولاً في الجلد أن الدبّاع يقلبه عن حاله التي كان بها إلى حال غيرها فيصير يصب في الماء، فلا يفسد الماء، وتذهب عنه الرائحة، وينشف الدبّاع فضوله والعظم والشعر يخالهما لا دبّاع لهما يغيرهما، ويقلبهما كما يقلب الجلد والصوف مثل الشعر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو وجب لرجل على رجل قصاص في قطع يد أو جرح غيره أو نفس هو وليها، فقال الذي له القصاص قد صالحتك فما لي عليك من القصاص على أرضه، وقال الذي عليه القصاص ما صالحتك والقصاص لك؛ فإن شئت فخذ، وإن شئت فدعه.

قلنا: للمدعي الصلح أنت في أصل ما كان لك كنت غنياً عن الصلح؛ لأن أصل ما وجب لك الخيار بين أن تقتصر وبين أن تأخذ الأرض مكانك حالاً في مال الجاني، وتدع القصاص، فلا يبطل ذلك لك بقولك صالحتك، ولكن من زعم أنه كان له القصاص، ولم يكن له إلا القصاص، ولم يكن له أن يأخذ ما لا أبطل القصاص عن الذي وجب عليه القصاص بأن المدعي زعم أنه قد أبطل حقه فيه إذ قال: قد عفوت على مال، وأنكر الذي عليه القصاص المأل فلعليه اليمين، وإذا أقام البيّنة على الشيء في يدي الرجل فسأل المقام عليه البيّنة الحاكم أن يحلفه له مع بيّته لم يكن له إحلّافه مع البيّنة إذا كان اثنا فصاعداً.

فإن قال: قد علم غير ما شهدت به بيّته من أنه قد أخرجه إلى من ملكه بوجه من الوجه أو قد أخرجه إلى من أخرجه إلى فعلية اليمين؛ لأن هذه دعوى غير ما قامت به البيّنة؛ لأن البيّنة قد تكون صادقة بأنه له بوجه من الوجوه، ويخرجه هو بلا علم البيّنة فتكون هذه يميناً من غير جهة ما قامت عليه البيّنة، فإذا شهد شاهدان لرجل أن هذه الدار داره مات، وتركها ميراثاً، وورثه فلان وفلان لا وارث له غيرهما فالشهادة جائزة، وقد كان ينبغي أن يتوقا، فيقولان لا نعلمها خرجت من يده.

ولا نعلم له وارثاً؛ لأنه قد يمكن أن تكون خرجت من يديه بغير علمهما، ويدعي وارثاً بغير علمهما غير من سميا، فإنما

قال: غلامي حرٌّ إن ضربني أو إن أطاعني أو إن عصاني، ففعل من هذا شيئاً كان حراً،

ولو قال: من ضربني فهو ابنٌ كذا فضربه رجلٌ لم يكن عليه حدٌ، ولا يجوزُ فيه، والله تعالى أعلم، إلا ما قلت من أنه إنما يكون الحدُّ على من قصدَ قصدَ أحدٍ بالقرية أو يكون الحدُّ على من وقعت فريته مجال كما تقع الأيمان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجوزُ شهادةُ النساءِ مع الرجال ولا منفرداتٍ إلا في موضعين أن يشهدنَّ على مالٍ لا غيره مع رجلٍ أو يشهدنَّ على ما يغيبُ من أمر النساءِ منفرداتٍ؛ فإن شهدت امرأتان مع رجلٍ أنهما سمعتا فلاناً يقرأ بأن هذا ابنه لم تجزِ شهادتهنَّ؛ لأنَّ هذا لا يثبت به مالٌ إلا وقد تقدّمه ثبوت نسب، وليس تجوزُ شهادتهنَّ على الأنساب، ولا في موضعٍ إلا حيث ذكرت، وإذا لم يثبت له النسب لم نعطه المال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجلُ البيّنة أن هذه الدارُ التي في يدي هذا الرجلُ دارُ أبيه مات حراً مسلماً، وتركها ميراثاً غيرَ أنا لا نعرفُ كم عددُ ورثته، ونشهدُ أن هذا أحدهم قضينا بها للميتِ على الذي هي في يديه؛ لأننا نقضي للميتِ بمحضِ الوارث الواحد، ونقفُ حقَّ الغيبِ حتّى يأتوا أو يوكّلوا أو يموتوا فتقومُ ورثتهم مقامهم، ونقفُ هذه الدارُ ونستغلّها، ولا نقضي لهذا الحاضر منها بشيء؛ لأننا لا ندري أحصته منها الكلُّ أو النصفُ أو جزءٌ من مائةٍ جزءٍ أو أقلّ، ولا يجوزُ أن يكون نعطيه شيئاً، ونحسبُ لا ندري لعلّه ليس له، وإن قامت بيّنة أعطياه بما شهدت به البيّنة، وسلّمنا له حصته من الغلّة والدار؛ فإن لم تقم بيّنة كان ذلك موقوفاً، وسواء طال الزمانُ في ذلك أو قصر.

فإن قال قائل: أفرأيت الرجلَ يموتُ وعليه الدينُ فتحضرُ غراموه فيثبتون على ديونهم، ويحلفون، وتصحُّ في دينه كيف تقضي لهؤلاء، وأنت لا تدري لعلّ له غرامةٌ لهم أكثرُ ممّا لهؤلاء، فلا يصيبُ هؤلاء مثل ما تقضي لهم؛ فإن جاء غيرهم من غرامته أدخلتهم عليهم؟

قيل: لا فراق الدين والميراث.

فإن قال قائل: فأين افتراقهما؟

قيل: الدينُ في ذمّةٍ من عليه الدينُ حيّاً كان أو ميتاً يجبُ في الحياة مثل الذي يجبُ في الوفاة، ولا يخرجُ ذو الدينُ حيّاً كان أو ميتاً فيما بينه وبين الله عز وجل، ولا في الحكم إلا أن يؤدّي دينه، ولو كان حيّاً فدفع إلى أحدٍ غرامته دون غيره من غرامته كان ذلك جائزاً للمدفع إليه؛ لأن أصل الدين في ذمّته، وأهل الدين أحقُّ بمال ذي الدينِ حيّاً كان أو ميتاً منه، ومن ورثه بعده،

يملكها لا يزيدون على ذلك قضينا لأبيو، ولا ندفعُ إليه ميراثه، وإن كان أبوه حيّاً تركنا الدارَ في يدي الذي هي في يديه حتّى يوكّل أو يحضرَ فينظرَ ما يقول؛ فإن مات أبوه أو كان يومَ شهدت البيّنة ميتاً كلّفنا ابنه البيّنة على عددِ ورثته، ثمّ قضينا بها لهم على قدر موارثهم؛ فإن جاء بالبيّنة أن أباه مات، ولم يأت بالبيّنة على عددِ ورثته وقفناها، وعرفنا غلّتها حتّى تعرفَ ورثته؛ فإن ادّعوها دفعناها إليهم وغلّتها؛ فإن ادّعاهها بعضهم، وكذبَ بعضهم الشهودَ ردّنا حصّةً من أكذبَ الشهودَ من الدارِ والغلّة، وأنفدنا حصّةً من ادّعى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال رجلٌ من دخلَ المسجدَ فهو ابنُ الفاعلةِ فبش ما قال: ولا حدُّ عليه، ولو كان المسجدُ جامعاً يصلي فيه ابنى أن يعزّز، وإنما منعنا من حدّه أنّه لم يقصد قصدَ أحدٍ بعينه بقرية، وأنّه قد يمكن أن لا يدخلَ المسجدَ من له حدٌ بقرية، وهكذا لو قال: من رماني بمجرٍ أو شتمني أو أعطاني درهماً أو أعطني فهو ابنٌ كذا وكذا لم يكن في هذا حدٌ.

وإنما قلت هذا من قبل أنّه قال: من فعل بي من قبل أن يفعل بي، وهذا قياسٌ على العتق قبل الملك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن أصيبَ رجلٌ برميةٍ فشجّه موضحةً، فقال: من رماني فهو ابنٌ كذا بقرية، فقال رجلٌ أنا رميتك صدّق على نفسه، وكان عليه أرضُ الشجرةِ أو القصاصُ فيها إن كان عمداً أو الأرضُ إن كان خطأ، ولا يصدّق على الذي افترى عليه إن قال المفترى المشجرج ما قصدت قصدَ هذا بقرية، ولا علمته رماني، وإذا أقر لي بأنّه شجّني فأنا أخذت منه أرضَ شجّني، وإن قال: قد علمت حين رماني أنّه رماني فافتريت عليه بعد العلم لم أخذ منه حقّه في الشجّة، ولا حدٌ له.

فإن قال قائل: لم لا تحدّه، وقد كان الكلامُ بعدما كان الفعل؟

قيل: إن الكلامَ كان غيرَ مقصودٍ به القذف، وقد قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾؛ فكان بينا أن المأمورَ بجلده ثمانين هو من قصدَ قصدَ محصنةٍ بقذفٍ لا من وقعَ قذفه على محصنةٍ بمجال، ألا ترى أنّه لو كان يحذ من كان لم يقصد قصدَ القذف إذا وقع القذف بمثل ما تقعُ به الأيمان، فقال قائل: إن كان خرجَ رجلٌ من الكوفة، ثمّ قدمَ عليها الساعةُ فهو ابنٌ كذا فقدّم تلك الساعةَ رجلٌ حرٌّ مسلّم كان عليه الحدُّ من قبل أن القذف كان بعد خروجه من الكوفة، وكان القدومُ بعده، والقدوم لا يكون إلا والخروج متقدّم له قبل الكلام بالالقذف، وهذا لا حدٌ عليه من قبل أنّه يمكن أن لا يقدم في تلك الساعة، وأنّه لم يقصد قصدَه بقذف، ولو كان الحدُّ يقعُ بما تقعُ به الأيمان كان الرجلُ لو

على القايض له رده حياً، ورد قيمته ميتاً، وكان يريد أن أصل البيع والثمن كان حلالاً فكيف يبطل ثمن الحلال، وبشئ ثمن الحرام؟، وهكذا لو كان البائع بالخيار أو كان الخيار لهما معاً من قبل أن البائع لم يسلم قط عبده إلا على أن يرجع إليه أو ثمنه، وإنما منعنا أن نجعل له الثمن لا القيمة من قبل أنه شرط فيه شيئاً، فلما كان له فسخ البيع لم يكن الثمن لازماً بكل حال، فلما لم يكن لازماً بكل حال، ففان رددناه إلى القيمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان لرجل زوجة، وابن منها، وكان لزوجته أخ فترافعوا إلى القاضي فتصادقوا على أن الزوجة والابن قد ماتا، وتدعيا، فقال الأخ مات الابن، ثم ماتت الأم، فلا ميراث لها مع زوجها، وقال الزوج بل ماتت المرأة فأحرر ابني معي ميراثها، ثم مات ابني، فلا حق لك في ميراثي، ولا بينة بينهما فالقول قول الأخ مع بينة؛ لأنه الآن قائم، وأخته ميتة فهو وارث، وعلى الذي يدعي أنه محجوب البيعة، ولا أدفع اليقين إلا يقيين، فإن كان ابنها ترك مالا، فقال الأخ أخذ حصتي من مال אחتي من ميراثها من ابنها كان الأخ في ذلك الموضع هو المدعي من قبل أنه يريد أخذ شيء قد يمكن أن لا يكون كما قال فكما لم أدفع أنه وارث؛ لأنه يقيين بظن أن الابن حجه فكذلك لم أؤرثه من الابن؛ لأن الأب يقيين، وهو ظن، وعلى الأب اليمين، وعلى الأخ البيعة إذا حضر أخوان مسلم ونصراني فتصادقا أن أباهما مات، وترك هذه الدار ميراثاً، وقال المسلم مات مسلماً، وقال النصراني مات نصرانياً سلتاً؛ فإن تصادقا على أنه كان نصرانياً، ثم قال المسلم أسلم بعد.

قيل المال للنصراني؛ لأن الناس على أصل ما كانوا عليه حتى تقوم بيعة بأنه انتقل عما كان عليه؛ فإن ثبت بيعة بأنه أسلم، ومات مسلماً كان الميراث للمسلم، وإن قال: لم يزل مسلماً، وقال النصراني لم يزل نصرانياً وقفنا المال أبداً حتى يعلم أو يصطلحا، فإذا أقام النصراني بيعة من المسلمين أنه كان نصرانياً، ومات نصرانياً كان الميراث له دون المسلم.

وإن أقام كل واحد منهما بيعة على دعواه، ففيها قولان أحدهما قول أهل المدينة الأول وسعيد بن المسيب يرويه عن النبي ﷺ، ويقولون به، وهو قضاء مروان بالمدينة وابن الزبير، وهو يروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو أن يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أحلفه، وجعل له الميراث، ومن قال: هذا القول فمن حجته ما وصفت، ومن حجته أنه قياس على أن امرهما في الدعوى والبيعة والاستحقاق واحد، فلما كنت لا أشك أن إحدى البيعتين كاذبة بغير عينها أقرعت خيراً، وقياساً على أن رجلاً اعتق مملوكين له فأقرع النبي ﷺ بينهما، وحجتهما واحدة، وعلى أن النبي ﷺ قسم خير، ثم أقرع، وعلى أن النبي ﷺ أقرع بين

والذين مطلق كله لا بعضه في ذمتهم، والورثة ليسوا يستحقون، وذو المال على شيء، وإنما نقل الله عز وجل إليهم ما كان الميت مالكا الفضل عن الدين، وأدخل عليهم أهل الوصايا؛ فإن وجدوا فضلاً ملكوا ما وجدوا بما فرض الله عز وجل لهم لا بشيء كان في ذمة الميت، وإن لم يجدوا لم يكن في ذمة الميت لهم شيء، ولم يكن أثماً بأن لم يجدوا شيئاً، ولا متبوعاً كما يكون متبوعاً بالدين، فلما لم يكن لهم في ذمة الميت شيء يتبع به بكل حال، وكان إنما فرض لهم شيء لا يزدون عليه، ولا يتقصون منه، إنما هو جزء مما وجدوا قل أو كثر، فلم يكن ثم أصل حق يعطون به إلا على ما وصفت لم يجز لهم أن يكون الملك منقولاً إلى واحد منهم إلا وملكه معروف، وإن ورد هذا على الحاكم كشفه، وكتب إلى البلد الذي اتوى به الميت، وطلب له وارثاً؛ فإن لم يجده، فإنما ماله موقوف فندعوا الطالب لميراثه بقية كمن يرضى هو أن يقف الأموال على يديه، فإذا ضمن عنه ما دفع إليه دفعه إليه، ولم يكن هذا ظلماً لغائب إن جاء، ولا حبساً عن حاضر، وإذا كان المال مضموناً على ثقة كان خيراً للغائب من أن يكون أمانة عند ثقة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجل البيعة أن أباه مات وترك هذه الدار، وأنه لا وارث لآبيه غيره قضى له بالدار، ولم يؤخذ منه بذلك كفيلاً، والله تعالى الموفق.

٣٢- باب الدعوى في البيوع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل من الرجل عبداً أو شيئاً ما كان بيعاً حراماً، وقبض المتبايع ما اشترى فهلكت في يديه كان عليه رد قيمته، وذلك أن البائع لم يدفعه إليه إلا على عوض يأخذه منه، فلما كان العوض غير جائز كان على المتبايع رد ما أخذ؛ لأنه لم يسلم للبائع العوض، ولم يكن أصله أمانة، ولو باعه عبداً على أن المتبايع بالخيار فقبضه المتبايع فمات في يديه قبل أن يختار البيع أو يمضي أجل الخيار كان عليه أن يرد القيمة.

فإن قال قائل: هل تم البيع بينهما، وفيه خيار؟

قيل: كان أصل البيع حلالاً لو اعتقه المشتري جاز عقبه أو كانت أمة حل له وطؤها، ولو أراد بيعها كان له، وكان مالكا صحيح الملك إلا أن له إن شاء رد الملك بالشرط، ولم يكن أخذه أمانة، ولا أخذه إلا على أن يوفي البائع ثمنه أو يرد إليه عبده، ولم يكن أخذه على محرّم من البيوع، فلما لزم الأخذ للعبد على المحرم أن يرد القيمة؛ لأنه لم يعط العبد أمانة ولا هبة، ولم يعطه إلا بعوض، فلما لم يستحق العوض كان على المتبايع رده إن كان حياً، وقيمه إن كان ميتاً كان المشتري على الخيار في هذا المعنى في أنه لم يدفع أمانة، ولا هبة إلا بعوض يسلم للبائع، فلما لم يسلم له كان

نسائه فوجدته يقرع حيث تستوي الحجج، ثم يجعل الحق لبغض، ويرذل حق بعض.

والقول الثاني أن يجعل الميراث بينهما نصفين؛ لأنه لا حجة لواحد منهما، ولا بينة إلا حجة صاحبه، ويسته، فلما استويا فيما يتدعيان سوياً بينهما، وجعله قسماً بينهما، ومن حجة هذا أن يحتج بعول الفائض، فيقول قد أجد في الفريضة نصفاً ونصفاً وثلاً فاضرب لكل واحد منهم بقدر ما قسم له فأكوؤ قد أوفيته على أصل ما جعل له، وإن دخل النقص عليه بغيره فكذلك دخل على غيره به، ومن أراد أن يحتج على من احتج بهذا احتج عليه بأن هؤلاء قوم قد نقل الله تعالى إليهم الملك فكل واحد صادق ليس منهم كاذب بحال.

والمشهود له بخلاف ما شهد به لصاحبه يحيط العلم بأن إحدى الشهاداتين كاذبة، والعلم يحيط أن أحسن أحوال المستحق بالشهادة أن يكون أحد المستحقين بها حقاً، والآخر مبطلاً، فإذا خرج النصف إلى أحدهما أحاط العلم بأنه قد أعطى نصفاً من لا شيء له، ومنع نصفاً من كان له الكل فدخل عليه أن عمداً أن أعطى أحدهما ما ليس له، ونقص أحدهما عما له.

فإن قال: قد يدخل عليك في القرعة أن تعطي أحدهما الكل، ولعله ليس له؟

قيل: فأنما لم أقصد قصد أن أعطي أحدهما بعينه إنما قصدت قصد الاجتهاد في أن أعطي الحق من هو له وأمنعه من ليس له كما أقصد قصد الاجتهاد فيما أشكل من الرأي فأعطي أحد الخصمين الحق كله، وأمنعه الآخر على غير إحاطة من الصواب، ويكون الخطأ عني مرفوعاً في الاجتهاد، ولا أكون مخطئاً بالاجتهاد، ولا يجوز لي عمداً الباطل بكل حال إذا كنت أتبعه، وأنا أعرفه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا مما استخير الله تعالى فيه، وأنا فيه واقف، ثم قال: لا نعطي واحداً منهما شيئاً يوقف حتى يصطلحا.

قال الربيع: هو آخر قول الشافعي، وهو أصوبهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تصدق الرجل على الرجل بدار أو وهبها له أو نخله إياها، فلم يقبضها المتصدق بها عليه، ولا الموهوبة له، ولا المنحول فهذا كله واحد لا يختلف، والمالك الدار المتصدق بها والواهب والناحل أن يرجع فيما أعطى قبل أن يقبض المعطى، ولا يتم شيء من هذا إلا بقول الناحل وقبض المنحول بأمر الناحل، وإن مات المنحول قبل القبض قبل للناحل أنت أحق بمالك حتى يخرج منك، فإذا مات المنحول فانت على ملكك، وإن شئت أن تستأنف فيه عطاءً جديداً فافعل، وإن

شئت أن تحبسه فاحبس، وهكذا كل ما أعطى آدمي آدمياً على غير عوض إلا ما إذا أعطاه المالك لم يجعل للمالك بما يخرج من فيه من الكلام أن يحبسه قبضه المعطى أو لم يقبضه أو رده أو لم يرده.

فإن قال قائل: وما هذا؟

قيل: إذا اعتق الرجل عبده، فقد أخرجه من ملكه، ولا يجعل له أن يملكه، ولو رد ذلك العبد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حبس الرجل على الرجل الشيء وجعله محرماً لا يباع، ولا يوهب، فقد أخرجه من ملكه خروجاً لا يجعل أن يعود فيه إلا ترى أنه لو رده عليه المحبس عليه بعد قبضه لم يكن له ملكه، فلما كان لا يملكه برؤ المحبس عليه ولا شراء، ولا ميراث كان من العطايا التي قطع عنها المالك ملكه قطع الأبد؟ فلا يحتاج أن يكون مقبوضاً، وسواء قبض أو لم يقبض فهو للمحبس عليه، والمحبس يتم بالكلام دون القبض، وقد كتبنا هذا في كتاب الحبس وبيناه.

وإذا ابتاع الرجل من الرجل الجارية فقبضها، وولدت له ولداً، ثم عدا عليه رجل فقتله فقضى عليه بعقل أو قصاص أو لم يقبض، ثم استحقها رجل أخذ المستحق الجارية وقيمة ولدها حين سقط، ولا يطل القصاص إن كان لم يقتض منه، وإذا كانت دية كانت لأبيه قبضها أو لم يقبضها.

فإن قال قائل: ولما صارت لأبيه، والولد من الجارية، وهو للمستحق؟

قيل له: إن الولد لما دخل في الغرور زایل حكم الجارية بأنها سترق، ولا يسترق، فلما لم يميز أن يجري عليه الرق لم يكن حكمه إلا حكم حر، وإنما يرث الحر وارثه، وكان سبيل رب الجارية بأن العتق كان حكم ولدها أن يأخذ قيمته من أول ما كان له حكم كما كان يأخذ قيمة الفائت من كل شيء ملكه.

فإن قال قائل: فهذا قد يكون غير فائت، وأنت لا ترقه قيل لما كان الأثر بما وصفنا، وقول أكثر أهل العلم والقياس أن لا يجري عليه الملك قيل حكمهم فيه حكمهم في الفائت، وإن كان غير فائت، وإن اقتصر الأب من قاتل الابن قبل أن تستحق الأمة ضمن القيمة لمستحق الأمة.

وكذلك إن جاء مستحق الأمة قبل القصاص فللاب أن يقتض، ويرد القيمة، ولا سبيل لسيد الأمة إلا على قيمة الابن، ولأبي الابن السبيل في ولد الأمة كما له السبيل في ولد الحر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ضرب الرجل بطن الأمة التي غر بها الحر فالقت جنباً ميتاً فمن قال جنب الرجل من أم ولده كجنين الحر فلا يه فيه غرة تقوم بخمسين ديناراً، وإذا جاء السيد قيل له: لك قيمة ولد أمك لو كان معروفاً، فلما لم

هي في يديه غير موقوفة، ولم يمنعه عما صنع فيها، وينبغي له أن يشترط عليه أن لا يحدث فيها شيئاً، فإن أحدثه لم يمنعه منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجلان الزرع في الأرض للرجل؛ فإن زعم رب الأرض أن الزرع زرعه فالقول قوله مع يمينه، وإن زعم رب الأرض أن الزرع ليس له، وقال: قد أذنت لهما أن يزرعا معاً، ولا أعرف ليهما زرع، وليس في يدي واحد منهما؛ فإن أقاما معاً البيّنة فالقول فيها مثل القول في الرجلين يتداعيان ما ليس في أيديهما فيقيمان عليه بيّنة، وإن لم يقم أحدهما بيّنة، وأقام الآخر فهو للذي أقام البيّنة، وإن ذكرنا معاً أنه في أيديهما تحالفاً، وقضى به بينهما نصفين إن كان رب الأرض يزعم أنه ليس له، وأنه قد أذن لهما بالزرع، وليس لهما فيه خصم، وهو في أيديهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجل البيّنة على الأمة أنها أمته، والآخر بذلك، وأنها ولدت منه فمن قال بالقرعة أقرع بينهما؛ فإن صارت للذي ولدت منه فهي له، ولا شيء عليه، وإن صارت للذي لم تلد منه فهي له، ويرجع على خصمه بقيمة ولده يوم ولد، وعقرها، وإن كانت المسألة بحالها غير أن الأمة هي التي أقامت البيّنة أنها لفلان الغائب الذي لم تلد منه وقفت عنها الذي هي في يديه، ووضعت على يدي عدل حتى يحضر سيدها فيدعي، فيكون خصماً أو يكذب البيّنة، فلا يكون خصماً، وتكون للذي هي في يديه؛ لأن البيّنة إنما شهدت له، ومن لم يقل بالقرعة جعلها بينهما نصفين، ورد الذي ليست بيديه بنصف عقرها، ونصف قيمة ولدها يوم سقطوا، ونصف قيمتها، وجعلها أم ولد للآخر.

فإن قال قائل: من أين جعلت لها العقر، والواطئ لم يطأها على أنه وقع عليها اسم نكاح؟

قيل: لو كنت لا أجعل العقر إلا على واطئ نكح نكاحاً صحيحاً أو نكاحاً فاسداً فلزمت قبل الوطء أنه نكح للتي وطئ زعمت أن رجلين لو نكحا اختين فأخطئ بامرأة كل واحد منهما إلى صاحبه فاصابها لم يكن لواحد منهما عقر، وذلك أن كل واحد من المصين غير نكح للتي أصاب نكاحاً صحيحاً، ولا نكاحاً فاسداً، فلما كان لكل واحد من هاتين المهر بالآخر استدلتنا بالآخر، وما في معناه على أن المهر إنما يكون للمرأة حيث يكون الحد عنها ساقطاً لا تكون زانية، ومما في هذا المعنى الرجل يغضب المرأة فيصيبها، فيكون عليه لها المهر، وما قلت هذا أن فيه أثراً عن أحد يلزم قوله، ولا إجماع، ولكني وجدت المهر إنما هو للمرأة، فلما كانت المرأة بهذا الجماع غير محدودة؛ لأنها غير زانية، وإن كان الرجل زانياً جعلت لها المهر، وإن كانت أضعف حالاً من الأولى؛ لأن الأولى والواطئ غير زانيتين، وواطئ المغصوبة

يكن معروفاً قبل له: تقوم أمك، ثم تعطيك عشر قيمتها كما يكون ذلك في جنبها ضامناً على أبيه.

فإن قال قائل: أفرأيت إن كانت قيمة جنب الأمة إذا قومت بأمه أكثر من العرة؟

قيل له: وكذلك يغرّم الأب قيمته إن شاء رب الأمة إلا ترى أن الأمة لو حملت من غيره فضرّب إنسان بطنها فالقت جنباً كان لربها عليه عشر قيمة أمه قل ذلك أو كثر.

وكذلك ذلك على المغرور؛ لأنه كان في يديه.

وكذلك ذلك عليه لو ماتت فشاء رب الأمة أن يضمّنه قيمتها؛ لأنها كانت في يديه إلا أن للمغرور الرجوع على الغار بما لزمه من الغرم بسببه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا الرجل يتزوج الأمة على أنها حرة مثل الرجل يتناخ الأمة فتستحق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل على الرجل أنه غصبه عبداً أو صار في يديه من غيره بشراء فاسد أو غير ذلك من الملك، والعبد غائب قبل القاضي البيّنة على الصفة والاسم والجنس، ولم يقض بالعبد حتى يحضر فيعيد البيّنة فيشهدون أن هذا العبد بعينه فيقضي به.

وإنما قلت تقبل البيّنة؛ لأن في المسألة عن تعديلهم مؤنة تسقط عن المشهود له، ولأن العبد قد يحضر فيقر الذي هو في يديه أن العبد الذي شهدوا عليه بهذه الصفة هذا العبد بعينه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجلان الشيء ليس في أيديهما، وأقام كل واحد منهما البيّنة على أنه له، ففيها قولان أحدهما أنه يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق، ثم يقضي له بها، ويقطع حق صاحبه منها.

والآخر أنه يقضي به بينهما نصفين؛ لأن حجة كل واحد منهما فيه سواء، وكان سعيد بن المسيّب يقول بالقرعة، ويرويه عن النبي ﷺ والكوفيون يروونها عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وقضى بها مروان، وقضى بها الأوقص.

قال الربيع: وفيه قول آخر أن الشيء إذا تداعاه رجلان لم يكن في يد واحد منهما أنه موقوف حتى يصطلحا فيه، ولو كان في أيديهما قسمه بينهما نصفين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجل بيّنة على رجل بأرض في يديه أنها له، وعدلت البيّنة، وكان القاضي ينظر في الحكم وقفها، ومنع الذي هي في يديه من البيع حتى يبين له الحكم لأحدهما فيقضي له بها، ويجعل الغلة تبعاً من يوم شهد الشهود أنها له، وإن لم تعدل البيّنة، ولا واحد منها أو كانت البيّنة لم تقطع بما يحق الحكم للمشهود لو له عدلت تركها في يدي الذي

وَجُوهُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ فَحَكَى ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَائِشَةَ مَسْرُورًا بِهِ فَقَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا حُكْمٌ، فَقُلْنَا إِنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُكْمٌ، فَإِنَّ فِيهِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَضِيَهُ، وَرَأَاهُ عِلْمًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُكْمًا مَا سَرَهُ مَا سَمِعَ مِنْهُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَتَنَاهَا أَنْ يَعُودَ لَهُ، فَقَالَ إِنَّكَ، وَإِنْ أَصَبْتَ فِي هَذَا، فَقَدْ تَخَطَيْتُ فِي غَيْرِهِ قَالَ: فَهَلْ فِي هَذَا غَيْرُهُ؟ قُلْنَا نَعَمْ.

٢٠٩٨ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ شَكَى فِي ابْنِ لَهُ قَدْعَا الْقَافَةَ. [أخرجه البيهقي (٢٦٣/١٠)]

٢٠٩٩ - أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَاعَا وَلَدَا قَدْعَا لَهُ عُمَرُ الْقَافَةَ، فَقَالُوا: قَدْ اشْتَرَكَا فِيهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: وَالِ أَيُّهُمَا شِئْتَ.

٢١٠٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عُمَرَ وَمِثْلٍ مَعْنَاهُ. [أخرجه مالك (٢/٧٤٠)، البيهقي (٢٦٣/١٠)]

٢١٠١ - أَخْبَرَنَا مَطْرُفُ بْنُ مَازِنٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِثْلَ مَعْنَاهُ. [أخرجه البيهقي (٢٦٣/١٠)]

قال: فإنا لا نقول بهذا، ونزعم أن عمر قال هو ابنكما ترائيه، ويرثكما، وهو للباقي منكما قلت: فقد رويت عن عمر أنه دعا القافة فرزعت أنك لا تدعو القافة، قللو لم يكن في هذا حجة عليك في شيء مما وصفنا إلا أنك رويت عن عمر شيئاً يخالفه فيه كأنك عليك قال: قد رويت عنه أنه ابنيهما، وهذا خلاف ما رويتم قلنا، وأنت تخالف أيضاً هذا قال: فكيف لم تصيروا إلى القول به؟

قلنا هو لا يثبت عن عمر؛ لأن إسناده حديث هشام متصل، والمتصل أثبت عندنا، وعندك من المنقطع.

وإنما هذا حديث منقطع، وسليمان بن يسار، وعروة أحسن مراسلاً عن عمر ممن رويت عنه قال فانت تخالف عمر فيما قضى به من أن يكون ابن اثنين.

قلت: فإنك زعمت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى به إذ كان في أيديهما قضاء الأموال.

قال: كذلك قلت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت: فقد زعمت أن الحر

زان، فلما حكمت في المخطئ بها والمغصوبة هذا الحكم، وفي النكاح الفاسد كانت الأمة والحره مستويتين حيثما وجب لواحد منهما مهرٌ وجب للآخرى؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِنَخْلَةٍ﴾ لم تحل أمة ولا حره لأحد بعد النبي ﷺ إلا بصدق، فإذا كانتا مجتمعتين في النكاح الصحيح والنكاح الفاسد، ثم جعلنا الخطأ في الحره، والاعتصاب بصدق كما جعلناه في الصحيح فكذلك الأمة في كل واحد منهما فمن فرق بينهما، فقد فرق بين ما جمع الله عز وجل بينه وبين ما هو قياس على ما جمع الله تبارك وتعالى بينه في المهر.

٣٣ - باب دعوى الولد

قال الشافعي رحمه الله: وإذا تداعى الحر والعبد المسلمان، والدعي الحر، والعبد مولوداً وجدً لقطياً، فلا فرق بين أحدهما كمالاً لا يكون بينهم فرق فيما تداعوا فيه مما يملكون فتراه القافة؛ فإن الحقوه بأحدهم فهو ابنه ليس له أن ينفقه، ولا للمولود أن ينفق منه مجال أبداً، وإن أحقه القافة باثنين فأكبر أو لم تكن قافة أو كانت، فلم تعرف لم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ فينسب إلى أيهم شاء، فإذا فعل ذلك انقطعت دعوى الآخرين، ولم يكن للذي انتسب إليه أن ينفقه، وهو حر في كل حالاته بأبيهم لحق؛ لأن اللقيط حر، وإنما جعلناه حرّاً إذا غاب عنا معناه؛ لأن أصل الناس الحرية حتى يعلم أنهم غير أحرار، ولو أن أحدهم قال هو ابني من أمة نكحتنا لم يكن بهذا رقيقاً لرُبّ الأمة حتى يعلم أن الأمة ولدته، ولا يجعل إقرار غيره لازماً له، ويكفي القائف الواحد؛ لأن هذا موضع حكم بعلم لا موضع شهادة، ولو كان إنما حكمه حكم الشهادات ما أجزنا غير اثنين، ولا أجزنا شهادة اثنين يشهدان على ما لم يحضرا، ولم يريا، ولكنه كاجتهاد الحاكم العالم ينفذه كما ينفذ هذا، ولا يحتاج معه إلى ثان، ولا يقبل القائف الواحد حتى يكون أميناً، ولا أكثر منه حتى يكونوا أمناء أو بعضهم، فإذا أحضرنا القائف والمتداعيين للولد أو ذوي أرحامهم إن كان المدعون له موتى أو كان بعض المدعين له ميتاً فأحضرنا ذوي رحمه أحضرنا احتياطاً أقرب الناس نسباً، وشبهاً في الخلق، والسن، والبلد بالمدعين له، ثم فرقنا بين المتداعيين منهم ثم أمرنا القائف يلحقه بأبيه أو أقرب الناس بأبيه إن لم يكن له أب، وإن كانت معه أم أحضرنا لها نسباً في القريب منها كما وصفت، ثم بدنا فامرنا القائف أن يلحقه بأمه؛ لأن للقائف في الأم معنى، ولكي يستدل به على صوابه في الأب إن أصاب فيها.

ويستدل على غيره إن أخطأ فيها فخالقنا بعض الناس في القافة، فقال القافة باطل فذكرنا له أن النبي ﷺ سمع مجزراً المذليجي، ونظر إلى أقدام أسامة، وأبيه زبيد، وقد غطيا

لم ترته بناتُ الميت، ولم يكن لهُنْ أخاً، ولم يرثه بنو الميت بأنهم
أخواته فكيف جعلته أباً إلى مدّة، ومقطع الأبوة بعد مدّة؟ هل
رأيت هكذا مخلوقاً قط؟

قال أتبعْت فيه عمرَ أنه قال هو للباقي منكم.

قلنا ليس هو عن عمرٍ بثابتٍ كما وصفت.

ولو كان ثابتاً كان أولى القولين عندك إذا اختلف فيه عن
عمرٍ أو لهما بالقياس والعقول.

والقياسُ والعقولُ عندنا، وعندك على كتابِ الله عزُّ
وجلٍّ، وقول رسول الله ﷺ وأمر المسلمين أنه لا يكونُ ابنُ
اثنين، ولا يرثُ اثنين بالأبوة وعمرُ،

ولو قال: ما قلت هو للباقي منكم فقطع أبوة الميت لم
يورث الابن منه؛ لأن الميراث إنما يجب بالموت.

فلما كان الموتُ يقطع أبوة الميت كانت الأبوة منقطعة، ولا
ميراث، ولو ورثه لم يورثه إلا كما كان موروثاً الأب من الابن.

جزءاً من أجزاء لا كاملاً، وقلت له: وهكذا كلما مات من
المائة واحدٌ حتى يبقى أبٌ واحدٌ.

قال: نعم أفرأيت لو قال: هذا من لم ينظر في علمٍ قطُّ
فزعم أن مولوداً مرةً ابنُ مائةٍ ومرةً ابنُ واحدٍ، وفرق ما بين المائة
والواحدِ أما تقول له ما يجعلُ لك أن تكلمَ في العلم؛ لأنك لا
تدري أي شيء تقول قال: ما خفي علينا أن القياس ما قلتم، وأنه
أحسنُ من قولنا، ولكننا تبعنا فيه الأثر، وليس في الأثر إلا الانقياد.
قلنا فالأثر كما قلنا: لأنك لا تخالفنا في أن الموصول أثبت
من المنقطع، وأثرنا فيه موصول.

ولو كانا منقطعين معاً كان أصلُ قولك، وقولنا إن الحديثين
إذا اختلفا ذهبنا إلى أشبههما بالقياس.

وقد خالفت عمرُ في حديثِ نفسك من حيثُ وصفنا مع
أنك تخالفُ عمرَ لقولِ نفسك فيما هو الزمُّ لك أن تتبعه من هذا،
ثم عدت عليه أشياء يخالفُ فيها قولَ عمرَ لغیر قولِ أحدٍ من
أصحاب النبي ﷺ قال: فإن لي عليك مسألة فيها.

قلت: قد فرغنا من الذي علينا فاثبتنا لك عن عمرٍ قولنا،
وزعمت أنه القياس قال: فهل لك حجةٌ غيره؟

قلنا ما ذكرنا فيه كفاية.

قال: فقد قيل إن من أصحابك من يتأولُ فيه شيئاً من
القرآن.

قلت: نعم زعم بعضُ أهل التفسير أن قولَ الله عزُّ وجلُّ
﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلِيلَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ ما جعلَ الله لرجلٍ
من أبوين في الإسلام، واستدل بسباق الآية قولَ الله عزُّ وجلُّ

المسلم، والعبدُ المسلم، والذميُّ إذا تداعوا ولدًا جعلته للحرِّ المسلم
للإسلام، ثم زعمت أن العبدَ المسلم والذميَّ إذا تداعيا ولدًا كان
للذميِّ للحرية فزعمت أنك تجعله مرةً للمدعي بالإسلام، والآخرُ
يقضي به على الإسلام، وتجعل على الحرية دون الإسلام، وأنت
تزعم أن هؤلاء لو تداعوا مالاً جعلته سواءً بينهم؛ فإن زعمت أن
حكمه حكمُ الأموال، وأن ذلك موجودٌ في حكمِ عمر، فقد
خالفته بما وصفنا.

قال: فإنما قلنا هذا على النظر للمولود.

قلنا، وتقول قولاً لا قياساً، ولا خبراً، ثم تقوله متناقضاً
أرأيت لو أجازوا لك أن تقوله على أن تنظر للمولود حيث كان
خيراً له الحقته فتداعاه خليفة أو اشرفُ الناس نسباً، وأكثرهم
مالاً، وخيرهم ديناً وفعلاً، وشرُّ من رأيت بعينك نفساً ونسباً،
وعقلاً، وديناً، ومالاً.

قال: إذا أجعلهم فيه سواءً؟

قلنا، فلا نسمعُ قولك قضيت به على النظر له معنى؛
لأنك لو كنت تثبت على النظر له الحقته بخيرها له.

قال: فقد يصلحُ هذا، ويكثرُ ماله، ويفسدُ هذا، ويقلُّ ماله
قلنا.

وكذلك يمتنعُ العبدُ، ويسلمُ الذميُّ حتى يكونا خيراً من
الذي قضيت له به.

قال: فأين خالفته فيه في سوى هذا الموضع؟

قلت: زعمت أن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال: أقضي به
للأثنين بالأثر، وثلاثة؛ لأن ثلاثة في معنى اثنين، فإذا كانوا أربعةً
فصاعداً لم أقض به لواحدٍ منهم.

قال: فهذا خطأٌ كلُّه، وقد تركته.

قلنا فقل ما شئت: قال فازعم أن الاثنين والثلاثة سواءً
فأقضي لهم به سواءً قلنا كما يقضي بالمال؟

قال: نعم.

قلنا فما تقول إن مات المولود لمائة قيام؟

قال يرثه كلُّ واحدٍ منهم سهماً من مائةٍ منهم من ميراث
أبيه؛ لأن كذلك أبوتهم فيه.

قلنا فما تقول إن مات واحدٌ من الآباء؟

قال فيرثه ميراثُ ابنٍ كاملٍ.

قلت: وكيف يكملُ له ميراثُ ابنٍ، وإنما له جزءٌ من مائةٍ
جزء من أبوته فتورثه بغير الذي يورث منه، وإنما ورث المسلمون
الأبناء من الآباء كما ورثوا الآباء.

وكيف زعمت أنه إذا مات كان ابنُ تسعةٍ وتسعين أباً، ثم

«أَذْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ» قَالَ فَتَحْتَمِلُ هَذِهِ الْآيَةُ مَعْنَى غَيْرِ هَذَا؟

قلنا نعم زعم بعض أهل التفسير أن معناها غير هذا قال فلك به حجة تثبت.

قلنا: أما حتى نستطيع أن نقول هو هكذا غير شك، فلا؛ لأنه محتمل غيره، ولم يقل هذا أحد يلزم قوله.

ولكنه إذا كان محتمل، وكان معنى الإجماع أن الابن إذا ورث ميراث ابن كامل فذلك يرثه الأب ميراث أبي كامل لم يستقم فيه إلا هذا القول.

فإن قال قائل: أرايت إذا دعوت القافة لولدي الأمة يطؤها رجلان بشبهة؟ فإن كانت حرة فوطئت بشبهة أتدعو لها القافة؟ قلت: نعم.

فإن قال: ومن أين؟

قلنا الخبر عن عمر أنه دعا القافة لولدي امرأة ليس فيه حرة، وقد تكون في إيل أهلها، وهي حرة؛ لأن الحرائر يربعن على أهلهن، وتكون في إيل أهلها، وهي أمة، ولو كان إنما حكم بالقافة في ابن أمة دل على أنه يحكم به في ابن الحرة.

فإن قال: وما يدل على ذلك؟

قلنا إذا ميزنا بين النسب والأموال فجعلنا القافة شاهداً أو حاكماً أو في معناهما معاً جاز أن يشهد على ابن الحرة كما يشهد على ابن الأمة، وأن يكون الحكم في ابن الحرة كهو في ابن الأمة؛ لأنهما لا يختلفان، وكل واحد منهما ابن بوطء الحلال، ووطء الشبهة، ومنفي بوطء الزنا.

أفرايت لو لم ندع القافة لابن الحرة فوطئها رجلان بنكاح فاسد لم يعرف أيهما وطئها أولاً أو ليس إن جعلناه ابنيهما أو فنيانه عنهما ليس يدخل علينا ما عبناه على غيرنا في القولين معاً؟ ولو علمنا أيهما كان، وطئها أولاً فجعلناه له أو للآخر من الواطئين دخل علينا أننا نقوله غير قياس، ولا خبر، وإذا كانت حجتهم في شيء واحد، فلم نجعله لأحدهما دون الآخر، ولكننا لم نحكم فيه حكم الأموال، ولا حكم الأنساب، وافتعلنا فيها قضاءً متناقضاً؛ لأننا إنما فرقنا بين حكم الأموال، وحكم الأنساب بالقافة، وإذا بطلنا القافة في موضع كنا قد خرجنا من أصل مذهبنا في القافة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا التقط مسلم لقطاً فهو حر مسلم ما لم يعلم لأبويه دين غير دين الإسلام، فإذا أقر به نصراني أحقناه به، وجعلناه مسلماً؛ لأن إقراره به ليس بعلم منا أنه كما قال: فلا نغير الإسلام إذا لم نعلم الكفر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقام النصراني بينة من

المسلمين أنه ابنه ولد على فراشه الحقناه به، وجعلنا دينه دين أبيه حتى يعرب عن نفسه؛ لأن هذا علم منا بأنه مولود على فراشه، وأن التقاط من التقطه إنما هو كالضالة التي يجدها الرجل؛ فإن أقام البيّنة أبوه عليه بعد عقله الإسلام، ووصفه إياه جعلناه ابنه، ومنعناه من أن ينصره حتى يبلغ فيتم على الإسلام فنلحقه بالمسلمين، ونقطع عنه حكم أهل الذمة؛ فإن بلغ فامتنع من الإسلام لم يكن من المرتدين الذين نقتلهم؛ لأنه لم يصف الإسلام بعد البلوغ، وبعد وجوب ما أقر به على نفسه للناس، ولله عز وجل من الحقوق ألا ترى أنه لو كان ابن مسلم فارتد قبل البلوغ لم أقتله حتى يبلغ فيثبت على الردّة، ولو زنى قبل البلوغ أو قذف لم أحده، وإنما تجب عليه الحدود والإقرار للناس إذا أقر بعد البلوغ، ولكني أحسبه وأخيفه رجاء رجوعه إلى الإسلام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا التقط المنبوذ، ومعه مال فينبغي له أن يرفعه إلى القاضي، وينبغي للقاضي إن كان الذي التقطه ثقة ماله أن يوليّه إياه، ويأمره بنفق عليه بالمعروف، وإن كان غير ثقة ماله فليدفع ماله لغيره، ويأمر ذلك الذي دفع إليه ماله بالنفقة عليه بالمعروف.

وإن لم يكن له مال فينبغي لوالى المسلمين أن ينفق عليه؛ فإن لم يفعل فشاء الذي هو في يديه أن يأمره القاضي بالنفقة عليه، وإن تكون الثقة ديناً على المنبوذ إذا بلغ وثاب له مال فعل، وإن لم يفعل الذي التقطه، ولا مال له، وأنفق عليه فهو متطوّع بالنفقة، ولا يرجع بشيء منها عليه بعد بلوغ، ويسر، ولا قبله، وسواء وجد المال مع اللقط أو أفاده بعد التقاطه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يجوز على الولادة ولا شيء مما يجوز فيه شهادة النساء مما يغيب عن الرجال إلا أربع نسوة عدول من قبل أن الله عز وجل حيث أجاز الشهادة انتهى بأقلها إلى شاهدين أو شاهداً وامرأتين فأقام الشئتين من النساء مقام رجل حيث أجازهما، فإذا أجاز المسلمون شهادة النساء فيما يغيب عن الرجال لم يجوز، والله أعلم أن مما يميزها إلا على أصل حكم الله عز وجل في الشهادات فيجعلون كل امرأتين يقومان مقام رجل، وإذا فعلوا لم يجوز إلا أربع.

وهكذا المعنى في كتاب الله عز ذكره، وما أجمع المسلمون عليه.

٢١٠٢ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ لَا يَجُوزُ فِيهِ أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعٍ. [أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٧٠/٧)]

وقد قال غيرنا تجوز فيه واحدة؛ لأنه من موضع الأخبار كما تجوز الواحدة في الخبر لا أنه من موضع الشهادة، ولو كان

شراء حلالاً، ويشترط خيار يوم أو ساعة فيتلّف أولى أن يكون مضموناً؛ لأنّ هذا لو مرّت عليه ساعة أو اختار المشتري إنفاذه نفذ؛ لأنّ أصله حلال، والبيع الفاسد لو مرّت عليه الأبد أو اختار المشتري والبائع إنفاذه لم يجوز.

فإن قال: إنّ البائع يبيعاً فاسداً لم يرض أن يسلم سلعته إلى المشتري وديعة فتكون أمانة، وما رضي إلا بأن يسلم له الثمن فكذلك البائع على الخيار ما رضي أن يكون أمانة، وما رضي إلا بأن يسلم له الثمن فكيف كان في البيع الحرام عنده ضامناً للقيمة إذ لم يرض البائع أن يكون عنده أمانة، ولا يكون ضامناً في البيع الحلال، ولم يرض أن يكون أمانة، وقد روى المشركيون عن عمر بن الخطاب أنّه سامّ بفرس، وأخذها بأمر صاحبها فنشأ إليه لينظر إلى مشيها فكسرت فحاکم فيها عمر صاحبها إلى رجل فحكم عليه أنها ضامنة عليه حتى يردّها كما أخذها سالمة فأعجب ذلك عمر منه، وأنفذ قضاءه، ووافقه عليه، واستقضاه، فإذا كان هذا على مساومة، ولا تسمية ثمن إلا أنّه من أسباب البيع فرأى عمر، والقاضي عليه أنّه ضامنٌ له، فما سمّي له ثمن، وجعل فيه الخيار أولى أن يكون مضموناً من هذا، وإن أصاب هذا المضمون المشتري شراءً فاسداً نقص عند المشتري ردّه، وما نقص، وإذا كان الابن فقيراً بالغاً لا يجد طولاً لحرق، ويخاف العنت فجانز له أن ينكح أمة أبيه كما ينكح أمة غيره إلا أن ولده من أمة أبيه أحرار، فلا يكون لأبيه أن يسرقهم؛ لأنّهم بنو ولدو، وإن كان الأب فقيراً فخاف العنت فاراد أن ينكح أمة ابنه لم يجوز ذلك له وجبر ابنه إذا كان واجداً على أن يعفّه بالنكاح أو ملك ومين؛ لأنّ للابن إذا بلغ أن يكون فقيراً غير مغن لنفسه زماناً أن يتفق عليه الابن، وإذا تزوّج الرجل المرأة، ودخل بها، ثم ملك ابنتها فأصابها حرمت عليه أمّها، وحرمت البنت؛ لأنّ هذه بنت امرأة قد دخل بها، وتلك قد صارت أم امرأة أصابها، وإن ولدت له هذه الجارية كانت أم ولد تعتق بموتها، ولا يحلّ له إصابتها، ويحلّ له خدمتها، وتكون مملوكة له كملك أم الولد يأخذ أرض الجنابة عليها، وما أفادت من مال كما يأخذ مال مملوكه، وإن كانت الأمة لأبيه، والمسألة مجالها، ولم تلد فالأمة لأبيه كما هي، وعليه عقربا لأبيه.

فإن قال قائل: في الأمة التي وطئها الرجل، وولدت، وحرّم فرجها عليه بأنّه قد وطئ أمّها بنكاح أعقبتها عليه من قبل أنها لا ترقّ بعده بحال، ولا يكون له بيعها، وإنما هي أم ولد له فيها المنعة بالجماع، فلمّا حرّم الجماع أعقبتها عليه قيسل له: - إن شاء الله تعالى - فما تقول في أم ولد الرجل قبل أن يحرّم عليه فرجها أنّه شيء منها غير الجماع؟

فإن قال: نعم، قبل فيأخذ ثمنها، ويمنى عليها فيأخذ أرض الجنابة عليها، وتقيّد مالاً من أي وجه ما كان فيأخذ المال،

من مَوْضِعِ الشَّهَادَاتِ مَا جَازَ عَدْلٌ مِنَ النِّسَاءِ - وَإِنْ كَثُرْنَ - عَلَى شَيْءٍ قَلِيلٍ لِيَعْلَمَ مَنْ قَالَ: هَذَا قِبَاطِي شَيْءٌ اخْتَجْتُ إِلَى خَيْرٍ وَاحِدَةٍ أَبْشَهَادَةٍ أَوْ غَيْرِ شَهَادَةٍ؟ قَالَ بِشَهَادَةٍ عَلَى مَعْنَى الْأَخْبَارِ قَلِيلٌ لَهُ.

وكذلك شاهدان، وأكثرهما شاهدان على معنى الأخبار قال: ولا تجوز شهادت النساء منفردات في غير هذا قيل نعم، ولا رجل وامرأتين إلا في خاص، ولا تجوز على الحدود، ولا على القتل؛ فإن كنت أنكرت أن يكن غير توأم إلا في موضع فكذلك يلزمك في رجل، وامرأتين أنهما غير تامين.

وكذلك يلزمك في رجلين؛ لأنهما غير تامين في الشهادة على الزنا.

وكذلك يلزمك في شهادة أهل الذمّة بخبرها أنها غير تامّة على مسلم، فإذا كانت الشهادة كلّها خاصة ما لم تسم الشهود أربعة فكيف إذا كانت الشهادة على ما يغيب عن الرجال خاصة لم نصرّفها إلى قياس على حكم الله وإجماع المسلمين، ولا يقبل فيها من العدد إلا أربعاً تكون كلّ اثنين مكان شاهدين؟

قال: فإننا رويناه عن علي عليه السلام أنّه أجاز شهادة القابلة، وحذّرها.

قلت: لو ثبت عن علي عليه السلام صرنا إليه إن شاء الله تعالى، ولكنه لا يثبت عنكم، ولا عندنا عنه، وهذا لا من جهة ما قلنا من القياس على حكم الله، ولا من جهة قبول خبر المرأة، ولا أعرف له معنى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ابتاع الرجل من الرجل يبيعاً ما كان على أن له الخيار أو للبائع أو لهما معاً أو شرط المبتاع أو البائع خياراً لغيره، وقبض المبتاع السلعة فهلك في يديه قبل رضا الذي له الخيار فهو ضامن لقيمتها ما بلغت قلت أو كثرت من قبل أن البيع لم يتم قط فيها، وأنّه كان عليه إذا لم يتم البيع ردّها، وكلّ من كان عليه ردّ شيء مضموناً عليه فتلّف ضمن قيمته فالقيمة تقوم في الفائت مقام البذل، وهذا قول الأكثر ممن لقيت من أهل العلم والقياس والأثر، وقد قال قائل من ابتاع يبيعاً، وقبضه على أنّه بالخيار فتلّف في يديه فهو أمين كأنه ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه، وإلى أن الثمن لا يجب عليه إلا بكمال البيع فجعله في موضع الأمانة، وأخرجه من موضع الضمان، وقد روي عنه في الرجل يبتاع البيع الفاسد، ويقبضه، ثم يتلف في يديه أنّه يضمن القيمة. وقد سلط البائع المشتري على القبض بأمر لا يوجب له الثمن، ومن حكمه، وحكم المسلمين أن هذا غير ثمن أبداً، فإذا زعم أن ما لا يكون ثمناً أبداً يتحول فيصير قيمة إذا فات ما فيه العقد الفاسد فالبيع يشترطه الرجل

وتخدمه.

قلت له: أسمع له فيها معاني كثيرة غير الجماع فلم
أبطلتها، وأعتقتها عليه، وهو لم يعتق، وإنما القضاء أن يعتق على
من اعتق أو تعتق أم الولد بعد موت السيد، وهو لم يموت، فإذا
كان عمر إنما أعتقهن بعد موت ساداتهن فجعلتهن العتق، فقد
خالفته، وإذا كان القضاء أن لا يعتق إلا من اعتق السيد فاعتقتها،
فقد خالفته، فإن قال أكره أن يخلو بامراة لا يخل له فرجها قيل:
وإن كانت ملكه؟

فإن قال: نعم، قيل له: ما تقول فيه إن ملك أمه وبته
وأخته من الرضاع وجارية لها زوج أجعل له أن يخلو بهن؟

فإن قال: نعم، قيل: فقد خلّيت بينه وبين الخلوة بأربع
كلهن حرام الفرج عليه فكيف حرّمته بواحدة؟ فإن قال: إنما
خلّيت بينه وبين الخلوة برضاعه؛ لأنه حرّم لمن قيل فمحرّم هو
لجاريته التي لها زوج؟ فإن قال: لا.

قيل: فقد خلّيت بينه وبين فرج ممنوع منه، وليس لها محرّم؟
فإن قال فلم منعت الابن فرج جاريته إذا أصابها أبوه، ولم تجعل
عليه إلا العقر، ولم تقوّمها على أبيه، وقد فعل فيها فعلاً يمنع به
الابن من فرجها؟

قيل له: إن منع الفرج لا ثمن له، والجناية جناية لها
ثمن، وأخرى لا ثمن لها، فلما كان الحد إذا درى كان ثمة في
الموطوعة عقر أغرمناه الأب، ولم نسقط عنه شيئاً فعله له ثمن، ولما
كان تحريم الفرج غير معتق للأمة، ولا خرج لها من ملك الابن لم
يكن استهلك شيئاً فيغرمه؟ فإن قال فما يشبه هذا؟

قيل: ما هو في أكثر من معناه، وهي المرأة ترضع بلبن
الرجل جاريته لتحريمها عليه فتحريم الجارية، وللماء، وتكون
مسيئة أئمة بما صنعت، ولا يكون لما صنعت ثمن نغرمها إياه،
وهي لو شجتها أغرمناها أرش شجتها، فإذا كان التحريم يكون
من المرأة عامدة، ولا تغرم؛ لأنه غير إتلاف، ولا إخراج للمحرمة
من المملك، ولا جناية لها أرش فذلك هي في الأب بل هي في
الأب أولى أن يكون قد أخذ منها بدلاً؛ لأنه قد أخذ منه عقر،
وهذه لم يؤخذ منها قليل ولا كثير.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ملك الرجل أخته من
الرضاعة فأصابها جاهلاً فحبلت، ولدت فهي أم ولده له تعتق
بذلك الولد إذا مات ويحال بينه وبين فرجها بالنهي، وفيه قول
آخر أنها لا تكون أم ولده، ولا تعتق بموته؛ لأنه لم يطأها حلالاً،
وإنما هو وطء بشبهة، وإن كان عالماً بأنها محرمة عليه فولدت
فكذلك أيضاً، وفيها قولان أحدهما أنه إذا أتى ما يعلم أنه محرّم
عليه أقيم عليه حد الزنا، والثاني لا يقام عليه حد الزنا، وإن أتاها،

وهو يعلمه في شيء له فيه علق ملك بحال، ولكنه يوجب عقوبة
منكدة، ويحال بينه وبين فرجها بأن ينهى عن وطئها، ولا عقر في
واحدة من الخالين عليه؛ لأن العقر الذي يجب بالوطء له، ولا
يغرم لنفسه إلا ترى أنه لو قتلها لم يغرم؛ لأنه إنما يضمن لنفسه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ملك النصراني المسلمة،
وطئها، وهو جاهل أعلم، ونهي أن يعود أن يملك مسلمة،
وبيعت عليه؛ فإن ولدت بذلك الوطء حيل بينه وبينها بأن تعزل
عنه، ويؤخذ بنفقتها، وإن أراد أن يعمل له معتزلة عنه ما يعمل
مثلاً كان ذلك له، وإذا مات فهي حرة، وهكذا أم ولد النصراني
تسلم، وإن كان وطئها، وهو يعلمها محرمة عليه فالقول فيها مثل
القول في الذي وطئ رضيعته، وهو يعلمها محرمة عليه في أحد
القولين حد، وفي الآخر عقوبة، وإن أراد إجارتها من امرأة في
عمل تطيقه فذلك له، وله أخذ ما أفادته، وأخذ أرش جناية إن
جني عليها، وقد خالفنا بعض الناس في أم ولد النصراني تسلم،
فقال هي حرة حين أسلمت، وقال علي في إعتاقها عتقان
إحدهما أن فرجها قد حرّم عليه، والأخرى أن لا أثبت لمشرك
على مسلم ملكاً فليل له أمّا الأولى فما أقرب تركها منك، فقال
وكيف؟

قلت: أرايت أم ولد لرجل وطئها ابنه قال تحرم عليه قلت
أعتقتها عليه، وقد حرّم فرجها بكل حال؟
قال: لا.

قلنا: وكذلك لو كان هو وطئ ابنتها وأنها حرّم عليه
فرجها بكل حال عندك، ولم تعتقها عليه؟
قال: نعم.

قلنا: وكذلك لو ظهر أنها أخته من الرضاعة؟

قال: نعم.

قلنا: فقد تركت الأمر الأول في الأولى أن تعتق من هذه
قال وكيف؟

قلنا: هؤلاء لا تحل فزوجهن عندك بحال، وأم ولد
النصراني قد يخل فرجها لو أسلم الساعة قال فدع هذا قلت:
والثاني استدع قال وكيف؟

قلت: أرايت مدبر النصراني أو مدبرته، ومكاتبته أعتقهم
إذا أسلموا أو يبيعهم؟

قال: لا نعتق المدبرين إلا بالموت، ولا المكاتب إلا بالأداء.

قلنا: فهؤلاء قبل أن يعتقوا لمن ملكهم؟

قال النصراني: ولكنه معلق بموته.

قلنا: فكذلك أم الولد ملكها للنصراني معلق بموته، فإذا

قلت: فحرّة من قبل نفسها فللمملوك أن يعتق نفسه قال
فحرّة من قبل الإسلام قلنا، فقد أسلم العبد، فلم تعتقه، وما
درت من أين اعتقتها، ولا أنت إلا تخوّصت عليها، وأنت تعيب
الحكم بالتخصّص.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا استعار رجل من رجل
جارية فوطئها، فقال هذه ومساءلة الغاصب الذي وطئ في كتاب
الحدود في مسألة ذرة الحدود بالشبهات. فخذوا جوابها من هنالك،
فإن الحجّة فيها ثم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً زوج رجلاً
امراً، وزعم أنها حرّة فدخل عليها الرجل، ثم استحق رقبته
رجل، وقد ولدت أولاداً فأولادها أحرار، وللمستحق قيمتهم
وجاريتهم والمهر يأخذ من الزوج إن شاء، ويرجع به الزوج كلّ
على الغار؛ لأنّه لزم من قبله، وأصل ما ردنا به المغرور على
الغار على أشياء منها أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أيما رجل
نكح امرأة بها جنون أو جذام أو برص فأصابها فلها المهر بما
استحل من فرجها، وذلك لزوجها غرم على وليها فرد الزوج
على ما استحققت به المرأة عليه من الصداق بالميسر على الغار،
وكان موجوداً في قوله إنه إنما رده عليه؛ لأن الغرم في المهر لزمه
بغروره.

وكذلك كل غار لزم المغرور بسببه غرم رجوع به عليه،
ومواء كان الولي يعرف من المرأة الجنون أم لم يعرفه؛ لأن كلاً
غار.

فإن قال قائل: قد يخفى ذلك على العبد؟

قيل: نعم، وعلى أيها أرايت لو كان تحت ثيابها نكته
برص أما كان يمكن أن يخفى ذلك على أيها، والغار علم أو لم
يعلم يضمن للمغرور، ثم بين الغار وبين المرأة حكم، وهو
مكتوب في كتاب النكاح.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أذن الرجل لعبده في
التجارة فاشتري ابن سيده أو أباه أو من يعتق على سيده إذا
ملكه، ففيها قولان.

أحدهما: أنه لا يعتق عليه، وذلك أنه إنما أذن له فيما
يجوز للمالك أن يملكه لا ما لا يجوز له ملكه كما يكون الرجل
يدفع إلى الرجل مالا فيضاربه فيشتري ابنه، فلا يلزمه أن يعتق
عليه ويكون المضارب ضامناً للثمن الذي دفعه في ابنه؛ لأنه
اشتري بماله ما لا يجوز له ملكه، وهذا مذهب حماد بن عمار.

والقول الثاني: أنه يعتق عليه من قبل أن الشراء كان
حلالاً، وأن ما ملك العبد، فإنما يملكه لسيده، وإذا ملك السيد
ابنه عتق عليه.

مات عتقت، ولا تباع في دين، ولا تسعى فيه، وأنت تستسعي
المدبر في دين النصراني.

قال: فإن قلت فهو حر، ويسعى في قيمته؟

قلت: يدخل ذلك عليك في المكاتب قال أما المكاتب، فلا
أقوله.

قلت: أرايت عبداً نصرانياً أسلم فوهبه النصراني لمسلم أو
ذمي أو اعتقه أو تصدق به؟

قال: يجوز ذلك كله.

قلنا: فيجوز إلا وهو مالك له ثابت الملك عليه؟

قال: لا.

قلت أو رايث لو أسلم موضع لا سوق به أتمهله حتى
يأتي السوق فيبيعه؟

قال: نعم.

قلنا، فلو جنى عليه جان فقتله أو جرحه كان الأرض
لنصراني، وكان له أن يعفو كما كان يكون للملك المسلم؟

قال: نعم.

قلنا، فقد زعمت أنه مالك له في حالات.

قال: نعم، ولكنني إذا قدرت على إخراجه من ملكه
أخرجته.

قلت: بأن تدفع إليه ثمنه مكانه أو بغير شيء؟

قال ادفع إليه ثمنه مكانه.

قلنا: فتصنع ذا بأمر الولد؟

قال: لا أجد السبيل إلى بيعه فادفع إليه ثمنها.

قلت: فلما لم تجد السبيل إلى بيعها كان حكمها غير
حكمه؟

قال: نعم.

قلنا فمن قال لك اعتقتها بلا عوض يأخذ مكانه؟

قال: لا، ولكن عوض عليها.

قلنا: فهي معدمة به أفكنت باتماً عبده من معدم؟

قال: لا.

قلنا فكيف بعثها من نفسها، وهي معدمة؟

قال للحرية.

قلنا: من قبله كانت أو من قبلها؟

فإن قلت من قبله قلنا فهي حرّة بلا سعاية قال: ما اعتقتها
فتكون حرّة بلا سعاية، ولا أعتق شيئاً منها.

فإن قال قائل: فما الفرق بين العبد المأذون له والمضارب؟
 قيل له: إن في الشراء حقوقاً.

منها حق للبائع على المشتري الذي لا يجوز إبطاله إذا كان بيعاً حلالاً، فلما كان هذا بيعاً حلالاً يلزم العبد لم يجز أن يلزم العبد أبداً إلا والسيّد مالك فيعتق، والمضارب يلزمه البيع، فلا يظلم المشتري، ويكون المضارب مالكا لهذا العبد، وليس ملك المضارب لنفسه مثل ملك صاحب المال، وملك العبد لنفسه مثل ملك صاحب المال، وهذا أصح القولين، وبه نأخذ، والله تعالى أعلم.

وسواء كان للعبد دين أذن له في مديته أو لم يكن عليه دين من قبل أن الغرماء لا يملكون على العبد ماله إلا بالقيام عليه، وبعد ملك العبد له، فلما كان تمام ملك العبد واقعاً على ابن سيده، والعتق معه لم يجز أن يرق بحال؛ لأنه إذا تم فيه ملكه تمت حرته، ولا يغرّم الأب شيئاً قل ولا كثر؛ لأن الغرماء إن دخل عليهم نقص من عتقه فالذي دخل على الأب أكثر منه، ولا يكون مصاباً بماله، وغارماً مثله، وما أنلف شيئاً، فيكون عليه ما أنلف، ولا أمر بشرائه من مال العبد، فيكون متزعا من العبد شيئاً يكون عليه رده إنما أخطأ فيه العبد أو تعدى، فلا يرجع به على السيّد أرايت لو استهلك العبد جميع ما في يديه بهية أو بدرك أو حرقه أو غرقه أيرجع على السيّد بشيء؟ ولم يكن للسيّد في هذا فعل، ولا أمر إنما يغرّم الناس بفعلهم، وأمرهم فاما بغير فعلهم، ولا أمرهم، فلا يغرّمون إلا في موضع خاص من الذنات، وما جاء فيه خبر، وإن كان العبد غير مأذون له فاشترى ابن مولاه فليس ثم شراء، ولا يملكه فيعتق بالملك، وهو على ملك سيده الأول.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعى الأعاجم بولاد الشريك أخوة بعضهم لبعض؛ فإن كانوا جاءونا مسلمين لا ولاء لأحد عليهم يعتق قبلنا دعواهم كما قبلنا دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا، وإن كانوا مسيئين أو عليهم رق اعتقوا فثبت عليهم ولاء لم تقبل دعواهم إلا بينة على ولاد أو دعوى معروفة كانت قبل السبي، وهكذا من قل منهم أو كثر أهل حصن كانوا أو غيرهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الرجلان أخوين فمات أبوهما فأقر أحدهما بوارث معه، وقال: هذا أخي ابن أبي، ودفعه الآخر، فإن محمد بن الحسن أخبرني أن قول المدين الذي لم نزل نعرفه، ويلقوهم به أنه لا يثبت له نسب، ولا يأخذ من يديه شيئاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحبهم ذهبوا فيه إلى أن

الأخ المقر له لم يقر لهذا الأخ بدين على أبيه، ولا وصية، ولا بحق له في يديه، ولا مال أبيه إلا بأن يثبت نسبه، فيكون له عليه أن يرثه، وأن يحقل عنه وجميع حق الإخوة، فلما كان أصل الإقرار به باطلاً لا يثبت به النسب لم يجعلوا له شيئاً كما لم يجعلوا عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال محمد بن الحسن رضي الله تعالى عنه: وكان هذا قولاً صحيحاً، ثم أحدثوا أن لا يلحقوا، وأن يأخذ ثلث ما في يدي أخيه المقر له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحبهم ذهبوا فيه إلى أنه أقر بأن له شيئاً في يديه، وشيئاً في يدي أخيه فأجازوا إقراره على نفسه، وأبطلوا إقراره على أخيه، وهذا أصح من قول محمد بن الحسن وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما، فإن محمد بن الحسن وأبا حنيفة قالوا يقاسم الأخ الذي أقر له بما في يديه نصفين، ولا سبيل له على الآخر، ولا يثبت النسب، وكانت حجته أن قال: قد أقر أنه، وهو سواء في مال أبيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت المسألة مجاهلاً، ولا ميراث لم يثبت النسب، ولا يثبت نسب أحد نسب رجل إلى غيره، وذلك أن الأخ إنما يقر على أبيه، فإذا كان معه من حقه في أبيه كحقه فدفعت النسب لم يثبت، ولا يثبت نسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معاً أو تقوم بينة على دعوى الميت الذي إنما يلحق بنفسه فيكتفى بقوله، ويثبت له النسب.

فإن قال قائل: كيف أجرت أن يقر ابن الرجل إذا كان وارثه لا وارث له غيره بالأخ فتلقه بالأب، وإنما أقر على غيره؟

قيل له: إنما أقر بأمر لا يدخل ضرره على ميت إنما يدخل الضرر عليه فيما يتقص من شركته في ميراث الأب، ووجدته إذا كان منفرداً بوراثه أبيه القائم بكل حق لأبيه.

الا ترى أنه يعفو دمه فيجوز عفو كما لو عفا أبوه جرح نفسه جاز عفو؟ الا ترى أنه يقوم بالحد على من قذف أباه كما كان أبوه قائماً بالحد على من قذفه؟ الا ترى أن لو كانت لأبيه بينة على رجل بحد أو مال أو قصاص أخذ له بها، وأخذ للابن بها بعد موته، ولو أكنبها الابن بعد موت الأب، والأب مدع لها أبطلناها؛ لأنه لو مات قام مقامه؟

فإن قال قائل: فهل في هذا خبر يدل عليه؟

قلنا نعم الخبر الذي الناس كلهم عيال عليه في أن الولد للفراس.

فإن قال: ما هو؟

قيل: اختصم عبد بن زمة وسعد بن أبي وقاص إلى النبي ﷺ في ابن أمة زمة، فقال سعد قد كان أخي عتبة عهد إلي أنه

٢١٠٩ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ أَنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَامِلٌ لَهُ عَلَى الْكُوفَةِ أَنْ أَقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. [أخرجه مالك (٧٢٢/٢)]

٢١١٠ - قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا الثَّقَفُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ أَنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَامِلُهُ عَلَى الْكُوفَةِ أَنْ أَقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ، فَإِنَّهَا السَّنَةُ قَالَ أَبُو الزُّنَادِ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ كِبَرَاءِهِمْ، فَقَالَ أَشْهَدُ أَنْ شُرَيْحًا قَضَى بِهَا فِي هَذَا الْمَسْجِدِ. [أخرجه البيهقي (١٧٣/١) - (١٧٤)]

٢١١١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي كُرَيْمَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. [أخرجه البيهقي (١٧١/١٠)]

٢١١٢ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَيْمُونٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ خَاصَمْتُ إِلَى الشَّعْبِيِّ فِي مَوْضِعَةٍ فَشَهِدَ الْقَائِسُ أَنَّهَا مَوْضِعَةٌ، فَقَالَ الشَّاعِبِيُّ أَتَقْبِلُ عَلَيَّ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ الشَّعْبِيُّ قَدْ شَهِدَ الْقَائِسُ أَنَّهَا مَوْضِعَةٌ، وَتَخْلِفُ الْمَشْجُوعُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ قَالَ فَقَضَى الشَّعْبِيُّ فِيهَا، وَذَكَرَ مُشْتَمٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: إِنْ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقْضُونَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. [أخرجه البيهقي (١٧٤/١٠)]

٢١١٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سُبُلًا أَقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ؟ فَقَالَا نَعَمْ. [أخرجه مالك (٧٢٢/٢)]

٣٥ - ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَإِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ فِي الْأَمْوَالِ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ تَحْوِيلُ مَالِكٍ مَالِكٍ إِلَى مَالِكٍ غَيْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ الْمَقْضَى لَهُ يَمْلِكُ الْمَالِ الَّذِي كَانَ فِي يَدِي الْمَقْضَى عَلَيْهِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي تَمْلِكُ بِهَا الْأَمْوَالُ فَكُلُّ مَا كَانَ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَضَى بِهِ عَلَى مَعْنَى مَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ

أَبْنُهُ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَفِيضَهُ إِلَيْ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ رَمْعَةَ أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ رَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَالْحَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدَعْوَةِ الْأَخِ، وَأَمَرَ سَوْدَةَ أَنْ تَحْتَجِبَ مِنْهُ لَمَّا رَأَى مِنْ شَبْهِهِ بَعِيَّةً؛ فَكَانَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ، وَأَنَّهَا قَدْ أَذْعَتْ مِنْهُ مَا أَذَى أَخُوها فَعَلَى هَذَا، هَذَا الْبَابُ كُلُّهُ وَقِيَّاسُهُ.

٣٤ - اليمين مع الشاهد

- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ سَمَاءً، وَلَا يَخْضُرُنِي ذِكْرُ اسْمِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

٢١٠٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَعْلُو بْنِ عَبَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ وَجَدْنَا فِي كِتَابِ سَعْلُو بْنِ عَبَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. [أخرجه الرملي (١٣٤٣)]

- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

- أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

٢١٠٧ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. [أخرجه مالك (٧٢١/٢)]

- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي الشَّهَادَةِ؛ فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ أُخْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ. [أخرجه البيهقي (١٧٣/١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو قضى على عاقلة رجل بأرض جنابة فأقام شاهداً أن المجني عليه أبراه من أرض الجنابة وقننا الشاهد.

فإن قال أبراه من أرض الجنابة، وأبرأ أصحابه المقضي عليهم بها أحلفناهم وأبرأناهم؛ فإن حلف بعضهم، ولم يحلف بعض بريء من حلف، ولم يبرأ من لم يحلف، وذلك مثل أن يكون ألف درهم لرجل على رجلين فأقاما شاهداً فشهد لهما بالبراءة فيها فحلف أحدهما، ولم يحلف الآخر فيبرأ الذي حلف، ولا يبرأ الذي لم يحلف؛ وتحلف عاقلته، ولا يحلف معها؛ لأن جنابته على عاقلته، ولا يعقل هو عن نفسه معهم شيئاً. ولو قال الشاهد أبراه من الجنابة وقتته أيضاً.

فقلت: قد يحتمل قولك أبراه من الجنابة من أورشها؛ فإن كنت هذا تريد فهو بريء منها، وإن ثبتت الشهادة على إبراه العاقلة حلفوا وبرئوا، وإن لم تثبت عليهم لزمهم العقل؛ لأنه لم يشهد لهم بالبراءة.

ولو باعه عبداً معيماً فأقام شاهداً أنه تبرأ إليه من العيب أو شاهداً أنه أبراه بعد العلم بالعيب من العيب حلف مع شاهده وبريء.

ولا احتاج مع هذا إلى وقفه كما احتاج إلى وقفه في الجنابة من قبل أنه أبراه من أن يكون به عيب فهذا أكثر ما يكون له. وإن أبراه مما يلزم في العيب من الرد بالعيب أو أخذه ما نقص العيب بريء، وهذا لا يلزم إلا المشهود له خاصة فيحلف فيه وبرأ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقام رجل على رجل يئنة بحق فأتى المشهود عليه بشاهد يشهد بأن المشهود له أقرب بأن ما شهد به شهوده على فلان باطل أحلف مع شاهده، وأبرئ مما شهد به عليه.

وهذا مثل أن يقيم عليه يئنة بمال فيأتي المشهود عليه بشاهد فيشهد أنه أبراه منه فيحلف مع شاهده، وبرأ مما شهد به عليه. قال: ولو أن رجلاً أقام شاهداً في حياته أن له حقاً على فلان بوجه من الوجوه، ثم مات قبل أن يحلف.

أو مات قبل أن يقيم شاهداً فأقام ورثته بعده شاهداً بأن له على فلان حقاً فورثته يقومون مقامه في كل ما ملكوا عنه. وذلك أن الله عز وجل نقل ملك الموتى بالموارث إلى الأحياء فجعلهم يملكون ما كان للأحياء يملكون ما ملكهم بقدر ما فرض لهم فهم يقومون مقام من ورثوه بقدر ما ورثوا. قال: فإن ذهب ذهاب إلى أن يقول كيف يحلف الوارث، وهو لا يدري أشهد شاهده بحق فيحلف على علمه، وذلك أن

ذلك أن يأتي رجل بشاهد أن الدار التي في يدي فلان داره غضبها إياه الذي هي في يديه أو باعه إياها، وأخذ منه ثمنها أو بغير ذلك من وجوه الملك فيحلف مع شاهده، وتخرج الدار من يدي الذي هي في يديه فتحول إلى ملك المشهود الخالف له فيملكها كما كان الذي هي في يديه مالكا لها. وكذلك غيرها مما يملك.

وكذلك لو أتى بشاهد على عبد أو عرض أو عين بعينه أو بغير عينه أحلف مع شاهده، وقضى له بحقه. وكذلك لو أقام شاهداً أن له عليه ألف درهم أو أقل أو أكثر حلف مع شاهده، وأخذ منه ألفاً فيملكها عليه كما كان المشهود عليه لها مالكا قبل الشهادة واليمين.

قال: وكذلك لو أقام يئنة عليه أنه حرق له متاعاً قيمته كذا وكذا أو قتل عبداً قيمته كذا أو جرحه هو في بدنه جراحة خطراً حلف في هذا كله مع شاهده، وقضى له بضمن المتاع وقيمة العبد وأرض الجنابة.

قلت: أو كثرت على الجاني في ماله أو على عاقلته؛ لأنه يملك كل واحد من قضى عليه ما كان هو مالكا له إما في الظاهر والباطن، وإما في الظاهر.

وكذلك لو أقام شاهداً أنه أسلفه مائة دينار في طعام موصوف أو بر موصوف أو غير ذلك أحلفته مع الشاهد، والزمته المشهود عليه بما شهد به شاهده، وجعلت ذلك مضموناً عليه إلى أجله الذي سعى.

وكذلك لو أقام شاهداً على رجل أنه اشترى منه جارية أو عبداً بمائة دينار حلف مع شاهده، ولزم المشهود عليه العبد أو الجارية يبعاً بمائة دينار.

وكذلك لو أقام شاهداً أنه باعه هذه الجارية بجارية أخرى أو بدار حلف مع شاهده ولزم كل واحد منهما البيع، وهذا كله تحويل ملك إلى ملك.

وكذلك لو أقام على رجل يئنة أنه سرق منه شيئاً من غير حرز يسوى مالا أو سرق منه شيئاً من حرز لا يسوى ربع دينار حلف مع شاهده، وغرم السارق قيمة السرقة إن كانت مستهلكة، ولم يقطع السارق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان لرجل حق من دين أو ثمن بيع أو أرض جنابة أو غير ذلك من الحقوق فأقام الذي عليه الحق شاهداً أنه قد قبض ذلك منه صاحبه أو أبراه منه أو صالحه منه على شيء قبضه حلف مع شاهده، وبريء من ذلك كله، وهذا تحويل ما كان من المشهود عليه بالبراءة ملك عليه إلى ملك المشهود له بالبراءة.

غيره النصف الآخر كما لو كان لرجلين على رجل ألف درهم فأقام أحدهما شاهداً بها، وحلف أحدهما لم يستحق الألف، وهي التي تملك، ولا يحلف على ما يملك غيره، ولو حلف لم يستحق غيره يمينه شيئاً؛ لأن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد لصاحب الحق وصاحب الحق من ملكه كله لا من ملك بعضه، وبقي البعض مملوكاً لغيره، ولو كان للورثة، وصي فأقام شاهداً

بحق لليت لم يحلف الوصي؛ لأنه ليس بملك، وتوقف حقوقهم فكلما بلغ منهم واحد حلف، وأخذ حقه بقدر ميراثه، ولو مات رجل، وقد أقام في حياته شاهداً له بحق على رجل أو أقامة، وصيه بعد وفاته أو أحد ورثته، وله غرماء فقبل لورثته أحلفوا، واستحقوا فأبوا أن يحلفوا بطل حقهم، ولم يكن للغرماء أن يحلفوا؛ لأن رسول الله ﷺ إذ قضى لمن أقام شاهداً بحق له على الآخر يمينه، وأخذ حقه، فإنما أعطى باليمين من شهد له بأصل الحق، وإنما اليمين مع الشاهد أن يقال: لقد شهد الشاهد بحق، وإن هذا الحق لي على فلان، وما برىء منه، وإنما جعلت للوارث اليمين بأن الله عز وجل نقل ملك الميت إلى الوارث فجعله يقوم مقامه فيه، ولا يخالفه بقدر ما فرض له وجعله مالكا ما كان الميت مالكا أحب أو كره، ولو ورث عبداً زمناً تزمته ملكه، وإن لم يرد ملكه حتى يخرجوه من ملكه قال: وليس الغريم ولا الوصي له من معنى الوارث بسبيل لا هم الذين لهم أصل الحق، فيكونون المقضي لهم باليمين مع الشاهد، ولا الذين حكم الله تعالى لهم باليراث، فيكونون في معنى صاحب الحق، والغرماء، والوصي لهم، وإن استحقوا مال صاحب الذين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه، ولا يلزم فيهم ما يلزم الوارث من نفقة عبيده الزمنى قال: ولو مات صاحب الحق فجاء وارثه بشاهد، وقال أنا أحلف، وقال غريم الميت المال لي دون الوارث، وأنا أحلف حلف الوارث، وأخذ الغريم المال دون كما كان أخذ له دون أبيه، ولو كان الغريم يقوم مقام الوارث كان أحق بالمال إذا ملكه الوارث عن الموروث فالغريم أحق به كما يكون أحق بجميع ماله الذي في يديه، والذي يحق به وله من الدية وغيرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فنيما وصفت إن شاء الله تعالى بيان فرق ما بين الغريم والموصى له والوارث وصاحب أصل الحق قال ونما يشته إن شاء الله تعالى أن الغريم إنما حقه في مال الميت جملة لا في ماله الذي يحلف عليه، وذلك أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه من المال الظاهر الذي لم يحلف عليه، ولو لم يكن له مال إلا ما حلف عليه الغريم فجاء غريم غيره فامتنع أحدهما من اليمين؛ فإن حلف الآخر، وأخذ جميع الدين، فقد أعطى يمينه الحق، وإنما كان له النصف، وليس هكذا الرجلان يكون الحق

العلم قد يكون بالعيان والسمع والرؤية، فإذا سمع ممن يصدق أن لأبيه حقاً على فلان أو علمه بأي وجه من وجوه العلم كان ذلك حلف مع شاهده، وكان كأيته لو شهد له شاهد على حق كان عنه غائباً أو على رجل أنه قتل له دابة غائبة أو عبداً حلف مع شاهده، وأخذ حقه، ولو لم يحلف إلا على ما عاين أو سمع من الذي عليه الحق بعينه ضاق هذا عليه.

قال: ولم يزل أهل العلم يحلفون مع الشاهد على الحق الغائب إذا أمكن أن يكون الخالف علم أن حقه حق بوجه من وجوه العلم الرؤية أو السمع أو الخبر.

قال: وإذا كان هكذا فكذلك كل من شهد له بحق بأن فلاناً أقر له أو أوصى له أو تصدق عليه حلف مع شاهده، ولو ضاق عليه أن يحلف إلا على ما عاين ضاق عليه أن يأخذ الحق بشاهد إلا فيما عاين حتى لو مات أبوه وهو صغير فشهد له أنه ورثه شيئاً بعينه ضاق عليه أن يأخذه؛ لأنه لم يعاين أباه، وما ترك ولا عدل ورثته، ولا هل عليه دين أو له وصايا.

وكذلك لو كان بالغاً، ومات أبوه غائباً فشهد له على تركه له غائبة؛ لأنه لم ير أباه يملكها، ولا يدري لعله لم يتركها؛ فإن مات ميت، وترك ابناً بالغاً، وابناً صغيراً، وزوجة يحلف البالغ، ويأخذ نصيبه من الميراث، وذلك نصف المال بعد ثمن المرأة، وإن حلفت المرأة أخذت الثمن، ووقفت للصبي حقه من المال، وذلك النصف بعد الثمن حتى يبلغ فيحلف أو يمتنع من اليمين فيبطل حقه أو يموت قبل البلوغ فتقوم ورثته فيما ورثوا عنه مقامه فيحلفون ويستحقون.

قال: وكذلك لو كان الورثة بالغين فيهم غيب أخذ الحاضر الخالف حقه، ووقفت حقوق الغيب حتى يحضروا فيحلفوا، ويستحقوا أو أبوا فتبطل حقوقهم أو يموتوا قبل ذلك فتقوم ورثتهم في حقوقهم مقامهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان في الورثة أخرس، وكان يفقه الإشارة باليمين أشير إليه بها حتى يفهم عنه أنه حلف، ثم يعطى حقه، وإن كان لا يفهم الإشارة، ولا يفهم عنه أو كان معوها أو ذاهب العقل وقف له حقه حتى يعقل فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه فيحلفون، ويستحقون، ولا يجوز عندي أن يترك وارثين فيحلف أحدهما فيستحق الآخر حقه يمين أخيه؛ لأن كلا إنما يقوم مقام الميت فيما ورث عنه، والحق، وإن كان عن الميت ورث، فلم يحق إلا للأحياء بسبب الميت على قدر موارثهم.

ألا ترى أن اليمين إنما كانت من الأحياء، فلا يجوز أن يقوم رجل مقام الذي له أصل الحق في نصف ماله فيستحق يمين

عليك ما قبضته منك، ولا شيئاً منه، ولا اقتضاه لي مقتض بأمري، ولا شيئاً منه، ولا بغير أمري فوصل إليّ ولا أبرأتك منه، ولا من شيء منه، ولا احتلتي به، ولا بشيء منه على أحب، ولا أحلت به عليه، ولا برئت منه بوجه من الوجوه، ولا صرت إلى ما يبرئك منه، ولا من شيء منه بوجه من الوجوه إلى يوم حلفت يميني هذه؛ فإن كان اقتضى منه شيئاً أو أبراه من شيء حلف بما وصفت، فإذا انتهى إلى قوله ما اقتضيته، ولا شيئاً منه، ولا اقتضاه لي مقتض بأمري، ولا شيئاً منه، ولا وصل إليّ، ولا إلى غيري بأمري، ولا كان مني فيه، ولا في شيء منه ما يكون لك به البراءة منه، ثم تنسق اليمين، وإن حلف على دار له في يديه أو عبده أو غيره حلف كما وصفت.

وقال: إن الدار التي كذا، ويغدها لداري ما بعثتها، ولا شيئاً منها، ولا وهبتها لك، ولا شيئاً منها، ولا تصدقت بها عليك، ولا بشيء منها، ولا على غيرك ممن صيرها إليك مني، ولا بشيء منها بوجه من الوجوه، وإنها لفي ملكي ما خرجت مني، ولا شيء منها إلى أحد من الناس أخرجها، ولا شيئاً منها إليك، وإنما أحلفت على غيره بسبب الحلف له؛ لأنه قد يخرجها إلى غيره فيخرج ذلك إلى الذي هي في يديه، وإن كان المستحلف ذمياً أحلف بالله الذي أنزل التوراة على موسى، وبغير ذلك مما يعظم اليمين به مما يعرف أنه حق، وليس بباطل، ولا يحلف بما يعظم إذا جهلناه، ويحضره من أهل دينه من يتوقى هو محضره إن كان حائلاً ليكون أشد لتحفظه إن شاء الله تعالى.

قال: وإن كان الحق لميت فورته الحالف حلف كما وصفت على أن هذا الحق ثابت لفلان عليك ما اقتضيته منك، ثم ينسق اليمين كما وصفت، ولا علمت فلاناً الميت اقتضاه، ولا شيئاً منه منك، ولا أبرأك منه، ولا من شيء منه بوجه من الوجوه، ولقد مات، وأنه ثابت عليك إلى يوم حلفت يميني هذه.

قال: ولو كانت اليمين لرجل يأخذ بها أو على رجل يبرأ بها فبدأ فحلف قبل أن يحلفه الحاكم أعاد الحاكم عليه اليمين حتى تكون يمينه بعد خروج الحكم بها.

٣٧- باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد، وما يقضى

وما يقضى

قال الشافعي: (رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل على الرجل المال، فأتى بمرأتين تشهدان له على حقه لم يحلف مع امرأتين.

فإن قال قائل: ما الحجّة فيه؟ فالحجّة فيه أن النساء إذا كن

لأحدهما إذا نكل بطل حقه، وأخذ الحالف حقه.

قال: ولو أقام ورثته رجل شاهداً على حق له، وله غرماء، ووصايا قيل للورثة: احلفوا، واستحقوا، فإذا فعلوا فالغرماء أحق بماله منهم وأهل الوصايا يشركونهم في ماله بالثلث، وإن أبوا أن يحلفوا أبطلنا حصّة أهل الوصايا.

٣٦- الامتناع من اليمين وكيف اليمين؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن كانت له اليمين على حق مع شاهد قيل له: إن حلفت استحققت، وإن امتنعت من اليمين سألناك لم تمتنع؟

فإن قلت لأني بشاهد آخر تركناك حتى تأتي به فتأخذ حقك بلا يمين أو لا تأتي به فقول احلف، وخذ حقك، وإن امتنعت بغير أن تأتي بشاهد أو تنظر في كتاب لك أو لاستيثبات أبطلنا حقك في اليمين، وإن طلبت اليمين بعدها لم نعطكها؛ لأن الحكم قد مضى بباطلها، وإن جئت بشاهد آخر أعطيناك به؛ لأننا إنما أبطلنا حقك في اليمين لا في الشاهد الآخر، ولا الأول.

قال: فإن قال بيني وبين الرجل معاملة أو قد حضرني، وإياه من اتق به فأسأله أمهله حتى يسأله، ولم أقض له بشيء على المشهود عليه؛ فإن حلف أخذ حقه، وإن أبى أبطلت حقه في اليمين فمتى طلب اليمين بعد لم أعطها إياه؛ لأنني قد أبطلتها، ومتى جاء بشاهد آخر أعطيته بهما؛ لأنني لم أبطل الشاهد إنما أبطلت الحق في اليمين.

قال: وإذا كان الحق عشرين ديناراً أو قيمتها أو دماً أو جراحة عملي فيها قود ما كانت أو حداً أو طلاقاً حلف الحالف بمكة بين البيت والمقام؛ فإن كان بالمدينة فعلى منبر رسول الله ﷺ، وإن كان في بيت المقدس، ففي مسجدنا أو يبلد، ففي مسجد، وأحب لو حلف بعد العصر.

وقد كان من حكّام الأفاق من يستحلف على المصحف، وذلك عندي حسن.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان الحق أقل من عشرين ديناراً أو قيمتها أو كانت جراحة خطراً أرشها أقل من عشرين أحلف في المسجد أو في مجلس الحكّام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتوقيت عشرين ديناراً قول فقهاء المكّين وحكّامهم.

فإذا حلف الرجل على حق نفسه حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة والرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية أن ما شهد به شاهداً فلان بن فلان عليك، وهو كذا وكذا، ويصفه الحق كما شهد به، وإن ذلك لثابت لي

عندي، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أتى رجلٌ بشاهدٍ يشهدُ أن رجلاً شهدَهُ أن له على فلان حقاً لم يقبل إلا بشاهدٍ آخر؛ فإن أحلفَ لقد شهدَ لي لم يحلف؛ لأن حلفه على أنه شهد له ليس أن يحلفَ على مال يأخذه إنما يحلفُ على أن يثبتَ شهادةً شاهدهُ، وليس اليمينُ على هذا باليمين على المال بملك. ولو أقامَ رجلٌ شاهداً أن فلاناً أوصى إليهِ، أو أن فلاناً وكله لم يحلفَ مع شاهده.

وذلك أنه لا يملك بالوصية ولا بالوكالة شيئاً ومثل ذلك لو أقامَ بينةً أن فلاناً أودعه داره، أو أرضه لم يحلفَ مع شاهده، ولو أقامَ شاهداً أن فلاناً قذفه بالزنا لم يحلفَ مع شاهده، وذلك أنه لا يملك بالحد شيئاً إنما الحدُّ ألم على المحدود لا شيء يملكه المشهود له على المشهود عليه، ولو أقامَ بينةً على أنه جرحه جراحةً عمداً في مثله قوداً، أو قتلَ ابناً له لم يحلفَ مع شاهده، وذلك أن الشهادةَ ليست بمال بعينه، وأنه لا يجبُ بها المالُ دون التخيير في المال، أو القصاص، فإذا كان القصاصُ هو الذي يثبتُ بها فالقصاصُ ليس بشيء يملكه أحدٌ على أحد.

فإن قال قائل: فالألم يملكه؟

قيل: أجل، ولكن ليس يملكه إلا بأن يملك القصاصَ معه لا أن المال إذا حلفَ كان له دون القصاص ولا القصاص دون المال، فلما كان إنما لا يثبتُ له أحدهما بعينه، وكان المال لا يملكُ دون القصاص لم يجز أن يكون اليمينُ مع الشاهد في القصاص وهو لا يملك، ولو أقامَ عليه شاهداً أنه سرقَ له متاعاً من حرز يسوى أكثر مما تقطعُ فيه اليدُ كان مخالفاً لأن يقيمَ عليه الشاهدُ فيما يجبُ به القصاصُ فيحلفُ مع شاهده ويغرمُ السارقُ ما ذهبَ له به، ولا يقطع.

فإن قيل: ما فرق بينَ هذا، والقصاص؟

قيل له: في السرقة شيئان.

أحدهما: شيء يجبُ لله عز وجل وهو القطع، والآخرُ شيء يجبُ للأدَمِيِّين وهو الغرمُ فكلُّ واحدٍ منهما حكمه غيرُ حكم صاحبه.

فإن قال قائل: ما دلُّ على هذا؟

قيل: قد يسقطُ القطعُ عنه، ولا يسقطُ الغرمُ ويسقطُ الغرمُ ولا يسقطُ القطع.

فإن قال وابن؟

قيل: يسرقُ من غير حرز، فلا يقطعُ ويغرمُ ويختلسُ ويتهبُّ، فيكونُ بهذا سارقاً، فلا يقطعُ ويغرمُ، ويكونُ له شبهةٌ في السرقة، فلا يقطعُ ويغرمُ، ويسرقُ الرجلُ من امرأته، والمرأةُ من

لا يجزئ عند الحاكم إلا مع الرجل إلا فيما لا يراه الرجلُ فهاتان امرأتان ليسَ معهما رجلٌ يشهد.

فإن قال قائل: معهما رجلٌ يحلفُ فالحالفُ غيرُ شاهدٍ.

فإن قال: فقد يعطى يمينه.

قيل: يعطى بها بالسنة ليسَ أنه شاهدٌ والرجلُ لا يشهدُ لنفسه، ولو شهدَ لنفسه لم يحلف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قال امرأتانِ تقومانِ مقامَ الرجل؟

قيل: إذا كانتا مع رجلٍ ولزمه عندي أن يقولَ لو شهدَ أربعُ نسوةٍ لرجلٍ بحقٍ أخذه كما يأخذه بشاهدينِ وشاهدٍ وامرأتينِ ولا أحسبُ أحداً يقولُ بهذا القول.

قال: ولو أن امرأةً رجلاً أقامتَ شاهداً أنه طلقها لم تحلفَ مع شاهدها وقيل: انتبِ بشاهدٍ آخرَ وإلا أحلفناه ما طلقك، ولو أقامَ رجلٌ شاهداً على أنه نكحَ امرأةً بوليٍّ ورضاها وشهودٍ ومهرٍ لم يكن له أن يحلفَ مع شاهده، وذلك أن الرجلَ لم يملك رقبتهُ المرأةُ كما يملكُ الأموالُ بالبيع وغيره من وجوه الملكِ إنما أبيعَ له منها بالنكاحِ شيءٌ كان محرماً عليه قبله، ولأن المرأةَ لا تملكُ من نفسها ما كان الزوجُ يملكُ منها فتقومُ في نفسها مقامَ الزوجِ فيها في كلِّ أمره، أو في بعضه والزوجُ نفسه لم يكن يملكها ملكُ المالِ فهمَا خارجانِ من معنى من حكمَ له رسولُ الله ﷺ باليمينِ مع الشاهدِ عندي، والله تعالى أعلم.

لأن رسولَ الله ﷺ إنما حكمَ بها لمن يملكُ ما حكمَ له به ملكاً يكونُ له فيه بيعه وهبته، أو سلطانُ رقٍّ، أو ملكٌ بوجه من الوجوه مما قد ملكه عليه غيره ومما يملكُ هو على غيره، وليس هكذا الزوجُ، والمرأةُ إنما سلطانه عليها سلطانُ إباحةٍ شيءٌ كان محرماً قبلَ النكاحِ، ولو أقامَ عبدٌ شاهداً على أن سيده اعتقه، أو كاتبه لم يحلفَ مع شاهده، وذلك أن العبدَ لا يملكُ من نفسه ما كان سيده ماله؛ لأن سيده كان له بيعه وهبته، وليس ذلك للعبدِ في نفسه، ولا يثبتُ شيءٌ من الرقِّ للعبدِ على نفسه إنما يثبتُ الملكُ للإنسانِ على غيره، فأمّا على نفسه فلا، فإذا كان الحقُّ للمشهد له في نفسه مثل العبدِ يعتق، والمرأةُ تطلق، والحدُّ يثبتُ، أو يبطلُ فهذا كله لا يجوزُ فيه يمينٌ مع الشاهدِ من قبل أن اليمينُ مع الشاهدِ فيما يملكُ به الحالفُ مع شاهده شيئاً كان بيده غيره مما قد يملكُ بوجه من الوجوه والذي قضى به رسولُ الله ﷺ من ذلك مالٌ، والمالُ غيرُ المقضي له وغيرُ المقضي عليه، بل هو ملكٌ أحدهما ينتقلُ إلى الآخرِ فالعبدُ الذي يطلبُ أن يقضى له باليمينِ على عتقه كان إنما يقضى له بنفسه وهو لا يملكها ونفسه ليست كغيره؛ فكان هذا خارجاً من معنى ما حكمَ به رسولُ الله ﷺ

زوجها من منزلها الذي يسكنانه، فلا يقطع واحد منهما ويغرم؛ فإن قال وأين يسقط الغرم عنه ويقطع؟

قيل: يسرق السرقة فيهبها له المسروق، أو يبرئه من ضمانها، فلا يكون عليه غرم ويقطع، فلا يسقط القطع عنه إن سقط عنه غرم ما سرق، وفي هذا بيان أن حكم الغرم غير حكم القطع، وأن على السارق حكمين قد يزول أحدهما ويثبت الآخر، وليس هكذا حكم الجراح التي لا يجب فيها أبداً مال إلا ومعه قصاص، أو تخيير بين القود، والعقل، فاليهما اختار سقط الآخر، وإن اختار القود، ثم عفا لم يكن له عقل، وإن اختار العقل، ثم أبراه منه لم يكن له قصاص فهذان حكمان كل واحد منهما بدل من صاحبه، فلا يشبهان الحكمين اللذين لا يكون أحدهما بدلاً من صاحبه، ولا يبطل أحدهما إن بطل صاحبه ويشبه الشهادة على السرقة أن يأتي رجل بشاهد على أنه قال امرأته طالق إن كنت غضبت فلأن هذا العبد ويشهد أنه غصبه فيحلف صاحب العبد مع شاهده ويأخذ العبد ولا تطلق المرأة بشهادة واحد أنه حنت حتى يكون معه آخر، وذلك أن الشاهد مع اليمين إنما جاز على الغصب دون الطلاق والطلاق ليس بالغصب إنما هي يمين يحلف بها وحكم الأيمان غير حكم الأموال.

وكذلك حكم الطلاق غير حكم الأموال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كانت الجراحة عمداً لا قود فيها مجال مثل أن يقتل الحر المسلم عبداً مسلماً، أو يقتل ذميّاً، أو مستأثماً، أو يقتل ابن نفسه، أو تكون جراحة لا قود فيها مثل الجائفة، والمأموية، وما لا قصاص فيه فهذا كله لا قود فيه قبلت فيه يمين المدعي مع شاهده فقصي له به كله ما كان عمداً منه، ففي مال الجاني، وما كان خطأ فعلى العاقلة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو شهد شاهد أن رجلاً رمى رجلاً بسهم، فأصاب بعض جسده، ثم خرج منه، فأصاب آخر فقتله، أو جرحه فالرماية الأولى عمد، والمصاب الثاني خطأ؛ فإن كانت الرمية الأولى لا قصاص فيها فالشهادة جائزة ويحلفان مع شاهدهما ويقضى في كل واحد منهما بالأرض الأولى في مال الرامي والثانية على عاقلته، وإن كانت الرمية الأولى يجب فيها القصاص في نفس كانت لأولياء الدم القسامة ويستحقون الدية، ثم القول في الرمية الثانية قولان.

أحدهما أن اليمين لا تكون مع الشاهد في هذا، وذلك أن صاحب الخطأ لا يثبت له شيء إلا ببثوته لصاحب العمد، فلما كانت هذه الجنابة واحدة فيها عمد فيه قصاص لم يميز في القصاص إلا شاهدان؛ لأنه لم يملك فيه شيئاً.

والقول الثاني: أن الشاهد يبطل لصاحب العمد إلا أن يقسم معه، وأولاهه ويثبت لصاحب الخطأ باليمين مع شاهده، وهذا أصح القولين عندي - والله تعالى أعلم - وبه نأخذ وهي في مثل معنى المسألة من اليمين بالطلاق على الغصب والشهادة عليها، وعلى الغصب.

ولو أقام رجل على جارية وابنها شاهداً أنهما له حلف مع شاهده وأخذ الجارية وابنها، ولو أقام البيّنة على أنها له وابنها له ولد منه حلف أيضاً وقضي له بالجارية، وكانت وابنها له، وكانت أم ولد له بإقراره وشهادة شاهده وعينه.

قال: ولو أقام شاهد بأن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة حرمة موقوفة حلف مع شاهده، وكانت الدار صدقة عليه كما شهد شاهده، ولو أقام البيّنة على أن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة حرمة موقوفة، وعلى آخرين له موقوفة، فإذا انقضوا فعلى أولادهم، أو على المساكين حلفوا وثبت حقوقهم، فمن حلف ثبت حقه له؟

فإن قال قائل: ما بال الرجل إذا أقام شاهداً أن أباه وقف عليه داراً، وعلى آخرين له، ثم على أولادهم بعدهم أحلفتهم وأثبت حقه من الصدقة الحرمة؛ فإن حلف أخواه ثبت حقهما، وإن لم يحلفا لم يثبت حقهما بثبوت حقه قيل له؛ لأننا أخرجنا الدار من ملك من شهد عليه الشاهد يمين من شهد له، فإذا شهد الشاهد لثلاثة لم يكن لواحد منهم أن يأخذ يمين صاحبه شيئاً؛ لأن حقه غير حق صاحبه، وإن كان من شيء واحد فحق كل واحد منهم غير حق صاحبه، فإذا حلفوا معاً فأخرجت الدار من ملك صاحبها إلى ملك صاحبها من حلف؛ فكانت بكمالها لمن حلف حياته، فقد مضى الحكم فيها لهم، ومن جاء بعدهم بمن وقفت عليه إذا ماتوا يقوم مقام الوارث لهم فيها، ألا ترى أن رجلاً لو أقام شاهداً على رجل بدار فحلف قضي له بها؛ فإن مات كانت لوارثه بعده، ولا يمين على الوارث؛ لأن الحكم قد مضى فيها يمين الذي أقام الشاهد له، وإنما هي مورثة عن الذي حلف مع شاهده، وإن حلف أخوه فهي عليهما معه، ثم على من بعدهم، وإن أبى أخواه أن يحلفا فنصيبه منها وهو الثلث صدقة كما شهد شاهده، ثم نصيبه بعد منها على من تصدق به أبوه عليه بعده وبعد أخويه.

فإن قال الذين تصدق عليهم بعد الاثنين نحن نحلف على ما أبى أن يحلف عليه الاثنان فلمهم أن يحلفوا من قبل أنهم مالكون حين كانوا إذا حلفوا بعد موت أبيهم الذي جعل لهم ملكه إذا مات.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما قلنا يملك المتصدق عليهم باليمين؛ لأن السنة والآثار تدل على أن هذا ملك صحيح

يوم ولد إذا مات أبوه، أو من جعلت له الصدقة بعده؛ فإن ولد قبل أن يموت أبوه، أو من جعلت له الصدقة بعده لم يوقف حقه إلا بعد موتهما؛ لأنه إنما يكون له الحق بموتهما، فأما ما كان من غلته قبل، أو يولد، أو يموت من قبله فليس للمولود منها شيء؛ لأنه إنما شرط له أن يكون له الحق يوم يولد بعد موت من قبله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن شاهداً شهد أن فلاناً تصدق على فلان، وولده، وولد له ما تناسلوا هم فيها سواء فحلف رجل مع شاهده كان له منها بقدر عدد من معه، وذلك أن يكون معه فيها عشرة، فيكون له عشرة فكلما حدث ولد يدخل معه في الصدقة نقص من حقه، ووقف حق المولود حتى يحلف فيستحق، أو يدع اليمين فيبطل حقه ويرد كراه ما وقف من حقه على الذين انتقصوا حقوقهم من أجله سواء بينهم كأنه وقف لأثنين حدثا سدس الدار وأكرى بمائة درهم إلى أن يبلغا، فلم يحلفا، فأبطلنا حقوقهما وردنا المائة على العشرة لكل واحد منهم عشرة؛ فإن مات من العشرة واحداً قبل بلوغ الموقوف عليهما الصدقة في نصف عمر اللذين وقف لهما؛ فإن بلغا، فأبى اليمين فرد نصيبهما على من معهما رد عليه، فأعطى ورثته ما استحق فما رد عليه، وذلك خمسة وترد الخمسة على التسعة الباقين، وعلى هذا الحساب يعطى كل من مات قبل بلوغ الصبي اللذين بطل ما وقف لهما.

فإن شهد الشاهد أنه تصدق بها عليه، وعلى بني أبي معروفين يحصون فالأمر فيها على ما وصفت تكون له حصّة بقدر عددهم قولاً، أو كثراً، وإن شهد أنه تصدق بها عليه، وعلى بني أبي لا يحصون أبداً، أو على مساكين وفقراء، فقد قيل: في الوصية يوصى بها لفلان لقوم يحصون هو كأحدهم وقيل: فإن أوصى بها له ولبني أبي لا يحصون، أو مساكين لا يحصون فله النصف ولهم النصف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا أمر تخف فيه المونة ويسهل فيه الجواب في مسألتنا هذه، ولو كان يصح قياساً، أو خبراً أعطيناها النصف وجعلنا النصف على من تصدق به عليه معه بمن لا يحصى، ولكن لا أرى القياس فيها إذا كانت الصدقة إذا تصدق بها عليه، وعلى الفقراء وهم لا يحصون جائزة إلا أن يقال: إن شئت فاحلف فكن أسوة الفقراء؛ فإن حلف أعطيناها ذلك وأحلف من معه في الصدقة، ثم حاص من قسمنا عليه، فإذا زاد الفقراء بعد ذلك، أو نقصوا حاصهم كواحد منهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد قيل: إذا كان شرط السكنى سكن كل فقير في أقل ما يكفيه إن كان المتصدق قال يسكن كل واحد منهم بلا أن يدخل عليه من يضيّق عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأصح من هذا القول، والله

إذا أخرج المتصدق من ملكه أرضه صدقة على أقوام بعينهم، ثم على من بعدهم فملك المتصدق عليهم ما ملكهم المتصدق كما ملكهموه فهذا ملك صحيح.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا قضينا بأن ملك المتصدق يتحول إلى ملك المتصدق عليهم كما ملكهم فهذا تحويل ملك مال إلى مالك يتنفع به انتفاع المال يباع ما صار في أيديهم من غلته، ويوهب، ويورث، وإن كان مسكناً أسكنوا فيه من أحبوا، أو أكرهوا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو شهد شاهد أن فلاناً تصدق بهذه الدار على فلان وفلان وبينهم وبين من حدث للمتصدق من ولد صدقة موقوفة محرمة، فقال أحد القوم أنا أحلف وأبى الآخر قلنا، فإذا حلفت جعلنا لك ثلث هذه الصدقة، ثم كلما حدث معك ولد واحد وقفنا له الثلث الآخر الذي ليس في يديك، ثم إن حدث آخر وقفنا له الثلث الآخر الذي ليس في يديك، ولا يوقف للحادث قبله؛ فإن حدث آخر نقصناك، وكلما حدث ولد بعد الولدين اللذين يوقف لهما الثلثان حتى تستكمل الدار انتقصت من حقت وانتقص كل من كان معك من حقوقهم؛ لأنه كذلك تصدق عليك، فمن حلف من الكبار كان على حقه، ومن بلغ فحلف كان على حقه، ومن أبى بطل حقه وتوقف غلته من لم يبلغ حتى يبلغوا فيحلفوا فتكون لهم، أو أبوا فرد نصيبهم منها على المتصدق عليهم معهم، وإن تصدق على ثلاثة، ثم على من بعدهم فحلف واحد كان له الثلث وبطل الثلثان فصارا ميراثاً للورثة.

فإن قيل: كيف تكون دار شهد عليها أنها كلها موقوفة محرمة بعضها ميراث وبعضها موقوف، فإنها لو وقفت على عشرة كان لكل واحد منهم العشر، فمن حلف أخذ حقه، ومن أبى لم يكن له فيها حق، وما لم يكن لأحد وفقاً كان ميراثاً على الأصل.

فإن قيل: ما يشبه ذلك؟

قيل: عشرة شهد شاهد أن ميتاً أوصى لهم بدار فحلف واحد فله عشرين؛ فإن أبى التسعة رجع ما بقي من الدار ميراثاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تصدق بها على ثلاثة فحلف واحد وأبى اثنان كان نصيبهما ميراثاً، وكان الثلث صدقة على واحد؛ فإن قال هي صدقة على الثلاثة، ثم على اثنان منهم من بعدهم فحلف واحد جعلنا ثلثها له وأبى الاثنان فجعلنا نصيبهما منها ميراثاً وهو الثلثان، ثم حدث لهما ولدان وماتا وقف لهما نصيبهما حتى يبلغا فيحلفا، أو يموتا فيحلفا وارثهما؛ فإن أبى وارثهما رد ما بقي ميراثاً للورثة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما يوقف للمولود من

تعالى أعلم، وبه أقول، أن السكني مثل الغلة، فإذا ضاقت السكني اصطلاحوا، أو أكرؤا، ولم يؤثر واحد منهم بالسكني على صاحبه وكلهم فيه شرع.

وإذا كانت غلة، أو شيء فيها بين الفقراء، وإن قل ذلك، فلا يعطى واحد منهم أقل مما يعطى الآخر. وقد قيل: إذا لم يسم فقرأ قبيلة فهو على فقراء قرابته قياساً على الصدقات التي يعطاها جيران المال المأخوذ منه الصدقة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبه أقول إذا كان قرابته جيران صدقته؛ فإن جازت فيها الأثرة لبعض الجيران دون بعض كانت لذوي قرابة المتصدق؛ فإن لم يجد فجيران الصدقة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أقام رجل شاهداً على رجل وحلف أنه غصبه أم ولد، ولولها فيخرجان من يده فتكون أم ولد للمشهود له بالخالف، ويكون الابن ابنه ويخرج من رق الذي هي في يديه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو أقام رجل شاهداً على رجل في يديه عبد يسترقه أنه كان عبداً له، فاعتقه، ثم غصبه إياه بعد العتق حلف، وكان هذا موثقاً له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فعلى هذا الباب كله وقياسه، وليس يدخل في هذا العبد يقيم شاهداً على سيده أنه اعتقه؛ لأن العبد هو الذي فيه الخصومة كما وصفت في الباب الأول، واليمين مع الشاهد في الدين الذي يتنازع فيه المشهود له، والمشهود عليه لا واحد منهما والنسب، والولاء شيان يصير لصاحبهما بهما منفعة في غير نفسه، وإن كانت لا تملك فهي منفعة للخصم في غير نفسه، والمملوك لا يتنعق بشيء غير نفسه.

٣٨ - الخلاف في اليمين مع الشاهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفنا في اليمين مع الشاهد مع ثبوتها عن رسول الله ﷺ بعض الناس خلافاً أسرف فيه على نفسه، فقال: لو حكمت بما لا نراه حقاً من رأيكم لم نردّه، وإن حكمت باليمين مع الشاهد رددناها.

قلت لبعضهم رددت الذي يلزمك أن تقول به، ولا يحل لأحد من أهل العلم عندنا خلافه؛ لأنه سنة رسول الله ﷺ وأجزت آراءنا التي لو رددتها كانت أخف عليك في المأثم.

قال: إنها خلاف كتاب الله ونحن نردّها بأشياء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد جهدت أن اتقصي ما كتموني به في رد اليمين مع الشاهد؛ فكان مما كلمني به بعض من ردّها أن قال: لم تروها إلا من حديث مرسل قلنا: لم نثبتها بحديث مرسل، وإنما أثبتناها بحديث ابن عباس وهو ثابت عن رسول الله

ﷺ الذي لا يرد أحد من أهل العلم مثله لو لم يكن فيها غيره مع أن معه غيره ممن يشده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال منهم قائل فكيف قلتم يقضى بها في الأموال دون غيرها فجعلتموها تامة في شيء ناقصة في غيره؟

قلت له لما قال عمرو بن دينار وهو حملها قضى بها رسول الله ﷺ في الأموال كان هذا موصولاً في خبره عن النبي ﷺ.

وقال جعفر في الحديث في الدين والدين مال، وقاله من لقيت من حملها، والحكام بها.

قلنا: إذا قيل بها في الأموال دل ذلك، والله تعالى أعلم، على أنه لا يقضى بها في غير ما قضى بها فيه؛ لأن الشاهدين أصل في الحقوق فهما ثابتان، واليمين مع الشاهد أصل فيما يحكم بها فيه وفيما كان في معناه؛ فإن كان شيء يخرج من معناه كان على الأصل الأول وهو الشاهدان قال فالعبد؟

قلت له: فإذا أقام رجل شاهداً على عبد أنه له حلف مع شاهده واستحق العبد.

قال: فإن أقام شاهداً أن سيده اعتقه؟

قلت: فلا يعتق.

قال فما الفرق بين العبد يقيم رجل عليه شاهداً ويحلف ويأخذه وبين العبد يقيم شاهداً أن سيده اعتقه؟

قلت: الفرق بين، قال: وما هو؟

قلت: أرايت إن قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد في الأموال أما في هذا بيان أن المال المقضي به للمقيم شاهداً الخالف هو ما ليس بالمقضي له ولا بالمقضي عليه، وإنما هو مال أخرجه من يدي المقضي عليه إلى يدي المقضي له به فملكه إياه كما كان المقضي عليه له مالكا؟

قال: بلى.

قلت: وهكذا العبد الذي سألت عنه أخرجه من يدي مالكة المقضي عليه إلى مالك مقضي له.

قال: نعم؛ قلت أفليس تجد معنى العبد إذا أقام شاهداً أن سيده اعتقه غير معنى المال الذي يتنازع فيه المشهود له، والمشهود عليه؛ لأنه إنما يتنازع في نفسه؟

قال: إنه ليخالفه في هذا الموضع.

قلت: ويخالفه أنه لا يخرج من يدي مالكة إلى ملك نفسه، فيكون يملك من نفسه ما كان سيده يملكه كما كان المقضي عليه يملك المال، ثم أخرج من يده فملكه المقضي له.

قال: أجل.

قلت: فكيف أقضي باليمين مع الشاهد في شيء معناه غير معنى ما قضى به رسول الله ﷺ؟

قال: فإنك تعتقه بالشاهدين؟

قلت: أجل وأقتل بالشاهدين؛ لأنهما حكم مطلق، واليمين مع الشاهد حكم خاص.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له رأيتك عبت أن تكون الشهادة تامة في بعض الأشياء دون بعض أفرأيت الشاهدين أليسا تامين في كل شيء ناقصين في الزنا؟

قال: بلى.

قلت أفرأيت الشاهد والامرائين أليسا تامين في الأموال ناقصين في الحدود وغيرها؟

قال: بلى.

قلت: أرايت شهادة النساء في الاستهلال والرضاع وعيوب النساء أليست تامة حتى يلحق بها النسب وفيه عظيم من الأموال، وأن يكون لمن شهدت له امرأة عندك أن فلاة ولدته، والمشهود عليه ينكر أن يلحق به نسبه فيعفو دمه ويرى بناته ويرث ماله؟

قال: بلى.

قلت أريت أهل الذمة أليست تتم شهادتهم عندك فيما بينهم على كل شيء.

ولو شهدوا على مسلم بفلس لم يجوز؟

قال: بلى.

قلت: ولو شهدت لرجل امرأة وحدها على أحد بفلس لم يجوز؟

قال: بلى.

قلت: فاسمعك فيما عدا شهود الزنا من المسلمين قد جعلت الشهادات كلها تامة في شيء ناقصة في غيره وعبت ذلك علينا.

وإنما قلنا بسنة رسول الله ﷺ فوضعناها حيث وضعها رسول الله ﷺ، ووضعنا حكم الله عز وجل حيث وضعه.

قال: فقال: فإذا خلقت الرجل مع شاهده فكيف زعمتم أن رجلاً لو كان غائباً عن بلد فشهد له رجل بحق له على رجل من وصية، أو صلى له بها ميتة، أو شهد لابنه بحق وهو يوم شهد الشاهد صغيراً وغائب، أو شهد له بحق وليه عبد له، أو وكيل حلف وهو لا يعلم شهد شاهده بحق أم لا وهو إن حلف حلف على ما لا يعلمه.

قال الشافعي رحمه الله: فقلت له لا ينبغي لرجل أن يحلف على ما لا يعلم، ولكن العلم يكون من وجوه.

قال: وما هي؟

قلت: أن يرى الرجل بعينه، أو يسمع بأذنه من الذي عليه الحق، أو يبلغه فيما غاب عنه الخبر يصدقه فيسعه اليمين على كل واحد من هذا.

قال أما الرؤية، وما سمع من الذي عليه الحق فأعرفه. وأما ما جاء به الخبر الذي يصدق، فقد يمكن فيه الكذب فكيف يكون هذا علماً أحلفه عليه؟

قال: فقلت له الشهادة على علمه أولى أن لا يشهد بها حتى يسمعها من المشهود عليه، أو يراها، أو اليمين قال: كل لا ينبغي إلا هكذا، وإن الشهادة لأولاهما أن لا يشهد منها إلا على ما رأى، أو سمع.

قلت: لأن الله عز وجل حكى عن قوم أنهم قالوا ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

قال: نعم.

قلت له أفشهد الرجل على أن فلاناً ابن فلان وهو غريب لم ير أباه قط؟

قال: نعم.

قلت: فإنما سمعه يتسبب هذا النسب، ولم يسمع من يدفعه عنه ولا من شهد له بأن ما قال كما قال.

قال: نعم.

قلت ويشهد أن هذه الدار دار فلان، وأن هذا الثوب ثوبه، وقد يمكن أن يكون غصب هذه الدار، أو أعبرها ويمكن ذلك في الثوب.

قال: وإن أمكن، إذا لم ير مدافعاً له في الدار والثوب، وكان الأغلب عليه أن ما شهد به كما شهد وسعته الشهادة، وإن أمكن فيه أن يكون ليس على ما شهد به، ولكن يشهد على الأغلب.

قلت: أرايت لو اشترى رجل من رجل عبداً ولد بالمشرق، أو بالغرب، والمشتري ابن مائة سنة، أو أكثر، والمشتري ابن خمس عشرة سنة، ثم باعه، فأبق عند المشتري فكيف تحلف البائع؟

قال أحلفه لقد باع العبد بريئاً من الإباق قال: فقلت يحلف البائع، فقال لك هذا مغربي، أو مشرقي، وقد يمكن أن يكون أبق قبل أن يولد جذي، قال: وإن يسأل؟

قلت: وكيف تمكن المسألة؟

قال كما أمكتك.

قلت: وكيف يجوز هذا؟

قال: لأن الإيمان يدخلها هذا قال أرايت لو كان العبد ولد عنده أما كان يمكن فيه أن يأتى، ولا يدري به؟

قلت: بلى: قال فهذا لا تختلف الناس في أنهم يحلفون على البت لقد باع بريئا من الإباقي، ولكن يسمعه أن يحلف على البت، وإنما ذلك على علمه.

قلت: فهل طعن في الخالف على الحق يصير له بوجه من الوجوه وصية، أو ميراث، أو شيء يليه عبده، أو وكيله غائبا عنه بشيء إلا لزمك أكثر منه في الشهادات، والأيمان؟
قال: ما يجد الناس من هذا بدا، وما زال الناس يميزون ما وصفت لك.

قلت: فإذا أجازوا الشيء فلم لم يميزوا مثله وأولى أن يكون علما يسمع عليه الشهادة، واليمين منه؟
قال: هذا يلزمنا قال: فإن تمّا ردنا به اليمين مع الشاهد أن الزهري أنكرها.

قلت: لقد قضى بها الزهري حين ولي، فلو كان أنكرها، ثم عرفها وكنتم إنما اقتديت به فيها كان ينبغي أن يكون أثبت لها عندك أن يقضى بها بعد إنكارها وتعلم أنه إنما أنكرها غير عارف بها، وقضى بها مستفيدا علمها. ولو أقام على إنكارها ما كان في هذا ما يشبه على عالم.
قال: وكيف؟

قلت: أرويت أن علي بن أبي طالب عليه السلام أنكر على معقل بن يسار حديث بروغ بنت واشق أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر، والحيثيات ورد حديثه، وقال بخلافه؟
قال: نعم.

قلت: وقال بخلاف حديث بروغ بنت واشق مع علي زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر؟
قال: نعم.

قلت: ورويت عن عمر بن الخطاب أن عمارة بن ياسر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فانكر ذلك عليه وأقام عمر على أن لا يتيمم الجنب وأقام على ذلك مع عمر ابن مسعود وتاولا قول الله عز وجل ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾.
قال: نعم.

قلت: ورويت، وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة، وكيس معه من الناس إلا بلال وأسامة وعثمان، فأغلقها عليه وكلهم سميع بصير خريص على حفظ فعله والافتداء به فخرج أسامة،

فَقَالَ أَرَادَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الصَّلَاةَ فِيهَا فَجَعَلَ كُلُّمَا اسْتَقْبَلَ مِنْهَا نَاحِيَةً اسْتَدْبَرَ الْآخَرَى وَكَرِهَ أَنْ يَسْتَدْبِرَ مِنَ الْيَمِينِ شَيْئًا فَكَثُرَ فِي نَوَاحِيهَا وَخَرَجَ، وَلَمْ يُصَلِّ، فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقِي أَنْ لَا يُصَلِّيَ فِي الْيَمِينِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا بِحَدِيثِ أُسَامَةَ.

وَقَالَ بِلَالٌ صَلَّى فَمَا تَقُولُ أَنْتَ؟

قال يصلى في البيت، وقول من قال: كان أحق من قول من قال: لم يكن؛ لأن الذي قال: كان شاهد والذي قال: لم يكن ليس بشاهد.

قلت: وجعلت حديث بروغ بنت واشق سنة، ولم تبطلها برد علي رضي الله تعالى عنه، وخلاف ابن عباس وابن عمر وزيد وثبت حديث بروغ؟

قال: نعم.

قلت: وجعلت تيمم الجنب سنة، ولم تبطلها برد عمر وخلاف ابن مسعود في التيمم وتاولهما قول الله عز وجل ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ والظهور بالماء وقول الله عز ذكره ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾.

قال: نعم.

قلت له.

وكذلك تقول لو دخلت أنا وأنت على فقيه، أو قاض فخرجت.

قلت حدثنا كذا، وقضى بكذا، وقلت أنت ما حدثنا ولا قضى بشيء كان القول قولي؛ لأنني شاهد وأنت مضيق، أو غافل؟
قال: نعم.

قلت فالزهري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أكثر أصحابه، فلو أقام على إنكار اليمين مع الشاهد أي حجة تكون فيه إذا كان من أنكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه لا يطل قول من روى الحديث كان الزهري إذا لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن لا يوهن به حديث من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا كان بعض السنن قد يعزب عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يجدها عند الضحاك بن سفيان وحمل بن مالك مع قلة صحبتها ويعبد دارهما وعمر يطلبها من الأنصار، والمهاجرين، فلا يجدها؛ فإن كان الحكم عندنا وعندك أن من حدث أولى ممن أنكر الحديث فكيف احتججت بأن الزهري أنكر اليمين مع الشاهد؟

فقال لي: لقد علمت ما في هذا حجة.

قلت: فلم احتججت به؟

قال احتج به أصحابنا، وأن عطاء أنكرها.

قلت:

٢١١٤- وَالزُّنْجِيُّ أَخْبَرَنَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا رَجْعَةَ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ قِيَّاسِي بِشَاهِدٍ وَيُحْلِفُ مَعَ شَاهِدِهِ. [أخرجه البيهقي (١٧٥/١٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فعطاء يفني باليمين مع الشاهد فيما لا يقول به أحد من أصحابنا، ولو أنكرها عطاء هل كانت الحجة فيه إلا كهي في الزهري وأضعف منها فيمن أنكر ما لم يسمع من أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: لا.

قلت لو ثبت أن النبي ﷺ قضى بها أكان لأحد خلافها وردّها بالتأويل؟ قال: لا فذكرت له بعض ما رويها فيها، وقلت له أثبت مثل هذا؟

قال: نعم، ولكني لم أكن سمعته.

قلت: أفذهب عليك من العلم شيء؟

قال: نعم.

قلت فلعل هذا مما قد ذهب عليك وإذا قد سمعته فصر إليه فكذلك يجب عليك.

قال: فإنه قد بلغنا أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد أن خزيمة بن ثابت شهد لصاحب الحق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فسألت من أخبره، فإذا هو ياتي بخبر ضعيف لا يثبت مثله عندنا ولا عنده.

فقلت له أرايت لو كان خبرك هذا قوياً، وكان خزيمة قد شهد لصاحب الحق، فأحلفه النبي ﷺ ألم تكن خالفت خبرك الذي به احتججت؟

قال وأين خالفته؟

قلت: أيعدو خزيمة أن يكون يقوم مقام شاهد فهو كما قلنا قال: لا، ولكنه من بين الناس يقوم مقام شاهدين.

قلت: فإن جاء طالب حق بشاهدين أحلفه معهما؟

قال: لا، ولكن أعطيه حقه بغير يمين.

قلت له: فهذه إذا سنة لرسول الله ﷺ أخرى خالفناها؛ لأنه إن كان قضى بشهادة خزيمة وهو يقوم مقام شاهدين، فقد أحلف مع شاهدين، وإن كان قضى بشهادة خزيمة وهو كشاهدين فيما روينا عنه، فقد قضى قضيتين خالفتهما معاً.

قال فلعل النبي ﷺ إنما قضى باليمين أنه علم أن حق الطالب حق.

فقلت له: أفيجوز في جميع ما روي عن النبي ﷺ أنه قضى

فيه بقضية إما بإقرار من المدعى عليه، أو بينة المدعي أن يقال لعله إنما قضى به أنه علم أن ما أقر به المقر، أو ما قامت به البينة حق، فلا يجوز لأحد بعده أن يقضي بينة ولا بإقرار؛ لأن أحداً بعده لا يعلم صدق البينة ولا المقر؛ لأن هذا لا يعلم إلا من جهة الوحي، والوحي قد انقطع بعد النبي ﷺ قال: لا.

قلت: وما قضى به على ما قضى به، ولا يطل بلعل؟

قال: نعم.

قلت: فلم أردت إبطال اليمين مع الشاهد بلعل؟ وقلت له: وأكلّمك على لعل أرايت لو جاءك رجل يدعي على رجل ألفاً فعلمت أنها عليه ثابتة هل تعدو من أن تكون ممن يقضي بعلمه فتأخذها له منه ولا تكلفه شاهداً، ولا يميناً، أو ممن لا يأخذ بعلمه، فلا تعطيه إياها إلا بشاهدين سواك؟

قال: ما أعدو هذا.

قلت له: فلو كان النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد من قبل أنه علم أن ما ادعى المدعي حق كنت خالفته؟

قال فلعل المطلوب رضي يمين الطالب.

قلت: وقد عدت إلى لعل، وقلت: أرايت لو جاءك خصمان فرضي المطلوب يمين الطالب أكنت تكلفه شاهداً وتحلفه؟

قال: لا.

قلت: ولو حلف مع شاهده، والمطلوب يرضى يمينه لم تعطه شيئاً قال: لا أعطيه يمينه مع شاهده شيئاً، ولكن إن أقر بحقه أعطيته.

قلت: أنت تعطيه إذا أقر ولا تحلف الطالب؟

قال: نعم.

قلت: فهذه سنة أخرى إن كانت كما قلت خالفناها.

قال فما تقول أنت في أحكام رسول الله ﷺ؟

قلت: على المسلمين أن يحكموا بها كما حكم.

وكذلك ألزمهم الله.

قال فلعل النبي ﷺ كان يحكم من جهة الوحي.

قلت: فما حكم به من جهة الوحي، فقد بينه، وذلك مثل ما أحل للناس وحرّم، وما حكم به بين الناس بالبينة فعلى الظاهر حكم به؟

قال فما يدل على ذلك؟

قلت:

٢١١٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

قلنا: فهكذا قلنا في اليمين، وإن أعطينا بها كما أعطينا بشاهد فليست كالشاهد في كل أمرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له: أرايت لو قال لك قائل قال النبي ﷺ: اليمين على المدعى عليه في زمان أهله أهل عدل وإسلام والناس اليوم ليسوا كذلك ولا أحلف من ادعى عليه من مشرك ولا مسلم غير عدل، قال: ليس ذلك له، وإذا قال النبي ﷺ: شيئاً فهو عام، قلنا:

وكذلك اليمين مع الشاهد لما قضى بها رسول الله ﷺ لطالب الحق كان الحر العدل وغيره سواء فيها، والعبد، والكافر كما يكونون سواء فيما يقع عليهم من الأيمان، فيكون خير الناس لو كان يعرف إذا ادعى عليه يخلف فيبرأ، والكافر أيضاً كذلك فكذلك يخلفان ويأخذان، وقلت له: أرايت أهل محلة وجد بين أظهرهم قتل، فأقام وليه شاهدين أنهم قتلوه خطأ؟

قال فالدية عليهم.

قلت: فلو لم يقم شاهدين أحلفهم وتعطيهم الدية؟

قال: نعم كما تعطيهم إذا أتى شاهدين.

قلت: فأيمانهم بالبراءة من دمه إذا لم يكن له شاهدان كشاهدين لو شهدا عليهم بقتله، فقال: لا.

فقلت له ولم، وقد أعطيت بها كما أعطيت بالشاهدين؟

قال: إنما أعطيت بالأثر.

قلت: ولا يلزمك ها هنا حجة؟

قال: لا.

قلنا: فنحن أعطينا بالسنة التي هي أولى من الأثر فكيف زعمت أن الحجة لزمنا؟

قلت له: فأيمان أهل المحلة وهم مشركون كأيمانهم لو كانوا مسلمين؟

قال: نعم.

قلت: ولو ادعى رجل على رجل حقاً فنكّل عن اليمين أتعطي المدعي حقه؟

قال: نعم.

قلت أفنكوله كشاهدين لو شهدا عليه؟

قال: لا.

قلت: فقد أعطيته بنكوله كما تعطي منه بشاهدين؟

قال: فإن النبي ﷺ قال: البيّنة على المدعي، واليمين على المدعى عليه.

قلنا: هذا روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ ورواه عمرو

عن زَيْنَب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: إنما أنا بشرٌ تختصمون إليّ فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحججه من بعض، فأنقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذنه، فإنما أقطع له قطعة من النار. [نعم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

قلت له: فقد أعلم رسول الله ﷺ الناس أنه إنما يقضي بينهم بما يظهر له، وأن الله ولي ما غاب عنه، وليست به المسلمون فيحكموا على ما يظهر لهم؛ لأن أحداً بعده من ولاة المسلمين لا يعرف صدق الشاهد أبداً إنما يحكم على الظاهر، وقد يمكن في الشهود الكذب، والغلط، ولو كان القضاء لا يكون إلا من جهة الرحي لم يكن أحد يقضي بعد النبي ﷺ؛ لأن أحداً لا يعرف الباطن بعد رسول الله ﷺ، فقال: إذا حلقتم الحر مع شاهده فكيف أحلقتم المملوك، والكافر الذي لا شهادة له؟

قلت: أرايت الحر العدل إذا شهد لنفسه اتهموا شهادته؟

قال: لا.

قلت: ولو جازت شهادته أحلف على شهادته؟

قال: لا.

قلت: فكيف توهمت أنا جعلناه شاهداً لنفسه؟

قال: لأنكم أعطيتوه يمينه فقامت مقام شاهد.

فقلت له: أعطيناه بما قضى به رسول الله ﷺ وهي، وإن أعطي بها كما يعطي بشاهد فليس معناها معنى الشهادة، قال وهل تجد على ما تقول دلالة؟

قلت: نعم إن شاء الله تعالى.

قلت له: أرايت إن ادعى عليه حقاً فجاء بشاهدين يشهدان له بالبراءة مما ادعى عليه أيرأ؟

قال: نعم.

قلت: فإن حلف ولا بيّنة عليه أيرأ؟

قال: نعم.

قلت: أفنقوم بمينه ببراءته مما ادعى عليه مقام شاهدين؟

قال: نعم في هذا الموضع.

قلت: أفيمينه شاهدان؟

قال: لا وهما إن اجتماعاً في معنى، فقد يفترقان في غيره؛ لأنه لو حلف، فأبرأته، ثم جاء طالب الحق بشاهدين أبطلت يمينه وأخذت لصاحب الحق حقه بشهادته.

تعالى أعلم.

٣٩- المدعى والمدعى عليه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال فما تقول في البيّنة على المدعى، واليمين على المدعى عليه أمي عامة؟

قلت: لا، ولكنها خاصة على بعض الأشياء دون بعض قال: فإني أقول إنها عامة.

قلت: حتى يطل بها جميع ما خالفنا عليه.

قال: فإن قلت ذلك؟

قلت: إذا تركت عامة ما في يدك.

قال وأين؟

قلت: فما البيّنة التي أمرت أن لا تعطى بأقل منها؟

قال بشاهدين، أو شاهد وامرأتين.

قلت: فما تقول في مولى لي وجدته قتيلاً في محلة، فلم أقم بيّنة على أحد منهم بعينه أنه قتله؟

قال تخلف منهم خمسين رجلاً خسين عينا، ثم نقضي بالذية عليهم، وعلى عواقلهم في ثلاث سنين.

قلت: فقالوا لك زعمت أن كتاب الله يحرم أن يعطى بأقل من شاهدين، أو شاهد وامرأتين، وزعمت أن سنة رسول الله ﷺ تحرم أن يعطى مدح إلا بالبيّنة وهي شاهدان عدلان، أو شاهد وامرأتان، وزعمت أن سنة رسول الله ﷺ تدل على أن اليمين براءة لمن حلف فكيف أعطيت بلا شاهد وأحلفتنا، ولم تبرئنا فخالفت في جملة قولك الكتاب والسنة؟

قال: لم أخالفهما، وهذا عن عمر بن الخطاب.

قلت: أرايت لو كان ثابتاً عن عمر لكان هذا الحكم مخالفاً للكتاب والسنة، وما قال عمر من أن البيّنة على المدعى، واليمين على المدعى عليه؟

قال: لا؛ لأن عمر أعلم بالكتاب والسنة ومعنى ما قال.

قلت: أفذلك هذا الحكم خاصة على أن دعواك أن الكتاب يحرم أن يعطى أحد بأقل من شاهدين، وأن السنة تحرم أن يحول حكم عن أن يعطى فيه بأقل من شاهدين، أو يخلف فيه أحد، ثم لا يبرأ ليس بعام على جميع الأشياء كما قلت؟

قال: نعم ليس بعام، ولكني إنما أخرجت هذا من جملة الكتاب والسنة بالخبر عن عمر.

قلت: أفرأيتنا قلنا باليمين مع الشاهد بأرائنا، أو بالخبر عن رسول الله ﷺ، وذلك الزم لنا ولك من الخبر عن غير رسول الله ﷺ، وقلت: أرايت إن قال لك أهل المحلة إنما قال النبي

بن شبيب عن النبي ﷺ وثبته وثبتته برواية ابن عباس خاصة، وروى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قضى باليمين مع الشاهد وروى ذلك عمرو بن شبيب عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ، وروى ذلك أبو هريرة وسعد بن عباد وابن المسيّب وعمر بن عبد العزيز عن النبي ﷺ فردته وهو أكثر وأثبت وثبتته وثبت معنا الذي هو دونه، وقلت له: أرايت إذ حكم الله عز وجل في الزنا بأربعة شهود وجاءت بذلك السنة، وقال الله عز وجل ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ أما صار أهل العلم إلى إجازة أربعة في الزنا واثنين في غير الزنا، ولم يقولوا أن واحداً منهما نسخ الآخر ولا خالفه وأمضوا كل واحد منهما على ما جاء فيه؟

قال: بلى.

قلت: فإذا أجاز أهل العلم شهادة النساء وحدهن في عيوب النساء وغيرها من أمر النساء بلا كتاب مضى فيه ولا سنة يجوز أن يقال إذ حدّ الله الشهادات فجعل أهلها شاهداً وامرأتين، فلا يجوز شهادة النساء لا رجل معهن، ومن أجازها خالف القرآن والسنة إذا كان أقل ما روي عن النبي ﷺ شاهد وعين.

قال: لا يجوز إذا لم يحظر القرآن لا يجوز أقل من شاهد وامرأتين نصاً، ولم تحظر ذلك السنة، والمسلمون أعلم بمعنى القرآن والسنة.

قلت: والسنة عن النبي ﷺ الزم، أو ما قالت الفقهاء عن رجل من أصحاب النبي ﷺ؟

قال: بل السنة.

قلت فلم رددت السنة في اليمين مع الشاهد وتأولت القرآن، ولم ترد أثراً بأقل من شاهد وعين فتأولت عليه القرآن؟ قال: وإذا ثبت السنة لم أرفعها، وكانت السنة دليلاً على القرآن.

قلت: فإن عارضك أحد بمثل ما عارضت به، فقال: لا يثبت عن علي عليه السلام أنه أجاز شهادة القابلة ولا عن عمر أنه حكم بالقسامة؟

قال: إذا رواه الثقات فليس له هذا.

قلت: فمن روى اليمين مع الشاهد عن رسول الله ﷺ أوثق وأعرف ممن روى عن عمر وعلي ما رويت أفترد القوي وتأخذ بأضعف منه؟ وقلت له لا يعدو الحكم بالشاهدين أن يكون محرماً أن يجوز أقل منه فانت تحيزه، أو لا يكون محرماً ذلك، فانت غطيت بقولك إنه محرّم أن يجوز أقل منه، وقد بينا بعض ذلك في مواضع وسكتنا عن كثير لعلّه أن يكون أكثر مما بينا اكتفاء بما بينا عملاً لم نبين، وإن الحجّة لتقوم بأقل مما بينا، والله

قال: نعم وهو ثابت.

فقلت له: فقال لك خالفت الحديث عن عمر فيه قال
وأي؟
قلت:

٢١١٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ
الشَّعْبِيِّ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه كَتَبَ فِي قِتِيلٍ وَجَدَ بَيْنَ خَيْرَانَ، وَوَدَاعَةَ
أَنْ يُقَاسَ مَا بَيْنَ الْقَرِيَتَيْنِ فَإِلَى أَيُّهُمَا كَانَ أَقْرَبَ أُخْرِجَ إِلَيْهِ
مِنْهَا خَمْسُونَ رَجُلًا حَتَّى يُوَافِقُوهُ بِمَكَّةَ، فَأَذْخَلَهُمُ الْحِجْرَ
فَأَحْلَفَهُمْ، ثُمَّ قَضَى عَلَيْهِمْ بِالذِّبَةِ، فَقَالُوا مَا وَقَّتْ أَمْوَالُنَا
أَيْمَانَنَا وَلَا أَيْمَانُنَا أَمْوَالَنَا، فَقَالَ عُمَرُ كَذَبُكَ الْأَمْرُ.

٢١١٧ - وَقَالَ غَيْرُ سُفْيَانَ عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ عَنِ
الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ حَقَّتْكُمْ بِأَيْمَانِكُمْ دِمَاءُكُمْ، وَلَا يَبْطُلُ دَمٌ
مُسْلِمٍ.
قال: وَهَكَذَا الْحَدِيثُ.

قُلْنَا: أَفَلِلْحَاكِمِ الْيَوْمَ أَنْ يَرْفَعَ قَوْمًا مِنْ مَسِيرَةِ اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ
لَيْلَةً وَعِنْدَهُمْ حَاكِمٌ يَجُوزُ حُكْمُهُ؟

قال: لا ولا من مسيرة ثلاث قلنا، فقد رفعهم عمر من
مسيرة اثنين وعشرين ليلةً وعندهم حكام تجوز أحكامهم هم
أقرب إليهم من مكة.

قلنا: أفللحاكم أن يكتب إلى الحاكم يخرج خمسين رجلاً، أو
إنما ذلك إلى ولي الدم يختار منهم خمسين رجلاً؟

قال: بل إلى ولي الدم.

قلنا: فعمرو إنما كتب إلى الحاكم برفع خمسين فرفعهم
زعمت، ولم يجعل رفعهم إلى ولي الدم، ولم يأمره بتخيرهم
فيرفعهم الحاكم باختيار الولي قلنا، أو للحاكم أن يحلفهم في
الحجر؟

قال: لا ويحلفهم حيث يحكم.

قلنا: فعمرو لا يحكم في الحجر، وقد أحلفهم فيه قلنا، أو
للحاكم لو لم يحلفوا أن يقتلهم؟

قال: لا.

قلنا فعمرو يخرج أنهم إنما حقنوا دماءهم بأيمانهم، وهذا يدل
على أنه يقتلهم لو لم يحلفوا فهذه أحكام أربعة تخالف فيها عمر لا
تخالف لعمر فيها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد علمته خالفه
فيها وتقبل عنه حكماً يخالف بعض حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة؛
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل على يهود ذبّة، وقد وجد عبد الله

عليه السلام: أَلْيَبْنَةُ عَلَى الْمَذْعِيِّ فَلَمْ لَا تَكْلَفُ هَذَا بَيْنَهُ، وَقَالَ الْيَمِينُ
عَلَى الْمَذْعِيِّ عَلَيْهِ، وَقَالَ ذَلِكَ عُمَرُ أَمَدَعَى عَلَيْنَا قَالَ؟ كَأَنْكُمْ قُلْنَا
وَكَأَنْكُمْ ظَنُّ، أَوْ يَقِينُ هَذَا وَلِي الْقِتِيلِ لَا يَزْعُمُ أَنَا قَتَلْنَاهُ، وَقَدْ يُمْكِنُ
أَنْ يَكُونَ غَيْرَنَا قَتَلَهُ وَطَرَحَهُ عَلَيْنَا فَكَيْفَ أَحْلَفْتَنَا وَلِسْنَا مَذْعَى
عَلَيْنَا قَالَ فَأَجْعَلْكُمْ كَالْمَذْعَى عَلَيْهِمْ قُلْنَا، فَقَالُوا وَلَمْ تَجْعَلْنَا، وَلِي
الْدِّمِ لَا يَذْعِي عَلَيْنَا، وَإِذَا جَعَلْتَنَا أَفْبَعْضَنَا مَذْعَى عَلَيْهِ، أَوْ كَلْنَا؟

فَقَالَ: بَلِ كَلَّمْ قَتَلْنَا، فَقَالُوا فَأَحْلَفْنَا كَلْنَا فَلَعَلَّ فِينَا مَنْ يَقْرُ
فَتَسْقُطُ الْغَرَامَةُ عَنَّا وَتَلْزِمُهُ قَالَ: فَلَا أَحْلَفْكُمْ كَلَّكُمْ إِذَا جَاوَزْتُمْ
خَسِينَ قُلْنَا، فَقَالُوا لَوْ ادَّعَى عَلَيْنَا دَرَاهِمًا أَتَحْلَفُنَا كَلْنَا؟
قال: نعم.

قلنا، فقالوا فانت تظلم ولي القتل إذا لم تحلفنا كَلْنَا وَكَلْنَا
مَذْعَى عَلَيْنَا وَتَظْلِمُنَا إِذَا أَحْلَفْنَا وَلِسْنَا مَذْعَى عَلَيْنَا وَتَحْصُرُ بِالظُّلْمِ
خَيْرَانَا وَلَا تَقْتَصِرُ عَلَى يَمِينٍ وَاحِدَةٍ عَلَى إِنْسَانٍ لَوْ كُنَّا اثْنَيْنِ
أَحْلَفْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِثْلَ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ يَمِينًا، أَوْ وَاحِدًا أَحْلَفْتَهُ
خَمْسِينَ يَمِينًا، وَإِنَّمَا الْأَيْمَانُ عَلَى كُلِّ مَنْ حَلَفَ مِنْ كَانَ فِيهَا مَسْوَى
هَذَا عِنْدَكَ، وَإِنْ عَظَمَ يَمِينٌ وَاحِدَةً وَتَغْرَمُنَا فَكَيْفَ جَازَ هَذَا
لَكَ؟

قال روي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه.
قلت: فقالوا لك، فإذا رويت أنت الشيء عن عمر ألا
تهم المخبرين عنه وتتركه، لأن ظاهر الكتاب يخالفه والسنة، وما
جاء عنه؟

قال: لا يجوز لي أن أزعم أن الكتاب ولا السنة ولا قوله
يخالفه، ولكني أقول الكتاب على خاص السنة وقوله كذلك.

قلت: فإن قيل: إنه غلط من رواه عن عمر؛ لأن عمر لا
يخالف ظاهر الكتاب والسنة وقوله هو نفسه البيعة على المذعي،
واليمين على المذعي عليه قال: لا يجوز أن أنهم من أثق به،
ولكني أقول إن الكتاب والسنة.

وقول عمر على خاص، وهذا كما جاء فيما جاء فيه
وأستعمل الأخبار إذا وجدت إلى استعمالها سبيلاً ولا أبطل
بعضها ببعض.

قلت: فلم إذا قلنا باليمين مع الشاهد زعمت أن الكتاب
والسنة عام، ثم قلت الآن خاص، ولم تجز لنا ما أجزت لنفسك؟
وقلت له: أرايت إن قال لك هذا الحديث ثابت عن عمر؟

قال: نعم هو ثابت.

فقلت: فقال لك.

فقلت به على ما قضى به عمر، ولم تلتفت إلى شيء إن
خالفه في أصل الجملة وقُلدت عمر فيه؟

ما لا يحلُّ لهم نظره أم إلى ما يجرمُ عليهم قال: بل إلى ما يجرمُ عليهم.

قلت فكيف أجزت شهادتهم؟

قال أجازها عمرُ بنُ الخطاب رضي الله تعالى عنه.

قلت: فإن كان عمرُ بنُ الخطاب يبيحُ شهادةَ من نظر إلى ما يجرمُ عليه؛ لأنه إنما نظر ليشهد لا ليفسق فكيف زعمت أنك تردُّ شهادةَ من نظر إلى ما يجرمُ عليه ليشهد وفسقته قال: ما أردتها.

قلت: قد زعمت ذلك أولاً فانظر؛ فإن كانت امرأة مسلمة صالحة عند فاسق، فقالت هو يكره ولدي فيقلدني، وولدي عاراً وأنت تزعم أن الكتاب والسنة لا يميزان أقل من شاهد وامرأتين فأجلس شاهدين، أو شاهد وامرأتين من خلف الباب والنساء معي، فإذا خرج رأس ولدي كشفني ليروا خروجه مني فيلحق بأبيه فهذا نظر لثبته به شهادة لي وللمولود وهو من حقوق الناس وأنت تشدد في حقوق الناس، وليس هذا بنظر يتلذذ به الشاهدان، بل هو نظر يقدرانه ونظر شهود الزنا يجمع أمرين أنه أطول من نظرها إلى ولادتي وأعم لعامة البدن، وأنه نظر لثبته يحرِّك الشهوة ويدعو إليها، فأجز هؤلاء كما أجزت شهادة شهود الزنا وادد شهادة شهود الزنا فهم أولى أن يردوا إذا كان ذلك يجوز لقولك إن من نظر إلى ما يجرمُ عليه فهو بذلك فاسق تردُّ شهادته إذا كان حاداً لله عز وجل وأنت تدرأ حذ الله بالشبهات وتأمُر بالسَّتر على المسلمين.

قال: لا أرد هؤلاء لو شهدوا ولا أكلفك هذا.

قلت: فقد خالفت ما قلت أولاً من أن الله عز وجل حرَّم أن يجوز أقل من شاهدين، أو شاهد وامرأتين وما ادَّعيت في السنة، وما احتججت به من أن هذا محرَّم على الناس أن يشهدوا فيه، وقلت: أرايت استهلال المولود، لم تقبل عليه شهادة امرأة والرجال يرونه قال قبلتها على ما قلت أولاً.

قلت: أفلا تدع ذلك بما ادَّعيت في الكتاب والسنة؟

قال: لا يخالف الكتاب.

قلت فالكتاب والسنة بهذا والقتيل يوجد في المحلة خاص؟

قال: نعم.

قلت: لا تحتج بأنه عام مرة وتقول أخرى هو خاص، وقلت له: أرايت الرجل والمرأة يتداعيان متاع البيت لم تحكم فيه بأن تجعله للذي له البيت، أو للمرأة؛ لأنها الزم للبيت وتجعل الزوج مدعياً، أو المرأة وتكلف أيهما جعلت مدعياً البيته، أو تجعله في أيديهما فتقسمه بينهما.

وبهذا نقول نحن ففقسمه بينهما وأنت تخالف هذا فتعطيها على غير بيته ولا معنى لكيثونة الشيء في أيديهما فتجعل متاع

بن سهل بينهم افتأخذ ببعض ما رويت عن عمر وله عن النبي ﷺ مخالف وتترك ما رويت عنه مما لا مخالف له عن النبي ﷺ ولا عن غيره من أصحابه أربعة أحكام.

فأي جهل أبين من قولك هذا؟

قال أثابت هو عندك؟

قلت: لا إنما رواه الشعبي عن الحارث الأعور، والحارث الأعور مجهول ونحن نروي عن رسول الله ﷺ بالإسناد الثابت أنه بدأ المدعى، فلما لم يحلفوا قال أفترئكم يهود بخمسين يمينا، فإذا قال أفترئكم لا يكون عليهم غرامة ولما لم يقبل الأنصاريون أيمانهم وداه النبي ﷺ، ولم يجعل على اليهود، والقتيل بين أظهرهم شيئاً ويروى عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم، ثم ردوا الأيمان على المدعين وهذان جميعاً يخالفان ما رويت عنه، وقلت له إذ زعمت أن الكتاب يدل على أن لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين، وأن السنة تدل على أن لا يعطى أحد إلا بينة فما تقول في رجل قال لامرأته ما ولدت هذا الولد مني، وإنما استعترته ليحرق بي نسبه؟

قال: إن جاءت بامرأة واحدة تشهد بأنها ولدته ألحقته به إلا أن يلاعنها.

قلت: وكذلك عيوب النساء، والولاد تحجز فيه شهادة امرأة واحدة؟

قال: نعم.

قلت فعمن رويت هذا القول؟

قال: عن علي عليه السلام بعضه.

قلت: أفيد لك هذا على أن ما زعمت من أن القرآن يدل على أن لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين والسنة ليس كما ادَّعيت؟

قال: نعم، وقد أعطيتك هذا قبل هذا في القسام، ولكن في هذا علة أخرى.

قلت: وما هي؟

قال: إن الله عز وجل إنما وضع حدوده على ما يحل، فلو أن شاهدين عمداً أن ينظرا إلى فرج امرأة تلد ليشهدا لها بذلك كانا بذلك فاسقين لا تقبل شهادتهما.

قلت: فهل في القرآن استثناء إلا ما لا يراه الرجال قال: لا.

قلت: فقد خالفت في أصل قولك القرآن.

قلت أرايت شهود الزنا إذا كانوا يديون النظر ويرصدون المرأة والرجل يزيان حتى يثبتوا ذلك يدخل منه دخول المروء في المحلة فيرون الفرج والدبر، والفخذين وغير ذلك من بدنهما إلى

أمرت به، فيقول ما نذري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه.
[أخرجه أبو داود (٤٦٠٥)، الترمذي (٢٦٦٣)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت له لو كان هذا الحديث الذي احتججت به ثابتاً كنت قد تركته فيما وصفنا وفيما سنصف بعض ما يحضرنه منه إن شاء الله تعالى.

وقال لي بعض من جالفنا في اليمن مع الشاهد قال الله عز وجل ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، وقال: ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ فكيف أجزم أقل من هذا؟

قلت له لما لم يكن في التنزيل أن لا يجوز أقل من شاهدين، وكان التنزيل محتماً أن يكون الشاهدان تامين في غير الزنا ويؤخذ بهما الحق لطالبه، ولا يمين عليه، ثم وجدت رسول الله ﷺ يميز بين مع الشاهد لصاحب الحق ويأخذ حقه، ووجدت المسلمين يميزون شهادة أقل من شاهدين ويعطون بها دلت السنة وعمل المسلمين على أن قول الله عز وجل، ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ليس محرماً أن يجوز أقل منه، والله تعالى أعلم، ونحن نسالك.

فإن قلت يمثل قولنا لزمك أن ترجع إلى اليمن مع الشاهد، وإن خالفته لزمك أن ترك عامة قولك، وإن تبين لك أن ما قلت من هذا ومجلتنا على غير ما قلت وأنت أولى بما مجلتنا من الخطي في القرآن منا قال فسل.

قلت حد لي كل حكم في ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ قال أن يجوز فيؤخذ به الحق بغير يمين من الطالب.

قلت: وماذا قال وفيه تحريم أن يؤخذ الحق بأقل منه؟

قلت: وما الشاهدان من رجالنا؟

قال حران مسلمان عدلان.

قلت له: فالاثنتان ذوي عدل كما وصفت يجوزان ومحرم أن يجوز إلا ما زعمت، ووصفت أنهم شرطوا في الكتاب؟

قال: نعم.

قلت فلم أجزت أهل الذمة فيما بينهم.

والآيتان يثبتان أنهما في المؤمنين.

وإنما قلت في الأحرار المؤمنين خاصة بتاول ونحن بالآيتين لا نحيز شهادة أهل الذمة فيما بينهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرجع بعضهم إلى قولنا، فقال: لا تجوز شهادة أهل الذمة.

وقال: القرآن يدل على ما قلتم وأقام أكثرهم على إجازتها.

قلت له: لو لم يكن عليكم حجة فيما ادعيتهم في الآيتين إلا

الرجال للرجال ومتاع النساء للنساء، وما يصلح لهما معاً بينهما، وقد يملك الرجل متاع النساء، والمرأة متاع الرجال، أو أرايت الرجلين يتداعيان الجدار معاً لم يجعله بينهما؟

وكذلك نقول نحن ولم جعلته لمن يليه معاقدة القمط وأنصاف اللين؟ فنقول هذا كالدلالة على أن من يليه معاقدة القمط وأنصاف اللين مالك للجدار، وقد بيني الرجل الجدار بناءً مختلفاً، وقد يكونان اقتسما المنزل، فلم يعتدل القسم إلا بأن يجعل هذا الجدار لمن ليس إليه معاقدة القمط وأنصاف اللين؟ ويكون أحدهما اشتراه هكذا، أو رأيت الرجل يتكاري من رجل بيتاً فيختلفان في رفاق البيت والرفاق بناءً فلم لم يجعل البناء لصاحب البيت؟

وكذلك نقول زعمت أنت أن الرفاق إن كانت ثابتة في الجدار فهي لصاحب البيت، وإن كانت ملتصقة فهي للسكان، وقد بيني صاحب البيت رفاقاً ملتصقة وبني السكان رفاقاً فيحفر لها في الجدار فتصير فيه ثابتة وأعطيت في هذا كله بلا يتنوع واستعملت فيه أضعف الدلالة، ولم تعتمد فيه على أثر ثابت ولا إجماع من الناس، ثم لم تنسب نفسك إلى خلاف كتاب الله ولا سنة ولا قياس، وإن كان قول الله عز وجل فيه ﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ محرماً أن يعطي أحد بأقل من هذا، فقد أعطيته بأقل من هذا، وخالفته بلا عذر، وخالفته ما ادعيت من أن السنة دلت على أن لا يعطي أحد إلا بينة فيه، وفي غيره مما هذا كافر منه ومبين عليك تركك قولك فيه قال: فإنه بلغني أن رسول الله ﷺ قال: ما جاءكم عني فاعرضوه على القرآن؛ فإن وافقه، فأنسا قلته، وإن خالفه، فلم أقله.

قلت له فهذا غير معروف عندنا عن رسول الله ﷺ والمعروف عن رسول الله ﷺ عندنا خلاف هذا، وليس يعرف ما أراد خاصاً وعماماً وفرضاً وأدباً وناسخاً ومنسوخاً إلا بسنته ﷺ فيما أمره الله عز وجل به، فيكون الكتاب يحكم الفرض والسنة تبينه قال: وما دل على ذلك؟

قلت: قول الله عز وجل ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، فقد بين الله عز وجل أن الرسول قد يسئ وفرض الله على الناس طاعته.

٢١١٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان

بن عيينة قال حدثني سالم أبو النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: لا آتئين أحدكم متجنباً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما نهيت عنه، أو

قلت: فما الحجّة في إجازة شهادة أهل الذمة قال: إنّ شريعاً أجازها.

فقلت له أنت تزعم أنّها منسوخة بقول الله عز وجل ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، أو ﴿شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ يعني المؤمنين، ثمّ تخالف هذا.

قال: فإنّ شريعاً أعلم مني.

قلت: فلا تقل هي منسوخة إذا قال: فهل يخالف شريعاً غيره؟

قلت: نعم سعيد بن المسيّب وابن حزم وغيرهما، وفي كتاب الله الحجّة التي هي أقوى من هذا، وقلت له تخالف أنت شريعاً فيما ليس فيه كتاب ولا له فيه مخالف مثله قال: إني لأفعل.

قلت له: وكيف تحتجّ به على الكتاب، وعلى ما له فيه مخالف وأنت تدعّ قوله لرأي نفسك؟

فقال أجزت شهادتهم للرّفق بهم لئلا تبطل حقوقهم إن لم نحجز شهادتهم بينهم.

فقلت له نحن لم نبطل حقوقهم فيما بينهم لهم حكم لم يزالوا يتراضون بهم لا ندخل في أمرهم؛ فإن أرادوا دخولنا في أحكامهم لم ندخل إلا بما أمرنا الله تعالى به من إجازة شهادة من أمرنا من المسلمين، وقلت له: أرايت إذا اعتللت بالرّفق بهم لئلا تبطل حقوقهم بالرّفق بالمسلمين يلتعن، أو الرّفق بهم؟ قال: بل الرّفق بالمسلمين.

قلت له: ما تقول في عيب عدول مأمونين كانوا بموضع صناعة، أو على حفظ مال فشهد بعضهم لبعض في دم، أو مال؟ قال: لا تجوز شهادتهم.

قلت: فما تقول في أهل البحر، والأعراب الأحرار المسلمين لا يخالطهم غيرهم إذا لم نجد من يعدلهم من أهل العدل فشهد بعضهم لبعض في دم، أو مال؟ قال: لا تجوز شهادتهم.

قلت: فإذا لم تجزها بطلت حقوقهم بينهم.

قال: وإن بطلت، فأنما لم أبطلها، وإنما أمرت بأخذ الحق بالعدل الأحرار، فإذا كانوا عدولاً غير أحرار، فقد نقصوا أحد الشرطين، أو كانوا أحراراً لا يعرف عدلهم، فقد نقصوا أحد الشرطين.

قلت: والشرط الثالث مؤمنين؟

قال: نعم.

قلت: فقد نقص أهل الكتاب أعظم الشروط الإيمان

إجازة شهادة أهل الذمة كتّم معجوجين ليس لكم أن تأكلوا على أحلّ ما قلتم؛ لأنكم خالفتموه وكتّم أولى بخلاف ظاهر ما تأولتم من غيركم.

قال: فإنما أجزنا شهادة أهل الذمة بآية أخرى، قلنا، وما هي؟

قال قول الله عز وجل ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

فقلت له: أنا نسخة هذه الآية عندك لـ ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾، أو منسوخة بها؟

قال: ليست بناسخة ولا منسوخة، ولكن كلّ فيما نزل فيه.

قلت: فقولك إذا لا يجوز إلا الأحرار المسلمون ليس كما قلت: قال فانت تقول بهذا؟

قلت: لست أقول به، بل سمعت من أروى يقول فيه غير ما قلت: قال: فإننا نقول هي في المشركين.

فقلت فقل هي في جماعة المشركين أهل الأوثان وغيرهم؛ لأن كلّهم مشرك وأجز شهادة بعضهم لبعض. قال: لا.

قلت: فمن قال هي في أهل الكتاب خاصة.

أرايت إن قال قائل أجيز شهادة أهل الأوثان دون أهل الكتاب؛ لأن أهل الأوثان لم يبدلوا كتاباً إنّما وجدوا آباءهم على ضلال فتبعوهم وأهل الكتاب قد بدّلوا كتاب الله عز وجل وكتبوا الكتاب بأيديهم، وقالوا هذا من عند الله.

فلما بأن لنا أن أهل الكتاب عمدوا الكذب على الله لم تكن شهادتهم جائزة، فآخبرنا الله عز وجل أنّهم كذبة وإذا كنا نبطل الشهادة بالكذب على الآدميين كانوا هم أولى، فإذا تقول له ما أعلمه إلا أحسن مذهباً وأقوى حجّة منك.

قلت له أفتجيز شهادة أهل الذمة على وصية مسلم اليوم كما زعمت أنّها في القرآن؟ قال: لا.

قلت ولم قال هي منسوخة.

قلت: بماذا قال بقوله ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾.

قلت: وما نسخ لم يعمل به وعمل بالذي نسخه.

قال: نعم.

قلت: فقد زعمت بلسانك أنّك خالفت القرآن إذ زعمت أنّ الله شرط أن لا يجوز إلا مسلم وأجزت كافراً، وإذا نسخت فيما زعمت أنّها نزلت فيه أفتثبت في غير ما نزلت فيه؟ قال: لا.

وَالزَّوْجَةَ وَالزَّوْجَ.

فقلت له: فلم قلت إذا كان الأب كافراً، أو مملوكاً، أو قاتلاً عمداً، أو خطأ لم يرث واحد من هؤلاء قال: جاء عن النبي ﷺ: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم.

قلت: فهل روي عن معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن حسين أنهم قالوا يرث المسلم الكافر، وقال بعضهم كما تحمل لنا نساؤهم، ولا يرث الكافر المسلم كما لا تحمل لهم نساؤنا فلم لم تقل به؟

قال: ليس في أحد مع النبي ﷺ حجة وحديث النبي ﷺ يقطع هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلنا، وإن قال لك قائل: هؤلاء أعلم بحديث رسول الله ﷺ، ولعله أراد بعض الكافرين دون بعض قال مخرج القول من النبي ﷺ عام فهو على العموم ولا نزعم أن وجهاً لتفسير قول النبي ﷺ قول غيره، ثم قول من لم يحتمل ذلك الحديث المفسر، وقد يكون لم يسمعه.

قلنا هذا كما قلت الآن فكيف زعمت أن المرتد يرثه ورثته من المسلمين؟

قال بقول علي عليه السلام قلنا، فقد قلنا لك إن احتج عليك بقول معاذ وغيره.

فقلت ليس فيه حجة؛ فإن لم تكن فليست في حديثك بقول علي عليه السلام حجة، وإن كانت فيه حجة، فقد خالفنا مع أن هذا غير ثابت عن علي عليه السلام عند أهل العلم منكم، وقلت له حديث اليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله ﷺ من حديث لا يرث المسلم الكافر فتبته ورددت قضاء النبي ﷺ باليمين وهو أصح منه.

وقلت له في الحديث عن النبي ﷺ: لا يرث قاتل من قتل حديث يرويه عمرو بن شعيب مرسلاً وعمرو بن شعيب يروي مسنداً عن النبي ﷺ أنه قال: يرث قاتل الخطأ من المال، ولا يرث من الذبقة، ولا يرث قاتل الغنم من مال ولا ذبقة وترد حديثه وتضعفه، ثم تحتج من حديثه بأضعف مما احتججت به، وقلت له قد قال الله عز ذكره ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُولَئِكَ السُّدُسُ﴾، وكان ابن عباس لا يحجبها عن الثلث إلا بثلاثة إخوة، وهذا الظاهر وحجبتها بأخوين، وخالفت ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومعه ظاهر القرآن.

قال: قاله عثمان رضي الله تعالى عنه، وقال توارث عليه الناس.

قلنا: فإن قيل: لك فاترك ما توارثوا عليه إلى ظاهر القرآن.

قال: فقال عثمان أعلم بالقرآن منا وقلنا ابن عباس أيضاً

وأجزت شهادتهم ونقص العيبد، والأحرار أقل الشروط فرددت شهادتهم وفيهم شرطان ولم إذا اعتلتك بالرقي بهم لم تفرق بالمسلمين فتجيز شهادة بعضهم على بعض فالعيبد العدول لو عتق أحدهم اليوم جازت شهادته وأهل الذمة لو أسلموا لم تقبل شهادتهم حتى تختبر إسلامهم بعد مدة تطول، والمسلمون أولى بأن ترفق بهم وتحتاط لهم في أن لا يظلم حقوقهم من المشركين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فما زاد على أن قال هكذا قال أصحابنا.

وقلت: أرايت قول الله تبارك وتعالى ﴿إِذَا قُتِلَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْبُيْهُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ اليس بين في كتاب الله عز وجل بأن فرض غسل القدمين، أو مسحهما؟

قال: بلى.

قلت: لم مسحت على الحفين، ومن أصحاب رسول الله ﷺ والناس إلى اليوم من ترك المسح على الحفين ويعنف من مسح؟

قال: ليس في رد من رده حجة، وإذا ثبت عن النبي ﷺ شيء لم يضره من مخالفه.

وقلت ونعمل به وهو مختلف فيه كما نعمل به لو كان متفقاً عليه ولا نعرضه على القرآن؟

قال: لا، بل سنة رسول الله ﷺ تدل على معنى ما أراد الله عز وجل.

قلنا: فلم لا تقول بهذا في اليمين مع الشاهد وغيره مما تخالف فيه الحديث وتريد إبطال الحديث الثابت بالتأويل ويان تقول الحديث يخالف ظاهر القرآن، وقلت له: قال الله عز وجل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وقال الله عز وجل ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وقال بعض الخوارج يمثل معنى قولك في اليمين مع الشاهد يقطع كل من لزمه اسم سرقة قلت سرقة، أو كثرت ويجلد كل من لزمه اسم الزنا مملوكاً كان، أو حراً محصناً، أو غير محصن، وزعمت أن علي بن أبي طالب عليه السلام جلد الزاني ورجمه فلم رغبت عن هذا؟

قال: جاء عن النبي ﷺ ما يدل على أن لا يقطع إلا من سرق من حرز، ومن بلغت سرقة شيئاً موقتاً دون غيره ورجم ماعزاً، ولم يجلد رسول الله ﷺ أعلم بمعنى ما أراد الله عز ذكره.

قلت له: وهل جاء هذا عن النبي ﷺ إلا بحديث كحديث اليمين مع الشاهد فما استطاع دفع ذلك، وذكرت له أمر الموارث كلها، وما ورث الله الولد، والوالد، والإخوة، والأخوات

اعلم منا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَكُمْ يَنْصِفُ مَا تَرَكْتُمْ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنَ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَلِإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾.

قلت لبعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد إنما ذكر الله عز وجل الموارث بعد الوصية والذنين، فلم يختلف الناس في أن الموارث لا تكون حتى يقضي جميع الذنين، وإن أتى ذلك على المال كله أفرايت إن قال لنا ولك قائل الوصية مذكرة مع الذنين فكيف زعمت أن الميراث يكون قبل أن ينفذ شيء من جميع الوصية واقتصرت بها على الثلث هل الحجة عليه إلا أن يقال الوصية، وإن كانت مذكرة بغير توقيت، فإن اسم الوصية يقع على القليل، والكثير، فلما احتملت الآية أن يكون يراد بها خاص، وإن كان خرجها عاماً استدللنا على ما أريد بالوصية بالخبر عن رسول الله ﷺ المبين عن الله عز وجل معنى ما أريد الله عز وجل قال: ما له جواب إلا هذا.

قلت: فإن قال لنا ولك قائل ما الخبر الذي دل على هذا؟

قال: قول رسول الله ﷺ لِسَعْدِ الثَّلْثِ وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ.

قلنا: فإن قال لك هذه مشورة ليست بحكم ولا أمر أن لا يتعدى الثلث، وقد قال غير واحد الخمس أحب إلي في الوصية من غير أن يقول لا تعدوا الخمس ما الحجة عليه؟

قال حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين عند الموت، فأقرع رسول الله ﷺ بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا، فقال لك فذلك هذا على أن العتق وصية، وأن الوصية مرجوعة إلى الثلث.

قال: نعم أئبن الدلالة قلنا، فقال لك أثابت هذا عن النبي ﷺ حتى ذلك على أن الوصية في القرآن على خاص؟

قال: نعم قلنا، فقال لك نوهي بأن يخرج الوصية كمخرج الذنين، وقد قلت في الذنين عام.

قال: لا والسنة تدل على معنى الكتاب.

قلت فأي حجة على أحد أئبن من أن تكون تزعم أن سنة رسول الله ﷺ الدالة على معنى كتاب الله أن أقرع بين ممالك عمران بن حصين اعتقهم ستة، فأعتق اثنين وأرق أربعة، ثم خالفت ما زعمت أن سنة رسول الله ﷺ مينة فرق بها بين الوصية والذنين ومخرج الكلام فيهما واحد فزعمت أن هؤلاء الرقيق كلهم يعقون ويسعى كل واحد منهم في خمسة أسداس قيمته.

قال: إني إنما قلته؛ لأن النبي ﷺ قضى في عبد أعتق أن يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته.

قلنا: هذا حديث غير ثابت، ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة، قال: ومن أين؟

قلت: أرايت المعتق ستة ليس معتق ماله ومال غيره، فأنفذ ماله ورد مال غيره قال: بلى.

قلت: فكانت السنة يتجزأون، والحق فيما يتجزأ إذا اشترك فيه قسم فاعطي كل من له حق نصيبه؟

قال: نعم.

قلت: فإذا كان فيما لا يتجزأ لم يقسم مثل العبد الواحد والسيف.

قال: نعم.

قلت: فالعبد يتجزأون فجزأهم رسول الله ﷺ أفرأيت الخبر عن رسول الله ﷺ إلى خبر لا يخالفه في كل حال أم تمضي كل واحد منهما كما جاء؟

قال: بل أمضي كل واحد منهما كما جاء.

قلت: فلم لم تفعل في حديث عمران بن حصين حين رددته على ما يخالفه؛ لأن ما يتجزأ يخالف في الحكم ما لا يتجزأ، ولو جاز أن يكونا مختلفين فنطرح أحدهما للآخر طرح الضعيف للقوي وحديث الاستسعاء ضعيف، ولو جاز أن يكون حديث عمران بن حصين في القرعة منسوخاً، أو غير ثابت لم يكن لنا ولك في الاقتصار بالوصايا على الثلث حجة ولا على قوم خالفوه في معنى آخر من هذا الحديث قال: وما قالوا؟

قلنا: قالوا قال الله عز وجل: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ أَخْتٌ فَلَهَا يَنْصِفُ مَا تَرَكَ﴾، وقال في جميع الموارث مثل هذا المعنى، فإنما ملك الله الأحياء ما كان يملك غيرهم بالميراث بعد موت غيرهم، فأما ما كان ملك المال حياً فهو ملك ماله وسواء كان مريضاً، أو صحيحاً؛ لأنه لا يخلو مال من أن يكون له ملك، وهذا ملك لا غيره، فإذا أعتق جميع ما يملك، أو وهب جميع ما يملك عتق بتات، أو هبة بتات جاز العتق، والهبة، وإن مات؛ لأنه في الحال التي أعتق فيها، وهب ملك قال: ليس له من ذلك إلا الثلث، قلنا، فقال لك ما ذلك على هذا؟

قال حديث النبي ﷺ في رجل أعتق ستة مملوكين لا مال له غيرهم، فأقرع النبي ﷺ بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة.

قلنا: فإن قال لك إن كان الحديث معارضاً بخلافه، فلا يجوز أن يكون حكم الحديث عندك إلا أن يكون ضعيفاً بالمعارض له، وما كان ضعيفاً عندك من الحديث فهو متروك؛ لأن الشاهد إذا ضعف في الشهادة لم يحكم بشهادته التي ضعف فيها، وكان

منهما محلٌ على الانفراد ولا أجد في الكتاب تحريم الجمع بينهما قال: ليس ذلك له، والجمع بينهما حرام؛ لأن النبي ﷺ نهى عنه. قلنا: فإن قال لك أثبتت نهى النبي ﷺ بخبر أبي هريرة رضي الله عنه عن الجمع بينهما، وفي ظاهر الكتاب عندك إباحته ولا توهنه بظاهر الكتاب قال: فإن الناس قد أجمعوا عليه قلنا، فإذا كان الناس أجمعوا على خبر الواحد بتصديق الخبر عنه، ولا يحتجون عليه بمثل ما تحتجون به، ويتبعون فيه أمر رسول الله ﷺ، ثم جاء خبر آخر أقوى منه فكيف جاز لك أن تخالفه وكيف جاز لك أن تثبت ما اختلفوا فيه مما وصفنا بالخبر عن النبي ﷺ مرة وتعيب علينا أن نثبت ما هو أقوى منه، وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، فإن قال لك قائل تجوز الوصية لوارث قال روي عن النبي ﷺ.

قلنا: فالحديث لا تجوز الوصية لوارث أثبت أم حديث اليمين مع الشاهد قال: بل حديث اليمين مع الشاهد، ولكن الناس لا يختلفون في أن الوصية لوارث منسوخة.

قلنا: أليس بخبر قال: بلى.

قلت: فإذا كان الناس يجمعون على قبول الخبر، ثم جاء خبر عن النبي ﷺ أقوى منه لم جاز لأحد خلافه قلنا: أرايت إن قال لك قائل لا تجوز الوصية إلا للذي قرابة، فقد قاله طاوس قال العتق وصية قد أجازها النبي ﷺ في حديث عمران للمماليك ولا قرابة لهم.

قلنا: أفتحتج بحديث عمران مرة وتتركه أخرى، وقلت له نصير بك إلى ما ليس فيه سنة لرسول الله ﷺ حتى نوجدك تخرج من جميع ما احتججت به وتخالف فيه ظاهر الكتاب عندك.

قال وأين.

قلت: قال الله عز وجل ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، وقال الله عز وجل ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ فلم زعمت أنه إذا غلقت باباً، أو أرخصي سراً وهما يتصادقان أنه لم يسها فلها الصداق كاملاً وعليها العدة.

٢١١٩ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الْمَهْرِ وَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا. [أخرجه

البيهقي (٢٥٥/٧)]

وَشَرِّحَ يَقُولُ ذَلِكَ.

معناه معنى من لم يشهدوا الحديث عندك في ذلك المعنى، أو يكون منسوخاً فالمنسوخ كما لم يكن قال: ما هو بضعيف ولا منسوخ.

قلنا: فإن قال لك فكيف جاز لك تركه في نفس ما حكم به فيه، ولا يجوز لك تركه كله؟

قال: ما تركته كله، قلنا، فقال هو لفظ واحد وحكم واحد وترك بعضه تركك كله مع أنك تركت جميع ظاهر معانيه وأخذت بمعنى واحد بدلالة، أو أرايت لو جاز لك أن تبعضه فتأخذ منه بشيء وتترك شيئاً، وأخذ رجل بالقرعة التي تركت وترك أن يرده ما صنع المريض في ماله إلى الثلث بالحجة التي وصفت أما كان هذا أولى أن يكون ذهب إلى شبهة من القرآن، والقياس منك قال: وأين القياس.

قلت: أنت تقول ما أقر به لأجنبي في ماله، ولو أحاط بماله جاز، وما أتلّف من ماله يعتق، أو غيره، ثم صرح لم يرده؛ لأنه أتلّف وهو مالك، ولو أتلّفه وهو غير مالك لم يجز له به، وقلت له: أرايت حين نهى النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك وأذن بالسلف إلى أجل مسمى أليس هو بيع ما ليس عندك؟ قال: بلى.

قلت: فإن قال قائل: فهذان مختلفان عندك؟

قال: فإذا اختلفا في الجملة، ووجدت لكل واحد منهما مخرجاً ثبتهما جميعاً، وكان ذلك عندك أولى بي من أن أطرح أحدهما بالآخر، فيكون لغيري أن يطرح الذي ثبت ويثبت الذي طرح.

فقلت نهى النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك على بيع العين لا يملكها ويبيع العين بلا ضمان.

قال: نعم.

قلت والسلف، وإن كان ليس عندك أليس يبيع مضمون عليك، فأنفذت كل واحد منهما، ولم تطرحه بالآخر.

قال: نعم.

قلت: فلزمك هذا في حديث عمران بن حصين، أو لا يكون مثل هذا حجة لك.

قلت: أرايت إن قال قائل: قال الله تبارك وتعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْتُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، ثم قال: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَجَلُ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، فقال: قد سمى الله من حرم، ثم أحل ما وراهم، فلا أزعم أن ما سوى هؤلاء حرام، فلا بأس أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها؛ لأن كل واحدة

وَهُوَ ظَاهِرُ الْكِتَابِ قَالَ قَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا-.

قُلْنَا: وَخَالَفَهُمَا فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَشُرَيْحٌ وَمَعَهُمَا عِنْدَكَ ظَاهِرُ الْكِتَابِ قَالَ هُمَا أَعْلَمُ بِالْكِتَابِ مِنَّا قُلْنَا: وَابْنُ عَبَّاسٍ وَشُرَيْحٌ عَلِيمَانِ بِالْكِتَابِ وَمَعَهُمَا عَدَدٌ مِنَ الْمُفْتِينَ فَكَيْفَ قُلْتَ بِخِلَافِ ظَاهِرِ الْكِتَابِ فِي مَوْضِعٍ قَدْ نَجَدُ الْمُفْتِينَ فِيهِ يُؤَاقِفُونَ ظَاهِرَ الْكِتَابِ وَاجْتَجَحْتَ فِي ذَلِكَ بِرَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ يَخَالِفُهُمَا غَيْرُهُمَا وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ مَا تُخَالِفُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَزَكَّتِ الْحُجَّةُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الَّذِي أَلْزَمَنَا اللَّهُ طَاعَتَهُ وَالَّذِي جَاءَ عَنْهُ مِنَ التَّيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ لَيْسَ يَخَالِفُ حُكْمَ الْكِتَابِ قَالَ: وَمَنْ أَيْنَ؟

قلنا قال الله عز وجل ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾؛ فكان هذا محتملاً أن يكون دلالة من الله عز وجل على ما تتم به الشهادة، حتى لا يكون على المذعي يمين لا تحريماً أن يجوز أقل منه، ولم يكن في التنزيل تحريم أن يجوز أقل منه، وإذا وجدنا المسلمين قد يميزون أقل منه، فلا يكون أن يحرم الله أن يجوز أقل منه فيجيزه المسلمون قال ولا ننكر أن تكون السنة تبين معنى القرآن.

قلنا: فلم عبت علينا السنة في اليمين مع الشاهد، وقلت بما هو أضعف منها؟

قال: والأثر أيضاً يفسر القرآن، قلنا، والأثر أيضاً أضعف من السنة.

قال: نعم.

قلت: وكل هذا حجة عليك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي منهم قائل إذا نصب الله حكماً في كتابه، فلا يجوز أن يكون سكت عنه، وقد بقي فيه شيء، ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قال: فقلت: قد نصب الله عز وجل الوضوء، فأحدثت فيه المسح على الخفين، وليس في القرآن ونصب ما حرّم من النساء وأحل ما وراهن.

فقلت: لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها وسمى الموارث.

فقلت فيه لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافر، وإن كانوا ولداً، والولد وحجبت الأم من الثلث بالأخوين وجعل الله للمطلق قبل أن تمس نصف المهر، ولم يجعل عليها عدة، ثم قلت إن خلا بها، وإن لم يمس فلها المهر وعليها العدة فهذا كله عندك خلاف ظاهر القرآن، واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئاً؛ لأننا نحكم بشاهدين، ولا يمين، فإذا كان شاهد حكماً

بشاهد يمين، وليس هذا بخلاف لظاهر القرآن، وقلت له فكيف حكم الله تعالى بين المتلاعنين قال أن يلتعن الزوج، ثم تلتعن المرأة.

قلت: ليس في القرآن غير ذلك.

قال: نعم.

قلت فلم نفيت الولد قال بالسنة.

قلت: فلم.

قلت: لا يتناكحان إذا كانا على اللعان قال بالأثر.

قلت: فلم جلده إذا أكذب نفسه والحقت به الولد قال يقول بعض التابعين.

قلت: فلم.

قلت: إذا أبت أن تلتعن حبست قال بقول بعض الفقهاء.

قلت: فنسمعك في أحكام منصوصة في القرآن قد أحدثت فيها أشياء ليست منصوصة في القرآن.

وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل لنبيه ﷺ: قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْأَيَّةِ، وقال في غير آية مثل هذا المعنى فلم زعمت أن كل ذي نابٍ من السباع حرام، وليس هو مما سئى الله منصوصاً محرماً قال قاله رسول الله ﷺ.

فقلت له ابن شهاب رواه وهو يضعفه، ويقول لم أسمعه حتى جئت الشام قال: وإن كان لم يسمعه حتى جاء الشام، فقد أحاله على ثقة من أهل الشام.

قلنا: ولا توهمه بوهين من رواه وخلافه ظاهر الكتاب عندك وابن عباس رضي الله تعالى عنهما مع علمه بكتاب الله عز وجل وعائشة أم المؤمنين مع علمها به وبرسول الله ﷺ وعبيد بن عمير مع سنه وعلمه يبيحون كل ذي نابٍ من السباع قال: ليس في إباحتهم كل ذي نابٍ مع السباع ولا في إباحة أمثالهم حجة إذ كان رسول الله ﷺ يحرمه، وقد تخفى عليهم السنة يعلمها من هو أبعد داراً وأقل للنبي ﷺ صحة وبه علماً منهم، ولا يكون ردهم حجة حين يروى عن النبي ﷺ خلافه.

قلنا: وتراهم يخفى ذلك عليهم ويسمعه رجل من أهل الشام.

قال: نعم قد خفي على عمر، والمهاجرين، والأنصار ما حفظ الضحاك بن سفيان وهو من أهل البادية وحمل بن مالك وهو من أهل البادية.

قلنا: فتحريم كل ذي نابٍ من السباع مختلف فيه قال: وإن اختلف فيه إذا ثبت عن النبي ﷺ من طريق صحيح فرسول الله

مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم فحكم حاكمهم في النعمة ببدنة والنعمة لا تسوى بدنة، وفي حمار الوحش بقرّة وهو لا يسوى بقرّة، وفي الضبع بكبش وهو لا يسوى كبشاً، وفي الغزال بعنز، وقد يكون أكثر ثمناً منها أضعافاً ومثلها ودونها، وفي الأرنب بعناق، وفي البربوع بجفرة وهما لا يسويان عناقاً ولا جفرة أبداً فهذا يدل على أنهم إنما نظروا إلى أقرب ما يقتل من الصيد شيئاً بالبدن لا بالقيمة، ولو حكموا بالقيمة لاختلفت أحكامهم لاختلاف أسعار ما يقتل في الأزمان، والبلدان، ثم قلت في القيمة قولاً مختلفاً.

قلت بجزء الأسد، ولا يعدى به شاة، فلم تنظر إلى بدنه لأنه أعظم من الشاة ولا قيمته إن كانت قيمته أكثر من شاة، وهذا مكتوب في الحجج بحججه قال لي أراك تنكر عليّ قولي في اليمين مع الشاهد هي خلاف القرآن.

قلت: نعم ليست بخلاف القرآن عربي، فيكون عام الظاهر وهو يراد به الخاص قال ذلك مثل ما ذا قلت مثل قول الله عز وجل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، فلما كان اسم السرقة يلزم سراً لا يقطعون مثل من سرق من غير حرز، ومن سرق أقل من ربع دينار.

وكانت الثيب تزني فترجم ولا تحل، والعبد يزني فيجلد خمسين بالسنة كانت في هذا دلالة على أنه إنما أريد بهذا بعض الزناة دون بعض وبعض السراق دون بعض، وليس هذا خلافاً لكتاب الله عز وجل فكذلك كل كلام احتمل معاني فوجدنا سنة تدل على أحد معانيه دون غيره من معانيه استدللنا بها، وكل سنة موافقة للقرآن لا مخالفة وقولك خلاف القرآن فيما جاءت فيه سنة تدل على أن القرآن على خاص دون عام جهل، قال: فإننا نزعنا أن النهي عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها مخالف للقرآن.

قلت: قد أخطأت من موضعين قال: وما هما؟

قلت: لو جاز أن تكون سنة تخالف القرآن ثبتت كانت اليمين مع الشاهد تثبت بها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا لم تكن سنة، وكان القرآن محتملاً فوجدنا قول أصحاب النبي ﷺ وإجماع أهل العلم يدل على بعض المعاني دون بعض.

قلنا: هم أعلم بكتاب الله عز وجل وقولهم غير مخالف إن شاء الله تعالى كتاب الله، وما لم يكن فيه سنة ولا قول أصحاب النبي ﷺ ولا إجماع يدل منه على ما وصفت من بعض المعاني دون بعض فهو على ظهوره وعمومه لا يخص منه شيء دون

ﷺ أعلم بمعنى ما أَرَادَ الله، وليس في أحد مع رسول الله ﷺ حجة ولا في خلاف مخالف ما وهن حديث رسول الله ﷺ.

قلنا، واليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله ﷺ من تحريم كل ذي ناب من السباع، وليس خلاف ظاهر الكتاب، وليس لها مخالف واحد من أصحاب رسول الله ﷺ فكيف ثبت الذي هو أضعف إسناداً وأقوى مخالفاً وأعلم مع خلافه ظاهر الكتاب عندك ورددت ما لا يخالف ظاهر الكتاب، ولا يخالف أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقلت له اسمعك استدلت بقول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما ولهما مخالف في التي يغلق عليها الباب ويرخي الستر وقول عثمان أن حبيبت الأم عن الثلث بالآخرين، وقد خالفهم ابن عباس في ذلك وغيره أرايت إن أوجدتك قول عمر وعبد الرحمن وابن عمر يوافق كتاب الله، ثم تركت قولهم قال وابن؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ الآية فلم قلتهم يجزيه من قتله خطأ، وظاهر القرآن يدل على أنه إنما يجزيه من قتله عمداً قال مجدي عن عمر وعبد الرحمن في رجلين، أوطنا ظلياً.

قلت: قد يوطئانه عامدين، فإذا كان هذا عنك هكذا، فقد حكم عمر وعبد الرحمن على قاتلي صيد بجزء واحد وحكم ابن عمر على قتلة صيد بجزء واحد، وقال الله عز وجل ﴿يُثَلِّثُ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ﴾، والمثل واحد لا أمثال وكيف زعمت أن عشرة لو قتلوا صيداً جزؤه عشرة أمثال قال شبهته بالكفارات في القتل على الثغر الذين يكون على كل واحد منهم رقبة قلنا، ومن قال لك يكون على كل واحد منهم رقبة، ولو قيل: لك ذلك اقتدع ظاهر الكتاب وقول عمر وعبد الرحمن وابن عمر بأن تقيس، ثم تحطى أيضاً القياس أرايت الكفارات أمواتات.

قال: نعم.

قلت فجزاء الصيد موقت قال: لا إلا بقيته.

قلنا: فجزاء الصيد إذا كان قيمته بدية المقتول أشبه أم بالكفارات فمائة عندك لو قتلوا رجلاً لم يكن عليهم إلا دية واحدة، فلو لم يكن فيه إلا القياس كان بالدية أشبه.

وقيل له: حكم عمر له في البربوع بجفرة، وفي الأرنب بعناق فلم زعمت والله تعالى يقول في جزاء الصيد ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكُتْبَةِ﴾ أن هذا لا يكون هدياً، وقلت: لا يجوز ضحية وجزاء الصيد ليس من الضحايا بسبيل جزاء الصيد قد يكون بدنة والضحية عندك شاة، وقيل له: قال الله عز وجل ﴿فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ﴾ وحكم عمر وعبد الرحمن وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في بلدان

واحدة يملك فيه الرجعة حين حلف صاحبها أنه لم يرد إلا واحدة، شيء.

وما اختلف فيه بعض أصحاب النبي ﷺ أخذنا منه بأشبهه بظاهر التنزيل، وقولك فيما فيه سنة هو خلاف القرآن جهل بين عند أهل العلم وأنت تخالف قولك فيه.

قال وابن.

قلنا: فيما بيننا وفيما سنين إن شاء الله تعالى.

قلت قال الله عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِذَا سَاكَ بِمَعْرِفُوهِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ إلى قوله «إصلاحاً».

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فظاهر هاتين الآيتين يدل على أن كل مطلق فله الرجعة على امرأته ما لم تنقض العدة؛ لأن الآيتين في كل مطلق عامة لا خاصة على بعض المطلقين دون بعض.

وكذلك قلنا كل طلاق ابتداء الزوج فهو يملك فيه الرجعة في العدة؛ فإن قال لامرأته أنت طالق ملك الرجعة في العدة، وإن قال لها أنت خلية، أو برية، أو بائن، ولم يرد طلاقاً فليس بطلاق، وإن أراد الطلاق وأراد به واحدة فهو طلاق فيه الرجعة.

وكذلك إن قال أنت طالق البتة لم ينو إلا واحدة فهي واحدة ويملك الرجعة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت لبعض من يخالفنا ليس هكذا تقول في الرجل يقول لامرأته أنت طالق؟

قال: بلى، وتقول في الخلية، والبرية، والبتة، والباطنة ليست بالطلاق إلا أن يريد طلاقاً؟

قال: نعم.

قلت: وإذا قال طالق لزمه الطلاق، وإن لم يرد به طلاقاً؟

قال: نعم.

قلت فهذا أشد من قوله أنت خلية، أو برية؛ لأن هذا قد يكون غير طلاق عندك، ولا يكون طلاقاً إلا بإرادته الطلاق، فإذا أراد الطلاق كان طلاقاً.

قال: نعم.

قلت فلم زعمت أنه إن أراد بهذا طلاقاً لم يكن يملك الرجعة، وهذا أضعف عندك من الطلاق؛ لأنه قياس على طلاق فالطلاق القوي يملك الرجعة فيه عندك والضعيف لا يملك فيه الرجعة.

قال: فقد روينا بعض قولنا هذا عن بعض أصحاب النبي ﷺ وجعلنا ما بقي قياساً عليه.

قلت: فنحن قد روينا عن رسول الله ﷺ أنه جعل البتة

واحدة يملك فيه الرجعة حين حلف صاحبها أنه لم يرد إلا واحدة، وروينا مثل ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعنا ظاهر القرآن فكيف تركته؟ وقلت له: قال الله عز وجل ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ إلى قوله ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

قلنا: فظاهر كتاب الله تعالى يدل على معنيين.

أحدهما: أن له أربعة أشهر، ومن كانت له أربعة أشهر أجلاً له، فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي كما لو أجلتني أربعة أشهر لم يكن لك أخذ حقك مني حتى تنقضي الأربعة الأشهر، فدل على أن عليه - إذا مضت الأربعة الأشهر - واحداً من الحكمين إما أن يفى، وإما أن يطلق، فقلنا بهذا وقلنا لا يلزمه طلاق مضي أربعة أشهر حتى يحدث فيه طلاقاً فزعمتم أنه إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطلقه بآنية فلم قلتم هذا، وزعمتم أنه لا فئة له إلا في الأربعة الأشهر فما نقصتموه مما جعل الله له من الأربعة الأشهر قدر الفئة ولم زعمتم أن الفئة له فيما بين أن يولي إلى أن تنقضي الأربعة الأشهر، وليس عليه عزمة الطلاق إلا في الأربعة الأشهر، وقد ذكرهما الله عز وجل معاً لا فصل بينهما ولم زعمتم أن الفئة لا تكون إلا بشيء يحدثه من جماع، أو في بلسان إن لم يقدر على الجماع، وأن عزمة الطلاق هي مضي الأربعة الأشهر لا شيء يحدثه هو بلسان ولا فعل أرايت الإيلاء طلاق هو؟

قال: لا.

قلت أرايت كلاماً قط ليس بطلاق جاءت عليه مدة فجعلته طلاقاً قال فلم قلت أنت يكون طلاقاً؟

قلت: ما قلت يكون طلاقاً إنما قلت إن كتاب الله عز وجل يدل أنه إذا آل فمضت الأربعة الأشهر على أن عليه إما أن يفى، وإما أن يطلق وكلاهما شيء يحدثه بعد مضي الأربعة أشهر.

قال: فلم قلت إن فاء في الأربعة الأشهر فهو فائي؟

قلت: أرايت لو كان علي دين إلى أجل فجعلته قبل حله ألم أكن محسناً ويكون قاضياً عني؟

قال: بلى.

قلت: فكذلك الرجل يفى في الأربعة الأشهر فهو معجل ماله فيه مهل قال فلسنا نحتاجك في هذا، ولكننا اتبعنا فيه قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود.

قلنا أما ابن عباس، فإنك تخالفه في الإيلاء قال: ومن أين؟

قلت.

٢١٢٠- أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن

أَبِي يَحْيَى الْأَعْرَجُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: الْمَوْلَى الَّذِي يَخْلِفُ أَنْ لَا يَقْرَبَ امْرَأَتَهُ أَبَدًا، وَأَنْتَ تَقُولُ الْمَوْلَى مَنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا.

فَأَمَّا مَا رَوَيْتَ مِنْهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فَمُرْسَلٌ وَحَدِيثٌ عَلَى بَنٍ بَلَدِيَّةٍ لَا يُسْنَدُهُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا ثَابِتًا عَنْهُ فَكُنْتُ إِنَّمَا بِقَوْلِهِ اغْتَلَبْتُ لَكَانَ بَضْعَةً عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَ بِقَوْلِهِمْ مِنْ وَاحِدٍ، أَوْ اثْنَيْنِ قَالَ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ بَضْعَةً عَشَرَ؟ قُلْنَا:

٢١٢١ - أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَدْرَكْتُ بَضْعَةَ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّهُمْ يُوقِفُ الْمَوْلَى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأقل بضعه عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الأنصار وعثمان بن عفان وعلي وعائشة وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم كلهم يقول يوقف المولى؛ فإن كنت ذهبت إلى الكثرة، فمن قال يوقف أكثر، وظاهر القرآن معهم، وقد قال عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ إلى قوله ﴿سِتْنِ مَسْكِينًا﴾ وقلنا لا يجزيه إلا رقية مؤمنة، ولا يجزيه إلا أن يطعم ستين مسكينًا، والإطعام قبل أن يتماسا، فقال يجزيه رقية غير مؤمنة.

فقلت له أذهبت في هذا القول إلى خير من أحد أصحاب النبي ﷺ قال: لا، ولكن إذا سكنت الله عن ذكر المؤمنة في العتق، فقال رقية، ولم يقل مؤمنة كما قال في القتل دل ذلك على أنه لو أراد المؤمنة ذكرها.

قلت له: أو ما يكفي إذا ذكر الله عز وجل الكفارة في العتق في موضع، فقال: ﴿رَقِيَّةٌ مُؤْمِنَةٌ﴾، ثم ذكر كفارة مثلها، فقال رقية بأن تعلم أن الكفارة لا تكون إلا مؤمنة، فقال: هل تجد شيئاً بذلك على هذا؟

قلت: نعم: قال وابن هو؟

قلت: قول الله عز وجل ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وقوله ﴿حِينَ النُّصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ فشرط العدل في هاتين الآيتين، وقال: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، وقال في القاذف ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ﴾، وقال: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ لم يذكر ما هنا عدلاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

قلت له: أرايت لو قال لك قائل أجيز في البيع، والقذف وشهود الزنا غير العدل كما قلت في العتق؛ لأنني لم أجِد في التنزيل شرط العدل كما وجدته في غير هذه الأحكام قال: ليس ذلك له قد يكفي بقول الله عز وجل ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فإذا ذكر الشهود، فلا يقبلون إلا ذوي عدل، وإن سكنت عن ذكر العدل فاجتماعهما في أنهما شهادة يدل على أن لا يقبل فيها إلا العدل.

قلت: هذا كما قلت فلم تل تقبل بهذا؟ فتقول.

إذا ذكر الله رقية في الكفارة، فقال مؤمنة، ثم ذكر رقية أخرى في الكفارة فهي مؤمنة؛ لأنهما مجتمعان في أنهما كفارتان؛ فإن لم يكن لنا عليك بهذا حجة فليست على أحدٍ لو خالفه، فقال الشهود في البيع، والقذف والزنا يقبلون غير عدول.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما راينا فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم مدفوعاً إلى مسلمين فكيف يخرج رجل من ماله فرضاً عليه فيعتق به ذميًّا وقلنا له زعمت أن رجلاً لو كفر بإطعام، فأطعم مسكيناً عشرين ومائة مد في أقل من ستين يوماً لم يجزه، وإن أطعمه إثاء في ستين يوماً أجزأه أما بذلك فرض الله عز ذكره بإطعام ستين مسكيناً على أن كل واحد منهم غير الآخر، وإنما أوجب الله تعالى لستين متفرقين فكيف قلت يجزيه أن يطعمه مسكيناً يفرقه عليه في ستين يوماً، ولم يجز له أن يطعم تسعة وخمسين في يوم طعام ستين أرايت رجلاً وجبت عليه ستون درهماً لستين رجلاً أجزأه أن يؤدي الستين إلى واحد، أو إلى تسعة وخمسين قال: لا، والفرض عليه أن يؤدي إلى كل واحد منهم حقه قلنا، فقد، أوجب الله عز وجل لستين مسكيناً طعاماً فزعمت أنه إن أعطاه واحداً منهم أجزأ عنه أرايت لو قال لك قائل قد قال الله عز وجل ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ أ تقول إنه أراد أن يشهد للطالب بحقه فشرط عدد من يشهد له والشهادة، أو إنما أراد الشهادة قال أراد عدد الشهود وشهادة ذوي عدل منكم اثنان.

قلت: ولو شهد له بحقه واحد اليوم، ثم شهد له غداً أجزأه من شاهدين؟

قال: لا؛ لأن هذا واحد وهذه شهادة واحدة.

قلنا: فالمسكين إذا رددت عليه الطعام لم يخرج من أن يكون واحداً لا ستين قلنا، فقد سمى ستين مسكيناً فجعلت طعامهم لواحد، وقلت إذا جاء بالطعام أجزأه وسمى شاهدين فجاء شاهد منهما مرتين.

فقلت: لا يجزئ فما الفرق بينهما؟ فرجع بعضهم إلى ما قلنا في هذا، وفي أن لا تجزئ الكفارة إلا مؤمنة قال الله عز وجل

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ إلى قوله ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا إِنْ كَانِ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فَيَبَيِّنُ - والله أعلم - في كتاب الله عز وجل أن كل زوج يلاعن زوجته؛ لأن الله عز وجل ذكر الزوجين مطلقين لم يخص أحداً من الأزواج دون غيره، ولم تدل سنة ولا أثر ولا إجماع من أهل العلم على أن ما أريد بهذه الآية بعض الأزواج دون بعض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن التعن الزوج، ولم تلتعن المرأة حدث إذا أبت أن تلتعن لقول الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ﴾، فقد أخبر، والله أعلم أن العذاب كان عليهما إلا أن تدرأه باللعان، وهذا ظاهر حكم الله عز وجل.

قال: فخالفتنا في هذا بعض الناس، فقال: لا يلاعن إلا حران مسلمان ليس منهما عذو في قذف.

فقلت له: وكيف خالفت ظاهر القرآن؟

قال: روي عن عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ قال: أَرْبَعَةٌ لَا لِعَانَ بَيْنَهُمْ.

فقلت له: إن كانت رواية عمرو بن شعيب مما يثبت، فقد روى لنا عن رسول الله ﷺ اليمين مع الشاهد، والقسامة وعدد أحكام غير قليلة، فقلنا بها، وخالفت، وزعمت أن لا تثبت روايته فكيف تحتج مرة بروايته على ظاهر القرآن وتدعها لضغفه مرة؟ إما أن يكون ضعيفاً كما قلت: فلا ينبغي أن تحتج به في شيء.

وإما أن يكون قوياً فاتبع ما رواه مما قلنا به، وخالفته.

وقلت له أنت أيضاً قد خالفت ما رويت عن عمرو بن شعيب قال وأين؟

قلت: إن كان ظاهر القرآن عاماً على الأزواج، ثم ذكر عمرو أربعة لا لِعَانَ بَيْنَهُمْ؛ فكان يلزمك أن تخرج الأربعة من اللعان، ثم تقول يلاعن غير الأربعة؛ لأن قوله أَرْبَعَةٌ لَا لِعَانَ بَيْنَهُمْ يدل على أن اللعان بين غير الأربعة فليس في حديث عمرو لا يلاعن المحدود في القذف.

قال أجل، ولكننا قلنا به من قبل أن اللعان شهادة؛ لأن الله عز وجل سماه شهادة.

فقلت له إنما معناها معنى اليمين، ولكن لسان العرب واسع.

قال: وما يدل على ذلك؟

قلت: أرايت لو كانت شهادة تجوز شهادة المرء لنفسه؟

قال: لا.

قلت: افتكروا شهادته أربع مرات إلا كشهادته مرة واحدة؟

قال: لا.

قلت: أفحلقت الشاهد؟

قال: لا.

قلت فهذا كله في اللعان.

قلت أفرأيت لو قامت مقام الشهادة ألا تحذ المرأة؟

قال: بلى.

قلت: أرايت لو كانت شهادة تجوز شهادة النساء في حد؟

قال: لا.

قلت: ولو جازت كانت شهادتها نصف شهادة؟

قال: نعم.

قلت فالتعنت ثمان مرات.

قال: نعم.

قلت أفتبين لك أنها ليست بشهادة قال: ما هي بشهادة.

قلت: ولم قلت هي شهادة على معنى الشهادات مرة وأيتها أخرى، فإذا قلت هي شهادة فلم لا تلعن بين الذميين وشهادتهما عندك جائزة كان هذا يلزمك وكيف لاعنت بين الفاسقين اللذين لا شهادة؟ لما قال: لأنهما إذا تابا قبلت شهادتهما.

فقلت له: ولو قال قد تابا أتقبل شهادتهما دون اختبارهما في مدة تطول قال: لا.

قلت: أفرأيت العبدین المسلمين العدلین الأيمنین إذا أبيت اللعان بينهما في حال عبودية لا تجوز شهادتهما لو عتقا من ساعتها تجوز شهادتهما.

قال: نعم.

قلت أحما أقرب إلى جواز الشهادة؛ لأنك لا تختبرهما يكفيك أنهما الخبرة لما في العبودية أم الفاسقان اللذان لا تجيز شهادتهما؟ حتى تختبرهما؟

قال: بل هما.

قلت: فلم أبت اللعان بينهما وهما أقرب من العدل إذا تحولت حالهما ولاعت بين الفاسقين اللذين هما أبعد من العدل ولم أبت اللعان بين الذميين وأنت تجيز شهادتهما في الحال التي يقذف فيها الزوج؟ وقلت له: أرايت أعميين بحقين خلقا كذلك يقذف المرأة، وفي الأعميين عتسان إحداهما لا يرسان الرنسا، والأخرى أنك لا تجيز شهادتهما بحال أبداً، ولا يتحولان عندك أن تجوز شهادة واحد منهما أبداً كيف لاعنت بينهما وفيهما ما وصفت من القاذوب الذي لا تجوز شهادته أبداً وفيهما أكثر من ذلك أن الرجل القاذف لا يرى زنا امراته؟

قال فظاهر القرآن أنهما زوجان.

أبدأ؟ أم بالجلد؟

قال بالجلد قال بالجلد عندي.

قلت: وكيف كان ذلك عندك، والجلد إنما وجب بالقذف.

وكذلك ينبغي أن تقول في رد الشهادة أرايت لو عارضك معارض بمثل حديثك، فقال: إن الله عز وجل قال في القاتل خطأ ﴿فَنَحْنُ رَقَبَةٌ مُّؤَمِّنَةٌ وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ فتحرير الرقبة لله والدية لأهل المقتول، ولا يجب الذي للأدعيين وهو الدية حتى يؤدي الذي لله عز وجل كما.

قلت: لا يجب أن ترد الشهادة وردها عن الأدعيين حتى يؤخذ الحد الذي لله عز وجل ما تقول له؟

قال أقول ليس هذا كما قلت: وإذا، أوجب الله عز وجل على آدمي شيئين؛ فكان أحدهما للأدعيين أخذ منه، وكان الآخر لله عز وجل فينبغي أن يؤخذ منه، أو يؤديه؛ فإن لم يؤخذ منه، ولم يؤده لم يسقط ذلك عنه حق الأدعيين الذي، أوجب الله عز وجل عليه.

قلت له: فلم زعمت أن القاذف إذا لم يجلد الحد وجلد بعضه، فلم يتم بعضه أن شهادته مقبولة، وقد أوجب الله تبارك وتعالى في ذلك الحد ورد الشهادة؟ فما علمته رد حرقاً إلا أن قال هكذا قال أصحابنا.

فقلت له هذا الذي عبت على غيرك أن يقبل من أصحابه، وإن سبقوه إلى العلم وكانوا عنده ثقة مأمونين.

فقلت: لا نقبل إلا ما جاء فيه كتاب، أو سنة، أو أثر، أو أمر أجمع عليه الناس، ثم قلت فيما أرى خلاف ظاهر الكتاب، وقلت له إذ قال الله عز وجل ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ فكيف جاز لك، أو لأحد إن تكلف من العلم شيئاً أن يقول لا أقبل شهادة القاذف، وإن تاب، ومن قولك وقول أهل العلم لو قال رجل لرجل والله لا أكلمك أبداً ولا أعطيك درهماً ولا آتي منزلاً فلان ولا اعتق عهدي فلاناً ولا أطلق امرأتي فلانة إن شاء الله إن الاستثناء واقع على جميع الكلام أوله وآخره.

فكيف زعمت أن الاستثناء لا يقع على القاذف إلا على أن يطرح عنه اسم الفسق فقط؟

فقال قاله شريح، فقلنا فعمرو أولى أن يقبل قوله من شريح وأهل دار السنة وحرم الله أولى أن يكونوا أعلم بكتاب الله ولسان العرب؛ لأنه بلسانهم نزل القرآن قال فقول أبي بكرة استشهدوا غيري، فإن المسلمين فسقوني.

فقلت له قلماً رأيك تحتج بشيء إلا وهو عليك قال: وما

ذاك؟

قلت: احتججت بقول أبي بكرة استشهدوا غيري، فإن

قلنا: فهذا الحجة عليك والذي آيت قبوله منا أن اللعان بين كل زوجين، وقال الله عز وجل في قذف المحصنات ﴿فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَتَيْنِ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾.

وقلنا إذا تاب القاذف قبل شهادته، وذلك يبين في كتاب الله عز وجل.

٢١٢٢ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ زَعَمَ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنَّ شَهَادَةَ الْقَاضِفِ لَا تَجُوزُ.

- قال الشافعي رحمه الله تعالى: وغيره يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر قال سفیان أخبرني الزهري، فلما قمت سألت، فقال لي عمر بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب قلت لسفيان أشككت حين أخبرك أنه سعيد؟ قال: لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك. [نهد]

٢١٢٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرني من أتى به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما جلد الثلاثة استتابهم فرجع اثنان فقبل شهادتهما وأبى أبو بكرة أن يرجع فرد شهادته. [نهد]

٢١٢٥ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَأَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُكَيْتَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ فِي الْقَاضِفِ إِذَا تَابَ تَقَبَّلَ شَهَادَتُهُ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُخْدُودِ فِي الْقَذْفِ أَبَدًا قُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ الْقَاضِفَ إِذَا لَمْ يَخُذْ حَدًّا تَامًا أَتَجُوزُ شَهَادَتُهُ إِذَا تَابَ؟

قال: نعم.

قلت له ولا أعلمك إلا دخل عليك خلاف القرآن من موضوعين:

أحدهما: أن الله عز وجل أمر بجلد، وأن لا تقبل شهادته فزعمت أنه إن لم يجلد قبلت شهادته قال: فإنه عندي إنما ترد شهادته إذا جلد.

قلت: أنتجد ذلك في ظاهر القرآن أم في خبر ثابت؟

قال أما في خبر، فلا، وأما في ظاهر القرآن، فإن الله عز وجل يقول: ﴿فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَتَيْنِ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا﴾.

قلت: أفبالقذف قال الله عز وجل ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً

قللت لبعض من يقول هذا القول: قد قلنا ما حكيت بمعنى كتاب الله، وظاهره، فهل قال: ما قلت أنت من إباحة نكاح إماء أهل الكتاب أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أو أجمع لك عليه المسلمون فتقلدوهم وتقول هم أعلم بمعنى ما قالوا إن احتملته الآيات؟

قال: لا.

قلنا فلم خالفت فيه ظاهر الكتاب؟

قال: إذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم الإمام.

قلنا: ولم لا تحرم الإمام منهم بجملة تحريم المشركات، وبأنه خص الإمام المؤمنات لمن لم يجد طولاً ويخاف العنت؟

قال: لما حرم الله المشركات جملة، ثم ذكر منهن محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم.

قللت له أرايت لو عارضك جاهل بمثل ما قلت.

فقال: قال الله عز وجل ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنَاتُ وَلَحْمُ الْخَيْزُرِ﴾ قرأ الربيع إلى قوله ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾، وقال في الآية الأخرى ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾، فلما أباح في حال الضرورة ما حرم جملة ليكون لي إباحة ذلك في غير حال الضرورة، فيكون التحريم فيه منسوخاً، والإباحة قائمة؟

قال: لا.

قلنا وتقول له التحريم بحاله، والإباحة على الشرط فمتى لم يكن الشرط، فلا تحل؟

قال: نعم.

قلنا فهذا مثل الذي قلنا في إماء أهل الكتاب، وقلت له قال الله عز وجل ﴿فِيمَنْ حَرَّمَ وَأُمَمَاتٌ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمْ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أرايت لو قال قائل إنما حرم الله بنت المرأة بالدخول.

وكذلك الأم، وقد قاله غير واحد قال: ليس ذلك له.

قلنا: ولم إلا أن الله حرم الأم مبهمه والشرط في الربيبة فأحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجعل ما أبيح وحده محلاً لغيره.

قال: نعم.

قلنا فهكذا قلنا في إماء أهل الكتاب، والإماء المؤمنات وقلنا افترض الله عز وجل الوضوء فسن رسول الله ﷺ المسح على الخفين ليكون لنا إذا دلت السنة على أن المسح يميز من الوضوء أن نمسح على البرقع، والقفازين، والعمامة؟

المسلمين فسقوني؛ فإن زعمت أن أبا بكره تاب، فقد ذكر أن المسلمين لم يزيلوا عنه الاسم وأنت تزعم أن في كتاب الله عز وجل أن يزال عنه إذا تاب اسم الفسقي ولا تجيز شهادته وقول أبي بكره إن كان قاله أنهم لم يزيلوا عنه الاسم يدل على أنهم ألزموه الاسم مع تركهم قبول شهادته قال فهكذا احتج أصحابنا.

قلت: أفتقبل ممن هو أشد تقدماً في الدرر والسنن، والفضل من صاحبك أن تحتج بما إذا كشف كان عليك وبما ظاهر القرآن خلافه؟

قال: لا.

قلت فصاحبك أولى أن يرد هذا عليه، وقلت له أفتقبل شهادة من تاب من كفر، ومن تاب من قتل، ومن تاب من خبر، ومن زنا؟

قال: نعم.

قلت: والقاذف شر أم هؤلاء؟

قال: بل أكثر هؤلاء أعظم ذنباً منه.

قلت: فلم قبلت من التائب من الأعظم وأيت القول من التائب مما هو أصغر منه؟

وقلت وقلنا لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب بحال، وقال جماعة منا، ولا يحل نكاح أمة مسلمة لمن يجد طولاً لحرة ولا إن لم يجد طولاً لحرة حتى يخاف العنت فتحل حينئذ، فقال بعض الناس يحل نكاح إماء أهل الكتاب ونكاح الأمة المسلمة لمن لم يجد طولاً لحرة، وإن لم يخف العنت في الأمة.

قللت له قال الله عز وجل ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ فحرم المشركات جملة، وقال الله عز وجل ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهَا جَرَاتِ فَاسْتَجِزْنَهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمَ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، ثم قال ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ فأحل صنفاً واحداً من المشركات بشرطين:

أحدهما أن تكون المنكوحة من أهل الكتاب.

والثاني: أن تكون حرة؛ لأنه لم يختلف المسلمون في أن قول الله عز وجل ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ من الحرائر، وقال الله عز وجل ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قرأ الربيع إلى قوله ﴿لِمَنْ خِيبِي الْعَنْتَ مِنْكُمْ﴾، فدل قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ أنه إنما أباح نكاح الإماء من المؤمنتين على معنيين.

أحدهما أن لا يجد طولاً، والآخر أن يخاف العنت، وفي هذا ما دل على أنه لم يبح نكاح أمة غير مؤمنة.

قال: لا.

قلنا ولم؟ انعم الجملة على ما فرض الله تبارك وتعالى ونخص ما خصت السنة؟

قال: نعم.

قلنا فهذا كله حجة عليك وقلنا: أرايت حين حرم الله تعالى المشركات جملة، ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب. فقلت يحل نكاح الإمامة منهن؛ لأنه ناسخ للتحريم جملة وإباحته حرائهن تدل على إباحة إمامتهن؟ فإن قال لك قائل نعم وحرائر وإمامة المشركات غير أهل الكتاب؟

قال: ليس ذلك له.

قلنا: ولم؟

قال: لأن المستثنى بشرط أنهن من أهل الكتاب قلنا، ولا يكن من غيرهن؟

قال: نعم.

قلنا وهو بشرط أنهن حرائر فكيف جاز أن يكن إماء، والأمة غير الحرة كما الكتابية غير المشرقة؟ التي ليست بكتابية، وهذا كله حجة عليه أيضاً في إماء المؤمنين يلزمه فيه أن لا يحل نكاحهن إلا بشرط الله عز وجل، فإن الله تبارك وتعالى إنما أباحه بأن لا يجد طولا ويخاف العنت، والله تعالى أعلم.

وقال الله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الآية، وقال: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَجَلُكُمْ مَا وَدَّاءُ ذَلِكَ﴾، وقال الله عز وجل ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، وقال الله عز وجل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، قلنا بهذا الآيات إن التحريم في غير النسب والرضاع، وما خصته سنة بهذا الآيات إنما هو بالنكاح، ولا يحرم الحلال الحرام.

وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، فلو أن رجلاً نكح أم امرأته عاصياً لله عز وجل لا تحرم عليه امرأته، وقال بعض الناس إذا قبل أم امرأته، أو نظرت إلى فرجها شهوة حرمت عليه امرأته وحرمت هي عليه؛ لأنها أم امرأته، ولو أن امرأته قبلت ابنه بشهوة حرمت على زوجها، قلنا له ظاهر القرآن يدل على أن التحريم إنما هو بالنكاح، فهل عندك سنة بأن الحرام يحرم الحلال؟

قال: لا.

قلت فانت تذكر شيئاً ضعيفاً لا يقوم بمثل حجة لو قاله من رويته عنه في شيء ليس فيه قرآن، وقال: هذا موجود، فإن ما حرمه الحلال فالحرام له أشد تحريماً قلنا: أرايت لو عارضك

معارض بمثل حجتك، فقال: إن الله عز وجل يقول في التي طلقها زوجها ثالثة من الطلاق ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾؛ فإن نكحت والنكاح العقد حلت لزوجها الذي طلقها؟

قال: ليس ذلك له؛ لأن السنة تدل على أن لا تحل حتى يجامع الزوج الذي ينكحها قلنا، فقال لك، فإن النكاح يكون وهي لا تحل، وظاهر القرآن يحلها؛ فإن كانت السنة تدل على أن جماع الزوج يحلها لزوجها الذي فارقها فالمعنى إنما هو في أن يجامعها غير زوجها الذي فارقها، فإذا جامعها رجل بزنا حلت.

وكذلك إن جامعها بنكاح فاسد يلحق به الولد حلت قال: لا، وليس واحد من هذين زوجاً.

قلنا: فإن قال لك قائل: أوليس قد كان التزويج موجوداً وهي لا تحل؟ فإنما حلت بالجماع، فلا يضرك من أين كان الجماع قال: لا حتى يجتمع الشرطان معاً، فيكون جماع نكاح صحيح قلنا، ولا يحلها الجماع الحرام قياساً على الجماع الحلال؟

قال: لا.

قلت: وإن كانت أمة فطلقها زوجها، فأصابها سيدها؟

قال: لا.

قلنا فهذا جماع حلال قال: وإن كان حلالاً فليس بزواج لا تحل لزوجها الأول حتى يجتمع أن يكون زوجاً ويجامعها الزوج قلنا، فإنما حرم الله بالحلال، فقال: ﴿وَأَنْهَاهُ نَيْسَانِكُمْ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ فمن أين زعمت أن حكم الحلال حكم الحرام وأبوت ذلك في المرأة يفارقها زوجها، والأمة يفارقها زوجها فيصيبها سيدها؟ وقلت له قد قال الله عز وجل ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِخْسَانٍ﴾، وقال ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾؛ فإن قال لك قائل، فلما كان حكم الزوجة إذا طلقت ثلاثاً حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، فلو أن رجلاً تكلم بالطلاق من امرأة يصيبها بفجور افتركون حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره؛ لأن الكلام بالطلاق إذا حرم الحلال كان للحرام أشد تحريماً؟

قال: ليس ذلك له قلنا، وليس حكم الحلال حكم الحرام؟

قال: لا.

قلنا: فلم زعمت أنه حكمه فيما وصفت؟

قال: فإن صاحبنا قال أقول ذلك قياساً.

قلنا: فإن القياس؟

قال الكلام محرم في الصلاة، فإذا تكلم حرمت الصلاة قلنا، وهذا أيضاً، فإذا تكلم في الصلاة حرمت عليه تلك الصلاة أن

يعود فيها، أو حرمت صلاة غيرها بكلامه فيها؟

قال: لا، ولكنه أفسدها وعليه أن يستأنفها قلنا، فلو قاس هذا القياس غير صاحبك أي شيء كنت تقول له؟ لعلك كنت تقول له ما يحل لك تكلم في الفقه هذا رجل قيل له: استأنف الصلاة؛ لأنها لا تجزي عنك إذا تكلمت فيها.

وذلك رجل جامع امرأة.

فقلت له حرمت عليك أخرى غيرها أبداً؛ فكان يلزمك أن تزعم أن صلاة غيرها حرام عليه أن يصلّيها أبداً، وهذا لا يقول به أحد من المسلمين، وإن قلته فأيها تحرّم عليه؟ أو تزعم أنها حرام عليه أن يصلّيها أبداً كما زعمت أن امرأته إذا نظرت إلى فرج أمها حرمت عليه أبداً؟

قال: لا أقول هذا ولا تشبه الصلاة المراتن تحرمان لو شبّهتهما بالصلاة.

قلت له: يعود في كل واحد من امرأتين فينكحها بنكاح حلال، وقلت له لا تعد في واحدة من الصلاتين قلنا، فلو زعمت قسته به وهو أبعد الأمور منه قال شيء كان قاسه صاحبنا.

قلنا: أفحمدت قياسه؟

قال: لا ما صنع شيئاً، وقال: فإن صاحبنا قال فالأمر حلال، فإذا خالطه الحرام نجسه قلنا، وهذا أيضاً مثل الذي زعمت أنك لما تبين لك علمت أن صاحبك لم يصنع فيه شيئاً قال: فكيف؟

قلت: اتجد الحرام في الماء مختلطاً فالحلال منه لا يتميز أبداً؟ قال: نعم.

قلت أفتجد بدن التي زنى بها مختلطاً ببدن ابنتها لا يتميز منه؟

قال: لا.

قلت وتجد الماء لا يحل أبداً إذا خالطه الحرام لأحد من الناس.

قال: نعم.

قلت فتجد الرجل إذا زنى بامرأة حرم عليه أن ينكحها، أو هي حلال له وحرام عليه أمها وابنتها؟

قال: بل هي حلال له.

قلت فهما حلال لغيره.

قال: نعم.

قلت أفتراه قياساً على الماء؟

قال: لا.

قلت أفما تبين لك أن خطأك في هذا ليس يسيراً إذا كان

يعصي الله عز وجل في امرأة فزنى بها، فإذا نكحها حلت له بالنكاح، وإن أراد نكاح ابنتها لم تحل له فتحل له التي زنى بها وعصى الله تعالى فيها، ولو طلقها ثلاثاً لم يكن ذلك طلاقاً؛ لأن الطلاق لا يقع إلا على الأزواج وتحرم عليه ابنتها التي لم يعص الله تعالى في أمرها، وإنما حرمت عليه بنت امرأته وهذه عندك ليست بامرأته قال: فإنه يقال ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها.

قلت: وما أدري لعل من زنى بامرأة، ولم ير فرج ابنتها ملعون، وقد أوعد الله عز وجل على الزنا النار، ولعله ملعون من أتى شيئاً مما يحرم عليه فقيل له: ملعون من نظر إلى فرج اختين قال: لا.

قلت فكيف زعمت أنه إن زنى بأخت امرأته حرمت عليه امرأته فرجع بعضهم إلى قولنا وعاب قول أصحابه في هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وجعل الله عز وجل الرجال قوامين على النساء والطلاق إليهم فزعموا هم أن المرأة إذا شاءت كان الطلاق إليها، فإذا كرهت المرأة زوجها قبلت ابنه، وقالت قبلته بشهوة فحرمت عليه فجعلوا الأمر إليها وقلنا نحن وهم وجميع الناس لا يختلفون في ذلك علمته من طلق غير امرأته، أو آلى منها، أو تظاهر منها لم يلزمها من ذلك شيء، ولم يلزمه تظاهر ولا إيلاء قال: قلنا إذا اختلعت المرأة من زوجها، ثم طلقها في عدتها لم يلزمها الطلاق؛ لأنها ليست له بامرأة، وهذا يدل على أصل ما ذهبنا إليه لا يخالفه، فقال بعض الناس إذا اختلعت منه، فلا رجعة له عليها، وإن طلقها بعد الخلع في العدة لزمها الطلاق، وإن طلقها بعد انقضاء العدة لم يلزمها الطلاق.

فقلت له قد قال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ إلى آخر الآيتين، وقال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾.

وقلنا قال الله تبارك وتعالى ﴿وَلَكُمْ مِنْ نَفْسِكُمْ مَا تَرَكُوا أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ وفرض الله عز وجل العدة على الزوجة في الوفاة، فقال: ﴿يَتَرِيصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ فما تقول في المختلعة إن آلى منها في العدة بعد الخلع، أو تظاهر هل يلزمه الإيلاء، أو الظهار؟

قال: لا.

قلت: فإن مات هل ترثه، أو ماتت هل يرثها في العدة؟

قال: لا.

قلت ولم وهي تعتد منه؟

قال: لا، وإن اعتدت فهي غير زوجة، وإنما يلزم هذا في

بها أصحابنا.

قلت له اتجعل قول الرجل من أصحاب النبي ﷺ مرة حجة، وليس يدل على موافقة قوله من القرآن شيء وتجعله أخرى حجة وأنت تقول ظاهر القرآن يخالفه كما قلت إذا أرخص سراً وجب المهر، وظاهر القرآن أنه إذا طلقها قبل أن يمسه فلها نصف المهر وإغلاق الباب وإرخاء الستر ليس بالميسر، ثم تترك قول ابن عباس وابن الزبير ومعهما خمس آيات من كتاب الله تعالى كلها تدل على أن المختلعة في العدة ليست بزوجة ومعهما القياس، والمعقول عند أهل العلم وتترك قول عمر في الصبي أنه قضى في الصبي بكبر، وفي الغزال بعتر، وفي البريوع بفسرة، وفي الأرنب بناق وقول عمر وعبد الرحمن حين حكما على رجلين، أو طنا طلياً بشاة، والقرآن يدل على قولهما بقول الله عز وجل ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النِّعَمِ﴾ فزعمت أنه يجزي بدراهم ويقولان في الطي بشاة واحدة والله يقول: ﴿وَمِثْلُ﴾ وأنت تقول جزاء، وقال الله عز وجل ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَوَكِّلِينَ﴾، وقال: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ فقرأ إلى ﴿الْمُحْصِنِينَ﴾، فقال عامة من لقيت من أصحابنا المتعة هي للتي لم يدخل بها قط، ولم يفرض لها مهر فطلقت وللمطلقة المدخول بها الفروض لها بأن الآية عامة على المطلقات لم يخص منهن واحدة دون الأخرى بدلالة من كتاب الله عز وجل ولا أثر.

٢١٢٧ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَأَخْبَرَنَا مَا لِكَ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مُتعةٌ إِلَّا النِّسَاءَ فَوْضَ لَهَا صَدَاقٌ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَحَسَبُهَا يَصِفُ الْمَهْرَ.

[أخرجه مالك (٥٧٣/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأحسب ابن عمر استدلل بالآية التي تتبع للتي لم يدخل بها، ولم يفرض لها؛ لأن الله تعالى يقول بعدها ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾ الآية فرأى القرآن كالدلالة على أنها مخرجة من جميع المطلقات، ولعله رأى أنه إنما يريد أن تكون المطلقة تأخذ بما استمتع به منها زوجها عند طلاقها شيئاً، فلما كانت المدخول بها تأخذ شيئاً وغير المدخول بها إذا لم يفرض لها كانت التي لم يدخل بها، وقد فرض لها تأخذ بحكم الله تبارك وتعالى نصف المهر وهو أكثر من المتعة، ولم يستمتع بها فرأى حكمها مخالفاً حكم المطلقات بالقرآن، وخالف حالها حالهن فذكرت ما وصفت من هذا لبعض من يخالفنا وقلنا له أنت تستدل بقول الواحد من أصحاب رسول الله ﷺ على معنى الكتاب إذا أحتمله، والكتاب محتمل ما قال ابن عمر وفيه كالدليل

الأزواج، وقال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ الآية، وإذا رمى المختلعة في العدة أيلاعها قال: لا.

قلت: أنفال القرآن تبين أنها ليست بزوجة.

قال: نعم.

قلت فكيف زعمت أن الطلاق لا يلزم إلا زوجة وهذه بكتاب الله تعالى عندنا وعندك غير زوجة، ثم زعمت أن الطلاق يلزمها وأنت تقول إن آيات من كتاب الله عز وجل تدل على أنها ليست بزوجة؟

قال: رويتنا قولنا هذا بحديث شامي.

قلنا: أفيكون مثله مما ثبت؟

قال: لا.

قلنا، فلا تحتج به قال: فقال ذلك لإبراهيم النخعي وعامر الشعبي.

قلنا: فهما إذا قالوا، وإن لم يخالفهما غيرهما حجة؟

قال: لا.

قلنا، فهل يجتج بهما على قولنا وهو يوافق ظاهر القرآن، ولعلمهما كانا يريان له عليها الرجعة فيلزماته الإيلاء والظهار ويعملان بينهما الميراث؟

قال: فهل قال أحد بقولك؟

قلنا الكتاب كافٍ من ذلك.

٢١٢٦ - وَقَدْ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ،

عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا قَالَا: لَا يَلْحَقُ الْمُخْتَلَعَةُ الطَّلَاقُ فِي الْعِدَّةِ، لِأَنَّهُ طَلَّقَ مَا لَا يَمْلِكُ. [هضم]

قلت له: لو لم يكن في هذا إلا قول ابن عباس وابن الزبير كليهما كان لك خلافة في أصل قولنا وقولك إلا بأن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ خلافة قال: لا.

قلت فالقرآن مع قولهما، وقد خالفتهما، وخالفت في قولك عدد أي من كتاب الله عز وجل قال فإين؟

قلت: إن زعمت أن حكم الله في الأزواج أن يكون بينهم الإيلاء والظهار واللعان، وأن يكون لهن الميراث ومنهن الميراث، وأن المختلعة ليست بزوجة يلزمها واحد من هذا فما يلزمك إذا قلت يلزمها الطلاق والطلاق لا يلزم إلا زوجة أنك خالفت حكم الله في إلزامها الطلاق، أو في ترك إلزامها الإيلاء والظهار واللعان، والميراث لها، والميراث منها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فما رد شيئاً إلا أن قال: قال

فإننا نقول هي على غير أهل دينكم.
قلت له: فانت تترك ما تأولت.
قال: وأين؟

قلت: افتجيز شهادة غير أهل ديننا من المشركين غير أهل الكتاب قال: لا.

قلت ولم وهم غير أهل ديننا هل تجذب في هذه الآية، أو في خبر يلزم مثله أن شهادة أهل الكتاب جائزة وشهادة غيرهم غير جائزة، أو رأيت لو قال لك قائل أراك قد خصصت بعض المشركين دون بعض فأجيز شهادة غير أهل الكتاب؛ لأنهم ضلوا بما وجدوا عليه آبائهم، ولم يبدلوا كتاباً كان في أيديهم وأرد شهادة أهل الذمة؛ لأن الله عز وجل أخبرنا أنهم بدلوا كتابه قال: ليس ذلك له وفيهم قوم لا يكذبون قلنا، وفي أهل الأوثان قوم لا يكذبون قال فالتأسس مجتمعون على أن لا يميزوا شهادة أهل الأوثان.

قلنا: الذين نتجس بإجماعهم معك من أصحابنا لم يردوا شهادة أهل الأوثان إلا من قول الله عز وجل ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، والآية معها وبذلك ردوا شهادة أهل الذمة؛ فإن كانوا أخطئوا، فلا نتجس بإجماع المخطين معك، وإن كانوا أصابوا فاتبعهم، فقد اتبعوا القرآن، فلم يميزوا شهادة من خالف دين الإسلام قال: فإن شريحاً أجاز شهادة أهل الذمة.

فقلت له: وخالف شريحاً غيره من أهل دار السنة، والمهجرة والنصرة، فأبوا إجازة شهادتهم ابن المسيب وأبو بكر بن حزم وغيرهما وأنت تخالف شريحاً فيما ليس فيه كتاب براك قال: إني لأفعل.

قلت: ولم؟

قال: لأنه لا يلزمي قوله.

قلت: فإذا لم يلزمك قوله فيما ليس فيه كتاب فقله فيما فيه خلاف الكتاب أولى أن لا يلزمك قال: فإذا لم أجز شهادتهم أضرت بهم.

قلت: أنت لم تضرب بهم لهم حكماً، ولم يزالوا يسألون ذلك منهم ولا تمنعهم من حكمائهم، وإذا حكمنا لم نحكم إلا بحكم الله من إجازة شهادة المسلمين.

وقلت له رأيت عبيداً أهل فضل ومروءة وأمانة يشهد بعضهم لبعض قال: لا تجوز شهادتهم.

قلت: لا يخلطهم غيرهم في أرض رجل، أو ضيعته فيهم قتل وطلاق وحقوق وغيرها ومتى ردت شهادتهم بطلت دماؤهم وحقوقهم قال فإنا لا أبطلها، وإنما أمرت بإجازة شهادة الأحرار العدول المسلمين.

على قوله فكيف خالفته، ثم لم تزعم بالآية أن المطلقات سواء في المتعة، وقال الله عز وجل ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ لم يخص مطلقة دون مطلقة قال استدللنا بقول الله عز وجل ﴿حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ أنها غير واجبة، وذلك أن كل واجب فهو على المتقين وغيرهم، ولا يخص به المتقون.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلنا، فقد زعمت أن المتعة متعتان متعة يجبر عليها السلطان وهي متعة المرأة لم يفرض لها الزوج، ولم يدخل بها فطلقها، وإنما قال الله عز وجل فيها ﴿حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ فكيف زعمت أن ما كان حقاً على المحسنين حقاً على غيرهم في هذه الآية وكل واحد من الآيتين خاصة؟ فكيف زعمت أن إحداها عامة، والأخرى خاصة؟ فإن كان هذا حقاً على المتقين لم يكن حقاً على غيرهم؟ هل معك بهذا دلالة كتاب، أو سنة، أو أثر، أو إجماع؟ فما علمته رد أكثر مما وصفت في أن قال هكذا قال أصحابنا رحمهم الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد قال الله عز وجل لنبيي ﷺ في المشركين ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ الآية، وقال الله عز وجل ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ وأهواءهم يحتمل سيلهم في أحكامهم ويحتمل ما يهرون وإيهما كان، فقد نهى عنه وأمر أن يحكم بينهم بما أنزل الله على نبيي ﷺ، فقلنا إذا حكم الحاكم بين أهل الكتاب حكم بينهم بحكم الله عز وجل وحكم الله حكم الإسلام وأعلمهم قبل أن يحكم أنه يحكم بينهم حكمه بين المسلمين، وأنه لا يميز بينهم إلا شهادة المسلمين لقول الله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وقوله ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾، فقال بعض الناس تجوز شهادتهم بينهم، فقلنا ولم والله عز وجل يقول: ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾ وذوي عدل منكم وأنت لا تخالفنا في أنهم من الأحرار المسلمين العدول لا من غيرهم فكيف أجزت غير من أمر الله تعالى به؟

قال بقول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾.

فقلت له: فقد قيل: من غير قبيلتكم والتزليل، والله تعالى أعلم، يدل على ذلك لقول الله عز وجل ﴿تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ والصلاة المؤقتة للمسلمين ويقول الله تبارك وتعالى ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ لَا نُشْرِي بِهِ شَيْئاً وَكَانَ ذَا قُرْبَى﴾، وإنما القرابة بين المسلمين الذين كانوا مع النبي ﷺ من العرب، أو بينهم وبين أهل الأوثان لا بينهم وبين أهل الذمة وقول الله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَكُنْ شَهِادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ﴾، فإنما يتأثم من كتمان الشهادة للمسلمين المسلمون لا أهل الذمة قال:

قلت: وهكذا أعراب كثير في موضع لا يعرف عدلهم، وهكذا أهل سجن لا يعرف عدلهم، ولا يخلط هؤلاء ولا هؤلاء أحد يعدل أبتطل الدماء، والأموال التي بينهم وهم أحراراً مسلمون لا يخالطهم غيرهم؟

قال: نعم؛ لأنهم ليسوا بمن شرط الله.

قلنا: ولا أهل الذمة ممن شرط الله؟ بل هم أبعد ممن شرط الله من عبيد عدول لو اعتنوا جازت شهادتهم من غير، ولو أسلم ذمي لم تجز شهادته حتى يختبر إسلامه، وقلت له إذا احتجبت بـ ﴿اثنان ذوا عدل منكم﴾ أو آخران من غيركم؟ أفتجيزها على وصية المسلم حيث ذكرها الله عز وجل؟ قال: لا؛ لأنها منسوخة.

قلنا: أفتنسخ فيما نزل فيه وتثبت في غيره؟ لو قال: هذا غيرك كنت شبيهاً أن تخرج من جوابه إلى شتمه قال: ما قلنا فيها إلا أن أصحابنا قالوه وأردنا الرقي بهم.

قلنا: الرقي بالعبيد المسلمين العدول، والأحرار من الأعراب وأهل السجن كان أولى بك والزم لك من الرقي بأهل الذمة، فلم تفرق بهم؛ لأن شرط الله في الشهود غيرهم وغير أهل الذمة فكيف جاوزت شرط الله تعالى في أهل الذمة للرقي بهم، ولم تجاوزه في المسلمين للرقي بهم، وقلت أيضاً على هذا المعنى إذا تحاكموا إلينا، وقد زنى منه ثيب رجماه.

٢١٢٨ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ زَنِيًّا. [قدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرجع بعضهم إلى هذا القول، وقال أرجعهما إذا زنيا؛ لأن ذلك حكم الإسلام وأقام بعضهم على أن لا يرجعهما إذا زنيا، وقالوا جميعاً في الجملة نكحهم عليهم بحكم الإسلام.

فقلت لبعضهم رأيت إذا أربوا فيما بينهم والزنا عندهم حلال؟

قال أرو الزنا؛ لأنه حرام عندنا.

قلت: ولا تلتفت إلى ما عندهم من إحلاله؟

قال: لا.

قلت: رأيت إن اشتري مجوسي منهم بين يديك غنماً بالغ، ثم وقنعا كلها لبيعها فباع بعضها موقوذاً وبرج وبقى بعضها فحرقها عليه مسلم، أو مجوسي، فقال: هذا مالي وهذه ذكاته عندي وحلال في ديني، وقد تولدت ثمنه بين يديك وبعث بعضه بريح، والباقي كنت بائعه بريح، ثم حرقه هذا؟

قال فليس لك عليه شيء.

قلت: فإن قال لك: ولم؟

قال: لأنه حرام.

قلت: فإن قال لك: حرام عندك أو عندي؟

قال: أقول له: عندي.

قلت: فقال: هو حلال عندي.

قال: وإن كان حلالاً عندك فهو حرام عندي علي، وما كان حراماً علي فهو حرام عليك.

قلت: فإن قال فانت تقرني على أن آكله، أو أبيعه وأنا في دار الإسلام وتأخذ مني عليه الجزية.

قال: فإن أقررتك عليه فأقرارك عليه ليس هو الذي يوجب لك على أن أصير لك شريكاً بأن أحكم لك به.

قلت: فما تقول إن قتل له خنزيراً، أو أهرق له خراً؟

قال يضمن ثمنه.

قلت: ولم قال: لأنه مال له.

قلت أحرأ عليك أم غير حرام؟

قال: بل حرام.

قلت: أفتنقصي له بقيمة الحرام ما فرق بينه وبين الربا وضمن الميتة للميتة كانت أولى أن يقضى له بثمنها؛ لأن فيها أهياً قد يسلمها فديفها فتحل له، وليس في الخنزير عندك ما يحل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

قلت له: ما تقول في مسلم، أو ذمي سلخ جلود ميتة ليدفنها فحرق تلك الجلود عليه قبل الدباغ مسلم، أو ذمي؟

قال: لا ضمان عليه.

قلت: ولم، وقد تبغ تصير تسوى مالاً كثيراً ويحل بيعها قال: لأنها حرق في وقت، فلما أتلفت في الوقت الذي ليست فيه حلالاً لم أضمنها.

قلت: والخنزير شر، أو هذه؟

قال: بل الخنزير.

قلت: فظلم المسلم، والمعاهد أعظم أم ظلم المعاهد وحده؟

قال: بل ظلم المسلم، والمعاهد معاً.

قلت: فلا فما أسمعتك إلا ظلمت المسلم، والمعاهد، أو أحدهما حين لم تقض للمسلم بثمن الأهبي، وقد تصير حلالاً وهي الساعة له مال لو غصبه إنأها إنسان لم تحل له، وكان عليك ردّها إليه وظلمت المعاهد حين لم تضمن ثمن أهبه وضمن ميتة، أو ظلمته حين أعطيته ثمن الحرام من الخمر، والخنزير.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان عليه يمين لا يحلف بين المقام، والبيت، فقال بعض أصحابنا إذا كان هذا هكذا حلف في الحجر؛ فإن كانت عليه يمين في الحجر أحلف عن يمين المقام، ويكون أقرب إلى البيت من المقام، وإن كان ما يحلف عليه أقل من عشرين ديناراً أحلف في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ، وهكذا إذا كان يحلف عليه من أرض جانية، أو غيرها من الأموال كلها.

ولو قال قائل: يجبر على اليمين بين البيت، والمقام، وإن حنث كما يجبر على اليمين لو لزمته وعليه يمين أن لا يحلف كان مذمباً، ومن كان يبلد غير مكة، والمدينة أحلف على عشرين ديناراً، أو على العظيم من الدم، والجراح بعد العصر في مسجد ذلك البلد ويتلى عليه ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويحلف على الطلاق، والحدود كلها وجراح العمى صغرت أم كبرت بين المقام، والبيت، وعلى جراح الخطأ التي هي أموال إذا بلغ أرشها عشرين ديناراً؛ فإن لم تبلغ لم يحلف بين المقام، والبيت.

وكذلك العبد يدعي العتق إن بلغت قيمته عشرين ديناراً حلف سيده وإلا لم يحلف قال: وهذا قول حكام المكيين ومفتيهم، ومن حجتهم فيه إجماعهم:

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين ديناراً فصاعداً، وقال مالك يحلف على النبر على ربيع دينار. [أخرجه مالك (٢/٢٧٨)]

٢١٢٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا عبد الله بن المؤمل، عن ابن أبي مليكة قال: كتبت إلى ابن عباس من الطائفة في جارتين ضرت إحداهما الأخرى ولا شاهد عليهما فكتب إلي أن أحبسهما بعد العصر، ثم أقرأ عليهما ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، ففعلت فاعترفت. [أخرجه البيهقي (١٠/١٧٨)]

٢١٣٠ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا مطرف بن مازن يسألو لا أعرفه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المصحف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ورايت مطرفاً بصنعاء يحلف على المصحف قال ويحلف الذميون في بيعتهم وحيث يعظمون، وعلى التوراة، والإنجيل، وما عظموا من كتبهم.

قال: ومن أحلف على حد، أو جراح عمى قل أرشها، أو

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه وفيما كتبنا بياناً لما لم نكتب إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ قرأ الربيع الآية، فقلنا بما قال الله عز وجل إذا وجد الفقراء، والمساكين، والرقاب، والغارم وابن السبيل أعطوا منها كلهم، ولم يكن للإمام أن يعطي صنفاً منهم ويجرمها صنفاً يجدهم؛ لأن حق كل واحد منهم ثابت في كتاب الله عز وجل، فقال بعض الناس إن كانوا موجودين فله أن يعطيها صنفاً واحداً ويمنع من بقي معه فقبل له: عمن أخذت هذا؟ فذكر بعض من ينسب إلى العلم لا أحفظه قال: فقال: إن وضعها في صنف واحد وهو يجد الأصناف أجزاء قلنا، فلو كان قول هذا الذي حكيت عنه هذا لما يلزم لم يكن لك فيه حجة؛ لأنه لم يقل؛ فإن وضعها، والأصناف موجودون أجزاء، وإنما قال الناس إذا لم يوجد صنف منها رد حصته على من معه؛ لأنه مال من مال الله عز وجل لا نجد أحداً أحق به من ذكره الله في كتابه معه، فأما والأصناف موجودة فمنع بعضهم ماله لا يجوز، ولو جاز هذا جاز أن يأخذ كله فيصرفه إلى غيرهم مع أننا لا نعلم أحداً قال: هذا القول قط يلزم قوله، ولو لم يكن في هذا كتاب الله وكيف تحتج على كتاب الله بغير سنة ولا أمر مجتمع عليه ولا أمر بين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد تركنا من الحجّة على من خالف اليمين مع الشاهد أكثر مما كتبنا إكفاً ببعض ما كتبنا ونسأل الله تعالى التوفيق، والعصمة، وقد بينا إن شاء الله تعالى أنهم لم يحتجوا في إبطال الحديث عن النبي ﷺ أنه قضى باليمين مع الشاهد بشيء زعموا أنه يخالف ظاهر القرآن إلا، وقد بينا أنهم خالفوا القرآن بلا حديث عن النبي ﷺ، فيكونوا قالوا بقول رسول الله ﷺ، وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما آتانا وننتهي عما نهانا، ولم يجعل لأحد بعده ذلك وبيننا أنهم تركوا ظاهر القرآن ومعه قول بعض أصحاب النبي ﷺ بظاهر القرآن في غير موضع أيضاً، فأي جهل أين من أن يكون قوم يحتجون بشيء يلزمهم أكثر منه لا يرونه حجة لغيرهم عليهم؟ والله تعالى الموفق.

٤٠ - باب اليمين مع الشاهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من ادعى مالاً، فأقام عليه شاهداً، أو ادعى عليه مالاً، فكانت عليه يمين نظراً في قيمة المال؛ فإن كان عشرين ديناراً فصاعداً، وكان الحكم بمكة أحلف بين المقام، والبيت على ما يدعي ويدعى عليه، وإن كان بالمدينة حلف على منبر رسول الله ﷺ.

على فلان ابن فلان لحق ثابت عليه على ما شهد به، ثم ينسق اليمين كما وصفت لك، ويتحفظ الذي يحلفه، فيقول له قل والله الذي لا إله إلا هو، وإن وجبت اليمين لرجل يأخذ بها، أو على أحد يبرأ بها فسواء في الموضع الذي يحلف فيه، وإن بدأ الذي له اليمين، أو الذي هي عليه فحلف عند الحاكم، أو في موضع اليمين على ما ادعى وادعى عليه لم يكن للحاكم أن يقبل بيمينه، ولكن إذا خرج له الحكم باليمين، أو عليه أحلفه.

فإن قال قائل: ما الحجّة في ذلك؟ فالجئة فيه:

٢١٣١ - أن مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنَ شَافِعٍ أَخْبَرَنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُجْبَرِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ أَنَّ رُكَّانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ابْنَةَ ثُمٍّ أُمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي ابْنَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَّانَةُ: اللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ. [هـ]

قال: فقد حلف ركانة قبل خروج الحكم، فلم يدع النبي ﷺ أن أحلفه بمثل ما حلف به؛ فكان في ذلك دلالة على أن اليمين إنما تكون بعد خروج الحكم، فإذا كانت بعد خروج الحكم لم تعد ثانية على صاحبها، وإذا حلف رسول الله ﷺ ركانة في الطلاق فهذا يدل أن اليمين في الطلاق كما هي في غيره. وإذا كانت اليمين على الإرث، أو له أحلف.

وكذلك إن كانت على من بلسانه خبل ويفهم بعضهم كلامه، ولا يفهم بعض؛ فإن كانت على أخرس؛ فكان يفهم بالإشارة ويفهم عنه بها أشير إليه وأحلف له وعليه؛ فإن كان لا يفهم، ولا يفهم عنه، أو كان معتوها، أو غبولا؛ فكانت اليمين له وقفت له حقه حتى يفيق فيحلف، أو يموت فيحلف وارثه، وإن كانت عليه قيل: لمدعيها انتظر حتى يفيق ويحلف.

فإن قال: بل أحلف وأخذ حقي قيل له: ليس ذلك لك إنما يكون ذلك لك إذا رد اليمين وهو لم يردها، وإن أحلف الوالي رجلاً، فلما فرغ من يمينه استثنى، فقال: إن شاء الله أعاد عليه اليمين أبداً حتى لا يستثنى.

قال: والحجة فيما وصفت من أن يستحلف الناس فيما بين البيت، والمقام، وعلى منبر رسول الله ﷺ وبعد العصر قول الله عز وجل: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَتَمَسَّيَانِ بِاللَّهِ﴾، وقال المفسرون هي صلاة العصر وقول الله عز وجل في المتلاعنين ﴿فَتَشَاهِدُهُمَا خَيْرُ عَشْرٍ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَاسِئَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾، فاستدلنا بكتاب الله عز وجل على تأكيد اليمين على الحالف في الوقت الذي تعظم فيه

كثر، أو زوج لاعتق هذا أعظم من عشرين ديناراً فيحلف عليه كما وصفنا بين المقام، والبيت، وعلى المنبر، وفي المساجد وبعد العصر وما تؤكّد به الأيمان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أخطأ الحاكم في رجل عليه يمين بين المقام، والبيت، فاحلفه، ولم يحلفه بين المقام، والبيت فالقول في ذلك واحد من قولين.

أحدهما أنه إذا كان من ليس بمكة ولا المدينة ممن عنده حاكم لا يجلب إلى المدينة ولا مكة فيحلف ببلده فحلفه في حرم الله، وفي حرم رسول الله ﷺ أعظم من حلفه في غيره ولا تعاد عليه اليمين، والأخر أنه إذا كان من حقه أن يحلف بين المقام، والبيت، أو على المنبر والناس لليمين بين البيت، والمقام، وعلى المنبر أهيأ تعاد اليمين عليه حتى يؤخذ منه ما عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجلب أحد من بلده حاكم يموت حكمه في العظيم من الأمور إلى مكة وإلى المدينة وإلى موضع الخليفة ويحكم عليه حاكم بلده باليمين ببلده؛ فإن كان المحكوم عليه يقهر حاكم بلده بجند، أو عز فسأل الطالب الخليفة رفعه إليه رأيت رفعه إن لم يكن حاكم يقوى عليه غيره؛ فإن كان يقوى عليه حاكم غيره وهو أقرب إليه من الخليفة رأيت أن يرفع إلى الذي هو أقرب إليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والمسلمون البالغون رجالهم ونسأولهم ومساكنهم وأحرارهم سواء في الأيمان يحلفون كما وصفنا، والمشركون من أهل النعم، والمستامنون في الأيمان كما وصفنا يحلف كل واحد منهم بما يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع بما يعرف المسلمون بما يعظم الاستحلف منهم مثل قوله بالله الذي أنزل التوراة على موسى وبالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى، وما أشبه هذا مما يعرفه المسلمون، وإن كانوا يعظمون شيئاً يجمله المسلمون إنما يجهلون لسانهم فيه، وإنما يشكون في معناه لم يحلفهم به، ولا يحلفونهم أبداً إلا بما يعرفون.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويحلف الرجل في حق نفسه على البت وفيما عليه نفسه على البت، وذلك مثل أن يكون له أصل الحق على الرجل فيدعي الرجل منه البراءة فيحلف بالله أن هذا الحق ويسميه لثابت عليه ما اقتضاه ولا شيئاً منه ولا اقتضاه ولا شيئاً منه له مقتض بأمره ولا أحال به ولا بشيء منه على أحد ولا أبرأ فلاناً المشهود عليه منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه، وأنه عليه ثابت إلى يوم حلفت هذه اليمين؛ فإن كان الحق لأبيه عليه فورث أباه أحلف على البت في نفسه كما وصفت، وعلى علمه في أبيه ما علم أباه اقتضاه ولا شيئاً منه ولا أبراه منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه، ثم أخذه؛ فإن كان شهد له عليه شاهد قال في اليمين إن ما شهد له به فلان بن فلان

ولا المدينة أيجلب إليهما أم يحلف على غير منبر ولا قرب بيت الله؟

قال: قللت لبعض من يقول هذا القول كيف أحلفت الملاعن أربعة أيمان وخامسة وهو قاذف لأمرائه وأحلفت القاذف لغير أمرائه ميمناً واحدة وكيف أحلفت في الدّم خمسين وأحلفت في الحقوق غيره وغير اللعان ميمناً واحدة؟ وكيف أحلفت الرجل على فعله، ولم تحلفه على غير فعله، ثم أحلفته في القسامة على فعله، وما علم فعل غيره؟

قال اتبعنا في بعض هذا كتاباً، وفي بعضه أثراً، وفي بعضه قول الفقهاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قللت له ونحن اتبعنا الكتاب وسنة رسول الله ﷺ والآثار عن أصحابه واجتماع أهل العلم ببلدنا فكيف عبت علينا اتباع ما هو الزم من إحلافك في القسامة ما قللت ولا علمت؟

قال: فإن صاحبنا قال: إنما أخذ أهل المدينة اليمين على المنبر عن مروان، وخالفوا زياداً فذكرت له ما كتبت في كتابي من قول الله عز وجل وسنة رسول الله ﷺ، وما روي عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم، فقال: لم يذكر صاحبنا هذا، وقال: إن زياداً أنكر اليمين على المنبر.

قللت له فصاحك إن كان علم سنة فسكت عنها، فلم ينصف، وإن كان لم يعلمها، فقد عجل قبل أن يعلم.

قللت له زيد من أكرم أهل المدينة على مروان وأحرامهم أن يقول له ما أراد ويرجع مروان إلى قوله.

٢١٣٥ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك أن زيداً دخل على مروان، فقال: أيجل تبع الربأ؟ فقال مروان: أعود بالله قال فالناس يتبايعون الصكوك قبل أن يقبضونها فبعت مروان حرصاً يردونها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فلو لم يعرف زيد أن اليمين عليه لقال لمروان ما هذا علي وكيف تشهر عيني على المنبر ولكان عند مروان لزيد أن لا يمضي عليه ما ليس عليه لو عزم على أن يمضيه لقال زيد ليس هذا علي قال فلم حلف زيد أن حقه الحق؟

قلنا، أو ما يحلف الرجل من غير أن يستحلف، فإذا شهرت يمينه كره أن تصبر يمينه وتشهره قال: بلى، قلنا، ولو لم يكن على صاحبك حجة إلا ما احتج به من حديث زيد كانت عليه حجة فكيف وهي بالسنة، والخبر عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم أثبت؟

قال: فكيف يحلف من بالأمصار على العظيم من الأمر.

اليمين بعد الصلاة، وعلى الخالف في اللعان بتكرير اليمين وقوله ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى مَنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ وسنة رسول الله ﷺ في الدّم بخمسين ميمناً لعظمه وسنة رسول الله ﷺ باليمين على المنبر وفعل أصحابه وأهل العلم ببلدنا.

٢١٣٢ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن هشام بن عتبة بن أبي وقاص، عن عبد الله بن نسطاس، عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي هَذَا يَمِينٍ أَيْمَةً تَبَوُّوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ. [أخرجه مالك (٧٧٧/٢)، أبو داود (٣٢٤٦)، ابن ماجه (٢٢٢٥)]

٢١٣٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا، عن الضحاك بن عثمان الجزامي، عن نوفل بن مساحق العامري، عن المهاجر بن أبي أمية قال: كتب إلي أبو بكر الصديق أن ابعت إلى نفيس بن مكشوح في وثاق، فأخلفه خمسين ميمناً عند منبر رسول الله ﷺ ما قلل ذاوي. [أخرجه البيهقي (١٧٦/١٠)]

٢١٣٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن داود بن الحصين أنه سمع أبا عطفان بن طريف الموري قال اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار ففضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر، فقال زيد أخلف له مكاني، فقال مروان لا والله إلا عند مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف أن حقه الحق ويأبى أن يحلف على المنبر فجعل مروان يعجب من ذلك قال مالك كره زيد صبر اليمين. [أخرجه مالك (٧٢٨/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبلغني أن عمر بن الخطاب عليه السلام حلف على المنبر في خصومة كانت بينه وبين رجل، وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فاتقاهما وافتدى منها، وقال أخاف أن يوافق قدر بلاد فيقال يمينه. [أخرجه البيهقي (١٧٧/١٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: واليمين على المنبر مما لا اختلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث علمته.

٤١ - الخلاف في اليمين على المنبر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فعاب علينا اليمين على المنبر بعض الناس، فقال وكيف تختلف الأيمان فيحلف من بالمدينة على المنبر، ومن بمكة بين البيت، والمقام؟ فكيف يصنع من ليس بمكة

قلنا: بعد العصر كما قال الله عز وجل ﴿تَخِيسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾.

وكما أمر ابن عباس ابن أبي مليكة بالطائفة أن يخيسن الجارية بعد العصر، ثم يقرأ عليها ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، ففعلت فاعتزفت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا بذلك ابن مؤمل عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس.

٤٢ - باب رد اليمين

٢١٣٦ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك،

عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي خنمة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن رسول الله ﷺ قال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن تخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود. [هدم]

٢١٣٧ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا عبد

الوهاب الثقفي وابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي خنمة أن رسول الله ﷺ بدأ الأنصارين، فلما لم يخلفوا رد الأيمان على يهود. [هدم]

٢١٣٨ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا مالك،

عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن النبي ﷺ وثلة. [هدم]

٢١٣٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا مالك،

عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار أن رجلاً من بني كنانة بن سعد أجزى فرساً فوطئ أصبع رجل من جهينة فنزى فيها فمات، فقال عمر للذين ادعى عليهم تخلفون خمسين ديناً ما مات ونها؟ فأبوا وتخرجوا من الأيمان، فقال للأخريين اخلفوا أنتم فأبوا. [أخرجه مالك (٢/٨٥١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقد رأى رسول الله ﷺ اليمين على الأنصارين يستحقون بها، فلما لم يخلفوا حولها على اليهود يرمون بها ورأى عمر على اللبثيين يرمون بها، فلما أبوا حولها على الجهنين يستحقون بها فكل هذا تحويل عمن من موضع قد ربيت فيه إلى الموضع الذي يخالفه فبهذا، وما أدركنا عليه أهل العلم قبلنا قلنا في رد اليمين.

وقد قال الله عز وجل ﴿تَخِيسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾، وقال الله عز وجل ﴿فَإِنْ غُرِرَ عَلَىٰ أَهْمَا اسْتَحَقَّا إِنَّمَا فَخْرَانِ يَقْرَمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾، فهذا، وما أدركنا عليه أهل العلم ببلدنا يحكونه عن مفتيهم وحكامهم قديماً وحديثاً قلنا برد اليمين، فإذا كانت الدعوى دماً فالسنة فيها أن يبدأ المدعوى إذا كان ما تحب به القسامة، وهذا مكتوب في كتاب العقول؛ فإن حلفوا استحقوا، وإن أبوا الأيمان قيل يحلف لكم المدعى عليهم؛ فإن حلفوا برئوا، ولا يحلفون ويغرمون، والقسامة في العمد والخطأ سواء يبدأ فيها المدعوى، وإن كانت الدعوى غير دم وكانت الدعوى مال أحلف المدعى عليه؛ فإن حلف برئ، وإن نكل عن اليمين قيل للمدعي ليس النكول بإقرار فتأخذ منه حقه كما تأخذه بالإقرار ولا بينة فتأخذ بها حقه بغير بينة فاحلف وخذ حقه؛ فإن أبيت أن تحلف سألناك عن إياك؛ فإن ذكرت أنك تأتي بينة، أو تذكر معاملة بينك وبينه تركاك فمتى جئت بشيء تستحق به أعطيناك، وإن لم تأت به حلفت.

فإن قلت: لا أؤخر ذلك لشيء غير أبي لا أحلف أبطلت بينك؛ فإن طلبتها بعد لم نعطك بها شيئاً، وإن حلف المدعى عليه فبرئ، أو لم يحلف فنكل المدعي فابطلنا بينة، ثم جاء بشاهدين أخذنا له بحق، والبينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة، وقد قيل: إن بعض أصحابنا لا يأخذ له بالشهود إذا حلف المدعى عليه، ويقول قد مضى الحكم بإبطال الحق عنه، فلا أخذه بعد أن بطل، ولو أبى المدعي اليمين، فابطلت أن أعطيه بيمينه، ثم جاء بشاهد، فقال أحلف معه لم أر أن يحلف؛ لأنني قد حكمت أن لا يحلف في هذا الحق، ولو ادعى عليه حقاً.

قللت للمدعى عليه احلف، فأبى ورد اليمين على المدعي. قللت للمدعي احلف، فقال المدعى عليه، بل أنا أحلف لم أجعل ذلك له؛ لأنني قد أبطلت أن يحلف وحولت اليمين على المدعي؛ فإن حلف استحق، وإن لم يحلف أبطلت حقه بلا بين من المدعى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تدعى رجلان شيئاً في أيديهما، وكان كل واحد منهما يدعي كله أحلفت كل واحد منهما لصاحبه؛ فإن حلفا معاً فالشيء بينهما نصفان كما كان في أيديهما؛ فإن حلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف قيل: للحالف إنما أحلفناك على النصف الذي في يدك، فلما حلفت جعلناه لك وقطعنا دعوى المدعي عليك وأنت تدعي نصفاً في يده، فأبى أن يحلف فاحلف أنه لك كما ادعت؛ فإن حلف فهو له، وإن أبى فهو للذي في يديه، ولو كانت دار في يدي رجل فادعى آخر أنها داره يملكها بوجه من وجوه الملك وسأل بين الذي الدار في يديه،

قلنا، ولا يختلِفان عندك؟

قال: لا.

قلنا ويدلّك خصوصه حكماً يخرجُ من جملة قوله أن جملة قوله ليست على كل شيء؟

قال: نعم، وقلت له فالذي احتججت به عن رسول الله ﷺ وعن عمر في نقل الأيمان عن مواضعها التي ابتدئت فيها أثبت عن النبي ﷺ من قوله أَلَيْسَ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ والذي احتججت به عن عمر أثبت عنه من قولك في القسامة عنه فكيف جعلت الرواية الضعيفة عن عمر حجة على ما زعمت من عموم السنّة التي يخالفه، ومن عموم قوله الذي يخالفه وعبت علي أن قلت بسنّة رسول الله ﷺ في ردّ اليمين واستدللت بها على أن قول النبي ﷺ: أَلَيْسَ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ خاص، فأ مضيت سنّته بردّ اليمين على ما جاء في سنّته في البيّنة على المدعى، واليمين على المدعى، ولم يكن في قول رسول الله ﷺ وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بيان أن النكول كالإقرار إذا لم يكن مع النكول شيء يصدّقه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهو يخالف البيّنة على المدعى، واليمين على المدعى عليه بكثير قد كتبنا ذلك في اليمين مع الشاهد وكتاب الدعوى واليّنات وأكتفينا بالذي حكينا في هذا الكتاب، وقلت له فكيف تزعم أن النكول يقوم مقام الإقرار، فإن ادّعت حقاً على رجل كثيراً، وقلت فقاً عين غلامي، أو قطع يده، أو رجله، فلم يحلف قضيت عليه بالحق والجراح كلها، فإن ادّعت أنه قتله.

قلت: القياس إذا لم يحلف أن يقتل، ولكن استحسن، فأحبسه حتى يقرّ فيقتل، أو يحلف فيبرأ، وقال صاحبك، بل أجعل عليه الدية ولا أحبسه وأحلتما جميعاً في العمد وهو عندكما لا دية فيه، فقال أحدكما هو حكم الخطأ، وقال الآخر أحبسه، وخالفتما أصل قولكما أن النكول يقوم مقام الإقرار فكيف زعمتم أنكم إن لاعتم بين زوجين فالتمن الزوج وأبت المرأة تلتعن حبستموها، ولم تحذوها، والقرآن يدل على إيجاب الحد عليها؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فين، والله تعالى أعلم، أن العذاب لازم لها إذا التعن الزوج إلا أن تشهد ونحن نقول تحذ إن لم تلتعن، وخالفتم أصل مذهبكم فيه، فقال: فكيف لم تجعلوا النكول يحق الحق للمدعى على المدعى عليه وجعلتم يمين المدعى بحقه عليه؟

فقلت له حكم الله فيمن رمى امرأة بزنا أن يأتي بأربعة شهداء، أو يحذ فجعل شهود الزنا أربعة وحكم بين الزوجين أن

أو سأل أن تكون اليمين بالله ما اشتريتها، وما وهبت لي؛ فإن أبي ذلك الذي الدار في يديه أحلفناه بالله كما يحلف ما لهذا المدعى يسميه باسمه في هذه الدار حقّ بملك ولا غيره بوجه من الوجوه من قبل أنه قد يشترها، ثم يخرج من يديه، ويتصدّق بها عليه فتخرج أيضاً من يديه وتوهب له، ولا يقبضها، فإذا أحلفناه كما وصفت، فقد احتطنا له وعليه في اليمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وخالفنا في ردّ اليمين بعض الناس، وقال: من أين أخذتموها؟ فحكيت له ما كتبت من السنّة، والأثر عن عمر وغيره مما كتبت، وقلت له كيف لم تصر إلى القول بها مع ثبوت الحجج عليك فيها؟ قال: فإني إنما رددتها؛ لأن النبي ﷺ قال: أَلَيْسَ عَلَى مَنْ ادّعى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أنكر وقاله عمر.

فقلت له: وهذا على ما قال رسول الله ﷺ، وروي عن عمر وهو على خاص فيما بيناه في كتاب الدعوى واليّنات؛ فإن كانت بينة أعطى بها المدعى، وإذا لم تكن أحلف المدعى عليه، وليس فيما قال رسول الله ﷺ في اليمين على المدعى عليه أنه إن لم يحلف أخذ منه الحق قال: فإني أقول هذا عام ولا أعطي مدعياً إلا بيّنة ولا أبرئ مدعى عليه من يمين، فإذا لم يحلف لزمه ما ادّعى عليه، وإذا حلف برئ.

فقلت له أرايت مولى لي وجدته قتيلاً في حلة فحضرتك أنا وأهل الحلة، فقالوا لك ايدعي هذا بيّنة؟ فقلت: لا بيّنة لي.

فقلت فاحلفوا واغرموا، فقالوا لك قال النبي ﷺ: أَلَيْسَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وهذا لا يدعي علينا. قال: كأنكم مدعى عليكم.

قلنا: وقالوا: فإذا حكمت بكأن، وكان مما لا يجوز عندك هي فيما كان فيه ليس كان أفعلينا قلنا، أو على بعضنا؟ قال: بل على كلكم.

قلت: فقالوا، فأحلف قلنا وإلا، فأنت تظلمه إذا اقتصر بالآيمان على الخمسين وهو يدعي على مائة وأكثر وهو عندك لو ادّعى درهماً على مائة أحلفتهم كلهم وظلمتاً إذ أحلفتنا، فلم تبرئنا، واليمين عندك موضع براءة، وإذا أعطيت بلا بيّنة فخرجت من جميع ما احتججت به عن النبي ﷺ وعن عمر رضي الله عنهما هذا عن النبي ﷺ وعن عمر خاصة.

قلت: فإن كان عن عمر خاصاً، فلا نطلبه بالخبر عن رسول الله ﷺ وعن عمر ونمضي الخبر عن النبي ﷺ وعن عمر في غير ما جاء فيه نص خير عن عمر؟ قال: نعم.

حكمه لا يحل لهم ما حرّم الله تعالى عليهم، فاصل هذا ما وصفت لك من أن تنظر ما حلّ لك؛ فإن حكمك لك به أخذته، وما حرّم عليك فحكمك لك به لم تأخذه، ولو طلق رجل امرأته ثلاثاً، ثم جحد، فأحلفه الحاكم، ثم قضى له بحبسها.

لم يحل له إصابتها ولا لها أن تدعه يصيبها وعليها أن تمتنع منه باكثر ما تقدر عليه ويسعها إذا أرادها ضربه، وإن أتى الضرب على نفسه، ولو شهد شاهداً زور على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً، ففرّق القاضي بينهما لم يحل لها أن تنكح أبداً إذا علمت أن ما شهدا به باطل، ولم يحل له أن ينكح أختها ولا أربعاً سواها، وكان له أن يصيبها حيث قدر عليها إلا أن نكره له أن يفعل خوفاً أن يعدّ زانياً فيحدّ، ولم يكن لها أن تمتنع منه، وكان لكل واحد منهما إن مات صاحبه قبله أن يرثه، ولم يكن لورثه أن يدفعه عن حقه في ميراثه إذا علموا أن الشهود كاذبون، وإن كان الزوج الميت فعلى المرأة العدة منه، واليبيع بمجامعة ما وصفنا من الطلاق في الأصل، وقد تختلف هي وهي في التصريف فيحتمل أن يكون معانها لا يفرقان للاجتماع في الأصل ويحتمل أن يفرق بينهما حيث يفرقان ونسأل الله تعالى التوفيق بقدرته.

ولو باع رجل من رجل جارية فجحد البيع فحلف كان ينبغي للقاضي أن يقول للمشتري بعد البين إن كنت اشتريت منه، فأشهد أنك قد فسخت البيع، ويقول للبائع أشهد أنك قد قبلت الفسخ ليحلّ للبائع فرجها بانفساخ البيع؛ فإن لم يفعل، ففيها أقاويل أحدها لا يحلّ لفرجها للبائع؛ لأنها في ملك المشتري، وهذا قياس الطلاق، ولو ذهب ذهب إلى أن جحد البيع وحلفه يحلها للبائع ويقطع عنها ملك المشتري، وأن يقول هذا ردّ بيع إن شاء البائع حلت له بأن يقبل الردّ كان مذهباً، ولو ذهب مذهباً آخر ثالثاً، وقال وجدت السنة إذا أفلس بشمها كان البائع أحقّ بها من الغرماء، فلما كانت البيوع تملك باخذ العوض، فبطل العوض عن صاحب الجارية وجعت إليه بالملك الأول كان مذهباً أيضاً، والله تعالى أعلم، وهكذا القول في البيوع كلّها ينبغي بالاحتياط للقاضي إن أحلف المدعى عليه الشراء أن يقول له أشهد أنه إن كان بينك وبينه بيع، فقد فسخته، ويقول للبائع أقبل الفسخ حتى يعود ملكه إليه بماله الأول، وإن لم يفعل الحاكم فينبغي للبائع أن يقبل فسخ البيع حتى يفسخ في قول من رأى الجحود للشراء فسخ البيع وقول من لم يره.

وكذلك لو ادّعت امرأة على رجل أنه نكحها بشهود وغاوبوا، أو ماتوا فجحد وحلف كان ينبغي للقاضي أن يطلّ دعواها ويقول له أشهد أنك إن كنت نكحتها فهي طالق إن كان لم يدخل بها، وإن كان دخل بها أعطاه شيئاً قليلاً على أن يطلقها واحدة، ولا يملك رجعتها.

يلتعن الزوج، ثم يبرأ من الحدّ ويلزم المرأة الحدّ إلا بأن تحلف؛ فإن حلفت برئت، وإن نكلت لزمها ما نكلت عنه، وليس بنكولها فقط لزمها، ولكن بنكولها مع يمينه، فلما اجتمع النكول وعين الزوج لزمها الحدّ، ووجدنا السنة والخبر برّد اليمين، فقلنا إذا لم يحلف من عليه مبتدأ اليمين ردناها على الذي يخالفه؛ فإن حلف فاجتمع أن نكل من ادّعى عليه وحلف هو أخذ حقه، وإن لم يحلف لم يأخذ حقه؛ لأن النكول ليس بإقرار، ولم نجد السنة ولا الأثر بالنكول فقط إقراراً، ووجدنا حكم القرآن كما وصفت من أن يقام الحدّ على المرأة إذا نكلت وحلف الزوج لا إذا نكلت فقط اتباعاً وقياساً، بل وجدتها لا يختلف الناس في أن لا حدّ عليها إلا بينة تقرر، أو اعتراف، وإن لو عرضت عليها اليمين، فلم تلتن لم تحدّ بترك اليمين، وإذا حلف الزوج قبلها، ثم لم تحلف فاجتمعت بين الزوج المدافع عن نفسه الحدّ والولد الذي هو خصم يلزمه دون الأجنبية ونكولها عما ألزمها التعان وهو يمينه حدّت بالدلالة لقول الله عز وجل ﴿وَيَذَرُهَا الْقَذَابُ﴾.

٤٣- في حكم الحاكم

٢١٤٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ وَطْعَةً مِنَ النَّارِ. [أقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فبهذا نقول، وفي هذا البيان الذي لا إشكال معه محمد الله تعالى ونعمته على عالم فنقول ولي السرّ الله عز وجل فالحلال، والحرام على ما يعلمه الله تبارك وتعالى، والحكم على ظاهر الأمر وافق ذلك السرّ، أو خالفها، فلو أن رجلاً زوّج بينة على آخر فشهدوا أن له عليه مائة دينار ف قضى بها القاضي لم يحل للمقضي له أن يأخذها إذا علمها باطلاً، ولا يحلّ حكم القاضي علم المقضي له، والمقضي عليه، ولا يجعل الحلال على واحدٍ منهما حراماً ولا الحرام لواحدٍ منهما حلالاً، فلو كان حكم أبداً يزِيل علم المقضي له وعليه حتى يكون ما علمه أحدهما محرماً عليه، فأباحه له القاضي، أو علمه حلالاً فحرّمه عليه القاضي بالظاهر عنده حائلاً بحكم القاضي عن علم الخصمين كان حكم رسول الله ﷺ أولى الأحكام أن يكون هكذا، فقد أعلمهم رسول الله ﷺ أنه يحكم بينهم بالظاهر، وأن

بأنه مزاح لم يحل له أخذه.

وإن كذب، وكان صادقاً بالإقرار الأول عنده وسعه وأخذ ما أقر له به، وإن شك أحبيت له الوقوف فيه.

٤٤ - الخلاف في قضاء القاضي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في قضاء القاضي، فقال قضاؤه يحل الأمور عما هي عليه، فلو أن رجلين عمدا أن يشهدا على رجل أنه طلق امرأته وهما يعلمان أنها شهدة بزور، ففرق القاضي بينهما وسع أحدهما فيما بينه وبين الله أن ينكحها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويدخل عليه أن لو شهد له رجلان بزور أن فلاناً قتل ابنه وهو يعلم أن ابنه لم يقتل، أو لم يكن له ابن فحكم له القاضي بالقرود أن يقتله، ولو شهد له على امرأة أنه تزوجها بولي ودفع إليها المهر وأشهد على النكاح أن يصيبها، ولو ولدت له جاريته جارية فجحدتها، فأحلفه القاضي وقضى بابتها جارية له جاز له أن يصيبها، ولو شهد له على مال رجل ودمه يبطل أن يأخذ ماله ويقتله، وقد بلغنا أنه سئل عن أشنع من هذا وأكثر، فقال فيه بما ذكرنا أنه يلزمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم حكى لنا عنه أنه يقول في موضع آخر خلاف هذا القول يقول لو علمت امرأة أن زوجها طلقها فجحدتها وحلفت، وقضى القاضي بأن تقر عنده لم يسعها أن يصيبها، وكان لها إذا أراد إصابتها قتله، وهذا القول بعيد عن القول الأول. والقول الأول خلاف سنة رسول الله ﷺ، وما يعرفه أهل العلم من المسلمين.

قال: فخالفه صاحبه في الزوجة يشهد الرجلان بزور أن زوجها طلقها، ففرق الحاكم بينهما، فقال: لا يحل لأحد الشاهدين أن ينكحها، ولا يحل القضاء ما حرم الله.

قال: ثم عاذ، فقال: ولا يحل للزوج أن يصيبها فقيل: أنكره له ذلك لثلاث يقيم عليه الحد فنحن نكرهه أم لا غير ذلك؟

قال لذلك ولغيره.

قلنا: أي غير؟

قال: قد حكم القاضي فهو يحل لغيره تزويجها، وإذا حل لغيره تزويجها حرم عليه هو إصابتها فقيل له: أو لبعض من يقول قوله رأيته قوله يحل لغيره تزويجها يعني من جهل أن حكم القاضي إنما كان بشهادة زور فرأى أن حكمه بحق يحل له نكاحها فهو لا يجرم هذا عليه على الظاهر ويجرم عليه إن علم بمثل ما علم الزوج.

وكذلك لا يجرم عليه في الظاهر لو نكح امرأة في عدتها،

وإن ترك ذلك القاضي، ولم يقبل ذلك المدعى عليه النكاح، والمرأة والرجل يعلمان أن دعواها حق، فلا تحل لغيره، ولا يحل له نكاح أختها حتى يحدث لها طلاقاً قال وهما زوجان غير أنا نكره له إصابتها خوفاً من أن يعد زانياً يقام عليه الحد ولها هي منعه نفسها لتركه إعطاءها الصداق والنفقة؛ فإن سلم ذلك إليها ومنعته نفسها حتى يقر لها بالنكاح خوفاً من الحد، وإن تعد زانية كان لها إن شاء الله تعالى؛ لأن حالها في ذلك مخالفة هو إذا ستر على أن يؤخذ في الحال التي يصيبها فيها لم يخف وهي تخاف الحمل أن تعد بإصابتها، أو بإصابتها غيره زانية تحمّل وحالها مخالفة حال الذي يقول لم أطلق، وقد شهد عليه بزور، والقول في البعير يباع فيجحد البيع والذار فيجحد المشتري البيع ويحلف كالقول في الجارية وأحب للولي أن يقول له افسخ البيع وللبيع اقبل الفسخ؛ فإن لم يفعل فللبائع في ذلك القول يقبل الفسخ؛ فإن لم يفعل، ولم يعمل بالوجه الآخر من أنه كالمفلس فله إجارة الذار حتى يستوفي ثمنها، ثم عليه تسليمها إليه، أو إلى وارثه.

وكذلك يصنع بالبعير، وإن وجد ثمن الذار، أو البعير من مال المشتري كان له أخذه وعليه تسليم ما باعه إليه إذا أخذ ثمنه فعلى هذا الباب كله وقياسه في النكاح، والبيع وغير ذلك.

ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً، وكان الرجل يعلم أنهما كاذبان وفرق القاضي بينهما وسعه أن يصيبها إذا قدر، وإن كانت تعلم أنهما كاذبان لم يسعها الامتناع منه وتستتر بجهدتها لثلاث تعد زانية، وإن كانت تشك ولا تدري أصدقا أم كذبا لم يسعها ترك الزوج الذي شهدا عليه أن يصيبها وأحبيت لها الوقوف عن النكاح، وإن صدقتهما جاز لها أن تنكح والله وليهما العالم بصدقهما وكذبهما، ولو اختصم رجلان في شيء فحكم القاضي لأحدهما؛ فكان يعلم أن القاضي أخطأ لم يسعه أخذ ما حكم به له بعد علمه بخطئه، وإن كان ممن يشك ذلك عليه أحبيت أن يقف حتى يسأل؛ فإن رآه أصاب أخذه، وإن كان الأمر مشكلاً في قضائه فالورع أن يقف؛ لأن تركه وهو له خير من أخذه، وليس له، والمقضي عليه بما للمقضي له إن علم أن القاضي أخطأ عليه وسعه حيسه، وإن أشكل عليه أحبيت له أن لا يحبس، ولا يسعه حيسه حتى يعلم أن القاضي أخطأ عليه فعلى هذا الباب كله وقياسه، وهذا مثل أن يشهد رجلان أن فلاناً توفي وأوصى له بالقبض ويحجذ الوارث؛ فإن صدقتهما وسعه أخذهما، وإن كذبهما لم يسعه أخذهما، وإن شك أحبيت له الوقوف، وفي مثل هذا أن يشهد له رجلان أن فلاناً قذفه؛ فإن صدقتهما وسعه أن يحده، وإن كذبهما لم يسعه أن يحده، وإن شك أحبيت له أن يقف وحاله فيما غاب عنه من كل ما شهد له به هكذا، ولو أقر له رجل بحق لا يعرفه، ثم قال مزحت؛ فإن صدقه

وقد قالت له ليست عليّ عدة أم يعني أنّه لو علم ما علم الزوج والمرأة أنّ الشاهدين شهدا يبطل حلّه أن ينكحها فهذا الذي عبت على صاحبك خلاف السنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أحفظ عنه في هذا جواباً باكثر مما وصفت.

٤٥ - الحكم بين أهل الكتاب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الذي أحفظ من قول أصحابنا وقياسه أنّهم لا ينظرون فيما بين أهل الكتاب، ولا يكشفونهم عن شيء من أحكامهم فيما بينهم، وأنهم لا يلزمون أنفسهم الحكم بينهم إلا أن يتدارعوا هم والمسلمون؛ فإن فعلوا، فلا يجوز أن يحكم لمسلم ولا عليه إلا مسلم فهذا الموضع الذي يلزمون أنفسهم النظر بينهم فيه، فإذا نظروا بينهم وبين مسلم حكموا بحكم المسلمين لا خلاف في شيء منه بحال.

وكذلك لو تدارعوا هم ومستامن لا يرضى حكمهم، أو أهل ملّة وملة أخرى لا ترضى حكمهم، وإن تداعوا إلى حكمان فجاء المتنازعون معاً متراضين فالحاكم بالخيار إن شاء حكم، وإن شاء لم يحكم وأحبّ إلينا أن لا يحكم؛ فإن أراد الحكم بينهم قال لهم قبل أن ينظر فيه إني إنّما أحكم بينكم بحكمي بين المسلمين ولا أحيّز بينكم إلا شهادة العدول المسلمين وأحرّم بينكم ما يحرم في الإسلام من الرّبا وثمن الخمر، والخنزير.

وإذا حكمت في الجنائيات حكمت بها على عواقلكم، وإذا كانت جنابة تكون على العاقل لم يحكم بها إلا برضا العاقل؛ فإن رضوا بهذا حكم به إن شاء، وإن لم يرضوا لم يحكم؛ فإن رضي بعضهم وامتنع بعض من الرضا لم يحكم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال لي قائل ما الحجّة في أن لا يحكم بينهم الحاكم حتى يجتمعوا على الرضا، ثم يكون بالخيار إن شاء حكم، وإن شاء لم يحكم؟

قلت له قول الله عز وجل لنبيّه ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن جاءوك وجاءوك كأنها على المتنازعين لا على بعضهم دون بعض وجعل له الخيار، فقال: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ قال: فإننا نزع أن الخيار منسوخ لقول الله عز وجل ﴿وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾.

قلت له: فافرق الآية ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فسمعت من أَرْضَى علمه يقول: وإن احكم بينهم إن حكمت على معنى قوله ﴿فَاحْكُم

بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ فذلك مفسرة وهذه جملة، وفي قوله ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ دلالة على أنهم إن تولّوا لم يكن عليه الحكم بينهم، ولو كان قوله ﴿وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ﴾ إلزاماً منه للحكم بينهم الزمهم الحكم متولين؛ لأنهم إنما تولّوا بعد الإتيان، فأما ما لم يأتوا، فلا يقال لهم تولّوا وهم والمسلمون إذا لم يأتوا يتحاكمون لم يحكم بينهم إلا أنّه يتقدّم من المسلمين ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم فيغير عليهم، وإن كان أهل الذمّة دخلوا بقول الله عز وجل ﴿وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ﴾ في معنى المسلمين انبغى للوالي أن يتقدّم منهم ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم، وإن تولّى عنه زوجان على حرام ردهما حتى يفرق بينهما كما يرذ زوجين من المسلمين لو تولّيا عنه وهما على حرام حتى يفرق بينهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والدلالة على ما قال أصحابنا أنّ رسول الله ﷺ أقام بالمدينة وبها يهود وبخبر وفدك، ووادي القرى واليمن كانوا.

وكذلك في زمان أبي بكر وصداً من خلافة عمر حتى أجلاهم وكانوا بالشام، والعراق، واليمن ولاية عمر بن الخطاب وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم، ولم يسمع لرسول الله ﷺ فيهم بحكم إلا رحمه يهوديين مواعدين تراضيا بحكمه بينهم ولا لأبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي وهم بشر يتظالمون، ويتدارعون ويتلفون ويحدثون، فلو لزم الحكم بينهم لزوم الحكم بين المسلمين تتقدّم منهم ما يتقدّم من المسلمين، ولو لزم الحكم إذا جاء الطالب لكان الطالب إذا كان له في حكم المسلمين ما ليس له في حكم حكمه لجأ ولجأ المطلوب إذا رجا الفرج عند المسلمين ولجئوا في بعض الحالات مجتمعين إن شاء الله تعالى، ولو حكم فيهم رسول الله ﷺ أو واحد من أئمّة الهدى بعده لحفظ بعض ذلك إن لم يحفظ كله فالدلالة على أن لم يحكموا بما وصفت بينة إن شاء الله تعالى.

وقلت له لو كان الأمر كما تقول؛ فكانت إحدى الآيتين ناسخة للأخرى، ولم تكن دلالة من خبر ولا في الآية جاز أن يكون قول الله عز وجل ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ناسخاً لقوله ﴿وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ﴾، وكانت عليها دلالة بما وصفنا في التنزيل قال فما حجتك في أن لا تحيّر بينهم إلا شهادة المسلمين.

قلت: قول الله عز وجل ﴿وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ والقسط حكم الله الذي أنزل على نبيّه وقول الله عز وجل ﴿وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ والذي أنزل الله حكم الإسلام فحكم الإسلام لا يجوز إلا بشهادة العدول المسلمين، وقد قال الله ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾.

وقال تعالى ﴿حِينَ الرِّصَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، فلم

يختلف المسلمون أن شرط الله في الشهود المسلمين الأحرار العدول إذا كانت المعاني في الخصومات التي يتنازع فيها الأدميون معينة، وكان فيما تداعوا الدماء والأموال وغير ذلك لم ينبغ أن يباح ذلك إلا بمن شرط الله من البيّنة وشرط الله المسلمين، أو بسنة رسول الله ﷺ أو إجماع من المسلمين، ولم يستن رسول الله ﷺ علمناه ولا أحد من أصحابه، ولم يجمع المسلمون على إجازة شهادتهم بينهم، وقلت له: أرايت الكذاب من المسلمين اتجيز شهادته عليهم؟

قال: لا ولا اتجيز عليهم من المسلمين إلا شهادة العدول التي تجوز على المسلمين.

فقلت له: فقد أخبرنا الله تبارك وتعالى أنهم بدّلوا كتاب الله وكتبوا الكتب بأيديهم، وقالوا «هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ وَمَا كُنْتُ أَيْدِيَهُمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ» قال فالكذاب من المسلمين على الأدميين أخف في الكذب ذنباً من العاقل الكذب على الله بلا شبهة تأويل وأدنى المسلمين خيراً من المشركين فكيف ترد عنهم شهادة من هو خير منهم بكذب وتقبلهم وهم شرّ بكذب أعظم منه؟ والله أعلم.

٤٦ - الشهادات

أخبر الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى: قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأَوْرَثْنَاكَ اللَّهُ هُمْ الْكَافِرُونَ﴾، وقال: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾، وقال الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

٢١٤١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَمِهُلُهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فالكتاب والسنة يدلان على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة، والكتاب يدل على أنه لا يجوز شهادة غير عدل.

قال: والإجماع يدل على أنه لا تجوز إلا شهادة عدل حر بالغ عاقل لما يشهد عليه.

قال: وسواء أي زنا ما كان زنا حرين، أو عبيدين، أو مشركين؛ لأن كلّه زنا، ولو شهد أربعة على امرأة بالزنا، أو على رجل، أو عليهما معاً لم ينبغ للحاكم أن يقبل الشهادة؛ لأن اسم

قال: وإذا شهد أربعة على محصن أنه زنى بذمّة حدّ المسلم ودفعت الذمّة إلى أهل دينها في قول من لا يحكم عليهم إلا أن يرضوا، فأما من قال نحكم عليهم رضوا، أو لم يرضوا فيحدها حدّها إن كانت بكرًا فمائة ونفي عام، وإن كانت ثيبًا فالرجم.

قال: وإذا شهد أربعة على رجل أنه وطئ هذه المرأة، فقال هي امرأتي، وقالت ذلك، أو قال هي جاريتي فالقول قولهما، ولا يكشفان في ذلك، ولا يحلفان فيه إلا أن يحضرهما من يعلم غير ما قالا وتثبت عليه الشهادة، أو يقرآن بعد خلاف ما ادّعى، فلا يجوز إلا ما وصفت من قبل أن الرجل قد ينكح المرأة ببلاد غريبة وينقل بها إلى غيرها وينكحها بالشاهدين والثلاثة فيغيبون ويموتون ويشتري الجارية بغير بيّنة وبيّنة فيغيبون فتكون الناس أمانة على هذا لا يحذون وهم يزعمون أنهم أتوا ما أحلّ الله تعالى لهم وغنّ لا نعلمهم كاذبين، ولا يجوز أن نقول يحذ كل من وجدناه يجمع إلا أن يقيم بيّنة على نكاح، أو شراء، وقد يأخذ الفاسق الفاسقة، فيقول هذه امرأتي وهذه جاريتي؛ فإن كنت أدرا عن الفاسق بأن يقول جيرانه رأيتاه يدعي أنها زوجته وتقر بذلك،

قلت: فلم يطرح المسلمون عنه اسم الفسق، فأبى شيء استثنى له بالتوبة؟
قال: فإن قلنا لم يتب.

قلت: فنحن لا نخالفك في أن من لم يتب لم تقبل شهادته قال فما توبته إذا كان حسن الحال.

قلت: إكذابه لنفسه كما قال صاحبكم الشعبي قال: فهل في هذا خبر؟

قلت: ما نحتاج مع القرآن إلى خبر ولا مع القياس إذا كنت تقبل شهادة الزاني، والقاتل، والمحدث في الخمر إذا تاب وشهادة الزنديق إذا تاب، والمشرِك إذا أسلم وقاطع الطريق، والمقطوع اليد والرجل إذا تاب لا تقبل شهادة شاهد بالزنا، فلم تتم به الشهادة فجعل قاذفاً قال: فهل عندك أثر؟
قلت: نعم.

٢١٤٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَنَّهُ سَمِعَ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ زَعَمَ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنَّ شَهَادَةَ الْقَاذِفِ لَا تَجُوزُ وَأَشْهَدُ لَأَخْبَرَنِي، ثُمَّ سَمَى الَّذِي أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ لِأَبِي بَكْرَةَ تَبْتُ تَقْبَلُ شَهَادَتَكَ، أَوْ إِنْ تَبْتُ قَبِلْتُ شَهَادَتَكَ قَالَ سُفْيَانُ فَذَعَبَ عَلَى جَفْظِي الَّذِي سَمَاهُ الزُّهْرِيُّ فَسَأَلْتُ مَنْ حَضَرَنِي، فَقَالَ لِي عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويلغى عن ابن عباس أنه كان يميز شهادة القاذف إذا تاب. [أخرجه البيهقي (١٠٥٢/١-١٠٥٣)]
ومثل الشعبي عن القاذف، فقال إقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته؟

٢١٤٣ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ فِي الْقَاذِفِ إِذَا تَابَ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُ، وَقَالَ: كُلُّنَا يَقُولُهُ عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ. [أخرجه البيهقي (١٠٥٣/١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والقاذف قبل أن يحد مثله حين يحد لا تقبل شهادته حتى يتوب كما وصفت، بل هو قبل أن يحد شر حلالاً منه حين يحد؛ لأن الحدود كفارات للذنوب فهو بعد ما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه، فلا أرد شهادته في خير حاله وأجيزها في شر حاله، وإنما رددتها بإعلانه ما لا يحل له، فلا أقبلها حتى يتقل عنها، وهذا القاذف، فأما الشاهد بالزنا عند الحاكم، فلا يحد الحاكم لحبابة، أو شبهة، فإذا كان عدلاً يوم شهد، ثم أكذب نفسه قبلت شهادته مكانه؛ لأنه ليس في معاني القذفة.

ولا يعلمون أصل نكاح درات عن الصالح الفاضل يقول هذه جارية؛ لأنه قد يشترها بغير بينة، ويقول هذه امرأتي على أحد هذه الوجوه، ثم كان أولى أن يقبل قوله من الفاسق وكل لا يحد إذا ادعى ما وصفت والناس لا يحدون إلا بإقرارهم، أو بينة تشهد عليهم بالفعل، وإن الفعل محرّم، فأما بغير ذلك، فلا تحد.

قال: وهكذا لو وجدت حاملاً فادعت تزويجاً، أو إكراهاً لم تحد؛ فإن ذهب ذاهب في الحامل خاصة إلى أن يقول قال عمر بن الخطاب الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنا إذا قامت البينة، أو كان الحمل، أو الاعتراف، فإن منعب عمر فيه بالبيان عنه بالخبر أنه يرجم بالحمل إذا كان مع الحمل إقرار بالزنا، أو غير ادعاء نكاح، أو شبهة يدرأ بها الحد.

٤٧ - باب إجازة شهادة المحدث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتقبل شهادة المحدثين في القذف، وفي جميع المعاصي إذا تابوا، فأما من أتى محرماً حدث فيه، فلا تقبل شهادته إلا بمدة أشهر يختبر فيها بالانتقال: من الحال السئية إلى الحال الحسنة، والعفاف عن الذنب الذي أتى، وأما من قذف محصنة على موضع الشتم وغيره من غير مواضع الشهادات، فلا تقبل شهادته حتى يختبر هذه المدة في الانتقال إلى أحسن الحال، والكف عن القذف، وأما من حد في أنه شهد على رجل بالزنا، فلم تتم الشهادة؛ فإن كان عدلاً يوم شهد فساعة يقول قد تب وكذب نفسه تقبل شهادته مكانه؛ لأننا، وإن حددناه حد القاذف، فلم يكن في معاني القذفة، ألا ترى أنهم إذا كانوا أربعة لم تحدّهم، ولو كانوا أربعة شتمين حددناهم، والحجة في قبول شهادة القاذف أن الله عز وجل أمر بضربه وأمر أن لا تقبل شهادته وسماه فاسقاً، ثم استثنى له إلا أن يتوب والاستثناء في سياق الكلام على أول الكلام وآخره في جميع ما يذهب إليه أهل الفقه إلا أن يفرق بين ذلك خبر، وليس عند من زعم أنه لا تقبل شهادته، وإن الثبني له إنما هي على طرح اسم الفسق عنه خبر إلا عن شريح.

وهم يخالفون شريحاً لرأي أنفسهم، وقد كلمني بعضهم؛ فكان من حجته أن قال: إن أبا بكره قال لرجل أراد أن يستشهده استشهد غيري، فإن المسلمين فسقوني.

فقلت له لو لم تكن عليك حجة إلا هذه كنت قد أحسنت الاحتجاج على نفسك قال وكيف؟

قلت: أرايت أبا بكره هل تاب من تلك الشهادة التي حد بها.

قال: فإن قلت: نعم؟

٤٨ - بابُ شهادةِ الأعمى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا رأى الرَّجُلُ فائتٌ وهو بصيرٌ، ثم شهدَ وهو أعمى قبلتْ شهادته؛ لأنَّ الشَّهادةَ إتماً وقعت وهو بصيرٌ إلا أنه يَبِينُ وهو أعمى عن شيءٍ وهو بصيرٌ ولا علةٌ في ردِّ شهادته؛ فإذا شهدَ وهو أعمى على شيءٍ قال أثبتَه كما أثبتُ كلَّ شيءٍ بالصَّوتِ، أو الحسِّ، فلا تجوزُ شهادته؛ لأنَّ الصَّوتَ يشبه الصَّوتَ، والحسَّ يشبه الحسَّ.

فإن قال قائلٌ: فالأعمى يلاعنُ امرأته فأجلُ إتما حدِّ الله في القذفِ غيرَ الأزواجِ إذا لم يأتوا بأربعةِ شهادَةٍ، فإذا جاءوا بهم خرجوا من الحدِّ وحدَّ الأزواجِ إلا بأن يخرجوا بالالتعان، ففرَّقَ بينَ الأزواجِ والأجنبيِّينَ في هذا المعنى وجمعَ بينهم في أن يحدَّوا معاً إذا لم يأت هؤلاء ببيِّنَةٍ وهؤلاء بالالتعان، أو بيِّنَةٍ وسواءُ قال الرَّجُلُ رأيتُ امرأتِي تزني، أو لم يقله كما سواءُ أن يقولَ الأجنبيُّونَ رأيناها تزني، أو هي زانيةٌ لا فرقَ بينَ ذلك، فأما إصابةُ الأعمى أهله وجاريته فذلك أمرٌ لا يشبه الشَّهادَةَ؛ لأنَّ الأعمى، وإن لم يعرف امرأته معرفةَ البصيرِ، فقد يعرفها معرفةً يكتفي بها وتعرفه هي معرفةَ البصيرِ، وقد يصيبُ البصيرُ امرأته في الظلمَةِ على معنى معرفةٍ مضجعها ومجسَّتها، ولا يجوزُ له أن يشهدَ على أحدٍ في الظلمَةِ على معرفةِ الحسَّةِ والمضجعِ، وقد يوجدُ من شهادَةِ الأعمى بدٌّ؛ لأنَّ أكثرَ النَّاسِ غيرُ عميٍّ، فإذا أبطلنا شهادته في نفسه فنحنُ لم ندخلْ عليه ضرراً، وليسَ على أحدٍ ضرورةٌ غيره وعليه ضرورةٌ نفسه فهو مضطَّرٌّ إلى الجماعِ الذي يحلُّ؛ لأنَّه لا يجدُ أكثرَ من هذا، ولا يبصرُ أبداً، وليسَ بمضطَّرٍّ إلى الشَّهادةِ ولا غيره مضطَّرٌّ إلى شهادته وهو يحلُّ له في ضرورته لنفسه ما لا يحلُّ لغيره في ضرورته، ألا ترى أنه يجوزُ له في ضرورته الميتة، ولو صحبه من لا ضرورةَ به كضرورته لم تحلَّ له الميتةُ أولاً ألا ترى أنه يجوزُ له اجتِهاده في نفسه، ولا يجوزُ له اجتِهاده في غيره من أهل زمانه، فأما عائشةُ، ومن روى عنها الحديثَ فالحديثُ إنما قبلَ على صدقِ المخبرِ، وعلى الأغلبِ على القلبِ، وليسَ من الشَّهادَاتِ بسبيلٍ، ألا ترى أننا نقبلُ في الحديثِ حديثي فلانَ عن فلانِ بنِ فلانٍ ولا نقبلُ في الشَّهادةِ حديثي فلانَ عن فلانٍ حتَّى يقولَ أشهدُ لسمعتُ فلاناً ونقبلُ حديثَ المرأةِ حتَّى تحلَّ بها وتحرمَ وحدها ولا نقبلُ شهادتها وحدها على شيءٍ ونقبلُ حديثَ العبدِ الصادقِ ولا نقبلُ شهادته ونردُّ حديثَ العَدلِ إذا لم يضبطَ الحديثَ ونقبلُ شهادته فيما يعرفُ فالحديثُ غيرُ الشَّهادةِ.

٤٩ - شهادةُ الوالدِ للولدِ والولدِ للوالدِ

قال الشافعي: رحمه الله تعالى عليه لا تجوزُ شهادةُ الوالدِ

لولده ولا لبني بنيه ولا لبني بناتِهِ، وإن تسقَلُوا ولا لأبائِهِ، وإن بعدوا؛ لأنَّه من آبائِهِ، وإتما شهدَ لشيءٍ هو منه، وإن بنيه منه فكأنَّه شهدَ لبعضِهِ، وهذا مما لا أعرفُ فيه خلافاً ويجوزُ بعدُ شهادته لكلِّ من ليسَ منه من أخٍ وذِي رحمٍ وزوجَةٍ؛ لأنَّي لا أجدُ في الرَّجوعِ ولا في الأخِ علةً أرُدُّ بها شهادته خبراً ولا قياساً ولا معقولاً وإنِّي لو رددتْ شهادته لزوجته؛ لأنَّه قد يرثها وترثه في حالٍ رددتْ شهادته لمولاه من أسفلٍ إذا لم يكن له ولدٌ؛ لأنَّه قد يرثه في حالٍ رددتْ شهادته لعصبته، وإن كانَ بينه وبينهم مائةُ أبٍ ولستُ أجده مملِكُ مالِ امرأته ولا مملِكُ ماله، فيكونُ يجرُ إلى نفسه بشهادته، ولا يدفعُ عنها، وهكذا أجده في أخيه، ولو رددتْ شهادته لأخيه بالقرابةِ رددتها لابنِ عمِّه؛ لأنَّه ابنُ جدِّه الأدنى ورَدَّتْها لابنَ جدِّه الَّذي يليه ورَدَّتْها لأبِي الجدِّ الَّذي فوقَ ذلك حتَّى أرَدَّها على مائةِ أبٍ، أو أكثرَ قال: ولو شهدَ اخوانُ لأخٍ بحقٍّ، أو شهدَ عليه أحدٌ بحقٍّ فجرَّحاه قبلتْ شهادتهما، ولو رددتها في إحدى الحالينِ لرددتها في الأخرى.

قال: وكذلك لو شهدوا له وهو مملوكٌ أنه اعتق. وكذلك لو جرَّحوا شاهدين شهدا عليه بمحدٍّ قبلتْ شهادتهما؛ لأنَّ أصلَ الشَّهادةِ أن تكونَ مقبولةً، أو مردودةً، فإذا كانت مقبولةً للأخ قبلتْ في كلِّ شيءٍ.

فإن قال قائلٌ: فقد يجوزُ أن أنفسم الميراثَ إذا صارَ حرّاً قيلَ له: أفرأيتَ إن كانَ له ولدٌ أحرارٌ، أو رأيتَ إن كانَ ابنُ عمٍّ بعيدُ النَّسبِ قد يرثونه إن ماتَ ولا ولدَ له أفرأيتَ إن كانَ رجُلٌ من أهلِ العشيرةِ مترأخي النَّسبِ أثردُ شهادتهم له في الحدِّ يدفعونه بجرِّح من شهدوا على جرَّحه ثمنَ شهدٍ عليه، أو بعتقه.

فإن قال: نعم، قيلَ: أفرأيتَ إن كانوا حلفاءَ فكانوا يغيرونَ بما أصابَ حليفهم، أو كانوا أصهاراً فكانوا يغيرونَ بما أصابَ صهرهم، وإن بعدَ صهره، وكانَ من عشيرةِ صهرهم الأدنى، أو رأيتَ إن كانوا أهلَ صناعةٍ واحدٍ يعابونَ معاً ويمدحونَ معاً من علمٍ، أو غيره؛ فإن ردَّ شهادتهم لم يحلَّ النَّاسُ من أن يكونَ هذا فيهم، وإن أجازها في هذا، فقد أجازها وفيها العلةُ الَّتِي أبطلها بها.

قال: ولا تجوزُ شهادةُ أحدٍ غيرِ الأحرارِ المسلمينَ البالغينَ العَدولِ.

٥٠ - شهادةُ الغلامِ والعبدِ والكافرِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهدَ الغلامُ قبلَ أن يبلغَ، والعبدُ قبلَ أن يعتقَ، والكافرُ قبلَ أن يسلمَ لرجلٍ بشهادةٍ فليسَ للقاضي أن يجيزها ولا عليه أن يسمعها وسماعها منه

تكلّف، فإذا بلغ الصبيّ وعقّب العبدُ وأسلمَ الكافرُ وكانوا عدولاً فشهدوا بها قبلت شهادتهم؛ لأنّا لم نردّها في العبدِ والصبيّ بعلّةٍ سخط في أعمالهما ولا كذبهما ولا مجالٍ ميسّرٍ في أنفسهما لو انتقلا عنها وهما مجالهما قبلناهما إنّما رددناهما؛ لأنّهما ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم، ألا ترى أنّ شهادتهما وسكاتهما في مالهما تلك سواء وأنا لا نسأل عن عدلها، ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أنّ هذا لم يبلغ، وأنّ هذا مملوك، وفي الكافر، وإن كان مأموناً على شهادة الزور في أنّه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله، فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معاً وكانوا كمن لم يشهد إلا في تلك الحال، فأما الحرّ المسلم البالغ تردّ شهادته في الشّيء، ثمّ تحسن حاله فيشهد بها، فلا نقبلها؛ لأنّا قد حكمنا بإبطالها؛ لأنّه كان عندنا حين شهد في معاني الشهود الذين يقطع بشهادتهم حتّى اخترنا أنّه مجروح فيها بعمل شيء، أو كذب فاختبر فرددنا شهادته، فلا نجيزها، وليس هكذا العبدُ ولا الصبيّ ولا الكافر أولئك كانوا عدولاً، أو غير عدول، ففيهم علّة أنّهم ليسوا من الشرط، وهذا من الشرط إلا بأن يجتبر عمله، أو قوله، والله تعالى الموفق.

٥٢- شهادة القاضي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان القاضي عدلاً فأنزّ رجلٌ بين يديه بشيء كان الإقرارُ عنده أثبت من أن يشهد عنده كلّ من يشهد؛ لأنّه قد يمكن أن يشهدوا عنده بزور، والإقرار عنده ليس فيه شك.

وأما القضاة اليوم، فلا أحبُّ أن اتكلّم بهذا كراهية أن أجعل لهم سبيلاً إلى أن يجوروا على الناس، والله تعالى الموفق.

٥٣- رؤية الهلال

قال الشافعي: قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يلزم الإمام الناس أن يصوموا إلا بشهادة عدلين فأكثروا.

وكذلك لا يفطرون وأحبُّ إليّ لو صاموا بشهادة العدل؛ لأنّهم لا مؤنة عليهم في الصيام إن كان من رمضان أدوّه، وإن لم يكن رجوت أن يؤجروا به، ولا أحبُّ لهم هذا في الفطر؛ لأنّ الصومَ عملٌ برّ، والفطر تركٌ عملٍ.

٢١٤٥- أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ شَاهِدًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصَامَ أَحْسِبُهُ قَالَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصِّيَامِ، وَقَالَ: أَصُومُ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ.

احسبه "شك الشافعي".

قال الربيعُ رجح الشافعي بعدّه، فقال: لا يصام إلا بشاهدين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كان عليّ رحمه الله تعالى: أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشورة لا على معنى الإلزام، والله تعالى أعلم.

٥٤- شهادة الصبيان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تجوز شهادة الصبيان في حال الأحوال؛ لأنّهم ليسوا بمن نرضى من الشهداء، وإنّما

تكلّف، فإذا بلغ الصبيّ وعقّب العبدُ وأسلمَ الكافرُ وكانوا عدولاً فشهدوا بها قبلت شهادتهم؛ لأنّا لم نردّها في العبدِ والصبيّ بعلّةٍ سخط في أعمالهما ولا كذبهما ولا مجالٍ ميسّرٍ في أنفسهما لو انتقلا عنها وهما مجالهما قبلناهما إنّما رددناهما؛ لأنّهما ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم، ألا ترى أنّ شهادتهما وسكاتهما في مالهما تلك سواء وأنا لا نسأل عن عدلها، ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أنّ هذا لم يبلغ، وأنّ هذا مملوك، وفي الكافر، وإن كان مأموناً على شهادة الزور في أنّه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله، فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معاً وكانوا كمن لم يشهد إلا في تلك الحال، فأما الحرّ المسلم البالغ تردّ شهادته في الشّيء، ثمّ تحسن حاله فيشهد بها، فلا نقبلها؛ لأنّا قد حكمنا بإبطالها؛ لأنّه كان عندنا حين شهد في معاني الشهود الذين يقطع بشهادتهم حتّى اخترنا أنّه مجروح فيها بعمل شيء، أو كذب فاختبر فرددنا شهادته، فلا نجيزها، وليس هكذا العبدُ ولا الصبيّ ولا الكافر أولئك كانوا عدولاً، أو غير عدول، ففيهم علّة أنّهم ليسوا من الشرط، وهذا من الشرط إلا بأن يجتبر عمله، أو قوله، والله تعالى الموفق.

٥١- شهادة النساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل، فلا يجوز من شهادتهن شيء، وإن كثرن إلا ومعهن رجلٌ شاهد، ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعداً ولا نجيز اثنتين ويجلف معهما؛ لأن شرط الله عز وجلّ الذي أجازهما فيه مع شاهد يشهد بمثل شهادتهما لغيره قال الله عز وجلّ ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾، فأما رجلٌ يجلف لنفسه فيأخذ، فلا يجوز، وهذا مكتوب في كتاب اليمين مع الشاهد، والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء، فإنّهن يجزّون فيه منفردات، ولا يجوز منهن أقل من أربع إذا انفردن قياساً على حكم الله تبارك وتعالى فيهن؛ لأنّه جعل اثنتين تقومان مع رجلٍ مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين، أو شاهداً وامرأتين؛ فإن انفردن فمقام شاهدين أربع، وهكذا كان عطاء يقول.

٢١٤٤- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية ولا ما عدا ما وصفت من المال، وما لا يطلع عليه الرجال من النساء أقل من شاهدين، ولا يجوز في العتق، والولاء ويجلف المدعى عليه في

قائل في الجراح أن فيها قسامة مثل النفس، فإذا أبى من يقول هذا أن يقبل شاهداً وامرأتين، ثم يقتص كأن ينبغي أن يكون لأن يقبل ميمناً وشاهداً أشد إباءً.

٥٧ - شهادة الوارث

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا شهد وارث وهو عدل لرجل أن أباه، أوصى له بالثلث وجاء آخر بشاهدين يشهدان له أن أباه، أوصى له بالثلث فهو مثل الرجلين يقيم أحدهما شاهدين على الدار بانهما له ويقيم الآخر شاهداً أنها له لا اختلاف بينهما، فمن رأى أن يسوى بين شاهدين وبين في هذا وبين شاهدين أحلف هذا مع شاهده وجعل الثلث بينهما نصفين، ومن لم ير ذلك؛ لأن الشهادة لم تتم حتى يكون المشهود له مستغنياً عن أن يحلف جعل الثلث لصاحب الشاهدين وأبطل شهادة الوارث إذا كان وحده، ولو كان معه وارث آخر تجوز شهادته، أو أجني كان الثلث بينهما نصفين في القولين معاً قال: ولو أن الوارث شهد أن أباه رجع عن وصيته للمشهود له وصيره إلى هذا الآخر حلف مع شاهده، وكان الثلث له، وهذا يخالف المسألة الأولى؛ لأنهما في المسألة الأولى مختلفان، وهذا يثبت ما ثبتا وثبت أن أباه رجع فيه قال: ولو مات رجل وترك بنين عدداً فاقسموا، أو لم يقسموا، ثم شهد أحد الورثة لرجل أن أباه، أوصى له بالثلث؛ فإن كان عدلاً حلف مع شاهده وأخذ الثلث من أيديهم جميعاً، وإن كان غير عدل أخذ ثلث ما في يديه، ولم يأخذ من الآخرين شيئاً وأحلفوا له، وهكذا لو كان الشاهد امرأتين من الورثة، أو عشرة من الورثة لا رجل معهن أخذ ثلث ما في أيديهن، ولم تجز شهادتهن على غيرهن ممن لم يقر، ولم يحلف المشهود له مع شهادتهن قال: ولو كان الميت ترك ألفاً نقداً وألفاً ديناً على أحد الوارثين فشهد الذي عليه الدين لرجل أنه، أوصى له بالثلث؛ فإن كان عدلاً أعطاه ثلث الألف التي عليه؛ لأنها من ميراث الميت وأعطى الآخر ثلث الألف التي أخذ إذا حلف، وإن كان مفلساً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الوارث بدين على أبيه، ثم أقر عليه بدين بعده فسواء الإقرار الأول، والإقرار الآخر؛ لأن الوارث لا يعدو أن يكون إقراره على أبيه يلزمه فيما صار في يديه من ميراث أبيه كما يلزمه ما أقر به في مال نفسه وهو لو أقر اليوم لرجل عليه بدين وغداً لآخر لزمه ذلك كله، ويتحصان في ماله، أو يكون إقراره ساقطاً؛ لأنه لم يقر على نفسه، فلا يلزمه واحد منهما، وهذا مما لا يقوله أحد علمته، بل هما لازمان معاً، ولو كان معه وارث، وكان عدلاً حلفاً مع شاهدهما، ولو لم يكن عدلاً كانت المسألة الأولى ويلزمه ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره قال: وإذا مات رجل وترك وارثاً، أو ورثة، فأقر أحد

أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من نرضى، ومن قبلنا شهادته قبلناها حين يشهد بها في الموقف الذي يشهد بها فيه وبعده، وفي كل حال ولا أعرف مكان من تقبل شهادته قبل أن يعلم ويجرب ويفارق موقفه إذا علمنا أن عقل الشاهد هكذا، فمن أجاز لنا أن نقبل شهادة من لا يدري ما لله - تبارك وتعالى اسمه - عليه في الشهادة، وليس عليه فرض؛ فإن قال قائل: فإن ابن الزبير قبلها قيل: فابن عباس ردّها، والقرآن يدل على أنهم ليسوا ممن يرضى.

٢١٤٦ - أخبرنا سفيان عن عمار، وعن ابن أبي مليكة عن ابن عباس.

٥٥ - الشهادة على الشهادة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: تجوز الشهادة على الشهادة، ولا يجوز أن يشهد على شهادة الرجل ولا المرأة حيث تجوز إلا رجلان، ولا يجوز أن يشهد على واحد منهما نساء مع رجل، وإن كان ذلك في مال؛ لأنهن لا يشهدن على أصل المال إنما يشهدن على تثبيت شهادة رجل، أو امرأة، وإذا كان أصل منعبنا أنا لا نجيز شهادة النساء إلا في مال، أو فيما لا يراه الرجال لم يجز لنا أن نجيز شهادتين على شهادة رجل ولا امرأة.

٥٦ - الشهادة على الجراح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا أقام رجل شاهداً على جرح خطأ، أو عمداً بما لا قصاص فيه حال حلف مع شاهده ميمناً واحدة، وكان له الأرض، وإن كان عمداً فيه قصاص بحال لم يحلف، ولم يقبل فيه إلا شاهدان، ولو أجزنا اليمين مع الشاهد في القصاص أجزناها في القتل وأجزناها في الحدود، ووضعناها الموضع الذي لم توضع فيه وسواء كان ذلك في عبد قتله حر، أو نصراني قتله حر مسلماً، أو جرح قال وشهادة النساء فيما كان خطأ من الجراح وفيما كان عمداً لا قصاص فيه بحال جائزة مع رجل، ولا يجز إذا انفردن، ولا يمين لطالب الحق معهن وحدهن؛ فإن ذهب ذاهب إلى أن يقول: إن القسامة تجب بشاهدين في النفس فيقتل ولي الدم فالقسامة تجب عنده بدعوى المقتول، أو الفتوى من البيعة، ولا يجوز له إلا أن يزعم أن الجرح الذي فيه القود مثل النفس فيقتضي فيه بالقسامة ويجعلها خمسين ميمناً، ولا يفرق بينه وبين القسامة في النفس بحال، أو يزعم أن القسامة لا تكون إلا في النفس، فاصل حكم الله تعالى في الشهادة شاهدان، أو شاهد وامرأتان في المال وأصل حكم رسول الله ﷺ عندنا أنه حكم باليمين مع الشاهد في الأموال، والقصاص ليس بحال قال: فلا ينبغي إلا أن لا يجاز على القصاص إلا شاهدان إلا أن يقول

وَنَقَضْنَا الْقَسَمَ بَيْنَكُمْ، وَلَمْ نَبْعَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ الدِّينِ وَلَا بِقَدْرِ الْوَصِيَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ دَارًا وَأَرْضًا وَرَقِيقًا وَثِيَابًا وَدِرَاهِمَ وَتَرَكَ دِينًا أَعْطَيْنَا صَاحِبَ الدِّينِ مِنَ الدِّرَاهِمِ الْحَاضِرَةِ، وَلَمْ نَحْبِسْهُ عَلَى غَائِبِ بِيَاعٍ، وَلَمْ نَبْعَ لَهُ مَالِ الْمَيْتِ كُلَّهُ وَبَعْنَا لَهُ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ بِقَدْرِ دِينِهِ، أَوْ وَصِيَّتِهِ.

٥٨ - الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ وَكِتَابُ الْقَاضِي

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَتَجَوُّزُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَكِتَابُ الْقَاضِي فِي كُلِّ حَقٍّ لِلدَّامِيَيْنِ مِنْ مَالٍ، أَوْ حَدٍّ، أَوْ قَصَاصٍ، وَفِي كُلِّ حَدٍّ لَهُ تَبَارُكٌ وَتَعَالَى قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا تَجَوُّزُ، وَالْآخَرُ لَا تَجَوُّزُ مِنْ قَبْلِ دَرَةِ الْخُدُودِ بِالشَّهَادَاتِ، فَمَنْ قَالَ تَجَوُّزُ فَشَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ بِالزَّنا وَأَرْبَعَةً عَلَى شَهَادَةِ آخَرَيْنِ بِالزَّنا لَمْ تَقْبَلِ الشَّهَادَةُ حَتَّى يَصِفُوا زَنًا وَاحِدًا، وَفِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَبَيَّنَّ الشَّاهِدَانِ عَلَى رُؤْيَا الزَّنا وَتَغَيَّبَ الْفَرَجُ فِي الْفَرَجِ وَتَبَيَّنَّ الشُّهُودُ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

قَالَ: وَهَكَذَا كُلُّ شَهَادَةٍ زَنًا لَا يَقْبَلُهَا الْحَاكِمُ فَيَحْدُّ بِهَا حَتَّى يَشْهَدُوا بِهَا عَلَى زَنًا وَاحِدٍ؛ فَإِنْ شَهِدُوا، فَابْهَمُوا، وَلَمْ يَصِفُوا أَنَّهُمَا رُؤْيَا وَاحِدَةً، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمْ، أَوْ مَاتُوا، أَوْ غَابَ أَحَدُهُمْ، أَوْ غَابُوا لِمَحْدَدَةٍ، وَلَمْ يَحْدُدْهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَبَوْا عَلَيْهِ مَا يَوْجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

قَالَ: وَهَكَذَا لَوْ شَهِدَ ثَمَانِيَةً عَلَى أَرْبَعَةٍ فِي هَذَا الْقَوْلِ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

قَالَ: وَإِذَا سَمِعَ الرَّجُلَانِ الرَّجُلَ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَلَمْ يَقُلْ لِمَا أَشْهَدُ فَلَيْسَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَقُومَا بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ؛ فَإِنْ قَامَا بِهَا فَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْعِهِمُ الشَّهَادَةُ، فَيَكُونُ إِنَّمَا شَهِدَ بِحَقِّ ثَابِتٍ عِنْدَهُ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَعِدَهُ إِثَابًا، أَوْ مِنْ وَجْهِ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْخُوذٍ بِهَا، فَإِذَا كَانَ مُؤَدِّيًا إِلَى الْقَاضِي، أَوْ يَسْتَرْعِي مِنْ يُؤَدِّيهِمَا إِلَى الْقَاضِي لَمْ يَكُنْ لِيَنْعَلِ إِلَّا وَهِيَ عِنْدَهُ وَاجِبَةٌ وَأَحْبُ لِلْقَاضِي أَنْ لَا يَقْبَلَ هَذَا مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الصَّحَّةِ حَتَّى يَسْأَلَ مِنْ أَيْنَ هِيَ لَهُ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ قَالَ بِإِقْرَارِهِ مِنْهُ، أَوْ بِيَعٍ حَضَرَتْهُ، أَوْ سَلَفٍ أَجَازَهُ.

فَإِنْ قَالَ: هَذَا، وَلَمْ يَسْأَلْهُ الْقَاضِي كَانَ مَوْضِعٌ سَغِيًّا وَرَأْيَتُهُ جَائِزًا مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِنَّمَا شَهِدَ بِهَا عَلَى الصَّحَّةِ.

قَالَ: وَإِنْ أَشْهَدَ شَاهِدًا عَلَى شَهَادَةِ غَيْرِهِ فَعَلِيهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْبَلَهَا حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

قَالَ: وَإِذَا سَمِعَ الرَّجُلَ الرَّجُلَ يَقُولُ لِرَجُلٍ بِمَالٍ وَصَفَ ذَلِكَ مِنْ غَضَبٍ، أَوْ بِيَعٍ، أَوْ لَمْ يَصِفْ، وَلَمْ يَشْهَدْ الْمَقْرُوفَ فَلَا زَمَ لَهُ أَنْ

الْوَرْتَةُ فِي عِبْدٍ تَرَكَهُ الْمَيْتُ أَنَّهُ لِرَجُلٍ بَعِيْنُهُ، ثُمَّ عَادَ بَعْدُ، فَقَالَ: بَلْ هُوَ لِهَذَا الْآخِرِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ، وَلَيْسَ لِلْآخِرِ فِيهِ شَيْءٌ وَلَا غَرَمٌ عَلَى الْوَارِثِ قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ وَصَلَ الْكَلَامُ، فَقَالَ هُوَ لِهَذَا، بَلْ هُوَ لِهَذَا كَانَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْقَاضِي فِي مَالٍ غَيْرِهِ، فَلَا يَصْدُقُ عَلَى إِطَالِ إِقْرَارِ قَدْرِ قِطْعَةٍ لآخِرٍ بَأَن يَخْرُجَهُ إِلَى آخِرٍ، وَلَيْسَ فِي مَعْنَى الشَّاهِدِ الَّذِي شَهِدَ بِمَا لَا يَمْلِكُ لِرَجُلٍ، ثُمَّ يَرْجِعُ قَبْلَ الْحُكْمِ فَيَشْهَدُ بِهِ لآخِرٍ قَالَ: وَإِذَا مَاتَ الْمَيْتُ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا لِرَجُلٍ بِدَيْنٍ؛ فَإِنْ كَانَ تَمَنُّ تَجَوُّزُ شَهَادَتِهِ أَخَذَ الدَّيْنُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ تَمَّا فِي يَدَيِ الْوَارِثَيْنِ جَمِيعًا إِذَا حَلَفَ الْمَشْهُودُ لَهُ، وَإِنْ كَانَ تَمَنُّ لَا تَجَوُّزُ شَهَادَتِهِ أَخَذَ مِنْ يَدَيِ الشَّاهِدِ لَهُ مِنْ دَيْنِهِ بِقَدْرِ مَا كَانَ يَأْخُذُ مِنْهُ لَوْ جَازَتْ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّ مَوْجُودًا فِي شَهَادَتِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا لَهُ فِي يَدَيِ الْمَقْرُوفِ حَقٌّ، وَفِي يَدَيِ الْجَاهِدِ حَقٌّ، فَأَعْطِيَتْهُ مِنَ الْمَقْرُوفِ، وَلَمْ أَعْطِهِ مِنَ الْجَاهِدِ شَيْئًا، وَلَيْسَ هَذَا كَمَا هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ ذَلِكَ كَمَا لَمْ يَتَرَكَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْفَقِيرَ فَهَلَكْتَ إِحْدَاهُمَا وَتَبَيَّنَّ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَلْفًا أَخَذْتَ الْآلِفَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ تَبَيَّنَ لِرَجُلٍ وَصِيَّةٌ بِالثَّلْثِ أَخَذْتَ ثُلُثَ الْآلِفِ، وَكَانَتْ الْهَالِكَةُ كَمَا لَمْ يَتَرَكَ، وَلَوْ قَسَمَ الْوَرْتَةُ مَالَهُ اتَّبَعَ أَهْلُ الدَّيْنِ وَأَهْلُ الْوَصِيَّةِ كُلُّ وَارِثٍ بِمَا صَارَ فِي يَدَيْهِ حَتَّى يَأْخُذُوا مِنْ يَدَيْهِ بِقَدْرِ مَا صَارَ لَهُمْ، وَلَوْ أَفْلَسُوا، فَأَعْطِيَتْ أَهْلُ الدَّيْنِ دَيْنَهُمْ مِنْ يَدَيْهِ مَنْ لَمْ يَفْلَسْ رَجَعَ بِهِ عَلَى مَنْ أَفْلَسَ، وَهَذَا الشَّاهِدُ لَا يَرْجِعُ أَبَدًا عَلَى أَخِيهِ بِشَيْءٍ إِنَّمَا هُوَ أَقْرَبُ بِهِ قَالَ: وَلَوْ تَرَكَ الْمَيْتُ رَجُلًا وَارِثًا وَاحِدًا، فَاقْرَأَ لِرَجُلٍ أَنَّ لَهُ هَذَا الْعَبْدَ بَعِيْنُهُ، ثُمَّ أَقْرَبُ بِهِ بَعْدَ هَذَا فَهُوَ لِلأَوَّلِ، وَلَا يَضْمَنُ لِلْآخِرِ شَيْئًا وَسَوَاءٌ دَفَعَ الْعَبْدَ إِلَى الْمَقْرُوفِ لَهُ الْأَوَّلِ، أَوْ لَمْ يَدْفَعْهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ زَعَمْتَ أَنَّهُ إِذَا دَفَعَهُ إِلَى الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَقْرَبُ بِهِ لِلْآخِرِ ضَمَنَ لِلْآخِرِ قِيَمَةَ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَهْلَكَهُ بِدَفْعِهِ إِلَى الْأَوَّلِ.

قُلْتُ: كَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَدْفَعْهُ مِنْ قَبْلِ أَنِّي إِذَا أَجْزَتْ إِقْرَارُهُ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَرَدْتُ أَنْ أَخْرِجَ ذَلِكَ مِنْ يَدَيِ الْأَوَّلِ إِلَى الْآخِرِ بِإِقْرَارِ كُنْتُ أَقْرَرْتُ فِي مَالٍ غَيْرِي، فَلَا أَكُونُ ضَامِنًا لِلذَّكَاءِ وَسَوَاءٌ كَانَ الْوَارِثُ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا بِالْمِيرَاثِ تَمَنُّ تَجَوُّزُ شَهَادَتِهِ، أَوْ لَا تَجَوُّزُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ قَبْلِ أَنْ لَا أَقْبَلَ شَهَادَتِهِ فِي شَيْءٍ قَدْ أَقْرَبُ بِهِ لِرَجُلٍ وَخَرَجَ مِنْ مَلِكِهِ إِلَيْهِ قَالَ: وَهَكَذَا لَوْ أَقْرَبُ أَنَّ أَبَاهُ، أَوْ صِى لِرَجُلٍ بِثَلَاثَةِ مَالٍ، ثُمَّ قَالَ: بَلْ، أَوْ صِى بِهِ لِهَذَا لَمْ أَقْبَلْ قَوْلَهُ مِنْ قَبْلِ أَنِّي قَدْ أَلْزَمْتُهُ أَنْ أَخْرِجَ مِنْ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَالٍ أَبِيهِ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَرَادَ إِخْرَاجَهُ إِلَى غَيْرِهِ جَعَلْتُهُ خَصْمًا لِلَّذِي اسْتَحَقَّهُ أَوَّلًا بِإِقْرَارِهِ، فَلَا أَقْبَلَ شَهَادَتَهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ خَصْمٌ لَهُ، قَالَ: وَلَوْ اقْتَسَمَ الْوَرْتَةُ، ثُمَّ لَحِقَ الْمَيْتَ دَيْنٌ، أَوْ وَصِيَّةٌ بِشَهَادَةِ وَارِثٍ، أَوْ غَيْرِ وَارِثٍ فَذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءٌ وَيُقَالُ لِلْوَرْتَةِ إِنْ تَطَوَّعْتُمْ أَنْ تُؤَدُّوا عَلَى هَذَا دَيْنَهُ وَتَشْتَبُونَ عَلَى الْقَسَمِ فَذَلِكَ، وَإِنْ أَبَيْتُمْ بَعْنَا لِهَذَا فِي أَحْضَرَ مَا تَرَكَ الْمَيْتُ

يؤدبها، وعلى القاضي أن يقبله، وذلك أن إقراره على نفسه
أصدق الأمور عليه.

قال: وإذا سمع الرجل الرجل يقول أشهد أن فلان على
فلان حقاً لم يلزم فلان؛ لأنه لم يقر به وإقرار غيره عليه لا يلزمه،
ولا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يكون شاهداً عليه والشهادة عليه
أن يقوم بها عند الحاكم، أو يسترعيها شاهداً، فأما أن ينطق بها
وهي عنده كالزواج فيسمع منه، ولا يسترعيها فهذا يبين أن ما أقر
به على غيره، ولا يلزم غيره إقراره، ولم يكن شاهداً به فيلزم غيره
شهادته.

قال: وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قد سرق مالا
لرجل فوصفا المال، ولم يوصفا من حيث سرقة، أو وصفا من حيث
سرقة، ولم يوصفا المال، فلا قطع عليه؛ لأنه قد يكون سارقاً لا قطع
عليه، وذلك أن يختلس، أو يسرق من غير حرز، أو يسرق أقل
من ربع دينار؛ فإن مات الشاهدان، أو غابا لم يقطع، وإذا ماتا
خلفي بعد أن يحلف، فإذا غابا حبس حتى يحضرا ويكتب إلى
قاضي البلد الذي هما فيه فيقفهما، ثم يقبل ذلك من قبل كتاب
القاضي في السرقة، ومن لم يقبل كتاب القاضي في السرقة لم
يكتب، وإن كانا وصفا السرقة، ولم يوصفا الحرز أغرمها السارق،
ولم يقطع.

قال: وإذا شهد شهود الزنا على الزنا لم يقم الحد حتى
يصفوا الزنا كما وصفت؛ فإن فعلوا أقيم الحد، وإن لم يفعلوا حتى
غابوا، أو ماتوا، أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه؛ فإن مات
أحدهم خلفي سبيله، ولا يقيم الحد عليه أبداً حتى يجتمع أربعة
يصفون زناً واحداً فيجب بمثله الحد، أو يحلفه ويخلفه، ويكون فيما
يسأل الإمام الشهود عليه أن يقر بأمرهم؛ لأنهم قد يعدون الزنا وقع
على بهيمة، ولعلهم أن يعدوا الاستمنا زناً، فلا تحده أبداً حتى
يثبتوا الشهادة ويثبتوها له فيما يجب في مثله الزنا.

قال: وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا، فاثبتوه، فقال الرابع
رايته نال منها ولا أدري أعاب ذلك منه في ذلك منها؟ فمنذهب
أكثر المفتين أن يحذو الثلاثة، ولا يحذو الرابع، ولو كان الرابع قال
أشهد أنه زان، ثم قال: هذا القول انبغى أن يحذو في قولهم؛ لأنه
قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد، ولم يحذوا، وهكذا لو شهد
أربعة، فقالوا رأيناه على هذه المرأة، فلم يثبتوا لم يحذو، ولم يحذوا،
ولو قالوا زنى بهذه المرأة، ثم لم يثبتوا حدوا بالقذف؛ لأنهم قذف
لم يخرجوا بالشهادة.

قال: وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام
أن يلقيه الحجة، وذلك أنه لو جحد قطع، ولكن لو ادعت عليه
السرقة، ولم تقم عليه بينة؛ فكان من أهل الجهالة بالحد إما بأن
يكون مسلماً محضرة سرقة جاءه من بلاد حرب، وإما أن يكون

جافياً بيادية أهل جفاء لم أر بأساً بأن يعرض له بأن يقول لعله لم
يسرق، فأما أن يقول له أجد فلا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الشاهدان على
سرق، فاختلغا في الشهادة، فقال أحدهما سرق من هذه الدار
كبشاً لفلان، وقال الآخر، بل سرقه من هذه الدار، أو شهدا
بالروية معاً، وقالا معاً سرقه من هذا البيت، وقال أحدهما بكرة،
وقال الآخر عشيّة، أو قال أحدهما سرق الكبش وهو أبيض،
وقال الآخر سرقه وهو أسود، أو قال أحدهما كان الذي سرق
أقرن، وقال الآخر أجم غير أقرن، أو قال أحدهما كان كبشاً،
وقال الآخر كان نجة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا على
شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للمسروق منه كل واحد
من هذين يكذب صاحبه فأوع شهادة أيهما شئت واحلف مع
شاهدك؛ فإن قال أحدهما سرق كبشاً، ووصفه بكرة، وقال الآخر
سرق كبشاً، ووصفه عشيّة، فلم يدع المسروق إلا كبشاً حلف
على أي الكبشين شاء وأخذه، أو ثمنه إن فات، وإن ادعى كبشين
حلف مع شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يكونا وصفا
أن السرقة واحدة واختلغا في صفتها فهذه سرقتان يحلف مع كل
واحد منهما ويأخذه.

قال: وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب خمر اليوم
وشاهد آخر أنه شرب خمر أمس لم يحذ من قبل أن أمس غير
اليوم.

وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا
وشهد آخران أنه زنى بها في بيت غيره، فلا حد على المشهود
عليه، ومن حد الشهود إذا لم يتموا أربعة حدّهم، وإذا شهد شاهد
على رجل أنه قذف رجلاً اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس،
فلا يحذ من قبل أنه ليس ثم اثنتان يشهدان على قذف واحد،
وهكذا لو شهدا بالطلاق، فقال أحدهما قال لامرأته أمس
أنت طالق، وقال الآخر قال لها اليوم أنت طالق، فلا طلاق من
قبل أن طلاق أمس غير طلاق اليوم وشهادتهما على ابتداء القول
الذي يقع به الآن الحد، أو الطلاق، أو العتق كشهادتهما على
الفعل، وليس هذا كما يشهدان عليه بأنه أقر بشيء مضى منه.

قال: ويحلف في كل شيء من هذا إذا أبطلت عنه الشهادة
استحلفته، ولم يكن عليه شيء.

قال: وهكذا لو قال أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق إن
دخلت الدار فدخلها، وقال الآخر أشهد أنه قال لامرأته أنت
طالق إن ركب الدابة فركبتها لم تطلق امرأته؛ لأن كل واحد
منهما يشهد عليه بطلاق غير طلاق الآخر.

قال: وإذا سرق السارق السرقة فشهد عليه أربعة فشهد

إلا أن يكون قليلاً يحض الطاعة، والمروءة حتى لا يغلطهما بشيء من معصية ولا ترك مروءة، ولا يحض المعصية ويترك المروءة حتى لا يغلطه بشيء من الطاعة والمروءة.

فإذا كان الأغلب على الرجل أظهر من أمره الطاعة، والمروءة قبل شهادته، وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة رددت شهادته، وكل من كان مقيماً على معصية فيها حد وأخذ، فلا تحيز شهادته، وكل من كان منكشف الكذب مظهره غير مستر به لم تحز شهادته.

وكذلك كل من جرب بشهادة زور، وإن كان غير كذاب في الشهادات، ومن كان إنما يظن به الكذب وله خرج منه لم يلزمه اسم كذاب، وكل من تأول، فأتى شيئاً مستحلاً كان فيه حد، أو لم يكن لم ترد شهادته بذلك إلا ترى أن ممن حل عنه الدين ونصب علماً في البلدان من قد يستحل المتعة فيأتي بان ينكح الرجل المرأة أياماً بدارهم مسماء، وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم، وأن منهم من يستحل الدينار بعشرة دنانير يداً بيد، وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم، وأن منهم من قد تأول فاستحل سفك الدماء ولا نعلم شيئاً أعظم من سفك الدماء بعد الشرك ومنهم من تأول فشرّب كل مسكر غير الخمر وعاب على من حرّمه وغيره يحرّمه.

ومنهم من أحل إتيان النساء في أدبارهن وغيره يحرّمه، ومنهم من أحل بيعاً محرّمة عند غيره، فإذا كان هؤلاء مع ما وصفت، وما أشبه أهل ثقة في دينهم وقناعة عند من عرفهم، وقد ترك عليهم ما تأولوا، فأخطئوا فيه، ولم يجرحوا بعظيم الخطأ إذا كان منهم على وجه الاستحلال كان جميع أهل الأهواء في هذه المنزلة، فإذا كانوا هكذا فاللاعب بالشطرنج، وإن كرهناها له وبالحمام، وإن كرهناها له أخفّ حالاً من هؤلاء بما لا يحصى، ولا يقتدر، فأمّا إن قام رجل بالحمام، أو بالشطرنج رددنا بذلك شهادته.

وكذلك لو قام بغيره فقامر على أن يعادي إنساناً، أو يسابقه، أو يتناضل، وذلك أنا لا نعلم أحداً من الناس استحل القمار ولا تأوله، ولكنه لو جعل فيها سبقاً متأولاً كالسبق في الرمي، وفي الخيل قيل له: قد أخطأت خطأ فاحشاً ولا ترد شهادته بذلك حتى يقيم عليه بعدما بين له، وذلك أنه لا غفلة في هذا على أحد، وأن العامة مجتمعة على أن هذا محرّم قال وبائع الخمر مردود الشهادة؛ لأنه لا فرق بين أحد من المسلمين في أن يبيعها محرّم، فأمّا من عصر عنباً فباعه عصيراً فهو في الحال التي باع فيها حلالاً كالعنب يشتره كما يأكل العنب وأحب إلى له أن يحسن التوقي، فلا يبيعه ممن يراه يتخذ خمرًا؛ فإن فعل لم أفسخ البيع من قبل أنه باع حلالاً وثبة صاحبه في إحداث المحرم فيه لا

إثبات أنه ثوب كذا وقيمته كذا وشهد الآخران أنه ذلك الثوب بعينه وقيمته كذا؛ فكانت إحدى الشهادات يجب فيها القطع، والآخرى لا يجب بها القطع، فلا قطع عليه من قبل أنا ندرأ الحدود بالشبهة، وهذا أقوى ما يدرك به الحد ونأخذ بالأقل من القيمتين في الغرم لصاحب السرقة، وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان رجل بالف، والآخر بالفين من قبل أنه قد يكون لذلك ألف من وجه وألفان من وجه، وهذا لا يكون له إلا ثمن ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه، وليس شهود الزيادة بأولى من شهود النقص وأحلف مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة اللذين شهدا على أكثر القيمتين.

قال: ومن شهد على رجل بغير الزنا، فلم يتم الشهادة، فلا حد على الشاهد، ولا بأس أن يفرق القاضي بين الشهود إذا خشي عيبتهم، أو جهلهم بما يشهدون عليه، ثم يوقفهم على ما شهدوا عليه، وعلى الساعة التي يشهدون فيها، وعلى الفعل، والقول كيف كان، وعلى من حضر ذلك معهم، وعلى ما يستدل به على صحة شهادتهم وشهادة من شهد معهم.

قال: وهكذا إذا اتهمهم بالتحامل، أو الخيف على المشهود عليه والتحامل لمن يشهدون له، أو الجنف له؛ فإن صححوا الشهادة قبلها، وإن اختلفوا فيها اختلفاً يفسد الشهادة الغاها.

قال: وإذا أثبت الشهود الشهادة على أي حد ما كان، ثم غابوا، أو ماتوا قبل أن يعدلوا، ثم عدلوا أقيم عليه الحد، وهكذا لو كانوا عدولاً، ثم غابوا قبل أن يقام الحد أقيم، وهكذا لو خرسوا، أو عموا.

قال: وإذا كان الشهود عدولاً، أو عدلوا عند الحاكم أطرد المشهود عليه جرحتهم وقبلها منه على من كان من الناس لا فرق بين الناس في ذلك؛ لأننا نرد شهادة أفضل الناس بالعداوة، والجور إلى نفسه والدفع عنها، ولا تقبل الجرح من الجارح إلا بتفسير ما يجرح به الجارح المجروح، فإن الناس قد يجرحون بالاختلاف، والأهواء ويكفر بعضهم بعضاً ويضلّ بعضهم بعضاً ويجرحون بالتأويل، فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله يجرح كان الجارح فقيهاً، أو غير فقيه؛ لما وصفت من التأويل.

قال: وإذا شهد شهود على رجل بحد ما كان، أو حق ما كان، فقال المشهود عليه هم عبيد، أو لم يقله فحق على الحاكم أن لا يقبل شهادة أحد منهم حتى يثبت عنده بخبرة منه بهم، أو ببينة تقوم عنده أنهم أحرار بالقرن مسلمون عدول، فإذا ثبت هذا عنده أخبر المشهود عليه، ثم أطرده جرحتهم؛ فإن جاء بها قبلها منه، وإن لم يأت بها أنفذ عليه ما شهدوا به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس من الناس أحد نعلمه

أخطأنا.

قال: وإذا شهد الشهود لرجل بحق في قصاص، أو قذف، أو مال، أو غيره فأكذب الشهود المشهود له لم يكن له بعد إكذابهم مرة أن يأخذ بشيء من ذلك الذي شهدوا له به وهو أولى بحق نفسه وأحرى أن يطل الحكم به إذا أكذب الشهود، وإنما له شهدوا وهو على نفسه صدق، ولو لم يكذب الشهود، ولكنهم رجعوا، وقد شهدوا له بقذف، أو غيره لم يقض له شيء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الرجوع عن الشهادات ضربان، فإذا شهد الشاهدان، أو الشهود على رجل بشيء يتلف من بدنه، أو ينال مثل قطع، أو جلد، أو قصاص في قتل، أو جرح وفعل ذلك به، ثم رجعوا، فقالوا عمدنا أن ينال ذلك منه بشهادتنا فهي كالجناية عليه ما كان فيه من ذلك قصاص خير بين أن يقتصر، أو يأخذ العقل، وما لم يكن فيه من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعزروا دون الحد، ولو قالوا عمدنا الباطل، ولم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا وأخذ منهم العقل، وكان هذا عمداً يشبه الخطأ فيما يقتصر منه، وما لا يقتصر منه، ولو قالوا أخطأنا، أو شككتنا لم يكن في شيء من هذا عقوبة ولا قصاص، وكان عليهم فيه الأرش.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو شهدوا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً ففرق بينهما الحاكم، ثم رجعوا أغرمهم الحاكم صداق مثلها إن كان دخل بها، وإن لم يكن دخل بها غرمهم نصف صداق مثلها؛ لأنهم حرّموها عليه، ولم يكن لها قيمة إلا مهر مثلها ولا التفت إلى ما أعطاهما قل، أو كثر إنما التفت إلى ما ألتفوا عليه فأجعل له قيمته.

قال: وإذا كانوا إنما شهدوا على الرجل بمال يملك، فأخرجوه من يديه بشهادتهم إلى غيره عاقبتهم على عمد شهادة الزور، ولم أعاقبهم على الخطأ، ولم أغرمهم من قبل أني لو قبلت قولهم الآخر وكانوا شهدوا على دار قائمة أخرجت فرددتها إليه لم يجوز أن أغرمهم شيئاً قائماً بعينه قد أخرجته من ملك مالكه.

وقد قال بعض البصريين إنه ينقض الحكم في هذا كله فترد الدار إلى الذي أخرجها من يديه أولاً، وإنما منعنا من هذا أننا جعلناه عدلاً بالأول فأمضينا به الحكم، ولم يرجع قبل مضيه أننا إن نقضناه جعلنا للآخر في غير موضع عدالة فنجز شهادته على الرجوع، ولم يكن ألتفت شيئاً لا يوجد إنما أخرج من يدي رجل شيئاً فكان الحكم أن ذلك حق في الظاهر، فلم يرجع كأن كمتدئ شهادة لا تجوز شهادته وهو لم يأخذ شيئاً لنفسه فانتزعه من يديه، ولم يفت شيئاً لا يتفق به من أفاته، وإنما شهد بشيء انتفع به غيره، فلم أغرمه ما أقر بيدي غيره.

تحرم الحلال ولا ترد شهادته بذلك من قبل أنه قد يعقد رباً، ويتخذ خلاً، فإذا كانت الحال التي باعه فيها حلالاً يخل فيها بيعه، وكان قد يتخذ حلالاً وحراماً فليس الحرام بأولى به من الحلال، بل الحلال أولى به من الحرام ويكل مسلم.

قال: وإذا شهد الشهود بشيء، فلم يحكم به الحاكم حتى يحدث للشهود حال ترد بها شهادتهم لم يحكم عليه، ولا يحكم عليه حتى يكونوا عدولاً يوم يحكم عليه، ولكنه لو حكم بشهادتهم وهم عدول، ثم تغير حالهم بعد الحكم لم يرد الحكم؛ لأنه إنما ينظر إلى عدلهم يوم يقطع الحكم بهم.

قال: وإذا شهد الشهود على رجل فادعى جرحتهم أجّل في جرحتهم بالمصر الذي هو به، وما يقاربه؛ فإن جاء بها وإلا أنفذ عليه الحكم، ثم إن جرحهم بعد لم يرد عنه الحكم، وإن جاء ببعض ما يجرحهم مثل أن يأتي بشاهد واستأجل في آخر رأيت أن يضرب له أجلاً يوسّع عليه فيه حتى يجرحهم، أو يعوزه ذلك فيحكم عليه.

قال: وإذا شهد الرجل بشهادة، ثم رجع إلى الحاكم فشك فيها، أو قال: قد بان لي أنني قد غلطت فيها لم يكن للحاكم أن ينفذها، ولا يناله بعقوبة؛ لأن الخطأ موضوع عن بني آدم فيما هو أعظم من هذا، وقال له: لقد كنت أحب أن تثبت في الشهادة قبل أن تثبت عليها.

فإن قال: قد غلطت على المشهود عليه الأول وهو هذا الآخر طرحتها عن الأول، ولم اجزها على الآخر؛ لأنه قد أطلعني على أنه قد شهد فغلط، ولكن لو لم يرجع حتى يمضي الحكم بها، ثم يرجع بعد مضي الحكم لم أرد الحكم، وقد مضى وأغرمها إن كانا شاهدين على قطع دية يد المقتوع في أموالهما حالّة؛ لأنهما قد أخطأ عليه، وإن قال عمدنا أنشهد عليه ليقطع، وقد علمنا أنه سيقطع إذا شهدنا عليه جعلنا للمقتوع الخيار إن شاء أن يقطع يديهما قصاصاً، وإن شاء أن يأخذ منهما دية يده.

٢١٤٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ

عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

قال: وإذا كان الرجاع شاهداً واحداً بعد مضي الحكم فالقول فيه كالقول في الأول يضمّن نصف دية يده، وإن عمد قطع يده هو، فأما إذا أقرّ بعمد شهادة الزور في شيء ليس فيه قصاص، فإني أعاقبهما دون الحد ولا تجوز شهادتهما على شيء بعد حتى يتخبرا ويعمل هذا حادثاً منهما يحتاج إلى اختبارهما بعده إذا بينا أنهما أخطأ على من شهدا عليه، فأما لو شهدا، ثم قال لا تنفذ شهادتنا، فإننا قد شككتنا فيها لم ينفذها، وكان له أن ينفذ شهادتهما في غيرها؛ لأن قولهما قد شككتنا ليس هو قولهما

قال: وإذا شهد الرجل، أو الاثنان على رجل أنه اعتق عبده، أو أن هذا العبد حر الأصل فرددت شهادتهما، ثم ملكاه، أو أحدهما عتق عليهما، أو على المالك له منهما؛ لأنه أقر بأنه حر لا يحل لأحد ملكه، ولا أقبل منه أن يقول شهدت أولاً بباطل.

قال: وهكذا لو قال لعبد لأبيه قد اعتقه أبي في وصية وهو يخرج من الثلث، ثم قال كذبت لم يكن له أن يملك منه شيئاً؛ لأنه قد أقر له بالحرية.

قال: وإذا شهد الرجلان على رجل بشهادة فأجازها القاضي، ثم علم بعد أنهما عبدان، أو مشركان، أو أحدهما فعليه رد الحكم، ثم يقضي يمين وشاهدان كان أحدهما عدلاً، وكان مما يجوز فيه اليمين مع الشاهد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو علم أنهما يوم شهدا كانا غير عدلين من جرح بين في أديانتهما، أو في أديانتهما لا أجد بينهما وبين العبد فرقاً في أنه ليس لواحد منهما شهادة في هذه الحال، فإذا كانوا بشيء ثابت في أنفسهم من فسق، أو عبدية، أو كفر لا يحل ابتداء القضاء بشهادتهم فقصى بها كان القضاء نفسه خطأ بيناً عند كل أحد ينبغي أن يردّه القاضي على نفسه ويردّه على غيره، بل القاضي بشهادة الفاسق أي خطأ من القاضي بشهادة العبد، وذلك أن الله عز وجل قال: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، وقال: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، وليس الفاسق واحداً من هذين، فمن قضى بشهادته، فقد خالف حكم الله عز وجل وعليه رد قضائه ورد شهادة العبد إنما هو تأويل ليس بين وتبايع بعض أهل العلم، ولو كانا شهدا على رجل بقصاص، أو قطع فأنفذه القاضي، ثم بان له لم يكن عليهما شيء؛ لأنهما صادقان في الظاهر، وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فهذا خطأ من القاضي تحمله عاقلته، فيكون للمقضي عليه بالقصاص، أو القطع أرش يده إذا كان جاء ذلك بخطأ؛ فإن أقر أنه جاء ذلك عمداً وهو يعلم أنه ليس ذلك له فعليه القصاص فيما فيه قصاص وهو غير محمود.

قال: وإذا مات الرجل وترك ابناً وارثاً لا وارث له غيره فافر أن هذه الألف الدرهم لهذا الرجل وهي ثلث مال أبيه، أو أكثر دفعنا إليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الشاهدان على السرقة وشهدا أن هذا سرق لهذا كذا، وكذا قطع السارق إذا ادعى المسروق المتاع؛ لأنه قد قام عليه شاهدان بأنه سرق متاع غيره، ولو لم يزيد على أن قال هذا سرق من بيت هذا كان مثل هذا سواء إذا ادعى أنه له قطعت السارق؛ لأنّي أجعل له ما في يديه، وما في بيته مما في يديه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الشاهدان على السرقة وشهدا أن هذا سرق لهذا كذا، وكذا قطع السارق إذا ادعى المسروق المتاع؛ لأنه قد قام عليه شاهدان بأنه سرق متاع غيره، ولو لم يزيد على أن قال هذا سرق من بيت هذا كان مثل هذا سواء إذا ادعى أنه له قطعت السارق؛ لأنّي أجعل له ما في يديه، وما في بيته مما في يديه.

قال: ولو ادعى في الحالين معاً أن المتاع متاعه غلبه عليه هذا، أو باعه لإياه، أو وهبه له وأذن له في أخذه لم أقطعه؛ لأنّي أجعله خصماً له، ألا ترى أنه لو نكل عن اليمين أحلفت المشهود عليه بالسرقة ودفعته إليه، ولو أقام عليه بينة دفعته إليه، ولو أقام عليه بينة في المسألة الأولى، فأقام المسروق بينة أنه متاعه جعلت المتاع للذي المتاع في يديه وأبطلت الحد عن السارق؛ لأنه قد جاء

قال: وإذا شهد الرجل، أو الاثنان على رجل أنه اعتق عبده، أو أن هذا العبد حر الأصل فرددت شهادتهما، ثم ملكاه، أو أحدهما عتق عليهما، أو على المالك له منهما؛ لأنه أقر بأنه حر لا يحل لأحد ملكه، ولا أقبل منه أن يقول شهدت أولاً بباطل.

قال: وهكذا لو قال لعبد لأبيه قد اعتقه أبي في وصية وهو يخرج من الثلث، ثم قال كذبت لم يكن له أن يملك منه شيئاً؛ لأنه قد أقر له بالحرية.

قال: وإذا شهد الرجلان على رجل بشهادة فأجازها القاضي، ثم علم بعد أنهما عبدان، أو مشركان، أو أحدهما فعليه رد الحكم، ثم يقضي يمين وشاهدان كان أحدهما عدلاً، وكان مما يجوز فيه اليمين مع الشاهد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو علم أنهما يوم شهدا كانا غير عدلين من جرح بين في أديانتهما، أو في أديانتهما لا أجد بينهما وبين العبد فرقاً في أنه ليس لواحد منهما شهادة في هذه الحال، فإذا كانوا بشيء ثابت في أنفسهم من فسق، أو عبدية، أو كفر لا يحل ابتداء القضاء بشهادتهم فقصى بها كان القضاء نفسه خطأ بيناً عند كل أحد ينبغي أن يردّه القاضي على نفسه ويردّه على غيره، بل القاضي بشهادة الفاسق أي خطأ من القاضي بشهادة العبد، وذلك أن الله عز وجل قال: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، وقال: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، وليس الفاسق واحداً من هذين، فمن قضى بشهادته، فقد خالف حكم الله عز وجل وعليه رد قضائه ورد شهادة العبد إنما هو تأويل ليس بين وتبايع بعض أهل العلم، ولو كانا شهدا على رجل بقصاص، أو قطع فأنفذه القاضي، ثم بان له لم يكن عليهما شيء؛ لأنهما صادقان في الظاهر، وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فهذا خطأ من القاضي تحمله عاقلته، فيكون للمقضي عليه بالقصاص، أو القطع أرش يده إذا كان جاء ذلك بخطأ؛ فإن أقر أنه جاء ذلك عمداً وهو يعلم أنه ليس ذلك له فعليه القصاص فيما فيه قصاص وهو غير محمود.

قال: وإذا مات الرجل وترك ابناً وارثاً لا وارث له غيره فافر أن هذه الألف الدرهم لهذا الرجل وهي ثلث مال أبيه، أو أكثر دفعنا إليه.

٥٩ - باب الحدود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحد حذان حد لله تبارك وتعالى لما أراد من تكليل من غشيه عنه، وما أراد من تطهيره به، أو غير ذلك مما هو أعلم به، وليس للآدميين في هذا حق وحد،

عدل، وإذا كتب الكتاب وأشهد عليه، ثم مات، أو عزل ابنه
للمكتوب إليه أن يقبله.

قال: وكذلك لو مات القاضي المكتوب إليه ابنه للقاضي
الوالي بعده أن يقبله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل ما نذهب إليه أننا لا
نحيز شهادة خصم على خصمه؛ لأن الخصومة موضع عداوة
سيما إذا كان الخصم يطلبه بشتم.

قال: ولو أن رجلاً قذف رجلاً، أو جماعة فشهدوا عليه
بزناً، أو بحد غيره لم أجز شهادة القذوف؛ لأنه خصم له في طلب
القذف وحددت المشهود عليه بالقذف بشهادة غير من قذفه، ولو
كانوا شهدوا عليه قبل القذف، ثم قذفهم كانت الشهادة ما كانت
أنفذتها؛ لأنها كانت قبل أن يكونوا له خصماء، ولكنهم لو زادوا
عليه فيها بعد القذف لم أقبل الزيادة؛ لأنها كانت بعد أن كانوا له
خصماء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قذف رجل رجلاً،
وكان المذنب عبداً، فأقام شاهدين أن سيده اعتقه قبل قذف هذا
بساعة، أو أكثر حد قاذفه.

وكذلك لو جنى عليه، أو جنى هو كانت جنايته، والجناية
عليه جناية حر.

قال: وكذلك لو أصاب هو حداً كان حده حد حر وطلاقه
طلاق حر؛ لأنني إنما أنظر إلى العتق يوم يكون الكلام ولا أنظر
إليه يوم يقع به الحكم، ولو جحد سيده العتق سنة، أعتقه يوم
أعتقه السيد وحكمت له بأحكام الحر يومئذ وردته على السيد
بإجارة مثله بما استخدمه.

وهكذا نقول في الطلاق إذا جحد الزوج وقامت به بينة
الطلاق من يوم قامت البينة لا من يوم وقع الحكم.

وهكذا نقول في القرعة، وقيم العيب قيمتهم يوم يقع العتق.

وهكذا نقول فيمن عتق من الثلث قيمتهم يوم مات المعتق؛
لأنه يومئذ وقع العتق ولا التفت إلى وقوع الحكم، فأما أن يتحكم
متحكم فيزعم مرة أنه إنما ينظر إلى يوم تكون البينة لا يوم يقع
الحكم، ومرة إلى يوم يقع الحكم، فلو شاء قائل أن يقول له
بخلاف قوله فيجعل ما جعل يوم كانت البينة، أو كان العتق لم
يكن عليه حجة، ولا يجوز فيه إلا ما قلناه من أن يكون الحكم من
يوم وقع العتق ويوم قامت البينة.

قال: وإذا أقام شاهداً على رجل أنه غصبه جارية وشاهداً
أنه أقر أنه غصبه إياها فهذه شهادة مختلفة ويحلف مع أحد شاهديه
ويأخذها.

قال: وكذلك لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنه أقر

ببينه أنه له، فلا أقطعه فيما قد أقام البينة أنه له، وإن لم أقض به له
وأنا أدرأ الحد بأقل من هذا، ولو أقر المسروق منه بعدما قامت
البينة على السارق أنه نقب بيته وأخرج متاعه أنه أذن له أن ينقب
بيته ويأخذه، وأنه متاع له لم أقطعه.

وكذلك لو شهد له شهود فأكذب الشهود إذا سقط أن
أضمنه المتاع بإقرار رب المتاع له لم أقطعه في شيء أنا أقضي به له
ولا أخرجه من يديه والشهادة على اللواط وإتيان البهائم أربعة لا
يقبل فيها أقل منهم؛ لأن كلاً جماع.

قال الشافعي: (رحمه الله تعالى: ومن شهد على رجل
بعد، أو قصاص، أو غيره، فلم تحز شهادته بمعنى من المعاني إما
بأن لم يكن معه غيره، وإما بأن لم يكن عدلاً، فلا حد عليه ولا
عقوبة إلا شهود الزنا الذين يقذفون بالزنا، فإذا لم يتموا فالأثر عن
عمر وقول أكثر المفتين أن يحدوا، والفرق بين الشهادة في الحدود
وبين المشاققة التي يعزى فيها من ادعى الشهادة، أو يحد أن يكون
الشاهد إنما يتكلم بها عند الإمام الذي يقيم الحدود، أو عند
شهود يشهدهم على شهادته، أو عند مفت يسأله ما تلمسه
الشهادة لو حكاهما لا على معنى الشتم، ولكن على معنى
الإشهاد عليها، فأما إذا قالها على معنى الشتم، ثم أراد أن يشهد
بها لم يقبل منه وأقيم عليه فيها الحد إن كان حداً، أو التعزير إن
كان تعزيراً.

قال: ولا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي حتى يشهد عليه
شاهدان بالكتاب بعدما يقرؤه القاضي عليهما ويعرفانه وكتابه إليه
كالصكوك للناس على الناس لا قبلها بختومة، وإن شهد الشهود
أن ما فيها حق.

وكذلك إن شهد الشاهدان أن هذا كتاب القاضي حتى يشهد عليه
إلينا، وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان لم أقبله حتى يقرأ
عليهم وهو يسمعه ويقرؤه، ثم لا أبالي كان عليه خاتم، أو لم يكن
فأقبله.

قال: وقد حضرت قاضياً أثناء كتاب من قاض وشهود عدد
عدول، فقال الشهود نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان دفعه إلينا،
وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان فقبله وفتحته فأنكر المكتوب
عليه ما فيه وجاء بكتاب معه يخالف فوقفت القاضي عنه وكسب
إليه بنسختهما فكتب إليه يخبره أن أحدهما صحيح، وأن الآخر
وضع في مكان كتاب صحيح فدفعه وهو يرى أنه إياه، وذكر
المشهد عليه أن ذلك من قبل بعض كتابيه، أو أعوانه، فإذا أمكن
هذا هكذا لم ينبغ أن يكون مقبولاً حتى يشهد الشهود على ما
فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يقبل إلا كتاب قاض

أنه غصبه إياها.

قال: وإذا شهد شاهدان على رجل أنه غصب رجلاً جارية، وقد وطنها، وولدت له أولاداً فله الجارية، وما نقص تمنها ومهرها وأولاده رقيق؛ فإن أقر أنه غصبها، ووطنها حد، ولا يلحق به الولد، وإن زعم أنها له، وإن الشهود شهدوا عليه بباطل، فلا حد عليه ويلحق به الولد ويقومون، وليس في شهادة الشهود عليه في الجارية أنه غصبها سلمة في الحد عليه؛ لأنهم لم يشهدوا عليه بزنا إنما شهدوا عليه بغصب، وإذا شهد الشهود على رجل أنه غصب جارية لا يعرفون قيمتها، وقد هلكت الجارية لم يقض عليه بقيمة صفة حتى يثبتوا على قيمتها ويقال لهم اشهدوا إن أثبت على أن قيمتها دينار، أو أكثر، فلا تائموا إذا شهدتم بما احطتم به علماً، ووقفتم عما لا تحيطون به علماً؛ فإن ماتوا، ولم يثبتوا قيل للغاصب قل ما شئت في قيمتها عما يحتمل أن يكون ثمن شر ما يكون من الجوراري وأقله ثمناً واحلف عليه، وليس عليك أكثر منه.

فإن قال: لا.

قيل للمغضوب ادع واحلف؛ فإن فعل فهو له، وإن لم يفعل، فلا شيء له.

قال: ولو شهدوا أنه أخذ من يده جارية، ولم يقولوا هي له قضينا عليه برداً إليه.

وكذلك كل ما أخذ من يديه قضى عليه برده عليه؛ لأنه أولى بما في يديه من غيره.

قال: ولو شهد شاهدان على رجل بغصب بعينه وقام عليه الغرماء حياً وميتاً فالسعة التي شهدوا بها بعينها للمغضوب له ما كان عبداً، أو ثوباً، أو دنائير، أو دراهم.

قال: وإذا أقام رجل شاهدتين على دابة أنها له زادوا، ولا يعلمونه باع ولا وهب أولاً قضيت له بها؛ لأنهم لم يشهدوا أنها له إلا وهو لم يبع، ولم يهب، ولم تخرج من ملكه، ولكنه إن دفعه المشهود عليه عنها أحلفته له أنها لقي ملكه ما خرجت منه بوجه من الوجوه.

قال: وإذا أقام رجل شاهدتين أن هذا الميت مولى له اعتقه ولا وارث له غيره قضى له بميراثه، وليس على أحد قضى له بينة تقوم له أن يؤخذ منه كفيل إنما الكفيل في شيء ذهب إليه بعض الحكام يسأله المقضي له فيتطوع به احتياطاً لشيء إن كان، وإن لم يأت بكفيل قضى له به.

قال: ولو أقام رجل بعد هذا بينة على أنه مولا اعتقه هو، وكانت البينة شاهدين وأكثر فسواء إذا كانا شاهدين تجوز شهادتهما هما، ومن هو أكثر منهما وأعدل؛ لأنني أحكم بشهادة

هذين كما أحكم بشهادة الجماعة التي هي أعدل وأكثر، وهذا مكتوب في غير هذا الموضع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان أن رجلاً اعتق عبداً له في مرضه الذي مات فيه عتق بتات وهو يخرج من الثلث فهو حر كان الشاهدان وارثين، أو غير وارثين إذا كانا عدلين.

قال: ولو جاء أجنبيان فشهدا لآخر أنه اعتقه عتق بتات سئلا عن الوقت الذي اعتقه فيه والشاهدان الآخران عن الوقت الذي اعتق العبد فيه، فأى العتقين كان أولاً قدّم وأبطل الآخر، وإن كانا سواء، أو كانوا لا يعرفون أي ذلك كان أولاً أقرع بينهما، وإن كان أحدهما عتق بتات، والآخر عتق وصية كان التات أولى؛ فإن كانا جميعاً عتق وصية، أو عتق تدبير فكله سواء يقرع بينهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان أجنبيان لعبد أنه اعتقه وهو الثلث في الوصية وشهد شاهدان وارثان لعبد غيره أنه اعتقه في وصية وهو الثلث فسواء الأجنبيان، والوارثان؛ لأن الوارثين إذا شهدا على ما يستوظف الثلث فليس ها هنا في الثلث موضع في أن يوقرا على أنفسهما فيعتق من كل واحدٍ منهم نصفه.

قال الربيع: قول الشافعي في غير هذا الموضع أن العبدین إذا استويا في الدعوى والشهادة، ولم يدبر أيهما عتق أولاً فاستوظف به الثلث أنه يقرع بينهما، فأيهما خرج سهمه اعتقناه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أنهما شهدا أنه رجع عن عتق الأول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما إذا كان الثلث، وإنما أورد شهادتهما فيما جراً إلى أنفسهما التوفير، فأمّا إذا لم يجرأ إلى أنفسهما فلا.

قال: ولو شهد أجنبيان لرجل أنه، أوصى له بالثلث، أو بعبد هو الثلث وشهد الوارثان أنه رجع عن الوصية لهذا المشهود له وأوصى بها لغيره وهو غير وارث، أو أعتق هذا العبد أجزت شهادتهما؛ لأنهما خرجان الثلث من أيديهما، فإذا لم يخرجاه لشيء يعدو عليهما منه ما يملكان ملك الأموال لم أرد شهادتهما، فأمّا الولاء، فلا يملك ملك الأموال، وقد لا يصير في أيديهما من الولاء شيء، ولو كنا نبتلها بأنهما قد يرثان المولى يوماً إن مات ولا وارث له غيرهما أبطلناها لذوي أرحامهما وعصبتهم، ولكنها لا تبطل في شيء من هذا والشهادة في الوصية مثلها في العتق تجوز شهادة الوارثين فيها كما تجوز شهادة الأجنبيين؛ فإن شهد الأجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث وشهد الوارثان لرجل أنه أوصى له بالثلث كان بينهما سواء.

أوصى له بالثلث وشهد أجنيان لآخر أنه أوصى له بالثلث كأن حكم الشاهدين أن المشهود له يأخذ بهما بغير يمين والشاهد أنه لا يأخذ إلا بيمين، وكنا حكمين مختلفين، والقياس يحتمل أن يعطي صاحب الشاهدين من قبل أنه أقوى سبباً من صاحب الشاهد، واليمين، وذلك أنه يعطي بلا يمين، وقد يحتمل أن يقال: إذا أعطيت بشاهد ويمين كما تعطي بشاهدين فاجعل الشاهد، واليمين يقوم مقام الشاهدين فيما يعطي بشاهد ويمين، فأما أربعة شهود وشاهدان وأكثر من أربعة وشاهدان وأعدل فسواء من قبل أنا نعطي بها عطاء واحداً بلا يمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد أجنيان لرجل أن ميتاً أوصى له بالثلث وشهد وارثان لآخر أنه رجّع في الوصية بالثلث لفلان وجعله لفلان فشهادتهما جائزة والثلث للآخر وأصل هذا أن شهادة الوارثين إذا كانا عدلين مثل شهادة الأجنبيين فيما لا يجزآن إلى أنفسهما، ولا يدفعان به عنها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لرجل بالثلث وشهد وارثان أنه انتزعه منه وأوصى به للآخر وشهد أجنيان أنه انتزعه من الذي شهد له الوارثان وأوصى به لآخر غيرهما جعلت الأول المنتزعه منه لا شيء له بشهادة الوارثين أنه رجّع في الوصية للأول، ثم انتزعه أيضاً من الذي شهد له الوارثان بشهادة الأجنبيين أنه انتزعه من الذي أوصى له به وأوصى به لآخر، ثم هكذا كلما ثبتت الشهادة لواحد فشهد آخر أنه انتزعه منه وأعطاه آخر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان لرجل أن ميتاً أوصى له بالثلث وشهد شاهدان أنه أوصى به لآخر وشهد شاهدان أن الميت رجّع عن أحدهما، ولا يسدري من هو فشهادتهما باطلة وهو بينهما نصفان قال: وإذا شهد شاهدان أن فلاناً قال: إن قتلته فغلامي فلان حر وشهد رجلان على قتله وأخر أن علياً أنه قد مات موتاً بغير قتل، ففي قياس من زعم أنه يقتل به قاتله يثبت العتق للعبد ويقتل القاتل، وهذا قياس يقول به أكثر المفتين، ومن قال: لا أجعل الذين أثبتوا له القتل أولى من الذين طرخوا القتل عن القاتل ولا آخذ القاتل بقتله؛ لأنّ ها هنا من يبرئه من قتله وأجعل البيتين تهاترا لا يعتق العبد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال رجل إن مت في سفري هذا، أو في مرضي هذا، أو سنتي هذه، أو بلد كذا، وكذا فحضرني الموت في وقت من الأوقات، أو في بلد من البلدان فغلامي فلان حر، فلم يمت في ذلك الوقت ولا في ذلك البلد ومات بعد قبل أن يحدث وصية ولا رجعة في هذا العتق، فلا يعتق هذا العبد؛ لأنه اعتقه على شرط، فلم يكن الشرط، فلا يعتق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا شهد أجنيان لعبد أنه اعتقه في وصية وشهد وارثان لعبد أنه اعتقه في وصية ورجع عن العتق الآخر وكلاهما الثلث فشهادة الوارثين جائزة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد أجنيان بأن الميت أوصى لرجل بعبد بعينه وهو الثلث وشهد وارثان أنه أوصى بذلك العبد بعينه لآخر ورجع في وصيته الأولى فشهادتهما جائزة، والوصية لمن شهدا له.

وكذلك لو شهدا بعبد آخر غيره قيمته مثل قيمته جازت شهادتهما، ولو كانت أقل من قيمته رددت شهادتهما من قبل أنهما يجزآن إلى أنفسهما فضل ما بين قيمة من شهد أنه، أوصى به وقيمة من شهد أنه رجّع عن الوصية به، فلا أرد من شهادتهما إلا ما رد عليهما الفضل، ولو كانت له مع هذا وصايا بغير هذين تستغرق الثلث أجزت شهادتهما من قبل أن الثلث خارج لا محالة فليسا يرذآن على أنفسهما من فضل ما بين قيمتهما شيئاً؛ لأن ذلك الشيء لغيرهما من الوصي لهم به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد أجنيان لعبد أن مولاه اعتقه من الثلث في وصيته وشهد وارثان لعبد آخر أنه رجّع في عتق هذا المشهود له واعتق هذا الآخر وهو سدس مال الميت أبطلت شهادتهما عن الأول؛ لأنهما يجزآن إلى أنفسهما فضل قيمة ما بينهما واعتقت الأول بغير قرعة وأبطلت حقهما من هذا الآخر؛ لأنهما يشهدان له أنه حر من الثلث، ولو لم يزيدا على أن يقولوا نشهد على أنه اعتق هذا أجزت شهادتهما وأقرعت بينهما حتى استوظفت الثلث، وإذا شهد أجنيان لرجل حي أن ميتاً أوصى له بثلث ماله وشهد وارثان أن أباهما اعتق هذا العبد من عبيده عتق بنات في مرضه فتق البنات يداً على الوصية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوز شهادة الوارثين، وليس في هذا شيء ترد به شهادة واحد منهم إذا كانوا عدولاً، ولو كان العتق عتق وصية، فمن بدأ العتق على الوصية بدأ هذا العبد، ثم إن فضل منه شيء أعطى صاحب الثلث، وإن لم يفضل منه شيء، فلا شيء له، ومن جعل الوصايا، والعتق سواء اعتق من العبد بقدر ما يصيبه وأعطى الموصى له الثلث بقدر ما يصيبه وشهادة الورثة وشهادة غيرهم فيما أوصى به الميت إذا كانوا عدولاً سواء ما لم يجزوا إلى أنفسهم بشهادتهم، أو يدفعوا عنها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان لرجل أن الميت أوصى له بالثلث وشهد شاهدان من الورثة لآخر غيره أن الميت أوصى له بالثلث فشهادتهم سواء ويقسمان الثلث نصفين في قول أكثر المفتين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو شهد وارث واحد أنه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد رجلان أن رجلاً قال: إن متُّ في رمضان، ففلان حرٌّ، وإن متُّ في شوال، ففلان غيره حرٌّ فشهد شاهدان أنه مات في رمضان وأخرا أن أنه مات في شوال فينبغي في قياس من زعم أنه ثبتت الشهادة للأول وتبطل للآخر؛ لأنه إذا ثبت الموت أولاً لم يمت ثانياً، وفي قول من قال أجعلها تهاتراً فنبطل الشهادتين معاً، ولا يثبت الحق لواحدٍ منهما معاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تداعى عیدان، فقال أحدهما قال مالكي إن متُّ من مرضي هذا فانت حرٌّ، وقال الآخر قال: إن برئت من مرضي هذا فانت حرٌّ فادعى الأول أنه مات من مرضه والثاني أنه مات بعد برئه فالشهادة متضادة شهادة الورثة وغيرهم سواء إن كانوا عدولاً؛ فإن شهدوا لواحدٍ بدعواه عتق ورق الآخر قال: وإن شهد الورثة لواحدٍ وشهد الأجنبيون لواحدٍ فالقياس على ما وصفت أولاً إلا أن الذي شهد له الوارث، يعتق نصيب من شهد له بالعتق منهم على كل حال؛ لأنه يقر أن لا رق له عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان لعباد أن سيده قال: إن متُّ من مرضي هذا فانت حرٌّ، فقال العبد مات من مرضه ذلك، وقال الوارث لم يمت منه فالقول قول الوارث مع يمينه إلا أن يأتي العبد ببيّنة أنه مات من ذلك المرض.

٦٠ - الأيمان والنذور، والكفارات في الأيمان

أخبرنا الربيع: قال سئل الشافعي فقيل إنّا نقول إن الكفارات من أمرين وهما قولك والله لأفعلن كذا، وكذا فتكون غيراً في فعل ذلك إن كان جائزاً فعله، وفي أن تكفر وتدعه، وإن كان مما لا يجوز فعله، فإنه يؤمر بالكفارة وينهي عن البر، وإن فعل ما يجوز له من ذلك برّ، ولم تكن عليه كفارة والثاني قولك والله لأفعلن كذا، وكذا فتكون غيراً في فعل ذلك وعليك الكفارة إن كان مما يجوز لك فعله وغيراً في الإقامة على ترك ذلك ولا كفارة عليك إلا أن يكون ما حلف عليه طاعة لله عز وجل فيؤمر بفعله ويكفر عن يمينه ويقول أن قوله بالله وتالله وأشهد بالله وأقسم بالله وأعزم بالله، أو قال وعزّة الله، أو وقدره الله أو وكبرياء الله أن عليه في ذلك كله كفارة مثل ما عليه في قوله والله ونقول إنه إن قال أشهد، ولم يقل بالله أو أقسم، ولم يقل بالله، أو أعزم، ولم يقل بالله، أو قال الله إنه إن لم يكن أراد به يميناً في ذلك كله أنه لا حنث عليه، وإن أراد به يميناً فمثل قوله: والله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن حلف بالله، أو باسم

من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة، ومن حلف بشيء غير الله جلّ وعزّ مثل أن يقول الرجل، والكعبة وأبي، وكذا، وكذا ما كان فحنث، فلا كفارة عليه ومثل ذلك قوله لعمرى لا كفارة عليه، وكلّ يمين بغير الله فهي مكروهة منهي عنها من قبل قول رسول الله ﷺ: إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم، ومن كان خالفاً فليحلف بالله أو ليسكت.

٢١٤٨ - أخبرنا ابن عيّنة قال: حدّثنا الزهري قال:

حدّثنا سالم، عن أبيه قال: سمع النبي ﷺ عمر يخلف بأبيه، فقال: ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم قال عمر ﷺ والله ما خلفت بها بعد ذلك ذاكراً ولا أنثراً. [أخرجه البخاري (٦٦٤٧)، مسلم (١٦٤٦)، الرمزي (١٥٣٣)، السامي (٤/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكل من حلف بغير الله كرهت له وخشيت أن تكون يمينه معصية، وأكره الأيمان بالله على كل حال إلا فيما كان لله طاعة مثل البيعة على الجهاد، وما أشبه ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن حلف على يمين فرأى خيراً منها فوسع له واختار له أن يأتي الذي هو خير وليكفر عن يمينه لقول النبي ﷺ: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن حلف عامداً للكذب، فقال والله لقد كان كذا، وكذا، ولم يكن، أو والله ما كان كذا، وقد كان كقر، وقد أثم وأساء حيث عمد الحلف بالله باطلاً.

فإن قال: وما الحجة في أن يكفر، وقد عمد الباطل؟ قيل: أقر بها قول النبي ﷺ: فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد أمره أن يعمد الحنث وقول الله عز وجل ﴿وَلَا يَأْتِلْ أُولَؤُلَا الْفَضْلَ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ نزلت في رجل حلف أن لا ينفع رجلاً، فأمره الله عز وجل أن ينفعه وقول الله عز وجل ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾، ثم جعل فيه الكفارة، ومن حلف وهو يرى أنه صادق، ثم وجدته كاذباً فعليه الكفارة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقول الرجل أقسم فليس يمين؛ فإن قال أقسمت بالله؛ فإن كان يعني حلفت قديماً يميناً بالله فليست يمين حادثة، وإنما هو خير عن يمين ماضية، وإن أراد بها يميناً فهي يمين، وإن قال أقسم بالله؛ فإن أراد بها إيقاع يمين فهي يمين، وإن أراد بها موعداً أنه سيقسم بالله فليست يمين، وإنما ذلك كقول سالحف، أو سوف أحلف، وإن قال لعمر الله؛ فإن أراد اليمين فهي يمين، وإن لم يرد اليمين فليست

يمينين ما كانت بطلاق، أو عتاق، أو غيره، أو أوجب على نفسه شيئاً، ثم قال: إن شاء الله موصلاً بكلامه، فقد استثنى، ولم يقع عليه شيء من اليمينين، وإن حنث، والوصل أن يكون كلامه نسقاً، وإن كان بينه سكتة كسكتة الرجل بين الكلام للتذكير، أو العي، أو النفس أو انقطاع الصوت، ثم وصل الاستثناء فهو موصول، وإنما القطع أن يحلف، ثم يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر، أو نهى، أو غيره، أو يسكت السكات الذي يبين أنه يكون قطعاً، فإذا قطع، ثم استثنى لم يكن له الاستثناء؛ فإن حلف، فقال والله لأفعلن كذا، وكذا إلا أن يشاء فلان فله أن يفعل ذلك الشيء حتى يشاء فلان؛ فإن مات، أو خرس، أو غاب لم يفعل، وإن قال: لا أفعل كذا، وكذا إلا أن يشاء فلان فليس له أن يفعل ذلك الشيء إلا أن يشاء فلان؛ فإن مات فلان، أو خرس لم يكن له أن يفعل ذلك الشيء حتى يعلم أن فلاناً شاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن حلف، فقال والله لأفعلن كذا، وكذا إلا أن يشاء فلان لم يحنث إن شاء فلان، وإن مات فلان، أو خرس أو غاب عنا معنى فلان حتى يمضي وقت يمينه حنث؛ لأنه إنما يخرج من الحنث مشيئة فلان، ولو كانت المسألة مجاهلاً، فقال والله لا أفعل كذا، وكذا إلا أن يشاء فلان لم يفعل حتى يشاء فلان، وإن غاب عنا معنى فلان، فلم نعرف شاء، أو لم يشأ لم يفعل؛ فإن فعله لم احتثه من قبل أنه يمكن أن يكون فلاناً شاء.

٦٢- لغو اليمين

قيل للشافعي رحمه الله تعالى: فإننا نقول إن اليمين التي لا كفارة فيها، وإن حنث فيها صاحبها إنها يمين واحدة إلا أن لها وجهين وجه يعذر فيه صاحبه ويرجى له أن لا يكون عليه فيها إثم؛ لأنه لم يعقد فيها على إثم ولا كذب وهو أن يحلف بالله على الأمر لقد كان، ولم يكن، فإذا كان ذلك جهده ومبلغ علمه فذلك اللغو الذي وضع الله تعالى فيه المونة عن العباد، وقال: ﴿لَا يَأْخِذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذْكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، والوجه الثاني أنه إن حلف عامداً للكذب استخفافاً باليمين بالله كاذباً فهذا الوجه الثاني الذي ليست فيه كفارة؛ لأن الذي يعرض من ذلك أعظم من أن يكون فيه كفارة وإنه يقال له تقرب إلى الله بما استطعت من خير.

٢١٤٩- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: دَعَبْتُ أَنَا وَعَبِيدُ بْنُ عَمْرٍو إِلَى عَائِشَةَ وَهِيَ مُتَكَيِّفَةٌ فِي ثَبِيرٍ فَسَأَلْنَاهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿لَا يَأْخِذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قَالَتْ هُوَ: لَا وَاللَّهِ

يمينين؛ لأنها تحتمل غير اليمينين؛ لأن قوله لعمرى إنما هو لحقي؛ فإن قال وحق الله وعظمه الله وجلال الله، وقدرة الله يريد بهذا كله اليمينين، أو لا نية له فهي يمين، وإن لم يرد بها اليمينين فليست بيمينين؛ لأنه يحتمل وحق الله واجب على كل مسلم، وقدرة الله ماضية عليه لا أنه يمين، وإنما يكون يميناً بأن لا ينوي شيئاً، أو بأن ينوي يميناً، وإذا قال بالله، أو تالله في يمين فهو كما وصفت إن نوى يميناً، أو لم تكن له نية، وإن قال والله لأفعلن كذا، وكذا لم يكن يميناً إلا بأن ينوي يميناً؛ لأن هذا ابتداء كلام لا يمين إلا بأن ينوي، وإذا قال أشهد بالله؛ فإن نوى اليمين فهي يمين، وإن لم ينو يميناً فليست بيمينين؛ لأن قوله أشهد بالله يحتمل أشهد بامر الله، وإذا قال أشهد لم يكن يميناً، وإن نوى يميناً، فلا شيء عليه.

ولو قال أعزم بالله ولا نية له فليست بيمينين؛ لأن قوله أعزم بالله إنما هي أعزم بقدرة الله، أو أعزم بعون الله على كذا، وكذا واستحلافه لصاحبه لا يمينه هو مثل قولك للرجل أسالك بالله، أو أقسم عليك بالله، أو أعزم عليك بالله؛ فإن أراد المستحلف بهذا يميناً فهو يمين، وإن لم يرد به يميناً فلا شيء عليه؛ فإن أراد بقوله أعزم بالله، أو أقسم بالله أو أسالك بالله يميناً فهي يمين.

وكذلك إن تكلم بها، وإن لم ينو، فلا شيء عليه، وإذا قال علي عهد الله وميثاقه وكفأته، ثم حنث فليس بيمين إلا أن ينوي بها يميناً.

وكذلك ليست بيمين لو تكلم بها لا ينوي يميناً فليس بيمينين بشيء من قبل أن لله عليه عهد أن يؤدي فرائضه.

وكذلك لله عليه ميثاق بذلك وأمانة بذلك.
وكذلك الذممة، والكفالة.

٦١- الاستثناء في اليمين

قيل للشافعي رحمه الله تعالى: فإننا نقول في الذي يقول والله لا أفعل كذا، وكذا إن شاء الله إنه إن كان أراد بذلك النية، فلا يمين عليه ولا كفارة إن فعل، وإن لم يرد بذلك النية، وإنما قال ذلك لقول الله عز وجل ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا هِيَ إِتْيَ فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ أو قال ذلك سهواً، أو استهتاراً، فإنه لا نية وعليه الكفارة إن حنث وهو قول مالك رحمه الله تعالى وإنه إن حلف، فلما فرغ من يمينه نسق النية بها، أو تدارك اليمين بالاستثناء بعد انقضاء يمينه، ولم يصل الاستثناء باليمين، فإنه إن كان نسقاً بها تبعاً فذلك له استثناء، وإن كان بين ذلك صمات، فلا استثناء له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من قال والله، أو حلف

وَبَلَىٰ وَاللَّهِ. [اخرجه البخاري (٤٦١٣)]

امراً تشبهها، أو لا تشبهها خرج بها من الحنث دخل بها، أو لم يدخل، ولا يخرجها من الحنث إلا تزويج صحيح يثبت، فأما تزويج فاسد فليس ينكح يخرجها من الحنث، وإن ماتت لم يرثها، وإن مات هو ورثته، ولم ترثه في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بعد لا ترث المبتوتة وهو قول ابن الزبير.

قال الربيع: صار الشافعي إلى قول ابن الزبير، وذلك أنهم أجمعوا أن الله عز وجل إنما ورث الزوجات من الأزواج، وأنه إن آلى من المبتوتة، فلا يكون عليه إسلأ، وإن ظاهر، فلا ظاهر عليه، وإن قذفها لم يكن له أن يلاعن، ولم يبرأ من الحد، وإن ماتت لم يرثها، فلما زعموا أنها خارجة في هذه الأشياء من معاني الأزواج، وإنما ورث الله تعالى الزوجات لم نورثها والله تعالى الموفق.

٦٣ - الكفارة قبل الحنث وبعده

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فمن حلف على شيء فأراد أن يحنث، فأحب إلى لو لم يكفر حتى يحنث، وإن كفر قبل الحنث بإطعام رجوت أن يميز عنه، وإن كفر بصوم قبل الحنث لم يميز عنه، وذلك أنا نزع أن لله تبارك وتعالى حقاً على العباد في أنفسهم وأموالهم فالحق الذي في أموالهم إذا قدموه قبل حله أجزأهم وأصل ذلك أن النبي ﷺ تسلف من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قد قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر فجعلنا الحقوق التي في الأموال قياساً على هذا، فأما الأعمال التي على الأبدان، فلا تجزي إلا بعد موافقتها كالصلاة التي لا تجزي إلا بعد الوقت والصوم لا يميز إلا في الوقت أو قضاء بعد الوقت الحج الذي لا يميز العبد ولا الصغير من حج الإسلام؛ لأنهما حجاً قبل أن يجب عليهما.

٦٤ - من حلف بطلاق امرأته إن تزوج عليها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها تطليقة يملك الرجعة، ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث والطلاق الذي أوقع، وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً إن لم أتزوج عليك فسمي وقتاً؛ فإن جاء ذلك الوقت وهي زوجته، ولم يتزوج عليها فهي طالق ثلاثاً، ولو أنه طلقها واحدة، أو اثنتين، ثم جاء ذلك الوقت وهي في عدتها وقعت عليها التطليقة الثالثة، وإن لم يوقت، وكانت المسألة مجاهلاً، فقال أنت طالق ثلاثاً إن لم أتزوج عليك فهذا على الأبد لا يحنث حتى يموت، أو تموت قبل أن يتزوج عليها، وما تزوج عليها من

٦٥ - الإطعام في الكفارات في البلدان كلها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويميز في كفارة اليمين مد بمد النبي ﷺ من حنطة، ولا يميز أن يكون دقيقاً ولا سويفاً، وإن كان أهل بلد يقاتنون الذرة، أو الأرز، أو التمر أو الزبيب أجزأ من كل جنس واحد من هذا مد بمد النبي ﷺ.

وإنما قلنا يميز هذا أن النبي ﷺ أتى بعرق تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكيناً والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعاً، وذلك ستون مداً فلكل مسكين مد.

فإن قال قائل: فقد قال سعيد بن المسيب أتى النبي ﷺ بقرق فيه خمسة عشر صاعاً، أو عشرون صاعاً قبل فاكتر ما قال ابن المسيب مد وربيع، أو ثلث، وإنما هذا شك أدخله ابن المسيب، والعرق كما وصفت كان يقدر على خمسة عشر صاعاً، والكفارات بالمدينة وبنجدة ومصر، والقروان، والبلدان كلها سواء ما فرض الله عز وجل على العباد فرضين في شيء واحد قط، ولا يميز في ذلك إلا مكيلة الطعام، وما أرى أن يميزهم دراهم، وإن كان أكثر من قيمة الطعام، وما يقتات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويميز أهل البادية مد أقط، وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أدوا مداً مما يقتات أقرب البلدان إليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويعطي الكفارات والزكاة كل من لا تلزمه نفقة من قرابته وهم من عدا الوالد، والولد والزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بها من غيرهم، وإن كان يتفق عليهم متطوعاً أعطاهم.

وكان حكمه حكم من لم يفعل شيئاً وعليه أن يعيد، وهكذا لو أطعم غنياً وهو لا يعلم، ثم علم غناه كان عليه أن يعيد، وهكذا لو أطعم من تلزمه نفقته، ثم علم أعاد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن كان له مسكن لا يستغني عنه هو وأهله وخادم أعطي من كفارة اليمين والصدقة والزكاة، ولو كان له مسكن يفضل عن حاجته وحاجة أهله الفضل الذي يكون بمثله غنياً لم يعط.

٦٧- ما يجزي من الكسوة في الكفارات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأقل ما يكفي من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل، أو إزار أو مقنعة وغير ذلك للرجل، والمرأة؛ لأن ذلك كله يقع عليه اسم كسوة، ولو أن رجلاً أراد أن يستدل بما تجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المساكين جاز لغيره أن يستدل بما يكفي في الشتاء، أو في الصيف، أو في السر من الكسوة، ولكن لا يجوز الاستدلال عليه بشيء من هذا، وإذا أطلقه الله فهو مطلق، ولا بأس أن يكسو رجلاً ونساء.

وكذلك يكسو الصبيان، وإن كسا غنياً وهو لا يعلم رأيت عليه أن يعيد الكسوة.

٦٨- العتق في الكفارات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أعتق في كفارة اليمين، أو في شيء وجب عليه العتق لم يجزه إلا رقية مؤمنة ويعتق فيها الأسود، والأحر والسوداء، والأحرمة وأقل ما يقع به اسم الإيمان على العجمي أن يصف الإيمان إذا أمر بصفته، ثم يكون به مؤمناً ويجزي فيه الصغير إذا كان أبواً، أو أحدهما مؤمناً؛ لأن حكمهم حكم الإيمان ويجزي في الكفارات ولد الزنا.

وكذلك كل ذي نقص بعيب لا يضر بالعمل ضرراً يئناً مثل العرج الخفيف، والعمور وشلل الخنصر، والعيوب التي لا تضر بالعمل ضرراً يئناً ويجزي فيه العرج الخفيف، ولا يجزي المقعد ولا الأعمى ولا أشل الرجل يابسها ولا اليمين يابسهما ويجزي الأصم، والخصي المجبوب وغير المجبوب ويجزي المريض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل، وما أشبهه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الجارية حاملاً من زوجها، ثم اشتراها زوجها، فأعتقها في كفارة أجزاء عنه، وإنما لا تجزي في قول من لا يبيع أم الولد إذا ولدت بعد شرائه إياها، ووضعها لستة أشهر فصاعداً؛ لأنها تكون بذلك أم ولد، فأما ما كان قبل ذلك، فلا تكون به أم ولد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس له إذا كفر بإطعام أن يطعم أقل من عشرة، وإن أطعم تسعة وكسا واحداً كان عليه أن يطعم عاشراً، أو يكسو تسعة؛ لأنه إنما جعل له أن يطعم عشرة، أو يكسوه وهو لا يجزئه أن يكسو تسعة ويطعم واحداً؛ لأنه حيث لا أطعم عشرة ولا كساها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً كانت عليه ثلاثة إيمان مختلفة فحنت فيها فاعتق وأطعم وكسا ينوي الكفارة، ولا ينوي عن أيها العتق ولا عن أيها الإطعام ولا عن أيها الكسوة أجزاء بنية الكفارة وأيها شاء أن يكون عتقاً، أو إطعاماً، أو كسوة كان، وما لم يشأ فالتبئة الأولى تجزيه؛ فإن أعتق وكسا وأطعم، ولم يستكمل الإطعام أكمله ونواه عن أي الكفارات شاء، ولو كانت المسألة بجاهها فكسا وأعتق وأطعم، ولم ينو الكفارة، ثم أراد أن ينوي كفارة لم تكن كفارة لا تجزئه حتى يقدم التبة قبل الكفارة، أو تكون معها، وأما ما كان عمله قبل التبة فهو تطوع لا يجزيه من الكفارة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أمر الرجل الرجل أن يكفر عنه من مال المأمور، أو استأذن الرجل الرجل أن يكفر عنه من ماله فاذن له أجزاء عنه الكفارة وهذه هبة مقبوضة؛ لأن دفعه إياها إلى المساكين بأمره قبض وكيله لهية وهبها له.

وكذلك إن قال أعتق عني فهي هبة فاعتاقه عنه قبضه ما وهب له، ولولا له للمعتق عنه؛ لأنه قد ملكه قبل العتق، وكان العتق مثل القبض كما لو اشتراه، فلم يقبضه حتى أعتقه كان العتق مثل القبض، ولو أن رجلاً تطوع فكفر عن رجل بإطعام، أو كسوة، أو عتق، ولم يقدم في ذلك أمر من الخالف لم يجز عنه، وكان العتق عن نفسه؛ لأنه هو المعتق لما يملك ما لم يهب لغيره فيقبله.

وكذلك الرجل يعتق عن أبويه بعد الموت فالولاء له إذا لم يكن ذلك بوصية منهما ولا شيء من أموالهما، ولو أن رجلاً صام عن رجل بأمره لم يجزه الصوم عنه، وذلك أنه لا يعمل أحد عن أحد عمل الأبدان؛ لأن الأبدان تعبدت بعمل، فلا يجزي عنها أن يعمل غيرها ليس الحج، والعمرة بالخبر الذي جاء عن النبي ﷺ، وبأن فيها نفقة، وأن الله فرضهما على من وجد إليهما السبيل والسبيل بالمال.

٦٦- من لا يطعم من الكفارات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يجزئ أن يطعم في كفارات الإيمان إلا حراً مسلماً محتاجاً؛ فإن أطعم منها ذنباً محتاجاً، أو حراً مسلماً غير محتاج أو عبد رجل محتاج لم يجزه ذلك،

ثم أعسر لم يكن له أن يصوم ولا أرى الصوم يجزي عنه وأمرته احتياطاً أن يصوم، فإذا أيسر كفر، وإنما انظر في هذا إلى الوقت الذي يحنث فيه، ولو أنه حنث معسراً، ثم لم يصم حتى أيسر، أحببت له أن يكفر، ولا يصوم من قبل أنه لم يكفر حتى أيسر، وإن صام، ولم يكفر أجراً عنه؛ لأن حكمه حين حنث الصيام.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر أنه إنما ينظر إلى الكفارة يوم يكفر، فإذا كان معسراً كان له أن يصوم، وإن كان موسراً كان عليه أن يعتق.

قال: ولا يصام في كفارة اليمين ولا في شيء وجب عليه من الصوم بإيجاب يوم من رمضان، ولا يوم لا يصلح صومه متطوعاً مثل يوم الفطر، والأضحى وأيام التشريق وصيام ما سواها من الأيام.

٧٢- من أكل، أو شرب ساهياً في صيام الكفارة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويفسد صوم التطوع وصوم رمضان وصوم الكفارة والنذر ما أفسد الصوم ولا خلاف بين ذلك، فمن أكل فيها، أو شرب ناسياً، فلا قضاء عليه، ومن أكل، أو شرب عامداً أفسد الصوم عليه لا يختلف إلا في وجوب الكفارة على من جامع في رمضان وسقطها عن جامع في صوم غيره تطوعاً، أو واجبا، فإذا كان الصوم متتابعاً فافطر فيه الصائم من عذر وغير عذر والصائمة استأنفا الصيام إلا الحائض، فإنها لا تستأنف.

٧٣- الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة، ومن

تصدق بكفارة، ثم اشتراها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن لزمه حق للمساكين في زكاة مال، أو لزمه حج أو لزمته كفارة يمين فذلك كله من رأس المال يحاصر به ديون الناس ويخرج عنه في ذلك أقل ما يكفي في مثله؛ فإن أوصى بعق في كفارة، ولم يكن في رأس المال إلا الطعام؛ فإن حل ثلثه العتق أعتق عنه من الثلث، وإن لم يحمله أطعم عنه من رأس المال، وإذا أعتق عنه من الثلث لم يطعم عنه من رأس المال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كفر الرجل بالطعام، أو بالكسوة، ثم اشترى ذلك فدفعه إلى أهله، ثم اشتراه منهم فالبيع جائز، ولو تنزه عن ذلك كان أحب إلي.

قال: ومن كانت عليه رقة واجبة فأراد أن يشتري رقة تعتق عليه إذا ملكها بغير عتق، فلا تجزي عنه، وما كان يجوز له أن يملكه بحال أجراً عنه، ولا يعتق عليه إلا الآباء، وإن بعدوا، والبنون، وإن سفلوا والدون كلهم، أو مولودون وسواء ذلك من قبل البنات، والبنين؛ لأن كلهم ولد، ووالد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن اشترى رقة بشرط عتقها لم تجز عنه من رقة واجبة عليه.

قال: ويجزي المدبر في الرقاب الواجبة، ولا يجزي عنه المكاتب حتى يعجز فيعود رقيقاً فبعته بعد العجز ويجزي المعتق إلى سنين وهو في أضعف من حال المدبر، ومن اشترى عبداً فأعتقه وهو ممن لا يجزي في الرقاب الواجبة فالتعتق ماض ويعود لرقة تامة؛ فإن كان الذي باعه دلس له بعبء عاد عليه فأخذ منه قيمة ما بينه صحيحاً ومعيباً من الثمن، وإن كان معيباً عيباً يجزي مثله في الرقاب الواجبة أجراً عنه وعاد على صاحبه الذي باعه بقيمة ما بين العيب والصحة، ولم يكن عليه أن يتصدق بقيمة العيب إذا أخذه من البائع وهو مال من ماله.

٦٩ - الصيام في كفارات الأيمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كل من وجب عليه صوم ليس بمشروط في كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعاً أجراً أن يكون متفرقاً قياساً على قول الله عز وجل في قضاء رمضان ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، والعدة أن يأتي بعد صوم لا ولاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الصوم متتابعاً فافطر فيه الصائم والصائمة من عذر وغير عذر استأنفا الصيام إلا الحائض، فإنها لا تستأنف.

٧٠ - من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والذي يجب عليه من الكفارة الإطعام، أو الكسوة، أو العتق من كان غنياً فليس له أن يأخذ من الصدقة شيئاً، فأما من كان له أن يأخذ من الصدقة فله أن يصوم، وليس عليه أن يتصدق، ولا يعتق؛ فإن فعل أجراً عنه، وإن كان غنياً، وكان ماله غائباً عنه لم يكن له أن يكفر بصوم حتى يحضره ماله، أو ينهب المال إلا بإطعام، أو كسوة، أو عتق.

٧١ - من حنث معسراً، ثم أيسر، أو حنث

موسراً، ثم أعسر

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حنث الرجل موسراً،

٧٤- كفارة بين العبد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حنث العبد، فلا يجزيه إلا الصوم؛ لأنه لا يملك شيئاً، وإن كان نصفه عبداً ونصفه حراً، وكان في يديه مال لنفسه لم يجزه الصيام، وكان عليه أن يكفر بما في يديه من المال مما يصيبه؛ فإن لم يكن في يديه مال لنفسه صام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حنث العبد، ثم عتق وكفر كفارة حر أجرات عنه؛ لأنه حينئذ مالك، ولو صام أجراً عنه؛ لأنه يوم حنث كان حكمه حكم الصيام.

٧٥- من نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن نذر تبرأ أن يمشي إلى بيت الله الحرام لزمه أن يمشي إن قدر على المشي، وإن لم يقدر ركب وأهراق دماً احتياطاً؛ لأنه لم يأت بما نذر كما نذر، والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطق شيئاً سقط عنه كمن لا يطيق القيام في الصلاة فيسقط عنه، ويصلي قاعداً، ولا يطيق القعود، فيصلّي مضطجعا، وإنما فرقنا بين الحج، والعمرة والصلاة أن الناس أصلحوا أمر الحج بالصيام والصدقة والتسليم، ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يمشي أحد إلى بيت الله إلا حاجاً، أو معتمراً لا بد له منه.

قال الربيع: وللشافعي رحمه الله تعالى: قول آخر إنه إذا حلف أن يمشي إلى بيت الله الحرام فحنث فكفارة بين تجزيه من ذلك إن أراد بذلك اليمين.

قال الربيع: وسمعت الشافعي أقضى بذلك رجلاً، فقال: هذا قولك يا أبا عبد الله؟ فقال: هذا هو قول من هو خير مني قال: ومن هو؟ قال عطاء بن أبي رباح. [هـ]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن حلف بالمشي إلى بيت الله، ففيها قولان أحدهما معقول معنى قول عطاء إن كل من حلف بشيء من التسليم، أو حج، أو عمرة فكفارته كفارة بين إذا حنث، ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومنعه أن أعمال البر لله لا تكون إلا بفرض يؤديه من فرض الله عليه، أو تبرراً يريد الله به.

فأما على غلق الأيمان، فلا يكون تبرراً، وإنما يعمل التبرر لغير الغلق، وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه إذا نذره متبرراً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والتبرر أن يقول لله علي إن شفى الله فلاناً، أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديناً، أو

كان كذا أن أحج له نذراً فهو التبرر، فأما إذا قال: إن لم أقضك حنك فعلي المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا من معاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاء ولا كفارة فهذا يوافق السنة، وذلك أن يقول لله علي إن شفاني، أو شفى فلاناً أن أحرأبي، أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله، فمن قال: هذا، فلا شيء عليه فيه، وفي السأية، وإنما أبطل الله عز وجل النذر في البحيرة والسأية؛ لأنها معصية، ولم يذكر في ذلك كفارة.

وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية لله عز وجل أن لا يفى ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة.

٢١٥٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن طلحة بن عبد الملك الأيلي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ قال: من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يغمضي الله، فلا يعصوه. [هـ]

٢١٥١- أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي النهلب، عن عمران بن حصين قال: كانت بنو عقيل خلفاء لقيس في الجاهلية، وكانت ثقيف قد أسرت رجلاً من المسلمين، ثم إن المسلمين أسروا رجلاً من بني عقيل ومعه ناقة له، وكانت ناقة قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا، وكذا مرة، وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية لم تمنع من كل تزنع فيه، ولم تمنع من حوض تشرب فيه قال فأتى به النبي ﷺ، فقال: يا محمد فيم أخذتني وأخذت سابقه الحاج؟ فقال النبي ﷺ: بجريرة خلفائك ثقيف. [هـ]

قال وحسن حيث يمر به النبي ﷺ فمر به النبي ﷺ بعد ذلك، فقال: يا محمد إني مسلم، فقال النبي ﷺ: لو قتلها وأنت تملك أمرك كنت قد أفلحت كل الفلاح قال: ثم مر به النبي ﷺ مرة أخرى، فقال: يا محمد إني جاني، فأطعمني وطمأن فاستقني، فقال النبي ﷺ: تلك حاجتك، ثم إن النبي ﷺ بدا له، فقأدى به الرجلين اللذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة، ثم إنه أغار على المدينة عداً فأخذوا سرحاً

النبي ﷺ فَوَجَدُوا النَّاقَةَ فِيهَا.

- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهْمَانِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ [أَقْدَم]

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَاخَذَ النَّبِيُّ ﷺ نَاقَتَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ تَنْحَرْ مِثْلَهَا، أَوْ تَنْحَرَهَا وَلَا تَكْفُرْ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ نَقُولُ إِنَّ مَنْ نَذَرَ تَبَرُّراً أَنْ يَنْحَرَ مَالَهُ غَيْرَهُ فَهَذَا نَذَرٌ فِيْمَا لَا يَمْلِكُ فَالْتَذَرُ سَاقِطٌ عَنْهُ وَبِذَلِكَ نَقُولُ قِيَاساً عَلَى مَنْ نَذَرَ مَا لَا يَطِيقُ أَنْ يَعْمَلَهُ بِحَالِ سَقَطَ النَّذَرُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَعْمَلَهُ فَهُوَ كَمَا لَا يَمْلِكُ تَمَّا سَوَاءً.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَحْجَّ مَاشِياً مَشَى حَتَّى يَحِلَّ لَهُ النَّسَاءُ، ثُمَّ رَكِبَ بَعْدُ، وَذَلِكَ كَمَا لَحِجَّ هَذَا، وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَمِرَ مَاشِياً مَشَى حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَحِلُّ، أَوْ يَقْصِرَ، وَذَلِكَ كَمَا لَعَمْرُوهُ هَذَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَحْجَّ مَاشِياً فَمَشَى، فَفَاتَهُ الْحُجُّ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مَاشِياً حَلَّ وَعَلَيْهِ حُجٌّ قَابِلٌ مَاشِياً كَمَا يَكُونُ عَلَيْهِ حُجٌّ قَابِلٌ إِذَا فَاتَهُ هَذَا الْحُجُّ، أَلَا تَرَى أَنَّ حُكْمَهُ لَوْ كَانَ مَطْوَعاً بِالْحُجِّ، أَوْ نَافِراً لَهُ أَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ، أَوْ عَمْرَتُهُ أَنْ لَا يَجْزِي هَذَا الْحُجُّ مِنْ حُجٍّ وَلَا عَمْرَةٍ، فَإِذَا كَانَ حُكْمُهُ أَنْ يَسْقُطَ، وَلَا يَجْزِي مِنْ حُجٍّ وَلَا عَمْرَةٍ كَفَيْتْ لَا يَسْقُطُ الْمَشْيُ الَّذِي إِنَّمَا هُوَ هَيْئَةٌ فِي الْحُجِّ، وَالْعَمْرَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَحْجَّ، أَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَمِرَ، وَلَمْ يَحْجَّ، وَلَمْ يَعْتَمِرْ؛ فَإِنْ كَانَ نَذَرُ ذَلِكَ مَاشِياً، فَلَا يَمْشِي؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعاً حِجَّةُ الْإِسْلَامِ وَعَمْرَتُهُ؛ فَإِنْ مَشَى، فَإِنَّمَا مَشَى حِجَّةُ الْإِسْلَامِ وَعَمْرَتُهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّ وَيَعْتَمِرَ مَاشِياً مِنْ قَبْلِ أَنْ أَوَّلَ مَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مِنْ حُجٍّ وَعَمْرَةٍ إِذَا لَمْ يَعْتَمِرْ وَيَحْجَّ، فَإِنَّمَا هُوَ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ وَنَوَى بِهِ نَذراً، أَوْ حُجّاً عَنْ غَيْرِهِ أَوْ تَطَوُّعاً فَهُوَ كُلُّهُ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ وَعَمْرَتُهُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ لِنَذَرِهِ فَيُوفِيَهُ كَمَا نَذَرَ مَاشِياً، أَوْ غَيْرَ مَاشِياً.

قَالَ الرَّبِيعُ: هَذَا إِذَا كَانَ الْمَشْيُ لَا يَضُرُّ مَنْ يَمْشِي، فَإِذَا كَانَ مُضْراً بِهِ فَيَرْكَبُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عَلَى مِثْلِ مَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا إِسْرَائِيلَ أَنْ يَتِمَّ صَوْمُهُ، وَيَتَخَيَّ عَنْ الشَّمْسِ، فَأَمَرَهُ بِالَّذِي فِيهِ الْبَرُّ، وَلَا يَضُرُّهُ وَنَهَاهُ عَنْ تَعْذِيبِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلَّهِ فِي تَعْذِيبِهِ.

وَكَذَلِكَ الَّذِي يَمْشِي إِذَا كَانَ الْمَشْيُ تَعْذِيباً لَهُ يَضُرُّ بِهِ تَرْكُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: إِنْ شَفَى

اللَّهُ فَلَانَا فَلَلَهُ عَلَيَّ أَنْ أَمْشِيَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَشْيٌ حَتَّى يَكُونَ نَسْوَى شَيْئاً يَكُونُ مِثْلَهُ بَرّاً؛ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئاً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَشْيِ إِلَى غَيْرِ مَوَاضِعِ الْبَرِّ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَوْ نَذَرَ، فَقَالَ عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى إِفْرِيقَةٍ، أَوْ الْعِرَاقِ، أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْبِلَادِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ طَاعَةٌ فِي الْمَشْيِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْبِلَادِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَشْيُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يَرْجُو فِيهِ الْبَرُّ، وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ وَأَحَبُّ إِلَيَّ لَوْ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى مَسْجِدِ بَيْتِ الْقُدْسِ أَنْ يَمْشِيَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي هَذَا وَمَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَلَا يَبِينُ لِي أَنْ أَوْجِبَ الْمَشْيَ إِلَى مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَسْجِدِ بَيْتِ الْقُدْسِ كَمَا يَبِينُ لِي أَنْ أَوْجِبَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَرَّ يَأْتِيَانِ بَيْتَ اللَّهِ تَعَالَى فَرَضٌ، وَالْبَرُّ يَأْتِيَانِ هَذَيْنِ نَاقِلَةً، وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَلَا خِيَارَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِلَّا بَأْنِ يَنْوِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ يَبُوءُ اللَّهُ وَهُوَ إِذَا نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى مَسْجِدٍ مَصْرٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَمْشِيَ إِلَيْهِ، وَلَوْ نَذَرَ بَرّاً أَمْرَهُ بِالْوَفَاءِ بِهِ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هَذَا كَمَا يُوْخَذُ لِلْأَدَمِيِّينَ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ هَذَا عَمَلٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُلْزَمُهُ إِلَّا بِإِجَابِهِ عَلَى نَفْسِهِ بَعِيْنُهُ، وَإِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَنْحَرَ بِمَكَّةَ لَمْ يَجْزِهِ إِلَّا أَنْ يَنْحَرَ بِمَكَّةَ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّحْرَ بِمَكَّةَ بَرٌّ، وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَنْحَرَ بِغَيْرِهَا لَيَتَصَدَّقَ لَمْ يَجْزِهِ أَنْ يَنْحَرُ إِلَّا حَيْثُ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ، وَإِنَّمَا أَوْجَبَتْهُ، وَلَيْسَ فِي النَّحْرِ فِي غَيْرِهَا بَرٌّ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى مَسَاكِينِ ذَلِكَ الْبَلَدِ، فَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى مَسَاكِينِ بَلَدٍ فَعَلِيهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَيْهِمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ غَلَامِي حَرٌّ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لِي فِي سَاعَتِي هَذِهِ، أَوْ فِي يَوْمِي هَذَا، أَوْ أَشَاءَ، أَوْ يَشَاءَ فَلَانْ أَنْ لَا يَكُونَ حَرّاً، أَوْ أَمْرَاتُهُ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ أَشَاءَ أَنْ لَا تَكُونَ طَالِقاً فِي يَوْمِي هَذَا أَوْ يَشَاءَ فَلَانْ فِشَاءَ، أَوْ شَاءَ الَّذِي اسْتَنْتَى مَشِيَّتَهُ لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ حَرّاً وَلَا الْمَرْأَةُ طَالِقاً.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ أَنَا أَهْدَى هَذِهِ الشَّاةَ نَذراً، أَوْ أَمَشِي نَذراً فَعَلِيهِ أَنْ يَهْدِيَهَا وَعَلَيْهِ أَنْ يَمْشِيَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنِّي سَأَحْدُثُ نَذراً، أَوْ أَنِّي سَأَهْدِيهَا، فَلَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ وَهُوَ كَمَا قَالَهُ لَغَيْرِ إِيجَابِي، فَإِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعاً مِنَ الْحَرَمِ مَاشِياً أَوْ رَاكِباً فَعَلِيهِ أَنْ يَأْتِيَ الْحَرَمَ حَاجِجاً أَوْ مُعْتَمِراً، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَأْتِيَ عِرْقَةً، أَوْ مَرّاً، أَوْ مَوْضِعاً قَرِيباً مِنَ الْحَرَمِ لَيْسَ بِالْحَرَمِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ هَذَا نَذَرٌ فِي غَيْرِ طَاعَةٍ، وَإِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ حُجّاً، وَلَمْ يَسْمَعْ وَقْتاً فَعَلِيهِ حُجٌّ بِحَرَمٍ بِهِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ مَتَى شَاءَ، وَإِنْ قَالَ عَلَيَّ نَذَرٌ حُجٌّ إِنْ شَاءَ فَلَانْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَوْ

مرض، أو خطأ عدو، أو نسيان أو توان قضاه إذا زعمت أنه يهل بالحج فيحصر بعدو، فلا يكون عليه قضاء كان من نذر حجاً بعينه مثله، وما زعمت أنه إذا أحصر فعليه القضاء أمرته أن يقضيه إن نذر فاحصر، وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بعينها فمريض قضاه إلا الأيَّام التي ليس له أن يصومها.

فإن قال قائل: فلم تأمر المحصر إذا أحصر بالهدي ولا تأمر به هذا؟

قلت: أمره به للخروج من الإحرام، وهذا لم يحرم فأمره بالهدي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أكل الصائم، أو شرب في رمضان، أو نذر أو صوم كفارة، أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسياً فصومه تام ولا قضاء عليه، وإذا تسحر بعد الفجر وهو لا يعلم، أو أفطر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله، فإن كان صومه متتابعاً فعليه أن يستأنفه، وإذا قال: لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلاً فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم؛ لأنه قدم في الليل، ولم يقدم في النهار وأحب إلى لو صامه، ولو قدم الرجل نهاراً، وقد أفطر الذي نذر الصوم فعليه قضاء ذلك اليوم، وهكذا لو قدم بعد الفجر وهو صائم ذلك اليوم متطوعاً، أو لم ياكل فعليه أن يقضيه؛ لأنه نذر والنذر لا يجزيه إلا أن ينوي صيامه قبل الفجر، وهذا احتياط، وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه قضاؤه من قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائماً عن نذره.

وإنما قلنا بالاحتياط إن جاز أن يصام، وليس هو كيوم الفطر، وإنما كان عليه صومه بعد مقدم فلان، فقلنا عليه قضاؤه، وهذا أصح في القياس من الأول، ولو أصبح فيه صائماً من نذر غير هذا، أو قضاء رمضان أحببت أن يعود لصومه كنذره وقضائه ويعود لصومه لمقدم فلان، ولو أن فلاناً قدم يوم الفطر، أو يوم النحر، أو التشريق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا عليه قضاؤه؛ لأنه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة، ولا يقضي ما لا طاعة فيه.

ولو قال لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً فقدم يوم الاثنين كان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه فلان وصوم الاثنين كلما استقبله؛ فإن تركه فيما يستقبل قضاؤه إلا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحى، أو أيام التشريق، فلا يصومه، ولا يقضيه.

وكذلك إن كان في رمضان لم يقضه وصامه من رمضان كما لو أن رجلاً نذر أن يصوم رمضان صام رمضان بالفريضة، ولم يصمه بالنذر، ولم يقضه.

وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر، أو الأضحى أو أيام

شاة فلان إنما النذر ما أريد الله عز وجل به ليس على معاني الغلق ولا مشيئة غير التأخر، وإذا نذر أن يهدي شيئاً من النعم لم يجزه إلا أن يهديه، وإذا نذر أن يهدي متاعاً لم يجزه إلا أن يهديه، أو يتصدق به على مساكين الحرم؛ فإن كانت نيته في هذه أن يعلقه ستراً على البيت، أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نوى، ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين والدور باع ذلك فأهدى ثمنه ويلى الذي نذر الصدقة بذلك تعليقاً على البيت وتطييباً به، أو يوكل به ثقة يلي ذلك له، وإذا نذر أن يهدي بدنة لم يجزه فيها إلا شيء من الإبل، أو نية وسوءة في ذلك الذكر، والأنثى، والخصي وأكثرها ثمن أحب إلي، وإذا لم يجد بدنة أهدى بقرة نية فصاعداً، وإذا لم يجد بقرة أهدى سبعاً من النعم شيئاً فصاعداً إن كن معزى، أو جذعاً فصاعداً إن كن ضأناً، وإن كانت نيته على بدنة من الإبل دون البقر، فلا يجزيه أن يهدي مكانها من البقر والنعم إلا بقيمتها، وإذا نذر الرجل هدياً، ولم يسم الهدى، ولم ينو شيئاً، فأحب إلي أن يهدي شاة، وما أهدى من مد حنطة، أو ما فوقه أجزأه؛ لأن كل هذا هدي، وإذا نذر أن يهدي هدياً ونوى به بهيمة جدياً رضيعاً أهداه إنما معنى الهدى هدية، وكل هذا يقع عليه اسم هدي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نذر أن يهدي شاة عوراء، أو عمياء أو عرجاء، أو ما لا يجوز أضحى أهداه، ولو أهدى تاماً كان أحب إلي؛ لأن كل هذا هدي، ألا ترى إلى قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا﴾، فقد يقتل الصيد وهو صغير وأعرج وأعمى، وإنما يجزيه مثله، وألا ترى أنه يقتل الجراد، والعصفور وهما من الصيد فيجزى الجراد بتمرة، والعصفور بقيمتيه، ولعله قبضه، وقد سمى الله تعالى هذا كله هدياً، وإذا قال الرجل شاتي هذه هدي إلى الحرم، أو بقعة من الحرم أهدى، وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزئه إلا بمكة، فإذا سمى موضعاً من الأرض ينحرها فيه أجزأه، وإذا نذر الرجل عدد صوم صامه إن شاء متفرقاً، وإن شاء متتابعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نذر صيام أشهر فما صام منها بالأهلة صامه عدداً ما بين الهلالين إن كان تسعة وعشرين وثلاثين؛ فإن صامه بالعدد صام عن كل شهر ثلاثين يوماً، وإذا نذر صيام سنة بعينها صامها كلها إلا رمضان، فإنه يصومه لرمضان ويوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولا قضاء عليه كما لو قصد فنذر أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء؛ فإن نذر سنة بغير عينها قضى هذه الأيام كلها حتى يوفي صوم سنة كاملة، وإذا قال لله علي أن أحج عامي هذا فحال بينه وبينه عدو، أو سلطان حابس، فلا قضاء عليه، وإن حال بينه وبينه

له مقصورة، أو له مقصورة، أو كان في مقصورة دون البيت، والآخر في البيت دون المقصورة أنه إن أقام في البيت، أو في المقصورة يوماً وليلة كان حائثاً، وإن أقام أقل من ذلك لغير المساكنة لم يكن عليه حنث إذا خرج إلى أي بيوت الدار ومقاصيرها شاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يسكن الرجل وهو ساكن معه فهي كالمسألة قبلها يخرج منها مكانه، أو يخرج الرجل مكانه؛ فإن أقام جميعاً ساعة بعدما أمكنه أن يتحول عنه حنث، وإن كانا في بيتين فجعل بينهما حاجزاً، أو لكل واحد من الحجرتين باب فليست هذه مساكنة، وإن كانا في دار واحدة، والمساكنة أن يكونا في بيت، أو بيتين حجرتهما ومدخلهما واحد، فأما إذا اختلف البيتان، والحجرتان فليست مساكنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما جوابنا في هذه الأيمان كلها إذا حلف لا نية له إنما خرجت اليمين منه بلا نية، فأما إذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما نوى قال: فإننا نقول إذا نقل أهله وعياله وترك متاعه، فإننا نستحب له أن يتنقل بجميع متاعه، وأن لا يخلف شيئاً من متاعه، وإن خلف شيئاً منه، أو خلفه كله، فلا حنث عليه؛ فإن خلف أهله، وولده فهو حائث؛ لأنه ساكن بعد، والمساكنة التي حلف عليها هي المساكنة منه، ومن عياله لمن حلف أن لا يسكنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والنقلة، والمساكنة على البدن دون الأهل، والمال، والولد، والمتاع، فإذا حلف رجل ليتنقل فانتقل بيده وترك أهله، وولده وماله، فقد بر، وإن قال قائل ما الحجة؟

قيل: أرايت إذا سافر بيده أبصر الصلاة، ويكون من أهل السفر، أو رأيت إذا انقطع إلى مكة بيده أيكو من حاضري المسجد الحرام الذين إن تمتعوا لم يكن عليهم دم؟ فإذا.

قال: نعم، قيل: فإنما النقلة، والحكم على البدن لا على مال ولا على ولد ولا على متاع قال: فإننا نقول فيمن حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فتركه عليه بعد اليمين أنا نراه حائثاً؛ لأنه قد لبسه بعد يمينه.

وكذلك نقول فيه إن حلف لا يركب هذه الدابة وهو عليها؛ فإن نزل مكانه وإلا كان حائثاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف أن لا يلبس الثوب وهو لا يسه فمثل المسالكين الأوليين إن لم ينزعه من ساعته إذا أمكنه نزعه حنث.

وكذلك إن حلف أن لا يركب دابة وهو راكبها؛ فإن نزل مكانه وإلا حنث، وهكذا كل شيء من هذا الصنف قيل: فإننا

التشريق، ولو كانت المسألة بمأله، وقدم فلان يوم الاثنين، وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما، وقضى كل اثنين فيهما، ولا يشبه هذا شهر رمضان؛ لأن هذا شيء أدخله على نفسه بعدما، أوجب عليه صوم يوم الاثنين وشهر رمضان شيء أوجب الله تعالى لا شيء أدخله على نفسه، ولو كانت المسألة بمأله، وكان الناذر امرأة فكالرجل وتقضي كل ما مر عليها من حيضتها، وإذا قالت المرأة لله علي أن أصوم كلما حضت، أو أيام حيضي فليس عليها صوم ولا قضاء؛ لأنها لا تكون صائمة وهي حائض، وإذا نذر الرجل صوماً، أو صلاة، ولم ينو عدداً، فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان، ومن الصوم يوم؛ لأن هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم إلا الوتر.

قال الربيع: وفيه قول آخر يحزبه ركعة واحدة، وذلك أنه يروى عن عمر أنه تنفل بركعة وأن رسول الله ﷺ أوتر بركعة بعد عشر ركعات وأن عثمان أوتر بركعة.

قال الربيع: فلما كانت ركعة صلاة ونذر أن يصلي صلاة، ولم ينو عدداً فصلى ركعة كانت ركعة صلاة بما ذكرنا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال لله علي عتق رقبة، فأي رقبة اعتق أجزأه.

٧٦ - فيمن حلف على سكنى دار لا يسكنها

سئل الشافعي رحمه الله تعالى فقيل له: فإننا نقول فيمن حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن أنه يؤمر بالخروج من ساعة حلف ولا نرى عليه حنثاً في أقل من يوم وليلة إلا أن يكون له نية في تعجيل الخروج قبل يوم وليلة، فإنه حائث إذا أقام يوماً وليلة، أو يقول: نويت أن لا أعجل حتى أجد منزلاً، فيكون ذلك له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يسكن الدار وهو فيها ساكن أخذ في الخروج مكانه؛ فإن تخلف ساعة وهو يمكنه الخروج منها حنث، ولكنه يخرج منها بيده متحولاً، ولا يضره أن يتردد على حمل متاعه منها وإخراج أهله؛ لأن ذلك ليس بسكنى قال: فإننا نقول في الرجل يحلف أن لا يسكن الرجل وهما في دار واحدة ليس لها مقاصير كل بيت يدخله ساكنه أو كانت لها مقاصير يسكن كل مقصورة منها ساكنها، وكان الخالف مع المحلوف عليه في بيت منها، أو في مقصورة من مقاصيرها أو في حجرة المقصورة دون البيت وصاحب المحلوف عليه في البيت أنه يخرج مكانه حين حلف أنه لا يسكنه في البيت إلى أي بيوت الدار شاء، وليس له أن يسكنه في المقصورة التي كانت فيها اليمين، وإن كان معه في البيت، وليس

٧٧- فيمن حلف أن لا يدخل هذه الدار، وهذا

البيت فغير عن حاله

قيل للشافعي رحمه الله تعالى: فإنما تقول لو أن رجلاً حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت طريقاً، أو خربة يذهب الناس فيها ذاهبين وجائين إنه إن كان في يمينه سبب يستدل به على شيء من نيته، وما أراد في يمينه حمل على ما استدل به، وإن لم يكن لذلك سبب يستدل به على شيء من نيته، فإنما لا نرى عليه حثاً في دخوله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يدخل هذه الدار فانهدمت حتى صارت طريقاً، ثم دخلها لم يحنث؛ لأنها ليست بدار قال: فإنما تقول فيمن قال والله لا أدخل من باب هذه الدار فحول بابها فدخل من بابها هذا المحدث إنه حانث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يدخل من باب هذه الدار ولا نية له فحول بابها إلى موضع آخر فدخل منه لم يحنث، وإن كانت له نية فنوى من باب هذه الدار في هذا الموضع لم يحنث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو نوى أن لا يدخل الدار حنث.

قال: فإنما تقول فيمن حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو قميص فقطعه قباء، أو سراويل، أو جبة إن نراه حائثاً إلا أن تكون له نية يستدل بها على أنه لا حنث عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوباً وهو رداء فقطعه قميصاً، أو اتزر به، أو ارتدى به، أو قطعه قلائس، أو تباير، أو حلف أن لا يلبس سراويل فاتزر بها، أو قميصاً فارتدى به فهذا كله ليس وهو يحنث في هذا كله إذا لم تكن له نية؛ فإن كانت له نية لم يحنث إلا على نيته إن حلف أن لا يلبس القميص كما تلبس القميص فارتدى به لم يحنث.

وكذلك إن حلف أن لا يلبس الرداء كما تلبس الأردية فلبسه قميصاً لم يحنث، وإذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوب امرأته، وقد كانت مت بالثوب عليه، أو ثوب رجل من عليه، فأصل ما أبي عليه أن لا أنظر إلى سبب يمينه أبداً، وإنما أنظر إلى مخرج اليمين، ثم أحنث صاحبها، أو أبهره على مخرجها، وذلك أن الأسباب متقدمة، والأيمان محدثة بعدها، فقد يحدث على مثاله، وعلى خلاف مثاله، فلما كان هكذا لم أحثه على سبب يمينه وأحثه على مخرج يمينه.

أرايت لو أن رجلاً قال لرجل قد غلثك داري، أو قد

تقول فيمن حلف أن لا يسكن بيتاً ولا نية له وهو من أهل الحضارة فسكن بيتاً من بيوت الشعر، فإنه إن كان ليمينه معنى يستدل عليه بالأمر الذي له حلف مثل أن يكون سمع يقوم انهدم عليهم بيت فعمهم ترابه، فلا شيء عليه في سكناه في بيت شعر، وإن لم يكن له نية حين حلف، وإن كان إنما وجه يمينه أنه قيل له: إن الشمس محتجة، وإن السكنى في السطوح، والخروج من البيوت مصححة ويسرة فحلف أن لا يسكن بيتاً، فإنما نراه حائثاً إن سكن بيت شعر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن حلف الرجل أن لا يسكن بيتاً وهو من أهل البادية، أو أهل القرية ولا نية له، فأي بيت شعر، أو آدم، أو خيمة، أو ما وقع عليه اسم بيت، أو حجارة، أو مدر سكن حنث قال: فإنما تقول فيمن حلف أن لا يسكن دار فلان فسكن داراً بينه وبين رجل آخر أنه يحنث. وكذلك إن كانت الدار كلها لم يسكن منها بيتاً حنث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يسكن داراً لفلان، ولم ينو داراً بعينها فسكن داراً له فيها شرك أكثرها كان له، أو أقلها لم يحنث، ولا يحنث حتى تكون الدار كلها له خاصة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه فلان فاشترى فلان وآخر معه طعاماً ولا نية له لم يحنث ولا أقول بقولكم إنكم تقولون فيمن حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان، فأكل من طعام اشتراه فلان وآخر معه إنكم تحثونه إن أكل منه قبل أن يقتسماه، وزعمنا، وزعمتم أنهما إن اقتسماه فأكل الحالف مما صار للذي لم يحلف عليه لم يكن عليه حنث، والقول فيها على ما أجبك في صدر المسألة قال: فإنما تقول من حلف أن لا يسكن دار فلان فباعها فلان إنه إن كان عقد يمينه على الدار؛ لأنها داره لا يحنث إن سكنها وهي لغيره، وإن كان إنما عقد يمينه على الدار وجعل تسميته صاحبها صفة من صفاتها مثل قوله هذه الدار المزوقة فذهب تزويقها، فأراه حائثاً إن سكنها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يسكن دار فلان هذه بعينها وباعها فلان؛ فإن كانت نيته على الدار حنث بأي وجه سكنها، وإن ملكها هو، وإن كانت نيته ما كانت لفلان لم يحنث إذا خرجت من ملكه، وإن لم يكن له نية حنث إذا قال دار فلان هذه.

عليه حتاً إذا كان المحلوف عليه هو الدّاخل عليه بعد دخوله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتاً فدخل عليه الآخر بيته، فأقام معه لم يحنث؛ لأنّه لم يدخل عليه.

قال: فإنّ نقول فيمن حلف أن لا يدخل على فلان بيتاً فدخل على جاره له بيته، فإذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره إنّهُ يحنث؛ لأنّه داخل عليه وسواء كان البيت له أو لغيره، وأنّه إن دخل عليه مسجداً لم يحنث إلا أن يكون نوى المسجد في بيته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتاً فدخل على رجل غير بيتاً فوجد ذلك المحلوف عليه في ذلك البيت لم يحنث من قبل أنّه ليس على ذلك دخل.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر إنّهُ يحنث إذا دخل عليه؛ لأنّه قد دخل عليه بيتاً كما حلف، وإن كان قد قصده بالدخول على غيره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن علم أنّه في البيت فدخل عليه حنث في قول من يحنث على غير النية، ولا يرفع الخطأ، فأما إذا حلف أن لا يدخل عليه بيتاً فدخل عليه المسجد لم يحنث بحال.

٧٨- من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا

يفعلهما، ففعل أحدهما

قال: فإنّ نقول فيمن حلف أن لا يكسو امرأته هذين الثوبين فكساها أحدهما أنّه حانث إلا أن يكون نوى في بيته أن لا يكسوها إياهما جميعاً لحاجته إلى أحدهما، أو؛ لأنّها لا حاجة لها فيهما جميعاً، فقال أنت طالق إن فعلت فتكون له نية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يكسو امرأته هذين الثوبين، أو هذه الأثواب الثلاثة فكساها أحد الثوبين، أو أحد الثلاث، أو كساها من الثلاثة اثنين وترك واحداً لم يحنث.

وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذين القرصين، فأكلهما إلا قليلاً لم يحنث إلا أن يأتي على الشئين اللذين حلف عليهما إلا أن يكون بنوي أن لا يكسوها من هذه الأثواب شيئاً، أو لا يأكل من هذا الطعام شيئاً فيحنث، وإذا قال والله لا أشرب ماء هذه الإداوة ولا ماء هذا النهر ولا ماء هذا البحر كلّ فكل هذا سواء، ولا يحنث إلا أن يشرب ماء الإداوة كلّ ولا سبيل إلى أن يشرب ماء النهر كلّ ولا ماء البحر كلّ، ولكنّه لو قال: لا أشرب من ماء هذه الإداوة ولا من ماء هذا النهر ولا من ماء هذا البحر فشرب

وهبتك مالي فحلف ليضرته أما يحنث إن لم يضره، وليس حلفه ليضرته يشبه سبب ما قال له، فإذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب للثوب امرأته فوهيته له، أو باعته فاشتري بثمانه ثوباً، أو انتفع به لم يحنث، ولا يحنث أبداً إلا بلبسه.

قال: فإنّ نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فرقى على ظهر بيته أنّه يحنث؛ لأنّه دخلها من ظهرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان فرقى فوقها، فلم يدخلها، وإنما دخوله أن يدخل بيتاً منها أو عرصتها.

قال: فإنّ نقول فيمن حلف أن لا يدخل بيت فلان فدخل بيت فلان المحلوف عليه، وإنما فلان ساكن في ذلك البيت بكراهٍ أنّه يحنث؛ لأنّه بيته ما دام ساكناً فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يدخل بيت فلان وفلان في بيت بكراهٍ لم يحنث؛ لأنّه ليس بيت فلان إلا أن يكون أراد مسكناً فلان، ولو حلف أن لا يدخل مسكناً فلان فدخل عليه مسكناً بكراهٍ حنث إلا أن يكون نوى مسكناً له يملكه.

قال: فإنّ نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتمله إنسان، فأدخله قهراً، فإنّه إن كان غلبه على ذلك، ولم يتراخ، فلا حنث عليه إن كان حين قدر على الخروج خرج من ساعته، فأما إن أقام، ولو شاء أن يخرج خرج، فإن هذا حانث.

أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى: قال: إذا حلف أن لا يدخل دار فلان فحمل فأدخلها لم يحنث إلا أن يكون هو أمرهم أن يدخلوه تراخي، أو لم يتراخ.

قال: فإنّ نقول فيمن حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان، فقال: إنّما حلفت أن لا أدخلها ونويت شهراً إنّما نرى عليه أنّه إن كانت عليه في بيته نية، فإنّه لا يصدق ببيتها، وإن دخلها حنث، وإن كان لا نية عليه في بيته قبل ذلك منه مع بيته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته أن لا يدخل دار فلان، فقال نويت شهراً أو يوماً فهو كذلك فيما بينه وبين الله عز وجل وعليه اليمين، فأما في الحكم فمتى دخلها فهي طالق.

قال: فإنّ نقول فيمن قال والله لا أدخل على فلان بيتاً فدخل عليه فلان ذلك بيتاً إنّما نراه حانثاً إن أقام معه في البيت حين دخل عليه، وذلك أنّه ليس يراؤ باليمين في مثل هذا الدخول، ولكن يراؤ به المجالساة إلا أن تكون نيته يوم حلف أن لا يدخل عليه، وأنّه كان هو في البيت أولاً، ثم دخل عليه الآخر، فلا حنث عليه، وإذا كان هذا هكذا نيته يوم حلف، فإنّ لا نرى

لا يفارق غريماً له حتى يستوفي حقه، ففر منه، أو أفلس إنه حانت إلا أن تكون له نية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يفارق غريمه حتى يأخذ حقه منه، ففر منه غريمه لم يحنث؛ لأنه لم يفارقه هو، ولو كان قال: لا افترق أنا وهو حنث في قول من لا يطرح الخطأ والغلبة عن الناس، ولا يحنث في قول من طرح الخطأ والغلبة عن الناس، فأما إن حلف لا يفارقه حتى يأخذ منه حقه فأفلس فيحنث في قول من لا يطرح الغلبة عن الناس، والخطأ، ولا يحنث في قول من طرح الخطأ، والغلبة عنهم.

قال: فإذا نقول فيمن حلف لغريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه فأحاله على غريم له آخر إنه إن كان فارقه بعد الحماله، فإنه حانت؛ لأنه حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي، ففارقه، ولم يستوف له أحاله، ثم استوفاه بعد.

قال الربيع: الذي يأخذ به الشافعي أنه إن لم يفرط فيه حتى فر منه فهو مكروه، فلا شيء عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل أن لا يفارق الرجل حتى يستوفي منه حقه، فأحاله بعد على رجل غيره، فأبرأه، ثم فارقه حنث، وإن كان حلف أن لا يفارقه وله عليه حق لم يحنث؛ لأنه، وإن لم يستوف أولاً بالحماله، فقد برئ بالحواله.

قال: فإذا نقول فيمن حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه منه فاستوفاه، فلما افترقا أصاب بعضها نحاساً، أو رصاصاً، أو نقصاً بينا نقصانه إنه حانت؛ لأنه فارقه، ولم يستوف وإنه أخذ بحقه عرضاً، فإن كان يسوى ما أخذه به وهو قيمته لو أراد أن يبيعه باعه، ولم يحنث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه، فأخذ منه حقه فيما يرى، ثم وجد دنانيره زجاجاً، أو نحاساً حنث في قول من لم يطرح عن الناس الخطأ في الإيمان، ولا يحنث في قول من يطرح عن الناس ما لم يعمدوا عليه في الإيمان؛ لأن هذا لم يعمد أن يأخذ إلا وفاء حقه وهو قول عطاء إنه يطرح عن الناس الخطأ والنسيان ورواه عطاء، فإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه، فأخذ بحقه عرضاً، فإن كان العرض الذي أخذ قيمة ما له عليه من الدنانير لم يحنث، وإن كان قيمته أقل مما عليه من الدنانير حنث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لغريمه والله لا أفارقك حتى آخذ حقي؛ فإن كانت نيته حتى لا يبقى عليك من حقي شيء، فأخذ منه عرضاً يسوي، أو لا يسوى برئ، ولم يحنث؛ لأنه قد أخذ شيئاً ورضيه من حقه وبرئ الغريم من حقه.

وكذلك إن كانت نيته حتى استوفي ما أرضى به من جميع

منه شيئاً حنث إلا أن تكون له نية فيحنث على قدر نيته، وإذا قال والله لا أكلت خبزاً وزيتاً، فأكل خبزاً ولحماً لم يحنث.

وكذلك كل شيء أكله مع الخبز سوى الزيت، وكل شيء أكل به الزيت سوى الخبز، فإنه ليس بحنث.

وكذلك لو قال: لا أكل زيتاً ولحماً فكذلك كل ما أكل مع اللحم سوى الزيت.

قال: فإذا نقول لمن قال لأمتي، أو امرأته أنت طالق، أو أنت حرة إن دخلت هاتين الدارين فدخلت إحدهما، ولم تدخل الأخرى إنه حانت، وإن قال: إن لم تدخلهما فانت طالق، أو أنت حرة، فإذا لا تخرجه من يمينه إلا بدخولهما جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال لامرأته أنت طالق إن دخلت هاتين الدارين أو لأمتي أنت حرة إن دخلت هاتين الدارين لم يحنث في واحدة منهما إلا بأن تدخلهما معاً.

وكذلك كل يمين حلف عليها من هذا الوجه.

قال: فإذا نقول فيمن قال لعبدين له أنتما حران إن شئتما؛ فإن شاء جميعاً الحرية فهما حران، وإن شاء جميعاً الرق فهما رقيقان، وإن شاء أحدهما الحرية وشاء الآخر الرق فالذي شاء الحرية منهما حر ولا حرية بمشيئة هذا للذي لم يشأ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لعبدين له أنتما حران إن شئتما لم يعتقا إلا بأن يشاء معاً، ولم يعتقا بأن يشاء أحدهما دون الآخر.

وكذلك إن قال أنتما حران إن شاء فلان وفلان لم يعتقا إلا أن يشاء فلان وفلان، ولم يعتقا بأن يشاء أحدهما دون الآخر، ولو كان قال لهما أيكما شاء العتق فهو حر، فأيهما شاء فهو حر شاء الآخر، أو لم يشأ.

قال: فإذا نقول في رجل قال والله لئن قضيتني حقي في يوم كذا، وكذا لأفعلن بك كذا، وكذا فقصاه بعض حقه إنه لا يلزمه اليمين حتى يقضيه حقه كله؛ لأنه أراد به الاستقصاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان لرجل على رجل حق فحلف لئن قضيتني حقي في يوم كذا، وكذا لأهين لك عبداً من يومك فقصاه حقه كله إلا درهماً، أو فلساً في ذلك اليوم كله لم يحنث، ولا يحنث إلا بأن يقضيه حقه كله قبل أن يمر اليوم الذي قضاه فيه آخر حقه، ولا يهب له عبداً.

٧٩- من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى

يستوفي حقه

أخبرنا الربيع: قال: قيل للشافعي، فإذا نقول؛ فإن حلف أن

حَنَنْ مِنْ قَبْلِ أَنْ قَضَاءَ غَيْرِ قَضَائِهِ الْيَوْمَ كَمَا يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا كَلَمَتِكَ غَدًا فَكَلِمَةُ الْيَوْمِ لَمْ يَبْرُ، وَإِنْ كَانَتْ تَبْتُهُ حِينَ عَقْدِ الْيَمِينِ أَنْ لَا يَخْرُجَ غَدًا حَتَّى أَقْضِيكَ حَقَّ قَضَائِهِ الْيَوْمَ بَرًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا أَكْلُنْ هَذَا الرَّغِيفَ الْيَوْمَ، فَأَكَلَ بَعْضُهُ الْيَوْمَ وَبَعْضُهُ غَدًا إِنَّهُ حَانَتْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْهُ كُلَّهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَالْبَسَاطُ مُحَالٌ، وَإِنَّمَا يَقَالُ السَّبَبُ بِسَاطِ الْيَمِينِ عِنْدَ أَصْحَابِ مَالِكٍ كَأَنَّهُ حَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَ مِنْ غَزَلٍ أَمْرَاتِهِ فَبَاعَتْ الْغَزْلَ وَاشْتَرَتْ طَعَامًا، فَأَكَلَهُ فَهُوَ عِنْدَهُمْ حَانَتْ؛ لِأَنَّهُ بِسَاطُ الْيَمِينِ عِنْدَهُمْ أَنْ لَا يَتَضَعَّ بِشَيْءٍ مِنْ غَزَلِهَا، فَإِذَا أَكَلَ مِنْهُ، فَقَدْ انْتَفَعَ بِهِ وَهُوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مُحَالٌ.

قَالَ الرَّبِيعُ: قَدْ حَرَقَ الشَّافِعِيُّ الْبَسَاطَ وَحَرَقَهُ بِالنَّارِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ، فَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَكْلُنْ هَذَا الطَّعَامَ غَدًا أَوْ لَا أَلْبَسُنْ هَذِهِ الثِّيَابَ غَدًا، أَوْ لَا رَكِبُنْ هَذِهِ الدَّوَابَّ غَدًا فَمَاتَ الدَّوَابُّ وَسُرِقَ الطَّعَامُ وَالثِّيَابُ قَبْلَ الْغَدِ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى طَرَحِ الْإِكْرَاهِ عَنِ النَّاسِ طَرَحَ هَذَا قِيَاسًا عَلَى الْإِكْرَاهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا يَشْبِهُهُ مِنَ الْإِكْرَاهِ؟

قِيلَ: لَمَّا وَضَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ النَّاسِ أَعْظَمَ مَا قَالَ أَحَدُ الْكُفَرِ بِوَأَنَّهُمْ إِذَا أَكْرَهُوا عَلَيْهِ فَجَعَلَ قَوْلَهُمُ الْكُفْرَ مَغْفُورًا لَهُمْ مَرْفُوعًا عَنْهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ الْآيَةَ، وَكَانَ الْمَعْنَى الَّذِي عَقَلْنَا أَنَّ قَوْلَ الْمَكْرُوهِ كَمَا لَمْ يَقُلْ فِي الْحُكْمِ وَعَقَلْنَا أَنَّ الْإِكْرَاهَ هُوَ أَنْ يَغْلِبَ بَغِيرُ فِعْلٍ مِنْهُ، فَإِذَا تَلَفَ مَا حَلَفَ لِفِعْلٍ فِيهِ شَيْئًا، فَقَدْ غَلِبَ بَغِيرُ فِعْلٍ مِنْهُ، وَهَذَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى الْإِكْرَاهِ، وَمِنْ الزَّمَمِ الْمَكْرَهُ بِمَعْنَى، وَلَمْ يَرْفَعْهَا عَنْهُ كَانَتْ حَانَتْ فِي هَذَا كُلِّهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لِيُعْطِيَنَّهُ حَقَّهُ غَدًا فَمَاتَ مِنَ الْغَدِ بَعْلُهُ، أَوْ بَغِيرُ عِلْمِهِ لَمْ يَحْنَتْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَكَذَلِكَ الْأَيْمَانُ بِالطَّلَاقِ، وَالْعَتَاقِ، وَالْأَيْمَانُ كُلُّهَا مِثْلُ الْيَمِينِ بِاللَّهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَصْلُ مَا أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَمِينَ الْمَكْرَهُ غَيْرُ ثَابِتَةٍ عَلَيْهِ لَمَّا احْتَجَجَتْ بِهِ مِنَ الْكُتَابِ وَالسُّنَّةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ رَجُلًا حَقَّهُ إِلَى أَجَلٍ يَسْمِيهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَنْ يُؤَخَّرَهُ فَمَاتَ صَاحِبُ الْحَقِّ إِنَّهُ لَا حَنْتَ عَلَيْهِ، وَلَا يَمِينَ عَلَيْهِ لَوَرُوثَةِ الْمَيِّتِ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْحَنْتَ لَمْ يَكُنْ حَتَّى مَاتَ الْمُحْلُوفُ لِيَقْضِيَنَّهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ إِلَى أَجَلٍ سَمَّاهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ فَلَا نَ فَمَاتَ الَّذِي جَعَلَ الْمَشِيئَةَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَإِنَّا نَقُولُ فِيمَنْ حَلَفَ

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ وَاللَّهِ لَا أَقْضِيَنكَ حَقَّكَ فَوَهَبَ صَاحِبُ الْحَقِّ حَقَّهُ لِلْحَالِفِ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ، أَوْ دَفَعَ بِهِ إِلَيْهِ سَلْعَةً لَمْ يَحْنَتْ إِنْ كَانَتْ تَبْتُهُ حِينَ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْبِيَّ عَلَيَّ شَيْءٌ مِنْ حَقِّكَ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا رَضِيَهُ، فَقَدْ اسْتَوْفَى؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، فَلَا يَبْرُ أَبَدًا إِلَّا بِأَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مَا كَانَ، إِنْ كَانَتْ دَنَاتِيرُ فِدَنَاتِيرُ، أَوْ دَرَاهِمُ فِدَرَاهِمُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقَّهُ، وَلَوْ أَخَذَ فِيهِ أَضْعَافَ ثَمَنِهِ لَمْ يَبْرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ حَقِّهِ، وَحُدُّ الْفِرَاقِ أَنْ يَفْتَرِقَا مِنْ مَقَامِهِمَا الَّذِي كَانَا فِيهِ وَمَجْلِسَهُمَا.

٨٠- من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس

رجل

قِيلَ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَإِنَّا نَقُولُ فِيمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكْفَلَ بِمَالٍ أَبَدًا فَتَكْفَلَ بِنَفْسِ رَجُلٍ إِنَّهُ إِنْ اسْتَتْنَى فِي حَالَتِهِ أَنْ لَا مَالَ عَلَيْهِ، فَلَا حَنْتَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَتِنْ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْمَالُ وَهُوَ حَانَتْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكْفَلَ بِمَالٍ أَبَدًا فَتَكْفَلَ بِنَفْسِ رَجُلٍ لَمْ يَحْنَتْ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ غَيْرَ الْمَالِ قَالَ: فَإِنَّا نَقُولُ فِيمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكْفَلَ لِرَجُلٍ بِكَفَالَةٍ أَبَدًا فَتَكْفَلَ لِرَجُلٍ لَهُ بِكَفَالَةٍ عَنْ رَجُلٍ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ وَكَيْلُ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِلْمٌ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ وَكَلَاتِهِ وَحُشْمِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ سَبَبِهِ، فَلَا حَنْتَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ تَمَنَّى عِلْمٌ ذَلِكَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ حَانَتْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكْفَلَ لِرَجُلٍ بِكَفَالَةٍ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِ فِيهَا سَبِيلٌ لِنَفْسِهِ؛ فَإِنْ نَوَى هَذَا فَتَكْفَلَ لِرَجُلٍ لَهُ فِي مَالٍ لِلْمُحْلُوفِ حَنْتَ، وَإِنْ كَانَ كَفَلَ فِي غَيْرِ مَالٍ الْمُحْلُوفُ لَمْ يَحْنَتْ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَفَلَ لَوَالِدِهِ، أَوْ زَوْجَتِهِ، أَوْ ابْنَهُ لَمْ يَحْنَتْ.

٨١- من حلف في أمرٍ أن لا يفعله غداً،

ففعله اليوم

قِيلَ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَإِنَّا نَقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ وَاللَّهِ لَا أَقْضِيَنكَ حَقَّكَ غَدًا فَقَضَاهُ الْيَوْمَ إِنَّهُ لَا حَنْتَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِيَمِينِهِ الْغَدَ إِنَّمَا أَرَادَ وَجْهَ الْقَضَاءِ، إِذَا خَرَجَ الْغَدُ عَنْهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ، فَقَدْ بَرَّ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا قَالَ لِرَجُلٍ وَاللَّهِ لَا أَقْضِيَنكَ حَقَّكَ غَدًا فَعَجَّلَ لَهُ حَقَّهُ الْيَوْمَ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ

ليقضين فلاناً ماله رأس الشهر، أو عند رأس الشهر، أو إذا استهلّ الشهر، أو إلى استهلاك الهلال إن له ليلة يهلّ الهلال ويومها حتى تغرب الشمس.

وكذلك الذي يقول: إلى رمضان له ليلة الهلال ويومه.

وكذلك إذا قال إلى رمضان، أو إلى هلال شهر كذا، وكذا فله حتى يهلّ هلال ذلك الشهر؛ فإن قال له: إلى أن يهلّ الهلال فله ليلة الهلال ويومه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف ليقضيه حقه إلى رأس الشهر، أو عند رأس الشهر، أو إلى استهلاك الهلال، أو عند استهلاك الهلال وجب عليه أن يقضيه حين يهلّ الهلال؛ فإن حلف ليقضيه ليلة يهلّ الهلال فخرجت الليلة التي يهلّ فيها الهلال حنث كما بحث لو حلف ليقضيه حقه يوم الاثنين فغابت الشمس يوم الاثنين حنث، وليس حكم الليلة حكم اليوم ولا حكم اليوم حكم الليلة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال والله لأقضيّنك حقّك إلى رمضان، فلم يقضه حقه حتى يهلّ هلال رمضان حنث، وذلك أنه حدّ بالهلال كما تقول في ذكر حقّ فلان على فلان كذا، وكذا إلى هلال كذا، وكذا، فإذا هلّ الهلال، فقد حلّ الحقّ قال: فإننا نقول فيمن قال والله لأقضيّنك حقّك إلى حين، أو إلى زمان، أو إلى دهر إن ذلك كله سواء، وإن ذلك سنة سنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال والله لأقضيّنك حقّك إلى حين فليس في الحين وقت معلوم يبرّ بؤ، ولا بحث، وذلك أن الحين يكون مدّة الدنيا كلها، وما هو أقلّ منها إلى القيامة فتبا لمن قال هذا أن يقال له: إنما حلفت على ما لا تعلم ولا تعلم فتصيرك إلى علمنا، والورع لك أن تقضيه قبل انقضاء يوم؛ لأن الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحنث أبداً؛ لأنه ليس للحين غاية.

وكذلك الزمان.

وكذلك الدهر، وكذا كل كلمة مفردة ليس لها ظاهر يدل عليها.

وكذلك الأحقاب.

٨٢- من حلف على شيء أن لا يفعله فامرّ

غيره، ففعله

قيل للشافعي رحمه الله تعالى: فإننا نقول فيمن حلف أن لا يشتري عبداً، فامرّ غيره فاشترى له عبداً إنه حانث؛ لأنه هو المشتري إذا أمر من يشتري له إلا أن يكون له في ذلك نية، أو

وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة، فامرّ غيره فباعها إنه بحث إلا أن تكون له نية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف أن لا يشتري عبداً، فامرّ غيره فاشترى له عبداً لم بحث إلا أن يكون نوى أن لا يشتريه، ولا يشتري له؛ لأنه لم يكن ولي عقد شرائه والذي ولي عقد شرائه غيره وعليه العهدة ألا ترى أن الذي ولي عقد شرائه لو زاد في ثمنه على ما يباع به مثله ما لا يتغابن الناس فيه، أو برى من عيبه لزمه البيع، وكان للأمر أن لا يأخذ لشراء غيره غير شرائه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يطلق امرأته فجعل أمرها بيدها فطلقت نفسها لم بحث إلا أن يكون جعل إليها طلاقها.

وكذلك لو جعل أمرها إلى غيرها فطلقها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف ليضربن عبده، فامرّ غيره فضربه لم ير إلا أن يكون نوى ليضربن بأمره، وهكذا لو حلف أن لا يضربه، فامرّ غيره فضربه لم بحث إلا أن يكون نوى أن لا يأمر غيره بضربه.

قال الربيع: للشافعي في مثل هذا قول في موضع آخر، فإذا حلف ليضربن عبده؛ فإن كان يلي الأشياء بيده، فلا يرّ حتى يضربه بيده؛ فإن كان مثل الولي، أو بمن لا يلي الأشياء بيده فالأغلب أنه إنما يأمر؛ فإذا أمر فضرب، فقد برّ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئاً فدفّع المحلوف عليه سلعة إلى رجل فدفّع ذلك الرجل السلعة إلى الخالف فباعها لم بحث؛ لأنه لم يبيعها للذي حلف أن لا يبيعها له إلا أن يكون نوى أن لا يبيع سلعة يملكها فلان فيحنث، فلو حلف أن لا يبيع له رجل سلعة فدفّعها إلى غيره لبيعها فدفّع ذلك الغير إلى الذي حلف أن لا يبيع له السلعة لم بحث الخالف من قبل أن يبيع الثالث غير جائز؛ لأنه إذا وكل رجلاً ببيع له فليس له أن يوكل بالبيع غيره، ولو كان حين وكله أجاز له أن يوكل من رآه فدفّعها إليه فباعها؛ فإن كان نوى أن لا يبيع لي بأمري لم بحث، وإن كان نوى أن لا يبيعها بحال حنث؛ لأنه قد باعها.

٨٣ - من قال لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا

بإذني

إلا بإذني كان هذا على كل خرجة، فأي خرجة خرجتها بغير إذنه فهو حائث.

ولو قال لها أنت طالق متى خرجت كان هذا على مرة واحدة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان إلا أن يأذن له فمات الذي حلف على إذنه فدخلها حائث، ولو لم يموت، والمسألة مجاهل، فأذن له، ثم رجع عن الإذن فدخل بعد رجوعه لم يموت؛ لأنه قد أذن له مرة.

قال: فإننا نقول فيمن حلف بعق غلامه ليضربه إنسه يحال بينه وبين بيعه؛ لأنه على حائث حتى يضربه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يبيعه إن شاء، ولا يحال بينه وبين بيعه؛ لأنه على بر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: من حث بعق وله مكاتبون وأمتهات أولاد ومذبرون واشقاق من عبيد يموت فيهم كلهم إلا في المكاتب، فلا يموت فيه إلا بآذن بنويه في مملكته؛ لأن الظاهر من الحكم أن مكاتبه خارج عن ملكه بمعنى داخل فيه بمعنى فهو محال بينه وبين أخذ ماله واستخدامه وأرض الجنابة عليه، فلا يكون عليه زكاة مال المكاتب، ولا يكون عليه زكاة الفطر فيه، وليس هكذا أم ولده ولا مذبروه كل أولئك داخل في ملكه له أخذ أموالهم وله أخذ أرض الجنابة عليهم وتكون عليه الزكاة في أموالهم؛ لأنه ماله؛ فإن ذهب ذاهب إلى أن يقول المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم، فإنما يعني عبداً في حال دون حال؛ لأنه لو كان عبداً بكل حال كان مسلطاً على بيعه وأخذ ماله، وما وصفت من أنه محال بينه وبينه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل بعق غلامه ليضربه غداً فباعه اليوم، فلما مضى غداً اشتراه، فلا يموت؛ لأن الحث إذا وقع مرة لم يعد ثانية، وهذا قد وقع حثه مرة فهو لا يعتق عليه، ولا يعود عليه الحث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يأكل الرءوس وأكل رؤوس الحيتان، أو رؤوس الجراد، أو رؤوس الطير، أو رؤوس شيء يخالف رؤوس البقر، أو الغنم، أو الإبل لم يموت من قبل أن الذي يعرف الناس إذا خوطبوا بأكل الرؤوس أنها الرؤوس التي تعمل متميزة من الأجساد يكون لها سوق كما يكون للحم سوق؛ فإن كانت بلا لها صيد ويكثر كما يكثر لحم الأنعام ويميز لحمها من رؤوسها فتعمل كما تعمل رؤوس الأنعام فيكون لها سوق على حدة ولحمها سوق على حدة فحلف حث بها، وهكذا إن كان ذلك يصنع بالحيتان، والجواب في هذا إذا لم يكن للحالف نية، فإذا كان له نية حث وبر على نية،

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بإذني، ثم قال لها قبل أن تسأله الإذن، أو بعد ما سألته إياه قد أذنت لك فخرجت لم يموت، ولو كانت المسألة مجاهل، فأذن لها، ولم تعلم وأشهد على ذلك لم يموت؛ لأنه قد خرجت بإذنه؛ فإن لم تعلم، فأحب إلي في الورع أن لو حثت نفسه من قبل أنها عاصية عند نفسها حين خرجت بغير إذنه، وإن كان قد أذن لها.

فإن قال قائل: كيف لم تحثه وهي عاصية ولا تجعله باراً إلا أن يكون خروجها يعلمها بإذنه؟

قيل: أرايت رجلاً غصب رجلاً حقاً، أو كان له عليه دين فحلله الرجل، والغاصب المحلل لا يعلم أما يبرأ من ذلك أرايت أنه لو مات وعليه دين فحلله الرجل بعد الموت أما يبرأ؟

قال: فإننا نقول فيمن قال لامرأته إن خرجت إلى موضع إلا بإذني فانت طالق، ثم قال لها اخرجي حيث شئت فخرجت، ولم يعلم، فإنه سواء قال لها في يمينه إن خرجت إلى موضع إلا بإذني، أو لم يقل لها إلى موضع فهو سواء ولا حث عليه؛ لأنه إذا قال: إن خرجت، ولم يقل إلى موضع، فإنما هو إلى موضع، وإن لم يقله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: مثل ذلك كله أقول لا حث عليه قال: فإننا نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج إلا في عيادة مريض، فأذن لها في عيادة مريض، ثم عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها، فإنه إذا أذن لها إلى عيادة مريض فخرجت إلى غير ذلك لم يموت؛ لأنها ذهبت إلى غير المريض بغير إذنه، فلا حث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: مثل ذلك أقول إنه لا حث عليه قال: فإننا نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته بالخروج إلا لعيادة مريض فخرجت من غير أن يأذن لها إلى حمام، أو غير ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بإذني، أو إن خرجت إلى مكان، أو إلى موضع إلا بإذني فاليمين على مرة؛ فإن أذن لها مرة فخرجت، ثم عادت فخرجت لم يموت؛ لأنه قد بر مرة، فلا يموت ثانية.

وكذلك إن قال لها أنت طالق إن خرجت إلا أن أذن لك، فأذن لها فخرجت، ثم عادت فخرجت لم يموت، ولكنه لو قال لها أنت طالق كلما خرجت إلا بإذني، أو طالق في كل وقت خرجت

والورع أن يحنث بأي رأس ما كان، والبيض صفت هو
بيض الذجاج، والإور والتعام، فأما بيض الحيتان، فلا يحنث به إلا
بنيّة؛ لأن البيض الذي يعرف هو الذي يزاييل بانقضه، فيكون
ماكولاً وبائضه حياً، فأما بيض الحيتان، فلا يكون هكذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل أن لا
ياكل لحماً حنث بلحم الإبل، والبقر، والغنم، والوحوش والطير
كله؛ لأنه كله لحم ليس له اسم دون اللحم، ولا يحنث في الحكم
بلحم الحيتان؛ لأن اسمه غير اسمه فالأغلب عليه الحوت، وإن
كان يدخل في اللحم ويحنث في الورع به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نذر حلف أن لا يشرب
سويقاً، فأكله، أو لا ياكل خبزاً فمات فشريه لم يحنث؛ لأنه لم يفعل
الذي حلف أن لا يفعله والذبي مثله.

وكذلك إن حلف أن لا يأكله فشريه، أو لا يشربه، فأكله.
قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا ياكل
سمناً، فاكل السمن بالخبز، أو بالعصيدة، أو بالسويق حنث؛ لأن
السمن هكذا لا يؤكل إنما يؤكل بغيره، ولا يكون مأكولاً إلا
بغيره إلا أن يكون جامداً فيقدر على أن يأكله جامداً مفرداً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا ياكل هذه
التمرّة فوقع في التمر، فاكل التمر كله حنث؛ لأنه قد أكلها،
وإن بقي من التمر كله واحدة، أو هلك من التمر كله واحدة لم
يحنث إلا أن يكون يستيقن أنها فيما أكل، وهذا في الحكم، والورع
أن لا ياكل منه شيئاً إلا حنث نفسه إن أكله، وإن حلف أن لا
ياكل هذا الدقيق ولا هذه الخنطة، فأكله خنطه، أو دقيقاً حنث،
وإذا خبز الدقيق، أو عصده، فأكله، أو طحن الخنطة، أو خبزها أو
قلاها فجعها سويقاً لم يحنث؛ لأن هذا لم ياكل دقيقاً ولا خنطه
إنما أكل شيئاً قد حال عنهما بصنع حتى لا يقع عليه اسم واحد
منهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا ياكل لحماً،
فاكل شحمًا، أو لا ياكل شحمًا، فاكل لحماً لم يحنث في واحد
منهما؛ لأن كل واحد منهما غير صاحبه.

وكذلك إن حلف أن لا ياكل رطباً، فاكل تمرًا، أو لا ياكل
بسرًا، فاكل رطباً، أو لا ياكل بلحاً، فاكل بسرًا، أو لا ياكل طلعاً،
فاكل بلحاً؛ لأن كل واحد من هذا غير صاحبه، وإن كان أصله
واحدًا، وهكذا إن قال: لا أكل زبدًا، فاكل لبنًا، أو قال: لا أكل
خلًا، فاكل مرقاً فيه خل، فلا حنث عليه؛ لأن الخل مستهلك فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يشرب
شيئاً فذاقه ودخل بطنه لم يحنث بالذوق؛ لأن الذوق غير الشرب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف أن لا يكلم فلاناً

فسلم على قوم وهو فيهم لم يحنث إلا بأن ينويه فيمن سلم
عليهم.

قال الربيع وله قول آخر فيما أعلم إنه يحنث إلا أن يعزله
بقبله في أن لا يسلم عليه خاصة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مر عليه فسلم عليه
وهو عامد للسلام عليه وهو لا يعرفه، ففيها قولان، فأما قول
عطاء، فلا يحنث، فإنه يذهب إلى أن الله جل وعز وضع عن الأمة
الخطأ والنسيان، وفي قول غيره يحنث، فإذا حلف أن لا يكلم
رجلاً، فأرسل إليه رسولاً، أو كتب إليه كتاباً فالورع أن يحنث،
ولا يبين لي أن يحنث؛ لأن الرسول والكتاب غير الكلام، وإن كان
يكون كلاماً في حال، ومن حنث ذهب إلى أن الله عز وجل قال
﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ
يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ الآية، وقال: إن الله عز
وجل يقول في المنافقين ﴿قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِكُمْ قَدْ نَبَأْنَا
اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾، وإنما نبأهم بأخبارهم بالوحي الذي ينزل به
جبريل على النبي ﷺ ويغيرهم النبي ﷺ بوحى الله، ومن قال:
لا يحنث قال: إن كلام الأدميين لا يشبه كلام الله تعالى كلام
الأدميين بالمواجهة، ألا ترى لو هجر رجل رجلاً كانت الهجرة
محرمّة عليه فوق ثلاث فكتب إليه، أو أرسل إليه وهو يقدر على
كلامه لم يخرج هذا من هجرته التي يائمه بها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل لقاض أن
لا يرى كذا، وكذا إلا رفعه إليه فمات ذلك القاضي فرأى ذلك
الشيء بعد موته لم يحنث؛ لأنه ليس ثم أحد يرفعه إليه، ولو رآه
قبل موته، فلم يرفعه إليه حتى مات حنث، ولو أن قاضياً بعده
ولم يرفعه إليه لم يبر؛ لأنه لم يرفعه إلى القاضي الذي أحلفه
ليرفعه إليه.

وكذلك إذا عزل ذلك القاضي لم يكن عليه أن يرفعه إلى
القاضي الذي خلف بعده؛ لأنه غير المحلوف عليه، ولو عزل ذلك
القاضي؛ فإن كانت نيته ليرفعه إليه إن كان قاضياً فرأى ذلك
الشيء وهو غير قاض لم يكن عليه أن يرفعه إليه، ولو لم تكن له
نية خشيت أن يحنث إن لم يرفعه إليه، وإن رآه فعجل ليرفعه ساعة
امكنه رفعه فمات لم يحنث، ولا يحنث إلا بأن يمكنه رفعه فيفطر
حتى يموت، وإن علمه جميعاً فعليه أن يخبره، وإن كان ذلك مجلساً
واحدًا، وإذا حلف الرجل ما له مال وله عرض، أو دين، أو هما
حنث؛ لأن هذا مال إلا أن يكون نوى شيئاً، فلا يحنث إلا على
نيته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل ليضربن
عبد مائة سوط فجمعها فضربه بها؛ فإن كان يحيط العلم أنه إذا
ضربه بها ماسته كلها، فقد بر، وإن كان يحيط العلم أنها لا تماسه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يحنث الناس في الحكم على الظاهر من أيمانهم.

وكذلك أمرنا الله تعالى أن نحكم عليهم بما ظهر.

وكذلك أمرنا رسول الله ﷺ.

وكذلك أحكام الله وأحكام رسوله في الدنيا، فأما السرائر، فلا يعلمها إلا الله فهو يدين بها ويجزي، ولا يعلمها دونة ملك مقرب ولا نبي مرسل، إلا ترى أن حكم الله تعالى في المنافقين أنه يعلمهم مشركين فأوجب عليهم في الآخرة جهنم، فقال عز وجل ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الذِّكْرِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ وحكم لهم رسول الله ﷺ بأحكام الإسلام بما أظهروا منه، فلم يسفك لهم دماً، ولم يأخذ لهم مالاً، ولم يمنعهم أن يسيكحوا المسلمين وينكحوهم ورسول الله ﷺ يعرفهم بأعيانهم يأتيه الوحي ويسمع ذلك منهم ويبلغه عنهم فيظهرون التوبة، والوحي يأتيهم بأنهم كاذبون بالتوبة، ومثل ذلك قال رسول الله ﷺ: في جميع الناس أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وجسابهم على الله.

وكذلك قال رسول الله ﷺ: في الحدود، فأقام على رجل حداً، ثم قام خطيباً، فقال: أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن محارم الله، فمن أصاب منكم من هذه الفاذورات شيئاً فليستبر بستر الله، فإنه من يئد لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله وروي عنه أنه قال: تولى الله منكم السراير وذرأ عنكم بالبينات وحفظ عنه ﷺ أنه قال: إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحججه من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه، فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار ولا عر رسول الله ﷺ بين العجلاني وأمرته وقذفها برجل بعينيه، فقال رسول الله ﷺ: أبصروها؛ فإن جاءت به كذا فهو للذي يتهمه، وإن جاءت به كذا، فلا آراه إلا قد كذب عليها فجاءت به على الثغ المكروه وقد روي عنه ﷺ أنه قال: إن أمره تبين لولا ما حكم الله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان لأحد من الخلق أن يحكم على خلاف الظاهر ما كان ذلك لأحد إلا لرسول الله ﷺ بما يأتيه به الوحي وبما جعل الله تعالى فيه مما لم يعمل في غيره من التوفيق، فإذا كان رسول الله ﷺ لم يتول أن يقضي إلا على الظاهر، والباطن يأتيه وهو يعرف من الدلائل بتوفيق الله إياه ما لا يعرف غيره ففسره أولى أن لا يحكم إلا على الظاهر، وإنما جوابنا في هذه الأيمان كلها إذا حلف الرجل لا نية له، فأما إذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما نوى قيل للربيع كل ما كان في هذا الكتاب، فإنما تقول فهو قول مالك؟

كلها لم يبر، وإن كان العلم مغنياً قد غامسه ولا غامسه فضربه بها ضربة لم يحنث في الحكم ويحنث في الورع.

فإن قال قائل: فما الحجة في هذا؟

قيل: معقول أنه إذا ماسته أنه ضاربه بها مجموعة، أو غير مجموعة، وقد قال الله عز وجل ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثاً فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَخْنُثْ﴾ وضرب رسول الله ﷺ رجلاً نضوا في الزنا بالكمال النخل، وهذا شيء مجموع غير أنه إذا ضربه بها ماسته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل ليضرب عبده مائة، ولم يقل ضرباً شديداً، فأني ضربت ضربه إياه خفيفاً أو شديداً لم يحنث؛ لأنه ضاربه في هذا كله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا حلف الرجل لئن فعل عبده كذا ليضربه، ففعل ذلك العبد وضربه السيد، ثم عاد، ففعله لم يحنث، ولا يكون الحنث إلا مرة واحدة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل لا يهب رجلاً هبة فنصدق عليه بصدقة فهي هبة وهو حاث. وكذلك لو لحله فالتحل هبة.

وكذلك إن امره؛ لأنها هبة، فأما إن أسكنه، فلا يحنث إنما السكنى عارية لم يملكه إياها وله متى شاء أن يرجع فيها. وكذلك إن حبس عليه لم يحنث؛ لأنه لم يملكه ما حبس عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرجل أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث، وإن حلف أن لا يركب دابة العبد فركب دابة العبد لم يحنث؛ لأنها ليست للعبد، إلا ترى أنه إنما اسمها مضاف إليه كما يضاف اسمها إلى سائرها، وإن كان حراً، أو يضاف الغلمان إلى المعلم وهم أحرار فيقال غلمان فلان وتضاف الدار إلى القيم عليها، وإن كانت لغيره.

قال الربيع: قلت أنا ويضاف للجام إلى الدابة والسرير إلى الدابة فيقال لجام الحمار وسرير الحمار، وليس يملك الدابة للجام ولا السرير.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف العبد بالله فحنث، أو أذن له سيده فحنث، فأصاب شيئاً مما عليه فيه فدية، أو تظاهر، أو آل فحنث، فلا يجزيه في هذا كله أن يتصدق، ولو أذن له سيده من قبل أنه لا يكون مالاً للمال، وأن مالاً له أن يخرج من يديه وهو مخالف للحر يوهب له الشيء فيتصدق به؛ لأن الحر يملكه قبل أن يتصدق به وعليه الصيام في هذا كله؛ فإن كان هذا شيء منه بإذن مولاه فليس له أن يمنعه منه، وإن كان منه بغير إذن مولاه؛ فإن كان الصوم يضرب بعمل المولى كان له أن يمنعه؛ فإن صام بغير إذن مولاه في الحال التي له أن يمنعه فيها أجزاء.

قال: نعم، والله أعلم.

٨٤- بابُ الإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْيَتَامَى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْغِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ففي هذه الآية معنيان أحدهما الأمرُ بالإِشْهَادِ وهو في مثل معنى الآية قبله، والله تعالى أعلم، من أن يكون الأمرُ بالإِشْهَادِ دلالة لا حتمًا، وفي قول الله عز وجل ﴿وَوَكَّفَى بِاللَّهِ حَسْبًا﴾ كالذليل على الإِرْخَاصِ في تركِ الإِشْهَادِ؛ لأنَّ الله عز وجل يقول: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسْبًا﴾ أي إن لم تشهدوا، والله تعالى أعلم، والمعنى الثاني أن يكون وليُّ اليتيم المأمور بالدفع إليه ماله، والإِشْهَادُ به عليه يبرأ بالإِشْهَادِ عليه إن جحدته اليتيم، ولا يبرأ بغيره، أو يكون مأمورًا بالإِشْهَادِ عليه على الدلالة، وقد يبرأ بغير شهادة إذا صدقه اليتيم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والآية حتملة المعنيين معًا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس في واحدة من هاتين الآيتين تسمية شهود وتسمية الشهود في غيرهما وتلك التسمية تدلُّ على ما يجوز فيهما، وفي غيرهما وتدلُّ معهما السنة، ثم ما لا أعلم أهل العلم اختلفوا فيه.

وفي ذكر الله عز وجل الشهادات دلالة على أن للشهادات حكمًا وحكمها، والله تعالى أعلم، أن يقطع بها بين المتنازعين بدلالة كتاب الله تعالى، ثم سنة رسول الله ﷺ، ثم إجماع سنذكره في موضعه، قال الله عز وجل ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا﴾ الآية فسَمَّى الله في الشهادة في الفاحشة، والفاحشة ما هنا - والله تعالى أعلم، - الزنا، وفي الزنا أربعة شهود ولا تسم الشهادة في الزنا إلا بأربعة شهداء لا امرأة فيهم؛ لأن الظاهر من الشهداء الرجال خاصة دون النساء ودلت السنة على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة شهداء، وعلى مثل ما دل عليه القرآن في الظاهر من أنهم رجال محضون.

فإن قال قائل: الفاحشة تحتمل الزنا وغيره فما دل على أنها في هذا الموضع الزنا دون غيره؟

قيل: كتاب الله، ثم سنة نبيه ﷺ، ثم ما لا أعلم عالمًا خالف فيه في قول الله عز وجل في اللاتي يأتين الفاحشة من نساءكم يسكنن حتى يجعل الله لهن سبيلا، ثم نزلت ﴿الزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾، فقال رسول الله ﷺ: قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِبُ عَامٌ وَالنَّيْبُ بِالنَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ وَدُلَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ أَنَّ هَذَا الْحَدَّ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الزَّانَةِ دُونَ غَيْرِهَا لَمْ أَعْلَمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فإن قال قائل: ما دل على أن لا يقطع الحكم في الزنا بأقل من أربعة شهداء؟

قيل له: الآيات من كتاب الله عز وجل يدلان على ذلك، قال الله عز وجل في القذف ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ يقول: لو لا جاءوا على من قذفوا بالزنا بأربعة شهداء بما قالوا وقول الله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ودل على ذلك مع الاكتفاء بالتزليل السنة، ثم الأنز، ثم الإجماع.

٢١٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَمَهْلُهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ. [هـدم]

٢١٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهَا، فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُغَطَّ بِرُمْتِهِ. [هـدم]

وَشَهِدَ ثَلَاثَةً عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ عَمْرِو بْنِ زُنَاءَ، وَلَمْ يُثْبِتِ الرَّابِعَ فَحُذِّ الثَّلَاثَةُ، وَلَمْ أَعْلَمْ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي أَنْ لَا يُقَامَ الْحَدُّ فِي الزَّانَا بِأَقْلٍ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ. [هـدم]

٨٥- بابُ ما جاء في قولِ الله عز وجل

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ حَتَّى مَا

يَفْعَلُ بِهِنَّ مِنَ الْحَبْسِ، وَالْأَذَى.

قال الله جل ثناؤه ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ فيه دلالة على أمور منها أن الله عز وجل سمأهن من

عبادةً بنِ الصَّامتِ، وقد حدَّثنيهِ غَيْرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ عن الثَّقةِ عن الحسنِ عن حطَّانَ الرِّقَاشيِّ عن عبادَةَ بنِ الصَّامتِ عن النَّبيِّ ﷺ مثله.

قال الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى: وهذا حديثٌ يقطعُ الشَّكَّ ويبيِّنُ أنَّ حدَّ الزَّانِينِ كانَ الحَبْسُ، أو الحَبْسُ، والأذى؛ فكانَ الأذى بعدَ الحَبْسِ، أو قبلَهُ، وأنَّ أوَّلَ ما حدَّ اللهُ بهِ الزَّانِينِ مِنَ العقوبةِ في أبدانِهِما بعدَ هذا عندَ قولِ النَّبيِّ ﷺ: قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالْجُلْدُ عَلَى الزَّانِينِ الثَّيِّبِينَ مَنْسُوخٌ بِأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجَمَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، وَلَمْ يَجْلِدْهُ وَرَجَمَ الْمَرْأَةَ الَّتِي بَعَثَ إِلَيْهَا أَنْبَسًا، وَلَمْ يَجْلِدْهَا، وَكَانَا ثَيِّبَيْنِ.

فإن قال قائلٌ: ما دلٌّ على أنَّ هذا منسوخٌ؟

قيلَ لهُ: أرايتَ إذا كانَ أوَّلُ ما حدَّ اللهُ بهِ الزَّانِينِ الحَبْسُ، أو الحَبْسُ، والأذى، ثم قال رسولُ اللهِ ﷺ: خَلَوْا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالتَّغْرِيبُ وَالثَّيِّبُ بِالْثَّيِّبِ الْجُلْدُ وَالرَّجْمُ أَلَسَ في هذا دلالةٌ على أنَّ أوَّلَ ما حدَّهما اللهُ بهِ مِنَ العقوبةِ في أبدانِهِما الحَبْسُ، والأذى؟ فإن قال بلى، قيلَ: فإذا كانَ هذا أوَّلًا، فلا نجدُ ثانياً أبداً إلا بعدَ الأوَّلِ، فإذا حدَّ ثانٍ بعدَ الأوَّلِ فخفَّفَ من حدِّ الأوَّلِ شيءٌ فذلك دلالةٌ على ما خفَّفَ الأوَّلَ مَنْسُوخٌ عن الزَّانِي.

٨٦ - بابُ الشَّهادةِ في الطَّلَاقِ

قال الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى: قال اللهُ عزَّ وجلَّ ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾.

قال الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى: فأمرَ اللهُ عزَّ وجلَّ في الطَّلَاقِ والرَّجْعَةِ بالشَّهادةِ وسمَّى فيها عددَ الشَّهادةِ فانتَهتِ إلى شاهدينِ، فدلَّ ذلك على أنَّ كمالَ الشَّهادةِ على الطَّلَاقِ والرَّجْعَةِ شاهدانِ، فإذا كانَ ذلك كمالها لم يجرِ فيها شهادةُ أقلَّ من شاهدينِ؛ لأنَّ ما كانَ دونَ الكمالِ ممَّا يؤخذُ بهِ الحقُّ لبعضِ النَّاسِ من بعضِ فهو غيرُ ما أمرَ بالأخذِ بهِ، ولا يجوزُ أن يؤخذَ بغيرِ ما أمرنا بالأخذِ بهِ.

وكذلك يدلُّ على ما دلَّ عليه ما قبله من نفي أن يجوزَ فيه إلا ذلك رجالاً لا نساءَ معهم؛ لأنَّ شاهدينِ لا يتملُّ بحال أن يكونا إلا رجلينِ فاحتملَ أمرُ اللهِ عزَّ وجلَّ بالإشهادِ في الطَّلَاقِ والرَّجْعَةِ ما احتملَ أمره بالإشهادِ في البُيُوعِ ودلَّ ما وصفتُ من أنَّني لم ألقِ مخالفاً حفظتُ عنه من أهلِ العلمِ أنَّ حراماً أن يطلَّقَ بغيرِ بيِّنةٍ على أنَّه، والله تعالى أعلمُ، دلالةٌ اختيارٍ لا فرضٍ يعصي

نساءَ المؤمنينِ؛ لأنَّ المؤمنينَ المخاطوبينَ بالفرائضِ يجمعُ هذا إن لم يقطعُ العصمةَ بينَ أزواجهنَّ وبينهنَّ في الزَّنا، وفي هذه الآيةِ دلالةٌ على أنَّ قولَ اللهِ عزَّ اسمه ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ كما قال ابنُ المسيَّبِ إن شاء اللهُ تعالى منسوخةٌ.

٢١٥٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قال: أَخْبَرَنَا الشَّافعيُّ قال:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قال: قال ابنُ المسيَّبِ نَسَخَتْهَا ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ فَهَنْ مِنْ أَيَّامِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ اللهُ عزَّ وجلَّ ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ بِشَيْبَةٍ عِنْدِي، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، أَنَّ يَكُونُ إِذَا لَمْ تَقْطَعْ الْعِصْمَةَ بِالزَّنا فَالْمَوَارِثَةُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ثَابِتَةٌ عَلَيْهَا، وَإِنْ زَنَتْ وَتَذَلُّ إِذَا لَمْ تَقْطَعْ الْعِصْمَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا بِالزَّنا لَا بَأْسَ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً، وَإِنْ زَنَتْ أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ يُحَرِّمُ يَكَاَحَهَا قُطِعَتْ الْعِصْمَةُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ تَزَوَّجَ عِنْدَ زَوْجِهَا وَبَيْنَهُ. [هضم]

وأمرَ اللهُ عزَّ وجلَّ في اللَّاحِظِي بِأَيِّنِ الْفَاحِشَةِ مِنَ النِّسَاءِ بِأَنْ يُحْبَسْنَ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ، أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا مَنْسُوخٌ بِقَوْلِ اللهِ عزَّ وجلَّ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ فِي كِتَابِ اللهِ، ثُمَّ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

فإن قال قائلٌ: فأيُّ ما وصفتُ من ذلك؟

قيلَ: إن شاء اللهُ تعالى أرايتَ إذا أمرَ اللهُ في اللَّاحِظِي بِأَيِّنِ الْفَاحِشَةِ أَنْ يُحْبَسْنَ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ، أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا أَلَسَ بَيِّنًا أَنَّ هذا أوَّلُ ما أمرَ بهِ في الزَّانِيَةِ؟ فإن قال: هذا، وإن كانَ هكذا عندي، فقد يحتملُ أن يكونَ عندي حدُّ الزَّنا في القرآنِ قبلَ هذا، ثم خفَّفَ وجعلَ هذا مكانه إلا أن يدلَّ عليه غيرُ هذا قيلَ لهُ: إن شاء اللهُ تعالى.

٢١٥٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قال: أَخْبَرَنَا الشَّافعيُّ قال:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿حَتَّى يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ قال: كَانُوا يُمَسِّكُوهُنَّ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْحُدُودِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: خَذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ سَنَةٍ وَالثَّيِّبُ بِالْثَّيِّبِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ. [هضم]

قال الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى: فلا أدرى أسقطَ من كتابي حطَّانَ الرِّقَاشيِّ أم لا؟ فإنَّ الحسنَ حدَّثه عن حطَّانَ الرِّقَاشيِّ عن

به من تركه، ويكونُ عليه أداؤه إن فات في موضعه واحتملت الشهادة على الرجعة من هذا ما احتمل الطلاق وشبهه أن تكون في مثل معناه؛ لأنهما إذا تصادقا على الرجعة في العدة ثبتت الرجعة، وإن أنكرت المرأة فالقول قولها كما إذا تصادقا على الطلاق يثبت، وإن أنكر الرجل فالقول قوله والاختيار في هذا، وفي غيره مما أمر فيه بالشهادة والذي ليس في النفس منه شيء الإشهاد.

٨٧- بابُ الشهادة في الدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ الآية والتي بعدها، وقال في سياقها ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ الآية فذكر الله عز وجل شهود الزنا، وذكر شهود الطلاق والرجعة.

وذكر شهود الوصية، فلم يذكر معهم امرأة فوجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لا مال وشهود الطلاق والرجعة يشهدون على تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال في واحد منهما، وذكر شهود الوصية ولا مال للمشهد له أنه وصى، ثم لم أعلم أحداً من أهل العلم خالف في أن لا يجوز في الزنا إلا الرجال وعلمت أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة إذا تناكر الزوجان، وقالوا ذلك في الوصية، وكان ما حكيت من أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة إذا تناكر الزوجان، وقالوا ذلك في الوصية، وكان ما حكيت من أقاويلهم دلالة على موافقة ظاهر كتاب الله عز وجل، وكان أولى الأمور أن يصار إليه ويقاس عليه، وذكر الله شهود الدين فذكر فيهم النساء، وكان الدين أخذ مال من المشهد عليه، والأمر على ما فرق الله بينه من الأحكام في الشهادات أن ينظر كل ما شهد به على أحد؛ فكان لا يؤخذ منه بالشهادة نفسها مال، وكان إنما يلزم بها حق غير مال، أو شهد به لرجل، وكان لا يستحق به مالاً لنفسه إنما يستحق به غير مال مثل الوصية، والوكالة، والقصاص، والحد، وما أشبهه، فلا يجوز فيه إلا شهادة الرجال لا يجوز فيه امرأة وينظر كل ما شهد به مما أخذ به المشهد له من المشهد عليه مالا فتجوز فيه شهادة النساء مع الرجال؛ لأنه في معنى الموضع الذي أجازهن الله فيه، فيجوز قياساً لا يختلف هذا القول، فلا يجوز غيره، والله تعالى أعلم، ومن خالف هذا الأصل تركه عندي ما ينبغي أن يلزمه من معنى القرآن، ولا أعلم لأحد خالفه حجة فيه بقياس ولا خبر لازم، وفي قول الله عز وجل ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ دلالة على

٨٨- بابُ الخلاف في هذا

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن خالفنا أحد، فقال: إن شهدت امرأتان لرجل حلف معهما، فقد خالفه عددٌ أحفظ عنهم ذلك من أهل المدينة وغيرهم، وهذا أجاز النساء بغير رجل ويلزمه في أصل مذهبه أن يميز أربعاً فيعطي بهن حقاً على مذهبه، فيكون خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب.

فإن قال: إني إنما أجزت شهادتهما أنهما مع يمين رجل فينبغي أن لا يحلف امرأة إن أقامت شاهداً والذي يستحق به الرجل هو الذي تستحق به المرأة الحق لا فرق بينهما، وهكذا ينبغي أن لا يحلف مشرك ولا عبد ولا حر غير عدل مع أنه خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب، والله تعالى أعلم، وهذا قول لا يجوز لأحد أن يغلط إليه.

فإن قال: إني أعطي باليمين كما أعطي بشاهد فذلك بالخبر عن النبي ﷺ الذي لزمنا أن نقول بما حكم به لا أنه من جهة الشهادات، ولو كانت من جهة الشهادات ما أحلفنا الرجل وهو شاهد ولا أجزنا شهادته لنفسه، ولو جاز هذا ما جاز لغير عدل ولا جاز أن تحلف امرأة ولا عبد ولا كافر ولا غير عدل. فإن قال قائل: فما هي؟

قيل: يمين أعطى بها رسول الله ﷺ فأعطينا بها كما كانت يميناً في التلاعين وللنبي ﷺ سنة في المدعى عليه، فأحلفنا في ذلك المرأة والرجل، والحر العدل وغير العدل، والعبد، والكافر لا أنها من الشهادات بسبيل.

٨٩- بابُ اليمين مع الشاهد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد حكيت مما ذكر الله عز وجل في كتابه من الشهادات، وكان الكتاب كالدليل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير يمين على من كانت له تلك الشهادات، وكانت على ذلك دلالة السنة، ثم الآثار، وما لا أعلم بين أحدٍ لقيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفاً قال: وذكر الله عز وجل في الزنا أربعة، وذكر في الطلاق والرجعة، والوصية اثنين، ثم كان القتل، والجراح من الحقوق التي لم يذكر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا، وأن تقاس على شهود الطلاق، وما سمينا معه، فلما احتمل المعنيين معاً، ثم لم أعلم مخالفاً لقيته من أهل العلم إلا واحداً في

٢١٥٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ عُنَيْبَةَ يَسْأَلُ أَبِي أَقْصَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَقَضَى بِهَا عَلَيَّ ﷺ يَتَنَ أَظْهَرَكُمْ قَالَ مُسْلِمٌ، وَقَالَ جَعْفَرُ فِي حَلِيلِهِ فِي الدِّينِ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فحكمنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواها، وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد أجزنا فيه شهادة النساء مع الرجال، وما لم نحكم فيه باليمين مع الشاهد لم نجز فيه شهادة النساء مع الرجال استدلالاً بمعنى كتاب الله عز وجل الذي وصفت في شهادتهن قبل هذا.

٩١- باب الخلاف في اليمين مع الشاهد

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفنا بعض الناس في اليمين مع الشاهد خلافاً أسرف فيه على نفسه، فقال أرد حكم من حكم بها؛ لأنها خلاف القرآن. فقلت لأعلى من لقيت تمن خالفنا فيها علماً: أمر الله بشاهدين أو شاهد وامرأتين؟ فقال: نعم.

فقلت: ففيه أن حتماً من الله عز وجل أن لا يجوز أقل من شاهدين، أو شاهد وامرأتين، فقال: فقال: فقد قلته. فقلت: فقلته، فقال: فقال: فقد قلته. فقلت: ونجذ من الشاهدان اللذان أمر الله عز وجل بهما، فقال حران مسلمان بالغان عدلان. فقلت: ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله؟ قال: نعم. فقلت له إن كان كما زعمت، فقد خالفت حكم الله عز وجل قال وأين؟

قلت: إذ أجزت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله جل وعز أن تجوز شهادتهم وأجزت شهادة القابلة وحدها على الولادة وهذا وجهان أعطيت بهما من جهة الشهادة، ثم أعطيت بغير شهادة في القسامة وغيرها قال: فتقول ماذا؟

قلت: أقول إن القضاء باليمين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الله عز وجل، بل بحكم الله حكمت باليمين مع الشاهد، ففرض الله طاعة رسوله فاتممت رسوله فمن الله قبلت كما قبلت عن رسول الله ﷺ على المعنى الذي وصفت من أن أتباع أمره فرض ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه قد قالوا فيه وقلنا

أنه يجوز فيما سوى الزنا شاهدان؛ فكان الذي عليه أكثر من لقيت من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرف له متقدماً إذا احتمل القياس خلاف قوله، وإن احتمل القياس قوله. وكذلك شهادة الشهود على الحمر وغير ذلك. وكذلك الشهادة على القذف.

فإن قال قائل: فإن الله عز وجل يقول في القذف ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ﴾ الآية، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ قيل له: هذا كما قال الله عز وجل؛ لأن الله حكم في الزنا بأربعة، فإذا قذف رجل رجلاً بالزنا لم يخرج من الحد إلا أن يقيم عليه بينة بأنه زان، ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة، وما لم يتموا أربعة فهو قاذف محد، وإنما أريد بالأربعة أن يثبت عليه الزنا فيخرج من ذلك القاذف ويحد المشهود عليه المذدوف وحكمهم معاً حكم شهود الزنا؛ لأنهن شهادت على الزنا لا على القذف، فإذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلاً حد؛ لأنه لم يذكر عدد شهود القذف؛ فكان قياساً على الطلاق وغيره مما وصفت، ولا يخرج من أن يحد له إلا بأربعة شهود يشتون الزنا على المذدوف فيحد، ويكون هذا صادقاً في الظاهر والله تعالى الموفق.

٩٠- اليمين مع الشاهد

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: فأكثر ما جعل الله عز وجل من الشهود في الزنا أربعة، وفي الدين رجلان أو رجل وامرأتان؛ فكان تفرق الله عز وجل بين الشهادات على ما حكم الله عز وجل من أنها مفترقة واحتمل إذا كان أقل ما ذكر الله من الشهادات شاهدين، أو شاهداً وامرأتين أن يكون أراد ما تسم به الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود له يمين إذا أتى بكمال الشهادة فيعطى بالشهادة دون يمينه لا أن الله عز وجل حتم أن لا يعطى أحد بأقل من شاهدين، أو شاهد وامرأتين؛ لأنه لم يحرم أن يجوز أقل من ذلك نصاً في كتاب الله عز وجل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نقول؛ لأن عليه دلالة السنة، ثم الآثار وبعض الإجماع، والقياس، فقلنا يقضى باليمين مع الشاهد فسألنا سائل ما رويت منها؟ فقلنا:

٢١٥٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِيزَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمَاءُ لَا أَحْفَظُ اسْمَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

واكثرنا.

قال: أفتوجدني لها نظيراً في القرآن؟

قلت: نعم أمر الله عز وجل في الوضوء بغسل القدمين، أو مسحهما فمسحنا ومسحت على الحفين بالسنة.

وقول الله عز وجل ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ فحرمنا نحن وأنت كل ذي ناب من السباع بالسنة.

وقول الله عز وجل ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُجْلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ فحرمنا نحن وأنت أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها بالسنة.

قال الله عز وجل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وقال: ﴿الرَّائِيَّةُ وَالزَّانِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ ودلت السنة على أنه إنما يقطع بعض السارق دون بعض ويجلد مائة بعض الزناة دون بعض، فقلنا نحن وأنت بؤ، وكان رسول الله ﷺ المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد خاصاً وعمماً وكذلك اليمين مع الشاهد تلزمك من حيث لزمك هذا، فإن كنت مصيباً باتباع ما وصفنا من السنة مع القرآن لم تسلم من أن تكون مخطئاً بترك اليمين مع الشاهد، وإن كنت مصيباً بترك اليمين مع الشاهد لم تسلم من أن يكون عليك ترك المسح على الحفين وترك تحريم كل ذي ناب من السباع وقطع كل سارق، فقد خالفك في هذا كله بعض أهل العلم، ووافقنا في اليمين مع الشاهد عواماً من أصحابنا.

ومنهم من خالف أحاديث عن النبي ﷺ هي أثبت من اليمين مع الشاهد، وإن كانت اليمين ثابتة لعلو أضعف من كل علو اعتل بها من رد اليمين مع الشاهد؛ فإن كانت لنا وله بهذا حجة على من خالفنا كانت عليه فيما خالف من الأحاديث.

٩٢- بابُ شهادةِ النساءِ لا رجلَ معهنَّ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الولادُ وعيوبُ النساءِ مما لم أعلم مخالفاً لقيته في أن شهادة النساء فيه جائزة لا رجلَ معهنَّ، وهذا حجة على من زعم أن في القرآن دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين، أو شاهد واحد وامرأتين؛ لأنه لا يجوز على جماعة أهل العلم أن يخالفوا الله حكماً، ولا يجهلوه، ففيه دلالة على أن أمر الله بشاهدين، أو شاهد وامرأتين حكماً لا يمين على من جاء به مع الشاهد، والحكم باليمين مع الشاهد حكم بالسنة لا مخالف للشاهدين؛ لأنه غيرهما، ثم اختلفوا في شهادة النساء.

٢١٥٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا

يَجُوزُ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ لَا رَجُلٌ مَعَهُنَّ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ أَقْلٌ مِنْ

أَرْبَعِ عُدُولٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٨٠/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ.

فإن قال قائل: فكيف أخذت به؟

قلت: لما ذكر الله عز وجل شهادة النساء فجعل امرأتين يقرمان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما الله تعالى فيه، وكان أقل ما انتهى إليه من عدد الرجال رجلين في الشهادات التي تثبت بها الحقوق، ولا يخلف معها المشهود له شاهدين، أو شاهداً وامرأتين لم يميز، والله تعالى أعلم، إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن يجوزنهن إلا أربع عدول؛ لأن ذلك معنى حكم الله عز وجل.

٩٣- الخلاف في إجازة أقل من أربع من النساء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال بعض الناس يجوز شهادة امرأة وحدها كما يجوز في الخبر شهادة واحد عدل، وليس من قبل الشهادات أجزتها، وإن كان من قبل الشهادات أجزتها لم أجز إلا ما ذكرت من أربع، أو شاهد وامرأتين فقليل لبعض من يقول هذا القول وأين الخبر من الشهادة؟

قال وأين يفرقان؟

قلت: تقبل في الخبر كما قلت امرأة واحدة ورجلاً واحداً وتقول فيه أخبرنا فلان عن فلان أفتقبل هذا في الشهادات؟ فقال: لا.

قلت: والخبر هو ما استرى فيه المخبر، والمخبر، والعامة من حلال وحرام؟

قال: نعم.

قلت والشهادة ما كان الشاهد منها خليئاً، والعامة، وإنما تلزم المشهود عليه.

قال: نعم.

قلت أفترى هذا يشبه هذا؟

قال أما في هذا، فلا.

قلت: أفرأيت لو قال لك قائل إذا قبلت في الخبر فلاناً عن فلان، فأقبل في أن تخبرك امرأة عن امرأة أن امرأة رجل ولدت هذا الولد؟

قال ولا أقبل هذا حتى أفق التي شهدت، أو يشهد عليها من يجوز شهادته بأمر قاطع.

قلت: وأنزلته منزلة الخبر؟

قال أما في هذا، فلا.

قلت: ففي أي شيء أنزلته منزلة الخبر؟ هل عدوت بهذا أن قلت هو بمنزلة الخبر، ولم تقسه في شيء غير الأصل الذي قلت؟ فاسمعك إذا تضع الأصول لنفسك قال فمن أصحابك من قال: لا يجوز أقل من شهادة امرأتين.

قلت له: هل رأيته أذكر لك قولاً لا تقول به؟

قال: لا.

قلت فكيف ذكرت لي ما لا أقول به؟

قال فإلى أي شيء ذهب من ذهب إلى ما ذهبنا إليه من أنه خبر لا شهادة ولا إلى ما ذهبنا إليه من أن تقول به على معنى كتاب الله، وما أعرف له متقدماً يلزم قوله.

فقلت له أن تتقل عن قولك الذي يلزمك فيه عندي أن تتقل عنه أولى بك من ذكر قول غيرك فهذا أمر لم تكلفه نحن ولا أنت، ولولا عرضك بترقيق قولك وتخطئة من خالفك كنا شيئاً أن ندع حكاية قولك.

قال: فإن شهد على شيء من ذلك رجلان، أو رجل واحد.

قلت: أجيز الشهادة وتكون أوثق عندي من شهادة النساء لا رجل معهن قال وكيف لم تعدنهم بالشهادة فساقاً ولا تحجز شهادتهم؟

قلت: الشهادة غير الفسق قال فادللي على ما وصفت.

قلت: قال الله عز وجل ﴿وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ﴾ قال رسول الله ﷺ ليسعد حين قال له: أمهلته حتى آتيني بأربعة شهداء. قال: نعم.

والشهود على الزنا نظروا من المرأة إلى عرم، ومن الرجل إلى عرم، فلو كان النظر لغير إقامة شهادة كان حراماً، فلما كان لإقامة شهادة لم يجوز أن يأمر الله عز وجل، ثم رسول الله ﷺ إلا بمباح لا محرم فكل من نظر ليشهد شهادته لله، أو للناس فليس بجرح، ومن نظر للتلذذ وغير شهادة عامداً كان جرحاً إلا أن يعفو الله عنه.

٩٤ - باب شرط الذين تقبل شهادتهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿اِنَّنَا نَدْعَاكَ عَلَىٰ عَذْرَاءٍ مِنْكُم﴾ وقال عز وجل ﴿وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكان الذي يعرف من

خوطب بهذا أنه أريد به الأحرار المرضيون المسلمون من قبل أن رجالنا، ومن نرضاه أهل ديننا لا المشركون لقطع الله الولاية بيننا وبينهم بالدين ورجالنا أحرارنا والذين نرضى أحرارنا لا مملكتنا الذين يغلبهم من يملكهم على كثير من أمورهم وأنا لا نرضى أهل الفسق منا، وأن الرضا إنما يقع على العدل منا، ولا يقع إلا على البالغين؛ لأنه إنما خوطب بالفرائض البالغون دون من لم يبلغ، فإذا كانت الشهادة ليقطع بها لم يجوز أن يتوهم أحد أنه يقطع بمن لم يبلغ أكثر الفرائض البالغون دون من لم يبلغ، فإذا كانت الشهادة ليقطع بها لم يجوز أن يتوهم أحد أنه يقطع بمن لم يبلغ أكثر الفرائض، فإذا لم يلزمه أكثر الفرائض في نفسه لم يلزم غيره فرضاً بشهادته، ولم أعلم مخالفاً لقيته في أنه أريد بها الأحرار العدول في كل شهادة على مسلم غير أن من أصحابنا من ذهب إلى أن يجوز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يفرقوا، فإذا فرقوا لم تجز شهادتهم عنده.

وقول الله تبارك وتعالى ﴿مِنْ رَجَالِكُمْ﴾ يدل على أن لا تجوز شهادة الصبيان - والله أعلم - في شيء.

فإن قال قائل: أجازها ابن الزبير قيل: فإن ابن عباس ردّها.

٢١٦٠ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، لأن الله عز وجل قال: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾. [تقدم]

قال ومعنى الكتاب مع ابن عباس، والله تعالى أعلم، فإن قال أزدت أن تكون دلالة قيل وكيف تكون الدلالة بقول صبيان منفردين إذا فرقوا لم يقبلوا؟ إنما تكون الدلالة بقول البالغين الذين يقبلون بكل حال، فأشبه ما وصفت أن يكون ذليلاً على أن حكم الله فيمن تجوز شهادته هو من وصفت بمن يشبه أن تكون الآية دلت على صفة ولا تجوز شهادة مملوك في شيء، وإن قل ولا شهادة غير عدل.

٩٥ - باب شهادة القاذف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فامرأ الله عز وجل أن

٢١٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْقَاضِي إِذَا تَابَ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَقَالَ كُلُّنَا نَقُولُهُ فَقُلْتُ مَنْ؟ قَالَ عطاء وطاوس ومجاهد.

٩٦- باب الخلاف في إجازة شهادة القاذف

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فخالفتنا بعض الناس في القاذف، فقال: إذا ضرب الحد، ثم تاب لم تجز شهادته أبداً، وإن لم يضرب الحد، أو ضربه، ولم يوقه جازت شهادته فذكرت له ما ذكرت من معنى القرآن، والآثار، فقال: فإننا ذهبنا إلى قول الله عز وجل ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾، فقلنا نطرح عنهم اسم الفاسق ولا نقبل لهم شهادة. فقلت لقاتل هذا أوتجد الأحكام عندك فما يستنى على ما وصفت، فيكون مذمباً ذهبتم في اللفظ أم الأحكام عندك في الاستثناء على غير ما وصفت؟ فقال: أوضح هذا لي.

قلت: أرايت رجلاً لو قال والله لا أكلمك أبداً ولا أدخل لك بيتاً ولا أكل لك طعاماً ولا أخرج معك سفراً وإنك لغير حميد عندي ولا أكسوك ثوباً إن شاء الله تعالى أياكون الاستثناء واقعاً على ما بعد قوله "أبداً"، أو على ما بعد غير حميد عندي، أو على الكلام كله؟

قال: بل على الكلام كله.

قلت: فكيف لم توقع الاستثناء في الآية على الكلام كله وأوقعتها في هذا الذي هو أكثر في اليمين على الكلام كله.

٢١٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ لِرَجُلٍ أَرَادَ اسْتِشْهَادَهُ اسْتَشْهِدْ غَيْرِي، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ فَسُقُونِي.

قلت: فالرجل الذي وصفت امتنع من أن يتوب من القذف وأقام عليه، وهكذا كل من امتنع أن يتوب من القذف، ولو لم يكن لنا في هذا إلا ما رويت كان حجة عليك قال وكيف؟

قلت: إن كان الرجل عندك ممن تاب من القذف بالرجوع عنه، فقد أخبر عن المسلمين أنهم فسقوه وأنت تزعم أنه إذا تاب سقط عنه اسم الفاسق وفيما قال دلالة على أن المسلمين لا يلزمونه اسم الفاسق إلا وشهادته غير جائزة.

قلت: ولا يميزون شهادته إلا وقد أسقطوا عنه اسم

يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبداً وسمه فاسقاً إلا أن يتوب، فقلنا يلزم أن يضرب ثمانين، وأن لا تقبل له شهادة، وأن يكون عندنا في حال من سمى بالفاسق إلا أن يتوب، فإذا تاب قبلت شهادته وخرج من أن يكون في حال من سمى بالفاسق قال وتوبته إكذابه نفسه.

فإن قال قائل: فكيف تكون التوبة الإكذاب؟

قيل له: إنما كان في حد المذنبين بأن نطق بالقذف، وترك الذنب هو أن يقول القذف باطلاً وتكون التوبة بذلك.

وكذلك يكون الذنب في الردة بالقول بها والتوبة الرجوع عنها بالقول فيها بالإيمان الذي ترك.

فإن قال قائل: فهل من دليل على هذا؟ فبيما وصفت كفاية، وفي ذلك دليل عن عمر سنذكره في موضعه؛ فإن كان القاذف يوم قذف ممن تجوز شهادته فحد قيل له: مكانه إن ثبت قبلت شهادتك، فإذا أكذب نفسه قبلت شهادته، وإن لم يفعل لم تقبل حتى يفعل؛ لأن الذنب الذي ردت به شهادته هو القذف، فإذا أكذب نفسه، فقد تاب، وإن قذف وهو ممن لا تجوز شهادته، ثم تاب لم تقبل شهادته من قبل أن ردعا كان من وجهين أحدهما سوء حاله قبل أن يقذف، والآخر القذف، فإذا خرج من أحد الوجهين لم يخرج من الوجه الآخر، ولكن يكون خارجاً من أن يكون فيه علة رد الشهادة بالقذف، فإذا أكذب نفسه وثبت عليه علة رد الشهادة بسوء الحال حتى تختبر حاله، فإذا ظهر منه الحسن قبلت شهادته، وهكذا لو حد مملوك حسن الحال، ثم عتق لم تقبل شهادته إلا بإكذابه نفسه في القذف، وهكذا لو حد ذمي حسن الحال، فأسلم لم تقبل شهادته إلا بإكذابه نفسه في القذف، فقال لي قائل: أفنذكر في هذا حديثاً.

فقلت إن الآية لكنتى بها من الحديث، وإن فيه لحديثاً.

٢١٦١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: رَعِمَ أَهْلُ الْوَرَقِ أَنْ شَهَادَةَ الْقَاضِي لَا تَجُوزُ، فَأَشْهَدُ لِأَخِي، ثُمَّ سَمِعْتُ الَّذِي أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ لِأَبِي بَكْرَةَ تَبِ تَقْبَلْ شَهَادَتَكَ، أَوْ إِنْ تَبِثْتُ قَبِلْتُ شَهَادَتَكَ قَالَ سَفِيَانُ شَكَكَتْ بَعْدَ مَا سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُسَمِّي الرَّجُلَ فَسَأَلْتُ، فَقَالَ لِي عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فَقِيلَ لِسَفِيَانٍ شَكَكَتْ فِي خَبَرِهِ، فَقَالَ: لَا هُوَ سَعِيدٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. [تهدم]

قال الشافعي: رحمه الله تعالى: وبلغني عن ابن عباس مثل هذا المعنى.

يَتَسَبُّ زَمَانًا، أَوْ سَمِعَ غَيْرَهُ يَنْسِبُهُ إِلَى نَسَبِهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ دَافِعًا، وَلَمْ يَرِ دَلَالَةً يَرْتَابُ بِهَا.

وَكَذَلِكَ يَشْهَدُ عَلَى عَيْنِ الْمَرْأَةِ وَنَسَبِهَا إِذَا تَظَاهَرَتْ لَهُ أَخْبَارُ مَنْ يَصَدِّقُ بِأَنَّهَا فَلَانَةٌ وَبَرَاهَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَهَذَا كُلُّهُ شَهَادَةٌ بَعْلَمٍ كَمَا وَصَفْتُ.

وَكَذَلِكَ يَحْلِفُ الرَّجُلُ عَلَى مَا يَعْلَمُ بِأَحَدٍ هَذِهِ الْوُجُوهُ فِيمَا أَخَذَ بِهِ مَعَ شَاهِدٍ، وَفِي رَدِّ الْيَمِينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفِقُ.

٩٨- باب الخلاف في شهادة الأعمى

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَمَخَالِفْنَا بَعْضُ النَّاسِ فِي شَهَادَةِ الْأَعْمَى، فَقَالَ: لَا تَحْجُوزُ حَتَّى يَكُونَ بَصِيرًا يَوْمَ شَهْدِهِ وَيَوْمَ رَأَى وَسَمِعَ أَوْ رَأَى، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ إِذَا شَهِدَ عَلَى رُؤْيَا فَسَأَلْنَاهُمْ، فَهَلْ مِنْ حِجَّةٍ كِتَابِيٍّ أَوْ سِنِّيٍّ، أَوْ أَثَرٍ يُلْزَمُ، فَلَمْ يَذْكُرُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَنَا، وَكَانَتْ حُجَّتُهُمْ فِيهِ أَنْ قَالُوا إِنَّا احْتَجْنَا إِلَى أَنْ يَكُونَ يَرَى يَوْمَ شَهْدِهِ كَمَا احْتَجْنَا إِلَى أَنْ يَكُونَ يَرَى يَوْمَ عَايِنَ الْفَعْلِ، أَوْ سَمِعَ الْقَوْلَ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَلَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً مِنَ الْخَالِئِينَ أَوَّلَى بِهِ مِنْ الْأُخْرَى.

فَقُلْتُ لَهُ إِنْ رَأَيْتَ الشَّهَادَةَ أَلَيْسَتْ بِيَوْمٍ يَكُونُ الْقَوْلُ، أَوْ الْفَعْلُ، وَإِنْ يَقُمُ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ بَدَهْرٍ؟

قَالَ: بَلَى.

قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ، وَالْفَعْلُ وَهُوَ بَصِيرٌ سَمِعَ مَثَبٌ، ثُمَّ شَهِدَ بِهِ بَعْدَ عَاقِلًا أَعْمَى لَمْ تَحْجُزْ شَهَادَتُهُ قَالَ: فَأَقُولُ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ لَا يَحْجُوزُ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ.

قُلْتُ: أَتَحْجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى فَعْلٍ رَجُلٍ حَيٍّ، ثُمَّ يَمُوتَ الرَّجُلُ فَيَقُومَ بِالشَّهَادَةِ وَهُوَ لَا يَرَى الرَّجُلَ وَيَقُومُ بِالشَّهَادَةِ عَلَى آخَرٍ وَهُوَ غَائِبٌ لَا يَرَاهُ؟

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ: فَمَا عَلِمْتُكَ تَثْبِيْتُ لِنَفْسِكَ حِجَّةً إِلَّا خَالَفْتَهَا، وَلَوْ كُنْتُ لَا تَحْجِزُهَا إِذَا أَثْبَتَهَا بَصِيرًا وَشَهِدَ بِهَا أَعْمَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَعَايِنُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ عِنْدَكَ لَزِمَكَ أَنْ لَا تَحْجِزَهَا بَصِيرًا عَلَى مَيِّتٍ وَلَا غَائِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعَايِنُ وَاحِدًا مِنْهُمَا أَمَّا الْمَيِّتُ، فَلَا يَعَايِنُهُ فِي الدُّنْيَا، وَأَمَّا الْغَائِبُ يَبْلُغُ فَاثَتَ تَحْجِزُهَا وَهُوَ لَا يَرَاهُ.

قَالَ: فَإِنْ رَجَعْتَ فِي الْغَائِبِ.

فَقُلْتُ: لَا أَجِيزُهَا عَلَيْهِ.

فَقُلْتُ أَفْتَرَجِعُ فِي الْمَيِّتِ وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيْكَ مِنَ الْغَائِبِ؟

قَالَ: لَا قَالَ: فَإِنْ مِنْ أَصْحَابِكَ مَنْ يَجِيزُ شَهَادَةَ الْأَعْمَى

الْفَسَقُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْرَقُونَ بَيْنَ إِسْقَاطِ اسْمِ الْفَسَقِ عَنْهُ بِالتَّوْبَةِ وَإِجَارَةِ شَهَادَتِهِ بِسُقُوطِ الْإِسْمِ عَنْهُ كَمَا تَفَرَّقَ بَيْنَهُ، وَإِذَا كُنْتُ تَقْبِلُ شَهَادَةَ الْقَاتِلِ وَالزَّانِي، وَالْمُسْتَأَبِ مِنَ الرَّقْدَةِ إِذَا تَابَ فَكَيْفَ خَصَصْتُ بِهَا الْقَاذِفَ وَهُوَ أَيْسَرُ ذَنْبًا مِنْ غَيْرِهِ؟

قَالَ تَأَوَّلْتُ فِيهِ الْقُرْآنَ.

قُلْتُ: تَأَوَّلْتُ خَطَأً عَلَى لِسَانِكَ قَالَ قَالَهُ شَرِيحٌ.

قُلْتُ: أَفَتَجْعَلُ شَرِيحًا حِجَّةً عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَقَوْلِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَنْ سَمِعَتْ وَغَيْرِهِمْ، وَالْأَكْثَرِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ؟ وَكَيْفَ زَعَمْتَ إِنْ لَمْ يَطْهَرْ بِالْحَدِّ قَبْلَتْ شَهَادَتُهُ، وَإِذَا طَهَّرَ بِالْحَدِّ لَمْ تَقْبَلْ شَهَادَتَهُ إِذَا كَانَ تَائِبًا فِي الْخَالِئِينَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٩٧- باب التحفظ في الشهادة

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولٌ﴾، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَحَكِي أَنْ إِخْوَةَ يُوسُفَ وَصَفُوا أَنْ شَهَادَتَهُمْ كَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ فَحَكِي أَنْ كَبِيرَهُمْ قَالَ: ﴿ارْجِعُوا إِلَى أَيْكُمُ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾.

قَالَ: وَلَا يَسَعُ شَاهِدًا أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا بِمَا عَلِمَ، وَالْعِلْمُ مِنْ ثَلَاثَةِ وَجُوهِ مِنْهَا مَا عَايَنَ الشَّاهِدُ فَيَشْهَدُ بِالْمَعَايِنَةِ، وَمِنْهَا مَا سَمِعَهُ فَيَشْهَدُ مَا أَثْبَتَ سَمْعًا مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَمِنْهَا مَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ تَمَّا لَا يُمْكِنُ فِي أَكْثَرِهِ الْعَيَانُ وَتَثْبِيْتُ مَعْرِفَتِهِ فِي الْقُلُوبِ فَيَشْهَدُ عَلَيْهِ بِهَذَا الْوُجُوهِ، وَمَا شَهِدَ بِهِ رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ فَعَلَهُ، أَوْ أَقَرَّ بِهِ لَمْ يَمِزْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ يَشْتَبِهُ بِمَعَايِنَةٍ، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ يَشْتَبِهُ سَمْعًا مَعَ إِثْبَاتِ بَصَرٍ حِينَ يَكُونُ الْفَعْلُ وَبِهَذَا.

قُلْتُ: لَا تَحْجُوزُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَثْبَتَ شَيْئًا مَعَايِنَةً، أَوْ مَعَايِنَةً وَسَمْعًا، ثُمَّ عَمِي فَتَحْجُوزُ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ إِنَّمَا تَكُونُ يَوْمَ يَكُونُ الْفَعْلُ الَّذِي يَرَاهُ الشَّاهِدُ أَوْ الْقَوْلَ الَّذِي أَثْبَتَهُ سَمْعًا وَهُوَ يَعْرِفُ وَجْهَ صَاحِبِهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ يَعْمَى، ثُمَّ شَهِدَ عَلَيْهِ حَافِظًا لَهُ بَعْدَ الْعَمَى جَارًا، وَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ، وَالْفَعْلُ وَهُوَ أَعْمَى لَمْ يَمِزْ مِنْ قَبْلِ أَنْ الصَّرَتْ يَشَبِهَ الصَّرَتْ، وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا كَانَ الْكِتَابُ أُخْرَى أَنْ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ وَالشَّهَادَةُ فِي مِلْكِ الرَّجُلِ الدَّارَ أَوْ الثَّوْبَ عَلَى تَظَاهَرِ الْأَخْبَارِ بِأَنَّهُ مَالِكُ الدَّارِ، وَعَلَى أَنْ لَا يَرَى مَنَازِعًا لَهُ فِي الدَّارِ وَالثَّوْبِ فَيُثْبِتُ ذَلِكَ فِي الْقَلْبِ فَيَسَعُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ، وَعَلَى النَّسَبِ إِذَا سَمِعَهُ

أو يعاينوه أو يخبرهم من عاينه ممن مات، أو غاب ممن يصدق عندهم ولا تجوز شهادتهم عندي اليسوا أولى أن يقسموا من صاحب العبد الذي وصفها أن يحلف؟ والله تعالى أعلم.

٩٩- باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّائِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَرُمْ عَلَىٰ أَنْ لَا تَدُلُّوا عَدْلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّائِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ﴾ إلى آخر الآية، وقال: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ﴾، وقال عز وجل ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد، وقد لزمته الشهادة، وأن فرضاً عليه أن يقوم بها على والدي، وولده، والقريب، والبعيد، واللبغيض القريب، والبعيد، ولا يكتُم عن أحد، ولا يحابي بها، ولا يمنعها أحداً قال: ثم تفسر الشهادات فيجتمعون ويختلفون فيما يلزم منها، وما لا يلزم ولهذا كتاب غير هذا.

١٠٠- باب ما على من دعي يشهد بشهادة قبل

أن يسأها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله عز وجل ﴿وَإِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ يَدَيِ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاسْكُوبُوا وَلَا يَكْتُمَنَّ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ إلى قوله ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في قول الله عز وجل ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ دلالة على أن عليه فيما علمه الله من الكتاب حقاً في منفعة المسلمين ويحتمل ذلك الحق أن يكون كلما دعي لحق كنه لا بد ويحتمل أن يكون عليه، وعلى من هو في مثل حاله أن يقوم منهم من يكفي حتى لا تكون الحقوق معطلة لا يوجد لها في الابتداء من يقوم بكفائتها والشهادة عليها، فيكون فرضاً لازماً على الكفاية، فإذا قام بها من يكفي أخرج من يتخلف من المائم، والفضل للكاتفي على المتخلف، فإذا لم يبق به كان حرج جميع من دعي إليه فتخلف بلا عذر كما كان الجهاد والصلاة على الجنائز ورد السلام فرضاً على الكفاية لا يخرج المتخلف إذا كان فيمن يقوم بذلك كفاية، فلما احتمل هذين المعنيين معاً، وكان في سياق الآية ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا

بكل حال إذا أثبت كما يثبت أهله.

فقلت إن كان هذا صواباً فهو أبعد لك من الصواب قال فلم لم تقل به؟

قلت ليس فيه أثر يلزم، فأتبعه ومعنا القرآن، والمعقول بما وصفت من أن الشهادة فيما لا يكون إلا بعيان، أو عيان وإثبات سمع، ولا يجوز أن تجوز شهادة من لا يثبت بعيان، لأن الصوت يشبه الصوت قال: ويخالفونك في الكتاب.

قلت: وذلك أبعد من أن تجوز الشهادة عليه وقولهم فيه متناقض ويزعمون أنه لا يحل لي لو عرفت كتابي، ولم أذكر الشهادة أن أشهد إلا وأنا ذاك وزعمون أني إن عرفت كتاب ميت حل لي أن أشهد عليه وكتابي كان أولى أن أشهد عليه من كتاب غيري، ولو جاز أن أفرق بينهما جاز أن أشهد على كتابي ولا أشهد على كتاب غيري، ولا يجوز واحد منهما لما وصفت من معنى كتاب الله عز وجل.

قال: فإننا نحتج عليك في أنك تعطي بالقسامة وتحلف الرجل مع شاهده على ما غاب بأنهم قد يحلفون على ما لا يعلمون.

قلت: يحلفون على ما يعلمون من أحد الوجوه الثلاثة التي وصفت لك.

قلت: فإن قال: لا يكون إلا من المعاينة والسمع.

فقلت له اترك هذا القول إذا سئلت قال فاذكر ذلك.

قلت: أرايت الشهادة على النسب، والمالك أتقبلها من الوجوه التي قبلناها منها؟

قال: نعم.

قلت: وقد يمكن أن يتسبب الرجل إلى غير نسبه لم ير أباه يقر به ويمكن أن تكون الدار في يدي الرجل وهو لا يملكها قد غصبها، أو أعاره إياها غائب ويمكن ذلك في الثوب، والعبد قال: فقد أجمع الناس على إجازة هذا قلنا، وإن كانوا أجمعوا، ففيه دلالة لك على أن القول كما قلنا دون ما قلت أرايت عبداً ابن خمسين ومائة سنة ابتاعه ابن خمس عشرة سنة، ثم باعه وأبى عند المشتري فخاصمه فيه، فقال: أحلفه لقد باعه إياه برياً من الإباق.

فقلت: وقال لك هذا ولد بالشرق وأنا بالمغرب ولا تمكيني المسألة عنه؛ لأنه ليس ها هنا أحد من أهل بلده أثق به قال: يحلف على البت، وإنما يرجع في ذلك إلى علمه.

قلت: ويسعك ذلك ويسع القاضي؟

قال: نعم.

قلت: أرايت قوماً قتل أبوه فأمكنهم أن يعترفوا القاتل،

عنه أن يصلي حيث أحب، ولكنه يجتهد في التوجه إلى البيت.
وهذا موضوع بكماله في كتاب جماع علم الكتاب، ثم
السنة.

١٠٣ - باب في اجتهاد الحاكم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى
﴿وَأَوْدُ سُلَيْمَانَ إِذْ يَخُكِّمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمُّ
الْقَوْمِ وَكَانَ لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا
وَعَلَمًا﴾ قال الحسن بن أبي الحسن لولا هذه الآية لرأيت أن
الحكام قد هلكوا، ولكن الله حمد هذا لصوابه وأثنى على هذا
باجتهاده.

٢١٦٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بِشْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ
الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا
حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.

قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن حزم، فقال
هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة، ومن أمر أن يجتهد على
مغيّب، فإنما كلف الاجتهاد ويسعه فيه الاختلاف، فيكون فرضاً
على المجتهد أن يجتهد برأي نفسه لا برأي غيره، وبين أنه ليس
لأحد أن يقلد أحداً من أهل زمانه كما لا يكون لأحد له علم
بالتوجه إلى القبلة يرى أنها في موضع أن يقلد غيره إن رأى أنها
في غير ذلك الموضع، وإذا كلفوا الاجتهاد فيبين أن الاستحسان
بغير قياس لا يجوز كلف لأحد. [قدم]

قال: والقياس قياسان: أحدهما: يكون في مثل معنى
الأصل فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه، ثم قياس أن يشبه
الشيء بالشيء من الأصل، والشيء من الأصل غيره، فيشبه هذا
بهذا الأصل، ويشبه غيره بالأصل غيره.

قال الشافعي: وموضع الصواب فيه عندنا - والله تعالى
أعلم - أن ينظر، فأيهما كان أولى بشبهه صيره إليه إن أشبه
أحدهما في خصلتين، والآخر في خصلة الحق بالذي هو أشبه في
خصلتين، ومن اجتهد من الحكام، ثم رأى أن اجتهاده خطأ، أو
قد خالف كتاباً أو سنة، أو إجماعاً، أو شيئاً في مثل معنى هذا رده،
ولا يسعه غير ذلك، وإن كان مما يحتمل ما ذهب إليه ويحتمل
غيره لم يردّه من ذلك أن على من اجتهد على مغيّب فاستيقن
الخطأ كان عليه الرجوع، ولو صلى على جبل من جبال مكة ليلاً

دُعوا كان فيها كالدليل على أنه نهي الشهداء المدعوون كلهم أن
يأبوا قال ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، فاشبه أن يكون يجرى
من ترك ذلك ضراراً، وفرض القيام بها في الابتداء على الكفاية،
وهذا يشبه، والله تعالى أعلم، ما وصفت من الجهاد، والجناز ورد
السلام، وقد حفظت عن بعض أهل العلم قريباً من هذا المعنى،
ولم أحفظ خلافاً عن أحد أذكره منهم.

١٠١ - الدعوى والبيئات

٢١٦٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الثَّيْنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي.

١٠٢ - باب في الأفضية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿يَا
دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا
تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَفْلُحُونَ عَنْ سَبِيلِ
اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾، وقال لنييه ﷺ
في أهل الكتاب ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ إلى
﴿وَأِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾،
وقال: ﴿وَأَنْ احْكُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ
يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾، وقال: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ
النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فاعلم الله نبيه ﷺ أن
فرضاً عليه، وعلى من قبله والناس إذا حكموا أن يحكموا
بالعدل، والعدل اتباع حكمه المنزل قال الله عز وجل لنييه ﷺ
حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب ﴿وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ
اللَّهُ﴾، ووضع الله نبيه ﷺ من دينه وأهل دينه موضع الإبانة
عن كتاب الله عز وجل معنى ما أَرَادَ اللَّهُ وفرض طاعته، فقال:
﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، وقال: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا
يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحْكَمُوا فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية.

وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ الآية.

فعلم أن الحق كتاب الله، ثم سنة نبيه ﷺ فليس لفت
ولا لحاكم أن يفتي، ولا يحكم حتى يكون عالماً بهما، ولا أن
يخالفهما ولا واحداً منهما مجال، فإذا خالفهما فهو عاصٍ لله عز
وجل وحكمه مردود، فإذا لم يوجد منصوصين فالاجتهاد بأن
يطلب كما يطلب الاجتهاد بأن يتوجه إلى البيت، وليس لأحد أن
يقول مستحسناً على غير الاجتهاد كما ليس لأحد إذا غاب البيت

١٠٥ - باب المشاورة

قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.

٢١٦٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مُشَاوَرَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قال الشافعي: قال الحسن إن كان النبي ﷺ لغياً عن مشاورتهم، ولكنه أراد أن يستأن بذلك الحكماء بعده إذا نزل بالحكم الأمر يحتمل وجوهاً، أو مشكل انبغى له أن يشاور، ولا ينبغي له أن يشاور جاهلاً؛ لأنه لا معنى لمشاورته ولا علماً غير أمين، فإنه ربما أضل من يشاوره، ولكنه يشاور من جمع العلم، والأمانة، وفي المشاورة رضا الخصم، والحجة عليه.

١٠٦ - باب أخذ الولي بالولي

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾ ﴿وَلِإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَى﴾.

٢١٦٨ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِيجَرٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ لُقَيْطٍ، عَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ مَنْ هَذَا؟ قَالَ ابْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ. [تقدم]

٢١٦٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يُؤْخَذُ بِذَنْبٍ غَيْرِهِ حَتَّى جَاءَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلِإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَى﴾. [أخرجه البيهقي (٣٤٥/٨)]

قال الشافعي رحمه الله: والذي سمعت، والله أعلم في قول الله تعالى ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَى﴾ أن لا يؤخذ أحد بذنب غيره، وذلك في بدو دونه ماله، وإن قتل، أو كان حداً لم يقتل به غيره، ولم يؤخذ، ولم يحد بذنبه فيما بينه وبين الله تعالى؛ لأن الله جلَّ وعزَّ إنما جعل جزاء العباد على أعمال أنفسهم وعاقبهم عليها.

وكذلك أموالهم لا يجزي أحد على أحد في ماله إلا حيث

فَاتَخَى الْبَيْتَ، ثُمَّ ابْصَرَ فَرَأَى الْبَيْتَ فِي غَيْرِ الْجِهَةِ الَّتِي صَلَّى إِلَيْهَا أَعَادَ، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعٌ لَا يَرَاهُ لَمْ يَعُدْ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ رَجَعَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى مِنْ مَغِيبٍ إِلَى يَقِينٍ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ يَرْجِعُ مِنْ مَغِيبٍ إِلَى مَغِيبٍ، وَهَذَا مَوْضِعٌ فِي كِتَابِ جَمَاعِ الْعِلْمِ مِنَ الْكُتَابِ وَالسَّنَةِ وَكِتَابِ الْقَضَاءِ، وَالْحَقُّ فِي النَّاسِ كُلِّهِمْ وَاحِدٌ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَتَرَكَ النَّاسُ يُحْكَمُونَ بِحُكْمِ بِلَدَانِهِمْ إِذَا كَانُوا يَخْتَلِفُونَ فِيمَا فِيهِ كِتَابٌ، أَوْ سُنَّةٌ، أَوْ شَيْءٌ فِي مِثْلِ مَعْنَاهُمَا حَتَّى يَكُونَ حُكْمُهُمْ وَاحِدًا إِنَّمَا يَتَفَرَّقُونَ فِي الْجَاهِدِ إِذَا احْتَمَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْجَاهِدَ، وَإِنْ يَكُونُ لَهُ وَجْهٌ.

١٠٤ - باب التَّيْبِتِ فِي الْحُكْمِ وَغَيْرِهِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الآية، وقال: ﴿إِذَا ضَرَيْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأمر الله من يعضي أمره على أحد من عباد الله أن يكون مستبيناً قبل أن يعضيه، ثم أمر رسول الله ﷺ في الحكم خاصة أن لا يحكم الحاكم وهو غضبان؛ لأن الغضبان خوف على أمرين.

أحدهما قلة التَّيْبِتِ، والآخر أن الغضب قد يتغير معه العقل، ويتقدم به صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه لو لم يكن غضب.

٢١٦٦ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ، أَوْ لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ. [تقدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومعقول في قول النبي ﷺ هذا أنه أراد أن يكون القاضي حين يحكم في حال لا تتغير خلقه ولا عقله، والحاكم أعلم بنفسه فأي حال أتت عليه تتغير خلقه، أو عقله انبغى له أن لا يقضي حتى تذهب وأي حال صيرت إليه سكون الطبيعة واجتماع العقل انبغى له أن يتعاهدها، فيكون حاكماً عندها، وقد روي عن الشعبي، وكان قاضياً أنه رضي أنه يأكل خبزاً يجبن فقيل له: فقال أخذ حكماً كأنه يريد أن الطعام يسكن حر الطبيعة، وأن الجوع يحرك حرها وتوق النفس إلى المأكول فيشتغل عن الحكم، وإذا كان مريضاً شقيحاً، أو تعباً شقيحاً فكل هذا في حال الغضب في بعض أمره، أو أشد يتوقى الحكم، ويتوقاه على الملالة، فإن العقل يكل مع الملالة وجماعه ما وصفت.

خص رسول الله ﷺ بأن جنابة الخطأ من الحر على الأدميين على عاقلته فأما ما سواها فأموالهم ممنوعة من أن تؤخذ بجنابة غيرهم وعليهم في أموالهم حقوق سوى هذا من ضيافة وزكاة وغير ذلك، وليس من وجه الجنابة.

١٠٧ - باب ما يجب فيه اليمين

قال الشافعي: كل من ادعى على امرئ شيئاً ما كان من مال وقصاص وطلاق وعتق وغيره أحلف المدعى عليه؛ فإن حلف برئ، وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعي؛ فإن حلف استحق، وإن لم يحلف لم يستحق ما ادعى، ولا يقوم النكول مقام إقرار في شيء حتى يكون مع النكول يمين المدعي.

فإن قال قائل: فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب، والأموال وجعلت الأيمان كلها تحب على المدعى عليه وتجعلها كلها ترد على المدعي؟

قيل له: إن شاء الله تعالى قلت استدلالاً بكتاب الله، ثم سئ رسول الله ﷺ، وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه؛ فإن قال وأين الدلالة من الكتاب؟

قيل له: إن شاء الله قال: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ فحد الرامي بالزنا ثمانين، وقال في الزوج ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ إلى قوله ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِذْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فحكم الله عز وجل على القاذف غير الزوج بالحد، ولم يجعل له مخرجاً منه إلا بأن يأتي بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتعن بخامسة ويسقط عنه الحد ويلزمها إن لم تخرج أربعة أيمان، والتعانها وسن رسول الله ﷺ أن ينفي الولد، والتعانها وسن بينهما الفرقة ودرأ الله تعالى عنها الحد بالإيمان مع التعان، وكانت أحكام الزوجين إذا خالفت أحكام الأجنبية في شيء فهي مجامعة له في غيره، وذلك أن اليمين فيه قد جمعت درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد؛ فكان الحد والطلاق والنفي معاً داخلها فيها، ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها إلا يمين الزوج وتنكُل عن اليمين، إلا ترى أن الزوج لو لم يلتعن حد بالقذف وترك الخروج باليمين منه، ولم يكن على المرأة حد، ولم تلتعن، ألا ترى أن رسول الله ﷺ قال للأَنْصَارِيِّينَ تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ فَلَمَّا لَمْ يَحْلِفُوا رَدَّ الْأَيْمَانَ عَلَى الْيَهُودِ لِيَبْرَهُوا بِهَا، فَلَمَّا لَمْ يَقْبَلْهَا الْأَنْصَارِيُّونَ تَرَكُوا حَقَّهُمْ، أَوْ لَا تَرَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَدَأَ بِالْأَيْمَانِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَحْلِفُوا رَدَّهَا عَلَى الْمَدْعَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حال، والقول الآخر أن لا يكون مضموناً، فلا يضمنُ بحال كما لا تضمنُ الوديعة بحال، وقد يروى من وجه لا يثبتُ أهلُ الحديث مثله.

ويروى عن عمرَ تَضَمَّنَ بعضَ الصَّنَاعِ من وجه اضعف من هذا، ولم نعلم واحداً منهما يثبتُ. [تقدم]

وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمنُ أحداً من الأجراء من وجه لا يثبتُ مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وثابتٌ عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: لا ضمان على صانع ولا على أجبر فأما ما جنت أيدي الأجراء والصنَّاع، فلا مسألة فيه وهم ضامنون كما يضمنُ المستودع ما جنت يده، والجناية لا تبطل عن أحدٍ.

وكذلك لو تعدوا ضمنوا. [أخرجه البيهقي (١٢٢/٦)]

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي فيما رأيته أنه لا ضمان على الصنَّاع إلا ما جنت أيديهم، ولم يكن يسوِّح بذلك خوفاً من الصنَّاع.

١- بابُ الغصب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اغتصب الرجلُ الجارية فباعها وأعتقها المشتري، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول البيع، والعتق فيها باطل لا يجوز؛ لأنه باع ما لا يملك وأعتق ما لا يملك وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز، وعلى الغاصب القيمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اغتصب الرجلُ الجارية فاعتقها، أو باعها ثم أعتقها، أو اشتراها شراءً فأسداً فأعتقها، أو باعها ثم أعتقها فالبيع باطل، وإذا بطل البيع لم يجز عتق المبتاع؛ لأنه غير مالك وهي مملوكة للمالك الأول البائع بيعاً فاسداً، ولو تناسخا ثلاثون مشترياً فأكثروا أعتقها إياهم شاء إذا لم يعتقها البائع الأول فالبيع كله باطل، ويتراذون؛ لأنه إذا كان يبيع المالك الأول الصحيح الملك فأسداً فباعها الذي لا يملكها، فلا يجوز بيعه فيها بحال ولا بيع من باع بالملك عنه، والبيع إذا كان فاسداً لم يملك به، ومن أعتق ما لا يملك لم يجز عتقه.

وإذا اشترى الرجلُ الجارية فوطئها، ثم أطلع المشتري على عيب كان بها دلَّسه البائع له، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول ليس له أن يردها بعد الوطء.

وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى، ولكنه يقول يرجع عليه بفضل ما بين الصحوة والعيب من الثمن وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول يردها ويرد معها مهر مثلها، والمهر فيه قوله يأخذ العشر من قيمتها ونصف

٦٩- كتابُ ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى

قال: إذا أسلم الرجلُ إلى الخياط ثوباً فخاطه قباء، فقال رب الثوب أمرتك بقميص، وقال الخياط أمرتني بقباء، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول رب الثوب ويضمنُ الخياط قيمة الثوب وبه يأخذ يعني أبا يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك؛ ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط، ولم يختلف رب الثوب، والخياط في عمله، فإن أبا حنيفة قال: لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ، وما أشبه ذلك من العمال إلا فيما جنت أيديهم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: لا ضمان عليهم، وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم، وإن لم تجن أيديهم فيه.

قال أبو يوسف هم ضامنون إلا أن يجيء شيء غالب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا ضاع الثوب عند الخياط، أو الغسال، أو الصباغ، أو أجبر أمر ببيع، أو حمال استوجز على تبليغه وصاحبه معه، أو تبليغه، وليس صاحبه معه من غرق، أو حرق، أو سرق، ولم يجز فيه واحد من الأجراء شيئاً، أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله، فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن من أخذ أجراً على شيء ضمنه.

ومن قال: هذا قاسمه على العارية تضمن، وقال: إنما ضمنت العارية لمنفعة فيها للمستعير فهو ضامن لها حتى يؤديها بالسلامة وهي كالسلف.

وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له: إن العارية ماؤون لك في الانتفاع بها بلا عوض أخذه منك المعير وهي كالسلف، وهذا كله غير ماؤون لك في الانتفاع به، وإنما منفعتك في شيء عمله فيه، فلا يشبه هذا العارية، وقد وجدتكَ تعطي الدابة بكراء فتستفع منها بعوض يؤخذ منك، فلا تضمن إن عطبت في يديك.

وقد ذهب إلى تضمن القصار شريح فضمن قصاراً احترق بيته، فقال: تضمنني، وقد احترق بيتي؟

فقال شريح: أرايت لو احترق بيته كنت تترك له أجرتك؟

٢١٧٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا عنه ابن

عينة بهذا. [أخرجه البيهقي (١٢٢/٦)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز إذا ضمن الصنَّاع إلا هذا، وأن يضمن كل من أخذ على شيء أجراً، ولا يخلو ما أخذ عليه الأجر من أن يكون مضموناً، والمضمون ضامن بكل

العشر فيجعل المهر نصف ذلك.
ولو أن المشتري لم يطل الجارية، ولكنه حدث بها عيب عنده

لم يكن له أن يردّها في قول أبي حنيفة، ولكنه يرجع بفضل ما بين العيب والصحة وبه يأخذ صاحبه، وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويردّ ما نقصها العيب الذي حدث عنده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل الجارية قد دلّس له فيها بعيب علمه البائع، أو لم يعلمه فسواء في الحكم، والبائع أتم في التدليس إن كان عالماً؛ فإن حدث بها عند المشتري عيب، ثم أطلع على العيب الذي دلّس له لم يكن له ردّها، وإن كان العيب الذي حدث بها عنده أقلّ عيوب الرقيق، وإذا كان مشترياً؛ فكان له أن يردّها بأقلّ العيوب؛ لأن البيع لا يلزمه في معيب إلا أن يشاء فكذاك عليه للبائع مثل ما كان له على البائع، ولا يكون له أن يردّ على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كما لم يكن للبائع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه، وهذا معنى سنة رسول الله ﷺ في أنه قضى أن يردّ العبد بالعيب وللمشتري إذا حدّث العيب عنده أن يرجع بما نقصها العيب الذي دلّس له البائع ورجوعه به كما أصف لك أن تقوم الجارية سالمة من العيب فيقال قيمتها مائة، ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع؛ لأنه يومئذ تمّ البيع، ثم يقال له ارجع بعشر ثمنها على البائع كائناً ما كان قل، أو كثر؛ فإن اشترها بمائتين رجع بعشرين، وإن كان اشترها بخمسين رجع بخمسة إلا أن يشاء البائع أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذ من المشتري فيقال للمشتري سلّمها إن شئت، وإن شئت فأمسكها ولا ترجع بشيء.

وإذا اشترى الرجلان جارية فوجدا بها عيباً فرضي أحدهما بالعيب، ولم يرض الآخر، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول ليس لواحد منهما أن يردّ حتى يجتمعا على الردّ جميعاً، وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما أن يردّ حصّته، وإن رضي الآخر بالعيب وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجلان الجارية صفقة واحدة من رجل فوجدا بها عيباً فأراد أحدهما الردّ، والآخر التمسك فللذي أراد الردّ الردّ وللذي أراد التمسك التمسك؛ لأن موجوداً في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد كالكلّ لو باعه كما لو باع لأحدهما نصفها وللآخر نصفها، ثم وجدا بها عيباً كان لكل واحد منها ردّ النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه، وكان لكل واحد منهما أن يمسك، وإن ردّ صاحبه.

وإذا اشترى الرجل أرضاً فيها نخل وفيه ثمر، ولم يشترط شيئاً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الثمر للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري.

وكذلك بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول: من اشترى نخلاً له ثمر مؤبّر فثمره للبائع إلا أن يشترط ذلك

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل الجارية ثيباً فاصباها، ثم ظهر منها على عيب كان عند البائع كان له ردّها؛ لأن الوطء لا ينقصها شيئاً، وإنما ردّها بمثل الحال التي أخذها بها، وإذا قضى رسول الله ﷺ بالخراج بالضمّان ورأينا الخدمة كذلك كان الوطء أقلّ ضرراً عليها من خدمة، أو خراج لو أدته بالضمّان، وإن كانت بكراً فاصباها فيما دون الفرج، ولم ينقصها فكذاك، وإن افتضها لم يكن له ردّها من قبل أنه قد نقصها بنهاب العذرة، فلا يجوز له أن يردّها ناقصة كما لم يكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بما نقصها العيب الذي دلّس له من أصل الثمن الذي أعطى فيها إلا أن يشاء البائع أن يأخذها ناقصة، فيكون ذلك له إلا أن يشاء المشتري أن يجيبها معيبة، ولا يرجع بشيء من العيب ولا نعلمه ثبت عن عمر ولا علي ولا خلفهما أنه قال خلاف هذا القول.

وإذا اشترى الجارية فوطئها فاستحقّها رجل قضى له بها القاضي، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول على الواطئ مهر مثلها على مثل ما يتزوج به الرجل مثلها يحكم به ذوا عدل ويرجع بالثمن على الذي باعه، ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرت لك من قوله ويرجع على البائع بالثمن، والمهر؛ لأنه قد غره منها فادخل عليه بعضهم، فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما أحدث وهو الذي وطئ؟ أرايت لو باعه ثوباً فخرقه، أو أهلكه فاستحقّه رجل وضمنه بالقيمة اليس إنما يرجع على البائع بالثمن، وإن كانت القيمة أكثر منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها، ثم استحقّها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها إلا ما ينكح به مثلها ويرجع المشتري على البائع بثلث الجارية الذي قبض منه، ولا يرجع بالمهر الذي أخذه ربّ الجارية منه؛ لأنه كشيء استهلكه هو.

فإن قال قائل: من أين قلت هذا؟

قيل له: لما قضى رسول الله ﷺ في المرأة تزوج بغير إذن ولّيها أن نكاحها باطل، وأن لها إن أصيبت المهر كانت الإصابة بشبهة تزوج المهر، ولا يكون للمصيب الرجوع على من غره؛ لأنه هو الآخذ للإصابة، ولو كان يرجع به على من غره لم يكن

بها دم صاحبهم فنكلوا ورد الأيمان على يهود يبرون بها، ثم رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأيمان على المدعى عليهم الدم يبرون بها فنكلوا فردّها على المدعين، ولم يعطهم بالنكول شيئاً حتى رد الأيمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة تدل على سنته الجملة.

وكذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقول النبي صلى الله عليه وسلم: **الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ** ثم قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك جملة دل عليها نص حكم كل واحد منهما والذي قال: لا يعدو باليمين المدعى عليهم يخالف هذا فيكثر ويحمل الحديث ما ليس فيه، وقد وضعنا هذا في كتاب الأقضية، واليمين بين المتبايعين على البت فيما تابعا فيه.

وإذا باع الرجل يعبأ فبرئ من كل عيب، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول البراءة من كل ذلك جائزة، ولا يستطيع المشتري أن يردّه بعيب كائن ما كان، ألا ترى أنه لو أبراه من الشجاج برئ من كل شجة، ولو أبراه من القروح برئ من كل قرحة وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يسمي العيوب كلها بأسمائها، ولم يذكر أن يضع يده عليها.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا باع الرجل العبد، أو شيئاً من الحيوان بالبراءة من العيوب فالذي ذهب إليه - والله تعالى أعلم - قضاء عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه برئ من كل عيب لم يعلمه، ولم يبرأ من عيب علمه، ولم يسمه البائع ويقفه عليه، وإنما ذهبنا إلى هذا تقليداً، وأن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه، وذلك أن ما كانت فيه الحياة؛ فكان يتغذى بالصحة والسمم وتحول طباعته قلماً يبرأ من عيب يخفى، أو يظهر، فإذا خفى على البائع أبرته ببرته منه، فإذا لم يخف عليه، فقد وقع اسم العيوب على ما نقصه يقل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك، فلا يبرئه منه إلا أن يقفه عليه، وإن أصح في القياس لولا التقليد، وما وصفنا من تفريق الحيوان غيره لأن لا يبرأ من عيب كان به لم يره صاحبه، ولكن التقليد، وما وصفنا أولى بما وصفناه.

وإذا اشترى الرجل دابة، أو خادماً، أو داراً، أو ثوباً، أو غير ذلك فادعى فيه رجل دعوى، ولم يكن للمدعي على دعواه بينة فإراد أن يستحلف المشتري الذي في يديه ذلك المتاع على دعواه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول اليمين عليه البتة بالله ما لهذا فيه حق وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أن يحلف بالله ما يعلم أن لهذا فيه حقاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: اليمين عليه بالبت ما لهذا فيه حق ويسعه ذلك إذا لم يكن يعلم لهذا فيه حقاً، وهكذا عامة الأيمان والشهادات.

المشتري، ومن اشترى عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة للمشتري، وإن لم يشترط؛ لأن ثمرة النخل من النخل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل من الرجل النخل قد أثرت ثمرتها للبائع إلا أن يشترط ذلك المتبايع، وإن كانت لم تؤبر ثمرتها للمشتري؛ لأن ثمرها غير منكشف إلا في وقت الإبرار، والإبرار حين يبدو الانكشاف، وما لم يبدو الانكشاف في الثمر فهو كالجنين في بطن أمه يملكه من ملك أمه، وإذا بدا منه الانكشاف كان كالجنين قد زایل أمه، وهذا كله في معنى السنة؛ فإن اشترى عبداً، أو ثياباً، أو ثمرأ أي ثمر ما كان بعدما طلع صغيراً كان، أو كبيراً فالثمره للبائع، وذلك أنها منكشفة لا حائل دونها في مثل معنى النخل المؤبر، وهكذا إذا باع عبداً له مال فماله للبائع، إلا أن يشترط المتبايع، وهذا كله مثل السنة نصاً، أو شبه بمعناها لا يخالفه.

٢- باب الاختلاف في العيب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية، أو الدابة، أو الثوب، أو غير ذلك فوجد المشتري به عيباً، وقال بعته، وهذا العيب به فأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البينة؛ فإن لم تكن له بينة فعلى البائع اليمين بالله لقد باعه، وما هذا العيب به؛ فإن قال البائع أنا ارد اليمين عليه، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا ارد اليمين عليه، ولا يحولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنه إذا اتهم المدعي رد اليمين عليه فيقال احلف وردّها؛ فإن أبى أن يحلف لم يقبل منه، وقضى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل الدابة، أو الثوب، أو أي بيع ما كان فوجد المشتري به عيباً، فاختلف المشتري، والبائع، فقال البائع حدث عندك، وقال المشتري، بل عندك؛ فإن كان عيباً يحدث مثله مجال فالقول قول البائع مع يمينه على البت بالله لقد باعه، وما هذا العيب به إلا أن يأتي المشتري على دعواه بينة، فتكون البينة أولى من اليمين، وإن نكل البائع ردنا اليمين على المشتري اتهمناه، أو لم تنهه؛ فإن حلف ردنا على السلمة باليمين، وإن نكل عن اليمين لم نردها عليه، ولم نعطه بنكول صاحبه فقط إنما نعطيه بالنكول إذا كان مع النكول يمينه.

فإن قال قائل: ما دل على ما ذكرت؟

قيل: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأصاريين بالإيمان يستحقون

ضامن بالقيمة؛ لأنه أخذه على بيع وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هو أمين في ذلك لا شيء عليه فيه، ولو أن الخيار كان للمشتري فهلكت عنده فهو عليه بثمنه الذي اشتراه به في قولها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل العبد بالخيار ثلاثاً، أو أقل، وقبضه فمات العبد في يدي المشتري فهو ضامن لقيمتيه، وإنما منعنا أن نضمنه ثمنه أن البيع لم يتم فيه ومنعنا أن نطرح الضمان عنه أنه لم يأخذه إلا على بيع يأخذ من المشتري به عوضاً، فلا يجعل البيع إلا مضموناً ولا وجه لأن يكون أميناً فيه إنما يكون الرجل أميناً فيما لا يملك، ولا ينتفع به منفعة عاجلة ولا آجلة، وإنما يحسكه لمنفعة ربه لا لمنفعة نفسه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسواء في ذلك كان الخيار للبائع، أو المشتري؛ لأن البيع لم يتم فيه حتى مات.

وإذا اشترى الرجل الجارية فباع نصفها، ولم يبع النصف الآخر، ثم وجد بها عيباً قد كان البائع دلّسه له، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها، ولا يرجع بما نقصها العيب، ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها وإلا، فلا حق لك وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها.

وكذلك قولها في الثياب، وفي كل بيع.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية، أو الثوب، أو السلعة فباع نصفها من رجل، ثم ظهر منها على عيب دلّسه البائع لم يكن له أن يرد النصف بمحضته من الثمن على البائع، ولا يرجع عليه بشيء من نقص العيب من أصل الثمن ويقال له ردّها كما هي، أو أحبس، وإنما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية، أو اعتقت فصارت لا تردّ بحال، أو حدث بها عنده عيب فصارت ليس له أن يردّها عليه بحال فأما إذا باعها، أو باع بعضها، فقد يمكن أن يرجع بنقص العيب كما لا يكون له أن يسكها بيده ويرجع بنقص العيب.

قال: وإذا اشترى الرجل عبداً واشترط فيه شرطاً أن يبيعه من فلان، أو يهبه لفلان، أو على أن يعتقه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ، وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من ذلك، وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن لا يبيعه من فلان، أو على أن لا يستخدمه، أو على أن ينفق عليه كذا، أو على أن يخرجها فالبائع فيه كله فاسد؛ لأن هذا

وإذا اشترى المشتري يبعاً على أن البائع بالخيار شهراً، أو على أن المشتري بالخيار شهراً، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: التبع فاسد، ولا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: من اشترى شاة مُحَقَّلَةً فهو بخير النظرين ثلاثة أيام إن شاء ردّها ورَدَّ مَتَهَا صَاعاً مِنْ تَمَرٍ، أو صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ فجعل الخيار كله على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان ابن أبي ليلى يقول الخيار جائز شهراً كان، أو سنة وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل العبد، أو أي سلعة ما اشترى على أن البائع بالخيار، أو المشتري، أو هما معاً إلى مدّة يصفانها، فإن كانت المدّة ثلاثاً، أو أقل فالبيع جائز، وإن كانت أكثر من ذلك بطرفة عين فاكتر فالبيع متقض.

فإن قال قائل: وكيف جاز الخيار ثلاثاً، ولم يحز أكثر من ثلاث؟

قيل: لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز أن يكون الخيار بعد تفريق المتباعين ساعة؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل لهما الخيار إلى أن يتفرقا، وذلك أن رجلاً لا يجوز أن يدفع ماله إلى البائع ويدفع البائع جاريته للمشتري، فلا يكون للبائع الانتفاع بثمن سلعته ولا للمشتري أن ينتفع بمجاريته، ولو زعمنا أن لهما أن ينتفعا زعمنا أن عليهما إن شاء أحلما أن يردّ، فإذا كان من أصل مذهبنا أنه لا يجوز أن أبيع الجارية على أن لا يبيعها صاحبها؛ لأنّي إذا شرطت عليه هذا، فقد نقصته من الملك شيئاً، ولا يصلح أن أملكه بعض أخذه منه إلا ما ملكه عليه تام، فقد نقصته بشرط الخيار كل الملك حتى حظرته عليه وأصل البيع على الخيار لولا الخبر كان ينبغي أن يكون فاسداً؛ لأننا نفسد البيع بأقل منه ممّا ذكرنا، فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم: في المصراة خيار ثلاث بعد البيع وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه جعل لحيّان بن مُقَلِّد خيار ثلاث فيما ابتاع انتهينا إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيار، ولم نجاوزه إذا لم يجاوزه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولك أن أمره به يشبه أن يكون كالخذ لغايته من قبل أن المصراة قد تعرفت تصرّيتها بعد أول حلبة في يوم وليلة، وفي يومين حتى لا يشك فيها، فلو كان الخيار إنما هو ليعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له: الخيار حتى يعلم أنها مصراة طال ذلك، أو قصر كما يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك، أو قصر، ولو كان خيار حبان إنما كان لاستشارة غيره أمكنه أن يستشير في مقامه وبعده بساعة وأمکن فيه أن يدع الاستشارة دهرًا فكان الخبر دلّ على أن خيار ثلاث أقصى غاية الخيار، فلم يحز لنا أن نجاوزّه، ومن جاوزه كان عندنا مشروطاً يبعاً فاسداً.

قال: وإذا اشترى الرجل يبعاً على أن البائع بالخيار يوماً وقبضه المشتري فهلكت عنده، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول المشتري

ولو قال الطالب إن ظهر لي فله وضع كذا فظهر له لم يكن له وضع؛ لأنه عطية خاطرة.

وإذا باع الرجل الرجل بيعاً إلى العطاء، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك البيع فاسد.

وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز، والمال حال.

وكذلك قولهما في كل مبيع إلى أجل لا يعرف؛ فإن استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبي حنيفة، وإن حدث به عيب رده وما نقصه العيب، وإن كان قائماً بعينه، فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أنقذ لك المال جاز ذلك له في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل الرجل بيعاً إلى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أذن بالدين إلى أجل مسمى، والمسمى الموقت بالأهلة التي سمى الله عز وجل، فإنه يقول: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، والأهلة معروفة المواقيت، وما كان في معناها من الأيام المعلومات، فإنه يقول: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ والسنين، فإنه يقول: ﴿حَوَاشِينَ كَامِلِينَ﴾، وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر، والعطاء لم يكن قط فيما علمت ولا نرى أن يكون أبداً إلا يتقدم، ويتأخر، ولو اجتهد الإمام غاية جهده لدخله التقدم والتأخر.

٢١٧١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا تُبَايَعُوا إِلَى الْعَطَاءِ وَلَا إِلَى الْأَنْدَرِ وَلَا إِلَى الْعَصْرِ. [تقدم]

قال الشافعي: وهذا كله كما قال: لأن هذا يتقدم، ويتأخر، وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن هلك السلعة التي ابتعت إلى أجل غير معلوم في يدي المشتري رد القيمة، وإن نقصت في يديه بعيب ردها، وما نقصها العيب؛ فإن قال المشتري أنا أرضى السلعة بشمن حال وأبطل الشرط بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فاسداً لم يكن لأحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة أرايت إذا زعمت أن البيع فاسد فمتى صلح؛ فإن قال صلح بإبطال هذا شرطه قيل له: فلهذا أن يكون بائعاً مشتر، أو إنما هذا مشتر ورب السلعة بائع.

فإن قال: بل رب السلعة بائع قيل له: فهل أحدث رب السلعة بيعاً غير البيع الأول؟ فإن قال: لا.

فيل فقولك متناقض تزعم أن بيعاً فاسداً حكمه كما لم يصير فيه بيع يصير بيعاً من غير أن يبيعه مالكة.

كله غير تمام ملك، ولا يجوز الشرط في هذا إلا في موضع واحد وهو العتق اتباعاً للسنة ولفراق العتق لما سواه فتقول إن اشتراه منه على أن يعتقه فاعتقه فالبيع جائز؛ فإن قال رجل ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لي نصف العبد فأهبه وأبيعه وأصنع فيه ما شئت غير العتق، فلا يلزمي ضمان نصيب شريكي فيه، ولا يخرج نصيب شريكي من يده؛ لأن كلاً مالك لما ملك؛ فإن اعتقه وأنا موثر عتق على نصيب شريكي الذي لا املك، ولم أعتق وضمت قيمته وخرج من يدي شريكي بغير أمره وأعتق الحمل فقلده لأقل من سنة أشهر فبقي عليه العتق، ولو بعته لم يحجز البيع مع خلافه لغيره في هذا، وفي أم الولد، والمكاتب، وما سواهما.

قال: وإذا كان لرجل على رجل مال من بيع فحل المال فأخره عنه إلى أجل آخر، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول تأخيره جائز وهو إلى الأجل الآخر الذي أخره عنه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك إلا أن يكون ذلك على وجه الصلح منهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف، أو من بيع، أو أي وجه كان فأنظره صاحب المال بالمال إلى مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء، وذلك أنها ليست بإخراج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئاً أخذ منه به عوضاً فلزمه إياه للعوض الذي يأخذه منه، أو نفسه ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع إلا أن يتفاسخا في البيع، والمبيع قائم فيجعلانه بيعاً غيره بنظرة، أو يتداعيان فيه دعوى فيصيرانه بيعاً مستأنفاً إلى أجل فيلزمهما البيع الذي أحدثاه.

ولو أن رجلاً كان له على رجل مال فتغيب عنه المطلوب حتى حط عنه بعض ذلك المال على أن يعطيه بعضه، ثم ظهر له بعد، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ما حط عنه من ذلك المال فهو جائز.

وكان ابن أبي ليلى يقول له: أن يرجع فيما حط عنه؛ لأنه تغيب عنه وبه يأخذ، ولو أن الطالب قال: إن ظهر لي فله ثمن عليه كذا، وكذا لم يكن قوله هذا يوجب عليه شيئاً في قولهم جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تغيب الرجل عليه الدين من الرجل فحط عنه وهو متغيب شيئاً وأخذ منه البقية، ثم قال: إنما حطت عنه للتغيب فليس له أن يرجع فيما حط عنه، ولا يكون هذا من معاني الإكراه التي نظرحها عن أكره عليها؛ لأن الإكراه موضوع عن العبد فيما بينه وبين الله، وفي الحكم، وليس هذا إكراهاً قد كان يظهر له بعد التغيب ويعدى عليه في التغيب ويظن أنه غاب عنه، ولم يغيب.

٣- باب بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل ثمرًا قبل أن يبلغ من أصناف الغلة كلها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: إذا لم يشترط ترك ذلك الثمر إلى أن يبلغ، فإن البيع جائز، ألا ترى أنه لو اشترى قصيلًا بقلعه على دوابه قبل أن يبلغ كان ذلك جائزًا؟

قال: ولو اشترى شيئًا من الطلع حين يخرج قطعه كان جائزًا، وإذا اشتراه، ولم يشترط تركه فعليه أن يقطعه، فإذا استأذن صاحبه في تركه فأذن له في ذلك، فلا بأس بذلك وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا خير في بيع شيء من ذلك حتى يبلغ، ولا بأس إذا اشترى شيئًا من ذلك قد بلغ أن يشترط على البائع تركه إلى أجل، وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول لا خير في هذا الشرط.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل أصنافًا من الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها فالباع فاسد؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدؤ صلاحها ولو اشتراه، ولم يسم قطعه ولا تركه قبل أن يبدؤ صلاحه كان البيع فيه فاسدًا؛ لأنه إنما يشترى، ثم يترك إلى أن يبلغ إيناه، ولا يحل بيعه منفردًا حتى يبدؤ صلاحه إلا أن يشترى منه شيئًا يراه بعينه على أن يقطع مكانه، فلا يكون به بأس كما لا يكون به بأس إذا كان موضوعًا بالأرض فليس هذا من المعنى الذي نهى النبي ﷺ عنه إنما نهى النبي ﷺ عن الثمرة أن تباع حتى يبدؤ صلاحها، وقال: أرأيت إن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه؟ وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى تنجو من العاهة وإنما يمنع من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون المنع دونها.

وكذلك إنما تأتي العاهة على ما يترك إلى مدة تكون العاهة دونها فاما ما يقطع مكانه فهو كالموضوع بالأرض.

وإذا اشترى الرجل أرضًا فيها نخل فيها حمل، فلم يذكر النخل ولا الحمل، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول النخل للمشتري تبعًا للأرض والثمرة للبائع إلا أن يشترط المشتري.

بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: من اشترى نخلًا مؤثرًا فثمرته للبائع إلا أن يستتبعه المشتري وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: الثمرة للمشتري.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا اشترى الرجل أرضًا فيها نخل، وفي النخل ثمرة فالثمرة للبائع إذا كان قد أبر، وإن لم يؤبر فهو للمشتري، والأرض بالنخل للمشتري.

قال: وإذا اشترى الرجل مائة ذراع مكسرة من دار غير مقسومة، أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة، فإن أبا حنيفة

رحمه الله كان يقول في ذلك كله البيع باطل، ولا يجوز؛ لأنه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من الأرض وأين موضعه من الدار، والأرض. وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ، وإن كانت الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار إن شاء ردها، وإن شاء رجع بما نقصت الدار على البائع في قول ابن أبي ليلى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثًا، أو ربعًا، أو عشرة أسهم من مائة سهم من جميعها فالباع جائز وهو شريك فيها بقدر ما اشترى.

قال الشافعي: وهكذا لو اشترى نصف عبد، أو نصف ثوب، أو نصف خشبة، ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة، ولم يسم أذرع الدار فالباع باطل من قبل أن المائة قد تكون نصفًا، أو ثلثًا، أو ربعًا، أو أقل، فيكون قد اشترى شيئًا غير محدود ولا محسوب معروف كم قدره من الدار فنجزه، ولو سمي ذراع جميع الدار، ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزًا من قبل أن هذا منها سهم معلوم من جميعها، وهذا مثل شرائه سهمًا من أسهم منها. ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت كان البيع فاسدًا.

وإن كانت الأجسام عظورة، وقد حظر فيها سمك فاشتراه رجل، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا يجوز ذلك.

بلغنا عن ابن مسعود رحمه الله أنه قال: لا تشتروا السمك في الماء، فإنه غرر.

وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رحمه الله وإبراهيم النخعي وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا شراؤه جائز لا بأس به.

وكذلك بلغنا عن عمر بن عبد العزيز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان السمك في بحر، أو ماجل، أو أجمه عظورة، وكان البائع، والمشتري يربانه فباعه مأكلاً، أو شيئاً منه يراه بعينه وهو لا يؤخذ حتى يصاد فالباع فيه باطل من قبل أنه ليس ببيع صفة مضمونة ولا يبيع عين مقدور عليها حين تباع فيدفع، وقد يمكن أن يموت فينت قبل أن يقبض، فيكون على مشتريه في موته المخاطرة في قبضه، ولكنه لو كان في عين ماء لا يمتنع فيه ويؤخذ باليد مكانه جاز بيعه كما يجوز إذا أخرج فوضع على الأرض.

وإذا حبس الرجل في الدين وفلسه القاضي فباع في السجن واشترى واعتق، أو تصدق بصدقته، أو وهب هبة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هذا كله جائز، ولا يباع شيء من ماله في الدين، وليس بعد التفليس شيء، ألا ترى أن الرجل قد يفلس اليوم

بالخيار في فسح البيع، أو يكون للبائع الخيار، وهذا - والله تعالى أعلم - كاختلافهما في الثمن نحن نقض البيع باختلافهما في الثمن ونقضه بادعاء هذا أن يكون له الخيار، وأنه لم يقر بالبيع إلا بخيار.

وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا.

قال: وإذا باع الرجل جاريةً تجاريةً وقبض كل واحد منهما، ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عيياً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى: كان يقول يردها ويأخذ جاريته؛ لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول يردها ويأخذ قيمتها صحيحة.

وكذلك قولهما في جميع الرقيق، والحيوان، والعروض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا بايع الرجل الرجل جاريةً تجاريةً وتقابضا، ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عيياً ردها وأخذ الجارية التي باع بها وانتقض البيع بينهما، وهكذا جميع الحيوان، والعروض، وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم، أو عرض من العروض، وإن ماتت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عيياً بالجارية الحيّة ردها وأخذ قيمة الجارية الميتة؛ لأنها هي الثمن الذي دفع كما يردها ويأخذ الثمن الذي دفع.

وإذا اشترى الرجل بيعاً لغيره بأمه فوجد به عيياً، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول يخاصم المشتري ولا ينال أحضر الأمر أم لا ولا تكلف المشتري أن يحضر الأمر ولا نرى على المشتري يميناً إن قال البائع الأمر قد رضي بالعيب وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرده السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيحلف ما رضي بالعيب، ولو كان غائباً بغير ذلك البلد.

وكذلك الرجل معه مالٌ مضاربةً أتى بلاداً يتجر فيها بذلك المال، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ما اشترى من ذلك فوجد به عيياً فله أن يرده، ولا يستحلف على رضا الأمر بالعيب، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرده شيئاً من ذلك حتى يحضر رب المال فيحلف بالله ما رضي بالعيب، وإن لم ير المتاع، وإن كان غائباً أرايت رجلاً أمر رجلاً فباع له متاعاً، أو سلعةً فوجد المشتري به عيياً يخاصم البائع في ذلك، أو تكلفه أن يحضر الأمر رب المتاع، ألا ترى أن خصمه في هذا البائع ولا تكلفه أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه فكذلك إذا أمره فاشترى له فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشترى متاعاً، ولم يره أكان للمشتري الخيار إذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر؟ أرايت لو اشترى عبداً فوجده أعمى قبل أن يقبضه، فقال: لا حاجة لي فيه أما كان له أن يرده بهذا حتى يحضر الأمر؟ بلى له

ويصيب غداً مالاً، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عقه ولا هبته ولا صدقته بعد التقليل فيبيع ماله ويقضيه الغرماء، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مثل قول ابن أبي ليلى ما خلا العتاقة في الحجر، وليس من قبيل التقليل ولا غير شيئاً سوى العتاقة من ذلك أبداً حتى يقضي دينه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويجوز بيع الرجل وجميع ما أحدث في ماله كان ذا دين، أو غير ذي دين وذا وفاء، أو غير ذي وفاء حتى يستعدي عليه في الدين، فإذا استعدي عليه فثبت عليه شيء، أو أقر منه بشيء انبغى للقاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول قد حجرت عليه حتى أقضي دينه وفلسته، ثم يحصي ماله ويأمره بأن يجتهد في التسوم ويأمر من يتسوم به، ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأغلى ما يقدر عليه فيقضي دينه، فإذا لم يبق عليه دين أحضره فاطلق الحجر عنه وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين غيره، وما استهلك من ماله في الحالة التي حجر فيها عليه بيع، أو هبة، أو صدقة، أو غير ذلك فهو مردود.

وإذا أعطى الرجل الرجل متاعاً يبيعه، ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز، والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع، فإذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة، فإنه يرده ذلك الفضل على رب المتاع، وإن كان أقل من القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية، ولم يرجع البائع على رب المتاع بشيء، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة، فقال بعها، ولم يقل بنقد ولا بنسيئة ولا بما رأيت من نقد، أو نسيئة فالبيع على النقد؛ فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بنقد؛ فإن فانت فالبايع ضامن لقيمتها؛ فإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه؛ فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري، وإن ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ رب السلعة عما ابتاعها به؛ لأنه لم يؤخذ منه إلا ما لزمه من قيمة السلعة التي أتلفها إذا كان البيع فيها لم يتم.

قال: وإذا اختلف البيعان، فقال البائع بعثك وأنا بالخيار، وقال المشتري بعثني، ولم يكن لك خيار، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول القول قول البائع مع يمينه، وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تباع الرجلان عبداً وتفرقا بعد البيع، ثم اختلفا، فقال البائع بعثك على أني بالخيار ثلاثاً، وقال المشتري بعثني، ولم تشترط خياراً تحالفاً، وكان المشتري

أن يردّه، ولا يحضر الآمر.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري سلعة بعينها، أو موصوفة، أو دفع إليه مالا قراضاً فاشترى به تجارة فوجد بها عيباً كان له أن يرد ذلك دون رب المال؛ لأنه المشتري، وليس عليه أن يحلف بالله ما رضي رب المال، وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى لرب المال، ألا ترى أن رب المال لو قال: لا أرضى بما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع، ولو اشترى شيئاً فحابه فيه لم يتقضى البيع، وكانت التباعة لرب المال على الوكيل لا على المشتري منه.

وكذلك تكون التباعة للمشتري على البائع دون رب المال؛ فإن ادعى البائع على المشتري رضا رب المال حلف على علمه لا على البت.

وإذا باع الرجل ثوباً مراجحةً على شيء مسمى فباع المشتري الثوب، ثم وجد البائع قد خاته في المراجعة وزاد عليه في المراجعة. فإن أبا حنيفة رحمته كان يقول البيع جائز؛ لأنه قد باع الثوب، ولو كان عنده الثوب كان له أن يردّه ويأخذ ما نقد إن شاء، ولا يحطه شيئاً، وكان ابن أبي ليلى يقول تحط عنه تلك الخيانة وحصلتها من الربح وبه يأخذ.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً مراجحةً فباعه، ثم وجد البائع الأول الذي باعه مراجحةً قد خاته في الثمن، فقد قبل تحط عنه الخيانة بمحصلتها من الربح ويرجع عليه به، ولو كان الثوب قائماً لم يكن له أن يردّه، وإنما منعنا من إفساد البيع، وأن يردّه إذا كان قائماً ويجعله بالقيمة إذا كان فاتاً أن البيع لم ينقد على محرم عليهما معاً، وإنما انعقد على محرم على الخائن منهما.

فإن قال قائل: ما يشبه هذا مما يجوز فيه البيع بحال، والبائع فيه غار؟

قيل: يدلّس الرجل للرجل العيب، فيكون التدليس محرماً عليه، وما أخذ من ثمنه محرماً كما كان ما أخذ من الخيانة محرماً، ولا يكون البيع فاسداً فيه، ولا يكون للبائع الخيار في ردّه وقيل للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمى له، أو فسخ البيع؛ لأنه لم ينقد إلا بثمان مسمى، فإذا وجد غيره، فلم يرض به المشتري فسد البيع؛ لأنه يرد إلى ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع.

وإذا اشترى الرجل للرجل سلعة فظهر فيها عيب قبل أن ينقد الثمن، فإن أبا حنيفة رحمته كان يقول له: أن يردّها إن أقام البينة على العيب وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول: لا أقبل شهوداً على العيب حتى ينقد الثمن.

قال الشافعي: وإذا اشترى الرجل السلعة وقبضها ونقد ثمنها، أو لم ينقد حتى ظهر منها عيب يقرّ به البائع، أو يرى، أو يشهد عليه فله الرد قبل النقد كما له الرد بعد النقد.

وإذا باع الرجل على ابنه وهو كبير داراً، أو متاعاً من غير حاجة ولا عذر، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز ذلك على ابنه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول يبعه عليه جائز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان الرجل يلي ماله نفسه فباع أبوه عليه شيئاً من ماله بأكثر مما يسوى أضعافاً، أو بغير ما يسوى في غير حاجة، أو حاجة نزلت بأبيه فالبيع باطل وهو كالأجنبي في البيع عليه ولا حق له في ماله إلا أن يحتاج فينفق عليه بالمعروف.

وكذلك ما استهلك من ماله.

وإذا باع الرجل متاعاً لرجل والرجل حاضر ساكت، فإن أبا حنيفة رحمته كان يقول لا يجوز ذلك عليه، وليس سكوتة إقراراً بالبيع وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول سكوتة إقرار بالبيع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل ثوباً لرجل، أو خادماً والرجل المبيع ثوبه، أو خادمه حاضر البيع لم يوكل البائع، ولم ينه عن البيع، ولم يسلمه فله رد البيع، ولا يكون صمته رضا بالبيع إنما يكون الصمت رضا البكر، وأما الرجل فلا.

قال: وإذا باع الرجل نصيباً من داره، ولم يسم ثلثاً، أو ربعاً، أو نحو ذلك، أو كذا، وكذا سهماً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز البيع على هذا الوجه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له الخيار إذا علم إن شاء أخذ، وإن شاء ترك، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول إذا كانت الدار بين اثنين، أو ثلاثة أجزت بيع النصيب، وإن لم يسم، وإن كانت أسهماً كثيرة لم يجز حتى يسمي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار بين ثلاثة، فقال أحدهم لرجل بعك نصيباً من هذه الدار، ولم يقل نصيب فالبيع باطل من قبل أن النصيب منها قد يكون سهماً من ألف سهم وأقل، ويكون أكثر الدار، فلا يجوز حتى يكون معلوماً عند البائع والمشتري.

ولو قال بعكك نصيب لم يجز حتى يتصادقا بأنهما قد عرفا نصيبه قبل عقد البيع.

وإذا ختم الرجل على شراء، فإن أبا حنيفة رحمته كان يقول ليس ذلك بتسليم للبيع حتى يقول سلّمته وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول ذلك تسليم للبيع.

صحيحة؛ فإن كانت الجارية هي التي وجد بها العيب، وقد مات العبد رد الجارية وقسم قيمة العبد على المائة الدرهم، وعلى قيمة الجارية، فيكون له ما أصاب المائة الدرهم ويرد ما أصاب العبد من قيمة الجارية وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا إن وجد بالعبد عيباً ردّه وأخذ قيمته صحيحاً.

وكذلك الدراهم التي هي في يديه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل جارية بعبد وزاد مع الجارية مائة درهم فتقاضا، ثم ماتت الجارية فوجد بالعبد عيباً فله رد العبد وقبض المائة الدرهم التي دفع وقيمة الجارية التي دفع، وإنما جعلنا قيمتها على القابض من قبل أنها لو كانت قائمة ردها بعينها؛ لأنها ثمن العبد هي، والمائة الدرهم.

وكذلك إن مات العبد، وجد بالجارية عيب ردّها، والمائة الدرهم وأخذ قيمته؛ لأنه لو كان قائماً لأخذ، فإذا فاتت قيمته تقوم مقامه، وكل من ابتاع يعبأ فأصاب عيباً ردّه ورجع بما أعطى في ثمنه.

وإذا اشترى الرجل ثوبين من رجل وقبضهما فهلك واحد، وجد بالتوب الآخر عيباً فأردّه، فاختلفا في قيمة الهالك، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول القول قول البائع مع يمينه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل ثوبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده، وجد بالآخر عيباً، فاختلفا في ثمن الثوب، فقال البائع قيمته عشرة، وقال المشتري قيمته خمسة فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري، والمشتري إن أراد رد الثوب ردّه باكثر الثمن، أو أراد الرجوع بالعيب رجع به باكثر الثمن، فلا نطيه بقول الزيادة.

قال الربيع: وفيه قول آخر للشافعي أن القول قول المشتري من قبل أنه المأخوذ منه الثمن وهو أصح القولين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى ثوبين، أو شيئين في صفقة واحدة فهلك أحدهما، ووجد بالآخر عيباً فليس إلى الرد سبيل ويرجع بقيمة العيب؛ لأنه اشتراها صفقة واحدة فليس له أن ينقضها.

٤- باب المضاربة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أعطى الرجل الرجل ثوباً يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فينبهما نصفان، أو أعطاه داراً بينهما ويؤجرها على أن أجرها بينهما نصفان، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول في ذلك كله فاسد وللذي باع أجر مثله على رب الثوب ولباني الدار أجر مثله على رب الدار وبه يأخذ، وكان ابن

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا أتى الرجل بكتاب فيه شراء باسمه وختم عليه، ولم يتكلم، ولم يشهد، ولم يكتب فالختم ليس بإقرار إنما يكون الإقرار بالكلام، وإذا بيع الرقيق، والمتاع في عسكر الخوارج وهو متاع من متاع المسلمين، أو رقيق من رقيقهم قد غلبوهم عليه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا يجوز ويرد على أهله وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز، وإن كان المتاع قائماً بعينه والرقيق قائماً بعينه وقتل الخوارج قبل أن يبيعوه رد على أهله في قولهم جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ظهر الخوارج على قوم فأخذوا أموالهم مستحلين فباعوها، ثم ظهر الإمام على من هي في يديه أخرجها من يديه وفسخ البيع وردّه بالثمن على من اشترى منه.

وإذا باع الرجل المسلم الدابة من النصراني فادعاه نصراني آخر وأقام عليها بينة من النصراني، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا تجوز شهادتهم من قبل أنه يرجع بذلك على المسلم، وكان ابن أبي ليلى يقول شهادتهم جائزة على النصراني، ولا يرجع على المسلم بشيء وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تجوز شهادة أحد خالف الإسلام ولا تجوز الشهادة حتى يجمع الشاهدان أن يكونا حرين مسلمين بالغين عذلين غير ظنينين فيما يشهدان فيه بين المشركين ولا المسلمين ولا لأحد ولا على أحد، وإذا باع الرجل يعبأ من بعض ورثته وهو مريض، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه ذلك إذا مات من مرضه، وكان ابن أبي ليلى يقول يبيعه جائز بالقيمة وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع الرجل المريض يعبأ من بعض ورثته بمثل قيمته، أو بما يتغابن الناس به، ثم مات فالبيع جائز، والبيع لا هبة ولا وصية فردة.

وإذا استهلك الرجل مالاً لولده، وولده كبير والرجل غني، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هو دين على الأب وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون له دين على أبيه، وما استهلك أبوه من شيء لابنه، فلا ضمان عليه فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا استهلك الرجل لابنه مالاً ما كان من غير حاجة من الأب رجع عليه الابن كما يرجع على الأجنبي، ولو اعتق له عبداً لم يجز عتقه، والعتق غير استهلاك، فلا يجوز مجال عتق غير المالك.

وإذا اشترى رجل جارية بعبد وزاد معها مائة درهم، ثم وجد بالعبد عيباً، وقد ماتت الجارية عند المشتري، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول يرُد العبد ويأخذ منه مائة درهم وقيمة الجارية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكيلة طعام موصوف إلى أجل معلوم فحل الأجل فراضيا أن يتفاسخا البيع كله كان جائزا، وإذا كان هذا جائزا جاز أن يتفاسخا نصف البيع وبشئ نصفه، وقد سئل عن هذا ابن عباس، فلم ير به بأسا، وقال: هذا المعروف الحسن الجميل وقول ابن عباس القياس، وخالفه فيه غيره.

قال: وإذا أسلف الرجل في اللحم، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا خير فيه؛ لأنه غير معروف وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به، ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى، وقال: إذا بين مواضع اللحم، فقال أفضأ وجنوب ونحو هذا فهو جائز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلف الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع، ومن سن معلوم وسمى ذلك الشيء فالسلف جائز.

٦- باب الشفعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا تزوجت امرأة على شقص من دار، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا شفعة في ذلك لأحد وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه، وقال أبو حنيفة رحمه الله كيف يكون ذلك، وليس هذا شراء يكون فيه شفعة إنما هذا نكاح أريت لو طلقها قبل أن يدخل بها كم للشفيع منها وبه يأخذ بالقيمة، أو بالمهر.

وكذلك إذا اختلعت بشقص من دار في قولهما جميعا.

قال الشافعي: وإذا تزوج الرجل المرأة بنصيب من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها بقيمة مهر مثلها، ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة كان للزوج الرجوع بنصف ثمن الشفعة.

وكذلك لو اختلعت بشقص من دار، ولا يجوز أن يتزوجها بشقص إلا أن يكون معلوما محسوبا فيتزوجها بما قد علمت من الصداق؛ فإن تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها، ولم يكن فيه شفعة؛ لأنه مهر مجهول فيبئت النكاح وينسخ المهر ويرد إلى ربه، ويكون لها صداق مثلها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل دارا وبنى فيها بناء، ثم جاء الشفيع يطلبها بالشفعة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب البناء النقض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار ولا بناء للشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وثمر الدار الذي اشتراها به صاحب البناء وإلا، فلا

أبي ليلى يقول هو جائز، والأجر والريح بينهما نقصان، وكان ابن أبي ليلى يجعل هذا بمنزلة الأرض للمزارعة والنخل للمعاملة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل ثوبا، أو سلعة يبيعها بكذا فما زاد فهو بينهما نقصان، أو بقعة يبيها على أن يكرها، والكراء بينهما نقصان فهذا فاسد؛ فإن أدرك قبل البيع والبناء نقض، وإن لم يدرك حتى يكون البيع والبناء كان للبائع والباقي أجر مثله، وكان ثمن التوب كله لرب التوب والدار لرب الدار، وإذا كان مع الرجل مال مضاربة فادانه، ولم يأمره بذلك رب المال، ولم ينهه يعني بقوله فادانه المشتري به وباع بنسيئة، ولم يقرضه، ولو أقرضه ضمن، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا ضمان على المضارب، وما أدا من ذلك فهو جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول المضارب ضامن إلا أن يأتي بالبيئة أن رب المال أذن له في النسيئة، ولو أقرضه قرضا ضمن في قولهما جميعا؛ لأن القرض ليس من المضاربة.

٢١٧٢- أبو حنيفة، عن حميد بن عبد الله بن عتيب الأنصاري، عن أبيه، عن جدّه أن عمر بن الخطاب رحمه الله أعطى مالا يتيم مضاربة؛ فكان يعمل به في الجراق، ولا يذري كيف قاطعه على الربح.

٢١٧٣- أبو حنيفة رحمه الله تعالى، عن عبد الله بن علي، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه أن عثمان بن عفان رحمه الله أعطى مالا مقارضة يعني مضاربة. [أخرجه مالك (٦٨٨/٢)]

٢١٧٤- أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رحمه الله أعطى زيد بن خليفة مالا مقارضة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة، ولم يأمره، ولم ينهه عن الدين فادان في بيع، أو شراء، أو سلف فسواء ذلك كله هو ضامن إلا أن يقر له رب المال، أو تقوم عليه بيعة أنه أذن له في ذلك.

٥- باب السلم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان لرجل على رجل طعام أسلف إليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال ذلك المعروف الحسن الجميل وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله، فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله.

شفعة له.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا اشترى الرجل نصيباً من دار، ثم قاسم فيه وبني، ثم طلبه الشفيع بالشفعة قيل له: إن شئت فأد الثمن الذي اشتراه به وقيمة البناء اليوم، وإن شئت فدع الشفعة لا يكون له إلا هذا؛ لأنه بنى غير متعد، فلا يكون عليه هدم ما بنى، وإذا اشترى الرجل أرضاً، أو داراً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم؛ فإن طلب الشفعة وإلا، فلا شفعة له وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا بيع شقص من الدار والشفيع حاضر عالم فطلب مكانه فله الشفعة، وإن أخر الطلب فذكر عذراً من مرض، أو امتناع من وصول إلى السلطان، أو حبس سلطان، أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعه ولا وقت في ذلك إلا أن يمكنه وعليه اليمين ما ترك ذلك رضي بالتسليم للشفعة ولا تركاً لحقه فيه؛ فإن كان غائباً فالقول فيه كهر في معنى الحاضر إذا أمكنه الخروج، أو التوكيل، ولم يكن له حابس؛ فإن ترك ذلك انقطعت شفيعته، وإذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونقده الثمن، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول العهدة على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول العهدة على البائع؛ لأن الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، فإذا أخذ الرجل الشقص بالشفعة من المشتري فعهده على المشتري الذي أخذ منه وعهدة المشتري على بائعه إنما تكون العهدة على من قبض المال وقبض منه المبيع، ألا ترى أن البائع الأول ليس بمالك، ولو أبرأ الأخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ، ولو كان تبرأ إلى المشتري منه من عيب لم يعلم به المستشفع؛ فإن علم المستشفع بعد أخذه بالشفعة كان له رده.

وإذا كانت الشفعة لليتيم، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول له الشفعة؛ فإن كان له وصي أخذها بالشفعة، وإن لم يكن له وصي كان على شفيعته إذا أدرك؛ فإن لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس لليتيم شفعة إذا أدرك.

وكذلك الغلام إذا كان أبوه حياً وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة للصغير، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي بعده للشريك الذي قاسم والطريق واحدة بينهما وهي بعده للجار الملاصق، وإذا اجتمع الجيران، وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة، وكان ابن أبي ليلى يقول بقول أبي حنيفة حتى كتب إليه أبو العباس أمير المؤمنين يأمره أن لا يقضي بالشفعة إلا للشريك الذي لم يقاسم

فأخذ بذلك، وكان لا يقضي إلا للشريك الذي لم يقاسم، وهذا قول أهل الحجاز.

وكذلك بلغنا عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما. قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا بيع الشقص من الدار والليتيم فيه شفعة، أو الغلام في حجر أبيه فلولي اليتيم، والأب أن يأخذ للذي يليها أموالهما كان لهما الأخذ بالشفعة، فإذا علما بعد البلوغ فتركا الترك الذي لو أحدث البيع في تلك الحال فتركا انقطعت شفيعتهما، فقد انقطعت شفيعتهما ولا شفعة إلا فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، فلا شفعة.

وكذلك لو اقسما الدار، والأرض وتركوا بينهم طريقاً، أو تركوا بينهم مشرباً لم تكن شفعة ولا نوجب الشفعة فيما قسم بشرك في طريق ولا ماء، وقد ذهب بعض أهل البصرة إلى جملة قولنا، فقالوا لا شفعة إلا فيما بين القوم الشركاء، فإذا بقيت بين القوم طريق مملوكة لهم، أو مشرب مملوك لهم؛ فإن كانت الدار والأرض مقسومة، ففيها شفعة؛ لأنهم شركاء في شيء من الملك ورووا حديثاً عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شيبها بهذا المعنى أحسبه يحتمل شيبها بهذا المعنى ويحتمل خلافه قال: الجار أحق بسبقه إذا كانت الطريق واحدة وإنما منعنا من القول بهذا أن أبا سلمة وأبا الزبير سمعا جابراً، وأن بعض حجازيين يروي عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة شيئاً ليس فيه هذا وفيه خلافه، وكان اثنان إذا اجتمعا على الرواية عن جابر، وكان الثالث يوافقهما أولى بالتثبت في الحديث إذا اختلفت عن الثالث، وكان المعنى الذي به معنا الشفعة فيما قسم قائماً في هذا المقسم ألا ترى أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم: إن الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، فلا شفعة ولا يجد أحد قال بهذا القول مخرجاً من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود.

فإن قال: فإني إنما جعلتها فيما وقعت فيه الحدود؛ لأنه قد بقي من الملك شيء لم تقع فيه الحدود قيل فيحتمل ذلك الباقي أن يجعل فيه الشفعة؛ فإن احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد أتت الخبر، وإن لم يحتمل، فلا تجعل الشفعة في غيره، وقال بعض المشرقين الشفعة للجار وللشريك إذا كان الجار ملاصقاً، أو كانت بين الدار المبيعة والدار التي له فيها الشفعة رحبة ما كانت إذا لم يكن فيها طريق نافذة، وإن كان فيها طريق نافذة، وإن ضاقت، فلا شفعة للجار.

قلنا لبعض من يقول هذا القول: على أي شيء اعتمدتم؟

قال على الآخر.

ذلك الشقيق، ثم علم بعد ذلك أنه أخذها بدون ذلك، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول: هو على شفعتي؛ لأنه إنما سلم بكثرة من الثمن وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا شفعة له؛ لأنه قد سلم ورصي.

٢١٧٦- أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُمَا قَالَا لَا شَفْعَةَ إِلَّا لِشَرِيكِ لَمْ يُقَامِسْ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤/٤٩٦)]

٢١٧٧- الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ مَا كَانَ. [ندم]

٢١٧٨- أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ غَرْمَةَ، أَوْ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل النصب من الدار، فقال أخذه بمائة فسلم ذلك الشقيق، ثم علم الشقيق بعد أنه أخذه بأقل من المائة فله حيث شئ الشفعة، وليس تسليمه بقاطع شفعتي إنما سلمه على ثمن، فلما علم ما هو دونه كان له الأخذ بالشفعة، ولو علم بعد أن الثمن أكثر من الذي سلمه به لم يكن له شفعة من قبل أنه إذا سلمه بالأقل كان الأكثر أولى أن يسلمه به.

٧- باب المزارعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أعطى الرجل الرجل أرضاً مزارعةً بالنصف، أو الثلث، أو الربع، أو أعطى نخلاً، أو شجرةً معاملةً بالنصف، أو أقل من ذلك، أو أكثر، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول: هذا كله باطل؛ لأنه استأجره بشيء مجهول يقول أ رأيت لو لم يخرج من ذلك شيء أليس كان عمله ذلك بغير أجر، وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك كله جائز بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه أعطى خبيراً بالنصف، فكانت كذلك حتى قبض وخلافة أبي بكر ﷺ وعامة خلافة عمر وبه يأخذ، وإنما قياس هذا عندنا مع الأثر، ألا ترى أن الرجل يعطي الرجل مالا مضاربةً بالنصف، ولا بأس بذلك، وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وعن عبد الله بن مسعود، وعن عثمان بن عفان ﷺ أنهم أعطوا مالا مضاربةً وبلغنا عن سعد بن أبي وقاص، وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما أنهما كانا

٢١٧٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ. [ندم]

فقيل له فهذا لا يخالف حديثنا، ولكن هذا جملة وحديثنا مفسر قال وكيف لا يخالف حديثكم؟ قلنا الشريك الذي لم يقاسم يسمى جاراً ويسمى المقاسم ويسمى من بينك وبينه أربعون داراً، فلم يجز في هذا الحديث إلا ما قلنا من أنه على بعض الجيران دون بعض، فإذا قلناه لم يجز ذلك لنا على غيرنا إلا بدلالة عن رسول الله ﷺ، فلما قال رسول الله ﷺ: الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، فلا شفعة. دل هذا على أن قوله في الجملة الجار أحق بسقبه.

على بعض الجيران دون بعض، وأنه الجار الذي لم يقاسم؛ فإن قال وتسمى العرب الشريك جاراً قيل نعم كل من قارب بدنه بدن صاحبه قيل له: جار قال فادللي على هذا قيل له: قال حمل بن مالك بن النابتة كنت بين جارَين لي ففرضت إحداهما الأخرى بسطح فآلفت جنيماً ميتاً ففُضِيَ فيه رسول الله ﷺ بغرة.

وقال الأعشى لامرأته:

أجارتنا ببني، فإنك طالفة

فقيل له فانت إذا قلت هو خاص على بعض الجيران دون بعض لم تأت فيه بدلالة على النبي ﷺ، ولم تجعله على من لزمه اسم الجوار وحديث إبراهيم بن ميسرة لا يحتمل إلا أحد المعنيين، وقد خالفتهما معاً، ثم زعمت أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رجة فيها ألف ذراع فآثر إذا لم يكن فيها طريق نافذة، فيكون فيها الشفعة، وإن كانت بينهما طريق نافذة عرضها ذراع لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الجارين ومنعتها أقربهما وزعمت أن من أوصى لجيرانه قسمت وصيته على من كان بين داره وداره أربعون داراً فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية إذا خالفت حديثنا وحديث إبراهيم بن ميسرة الذي احتججت به؟.

قال: فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي ﷺ؟

قلنا نعم، ولا يضرنا بعد إذ ثبت عن النبي ﷺ أن لا يقول به أحد قال: فمن قال به؟.

قيل: عمر بن الخطاب ﷺ وعثمان رضي الله تعالى عنه، وقال بعض التابعين عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى عليه وغيره.

وإذا اشترى الرجل الدار وسعى أكثر مما أخذها به فسلم

يعطيان أرضهما بالربيع والثلث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل النخل، أو العنب يعمل فيه على أن للعامل نصف الثمرة، أو ثلثها، أو ما تشارطا عليه من جزء منها فهذه المساقاة الحلال التي عامل عليها رسول الله ﷺ أهل خير.

وإذا دفع الرجل إلى الرجل أرضاً بيضاء على أن يزرعها المدفوعة إليه فما أخرج الله منها من شيء فله منه جزء من الأجزاء فهذه الحاقلة، والمخابرة، والمزاعة التي نهى عنها رسول الله ﷺ فأحللنا المعاملة في النخل خبراً عن رسول الله ﷺ وحرّمنا المعاملة في الأرض البيضاء خبراً عن رسول الله ﷺ، ولم يكن تحريم ما حرّمنا بأوجب علينا من إحلال ما أحللنا، ولم يكن لنا أن نطرح بإحدى سنتيه الأخرى ولا نحرم بما حرّم ما أحل كما لا محلّ بما أحلّ ما حرّم، ولم أر بعض الناس سلم من خلاف النبي ﷺ من واحد من الأمرين لا الذي أحلها جميعاً ولا الذي حرّمها جميعاً فأما ما روي عن سعد بن أبي مسعود أنّهما دفعا أرضهما مزارعة فما لا يثبت هو مثله ولا أهل الحديث، ولو ثبت ما كان في أحد مع النبي ﷺ حجة، وأما قياسه، وما أجاز من النخل، والأرض على المضاربة فعهذا باهل الفقه يقيسون ما جاء عن دون النبي ﷺ على ما جاء عن النبي ﷺ، وأما أن يقاس سنّة النبي ﷺ على خير واحد من الصحابة كأنه يلتمس أن يثبتها بأن توافق الخبر عن أصحابه فهذا جهل إنما جعل الله عز وجل للخلف كلهم الحاجة إلى النبي ﷺ وهو أيضاً يغلط في القياس، إنما أجزنا نحن المضاربة، وقد جاءت عن عمر وعثمان أنها كانت قياساً على المعاملة في النخل؛ فكانت تبعاً قياساً لا متبوعة مقيساً عليها.

فإن قال قائل: فكيف تشبه المضاربة المساقاة؟

قول: النخل قائمة لرب المال دفعها على أن يعمل فيها المساقى عملاً يرجي به صلاح ثمرها على أن له بعضها، فلما كان المال المدفوع قائماً لرب المال في يدي من دفع إليه يعمل فيه عملاً يرجو به الفضل جاز له أن يكون له بعض ذلك الفضل على ما تشارطا عليه، وكان في مثل المساقاة؛ فإن قال فلم لا يكون هذا في الأرض؟

قول: الأرض ليست بالتي تصلح فيؤخذ منه الفضل إنما يصلح فيها شيء من غيرها، وليس بشيء قائم يباع ويؤخذ فضله كالمضاربة ولا شيء مثمر بالغ فيؤخذ ثمره كالنخل، وإنما هو شيء يحدث فيها، ثم بتصرف لا في معنى واحد من هذين؛ فلا يجوز أن يكون قياساً عليها وهو مفارق لها في البتة، والمتعقب، ولو جاز أن يكون قياساً ما جاز أن يقاس شيء نهى عنه النبي ﷺ فيحلب به شيء حرّمه كما جعل رسول الله ﷺ في المفسد

للصوم بالجماع رقية، فلم يقس عليها الفساد للصلاة بالجماع وكلّ أفسد فرضاً بالجماع.

٨- بابُ الدعوى والصلح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل الدعوى قبل رجل في دار، أو دين، أو غير ذلك فأنكر ذلك المدعى عليه الدعوى، ثم صالحه من الدعوى وهو منكر لذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول في هذا جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الإنكار، وكان أبو حنيفة يقول كيف لا يجوز هذا وأجوز ما يكون الصلح على الإنكار، وإذا وقع الإقرار لم يقع الصلح.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى فأنكر المدعى عليه، ثم صالح المدعى من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح باطلاً من قبل أنا لا نجيز الصلح إلا بما تجوز به البيوع من الأثمان الحلال المعروفة، فإذا كان هذا هكذا عندنا وعند من أجاز الصلح على الإنكار كان هذا عوضاً، والعوض كله ثمن، ولا يصلح أن يكون العوض إلا بما تصادق عليه المعوض، والمعوض إلا أن يكون في هذا أثر يلزم، فيكون الأثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثراً يلزم مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبه أقول، وإذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب، والمطلوب متغيّب، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح مردود؛ لأن المطلوب متغيّب عن الطالب.

وكذلك لو أخر عنه ديناً عليه وهو متغيّب كان قولهما جميعاً على ما وصفت لك.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا صالح الرجل عن الرجل، والمصالح عنه غائب، أو أنظره صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا يبطل بالتغيّب شيئاً أجيزه في الحضور؛ لأن هذا ليس من معاني الإكراه الذي أرده.

وإذا صالح الرجل الرجل، أو باع بيعاً، أو أقر بدين فاقام البيّنة أن الطالب أكرهه على ذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذلك كله جائز ولا أقبل منه بيّنة أنه أكرهه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل البيّنة على الإكراه وأرد ذلك عليه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كان الإكراه في موضع أبطل فيه الدّم قبلت البيّنة على الإكراه وتفسير ذلك أن رجلاً لو شاهر على رجل سيفاً، فقال لتقرن، أو لأقتلك، فقال أقبل منه البيّنة على الإكراه وأبطل عنه ذلك الإقرار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أكره الرجل الرجل

على الآخر فارتفعنا إلى القاضي فرأى خلافاً ما يرى الحكم بينهما، فلا يجوز في هذا إلا واحد من قولين إما أن يكون إذا اصطلاحاً جميعاً على حكمه ثبت القضاء وأفق ذلك قضاء القاضي، أو خالفه، فلا يكون للقاضي أن يرُد من حكمه إلا ما يرُد من حكم القاضي غيره من خلاف كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو شيء داخل في معناه، وإما أن يكون حكمه بينهما كالفتيا، فلا يلزم واحداً منهما شيء فيتدعى القاضي النظر بينهما كما يتدعى بين من لم يحاكم إلى أحد.

٩- باب الصدقة والهبة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهبت المرأة لزوجها هبة، أو تصدقت، أو تركت له من مهرها، ثم قالت أكرهني وجاءت على ذلك بيّنة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل بيتها وأمضي عليها ما فعلت من ذلك، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول أقبل بيتها على ذلك وأبطل ما صنعت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشيء، أو وضعت له من مهرها، أو من دين كان لها عليه فأقامت البيّنة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كلّهُ، وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوب له وهي دار فبناها بناءً وأعظم النفقة، أو كانت جارية صغيرة فاصلحها، أو صنعها حتى شبت وأدركت، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يرجع الراهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيراً، ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوبة له شيء لم يكن في ملك الراهب؟ أرايت إن ولدت الجارية ولداً كان للواهب أن يرجع فيه، ولم يهبه له، ولم يملكه قط؟ وبهذا يأخذ.

وكان ابن أبي ليلى يقول له: أن يرجع في ذلك كلّهُ، وفي الولد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل للرجل جارية، أو داراً فزادت الجارية في يديه، أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكر أنه وهب للتواب، ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيراً، أو نقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية فزادت في يديها، ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار، فإن الباني إنما بنى ما يملك، فلا يكون له أن يبطل بناءه، ولا يهدمه ويقال له إن أعطيته قيمة البناء أخذت نصف الدار، والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة بيني فيها صاحبها، ولا يرجع بنصفها كما لو أصدقها داراً فبنتها لم

على بيع، أو إقرار، أو صدقة، ثم أقام المكره البيّنة أنه فعل ذلك كلّهُ وهو مكره أبطلت هذا كلّهُ عنه، والإكراه ممن كان أقوى من المكره في الحال التي يكرهه فيها التي لا مانع له فيها من إكراهه، ولا يتمتع هو بنفسه سلطاناً كان، أو لصاً، أو خارجياً، أو رجلاً في صحراء، أو في بيت مغلق على من هو أقوى منه، وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فأقر أحدهما بحق صاحب بعدما قاما من عند القاضي وقامت عليه بذلك بيّنة وهو يحدد ذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا إقرار لمن خاصم إلا عندي ولا صلح لهما إلا عندي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فأقر أحدهما عند القاضي في مجلس الحكم، أو غير مجلسه، أو علم القاضي؛ فإن ثبت لأحدهما على الآخر حق قبل الحكم، أو بعده فالقول فيه واحد من قولين من قال يقضي القاضي بعلمه؛ لأنه إنما يقضي بشاهدين على أنه عالم في الظاهر أن ما شهدا به كما شهدا قضى بهذا، وكان علمه أولى من شهادة شاهدين وشهود كثيرة؛ لأنه لا يشك في علمه ويشك في شهادة الشاهدين، ومن قال القاضي كرجل من الناس قال: إن حكم بينهما لم يكن شاهداً وكلف الخصم شاهدين غيره، وكان حكمه كحكم من لم يسمع شيئاً، ولم بعلمه، وهذا قول شريح قد جاءه رجل يعلم له حقاً فسأله أن يقضي له به، فقال اتني شاهدين إن كنت تريد أن أقضي لك قال أنت تعلم حقي قال فاذهب إلى الأمير فاشهد لك، ومن قال: هذا قال: إن الله عز وجل تعبّد الخلق بأن تؤخذ منهم الحقوق إذا تجاحدوا بعدد بيّنة، فلا تؤخذ بأقل منها ولا تبطل إذا جاءوا بها، وليس الحاكم على يقين من أن ما شهدت به البيّنة كما شهدت، وقد يكون ما هو أقل منها عدداً أذكى، فلا يقبل، وما تم العدد انتقص من الزكاة فيقبلون إذا وقع عليهم أدنى اسم العدل، ولم يجعل للحاكم أن يأخذ بعلمه كما لم يجعل له أن يأخذ بعلم واحد غيره، ولا أن يكون شاهداً حاكماً في أمر واحد كما لم يكن له أن يحكم نفسه لو علم أن حقه حق.

قال الربيع: الذي يذهب إليه الشافعي أنه يحكم بعلمه؛ لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة إليه، وإنما كره إظهار ذلك لئلا يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس.

وإذا اصطاح الرجلان على حكم يحكم بينهما فقضى بينهما بقضاء مخالف لرأي القاضي فارتفعنا إلى ذلك القاضي، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ينبغي لذلك القاضي أن يبطل حكمه ويستقبل الحكم بينهما وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول حكمه عليهما جائز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اصطاح الرجلان على أن يحكم الرجل بينهما في شيء يتنازعان فيه فحكم لأحدهما

فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة، وإذا وهب الرجلان داراً لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولا يفسد الهبة أنها كانت لاثنتين وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فقبض الهبة فالحبة جائزة، والقبض أن تكون كانت في يدي الواهب فصارت في يدي الموهوب له لا وكيل معه فيها، أو يسلمها ربها ويخلى بينه وبينها حتى يكون لا حائل دونها هو ولا وكيل له، فإذا كان هذا هكذا كان قبضاً، والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضاً في البيع كان قبضاً في الهبة، وما لم يكن قبضاً في البيع لم يكن قبضاً في الهبة.

وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها داراً، أو أرضاً، ثم عوضه بعد ذلك منها عوضاً وقبض الواهب، فإن أبا حنيفة رحمته كان يقول ذلك جائز، ولا يكون فيه شفعة وبه يأخذ، وليس هذا بمنزلة الشراء، وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء ويأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض، ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل الرجل شقصاً من دار فقبضه، ثم عوضه الموهوب له شيئاً فقبضه الواهب سئل الواهب، فإن قال وهبتها لثواب كان فيها الشفعة، وإن قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة، وكانت المكافأة كابتداء الهبة، وهذا كله في قول من قال للواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال: لا ثواب للواهب إن لم يشترط في الهبة فليس له الرجوع في شيء وبه ولا الثواب منه.

قال الربيع: وفيه قول آخر: إذا وهب واشترط الثواب فالحبة باطلة من قبل أنه اشترط عوضاً مجهولاً، وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وبه وهو معنى قول الشافعي.

وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه، فلم يقبضها الموهوب له حتى مات الواهب، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: الهبة في هذا باطلة لا تجوز وبه يأخذ.

قال: ولا تكون له وصية إلا أن يكون ذلك في ذكر وصيته، وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل في مرضه الهبة، فلم يقبضها الموهوب له حتى مات لم يكن للموهوب له شيء، وكانت للورثة

وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى.

يرجع بنصفها؛ لأنه ميثاً أكثر قيمة منه غير ميثي، ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوبة له؛ لأنه حادث في ملكه بائن منها كميابة الخراج، والخدمة لها كما لو ولدت في يد المرأة المصدقة، ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ورجع بنصف الجارية إن أراد ذلك.

وإذا وهب الرجل جارية لابنه وابنه كبير وهو في عياله، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عيال أبيه، وإن كان قد أدرك فهذه الهبة جائزة.

وكذلك الرجل إذا وهب لامرأته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله، فإن كان الابن بالغاً لم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله، أو لم يكن.

وكذلك روي عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم في البالغين، وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كانوا صغاراً، وهذا يدل على أنه لا يجوز لهم إلا في حال الصغر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا كل هبة وغلبة وصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم إلا بقبض المعطى.

وإذا وهب الرجل داراً لرجلين، أو متاعاً، وذلك المتاع مما يقسم فقبضها جميعاً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحدٍ منهما حصته، وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ، وإذا وهب لثلاثين لواحدٍ وقبض فهو جائز، وقال أبو يوسف هما سواء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم، أو طعاماً، أو ثياباً، أو عبداً لا يتقسم فقبضاً جميعاً الهبة فالحبة جائزة كما يجوز البيع.

وكذلك لو وهب اثنتان داراً بينهما تقسم، أو لا تقسم، أو عبداً لرجل وقبض جازت الهبة، وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه، ولم يقسم له، فإن أبا حنيفة رحمته كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا تجوز وبه يأخذ، ومن حجه في ذلك أنه قال: لا تجوز الهبة إلا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رحمته أنه نحل عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها جذاذ عشرين وسقاً من نخل له بالعالية، فلما حضره الموت قال لعائشة: إنك لم تكوني قبضتي، وإنما هو مال الوارث فصارت بين الورثة؛ لأنها لم تكن قبضته، وكان إبراهيم يقول لا تجوز الهبة إلا مقبوضة وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين

أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن؛ لأنه خالف وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أودع الرجل الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت؛ لأن المستودع رضي بأمانته لا أمانة غيره، ولم يسلطه على أن يودعها غيره، وكان متعدياً ضامناً إن تلفت.

وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبلة وديعة بغير عينها، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالحصص وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هي للغرماء، وليس لصاحب الوديعة؛ لأن الوديعة شيء مجهول ليس بشيء بعينه، وقال أبو حنيفة؛ فإن كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة إذا علم ذلك.

٢١٧٩- وكذلك قال ابن أبي ليلى وأبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين أنهم يتحصصون الغرماء وأصحاب الوديعة.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر الوديعة بعينها، أو قامت عليه بينة وعليه دين عيط بماله كانت الوديعة لصاحبها؛ فإن لم تعرف الوديعة بعينها بينة تقوم ولا إقرار من الميت وعرف لها عدد، أو قيمة كان صاحب الوديعة كغريم من الغرماء.

١١- باب في الرهن

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو ارتهن الرجل رهناً فوضعه على يدي عدل برضا صاحبه فهلك من عدل العدل وقيمته والدين سواء، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الرهن بما فيه، وقد بطل الدين وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كما هو والرهن من ماله؛ لأنه لم يكن في يدي المرتهن إنما كان موضوعاً على يدي غيره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه منه، أو قبضه عدل رضياً به فهلك الرهن في يديه، أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين كما هو لا ينقص منه شيء، وقد كتبنا في هذا كتاباً طويلاً.

وإذا مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي عدل، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول الرهن بين الغرماء، والمرتهن بالحصص على قدر أموالهم، وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق بها من الغرماء وقولهما جميعاً فيه واحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس للواهب أن يرجع في الهبة إلا قبض منها عوضاً قلاً، أو كثر.

١٠- باب في الوديعة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا استودع الرجل رجلاً وديعة، فقال المستودع أمرني أن أدفعها إلى فلان فدفعتها إليه قال أبو حنيفة رحمه الله فالقول قول رب الوديعة، والمستودع ضامن وبهذا يأخذ يعني أبا يوسف، وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول رب المستودع ولا ضمان عليه وعليه اليمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فتصادقا عليها، ثم قال المستودع أمرني أن أدفع الوديعة إلى رجل فدفعتها إليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة، وعلى المستودع البينة بما ادعى، وإذا استودع الرجل الرجل وديعة فجاء آخر يدعيها معه، فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه الوديعة وأبى أن يحلف لهما، وليس لواحد منهما بينة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول يعطيهما تلك الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما؛ لأنه أئلف ما استودع بجهالته.

ألا ترى أنه لو قال: هذا استودعنيها، ثم قال أخطأت، بطل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة إلى الذي أقر له بها أولاً ويضمن للآخر مثل ذلك؛ لأن قوله أئلفه.

وكذلك الأول إنما أئلفه هو بجهله وبهذا يأخذ.

وكان ابن أبي ليلى يقول في الأول ليس عليه شيء، الوديعة، والمضاربة بينهما نصفان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت في يدي الرجل وديعة فادعاهما رجلان كلاهما يزعم أنها له وهي مما يعرف بعينه مثل العبد، والبعر، والدار، فقال هي لأحدكما ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئاً غير هذا بعينه؟ فإن قال لا، وقال: كل واحد منهما هو لي أحلف بالله لا يدري لأيهما هو، ووقف ذلك لهما جميعاً حتى يصطلحا فيه، أو يقيم كل واحد منهما البينة على صاحبه أنه له دونة، أو يحلفا؛ فإن نكل أحدهما وحلف الآخر كان له، وإن نكلا معاً فهو موقوف بينهما.

وفيها قول آخر يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة، ثم تخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطلحا عليه، ومن قال: هذا القول قال: هذا شيء ليس في أيديهما فاقسم بينهما وبينهما والذي هو في يديه يزعم أنه لأحدهما لا لهما.

وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره، فإن

كَانَ الْكَرَاءُ لِلرَّاهِنِ؛ لِأَنَّهُ مَالُكَ الدَّارِ وَلَا تَخْرُجُ بِهِذَا مِنَ الرَّهْنِ، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا أَنْ نَجْعَلَ الْكَرَاءَ رَهْنًا، أَوْ قَصَاصًا مِنَ الدِّينِ أَنَّ الْكَرَاءَ سَكَنٌ وَالسَّكَنُ لَيْسَ هُوَ الرَّهْنُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ دَارًا فَسَكَنَهَا، أَوْ اسْتَغْلَاهَا، ثُمَّ رَدَّهَا بِعَيْبٍ كَانَ السَّكَنُ، وَالْغَلَّةُ لِلْمَشْتَرِي، وَلَوْ أَخَذَ مِنْ أَصْلِ الدَّارِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا؛ لِأَنَّهُ مَا أَخَذَ مِنَ الدَّارِ مِنْ أَصْلِ الْبَيْعِ، وَالْكَرَاءُ، وَالْغَلَّةُ لَيْسَ أَصْلُ الْبَيْعِ، فَلَمَّا كَانَ الرَّاهِنُ إِنَّمَا رَهْنٌ رَقَبَةُ الدَّارِ، وَكَانَتْ رَقَبَةُ الدَّارِ لِلرَّاهِنِ إِلَّا أَنَّهُ شَرَطَ لِلْمُرْتَهِنِ فِيهَا حَقًّا لَمْ يُمْزَ أَنْ يَكُونَ النَّمَاءُ مِنَ الْكَرَاءِ وَالسَّكَنِ إِلَّا لِلرَّاهِنِ الْمَالِكِ الرَّقَبَةَ كَمَا كَانَ الْكَرَاءُ وَالسَّكَنُ لِلْمَشْتَرِي الْمَالِكِ الرَّقَبَةَ فِي حَبْنِهِ ذَلِكَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ارتهن الرجلُ ثلثَ دارٍ، أو ربعها وقبضَ الرهنَ فالرهنُ جائزٌ.

ما جاز أن يكون بيعاً وقبضاً في البيع جاز أن يكون رهناً وقبضاً في الرهن، وإذا رهن الرجلُ الرجلَ داراً، أو دابةً فقبضها المرتهنُ فأذن له ربُّ الدابة، أو الدار أن يتنفع بالدَّارِ، أو الدَّابَّةِ فانتفع بها لم يكن هذا إخراجاً له من الرهن، وما لهذا وإخراجه من الرهن، وإِنَّمَا هذا منفعة للرهن لئلا يفسد الرهن، لأنَّه شيءٌ يملكه الرَّاهِنُ دونَ المرتهن، وإذا كان شيءٌ لم يدخل في الرهن فقبض المرتهن الأصل، ثم أذن له في الانتفاع بما لم يرهن لم يفسد الرهن، أَلَا تَرَى أَنَّ كَرَاءَ الدَّارِ وخراج العبدِ للرَّاهِنِ.

١٢- باب الحوالة والكفالة في الدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان لرجل على رجل دينٌ فكفل له به عنه رجلٌ، فإنَّ أبا حنيفة رحمته الله كان يقول للطالب أن يأخذ أيهما شاء؛ فإن كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي أحاله؛ لأنَّه قد أبراه وبهذا يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الأصلُ فيهما جميعاً؛ لأنَّه حيثُ قبل منه الكفيل، فقد أبراه من المال إلا أن يكون المالك قد توى قبل الكفيل ف يرجع به على الذي عليه الأصل، وإن كان كل واحدٍ منهما كفيلاً عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهما شاء في قولهما جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للرجل على الرجل المال وكفل به آخرُ فربَّ المال أن يأخذهما، وكل واحدٍ منهما، ولا يبرأ كل واحدٍ منهما حتَّى يستوفي مالاً إذا كانت الكفالة مطلقة؛ فإن كانت الكفالة بشرطٍ كان للغريم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له، ولو كانت حوالةً فالحوالة معقولة فيها أنَّها تحوّل حقَّ على رجلٍ إلى غيره، فإذا تحوَّلت عن رجلٍ لم يُمْزَ أن يعودَ عليه ما تحوَّل عنه إلا بتجديده عودته عليه ويأخذ المحالَّ عليه دون المحلِّ بكلِّ حالٍ.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا مات الرَّاهِنُ وعليه دينٌ، وقد رهنَ رهنًا على يدي صاحبِ الدين، أو يدي غيره فسواء، والمرتهنُ أحقُّ بشمن هذا الرهن حتَّى يستوفي حقه منه؛ فإنَّ فضلَ فيه فضلُ كان الغرماءُ شرعاً فيه، وإن نقصَ عن الدينِ حاصُّ أهلِ الدينِ بما يبقى له في مالِ الميت.

وإذا رهنَ الرجلُ الرجلَ داراً، ثمَّ استحقَّ منها شقصٌ، وقد قبضها المرتهنُ، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الرهنُ باطلٌ لا يجوزُ وبهذا يأخذُ حفظي عنه في كلِّ رهنٍ فاسدٍ وقَع فاسداً فصاحبُ المالِ أحقُّ به حتَّى يستوفي ماله يباعُ لدينهِ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهنٌ بالحق، وقال أبو حنيفة رحمته الله وكيف يكون ذلك، وإِنَّمَا كان رهنه نصيباً غيرَ مقسوم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا رهنَ الرجلُ الرجلَ داراً فقبضها المرتهنُ، ثمَّ استحقَّ من الدارِ شيءٌ كان ما يبقى من الدارِ رهنًا لجميعِ الدينِ الذي كانت الدارُ به رهنًا، ولو ابتدأ نصيبُ شقصٍ معلومٍ مشاعٍ جاز ما جاز أن يكون بيعاً جاز أن يكون رهنًا، والقبضُ في الرهنِ مثلُ القبضِ في البيعِ لا يختلفان، وهذا مكتوبٌ في كتاب الرهن.

وإذا وضعَ الرجلُ الرهنَ على يدي عدلٍ وسلطه على بيعه عندَ محلِّ الأجل، ثمَّ مات الرَّاهِنُ، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول للعدل أن يبيعَ الرهنَ، ولو كان موتُ الرَّاهِنِ يبطلُ بيعه لأبطلَ الرهنَ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول ليس له أن يبيعَ، وقد بطلَ الرهنُ، وصار بينَ الغرماءِ وللمسلط أن يبيعه في مرضِ الرَّاهِنِ ويكونُ للمرتهنِ خاصَّةً في قياسِ قوله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وضعَ الرَّاهِنُ الرهنَ على يدي عدلٍ وسلطه على بيعه عندَ محلِّ الحقِّ فهو فيه وكيلٌ، فإذا حلَّ الحقُّ كان له أن يبيعه ما كان الرَّاهِنُ حيًّا، فإذا مات لم يكن له البيعُ إلا بأمرِ السلطان، أو برضا الوارث؛ لأنَّ الميتَ، وإن رضي بأمانته في بيعِ الرهنِ، فقد تحوَّل ملكُ الرهنِ لغيره من الورثة الذين لم يرضوا أمانته والرهنُ بحاله لا يفسدُ من قبل أن الورثة إِنَّمَا ملكوا من الرهنِ ما كان له الرَّاهِنُ مالِكًا، فإذا كان الرَّاهِنُ ليس له أن يفسدَ كان كذلك الوارث، والوكالةُ ببيعه غيرُ الرهنِ الوكالةُ لو بطلت لم يبطل الرهنُ.

وإذا ارتهنَ الرجلُ داراً، ثمَّ أجرها بإذنِ الرَّاهِنِ، فإنَّ أبا حنيفة رحمته الله كان يقول قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يؤجرها، وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول هي رهنٌ على حالها، والغلةُ للمرتهنِ قضاءً من حقه.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا رهنَ الرجلُ الرجلَ داراً ودفعها إلى المرتهنِ، أو عدلٍ وأذن بكرائها فأكرت

التجارة بكفالة فالكفالة باطلة؛ لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب مال، وإذا كنا نمنعه أن يستهلك من ماله شيئاً قل، أو كثر فذلك نمنعه أن يتكفل فيغرم من ماله شيئاً قل، أو كثر.

وإذا وكل الرجل رجلاً في شيء فأراد الوكيل أن يوكل بذلك غيره، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليس له ذلك إلا أن يكون صاحبه أمره أن يوكل بذلك غيره وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يوكل غيره إذا أراد أن يغيب، أو مرض فأما إذا كان صحيحاً حاضراً، فلا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكيف يكون له أن يوكل غيره، ولم يرخص صاحبه بمخضومة غيره، وإنما رضي بمخضومته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرضى الوكيل، أو أراد الغيبة، أو لم يردّها؛ لأن الموكل له رضي بوكالته، ولم يرخص بوكالة غيره؛ فإن قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل.

وإذا وكل رجل رجلاً بمخضومة وأثبت الوكالة عند القاضي، ثم أقر على صاحبه الذي وكله أن تلك المخضومة حق لصاحبه الذي يخاصمه أقر به عند القاضي، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول إقراره جائز وبه يأخذ قال: وإن أقر عند غير القاضي وشهد عليه الشهود فأقراره باطل ويخرج من المخضومة، وقال أبو يوسف إقراره عند القاضي وعند غيره جائز عليه، وكان ابن أبي ليلى يقول إقراره باطل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة، ولم يقل في الوكالة أنه وكله بأن يقر عليه، ولا يصالح، ولا يبرئ، ولا يهب فليس له أن يقر، ولا يبرئ، ولا يهب، ولا يصالح؛ فإن فعل فما فعل من ذلك كله باطل؛ لأنه لم يوكله به، فلا يكون وكيلاً فيما لم يوكله.

وإذا وكل رجل رجلاً في قصاص، أو حد، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا تقبل في ذلك وكالة وبه يأخذ، وروى أبو يوسف أن أبا حنيفة قال أقبل من الوكيل البيّنة في الدعوى في الحد، والقصاص ولا أقيم الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعي، وقال أبو يوسف لا أقبل البيّنة إلا من المدعي ولا أقبل في ذلك وكيلاً، وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل في ذلك الوكالة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حد، أو قصاص له على رجل قبلت الوكالة على تبين البيّنة، وإذا حضر الحد، والقصاص لم أحده، ولم اقتص حتى يحضر المحدود له، والمقتص من قبل أنه قد يقر له فيبطل الحق ويكذب البيّنة فيبطل القصاص ويعفو.

وإذا كانت في يدي رجل دار فادعاه رجل، فقال الذي هي

وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه، ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هما كفيلان جميعاً وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول قد برئ الكفيل الأول حين أخذ الكفيل الآخر.

قال الشافعي: وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه، ثم أخذ منه كفيلاً آخر بنفسه، ولم يبرئ الأول فكلهما كفيل بنفسه، وإذا كفل الرجل للرجل بدين غير مسمى، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هو له ضامن وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان في ذلك؛ لأنه ضمن شيئاً مجهولاً غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل أضمن ما قضى لك به القاضي عليه من شيء، وما كان لك عليه من حق، وما شهد لك به الشهود، وما أشبه هذا فهو مجهول.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان، أو شهد لك به عليه شهود، أو ما أشبه هذا فانا له ضامن لم يكن ضامناً لشيء من قبل أنه قد يقضى له، ولا يقضى له ويشهد له، ولا يشهد له، فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجوده، فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضماناً، وإنما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة.

وإذا ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماء، ولم يترك الميت وفاء ولا شيئاً ولا قليلاً ولا كثيراً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا ضمان على الكفيل؛ لأن الدين قد توى، وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن وبه يأخذ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن ترك شيئاً ضمن الكفيل بقدر ما ترك، وإن كان ترك وفاء فهو ضامن لجميع ما تكفل به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ضمن الرجل دين الميت بعدما يعرفه ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئاً، أو لم يترك.

وإذا كفل العبد المأذون له في التجارة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول كفالته باطلة؛ لأنها معروفة، وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول كفالته جائزة؛ لأنها من التجارة.

وإذا أفلس المحتال عليه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يرجع على الذي أحاله حتى يموت المحتال عليه، ولا يترك مالاً، وكان ابن أبي ليلى يقول له: أن يرجع إذا أفلس وبهذا يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحوالة تحویل حق فليس له أن يرجع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كفل العبد المأذون له في

وقضى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشيء أثبت القاضي بيته على الوكالة وجعله وكيلًا حضر معه خصم، أو لم يحضر، وليس الخصم من هذا بسبيل، وإنما أثبت له الوكالة على الموكل، وقد ثبت له الوكالة، ولا يلزم الخصم شيء، وقد يقضي للخصم على الموكل فتكون تلك الشهادة إنما هي شهادة للخصم تثبت له حقًا على الموكل.

وإذا وكل رجل رجلًا بكل قليل وكثير، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه؛ لأنه لم يوكله بالبيع إلا أن يقول ما صنعت من شيء فهو جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا وكله في كل قليل وكثير فباع دارًا، أو غير ذلك كان جائزًا.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله بكل قليل وكثير له لم يزد على هذا فالوكالة على هذا غير جائزة من قبل أنه قد يوكله ببيع القليل والكثير، ويوكله بحفظ القليل والكثير لا غيره، ويوكله بدفع القليل والكثير لا غيره، فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجوز أن يكون وكيلًا حتى يبين الوكالات من بيع، أو شراء، أو دية، أو خصومة، أو عمارية، أو غير ذلك.

وإذا وكلت المرأة وكيلًا بالخصومة وهي حاضرة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا قبل إلا أن يرضى الخصم، وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل ذلك ونغيره وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله: وأقبل الوكالة من الحاضر من النساء والرجال في العذر وغيره، وقد كان علي بن أبي طالب عليه السلام وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلي بن أبي طالب حاضر فقبل ذلك عثمان رضي الله عنه، وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه أنه كان يوكله إلا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولعل عند أبي بكر رضي الله عنه.

قال الشافعي رحمه الله، وكان علي بن أبي طالب عليه السلام يقول إن للخصومة قحماً، وإن الشيطان يحضرها.

١٣ - باب في الدين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان على الرجل دين، وكان عنده دية غير معلومة بعينها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ما ترك الرجل فهو بين الغرماء وأصحاب الدية بالخصم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لصاحب الدية شيء لا أن يعرف ديعته بعينها فتكون له خاصة، وقال

في يديه وكلني بها فلان لرجل غائب أقوم له عليها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا أصدقه إلا أن يأتي على ذلك بينة وأجعله خصماً وبه يأخذ، وقال أبو يوسف رحمه الله بعد أن كان متهماً أيضاً لم أقبل منه بينة وجعلته خصماً إلا أن يأتي بشهود أعرفهم، وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل منه وأصدقه ولا نجعل بينهما خصومة، وكان ابن أبي ليلى بعد ذلك يقول إذا اتهمته سألته البينة على الوكالة؛ فإن لم يقم البينة جعلته خصماً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن كانت الدار في يدي رجل فادعها رجل، فقال الذي هي في يديه ليست لي هي في يدي ودية، أو هي علي بكراء، أو أنا فيها وكيل، فمن قضى على الغائب سمع من المدعي البينة وأحضر الذي هي في يديه؛ فإن أثبت وكالته قضى عليه، وإن لم يثبتها قضى بها للذي أقام عليها البينة وكتب في القضاء أي قضيت بها، ولم يحضرني فيها خصم، وزعم فلان أنها ليست له، ومن لم يقض على الغائب سأل الذي هي في يديه البينة على ما يقول: فإن جاء بها على أنها في يديه بكراء، أو دية لم يجعله خصماً؛ فإن جاء بالبينة على الوكالة جعلته خصماً.

قال الربيع: وحفظني عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه يقضي على الغائب.

قال: وإذا كان للرجل على الرجل مال فجاء رجل، فقال: قد وكلني بقضه منك فلان، فقال الذي عليه المال صدقت، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول أجبره على أن يعطيه إياه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا أجبره على ذلك إلا أن يقيم بينة عليه وأقول أنت أعلم؛ فإن شئت فاعطه، وإن شئت فاتركه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للرجل على الرجل مال وهو عنده فجاءه رجل فذكر أن صاحب المال وكله به وصدقه الذي في يديه المال لم أجبره على أن يدفعه إليه؛ فإن دفعه لم يبرأ من المال إلا أن يقر رب المال بأنه وكله، أو تقوم عليه بينة بذلك.

وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة ديناً على رب المال لم يجوز الذي في يديه المال على أن يعطيه إياه، وذلك أن إقراره إياه به إقرار منه على غيره، فلا يجوز إقراره على غيره.

وإذا وكل الرجل رجلاً في شيء، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول لا تثبت وكالته إلا أن يأتي معه شخص وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل بيته على الوكالة ونثبتها له، وليس معه خصم، وقد كان أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا جاءه رجل قد عرفه يريد أن يغيب، فقال: هذا وكلي في كل حق لي يخاصم فيه قبل ذلك وأثبت وكالته، وإذا تغيب الخصم وكل له وكيلًا،

غائب إلا زوجها، فإنه يفرض عليه نفقتها وهو غائب فيخرجها من ماله فيدفعها إليها فيجعلها، أوكد من حقوق الناس مرة في هذا، ثم يطرحها بغيبته إن لم تقم عليه وهو لا يطرح حقاً بترك صاحبه القيام عليه ويعجب من قول أصحابنا في الحيازة، ويقول الحق جديدهم والترك غير خروج من الحق، ثم يجعل الحيازة في الثقة.

٢١٨٠ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مسلم بن خالد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم بأن يأخذوهم بأن ينفقوا، أو يطلقوا، فإن طلقوا بعتوا بفقء ما حبسوا. [قدم]

قال الشافعي رحمه الله: وهم يزعمون أنهم لا يخالفون الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد خالفوا حكم عمر ويزعمون أنهم لا يقبلون من أحد ترك القياس، وقد تركوه، وقالوا فيه قولاً متناقضاً.

وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو قصاص وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون قصاصاً إلا أن يراضا به، فإن كان لأحدهما على صاحبه مال خالف لذلك لم يكن ذلك قصاصاً في قولهما جميعاً.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله لا يختلفان في وزن ولا عدد، وكانا حاليين معاً فهو قصاص، فإن كانا مختلفين لم يكن قصاصاً إلا براض، ولم يكن التراضي جائزاً إلا بما تحل به البيوع.

وإذا أقر وارث بدين، وفي نصيبه وفاة بذلك الدين، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول يستوفي الغريم من ذلك الوارث المقر جميع ماله من نصيبه؛ لأنه لا ميراث له حتى يقضي الدين وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إنما يدخل عليه من الدين بقدر نصيبه من الميراث، فإن كان هو وأخ دخل عليه النصف، وإن كانوا ثلاثة دخل عليه الثلث والشاهد عنده منهم وحده بمنزلة المقر، وإن كانا اثنين جازت شهادتهما في جميع الميراث في قولهما جميعاً إذا كانا عدلين؛ فإن لم يكونا عدلين كان ذلك في انصابتهم على ما فسرنا من قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى.

قال الشافعي: رضي الله عنه إذا مات الرجل وترك ابنين غير عدلين فأقر أحدهما على أبيه بدين، فقد قال بعض أصحابنا للغريم المقر له أن يأخذ من المقر مثل الذي كان يصيبه مما في يده لو أقر به الآخر، وذلك النصف من دينه مما في يده، وقال غيرهم يأخذ جميع ماله من هذا فمتى أقر له الآخر رجع المأخوذ من يده على

أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي دين في ماله ما لم يقل قبل الموت قد هلك، إلا ترى أنه لم يعلم لها سبيل ذهب فيه.

وكذلك كل مال أصله أمانة وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان عند الرجل وديعة بعينها، وكانت عليه ديون فالوديعة لرب الوديعة لا تدخل عليه الغرماء فيها، ولو كانت بغير عينها مثل دنائير ودراهم، وما لا يعرف بعينه حاص رب الوديعة الغرماء إلا أن يقول المستودع الميت قبل أن يموت قد هلك الوديعة، فيكون القول قولك؛ لأنه أمين، وإذا أقر الرجل في مرضه الذي مات فيه بدين وعليه دين بشهود في صحته، وليس له وفاة، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول يبدأ بالدين المعروف الذي في صحته؛ فإن فضل عنهم شيء كان للذين أقر لهم في المرض بالخصص، إلا ترى أنه حين مرض أنه ليس يملك من ماله شيئاً ولا تجوز وصيته فيه لما عليه من الدين فكذلك إقراره له وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هو مصدق فيما أقر به والذي أقر له في الصحة، والمرض سواء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت على الرجل ديون معروفة من بيع، أو جنایات، أو شيء استهلكه، أو شيء أقر به، وهذا كله في الصحة، ثم مرض فأقر بحق لإنسان فذلك كله سواء ويتحاصون معاً لا يقدم واحد على الآخر، ولا يجوز أن يقال فيه إلا هذا، والله تعالى أعلم، أو أن يقول رجل إذا مرض فإقراره باطل كإقرار المحجور عليه فأنما أن يزعم أن إقراره يلزمه، ثم لا يحاص به غراموه فهذا تحكم، وذلك أن يبدأ بدين الصحة وإقرار الصحة؛ فإن كان عليه دين في المرض بينة حاص، وإن لم يكن بينة لم يحاص، وإذا قرع الرجل أهل دين الصحة ودين المرض بالبينه لم تجز له وصيته، ولم يورث حتى يأخذ هذا حقه فهذا دين مرة يبدأ على الموارث، والوصايا وغير دين إذا صار لا يحاص به.

وإذا استدان المرأة وزوجها غائب، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول أفرض لها على زوجها نفقة مثلها في غيبته، ثم رجع عن ذلك، فقال: لا شيء لها وهي متطوعة فيما أنفقت والدين عليها خاصة، وكان ابن أبي ليلى لا يفرض لها نفقة إلا فيما يستقبل.

وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ.

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا غاب الرجل عن امرأته، فلم ينفق عليها فرضت عليه النفقة لما مضى منذ ترك النفقة عليها إلى أن أنفق، ولا يجوز أن يكون لو كان حاضراً الزمناه نفقتها وبعنا لها في ماله، ثم يغيب عنها، أو يمنعها النفقة ولا نجعل لها عليه ديناً؛ لأن الظلم إذا قطع الحق الثابت والظلم لا يقطع حقاً والذي يزعم أنه يفرض عليه نفقتها في الغيبة يزعم أنه لا يقضي على

قال الشافعي رحمه الله: وإذا جاء بذكر حق وبينته على رجل أن عليه ألف درهم من ثمن متاع، أو ما كان، فقال الذي عليه البيعة إنه باعني هذا المتاع، ولم أقبضه كلفت الذي له الحق بيعة أنه قد قبضه، أو أقر بقبضه؛ فإن لم يأت بها أحلفت الذي عليه الحق ما قبضت المتاع الذي هذه الألف ثمنه، ثم أبرأته من هذه الألف، وذلك أن الرجل يشتري من الرجل الشيء فيجب عليه ثمنه بتسليم البائع ما اشترى منه ويسقط عنه الثمن بهلاك الشيء قبل أن يقبضه، ولا يلزمه أن يكون دافعاً للثمن إلا بأن يدفع السلعة إليه، ولو كان الذي له الألف أتى بذكر حق وبشاهدين شهدان أن عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه منه، ثم قال المشهود عليه لم أقبضه سنل المشهود له بالألف؛ فإن قال هذه الألف من ثمن متاع بعته ليأه وقبضه كلفت البيعة على أنه قبضه، وكان الجواب فيها كالجواب في المسألة قبلها، وإن قال: قد أقر لي بالألف فخذ لي بإقراره أخذته له به وأحلفت على دعوى المشهود عليه.

وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بالبيعة فشهد أحد شاهديه بالألف وشهد الآخر بالفين، فإن أبا حنيفة كان يقول لا شهادة لهما؛ لأنهما قد اختلفا، وكان ابن أبي ليلى يميز من ذلك ألف درهم ويقضي بها للطالب وبه يأخذ، ولو شهد أحدهما بالألف وشهد الآخر بالفين وخمسائة كانت الألف جائزة في قولهما جميعاً، وإنما أجاز هذا أبو حنيفة؛ لأنه كان يقول قد سمى الشاهدان جميعاً ألفاً، وقال الآخر خمسمائة فصارت هذه مفصلة من الألف.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بشاهدين شهد له أحدهما بالفين، والآخر بالفين سألتهما؛ فإن زعما أنهما شهدا بها عليه بإقراره، أو زعم الذي شهد بالفين أنه شك في الأفين وأثبت الألف، فقد ثبت عليه الألف بشاهدين إن أراد أخذاً بلا يمين، وإن أراد الألف الأخرى التي له عليها شاهد واحد أخذها بيمين مع شاهدين، وإن كانا اختلفا، فقال الذي شهد بالفين شهدت بهما عليه من ثمن عبد قبضه، وقال الذي شهد عليه بالفين شهدت بها عليه من ثمن ثياب قبضها، فقد بينا أن أصل الحقين مختلف، فلا يأخذ إلا بيمين مع كل واحد منهما؛ فإن أحب حلف معهما، وإن أحب حلف مع أحدهما وترك الآخر إذا ادعى ما قال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وسواء الفين، أو ألفاً وخمسمائة.

وإذا شهد الرجل على شهادة رجل وشهد آخر على شهادة نفسه في دين، أو شراء، أو بيع، فإن أبا حنيفة كان يقول لا تجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد، ولا يقبل عليه إلا شاهدان.

الوارث معه فيقاسمه حتى يكونا في الميراث سواء.

وإذا كتب الرجل بقرض في ذكر حق، ثم أقام بيعة أن أصله كان مضاربة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول آخذه به وإقراره على نفسه بالقرض صدق من دعواه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول أبطله عنه وأجعله عليه مضاربة وهو فيه أمين.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا أقر الرجل أن للرجل عليه ألف درهم سلفاً، ثم جاء بالبيعة أنها مقارضة سنل الذي له السلف.

فإن قال: نعم هي مقارضة أردت أن يكون له ضامناً أبطلنا عنه السلف وجعلناها مقارضة، وإن لم يقر بهذا رب المال وأدعاه المشهود له أحلفناه؛ فإن حلف كانت له عليه ديناً، وكان إقراره على نفسه أولى من شهود شهدوا له بأمر قد يمكن أن يكونوا صدقوا فيه، ويكون أصلها مقارضة تعدى فيها فضمن، أو يكونوا كذبوا.

وإذا أقام الرجل على الرجل البيعة بمال في ذكر حق من شيء جائز فأقام الذي عليه الدين البيعة أنه من ربا، وأنه قد أقر أنه قد كتب ذكر حق من شيء جائز، فإن أبا حنيفة كان يقول لا أقبل منه المخرج ويلزمه المال بإقراره أنه ثمن شيء جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقبل منه البيعة على ذلك ويرده إلى رأس المال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقام الرجل على الرجل البيعة بالف درهم فأقام الذي عليه الألف البيعة أنها من ربا؛ فإن شهدت البيعة على أصل بيع ربا سنل الذي له الألف هل كان ما قالوا من البيع؛ فإن قالوا لم يكن بينه وبينه بيع ربا قط ولا له حق عليه من وجه من الوجوه إلا هذه الألف وهي من بيع صحيح قبلت البيعة عليه وأبطلت الربا كائناً ما كان وردته إلا رأس ماله، وإن امتنع من أن يقر بها أحلفته له؛ فإن حلف لزمت الغريم الألف وهي في مثل معنى المسألة قبلها؛ لأنه قد يمكن أن يكون أرى عليه في الألف ويكون له ألف غيرها.

وإذا أقر الرجل بمال في ذكر حق من بيع، ثم قال بعد ذلك لم أقبض المبيع وتشهد عليه بيعة بقبضه، فإن أبا حنيفة كان يقول المال له لازم ولا التفت إلى قوله، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبيعة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكر الحق، وقال أبو يوسف رحمه الله أسأل الذي له الحق أبعت هذا؟

فإن قال: نعم.

قلت فأقام البيعة على أنك قد وقّيته متاعه؛ فإن قال الطالب لم أبعه شيئاً لزمه المال.

وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب عليه السلام وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادة شاهد على شهادة شاهد.

وكذلك بلغنا عن شريح وإبراهيم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لم أقبل على كل شاهد إلا شهادة شاهدين معاً.

قال الربيع: من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم بها الحاكم إلا بشاهدين آخر، فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا إنما جازا إلى أنفسهما إجازة شهادتهما الأولى التي أبطلها الحاكم، فلم نجز إلا شهادة شاهدين على كل شاهد.

وإذا شهد الشهود على دار أنها لفلان مات وتركها ميراثاً بين فلان وفلان، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول إن شهدوا أنهم لا يعلمون له وارثاً غير هؤلاء جازت الشهادة وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادتهم إذا قالوا لا نعلم له وارثاً غير هؤلاء حتى يثبتوا ذلك، فيقولوا لا وارث له غيرهم.

وإذا وارث غيرهم يثبت أدخله معهم في الميراث، ولم تبطل شهادة الأولين في قولهما.

قال الشافعي: رضي الله عنه، وإذا شهد الشهود أن هذه الدار دار فلان مات وتركها ميراثاً لا يعلمون له وارثاً إلا فلان وفلان قبل القاضي شهادتهم؛ فإن كان الشاهدان من أهل المعرفة الباطنة به قضى لهما بالميراث، وإن جاء ورثة غيرهم أدخلتهم عليهم.

وكذلك لو جاء أهل وصية، أو دين؛ فإن كانوا من غير أهل المعرفة الباطنة باليت احتاط القاضي فسال أهل المعرفة فقال: هل تعلمون له وارثاً غيرهم؟ فإن قالوا نعم قد بلغنا، فإننا لا نقسم الميراث حتى نعلم كم هم فنقسمه عليهم؛ فإن تطاول أن يثبت ذلك دعا القاضي الوارث بكفيل بالمال ودفعه إليه، ولم يجبره إن لم يأت بكفيل.

ولو قال الشهود لا وارث له غيرهم قبلته على معنى لا نعلم، ولو قالوا ذلك على الإحاطة لم يكن هذا صواباً منهم، ولم يكن فيه ما رد شهادتهم؛ لأن الشهادة على البت تؤول إلى العلم.

وإذا شهد الشهود على زنا قديم، أو سرقة قديمة، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول يدرأ الحد في ذلك ويقضي بالمال وينظر في المهر؛ لأنه قد وطئ، فإذا لم يقم الحد بالوطء، فلا بد من مهر.

وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال أيما قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرة ذلك، فإنما شهدوا على ضغن، فلا شهادة لهم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادتهم وأمضي الحد فأما السكران؛ فإن أتى به وهو غير سكران، فلا حد عليه، وإن كان أخذ وهو سكران، فلم يرتفع إلى الوالي حتى ذهب

السكر عنه إلا أنه في يدي الشرط، أو عامل الوالي، فإنه يحذ.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا شهد الشهود على حد للبر أو للناس، أو حد فيه شيء لله عز وجل وللناس مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر وأثبتوا الشهادة على المشهود عليه أنها بعد بلوغه في حال يعقل فيها أقيم عليه الحد ذلك الحد إلا أن يحدث بعده توبة فيلزمه ما للناس ويسقط عنه ما لله قياساً على قول الله عز وجل في المحاربن ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَبُوا عَلَيْهِمْ﴾ الآية فما كان من حد لله تاب صاحبه من قبل أن يقدر عليه سقط عنه والتوبة مما كان ذنباً بالكلام مثل القذف، وما أشبهه الكلام بالرجوع عن ذلك والتزوع عنه والتوبة مما كان ذنباً بالفعل مثل الزنا، وما أشبهه بفترك الفعل مدة يختبر فيها حتى يكون ذلك معروفاً، وإنما يخرج من الشيء بترك الذي دخل به فيه.

قال الربيع: للشافعي فيها قول آخر أنه يقام عليه الحد، وإن تاب؛ لأن الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فآقر بالحد لم يأت إن شاء الله تعالى إلا تائباً، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمه، وليس طرح الحدود التي لله عز وجل إلا في المحاربن خاصة فأما ما كان للادميين، فأنهم إن كانوا قتلوا فاولياء الدم يخبرون في قتلهم، أو أخذوا الذية، أو أن يعقوا، وإن كانوا أخذوا المال أخذ منهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الشهود عند القاضي بشهادة فادعى المشهود عليه أنهم شهدوا بزور، وقال أنا أجرحهم وأقيم البيعة أنهم استخرجوا، وأنهم قوم فساق، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول لا أقبل الجرح على مثل هذا وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقبله فأما غير ذلك من محدود في قذف، أو شريك، أو عبد فهما يقبلان في هذا الجرح جميعاً وحفظي عن أبي يوسف أنه قال بعد يقبل الجرح إذا شهد من أعرفه وأثق به.

قال الشافعي: رضي الله عنه، وإذا شهد الشهود على الرجل بشهادة فعدلوا انبغى للقاضي أن يسميهم، وما شهدوا به على المشهود عليه ويمكنه من جرحهم؛ فإن جاء بجرحتهم قبلها، وإن لم يأت بها أمضى عليه الحق ويقبل في جرحتهم أن يكونوا له مهاجرين في الحال التي شهدوا فيها عليه، وإن كانوا عدولاً ويقبل جرحتهم بما تجرح به الشهود من الفسق وغيره وينبغي أن يقف الشهود على جرحتهم، ولا يقبل منهم الجرح إلا بأن يثبتوا ما يجرحون به مما يراه هو جرحاً، فإن من الشهود من يجرح بالتأويل وبالأمر الذي لا جرح في مثله، فلا يقبل حتى يثبتوا ما يراه هو جرحاً كان الجرح من شاء أن يكون في فقه، أو فضل.

وإذا شهد الوصي للوارث الكبير على الميت بدين، أو صدقة في دار، أو هبة، أو شراء، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا يجوز ذلك، وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ.

الشهادة يوم كانت قائماً يوم تقام، فإنما هي تعاد بحكم شيء قد أثبت بصيراً، ولو رددناها إذا لم يكن بصيراً؛ لأنه لا يرى المشهود عليه حين يشهد لزمن أن لا يخبر شهادة بصير على ميت ولا على غائب؛ لأن الشاهد لا يرى الميت ولا الغائب والذي يزعم أنه لا يخبر شهادته بعد العمى، وقد أثبتنا بصيراً يخبر شهادة البصير على الميت، والغائب.

وإذا أقر الرجل بالزنا أربع مرات في مقام واحد عند القاضي، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: هذا عندي بمنزلة مرة واحدة ولا حدّ عليه في هذا وبه يأخذ بلغنا عن رسول الله ﷺ أن ماعز بن مالك أتاه فأقرّ عنده بالزنا فردّه، ثم أتاه الثانية فأقرّ عنده فردّه، ثم أتاه الثالثة فأقرّ عنده فردّه، ثم أتاه الرابعة فأقرّ عنده فسأل قومه هل تنكبون من عقلي شيئاً قالوا لا فأمر به فرجم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقيم الحد إذا أقر أربع مرات في مقام واحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل بالزنا، ووصفه الصفة التي توجب الحد في مجلس أربع مرات فسواء هو والذي أقر به في مجلس متفرقة إن كنا إنما احتجنا إلى أن يقر أربع مرات قياساً على أربعة شهود فالذي لم يقر عليه في أربع مرات في مقام واحد وأقامه عليه في أربع مرات في مقامات مختلفة ترك أصل قوله؛ لأنه يزعم أن الشهود الأربعة لا يقبلون إلا في مقام واحد.

قال: ولو تفرقوا حدّهم؛ فكان ينبغي له أن يقول الإقرار أربع مرات في مقام أثبت منه في أربعة مقامات؛ فإن قال: إنما أخذت بحديث ماعز فليس حديث ماعز كما وصف، ولو كان كما وصف أن ماعزاً أقرّ في أربعة أمكنة متفرقة أربع مرات ما كان قبول إقراره في مجلس أربع مرات خلافاً لهذا؛ لأننا لم ننظر إلى المجالس إنما نظرنا إلى اللفظ، وليس الأمر كما قال جميعاً وإقراره مرة عند الحاكم يوجب الحد إذا ثبت عليه حتى يرجم، ألا ترى إلى قول النبي ﷺ: اغد يا أيّس إلى امرأه هذا؛ فإن اغترفت فارجمها وحديث ماعز يدلّ حين سأل أبه جنة أنه رده أربع مرات لإنكار عقله.

وإذا أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان لا يرى ذلك شيئاً، ولا يحده وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا قامت عليه الشهود بذلك أحده.

قال الشافعي: رضي الله عنه، وإذا أقر الرجل عند غير قاض بالزنا فينبغي للقاضي أن لا يجرمه حتى يقرّ عنده، وذلك أنه يقرّ عنده ويقضي برجه فيرجع فيقبل رجوعه، فإذا كان أصل القول في الإقرار هكذا لم ينبغ أن يجرمه حتى يقرّ عنده وينبغي إذا بعث به ليرجم أن يقول لهم متى رجع فاتركوه بعد وقوع الحجارة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل فأوصى إلى رجل فشهد الوصي لمن لا يلي أمره من وارث كبير رشيد، أو أجنبي، أو وارث يليه غير الوصي فشهادته جائزة، وليس فيها شيء تردّ له.

وكذلك إذا شهد لمن لا يلي أمره على أجنبي، وإذا شهد الوصي على غير الميت للوارث الكبير بشيء له خاصة فشهادته جائزة في قولهما جميعاً.

قال الشافعي: وكذلك إذا شهد لمن لا يلي أمره على أجنبي.

وإذا ادعى رجل ديناً على ميت فشهد له شاهدان على حقه وشهد هو وآخر على وصية ودين لرجل عليه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول شهادتهم جائزة؛ لأن الغريم يضرب نفسه بشهادته وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادته، وإذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم تجز؛ لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم، وقال أبو يوسف أصحاب الوصايا، والغرماء سواء لا تجوز شهادة بعضهم لبعض.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا كان لرجل دين بينه على ميت، ثم شهد هو وآخر معه لرجل بوصية فشهادتهما جائزة ولا شيء فيها مما تردّ له إنما تردّ بأن يجرأ إلى أنفسهما بها وهذا لم يجرأ إلى أنفسهما بها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم يجز؛ لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم.

وإذا شهد الرجل لامرأته، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا تجوز شهادته لها.

وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته لها جائزة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: تردّ شهادة الرجل لوالديه وأجداده، وإن يعدوا من قبل أبيه وأمه ولولده، وإن سفلوا ولا تردّ لأحد سواهم زوجة ولا أخ ولا عم ولا خال.

وإذا شهد الرجل على شهادة وهو صحيح البصر، ثم عمي فذهب بصره، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز شهادته تلك إذا شهد بها بلغنا عن علي بن أبي طالب رحمه الله ردّ شهادة أعمى شهد عنده، وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته جائزة وبه يأخذ إذا كان شيء لا يحتاج أن يقف عليه.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا شهد الرجل وهو بصير، ثم أذى الشهادة وهو أعمى جازت شهادته من قبل أن أكثر ما في الشهادة السمع، والبصر وكلاهما كان فيه يوم شهد.

فإن قال قائل: ليسا فيه يوم يشهد قيل إنما احتجنا إلى

يكلّفوا الذّهاب من بلدانهم، والإتيان بالذّابة أخفّ ولربّ الذّابة في الذّابة مثل ما للشّهود في أنفسهم من أن لا يكلّف الخروج بشيء لم يستحقّ عليه، وهكذا العبد مثل الذّابة وجميع الحيوان.

وإذا شهد الرّجل من أهل الكوفة شهادةً بعدل بمكة وكتب بها قاضي مكة إلى قاضي مصر في مصر غير مصره بالشهادة وزكى هناك وكتب بذلك إلى قاضي الكوفة فشهد قوم من أهل الكوفة أن هذا الشّاهد فاسق، فإنّ أبا حنيفة عليه السلام كان يقول شهادتهم لا تقبل عليه أنّه فاسق وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول تردّ شهادته وقبل قولهم، وقال أبو حنيفة عليه السلام لا ينبغي للقاضي أن يفعل ذلك؛ لأنّه قد غاب عن الكوفة سنين، فلا يدري ما أحدث، ولعلّه قد تاب.

قال الشّافعي رضي الله عنه: وإذا شهد الرّجلان من أهل مصر بشهادةً بعدلًا بمكة وكتب قاضي مكة إلى قاضي مصر فسأل المشهود عليه قاضي مصر أن يأتيه بشهود على جرحهما؛ فإن كان جرحهما بعداوة، أو ظنّه، أو ما تردّ به شهادة العدل قبل ذلك منه وردّهما عنه، وإن جرحهما بسوء حال في أنفسهما نظر إلى المدّة التي قد زالا فيها مصر، وصارا بها إلى مكة؛ فإن كانت مدّة تغتير الحال في مثلها التغيّر الذي لو كانا بمصرهما مجروحين فتغيّر إليهما قبلت شهادتهما قبل القاضي شهادتهما، ولم يلتفت إلى الجرح؛ لأنّ الجرح مقدّم، وقد حدث لهما حال بعد الجرح صارا بها غير مجروحين، وإن لم تكن أنت عليهما مدّة تقبل فيها شهادتهما إذا تغيّر قبل عليهما الجرح، وكان أهل بلدهما أعلم بهما ممّن عدلما غريبًا، أو من أهل بلدهما؛ لأنّ الجرح أولى من التعديل.

قال الشّافعي رحمه الله: قال الله عزّ وجلّ «وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ»، وقال: «وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشّهداء».

٢١٨١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ: عَدْلَانِ حُرَّانِ مُسْلِمَانِ.

ثمّ لم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن هذا معنى الآية، وإذا لم يخلفوا، فقد زعموا أن الشّهادة لا تتمّ إلا بأربع أن يكون الشّاهدان حريين مسلمين عدلين بالغين، وأن عبداً لو كان مسلماً عدلاً لم تجز شهادته بأنّه ناقص الحرية وهي أحد الشّروط الأربع، فإذا زعموا هذا فنقص الإسلام أولى أن لا تجوز معه الشّهادة من نقص الحرية؛ فإنّ زعموا أن هذه الآية التي جمعت هذه الأربع الخصال حتّم أن لا تجوز من الشّهود إلا من كانت فيه هذه الخصال الأربع المتجمعة، فقد خالفوا ما زعموا من معنى كتاب الله حين أجازوا شهادته كافراً بحال، وإن زعموا أنّها دلالة وأنها غير مانعة أن تجوز غير ممّن جمع هذه الشّروط

وقبلها، وما قال النبي ﷺ: في ماعزٍ فهلّا تركتموه إلا بعد وقوع الحجارة.

وإذا رجع الرّجل عن شهادته بالزّنا، وقد رجّم صاحبه بها، فإنّ أبا حنيفة عليه السلام كان يقول يضرب الحد ويغرم ربع الدّية وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول أقتله؛ فإن رجعوا أربعتهم قتلتهم ولا نغرمهم الدّية؛ فإن رجع ثلاثة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: ضربوا الحد وغرم كل واحدٍ منهم ربع الدّية.

قال الشّافعي رحمه الله: وإذا شهد أربعة على رجل بالزّنا فرجّم فرجّع أحدهم عن شهادته ساله القاضي عن رجوعه؛ فإن قال عمدت أن أشهد بزورٍ قال له: القاضي علمت أنك إذا شهدت مع غيرك قتل؟

فإن قال: نعم دفعه إلى أولياء المقتول؛ فإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا عفوا؛ فإن قالوا ترك القتل وناخذ الدّية كان لهم عليه ربع الدّية وعليه الحد في هذا كلّ، وإن قال شهدت ولا أعلم ما يكون عليه القتل، أو غيره أحلف ما عمد القتل، وكان عليه ربع الدّية، والحد، وهكذا الشّهود معه كلّهم إذا رجعوا.

وإذا شهد الشّهود عند القاضي على عيب وحلوه، ووصفوه وهو في بلدة أخرى فكتب القاضي شهادتهم على ذلك، فإنّ أبا حنيفة عليه السلام كان يقول لا أقبل ذلك ولا أدفع إليه العبد؛ لأنّ الحلية قد توافقت الحلية وهو يتنقّ بالعبد حتّى يأتي به إلى القاضي الذي كتب له أرايت لو كانت جارية جميلة والرّجل غير أمين أكنت أبعث بها معه؟ وكان ابن أبي ليلى يجنّم في عتق العبد ويأخذ من الذي جاء بالكتاب كفيلاً، ثم يبعث به إلى القاضي، فإذا جاءه العبد، والكتاب الثاني دعا الشّهود؛ فإن شهدوا أنّه عبده أبرأ كفيلاً، وقضى بالعبد أنّه له وكتب له بذلك كتاباً إلى القاضي الذي أخذ منه الكفيل حتّى يبرئ كفيله وبه يأخذ.

قال الشّافعي رحمه الله: وإذا شهد الشّهود لرجلٍ على دابةٍ غائبة فوصفوها وحلّوها فالقياس أن لا يكلّف صاحب الدّابة أن يدفعها من قبل أن الحلية قد تشبه الحلية، وإذا ختم القاضي الذي هو ببلده في عتقا وبعث بها إلى القاضي المشهود عنده؛ فإن زعم أن ضمانها من الذي هي في يديه، فقد أخرجها من يديه، ولم يبرئه من ضمانها ويقطع عنه منفعتها إلى البلد الذي تصير إليه؛ فإن لم يثبت عليه الشّهود، أو ماتوا قبل أن تصل إلى ذلك البلد فردّت إليه كان قد انقطعت منفعتها عنه، ولم يعط لها إجارة عوضت تلفاً غير مضمون له، ولو جعل ضمانها من المدفوعة له وجعل عليه كراءها في مغيبها إن ردّت كان قد ألزم ضمانها، وإنما يضمن المتعدّي، وهذا لم يتعد، وإنما ذهب ابن أبي ليلى وغيره بمن ذهب منذهب إلى أن قال: لا سبيل إلى أخذ هذه الدّابة إلا بأن يؤتى بها إلى الشّهود، أو يذهب بالشّهود إليها، وليس على الشّهود أن

لا تجوز شهادتهما وبه يأخذ لقول الله عز وجل ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك جائزاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا سافر المسلم فأشهد على وصيته ذميين لم نقلهما لما وصفنا من شرط الله عز وجل في الشهود، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى على شاهد الزور تعزيراً غير أنه يبعث به إلى سوقه إن كان سوقياً وإلى مسجد قومه إن كان من العرب، فيقول القاضي يقرنكم السلام، ويقول إنا وجدنا هذا شاهد زور فأحذروه وحذروه الناس.

٢١٨٢- وذكر ذلك أبو حنيفة عن القاسم عن شريح، وكان ابن أبي ليلى يقول عليه التعزير، ولا يبعث به ويضربه خمسة وسبعين سوطاً قال أبو يوسف رحمه الله أعززه ولا أبلغ به أربعين سوطاً ويطاف به، وقال أبو يوسف بعد ذلك أبلغ به خمسة وسبعين سوطاً.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا أقر الرجل بأن قد شهد بزور، أو علم القاضي يقيناً أنه قد شهد بزور عززته، ولا يبلغ به أربعين ويشهر بأمره، فإن كان من أهل المسجد وقفه في المسجد، وإن كان من أهل القبيلة وقفه في قبيلته، وإن كان سوقياً وقفه في سوقه، وقال إنا وجدنا هذا شاهد زور فأعرفوه واحذروه، وإذا أمكن مجال أن لا يكون شاهد زور، أو شبه عليه بما يغلط به مثله قيل له: لا تقدم على شهادة إلا بعد إثبات، ولم يعززه، وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق فأكذبهما المشهود له ردت شهادتهما؛ لأنه أبطل حقه في شهادتهما، ولم يعززا ولا واحد منهما؛ لأننا لا ندري أيهما الكاذب فأما الأولان، فقد يمكن أن يكونا صادقين والذي أكذبهما كاذب، فإذا أمكن أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر لم يعزروا واحد منهما من قبل أن لا ندري أيهما الكاذب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكذلك لو شهد رجلان لرجل بأكثر مما ادعى لم يعزرا؛ لأنه قد يمكن أن يكونا صادقين، وإذا اختلف الشاهدان في الوطن الذي شهدا فيه، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول لا نعزهما، ويقول: لأنني لا أدري أيهما الصادق من الكاذب إذا كانا شهدا على فعل، فإن كانا شهدا على إقرار، فإنه كان يقول لا أدري لعلهما صادقان جميعاً، وإن اختلفا في الإقرار وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يرد الشاهدين وربما ضربهما وعاقبهما.

وكذلك لو خالف المدعي الشاهدين في قول أبي حنيفة رحمه الله فشهدا بأكثر مما ادعى، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا نضربهما ونتهم المدعي عليهما، وكان ابن أبي ليلى ربما

الأربعة، فقد ظلموا من أجاز شهادة العبيد، وقد سألتهم؛ فكان أعلى من زعموا أنه أجاز شهادة أهل الذمة بفضهم على بعض.

شريح، وقد أجاز شريح شهادة العبيد، فقال له: المشهود عليه اتخير علي شهادة عبيد؟

فقال قم فكلكم سواء عبيد وإماء؛ فإن زعم أنه يخالف شريحاً لقول أهل التفسير أن في الآية شرط الحرية فليس في الآية بعينها بيان الحرية وهي محتملة لها، وفي الآية بيان شرط الإسلام فلم وافق شريحاً مرة، وخالفه أخرى، وقد كتبنا هذا في كتاب الأفضية ولا تجوز شهادة ذكر ولا أنثى في شيء من الدنيا لأحد ولا على أحد حتى يكون بالغاً عاقلاً حراً مسلماً عدلاً ولا تجوز شهادة ذمي ولا من خالف ما وصفنا بوجه من الوجوه.

وإذا شهد الشاهدان من اليهود على رجل من النصارى وشهد شاهدان من النصارى على رجل من اليهود، فإن أبا حنيفة عليه السلام كان يقول ذلك جائز؛ لأن الكفر كله ملّة واحدة وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى لا يجيز ذلك، ويقول: لأنهما ملتان مختلفتان، وكان أبو حنيفة يورث اليهودي من النصراني والنصراني من اليهودي، ويقول أهل الكفر بعضهم من بعض، وإن اختلفت مللهم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى لا يورث بعضهم من بعض. قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تحاكم أهل الملل إلينا فحكمنا بينهم لم يورث مسلماً من كافر ولا كافراً من مسلم، وورثنا الكفار بعضهم من بعض فنورث اليهودي النصراني والنصراني اليهودي ونجعل الكفر ملّة واحدة كما جعلنا الإسلام ملّة؛ لأن الأصل إنما هو إيمان، أو كفر.

وإذا شهد الشهود عند قاضي الكوفة على عبد وحلوه، ووصفه أنه لرجل، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: لا أكتب له، وقال ابن أبي ليلى أكتب شهادتهم إلى قاضي البلد الذي فيه العبد فيجمع القاضي الذي العبد في بلده بين الذي جاء بالكتاب وبين الذي عنده العبد؛ فإن كان للذي عنده العبد حجة وإلا بعث بالعبد مع الرجل الذي جاء بالكتاب غنوماً في عنقه وأخذ منه كفيلاً بقيمته ويكتب إلى القاضي بجواب كتابه بذلك فيجمع قاضي الكوفة بين البيّنة وبين العبد حتى يشهدوا عليه بعينه، ثم يرده مع الذي جاء به إلى قاضي البلد الذي كان فيه العبد حتى يجمع بينه وبين خصمه، ثم يمضي عليه القضاء ويبرأ كفيله وبه يأخذ.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: ما لم تحيئ تهمة، أو أمر يستريه من الغلام.

وإذا سافر الرجل المسلم فحضره الموت فأشهد على وصيته رجلين من أهل الكتاب، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول

عزّهما وضربهما وربما لم يفعل.

قال الشافعي رضي الله عنه لا نعزّهما إذا أمكن صدقهما، وإذا لم يطعن الخصم في الشاهد، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا يسأل عن الشاهد، وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وبهذا يأخذ، وكان أبو حنيفة رحمه الله لا يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يقبل القاضي شهادة شاهد حتى يعرف عدله طعن فيه الخصم، أو لم يطعن ولا يجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غيرها قبل أن يتفرقوا ولا بعد أن يتفرقوا؛ لأنهم ليسوا من شرط الله الذي شرطه في قوله «وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ»، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما، وخالفه ابن الزبير، وقال نجيز شهادتهم إذا لم يتفرقوا وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه بالقرآن، والقياس لا أعرف شاهداً يكون مقبولاً على صبي، ولا يكون مقبولاً على بالغ، ويكون مقبولاً في مقامه ومردوداً بعد مقامه، والله سبحانه وتعالى الموفق.

١٤- باب في الأيمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعى الرجل على الرجل دعوى وجاء بالبيّنة، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا نرى عليه يميناً مع شهوده، ومن حجه في ذلك أنه قال بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: اليمين على المدّعي عليه، واليمين على المدّعي فلا تجعل على المدّعي ما لم يجعل عليه رسول الله ﷺ لا تحول اليمين عن الموضع الذي وضعها عليه النبي ﷺ وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول على المدّعي اليمين مع شهوده، وإذا لم يكن له شهود لم يستحلفه وجعل اليمين على المدّعي عليه؛ فإن قال المدّعي عليه أنا أرد اليمين عليه، فإنه لا يرد اليمين عليه إلا أن يتهمه فردد اليمين عليه إذا كان كذلك، وهذا في الدين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جاء الرجل بشاهدين على رجل بحق، فلا يمين عليه مع شاهديه، ولو جعلنا عليه اليمين مع شاهديه لم يكن لإحلافنا مع الشاهد معنى، وكان خلافاً لقول النبي ﷺ: البيّنة على المدّعي، واليمين على المدّعي عليه، وإذا ادّعى رجل على رجل دعوى ولا بيّنة له أحلفنا المدّعي عليه؛ فإن حلف برئ، وإن نكل قلنا لصاحب الدّعى لسا نعطيك بنكوله شيئاً إلا أن تحلف مع نكوله؛ فإن حلفت أعطيناك، وإن امتنعت لم نعطك ولهذا كتاب في كتاب الأقضية.

وإذا ورث الرجل ميراثاً داراً، أو أرضاً، أو غير ذلك

فادّعى رجل فيها دعوى، ولم تكن له بيّنة فأراد أن يستحلف الذّي ذلك في يديه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول اليمين على علمه أنه لا يعلم لهذا فيه حقاً.

وكذلك كان ابن أبي ليلى يقول أيضاً، وإنما جعل أبو حنيفة رحمه الله على هذا اليمين على علمه؛ لأن الميراث لزمه إن شاء، وإن أبى، والبيع لا يلزمه إلا بقبول، وإذا كان الشيء لا يلزمه إلا بفعله وقبول منه مثل البيع، والهبة والصدقة فاليمين في ذلك البيّنة، والميراث لو قال: لا أقبله كان قوله ذلك باطلاً، وكان الميراث له لازماً فلذلك كانت اليمين على علمه في الميراث وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول اليمين عليه على علمه في جميع ما ذكرت لك من بيع وغير ذلك.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا ورث الرجل داراً، أو غيرها فادّعى رجل فيها دعوى سألناه عن دعواه؛ فإن ادّعى شيئاً كان في يدي الميت أحلفنا الوارث على علمه ما يعلم له فيها حقاً، ثم أبرأناه، وإن ادّعى فيها شيئاً كان في يدي الوارث أحلفناه على البتة تخلفه في كل ما كان في يديه على البتة، وما كان في يدي غيره فورثه على العلم، وإذا استحلف المدّعي عليه على دعواه فحلفه القاضي على ذلك، ثم أتى بالبيّنة بعد ذلك على تلك الدّعى، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقبل منه ذلك؛ لأنه بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وشريح أنهما كانا يقولان اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البيّنة العادلة وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل منه البيّنة بعد اليمين وبعد فصل القضاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ادّعى الرجل على الرجل الدّعى، ولم يأت عليه بيّنة وأحلفه القاضي فحلف، ثم جاء المدّعي بيّنة قبلتها وقضيت له بها، ولم تمنع البيّنة العادلة التي حكم المسلمون بالإعطاء بها باليمين الفاجرة.

١٥- باب الوصايا

وإذا، أوصى الرجل للرجل بسكنى دار، أو بخدمة عبد، أو بغلة بستان، أو أرض، وذلك ثلثاً، أو أقل، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك، والوقت في ذلك وغير الوقت في قول ابن أبي ليلى سواء.

قال الشافعي رضي الله عنه: وإذا، أوصى الرجل للرجل بغلة داره، أو ثمرة بستانه وثلث يحمله فذلك جائز، وإذا، أوصى له بخدمة عبده وثلث يحمله العبد فذلك جائز، وإن لم يحمل الثلث العبد جاز له منه ما حمل الثلث ورد ما لم يحمل.

وإذا، أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار، ثم ردوا ذلك بعد موته، فإن أبا حنيفة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا هلك الرجل وترك جده وإخاه لأبيه وأمه فالمال بينهما نصفان، وهكذا قال زيد بن ثابت وعليّ وعبد الله بن مسعود، وروي عن عثمان رضي الله عنهم، وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل المال للجد، وقالته معه عائشة وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رضي الله عنهم وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض، وذلك أنهم يترحمون أنه القياس، وليس واحد من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد أبعد من القياس من إثبات الأخ معه، وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب إنما طرحنا الأخ بالجد لثلاث خصال أنتم مجتمعون معنا عليها أنكم تحجبون به بني الأم.

وكذلك منزلة الأب ولا تقصونه من السدس.

وكذلك منزلة الأب وأنكم تسمونه أباً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قلت إنما حجبنا به بني الأم خيراً لا قياساً على الأب قال وكيف ذلك؟

قلت: نحن نحجب بني الأم ببنت ابن ابن متسفلّة وهذا وإن وافقت منزلة الأب في هذا الموضع، فلم نحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوّم مقام الأب في غيره، وإذا وافقه في معنى، وإن خالفه في غيره، وأما أن لا نقصه من السدس، فإننا لم نقصه خيراً ونحن لا نقص الجدة من السدس أفرايتنا وإياك أقمناها مقام الأب إن وافقته في معنى، وأما اسم الأبوة فنحن وأنت نلزم من بيننا وبين آدم اسم الأبوة.

وإذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه لم يرث.

وكذلك لو كان كافراً، والموروث مسلماً، أو قاتلاً، والموروث مقتولاً، أو كان الموروث حرّاً، والأب مملوكاً، فلو كان إنما ورثنا باسم الأبوة فقط ورثنا هؤلاء الذين حرمانهم كلهم، ولكننا إنما ورثناهم خيراً لا بالاسم قال فأي القولين أشبه بالقياس؟

قلت: ما فيهما قياس، والقول الذي اخترت أبعد من القياس، والعقل قال فأي ذلك؟

قلت: أرايت الجد، والأخ إذا طلبا ميراث الميت أيدليان بقرابة أنفسهما أم بقرابة غيرهما؟

قال: وما ذلك.

قلت: أليس إنما يقول الجد أنا أبو أبي الميت، ويقول الأخ أنا ابن أبي الميت؟

قال: بلى.

قلت فبقراءة أبي الميت يدلان معاً إلى الميت.

قلت: فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه

الله كان يقول لا تحورّ عليهم تلك الوصية ولهم أن يردوها؛ لأنهم أجازوا وهم لا يملكون الإجازة، ولا يملكون المال.

وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وشريح وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول إجازتهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن يرجعوا إلى شيء منها، ولو أجازوها بعد موته، ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم، وكانت إجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي، ثم أرادوا الرجوع فيه بعد أن مات فذلك جائز لهم؛ لأنهم أجازوا ما لم يملكوا، ولو مات فأجازوها بعد موته، ثم أرادوا الرجوع قبل القسم لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ما ملكوا، فإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض، أو صحيح كان لهم الرجوع؛ لأنهم في الحالين جميعاً غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا.

قال: وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وماله كله لآخر فرد ذلك الورثة كله إلى الثلث، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع حصّة الورثة من المال، وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم واحد وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل لرجل بثلث ماله، ولآخر بماله كله، ولم يجز ذلك الورثة أقسم الوصية على أربعة أسهم لصاحب الكل ثلاثة ولصاحب الثلث واحد قياساً على قول الفرائض ومعقول في الوصية أنه أراد هذا بثلاثة، وهذا بواحد.

١٦- باب الموارث

أخبرنا الربيع: قال قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل وترك أخاه لأبيه وأمه وجدّه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث.

وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق، وعن عبد الله بن عباس، وعن عائشة أم المؤمنين، وعن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب إذا لم يكن له أب، وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للأنصاف وللجد النصف.

وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة.

ابنه، أو أبوه؟

قال: بل ابنه؛ لأن له خمسة أسداس ولأبيه السدس.

قلت: فكيف حجبت الأخ بالجد، والأخ إذا مات الأب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجباً أحدهما بالآخر انبغى أن تحجب الجد بالأخ قال وكيف يكون القياس فيه؟

قلت: لا معنى للقياس فيهما معاً يجوز، ولو كان له معنى انبغى أن نحمل للأخ أبداً حيث كان مع الجد خمسة أسداس وللجد السدس، وقلت: أرايت الإخوة أمشي في القرض في كتاب الله؟

قال: نعم.

قلت: فهل للجد في كتاب الله فرض؟

قال: لا.

قلت: وكذلك السنة هم ميثون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضاً إلا من وجه واحد لا يثبت أهل الحديث كل التثبيت، فلا أعلمك إلا طرحت الأقوى من كل وجه بالأضعف.

وإذا أقرت الأخت وهي لأب وأم، وقد ورث معها العصبه بأخ لأب، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول نعطيه نصف ما في يدها؛ لأنها أقرت أن المال كله بينهما نصفان فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطيه مما في يدها شيئاً؛ لأنها أقرت بما في يدي العصبه وهو سواء في الورثة كلهم ما قالوا جميعاً.

قال الشافعي: وإذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمّه وعصبته فأقرت الأخت بأخ فالقياس أنه لا يأخذ شيئاً، وهكذا كل من أقر به وهو وارث؛ فكان إقراره لا يثبت نسبة فالقياس أن لا يأخذ شيئاً من قبل أنه إنما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به؛ لأنه إذا كان وارثاً بالنسب كان موروثاً به، وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاً به لم يجوز أن يكون وارثاً به، وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل بالف فحججه المقر له بالبيع لم نعطه الدار، وإن كان بائعها قد كان أقر بأنها قد صارت ملكاً له، وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكاً له إلا وهو مملوك عليه بها شيء، فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الإقرار له، وذلك مثل الرجلين يتبايعان العبد فيخلفان في ثمنه، وقد تصادقا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى ملك المشتري، فلما لم يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الإقرار، فلا يجوز أن يثبت للمقر له بالنسب حق، وقد أحطنا أنه لم يقر له به من دين ولا وصية ولا حق على المقر له إلا الميراث الذي إذا ثبت له ثبت أن يكون موروثاً به، وإذا لم يثبت له أن يكون موروثاً بالنسب لم يثبت له أن يكون وارثاً به.

وإذا مات الرجل وترك امرأة، وولدها، ولم يقر بحبل امرأته، ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة؛ فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل هذا ولا أثبت نسبه ولا أورثه بشهادة امرأة، وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأورثه بشهادتها وحدها وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا مات الرجل وترك ولداً وزوجة فولدت فأنكر ابنه ولدها فجاءت بأربع نسوة يشهدن بأنها ولدته كان نسبه ثابتاً، وكان وارثاً ولا أقبل فيه أقل من أربع نسوة قياساً على القرآن؛ لأن الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهداً وامرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل، فلما أجزنا النساء فيما يغيب عنه الرجال لم يجوز أن نحيز منهن إلا أربعاً قياساً على ما وصفت وجملته هذا القول قول عطاء بن أبي رباح.

وإذا كان للرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمه فأقر في صحته أن أحدهما ابنه، ثم مات، ولم يبين ذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته.

وكذلك أمهاتهما وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته.

وكذلك أمهاتهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان لرجل أمتان لا زوج لواحدة منهما فولدتا ولدين فأقر السيد بأن أحدهما ابنه ومات، ولا يعرف أيهما أقر به، فإنما نرهبهما القافة؛ فإن الحقوا به أحدهما جعلناه ابنه، وورثناه منه وجعلنا أمه أم ولد تعتق بموته وأرقنا الآخر، وإن لم تكن قافة، أو كانت فأشكل عليهم لم نحمل ابنه واحداً منهما وأقرعنا بينهما فأيهما خرج سهمه اعتقناه وأمّه بأنها أم ولد وأرقنا الآخر وأمّه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق.

وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عم له البينة أنها دار جدتها والذي هي في يدي منكر لذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا أقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجد تركها ميراثاً لأبيه ولأبي صاحبه لا يعلمون له وارثاً غيرهما، ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منها ميراثاً لهذا لا يعلمون له وارثاً غيره، وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي في يدي، ولا يقتسمان حتى تقوم البينة على الموارث كما وصفت لك في قول أبي حنيفة، ولا يقولان لا نعلم في قول ابن أبي ليلى لكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى، وقال أبو يوسف أسكنه، ولا يقتسمان.

متاع الرجال اليس يقضى لكل بما أقام عليه البيّنة؟ فإذا قال: بلى، قيل أليس قد زعمت، وزعم الناس أن كينونة الشيء في يدي المتنازعين تثبت لكل النصف؟ فإن قال: بلى، قيل كما تثبت له البيّنة.

فإن قال: بلى، قيل فلم لم تجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما؛ فإن استعملت عليهما الظنون وتركت الظاهر قيل لك فما تقول في عطار وذباغ في أيديهما عطر ومتاغ الذباغ تداعياه معاً؛ فإن زعمت أنك تعطي الذباغ متاغ الذباغين، والعطار متاغ العطارين قيل فما تقول في رجل غير موسر ورجل موسر تداعيا ياقوتا ولؤلؤاً؛ فإن زعمت أنك تجعله للموسر وهو بأيديهما معاً خالفت مذهب العامة، وإن زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل، والمرأة.

قال: وإذا أسلم الرجل على يدي الرجل، ووالاه وعاقده، ثم مات ولا وارث له، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ميراثه له بلغنا ذلك عن رسول الله ﷺ وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن ابن مسعود رضي الله عنه وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى لا يورثه شيئاً مطرفاً عن الشعبي أنه قال: لا ولاء إلا لذي نعمة الليث بن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك مالا فهو له، وإن أبي فليست المال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلاً من أهل الأرض والى ابن عم له فمات وترك مالا فسالوا ابن مسعود عن ذلك، فقال ماله له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أسلم الرجل على يدي رجل، ووالاه، ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي ﷺ فإنما الولاء لمن أعتق وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون إلا لمن أعتق، والآخر أنه لا يتحول الولاء عمن أعتق، وهذا مكتوب في كتاب الولاء.

١٧- باب في الأوصياء

قال الشافعي رحمه الله: ولو أن رجلاً، أوصى إلى رجل فمات الموصى إليه فأوصى إلى آخر، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هذا الآخر وصي الرجلين جميعاً وبهذا يأخذ.

وكذلك بلغنا عن إبراهيم، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هذا الآخر وصي الذي أوصى إليه، ولا يكون وصياً للأول إلا أن يكون الآخر أوصى إليه بوصية الأول، فيكون وصيهما جميعاً، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد لا يكون

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه البيّنة أنها دار جدهما أبي أيهما، ولم تقل البيّنة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار ينكر قضيت بها داراً لجدهما، ولم أقسمها بينهما حتى تثبت البيّنة على من ورث جدهما، ومن ورث أباهما؛ لأنني لا أدري لعل معهما ورثة، أو أصحاب دين، أو وصايا وأقبل البيّنة إذا قالوا مات جدهما وتركها ميراثاً لا وارث له غيرهما، ولا يكونون بهذا شهوداً على ما لا يعلمون؛ لأنهم في هذا كله إنما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على العدل ولا أقبلهم إذا قالوا لا نعلم وارثاً غير فلان وفلان إلا أن يكونوا من أهل الخبرة بالشهود عليه الذين يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان له، وذلك أن يكونوا ذوي قرابة، أو مودة، أو خلطة، أو خبرة بمجوار، أو غيره، فإذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم؛ لأن معنى البت معنى العلم ومعنى العلم معنى البت.

وإذا توفي الرجل وترك امرأته وترك في بيته متاعاً، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يحدث عن حماد بن إبراهيم أنه قال: ما كان للرجل من المتاع فهو للرجل، وما كان للنساء فهو للمرأة، وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة كانت، أو الرجل.

وكذلك الزوج إذا طلق، والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف، ثم قال بعد ذلك لا يكون للمرأة إلا ما يجزئ به مثلها في ذلك كله؛ لأنه يكون رجل تاجر عنده متاع النساء من تجارته، أو صانع، أو تكون رهوناً عند رجل، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا مات الرجل، أو طلق فمتاع البيت كله متاع الرجل إلا الذرع، والخمار وشبهه إلا أن تقوم لأحدهما بيّنة على دعواه، ولو طلقها في دارها كان أمرها على ما وصفت في قولهما جميعاً.

قال الشافعي: وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه قبل أن يفرقا، أو بعد ما فرقا كان البيت للمرأة، أو الرجل، أو بعدما يموتان واختلفت في ذلك ورثتهما بعد موتهما، أو ورثة الميت منهما، والباقي كان الباقي الزوج، أو الزوجة فسواء ذلك كله، فمن أقام البيّنة على شيء من ذلك فهو له، ومن لم يقم بيّنة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغفلة عنه على الإجماع أن هذا المتاع في أيديهما معاً فهو بينهما نصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعاً، فيكون بينهما نصفين بعد الإيمان.

فإن قال قائل: فكيف يكون للرجل النضوج، والخلق والذرع، والحمر، ويكون للمرأة السيّف والرمح والذرع؟

قيل: قد يملك الرجال متاع النساء والنساء متاع الرجال أريت لو أقام الرجل البيّنة على متاع النساء، والمرأة البيّنة على

ماله واحتج بأنه لا صلاة عليه، وأنه لو كان سقوط الصلاة عنه يسقط عنه الزكاة كان قد فارق قوله إذ زعم أن عليه زكاة الفطر وزكاة الزرع، وقد كتب هذا في كتاب الزكاة.

قال: ولو أن وصي ميت ورثته كبار وصغار ولا دين على الميت، ولم يوص بشيء باع عقاراً من عقار الميت، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك يبيع جائر على الصغار، والكبار، وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار، والكبار إذا كان ذلك مما لا بد منه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبيع على الصغار جائز في كل شيء كان منه بدأ، ولم يكن، ولا يجوز على الكبار في شيء من بيع العقار إذا لم يكن الميت، أوصى بشيء يباع فيه، أو يكون عليه دين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشيد وصغاراً، ولم يوص بوصية، ولم يكن عليه دين فباع الوصي عقاراً مما ترك الميت كان يبيع على الكبار باطلاً ونظر في بيعه على الصغار؛ فإن كان باع عليهم فيما لا صلاح لمعاشهم إلا به، أو باع عليهم نظراً لهم يبيع غبطة كان يبيع جائزاً، وإن لم يبيع في واحد من الوجهين ولا أمر لزمهم كان يبيع مردوداً، وإذا أمرناه إذا كان في يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذي هو خير لهم من الناض لم نحر له أن يبيع العقار إلا ببعض ما وصفت من العذر.

١٨ - باب في الشركة والعق وغيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة ولأحدهما ألف درهم وللآخر أكثر من ذلك.

فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى: كان يقول ليست هذه بمفاوضة وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول هذه مفاوضة جائزة، والمال بينهما نصفان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وشركة المفاوضة باطلة ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إلا لم تكن شركة المفاوضة باطلة إلا أن يكونا شريكين بعدان المفاوضة خلط المال بالمال، والعمل فيه واقتسام الربح فهذا لا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان، فإذا اشتركا مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة، وما رزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه معاً من تجارة، أو إجارة، أو كنز، أو هبة، أو غير ذلك فهو له دون صاحبه، وإن زعما بأن المفاوضة عندهما بأن يكونا شريكين في كل ما أفادا بوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة فيه فاسدة ولا أعرف القمار إلا في هذا، أو أقل منه أن يشترك الرجلان بمائتي

وصياً للأول إلا أن يقول الثاني قد أوصيت إليك في كل شيء، أو يذكر وصية الآخر.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا أوصى الرجل إلى رجل، ثم حضرت الوصي الوفاة فأوصى بماله، وولده، ووصية الذي، أوصى إليه إلى رجل آخر، فلا يكون الآخر بوصية الأوسط وصياً للأول، ويكون وصياً للأوسط الموصى إليه، وذلك أن الأول رضي بأمانة الأوسط، ولم يرض أمانة الذي بعده، والوصي أضعف حالاً في أكثر أمره من الوكيل، ولو أن رجلاً وكل رجلاً بشيء لم يكن للوكيل أن يوكل غيره بالذي وكله به ليستوجب الحق، ولو كان الميت الأول، أوصى إلى الوصي أن لك أن توصي بما، أوصيت به إليك إلى من رأيت فأوصى إلى رجل بتركة نفسه لم يكن وصياً للأول، ولا يكون وصياً للأول حتى يقول قد أوصيت إليك بتركة فلان، فيكون حبيباً وصياً له، ولو أن وصياً لأيتام نحر لهم بأموالهم، أو دفعها مضاربة.

فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن إبراهيم النخعي، وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز عليهم، والوصي ضامن لذلك، وقال ابن أبي ليلى أيضاً على التام الزكاة في أموالهم؛ فإن أذاها الوصي عنهم فهو ضامن، وقال أبو حنيفة رحمه الله ليس على يتيم زكاة حتى يبلغ، ألا ترى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وبهذا يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله عنه، وإذا كان الرجل وصياً بتركة ميت يلي أموالهم كان أحب إلي أن يتجر لهم بها لم تكن التجارة بها عندي تعدياً، وإذا لم تكن تعدياً لم يكن ضامناً إن تلفت، وقد اتجر عمر بن الخطاب رحمه الله بمال يتيم كان يليه، وكانت عائشة رضي الله عنها تضع بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام وتليهم وتؤدي منها الزكاة، وعلى ولي التيم أن يؤدي الزكاة عنه في جميع ماله كما يؤديها عن نفسه لا فرق بينه وبين الكبير البالغ فيما يجب عليهما كما على ولي التيم أن يعطي من مال التيم ما لزمه من جناية لو جناها، أو نفقة له من صلاحه.

٢١٨٣ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن معمر بن راشد، عن أيوب بن أبي تيمية، عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب رحمه الله قال لرجل إن عندنا مالا ليتيم قد أسرعت فيه الزكاة، وذكر أنه دفعه إلى رجل يتجر فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إما قال مضاربة، وإما قال بضاعة، وقال بعض الناس لا زكاة في مال التيم الناض، وفي زرع الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدي عنه وجباياته التي تلزم من

عليه، وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه إلا أنا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حججه كان مما احتجوا به في هذا الكتاب أن قال قائلهم كيف تكون نفس واحدة بعضها حر وبعضها مملوك لا يكون كما لا تكون المرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق؛ فإن زعم أن العبد يكون فيه الرق، والحرية قياساً على المرأة قيل له: يجوز للرجل أن ينكح بعض امرأة؛ فإن قال: لا، لا تكون إلا منكوحة كلها، أو غير منكوحة قيل له: أفيجوز أن يشتري بعض عبد؟

فإن قال: نعم، قيل له: فإين العبد من المرأة؟ وقيل له: أيجوز له أن يكتب المرأة على الطلاق ويكون ممنوعاً حتى تؤذي الكتابة، أو تعجز؟ فإن قال: لا.

قيل: أفيجوز هذا له في العبد؟

فإن قال: نعم، قيل: فلم تجمع بينهما؟ فإن قال: لا يجتمعان قيل.

وكذلك لا يجتمعان حيث جعت بينهما، ويقال له أيضاً اتكروا المرأة لاثنتين كما يكون العبد مملوكاً لاثنتين، ويكون لزوج المرأة أن يهبها للرجل فتكون زوجة له كما يكون العبد إذا وهبه صار عبداً لمن وهبه له؟ فإن قال: لا.

قيل فما بال المرأة تقاس على المملوك ويقال له أرايت العبد إذا عتق مرة أ يكون لسيده أن يستره كما يكون له إذا طلق المرأة مرة أن يكون له رجعتها؟ فإن قال: لا.

قيل فما نعلم شيئاً أبعد مما قاسه به منه.

قال: ولو أن عبداً بين رجلين كاتبه أحدهما بغير إذن صاحبه ولا رضاه فأنكر ذلك صاحبه قبل أن يؤذي المكاتب شيئاً، فإن أبا حنيفة رحمته كان يقول المكاتب باطلة ولصاحبه أن يردّها؛ لأنها منفعة تصل إليه، وليس ذلك له دون صاحبه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب جائز، وليس للشريك أن يردّها، ولو أن الشريك أعتق العبد كان العتق باطلاً في قول ابن أبي ليلى حتى ينظر ما يصنع في المكاتب؛ فإن أذاها إلى صاحبها عتق، وكان الذي كاتب ضامناً لنصف القيمة، والولاء كله له، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: عتق ذلك جائز ويخبر المكاتب؛ فإن شاء ألغى الكتابة وعجز عنها، وإن شاء سعى فيها؛ فإن عجز عنها كان الشريك الذي كاتب بالخيار إن شاء ضمّن الذي أعتق إن كان موسراً، وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته، وإن شاء أعتق العبد؛ فإن ضمّن الذي أعتق كان له أن يرجع على العبد بما ضمن.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد بين رجلين فكاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه فالكاتب مفسوخة، وما

درهم فيجد أحدهما كنزاً، فيكون بينهما أرايت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخالطا بمال كان يجوز.

فإن قال: لا يجوز؛ لأنه عطية ما لم يكن للمعطي ولا للمعطي، وما لم يعلمه واحد منهما أفتجيزه على مائتي درهم اشتركا بها؟ فإن عدّوه بيعاً فبيع ما لم يكن لا يجوز أرايت رجلاً وهب له هبة، أو أجر نفسه في عمل فأفاد مالا من عمل، أو هبة أ يكون الآخر فيها شريكاً؟ لقد أنكروا أقل من هذا.

قال: ولو أن عبداً بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر كان الخيار للآخر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه؛ فإن شاء أعتق العبد كما أعتق صاحبه، وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته، فيكون الولاء بينهما، وإن شاء ضمّن شريكه نصف قيمته ويرجع الشريك بما ضمّن من ذلك على العبد، ويكون الولاء للشريك كله وهو عبد ما بقي عليه من السعاية شيء، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو حر كله يوم أعتقه الأول، والأول ضامن لنصف القيمة، ولا يرجع بها على العبد وله الولاء، ولا يخير صاحبه في أن يعتق العبد، أو يستعيه، ولو كان الذي أعتق العبد معسراً كان الخيار في قول أبي حنيفة للشريك الآخر إن شاء ضمّن العبد نصف قيمته يسعى فيها، والولاء بينهما، وإن شاء أعتقه كما أعتق صاحبه، والولاء بينهما، وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان معسراً سعى العبد للشريك الذي لم يعتق في نصف قيمته ويرجع بذلك العبد على الذي أعتقه، والولاء كله للذي أعتقه، وليس للآخر أن يعتق منه شيئاً، وكان يقول إذا أعتق شقصاً في مملوك، فقد أعتقه كله، ولا يتعضّ العبد، فيكون بعضه رقيقاً وبعضه حراً وبه يأخذ أرايت ما أعتق منه أ يكون رقيقاً؟ فإن كان ما أعتق منه يكون رقيقاً، فقد عتق فكيف يجتمع في عتق واحد عتق ورق؟ ألا ترى أنه لا يجتمع في امرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق وبعضها امرأة للزوج على حالها.

وكذلك الرقيق وبهذا يأخذ إلا خصلة لا يرجع العبد بما سعى فيه على الذي أعتقه، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق بعضه وبعضه رقيق، وهذا كله بمنزلة العبد ما دام منه شيء رقيق، أو يسعى في قيمته أرايت لو أن الشريك قال نصيب شريكي منه حر، وأما نصيب، فلا، هل كان يعتق منه ما لا يملك؟ وإذا أعتق منه ما يملك، فكيف يعتق منه ما لا يملك؟ وهل يقع عتق فيما لا يملك الرجل؟

قال الشافعي: رحمه الله، وإذا كان العبد بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه منه؛ فإن كان موسراً بأن يؤذي نصف قيمته فالعبد حر كله، والولاء للمعتق الأول ولا خيار لسيّد العبد الآخر، وإن كان معسراً فالنصف الأول حر والنصف الثاني لملكه ولا سعاية

يطلق العتق الآخر ويجعله مديراً كله إذا كان المديبر الأول موسراً؛ لأن تدبير الأول عتق، والعتق الأول أولى من الآخر قال: وهكذا قال أهل القياس الذين لم يبيعوا المديبر.

١٩- باب في المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل المكاتب على نفسه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ماله لمولاه إذا لم يشترط المكاتب ذلك وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب له المال، وإن لم يشترط.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل عبده ويبيد العبد مالاً فلما للسيد؛ لأنه لا مال للعبد إلا أن يشترط المكاتب على السيد ماله، فيكون له بالشرط، وهذا معنى السنة نصاً قال رسول الله ﷺ: مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَلَا يَتَدَوَّلُ الْمُكَاتِبُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ قَرَبُ الْمُكَاتِبِ بَائِعٌ وَقَدْ جَعَلَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَالَ، أَوْ يَكُونَ غَيْرَ خَارِجٍ مِنْ مِلْكِهِ مَوْلَاهُ، فَيَكُونُ مَعَهُ كَالْمَلُوقِ فَذَلِكَ أَحْرَى أَنْ لَا يَمْلِكَ عَلَى مَوْلَاهُ مَالاً كَانَ لِمَوْلَاهُ قَبْلَ الْكِتَابَةِ، وَالْمُشْتَرِي الَّذِي أَعْطَى مَالَهُ فِي الْعَبْدِ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَالِكاً لِمَالِ الْعَبْدِ بِشَرَاءِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَاتَ مَكَانَهُ مَاتَ مِنْ مَالِهِ مِنَ الْمَكَاتِبِ الَّذِي لَوْ مَاتَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

وإذا قال المكاتب قد عجزت وكسر مكاتبته وردّه مولاه في الرق، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز وبهذا يأخذ، وقد بلغنا عن عبد الله بن عمر أنه ردّ مكاتباً له حين عجز وكسر مكاتبته عند غير قاضٍ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك إلا عند قاضٍ.

وكذلك لو أتى القاضي، فقال: قد عجزت، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يردّه وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا أردّه حتى يجتمع عليه نيمان قد حلا عليه في يوم خاصم إليه، ثم قال أبو يوسف بعد لا أردّه حتى انظر؛ فإن كان نغمة قريباً، وكان يرجى لم يجعل عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال المكاتب قد عجزت عند حلّ نجم من نجومه فهو كما قال وهو كمن لم يكاتب يبيعه سيده ويصنع به ما شاء كان ذلك عند قاضٍ، أو لم يكن.

٢١٨٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقفى

وابن علقمة عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه ردّ مكاتباً له عجز في الرق. [أخرجه

البيهقي (٣٤١/١٠)]

أخذ منه بينهما نصفان ما لم يؤد جميع الكتابة؛ فإن أدى جميع الكتابة عتق نصف المكاتب، وكان كمن ابتدأ العتق في عبده بينه وبين رجل إن كان موسراً عتق عليه كله، وإن معسراً عتق منه ما عتق، ولو ردّت الكتابة قبل الأداء كان مملوكاً بينهما، ولو أعتقه مالك النصف الذي لم يكاتبه قبل الأداء كان نصفه منه حرّاً؛ فإن كان موسراً ضمن نصفه الباقي؛ لأن الكتابة كانت فيه باطلة ولا أخير العبد؛ لأن عقد الكتابة كان فاسداً، وإن كان معسراً عتق منه ما عتق، وكانت الكتابة بينهما باطلة إلا أن يشاء مالك العبد أن يجدها.

قال: ولو أن مملوكاً بين اثنين دبره أحدهما، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ليس للآخر أن يبيعه لما دخل فيه من العتق وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يبيع حصته، وإذا ورث أحد المتفاوضين ميراثاً، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هو له خاصة وبهذا يأخذ، قال وتتقضى المفاضة إذا قبض ذلك، وكان ابن أبي ليلى يقول هو بينهما نصفان.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد بين رجلين فدبره أحدهما فلآخر بيع نصيبه؛ لأن التدبير عندي وصية.

وكذلك للذي دبره أن يبيعه، وهذا مكتوب في كتاب المديبر، ومن زعم أنه ليس للمديبر أن يبيع المديبر لزمه أن يزعم أن على السيد المديبر نصف القيمة لشريكه إن كان موسراً، ويكون مديراً كله كما يلزمه هذا في العتق إذا جعل هذا عتقاً يكون له بكل حال؛ فإن قال فالعتق الذي ألزمته فيه نصف القيمة عتق واقع مكانه قيل فانت تزعم في الجارية بين الرجلين يطوها أحدهما فتلد أنها أم ولد وعليه نصف القيمة، وهذا عتق ليس بواقع مكانه إنما هو واقع بعد مدّة كعتق المديبر يقع بعد مدّة.

وإن كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما، ثم أعتقه الآخر البتة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: الذي دبره بالخيار إن شاء أعتق، وإن شاء استسمى العبد في نصف قيمته مديراً، وإن شاء ضمن المعتق نصف قيمته مديراً إن كان موسراً ويرجع به المعتق على العبد، والولاء بينهما نصفان، وكان ابن أبي ليلى يقول التدبير باطل، والعتق جائز، والمعتق ضامن لنصف قيمته إن كان موسراً، وإن كان معسراً سعى فيه العبد، ثم يرجع على المعتق، والولاء كله للمعتق، وقال أبو يوسف إذا دبره أحدهما فهو مديبر كله وهو ضامن نصف قيمته وعتق الآخر باطل لا يجوز فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العبد بين اثنين فدبر أحدهما نصيبه وأعتق الآخر بتاتاً؛ فإن كان موسراً فالعبد حرّاً كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه، وإن كان معسراً فنصيبه منه حرّاً ونصيب شريكه مديبر، ومن زعم أنه لا يبيع المديبر فيلزمه أن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لعبدته إن بعثك فانت حر فباعه يبعأ ليس يبيع خيار بشرط فهو حر حين عقد البيع، وإنما زعمت أنه يعتق من قبل أن النبي ﷺ قال: الْمُتَبَاعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا.

قال الشافعي: وتفرقهما تفرقهما عن مقامهما الذي تابعا فيه، فلما كان لملك العبد الخالف بعته إجازة البيع ورده كان لم ينقطع ملكه عنه الانقطاع كله، ولو ابتدأ العتق في هذه الحال لعبدته الذي باعه عتق فعتق بالخبر، ولو كان باعه يبيع خيار كان هكذا عندي؛ لأنني أزعمت أن الخيار إنما هو بعد البيع، ومن زعم أن الخيار يجوز مع عقد البيع لم يعتق؛ لأن الصفة أخرجه من ملك الخالف خروجاً لا خيار له فيه فوقع العتق عليه وهو خسار من ملكه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا لو قال رجل لغلامه أنت حر لو كلمت فلاناً، أو دخلت الدار فباعه وفارق المشتري، ثم كلم فلاناً، أو دخل الدار لم يعتق؛ لأن الحنفية وقع وهو خارج من ملكه، وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن كلمت فلاناً، ثم طلقها واحدة بائنة، أو واحدة يملك الرجعة وانقضت عدتها، ثم كلم فلاناً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليه الطلاق الذي حلف به؛ لأنها قد خرجت من ملكه، ألا ترى أنها لو تزوجت زوجاً غيره، ثم كلم الأول فلاناً وهي عند هذا الرجل لم يقع عليها الطلاق وهي تحت غيره وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق؛ لأنه حلف بذلك وهي في ملكه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

ولو قال لامرأته أنت طالق إن كلمت فلاناً، ثم خالعهما، ثم كلمت فلاناً لم يقع عليها طلاق من قبل أن الطلاق وقع وهي خارجة من ملكه، وهكذا لو طلقها واحدة فانقضت عدتها، ثم كلم فلاناً لم يقع عليه الطلاق؛ لأن الطلاق لا يقع إلا على زوجة وهي ليست بزوجة، ولو نكحها نكاحاً جديداً لم يحث بهذا الطلاق، وإن كلمه كلاماً جديداً؛ لأن الحنفية لا يقع إلا مرة، وقد وقع وهي خارجة من ملكه.

قال: وإذا قال الرجل كل امرأة أتزوجها أبداً فهي طالق ثلاثاً، وكل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله تعالى فاشترى مملوكاً وتزوج امرأة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يقع العتق على المملوك والطلاق على المرأة، ألا ترى أنه طلق بعدما ملك واعتق بعدما ملك، وقد بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك فهذا إنما وقع بعد الملك كله، ألا ترى أنه لو قال: إذا تزوجتها، أو ملكتها فهي طالق صارت طالقاً وبهذا يأخذ، ألا ترى أن رجلاً لو قال لامته كل ولد تلدينه فهو حر، ثم ولدت بعد عشر سنين كان حرّاً فهذا عتق

٢١٨٥ - قال الشافعي: أخرتنا سفيان بن عيينة، عن شبيب بن غرقدة أنه شهد شريحاً رد مكاتباً عجز في الرق. [أخرجه البيهقي (٣٤١/١٠)]

وإذا تزوج المكاتب، أو وهب هبة، أو اعتق عبداً، أو كفّل بكفالة، أو كفّل عنه رجل لمولاه بالذي عليه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هذا كله باطل لا يجوز وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول نكاحه وكفالاته باطل، وما تكفل به رجل عنه لمولاه فهو جائز، وأما عتقه وهبته فهو موقوف؛ فإن عتق أمضى ذلك، وإن رجع مملوكاً فذلك كله مردود، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كيف يجوز عتقه وهبته وكيف تجوز الكفالة عنه لمولاه أرايت رجلاً كفّل لرجل عن عبده كفالة أليست باطلاً فكذلك مكاتبه وبهذا يأخذ وبلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال: لا يجوز أن يكفل الرجل للرجل بمكاتبه عبده؛ لأنه عبده، وإنما كفّل له بماله، وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان له مال حاضر، فقال: أودّيه اليوم، أو غداً، فإنه كان يقول يؤجله ثلاثة أيام.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوج المكاتب، أو وهب، أو اعتق، أو كفّل عن أحد بكفالة فذلك كله باطل؛ لأن في هذا إتلافاً لماله وهو غير مسلف المال أما التزوج فأبطلناه بالعبودية التي فيه أنه لا يكون للعبد أن ينكح إلا بإذن سيده، ولو كفّل رجل لرب المكاتب بالكتابة كانت الكفالة باطلة من قبل أنه إنما تكفل له بماله عن ماله.

٢٠ - باب في الأيمان

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لعبدته إن بعثك فانت حر، ثم باعه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يعتق؛ لأن العتق إنما وقع عليه بعد البيع بعدما خرج من ملكه، وصار لغيره وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول يقع العتق من مال البائع ويرد الثمن على المشتري؛ لأنه حلف يوم حلف وهو في ملكه.

وكذلك لو قال البائع إن كلمت فلاناً فانت حر فباعه، ثم كلم فلاناً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يعتق، ألا ترى أنه قد خرج من ملك البائع الخالف أرايت لو اعتقه المشتري أيرجع إلى الخالف، وقد صار مولى للمشتري؟ أرايت لو أن المشتري ادّعاه، وزعم أنه ابنه فائت القاضي نسبه وهو رجل من العرب وجعله ابنه، ثم كلم البائع ذلك الرجل الذي حلف عليه أن لا يكلمه أبطل دعوى هذا ونسبه ويرجع الولاء إلى الأول، وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا يرجع الولاء إلى الأول ويرد الثمن ويبطل النسب.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت النخل، والأرض في يدي الرجل فأقام رجل عليها البيئة أنها له منذ عشر سنين، وقد أصاب الذي هي في يديه ثمرها منذ عشر سنين أخرجت من يديه وضمن ثمرها، وما أصاب منها من شيء فدفعه إلى صاحب البيئة؛ فإن كانت الأرض تزرع فزرعها للزراع وعليه كراء مثل الأرض، وإن كان لم يزرعها فعليه كراء مثل الأرض.

قال: وإذا زرع الرجل الأرض، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: الزرع للذي كانت في يديه وهو ضامن لما نقص الأرض في قول أبي حنيفة، ويتصدق بالفضل، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يتصدق بشيء، وليس عليه ضمان.

قال: وإذا أخذ الرجل أرض رجل إجارة سنة وعملها وأقام فيها سنتين، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن لما نقص الأرض في السنة الثانية، ويتصدق بالفضل ويعطي أجر السنة الأولى، وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أجر مثلها في السنة الثانية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تَكَارَى الرجل الأرض ليزرعها سنة فزرعها سنتين فعليه كراؤها الذي تشارطا عليه في السنة الأولى وكراء مثلها في السنة الثانية، ولو حدث عليها في السنة الثانية حدث ينقصها كان ضامناً، وهكذا الدَّور، والعييد والدُّواب، وكل شيء استُجر.

قال: وإذا وجد الرجل كنزاً قديماً في أرض رجل، أو داره، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو لرب الدار وعليه الخمس، وليس للذي وجده منه شيء، وكان ابن أبي ليلى يقول هو للذي وجده وعليه الخمس ولا شيء لصاحب الدار والأرض فيه وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وجد الرجل كنزاً جاهلياً في دار رجل فالكنز لرب الدار وفيه الخمس، وإنما يكون الكنز لمن وجده إذا وجده في موضع لا يملكه أحد، وإذا كان الكنز إسلامياً، ولم يوجد في ملك أحد فهو لقطه يعرفه سنة، ثم هو له.

٢٢- باب في الأجير والإجارة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اختلف الأجير، والمستاجر في الأجرة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: القول قول المستاجر مع يمينه إذا عمل العمل وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: القول قول الأجير فيما بينه وبين أجر مثله إلا أن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه إياه، وإن لم يكن عمل العمل تحالفا وتراداً في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى، وقال أبو يوسف بعد: إذا كان شيء متقارب قبلت قول المستاجر وأحلفته،

ما لم يملك، ألا ترى أن رجلاً لو كانت عنده امرأة، فقال لها إن تزوجتك فانت طالق ثلاثاً، ثم طلقها واحدة بآنية، ثم تزوجها في العدة، أو بعد ما أن ذلك واقع عليها؛ لأنه حلف وهو يملكها، ووقع الطلاق وهو يملكها أرايت لو قال لعبد له إن اشتريتك فانت حر فباعه، ثم اشتراه أما كان يعتق، وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق إلا أن يوقت وقتاً، فإن وقت وقتاً في سنين معلومة، أو قال: ما عاش فلان، أو فلانة، أو وقت مصرأ من الأمصار، أو مدينة، أو قبيلة لا يستزوج، ولا يشتري منها مملوكاً، فإن ابن أبي ليلى يوقع على هذا الطلاق، وأما قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإنه يوقع في الوقت وغير الوقت، وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود رحمه الله أنه قال: إذا وقت وقتاً، أو قبيلة، أو ما عاشت فلانة وقع.

إذا قال الرجل إن وطئت فلانة فهي حرة فاشترها فوطئها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تعتق من قبل أنه حلف وهو لا يملكها وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا تعتق.

فإن قال: إن اشتريتك فوطئتك فانت حرة فاشترها فوطئها فهي حرة في قولهما جميعاً.

قال الربيع: للشافعي رحمه الله تعالى ما هنا جواب.

٢١- باب في العارية وأكل الغلة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أعاز الرجل الرجل أرضاً يبنى فيها، ولم يوقت وقتاً، ثم بدا له أن يخرجها بعدما بنى، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يخرجها ويقال للذي بنى انقض بناءك وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: الذي أعازه ضامن لقيمة البنيان، والبناء للمعير.

وكذلك بلغنا عن شريح؛ فإن وقت له وقتاً فأخرجه قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قولهما جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أعاز الرجل الرجل بقعة من الأرض يبنى فيها بناء فبناء لم يكن لصاحب البقعة أن يخرجها من بنائه حتى يعطيه قيمته قائماً يوم يخرجها، ولو وقت له وقتاً، وقال أعزتها عشر سنين وأذنت لك في البناء مطلقاً كان هكذا، ولكنه لو.

قال: فإن انقضت العشر السنين كان عليك أن تنقض بناءك كان ذلك عليه؛ لأنه لم يغر إنما هو غر نفسه.

قال: وإذا أقام الرجل البيئة على أرض ونخل أنها له، وقد أصاب الذي هو في يديه من غلة النخل، والأرض، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: الذي كانت في يديه ضامن لما أخذ من الثمر وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في ذلك.

هوَ ضامنٌ وبه يأخذُ، وكانَ ابنُ أبي ليلى يقولُ لا ضمانَ عليه في المدَّ خاصَّةً.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا فعلَ من ذلك الفعلِ الذي يفعلُ بمثله في ذلك الوقتِ الذي فعلَ لم يضمن، وإذا تعدَّى ذلك ضمنَ والله سبحانه وتعالى الموفق.

٢٣- بابُ القسمة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت الدَّارُ صغيرةً بينَ اثنين، أو شقصَ قليلٍ في دارٍ لا يكونُ بيتاً، فإنَّ أبا حنيفة رحمته كانَ يقولُ أيُّهما طلبَ القسمةَ وأبى صاحبه قسمتَ له، ألا ترى أنَّ صاحبَ القليلِ يتنفعُ بنصيبِ صاحبِ الكثيرِ وبهذا يأخذُ، وكانَ ابنُ أبي ليلى يقولُ لا يقسمُ شيءٌ منها.

قال الشافعي: وإذا كانت الدَّارُ، أو البيتُ بينَ شركاءَ فسألَ أحدهمَ القسمةَ، ولم يسألَ ذلكَ من بقي؛ فإنَّ كانَ يصلُ إليه بالقسمِ شيءٌ يتنفعُ به، وإن قَلَّتْ المنفعةُ قسمَ له، وإن كرهَ أصابه، وإن كانَ لا يصلُ إليه منفعةٌ ولا إلى أحدٍ لم يقسمَ له.

٢٤- بابُ الصَّلَاةِ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أتى الرَّجُلُ إلى الإمامِ في أيامِ التشريقِ، وقد سبقه بركعةٍ فسَلَّمَ الإمامُ عندَ فراغِهِ، فإنَّ أبا حنيفة رحمته كانَ يقولُ: يقومُ الرَّجُلُ فيقضي، ولا يكبِّرُ معه؛ لأنَّ التَّكْبِيرَ ليسَ من الصَّلَاةِ إنما هوَ بعدها وبه يأخذُ، وكانَ ابنُ أبي ليلى يقولُ: يكبِّرُ، ثمَّ يقومُ فيقضي.

قال: وإذا صَلَّى الرَّجُلُ في أيامِ التشريقِ وحده أو المرأةُ، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله كانَ يقولُ: لا تكبِّرَ عليه ولا تكبِّرَ على من صَلَّى في جماعةٍ في غيرِ مصرٍ جامعٍ ولا تكبِّرَ على المسافرين، وكانَ ابنُ أبي ليلى يقولُ عليهم التَّكْبِيرَ.

٢١٨٦- أبو يوسف، عن عبيدة، عن إبراهيم أنَّه قال: التَّكْبِيرُ على المسافرين، وعلى المقيمين، وعلى الذي يصلي وحده، وفي جماعةٍ، وعلى المرأة. وبه يأخذُ مجالدٌ عن عامرٍ مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا سبقَ الرَّجُلُ بشيءٍ من الصَّلَاةِ في أيامِ التشريقِ فسَلَّمَ الإمامُ وكبَّرَ لم يكبِّرِ المسبوقُ بشيءٍ من الصَّلَاةِ، وقضى الذي عليه، فإذا سَلَّمَ كبَّرَ، وذلك أنَّ التَّكْبِيرَ أيامُ التشريقِ ليسَ من الصَّلَاةِ إنما هوَ ذكرٌ بعدها، وإنما يتبعُ الإمامُ فيما كانَ من الصَّلَاةِ، وهذا ليسَ من الصَّلَاةِ ويكبِّرُ في أيامِ التشريقِ المرأةُ والعبْدُ والمسافرُ والمصلي منفرداً وغيرُ منفردٍ والرَّجُلُ

وإذا تفاوتَ لم أقبلْ وأجعلُ للعاملِ أجرَ مثله إذا حلف.

قال الشافعي: رحمه الله تعالى: وإذا استأجرَ الرَّجُلُ أجيراً فتصادقا على الإجارةِ واختلفا كم هي؛ فإنَّ كانَ لم يعملْ تحالفاً وتراذاً الإجارةَ، وإن كانَ عملٌ تحالفاً وتراذاً أجرَ مثله كانَ أكثرَ مما ادَّعى، أو أقلُّ مما أقرَّ به المستأجرُ إذا أبطلتِ العقدة، وزعمتِ أنها مفسوخةٌ لم يجرَ أنْ استدُلَّ بالمفسوخِ على شيءٍ، ولو استدلتْ به كنتَ لم أعملِ المفسوخَ ولا الصَّحيحَ على شيءٍ.

قال: وإذا استأجرَ الرَّجُلُ بيتاً شهراً يسكنه فسكنه شهرين، أو استأجرَ دابةً إلى مكانٍ فجاوَزَ ذلكَ المكانَ، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كانَ يقولُ الأجرُ فيما سَمِيَ ولا أجرَ له فيما لم يسم؛ لأنَّه قد خالفَ وهوَ ضامنٌ حينَ خالفَ، ولا يجتمعُ عليه الضَّمانُ والأجرةُ وبهذا يأخذُ، وكانَ ابنُ أبي ليلى يقولُ له الأجرُ فيما سَمِيَ وفيما خالفَ إن سَلَّمَ، وإن لم يسَلِّمْ ذلكَ ضمنٌ ولا لجعلٍ عليه أجرٌ في الخلافِ إذا ضمنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تَكَارَى الرَّجُلُ الدَّابَّةَ إلى موضعٍ فجاوزه إلى غيره فعليه كراءُ الموضعِ الذي تَكَارَاهَا إليه الكراءُ الذي تَكَارَاهَا به وعليه من حينِ تعدُّى إلى أن رَدَّها كراءُ مثلها من ذلكَ الموضعِ، وإذا عطبتَ لزمه الكراءُ إلى الموضعِ الذي عطبتَ فيه وقيمتها، وهذا مكتوبٌ في كتابِ الإجازات.

قال: وإذا تَكَارَى الرَّجُلُ دابةً ليحملَ عليها عشرةَ غناتٍ فحملَ عليها أكثرَ من ذلكَ فعطبتِ الدَّابَّةُ، فإنَّ أبا حنيفة رحمته كانَ يقولُ هوَ ضامنٌ قيمةَ الدَّابَّةِ بحسابِ ما زادَ عليها وعليه الأجرُ تاماً إذا كانت قد بلغتَ المكانَ وبه يأخذُ، وكانَ ابنُ أبي ليلى يقولُ: عليه قيمتها تامَّةً ولا أجرَ عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تَكَارَى الرَّجُلُ الدَّابَّةَ على أن يحملَ عليها عشرةَ مكابيلٍ مسمَّاةٍ فحملَ عليها أحدَ عشرَ مكبلاً فعطبتَ فهوَ ضامنٌ لقيمةِ الدَّابَّةِ كلّها وعليه الكراءُ، وكانَ أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعلُ عليه الضَّمانَ بقدرِ الزَّيادةِ كأنَّه تَكَارَاهَا على أن يحملَ عليها عشرةَ مكابيلٍ فحملَ عليها أحدَ عشرَ فيضمُّه سهماً من أحدَ عشرَ سهماً ويجعلُ الأحدَ عشرَ كلّها قتلها، ثمَّ يزعمُ أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنَّه تَكَارَاهَا مائةَ ميلٍ فتعدُّى بها على المائةِ ميلاً، أو بعضُ ميلٍ فعطبتَ ضمنَ الدَّابَّةِ كلّها، وكانَ يبنِّي في أصلِ قوله أن يجعلَ المائةَ والزَّيادةَ على المائةِ قتلها فيضمُّه بقدرِ الزَّيادةِ؛ لأنَّه يزعمُ أنَّه ضامنٌ للدَّابَّةِ حينَ تعدُّى بها حتَّى يردَّها، ولو كانَ الكراءُ مقبلاً ومدبراً فماتت في المائةِ ميلٍ.

وإذا غرقت سفينةُ الملاحِ ففرَّقَ الذي فيها، وقد حمله بأجرٍ ففرقتَ من مدِّهِ، أو معالجته السَّقيفةَ، فإنَّ أبا حنيفة رحمته كانَ يقولُ

قائماً وقاعداً ومضطجعاً، وعلى كل حال.

٢١٨٧- وَإِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامُ وَهُوَ رَاكِعٌ فَكَبَّرَ مَعَهُ، ثُمَّ لَمْ يَزَعْجْ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ، فَإِنْ أَبَى حَنِيفَةَ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: يَسْجُدُ مَعَهُ، وَلَا يَعْتَدُ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْحَكَمِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ وَبِهِ يَأْخُذُ.

وكان ابن أبي ليلى يقول: يركع ويسجد ويحسب بذلك من صلاته.

وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينهى عن القنوت في الفجر وبه يأخذ ويحدث به عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَقْنُتْ إِلَّا شَهْرًا وَاحِدًا حَارَبَ حَيًّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَنَتِ يَدْعُو عَلَيْهِمْ وَإِنْ أَبَى بَكْرٍ عليه السلام لَمْ يَقْنُتْ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنْ ابْنَ مَسْعُودٍ عليه السلام لَمْ يَقْنُتْ فِي سَفَرٍ وَلَا فِي حَضَرٍ، وَأَنْ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَمْ يَقْنُتْ، وَأَنْ ابْنَ عَبَّاسٍ عليه السلام لَمْ يَقْنُتْ، وَأَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَقْنُتْ، وَقَالَ: يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ أَنْبِئْتُ أَنَّ إِمَامَكُمْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَلَا رَاكِعٌ يَعْنِي بِذَلِكَ الْقَنُوتَ، وَأَنْ عَلِيًّا عليه السلام قَنَتَ فِي حَرْبٍ يَدْعُو عَلَى مُعَاوِيَةَ فَآخَذَ أَهْلَ الْكُوفَةِ عَنْهُ ذَلِكَ وَقَنَتِ مُعَاوِيَةُ بِالشَّامِ يَدْعُو عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام فَآخَذَ أَهْلَ الشَّامِ عَنْهُ ذَلِكَ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى رحمه الله تعالى يرى القنوت في الركعة الأخيرة بعد القراءة وقبل الركوع في الفجر ويروى ذلك عن عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ عليه السلام أَنَّهُ قَنَتَ بِهَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنُخْلِغُكَ وَنَتْرُكُكَ مِنْ يَجْعَلُكَ اللَّهُمَّ لِيَاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نَصَلِّي وَنَسْجُدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنُخْفِدُ نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنُخْشَى عَذَابَكَ إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ، وَكَانَ يَحْدِثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ عَمْرٍو عليه السلام بِهَذَا الْحَدِيثِ وَيَحْدِثُ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَنَتَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن أدرك الإمام راكعاً فكَبَّرَ، ولم يركع حتى يرفع الإمام رأسه سجد مع الإمام، ولم يعتد بذلك السجود؛ لأنه لم يدرك ركوعه، ولو ركع بعد رفع الإمام رأسه لم يعتد بتلك الركعة؛ لأنه لم يدركها مع الإمام، ولم يقرأ لها، فيكون صلى لنفسه قراً ولا صلى مع الإمام فيما أدرك مع الإمام ويقنئ في صلاة الصبح بعد الركعة الثانية قنن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَتْرِكْ عَلِمَانَهُ الْقَنُوتَ فِي الصُّبْحِ قَطُّ، وَإِنَّمَا قَنَتِ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ جَاءَهُ قَتْلُ أَهْلِ بَثْرَ مَعُونَةَ خَمْسَةِ عَشَرَ لَيْلَةً يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، ثُمَّ تَرَكَ الْقَنُوتَ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا فَمَا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ تَرَكَهَ بَلْ نَعْلَمُ أَنَّهُ قَنَتَ فِي الصُّبْحِ قَبْلَ قَتْلِ أَهْلِ بَثْرَ مَعُونَةَ وَبَعْدَهُ، وَقَدْ قَنَتَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُلَّهُمْ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَعُثْمَانُ عليه السلام فِي بَعْضِ إِمَارَتِهِ، ثُمَّ قَدَّمَ الْقَنُوتَ عَلَى

الركوع، وقال ليدرك من سبق بالصلاة الركعة.

٢٥- باب صلاة الخوف

قال: وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في صلاة الخوف: يقوم الإمام وتقوم معه طائفة فيكبرون مع الإمام ركعة وسجدتين ويسجدون معه فيفتلون من غير أن يتكلموا حتى يقفوا بإزاء العدو، ثم تأتي الطائفة التي كانت بإزاء العدو فيستقبلون التكبير، ثم يصلي بهم الإمام ركعة أخرى وسجدتين ويسلم الإمام فيفتلون هم من غير تسليم، ولا يتكلموا فيقوموا بإزاء العدو وتأتي الأخرى فيصلون ركعة وحداً، ثم يسلمون، وذلك لقول الله عز وجل: «وَلَتَأْتِيَ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ».

وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس وإبراهيم النخعي، وكان ابن أبي ليلى يقول: يقوم الإمام والطائفتان جميعاً إذا كان العدو بينهما وبين القبلة فيكبر ويكبرون ويركع ويركعون جميعاً ويسجد الإمام والصف الأول ويقوم الصف الآخر في وجوه العدو، فإذا رفع الإمام رفع الصف الأول رؤوسهم وقاموا وسجد الصف المؤخر، فإذا فرغوا من سجودهم قاموا، ثم تقدم الصف المؤخر، وتاخر الصف الأول، فيصلي بهم الإمام الركعة الأخرى كذلك ويحدث بذلك ابن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ، وكان ابن أبي ليلى يقول: إذا كان العدو في دبر القبلة قام الإمام وصف معه مستقبل القبلة والصف الآخر مستقبل العدو ويكبر ويكبرون جميعاً ويركع ويركعون جميعاً، ثم يسجد الصف الذي مع الإمام سجدتين، ثم يفتلون فيستقبلون العدو ويحيي الأخرى فيسجدون، ويصلي بهم الإمام الركعة الثانية فيركعون جميعاً ويسجد مع الصف الذي معه، ثم يفتلون فيستقبلون العدو ويحيي الأخرى فيسجدون ويفرغون، ثم يسلم الإمام وهم جميعاً.

قال الشافعي: وإذا صلى الإمام صلاة الخوف مسافراً جعل طائفة من أصحابه بينه وبين العدو وصلى بطائفة ركعة، ثم ثبت قائماً يقرأ وصلوا لأنفسهم الركعة التي بقيت عليهم وتشهدوا وسلموا، ثم انصرفوا وقاموا بإزاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بإزاء العدو فكبروا لأنفسهم وصلى بهم الركعة التي كانت بقيت عليه، فإذا جلس في التشهد قاموا فصلوا الركعة التي بقيت عليهم، ثم جلسوا فتشهدوا، فإذا رأى الإمام أن قد قضوا تشهدهم سلم بهم وبهذا المعنى صلى النبي ﷺ صلاة الخوف يوم ذات الرقاع، وقد روي عنه في صلاة الخوف خلاف هذا، وهذا مكتوب في كتاب الصلاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان العدو بينه وبين

رحمه الله تعالى يكره أن يجهر بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: إذا جهرت فحسن، وإذا أخفيت فحسن.

قال: وذكر عن ابن أبي ليلى عن رجل توضع ومسح على خفيه من حدث، ثم نزع الخفين قال: يصلي كما هو وحديث بذلك عن الحكم عن إبراهيم، وذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم أنه قال: لا يصلي حتى يغسل رجله وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا صلى الرجل، وقد مسح على خفيه، ثم نزعهما أحببت له أن لا يصلي حتى يستأنف الوضوء؛ لأن الطهارة إذا انتقضت عن عضو احتملت أن تكون على الأعضاء كلها، فإذا لم يزد على غسل رجله أجزاء، وقد روي عن ابن عمر أنه توضع وأخرج إلى السوق، ثم دعي لجنائز فمسح على خفيه وصلى.

وذكر عن الحكم أيضاً عن إبراهيم أنه قال: لا بأس بعد الآي في الصلاة.

قال: ولو ترك عد الآي في الصلاة كان أحب إلي، وإن كان إنما يعدها عقداً، ولا يلفظ بعدها لفظاً لم يكن عليه شيء، وإن لفظ بشيء من ذلك لفظاً، فقال: واحدة واثنتان وهو ذاكراً لصلاته انتقضت صلاته، وكان عليه الاستئناف.

قال: وإذا توضع الرجل بعض وضوئه، ثم لم يتمه حتى جف ما قد غسل، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: يتم ما قد بقي، ولا يعيد على ما مضى وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: إن كان في طلب الماء أو في الوضوء، فإنه يتم ما بقي، وإن كان قد أخذ في عمل غير ذلك أعاده على ما جف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ورأيت المسلمين جاءوا بالوضوء متابعاً نسقاً على مثل ما توضع به النبي ﷺ فمن جاء به كذلك، ولم يقطعه لغير عذر من انقطاع الماء وطلبه بنى على وضوئه، ومن قطعه بغير عذر حتى يتناول ذلك، فيكون معروفاً أنه أخذ في عمل غيره فاحب إلي أن يستأنف، وإن أتم ما بقي أجزاء.

٢١٨٨- أخبرنا ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس أنه قال: لا يمسح وجهه من التراب في الصلاة حتى يشهد ويستلم وبه يأخذ.

٢١٨٩- أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أنه كان يمسح التراب عن وجهه في الصلاة قبل أن يسلم، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بذلك بأساً وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو ترك المصلي مسح وجهه

القبلة لا حائل بينه وبينهم ولا سترة وحيث لا يناله النبل، وكان العدو قليلاً مأمونين وأصحابه كثيراً وكانوا بعيداً منه لا يقدرון في السجود على الغارة عليه قبل أن يصيروا إلى الركوب والامتناع: صلى بأصحابه كلهم، فإذا ركع ركعوا كلهم، وإذا رفع رفعوا كلهم، وإذا سجد سجدوا كلهم إلا صفّاً يكونون على رأسه قياماً، فإذا رفع رأسه من السجدين فاستوى قائماً أو قاعداً في مثني أتبعوه فسجدوا، ثم قاموا بقيامه وقعدوا بقعوده، وهكذا كان ﷺ في غزوة الحديبية بعسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة، وكان خالد في مائتي فارس متبذلاً من النبي ﷺ في صحراء ملساء ليس فيها جبل ولا شجر والنبي ﷺ في ألف وأربعمائة، ولم يكن خالد فيما نرى يطمح بقتالهم، وإنما كان طليعة يأتي بخبرهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جهر الإمام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة عمداً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: قد أساء وصلاته تامة، وكان ابن أبي ليلى يقول: يعيد بهم الصلاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جهر الإمام في الظهر أو العصر أو خافت في المغرب أو العشاء فليس عليه إعادة، وقد أساء إن كان عمداً.

وإذا صلى الرجل أربع ركعات بالليل، ولم يسلم فيها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا بأس بذلك، وكان ابن أبي ليلى يقول: أكره ذلك له حتى يسلم في كل ركعتين وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: صلاة الليل والنهار من النافلة سواء يسلم في كل ركعتين، وهكذا جاء الخبر عن النبي ﷺ في صلاة الليل، وقد يروي عنه خبر يثبت أهل الحديث مثله في صلاة النهار، ولو لم يثبت كان إذ أمر رسول الله ﷺ في صلاة الليل أن يسلم من كل ركعتين كان معقولاً في الخبر عنه أنه أراد، والله تعالى أعلم، الفرق بين الفريضة والنافلة ولا تختلف النافلة في الليل والنهار كما لا تختلف المكتوبة في الليل والنهار لأنها موصولة كلها.

قال: وهكذا ينبغي أن تكون النافلة في الليل والنهار. قال الشافعي رحمه الله تعالى: والتكبير على الجنائز أربع، وما علمت أحداً حفظ عن النبي ﷺ من وجه يثبت مثله أنه كبر إلا أربعاً، وكان أبو حنيفة يكبر على الجنائز أربعاً، وكان ابن أبي ليلى يكبر خمساً على الجنائز.

قال الشافعي: ويجهر في الصلاة بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قبل أم القرآن وقبل السورة التي بعدها؛ فإن جمع في ركعة سوراً جهز بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قبل كل سورة، وكان أبو حنيفة

من التراب حتى يسلم كأن أحب إلي؛ فإن فعل، فلا شيء عليه.

٢٦- باب الزكاة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان على رجل دين ألف درهم وله على الناس دين ألف درهم، وفي يده ألف درهم، فإن أبا حنيفة رحمته كان يقول: ليس عليه زكاة فيما في يديه حتى يخرج دينه فيزكيه، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه فيما في يديه الزكاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت في يدي رجل ألف درهم وعليه مثله، فلا زكاة عليه، وإن كانت المسألة بمالها وله دين ألف درهم، فلو عجل الزكاة كان أحب إلي وله أن يؤخرها حتى يقبض ماله؛ فإن قبضه زكى بما في يديه، وإن تلف لم يكن عليه فيه زكاة.

قال الربيع: آخر قول الشافعي إذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة.

قال الربيع: من قبل أن الذي في يديه إن تلف كان منه، وإن شاء وهبها، وإن شاء تصدق بها، فلما كانت في جميع أحكامها مالا من ماله، وقد قال الله عز وجل ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ كانت عليه فيها الزكاة.

قال: وكان ابن أبي ليلى يقول: زكاة الدين على الذي هو عليه، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: بل هي على صاحبه الذي هو له إذا خرج كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبهذا يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للرجل دين على الناس؛ فإن كان حالاً، وقد حال عليه الحول في يدي الذي هو عليه أو أكثر من حول؛ فإن كان يقدر على أخذه منه فتركه فعليه فيه الزكاة وهو كمال له ودية في يدي رجل عليه أن يزكيه إذا كان قادراً عليه، وإن كان لا يدري لعنه سيفلس له به أو كان متغيباً عنه فعليه إذا كان حاضراً طلبه منه بالحق ما يقدر عليه، فإذا نض في يديه فعليه الزكاة لما مضى في يديه من الستين؛ فإن تلف قبل أن يقبضه، فلا زكاة عليه فيه، وهكذا إذا كان صاحب الدين متغيباً عنه.

قال: وإذا كانت أرض من أرض الخراج، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: ليس فيها عشر لا يجتمع عشر وخراج وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه فيها العشر مع الخراج.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا زرع الرجل أرضاً من أرض الخراج فعليه في زرعها العشر كما يكون عليه في زرع أرض لرجل تكرارها منه، وهي لذلك الرجل أو هي صدقة موقوفة.

قال: وإذا كانت الأرض من أرض العشر، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: في كل قليل وكثير أخرجت من الخنطة والشعير والزبيب والتمر والذرة وغير ذلك من أصناف الغلة العشر ونصف العشر والقليل والكثير في ذلك سواء، وإن كانت حزمة من بقل.

٢١٩٠- وكذلك حدثنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، وكان ابن أبي ليلى يقول: ليس في شيء من ذلك عشر إلا في الخنطة والشعير والتمر والزبيب، ولا يكون فيه العشر حتى يبلغ خمسة أوسق فصاعداً والوسق عندنا مئون صاعاً والصاع مختم بالحاجي وهو ربع بالهائمي الكبير وهو ثمانية أرطال والمذ رطلان وبه يأخذ.

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: ليس في البقول والخضراوات عشر ولا أرى في شيء من ذلك عشر إلا الخنطة والشعير والحبوب، وليس فيه شيء حتى يبلغ خمسة أوسق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا زرع الرجل أرضاً من أرض العشر، فلا زكاة عليه حتى يخرج منها خمسة أوسق من كل صنف مما أخرجت مما فيه الزكاة، وذلك ثمانية صاع بصاع النبي ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس في الخضرة زكاة والزكاة فيما اتيت ويسر وأخبر مثل الخنطة والذرة والشعير والزبيب والحبوب التي في هذا المعنى التي ينبت الناس.

قال: وإذا كان لرجل إحدى وأربعون بقرة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إذا حال عليها الحول، ففيها مئنة وربع عشر مئنة، وما زاد فبحساب ذلك إلى أن تبلغ ستين بقرة وأظنه حدثه.

٢١٩١- أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا شيء في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ ستين بقرة وبه يأخذ وبلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا شيء في الأوقاص والأوقاص عندنا ما بين الفريضتين وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس في البقر صدقة حتى تبلغ ثلاثين، فإذا بلغت ثلاثين، ففيها تبيع، ثم ليس في الزيادة على الثلاثين صدقة حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين، ففيها مئنة، ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين، ففيها تبيعان، ثم ليس في الفضل على الستين صدقة حتى تبلغ سبعين، فإذا بلغت سبعين، ففيها تبيع ومئنة، ثم ليس في الفضل

يضمُّ الذهب إلى الورق وهو صنفٌ غيرها محلُّ الفضل في بعضها على بعض يدأ يدأ كما لا يضمُّ التمر إلى الزبيب وللمر بالزبيب أشبه من الفضة بالذهب وأقرب ثمناً بعضه من بعض، وكما لا تضمُّ الإبل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم.

قال: ولو أن رجلاً له مائتا درهم وعشرة مثاقيل ذهباً، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: إذا حال عليها الحول يضيف بعضه إلى بعض ويزكيه كله، وقال ابن أبي ليلى هذان مالان مختلفان تجب الزكاة على الدراهم ولا تجب على الذهب، وقال أبو يوسف: فيه الزكاة كله ألا ترى أن التاجر يكون له المتاع للتجارة وهو مختلف فيقومه ويضيف بعضه إلى بعض ويزكيه.

وكذلك الذهب والفضة، وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أمر رجلاً تاجراً أن يقوم تجارته عند الحول فيزكيها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان له مائتا درهم وتسعة عشر مثقالاً زكى المائتين، ولم يترك عشر مثقالاً كما يكون له خمسة أوسق غراً وخمسة أوسق زيباً إلا صاعاً فيزكي التمر، ولا يزكي الزبيب.

٢٧ - باب الصيام

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا احتل الرجل في شهر رمضان أو غير رمضان وهو صائم، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا بأس بذلك وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك ويكره أن يدهن شاربه بدهن يحد طعمه وهو صائم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا بأس أن يكتحل الصائم ودهن شاربه ورأسه، ووجهه، وقدميه وجميع بدنه بأي دهن شاء غالبية أو غير غالبية.

وإذا صام الرجل يوماً من شهر رمضان فشك أنه من شهر رمضان، ثم علم بعد ذلك أنه من رمضان، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: يجزيه وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يجزيه ذلك وعليه قضاء يوم مكانه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصبح الرجل يوم الشك من رمضان، وقد بينت الصوم من الليل على أنه من رمضان فهذه نية كاملة تؤدي عنه ذلك اليوم إن كان من شهر رمضان، وإن لم يكن من شهر رمضان أفطر.

قال الربيع: قال الشافعي: في موضح آخر لا يجزيه؛ لأنه صام على الشك.

وإذا أفطرت المرأة يوماً من رمضان متعمدة، ثم حاضت من آخر النهار، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: ليس عليها كفارة وعليها القضاء وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول:

على السبعين صدقة حتى تبلغ ثمانين، فإذا بلغت الثمانين، ففيها مستان، ثم هكذا صدقتها، وكل صدقة من الماشية، فلا شيء فيها فيما بين الفريضتين، وكل ما كان فوق الفرض الأسفل لم يبلغ الفرض الأعلى فالفضل فيه عفو صدقة الصدقة الأسفل.

قال: وإذا كان للرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فحال عليها الحول، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: في الزكاة يضيف أقل الصنفين إلى أكثرهما، ثم يزكيه إن كانت الدنانير أقل من عشرة دراهم بدینار تقوم الدراهم دنانير، ثم يجمعها جميعاً فتكون أكثر من عشرين مثقالاً من الذهب فيزكيها في كل عشرين مثقالاً نصف مثقال فما زاد فليس فيه شيء من الزكاة حتى يبلغ أربعة مثاقيل: فيكون فيها عشر مثقال.

وإذا كانت الدنانير أكثر من عشرة دراهم بدینار تقوم الدنانير دراهم وأضافها إلى الدراهم فتكون أكثر من مائتي درهم، ففي كل مائتين خمسة دراهم ولا شيء فيما زاد على المائتين حتى يبلغ أربعين درهماً، فإذا بلغت، ففي كل أربعين زادت بعد المائتين درهم، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا زكاة في شيء من ذلك حتى يبلغ الذهب عشرين مثقالاً وتبلغ الفضة مائتي درهم، ولا يضيف بعضها إلى بعض، ويقول: هذا مال مختلف بمنزلة رجل له ثلاثون شاة وعشرون بقرة وأربعة أبعرة، فلا يضاف بعضها إلى بعض، وقال ابن أبي ليلى: ما زاد على المائتي درهم والعشرين المثقال: من شيء فبحساب ذلك ما كان من قليل أو كثير وبهذا يأخذ في الزيادة.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عنه: ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يبلغ أربعين درهماً.

وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يقوم الذهب ولا الفضة إنما الزكاة على وزنه جاءت بذلك السنة إن كان له منها خمسة عشر مثقالاً ذهباً لم يكن عليه فيها زكاة، ولو كان قيمتها ألف درهم؛ لأن الحديث إنما جاء في عشرين مثقالاً، ولو كان له مع ذلك أربعون درهماً لم يزكه حتى يكون خمسين درهماً، فإذا كمل من الأخرى أوجبت فيه الزكاة.

وكذلك لو كان نصف من هذا ونصف من هذا، ففيه الزكاة يضيف بعضه إلى بعض ويخرجه دراهم أو دنانير، وإن شاء زكى الذهب والفضة بحصتهما أي ذلك فعل أجراه، ولو كان له مائتا درهم وعشرة مثاقيل زكى المائتي درهم بخمسة دراهم وزكى العشرة مثاقيل بربع مثقال.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت لرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فحال عليها الحول، فلا زكاة فيها، ولا

عليها الكفارة وعليها القضاء.

٢٨- باب في الحج

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا تشعر البدن، ويقول: الإشعار مثله، وكان ابن أبي ليلى يقول: الإشعار في السنم من الجانب الأيسر وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتشعر البدن في أسنمتها والبقر في أسنمتها أو مواضع الأسنمة ولا تشعر الغنم والإشعار في الصفحة اليمنى.

وكذلك أشعر رسول الله ﷺ وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ أنه أشعر في الشق الأيمن وبذلك تركنا قول من قال: لا يشعر إلا في الشق الأيسر، وقد روي أن ابن عمر أشعر في الشق الأيسر.

٢١٩٣- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله تعالى عنهما كَانَ لَا يُبَالِي فِي أَيِّ الشَّقَيْنِ أَشْعَرَ فِي الْأَيْمَنِ أَوِ الْإِسْرِ. [هضم]

قال: وإذا أهل الرجل بعمره فأفسدها فقدم مكة وقضاها، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: يجزيه أن يقضيها من التعميم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يجزيه أن يقضيها إلا من ميقات بلاده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أهل الرجل بعمره من ميقات فأفسدها، فلا يجزيه أن يقضيها إلا من الميقات الذي أبدأ منه العمرة التي أفسدها ولا تعلم القضاء في شيء من الأعمال إلا بعمل مثله فأما عمل أقل منه فهذا قضاء بعض دون الكل، وإنما يجزي قضاء الكل لا البعض، ومن قال له: أن يقضيها خارجاً من الحرم دخل عليه خلاف ما وصفا من القياس وخلاف الآثار، وقد ظننت أنه إنما ذهب إلى أن عائشة رضي الله تعالى عنها إنما كانت مهلة بعمره وأنها رفقت العمرة وأمرها النبي ﷺ بأن تقضيها من التعميم وهذا ليس كما روي إنما أمرها النبي ﷺ أن تدخل الحج على العمرة؛ فكانت قارئة، وإنما كانت عمرتها شيئاً استحبت فأمرها النبي ﷺ بها فاعتمرت لا أن عمرتها كانت قضاء.

وإذا أصاب الرجل من صيد البحر شيئاً سوى السمك، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا خير في شيء من صيد البحر سوى السمك وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا بأس بصيد البحر كله.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، ولا بأس بأن يصيد الحرم جميع ما كان معاشه في الماء من السمك وغيره قال الله عز وجل ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلنَّاسِ وَحَرَّمَ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان، ثم مرض الرجل في آخر يومه فذهب عقله أو حاضت المرأة، فقد قيل: على الرجل عتق رقبة وقيل: لا شيء عليه فأما إذا سافر، فإن عليه عتق رقبة، وذلك أن السفر شيء يجذبه، فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشيء يجذبه.

قال: وإذا وجب على الرجل صوم شهرين من كفارة إفتار من رمضان، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: ذانك الشهران متتابعان ليس له أن يصومهما إلا متتابعين، وذكر أبو حنيفة نحواً من ذلك عن النبي ﷺ وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: ليسا بمتتابعين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا لم يجد المجامع في شهر رمضان عتقاً فصام لم يجز عنه إلا شهران متتابعان وكفارته كفارة الظهار، ولا يجزي عنه الصوم ولا الصدقة وهو يجز عتقاً.

قال: وإذا توضأ الرجل للصلاة المكتوبة فدخل الماء حلقه وهو صائم في رمضان ذاكراً لصومه، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إن كان ذاكراً لصومه حين توضأ فدخل الماء حلقه فعليه القضاء، وإن كان ناسياً لصومه، فلا قضاء عليه.

٢١٩٢- وذكر أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا قضاء عليه إذا توضأ لصلاة مكتوبة، وإن كان ذاكراً لصومه، وقد ذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إذا توضأ لصلاة مكتوبة وهو صائم فدخل الماء حلقه، فلا شيء عليه، وإن كان توضأ لصلاة تطوع فعليه القضاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا توضأ الرجل للصلاة وهو صائم فتمضمض ودخل الماء جوفه وهو ناسٍ لصومه، فلا شيء عليه.

ولو شرب وهو ناسٍ لم ينقض ذلك صومه، وإذا كان ذاكراً لصومه فدخل الماء جوفه فأحب إلي أن يعيد الصوم احتياطاً، وأما الذي يلزمه، فلا يلزمه أن يعيد حتى يكون أحدث شيئاً من ازدراد أو فعل فعلاً ليس له دخل به الماء جوفه فأما إذا كان إنما أراد المضمضة فسبكه شيء في حلقه بلا إحداث ازدراد تعمده به الماء إلا إدخال النفس وإخراجها، فلا يجب عليه أن يعيد الصوم، وهذا خطأ في معنى النسيان أو أخف منه.

مِنَ الْحَرَمِ، فَقَالَتْ لِي: وَكَتَبْتُ أَمْثَلَهُمْ أَنْطَلِقَ بِهِذِهِ الْقِطْعَةَ إِلَى صَوْتِيَّةٍ فَرَكْعًا وَقُلْ لَهَا إِنَّ اللَّهَ جَلٌّ وَعَلَا وَضَعُ فِي حَرَمِهِ شَيْئًا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى، فَقَالُوا لِي: فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ تَجِيئَنَا دُخُولُكَ الْحَرَمَ فَكَأَنَّمَا أَنْشِطْنَا مِنْ عَقْلٍ. [أخرجه البيهقي (٢٠٢/٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقال غير واحد من أهل العلم: لا ينبغي أن يخرج من الحرم شيء إلى غيره. وإذا أصاب الرجل حماماً من حمام الحرم، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: عليه قيمته وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه شاة وسمعت ابن أبي ليلى يقول: في حمام الحرم عن عطاء بن أبي رباح شاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصاب الرجل بمكة حماماً من حمامها فعليه شاة أتباعاً لعمر وعثمان وابن عباس وابن عمر ونافع بن عبد الحارث وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وقد زعم الذي قال فيه قيمة أنه لا يخالف واحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، وقد خالف أربعة في حمام مكة.

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الحرم يصيب الصيد فيحكم عليه فيه عناق أو جفرة أو شبه ذلك، فقال: لا يجزي في هدي الصيد إلا ما يجزي في هدي المتعة الجذع بن الضان إذا كان عظيماً أو الشيء من المعز والبقر والإبل فما فوق ذلك لا يجزي ما دون ذلك إلا ترى إلى قول الله عز وجل في كتابه في جزاء الصيد ﴿هَذَا بِأَلْفِ كُتَيْبَةٍ﴾ وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك، فقال يبعث به، وإن كان عناقاً أو حملاً قال أبو يوسف رحمه الله: أخذ بالأثر في العناق والجفرة، وقال أبو حنيفة رحمه الله في ذلك كله قيمته وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصاب الرجل صيداً صغيراً فداه بشاة صغيرة؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿يَتْلُ مَثَلُ الَّذِي يَفْدِي، فَإِذَا كَانَ كَبِيرًا كَانَ كَبِيرًا، وَإِذَا كَانَ الَّذِي يَفْدِي صَغِيرًا كَانَ صَغِيرًا وَلَا أَعْلَمُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْدِيَ الصَّيْدَ الصَّغِيرَ بصغير مثله من الغنم إلا خالف القرآن والأثر والقياس والمعقول، وإذا كان يزعم أن الصيد محرم كله فزعم أنه تفدي الجردة بتمرة أو أقل من تمره لصغرها وقلّة قيمتها وتفدي بقره الوحش ببقره لكبرها فكيف لم يزعم أنه يفدي الصغير بالصغير، وقد فدى الصغير بصغير والكبير بكبير، وقد قال الله عز وجل ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ﴾، وإنما رفع وخفض بالمثل عنده فكيف يفدي بتمرة، ولا يفدي بعناق، وما للضحايا وهدي المتعة

عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا، فقال بعض أهل العلم بالتفسير: طعامه كل ما كان فيه وهو شبه ما قال: والله تعالى أعلم.

وقال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رحمه الله عن حبش الحرم، فقال أكره أن يرعى من حبش الحرم شيئاً أو يجتث منه.

قال وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك، فقال: لا بأس أن يجتث من الحرم ويرعى منه قال وسألت الحجاج بن أرطاة فآخبرني أنه سأل عطاء بن أبي رباح، فقال: لا بأس أن يرعى وكره أن يجتث وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا بأس أن يرعى نبات الحرم شجره ومرعاه ولا خير في أن يجتث منه شيء؛ لأن الذي حرم رسول الله ﷺ من مكة أن يختلج خلالها إلا الإذخير والاختلاء الاحتشاش تنافاً وقطعاً وحرم أن يعصده شجرها، ولم يحرم أن يرعى.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: سألت أبا حنيفة رحمه الله: قال: لا بأس أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل وبه يأخذ قال وسمعت ابن أبي ليلى يحدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهم كرهوا أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل شيئاً. [أخرجه البيهقي (٢٠٢/٥)]

٢١٩٤- وَحَدَّثَنَا شَيْخٌ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مَوْلَى عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ بِقِطْعَةٍ مِنَ الْمَرْوَةِ يَتَّخِذُهَا مُصَلًّى يَسْجُدُ عَلَيْهِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢١١/٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا خير في أن يخرج من حجارة الحرم ولا ترابه شيء إلى الحل؛ لأن له حرمة ثبتت باين بها ما سواها من البلدان ولا أرى، والله تعالى أعلم، أن جائزاً لأحد أن يزيله من الموضع الذي باين به البلدان إلى أن يصير كغيره.

٢١٩٥- قال الشافعي: وَقَدْ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَزْزَقِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَدِمْتُ مَعَ أُمِّي أَوْ قَالَ جَدِّي مَكَةَ فَأَتَتْهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ فَكَرَّمَتْهَا وَقَعَلَتْ بِهَا، فَقَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أَذْرَى مَا أَكُنْتُهَا بِهِ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهَا بِقِطْعَةٍ مِنَ الرُّمَنِ فَخَرَجَتْ بِهَا فَتَزَلْنَا أَوَّلَ مَنْزِلٍ فَذَكَرَ مِنْ مَرَضِهِمْ وَعَلَيْهِمْ جَمِيعاً قَالَ: فَقَالَتْ أُمِّي أَوْ جَدِّي مَا أَرَأَانَا أَتَيْنَا إِلَّا أَنَا أَخْرَجْنَا هَذِهِ الْقِطْعَةَ

ميراثه من زوجة أو أم أو جدّة على القتل، فإذا اجتمعوا كان لهم أن يقتلوا، فإذا لم يجتمعوا لم يكن لهم أن يقتلوا، وإذا كان هذا هكذا فلاّتهم شاء من البالغين الحضور أن يأخذ حصته من الذية من مال الجاني بقدر ميراثه من المقتول، وإذا فعل كان لأولياء الغيب، وعلى أولياء الصغار أن يأخذوا لهم حصصهم من الذية؛ لأنّ القتل قد حال، وصار مالاً، فلا يكون لولي الصغير أن يدعه، وقد أمكنه أخذه.

فإن قال قائل: كيف ذهبت إلى هذا دون غيره من الأقاويل، وقد قال بعض أهل العلم: أي ولأول الدّم قام به قتل، وإن عفا الآخرون فأنزله بمنزلة الحد، وقال غيره من أهل العلم: يقتل البالغون، ولا ينتظرون الصغار، وقال غيره: يقتل الولد، ولا ينتظرون الزوجة؟

قيل: ذهبنا إليه أنّه السنّة التي لا ينبغي أن تخالف أو في مثل معنى السنّة والقياس على الإجماع.
فإن قال: فإنّ السنّة فيه؟

قيل: قال رسول الله ﷺ: مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَلَهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ إِنْ أَحْبَبَا أَخَذُوا الْقِصَاصَ، وَإِنْ أَحْبَبُوا فَالذِّيَّةُ فَلَمَّا كَانَ مِنْ حَكَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَوَالِئِ الدِّمِ أَنْ يَقْتُلُوا وَلَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا الْمَالَ، وَكَانَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الذِّيَّةَ موروثة لم يحلّ لوارث أن يمنع الميراث من ورث معه حتّى يكون الوارث بمنع نفسه من الميراث، وهذا معنى القرآن في قول الله عزّ وجلّ ﴿فَمَنْ عَفَىٰ عَنْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان، وهذا مكتوب في كتاب الذيات، ووجدنا ما خالفه من الأقاويل لا حجة فيه لما وصفت من السنّة بخلافهم، ووجدت مع ذلك قولهم متناقضاً إذ زعموا أنّهم امتنعوا من أن يأخذوا الذية من القاتل؛ لأنّه إنّما عليه دم لا مال، فلو زعموا أنّ واحداً من الورثة لو عفا حال الدّم مالاً ما لزموا قتلهم، ولقد نقضوه فأما الذين قالوا هو كالحذّ يقوم به أي الورثة شاء، وإن عفا غيره، فقد خالفوا بينه وبين الحد من أجل أنّهم يزعمون أنّ للورثة العفو عن القتل ويزعمون أنّه لا عفو لهم عن الحد ويزعمون أنّهم لو اصطلحوا في القتل على الذية جاز ذلك ويزعمون أنّهم لو اصطلحوا على مال في الحد لم يجوز.

وإذا اقتل القوم فاجلّوا عن قتل لم يدر أيهم أصابه، فإنّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: هو على عاقلة القليلة التي وجد فيها إذا لم يدع ذلك أولياء القتل على غيرهم، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول: هو عاقلة الذين اقتتلوا جميعاً إلا أن يدعي أولياء القتل على غير أولئك وبهذا يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اقتل القوم فاجلّوا عن

وجزاء الصيد هل رآه قياس جزاء الصيد حين أصاب الحرم البقرة بأن قال: يكفيه شاة كما يكفي المتمتع أو المضحي أو قاصه حين أصاب الحرم جرادة بأن قال: لا يجوز الحرم إلا شاة كما لا يجوز المضحي والمتمتع إلا شاة.
فإن قال: لا.

قيل: لأنّ جزاء الصيد كما قال الله تبارك وتعالى مثل، وإنما المثل صغيراً أو كبيراً على قدر المصاب.

فإن قال: نعم، قيل: فما أضلّك عن الجفوة إذا كانت مثل ما أصيب، وإن كنت تقلّد عمر بن الخطّاب رحمه الله وحده في أقضية لا حجة لك في شيء منها إلا تقليده فكيف خالفته ومعه القرآن والقياس والمقول وغيره من أصحاب النبي ﷺ؟ وقد قضى عمر رضي الله عنه في الأرنب بعناق، وفي اليربوع بجفوة، وقضى في الضبّ بجدي قد جمع الماء والشجر، وقضى ابن مسعود رضي الله عنه في اليربوع بجفوة أو جفر، وقضى عثمان رضي الله عنه في أم حنين بحلان من الغنم يعني حملاً.

وذكر عن خصيف الجزري عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنّه قال في بيض النعامة يصيبه الحرم ثمنه.

٢١٩٦- وَأَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ غَامِرٍ مِثْلَهُ.

٢١٩٧- وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ:، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فِي الثَّيْضَةِ وَرَقَمَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قِيمَتُهَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصاب الحرم بيض نعام أو بيض حمام أو بيضاً من الصيد، ففيه قيمته قياساً على الجرادة، وعلى ما لم يكن له مثل من النعم.

٢٩- باب الذيات

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل الرجل عمداً وللمقتول ورثة صغار وكبار، فإنّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: للكبار أن يقتلوا أصحابهم إن شاءوا، وكان ابن أبي ليلى يقول: ليس لهم أن يقتلوا حتّى يكبر الأصاغر وبه يأخذ.

٢١٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَتَلَ ابْنَ مُلْجَمٍ يَغْلِي. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَكَانَ لِعَلِيٍّ ﷺ أَوْلَادٌ صِغَارٌ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل الرجل عمداً وله ورثة صغار وكبار أو كبار غيب فليس لأحد منهم أن يقتل حتّى تبلغ الصغار وتحضر الغيب ويجتمع من له سهم في

بَحْسَيْنِ يَمِينًا، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَقْبَلُوا أَيْمَانَهُمْ لَمْ يَجْعَلْ عَلَى يَهُودَ شَيْئًا، وَقَدْ وَجَدَ الْقَتِيلُ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، وَوَدَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ مُنْطَوِّعًا.

وإذا قطع رجلٌ يدَ امرأةٍ أو امرأةٌ يدَ رجلٍ، فإنَّ أبا حنيفةٍ رحمه الله كان يقولُ: ليسَ في هذا القصاصِ ولا قصاصٍ فيما بينَ الرجالِ والنِّساءِ فيما دونَ النَّفسِ ولا فيما بينَ الأحرارِ والعبيدِ فيما دونَ النَّفسِ ولا قصاصٌ بينَ الصَّيَّانِ في النَّفسِ ولا غيرها.

٢١٩٩- وَكَذَلِكَ حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَبِهِ يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: الْقِصَاصُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَفِي جَمِيعِ الْجَرَاحَاتِ الَّتِي يُسْتَطَاعُ فِيهَا الْقِصَاصُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القصاصُ بينَ الرَّجلِ والمرأةِ في الجراحِ، وفي النَّفسِ.

وكذلك العبيدُ بعضهم من بعضٍ، وإذا كانوا يقولون: القصاصُ بينهم في النَّفسِ وهي الأكثرُ كانَ الجرحُ الَّذي هو الأقلُّ أولى؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ ذكرَ النَّفسَ والجراحَ في كتابه ذكراً واحداً، وأما الصَّيَّانُ، فلا قصاصَ بينهم؛

وإذا قتلَ الرَّجلُ رجلاً بعضاً أو بمجرٍ فضربه ضرباتٍ حتى ماتَ من ذلك، فإنَّ أبا حنيفةٍ رحمه الله تعالى كان يقولُ: لا قصاصَ بينهما، وكانَ ابنُ أبي ليلَى يقولُ: بينهما القصاصُ وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصابَ الرَّجلُ الرَّجلَ بمحديدةٍ عمورٍ أو بشيءٍ يمورُ فمأزٍ فيه مورانَ الحديدِ فماتَ من ذلك، ففيه القصاصُ، وإذا أصابه بعضاً أو بمجرٍ أو ما لا يمورُ مورانَ السِّلَاحِ فافصله شيئانِ إن كانَ ضربه بالحجرِ العظيمِ والحشبةِ العظيمةِ الَّتِي الأغلبُ منها أنه لا يعاشُ من مثلها، وذلكَ أن يَشْدَخَ بها رأسه أو يضربَ بها جوفه أو خاصرته أو مقتلًا من مقاتله أو حملَ عليه الضَّرْبُ بشيءٍ أخفَ من ذلكَ حتى بلغَ من ضربه ما الأغلبُ عندَ النَّاسِ أن لا يعاشَ من مثله قتلٌ به، وكانَ هذا عمدةَ القتلِ وزيادةً أنه أشدُّ من القتلِ بالحديدِ؛ لأنَّ القتلَ بالحديدِ أوحى، وإن ضربه بالعصا أو السَّوْقِ أو الحجرِ الضَّرْبُ الَّذِي الأغلبُ منه أنه يعاشُ من مثله فهذا الخطأُ شبه العمْدِ، ففيه الدِّيةُ مغلظةٌ ولا قودَ فيه.

وإذا عضَّ الرَّجلُ يدَ الرَّجلِ فانتزعَ المعضوضُ يده فقلعَ سناً من أسنانِ العاضِ، فإنَّ أبا حنيفةٍ رحمه الله تعالى كان يقولُ: لا ضَمَانٌ عَلَيْهِ فِي السِّنِّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ لَهُ أَنْ يَنْزِعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ وَبِهِ يَأْخُذُ، وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَتَزَعَ نَبِيَّتُهُ فَاقْبَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ

قَتِيلٍ فَادْعَى أَوْلِيَاءَهُ عَلَى أَحَدٍ بَعِينَهُ أَوْ عَلَى طَائِفَةٍ بَعِينَهَا أَوْ قَالُوا: قَدْ قَتَلْتَهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلْتَهُ قِيلَ لَهُمْ: إِنْ جِئْتُمْ بِمَا يَوْجِبُ الْقِسَامَةَ عَلَى إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَوْ بَعْضَهُمْ أَوْ وَاحِدٍ بَعِينَهُ أَوْ أَكْثَرَ قِيلَ لَكُمْ: اقْسُمُوا عَلَى وَاحِدٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَأْتُوا مَالَكُمْ، فَلَا عَقْلٌ وَلَا قودَ، وَمَنْ شِئْتُمْ أَنْ تَحْلِفَ لَكُمْ عَلَى قَتْلِهِ أَحْلَفْنَاهُ، وَمَنْ أَحْلَفْنَاهُ إِبْرَانَاهُ، وَهَكَذَا إِنْ كَانَ جَرِيحًا، ثُمَّ مَاتَ ادَّعَى عَلَى أَحَدٍ أَوْ لَمْ يَدَّعِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ أَقْبَلْ دَعْوَاهُ فِيمَا هُوَ أَقْلُ مِنَ الدِّمِّ لَمْ أَقْبَلْهَا فِي الدِّمِّ، وَمَا أَعْرَفُ أَصْلًا وَلَا فِرْعًا لِقَوْلٍ مَنْ قَالَ تَجِبُ الْقِسَامَةُ بِدَعْوَى الْمَيِّتِ، وَمَا الْقِسَامَةُ الَّتِي قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ إِلَّا عَلَى خِلَافٍ مَا قَالَ فِيهَا دَعْوَى وَلَا لَوْثٌ مِنْ بَيِّنَةٍ.

وإذا أصيبَ الرَّجلُ وبه جراحةٌ فاحتملَ، فلم يزلَ مريضاً حتى ماتَ، فإنَّ أبا حنيفةٍ رحمه الله كان يقولُ: دِيته على تلكَ القبيلةِ الَّتِي أصيبَ فيهم وبه يأخذُ، وكانَ ابنُ أبي ليلَى يقولُ: ليسَ عليهم شيءٌ.

وكانَ أبو حنيفةٍ رحمه الله تعالى يقولُ: القصاصُ لكلِّ وارثٍ وبه يأخذُ، وكانَ ابنُ أبي ليلَى يجعلُ لكلِّ وارثٍ قصاصاً إلا الزَّوْجَ والمرأةَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الزَّوْجُ والمرأةُ الحرَّةُ والجدَّةُ وبنْتُ الابنِ، وكلُّ وارثٍ من ذكرٍ أو أنثى فله حقُّ في القصاصِ، وفي الدِّيةِ.

وإذا وَجَدَ الْقَتِيلُ فِي قَبِيلَةٍ، فإنَّ أبا حنيفةٍ رحمه الله تعالى كان يقولُ: الْقِسَامَةُ عَلَى أَهْلِ الْخَطِئَةِ وَالْعَقْلُ عَلَيْهِمْ، وَلَيْسَ عَلَى السَّكَّانِ وَلَا عَلَى الْمُشْتَرَيْنِ شَيْءٌ وَبِهِ يَأْخُذُ، ثُمَّ قَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدُ عَلَى الْمُشْتَرَيْنِ وَالسَّكَّانِ وَأَهْلِ الْخَطِئَةِ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: الدِّيةُ عَلَى السَّكَّانِ وَالْمُشْتَرَيْنِ مَعَهُمْ وَأَهْلِ الْخَطِئَةِ.

وكذلكَ إذا وَجَدَ فِي الدَّارِ فَهُوَ عَلَى أَهْلِ الْقَبِيلَةِ قَبِيلَةً تِلْكَ الدَّارِ وَالسَّكَّانُ الَّذِينَ فِيهَا فِي قَوْلِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: عَلَى عَاقِلَةٍ أَرْبَابِ الدَّوَرِ خَاصَّةً، وَإِنْ كَانُوا مُشْتَرِينَ، وَأَمَّا السَّكَّانُ، فَلَا وَهَذَا يَأْخُذُ رَجُلٌ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى قَوْلِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَعْرُوفِ مَا بَقِيَ مِنْ أَهْلِ الْخَطِئَةِ رَجُلٌ فَلَيْسَ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ شَيْءٌ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا وَجَدَ الرَّجُلُ قَتِيلًا فِي دَارِ رَجُلٍ أَوْ أَهْلِ خَطِئَةٍ أَوْ سَكَّانٍ أَوْ صَحْرَاءٍ أَوْ عَسْكَرٍ فَكُلُّهُمْ سَوَاءٌ لَا عَقْلٌ وَلَا قودَ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَقُوْمُ أَوْ بِمَا يَوْجِبُ الْقِسَامَةَ فَيَقْسَمُ الْأَوْلِيَاءُ، فَإِذَا ادَّعَى الْأَوْلِيَاءُ عَلَى وَاحِدٍ وَالْفِئَةِ أَحْلَفْنَاهُمْ وَإِبْرَانَاهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِلْأَنْصَارِيِّنَ قَتْلُكُمْ يَهُودَ

٣٠- باب السرقة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة والسرقة تساوي عشرة دراهم فصاعداً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: أقطعه، ويقول: إن لم أقطعه جعلته عليه ديناً ولا قطع في الدين، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا أقطعه حتى يقر مرتين وبهذا يأخذ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة وثبت على الإقرار وكانت مما تقطع فيه اليد قطعاً وسواء إقراره مرة أو أكثر.

فإن قال قائل: كما لا أقطعه إلا بشاهدين فهو إذا شهد عليه شاهدان قطعه، ولم يلتفت إلى رجوعه لو كان أقر وهو لو أقر عنه مائة مرة، ثم رجع لم يقطعه.

فإن قال قائل: فهكذا لو رجعت الشهود لم نقطعه، قيل: لو رجع الشهود عن الشهادة عليه، ثم عادوا فشهدوا عليه بما رجعوا عنه لم تقبل شهادتهم، ولو أقر، ثم رجع، ثم أقر: قبل منه فالإقرار مخالف للشهادات في البدن والمتعقب.

وإن كان المسروق منه غائباً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: لا أقطعه وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: أقطعه إذا أقر مرتين، وإن كان المسروق منه غائباً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان المسروق منه غائباً حبس السارق حتى يحضر المسروق منه؛ لأنه لعله أن يأتي له بمخرج يسقط عنه القطع أو القسط والضمان.

وإن كانت السرقة تساوي خمسة دراهم، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا قطع فيها بلغنا عن رسول الله ﷺ وعن علي عليه السلام وعن ابن مسعود أنهم قالوا: لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: تقطع اليد في خمسة دراهم ولا تقطع في دونها.

٢٢٠١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا الثقة، عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: القَطْعُ في رُبْعِ دِينَارٍ فصاعداً. [انتهى]

ويه نأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأما ما ذهب إليه أبو حنيفة من الرواية عن النبي ﷺ التي تخالف هذا، فإنها ليست من وجه يثبت مثله لو انفرد، وأما ما روي عن علي عليه السلام وابن مسعود فليست في أحد مع النبي ﷺ حجة ولا أعلمه ثابتاً عن واحد.

أَيْعَضُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ عَضُ الْفَحْلِ وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْسَى يَقُولُ: هُوَ ضَامِنٌ لِدِيَةِ السِّنِّ وَهُمَا يَتَفَقَّانِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ تَمَّا يَجِيئُ فِي الْجَسَدِ سِوَاءَ فِي الضَّمَانِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عض الرجل يد الرجل أو رجله أو بعض جسده فانتزع المعضوض ما عض منه من في العاض فسقط بعض ثغره أو كله، فلا شيء عليه؛ لأنه كان للمعضوض أن ينزع يده من في العاض، ولم يكن متعدياً بالانتزاع فيضمن، وقد قضى رسول الله ﷺ في مثل هذا.

٢٢٠٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن صفوان بن يحيى بن أمية، عن أبيه أن رجلاً عض يد رجل فانتزع المعضوض يده في العاض فسقطت ثنيته أو ثنيته فأعندتها رسول الله ﷺ، وقال أَيْدُعُ يَدَهُ فِي فَيْكٍ تَقْضِمُهَا كَأَنَّهَا فِي فَحْلٍ. [انتهى]

وإذا نحت الذابة برجلها وهي تسير، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا ضمان على صاحبها؛ لأنه بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: الرجل جبار وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: هو ضامن في هذا لما أصابت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يضمن قائد الذابة وسائقها وراكبها ما أصابت بيد أو فم أو رجل أو ذنب، ولا يجوز إلا هذا، ولا يضمن شيئاً إلا أن يحملها على أن تطفأ شيئاً فيضمن؛ لأن وطأها من فعله فنكوه حيتن كاداة من أداته جنى بها فأما أن نقول يضمن عن يدها، ولا يضمن عن رجلها فهذا تحكم.

فإن قال: لا يرى رجلها فهو إذا كان سائقاً لا يرى يدها فينبغي أن يقول في السائق يضمن عن الرجل، ولا يضمن عن اليد، وليس هكذا بقول فأما ما روي عن رسول الله ﷺ من أن الرجل جبار فهو، والله تعالى أعلم، غلط؛ لأن الحفاظ لم يحفظوا هكذا.

وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في الرجل إذا قتل العبد: إن قيمته على عاقلة القتال وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا تعقله العاقلة، ثم رجع أبو يوسف، فقال: هو مال لا تعقله العاقلة، وعلى القتال قيمته ما بلغ حالاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قتل الرجل العبد خطأ عقلته عاقلته؛ لأنها إنما تعقل جناية حر في نفس محرمة قد يكون فيها القود قال: ويكون فيها الكفارة كما تكون في الحر بكل حال فهو بالنفوس أشبه منه بالأموال هو لا يجمع الأموال في معنى إلا في أن دية قيمته فأما ما سوى ذلك فهو مفارق للأموال يجمع للنفس في أكثر أحكامه وبالله تعالى التوفيق.

منهما.

رضي الله عنه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دخلَ الحربي دارَ الإسلامِ بأمان فسرقَ ضَمَنَ السَّرْقَةَ، ولا يقطعُ ويقالُ له: نَبَذُ إِلَيْكَ عَهْدُكَ وَتَبَلَّغَكَ أَمَانُكَ؛ لأنَّ هَذِهِ دَارٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقِيمَ فِيهَا إِلَّا مَنْ يَجْرِي عَلَيْهِ الْحُكْمُ.

قال الربيعُ: لا يقطعُ إذا كانَ جاهلاً؛ فإن كانَ عالماً قطعَ.

قال الشافعي رحمه الله: لا ينبغي لأحدٍ أَنْ يُعْطِيَ أَحَدًا أَمَانًا عَلَى أَنْ لَا يَجْرِيَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْإِسْلَامِ مَا دَامَ مُقِيمًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ.

٣١- بابُ القضاء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أثبتَ القاضي في ديوانه الإقرارَ وشهادةَ الشهود، ثُمَّ رَفَعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَذْكُرُهُ، فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُجِيزَهُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى رَحِمَهُ اللَّهُ يُجِيزُ ذَلِكَ وَبِهِ يَأْخُذُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنْ كَانَ يَذْكُرُهُ، وَلَمْ يَشْتِهِ عِنْدَهُ أَجَازَهُ وَبِهِ يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: لَا يُجِيزُهُ حَتَّى يَشْتِهِ عِنْدَهُ، وَإِنْ ذَكَرَهُ.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا وجدَ القاضي في ديوانه خطأً لَا يَشْكُ أَنَّهُ خَطَأُهُ أَوْ خَطَأَ كَاتِبِهِ بِإِقْرَارِ رَجُلٍ لِأَخَرٍ أَوْ بِشَيْءٍ حَقٌّ عَلَيْهِ بوجهٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ بِهِ حَتَّى يَذْكُرَ مِنْهُ أَوْ يَشْهَدَ بِهِ عِنْدَهُ كَمَا لَا يُجَوِّزُ إِذَا عَرَفَ خَطَأَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّهَادَةَ أَنْ يَشْهَدَ.

وإذا جاءَ رجلٌ بكتابٍ قاضٍ إِلَى قاضٍ والقاضي لَا يَعْرِفُ كِتَابَهُ وَلَا خَاتَمَهُ، فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي الَّذِي أَتَاهُ الْكِتَابُ أَنْ يَقْبَلَهُ حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدًا عَدْلًا عَلَى خَاتَمِ الْقَاضِي، وَعَلَى مَا فِي الْكِتَابِ كُلِّهِ إِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ عَرَفَ الْقَاضِي الْكِتَابَ وَالْخَاتَمَ أَوْ لَمْ يَعْرِفْهُ، وَلَا يَقْبَلُهُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَلَى مَا وَصَفْتُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَهُوَ مِثْلُ شَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: لَا يَقْبَلُ الْكِتَابَ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّهَدُ أَنَّهُ قَرَأَهُ عَلَيْهِمْ وَأَعْطَاهُمْ نَسْخَةً مَعَهُمْ بِمَحْضَرِهَا هَذَا الْقَاضِي مَعَ كِتَابِ الْقَاضِي، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: إِذَا شَهِدُوا عَلَى خَاتَمِ الْقَاضِي قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَبِهِ يَأْخُذُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهدَ الشاهدان على كتابِ القاضي إلى القاضي عَرَفَ الْكِتَابَ إِلَيْهِ كِتَابُ الْقَاضِي وَخَاتَمُهُ أَوْ لَمْ يَعْرِفْهُ فَهُوَ سُوءٌ فِي الْحُكْمِ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ يَشْهَدَانِ أَنَّ هَذَا كِتَابُ فُلَانٍ قَاضِي بِلَدٍ كَذَا إِلَى فُلَانٍ قَاضِي بِلَدٍ كَذَا وَيَشْهَدَانِ عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ إِمَّا بِحِفْظٍ لَهُ، وَإِمَّا بِنَسْخَةٍ مَعَهُمَا تَوَافَقَ مَا فِيهِ وَلَا أَرَى أَنْ يَقْبَلَهُ خْتِوَمًا وَهُمَا يَقُولَانِ: لَا نَدْرِي مَا فِيهِ؛ لِأَنَّ الْخَاتَمَ قَدْ يَصْنَعُ عَلَى الْخَاتَمِ وَيَذَلُّ الْكِتَابَ.

٢٢٠٢- وَقَدْ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ قَتَادَةَ يُسْأَلُ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنِ الْقَطْعِ، فَقَالَ: حَضَرْتُ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رضي الله عنه فَطَعَّ سَارِقًا فِي شَيْءٍ مَا يَسْتَوِي ثَلَاثَةُ ذَرَاهِمَ أَوْ قَالَ: مَا يَسُرُّنِي أَنَّهُ لِي بِثَلَاثَةِ ذَرَاهِمَ. [تقدم]

وَبَيَّنَتْ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: الْقَطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ السَّرِقَةِ.

قال: وإذا شهدَ الشاهدان على رجلٍ بالسَّرْقَةِ والمسروقُ منه غائبٌ، فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا أَقْبَلُ الشَّهَادَةَ وَالْمُسْرُوقُ مِنْهُ غَائِبٌ أَرَأَيْتَ لَوْ قَالَ: لَمْ يَسْرِقْ مِنْي شَيْئًا أَكُنْتُ أَقْطَعُ السَّارِقَ وَبِهِ يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: أَقْبَلُ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ وَأَقْطَعُ السَّارِقَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهدَ شاهدان على رجلٍ بسَرْقَةٍ والمسروقُ مِنْهُ غَائِبٌ قَبِلْتُ الشَّهَادَةَ وَسَأَلْتُ عَنْ الشُّهُودِ وَأَخَّرْتُ الْقَطْعَ إِلَى أَنْ يَقْدِمَ الْمُسْرُوقُ مِنْهُ.

قال: وإذا اعترفَ الرَّجُلُ بِالسَّرْقَةِ مَرَّتَيْنِ وَبِالزَّنا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ انْكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ يَقُولُ: نَدْرَأُ عَنْهُ الْحُدَّ فِيهِمَا جَمِيعًا وَنُضَمِّنُهُ السَّرْقَةَ.

٢٢٠٣- وَقَدْ بَلَّغْنَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ اعْتَرَفَ عِنْدَهُ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ وَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ هَرَبٌ حِينَ أَصَابَتْهُ الْجِجَارَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلَّا خَلَيْتُمْ سَبِيلَهُ.

حدثنا بذلك أبو حنيفة رحمه الله يرفعه إلى النبي ﷺ وبِهِ يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: لَا أَقْبَلُ رَجُوعَهُ فِيهِمَا جَمِيعًا وَأَمْضِي عَلَيْهِ الْحُدَّ.

قال الشافعي: وإذا أقرَّ الرَّجُلُ بِالزَّنا أَوْ بِشَرْبِ الْخَمْرِ أَوْ بِالسَّرْقَةِ، ثُمَّ رَجَعَ قَبِلْتُ رَجُوعَهُ قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَهُ السَّيَاطُ أَوْ الْحِجَارَةُ أَوْ الْحَدِيدُ وَبَعْدَ جَاءِ سَبَبٍ أَوْ لَمْ يَأْتِ بِهِ عَيَّرَ أَوْ لَمْ يَعْزِ قِيَاسًا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي مَاعِزٍ: فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ وَهَكَذَا كُلُّ حَدٍّ لِلَّهِ فَأَمَّا مَا كَانَ لِلدَّامِيَيْنِ فِيهِ حَقٌّ فِلْزُمُهُ، وَلَا يَقْبَلُ رَجُوعَهُ فِيهِ وَأَغْرَمَهُ السَّرْقَةُ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ لِلدَّامِيَيْنِ.

وإذا دخلَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ إِلَيْنَا بِأَمَانٍ فَسَرَقَ عِنْدَنَا سَرْقَةً، فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَضْمَنُ السَّرْقَةَ، وَلَا يَقْطَعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذِ الْأَمَانَ لِتَجْرِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: تَقْطَعُ يَدَهُ وَبِهِ يَأْخُذُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ

وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يمضي ذلك عليه، وإن كان ذاكراً له حتى يثبت في ديوانه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقر الرجل عند الحاكم فائت الحاكم إقراره في ديوانه أو كان ذاكراً لإقراره، ولم يثبت في ديوانه فسواء؛ فإن كان ممن يأخذ بالإقرار عنده أخذه به ولا معنى للديوان إلا الذكر، وإذا كان القاضي ذاكراً فسواء كان في الديوان أو لم يكن.

قال الربيع: وكان الشافعي يميز الإقرار عند القاضي، وإنما كره أن يتكلم بإجازته لحال ظلم بعض القضاة.

٣٢- باب الفرية

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال رجل لرجل من العرب: يا نبطي أو لست بني فلان لقليل، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا حد عليه في ذلك، وإنما قوله هذا مثل قوله يا كوفي، يا بصري يا شامي.

٢٢٠٤- حدثنا أبو يوسف عن حماد بن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بذلك.

وأما قوله لست من بني فلان فهو صادق ليس هو من ولد فلان لصلبه، وإنما هو من ولد الولد إن القذف ها هنا إنما وقع على أهل الشرك الذين كانوا في الجاهلية وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: فيها جميعاً الحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال رجل لرجل من العرب: يا نبطي وقتته.

فإن قال: عنيت نبطي الدار أو نبطي اللسان أحلفته بالله ما أراد أن يفتيه وينسب إلى النبط؛ فإن حلف نهيته عن أن يقول ذلك القول وأدبته على الأذى، وإن أبى أن يحلف أحلفت المقول له لقد أراد نفيك، فإذا حلف سألت القائل عمن نفى، فإذا قال: ما نفيت ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعاً على أم المقول له لقد أراد نفيك، فإذا حلف سألت القائل عمن نفى، فإذا قال: ما نفيت ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعاً على أم المقول له؛ فإن كانت حرة مسلمة حدثته إن طلبت الحد؛ فإن عفت، فلا حد لها، وإن كانت مينة فلائها القيام بالحد، وإن قال: عنيت بالقذف الأب الجاهلي أحلفته ما عني به أحداً من أهل الإسلام وعزرتة، ولم أحده، وإن قال: لست من بني فلان لجدو، ثم قال: إنما عنيت لست من بنيه لصلبه إنما أنت من بني بنيه لم أقبل ذلك منه وجعلته قاذفاً لأنه؛ فإن طلبت الحد وهي حرة كان لها ذلك إلا أن يقول: نفيت الجد الأعلى الذي هو جاهلي فأعزته ولا أحده؛

وإذا قال الخصم للقاضي: لا أقر ولا أنكر، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: لا أجبره على ذلك، ولكنه يدعو المدعي بشهوده بهذا يأخذ.

قال: وكان ابن أبي ليلى لا يدعه حتى يقر أو ينكر، وكان أبو يوسف إذا سكت يقول له: احلف مراراً؛ فإن لم يحلف قضى عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تنازع الرجلان ودعى أحدهما على الآخر دعوى، فقال المدعي عليه: لا أقر ولا أنكر قيل للمدعي: إن أردت أن تحلفه عرضنا عليه اليمين؛ فإن حلف برئ إلا أن تأتي ببينة، وإن نكل قلنا لك احلف على دعواك وخذ؛ فإن آيت لم نعطك بنكوله شيئاً دون يمينك مع نكوله.

وإذا أنكر الخصم الدعوى، ثم جاء بشهادة الشهود على المخرج منه، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: أقبل ذلك منه وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا أقبل منه بعد الإنكار خرجاً وتفسير ذلك أن الرجل يدعي قبل الرجل الذين، فيقول ماله قبلي شيء فيقيم الطالب البينة على ماله وقيم الآخر البينة أنه قد أوفاه إيائه، وقال أبو حنيفة: المطلوب صادق بما قال: ليس قبلي شيء، وليس قوله هذا يكذب لشهوده على البراءة.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا ادعى الرجل على الرجل ديناً فأنكر المدعي عليه فاقام عليه المدعي بينة فجاء الشهود عليه بمخرج مما شهد به عليه قبلته منه، وليس إنكاره الذين إكذاباً للبينة فهو صادق؛ لأنه ليس عليه شيء في الظاهر إذا جاء بالمخرج منه، ولعله أراد أولاً أن يقطع عنه المؤنة.

وإذا ادعى رجل قبل رجل دعوى، فقال: عندي المخرج، فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: ليس هذا عندي بإقرار إنما يقول: عندي البراءة، وقد تكون عند البراءة من الحق، ومن الباطل وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: هذا إقرار؛ فإن جاء بمخرج وإلا ألزمه الدعوى وأبو حنيفة يقول: إن لم يأت بالمخرج لم تلزمه الدعوى إلا ببينة.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا ادعى الرجل على الرجل حقاً، فقال المدعي عليه: عندي منها المخرج فسأل المدعي القاضي أن يجعل هذا إقراراً يأخذه به إلا أن يمي منه بالمخرج فليس هذا بإقرار؛ لأنه قد يكون عنده المخرج بأن لا يقر به، ولا يوجد عليه بينة، ولا يأخذ المدعي إلا ببينة يثبتها ويقبل من المدعي عليه المخرج، وإن شهد عليه.

قال: وإذا أقر الرجل عند القاضي بشيء، فلم يقض به القاضي عليه، ولم يثبت في ديوانه، ثم خاصمه إليه فيه بعد ذلك، فإن أبا حنيفة رحمه الله قال: إذا ذكر القاضي ذلك أمضاه عليه

لأن القذف وقع على مشركة.

وإذا قال الرجلُ لرجل: لست ابنُ فلان وأمه أمة أو نصرانية وأبوه مسلم، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا حدَّ على القاذبِ إنما وقع القذفُ ها هنا على الأمِّ ولا حدَّ على قاذفها وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: في ذلك عليه الحدُّ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نفى الرجلُ الرجلَ من أبيه وأمِّ المنفي ذمَّةً أو أمةً، فلا حدَّ عليه؛ لأنَّ القذفَ إنما وقع على من لا حدَّ له، ولكنه يتكَلَّم عن أذى النَّاسِ بتعزيرٍ لا حدَّ.

قال: وإذا قذفَ رجلٌ رجلاً، فقال: يا ابنَ الزَّانين، وقد مات الأبوان، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إنما عليه حدٌّ واحدٌ؛ لأنَّها كلمةٌ واحدةٌ وبهذا يأخذ.

قلت: إن فَرَّقَ القولَ أو جمعه فهو سواءٌ وعليه حدٌّ واحدٌ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: عليه حدَّانِ ويضربه الحدَّينِ في مقامٍ واحدٍ، وقد فعل ذلك في المسجد.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا قال الرجلُ للرجل: يا ابنَ الزَّانين وأبواه حرَّانِ مسلمانِ مَيَّتانِ فعليه حدَّانِ، ولا يضربهما في موقفٍ واحدٍ، ولكنه يحدُّ، ثمَّ يجسُّ حتى إذا برأ جلدُه حدٌّ حدًّا ثانيًا.

وكذلك لو فَرَّقَ القولَ أو جمعه أو قذفَ جماعةً بكلمةٍ واحدةٍ أو بكلامٍ متفرِّقٍ فلكلِّ واحدٍ منهم حدُّه ألا ترى أنَّه لو قذفَ ثلاثةً بالزَّنا، فلم يطلبْ واحدٌ الحدَّ وأقرَّ آخرُ بالزَّنا حدًّا للطَّالِبِ الثَّالثِ حدًّا تامًّا، ولو كانوا شركاءَ في الحدِّ ما كان ينبغي أن يضربَ إلا ثلثَ حدٍّ؛ لأنَّ حدَّينِ قد سقطا عنه أحدهما باعترافي صاحبه والآخرُ بتركِ صاحبه الطَّالِبِ وعفوه، وإذا كان الحدُّ حقًّا لسلَّم فكيف يبطِّلُ بحالٍ؟ أريت لو قتلَ رجلٌ ثلاثةً أو عشرةً معاً أما كان عليه لكلِّ واحدٍ منهم ديةٌ إن قتلهم خطأً وعليه القودُ إن قتلهم عمداً وديةٌ لكلِّ من لم يقد منه؛ لأنَّهم لا يجدون إلى القودِ سبيلاً.

وإذا قال الرجلُ للرجل: يا ابنَ الزَّانين أو قالت المرأةُ للرجل: يا ابنَ الزَّانين والأبوان حيَّانِ، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا يأخذُ بحدِّ الميتِ إلا الولدُ أو الوالدُ وبهذا يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول: يأخذُ أيضاً الأخُ والأختُ، وأما غيرُ هؤلاء فلا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يأخذُ حدَّ الميتِ ولده وعصبته من كانوا.

وإذا قذفَ الرجلُ امرأته وشهدَ عليه الشهودُ بذلك وهو يحدُّ، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إذا رفعَ إلى الإمام خبره حبسه حتى يلاعَنَ وبهذا يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: إذا جحدَ ضريته الحدَّ ولا أجبره على اللعانِ منها إذا جحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهدَ الشاهدان على رجلٍ أنَّه قذفَ امرأته مسلمةً وطلبت أن يحدَّها وجحدَ شهادتهما قيلَ له: إن لاعنتَ خرجتَ من الحدِّ، وإن لم تلاعَن حددناك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوجَ المرأةُ بغيرِ مهرٍ مسمًى فدخلَ بها، فإنَّها مهرٌ مثلها من نساها لا وكسَ ولا شطط، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: نساؤها أخواتها وبناتُ

٣٣- باب النكاح

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوجَ المرأةُ بغيرِ مهرٍ مسمًى فدخلَ بها، فإنَّها مهرٌ مثلها من نساها لا وكسَ ولا شطط، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: نساؤها أخواتها وبناتُ

عَمَّا وَه يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: نَسَاؤُهَا أَمَّا وَخَالَاتُهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ بِغَيْرِ مَهْرٍ فَدَخَلَ بِهَا فَلَهَا صَدَاقٌ مِثْلُهَا مِنْ نَسَائِهَا وَنَسَاؤُهَا نِسَاءُ عَصَبَتِهَا الْآخِرَاتُ وَيَنَاتُ الْعَمِّ، وَلَيْسَ الْأُمُّ وَلَا الْخَالَاتُ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَنَاتُ عَصَبَتِهَا مِنَ الرِّجَالِ وَنَسَاؤُهَا اللَّاحِي يُعْتَبَرُ عَلَيْهَا بِهِنَّ مَنْ كَانَ مِثْلُهَا مِنْ أَهْلِ بَلَدِهَا، وَفِي سَنَاسِهَا وَجَمَالِهَا وَمَالِهَا وَأَدَبِهَا وَصَرَاحَتِهَا؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ هَذِهِ الْحَالَاتِ.

وَإِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ ابْنُ أَخِيهِ وَهُوَ صَغِيرٌ يَتِيمٌ فِي حَجَرِهِ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ يَقُولُ: النِّكَاحُ جَائِزٌ وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا أَدْرَكَ وَهِيَ يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى يَدْرِكَ، ثُمَّ رَجَعَ أَبُو يُونُسَ، وَقَالَ: إِذَا زَوَّجَ الْوَلِيَّ، فَلَا خِيَارَ وَهُوَ مِثْلُ الْأَبِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الصَّغِيرِ مِنَ الرِّجَالِ وَلَا مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا أَنْ يَزَوِّجَهُنَّ الْأَبَاءُ وَالْأَجْدَادُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ آبَاءٌ، وَإِذَا زَوِّجَهُنَّ أَحَدٌ سِوَاهُمَا فَالنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ، وَلَا يَتَوَارَثَانِ فِيهِ، وَإِنْ كَبُرَا؛ فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا فَاصْبَاهَا فَلَهَا الْمَهْرُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَفْسَخَ النِّكَاحَ لَمْ يَقَعِ طَلَاقُهُ وَلَا ظَهَارُهُ وَلَا إِيْلَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَكُنْ زَوْجَةً قَطً.

وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَامْرَأَةً أُخْرَى، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ يَقُولُ: هُوَ جَائِزٌ بَلَّغْنَا ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ وَهِيَ يَأْخُذُ تَزَوُّجَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ امْرَأَةً عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْنَتَهُ جَمِيعًا، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: لَا يَجُوزُ النِّكَاحُ، وَقَالَ: كُلُّ امْرَأَتَيْنِ لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا رَجُلًا لَمْ يَحِلَّ لَهَا نِكَاحُ صَاحِبَتِهَا، فَلَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ وَابْنَتِهِ مِنْ غَيْرِهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ زَعَمْتُ أَنَّ الْأَبَاءَ يَزَوِّجُونَ الصَّغَارَ قِيلَ: زَوَّجَ أَبُو بَكْرٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ وَهِيَ بِنْتُ سَيِّدٍ أَوْ سَيِّعٍ وَبَنَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ تَيْمٍ فَالْحَالَانِ اللَّذَانِ كَانَ فِيهِمَا النِّكَاحُ وَالْذَّخُولُ كَانَا وَعَائِشَةُ صَغِيرَةٌ تَمَنَّى لَا أَمْرَ لَهَا فِي نَفْسِهَا وَزَوْجٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ابْنَتُهُ صَغِيرَةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلِذَا: أَجْزَتْ هَذَا لِلْأَبَاءِ، وَلَمْ تَلْتَفِتْ إِلَى الْقِيَاسِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى حُرَّةٍ صَغِيرَةٍ نِكَاحًا، ثُمَّ يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ النِّكَاحِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ خِيَارٌ إِلَّا فِي الْإِمَاءِ إِذَا تَحَوَّلَتْ حَالَهُنَّ وَالْحُرَّاتُ لَا تَحَوَّلُ حَالَهُنَّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهِنَّ مَا لِهُنَّ مِنْهُنَّ، ثُمَّ يُلْزَمُهُنَّ فَكَيْفَ لَمْ تَحْمِلِ الْأُولِيَاءُ قِيَاسًا عَلَى الْأَبَاءِ؟

قِيلَ: لَا فِتْرَاقَ الْآبَاءِ وَالْأُولِيَاءِ، وَأَنَّ الْأَبَ يَمْلِكُ مِنَ الْعَقْدِ عَلَى وَلَدِهِ مَا لَا يَمْلِكُهُ مِنْهُ غَيْرُهُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يَعْقِدُ عَلَى الْبَكْرِ بِالْغَا، وَلَا يَرُدُّ عَنْهَا، وَإِنْ كَرِهَتْ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِلْعَمِّ وَلَا لِلْأَخِ وَلَا وَلِيِّ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّا لَا نَحْبِزُ لِلْأَبِ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى الْبَكْرِ بِالْغَا وَنَجْعَلُهُ فِيهَا، وَفِي النَّسَبِ مِثْلُ غَيْرِهِ مِنَ الْأُولِيَاءِ قِيلَ: فَانْتَ تَجْعَلُ قَبْضَهُ لِمَهْرِ الْبَكْرِ قَبْضًا وَلَا تَجْعَلُ ذَلِكَ لَوَلِيِّ غَيْرِهِ إِلَّا وَصِيَّ مَالٍ وَتَجْعَلُ عَقْدَهُ عَلَيْهَا صَغِيرَةً جَائِزًا لَا خِيَارَ لَهَا فِيهِ وَتَجْعَلُ لَهَا الْخِيَارَ إِنْ عَقَدَ عَلَيْهَا وَلِيُّ غَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَ مِثْلُ سَائِرِ الْأُولِيَاءِ مَا كُنْتَ قَدْ فَرَّقْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُولِيَاءِ، وَهَذَا مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ.

وَإِذَا نَظَرَ الرَّجُلُ إِلَى فَرْجِ الْمَرْأَةِ مِنْ شَهْوَةٍ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَقُولُ: تَحْرُمُ عَلَى ابْنِهِ، وَعَلَى أَبِيهِ وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ أَمَّا وَابْنَتُهُ بَلَّغْنَا ذَلِكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَبَلَّغْنَا عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ خَلَا بِمَجَارِيَةٍ لَهُ فَجَرَدَهَا، وَأَنَّ ابْنَهُ لَمْ يَسْتَوْهَبْهَا مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّمَا لَا تَحِلُّ لَكَ وَبَلَّغْنَا عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ مَلْعُونٌ مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ وَهِيَ يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: لَا يَحْرُمُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ مَا لَمْ يَلْمَسَهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا مَسَّ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ حَرَّمَ عَلَى أَبِيهِ وَابْنَتِهِ وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالْنَّظَرِ دُونَ اللَّمَسِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ الرَّجُلِ وَامْرَأَةَ الرَّجُلِ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا حَرَّمَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ وَهَاتَانِ لَيْسَتْ بَاخْتَيْنِ وَحَرَّمَ الْأُمُّ وَالْبَنَتُ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ الْأُخْرَى وَهَذِهِ لَيْسَتْ بِأُمٍّ وَلَا بَنَتٍ، وَقَدْ جَمَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بَيْنَ امْرَأَةٍ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْنَتِهِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَفْوَانَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ وَابْنَتِهِ.

وَإِذَا نَظَرَ الرَّجُلُ إِلَى فَرْجِ أَمَتِهِ مِنْ شَهْوَةٍ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ يَقُولُ: لَا تَحِلُّ لِأَبِيهِ وَلَا لِابْنَتِهِ وَلَا تَحِلُّ لَهَا أَمَّا وَابْنَتُهَا وَهِيَ يَأْخُذُ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: هِيَ لَهُ حَلَالٌ حَتَّى يَلْمَسَهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا زَنِى الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ، فَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ هِيَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَنْكِحَهَا وَلَا أَمَّا وَابْنَتُهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا حَرَّمَ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ضِدَّ الْحَلَالِ، وَهَذَا مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مِنْ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ بِشَاهِدَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزَوِّجَهَا وَلِيُّ وَالزَّوْجُ كَفَوْا لَهَا، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَقُولُ: النِّكَاحُ جَائِزٌ إِلَّا تَرَى أَنَّهَا لَوْ رَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْحَاكِمِ وَأَبَى وَلَيْتَهَا أَنْ يَزَوِّجَهَا كَانَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَزَوِّجَهَا، وَلَا يَسَعُهُ إِلَّا ذَلِكَ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ غَيْرُهُ فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْحَاكِمِ وَالْوَلِيِّ جَائِزًا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنْهَا

على البكر بالغة وغير بالغة والدلالة على ذلك قول رسول الله ﷺ: **الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا** ففرق رسول الله ﷺ بينهما فجعل الأيم أحق بنفسها وأمر في هذه بالمواربة والمواربة قد تكون على استعطابة النفس؛ لأنه روي أن النبي ﷺ قال: **وَأَمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ وَلِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾**، ولو كان الأمر فيهن واحداً لقال: **الْأَيْمُ وَالْبَكْرُ أَحَقُّ بِنَفْسَيْهِمَا**، وهذا كله مستقصى بمجبيه في كتاب النكاح.

وإذا تزوج الرجل المرأة، ثم اختلفا في المهر فدخل بها، وليس بينهما بينة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها: مهر مثلها إلا أن يكون ما ادعت أقل من ذلك، فيكون لها ما ادعت، وكان ابن أبي ليلى يقول: إنما لها ما سمى لها الزوج، وليس لها شيء غير ذلك وبه يأخذ، ثم قال أبو يوسف بعد أن أقر الزوج بما يكون مهر مثلها أو قريباً منه قبل منه وإلا لم يقبل منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوج الرجل المرأة دخل بها أو لم يدخل فاختلغا في المهر تحالفاً، وكان لها مهر مثلها كان أقل مما ادعت أو أقل مما أقر به الزوج أو أكثر كالقول في اليسوع الفاتية إلا أنا لا نرد العقد في النكاح بما يرد به العقد في اليسوع ونحكم له حكم اليسوع الفاتية؛ لأن اليسوع يحكم فيها بالقيمة، وهذا يحكم فيه بالقيمة والقيمة فيه مهر مثلها كما هي في اليسوع قيمة مثل السلعة.

وإذا اعتقت الأمة وزوجها حر، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يجعل لها الخيار إن شاءت اختارت نفسها، وإن شاءت أقامت مع زوجها، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا خيار لها، ومن حجة ابن أبي ليلى في بريرة أنه يقول: كان زوجها عبداً، ومن حجة أبي حنيفة في ذلك أنه يقول: إن الأمة لا تملك نفسها ولا يكاحها، وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه خير بريرة حين عتقت وقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان حراً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اعتقت الأمة؛ فإن كانت تحت عبد فلها الخيار، وإن كانت تحت حراً، فلا خيار لها، وذلك أن زوج بريرة كان عبداً، وهذا مكتوب في كتاب النكاح.

وإذا تزوجت وزوجها غائب كان قد نعي إليها فولدت من زوجها الآخر، ثم جاء زوجها الأول، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول: الولد للأول وهو صاحب الفرائش، وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر وكان ابن أبي ليلى يقول: الولد للآخر؛ لأنه ليس بعاهر والعاهر الزاني؛ لأنه متزوج.

وهي قد وضعت نفسها في الكفاءة بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن امرأة زوجت ابنتها فجاء أولياؤها فخاصموا الزوج إلى علي رضي الله عنه فاجاز علي النكاح، وكان ابن أبي ليلى لا يميز ذلك، وقال أبو يوسف: هو موقوف، وإن رفع إلى الحاكم وهو كفاء أجزت ذلك كأن القاضي ها هنا ولي بلغه أن ابنته قد تزوجت فاجاز ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كل نكاح بغير ولي فهو باطل لقول النبي ﷺ: **أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثًا**.

وإذا تزوج الرجل المرأة فاعلن المهر، وقد كان أسراً قبل ذلك مهراً وأشهد شهوداً عليه وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهره فهو كذا وكذا سمعة يسمع بها لقوم، وأن أصل المهر هو كذا وكذا الذي في السر، ثم تزوج فاعلن الذي قال: فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: المهر هو الأول وهو المهر الذي في السر والسمعة باطل الذي أظهره للقوم وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: السمعة هي المهر والذي أسراً باطل.

٢٢٠٥- أبو يوسف، عن مطرف، عن عامر قال: إذا أسر الرجل مهراً وأعلن أكثر من ذلك أخذ بالعلانية.

٢٢٠٦- أبو يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن شريح وإبراهيم مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تزوج الرجل امرأة بمهر علانية وأسراً قبل ذلك مهراً أقل منه فالمهر مهر العلانية الذي وقعت عليه عقدة النكاح إلا أن يكون شهود المهرين واحداً فيثبتون على أن المهر مهر السر، وأن المرأة والزوج عقداً النكاح عليه وأعلنا الخطبة بمهر غيره أو يشهدون أن المرأة بعد العقد أقرت بأن ما شهد لها به منه سمعة لا مهر.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدي عدل ورضا المنيكوحة والنكاح إلا في الأمة، فإن سيدها يزوجه والبكر، فإن أباه يزوجه، ومن لم يبلغ، فإن الآباء يزوجهونهم، وهذا مكتوب في كتاب النكاح.

قال: وإذا زوج الرجل ابنته، وقد أدركت، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إذا كرهت ذلك لم يجز النكاح عليها؛ لأنها قد أدركت وملكت أمرها، فلا تكره على ذلك، بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: البكر تستأمر في نفسها وإذنها صماتها فلو كانت إذا كرهت أجبرت على ذلك لم تستأمر وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: النكاح جائز عليها، وإن كرهت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إنكاح الأب خاصة جائز

وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب عليه السلام وبه يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا بلغ المرأة وفاة زوجها فاعتدت، ثم نكحت فولدت أولاداً، ثم جاء زوجها المنعى حياً فسخ النكاح الآخر واعتدت منه وكانت زوجة الأول كما هي، وكان الولد للآخر؛ لأنه نكحها نكاحاً حلالاً في الظاهر حكمه حكم الفرائس.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا لمس الرجل الجارية: حرمت على أبيه وابنه ولا تحرم على أبيه وابنه بالنظر دون اللمس.

٣٤ - باب الطلاق

وإذا قال الرجل: كل حل علي حرام، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: القول قول الزوج؛ فإن لم يعن طلاقاً فليس بطلاق، وإنما هي بين يكفرها، وإن عنى الطلاق ونوى ثلاثاً فثلاث، وإن نوى واحدة فواحدة بآثمة، وإن نوى طلاقاً، ولم ينو عدداً فهي واحدة بآثمة.

وكذلك إذا قال لامراته: هي علي حرام.

وكذلك إذا قال لامراته: حلية أو برية أو بائن أو بسة فالقول قول الزوج وهو ما نوى إن نوى واحدة فهي واحدة بآثمة، وإن نوى ثلاثاً فثلاث بلغنا ذلك عن شريح، وإن نوى اثنتين فهي واحدة بآثمة، وإن لم ينو طلاقاً فليس بطلاق غير أن عليه اليمين ما نوى طلاقاً وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: في جميع ما ذكرت هي ثلاث تطليقات لا تدنيه في شيء منها ولا تجعل القول قوله في شيء من ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لامراته: أنت علي حرام؛ فإن نوى طلاقاً فهو طلاق وهو ما أراد من عدو الطلاق والقول في ذلك قوله مع يمينه، وإن لم يرد طلاقاً فليس بطلاق ويكفر كفارة بين قياساً على الذي يحرم أمته، فيكون عليه فيها الكفارة؛ لأن رسول الله ﷺ حرم أمته فأنزل الله عز وجل ﴿لِمَ تَحَرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ﴾ وجعلها الله يميناً، فقال: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾.

وإذا قال الرجل لامراته: أمرك في يدك، فقالت: قد طلقت نفسي ثلاثاً، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: إذا كان الزوج نوى ثلاثاً فهي ثلاث، وإن كان نوى واحدة فهي واحدة بآثمة وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: هي ثلاث، ولا يسأل الزوج عن شيء.

قال الشافعي: وإذا خير الرجل امرأته أو ملكها أمرها فطلقت نفسها تطليقة فهو يملك الرجعة فيها كما يملكها لو ابتداً

طلاقها، وكان أبو حنيفة يقول: في الخيار إن اختارت نفسها فواحدة بآثمة، وإن اختارت زوجها، فلا شيء وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: إن اختارت نفسها فواحدة يملك بها الرجعة، وإن اختارت زوجها، فلا شيء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لامراته، ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق بآثمة بالأولى، ولم يكن عليها عدة فتلزمها الثنتان، وإنما أحدث كل واحدة منهما لها وهي بائن منه حلال لغيره، وهكذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

وإذا قال الرجل لامراته، ولم يدخل بها: أنت طالق أنت طالق بالثلاث، وهذا قول أبي حنيفة بلغنا عن عمر بن الخطاب وعن علي وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وإبراهيم بذلك؛ لأن امرأته ليست عليها عدة، فقد بانت منه بالتطليقة الأولى وحلت للرجال ألا ترى أنها لو تزوجت بعد التطليقة الأولى قبل أن يتكلم بالثانية زوجاً كان نكاحها جائزاً فكيف يقع عليها الطلاق وهي ليست بامراته وهي امرأة غيره وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليها الثلاث التطليقات إذا كانت من الرجل في مجلس واحد على ما وصفت لك.

وإذا شهد شاهد على رجل أنه طلق امرأته واحدة وشهد آخر أنه طلقها اثنتين، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: شهادتهما باطلة؛ لأنهما قد اختلفا، وكان ابن أبي ليلى يقول: يقع عليها من ذلك تطليقة؛ لأنهما قد اجتمعا عليها وبهذا يأخذ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شهد الرجل أنه سمع رجلاً يقول لامراته: أنت طالق واحدة وشهد آخر أنه سمعه يقول لها: أنت طالق ثنتين فهذه شهادة مختلفة، فلا تجوز، ولو شهدا، فقالا: نشهد أنه طلق امرأته، وقال أحدهما: قد أثبت الطلاق، ولم أثبت عدده، وقال الآخر: قد أثبت الطلاق وهو ثنتان لزمته واحدة؛ لأنهما يجتمعان عليها.

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً، وقد دخل بها، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها: السكنى والنفقة حتى تنقضي عدتها وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لها: السكنى، وليس لها النفقة، وقال أبو حنيفة: لم؟ وقد قال الله عز وجل في كتابه ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ عَالِمِي خَيْبَتِمْ حَتَّى يَضَعُوا حِمْلَهُمْ﴾ وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه جعل للمطلة ثلاثاً السكنى والنفقة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ولا حبل بها فلها السكنى، وليس لها نفقة، وهذا مكتوب في كتاب الطلاق.

وإذا ارتدَّ الزَّوْجُ عن الإسلام وكفر، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: بانت منه امرأته إذا ارتدَّ لا تكونُ مسلمةً تحت كافرٍ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: هي امرأته على حالها حتى يستتاب؛ فإن تاب فهي امرأته، وإن أبى قتل، وكان لها ميراثها منه.

قال الشافعي رحمه الله: وإذا ارتدَّ الرَّجُلُ عن الإسلام فنكاحُ امرأته موقوف؛ فإن رجعَ إلى الإسلام قبل أن تنقضي عدتها فهما على النكاح الأول، وإن انقضت عدتها قبل رجوعه إلى الإسلام، فقد بانت منه والبيونة فسُخِّ بلا طلاق، وإن رجع إلى الإسلام فخطبها لم يكن هذا طلاقاً، وهذا مكتوبٌ في كتاب المرتد.

قال: وإذا رجعت المرأة من أهل الإسلام إلى الشرك كان هذا والباب الأول سواءً في قولهما جميعاً غير أن أبا حنيفة كان يقول: يُعْرَضُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْإِسْلَامُ؛ فَإِنْ أَسْلَمَتْ خَلَّتْ سَبِيلُهَا، وَإِنْ أَبَتْ حُجِسَتْ فِي السَّجْنِ حَتَّى تَتُوبَ وَلَا تَقْتُلَ بَلْعَنًا ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: إن لم تَتُبْ قُتِلَتْ وَبِهِ يَأْخُذُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَكَيْفَ تَقْتُلُ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ فِي الْخُرُوبِ مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ فَهَذَا مِثْلُهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ارتدَّت المرأة عن الإسلام، فلا فرق بينها وبين الرَّجُلِ تستتاب؛ فإن تابت وإلا قُتِلَتْ كما يصنعُ بالرَّجُلِ فخالفتنا في هذا بعضُ النَّاسِ، فقال: يقتل الرَّجُلُ إذا ارتدَّ ولا تقتل المرأة واحتج بشيء رواه عن ابن عباس لا يثبت أهل الحديث مثله، وقد روي شبيه بذلك الإسناد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قتل نسوة ارتددن عن الإسلام، فلم نر أن نحتج به إذا كان إسنادُه ممَّا لا يثبتُه أهل الحديث واحتج من خالفنا بأن النبي ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَقَالَ: إِذَا نَهَى عَنْ قَتْلِ الْمُشْرَكَاتِ اللَّاتِي لَمْ يُؤْمِنْ فَالْمُؤْمِنَةُ النَّبِيَّ ارْتَدَّتْ عَنْ الْإِسْلَامِ أَوَّلَى أَنْ لَا تَقْتُلَ قِيلَ لِيَغْضُ مِنْ يَقُولِ هَذَا الْقَوْلِ: قَدْ رَوَيْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ الْكَبِيرِ الْفَانِي وَعَنْ قَتْلِ الْأَجِيرِ وَرَوَيْتُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ نَهَى عَنْ قَتْلِ الرَّهْبَانِ أَفْرَأَيْتَ إِنْ ارْتَدَّ شَيْخٌ، فَإِنْ أُوْجِبَ أَنْدَعُ قَتْلُهُمَا أَوْ ارْتَدَّ رَجُلٌ رَاهِبٌ أَنْدَعُ قَتْلُهُ؟ قال: لا.

قيل: ولم؟ لأنَّ حَكَمَ الْقَتْلِ عَلَى الرَّدَّةِ حَكَمُ قَتْلِ حَدٍّ لَا يَسَعُ الْوَالِي تَعْيِيلُهُ خَالَفَ لِحَكَمِ قَتْلِ الْمُشْرِكِينَ فِي دَارِ الْحَرْبِ؟ قال: نعم.

قلت: فكيف احتججت بحكم دار الحرب في قتل المرأة، ولم تره حجةً في قتل الكبير الفاني والأجير والراهب، ثم قلت لنا: أن

وإذا أَلَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ فَحَلَفَ لَا يَقْرِبُهَا شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ إِيلَاءٌ وَلَا طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ يَمِينُهُ كَانَتْ عَلَى أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

٢٢٠٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ عَمِيرِ الْأَحْوَلِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِهِ يَأْخُذُ. [أخبره البيهقي (٣٨١/٧)]
وكان ابنُ أبي ليلى يقول: هو مَوْلٌ منها إن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطليقةٌ بآتة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرَّجُلُ لا يَطُأُ امْرَأَتَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَقَلَّ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ حَكْمُ الْإِيلَاءِ؛ لِأَنَّهُ حَكْمُ الْإِيلَاءِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مَضِيِّ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ فَيَوْمَ يَكُونُ حَكْمُ الْإِيلَاءِ يَكُونُ الزَّوْجُ لَا يَمِينُ عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ يَمِينٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَكْمُ الْإِيلَاءِ، وَهَكَذَا مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ الْإِيلَاءِ.

وإذا حلف الرَّجُلُ لا يقربُ امرأته في هذا البيت أربعة أشهر فتركها أربعة أشهر، فلم يقربها فيه ولا في غيره، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله كان يقول: ليسَ عليه في هذا إيلاءٌ ألا ترى أنَّ له أن يقربها في غير ذلك البيت ولا تجبُ عليه الكفارة، وإنما الإيلاءُ كُلُّ يَمِينٍ مَنَعَتْ الْجَمَاعَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْرِبَهَا إِلَّا أَنْ يَكْفَرَ يَمِينَهُ وَبِهِ يَأْخُذُ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: في هذا هو مَوْلٌ إن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطليقةٌ بآتة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا حلف الرَّجُلُ لا يقربُ امرأته في هذا البيت أو في هذه الغرفة أو في موضعٍ يسميه فليسَ على هذا حَكْمُ الْإِيلَاءِ إِنَّمَا حَكْمُ الْإِيلَاءِ عَلَى مَنْ كَانَ لَا يَصِلُ إِلَى أَنْ يَصِيبَ امْرَأَتَهُ بِحَالٍ إِلَّا لَزِمَهُ الْحَنْثُ فَأَمَّا مَنْ يَقْدِرُ عَلَى إصَابَةِ امْرَأَتِهِ بِلَا حَنْثٍ، فَلَا حَكْمَ لِلْإِيلَاءِ عَلَيْهِ.

وإذا ظاهرَ الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي يَوْمًا أَوْ وَقْتُ وَتَنَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول: هو مظاهرٌ منها لا يقربها في ذلك الوقت حتى يكفرَ كفارةَ الظَّهَارِ، فإذا مضى ذلك الوقت سقطت عنه الكفارة، وكان له أن يقربها بغير كفارةٍ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: هو مظاهرٌ منها أبداً، وإن مضى ذلك الوقت فهو مظاهرٌ لا يقربها حتى يكفرَ كفارةَ الظَّهَارِ.

قال الشافعي رحمه الله، وإذا ظاهرَ الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ يَوْمًا فَأَرَادَ أَنْ يَقْرِبَهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَفَرَتْ كَفَارَةُ الظَّهَارِ، وإن مضى ذلك اليوم، ولم يقربها فيه، فلا كفارةَ للظَّهَارِ عليه كما قلنا في المسألة في الإيلاء إذا سقطت اليمين سقطَ حَكْمُ الْيَمِينِ وَالظَّهَارُ يَمِينٌ لَا طَلَاقَ.

لا حاجة لي فيك سأوقع عليك الطلاق، فلا طلاق حتى يوقعه بطلاق غير هذا.

وإذا قذف الرجل وهو عبد امرأته وهي حرة، وقد اعتق نصف العبد أحد الشريكين وهو يسعى للآخر في نصف قيمته، فإن أبا حنيفة رحمته كان يقول: هو عبد ما بقي عليه شيء من السعاية وعليه حد العبد، وكان ابن أبي ليلى يقول: هو حر وعليه اللعان وبه يأخذ.

وكذلك لو شهد شهادة أبطلها أبو حنيفة وأجازها ابن أبي ليلى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويحد العبد والأمة في كل شيء حد العبد والأمة حتى تكمل فيهما جميعاً الحرية، ولو بقي سهم من النسب سهم فهو رقيق.

قال الشافعي: وكذلك لا يحد له حتى تكمل فيه الحرية، ولا يقص له من جرح حتى يستكمل العبد الحرية، ولو قذف رجل هذا العبد الذي يسعى في نصف قيمته لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة؛ لأنه بمنزلة العبد، وكان على قاذفه الحد في قول ابن أبي ليلى وبه يأخذ، ولو قطع هذا العبد يد رجل متعمداً لم يكن عليه القصاص في قول أبي حنيفة وبه يأخذ وهو بمنزلة العبد، وكان عليه القصاص في قول ابن أبي ليلى وهو بمنزلة الحر في كل قليل أو كثير أو حد أو شهادة أو غير ذلك وهو في قول أبي حنيفة بمنزلة العبد ما دام عليه دهرهم من قيمته.

وكذلك هو في قولهما جميعاً لو اعتق جزءاً من مائة جزء أو بقي عليه جزء من مائة جزء من كتابته إن شاء الله تعالى.

وإذا كانت أمة بين اثنين ولها زوج عبد اعتقها أحد مولياها، وقضى عليها بالسعاية للآخر لم يكن لها خيار في النكاح في قول أبي حنيفة حتى تفرغ من السعاية وتعق، وكان لها الخيار في قول ابن أبي ليلى يوم يقع العتق عليها وبه يأخذ، ولو طلقت يومئذ كانت عتتها وطلاقها في قول أبي حنيفة عدة أمة وطلاق أمة وكانت عتتها وطلاقها في قول أبي ليلى عدة حرة وطلاق حرة، ولو لم يكن لها زوج وأرادت أن تزوج لم يكن لها ذلك حتى ياذن الذي له عليها السعاية فهي في قول أبي حنيفة بمنزلة الأمة، وفي قول ابن أبي ليلى بمنزلة الحرة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت أمة تحت عبد لم يكن لها الخيار حتى تكمل فيها الحرية فيوم تكمل فيها الحرية فلها الخيار؛ فإن طلقت وهي لم تكمل فيها الحرية كانت عتتها عدة أمة وحكمها في كل شيء حكم أمة.

وإذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إن شاء فلان وفلان غائب لا يدرى أحي هو أو ميت أو فلان ميت قد علم بذلك،

ندع أهل الحرب بعد القدرة عليهم ولا تقتلهم، وليس لنا أن ندع مرتداً فكيف ذهب عليك افتراقهما في المرأة، فإن المرأة تقتل حيث يقتل الرجل في الزنا والقتل؟

وإذا قال الرجل: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، فإن أبا حنيفة كان يقول: هو كما قال وأبي امرأة تزوجها فهي طالق واحدة وبهذا يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: لا يقع عليه الطلاق؛ لأنه عتمة، فقال: كل امرأة أتزوجها، فإذا سمي امرأة مسماة أو مصرأ بعينه أو جعل ذلك إلى أجل فقولهما فيه سواء ويقع به الطلاق.

قال الربيع: للشافعي فيه جواب.

قال: وإذا قال الرجل لامرأة إن تزوجتك فانت طالق أو قال: إذا تزوجت إلى كذا وكذا من الأجل امرأة فهي طالق أو قال: كل امرأة أتزوجها من قرية كذا وكذا فهي طالق أو من بني فلان فهي طالق فهما جميعاً كانا يقولان إذا تزوج تلك فهي طالق، وإن دخل بها، فإن أبا حنيفة كان يقول لها: مهر ونصف مهر بالخول ونصف مهر بالطلاق الذي وقع عليها قبل الدخول وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول لها: نصف مهر ويفرق بينهما في قولهما جميعاً.

قال: وإذا قذف الرجل امرأته، وقد وطئت وطناً حراماً قبل ذلك، فإن أبا حنيفة كان يقول: لا حد عليه ولا لعان وبه يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه الحد.

ولو قذفها غير زوجها لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليه الحد ينبغي في قول ابن أبي ليلى أن يكون مكان الحد اللعان.

قال الشافعي: وإذا وطئت المرأة وطناً حراماً ثم يدرأ عنها الحد فيه، ثم قذفها زوجها ستل؛ فإن قذفها حاملاً وانتفى من ولدها لو عن بينهما؛ لأن الولد لا ينفي إلا بلعان، وإن قذفها غير حامل بالوطء الأول أو بزنا غيره، فلا حد عليه وعليه التعزير.

وكذلك إن قذفها بأجنبي، فقال: عتيت ذلك السوط الذي هو محرّم، فلا حد عليه وعليه التعزير.

وإذا قال الرجل لامرأته: لا حاجة لي فيك، فإن أبا حنيفة كان يقول: ليس هذا بطلاق، وإن أراد به الطلاق وبه يأخذ، وقال أبو حنيفة: وكيف يكون هذا طلاقاً وهو بمنزلة لا اشتهاك ولا أريدك ولا أهواك ولا أحبك؟ فليس في شيء من هذا طلاق.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لامرأته لا حاجة لي فيك.

فإن قال: لم أرد طلاقاً فليس بطلاق، وإن قال: أردت طلاقاً فهو طلاق وهي واحدة إلا أن يكون أراد أكثر منها، ولا يكون طلاقاً إلا أن يكون أراد به إيقاع طلاق؛ فإن كان إنما قال:

لم تزوج، وقد خالفنا في هذا بعضُ النَّاسِ بأقوالٍ، فقال أحدهم: لا يكون لها الميراثُ في عدَّةٍ ولا في غيرِ عدَّةٍ، وهذا قولُ ابنِ الزَّيْرِ، وقال غيره: هي ترثه ما لم تنقضِ العدَّةَ ورواه عن عمرَ بإسنادٍ لا يثبتُ مثله عندَ أهلِ العلمِ بالحديثِ وهو مكتوبٌ في كتابِ الطَّلَاقِ، وقال غيره: ترثه، وإن تزوجت.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: لا ترثُ مَبْتُوتَةٌ في عدَّةٍ كانت أو غيرِ عدَّةٍ وهو قولُ ابنِ الزَّيْرِ وعبدِ الرَّحْمَنِ طَلَّقَ امرأته إن شاء الله على أنها لا ترثُ وأجمعُ المسلمونَ أنه إذا طَلَّقَهَا ثلاثاً، ثُمَّ أَلَى منها لم يكن مَوْتِياً، وإن تظاهَرَ لم يكن مَظَاهِراً، وإذا قَذَفَهَا لم يكن له أن يلاعنها ويبرأ من الحُدِّ، وإن ماتت لم يرثها، فلمَّا أجمعوا جميعاً أنها خارجةٌ من معاني الأزواج لم ترثه.

وإذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امرأته في صحته ثلاثاً فجدَّ ذلك الزَّوْجُ وأدعت عليه المرأة، ثُمَّ ماتَ الرَّجُلُ بعدَ أن استحلَّه القاضي، فإنَّ أبا حنيفة رحمته كان يقول: لا ميراثَ لها وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول لها: الميراثُ إلا أن تقرَّ بعدَ موته أنه كان طَلَّقَهَا ثلاثاً.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا ادَّعت المرأةُ على زوجها أنه طَلَّقَهَا ثلاثاً البتَّةَ فأحلفه القاضي بعدَ إنكاره وردَّها عليه، ثُمَّ ماتَ لم يحلَّ لها أن ترثَ منه شيئاً إن كانت تعلمُ أنها صادقةٌ ولا في الحكم بحالٍ؛ لأنها تقرُّ أنها غيرُ زوجةٍ؛ فإن كانت تعلمُ أنها كاذبةٌ حلَّ لها فيما بينها وبينَ الله أن ترثه.

وإذا خلا الرَّجُلُ بامرأته وهي حائضٌ أو وهي مريضةٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قبلَ أن يدخلَ بها.

فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لها: نصفُ المهرِ وبه يأخذ؛ وكان ابنُ أبي ليلى يقول لها: المهرُ كاملاً.

وإذا قال الرَّجُلُ لامرأته: إن ضمنتُ إليك امرأةً فأنْتِ طالقٌ واحدةٌ فطَلَّقَهَا فبانت منه وانقضتِ العدَّةُ، ثُمَّ تزوجَ امرأةً أخرى، ثُمَّ تزوجَ تلكَ المرأةَ التي حلفتَ عليها، فإنَّ أبا حنيفة كان يقول: لا يقعُ عليها الطَّلَاقُ من قبلِ أنه لم يضمَّها إليها وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: يقعُ عليها الطَّلَاقُ.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا قال الرَّجُلُ لامرأته: إن ضمنتُ إليك امرأةً فأنْتِ طالقٌ ثلاثاً فطَلَّقَهَا وانقضتِ عدَّتُها، ثُمَّ نكحَ غيرها، ثُمَّ نكحها بعدَ نكاحٍ جديدٍ، فلا طلاقَ عليها وهو لم يضمَّ إليها امرأةً إمَّا ضمَّها هي إلى امرأةٍ.

وإذا قال الرَّجُلُ: إن تزوجتِ فلانةً فهي طالقٌ فتزوجها على مهرٍ مسمًى ودخلَ بها، فإنَّ أبا حنيفة رحمته كان يقول: هي طالقٌ واحدةٌ باتَّةً وعليها العدَّةُ ولها مهرٌ ونصفٌ، نصفٌ من ذلك بالطلاقِ ومهرٌ بالدخولِ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول لها: نصفُ مهرٍ بالطلاقِ، وليس لها بالدخولِ شيءٌ، ومن حجَّته في

فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا يقعُ عليها الطَّلَاقُ وبهذا يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: يقعُ عليها الطَّلَاقُ قال أبو حنيفة: وكيف يقعُ عليها الطَّلَاقُ، ولم يشأ فلان؟

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا قال الرَّجُلُ لامرأته: أنْتِ طالقٌ إن شاء فلانٌ وفلانٌ ميّتٌ قبلَ ذلك أو ماتَ فلانٌ بعدما قال ذلك وقيل أن يشاء، فلا تكونُ طالقاً أبداً بهذا الطَّلَاقِ إذ لو كان فلانٌ حاضراً حيّاً، ولم يشأ لم تطلق، وإنما يتمُّ الطَّلَاقُ بمشيئته، فإذا ماتَ قبلَ أن يشاء علمنا أنه لا يشاء أبداً، ولم يشأ قبلَ فتطلقُ بمشيئته.

وإذا قَذَفَ الرَّجُلُ امرأته وقامت لها البتَّةُ وهو يحدُّ، فإنَّ أبا حنيفة كان يقول: يلاعنُ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: لا يلاعنُ ويضربُ الحدَّ.

وإذا تزوجَ العبدُ بغيرِ إذنِ مولاهُ، فقال له: مولاهُ: طَلَّقَهَا، فإنَّ أبا حنيفة كان يقول: ليسَ هذا بإقرارٍ بالنكاحِ إمَّا أمره بأن يفارقها فكيف يكونُ هذا إقراراً بالنكاحِ وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: هذا إقرارٌ بالنكاحِ.

قال الشَّافِعِيُّ: وإذا تزوجَ العبدُ بغيرِ إذنِ مولاهُ، فقال له: مولاهُ: طَلَّقَهَا فليسَ هذا بإقرارٍ بالنكاحِ من مولاهُ في قول من يقول: إن أجازَه مولاهُ فالتَّكاحُ يجوزُ، وأمَّا في قولنا، فلو أجازَه له المولى لم يجز؛ لأنَّ أصلَ ما نذهبُ إليه أنَّ كلَّ عقدٍ نكاحٍ وقعت والجماعُ لا يحلُّ أن يكونَ فيها أو لأحدٍ فسخاها فهي فاسدةٌ لا تحيزها إلا أن تجدَّ، ومن أجازها بإجازةٍ أحدٍ بعدها؛ فإن لم يحيزها كانت مفسوخةً دخلَ عليه أن يجيزَ أن ينكحَ الرَّجُلُ المرأةَ على أنه بالخيار، وعلى أنها بالخيارِ والخيارُ لا يجوزُ عنده في النكاحِ كما يجوزُ في البيوعِ.

وإذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امرأته بائنةً فإرادَ أن يتزوجَ في عدَّتِها خامسةً، فإنَّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا أجيزُ ذلكَ وأكرهه له، وكان ابنُ أبي ليلى يقول: هو جائزٌ وبه يأخذ.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا فارقَ الرَّجُلُ امرأته بخلعٍ أو فسخٍ نكاحٍ كان له أن ينكحَ أربعاً وهي في العدَّةِ، وكان له أن كان لا يجدُ طَوْلاً لحرٍّ وخافَ العنتَ على نفسه أن ينكحَ أمةً مسلمةً؛ لأنَّ المفارقةَ التي لا رجعةَ له عليها غيرُ زوجةٍ.

وإذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امرأةً ثلاثاً وهو مريضٌ، فإنَّ أبا حنيفة رحمته كان يقول: إن ماتَ بعدَ انقضاءِ العدَّةِ، فلا ميراثَ لها منه وبه يأخذ، وكان ابنُ أبي ليلى يقول لها: الميراثُ ما لم تزوجَ.

قال الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى: وإذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امرأته ثلاثاً أو تطليقةً لم يكن بقيَ له عليها غيرها وهو مريضٌ، ثُمَّ ماتَ بعدَ انقضاءِ عدَّتِها، فإنَّ عامةَ أصحابنا يذهبونَ إلى أنَّ لها منه الميراثَ ما

وما هو؟

قلنا: حرّمها الله بعد الثلاث حتى تنكح زوجاً غيره وبين رسول الله ﷺ عن الله عز وجل أن النكاح الذي أحلها الله به بعد الثلاث إصابة الزوج وكانت محرمة قبل الزوج لا تحل بحال إلا بالزوج؛ فكان للزوج حكم هدم الثلاث لهذا المعنى وكانت في الواحدة والثنتين حلالاً، فلم يكن للزوج ها هنا حكم فزعمنا أنه يهدم حيث كانت لا تحل له إلا به، وكان حكمه قائماً، ولا يهدم حيث لا حكم له وحيث كانت حلالاً بغيره، وكان أصل المعقول أن أحداً لا يحل له بفعل غيره شيء، فلما أحل الله له بفعل غيره أحلنا له حيث أحل الله له، ولم يجوز أن نقيس عليه ما خالفه لو كان الأصل للمعقول فيه، وقد رجع إلى هذا القول محمد بن الحسن بعدما كان يقول بقول أبي حنيفة؛ والله أعلم.

٣٥- باب الحدود

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أقيم الحد على البكر وجلد مائة جلدة، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: لا أنفيه من قبل أنه بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه نهى عن ذلك، وقال كفى بالفتي فتنة به يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: ينفي سنة إلى بلد غير البلد الذي فجر به، وروي ذلك عن رسول الله ﷺ وعن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما.

قال الشافعي: وينفي الزانيان البكران من موضعهما الذي زنيا به إلى بلد غيره بعد ضرب مائة، وقد نفى النبي ﷺ الزاني ونفى أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم، وقد خالف هذا بعض الناس، وهذا مكتوب في كتاب الحدود بحججه.

وإذا زنى المشركان وهما ثيبان، فإن أبا حنيفة ﷺ قال: ليس على واحد منهما الرجم، وكان ابن أبي ليلى يقول: عليهما الرجم ويروى ذلك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله ﷺ أنه رجم يهودياً ويهوديةً به يأخذ.

أبو يوسف قال أبو حنيفة: لا تقام الحدود في المساجد، وروي ذلك عن رسول الله ﷺ به يأخذ، وكان ابن أبي ليلى يقول: نقيم الحدود في المساجد، وقد فعل ذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تحاكم إلينا أهل الكتاب ورضوا أن نحكم بينهم فترافعوا في الزنا وأقرؤا به رجنا الثيب وضربنا البكر مائة ونفيناه سنة، وقد رجم رسول الله ﷺ يهوديين زنياً وهو معنى كتاب الله تبارك وتعالى، فإن الله عز وجل يقول لنبيه ﷺ: وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَقَالَ: «وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»، ولا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من الدنيا إلا بحكم المسلمين؛ لأن حكم الله واحد لا

ذلك أن رجلاً أتى من امرأته فقدم بعد أربعة أشهر فدخل بامرأته، ثم أتى ابن مسعود فأمره أن يحط بها فخطبها وأصدقها صداقاً مستقبلاً، ولم يبلغنا أنه جعل في ذلك الوطء صداقاً، ومن حجة أبي حنيفة أنه قال: قد وقع الطلاق قبل الجماع فوجب لها نصف المهر وجامعها بشبهة فعليه المهر، ولو لم اجعل عليه الحد، وقال أبو حنيفة: كل جماع يدرأ فيه الحد، ففيه صداق لا بد من الصداق إذا درأت الحد وجب الصداق، وإذا لم اجعل الصداق، فلا بد من الحد قال أبو يوسف حدثني حدث عن حماد عن إبراهيم أنه قال فيه لها: مهر ونصف مهر مثل قول أبي حنيفة.

وإذا قال الرجل لامرأته: إن دخلت الدار فانت طالق إن شاء الله فدخلت الدار، فإن أبا حنيفة وابن أبي ليلى قالوا: لا يقع الطلاق،

ولو قال: أنت طالق إن شاء الله، ولم يقل إن دخلت الدار، فإن أبا حنيفة ﷺ قال: لا يقع الطلاق، وقال: هذا والأول سواء به يأخذ.

٢٢٠٨- أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أنه قال في ذلك: لا يقع الطلاق ولا العتاق. [أخرجه في "المعرفة" البيهقي (٥٠٠/٥)]

٢٢٠٩- وأخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: لا يقع الطلاق. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٠٠/٥)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إن شاء الله تعالى، فلا طلاق ولا عتاق.

وإذا طلق الرجل امرأته واحدة فانقضت عدتها فتروجت زوجاً ودخل بها، ثم طلقها، ثم تزوجها الأول، فإن أبا حنيفة قال: هي على الطلاق كله به يأخذ، وقال ابن أبي ليلى: هي على ما بقي.

قال الشافعي: وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ونكحت زوجاً غيره، ثم أصابها، ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عدتها فنكحت الزوج الأول فهي عنده على ما بقي من الطلاق يهدم الزوج الثاني الثلاث، ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين وقلنا هذا قول عمر بن الخطاب ﷺ وعدد من كبار أصحاب النبي ﷺ، وقد خالفنا في بعض هذا بعض الناس، فقال: إذا هدم الزوج ثلاثاً هدم واحدة واثنتين واحتج بقول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وسألنا، فقال: من أين زعمتم أن الزوج يهدم الثلاث، ولا يهدم ما هو أقل منها؟

قلنا: زعمنا بالأمير الذي لا ينبغي لأحد أن يدفعه قال:

يختلف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تقام الحدود في المساجد. وإذا وطئ الرجل جارية أمه، فقال: ظننت أنها تحل لي، فإن أبا حنيفة كان يقول: يدرأ عنه الحد، فإذا أقر بذلك في مقام واحد أربع مرات لم يحدّ فيه يأخذوا عليه المهر، وقال ابن أبي ليلى وأنا أسمع أقرّ عندي رجل أنه وطئ جارية أمه، فقال له: وطئتها؟

قال: نعم، فقال له: أوطئتها؟

قال: نعم، فقال له: أوطئتها؟

قال: نعم قال له: الرابعة: وطئتها؟

قال: نعم قال ابن أبي ليلى: فأمرت به فجلد الحد وأمرت الجلواز فأخذه بيده فأخرجه من باب الجسر نقياً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أصاب الرجل جارية أمه، وقال ظننتها تحل لي أحلف ما وطئها إلا وهو يراها حلالاً، ثم درئ عنه الحد وأغرم المهر.

فإن قال: قد علمت أنها حرام علي قبل الوطء، ثم وطئها حد، ولا يقبل هذا إلا ممن أمكن فيه أنه يجهل مثل هذا فأما من أهل الفقه، فلا قال أبو حنيفة: ليس ينبغي للحاكم أن يقول له: أفعلت ولا نوجب عليه الحد بإقرار أربع مرات في مقام واحد،

ولو قال: وطئت جارية أمي في أربعة مواطن لم يكن عليه حد؛ لأن الوطء قد يكون حلالاً وحراماً، فلم يقر هذا بالزنا، والله أعلم.

٧٠- كتاب اختلاف عليّ وعبد الله بن

مسعود رضي الله عنهما

١- أبواب الوضوء والغسل والتيمم

٢٢١٠- أَخْبَرَنَا الرَّيْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ زَادَانَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَلِيًّا عليه السلام عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: اغْتَسَلَ كُلَّ يَوْمٍ إِنْ شِئْتَ، فَقَالَ: لَا الْغُسْلُ الَّذِي هُوَ الْغُسْلُ قَالَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَ الْفِطْرِ وَهُمْ لَا يَرُونَ شَيْئًا مِنْ هَذَا وَاجِبًا.

٢٢١١- أَخْبَرَنَا الرَّيْصُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: فِي التَّيْمُمِ ضَرْبَةٌ لِلرَّجُلِ وَضَرْبَةٌ لِلْمَرْأَةِ هَكَذَا يَقُولُونَ ضَرْبَةٌ لِلرَّجُلِ وَضَرْبَةٌ لِلْمَرْأَةِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ.

٢- باب الوضوء

٢٢١٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ أَبِي السُّوْدَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ خَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَوَضَّأَ عَلِيٌّ عليه السلام فَغَسَلَ ظَهَرَ قَدَمَيْهِ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ ظَهَرَ قَدَمَيْهِ لَطَنْتُ أَنْ بَاطِنَهُمَا أَحَقُّ.

٢٢١٣- أَبُو معاوية، عن الأعمش، عن أبي طبيان قال: رَأَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى التَّلْعَلَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَخَلَعَ ثِيَابَهُ وَصَلَّى. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار" (٣٤٨/١)]

٢٢١٤- ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّهُ رَأَى عَلِيًّا عليه السلام فَعَلَ ذَلِكَ.

٢٢١٥- ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرَبٍ، عَنْ أَكْثَلِ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ غَزَلَةَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام فَعَلَ ذَلِكَ.

٢٢١٦- مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي

إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ خَتَّابٍ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام فَعَلَ ذَلِكَ.

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَسْنَا وَلَا إِيَّاهُمْ وَلَا أَحَدٌ نَعْلَمُهُ يَقُولُ بِهَذَا مِنَ الْمُتَتَّبِعِينَ.

٢٢١٧- خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي الْفَارَةِ تَقَعُ فِي الْبُتْرِ قَمْعُوتٌ قَالَ: تَنْزَحُ حَتَّى تَغْلِبَهُمْ. [أخرجه البيهقي (٢٦٨/١)]

قال: وَلَسْنَا وَلَا إِيَّاهُمْ يَقُولُ بِهَذَا؛ أَمَّا غُنْ فَقَوْلُ بِنَا رُوَيْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْوِلْ نَجَسًا. [نظم] وَأَمَّا هُمْ، فيقولون يَنْزَحُ مِنْهَا عَشْرُونَ أَوْ ثَلَاثُونَ دَلْوًا.

٢٢١٨- عَمْرِو بْنُ الْهَيْثَمِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ نَاجِيَةَ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَيِّ آتٍ وَأُمِّي إِذَا أَبِي قَدْ مَاتَ قَالَ أَذْهَبَ فَوَارِهِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ مَاتَ مُشْرَكًا قَالَ أَذْهَبَ فَوَارِهِ فَوَارِيتهُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ قَالَ: أَذْهَبَ فَاغْتَسَلَ. [أخرجه أبو داود (٣٢١٤)، النسائي (٧٩/٤)، البيهقي (٣٩٨/٣)]

وهم لا يقولون بهذا هم يزعمون أنه ليس على من مس ميتًا مشركًا غسل ولا وضوء.

٢٢١٩- عَمْرِو بْنُ الْهَيْثَمِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: الْقَبْلَةُ مِنَ اللَّمَسِ، وَفِيهَا الْوَضُوءُ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٢١٤/١)]

٢٢٢٠- عَنْ شُعْبَةَ عَنْ غَارِقِ عَنْ طَارِقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ.

وهم يخالفون هذا، فيقولون لا وضوء من القبلة ونحن نأخذ بأن في القبلة الوضوء، وقال ذلك ابن عمر وغيره.

٢٢٢١- وعن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٢٦٣/١)- (٢٦٤)]

قال الشَّافِعِيُّ: وَلَسْنَا وَلَا إِيَّاهُمْ يَقُولُ بِهَذَا نَقُولُ: إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، وَهَذَا الْقَوْلُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نَسَخَ.

٢٢٢٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: الْجُنُبُ لَا يَتَيَّمُّ.

[أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٩٦/١)]

وليسوا يقولون بهذا، ويقولون لا نعلم أحداً يقول به ونحن نروي عن النبي ﷺ أنه أمر الجُنُبَ أَنْ يَتِمَّ رَوَاهُ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَوْفٍ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ أَنْ يَتِمَّ، وَيُصَلِّيَ. [تقدم]

٢٢٢٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي

إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْأَزْمَعِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: إِذَا غَسَلَ الْجُنُبُ رَأْسَهُ بِالْخَطْمِيِّ، فَلَا يُعِيدُ لَهُ غَسْلًا.

[أخرجه البيهقي (١٨٢/١)]

وليسوا يقولون بهذا، يقولون: ليس الخطمي بطهور، وإن خالطه الماء الطهور إنما الطهور الماء محضاً فامّا غسل رأسه بالماء بعد الخطمي أو قبله فامّا الخطمي، فلا يطهر وحده.

٣- أبواب الصلاة

٢٢٢٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ

سَالِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ الْوُضُوءَ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ. [تقدم]

وبهذا نقول نحن لا يحرم بالصلاة إلا بالتكبير، وقال أصحابهم يحرم بها بغير التكبير بالتسبيح ورجع أصحابه إلى قولنا وقولنا لا تقضي الصلاة إلا بالتسليم فمن عمل عملاً مما يفسد الصلاة فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم، فقد أفسدها لا فيما بين أن يكبر إلى أن يجلس قدر التشهد.

٢٢٢٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ،

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فِي بَطْنِهِ رِزًّا أَوْ قَيْشًا أَوْ رُعَافًا فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ فَإِنْ تَكَلَّمَ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ اخْتَسَبَ بِمَا صَلَّى. [أخرجه البيهقي (٢٥٦/٢)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: ينصرف من الرز، وإن انصرف من الرعاف فصلاته تامة، وبخالفونه في بعض قوله، ويوافقونه في بعضه، وإن كانوا يثبتون هذه الرواية فيلزمهم أن يقولوا في الرز ما يقولون في الرعاف؛ لأنه لم يخالفه في الرز غيره من أصحاب النبي ﷺ علمته.

٢٢٢٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ،

عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ ﷺ يَخْرُجُ إِلَيْنَا وَنَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى تَبَاشِيرِ الصُّبْحِ، يَقُولُ: الصَّلَاةُ، فَإِذَا قَامَ النَّاسُ نَعِمَ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقِمْتَ الصَّلَاةَ. [تقدم]

٢٢٢٧- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ

شَيْبَةَ بْنِ عَرَفَةَ، عَنْ حَيَّانِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ أَتَيْتُ عَلِيًّا ﷺ وَهُوَ مُعَسَّكِرٌ بِدَيْرِ أَبِي مُوسَى فَوَجَدْتُهُ يَطْعَمُ، فَقَالَ: إِذَا فُكِّلَ فَقُلْتُ إِنِّي أُرِيدُ الصَّوْمَ، فَقَالَ وَأَنَا أُرِيدُهُ فَذَنُوتُ فَأَكَلْتُ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: يَا ابْنَ التَّيَّاحِ أَقِمِ الصَّلَاةَ. [أخرجه البيهقي (٤٥٦/١)]

وَهَذَا خَبَرَانِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ كِلَاهُمَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ كَانَ يُغْلَسُ بِأَفْصَى غَايَةِ التَّغْلِيسِ وَهُمْ يَخَالِفُونَهُ، يَقُولُونَ: يُسْفِرُ بِالْفَجْرِ أَشَدَّ الْإِسْفَارِ وَنَحْنُ نَقُولُ بِالتَّغْلِيسِ بِهِ وَهُوَ يُوَافِقُ مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّغْلِيسِ.

٢٢٢٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ

وَعَفِيرُهُ، عَنْ ابْنِ حَيَّانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ قِيلَ: وَمَنْ جَارِ الْمَسْجِدِ؟ قَالَ: مَنْ أَسْمَعَهُ الْمُنَادِي. [تقدم]

وَنَحْنُ وَهُمْ نَقُولُ يُحِبُّ لِمَنْ لَا عُدْرَ لَهُ أَنْ لَا يَتَخَلَّفَ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَإِنْ صَلَّى فَصَلَاتُهُ تُجْزِي عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَرَكَ مَوْضِعَ الْفَضْلِ.

٢٢٢٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ،

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ زَادَانَ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْحِجَامَةِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٨٠/١)]

ولسنا ولا يأتهم نقول بهذا.

٢٢٣٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ

ظَبْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْخَوَارِجِ قَالَ لِعَلِيٍّ ﷺ «وَلَقَدْ أَوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ» الْآيَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ» وَهُوَ رَأَيْتُ [أخرجه البيهقي (٢٤٥/٢)]

وَهُمْ يَقُولُونَ مَنْ فَعَلَ هَذَا يُرِيدُ بِهِ الْجَوَابَ فَصَلَاتُهُ فَاسِدَةٌ.

٢٢٣١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قال: إِذَا رَكَعْتَ فَقُلْتَ اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَلَكَ خَشَعَتْ وَلَكَ أَسَلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُكَ. [أخرجه البيهقي في " معرفة السنن والآثار " (٥٧١/١)]

وَهَذَا عِنْدَهُمْ كَلَامٌ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَهُمْ يَكْرَهُونَ هَذَا، وَهَذَا عِنْدِي كَلَامٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم شَيْئاً بِهِ. [تقدم]

وَنَحْنُ نَأْمُرُ بِالْقَوْلِ بِهِ وَهُمْ يَكْرَهُونَهُ.

٢٢٣٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ الْحَارِثِ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: يَسِّرْ السَّجْدَتَيْنِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَاجْبُرْنِي. [أخرجه البيهقي في " معرفة السنن والآثار " (٢٠/٢)]

وَزَادَ ابْنُ عُليَّةَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَتَسَى إِسْنَادَهُ وَهُمْ يَكْرَهُونَ هَذَا، وَلَا يَقُولُونَ بِهِ.

٢٢٣٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مُثِيرَةَ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ. [أخرجه البيهقي في " معرفة السنن والآثار " (٦٢/٢)]

٢٢٣٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُليَّةَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام مِثْلَهُ سَوَاءً. [أخرجه البيهقي في " معرفة السنن والآثار " (٦٢/٢)]

وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِهِ وَيَزِيدُونَ فِيهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

٢٢٣٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَتَّ فِي الْمَغْرِبِ يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِهِمْ، فَقُلْنَا: آمِينَ. [أخرجه البيهقي (٢٤٥/٢)]

٢٢٣٦ - هُشَيْمٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ ابْنِ مَعْقِلٍ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَتَّ يَهُمْ قَدْعًا عَلَى قَوْمٍ يَقُولُ: 'اللَّهُمَّ التَّعَنِّ فُلَانًا يَادُّنَا وَقُلَانًا' حَتَّى عَدَّ نَفَرًا وَهُمْ يُفْسِدُونَ صَلَاةَ مَنْ دَعَا لِرَجُلٍ بِاسْمِهِ أَوْ دَعَا عَلَى رَجُلٍ قَسَمَاهُ بِاسْمِهِ وَنَحْنُ لَا نَفْسُدُ بِهِذَا

صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ مَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

٢٢٣٧ - زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ رَجُلًا قَالَ: إِنِّي صَلَّيْتُ، وَلَمْ أَقْرَأْ قَالَ: أَنْتَمَتِ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: تَمَّتْ صَلَاتُكَ. [أخرجه عبد الرزاق (٢٧٤٩)]

وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا وَيُزَعِمُونَ أَنَّ عَلَيْهِ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ هُشَيْمٌ عَنْ مَنصُورٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: اقْرَأْ فِيمَا أَدْرَكَتَ مَعَ الْإِمَامِ. [أخرجه البيهقي (٢٩٨/٢)]

وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا يَقُولُونَ إِنَّمَا يَقْرَأُ فِيمَا يَقْضِي لِنَفْسِهِ فَإِنَّمَا هُوَ وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَلَا قِرَاءَةَ عَلَيْهِ وَلَحْنٌ يَقُولُ: كُلُّ صَلَاةٍ صَلَّيْتُ خَلْفَ الْإِمَامِ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ قِرَاءَةً لَا يَسْمَعُ فِيهَا قِرَاءَ فِيهَا.

٢٢٣٨ - هُشَيْمٌ وَيَزِيدٌ، عَنْ حُجَّاجٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي إِمَامٍ صَلَّى بِغَيْرِ وُضُوءٍ قَالَ: يَعِيدُ، وَلَا يَعِيدُونَ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٤٥٧٥)]

وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلسُّنَّةِ، وَمَا رَوَيْنَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ.

٢٢٣٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إسماعيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ رَجَعَ، وَعَلَى جِلْدِيهِ أَقْرَأَ الْمَاءَ. [تقدم]

٢٢٤٠ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ.

٢٢٤١ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ زَيْادِ الْأَعْلَمِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ. [تقدم]

٢٢٤٢ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ، وَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا فَتَسَّيْتُ. [تقدم]

٢٢٤٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ

عَلِيًّا عليه السلام قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِـ «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، فَقَالَ
سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى. [أخرجه البيهقي في «معركة السنن والآثار»
(١٤٣/٢)]

وَهُمْ يَكْرَهُونَ هَذَا وَنَحْنُ نَسْتَحِبُّهُ، وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
عليه السلام شَيْءٌ يُشَبِّهُهُ.
٢٢٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام كَرِهَ
الصَّلَاةَ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ.

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا بل نقول نحن وإياهم: لا بأس
بالصلاة في جلود الثعالب إذا دبغت.
٢٢٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ
عليه السلام فِي الْمُسْتَحَاضَةِ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. [أخرجه البيهقي في
«المعرفة» (٣٨١/١)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا ولا أحد علمته.
٢٢٥٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالٍ، عَنْ
وَهْبِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
عليه السلام قَالَ: لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تُصَلُّوا وَالشَّمْسُ
مُرْتَفِعَةٌ. [هـ]

ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا بل نكره جميعاً
الصلاة بعد العصر والصبح نافلة.
٢٢٥١- ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ،
عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام يُصَلِّي
دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا الْعَصْرَ وَالصُّبْحَ وَهَذَا يَخَالَفُ
الحديث الأول. [هـ]

٢٢٥٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمٍ
بْنِ ضَمْرَةَ: قَالَ: كُنَّا مَعَ عَلِيٍّ عليه السلام فِي سَفَرٍ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ
دَخَلَ فُسْطَاطَهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. [أخرجه البيهقي (٤٥٩/٢)]

وهذه الأحاديث يَخَالَفُ بَعْضُهَا بَعْضًا إِذَا كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام يَرَوِي،
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ وَلَا الصُّبْحَ، فَلَا

أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: إِذَا
أَخَذْتُ فِي صَلَاةٍ بَعْدَ السُّجُودِ، فَقَدْ ثُمْتُ صَلَاتِي. [أخرجه
البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٦٤/٢)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول: انقضاء الصلاة
بالتسليم للحديث الذي رواه عن رسول الله عليه السلام، وأما هم،
فيقولون: كل حديث يفسد الصلاة إلا حديثاً كان بعد التشهد أو
أن يجلس مقدار التشهد، فلا يفسد الصلاة.

٢٢٤٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ أَصْحَابِهِ،
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام كَانَ إِذَا
افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ظَلَمْتَ نَفْسِي
فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي
فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ
صَلَاتِي وَتُسْكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ
لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ». [أخرجه البيهقي في «معركة
السنن والآثار» (٥٠١/١)]

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِنَا عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام أَنَّهُ
كَانَ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَبِهَذَا ابْتَدَأَ، يَقُولُ:
وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ.

٢٢٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ
عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام مثله. [هـ]

وهم يخالفونه، ولا يقولون منه بحرفٍ يقولون: إن سبحانك
اللهم وبمذكك كلام.

٢٢٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، عَنْ
وَكَيْعٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ
عَلِيٍّ عليه السلام كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ». [أخرجه
البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٣٥-٣٤/٢)]

وليسوا يقولون بهذا، وقد روي عن عليٍّ عليه السلام فيه كلام
كثير هم يكرهونه.

٢٢٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:
أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ السُّدِّيِّ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ أَنَّ

يُشْبِهُ هَذَا أَنْ يَكُونَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَهُوَ يَرَوِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّيهِمَا.

٤ - باب الجمعة والعيدين

٢٢٥٣ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ يَخْطُبُ نِصْفَ النَّهَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وَلَسْنَا وَلَا يَأْهَمُ نَقُولُ بِهَذَا نَقُولُ: لَا يَخْطُبُ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

وَكَذَلِكَ رَوَيْنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

٢٢٥٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّؤَاسِيُّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى فَرَغَ. [أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١٢/٢)]

وَلَسْنَا وَلَا يَأْهَمُ نَقُولُ بِهَذَا نَقُولُ: يَجْلِسُ الْإِمَامُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَنَقُولُ: يَجْلِسُ عَلَى الْمَنْبَرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

وَكَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأئِمَّةُ بَعْدَهُ. [تَقْدِمُ]

٢٢٥٥ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ ذُرَيْجٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ ثَوْرٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ صَلَّى الْجُمُعَةَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى الْقَوْمِ، فَقَالَ: آمِنُوا.

وَلَسْنَا وَلَا يَأْهَمُ وَلَا أَحَدٌ يَقُولُ بِهَذَا وَلَسْتُ أَعْرِفُ وَجْهَ هَذَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَرَى أَنَّ الْجُمُعَةَ عَلَيْهِ هُوَ رَكَعَتَانِ؛ لِأَنَّهُ يَخْطُبُ وَعَلَيْهِمْ أَرْبَعٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَخْطُبُونَ؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا مِنْهُ فَلَيْسَ يَقُولُ بِهَذَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ.

٢٢٥٦ - قَالَ الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا مِثْرَ رَكَعَاتٍ. [أَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٥٥٢٥)]

وَلَسْنَا وَلَا يَأْهَمُ نَقُولُ بِهَذَا أَمَّا نَحْنُ فنَقُولُ: يُصَلِّي أَرْبَعًا.

٢٢٥٧ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مِثَالٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مَنبَرٍ مِنْ أَجْرِ فَجَاءَ

الْأَمْسَحْتُ، وَقَدْ امْتَلَأَ الْمَسْجِدُ وَأَخَذُوا مَجَالِسَهُمْ فَجَعَلَ يَتَخَطَّى حَتَّى دَنَا، وَقَالَ: غَلَبَتْنَا عَلَيْكَ هَذِهِ الْحَمْرَاءُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا بَالُ هَذِهِ الضَّيَاطِرَةِ يَتَخَلَّفُ أَحَدُهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا.

وَهُمْ يَكْرَهُونَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي خُطْبَتِهِ وَيَكْرَهُونَ أَنْ يَتَكَلَّمَ أَحَدٌ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، وَقَدْ تَكَلَّمَ الْأَشْعَثُ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ عَلِيٌّ ﷺ وَتَكَلَّمَ عَلِيٌّ ﷺ وَأَحْسِبُهُمْ يَقُولُونَ يَبْتَدِئُ الْخُطْبَةَ وَلَسْنَا نَرَى بِأَسَا بِالْكَلَامِ فِي الْخُطْبَةِ تَكَلَّمَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَمْرٌ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٢٢٥٨ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ ابْنِ قَيْسِ الْأَوْدِيِّ، عَنْ هُذَيْلٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي الْمَسْجِدِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣١٠/٣)]

٢٢٥٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي قَيْسِ الْأَوْدِيِّ، عَنْ هُذَيْلٍ، عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَهُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" (٥٧/٣)]

٢٢٦٠ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ حَنْشِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: صَلُّوا يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَانِ لِلسَّنَةِ وَرَكَعَتَانِ لِلْخُرُوجِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣١٠/٣)]

٢٢٦١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ رَكَعَتَيْنِ.

وَهَذَانِ حَدِيثَانِ يَخْتَلِفَانِ.

وَلَسْنَا وَلَا يَأْهَمُ نَقُولُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُونَ: الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ وَلَا جَمَاعَةٍ إِلَّا حَيْثُ هُوَ؛ فَإِنْ صَلَّى قَوْمٌ جَمَاعَةً فِي مَوْضِعٍ فَلَيْسَتْ بِصَلَاةِ الْعِيدِ وَلَا قِضَاءَ مِنْهَا وَهِيَ كِتَابَةٌ لَوْ تَطَوَّعَ بِهَا رَجُلٌ فِي جَمَاعَةٍ وَغَنَ نَقُولُ: إِذَا صَلَّاهَا أَحَدٌ صَلَّاهَا وَقَرَأَ وَفَعَلَ كَمَا يَفْعَلُ الْإِمَامُ فَيَكْبُرُ فِي الْأَوَّلَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ.

٢٢٦٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

الصُّبْحُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [تقدم]

وتقولون: من أوتر أول الليل صلى مثنى مثنى حتى يصبح.

٢٢٦٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا: ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْغَنَوِيِّ، عَنْ جَطَّانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْوُتْرُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُؤْتِرَ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَوْتَرَ، ثُمَّ إِنْ اسْتَيْقَظَ فَشَاءَ أَنْ يَشْفَعَهَا بِرُكْعَةٍ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ يُؤْتِرَ فَعَلَّ، وَإِنْ شَاءَ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ حَتَّى يُصْبِحَ، وَإِنْ شَاءَ أَوْتَرَ آخِرَ اللَّيْلِ. [تقدم]

وَهُمْ يَكْرَهُونَ أَنْ يُقْضَى الرَّجُلُ وَتَرُهُ، وَيَقُولُونَ: إِذَا أَوْتَرَ صَلَّى مثنى مثنى.

٢٢٦٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أُنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ حِينَ ثَوَّبَ الْمُؤَذِّنُ، فَقَالَ: آيَنَ السَّائِلُ عَنِ الْوُتْرِ؟ نَعَمْ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، ثُمَّ قَرَأَ «وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَفَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ».

وهم لا يأخذون بهذا، ويقولون: ليست هذه من ساعات الوتر.

٢٢٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبَّادٌ، عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَطِ، عَنْ قُرْظَةَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى فِي زُلْزَلَةٍ مِثْرَ رُكْعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجْدَاتٍ خَمْسَ رُكْعَاتٍ وَسَجْدَتَيْنِ فِي رُكْعَةٍ وَرُكْعَةٍ وَسَجْدَتَيْنِ فِي رُكْعَةٍ. [أخرجه البيهقي (٣/٤٤٣)]

وَلَسْنَا نَقُولُ بِهَذَا نَقُولُ: لَا يُصَلِّي فِي شَيْءٍ مِنَ الْآيَاتِ إِلَّا فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَلَوْ ثَبَتَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَقَلْنَا بِهِ وَهُمْ يَبْشُرُونَهُ، وَلَا يَأْخُذُونَ بِهِ، وَيَقُولُونَ: يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ فِي الزَّلْزَلَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رُكْعَةً.

٢٢٧١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ أُنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ خَمْسَ رُكْعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجْدَاتٍ. [أخرجه البيهقي

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْفُطْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً، وَفِي الْأَضْحَى خَمْسًا. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٧٠٠)]

وليسوا يأخذون بهذا.

٥- باب الوتر والقنوت والآيات

٢٢٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَادَانَ أُنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُؤْتِرُ بِثَلَاثٍ يقرأ في كُلِّ رُكْعَةٍ بِتِسْعِ سُورٍ مِنَ الْمُفْصَلِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٩٣-٢٩٤)]

وَهُمْ يَقُولُونَ: يقرأ بِ«سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَالثَّانِيَةَ بِ«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، وَفِي الثَّالِثَةِ يقرأ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَأَمَّا نَحْنُ فَقُولُ: يقرأ فِيهَا بِ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» وَ«قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ وَالرُّكْعَةَ بِالسَّلَامِ.

٢٢٦٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ أُنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقْنُتُ فِي الْوُتْرِ بَعْدَ الرُّكُوعِ. [أخرجه البيهقي (٣/٣٩٩)]

وهم لا يأخذون بهذا يقولون يقنت قبل الركوع؛ فإن لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه سجدتا السهو.

٢٢٦٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَطَاءِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أُنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ الرُّكُوعِ. [أخرجه البيهقي (٢٠٨/٢-٢٠٩)]

٢٢٦٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَعْقِلٍ أُنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَنَتَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ. [أخرجه البيهقي (٢٠٤/٢)]

وَهُمْ لَا يَرَوْنَ الْقَنُوتَ فِي الصُّبْحِ وَنَحْنُ نَرَاهُ لِلْسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَنَتَ فِي الصُّبْحِ. [تقدم]

٢٢٦٧- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ فِي

[٣٢٩/٣]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بالذي روينا عن رسول الله ﷺ أربع ركعات وأربع سجعات.

٢٢٧٢- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَيْنِ وَسَجْدَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رَكَعَتَيْنِ. [قدم]

٢٢٧٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ. [قدم]

٢٢٧٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [قدم]

وقالوا هم: يصلي ركعتين كما يصلي سائر الصلوات، ولا يركع في كل ركعة ركعتين فخالفوا سنة رسول الله ﷺ، وخالفوا ما روه عن علي رضي الله تعالى عنه.

٦- الجنائز

٢٢٧٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: صَلَّى عَلَيَّ عَلَى سَهْلٍ بْنِ حَنِيْفٍ فَكَثُرَ عَلَيْهِ مَيْتًا. [أخرجه عبد الرزاق (٦٣٩٩)، البيهقي (٣٩٦/٤)]

٢٢٧٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَبَّرَ عَلَى سَهْلٍ بْنِ حَنِيْفٍ حَمْسًا، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْنَا، وَقَالَ: إِنَّهُ بَدْرِي. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٦٥/٣)]

وهذا خلاف الحديث الأول.

ولسنا ولا إياهم نأخذ بهذا التكبير عندنا وعندهم على الجنائز أربع، وذلك الثابت عن النبي ﷺ. [قدم]

٢٢٧٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَبَّرَ عَلَى ابْنِ الْمُكَفَّفِ أَرْبَعًا، وَهَذَا خِلَافُ الْحَدِيثَيْنِ قَبْلَهُ. [أخرجه عبد الرزاق (٦٣٩٨)، البيهقي (٣٨٨/٤)]

٢٢٧٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ قَرْظَةَ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى قَبْرِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيْفٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٧٥/٣)]

وَهُمْ لَا يَأْخُذُونَ بِهَذَا، وَلَا يَقُولُونَ بِهِ يَقُولُونَ: لَا يُصَلِّي عَلَى قَبْرِ، وَأَمَّا نَحْنُ فَنَأْخُذُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ مَا رَوَيْنَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِ. [قدم]

٢٢٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، وَسُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ امْرَأَةٍ. [قدم]

٢٢٨٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ، وَكَانَ أَكْبَرَ مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ. [قدم]

٧- سجود القرآن

٢٢٨١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرٍّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: عَزَائِمُ السُّجُودِ «الْمُتَزِيلُ» وَ «حَمُّ تَنْزِيلٍ» وَالتَّجْمُ وَ «أَفْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ». [أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٥٥/١)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول في القرآن عدد سجود مثل هذه.

٢٢٨٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجُعْفِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: كَانَ يَسْجُدُ فِي الْحَجِّ وَحَدَّثَنِي. [أخرجه البيهقي (٣١٧/٢)]

وَبِهَذَا نَقُولُ، وَهَذَا قَوْلُ الْعَامَّةِ قَبْلَنَا يُرَوَّى عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ يُنْكِرُونَ السُّجْدَةَ الْآخِرَةَ فِي الْحَجِّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ يُخَالِفُونَهُ.

٢٢٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

الإِبِلِ خَمْسٌ مِنَ النَّعَمِ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٢٧/٣)]

ولسنا ولا إِيَاهُمْ ولا أَحَدٌ علمناه نأخذُ بهذا والثَّابِتُ عندنا من حديث رسول الله ﷺ: أَنَّ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَنْتُ مَخَاضٍ فَأَبْنُ كَبُونٍ ذَكَرُ.

٢٢٨٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

كَتَبَ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَنْتُ مَخَاضٍ فَأَبْنُ كَبُونٍ ذَكَرُ. وَكَانَ عَمْرُ يَأْمُرُ عَمَّالَهُ بِذَلِكَ. [هـدم]

٢٢٨٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو كَامِلٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَعْطَانِي أَبِي كِتَابًا كَتَبَهُ لَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَأَبْنُ كَبُونٍ ذَكَرُ. [هـدم]

٢٢٩٠- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي

إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَبَيْنَ كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ كَبُونٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٢٥/٣)]

٢٢٩١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ وَغَيْرُهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ مِثْلَهُ.

وبهذا نقول، وهو موافقٌ للسُّنَّةِ.

٢٢٩٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَنُحَيْلُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ، فَلِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَبَيْنَ كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ كَبُونٍ. [هـدم]

٢٢٩٣- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو كَامِلٍ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي زَكْرِيَّا أَنَّهُ كَتَبَ لَهُ السُّنَّةُ فَذَكَرَ هَذَا.

وهم لا يأخذون بهذا يقولون: إذا زادت على عشرين ومائة استقبل بالفرائض أولها، وكان في كلِّ خمسٍ شاة إلى أن يبلغ

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ عَلِيًّا ﷺ لَمَّا أَتَى بِالْمَخْدُجِ خَرَّ سَاجِدًا. [أخرجه ابن أبي شيبة (٥٩٦٢)]

وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا بَأْسَ بِسَجْدَةِ الشُّكْرِ وَتَسْتَجِبُهَا وَيُرْوَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَجَدَهَا وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا وَهُمْ يُنْكِرُونَهَا وَيَكْرَهُونَهَا وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا بَأْسَ بِالسَّجْدَةِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الشُّكْرِ.

٨- الصَّيَام

٢٢٨٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ عَلِيًّا ﷺ نَهَى، عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَقَالَ: مَا يُرِيدُ إِلَى خُلُوفِ فَمِهَا. [هـدم]

ولسنا ولا إِيَاهُمْ نقولُ بهذا نقولُ: لَا بَأْسَ بِقُبْلَةِ الصَّائِمِ.

٢٢٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ وَغَيْرُهُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا حَيْثُ يَبِينُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ. [هـدم]

ولسنا ولا إِيَاهُمْ ولا أَحَدٌ علمناه يقولُ بهذا إنما السَّحُورُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ عَلَى الصَّائِمِ.

٩- أبوابُ الزَّكَاةِ

٢٢٨٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُزَكِّي أَمْوَالَهُمْ وَهُمْ أَتْنَامُ فِي حِجْرِهِ. [هـدم]

وبهذا نأخذُ، وهو موافقٌ لما رَوَيْنَا عَنْ عَمْرٍو وَابْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ فِي زَكَاةِ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَهُمْ يَخَالِفُونَهُ، فيقولون: لَيْسَ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ. [هـدم]

٢٢٨٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ مِنْ

بها خمسين ومائة، ثم في كل خمسين حقّة، وهذا قول متناقض لا أثر ولا قياس فيخالفون ما رويوا عن رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر والثابت عن عليّ عندهم إلى قول إبراهيم وشيء يغلط به عن عليّ رضي الله تعالى عنه. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٢٦/٣)]

٢٢٩٤- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن الحارث أن عثمان أهديت له حجل وهو مُحَرَّمٌ فَأَكَلَ الْقَوْمُ إِلَّا عَلِيًّا، فَإِنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ. [أخرجه مالك (٣٥٤/١)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بحديث أبي قتادة أن النبي ﷺ.

٢٢٩٥- أمرهم أن يأكلوا لحم الصيد وهم حُرُم. أخبرنا بذلك مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة. [أخرجه مالك (٣٥٠/١)، البخاري (٢٩١٤)، أبو داود (١٨٥٢)، الرمذي (٨٤٧)، النسائي (١٨٢/٥)، ابن ماجه (٣٠٩٣)]

٢٢٩٦- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا سفيان، عن صالح بن كيسان، عن أبي محمد، عن أبي قتادة نحوه.

٢٢٩٧- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن عليّ ﷺ فيمن أصاب بيض نعام قال: يضرب بقدرهين نوقاً قيل له: فإن أربعت منهن ناقة؟ قال: فإن من البيض ما يكون مارقاً.

[تقدم]

ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه نأخذ بهذا نقول بغيره ثمنه.

٢٢٩٨- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا ابن علية، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عليّ فيمن يجعل عليه المشي؟ قال: يمشي؛ فإن عجز ركب وأهدى بدنة. [أخرجه البيهقي (٨١/١٠)]

وهم يقولون: يمشي إن أحب، وكان مطلقاً وإلا ركب وأهدى شاء ونحن نقول: ليس لأحد أن يركب وهو يستطيع أن يمشي بحال، وإن عجز ركب وأهدى؛ فإن صح مشى الذي ركب وركب الذي الذي مشى حتى أتى به كما نذر.

قال الربيع: وقد قال الشافعي: غير هذا قال: عليه كفارة يمين.

٢٢٩٩- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا وكيع، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن عليّ في هذه الآية «وَأَذِّنُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» قال: أن يحرم الرجل من ذواته أهله [أخرجه البيهقي (٣١/٥)] وهم يقولون: أحب إلينا أن يحرم من اليقات.

٢٣٠٠- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا شعبة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن عليّ وثله. [أخرجه الحاكم (٢٧٦/٢)]

بهذا نقول، وهو موافق للسنة.

٢٣٠١- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا ابن علية، عن ابن أبي نجيع، عن مجاهد، عن عليّ ﷺ في الضبع كبش. [تقدم]

٢٣٠٢- أخبرنا الشافعي: قال: - أخبرنا ابن أبان، عن سفيان، عن ميمالك، عن عكرمة أن علياً ﷺ قضى في الضبع بكبش وبهذا يقول وهو يوافق ما ذكرنا عن عمر وعنه غيره من أصحاب رسول الله ﷺ، وأما هم، فيقولون: يغرم قيمتها في الموضع الذي أصابها فيه لا يجعلون فيها شيئاً مؤثماً. [تقدم]

١٠- أبواب الطلاق والنكاح

٢٣٠٣- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال: أخبرنا وكيع، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن معاوية بن سويد بن مقرن أنه وجد في كتاب أبيه، عن عليّ رضي الله تعالى عنه: أن لا نكاح إلا بولي، فإذا بلغ الحقائق النص فالعصبه أحق. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٣٦/٥-٢٣٧)] وبهذا نقول؛ لأنه يوافق ما روينا:

٢٣٠٤- عن رسول الله ﷺ أنه قال: إيماء امرأة لم ينكحها الولاء فينكاحها باطل؛ فإن استجروا فالسلطان ولي من لا ولي له. أخبرنا بذلك الزنجي عن ابن جريج عن

كُلِّ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا إِلَى أَخِي رَوْجَهَا فَأَصَابَهَا فَقَضَى عَلَيَّ ﷺ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَدَاقٌ وَجَعَلَهُ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الَّذِي عَوَّه. [أخرجه البيهقي (٢١٩/٧)]

وَهُمْ يَخَالِفُونَهُ، وَيَقُولُونَ: لَا يَرْجِعُ بِالصَّدَاقِ وَبِهِ يَقُولُ: الشَّافِعِيُّ لَا يَرْجِعُ بِالصَّدَاقِ.

٢٣١٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ عِيسَى، عَنْ عَاصِمِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ زَادَانَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ يَقُولُ فِي الْخِيَارِ إِنْ اخْتَارَتْ رَوْجَهَا فَوَاحِدَةٌ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. [أخرجه البيهقي (٣٤٦، ٣٤٥/٧)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا القول أما نحن فنقول: إن اختارت زوجها، فلا شيء، ويروى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْتَرَنَاهُ فَلَمْ يَعْذِ ذَلِكَ طَلَاقًا. [أقدم]

٢٣١١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: فِي الْخَلِيَّةِ وَالْبَرِيَّةِ وَالْحَرَامِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. [أخرجه البيهقي (٣٤٤/٧)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن: فنقول إن نوى الطلاق فهو ما نوى من الطلاق إن كانت واحدة فواحدة، وإن أراد اثنتين فاثنتين وعلك الرجعة، وأما هم، فيقولون: إن نوى واحدة فواحدة، وإن نوى اثنتين، فلا يكون اثنتين.

٢٣١٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي الْحَرَامِ ثَلَاثَ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٧٦/٥)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا.

٢٣١٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمٍ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ رِشَاشِ بْنِ عَبْدِ الطَّائِبِ: قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ جَعَلَ الْبَتَّةَ ثَلَاثًا.

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا.

٢٣١٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ،

سَلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله تعالى عنها. [أقدم]

وهم يقولون: إذا كان الزوج كفراً وأخذت صداق مثلها جاز النكاح، وإن كان غير ولي.

٢٣٠٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ حَنْسِ أَنْ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَرَزَى بِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَرَفَعَ إِلَى عَلِيٍّ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَجَلَدَهُ الْحَدَّ وَأَعْطَاهَا نِصْفَ الصَّدَاقِ.

ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا.

٢٣٠٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِهَا جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ قَالَ: إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَسْكَنَ. [أخرجه البيهقي (٢١٥/٧)]

وَهُمْ يَقُولُونَ: هِيَ امْرَأَتُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ شَاءَ أَسْكَنَ.

٢٣٠٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي النُّصْرَانِيِّ تَسْلِمَ امْرَأَتَهُ قَالَ: هُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يُخْرِجْهَا مِنْ دَارِ الْهَجْرَةِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٢٦٦١)]

ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا.

٢٣٠٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ يَمُوتُ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا أَنْ لَهَا الْمِيرَاثُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَا صَدَاقٌ لَهَا. [أخرجه عبد الرزاق (١٠٨٩٣)]

وبهذا نقول إلا أن يثبت حديث بروغ، وقد رويناه عن ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهم يخالفونه، ويقولون لها: صداق نساها. [أقدم]

٢٣٠٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ بَدِيلٍ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي الرُّضَيْيِّ أَنْ أَخَوَيْنِ تَزَوَّجَا أُخْتَيْنِ فَأَهْلَيْتِ

وليسوا يقولون بهذا وينكرون هذا القول، فيقولون ما نقول بهذا.

عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام وَقَفَ الْمَوْلَى. [تقدم]

٢٣١٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْصَنِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام وَقَفَ الْمَوْلَى. [أخرجه البيهقي (٣٧٧/٧)]

٢٣١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مَرْوَانَ شَهْدٍ عَلِيًّا عليه السلام وَقَفَ الْمَوْلَى.

وهكذا نقول، وهو موافق لما روينا عن عمر وابن عمر وعائشة وعثمان وزيد بن ثابت وبضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم وقفوا المولى وهم مخالفونه، ويقولون: لا يوقف إذا مضت أربعة أشهر بابت منه. [تقدم]

٢٣١٧- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ إسماعيل، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يُؤْجَلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَا يَنْظُرُ بِهَا. [أخرجه البيهقي (٤٣١/٧)]

٢٣١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ: قَالَ: نَقَلَ عَلِيٌّ عليه السلام أَمْ كُلُّوْهُم بَعْدَ قَتْلِ عُمَرَ بِسَبْعِ لَيَالٍ.

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بحديث فُرَيْعَةَ ابْنَةِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهَا أَنْ تَمُوتَ فِي بَيْتِهَا حَتَّى يَلْبَسَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ. [تقدم]

ونحن نقول بهذا وهم في المتوفى عنها والمبتوتة وهم يروون عن علي عليه السلام أَنَّهُ نَقَلَ ابْنَتَهُ فِي عَدَّتِهَا مِنْ عَمْرِ.

٢٣١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ نَاجِدٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: الْعِدَّةُ مِنْ يَوْمٍ يَمُوتُ أَوْ يُطْلَقُ. [أخرجه البيهقي (٤٢٥/٧)]

وبهذا نقول، ويقولون بقولنا.

٢٣٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ عَنْ سَمِيعِ الْحَكَمِ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ نَاجِدٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: الْحَامِلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَهَا النِّفَقَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ. [أخرجه سعيد بن منصور (١٣٨٦)]

٢٣٢١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الصُّحْحَى، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: الْحَامِلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعْتَدُ بِأَخِيرِ الْأَجَلَيْنِ. [أخرجه سعيد بن منصور (١٥١٦، ١٥١٧)]

وليسوا يقولون بهذا.

٢٣٢٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ رَبِّو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخِيرُ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِذَا وَلَدَتْ، فَقَدْ حَلَّتْ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَدَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: وَلَدْتُ سَبْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ بَعْدَ وَقَاوِ زَوْجِهَا بِنِصْفِ شَهْرٍ فَخَطَبَهَا رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا شَابٌّ وَالْآخَرُ شَيْخٌ فَخَطَبَتْ إِلَى الشَّابِّ، فَقَالَ الْكَهْلُ لَمْ تَخْلُ، وَكَانَ أَهْلُهَا غُيًّا فَرَجَا إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا أَنْ يُؤْزِرُوهُ بِهَا فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: قَدْ حَلَلْتَ فَأَنْكِحِي مَنْ شِئْتَ. [تقدم]

فهذا نقول وهم يقولون بقولنا فيه وينكرون ما روي عن علي رضي الله عنه، ويخالفونه.

٢٣٢٣- وعن صالح بن مسلم، عن الشعبي أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: فِي الْبَتِي تَزْوِجُ فِي عَدَّتِهَا قَالَ: تَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ عَدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ وَتَسْتَأْنَفُ مِنَ الْآخِرِ عِدَّةً جَدِيدَةً.

وكذلك نقول، وهو موافق لما روينا عن عمر وهم يقولون: عليها عِدَّةٌ وَاحِدَةٌ وَيَنْكُرُونَ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَخَالِفُونَهُ. [تقدم]

٢٣٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ إسماعيل، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ شَرِيحٍ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَذَكَرَتْ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ ثَبَتَتْ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لِشَرِيحٍ: قُلْ فِيهَا؟ فَقَالَ: إِنْ جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا يَتَهَدُّونَ صَدَقْتَ، فَقَالَ لَهُ: عَلِيٌّ: قَالُونَ، وَقَالُونَ بِالرُّوْمِيَّةِ أَصَبْتَ. [أخرجه البيهقي (٤١٨/٧-٤١٩)]

[٣٥٧/٧]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: طلاق المكره جائز.

٢٣٢٩ - وحماد، عن قتادة، عن خلاص، أن رجلاً طلق

امراته فأشهد على طلاقها وراجعها وأشهد على رجعتها واستكتم الشاهدين حتى انقضت عدتها فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه، ففرق بينهما، ولم يجعل له عليها رجعة وعزّر الشاهدين. [أخرجه عبد الرزاق (١١٠٣٨)]

وهم يخالفون هذا ويعملون الرجعة ثابتة.

٢٣٣٠ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا هشيم، عن داود، عن سمك، عن أبي عطية الأسدي أنه تزوج امرأة أخيه وهي تزوج ابن أخيه، فقال: والله لا أفر بها حتى تقطعه فسأل علياً عليه السلام عن ذلك، فقال علي: إن كنت إنما تريد الإصلاح لك ولابن أخيك، فلا إلاء عليك، وإنما الإلاء ما كان في الغضب، والله أعلم. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٥٢٤/٥)]

١١ - المتعة

٢٣٣١ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا سفیان، عن إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم قال: سمعت ابن مسعود يقول: كنا نغزو مع النبي ﷺ، وليس معنا نساء فأردنا أن نختصم فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن نكح المرأة إلى أجل بالشية. [أخرجه البخاري (٤٦١٥)، مسلم (١٤٠٤)]

وليسوا يأخذون بهذا، ويخالفون ما روي عن عبد الله.

٢٣٣٢ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا سفیان، عن الزهري قال حدثني حسن وعبد الله ابنا محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي عليه السلام أنه قال: لا ينكح عبّاس أن رسول الله ﷺ نهى عن نكاح المتعة ولحوم الحمر الأهلية ومن خبير. [هـ]

٢٣٣٣ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله والحسن ابني

وهم لا يأخذون بهذا، ويخالفونه أما بعضهم، فيقول: لا تنقضي العدة في أقل من أربعة وخمسين يوماً.

قال الربيع: قول الشافعي أقل ما تنقضي العدة فيمن تحيض ثلاثة وثلاثين يوماً؛ لأن أقل الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمس عشرة ليلة، وقال بعضهم: أقل ما تنقضي منه تسعة وثلاثون يوماً، وأما نحن فنقول بما روي عن علي رضي الله عنه؛ لأنه موافق لما روي عن النبي ﷺ أنه لم يجعل للحيض وقتاً. قال الشافعي رحمه الله تعالى: إنه لا تنقضي عدتها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوماً.

٢٣٢٥ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله ﷺ إني لا أطهر أفادع الصلاة؟ فقال النبي ﷺ: إنما ذلك عرق، وليست بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فأغسلي عنك الدم وصلي.

فلم يوقت النبي ﷺ لها وقتاً في الحيضة، فيقول كذا وكذا يوماً، ولكنه قال: إذا أقبلت، وإذا أدبرت. [هـ]

ولسنا نقول بهذا لا يرون بالعزل بأساً.

وليسوا يأخذون بهذا، ولا يرون بالعزل بأساً ونحن نروي عن عدد من أصحاب النبي ﷺ أنه سئل عنه، فلم يذكر عنه نهياً. [أخرجه البخاري (٢٥٤٢)، مسلم (١٤٣٨)]

٢٣٢٦ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا سفیان، عن عمرو، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر قال: كنا نغزل والقراة ينزل. [أخرجه البخاري (٥٢٠٧)، مسلم (١٤٤٠)، الرمزي (١١٣٧)]

٢٣٢٧ - أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي: قال:

أخبرنا يزيد بن هارون، عن الأشعث، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي عليه السلام قال: اكتموا الصبيان النكاح، فإن كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٩٨/٥)]

ولسنا نأخذ بهذا ونقول: لا طلاق لصغير حتى يبلغ ولا نجيز طلاق المعتوه ولا المبرسم ولا النائم.

٢٣٢٨ - ويروي، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن

الحسن أن علياً عليه السلام قال: لا طلاق لمكروه. [أخرجه البيهقي

وبهذا نقول إذا أراد الطلاق وهم يخالفونه ويزعمون أنها تطليقة بآثمة.

وهم يخالفونه في عامة الطلاق فيجعلونه بائناً، وأما نحن فنجعل الطلاق كله ملك الرجعة إلا طلاق الخلع، وروي عن رسول الله ﷺ وعن عمر في البتة أنها واحدة يملك فيها الرجعة. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٤٧٩/٥-٤٨٠)]

٢٣٣٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُجْبَرٍ، عَنْ رُكَانَةَ أَنَّه طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَنَةَ، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَرَذْتَ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَذْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيَّ. [هـ]

٢٣٤٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سُهَيْبَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ الْمُطَّلِبِ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ وَطَلَّقْتَ امْرَأَتِي أَلْبَنَةَ: أَمْسِكَ عَلَيْكَ امْرَأَتَكَ، فَإِنَّ الْوَاحِدَةَ تَبَتْ. [هـ]

٢٣٤١- وَرَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي التَّمْلِيكِ وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا وَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ. [أخرجه البيهقي (٣٤٦/٧)]

٢٣٤٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ وَمُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي الْخِيَارِ إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةً وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. [أخرجه البيهقي (٣٤٥/٧)]

وهكذا نقول نحن وهم يخالفونه ويرون الطلاق فيه بائناً.

٢٣٤٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْصُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي اخْتَارِي وَأَمْرُكَ يَبْدُكَ مَوَاءً. [أخرجه ابن أبي شبة (٦١/٥)]

وبهذا نقول وهم يخالفونه فيفترقون بينهما.

٢٣٤٤- أَبُو معاوية ويعلى، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لَزَوْجَهَا: لَوْ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَبْدُكَ يَبْدِي طَلَّقْتُ نَفْسِي، فَقَالَ: قَدْ جَعَلْتَ الْأَمْرَ إِلَيْكَ فَطَلَّقْتَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا فَسَالَ عَمْرُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: هِيَ وَاحِدَةٌ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، فَقَالَ عَمْرُ: وَإِنَّا أَرَى ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي (٣٤٩/٧)]

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ. [هـ]

٢٣٣٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سُهَيْبَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: أَخْبَرَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ. وبهذا يقول: الشَّافِعِيُّ. [هـ]

٢٣٣٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا مُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْعُ الْأَمَةِ طَلَاقُهَا.

وهم يثبتون مرسلاً إبراهيم عن عبد الله ويروون عنه أنه قال: إذا قلت قال عبد الله، فقد حدثني غير واحد من أصحابه. وهم لا يقولون بقول عبد الله هذا، ويقولون: لا يكون بيع الأمة طلاقها.

وهكذا نقول ونخرج بحديث بريرة أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اشْتَرَتْهَا وَلَهَا زَوْجٌ، ثُمَّ أَغْتَتَهَا فَجَعَلَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ الْخِيَارَ وَلَوْ كَانَ يَبْعُهَا طَلَاقُهَا لَمْ يَكُنْ لِلْخِيَارِ مَعْنَى وَكَانَتْ قَدْ بَايَنَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِالشَّرَاءِ، وَرَوَيْنَا عَنْ عِثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُمَا لَمْ يَرِيا بَيْعَ الْأَمَةِ طَلَاقُهَا.

٢٣٣٦- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ سُهَيْبَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ اشْتَرَى مِنْ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ جَارِيَةً فَأَخْبَرَ أَنَّ لَهَا زَوْجاً فَرَدَّهَا. [أخرجه البيهقي (٢٢٣/٥)]

٢٣٣٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الرَّجُلِ يَزْنِي بِامْرَأَةٍ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا قَالَ: لَا يَزَالَانِ زَانِئَيْنِ. [أخرجه البيهقي (١٥٩/٧)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا هما آثمان حين زنيا ومصبيان الحلال حين تناكحا غير زانين، وقد قال عمرُ وابنُ عباسٍ نحو هذا.

٢٣٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: اسْتَلْجِئِي بِأَهْلِكَ أَوْ وَهَبْهَا لِأَهْلِهَا فَقَبِلُوهَا فِيهَا تَطْلِيقَةٌ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا.

[أخرجه البيهقي (٣٤٨/٧)]

عَمَرُو بْنِ رَاشِدٍ الْأَشْجَعِيِّ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ نَجِيَّةً وَاشْتَرَطَ ثَنِيَّاهَا فَرَعِبَ فِيهَا فَاخْتَصَمَا إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: ادْعَبَا إِلَيَّ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: ادْعَبَا بِهَا إِلَى السُّوقِ، فَإِذَا بَلَغْتَ أَقْصَى ثَمَنِهَا فَأَعْطُوهُ حِسَابَ ثَنِيَّاهَا مِنْ ثَمَنِهَا. [أخرجه عبد الرزاق (١٩٤/٨)]

وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم بيع فاسد فخالفوا علياً ولا نعلم له مخالفاً في هذا من أصحاب النبي ﷺ وهم يشتون هذه الرواية عن علي رضي الله عنه؛ فإن يشتوها فيلزمهم أن يقولوا به؛ لأنه ليس له دافع عندهم ونحن نقول: هذا فاسد.

٢٣٥٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ الْحَسَنِ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَضَى بِالْخَلَّاصِ. [أخرجه ابن أبي شبة (٧٥/٦)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: إن استحق البائع الثمن الذي قبض، ولم يكن عليه أن يخلصها بثمن ولا غير ذلك، وليسوا يروون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي ﷺ فيلزمهم إذا ثبتوا هذا في أصل قولهم أن يقولوا به.

٢٣٥١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: كَسَبَ الْحِجَامُ مِنَ السُّخْتِ. [أخرجه البيهقي (٣٣٨/٩)]

وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِهَذَا، وَلَا يَرَوْنَ بِكَسَبِ الْحِجَامِ بَأْسًا وَنَحْنُ لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا وَنَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَعْطَى الْحِجَامَ أَجْرَهُ. [أخرجه البخاري (٢١٠٣)، مسلم (١٢٠٢)، أبو داود (٣٤٢٣)، ابن ماجه (٢١٦٢)]

ولو كان سحتاً لم يعطه إياه.

٢٣٥٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ وَحَفْصٌ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ بَاعَ عَلِيًّا ﷺ دُرْعًا مَسْجُوجَةً بِالذَّهَبِ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَرَهْمٍ إِلَى الْعَطَاءِ. [أخرجه عبد الرزاق (٦٩/٨)، ابن أبي شبة (٧٢/٦)]

وليسوا يقولون بهذا هذا عندهم بيع مفسوخ؛ لأنه إلى غير أجل.

٢٣٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

وبهذا نقول إذا جعل الأمر إليها، ثم قال: لم أرد إلا واحدة فالقول قوله وهي تطليقة يملك الرجعة. وهم يخالفون هذا فيجعلونها واحدة باتنة.

٢٣٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ وَأَبِي حَيَّانَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: مَنْ يَذْبَحُ لِلْقَوْمِ شاةً وَأَزْوَجَهُ أَوَّلَ بِنْتِ تَوْلَدَ لِي فَذَبَحَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَأَجَازَ عَبْدُ اللَّهِ النَّكَاحَ. [أخرجه سعيد بن منصور (٦٣٦)]

ولسنا ولا إياهم ولا أحد من الناس علمته يقول بهذا يجعلون للذابح أجر مثله، ولا يكون هذا نكاحاً.

٢٣٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: يُكْرَهُ أَنْ يَطَّأَ الرَّجُلُ أَمْرَأَتَهُ إِذَا فَجَرَتْ أَوْ يَطَّأَهَا وَهِيَ مُشْرِكَةٌ. [أخرجه سعيد بن منصور (٢٠٣٩)]

وهم لا يقولون بهذا، ويقولون: لا بأس أن يطأها قبل الفجور وبعده.

٢٣٤٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي الْحَائِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا لَهَا النُّفَقَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ. [أخرجه سعيد بن منصور (١٣٨٤)]

ولسنا ولا أحد يقول بهذا إذا مات الميت وجب الميراث لأهلوه، والله أعلم.

١٢- ما جاء في البيوع

٢٣٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُبَيْدَةَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: اسْتَشَارَنِي عُمَرُ فِي بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَرَأَيْتُ أَنَا وَهُوَ أَنَّهَا عَقِيقَةٌ فَقَضَى بِهِ عُمَرُ حَيَاتَهُ وَعُثْمَانُ بَعْدَهُ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ رَأَيْتُ أَنَّهَا رَقِيقٌ. [أخرجه البيهقي (٣٤٨/١٠)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول يقول عمر لا تباع.

٢٣٤٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ نُسَيْرِ بْنِ دَعْلُوقٍ، عَنْ:

أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسِ بْنِ عَمْرٍو وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِيْمَنْ اشْتَرَى مَا أَحْرَزَ الْعَدُوُّ قَالَ: هُوَ جَائِزٌ.

وهم يقولون إن صاحبه إذا جاء بالخيار إن أحب أخذه بالثمن أخذه.

٢٣٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالذَّرْهَمِ بِالذَّرْهَمَيْنِ.

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بالأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَعَنِ الذَّعْبِ بِالذَّعْبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ. [هـم]

وقد كان عبد الله لقي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو، فلما رجع قال: ما أرى به بأساً، وما أنا بفاعله. [هـم]

٢٣٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مَنْ ابْتِاعَ مُصْرَاءَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ طَعَامٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٣٥٦/٤)]

وهكذا نقول وبهذا مضت السنة وهم يزعمون أنه إذا جلبها فليس له ردّها، لأنّه قد أخذ منها شيئاً.

٢٣٥٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ هُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: فِي أُمِّ الْوَلَدِ تَعْتَقُ مِنْ نَصِيبٍ وَلَدَيْهَا. [أخرجه البيهقي (٣٤٨/١٠)]

ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بحديث عمر أنه اعتق أمهات الأولاد إذا مات ساداتهن. [هـم]

ويقولون جميعاً تعتق من رأس المال. [أخرجه البيهقي (١٦/٦)]

٢٣٥٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَرِهَ شِرَاءَ الْمَصَاحِفِ وَبَيْعَهَا.

وليسوا يقولون بهذا لا يرون بأساً ببيعها وشرائها، ومن الناس من لا يرى بشرائها بأساً، ونحن نكره بيعها.

٢٣٥٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: لَا يَجِلُّ أَكْلُ الثُّومِ إِلَّا

مَطْبُوحاً. [أخرجه أبو داود (٣٨٢٨)، الترمذي (١٨٠٩)]

وليسوا يقولون بهذا بل ينكرونه، ويقولون: ما يقول بهذا أحد ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَفْرُتَنَّ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ. [أخرجه البخاري (٨٥٤، ٨٥٥)، مسلم (٥٦٤)، أبو داود (٣٨٢٧)، الترمذي (١٨٠٦)، النسائي (٤٣/٢)] وهذا الذي نأخذ به.

١٣- باب الديات

٢٣٥٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: الْخَطَأُ شِبْهُ الْعَمْدِ بِالْخَشْبَةِ وَالْحَجَرِ الضَّخْمِ ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَثَلَاثُ جِدَاعٍ وَثَلَاثُ مَا بَيْنَ ثِنْتَيْهِ إِلَى بَازِلٍ عَامَهَا كُلُّهَا خِلْفَةٌ، وَفِي الْخَطَأِ خَمْسُ وَعِشْرُونَ بَنْتٌ مَخَاضٍ وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ حِقَّةً وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ بَنْتٌ لَبُونٌ وَنَحْنُ نُرْوِي عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي شِبْهِ الْعَمْدِ أَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا.

وروي عن عمر أنه قضى به ثلاثين حِقَّةً وثلاثين جَذَعَةً وأربعين خِلْفَةً. [هـم]

وبهذا نقول وهم يقولون بخلاف هذا، ويقولون: في الحجر الضخم والخشبة هذا عمد في القود ويعيون مذهب صاحبهم بأنه يقول: هو خطأ. [هـم]

٢٣٦٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الطَّنَافِيسِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ عليه السلام فَأَتَاهُ ثَلَاثَةُ فَشَهَدُوا عَلَى اثْنَيْنِ أَنَّهُمَا غَرَقَا صَبِيًّا وَشَهِدَ الْاِثْنَانِ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَنَّهُمْ غَرَقُوهُ فَقَضَى عَلِيٌّ عليه السلام عَلَى الثَّلَاثَةِ بِخُمْسِي الدِّيَةِ، وَقَضَى عَلَى الْاِثْنَيْنِ بِثَلَاثَةِ أَخْمَاسِ الدِّيَةِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٤٠٠/٩-٤٠١)]

ولسنا ولا أحد علمناه يقول بهذا يقولون: لولي الدّم أن يدعي على إحدى الطائفتين.

٢٣٦١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي

قال: العقلُ وفكاكُ الأسيرِ، وإن لا يقتلَ مؤمنٌ بكافرٍ.

[ههم]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: يقتلُ المؤمنُ بالكافرِ، ويخالفون ما رَووا عن عليٍّ عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله.

٢٣٦٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْقُعْقَاعِ قَالَ: كُنْتُ رَابِعَ أَرْبَعَةٍ شَرَبُوا الْخَمْرَ فَتَطَاعَنَا بِمُدِيَةِ كَانَتْ مَعَنَا فَرَفَعْنَا إِلَى عَلِيٍّ عليه السلام فَسَجَنَّا فَمَاتَ مِنَّا اثْنَانِ، فَقَالَ أَوْلِيَا الْمُتَوَفِّيَيْنِ: أَقْدَانَا مِنَ الْبَاقِيَيْنِ فَسَأَلَ عَلِيٌّ عليه السلام الْقَوْمَ مَا تَقُولُونَ؟ فَقَالُوا: لَا نَدْرِي قَالَ: وَأَنَا لَا أَدْرِي وَسَأَلَ أَحَدَهُمَا قَتَلَ صَاحِبَهُ قَالُوا: لَا نَدْرِي قَالَ: وَأَنَا لَا أَدْرِي وَسَأَلَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، فَقَالَ يُشَلُّ مَقَالَةَ الْقَوْمِ فَاجَابَهُ بِوَسْطِ ذَلِكَ فَجَعَلَ دِيَةَ الْمُتَوَفِّيَيْنِ عَلَى قَبَائِلِ الْأَرْبَعَةِ، ثُمَّ أَخَذَ دِيَةَ جِرَاحِ الْبَاقِيَيْنِ. [أخرجه ابن أبي شيبه (٣٥١/٩)]

٢٣٦٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ حَنْسِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ أَنَّ نَاسًا حَفَرُوا بئْرًا لَأَسَدٍ فَأَزْدَحَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا فَتَرَدَّى فِيهَا رَجُلٌ فَتَعَلَّقَ بِرَجُلٍ وَتَعَلَّقَ الْآخَرُ بِآخَرَ فَجَرَحَهُمُ الْأَسَدُ فَاسْتُخْرِجُوا مِنْهَا فَمَاتُوا فَتَشَاجَرُوا فِي ذَلِكَ حَتَّى أَخَذُوا السَّلَاحَ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: لِمَ تَقْتُلُونَ بَاقِيَيْنِ مِنْ أَجْلِ أَرْبَعَةٍ؟ تَعَالَوْا فَلْنَقْضِ بَيْنَكُمْ بِقَضَاءِ إِنْ رَضِيتُمْ وَإِلَّا فَارْتَفِعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ لِلأَوَّلِ رُبِعَ الدِّيَةِ وَلِلثَّانِي ثُلُثُ الدِّيَةِ وَلِلثَّلَاثِ نِصْفُ الدِّيَةِ وَلِلرَّابِعِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ وَجَعَلَ الدِّيَةَ عَلَى قَبَائِلِ الَّذِينَ أَزْدَحَمُوا عَلَى الْبِئْرِ فَوْنَهُمْ مَنْ رَضِيَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَرْضَ فَتَرَفَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَقَضَوْا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، وَقَالُوا إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَضَى بِكَذَا وَكَذَا فَأَمَضَى قَضَاءَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. [أخرجه البيهقي (١١١/٨)]

وهم لا يأخذون بهذا.

٢٣٦٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي جِرَاحَاتِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ تَسْتَوِي فِي السَّنِّ وَالْمَوْضِحَةِ، وَمَا

الرَّجُلُ يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ قَالَ: إِنْ أَرَادَ أَوْلِيَا الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتُلُوا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُمْ حَتَّى يُعْطُوا نِصْفَ الدِّيَةِ. [ههم]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: بينهما القصاصُ في النفسِ وينكرون هذا القول، ويقولون: ما نعلم أحداً يقوله.

٢٣٦٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام قَضَى بِالدِّيَةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا. [ههم]

وهم يقولون: الدِّيَةُ عَشْرَةُ أَلْفٍ.

٢٣٦٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مَجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَضَى فِي الْقَامِصَةِ وَالْقَارِصَةِ وَالزَّاقِصَةِ جَارِيَةً رَكِبَتْ جَارِيَةً فَفَرَصَتْهَا جَارِيَةً فَقَمَصَتْ فَوَقَصَتْ الْمَحْمُولَةَ فَاذْدَقَ عُقْبَهَا فَجَعَلَهَا أَثْلَاثًا. [أخرجه البيهقي (١١٧/٨)]

وليسوا يقولون بهذا وينكرون الحكمَ به، ويقولون: ما يقول هذا أحدٌ ويزعمون أنَّ لَيْسَ عَلَى الْمُوقِصَةِ شَيْءٌ، وَأَنَّ دِيَتَهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ.

٢٣٦٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ غُلَامَيْنِ كَانَا يَلْعَبَانِ بَقْلَةٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: حَذَارِ، وَقَالَ الْآخَرُ: حَذَارِ فَأَصَابَتْ نَيْبَتُهُ فَكَسَرَتْهَا فَرَفَعَ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ وَهُمْ يَضْمَنُونَ هَذَا، وَيُخَالِفُونَ مَا رَوَوْا فِيهِ.

٢٣٦٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا حَمَّادُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: إِذَا أَمَرَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا، فَإِنَّمَا هُوَ كَسَيْفِهِ أَوْ سَوْطِهِ يَقْتُلُ الْمَوْلَى وَيُحْبِسُ الْعَبْدُ فِي السَّجَنِ. [أخرجه البيهقي (٥٠/٨)]

٢٣٦٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مَطْرَفٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِإِلْعَلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله غَيْرُ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ يُؤْتِيَ اللَّهُ عَبْدًا فَهَمَّا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ.

قلت: وما في الصَّحِيفَةِ؟

خَلَا فَعَلَى النَّصَفِ. [أخرجه البيهقي (٩٦/٨)]

وهم يخالفون هذا، فيقولون: على النصف من كل شيء.

٢٣٧٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي

مُعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي الَّذِي يَقْتَصُّ مِنْهُ قِيمَتُهُ قَالَ: عَلَى الَّذِي اقْتَصَّ مِنْهُ الدِّينَةُ وَيُرْفَعُ عَنْهُ بِقَدَرِ

جِرَاحَتِهِ. [أخرجه عبد الرزاق (١٨٠/٨)]

وليسوا يقولون بهذا بل يقولون نحن وهم: لا شيء على المقتص؛ لأنه فعل فعلاً كان له أن يفعله.

١٤- باب الأفضية

٢٣٧١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَجْلَحِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ نَاسٌ ثَلَاثَةٌ يَدْعُونَ وَلَدًا فَسَأَلَهُمْ أَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فَأَبَوْا، فَقَالَ: أَنْتُمْ شُرَكَاءُ مَشَاكِسُونَ، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَجَعَلَهُ لِرَاحِلٍ مِنْهُمْ خَرَجَ سَهْمُهُ، وَقَضَى عَلَيْهِ بِثُلَاثِي الدِّينَةِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَصَبْتَ وَأَحْسَنْتَ. [أخرجه النسائي

(١٨٣/٦) عن زيد بن أرقم به]

٢٣٧٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ أَوْ ابْنِ الْخَلِيلِ أَنَّ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ اشْتَرَكُوا فِي طَهْرٍ، فَلَمْ يَذَرِ لِمَنِ الْوَلَدُ فَاخْتَصَمُوا إِلَى عَلِيٍّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقْتَرِعُوا وَأَمَرَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْقُرْعَةُ أَنْ يُعْطِيَ لِلْآخَرَيْنِ ثُلَاثِي الدِّينَةِ. [أخرجه أبو داود (٢٢٦٩)،

النسائي (١٨٣، ١٨٢/٦)]

وليسوا يقولون بهذا وهم يشتركون هذا عن عليٍّ ﷺ عن النبي ﷺ وهم يخالفونه والذي يقولونه هم ما ثبت عن النبي ﷺ فليس لأحد أن يخالفه، ولو ثبت عندنا عن النبي ﷺ قلنا به ونحن نقول: ندعو القافة له؛ فإن الحقوه بأحدهم فهو ابنه، وإن الحقوه بأكملهم أو لم يلحقوه بأحدهم، فلا يكون له، ويوقف حتى يبلغ فيتسبب إلى أيهم شاء، ولا يكون له أبوان في الإسلام وهم يقولون هو ابنهم يرثهم ويرثونه وهو للباقي منهم.

٢٣٧٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ بْنِ الْأَبْرَصِ أَنَّ رَجُلًا

اسْتَأْجَرَ نَجَّارًا يَضْرِبُ لَهُ سِمَارًا فَأَنْكَسَرَ السِمَارُ فَخَاصَمَهُ

إِلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه، فَقَالَ: أَعْطِهِ دِرْهَمًا مَكْسُورًا. [أخرجه

البيهقي في "المعرفة" (٣٧٢٤)]

وهم يخالفون هذا، ولا يقولون به ونحن لا نقول به، ومن ضمن الأجير ضمنه قيمة السمار، ولم يجعل له شيئاً إذا لم يتم العمل؛ فإن تم العمل فله ما استأجره عليه إن كانت الإجارة صحيحة، وإن كانت الإجارة فاسدة فله أجر مثله.

٢٣٧٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُقَيْعٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَرِيفٍ الْأَسَدِيِّ قَالَ: دَخَلَ عَلِيٌّ ﷺ بَيْتَ الْمَالِ فَأَضْرَطَّ بِهِ، وَقَالَ: لَا أَمْسِي وَفِيكَ دِرْهَمٌ فَأَمَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَقَسَّمَهُ إِلَى اللَّيْلِ، فَقَالَ النَّاسُ: لَوْ عَرَضْتَهُ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ، وَلَكِنَّهُ سَحَتَ. [أخرجه البيهقي (١٣٢/١٠)]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: لا بأس بالجعل على القسم وهم يقولون: قال عليٌّ ﷺ سحت وهم يروون عن عليٍّ ﷺ إن شاء أعطيته وهو سحت ونحن نقول: لا يحل لأحد أن يعطي السحت كما لا يحل لأحد أن يأخذه ولا نرى علياً ﷺ يعطي شيئاً يراه سحتاً إن شاء الله تعالى.

٢٣٧٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ ﷺ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ، فَقَالَ: مَا أَرَأَهُ إِلَّا جَوْرًا وَلَوْلَا أَنَّهُ صُلِحَ لَرَدَدْتُهُ.

وهم يخالفون هذا، ويقولون: إذا كان جوراً فهو مردود ونحن نروي عن النبي ﷺ أَنَّ مَنْ اصْطَلَحَ عَلَى شَيْءٍ غَيْرِ جَائِزٍ فَهُوَ رَدٌّ.

٢٣٧٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا خُصُّ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ حَنْشٍ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ رَأَى الْحَلِيفَ مَعَ الْبَيْتَةِ. [أخرجه البيهقي

(٢٦١/١٠)]

وهم يخالفون هذا، ولا يستحلون أحداً مع بيته وهم يروون عن شريح أنه استحل مع البيته ولا نعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي ﷺ خلافهما.

١٥- بابُ اللَّقْطَةِ

عليه.

٢٣٨٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ وَرَثَ نَقْرًا بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ. [أخرجه البيهقي

في "معركة السنن والآثار" (٤٧/٥)]

وَيَقُولُونَ فِي هَذَا بِقَوْلِنَا.

٢٣٨١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُذَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ لَمْ يُشْرِكْ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٧٢/٥)]

٢٣٨٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ اشْتَرَكَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٧٢/٥)]

وَنَحْنُ نَقُولُ يُشْرِكُ وَهُمْ يَخَالِفُونَهُ، وَيَقُولُونَ: لَا نُشْرِكُ.

٢٣٨٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي ابْنَتَيْنِ وَبَنَاتِ ابْنِ وَتَيْنِ ابْنِ لُبَيْتَيْنِ الثَّلَاثَانَ، وَمَا بَقِيَ فَلْيَبْنِي الْإِبْنَ دُونَ الْبَنَاتِ. وَكَذَلِكَ قَالَ: فِي الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ مَعَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَأُمٍّ. [أخرجه

البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٥٨/٥)]

ولسنا ولا أحدٌ علمته يقول بهذا إنما يقول الناس: للبنات أو الأخوات الثلاثان، وما بقي فليني الابن وبنات الابن أو الإخوة والأخوات من الأبٍ للذكر مثل حظ الأنثيين.

٢٣٨٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُشْرِكُ الْجَدَّ مَعَ الْإِخْوَةِ، فَإِذَا كَثُرُوا أَوْفَاهُ السُّدُسَ. [أخرجه

البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٦٤/٥)]

ولسنا ولا أحدٌ يقول بهذا أما نحن فنقول: إنه إذا كان مع الإخوة لم تنقص من الثلث، وأما بعضهم؛ فكان يطرح الإخوة ويجعل المال للجد وبذلك يقولون.

٢٣٨٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ

٢٣٧٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ هُذَيْلًا يَقُولُ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ أَنَّهُ رَجُلٌ بِصُرُو مَخْتُومَةٍ، فَقَالَ قَدْ عَرَفْتَهَا، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَقَالَ: اسْتَمْتِعْ بِهَا. [أخرجه

البيهقي (١٨٨/٦، ١٨٧/٦)]

وَهَذَا قَوْلُنَا إِذَا عَرَفَهَا سَنَةً، فَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا فَلَهُ أَنْ يَسْتَمْتِعَ بِهَا، وَهَكَذَا السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَشْبَهَ بِالسُّنَّةِ، وَقَدْ خَالَفُوا هَذَا كُلَّهُ وَزَوَّاهُ حَلِيلًا، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ اشْتَرَى جَارِيَةً فَلَهَبَ صَاحِبُهَا فَتَصَدَّقَ بِتَمَنِّيَّهَا، وَقَالَ: اللَّهُمَّ عَنْ صَاحِبِهَا: فَإِنَّ كَرَةً فَلَيَّ وَعَلَيَّ الْغَرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا نَفْعُلُ بِاللَّقْطَةِ فَخَالَفُوا السُّنَّةَ فِي اللَّقْطَةِ الَّتِي لَا حُجَّةَ فِيهَا، وَخَالَفُوا حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الَّذِي يُؤَافِقُ السُّنَّةَ وَهُوَ عَنْهُمْ قَابِتٌ وَاحْتَجُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي عَنْ عَامِرٍ وَهُمْ يَخَالِفُونَهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ بَعَيْنُهُ يَقُولُونَ: إِنَّ نَعَبَ الْبَائِعِ فَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَتَصَدَّقَ بِتَمَنِّيَّهَا، وَلَكِنَّهُ يَخْبِسُهُ حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبَهَا مَتَى جَاءَ.

١٦- بابُ الْفَرَائِضِ

٢٣٧٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يُشْرِكُ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ حَتَّى يَكُونَ سَادِسًا. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٦٤/٥)]

وليسوا يقولون بهذا أما صاحبهم، فيقول: الجدُّ أبٌ فيطرح الإخوة، وأما هم ونحن فنقول بقول زيد يقاسم الإخوة ما كانت المقاسمة خيراً له، ولا ينقص من الثلث من رأس المال وهم ينكرون قول عليّ، ويقولون ما يقول هذا أحدٌ.

٢٣٧٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ عَمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ يُورَثَانِ الْأَرْحَامَ دُونَ الْمَوَالِي، وَكَانَ عَلِيٌّ عليه السلام أَشَدَّهُمْ فِي ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٨٠/٥)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: إذا لم يكن أهلُ فرائضَ سماءٍ ولا عصبَةٍ ورثنا الموالِي ونقول نحن لا نورث أحداً غيرَ من سَمِّيتَ له فريضة أو عصبَةٍ وهم يورثون الأرحام، وليسوا بعصبَةٍ ولا مسمى لهم إذا لم تكن أموال، وقالوا: القول قول زيد والقياس

١٧- باب المكاتب

اللَّهُ يَجْعَلُ الْأَكْذَرِيَّةَ مِنْ ثَمَانِيَةِ إِلَآمٍ سَهْمٌ وَلِلْجَدِّ سَهْمٌ
وَلِلْأُخْتِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ وَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ. [أخرجه البيهقي في
"معركة السن والآثار" (٦٥/٥)]

ولسنا ولا أحد يقول: بهذا، ولكنهم يقولون بما روي عن
زيد بن ثابت نجعلها من تسعة للآم سهمان وللجد سهم وللأخت
ثلاثة أسهم وللزوج ثلاثة أسهم، ثم يقاسم الجد الأخت فيجعل
بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"
(٦٥/٥)]

٢٣٨٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، عَنْ
رَجُلٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

٢٣٨٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَمِعِ الشَّعْبِيِّ يَقُولُ: فِي جَدٍّ وَأُمٍّ وَأُخْتٍ
فَلِلْأُخْتِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ وَلِلْآمِ سَهْمٌ وَلِلْجَدِّ سَهْمَانِ. [أخرجه
البيهقي في "معركة السن والآثار" (٦٥/٥)]

وليسوا يقولون بهذا إنما يقولون بقول زيد يجعلها من
تسعة للآم ثلاثة أسهم وللجد أربعة أسهم وللأخت سهمان.

٢٣٨٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ قَالَ: أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَمْلُوكُونَ يُحْجَبُونَ، وَلَا يُورَثُونَ.
[أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤٧/٥)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون بقول زيد لا يحجبون، ولا
يرثون وهم يقولون في هذا بقولنا.

٢٣٨٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

٢٣٩٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَبَاهُ مَمْلُوكًا، وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا قَالَ:
يُشْتَرَى مِنْ مَالِهِ فَيُعْتَقَ، ثُمَّ يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَا تَرَكَ. [أخرجه البيهقي في
"معركة السن والآثار" (٤٥/٥)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون لا يرث المملوك، ولا يرث
ونحن نقول ماله في بيت المال.
وكذلك يقولون هم إن لم يوص به.

٢٣٩١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ طَارِقٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ
عَلِيًّا ؓ قَالَ: فِي الْمَكَاتِبِ يُعْتَقُ مِنْهُ بِحَسَابٍ. [أخرجه البيهقي
في "معركة السن والآثار" (٥٤٤/٧)]

وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ،
وَرَوَى ذَلِكَ عَمْرُو بْنُ شُعْبَةَ وَبِذَلِكَ نَقُولُ، وَيَقُولُونَ بِهِ مَقْنَا.
وهم يخالفون الذي رواه عن علي رضي الله تعالى عنه.

٢٣٩٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا حُجَّاجٌ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ ؓ يُعْتَقُ مِنَ الْمَكَاتِبِ بِقَدْرِ مَا أَدَّى
وَرِثَ بِقَدْرِ مَا أَدَّى. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"
(٥٤٤/٧)]

وليسوا يقولون بهذا.

٢٣٩٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلَاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ
ؓ قَالَ: يُسْتَسْقَى الْمَكَاتِبُ بَعْدَ الْعَجْزِ. [أخرجه البيهقي في
"معركة السن والآثار" (٥٦١/٧)]

وَلَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: بِهَذَا إِنَّمَا نَقُولُ إِذَا عَجَزَ
فَهُوَ رَقِيقٌ.

٢٣٩٤- وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ ؓ قَالَ: لَا نُعْجِزُ الْمَكَاتِبَ
حَتَّى يَدْخُلَ نَجْمًا فِي نَجْمٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"
(٥٦٢/٧)]

وَلَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْمُتَتَبِعِينَ يَقُولُ بِهَذَا نَحْنُ وَهُمْ نَقُولُ
إِذَا حَلَّتْ نُجُومُهُ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَهُوَ عَاجِزٌ رَقِيقٌ، وَلَا يُنْتَظَرُ
بِتَعْجِيزِهِ النَّجْمُ الْآخَرُ. وَكَذَلِكَ يَقُولُ: مُفْتَوًى النَّاسِ لَا أَعْلَمُهُمْ
يَخْتَلِفُونَ فِيهِ.

٢٣٩٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:
أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْحَيَّاطُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ قَالَ: قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا أَدَّى
الْمَكَاتِبَ قِيمَتَهُ فَهُوَ حُرٌّ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"
(٥٤٤-٥٤٣/٧)]

أحد من أصحاب النبي خلاف هذا؛ فإن كانوا يشتون مثل هذه الرواية عن علي عليه السلام فيلزمهم أن يقولوا بهذا.

٢٤٠١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ وَإِسْرَائِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أقيموا الحدودَ على ما ملكت أيمانكم. [تقدم]

وهم يخالفون هذا إلى غير فعل أحد علمته من أصحاب النبي ﷺ ونحن نقول به وهو السنة الثابتة عن النبي ﷺ.

٢٤٠٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زُنَتْ، فَقَالَ: إِذَا زُنَتْ أَمَةٌ أَحَدُكُمْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زُنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زُنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبْغُوهَا فِي الرَّابِعَةِ، وَلَوْ بِضَعِيرٍ حَبَلٍ.

- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ نَحْوَهُ. [تقدم]

وهم يخالفون ما رَوَوْا عن علي عليه السلام عن النبي ﷺ، وما رَوَيْنَاهُ عن النبي ﷺ.

٢٤٠٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عِلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنَسٍ قَالَ: شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ سَرَقَ، فَقَالَ السَّارِقُ: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيًّا لَنَزَلَ عَذْرِي فَأَمَرَ بِالنَّاسِ فَضَرَبُوا حَتَّى اخْتَلَطُوا، ثُمَّ دَعَا الشَّاهِدَيْنِ، فَلَمْ يَأْتِيَا فَدَرَأَ الْحَدَّ. [أخرجه البيهقي (٢٥١/١٠)]

وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِهَذَا يَقُولُونَ: لَا نَسْتَرْهَبُ الشُّهُودَ يَقُولُونَ: نَقِفُ الشَّاهِدَيْنِ، فَإِنْ شَهِدَا وَكَانَا عَدْلَيْنِ قَطَعَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنَا عَدْلَيْنِ لَمْ تَجَزِ الشَّهَادَةُ، وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا يَأْخُذُ بِقَوْلِهِمْ هَذَا.

٢٤٠٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمْ أَرِ السَّارِقَ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْهُمْ فِي ذِمَّانِ عَلِيٍّ عليه السلام وَلَا رَأَيْتُهُ قَطَعَ أَحَدًا مِنْهُمْ.

وَنَحْنُ نَرَوِي، عَنْ زَيْدِ بْنِ قَابَتٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ أَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَبِهِ نَقُولُ.

١٨- باب الحدود

٢٣٩٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْلٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام جَلَدَ شُرَاحَةَ يَوْمَ الْخُمَيْسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: أَجْلِدُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَرْجُمُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[أخرجه البخاري (٦٨١٢)]

وليسوا يقولون بهذا، يقولون: ترجم، ولا تجلد، والسنة الثابتة أن تجلد البكر، ولا ترجم، وترجم الثيب ولا تجلد، وقد رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَاعِزًا، وَلَمْ يَجْلِدْهُ، وَقَالَ لَا تُبْسِ اغْدِيَا أُبْسِ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا فَعَدَا أُبْسِ فَاغْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا. [تقدم]

٢٣٩٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَشْيَاخِهِ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام جَلَدَ امْرَأَةً فِي الزُّنَا وَعَلَيْهَا دِرْعٌ قِيلَ لِي: جَدِيدٌ. وَكَذَلِكَ يَقُولُ الْمُفْتُونَ، وَلَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ.

٢٣٩٨- ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ

أَشْيَاخِهِ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام نَفَى إِلَى الْبَصْرَةِ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٣٢/٦)]

وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِهَذَا وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ لَا نَفَى عَلَى أَحَدٍ، وَأَمَّا نَحْنُ فَتَأْخُذُ بِهِ، لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الثَّابِتَةِ.

٢٣٩٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لِلرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَيَّ: لِأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى ابْنِكِ جَلْدٌ يَأْتِي وَتَغْرِيبٌ عَامٌ. [تقدم]

٢٤٠٠- ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ نَسِيرِ بْنِ

ذَعْلُوقٍ، عَنْ خَلِيدِ الثَّوْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا أَقْرَ عِنْدَ عَلِيٍّ بِحَدٍّ فَجَهَدَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَهُ مَا هُوَ فَأَبَى، فَقَالَ: اضْرِبُوهُ حَتَّى يَنْهَاكُمْ.

[أخرجه ابن أبي شيبة (٤٩٢/٩)]

وهم يخالفون هذا، ولا يقولون به، ولا أعلمهم يروون عن

وَلَيْسُوا، وَلَا أَحَدٌ عَلِمْنَاهُ يَقُولُ بِهَذَا الْقَوْلِ بَلْ يَقُولُونَ: تُقَطَّعُ الرَّجُلُ مِنَ الْكَعْبِ الَّذِي فِيهِ الْمِفْصَلُ بَيْنَ السَّاقِ وَالْقَدَمِ.

٢٤١٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ ابْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام أَتَى بِزَنَادِقَةٍ فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الشَّرْقِ فَحَقَّرَ لَهُمْ حُفْرًا فَقَتَلَهُمْ، ثُمَّ رَمَى بِهِمْ فِي الْحُفْرِ فَحَرَّقَهُمْ بِالنَّارِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣١٧/٦)]

وهم يخالفون هذا، فيقولون: لا يحرق بالنار أحدٌ أما نحن فروينا عن النبي صلى الله عليه وآله أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُعَذَّبَ أَحَدٌ بِعَذَابِ اللَّهِ فَقُلْنَا بِهِ، وَلَا نَحْرِقُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا. [أخرجه البخاري (١٨٧١)، أبو داود (٤٣٠١)، الإزمعي (١٤٩٤)، النسائي (١٠٤٧)، ابن ماجه (٢٥٣٥) عن ابن عباس]

٢٤١١- ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ أَنَّ رَجُلًا تَنَصَّرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَأَتَى بِهِ إِلَى عَلِيٍّ عليه السلام فَجَعَلَ يَعْزِضُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: لَا أَذْرِي مَا تَقُولُ غَيْرَ أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمَسِيحَ ابْنُ اللَّهِ فَوُتِبَ إِلَيْهِ عَلِيٌّ عليه السلام فَوُطِنَتْهُ، وَأَسَرَ النَّاسُ أَنْ يَطَّوُّهُ، ثُمَّ قَالَ: كُفُّوا فَكُفُّوا عَنْهُ، فَإِذَا هُوَ قَدْ مَاتَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٣١٧/٦)]

وهم لا يأخذون بهذا يقولون: لا يقتل الإمام أحدًا بهذه القتل، ولا يقتل إلا بالسيف. وليسوا يقولون بهذا أما نحن فنروي: ٢٤١٢-، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ فُسِّلَ عَلِيٌّ عليه السلام رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُعْطِ بِرُؤْيُؤِهِ. [نقدم]

وبهذا نقول نحن وهم إلا أنهم يقولون في اللص يدخل دار رجل فيقتله ينظر إلى المقتول، فإن لم يكن يعرف باللصوصية قتل القاتل، وإن كان يعرف باللصوصية درى عن القاتل القتل، وكانت عليه الذمّة، وهذا خلاف ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه.

٢٤١٣- ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَلِيًّا عليه السلام بِرَجُلٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ اخْتَلَمَ عَلَى أُمِّ الْآخِرِ، فَقَالَ: أَيْمُهُ فِي الشَّمْسِ وَاضْرِبْ ظِلَّهُ. [أخرجه عبد الرزاق (١١٤٢٦)]

وليسوا يقولون بهذا.

قُلْتُ: وَكَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: كَانَ يَأْمُرُ الشُّهُودَ أَنْ يَقْطَعُوا، وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِهَذَا يَقُولُونَ: إِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ فَمَنْ شَاءَ الْحَاكِمُ أَنْ يَأْمُرَ بِقَطْعِهِ قَطَعَ، وَلَا يَأْمُرُ بِذَلِكَ الشُّهُودُ وَنَحْنُ نَقُولُ بِهَذَا، وَلَمْ نَعْلَمْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَالْأَيْمَةُ بَعْدَهُ أَمَرُوا شَاهِدَيْنِ بِقَطْعِ.

٢٤١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ رَجُلَيْنِ أَتَيَا عَلِيًّا عليه السلام فَشَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ فَقَطَعَ يَدَهُ، ثُمَّ أَتَيَاهُ بِآخَرَ، فَقَالَا: هَذَا الَّذِي سَرَقَ وَأَخْطَأْنَا عَلَى الْأَوَّلِ، فَلَمْ يُجِزْ شَهِادَتُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَغَرَمَتْهُمَا دِيَّةُ يَدِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ: لَوْ أَعْلَمَكُمَا تَعَمَّدُكُمَا لَقَطَعْتُكُمَا. [أخرجه البيهقي (٤١/٨)]

وبهذا نقول إذا قالا أخطأنا على الأول غرمتها دية يد المقتول، وإن قالا: عمدنا أن نشهد عليه بباطل قطع أيديهما بيده قوداً، وهذا أشبه بالقياس إن كان يجوز أن يقتل اثنان بواحد فلم لا تقطع يداي بيد، واليد أقل من النفس، وإذا جاز الكثير فلم لا يجوز القليل؟

وهم يخالفون علياً عليه السلام في الشاهدين إذا تعمدوا، ويقولون: لا تقطع أيديهما بيد، ولا تقطع يداي بيد وهم يقولون: يقتل اثنان بواحد ولا تقطع يداي بيد.

٢٤١٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي خَيْفَةَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام أَتَى بِصَبِيٍّ قَدْ سَرَقَ يَبْتِضَةُ فَشَكَّ فِي إِحْتِلَامِهِ فَأَمَرَ بِهِ فَقَطَّعَتْ بَطْنُونُ أَنَامِلِهِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤٠٣/٦)]

وَلَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ عَلِمْنَاهُ يَقُولُ بِهَذَا يَقُولُونَ: لَيْسَ عَلَى الصَّبِيِّ خَدٌّ حَتَّى يَخْتَلِمَ أَوْ يُبْلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ.

٢٤١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَطَعَ مِنْ شَطْرِ الْقَدَمِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤١٣/٦)]

٢٤١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقْطَعُ الرَّجُلَ مِنَ الْقَدَمِ، وَيَدْعُ الْعَقَبَ يَتَعَمَّدُ عَلَيْهِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤١٣/٦)]

٢٤١٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

٢٤١٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يَزِيدَ أَرَاهُ ابْنَ مَذْكَورٍ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام رَجَمَ لُوطِيًّا. [أخرجه البيهقي (٢٣٢/٨)]

وَبِهَذَا نَأْخُذُ نَرْجِمُ اللَّوْطِيَّ مُحْصَنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: السُّنَّةُ أَنْ يُرْجَمَ اللَّوْطِيُّ أَحْصَنٌ أَوْ لَمْ يُحْصَنِ رَجَعَ الشَّافِعِيُّ، فَقَالَ: لَا يُرْجَمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَحْصَنَ وَعِكْرَمَةَ يَرْوِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَصَاحِبِهِمْ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى اللَّوْطِيِّ حَدٌّ وَلَوْ تَلَوَّطَ وَهُوَ مُحْرَمٌ لَمْ يَفْسُدْ إِحْرَامُهُ، وَلَا غُسْلٌ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُمْنِ، وَقَدْ خَالَفَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: اللَّوْطِيُّ مِثْلُ الزَّانِي يُرْجَمُ إِنْ أَحْصَنَ، وَيُجْلَدُ إِنْ لَمْ يُحْصَنِ، وَلَا يَكُونُ اللَّوْطِيُّ أَشَدَّ حَالًا مِنَ الزَّانِي، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَرْقًا بَيْنَهُمَا فَبَاحَ جَمَاعُ النَّسَاءِ بَوَاجَهُنَّ: أَخَذَهُمَا النِّكَاحُ، وَالْآخَرُ مِلْكُ الْيَمِينِ، وَحَرَّمَ هَذَا مِنْ كُلِّ الْجَوْهَرِ فَمَنْ آتَى يَتَشَبَّهَانِ.

٢٤١٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ فَطَرْدَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ فَقَطَّعَ يَدَهُ، وَقَالَ: إِنَّكَ شَهِدْتَ عَلَى نَفْسِكَ مَرَّتَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤١٥/٦)]

وَهُمْ يَخَالِفُونَ هَذَا، وَيَقُولُونَ حَتَّى يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَإِنَّمَا تَرَكَنَا لِحُجْنِ أَنْ يَقُولَ: الاعْتِرَافُ بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ أُنَيْسًا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَغْدُوَ عَلَى امْرَأَةٍ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا وَلَمْ يَقُلْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَلَوْ كَانَ الْإِقْرَارُ يَشَبْهُ الشَّهَادَةَ كَانَ لَوْ أَقْرَأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ رَجَعَ بَاطِلٌ عَنْ الْحَدِّ، وَهُمْ يَقُولُونَ: فِي الزَّانَا لَا يَحْدُ الزَّانِي حَتَّى يَقْرَأَ أَرْبَعًا قِيَاسًا عَلَى الشَّهَادَاتِ، وَيَخَالِفُونَ مَا رَوَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَيَقُولُونَ فِي السَّرْقَةِ: إِقْرَارُهُ مَرَّةً وَكَثْرَتُهُ سَوَاءٌ، وَيَخَالِفُونَ مَا رَوَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَيَدْعُونَ الْقِيَاسَ فِيهِ.

وَهُمْ يَقُولُونَ أَيْضًا: يَقَامُ الْحَدُّ عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ، وَيَخَالِفُونَ هَذَا الْحَدِيثَ.

٢٤٢٠- يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ

خِلاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي حُرِّينِ بَاعَ أَخَذَهُمَا صَاحِبُهُ

٢٤١٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي رَوْحٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَ تَوَاعَدَ جَارِيَةً لَهُ مَكَانًا فِي خَلَاءٍ فَعَلِمَتْ جَارِيَةُ بِذَلِكَ فَأَتَتْهُ فَحَبَسَهَا جَارِيَتُهُ فَوَطَّئَهَا، ثُمَّ عَلِمَ فَاتَى عُمَرَ، فَقَالَ: أَنْتَ عَلِيًّا فَسَّالَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَقَالَ: أَرَى أَنْ تَضْرِبَ الْحَدَّ فِي خَلَاءٍ، وَتَعْتَقَ رَقَبَةً، وَعَلَى الْمَرْأَةِ الْحَدُّ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٥٧/٦)]

وَلَيْسُوا يَقُولُونَ بِهَذَا، يَقُولُونَ: يَدْرَأُ عَنْهُ الْحَدُّ بِالشَّيْءِ فَمَا نَحْنُ فَنَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ: تَحْدُ كَمَا رَوَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا زَنْتٌ وَهِيَ تَعْلَمُ.

٢٤١٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمَلٍ، عَنْ حُجَّيَّةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ عليه السلام فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي وَقَعَ عَلَى جَارِيَتِي، فَقَالَ: إِنْ تَكُونِي صَادِقَةً نَرْجِمُكَ، وَإِنْ تَكُونِي كَاذِبَةً نَجْلِدُكَ وَبِهَذَا نَأْخُذُ؛ لِأَنَّ زَنَاةَ بِجَارِيَةِ امْرَأَتِهِ كَزَنَاةَ بغيرها إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يُعَذَّرُ بِالْجَهَالَةِ، وَيَقُولُ: كُنْتُ أَرَى أَنَّهَا لِي حَلَالٌ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٥٨/٦)]

وَهُمْ يَخَالِفُونَ هَذَا وَيَدْرَعُونَ عَنْهُ الْحَدُّ كَانَ جَاهِلًا أَوْ عَالِمًا.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا يَسْتَقِي عَلَى بَشَرٍ قَدْ قَطَعَتْ يَدَهُ، وَتَرَكْتُ إِهْمَاهُ.

فَقُلْتُ: مَنْ قَطَعَكَ؟

فَقَالَ عَلِيٌّ.

وَهُمْ يَخَالِفُونَ هَذَا، وَيَقُولُونَ: تَقَطَّعَ مِنْ مَفْصَلِ الْكَفِّ وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

٢٤١٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ: قَالَ:

أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ الْمُثَنِّرِ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام جَلَدَ الْوَلِيدَ فِي الْخُمُرِ أَرْبَعِينَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤٥٨/٦)]

وَهُمْ يَخَالِفُونَ هَذَا، وَيَقُولُونَ: يَجْلَدُ ثَمَانِينَ وَنَحْنُ نُرْوِي عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ جَلَدَ الْوَلِيدَ بِالْمَدِينَةِ بِسَوْطٍ لَهُ طَرَفَانِ أَرْبَعِينَ فَذَلِكَ ثَمَانُونَ وَبِهِ نَقُولُ. [نقدم]

فَقَطَعَهُمَا عَلَيَّ جَمِيعاً.

وهم يخالفون هذا وينكروون القول فيه.

وهم يخالفون هذا، ويقولون: يضرب ويرسل.

وكذلك قول المفتين لا يختلفون في ذلك.

— رجل، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ منصورٍ، عَنْ رِيعِي بْنِ خِرَاشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ أَصَابَ جَارِيَةً

أَمْرَاتِهِ، فَقَالَ: اسْتَغْفِرَ اللَّهُ وَلَا تَعُدْ. [أخرجه البيهقي (٢٤٠/٨)]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: يعزّز، وَأَمَّا عَنْ فَسْوَلٍ: إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَالَةِ، وَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَرَى أَنَّهَا حَلَالٌ لِي، فَإِنَّا نَدْرَأُ عَنْهُ الْحَدَّ وَعِزْرَتَاهُ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا حَلَدْنَاهُ حَدَّ الزَّانِي.

٢٤٢٢- أَبُو مُهْدِيٍّ، عَنْ سَعْيَانَ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي عَزَّةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي قِيمَةِ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ. [هـ]

وَعَنْ نَاخِذٍ بِهِذَا إِلَّا أَنَا نَقْطَعُ فِي رِيعِ دِينَارٍ وَخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ رِيعِ دِينَارٍ.

وهم يخالفون هذا، ويقولون: لا قطع في أقل من عشرة دراهم.

٢٤٢٣- رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ وَجَدَ امْرَأَةً مَعَ رَجُلٍ فِي لِحَافِهَا عَلَى فِرَاشِهَا فَضَرَبَهُ خَمْسِينَ فَلَتَحَبُّوا فَشَكَرُوا ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنِّي أَرَى ذَلِكَ. [أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٣٩)]

قال: وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ وَأَصْحَابُنَا يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهُ يُبْلَغُ بِالْتَّعْزِيرِ هَذَا وَأَكْثَرُ مِنْهُ إِلَى مَا دُونَ الثَّمَانِينَ يَقْدَرُ الذُّنُوبُ وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا يُبْلَغُ بِالْتَّعْزِيرِ فِي شَيْءٍ أَرْبَعِينَ فَيُخَالَفُونَ مَا رَوَوْا عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا..

٢٤٢٤- يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ تَزْنِي بَعْدَ مَوْتِ مَسِيْلُهَا تَجْلَدُ وَتَنْقَى. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٣٣٢/٦)]

وهم لا يقولون بهذا يقولون: لا ينفي أحد زان ولا غيره ونحن نقول: ينفي الزاني بسنة رسول الله ﷺ، وما روي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم كلهم قد رأوا

النفي. [هـ]

٢٤٢٥- جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّ عَبْدَ

اللَّهِ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَرَكَعَ، ثُمَّ دَبَّ رَاكِعًا. [أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٥/١)، البيهقي (٩٠/٢)]

ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ مَجَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَمِّهِ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ.

وهكذا تقول نحن، وقد فعل هذا زيد بن ثابت وهم ينهاون عن هذا، ويخالفونه.

٢٤٢٦- ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي الصُّبْحَ نَحْوًا مِنْ صَلَاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَغْضِي ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يُغْلَسُ رَجُلًا عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْلٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو وَالشَّيْبَانِيِّ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِنَا الصُّبْحَ بِسَوَادٍ أَوْ قَالَ: بِغُلَسٍ فَيَقْرَأُ بِسُورَتَيْنِ وَبِهَذَا جَاءَتِ السُّنَّةُ، وَهُوَ قَوْلُنَا، وَهُمْ يُخَالِفُونَهُ، وَيَقُولُونَ: بَلْ يُسْفِرُ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤٧١/١)]

وَالَّذِي أَخَذْنَا بِهِ:

٢٤٢٧- أَنَّ سَعْيَانَ أَخْبَرَنَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ فَتَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ مَا يَعْرِفْنَ مِنْ الْغُلَسِ.

٢٤٢٨- مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ. [هـ]

٢٤٢٩- ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَمَةَ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَصِفُ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، وَمَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ مِنَّا جَلِيسَتَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّنَنِ إِلَى الْوَاقِعَةِ. [أخرجه البخاري (٥٤١)، مسلم (٦٤٧)، أبو داود (٣٩٨)،

النسائي (٢٤٦/١)، ابن ماجه (٦٧٤)، البيهقي في "معركة السن والآثار" (٤٧١/١) واللفظ للبيهقي]

٢٤٣٠- ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ

عبد الرحمن بن يزيد قال: كان عبد الله يصلي الصبح بجمع، ولو أن متسحراً تسحّر لجاز ذلك. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤٥١/٢)]

قال الشافعي: ولم يختلف أحد في أن لا يصلي أحد الصبح غداة جمع، ولا في غيرها إلا بعد الفجر، وهم بخالفونه أيضاً في قوله: إن النبي ﷺ لم يجمع إلا بين المغرب والعشاء.

فيزعمون أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة. وكذلك نقوله نحن للسنة التي جاءت عن النبي ﷺ وروينا أن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين في غير ذلك الموطن.

٢٤٣٦ - مالك، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاوية بن جبل أن النبي ﷺ كان يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في سفره إلى ثبوك. [قدم]

٢٤٣٧ - أخبرنا الليث، عن عقيل بن خالد، عن الزهري، عن أنس بن مالك قال: كان النبي ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر، ثم ينزل فيصلّيها معاً. [أخرجه مسلم (٧٠٤)]

٢٤٣٨ - أخبرنا أبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن حُسين بن عبد الله، عن كُريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس أنه قال: ألا أخبركم عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر كان رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر، وإذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر حتى يصلّيها في وقت العصر. [قدم]

ولهذا موطن قد جمع النبي ﷺ فيها غير عيشية عرفة وليلة جمع.

٢٤٣٩ - ابن علية، عن أيوب، عن محمد بن عجلان أن ابن مسعود كان يقرأ في الأخرتين بفاتحة الكتاب. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٥٣٦/١)]

وبهذا نقول: ولا يجزيه إلا أن يقرأها، فإن نسي أعاد وهم يقولون: إن شاء قرأ، وإن شاء لم يقرأ، وإن شاء سبّح.

٢٤٤٠ - محمد بن عبيد، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه أن عبد الله صلى به

إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمساً فقيل له: زيد في الصلاة، أو قالوا: صليت خمساً فاستقبل القبلة فسجد سجدة. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٧٤/٢)]

٢٤٣١ - رجل عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ مثله.

وبهذا نأخذ وهو يوافق ما روينا عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي ﷺ في قصة ذي الديدن.

وهم لا يأخذون بهذا ويزعمون أنه إن لم يكن جلس في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وذلك؛ لأنه إنما ذكر السهو بعد السلام فسنل، فلما استيقن أنه قد سها سجد سجدة السهو ونحن نأخذ بهذا.

٢٤٣٢ - عن أبي أسامة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

٢٤٣٣ - وابن علية وهشيم، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن الحصين أن النبي ﷺ قال: أبو هريرة وابن عمر في ركعتين، وقال عمران في ثلاث، فقال له: ذو الديدن: أقصرت الصلاة أم نسيت، فقال: كل ذلك لم يكن، ثم أتبل على الناس، فقال: أكما يقول ذو الديدن؟ فقالوا: نعم فاستقبل القبلة فأتهم ما بقي من صلاته، ثم سجد سجدة السهو. [قدم]

وهم بخالفون هذا كله، ويقولون: لا يسجد للسهو بعد الكلام.

٢٤٣٤ - رجل، عن الأعمش، عن عمارة بن عُمير، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة قط إلا يوقتها إلا بالمؤدلة، فإنه جمع بين المغرب والعشاء وصلى الصبح يومئذ قبل وقتها. [أخرجه

أبو داود (١٩٣٤)، البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٤٥١/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان صلاحها بعد الفجر لم يقل قبل وقتها، ولقال في وقتها الأول.

٢٤٣٥ - ابن مهدي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن

وَبِعَلْقَمَةٍ فَأَقَامَ أَخَذَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ، وَقَالَ:
هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"
(٣٧٧/٢-٣٧٨)]

وليسوا يقولون بهذا، ونحن معهم يكونان خلف الإمام فأما
نحن فنأخذُ بحديث:

٢٤٤١- مالك، عن إسحاق بن عبد الله، عن أنس
ابن النبي ﷺ قال: قُومُوا لأَصْلَتِي لَكُمْ فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ
فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ
وَرَأَاهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ.
[تقدم]

٢٤٤٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بِالْهَاجِرَةِ
فَوَجَدْتُهُ يُسَبِّحُ فَقُمْتُ وَرَأَاهُ فَقَرَّبَنِي حَتَّى جَعَلَنِي حِذَاءَهُ عَنْ
يَمِينِهِ، فَلَمَّا جَاءَ يَرْفَأُ تَأَخَّرْتُ فَصَنَفْنَا وَرَأَاهُ. [أخرجه
مالك (١٥٤/١)]

٢٤٤٣- أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ
وَالْأَسْوَدِ قَالَا: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فِي دَارِهِ فَصَلَّى بِنَا، فَلَمَّا
رَكَعَ طَبَّقَ بَيْنَ كَفَيْهِ فَجَعَلَهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ:
كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اخْتِلَافِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ فَخْذَيْهِ،
وَأَقَامَ أَخَذَنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ. [أخرجه مسلم
(٥٣٤)]

وليسوا يقولون: بهذا ولا نحن أما نحن فنأخذُ بحديثٍ رواه
يحيى القطان عن عبد الحميد بن جعفر قال: حدثني عمُّد بنُ
عمرو بن عطاء عن أبي حميد السَّاعدي أنه سمعه في عدوٍّ من
أصحاب النبي ﷺ أحدهم أبو قتادة يقول: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
إِذَا رَكَعَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ. [أخرجه أبو داود (٨٦٠)]

٢٤٤٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ
قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ الزُّرْقِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
عَمِّهِ رِفَاعَةَ، عَنْ رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: إِذَا
رَكَعْتَ فَضَعْ يَدَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن
والآثار" (٥٦٩/١)]

٢٤٤٥- أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ
وَلِيسُوا يَقُولُونَ بهذا، ولا يقول به أحدٌ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ
وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعثمانُ والأئمةُ بعدُ في كلِّ جمعةٍ بعدَ زوالِ
الشَّمْسِ.

٢٤٤٦- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَادٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يُؤَيِّرُ بِخُمْسٍ أَوْ سِتْعٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة
السن والآثار" (٣٢١/٢)]

٢٤٤٧- سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد
الله أَنَّهُ كَانَ يَكْرِهُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا وَتَرَةً، وَلَكِنْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا.
وليسوا يقولون بهذا يقولون: صلاةُ اللَّيْلِ مثنى مثنى إلا
الوترَ، فإنها ثلاثُ متصلاتٍ لا يصلَّى الوترَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ، وَأَمَّا
نحن فنقولُ بالسَّنَةِ الثَّابِتَةِ.

٢٤٤٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ
أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكَعَةً وَاحِدَةً يُؤَيِّرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى. [أحمد]

٢٤٤٩- أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ
ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ.

٢٤٥٠- أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ
أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى
مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ فَلْيُؤَيِّرْ بِوَاحِدَةٍ.

٢٤٥١- سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن
ابن عمر عن النبي ﷺ مثله.

٢٤٥٢- هشيم وأبو معاوية وابنُ عُلَيْةَ وغيرُ واحدٍ
عن ابنِ عَوْنٍ وعاصم عن ابنِ سيرين عن يحيى بن الجزار
أظنه عن عبدِ الله أَنَّهُ صَلَّى، وَعَلَى بَطْنِهِ فَرْتُ وَدَمٍ. [أخرجه
ابن أبي شبة (٣٩٢/١)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: إِذَا كَانَ عَلَى بَطْنِهِ مَقْدَارُ
الدَّرْهِمِ الْكَبِيرِ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ أَقْلُ لَمْ يَدْعُ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا

السنن والآثار (١٦/٢)

وليسوا يقولون بهذا ولا نعلم أحداً يقول بهذا فأمّا نحن:

٢٤٥٧- فَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ الْخَزَاعِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْقَاعِ مِنْ نَمْرَةٍ سَاجِدًا فَرَأَيْتُ بَيَاضَ [بَطْنِهِ]. [تقدم]

٢٤٥٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَخِيهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ لَوْ أَرَادَتْ بِهِيمَةً أَنْ تَمُرَّ مِنْ تَحْتِهِ لَمَرَّتْ مِمَّا يُجَافِي. [تقدم]

٢٤٥٩- أَبُو معاوية، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: خِطَّ عَبْدُ اللَّهِ الْحَصَا بِيَدِهِ خِطَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: لَيْتَكَ وَسَعْدِكَ.

٢٤٦٠- رَجُلٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ. وهذا عندهم فيما أعلم كلام في الصلاة يكرهونه، وأمّا نحن فنقول: كل شيء من الكلام خاطب به الله عز وجل: ودعوت به، فلا بأس به، وذلك:

٢٤٦١- لِأَنَّ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَالَ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رِيحَةَ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ مَبِينًا كَيْفِي يَوْسُفَ. [تقدم]

وهم يخالفون هذا كله، ويقولون: القنوت قبل الركوع.

٢٤٦٢- ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧/٢)]

وهم يخالفون هذا، ويقولون: تقصر الصلاة في كل سفر بلغ ثلاثاً، وغيرهم يقول: كل سفر بلغ ليلتين.

٢٤٦٣- أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدٍ

بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ: إِذَا كَانَ الدَّمُ فِي الثَّوْبِ أَوْ عَلَى الْجَسَدِ مَقْدَارَ الدَّرْهِمِ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ لَمْ يَعِدْ.

٢٤٥٣- أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ الصُّلْتِ أَنْ ابْنَ مَسْعُودٍ رَكَعَ قَمَرَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قِيلَ لَهُ: كَأَنَّ الرَّجُلَ رَاعَكَ قَالَ: أَجَلٌ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَتَّخِذَ الْمَسَاجِدَ طُرُقًا وَحَتَّى يُسَلَّمَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ لِلْمَعْرِفَةِ. [أخرجه البيهقي (٢٥٠/٢)]

وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم نقص للصلاة إذا تكلم بمثل هذا حين يريد به الجواب وهم لا يروون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي ﷺ وابن مسعود روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن الكلام في الصلاة، ولو كان هذا عنده من الكلام المنهي عنه لم يتكلم به. [تقدم]

٢٤٥٤- أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ إِذَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلٌ وَهُوَ يَصَلِّي التَّرَمُّمَةَ حَتَّى يَرُدَّهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١١٦/٢)]

وَنَحْنُ نَقُولُ بِهَذَا وَهُوَ يُوَافِقُ مَا رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ لَا يَأْخُذُونَ بِهِ، وَأَحْسِبُهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا يَنْقُضُ الصَّلَاةَ، وَلَا يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ هَذَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَدْعُونَ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ مُوَافِقُ السُّنَّةِ.

٢٤٥٥- أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِذَا أَدْرَكَتْ رَكْعَةٌ مِنَ الْجُمُعَةِ فَأَضِيفَ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَإِذَا فَاتَكَ الرُّكُوعُ فَصَلِّ أَرْبَعًا. [أخرجه البيهقي (٢٠٤/٣)]

وبهذا نقول: لأنه موافق معنى ما رَوَيْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ خَالَفَ هَذَا بَعْضُهُمْ قَرَعَهُمُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُدْرِكِ الْخُطْبَةَ صَلَّى أَرْبَعًا. رَجَعَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ قَالَ يَثَلُّ قَوْلَنَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَدْرَكَتْ الْإِمَامَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَ جَالِسًا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَخَالَفَ هَذَا الْحَدِيثَ وَالَّذِي قِيلَ.

٢٤٥٦- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَيْتَ عِظَامُ ابْنِ آدَمَ لِلِسُجُودٍ فَاسْجُدُوا حَتَّى بِالْمَرَّافِقِ. [أخرجه البيهقي في معرفة

الظهر والعصر. [تقدم]

وهذا عندنا لا يوجب سهواً، ولا نرى بأساً إن تعدد النهار بالقرأة للعلم من خلفه أنه يقرأ، وهم يكرهون هذا يكرهون أن يجهز بشيء من القرأة في الظهر والعصر، ويوجبون السهو على من فعله، ونحن نوافق هذا، وهم يخالفونه.

٢٤٦٩ - ابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن الأسود أن عبد الله كان يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفه إلى صلاة العصر من يوم النحر. [أخرجه الطبراني في الكبير] (٩٥٣٤)

٢٤٧٠ - ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن غيلان بن جامع عن عمرو بن مرة عن أبي وإيل عن عبد الله مثله.

وليسوا يقولون بهذا يقولون: يكبر من صلاة الصبح يوم عرفه إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق، وأما نحن فنقول بما روي عن ابن عمر وابن عباس يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق فنترك قول ابن مسعود لقول ابن عباس وابن عمر، وأما هم فيخالفون قول من سبنا، وما روي عن ابن مسعود معاً، والذي قلنا أشبه الأقاويل، والله تعالى أعلم، بما يعرف أهل العلم، وذلك أن للتلبية وقتاً تنقضي إليه، وذلك يوم النحر، وأن التكبير إنما يكون خلف الصلاة، وأول صلاة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلاة الظهر وآخر صلاة تكون بمنى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق.

٢٤٧١ - ابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن سلم بن حذافة قال: قرأت السجدة عند عبد الله فنظرت إليه، فقال: أنت أعلم، فإذا سجدت سجدنا. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"] (١٥٩٢)

وهذا نقول ليست السجدة بواجبة على من قرأ، وعلى من سمع وأحب إلينا أن يسجد، وإذا سجد القارئ أحبنا للسامع أن يسجد، وقد روينا هذا عن النبي ﷺ وعن عمر، ورووا ذلك عن ابن مسعود.

وهم يخالفون هذا ويزعمون أنها واجبة على السامع أن يسجد، وإن لم يسجد الإمام فيخالفون روايتهم عن ابن مسعود وروايتنا عن النبي ﷺ وعن عمر.

٢٤٧٢ - ابن عينة، عن عبد الله، عن زر بن حبیش، عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص، ويقول: إنما هي

بن قيس، عن عمران بن عمير مولى ابن مسعود، عن أبيه قال: سافرت مع ابن مسعود إلى ضبيقة بالقاصية فقصر الصلاة بالنجف.

وليسوا ولا أحد علمته من المفتين يقول بهذا، أما هم، فيقولون: تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاث ليال قواصيد، ولا أعلمهم يروون هذا عن أحد ممن مضى ممن قوله حجة بل يروون عن حذيفة خلاف قولهم.

٢٤٦٤ - رواه أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه قال: استأذنت حذيفة من المدائني، فقال: آذن لك على أن لا تقصر حتى ترجع. [أخرجه عبد الرزاق] (٤٣٠٨)

وهم يخالفون هذا، ويقولون: يقصر من الكوفة إلى المدائن، وأما نحن فنأخذ في القصر بقول ابن عمر وابن عباس تقصر الصلاة في مسيرة أربع برد.

٢٤٦٥ - أخبرنا بذلك ابن عينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس قال: تقصر الصلاة إلى عسفان وإلى الطائف وجدة. [تقدم]

وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحو من ذلك. [تقدم]

٢٤٦٦ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النسيب فقصر الصلاة قال مالك: وهي أربع برد. [تقدم]

وهم يخالفون روايتهم عن حذيفة وابن مسعود وروايتنا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم.

٢٤٦٧ - ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب قال: قال عبد الله: لا تغيروا بسوادكم، وإنما سوادكم من كوفتكم يعني لا تقصروا الصلاة إلى السواد. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار"] (٤٢٣٢)

وهم يقولون: إن أراد من السواد مسيرة ثلاث قصر إليه الصلاة، وهذه أحاديث يروونها في صلاة السفر مختلفة يخالفونها كلها.

٢٤٦٨ - ابن مهدي، عن سفيان، عن أشعث بن سلم، عن عبد الله بن زياد قال: سمعت عبد الله يقرأ في

تَوْبَةُ نَبِيِّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٥٦/٢)]

٢٤٧٣- ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَجَلَهَا. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٥٣/٢-١٥٤)]

وهم يخالفون ابن مسعود، ويقولون: هي واجبة.

٢٤٧٤- ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ لَا وَقْتُ وَلَا عَدَدٌ. [أخرجه البزار (٨١٥)]

رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ رَجُلٍ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّ بْنَ حَبِيشٍ يَقُولُ: صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ مَيِّتٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ خَمْسًا، وَنَحْنُ نَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَبَّرَ أَرْبَعًا. [تقدم]

٢٤٧٥- مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا. [تقدم]

ولم يرو عن النبي ﷺ قط أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى مَيِّتٍ إِلَّا أَرْبَعًا، وهم يقولون قولنا، ونقول: التكبير على الجنائز أربعا أربعا لا يزداد فيها، ولا ينقص فخالفوا ابن مسعود، وقالوا في هذا بروايتنا.

٢٤٧٦- أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي زَيْادٍ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَلِلَّهِ السَّمَوَاتُ وَلِلَّهِ الْأَرْضُ وَلِلَّهِ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٥٨٢/١-٥٨٣)]

وَنَحْنُ نَسْتَجِبُ هَذَا، وَنَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ يَكْرَهُونَ هَذَا كَرَاهَةً شَدِيدَةً.

٢٤٧٧- أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى الْعَصْرُ قَدَرٌ مَا يَسِيرُ الرَّاكِبُ فَرَسَخَيْنِ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٤٦٢/١)]

وَهُمْ يَقُولُونَ: تَوَخَّرَ الْعَصْرُ قَدَرٌ مَا يَسِيرُ الرَّاكِبُ فَرَسَخًا فَيَخَالِفُونَ مَا رَوَوْا مَا لَمْ يَدْخُلِ الشَّمْسُ صَفْرَةً، وَأَمَّا نَحْنُ فنَقُولُ: يُصَلِّي الْعَصْرُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّا رَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قِبَاةِ قِيَّامِهِمْ، وَالشَّمْسُ بَيَاضًا نَقِيَّةً. [تقدم]

٢٤٧٨- هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ هَذِلٍ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي الْجَنَائِزِ. [أخرجه ابن أبي شبة (٢٨٧/٣)]

وهم يخالفون هذا، ولا يقرءون على الجنائز، وأما نحن فنقول: بهذا نقول: يقرأ الإمام بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

٢٤٧٩- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ وَجَّهَهُ حَتَّى أَسْمَعَنَاهُ، فَلَمَّا فَرَغَ أَخَذَتْ يَدَايُهَا فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سُنَّةٌ وَحَقٌّ.

٢٤٨٠- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَائِزِ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا فَعَلْتُ لِتَعَلَّمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ.

٢٤٨١- أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: التَّكْبِيرُ تَحْرِيمُ الصَّلَاةِ، وَانْقِضَاؤُهَا التَّسْلِيمُ. [أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٤٩٢/١)]

وليسوا يقولون بهذا يزعمون أن من جلس مقدار التشهد، فقد تمت صلاته، ولا شيء عليه، وأما نحن فنقول: تحريم الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم؛ لِأَنَّهُ يَوَافِقُ مَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٤٨٢- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَفْتَحُ الصَّلَاةَ الْوُضُوءَ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ. [تقدم]

وهكذا نقول: لا يخرج من الصلاة حتى يسلم؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ حُدَّ الْخُرُوجِ مِنَ التَّسْلِيمِ فَكُلُّ حَدَثٍ كَانَ يَفْسُدُ الصَّلَاةَ فِيمَا بَيْنَ التَّكْبِيرِ إِلَى التَّسْلِيمِ فَهُوَ يَفْسُدُهَا؛ لِأَنَّ مِنَ الدُّخُولِ فِيهَا إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا صَلَاةٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي صَلَاةٍ فَيَعْمَلُ مَا يَفْسُدُهَا، وَلَا تَفْسُدُ.

٢٤٨٣- هُشَيْمٌ عَنْ حَصِينٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْهَيْثَمُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: لِأَنَّا أَجْلَسْنَا عَلَى الرِّضْفِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَرَعَّ فِي الصَّلَاةِ. [أخرجه عبد الرزاق (٣٠٥٢)]

وهم يقولون: قيام صلاة الجالس الترعع ونحن نكره ما يكره ابن مسعود من ترعع الرجل في الصلاة.

وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون الترتيع في الصلاة.

عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِوَلِيِّ النَّبِيِّ: أَحْصِ مَا مَرَّ مِنَ السَّنَةِ، فَإِذَا دَفَعْتَ إِلَيْهِ مَالَهُ.

قُلْتُ لَهُ: قَدْ أَتَى عَلَيْهِ كَذَا وَكَذَا؛ فَإِنْ شَاءَ رُكْعِي، وَإِنْ شَاءَ تَرَكْ. [قدم]

وَلَوْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَا يَرَى عَلَيْهِ زَكَاةَ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِحْصَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ لَا يُؤْمَرُ بِالْإِحْصَاءِ السَّنَةِ كَمَا لَا يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالْإِحْصَاءِ سِنِيهِ فِي صِغَرِهِ لِلصَّلَاةِ، وَلَكِنْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَرَى عَلَيْهِ الزَّكَاةَ، وَكَانَ لَا يَسِرُّ أَنْ يُزَكِّيَهَا وَلَوْ لِي، وَكَانَ يَقُولُ: يَحْسِبُ الْوَلِيُّ السَّنَةَ الَّتِي وَجِبَتْ عَلَى الصَّبِيِّ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ أَهْلَهُ ذَلِكَ، وَهُمْ يَقُولُونَ: لَيْسَ فِي مَالِ الصَّبِيِّ زَكَاةٌ وَنَحْنُ نَقُولُ: يُزَكِّي؛ لِأَنَّا رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعَاشِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ، وَرَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٤٨٩- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ الْمُعْجِزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لِقَالًا تُلْغِيهَا أَوْ تَسْتَهْلِكُهَا الصَّدَقَةُ. [قدم]

١٩- باب الصيام

٢٤٩٠- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ أَنَّ عَلِيًّا سُئِلَ، عَنْ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَقَالَ: مَا يَرِيدُ إِلَّا خُلُوفَ فَمِهَا. [أخرجه البيهقي في "معرفه السنن والآثار" (٣/٣٨٤)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: لا بأس بقبلة الصائم.

٢٤٩١- أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا حِينَ يَبِينُ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ. [قدم]

وَلَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ عَلِمْنَاهُ يَقُولُ بِهَذَا إِنَّمَا السُّحُورُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَإِذَا طُلِعَ الْفَجْرُ، فَقَدْ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ عَلَى الصَّائِمِ.

٢٤٩٢- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَالِيَةَ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ خَرَجَ يَسْتَسْقِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلْيَتِمَّ صِيَامَهُ، وَمَنْ كَانَ مَفْطَرًا، فَلَا يَأْكُلْ.

[أخرجه البيهقي في "معرفه السنن والآثار" (٣/٤٣٥)]

وليسوا يقولون بهذا يقولون: من أصبح مفطراً، فلا يصوم.

٢٤٩٣- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ مِنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ،

٢٤٨٤- أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: صَلَّى عُثْمَانُ بِعِنَى أَرْبَعًا فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَ عُمَرَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطَّرِيقُ. قَالَ الْأَعْمَشُ فَحَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ صَلَّى صَلاَهَا بَعْدَ أَرْبَعًا، فَقِيلَ لَهُ: عِبْتُ عَلَى عُثْمَانَ وَتَصَلَّى أَرْبَعًا، قَالَ: الْخِلَافُ شَرٌّ. [قدم]

وهم يقولون: لا يصلح للمسافر أن يصلي أربعا؛ فإن صلى أربعا، فلم يجلس في الثانية مقدار التشهد فسدت صلاته فيروون عن عبد الله أنه فعل ما إن فعله أحد فسدت صلاته.

٢٤٨٥- أَخْبَرَنَا حَفْصٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَكْرَهُ أَنْ يَفْرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ، وَهُمْ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَفْرَأَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ. [أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٥٤/٩-١٥٥)]

٢٤٨٦- أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَحْكُ الْمُعَوَّذِينَ مِنَ الْمُصْحَفِ، وَيَقُولُ: لَا تَخْلُطُوا بِهِ مَا لَيْسَ بِهِ. [أخرجه عبد الله بن أحمد في "روايد المسند" (٥/١٢٩-١٣٠)]

وَهُمْ يَرَوُونَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ بِهِمَا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ.

وهما مكتوبتان في المصحف الذي جمع على عهد أبي بكر، ثم كان عند عمر، ثم عند حفصة، ثم جمع عثمان عليه الناس، وهما من كتاب الله عز وجل وأنا أحب أن أقرأ بهما في صلاتي.

٢٤٨٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعْطِينَا الْعَطَاءَ فِي زَيْلِ صِفَارٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهَا زَكَاةً. [أخرجه الطبراني في "الكبير" (٩/٣٧٠)]

وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَلَا نَأْخُذُ مِنَ الْعَطَاءِ وَنَحْنُ نَرَوِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَأْخُذُ مِنَ الْعَطَاءِ زَكَاةً وَعَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَنَحْنُ نَقُولُ بِذَلِكَ.

٢٤٨٨- أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ لَيْثٍ،

وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِذَلِكَ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَأَمَّا نَحْنُ فَرَوَيْنَا أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِينَ خَرَجُوا مَعَهُ فِي حَجَّتِهِ مِنْهُمْ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

٢٤٩٩- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: وَأَفْرَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ. [تقدم]

فهذا قلنا: لا بأس بالعمرة في أشهر الحج، وقد كان ابن مسعود فيمن شهد تلك الحجة فيما علمنا.

٢٥٠٠- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ: يَا أَبَا أُمَيَّةَ حُجَّ وَاشْتَرِطْ، فَإِنَّ لَكَ مَا شَرِطْتَ وَلِلَّهِ عَلَيْكَ مَا اشْتَرِطْتَ. [تقدم]

وهم يخالفون هذا، ولا يرون الشرط شيئاً، وأما نحن فنقول: يشترط وله الشرط؛ لأنه موافق ما روي عن النبي ﷺ أنه أَمَرَ ضَبَاعَةَ بِنْتَ الرُّبَيْعِ بِالشَّرْطِ. وما روي عن عائشة:

٢٥٠١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ ضَبَاعَةَ بِنْتَ الرُّبَيْعِ، فَقَالَ: أَمَا تَرْضَيْنِ الْحَجَّ؟ فَقَالَتْ: إِنِّي شَاكِيَةٌ، فَقَالَ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي. [تقدم]

٢٥٠٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ: يَا ابْنَ أَخِي هَلْ تَسْتَنِي إِذَا حَجَجْتَ؟ قُلْتُ: مَاذَا أَقُولُ؟ قَالَتْ: قُلِ اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمَدَتُ، فَإِنْ يَسَّرْتَهُ فَهُوَ الْحَجُّ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَهِيَ عُمْرَةٌ. [تقدم]

٢٥٠٣- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِيهِ وَابْنِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ لَبَسَ عَلَى الصُّفَا فِي عُمْرَةٍ بَعْدَ مَا طَافَ بِالْبَيْتِ. [أخرجه البيهقي (٤٤/٥)]

وَلَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ عَلِمْنَاهُ يَقُولُ بِهِذَا، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ النَّاسُ عِنْدَنَا فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبِهِذَا يَقُولُ.

٢٥٠٤- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ الْخَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ كَرِهَ صَوْمَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَهُمْ يَسْتَحْبِبُونَ صَوْمَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَيُخَالِفُونَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٤٤٧/٣)]

٢٤٩٤- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَرِهَ الْقَبْلَةَ لِلصَّائِمِ. وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ بِهِذَا، وَأَمَّا نَحْنُ فَتَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَبِلَ وَهُوَ صَائِمٌ.

وعن غير واحد من أصحابه، ونقول: لا بأس أن يقبل الصائم.

٢٤٩٥- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ وَإِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ الْأَحْنَفِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَ الظَّهَرِ، فَقَالَ: إِنِّي ظَلَلْتُ الْيَوْمَ لَا صَائِمٌ وَلَا مُفْطِرٌ كُنْتُ أَقْضَى غَرِيماً لِي فَمَاذَا تَرَى؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ صُمْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَفْطَرْتَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٣٤٧/٣)]

٢٤٩٦- أَخْبَرَنَا رَجُلٌ بِشَرِّ بْنِ السَّرِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ حَذِيفَةَ بَدَأَ لَهُ بَعْدَ مَا زَالَتْ الشَّمْسُ فَصَامَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار* (٣٤٦/٣-٣٤٧/٣)]

وَهُمْ لَا يَرَوْنَ هَذَا، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ صَائِمًا حَتَّى يَنْوِيَ الصَّوْمَ قَبْلَ الزَّوَالِ.

٢٤٩٧- أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخَذَكُمُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَأْكُلْ أَوْ يَشْرَبْ، وَأَمَّا نَحْنُ فنقول: الْمُتَطَوُّعُ بِالصَّوْمِ مَتَى شَاءَ نَوَى الصَّيَّامَ فَأَمَّا مَنْ عَلَيْهِ صَوْمٌ وَاجِبٌ فَعَلَيْهِ أَنْ يَنْوِيهِ قَبْلَ الْمَجَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٠- باب الحج

٢٤٩٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ لَيْسَ فِيهَا عُمْرَةٌ. [تقدم]

ابن عباس.

وبه يقولون هم أيضاً فأما بعد الطواف بالبيت، فلا يلبي أحد.

٢٥٠٥- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَتْ تَلِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلِكَ اللَّهُمَّ لَيْلِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْلِكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ. [قدم]

وليسوا ولا أحد علمناه يقول هذا فخالفوه؛ لأن تليية رسول الله ﷺ، ثم المسلمين إلى اليوم زيادة على هذه التليية والمملك لا شريك لك.

٢٥٠٦- أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ تَنَفَّلَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ. [قدم]

وليسوا يقولون بهذا بل ثبت عن النبي ﷺ أنه صلاهما، ولم يصل بينهما شيئاً.

٢٥٠٧- أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَلَمْ يَتَطَوَّعْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى آثَرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. [قدم]

وبهذا نقول: أخبرنا ابن علية عن أبي حمزة ميمون عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال: نُسِكَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهُمَا شُعْتُ وَسَفَرٌ وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ أَفْضَلُ وَبِهِ يُفْتَوْنَ مَنْ اسْتَفْتَاهُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ كَانَ يَكْرَهُ الْقُرْآنَ.

٢٥٠٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ حَكَمَ فِي التَّيْرُوعِ جَفَرًا أَوْ جَفْرَةً. [أخرجه البيهقي (١٨٠/٥)]

وَهُمْ يُخَالِفُونَهُ، وَيَقُولُونَ: نَحْكُمُ فِيهِ بِقِيَّتِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَابُ فِيهِ، وَلَوْ يَبْلُغُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ جَفْرَةٍ لَمْ يَهْدِ إِلَّا الشَّيْءَ فَصَاعِدًا مَا يَكُونُ أَضْحَىةً فَيُخَالِفُونَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَلَا يَقُولُونَ عَلِمْتُهُ فِي قَوْلِهِمْ هَذَا يَقُولُ أَحَدٌ مِنَ السُّلَفِ، وَأَمَّا نَحْنُ فَتَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَثَلُّ مَا رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ وَهُوَ قَوْلُ عَوَامِّ فَقَهَائِنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧١- كتاب اختلاف مالك والشافعي

رضي الله عنهما

أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّيُّعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ الْمُؤَدُّنُ صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ بِأَيِّ شَيْءٍ تَبَيَّنَ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: قَدْ كَتَبْتُ هَذِهِ الْحُجَّةَ فِي كِتَابِ جَمَاعِ الْعِلْمِ.

فقلت: أعد من هذا مذهبك ولا تبال أن يكون فيه في هذا الموضع، فقال الشافعي: إذا حدث الثقة عن الثقة حتى يتهي إلى رسول الله ﷺ فهو ثابت عن رسول الله ﷺ ولا تترك لرسول الله حديثاً أبداً إلا حديثاً وجد عن رسول الله حديث يخالفه، وإذا اختلفت الأحاديث عنه فالاختلاف فيها وجهان: أحدهما أن يكون بها ناسخ ومنسوخ فنعمل بالناسخ ونترك المنسوخ، والآخر أن تختلف، ولا دلالة على أيها الناسخ فنذهب إلى أثبت الروايتين؛ فإن تكافأتا ذهبت إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيما سوى ما اختلف فيه الحديثان من سنته، ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي ﷺ أن يوجد فيهما هذا أو غيره مما يدل على الأثبات من الرواية عن رسول الله ﷺ، فإذا كان الحديث عن رسول الله ﷺ لا يخالف له عنه، وكان يروى عن دون رسول الله ﷺ حديث يوافقه لم يزد قوة، وحديث النبي ﷺ مستغن بنفسه، وإن كان يروى عن دون رسول الله ﷺ حديث يخالفه لم التفت إلى ما خالفه وحديث رسول الله ﷺ أولى أن يؤخذ به، ولو علم من روى خلاف سنة رسول الله ﷺ سنته اتبعها إن شاء الله.

فقلت للشافعي: أفينهب صاحبنا هذا المذهب؟

قال: نعم في بعض العلم وتركه في بعض.

قلت: فأذكر ما ذهب إليه صاحبنا من حديث النبي ﷺ مما لم يرو عن الأئمة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي شيئاً يوافقه، فقال: نعم سأذكر من ذلك - إن شاء الله - ما يدل على ما وصفت، وأذكر أيضاً ما ذهب إليه من حديث رسول الله ﷺ وفيه عن بعض الأئمة ما يخالفه ليكون أثبت للحجة عليكم في اختلاف أقوالكم فتستغنون مرة بالحديث عن النبي ﷺ دون غيره وتدعون له ما خالفه، ثم تدعون الحديث مرة أخرى بغير حديث يخالفه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ومن ذلك أنه.

٢٥٠٩- أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ كِلَاهُمَا قَالَا: إِنَّ

الشَّمْسُ خَسَفَتْ فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، وَوَصَفَاهُمَا فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رَكَعَتَيْنِ. [قدم]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأخذنا نحن وأنتم به، وخالفنا غيركم من الناس، فقال: تصلي ركعتين كصلاة الناس، وروى حديثاً عن النبي ﷺ مثل قوله، وخالفنا غيرهم من الناس، فقال: تصلي ركعتين، في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا بأن ابن عباس صلى في زلزلة ركعتين، في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا غيره بأن علي بن أبي طالب صلى ركعتين، في كل ركعة أربع ركعات أو خمس وكانت حجتنا عليهم أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله ﷺ لم يكن في أحد بعده حجة لو جاء عنه شيء يخالفه.

٢٥١٠- قال الشافعي رحمه الله: وَأَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ

زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ يُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنِ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُونَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَذْرَكَ رَكَعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَذْرَكَ رَكَعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصَرَ.

فقلنا: نحن وأنتم بهذا، وخالفنا بعض الناس فيه، فقال: هو مدرك العصر، وصلاته الصبح فائتة من قبل أنه خرج إلى وقت نهى فيه رسول الله ﷺ عن الصلاة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكانت حجتنا عليه أن النبي ﷺ إنما نهى عما لا يلزم من الصلوات، وهذه صلاة لازمة قد بينها وأخبر أنه مدرك في الحالين معاً أفرايم لو احتج عليكم رجل، فقال: كيف تبتم حديث أبي هريرة وحده عن النبي ﷺ، ولم يروه أحد علمته عن النبي ﷺ غير أبي هريرة، ولم تردوه بأن هذا لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أحد من أصحاب رسول الله ﷺ؟

قلت: ما كانت حجتنا عليه إلا أنه إذا ثبت الحديث عن رسول الله ﷺ استغني به عن سواه.

٢٥١١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ،

عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَقْبِرُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ. [قدم]

فأخذنا نحن وأنتم به أفرايم إن قال لنا قائل: إن الحر والبرد لم يحدثا بعد، ولم يذهب بعد، فلما لم يأت عن أبي بكر ولا

على قوله، فقالَ منهم قائلٌ: أفلا تنهَمُ الروايةَ عن رسولِ الله إذا جاءَ عن مثلٍ من وصفت، وكانَ من مسٍّ ما هوَ أنجسُ منه لا يجبُ عليه عندكم وضوءٌ فقلت: لا يجوزُ لعالمٍ في دينه أن يحتجَ بما يرى الحجةَ في غيره قال: ولم لا تكونَ الحجةُ فيه؟ والغلطُ يمكنُ فيمن يروي.

فقلتَ له: أرايتَ إن قال لك قائلٌ: إن جميعَ ما رويتَ عمن رويته عنه فأخافُ غلطَ كلِّ محدثٍ منهم عمن حدثَ عنه إذا رويَ عن النبي ﷺ خلافاً قال: لا يجوزُ أن يَهمَّ حديثُ أهلِ الثقة.

قلت: فهل رواه عن أحدٍ منهم إلا واحدٌ عن واحدٍ؟

قال: نعم.

قلت: ورواه عن النبي ﷺ واحدٌ عن واحدٍ؟

قال: نعم.

قلت: فإنا علمنا أنَّ النبي ﷺ قاله بصدقِ المحدثِ عندي، وعلمنا أنَّ من سَمَّينا قاله بمحدثِ الواحدِ عن الواحدِ؟

قال: نعم.

قلت: وعلمنا بأنَّ النبي ﷺ قاله علمنا بأنَّ من سَمَّينا قاله؟

قال: نعم.

قلت: فإذا استوى العلمان من خبرِ الصادقينِ أيهما كانَ أولى بنا أن نصيرَ إليه، أخبرَ عن رسولِ الله ﷺ أولى بأن نأخذَ به أو الخبرَ عمن دونه؟

قال: بل الخبرُ عن رسولِ الله ﷺ إن ثبت.

قلت: ثبوتهما واحدٌ قال: فالخبرُ عن رسولِ الله ﷺ أولى أن يصارَ إليه، وإن أدخلتم على المخبرينَ عنه أنهم يمكنُ فيهم الغلطُ دخلَ عليكم في كلِّ حديثٍ رويَ مخالفَ الحديثِ الذي جاءَ عن رسولِ الله ﷺ.

فإن قلتم: ثبتَ خبرُ الصادقينِ فما ثبتَ عن النبي ﷺ أولى عندنا أن يؤخذَ به.

٢٥١٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي سَفَرِهِ إِلَى ثُبُوكَ. [هـ]

فأخذنا نحنُ، وأنتم به، وخالفنا فيه غيرنا فرويَ عن ابنِ مسعودٍ أنَّ النبي ﷺ لَمْ يَجْمَعْ إِلَّا بِالْمَزْدَلِيَّةِ.

ورويَ عن عمرَ أَنَّهُ كَتَبَ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ مِنَ الْكِبَائِرِ، فَكَانَتْ حُجَّتًا عَلَيْهِ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَإِنْ قَالَ:

عمرَ ولا عثمانَ ولا عليَّ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِالْإِبْرَادِ، وَلَمْ تَرَوْوهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْضُ عَلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَذَلِكَ فِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ سَوَاءً هَلْ الْحُجَّةُ إِلَّا ثُبُوتُ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّ حَضَّهُ عَلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ لَا يَدْفَعُ أَمْرَهُ بِتَأخيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، وَلَوْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَفْتَى فِيهِ بِالْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢٥١٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ حَمِيدَةَ بِنْتِ عَبْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَيْشَةَ بِنْتِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْهَرَّةِ: إِنَّهَا لَيَسْتَبْجَسُ. [هـ]

قال: فأخذنا نحنُ وأنتم به فقلنا: لا بأسَ بالوضوءِ بفضلِ الهَرَّةِ، وخالفنا بعضُ الناسِ فكرهَ الوضوءَ بفضلها واحتجَّ بأنَّ ابنَ عمرَ كرهَ الوضوءَ بفضلها أفرأيتُم إن قال لكم قائلٌ: حديثٌ حميدةٌ عن كبشةٍ لا يثبتُ مثله والهَرَّةُ لم تزلْ عندَ الناسِ بعدَ النَّبِيِّ ﷺ فنحنُ نوهنه بأن لم يروِ عن أبي بكرٍ ولا عمرَ ولا عثمانَ ولا عليَّ ما يوافقُ ما رويَ عن النبي ﷺ واحتجَّ أيضاً بأنَّ النبي ﷺ قال: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ مِنْ إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ.

والكلبُ لا يؤكلُ لحمه، ولا الهَرَّةُ، فلا أتوضأُ بفضلها، فهل الحجةُ عليه إلا أنَّ المرأتينِ إن كانتا معروفتين ثبتَ حديثهما، وأنَّ الهرَّ غيرُ الكلبِ أنجسُ مأموراً بغسلِ الإناءِ منه سبعاً، ولا أتوضأُ بفضلِهِ، وفي الهَرَّةِ حديثٌ أَنَّهُ لَيْسَتْ بِنَجَسٍ فَتَرَضاً بفضلها ونكتفي بالخبرِ عن النبي ﷺ من أن يكونَ أحدٌ بعده قال به، ولا يكونُ في أحدٍ قال بخلافٍ ما رويَ عن النبي ﷺ حجةً، ولا في أن لم يروِ إلا من وجهٍ واحدٍ إذا كانَ الوجهُ معروفاً.

قال الشافعي:

٢٥١٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ مَرْوَانَ، عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ. [هـ]

فقلنا نحنُ وأنتم به، وخالفنا بعضُ الناسِ، فقال: لا يتوضأُ من مسِّ الذَّكَرِ واحتجَّ بمحدثٍ رواه عن النبي ﷺ يوافقُ قوله؛ فكانت حجتنا عليه أنَّ حديثه مجهولٌ لا يثبتُ مثله، وحديثنا معروفٌ، واحتجَّ علينا بأنَّ حنيفةً وعليَّ بنَ أبي طالبٍ وابنَ مسعودٍ وابنَ عباسٍ وعمرانَ بنَ الحصينِ وعَمَّارَ بنَ ياسرٍ وسعدُ بنَ أبي وقاصٍ قالوا: ليسَ في مسِّ الذَّكَرِ وضوءٌ، وقالوا: رويتم عن سعدٍ قولكم، وروينا عنه خلافاً، ورويتموه عن ابنِ عمرَ، ومن رويناه عنه أكثرُ، لا توضحونَ لو مستمسك أنجسُ منه؛ فكانت حجتنا أنَّ ما ثبتَ عن النبي ﷺ لم يكن في قولِ أحدٍ خلافاً حجةً

عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي أنهم فعلوا مثل هذا ولا قالوا من فعل مثل هذا جاز له واكتفينا بالخبر لما ثبت عن رسول الله ﷺ، ولم نخرج فيه إلى أن يعمل به بعده غيره.

٢٥١٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب،

عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبد الله بن بختينة قال: صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم قام، فلم يجلس وقام الناس معه، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر فسجد سجدتين، وهو جالس قبل التسليم.

فأخذنا نحن وأنتم بهذا، وقتلنا وقتلتم يسجد للسهر في النقص من الصلاة قبل التسليم فخالفنا بعض الناس، وقال: تسجدان بعد التسليم واحتج بروايته، فقال: من احتج عن مالك سجدتهما النبي ﷺ في الزيادة بعد السلام فسجدتاهما كذلك وسجدتهما في النقص قبل السلام فسجدتاهما كذلك، ولم نوهن هذا بأن لم يرو عن أحد من الأئمة فيه شيء يخالفه، ولا يوافقه واكتفينا بحديث النبي ﷺ.

٢٥١٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يزيد بن

رؤمان، عن صالح بن خوات، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه، وطائفة وجاء العدو فصلّى بالدين معه ركعة، ثم ثبت قائماً فاتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا فصموا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى بهم الركعة التي بقيت من صلاتهم، ثم ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم، ثم سلم بهم.

٢٥١٨- قال الشافعي: أخبرنا بعض أصحابنا، عن

عبد الله بن عمر، عن أخيه عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن صالح بن خوات، عن خوات بن جبير، عن النبي ﷺ مثل معناه فأخذنا نحن وهو بهذا حتى حكى لنا عنه غير ما عرضنا عليه، وخالفنا بعض الناس، فقال فيه بخلاف قولنا، فقال: لا تصلى صلاة الخوف التيمم؛ فكانت حجتنا عليه ما ثبت، عن رسول الله ﷺ، وكان من حجته أن قال: قد اختلفت الأحاديث في صلاة الخوف، عن النبي ﷺ، ولم نعلم أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا ثبت، عن علي أن واحداً منهم صلى صلاة الخوف ولا أمروا بها، والصلاة خلف النبي ﷺ في الفضل ليست كهي خلف غيره، وبأن

لم يفعل، فقال غيره: فعل فقول من قال فعل أولى أن يؤخذ به؛ لأنه شاهد، والذي قال: لم يفعل غير شاهد، وليس في قول أحد خالف ما روي عن النبي ﷺ حجة لما وصفت من أنا إذا علمنا أن النبي ﷺ قال: شيئاً، وغيره قال غيره، فلا يشك مسلم في أن ما جاء عن النبي ﷺ كان أولى أن يؤخذ به، وإن أدخلت أن الرجال المحذنين يمكن فيهم الغلط.

في حديث النبي ﷺ أدخلنا ذلك في حديث من روى عنه ما يخالف ما جاء عن النبي ﷺ، وكان ذلك في حديث من روى عن بعض أصحاب النبي ﷺ أمكن؛ لأنه لا يروي عن النبي عليه السلام شيئاً سماعاً إلا أصحابه وأصحابه خير ممن بعدهم، وعامة من يروي عن دونه التابعون فكيف يتهم حديث الأفضل، ولا يتهم حديث الذي هو دونه؟ ولنا تنهم منهم واحداً، ولكننا نقبلهما معاً، والحجة فيما قاله رسول الله ﷺ دون ما قال غيره، ولا يوهن الجمع في السفر بأن يقول رجل: سافر أبو بكر غازياً وحاجاً وعمر حاجاً وغازياً وعثمان غازياً وحاجاً، ولم يثبت أن أحداً منهم جمع في سفر بل يكفي بما جاء عن النبي ﷺ، فلا يوهن إن لم يحفظ أنه عمل به بعده، ولا يزيده قوة أن يكون عمل به بعده، ولو خولف بعد ما أوهن وكانت الحجة فيما روي عنه دون ما خالفه.

٢٥١٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن داود بن

الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي هريرة قال: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم من ركعتين فقام ذو اليمين، فقال: قصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال النبي ﷺ: كل ذلك لم يكن، ثم أقبل على الناس، فقال: صدق ذو اليمين؟ فقالوا: نعم فأتى رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس.

فقلنا نحن وأنتم بهذا، وخالفنا غيرنا، فقال: الكلام في الصلاة عامداً يقطعها.

وكذلك يقطعها الكلام، وإن ظن المصلي أنه قد أكمل، ثم تكلم، وروي عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: إن الله يحدث من أمره ما شاء، وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا في الصلاة.

فقلنا: هذا لا يخالف حديثنا نهى عن الكلام عامداً فأما الكلام ساهياً، فلم ينع عنه، والدليل على ذلك أن حديث ابن مسعود بمكة قبل الهجرة وحديث أبي هريرة بالمدينة بعد حديث ابن مسعود بزمان، فلم نوهن نحن وأنتم هذا الحديث بأن لم يرو

أَنْ يَكُونَ مُوَافِقاً لَهُ، وَلَا يَكُونَ خَالِفاً فِيهِ، وَلَمْ يُوْهَنْ أَنْ لَمْ يَرْوِهِ إِلَّا وَاحِدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا كَانَ ثَقَّةً.

٢٥٢٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ فَعَمَرَتْهَا لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ.

فَقُلْنَا نَحْنُ وَأَنْتُمْ بِهِذَا، وَقُلْنَا: فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا لَمْ يُؤْبَرْ فَالثَّمَرَةُ لِلْمُشْتَرِي فَخَالَفْنَا بَعْضُ النَّاسِ فِي هَذَا، فَقَالَ: إِذَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالثَّمَرَةِ إِذَا أُبْرِتْ لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ عَلِمْنَاهُ إِذَا أُبْرِتْ، فَقَدْ زَالِمْ أَنْ يَكُونَ مُغَيَّباً فِي شَجَرِهِ لَمْ يَظْهَرْ كَمَا يَكُونُ الْحَمْلُ مُغَيَّباً لَمْ يَظْهَرْ. وَكَذَلِكَ إِذَا زَالِمَهَا، وَإِنْ لَمْ يُؤْبَرْ فَهُوَ لِلْبَّائِعِ، وَقَالَ: هَكَذَا يَقُولُونَ فِي الْأُمَةِ شُبَّاعٌ حَامِلًا حَمْلَهَا لِلْمُشْتَرِي، فَإِذَا فَارَقَهَا فَوَلَدَهَا لِلْبَّائِعِ وَالثَّمَرُ إِذَا خَرَجَ مِنَ النُّخْلَةِ، فَقَدْ فَارَقَهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَكَانَتْ حُجَّتُنَا عَلَيْهِمْ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ الثَّمَرَ قَبْلَ الْإِبَارِ وَبَعْدَهُ اتَّبَعْنَا أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَمَرَ بِهِ، وَلَمْ نَجْعَلْ أَحَدَهُمَا قِيَاساً عَلَى الْآخَرِ وَنَسَوِي بَيْنَهُمَا إِنْ ظَهَرَا فِيهَا، وَلَمْ نَقْسِمَا عَلَى وَلَدِ الْأُمَةِ، وَلَا نَقْسِمُ سَنَةً عَلَى سَنَةٍ، وَلَكِنْ نَحْضِي كُلَّ سَنَةٍ عَلَى وَجْهِهَا وَاجِدْنَا السَّبِيلَ إِلَى إِمضَائِهَا، وَلَمْ نُوْهَنْ هَذَا الْحَدِيثَ بَقِيَاسٍ وَلَا شَيْءٍ تَمَّا وَصَفْتَ وَلَا بَأَنْ اجْتَمَعَ هَذَا فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَرْوِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ وَلَا عَثْمَانُ وَلَا عَلِيٌّ قَوْلٌ وَلَا حُكْمٌ وَلَا أَمْرٌ يُوَافِقُهُ وَاسْتَعْنَيْنَا بِالْخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ عَمَّا سِوَاهُ.

٢- باب في بيع الثمار

٢٥٢١- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا نَهَى الْبَّائِعِ وَالْمُشْتَرِي.

٢٥٢٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطُّوَيْلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِىَ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا تُزْهِى؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَّ، وَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ فَبِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ.

قَالَ: فَاخْذْنَا بِهِذَا الْحَدِيثَ نَحْنُ وَأَنْتُمْ وَقُلْنَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا الْحُمْرَةُ وَمِثْلُهَا الصَّفَرَةُ، وَإِنْ قَوْلُهُ: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ فَبِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ

لَمْ يَرْوِ، عَنْ خُلَافَائِهِ حَدِيثٌ يُثَبِّتُ بِصِلَاحِهَا، وَلَمْ يَزَالُوا مُحَارِبِينَ وَمُحَارَبِينَ فِي زَمَانِهِمْ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةٌ، فَكَانَتْ حُجَّتُنَا عَلَيْهِ أَنْ هَذَا إِذَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ عَامٌّ إِلَّا بِدَلَالَةٍ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ قَوْلِهِ خَاصّاً حَتَّى تَأْتِيَنَّ الدَّلَالَةُ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ أَنَّهُ خَاصٌّ وَإِلَّا اكْتَفَيْنَا بِالْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَعْدِهِ كَمَا قُلْنَا فِيمَا قَبْلَهُ.

١- باب ما جاء في الصدقات

٢٥١٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ.

فَاخْذْنَا نَحْنُ وَأَنْتُمْ بِهِذَا، وَخَالَفْنَا فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ، فَقَالَ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، وَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ.

لَمْ يَخْصُصَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَالاً دُونَ مَالٍ، وَلَمْ يَخْصُصْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَالاً دُونَ مَالٍ فَهَذَا الْحَدِيثُ يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ، وَالْقِيَاسَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَا يَكُونُ مَالٌ فِيهِ صَدَقَةٌ، وَآخِرُ لَا صَدَقَةٌ فِيهِ، وَكُلُّ مَا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ حَزَمَ بَقْلٍ، فِيهِ الْعُشْرُ؛ فَكَانَتْ حُجَّتُنَا عَلَيْهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْمُبَيَّنُّ عَنِ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ إِذْ أَبَانَ مَا يُوْخَذُ مِنْهُ مِنَ الْأَمْوَالِ دُونَ مَا لَمْ يَرِدْ، وَالْحَدِيثُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ جَمْلَةٌ وَالْمُفَسَّرُ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْلَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يَحْتَجُّ عَنْهُ، يَقُولُ كَلَاماً يَرِيدُ بِهِ قَدْ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَآخِذُوا الصَّدَقَاتِ فِي الْبُلْدَانِ أَخِذُوا عَامّاً وَزَمَاناً طَوِيلًا فَمَا رَوَى عَنْهُمْ وَلَا عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ قَالَ: وَلِلنَّبِيِّ ﷺ عَهْدٌ مَا هَذَا فِي وَاحِدٍ مِنْهَا، وَمَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَكَانَتْ حُجَّتُنَا عَلَيْهِ أَنَّ الْحَدِيثَ بِهِ لَمْ يَكُنْ ثَقَّةً أَكْفَى بِخَبْرِهِ، وَلَمْ نَرَوْهُ بِتَوَاتُلٍ وَلَا بِأَنَّهُ لَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ وَلَا بِأَنَّهُ لَمْ يَرْوِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ مِثْلَهُ اكْتِفَاءً بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَمَّا دُونَهَا، وَبِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ مَنصُوصَةً يَبْتَنَّى لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا تَأْوِيلُ كِتَابٍ إِذِ النَّبِيُّ ﷺ أَعْلَمَ بِمَعْنَى الْكُتَابِ، وَلَا تَأْوِيلُ حَدِيثٍ جَمْلَةٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يُوَافِقَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَنصُوصَ، وَيُخَالِفُهُ، وَكَانَ إِذَا احْتَمَلَ الْمَعْنَيْنِ أَوَّلَى

غيرنا بحديثنا، ولا بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي واستغنيا بالخبر عن النبي ﷺ.

٢٥٢٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بِكَرِهِ فَقُلْتُ: لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خَيْرًا رُبَاعِيًّا، فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسُ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً.

فأخذنا نحن وأتمم بهذا وقلنا لا بأس أن يستسلف الحيوان إلا الولائد، وأن يسلف في الحيوان كله قياساً على هذا، وخالفنا بعض الناس في هذا لا يستسلف الحيوان، ولا يسلف فيه، وروي عن ابن مسعود أنه كره السلف فيه وعن غيره من أصحاب النبي ﷺ، فلم نر في واحد دون النبي ﷺ حجة مع قول رسول الله ﷺ.

قال الربيع: معنى قول الشافعي في هذا الذي نهي عنه هنا قرض الأمة خاصة، لأن له أخذها منه فأما العبد فيجوز، وقال: هذا قول الشافعي.

٣- باب في الأقضية

٢٥٢٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأخذنا نحن وأتمم به، وإنما أخذنا نحن به من قبل أنا رويناه من حديث المكيين متصلاً صحيحاً، وخالفنا فيه بعض الناس فما احتج في شيء منه قط علمته أكثر من حججه فيه، وفي ثلاث مسائل معه فزعم أن القرآن يدل على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهداً وامرأتين، وزعم أن النبي ﷺ قال: وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَقَالَ عُمَرُ: فَكَانَ هَذَا دَلَالَةً عَلَى أَنْ لَا تَجُوزَ يَمِينٌ إِلَّا عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَلَا يَحْلِفُ مُدْعٍ، وَاحْتِجَّ بِأَبْنِ شَهَابٍ وَعَطَاءٍ وَعُرْوَةَ وَهُمَا رَجُلَا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فِي زَمَانِهِمَا أَنْكَرَاهُ غَايَةَ التَّكْرَرِ، وَاحْتِجَّ بِأَنْ لَمْ يَحْفَظْ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ فِيهِ شَيْءٌ يُوَافِقُهُ، وَلَا عَنْ عَلِيٍّ مِنْ وَجْهِ يَصُحُّ عَنْهُ، وَلَا عَنْ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجْهِ يَصُحُّ وَلَا عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَلَا الْقَاسِمِ وَلَا أَكْثَرِ التَّابِعِينَ، وَبَنَّا أَحْلَفْنَا فِي الْمَالِ، وَلَمْ يَخْلَفْ فِي غَيْرِهِ، وَأَنْ رِيعَةً بَنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: إِنَّمَا أَخَذْنَا بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ أَنَا وَجَدْنَاهُ فِي كُتُبِ

أَنَّهُ إِنَّمَا يَمْنَعُ مِنَ الثَّمَرَةِ مَا يَتْرَكُ إِلَى مَدَّةٍ يَكُونُ فِي مِثْلِهَا التَّلَفُ. فقلنا: كل من ابتاع ثمرة قد بدا صلاحها فله تركها حتى تجدد، وخالفنا بعض الناس في هذا، فقال: مَنْ اشْتَرَى ثَمَرَةً قَدْ بَدَأَ صِلَاحُهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرْكُهَا، وَذَلِكَ أَنَّ مِلْكَ النَّخْلِ وَالْمَاءِ الَّذِي بِهِ صِلَاحُ النَّخْلِ لِلْبَائِعِ يَسْتَبْقِي نَخْلَهُ وَمَاؤَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ حِصَّةَ الثَّمَرَةِ مِنَ الثَّمَنِ مِنْ حِصَّةِ الْإِجَارَةِ؛ فَكَانَتْ حُجَّتُنَا عَلَيْهِ أَنْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فَبِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَمْنَعُ مَا يَتْرَكُ لَا مَا يَكُونُ عَلَى مَشْتَرِيهِ أَنْ يَقْطِفَهُ مَكَانَهُ وَرَأَيْنَا أَنْ مَنْ خَالَفَنَا فِيهِ قَدْ تَرَكَ السَّنَةَ وَتَرَكَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ السَّنَةُ لَوْ احْتِجَّ عَلَيْنَا بِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ وَلَا عَلِيٍّ قَوْلٌ وَلَا قَضَاءٌ يُوَافِقُ هَذَا اسْتَغْنَيْنَا بِالْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَمَّا سِوَاهُ.

٢٥٢٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى الْأَسَدِ بْنِ سَفْيَانَ أَنَّ زَيْدَ أَبَا عِيَّاشٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالْثَمَرِ.

٢٥٢٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ.

والمُرَابَنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالْثَمَرِ كَيْلًا وَبَيْعُ الْكَرَمِ بِالزَّيْتِ كَيْلًا قَالَ الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْغَرِيَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا.

قال: فأخذنا نحن وأتمم بالأحاديث كلها حين وجدنا لها كلها مخرجاً، فقلنا المُرَابَنَةُ بَيْعُ الْجَزَائِفِ كُلِّهِ بِشَيْءٍ مِنْ صِنْفِهِ كَيْلًا وَالرُّطْبُ بِالْثَمَرِ إِذَا كَانَ الرُّطْبُ يَنْقُصُ شَيْءٌ وَاحِدٌ مُتَضَاعِلٌ أَوْ مَجْهُولٌ، فَقَدْ حَرَّمَ أَنْ يَبَاعَ إِلَّا مُسْتَوِيًّا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَوْضِعاً بِالْأَرْضِ وَأَحْلَلْنَا بَيْعَ الْعَرَايَا بِخَرَصِهَا تَمَرًا وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي مَعْنَى الْمُرَابَنَةِ وَالرُّطْبُ بِالْثَمَرِ إِذَا كَانَ لهما وجه معاً، وخالفنا في هذا بعض الناس، فلم يميز ببيع العرايا ورقعها بالحديثين، وقال: روي عن النبي ﷺ حديثان مختلفان فأخذنا بأحدهما، وكان الذي أخذنا به أشبه بسننه في النهي عن الثمر بالثمر إلا كَيْلًا بِكَيْلِ فَرَأَيْنَا لَنَا الْحُجَّةَ ثَابِتَةً بِمَا قُلْنَا عَلَى مَنْ خَالَفَنَا إِذَا وَجَدْنَا لِلْحَدِيثَيْنِ وَجْهًا مُخَصِّمًا فِيهِ مَعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كانت لنا حجة كانت عليكم في الحديثين يكونان هكذا فتنسبهما إلى الاختلاف، وقد يوجد لهما وجه مخصيان فيه معاً، فلم ندعهما وصفنا من حجة

وشركنا الرقَّ والحرية في العبد إذا كان المعتق للعبد مفسلاً،
وخالفنا فيه بعض الناس، ووهنه بأن قال: رواه سالم عن ابن
عمر، فلم يقل فيه وإلا، فقد عتق منه ما عتق ورواه أيوب عن
نافع عن ابن عمر، وقال أيوب وربما قال نافع، وإلا، فقد عتق منه
ما عتق وربما لم يقل وأكثر ظني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه،
وهنه بأن قال: حديث رواه ابن عمر وحده، وقد روي عن أبي
هريرة عن النبي ﷺ خلافه، وعن غير أبي هريرة عن النبي ﷺ
فيه الاستسعاء، ووهنه بأن قال: لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا
عثمان ولا علي ما يوافقه بل روي عن عمر خلافه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكانت حجبتنا عليه أن سالمًا،
وإن لم يروه فنافع ثقة، وليس في قول أيوب ربما قاله وربما لم
يقله إذا قاله عنه غيره حجة، وما روي عن أبي هريرة عن النبي
ﷺ تختلف فيه فالحفاظ يرويه لا يخالف حديثنا، وغيرهم يرويه
يخالف حديثنا، ولو خالفه كان حديثنا أثبت منه، والحديث الذي
ذكره يخالف حديثنا لا يثبت، ولا يرويه الحفاظ يخالف حديثنا،
وإذا كانت لنا الحجة بهذا على من خالفنا فهكذا ينبغي لنا أن نلزم
أنفسنا في الحديث كله، وأن نستغي بحجر الصادقين عن رسول الله
ﷺ، وإن لم يأت عن أحد من خلفائه ما يوافقه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وادخلوا علينا فيه أن عبداً
يكون نصفه حرّاً ونصفه عبداً، فلا يكون له بالحرية أن يرث، ولا
يورث، وتكون حقوق الحرية كلها فيه معطلة إلا أنه يترك لنفسه
يوماً، ثم يكسب في يومه فيمنع أن يهب ماله.

قلنا: لا نترك الحديث عن رسول الله ﷺ بأن يدخله من
القياس ما وصفت، ولا أكثر ولا موضع للقياس مع السنة.

قلنا للشافعي: قد فهمت ما كتبت مما أخذت وأخذنا به
من حديث رسول الله، ووجدت فيها ما وصفت من أننا ثبتنا
أحاديث كثيرة لم تأت إلا من وجه واحد، وليس فيه عن أحد من
خلفائه شيء يوافقه، ولا يخالفه، ووجدنا فيه ما نشبه عن النبي
ﷺ وفيه عن بعض خلفائه شيء يخالفه فذهبنا إلى الحديث عن
النبي ﷺ وتركنا ما خالفه في القسام، وقد روي عن عمر في
القسام خلاف ما روي عن النبي ﷺ، ثم صرنا إلى حديث النبي
ﷺ.

وكذلك روي عن عمر في الضرس وغيرها وذهبنا إلى
حديث النبي ﷺ دون ما روي عن عمر وعن ابن عمر في أشياء
وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ.

قلت: للشافعي: أفئبن لي أنا روي عن النبي ﷺ شيئاً، ثم
تركناه لغيره؟

فقال: كثير.

سعد، وقال: تأخذون بينين وشاهد بأن وجدتموهما في كتاب
وتردّون الأحاديث القائمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكانت حجتي عليه أن قلت:
الرواية عن رسول الله ﷺ ثابتة، وما ثبت عن رسول الله لم
يوهه أن لا يوجد عند غيره، ولم يتأول معه قرآن، ولم يدفعه أن
أنكره عروة وابن شهاب وعطاء، لأنه ليس في الإنكار حجة إنما
الحجة في الخبر لا في الإنكار، ورأينا هذا لنا حجة ثابتة، فإذا كان
مثل هذا يكون لنا حجة فعليك مثله، وأحرى وأولى أن لا يوجد
عليه ما يوهنه منه.

٢٥٢٧- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن
هاشيم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، عن عبد الله بن
نسطاس، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: من
خلف على منبري هذا يمين آتمة تبوأ مقعده من النار.

فاخذنا نحن وأتم بهذا الحديث وقلنا: فيه دلالة على أن
امراً لا يخلف على منبر رسول الله ﷺ إلا مجبوراً على اليمين لا
متطوعاً بها، وإنما يجبر الناس على الأيمان بالحكام، وخالفنا بعض
الناس في هذا واحتج فيه بأن قال: هاشم بن هاشم ليس بالمشهور
بالحفظ وعبد الله بن نسطاس ليس بالمعروف، ولو احتجنا
عليكم بمثل هذا رددتموه، وليس فيه أن النبي ﷺ أخلف على
المنبر، وقد يتطوع الرجل فيخلف على المنبر كما يتطوع فيخلف
بطلاق وعناق، ولم يستخلف لم تحفظوا عن النبي ﷺ ولا
غيره أنه أخلف أحداً على منبر في غرم ولا غيره واحتج بأن
النبي ﷺ لا عن بين الزوجين فحكى اللعان، ولم يخك أنه كان
على منبر رسول الله ﷺ، وقال: أو رأيت أهل البلدان أن يجلبسون
إلى المدينة أو يخلفون ببلدانهم؟ فكيف تكون الأيمان على
الناس مختلفاً، فلم نر له في هذا حجة وقلنا: قول النبي ﷺ
على ظاهره أنه لا يخلف أحد على منبر إلا مجبوراً كما وصفتنا.

٤- العتق

٢٥٢٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك،
عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من عتق
شرباً له في عبدي، فكان له مال يتلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة
العبد فأعطي شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا، فقد
عتق منه ما عتق. [أخرجه مالك (٧٧٢/٢)، البخاري (٢٥٢٢)،

مسلم (١٥٠١)، أبو داود (٣٩٤٠)، ابن ماجه (٢٥٢٨)]

فاخذنا نحن وأتم بهذا الحديث وأبطلنا به الاستسعاء

وَأَنَا لَمْ نَعْلَمْهُ صَلَّى بِالنَّاسِ جَالِساً فِي مَرَضِهِ إِلَّا مَرَّةً لَمْ يَصَلِّ بِهِمْ بَعْدَهَا عِلْمَتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ، فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنْ التَّوَكُّلَ بِهِمْ وَالصَّلَاةَ قَاعِداً جَائِزَانِ عِنْدَهُ مَعاً، وَكَانَ صَلَاتُهُمْ مَعَ غَيْرِهِ بِأَمْرِهِ أَكْثَرَ مِنْهُ.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَهَلْ حَفِظْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى جَالِساً وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اقْعُدُوا، ثُمَّ أَمَرَهُمْ حِينَ فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِداً أَنْ يَصَلُّوا قَعُوداً أَجْمَعُونَ؟
فَقَالَ: نَعَمْ.

٢٥٣٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَساً فَصُرِعَ عَنْهُ فَجُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ فَصَلَّى فِي بَيْتِهِ قَاعِداً وَصَلَّى خَلْفَهُ قَوْمٌ قِيَاماً فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلِذَا صَلَّى جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ.

٢٥٣١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِساً وَصَلَّى خَلْفَهُ قَوْمٌ قِيَاماً فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَقَدْ رَوَيْتَ هَذَا فَكَيْفَ لَمْ تَأْخُذْ بِهِ؟

فَقَالَ: هَذَا مَنْسُوخٌ بِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَقُلْتُ: وَمَا نَسَخَهُ؟

فَقَالَ: الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرْتَ لَكَ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ هَذَا كَانَ فِي صِرْعَةِ صَرَعِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فَقُلْتُ فَمَا نَسَخَهُ؟

فَقَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ جَالِساً، وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَاماً لَمْ يَأْمُرُهُمْ بِجُلُوسٍ، وَلَمْ يَجْلِسُوا وَلَوْلَا أَنَّهُ مَنْسُوخٌ صَارُوا إِلَى الْجُلُوسِ بِمَقْدَمِ أَمْرِهِ إِلَيْهِمْ بِالْجُلُوسِ، وَلَوْ ذَهَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لِأَمْرِهِمْ بِالْجُلُوسِ، وَقَدْ صَلَّى أَبُو بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ بِصَلَاتِهِ قَائِماً وَمَرَضُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ آخِرُ فِعْلِهِ وَبَعْدَ سَقَطَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْكَبْ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي قُلْتُ: فَاذْكُرِ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَيْتَهُ فِي هَذَا.

٢٥٣٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَمَا حُجَّةُ فِعْلِهِ هَذَا؟

فَقَالَ: قَدْ جَاهَدْتُ أَنْ أَجِدَ لَكُمْ شَيْئاً يَكُونُ عِنْدِي أَوْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حُجَّةٌ يَعْلَزُ بِهَا، فَلَمْ أَجِدْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِينَ رَوَيْتُمْ عَنْهُمْ مَا أَخَذْتُمْ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقْتَمُوهُمْ، وَالَّذِينَ رَوَيْتُمْ عَنْهُمْ مَا تَرَكْتُمْ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا يَجُوزُ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: هُمْ مَتَّهَمُونَ.

إِن قُلْتُمْ: قَدْ يَغْلُطُونَ، فَقَدْ يَجُوزُ لغيرِكُمْ أَنْ يَقُولَ لَا نَأْخُذُ مِنْ أَهْلِ الْغَلْطِ، وَإِنْ قُلْتُمْ يَغْلُطُونَ فِي بَعْضٍ وَيَحْفَظُونَ فِي بَعْضٍ جَائِزٌ لغيرِكُمْ أَنْ يَقُولَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى غَلْطِ الْحَدِيثِ أَنْ يَخَالَفَهُ غَيْرُهُ تَمَّنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْهُ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ.

إِن قُلْتُمْ فِيهِ لَا يَخَالَفُ بِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ صَاحِبَهُ غَلَطَ مَرَّةً وَحَفِظَ جَائِزٌ عَلَيْكَ أَنْ يَقَالَ غَلَطَ حَيْثُ زَعَمْتَ أَنَّهُ حَفِظَ، وَحَفِظَ حَيْثُ زَعَمْتَ أَنَّهُ غَلَطَ، وَجَائِزٌ عَلَيْكَ، وَعَلَى غَيْرِكَ أَنْ يَقَالَ: كُلُّهُ يَحْتَمِلُ الْغَلْطَ فَندعه وَنَطْلُبُ الْعِلْمَ مِنْ حَدِيثِ غَيْرِهِمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَهَذَا لَا يُوْجِدُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الصَّدَقِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَ، فَلَا يَتْرُكُ شَيْءٌ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَفْسُهُ وَبِالنَّاسِ الْحَاجَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا أَلْزَمَهُمُ اللَّهُ مِنْ اتِّبَاعِ أَمْرِهِ.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَاذْكُرْ تَمَّا رَوَيْتُمْ شَيْئاً، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَرُبُّ لِي فِي ذِكْرِهِ، وَإِنْ سَأَلْتَنِي عَنْ قَوْلِي لِأَوْضَحِ الْحُجَّةِ فِيمَا جِئْتِكَ أَنْتَ نَفْسَكَ فِي قَوْلِكَ، وَقَدْ أَعْطَيْتَكَ جَمْلَةً تَغْنِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا تَدْعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثاً أَبَداً إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِلَافُهُ فَتَفْعَلُ فِيهِ بِمَا قُلْتَ لَكَ فِي الْأَحَادِيثِ إِذَا اخْتَلَفَتْ.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَلَسْتُ أُرِيدُ سَأَلْتُكَ مَا كَرِهْتَ مِنْ ذِكْرِ أَحَدٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُكَ فِي أَمْرٍ أَحَبُّ أَنْ تَوْضَحَ لِي فِيهِ الْحُجَّةُ قَالَ: فَسَلْ.

٥- باب صلاة الإمام إذا كان مريضاً بالمؤمنين

جالساً وصلاتهم خلفه قِيَاماً

سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ: هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يُؤْمَ النَّاسُ جَالِساً وَكَيْفَ يَصَلُّونَ وَرَاءَهُ أَيْصَلُّونَ قَعُوداً أَوْ قِيَاماً؟

فَقَالَ: يَأْمُرُ مَنْ يَقْرَأُ، فَيَصَلِّي بِهِمْ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ أَمَّهُمْ جَالِساً، وَصَلُّوا خَلْفَهُ قِيَاماً كَانَ صَلَاتُهُمْ وَصَلَاتُهُ بِحُجَّةٍ عَنْهُمْ مَعاً، وَكَانَ كُلُّ صَلَّى فَرَضَهُ كَمَا يَصَلِّي الْإِمَامُ إِذَا كَانَ صَحِيحاً قَائِماً، وَيَصَلِّي خَلْفَهُ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ جَالِساً، فَيَكُونُ كُلُّ صَلَّى فَرَضَهُ، وَإِنَّمَا اخْتَرْتُ أَنْ يَوَكِّلَ الْإِمَامُ إِذَا مَرَضَ رَجُلًا صَحِيحاً يَصَلِّي بِالنَّاسِ قَائِماً أَنَّ مَرَضَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَيَّاماً كَثِيرَةً

فقلت للشافعي، فهل خالفك في هذا غيرنا؟
قلت: فما كانت حجتك عليه، فقال الشافعي: قد علم
الذي احتج بهذا أن ليست فيه حجة، وأن هذا حديث لا يثبت
مثله بحال على شيء، ولو لم يخالفه غيره.

فقلت للشافعي: فإن قلت: لم يعمل بهذا أحد بعد النبي
ﷺ؟

فقال الشافعي: قد بينا لك قبل هذا ما نرى أنا وأنتم ثبتت
الحديث عن النبي ﷺ، وإن لم يعمل به بعده استغناه بالخبر عن
رسول الله ﷺ عما سواه، فلا حاجة لنا بإعادته.

فقلت للشافعي: فهل قال قولك هذا أحد من المشرقين؟
فقال: نعم أبو حنيفة يقول فيه بقولنا، ويخالفه أصحابه.
فقلت للشافعي: أفرأيت حديثهم عندهم في هذا يثبت؟
فقال: لا.

فقلت: فلم يحتجوا به؟

قال الله أعلم، فأما الذي احتج به عليها فسألناه عنه،
فقال: لا يثبت؛ لأنه مرسل ولأنه عن رجل يرغب الناس عن
الرواية عنه.

فقلت: فهذا سوء نصفه، فقال الشافعي رحمه الله تعالى:
أجل، وأنتم أسوأ منه نصفه حين لا تعتدوا بحديثهم الذي هو
ثابت عندهم وتخالفون ما روئتم عن رسول الله ﷺ لا مخالف
له عنه، والله أعلم.

٦- باب رفع اليدين في الصلاة

قال: سألت الشافعي: أين ترفع الأيدي في الصلاة؟

قال: يرفع المصلي يديه في أول ركعة ثلاث مرات، وفيما
سواها من الصلاة مرتين مرتين يرفع يديه حين يفتح الصلاة مع
تكبيرة الافتتاح حدو منكبيه ويفعل ذلك عند تكبيرة الركوع وعند
قوله «سمع الله لمن حمده» حين يرفع رأسه من الركوع ولا تكبيرة
للافتتاح إلا في الأول، وفي كل ركعة تكبير ركوع، وقول سمع
الله لمن حمده عند رفع رأسه من الركوع فيرفع يديه في هذين
الموضعين في كل صلاة، والحجة في هذا:

٢٥٣٤- أن مالكاً أخبرنا، عن ابن شهاب، عن سالم،
عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه
حدو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه كذا،
وكان لا يفعل ذلك في السجود.

٢٥٣٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا سفيان،

قال: أخبرتني الثقة كاتبة يعني عائشة، ثم ذكر صلاة النبي
ﷺ وأبو بكر إلى جانبيه يمثل معنى حديث هشام بن عروة
عن أبيه.

٢٥٣٣- قال: وروي عن إبراهيم النخعي عن الأسود

بن يزيد عن عائشة يمثل معنى حديث هشام وعبيد بن عمير.
فقلت للشافعي: فإنا نقول: لا يصلي أحد بالناس جالساً
ونحج بأنا رويانا عن ربيعة أن أبا بكر صلى برسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فإن كان هذا ثابتاً فليس فيه خلاف لما أخذنا
به ولا ما تركنا من هذه الأحاديث قلت ولم؟

قال: قد مرض رسول الله ﷺ أياماً وليالي لم يلبسنا أنه
صلى بالناس إلا صلاة واحدة، وكان أبو بكر يصلي بالناس في
أيامه تلك، وصلاة النبي ﷺ بالناس مرة لا تمنع أن يكون صلى
أبو بكر غير تلك الصلاة بالناس مرة ومرات.

وكذلك لو صلى رسول الله ﷺ خلف أبي بكر مرة
ومرات لم يمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر أخرى كما كان
أبو بكر يصلي خلف رسول الله ﷺ أكثر عمره.

فقلت للشافعي: فقد ذهبنا إلى توهين حديث هشام بن
عروة بحديث ربيعة قال: فإنا ذهبتم إليه لجهالتكم بالحديث
والحجج، حديث ربيعة مرسل لا يثبت مثله ونحن لم نثبت حديث
هشام بن عروة عن أبيه حتى أسنده هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة، والأسود عن عائشة عن النبي ﷺ، ووافقه عبيد بن عمير
فكيف احتججتم بما لا يثبت من الحديث على ما ثبت؟ وهو إذا
ثبت حتى يكون أثبت حديث يكون كما وصفت لا يخالف
حديث عروة ولا أنس ولا موافقه ولا بمعنى فيوهن حديثنا، وهذا
منكم جهالة بالحديث وبالحجة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أو رأيت إذ جهلتم الحديث
والحجة، فلو كان حديث هشام بن عروة عن أبيه في صلاة النبي
ﷺ بأبي بكر غير ثابت، فيكون ناسخاً لحديث أنس وعائشة عن
النبي ﷺ بأمرة إذا صلى جالساً يصلي من خلفه جالساً أما كنتم
خالفتم حديثين ثابتين عن النبي ﷺ إلى غير حديث ثابت عنه،
وهو لا يحمل خلاف رسول الله ﷺ إلا إلى حديث عنه ينسخ
حديثه الذي خالفه إليه، أو يكون أثبت منه؟ فلو لم يثبت حديث
هشام حتى يكون ناسخاً للحديثين لزمكم أن تأمروا من صلى
خلف الإمام قائماً أن يجلس إذا جلس كما روى أنس وعائشة أن
النبي ﷺ أمره، وإن كان حديث هشام ناسخاً، فقد خالفتم
الناسخ والمنسوخ إلى قول أنفسكم وخلاف السنة ضيق على كل
مسلم.

قلت: فهل خالفك في هذا غيرنا؟

قال: نعم بعضُ المشرقين، وخالفوكم، فقالوا: يرفعُ يديه حدو أذنيه في ابتداء الصلاة.

فقلت: هل رويوا فيه شيئاً؟

قال: نعم ما لا نثبتُ نحن ولا أنتم أهل الحديث منهم مثله، وأهل الحديث من أهل المشرق يذهبون مذهبنَا في رفع الأيدي ثلاث مرات في الصلاة فتخالفهم مع خلافكم السنة وأمر العامة من أصحاب رسول الله ﷺ.

٧- باب الجهر بآمين

سألت الشافعي عن الإمام إذا قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ هل يرفعُ صوته بآمين؟

قال: نعم ويرفعُ بها من خلفه أصواتهم.

فقلت: وما الحجة فيما قلت من هذا؟

٢٥٣٨- فَقَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمُّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

فقلت للشافعي: فإنما نكره للإمام أن يرفع صوته بآمين، فقال: هَذَا خِلَافٌ مَا رَوَى صَاحِبُنَا وَصَاحِبُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ عِلْمٌ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرْنَا عَنْ مَالِكٍ انْبَغَى أَنْ نَسْتَدِلَّ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِآمِينَ، وَأَنَّهُ أَمَرَ الْإِمَامَ أَنْ يَجْهَرُ بِهَا. فكيف، ولم يزل أهل العلم عليه؟

٢٥٣٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ الْأَيْمَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَمَنْ بَعْدَهُ يَقُولُونَ: آمِينَ، وَمَنْ خَلْفَهُمْ آمِينَ حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لِلْجَنَّةِ.

قال الشافعي: رأيتك في مسألة إمامة القاعد ومساءلة رفع اليدين في الصلاة ومساءلة قول الإمام آمين خرجت من السنة والآثار، ووافقت منفرداً من بعض المشرقين الذين ترغب فيما يظهر عن أقوالهم.

٨- باب سجود القرآن

سألت الشافعي عن السجود في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾؟

عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا أَرَادَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُ فِي السُّجُودِ.

قال: وروى هذا عن النبي ﷺ بضعة عشر رجلاً.

٢٥٣٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ وَحِينَ يُرِيدُ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ.

قال: ثم قدمت عليهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس.

٢٥٣٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَدَوًى مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا دُونَ ذَلِكَ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، ثُمَّ لَا يَعُودُ لِرَفْعِهِمَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأنتم إذا تركون ما روى مالك عن رسول الله، ثم عن ابن عمر فكيف جاز لكم لو لم تعلموا علماً إلا أن تكونوا رويتم رفع اليدين في الصلاة عن النبي ﷺ مرتين أو ثلاثاً؟ وعن ابن عمر مرتين فاتبعتم النبي ﷺ في إحداهما وتركتم اتباعه في الأخرى، ولو جاز أن يتبع أحد أمره دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي ﷺ حيث تركتموه ويتركه حيث أتبعتموه، ولكن لا يجوز لأحد علمه من المسلمين عندي أن يتركه إلا ناسياً أو ساهياً.

فقلت للشافعي: فما معنى رفع اليدين عند الركوع؟

فقال: مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة يرجى فيها ثواب الله، ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: رأيت إذا كنتم تسروون عن ابن عمر شيئاً فتتخذونه أصلاً يبنى عليه فوجدتم ابن عمر يفعل شيئاً في الصلاة فتركتموه عليه، وهو موافق ما روي عن النبي ﷺ أفيجوز لأحد أن يفعل ما وصفتم من اتخاذ قول ابن عمر منفرداً حجة، ثم تكون معه سنة رسول الله لا تخالف له من أصحاب رسول الله ﷺ ولا غيرهم ممن ثبت روايته من جهل هذا ينبغي أن لا يجوز له أن يتكلم فيما هو أدق من العلم.

فقال: فيها سجدة.

فقلت: وما الحجة أن فيها سجدة؟

٢٥٤٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قرأ لهم ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد فيها، فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها.

٢٥٤١- قال الشافعي: وأخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ ﴿والتَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ فسجد فيها، ثم قام فقرأ بسورة أخرى.

٢٥٤٢- قال الشافعي: وأخبرنا بعض أصحابنا، عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن يأمم القراء أن يسجدوا في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ وسألت الشافعي عن السجود في سورة الحج، فقال: فيها سجدتان فقلت: وما الحجة في ذلك؟

٢٥٤٣- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج سجدتين، ثم قال: إن هذه السورة فضلت بسجدتين.

فقلت للشافعي: فإنا نقول: اجتمع الناس على أن سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في الفصل منها شيء، فقال الشافعي: إنه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس إلا لما إذا لقي أهل العلم فقبل لهم: اجتمع الناس على ما قلتم إنهم اجتمعوا عليه قالوا: نعم، وكان أقل قولهم لك أن يقولوا: لا نعلم من أهل العلم مخالفا فيما قلتم اجتمع الناس عليه فإذا أن تقولوا اجتمع الناس وأهل المدينة معكم يقولون: ما اجتمع الناس على ما زعمتم إنهم اجتمعوا عليه فأمران أسأمت النظر بهما لأنفسكم في التحفظ في الحديث، وأن تجعلوا السبيل لمن سمع قولكم اجتمع الناس إلى رد قولكم ولا سيما إذ كنتم إنما أنتم مفضلون على علم مالك رحمه الله وإياه وكنتم تروون عن النبي ﷺ أنه سجد في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾.

وإن أبا هريرة سجد فيها، ثم تروون عن عمر بن عبد العزيز أنه أمر من يأمم القراء أن يسجدوا فيها.

قال: وأنتم تجعلون قول عمر بن عبد العزيز أصلاً من أصول العلم فتقولون: كان لا يحلف الرجل للمدعي عليه إلا أن يكون بينهما مخالطة فتركم قول النبي ﷺ: التينة على المدعي،

والتين على المدعى عليه لقول عمر، ثم تجدون عمر يأمم بالسجود في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ومعه سنة رسول الله ﷺ ورأي أبي هريرة فتركونه، ولم تسموا أحداً خالف هذا، وهذا عندكم العلم؛ لأن النبي ﷺ في زمانه، ثم أبو هريرة في الصحابة، ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين والعمل يكون عندكم بقول عمر وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال: كيف زعمتم أن أبا هريرة سجد في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، وأن عمر أمر بالسجود فيها، وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم، ثم زعمتم أن الناس اجتمعوا أن لا سجود في الفصل، وهذا من أصحاب رسول الله، وهذا من علماء التابعين فيقال: قولكم اجتمع الناس لما تحكون فيه غير ما قلتم بين قولكم أن ليس كما قلتم، ثم رويتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في النجم، ثم لا تروون عن غيره خلافاً، ثم رويتم عن عمر وابن عمر أنهما سجدا في سورة الحج سجدتين وتقولون: ليس فيها إلا واحدة وترجمون أن الناس اجمعوا أن ليس فيها إلا واحدة، ثم تقولون: اجمع الناس وأنتم تروون خلاف ما تقولون.

وهذا لا يعذر أحد بأن يجهره، ولا يرضى أحد أن يكون موجوداً عليه لما فيه مما لا يخفى على أحد يعقل إذا سمعه أرايت إذا قيل لكم: أي الناس اجمع على أن لا سجود في الفصل، وأنتم تروون عن أئمة الناس السجود فيه ولا تروون عن غيرهم خلافاً ليس تقولون: اجمع الناس أن في الفصل سجوداً أولى بكم من أن تقولوا: اجمع الناس أن لا سجود في الفصل؟

فإن قلتم: لا يجوز إذا لم نعلمهم اجمعوا أن نقول: اجمعوا، فقد قلتم: اجمعوا، ولم ترووا عن واحد من الأئمة قولكم، ولا أدري من الناس عندكم أخلق كانوا لم يسموا واحداً منهم، وما ذهبنا بالحجة عليكم إلا من قول أهل المدينة، وما جعلنا الإجماع إلا إجماعهم فأحسنوا النظر لأنفسكم واعلموا أنه لا يجوز أن تقولوا: اجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل العلم، ولكن قولوا فيما اختلفوا فيه: اخترنا كذا، ولا تدعوا الإجماع فتدعوا ما يوجد على السكك خلافاً فما علمه يؤخذ على أحد نسب إلى علم أئمتنا من هذا.

قلت للشافعي: أرايت إن كان قولي اجتمع الناس عليه أعني من رخصت من أهل المدينة، وإن كانوا مختلفين، فقال الشافعي: أفرايتم إن قال: من يخالفكم ويذهب إلى قول من خالف قول من أخذت بقوله اجمع الناس أياكون صادقا، فإن كان صادقا، وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكما اجمع الناس على قول؛ فإن كنتم صادقين معاً بالتأويل بالمدينة إجماع من ثلاثة وجوه مختلفة، وإن قلتم الإجماع هو ضد الخلاف، فلا يقال: إجماع إلا لما لا خلاف فيه بالمدينة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا القول غايَةٌ في الجهل إن كان كما قال: من خالفنا لا تصلِّي فيه النَّافِلَةُ ولا تصلِّي فيه المكتوبة، وإن كان كما رويتم، فإنَّ النَّافِلَةَ في الأرض لا تصلح إلا حيث تصلح المكتوبة، والمكتوبة إلا حيث تصلح النَّافِلَةُ أو رأيت الموضع التي صلى فيها رسول الله ﷺ النَّوافِلَ حول المدينة وبين المدينة ومكة وبالحصْب، ولم يصل هناك مكتوبةً أُجرُمُ أن يصلِّي هناك مكتوبةً، وأن صلاته النَّافِلَةُ في موضعٍ من الأرض تدلُّ على أنَّ الصَّلَاةَ المكتوبةَ تحوزُ فيه.

قلت هذا الصَّدَقُ المحضُ، فلا تفارقه، ولا تدعوا الإجماعَ أبداً إلا فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلافٌ، وهو لا يوجد بالمدينة إلا وجد بجميع البلدان عند أهل العلم متفقين فيه لم يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا ما اختلف فيه أهل المدينة بينهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: واجعل ما وصفنا على هذا الباب كافياً لك دالاً على ما سواه إذا أردت أن تقول: أجمع الناس؛ فإن كانوا لم يختلفوا فيه قلُّه، وإن كانوا اختلفوا فيه، فلا تقله، فإنَّ الصَّدَقَ في غيره.

٩- بابُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ

وسألت الشافعي عن الرجل يصلِّي في الكعبة المكتوبة، فقال: يصلِّي فيها المكتوبة والنَّافِلَةُ، وإذا صلى الرجلُ وحده، فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة.

قلت: أفصلي فوق ظهرها؟

فقال: إن كان بقي فوق ظهرها من البناء شيء يكون ستره صلى فوق ظهرها المكتوبة والنَّافِلَةُ، وإن لم يكن بقي عليه بناء يستر المصلِّي لم يصل إلى غير شيء من البيت.

قلت للشافعي: فما الحجة فيما ذكرت؟

فقال:

٢٥٤٤- أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن بلال أن النبي ﷺ صلى في الكعبة.

قلت للشافعي: فهل خالفك في هذا غيرك؟

فقال: نعم دخل أسامة وبلال وعثمان بن طلحة، فقال أسامة نظروا، فإذا هو إذا صلى في البيت في ناحية ترك شيئاً من البيت لظهور فكره أن يدع شيئاً من البيت لظهوره فكبر في نواحي البيت، ولم يصل، فقال قوم: لا تصلح الصَّلَاةُ في الكعبة بهذا الحديث وهذه العلة.

قلت للشافعي: فما حججك عليهم؟

فقال: قال بلال صلى، وكان من قال: صلى شاهداً، ومن قال: لم يصل ليس بشاهدٍ فأخذنا بقول بلال وكانت الحجة الثابتة عندنا أن المصلِّي خارجاً من البيت إنما يستقبل منه موضع متوجه لا كل جدرانه فذلك الذي في بطنه يستقبل موضع متوجه لا كل جدرانه، ومن كان البيت مشتملاً عليه؛ فكان يستقبل موضع متوجه كما يستقبل الخارج منه موضع متوجه كان في هذا الموضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان.

قلت للشافعي، فإننا نقول: يصلي فيه النَّافِلَةُ، ولا يصلي فيه المكتوبة.

١٠- بابُ ما جاء في الوترِ بركةً واحدةً

سألت الشافعي عن الوترِ أيجوز أن يوتر الرجلُ بواحدةٍ ليس قبلها شيء؟

قال: نعم والذي أختار أن أصلي عشر ركعات، ثم أوتر بواحدة.

قلت للشافعي: فما الحجة في أن يجوز بواحدة، فقال: الحجة في السنة والآثار.

٢٥٤٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعةً توتر له ما قد صلى.

٢٥٤٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعةً يوتر منها بواحدة.

٢٥٤٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركعة.

٢٥٤٨- أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر بنقض حاجتيه قال: وكان عثمان يُحيي الليل بركعة هي وتره وأوتر معاويةً بواحدة، فقال: ابن عباس: أصاب به.

قلت للشافعي: فإننا نقول: لا تجب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم بين الركعة والركعتين من الوتر.

فقال الشافعي: لست أعرف لِمَا نقول وجهاً والله المستعان إن كنتم ذهبتُم إلى أنكم تَكْرَهُونَ أن يصلي ركعةً منفردةً فأنتم إذا صلى ركعتين قبلها، ثم سلم تأمرونه بإفراد الركعة؛ لأن من سلم

٢٥٥٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأخبرنا مالك،

عن ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان النبي ﷺ يقرأ يوم الجمعة على إثر سورة الجمعة، فقال: كان يقرأ بـ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ﴾. [أخرجه مالك (١١١/١)،

مسلم (٨٧٨)، أبو داود (١١٢٣)، النسائي (١١١/٣)، ابن ماجه (١١١٩)]

٢٥٥١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك،

عن ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ماذا كان النبي ﷺ يقرأ به في الأضحية والفطير؟ فقال: كان يقرأ بـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ و ﴿اَقْرَبَتْ السَّاعَةُ﴾. [أخرجه مالك (١٨٠/١)،

مسلم (٨٩١)، أبو داود (١١٥٤)، الرمزي (٥٣٢)، النسائي (١٨٣/٣)-

١٨٤)، ابن ماجه (١٢٨٢)]

قلت للشافعي: فإن لا نبالي بأي سورة قرأ، فقال: ولم لا

تبالون، وهذه روايتكم عن النبي ﷺ؟

قلت: لأنه يجزيه، فقال: أو رأيتم إذ أمرنا بالغسل للإهلال والصلاة في المعرس وغير ذلك اقتداءً بأمر النبي ﷺ؟ لو قال قائل: لا نستحب أو لا نبالي أن لا نفعله، لأنه ليس بواجب هل الحجة عليه إلا كهي عليكم؟ أو رأيتم إذا استحجنا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب، وأن يطيل في الصبح والظهر، ويخفف في المغرب لو قال قائل: لا أبالي أن لا أفعل من هذا شيئاً هل الحجة عليه إلا أن تقول: قولكم: لا أبالي جهالة وترك للسنة؟ ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله بكل حال.

١٢- باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب

والعشاء

٢٥٥٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك،

عن أبي الزبير المكي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر.

قال مالك: أرى ذلك في مطر.

قال الشافعي: فزعمتم أن رسول الله ﷺ جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ولم يكن له وجه عندكم إلا أن ذلك في مطر، ثم زعمتم أتم أنكم تجمعون بين المغرب والعشاء

من الصلاة، فقد فصلها مما بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة ركعات فيسلم في كل ركعتين، فيكون كل ركعتين يسلم منهما منقطعاً من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما، وأن السلام أفضل للفصل ألا ترى أن رجلاً لو فاتته صلوات فقصاهن في مقام يفصل بينهما سلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها لخروجه من كل صلاة بالسلام؛ فإن كان إنما أردتم أنكم كرهتم أن يصلي واحدة؛ لأن النبي ﷺ صلى أكثر منها، فإنما نستحب أن يصلي إحدى عشرة ركعة يؤبر منها بواحدة، وإن كان أردتم أن النبي ﷺ قال: صلاة الليل مثنى مثنى. فاقبل مثنى أربع فصاعداً، وواحدة غير مثنى، وقد أمر بواحدة في الوتر كما أمر بمثنى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

٢٥٤٩- وقد أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج،

عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يؤبر بخمس ركعات لا يجلس، ولا يسلم إلا في الآخرة منها.

قلت للشافعي: فما معنى هذا؟

قال: هذه نافلة يسع أن نوتر بواحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن نصيق غيره وقولكم - والله يغفر لنا ولكم - لا يوافق سنة، ولا أثراً، ولا قياساً، ولا معقلاً، قولكم خارج من كل شيء من هذا، وأما ويل الناس إما أن يقولوا: لا يوتر إلا بثلاث كما قال بعض المشركين، ولا يسلم في واحدة منهم لئلا يكون الوتر واحدة وأنتم تأمرون بالسلام فيها، فإذا أمرتم به فهي واحدة، وإن قلتم كرهناه؛ لأن النبي ﷺ لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء، فلم يوتر النبي ﷺ بثلاث ليس قبلهن شيء، وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث.

١١- باب القراءة في العيدين والجمعة

سألت الشافعي: بأي شيء تحب أن يقرأ في العيدين، فقال: بـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وسألت بأي شيء تستحب أن يقرأ في الجمعة، فقال: في الركعة الأولى بالجمعة وأختار في الثانية ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾، ولو قرأ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ﴾ أو ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ كان حسناً؛ لأنه قد روي عن النبي ﷺ أنه قرأها كلها.

قلت: وما الحجة في ذلك؟

فقال إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قرأ في إثر سورة الجمعة ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾.

فَأَذَّنَ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى وَمِخْجَنٌ فِي مَجْلِسِهِ، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ؟ قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ. [أخرجه مالك (١٣٢/١)، النسائي (١١٢/٢)]

٢٥٥٤- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَذْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ، فَلَا يُعْذَرُ. [أخرجه مالك (١٣٣/١)]

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: يُعِيدُ كُلَّ صَلَاةٍ إِلَّا الْمَغْرِبَ، فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَ لَهَا صَارَتْ شَفْعًا.

قال الشافعي: وقد رويت الحديث عن النبي ﷺ لم يخص فيه صلاة دون صلاة، فلم يحتل الحديث إلا وجهين: أحدهما وهو أظهرهما أن يعيد كل صلاة بطاعة النبي ﷺ وسعة الله أن يوفيه أجر الجماعة والانفراد.

٢٥٥٥- وروى، عَنْ أَبِي آيُوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ، وَقَالَ: مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَهُ سَهْمٌ جَمْعٌ أَوْ مِثْلُ سَهْمٍ جَمْعٌ.

وإنما قلنا بهذا لما وصفنا من أن حديث النبي ﷺ جملة، وأنه بلغنا أن الصلاة التي أمر النبي ﷺ الرجلين أن يعودا لها صلاة الصبح أو يقول رجل: إن أدرك العصر أو الصبح لم يعد لهما؛ لأنه لا نافلة بعد واحدة منهما فهكذا قال بعض الشافعيين، وأما ما قلتم فخلافاً لحديث النبي ﷺ من الوجهين، وخلاف ابن عمر وابن المسيب وأبى العليل؟ وقولكم إذا أعاد المغرب صارت شفعاً فكيف تصير شفعاً، وقد فصل بينهما بسلام أترى العصر حين صليت بعدها المغرب شفعاً أو العصر وترأ أو ترى كذلك العشاء إذا صليت بعد المغرب أو ترى ركعتين بعد أو قبل المغرب تصيران وترأ بأن المغرب قبلهما أو بعدهما أم كل صلاة فصلت بسلام مفارقة للصلاة قبلها وبعدها؟ ولو كنتم قلتم يعود للمغرب ويشفعها بركمة، فيكون تطوعاً بأربع كان مذهباً فأما ما قلتم فليس له وجه.

١٤- بابُ القراءةِ في المغرب

٢٥٥٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

بِالْمَدِينَةِ وَكُلِّ بَلَدٍ جَامِعٍ، وَلَا تَجْمَعُونَ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الْمَطَرِ. قال الشافعي: وإنما ذهب الناس في هذا مذاهب فمنهم من قال: جمع بالمدينة توسعة على أمته لئلا يخرج منهم أحد إن جمع بحال ليس لأحد أن يتأول في الحديث ما ليس فيه، وقالت فرقة: نوهن هذا؛ لأن النبي ﷺ وقت المواقيت في الصلاة؛ فكان هذا خلافاً لما روي من أمر المواقيت فردوا أن يجمع أحد في الحضر في مطر أو غيره وامتنعوا من تبيته، وقالوا: خالفه ما هو أقوى منه، وقالوا: لو ثبتاه لزمننا مثل قول من قال: يجمع؛ لأنه ليس في الحديث ذكر مطر ولا غيره، بل قال: من حل الحديث أراد أن لا يخرج أمته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فذهبتم، ومن ذهب منكم المذهب الذي وصفت من الاحتجاج في الجمع في المطر ورأى أن وجه الحديث هو الجمع في المطر، ثم خالفتموه في الجمع في الظهر والعصر في المطر أرايتم إن قال لكم قائل: بل لجمع بين الظهر والعصر في المطر، ولا تجمع بين المغرب والعشاء في المطر هل الحجة عليه إلا أن الحديث إذا كانت فيه الحجة لم يجز أن يؤخذ ببعضه دون بعض؟ فكذلك هي على من قال: يجمع بين المغرب والعشاء، ولا يجمع بين الظهر والعصر، وقلما نجد لكم قولاً يصح، والله المستعان أرايتم إذا رويتم عن النبي ﷺ أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاحتججتم على من خالفكم بهذا الحديث في الجمع بين المغرب والعشاء هل تعتدون أن يكون لكم بهذا حجة؟ فإن كانت لكم به حجة فعليكم فيه حجة في ترككم الجمع بين الظهر والعصر، وإن لم تكن لكم بهذا حجة على من خالفكم، فلا تجمعوا بين ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء لا يجوز غير هذا، وأنتم خارجون من الحديث، ومن معاني مذاهب أهل العلم كلها، والله المستعان أو رأيتم إذ رويتم الجمع في السفر لو قال قائل كما قلتم: أجمع بين المغرب والعشاء؛ لأن أكثر الأحاديث جاءت فيه ولا أجمع بين الظهر والعصر؛ لأنهما في النهار والليل أهول من النهار هل الحجة عليه إلا أن الجمع رخصة فيها، فلا يجوز أن يمنع أحد من بعضها دون بعض فكذلك هي عليكم، والله أعلم.

١٣- بابُ إعادةِ المكتوبةِ معَ الإمام

سألت الشافعي عن الرجل يصلي في بيته، ثم يدرك الصلاة مع الإمام قال: يصلي معه.

٢٥٥٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الدَّيْلِ يُقَالُ لَهُ بَسْرُ بْنُ مِخْجَنٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ فِي مَجْلِسٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ بِالطَّوْرِ فِي الْمَغْرِبِ.

٢٥٥٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ يَقْرَأُ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾، فَقَالَتْ: يَا بَنِي لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ إِنَّهَا لَأَكْبَرُ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ؟ [أخرجه مالك (٧٨/١)، البخاري (٦٧٣)، مسلم (٤٦٢)، أبو داود (٨١٠)، الترمذي (٣٠٨)، النسائي (١٦٨/٢)، ابن ماجه (٨٣١)]

فقلت للشافعي: فَإِنَّا نَكْرَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطَّوْرِ وَالْمُرْسَلَاتِ، وَنَقُولُ: يَقْرَأُ بِأَقْصَرِ مِنْهُمَا، فَقَالَ: وَكَيْفَ تَكْرَهُونَ مَا رَوَيْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ؟ الْأَمْرُ رَوَيْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَخَالِفُهُ فَاخْتَرْتُمْ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى؟ أَوْ رَأَيْتُمْ لَوْ لَمْ أَسْتَدِلُّ عَلَى ضَعْفِ مَنْعِكُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ تَرَوُونَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا، ثُمَّ تَقُولُونَ تَكْرَهُهُ، وَلَمْ تَرَوْا غَيْرَهُ فَاقُولُ: إِنَّكُمْ اخْتَرْتُمْ غَيْرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّ أَحْسَنَ حَالِكُمْ أَنْتُمْ قَلِيلُ الْعِلْمِ ضَعْفَاءُ الْمَذْهَبِ.

١٥- باب القراءة في الركعتين الأخيرتين

سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ أَتَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ أَمْ الْقُرْآنُ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ تَسْرُ؟

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَحَبُّ ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ.

فَقُلْتُ: وَمَا الْحُجَّةُ فِيهِ؟

فَقَالَ:

٢٥٥٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ

بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَنَّ عِبَادَةَ بْنَ نَسِيٍّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ قَيْسَ بْنَ الْحَارِثِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ الصَّنَابِجِيُّ أَنَّهُ قَدِيمُ الْمَدِينَةِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَصَلَّى وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ الْمَغْرِبَ فَقَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةَ مِنْ قِصَارِ الْمُفْصَلِ، ثُمَّ قَامَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى إِذَا يَسِيرُ لَتَكَادُ تَمَسُّ رِجْلَاهُ فَسَمِعْتُهُ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَيَهْلُوهُ الْآيَةُ ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾. [أخرجه مالك (٧٩/١)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَكْرَهُ هَذِهِ وَنَقُولُ: لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ لَا يَقْرَأُ عَلَى إِنْ أَمَّ الْقُرْآنَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ بِشَيْءٍ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ:

وَقَالَ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: لَمَّا سَمِعَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِهَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ قَالَ: إِنْ كُنْتُ لَعَلِّي غَيْرَ هَذَا حَتَّى سَمِعْتُ بِهَذَا فَاتَّخَذْتُ بِهِ قَالَ: فَهَلْ تَرَكْتُمْ لِلْعَمَلِ عَمَلُ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ؟

٢٥٥٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى وَخَذَهُ يَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعِ جَمِيعًا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ: وَكَانَ يَقْرَأُ أَحْيَانًا بِالسُّورَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ. [أخرجه مالك (٧٩/١)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَخَالِفُ هَذَا كُلَّهُ وَنَقُولُ: لَا يَزِيدُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِيرَتَيْنِ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ.

قال الشافعي: هذا خلاف أبي بكر وابن عمر من روايتكم وخلاف عمر بن عبد العزيز من رواية سفيان وقولكم لا يجمع السورتين في الركعتين الأوليين هو خلاف ابن عمر من روايتكم، وخلاف عمر من روايتكم، لأنكم اخبرتم أن عمر قرأ بالنجم فسجد فيها، ثم قام فقرأ بسورة أخرى وخلاف غيرهما من رواية غيركم فأين العمل ما نراكم رويتم في القراءة في الصلاة في هذا الباب شيئاً إلا خالفتموه فمن اتبعتم ما أراكم قلتم بمعنى نعرفه إذا كنتم تروون عن أحد الشيء مرة فتبتنون عليه أيسعكم أن تخالفوهم جميعين؟

٢٥٦٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا. [أخرجه مالك (٨٤/١)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: إِنَّا نَخَالِفُ هَذَا، نَقُولُ: يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ بِأَقْصَرِ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا ثَقِيلٌ عَلَى النَّاسِ.

٢٥٦١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنَ رَبِيعَةَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا وَرَاءَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ يُوسُفَ وَسُورَةِ الْحَجِّ قِرَاءَةً بَطِيئَةً فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ إِذَا يَقْرَأُ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ قَالَ: أَجَل. [أخرجه مالك (٨٧/١)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ لَا يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ بِهَذَا وَلَا بِقَدْرِ نَصْفِهِ هَذَا؛ لِأَنَّهُ ثَقِيلٌ.

٢٥٦٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

سَعِيدٍ وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَوْ الْفَرَاغِصَةَ بْنِ عُمَيْرِ الْحَنْفِيِّ قَالَ: مَا أَخَذْتُ سُورَةَ يُوسُفَ إِلَّا مِنْ قِرَاءَةِ عُثْمَانَ بْنِ

تَحِيضُ خَسًا مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ تَرَكْتُ الصَّلَاةَ خَسًا مِنْ أَوَّلِهِ، ثُمَّ اغْتَسَلْتُ عِنْدَ مَضِيِّ أَيَّامٍ حِيضَهَا كَمَا تَغْتَسِلُ الْحَائِضُ عِنْدَ طَهَرِهَا، ثُمَّ تَوَضَّأْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتَصَلَّيْتُ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَعِيدَ الْغَسْلَ مَرَّةً أُخْرَى، وَلَوْ اغْتَسَلْتُ مِنْ طَهَرٍ إِلَى طَهَرٍ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا عِنْدِي وَالْمُسْتَحَاضَةُ الثَّانِيَةُ الْمَرْأَةُ لَا تَرَى الطَّهْرَ: فَيَكُونُ لَهَا أَيَّامٌ مِنَ الشَّهْرِ وَدَمُهَا أَحْمَرُ إِلَى السَّوَادِ مُحْتَدِمٌ، ثُمَّ يَصِيرُ بَعْدَ تِلْكَ الْأَيَّامِ رَقِيقًا إِلَى الصَّفْرَةِ غَيْرَ مُحْتَدِمٍ فَيَأْتُمُ حِيضُ هَذِهِ أَيَّامُ احْتِدَامِ دَمِهَا وَسَوَادِهِ وَكَثْرَتِهِ، فَإِذَا مَضَتْ اغْتَسَلْتُ كَغَسَلِهَا لَوْ طَهَرْتُ مِنَ الْحِيضَةِ وَتَوَضَّأْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَصَلَّتْ.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: وَمَا الْحِجَةُ فِيمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ هَذَا؟

٢٥٦٤ - فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي لَا أَطْهَرُ أَقْدَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحِيضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ الْحِيضَةَ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا هَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي الدَّمَ عَنْكَ وَصَلِّي.

٢٥٦٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَهْرَاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لِيَنْتَظِرَ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهَا مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا فَلَتَرِكَ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَقْتَ ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلِ، ثُمَّ لِيَسْتَفِيزْ بِثَوْبٍ، ثُمَّ لِيَتَصَلَّي.

قَالَ: فَذَلِكَ جَوَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا وَصَفْتُ مِنْ انْفِرَاقِ حَالِ الْمُسْتَحَاضَتَيْنِ، وَفِي قَوْلِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَسْتَظْهَرَ بِطَرَفَةِ عَيْنٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَمَرَ إِحْدَاهُمَا إِذَا ذَهَبَتْ مَدَّةُ الْحِيضِ أَنْ تَغْسِلَ عَنْهَا الدَّمَ وَتَصَلِّيَ وَأَمَرَ الْأُخْرَى أَنْ تَرِيضَ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلَ وَتَصَلِّيَ، وَالْحَدِيثَانِ جَمِيعًا يَفِيدَانِ الْاسْتِظْهَارَ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: تَسْتَظْهَرُ الْحَائِضُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَصَلِّيَ، وَنَقُولُ: تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَحَدِيثَاكَمَ اللَّذَانِ تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْلِفَانِ الْاسْتِظْهَارَ، وَالْاسْتِظْهَارُ خَارِجٌ مِنَ السَّنَةِ وَالْأَثَارِ وَالْمَقُولِ وَالْقِيَاسِ وَأَقْوَلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَقُلْتُ: وَمَنْ أَيْنَ؟

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَرَأَيْتُمْ اسْتَظْهَارَهَا مِنْ أَيَّامٍ حِيضَهَا أَمْ أَيَّامٍ

عَفَا إِيَّاهَا فِي الصَّبْحِ مِنْ كَثْرَةِ مَا كَانَ يُرَدِّدُهَا. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٨٢/١)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ لَا يَقْرَأُ بِهَذَا هَذَا تَثْقِيلٌ.

٢٥٦٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصَّبْحِ فِي السَّفَرِ بِالْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَصْلِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ سُورَةَ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٨٢/١)]

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ لَا يَقْرَأُ بِهَذَا فِي السَّفَرِ هَذَا تَثْقِيلٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَقَدْ خَالَفْتُمْ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّ مَا رَوَيْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ ابْنُ عَمَرَ، وَلَمْ تَرَوْا شَيْئًا يَخَالِفُ مَا خَالَفْتُمْ عَنْ أَحَدٍ عَلِمْتُمْ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّ الْعَمَلَ؟ خَالَفْتُمُوهُمْ مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ التَّثْقِيلِ وَجِهَةِ التَّخْفِيفِ، وَقَدْ خَالَفْتُمْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَمِيعَ مَا رَوَيْتُمْ عَنِ الْأُئِمَّةِ بِالْمَدِينَةِ بِلَا رَوَايَةٍ وَرَوَيْتُمُوها عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذَا تَمَّا بَيَّنَّ ضَعْفَ مَذْهَبِكُمْ؛ إِذْ رَوَيْتُمْ هَذَا، ثُمَّ خَالَفْتُمُوهُ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ فِيهِ حِجَّةٌ، فَقَدْ خَالَفْتُمْ الْأُئِمَّةَ وَالْعَمَلَ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّكُمْ لَمْ تَجِدُوا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ خَلْقًا قَطُّ يَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَابْنُ عَمَرَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا فِي أَمْرِ وَاحِدٍ شَيْئًا، ثُمَّ يَخَالِفُهُ غَيْرُكُمْ، وَأَنَّهُ لَا خَلْقَ أَشَدَّ خِلَافًا لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْكُمْ، ثُمَّ خَالَفْتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ، وَمَا رَوَيْتُمْ عَنِ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ لَا تَجِدُونَ مِثْلَهُمْ، فَلَوْ قَالَ لَكُمْ قَائِلٌ: أَنْتُمْ أَشَدُّ النَّاسِ مَعَانِدَةً لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَى أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لَكُمْ عَلَى لِسَانِكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى دَفْعِهِ عَنْكُمْ، ثُمَّ الْحِجَةُ عَلَيْكُمْ فِي خِلَافِكُمْ أَعْظَمُ مِنْهَا عَلَى غَيْرِكُمْ؛ لِأَنَّكُمْ إِذْ عَيْتُمُ الْقِيَامَ بِعِلْمِهِمْ وَاتَّبَاعِهِمْ دُونَ غَيْرِكُمْ، ثُمَّ مَنْ خَالَفْتُمُوهُمْ بِأَكْثَرٍ تَمَّا خَالَفْتُمْ بِهِ مَنْ لَمْ يَدْعَ مِنْ اتِّبَاعِهِمْ مَا إِذْ عَيْتُمْ فَلَنْ كَانَ هَذَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ إِنْ فِيكُمْ لَغْفَلَةٌ مَا يَمُورُ لَكُمْ مَعَهَا أَنْ تَفْتُوا خَلْقًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَأَرَأَيْتُمْ قَدْ تَكَلَّفْتُمْ الْقِيَامَ وَتَطَاوَلْتُمْ عَلَى غَيْرِكُمْ مِمَّنْ هُوَ أَقْصَدُ وَأَحْسَنُ مَذْهَبًا مِنْكُمْ.

١٦ - بابُ المستحاضة

سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ يَطْبُقُ عَلَيْهَا الدَّمُ دَمَرَهَا، فَقَالَ: إِنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَسْتَحَاضَ الْمَرْأَةُ، فَيَكُونُ دَمُهَا مُشْتَبَهًا لَا يَفْصِلُ إِمَّا تَخِينُ كُلَّهُ، وَإِمَّا رَقِيقَ كُلِّهِ، وَإِذَا كَانَ هَكَذَا نَظَرْتُ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهَا مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا فَتَرَكْتُ الصَّلَاةَ فِيهِمْ إِنْ كَانَتْ

طهرها؟

أدعيتهم قول عروة وأنتم تخالفونه في بعضه.

فقلت وأين؟

قال: قال عروة: تغتسلُ غسلًا واحدًا يعني كما تغتسلُ المتطهرة وتوضأ لكل صلاة يعني توضأ من الدم للصلاة لا تغتسل من الدم إنما ألقي عنها الغسل بعد الغسل الأول، والغسل إنما يكون من الدم وجعل عليها الرضوء، ثم زعمتم أنه لا وضوء عليها فخالفتهم الأحاديث التي رواها صاحبنا وصاحبكم عن النبي ﷺ وابن المسيب وعروة وأنتم تدعون أنكم تتبعون أهل المدينة، وقد خالفتم ما روى صاحبنا عنهم كله إنه ليبيّن في قولكم أنه ليس أحد أترك على أهل المدينة لجميع أقاويلهم منكم مع ما بيّن في غيره، ثم ما أعلمكم ذهبتم إلى قول أهل بلد غيرهم، فإذا انسلختم من قولهم وقول أهل البلدان ومما رويتم، وروى غيركم، والقياس والمعقول فأني موضع تكونون به علماء وأنتم تخطئون مثل هذا وتخالفون فيه أكثر الناس.

١٧- باب الكلب يلعُ في الإناء أو غيره

سألت الشافعي عن الكلب يلعُ في الإناء في الماء لا يكون فيه قُتَان أو اللَّبَن أو المرق قال: يهراق الماء واللبن والرق، ولا يتفنعون به ويغسل الإناء سبع مرّات، وما من ذلك الماء واللبن من ثوب وجب غسله؛ لأنه نجس.

فقلت: وما الحجّة في ذلك؟

فقال:

٢٥٦٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ.

قال الشافعي: فكان بيّنًا في سنة رسول الله ﷺ إذا كان الكلب يشرب الماء في الإناء فينجس الإناء حتى يجب غسله سبعاً أنه إنما ينجس بمماسّة الماء إياه، فكان الماء أولى بالنجاسة من الإناء الذي إنما نجس بمماسّته، وكان الماء الذي هو طهور إذا نجس فاللبن والرق الذي ليس بطهور أولى أن ينجس بما نجس الماء.

فقلت للشافعي: فإنا نزع أن الكلب إذا شرب في الإناء فيه اللبن بالبادية شرب اللبن وغسل الإناء سبعاً؛ لأن الكلاب لم تزل بالبادية.

فقال الشافعي: هذا الكلام المحال أيعدو الكلب أن يكون ينجس ما يشرب منه، ولا يحل شرب النجس ولا أكله أو لا ينجسه، فلا يغسل الإناء منه، ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة إلا وبالقرية مثله، وهذا خلاف السنة والقياس والمعقول

فقلت: هي من أيام حيضها، فقال: فاسمعكم عمدت إلى امرأة كانت أيام حيضها خساً فطبق عليها الدم. فقلتم نجعلها ثمانياً، ورسول الله ﷺ أمرها إذا مضت أيام حيضها قبل الاستحاضة أن تغتسل وتصلّي وجعلتم لها وقتاً غير وقتها الذي كانت تعرف فأمرعوها أن تدع الصلاة في الأيام التي أمرها رسول الله ﷺ أن تصلّي فيها قال: أفرايتم إن قال لكم قائل لا يعرف السنة: تستظهر بساعة أو يوم أو يومين أو تستظهر بعشرة أيام أو ست أو سبع بأي شيء أنتم أولى بالصواب من أحد إن قال ببعض هذا القول هل يصلح أن يوقت العدد إلا بخبر عن رسول الله أو إجماع من المسلمين؟ ولقد وقتموه بخلاف ما رويتم عن رسول الله وأكثر أقاويل المسلمين، ثم قلتم فيه قولاً متناقضاً فزعمتم أن أيام حيضها إن كانت ثلاثاً استظهرت بمثل أيام حيضها، وذلك ثلاث، وإن كان أيام حيضها اثني عشر استظهرت بمثل ربع أيام حيضها، وذلك ثلاث، وإن كانت أيام حيضها خمسة عشر لم تستظهر بشيء، وإن كانت أربعة عشر استظهرت بيوم، وإن كانت ثلاثة عشر استظهرت بيومين فجعلتم الاستظهار مرة ثلاثاً ومرة يومين ومرة يوماً ومرة لا شيء.

فقلت للشافعي: فهل رويتم في المستحاضة عن صاحبنا شيئاً غير هذا؟

فقال: نعم شيئاً عن سعيد بن المسيب وشيئاً عن عروة بن الزبير.

٢٥٦٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَاحِبٍ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّ الْقَعْقَاعَ بْنَ حَكِيمٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ لِيَسْأَلَهُ كَيْفَ تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ، فَقَالَ: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ وَتَوَضُّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ اسْتَقْرَتْ. [أخرجه مالك (٦٣/١)]

٢٥٦٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ غُسْلًا وَاحِدًا، ثُمَّ تَوَضُّأَ بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ صَلَاةٍ. [أخرجه مالك (٦٣/١)]

قال مالك: الأمر عندنا على حديث هشام بن عروة فقلت للشافعي: فإنا نقول بقول عروة وتدع قول ابن المسيب؟

فقال الشافعي: أما قول ابن المسيب فتركتموه كله، ثم

١٨ - باب ما جاء في الجنائز

سألت الشافعي عن الصلاة على الميت الغائب، وعلى القبر، فقال: استحباها.

فقلت له: وما الحجّة فيها؟

قال:

٢٥٦٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

الْمُسَبِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

٢٥٧٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ مَسْكِينَةٍ تُوُفِّيَتْ مِنَ اللَّيْلِ.

قال: وقد روى عطاءُ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَوْمٍ يَبْلُدُ آخَرٍ.

قلت للشافعي: نحن نكره الصلاة على ميت غائب، وعلى القبر، فقال: فقد رويتم عن النَّبِيِّ ﷺ الصلاة على النجاشي وهو غائب، ورويتم عن النَّبِيِّ ﷺ أنه صلى على ميت وهو في القبر غائب فكيف كرهتم ما فعل رسول الله ﷺ، ولقد حفظ عن رسول الله ﷺ بإسنادٍ موصل من وجوه أنه صلى على قبور وصلت عائشة على قبر أخيها وغير واحد من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ من حديث الثقات غير مالك، وإنما الصلاة دعاء للميت وهو إذا كان ملففاً بيننا يصلّي عليه، فإنما ندعو بالصلاة بوجه علمنا فكيف لا ندعو له غائباً وهو في القبر بذلك الوجه؟

١٩ - باب الصلاة على الميت في المسجد

٢٥٧١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الثَّغَرِ

مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَهْلِ ابْنِ تَيْبِضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ.

قلت للشافعي: فإننا نكره الصلاة على الميت في المسجد، فقال: أرويتم هذا أنه صلى على عمر في المسجد فكيف كرهتم الأمر فيه، وقد ذكره صاحبكم أذكر حديثاً خالفه عن النَّبِيِّ ﷺ فاخترتم أحد الحديثين على الآخر.

فقلت: ما ذكر فيه شيئاً علمنا.

والعلّة الضعيفة وأرى قولكم: لم تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم، فإذا سئ رسول الله ﷺ أن يغسل الإناء من شرب الكلب سبأً والكلاب في البادية في زمانه وقبلة وبعده إلى اليوم، فهل زعمتم عن النَّبِيِّ ﷺ أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل البادية دون أهل القرية؟ أو زعم لكم ذلك أحد من أئمة المسلمين أو فرق الله بين ما ينجس بالبادية والقرية؟ أرويت أهل البادية هل زعموا لكم أنهم يلقون البانهم للكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية إلا ليلاً؛ لأنها تسرح مع مواشيهم ولهم أشع على البانهم وأشد لها إبقاءً من أن يغلوا بينها وبين الكلاب، وهل قال لكم أحد من أهل البادية ليس يتنجس بالكلب وهم أشد تحفظاً من غيرهم أو مثلهم أو لو قاله لكم منهم قائل يؤخذ الفقه من أهل البادية، وإن اعتلتم بأن الكلاب مع أهل البادية؟ أفرأيت إن اعتل عليكم مثلكم من أهل الغباوة بأن يقول: الفار والوزغان والذباب لأهل القرية الزم من الكلاب لأهل البادية، وأهل القرية أقل امتناعاً من الفار ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب، فإذا ماتت فأرة أو دابة في ماء رجل قليل أو زيتة أو لبنه أو مرقه لم تنجسه هل الحجّة عليه إلا أن يقال الذي ينجس في الحمال التي ينجس فيها ينجس ما وقع فيه كأن كثيراً بقرية أو بادية أو قليلاً فكذلك الكلاب بالبادية والفار والذباب بالقرية أولى أن لا تنجس إن كان فيما ذكرتم حجة، وما علمت أحداً روى عنه من أصحاب رسول الله ﷺ ولا التابعين أنه قال فيه إلا بمثل قولنا إلا أن من أهل زماننا من قال: يغسل الإناء من الكلب مرة واحدة وكلهم قال ينجس جميع ما يشرب منه الكلب من ماء ولين ومرق وغيره.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن من تكلم في العلم من يتأثر فيه فيشبه والذي رأيتم تحتالونه لا شبهة فيه ولا مؤنة على من سمعه في أنه خطأ إنما يكفي سامع قولكم أن يسمعه فيعلم أنه خطأ لا ينكشف يتكلف ولا بقياس يأتي به؛ فإن ذهبتم إلى النَّبِيِّ ﷺ أمر إذا ماتت الفأرة في السمن الجسامد أن تطرح، وما حوّلها، فدل ذلك على نجاستها، فقد أخبر أن النجاسة تكون من الفأرة وهي في البيوت، وإنما قال في الفأرة قولاً عاماً، وفي الكلب قولاً عاماً؛ فإن ذهبتم إلى أن الفأرة تنجس على أهل القرية ولا تنجس على أهل البادية، فقد سويتم بين قولكم وزدتم في الخطأ، وإن قلتم إن ما لم يسم من الدواب غير الفأرة والكلب لا ينجس فاجعل الوزغ لا ينجس؛ لأنه لم يذكر فلما أن تقولوا الوزغ ينجس ولا خير فيه قياساً وتزعمون أن الكلب ينجس مرة، ولا ينجس أخرى، فلا يجوز هذا القول.

علي بن أبي طالب يروي هذا عن النبي ﷺ وابن المسيب والحسن عن النبي ﷺ مثل معنى هذه الأحاديث وعلي وابن عباس وابن المسيب وابن شهاب وبيعة بالمدينة يفتنون بأن يحج الرجل عن الرجل، وهذا أشبه شيء يكون مثله عنكم عملاً فتخالفونه كله لغير قول أحد من خلق الله علمته من أصحاب رسول الله ﷺ وجميع من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يفتنون بأن يحج الرجل عن الرجل.

قلت للشافعي: فإن من حجة بعض من قال: هذا القول أنه قال: إنه روي عن ابن عمر لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد فجعل الحج في معنى الصيام والصلاة فقال الشافعي: وهذا قول الضعف فيه بين كل وجه قال: أرايتم لو قال ابن عمر لا يحج أحد عن أحد، وقد أمر النبي ﷺ أحدا أن يحج عن أحد كان في قول أحد حجة مع رسول الله ﷺ؟ وأنتم تتركون قول ابن عمر لراي أنفسكم ولراي مثلكم ولراي بعض التابعين فتجعلونه لا حجة في قوله إذا شئتم؛ لأنكم لو كنتم ترون في قوله حجة لم تخالفوه لراي أنفسكم، ثم تقيمون قوله مقاماً تردون به السنة والآثار، ثم تدعون في قوله ما ليس فيه من النهي عن الحج قياساً، وما للحج والصلاة والصيام؟ هذا شريعة، وهذا شريعة.

فإن قلتم قد يشتهان؛ لأنه عمل على البدن أفرأيتم إن قال لكم قائل: أنتم تزعمون أن الحج في معنى الصلاة والصوم، وقد أمر النبي ﷺ امرأة أن تحج عن أبيها فانا أمر الرجل أن يصلي عن الرجل ويصوم عنه هل الحجة عليه إلا أنه لا تقاس شريعة على شريعة؟ فكذلك الحجة عليكم أفرأيتم ما فرقت بينه السنة مما هو أشد تقارباً منها فكيف فرقت بينه؟

فإن قلتم ما هو؟

قلت: نهى النبي ﷺ عن بيع الرطب بالتمر، ونهى عن المزابنة وأجاز بيع العرايا وهي داخلة في المزابنة ودأخلة في بيع الرطب بالتمر لو لم يجزها، فلما أجازها فرقنا بينهما بالسنة وقلنا: تجوز العرايا وهي رطب بتمر وكيل بجزاف؟ ولا يجوز ذلك إذا وضع بالأرض؛ فكان التمر والرطب في الأرض معاً فهذا أولى أن لا يفرق بينه بأنه شيء واحد بعضه حلال بما أحله به رسول الله ﷺ وبعضه منهى عنه بما نهى عنه رسول الله ﷺ، وقد خالف هذا بعض المشرقين فرأينا لنا عليهم بهذا حجة فالحجة عليكم بنصه أن يحج أحد عن أحد وأنتم تروونه عن النبي ﷺ ولا تروون عن أحد من أصحابه خلافة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكيف تقيسونه بالصوم والصلاة أفرأيتم إذا كنتم تميزون أن يحج أحد عن أحد إذ وصي بذلك فخالفتم ما قلتم من أن لا يحج أحد عن أحد وأجزتم مثل

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فكيف يجوز أن تدعوا ما رويتم عن النبي ﷺ وعن أصحاب النبي أنهم فعلوه بعمر، وهذا عنكم عمل مجتمع عليه؛ لأننا لا نرى من أصحاب النبي ﷺ أحداً حضر موت عمر فتخلف عن جنازته فتركتم هذا بغير شيء ورويتموه، وكيف أجزتم أن ينأى في المسجد ويمر فيه الجنب طريقاً ولا يجوز أن يصلي فيه على ميت.

أخبرنا الربيع: مات سعيد فخرج أبو يعقوب البويطي وخرجنا معه فصفا بنا وكبر أربعاً وصلينا عليه، وكان أبو يعقوب الإمام فانكر الناس ذلك علينا، وما بالينا.

٢٠- باب في فوت الحج

سألت الشافعي هل يحج أحد عن أحد؟

قال: نعم يحج عمن لا يقدر أن يثبت على المركب والميت.

قلت: وما الحجة؟

٢٥٧٢- قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس أن الفضل بن العباس كان زوي رسول الله ﷺ فجاءته امرأة من خثعم، فقالت: يا رسول الله إن فريضة الله في الحج أذكرت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال: نعم.

وذلك في حجة الوداع.

٢٥٧٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن أيوب، عن ابن سيرين أن رجلاً جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من ولدو الحلب فيحلب فيشرب ويسقيه إلا حج وحج به معه فبلغ رجل من ولدو الذي قال الشيخ، وقد كبر الشيخ فجاء ابنه إلى رسول الله ﷺ فأخبره الخبر، فقال: إن أبي قد كبر، ولا يستطيع أن يحج أفأحج عنه؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم.

٢٥٧٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: وذكر مالك أو غيره، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إن أمي عجوز كبيرة لا تستطيع أن تركبها على البعير، وإن ربطتها خفت أن تموت أفأحج عنها؟ قال: نعم.

قلت للشافعي: فإننا نقول ليس على هذا العمل، فقال: خالفتم ما رويتم عن النبي ﷺ من روايتكم، ومن رواية غيركم

يَخْلُقُ الشَّعْرَ أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ ضَرُورَةٍ اِفْتَدَى قِتْنَبِي أَنْ
تَقُولُوا: إِذَا احْتَجَمَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَنْ يَقْتَدِيَ وَإِلَّا فَأَنْتُمْ تُخَالِفُونَ
مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقُولُونَ فِي الْحِجَامَةِ قَوْلًا مُتَنَاقِضًا.

٢٢- بابُ ما يقتلُ المحرمُ من الدوابِّ

٢٥٧٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،
عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: خَمْسٌ مِنَ
الدُّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحُ الْغُرَابِ،
وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ وهو عندنا
جوابٌ على المسألة فكل ما جمع من الوحش أن يكون غير مباح
اللحم في الإحلال، وأن يكون مضرًا قتله المحرم؛ لأن النبي ﷺ
إذا أمر المحرم أن يقتل الفأرة والغراب والحداة مع ضعف ضررها
إذ كانت مما لا يؤكل لحمه كان ما جمع أن لا يؤكل لحمه وضره
أكثر من ضررها أولى أن يكون قتله مباحًا في الإحرام.

قلت: قد قال مالك: لا يقتل المحرم من الطير ما ضر إلا ما
سعى، وقال بعض أصحابه: كان قول النبي ﷺ خَمْسٌ مِنَ
الدُّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا سِوَاهُنَّ عَلَى
الْحَرَمِ فِي قَتْلِ جُنَاحٍ.

قال الشافعي رحمه الله: أفرايم الحية أَسْمِيَتْ؟

قلت: فإراها كلبًا عقورًا.

قال: أوتعرف العرب أن الحية كلبٌ عقور؟ إنما الكلبُ
عندها السبع والكلاب التي خلقتها الله متقاربة كخلق الكلب.

فإن قلتم: إنما قد تضر فتقتل، قيل غير مكابرة كما زعم
صاحبكم أن الكلب العقور ما عدا على الناس فأخافهم وهي لا
تعدو مكابرة، وإن ذهبتم إلى أنها تضر هكذا، فقد أمر عمر بن
الخطاب أن يقتل الزنبور في الإحرام والزنبور إنما هو كالنحلة
فكيف لم تأمروا بقتل الزنبور، وقد أمر به عمر وأمرتم بقتل الحية
إذ أمر بها عمر؟ ما أسمعكم تأخذون من الأحاديث إلا ما
هو يمين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلتم: يقتل المحرم الفأرة
الصغيرة، ولا يقتل الغراب الصغير.

وإذا قلتم هذا، فقد أباحه النبي ﷺ ومنعتموه.

فإن قلتم: إنما أباح قتله على معنى أنه يضر والصغير لا
يضر في حاله تلك فالفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك، فلا بد
أن تخالفوا النبي ﷺ في الغراب الصغير والفأرة الصغيرة، وهذا

ما رددتم فيه السنة أفيجوز لو أوصى أن يصلّى عنه أو يصام عنه؟
فإن أجزعتموه، فقد دخلتم فيما كرهتم من أن يكون عمل آخر
لغيره، وإن لم تجيزوه، فقد فرقتم بين الصلاة والصوم والحج.
والله أعلم.

٢١- بابُ الحجامةِ للمحرم

سألت الشافعي عن الحجامة للمحرم، فقال: يحتجم، ولا
يخلق شعراً ويحتجم من غير ضرورة.

قلت: وما الحجة؟

فقال:

٢٥٧٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ يَوْمَئِذٍ
يَلْبَحِي جَبَلِي. [أخرجه مالك (٣٤٩/١)]

٢٥٧٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
وَيْنَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

قلت للشافعي: فإنا نقول: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة.

٢٥٧٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،
عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا
أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ. [أخرجه مالك (٣٥٠/١)]

وقال: مَالِكٌ مِثْلُ ذَلِكَ قَالَ الشافعي: مَا رَوَى مَالِكٌ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي حِجَامَةِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ
ضَرُورَةَ أَوَّلَى بِنَا مِنَ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَعَلَّ ابْنَ عُمَرَ
كَرِهَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَحْزَمْهُ، وَلَعَلَّ ابْنَ عُمَرَ أَنْ لَا يَكُونَ سَمِعَ هَذَا
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ سَمِعَهُ مَا خَالَفَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقَالَ بَرَأَيْتُ
فَكَيْفَ إِذَا سَمِعْتَ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قلت: بخلاف ما
سَمِعْتَ عَنْهُ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْتُمْ لَمْ تَثْبُتُوا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَرِهَهُ
لِلنَّاسِ قَدْ تَوَقَّى الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ مَا لَا يَكْرَهُ لغيره وَأَنْتُمْ
تَتَرَكُونَ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ لِرَأْيِ أَنْفُسِكُمْ أَفَرَأَيْتُمْ إِنْ كَرِهْتُمْ
الْحِجَامَةَ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ أُنْعِدُوا الْحِجَامَةَ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَبَاحَةً
لَهُ كَمَا يَبَاحُ لَهُ الْاِغْتِسَالُ وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ، فَلَا يَسَالِي كَيْفَ
احْتَجَمَ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ الشَّعْرَ أَوْ تَكُونَ مَحْظُورَةً عَلَيْهِ كَحَلَاثِ
الشَّعْرِ وَغَيْرِهِ؟ فَالَّذِي لَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فَهَوَ إِذَا فَعَلَهُ

حجة عليكم أزعمت أن الغراب يقتل لمعنى ضرره فينبغي أن تقتل العقاب؛ لأنها أضرم منه.

فإن قال: لا بل الحديث جملة لا المعنى، قيل: فلم لا يقتل الغراب الصغير؛ لأنه غراب؟

سألت الشافعي عن حلق قبل أن ينحر أو ينحر قبل أن يرمي قال: يفعل ولا فدية ولا حرج.

وكذلك كل ما كان يعمل في ذلك اليوم فقدّم منه شيئاً قبل شيء ناسياً أو جاهلاً عمل ما يبقى عليه ولا حرج.

فقلت: وما الحجة في ذلك؟

فقال:

٢٥٧٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ

طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ:

وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ لِلنَّاسِ بِوَسْئِيسَةِ الْوَدَاعِ

فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ

أَذْبَحَ قَالَ: أَذْبَحَ وَلَا حَرَجَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ

لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَقَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ فَمَا

سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ إِلَّا قَالَ أَفْعَلْ

وَلَا حَرَجَ.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا كله نأخذ.

٢٣- باب الشراكة في البدنة

سألت الشافعي هل يشري السبعة جزوراً فينحرونها عن

هدي إحصار أو تمتع؟

قال: نعم.

قلت: وما الحجة في ذلك؟

فقال:

٢٥٨٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي، عَنْ

جَابِرٍ قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ

سَبْعَةِ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا نحروا مع رسول الله

ﷺ عام الحديبية بدنة عن سبعة وبقرة عن سبعة والعلم محيط

أنهم من أهل بيوتات شتى لا من أهل بيت واحد فتجزئ البدنة

والبقرة عن سبعة متمتعين ومحصورين وعن كل سبعة وجبت

على كل واحد منهم شاة إذا لم يجدوا شاة وسواء اشتروها وأخرج

كل واحد منهم حصته من ثمنها أو ملكوها بأي وجه ما كان ملكاً، ومن زعم أنها تجزئ عن سبعة لو وهبت لهم أو ملكوها بوجه غير الشراء كانت المشتراة أولى أن تجزئ عنهم.

قلت للشافعي: فإننا نقول: لا تدبح البدنة إلا عن واحد ولا البقرة، وإنما يذبحها الرجل عن نفسه وأهل بيته فإما أن يخرج كل إنسان منهم حصته من ثمنها، ويكون له حصّة من لحمها، فلا، وإنما سمعنا لا يشترك في البدنة في النسك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد يجوز أو يقال: لا يشترك في النسك أن يوجب الرجل النسك، ثم يشرك فيها غيره، وليس في هذا لأحد حجة؛ لأنه كلام عربي ولا حجة مع النبي ﷺ، وهذا فعل النبي ﷺ وأصحابه وأهل الحديبية؛ فكان ينبغي أن يكون هذا العمل عندكم لا تخالفونه؛ لأنه فعل النبي ﷺ وألف وأربعمائة من أصحابه.

٢٥٨١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ

جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَقَالَ

لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ قَالَ جَابِرٌ: لَوْ

كُنْتُ أَبْصِرُ لَأَرْزُقَنَّكُمْ مَوْضِعَ الشَّجَرَةِ وَأَنْتُمْ تَجْعَلُونُ قَوْلَ

الْوَاحِدِ وَقَوْلُهُ حُجَّةٌ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، فَإِذَا وَجَدْتُمْ السَّنَةَ

وَفِعَلْتُمْ أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ أَوْجَبُ

عَلَيْكُمْ أَنْ تَجْعَلُوهُ حُجَّةً. [أخرجه البخاري (٤١٥٤)، مسلم

(١٨٥٦)]

٢٤- باب التمتع في الحج

سألت الشافعي عن التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال: حسن

غير مكروه، وقد فعل ذلك بأمر النبي ﷺ، وإنما اخترنا الأفراد؛

لأنه ثبت أن النبي ﷺ أفرد غير كراهية للتمتع، ولا يجوز إذا كان

فعل التمتع بأمر النبي ﷺ أن يكون مكروهاً.

فقلت للشافعي: وما الحجة فيما ذكرت؟

قال: الأحاديث الثابتة من غير وجه، وقد حدثنا مالك

بعضها.

٢٥٨٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ

أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَالضُّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ عَامَ حَجِّ

مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ وَهُمَا يَتَذَكَّرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى

الْحَجِّ، فَقَالَ الضُّحَّاكُ: لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهَلَ أَمْرَ اللَّهِ،

الإحرام وبعد رمي الجمرة والحلاق قبل الإفاضة، فقال: جائز وأحب ولا أكره لثبوت السنة فيه عن رسول الله ﷺ والأخبار عن غير واحد من أصحابه.

فقلت: وما الحجة فيه؟

فقال:

٢٥٨٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنِّبْيِ.

فقلت للشافعي: فإننا نكره الطيب للمحرم ونكره الطيب قبل الإحرام وبعد الإحلال قبل أن يطوف بالبيت ونروي ذلك عن عمر بن الخطاب، فقال الشافعي: إني أراكم لا تدرون ما تقولون.

فقلت: ومن أين؟

فقال: أرايتم نحن وأنتم بأي شيء عرفنا أن عمر قاله ليس إنما عرفنا بأن ابن عمر رواه عن عمر.

فقلت: بلى، فقال: وعرفنا أن النبي ﷺ تطيب بخبر عائشة؟

فقلت: بلى قال: وكلاهما صادق؟

فقلت: نعم، فإذا علمنا بأن النبي ﷺ تطيب، وأن عمر نهى عن الطيب علماً واحداً هو خير الصادقين عنهما معاً، فلا أحسب أحداً من أهل العلم يقدر أن يترك ما جاء عن النبي ﷺ لغيره؛ فإن جاز أن يهتم الغلط على بعض من بيننا وبين النبي ﷺ ممن حدثنا جاز مثل ذلك على من بيننا وبين عمر ممن حدثنا بل من روى عن عائشة تطيب النبي ﷺ أكثر ممن روى عن ابن عمر نهى عن الطيب روى عن عائشة سالم والقاسم وعروة والأسود بن يزيد وغيرهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأراكم إذا أصبتم لم تعقلوا من أين أصبتم، وإذا أخطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون إليها فتعذروا بأن تكونوا ذهبت إلى مذهب بل أراكم إنما ترسلون ما جاء على الاستكم عن غير معرفة إنما كان ينبغي أن تقولوا من كره الطيب للمحرم إنما نهى عن الطيب أنه حضر النبي ﷺ بالجعرانة حين سأله أغرابي أحرّم وعليه جبة وخلوق فأمره بسنزع الجبة وغسل الصفيرة.

فقلت للشافعي: أفتري لنا بهذا حجة أو إنما هذا شبهة، وما الحجة على من قال: هذا قال: إن كان قاله بهذا، فقد ذهب عليه أن النبي ﷺ تطيب فقال: بما حضر وتطيب النبي ﷺ في حجة الإسلام سنة عشر وأمر الأعرابي قبل ذلك بستين في سنة

فقال سعد: يسماً قلت: يا ابن أخي، فقال الضحّاك: فإن عمر قد نهى عن ذلك، فقال سعد: قد صنعتها رسول الله ﷺ وصنعناها معه. [أخرجه مالك (١/٣٤٤)]

فقلت للشافعي: قد قال مالك: قول الضحّاك أحب إلي من قول سعد وعمر أعلم برسول الله ﷺ من سعد.

قال الشافعي: عمر وسعد عالمان برسول الله ﷺ، وما قال عمر عن رسول الله ﷺ شيئاً يخالف ما قال سعد.

٢٥٨٣ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ فَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَكُنْتُ مِمَّنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ.

٢٥٨٤ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا، وَلَمْ تَحِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ قَالَ: إِنِّي لَبِذْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلْ حَتَّى أَنْحَرَ هَذِي.

٢٥٨٥ - قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَأَنْ أَعْتَمِرَ قَبْلَ الْحَجِّ وَأَهْلِي وَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَمِرَ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ. [أخرجه مالك (١/٣٤٤)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فهذان الحديثان من حديث مالك موافقان ما قال سعد من أنه عمل بالعمرة مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج فكيف جاز لكم وأنتم ترون هذا أن تكروها العمرة فيه، وأن تثبتوا عن النبي ﷺ فيما وضفت وأدعيت من خلاف عمر وسعد وعمر لم يخالف سعداً عن النبي ﷺ إنما اختار شيئاً غير مخالف لما جاء عن النبي ﷺ، وقد ترون أنتم على عمر اختياره وحكمه هو أكثر من الاختيار لما جاء عن النبي ﷺ، ثم ترونه لما جاء عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، ثم ترونه لقولكم، فإذا جاز لكم هذا فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بقوله على السنة وأنكم تدعون أنه خالفها وهو لا يخالفها، وما رويتم عنه يدل على أنه لا يخالفها فادعيت خلاف ما رويتم وتخالفون اختياره.

٢٥ - باب الطيب للمحرم

سألت الشافعي عن الطيب قبل الإحرام بما يبقى ريمه بعد

فقال: السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ مِنْ حَدِيثِ النَّاسِ وَحَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قال:

٢٥٨٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَعَمَّرَ عُمُرِي لَهُ وَلِعَقْبِي، فَإِنَّمَا هِيَ لِلَّذِي يُعْطَاهَا.

لا ترجع إلى الذي أعطى عطاءً وقعت فيه الموارث قال: وبها نأخذ ويأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل العلم، وقد روى هذا مع جابر بن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي ﷺ.

فقلت للشافعي: فإنَّا نخالف هذا.

فقال: اتخافونه وأنتم تروونه عن رسول الله ﷺ.

فقلت: إن حجتنا فيه:

٢٥٩٠ - أن مالكا قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم بن محمد، عن العمري، وما يقول الناس فيها، فقال له القاسم: ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ما أجابه القاسم عن العمري بشيء، وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم؛ فإن ذهب إلى أن يقول: العمري من المال والشرط فيها جائز، فقد شرط الناس في أموالهم شروطاً لا تجوز لهم.

فإن قال قائل: وما هي؟

قيل: الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والولاء للبايع فيعتقه فهو حر والولاء للمعتق والشرط باطل.

فإن قال: السُّنَّةُ تدلُّ على إبطال هذا الشرط قلنا: والسُّنَّةُ تدلُّ على إبطال الشرط في العمري فلم أخذت بالسُّنَّةِ مرةً وتركها مرةً؟ قولُ القاسم لو كان قصد به قصد العمري، فقال: إنهم على شروطهم فيها لم يكن في هذا ما يردُّ به الحديث عن النبي ﷺ.

فإن قال قائل: ولم؟

قيل: نحن لا نعلم أن القاسم قال: هذا إلا بخبر يحيى عن عبد الرحمن عنه.

وكذلك علمنا قول النبي ﷺ في العمري:

٢٥٩١ - مجبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي ﷺ وغيره، فإذا قلنا خير الصادقين فمن روى هذا عن

ثمان فلو كانا مختلفين كان إباحته التطيب ناسخاً لمعه، وليساً بمختلفين إنما نهى النبي ﷺ أن يتزغفر الرجل.

٢٥٨٧ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَغَفَرَ الرَّجُلُ.

قال الشافعي: وأمر الرجل أن يغسل الزعفران عنه، وقد تطيب سعد بن أبي وقاص وابن عباس للإحرام وكانت الغالية ترى في مفارق ابن عباس مثل الرب.

٢٥٨٨ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ مَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءُ وَالطَّيْبُ، وَقَالَ: سَالِمٌ: قَالَتْ عَائِشَةُ طَيَّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيْ.

وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون من أهل العلم فأما ما تدعون إليه من ترك السنة لغيرها وترك ذلك الغير لراي أنفسكم فالعلم إذا إليكم تأتون منه ما شئتم وتدعون منه ما شئتم تأخذون بلا تبصّر لما تقولون ولا حسن رواية فيه أرايتم إذا خالفتم السنة هل عرفتم ما قلتم كرهتم الطيب قبل الإحرام؛ لأنه يبقى بعد الإحرام، وقد كان الطيب حلالاً، فإذا كرهتموه إذا كان يبقى بعد الإحرام، فلا وجه لقولكم إلا أن تقولوا وجدناه إذا كان محرماً ممنوعاً أن يتدنى طيباً، فإذا تطيب قبل أن يحرم فما يبقى كان كابتداء الطيب في الإحرام.

قلت: فأنتم تميزون بأن يذهب المحرم بما بقي لينسه، وذهابه الشعث ويرجل الشعر قال: وما هو؟

قلت: ما لا طيب فيه مثل الزيت والشرق وغيره قال: هذا لا يصلح للمحرم أن يتدنى إلا دعاهن به، ولو فعل وجبت عليه كفارة التطيب عندنا وعندكم، وإنما كان ينبغي أن تقولوا: لا يذهب بشيء يبقى في رأسه ليلة ساعة أو تجيزوا الطيب إذا كان قبل الإحرام، ولو لم يكن في هذا سنة تتبع أن لا يقال إلا واحد من هذين القولين.

٢٦ - باب في العمري

قال: سألت الشافعي عن عمر عمري له ولعقبه، فقال: هي للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاه.

فقلت: وما الحجة؟

٢٥٩٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ حُجْرِ الْمَدْرِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْعُمَرَى لِلْوَارِثِ.

٢٥٩٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَعْمُرُوا وَلَا تَرْفُقُوا فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرْفَقَهُ فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الْمِيرَاثِ.

٢٥٩٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ مَسْرُوقٍ قَالَ: خَضَرَتْ شَرِيحًا قَضَى لِأَعْمَى بِالْعُمَرَى، فَقَالَ لَهُ: الْأَعْمَى: يَا أَبَا أُمَيَّةَ بِمَا قَضَيْتَ لِي؟ فَقَالَ لَهُ شُرَيْحٌ: لَسْتُ أَنَا قَضَيْتُ لَكَ، وَلَكِنْ مُحَمَّدٌ ﷺ قَضَى لَكَ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ: وَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَهُوَ لَوَارِثِهِ إِذَا مَاتَ.

قال الشافعي: فتركوا ما وصفت من العمري مع ثبوته عن رسول الله ﷺ وقول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير، وهذا عنكم عمل بعد النبي ﷺ لتروهم في قول القاسم وأنتم تجدون في قول القاسم أفضى في رجل قال لامة قوم شأنكم بها فرأى الناس أنها تطليقة، ثم تخالفونه برأيكم، وما روى القاسم عن الناس. والله أعلم.

٢٧- باب ما جاء في العقيدة

٢٥٩٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَافِيلَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ قَالَ: تُسْتَحَبُّ الْعَقِيدَةُ، وَلَوْ بِعَصْفُورٍ.

قلت للشافعي: فَإِنَّا نَقُولُ لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَلَا نَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِ تَسْتَحَبُّ قَالَ: قَدْ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ اسْتِحْبَابُهَا إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ.

٢٦٠٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقْضُونَ فِي الْمَجُوسِ بِشِمَانِيَّةٍ وَزَهْمٍ، وَأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى إِذَا أُصِيبُوا يَقْضَى لَهُمْ بِقَدْرِ مَا يَعْقِلُهُمْ قَوْمُهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ قُلْتُ: فَإِنَّا نَقُولُ فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ نَصْفُ وَبِةِ الْمُسْلِمِ وَلَا نَلْتَفِتُ إِلَى رَوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ إِنَّ النَّاسَ.

النَّبِيُّ ﷺ أَرْجَحُ مِمَّنْ رَوَى هَذَا عَنْ الْقَاسِمِ لَا يَشْكُ عَالَمٌ أَنَّ مَا نَبَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَى أَنْ يُقَالَ بِهِ مِمَّا قَالَ أَنَسٌ بَعْدَهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونُوا سَمِعُوا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا بَلَّغَهُمْ عَنْهُ شَيْءٌ، وَأَنَّهُمْ لِنَاسٍ لَا نَعْرِفُهُمْ.

فإن قال قائل: لَا يَقُولُ الْقَاسِمُ قَالَ النَّاسُ إِلَّا لِمَجَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَعْلَمُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَنَةً، وَلَا يَجْمَعُونَ أَبَدًا مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ، وَلَا يَجْمَعُونَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ السَّنَةِ قِيلَ لَهُ.

٢٥٩٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ لِقَوْمٍ، فَقَالَ لِأَهْلِهَا: شَأْنُكُمْ بِهَا فَرَأَى النَّاسُ أَنَّهَا تَطْلِيْقَةٌ. [أخرجه مالك (٥٥٢/٢)]

وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ. فَإِذَا قِيلَ لَكُمْ تَتْرَكُونَ قَوْلَ الْقَاسِمِ وَالنَّاسِ إِنَّهَا تَطْلِيْقَةٌ قُلْتُمْ: لَا نَدْرِي مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَرَوِي هَذَا عَنْهُمْ الْقَاسِمُ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُ الْقَاسِمِ وَالنَّاسِ حُجَّةً عَلَيْكُمْ فِي رَأْيِ أَنْفُسِكُمْ لَهَوَ عَنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةٌ أَبَعَدَ وَلَئِنْ كَانَ حُجَّةٌ لَعَلَّهُ أَخْطَأْتُمْ بِخِلَافِكُمْ إِيَّاهُ بِرَأْيِكُمْ وَإِنَّا لَنَحْفَظُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي الْعُمَرَى مِثْلَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢٥٩٣- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَحُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَابِيَّةِ، فَقَالَ: إِنِّي وَهَيْتُ لَابْنِي نَاقَةَ حَيَاتِهِ وَإِنَّهَا تَنَاتَجَتْ إِلَيَّ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هِيَ لَهُ حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ، فَقَالَ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَيْهِ بِهَا قَالَ: ذَلِكَ أَبَعَدُ لَكَ مِنْهَا.

٢٥٩٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ وَثَلَّةُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَضْنَنْتُ وَاضْطَرَبْتُ يَغْنِي كِبَرَتْ وَاضْطَرَبْتُ.

٢٥٩٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْمَدِينَةِ بِالْعُمَرَى عَنْ قَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الزوجة الإسلام فأبَت، وقد يعرضُ عليها الإسلام من ساعتها ويعرضُ عليها بعد سنة وأكثرَ فليسَ هذا بظاهر الآية، ولم تقولوا في هذا بخبر، ولا يجوزُ أن يقالَ بغيرِ ظاهر الآية إلا بخبرٍ لازمٍ. فقلت: فإن قلت يعرضُ عليها الإسلام من ساعتها.

قال الشافعي: أفليسَ يقيمُ بعدَ إسلامه قبلَ يفرقَ بينهما؟ أو رأيتم إن كانت غائبةً عن موضع إسلامه أو بكاءً لا تكلمُ أو مغنىً عليها.

فإن قلت: تطلقُ، فقد تركتم العرضَ، وإن قلت: ينتظرُ بها، فقد أقامت في حباله وهي كافرة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والآية في المتحنة مثلها قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ جِلٍّ لَهُنَّ وَلَا هُنَّ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ فسوىَ بينهما وكيفَ فرقتمَ بينهما؟

قال الشافعي: هذه الآية في معنى تلك لا تعدو هاتان الآيتان أن تكونا تدلان على أنه إذا اختلف دين الزوجين، فكان لا يحلُّ للزوج جماع زوجته لاختلاف الدينين، فقد انقطعت العصمة بينهما أو يكون لا يحلُّ له في تلك الحال ويتم انقطاع العصمة إن جاءت عليها مدة، ولم يسلم المتخلف عن الإسلام منهما؛ فإن كان هذا المعنى لم يصلح أن تكون المدة إلا بخبر يلزم؛ لأن رجلاً لو قال: مدتُها سنة أشهر أو يوم لم يجوز هذا من قبل الرأي إنما يجوز من جهة الأخبار اللازمة، فلما سنَّ رسول الله ﷺ في امرأة أبي سفيان، وكان أبو سفيان قد أسلم هو وامرأته هذ مقيمة بمكة وهي دار حرب لم تسلم وأمرت بقتله، ثم أسلمت بعد أيام فاستقرَّ على النكاح وهرب عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية من الإسلام وأسلمت زوجتهما، ثم أسلما فاستقرَّ على النكاح، وكان ابن شهاب حل أحد الحديثين أو هما معاً فذكر فيه توقيت المدة دل ذلك على انقطاع العصمة بين الزوجين إن انقضت المدة قبل أن يسلم المتخلف عن الإسلام منهما لا أن انقطاع العصمة هو أن يكون أحدهما مسلماً، ويكون الفرع ممنوعاً حين يسلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقليل لبعض من يذهب إلى التفريق بين الزوج يسلم قبل المرأة والمرأة تسلم قبل الزوج تجهلون امرأة أبي سفيان؟ قالوا: لا، ولكن كان الذي بين إسلامهما سيراً قيل: أما علمتم أن أبا سفيان قد أسلم، وقد أقامت هذ على الكفر، ثم أسلمت فاستقرَّ على النكاح؟

قال: بلى قيل: أو ليس بقيت عقدته عليها، وقد أسلم قبلها قال: بلى قيل: فلو كان معنى الآية ﴿وَلَا تُسْكِرُوا بَعْضُ الْكُوفَرِ﴾ على أنه متى أسلم حرمت كتم قد خالفتم الآية

قال الشافعي: سليمان مثل القاسم في السن أو أسن منه؛ فإن كانت لكم حجة بقول القاسم الناس فهي عليكم بقول سليمان بن يسار الزم؛ لأنه لا يثبت عن النبي ﷺ في اليهودي والنصراني قول.

٢٨- باب في الحربيّ يسلم

سألت الشافعي عن المشركين الوثنيين الحربيين يسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج أقام المسلم منهما في دار الإسلام أو خرج، فقال: ذلك كله سواء، ولا يحل للزوج إصابتها ولا له أن يصيبها إذا كان واحد منهما مسلماً، ونظرتهما انقضاء العدة؛ فإن انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما. وكذلك، ولو كان الزوج المسلم فانقضت عدة المرأة قبل أن تسلم هي انقطعت العصمة بينهما لا اختلاف بين الزوج والمرأة في ذلك.

فقلت له: علام اعتمدت في هذا؟

فقال: على ما لا أعلم من أهل العلم بالمغازي في هذا اختلافاً من أن أبا سفيان أسلم قبل امرأته، وأن امرأة صفوان وعكرمة أسلمتا قبلهما، ثم استقرَّوا على النكاح، وذلك أن آخرهم إسلاماً أسلم قبل انقضاء عدة المرأة وفيه أحاديث لا يحضرنى ذكرها، وقد حضرنى منها حديث مرسل، وذلك:

٢٦٠١- أن مالكاً أخبرنا، عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الإسلام، ثم أتى النبي ﷺ وشهد حنيناً والطائف مشركاً وامرأته مسلمة واستقرَّوا على النكاح قال ابن شهاب: فكان بين إسلام صفوان وامرأته نحو من شهر فقلت له: أرايت إن قلت مثل إذا أسلمت قبل زوجها خرجت من الدار أو لم تخرج، ثم أسلم الزوج فهما على النكاح ما لم تنقضي العدة، وإذا أسلم الزوج قبل المرأة وقعت الفرقة بينهما إذا عرض عليهما الإسلام، فلم تسلم؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَلَا تُسْكِرُوا بَعْضُ الْكُوفَرِ﴾.

قال الشافعي: إذا دخل عليكم، والله أعلم خلاف التأويل والأحاديث والقياس، وما القول في رجل يسلم قبل امرأته والمرأة قبل زوجها إلا واحد من قولين أنتم قوم لم تعرفوا فيه الأحاديث أو عرفتموها فرددوها بتأويل القرآن، فإذا تاولتم قول الله ﴿وَلَا تُسْكِرُوا بَعْضُ الْكُوفَرِ﴾ لم تعدوا أن تكونوا أردتم بقوله تبارك وتعالى أنه إذا أسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما مكانة وأنتم لم تقولوا بهذا، وزعمتم أن العصمة إنما تقطع بينهما إذا عرض على

قلت: وما الحجّة؟

قال:

٢٦٠٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَعِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا.

٢٦٠٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَزْعُمُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَذَا قَالَ: فَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِعَيْنِهِ فَكَيْفَ أَجَزْتُمُوهُ؟

قال: هَذَا مِنْ ضَرْبِ قَوْلِكُمْ فِي اللَّحْمِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَبَاعَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ بَغِيرِ وَزْنٍ بِالْبَادِيَةِ وَحَيْثُ لَيْسَ مَوَازِينُ؛ فَإِنْ كَانَ اللَّحْمُ مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَقَدْ أَجَزْتُمُوهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فَلَمْ تَحْرُمُوهُ فِي الْقَرْيَةِ وَتَجِيزُونَهُ فِي الْبَادِيَةِ وَأَنْتُمْ لَا تَجِيزُونَ بِالْبَادِيَةِ تَمَرًا بِتَمَرٍ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَادِيَةِ مِكْيَالٌ وَأَجَزْتُمْ هَذَا فِي الْخَبْرِ أَنْ يَبَاعَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ بَغِيرِ وَزْنٍ إِذَا تَحَرَّى فِي الْقَرْيَةِ وَالْبَادِيَةِ، وَفِي الْبَيْضِ، وَمَا أَشَبَّهُهُ.

٣١- باب متى يجب البيع

سألت الشافعي: متى يجب البيع حتى لا يكون للبائع نقضه ولا للمشتري نقضه إلا من عيب؟

قال: إذا تفرّق المتبايعان بعد عقد البيع من المقام الذي تبايعا فيه.

فقلت: وما الحجّة في ذلك؟

قال:

٢٦٠٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْمُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بِبَيْعِ الْخِيَارِ.

فقلت له: فَإِنَّا نَقُولُ لَيْسَ لِذَلِكَ عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ وَلَا أَمْرٌ مَعْمُولٌ بِهِ فِيهِ.

قال الشافعي: الحديث يبين لا يحتاج إلى تأويل، ولكنني أحسبكم التمسست العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأي شيء فيه يخفى عليه قد زعمتم أن عمر قال لمالك

وقولكم: وعلمتم أن السنة في هند على غير ما قلتم، وإذا كان ﴿لَا تُسَبِّحُوا بِعَصَمِ الْكُوفَةِ﴾ جاءت عليهم مدة لم تسلم فيها فالمدّة لا تجوز إلا بخبر يلزم مثله.

قال الشافعي: وأنتم إذا قلتم لا يفسخ بينهما حتى يعرض عليها الإسلام فتأباه، فإذا عرض عليها الإسلام فأبته انفسخ النكاح قيل: فإذا كانت ببلاد نائية، فإذا انقضت عدتها انفسخ النكاح، وإن لم يعرض عليها الإسلام، وهذا خارج من الوجهين والمقول إن كان يقطع العصمة أن يسلم الزوج قبلها اتبغى أن يخرجها من يده قبل عرض الإسلام، وإن كان ذلك بمدّة فالمدّة التي نذهب إليها نحن وأنتم العدة.

٢٩- باب في أهل دار الحرب

سألت الشافعي عن أهل الدار من أهل الحرب يقتسمون الدور ويملك بعضهم على بعض على ذلك القسم ويسلمون، ثم يريد بعضهم أن ينقض ذلك القسم ويقسمه على قسم الإسلام، فقال: ليس ذلك له.

قلت: ما الحجّة في ذلك؟ قال: الاستدلال بمعنى الإجماع والسنة.

قلت: وأين ذلك؟

قال: أرايت أهل دار الحرب إذا سبى بعضهم بعضاً وغصب بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً، ثم أسلموا أهدرت الدماء وأقررت الأرقاء في يدي من أسلموا وهم رقيق لهم والأموال، لأنهم ملكوها عليهم قبل الإسلام، فإذا ملكوا بقسم الجاهلية فما ذلك الملك باحق وأولى أن يثبت لمن ملكه من ملك الغصب والاسترقاق لمن كان جراً مع أنه.

٢٦٠٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ قُيِّمَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَبَيَّ عَلَى قَسَمِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَذْرَكَهَا الْإِسْلَامُ لَمْ تَقْسَمْ فِيَّ عَلَى قَسَمِ الْإِسْلَامِ.

قال الشافعي: نحن نروي فيه حديثاً أثبت من هذا بمثل معناه.

٣٠- باب البيوع

سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطيهما الضراب بدنانير مضروبة ويزيده على وزنها، قال: هذا الرّبا بعينه المعجل.

٣٣- باب بيع الثمر

سألت الشافعي عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه، فقال:

٢٦٠٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلاَحُهُ نَهَى التَّابِعِ وَالْمُشْتَرِيَّ.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وفيه دلائل بينة منها أن رسول الله ﷺ إذ نهى عن بيع الثمر حتى يدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الحمرة أو الصفرة؛ لأن الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب بفساد وهو في الحال التي نهى عنها ظاهر يراه البائع والمشتري كما كانا يريانه إذا رثيت فيه الحمرة بما وصفنا من معنى أن الآفة ربما كانت قطعتة أو نقصته كانت كل ثمرة مثله لا يحل أن تباع أبداً حتى تزهي وتتضح منها ذلك وبهذا قلنا، وقد قلتم بالجملة وقلنا: لا يحل بيع القشأ ولا الخريز، وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج.

قال الشافعي: وقلنا: فإذا لم يحل بيع القشأ والخريز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من القشأ والخريز أحرم؛ لأنه لم يبد صلاحه، ولم يخلق، ولا يدرى لعله لا يكون.

قللت للشافعي: فإننا نقول إذا ظهر شيء من القشأ حل أن تباع ثمرته تلك، وما خلق من القشأ ما نبت أصله.

قال الشافعي: وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يتلو صلاحه فلم اجزئ بيع شيء لم يخلق بعد؟ ونهى رسول الله ﷺ عن بيع السنين وبيع السنين بيع الثمر سنين؛ فإن زعمتم أنه يجوز في النخل إذا طابت العام أن ثمرته قابلاً، فقد خالفتم ما روي عن النبي ﷺ من الوجهين، وإن زعمتم أن بيع ثمرة لم تأت لا يحل فذلك كان ينبغي أن تقولوا في القشأ والخريز سألت الشافعي عن القشأ والخريز والفجل يشتري أياكون لمشتريه أن يبيعه قبل أن يقبضه، فقال: لا، ولا يباع شيء منه بشيء منه متفاضلاً يداً بيد.

قللت للشافعي: وما الحجّة في ذلك؟

٢٦٠٩- فَقَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

قللت للشافعي: فإننا نقول كما قلت: لا يباع حتى يقبض، ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض يداً بيد ولا خير فيه نسيئة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا خلاف السنة في بعض القول.

قلت: ومن أين؟

بن أوس حين اصطرف من طلحة بن عبيد الله بمائة دينار، فقال له: طلحة أنظرني حتى يأتي خازني من الغابة، فقال: لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان فكيف لم تعلموا أن النبي ﷺ قال: الْمُتَبَايِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْرَقَا أَنَّ الْفِرَاقَ فِرَاقُ الْأَبْدَانِ.

فإن قلتم: ليس هذا أردنا إنما أردنا أن يكون عمل به بعده.

٢٦٠٦- فَأَبْنِ عُمَرَ الَّذِي سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ

إِذَا ابْتَاعَ الشَّيْءَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَجِبَ لَهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ فَمَشَى قَلِيلاً، ثُمَّ رَجَعَ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وقد خالفتم النبي ﷺ وابن عمر جميعاً.

٣٢- باب بيع البرنامج

سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الأعدال على البرنامج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال: لا يجوز من هذا شيء إلا لمشتريه الخيار إذا رآه قلت: وما الحجّة في ذلك؟

٢٦٠٧- قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ وَعَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُتَابَذَةِ.

قللت للشافعي: فإننا نقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهما؛ لأنهما في معنى الملامسة ونزعم أن بيع الأعدال على البرنامج يجوز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى الغرر المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولأنه لا يرى من الأعدال شيء، وأن الصفة تقع منها على ثياب مختلفة.

قللت للشافعي: إنما نفرد بين ذلك؛ لأن الناس أجازوه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ما علمت أحداً يقتدي به في العلم أجازوه.

فإن قلتم: إنما أجزأه على الصفة فيسوغ الصفقات لا تجوز إلا مضمونة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال، وليس هكذا بيع البرنامج أرايت لو هلك المبيع أياكون على بائنه أن يأتي بصفة مثله.

فإن قلتم: لا فهذا لا يبيع عين ولا يبيع صفة.

يرث الخمر أو توهب له لا تحل إلا بأن يفسدها فيجعلها خلًا، فإذا صارت خلًا حلّ ثمنها، ولو استهلكها مستهلك وهي خمر أو بعد ما أفسدت وقبل أن تصير خلًا لم يضمن ثمنها في تلك الحال؛ لأن أصلها محرّم، ولم تصر خلًا؛ لأنهم يعقلون ما يقولون: وإنما صاروا محجوجين بخلاف الحديث الذي ثبتناه نحن وأنتم من أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجوجون بأنكم لم تتبعوه وأنتم تثبتونه ولا تجعلون للكلب ثمنًا إذا كان حيًا وتعملون فيه ثمنًا إذا كان ميتًا أو رأيتم لو قال لكم قاتل: لا أجعل له ثمنًا إذا قتل؛ لأنه قد ذهبت منفعة وأجيز أن يباع حيًا ما كانت المنفعة فيه، وكان حلالًا أن يتخذ هل الحجة عليه إلا أن يقال: ما كان له مالك، وكان له ثمن في حياته كان له ثمن، وما لم يكن له ثمن في إحدى الحالتين لم يكن له ثمن في الأخرى.

٣٥- باب الزكاة

٢٦١١- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك بن أنس، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة. قال:

وبهذا تقول وتقولون في الجملة، ثم خالفتموه في معان، وقد زعمتم، وزعمنا أن لا يضم صنف طعام إلى غيره؛ لأننا إذا ضمناها، فقد أخذنا فيما دون خمسة أوسق، فإن في حديث النبي ﷺ ما يبين أنه لا يكون في خمسة أوسق صدقة حتى تكون من صنف واحد، ثم زعمتم أنكم تضمون الخنطة والسلت والشعير معًا؛ لأن سعدًا لم يجز الخنطة بالشعير إلا مثلاً بمثل.

قال الشافعي: وقد قال النبي ﷺ: يبيعوا الخنطة بالشعير كيف يشئتم يدا بيد ولم يقل في السلت شيئًا علمته والسلت غير الخنطة والتمر من الزبيب أقرب من السلت من الخنطة وأنتم لا تضمون أحدهما إلى الآخر، وزعمتم أنكم تضمون القطنة كلها بعضها إلى بعض وتزعمون أن حنككم فيها أن عمر أخذ من القطنة العشر ونحن وأنتم نأخذ من القطنة والخنطة والتمر والعشور أبيض بعض ذلك إلى بعض وأخذ عمر من الخنطة والزبيب نصف العشر أبيض الزبيب إلى الخنطة؟ إن هذا لإحالة عما جاء عن عمر وخلافه هذا قول متناقض أنتم تحلون التفاضل إذا اختلف الصنفان فكيف حل لكم أن تضموها وهي عندكم مختلفة؟ وكيف جاز لكم أن يجل فيها التفاضل وهي عندكم طعام من صنف واحد؟ ما أعلم قولكم في القطنة والسلت والشعير إلا خلافاً للسنّة والآثار والقياس.

قال: زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض، وزعمتم أنه لا يباع بعضها ببعض نسيئة، وهذا في حكم الطعام من التمر والخنطة، ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد، وهذا خلاف حكم الطعام، وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس إما أن تكون خارجة من الطعام، فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويباع منها واحد بعشرة من صنفه نسيئة أو تكون طعاماً، فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه يدا بيد.

٣٤- باب ما جاء في ثمن الكلب

سألت الشافعي عن الرجل يقتل الكلب للرجل، فقال: ليس عليه غرم. فقلت: وما الحجة في ذلك؟ فقال:

٢٦١٠- أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي ﷺ نهى عن الكلب ومهر البغسي وحلوان الكاهن.

قال مالك: وإنما أكره بيع الكلاب الصّواري وغير الصّواري لنهي النبي ﷺ عن ثمن الكلب.

قال الشافعي: نحن نحيز للرجل أن يتخذ الكلاب الصّواري ولا نحيز له أن يبيعها لنهي النبي ﷺ، وإذا حرّمنا ثمنها في الحال التي يجل اتخاذها فيه اتباعاً لأمر النبي ﷺ لم يجل أن يكون لها ثمن بحال.

قلت للشافعي: فإننا نقول لو قتل رجل لرجل كلباً غرم له ثمنه، فقال الشافعي: هذا خلاف حديث رسول الله ﷺ والقياس عليه وخلاف أصل قولكم كيف يجوز أن تغرمه ثمنه في الحال التي تقوت فيها نفسه وأنتم لا تجعلون له ثمنًا في الحال التي يجل أن يتفع به فيها.

فإن قال قائل: فإن من المشرقين من زعم أنه إذا قتل، ففيه ثمنه ويروي فيه أثر فأولئك يميزون بعيه حيًا ويردّون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويزعمون أن الكلب سلعة من السلع يجل ثمنه كما يجل ثمن الحمار والبغل، وإن لم يؤكل لحمهما للمنفعة فيهما، ويقولون: لو زعمنا أن ثمنه لا يجل زعمنا أنه لا شيء على من قتله، ويقولون أشباهاً لهذا كثيرة فيزعمون أن ماشية لرجل لو ماتت كان له أن يسلم جلودها فيديها، فإذا دبغت حلّ بيعها، ولو استهلكها رجل قبل التبايع لم يضمن لصاحبها شيئاً؛ لأنه لا يجل ثمنها حتى تدبغ، ويقولون في المسلم

٣٦ - باب النكاح بولي

سألت الشافعي عن النكاح، فقال: كل نكاح بغير ولي فهو باطل.

قلت: وما الحجّة في ذلك؟

قال: أحاديث ثابتة فأما من حديث مالك:

٢٦١٢ - فإن مالكا: أخبرنا، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها.

٢٦١٣ - قال الشافعي: أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن المسيّب كان يقول: قال عمر بن الخطاب: لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان.

قال الشافعي: وبثم هذا وقتلتم: لا يجوز نكاح إلا بولي ونحن نقول فيه بأحاديث من أحاديث الناس أثبت من أحاديثه وأبين.

٢٦١٤ - قال الشافعي: أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال: أئما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا.

٢٦١٥ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مسلم وسعيد، عن ابن جريج، عن عكرمة قال: جمع الطريقت ركباً فيهم امرأة ثيب فجعلت أمرها بيد رجل فزوجها رجلاً فجلّد عمر النكاح والمنكح وفرق بينهما.

٢٦١٦ - قال الشافعي: أخبرنا مسلم، عن ابن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لا نكاح إلا بولي مرثد وشاهدي عدل.

قال الشافعي: وهذا قول العامة بالمدينة ومكة.

قلت للشافعي: نحن نقول في الدّية لا بأس بأن تنكح بغير ولي، ونفسه في الشريعة، فقال الشافعي: عدم لما سددتم من أمر الأولياء فنقضتموه قلتم لا بأس أن تنكح الدّية بغير ولي فأما الشريعة فلا.

قال الشافعي: السّنة والآثار على كل امرأة فمن أمركم أن

تخصوا الشريعة بالحياطة لها وآتباع الحديث فيها، وتخالفون الحديث عن النبي ﷺ وعمّن بعده في الدّية؟ أرايتم لو قال لكم قائل: بل لا أجيز نكاح الدّية إلا بولي؛ لأنها أقرب من أن تدلّس بالنكاح وتصير إلى المكروه من الشريعة التي تستحي على شرفها وتخاف من يمنعا أما كان أقرب إلى أن يكون أصاب منكم؟ فإن الخطأ في هذا القول لأين من أن يحتاج إلى تبينه بأكثر من حكايته.

قال الشافعي: النساء محرمات الفروج إلا بما أبيحت به الفروج من النكاح بالأولياء والشهود والرّضا ولا فرق بين ما يحرم منهن وعليهن في شريعة ولا وضعية، وحق الله عليهن، وفيهن كلّهن واحد لا يحلّ لواحد منهن، ولا يحرم منها إلا بما حلّ للأخرى وحرم منها.

٣٧ - باب ما جاء في الصّدق

سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصّدق، فقال: الصّدق ثمن من الأثمان فما تراضى به الأهليون في الصّدق بما له قيمة فهو جائز كما ما تراضى به المتبايعان بما له قيمة جاز.

قلت: وما الحجّة في ذلك؟

قال: السّنة الثابتة والقياس والمعقول والآثار فأما من حديث مالك ف.

٢٦١٧ - أخبرنا مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن رجلاً سأل النبي ﷺ أن يزوجه امرأة، فقال النبي ﷺ: التمس، ولو خاتماً من حديد، فقال: لا أجِدُ فزوجه إناها بما معه من القرآن.

قلت للشافعي: فإننا نقول لا يكون صدق أقل من ربع دينار ونحتج فيه أن الله تبارك وتعالى يقول ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَبَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾، وقال: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ فأي شيء يعطيها لو أصدقها درهما؟

قلنا: نصف درهم.

وكذلك لو أصدقها أقل من درهم كان لها نصفه.

قلت: فهذا قليل.

قال الشافعي: هذا شيء خالفتم به السّنة والعمل والآثار بالمدينة، ولم يقله أحد قبلكم بالمدينة علمناه وعمر بن الخطاب يقول: ثلاث قبضات زيب مهر وسعيد بن المسيّب يقول: لو أصدقها سوطاً فما فوقه جاز وريعة بن أبي عبد الرحمن يجيز النكاح على نصف درهم وأقل، وإنما تعلمت هذا فيما نرى من أبي حنيفة، ثم أخطأتم قوله؛ لأن أبا حنيفة قال: لا يكون الصّدق

قِيلَ أَنَّ تَمَسُّهُنَّ وَلَا نَوْجِبُ الصَّدَاقَ إِلَّا بِالْمَسِيءِ قَالَ: وَكَذَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَشَرِيحٍ وَهُوَ مَعْنَى الْقُرْآنِ.

٣٨- باب في الرضاع

٢٦٢٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ سَهْلَةَ ابْنَةَ سُهَيْلٍ أَنْ تَرْضِعَ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمَ بِهِنَّ.

٢٦٢١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ مِمَّا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

٢٦٢٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أُرْسِلَتْ بِهِ وَهُوَ يَرْضَعُ إِلَى أُخْتِهَا أَمْ كُلْثُومٍ فَأَرْضَعَتْهُ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ، ثُمَّ مَرَضَتْ، فَلَمْ تَرْضِعْهُ غَيْرَ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ، فَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَجْلِ أَلِ أَمْ كُلْثُومٍ لَمْ تُكْمَلْ لَهُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ.

٢٦٢٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ حَفْصَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أُرْسِلَتْ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ إِلَى أُخْتِهَا فَاطِمَةَ بِنْتِ عَمْرِو تَرْضِعُهُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهَا وَهُوَ صَغِيرٌ يَرْضَعُ، فَفَعَلْتُ؛ فَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَرَوَيْتُمْ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ كِتَابًا أَنْ يَحْرُمَ مِنَ الرُّضَاعِ بَعَثَ رَضَعَاتٍ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَفَّى وَهِيَ تَمَّا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بَانَ يَرْضَعُ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ يُحْرَمُ بِهِنَّ وَرَوَيْتُمْ عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ أُمِّي الْمُؤْمِنِينَ مِثْلَ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ، وَخَالَفْتُمُوهُ، وَرَوَيْتُمْ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ الْمَصَّةَ الْوَاحِدَةَ تَحْرِمُ فَتَرْكُمُ رَوَايَةَ عَائِشَةَ وَرَوَايَةَ وَرَأَيْ حَفْصَةَ يَقُولُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَنْتُمْ تَتْرَكُونَ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَأْيَهُ بِرَأْيِ أَنْفُسِكُمْ مَعَ أَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَوَأَفَّقَ ذَلِكَ رَأْيَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكُمْ الْعَمَلُ.

أَقْلُ تَمَّا نَقَطُ فِيهِ الْيَدَ، وَذَلِكَ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ فَقِيلَ لِبَعْضِ مَنْ يَذْهَبُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَوْ خَالَفْتُمْ مَا رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ بَعْدِهِ فإِلَى قَوْلٍ مِنْ ذَهَبْتُمْ؟ فَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ فِيهِ شَيْئًا لَا يَبِيتُ مِثْلَهُ لَوْ لَمْ يَخَالَفْهُ غَيْرُهُ لَا يَكُونُ مَهْرٌ أَقْلُ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَاتَمَّتْ خَالَفْتُمُوهُ.

فَقُلْتُ: يَكُونُ الصَّدَاقُ رِبْعَ دِينَارٍ قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنَّا اسْتَقْبَحْنَا أَنْ يَبَاحَ الْفَرْجُ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ قُلْنَا: أَفَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَى رَجُلٌ جَارِيَةً بِدَرَاهِمٍ يَحِلُّ لَهُ فَرْجُهَا؟ قَالُوا: نَعَمْ.

قُلْنَا: فَقَدْ اجْتَمَعَ فَرْجًا وَزِيَادَةً رَقَبَةً بِشَيْءٍ يَسِيرٍ فَجَعَلْتُمُوهَا تَمْلِكُ رَقَبَتَهَا وَيَبَاحُ فَرْجُهَا بِدَرَاهِمٍ وَأَقْلُ، وَزَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَا يَبَاحُ فَرْجُهَا مَنكُوحَةً إِلَّا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ رَأَيْتُمْ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ لِسُودَاءٍ فَقِيرَةٍ يَنْكَحُهَا شَرِيفٌ بَأَكْثَرٍ لَقَدْرُهَا مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ لَشَرِيفَةٍ غَنِيَّةٍ نَكَحُهَا دَنِيٌّ فَقِيرٌ؟ أَوْ رَأَيْتُمْ وَحِينَ ذَهَبْتُمْ إِلَى مَا نَقَطُ فِيهِ الْيَدَ فَجَعَلْتُمْ الصَّدَاقَ قِيَاسًا عَلَيْهِ أَلَيْسَ الصَّدَاقُ بِالصَّدَاقِ أَشْبَهَ مِنْهُ بِالْقَطْعِ؟ فَقَالُوا: الصَّدَاقُ خَيْرٌ وَالْقَطْعُ خَيْرٌ لَا أَنْ أَحَدُهُمَا قِيَاسٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَكِنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْعَدُوِّ هَذَا تَقَطُّعُ فِيهِ الْيَدَ، وَهَذَا يَجُوزُ مَهْرًا، فَلَوْ قَالَ رَجُلٌ: لَا يَجُوزُ صَدَاقٌ أَقْلُ مِنْ خَمْسَمِائَةِ دَرَاهِمٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ وَصَدَاقُ بَنَاتِهِ أَلَا يَكُونُ أَقْرَبَ مِنْكُمْ؟ أَوْ قَالَ رَجُلٌ: لَا يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ أَقْلُ مِنْ مِائَتِي دَرَاهِمٍ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي أَقْلٍ مِنْ مِائَتِي دَرَاهِمٍ أَلَا يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الصُّوَابِ مِنْكُمْ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا غَيْرَ مُصِيبٍ، وَإِذَا كَانَ لَا يَنْبَغِي هَذَا، وَمَا قُلْتُمْ، فَلَا يَنْبَغِي فِيهِ إِلَّا اتِّبَاعُ السَّنَةِ وَالْقِيَاسِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ يَصُدِّقُ الْمَرْأَةَ صَدَاقًا مِثْلَهَا عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ أَلْفَ دَرَاهِمٍ فَيَجُوزُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ رَدٌّ.

وَيَصُدِّقُ الْمَرْأَةَ عَشْرَةَ وَصَدَاقٌ مِثْلَهَا أَلْفٌ فَيَجُوزُ، وَلَا يَكُونُ لَهَا رَدٌّ ذَلِكَ كَمَا تَكُونُ الْيُسُوعُ يَجُوزُ فِيهَا التَّغَابُنُ بِرِضَا الْمُتَبَاعِيَيْنِ فَلَمْ يَكُنْ هَكَذَا فِيمَا فَوْقَ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَلَا يَكُونُ هَكَذَا فِيمَا دُونَ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ.

٢٦١٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَمْرَةَ بِنْتَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ أَنَّهُ إِذَا أُرْخِصَتْ السُّتُورُ، فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٥٢٨/٢)]

٢٦١٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِأَمْرَاتِهِ فَأُرْخِصَتْ عَلَيْهِمَا السُّتُورُ، فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٥٢٨/٢)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ إِرْخَاءُ السُّتُورِ بِوَجِبِ الصَّدَاقِ عِنْدِي لِقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ﴿وَإِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ

شرط عن معتق، ثم زعمتم في السائبة وله معتق، وفي النصراني يعتق المسلم وهو معتق أن لا ولاية لهما، فلو أخذتم ما أصبتم فيه بتبصر كان السائبة والنصراني أولى أن تقولوا: ولاية السائبة لمن اعتقه، والمسلم للنصراني إذا اعتقه، وقد فرقتم بينهما كان ما خالفتموه لما خالف حديث النبي ﷺ: الولاية لمن اعتق أولى أن تتبعوه؛ لأن فيه آثاراً مما لا اثر فيه.

٤٠- باب الإفطار في شهر رمضان

٢٦٢٧- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعتي ربة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكيناً، فقال: إني لا أجد فأتى النبي ﷺ يعرق، فقال له: خذ هذا فتصدق به، فقال: يا رسول الله ما أجد أخرج مني فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنثاه، ثم قال: كله.

٢٦٢٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ هل تستطيع أن تعتق ربة؟ قال: لا قال: فهل تستطيع أن تهدي بنة؟ قال: لا قال فاجلس فأتى النبي ﷺ يعرق فأعطاه إياه.

قال الشافعي رحمه الله: بهذا نقول يعتق ربة لا يجرى غيرها إذا وجدها وكفارتها كفارة الظهار، وزعمتم أن أحب إليكم أن لا تكفروا إلا بإطعام يا سبحان الله العظيم كيف تروون عن رسول الله ﷺ شيئاً تخالفونه، ولا تخالفون إلى قول أحد من خلق الله ما رأينا أحداً قط في شرق ولا غرب قبلكم ولا بلغنا عنه أنه قال مثل هذا، وما لأحد خلاف رسول الله ﷺ.

٤١- باب في اللقطة

سالت الشافعي عن وجد لقطة، فقال: يعرفها سنة، ثم يأكلها إن شاء موسراً كان أو معسراً، فإذا جاء صاحبها ضمنها له. فقلت له: وما الحجّة في ذلك؟

قال: السنة الثابتة، وروى هذا عن رسول الله ﷺ أبي بن كعب وأمره النبي ﷺ بأكلها، وأبي من مياسير الناس يومئذ وقبل وبعد.

٢٦٢٤- قال الشافعي: أخبرنا أسد بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير أن النبي ﷺ قال: لا تحرم العصاة ولا المصنّان.

فقلت للشافعي: أسمع ابن الزبير من النبي ﷺ؟

فقال: نعم وحفظه عنه، وكان يوم توفي النبي ﷺ ابن تسع

سنين.

٣٩- باب ما جاء في الولاية

٢٦٢٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: إنما الولاية لمن اعتق.

٢٦٢٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاية وعن هيبته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا أقول.

فقلت للشافعي: إنا نقول في السائبة ولاؤه للمسلمين، وفي النصراني يعتق المسلم ولاؤه للمسلمين.

قال الشافعي: وتقولون في الرجل يسلم على يدي الرجل أو يلتقطه أو يواليه لا يكون لواحد من هؤلاء ولاؤه؛ لأن واحداً من هؤلاء لم يعتق، والعتق يقوم مقام النسب، ثم تعودون فتخرجون من الحديثين وأصل قولكم فتقولون إذا اعتق الرجل عبده سائبة لم يكن له ولاؤه، وإذا اعتق الذمي عبده المسلم لم يكن له ولاؤه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يعدو المعتق عبده سائبة، والنصراني يعتق عبده مسلماً أن يكونا مالكين يجوز عتقهما، فقد قال رسول الله ﷺ: الولاية لمن اعتق فمن قال: لا ولاية لهذين، فقد خالف ما جاء عن رسول الله ﷺ وأخرج الولاية من المعتق الذي جعله له رسول الله ﷺ أو يكون كل واحد منهما في حكم من لا يجوز له العتق إذا كانا لا يثبت لهما الولاية، فإذا اعتق الرجل عبده سائبة أو النصراني عبده مسلماً لم يكن واحد منهما حرّاً؛ لأنه لا يثبت لهما الولاية وأنتم والله يعافينا وإياكم لا تعرفون ما ترون، ولا ما تخذون، فقد تركتم على عمر أنه قال للذي التقط المنبذ: ولاؤه لك وتركتم على ميمونة زوج النبي ﷺ وابن عباس أنها وهبت ولاه سليمان بن يسار وتركتم حديث عبد العزيز بن عمر عن النبي ﷺ في الرجل يسلم على يدي الرجل له ولاؤه وقلتم: الولاية لا يكون إلا لمعتق، ولا يزول بهبة ولا

٢٦٢٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ

أَنَسٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَلَا فَشَأْنُكَ بِهَا.

٢٦٣٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَذْرِ الْجُهَنِيِّ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ نَزَلَ مَنْزِلَ قَوْمٍ بِطَرِيقِ الشَّامِ فَوَجَدَ صُرَّةً فِيهَا ثَمَانُونَ دِينَارًا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ عَرَفَهَا عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَادَّكَّرَهَا لِمَنْ يَقْدُمُ مِنَ الشَّامِ سَنَةً، فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ فَشَأْنُكَ بِهَا.

قال الشافعي: فروي عن النبي ﷺ، ثُمَّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أَبَاحَ بَعْدَ سَنَةٍ أَكَلَ اللَّقْطَةَ، ثُمَّ خَالَفْتُمْ ذَلِكَ، وَقُلْتُمْ نَكْرَهُ أَكَلَ اللَّقْطَةِ لِلْغَنِيِّ وَالْمَسْكِينِ.

٢٦٣١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ لُقْطَةً فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ لُقْطَةً فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ لَهُ: ابْنُ عُمَرَ: عَرَفَهَا قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ قَالَ زَيْدٌ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ قَالَ: لَا أَمْرُكَ أَنْ تَأْكُلَهَا، وَلَوْ شِئْتَ لَمْ تَأْخُذْهَا.

قال الشافعي: فابنُ عُمَرَ لم يوقت في التعريف وقتاً وانتم توقتون في التعريف سنة وابنُ عُمَرَ كره للذي وجد اللَّقْطَةَ أَكَلَهَا غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا، وانتم ليس هكذا تقولون وابنُ عُمَرَ كره له أَخْذَهَا وابنُ عُمَرَ كره له أَنْ يَصَدَّقَ بِهَا وانتم لا تكرهون له أَخْذَهَا بَلْ تَسْتَحِبُّونَهُ وَقُولُونَ: لَوْ تَرَكَهَا ضَاعَتْ.

٤٢- بابُ المسحِ على الخُفَّينِ

سألت الشافعي عن المسح على الخُفَّينِ، فقال: يمسحُ المسافرُ والمقيمُ إذا لبسَا على كمالِ الطَّهارةِ.

فقلت: وما الحجة؟

قال: السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ، وَقَدْ.

٢٦٣٢- أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ مِنْ وَلَدِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ فِي غَزْوَةِ بُؤُوكَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ

وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّينِ وَصَلَّى.

٢٦٣٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَدِمَ الْكُوفَةَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَهُوَ أَمِيرُهَا فَرَأَاهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّينِ فَاتَّكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: سَعْدُ: خَلَّ أَبَاكَ فَسَأَلَهُ: فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: إِذَا أَدْخَلْتَ رِجْلَكَ فِي الْخُفَّينِ وَهَمَّا طَاهِرَتَانِ فَامْسَحْ عَلَيْهِمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُنَا مِنَ الْغَائِطِ؟ قَالَ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمُ مِنَ الْغَائِطِ.

٢٦٣٤- أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ بَالَ فِي السُّرُقِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى.

٢٦٣٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رُوَيْشٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى قُبَاءَ قَبَالَ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّينِ، ثُمَّ صَلَّى.

قال الشافعي: فخالفتُم ما روى صاحبكم عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَنَسَ بْنِ مَالِكٍ وَعُرْوَةَ ابْنَةَ الزُّبَيْرِ وَابْنَ شِهَابٍ. فقلتم لا يمسحُ المقيمُ.

٢٦٣٦- وَقَدْ أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ هِشَامٍ أَنَّهُ رَأَى أَبَاهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّينِ.

٢٦٣٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: يَضَعُ الَّذِي يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّينِ يَدَهُ مِنَ فَوْقِ الْخُفَّينِ وَيَدَهُ مِنَ تَحْتِ الْخُفَّينِ، ثُمَّ يَمْسَحُ. [أخرجه مالك (٣٨/١)]

فَقُلْتُ لِلشافعي: فَإِنَّا نَكْرَهُ الْمَسْحَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ قَالَ: هَذَا خِلَافُ مَا رَوَيْتُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَخِلَافُ الْعَمَلِ مِنْ أَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ فَكَيْفَ تَزْعُمُونَ أَنْكُمْ تَنْهَوْنَ إِلَى الْعَمَلِ وَالسُّنَّةِ جَمِيعًا.

٢٦٣٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْيَهُودِ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ: أَوْرَكُكُمْ مَا أَوْرَكُكُمْ اللَّهُ عَلَى أَنْ الثَّمَرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ؛ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ ابْنَ رَوَاحَةَ فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي.

٤٣ - باب ما جاء في الجهاد

٢٦٣٩ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَيْسٍ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ فَاسْتَدْرَكَتْ لَهُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ فَضَرَبْتُهُ عَلَى خَبَلٍ عَاتِقِهِ ضَرْبَةً فَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَعْنِي ضَمَةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَذْرَكَهُ الْمَوْتُ فَأَرْسَلَنِي فَلَجَجْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ لَهُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟

قال الشافعي:

وبهذا نقول السلب للقاتل في الإقبال، وليس للإمام أن يمنعه بحال؛ لأن إعطاء النبي ﷺ السلب حكم منه، وقد أعطى رسول الله السلب يوم حنين وأعطاه بيدر وأعطاه في غير موطن. فقلت للشافعي: فإنا نقول: إنما ذلك على الاجتهاد من الإمام، فقال: تدعون ما روي عن النبي ﷺ وهو يدل على أن هذا حكم من النبي ﷺ للقاتل فكيف ذعبتكم إلى أنه ليس بحكم؟ أو رأيتم ما روي عن النبي ﷺ من أنه أعطى من حضر أربعة أخماس الغنيمة، فلو قال قائل: هذا من الإمام على الاجتهاد هل كانت الحجة عليه إلا أن يقال: إعطاء النبي ﷺ على العام والحكم حتى تأتي دالة عن النبي ﷺ بأن قوله خاص فيتبع قول النبي ﷺ فإما أن يتحكم متحكم فيدعي أن قول النبي ﷺ أحدهما حكم، والآخر اجتهاد بلا دالة؛ فإن جاز هذا خرجت السنن من أيدي الناس.

فإن قلتم: لم يبلغنا أن النبي ﷺ قال: هذا إلا يوم حنين.

قال الشافعي: ولو لم يقله إلا يوم حنين أو آخر غزوة غزاها أو أولى لكان أولى ما أخذ به، والقول الواحد منه يلزم لزوم الأقاويل مع أنه قد قال وأعطاه بيدر وحنين وغيرهما، وقولكم ذلك من الإمام على الاجتهاد؛ فإن لم يكن للقاتل، وكان لمن حضر فكيف كان له أن يجتهد مرة فيعطيه ويجتهد أخرى فيعطيه غيره؟ وأي شيء يجتهد إذا ترك السنة إنما الاجتهاد قياس على السنة، فإذا لزم الاجتهاد له صار تبعاً للسنة وكانت السنة ألزم له أو كان يجوز له في هذا شيء إلا ما سن رسول الله أو أجمع المسلمون عليه أو كان قياساً عليه.

فقلت: فهل خالفك في هذا غيرنا؟

فقال: نعم بعض الناس.

قلت: فما احتج به.

قال الشافعي: قال: إذا قال الإمام - قبل لقاء العدو - من قتل قتيلاً فله سلبه فهو له، وإن لم يقله فالسلب من الغنيمة بين من حضر الوقعة إذا أخذ حصة.

فقلت للشافعي: فما كانت حجتك؟

قال: الحديث الذي روي أن النبي ﷺ قاله بعد تقضي حرب حنين لا قبل الوقعة.

فقلت: قد خالف الحديث.

قال الشافعي: وأنتم قد خالفتموه؛ فإن كان له عذر بخلافه فهو أقرب للعذر منكم.

فإن قلتم تأولوه فكيف جاز له أن يتأول، فيقول فلعلى النبي إنما أعطاه إياه من قبل أنه قال ذلك قبل الوقعة.

فإن قلت هذا تأويل قيل: والذي قلت تأويل أبعد منه، وقلت للشافعي: ما رأيت ما وصفت لك أنا أخذنا به من الحديث المروي عن رسول الله ﷺ أهو أصح رجالاً وأثبت عند أهل الحديث أو ما سألتك عنه مما كنا نتركه من حديث رسول الله ﷺ قبل نفاق.

قال الشافعي: عقل فيما زعمتم أنكم تتركون من حديث النبي ﷺ ما هو أثبت من الأكثر مما كنتم تأخذون به وأولى، ففي ما تركتم مثل ما أخذتم به والذي أخذتم به ما لا يثبت أهل الحديث.

فقلت: مثل ماذا؟

فقال: مثل أحاديث أرسلها عن النبي ﷺ من حديث عمرو بن شعيب وغيره ومثل أحاديث منقطعة.

فقلت: فكيف أخذت بها؟

قال: ما أخذت بها إلا لثبوتها من غير وجه من روايتكم ورواية أهل الصدق.

فقلت للشافعي: أرجو أن أكون قد فهمت ما ذكرت من الحديث وصرت إلى ما أمرت به، ورأيت الرشد فيما دعيتم إليه وعلمت أن بالعباد - كما قلت - الحاجة إلى رسول الله ﷺ ورأيت في مذهبنا ما وصفت من تناقضها، والله أسأله التوفيق، وأنا أسألك عما روي في كتابنا الذي قدمنا على الكتب عن أصحاب رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فصل منه عما حضرك وقتنا الله وإياك لما يرضى وعصمنا وإياك بالتقوى وجعلنا نريده بما نقول ونصمت عنه إنه على ذلك قادر.

كَرِهْتُمْ هَذَا، وَخَالَفْتُمُوهُمَا مَعًا؟ [أخرجه مالك (٨٢/١)]

فقلت للشافعي: أتستحب أنت هذا؟

قال: نعم وأفعله.

٤٤ - باب ما جاء في الرقية

سألت الشافعي عن الرقية، فقال: لا بأس أن يرقى الرجل بكتاب الله، وما يعرف من ذكر الله.

قلت: أرقى أهل الكتاب المسلمين؟

فقال: نعم إذا رقا بما يعرف من كتاب الله أو ذكر الله.

فقلت: وما الحجة في ذلك؟

قال: غير حجة، فأما رواية صاحبنا وصاحبك، فإن مالكا.

٢٦٤٤ - أخبرنا، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت

عبد الرحمن أن أبا بكر دخل على عائشة وهي تشتكي

ويهودية ترقىها، فقال أبو بكر: أرقها بكتاب الله فقلت

للشافعي: فإنما نكره رقية أهل الكتاب، فقال: ولستم

تروون هذا عن أبي بكر ولا أعلمكم تروون عن غيره من

أصحاب النبي ﷺ خلافه، وقد أحل الله جل ذكره طعام

أهل الكتاب ونساءهم وأحبب الرقية إذا رقوا بكتاب الله

مثل هذا أو أخف.

٤٥ - باب في الجهاد

سألت الشافعي عن القوم يدخلون بلاد الحرب يخربون

العامر ويقطعون الشجر المثمر؟ ويجرقونه والنخل والبهايم أو

يكره ذلك كله؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أما كل ما لا روح فيه من

شجر مشر وبناء عامر وغيره فيخربونه ويهدمونه ويقطعونه، وأما

ذوات الأرواح، فلا يقتل منها شيء إلا ما كان يحمل بالذبح

ليؤكل.

فقلت له: وما الحجة في ذلك، وقد كره أبو بكر الصديق

أن يخرب عامراً أو يقطع مثمراً أو يجرق خلا أو يعقر شاة أو بعيراً

إلا لما كلفه وانت:

٢٦٤٥ - أخبرنا بذلك عن مالك عن يحيى بن سعيد

أن أبا بكر الصديق أوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى

الشام. [أخرجه مالك (٤٤٧/٢) - (٤٤٨)]

٢٦٤٠ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن

هشام بن عروة، عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها

بسورة البقرة في الركعتين كلتاها.

فقلت للشافعي: فإنما نكره للإمام أن يقرأ بقرآن من هذا؛

لأن هذا يثقل قال: أفرأيت إن قال لكم قائل: أبو بكر يقرأ بسورة

البقرة في الصبح في روايتكم في الركعتين معاً وأقل أمره أنه قسمها

في الركعتين وأنت كرهه هذا فكيف رغبت عن قراءة أبي بكر،

وأصحابه متوافرون ﷺ وأبو بكر من الإسلام وأهله بالوضع

الذي هو به.

٢٦٤١ - وقد أخبرنا ابن عيينة، عن ابن شهاب، عن

أنس أن أبا بكر صلى بالناس الصبح فقرأ بسورة البقرة، فقال

له: عمر: كرتب الشمس أن تطلع، فقال: لو طلعت لم تجدنا

غافلين، ورويت عن عمر وعثمان تطويل القراءة وكرهتها

كلها. [أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٣/١)، البيهقي (٣٨٩/٢)]

٢٦٤٢ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن أبي عبيد

مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه

سمع قيساً يقول: أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم

المدينة في خلافة أبي بكر فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرأ

في الركعتين الأولتين بأمر القرآن وسورة، سورة من قصار

المفصل، ثم قام في الركعة الثالثة فذنوت منه حتى إن يباي

لتكاذ أن تمس يبايه فسمعته قرأ بأمر القرآن وهذه الآية «رئيسنا

لا تزيغ قلوبنا بعد إذ هديتنا» الآية.

قلت للشافعي: فإنما نكره القراءة في الركعتين الأخيرتين

والركعة الأخرى بشيء غير أم القرآن، فهل تستحبه أنت؟

فقال: نعم، وقال لي الشافعي: فكيف تكرهونه، وقد

روى عنه عن أبي بكر، وروى ابن عيينة عن عمر بن عبد العزيز

أنه حين بلغه عن أبي بكر أخذ به.

قال الشافعي رحمه الله:

٢٦٤٣ - وقد أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر

أنه كان يقرأ في الركعتين الأخيرتين بأمر القرآن وسورة

ويجمع الأحيان السور في الركعة الواحدة فقلت للشافعي:

فهذا أيضاً مما نكرهه، فقال: أرويتم عن ابن عمر عن عمر

أنه قرأ بالنجم فسجد فيها، ثم قام فقرأ سورة أخرى فكيف

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ مُنْقَطِعٌ، وَقَدْ يَعْرِفُهُ أَهْلُ الشَّامِ بِإِسْنَادٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا سِوَى هَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَبَأَيِّ شَيْءٍ تَخَالَفَ أَنْتَ؟

فَقَالَ: بِالنَّبَاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حَرَقَ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ وَهَدَمَ لَهُمْ وَحَرَقَ وَقَطَعَ بِخَيْبَرٍ، ثُمَّ قَطَعَ بِالطَّائِفِ وَهِيَ آخِرُ غَزَاةٍ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَاتَلَ بِهَا.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَكَيْفَ كَرِهْتَ عَقْرَ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ وَتَحْرِيقَهَا إِلَّا لِتُؤْكَلَ؟

فَقَالَ: بِالسَّنَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا بَغَيْرِ حَقِّهَا خُوسِبَ بِهَا قِيلٌ، وَمَا حَقُّهَا قَالَ: يَذْبَحُهَا فَيَاكُلُهَا، وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهَا فَيُلْقِيهِ فَرَأَيْتَ إِبَاحَةَ قَتْلِ الْبَهَائِمِ الْمَاكُولَةِ غَيْرِ الْعَدُوِّ مِنْهَا فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ إِنَّمَا هُوَ أَنْ تَصَادَ فَتُؤْكَلَ أَوْ تَذْبَحَ فَتُؤْكَلَ، وَقَدْ نَهَى عَنْ تَعْذِيبِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: فَإِنَّا نَقُولُ شَيْئًا بِمَا قُلْتَ.

قُلْتُ: قَدْ خَالَفْتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، فَقَدْ خَالَفْتُمُوهُ بِمَا وَصَفْتَ فَمَا أَعْرَفَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الَّذِي اتَّبَعْتَاهُ.

فَقُلْتُ: إِنْ كَانَ خَالَفَهُ لَمْا وَصَفْتَ تَمَّا رَوَيْتُمْ عَنْ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخَالَفَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ أَبَدًا يَتْرُكُ مَرَّةً حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ يَقُولُ الْوَاحِدُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، ثُمَّ يَتْرُكُ قَوْلَ ذَلِكَ الْوَاحِدِ لِرَأْيِ نَفْسِهِ فَالْعَمَلُ إِذَا إِلَيْهِ يَفْعَلُ فِيهِ مَا شَاءَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دَهْرِنَا.

سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَقْرَأُ بِوُطءِ أُمِّهِ فَتَأْتِي بَوْلُهُ فَيُكْرَهُ، فَيَقُولُ: قَدْ كُنْتُ أَعْزَلْتُ عَنْهَا، وَلَمْ أَكُنْ أَجْسَسْهَا فِي بَيْتِي، فَقَالَ: يَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ إِذَا أَقْرَأَ بِالْوُطءِ، وَلَمْ يَذْبَحْ اسْتِبراءَ بَعْدَ الْوُطءِ وَلَا انْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ كُنْتُ أَعْزَلْتُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَبَّلَ وَهُوَ يَعْزَلُ وَلَا إِلَى تَضْيِيعِهِ إِنَّمَا بَرَكُ التَّحْصِينِ لَهَا، وَإِنْ مِنْ أَصْحَابِنَا لِمَنْ يَرِيهِ الْقَافَةُ مَعَ قَوْلِهِ.

فَقُلْتُ: فَمَا الْحُجَّةُ فِيمَا ذَكَرْتُ؟

قَالَ:

٢٦٤٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَطْتُونُ وَلَا يَذْهَبُ، ثُمَّ يَعْزَلُونَ لَا تَأْتِيهِمْ وَلَيْدَةً يَعْتَرِفُ سَيِّئُهَا أَنَّ قَدْ أَلَمَ بِهَا إِلَّا أَلْخَسَتْ بِهِ وَلَدَهَا فَاعْزَلُوا بَعْدُ أَوْ اتْرَكُوا.

[أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٧٤٢/٢)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: صَاحِبُنَا يَقُولُ: لَا تُلْحِقْ وَلَدَ الْأُمِّ، وَإِنْ أَقْرَأَ بِالْوُطءِ يَخَالُ حَتَّى يَذْبَحَ الْوَلَدَ.

٢٦٤٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عُمَرَ فِي إِسْمَالِ الْوَلَدِ يُوطَأُ بِجِئِلٍ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٧٤٢/٢)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَهَذِهِ رِوَايَةُ صَاحِبِنَا وَصَاحِبِكُمْ عَنْ عُمَرَ مِنْ وَجْهَيْنِ وَرِوَاهُ غَيْرُهُ عَنْهُ، وَلَمْ تَرَوْا أَنَّ أَحَدًا خَالَفَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا التَّابِعِينَ فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَتْرُكَ مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ لَا إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ؟

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَهَلْ خَالَفَكَ فِي هَذَا غَيْرُنَا؟

قَالَ: نَعَمْ بَعْضُ الْمَشْرُقِينَ.

قُلْتُ: فَمَا كَانَتْ حُجَّتُهُمْ؟

قَالَ: كَانَتْ حُجَّتُهُمْ أَنْ قَالُوا: انْتَهَى عُمَرُ مِنْ وَلَدِهِ جَارِيَةٍ لَهُ وَانْتَهَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مِنْ وَلَدِهِ جَارِيَةٍ وَانْتَهَى ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ وَلَدِهِ جَارِيَةٍ لَهُ.

فَقُلْتُ: فَمَا حُجَّتُكَ عَلَيْهِمْ؟

فَقَالَ: أَمَّا عُمَرُ فَرَوَيْتُ عَنْهُ أَنَّهُ أَنْكَرَ حَمْلَ جَارِيَةٍ لَهُ فَاقْرَأَتْ بِالْمَكْرُوهِ، وَأَمَّا زَيْدُ وَابْنُ عَبَّاسٍ، فَإِنَّمَا أَنْكَرَا إِنْ كَانَا فَعَلَا أَنْ وَلَدَ جَارِيَتَيْنِ عَرَفَا أَنْ لَيْسَ مِنْهُمَا فَحْلَانِ لَهَا فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لَهَا فِي الْأُمَةِ.

وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لِزَوْجِ الْحَرَّةِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا حَبِلَتْ مِنْ زَنَاءٍ أَنْ يَدْفَعَ وَلَدَهَا، وَلَا يَلْحَقُ بِنَفْسِهِ مِنْ لَيْسَ مِنْهُ.

وَإِنَّمَا قُلْتُ هَذَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ كَمَا تَعْلَمُ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا قَدْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَا يَنْبَغِي لَهَا إِلَّا الْامْتِنَاعُ مِنْهُ بِجَهْدِهَا، وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْلِفَ بِهَا، ثُمَّ يَرُدَّهَا فَالْحُكْمُ غَيْرُ مَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ اللَّهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَكَانَتْ حُجَّتُنَا عَلَيْهِمْ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ وَلَدَ الْأُمِّ لَا يَلْحَقُ إِلَّا بِدَعْوَةِ حَادِثَةٍ، وَأَنَّ لِلرَّجُلِ بَعْدَمَا يَحْصِنُ الْأُمَةَ وَتَلِدُ مِنْهُ أَوْلَادًا يَقْرَأُ بِهِمْ أَنْ يَنْفِي بَعْدَهُمْ وَلَدًا أَوْ يَقْرَأُ بآخرَ بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا جَعَلُوا لَهُ النَّفْيَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ وَلَدُ الْأُمِّ بِحَالٍ إِلَّا بِدَعْوَةِ حَادِثَةٍ، ثُمَّ قَالُوا: إِنْ أَقْرَأَ بَوْلُهُ جَارِيَةٍ، ثُمَّ حَدَّثَ بَعْدَ أَوْلَادِهِ، ثُمَّ مَاتَ، وَلَمْ يَذْهَبْ، وَلَمْ يَنْفِمْ لِحَقْوِ بِهِ، وَكَانَ الَّذِي اعْتَدَوْا فِي هَذَا أَنْ قَالُوا: الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَلْحَقُ، وَلَكِنَّا اسْتَحْسَنَّا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا تَرَكَوا الْقِيَاسَ فَجَازَ لَهُمْ، فَقَدْ كَانَ لِغَيْرِهِمْ تَرْكُ الْقِيَاسِ حَيْثُ قَاسُوا وَالْقِيَاسُ حَيْثُ تَرَكَوا وَتَرَكَ الْقِيَاسُ

عندنا لا يجوز، وما يجوز في ولد الأمة إلا واحد من قولين إما قولنا، وإما لا يلحق به إلا بدعوة، فيكون لو حصن سرية وأقر بولدها، ثم ولدت بعد عشرة عنده، ثم مات، ولم تقم بينة باعترافهم نفوا معاً عنه.

٤٦- باب فيمن أحيا أرضاً مواتاً

سألت الشافعي عن أحيا أرضاً مواتاً، فقال: إذا لم يكن للموات مالك فمن أحيا من أهل الإسلام فهو له دون غيره ولا أبالي أعطاه إياه السلطان أو لم يعطه، لأن النبي ﷺ أعطاه النبي ﷺ أحق أن يتم لمن أعطاه من عطاء السلطان.

فقلت: فما الحجة فيما قلت؟

قال: ما رواه مالك عن النبي ﷺ وعن بعض أصحابه.

٢٦٤٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام، عن أبيه أن النبي ﷺ قال: من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعيرق ظالم حق.

٢٦٤٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال: من أحيا أرضاً ميتة فهي له.

٢٦٥٠- قال الشافعي: وأخبرنا سفيان وغيره بإسناده غير هذا عن النبي ﷺ مثل معناه.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وعطية رسول الله ﷺ من أحيا أرضاً مواتاً أنها له أكثر له من عطية الوالي.

فقلت للشافعي: فإننا نكره أن يجبي الرجل أرضاً ميتة إلا بإذن الوالي.

قال الشافعي رحمه الله: فكيف خالفتم ما روينا عن النبي ﷺ وعمر، وهذا عندكم سنة وعمل بعدهما وأثبتتم للوالي أن يعطي، وليس للوالي أن يعطي أحداً ما ليس له، ولا يمنعه ماله ولا على أحد حرج أن يأخذ ماله، وإذا أحيا أرضاً ميتة، فقد أخذ ماله ولا دافع عنها فيقال للرجل فيما لا دافع عنه وله أخذه: لا تأخذ إلا بإذن سلطان.

فإن قال قائل: للرجل فيما لا بد للسلطان أن يكشف أمره فهو لا يكشف إلا وهو معه خصم والظاهر عنده أنه لا مالك لها، فإذا أعطاه رجلاً، ثم جاءه من يستحقها دونه ردّها إلى مستحقها. وكذلك لو أخذها وأحياها بغير إذنه، فلا أثبتتم للسلطان فيها معنى إنما كان له معنى لو كان إذا أعطاه لم يكن لأحد

قال الشافعي: وهذا التحكم في العلم تدعون ما تروون عن النبي ﷺ وعمر لا يخالفهما أحد علمناه من أصحاب النبي ﷺ لرايكم وتضيّقون على غيركم أوسع من هذا.

فقلت للشافعي: فهل خالفك في هذا غيرنا؟

فقال: ما علمت أحداً من الناس خالف في هذا غيركم وغير من روينا هذا عنه إلا أبا حنيفة، فإني أراكم سمعتم قوله. فقلتم به، ولقد خالفه أبو يوسف، فقال فيه مثل قولنا وعاب قول أبي حنيفة بخلاف السنة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما في معنى ما خالفتم فيه ما روينا فيه عن النبي ﷺ وعمر بعده لا يخالف له.

٢٦٥١- أن مالكا أخبرنا، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: لا ضرر ولا ضرار.

قال: ثم أتبعه في كتابه حديثاً كأنه يرى أنه تفسيره.

٢٦٥٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يمنع أحدكم جاره أن يغير خشبة في جداره.

قال: ثم يقول أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين؟ والله لأرمين بها بين أكفكم.

قال الشافعي: ثم أتبعهما حديثين لعمر كأنه يراهما من صفه.

٢٦٥٣- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أن الضحّاك بن خليفة ساق خليجاً له من العريض فأراد أن يمرّ به في أرض لمحمد بن مسلمة فأبى محمد فكلّم فيه الضحّاك عمر بن الخطاب فدعا بمحمد بن مسلمة وأمره أن يخلّي سبيله، فقال ابن مسلمة: لا، فقال عمر: لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع؟ تشرب به أولاً وآخراً، ولا يضرك، فقال محمد: لا، فقال: والله ليمرن به، ولو على بطنك. [أخرجه مالك (٧٤٦/٢)]

٢٦٥٤- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عمرو بن

كما تقولون، فقد حكم بين أصحاب النبي ﷺ بقوله في ناقة الزني وأتم تقولون حكمه بالمدينة كالإجماع من علمتهم؛ فإن كان قضاء عمر رحمه الله عندهم كما تقولون، فقد خالفتموه في هذا وغيره، وإن لم يكن كما تقولون، فلا ينبغي أن يظهر منكم خلاف ما تقولون أنتم وأتم لا تروون عن أحد أنه خالفه فتخالفون بغير شيء ورويتوه عن غيره ولا اسمعكم إلا وضعت أنفسكم موضعاً تردون وتقبلون ما شتم على غير معنى ولا حجة؛ فإن كان يجوز أن يعمل بخلاف قضاء عمر فكيف لم تميزوا لغيركم ما أجزتم لأنفسكم وكيف أنكرنا وأنكرتم على من خالف قول عمر والواحد من أصحاب رسول الله ﷺ في غير هذا؟

٤٨- باب في الأمة تغر بنفسها

٢٦٥٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر أو عثمان قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلاً فذكرت أنها حرة فولدت أولاداً فقضى أن يفيدي ولذء يثليهم قال مالك، وذلك يرجع إلى القيمة. [أخرجه مالك (٧٤١/٢)]

قلت للشافعي: فنحن نقول بقول مالك.

قال الشافعي: فرويت هذا عن عمر أو عثمان، ثم خالفتم أيهما قاله، ولم تعلمكم رويت عن أحد من الناس خلافه ولا تركه بعمل ولا إجماع ادعاه فلم تتركه هذا، ولم ترووا عن أحد من أصحاب النبي ﷺ خلافه؟ أرايتم إذ اتبعت عمر في أن في الضبع كبشاً، وفي الغزال عتراً وقيمتها تخالف قيمة الضبع والغزال. فقلتم: البدن قريب من البدن فكيف لم تبعوا قول عمر أو عثمان في مثلهم في البدن كما جعلتم المثل في هذين الموضعين بالبدن؟

٤٩- باب القضاء في المنبذ

٢٦٥٧- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن مينين أبي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذاً في زمان عمر بن الخطاب فجاء به إلى عمر، فقال: ما حملك على أخذ هذه النسمة؟ قال: وجدتها ضائعة فأخذتها، فقال له: عريقه؟ يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح، فقال: أكذلك؟

قلت للشافعي: فبقول مالك نأخذ.

قال الشافعي: تركتم ما روي عن عمر في المنبذ؛ فإن كنتم

يحيى المازني، عن أبيه أنه كان في حائط جدو ربيع لعتيد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه فمتمعه صاحب الحائط فكلم عبد الرحمن عمر فقصى عمر أن يمر به فمر به. [أخرجه مالك (٧٤٦/٢)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرويت في هذا الكتاب عن النبي ﷺ حديثاً صحيحاً ثابتاً وحديثين عن عمر بن الخطاب، ثم خالفتموها كلها.

فقلتم في كل واحد منها لا يقضى بها على الناس، وليس عليها العمل، ولم ترووا عن أحد من الناس علمته خلافها ولا خلاف واحد منها فعمل من تعني تخالف به سنة رسول الله ﷺ فينبغي أن يكون ذلك العمل مردوداً عندنا وتخالف عمر مع السنة؛ لأنه يضيق خلاف عمر وحده، فإذا كانت معه السنة كان خلافه اضيق مع أنك أحلت على العمل، وما عرفنا ما تريد بالعمل إلى يومنا هذا، وما أرانا نعرفه ما بقينا. والله أعلم.

٤٧- باب في الأفضية

٢٦٥٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مؤمنة فانتحروها فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمر كبير بن الصلت أن يقطع أيديهم، ثم قال عمر: إني أراك تجيعهم والله لأغرمك غراماً يشق عليك، ثم قال للمزني: كم فمن نأقك قال: أربع مائة درهم قال عمر: أعطيه ثمانمائة. [أخرجه مالك (٧٤٦/٢)]

قال مالك في كتابه: ليس عليه العمل ولا تضعف عليهم الغرامة، ولا يقضى بها على مولاهم وهي في رقابهم، ولا يقبل قول صاحب الناقة فقلت للشافعي بما قال مالك نقول ولا نأخذ بهذا الحديث.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فهذا حديث ثابت عن عمر يقضى به بالمدينة بين المهاجرين والأنصار؛ فإن خالفه غيره لازم لنا فتدعون لقول عمر السنة والآثار؛ لأن حكمه عندهم حكم مشهور ظاهر لا يكون إلا عن مشورة من أصحاب رسول الله، فإذا حكم كان حكمه عندهم قولهم أو قول الأكثر منهم؛ فإن كان

تركتموه؛ لأن النبي ﷺ قال: الولاء لمن أعنت فزعمتم أن في ذلك دليلاً على أن لا يكون الولاء إلا لمن أعنت، ولا يزول عن معتق، فقد خالفتم عمر استدلالاً بالسنة، ثم خالفتم السنة فزعمتم أن الساتبة لا يكون ولاؤه للذي اعنته وهو معتق فخالفتموهما جميعاً، وخالفتم السنة في النصراني يعتق العبد المسلم فزعمتم أن لا ولاء له وهو معتق، وخالفتم السنة في المنبوذ إذ كان النبي ﷺ يقول: إنما الولاء لمن أعنت وهذا نفي أن يكون الولاء إلا لمعتق والمنبوذ غير معتق، فلا ولاء له فمن أجمع على ترك السنة والاختلاف لعمر فإيا ليست شعري من هؤلاء المجتمعون الذين لا يسمعون، فإننا لا نعرفهم والله المستعان، ولم يكلف الله أحداً أن يأخذ دينه ممن لا يعرفه، ولو كلفه أفيجوز له أن يقبل ممن لا يعرف؟ إن هذه لغفلة طويلة ولا أعرف أحداً يؤخذ عنه العلم يؤخذ عليه مثل هذا في قوله وأجده يترك ما يروى في اللقيط عن عمر للسنة ويدع السنة فيه، وفي موضع آخر في الساتبة والنصراني يعتق المسلم.

٢٦٥٩ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أن عبداً كان يقوم على رقيق الخمس، وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر ونفاه، ولم يجلد الوليدة؛ لأنه استكرهها. [أخرجه مالك (٨٢٧/٢)، البخاري (٦٩٤٩)]

قال مالك: لا تنفى العبيد فقلت للشافعي: نحن لا ننفي العبيد قال: ولم؟ ولم ترووا عن أحد من أصحاب النبي ﷺ ولا التابعين علمته خلاف ما رويتم عن عمر؟ أفيجوز لأحد يغفل شيئاً من الفقه أن يترك قول عمر، ولا يعلم أنه مخالف من أصحاب النبي ﷺ لبرأي نفسه أو مثله ويجعله مرة أخرى حجة على السنة وحجة فيما ليست فيه سنة وهو إذا كان مرة حجة كان كذلك أخرى، فإن جاز أن يكون الخيار إلى من سمع قوله يقبل منه مرة ويترك أخرى جاز لغيركم تركه حيث أخذتم به وأخذته حيث تركتموه، فلم يقم الناس من العلم على شيء تعرفونه، وهذا لا يسع أحداً عندنا، والله أعلم.

٢٦٦٠ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب،

عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب، فقال له: أقطع يد هذا، فإنه سارق، فقال له: عمر: وماذا سرق؟ قال: سرق امرأة لامرأتي فتمتها ستون درهماً، فقال عمر: أزميله فليس عليه قطع خادمكم سرق مئاعكم.

قال الشافعي: بهذا نأخذ؛ لأن العبد ملك لسيده أخذ من ملكه، فلا يقطع مالك من سرق من ملك من كان معه في بيته يأمنه أو كان خارجاً فذلك لا يقطع من سرق من ملك امرأته بحال بخلطة امرأته زوجها، وهذا معنى قول عمر؛ لأنه لم يسأله أتاؤونه أو لا تأمونه قال: وهذا مما خالفتم فيه عمر لا يخالف له

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد خالفنا بعض الناس في هذا؛ فكان قوله أسد ترجيحاً من قولكم قالوا: تتبع ما جاء عن عمر في اللقيط؛ لأنه قد يمتثل أن لا يكون خلافاً للسنة، وأن تكون السنة في المعتق من لا ولاء له ويجعل ولاء الرجل المسلم على يدي الرجل المسلم بحديث عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن النبي ﷺ، وقال في الساتبة والنصراني يعتق المسلم قولنا فزعمنا أن عليهم حجة بأن قول النبي ﷺ فإنما الولاء لمن أعنت أن لا يكون الولاء إلا لمعتق، ولا يزول عن معتق؛ فإن كانت لنا عليهم بذلك حجة فهي عليكم أبين؛ لأنكم خالفتموه حيث ينبغي لكم أن توافقوه، ووافقتموه حيث كانت لكم شبهة لو خالفتموه.

٥٠ - باب القضاء في الهبات

٢٦٥٨ - قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس، عن داود بن الحصين، عن أبي عطفان بن طريف المُرِّي، عن مروان بن الحكم أن عمر بن الخطاب قال: من وهب هبة لصلة رجم أو على وجوه صدقة، فإنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرض منها، وقال مالك: إن الهبة إذا تغيرت عند الموهوب له للثواب بزيادة أو نقصان، فإن على الموهوب له أن يعطي الواهب قيمتها يوم قبضها فقلت للشافعي: فإننا نقول بقول صاحبنا.

علمناه.

إِلَى قَوْلِهِمَا، وَلَا يُوقَّتُ إِلَّا بِخَبَرٍ يَلْزَمُ فَهَكَذَا أَنْتُمْ فَمَا أَغْرَفُ لِمَا تَقُولُونَ مِنْ هَذَا إِلَّا أَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ جَمِيعِ أَقَاوِيلِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا سَبَقَكُمْ بِهِ قَالَهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَإِنْ قُلْتُمْ إِنَّمَا يُوجَلُّ الْعَيْنُ سَنَةً فَهَذَا لَيْسَ بِعَيْنٍ وَالْعَيْنُ عِنْدَكُمْ إِنَّمَا يُوجَلُّ سَنَةً مِنْ يَوْمِ تَرَافَعِ امْرَأَتِهِ إِلَى السُّلْطَانِ، وَلَوْ أَقَامَ مَعَهَا قَبْلَ ذَلِكَ دَهْرًا.

٥١- باب في إرخاء الستور

٢٦٦١- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ أَنَّهَا إِذَا أَرَخِيَتْ السُّتُورَ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢/٥٢٨)]

٢٦٦٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: إِذَا دَخَلَ بِامْرَأَتِهِ فَأَرَخِيَتْ السُّتُورَ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢/٥٢٨)]

٢٦٦٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَيْ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَشَرِيحٍ

أَنَّ لَا صَدَاقَ إِلَّا بِالْمَسِيْسِ وَاجْتِبَا أَوْ أَخْلَعَهَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾.

قَالَ بِهِذَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ، قَالُوا: لَا يُتَلَقَّتْ إِلَى الْإِغْلَاقِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْمَهْرُ كَامِلًا بِالْمَسِيْسِ وَالْقَوْلُ فِي الْمَسِيْسِ قَوْلُ الرَّوْحِ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: يَجِبُ الْمَهْرُ بِإِغْلَاقِ الْبَابِ وَإِرْخَاءِ السُّتُورِ، وَرَوَيْ ذَلِكَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَنَّ عُمَرَ قَالَ: مَا ذَنْبُهُنَّ؟ إِنْ جَاءَ الْعَجْزُ مِنْ قِبَلِكُمْ فَخَالَفْتُمْ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَشَرِيحٌ، وَمَا ذَنْبًا إِلَيْهِ مِنْ تَأْوِيلِ الْآيَتَيْنِ وَهَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ وَقَوْلُهُ ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَالَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾، وَخَالَفْتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ عُمَرَ وَزَيْدٍ، وَذَلِكَ أَنَّ يَصِفُ الْمَهْرُ يَجِبُ بِالْمَقْدَرِ وَنِصْفَهُ الثَّانِي بِالْخَوْلِ، وَوَجْهُ قَوْلِهِمَا الَّذِي لَا وَجْهَ لَهُ غَيْرُهُ أَنَّهَا إِذَا خَلَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهَا وَاخْتَلَى بِهَا فَهَوَ كَالْقَبْضِ فِي الْبُيُوعِ، فَقَدْ وَجَبَ نِصْفُ الْمَهْرِ الْآخَرِ، وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى مَسِيْسٍ وَعُمَرُ يُدْخِلُ، ثُمَّ يَقْضِي بِالْمَهْرِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُ الْمَسِيْسُ لِقَوْلِهِ مَا ذَنْبُهُنَّ إِنْ كَانَ الْعَجْزُ مِنْ قِبَلِكُمْ، ثُمَّ رَعَيْنَتْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْمَهْرُ بِالْغُلُقِ وَالْإِرْخَاءِ إِذَا لَمْ تَدْخُ الْمَرْأَةُ جَمَاعًا، وَإِنَّمَا يَجِبُ بِالْجَمَاعِ، ثُمَّ عَدْنَتْ فَأَبْطَلَتْ الْجَمَاعَ وَدَعَوَى الْجَمَاعَ قُلْتُمْ إِذَا كَانَ اسْتِمْتَاعُ بِهَا سَنَةً حَتَّى تَبْلَى ثِيَابَهَا وَجَبَ الْمَهْرُ، وَمِنْ حَدِّ لَكُمْ سَنَةً؟ وَمِنْ حَدِّ لَكُمْ إِبْلَاءَ الثِّيَابِ؟ وَإِنْ بَلَيْتِ الثِّيَابَ قَبْلَ السَّنَةِ فَكَيْفَ لَمْ يَجِبِ الْمَهْرُ؟ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ إِنْسَانٌ إِذَا اسْتَمْتَعَ بِهَا يَوْمًا، وَقَالَ آخَرُ يَوْمَيْنِ، وَقَالَ آخَرُ شَهْرًا، وَقَالَ آخَرُ عَشْرَ سِنِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ سَنَةً مَا الْحُجَّةُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هَذَا تَوْقِيتٌ لَمْ يَوْقَتْهُ عُمَرُ وَلَا زَيْدٌ وَهُمَا اللَّذَانِ اتَّهَمْنَا

٥٢- باب في القسامة والعقل

٢٦٦٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعِمْرَانَ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ أَجْرَى فَرَسًا فَوُطِئَ عَلَى أَصْبَحِ رَجُلٍ مِنْ جُهَيْنَةَ فَتَزَا مِنْهَا قِمَاتٌ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِلَّذِينَ ادَّعَى عَلَيْهِمْ: اتَّخِلِفُونِ بِاللَّهِ خَمْسِينَ يَمِينًا مَا مَاتَ مِنْهَا؟ فَأَبَوْا وَتَحَرَّجُوا مِنَ الْإِيمَانِ، فَقَالَ لِلْآخَرِينَ: اخْلِفُوا أَنْتُمْ فَأَبَوْا فَقَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِشَطْرِ الدِّيَةِ عَلَى السَّعْدِيِّينَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَخَالَفْتُمْ فِي هَذَا الْحُكْمِ كُلَّهُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ.

فَقُلْتُمْ يَبْدَأُ الْمَدْعُونُ بِلِ زَعْمَتُمْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْلِفْ وَاحِدٌ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ فَلَيْسَ فِيهِ شَطْرُ دِيَّةٍ وَلَا أَقْلٌ وَلَا أَكْثَرُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَإِنْ كُتِمَ ذَهَبَتْ إِلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ الْمَدْعِينَ، فَلَمَّا لَمْ يَحْلِفُوا رَدُّ الْإِيمَانِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَقْبَلِ الْمَدْعُونُ إِيْمَانَهُمْ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ عَلَيْهِمْ شَيْئًا فَلِ هَذَا ذَهَبْنَا، وَهَكَذَا يَجِبُ عَلَيْكُمْ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَجَدْتُمْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ سَنَةٌ أَنْ تَصْبِرُوا إِلَى سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ دُونَ مَا خَالَفَهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَمَا كَانَ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَوْلَى أَنْ تَأْخُذُوا فِيهِ بِحُكْمِ عُمَرَ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي هَذَا أَشْهُرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ قَدْ كَانَ يُمْكِنُكُمْ أَنْ تَقُولُوا هَذَا دُمُ خَطِئٍ وَالَّذِي حُكِمَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دُمُ عَمْدٍ فَتَبِعَ مَا حُكِمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا حُكِمَ فِي الْعَمْدِ، وَمَا حُكِمَ بِهِ عُمَرُ كَمَا حُكِمَ فِي الْخَطِئِ، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا خِلَافَ الْآخَرِ؛ فَإِنْ صَرَّحَ إِلَى أَنْ تَقُولُوا: إِنَّمَا يَجْتَمِعَانِ إِنَّمَا قِسَامَةٌ فَنَصِيرُ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَجْعَلُ الْخَطَا قِيَاسًا عَلَى الْعَمْدِ فَمَا كَانَ لَا يَتَوَجَّهُ مِنْ حَدِيثٍ يَخَالَفُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا عَلَى خِلَافِهِ أَوْلَى أَنْ تَصْبِرُوا فِيهِ إِلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَبْنِي أَنْ تَخْتَلِفَ أَقَاوِيلُكُمْ.

٥٣- باب القضاء في الضرس والرقوة والصلع

٢٦٦٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن مسلم بن جندب، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر قضى في الضرس بجمل، وفي الرقوة بجمل، وفي الصلّع بجمل. [أخرجه مالك (٨١١/٢)]

٢٦٦٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: قضى عمر في الأضراس بغير بغير، وقضى معاوية في الأضراس بخمسة أبعرة خمسة أبعرة قال سعيد بن المسيب: فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية، فلز كنت أنا لجلت في الأضراس بغيرين بغيرين فذلك الدية سواء. [أخرجه مالك (٨١١/٢)]

قللت للشافعي: فإنما تقول في الأضراس خمس خمس ونزعم أنه ليس في الرقوة، وفي الصلّع حكم معروف، وإنما فيها حكمة بأجتهاد قال: فقد خالفتم حديث زيد بن أسلم عن عمر كله.

قلتم في الأضراس خمس خمس.

وهكذا نقول لما جاء عن النبي ﷺ في السن خمس كانت الضرس سناً قال: فهذا كما قلنا في المسألة قبلها، وقد يمتل أن يكون النبي ﷺ قال: في السن خمس مما قبل من الفم مما اسمه سن، فإذا كانت لنا ولكم حجة بأن نقول: الضرس سن ونذهب إلى حديث النبي ﷺ فيها ونخالف غيره لظاهر حديث النبي ﷺ، وإن توجه لغيره أن لا يكون خلاف قول النبي ﷺ فهكذا ينبغي لنا أن لا نترك عن رسول الله ﷺ شيئاً أبداً لقول غيره فأمّا أن تتركوا قول عمر لقول النبي ﷺ مرة وتركوا قول النبي ﷺ لقول عمر مرة فهذا ما لا يجهل عالم أنه ليس لأحد إن شاء الله.

قال: وخالفتم عمر في الرقوة والصلع.

قلتم: ليس فيهما شيء موقت.

قال الشافعي: وأنا أقول بقول عمر فيهما معاً؛ لأنه لم يخالفه واحد من أصحاب النبي ﷺ فيما علمت، فلم أر أن اذهب إلى رأيي وأخالفه.

٢٦٦٧- قال الشافعي: وروى مالك، عن سعيد أنه روى عن عمر في الأضراس بغير بغير وعن معاوية خمسة أبعرة، وقال: فيهما بغيرين بغيرين، فإذا كان سعيد يعرف عن

عمر شيئاً، ثم يخالفه، ولم ينهض أيضاً إلى ما ذهبنا إليه من الحديث وكنتم تخالفون عمر، ثم تخالفون سعيداً فأين ما تدعون أن سعيداً إذا قال قولاً لم يقل به إلا عن علم وتحتجون بقوله في شيء وما أنتم تخالفونه في هذا وغيره فأين ما زعمتم من أن العلم بالمدينة كالورثة لا يختلفون فيه وحكايته إذا حكموا وحكيتم عنهم اختلافاً فكذلك حكاية غيركم في أكثر الأشياء إنما الإجماع عندهم فيما يوجد الإجماع فيه عند غيرهم، وأن أولى علم الناس بعد الصلاة أن يكون عليه إجماع بالمدينة الديات؛ لأن ابن طاروس قال: عن أبيه ما قضى به النبي ﷺ من عقل وصدقات، فإنما نزل به الوحي وعمر من الإسلام بموضعيه الذي هو به من الناس، فقد خالفتموه في الديات، وخالفتم ابن المسيب بعده فيها ولا أرى دعواكم الموروث كما ادعيت، وما أراكم قبلتم عن عمر هذا، وما أجلكم تقبلون العلم إلا عن أنفسكم. [أخرجه مالك (٨١١/٢)]

٥٤- باب في النكاح

٢٦٦٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب أتى بكناح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال: هذا يكاك السر ولا أجيزه، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت. [أخرجه مالك (٥٣٥/٢)]

قال الشافعي: وقد خالفتم هذا وقلتم: النكاح مفسوخ ولا حد عليه فخالفت عمر وعمر لو تقدم فيه لرجم يعني لو أعلمت الناس أنه لا يجوز النكاح بشاهد وامرأة حتى يعرفوا ذلك لرجمت فيه من فعله بعد تقدمي.

٥٥- باب ما جاء في المتعة

٢٦٦٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب، فقالت: إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر يجز رداءه فرعاه، وقال: هذو المتعة، ولو كنت تقدمت فيها لرجمت.

الطلاق؟.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فهذا نقول وفيه دلالة على أن كل كلام أشبه الطلاق لم نحكم به طلاقاً حتى يسأل قائله؛ فإن كان أراد طلاقاً فهو طلاق، وإن لم يرد طلاقاً لم يكن طلاقاً، ولم نستعمل الأغلب من الكلام على رجل احتمل غير الأغلب فخالقتم عمر في هذا فزعمتم أنه طلاق، وأنه لا يسأل عما أراد.

٥٦- باب في المفقود

٢٦٧٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: أيما امرأة فقدت زوجها، فلم تدرك أين هو، فإنها تنتظر أربع سنين، ثم تنتظر أربعة أشهر وعشراً. [أخرجه مالك (٥٧٥/٢)]

قال: والحديث الثابت عن عمر وعثمان في امرأة المفقود مثل ما روى مالك عن ابن المسيب عن عمر وزيادة، فإذا تزوجت فقدت زوجها قبل أن يدخل بها زوجها الآخر كان آخر بها؛ فإن دخل بها زوجها الآخر فالأول المفقود بالخيار بين أمرائه والمهر، ومن قال بقوله في المفقود قال بهذا كله اتباعاً لقول عمر وعثمان وأنتم تخالفون ما روي عن عمر وعثمان معاً فتزعمون أنها إذا كححت لم يكن لزوجها الأول فيها خيار هي من الآخر فقلت للشافعي: فإن صاحبنا قال: أذكرت من ينكر ما قال بعض الناس عن عمر، فقال الشافعي: قد رأينا من ينكر قضية عمر كلها في المفقود، ويقول هذا لا يشبه أن يكون من قضاء عمر، فهل كانت الحجة عليه إلا أن الثقات إذا حملوا ذلك عن عمر لم يهملوا فكذلك الحجة عليك وكيف جاز أن يروي الثقات عن عمر حديثاً واحداً فتأخذ ببعضه وتدع بعضاً رأيت أن قال لك قائل: أخذ بالذي تركت منه وأترك الذي أخذت به هل الحجة عليه إلا أن يقال: من جعل قوله غاية ينتهي إليها أخذ بقوله كما قال: فأما قولك، فإنما جعلت الغاية في نفسك لا فمن روى عنه الثقات فهكذا الحجة عليك؛ لأنك تركت بعض قضية عمر وأخذت ببعضها.

قال الربيع: لا تزوج امرأة المفقود حتى يأتي يقين موته؛ لأن الله قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْفِقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً﴾ فجعل على المتوفى عدة.

وكذلك جعل على المطلقة عدة لم يبعها إلا بموت أو طلاق وهي معنى حديث النبي ﷺ إذ قال: إن الشيطان يفر عند عجز أحدكم حتى يخيل إليه أنه قد أخذت، فلا ينصرف أحدكم حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً فإخبر أنه إذا كان على يقين من

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يشبه قوله في الأول ومذهب عمر في هذا أن المتعة إذا كانت محرمة عنده، وكان الناس يفعلونها مستحلين أو جاهلين وهو اسم نكاح فليدار عنهم بالاستحلال أنه لو كان تقدم فيها حتى يعلمهم أن حكمه أنها محرمة، ففعلوها رجهم وحملهم على حكمهم، وإن كانوا يستحلون منها ما حرم كما قال: يستحل قوم الدينار بالدينارين يداً يداً فيفسخه عليهم من يراه حراماً فخالقتم عمر في المسالتين معاً وقتلتم: لا حجة على من نكح بشاهدين وامراً ولا من نكح نكاح متعة كما زعمت فيهما.

٢٦٧٠- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك،

عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال: عمر بن الخطاب أيما رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص ففسها فلها صداقها كأيام، وذلك لزوجها غرم على وليها قال مالك: وإنما يكون ذلك لزوجها غرمًا على وليها إذا كان الذي أنكحها هو أبوها أو أخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها وإلا فليس عليه غرم وتزود المرأة ما أخذت من صداق نفسها وترك لها قدر ما استحلها به إذا فسها.

فقلت للشافعي: فإننا نقول بقول مالك وسألت عن قوله في ذلك، فقال: إنما حكم عمر أن لها المهر بالميسر، وأن المهر على وليها، لأنه غار والغار - علم أو لم يعلم - يغرّم أرايت رجلاً باع عبداً، ولم يعلم أنه حر أليس يرجع عليه بقيمته أو باع متاعاً لنفسه أو لغيره فاستحق أو فسد البيع أو كان لمشتريه الخيار فاختار رده ألا يرجع بقيمة ما غرم على من غره علم أو لم يعلم؟.

قال: ورويت الحديث عن عمر، وخالقتموه فيه بما وصفته، فلو ذهبتم فيه إلى أمر يعقل.

فقلت: إذا كان الصداق ثمناً للميسر لم يرجع به الزوج عليها ولا على ولي؛ لأنه قد أخذ الميسر كما ذهب بعض الشرقيين إلى هذا كان منهياً فأما ما ذهبتم إليه فليس بمذهب وهو خلاف عمر.

٢٦٧١- قال الشافعي: أخبرنا مالك أن كئب إلى عمر

بن الخطاب من العراق في رجل قال لامرأته: خبلك على غاريك فكتب عمر إلى عامله أن مره يوافيني في الموسم فبينما عمر يطوف بالبيت إذ لقته الرجل فسلم عليه، فقال: من أنت؟ فقال: أنا الذي أمرت أن أجلب عليك، فقال عمر: أشدك برّب هذه البنية هل أردت بقولك خبلك على غاريك

الطهارة، فلا تزول الطهارة إلا بيقين الحدث. وكذلك هذه المرأة لها زوج ييقن، فلا يزول قيد نكاحها بالشك، ولا يزول إلا بيقين، وهذا قول علي بن أبي طالب.

[٣٤٧/٢]

٥٧- باب في الزكاة

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ مَنْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَلَا تُجْزئُ صَلَاةُ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ قَالَ: فَقَدْ رَوَيْتُمْ هَذَا عَنْ عُمَرَ وَصَلَاتِهِ بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فَرَعَيْتُمْ أَنَّهُ لَمْ يَرِ إِذَا كَانَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودَ حَسَنًا بَأْسًا وَلَا تَجِدُونَ عَنْهُ شَيْئًا أُخْرَى أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعًا مِنْهُ، وَمِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ عَلَيْهِ عَادَةٌ مِنْ هَذَا إِذَا كَانَ عِلْمُ الصَّلَاةِ ظَاهِرًا فَكَيْفَ خَالَفْتُمُوهُ؟ فَإِنْ كُنْتُمْ إِنَّمَا ذَهَبْتُمْ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ.

فَيَنْبَغِي أَنْ تَذْهَبُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ هَذَا الْمَذْهَبَ، فَإِذَا جَاءَ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَدْعُوهُ لَشَيْءٍ إِنْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ كَمَا قُلْتُمْ ههنا، وَهَذَا مَوْضِعٌ لَكُمْ فِيهِ شَهَادَةٌ لِأَنَّهُ شَبَّهَ لَوْ ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ بِأَنْ تَقُولُوا: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ لِمَنْ كَانَ ذَاكِرًا وَالنَّسْيَانُ مَوْضُوعٌ كَمَا أَنَّ نَسْيَانَ الْكَلَامِ عِنْدَكُمْ مَوْضُوعٌ فِي الصَّلَاةِ، إِذَا امْكَنْتُمْ أَنْ تَقُولُوا هَذَا فِي الصَّلَاةِ، فَلَمْ تَقُولُوهُ وَصَرَّمْتُمْ إِلَى جُمْلَةٍ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَرَكْتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ عُمَرَ، وَمَنْ خَلَفَهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَجُمْلَةٍ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَكَيْفَ لَمْ تَصْنَعُوا هَذَا فِيمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْصُوصًا بَيِّنًا لَا يَحْتَمِلُ مَا خَالَفَهُ مِثْلُ مَا احْتَمَلَ هَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ بِالنَّسْيَانِ؟

٥٩- باب في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في

الحج

سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنْ قَتْلِ الْقِرَادِ وَالْحَلَمَةِ فِي الْإِحْرَامِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِقَتْلِهِ وَلَا فِدْيَةٍ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَفْدِي الْحَرَمُ مَا قَتَلَ تَمَّا يُوَكِّلُ لِحِمِّهِ.

فَقُلْتُ لَهُ: مَا الْحِجَّةُ فِيهِ؟

فَقَالَ:

٢٦٧٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ يَقْرَأُ بَعِيرًا لَهُ فِي طِينٍ بِالسُّقْيَا.

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنْ صَاحَبَنَا يَقُولُ: لَا يَنْزِعُ الْحَرَامُ قُرَادًا وَلَا حَلَمَةً وَيَخْتِجُ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَرِهَ أَنْ يَنْزِعَ الْمُخْرِمُ قُرَادًا أَوْ حَلَمَةً مِنْ بَعِيرٍ قَالَ: وَكَيْفَ تَرَكْتُمْ قَوْلَ عُمَرَ وَهُوَ يُؤَافِقُ السُّنَّةَ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ وَمَعَ عُمَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ؟ فَإِنْ كُنْتُمْ ذَهَبْتُمْ إِلَى التَّقْلِيدِ فَلِعُمَرَ بِمَكَانِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَفُضِّلَ عَلَيْهِ وَمَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ

٢٦٧٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ قَالُوا لِأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ: خُذْ مِنَّا مِنْ خَيْلِنَا، وَمِنْ رَقِيقِنَا صَدَقَةً قَائِي، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ قَائِي، ثُمَّ كَلَّمُوهُ أَيْضًا فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ إِنْ أَحْبَبُوا فَخَذُّهَا مِنْهُمْ وَارْذُدَّهَا عَلَيْهِمْ قَالَ مَالِكٌ: يَنْبَغِي رُدُّهَا إِلَى قُرَرَائِهِمْ. [أخرجه مالك (٢٧٧/١)]

قال الشافعي:

٢٦٧٤- وَقَدْ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّ عُمَرَ أَمَرَ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الْفَرَسِ شَتَاتَانِ أَوْ عَشْرَةٌ أَوْ عِشْرُونَ وَرَهْمًا. [أخرجه عبد الرزاق (٣٥/٤)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: إِنَّا نَقُولُ لَا تُؤْخَذُ فِي الْخَيْلِ صَدَقَةٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ.

قال الشافعي: فقد رويتم، وروى غيركم عن عمر هذا؛ فإن كنتم تركتموه لشيء رويتموه عن النبي ﷺ جملة فهكذا فاصنعوا في كل من روى عن أحدٍ شيئاً يخالف ما جاء عن النبي ﷺ فيه وإنكم لتخالفون ما جاء عن النبي ﷺ فيما هو أبين من هذا وتعملون فيه بأن الرجل من أصحابه لا يقول قولاً يخالفه ويقولون لا يخفى على الرجل من أصحابه قوله، ثم يأتي موضع آخر فيختلف كلامكم، ولو شاء رجل قال: قال النبي ﷺ: لَيْسَ عَلَى مُسْلِمٍ فِي عَبْدِهِ وَفَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِذَا كَانَ فَرَسُهُ مَرْبُوطًا لَهُ مَطْبَعَةٌ فَأَمَّا خَيْلٌ تَنْتَاجُ فَنَأْخُذُ مِنْهَا كَمَا أَخَذَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَدْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ بَعْضُ الْمُفْتِينَ، وَلَوْ ذَهَبْتُمْ هَذَا الْمَذْهَبَ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ يَحْتَمِلُ؛ فَإِنْ لَمْ تَقُولُوا وَصَرَّمْتُمْ إِلَى اتِّبَاعِ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جملة وجملة كل شيء عليه فهكذا فاصنعوا في كل شيء ولا تختلفوا أقوالكم إن شاء الله.

٥٨- باب في الصلابة

٢٦٧٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، فَلَمْ

وَمُوافَقَةُ السَّنَةِ أَوَّلَى أَنْ تُقْلَدُوا.

قال: وقد تركون قول ابن عمر لراي أنفسكم ولراي غير ابن عمر، فإذا تركتم ما روي عن النبي ﷺ من طبيب المحرم لقول عمر وتركتم على عمر تقريرة البعير لقول ابن عمر، وعلى ابن عمر فيما لا يحصى لراي أنفسكم فالعلم إليكم عند أنفسكم صار، فلا تتبعون منه إلا ما شئتم ولا تقبلون إلا ما هويتم، وهذا لا يجوز عند أحد من أهل العلم، فإذا زعمتم أن ابن عمر يخالف عمر في هذا وغيره فكيف زعمتم أن الفقهاء بالمدينة لا يختلفون وأنتم تروون عنهم الاختلاف وغيركم يرويه عنهم في أكثر خاص الفقهاء.

٢٦٧٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت، فإن آخر النسك الطواف بالبيت قال مالك: وذلك فيما نرى - والله أعلم - لقول الله جل ثناؤه ﴿ثُمَّ مَجِلْهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فَمَجِلْ الشَّعَائِرَ وَأَنْفُسًا هَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ.

٢٦٧٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رد رجلاً من مر الظهران لم يكن ودع البيت. [أخرجه مالك (٣٧٠/١)]

قال: وقال مالك: من جهل أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت لم يكن عليه شيء إلا أن يكون قريباً فيرجع، فلا أتم عذرهم بالجهالة، فلا تردونه من قريب ولا بعيد ولا أتم أتبعتم قول عمر، وما تأول صاحبكم من القرآن أن الوداع من نسكه فيجعل عليه دماً وهو قول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً فليهرق دماً وهو يقول في مواضع كثيرة بقول ابن عباس وحده من نسي من نسكه شيئاً فليهرق دماً، ثم تركونه حيث شئتم وتدعونه ومعه عمر، وما تأولتم من القرآن.

٦٠- باب ما جاء في الصيد

سألت الشافعي عن قتل من الصيد شيئاً وهو محرم، فقال: من قتل من دواب الصيد شيئاً جزأه بمثله من النعم؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ﴾ والمثل لا يكون إلا لدواب الصيد فأما الطير، فلا مثل له ومثله قيمته إلا أن في حمام مكة أتباعاً للآثار شاة.

٢٦٧٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك أن

أبا الزبير حدثه، عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى في الضبي بكباش، وفي الغزال يعنز، وفي الأرنب يعناق، وفي الثربوع بجفرة فقلت للشافعي: فإننا نخالف ما رويناه عن عمر في الأرنب والثربوع، فيقول: لا يفديان بجفرة ولا يعناق.

قال الشافعي: هذا الجهل بين وخلاف كتاب الله عندنا وأمر عمر وأمر عثمان بن عفان وابن مسعود وهم أعلم بمعاني كتاب الله منكم مع أنه ليس في تنزيل الكتاب شيء يحتاج إلى تأويل؛ لأن الله جل ثناؤه إذ حكم في الصيد بمثله من النعم فليس يعدم المثل أبداً فما له مثل من النعم أن ينظر إلى الصيد إذا قتل بأي النعم كان أقرب بها شيئاً في البدن فدى به، وهذا إذا كان كذا فدى الكبير الكبير والصغير بالصغير أو يكون المثل القيمة كما قال بعض المشركين وقولكم لا القيمة ولا المثل من البدن بل هو خارج منهما مع خروجه مما وصفنا من الآثار وتزعمون في كل ما كان فيه ثنية فصاعداً أنه مثل النعم فترفعون وتخفزون، فإذا جاء ما دون ثنية قلتم مثل من القيمة، وهذا قول لا يقبل من أحد لو لم يخالف الآثار كيف، وقد خالفها، وكل ما فدى، فإنما القدر قيمته والقيمة تكون قليلة وكثيرة وأقولكم فيها متناقضة فكيف تجاوز الثنية التي تجوز ضحية في البقرة فتفديها، ويكون يصيد صيداً صغيراً دون الثنية، فلا تفديه بصغير دون الثنية.

قال الشافعي: فتصيرون إلى قول عمر في النهي عن الطيب قبل الإحرام وتركون فيه ما روى عن النبي ﷺ وتصيرون إلى ترك قوله في كثير وتدعون لقوله ما وصفت من سنن تروونها عن النبي ﷺ، ثم تخالفون عمر ولا مخالف له من أصحاب النبي ﷺ ولا التابعين بل معه من أصحاب النبي ﷺ عثمان وابن مسعود، ومن التابعين عطاء وأصحابه.

قال الشافعي: وقد جهدت أن أجده أحدًا يخبرني إلى أي شيء ذهبت في ترككم ما رويتم عن عمر في الثربوع والأرنب فما وجدت أحدًا يزيديني على أن ابن عمر قال: الضحايا والبدن والثني فما فوقه.

قال الشافعي: وأنتم أيضاً تخالفون في هذا؛ لأن قول ابن عمر لا يعدو أن يكون لا يميز من الضحايا والبدن إلا الثني فما فوقه؛ فإن كان هذا فأنتم تميزون الجذعة من الضأن ضحية، وإن كان قول ابن عمر أن الثني فما فوقه فداء، ولا يسع ذلك ما دونه أن يكون ضحية، فقد تأولتم قول ابن عمر على غير وجهه وضيقت على غيركم ما دخلتم في مثله.

قال الشافعي: وقد أخطأ من جعل الصيد من معنى

مرّة بالإنسان الحيّ يقتل منقوصاً، فيكون فيه دية تامة، وزعمت أخرى أنه إذا قُومَ الصيدُ المقتول قومه منقوصاً، وهذا قولٌ يختلف إن كان قياساً على الإنسان الحرّ، فلا يفرّق بين قيمته منقوصاً وصغيراً وكبيراً؛ لأنّ الإنسان يقتل مريضاً ومنقوصاً كهيئته صحيحاً وأفراً، وإن كان قياساً على المال يلفّ فيقومه بالحال التي ائلف فيها لا غيرها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن قال: ما معنى قول الله هدياً.

قلت الهدي شيء فصلته من مالك إلى من أمرت بفصله إليه كالهدي تجرحها من مالك إلى غيرك فيقع اسم الهدي على تمرّة وبعر، وما بينهما من كل تمرّة وماكول يقع عليه اسم الهدي على ما قلّ وكثر؛ فإن قال أيجوز أن تلبّح صغيرة من الغنم فتصدّق بها.

قلت: نعم كما يجوز أن تصدّق بتمرّة والهدي غير الضحية والضحية غير الهدي بدلّ والبدل يقوم مقام ما ائلف والضحية ليست بدلاً من شيء.

قال الشافعي: وقد قال: هذا مع عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وابن مسعود وغيرهما فخالفتهم إلى غير قول آخر مثلهم ولا من سلف من الأئمة علمته.

٢٦٨٠- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن عبد الكريم الجري، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنّه محرماً ألقي جوالقاً فأصاب يربوعاً فقتله ففَضَى فيه ابن مسعود بجفَرَة مجفَرة. [أخرجه عبد الرزاق (٨٢١٧)، البيهقي (١٨٤/٥)]

٢٦٨١- قال الشافعي: أخبرنا ابن عبيدة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد أنّ ابن مسعود حكّم في اليربوع بجفَرَة أو جفَرة.

٢٦٨٢- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن مطرف، عن أبي السّرّ أنّ عثمان قضى في أمّ حنين بحلّانٍ من الغنم.

٢٦٨٣- قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن مخارق، عن طارق قال: خرجنا حجاجاً فأوطأ رجلٌ منا يقال له أربد ضبّاً، ففَرَزَ ظَهْرَهُ فَقَدِمْنَا عَلَى عُمَرَ فَسَأَلَهُ أَرَبْدُ، فَقَالَ عُمَرُ: احْكُمْ فِيهِ، فَقَالَ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْلَمُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: إِنَّمَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ، وَلَمْ أَمُرْكَ أَنْ تُزَكِّيَنِي، فَقَالَ أَرَبْدُ: أَرَى فِيهِ جَدِيّاً قَدْ جَمَعَ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ، فَقَالَ عُمَرُ:

الضحايا والبدن بسبيل ما نجدُ أحداً منكم يعرفُ عنه في هذا شيءٌ يجوزُ لأحدٍ أن يحكيه لضعفِ مذهبكم به وخروجه من معنى القرآن والأثر عن عمر وعثمان وابن مسعود والقياس والمقول، ثم تناقضه.

فإن قال قائل: فجزاء الصيد ضحايا قلنا: معاذ الله أن يكون ضحايا جزاء الصيد بدلّ من الصيد والبدل يكون منه ما يكون بقرة مثله فأرفع وأخفض منها تمرّة والتمرتين، وذلك أنّ من جزاء الصيد ما يكون بتمرّة ومنه ما يكون بيدنة ومنه ما يكون بين ذلك.

فإن قال قائل: فما فرق بين جزاء الصيد والضحايا والبدن قيل: أرايت الضحايا أكون على أحدٍ فيها أكثر من شاة؟ فإن قال: لا.

قيل أرايت البدن أليست تطوعاً أو نذراً أو شيئاً وجب بإفساد حج؟ فإن قال: بلى قيل: أرايت جزاء الصيد اليس إنّما هو غرمٌ وغرمه من قتله بأنّه محرّم القتل في تلك الحال وحكم الله به عليه هدياً بالغ الكعبة للمساكين الحاضري الكعبة؟ فإن قال: بلى قيل: فكما تحكّم للملك الصيد على رجل لو قتله بالبدن منه؟ فإن قال: نعم، قيل: فإذا قتل نعمة كانت فيها بدنة أو بقرة وحش كانت فيها شاة؟

فإن قال: نعم، قيل: أفترى هذا كالأضاحي أو كالهدي التطوع أو البدن أو إفساد الحج.

فإن قال: قد يفرقان قيل: اليس إذا أصيبت نعمة كانت فيها بدنة؛ لأنها أقرب الأشياء من المل.

وكذلك البقر والغزال؟

فإن قال: نعم، قيل: فإذا كان هذا بدلاً لشيء ائلف؛ فكان عليّ أن أغرم أكثر من الضحية فيه لم لا يكون لي أن أعطي دون الضحية فيه وأنت قد تجعل ذلك لي فتجعل في الجراد تمرّة؟

قال الشافعي: فإن قال: فإنما أجعل عليك القيمة إذا كانت القيمة دون ما يكون ضحية قيل: فمن قال لك: إنّ شيئاً يكون بدلاً من شيء فتجعل على من قتله المثل ما كان ضحية فاعلى ولا تجعل الضحية تجزي فيما قتل منه ممّا هو أعلى منها، وإذا كان شيء دون الضحية لم تطرحه عني بل تجعله عليّ بمثل من الشمن؛ لأنّه لا يجوز ضحية فهو في قولك ليس من معاني الضحايا.

فإن قال: أيجوز أن يكون هذا ناقصاً وضحية؟

قيل: نعم فكما يجوز أن يكون تمرّة وقبضة من طعام ودرهم ودرهمان هدياً، ولو لم يميز كنت قد أخطأت إذ زعمت أنّه إذا أصبت صيداً مريضاً أو أعوراً أو منقوصاً قوم عليّ في مثل تلك الحال ناقصاً، ولم تقل يقوم عليّ وإنيّا فمثلت الصيد الصغير

عوف في روايتكم وابن عمر في رواية غيركم إلى قول غير أحد من أصحاب النبي ﷺ، فإذا جاز لكم أن تحالفوهم فكيف تجعلون قول الواحد منهم حجة على السنة ولا تجعلونه حجة على أنفسكم؟

قال: ثم أردت أن تقيسوا فأخطأتم القياس، فلو لم تكونوا خالفتم أحداً كنتم قد أخطأتم القياس فستم بالرجلين يقتلان النفس، فيكون على كل واحد منهما كفارة عتق رقبة، وفي النفس شيان: أحدهما بدل والبذل كالثمن وهو الدية في الحر والثمن في العبد والأبدان لا يزد فيها عندكم وعندكم لو أن مائة رجل قتلوا رجلاً حراً أو عبداً لم يغرموا إلا دية أو قيمة.

فإن قال قائل: فالظني يقتل بالقيمة والدية أشبه أم الكفارة قيل بالقيمة والدية.

فإن قال: ومن أين؟

قيل: تعدى النعمة بدنة والجرادة بتمرة، وهذا مثل قيمة العبد المرتفع والمنخفض والكفارة شيء لا يزد فيها، ولا ينقص منها إن كان طعاماً أو كسوة أو عتقاً وقول عمر وعبد الرحمن معنى القرآن؛ لأن الله جل ثناؤه يقول: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النِّعَمِ﴾ فجعل في المثل فمن جعل فيه مثلين، فقد خالف قول الله، والله أعلم - ثم لا تمتنعون من رد قول عمر لرأي أنفسكم ومعه عبد الرحمن بن عوف.

٢٦٨٧ - قال الشافعي: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء في نفر أصابوا صبيداً قال: عليهم كلهم جزاء واحد.

٢٦٨٨ - قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن حماد بن سلمة، عن عمار مولى بني هاشم قال: سئل ابن عباس، عن نفر أصابوا صبيداً قال: عليهم جزاء قيل: على كل واحد منهم جزاء؟ قال: إنه لمعروف بكم بل عليكم كلكم جزاء واحد. والله أعلم.

٦١ - باب الأمان لأهل دار الحرب

٢٦٨٩ - قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمار جيش كان بعثه أنه بلغني أن الرجل منك يطلب العليج حتى إذا أسند في الجبل وامتنع قال له: الرجل مترس يقول لا تخف، فإذا أذرته قلته وإنني والذي نفسي بيده لا يبلغني أن أحداً فعل ذلك إلا

فذلك فيه. [أخرجه عبد الرزاق (١٢٣١)، معيد بن منصور (١٧٥٨)]

قال الشافعي: لا أعلم مذنباً أضعف من مذنبكم رويتم عن عمر توجل امرأة المفقود، ثم تعدت عدة الوفاة وتنكح، وروى المشركون عن علي لتصر حتى يأتها يقين موته.

وجعل الله عدة الوفاة على المرأة يتوفى عنها زوجها، فقال المشركون: لا يجوز أن تعدت عدة الوفاة إلا من جعل الله ذلك عليها، ولم يجعل الله ذلك إلا على التي توفي عنها زوجها يقيناً. فقلتم: عمر أعلم بمعنى كتاب الله.

فإذا قيل لكم وعلي عالم بكتاب الله وأنتم لا تقسمون مال المفقود على ورثته ولا تحكمون عليه بحكم الوفاة حتى تعلموا أنه مات بينة تقوم على موته فكيف حكمتم عليه حكم الوفاة في امرأته فقط؟

قلتم: لا يقال: لما روي عن عمر لم؟ ولا كيف؟ ولا يتأول معه القرآن، ثم وجدتم عمر يقول في الصبيد معنى كتاب الله ومع عمر عثمان وابن مسعود وعطاء وغيرهم فخالفتهم لا مخالف لهم من الناس إلا أنفسكم لقول متناقض ضعيف والله المستعان.

٢٦٨٤ - قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال: من أصاب ولده ظلمي صغيراً فذاه بولد شاء يئله، وإن أصاب صبيداً أعور فذاه بأعور يئله أو مقوصاً فذاه بمقوص يئله أو مريضاً فذاه بمريض وأحب إليّ لو فذاه بواف.

٢٦٨٥ - قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الملك بن قزير، عن محمد بن سيرين أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب، فقال: إني أجزيت أنا وصاحبي فرسين نستبق إلى ثغرة ثبته فأصبتنا ظلياً ونحن مخرمان فماذا ترى؟ فقال عمر لرجل إلى جنبه: تعالى نحكم أنا وأنت فحكمنا عليه بعتره وذكر في الحديث أن عمر قال: هذا عبد الرحمن بن عوف.

[أخرجه مالك (٤١٤/١)]

٢٦٨٦ - قال الشافعي: أخبرنا الثقيفي، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن شريح أنه قال: لو كان معي حاكم لحكمت في الثعلب بجذني.

قلت للشافعي: فإن صاحبتا يقول: إن الرجلين إذا أصابا ظلياً حكم عليهما بعترين. بهذا تقول.

قال الشافعي: وهذا خلاف قول عمر وعبد الرحمن بن

ضَرَبْتَ عُنُقَهُ قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ هَذَا بِالْأَمْرِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ،
وَلَا يَقْتُلُ بِهِ. [أخرجه مالك (٤٤٨/٢-٤٤٩)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: إِنَّا نَقُولُ بِقَوْلِ مَالِكٍ.

قال الشافعي: قد خالفتم ما رويتم عن عمر، ولم ترووا عن أحد من أصحاب النبي ﷺ خلافه علمناه، وأما قوله ليس هذا بالأمر المجتمع عليه فليس في مثل هذا اجتماع وهو لا يروى شيئاً يخالفه، ولا يوافقه فأين الإجماع فيما لا رواية فيه؟ فإن كان ذهب إلى أن النبي ﷺ قال: لا يقتل مسلم بكافر وهذا كافر لزمه إذا جاء شيء عن النبي ﷺ أن يترك كل ما خالفه أما أن يترك ما جاء عن النبي ﷺ مرة ويلزمه أخرى فهذا لا يجوز لأحد.

٦٢- باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان،

وخالفه في تخمير المحرم وجهه

سألت الشافعي: أيجزأ المحرم وجهه؟

فقال: نعم، ولا يجزأ رأسه وسأله عن المحرم يصطاد من أجله الصيد قال: لا يأكله، فإن أكله، فقد أساء ولا فدية عليه.

فقلت: وما الحجة؟

فقال:

٢٦٩٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعُرْجِ فِي يَوْمٍ صَافٍ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَقَدْ غَطَّى وَجْهَهُ بِقُطَيْفَةٍ أَرْجَوَانٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِلَحْمٍ صَنِيدٍ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا، فَقَالُوا: أَلَا تَأْكُلُ أَنْتَ؟ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنَّمَا صِيدَ مِنْ أَجْلِي.

[أخرجه مالك (٣٥٤/١)]

فقلت: إنا نكره تخمير الوجه للمحرم ويكرهه أصحابنا ويروي فيه عن ابن عمر أنه قال: ما فوق الذقن من الرأس، فلا يجزأ المحرم.

٢٦٩١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَمَرْوَانَ كَانُوا يَخْمُرُونَ وَجُوهَهُمْ وَهُمْ مُحْرَمُونَ. [أخرجه البيهقي (٥٤/٥)]

فإن كنت ذهبت إلى أن عثمان وابن عمر اختلفا في تخمير الوجه فكيف أخذت بقول ابن عمر دون قول عثمان ومع عثمان زيد بن ثابت ومروان، وما هو أقوى من هذا كله؟ قلت:

وَمَا هُوَ؟

قال: أمر النبي ﷺ بميت مات مُحْرَمًا أَنْ يُكْشَفَ عَنْ رَأْسِهِ دُونَ وَجْهِهِ، وَلَا يَقْرَبَ طَبِيبًا وَيُكْفَنَ فِي ثَوْبَيْهِ الَّذِينَ مَاتَ فِيهِمَا فَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ لِلْمَحْرَمِ تَخْمِيرَ وَجْهِهِ وَعُثْمَانُ وَزَيْدُ رَجُلَانِ وَابْنُ عُمَرَ وَاحِدٌ وَمَعَهُمَا مَرْوَانُ؛ فَكَانَ يَنْبَغِي عِنْدَكَ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَشْبَهَ بِالْعَمَلِ وَبِدَلَالَةِ السُّنَّةِ وَعُثْمَانُ الْخَلِيفَةُ وَزَيْدٌ، ثُمَّ مَرْوَانُ بَعْدَهُمَا، وَقَدْ اخْتَلَفَ عُثْمَانُ وَابْنُ عُمَرَ فِي الْعَبْدِ يَبَاعُ، وَتَبَرَأَ صَاحِبُهُ مِنَ الْعَبْدِ فَقَضَى عُثْمَانُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ أَنْ يَخْلِفَ مَا كَانَ بِهِ دَاءَ عِلْمِهِ، وَقَدْ رَأَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ التَّبَرُّؤَ يَبْرُئُهُ مِمَّا عَلِمَ لَمْ يَعْلَمْ فَاخْتَرَتْ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ وَسَمِعْتُ مِنْ أَصْحَابِكَ مَنْ يَقُولُ عُثْمَانُ الْخَلِيفَةُ عَنْ قَضَاءِ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ كَأَنَّهُ قَوْلُ عَامَتِهِمْ وَقَوْلُهُ بِهَذَا كُلُّهُ أَوَّلَى أَنْ يَتَّبَعَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ فَعُثْمَانُ إِذْ كَانَ مَعَهُ مَا وَصَفَتْ فِي تَخْمِيرِ الْحَرَمِ وَجْهِهِ مِنْ دَلَالَةِ السُّنَّةِ، وَمَنْ قَوْلُ زَيْدٍ وَمَرْوَانَ أَوَّلَى أَنْ يَصَارَ إِلَى قَوْلِهِ مَعَ أَنَّهُ قَوْلُ عَامَةِ الْمُفْتَيْنِ بِالْبِلْدَانِ.

فقلت للشافعي: فإننا نقول ما فوق الذقن من الرأس.

قال الشافعي: ينبغي أن يكون من شأنك الصمت حين تسمع كلام الناس حتى تعرف منه، فإني أراك تكثر أن تكلم بغير روية.

فقلت: وما ذلك؟

فقال: وما تعني بقولك، وما فوق الذقن من الرأس؟ أتعني أن حكمه حكم الرأس في الإحرام؟

فقلت: نعم، فقال: افتخمر المرأة المحرمة ما فوق ذقنها، فإن للمحرمة أن تخمر رأسها.

فقلت: لا قال: أفيجب على الرجل إذا لبّد رأسه حلقه أو تقصيره؟

فقلت: نعم قال: أفيجب عليه أن يأخذ من شعر ما فوق الذقن من وجهه؟

فقلت: لا، فقال لي الشافعي: وفرّق الله بين حكم الوجه والرأس، فقال: اغسلوا وجوهكم فلعلمنا أن الوجه ما دون الرأس، وأن الذقن من الوجه، وقال امسحوا برءوسكم؛ فكان الرأس غير الوجه.

فقلت: نعم قال: وقولك لا كراهة لتخمير الوجه بكماله ولا لإباحة تخميره بكماله أنه يجب على من وضع نفسه معلماً أن يبدأ فيعرف ما يقول قبل أن يقوله، ولا ينطق بما لا يعلم وهذه سبيل لا أراك تعرفها فاتق الله وامسك عن أن تقول بغير علم، ولم أر من أدب من ذهب مذنبك إلا أن يقول القول، ثم يصمت، وذلك أنه قال: فيما نرى يعلم أنه لا يصنع شيئاً بمنظرة غيره إلا بما أن صمت أمثل به.

قلت للشافعي: فمن أين.

٦٣- باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو

اليمين

قلت للشافعي: ما لغو اليمين؟

قال: الله أعلم أما الذي نلعبُ إليه فهو ما قالت عائشة.

٢٦٩٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَنُؤَوِّدَ الْيَمِينَ قَوْلُ

الْإِنْسَانِ لَا وَاللَّهِ وَيَلَى وَاللَّهُ. [أخرجه مالك (٤٧٧/٢)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: وَمَا الْحُجَّةُ فِيمَا قُلْتُ؟

قال: الله أعلم اللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع اللغو يكون الخطأ.

قال الشافعي: فخالفتهموه، وزعمتم أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كما حلف عليه، ثم يوجد على خلافه.

قال الشافعي: وهذا ضد اللغو هذا هو الإثبات في اليمين يقصدها يحلف لا يفعله بمنعه السبب لقول الله تبارك وتعالى وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ مَا عَقَّدْتُمَا بِهِ عَقْدٌ الْأَيْمَانُ عَلَيْهِ، ولو احتمل اللسان ما ذهبتم إليه ما منع احتماله ما ذهبتم إليه عائشة وكانت أولى أن تتبع منكم؛ لأنها أعلم باللسان منكم مع علمها بالفتنة.

٢٦٩٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: التَّشَهُدُ. [أخرجه

مالك (٩١/١-٩٢)]

قال: فخالفتهموها فيه إلى قول عمر.

٦٤- باب في بيع المدبر

٢٦٩٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ دَبَّرَتْ

جَارِيَةً لَهَا فَسَخَرَتْهَا فَأَعْتَرَفَتْ بِالسَّخْرِ فَأَمَرَتْ بِهَا عَائِشَةُ أَنْ

تُبَاعَ مِنَ الْأَعْرَابِ وَمِنْ يَمِينِ مَلَكَتْهَا فَبِيعَتْ قَالَ:

فَخَالَفْتُمُوهَا فَقُلْتُمْ لَا يُبَاعُ مُدَبَّرٌ وَلَا مُدَبَّرَةٌ. [أخرجه

مالك (٢٩٩/١)]

وَنَحْنُ نَقُولُ بِقَوْلِ عَائِشَةَ وَغَيْرِهَا.

قلت أي صيد صيد من أجل محرم فأكل منه لم يغرّم فيه؟ فقال: لأن الله جل ثناؤه إنما أوجب غرمه على من قتله، فقال عز وجل ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَتَعَمُداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعْمِ﴾، فلما كان القتل غير محرم لم يكن على المحرم فيما جنى غيره فدية كما لو قتل من أجله مسلماً لم يكن على المقتول من أجله عقل ولا كفارة ولا قود، فإن الله قضى أن لا تزرز وازرة وزر أخرى قال: ولما كان الصيد مقتولاً فامسك المحرم عن أكله، ومن أجله صيد لم يكن عليه فيه فدية بأن صيد من أجله لم يجوز أن يكون صيداً مقتولاً لا فدية فيه حين قتل ويأكله بشر لا فدية عليهم، فإذا أكله واحد فداه، وإنما تقطع الفدية فيه بالقتل، فإذا كان القتل ولا فدية لم يجوز أن تكون فدية؛ لأنه لم يحدث بعدها قتلاً يوجب فدية.

قلت: إن الأكل غير جائز للمحرم، وإنما أمرته بالفدية لذلك قال: وكذلك لا يجوز للمحرم أكل ميتة ولا شرب خمر ولا محرم ولا فدية عليه في شيء من هذا وهو آثم بالأكل والفدية في الصيد إنما تكون بالقتل.

قلت للشافعي: فهل خالفك في هذا غيرنا؟

فقال: ما علمت أحداً غيركم زعم أن من أكل لحم صيد صيد من أجله فداه بل علمت أن من المشركين من قال له: أن يأكله؛ لأنه مالٌ لغيره أطعمه إياه ولو لا اتباع الحديث فيه لكان القول عندنا قوله، ولكنه خالف الحديث فخالفناه؛ فإن كانت لنا عليه حجة بخلاف بعض الحديث فهي لنا عليك بخلافك بعضه وهو يعرف ما يقول: وإن زل عندنا ولستم والله يعافينا وإناكم نعرفون كثيراً مما تقولون أريت لو أن رجلاً أعطى رجلاً سلاحاً ليقرّبه على قتل حر أو عبد فقتله المعطى كان على المعطى عقل أو قود؟

قال: لا، ولكنه مسيء آثم بتقوية القاتل.

قلت: وكذلك لو قتله ولا علم له بجناية على قتله ورضيه.

قال: نعم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أفلا ترى هذا أولى أن يكون عليه عقل أو قود أو كفارة ممن قتل من أجله صيد لا يعلمه فأكله؟ فإذا قلت إنما جعل العقل والقود بالقتل فهذا غير قاتل.

٢٦٩٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ أَبَا أَيُّسُوبَ

الأنصاري قال: كَانَ الرَّجُلُ يَضْحِي بِالشَّاةِ الرَّاحِةِ عَنْهُ وَعَنِ

أَهْلِيهِ، ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ فَصَارَتْ مَبَاهَةً. [أخرجه مالك (٤٨٦/٢)]

٦٥- باب ما جاء في لبس الخنزير

فقلت للشافعي فما تقول في لبس الخنزير؟

قال: لا بأس به إلا أن يدعه رجل لياخذ بأقصد منه فامسا؛ لأن لبس الخنزير حرام فلا.

٢٦٩٦- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة أنها كتبت عبد الله بن الزبير مطرف خنز كانت تلبسه. [أخرجه مالك (٩١٢/٢)]

قال الشافعي: وروينا أن القاسم دخل عليها في غداة بادرة وعليه مطرف خنز فالتقاء عليها، فلم تنكره.

فقلت للشافعي، فإننا نكره لبس الخنز، فقال: أو ما رويتم هذا عن عائشة؟

فقلت: بلى، فقال: لأي شيء خالفتموها ومعها بشر لا يرون به بأساً، فلم يزل القاسم يلبسه حتى بيع في ميراثه فيما بلغنا، فإذا شتم جعلتم قول القاسم حجة، وإذا شتم تركتم ذلك على عائشة والقاسم، ومن شتم والله المستعان.

٦٦- باب خلاف ابن عباس في البيوع

٢٦٩٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد قال: سعت ابن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سباب فأراد أن يبيعهها، فقال ابن عباس: تلك الورق بالورق وكرة ذلك قال مالك: وذلك فيما نرى؛ لأنه أراد بيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به، ولو باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأساً وقتلتم به، وليس هذا قول ابن عباس ولا تأويل حليث. [أخرجه مالك (٦٥٩/٢)]

٢٦٩٨- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مسفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس قال: أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فهو الطعام أن يساغ حتى يقبض.

قال: ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله.

قال الشافعي: ويقول ابن عباس نأخذ؛ لأنه إذا باع شيئاً اشتراه قبل أن يقبضه، فقد باع مضموناً له على غيره وأصل البيع لم يبرأ إليه منه وأكل ربح ما لم يضمن، وخالفتموه فأجزتم بيع ما

لم يقبض سوى الطعام من غير صاحبه الذي أتبع به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا أعلم بين صاحبه الذي ابتاع منه وغيره فرقاً لكن لم يكن ذلك، فهل الحجة عليه إلا أن يقال: مخرج قول النبي ﷺ عام، فلا يصلح أن يكون خاصاً فكيف نهى عنه ابن عباس وأنتم لا تروون خلاف هذا عن أحد علمته وعن ابن عباس أن امرأة جعلت على نفسها مشياً إلى مسجد قباء فماتت. قبل أن تقضي فأمر ابنتها أن تمشي عنها. [أخرجه مالك (٤٧٢/٢)]

فقلت للشافعي: فإننا نقول: لا يمشي أحد عن أحد.

قال الشافعي: أحسب ابن عباس إنما ذهب إلى أن المشي إلى قباء نسك فأمرها أن تنسك عنها وكيف خالفتموه ولا أعلمكم رويتم عن أحد أصحاب النبي ﷺ خلافه.

٦٧- باب

٢٦٩٩- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك، عن أبي الزبير، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهو مُحْرَمٌ وهو بجنى قبل أن يقبض فأمره أن يتحرر بذئته. [أخرجه مالك (٣٨٤/١)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ قال مالك: عليه عمرة وبدنة وحجة تامة ورواه عن ربيعة فترك قول ابن عباس بخبر ربيعة ورواه عن ثور بن يزيد عن عكرمة يظنه عن ابن عباس. قال الشافعي: وهو سئ القول في عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه وهو يروي سفيان عن عطاء عن ابن عباس خلافه وعطاء ثقة عنده وعند الناس قال: والعجب له أن يقول في عكرمة ما يقول: ثم يحتاج إلى شيء من علمه يوافق قوله ويسمي به مرة ويروي عنه ظناً وسكت عنه مرة فيروي عن ثور بن يزيد عن ابن عباس في الرضاع وذباح نصارى العرب وغيره وسكت عن عكرمة، وإنما حدث به ثور عن عكرمة، وهذا من الأمور التي ينبغي لأهل العلم أن يتحفظوا منها فيأخذ بقول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً فيقيس عليه ما شاء الله من الكثرة ويترك قوله في غير هذا منصوباً لغير معنى هل رأى أحداً قط ثم حججه يعمل في الحج شيء ما لا ينبغي له فقضاه بعمره فكيف يعتمر عنده وهو في بشية من حججه؟

فإن قلتم نعمه بعد الحج فكيف يكون حج قد خرج منه كله، وقضى عنه حجة الإسلام، وقد خرج من إحرامه في الحج، ثم نقول: أحرم بعمره عن حج ما علمت أحداً من مفتي الأمصار قال: هذا قبل ربيعة إلا ما روي عن عكرمة.

يَسَارَ أَنْ زَيْدٌ بِنَ ثَابِتٍ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا أُطْفِئَتْ أَوْ قَالَ: بُحِجَّتْ بِمَوْتِ دِينَارٍ قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ بِهَذَا الْعَمَلُ إِنَّمَا فِيهَا الْاجْتِهَادُ لَا شَيْءَ مُؤَقَّتٌ. [أخرجه مالك (٨٥٧/٢)]

٢٧٠٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَبَّرَ حَتَّى لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ؛ فَكَانَ يَفْتَدِي، وَخَالَفَهُ مَالِكٌ، فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ بِوَاجِبٍ. [أخرجه مالك (٣٠٧/١)]

٢٧٠٣- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رِبْعَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي قَمِيصٍ فَقُلْتُ: إِنَّا نَكْرَهُ هَذَا، فَقَالَ: كَيْفَ كَرِهْتُمْ مَا اسْتَحَبَّ أَبُو بَكْرٍ. [أخرجه مالك (١٤١/١)]

٢٧٠٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا كَانَتْ تَبِيعُ شِمَارَهَا وَتَسْتَنِي مِنْهَا.

٢٧٠٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ قَوْمٍ، فَقَالَ لِأَهْلِهَا: شَأْنُكُمْ بِهَا فَرَأَى النَّاسُ أَنَّهَا تَطْلِقُ قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا بَاعَ ثَمَرَ حَائِطٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَنِي مِنْهُ مَا يَبْنِي وَيَبْنِي ثَلَاثَ ثَمَرٍ لَا يُجَاوِزُهُ. [أخرجه مالك (٥٥٢/٢)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَيْضاً يَرَوِي عَنْ الْقَاسِمِ وَعَمْرَةَ الْاِسْتِثْنَاءُ، وَلَمْ يَرَوْهُمَا حَدُّ الْاِسْتِثْنَاءِ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَسْتَنِي مِنْهُ سَهْمًا مِنَ الْفِ سَهْمٍ لِيَجُوزَ تِسْعَةُ أَعْشَارِهِ وَكَثُرَ وَلَا أُدْرِي مِنْ اجْتِمَاعِ لَكُمْ عَلَى هَذَا وَالَّذِي يَرَوِي خِلَافَ مَا يَقُولُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا يَجُوزُ الْاِسْتِثْنَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ وَاقِعًا عَلَى شَيْءٍ وَالْمُسْتَنَى خَارِجٌ مِنَ الْبَيْعِ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: أَيْبَعُ ثَمَرَ حَائِطِي إِلَّا كَذَا وَكَذَا نَخْلَةً، فَيَكُونُ النَّصْفُ خَارِجًا مِنَ الْبَيْعِ أَوْ أَيْبَعُ ثَمَرَهُ إِلَّا نَصْفَهُ أَوْ إِلَّا ثَلَاثَهُ، فَيَكُونُ مَا اسْتَنَى خَارِجًا مِنَ الْبَيْعِ.

٢٧٠٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رِبْعَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى الْقَاسِمَ، فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ وَأَفَضْتُ مَعِيَ بِأَهْلِي فَعَدَلْتُ إِلَى شُعْبَةَ فَلَهَبْتُ لِأَذْنَوْ مِنْهَا، فَقَالَتْ امْرَأَتِي: لَمْ أَقْصُرْ مِنْ شَعْرِ رَأْسِي بَعْدَ فَاحَذَتْ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهَا بِأَسْنَانِي،

وهذا من قول ربيعة عفا الله عنا وعنك، ومن ضرب من أظفر يوماً من رمضان قضى باثني عشر يوماً، ومن قبل امرأته وهو صائم اعتكف ثلاثة أيام، وما أشبه هذا من أقاويل كان يقولها قال: والعجب لكم وأنتم لا تستوحشون من الترك على ربيعة ما هو أحسن من هذا فكيف تتبعونه فيه.

٦٨- باب خلاف زيد بن ثابت في الطلاق

سَأَلَتِ الشَّافِعِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَمْلِكُ امْرَأَتَهُ أَمْرًا فَتَطْلُقُ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ.
فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا مَلَكَتْهَا أَمْرًا فِي وَاحِدَةٍ لَا فِي ثَلَاثٍ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ وَهِيَ وَاحِدَةٌ وَهِيَ أَحَقُّ بِهَا.
فَقُلْتُ لَهُ مَا الْحِجَّةُ فِي ذَلِكَ؟
قَالَ:

٢٧٠٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ، عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَأَتَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ وَعَيْنَاهُ تَذَمُّعَانِ، فَقَالَ لَهُ: زَيْدٌ مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: مَلَكَتْ امْرَأَتِي أَمْرًا، فَفَارَقْتَنِي، فَقَالَ لَهُ: زَيْدُ ارْتَجِعْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهَا. [أخرجه مالك (٥٥٤/٢)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ هِيَ ثَلَاثٌ إِلَّا أَنْ يَنْكَرَهَا، وَرَوَى شَبِيهًا بِذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَمُرْوَانَ بِنِ الْحَكَمِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا أَرَاكُمْ تَبَالُونَ مِنْ خَالَفْتُمْ؛ فَإِنْ ذَهَبْتُمْ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍ وَمُرْوَانَ دُونَ قَوْلِ زَيْدٍ فَبَأَيْ وَجْهَ ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ، فَهَلْ يَعْدُو الْمَلِكُ امْرَأَتَهُ أَمْرًا إِذَا طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا أَنْ يَكُونَ أَصْلُ التَّمْلِكِ إِخْرَاجَ جَمِيعِ مَا فِي يَدِهِ مِنْ طَلَاقِهَا إِلَيْهَا، فَإِذَا طَلَّقَتْ نَفْسَهَا لَزِمَهُ، وَلَمْ تَنْفَعْهُ مَنَازَرَتُهَا أَوْ لَا يَكُونُ إِخْرَاجَ جَمِيعِهِ، فَيَكُونُ مُحْتَمَلًا لِإِخْرَاجِ الْجَمِيعِ وَالْبَعْضِ، فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِيهِ، وَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الزَّوْجِ، فَلَوْ مَلَكَتْهَا وَاحِدَةً فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَطْلُقَ إِلَّا وَاحِدَةً وَاسْمُكُمْ إِذَا اخْتَرْتُمْ - وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَكُمْ - لَا تَعْرِفُونَ كَيْفَ مَوْضِعَ الْاِخْتِيَارِ، وَمَا مَوْضِعَ الْمَنَازَرَةِ فِيهِ إِلَّا مَا وَصَفْتُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦٩- باب في عين الأعور

٢٧٠١- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْجِجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ

فَلَوْ نَقَصْتُ حَبَّةً لَمْ يَكُنْ فِيهَا صَدَقَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ وَأَنْتُمْ لَمْ تَقُولُوا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ وَهُوَ سَنَةٌ وَلَا يَقُولُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

٢٧٠٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الزُّيْتُونِ، فَقَالَ: فِيهِ الْعُشْرُ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢٧٢/١)]
وَخَالَفَهُ مَالِكٌ، فَقَالَ: لَا يُؤْخَذُ الْعُشْرُ إِلَّا مِنْ زَيْتِهِ وَجَوَابِ ابْنِ شِهَابٍ عَلَى حَبِّهِ.

٢٧١٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ قَالَ: مَالِكٌ: لَا صَدَقَةَ إِلَّا فِي عَيْنٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْغَرَضِ الَّذِي يُدَارُ صَدَقَةٌ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٢٤٥/١)]

٢٧١١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ يَعْنِي ابْنَ الْمُسَيَّبِ وَمُحَمَّدَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلَا هَلْ فِي الشُّفْعَةِ شُتَّةٌ؟ فَقَالَا جَمِيعًا نَعَمْ: الشُّفْعَةُ فِي الدُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ وَلَا تَكُونُ الشُّفْعَةُ إِلَّا بَيْنَ الْقَوْمِ الشُّرَكَاءِ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٧١٤/٢)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ وَتَأْخُذُونَ فِي الْجُمْلَةِ، وَفِي هَذَا يَعْنِي أَنَّ تَكُونَ الشُّفْعَةُ إِلَّا فِيمَا كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، فَإِنَّهُ يَقْسَمُ، وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ عَنْ عِثْمَانَ أَنَّهُ قَالَ: لَا شُفْعَةَ فِي بَشَرٍ وَلَا فَحْلٍ لِحُلٍّ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا شُفْعَةَ فِي طَرِيقٍ وَلَا عَرَصَةٍ دَارٍ، وَإِنْ صَلَحَ فِيهَا الْقِسْمُ، وَقَالَ فِيمَنْ اشْتَرَى شَقَصًا مِنْ دَارٍ أَوْ حَيَّوَانٍ، أَوْ عَرْضٍ: الشُّفْعَةُ فِي الشَّقَصِ بِقَدْرِ مَا يَصِيهِ مِنَ الثَّمَنِ، ثُمَّ خَالَفْتُمْ مَعْنَى هَذَا فِي الْمَكَاتِبِ، فَجَعَلْتُمْ نَحْوَهُ تَبَاغٌ وَجَعَلْتُمُوهُ أَحَقُّ بِمَا يَبَاغُ مِنْهُ بِالشُّفْعَةِ.

٧١- بابُ خلافِ سَعِيدٍ وَأَبِي بَكْرٍ فِي الْإِبِلَاءِ

٢٧١٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ يَعْنِي ابْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّي مِنْ أَمْرَاتِهِ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ وَلِزَوْجِهَا عَلَيْهَا الرُّجْعَةُ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّ مَرَوَانَ كَانَ يَقْضِي فِي الرَّجُلِ إِذَا أَلَى مِنْ أَمْرَاتِهِ أَنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ وَلَهُ عَلَيْهَا الرُّجْعَةُ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ قَالَ مَالِكٌ، وَعَلَى ذَلِكَ رَأْيُ ابْنِ شِهَابٍ.

[أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٥٥٧/٢)]

ثُمَّ وَقَعَتْ بِهَا قَالَ: فَصَحَّحَكَ الْقَاسِمُ، ثُمَّ قَالَ: فَمَرَّهَا فَلَتَأْخُذَ مِنْ رَأْسِهَا بِالْجَلَمَيْنِ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٣٩٧/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا كَمَا قَالَ الْقَاسِمُ: إِذَا قَصَرَ مِنْ رَأْسِهَا بِأَسْنَانِهِ أَجْزَأُ عَنْهَا مِنَ الْجَلَمَيْنِ قَالَ مَالِكٌ: يَهْرِيئُ دَمًا، وَخَالَفَ الْقَاسِمَ لِقَوْلِ نَفْسِهِ.

٢٧٠٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ مِنْ أَبْنِ الْقَاسِمِ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؟ قَالَ: مِنْ حَيْثُ تَبَسَّرَ قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحِبُّ أَنْ يَرِيَهَا إِلَّا مِنْ بَطْنِ الْمَسِيلِ، وَلَمْ يَرَوْهَا خِلَافًا عَنْ أَحَدٍ. [أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (٤٠٧/١)]

٧٠- بابُ خلافِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ في عَشْرِ

أَهْلِ الذَّمَّةِ

٢٧٠٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زُرَيْقِ بْنِ حَيَّانٍ، وَكَانَ زُرَيْقٌ عَلَى جَوَارٍ وَصَرَ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَذَكَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ أَنْظِرْ مَنْ مَرَّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يُدِيرُونَ لِلتَّجَارَاتِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا فَمَا نَقَصَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ عِشْرِينَ دِينَارًا فَإِنْ نَقَصَ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا ثَلَاثُ دِينَارٍ فَذَعْهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا، وَمَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ فَخُذْ مِمَّا يُدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا فَمَا نَقَصَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ عِشْرَةَ دَنَانِيرٍ؛ فَإِنْ نَقَصَتْ ثَلَاثُ دِينَارٍ فَذَعْهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا وَكَتَبَ لَهُمْ بِمَا تَأْخُذُ مِنْهُمْ كِتَابًا إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوْلِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيَقُولُ عُمَرُ نَأْخُذُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ إِلَّا مَرَّةً فِي الْحَوْلِ، وَخَالَفْتُمُوهُ إِنْ اخْتَلَفُوا فِي السَّنَةِ مَرَارًا، وَخَالَفْتُمْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا إِنْ نَقَصَ ثَلَاثُ دِينَارٍ فَخَبِرْتُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ جَاوَزَ الْجَوَارِ الْوَازِنَةَ أَخَذْتُ مِنْهُ الزَّكَاةَ، وَلَوْ نَقَصَتْ أَكْثَرُ، وَإِنْ لَمْ تَجْزِ جَوَارِ الْوَازِنَةِ وَهِيَ تَقْصُ ثَلَاثَ دِينَارٍ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهَا زَكَاةٌ، وَزَعَمْتُ أَنَّ الدَّرَاهِمَ إِنْ نَقَصَتْ عَنْ مَائَتِي دِرْهَمٍ وَهِيَ تَجُوزُ جَوَارِ الْوَازِنَةِ أَخَذْتُ مِنْهَا الزَّكَاةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَسْنَا نَقُولُ بِهَذَا إِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ فَهُوَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

قال: ولكنكم من أصل مذهبكم أن من ترك من نسكه شيئاً أهرق دماً؛ فإن كان نسكاً، فقد تركتم أصل قولكم، وإن كان منزلاً سفيراً لا منزل نسك، فلا تأمر عالماً ولا جاهلاً أن ينزله.

٧٣- باب غسل الجنابة

٢٧١٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل من الجنابة نضح في عينيه الماء قال مالك: ليس عليه العمل.

قال الشافعي: هذا ما تركتم على ابن عمر، ولم ترووا عن أحد خلافة، فإذا وسعكم الترك على ابن عمر لغير قول مثله لم يجوز لكم أن تقولوا قوله حجة على مثله وأنتم تدعون عليه لأنفسكم، وإن جاز لكم أن تحتجوا به على مثله لم يجوز تركه لأنفسكم.

٧٤- باب في الرعاف

٢٧١٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا رعف انصرف فتوضأ، ثم رجع، ولم يتكلم. [أخرجه مالك (٣٨/١)]

قال الشافعي: فمالك روى عن ابن المسيب وابن عباس مثله.

٢٧١٩- قال الشافعي: أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أنه كان يقول من أصابه رعاف أو من وجد رعافاً أو مذياً أو قيئاً انصرف فتوضأ، ثم رجع فبني. [أخرجه عبد الرزاق (٣٦٩٢، ٣٩١٠، ٣٦٩٩)]

وقال الموسوي بن مخزوم يستأف.

ثم رعنم أنه إنما يغسل الدم وعين الله بن عمر يزوي عن نافع أنه كان ينصرف فيغسل الدم، ويتوضأ للصلاة والتوضوء في الظاهر في روايتكم إنما هو وضوء الصلاة، وهذا يشبه الترك، لما روي عن ابن عمر وابن عباس وابن المسيب في رواية غيركم أنه يتنفي في المذي، ورعنم أنكم لا تبنون في المذي.

٧٥- باب الغسل بفضل الجنب والحائض

٢٧٢٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن

٢٧١٣- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها في يئس بكراه على من الكراه؟ فقال: سعيد على زوجها. قال: فإن لم يكن عند زوجها؟ قال: فعلى الأمير.

[أخرجه مالك (٥٨٠/٢)]

٧٦- باب في سجود القرآن

سألت الشافعي عن السجود في سورة الحج، فقال: فيها سجدتان.

قلت: وما الحجة في ذلك؟

فقال:

٢٧١٤- أخبرنا مالك، عن نافع أن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج سجدتين، ثم قال: إن هذه السورة فصلت بسجدتين.

٢٧١٥- قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم بن سعيد، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالجابية بسورة الحج فسجد فيها سجدتين. [أخرجه البيهقي (٣١٧/٢)]

قلت للشافعي: فإن لا نسجد فيها إلا سجدة واحدة.

قال الشافعي: فقد خالفتم ما روتم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر معاً إلى غير قول أحد من أصحاب النبي ﷺ فكيف تتخذون قول عمر وحده حجة وابن عمر وحده حجة حتى تردوا بكل واحد منهما السنة وتبني عليهما عدداً من الفقهاء ثم تخرجون من قولهما لراي أنفسكم هل تعلمون يستدرك على أحد قول العورة فيه أيمن منها فيما وصفت من أقاويلكم، وسألت الشافعي عما روى صاحبنا وحده في المحصب، فقال:

٢٧١٦- أخبرنا مالك، عن ابن عمر قال: كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحصب، ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت. [أخرجه مالك (٤٠٥/١)]

قلت للشافعي: نحن نقول لا ينبغي لعالم أن يفعل.

قال الشافعي: ما على العالم من التسلك ما ليس على غيره.

قلت: هو العالم والجاهل.

قال الشافعي: فإن تركاه؟

قلت: لا فدية على واحد منهما.

بِرَاحِدَةٍ. [أخرجه مالك (١/١٢٥)]

قال الشافعي: وأنتم تخالفون ابنَ عمرَ من هذا في موضعين فتقولون: لا يوترُ بواحدةٍ، ومن أوترَ لا يشفعُ وتره ولا أعلمكم تحفظون عن أحدٍ أنه قال: لا يشفعُ وتره.

فقلت للشافعي: ما تقول أنت في هذا؟

قال: يقول ابنُ عمرَ أنه يوترُ برَكعةٍ.

قلت: أفقولُ يشفعُ وتره؟

فقال: لا.

فقلت: وما حجتك فيه؟

قال: روينا عن ابنِ عباسٍ أنه كره لابنِ عمرَ أن يشفعَ وتره، وقال: إذا أوترت فاشفع من آخره ولا تعد وترًا ولا تشفعه وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون إلا حديثَ صاحبكم، وليس من حديثِ صاحبكم خلافُ ابنِ عمر.

٧٨- بابُ الصَّلَاةِ بِمَنَى وَالنَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ

٢٧٢٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ الْإِمَامِ بِنِىْ أَرْبَعًا، فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. [أخرجه مالك (١/١٤٩)]

قال الشافعي: هذا يدلُّ على أنَّ الإمامَ إذْ كَانَ من أَهْلِ مَكَّةَ صَلَّى بِمَنَى أَرْبَعًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا هَذَا أَوْ يَكُونُ الْإِمَامُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ يَتِمُّ بِمَنَى؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ فِي زَمَانِ ابْنِ عُمَرَ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ، وَقَدْ اتَّمَاوْا بِإِتِمَامِ عُمَانَ قَالَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّافِرَ لَوْ أَتَمَّ بِقَوْمٍ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ لَوْ كَانَتْ تَفْسُدُ لَمْ يَصَلِّ مَعَهُ.

قال الشافعي:

وبهذا نقولُ وأنتم تخالفون ما رويتم عن ابنِ عمرَ لغيرِ رأيٍ أحدٍ رويتموه بخالف ابنَ عمرَ بل مع ابنِ عمرَ فيه غيره من أصحابِ النبي ﷺ يوافقوه وتخالفونه ابنُ مسعودٍ عابَ إِمَامَ الصَّلَاةِ بِمَنَى، ثُمَّ قَامَ فَاتَمَّهَا فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: الْخِلَافُ شَرٌّ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ يَفْسُدُ صَلَاتَهُ لَمْ يَتِمَّ، وَخَالَفَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ رَأَى وَاسِعًا فَاتَمَّ، وَإِنْ كَانَ الْفَضْلُ عِنْدَهُ فِي الْقَصْرِ.

٢٧٢٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي مَعَ الْفَرِيضَةِ فِي السَّفَرِ شَيْئًا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا إِلَّا مِنْ جَوْرِ اللَّيْلِ. [أخرجه مالك (١/١٥٠)]

قال الشافعي: ومَعْرُوفٌ عن ابنِ عمرَ عيبُ النَّافِلَةِ فِي

ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا بَأْسَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ مَا لَمْ تَكُنْ حَافِضًا أَوْ جُنْبًا قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِفَضْلِ الْجُنْبِ وَالْحَافِضِ. [أخرجه مالك (١/٥٢)]

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ أَنْتَ تَقُولُ يَقُولُ مَالِكٌ؟

قال: نعم ولست أرى قولَ أحدٍ مع قولِ النبي ﷺ حِجَّةً إِنَّمَا تَرَكْتَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ وَعَائِشَةُ، فَإِذَا اغْتَسَلَا مَعًا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ صَاحِبِهِ وَأَنْتُمْ تَجْعَلُونَ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ حِجَّةً عَلَى السَّنَةِ وَتَجْعَلُونَ سَنَةً أُخْرَى حِجَّةً عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَرَكْتُمُوهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ فَلَعَلَّكُمْ لَا تَكُونُونَ تَرَكْتُمُوهُ عَلَيْهِ إِلَّا بِشَيْءٍ عَرَفْتُمُوهُ.

٧٦- بابُ التَّيَمِّمِ

٢٧٢١- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَابْنُ عُمَرَ مِنَ الْجُزْفِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْمَرِيدِ نَزَلَ فَتَيَمَّمَ صَعِيدًا فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى. [أخرجه مالك (١/٥٦)]

٢٧٢٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ تَيَمَّمَ بِمَرِيدٍ الْغَنَمِ وَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، فَلَمْ يَعِدِ الْعَصْرَ.

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: إِذَا كَانَ الْمَسَافِرُ يَطْمَحُ بِالْمَاءِ، فَلَا يَتَيَمَّمُ إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ؛ فَإِنَّ تَيَمَّمَ قَبْلَ آخِرِ الْوَقْتِ وَصَلَّى، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ قَبْلَ ذَهَابِ الْوَقْتِ تَوَضَّأَ وَأَعَادَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا خلافُ قولِ ابنِ عمرَ المريدُ بطرفِ المدينة، وقد تَيَمَّمَ به ابنُ عمرَ ودخلَ وعليه من الوقتِ شيءٌ صالحٌ، فلم يعد الصَّلَاةَ فَكَيْفَ خَالَفْتُمُوهُ فِي الْأَمْرَيْنِ مَعًا وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِثْلَهُ قَالَ بِخِلَافِهِ، فَلَرَقَلْتُمْ بِقَوْلِهِ، ثُمَّ خَالَفَهُ غَيْرَكُمْ كَتَمْتُمْ شَبِيهًا أَنْ تَقُولُوا: تَخَالَفَ ابْنُ عُمَرَ لغيرِ قولِ مثله، ثُمَّ تَخَالَفَهُ أَيْضًا فِي الصَّلَاةِ وَابْنُ عُمَرَ إِلَى أَنْ يَصَلِّيَ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى أَنْ يَدْعَ صَلَاةَ عَلَيْهِ.

٧٧- بابُ الوُتْرِ

٢٧٢٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ وَالسَّمَاءُ مُتَنَبِّهَةٌ فَخَشِيَ ابْنُ عُمَرَ الصُّبْحَ فَأَوْتَرَ بِرَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْكَشَفَ الْغَيْمُ فَرَأَى عَلَيْهِ لَيْلًا فَشَقَّ

وخلفائه فهذا يطل أن العمل كما تقول في كل أمر ويطل قولكم لا يخفى على ابن عمر سنة، وإذا جاز عليه أن ينسى أو يذهب عليه ما شاهد كان أن النبي ﷺ أمر امرأة أن تحج عن أبيها من العلم من هذا أولى أن يذهب عليه، ولا يجعل قوله حجة على السنة وأنها عليك في رد الحديث زعمت أن يكون لا يذهب على ابن عمر.

٢٧٢٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر في التَّشَهُّد. [أخرجه مالك (١/٩١)]

قال الشافعي: وخالفته إلى قول عمر، فإذا كان التَّشَهُّد وهو من الصَّلاة وعلم العامة مختلف في بالمدينة تخالف فيه ابن عمر وعمر وعائشة فأين الاجتماع والعمل ما كان ينبغي لشيء أن يكون أولى أن يكون مجتمعاً عليه من التَّشَهُّد، وما روى فيه مالك صاحبك إلا ثلاثة أحاديث مختلفة كلها، حديثان منها يخالفان فيها عمر وعمر يعلمهم التَّشَهُّد على المنبر، ثم تخالف فيها ابنه وعائشة فكيف إذا ادعى أن يكون الحاكم إذا حكم، ثم قال: أو عمل أجمع عليه بالمدينة، وما يجوز ادعاء الإجماع إلا بخبر، ولو ذهب ذهب يميزه كانت الأحاديث رداً لإجازته.

٨٠- باب الصَّلاة قبل الفطر وبعده

٢٧٢٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصَّلاة ولا بعدها. [أخرجه مالك (١/١٨١)]

٢٧٣٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصَّلاة وبعدها. [أخرجه مالك (١/١٨١)]

٢٧٣١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه كان يصلي قبل أن يغدو إلى المصلى أربع ركعات. [أخرجه مالك (١/١٨١)]

قال الشافعي: والذي يروى الاختلاف فأين الإجماع إذا كانوا يختلفون في مثل هذا من الصَّلاة، وما تقولون أنتم، قالوا: لا نرى بأساً أن يصلي قبل الصَّلاة وبعدها.

قال الشافعي: فإذا خالفتم ابن عمر، وإذا جاز خلاف ابن عمر في هذا لقول الرجل من التابعين: أيجوز لغيركم خلافة لقول رجل من التابعين أو تضيقون على غيركم ما توسعون على أنفسكم فتكونون غير منصفين، ويكون هذا غير مقبول من أحد

النهار في السفر قال مالك لا بأس بالتأفلة في السفر نهاراً. قال: فقلت للشافعي: فإننا نقول بقول صاحبنا، فقال الشافعي: كيف خالفتم ابن عمر واستحبتم ما كره، ولم أعلمكم تحفظون فيه شيئاً يخالف هذا يدل على أن احتجاجكم بقول ابن عمر استأثر من الناس؛ لأنه لا ينبغي لأحد أن يخالف الحجة عنده.

٧٩- باب القنوت

٢٧٢٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصَّلوات. [أخرجه مالك (١/١٥٩)]

قال الشافعي: وأنتم ترون القنوت في الصبح.

٢٧٢٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة أظنه، عن أبيه - الشك من الربيع - أنه كان لا يقنت في شيء من الصَّلاة ولا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الأخيرة إذا قضى قراءته.

قال الشافعي: وأنتم تحالفون عروة فتقولون: يقنت بعد الركوع.

فقلت للشافعي: فانت تقنت في الصبح بعد الركوع؟

فقال: نعم: لأن النبي ﷺ قنت، ثم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان.

قلت: فقد وافقناك.

قال: أجل من حيث لا تعلمون وموافقتكم في هذا حجة عليكم في غيره.

فقلت من أين؟

قال: أنتم تركون الحديث عن النبي ﷺ في الحج عن الرجل يقاس على قول ابن عمر وتقولون: لا يجهل ابن عمر قول النبي ﷺ.

فقلت للشافعي: قد يذهب على ابن عمر بعض السنن ويذهب عليه حفظ ما شاهد منها، فقال الشافعي: أو يخفى عليه القنوت والنبي ﷺ وسلم يقنت عمره وأبو بكر أو يذهب عليه حفظه؟

فقلت: نعم.

قال الشافعي: أقول لكم مختلفة كيف نجدكم تروون عنه إنكار القنوت ويروي غيركم من المحدثين القنوت عن النبي ﷺ

اليهقي (١١٩/١)

٢٧٣٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ بَالَ فِي السُّوقِ قَتْرَ صَافٍ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَعَا لِلْجَنَازَةِ فَمَسَحَ عَلَى خَفِيَّهِ، ثُمَّ صَلَّى. [أخرجه مالك (٣٧-٣٦/١)]

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ لَا يَجُوزُ هَذَا إِنَّمَا يَسْمَحُ بِخَصْرَةٍ ذَلِكَ، وَمَنْ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا اسْتَأْنَفَ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنِّي لَأَرَى خِلَافَ ابْنِ عُمَرَ عَلَيْكُمْ خِيفًا لِرَأْيِ أَنْفُسِكُمْ لَا بَلَّ لَا نَعْلَمُكُمْ تَرَوُونَ فِي هَذَا عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا يَخَالِفُ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ، وَإِنْ جَازَ زَلُّ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَكُمْ، وَإِنَّمَا زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُجَّةَ فِي قَوْلِ أَنْفُسِكُمْ فَلَمْ تَكَلِّفْتُمْ الرِّوَايَةَ عَنْ غَيْرِكُمْ، وَقَدْ جَعَلْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِالْخِيَارِ تَقْبَلُونَ مَا شِئْتُمْ بِلَا حُجَّةٍ.

٨٢- باب إسراع المشي إلى الصلاة

٢٧٣٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ الإِقَامَةَ وَهُوَ بِالْبَيْعِ فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ إِلَى الْمَسْجِدِ. [أخرجه مالك (٧٢/١)]

قال الشافعي: وكرهتم زعمتم إسراع المشي إلى المسجد. فقلت للشافعي: نحن نكره الإسراع إلى المسجد إذا أقيمت الصلاة.

قال الشافعي: فإن كنتم كرهتموه لقول النبي ﷺ: إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ، فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ وَأَتَوْهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ فَقَدْ أَصَبْتُمْ، وهكذا ينبغي لكم في كلِّ أمر لرسول الله فيه سنة فأما أن قياسي قول ابن عمر ويخطئ القياس عليه حجة على أن رسول الله ﷺ أمر امرأة تَحُجُّ عَنْ أَبِيهَا وَرَجُلًا يَحُجُّ عَنْ أَبِيهِ فَقَالَ: لَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: لَا يَصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ فَكَيْفَ يَجُوزُ لِسَلَمٍ أَنْ يَدْعَ مَا يَرُوي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى مَا يَرُوي عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ يَدْعُهُ لِقِيَاسٍ يَخْطِئُ فِيهِ وَهُوَ هَذَا يَصِيبُ فِي تَرْكِ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِذْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَهُ، ثُمَّ يَزِيدُ فَيُخْرِجُ إِلَى خِلَافِ ابْنِ عُمَرَ مَعَ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

٨٣- باب رفع الأيدي في التكبير

سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة، فقال: يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك، ولا يفعل ذلك في

ويجوز أن تدع على ابن عمر لرجل من التابعين ولرأي صاحبك وتجعل قول ابن عمر حجة على السنة في موضع آخر.

٢٧٣٢- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ بِشَيْءٍ خَالَفْتُمُوهُ فِيهِ وَمَالِكٌ يَقُولُ: لَا أَرَاهُ حَكَى إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ يَزِيدُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَشْكُ فِيهِ.

قال الشافعي: فإذا ترككم على ابن عمر رأيه وروايته في صلاة الخوف بحديث يزيد بن رومان عن النبي ﷺ فكيف تتركون حديثاً عن النبي ﷺ أثبت من حديث يزيد بن رومان لرأي ابن عمر، ثم تدعون حديث يزيد بن رومان لقول سهل بن أبي حنيفة فتدعون السنة لقول سهل فما أعرف لكم في العلم مذهبا يصح والله المستعان.

٨١- باب نوم الجالس والمضطجع

٢٧٣٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ قَاعِدٌ، ثُمَّ يَصَلِّي، وَلَا يَتَوَضَّأُ. [أخرجه مالك (٢٢/١)]

قال الشافعي: وهكذا نقول، وإن طَالَ ذَلِكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوِيلِهِ وَقَصِيرِهِ إِذَا كَانَ جَالِسًا مُسْتَوِيًا عَلَى الْأَرْضِ وَنَقُولُ: إِذَا كَانَ مُضْطَجِعًا أَعَادَ الْوُضُوءَ.

٢٧٣٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَمَنْ نَامَ جَالِسًا، فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. [أخرجه عبد الرزاق (٤٨٤)]

قلت للشافعي: فَإِنَّا نَقُولُ إِنْ نَامَ قَلِيلًا قَاعِدًا لَمْ يَتَقَضَّ وَضُوءُهُ، وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ تَوَضَّأَ.

قال الشافعي: وَلَا يَجُوزُ فِي النَّوْمِ قَاعِدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَكَمَهُ حَكَمُ الْمُضْطَجِعِ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ سَوَاءً أَوْ خَارِجًا مِنْ ذَلِكَ الْحَكَمِ، فَلَا يَتَقَضُّ الْوُضُوءُ قَلِيلَهُ وَلَا كَثِيرَهُ.

قلت للشافعي: فَإِنَّا نَقُولُ إِنْ نَامَ قَلِيلًا قَاعِدًا لَمْ يَتَقَضَّ وَضُوءُهُ، وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ تَوَضَّأَ.

قال الشافعي: فهذا خلاف ابن عمر وخلاف غيره والخروج من أقوال الناس قول ابن عمر كما حكى مالك وهو لا يرى في النوم قاعدا وضوءا وقول الحسن من خالف النوم قلبه جالسا وغير جالس فعليه الوضوء وقولكم خارج منهما. [أخرجه

السجود.

فقلت للشافعي فما الحجة في ذلك؟

فقال:

٢٧٣٧- أَخْبَرَنَا هَذَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ

عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِثْلَ قَوْلِنَا.

فقلت: فإننا نقول يرفع في الابتداء، ثم لا يعود.

٢٧٣٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ

عُمَرَ كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ عَنِ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ وَهُوَ يَرَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ.

ثم خالفتم رسول الله ﷺ وابن عمر فقلت: لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة، وقد رويت عنهما أنهما رفعوا في الابتداء وعند الرفع من الركوع.

قال الشافعي: أفيجوز لعالم أن يترك على النبي ﷺ وابن عمر لرأي نفسه أو على النبي ﷺ لرأي ابن عمر، ثم يأتى موضع آخر ويصيب فيه يترك على ابن عمر لما روي عن النبي ﷺ فكيف لم ينه بعض هذا عن بعض؟ أرايت إن جاز له أن يروي عن النبي ﷺ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ اثْنَتَيْنِ وَيَأْخُذُ بِوَاحِدَةٍ وَيَتْرَكَ وَاحِدَةً أَيْجُوزُ لغيره ترك الذي أخذ به وأخذ الذي ترك أو يجوز لغيره تركه عليه؟

قال الشافعي: لا يجوز له ولا لغيره ترك ما روي عن النبي ﷺ.

فقلت للشافعي، فإن صاحبنا قال: ما معنى رفع الأيدي.

قال الشافعي: هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة معنى الرفع في الأول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي ﷺ عند الركوع وبعد رفع الرأس من الركوع، ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي ﷺ وابن عمر معاً لغير قول واحد روي عنه رفع الأيدي في الصلاة ثبت روايته يروي ذلك عن رسول الله ثلاثة عشر أو أربعة عشر رجلاً ويسرى عن أصحاب النبي ﷺ من غير وجه، فقد ترك السنة.

٨٤- باب وضع الأيدي في السجود

٢٧٣٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ كَفَّيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ وَجْهَهُ قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْبَرْدِ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ بُرْنَسٍ لَهُ. [أخرجه مالك (١/١٦٣)]

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، وهذا يشبه سنة النبي ﷺ.

٢٧٤٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسَجَدَ عَلَى سَبْعٍ فَذَكَرَ مِنْهَا كَفَّيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ.

قال الشافعي: ففعل في هذا بما أمر به، ففعل النبي ﷺ فافضى يديه إلى الأرض، وإن كان البرد شديداً كما يفضي بجمهته إلى الأرض؛ فإن كان فهذا كله نقول، وخالفتم هذا عن ابن عمر حيث وافق سنة النبي ﷺ.

فقلت: لا يفضي يديه إلى الأرض في حر ولا برد إن شاء الله.

٨٥- باب من الصيام

٢٧٤١- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا، فَقَالَ: تَقَطِّرُ وَتَطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ.

قال مالك: وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَرَوْنَ عَلَيْهَا مِنْ ذَلِكَ الْقَضَاءَ قَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهَا الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. [أخرجه مالك (١/٣٠٨)]

قال الشافعي: وإذا كان له أن يخالف ابن عمر لقول القاسم، ويتأول في خلاف ابن عمر القرآن، ولا يقلده، فيقول هذا أعلم بالقرآن منا ومذهب ابن عمر يتوجه؛ لأن الحامل ليست بمريضة المريضة يخاف على نفسه والحامل خافت على غيرها لا على نفسها فكيف ينبغي أن يجعل قول ابن عمر في موضع حجة، ثم القياس على قوله حجة على النبي ﷺ ويخطئ القياس، فيقول حين قال ابن عمر: لا يصلي أحد عن أحد لا يجزئ أحد عن أحد قياساً على قول ابن عمر وترك قول النبي ﷺ له وكيف جاز أن يترك من استقام في رمضان؟

فقال: عليه القضاء ولا كفارة عليه، ومن ذرعه القىء، فلا قضاء عليه ولا كفارة.

فقلت: وما الحجّة في ذلك؟

جناية؟

فقال:

فقال: نعم والماء يزيد شعثاً، وقال: الحجّة فيه أن النبي

ﷺ غسل رأسه، ثم غسله عمر.

قلت: كيف ذكر مالك عن ابن عمر؟

قال:

٢٧٤٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ

كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا مِنَ الْإِخْلَامِ قَالَ: وَنَحْنُ

وَمَالِكٌ لَا نَرَى بَأْساً أَنْ يَغْسِلَ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ فِي غَيْرِ إِخْلَامٍ

وَيُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اغْتَسَلَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. [أخرجه

مالك (٣٢٤/١)]

قلت: فهكذا نقول.

قال الشافعي: وإذا ترك قول ابن عمر لما روي عن النبي

ﷺ وعمر فهكذا ينبغي أن تتركوا عليه لكل ما روي عن النبي

ﷺ خلافة، وإذا وجد في الرواية عن ابن عمر ما يخالف ما

يروي عن النبي ﷺ وعمر فنبغي في مرّة أخرى أن لا نتركوا أن

ينهب على ابن عمر للنبي ﷺ سنة، وقد يذهب عليه، وعلى

غيره السنن، ولو علمها ما خالفها ولا رغب عنها إن شاء الله،

فلا تغفل في العلم وتختلف أقاويلك فيه بلا حجّة.

٢٧٤٤- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ لُبْسَ الْغُنْطَقَةِ لِلْمُحْرِمِ.

[أخرجه مالك (٣٢٦/١)]

فقلت للشافعي: فَإِنَّهُ يُخَالِفُ ابْنَ عُمَرَ، وَيَقُولُ يَقُولُ ابْنُ

الْمُسَيَّبِ.

فقال الشافعي: إِنْ مِنْ اسْتَجَازَ خِلَافَ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يُرَوْ

خِلَافُهُ إِلَّا عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ حَقِيقٌ أَنْ لَا يُخَالِفَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

٢٧٤٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّكَ كَانَ يَقُولُ: «مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ

الْهَذْيِ» بِعَيْرٍ أَوْ بَقَرَةٍ.

قال الشافعي: وَغَنُ وَأَنْتَ تَقُولُ: «مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ

الْهَذْيِ» شاةً وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِذَا جَازَ لَنَا أَنْ نَتْرَكَ عَلَى

ابْنِ عُمَرَ لَابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ التَّرْكُ عَلَيْهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَاجِباً. [أخرجه

مالك (٣٨٥/١)]

٢٧٤٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

٢٧٤٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ

قَالَ: مَنْ اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيءُ

فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ. [أخرجه مالك (٣٠٤/١)]

فقلت للشافعي: فَإِنَّا نَقُولُ ذَلِكَ مِنْ اسْتَقَاءَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ

وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

قال الشافعي: فما رويتم من هذا عن عمر أنه أضر وهو

يرى الشمس غربت، ثم طلعت، فقال: الخطب يسير، وقد

اجتهدنا - يعني قضاء يوم مكان يوم - الحجّة لنا عليكم وأنتم إن

وافقتموهما في هذا الموضوع تخالفوهما فيما هو مثل معناه قال:

فقلت للشافعي، وما هذا الموضوع الذي تخالفهما في مثل معناه؟

فقال: روينا عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا جَامِعَ

أَمْرَاتِهِ نَهَارًا فِي رَمَضَانَ أَنْ يُعْتِقَ أَوْ يَصُومَ أَوْ يَتَصَدَّقَ لَا يَجِزِيهِ إِلَّا

بَعْدَ أَنْ لَا يَجِدَ عِتْقًا، وَلَا يَسْتَطِيعَ الصَّوْمَ.

فقلتم لا يعتق، ولا يصوم، ويتصدق فخالقتموه في التثنية،

ووافقتموه في واحدة، ثم زعمتم أن من أضر بغير جماع فعليه

كفارة، ومن استقاء أو أضر وهو يرى أن الليل قد جاء فلم كانا

عندكم مفطرين؟ ثم زعمتم أن ليس عليهما كفارة بالإجماع، فلم

تحسنوا الاتباع ولا القياس والله يغفر لنا ولكم.

فقلت للشافعي: فكيف كان يكون القياس على ما روي

عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَامِعِ نَهَارًا، فَقَالَ: مَا قُلْنَا أَنْ لَا يَقَاسَ عَلَيْهِ

شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي أَنْ لَا كَفَّارَةَ عَلَى

مَنْ تَقَيًّا وَلَا مَنْ أَكَلَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَهُوَ يَرَى الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ وَلَا قَبْلَ

تَغِيْبِ الشَّمْسِ وَهُوَ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ غَرِبَتْ، وَلَمْ يَجِزْ أَنْ يَجْمَعَ

النَّاسُ عَلَى خِلَافِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا مَا قُلْنَا مِنْ

أَنْ لَا كَفَّارَةَ إِلَّا فِي الْجَمَاعِ اسْتِدْلَالًا بِمَا وَصَفَتْ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي لَا

أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا، وَإِنْ أَنْظَرُ فَأَيُّ حَالٍ جَعَلْتَ فِيهَا الصَّائِمَ مَفْطَرًا

يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ جَعَلْتَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ، فَأَقُولُ ذَلِكَ فِي الْمُحْتَمِنِ

وَالْمُسْتَطَعِ وَالْمُزْدَرِدِ الْحَصَى وَالْفَطْرِ قَبْلَ تَغِيْبِ الشَّمْسِ وَالْمُسَحَرِ

بَعْدَ الْفَجْرِ وَهُوَ يَرَى أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ وَالْمُسْتَقِيَّ وَغَيْرِهِ وَيُزِمُّكَ

فِي الْأَكْلِ النَّاسِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّكَ تَجْعَلُ ذَلِكَ فَطْرًا لَهُ

وَأَنْتَ تَتْرَكَ الْحَدِيثَ نَفْسَهُ، ثُمَّ تَدْعِي فِيهِ الْقِيَاسَ، ثُمَّ لَا تَقُومُ مِنَ

الْقِيَاسِ عَلَى شَيْءٍ تَعْرِفُهُ.

٨٦- باب في الحج

قال: سألت الشافعي هل يغسل المحرم رأسه من غير

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَعْصِ الصَّبَامُ عَلَى الْمُفْطِرِينَ وَلَا الْمُفْطِرُونَ عَلَى الصَّائِمِينَ وَقَدْ اخْتَلَفَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ فِي غَيْرِ شَيْءٍ.

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَمَا تَقُولُ أَنْتَ فِيهِ؟

فَقَالَ: أَقُولُ إِنَّ هَذَا خَيْرٌ وَأَمْرٌ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ جُلٌّ وَعِزٌّ الْأَمْرُ فِيهِ وَالْإِخْتِلَافُ وَاسِعٌ، وَلَيْسَ الْإِجْمَاعُ كَمَا ادَّعَيْتُمْ إِذَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ إِجْمَاعٌ فَهُوَ بِالْبِلْدَانِ، وَإِذَا كَانَ بِهَا اخْتِلَافٌ اخْتَلَفَ الْبِلْدَانُ فَمَا حَيْثُ تَدْعُونَ الْإِجْمَاعَ فَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ.

قَالَ: وَسَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَقَالَ: حَسَنَةٌ اسْتَحْسَنَهَا وَهِيَ أَحَبُّ مِنْهَا بَعْدَ الْحَجِّ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ وَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ وَلَئِنْ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي أَنْ يَجْعَلَ إِحْرَامَهُ عُمْرَةً.

٢٧٥١- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَدَقَةَ بِنِ يَسَارَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَأَنْ أَعْتَمَرَ قَبْلَ أَنْ أُحُجَّ وَأَهْدِيَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَمَرَ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ.

[أخرجه مالك (٣٤٤/١)]

فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَكْرَهُ الْعُمْرَةَ قَبْلَ الْحَجِّ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقَدْ كَرِهْتُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَحَبَّهُ مِنْهَا، وَمَا رَوَيْتُمْ عَنْ عَائِشَةَ أَنَهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ وَمِنَا مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَمِنَا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ فَلَمْ كَرِهْتُمْ مَا رَوَيْ أَنَّهُ فَعَلَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا ابْنُ عُمَرَ اسْتَحْسَنَهُ، وَمَا أَذِنَ اللَّهُ فِيهِ مِنَ التَّمَتُّعِ إِنَّ هَذَا لَسَوْءُ الْإِخْتِيَارِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٨٧- باب الإهلال من دون الميقات

قَالَ: سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْإِهْلَالِ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ، فَقَالَ: حَسَنٌ.

قُلْتُ لَهُ: وَمَا الْحُجَّةُ فِيهِ؟

قَالَ:

٢٧٥٢- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَهَلَ مِنْ لَيْلَاءَ. [أخرجه مالك (٣٣١/١)]

وَإِذَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ وَقَّتَ الْمَوَاقِيتَ وَأَهَلَ مِنْ لَيْلَاءَ.

وَلَمَّا رَوَى عطاءُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا وَقَّتَ الْمَوَاقِيتَ قَالَ: يَسْتَمْتِعُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ وَنِسَائِهِ حَتَّى يَأْتِيَ مِيقَاتَهُ.

ابْنُ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ رَأْسِهِ وَلَا مِنْ لِحْيَتِهِ شَيْئًا حَتَّى يَحُجَّ قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ يَضِيقُ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مِنْ رَأْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ. [أخرجه مالك (٣٩٦/١)]

٢٧٤٧- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا حَلَقَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ قُلْتُ: فَإِنَّا نَقُولُ لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ الْأَخْذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ إِنَّمَا الشُّكُّ فِي الرَّأْسِ. [أخرجه مالك (٣٩٦/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا ثَمًّا تَرَكْتُمْ عَلَيْهِ بَغِيرَ رَوَايَةٍ عَنْ غَيْرِهِ عِنْدَكُمْ عِلْمَتُهَا.

٢٧٤٨- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا قَصَرَ الصَّلَاةَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ قُلْتُ: فَإِنَّا نَقُولُ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ إِذَا جَاوَزَ الْيَبُوتَ. [أخرجه مالك (١٤٧/١)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَهَذَا ثَمًّا تَرَكْتُمْ عَلَى ابْنِ عُمَرَ.

٢٧٤٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَهُمَا غَاوِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ كَيْفَ كُنتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ؟ قَالَ: كَانَ يَهْلُ الْمُهْلُ مَنًى، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ مَنًى، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ. [أخرجه مالك (٣٣٧/١)، البخاري (٩٧٠)، مسلم (١٢٨٥)]

٢٧٥٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ رَأَيْتَ النَّاسَ يَقْعَلُونَهُ، وَأَمَّا نَحْنُ فَتُكَبِّرُ. [أخرجه مالك (١٣٥/١)]

قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: يَلْبِي حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَيَلْبِي وَهُوَ غَادٍ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ، وَلَا يُكَبِّرُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَهَذَا خِلَافٌ مَا رَوَى صَاحِبُكُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِنْ اخْتِيَارِ التَّكْبِيرِ وَكَرَاهَتِهِ التَّكْبِيرَ مَعَ خِلَافِ ابْنِ عُمَرَ خِلَافٌ مَا زَعَمْتُمْ أَنَّهُ كَانَ يَصْنَعُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، فَقَدْ كَانُوا يَخْتَلِفُونَ فِي النَّسْكِ وَبَعْدَهُ كَيْفَ ادَّعَيْتَ الْإِجْمَاعَ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَأَنْتَ تَرَوِي الْإِخْتِلَافَ فِي النَّسْكِ زَمَانَ النَّبِيِّ وَبَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَرَوِي الْإِخْتِلَافَ فِي الصَّوْمِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ، فَقُولُوا عَنْ أَنَسٍ سَافَرْنَا

يَنْبَغِي لَكُمْ خِلَافُهُ؟ وَمَا تَرَائِمُ تَبْلُوْنَ مَنْ خَالَفْتُمْ إِذَا شِئْتُمْ.
[أخرجه مالك (٣٦٠/١)، مسلم (١٢٣٠)]

٩٠- باب النكاح

٢٧٥٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ سَيَلَا عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ فَأَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ عَلَيْهَا أُمَةً فَكَرِهَهَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا. [أخرجه مالك (٥٣٦/٢)]

٢٧٥٨- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا تَنْكِحُ الْأُمَةَ عَلَى الْحُرَّةِ، فَإِنْ أَطَاعَتْ فَلَهَا الثَّلَاثَانِ. [أخرجه مالك (٥٣٦/٢)]
قال الشافعي: وهذا مما تركتم بغير رواية عن غيره عندكم علمتها.

فقلت للشافعي: فإننا نكره أن ينكح أحد أمة وهو يجد طولاً لحرة.

قال الشافعي: فقد خالفتم ما رويتم عن ابن عباس وابن عمر؛ لأنهما لم يكرها في روايتكم إلا الجمع بين الحرة والأمة لا أنهما كرها ما كرهتم، وهكذا خالفتم ما رويتم عن ابن المسيب وهل رويتم في قولكم شيئاً عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ بخلافه.

فقلت: ما علمت، فقال: فكيف استجزتم خلاف من شتم لقول أنفسكم؟

٩١- باب التمليك

٢٧٥٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَةً فَالْقَضَاءُ مَا قَضَتْ إِلَّا أَنْ يُنَازِلَهَا الرَّجُلُ، فَيَقُولُ لَهَا: لَمْ أَرِدْ إِلَّا تَطْلِيقَ وَاحِدَةٍ فَيُخْلِفُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَكُونُ أَمْلَكَ بِهَا مَا كَانَتْ فِي عِدَّتِهَا.
[أخرجه مالك (٥٥٣/٢)]

- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ تَقِيفٍ مَلَكَ امْرَأَةً أَمَرَهَا، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ: بِفِيكَ الْحَجَرُ، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ:

فَدَلْ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْظَرْ أَنْ يَحْرِمَ مِنْ وَرَائِهِ، وَلَكِنَّهُ أَمَرَ أَنْ لَا يَجَاوِزَهُ حَاجٌّ وَلَا مَعْتَمَرٌ إِلَّا بِالْحَرَامِ.

٢٧٥٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَكْرَهُ أَنْ يَهْلَ أَحَدٌ مِنْ وَرَاءِ الْمَيْقَاتِ.

قال الشافعي: وكيف كرهتم ما اختار ابن عمر لنفسه، وقاله معه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب في رجل من أهل العراق إتمام العمرة أن تحرم من ديرة أهلك ما علمه يؤخذ على أحد أكثر مما يؤخذ عليكم من خلاف ما رويت، وروى غيرك عن السلف.

٨٨- باب في الغدو من منى إلى عرفة

قال: سألت الشافعي عن الغدو من منى إلى عرفة يوم عرفة، فقال: ليس فيه ضيق والذي اختار أن يغدو إذا طلعت الشمس.

٢٧٥٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْدُو مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَالَ: فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَكْرَهُ هَذَا وَنَقُولُ: يَغْدُو مِنْ مَنَى إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ. [أخرجه مالك (٤٠٠/١)]

قال الشافعي: فكيف لم تتبعوا ابن عمر، وقد حج مع النبي ﷺ وخلفائه، وكان الحج خاصة مما ينسب ابن عمر عندهم إلى العلم به، وقد روي عن النبي ﷺ من وجه آخر أنه غدا من منى حين طلعت الشمس وقال محمد بن علي: السُّنَّةُ أَنْ يَغْدُو الْإِسَامُ مِنْ مَنَى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَعَمَزَ رَوَيْتُمْ كَرَاهِيَةً هَذَا.

٨٩- باب قطع التلبية

٢٧٥٥- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ. [أخرجه مالك (٣٣٨/١)]

٢٧٥٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَجَّ فِي الْفَتْنَةِ فَأَهْلَ، ثُمَّ نَظَرَ، فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ وَنَحْنُ لَا نَرَى بِهَذَا بَأْسًا فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَكْرَهُ أَنْ يَقْرَنَ الْحَجُّ مَعَ الْعُمْرَةِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَكَيْفَ كَرِهْتُمْ غَيْرَ مَكْرُوهِ، وَخَالَفْتُمْ مَنْ لَا

قلت: فإنما ذهبتا إلى أن هذا إنما هو لمن ابتداء الزوج طلاقه فيها رأيت المختلة والمملكة، فإن هاتين طلقنا أنفسهما قال: ليس الزوج ملكها ذلك وملكه التي حلفت أن لا تخرج فخرجت وملكه رجلاً يطلق امرأته، ثم فرقت بينهما وبين المطلقات في المتعة، ثم فرقت بين أنفسهن وكلهن طلقها غير الزوج إلا أن ابتداء الطلاق الذي به كان من الزوج؟

فإن قلت: لأن الله إنما ذكر المطلقات والمطلقات المرأة يطلقها زوجها، فإن اختلعت عندك فليس الزوج هو المطلق؛ لأنه أدخل قبل الطلاق شيئاً لزمك أن تخالف معنى القرآن؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾؛ فإن زعمت أن المملكة والمختلة، ومن سمينا من النساء يترتبصن بأنفسهن ثلاثة قُرُوءٍ؛ لأن الطلاق جاء من الزوج إذا قبل الخلع وجعل إليهن الطلاق وإلى غيرهن فطلقهن فهو المطلق وعليه يحرم فكذلك المختلعات، ومن سمينا منهن مطلقات لهن المتعة في كتاب الله، ثم قول ابن عمر، والله أعلم.

٩٣- باب الخلية والبرية

٢٧٦٤- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: في الخلية والبرية ثلاثاً ثلاثاً. [أخرجه مالك (٥٥٢/٢)]

قال الشافعي: منعب ابن عمر فيه، ومن ذهب مذهبه أن الخلية والبرية تقوم مقام قوله لامرأته أنت طالق ثلاثاً، ولا ينويه شيئاً من ذلك، ومن قال لمدخول بها وغير مدخول بها: أنت طالق ثلاثاً وقعت عليه عندنا وعند عامة المفتين وعندكم.

قال الشافعي: لنا: قد خالفتم ابن عمر في بعض هذا القول، ووافقتهم في بعض.

فقلتم الخلية والبرية ثلاث في المدخول بها، فلا يدين ويدين في التي لم يدخل بها ثلاثاً أراد أو واحدة، فلا أنتم قلتم كما قال ابن عمر، ومن قال قوله، فيقول: لا التفت أن يدين المطلق واستعمل عليها الأغلب ولا أنتم ذهبتم إذ كان الكلام منه يجمعل معين إلى أن يجعل القول قوله مع يمينه، ولكنكم خالفتم هذا معاً في معنى، ووافقتهم معاً في معنى، وما للناس فيها قول إلا قد خرجتم منه إنما قال الناس قولين: أحدهما إن قال بعضهم قول ابن عمر أولئك استعملوا الأغلب فجعلوا الخلية والبرية والبتة ثلاثاً كقوله أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً، وآخرين قالوا يقول عمر في البتة يدين؛ فإن أراد ثلاثاً ثلاثاً، وإن أراد واحدة فواحدة وآخرون ذهبوا إلى أن الكلمة احتملت معنيين فجعلوا عليه الأقل فجعلوا

بفك الحجر فاختصماً إلى مزوان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها إلا واحدة وردها إليه قال عبد الرحمن: فكان القاسم يُعجبُه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك. [أخرجه مالك (٥٤٤/٢)]

قلت للشافعي: إنا نقول في المخيرة إذا اختارت نفسها هي ثلاث، وفي التي يجعل أمرها بيدها أو تملك أمرها أيما تملك القضاء ما قضت إلا أن يتركها زوجها.

قال الشافعي: هذا خلاف ما رويتم عن زيد بن ثابت وخلاف ما روى غيركم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما فأجعلك اخترت قول ابن عمر على قول من خالفه في المملكة فإلى قول من ذهب في المخيرة؟ وعمن تقول أن اختاري وأمرك بيدك سواء وأنت لا تعلمك رويت في المخيرة عن واحد من أصحاب رسول الله ﷺ قولاً يوافق قولك؛ فإن رويت في هذا اختلافاً عن أصحاب رسول الله ﷺ فكيف ادعيت الإجماع؟ وإذا حكيت فأكثر ما تحكي الاختلاف.

٩٢- باب المتعة

٢٧٦١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لكل مطلق متعة إلا التي تطلق، وقد فرض لها الصداق، ولم تمس فحبسها ما فرض لها.

٢٧٦٢- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن القاسم بن محمّل وثله.

٢٧٦٣- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب أنه كان يقول: لكل مطلق متعة. [أخرجه مالك (٥٧٣/٢)]

قلت للشافعي: فإننا نقول خلاف قول ابن شهاب لقول ابن عمر.

قال الشافعي: فبقول ابن عمر قلتم وأنتم تخالفونه قال: فقلت للشافعي وأين؟

قال: زعمتم أن ابن عمر قال: لكل مطلق متعة إلا التي فرض لها، ولم تمس فحبسها نصف الصداق، وهذا يوافق القرآن فيه وقوله فيمن سواها من المطلقات أن لها متعة يوافق القرآن لقول الله جل ثناؤه ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾، وقال الله جل ذكره ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

من الطعام بشيء من الطعام نسيئة وأنتم تحجزون بعض الحيوان ببعض نسيئة، فلم تتبعوا فيه من رويتم عنه إجازته ممن سميت، ولم يجعلوه قياساً على غيره وقتلتم فيه قولاً متناقضاً خارجاً من السنة والآثار والقياس والمعقول لعمرى إن حرم البعير بالبعيرين مثله في الرحلة والنجاسة ما يعدو أن يجرم خيراً والخبر يدل على إحلاله، وقد خالفتموه، ولو حرمتوه قياساً على ما الزيادة في بعضه على بعض الرأى لقد خالفتم القياس وأجزتم البعير بالبعيرين مثله وزيادة دراهم، وليس يجوز التمر بالتمر وزيادة دراهم ولا شيء من الأشياء، وما علمت أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ قال قولكم، وإن عامة المفتين بمكة والأمصار على خلاف قولكم، وإن قولكم لخارج من الآثار يخالفها كلها ما رويتم منها، وروى غيركم خارج من القياس والمعقول فكيف جاز لأحد قول يستدرك فيه ما وصفت، ثم لا يستدرك في قليل من قوله بل في كثير والله المستعان.

٢٧٦٩- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن أذينة قال: خرجت مع جدو لي عليها مشي إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فسألت عبد الله بن عمر، فقال عبد الله: مرها فلتركب، ثم لتمش من حيث عجزت قال مالك: وعليها الهدي.

٢٧٧٠- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد أنه قال: كان علي مشي فأصابني خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطاء بن أبي رباح وغيره، فقالوا: عليك هدي، فلما قدمت المدينة سألت قامرؤني أن أمشي من حيث عجزت فمشيت مرة أخرى. [أخرجه مالك (٤٧٤/٢)]

قال الشافعي: فرويتم عن ابن عمر أنه أمرها أن تمشي، ورويتم ذلك ممن سأل بالمدينة، ولم تروها عنهم أنهم أمروها بهدي فخالفتم في أمرها بهدي، وهذا عندكم إجماع بالمدينة، ورويتم أن عطاء وغيره أمره بهدي، ولم يأمره بمشي فخالف في رواية نفسه عطاء وابن عمر والمدينين ولا أدري أين العمل الذي تدعون من قولكم ولا أين الإجماع منه هذا خلافهما فيما رويتم وخلاف رواية غيركم عن ابن عمر وغيره، وما يجوز من هذا إلا واحد من قولين إما قول ابن عمر بمشي ما ركب حتى يكون بالمشي كله، وإما أن لا يكون عليه عودة؛ لأنه قد جاء بحج أو عمرة وعليه هدي مكان ركوبه، وإما أن يمشي ويهدي، فقد كلفه الأمرين معاً، وإنما ينبغي أن يكون عليه أحدهما، والله أعلم.

الخلية والبرية واحدة إذا أراد بها الطلاق وقولكم خارج من هذا بخالف لما رويتم وجميع الآثار في بعضه وزدتم قولاً ثالثاً هو داخل في أحد القولين وهو أن يملك الرجل امرأته فرويتم عن ابن عمر القضاء ما قضت إلا أن يتركها، ثم زعمتم أنه إن ملك امرأته أمرها وهي مدخول بها فهكذا، وإن كانت غير مدخول بها نويتموه والبرية ليست مذهبكم إنما البرية مذهب من لا يوقع عليها الطلاق إذا احتمل الكلام الطلاق وغيره إلا بإرادة الطلاق كما رويتم عن النبي ﷺ، ثم عمر وغيرهما.

٩٤- باب في بيع الحيوان

قد سألت الشافعي عن بيع الحيوان، فقال: لا ربا في الحيوان يدا بيد ونسيئة، ولا يعدو الربا في زيادة الذهب والورق والماكول والمشروب.

قلت: وما الحجة فيه؟

فقال: فيه حديث عن النبي ﷺ ثابت وعن ابن عباس وغيره من رواية أهل البصرة، ومن حديث مالك أحاديث.

٢٧٦٥- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضنونة عليه بالربذة.

٢٧٦٦- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن صالح بن كيسان، عن الحسن بن محمد بن علي أن علياً باع جملاً له يقال له عصفير بعشرين بعيراً إلى أجل. [أخرجه مالك (٦٥٢/٢)]

٢٧٦٧- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب كان يقول: لا ربا في الحيوان، وإنما نهي من الحيوان عن ثلاث المضايق والملاقيح وحبل الحبل.

٢٧٦٨- قال الشافعي: أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد إلى أجل قال: لا بأس به.

قال الشافعي: وبهذا كله نقول، وخالفتم هذا كله ومثل هذا يكون عندكم العمل، لأنكم رويتم عن رجلين من أصحاب النبي ﷺ ورجلين من التابعين أحدهما أسن من الآخر وقتلتم لا يجوز البعير بالبعيرين إلا أن تختلف رحلتها ونجايتها فيجوز؛ فإن أردتم بها قياساً على التمر بالتمر فذلك لا يصلح إلا كيلاً بكيل، ولو كان أحد التمرين خيراً من الآخر، ولا يصلح شيء

٩٥- باب الكفارات

٢٧٧١- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: من حلف على يمين فوكدنها فعليه عتق رقبة. [أخرجه مالك (٤٧٩/٢)]

قال الشافعي: فخالفت ابن عمر.

فقلتم: التوكيد وغيره سواء يجزيه فيه إطعام عشرة مساكين تراكم تستوحشون من خلاف ابن عمر بحال، وما نعرف لكم مذهبا غير أننا رايناكم إذا وافقتم قول ابن عمر أو غيره من الصحابة أو من بعدهم من التابعين قلتم: هم أشد تقدما في العلم وأحدث برسول الله ﷺ وأصحابه عهدا فأحرى أن لا نقول إلا بما يعملون وأئمتنا المقتدى بهم فكيف تخالفونهم وعظمت خلافهم غاية التعظيم، ولعل من خالفهم ممن عبتهم عليه خلاف من وافقكم منه أن يكون خلافا؛ لأن من رواه عن مثلهم لم تعرفوه لضيق عليكم، ثم تخالفونهم لغير قول أحد من الناس مثلهم، ولا يسمع روايتكم وتتركون ما شتم لغير حجة فيما أخذتم ولا ما تركتم، وما صنعتهم من هذا غير جائز لغيركم عنكم.

وكذلك هو غير جائز لكم عند أحد من المسلمين؛ لأنه إذا لم يجز من يخالف بعض الأثر فيحسن الاحتجاج والقياس كان أن يكون لكم إذا كنتم لا تحسنون عند الناس حجة ولا قياسا أبعد قلتم إن زكاة الفطر وصدقة الطعام وجميع الكفارات بمذ النبي ﷺ إلا كفارة الظهار، فإنها بمذ هشام.

قال الشافعي: وما علمته قال: هذا القول قبلكم أحد من الناس، وما أدري إلى أي شيء ذهبت إلى عظيم ذنب المظاهر فالقاتل أعظم من المظاهر ذنبا فكيف رايتم أن كفارة القاتل بمذ النبي ﷺ وكفارة المظاهر بمذ هشام، ومن شرع لكم مذ هشام وقد أنزل الله الكفارات على رسوله قبل أن يولد أبو هشام فكيف ترى المسلمين كفروا في زمان النبي ﷺ قبل أن يكون مذ هشام؛ فإن زعمت أنهم كفروا بمذ رسول الله ﷺ وأخذوا به الصدقات وأخرجوا به الزكاة؛ لأن الله عز وجل: أنزل الكفارات، فقد أبان رسول الله ﷺ كم قدر كيلها كما أبان ذلك في زكاة الفطر، وفي الصدقات فكيف أخذتم مذ هشام وهو غير ما أبان رسول الله ﷺ للناس وكفر به السلف إلى أن كان لهشام مذ، وإن زعمت أن ذلك غير معروف فمن عرفهم أن الكفارة بمذ هشام، ومن زعم أن الكفارات مختلفة أرايت لسو قال قائل: كل كفارة بمذ هشام إلا كفارة الظهار، فإنما بمذ النبي ﷺ هل الحجة عليه إلا أن نقول: لا يفرق بينهما إلا كتاب أو سنة أو إجماع أو خبر لازم.

فقال للشافعي: فهل خالفك في أن الكفارات بمذ النبي ﷺ أحد؟

فقال: معاذ الله أن يكون زعما أن مسلما قط غيركم قال: إن شيئا من الكفارات بمذ غير النبي ﷺ قال: فما شيء يقوله بعض المشركين؟

قلت: قول متوجه، وإن خالفناه قال: وما هو؟

قلت: قالوا الكفارات بمذ النبي ﷺ يطعم المسكين مدين مدين قياسا على أن النبي ﷺ أمر كعب بن عجرة أن يطعم في فدية الأذى كل مسكين مدين مدين ولم تبلغ جهالتهم ولا جهالة أحد أن يقول: إن كفارة بغير مذ النبي ﷺ.

فقلت للشافعي: فلعن مذ هشام مذان بمذ النبي ﷺ، فقال الشافعي: لا هو مذ وثلاث أو مذ ونصف.

فقلت للشافعي: أفتعرف لقولنا وجهها؟

فقال: لا وجه لكم يعذر أحد من العالمين بأن يقول مثله، ولا يفرق مسلم غيركم بين مكيلة الكفارات إلا أنا نقول هي مذ مذ بمذ النبي ﷺ لكل مسكين، وقال بعض المشركين: مذان مذان فأما أن يفرق أحد بين مكيلة شيء من الكفارات، فلا.

٩٦- باب زكاة الفطر

٢٧٧٢- قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يبعث بزكاة الفطر إلى النبي ﷺ فجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة.

قال الشافعي: هذا حسن واستحسنه لمن فعله والحجة بأن النبي ﷺ تسلف صدقة العباس قبل أن تجل ويقول ابن عمر وغيره.

فقلت للشافعي: فإننا نكره لأحد أن يؤدي زكاة الفطر إلا مع الغدو يوم الفطر، وذلك حين يحل بعد الفجر.

قال الشافعي: قد خالفت ابن عمر في روايتكم، وما روى غيركم عن النبي ﷺ أنه تسلف صدقة العباس بن عبد المطلب قبل مجئها لغير قول واحد علمتمكم ورويتوه عنه من أصحاب النبي ﷺ ولا التابعين فلست أدري لأي معنى تحملون ما حملتم من الحديث إن كنتم حملتموه لتعلموا الناس أنكم قد عرفتموه فخالفتهم بعد المعرفة، وقد وقعتم بالذي أردتم وأظهرتم للناس خلاف السلف، وإن كنتم حملتموه لتأخذوا به، فقد أخطأتم ما تركتم منه، وما تركتم منه كثير في قليل ما رويتهم، وإن كانت الحجة عنكم ليست في الحديث فلم تكلفتم روايته واحتججتم بما وافقتم منه على من خالفه؟ ما تخرجون من قلعة النصفة والخطأ

فيما صحَّ إذ تركتم مثله وأخذتم مثله، ولا يجوز أن يكون شيء مرة حجة ومرة غير حجة.

٩٧- باب في قطع العبد

٢٧٧٣- قال الشافعي: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن عبداً له سرق وهو أبى فأبى سعيد بن العاص أن يقطعه فأمر به ابن عمر فقطعت يده.

قلت للشافعي: فإنا نقول: لا يقطع السيد يده إذا أبى السلطان يقطعه، فقال الشافعي: قد كان سعيد بن العاص من صالح ولأهل المدينة، فلما لم ير أن يقطع الأبى أمر ابن عمر بقطعه، وفي هذا دليل على أن ولأهل المدينة كانوا يقضون بأرائهم، ويخالفون فقهاءهم، وأن فقهاء أهل المدينة كانوا يختلفون فيأخذ أمراءهم برأي بعضهم دون بعض، وهذا أيضاً العمل؛ لأنكم كنتم توهمون أن قضاء من هو أسوأ حالاً من سعيد ومثله لا يقضي إلا بقول الفقهاء، وأن فقهاءهم زعمتم لا يختلفون، وليس هو كما توهمت في قول فقهاءهم ولا قضاء أمرائهم، وقد خالفتم رأي سعيد وهو الوالي وابن عمر وهو المفتي فأين العمل؟ إن كان العمل فيما عمل به الوالي فسعيد لم يكن يرى قطع الأبى وأنتم ترون قطعه، وإن كان العمل في قول ابن عمر، فقد قطعه وأنتم ترون أن ليس لنا أن نقطعه، وما درينا ما معنى قولكم العمل ولا تدرُونَ فيما خبرنا، وما وجدنا لكم منه مخرجاً إلا أن تكونوا سميت أقاويلكم العمل والإجماع فتقولون على هذا العمل، وعلى هذا الإجماع تمنون أقاويلكم، وأما غير هذا، فلا مخرج لقولكم فيه عمل ولا إجماع؛ لأن ما نجد عندكم من روايتكم ورواية غيركم اختلاف لا إجماع الناس معكم فيه لا يخالفونكم.

قلت للشافعي: قد فهمت ما ذكرت أنا لم نصر إلى الأخذ به من الحديث عن النبي ﷺ والآثار عن أصحاب النبي ﷺ، وما تركنا من الآثار عن التابعين بالمدينة من رواية صاحبنا نفسه وتركنا مما روى، وخالفنا فيه، فهل تجد فيما روى غيرنا شيئاً تركناه؟

قال: نعم أكثر من هذا في رواية صاحبكم لغير قليل.

قلت له: قلنا علم ندخله مع علم المدينة قال: أي علم هو؟

قلت: علم المصريين وعلم غير صاحبنا من المدنيين.

قال الشافعي: ولم أدخلتم علم المصريين دون علم غيرهم مع علم أهل المدينة؟

قلت: أدخلت منه ما أخذوا عن أهل المدينة قال: ومن

ذلك علم خالد بن أبي عمران؟
قلت: نعم.

قال الشافعي: فقد وجدتك تروي عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار فنظرت فيما ثبت أنت عن هؤلاء الثفر فرايت فيه أقاويل تخالفها، ووجدتك تروي عن ابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد فوجدتك تخالفهم ولست أدري من تبعتم إذا كنت تروي أنت وغيرك عن النبي ﷺ أشياء تخالفها، ثم عمن رويت عنه هذا من أصحاب النبي ﷺ، ثم عن التابعين، ثم عمن بعدهم، فقد أوسعت القرون الحالية والباقية خلافاً، ووضعت نفسك موضع أن لا تقبل إلا إذا شئت وأنت تعيب على غيرك ما هو أقل من هذا وعند من عبت عليه عقل صحيح ومعرفة ينجح بها عما يقول: ولم نر ذلك عندك والله يفرق لنا ولك قال: ويدخل عليك من هذا خصلتان؛ فإن كان علم أهل المدينة إجماعاً كله أو الأكثر منه، فقد خالفته لا بل قد خالفت أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض أقاويلهم، وإن كان في علمهم افتراق فلم ادعيت لهم الإجماع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما حفظت لك من ذهباً واحداً في شيء من العلم استقام لك فيه قول ولا حفظت أنك ادعيت الحجة في شيء إلا تركتها في مثل الذي ادعيتها فيه، وزعمت أنك تثبت السنة من وجهين: أحدهما أن تجد الأئمة من أصحاب النبي ﷺ قالوا بما يوافقها والآخر أن لا تجد الناس اختلفوا فيها وتردّها إن لم تجد للأئمة فيها قولاً وتجد الناس اختلفوا فيها، ثم تثبت تحريم كل ذي ناب من السباع واليمن مع الشاهد والقسامة وغير ذلك مما ذكرنا هذا كله لا تروي فيه عن أحد من الأئمة شيئاً يوافقه بل أنت تروي في القسامة عن عمر خلاف حديثك عن النبي ﷺ وتروي فيها عن النبي ﷺ خلاف حديثك الذي أخذت به، ويخالفك فيها سعيد بن المسيب برأيه وروايته، ويخالفك فيها كثير من أهل المدينة ويردّها عليك أهل البلدان ردّاً عنيفاً.

وكذلك أكثر أهل البلدان ردوا عليك اليمن مع الشاهد ويدعون فيها أنها تخالف القرآن ويردّها عليك بالمدينة عروة والزهري وغيرهما وبمكة عطاء وغيره ويرد كل ذي ناب من السباع عائشة وابن عباس وغيرهما، ثم رددت أن النبي ﷺ تطيب للإحرام ويعني قبل الطواف ابن أبي وقاص وابن عباس كما تطيب النبي ﷺ وعلى هذا أكثر المفتين بالبلدان فترك هذا لأن رويت أن عمر كره ذلك، ولا يجوز لعالم أن يدع قول النبي ﷺ لقول أحد سواه.

فإن قلت: قد يمكن الغلط فيمن روى هذا عن النبي ﷺ فهكذا يمكن الغلط فيمن روى ما رويت عن عمر.

وَأَتَوْهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَرَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَنْضَحُ فِي عَيْنِهِ الْمَاءَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَخَالَفْتَهُ، وَلَمْ تَسِرْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ خَلْفَهُ، وَرَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَرَوَيْتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، ثُمَّ خَالَفْتَهُ وَهُوَ يَافِقُ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِغَيْرِ قَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ رَوَيْتَهُ عَنْهُ، وَرَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ كَفَّيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ وَجْهَهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُمَا فِي شِدَّةِ الْبُرْدِ وَتُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُسَجَّدَ عَلَى سَبْعِ فِئَافِ الْكُفَّانِ فَخَالَفْتُ ابْنَ عَمْرٍ فِيمَا يَافِقُ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِذَا كُنْتُ تَخَالَفُ مَا رَوَيْتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الطَّيِّبِ لِلْمَحْرَمِ لِقَوْلِ عَمْرٍ، وَمَا رَوَيْتَ عَنْ عَمْرٍ فِي تَقْرِيدِ الْبَعِيرِ وَهُوَ عَحْرَمٌ لِقَوْلِ ابْنِ عَمْرٍ، وَمَا رَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ فِيمَا وَصَفْنَا وَغَيْرِهِ لِقَوْلِ نَفْسِكَ، فَلَا أَسْمَعُ الْعِلْمَ إِذَا لَا عِلْمَكَ وَلَا أَعْلَمُكَ تَدْرِي لَأَيِّ شَيْءٍ تَحْمِلُ الْحَدِيثَ إِذَا كُنْتُ تَأْخُذُ مِنْهُ مَا شِئْتُ وَتَتْرَكُ مِنْهُ مَا شِئْتُ، وَرَوَيْتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ تَعْتَمِدُوا عَلَى أَمْرِ تَعْرِفُونَهُ.

قلت للشافعي: إِنَّمَا ذَهَبَا إِلَى أَنْ نَبِيتَ مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ دُونَ الْبِلْدَانِ كُلِّهَا.

فقال الشافعي: هَذِهِ طَرِيقُ الَّذِينَ أَبْطَلُوا الْأَحَادِيثَ كُلَّهَا، وَقَالُوا تَأْخُذُ بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَدْعَوُا إِجْمَاعَ النَّاسِ وَأَدْعَيْنَا أُنْتُمْ إِجْمَاعُ بِلَادِهِمْ يَخْتَلِفُونَ عَلَى لِسَانِكُمْ وَالَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ يَدْخُلُ عَلَيْكَ مَعَهُمْ لِلصَّحَّةِ كَانَ أَوَّلَى بِكُمْ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ.

قلت: ولم؟

قال: لِأَنَّهُ كَلَامٌ تَرْسُلُونَهُ لَا بِمَعْرِفَةٍ، فَإِذَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ لَمْ تَقْضُوا مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْبَلَهُ أَرَأَيْتُمْ إِذَا سَأَلْتُمْ مِنَ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِالْمَدِينَةِ؟ أَمُّمُ الَّذِينَ نَبِيتَ لَهُمُ الْحَدِيثَ وَنَبِيتَ لَهُمْ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَدِيثٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

فإن قلت: نعم.

قلت يَدْخُلُ عَلَيْكُمْ فِي هَذَا أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُمْ إِجْمَاعٌ لَمْ تَكُونُوا وَصَلْتُمْ إِلَى الْخَبَرِ عَنْهُمْ إِلَّا مِنْ جِهَةِ خَبَرِ الْإِنْفِرَادِ الَّذِي رَدَدْتُمْ مِثْلَهُ فِي الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ نَبِيتَ خَبَرَ الْإِنْفِرَادِ فَمَا نَبِيتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ وَالْآخَرُ أَنَّكُمْ لَا تَحْفَظُونَ فِي قَوْلِ وَاحِدٍ غَيْرَكُمْ شَيْئًا مَتَّفَقًا فَكَيْفَ تَسْمُونَ إِجْمَاعًا لَا تَجِدُونَ فِيهِ عَنْ غَيْرِكُمْ قَوْلًا وَاحِدًا؟ وَكَيْفَ تَقُولُونَ: أَجْمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ يَخْتَلِفُونَ عَلَى لِسَانِكُمْ وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؟

فإن قلت: إِنَّا ذَهَبْنَا إِلَى أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ أَنْ يَحْكُمَ أَحَدُ الْأَثَمَةِ أَبُو بَكْرٍ أَوْ عَمْرٌ أَوْ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالْمَدِينَةِ بِحُكْمٍ أَوْ يَقُولُ

فَإِنْ جَعَلْتُ الرِّوَايَتَيْنِ ثَابِتَيْنِ مَعًا فَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلَى أَنْ يَقَالَ بِهِ، وَإِنْ أَدْخَلْتُ التَّهْمَةَ عَلَى الرَّائِيَيْنِ مَعًا، فَلَا تَدْعُ الرِّوَايَةَ عَنْ أَحَدٍ أَخَذَتْ عَنْهُ وَأَنْتَ تَتَّهَمُ.

قلت للشافعي: أَفَيَجُوزُ أَنْ تَتَّهَمَ الرِّوَايَةَ؟

قال: لَا إِلَّا أَنْ يَرَوِيَ حَدِيثَانِ عَنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ يَخْتَلِفَانِ فَذَهَبَ إِلَى أَحَدِهِمَا فَأَمَّا رَوَايَةُ عَنْ وَاحِدٍ لَا مَعَارِضَ لَهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّهَمَ، وَلَوْ جَازَ أَنْ تَتَّهَمَ لَمْ يَجَزْ أَنْ تَحْتَجَّ بِحَدِيثِ التَّهْمَيْنِ بِغَيْرِ مَعَارِضٍ رَوَايَتَهُ فَأَمَّا أَنْ يَرَوِيَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا وَيَرَوِي آخَرَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا يَخَالَفُهُ فَلَيْسَ هَذِهِ مَعَارِضُ هَذِهِ رَوَايَةُ عَنْ رَجُلٍ وَهَذِهِ عَنْ آخَرَ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ صَاحِبِهِ، ثُمَّ لَمْ تَبَيِّنْ عَلَى مَا وَصَفْتَ مِنْ مَذْهَبِكَ حَتَّى تَرَكْتَ قَوْلَ عَمْرٍ فِي الْمُبْذُورِ هُوَ حَرٌّ وَلَكَ وَلَاؤُهُ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ.

فقلت: لَا يَكُونُ لِلَّذِي تَقْطَعُ وَلَاؤُهُ وَلَا أَحْسَبُ حِجَّةَ لَكَ فِي هَذَا إِلَّا أَنْ تَقُولَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَهَذَا غَيْرُ مَعْتَقٍ».

وَرَوَيْتَ عَنْ عَمْرٍ أَنَّهُ بَدَأَ فِي الْقِسَامَةِ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ فَأَبَاوُا فَرَدُّهَا عَلَى الْمَدْعَيْنِ فَأَبَاوَا الْأَمْجَانَ فَأَغْرَمَ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ نَصْفَ الدِّيَةِ فَخَالَفْتَهُ أَنْتَ.

قلت يَبْدَأُ الْمَدْعُوعُونَ وَلَا نَغْرَمُ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ إِذَا لَمْ يَحْلِفْ مِنْ أَنَّهُ بَدَأَ الْمَدْعَيْنِ، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ غَرَامَةً حِينَ لَمْ يَقْبَلِ الْمَدْعُوعُونَ أَمَانَتَهُمْ، وَرَوَيْتَ عَنْ عَمْرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُؤْمِنِ يُؤْمَنُ الْعَلِيجُ، ثُمَّ يَقْتُلُهُ لَا يُلْغِي أَنْ أَحَدًا فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا قَتَلْتَهُ فَخَالَفْتَهُ وَقُلْتُ: لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ مَعَ مَا وَصَفْنَا نَمَّا تَرَكْتَ عَلَى عَمْرٍ وَالرَّجُلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ تَخَلَّصَ إِلَى أَنْ تَرَكْتَ عَلَيْهِ لِرَأْيِ نَفْسِكَ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَتْ السَّنَةُ حِجَّةً عَلَى قَوْلِ مَنْ تَرَكَهَا أَنْ لَا يَؤَاقِفَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ أَبَدًا، وَلَا يَجُوزُ هَذَا الْقَوْلُ الْمُخْتَلَطُ الْمُتَنَاقِضُ، وَرَوَيْتَ عَنْ عَمْرٍ فِي الضَّرْسِ جَلٍّ وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ فِي الضَّرْسِ جِلَانٍ، ثُمَّ تَرَكْتَ عَلَيْهِمَا مَعًا قَوْلَهُمَا وَلَا أَعْلَمُ لَكَ حِجَّةً فِي هَذَا أَقْوَى مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي السَّنَةِ خَمْسٌ وَأَلِ الضَّرْسُ قَدْ يَسْمَى سَنًا، ثُمَّ صَرَّتْ إِلَى أَنْ رَوَيْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ امْرَأَةً أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا وَهَذَا قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَرَبِيعَةَ وَكُلٌّ مِنْ عَرَفْتَ قَوْلَهُ مِنْ كُلِّ أَهْلِ بِلَادٍ غَيْرِ أَصْحَابِكَ لَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَتَرَكْتَهُ لِقِيَاسِ زَعَمْتَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍ لَا يَصْلِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصْرُمُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

فقلت: وَالْحُجُّ يَشْبَهُمَا.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَرَوَيْتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ الْإِقَامَةَ فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَتَرَكْتَهُ عَلَيْهِ لَا أَعْلَمُ لَكَ حِجَّةً فِي تَرَكِهِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَأْتَوْهَا تَسْعُونَ

لرأي أنفسكم ومثلكم وحفظت أنك تسوي عن أبي بكر سنة أقاويل تركم عليه منها خمسة اثنين في القراءة في الصلاة وأخرى في نهيه عن عقر الشجر وتخريب العامر وعقر ذوات الأرواح إلا لما كلة وحفظت أنك تركت على عثمان أنه كان يخرم وجهه وهو محرم من روايتكم وغير ذلك، وما تركت عليهم من رواية الثقات من أهل المدينة أضعافاً ما تركم عليهم من روايتكم لغفلة ولقلة روايتكم وكثرة روايتهم؛ فإن ذهبتم إلى غيرهم من أصحاب النبي ﷺ، فلم ترووا عن أحد قط شيئاً علمته إلا تركم بعض ما رويتم، وإن ذهبتم إلى التابعين، فقد خالفتم كثيراً من أقاويلهم، وإن ذهبتم إلى تابعي التابعين، فقد خالفتم أقاويلهم بما رويتم، وروى غيركم ما كتبنا منه في هذا الكتاب شيئاً يدل على ما رويتم، وما تركنا من رواية غيركم أضعافاً ما كتبنا؛ فإن أنصفتهم بأقوايلكم، فلا تشكوا في أنكم لم تذهبوا مذهباً علمناه إلا فارتصوه كان كانت حجتكم لازمة فحالكم بفراقها غير محمود، وإن كانت غير لازمة دخل عليكم فراقها والضعف في الحجة بما لا يلزم قال: فقلت للشافعي: فقد سمعتك تحكي أن بعض المشركين قام بجنتنا فيما ذكرنا من الإجماع فأحب أن تحكي لي ما قلت: وقال: لك، فقال لي الشافعي: فيما حكيت الكفاية مما لم أحك، وما تصنع بما لم تقله أنت في حجتك؟

فقلت للشافعي: قد ذكرت الذي قام بالخبر في بعض ترك الحديث، ووصفت أنه منسوب إلى البصرة، فقال لي الشافعي: هو كما ذكرت، وقد جاء منه على ما لم تأت عليه لنفسك، ولو لم أر في مذهبه شيئاً تقوم به حجة.

فقلت: فاذكر منه ما حضرك.

قال الشافعي:

قلت له: أرايت الفرض علينا، وعلى من قبلنا في اتباع سنة رسول الله ﷺ ليس واحداً؟
قال: بلى.

فقلت: إذا كان أبو بكر خليفة النبي ﷺ والعامل بعده فورد عليه خبر واحد عن النبي ﷺ وأبو بكر لا مدة بينه وبين النبي ﷺ يمكنه فيها أن يعمل بالخبر، فلا يترك ما تقول فيه؟
قال: أقول إنه يقبله ويعمل به.

فقلت: قد ثبت إذا بالخبر، ولم يتقدمه عمل من أحد بعده عن النبي ﷺ بشيء؛ لأنه لم يكن بينهما إمام فيعمل بالخبر، ولا يدعه وهو مخالف في هذا حال من بعده.

قال الشافعي: فقلت: أرايت إذا جاء الخبر في آخر عمره، ولا يعمل به ولا بما يخالفه في أول عمره، وقد عاش أكثر من سنة يعمل فما تقول فيه؟

القول، فقال الشافعي: إنه قد احتج لكم بعض المشركين بأن قال: ما قلتم، وكان حكم الحاكم وقول القائل من الأئمة لا يكون بالمدينة إلا علماً ظاهراً غير مستتر وهم يجمعون أنهم أعلم الناس بسنن رسول الله ﷺ وأطلب الناس لما ذهب علمه عنهم منها يسألون عنها على المنبر، وعلى المواسم، وفي المساجد، وفي عرام الناس ويتدثرون فيخبرون بما لم يسألوا عنه فيقبلون ممن أخبرهم ما أخبرهم إذا ثبت لهم، فإذا حكم أحدهم الحكم لم يجوز أن يكون حكم به إلا، وهو موافق سنة رسول الله ﷺ وغير مخالف لها؛ فإن جاء حديث عن النبي ﷺ فخالفه من وجهة الانفراد أنهم لما وصفت.

فقلت للشافعي: هذا المعنى الذي ذهبنا إليه بأي شيء احتجبت عليه.

قال الشافعي: أول ما نتج به عليكم من هذا أنكم لا تعرفون حكم الحاكم منهم ولا قول القائل إلا بخبر الانفراد الذي رددتم مثله إذا روي عن النبي ﷺ الفرض من الله، وما روي عن غيره لا يحل محل قول النبي ﷺ أبداً فكيف أجزم خبر الانفراد عن بعض أصحاب النبي ﷺ ورددتموه عن النبي ﷺ؟

فقلت للشافعي: فما رد عليك، فقال: ما كان عنده في هذا شيء أكثر من الخروج منه وأنا أعلم - إن شاء الله - أنه يعلم أنه يلزمه، فهل عندكم في هذا حجة؟

فقلت: ما يحضرنني قال: فقلت للشافعي: وما حجتك عليه سوى هذا؟

فقال الشافعي: قد أوجدتكم أن عمر - مع فضل علمه وصحبته وطول عمره وكثرة مسأله وتقواه - قد حكم أحكاماً بلغه بعضها عن النبي ﷺ شيء فرجع عن حكمه إلى ما بلغه عن رسول الله ﷺ ورجع الناس عن بعض حكمه بعده إلى ما بلغه عن النبي ﷺ، فإنه قد يعزب عن الكثير الصحبة الشيء من العلم يحفظه الأقل علماً وصحبة منه، فلا يمنعه ذلك من قبوله واكتفيت من ترديده هذا بما وصفت في كتاب هذا وكتاب جماع العلم.

قال الشافعي: ولو لم يكن هذا هكذا ما كان على الأرض أحد أعلمه أن ترك لما زعم أن الصواب فيه منكم.

قلت: فكيف؟

قال: قد تركتم على عمر بن الخطاب من روايتكم منها ما تركتموه، وزعمتم؛ لأن الحديث عن النبي ﷺ جاء بخالفه ومنها ما تركتموه؛ لأن ابن عمر خالفه ومنها ما تركتموه لرأي أنفسكم لا يخالف عمر فيه أحد يحفظ عنه، فلو كان حكم الحاكم وقوله يقرم المقام الذي قلت كنت خارجاً منه فيما وصفنا وفيما روى الثقات عن عمر أنكم لتخالقون عنه أكثر من مائة قول منها ما هو

قال: يقبله.

فقلت: فقد قبل خبراً لم يتقدمه عمل.

قال الشافعي: لو أُجبت إلى النصفة على أصل قولك يلزمك أن لا يكون على الناس العمل بما جاء عن النبي ﷺ إلا بأن يعمل به من بعده أو يترك العمل؛ لأنه إذا كان للإمام الأول أن يدعه لم يعمل به كان جميع من بعده من الأئمة في مثل حاله؛ لأنه لا بد أن يتدعى العمل به الإمام الأول أو الثاني أو من بعده قال: فلا أقول هذا.

قال الشافعي: فما تقول في عمر وأبو بكر إمام قبله إذا ورد خبر الواحد لم يعمل به أبو بكر، ولم يخالفه؟ قال: يقبله.

قلت: أيقبله، ولم يعمل به أبو بكر.

قال: نعم ولم يخالفه.

قلت: أفبُيئت، ولم يتقدمه عمل؟

قال: نعم.

قلت: وهكذا عمر في آخر خلافته وأولها؟

قال: نعم.

قلت: وهكذا عثمان؟

قال: نعم.

قلت: زعمت أن الخبر عن النبي ﷺ يلزم، ولم يتقدمه عمل قبله، وقد ولي الأئمة، ولم يعملوا به، ولم يدعوه قال: فلا يمكن أن تكون للنبي ﷺ سنة إلا عمل بها الأئمة بعده.

قال الشافعي: فقلت له: وقد حفظ عن النبي ﷺ أشياء لا يحفظ عن أحد من خلفائه فيها شيء؟

فقال: نعم سنن كثيرة، ولكن من أين ترى ذلك.

قال الشافعي: فقلت: استغنى فيها فالخبر عن رسول الله ﷺ عمن بعده، وذلك أن بالخلق الحاجة إلى الخبر عنه، وأن عليهم اتباعه، ولعل منها ما لم يرد على من بعده قال: فمثل لي ما علمت أنه ورد على من بعده من خلفائه، فلم يحك عنه فيه شيء.

قلت: قول النبي ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ لا أشك أن قد ورد على جميع خلفائه؛ لأنهم كانوا القاطنين بأحد العشر من الناس، ولم يحفظ عن واحد منهم فيها شيء قال: صدقت هذا بين.

قلت: وله أمثال كثيرة قد كتبناها في غير هذا الموضع.

فقلت: إذا كان يرد علينا الخبر عن بعض خلفائه ويرد علينا الخبر عنه يخالفه فنصير إلى الخبر عن النبي ﷺ؛ لأن لكل غاية

وغاية العلم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ اتعلم أن السنة ما كانت موجودة مستغنى بها عن غيرها؟

قال: نعم، وقد سمعتك ذكرت ما لا أجهل من أنه قد يرد عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ القول بقوله توجد السنة بخلافه؛ فإن وجدها من بعده صار إليها فهذا يدل على ما ذكرت من استغناء السنة عما سواها وبالمدينة من أصحاب النبي ﷺ نحو من ثلاثين ألف رجل إن لم يزيدوا لعلك لا تروي عنهم قولاً واحداً عن سنة: نعم إنما تروي القول عن الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة متفرقين فيه أو مجتمعين والأكثر التفرق فأي الإجماع.

قال الشافعي رحمه الله:

قلت له: ضع لقولك إذا كان الأكثر مثلاً.

قال: نعم كأن خمسة نفر من أصحاب النبي ﷺ قالوا قولاً متفقين عليه، وقال ثلاثة قولاً مخالفاً لقولهم فالأكثر أولى أن يتبع. فقلت هذا قلماً يوجد، وإن وجد أيجوز أن تعدّه إجماعاً، وقد تفرقوا موافقة؟

قال: نعم على معنى أن الأكثر مجتمعون.

قلت: فإذا كان أصحاب النبي ﷺ من العدد على ما وصفت، فهل فيمن لم ترووا عنه من أصحاب النبي ﷺ دلالة موافقة الأكثر، فيكونون أكثر بعددهم من موافقتهم أو موافقة الثلاثة الأقلين، فيكون الأقلون الأكثرين بمن وافقهم لا تدري لعلهم متفرقون ولا تدري أين الأقل وأصحاب النبي ﷺ كلهم ممن له أن يقول في العلم.

قال: ما أدري كيف قولهم لو قالوا؟ وإن لهم أن يقولوا.

قلت: والصدق فيه أبداً أن لا يقول أحد شيئاً لم يقله أحد أنه قاله، ولو قلت وافقوا بعضهم.

قال غيرك: بل خالفوه.

قال: ولا ليس الصدق أن تقول وافقوا ولا خالفوا بالصمت.

قلت هذا الصدق.

قلت: فترى ادعاء الإجماع يصح لمن ادعاه في شيء من خاص العلم.

قال الشافعي: وقلت له فهكذا التابعون بعدهم وتابعو التابعين، وقال: وكيف تقول أنت؟

قلت: ما علمت بالمدينة ولا باقي من آفاق الدنيا أحداً من أهل العلم ادعى طريق الإجماع إلا بالفرض وخاص من العلم إلا حدثنا ذلك الذي فيه إجماع يوجد فيه الإجماع بكل بلد، ولقد

أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»، فقال علي بن أبي طالب: نعتد آخر الأجلين.

وروي عن ابن عباس مثل قوله.

وقال عمر بن الخطاب: إذا وضعت ذا بطنها، فقد حلت، وفي هذا كتاب وسنة، وفي الأقراء قبله كتاب ودلالة من سنة، وقال الله جل ثناؤه للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فهي تطليقة، وروي عن عثمان وزيد بن ثابت خلافة، وقال علي بن أبي طالب وابن عمر ونفر من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار: لا يقع عليها طلاق، ويوقف فإذا أن يفى، وإما أن يطلق ومسح رسول الله ﷺ على الحنفين فانكر المسح علي بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وأبو هريرة وهؤلاء أهل علم بالنبي ﷺ ومسح عمر وسعد وابن عمر وأنس بن مالك وهؤلاء أهل علم به والناس مختلفون في هذه الأشياء، وفي كل واحد منها كتاب أو كتاب وسنة قال: ومن أين ترى ذلك؟

قلت: تحتل الآية المعنيين، فيقول أهل اللسان بأحدهما، ويقول غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذي يخالفه والآية محتملة لقولهما معاً لاتساع لسان العرب، وأما السنة فتذهب على بعضهم، وكل من ثبتت عنده السنة قال بها إن شاء الله، ولم يخالفها؛ لأن كثيراً منها يأتي واضحاً ليس فيه تاويل.

قال الشافعي: وذكرت له من الذكر، فإن علياً وابن عباس وعمر بن ياسر وحذيفة وابن مسعود لا يرون فيه الوضوء وابن المسيب وغيره بالمدينة لا يرون منه الوضوء وسعداً وابن عمر يريان فيه الوضوء وبعض التابعين بالمدينة وفيه للنبي ﷺ سنة بأن يتوضأ منه أخذنا بها، وقد يروى عن سعيد أنه لا يرى منه الوضوء.

قال الشافعي رحمه الله: قلت: الإجماع من أقوام مما يقدر عليه فكيف تكلف من ادعى الإجماع من المشركين حكاية خبر الواحد الذي لا يقوم به حجة فنظمه، فقال: حدثني فلان عن فلان وترك أن يتكلف هذا في الإجماع، فيقول: حدثني فلان عن فلان لنص الإجماع الذي يلزم أولى به من نص الحديث الذي لا يلزم عنده قال: إنه يقول يكثر هذا عن أن ينص.

قلت له: فينص منه أربعة وجوه أو خمسة، فقد طلبنا أن نجد ما يقول فما وجدنا أكثر من دعواه بل وجدنا بعض ما يقول الإجماع متفرقاً فيه.

قال الشافعي: فقال: فإن قلت: إذا وجدت قرناً من أهل العلم يبلد علم يقولون القول يكون أكثرهم متفقين عليه سميت ذلك إجماعاً وافقه من قبله أو خالفه فأما من قبلهم، فلا يكون الأكثر منهم يتفقون على شيء بجهالة ما كان قبلهم، ولا يتركون

ادعاه بعض أصحاب المشركين فأنكر عليه جميع من سمع قوله من أهل العلم دعواه الإجماع حيث ادعاه، وقالوا: أومن قال ذلك منهم لو أن شيئاً روي عن نفر من أصحاب النبي ﷺ، ثم عن نفر من التابعين، فلم يرو عن مثلهم خلافهم ولا موافقتهم ما دل على إجماع من لم يرو عنه منهم؛ لأنه لا يدري مجتمعون أم مفترقون لو قالوا: وسمعت بعضهم يقول لو كان بيننا من السلف مائة رجل وأجمع منهم عشرة على قول يجوز أن ندعي أن التسعين مجتمعون معهم، وقد نجدهم مختلفون في بعض الأمور، ولو جاز لنا إذا قال لنا قائل شيئاً أخذنا به لم نحفظ عن غيره قولاً بخلافه، ولا يوافقه أن ندعي موافقه جاز لغيرنا ممن خالفنا أن يدعي موافقه له ومخالفته لنا، ولكن لا يجوز أن يدعي على أحد فيما لم يقل فيه شيء.

قال الشافعي: رحمه الله، فقال لي: فكيف يصح أن تقول إجماعاً؟

قلت: يصح في الفرض الذي لا يسع جهله من الصلوات والزكاة وتحريم الحرام، وأما علم الخاصة في الأحكام الذي لا يضير جهله على العوام والذي إنما علمه عند الخواص من سبيل خبر الخواص وقليل ما يوجد من هذا فنقول فيه واحداً من قولين نقول: لا نعلمهم اختلفوا فيما لا نعلمهم اختلفوا فيه ونقول فيما اختلفوا فيه اختلفوا واجتهدوا فأخذنا أشبه أقوالهم بالكتاب والسنة، وإن لم يوجد عليه دلالة من واحدٍ منهما وقلما يكون إلا أن يوجد أو أحسنها عند أهل العلم في ابتداء التصرف والمعقب ويصح إذا اختلفوا كما وصفت أن نقول روي هذا القول عن نفر اختلفوا فيه فذهبنا إلى قول ثلاثة دون اثنين وأربعة دون ثلاثة ولا نقول هذا إجماع، فإن الإجماع قضاء على من لم يقل عن لا ندري ما يقول لو قال: وادعاه رواية الإجماع، وقد يوجد مخالف فيما ادعى فيه الإجماع.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقال: قد علمت أنهم اختلفوا في الرأي الذي لا متقدم فيه من كتاب ولا سنة أفوجد فيما اختلفوا فيه كتاب وسنة؟

قلت: نعم قال: وأين؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، وقال عمر بن الخطاب وعلي بن مسعود وأبو موسى الأشعري: لا تحل المرأة حتى تفتسل من الحيضة الثالثة وذهبوا إلى أن الأقراء الحيض، وقال: هذا ابن المسيب وعطاء وجماعة من التابعين والفتين بدهم إلى اليوم، وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر: الأقراء الأطهار، فإذا طعت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد حلت، وقال: هذا القول بعض التابعين وبعض المفتين إلى اليوم، وقال الله تعالى ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ

بقولهم، وكان أتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم والعلم طبقات شتى الأولى الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة، ثم الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له خلافا منهم والرابعة اختلاف أصحاب النبي ﷺ في ذلك، الخامسة القياس على بعض الطبقات، ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى وبعض ما ذهبتم إليه خلافا هذا ذهب إلى أخذ العلم من أسفل قال فتوجدني بالمدينة قول نفر من التابعين متابعا الأغلب الأكثر من قول من قال فيه متابعيهم، وإن خالفهم أحد منهم كان أقل عددا منهم فترك قول الأغلب الأكثر لتقدم قبله أو لأحاديث دهرهم أو بعدهم؟

قلت: نعم قال: فاذكر منه واحدا.

قلت: إن لبن الفحل لا يحرم.

قال: فمن قاله من التابعين أو السابقين؟

٢٧٧٤- قال الشافعي: أخبرنا عبد الوهاب الثقفي،

عن يحيى بن سعيد قال: أخبرني مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلّى الأنصاري أن رجلا أرضعته أم ولد رجل من مينة وللمزني امرأة أخرى سوى المرأة التي أرضعته الرجل وأنها ولدت من المزني جارية، فلما بلغ ابن الرجل وتلغت بنت الرجل خطبها، فقال له: الناس؛ وذلك إنها أختك فوقع ذلك إلى هشام بن إسماعيل فكتب فيه إلى عبد الملك فكتب إليه عبد الملك أنه ليس ذلك برضاع. [أخرجه البيهقي "في المعرفة" (٨٤/٦)]

٢٧٧٥- أخبرنا الشافعي أخبرنا الدراوردي، عن

محمد بن عمرو، عن عبد الرحمن بن القاسم أنه كان يقول كان يدخل على عائشة من أرضعة بنت أبي بكر، ولا يدخل عليها من أرضعة نساء بني أبي بكر. [أخرجه مالك (٦٠٤/٢)]

قال:

٢٧٧٦- أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عبيد، عن

محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن ربيعة أن أمه زينب بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر امرأة الزبير، فقالت زينب بنت أبي سلمة: فكان الزبير يدخل علي وأنا أمشط فأخذ بقرن من قروني رأسي، فيقول: أقبلني علي فحدثيني أراه أنه أبي، وما ولد فمهم إخواني، ثم

ما قبلهم أبدا إلا بأنه منسوخ أو عندهم ما هو أثبت منه، وإن لم يذكروها.

قلت: أفرأيت إذا أجزت لهم خلافا من فوقهم وهم لم يحكوا لك أنهم تركوا على من قبلهم قولهم لشيء علموه تحييز ذلك بتوهمك عليهم أنهم لا يدعون له إلا بحجة ثابتة، وإن لم يذكروها، وقد يمكن أن لا يكونوا علموا قول من قبلهم، فقالوا بآرائهم تحييز لمن بعدهم أن يدعوا عليهم أقاويلهم التي قبلتها منهم، ثم يقولون لمن بعدهم ما قلت لهم هم لا يدعونها إلا بحجة، وإن لم يذكروها.

قال: فإن قلت: نعم؟

قلت: إذا جعل العلم أبدا للأخريين كما قلت أولا.

قال: فإن قلت: لا؟

قلت: فلا تجعل لهم أن يخالفوا من قبلهم.

قال: فإن قلت: اجيز بعض ذلك دون بعض ذلك دون بعض.

قلت: فإنما زعمت أنك أنت العلم فما أجزت جاز، وما رددت رد افتتاح هذا لغريك في البلدان فما من بلاد المسلمين بلد إلا وفيه علم قد صار أهله إلى اتباع قول رجل من أهله في أكثر أقاويله أفتري لأهل مكة حجة إن قلدوا عطاء فما وافقه من الحديث وافقه، وما خالفه خالفوه في الأكثر من قوله؟ أو ترى لأهل البصرة حجة يمثل هذا في الحسن أو ابن سيرين أو لأهل الكوفة في الشعبي وإبراهيم وأهل الشام، وكل من وصفنا أهل علم وإمامة في دهره وفوق من بعدهم، وإنما العلم اللازم الكتاب والسنة، وعلى كل مسلم اتباعهما قال: فتقول أنت ماذا؟

قلت: أقول ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عمن سمعهما مقطوع إلا باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله ﷺ أو واحد منهم، ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان إذا صرنا فيه إلى التخليد أحب إلينا، وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على اقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فيتبع القول الذي معه الدلالة؛ لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزمه الناس، ومن لزم قوله الناس كان أشهر ممن بقي الرجل أو نفر، وقد يأخذ بفتياه أو يدعوا وأكثر المفتين يفتون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم ولا تعنى العامة بما قالوا عنايتهم بما قال الإمام، وقد وجدنا الأئمة يتدنون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا أن يقولوا فيه، ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من المخبر، ولا يستكفون على أن يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم في حالاتهم، فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله ﷺ من الدين في موضع أخذنا

الْحِجَابُ، فَلَمْ أَذَنْ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ عَمَّكَ، فَأَذِنُوا لَهُ.

فَقَالَ: وما في هذا حديثها أم أبي بكر أرضعته فليس هذا برضاع من قبل الرجل، ولو كان من قبل الرجل لكانت عائشة أعلم بمعنى ما تركت، وكان أصحاب رسول الله والتابعون، ومن أدركنا متفقين أو أكثرهم على ما قلنا، ولا يتفق هؤلاء على خلاف سني، ولا يدعون شيئاً إلا لما هو أقوى منه قال: قد كان القاسم بن محمد ينكر حديث أبي القيس ويدفعه دفعاً شديداً ويحتج فيه أن رأي عائشة خلافه.

قال الشافعي: فقلت له: أتجد بالمدينة من علم الخاصّة أولى أن يكون علماً ظاهراً عند أكثرهم من ترك تحريم لبن الفحل، فقد تركناه وتركوه، ومن يحتج بقوله إذا كنا نجد في الخبر عن النبي ﷺ كالدلالة على ما نقول أفيجوز لأحد ترك هذا العام المتصل بمن سميّا من أزواج النبي ﷺ وأصحابه والتابعين من بعدهم بالمدينة أن يقبل أبداً عمل أكثر من روي عنه بالمدينة إذا خالف حديثاً عن النبي ﷺ نصاً ليس من هذا الحديث لعلمهم بحديث النبي ﷺ؟

قال: لا.

قلت: فقد ترك من يحتج بقوله هذا ولا أعلم له حجة في تركه إلا ما ثبت عن النبي ﷺ أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولاد فقال لي: فلذلك تركه؟

فقلت: نعم فانا لم يختلف بنعمه الله قولي في أنه لا اذهب إذا ثبت عن النبي ﷺ شيء إلى أن ادعه لأكثر أو أقل مما خالفنا في لبن الفحل، وقد يمكن أن يتاول حديث النبي ﷺ إذا كان من النساء دون الرجال فأخذت بظاهر معانيه، وإن أمكن فيه باطن وتركتم قول الأكثر فمن روي عنه بالمدينة، ولو ذهب إلى الأكثر وتركتم خبر الواحد عن النبي ﷺ ما عدوت ما قال: الأكثر من المدنيين أن لا يحرم لبن الفحل.

قال الشافعي: وقد وصفت حديث الليث بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال: عقل العبد في ثمنه كجراح الحر في ديتيه، وقال الزهري، وإن ناساً يقولون يقوم سلعة فالزهري قد جمع قول أهل المدينة ابن المسيب، ومن خالفه فخرج صاحبكم من جميع ذلك، وهذا عندكم كالإجماع ما هو دونه عندكم إجماع بالمدينة وقلتم قولاً خارجاً من قول أهل العلم بالمدينة وأقارب بني آدم، وذلك أنكم قلتم مرة كما قال ابن المسيب: جراحه في ثمنه كجراح الحر في ديتيه في الموضحة والمأمومة والمنقولة، ثم خالفتم ما قال ابن المسيب أخرى.

فقلتم: يقوم سلعة، فيكون فيها نقصه، فلم تحضوا قول

إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَبِلَ الْحُرَّةَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَخَطَبَ أُمَّ كُلثُومٍ بَنِي عَلَى حَمْرَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَكَانَ حَمْرَةَ لِلْكَلْبِيِّ فَقُلْتُ لِرَسُولِهِ وَهَلْ تَجِلُّ لَهُ إِنَّمَا هِيَ بِنْتُ أَخِي؟ فَأَرْسَلَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ إِنَّمَا أَزَدْتُ بِهِذَا الْمَنْعَ لِمَا قَبِلَكَ لَيْسَ لَكَ بِأَخٍ أَنَا، وَمَا وَلَدْتُ أَسْمَاءَ فَهُمْ إِخْوَتُكَ، وَمَا كَانَ مِنْ وَلَدِ الزُّبَيْرِ مِنْ غَيْرِ أَسْمَاءَ فَلَيْسُوا لَكَ بِإِخْوَةٍ فَأَرْسَلِي فَسَلِّي عَنْ هَذَا فَأَرْسَلْتُ فَسَأَلْتُ وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مُتَوَافِرُونَ وَأَمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالُوا لَهَا: إِنَّ الرُّضَاعَةَ مِنْ قِبَلِ الرِّجَالِ لَا تُحَرِّمُ شَيْئاً فَأَنْكَحَهَا لِإِيَّاهُ، فَلَمْ تَزَلْ عِنْدَهُ حَتَّى هَلَكَ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٠/٤-٣٤٩/٤)]

٢٧٧٧- قال الشافعي رحمه الله: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ بَعْضِ آلِ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ كَانَ يَقُولُ: الرُّضَاعَةُ مِنْ قِبَلِ الرِّجَالِ لَا تُحَرِّمُ شَيْئاً. [أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٠/٤)]

٢٧٧٨- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ الرُّضَاعَةَ مِنْ قِبَلِ الرِّجَالِ لَا تُحَرِّمُ شَيْئاً. [أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٠/٤)]

٢٧٧٩- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَرَى الرُّضَاعَةَ مِنْ قِبَلِ الرِّجَالِ تُحَرِّمُ شَيْئاً. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٨٤/٦)]

قال عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَذَلِكَ كَانَ رَأْيَ رِبْعَةَ وَرَأْيَ فَقَهَائِنَا وَأَبُو بَكْرٍ حَدَّثَ عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي اللَّقَاحِ وَاجِدٌ. [أخرجه عبد الرزاق (١٣٩٤٢)]

وَقَالَ: حَدِيثُ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ فَقَهَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَحَدًا يَشْكُ فِي هَذَا إِلَّا أَنَّهُ رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ خِلَافَهُمْ فَمَا التَّمَّتْ إِلَيْهِ وَهَؤُلَاءِ أَكْثَرُ وَأَعْلَمُ.

٢٧٨٠- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ أَفْلَحُ بْنُ أَبِي الْقَعْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ بَعْدَ مَا ضُرِبَ

واحد منهم.

٢٧٨١- قال الشافعي: وَقَدْ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةً، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ فِي صَدَاقِهَا: التَّمَسُّ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَلِيدٍ.

وحفظنا عن عمر قال: في ثلاث قبضات من زيبير فهو مهر.

٢٧٨٢- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ تَجَلِ الْمَوْهُوبَةُ لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ أَصْدَقَهَا سَوَاطِئَ حُلَّتْ لَهُ. [أخرجه البيهقي (٢٤١/٧)]

قال: فهذا حديث ثابت عن النبي ﷺ وخبر عن عمر وعن ابن المسيب وعن ربيعة، وهذا عندكم بالإجماع، وقد سألت الذراريدي هل قال أحد بالمدينة لا يكون الصداق أقل من ربع دينار؟

فقال: لا والله ما علمت أحدا قاله قبل مالك، وقال الذراريدي: أراه أخذه عن أبي حنيفة.

قلت للشافعي: فقد فهمت ما ذكرت، وما كنت أذهب في العلم إلا إلى قول أهل المدينة.

فقال الشافعي: ما علمت أحدا انتحل قول أهل العلم من أهل المدينة أشد خلافا لأهل المدينة منكم، ولو شئت أن أعد عليكم ما أملا به ورقا كثيرا مما خالفتم فيه كثيرا من أهل المدينة عددها عليكم وفيما ذكرت لك ما ذلك على ما وراه إن شاء الله.

فقلت للشافعي: إن لنا كتابا قد صرنا إلى اتباعه وفيه ذكر أن الناس اجتمعوا وفيه الأمر المجتمع عليه عندنا وفيه الأمر عندنا.

قال الشافعي: فقد أوضحنا لكم ما يدلكم على أن ادعاء الإجماع بالمدينة، وفي غيرها لا يجوز أن يكون، وفي القول الذي ادعيت فيه الإجماع اختلاف وأكثر ما قلتم الأمر المجتمع عليه مختلف فيه، وإن شتمت مثلت لكم شيئا أجمع وأقصر وأحرى أن تحفظه مما فرغت منه.

قلت: فاذكر ذلك.

قال: تعرفون أنكم قلتم اجتماع الناس أن سجود القرآن أحد عشر ليس في الفصل منها شيء؟

قلت: نعم.

قال الشافعي: وقد رويتم عن أبي هريرة أنه سجد في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ وأخبرهم أن النبي سجد فيها، وأن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلمة مر القراءة أن يسجدوا في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، وأن عمر سجد في النجم.

قلت: نعم، وإن عمر وابن عمر سجدا في سورة الحج سجدين؟

قلت: نعم قال: فقد رويتم السجود في الفصل عن النبي ﷺ وعمر وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز فمن الناس الذين أجمعوا على السجود دون الفصل وهؤلاء الأئمة الذين ينتهي إلى أقاويلهم ما حفظنا نحن وأتمم في كتابكم عن أحد إلا سجودا في الفصل، ولو رواه عن رجل أو اثنين أو ثلاثة ما جاز أن يقول أجمع الناس وهم مختلفون.

قلت: فتقول أنت أجمع الناس أن الفصل فيه سجود؟

قال: لا أقول اجتمعوا، ولكن أعزي ذلك إلى من قاله، وذلك الصدق ولا أدعي الإجماع إلا حيث لا يدفع أحد أنه إجماع افترى قولكم اجتماع الناس أن سجود القرآن إحدى عشرة ليس في الفصل منها شيء يصح لكم أبدا.

قلت: فعلى أي شيء أكثر الفقهاء؟

قال: على أن في الفصل سجودا وأكثر أصحابنا على أن في سورة الحج سجدين وهم يروون ذلك عن عمر وابن عمر، وهذا مما أدخل في قوله اجتماع الناس؛ لأنكم لا تعدون في الحج إلا سجدة وترعمون أن الناس اجتمعوا على ذلك فأبي الناس يجتمعون وهو يروي عن عمر وابن عمر أنهما سجدا في الحج سجدين أو تعرفون أنكم احتججتم في اليمين مع الشاهد على من خالفه، وقد احتجوا عليكم بالقرآن.

فقلتم: رأيتم الرجل يدعي على الرجل الحق اليس يحلف له؛ فإن لم يحلف رد اليمين على المدعي فحلف وأخذ حقه وقلتم: هذا ما لا شك فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان، فإذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد، وأنه ليكتفي من هذا بثبوت السنة، ولكن الإنسان يجب أن يعرف وجه الصواب.

فهذا تبيان ما أشكل من ذلك إن شاء الله تعالى قال: بلى، وهكذا نقول.

قال الشافعي: أتعرفون الذين خالفوكم في اليمين مع الشاهد يقولون بما قلتم؟

قلت: ماذا؟

قال: أتعرفونهم يحلفون المدعى عليه؛ فإن نكل رد اليمين على المدعي؛ فإن حلف أخذ حقه؟

قلت: لا.

يَدِيَّةُ الْمُوضَحَةِ. [أخرجه البيهقي (٨٣/٨)]

٢٧٨٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ مِثْلَهُ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

٢٧٨٥- قال الشافعي: وَأَخْبَرَنِي مَنْ مَسَّحَ ابْنُ نَافِعٍ يَذْكُرُ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

قال الشافعي: وقرأنا على مالك أنا لم نعلم أحداً من الأئمة في القديم ولا في الحديث أفتى فيما دون الموضحة بشيء.

قال الشافعي: فنفتيم أن يكون أحد من الأئمة في قديم أو حديث قضى دون الموضحة بشيء وأنتم والله يغفر لنا ولكم تروون عن إمامين عظيمين من المسلمين عمر وعثمان أنهما قضيا فيما دون الموضحة بشيء موثق ولست أعرف لمن قال هذا مع روايته وجهاً ذهب إليه والله المستعان، وما عليه أن يسكت عن رواية ما روى من هذا أو إذا رواه، فلم يكن عنده كما رواه أن يتركه، وذلك كثير في كتابه، ولا ينبغي أن يكون علم ما قد أخبر أنه علمه أرايت لو وجد كل واحد من الدنيا شيئاً ترك يقضي فيما دون الموضحة بشيء كان جائزاً له أن يقول لم نعلم أحداً من الأئمة قضى فيها بشيء، وقد روي عن إمامين عظيمين من أئمة المسلمين أنهما قضيا مع أنه لم يرو عن أحد من الناس إمام ولا أمير ترك أن قضى فيما دون الموضحة بشيء ولا نحد، وقد روي أن زيد بن ثابت قد قضى فيما دون الموضحة حتى في الدائمة.

فإن قال: رويت فيه حديثاً واحداً أفرايت جميع ما ثبت مما أخذ به إنما روى فيه حديثاً واحداً هل يستقيم أن يكون يثبت بحديث واحد، فلم يكن له أن يقول ما علمنا أو لا يثبت بحديث واحد فينبغي أن تدع عامة ما رويت وثبت من حديث واحد قال: سألت الشافعي من أي شيء يجب الوضوء؟

قال: من أن ينأم الرجل مضطجعا أو يحدث من ذكر أو دبر أو يقبل امرأته أو يلسها أو يمسه ذكره.

قلت: فهل قال: قائل ذلك.

قال الشافعي: نعم قد قرأنا ذلك على صاحبنا والله يغفر لنا وله.

قلت وغن نقرله.

قال الشافعي: إنكم مجموعون أنكم توضحون من مس الذكر والمس والجس للمرأة.

فقلت: نعم قال: فتعلم من أهل الدنيا خلقاً ينفي عن نفسه أن يوجب الوضوء إلا من ثلاث؟ فانت توجب الوضوء من اثنين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأنتم تعلمون أنهم لا يردون اليمين أبداً، وأنهم يزعمون أن رد اليمين خطأ، وأن المدعى عليه إذا نكل عن اليمين أخذ منه الحق؟

قلت: بلى قال: فقد رويتهم عليهم ما لا يقولون.

قلت: نعم، ولكن لعله زلل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أو يجوز لزلل في الرواية عن الناس، ثم عن الناس كافة، وإن جاز الزلل في الأكثر جاز في الأقل وفيما قلتم المجتمع عليه وقولكم المجتمع عليه أكثر من هذا الزلل؛ لأنكم إذا زللتهم في أن ترووا عن الناس عامة فعلى أهل المدينة؛ لأنهم أقل من الناس كلهم.

قال الشافعي: وقولكم في اليمين مع الشاهد تكفي منها بنبوت السنة حجة عليكم وأنتم لا تروون فيها إلا حديث جعفر عن أبيه منقطعاً ولا تروون فيها حديثاً يصح عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ والزهرى وعروة ينكرانها بالمدينة وعطاء ينكرها بمكة؛ فإن كانت تثبت السنة فلن يعمل بهذا أصحاب النبي ﷺ وأنتم لا تحفظون أن أحداً من أصحاب النبي ﷺ عمل باليمين مع الشاهد؛ فإن كنتم تثبونها بإجماع التابعين بالمدينة؛ فقد اختلفوا فيها، وإن كنتم تثبونها بخبر منقطع كان الخبر المتصل أولى أن تثبتها به.

قلت: فانت تثبتها.

قال: من غير الطريق الذي تثبونها بحديث متصل عن النبي ﷺ لا يعمل به ولا إجماع، ولو لم تثبت إلا بعمل وإجماع كان بعيداً من أن تثبت وهم يحتجون عليها بقرآن وسنة.

قال الشافعي: وزعمت أن ما أشكل فيما احتججتم به عما رويت على الناس أنهم في البلدان لا يخالفون فيه والذين يخالفونكم في اليمين مع الشاهد يقولون: نحن أعطينا بالنكول عن اليمين في السنة أعطينا ليس في القرآن ذكر يمين ولا نكول عنها، وهذا سنة غير القرآن وغير الشهادات زعمنا أن القرآن يدل على أن لا يعطى أحد من جهة الشهادات إلا بشاهدين أو شاهد وامرأتين والنكول ليس في معنى الشهادات والذي احتججتم به عليهم ليست عليهم فيه حجة والله المستعان إنما الحجة عليهم في غير ما احتججتم به، وإذا احتججتم بغير حجة فهو إشكال ما بان من الحجة لا بيان ما أشكل منها.

٢٧٨٣- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْحَارِثِ إِنَّ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَضَيَا فِي الْمِلْطَةِ بِنَصْفِ

أو ثلاثٍ سواءً من اضطرَّكم إلى أن تقولوا هذا الذي لا يوجد في قول أحدٍ من بني آدم غيركم والله المستعان، ثم تؤكِّدونه بأن تقولوا الأمر عندنا.

قال: فإن كان الأمر عندكم إجماع أهل المدينة، فقد خالفتموهم، وإن كانت كلمة لا معنى لها فلم تكلفتموها؟ فما علمت قبلك أحداً تكلم بها، وما كلمت منكم أحداً قط فرائته يعرف معناها، وما ينبغي لكم أن تجهلوا إذا كان يوجد فيه ما ترون، والله أعلم.

فيه وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتمنعون بها؟

٧٢- كتابُ جماع العلم

قال: فقلت: إنما نعطي من وجه الإحاطة أو من جهة الخبر الصادق وجهة القياس وأسبابها عندنا مختلفة، وإن أعطينا بها كلها فبعضها أثبت من بعض قال: ومثلُ ماذا؟

قلت: إعطائي من الرجل بإقراره وباليقظة وبإبائه اليمين وحلف صاحبه والإقرار أقوى من اليقظة واليمين أقوى من إبائه اليمين ويمين صاحبه ونحن، وإن أعطينا بها عطاءً واحداً فأسبابها مختلفة.

قال: وإذا قمت على أن تقبلوا أخبارهم وفيهم ما ذكرت من أركم بقبول أخبارهم، وما حجتكم فيه على من ردّها قال: لا أقبل منها شيئاً إذا كان يمكنُ فيهم الوهم ولا أقبل إلا ما أشهد به على الله كما أشهد بكتابه الذي لا يسع أحداً الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شيء مقام الإحاطة، وليس بها؟

فقلت له: من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله دله علمه بهما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله ﷺ والفرق بين ما دل رسول الله ﷺ على الفرق بينه من أحكام الله وعلم بذلك مكان رسول الله ﷺ إذ كنت لم تشاهده خبر الخاصة وخبر العامة.

قال: نعم.

قلت: فقد رددتها إذ كنت تدِين بما تقول قال: افتوجدني مثل هذا فما تقوم بذلك الحجّة في قبول الخبر؟ فإن أوجدته كان أزيد في إيضاح حجتك وأثبت للحجّة على من خالفك وأطيب لنفس من رجع عن قوله لقولك.

فقلت: إن سلكت سبيل النصفية كان في بعض ما قلت دليل على أنك مقيم من قولك على ما يجب عليك الانتقال عنه وأنت تعلم أن قد طالت غفلتك فيه عما لا ينبغي أن تغفل من أمر دينك قال: فاذكر شيئاً إن حضرك.

قلت: قال الله عز وجل ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ قال: فقد علمنا أن الكتاب كتاب الله فما الحكمة؟

قلت: سنة رسول الله ﷺ قال: أفيحتمل أن يكون يعلمهم الكتاب جملة والحكمة خاصة وهي أحكامه؟

قلت: نعمي بأن يبين لهم عن الله عز وجل مثل ما بين لهم في جملة الفرائض من الصلاة والزكاة والحج وغيرها، فيكون الله قد أحكم فرائض من فرائضه بكتابه وبين كيف هي على لسان نبيه ﷺ قال: إنه ليحتمل ذلك.

قلت: فإن ذهب هذا المذهب فهي في معنى الأول قبله

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال: لم أسمع أحداً نسب الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواه ما تبع لهما، وأن فرض الله تعالى علينا، وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ إلا فرقة ساصف قولها إن شاء الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ثم تفرق أهل الكلام في تثبيت الخبر عن رسول الله ﷺ تفرقاً متبايناً وتفرق غيرهم ممن نسبته العامة إلى الفقه فيه تفرقاً.

أما بعضهم، فقد أكثر من التقليد والتخفيف من النظر والغفلة والاستعجال بالرئاسة وسأملت لك من قول كل فرقة عرفت ما مثلاً يدل على ما وراءه إن شاء الله تعالى.

١ - بابُ حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار

كلها

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال: لي قائل ينسب إلى العلم مذهب أصحابه أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منهم وأنت أدري بحفظه وفيه لله فرائض أتزها لو شك شاك قد تلبس عليه القرآن بحرف منها استبته فإن تاب وإلا قتلته، وقد قال: عز وجل في القرآن ﴿يَتَّبِعُونَ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ فكيف جاز عند نفسك أو لأحد في شيء فرضه الله أن يقول مرة الفرض فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دالة؟ وإن شاء ذو إباحة وأكثر ما فرقت بينه من هذا عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر أو حديثان أو ثلاثة حتى يبلغ به رسول الله ﷺ، وقد وجدتكم ومن ذهب مذهبك لا تبرؤن أحداً لقيتموه، وقدمتموه في الصدق والحفظ ولا أحداً لقيت ممن لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه بل وجدتمكم تقولون لغير واحد منهم خطأ فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا، ووجدتمكم تقولون لو قال رجل لحديث أحلتكم به وحرمت من علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله ﷺ إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستبوه، ولم تزيدوه على أن تقولوا له بشما قلت: أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن، وظاهره واحد عند من سمعه بخبر من هو كما وصفتم

الذي لا تصل إليه إلا بخبر عن رسول الله ﷺ.

قال: فإن ذهب مذهب تكثير الكلام؟

قلت: وإيهم أولى به إذا ذكر الكتاب والحكمة أن يكونا شيئين أو شيئاً واحداً قال: يحتمل أن يكونا كما وصفت كتاباً وسنةً، فيكونا شيئين ويحتمل أن يكونا شيئاً واحداً.

قلت: فظاهرهما أولاهما، وفي القرآن دلالة على ما قلنا وخلاف ما ذهب إليه قال: وأين هي؟

قلت: قول الله عز وجل ﴿وَأَذْكُرْ مَا يَنْتَلِي فِي بَيْوتِهِمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ فآخبر أنه يتلى في بيوتهم شيئان قبل فهذا القرآن يتلى فكيف تتلى الحكمة؟

قلت إنما معنى التلاوة أن ينطق بالقرآن والسنة كما ينطق بها قال: فهذه آية في أن الحكمة غير القرآن من الأولى وقلت: افترض الله علينا اتباع نبيه ﷺ قال: وأين؟

قلت: قال الله عز وجل ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ وقال الله عز وجل ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ قال: ما من شيء أولى بنا أن نقوله في الحكمة من أنها سنة رسول الله ﷺ، ولو كان بعض أصحابنا قال: إن الله أمر بالتسليم لحكم رسول الله ﷺ وحكمته إنما هو مما أنزل له لكان من لم يسلم له أن ينسب إلى التسليم لحكم رسول الله ﷺ.

قلت: لقد فرض الله جل وعز علينا اتباع أمره، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ قال: إنه لين في التنزيل أن علينا فرضاً أن نأخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نهانا رسول الله ﷺ قال: قلت: والفرض علينا، وعلى من هو قبلنا، ومن بعدنا واحد؟

قال: نعم.

فقلت: فإن كان ذلك علينا فرضاً في اتباع أمر رسول الله ﷺ اشيط أنه إذا فرض الله علينا شيئاً، فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه؟

قال: نعم.

قلت: فهل تجد السبيل إلى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله ﷺ أو أحد قبلك أو بعدك ممن لم يشاهد رسول الله ﷺ إلا بالخبر عن رسول الله ﷺ، وإن في أن لا أخذ ذلك إلا بالخبر لما دلني على أن الله أوجب علي أن أقبل عن رسول الله ﷺ قال: وقلت له أيضاً: يلزمك هذا في ناسخ القرآن ومنسوخه قال: فاذكر منه شيئاً.

قلت: قال الله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ وقال في الفرائض ﴿وَلَا يُوْرِيهِمْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلَهُمْ السُّدُسُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَهُمُ السُّدُسُ﴾ فزعمنا بالخبر عن رسول الله ﷺ أن آية الفرائض نسخت الوصية للوالدين والأقربين، فلو كنا ممن لا يقبل الخبر، فقال قائل: الوصية نسخت الفرائض هل تجد الحجة عليه إلا بخبر عن رسول الله ﷺ؟

قال: هذا شبهه بالكتاب والحكمة والحجة لك ثابتة بأن علينا قبول الخبر عن رسول الله ﷺ، وقد صرت إلى أن قبول الخبر لازم للمسلمين لما ذكرت، وما في مثل معانيه من كتاب الله، وليست تدخلني أفة من إظهار الانتقال عما كنت أرى إلى غيره إذا بانث الحجة فيه بل اتدبنت بأن علي الرجوع عما كنت أرى إلى ما رأيته الحق، ولكن أرايت العام في القرآن كيف جعلته عاماً مرةً وخاصاً أخرى.

قلت له: لسان العرب واسع، وقد تنطق بالشيء عاماً تريد به الخاص فيبين في لفظها ولست أصير في ذلك بخبر إلا بخبر لازم.

وكذلك أنزل في القرآن فيبين في القرآن مرةً، وفي السنة أخرى قال: فاذكر منها شيئاً.

قلت: قال الله عز وجل ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ فكان خرجاً بالقول عاماً يراذ به العام، وقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعْرًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ فكل نفس مخلوقة من ذكر وأنثى فهذا عام يراذ به العام وفيه الخصوص، وقال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ فالتقوى وخلافها لا تكون إلا للبالغين غير المغلوبين على عقولهم، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾، وقد احاط العلم أن كل الناس في زمان رسول الله ﷺ لم يكونوا يدعون من دونه شيئاً لأن فيهم المؤمن وخرج الكلام عاماً، فإنما أريد من كان هكذا، وقال: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ غَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ خَاصِرَةُ الْبَحْرِ إِذْ يَعْبُدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ دل على أن العادين فيه أهلها دونهما، وذكرت له أشياء مما كتبت في كتابي، فقال: هو كما قلت كله، ولكن بين لي العام الذي لا يوجد في كتاب الله أنه أريد به خاص.

قلت: فرض الله الصلاة الست تجدوها على الناس عامة؟

قال: بلى.

قلت: وتجذ الحيض مخرجاته منه؟

قال: نعم وقلت: وتجذ الزكاة على الأموال عامة وتجذ

بعض الأموال خرجاً منها؟

قال: بلى.

قلت: وتجذ الوصية للوالدين منسوخة بالفرائض؟

قال: نعم.

قلت: وفرض الموارث للأب والأمهات والوليد عاماً، ولم يورث المسلمون كافراً من مسلم ولا عبداً من حرٍّ ولا قاتلاً ممن قتل بالسنة.

قال: نعم ونحز نقول ببعض هذا.

فقلت: فما ذلك على هذا؟

قال: السنة؛ لأنه ليس فيه نص قرآن.

قلت: فقد بان لك في أحكام الله تعالى في كتابه فرض الله طاعة رسوله والموضع الذي وضعه الله عز وجل به من الإبانة عنه ما أنزل خاصاً وعماماً وناسخاً ومنسوخاً؟

قال: نعم، وما زلت أقول بخلاف هذا حتى بان لي خطأ من ذهب هذا المذهب، ولقد ذهب فيه أناس مذهبين: أحد الفريقين لا يقبل خبراً، وفي كتاب الله البيان.

قلت: فما لزمه؟

قال: أفضى به عظيم إلى عظيم من الأمر، فقال: من جاء بما يقع عليه اسم صلاة وأقل ما يقع عليه اسم زكاة، فقد أدى ما عليه لا وقت في ذلك، ولو صلى ركعتين في كل يوم أو قال في كل أيام.

وقال: ما لم يكن فيه كتاب الله فليس على أحد فيه فرض، وقال غيره: ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر، فقال: بقرينة من قوله فيما ليس فيه قرآن فدخل عليه ما دخل على الأول أو قريب منه ودخل عليه أن صار إلى قبول الخبر بعد ردّه، وصار إلى أن لا يعرف ناسخاً ولا منسوخاً ولا خاصاً ولا عاماً والخطأ قال: ومذهب الضلال في هذين المذهبين واضح لست أقول بواحد منهما، ولكن هل من حجة في أن تبيح الحرم بإحاطة بغير إحاطة؟

قلت: نعم قال: ما هو؟

قلت: ما تقول في هذا لرجل أجني محرّم الدّم والمال؟

قال: نعم.

قلت: فإن شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلاً وأخذ ماله فهو هذا الذي في يديه قال: أقتله قوداً وأدفع ماله الذي في يديه إلى ورثته المشهود له قال: قلت أو يمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط؟

قال: نعم.

قلت: فكيف أجت الدّم والمال المحرمين بإحاطة بشاهدين،

وليس بإحاطة قال: أمرت بقبول الشهادة.

قلت: أفتجد في كتاب الله تعالى نصاً أن تقبل الشهادة على القتل؟

قال: لا، ولكن استدلالاً أنني لا أؤمر بها إلا بمعنى.

قلت: أفيمكن ذلك المعنى أن يكون لحكم غير القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية؟

قال: فإن الحجة في هذا أن المسلمين إذا اجتمعوا أن القتل بشاهدين قلنا: الكتاب يحتمل لمعنى ما أجمعوا عليه، وأن لا تخطئ عامتهم معنى كتاب الله، وإن أخطأ بعضهم.

فقلت: له أراك قد رجعت إلى قول الخبر عن رسول الله ﷺ والإجماع دونه قال: ذلك الواجب عليّ، وقلت له: نجدك إذا أجت الدّم والمال المحرمين بإحاطة بشهادة وهي غير إحاطة؟ قال: كذلك أمرت.

قلت: فإن كنت أمرت بذلك على صدق الشاهدين في الظاهر قبلتهما على الظاهر، ولا يعلم الغيب إلا الله وإنا نطلب في الحديث أكثر مما نطلب في الشاهد فنجز شهادة البشر لا نقبل حديث واحد منهم ونجد الدلالة على صدق الحديث وغلطه ممن شركه من الحفاظ وبالكتاب والسنة، ففي هذا دلالات، ولا يمكن هذا في الشهادات قال: فأقام على ما وصفت من التفريق في رد الخبر وقبول بعضه مرةً وردّ مثله أخرى مع ما وصفت من بيان الخطأ فيه، وما يلزمهم من اختلاف أقاويلهم وفيما وصفنا ههنا، وفي الكتاب قبل هذا دليل على الحجة عليهم، وعلى غيرهم، فقال لي: قد قبلت منك أن أقبل الخبر عن رسول الله ﷺ وعلمت أن الدلالة على معنى ما أراد بما وصفت من فرض الله طاعته فأننا إذا قبلت خبره فعن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون، فلم يختلفوا فيه وعلمت ما ذكرت من أنهم لا يجتمعون، ولا يختلفون إلا على حق إن شاء الله تعالى أفرأيت ما لم نجد نصاً في كتاب الله عز وجل ولا خبراً عن رسول الله ﷺ مما أسمعك تسأل عنه فتجيب بإيجاب شيء وإبطاله من أين وسعك القول بما قلت منه؟ وأنى لك بمعرفة الصواب والخطأ فيه؟

وهل تقول فيه اجتهداً على عين مطلوبة غائبة عنك أو تقول فيه متعسفاً؟ فمن أباح لك أن تحل وتحرم وتفرق بلا مثال موجود تحتذي عليه؟ فإن أجزت ذلك لنفسك جاز لغيرك أن يقول بما خطر على قلبه بلا مثال يصير إليه ولا عبرة توجد عليه يعرف بها خطؤه من صوابه فأين من هذا إن قدرت ما تقوم لك به الحجة وإلا كان قولك بما لا حجة لك فيه مردوداً عليك.

فقلت له: ليس لي ولا لعالم أن يقول في إباحة شيء ولا حظره ولا أخذه شيء من أحد ولا إعطائه إلا أن يجد ذلك نصاً في

قلت: التوجه شطر المسجد الحرام، فقد جئت بالتكليف، وليس يعلم إحاطة بصواب موضع البيت آدمي إلا ببيان فأما ما غاب عنه من عينه، فلا يحيط به آدمي قال: فنقول أصبت.

قلت: نعم على معنى ما قلت أصبت على ما أمرت به.

فقال: ما يصح في هذا جواب أبداً غير ما أجبت به، وإن من قال: كلت الإحاطة بأن أصيب لزعم أنه لا يصلّي إلا أن يحيط بأن يصيب أبداً، وإن القرآن ليدل كما وصفت على أنه إنما أمر بالتوجه إلى المسجد الحرام والتوجه هو التآخي والاجتهاد لا الإحاطة، فقال: اذكر غير هذا إن كان عندك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقلت له قال الله عز وجل ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ﴾ على المثل يجتهدان فيه؛ لأن الصفة تختلف فتصغر وتكبر فما أمر العدلين أن يحكما بالمثل إلا على الاجتهاد، ولم يجعل الحكم عليهما حتى أمرهما بالمثل، وهذا يدل ما دلت عليه الآية قبله من أنه محظور عليه إذا كان في المثل اجتهاد أن يحكم بالاجتهاد إلا على المثل، ولم يؤمر فيه ولا في القبلة إذا كانت مغيبة عنه؛ فكان على غير إحاطة من أن يصيبها بالتوجه أن يكون يصلّي حيث شاء من غير اجتهاد بطلب الدلائل فيها، وفي الصيد معاً ويدل على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شيء من العلم إلا بالاجتهاد والاجتهاد فيه كالاجتهاد في طلب البيت في القبلة والمثل في الصيد، ولا يكون الاجتهاد إلا لمن عرف الدلائل عليه من خبر لازم كتاب أو سنة أو إجماع، ثم يطلب ذلك بالقياس عليه بالاستدلال ببعض ما وصفت كما يطلب ما غاب عنه من البيت واشتبه عليه من مثل الصيد فأما من لا آلة فيه، فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً ومثل هذا أن الله شرط العدل بالشهود والعدل العمل بالطاعة والعقل للشهادة، فإذا ظهر لنا هذا قبلنا شهادة الشاهد على الظاهر، وقد يمكن أن يكون يستبطن خلافه، ولكن لم تكلف المغيب، فلم يرخص لنا إذا كنا على غير إحاطة من أن باطنه كظاهره أن نجيز شهادة من جاءنا إذا لم يكن فيه علامات العدل هذا يدل على ما دل عليه ما قبله ويبين أن لا يجوز لأحد أن يقول في العلم بغير ما وصفنا قال: أفوجدت نية بدلالة مما يعرف الناس؟

فقلت: نعم قال: وما هي؟

قلت: أرايت الثوب يختلف في عيه والريق وغيره من السلع من يريه الحاكم ليقومه قال: لا يريه إلا أهل العلم به.

قلت: لأن حالهم مخالفة حال أهل الجهالة بأن يعرفوا أسواقه يوم يرونه، وما يكون فيه عيباً ينقصه، وما لا ينقصه؟ قال: نعم.

كتاب الله أو سنة أو إجماع أو خبر يلزم فما لم يكن داخلياً في واحد من هذه الأخبار، فلا يجوز لنا أن نقوله بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله إلا قياساً على اجتهاد به على طلب الأخبار اللازمة، ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرف به الصواب من الخطأ جاز لكل أحد أن يقول معنا بما خطر على باله، ولكن علينا، وعلى أهل زماننا أن لا نقول إلا من حيث وصفت، فقال الذي أعرّف أن القول عليك ضيق إلا بأن يتسع قياساً كما وصفت ولي عليك مسألتان: إحداهما أن تذكر الحجة في أن لك أن تقيس والقياس بإحاطة كالخبر إنما هو اجتهاد فكيف ضاق أن تقول على غير قياس؟ واجعل جوابك فيه اختصر ما يحضرك.

قلت إن الله أنزل الكتاب بياناً لكل شيء والتبيين من وجوه منها ما يبين فرضه فيه ومنها ما أنزله جملة وأمر بالاجتهاد في طلبه ودل على ما يطلب به بعلامات خلقها في عباده دلهم بها على وجه طلب ما افترض عليهم، فإذا أمرهم بطلب ما افترض ذلك - ذلك، والله أعلم - على دالتين: إحداهما أن الطلب لا يكون إلا مقصوداً بشيء أن يتوجه له لا أن يطلب الطالب متعسفاً والأخرى أنه كلفه بالاجتهاد في التأخي لما أمره بطلبه قال: فاذكر الدلالة على ما وصفت.

قلت: قال الله عز وجل ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وشرطه قصده، وذلك تلقاؤه.

قال: أجل.

قلت: وقال: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾، وقال: وسخر لكم النجوم والليل والنهار والشمس والقمر وخلق الجبال والأرض وجعل المسجد الحرام حيث وضعه من أرضه فكلف خلقه التوجه إليه فمنهم من يرى البيت، فلا يسعه إلا الصواب بالقصد إليه ومنهم من يغيب عنه وتناى داره عن موضعه فيتوجه إليه بالاستدلال بالنجوم والشمس والقمر والرياح والجبال والمهاب كل هذا قد يستعمل في بعض الحالات ويدل فيها ويستغني بعضها عن بعض قال: هذا كما وصفت، ولكن على إحاطة أنت من أن تكون إذا توجهت أصبت.

قلت: أما على إحاطة من أتى إذا توجهت أصبت ما أكلف، وإن لم أكلف أكثر من هذا فنعم قال: أفعلى إحاطة أنت من صواب البيت بتوجهك؟

قلت: أفي هذا شيء كلت الإحاطة في أصله البيت، وإنما كلت الاجتهاد قال: فما كلت؟

٢- بابُ حكاية قول من ردَّ خبرَ الحَاصَةِ

أخبرنا الربيع: قال: قال محمد بن إدريس الشافعي فوافقنا طائفة في أن تثبت الأخبار عن النبي ﷺ لازماً للأمة ورواها حكيت مما احتججت به على من ردَّ الخبرَ حجةً يثبتونها ويضيقون على كلِّ أحدٍ أن يخالفها، ثمَّ كلمني جماعةٌ منهم مجتمعين ومتفرقين بما لا أحفظ أن أحكي كلامَ المنفرد عنهم منهم وكلامَ الجماعة ولا ما أجبت به كلاً ولا أنه قيل لي، وقد جهدت على تقصي كلِّ ما احتجوا به فائتُ أشياء قد قلتها ولمن قلتها منهم، وذكرت بعض ما أراه منه يلزمهم وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق قال: فكانت جملةً قولهم أن قالوا لا يسعُ أحداً من الحكماء ولا من المفتين أن يفتي، ولا يحكم إلا من جهة الإحاطة، والإحاطة كلُّ ما علم أنه حقٌّ في الظاهر والباطن يشهد به على الله، وذلك الكتاب والسنة المجتمع عليهما، وكلُّ ما اجتمع الناس، ولم يفتروا فيه فالحكم كله واحد يلزمنا أن لا نقبل منهم إلا ما قلنا مثل أن الظاهر أربع؛ لأن ذلك الذي لا منازع فيه ولا دافع له من المسلمين، ولا يسعُ أحداً يشك فيه.

قلت له: لست أحسبه يخفى عليك ولا على أحدٍ حضرك أنه لا يوجد في علم الحَاصَةِ ما يوجد في علم العامة قال وكيف؟ قلت: علم العامة على ما وصفت لا تلقى أحداً من المسلمين إلا وجدت علمه عنده، ولا يردُّ منها أحدٌ شيئاً على أحدٍ فيه كما وصفت في جمل الفرائض وعدد الصلوات، وما أشبهها، وعلم الحَاصَةِ علم السابقين والتابعين من بعدهم إلى من لقيت تختلف أقاويلهم وتباين تبايناً بيناً فيما ليس فيه نصٌّ كتابي يتأولون فيه، ولم يذهبوا إلى القياس فيحتمل القياس الاختلاف، فإذا اختلفوا فاقُلْ ما عند المخالف لمن أقام عليه خلافه أنه مخطئ عنده.

وكذلك هو عند من خالفه، وليست هكذا منزلة الأولى، وما قيل قياساً فامكن في القياس أن يخطئ القياس لم يجر عندك أن يكون القياس إحاطة، ولا يشهد به كله على الله كما زعمت فذكرت أشياء تلزمه عندي سوى هذا، فقال بعض من حضره دع المسألة في هذا وعندنا أنه قد يدخل عليه كثير مما أدخلت عليه، ولا يدخل عليه كله قال فانا أحدث لك غير ما قال.

قلت: فاذكره.

قال: العلم من وجوه منها ما نقلته عامة عن عامة أشهد به على الله، وعلى رسوله مثل جمل الفرائض.

قلت هذا العلم المقدم الذي لا ينزاع فيه أحد.

ومنها كتاب يحتمل التأويل فيختلف فيه، فإذا اختلف فيه

قلت: ولا يعرف ذلك غيرهم؟

قال: نعم.

قلت ومعرفتهم فيه الاجتهاد بأن يقيسوا الشيء بعضه ببعض على سوقِ سوما؟

قال: نعم.

قلت وقياسهم اجتهاد لا إحاطة؟

قال: نعم.

قلت: فإن قال غيرهم من أهل العقول نحن نجتهد إذ كنت على غير إحاطة من أن هؤلاء أصابوا اليس تقول لهم إن هؤلاء يجتهدون عالمين وأنت تجتهد جاهلاً فانت متعسف، فقال: ما لهم جواب غيرهم وكفى بهذا جواباً تقوم به الحجة.

قلت:

ولو قال: أهل العلم به إذا كنا على غير إحاطة فنحن نقول فيه على غير قياسٍ ونكتفي في الظنِّ بسعير اليوم والتأمل لم يكن ذلك لهم؟

قال: نعم.

قلت فهذا من ليس بعالم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما قال العلماء وعامل ليس له أن يقول من جهة القياس والوقف في النظر، ولو جاز لعالم أن يدع الاستدلال بالقياس والاجتهاد فيه جاز للجاهلين أن يقولوا، ثم لعلمهم اعذر بالقول فيه؛ لأنه يأتي الخطأ عمداً بغير اجتهاد ويأتونه جاهلين قال: أفوجدني حجة في غير ما وصفت أن للعالمين أن يقولوا؟

قلت: نعم قال: فاذكرها.

قلت لم أعلم مخالفاً في أن من مضى من سلفنا والقرون بعدهم إلى يوم كنا قد حكمنا حكمهم وأفتى مفتيهم في أمور ليس فيها نصٌّ كتابي ولا سنة، وفي هذا دليل على أنهم إنما حكموا اجتهاداً إن شاء الله تعالى قال: أفوجدني هذا من سنة؟

قلت: نعم.

٢٧٨٦- أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدراوردي، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر.

قال الشافعي: فقال: فأسمعك تروي فإذا اجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر.

فهو على ظاهره وعامته لا يصرف إلى باطن أبداً، وإن احتمله إلا بإجماع من الناس عليه، فإذا تفرقوا فهو على الظاهر قال ومنها ما

اجتمع المسلمون عليه وحكوا عمن قبلهم الاجتماع عليه، وإن لم يقولوا هذا بكتاب ولا سنة، فقد يقوم عندي مقام السنة المجتمع عليها، وذلك أن إجماعهم لا يكون عن رأي؛ لأن الرأي إذا كان تفرق فيه.

قلت فصف لي ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط، ثم آخر هذا القياس، ولا يقاس منه الشيء بالشيء حتى يكون مبتدؤه ومصدره ومصرفه فيما بين أن يتدنى إلى أن يتقضي سواء، فيكون في معنى الأصل.

قلت فصف لي ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط، ثم آخر هذا القياس، ولا يقاس منه الشيء بالشيء حتى يكون مبتدؤه ومصدره ومصرفه فيما بين أن يتدنى إلى أن يتقضي سواء، فيكون في معنى الأصل.

قلت فصف لي ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط، ثم آخر هذا القياس، ولا يقاس منه الشيء بالشيء حتى يكون مبتدؤه ومصدره ومصرفه فيما بين أن يتدنى إلى أن يتقضي سواء، فيكون في معنى الأصل.

قلت فصف لي ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط، ثم آخر هذا القياس، ولا يقاس منه الشيء بالشيء حتى يكون مبتدؤه ومصدره ومصرفه فيما بين أن يتدنى إلى أن يتقضي سواء، فيكون في معنى الأصل.

قلت فصف لي ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط، ثم آخر هذا القياس، ولا يقاس منه الشيء بالشيء حتى يكون مبتدؤه ومصدره ومصرفه فيما بين أن يتدنى إلى أن يتقضي سواء، فيكون في معنى الأصل.

قلت: لا تختلف في العلم بل تجتمع عليه وتحكي عمن قبلها الاجتماع عليه أتعرفه فتصفه أو تعرف العوام الذين ينقلون عن العوام أهم كمن قلت في جمل الفرائض فأولئك العلماء، ومن لا ينسب إلى العلم ولا نجد أحداً بالغياً في الإسلام غير مغلوب على عقله يشك أن فرض الله أن الظاهر أربع أم هو وجه غير هذا؟

قال: بل هو وجه غير هذا قلت فصفه قال: هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه؛ لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعون عليه، فإذا اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له، وإذا اختلفوا لم تقم بهم على أحد حجة، وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأني حال وجدتهم بها؟ دلّني على حال من قبلهم إن كانوا مجتمعين من جهة علمت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن؛ لأنهم لا يجتمعون من جهة.

قال: بل هو وجه غير هذا قلت فصفه قال: هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه؛ لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعون عليه، فإذا اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له، وإذا اختلفوا لم تقم بهم على أحد حجة، وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأني حال وجدتهم بها؟ دلّني على حال من قبلهم إن كانوا مجتمعين من جهة علمت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن؛ لأنهم لا يجتمعون من جهة.

قال: بل هو وجه غير هذا قلت فصفه قال: هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه؛ لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعون عليه، فإذا اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له، وإذا اختلفوا لم تقم بهم على أحد حجة، وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأني حال وجدتهم بها؟ دلّني على حال من قبلهم إن كانوا مجتمعين من جهة علمت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن؛ لأنهم لا يجتمعون من جهة.

قال: بل هو وجه غير هذا قلت فصفه قال: هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه؛ لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعون عليه، فإذا اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له، وإذا اختلفوا لم تقم بهم على أحد حجة، وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأني حال وجدتهم بها؟ دلّني على حال من قبلهم إن كانوا مجتمعين من جهة علمت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن؛ لأنهم لا يجتمعون من جهة.

قلت: كيف ترجمه وتما نص بعض الناس على أن لا رجم على زان لقول الله تعالى ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ فكيف ترجمه، ولم تردّه إلى الأصل من أن دمه محرّم حتى يجتمعوا على تحليله، ومن قال: هذا القول يحتاج بانه زان داخل في معنى الآية، وأن يجلد مائة قال: إن أعطيتك هذا دخل علي فيه شيء يجاوز القدر كثره.

قلت: أجل، فقال: فلا أعطيك هذا وأجيبك فيه غير الجواب الأول.

قلت فصف لي ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط، ثم آخر هذا القياس، ولا يقاس منه الشيء بالشيء حتى يكون مبتدؤه ومصدره ومصرفه فيما بين أن يتدنى إلى أن يتقضي سواء، فيكون في معنى الأصل.

قلت فصف لي ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط، ثم آخر هذا القياس، ولا يقاس منه الشيء بالشيء حتى يكون مبتدؤه ومصدره ومصرفه فيما بين أن يتدنى إلى أن يتقضي سواء، فيكون في معنى الأصل.

قلت فصف لي ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط، ثم آخر هذا القياس، ولا يقاس منه الشيء بالشيء حتى يكون مبتدؤه ومصدره ومصرفه فيما بين أن يتدنى إلى أن يتقضي سواء، فيكون في معنى الأصل.

قلت: لا تختلف في العلم بل تجتمع عليه وتحكي عمن قبلها الاجتماع عليه أتعرفه فتصفه أو تعرف العوام الذين ينقلون عن العوام أهم كمن قلت في جمل الفرائض فأولئك العلماء، ومن لا ينسب إلى العلم ولا نجد أحداً بالغياً في الإسلام غير مغلوب على عقله يشك أن فرض الله أن الظاهر أربع أم هو وجه غير هذا؟

قال: بل هو وجه غير هذا قلت فصفه قال: هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه؛ لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعون عليه، فإذا اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له، وإذا اختلفوا لم تقم بهم على أحد حجة، وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأني حال وجدتهم بها؟ دلّني على حال من قبلهم إن كانوا مجتمعين من جهة علمت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن؛ لأنهم لا يجتمعون من جهة.

قال: بل هو وجه غير هذا قلت فصفه قال: هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه؛ لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعون عليه، فإذا اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له، وإذا اختلفوا لم تقم بهم على أحد حجة، وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأني حال وجدتهم بها؟ دلّني على حال من قبلهم إن كانوا مجتمعين من جهة علمت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن؛ لأنهم لا يجتمعون من جهة.

قلت فقل قال: لا أنظرُ إلى قليلٍ من المفتين وأنظرُ إلى الأكثر.

قلت أفتصفُ القليلَ الذين لا تنظرُ إليهم أهم إن كانوا أقلَّ من نصفِ النَّاسِ أو ثلثهم أو ربعهم قال: ما أستطيعُ أن أحدهم، ولكنَّ الأكثر.

قلت أفعشرة أكثرُ من تسعة قال هؤلاء متقاربون.

قلت فحدِّثهم بما شئت قال: ما أقدرُ أن أحدهم.

قلت فكأنَّكَ أردت أن تجعلَ هذا القولَ مطلقاً غيرَ محدودٍ، فإذا أخذت بقولٍ اختلفَ فيه.

قلت عليه الأكثر، وإذا أردت ردَّ قولٍ قلت: هؤلاء الأقلُّ أترضى من غيرك بمثلِ هذا الجوابِ رأيت حينَ صرت إلى أن دخلت فيما عبت من التفرُّق رأيت لو كانَ الفقهاءُ كلُّهم عشرة فزعمت أنَّك لا تقبلُ إلا من الأكثر، فقالَ ستَّة فأتفقوا، وخالفهم أربعة اليسَ قد شهدت للستَّة بالصواب، وعلى الأربعة بالخطأ؟

قال: فإن قلت بلى؟

قلت: فقالَ الأربعة في قولٍ غيره فأتفقَ اثنانِ من الستَّة معهم، وخالفهم أربعة قال فأخذَ بقولِ الستَّة.

قلت فتدعُ قولَ المصبيينِ بالاثنتين وتأخذُ بقولِ المخطينِ بالاثنتين، وقد أمكنَ عليهم مرَّةً وأنت تنكُرُ قولَ ما أمكنَ فيه الخطأ فهذا قولٌ متناقضٌ، وقلت له: أرايت قولك لا تقومُ الحجَّةُ إلا بما أجمعَ عليه الفقهاءُ في جميعِ البلدانِ اتَّحدَ السَّيْلُ إلى إجماعهم كلُّهم ولا تقومُ الحجَّةُ على أحدٍ حتَّى تلقاهم كلُّهم أو تنقلَ عامَّةً عن عامَّةٍ عن كلِّ واحدٍ منهم؟

قال: ما يوجدُ هذا.

قلت: فإن قبلت عنهم بنقلِ الخاصَّة، فقد قبلت فيما عبت، وإن لم تقبل عن كلِّ واحدٍ إلا بنقلِ العامَّة لم تجد في أصلِ قولك ما اجتمعَ عليه البلدانُ إذا لم تقبل نقلَ الخاصَّة؛ لأنَّه لا سبيلَ إليه ابتداءً؛ لأنَّهم لا يجتمعون لك في موضعٍ ولا تجدُ الخبرَ عنهم بنقلٍ عامَّةً عن عامَّةٍ.

قلت فأسمعك قلَّدت أهلَ الحديثِ وهم عندك يخطئونُ فيما يدينون به من قبولِ الحديثِ فكيفَ تأمنهم على الخطأ فيما قلَّدهو الفقه ونسبوه إليه فأسمعك قلَّدت من لا ترضاه وأفته النَّاسُ عندنا وعندَ أكثرهم اتَّبِعهم للحديثِ، وذلكَ أجهلهم؛ لأنَّ الجَهْلَ عندك قبولُ خبرٍ الانفراد.

وكذلكَ أكثرُ ما يحتاجون فيه إلى الفقهاءِ ويفضِّلونهم به مع أنَّ الَّذي ينصفُ غيرُ موجودٍ في الدُّنيا قال: فكيفَ لا يوجدُ؟

قال هو أو بعضُ من حضرَ معه، فإنِّي أقولُ إمَّا أنظرُ في

هذا إلى من يشهدُ له أهلُ الحديثِ بالفقه.

قلت ليسَ من بلدٍ إلا وفيه من أهله الَّذين هم بمثلِ صفته يدفعونه عن الفقه وتنسبه إلى الجَهْلِ أو إلى أنَّه لا يحلُّ له أن يفني، ولا يحلُّ لأحدٍ أن يقبلَ قوله وعلمت تفرُّقَ أهلِ كلِّ بلدٍ بينهم، ثمَّ علمت تفرُّقَ كلِّ بلدٍ في غيرهم فعلما أنَّ من أهلِ مكَّةَ من كانَ لا يكادُ يخالفُ قولَ عطاءٍ ومنهم من كانَ يختارُ عليه، ثمَّ أفتى بها الرَّنَّحِيُّ بنُ خالدٍ؛ فكانَ منهم من يقدِّمه في الفقه ومنهم من يميلُ إلى قولِ سعيِّدِ بنِ سالمٍ وأصحابِ كلِّ واحدٍ من هذينِ يضعفون الآخرَ، ويتجاوزون القصدَ وعلمت أنَّ أهلَ المدينةِ كانوا يقدِّمونَ سعيِّدَ بنَ المسيَّبِ، ثمَّ يتركون بعضَ قولوه، ثمَّ حدَّثَ في زماننا منهم مالكٌ كانَ كثيرٌ منهم من يقدِّمه وغيره يسرفُ عليه في تضعيفِ مذاهبهم، وقد رأيت ابنَ أبي الزَّنادِ يجاوزُ القصدَ في ذمِّ مذاهبه ورأيت المغيرةَ وابنَ أبي حازمٍ والدرَّاورديَّ يذهبون من مذاهبه ورأيت من يذمُّهم ورأيت بالكوفةَ قومًا يميلون إلى قولِ ابنِ أبي ليلى يذمونُ مذاهبَ أبي يوسفَ وآخرينَ يميلون إلى قولِ أبي يوسفَ يذمونُ مذاهبَ ابنِ أبي ليلى، وما خالفَ أبا يوسفَ وآخرينَ يميلون إلى قولِ الثَّوريِّ وآخرينَ إلى قولِ الحسنِ بنِ صالحٍ ويلغني غيرُ ما وصفت من البلدانِ شبيهَ ما رأيتَ ممَّا وصفت من تفرُّقِ أهلِ البلدانِ ورأيت المكيَّينَ يذهبون إلى تقديمِ عطاءٍ في العلمِ على التابعينَ، وفي بعضِ العراقيَّينَ من يذهبون إلى تقديمِ إبراهيمَ النَّخعيِّ، ثمَّ لعلَّ كلَّ صنفٍ من هؤلاء قدَّم صاحبه أن يسرفَ في المبانيعة بينه وبين من قدَّموا عليه من أهلِ البلدانِ.

وهكذا رأيتهم فيمن نصبوا من العلماءِ الَّذين أدركنا، فإذا كانَ أهلُ الأصبارِ يختلفون هذا الاختلافَ فسمعت بعضَ من يفني منهم يحلفُ بالله ما كانَ فلانٌ أن يفني لنقصِ عقله وجهالته، وما كانَ يحلُّ لفلانٍ أن يسكتَ يعني آخرَ من أهلِ العلمِ ورأيت من أهلِ البلدانِ من يقولُ ما كانَ يحلُّ له أن يفني بجهالته يعني الَّذي زعمَ غيره أنَّه لا يحلُّ له أن يسكتَ لفصلِ علمه وعقله، ثمَّ وجدت أهلَ كلِّ بلدٍ كما وصفت فيما بينهم من أهلِ زمانهم فأين اجتمع لك هؤلاء على تفقُّه واحدٍ أو تفقُّه عامٍّ؟ وكما وصفت رأيهم أو رأيَ أكثرهم ويلغني عمن غابَ عني منهم شبيه بهذا؛ فإن أجمعوا لك على نفرٍ منهم فتجعلُ أولئك النفرَ علماءً إذا اجتمعوا على شيءٍ قبلته قال وإنهم إن تفرَّقوا كما زعمت باختلافِ مذاهبهم أو تأويلِ أو غفلةٍ أو نفاسةٍ من بعضهم على بعضٍ، فإنما أقبلُ منهم ما اجتمعوا عليه معاً فقليلٌ له؛ فإن لم يجمعوا لك على واحدٍ منهم أنَّه في غايةِ فكيفَ جعلته عالماً؟

قال: لا، ولكن يجتمعون على أنَّه يعلمُ من العلم.

قلت: نعم ويجتمعون لك على أنَّ من لم تدخله في جملةِ العلماءِ من أهلِ الكلامِ يعلمون من العلمِ فلمَ قدَّمت هؤلاء

وتركهم في أكثر هؤلاء أهل الكلام، وما اسمك وطريقك إلا بطريق التفرق.

إلا أنك تجمع إلى ذلك أن تدعي الإجماع، وإن في دعواك الإجماع لخصاً يجب عليك في أصل مذاهك أن تتقل عن دعوى الإجماع في علم الخاصة قال: فهل من إجماع؟

قلت: نعم محمد الله كثيراً في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها، فذلك الإجماع هو الذي لو قلت: أجمع الناس، لم تجد حولك أحداً يعرف شيئاً يقول لك ليس هذا بإجماع فهذه الطريق التي يصدق بها من ادعى الإجماع فيها، وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها فاما ما ادعيت من الإجماع حيث قد أدركت التفرق في دهرك وتحكي عن أهل كل قرن فانظره أيحوز أن يكون هذا إجماعاً؟

قال: فقال: قد ادعى بعض أصحابك الإجماع فيما ادعى من ذلك فما سمعت منهم أحداً ذكر قوله إلا عائباً لذلك، وإن ذلك عندي لمعيب.

قلت: من أين عينه وعابوه؟ وإنما ادعاء إجماع فرقة أخرى أن يدرك من ادعائك الإجماع على الأمة في الدنيا قال: إنما عنباه أنا نجد في المدينة اختلافاً في كل قرن فيما يدعي فيه الإجماع، ولا يجوز الإجماع إلا على ما وصفت من أن لا يكون مخالفاً فلعل الإجماع عنده الأكثر، وإن خالفهم الأقل فليس ينبغي أن يقول إجماعاً، ويقول الأكثر إذا كان لا يروي عنهم شيئاً، ومن لم يرو عنه شيء في شيء لم يجوز أن ينسب إلى أن يكون مجمعاً على قوله كما لا يجوز أن يكون منسوباً إلى خلافه.

فقلت له إن كان ما قلت من هذا كما قلت فالذي يلزمك فيه أكثر.

لأن الإجماع في علم الخاصة إذا لم يوجد في فرقة كان أن يوجد في الدنيا أبعد قال: وقلت قولك وقول من قال الإجماع خلاف الإجماع قال فأوجدني ما قلت.

قلت: إن كان الإجماع قبل إجماع الصحابة أو التابعين أو القرن الذين يلونهم وأهل زمانك فانت تثبت عليهم أمراً تسميه إجماعاً قال: ما هو؟ اجعل له مثلاً لأعرفه.

قلت كأنك ذهبت إلى أن جعلت ابن المسيب عالم أهل المدينة وعطاء عالم أهل مكة والحسن عالم أهل البصرة والشعبي عالم أهل الكوفة من التابعين فجعلت الإجماع ما أجمع عليه هؤلاء. قال: نعم.

قلت زعمت أنهم لم يجتمعوا قط في مجلس علمته، وإنما استدلت على إجماعهم بنقل الخبر عنهم وأنت لما وجدتهم يقولون في الأشياء ولا تجد فيها كتاباً ولا سنة استدلت على أنهم

قالوا بها من جهة القياس.

فقلت القياس العلم الثابت الذي أجمع عليه أهل العلم أنه حق قال هكذا قلت: وقلت له: قد يمكن أن يكونوا قالوا ما لم تجده أنت في كتاب ولا سنة، وإن لم يذكره، وما يرون لم يذكره، وقالوا بالرأي دون القياس قال: إن هذا، وإن أمكن عليهم، فلا أظن بهم أنهم علموا شيئاً فتركوا ذكره ولا أنهم قالوا إلا من جهة القياس.

فقلت له: لأنك وجدت أقاويلهم تدل على أنهم ذهبوا إلى أن القياس لازم لهم أو إنما هذا شيء ظنته؛ لأنه الذي يجب عليهم، وقلت له فلعل القياس لا يحل عندهم محله عندك قال: ما أرى إلا ما وصفت لك.

فقلت له هذا الذي رويته عنهم من أنهم قالوا من جهة القياس توهم، ثم جعلت التوهم حجة قال فمن أين أخذت القياس أنت ومنعت أن لا يقال إلا به؟

قلت: من غير الطريق التي أخذته منها، وقد كتبت في غير هذا الموضع.

وقلت: أرايت الذين نقلوا لك عنهم أنهم قالوا فيما تجد أنت فيه خيراً فتوهمت أنهم قالوه قياساً، وقلت إذا وجدت أفعالهم مجمعة على شيء فهو دليل على إجماعهم أنقلوا إليك عنهم أنهم قالوا من جهة الخبر المفرد فروى أبو المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ شيئاً وأخذ به وله فيه مخالفون من الأمة وعن أبي سعيد الخدري في الصرف شيئاً فأخذ به وله فيه مخالفون من الأمة، وروى عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ في المخاربة شيئاً وأخذ به وله فيه مخالفون، وروى الشعبي عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم، وروى الحسن عن رجل عن النبي ﷺ أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم ورووا لك عنهم أنهم عاشوا يقولون بأقوال يخالف كل واحد منهم فيها قضاء صاحبه وكانوا على ذلك حتى ماتوا.

قال: نعم قد رويوا هذا عنهم.

فقلت له هؤلاء جعلتهم أئمة في الدين، وزعمت أن ما وجد من فعلهم مجمعاً عليه لازم العامة الأخذ به، ورويت عنهم سنناً شتى، وذلك قبول كل واحد منهم الخبر على الأفراد وتوسعهم في الاختلاف، ثم عبت ما أجمعوا عليه لا شك فيه، وخالفتهم فيه.

فقلت: لا ينبغي قبول الخبر على الأفراد، ولا ينبغي الاختلاف وتوهمت عليهم أنهم قاسوا فرعمت أنه لا يحل لأحد أن يدع القياس، ولا يقول إلا بما يعرف أن قولك الإجماع خلاف

وصفت.

قال: نعم؛ لأنَّهم إذا كانوا في بلدٍ واحدٍ أمكنَ فيهم التَّواطؤُ على الخبرِ، ولا يمكنُ فيهم إذا كانوا في بلدانٍ مختلفةٍ.
فقلتُ له ليسمَّا نثبتَ به على من جعلته إماماً في دينك إذا ابتدأت وتعبتُ قال فاذكر ما يدخلُ عليَّ فيه.

فقلتُ له أرايتَ لو لقيتُ رجلاً من أهلِ بدرٍ وهم المقدَّمونَ، ومن أثنى الله تعالى عليهم في كتابه فأخبرك خبراً عن رسولِ الله ﷺ لم تله حجةً، ولا يكونُ عليك خبره حجةً لما وصفتَ اليَسَّ من بعدهم أولى أن لا يكونَ خبرُ الواحدِ منهم مقبولاً لتقصمهم عنهم في كلِّ فضلٍ، وأنَّه يمكنُ فيهم ما أمكنَ فيمن هو خيرٌ منهم وأكثرُ منه؟
قال: بلى.

فقلتُ أفتحكمُ فيما ثبتُ من صحَّةِ الروايةِ فاجعل أبا سلمةً بالمدينة يروي لك أنَّه سمعَ جابرَ بنَ عبدِ الله يروي عن النَّبيِّ ﷺ في فضلِ أبي سلمةٍ وفضلِ جابرٍ واجعل الزَّهريُّ يروي لك أنَّه سمعَ ابنَ المسيَّبِ يقولُ سمعتَ عمرَ أو أبا سعيدَ الخدريُّ يقولُ: سمعتَ النَّبيَّ ﷺ واجعل أبا إسحاقَ الشَّيبانيُّ يقولُ: سمعتَ الشَّعبيُّ أو سمعتَ إبراهيمَ التَّيميُّ يقولُ أحدهما سمعتَ البراءَ بنَ عازبٍ أو سمعتَ رجلاً من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ يسمِّيه واجعل أيوبُ يروي عن الحسنِ البصريِّ يقولُ: سمعتَ أبا هريرةٍ أو رجلاً غيره من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ يقولُ: سمعتَ النَّبيَّ ﷺ بتحليلِ الشيءِ أو تحريمِ له أنقرومُ بهذا حجةً؟
قال: نعم.

فقلتُ له أيُمكنُ في الزَّهريُّ عندك أن يغلطَ على ابنِ المسيَّبِ وابنِ المسيَّبِ على من فوقه، وفي أيوبَ أن يغلطَ على الحسنِ والحسنَ على من فوقه؟

فقال: فإن قلتُ نعم.

قلتُ يلزمك أن تثبتَ خيرَ الواحدِ على ما يمكنُ فيه الغلطُ ثمَّ لقيتُ وتمنَّ هو دونَ من فوقه، ومن فوقه دونَ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ وتردُّ خيرَ الواحدِ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ وأصحابِ النَّبيِّ ﷺ خيرٌ ممن يعلمهم فتردُّ الخبرُ بأن يمكنُ فيه الغلطُ عن أصحابِ رسولِ الله ﷺ وهم خيرُ النَّاسِ وتقبله عمَّن لا يعدلهم في الفضلِ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هؤلاء ثبتَ عمَّن فوقه، ومن فوقه ثبتَ عمَّن فوقه حتَّى ينتهي الخبرُ إلى رسولِ الله ﷺ فهذه الطريقُ التي عبتُ قال: هذا هكذا إن قلتَ، ولكن أرايتَ إن لم أعطك هذا هكذا؟

قلتُ: لا يدفعُ هذا إلا بالرجوعِ عنه أو تركِ الجوابِ بالرَّوغانِ والانتقطاعِ والرَّوغانِ أقبَحُ.

الإجماعُ بهذا، وبأنَّك زعمتَ أنَّهم لا يسكتونَ على شيءٍ علموه، وقد ماتوا لم يقل أحدٌ منهم قطَّ الإجماعُ علمناه والإجماعُ أكثرُ العلمِ لو كانَ حيثُ ادَّعيتَ أو ما كفَّاكَ عيبُ الإجماعِ أنَّه لم يروَ عن أحدٍ بعدَ رسولِ الله ﷺ دعوى الإجماعِ إلا فيما لا يختلفُ فيه أحدٌ إلا عن أهلِ زمانك هذا، فقال: فقد ادَّعاه بعضهم.

قلتُ: أفحمدتُ ما ادَّعى منه.

قال: لا.

قلتُ: فكيفَ صرتَ إلى أن تدخلَ فيما دُعمتَ في أكثرِ ممَّا عبتَ ألا تستدلُّ من طريقك أنَّ الإجماعَ هو تركُ ادَّعاء الإجماعِ ولا تحسنُ النَّظرَ لنفسك إذا قلتَ هذا إجماعٌ فيوجدُ سواك من أهلِ العلمِ من يقولُ لك معاذَ الله أن يكونَ هذا إجماعاً بل فيما ادَّعيتَ أنَّه إجماعٌ اختلافٌ من كلِّ وجهٍ في بلدٍ أو أكثرَ من يحكي لنا عنه من أهلِ البلدانِ قال: وقلتُ لبعضٍ من حضَرَ هذا الكلامَ منهم نصيرُ بك إلى المسألةِ عمَّا لزمَ لنا ولك من هذا قال: وما هو؟

قلتُ: أرايتَ سنةَ رسولِ الله ﷺ بأيِّ شيءٍ ثبت.

قال أقولُ القولَ الأوَّلَ الَّذي قاله لك صاحبنا.

فقلتُ: ما هو؟

قال زعمُ أنَّها تثبتُ من أحدٍ ثلاثةٍ وجوه.

قلتُ فاذكر الأوَّلَ منها قال خبرُ العامةِ عن العامةِ.

قلتُ أفتقولكم الأوَّلَ مثلُ أنَّ الظَّهرَ أربعٌ؟

قال: نعم.

فقلتُ هذا ممَّا لا يخالفك فيه أحدٌ علمته فما الوجهُ الثَّاني؟

قال تواترُ الأخبارِ؟

فقلتُ له حدِّد لي تواترَ الأخبارِ بأقلِّ ممَّا يثبتُ الخبرُ واجعل

له مثلاً لعلم ما يقولُ وتقول.

قال: نعم إذا وجدت هؤلاء النَّفرَ للأربعةِ الَّذين جعلتهم مثلاً يروون واحداً فتتفقُ روايتهم أنَّ رسولَ الله ﷺ حرَّمَ شيئاً أو أحلَّ شيئاً استدلتُّ على أنَّهم يتباينُ بلدانهم، وأنَّ كلاَ منهم قبلَ العلمِ عن غيرِ الَّذي قبله عنه صاحبه وقبله عنه من أدَّاه إلينا ثمَّن لم يقبل عن صاحبه أنَّ روايتهم إذا كانت هذا تتفقُ عن رسولِ الله ﷺ فالغلطُ لا يمكنُ فيها قال: فقلتُ له لا يكونُ تواترُ الأخبارِ عندك عن أربعةٍ في بلدٍ ولا إن قبلَ عنهم أهلُ بلدٍ حتَّى يكونَ المدنيُّ يروي عن المدنيِّ والمكيُّ يروي عن المكيِّ والبصريُّ عن البصريِّ والكوفيُّ عن الكوفيِّ حتَّى ينتهي كلُّ واحدٍ منهم بحديثه إلى رجلٍ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ غيرِ الَّذي روى عنه صاحبه ويجمعوا جميعاً على الروايةِ عن النَّبيِّ ﷺ للعلَّةِ التي

قال: فإن قلت: لا أقبلُ من واحدٍ ثبتَ عليه خبراً إلا من أربعةٍ وجوه متفرقةٍ كما لم أقبل عن النبي ﷺ إلا عن أربعةٍ وجوه متفرقةٍ قال: فقلت له فهذا يلزمك أفقولُ به؟ قال: إذا تقولُ به.

لا يوجدُ هذا أبداً قال: فقلت أجل وتعلمُ أنتُ أنه لا يوجدُ أربعةً عن الزهري ولا ثلاثةً الزهري رابعهم عن الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال أجل، ولكن دع هذا قال: وقلت له من قال أقبلُ من أربعةٍ دون ثلاثةٍ؟ أريت إن قال لك رجلٌ لا أقبلُ إلا من خمسةٍ أو قال آخرٌ من سبعةٍ ما حججتُ عليه، ومن وقتَ لك الأربعة؟

قال: إنما مثلتهم.

قلت أفترجئُ من يقبلُ منه؟

قال: لا.

قلت أوتعرفهُ، فلا تظهرهُ لما يدخلُ عليك فتبينُ انكساره، وقلت له أو لبعضٍ من حضرَ معه فما الوجه الثالث الذي يثبتُ به عن النبي ﷺ؟

قال: إذا روى عن رسول الله ﷺ الواحدُ من أصحابه الحكمَ حكمَ به، فلم يخالفه غيره استدلتنا على أمرين أحدهما أنه إنما حدثَ به في جماعتهم والثاني أن تركهم الردُّ عليه بخبر يخالفه إنما كان عن معرفةٍ منهم بأن ما كان كما يخبرهم فكان خبراً عن عامتهم.

قلت له: فلما رأيتمكم تتقلون إلى شيءٍ إلا احتججتم بأضعفَ مما تركتم، فقال ابن لنا ما قلت.

قلت له: أمكنُ لرجلٍ من أصحاب النبي ﷺ يحدثُ بالمدينة رجلاً أو نفرًا قليلاً ما تثبت عن رسول الله ﷺ ويمكنُ أن يكون أتى بلدًا من البلدان فحدثَ به واحداً أو نفرًا أو حدثَ به في سفرٍ أو عند موته واحداً أو أكثر.

قال: فإن قلت: لا يمكنُ أن يحدثَ واحدٌ منهم بالحديث إلا وهو مشهورٌ عندهم.

قلت: فقد تجددَ العددُ من التابعين يروون الحديث، فلا يسمونُ إلا واحداً، ولو كان مشهوراً عندهم بأنهم سمعوا من غيره سمعوا من سمعوه منه، وقد تجدهم يختلفون في الشيء قد روي في الحديث عن النبي ﷺ، فيقول بعضهم قولاً يوافق الحديث وغيره قولاً يخالفه قال فمن أين ترى ذلك؟

قلت: لو سمعَ الذي قال بخلاف الحديث الحديث عن النبي ﷺ ما قال: إن شاء الله تعالى بخلافه، وقلت له قد روى اليمين مع الشاهد عن النبي ﷺ ابن عباس وغيره، ولم يحفظ عن أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ علمته خلافاً فيلزمك أن تقول بها

على أصلِ مذهبك وتجعلها إجماعاً، فقال بعضهم ليس ما قال: من هذا مذهبنا.

قلت ما زلت أرى ذلك فيه، وفي غيره مما كَلَّمْتُمونا به والله المستعان قال فاليمينُ مع الشاهد إجماعٌ بالمدينة.

قلت: لا هي تختلفُ فيها غيرُ أنا نعملُ بما اختلفَ فيه إذا ثبت عن رسول الله ﷺ من الطريق الذي يثبتُ منها قال: وقلت له من الذين إذا اتفقت أقاويلهم في الخبرِ صحَّ، وإذا اختلفوا طرحتُ لاختلافهم الحديث؟

قال أصحاب رسول الله ﷺ خبرُ الخاصة قال: لا.

قلت: فهل يستدركُ عنهم العلمُ بإجماعٍ أو اختلافٍ بخبرٍ عامّةٍ؟

قال: ما لم استدركه بخبرِ العامةٍ نظرت إلى إجماع أهل العلم اليوم، فإذا وجدتهم ما أجمعوا عليه استدلت على أن اختلافهم عن اختلافٍ من مضى قبلهم.

قلت له: أفرأيت استدلالاً بأن إجماعهم خبرُ جماعتهم؟

قال فتقولُ ماذا؟

قلت: أقولُ لا يكونُ لأحدٍ أن يقولَ حتى يعلمَ إجماعهم في البلدان، ولا يقبلُ على أقاويلٍ من نات داره منهم ولا قريب إلا بخبرِ الجماعة عن الجماعة.

قال: فإن قلته؟

قلت: فقله إن شئت قال: قد يضيقُ هذا جداً.

قلت له وهو مع ضيقه غيرُ موجودٍ ويدخلُ عليك خلافه في القياس إذا زعمت للواحد أن يقيس، فقد اجزأت القياس والقياس قد يمكنُ فيه الخطأ وامتنعت من قبول السنة إذا كان يمكنُ فيمن رواها الخطأ فأجزأت الأضعف ورددت الأقوى، وقلت لبعض آرائيت قولك إجماعهم يدلُّ لو قالوا لك مما قلنا به مجتمعين ومتفرقين ما قلنا الخبرَ فيه والذي ثبت مثله عندنا عمن قلنا ونحن مجموعون على أن جازاً لنا فيما ليس فيه نصٌّ ولا سنة أن نقول فيه بالقياس، وإن اختلفنا أفتبطل أخبار الذين زعمت أن أخبارهم، وما اجتمعت عليه أفعالم حجة في شيءٍ وتقبله في غيره؟ أريت لو قال لك قائلٌ أنا اتبعهم في تثبيت أخبار الصادقين، وإن كانت مفردة وأقبل عنهم القول بالقياس فيما لا خبرَ فيه فأوسعُ أن يختلفوا فأكون قد تبعهم في كلِّ حال أكان أقوى حجةً وأولى باتباعهم وأحسن ثناءً عليهم أم أنت؟

قال بهذا نقول.

قلت نعم، وقلت: أريت قولك إجماع أصحاب رسول الله ﷺ ما معناه اتعني أن يقولوا أو أكثرهم قولاً واحداً أو يفعلوا

قلت فقل فيها ما أحببت قال: فتقول فيها أنت ماذا؟
قلت: أقول إن ما ليس فيه نصُّ كتاب ولا سنة إذا طلب
بالاجتهاد فيه المجتهدون وسعٌ كلاً إن شاء الله تعالى أن يفعل
ويقول بما رآه حقاً لا على ما قلت فقل أنت ما شئت قال لئن
قلت العملُ الأوَّلُ يلزمهم كان ينبغي للعمل الثاني والثالث أن
يكون مثله لا يخالفه ولئن قلت: بل لم يكونوا وافقوا أبا بكرٍ على
فعله في حياته ليدخل على أن له بمضي له اجتهاده، وإن خالفهم.
قلت: أجل.

قال: فإن قلت: لا أعرُف هذا عنهم ولا أقبله حتَّى أجِدَ
العامَّةَ تنقله عن العامَّةِ، فتقول عنهم حديثاً جماعةٌ ممن مضى قبلهم
بكذا.

فقلت له ما نعلمُ أحداً شكَّ في هذا ولا روى عن أحدٍ
خلافه فلئن لم تحز أن يكون مثلاً هذا ثابتاً فما حجَّتكَ على أحدٍ
إن عارضك في جميع ما زعمت أنه إجماعٌ بأن يقول مثلاً ما قلت:
فقال جماعةٌ ممن حضر منهم، فإن الله عزَّ وجلَّ دُمَّ على
الاختلافِ فذمناه.

فقلت له في الاختلافِ حكمان أم حكمٌ؟

قال حكمٌ.

قلت: فأمالك قال فسل.

قلت: أتوسع من الاختلاف شيئاً؟

قال: لا.

قلت افتعلم من أدركت من أعلام المسلمين الذين افتوا
عاشوا أو ماتوا، وقد يختلفون في بعض أمورٍ يكون عن قبلهم؟
قال: نعم.

قلت فقل فيهم ما شئت.

قال: فإن قلت قالوا بما لا يسعهم.

قلت: فقد خالفت اجتماعهم قال أجل قال فدع هذا.

قلت: أفيسعهم القياس.

قال: نعم.

قلت: فإن قاسوا، فاختلفوا يسعهم أن يمضوا على القياس؟

قال: فإن قلت: لا؟

قلت: فيقولون إلى أي شيء نصير؟

قال إلى القياس.

قلت: قالوا قد فعلنا فראيت القياس بما قلت ورأى هذا

القياس بما قال؟

قال: فلا يقولون حتَّى يجتمعوا.

فعلاً واحداً قال: لا أعني هذا، وهذا غيرُ موجودٍ ولكن إذا
حدث واحدٌ منهم الحديث عن النبي ﷺ، ولم يعارضه منهم
معارضٌ بخلافه فذلك دلالةٌ على رضاهم به، وأنهم علموا أن ما
قال منه كما قال.

قلت: أوليس قد يحدث، ولا يسمعون ويحدث ولا علم
لن سمع حديثه منهم أن ما قال كما قال: وأنه خلافٌ ما قال:
وإنما على المحدث أن يسمع، فإذا لم يعلم خلافه فليس له رده
قال: قد يمكن هذا على ما قلت: ولكن الأئمة من أصحاب
رسول الله ﷺ، فلا يمكن أبداً أن يحدث حديثهم بأمر فيدعوا
معارضته إلا عن علمٍ بأنه كما قال: وقال فاقول، فإذا حكم
حاكمهم، فلم يناكروه فهو علمٌ منهم بأن ما قال الحق، وكان
عليهم أن يقيموا على ما حكم فيه.

قلت أفيمكن أن يكونوا صدقوه بصدقه في الظاهر كما
قبلوا شهادة الشاهدين بصدقهما في الظاهر؟
قال: فإن قلت: لا؟

فقلت إذا قلت: لا فيما عليهم الدلالة فيه بأنهم قبلوا خبر
الواحد وانتهوا إليه علمت أنك جاهلٌ بما قلنا.

وإذا قلت فيما يمكن مثله لا يمكن كنت جاهلاً بما يجب
عليك قال: فتقول ماذا؟

قلت: أقول إن صحتهم عن المعارضة قد يكون علماء بما
قال: وقد يكون عن غير علمٍ به، ويكون قبولاً له، ويكون عن
وقوفٍ عنه، ويكون أكثرهم لم يسمعه لا كما قلت واستدللاً
عنهم فيما سمعوا قوله ممن كان عندهم صادقاً ثبتاً قال فدع هذا.
قلت لبعضهم هل علمت أن أبا بكرٍ في إمارته قسمٌ مالا
فسوى فيه بين الحرِّ والعبد وجعل الجدلُ أباً؟
قال: نعم.

قلت فقبلوا منه القسم، ولم يعارضوه في الجدل في حياته؟

قال: نعم، ولو قلت عارضوه في حياته.

قلت: فقد أراد أن يحكم وله مخالفٌ.

قال: نعم ولا أقوله قال فجاء عمر، ففضل الناس في
القسم على النسب والسابقة وطرح العبيد من القسم وشرك بين
الجدل والإخوة؟

قال: نعم.

قلت: وولَّى عليٌ فسوى بين الناس في القسم.

قال: نعم.

قلت فهذا على أخبار العامَّة عن ثلاثهم عندك.

قال: نعم.

قلت: من أقطار الأرض؟

قال: فإن قلت: نعم؟

قلت: فلا يمكن أن يجتمعوا، ولو أمكن اختلفوا قال: فلو اجتمعوا لم يختلفوا.

قلت: قد اجتمع اثنان، فاختلفا فكيف إذا اجتمع الأكثر؟

قال ينبّه بعضهم بعضاً.

قلت: ففعلوا فرعم كل واحدٍ من المختلفين أن الذي قاله

القياس.

قال: فإن قلت يسعُ الاختلافُ في هذا الموضع.

قلت: قد زعمت أن في اختلاف كل واحدٍ من المختلفين

حكمين وتركت قولك ليس الاختلاف إلا حكماً واحداً قال: ما تقول أنت؟

قلت: الاختلاف وجهان فما كان لله فيه نصٌ حكم أو لرسوله سنة أو للمسلمين فيه إجماع لم يسع أحدٌ علم من هذا واحداً أن يخالفه، وما لم يكن فيه من هذا واحدٌ كان لأهل العلم الاجتهاد فيه بطلب الشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة، فإذا اجتهد من له أن يجتهد وسعه أن يقول بما وجد الدلالة عليه بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو إجماع.

فإن ورد أمرٌ مشبه يحتمل حكمين مختلفين فاجتهد فخالف اجتهاده اجتهاد غيره وسعه أن يقول بشيءٍ وغيره بخلافه، وهذا قليل إذا نظر فيه قال فما حجتك فيما قلت؟

قلت له الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع قال فاذكر الفرق بين حكم الاختلاف.

قلت له: قال الله عز وجل ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾.

وقال ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾، فإنما رأيت الله ذم الاختلاف في الموضع الذي أقام عليهم الحجة، ولم ياذن لهم فيه قال: قد عرفت هذا فما الوجه الذي ذلك على أن ما ليس فيه نصٌ حكمٍ وسع فيه الاختلاف؟

فقلت له فرض الله على الناس التوجه في القبلة إلى المسجد الحرام، فقال: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ومن حيث خرجت قول وجَّهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أفرايت إذا سافرنا واختلفنا في القبلة، فكان الأغلب على أنها في جهة والأغلب على غيري في جهة ما الفرض علينا؟

فإن قلت الكعبة فهي، وإن كانت ظاهرة في موضعها فهي مغيبة عن نأوا عنها فعليهم أن يطلبوا التوجه لها غاية جهدهم على ما أمكنهم وغلب بالدلالات في قلوبهم، فإذا فعلوا وسعهم الاختلاف، وكان كل مؤدياً للفرض عليه بالاجتهاد في طلب الحق المغيب عنه، وقلت قال الله ﴿يَمُنُّ تَرْصُونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، وقال: ﴿ذَوِي عَدْلٍ يَنْكُمْ﴾ أفرايت حاكمين شهد عندهما شاهدان بأعيانهما فكانا عند أحد الحاكمين عدلين وعند الآخر غير عدلين. قال فعلى الذي هما عنده عدلان أن يميزهما، وعلى الآخر الذي هما عنده غير عدلين أن يردّهما.

قلت له: فهذا الاختلاف.

قال: نعم.

قلت له أراك إذن جعلت الاختلاف حكمين، فقال: لا يوجد في الغيب إلا هذا وكل، وإن اختلف فعله وحكمه، فقد أدى ما عليه.

قلت: فهكذا قلنا، وقلت له قال الله عز وجل ﴿ذَوَا عَدْلٍ يَنْكُمْ هَذَا بَالِغُ الْكُفْبَةِ﴾؛ فإن حكم عدلان في موضع بشيءٍ وآخران في موضعٍ بآخر أو أقل منه فكل قد اجتهد وأدى ما عليه، وإن اختلفا، وقال: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُمْ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ﴾ الآية، وقال عز وجل ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ أفرايت إذا فعلت امرأتان فعلاً واحداً، وكان زوج أحدهما يخاف نشوزها وزوج الأخرى لا يخاف به نشوزها؟

قال يسع الذي يخاف به النشور العظة والهجر والضرب، ولا يسع الآخر الضرب، وقلت: وهكذا يسع الذي يخاف أن لا تقيم زوجته حدود الله الأخذ منها، ولا يسع الآخر، وإن استوى فعلاهما.

قال: نعم.

قال: قال: وإني قلت هذا فلعلي غيري بخلافي وإيالة، ولا يقبل هذا منا فإن السنة التي دلت على سعة الاختلاف قلت:

٢٧٨٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.

قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة.

تأدية الصلوة قائماً أو قاعداً ونجد المرأة إذا كان له مال حاضر تحب فيه الزكاة، وكان عليه دين مثله زالت عنه الزكاة حتى لا يكون عليه منها شيء في تلك الحال والصلوة لا تزول في حال يؤديها كما أطاها.

قال الربيع: وللشافعي قول آخر إذا كان عليه دين عشرين ديناراً وله مثله فعليه الزكاة يؤديها من قبل أن الله عز وجل قال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، فلما كانت هذه العشرون لو وهبها جازت هبتها، ولو تصدق بها جازت صدقتها، ولو تلفت كانت منه، فلما كانت أحكامها كلها تدل على أنها مال من ماله وجبت عليه فيها الزكاة لقول الله تبارك وتعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ الآية.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ونجد المرأة ذات المال تزول عنها الصلوة في أيام حيضها ولا تزول عنها الزكاة. وكذلك الصبي والمغلوب على عقله.

٤- باب الصوم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ونجد الصوم فرضاً بوقت كما أن الصلوة فرض بوقت، ثم نجد الصوم مرخصاً فيه للمسافر أن يدعه وهو مطيق له في وقته، ثم يقضيه بعد وقته، وليس هكذا الصلوة لا يرخص في تأخير الصلوة عن وقتها إلى يوم غيره، ولا يرخص له في أن يقصر من الصوم شيئاً كما يرخص في أن يقصر من الصلوة، ولا يكون صومه مختلفاً باختلاف حالته في المرض والصحة ونجد إذا جامع في صيام شهر رمضان وهو واجد اعتق، وإذا جامع في الحج نحر بدنة، وإن جامع في الصلوة استغفر، ولم تكن عليه كفارة والجماع في هذه الحالات كلها محرماً، ثم يكون جامع كثير محرماً لا يكون في شيء منه كفارة، ثم نجد جامعاً في صوم واجب عليه في قضاء شهر رمضان أو كفارة قتل أو ظهار، فلا يكون عليه كفارة، ويكون عليه البدل في هذا كله ونجد المغني عليه والحائض لا صوم عليهما ولا صلاة، فإذا أفاق المغني عليه وطهرت الحائض فعليهما قضاء ما مضى من الصوم في أيام إغماء هذا وحض هذه، وليس على الحائض قضاء الصلوة في قول أحد ولا على المغني عليه قضاء الصلوة في قولنا.

ووجدت الحج فرضاً على خاص وهو من وجد إليه سبيلاً، ثم وجدت الحج يجمع الصلوة في شيء، ويخالفها في غيره فأما ما يخالفها فيه، فإن الصلوة يحل له فيها أن يكون لابساً للثياب، ويحرم على الحاج، ويحل للحاج أن يكون متكلماً عامداً، ولا يحل ذلك للمصلي، ويفسد المرأة صلاته، فلا يكون له أن يمضي فيها، ويكون عليه أن يستأنف صلاة غيرها بدلاً منها، ولا

قال: وماذا: قلت ما وصفنا من أن الحكام والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأفتوا وهم لا يحكمون ويفتون إلا بما يسمعون عندهم، وهذا عندك إجماع فكيف يكون إجماعاً إذا كان موجوداً في أفعالهم الاختلاف؟ والله أعلم.

٣- بيان فرائض الله تعالى

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي: فرض الله عز وجل في كتابه من وجهين: أحدهما أبان فيه كيف فرض بعضه حتى استغنى فيه بالتنزيل عن التأويل وعن الخبر، والآخر أنه أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هي على لسان نبيه ﷺ، ثم أثبت فرض ما فرض رسول الله ﷺ في كتابه بقوله عز وجل ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ ويقول تبارك اسمه ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ إلى تسليمًا ويقول عز وجل ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ مع غير آية في القرآن بهذا المعنى فمن قبل عن رسول الله ﷺ بفرض الله عز وجل قبل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فالفرائض تجتمع في أنها ثابتة على ما فرضت عليه، ثم تفرقت شرائعها بما فرق الله عز وجل، ثم رسوله ﷺ ففرق بين ما فرق منها وجمع بين ما جمع منها، فلا يقاس فرع شريعته على غيرها وأول ما نبداً به من الشرائع الصلوة فنحن نجد ثابتة على البالغين غير المغلوبين على عقولهم ساقطة عن الحيض أيام حيضهن، ثم نجد الفريضة منها والنافلة مجتمعتين في أن لا يجوز الذخول في واحدة منهما إلا بطهارة الماء في الحضر والسفر ما كان موجوداً أو التيمم في السفر، وإذا كان الماء معدوماً، وفي الحضر أو كان المرأة مريضاً لا يطيق الوضوء لحرف تلف في العضو أو زيادة في العلة ونجدهما مجتمعتين في أن لا يصلحاً معاً إلا متوجهين إلى الكعبة ما كانا في الحضر ونازلين بالأرض ونجدهما، وإذا كانا مسافرين تفرقت حالهما، فيكون للمصلي تطوعاً إن كان ركباً أن يتوجه حيث توجهت به دابته يومئ إماماً ولا نجد ذلك للمصلي فريضة بحال أبداً إلا في حال واحدة من الخوف ونجد المصلي صلاة تحب عليه إذا كان يطيق ويمكنه القيام لم تجز عنه الصلوة إلا قائماً ونجد المتنفل يجوز له أن يصلي جالساً ونجد المصلي فريضة يؤديها في الوقت قائماً، فإن لم يقدر أداها جالساً، فإن لم يقدر أداها مضطجماً ساجداً إن قدر وموياً لم يقدر.

ونجد الزكاة فرضاً تجامع الصلوة وتخالفها ولا نجد الزكاة تكون إلا ثابتة أو ساقطة، فإذا ثبتت لم يكن فيها إلا أداؤها تماماً وجبت في جميع الحالات مستوياً ليست تختلف بعذر كما اختلفت

يكفر ويفسد حجّه فيمضي فيه فاسداً لا يكون له غير ذلك، ثم يبذله ويفتدي والحج في وقت الصلاة وفي وقت؛ فإن أخطأ رجل في وقته لم يجز عنه الحج، ثم وجدتهما مأمورين بأن يدخل المصلي في وقت؛ فإن دخل المصلي قبل الوقت لم تجز عنه صلاته، وإن دخل الحاج قبل الوقت أجزأ عنه حجّه، ووجدت للصلاة أولاً وأخراً فوجدت أولها التكبير وآخرها التسليم، ووجدته إذا عمل ما يفسدها فيما بين أولها وآخرها أفسدها كلها، ووجدت للحج أولاً وأخراً، ثم أجزأ بعده فاوله الإحرام، ثم آخر أجزائه الرمي والحلائق والنحر، فإذا فعل هذا خرج من جميع إحرامه في قولنا ودلالة السنة إلا من النساء خاصة، وفي قول غيرنا إلا من النساء والطيب والصيد، ثم وجدته في هذه الحال إذا أصاب النساء قبل يجلن له نحر بدنة، ولم يكن مفسداً لحجّه، وإن لم يصب النساء حتى يطوف حلّ له النساء، وكل شيء حرّمه عليه الحج معكوفاً على نسكه من حجّه من البيوتة بمنى ورمي الجمار والوداع يعمل هذا حلالاً خارجاً من إحرام الحج وهو لا يعمل شيئاً في الصلاة إلا وإحرام الصلاة قائم عليه، ووجدته مأموراً بالحج بأشياء إذا تركها كان عليه البدل بالكفارة من الدماء والصوم والصدقة وحجّه ومأموراً في الصلاة بأشياء لا تعدو واحداً من وجهين إما أن يكون تاركاً لشيء منها ففسد صلاته ولا تجزيه كفارة ولا غيرها إلا استتاف الصلاة أو يكون إذا ترك شيئاً مأموراً به من غير صلب الصلاة كان تاركاً لفضل الصلاة مجزية عنه ولا كفارة عليه، ثم للحج وقت آخر وهو الطواف بالبيت بعد النحر الذي يحلّ له به النساء، ثم لهذا آخر وهو النحر من منى، ثم الوداع وهو غير في النحر إن أحب تعجل في يومين، وإن أحب تأخر.

٢٧٨٨- أخبرنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي:

أخبرنا ابن عيينة بإسناده عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا يُمسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بِشْيءٍ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ لَهُمْ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَا أَحْرَمُ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ. [أخرجه البيهقي (٧٧/٧)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا منقطع ونحن نعرفه طائوس، ولو ثبت عن رسول الله ﷺ فيمن فيه أنه على ما وصفت إن شاء الله تعالى قال: لا يُمسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بِشْيءٍ ولم يقل لا تمسكوا عني بل قد أمر أن يمكّ عنه وأمر الله عز وجل بذلك.

٢٧٨٩- قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة عن أبي

النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: لا أعرفن ما جاء أحدكم الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه وهو منكبي على أريكبي، فيقول ما نذري.

هذا، وما وجدنا في كتاب الله عز وجل أتبعناه وقد أمرنا باتباع ما أمرنا واجتنب ما نهى عنه وفرض الله ذلك في كتابه على خلقته، وما في أيدي الناس من هذا إلا تمسكوا به عن الله تبارك وتعالى، ثم عن رسول الله ﷺ، ثم عن دلالته، ولكن قوله إن كان قاله لا يُمسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بِشْيءٍ يدل على أن رسول الله ﷺ إذ كان بموضع القدوة، فقد كانت له خواص أبيع له فيها ما لم يبيع للناس وحرّم عليه منها ما لم يحرم على الناس، فقال: لا يُمسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بِشْيءٍ من الذي لي أو عليّ دونهم؛ فإن كان عليّ وليّ دونهم لا يمكّن به، وذلك مثل أن الله عز وجل إذا أحلّ له من عدد النساء ما شاء، وأن يستكح المرأة إذا وهبت نفسها له قال الله تعالى ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فلم يكن لأحد أن يقول قد جمع رسول الله ﷺ بين أكثر من أربع ونكح رسول الله ﷺ امرأة بغير مهر وأخذ رسول الله ﷺ صفياً من المغام، وكان لرسول الله ﷺ؛ لأن الله عز وجل قد بين في كتابه، وعلى لسان رسول الله ﷺ أن ذلك له دونهم وفرض الله تعالى عليه أن يخيّر أزواجه في المقام معه والفراق، فلم يكن لأحد أن يقول عليّ أن أختير امرأتي على ما فرض الله عز وجل على رسول الله ﷺ، وهذا معنى قول النبي ﷺ إن كان قاله لا يُمسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بِشْيءٍ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ لَهُمْ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَا أَحْرَمُ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ.

وكذلك صنع رسول الله ﷺ وبذلك أمره وافترض عليه أن يتبع ما أوحى إليه ونشهد أن قد أتبعه فما لم يكن فيه وحي، فقد فرض الله عز وجل في الوحي اتباع سنته فيه فمن قبل عنه، فإنما قبل بفرض الله عز وجل قال الله تعالى ﴿وَمَا تَأْكُمُ الرُّسُولُ فَخُذْهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وقال عز وعلا ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾.

قال الشافعي: إن الله عز وجل وضع نيته ﷺ من كتابه ودينه بالموضع الذي أبان في كتابه بالفرض على خلقه أن يكونوا عاملين بأنه لا يقول فيما أنزل الله عليه إلا بما أنزل عليه، وأنه لا يخالف كتاب الله، وأنه بين عن الله عز وجل وعلا معنى ما أراد الله وبيان ذلك في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا يَتَّبِعُونَ الَّذِينَ لَا يُرْجُونَ لِقَاءَنَا انْتَبِهُوا بَشَرًا غَيْرَ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾، وقال الله عز وجل لَنبِيِّ ﷺ: أَتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَقَالَ مَثَلُ هَذَا فِي غَيْرِ آيَةٍ، وَقَالَ عز وجل ﴿مَنْ يُطِيعِ الرُّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، وَقَالَ: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الآية.

٢٧٩٠- قال الشافعي: أخبرنا الدراوردي، عن عمرو

عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا كَانَ جَمِيعُ مَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِثْلُ مَا وَصَفْنَا مِنَ السَّارِقِ وَالزَّانِي وَغَيْرِهِمَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا تَكُونُ سُنَّةٌ أَبَدًا تَخَالِفُ الْقُرْآنَ. وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفَّقُ.

بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ وَلَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا نَهَاكُمُ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٧٦/٧)]

٢٧٩١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا أَلْفَيْنُ أَحَدَكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ لَا أَذْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبِعْنَاهُ.

ومثل هذا إنَّ الله عزَّ وجلَّ فرض الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ حَمْلَةً فِي كِتَابِهِ وَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عَدَدِ الصَّلَاةِ وَمَوَاقِيتِهَا وَعَدَدِ رُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا وَسَنَنِ الْحَجِّ، وَمَا يَعْمَلُ الْمَرْءُ مِنْهُ وَيَجْتَنِبُ وَأَيُّ الْمَالِ تَوَخَّذَ مِنْهُ الزَّكَاةُ وَكَمْ، وَوَقْتُ مَا تَوَخَّذَ مِنْهُ، وَقَالَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وَقَالَ عزَّ وجلَّ ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، فَلَوْ صَرْنَا إِلَى ظَاهِرِ الْقُرْآنِ قَطَعْنَا مِنْ لَزْمِهِ اسْمُ سَرَقَةٍ وَضَرَبْنَا كُلَّ مَنْ لَزِمَهُ اسْمُ زَنَاءٍ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَمَّا قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رِبْعِ دِينَارٍ، وَلَمْ يَقْطَعْ فِي أَقْلٍ مِنْهُ وَرَجَمَ الْحَرَمَيْنِ الثَّيْبَيْنِ، وَلَمْ يَجْلِدْهُمَا اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ إِنَّمَا أَرَادَ بِالْقَطْعِ وَالْجَلْدِ بَعْضَ السَّارِقِ دُونَ بَعْضٍ وَبَعْضَ الزَّانِيَةِ دُونَ بَعْضٍ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَخَالِفُهُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفِيِّينَ قَالَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، فَلَمَّا مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْخَفِيِّينَ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ فَرَضَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى بَعْضِ الْمُتَوَضِّئِينَ دُونَ بَعْضٍ، وَأَنَّ الْمَسْحَ لِمَنْ أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخَفِيِّينَ بِكَمَالِ الطَّهَارَةِ اسْتِدْلَالًا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْسَحُ وَالْفَرَضُ عَلَيْهِ غَسْلُ الْقَدَمِ كَمَا لَا يَدْرَأُ الْقَطْعُ عَنْ بَعْضِ السَّارِقِ وَجَلْدَ الْمِائَةِ عَنْ بَعْضِ الزَّانِيَةِ وَالْفَرَضُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْلِدَ وَيَقْطَعَ؛ فَإِنْ ذَهَبَ ذَاهَبَ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَرَوَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: سَبَقَ الْكِتَابُ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفِيِّينَ فَالْمِائِدَةُ نَزَلَتْ قَبْلَ الْمَسْحِ الْمُتَّبِعِ بِالْحِجَازِ فِي غَزَاةِ ثُبُوكَ وَالْمِائِدَةُ قَبْلَهُ؛ فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ فَرَضٌ وَضُوءٌ قَبْلَ الْوُضُوءِ الَّذِي مَسَحَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفَرَضٌ وَضُوءٌ بَعْدَهُ فَسَيُخَالِفُ الْمَسْحَ فَلْيَأْتِنَا بِفَرَضٍ وَضُوءَيْنِ فِي الْقُرْآنِ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ فَرَضَ الْوُضُوءِ إِلَّا وَاحِدًا، وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَسَحَ قَبْلَ يُفَرَضُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الصَّلَاةَ بِلَا وَضُوءٍ وَلَا نَعْلَمُهَا كَانَتْ قَطُّ إِلَّا بِوُضُوءٍ فَأَيُّ كِتَابٍ سَبَقَ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفِيِّينَ الْمَسْحَ كَمَا وَصَفْنَا مِنَ الْأَسْتِدْلَالِ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ

٧٣- كتابُ صفةِ نهيِ رسولِ الله ﷺ

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصلُ النهي من رسول الله ﷺ أن كل ما نهى عنه فهو حرمٌ حتى تأتي عنه دلالة تدل على أنه إنما نهى عنه لمعنى غير التحريم إما أراد به نهياً عن بعض الأمور دون بعض، وإما أراد به النهي للترهيب عن المنهي والأدب والاختيار ولا تفرق بين نهى النبي ﷺ إلا بدلالة عن رسول الله ﷺ أو أمر لم يختلف فيه المسلمون فنعلم أن المسلمين كلهم لا يجهلون سنة، وقد يمكن أن يجهلها بعضهم مما نهى عنه رسول الله ﷺ، فكان على التحريم لم يختلف أكثر العامة فيه أنه نهى عن الذهب بالورق إلا هاء وهاء وعن الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل بدأ بيل ونهى عن بيعتين في بيعة، فقلنا والعامة معنا إذا تباع المتبايعان ذهباً بورق أو ذهباً بذهب، فلم يتبايعا قبل أن يفرقا فالبيع مفسوخٌ وكانت حجتنا أن النبي ﷺ لما نهى عنه صار محرماً، وإذا تباع الرجلان بيعتين في بيعة فالبيعتان جميعاً مفسوختان بما اتعقدت.

وهو أن يقول أبيعك على أن تبيعني؛ لأنه إنما اتعقدت العقدة على أن ملك كل واحد منهما عن صاحبه شيئاً ليس في ملكه ونهى النبي ﷺ عن بيع الغرر ومنه أن أقول سلعتي هذه لك بعشرة نقداً أو بخمسة عشر إلى أجل، فقد وجب عليه بأحد الثمنين؛ لأن البيع لم يتعقد بشيء معلوم ويبع الغرر فيه أشياء كثيرة تكفي بهذا منها ونهى النبي ﷺ عن الشغار والمتعة فما اتعقدت على شيء محرم عليّ ليس في ملكي بنهي النبي ﷺ، لأنني قد ملكت المحرم بالبيع المحرم فأجرينا النهي مجرى واحداً إذا لم يكن عنه دلالة تفرق بينه، ففسخنا هذه الأشياء والمتعة والشغار كما فسخنا البيعتين ومما نهى عنه رسول الله ﷺ في بعض الحالات دون بعض واستدلنا على أنه إنما أراد بالنهي عنه أن يكون منهياً عنه في حال دون حال بسنة ﷺ ذلك أن أبا هريرة روى عن النبي ﷺ أنه قال: لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فلولا الدلالة عنه كان النهي في هذا مثل النهي في الأول فيحرم إذا خطب الرجل امرأة أن يخطبها غيره، فلما قالت فاطمة بنت قيس قال لي رسول الله ﷺ إذا خللت فأقنيني، فلما خللت من عديتها أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطبأها، فقال النبي ﷺ: أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتيقه، ولكن أنجي أسامة بن زيد قالت فكرهته، فقال أنجي أسامة فكبحه فجعل الله فيه خيراً واعتبط به استدلالنا على أنه لا ينهى عن الخطبة ويخطب على خطبة إلا ونهيه عن الخطبة حين ترضى المرأة، فلا يكون بقي إلا العقد، فيكون إذا خطب أفسد

ذلك على الخاطب المرضي أو عليها أو عليهما معاً، وقد يمكن أن يفسد ذلك عليهما، ثم لا يتم ما بينها وبين الخاطب، ولو أن فاطمة أخبرته أنها رضىت واحداً منهما لم يخطبها إن شاء الله تعالى على أسامة، ولكنها أخبرته بالخطبة واستشارته؛ فكان في حديثها دلالة على أنها لم ترض، ولم ترد، فإذا كانت المرأة بهذه الحال جاز أن تخطب، وإذا رضىت المرأة الرجل وبدا لها وأمرت بأن تنكحه لم يجوز أن تخطب في الحال التي لو زوجها فيها الولي جاز نكاحه.

فإن قال قائل: فإن حالها إذا كانت بعد أن تركت بنعم مخالفةً حالها بعد الخطبة وقبل أن تركت فكذلك حالها حين خطبت قبل الركوب مخالفةً حالها قبل أن تخطب.

وكذلك إذا أعيدت عليها الخطبة، وقد كانت امتنعت فسكتت والسكات قد لا يكون رضا فليس ههنا قولٌ يجوز عندي أن يقال إلا ما ذكرت بالاستدلال ولولا الدلالة بالسنة كانت إذا خطبت حرمت على غير خاطبها الأول أن يخطبها حتى يتركها الخاطب الأول، ثم يفرق نهى النبي ﷺ على وجهين فكل ما نهى عنه مما كان ممنوعاً إلا بإحدى يحد في محله فأحدث الرجل فيه حادثاً منهياً عنه لم يحله، وكان على أصل تحريمه إذا لم يأت من الوجه الذي يحله، وذلك مثل أن أموال الناس ممنوعة من غيرهم، وأن النساء ممنوعات من الرجال إلا بأن يملك الرجل مال الرجل بما يحل من بيع أو هبة وغير ذلك، وأن النساء محرّمات إلا بنكاح صحيح أو ملك يمين صحيح، فإذا اشترى الرجل شراءً منهياً عنه فالتحريم فيما اشترى قائم بعينه؛ لأنه لم يأت من الوجه الذي يحل منه، ولا يحل المحرم.

وكذلك إذا نكح نكاحاً منهياً عنه لم تحل المرأة المحرمة عنه من فعل شيء في ملكي أو شيء مباح لي ليس بملك لأحد فذلك نهى اختيار، ولا ينبغي أن نرتكبه، فإذا عمد فعل ذلك أحد كان عاصياً بالفعل، ويكون قد ترك الاختيار، ولا يجرم ما له ولا ما كان مباحاً له، وذلك مثل ما روي عنه أنه أمر الأكل أن ياكل مما يليه، ولا ياكل من رأس الثريد، ولا يعرس على قارعة الطريق؛ فإن أكل مما لا يليه أو من رأس الطعام أو عرس على قارعة الطريق أثم بالفعل الذي فعله إذا كان عالماً بنهي النبي ﷺ، ولم يجرم ذلك طعاماً عليه، وذلك أن الطعام غير الفعل، ولم يكن يحتاج إلى شيء يحل له به الطعام كان حلالاً، فلا يجرم الحلال عليه بأن عصي في الموضع الذي جاء منه الأكل ومثل ذلك النهي عن التعريس على قارعة الطريق.

الطريق له مباح وهو عاص بالتعريس على الطريق

ومعصيته لا تحرّم عليه الطريق.

وإنما قلت يكون فيها عاصياً إذا قامت الحجة على الرجلِ
بأنه كان علم أن النبي ﷺ نهى عنه. والله أعلم.

٧٤- كتاب إبطال الاستحسان

قال الشافعي: فعرف جميع خلقه في كتابه أن لا علم إلا ما علمهم، فقال عز وجل: ﴿وَاللَّهُ أَعْرَضَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾.

قال الشافعي: ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاعتصار عليه، وأن لا يتولوا غيره إلا بما علمهم، وقال لنبيه ﷺ: ﴿كَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّ ﷺ: وَلَا تَقُولَنَّ لِيْشْيَاءَ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَقَالَ لِنَبِيِّ ﷺ: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾، ثم أنزل على نبيه أن قد غفر له ما تقدم من ذنبه، وما تأخر يعني، والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي، وما تأخر أن يعصمه، فلا يذنب فعلم ما يفعل به من رضا عنه، وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة وسيد الخلائق، وقال لنبيه ﷺ: وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ فِي أَمْرَةٍ رَجُلٍ رَمَاهَا بِالرُّنَا، فَقَالَ لَهُ: يُرْجَمُ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ آيَةَ اللَّعَانِ فَلَاغَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ الآية، وقال لنبيه ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ فحجب عن نبيه علم الساعة، وكان من جاور ملائكة الله المقربين وأنبياء المصطفين من عباده الله أقصر علماً من ملائكته وأنبيائه؛ لأن الله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه، ولم يجعل لهم بعد من الأمر شيئاً وأولى أن لا يتعاطوا حكماً على غيب أحدٍ لا بدالة ولا ظن لتقصير علمهم عن علم أنبيائه الذين فرض الله تعالى عليهم الوقف عما ورد عليهم حتى يأتينهم أمره، فإنه جل وعز ظاهر عليهم الحجج فيما جعل إليهم من الحكم في الدنيا بأن لا يحكموا إلا بما ظهر من الحكم عليهم، وأن لا يجاوزوا أحسن ظاهره، ففرض على نبيه أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا، وأن يحقن دماءهم إذا أظهروا الإسلام، ثم بين الله، ثم رسوله أن لا يعلم سرائرهم في صدقهم بالإسلام إلا الله، فقال عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ (قرأ الربيع) إلى قوله: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ يعني- والله تعالى أعلم- بصدقهن بإيمانهن قال ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ يعني ما أمرتكم أن تحكموا به فيهن إذا أظهرن الإيمان؛ لأنكم لا تعلمون من صدقهن بالإيمان ما يعلم الله فاحكموا لهن بحكم الإيمان في أن لا ترجعهن إلى الكفار ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾.

قال الشافعي: ثم اطلع الله رسوله على قوم يظهرون الإسلام ويسرون غيره، ولم يجعل له أن يحكم عليهم بخلاف حكم

الحمد لله على جميع نعمه بما هو أهله، وكما ينبغي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله بعثه بكتاب عزيز ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ فهدى بكتاب، ثم على لسان نبيه ﷺ بما أنعم عليه وأقام الحجة على خلقه ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ وفرض عليهم اتباع ما أنزل عليه وسن رسوله لهم، فقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَمَنْ يَعْصِ رَسُولَهُ فاعلم أن معصيته في ترك أمره وأمر رسوله، ولم يجعل لهم إلا اتباعه.

وكذلك قال لرسوله ﷺ، فقال: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا يَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ مع ما أعلم نبيه بما فرض من اتباع كتابه، فقال: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾، وقال: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ وأعلمهم أنه أكمل لهم دينهم، فقال عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ وأبان الله عز وجل خلقه أنه تولى الحكم فيما أثناهم وعاقبهم عليه على ما علم من سرائرهم وافقت سرائرهم علانيتهم أو خالفتهما، وإنما جزاهم بالسرائر فأحبط عمل كل من كفر به، ثم قال تبارك وتعالى فيمن فتن عن دينه ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ فطرح عنهم حبروط أعمالهم والمائم بالكفر إذا كانوا مكرهين وقلوبهم على الطمأنينة بالإيمان وخلاف الكفر وأمر بقتال الكافرين حتى يؤمنوا وأبان ذلك جل وعز حتى يظهروا الإيمان، ثم أوجب للمناققين إذا أسروا نار جهنم، فقال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾، وقال: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَهَيْدُكَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ يعني، والله تعالى أعلم، من القتل لمنعهم من القتل، ولم يزل عنهم في الدنيا أحكام الإيمان بما أظهروا منه وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار لعلمهم بسرائرهم وخلافها لعلانيتهم بالإيمان فاعلم عباده مع ما أقام عليهم من الحجة بأن ليس كمثل أحدٍ في شيء إن علمه بالسر والعلانية واحد، فقال تعالى ذكره: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسُّوْسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾، وقال عز وعلا: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ مع آيات أخر من الكتاب.

يَحَقُّهَا، وَجَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ.

قال الشافعي: فاعلم رسول الله ﷺ أن فرض الله أن يقتلهم حتى يظهروا أن لا إله إلا الله، فإذا فعلوا منعوا دماءهم وأموالهم إلا بجهنم يعني إلا بما يحكم الله تعالى عليهم فيها وحسابهم على الله بصدقهم وكذبهم وسرايرهم والله العالم بسرايرهم المتولي الحكم عليهم دون أنبيائه وحكام خلقه وبذلك مضت أحكام رسول الله ﷺ فيما بين العباد من الحدود وجميع الحقوق وأعلمهم أن جميع أحكامه على ما يظهرون، وأن الله يدين بالسرائر.

٢٧٩٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَجَلَانِيَّ وَهُوَ أَحْيَمَرُ سَبَطَ يَضُو الخُلُقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتَ شَرِيكَ ابْنِ السُّحْمَاءِ يَعْنِي ابْنَ عَمُو وَهُوَ رَجُلٌ عَظِيمُ الْأَثْنَيْنِ أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ حَادَ الخُلُقِ يُصِيبُ فَلَانَةً يَعْنِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حُبْلَى، وَمَا قَرْنَتْهَا مُنْذُ كَذَا فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرِيكَاً فَجَحَدَ وَدَعَا الْمَرْأَةَ فَجَحَدَتْ فَلَا عَنَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رُوجِهَا وَهِيَ حُبْلَى، ثُمَّ قَالَ ابْصُرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَدْعَجَ عَظِيمُ الْأَثْنَيْنِ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْيَمَرُ كَأَنَّهُ وَجِرَةٌ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ فَجَاءَتْ بِهِ أَدْعَجَ عَظِيمُ الْأَثْنَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِيمَا بَلَّغْنَا إِنْ أَمَرَهُ لَبَّيْنِ لَوْلَا مَا قَضَى اللَّهُ.

يعني أنه لمن زنا لولا ما قضى الله من أن لا يحكم على أحد إلا بإقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما، وإن كانت بينة.

وقال: لولا ما قضى الله لكان لي فيهما قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا للمرأة، والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب، ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق.

٢٧٩٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنِي عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَجَّيْنِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ أَنَّ رُكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْمُزْنِيَّةَ الْبَتَّةَ، ثُمَّ أَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لِرُكَانَةَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَانَةُ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الإسلام، ولم يجعل له أن يقضي عليهم في الدنيا بخلاف ما أظهروا، فقال لنييه ﷺ: قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا، وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا الْآيَةَ.

قال الشافعي: أسلمنا يعني أسلمنا بالقول بالإيمان خوفاً القتل والسبأ، ثم أخبر أنه يجزيهم إن أطاعوا الله ورسوله يعني إن أحدثوا طاعة رسول الله ﷺ، وقال له: في المنافقين وهم صنف ثان «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ» إلى «اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً» يعني، والله تعالى أعلم، أيماهم بما يسمع منهم من الشرك بعد إظهار الإيمان جنة من القتل، وقال في المنافقين «سَيُخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ» الآية فأمر بقبول ما أظهروا، ولم يجعل لنييه أن يحكم عليهم خلاف حكم الإيمان.

وكذلك حكم نبيو ﷺ على من بعدهم بحكم الإيمان وهم يعرفون أو بعضهم بأعيانهم منهم من تقوم عليه البيعة بقول الكفر ومنهم من عليه الدلالة في أفعاله، فإذا أظهروا التوبة منه والقول بالإيمان حققت عليهم دماؤهم وجمعهم ذكر الإسلام، وقد أعلم الله رسول الله ﷺ أنهم في الدرك الأسفل من النار، فقال: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» فجعل حكمهم عليهم جل وعز على سرايرهم وحكم نبيو عليهم في الدنيا على علانيتهم بإظهار التوبة، وما قامت عليه بيعة من المسلمين بقوله، وما أقروا بقوله، وما جحدوا من قول الكفر مما لم يقرؤا به، ولم تقم به بيعة عليهم، وقد كذبهم على قلوبهم في كل.

وكذلك أخبر رسول الله ﷺ عن الله عز وجل.

٢٧٩٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ أَنَّ رَجُلًا سَارَ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ تَنْدِرْ مَا سَارَهُ حَتَّى جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يُشَاوِرُهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ، فَقَالَ أَلَيْسَ يُصَلِّي؟

٢٧٩٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: شَهِدْتُ مِنْ يَفَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَلَاثَةَ مَجَالِسَ.

٢٧٩٤- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَلِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي وَمَاعَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا

رسوله كلام محال يسأل من قال هذا هل تدري لعلى الذي كان أخفى الشرك يصدق بالتوبة والذي كان أظهر الشرك يكذب بالتوبة؟

فإن قال: نعم، قيل فتدري لعلى قتل المؤمن الصادق بالإيمان واستحييت الكاذب بإظهار الإيمان.

فإن قال: ليس علي إلا الظاهر قيل فالظاهر فيهما واحد، وقد جعلته اثنتين بعلة محالة والمناقضون على عهد رسول الله ﷺ لم يظهروا يهودية ولا نصرانية ولا مجوسية بل كانوا يستسرون بدينهم فيقبل منهم ما يظهرون من الإيمان، فلو كان قاتل هذا القول حين خالف السنة أحسن أن يعتل بشيء له وجه، ولكنه يخالفها ويعتل بما لا وجه له كأنه يرى النصرانية واليهودية لا تكون إلا بإتيان الكنائس.

أرايت إذا كانوا يبلاد لا كنائس فيها أما يصلون في بيوتهم فتخفى صلاتهم على غيرهم؟

قال: وما وصفت من حكم الله، ثم حكم رسول الله ﷺ في التلاعين إن جاءت به الملاعة على النعت المكروه يبطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع، فإذا أبطل الأقوى من الدلائل أبطل له الأضعف من الذرائع كلها وأبطل الحد في التعريض بالدلالة.

فإن من الناس من يقول: إذا تشاتم الرجلان، فقال أحدهما ما أبي بزان ولا أمي بزانية حد؛ لأنه إذا قاله على المشاقفة فالأغلب إنما يريد به قذف أم الذي يشاتم وأبيه، وإن قاله على غير المشاقفة لم أحده إذا قال: لم أرد القذف مع إبطال رسول الله ﷺ حكم التعريض في حديث الفزاري الذي ولدت امرأته غلاماً أسود.

فإن قال قائل: فإن عمر حد في التعريض في مثل هذا قيل واستشار أصحابه فخالفه بعضهم ومع من خالفه ما وصفنا من الدلالة ويبطل مثله من قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة؛ لأن طالق إيقاع طلاق ظاهر والبتة تحتمل زيادة في عدو الطلاق وغير زيادة فعليه الظاهر والقول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر حتى لا يحكم عليه أبداً إلا بظاهر، ويجعل القول قوله في غير الظاهر قال: وهذا يدل على أنه لا يفسد عقد أبداً إلا بالعقد نفسه لا يفسد بشيء تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولا بأغلب.

وكذلك كل شيء لا تفسده إلا بعقده ولا نفسد البيوع بأن يقول هذه ذرية وهذه نية سوء، ولو جاز أن يبطل من البيوع بأن يقال متى خالف أن تكون ذرية إلى الذي لا يحل كان أن يكون اليقين من البيوع بعقد ما لا يحل أولى أن يرد به من الظن ألا ترى أن رجلاً لو اشترى سيفاً ونوى بشرائه أن يقتل به كان الشراء

قال الشافعي: وفي جميع ما وصفت ومع غيره مما استغنيت بما كتبت عنه مما فرض الله تعالى على الحكام في الدنيا دليل على أن حراماً على حاكم أن يقضي أبداً على أحد من عباد الله إلا بأحسن ما يظهر وأخفه على المحكوم عليه، وإن احتمل ما يظهر منه غير أحسنه كانت عليه دلالة بما يحتمل ما يخالف أحسنه وأخفه عليه أو لم تكن لما حكم الله في الأعراب الذين قالوا آمنا وعلم الله الإيمان لم يدخل في قلوبهم، وما حكم الله تعالى به في المنافقين الذين أعلم الله أنهم آمنوا، ثم كفروا، وأنهم كذبة بما أظهروا من الإيمان وما قال رسول الله ﷺ: في التلاعين حين وصف قبل أن تلد إن جاءت به أسحم أدعج العينين عظيم الألتين، فلا أراه إلا قد صدق فجاءه به على الوصف الذي قال النبي ﷺ لزوجها، فلا أراه إلا قد صدق.

وقال رسول الله ﷺ: إن أمره لئين أي لقد زنت وزني بها شريك الذي رماه زوجها بالزنى، ثم لم يجعل الله إيهما سبيلاً إذا لم يقر، ولم تقم عليهما بينة وأبطل في حكم الدنيا عليهما استعمال الدلالة التي لا يوجد في الدنيا دلالة بعد دلالة الله على المنافقين والأعراب أقوى مما أخبر رسول الله ﷺ في مولود امرأة العجلاني قبل يكو، ثم كان كما أخبر رسول الله ﷺ والأغلب على من سمع الفزاري يقول للنبي ﷺ: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود وعرض بالقذف أنه يريد القذف، ثم لم يخذ النبي ﷺ إذ لم يكن التعريض ظاهراً قذف، فلم يحكم النبي ﷺ عليه حكم القاذب والأغلب على من سمع قول ركانة لامرأته أنت طالق البتة أنه يعقل أنه قد أوقع الطلاق بقوله طالق، وأن البتة إرادة شيء غير الأول أنه أراد الإبتات بثلاث، ولكنه لما كان ظاهراً في قوله واحتمل غيره لم يحكم رسول الله ﷺ إلا بظاهر الطلاق، وذلك واحدة.

قال الشافعي: فمن حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالاً على أن ما أظهروا يحتمل غير ما أظهروا بدلالة منهم أو غير دلالة لم يسلم عندي من خلاف التنزيل والسنة، وذلك أن يقول قائل من رجع عن الإسلام ممن ولد على الإسلام قتلته، ولم استبته، ومن رجع عنه ممن لم يولد على الإسلام استبته، ولم يحكم الله تعالى على عباده إلا حكماً واحداً مثل أن يقول من رجع عن الإسلام ممن أظهر نصرانية أو يهودية أو ديناً يظهر كالمجوسية استبته؛ فإن أظهر التوبة قبلت منه، ومن رجع إلى دين يخفيه لم استبته.

قال الشافعي: وكل قد بذل دينه الحق ورجع إلى الكفر فكيف يستتاب بعضهم، ولا يستتاب بعض وكل باطل.

فإن قال: لا أعرف توبة الذي يسر دينه.

قيل: ولا يعرفها إلا الله، وهذا مع خلافه حكم الله، ثم

مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، وَقَالَ: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ الآية، ثُمَّ جَاءَهُ قَوْمٌ فَسَالُوهُ عَنْ أَصْحَابِ الْكَهْفِ وَغَيْرِهِمْ، فَقَالَ أَعْلَمَكُمْ غَدًا بِعَنِي أَسْأَلُ جَبْرِيلَ، ثُمَّ أَعْلَمَكُمْ فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِنَبِيِّهِ إِنْهُ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ الآية وجاءته امرأة أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ تَشْكُو إِلَيْهِ أَوْسًا، فَلَمْ يَجِبْهَا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ وجاءه العجلاني يُقْذِفُ أَمْرَانَهُ قَالَ: لَمْ يَنْزِلْ فِيكُمْ وَانْظُرِ الْوَحْيَ، فَلَمَّا نَزَلَ دَعَاهُمَا فَلَاغَنَ بَيْنَهُمَا كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ لِنَبِيِّهِ ﴿أَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ الآية.

وليس يؤمر أحد أن يحكم بحق إلا وقد علم الحق، ولا يكون الحق معلوماً إلا عن الله نصاً أو دلالة من الله، فقد جعل الله الحق في كتابه، ثُمَّ سَمِعَ نَبِيَّهُ ﷺ فَلَيْسَ تَنْزِلُ بِأَحَدٍ نَازِلَةٌ إِلَّا وَالْكِتَابُ يَدُلُّ عَلَيْهَا نَصّاً أَوْ جَمَلَةً.

فإن قال: وما النصُّ والجمله؟

قيل: النصُّ ما حَرَّمَ اللَّهُ وَأَحَلَّ نَصّاً حَرَّمَ الْأَنْهَاتِ وَالْجَدَّاتِ وَالْعَمَاتِ وَالْخَالَاتِ، وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُنَّ وَأَبَاحَ مِنْ سَوَاهُنَّ وَحَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَالْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَمَا بَطَنَ وَأَمَرَ بِالْوُضُوءِ، فَقَالَ: ﴿اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ الآية؛ فَكَانَ مَكْتَفًى بِالْتَّزْيِيلِ فِي هَذَا عَنِ الْاِسْتِدْلَالِ فِيمَا نَزَلَ فِيهِ مَعَ أَشْبَاهِهِ لَهُ.

فإن قيل: فما الجمله؟

قيل: ما فرض الله من صلاةٍ وزكاةٍ وحجٍّ، فدلَّ رسولُ الله ﷺ كَيْفَ الصَّلَاةَ وَعَدَّهَا، وَوَقَّتَهَا وَالْعَمَلَ فِيهَا وَكَيْفَ الزَّكَاةَ، وَفِي أَيِّ الْمَالِ هِيَ، وَفِي أَيِّ وَقْتٍ هِيَ وَكَمْ قَدَرُهَا وَبَيْنَ كَيْفَ الْحَجِّ وَالْعَمَلِ فِيهِ، وَمَا يَدْخُلُ فِيهِ، وَمَا يُخْرَجُ بِهِ مِنْهُ.

قال الشافعي: فإن قيل: فهل يقال لهذا كما قيل للأول قبل عن الله؟

قيل: نعم.

فإن قيل: فمن أين قيل؟ قيل عن الله لكلامه جملةً وقبل تفسيره عن الله بأن الله فرض طاعة نبيِّه، فقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وَقَالَ: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ مع ما فرض من طاعة رسوله.

فإن قيل: فهذا مقبولٌ عن الله كما وصفت، فهل سنة رسول الله ﷺ بوحى؟

قيل: الله أعلم.

٢٧٩٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ

حَلَالاً وَكَانَتِ النَّبِيُّ بِالْقَتْلِ غَيْرَ جَائِزَةٍ، وَلَمْ يَطْلُ بِهَا الْبَيْعُ. قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ الْبَائِعُ سَيْفًا مِنْ رَجُلٍ يَرَاهُ أَنَّهُ يَقْتُلُ بِهِ رَجُلًا كَانَ هَكَذَا.

وكذلك لو اشترى فرساً وهو يراها عقوقاً، فَقَالَ هُوَ وَاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتَهَا بِمَافَةٍ إِلَّا لِعَقَاقِهَا، وَمَا تَسَوَّى لَوْلَا الْعَقَاقُ خَسِيرٌ، وَقَالَ الْبَائِعُ مَا أَرَدْتُ مِنْهَا الْعَقَاقُ لَمْ يَفْسِدِ الْبَيْعُ بِهَذِهِ النَّبِيُّ إِذَا انْعَقِدَتْ صَفَقَةُ الْبَيْعِ عَلَى الْفَرَسِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا الْعَقَاقُ، وَلَوْ اشْتَرِطَ فِيهَا الْعَقَاقُ فَسَدَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَا لَا يَدْرِي إِيكُونَ أَوْ لَا يَكُونَ إِلَّا تَرَى لَوْ أَنَّ رَجُلًا شَرِيفًا نَكَحَ ذَبِيَّةً أَعْجَمِيَّةً، أَوْ شَرِيفَةً نَكَحَتْ ذَبِيَّةً أَعْجَمِيَّةً فَتَصَادَقَا فِي الرَّجْهَيْنِ عَلَى أَنْ لَمْ يَنْوَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَنْ يَنْتَبِهَا عَلَى النِّكَاحِ أَكْثَرَ مِنْ لَيْلَةٍ لَمْ يَحْرَمِ النِّكَاحُ بِهَذِهِ النَّبِيُّ؛ لِأَنَّ ظَاهَرَ عَقْدَتِهِ كَانَتْ صَحِيحَةً إِنْ شَاءَ الزَّوْجُ حَبْسَهَا، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا، فَإِذَا دُلَّ الْكِتَابُ، ثُمَّ السَّنَّةُ، ثُمَّ عَامَّةُ حُكْمِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ الْعُقُودَ إِنَّمَا يَبْتَدَأُ بِالظَّاهِرِ عَقْدُهَا، وَلَا يَفْسِدُهَا نَبِيُّ الْعَاقِدِينَ كَانَتْ الْعُقُودُ إِذَا عَقِدَتْ فِي الظَّاهِرِ صَحِيحَةً أَوَّلَى أَنْ لَا تَفْسَدَ بِتَوَهُمٍ غَيْرِ عَاقِدِهَا عَلَى عَاقِدِهَا ثُمَّ سَمِيًا إِذَا كَانَ تَوَهُمًا ضَعِيفًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١- بابُ إبطال الاستحسان

قال الشافعي: وكلُّ ما وصفت مع ما أنا ذاكِرٌ وسأكت عنه اكتفاء بما ذكرت منه عما لم أذكر من حكم الله، ثُمَّ حُكِمَ رَسُولُهُ ﷺ، ثُمَّ حُكِمَ الْمُسْلِمِينَ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ لَا يَجُوزُ لِمَنْ اسْتَأْهَلَ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا أَوْ مُقْتَبًى أَنْ يَحْكُمَ، وَلَا أَنْ يَفْتِيَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ خَبَرٍ لَازِمٍ، وَذَلِكَ الْكِتَابُ، ثُمَّ السَّنَّةُ أَوْ مَا قَالَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ أَوْ قِيَاسٌ عَلَى بَعْضِ هَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ، وَلَا يَفْتِيَ بِالْاِسْتِحْسَانِ إِذْ لَمْ يَكُنِ الْاِسْتِحْسَانُ وَاجِبًا وَلَا فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي.

فإن قال قائل: فما يدلُّ على أن لا يجوز أن يستحسن إذا لم يدخل الاستحسان في هذه المعاني مع ما ذكرت في كتابك هذا؟

قيل: قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾، فَلَمْ يَخْتَلَفْ أَهْلُ الْعَمَلِ بِالْقُرْآنِ فِيمَا عَلِمْتَ أَنَّ السَّدَى الَّذِي لَا يُؤْمَرُ، وَلَا يَنْهَى، وَمَنْ أَفْتَى أَوْ حُكِمَ بِمَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، فَقَدْ أَجَارَ لِنَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ فِي مَعَانِي السَّدَى، وَقَدْ أَعْلَمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَمْ يَتْرَكَ سُدًى وَرَأَى أَنْ قَالَ أَقُولُ بِمَا شِئْتُ وَادَّعَى مَا نَزَلَ الْقُرْآنُ بِخِلَافِهِ فِي هَذَا، وَفِي السَّنَنِ فَخَالَفَ مَنَهاجَ النَّبِيِّينَ وَعَوَامَ حُكْمِ جَمَاعَةٍ مِنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الْعَالِمِينَ؛ فَإِنْ قَالَ فَايْنِ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَنَهاجِ النَّبِيِّينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمِ أَجْمَعِينَ؟

قيل: قال الله عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿اتَّبِعْ

بدلالة فهو على إحاطة من صواب جملة ما كلف، وعلى غير إحاطة لإحاطة الذي يرى البيت من صواب البيت، ولم يكلف الإحاطة.

قال الشافعي: فإن قيل فيم يتوجه إلى البيت؟

قيل: قال الله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾، وقال: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ وكانت العلامات جبالاً يعرفون من الفلك ورياحاً يعرفون مهابها وشمساً وقمرًا ونجماً فما يعرفون من الفلك ورياحاً يعرفون مهابها على الهواء تدل على قصد البيت الحرام فجعل عليهم طلب الدلائل على شطر المسجد الحرام، فقال: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، وكان معقولاً عن الله عز وجل أنه إنما يأمرهم بتولية وجوههم شطره بطلب الدلائل عليه لا بما استحسنا ولا بما سنح في قلوبهم ولا خطر على أوهامهم بلا دلالة جعلها الله لهم؛ لأنه قضى أن لا يتركهم سدى، وكان معقولاً عنه أنه إذا أمرهم أن يتوجهوا شطره غيَّب عنهم عينه أن لم يجعل لهم أن يتوجهوا حيث شاءوا لا قاصدين له بطلب الدلالة عليه.

قال الشافعي: وقال الله عز وجل ﴿وَأَنشِئُوا ذُرِّي عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾، وقال: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾؛ فكان على الحكام أن لا يقبلوا إلا عدلاً في الظاهر وكانت صفات العدل عندهم معروفة، وقد وصفها في غير هذا الموضع، وقد يكون في الظاهر عدلاً وسريته غير عدل، ولكن الله لم يكلفهم ما لم يجعل لهم السبيل إلى عمله، ولم يجعل لهم إذ كان يمكن إلا أن يردوا من ظهر منه خلاف العدل عندهم، وقد يمكن أن يكون الذي ظهر منه خلاف العدل خيراً عند الله عز وجل من الذي ظهر منه العدل، ولكن كلفوا أن يجتهدوا على ما يعلمون من الظاهر الذي لم يتوا أكثر منه.

قال الشافعي: وقال الله جل ثناؤه ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾؛ فكان معقولاً عن الله في الصيد النعمة ويقر الوحش وحماره واليتل والظبي الصغير والكبير والأرنب واليربوع وغيره ومعقولاً أن النعم الإبل والبقر والغنم، وفي هذا ما يصغر عن الغنم وعن الإبل وعن البقر، فلم يكن المثل فيه في المعقول وفيما حكم به من حكم من صدر هذه الأمة إلا أن يحكموا في الصيد بأولى الأشياء شبهاً منه من النعم، ولم يجعل لهم إذ كان المثل يقرب قرب الغزال من العنز والضبع من الكباش أن يطلوا اليربوع مع بعده من صغير الغنم، وكان عليهم أن يجتهدوا كما أمكنهم الاجتهاد، وكل أمر الله جل ذكره وأشبه لهذا تدل على إياحة القياس وحظر أن يعمل بخلافه من الاستحسان؛ لأن من

الربيع هو، عن ابن جريج، عن ابن طاوس، عن أبيه أن عنده كتاباً من العقول نزل به الوحي.

قال الشافعي: وما فرض رسول الله ﷺ شيئاً قط إلا بوحى فمن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحياً إلى رسول الله ﷺ فيستن به.

٢٧٩٨- أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المطالب بن حنطب أن رسول الله ﷺ قال: مَا تَرَكْتُ شَيْئاً مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ وَلَا شَيْئاً مِمَّا نَهَاكُمُ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ، وَإِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ قَدْ أَلْقَى فِي رَوْحِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوِي رِزْقَهَا فَاجْعَلُوا فِي الطَّلَبِ.

قال الشافعي: وقد قيل ما لم يتل قرآنًا إنما لقيه جبريل في روعه بأمر الله؛ فكان وحياً إليه وقيل جعل الله إليه لما شهد له به من أنه يهدي إلى صراط مستقيم أن يسئ وأيهما كان، فقد ألزهما الله تعالى خلقه، ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيما سن لهم وفرض عليهم اتباع سنه.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فما الحجة في قبول ما اجتمع الناس عليه؟

قيل: لما أمر رسول الله ﷺ بلزوم جماعة المسلمين لم يكن للزوم جماعتهم معنى إلا لزوم قول جماعتهم، وكان معقولاً أن جماعتهم لا تجهل كلها حكماً لله ولا لرسوله ﷺ، وأن الجهل لا يكون إلا في خاص، وأما ما اجتمعوا عليه، فلا يكون فيه الجهل فمن قبل قول جماعتهم فبدلالة رسول الله ﷺ قبل قولهم.

قال الشافعي: رحمه الله، وإن قال قائل: أرايت ما لم يمض فيه كتاب ولا سنة، ولا يوجد الناس اجتمعوا عليه فأمرت بأن يؤخذ قياساً على كتاب أو سنة أيقال لهذا قبل عن الله؟

قيل: نعم قبلت جملة عن الله.

فإن قيل: ما جملة؟

قيل: الاجتهاد فيه على الكتاب والسنة.

فإن قيل: أفوجد في الكتاب دليل عن ما وصفت؟

قيل: نعم نسخ الله قبلة بيت المقدس وفرض على الناس التوجه إلى البيت؛ فكان على من رأى البيت أن يتوجه إليه بالعيان وفرض الله على من غاب عنه البيت أن يولي وجهه شطر المسجد الحرام؛ لأن البيت في المسجد الحرام؛ فكان المحيط بأنه أصاب البيت بالمعاينة والتوجه قصد البيت ممن غاب عنه قابلين عن الله مع التوجه إليه وأحدهما على الإحاطة والآخر متوجه

طلب أمر الله بالدلالة عليه، فإنما طلبه بالسبيل التي فرضت عليه، ومن قال استحسن لا عن أمر الله ولا عن أمر رسول الله ﷺ، فلم يقبل عن الله ولا عن رسول الله ﷺ ما قال: ولم يطلب ما قال بحكم الله ولا بحكم رسول الله ﷺ، وكان الخطأ في قول من قال: هذا، بيناً بأنه قد قال: أقول وأعمل بما لم أؤمر به، ولم أنه عنه وبلا مثال على ما أمرت به ونهيت عنه، وقد قضى الله بخلاف ما قال: فلم يترك أحداً إلا متعبداً.

قال الشافعي: في قول الله عز وجل ﴿يُحْسَبُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ إن من حكم أو أفتى بخير لازم أو قياس عليه، فقد أدى ما عليه وحكم وأفتى من حيث أمر؛ فكان في النص مؤدياً ما أمر به نصاً، وفي القياس مؤدياً ما أمر به اجتهاداً، وكان مطيعاً لله في الأمرين، ثم لرسوله، فإن رسول الله ﷺ أمرهم بطاعة الله، ثم رسول الله ﷺ، ثم الاجتهاد فيروى أنه قال لِمُعَاذِ بِنْتِ قُضَيْبٍ: قال: بكتاب الله قال: فإن لم يكن في كتاب الله قال بسنة رسول الله ﷺ قال: فإن لم يكن، قال: أجتهد، قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ﷺ وقال: إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر فاعلم أن للحاكم الاجتهاد والمقيس في موضع الحكم.

قال الشافعي: ومن استجاز أن يحكم أو يفتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوجاً بأن معنى قوله أفتى ما هو، وإن لم أؤمر به مخالف معنى الكتاب والسنة، فكان محجوجاً على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفاً.

فإن قيل: ما هو؟

قيل: لا أعلم أحداً من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي، ولا يحكم برأي نفسه إذا لم يكن عالماً بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والإجماع والعقل لتفصيل المشتبه، فإذا زعموا هذا قيل لهم ولم لم يميز لأهل العقول التي تفوق كثيراً من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والفتيا أن يقولوا فيما قد نزل مما يعلمونه معاً أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع وهم أوفر عقولاً وأحسن إبانة لما قالوا من عاقتكم؟

فإن قلتم؛ لأنهم لا علم لهم بالأصول قيل لكم فما حجتكم في علمكم بالأصول إذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل؟ هل خفتهم على أهل العقول الجهلة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول، فلا يحسنون أن يقيسوا بما لا يعرفون وهل أكسبكم علمكم بالأصول القياس عليهم أو أجاز لكم تركها؟ فإذا جاز لكم تركها جاز لهم القول معكم؛ لأن أكثر ما يخالف عليهم ترك القياس عليها أو الخطأ، ثم لا أعلمهم إلا أحمد على الصواب إن قالوا على غير مثال منكم لو كان أحد يعمد على أن

يقول على غير مثال؛ لأنهم لم يعرفوا مثلاً فتركوه وأعذر بالخطأ منكم وهم أخطأوا فيما لا يعلمون ولا أعلمكم إلا أعظم وزراً منهم أنركم ما تعرفون من القياس على الأصول التي لا تجهلون.

فإن قلتم فنحن تركنا القياس على غير جهالة بالأصل قيل: فإن كان القياس حقاً فأنتم خالفتم الحق عالين به، وفي ذلك من المأثم ما إن جهلتموه لم تستأهلوا أن تقولوا في العلم، وإن زعمتم أن واسعاً لكم ترك القياس والقول بما سنح في أوامركم وحضر أذهانكم واستحسنه مسامعكم حججتم بما وصفنا من القرآن، ثم السنة، وما يدل عليه الإجماع من أن ليس لأحد أن يقول إلا بعلم، وما لا تختلفون فيه من أن الحاكم لو تداعى عنده رجلان في ثوب أو عبد تباعاه عيماً لم يكن للحاكم إذا كان مشكلاً أن يحكم فيه، وكان عليه أن يدعو أهل العلم به فيسألهم عما تداعيا فيه هل هو عيب؟ فإن تطالبوا قيمة عيب فيه، وقد فات سألهم عن قيمته، فلو قال أفضلهم ديناً وعلماً أتني جاهل بسوقه اليوم، وإن كنت عالماً بها قبل اليوم، ولكني أقول فيه لم يسمع أن يقبل قوله بجهالته بسوق يومه وقبل قول من يعرف سوق يومه، ولو جاء من يعرف سوق يومه، فقال: إذا قست هذا بغيره مما يباع وقومته على ما مضى، وكان عيبه دلي القياس على كذا، ولكني استحسن غيره لم يجل له أن يقبل استحسانه وحرمة عليه إلا أن يحكم بما يقال: إنه قيمة مثله في يومه.

وكذلك هذا في امرأة أصيبت بصداء فاسد يقال كم صدق مثلها في الجمال والمال والصراحة والشباب واللُب والأدب، فلو قيل مائة دينار، ولكننا نستحسن أن نزيدها درهماً أو نقصها لم يجل له، وقال للذي يقول استحسن أن أزيدها أو أنقصها ليس ذلك لي ولا لك، وعلى الزوج صدق مثلها، وإذا حكم بمثل هذا في المال الذي نقل رزقته على من أخذ منه، ولم يسع فيه الاستحسان والزم فيه القياس وأهل العلم به، ولم يجهل لأهل الجهالة قياساً فيه؛ لأنهم لا يعلمون ما يقبسون عليه فحلل الله وحرماه من الدماء والفروج وعظيم الأمور أولى أن يلزم الحكام والمفتين.

قال الشافعي: أفرأيت إذا قال الحاكم والمفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس، وقال استحسن، فلا بد أن يزعم أن جازراً لغيره أن يستحسن خلافه، فيقول كل حاكم في بلد ومفت بما يستحسن فيقال في الشيء الواحد بضروب من الحكم والفتيا؛ فإن كان هذا جائزاً عندهم، فقد أهملوا أنفسهم فحكموا حيث شاءوا، وإن كان ضيقاً، فلا يجوز أن يدخلوا فيه، وإن قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباع ما قلت قيل له: من أمر بطاعتك حتى يكون على الناس اتباعك؟ أو رأيت إن ادعى عليك غيرك هذا أنطيعه أم تقول لا أطيع إلا من أمرت بطاعته؟

فإن قال قائل: أرايت ما اجتهد فيه المجتهدون كيف الحق فيه عند الله؟

قيل: لا يجوز فيه عندنا، والله تعالى أعلم، أن يكون الحق فيه عند الله كله إلا واحداً؛ لأن علم الله عز وجل وأحكامه واحد لاستواء السرائر والعلانية عنده، وأن علمه بكل واحد جل ثناؤه سواء.

فإن قيل: من له أن يجتهد فيقيس على كتاب أو سنة هل يختلفون ويسمهم الاختلاف؟

أو يقال لهم إن اختلفوا: مصيئون كلهم أو مخطئون أو لبعضهم مخطئ وبعضهم مصيب؟

قيل: لا يجوز على واحد منهم إن اختلفوا إن كان ممن له الاجتهاد ودعب مذهباً محتملاً أن يقال له أخطأ مطلقاً، ولكن يقال لكل واحد منهم قد أطاع فيما كلف وأصاب فيه، ولم يكلف علم الغيب الذي لم يطلع عليه أحد.

فإن قال قائل: فمثل لي من هذا شيئاً قيل: لا مثال أدل عليه من الغيب عن المسجد الحرام واستقباله، فإذا اجتهد رجلان بالطريقين عالمان بالنجوم والرياح والشمس والقمر فرأى أحدهما القبلة متيامناً منه ورأى أحدهما القبلة منحرفة عن حيث رأى صاحبه كان على كل واحد منهما أن يصلي حيث يرى، ولا يتبع صاحبه إذا أداه اجتهاده إلى غير ما أدى صاحبه اجتهاده إليه، ولم يكلف واحد منهما صواب عين البيت؛ لأنه لا يراه، وقد أدى ما كلف من التوجه إليه بالدلائل عليه.

فإن قيل: فيلزم أحدهما اسم الخطأ قيل: أما فيما كلف، فلا، وأما خطأ عين البيت فنعم؛ لأن البيت لا يكون في جهتين.

فإن قيل: فيكون مطيعاً بالخطأ قيل هذا مثل جاهل يكون مطيعاً بالصواب لما كلف من الاجتهاد وغير آثم بالخطأ إذ لم يكلف صواب المغيب العين عنه، فإذا لم يكلف صوابه لم يكن عليه خطأ ما لم يجعل عليه صواب عينه.

فإن قيل: افتجد سنة تدل على ما وصفت؟

قيل: نعم.

٢٧٩٩- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.

قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد

فكذلك لا طاعة لك على أحد، وإنما الطاعة لمن أمر الله أو رسوله بطاعته والحق فيما أمر الله ورسوله باتباعه ودل الله ورسوله عليه نصاً أو استنباطاً بدلائل أورأت إذ أمر الله بالتوجه قبل البيت وهو مغيب عن المتوجه هل جعل له أن يتوجه إلا بالاجتهاد بطلب الدلائل عليه؟ أورأت إذ أمر بشهادة العدل، فدل على أن لا يقبل غيرها هل يعرف العدل من غيره إلا بطلب الدلائل على عدله؟ أورأت إذ أمر بالحكم بالمثل في الصديد هل أمر أن يحكم إلا بأن يحكم بنظره؟ فكل هذا اجتهاد وقياس أورأت إذ أمر النبي ﷺ بالاجتهاد في الحكم هل يكون مجتهداً على غير طلب عين وطلب العين لا يكون إلا باتباع الدلائل عليها، وذلك القياس؛ لأن محالاً أن يقال اجتهد في طلب شيء من لم يطلبه باحتياله والاستدلال عليه لا يكون طالباً لشيء من سنخ على وهمه أو خطر بباله منه.

قال الشافعي: وإنه يلزم من ترك القياس أكثر مما ذكرت، وفي بعضه ما قام عليه الحجة وأسأل الله تعالى ولجميع خلقه التوفيق، وليس للحاكم أن يقبل ولا للوالي أن يدع أحداً، ولا ينبغي للمفتي أن يفتي أحداً إلا متى يجمع أن يكون عالماً علم الكتاب وعلم ناسخه ومنسوخه خاصه وعامه وأدبه وعالمًا بسنن رسول الله ﷺ وأقاويل أهل العلم قديماً وحديثاً وعالمًا بلسان العرب عاقلاً يميز بين المشتبه ويعقل القياس.

فإن عدم واحداً من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياساً. وكذلك لو كان عالماً بالأصول غير عاقل للقياس الذي هو الفرع لم يجوز أن يقال لرجل قس وهو لا يعقل القياس، وإن كان عاقلاً للقياس وهو مضيق لعلم الأصول أو شيء منها لم يجوز أن يقال له: قس على ما لا تعلم كما لا يجوز أن يقال قس لأعمى وصفت له اجعل كذا عن يمينك، وكذا عن يسارك، فإذا بلغت كذا فانتقل متيامناً وهو لا يبصر ما قيل له: يجعله يميناً ويساراً أو يقال سر بلاداً، ولم يسرها قط، ولم يأنها قط، وليس له فيها علم يعرفه، ولا يثبت له فيها قصد سمت يضبطه؛ لأنه يسير فيها عن غير مثال قويم، وكما لا يجوز لعالم بسوق سلمة منذ زمان، ثم خفيت عنه سنة أن يقال له: قوم عبداً من صفته كذا؛ لأن السوق تختلف ولا لرجل أبصر بعض صفته من التجارات وجهل غير صفته والغير الذي جهل لا دلالة عليه ببعض علم الذي علم قوم كذا كما لا يقال لبناء انظر قيمة الخياطة ولا لخباط انظر قيمة البناء.

فإن قال قائل: فقد حكم وافتي من لم يجمع ما وصفت قيل: فقد رأيت أحكامهم وفتياهم فرأيت كثيراً منها متضاداً متبايناً ورأيت كل واحد من الفريقين يخطئ صاحبه في حكمه وفتياه والله تعالى المستعان.

بن عمرو بن حزم، فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة.
فإن قال قائل: فما معنى هذا؟

قيل: ما وصفت من أنه إذا اجتهد فجمع الصواب بالاجتهاد وصواب العين التي اجتهد كان له حستان، وإذا أصاب الاجتهاد وأخطأ العين التي أمر يجتهد في طلبها كانت له حسنة، ولا يثاب من يؤدي في أن يخطئ العين ويحسن من يؤدي أن يكف عنه، وهذا يدل على ما وصفت من أنه لم يكلف صواب العين في حال.

فإن قيل: ذم الله على الاختلاف قيل الاختلاف وجهان فما أقام الله تعالى به الحجة على خلقه حتى يكونوا على بينة منه ليس عليهم إلا اتباعه ولا لهم مفارقه؛ فإن اختلفوا فيه فذلك الذي ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه؛ فإن قال فإين ذلك؟

قيل: قال الله تعالى ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ فمن خالف نص كتاب لا يحتمل التأويل أو سنة قائمة، فلا يحل له الخلاف ولا أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس، وإن لم يكن في قولهم كتاب أو سنة، ومن خالف في أمر له فيه الاجتهاد فذهب إلى معنى يحتمل ما ذهب إليه، ويكون عليه دلائل لم يكن في من خلافه لغیره، وذلك أنه لا يخالف حينئذ كتاباً نصاً ولا سنة قائمة ولا جماعة ولا قياساً بأنه إنما نظّر في القياس فإذاه إلى غير ما أدّى صاحبه إليه القياس كما أداه في التوجه للبيت بدلالة النجوم إلى غير ما أدّى إليه صاحبه.

فإن قال: ويكون هذا في الحكم؟

قيل: نعم.

فإن قيل: فمثل هذا إذا كان في الحكم دلالة على موضع الصواب قيل قد عرفناها في بعضه، وذلك أن تنزل نازلة تحتمل أن تقاس فيوجد لها في الأصلين شبه فيذهب ذاهب إلى أصل والآخر إلى أصل غيره فيختلفان.

فإن قيل: فهل يوجد السبيل إلى أن يقيم أحدهما على صاحبه حجة في بعض ما اختلفا فيه؟

قيل: نعم إن شاء الله تعالى بأن تنظر النازلة؛ فإن كانت تشبه أحد الأصلين في معنى والآخر في اثنين صرفت إلى الذي أشبهته في الاثنين دون الذي أشبهته في واحد، وهكذا إذا كان شبيهاً بأحد الأصلين أكثر.

فإن قال قائل: فمثل من هذا شيئاً قيل لم يختلف الناس في أن لا دية للعبد يقتل خطأ مؤقتة إلا قيمته؛ فإن كانت قيمته مائة درهم أو أقل أو أكثر إلى أن تكون أقل من عشرة آلاف درهم فعلى من قتله وذهب بعض المشرقين إلى أنه إن زادت دية على

عشرة آلاف درهم نقصها من عشرة آلاف درهم، وقال: لا أبلغ بها دية حر، وقال بعض أصحابنا تبلغ بها دية أحرار، فإذا كان ثمنه مائة درهم لم يزد عليها صاحبه؛ لأن الحكم فيها أنها ثمنه.

وكذلك إذا زادت على دية أحرار أخذها سيده كما تقتل له دابة تسوى ديات أحرار فتؤخذ منه كان، وهذا عندنا من قول من قال: من المشرقين أمراً لا يجوز الخطأ فيه لما وصفت، ثم عاد بعض المشرقين، فقال يقتل العبد بالعبد وأخذ الأحرار بالعبيد، ولا يقتص العبد من حر ولا من العبد فيما دون النفس.

فقلت لبعض من تقدم منهم ولم تلتزم العبد والأعبد بالعبد قوداً، ولم تقيّدوا العبد من العبد فيما دون النفس؟

قال: من أصل ما ذهبنا إليه في العبيد إذا قتلوا خطأ أن فيهم أثمانهم وأثمانهم كالذواب والمتاع، قلنا لا نقص لبعضهم من بعض في الجراح؛ لأنهم أموال.

فقلت لهم أفقاس القصاص على الديات والأثمان أم القصاص مخالف للديات والأثمان؟ فإن كان يقاس على الديات، فلم تصنع شيئاً قتلت عبداً يسوى ألف دينار بعبد يسوى خمسة دنائير وقتلت به عبداً كلهم ثمنه أكثر من ثمنه، ولم تصنع شيئاً حين قتلت بعض العبيد ببعض وأنت تمثلهم بالهائم والمتاع، وأن ولا تقتل بهيمة بهيمة لو قتلته؛ فإن زعمت أن الديات أصل والديات عبرة؛ لأنك تقتل الرجل بالمرأة وديتها نصف دية الرجل، فلم تذهب منهياً بترك القصاص بين العبيد فيما دون النفس إذا قتلت العبد بالعبد كان أن يتلف بعضه ببعضه أقل، وإن اختلفت أثمانهم مع ما يلزمك من هذا القول قال: وما يلزمي بقولي هذا؟

قلت: أنت تزعم أن من قتل عبداً فعليه الكفارة وعليه ما على من قتل الحر من الإثم؛ لأنه مسلم عليه فرض الله وله حرمة الإسلام ولا تزعم هذا فيمن قتل بغيراً أو حرق متاعاً وتزعم أن على العبد حلالاً وحراماً وحدوداً وفرائض، وليس هذا على البهائم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن الله عز وجل حكم على عباده حكيم حكماً فيما بينهم وبينه إن أثابهم وعاقبهم على ما أسروا كما فعل بهم فيما أعلنوا وأعلمهم إقامة للحجة عليهم وبينها لهم أنه علم سرائرهم وعلم علانيتهم، فقال: ﴿يَتْلُمُ السِّرُّ وَأَخْفَى﴾، وقال: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ وخلقه لا يعلمون إلا ما شاء عز وجل وحجب علم السرائر عن عباده وبعث فيهم رسلاً أقاموا بأحكامه على خلقه وأبأن لرسوله وخلقهم أحكام خلقه في الدنيا على ما أظهروا وأبأن دماء أهل الكفر من خلقه، فقال: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وحرّم دماءهم إن أظهروا الإسلام، فقال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا

بأن سرائرهم على غير ما أظهروا، وأنه يغلب على من سمع طلاق البتة أنه يريد الإبتات الذي لا غاية له من الطلاق وجاءه رجل من بني فزارة، فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود فجعل يعرض بالقذف، فقال له: النبي ﷺ هل لك من إبل؟ قال: نعم قال: ما ألوانها قال حمز قال: فهل فيها من أوزق.

قال: نعم قال فأتى أتاه؟ قال لعله نزع عرق قال: ولعل هذا نزع عرق ولم يحكم عليه بحد ولا لعان إذ لم يصرح بالقذف؛ لأنه قد يحتمل أن لا يكون أراد قذفاً، وإن كان الأغلب على سامعه أنه أراد القذف مع أن أحكام الله عز وجل ورسوله ﷺ تدل على ما وصفت من أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بالظن.

وإن كانت له عليه دلائل قريئة، فلا يحكم إلا من حيث أمره الله بالبينّة تقوم على المدعى عليه أو إقرار منه بالأمر البين، وكما حكم الله أن ما أظهر فله حكمه كذلك حكم أن ما أظهر فعليه حكمه؛ لأنه إباح الدم بالكفر، وإن كان قولاً، فلا يجوز في شيء من الأحكام بين العباد أن يحكم فيه إلا بالظاهر لا بالدلائل.

تَكُونُ فِتْنَةً وَيَكُونُ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَقَالَ: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً»، وَقَالَ: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ» فجعل حيتل دماء المشركين مباحة وقتلهم حتماً وفرضاً عليهم إن لم يظهروا الإيمان، ثم أظهروهم قوم من المنافقين فاخبر الله نبيّه عنهم أن ما يخفون خلاف ما يعلنون، فقال: «يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ»، وَقَالَ: «سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ» مع ما ذكر به المنافقين، فلم يجعل لنبيّه قتلهم إذا أظهروا الإيمان، ولم يمنعه رسول الله ﷺ مناكحة المسلمين ولا موارثتهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ورأيت مثل هذا في سنة رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي وَمَاءَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بَحْثُهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ وَقَالَ الْمِقْدَادُ أَرَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَنَّ مُشْرِكًا قَاتَلَنِي فَقَطَعَ يَدِي، ثُمَّ لاذَّ مِنِّي بِشَجَرَةٍ فَاسْلَمَ أَتَأْتِلُهُ؟

قال: لا تقتله وقال الله تبارك وتعالى: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ»، وقال عز وجل: «وَيَذَرُهَا الْغَدَابُ» الآية فحكم بالإيمان بينهما إذا كان الزوج يعلم من المرأة ما لا يعلمه الأجنيون ودرأ عنه وعنهما بها على أن أحدهما كاذب وحكم في الرجل يقذف غير زوجته أن يحذ إن لم يأت بأربعة شهداء على ما قال ولا عن رسول الله ﷺ بين العجلاني وامراته بنفي زوجها وقذفها بشريك بن السحماء، فقال رسول الله ﷺ: انظروها؛ فإن جاءت به - يعني الولد - أسحمت أدعج عظيم الأثنيين، فلا أراه إلا صدق وتلك صفة شريك الذي قذفها به زوجها، وزعم أن حبلها منه قال رسول الله ﷺ: وإن جاءت به أخميم كأنه رجوة، فلا أراه إلا كذب عليها وكانت تلك الصفة صفة زوجها فجاءت به يشبه شريك ابن السحماء.

فقال النبي ﷺ: إن أمره ليّن لولا ما حكّم الله أي لكان لي فيه قضاء غيره يعني، والله أعلم ليان الدلالة بصدق زوجها، فلما كانت الدلالة لا تكون عند العباد إحاطة دل ذلك على إبطال كل ما لم يكن إحاطة عند العباد من الدلائل إن لم يقرأ به من الحكم عليه لم يتمتع مما وجب عليه أو تقوم عليه بينة فيؤخذ من حيث أمر الله أن يؤخذ لا يؤخذ بدلالة وطلق ركانة بن عبيد يزيد امرأته البتة، ثم أتى النبي ﷺ فأخلفه ما أراد إلا واحدة وردها عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لما كان كلامه محتملاً لأن لم يرد إلا واحدة جعل القول قوله كما حكم الله فيمن أظهر الإيمان بأن القول قوله في الدنيا فينكح المومنات، ويوارث المؤمنين وأعلم

٧٥- كتابُ الرّدِّ على محمد بن الحسن

١- بابُ الديّات

٢٨٠٠- أَخْبَرَنَا الرَّيُّعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله فِي الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَزَنْ سِتِّينَ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بَلَّغْنَا، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ فِي الدِّيَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ عَشْرَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ.

٢٨٠١- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ الْهَيْثَمِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَزَادَ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَا بَقَرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ أَلْفُ شَاةٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨٠/٨)]

٢٨٠٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ. قَالَ: عَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨٠/٨)]

وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رحمته الله فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: كِلَا الْفَرِيقَيْنِ رَوَى عَنْ عُمَرَ وَانْظُرْ أَيُّ الرِّوَايَتَيْنِ أَقْرَبُ إِلَى مَا قَالَ الْمُسْلِمُونَ فِي غَيْرِ هَذَا فَهُوَ الْحَقُّ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ جَمِيعاً لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي الْقَوْلَيْنِ كَافَّةً أَهْلُ الْحِجَازِ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ أِنْ لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرِينَ دِينَاراً مِنْ الذَّهَبِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ فَجَعَلُوا لِكُلِّ دِينَارٍ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ، فَفَرَضُوا الزَّكَاةَ عَلَى هَذَا فَهَذَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَهُمْ، فَإِذَا فَرَضُوا هَذَا فِي الصَّدَقَةِ فَكَيْفَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَفَرَضُوا الدِّيَةَ كُلَّ دِينَارٍ بِعَشْرَةِ دِرْهَمٍ أَوْ يَفَرَضُوا كُلَّ دِينَارٍ بِاثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَفَرَضُوا الدِّيَةَ بِمَا يَفَرَضُونَ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رحمته الله وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا قَالَا لَا تَقْطَعُ الْبِدْءَ إِلَّا فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةِ دِرْهَمٍ فَجَعَلُوا الدِّينَارَ بِمَنْزِلَةِ الْعَشْرَةِ الدَّرَاهِمِ فَعَلَى هَذَا الْأُخْرَى مَا

فَرَضُوا فِي مِثْلِ هَذَا؛ فَإِنْ زَادَ سَعَرٌ أَوْ نَقَصَ لَمْ يَنْظُرْ فِي ذَلِكَ إِلَّا تَرَى لَوْ كَانَ لَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةُ دِينَارٍ وَجَبَ فِي ذَلِكَ الزَّكَاةُ وَجَعَلَ فِي كُلِّ صَنْفٍ مِنْهَا زَكَاةً وَجَعَلَ دِينَارٌ عَلَى عَشْرَةِ دِرْهَمٍ فَهَذَا أَمْرٌ وَاضِحٌ لَيْسَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَفَرَضُوا الدِّيَةَ فِيهِ إِلَّا عَلَى مَا فَرَضَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَنَحْوُهَا وَنَحْنُ فِيمَا نَنْظُرُ أَعْلَمُ بِفَرِيضَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رحمته الله حِينَ فَرَضَ الدِّيَةَ دِرْهَمًا أَهْلُ الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَإِنَّمَا كَانَ يُؤَدِّي الدِّيَةَ أَهْلُ الْعِرَاقِ، وَقَدْ صَدَّقَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَنَّ عُمَرَ رحمته الله فَرَضَ الدِّيَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَلَكِنَّهُ فَرَضَهَا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَزَنْ سِتِّينَ. [أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عَلِيٍّ (١٨٩٥٢)، عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (١٨٩٥٠)]

٢٨٠٣- أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانَتْ الدِّيَةُ الْإِبِلُ فَجُعِلَتِ الْإِبِلُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ كُلُّ بَعِيرٍ بِعَاقِفَةٍ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا وَزَنْ سِتَّةٌ فَذَلِكَ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨٠/٨)]

وَقِيلَ لِشَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ شَرِيكَ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ فَأَتَى رَجُلٌ مِنَّا رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ وَضَرَبَهُ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا فَكَبَّهَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى وَقَعَ عَلَى حَاجَتَيْهِ وَأَنْفِهِ وَلَحْيَتَيْهِ وَصَدْرِهِ فَقَضَى فِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رحمته الله اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَكَانَتْ الدَّرَاهِمُ يَوْمَئِذٍ وَزَنْ سِتَّةً. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨٠/٨)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَوَى مَكْحُولٌ وَعُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ وَعَدَّةٌ مِنَ الْحِجَازِيِّينَ أَنَّ عُمَرَ فَرَضَ الدِّيَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٧٦/٨)]

وَلَمْ أَعْلَمْ بِالْحِجَازِ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ عَنِ الْحِجَازِيِّينَ وَلَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ وَمَنْ قَالَ الدِّيَةَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةُ وَلَا أَعْلَمُ بِالْحِجَازِ أَحَدًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا، وَلَقَدْ رَوَى عِكْرَمَةُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَضَى بِالدِّيَةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَزَعَمَ عِكْرَمَةُ أَنَّهُ نَزَلَ فِيهِ ﴿وَمَا تَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾. [أَخْرَجَهُ الْوَمَلِيُّ (١٣٨٩)، الْبَيْهَقِيُّ (٨٠/٨)]

فَزَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عُمَرَ حَدِيثَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ قَالَ فِي أَحَدِهِمَا فَرَضَ الدِّيَةَ عَشْرَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، وَقَالَ فِي الْآخَرِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا وَزَنْ سِتَّةً.

قُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَفْتَقُولُ: إِنَّ الدِّيَةَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَزَنْ سِتَّةً، فَقَالَ: لَا.

فَقُلْتُ: مَنْ أَيْنَ زَعَمْتَ إِنْ كُنْتَ أَعْلَمُ بِالْأَمْرِ فِيمَا زَعَمْتَ

فِيهَا وَالتَّبَرُّ سِوَى الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ لَا قِيَاسَ عَلَى غَيْرِهِ.

قَالَ: نَعَمْ.

قُلْنَا فَكَيْفَ زَعَمْتَ أَنَّ الذَّهَبَ يَقَاسُ عَلَى الْوَرَقِ وَالْوَرَقُ يَقَاسُ عَلَى الذَّهَبِ.

فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا قِيَاسٌ عَلَى الْآخَرِ فَاتَّيَهُمَا الْأَصْلُ؟ فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّهُ الذَّهَبُ لَزِمَكَ أَنْ تَقُولَ عَشْرِينَ دِينَارًا إِذَا كَانَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَلَوْ كَانَتْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا تَسَوَّى عَشْرِينَ دِينَارًا كَانَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ أَوْ أَلْفَ دِرْهَمٍ لَا تَسَوَّى عَشْرِينَ دِينَارًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ الْوَرَقَ هِيَ الْأَصْلُ قِيلَ لَكَ فِيهَا كَمَا قِيلَ لَكَ فِي الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ قَالَ فَمَا هِيَ؟

قُلْنَا كَمَا قُلْتَ فِي الْمَاشِيَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ قَالَ فَالذِّيَّةُ.

قُلْنَا: فَأَصْلُ الذِّيَّةِ الْإِبِلُ فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْمُهَا عَمْرٌ أَلْفَ دِينَارٍ وَاثْنِي عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ الذَّهَبُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقُ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ فَاتَّيَعَ فِي ذَلِكَ قَضَاءَ عَمْرٍ كَمَا قَضَى قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ الصَّرْفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَمْرٌ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟

قِيلَ: أَمَّا مَا رَوَيْتُ مِنَ الْأَخْبَارِ بَيْنَنَا فَعَلَيْي اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ وَقُطِعَ عُثْمَانُ سَارِقًا فِي أَرْبَعَةِ ثَمَنٍ ثَلَاثَةِ دِرْهَمٍ مِنْ صَرْفِهِ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ، وَقَضَى فِي امْرَأَةٍ قَتَلَتْ فِي الْحَرَمِ بِدِيَّةٍ وَثَلَاثَ ثَمَانِيَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ.

٢٨٠٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ

أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٧١/٨)]

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ فَبِعِشْرِ هَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَقَطَّعَ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَلَاثَةَ دِرْهَمٍ.

وَهَذَا يَشْبَهُ قَضَاءَ عُثْمَانَ وَقِيلَ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ مِنْ زَعَمٍ لَكَ أَنَّ فِي عَشْرَةِ دَنَانِيرٍ وَمِائَةِ دِرْهَمٍ زَكَاةٌ؟ أَرَأَيْتَ مَنْ قَالَ فِي وَسْقَيْنِ وَنِصْفِ زَبِيٍّ، وَوَسْقَيْنِ وَنِصْفِ عَمْرٍ زَكَاةٌ؟ قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ حَتَّى يَكُونَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ قَالَ: وَكَذَلِكَ فِي عَشْرِينَ شاةً وَخَمْسَ عَشْرَةَ بَقَرَةً؟

قَالَ: نَعَمْ.

قِيلَ وَلَمْ؟

قَالَ: لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَنَفٌ غَيْرُ صَنَفٍ صَاحِبِهِ قِيلَ.

مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْوَرَقِ وَلَأَنَّكَ عَنْ عَمْرِ قُلْتَهَا، فَإِنَّ عَمْرَ قَضَى فِيهَا بِشْيءٍ لَا تَقْضِي بِهِ.

قَالَ: لَمْ تَكُونُوا تَحْسِبُونَ.

قُلْتُ: أَفَتُرَوَّى شَيْئًا تَجْعَلُهُ أَصْلًا فِي الْحُكْمِ فَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ مَنْ تُرَوَّى عَنْهُ لَا يَعْرِفُ قَضَى بِهِ وَكَيْفَ تَقْضِي بِالذِّيَّةِ وَزْنَ سَبْعَةٍ أَفَرَأَيْتَ مَا جَعَلْتَ فِيهِ الزَّكَاةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ تَمَّا جَعَلْتَ فِيهِ الْقُطْعَ وَجَاءَ تَسْمِيَةُ دِرْهَمٍ لَيْسَ فِيهَا وَزْنٌ سِتَّةٌ وَلَا وَزْنٌ سَبْعَةٌ، وَقَالَ لَكَ قَائِلٌ بَلْ هِيَ عَلَى وَزْنٍ سِتَّةٍ لَا وَزْنٍ سَبْعَةٍ؛ لِأَنَّ عَمْرَ لَا يَفْرَضُ الذِّيَّةَ وَزْنَ سِتَّةٍ وَيَفْرَضُ فِيمَا سِوَاهَا وَزْنَ سَبْعَةٍ مَا تَقُولُ؟

قَالَ أَقُولُ إِنَّ الدِّرْهَمَ إِذَا جَاءَتْ جَمْلَةٌ فَهِيَ عَلَى وَزْنِ الْإِسْلَامِ قُلْنَا: فَكَيْفَ أَخْرَجْتَ الذِّيَّةَ مِنْ وَزْنِ الْإِسْلَامِ إِذَا كَانَ وَزْنُ الْإِسْلَامِ عِنْدَكَ وَزْنَ سَبْعَةٍ، ثُمَّ زَعَمْتَ أَنَّكَ أَعْلَمُ بِالذِّيَّةِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّكُمْ مِنْ أَهْلِهَا، وَزَعَمْتَ لَنَا أَنَّ الدِّرْهَمَ إِنَّمَا كَانَتْ صَنْفَيْنِ.

أَحَدُهُمَا الدِّرْهَمُ وَزْنٌ مِثْقَالٌ وَالْآخَرُ كُلُّ عَشْرَةِ دِرْهَمٍ وَزْنٌ سِتَّةٌ حَتَّى ضَرَبَ زِيَادُ دِرْهَمِ الْإِسْلَامِ، فَلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ كُلُّ دِرْهَمٍ جَاءَتْ بِهِ الزَّكَاةُ أَوْ فِي الذِّيَّةِ أَوْ فِي الْقُطْعِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَهَوَ بوزن المِثْقَالِ: وَقَالَ آخَرُ بوزن سِتَّةٍ، وَقَالَ آخَرُ كُلُّ دِرْهَمٍ فَهَوَ بوزنِ الْإِسْلَامِ قِيلَ لَهُ: فَهَكَذَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي الذِّيَّةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَقُولُ لِقَائِلٍ قَوْلُهُ أَرَأَيْتَ لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ قَدْ خَرَجْتَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ إِنَّ الذِّيَّةَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا وَزْنَ سِتَّةٍ، وَمِنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ الذِّيَّةَ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيمَا تَرَوُّونَ فِيهَا وَزْنَ سِتَّةٍ كَمَا حَدَّثَ أَبُو إِسْحَاقٍ؛ لِأَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ يَذْكُرُ وَزْنَ سِتَّةٍ فَهَوَ أَوَّلَى بِهَا، وَقَالَ آخَرُونَ وَزْنَ الْمِثْقَالِ: لِأَنَّ الْأَكْثَرَ أَوَّلَى بِهَا.

فَإِنْ قَالَ: بَلْ وَزْنُ الْإِسْلَامِ فَادْعَى مُحَمَّدٌ عَلَى أَهْلِ الْحِجَازِ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالذِّيَّةِ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا عَمْرٌ قَبْلَ الذِّيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْوَرَقِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالذِّيَّةِ مِنْهُ إِذَا كَانَ مِنْهُمْ فَمَنْ كَانَ الْحَاكِمُ مِنْهُمْ أَوَّلَى بِالْمَعْرِفَةِ بِالدِّرْهَمِ مِنْهُ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالْحَاكِمِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَرَضَ الْمُسْلِمُونَ الزَّكَاةَ فِي كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا، وَفِي مِائَتِي دِرْهَمٍ كُلُّ دِينَارٍ بِعَشْرَةِ دِرْهَمٍ.

فَإِنْ قِيلَ: لَهُ، وَمَنْ أَخْبَرَكَ أَنَّهُمْ فَرَضُوا الزَّكَاةَ قِيَاسًا؟ أَرَأَيْتَ إِذَا فَرَضْتَ الزَّكَاةَ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ، وَفِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ أَقَاسُوا الْبَقَرِ عَلَى الْغَنَمِ؟ فَإِنْ قَاسَوْهَا فَالْقِيَاسُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا عَدْدًا وَعَدْدُ الْبَقَرِ أَقَلُّ مِنْ عَدْدِ الْغَنَمِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ فَقِيْمَةُ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ، وَهَكَذَا خَسَّ مِنَ الْإِبِلِ لَا عَدْدَهَا عَدَدُ وَاحِدٍ مِنْهَا وَلَا قِيَمَتُهَا قِيَمَةُ وَاحِدٍ مِنْهَا قَالَ: مَا الزَّكَاةُ بِقِيَاسٍ قُلْنَا، وَلِذَلِكَ كَانَتْ الدُّوَابُّ سِوَى الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْإِبِلِ لَا زَكَاةَ

وكذلك الخنطة والشعير لا يضمُّ واحدٌ منهما إلى صاحبه؟

قال: نعم.

قيل: فالخنطة من الشعير والتَّمْر من الزَّيْبِيبِ أَقْرَبُ أو الذَّهَبُ من الورق في القيمة واللون؟

قال: وما للقرب ولهذا؟ وكلُّ واحدٍ منهما صنفٌ.

قيل: فكيف جمعت بين الأبعد المختلف من الفضّة والذهب وأبيت أن تجمع ما بين الأقرب المختلف؟

قال: فإنّا نقولُ هذا.

قلنا: فمن قال قولك هذا هل تجد به أثراً يَنبَغُ؟

قال: لا.

قلنا فقياسٌ؟

قال: لا.

قلنا، فلا قياسَ ولا أثرَ قال: فإنَّ بعضَ أصحابكم يقولُه معنا.

قلنا: فإن كانت الحجّةُ إمّا هي لك بأنَّ ذلك الصّاحِبَ يقولُه معك يجمعُ بينَ الخنطة والشعير والسَلْتُ فيضمُّ بعضها إلى بعضٍ ويجمعُ بينَ القطنيّةِ قال: هَذَا خَطَأٌ قُلْنَا، وَمَا ذَلِكَ عَلَى خَطِيئِهِ؟ أَلَيْسَ إِذْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ فَإِنَّمَا عَنَى مِنْ صَنْفٍ وَاحِدٍ لَا مِنْ صَنَفَيْنِ.

قال: نعم.

قلنا أفرأيت إن قال لك هي صنفٌ واحدٌ؟.

قال: إذا يقولُ لي ما يعرفُ العقلُ غيره، فلا أقبلُه منه ما قيمتها ولا خلقتها بواحدةٍ.

قلنا: فالذهبُ أبعَدُ من الورق في القيمة والحلقةُ من الخنطة من الشعيرِ والسَلْتُ فأراك تَحْذِرُ قولَه إذا وافقَكَ حِجَّةٌ وتزعمُ في موضعٍ غيره من قوله أَنَّهُ يَخْطِئُ وَيَحِيلُ وَقُلْنَا لَهُ لَا يَبْتَئِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَا ذَكَرْتَ مِنَ الْقَطْعِ فِي عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ وَأَنْتَ تَرَوِي

قلنا: والذي رويت عنه القطعُ في عشرةِ دراهمٍ عن ابنِ مسعودٍ مقطوعٌ بروايته عن رجلٍ أدنى في الثّقَةِ عندك من روايةِ هذا، وأمّا روايتنا عن عليٍّ فجعفرُ بنُ عمّادٍ يروي عن أبيه أن عليَّ بنَ أبي طالبٍ ﷺ قال القطعُ في ربعِ دينارٍ فصاعداً.

٢٨٠٥- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ.

قال: هَذَا مُنْقَطِعٌ قُلْنَا: وَحَدِيثُكُمْ مُقْطُوعٌ عَنْ رَجُلٍ لَا نَعْرِفُهُ.

فإن قال قائلٌ: فإنّما جمعنا بينَ الذهبِ والفضّةِ في الزّكاةِ من قبلِ أنّهما ثَمَنٌ لِكُلِّ شَيْءٍ قِيلَ لَهُ: إن شاء الله تعالى أفىكونانِ

ثَمَنًا لِكُلِّ شَيْءٍ جَمْعُوعِينَ.

فإن قال: ما تعني بمجموعين؟

قيل: يقالُ لك أَرَأَيْتَ من استهلكَ لرجلٍ متاعاً يغرُمُ قيمتهِ ذهباً، وورقاً أو أحدهما.

فإن قال: بل إحداهما، وإنّما يَقُومُ الورقُ على أهلِ الورقِ الَّذِينَ هِيَ أَمْوَالُهُم وَالذَّهَبُ على أهلِ الذَّهَبِ الَّذِينَ هِيَ أَمْوَالُهُمْ قِيلَ فما أسمعُك جمعت بينهما في قيمةٍ ما استهلكَ ولا في ديةٍ، وما أنت إلا تفرّدُ كلاًّ منهما على حدّته فكيف لم تفردهما هكذا في الزّكاةِ؟ أو رأيت إذا كانا والإبلُ والبقرُ والغنمُ تجتمعُ في أنّها أثمانٌ للأحرارِ المقتولينِ اتّجمعَ بينهما في الزّكاةِ.

فإن قلت: لا، وليس اجتماعها في شيءٍ يدلُّ على اجتماعها في غيره قِيلَ فهكذا ما أخرجت الأرضُ ممّا فيه الزّكاةُ وفيه العشرُ كلّهُ فهو مجتمعٌ في أن فيه العشرَ كما في الذَّهَبِ والورقِ ربعَ العشرِ ويفترقُ في أنّه ليسَ بشمّنٍ لِكُلِّ شَيْءٍ كما الذَّهَبُ والورقُ عندك ثَمَنٌ لِكُلِّ شَيْءٍ ويفترقُ في أنّه مأكولٌ كما الذَّهَبُ والورقُ عندك غيرُ مأكولٍ افتجمعَ بينه لاجتماعه فيما وصفنا؟

فإن قال: لا، ولا يدلّني اجتماعه في معنى ولا في معانٍ أن أجمعَ بينه في كلِّ شيءٍ قِيلَ فهكذا فافعل في الجمعِ بينَ الذَّهَبِ والفضّةِ.

٢٨٠٦- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُؤَيَّرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُونُ شَبَهُ الْعَمَلِ إِلَّا فِي النَّفْسِ وَالْعَمَلِ مَا أَصَبَتْ بِسِلَاحٍ وَالْخَطَأُ إِذَا تَعَمَّدَتْ الشَّيْءَ فَأَصَبَتْ غَيْرَهُ وَشَبَهُ الْعَمَلِ كُلِّ شَيْءٍ تَعَمَّدَتْ ضَرْبَهُ بِلا سِلَاحٍ.

٢- القصاصُ بينَ العبيدِ والأحرارِ

قال أبو حنيفة رحمه الله لا قودَ بينَ العبيدِ والأحرارِ إلا في النَّفْسِ، فإنَّ العبدَ إذا قُتِلَ حُرّاً متعمداً أو قُتِلَ الحرُّ متعمداً قُتِلَ بِهِ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْأَحْرَارِ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَ الْعَبْدُ الْحُرَّ فَيَقْتُلُ الْعَبْدَ بِالْحُرِّ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ كَيْفَ يَكُونُ نَفْسَانِ تَقْتُلُ بَصَاحِبَتِهَا إِنْ قَتَلَتْهَا الْأُخْرَى وَلَا تَقْتُلُ بِهَا الْأُخْرَى إِنْ قَتَلَتْهَا؟ قَالُوا لِنَقْصَانِ الْعَبْدِ عَنْ نَفْسِ الْحُرِّ فَهَذَا الرَّجُلُ يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ عَمداً وَدِينُهَا نَصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ فَيَقْتُلُ بِهَا.

وكذلك الوجه الأول، وقد بلغنا عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رحمه الله أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَتَلَ الْحُرُّ الْعَبْدَ مُتَعَمِّداً قَتَلَ بِهِ. [أخرجه البيهقي

نَاقَصَ الْحَرَمَةَ لَمْ يَكُنِ النَّقْصُ يَمْنَعُهُ مِنْ أَنْ يَقْتُلَ إِذَا قَتَلَ مِنْ هُوَ اعْظَمَ حَرَمَةً مِنْهُ وَالنَّقْصُ لَا يَمْنَعُ الْقَوْدَ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: فَأَوْجِدْنِي يَقُولُ مِثْلَ هَذَا قِيلَ نَعَمْ وَاعْظَمُ مِنْهُ يَزْعُمُ أَنَّ رَجُلًا لَوْ قَتَلَ أَبَاهُ قَتَلَ لَهُ، وَلَوْ قَتَلَ ابْنَهُ لَمْ يَقْتُلْ بِهِ لِفَضْلِ الْأَبَوَّةِ عَلَى الْوَلَدِ وَحَرَمَتِهَا وَاحِدَةً وَيَزْعُمُ أَنَّ رَجُلًا لَوْ قَتَلَ عَبْدَهُ لَمْ يَقْتُلْ بِهِ، وَلَوْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَ بِهِ، وَلَوْ قَتَلَ مُسْتَأْمَنًا لَمْ يَقْتُلْ بِهِ، وَلَوْ قَتَلَ الْمُسْتَأْمَنُ يَقْتُلْ بِهِ.

٣- الرَّجُلَانِ يَقْتُلَانِ الرَّجُلَ أَحَدَهُمَا ثَمَّ يَجِبُ

عَلَيْهِ الْقِصَاصُ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ يَقْتُلَانِ الرَّجُلَ جَمِيعًا عَمْدًا إِنَّ عَلَى الْكَبِيرِ نِصْفَ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ، وَعَلَى الصَّغِيرِ نِصْفَ الدِّيَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْتُلُ الْكَبِيرُ، وَيَكُونُ عَلَى الصَّغِيرِ نِصْفُ الدِّيَةِ قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ.

وَكَيْفَ يَقْتُلُ الْكَبِيرُ، وَقَدْ شَرَكُهُ فِي الدِّمِّ مِنْ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ هُوَ وَرَجُلٌ آخَرُ مَعَهُ أَكَانَ عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ الْقَوْدُ، وَقَدْ شَرَكُهُ فِي دِمِّ الْمَقْتُولِ نَفْسَهُ؟ يَنْبَغِي لِمَنْ قَالَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ أَنْ يَقُولَ هَذَا أَيْضًا أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ فِي قَطْعِ يَدِهِ فَقَطَعَتْ يَدَهُ وَجَاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَطَعَ رِجْلَهُ فَمَاتَ مِنَ الْقَطْعَيْنِ جَمِيعًا أَيْقَتُلُ الَّذِي قَطَعَ الرَّجُلَ، وَقَدْ شَرَكُهُ فِي الدِّمِّ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟ أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَقَرَهُ سَبْعَ وَشَجَّهَ رَجُلًا مُوضَحَةً عَمْدًا فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَيْقَتُلُ صَاحِبَ الْمَوْضَحَةِ الضَّارِبُ، وَقَدْ شَرَكُهُ فِي الدِّمِّ مِنْ لَيْسَ فِي فِعْلِهِ قَوْدٌ وَلَا أَرِشٌ؟ يَنْبَغِي لِمَنْ قَالَ: هَذَا أَنْ يَقُولَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَصَبَّ سَرَقًا سَرَقَةً وَاحِدَةً إِنَّهُ يَقَطَعُ الرَّجُلَ وَيَتْرَكُ الصَّبِيَّ وَيَنْبَغِي لَهُ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ لَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ سَرَقَا مِنْ رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ لِأَحَدِهِمَا فِيهَا شَرْكٌ قَطَعَ الَّذِي لَا شَرْكَ لَهُ، وَلَا يَقَطَعُ الَّذِي لَهُ الشَّرْكُ أَرَأَيْتُمْ رَجُلًا وَصَبَّ رَفْعًا سِفًا بِأَيْدِيهِمَا فَضَرِبَا بِهِ رَجُلًا ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَمَاتَ مِنْ تِلْكَ الضَّرْبَةِ أَتَكُونُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً بَعْضُهَا عَمْدٌ فِيهِ الْقَوْدُ وَبَعْضُهَا خَطَأٌ؟ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَكُمْ فَاتَّيْهَا الْعَمْدُ وَاتَّيْهَا الْخَطَأُ؟ أَرَأَيْتُمْ إِنْ رَفَعَ رَجُلَانِ سِفًا فَضَرِبَا بِهِ أَحَدَهُمَا مُتَعَمِّدِينَ لِذَلِكَ فَمَاتَ مِنْ تِلْكَ الضَّرْبَةِ وَهِيَ ضَرْبَتُهُ وَضَرْبَةُ صَاحِبِهِ، وَلَمْ يَفْرُدْ أَحَدُهُمَا بِضَرْبَةٍ دُونَ صَاحِبِهِ أَيْكُونُ فِي هَذَا قَوْدٌ لَيْسَ فِي هَذَا قَوْدٌ إِذَا اشْرَكَ فِي الدِّمِّ شَيْءٌ لَا قَوْدَ فِيهِ وَلَا تَبْعِضُ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّفْسِ أَرَأَيْتُمْ رَجُلًا ضَرَبَ رَجُلًا فَشَجَّهَ مُوضَحَةً خَطَأً، ثُمَّ نَتَى فَشَجَّهَ مُوضَحَةً عَمْدًا فَمَاتَ فِي مَكَانِهِ مِنْ ذَلِكَ جَمِيعًا يَنْبَغِي فِي قَوْلِكُمْ أَنْ تَجْعَلُوا عَلَى عَاقِلَتِهِ نِصْفَ الدِّيَةِ بِالشَّجَّةِ الْخَطِئِ وَتَقْتُلُوهُ بِالشَّجَّةِ الْعَمْدِ، فَيَكُونُ رَجُلٌ وَاحِدٌ عَلَيْهِ فِي نَفْسٍ وَاحِدَةٍ نِصْفُ الدِّيَةِ وَالْقَتْلُ وَيَنْبَغِي لَكُمْ

٢٨٠٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ الْقُرْشِيُّ،

عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَلَا بَيْنَ الْأَحْرَارِ وَالْمَمْلُوكِينَ فِيمَا بَيْنَهُمْ قِصَاصٌ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا كَانَ الْحُرُّ الْقَاتِلَ لِلْعَبْدِ، فَلَا قَوْدَ بَيْنَهُمَا فِي نَفْسٍ وَلَا غَيْرِهَا، وَإِذَا قَتَلَ الْعَبْدُ الْحُرَّ أَوْ جَرَحَهُ فَلَأَوْلِيَاءِ الْحُرِّ أَنْ يَسْتَقِيدُوا مِنْهُ فِي النَّفْسِ وَلِلْحُرِّ أَنْ يَسْتَقِيدَ مِنْهُ فِي الْجَوَاحِرِ إِنْ شَاءَ أَوْ يَأْخُذَ الْأَرْضَ فِي عَقَبِهِ إِنْ شَاءَ وَيُدْعَى الْقَوْدُ قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ إِنَّ الْمَدِينِيِّينَ زَعَمُوا أَنَّهُمْ إِنَّمَا تَرَكَوا إِقَادَةَ الْعَبْدِ مِنَ الْحُرِّ لِنَقْصِ نَفْسِ الْعَبْدِ عَنْ نَفْسِ الْحُرِّ، وَقَدْ يَقِيدُونَ الْمَرْأَةَ مِنَ الرَّجُلِ وَهِيَ أَنْقَصُ نَفْسًا مِنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَا أَعْرِفُ مَنْ قَالَ هَذَا لَهُ وَلَا احْتِجُّ بِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْمَدِينِيِّينَ إِلَّا أَنْ يَقُولَهُ لَهُ مَنْ يَنْسِبُونَهُ إِلَى عِلْمٍ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ قَوْدِ الْعَبْدِ مِنَ الْحُرِّ مَا لَا اخْتِلَافَ بَيْنَنَا فِيهِ وَالسَّبَبُ الَّذِي قُلْنَا لَهُ مَعَ الْإِتْبَاعِ أَنَّ الْحُرَّ كَامِلُ الْأَمْرِ فِي أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَالْعَبْدُ نَاقِصُ الْأَمْرِ فِي عَامِّ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، وَفِي الْحُدُودِ فِيمَا يَنْصَبُ مِنْهَا بَأْنُ حَدِّهِ نِصْفُ حَدِّ الْحُرِّ وَيَقْذَفُ، فَلَا يَحْدُ لَهُ قَازِفُهُ، وَلَا يَرِثُ، وَلَا يُوْرَثُ وَلَا تَحْجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَلَا يَأْخُذُ سَهْمًا إِنْ حَضَرَ الْقِتَالَ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَكَامِلَةُ الْأَمْرِ فِي الْحَرِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَحَدُّهَا وَحَدُّ الرَّجُلِ فِي كُلِّ شَيْءٍ سَوًى وَمِيرَاثُهَا ثَابِتٌ بِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهَا وَشَهَادَتُهَا جَائِزَةٌ حَيْثُ أُجِيزَتْ، وَلَيْسَتْ ثَمَّ عَلَيْهِ فِرَاضُ الْجِهَادِ فَلِذَلِكَ لَا تَأْخُذُ سَهْمًا، وَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى الَّذِي رَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الْمَدِينِيِّينَ أَنَّهُ لِنَقْصِ الدِّيَةِ كَانَ الْمَدِينِيُّونَ قَدْ يَجْعَلُونَ فِي نَفْسِ الْعَبْدِ قِيَمَتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ عَدَّةُ دِيَارٍ أَحْرَارًا؛ فَكَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ لَا يَقْتُلُوا الْعَبْدَ الَّذِي قِيَمَتُهُ أَلْفَا دِينَارٍ بِحُرٍّ إِنَّمَا قِيَمَتُهُ أَلْفُ دِينَارٍ، وَلَكِنْ الدِّيَةُ لَيْسَتْ عَنْدهُمْ مِنْ مَعْنَى الْقِصَاصِ بِسَبِيلٍ وَقَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ يَقْتَضِي بَعْضُهُ بَعْضًا أَرَأَيْتَ إِذَا قَتَلَ بِهِ وَأَقَادَ النَّفْسَ الَّتِي هِيَ جَمَاعُ الْبَدَنِ كُلُّهُ مِنَ الْحُرِّ بِنَفْسِ الْعَبْدِ فَكَيْفَ لَا يَقْصَهُ مِنْهُ فِي مُوضَحَةٍ إِذَا كَانَ الْكُلُّ بِالْكَُلِّ فَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ أَوَّلَى؛ فَإِنْ جَازَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمْ جَازَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَقْصَهُ مِنْهُ فِي الْجَوَاحِرِ، وَلَا يَقْصَهُ مِنْهُ فِي النَّفْسِ، ثُمَّ جَازَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَبْعِضَ الْجَوَاحِرَ فَيَقْصَهُ فِي بَعْضِهَا، وَلَا يَقْصَهُ فِي بَعْضٍ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ الْقِصَاصَ، فَقَالَ: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ الْآيَةُ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ وَأَصْلُ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي الْفَقْهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ شَيْءٌ مِنَ الْفَقْهِ إِلَّا بِخَبَرٍ لَازِمٍ أَوْ قِيَاسٍ، وَهَذَا مِنْ قَوْلِهِ لَيْسَ بِخَبَرٍ لَازِمٍ فِيمَا عَلِمْتَ وَضَدَّ الْقِيَاسَ فَأَمَّا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَيْفَ يَكُونُ نَفْسَانِ تَقْتُلُ إِحْدَاهُمَا بِالْآخَرَى وَلَا تَقْتُلُ الْآخَرَى بِهَا فَلَنَقْصِ الْقَاتِلَ، فَلِذَا كَانَ الْقَاتِلُ

مرفوع عنهما فحكمت بأن أحدهما خطأ، فقد تركت هذا الأصل في الرجل المستامن يقتله مسلماً ومستامناً إذا كنت تحكم على المستامن وتجعل على المسلم حصته من الدية أو رأيت أبا رجل ورجلاً أجنبياً قتل رجلاً لم تقتل الأجنبي وتجعل على الأب نصف الدية إذا كان هؤلاء ممن يعقل، ويكون عليه القود، ولا يكون القلم عنه مرفوعاً وتجعل عليه الدية في ماله لا على عاقلته وتجعل عمده عمداً لا خطأ وتفرق بينه وبين الصغير والمتوه فتزعم أن عمد أولئك خطأ، وأن عمدهما على عاقلتهما فما الحجة في أن تجمع بين ما فرقته بينهما؟ فإن زعم أن حصته أن عمد الصبي والمتوه خطأ تغلته عاقلته وعمد الأب يقتل ابنه معه غيره أو ليس معه غيره عمد يزول عنه القود لمعنى فيه ويجعل عليه الدية في ماله دون عاقلته.

وكذلك عمد المستامن يقتل المستامن مع المسلم إذا حكم عليه، فإذا زعم أن الأجنبي إذا شرك الأب والمستامن إذا شرك المسلم في القتل قتل الذي عليه القود، فقد ترك الأصل الذي إليه ذهب فأما ما أدخل على أصحابنا فأكثره لا يدخل عليهم، وذلك قوله في الرجل تقطع يده في الحد أو القصاص، ثم يقطع آخر رجله فيموت هذا لا قصاص فيه؛ لأنه مات من جناية حق وجناية باطل ولأنه لو مات من قطع اليد لم يكن له دية؛ لأن يده قطعت في غير معصية الله عز وجل، فلما كان للإباحة فيه موضع لم يجوز أن يقتل به من قتله وقتله غير منفرد به ولا شركة فيه بتعدد وعليه عقل ولا قود قال: وكذلك لو ضربه السبع فجرحه وضربه آخر لم يكن عليه قود من قبل أن جناية السبع لا عقل فيها ولا قود فأما جناية المجنون والصبي فثابتة عليهما إن لم تكن بقود فبعقل، وإذا كانت جنايتهما غير لغو والنفس مقتولة قتل عمداً، ومن قوله أن تقتل العشرة بواحد إذا قتلوه عمداً ويجعل كل واحد منهم كأنه قاتل على الأفراد حتى لو أزال القود عن بعضهم أخذ القود من الباقيين؛ لأن أصل القتل كان عمداً، فإذا كان القتل خطأ لم يقتل؛ فإن قال قتل الصبي والمتوه خطأ قيل له: هذا محال أن تزعم أنه خطأ وهو عمد، ولكن قد كانت فيهما علة يمنع بها القصاص.

فإن قال قائل: أجعله على العاقلة كما أجعل خطاه قيل: وهذا إن رد عليك وجعل في أموالهما لم تجد فيه حجة، ولو كانت فيه حجة كانت عليك في الرجل يقتل ابنه مع الأجنبي وأنت لا تجعل الدية إلا في مال الأب لا على العاقلة، وفي المستامن يقتل المستامن معه مسلماً، والله أعلم.

٤- في عقل المرأة

قال الشافعي: قال أبو حنيفة عليه السلام في عقل المرأة إن عقل

أن تقولوا لو أن رجلاً وجب له على رجل قصاص في شجة موضحة فاقترض منه، ثم زاد على حقه متعمداً فمات المقتص منه من ذلك أنه يقتل الذي اقترض بالزيادة التي تعمد.

٢٨٠٨- أخبرنا عباد بن العوام قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ قَوْمٍ قَتَلُوا رَجُلًا عَمْدًا فِيهِمْ مُصَابٌ قَالَ تَكُونُ فِيهِ الدِّيَّةُ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٢٥١)]

٢٨٠٩- أخبرنا عباد بن العوام قال: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا دَخَلَ خَطَأً فِي عَمْدٍ فِيهِ دِيَّةٌ.

قال الشافعي: إذا قتل الرجل البالغ والصبي معه أو المجنون معه رجلاً، وكان القتل منهما جميعاً عمداً، فلا يجوز عندي، والله أعلم لمن قتل اثنين بالغين قتل رجلاً عمداً برجل إلا أن يقتل الرجل ويجعل نصف الدية على الصبي والمجنون، وأصل هذا أن ينظر إلى القتل، فإذا كان عمداً كله لا يخالطه خطأ فاشترك فيه اثنان أو ثلاثة فمن كان عليه القود منهم أقيد منه، ومن زال عنه القود أزاله وجعل عليه حصته من الدية.

قال الربيع: ترك الشافعي العاقلة؛ لأنه عمد عنده، ولكنه مطروح عنه للصغير والمجنون.

فإن قال قائل: ما يشبه هذا؟

قيل له: الرجلان يقتلان الرجل عمداً فيعضو الولي عن أحدهما أو يصالحه، فلا يكون له سبيل على المعصو عنه ولا المصالح، ويكون له السبيل على الذي لم يعفو عنه فيقتله فيأخذ من أحد القتالتين بعض الدية أو يعفو عنه ويقتل الآخر.

فإن قال قائل: فهذان كان عليهما القود فزال عن أحدهما بإزالة الولي قيل له: أفرأيت إن أزاله الولي عنه أزاله عن غيره؟ فإن قال: لا.

قيل وفعلهما واحداً.

فإن قال: نعم، قيل ويحكم على كل واحد منهما حكم نفسه لا حكم غيره؟

فإن قال: نعم قيل: فإذا كان هذا عندك هكذا في هذين فكيف إذا قتل الرجلان الرجل عمداً واحد القتالتين ممن عليه القود والآخر ممن لا قود عليه كيف لم تعد من الذي عليه القود وتأخذ الدية من الذي لا قود عليه مثل الصبي والمجنون والأب.

قال الشافعي: ويقال له إن كنت إنما رفعت القود في الصبي والمجنون يقتلان الرجل ومعهما عاقل من قبل أن القلم

يقولُ في ثلاثِ أصابعِ المرأةِ ثلاثونَ، وفي أربعِ عشرونَ. [أخرجه البيهقي (٩٦/٨)]

ويقالُ له حينَ عظمَ جرحها نقصَ عقلها، فيقولُ هي السَّنةُ، وكان يروى عن زيدٍ بن ثابتٍ أنَّ المرأةَ تعاقَلُ الرَّجُلَ إلى ثلثِ ديةِ الرَّجُلِ، ثمَّ تكونُ على النِّصفِ من عقله لم يجز أن يخطئَ أحدُ هذا الخطأِ من جهةِ الرَّأيِ؛ لأنَّ الخطأَ إنما يكونُ من جهةِ الرَّأيِ فيما يمكنُ مثلهُ، فيكونُ رأيُ أصحُّ من رأيِ فأمَّا هذا، فلا أحسبُ أحداً يخطئُ بمثلهِ إلا اتباعاً لمن لا يجوزُ خلافه عندهُ، فلمَّا قال ابنُ المسيَّبِ هي السَّنةُ أنبئه أن يكونَ عن النَّبيِّ ﷺ أو عن عامَّةٍ من أصحابه، ولم يشبهه زيدٌ أن يقولَ هذا من جهةِ الرَّأيِ؛ لأنَّه لا يحتملهِ الرَّأيُ.

فإن قال قائلٌ: فقد يروى عن عليٍّ بن أبي طالبٍ عليه السلامُ خلافه قيل: فلا يثبتُ عن عليٍّ ولا عن عمرٍ، ولو ثبتَ كانَ يشبه أن يكونا قالا من جهةِ الرَّأيِ الذي لا ينبغي لأحدٍ أن يقولَ غيرُهُ، فلا يكونُ قلَّةُ علمٍ من قبلِ أنَّ كلَّ أحدٍ يعقلُ ما قالوا إذا كانتِ النَّفسُ على نصفِ عقلٍ نفسه والبدنُ كانَ كذلكِ ما دونهما، ولا يكونُ فيما قال سعيدُ السَّنةُ إذا كانتِ تخالفُ القياسَ والعقلَ إلا عن علمٍ اتباعٍ فيما نرى، واللَّه تعالى أعلمُ، وقد كنَّا نقولُ به على هذا المعنى، ثمَّ وقفت عنه وأسألُ الله تعالى الخيرةَ من قبلِ أنَّا قد نجدُ منهم من يقولُ السَّنةُ، ثمَّ لا نجدُ لقوله السَّنةُ نفاذاً بأنَّها عن النَّبيِّ ﷺ فالقياسُ أولى بنا فيها على النِّصفِ من عقلِ الرَّجُلِ، ولا يثبتُ عن زيدٍ كُتوبه عن عليٍّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

والله تعالى أعلم.

٥- بَابُ فِي الْجَنِينِ

قال أبو حنيفةٍ عليه السلامُ في الرَّجُلِ يضربُ بطنَ الأُمِّ فتلقى جنيناً ميتاً إن كانَ غلاماً، ففيه نصفُ عشرِ قيمته لو كانَ حياً، وإن كانَ جاريةً، ففيها عشرُ قيمتها لو كانتِ حيةً، وقال أهلُ المدينةِ فيه عشرُ قيمةِ أُمِّه، وقال محمدٌ بنُ الحسنِ كيف فرضَ أهلُ المدينةِ في جنينِ الأُمِّ الذَّكَرِ والأُنثى شيئاً واحداً، وإنَّما فرضَ رسولُ الله ﷺ في جنينِ الحُرَّةِ غُرَّةَ عَبْدٍ أو أُمَّةٌ فقدرَ ذلكَ بخمسينَ ديناراً والخمسونَ من ديةِ الرَّجُلِ نصفُ عشرٍ ديتو، ومن ديةِ المرأةِ عشرُ ديتها وينبغي أن يكونَ ذلكَ أيضاً من قيمةِ الجنينِ لو كانَ حياً ليسَ من قيمةِ أُمِّه أرايتم لو ألقتِ الجنينَ حياً فماتَ كم كانَ يكونُ فيه؟ ليسَ إنما يكونُ فيه قيمته لا اختلافَ بيننا وبينكم في ذلكَ؟ قالوا بلى قيلَ لهم فما تقولونَ إن كانتِ قيمته عشرينَ ديناراً فغرَّم قاتله عشرينَ ديناراً، ثمَّ ألقتِ آخرَ ميتاً ليسَ يغرَّم في

جميعِ جراحها ونفسها على النِّصفِ من عقلِ الرَّجُلِ في جميعِ الأشياءِ.

٢٨١٠- وكذلك أخبرنا أبو حنيفةٌ عن حمادٍ عن إبراهيم، عن عليٍّ بن أبي طالبٍ أنَّه قال: عقلُ المرأةِ على النِّصفِ من عقلِ الرَّجُلِ في النَّفسِ وفيما دونها. [أخرجه البيهقي (٩٦/٨)]

وقال أهلُ المدينةِ عقلُها كمعقلِهِ إلى ثلثِ الدِّيةِ فأصعبُها كأصعبِهِ وميسرُها كميسرِهِ وموضحُها كموضحِهِ ومُقتلُها كمُقتلِهِ، فإذا كانَ الثلثُ أو أكثرُ مِنَ الثُّلُثِ كانَ على النِّصفِ قال محمدٌ بنُ الحسنِ، وقد روى الذي قال أهلُ المدينةِ عن زيدٍ بن ثابتٍ قال يستوي الرَّجُلُ والمرأةُ في العقلِ إلى الثلثِ، ثمَّ النِّصفُ فيما بقي. [أخرجه البيهقي (٩٦/٨)]

٢٨١١- أخبرنا أبو حنيفةٌ رحمه الله تعالى، عن حمادٍ، عن إبراهيم، عن زيدٍ بن ثابتٍ أنَّه قال: يستوي الرَّجُلُ والمرأةُ في العقلِ إلى الثلثِ، ثمَّ النِّصفُ فيما بقي.

٢٨١٢- وأخبرنا أبو حنيفةٌ رحمه الله تعالى، عن حمادٍ، عن إبراهيم أنَّه قال: قولُ عليٍّ بن أبي طالبٍ عليه السلامُ في هذا أحبُّ إلَيَّ من قولِ زيدٍ.

٢٨١٣- وأخبرنا محمدٌ بنُ أبانٍ، عن حمادٍ، عن إبراهيم، عن عمرَ بن الخطَّابِ وعليٍّ بن أبي طالبٍ رضي الله تعالى عنهما أنَّهما قالا عقلُ المرأةِ على النِّصفِ من ديةِ الرَّجُلِ في النَّفسِ وفيما دونها. [أخرجه البيهقي (٩٦/٨)]

فقد اجتمعَ عمرُ وعليُّ على هذا فليسَ ينبغي أن يؤخذَ بغيرِهِ ومِمَّا يستدلُّ به على صوابِ قولِ عمرَ وعليٍّ أنَّ المرأةَ إذا قطعتِ أصبعُها خطأً وجبَ على قاطعِها في قولِ أهلِ المدينةِ عشرُ ديةِ الرَّجُلِ، فإن قطعَ أصبعينَ وجبَ عليهُ عَشْرَا الدِّيةِ؛ فإن قطعَ ثلاثَ أصابعٍ وجبَ عليهُ ثلاثةَ أعشارِ الدِّيةِ؛ فإن قطعَ أربعَ أصابعٍ وجبَ عليهُ عَشْرَا الدِّيةِ، فإذا عظمتِ الجراحةُ قلَّ العقلُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القياسُ الذي لا يدفعه أحدٌ يعقلُ، ولا يخطئُ به أحدٌ فيما نرى أنَّ نفسَ المرأةِ إذا كانَ فيها من الدِّيةِ نصفُ ديةِ الرَّجُلِ، وفي يدها نصفُ ما في يده ينبغي أن يكونَ ما صغرَ من جراحها هكذا، فلمَّا كانَ هذا من الأمورِ التي لا يجوزُ لأحدٍ أن يخطئَ بها من جهةِ الرَّأيِ، وكانَ ابنُ المسيَّبِ

قولكم عشر ثمن أمه وأمه جارية تساوي خمسمائة دينار قالوا بلى
يغرم عشر قيمتها وهو خمسون ديناراً قيل لهم، فيكون القاتل غرم
في الذي ألقته حياً أقل من الذي غرم فيه ميتاً، وإنما ينبغي أن
يغرم أكثر في الذي ألقته حياً؛ لأنه يغرم في الجنين الحر إذا ألقته
حياً فمات الدية كاملة، وإذا ألقته ميتاً غرم غرة، وإنما ينبغي أن
يقاس جنين الأمة على ما قال رسول الله ﷺ: في جنين الحر
فيغرم في الميت أقل مما يغرم في الحي، وقد غرمتوه أنتم في
جنين الأمة إذا كان حياً فمات.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا ضرب الرجل بطن الأمة
فألقت جنيناً حياً، ثم مات، ففي الجنين قيمة نفسه، فإذا ألقته ميتاً،
ففيه عشر قيمة أمه؛ لأنه ما لم تعرف فيه حياة، فإنما حكمه حكم
أمه إذا لم يكن حرّاً في بطنها، وهكذا قال ابن المسيب والحسن
 وإبراهيم النخعي وأكثر من سمعنا منه من مفي الحجازيين وأهل
الأنبار فخالفنا محمد بن الحسن وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى في
جنين الأمة، فقالا فيه إذا خرج فيه حياً كما قلنا، وقالوا فيه إذا
خرج ميتاً فإن كان غلاماً، ففيه نصف عشر قيمته لو كان حياً،
وإن كان جارية، ففيها عشر قيمتها لو كانت حية.

قال الشافعي: وكلني محمد بن الحسن وغيره ممن يذهب
منه بما سأحكي إن شاء الله تعالى، وإن كنت لعلّي لا أفرق بين
كلامه وكلام غيره وأكثره كلامه، فقال: من أين قلت هذا؟
قلت: أما نصاً فمن سعيد بن المسيب والحسن وإبراهيم.
قال: ليس يلزمي قول واحد من هؤلاء، ولا يلزمك.

قلت: ولكن ربّما غالطت بقول الواحد منهم.
وقلت: قلته قياساً على السنة.
قال: إنا لنزعم أن قولنا هو القياس على السنة والمعقول.
قلت: فإن شئت فاسأل، وإن شئت سألتك.

قال: سل.
فقلت أليس الأصل جنين الحرّة؟
قال: بلى.
قلت: فلما قضى رسول الله ﷺ في جنين الحرّة بغرة، ولم
يذكر عنه أنه سأل عنه أذكر وأنتي؛ فكان الجنين هو الحمل قلنا،
فلما كان الجنين واحداً فسواء كان ذكراً أو أنثى؟
قال: بلى.

قلت هكذا قلنا فجمعنا بين جنينها فجعلنا في كل واحد
منهما حساً من الإبل وخمسين ديناراً إذا لم تكن غرة.
قلت: أفرأيت لو خرجا حين فماتا قال: ففي الغلام مائة
من الإبل، وفي الجارية خمسون.

قلت: قلنا هذا فجمعنا بين جنينها فجعلنا في كل واحد
منهما حساً من الإبل وخمسين ديناراً إذا لم تكن غرة.
قلت: أفرأيت لو خرجا حين فماتا قال: ففي الغلام مائة
من الإبل، وفي الجارية خمسون.

قلنا: وسواء كانا ابني أم ولد من سيدها قيمة أمهما
عشرون ديناراً أو كانا ابني حرّة لا يلتفت إلى أمهما.

قال: نعم إنما حكمهما حكم أنفسهما مختلفين في الذكر
منهما مائة من الإبل، وفي الأنثى خمسون.

قلت: ثم سوّيت بينهما إذا لم يكن فيهما حياة أليس هذا
يدل على أن حكمهما حكم غيرهما لا حكم أنفسهما؟

قال: فلا أعطيك ذلك، ولكن اجعل حكمهما حكم
أنفسهما بكل حال.

قلت: فإذا لم تعط هذا فكيف فرقت بين حكمهما إذا
عرفت حياتهما، ولم تعرف قال أتباعاً قلت في الجنينين من الحرّة
دلالة من خبر بأن حكمهما حكم أنفسهما أم إنما قلت يحتمل أن
يكون حكمهما حكم أنفسهما.

قال: ما فيه خبر، ولكنه يحتمل.
قلنا: أيحتمل أن يكون حكمهما حكم غيرهما إذا لم
تعرف حياتهما وحكم نفسهما إذا عرفت حياتهما؟
قال: نعم.

قلنا، فإذا كانا يحتملان معاً فكيف لم نصر إلى ما قلنا حيث
فرقت بين حكمهما ولا تزعم أن أصلهما واحد، وأن حكمهما
يتفرق، وإذا كان يحتمل فزعمت أن كل قولين أبداً احتمالاً
فأولاهما بأهل العلم أن يصيروا إليه أولاهما بالقياس والمعقول
فقولنا فيه القياس والمعقول وقولك خلافهما قال وكيف؟

قلنا بما وصفنا من أنّا إذا لم نفرق بين أصل حكمهما وهو
جنين الحرّة؛ لأن الذكر والأنثى فيه سواء لم يميز أن تفرق بين
فرعي حكمهما وهو جنين الأمة في الذكر والأنثى، ومن قبل أنثى
وإليك نزعم أن دية الرجل ضعف دية المرأة وأنت في الجنين تزعم
أن دية المرأة ضعف دية الرجل، وقلت فكيف زعمت أنهما لو
سقطا حين؛ فكانت قيمتهما سواء أو مختلفة كان فيهما قيمتهما ما
كانت، وإن ميتين كان في الذكر منهما نصف عشر قيمته لو كان
حياً، وفي الأنثى عشر قيمتها لو كانت حية أليس قد زعمت أن
عقل الأنثى من أصل عقلها في الحياة ما أعلمك إلا نكست
القياس فقلبتك قال فأنت سوّيت بينهما.

قلت: من أجل أنثى زعمت أن أصل حكمهما حكم
غيرهما لا حكم أنفسهما كما سوّيت بين الذكر والأنثى في جنين
الحرّة، فلم أفرق بين قياسهما وجعلت كلا يحكم فيه حكم أمه إذا
كان مثل أمه عتيقاً بعثقها وريقاً برقها وأنت قلت في القياس.

قال: فقولنا يحتمل.
قلنا: ما يحتمل إلا النكس والقياس كما وصفنا في الظاهر
فمعنا القياس والمعقول ونزعم أن الحجّة تثبت بأقل من هذا.

الَّذِي قَصَدَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَصْدُ الرَّوَايَةِ عَنْهُ رَوَايَةً عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَلَمْ تَكُنْ يَنْبَغِي لَهُ إِذَا كَانَ الَّذِي قَصَدَ قَصْدَهُ بِالرَّوَايَةِ أَنْ يَرَوِيَ عَنْهُ مَا لَا يَقُولُ وَيُرَوِّي عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَا قَدْ تَرَكَ مَالِكَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَنْصَحَ فَيَسْمِي مَنْ قَالَ ذَلِكَ فَمَا أَنْ يَغَالِطَ بِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ أَسْمَعُهُ إِذَا سَمِعَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي كُلِّ دَهْرٍ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَعِيبُ عَلَى غَيْرِهِ أَدْنَى مِنْ هَذَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْحِجَّةُ فِي أَنَّ الشَّقِيقَيْنِ وَالْأَصَابِعَ سَوَاءٌ؟ قُلْنَا لَهُ دَلَالَةُ السَّنَةِ، ثُمَّ مَا لَمْ أَعْلَمْ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِيهِ.

فَإِنْ قَالَ: وَمَا ذَلِكَ؟

قِيلَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَصَابِعِ بِعَشْرِ عَشْرِ وَالْأَصَابِعُ مُخْتَلَفَةٌ الْجَمَالِ وَالْمُنْفَعَةِ، فَلَمَّا رَأَيْنَاهُ إِنَّمَا قَصَدَ قَصْدَ الْأَسْمَاءِ كَانَ يَنْبَغِي فِي كُلِّ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ فَلَمْ أَعْلَمْ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ فِي الْيَسْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ مَا فِي الْيَمْنَى وَالْيَمْنَى أَشْفَعُ مِنَ الْيَسْرَى، فَلَوْ كَانَ إِذْ قَالَ فِي الْيَدِ خَمْسُونَ عَنْ يَمَنِ الْيَمْنَى، وَكَانَ لِلنَّاسِ أَنْ يَفْضَلُوا بَيْنَ الْيَدَيْنِ أَنْبَغَى أَنْ يَكُونَ فِي الْيَسْرَى أَقْلُ مِنْ خَمْسِينَ، وَلَوْ كَانَ قَصْدُ فِي الْيَدِ الَّتِي جَعَلَ فِيهَا خَمْسُونَ قَصْدَ الْيَسْرَى أَنْبَغَى أَنْ يَكُونَ فِي الْيَمْنَى أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِينَ، فَلَمَّا رَأَيْنَا مَذَاهِبَ الْفُقَهَاءِ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا ذَهَبُوا إِلَى الْأَسْمَاءِ وَالسَّلَامَةِ، فَلِذَا جَمَعَ الْعَضْوَانِ وَأَكْثَرُ الْأَسْمَاءِ وَالسَّلَامَةُ كَانَا سَوَاءً، وَهَكَذَا هَذَا فِي الْعَيْنَيْنِ وَالْأَسْنَانِ سَوَاءً وَالثَّنِيَّةُ أَنْفَعُ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ وَهُمَا سَوَاءٌ فِي الْعَقْلِ.

٧- بَابُ فِي الْأَعْوَرِ يَفْقَأُ عَيْنَ الصَّحِيحِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَعْوَرِ يَفْقَأُ عَيْنَ الصَّحِيحِ وَفَقْدُ الصَّحِيحَةِ مِنْ عَيْنِهِ إِنْ كَانَ عَمْدًا فَلِلصَّحِيحِ الْقَوْدُ لَا شَيْءَ لَهُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً، فَإِنَّ عَلَى مَا قُلْتَهُ نَصْفَ الدِّيَةِ، وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي الْأَعْوَرِ يَفْقَأُ عَيْنَ الصَّحِيحِ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَقِيدَ فَلَهُ الْقَوْدُ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الدِّيَةُ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الصَّحِيحَةِ إِذَا فَتَقَتْ إِنْ كَانَ عَمْدًا، ففِيهَا الْقَوْدُ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَعَلَى عَاقِلَةِ الَّتِي فَتَقَهَا نَصْفَ الدِّيَةِ وَهِيَ وَعَيْنُ الصَّحِيحِ سَوَاءٌ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ إِذَا فَتَقَتْ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَكَيْفَ صَارَتْ عَيْنُ الْأَعْوَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَيْنِ الصَّحِيحِ؟ هَذَا عَقْلٌ أَوْجَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَيْنَيْنِ جَمِيعًا فَجَعَلَ فِي كُلِّ عَيْنٍ نَصْفَ الدِّيَةِ؛ فَإِنْ فَتَقَتْ عَيْنُ رَجُلٍ فَعَرَمَ الْفَاقِي نَصْفَ الدِّيَةِ، ثُمَّ إِنْ رَجُلًا آخَرَ عَدَا عَلَى الْعَيْنِ الْأُخْرَى، فَفَقَأَهَا خَطَأً لَمْ يَجِبْ عَلَى الْفَاقِي الثَّانِي

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: يَدْخُلُ عَلَيْكُمْ فِي قَوْلِكُمْ أَنْ تَكُونَ دِيَّةُ جَنَيْنِ الْأُمَةِ مِثْلًا أَكْثَرَ مِنْ دِيَّتِهِ حَيًّا فِي بَعْضِ الْخَالَاتِ قَبْلَ لَيْسَ يَدْخُلُ عَلَيْنَا مِنْ هَذَا شَيْءٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَزْعَهُ أَنَّ الدِّيَةَ إِنَّمَا هِيَ بِغَيْرِهِ كَانَتْ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ وَأَنْتَ يَدْخُلُ عَلَيْكَ فِي غَيْرِ هَذَا أَكْثَرُ مِنْهُ مَعَ مَا دَخَلَ عَلَيْكَ مِنْ خِلَافِ الْقِيَاسِ مَعَ السَّنَةِ قَالَ وَأَيْنَ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَوْ جَنَى عَلَى أَطْرَافِ رَجُلٍ فِيهَا عَشْرُ دِيَّاتٍ فِي مَقَامٍ فَسَجَحَ؟ قَالَ يَكُونُ فِيهِ عَشْرُ دِيَّاتٍ.

قُلْنَا: فَإِنْ جَنَى هَذِهِ الْجَنَايَةَ الَّتِي فِيهَا عَشْرُ دِيَّاتٍ، ثُمَّ قَتَلَهُ مَكَانَهُ قَالَ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ قُلْنَا، فَقَدْ دَخَلَ عَلَيْكَ إِذَا زَعَمْتَ أَنَّهُ إِذَا زَادَ فِي الْجَنَايَةِ الْمَوْتُ نَقَصَتْ جَنَايَتُهُ مِنْهُ تِسْعَ دِيَّاتٍ قَالَ: إِنَّمَا يَدْخُلُ هَذَا عَلَيَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجْعَلَ الْبَدَنُ كُلَّهُ تَبْعًا لِلنَّفْسِ. قُلْنَا: فَكَيْفَ نَجْعَلُهُ تَبْعًا لِلنَّفْسِ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ قَبْلُهَا، وَقَدْ أَصَابَهُ وَلَهُ حَكْمٌ؟ فَإِنْ جَازَ لَكَ هَذَا رَدَدْتَ أَصَحَّ مِنْهُ أَنْهُمْ زَعَمُوا لَكَ أَنَّ جَنَيْنَ الْأُمَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَكْمٌ قَطُّ إِنَّمَا كَانَ حَكْمُهُ بِأَمِّهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَيْفَ يَكُونُ الْحَكْمُ لِمَنْ لَمْ يَخْرُجْ حَيًّا قَطُّ؟

٦- بَابُ الْجُرُوحِ فِي الْجَسَدِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الشَّقِيقَيْنِ الدِّيَةُ وَهُمَا سَوَاءٌ السَّقْلَى وَالْعُلْيَا وَابْتِهَامَا قَطَعَتْ كَانَ فِيهَا نَصْفُ الدِّيَةِ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِيهِمَا الدِّيَةُ جَمِيعًا؛ فَإِنْ قَطَعَتْ السَّقْلَى، ففِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَلَمْ يَقُلْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ هَذَا؟ أَلَا السَّقْلَى أَنْفَعُ مِنَ الْعُلْيَا؟ فَقَدْ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِصْبَعِ الْخَنْصَرِ وَالْإِبْهَامِ فَرِيضَةً وَاحِدَةً فَجَعَلَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ عَشْرَ الدِّيَةِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْخَنْصَرُ وَالْإِبْهَامُ سَوَاءٌ مَعَ أَنْتَارٍ كَثِيرَةٍ مَعْرُوفَةٍ قَدْ جَاءَتْ فِيهَا.

٢٨١٤- قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا غَطَفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُزَنِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ مَا فِي الضَّرْسِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِيهِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ فَرَدَّيْنِي مَرْوَانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ أَفَتَجْعَلُ مُقَدِّمَ الْقَمِّ كَالْأَضْرَاسِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَوْ لَا أَنْتَ لَا تَخْتَبِرُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَصَابِعِ عَقْلُهَا سَوَاءٌ فَهَذَا مِمَّا يَذْكَرُ عَلَى أَنَّ الشَّقِيقَيْنِ عَقْلُهُمَا سَوَاءٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّقِيقَيْنِ مِثْلُ هَذَا أَنْتَارُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الشَّقِيقَانِ سَوَاءٌ وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ وَالدِّيَةُ عَلَى الْأَسْمَاءِ لَيْسَتْ عَلَى قَدْرِ الْمَنَافِعِ، وَهَكَذَا بَلَّغَنِي أَنَّ مَالِكًا يَقُولُ وَهُوَ

قال: في العين القائمة واليد الشلاء والرجل العرجاء واللسان الآخرس.

وذكر الخصي حكومة عدل، وقال بعض أهل المدينة بمثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس قال نرى في ذلك الاجتهاد، وقال بعضهم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار، وكل نافذة من عضو من الأعضاء ثلث دية ذلك العضو.

قال الشافعي: وفي ذكر الخصي الدية.

وكذلك ذكر الرجل تقطع أنثياه ويبقى ذكره تاماً كما هو.

فإن قال قائل: ما الحجة؟

قيل: أرايت الذكر إذا كانت فيه دية بخير لازم هي.

فإن قال: نعم، قيل: ففي الخبر اللازم أنه ذكر غير خصي.

فإن قال: لا.

قيل فلم خالفتم الخبر؟

فإن قال: لأنه لا يجبل قيل أرايت الصبي يقطع ذكره أو الشيخ الذي قد انقطع عنه أمر النساء أو المخلوق خلقاً ضعيفاً لا يتحرك؟ فإن زعم أن في هذه الدية، فقد جعلوها فيما لا يجبل، ولا يجامع به، وذكر الخصي يجامع به أشد ما كان الجماع قط ولا أعلم في الذكر نفسه منفعة إلا مجرى البول والجماع وهما قائمان وجماعه أشد من جماع غير الخصي فأمر الولد شيء ليس من الذكر إنما هو بمنى يخرج من الصلب قال الله عز وجل ﴿يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ ويخرج، فيكون، ولا يكون، ومن أعجب قول أبي حنيفة أنه زعم أن قطع أولاً، ثم قطعت الأنثيان بعد، ففي الذكر الدية، وفي الأنثيين الدية، وإن قطعت الأنثيان قبل، ثم قطع الذكر، ففي الأنثيين الدية، وفي الذكر حكومة عدل؛ فإن قالوا، فإنما أبطلنا الدية في الذكر إذا ذهب الأنثيان؛ لأن أداته التي يجبل بها الأنثيان، فهل في الأنثيين منفعة أو جمال غير أنها أداة للذكر؛ فإن قالوا لا.

قيل لهم أرايتم الذكر إذا استوصل فعلنا أنه لا يبقى منه شيء يصل إلى فرج امرأة فتجبل به لم زعمتم أن في الأنثيين الدية إذ الأنثيان إذا كانتا أداة الذكر أولى أن لا يكون فيهما دية؛ لأنه لا منفعة فيهما ولا جمال إلا أن تكونا أداة للذكر، وقد ذهب الذكر والذكر فيه منفعة بالجماع فأبطلتم فيه الدية وفيه منفعة وهو الذي له الأداة وأنتموها في الأنثيين اللتين لا منفعة فيهما، وإنما هما أداة لغيرهما، وقد بطلنا بأن ذهب الشيء الذي هما أداة له والذكر لا يبطل بذهاب أداته؛ لأنه يجامع به وتنال منه؛ فإن قالوا، فإنما جعلناها على الأسماء والأنثيان قائمتان قيل فهكذا الذكر قائم، وهكذا احتججنا نحن وأنتم في التسوية بين الأصابع

الدية كاملة، فيكون الرجل قد أخذ في عينيه دية ونصفاً، وإنما أوجب فيهما دية، ففي الأولى نصف الدية، وكذا في الثانية نصف الدية، وليس يتحول ذلك بقرء الأولى ولا تزداد إحداهما في عقلها على الذي أوجبه الله عز وجل شيئاً يفتق الأخرى ينبغي لمن قال هذا في العينين أن يقول ذلك في اليدين، وأن يقوله في الرجلين ليس هذا بشيء والأمر فيه على الأمر الأول ليس يزداد شيئاً لعين فقتت ولا غير ذلك.

قال الشافعي: في الأعور وفقاً عين الصحيح والصحيح وفقاً عين الأعور كلاهما سواء إن كان الفتر عمداً فالفقوة عينه بالخيار إن شاء فله القود، وإن كان خطأ فله العقل خمسون من الإبل على العاقلة في سنتين ثلاثاً في مضي سنة وثلاثاً في مضي السنة الثانية.

فإن قال قائل: ما الحجة في هذا؟

قيل: السنة؛ فإن قال وأين السنة؟

قلنا إذا قال رسول الله ﷺ: وفي العين خمسون؛ فإن أصاب الصحيح عين الأعور أصاب عيناً أو عينين؛ فإن قال عيناً قلنا، فإنما جعل رسول الله ﷺ في العين خمسين فمن جعل فيها أكثر من الخمسين، فقد خالف رسول الله ﷺ؛ فإن قال: فهل من حجة أكثر من هذا قلنا لا أكثر من السنة هي الغاية، وما دونها تبع لها.

فإن قال: ففيها زيادة؟

قيل: نعم موجود في السنة إذا كان في العين خمسون، وفي العينين مائة، فإذا كانتا إذا فقتا معاً كانت فيهما مائة فما بالهما إذا فقتا معاً يكون في كل واحد منهما خمسون، وإذا فقتت إحداهما بعد ذهاب الأخرى كانت فيها مائة أزد تفرق الجنابة في عقلها أو خالف تفرق الجنابة بينهما أرايت لو أن رجلاً أقطع اليد والرجلين قطعت يده الباقية ليس إن جعلنا فيه خمسين، فقد جعلناها في جميع ما في بطشه، ووافقت السنة، ولم نزد على الجاني غير جنابته، وإن جعلنا فيها مائة من الإبل كنا قد جعلنا عليه ما لم يجن، وخالفنا ما روي عن النبي ﷺ في اليد. والله سبحانه أعلم.

٨- باب ما لا يجب فيه أرض معلوم

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العين القائمة إذا فقتت، وفي اليد الشلاء إذا قطعت، وفي كل نافذة في عضو من الأعضاء أنه ليس في شيء من ذلك أرض معلوم، وفي ذلك كله حكومة عدل.

٢٨١٥- أخبرني أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أنه

منهم مالكُ بنُ أنسٍ، وقالَ بعضهم في كلِّ ضرسٍ بعيرٌ، وروى بعضهم أنَّ سعيداً قال: لو كنت أنا لجعلت في الأضراسِ بعيرين بعيرين فتلك الديةُ سواءٌ.

٢٨١٧- أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا عَطْفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ مَا فِي الضَّرْسِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ فِيهِ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ قَالَ: فَزِدْنِي مَرْوَانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَتَجْعَلُ مَقْدَمَ الْفَمِ مِثْلَ الْأَضْرَاسِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنَّكَ لَا تَعْتَبِرُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَصَابِعِ عَقَلْنَا سَوَاءً.

٢٨١٨- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيْفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ شَرِيْحٍ قَالَ: الْأَسْنَانُ عَقْلُهَا سَوَاءٌ فِي كُلِّ سِنٍّ يَنْصَفُ عَشْرَ الدِّيَةِ. [أخرجه البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢١٩/٦)]

٢٨١٩- وَأَخْبَرَنَا بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْأَسْنَانُ كُلُّهَا سَوَاءٌ فِي كُلِّ سِنٍّ يَنْصَفُ عَشْرَ الدِّيَةِ. [أخرجه

البيهقي في "معركة السن والآثار" (٢١٩/٦) (٢٢٠)]

قال الشافعي: وفي الأضراسِ خمسٌ خمسٌ والأضراسُ أسنانٌ.

فإن قال قائل: ما الحجةُ فيما قلت؟

قيل له: قال النبي ﷺ: وفي السنِّ خمسٌ من الإبل؛ فكانت الضرسُ سنًّا في فمٍ لا تخرجُ من اسمِ السنِّ. فإن قيل: فقد تسمى باسمِ دونِ السنِّ قيل.

وكذلك الثَّنيَّانِ يميَّزانِ من الرِّباعيتينِ والرِّباعيتانِ يميَّزانِ من الثَّنيَّتينِ؛ فإن كنت إنما تفرِّقُ بينهما بالتمييزِ فأجعل أيُّ هذا شنت سنًّا واحكم في غيره أقلُّ أو أكثرُ منه.

فإن قال: لا، هي عظامٌ باديةُ الجمالِ والمنفعةُ مجتمعةُ مخلوقةُ في الفمِّ قيل: وهكذا الأضراسُ، وهكذا الأصابعُ مجتمعةُ في كفِّ متباعدةُ الأسماءِ من إبهامٍ ومسبحةٍ، ووسطى وبصيرٍ وخنصرٍ، ثم استوى بينها من قبلِ جماعِ الأصابعِ معَ تباینِ منفعتها والضرسُ أنفعُ في المأكولِ من الثَّنيَّتينِ، والثَّنيَّتانِ أنفعُ في إمساكِ اللسانِ من الضرسِ فأما ما ذهب إليه محمدُ بنُ الحسنِ، فلم لم تكن فيه حجةٌ غيرُ قولِ شريحٍ وإبراهيمَ والشَّعْبِيِّ لم يكونوا عنده حجةً فأما ما روي عن ابنِ عباسٍ، فلم ذهبَ غيره إلى أنَّ عمرَ يخالفه هل كانت عليه حجةٌ بتقليدِ ابنِ عباسٍ إلا وعليه له بتقليدِ عمرَ حجةٌ.

والشَّعْبِيُّ والعينينِ وكلُّ ما لزمه الاسمُ، ولم نلتفت إلى منافعهما كذا كان ينبغي لكم أن تتقوا في الذكر.

وهكذا قلنا وأنتم اليدُ اليمنى الباطشةُ الكاتبةُ الرقيقةُ كاليَدِ اليسرى الضعيفةُ التي لا تبشش ولا تكتبُ فأما العينُ القائمةُ:

٢٨١٦- فَإِنَّ مَالِكًا أَخْبَرَنَا، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ بِوَاقَةٍ دِينَارٍ.

وَأَصْلُ مَا تَذْهَبُونَ إِلَيْهِ زَعْمُهُمْ أَنَّ لَا تُخَالِفُوا الْوَاحِدَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَوْ قُلْتُمْ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا قُتِلَتْ مِائَةُ دِينَارٍ كُتِمَ وَاقُتُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِذْ لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا خَالَفَهُ، فَلِذَا قُلْتُمْ قَدْ يَحْتَمِلُ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنْ يَكُونَ اجْتِهَادٌ فِيهَا فَرَأَى الاجْتِهَادَ فِيهَا قَدَرُ خُمُسِهَا قِيلَ: قَدْ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَكَمٌ بِهِ فَأَمَّا كُلُّ نَافِلَةٍ فِي غَضُو، فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: هَذَا أَكْثَرُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَجِرَاحِ الْبَدَنِ مُخَالَفَةُ جِرَاحِ الرَّأْسِ فِيهَا حُكُومَةٌ.

فإن قال قائل: فما الحجةُ في أن جراحَ البدنِ مخالفةُ جراحِ الرأسِ؟

قيل: قضى رسولُ اللَّهِ ﷺ في الموضحةِ بخمسينِ من الإبلِ، وكان السَّديُّ أحفظُ عن بعضٍ من أحفظٍ عنه ثَمَنٌ لقيت أنَّ الموضحةَ إنما تكونُ في الوجهِ والرَّأسِ والوجهَ رأسٌ كله؛ لأنَّه إذا قطعَ قطعاً معاً، وإن كان يتفرَّقُ في الوضوءِ، وكان الرَّأسُ إذا ذهبَ ذهبَ الوجهِ، فلم تستِ الموضحةُ في الضَّلَعِ على الموضحةِ في الرَّأسِ قضيت بنصفِ بعيرٍ، لأنِّي أقضي في الضَّلَعِ إذا كسرَ بعيرٍ، وذلك أنِّي أقضي في الرَّأسِ إذا كسرَ، ولم يكن مأموماً بعشرٍ من الإبلِ فيدخلُ على أحدٍ إن قال: هذا القولُ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قضى في الموضحةِ بخمسينِ من الإبلِ؛ فإن زعمَ أنَّ الموضحةَ في البدنِ داخلَةٌ في الموضحةِ التي قضى فيها رسولُ اللَّهِ ﷺ؛ لأنَّ الاسمَ يجمعهما دخلَ عليه أن يخالفَ ما جاء عن رسولِ اللَّهِ ﷺ إذا قاسَ الموضحةَ في الجسدِ أو يخالفَ القياسَ، فيقولُ قولاً محالاً فيجعلُ في الموضحةِ في الضَّلَعِ خمساً من الإبلِ والضَّلَعُ نفسه لو كسرَ لم يكن فيه إلا بعيرٌ، وفي اليدِ الشَّلَاءُ ولسانِ الأخرسِ حكومة.

قال الربيعُ: حفظني عن الشافعي أنَّ في كلِّ ما دونَ الموضحةِ من الجراحِ، وفي الضَّلَعِ والترقوةِ حكومة.

٩- بَابُ دِيَةِ الْأَضْرَاسِ

قال أبو حنيفةَ رحمه الله في كلِّ ضرسٍ خمسٌ من الإبلِ مقدَّمُ الفمِّ ومؤخره سواءٌ، وقال بعضُ أهلِ المدينةِ مثلُ قولِ أبي حنيفةَ

١٠- باب جراح العبد

قال أبو حنيفة رحمته كل شيء يصاب به العبد من يد أو رجل أو عين أو موضحة أو منقلة أو مأمومة أو غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الحر في كل قليل أو كثير له أرض معلوم من الحر السن والموضحة وما سوى ذلك، ففي موضحته أرضها نصف عشر قيمته، وفي يده نصف قيمته.

وكذلك عينه، وفي المأمومة والجائفة ثلث قيمته، وفي منقلته عشر ونصف عشر قيمته، وقال أهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر ثمنه، وفي منقلته عشر ونصف العشر من ثمنه ومأمومته وجائفته في كل واحد منهما ثلث ثمنه فوافقوا أبا حنيفة في هذه الخصال الأربع، وقالوا فيما سوى ذلك ما نقص من ثمنه قال محمد بن الحسن كيف جاز لأهل المدينة أن يتحكموا في هذا فيختاروا هذه الخصال الأربع من بين الخصال؟ أرايت لو أن أهل البصرة قالوا فنحن نزيد خصلتين آخرين، وقال أهل الشام، فإننا نزيد ثلاث خصال آخر ما الذي يرد به عليهم فينبغي أن ينصف الناس، ولا يتحكم، فيقول قولوا بقولي ما قلت من شيء إلا أن يأتي أهل المدينة فيما قالوا من هذا بائر فتتقاد له، وليس عندهم في هذا أثر يفرقون به بين هذه الأشياء، فلر كان عندهم جاءونا به فما سمعنا من آثارهم، فإذا لم يكن هذا فينبغي الإنصاف فإما أن يكون هذا على ما قال أبو حنيفة في الأشياء كلها، وإما أن تكون الأشياء كلها شيئاً واحداً، فيكون في ذلك كله من هذه الخصال أو غيرها ما نقص من العبد من قيمته.

٢٨٢٠- قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه قال: عقل العبد في ثمنه.

٢٨٢١- أخبرنا الثقة، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب أنه قال: عقل العبد في ثمنه.

قال الشافعي: ويقول ابن المسيب نقول، فقال لي بعض من يخالفني فيه نقول يقوم العبد سلعة فما نقصت جراحته من ثمنه كان في جراحته كما نقول ذلك في المتاع أرايت إذ كنت تزعم أن عقل العبد في ثمنه بالغاً ما بلغ فلم لم تقل هكذا في البعير يقتل والمتاع يهلك؟

قلت: قلته من قبل ما يلزمك مثله زعمت أن دية المرأة نصف دية الرجل، وأن جراحها بقدر ديتها كجراح الرجل في قدر ديته، وقلت لغيره ممن يخالفنا من أصحابنا أنت تزعم أن دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة، ثم

تزعم أن جراحهم في دياتهم كجراح الحر في ديته، فلما كنا نحن وأنتم نقول دية العبد ثمنه خبراً لم يكن يجوز أن يقال في جراحه إلا هكذا؛ لأننا لم نبطل الجراح باختلاف الديات.

قال: فهل يجامع البعير والمتاع في رقبته بثمانه؟ قلنا نعم دية ثمنه وهي قيمته، وهكذا الحر يجامع البرذون، فيكون ثمنه مثل دية الحر، ولكنه في البرذون قيمته.

فإن قال: ما فرق بينهما؟ ولم تسته على الحر دون الدابة. قلنا: بما لا نخالفنا فيه مما يدل عليه كتاب الله قضى الله في النفس تقتل خطأ بدية مسلمة إلى أهل المقتول وتحريم رقبة، وقضى بمثل ذلك في المعاهد فجعلنا نحن وأنت في المسلم والذمي رقتين والذيان مختلفتان، وكل دية.

وكذلك جعلنا نحن وأنت في المرأة والرجل رقتين وديتهما مختلفتان؛ فإن زعمت أن العبد إذا قتل كان على قاتله رقبة مؤمنة يعتقها، فإنما جعل الله تعالى الرقبة في القتل حيث ذكر الله الدية، وإنما الرقبة في النفس مع القيمة والمتاع قيمة لا رقبة معها أرايت لو لم يكن عليه من الدلالة ما وصفت وجعلنا هذا أو عينا عنه؛ فكان يجامع البعير في قيمته، وفي المتاع قيمة ويجامع الأحرار في أن فيه كفارة، وفي أن العبد إذا قتل العبد كان بينهما قصاص، وإذا جرحه كان بينهما قصاص عندنا، وفي أن عليه ما على الحر في بعض الحدود، وأن عليه الفرائض من الصوم والصلاة والكف عن المحارم ألم يكن الواجب على العالين إذا كان آدمياً أن يقيسوه على آدميين، ولا يقيسوه على البهائم ولا على المتاع وأصل ما يذهب إليه أهل العلم بالقياس أن يقولوا لو كان شيء له أصلان وآخر لا أصل فيه فأشبه الذي لا أصل فيه أحد الأصلين في معينين والآخر في معنى كان الذي أشبهه في معينين أولى أن يقاس عليه من الذي أشبهه في معنى واحد فهو آدمي مجامع للآدميين فيما وصفت، وليس من البهائم ولا المتاع الذي لا فرض عليه بسبيل.

قال الشافعي: وهذه الحجة على أصحابنا، وعلى من يخالفنا من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله في بعض هذا، وليس من شيء يدخل عليهم في أصل قولهم إلا الجراح ويلزمهم أكثر منه؛ لأنهم يقصرون العبد من الحر في النفس أما من قال: من أصحابنا موضحة ومأمومته ومنقلته وجائفته في ثمنه كجراح الحر في ديته فهذا لا معنى لقوله، ولقد خرج فيه من جميع أقاويل بني آدم من القياس والمقول وإنه يلزمه ما قال محمد وأكثر منه وإنه خالف ما روي عن ابن شهاب عن سعيد بن شهاب عن سعيد بن المسيب، فإنه روي عنه ما وصفنا من أن عقل العبد في ثمنه، وروي عن غيره ولا نراه أراد إلا المدينين أنهم قالوا يقوم سلعة،

فَلَا هُوَ قَوْمُهُ سُلْعَةً وَلَا هُوَ جَعَلَ عَقْلَهُ فِي ثَمَنِهِ فَخَرَجَ مِنْ قَوْلِ الْمُتَّفَقِينَ وَالْمُخْتَلَفِينَ.

١١ - بَابُ الْقَصَاصِ بَيْنَ الْمَالِكِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا قَصَاصَ بَيْنَ الْمَالِكِ فِيمَا بَيْنَهُمْ إِلَّا فِي النَّفْسِ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ الْقَصَاصُ بَيْنَ الْمَالِكِ كَهَيْئَتِهِ بَيْنَ الْأَحْرَارِ نَفْسُ الْأَمَةِ بِنَفْسِ الْعَبْدِ وَجَرَحُهَا كَجَرَحِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا مُتَعَمِّدًا فَلَمَوْلَى الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ الْقَصَاصُ، وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَعْفوَ، فَإِنْ عَفَا رَجَعَ الْعَبْدُ الْقَاتِلُ إِلَى مَوْلَاهُ وَلَا سَبِيلَ لِمَوْلَى الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مَوْلَى الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ بِالْخِيَارِ، فَإِنْ شَاءَ قَتَلَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْعَقْلَ، فَإِنْ أَخَذَ الْعَقْلَ أَخَذَ قِيَمَةَ عَبْدِهِ، وَإِنْ شَاءَ رَبُّ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ أَعْطَى ثَمَنَ الْمَقْتُولِ، وَإِنْ شَاءَ أَسْلَمَ عَبْدَهُ، فَإِذَا أَسْلَمَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لَرَبِّ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ إِذَا أَخَذَ الْعَبْدُ الْقَاتِلُ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَذَلِكَ كُلُّهُ فِي الْقَصَاصِ بَيْنَ الْعَبْدِ فِي قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ فِي الْقَتْلِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِذَا قَتَلَ الْعَبْدُ الْعَبْدَ عَمْدًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ يَنْبَغِي لِمَنْ قَالَ هَذَا الْوَجْهَ أَنْ يَقُولَ فِي الْحَرِّ يَقْتُلُ الْحَرُّ عَمْدًا أَوْ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ إِنْ شَاءَ قَتَلَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَةَ.

أَرَأَيْتُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ، فَقَالَ الْقَاتِلُ أَقْتُلْ أَوْ دَعْ لَيْسَ لَكَ غَيْرُ ذَلِكَ فَأَبَى وَلِيَّ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلَ أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ؟ أَوْ رَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَرًّا قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ حَرٍّ عَمْدًا، فَقَالَ الْمَقْطُوعَةُ يَدُهُ أَخَذَ دِيَةَ الْعَبْدِ، فَقَالَ الْقَاطِعُ أَقْطَعْ أَوْ دَعْ أَكَانَ يَجِبُ الْقَاطِعُ عَلَى أَنْ يَعْطِيَهُ دِيَةَ الْيَدِ لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْقَصَاصُ إِمَّا أَنْ يَأْخُذَ، وَإِمَّا أَنْ يَعْفوَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾. (قُرْ أَلِ الرِّبَيعِ) إِلَى ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ فَمَا اسْتَطَاعَ فِيهِ الْقَصَاصُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْقَصَاصُ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَيْسَ فِيهِ دِيَةٌ وَلَا مَالٌ، وَمَا كَانَ مِنْ خَطِئٍ فَعَلِيهِ مَا سَمَى اللَّهُ فِي الْخَطِئِ مِنَ الدِّيَةِ الْمُسْلَمَةِ إِلَى أَهْلِهِ فَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ هَذَا فَهُوَ مَدْعٍ فَعَلِيهِ الْبَيِّنَةُ فِي نَفْسِ الْعَبْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَمَنْ وَجِبَ لَهُ الْقَصَاصُ فِي عَبْدٍ أَوْ حَرٍّ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى عَقْلٍ، وَمَنْ وَجِبَ لَهُ عَقْلٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى قُوْدٍ فِي حَرٍّ وَلَا عَمْلُوكٍ فَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَمْلُوكِ فِي هَذَا وَبَيْنَ الْحَرِّ فَلْيَاتِ عَلَيْهِ بِالْبَرْهَانِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ النَّاطِقِ، وَمَنْ السَّنَةُ الْمَعْرُوفَةُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ إِلَى ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَسَمِعْتُ مِنْ أَرْضِي مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ كَانَ فِي أَهْلِ الْإِنْجِيلِ إِذَا قَتَلُوا الْعَقْلَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ

قَصَاصٌ، وَكَانَ فِي أَهْلِ التَّوْرَةِ الْقَصَاصُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ دِيَةٌ فَحَكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي هَذِهِ الْأَمَةِ بِأَنْ فِي الْعَمْدِ الدِّيَةُ إِنْ شَاءَ الْوَلِيُّ أَوْ الْقَصَاصُ إِنْ شَاءَ فَاتَّزَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بَيْنَ فِي التَّنْزِيلِ مُسْتَفْنًى بِهِ عَنِ التَّأْوِيلِ، وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْضُهُ، وَلَمْ أَحْضَظْ عَنْهُ بَعْضُهُ، فَقَالَ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّهُ أَنْزَلَ فِيمَا فِيهِ الْقَصَاصُ، وَكَانَ بَيِّنًا أَنَّ ذَلِكَ إِلَى وَلِيِّ الدَّمِ، لِأَنَّ الْعَفْوَ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ لَهُ الْقُوْدُ، وَكَانَ بَيِّنًا أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَمَنْ عَفَى عَنْهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أَنَّ يَعْفوَ وَلِيُّ الدَّمِ الْقَصَاصُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَلِيُّ الدَّمِ إِذَا عَفَا الْقَصَاصَ لَمْ يَبْقَ لَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِذَا ذَهَبَ حَقُّهُ، وَلَمْ تَكُنْ دِيَةٌ يَأْخُذُهَا شَيْءٌ يَتَّبِعُهُ بِمَعْرُوفٍ، وَلَا يُوْدَى إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ.

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾، فَكَانَ بَيِّنًا أَنَّهُ تَخْفِيفُ الْقَتْلِ بِأَخْذِ الْمَالِ.

وَقَالَ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ أَنْ يَمْتَنَعَ بِهَا مِنَ الْقَتْلِ، فَلَمْ يَكُنْ الْمَالُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ فِي حَالٍ يَسْقُطُ عَنْهُ الْقُوْدُ إِذَا أَرَادَ.

قَالَ: وَرَوَى سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ شَيْبَانًا مِمَّا وَصَفَتْ فِي أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ وَدَلَّتْ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِثْلِ مَعْنَاهُ.

٢٨٢٢- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُؤَبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكَنْبِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ إِنْ أَحْبَبَا الْعَقْلَ، وَإِنْ أَحْبَبَا فَلَهُمُ الْقُوْدُ.

٢٨٢٣- أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ مَعَا يَدْلَانِ دَلَالَةً لَا إِشْكَالَ فِيهَا أَنَّ لَوِيَّ الدَّمِ أَنْ يَقْتَصَّ أَوْ يَعْفوَ الْقَتْلَ وَيَأْخُذَ الْمَالَ، أَيْ ذَلِكَ شَاءَ أَنْ يَفْعَلَ فَعَلَ لَيْسَ إِلَى الْقَاتِلِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي النَّفْسِ كَانَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْجَرَاحِ هَكَذَا، وَكَانَ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ فِي عَبْدِهِ، فَإِذَا قَتَلَ عَبْدٌ رَجُلًا فَسَيِّدُهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَكُونَ لَهُ قِيَمَةُ عَبْدِهِ الْمَقْتُولِ فِي عُنُقِ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ، فَإِنْ آدَاهَا سَيِّدُ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ مَطْوُوعًا فَلَيْسَ لَسَيِّدِ الْعَبْدِ إِلَّا ذَلِكَ إِذَا عَفَا الْقَصَاصُ، وَإِنْ أَبَى سَيِّدُ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ أَنْ يُوْدِيَهَا لَمْ يَجِرْ عَلَيْهَا وَبِيعَ

ويزعم أنه إذا كان الأحرار يعفون بشركهم في الدِّم فحقن الدِّم بعفو أحدهم لم يكن للأخرين مال؛ لأنه لم يكن لهم مال إنما وجب لهم ضريبة سيف، فلا تحوّل مالاً، فإن قال فانت تقول مثل هذا معي.

قلت: أجل على ما وصفت من حكم الله عز وجل وحكم رسوله ﷺ على خلاف ما قلت أنت كلّه، وذلك للأثر.

١٢- بَابُ دِيَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ

٢٨٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَدِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ مِثْلُ دِيَةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، وَعَلَى مَنْ قَتَلَهُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ الْقَوْدُ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ إِذَا قُتِلَ أَحَدُهُمَا يَنْصَفُ دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَدِيَةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِيَةُ دِرْهَمٍ، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: قَدْ رَوَى أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ، وَقَالَ أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَى بِدَمِيهِ.

٢٨٢٥- قَالَ مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَوُضِعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَى بِدَمِيهِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ.

فَكَانَ يَقُولُ بِهَذَا الْقَوْلِ فَقِيهِهِمْ رِبْعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِذَا قَتَلَ قَتْلَ غِيلَةٍ وَفُرِقَ بَيْنَ قَتْلِ الْغِيلَةِ وَقَتْلِ غَيْرِ الْغِيلَةِ، وَقَدْ بُلِغْنَا عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُقْتَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِقَتْلِ رَجُلٍ نَصْرَانِيٍّ غِيلَةً مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ فَقَتَلَهُ بِهِ، وَقَدْ بُلِغْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا قَتَلَ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ قُتِلَ بِهِ فَأَمَّا مَا قَالُوا فِي الدِّيَةِ فَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَصْدَقُ الْقَوْلِ ذَكَرَ اللَّهُ الدِّيَةَ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ»، ثُمَّ ذَكَرَ أَهْلُ الْبَيْتِ، فَقَالَ: «وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» فَجَعَلَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ، وَلَمْ يَقُلْ فِي أَهْلِ الْبَيْتِ أَنْ يَنْصَفَ الدِّيَةُ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَأَهْلُ الْبَيْتِ لَيْسُوا مُسْلِمِينَ فَجَعَلَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مشهورة معروفة

العبد القتال؛ فإن كان ثمنه أقل من قيمة العبد المقتول أو ثمنه فليس لسيد العبد المقتول إلا ذلك، وإن كان فيه فضل رد على سيد العبد القتال.

قال: وإذا بان الفضل في العبد القتال خير سيد العبد بين أن يباع بعضه حتى يوفى هذا ثمنه ويبقى هذا على ما بقي من ملكه أو يباع كله فيرد عليه فضله وأحسبه سيختار بيعه كله؛ لأن ذلك أكثر لثمنه.

وكل نفسين أبداً قتلت إحداهما بالأخرى جعلت القصاص بينهما فيما دون النفس؛ لأنّي إذا جعلت القصاص في النفس التي هي أكثر كان جميع البدن فأنما مضطرب إلى أن أقيّد في الأقل من البدن إلا أن يكون فيه خبر يلزم بخالف هذا ولا خبر فيه يلزم بخالف هذا والكتاب يدل على هذا، وذلك أن الله عز وجل حين ذكر القصاص جملة قال: «النفس بالنفس والعين بالعين» إلى «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ»، وقد احتج بهذا محمد بن الحسن على أصحابنا وهو حجة عليه، وذلك أنه يقال له إن كان العبد ممن دخل في هذه الآية، فلم يفرق الله بين القصاص في الجروح والنفس، وإن كان غير داخل في هذه الآية فاجعل العبد بين بمنزلة البعيرين لا يقتص أحدهما من الآخر فأما ما أدخل محمد بن الحسن على من أدخل عليه من أصحابنا من أنهم جعلوا لسيد العبد الخيار في أن يقتل أو يأخذ ثمن عبده، ولم يجعلوا ذلك في الأحرار ولا فرق بين العبيد والأحرار فكما قال يدخل عليه منه ما أدخل غير أنهم قد أصابوا في العبد الكتاب والسنة، وإن كانوا قد غفلوا عنهما في الأحرار وهو غفل عنه فيهما جميعاً واحتج محمد بن الحسن بأن الله تبارك وتعالى ذكر في العمد القصاص، وفي الخطأ الدية، ثم زعم أن من جعل في العمد الدية، فقد خالف حكم الله؛ فإن كان هذا كما ذكر كان ممن قد دخل في خلاف حكم الله من قبل أنه إذا كان زعم من حكم الله أن لا يكون في عمد مال، فإنما أنزله بمنزلة الحدود التي يقذف بها المرأة فلا يكون عليه مال يقذفه إنما يكون عليه عقوبة في بدنه فيلزمه فيما لا يقيد منه من العمد أن يبطله، ولا يجعل فيه مالاً.

فإن قال: إنما أجعل فيه المال إذا لم استطع فيه القود.

قلنا: فمن استثنى لك هذا؟ إن كان أصل حكم الله كما وصفت في العمد والخطأ، وقد يكون الدِّم بين مائة فيعفو أحدهم أو يصلح فيجعل محمد الدية للباقي بقدر حقوقهم منها، فقد جعل أيضاً في العمد الذي استطاع فيه القصاص مالاً رضي أولياء الدِّم أو لم يرضوه.

فإن قال: فإنما جعلنا فيه مالاً حين دخله العفو؛ فكان يلزمه على أصل قوله واحد من قولين أن يجعله كالرجلين قذف أبوهما فأيهما قام بالحدّ فله الحدّ، ولو عفا الآخر لم يكن له عفو

أَنَّهُ جَعَلَ دِيَةَ الْكَافِرِ مِثْلَ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَرَوَى ذَلِكَ أَقْبَهُهُمْ وَأَعْلَمُهُمْ فِي زَمَانِهِ وَأَعْلَمُهُمْ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ابْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيُّ ذَكَرَ أَنَّ دِيَةَ الْمُعَاهِدِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِثْلُ دِيَةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، فَلَمَّا كَانَ مُعَاوِيَةَ جَعَلَهَا مِثْلَ نِصْفِ دِيَةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، فَإِنَّ الزُّهْرِيَّ كَانَ أَعْلَمَهُمْ فِي زَمَانِهِ بِالْأَحَادِيثِ فَكَيْفَ رَغِبُوا عَمَّا رَوَاهُ أَقْبَهُهُمْ إِلَى قَوْلِ مُعَاوِيَةَ.

٢٨٢٦- أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ زَاهِدٍ، قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ شَهِدَ قَتْلَ رَجُلٍ بِذِمِّي بِكِتَابِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي الْخُنُوبِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: أَتَى عَلِيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ قَالَ فَقَامَتْ عَلَيْهِ الْيَتِيمَةُ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَجَاءَ أَخُوهُ فَقَالَ: قَدْ عَصَوْتَ عَنْهُ قَالَ فَلَعَلَّهُمْ هَذَاذُكَ أَنْ فَرَّقُوا؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ قَتَلَهُ لَا يَرُدُّ عَلَيَّ أَخِي وَعَوْضُونِي فَرَضِيتَ قَالَ أَنْتَ أَعْلَمُ مَنْ كَانَتْ لَهُ ذِمَّتُنَا فَذَمُّهُ كَذِمْنَا وَوَيْتُهُ كَوَيْتُنَا.

٢٨٢٧- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: دِيَةُ الْمُعَاهِدِ دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٤٤٨)]

٢٨٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْحَبَشَةِ فَكَتَبَ فِيهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ أَنْ يُدْفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ؛ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا فَدَفَعَ الرَّجُلُ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ حُثَيْنٌ مِنْ أَهْلِ الْحَبَشَةِ فَقَتَلَهُ فَكَتَبَ عُمَرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَمْ يَقْتُلْ، فَلَا تَقْتُلُوهُ فَرَأَوْا أَنَّ عُمَرَ أَرَادَ أَنْ يُرَضِّيَهُمْ مِنَ الدِّيَةِ. [أخرجه البيهقي (٣٧/٩)]

٢٨٢٩- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ ابْنَ شَاسِ الْجَذَامِيِّ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَتْبَاطِ الشَّامِ فَرَفَعَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَكَلَّمَهُ الزُّبَيْرُ وَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَوَّ عَنْ قَتْلِهِ قَالَ فَجَعَلَ دِيَتَهُ أَلْفَ دِينَارٍ. [أخرجه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٢٣٣/٦)]

٢٨٣٠- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: دِيَةُ كُلِّ مُعَاهِدٍ فِي عَهْدِهِ أَلْفَ دِينَارٍ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٣٤/٦)]

٢٨٣١- وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ سَوَاءٌ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٣٤/٦)]

٢٨٣٢- أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْمَجُوسِيَّ. [أخرجه البيهقي في "المعرفة" (٢٣٤/٦)]
قال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يقتل مؤمن بكافر ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وقد خالفنا في هذا غير واحد من بعض الناس وغيرهم وسألني بعضهم وسألته وسأحكى ما حضرني منه إن شاء الله تعالى، فقال: ما حجتك في أن لا يقتل مؤمن بكافر؟

فقلت ما لا ينبغي لأحد دفعه عما فرق الله بين المؤمنين والكافرين، ثم سئ رسول الله ﷺ أيضاً، ثم الأخبار عمن بعده، فقالوا وأين ما فرق الله بين المؤمنين والكافرين من الأحكام؟ فأما الثواب والعقاب فما لا أسأل عنه، ولكن أسأل عن أحكام الدنيا فقليل له يحضر المؤمن والكافر قتال الكفار فنعطي نحن وأنت المؤمن السهم ونمنعه الكافر، وإن كان أعظم غناءً منه وناخذ ما أخذنا من مسلم بأمر الله صدقة يطهره الله بها ويزكيه ويؤخذ ذلك من الكفار صغاراً قال الله تعالى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ فوجدت الكفار في حكم الله، ثم حكم رسولي في موضع العبودية للمسلمين صفاء متى قدر عليهم تعبدوا وتؤخذ منهم أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفاً يصنع ذلك بهم إلا أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فأعطاه الجزية إذا لزمهم فهو صنف من العبودية، فلا يجوز أن يكون من كان خولاً للمسلمين في حال أو كان خولاً لهم بكل حال إلا أن يؤدي جزية، فيكون كالعبيد الخارج في بعض حالاته كفو للمسلمين.

وقد فرق الله عز وجل بينهما بهذا وبان أنعم على المسلمين فأحل لهم حرائر نساء أهل الكتاب وحرمت المؤمنات على جميع الكافرين مع ما يفترون فيه سوى هذا قال: إن فيما دون هذا لفرقا، ولكن ما السنة؟ قلت.

٢٨٣٣- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي خَطْبَتِهِ عَامَ الْفَتْحِ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

قلنا: فذلك ظاهر ذلك الحديث على غير ما تأولت، وقد زعمت أن معاداة ومعاوية ورتا مسلماً من كافر، ثم تركت الذي رويت نصاً عنهما، وقلت: لا حجة في أحد مع النبي ﷺ، ثم أردت أن تجعل سعيد بن جبير متأولاً حجة على النبي ﷺ وهو يأتيك بنفسه، فلا تقبله منه وتقول رجل من التابعين لا يلزمي قوله قال فليس بهذا وحده قلته قلنا، وقد يلزمك في هذا ترك ما ذهبت إليه؛ لأنك إذا لم تعد المسلم من الحربي للعلقة التي ذكرت، فقد لا تقبده وله عهد قال وابن قلت؟ المستأمن يقتله المسلم لا تقتله به وله عهد هو به حرام الدم والمال، فلو لم يلزمك حجة إلا هذا لزمك قال ويقال لهذا معاهد؟

قلنا نعم لعهد الأمان، وهذا مؤمن قال فيدل على هذا بكتاب أو سنة؟

قلنا نعم قال الله عز وجل ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إلى قوله ﴿أَنْتُمْ غَيْرَ مُعْزِيٍّ إِلَيْهِ﴾ فجعل لهم عهداً إلى مدة، ولم يكونوا أمانة مجزية كانوا أمانة بعهد، ووصفهم باسم العهد وبعت رسول الله ﷺ علياً رضي الله عنه من النبي ﷺ عهد فعهده إلى مدته قال: ما كنا نذهب إلا أن العهد عهد الأبد قلنا، فقد أوجدناك العهد إلى مدة في كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله ﷺ، وقال الله ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ فجعل له العهد إلى سماع كلام الله ويلوغ مأمنه والعهد الذي وصفت على الأبد إنما هو إلى مدة إلى المعاهد نفسه ما استقام بها كانت له، فإذا نزع عنها كان عارياً حلال الدم والمال فأقادت المعاهد الذي العهد فيه إلى المشرك، ولم تعد المعاهد الذي عقد له العهد إلى مدة بمسلم، ثم هما جميعاً في الحالين ممنوعا الدم والمال عندك معاهدين أفرأيت لو قال لك قاتل أقيد المعاهد إلى مدة من قبل أنه ممنوع الدم والمال وجاهل بأن حكم الإسلام لا يقتل المؤمن به ولا أقيد المعاهد المقيم ببلاد الإسلام؛ لأنه عالم أن لا يقتل مسلم به، فقد رضي العهد على ما لم يرضه عليه ذلك ألا يكون أحسن حجة منك؟

قال: فإنما قد روينا من حديث ابن اليلمانى أن النبي ﷺ قتل مؤمناً بكافر.

قلت: أفرأيت لو كنا نحن وأنت نثبت المنقطع بحسن الظن بمن رواه فروي حديثان أحدهما منقطع والآخر متصل بخلافه أيهما كان أولى بنا أن نثبت الذي ثبتناه، وقد عرفنا من رواه بالصدق أو الذي ثبتناه بالظن؟

قال: بل الذي ثبتناه متصلاً.

فقلت فحديثنا متصل وحديث ابن اليلمانى منقطع وحديث ابن اليلمانى خطأ، وإن ما رواه ابن اليلمانى فيما بلغنا

قال: هذا مؤسّل قلت: نعم، وقد يصله غيرهم من أهل المغازي من حديث عمران بن الحصين وحديث غيره، ولكن فيه حديث من أحسن إسنادكم.

٢٨٣٤- أخبرنا ابن عيينة، عن مطرف، عن الشعبي، عن ابن أبي جحيفة قال: سألت علياً رضي الله عنه فقلت هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء سوى القرآن؟

فقال: لا والذي فلق الحبة ويرأ السمّة إلا أن يؤتي الله عبداً فهماً في القرآن، وما في الصحيفة قلت: وما في الصحيفة؟

قال العقل وفكاك الأسير، وإن لا يقتل مؤمن بكافر قال: هذا حديث ثابت عندنا معروف أن النبي ﷺ قال: لا يقتل مؤمن بكافر غير أنا تأولناه، وروى سعيد بن جبير أن النبي ﷺ قال: لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده فذهبنا إلى أنه عني الكفار من أهل الحرب الذين لا عهد لهم؛ لأن دماءهم حلال فأما من منع دمه العهد، فيقول من قتله به، فقلنا حديث سعيد مرسل ونحن نجعله لك ثابتاً هو عليك مع هذه الأحاديث قال فما معناه؟

قلنا قال رسول الله ﷺ: لا يقتل مسلم بكافر ثم إن كان قال: ولا ذو عهد في عهده فإنما قال: ولا يقتل ذو عهد في عهده تعليمًا للناس إذ سقط القود بين المؤمن والكافر أنه لا يحل لهم قتل من له عهد من الكافرين قال فيحتمل معنى غير هذا؟

قلنا لو احتمله كان هذا أولى به؛ لأنه الظاهر قال: وما يدلك على أنه الظاهر؟

قلنا؛ لأن ذوي العهد من الكافرين كفار قال: فهل من سنة تبيّن هذا؟

قلنا نعم وفيه كفاية قال وأين هي؟

قلت: قال رسول الله ﷺ: لا يبرئ المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهل زعمت أن هذا على الكافرين غير أهل العهد فتكون قد تأولت فيه مثل ما تأولت في الحديث الآخر؟

قال: لا، ولكنها على الكافرين من كانوا من أهل العهد وغيرهم؛ لأن اسم الكفر يلزمهم.

قلنا: ولا تجد بداً إذا كان هذا صواباً عندك من أن تقول مثل ذلك في قول رسول الله ﷺ: لا يقتل مؤمن بكافر أو يكون ذلك صواباً فترد هذا، فتقول يبرئ الكافر المسلم إذا كان من أهل العهد، ولا يبرئه إذا كان من أهل الحرب فتبعضه كما تبعض حديث لا يقتل مؤمن بكافر قال: ما أقوله.

قلنا: لم؟ لأن الحديث لا يحتمله؟

قال: بلى، هو يحتمله، ولكن ظاهره غيره.

أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَنَعُوهُ فَوَدَاهُ بِالْفِدْيَةِ دِينَارًا، وَلَمْ يَقْتُلْهُ.
فَقُلْتُ هَذَا مِنْ حَدِيثٍ مِنْ يَجْهَلُ؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ فَدَعِ
الاحتجاجَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ثَابِتًا فَعَلَيْكَ فِيهِ حُكْمٌ وَلَكَ فِيهِ آخَرُ فَقُلْ
بِهِ حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّكَ قَدْ اتَّبَعْتَهُ عَلَى ضَعْفِهِ قَالَ: وَمَا عَلَيَّ فِيهِ؟

قُلْنَا زَعَمْتَ أَنَّهُ أَرَادَ قَتْلَهُ فَمَنَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فَجَرَعَ إِلَيْهِمْ فَهَذَا عُثْمَانُ فِي أَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ مَجْتَمِعِينَ أَنْ لَا يَقْتُلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ كَيْفَ خَالَفْتُمْ؟
قَالَ: فَقَدْ أَرَادَ قَتْلَهُ قُلْنَا، فَقَدْ رَجَعَ فَالْرجوعُ أَوَّلِي بِهِ.

قَالَ: فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّ دِيَةَ الْمَعَاهِدِ كَانَتْ فِي عَهْدِ
أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ دِيَةَ مُسْلِمٍ تَامَةً حَتَّى
جَعَلَ مَعَاوِيَةُ نِصْفَ الدِّيَةِ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

قُلْنَا: اقْبَلْ عَنْ الزَّهْرِيِّ مَرْسَلَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ أَبِي
بَكْرٍ أَوْ عَنْ عُمَرَ أَوْ عَنْ عُثْمَانَ فَتَحْتِجْ عَلَيْكَ بِمَرْسَلِهِ؟

قَالَ: مَا يَقْبَلُ الْمَرْسَلُ مِنْ أَحَدٍ، وَإِنَّ الزَّهْرِيَّ لَقَبِيحُ الْمَرْسَلِ
قُلْنَا، وَإِذَا أُبَيَّتْ أَنْ يَقْبَلَ الْمَرْسَلُ؛ فَكَانَ هَذَا مَرْسَلًا، وَكَانَ الزَّهْرِيُّ
قَبِيحُ الْمَرْسَلِ عِنْدَكَ أَلَيْسَ قَدْ رَدَدْتَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ قَالَ: فَهَلْ مِنْ
شَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ فِيهِ؟

قُلْنَا نَعَمْ إِنْ كُنْتَ صَحَّحْتَهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَلَكِنَّا لَا نَعْرِفُهُ
عَنِ الزَّهْرِيِّ كَمَا يَقُولُ قَالَ: وَمَا هُوَ قُلْتُ:

٢٨٣٥- أَخْبَرَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ
الْمُعْتَمِرِ، عَنْ ثَابِتِ الْحَدَّادِ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ
الْخَطَّابِ ﷺ قَضَى فِي دِيَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ بِأَرْبَعَةِ
آلَافٍ، وَفِي دِيَةِ الْمَجُوسِيِّ بِثَمَانِيَةِ زُهْمٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ
(١٠٠/٨)]

٢٨٣٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ صَدَقَةَ
بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَرْسَلْنَا إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَسْأَلُهُ عَنْ دِيَةِ
الْمُعَاهِدِ، فَقَالَ: قَضَى فِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ ﷺ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ
قَالَ: فَقُلْنَا فَمَنْ قَبْلَهُ؟ قَالَ فَحَسْبُنَا. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٠/٨)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ: هُمُ الَّذِينَ سَأَلُوهُ آخَرًا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ
عَنْ عُمَرَ مُنْقَطِعٌ.

قُلْنَا: إِنَّهُ لِيَزْعُمُ أَنَّهُ قَدْ حَفِظَ عَنْهُ، ثُمَّ تَزْعُمُونَهُ أَنْتُمْ أَنَّهُ
خَاصَّةٌ وَهُوَ عَنْ عُثْمَانَ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ.

قَالَ فَبِهَذَا قُلْتُ؟

قُلْتُ: نَعَمْ وَبِغَيْرِهِ.

قَالَ: فَلَمْ قَالَ أَصْحَابُكَ نِصْفَ دِيَةِ الْمُسْلِمِ.

أَنْ عَمَرُوهُ بِنُ أُمِّيَّةٍ قَتَلَ كَافِرًا كَانَ لَهُ عَهْدٌ إِلَى مُدَّةٍ، وَكَانَ الْمَقْتُولُ
رَسُولًا فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ وَلَوْ كَانَ ثَابِتًا كُنْتَ أَنْتَ قَدْ خَالَفْتَ
الْحَدِيثَيْنِ مَعَ حَدِيثِ ابْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ وَالَّذِي قَتَلَهُ عَمَرُ بْنُ أُمِّيَّةٍ قَبْلَ
بَنِي النَّضِيرِ وَقَبْلَ الْفَتْحِ بِزَمَانٍ وَخُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ
بِكَافِرٍ عَامَ الْفَتْحِ.

قُلْتُ: فَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ كَانَ مَنْسُوخًا قَالَ: فَلَمْ لَمْ يَقْبَلْ بِهِ
وَتَقُولُ هُوَ مَنْسُوخٌ، وَقُلْتَ هُوَ خَطَأٌ؟.

قُلْتُ عَاشَرَ عَمَرُوهُ بِنُ أُمِّيَّةٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَهْرًا
طَوِيلًا وَأَنْتَ إِنَّمَا تَأْخُذُ الْعِلْمَ مِنْ بَعْدِ لَيْسَ لَكَ بِهِ مِثْلُ مَعْرِفَةِ
أَصْحَابِنَا، وَعَمَرُوهُ قَتَلَ اثْنَيْنِ وَكَاهُمَا النَّبِيُّ ﷺ، وَلَمْ يَزِدِ النَّبِيُّ
ﷺ عَمْرًا عَلَى أَنْ قَالَ: قَتَلْتُ رَجُلَيْنِ لُهُمَا مِنِّي عَهْدٌ لَا دِيَتَهُمَا.

قَالَ: فَإِنَّمَا قُلْتُ هَذَا مَعَ مَا ذَكَرْنَا بِأَنَّ عُمَرَ كَسَبَ فِي رَجُلٍ
مِنْ بَنِي شَيْبَانَ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ وَكَسَبَ أَنْ أَقْتُلُوهُ، ثُمَّ
كَسَبَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا تَقْتُلُوهُ.

قُلْنَا: أَفَرَأَيْتَ لَوْ كَسَبَ أَنْ أَقْتُلُوهُ وَقَتَلَ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ أَكَّانَ
يَكُونُ فِي أَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِجَّةٌ؟
قَالَ: لَا.

قُلْنَا فَاحْسُنْ حَالَكَ أَنْ تَكُونَ احْتَجَجْتَ بِغَيْرِ حِجَّةٍ أَرَأَيْتَ
لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ تَقِيمُ الْحِجَّةَ عَلَيْكَ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ
فِيهِ إِلَّا مَا قَالَ عُمَرُ أَكَّانَ عُمَرُ يَحْكُمُ بِحُكْمٍ، ثُمَّ يَرْجِعُ عَنْهُ إِلَّا عَنْ
عِلْمٍ بَلَّغَهُ هُوَ أَوَّلِي مِنْ قَوْلِهِ فَهَذَا عَلَيْكَ أَوْ أَنْ يَرَى أَنَّ الَّذِي رَجَعَ
إِلَيْهِ أَوَّلِي بِهِ مِنَ الَّذِي قَالَ: فَيَكُونُ قَوْلُهُ رَاجِعًا أَوَّلِي أَنْ تَصِيرَ إِلَيْهِ؟
قَالَ فَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَرْضِيهِ بِالذِّمَّةِ.

قُلْنَا: فَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يُخَيِّفَهُ بِالْقَتْلِ، وَلَا يَقْتُلُهُ قَالَ: لَيْسَ هَذَا
فِي الْحَدِيثِ.

قُلْنَا: وَلَيْسَ مَا قُلْتُ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ: فَقَدْ رَوَيْتُمْ عَنْ عَمَرُو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عُمَرَ كَسَبَ فِي مُسْلِمٍ
قَتَلَ نَصْرَانِيًّا إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ قَاتِلًا فَأَقْتُلُوهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ قَاتِلٍ فَدَرُوهُ
وَلَا تَقْتُلُوهُ قُلْنَا، فَقَدْ رَوَيْنَاهُ؛ فَإِنْ شُكَّ فَقُلْ هُوَ ثَابِتٌ وَلَا نَسْأَلُكَ
فِيهِ.

قَالَ: فَإِنْ قُلْتَهُ؟

قُلْتُ: فَاتَّبَعَ عُمَرُ كَمَا قَالَ فَانْتَ لَا تَتَّبِعُهُ فِيمَا قَالَ وَلَا فِيمَا
قُلْنَا فَنَسْمَعُكَ تَحْتِجُّ بِمَا عَلَيْكَ قَالَ فَيُثَبِّتُ عِنْدَكُمْ عَنْ عُمَرَ فِي هَذَا
شَيْءٌ؟

قُلْتُ: لَا وَلَا حَرْفٌ وَهَذِهِ أَحَادِيثُ مُنْقَطِعَاتٌ أَوْ ضَعِافٌ أَوْ
تَجْمُعُ الْإِقْطَاعُ وَالضَّعْفُ جَمِيعًا قَالَ: فَقَدْ رَوَيْنَا فِيهِ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ
عَفَّانٍ ﷺ أَمَرَ بِمُسْلِمٍ قَتَلَ كَافِرًا أَنْ يَقْتُلَ قَقَامًا إِلَيْهِ نَاسٌ مِنْ

قلت: روي عن عمرو بن شعيب عن النبي ﷺ قال: لا يُقتل مسلم بكافرٍ وديته نصف دية المسلم.

قال: فلم لا تأخذ به أنت؟

قلت: لو كان ممن يثبت حديثه لأخذنا به، وما كان في أحدٍ مع رسول الله ﷺ حجة قلنا، فيكون لنا مثل ما لهم.

قال: نعم.

قال: فعندهم فيه رواية غير ذلك.

قلت له: نعم شيء يروونه عن عمر بن عبد العزيز.

قال: هذا أمرٌ ضعيفٌ قلنا، فقد تركناه قال: فإن من حججنا فيه أن الله عز وجل قال ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾، وقال: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ مِنْهُمْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾، فلما سويت وسوينا بين قتل المعاهد والمسلم في الرقبة بحكم الله كان ينبغي لنا أن نسوي بينهما في الدية.

قلنا: الرقبة معروفة فيهما والدية جملة لا دلالة على عددها في تنزيل الوحي، فإنما قبلت الدلالة على عددها عن النبي ﷺ بأمر الله عز وجل بطاعة أو عمن بعده إذا لم يكن موجوداً عنه قال: ما في كتاب الله عدد الدية قلنا، ففي سنة رسول الله ﷺ عدد دية المسلم مائة من الإبل وعن عمر من الذهب والورق فقلنا نحن وأنت عن النبي ﷺ الإبل وعن عمر الذهب والورق إذا لم يكن فيه عن النبي ﷺ شيء.

قال: نعم.

قلنا فهكذا قلنا عن النبي ﷺ عدد دية المسلم وعن عمر عدد دية غيره ممن خالف الإسلام إذا لم يكن فيه عن النبي ﷺ شيء نعرفه أرايت إذا عشت إلى أن كليهما اسم دية في فرض الله من قتل المؤمن الدية والرقبة، ومن قتل المؤمنة مثل ذلك؛ لأنها داخلية في ذلك؟

قال: نعم فرض الله عز وجل على من قتلها تحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة قلنا، فلما ذكر أن المؤمن يكون فيه تحرير رقبة ودية هل سوى بينهما في الدية المسلمة؟

قال: لا.

قلنا وهي أولى بمساواته مع الإسلام والحريّة، فإن مؤمناً يحمّل مؤمناً ومؤمنةً كما يحمّل المؤمنيّ الرجال والنساء والكافرين الذين ذكر منفرداً فيه أورايت الرجل يقتل الجنين اليس عليه فيه كفارة بعق رقبة ودية مسلمة؟

قال: بلى.

قلت: لأنه داخل في معنى مؤمن؟

قال: نعم.

قلت فلم زعمت أن ديته خمسون ديناراً وهو مساو في الرقبة أو رأيت الرجل يقتل العبد اليس عليه تحرير رقبة؛ لأنه قتل مؤمناً؟

قال: بلى.

قلت: ففيه دية أو هي قيمته؟

قال: بل هي قيمته، وإن كانت عشرة دراهم أو أكثر.

قلت: فترى الديار إذا لزم، وكان عليه أن يؤدي دياتهم إلى أهلهم، وأن يعتق رقبة في كل واحدٍ منهم سواءً فيه أعلاه وأدناهم ساويت بين دياتهم.

قال: لا.

قلت: فلم أردت أن تسوي بين الكافر والمسلم إذا استويا في الرقبة، وأن تلزم قاتلها أن يؤدي دية، ولم تسو بين المسلمين الذين هم أولى أن تسوي بينهم من الكفار.

قال الشافعي: فقال بعض من يذهب مذهب بعض الناس إن ما قلنا به المؤمن بالكافر والحرة بالعبد آيتين.

قلنا: فاذا ذكر إحداها، فقال إحداها قول الله عز وجل في كتابه ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾.

قلت: وما أخبرنا الله عز وجل أنه حكم به على أهل التوراة حكم بيننا؟

قال: نعم حتى يبين أنه قد نسخها عنا، فلما قال: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ لم يجوز أن تكون كل نفس بكل نفس إذا كانت النفس المقتولة محرمة أن تقتل.

قلنا: فلما نريد أن نحتج عليك بأكثر من قولك إن هذه الآية عامة فزعمت أن فيها خمسة أحكام مفردة وحكماً سادساً جامعاً فخالفت جميع الأربعة الأحكام التي بعد الحكم الأول والحكم الخامس والسادس جمعتهما في موضعين في الحر يقتل العبد والرجل يقتل المرأة فزعمت أن عينه ليس بعينه ولا عين العبد ولا أنفه بأنفها ولا أنف العبد ولا أذنه بأذنها ولا أذن العبد ولا سنه بسنّها ولا سنّ العبد ولا جروحه كلها بجروحها ولا جروح العبد، وقد بدأت أولاً بالذي زعمت أنك أخذت به فخالفت في بعض، ووافقت في بعض فزعمت أن الرجل يقتل عبده، فلا تقتله به ويقتل ابنه، فلا تقتله به ويقتل المستامن، فلا تقتله به، وكل هذه نفوس محرمة قال أتبع في هذا أثراً.

قلنا: فتخالف الأثر الكتاب؟

قال: لا.

قلنا فالكتاب إذاً على غير ما تأولت فلم فرقت بين أحكام الله عز وجل على ما تأولت؟

قال بعض من حضره دع هذا فهو يلزمه كنه قال والآية الأخرى قال الله عز وجل ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ فقولهم ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ دلالة على أن من قتل مظلوماً فلوليّه أن يقتل قاتله قيل له: فيعاد عليك ذلك الكلام بعينه في الابن يقتله أبوه والعبد يقتله سيده والمستامن يقتله المسلم قال فلي من كل هذا مخرج.

قلت: فاذكر مخرجك.

قال: إن شاء الله تبارك وتعالى لما جعل الدّم إلى الولي كان الأب ولياً، فلم يكن له أن يقتل نفسه.

قلنا: أفرأيت إن كان له ابن بالغ أخرج الأب من الولاية وتجعل لابن أن يقتله؟

قال: لا أفعل.

قلت: فلا تخرجه بالقتل من الولاية؟

قال: لا.

قلت: فما تقول في ابن عم لرجل قتله وهو وليه، وورثه لو لم يقتله، وكان له ابن عم هو أبعد منه أفتجعل للأب أن يقتل الأقرب؟

قال: نعم.

قلنا: ومن أين، وهذا وليه وهو قاتل.

قال القاتل: يخرج بالقتل من الولاية.

قلنا: والقاتل يخرج بالقتل من الولاية.

قال: نعم.

قلنا فلم لم تخرج الأب من الولاية وأنت تخرجه من الميراث؟

قال: أتيت في الأب الأثر.

قلنا: فالأثر يدلّك على خلاف ما قلت.

قال: فاتّبع فيه الإجماع.

قلنا: فالإجماع يدلّك على خلاف ما تأولت فيه القرآن.

قلنا: فالعبد يكون له ابن حر فيقتله مولا يخرج القاتل من الولاية، ويكون لابنه أن يقتل مولا؟

قال: لا بالإجماع.

قلت: فالمستامن يكون معه ابنه أيكون له أن يقتل المسلم الذي قتله.

قال: لا بالإجماع.

قلت: أف يكون الإجماع على خلاف الكتاب؟

قال: لا.

قلنا: فالإجماع إذاً يدلّك على أنك قد أخطأت في تأويل كتاب الله عز وجل وقلنا له لم يجمع معك أحد على أن لا يقتل الرجل بعبد إلا من مذهبه أن لا يقتل الحرّ بالعبد، ولا يقتل المؤمن بالكافر فكيف جعلت إجماعهم حجّة، وقد زعمت أنهم أخطئوا في أصل ما ذهبوا إليه؟ والله أعلم.

١٣- باب العقل على الرجل خاصة

قال أبو حنيفة رحمه الله تعقل العاقلة من الجنائيات الموضحة والسّن فما فوق ذلك، وما كان دون ذلك فهو في مال الجاني لا تعقله العاقلة، وقال أهل المدينة لا تعقل العاقلة شيئاً من ذلك حتى يبلغ الثلث، فإذا بلغ الثلث عقلته العاقلة.

وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة، وقال محمد بن الحسن قد جعل رسول الله ﷺ في الأصبع عشرًا من الإبل، وفي السّن خمسًا من الإبل، وفي الموضحة خمسًا فجعل ذلك في مال الرجل أو على عاقلته، وذلك في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم مجتمع في العين والأنف والمأمومة والجائفة واليد والرجل، فلم يفرق رسول الله ﷺ بعض ذلك من بعض فكيف اختلف ذلك عند أهل المدينة لو كان في هذا افتراق لأوجب على العاقلة ما وجب عليها وأوجب في مال الرجل ما وجب عليه ليس الأمر هكذا، ولكن أدنى شيء فرض فيه النبي ﷺ الموضحة والسّن فجعل ذلك على العاقلة، وما كان دون ذلك فهو على الجاني في ماله، وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ في المراتين اللتين ضربت إحداهما بطن الأخرى فألقت جنيناً ميتاً أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بغرة على العاقلة، فقال أولياء المرأة القاتلة من العاقلة كيف ندي من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل؟

فقال رسول الله ﷺ: إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ فَالْجَنِينُ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَقْضَ بِهِ فِي مَالِهَا، وَإِنَّمَا حَكَمَ فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ فَعَدَلَ ذَلِكَ بِمَحْسِنِينَ دِينَاراً لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَبَيْنَ أَهْلِ الْحِجَازِ فَهَذَا أَقْلُ مَنْ ثَلَاثِ الدِّيَةِ، وَقَدْ جَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَهَذَا يَبَيِّنُ لَكَ مَا قَبْلَهُ تَمَّا اخْتَلَفَ الْقَوْمُ فِيهِ.

٢٨٣٧- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ حَمَّادٍ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ الْخَطَأَ كُلَّهُ إِلَّا مَا كَانَ دُونَ الْمُوضِحَةِ وَالسَّنِّ وَمَا لَيْسَ فِيهِ أَرْضٌ مَعْلُومَةٌ.

وإذا قضى بالدية على العاقلة حين كانت دية ونصف عشر الدية؛ لأنهما معاً من الخطأ فكذلك يقضي بكل خطأ، والله تعالى أعلم، وإن كان درهماً واحداً.

وقال أبو حنيفة رحمته الله يقضي عليهم بنصف عشر الدية، ولا يقضي عليهم بما دونه ويلزمه في هذا مثل ما لزم من قال يقضي عليهم ثلث الدية، ولا يقضي عليهم بما دونه.

فإن قال قائل: فإنه قد احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة، وأنه لا يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيما دون نصف العشر بشيء قيل له؛ فإن كنت إنما أتيت الخبر. فقلت اجعل الجنائيات على جانيها إلا ما كان فيه خير لزمك لأحد إن عارضك أن تقول، وإذا جنى جان ما فيه دية أو ما فيه نصف عشر الدية فهي على عاقلة، وإذا جنى ما هو أقل من دية وأكثر من نصف عشر دية، ففي ماله حتى تكون امتنعت من القياس عليه ورددت ما ليس فيه خبر نص إلى الأصل من أن تكون الجنائية على جانيها، وإن رددت القياس عليه، فلا بد من واحد من وجهين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إذ لم يقض فيما دون الموضحة بشيء أن يكون ذلك هدراً لا عقل فيه ولا قود كما تكون اللطمة واللكزة أو يكون إذا جنى جنابة اجتهدت فيها الرأي فقضيت فيها بالعقل قياساً على الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم من الجنائيات، فإذا كان حق أن يقضي في الجنائيات فيما دون الموضحة بعقل قياساً فالحق أن يقضي على العاقلة بالجنابة الخطأ ما كانت قلت أو كثرت لا يجوز إلا ذلك، والله تعالى أعلم.

ولقلنا رأيت بعض الناس عاب شيئاً إلا شرك في طرفه منه إلا أنه قد يحسن أن يتخلص بأكثر مما يتخلص به غيره مما لعل فيه مؤنة على من جهل موضع الحجّة فأما من علمها فليست عليها مؤنة فيها إن شاء الله تعالى.

وقال بعض من ذهب إلى أن تعقل العاقلة الثلث كأنه إنما جعل عليهم الثلث قصاعداً؛ لأن الثلث يفتح، وما دونه لا يفتح. قلنا: فلم لم تجعل هذا في دم العمد وأنت تزعم أنه لو لزمه مائة دية عمداً لم يكن عليهم أن يعينه فيها بفلس أو رأيت لو كانت العلة فيه ما وصفت فجنى جانيان أحدهما معسر بدرهم والآخر موسر بالف ألفاً أما يكون الدرهم للمعسر به أفدح من ألف دينار للموسر بها الذي لا يكون جزءاً من ألف من ماله، فلو كان الأمر كما وصفت كان ينبغي أن ينظر في حال الجاني؛ فإن كانت جنايته درهماً، ففدحه جعلته على العاقلة، وإن كانت جنايته ألفين ولا تفدحه لم تجعل على العاقلة منها شيئاً.

فإن قال: لو قلت هذا خرجت من السنة قيل قد خرجت من السنة، ولم تقل ذا ولا شيئاً له وجه قال بعضهم، فإن يحيى بن

٢٨٣٨- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ الْقُرَظِيُّ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ شَيْئاً دُونَ الْمَوْضِحَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ دُونَ الْمَوْضِحَةِ، فَفِيهِ حُكْمَةٌ عَدَلٍ.

٢٨٣٩- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ امْرَأَةً ضَرَبَتْ بَطْنَ ضَرْبِهَا بِعَمُودٍ فَسَطَّاطٌ فَالْقَتَ جَنِيناً مَيِّتاً وَمَاتَتْ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِدَيْنِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَقَضَى فِي الْجَنَيْنِ بِغَرِّهِ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَقَالَتْ: الْعَاقِلَةُ أَتَكُونُ الدِّيَةَ فِيمَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا اسْتَهْلَ قَدَّمَ مِنْهُ يُطْلَى؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: سَجَعُ كَسَجِ الْجَاهِلِيَّةِ أَوْ شِعْرِ كَشِعْرِهِمْ كَمَا قُلْتَ لَكُمْ فِيهِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

فهذا قد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بغرة عبد أو أمة وهو أقل من ثلث الدية، وهذا حديث مشهور معروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال الشافعي: العقل عقلان فعقل العمد في مال الجاني دون عاقلة قل أو كثر وعقل الخطأ على عاقلة الجاني قل ذلك العقل أو كثر؛ لأن من غرم الأكثر غرم الأقل.

فإن قال قائل: فهل من شيء يدل على ما وصفت؟

قيل له: نعم ما وصفت أولاً كافٍ منه إذا كان أصل حكم العمد في مال الجاني، فلم يختلف أحد في أنه فيه قل أو كثر، ثم كان أصل حكم الخطأ في الأكثر في مال العاقلة فهكذا ينبغي أن يكون في الأقل؛ فإن قال: فهل من خبر نص عن النبي صلى الله عليه وسلم؟

قيل: نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بالدية، ولا يجوز لو لم يكن عنه خبر غير هذا إذ سن أن دية الخطأ على العاقلة إلا أن يكون كل خطأ عليها أو يتوهم متوهم، فيقول كان أصل الجنائيات على جانيها، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة في الخطأ.

قلنا: ما بلغ أن يكون دية فعلى العاقلة، وما نقص من الدية فعلى جانيه، وأما أن يقول قائل تعقل العاقلة الثلث ولا تعقل دونه أفرأيت إن قال له: إنسان تعقل التسعة الأعشار أو الثلثين أو النصف ولا تعقل دونه فما حجته عليه؟

فإن قال قائل: فهل من خبر يدل على ما وصفت؟

قيل: نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة، وقضى به على العاقلة، وذلك نصف عشر الدية وحديثه في أنه قضى في الجنين على العاقلة أثبت إسناداً من أنه قضى بالدية على العاقلة،

سعيد قال: من الأمر القديم أن تعقل العاقلة الثلث فصاعداً.

قلنا: القديم قد يكون ممن يقتدى به ويلزم قوله، ويكون من الولاء الذين لا يقتدى بهم، ولا يلزم قولهم فمن أي هذا هو؟ قال اظن أنه اعلاها وارفعها.

قلت: افتركت اليقين أن النبي ﷺ قضى بنصف عشر الدية على العاقلة لظن ليس مما أمرنا به لو لم يكن في هذا إلا القياس ما تركنا القياس للظن ولئن أدخلت التهمة على الرواية على الرجال المأمونين عن النبي ﷺ فليس ذلك لكم؛ لأنها تقوم مقام الشهادة للتهمة على الذي ألقى كلمة ظن أولى أن تكون مدخلة ولقلنا رأيت بعض من ذهب هذا المذهب يذهب إلى لا ظن يمكن عليه مثل ما أمكن فيستوي هو وغيره في حجته، ويكون اليقين أبداً من روايته ورواية أصحابه عليه.

وكذلك يكون عليه القياس فما حجة من كان عليه الخبر عن رسول الله ﷺ الذي قطع الله به العذر والقياس والمعقول وقول عوام أهل البلدان من الفقهاء إلا ما وصفت من ظن هو وغيره فيه يستويان.

ولو كان الظن له دون غيره ما كان الظن وحده يقوم مقامها فكيف إذا كان يمكن غيره فيه مثل ما يمكنه، وكان يخالف اليقين من الخبر والقياس.

فإن قال قائل: ما الخبر بأن النبي ﷺ قضى بالجنين على العاقلة؟ قيل:

٢٨٤٠- أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

١٤- بَابُ الْحَرْ إِذَا جَنَى عَلَى الْعَبْدِ

٢٨٤١- أخبرنا الربيع قال: قال: أخبرنا الشافعي قال:

قال أبو حيفة رضي الله عنه: في العبد يقتل خطأ إن على عاقلة القاتل القيمة بالغة ما بلغت إلا أنه لا يجاوز بذلك دية الحر المسلم فينقص من ذلك ما تقطع فيه الكف؛ لأنه لا يكون أحد من العبيد إلا وفي الأحرار من هو خير منه، ولا يجاوز بدية الحر، وإن كان خيراً فاضلاً ما فرض من الديات، وقال أهل المدينة لا تحول عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيئاً، وإنما ذلك على القاتل في ماله بالغة ما بلغ

إن كانت قيمة العبد الدية أو أكثر من ذلك؛ لأن العبد سلعة من السلم، وقال محمد بن الحسن إذا كان العبد سلعة من السلم بمنزلة المتاع والثياب، فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عبداً قود؛ لأنه بمنزلة سلعة استهلكها، فلا قود فيها.

وذكر أهل المدينة أن في العبد قيمته بالغة ما بلغت، وإن كانت القيمة أكثر من ذلك فينبغي إن قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الدية، وإن قتل العبد كانت فيه ديتان إذا بلغت عشرين ألفاً، فيكون في العبد من الدية أكثر مما يكون في سيده.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في العبد يقتل: فيه قيمته بالغة ما بلغت، وهذا يروى عن عمر وعن علي، ولو لم يرو عن واحد منهما كانت لنا فيه حجة على من خالفنا فيه بأن يزعم أن فيه قيمته بما بينه وبين أن يبلغ دية الحر فينقصه منها عشرة دراهم، فإذا كان العبد يقتل وقيمته تسعة آلاف وتسعمائة وتسعون، فلا ينقص عن قاتله منها شيء أنهم اجتمعوا على أنهم إنما يؤدّون قيمة في بيع قتل أو متاع استهلك ومتى راوا رجلاً يغرم الأكثر ويحبي جنابة فيطيل عنه بعضها فأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن من أن في الأحرار من هو خير من العبيد أفرأيت خير الأحرار المسلمين عنده وشر المجوس عنده كيف سوى بين دياتهم؛ فإن زعم أن الديات ليست على الخير ولا على الشر وأنها مؤقتات فيؤدى في مجوسي سارق فاستق منقطع الأطراف في السرقة ما يؤدى في خير مسلم على ظهر الأرض؛ فإن كانت حجته، وفي الأحرار من هو خير من العبيد حجته فهي عليه في المجوسي قد يكون في العبيد من هو خير من الأحرار؛ لأنهم مسلمون معاً، والتقوى والخير حيث جعله الله تبارك وتعالى لا يكون كافراً أبداً خيراً من مسلم.

فأما قوله: لو قتل رجل مولى العبد فدخل عليه لو قتل رجل رجلاً ويعبره أن عليه أن يؤدى في الحر المسلم المالك للبيعر أقل مما يؤدى في البيعر.

فإن كان بهذا يصير البيعر خيراً من المسلم، فلا ينبغي لأحد أن يزعم أن بهيمة خير من مسلم، وإن كان هذا ليس من الخير ولا من الشر في شيء، وكانت دية المسلم مؤقتة لا ينقص منها شر الناس، ولا يزيد فيها خيرهم، وكان من استهلك من شيء من المال، ففيه قيمته بالغة ما بلغت فكيف لم يقل هذا في العبيد؟ وكيف إذا نقص العبيد لم ينقص الإبل وكيف إذا نقص من دية العبد لم ينقص أقل ما يقع عليه اسم النقصان أريت لو قال له: رجل آخر أنقصه ثلاثة أرباعه فاجعله نصف امرأة؛ لأن حده نصف حدها أو قال له: رجل آخر لا بل اجعل ديتيه مؤقتة كما قد تكون دية الأحرار مؤقتة ألا يكون هؤلاء أقرب أن يكون

وهذا عنده مما رفع عنه القلم؛ لأن رسول الله ﷺ قال: وَضَعَ اللَّهُ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسِيَانَ، وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ.

قال الشافعي: وهو يدخل على أصحابنا ما أدخل عليهم من أنهم يورثون قاتل الخطأ من المال دون الذية وهي لو كانت في مال القاتل لم تعد أن تكون ديناً عليه.

قال الشافعي: فلو أن رجلاً كان لأبيه عليه دين فمات أبوه ورثه من ماله، وورثه من الدين الذي عليه؛ لأنه مال له، وليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطأ، ولا يرث قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل، فإنه يرفعه، ولو كان ثابتاً كانت الحجة فيه، ولكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد آخر لا معارض له.

١٦- باب قتل الغيلة وغيرها وعفو الأولياء

قال أبو حنيفة رحمه الله: مَنْ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا قَتَلَ غِيلَةً أَوْ غَيْرَ غِيلَةٍ، فَذَلِكَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ؛ فَإِنْ شَاؤُوا عَفَوْا، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: إِذَا قَتَلَ غِيلَةً مِنْ غَيْرِ نَازِرَةٍ وَلَا عِدَاوَةٍ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ، وَلَيْسَ لَوْلَا الْقَتْلُ أَنْ يَعْفُوا عَنْهُ، وَذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ يُقْتَلُ فِيهِ الْقَاتِلُ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: قَوْلُ اللَّهِ -عز وجل- أَصْدَقُ مِنْ غَيْرِهِ، قَالَ اللَّهُ -عز وجل-: «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا» وقال عز وجل: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ» إلى قوله: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتَيْنَا بِالْمَعْرُوفِ» فلم يُسَمَّ في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها، فمن قُتِلَ وَلِيُّهُ فَهُوَ وَلِيُّهُ في دمه دون السلطان، إن شاء قُتِلَ، وإن شاء عفا، وليس إلى السلطان من ذلك شيء.

٢٨٤٤- أخبرنا أبو حنيفة -رحمه الله-، عن حماد، عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب رحمه الله كان لهم النفس، فلمّا عفا هذا أحيا النفس، فلا يستطيع أن يأخذ حقّه حتى يأخذ غيره، قال: فما ترى؟ قال: أرى أن تجعل الذية عليه في ماله، وترفع حصّة الذي عفا، فقال عمر: وأنا أرى ذلك.

٢٨٤٥- أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن النخعي قال: مَنْ عَفَا مِنْ ذِي سَهْمٍ فَعَفَوْهُ عَفْوً، فَقَدْ أَجَازَ عَمْرَ وَابْنَ مَسْعُودٍ الْعَفْوُ مِنْ أَحَدِ الْأَوْلِيَاءِ، وَلَمْ يَسْأَلُوا أَقْتَلَ غِيلَةً كَانَ ذَلِكَ أَوْ غَيْرِهِ.

قال الشافعي: كُلُّ مَنْ قُتِلَ فِي حَرَابَةٍ، أَوْ صَحْرَاءَ، أَوْ مَصْرَ، أَوْ مَكَابِرَةٍ، أَوْ قُتِلَ غِيلَةً عَلَى مَالٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ قَتَلَ نَاسِرَةً، فَلِقِصَاصٍ وَالْعَفْوُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ، وَلَيْسَ إِلَى السُّلْطَانِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.

لقولهم علة تشبه إذا كان لا شبهة لقوله أنقصه ما تقطع فيه اليد أو رأيت لو قال آخر بل أنقصه ما تجب فيه الزكاة، أو قال آخر بل أنقصه نصف عشر الذية؛ لأن ذلك أقل ما انتهى إليه النسي في الجراح ما الحجة عليه إلا أن هذا كله ليس من طريق القيمة ولا طريق الذية، أو رأيت لو أن رجلاً قتل مكاتباً وعبدًا للمكاتب وقيمة المكاتب مائة وقيمة عبده تسعة آلاف اليس يجعل في عبد المكاتب أكثر مما يجعل في سيده؟ ولا أعلم أنه احتج بشيء له وجه ولا شيء إلا وهو يخطئ في أكثر منه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كانت حجته بأن إبراهيم النخعي قاله فهو يزعم أن إبراهيم وغيره من التابعين ليسوا بحجة على أحد.

١٥- باب ميراث القاتل

قال أبو حنيفة رحمه الله: مَنْ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً أَوْ عَمْدًا، فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ مِنَ الذِّیَّةِ وَلَا مِنَ الْقَرْدِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ شَيْئًا، وَوَرِثَ ذَلِكَ أَقْرَبُ النَّاسِ مِنَ الْمَقْتُولِ بَعْدَ الْقَاتِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مَجْنُونًا أَوْ صَبِيًّا، فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْمِرَاثَ بِقَتْلِهِ إِذِ الْقَلَمُ مَرْفُوعٌ عَنْهُمَا، وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْقَتْلِ عَمْدًا، وَقَالُوا فِي الْقَتْلِ خَطَأً لَا يَرِثُ مِنَ الذِّیَّةِ وَيَرِثُ مِنْ مَالِهِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ كَيْفَ فَرَّقُوا بَيْنَ دَيْتِهِ وَمَالِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَرِثَ مِنْ مَالِهِ أَنْ يَرِثَ مِنْ دَيْتِهِ هَلْ رَأَيْتُمْ وَارِثًا وَرِثَ مِنْ مِرَاثِ رَجُلٍ مِرَاثًا مِنْ بَعْضِ دُونَ بَعْضٍ إِمَّا أَنْ يَرِثَ هُوَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَرِثَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا.

٢٨٤٢- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ النَّخَعِيِّ قَالَ: لَا يَرِثُ قَاتِلٌ مِمَّنْ قَتَلَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا، وَلَكِنْ يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ بَعْدَهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧٣/٦)]

٢٨٤٣- أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاطَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ أَخَاهُ خَطَأً، فَلَمْ يَوْرَثْهُ، وَقَالَ: لَا يَرِثُ قَاتِلٌ شَيْئًا. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧٣/٦)]

قال الشافعي: يدخل على محمد بن الحسن من قوله إنه يورث الصبي والمغلوب على عقله إذا قتلًا شبيه بما أدخل على أصحابنا؛ لأنه هو لا يفرق بينهما في الموضع الذي فرق بينهما فيه هو يزعم أن على عاقلتهما الذية، وعلى عاقلته البالغ الذية وهو يزعم أنه لا مائمه على قاتل خطأ إذا تعمّد غير الذي قتل مثل أن يرمي صيداً، ولا يرمي إنساناً فيعرض الإنسان فيصيه السهم،

إِلَّا الْأَدَبَ إِذَا عَفَا الْوَلِيَّ.

١٧- بَابُ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ

قال أبو حنيفة لا قصاص على قاتل إلا قاتل قتل بسلاح، وقال أهل المدينة القود بالسلاح، فإذا قتل القاتل بشيء لا يعاش من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح، وإذا ضربه، فلم يزل يضربه، ولم يقطع عنه حتى يجيء من ذلك شيء لا يعيش هو من مثله أو يقع موقع السلاح أو أشد فهذا أيضاً فيه القصاص قال محمد بن الحسن من قال القصاص في السوط والعصا، فقد ترك حديث رسول الله ﷺ المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة حين خطب ألا إن قَتِيلَ الْخَطَا الْعَمْدُ وَنِثْلُ السُّوْطِ وَالْعَصَا فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا فَإِذَا كَانَ مَا تَعَمَّدَ بِهِ مِنْ عَصَاٍ أَوْ حَجَرٍ فَقَتَلَهُ بِهِ، ففيه القصاص بطل هذا الحديث، فلم يكن له معنى إلا أن قَتِيلَ الْخَطَا الْعَمْدُ هُوَ مَا تَعَمَّدَ ضَرْبَهُ بِالسُّوْطِ أَوْ بِالْعَصَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَأَتَى عَلَى نَفْسِهِ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، فَقَدْ بَطَلَتِ الدِّيَةُ فِي شِبهِ الْعَمْدِ إِذَا كَانَ كُلُّ شَيْءٍ تَعَمَّدَتْ بِهِ النَّفْسُ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ فَقَتَلَتْ بِهِ كَانَ فِيهِ الْقِصَاصُ فَالِدِّيَّةُ فِي شِبهِ الْعَمْدِ فِي أَيِّ شَيْءٍ فَرَضَتْ إِنَّمَا هُوَ خَطَأٌ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ عَمْدٌ فَشِبهِ الْعَمْدِ الَّذِي غَلَطَتْ فِيهِ الدِّيَةُ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي النَّفْسِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَشِبهِ الْعَمْدِ فِي النَّفْسِ مَعْنَى فِي قَوْلِهِمْ.

قال الشافعي: القتل ثلاثة وجوه قتل عمداً وهو ما عمد المرء بالحديد الذي هو أوحى في الإتيان وما الأغلب أنه لا يعاش من مثله بكثرة الضرب وتتابعه أو عظم ما يضرب به مثل فضخ الرأس، وما أشبهه فهذا كله عمد وخطأ كلما ضرب الرجل أو رمى يريد شيئاً وأصاب غيره فسواء كان ذلك بحديد أو غيره وشبه العمداً وهو ما عمد بالضرب الخفيف بغير الحديد مثل الضرب بالسوط أو العصا أو اليد فأتى على يد الضارب فهذا العمد في الفعل الخطي في القتل وهو الذي تعرفه العامة بشبه العمداً، وفي هذا الدية مغلظة فيه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ما بين نثية إلى بازل عامها.

٢٨٤٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَا إِنَّ فِي قَتِيلِ الْعَمْدِ الْخَطَا بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مُغْلَظَةٌ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا.

قال الشافعي: فاتح محمد بن الحسن على من احتج عليه

من أصحابنا بحديث النبي ﷺ هذا وتركه؛ فإن كانت فيه عليهم حجة فهي عليه؛ لأنه يزعم أن دية شبه العمداً أربع خسن وعشرون ابنة غاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة فأول ما يلزم محمدًا في هذا أن زعم أن النبي ﷺ قال: فِي دِيَّةِ شِبهِ الْعَمْدِ أَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا وَهُوَ لَا يَجْعَلُ خِلْفَةً وَاحِدَةً؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا ثَابِتًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ حَدَثَ خِلَافُهُ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَيْسَ يَنْصَفُ مِنْ احْتِجَ بِشَيْءٍ إِذَا احْتِجَّ عَلَيْهِ بِمِثْلِهِ قَالَ هُوَ غَيْرُ ثَابِتٍ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ مِثْلَ مَا قُلْنَا فِي شِبهِ الْعَمْدِ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً مِنْ حَدِيثِ سَلَامِ بْنِ سَلِيمٍ، وَمِنْ حَدِيثِ آخِرِ ثَلَاثِ وَثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثِ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِ وَثَلَاثُونَ خِلْفَةً، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي شِبهِ الْعَمْدِ مِثْلَ مَا قُلْنَا، وَخَالَفَ مَا رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عُمَرَ وَاحْتِجَّ عَلَيْهِمْ بِخِلَافِهِمْ مَا قَدْ خَالَفَ هُوَ بَعْضُهُ؛ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ عَلَيْهِمْ بِهِ حُجَّةٌ فَهِيَ عَلَيْهِ مَعَهُمْ.

قال أبو حنيفة ﷺ من قتل رجلاً عمدًا قتل غيلةً أو غير غيلةً فذلك إلى أولياء القتل؛ فإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا عفاوا، وقال أهل المدينة إذا قتل غيلةً من غير ثائرة ولا عداوة، فإنه يقتل، وليس لولاة القتل أن يعفوا عنه، وذلك إلى السلطان يقتل فيه القاتل، وقال محمد بن الحسن قول الله عز وجل: أَصْدَقُ مِنْ غَيْرِهِ قَالَ اللَّهُ عز وجل: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾، وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ﴾، فلم يسم في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دمه دون السلطان إن شاء قتل، وإن شاء عفا، وليس إلى السلطان من ذلك شيء.

٢٨٤٧- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ عَمْدًا فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَقَعَا بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ كَانَتْ لَهُمُ النَّفْسُ، فَلَمَّا عَفَا هَذَا أَحْيَا النَّفْسَ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ حَتَّى يَأْخُذَ غَيْرُهُ قَالَ فَمَا تَرَى قَالَ أَرَى أَنْ تَجْعَلَ الدِّيَةَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَتَرْفَعَ حِصَّةَ الَّذِي عَفَا، فَقَالَ عُمَرُ وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار

[١٨١/٦]

٢٨٤٨- أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ النُّخَعِيِّ

قال: مَنْ اغْتَبَطَ مُسْلِمًا يُقْتَلُ فَهُوَ قَوْدٌ يَدِيهِ وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الرَّائِيَّةُ وَالزَّائِيَّةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، ولم أجد أحداً من خلق الله تعالى يقتدى به أحد قط على غير فعل نفسه أو قوله، فلو أن رجلاً حبس رجلاً لرجل فقتله قتل به القاتل وعوقب الحابس، ولا يجوز في حكم الله تعالى إذا قتلت القاتل بالقتل أن تقتل الحابس بالحبس والحبس غير القتل، ومن قتل هذا فقد أحال حكم الله عز وجل؛ لأن الله إذا قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ فالقصاص أن يفعل بالمرء مثل ما فعل.

وقلنا: أرايت الحابس إذا اقتصنا منه والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل هل ثم قتل فيقتل به، وإنما ثم حبس والحبس معصية، وليس فيها قصاص فيعزّر عليها وسواء حبسه ليقته لا لا يقتله، ولو كان الحبس يقوم مقام القتل إذا نوى الحابس أن يقتل المحبوس انبغى لو لم يقتل أن يقتله؛ لأنه قد فعل الفعل الذي يقيمه مقام القتل مع النية، ولكنه على خلاف ما قال صاحبنا، وعلى ما قال محمد بن الحسن في الجملة وعامة ما أدخل محمد على صاحبنا يدخل وأكثر منه، ولكن محمد لا يسلم من أن يفعل في موضع آخر فيدخل في أكثر مما عاب على صاحبنا، فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه.

فإن قال قائل: وما ذلك؟

قيل: يزعم أن قوماً لو قطعوا الطريق فقتلوا ولهم قوم ردة حيث يسمعون الصوت، وإن كانوا لا يرون ما فعل هؤلاء من القتل قتل القاتلون بقتلهم والرادون بأن هؤلاء قتلوا بقتلهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فقلت لمحمد بن الحسن رحمه الله أو رويت في هذا شيئاً؟ فلم يذكر رواية.

فقلت له أرايت رجلاً شديداً أراد رجل ضعيف أن يقتله، فقال لرجل شديد لولا ضعفي قتل فلانا، فقال أنا أكتفه لك فكفته وجلس على صدره ورفع لحيته حتى أبرر مذبحة وأعطى الضعيف سكيناً فذبحه فزعمت أنك تقتل الذابح؛ لأنه هو القاتل ولا تلتفت إلى معونة هذا الذي كان سببه؛ لأن السبب غير الفعل، وإنما يؤخذ الله الناس على الفعل أكان هذا أعون على قتل هذا أو الردء على قتل من في الطريق؟ ثم تقول في الردء لو كانوا حيث لا يسمعون الصوت، وإن كانوا يرون القوم ويعززونهم ويقوونهم لم يكن عليهم شيء إلا التعزير فمن حد لك حيث يسمعون الصوت قال فصاحبكم يقول معي مثل هذا في الردء يقتلون.

قلت: فتقوم لك بهذا حجة على غيرك إن كان قولك لا

قال: مَنْ عَفَا مِنْ ذِي سَهْمٍ فَعَفُوهُ عَفْوٌ، فَقَدْ أَجَازَ عَمْرُ وَابْنُ مَسْعُودٍ الْعَفْوُ مِنْ أَحَدِ الْأَوْلِيَاءِ، وَلَمْ يَسْأَلُوا أَتَقْتُلْ غِيلَةً كَانَ ذَلِكَ أَوْ غَيْرَهُ. [أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٨٢/٦)]

قال الشافعي: كل من قتل في حراية أو صحراء أو مصر أو مكابرة أو قتل غيلة على مال أو غيره أو قتل نائرة فالقصاص والعفو إلى الأولياء، وليس إلى السلطان من ذلك شيء إلا الأدب إذا عفا الولي.

قال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يسك الرجل للرجل فيضربه سلاح فيموت مكانه إنه لا قود على المسك والقود على القاتل، ولكن المسك يوجع عقوبة ويستودع في السجن، وقال أهل المدينة إن أسكه وهو يرى أنه يريد قتله قتلا به جميعاً، وقال محمد بن الحسن كيف يقتل المسك، ولم يقتل، وإذا أسكه وهو يرى أن لا يريد قتله فقتلون المسك قالوا لا إنما تقتله إذا ظن أنه يريد قتله قيل لهم، فلا نرى القود في قولكم يجب على المسك إلا بظنه والظن يخطئ ويصيب أرايتم رجلاً دلى على رجل فقتله والذي دلى يرى أنه سيقتله إن قدر عليه أيقتل الدال والقاتل جميعاً، وقد دلى عليه في موضع لا يقدر على أن يتخلص منه ينبغي في قولكم أن تقتلوا الدال كما تقتلون المسك أرايتم رجلاً أمر رجلاً بقتل رجل فقتله أيقتل القاتل والأمر ينبغي في قولكم أن يقتلا جميعاً أرايتم رجلاً حبس امرأة لرجل حتى زنى بها أيجدان جميعاً أو يحذ الذي فعل الفعل؟ فإن كانا محصنين أيرجمان جميعاً؟ ينبغي لمن قال يقتل المسك أن يقول يقام الحد عليهما جميعاً أرايتم رجلاً سقى خيراً أيجدان جميعاً حد الخمر أم يحذ الشارب خاصة؟ أرايتم رجلاً أمر رجلاً أن يفترى على رجل فافترى عليه أيجدان جميعاً أم يحذ القاذف خاصة؟ ينبغي في قولكم أن يحذ جميعاً هذا ليس بشيء، لا يحذ إلا الضاعل، ولا يقتل إلا القاتل، ولكن على الآخر التعزير والحبس.

٢٨٤٩- أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ الْجَمْعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قال: فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا وَأَمْسَكَهُ آخَرُ، فَقَالَ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُحْبَسُ الْآخَرُ فِي السَّجْنِ حَتَّى يَمُوتَ. [أخرجه البيهقي (٥٠/٨)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حد الله الناس على الفعل نفسه وجعل فيه القود، فقال تبارك وتعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾، وقال: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِهِ سُلْطَانًا﴾؛ فكان معروفاً عند من حوطلب بهذه الآية أن السلطان لولي المقتول على القاتل نفسه، وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه

عنده إلا أقلُّ من دية حرٍّ ولا عبدٌ بعبدٍ إذا كانَ القتالُ أكثرَ قيمةً من المقتول.

فإن زعمَ أنَّ القصاصَ في النَّفسِ ليسَ من معنى العقلِ بسبيلٍ فكذلك ينبغي له أن يقولَ في الجراحِ؛ لأنَّ اللهَ تبارك وتعالى ذكرها ذكراً واحداً، فلم يفرِّقَ بينهما في هذا الموضعِ الَّذي حكمَ بها فيه، فقالَ جلَّ ثناؤه ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ - إلى - ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، فلم يرجب في النَّفسِ شيئاً من القودِ إلا أوجبَ فيما سَمَّى مثله.

فإذا زعمَ محمدُ أنَّ من حجَّته أنَّ عشرةً يقتلون رجلاً واحداً فيقتلون به، ولو قطعوا يده لم تقطع أيديهم، فلو قالوا معه قوله لم تكن عليهم حجةٌ بل كانت عليه بقوله، وذلك أنَّهم يقدرون على أن يقتلوه، فإذا جعلت العشرة كلَّ واحدٍ منهم يقتلُ كأنه قاتلُ نفسٍ على الكمالِ فكذلك فاجعل عليهم عشرَ دياتٍ إذا قتلوا إنساناً.

فإن قلت معنى القصاصِ غيرُ معنى الدِّية قلنا.

وكذلك في النَّفسِ أيضاً.

فإن قلت: نعم قالوا لك لا نسمعُ ما احتججت به إلا عليك مع أنَّهم يقطعون أو من قطعَ منهم يدين يدين، وإذا يدين ييب، فإنما يشبه أن يكونوا قاسوها على النَّفسِ، فقالوا إذا أفاتا شيئاً لا يرجعُ كإفاته النَّفسِ الَّتِي لا ترجعُ قضينا عليهما باشتراكهما في الإفاةِ قضاءً كلُّ من فعلَ فعلاً على الانفراد.

١٨- بَابُ الْقَصَاصِ فِي كَسْرِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ

قال أبو حنيفة رحمته الله لا قصاصَ على أحدٍ كسرَ يداً أو رجلاً؛ لأنَّه عظمٌ ولا قودَ في عظمٍ إلا السنُّ، وقال أهلُ المدينة من كسرَ يداً أو رجلاً أقيدَ منه، ولا يعقلُ، ولكنَّه لا يقادُ حتَّى يبرأ جرحُ صاحبه، وقالَ محمدُ بنُ الحسنِ الآثارُ في أنَّه لا قودَ في عظمٍ أكثرَ من ذلك.

٢٨٥٢- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ، عَنْ حَمَّادٍ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَيْسَ فِي عَظْمٍ قِصَاصٌ إِلَّا السِّنُّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا قِصَاصَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي الْيَدِ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ، وَفِي الْكَسْرِ حُكُومَةُ عَذْلِ فِي مَالِهِ، وَلَمْ أَكُنْ لِأَضْعَ الْحَدِيدِ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهَا فِيهِ الْقَاطِعُ وَلَا أَقْصَرُ مِنْ عَظْمٍ فَلِذَلِكَ جَعَلْتُ فِي ذَلِكَ الدِّيَةَ.

قال: وَقَدْ اجْتَمَعْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ أَنَّهُ لَا قَوْدَ فِي مَأْمُومَةٍ فَيَنْبَغِي لِمَنْ رَأَى الْقَوْدَ فِي الْعِظَامِ أَنْ يَرَى ذَلِكَ فِي الْمَأْمُومَةِ؛ لِأَنَّهَا عَظْمٌ كَسِرَ فَوَصَلَ إِلَى الدَّمَاعِ، وَلَمْ يُصَبِّ الدَّمَاعُ

يَكُونُ حِجَّةً أَفِيكُونُ قَوْلُ صَاحِبِنَا الَّذِي تَسْتَدْرِكُ عَلَيْهِ مِثْلَ هَذَا حِجَّةٌ؟

قال: فلا تقله.

قلت: لا، ولم أجد أحداً يعقلُ بقوله، ومن قاله خرجَ من حكمِ الكتابِ والقياسِ والمعقولِ ولزمه كثيرٌ ممَّا احتججت به، فلو كنت إذا احتججت في شيءٍ أو عبته سلمت منه كان.

٢٨٥٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرَوَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُحْبَسُ الْمُضْمَكُ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ لَا يَحْبِسُهُ حَتَّى يَمُوتَ فَخَالَفَ مَا احْتَجَّ بِهِ.

قال أبو حنيفة لا قودَ بينَ الرَّجالِ والنِّساءِ إلا في النَّفسِ.

٢٨٥١- وَكَذَلِكَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ نَفْسُ الْمَرْأَةِ بِنَفْسِ الرَّجُلِ وَجَرَحُهَا بِجَرَحِهِ.

قال محمدُ بنُ الحسنِ: أرايتم المرأةَ في العقلِ أليست على النَّصفِ من ديةِ الرَّجلِ؟ قالوا: بلى.

قيلَ لهم فكيف قطعت يده يديها ويده ضعفُ يدها في العقلِ؟

قالوا أنت تقول مثلَ هذا أنت تقتله بالمرأةِ وديةُ المرأةِ على النَّصفِ من ديةِ الرَّجلِ قيلَ لهم ليست النَّفسُ كثيرها إلا ترى أنَّ عشرةً لو قتلوا رجلاً ضربه بأسيا فمهم حتَّى قتلوا به جميعاً.

ولو أنَّ عشرةً قطعوا يدَ رجلٍ واحدٍ لم تقطع أيديهم فلذلك اختلفت النَّفسُ والجراح.

فإن قلتم إنَّا نقطعُ يدي رجلين يبيد رجلٍ فأخبرونا عن رجلين قطعاً يدَ رجلٍ جميعاً جزأهما أحدهما من أعلاهما والآخر من أسفلها حتَّى التقت الحليدتان في النَّصفِ منها أُنقطع يدُ كلِّ واحدٍ منهما، وإنما قطعَ نصفُ يده؟ ليسَ هذا ممَّا ينبغي أن يخفى على أحد.

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ قَتَلَ بِهَا، وَإِذَا قَطَعَ بِهَا قَطَعَتْ يَدَهُ يَدِهَا، فَإِذَا كَانَتِ النَّفْسُ الَّتِي هِيَ الْأَكْثَرُ بِالنَّفْسِ فَالَّذِي هُوَ أَقْلُ أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ بِمَا هُوَ أَقْلُ، وَلَيْسَ الْقِصَاصُ مِنَ الْعَقْلِ بِسَبِيلٍ.

ألا ترى أنَّ من قَتَلَ الرَّجُلَ بِالْمَرْأَةِ فَقَدْ يَقْتُلُهَا وَعَقْلُهَا نِصْفُ عَقْلِهِ.

قال محمدُ بنُ الحسنِ يَقْتُلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَدِيَةُ الْحُرِّ عِنْدَهُ الْفُ دينار، ولعلَّ ديةَ العبدِ خمسةُ دنانير، فلو كانَ تفاوتُ الدِّيَةِ يمتنعُ القَتْلُ لم يقتل رجلٌ بامرأةٍ ولا حرٌّ بعبْدٍ؛ لأنَّه لا يكونُ في العبدِ

وَيَنْبَغِي لَهُ أَيْضاً أَنْ يَجْعَلَ فِي الْمُثَقَّلَةِ الْقَوْدَ، وَإِنْ اقْتَصَّ مِنْ عَظْمِ
الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَلَمْ يُقْتَصَّ مِنْ كَسْرِ عَظْمِ الرَّأْسِ، فَقَدْ تَرَكَ قَوْلَهُ،
وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا افْتِرَاقٌ وَيَنْبَغِي لَهُ أَيْضاً أَنْ يَقْتَصَّ مِنَ الْهَاشِمَةِ وَهِيَ
الشَّجَّةُ الَّتِي هَشَمَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْتَصَّ مِنْ هَذَا، فَقَدْ
تَرَكَ قَوْلَهُ فِي كَسْرِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَقَدْ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رضي الله عنه
ذَاتَ يَوْمٍ كُنَّا لَا نَقْصُ مِنَ الْأَصَابِعِ حَتَّى قَصَّ مِنْهَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
الْمُطَّلِبِ قَاضٍ عَلَيْهِمْ فَقَصَصْنَا مِنْهَا فَلَيْسَ يَغْدُلُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فِي
الْأَشْيَاءِ بِمَا عَمِلَ بِهِ عَامِلٌ فِي بِلَادِهِمْ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: معقول في كتاب الله عز
وجل في القصاص إذ قال جل وعلا ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ الآية إنما
هو إفاته شيء بشيء فهذا سواء، وفي قوله ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾
إنما هو أن يفعل بالجرح مثل ما فعل بالجروح، فلا نقص من
واحد إلا في شيء يقات من الذي أقات مثل عين ومسن وأذن
ولسان وغير هذا مما يقات فهذا يقات إفاته النفس أو جرح فيؤخذ
من الجراح كما أخذ من الجروح، فإذا كان على الابتداء يعلم أنه
يقدر على أنه يقص منه، فلا يزد فيه، ولا ينقص اقتص منه، وإذا
كان لا يقدر على ذلك، فلا قصاص فيه قال وأولى الأشياء أن لا
يقص منه كسر اليد والرجل لمعينين أحدهما أن دون عظمهما
حائلاً من جلد وعروق ولحم وعصب ممنوع إلا بما وجب عليه،
فلو استبقينا أن نكسر عظمه كما كسر عظمه لا نزيد فيه ولا
ننقص فعلنا، ولكننا لا نصل إلى العظم حتى ننال مما دونه مما
وصفت مما لا يعرف قدره مما هو أكثر أو أقل مما نال من غيره
والثاني أن لا نقدر على أن يكون كسر ككسر أبداً فهو ممنوع من
الوجهين والمأمومة والمنقلة والهاشمة أولى أن يكون فيها قصاص
من حيث إن من جناها، فقد شق بها اللحم والجلد فنشق اللحم
والجلد كما شقه ونهشم العظم أو ننقله أو نؤمّه فنخرقه.

فإن قال: لا يقدر على العظم وهو بارز فهو لم يتعدر دونه
فكذلك لا يقدر على العظم دونه غيره.

٧٦- كتاب سير الأوزاعي

٢٨٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا

الشَّافِعِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا غَنِمَ جُنْدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ غَنِيمَةً فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَلَا يَقْتَسِمُونَهَا حَتَّى يُخْرِجُوهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَيَحْزُورُوهَا.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: لَمْ يَقْبَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ أَصَابَ فِيهَا مَغْنَمًا إِلَّا خَسَهُ وَقَسَمَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ ذَلِكَ غَزْوَةُ بَنِي الْمِصْطَلِقِ وَهَوَازِنَ وَيَوْمَ حَنْينَ وَخَيْبَرَ وَتَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَيْرٍ حِينَ افْتَتَحَهَا صَفِيَّةٌ وَقَتْلَ كَنَانَةَ بِنَ الرَّبِيعِ وَأَعْطَى أَخِيهِ دَحِيَّةً، ثُمَّ لَمْ يَزَلِ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَهُ وَعَلَيْهِ جِيوشُهُمْ فِي أَرْضِ الرُّومِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَخِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، ثُمَّ هَلَمَّ جَرًّا، وَفِي أَرْضِ الشَّرْكِ حِينَ هَاجَتِ الْفِتْنَةُ وَقَتَلَ الْوَلِيدُ قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَمَّا غَزْوَةُ بَنِي الْمِصْطَلِقِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ افْتَتَحَ بِلَادَهُمْ وَظَهَرَ عَلَيْهِمْ فَصَارَتْ بِلَادُهُمْ دَارَ الْإِسْلَامِ وَبَعَثَ الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ فَاتَّخَذَ صَدَقَاتِهِمْ، وَعَلَى هَذِهِ الْحَالِ كَانَتْ خَيْرٌ حِينَ افْتَتَحَهَا، وَصَارَتْ دَارَ الْإِسْلَامِ وَعَامِلُهُمْ عَلَى النَّخْلِ، وَعَلَى هَذَا كَانَتْ حَنْينَ وَهَوَازِنَ، وَلَمْ يَقْسَمْ فِيءٌ حَنْينَ إِلَّا بَعْدَ مُنْصَرَفِهِ عَنِ الطَّائِفِ حِينَ سَأَلَهُ النَّاسُ وَهَمَّ بِالْجِعْرَانَةِ أَنْ يَقْسَمَهُ بَيْنَهُمْ.

فَإِذَا ظَهَرَ الْإِمَامُ عَلَى دَارٍ وَأَتَخَنَ أَهْلَهَا فَيَجْرِي حُكْمُهُ عَلَيْهَا، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْسَمَ الْغَنِيمَةَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ مُغِيرًا أَيْهَا لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَجِرْ حُكْمُهُ، فَإِنَّا نَكْرَهُ أَنْ يَقْسَمَ فِيهَا غَنِيمَةً أَوْ فَيْئًا مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمْ يَجْرُزْهُ، وَمِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ جَيْشٌ مِنْ جِيوشِ الْمُسْلِمِينَ مَدَدًا لَهُمْ شَارِكُوهُمْ فِي تِلْكَ الْغَنِيمَةِ، وَمِنْ قَبْلِ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ لَوْ اسْتَقْدُوا مَا فِي أَيْدِيهِمْ، ثُمَّ غَنِمَ جَيْشٌ آخَرٌ مِنْ جِيوشِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الْأَوَّلِينَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا يَقْسِمُونَ مَغَانِمَهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيهِمَا فِي أَرْضِ الْحَرْبِ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ يَقْبَلُ إِلَّا عَنْ الرِّجَالِ الثَّقَاتِ فَعَمَّنْ هَذَا الْخَدِيثُ وَعَمَّنْ ذَكَرَهُ وَشَهِدَهُ وَعَمَّنْ رَوَى؟ وَنَقُولُ أَيْضًا إِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَقَسَمَهُ جَائِزًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ حَوْلَةٌ يَجْعَلُ عَلَيْهَا الْمَغْنَمَ أَوْ احْتِاجَ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهَا أَوْ كَانَتْ عِلَّةٌ فَقَسَمَ لَهَا الْمَغْنَمَ وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ جَائِزٌ غَيْرُ أَنْ أَحَبَّ ذَلِكَ إِلَيْنَا وَأَفْضَلُهُ أَنْ لَا يَقْسَمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ حَتَّى يَخْرُجَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ.

٢٨٥٤- قَالَ أَبُو يُونُسَ، عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ إِنِّي قَدْ أَمَدَدْتُكَ بِقَرْمٍ فَمَنْ أَتَاكَ مِنْهُمْ قَبْلَ تَنْفِقِ الْقَتْلَى فَأَشْرِكُهُ فِي الْغَنِيمَةِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٠/٩)]

قَالَ أَبُو يُونُسَ، وَهَذَا يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَحْزُرُوا ذَلِكَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ سَتَلَ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ عَنِ الْأَنْفَالِ، فَقَالَ قَيْنَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنْزَلَتْ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ الْآيَةَ أَنْزَعَهُ مَا حِينَ اخْتَلَفْنَا وَسَاءَتْ أَخْلَاقُنَا فَجَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى رَسُولِهِ ﷺ يَجْعَلُهُ حَيْثُ شَاءَ.

قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ عِنْدُنَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَحْزُرُوهُ وَيَخْرُجُوهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ

٢٨٥٥- الْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مَقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْسَمْ غَنَائِمَ بَنِي الْأَمِيَّةِ بَعْدَ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ ضَرَبَ لِعُثْمَانَ وَطَلْحَةَ فِي ذَلِكَ بِسَهْمٍ سَهْمٍ، فَقَالَا وَأَجْرُنَا، فَقَالَ وَأَجْرُكُمَا، وَلَمْ يَشْهَدَا وَقَعَةَ بَنِي الْأَمِيَّةِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٥٤٧/٦)]

٢٨٥٦- أَشْيَاخُنَا عَنِ الزَّهْرِيِّ وَمَكْحُولٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَقْسَمْ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ" (٥٤٧/٦)]

قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقْضُونَ بِالْقَضَاءِ فَقَالَ لَهُمْ عَمَّنْ؟ فَيَقُولُونَ بِهَذَا جَرَتْ السَّنَةُ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ قَضَى بِهِ عَامِلُ السُّوقِ أَوْ عَامِلٌ مَا مِنْ الْجِهَاتِ وَقَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ عَلَى هَذَا كَانَتْ الْقَاسِمُ فِي زَمَانِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهَلَمَّ جَرًّا غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَنَا

٢٨٥٧- الْكَلْبِيُّ مِنْ حَدِيثِ رَفَعَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ بَعَثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ جَحْشٍ إِلَى بَطْنِ نَخْلَةٍ فَأَصَابَ هُنَالِكَ عَمْرُو بْنُ الْحَضَرَمِيِّ وَأَصَابَ أَمِيرًا أَوْ اثْنَيْنِ وَأَصَابَ مَا كَانَ مَعَهُمْ مِنْ أَذْمٍ وَزَيْتٍ وَبَجَارَةٍ مِنْ تِجَارَةِ أَهْلِ الطَّائِفِ فَقَدِمَ بِذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقْسَمْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشُّهُرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ حَتَّى قَرَعَ مِنَ الْآيَةِ فَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَغْنَمَ وَخَمْسَةَ.

٢٨٥٨- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مَكْحُولٍ عَنِ الْحَارِثِ

وإن قَسَمَ ببلاد الحرب، ثم جاء المدد قبل تنفق القتلى لم يكن للمدد شيء، وهذا يناقض قوله وحجته عليه بحديث عن عمر لا يأخذ به ويدعه من كل وجه، وقد بلغني عنه أنه قال: وإن نفقت القتلى وهم في بلاد الحرب لم يخرجوا منها، ولم يقتسموا شركهم المدد، وكل هذا القول خروج مما احتج به. (عبد الرزاق) (٩٦٩٢)

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإنما الغنيمة لمن شهد الوقعة لا للمدد.

وكذلك روي عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما، وأما ما احتج به من أن النبي ﷺ لم يقسم غنائم بدر حتى ورد المدينة وما ثبت من الحديث بأن قال والدليل على ذلك أن النبي ﷺ أسهم لغنائم وطلحة رضي الله تعالى عنهما، ولم يشهدا بدر، فإن كان كما قاله فهو يخالف سنة رسول الله ﷺ فيه؛ لأنه يزعم أن ليس للإمام أن يعطي أحداً لم يشهد الوقعة، وليس كما قال غنم رسول الله ﷺ غنائم بدر يستير شيعب من شيعاب الصحراء قريب من بدر وكانت غنائم بدر كما يروي عبادة بن الصامت غنمها المسلمون قبل أن تنزل الآية في سورة الأنفال، فلما تشاحوا عليها اتزعها الله من أيديهم بقوله عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾؛ فكانت لرسول الله ﷺ كلها خالصة وقسمها بينهم وأدخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا الوقعة من المهاجرين والأنصار وهم بالمدينة، وإنما أعطاهم من ماله، وإنما نزلت ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ بعد غنيمة بدر، ولم يعلم رسول الله ﷺ أسهم لخلق لم يشهدوا الوقعة بعد نزول الآية، ومن أعطى رسول الله ﷺ من المؤلفعة وغيرهم، فإنما من ماله أعطاهم لا من شيء من أربعة الأخماس، وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر وقبل نزول الآية وكانت وقعتهم في آخر يوم من الشهر الحرام فوقفوا فيما صنعوا حتى نزلت ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾، وليس مما خالفه فيه الأوزاعي بسبيل.

١- أَخَذَ السِّلَاحَ

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح من الغنيمة إذا احتاج إليه بغير إذن الإمام فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب، ثم يرده في المغنم، وقال الأوزاعي يقاتل ما كان الناس في معمرة القتال، ولا يتظر برده الفراغ من الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار سنة من طول مكثه في دار الحرب.

وروي أن رسول الله ﷺ قال: إِيَّاكَ إِذَاكَ الْغُلُولُ أَنْ تَرَكَبَ الدَّابَّةَ حَتَّى يَحْسِرَ قَبْلَ أَنْ يُوَدَّى إِلَى الْمَغْنَمِ أَوْ تَلْسَ

بن معاوية قال قيل لمعاذ بن جبل إن شرحبيل ابن حسنة باع غنماً وقرأ أصابها بقنسرين غلها الناس، وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من المغنم على عهد رسول الله ﷺ، ولا يبيعونه، فقال معاذ لم يسئ شرحبيل إذا لم يكن المسلمون محتاجين إلى لحومها فقروا على خلتها فليبيعوها فليكن ثمنها في الغنيمة والخمس، وإن كان المسلمون محتاجين إلى لحومها فلتقسم عليهم فيأكلونها فإن رسول الله ﷺ أصاب أموال أهل خيبر وفيها الغنم والبقر فقسّمها وأخذ الخمس، وقد كان رسول الله ﷺ يطعم الناس ما أصابوا من الغنم والبقر إذا كانوا محتاجين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال الأوزاعي، وما احتج به عن رسول الله ﷺ معروف عند أهل المغازي لا يختلفون في أن رسول الله ﷺ قسم غير مغنم في بلاد الحرب.

فأما ما احتج به أبو يوسف من أن النبي ﷺ ظهر على بني المصطلق وصارت دارهم دار إسلام، فإن رسول الله ﷺ أغار عليهم وهم غارون في نعمهم فقتلهم وسباهم وقسم أموالهم وسيبهم في دارهم سنة خمس، وإنما أسلموا بعد ما بزمان، وإنما بعث إليهم الوليد بن عقبة مصدقاً سنة عشر، وقد رجع رسول الله ﷺ عنهم ودارهم دار حرب، وأما خيبر فما علمته كان فيها مسلم واحد، وما صالح إلا اليهود وهم على دينهم إن ما حول خيبر كله دار حرب، وما علمت لرسول الله ﷺ سرية.

فقلت من موضعها حتى تقسم ما ظهرت عليه، ولو كان الأمر كما قال لكان قد أجاز أن يقسم الولي ببلاد الحرب فدخل فيما عاب.

وأما حديث مجالد عن الشعبي عن عمر أنه قال: من جاءك منهم قبل تنفق القتلى فأسهم له فهو إن لم يكن ثابتاً داخل فيما عاب على الأوزاعي، فإنه عاب عليه غير الثقات المعروفين ما علمت الأوزاعي قال: عن النبي ﷺ من هذا إلا ما هو معروف، ولقد احتج على الأوزاعي بحديث رجال وهو يرغب عن الرواية عنهم؛ فإن كان حديث مجالد ثابتاً فهو يخالفه هو يزعم أن المدد إذا جاءه ولم يخرج المسلمون من بلاد الحرب والقتلى نظراؤهم لم ينفقوا، ولا ينفقوا بعد ذلك بأيام لم يكن لهم سهم مع أهل الغنيمة، فلو كانت الغنيمة عنده إنما تكون للأوليين دون المدد إذا نفقت القتلى انبغى أن يعطي المدد ما بينهم وبين أن تنفق القتلى قال وبلغني عنه أنه قال: وإن قسم ببلاد الحرب كان جائزاً، وهذا ترك لقوله ودخول فيما عاب على الأوزاعي وبلغني عنه أنه قال:

سلاح ودواب كما تكون له الصدقة بطعامه وهبته وأكل الطعام من بلاد العدو، فقد كان كثير من الناس على هذا ويصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وثيابهم.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: لَوْ نَزَعْتَ سَهْمًا مِنْ جَبَلٍ مِنْ بِلَادِ الْعَدُوِّ مَا كُنْتَ بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ وَمَا أَعْلَمُ مَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ إِلَّا مُوَافَقًا لِلسُّنَّةِ مَعْقُولًا؛ لِأَنَّهُ يَجِلُّ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ الشَّيْءُ، فَإِذَا انْقَضَتِ الضَّرُورَةُ لَمْ يَجِلْ، وَمَا عَلِمْتُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ قِيَاسًا وَلَا خَبْرًا. [أعرجه البهيقي (٦٧/٩)]

٢- سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل

قال أبو حنيفة رحمه الله يضرب للفارس بسهمين سهم له وسهم لفارسه ويضرب للراجل بسهم، وقال الأوزاعي أسهم رسول الله ﷺ للفارس بسهمين ولصاحبه بسهم واحد والمسلمون بعد لا يختلفون فيه، وقال أبو حنيفة الفرس والبرذون سواء، وقال الأوزاعي كان أئمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت الفتنة لا يسهمون للبراذين قال أبو يوسف رحمه الله كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمه.

فأما البراذين فما كنت أحسب أحداً يجهل هذا، ولا يميز بين الفرس والبرذون، ومن كلام العرب المعروف الذي لا تختلف فيه العرب أن تقول هذه الخيل، ولعلها براذين كلها أو جلها، ويكون فيها المقاريف أيضاً، وما نعرف نحن في الحرب أن البراذين أوفق لكثير من الفرسان من الخيل في لين عطفها وقودها وجودتها مما لم يطل الغاية، وأما قول الأوزاعي على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف فهذا كما وصف من أهل الحجاز أو رأي بعض مشايخ الشام ممن لا يحسن الوضوء ولا تشهد ولا أصول الفقه صنع هذا، فقال الأوزاعي بهذا مضت السنة، وقال أبو يوسف بلغنا عن رسول الله ﷺ وعن غيره من أصحابه أنه أسهم للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم وبهذا أخذ أبو يوسف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال الأوزاعي في الفارس أن له ثلاثة أسهم.

٢٨٦٠- قال الشافعي: وأخبرنا، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ ضرب للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأما ما حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: لا أفضل بهيمة على رجل مسلم، فلو لم

الثوب حتى يخلق قبل أن ترده إلى المغمم قال أبو يوسف قد بلغنا عن رسول الله ﷺ ما قال الأوزاعي ولحديث رسول الله ﷺ معاني، ووجه تفسير لا يفهمه، ولا يصبره إلا من أعانه الله تعالى عليه فهذا الحديث عندنا على من يفعل ذلك وهو عنه غني بذلك على دابته، وعلى ثوبه أو يأخذ ذلك يريد به الحاجة فأما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة، وليس مع المسلمين فضل يحملونه إلا دواب الغنيم، ولا يستطيع أن يحشي، فإذا كان هذا، فلا يجلب للمسلمين تركه، ولا بأس بتركه إن شاءوا، وإن كرهوا.

وكذلك هذه الحال في السلاح.

والحال في السلاح أبين وأوضح ألا ترى أن قوماً من المسلمين لو تكسرت سيوفهم أو ذهب لهم غنم في المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا سيوفاً من الغنيم فيقاتلوا بها ما داموا في الحرب أرأيت إن لم يجاتوا إليها في معمة القتال واحتاجوا إليها بعد ذلك بيومين وأغار عليهم العدو يقومون هكذا في وجه العدو بغير سلاح؟ أرأيت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأثرون؟ هذا الرأي توهين لمكيدة المسلمين ولجنودهم وكيف يجلب هذا ما دام في المعمة ويجرم بعد ذلك، وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ عن الثقات حديث مسند عن الرجال المعروفين بالفقه المأمونين عليه أنه كان يغنم الغنيم فيها الطعام فيأكل أصحابه منها إذا احتاج الرجل شيئاً يأخذه وحاجة الناس إلى السلاح في دار الحرب وإلى الدواب وإلى الثياب أشد من حاجتهم إلى الطعام.

٢٨٥٩- أبو إسحاق الشيباني، عن محمد بن أبي المجلد، عن ابن أبي أوفى قال: كنا مع رسول الله ﷺ بخيبر يأتي أحدنا إلى الطعام من الغنيم فيأخذ حاجته.

قال الشافعي: كان أبو حنيفة إنما جعل السلاح والثياب والدواب قياساً على الطعام من غني يحد ما يشري به طعاماً أو فقير لا يحد ما يشري به أحل لهم أكله، وأكله استهلاكاً له فهو إن أجاز لمن يحد ما يشري به طعاماً أن يأكل الطعام في بلاد العدو ففاسد السلاح والدواب عليه جعل له أن يستهلك الطعام، ويتفكه بركوب الدواب كما يتفكه بالطعام فيأكل فالودأ ويأكل السم والعلس، وإن اجتزأ بالخير اليابس بالملح والجبن واللبن، وإن يلبغ بالدواب استهلاكها ويأخذ السلاح من بلاد العدو فيتلذذ بالضرب بها غير العدو، وكما يتلذذ بالطعام لغير الجوع، وكان يلزمه إذا خرج بالدواب والسلاح من بلاد العدو أن يجعله ملكاً له في قول من قال يكون ما بقي من الطعام ملكاً له ولا أحسب من الناس أحداً يميز هذا، وكان له بيع سلاحه ودوابه وأخذ

عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى يومك هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال الأوزاعي، وقد زعم أبو يوسف أن السنة جرت على ما قال وعاب على الأوزاعي أن يقول قد جرت السنة بغير رواية ثابتة مفسرة، ثم ادعاه بغير رواية ثابتة ولا خبر ثابت، ثم قال الأمر كما جرى عليه الديوان منذ زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو لا يخالف في أن الديوان يحدث في زمان عمر، وأنه لم يكن ديوان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا صدر من خلافة عمر، وأن عمر إنما دون الديوان حين كثر المال والسنة إنما تكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللرجل بسهم فهذا الدليل على ما قال الأوزاعي؛ لأنه لا يسهم عنده ولا عنده إلا لمن حضر القتال، فإذا لم يكن حاضر القتال فارساً فكيف يعطى بفرسه ما لا يعطى ببنيه، وأما قوله إن قاتل هذا عليه يوماً، وهذا يوماً أيعطى كل واحد سهم فارس، فلا يعطى بفرس في موضعين كما لا يعطى لو قاتل في موضعين إلا أن تكون غنيمة، فلا يعطى بشيء واحد في موضعين والسهم للفارس المالك لا لمن استعار الفرس يوماً، ولا يومين إذا حضر المالك فارساً القتال، ولو بعثنا بينهم سهم الفرس ما زدناه على سهم فارس واحد كما لو أسهمنا للرجل ومات لم نزد ورثته على سهم واحد.

وكذلك لو خرج سهمه إلى بعير اقتسموه، فقال بعض من يذهب مذهبه إنني إنما أسهممت للفارس إذا دخل بلاد الحرب فارساً للمونة التي كانت عليه في بلاد الإسلام.

قلنا: فما تقول إن اشترى فارساً قبل أن يفرض عليه الديوان في أدنى بلاد الحرب بساعة؟

قال يكون فارساً إذا ثبت في الديوان.

قلنا: فما تقول في خراساني أو يمانى قاذ فارساً من بلاده حتى أتى بلاد العدو فمات فرسه قبل أن تنتهي الدعوة إليه؟

قال: فلا يسهم له سهم فارس؟

قلنا: فقد أبطلت مونة هذين في الفرس وهذان أكثر مونة من الذي اشتراه قبل الديوان بساعة.

وقال أبو حنيفة في الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل أنه لا يضرب له بسهم في الغنيمة، وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من المسلمين قتل بخيبر فاجتمعت أئمة الهدى على الإسهام لمن مات أو قتل.

٢٨٦٢- وقال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا، عن الزهري، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يضرب لأحد ممن استشهد معه بسهم في شيء من المعانيم قط، وأنه لم

يكن في هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان مجموعاً بخلافه؛ لأن قوله لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من وجهين أحدهما أنه كان إذا أعطى بسبب الفرس سهمين كان مفضلاً على المسلم إذ كان إنما يعطي المسلم سهماً أتبعى له أن لا يسوي البهيمة بالمسلم، ولا يقربها منه، وإن هذا كلام عربي، وإنما معناه أن يعطى الفارس سهماً له وسهمين بسبب فرسه؛ لأن الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل، فقال جل وعز ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾، فإذا أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وصفنا، فلأنما سهم الفرس لراكبه لا للفارس والفرس لا يملك شيئاً إنما يملكه فارسه بعناؤه والمونة عليه فيه، وما ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما تفصيل الأوزاعي الفرس على الهجين واسم الخيل يجمعهما:

٢٨٦١- فَإِنْ سُقِيَانِ بَنَ عَيْنَةٍ أُخْتَرْنَا، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ قَالَ: أَغَارَتِ الْخَيْلُ بِالشَّامِ فَأَذْرَكَتِ الْخَيْلُ مِنْ يَوْمِهَا وَأَذْرَكَتِ الْكَوَادِرُ ضَحَى، وَعَلَى الْخَيْلِ الْمُتَنَذِرُ بْنُ أَبِي حَمَصَةَ الْهَمْدَانِيُّ، فَفَضَّلَ الْخَيْلَ عَلَى الْكَوَادِرِ، وَقَالَ: لَا أَجْعَلُ مَا أَذْرَكَ كَمَا لَمْ يُذْرَكَ بَلَّغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فَقَالَ هَبْلَتِ الْوَادِعِي أُمُّهُ لَقَدْ أَذْرَكَتْ بِهِ أَمْضُوهَا عَلَى مَا قَالَ. [أخرجه البيهقي (٥١/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهم يروون في هذا أحاديث كلها أو بعضها أثبتت ما احتج به أبو يوسف؛ فإن كان فيما احتج به حجة فهي عليه، ولكن هذه منقطعة والذي نذهب إليه من هذا التسوية بين الخيل العرب والبراذين والمقاريض، ولو كنا ثبت مثل هذا ما خالفناه.

وقال أبو حنيفة إذا كان الرجل في الديوان راجلاً ودخل أرض العدو غازياً راجلاً، ثم ابتاع فارساً يقاتل عليه وأحرزت الغنيمة وهو فارس أنه لا يضرب له إلا سهم راجل، وقال الأوزاعي لم يكن للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهم للخيل ويتابع على ذلك أئمة المسلمين، وقال أبو يوسف ليس فيما ذكر الأوزاعي حجة ونحن أيضاً نسهم للفارس كما قال: فهل عنده أثر مسند عن الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم سهم فارس لرجل غزا معه راجلاً، ثم استعار أو اشترى فارساً يقاتل عليه عند القتال ويفسرهما هكذا وعليه في هذا أشياء أرايت لو قاتل عليه بعض يوم، ثم باعه من آخر فقاتل عليه ساعة أكل هؤلاء يضرب لهم بسهم فارس، وإنما هو فارس واحد هذا لا يستقيم، وإنما توضع الأمور على ما يدخل عليه الجند فمن دخل فارساً أرض الحرب فهو فارس، ومن دخل راجلاً فهو راجل على ما عليه الدواوين منذ زمن

أبدأ. [أخرجه مالك (٢٨)]

كَانَ عَمْرُ فِيمَا بَلَّغْنَا لَا يَقْبَلُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ وَلَوْ لَا طُولُ الْكِتَابِ لَأَمْتَدَّتِ الْحَدِيثَ لَكَ.

وكان علي بن أبي طالب ﷺ لا يقبل الحديث عن رسول الله ﷺ والرواية تزداد كثرة ويخرج منها ما لا يعرف، ولا يعرفه أهل الفقه، ولا يوافق الكتاب ولا السنة فإنك وشاذ الحديث وعليك بما عليه الجماعة من الحديث، وما يعرفه الفقهاء، وما يوافق الكتاب والسنة فقس الأشياء على ذلك فما خالف القرآن فليس عن رسول الله ﷺ، وإن جاءت به الرواية.

٢٨٦٦- حَدَّثَنَا الثَّقَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

فِي مَرْصِيهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ إِنِّي لِأَحْرَمُ مَا حَرَّمَ الْقُرْآنُ وَاللَّهُ لَا يُنْسِيكُونَ عَلَيَّ بِشْيءٍ فَاجْعَلِ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ الْمَعْرُوفَةَ لَكَ إِمَامًا قَائِدًا وَاتَّبِعْ ذَلِكَ وَقَسْ عَلَيْهِ مَا يَرِدُ عَلَيْكَ وَمَا لَمْ يُوضَحْ لَكَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

٢٨٦٧- حَدَّثَنَا الثَّقَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قِسْمَةِ

هَوَازِنَ أَنْ وَقَدْ هَوَازِنَ سَأَلُوهُ، فَقَالَ أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِإِنِّي عَبْدُ الْمُطَّلِبِ فَهَوَ لَكُمْ وَأَسْأَلُ لَكُمْ النَّاسَ إِذَا صَنَيْتِ الظُّهْرَ فَقُومُوا وَقُولُوا إِنَّا تَشْفَعُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَبِالْمُسْلِمِينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامُوا، فَقَالُوا ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِإِنِّي عَبْدُ الْمُطَّلِبِ فَهَوَ لَكُمْ، فَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ، وَمَا كَانَ لَنَا فَهَوَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَتِ الْأَنْصَارُ بِغُلِّ ذَلِكَ، وَقَالَ عُبَيْسُ بْنُ مَرْزَاسٍ أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِإِنِّي سَلِيمٌ فَلَا، وَقَالَتِ بَنُو سَلِيمٍ أَمَا مَا كَانَ لَنَا فَهَوَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ الْأَفْرَغُ بْنُ حَابِسٍ أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِإِنِّي تَمِيمٌ فَلَا، وَقَالَ عَيْنَةُ أَمَا مَا كَانَ لِي وَلِإِنِّي فَرَازَةَ فَلَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَمَسَّكَ بِحَصْبِي مِنْ هَذَا السَّبْيِ فَلَهُ بِكُلِّ رَأْسٍ مِثْ فَرَاخٍ مِنْ أَوَّلِ فَيْءٍ نُصِيئُهُ.

فردوا إلى الناس أبناءهم ونساءهم فردوا الناس ما كان في أيديهم ولرسول الله ﷺ في هذا حال لا تشبه حال الناس، ولو أن إماماً أمر جنداً أن يدفعا ما في أيديهم من السبي إلى أصحاب السبي يستفرض كل رأس لم يجوز ذلك له، ولم ينفذ، ولم يستقم ولا تشبه الأئمة في هذا والناس النبي ﷺ، لأن رسول الله ﷺ فيما بلغنا قد نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً، وهذا حيوان بعبئته بحيوان بغير عبئته.

يَضْرِبُ لِعَيْنَيْهِ بِنِ الْخَارِثِ فِي غَنِيمَةٍ بَذَرِ وَمَاتَ بِالصَّقْرَاءِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ.

وقال أبو يوسف ما قاله عن رسول الله ﷺ فهو كما قال ولرسول الله ﷺ في الفَيْءِ وغيره حال ليست لغيره، وقد أسهمهم رسول الله ﷺ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ فِي بَدْرٍ، وَلَمْ يَشْهَدْهَا، فَقَالَ وَأَجْرِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَأَجْرُكَ قَالَ وَأَسْهَمَ أَيْضاً لِبِلَلَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ فِي بَدْرٍ، وَلَمْ يَشْهَدْهَا، فَقَالَ وَأَجْرِي؟ فَقَالَ وَأَجْرُكَ.

ولو أن إماماً من أئمة المسلمين اشرك قوماً لم يغزوا مع الجند لم يتسع ذلك له، وكان مستأناً فيه، وليس للأئمة في هذا ما لرسول الله ﷺ، فلا تعلم رسول الله ﷺ أسهم لأحد من الغنيمة ممن قتل يوم بدر، ولا يوم حنين، ولا يوم خيبر، وقد قتل بها رهط معروفون فما تعلم أنه أسهم لأحد منهم.

وهذا ما لا يختلف فيه فعليك من الحديث بما تعرف العامة وإياك والشاذ منه، فإنه:

٢٨٦٣- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ دَعَا الْيَهُودَ فَسَأَلَهُمْ فَحَدَّثُوهُ حَتَّى كَذَبُوا عَلَى عِيسَى فَصَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ سَيَفْشُو عَنِّي فَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَهُوَ عَنِّي، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُخَالِفُ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ عَنِّي.

٢٨٦٤- يَسْمَعُ بْنُ كِدَامٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَمَّارَةَ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ الْبَخْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: 'إِذَا أَتَاكُمْ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَظَنُّوا أَنَّهُ الَّذِي هُوَ أَهْدَى وَالَّذِي هُوَ أَتَقَى وَالَّذِي هُوَ أَحْيَا.' [أخرجه مالك (١٢٠)]

٢٨٦٥- أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ،

عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ قَرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ فِي زَهْطٍ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى الْكُوفَةِ فَشِيعْنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ يَمْشِي حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى مَكَانٍ قَدْ سَمَّاهُ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَذَرُونَ لِمِ شِيعَتِ مَعَكُمْ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ؟ قَالُوا نَعَمْ لِحَقَّتْ قَالَ: إِنَّ لَكُمْ الْحَقَّ، وَلَكِنْكُمْ تَأْتُونَ قَوْمًا لَهُمْ دَوِيٌّ بِالْقُرْآنِ كَدَوِيٍّ النَّحْلِ فَاقْتُلُوا الرُّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَسَا شَرِيكَكُمْ، فَقَالَ قَرْظَةُ لَا أَحَدْتُ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

يدرع، ولا يعلم إلا بصفه، وقد تقع الصفة على البعيرين وهما متفوتان فهو محجوج بقوله؛ لأنه لا يجوز الحيوان نسيته في الكتابة ومهر النساء والذيات، وزعم أن رسول الله ﷺ قضى بها في الذيات بصفة إلى ثلاث سنين، فقد أجازها رسول الله ﷺ نسيته فكيف زعم أنه لا يجوزها نسيته، وإن زعم أن المسلمين أجازوها في الكتابة ومهر النساء نسيته، فقد رغب عما أجاز المسلمون ودخل بعضهم فيه، وأما ما ذكر من أن النبي ﷺ قال: لا يُمِسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ شَيْءٍ، فَإِنِّي لَا أَحِلُّ لَهُمْ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَا أَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَمَا أَحَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً قَطُّ فِيهِ حَكْمٌ إِلَّا بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ بِهِ.

وكذلك ما حرّم شيئاً قط في حكم إلا بما حرّم بذلك أمر. وكذلك افترض عليه قال الله عز وجل ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، ففرض عليه الاستمسك بما أوحى إليه وشهد له أنه على صراط مستقيم.

وكذلك قال ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نَوْراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، فآخبر أنه فرض عليه اتباع ما أنزل الله وشهد له بأنه هادٍ مهتدٍ.

وكذلك يشهد له قوله لا يُمِسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ لَهُ أَشْيَاءَ حَظَرَهَا عَلَى غَيْرِهِ مِثْلَ عِدِّ النَّسَاءِ، وَأَنْ يَتَهَبَ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ مَهْرٍ وَفَرَضَ عَلَيْهِ أَشْيَاءَ خَفَّفَهَا عَنْ غَيْرِهِ مِثْلَ فَرْضِهِ عَلَيْهِ أَنْ يُجَيِّرَ نِسَاءَهُ، وَلَمْ يَفْرِضْ هَذَا عَلَى غَيْرِهِ، فَقَالَ: لَا يُمِسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ شَيْءٍ، يَعْنِي تَمَّا خَصَّ بِهِ ذَوْنَهُمْ، فَإِنْ نَكَاحَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ أَنْ يُلْفَوْهُ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى بِهِمْ إِلَى الْأَرْبَعِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ تَخْيِيرِ نِسَائِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْضٍ عَلَيْهِمْ فَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ إِبْطَالِ الْحَدِيثِ وَعَرْضِهِ عَلَى الْقُرْآنِ، فَلَوْ كَانَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَانَ عَجْزاً بَرّاً، وَلَيْسَ بِخَالِفٍ الْقُرْآنَ الْحَدِيثَ، وَلَكِنْ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبِينٌ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ خَاصّاً وَعَامّاً وَنَاسِخاً وَمُنْسَخاً، ثُمَّ يُلْزَمُ النَّاسُ مَا مِنْ بِفَرْضِ اللَّهِ فَمَنْ قَبِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ﴾ الآية، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أما ما ذكر من أمر بدر، وأن النبي ﷺ لم يسهم لعبيدة بن الحارث فهو عليه إن كان كما زعم أن الغنيمة أحرزت وعاش بعد الغنيمة وهو يزعم في مثل هذا أن له سهماً؛ فإن كان كما قال: فقد خالفه، وليس كما قال قسم رسول الله ﷺ الغنيمة وأعطى عبيدة سهمه وهو حي، ولم يمت عبيدة إلا بعد قسم الغنيمة فأما ما ذكر من أن رسول الله ﷺ أسهم لعثمان ولطلحة بن عبيد الله، فقد فعل رسول الله ﷺ وأسهم لسبعة أو ثمانية من أصحابه لم يشهدوا بدرًا، وإنما نزل تخميس الغنيمة نفل الأربعة الأسهم بعد الغنيمة.

قال الشافعي: وقد قيل أعطاهم من سهمهم كسهمان من شهد فأما الرواية المتظاهرة عندنا فكما وصفت قال الله عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾؛ فكانت غنائم بدر لرسول الله ﷺ يضعها حيث شاء، وإنما نزلت ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرُّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ بعد بدر على ما وصفت لك يرفع خمسها ويقسم أربعة أخماسها وأفرأ على من حضر الحرب من المسلمين إلا السلب، فإنه سن أنهُ للقاتل في الإقبال؛ فكان السلب خارجاً منه وإلا الصقي، فإنه قد اختلف فيه فقيل كان يأخذه من سهم من الخمس وإلا البالغين من السبي، فإن رسول الله ﷺ سن فيهم سننا فقتل بعضهم وفادى ببعضهم أسرى المسلمين فالإمام في البالغين من السبي خيّر فيما حكيت أن النبي ﷺ سنه فيهم؛ فإن أخذ من أحد منهم فدية فسيبها سبيل الغنيمة، وإن استرق منهم أحداً فسيب المرقوق سبيل الغنيمة، وإن أقاد بهم بقتل أو فادى بهم أسيراً مسلماً، فقد خرجوا من الغنيمة، وذلك كله كما وصفت، وأما قوله في سبي هوازن أن رسول الله ﷺ استوبههم من المسلمين فكما قال: وذلك يدل على أنه يسلم كالمسلمين حقوقهم من ذلك إلا ما طابوا عنه أنفساً، وأما قوله أن النبي ﷺ ضمن ست فرائض بكل سبي شح به صاحبه فكما قال: ولم يكرههم على أن يحتالوا عليه بست فرائض إنما أعطاهم إيّاها ثمناً عن رضا ممن قبله، ولم يرض عينه فأخذ عجزاً، وقال أعير بها هوازن فما أخرجها من يده حتى قال له: بعض من خدعه عنها أرغم الله أنفك لقد أخذتها ما نديها بناهية ولا بطنها بوالد ولا جدها بماجد، فقال حقاً ما تقول؟ قال: إي والله قال فأبعدها الله وأبأها، ولم يأخذ بها عوضاً.

وأما قوله نهى النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته فهذا غير ثابت عن رسول الله ﷺ، وقد كان عليه أن يبدأ بنفسه فيما أمر به أن لا يروي عن النبي ﷺ إلا من الثقات، وقد أجاز رسول الله ﷺ بيع الحيوان نسيته واستسلف بعيراً، وقضى مثله، وإذا زعم أن الحيوان لا يجوز نسيته؛ لأنه لا يكال، ولا يوزن، ولا

٢٨٦٨- فَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَيْبَةُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَعْرَفُنَّ مَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرٍ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ لَا تَذَرِي مَا هَذَا مَا

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَخَذْنَا بِهِ.

شيئاً ما أصابت.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: احتج أبو يوسف أن النبي ﷺ بعث أبا عامر إلى أوطاس فغنم غنائم، فلم يفرق النبي ﷺ بين من كان مع أبي عامر، وهذا كما قال: وليس مما قال الأوزاعي، وخالفه هو فيه بسبيل أبو عامر كان في جيش النبي ﷺ ومعه مجنن فبعثه النبي ﷺ في أتباعهم، وهذا جيش واحد كل فرقة منهم ردة للآخرى، وإذا كان الجيش هكذا، فلو أصاب الجيش شيئاً دون السرية أو السرية شيئاً دون الجيش كانوا فيه شركاء؛ لأنهم جيش واحد وبعضهم ردة لبعض، وإن تفرقوا فصاروا أيضاً في بلاد العدو فكذلك شركت كل واحدة من الطائفتين الأخرى فيما أصابوا فأما جيشان مفترقان، فلا يرد واحد منهما على صاحبه شيئاً، وليس بجيش واحد ولا أحدهما ردة لصاحبه مقيم له عليه، ولو جاز جاز أن يشرك أهل طرسوس وغذقونة من دخل بلاد العدو؛ لأنهم قد يعينونهم أو ينفروا إليهم حين ينالون نصرتهم في أدنى بلاد الروم، وإنما يشترك الجيش الواحد الداخل واحد، وإن تفرق في ميعاد اجتماع في موضع، وأما ما احتج به من حديث مجالد أن عمر كتب فمن أتاك منهم قبل تنفق القتل فاشركهم في الغنيمة فهذا غير ثابت عن عمر، ولو ثبت عنه كنا أسرع إلى قبوله منه وهو إن كان يثبت عنه فهو محجوج به؛ لأنه يخالفه هو يزعم أن الجيش لو قتلوا قتلى وأحرزوا غنائمهم بكرة وأخرجوا الغنائم إلى بلاد الإسلام عشية وجاءهم المدد والقتلى يتسخطون في دماءهم لم يشركوهم، ولو قتلهم فنفقوا وجاءوا والجيش في بلاد العدو قد أحرزوا الغنائم بعد القتل يوم وقبل مقدم الجيش المدد بأشهر شركوهم فخالف عمر في الأول والآخر واحتج به فأما ما روي عن زياد بن ليلى أنه أشرك عكرمة، فإن زياداً كتب فيه إلى أبي بكر ﷺ فكتب أبو بكر إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة فكلم زياد أصحابه فطابوا نفساً أن أشركوا عكرمة وأصحابه متطوعين عليهم، وهذا قولنا وهو يخالفه ويروي عنه خلاف ما رواه عنه أهل العلم بالغزو.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة تداءي الجرحى وتنفع الناس لا يسهم لها ويرضخ لها، وقال الأوزاعي أسهم رسول الله ﷺ للنساء بخير وأخذ المسلمون بذلك بغضه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً يعقل الفقه يجهل هذا ما يعلم رسول الله ﷺ أسهم للنساء في شيء من غزوه، وما جاء في هذا من الأحاديث كثير لولا طول ذلك لكنت لك من ذلك شيئاً كثيراً وعمد بن إسحاق وإسماعيل بن أمية عن ابن هرمز قال كتب نجدة إلى ابن عباس كان النساء يحضرن الحرب مع رسول الله ﷺ؟ فكتب إليه ابن عباس كان النساء يغزون مع رسول الله ﷺ، وكان يرضخ لهن من الغنيمة، ولم يكن

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كان كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى دخل من رد الحديث عليه ما احتج به على الأوزاعي، فلم يميز له المسخ على الحقيق ولا تحريم جمع ما بين المرأة وعمتها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع وغير ذلك، قال أبو حنيفة رحمه الله إذا دخل الجيش أرض الحرب فغنموا غنيمة، ثم لحقهم جيش آخر قيل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام مدداً لهم، ولم يلقوا عدواً حتى خرجوا بها إلى دار الإسلام فهم شركاء فيها، وقال الأوزاعي قد كانت تحتج الطائفتان من المسلمين بأرض الروم ولا تشارك واحدة منهما صاحبتها في شيء أصابته من الغنيمة لا ينكر ذلك منهم والي جماعة ولا عالم.

٢٨٦٩- وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْكَكَلِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ بَعَثَ أَبَا عَامِرٍ الْأَشْعَرِيَّ يَوْمَ حُثَيْنِ إِلَى أَوْطَاسٍ فَقَاتَلَ مِنْ بَهَا مِنْ هَرَبٍ مِنْ حُثَيْنٍ وَأَصَابَ الْمُسْلِمُونَ يَوْمَئِذٍ سَبَاً وَغَنَائِمَ، فَلَمْ يَتْلَعْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا قَسَمَ مِنْ غَنَائِمِ أَهْلِ حُثَيْنِ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ أَهْلِ أَوْطَاسٍ وَأَهْلِ حُثَيْنٍ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ غَنِيمَةً وَاحِدَةً وَفَيْتاً وَاحِداً.

٢٨٧٠- وَحَدَّثَنَا مُجَالِدٌ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ وَزِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ الثُّعَلِيِّ أَنَّهُ عَمَرَ كَتَبَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَدْ أَمْدَدْتُكَ بِقَوْمٍ فَمَنْ أَتَاكَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ تَنْفَقَ الْقَتْلَى فَأَشْرِكُهُ فِي الْغَنِيمَةِ.

٢٨٧١- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ ﷺ بَعَثَ عَكْرَمَةَ بْنَ أَبِي جَهْلٍ فِي خَمْسَائِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَدداً لَزِيَادِ بْنِ لَيْلَى وَلِلْمُهَاجِرِينَ أَبِي أَمِيَّةٍ فَوَافَقُوا الْجَنْدَ قَدْ افْتَتَحَ الْبَحْرُ فِي الْيَمَنِ فَأَشْرِكَهُمْ زِيَادُ بْنُ لَيْلَى وَهُوَ تَمَنَّ شَهِدَ بِلَدْرًا فِي الْغَنِيمَةِ. [أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٠٧)، البيهقي (٥٠/٩)]

وقال أبو يوسف فما كنت أحسب أحداً يعرف السنة والسيرة يجهل هذا ألا ترى أنه لو غزا أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم، ثم فرق السرايا وترك الجند رداً لهم لولا هؤلاء ما اقترَب السرايا أن يبلغوا حيث بلغوا، وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطاهم أن يكون مثل هذا فيهم، وما سمعنا بأحدٍ منهم قسَطَ الغنائم مفترقة على كل سرية أصابت

من أصحابه أنه أسهم للفرسين إلا حديث واحد، وكان الواحد عندنا شاذاً لا نأخذ به، وأما قوله بذلك عملت الأئمة وعليه أهل العلم فهذا قول أهل الحجاز وبذلك مضت السنة، وليس يقبل هذا، ولا يحمل هذا الجهال فمن الإمام الذي عمل بهذا والعالم الذي أخذ به حتى ننظر أهو أهل لأن يحمل عنه مأمون هو على العلم أو لا؟ وكيف يقسم للفرسين، ولا يقسم لثلاثة من قبل ماذا؟ وكيف يقسم للفرس المربوط في منزله لم يقاتل عليه، وإنما قاتل على غيره؟ فتفهم في الذي ذكرنا وفيما قال الأوزاعي وتدبره

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أحفظ عمن لقيت تمن سمعت منه من أصحابنا أنهم لا يسهمون إلا لفرس واحد وبهذا أخذ.

٢٨٧٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ بْنَ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْمَغَنَمِ بِأَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ وَسَهْمٌ فِي ذَوِي الْقُرْبَى سَهْمٌ أُمُّ صَفِيَّةٍ يَغْنِي يَوْمَ خَيْرٍ.

وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَهَابُ أَنْ يَذْكُرَ يَحْيَى بْنَ عُبَادٍ وَالْحَفَظُ يَرْوُونَهُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادٍ.

٢٨٧٤- وَرَوَى مَكْحُولٌ أَنَّ الزُّبَيْرَ حَضَرَ خَيْرٌ فَأَسْهَمَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةَ أَسْهُمٍ سَهْمٌ لَهُ وَأَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ لِفَرَسِهِ.

فذهب الأوزاعي إلى قبول هذا عن مكحول مقطوعاً وهشام بن عروة أحرص لو أسهم لابن الزبير لفرسين أن يقول به فاشبه إذا خالفه مكحول أن يكون أثبت في حديث أبيه منه بجرصه على زيادته، وإن كان حديثه مقطوعاً لا تقوم به حجة فهو كحديث مكحول، ولكننا ذهبنا إلى أهل المغازي، فقلنا إنهم لم يرووا أن النبي ﷺ أسهم لفرسين، ولم يختلفوا أن النبي ﷺ حضر خير بثلاثة أفراس لنفسه السكب والطرب والمركب، ولم يأخذ منها إلا لفرس واحد، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسهم لصبي في الغنيم، وقال الأوزاعي يسهم لهم، وذكر أن رسول الله ﷺ أسهم بخير لصبي في الغنيم وأسهم أئمة المسلمين لكل مولود ولد في أرض الحرب، وقال أبو يوسف ما سمعنا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أنه أسهم لصبي، وإن هذا لغير معروف عن أهل العلم، ولو كان هذا في شيء من المغازي ما خفي علينا.

٢٨٧٥- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ

يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ وَالحديث في هذا كثير والسنة في هذا معروفة. قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا كما قال أبو حنيفة يرضخ هن، ولا يسهم والحديث في هذا كثير، وهذا قول من حفظت عنه من حجازيين.

٢٨٧٢- قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَتَبَ إِلَى نَجْدَةَ كَتَبَتْ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ، فَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ قِيدَاوَيْنِ الْمَرْصَى، وَذَكَرَ كَلِمَةً أُخْرَى وَكَتَبَتْ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ، فَلَمْ يَكُنْ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ، وَلَكِنْ يُحْذِنُ مِنَ الْغَنِيمَةِ.

وإنما ذهب الأوزاعي إلى حديث رجل ثقة وهو مقطوع روى أن النبي ﷺ غزا يهود ونساء من نساء المسلمين وضرب لليهود وللنساء بمثل سهمان الرجال، والحديث المقطوع لا يكون حجة عندنا، وإنما اعتدنا على حديث ابن عباس أنه متصل، وقد رأيت أهل العلم بالمغازي قبلنا يوافقون ابن عباس، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيمن يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو لا يسهم لهم، ولكن يرضخ لهم، وقال الأوزاعي أسهم رسول الله ﷺ لمن غزا معه من يهود وأسهم ولأهل المسلمين بعده لمن استعانوا به على عدوهم من أهل الكتاب والمجوس، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحب أحداً من أهل الفقه يجهل هذا، ولا يشك الحسن بن عماره عن الحكم عن يقسم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: استعان رسول الله ﷺ بيهود فيقاع فوضع لهم، ولم يسهم لهم.

والحديث في هذا معروف مشهور والسنة فيه معروفة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والقول ما قال أبو حنيفة وعذر الأوزاعي فيه ما وصفت قبل هذا، وقد رأيت أهل العلم بالمغازي يزعمون أن النبي ﷺ إنما رضح لمن استعان به من المشركين، وقد روى فيه حديثاً موصولاً لا يحضرني ذكره.

٣- مهمان الخيل

قال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يكون معه فرسان لا يسهم له إلا لواحد، وقال الأوزاعي يسهم لفرسين، ولا يسهم لأكثر من ذلك، وعلى ذلك أهل العلم وبه عملت الأئمة.

قال أبو يوسف لم يبلغنا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد

لقيت من أهل العلم بالغزوات أن أبا بكر رضي الله عنه قال: إنما الغنيمة لمن شهد الوقعة.

٢٨٧٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قال: إِنَّمَا الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ. [أخرجه ابن أبي شيبة (٤١١/٢)، البيهقي (٥٠/٩)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نقول، وقد روي عن النبي ﷺ فيه شيء يثبت ما روي عن أبي بكر وعمر لا يحضرنه حفظه فمن شهد قتالاً، ثم أسلم فخرج من دار الحرب أو كان مع المسلمين مشركاً فأسلم أو عبداً فاعتق وجاء من حيث جاء شرك في الغنيمة، ومن لم يأت حتى تنقضي الحرب، وإن لم تحرز الغنائم لم يشرك في شيء من الغنيمة؛ لأن الغنيمة إنما كانت لمن حضر القتال، ولو جاز أن يشرك في الغنيمة من لم يحضر القتال، ويكون رداء لأهل القتال غزياً معهم جاز أن يسهم لمن قارب بلاد العدو من المسلمين الذين هم مجموعون على الغوث لمن دخل بلاد الحرب من المسلمين.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم، ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم فليحلقان جميعاً بالمسلمين بعدما يصيبون الغنيمة أنه لا يسهم لهما إذ لم يلق المسلمون قتالاً بعد لحاقهما، وقال الأوزاعي يسهم لهما، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكيف يسهم لهما، ولا يسهم للجنود الذين هم ردة لهم ومعونة؟ ما أشد اختلاف هذا القول؟ وعلم الله أنه لم يبلغنا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من السلف أنه أسهم هؤلاء، وليسوا عندنا بمن يسهم لهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: في التاجر المسلم والحربي يسلم في بلاد الحرب يلتقيان بالمسلمين لا يسهم لواحدهما إلا أن يلتقيا مع المسلمين قتالاً فيشتركان فيما غنم المسلمون، وهذا مثل قولنا الأول، وكان ينبغي لأبي حنيفة إذا قال: هذا أن يقوله في المدد، فقد قال في المدد خلافة فزع أن المدد يشركون الجيش ما لم يخرج بالغنيمة من بلاد الحرب؛ فإن قال على أولئك عناء لم يكن على هذين، فقد ينبعثون من أقصى بلاد الإسلام بعد الوقعة بساعة، ولا يجعل لهم شيئاً، فلو جعل لهم ذلك بالعناء جعله ما لم تقسم الغنيمة، ولو جعله بشهود الوقعة كما جعله في الأولين لم يجعله إلا بشهود الوقعة فهذا قول متناقض.

قال أبو حنيفة في الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه لا ينبغي للإمام أن ينفله إياه؛ لأنه صار من الغنيمة قال الأوزاعي مضت

رجل أن ابن عباس كتب إلى عمدة في جواب كتابه: كتبت تسألني عن الصبي متى يخرج من اليتيم ومتى يضرب له سهم، فإنه يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له سهم.

٢٨٧٦- قال الشافعي رحمه الله تعالى: حدثنا، عن عبد الله بن عمر أو عبيد الله شك أبو محمّد الربيع، عن نافع، عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله ﷺ يوم أحل وأنا ابن أربع عشرة، فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني.

قال نافع فحدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فكتب إلى عماله في المقاتلة.

فلو كان هذا كما قال الأوزاعي لإجازة النبي ﷺ عام أحل، وما أخذ من المهاجرين والأنصار ولد له ولد في سفر من أسفار رسول الله ﷺ إلا عمد بن أبي بكر، فإن أسماء ولدت له بني الحليفة في حجة الإسلام ثبت من هذه الأحاديث والفتيا، والله أعلم أن غزاهم ومقامهم فيه كان أقل مدّة من أن يفرغوا للنساء والأولاد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: الحجة في هذا مثل الحجة في المسألة قبل في النساء وأهل الذمة يرضخ للغلمان، ولا يسهم لهم، ولا يسهم للنساء ويرضخ.

قال أبو حنيفة في رجل من المشركين يسلم، ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب أنه لا يضرب له سهم إلا أن يلقى المسلمون قتالاً فيقاتل معهم، وقال الأوزاعي من أسلم في دار الشرك، ثم رجع إلى الله وإلى أهل الإسلام قبل أن يقتسموا غنائمهم فتح على المسلمين إسهامه، وقال أبو يوسف فكر في قول الأوزاعي ألا ترى أنه أفتى في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مدداً للجيش الذي فيها أنهم لا يشركون في الغنائم، وقال في هذا أشركه، وإنما أسلم بعدما غنموا والجيش المسلمون المدد الذين شددوا ظهورهم وقوّوا من ضعفهم وكانوا رداء لهم وعونا لا يشركونهم ويشرك الذي قاتلهم ودفعهم عن الغنيمة بجهد وقوته حتى أعان الله عليه، فلما رأى ذلك أسلم فأخذ نصيبه.

سبحان الله ما أشد هذا الحكم والقول، وما نعلم رسول الله ﷺ ولا أحداً من السلف أنه أسهم لثل هذا وبلغنا أن رهطاً أسلموا من بني قريظة فحقنوا دماءهم وأموالهم، ولم يبلغنا عن رسول الله ﷺ أنه أسهم لأحد منهم في الغنيمة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: معلوم عند غير واحد ممن

السنة عن رسول الله ﷺ: مَنْ قَتَلَ عِلْجاً فَلَهُ سَلْبُهُ وعملت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم.

٢٨٧٨- وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا نَقَلَ الْإِمَامُ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ جَائِزٌ، وَهَذَا النَّفْلُ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُنْقَلِ الْإِمَامُ شَيْئًا مِنْ هَذَا، فَلَا يُنْقَلُ أَحَدٌ دُونَ أَحَدٍ وَالْغَنِيمَةُ كُلُّهَا بَيْنَ جَمِيعِ الْجُنْدِ عَلَى مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْمَقَاسِمُ، وَهَذَا أَوْضَحُ وَأَبْيَنُ مِنْ أَنْ يَشْكُ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قال الشافعي: القول فيها ما قال الأوزاعي وأقول قوله.

٢٨٧٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ حُتَيْنٍ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا حديث ثابت صحيح لا يخالف له علمته عن رسول الله ﷺ وفيه دلالة على أن رسول الله ﷺ إنما قاله بعد تقضي الحرب؛ لأنه وجد سلب قتيل أبي قتادة في يدي رجل فأخرجه من يديه، وهذا يدل على خلاف قول أبي حنيفة؛ لأن الحديث يدل على أن النبي ﷺ لم يقل هذا قبل الحرب إنما قاله بعد تقضي الحرب.

قال الشافعي رحمه الله: فالسلب لمن قتل مقبلاً في الحرب مبارزاً أو غير مبارز قاله الإمام أو لم يقله، وهذا حكم عن رسول الله ﷺ وحكم من سنة بعده قد قاله رسول الله ﷺ يوم بدر معونة، وقد قاله من بعده من الأئمة.

٢٨٨٠- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ يُسَمَّى بِشْرَ بْنِ عُلْقَمَةَ قَالَ: بَادَرَتْ رَجُلًا يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ فَبَلَغَ سَلْبُهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا فَتَقَلَّبِيهِ مَعَدً.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يأخذ العلف فيفضل معه شيء بعدما يخرج إلى بلاد الإسلام؛ فإن كانت الغنيمة لم تقسم أعاده فيها، وإن كانت قد قسمت باعه فصديق بضمنه، وقال الأوزاعي كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والطعام إلى دار الإسلام ويقدمون به على أهلهم والقيدي ويهدي بعض إلى بعض لا ينكره إمام، ولا يعيبه عالم، وإن كان أحد منهم باع شيئاً منه قبل أن تقسم الغنائم ألقى ثمنه في الغنيمة، وإن باعه بعد القسم يتصدق به عن ذلك الجيش.

وقال أبو يوسف أبا عمرو ما أشد اختلاف قولك تشدد

فيما احتاج المسلمون إليه في دار الحرب من السلاح والدواب واليئاب إذا كان من الغنيمة وتنتهى عن السلاح إلا في معمرة القتال وترخص في أن يخرج بالطعام والعلف من الغنيمة إلى دار الإسلام، ثم يهديه إلى صاحبه هذا يختلف فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين إليه واتسع هذا لهم وهم في بيوتهم والقليل من هذا والكثير مكروه ينهى عنه أشد النهي؟ بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: لَا يَجِلُّ لِي مِنْ فَيْتِكُمْ وَلَا هَلْوَةٍ وَأَخَذَ وَبَرَةً مِنْ سَنَامٍ بَعِيرٍ إِلَّا الْخُمْسُ وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ فَأَذَاوُ الْخَيْطِ وَالْمَخِيطِ، فَإِنَّ الْعُلُوفَ عَارَ وَشَارَ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ بَكِيٌّ مِنْ شَعْرٍ، فَقَالَ: هَبْ هَذَا إِلَيَّ أَخِيطُ بِرُذَعَةٍ بَعِيرٍ لِي أَكْبَرُ، فَقَالَ أَمَّا نَصِييْ مِنْهُ فَهُوَ لَكَ، فَقَالَ: إِذَا بَلَغْتَ هَذَا، فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا.

وقد بلغنا نحو من هذا من الآثار والسنة المحفوظة المعروفة وكيف يرخص أبو عمرو في الطعام والعلف يتفق به.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أما قول أبي يوسف يضيئ أبو عمرو في السلاح ويوسع في الطعام، فإن أبا عمرو لم يأخذ الفرق بين السلاح والطعام من رايه فيما نرى، والله تعالى أعلم، إنما أخذه من السنة، وما لا اختلاف فيه من جواز الطعام في بلاد العدو أن يأكله غنياً كان أو فقيراً، وليس لأحد قدر على سلاح وكراع غنى عنه أن يركب، ولا يتسلح السلاح وبكل هذين مضت السنة وعليه الإجماع، فإن الذي قال الأوزاعي أن يتصرف بفضل الطعام للقياس إذا كان يأخذ الطعام في بلاد العدو، فيكون له دون غيره من الجيش، ففضل منه شيء إنما فضل من شيء قد كان له دون غيره، والله أعلم.

ولو لم يميز له أن يجسر ذلك بعد خروجه من بلاد العدو لم يخرج منه إلا أداؤه إلى المغنم؛ لأنه للجيش كلهم ولأهل الخمس لا يخرج منه التصديق به؛ لأنه تصديق بمال غيره.

فإن قال: لا أجد أهل الجيش، وجد أمير الجيش أو الخليفة أذاه إلى أيهما شاء.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يقع على الجارية من الغنيمة أنه يدرأ عنه الحد ويؤخذ منه العقر والجارية، ولدها من الغنيمة، ولا يثبت نسب الولد.

وقال الأوزاعي، وكان من سلف من علمائنا يقولون عليه أدنى الحدين مائة جلدية ومهر قيمة عدل ويلحقونها، ولدها به لمكانه الذي له فيها من الشرك.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان له فيها نصيب على ما قال الأوزاعي، فلا حد عليه وفيها العقر.

بلغنا عن عبد الله بن عمر في جارية بين اثنين وطنها

أحدهما أنه قال: لا حدّ عليه وعليه العقر.

٢٨٨١- أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: اذروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن الإمام إن يخطئ في العقوب خير من أن يخطئ في العقوبة، فإذا وجدتم لمسلم مخرجاً فأذروا عنه الحد [أخرجه عبد الرزاق (١٣٦٤١)].

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: وبلغنا نحو من ذلك عن رسول الله ﷺ؛ فإن كان هذا الرجل زانياً فعليه الرجم إن كان محصناً والجلد إن كان غير محصن، ولا يلحق الولد به لما جاء عن رسول الله ﷺ: أن: الولد للفراس وللغائر الحجر والعاهر الزاني، ولا يثبت نسب الزاني أبداً، ولا يكون عليه المهر وهو زان أرايت رجلاً زنى بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك وأمضى عليه الإمام الحد أيكون عليه مهر وهل يثبت نسب الولد منه؟ وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه رجم غير واحد وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والسلف من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم أقاموا الحدود على الزناة، ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك بمهر ولا أثبت منه نسب الولد.

٢٨٨٢- حدثنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى، عن حماد، عن إبراهيم أنه قال: لا يجتمع الحد والصدائق، الصدائق ذرة الحد.

وبلغنا عن عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما في غير حديث في المرأة يؤتى بها، وقد فجرت، فتقول جعت فاعطاني وتقول الأخرى عطشت فسقاني كل واحدة منها تقول هذا، وإن كان هذا الذي وطئ الجارية له نصيب فيها فذلك أحرى أن يدرأ عنه الحد أرايت الذي وطئ الجارية له فيها نصيب لو اعتق جميع السبي أكان يجوز عتقه فيهم، ولا يكون للمسلمين عليهم سيل؛ فإن كان عتقه يجوز في جماعتهم، فقد أخطأ السنة حيث جعل غنمة المسلمين مولى لرجل واحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما علمت أن أبا يوسف احتج بحرف من هذا إلا عليه زعم أن الرجل إذا وقع بالجارية من السبي لا يثبت للولد نسب، ولا يؤخذ منه مهر؛ لأنه زنا ويدراً عنه الحد ويخرج بأن ابن عمر قال في رجل وقع على جارية له فيها نصيب يدرأ عنه الحد وعليه العقر؛ فإن زعم أن الواقع على الجارية له فيها شرك، فإن ابن عمر قال في الرجل يقع على الجارية بينه وبين آخر عليه العقر ويدراً عنه الحد ونحن وهو نلحق الولد به، فلو قاس أبو حنيفة رحمه الله تعالى الواقع على الجارية من الجيش على الواقع على الجارية بينه وبين آخر لحق النسب

وجعل عليه المهر ودرأ عنه الحد، وإن جعله زانياً كما قال لزمه أن يحده إن كان ثيباً حد الزنا بالرجم، وحدّه حد البكر إن كان بكراً فجعله زانياً غير زان وقياساً على شيء، وخالف بينهما وبين ما قاسها عليه والأوزاعي ذهب في أدنى الحدين إلى شيء.

روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مولاة لحاطب زنت فاستهلت بالزنا فرأى أنها تجهله وهي ثيب فضربها مائة وهي ثيب، وما احتج به من أن الرجل من الجيش لو اعتق لم يجز عتقه حجة عليه وهو أيضاً لا يقول في عتق الرجل من الجيش قولاً مستقيماً فزعم أن الجيش إذا أحرزوا الغنمة فاعتق رجل من الجيش لم يجز عتقه، وإن كان له فيهم شرك؛ لأنه استهلاك، ويقول: فإن قسموا بين أهل كل راية فاعتق رجل من أهل الراية جاز العتق؛ لأنه شريك فجعله مرة شريكاً يجوز عتقه وأخرى شريكاً لا يجوز عتقه.

٤- في المرأة تسمى ثم يسي زوجها

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة إذا سبت، ثم سبي زوجها بعدها بيوم وهما في دار الحرب أنهما على النكاح، وقال الأوزاعي ما كانا في المقاسم فهما على النكاح، وإن اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما جمع، وإن شاء فرق بينهما وأخذها لنفسه أو زوجها لغيره بعدما يستبرئها بخيضة على ذلك مضى المسلمون ونزل به القرآن، وقال أبو يوسف إنما بلغنا عن رسول الله ﷺ وأصحابه أنهم أصابوا سبايا وأزواجهن في دار الحرب وأحرزوهن دون أزواجهن، فقال رسول الله ﷺ: لا توطأ الحياتي من الفتي حتى يعضن ولا الحياتي حتى يستبرأ بخيضة خيضة وأما المرأة سبت هي وزوجها، وصاروا مملوكين قبل أن تخرج الغنمة إلى دار الإسلام فهما على النكاح وكيف يجمع المولى بينهما إن شاء في قول الأوزاعي على ذلك النكاح فهو إذا كان صحيحاً، فلا يستطيع أن يزوجه أحد غيره، ولا يطؤها هو، وإن كان النكاح قد انتقض فليس يستطيع أن يجمع بينهما إلا بنكاح مستقبل.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سبي رسول الله ﷺ سبي أوطاس وتبي المضطيق وأسرت من رجال هؤلاء وهؤلاء وقسم السبي وأمر أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض، ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ولا هل سبي زوج مع أمرأته ولا غيره، وقال: وإذا استؤمن بعد الحرية فاستبرئت أرحامهن بخيضة ففي هذا دلالة على أن تصبرهن إساءة بعد الحرية قطع للعصمة بينهما وبين أزواجهن، وليس العصمة بينهما وبين أزواجهن بأكثر من استثمانهن بعد حريرتهن.

وأما قوله في الصلْب، فلم تمض بهذا سنة عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من أصحابه فيما نعلم، ولم يبلغنا ذلك في مثل هذا، وإنما الصلْب في قطع الطريق إذا قتل وأخذ المال.

٢٨٨٣- قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عَبْدٍ وَبَعِيرٍ أَحْرَزَهُمَا الْعَدُوُّ، ثُمَّ ظَفَرَ بِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبَيْهِمَا إِنَّ أَصْبَتَهُمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَهُمَا لَكَ. [أخرجه الدارقطني (١١٤/٤)، البيهقي (١١١/٩)]

قال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبدٍ أحْرزه العدو فظفر به المسلمون فردّه على صاحبه.

٢٨٨٤- قال وَحَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاطَةَ، عَنْ غَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْمُسْلِمُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُؤًا دِمَائُهُمْ وَيَسْتَعِي بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ وَيَعْقِدُ عَلَيْهِمْ أَوْلَهُمْ وَيُرْدُّ عَلَيْهِمْ لِقَطَائِهِمْ.

قال أبو يوسف فهذا عندنا على العبد الأبق وشبهه.

وقوله ويرد متسرّهم على قاعدتهم فهذا عندنا في الجيش إذا غنبت السرية رد الجيش على الفقراء القعد فيهم بهذا الحديث، وقال أبو يوسف الذي يأسره العدو، وقد أحرزوه وملكوه، فإذا أصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله ﷺ، وإذا أبق إليهم فهذا مما لا يجوز ألا ترى أن عبيد المسلمين لو حاربوا المسلمين وهم على الإسلام لم يلحقوا بالعدو فقاتلوا وهم مفرّون بالإسلام فظهر المسلمون عليهم فأخذوهم أنهم يردون إلى مواليهم فأما الصلْب فليس يدخل فيما هنا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فرق أبو حنيفة بين العبد إن أبق إلى العدو؛ والعبد يجره العدو ولا فرق بينهما وهما لسيدهما إذا ظفر بهما وحالهم قبل يقسمان وحالهم بعد القسمة سواء، وإن كان للسيّد أن يأخذهما قبل القسم أخذهما بعده، وقد قال: هذا بعض أهل العلم، وإن لم يكن له أخذ أحدهما إلا بضمن لم يكن له أن يأخذ الآخر إلا بضمن قال أبو حنيفة إذا كان السيّد رجلاً ونساءً وأخرجوا إلى دار الإسلام، فإنّي أكره أن يباعوا من أهل الحرب فيقتلوا.

قال الأوزاعي كان المسلمون لا يرون بيع السبايا بأساً وكانوا يكرهون بيع الرجال إلا أن يفادي بهم أسارى المسلمين، وقال أبو يوسف لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة؛ لأنهم قد خرجوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولا

قال الشافعي: وأبو يوسف قد خالف الخبر والمعقول أرايت لو قال قائل بل انتظر بالتي سبيت أن يخلو رحماً، فإن جاء زوجها مسلماً وأسلمت، ولم يسب معها كانا على النكاح وإلا حلّت ولا انتظر بالتي سبي معها زوجها إلا الاستبراء، ثم أصيبتها؛ لأن زوجها قد أرق بعد الحرية فحال حكمه كما حال حكمها أما كان أولى أن يقبل قوله لو جاز أن يفرق بينهما من أبي يوسف.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وإن سبي أحدهما فأخرج إلى دار الإسلام، ثم أخرج الآخر بعده، فلا نكاح بينهما.

وقال الأوزاعي إن أدركها زوجها في العدة، وقد استردّها زوجها وهي في عدتها جمع بينهما، فإنه كان قد قدم على النبي ﷺ من المهاجرين نسوة، ثم أتبعهن أزواجهن قبل أن تمضي العدة فردهن رسول الله ﷺ إليهن قال أبو يوسف قول الأوزاعي هذا ينقض قول الأول زعم في القول الأول إن شاء ردّها إلى زوجها، وإن شاء زوجها غيره، وإن شاء وطنها وهي في دار الحرب بعد.

وزعم أنهم إذا خرجوا إلى دار الإسلام فهي مردودة على زوجها، وروي عن رسول الله ﷺ أنه فعل ذلك فكيف استحل أن يخالف رسول الله ﷺ إذا وقع السبا وأخرج بهن إلى دار الإسلام، فقد انقطعت العصمة أمر رسول الله ﷺ الناس في السبا أن لا توطأ الحبال حتى يضعن ولا الحبال حتى يستبران بحضة، ولو كان عليهن عدة كان أزواجهن أحق بهن فيها إن جاءوا، ولم يأمر بوطنهن في عدة والعدة أكثر من ذلك، ولكن ليس عليهن عدة ولا حق لأزواجهن فيهن إلا أن المسلمين يستبرئونهن كما قال رسول الله ﷺ، وهذا بين واضح، وليس فيه اختلاف.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذه داخلة في جواب المسألة قبلها.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العبد المسلم يأتى إلى دار الحرب فأصابه المسلمون فأدركه سيده في الغنمة بعد القسمة أو قبلها أنه يأخذه بغير قيمة، وإن كان المشرك أسروه فأصابه سيده قبل القسمة أخذه بغير شيء، وإن أصابه بعد القسمة أخذه بالقيمة، وقال الأوزاعي إن كان أبق منهم وهو مسلم استتيب؛ فإن رجع إلى الإسلام ردّه إلى سيده، وإن أبى قتل، وإن أبق وهو كافر خرج من سيده ما كان يملكه وأمره إلى الإمام إن شاء قتله، وإن شاء صلبه، ولو كان أخذ أسيراً لم يحل قتله ورد على صاحبه بالقيمة إن شاء، وقال أبو يوسف لم يرجع هذا العبد عن الإسلام في شيء من الوجوه، ولم تكن المسألة على ذلك، وإنما كان وجه المسألة أن يجوز المشرك العبد إليهم كما يجوز العبد الذي اشتروه.

سبي بني قريظة فأما الكراع والسلاح، فلا أعلم أحداً رخصَ في بيعهما وهو لا يجوز أن نبيعهما.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا أصاب المسلمون أسرى فأخرجوهم إلى دار الإسلام رجالاً ونساءً وصبياناً وصاروا في الغنيمة، فقال رجلٌ من المسلمين أو اثنان قد كنا آمنائهم قبل أن يؤخذوا أنهم لا يصدقون على ذلك؛ لأنهم أخبروا عن فعل أنفسهم، وقال الأوزاعي هم مصدقون على ذلك وأمانهم جائز على جميع المسلمين؛ لأن رسول الله ﷺ قال: يَغْفِدُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُمْ وَلَمْ يَقُلْ إِنْ جَاءَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ وَلَا، فلا أمان لهم قال أبو يوسف لحديث رسول الله ﷺ معان، ووجوه لا يبصرها إلا من أعانه الله تعالى عليها، وهذا من ذلك إنما معنى الحديث عندنا يعقد على المسلمين أولهم ويسعى بذمتهم أدناهم القوم يغزون قوماً فيلتقون فيؤمن رجلٌ من المسلمين المشركين أو يصلحهم على أن يكونوا ذمةً فهذا جائز على المسلمين كما أئنت رُئِبَ بنتُ رسول الله ﷺ زَوْجَهَا أَبَا الْعَاصِ وَأَجَارَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّا غَنِيمَةُ أَحْرَزَهَا الْمُسْلِمُونَ، فقال رجلٌ منهم قد كنت أئنتهم قبل الغنيمة، فإنه لا يصدق، ولا يقبلُ قوله أرايت إن كان إذا غزا فاسقاً غير مأمون على قوله أرايت إن كانت امرأة، فقالت ذلك تصدق أرايت إن قال ذلك عبدٌ أوصى أرايت إن قال ذلك رجلٌ من أهل الذمة استعان به المسلمون في حربهم له فيهم أقرباء يصدق أو كان مسلماً له فيهم قرابات يصدق فليس يصدق واحدٌ من هؤلاء وهل جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال يعقد لهم أدناهم في مثل هذا مفسراً هكذا قد جاء الحديث عن رسول الله ﷺ مخالفاً لهذا عن الثقة ادَّعى رَجُلٌ وَهُوَ فِي أَسَارِي بَدْرَ أَنَّهُ كَانَ مُسْلِمًا، فَلَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَرَى عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَأُخِذَ مَا كَانَ مَعَهُ فِي الْغَنِيمَةِ، وَلَمْ يَحْسَبْ لَهُ مِنْ الْفِدَاءِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ أَمَا مَا ظَهَرَ مِنْ أَمْرِكُمْ فَكَانَ عَلَيْنَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: حالهم قبل أن يملكهم المسلمون مخالفةً حالهم بعدما يملكونهم، فإذا قال رجلٌ مسلمٌ أو امرأةٌ قد أئنتهم قبل أن يصيروا في أيدي المسلمين، فإنما هي شهادة تخرجهم من أيدي مالكيهم ولا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه، ولكن إن قام شاهدان فشهدا أن رجلاً أو امرأةً من المسلمين أئنتهم قبل أن يصيروا أسرى فهم آمنون أحرار، وإذا أبطلنا شهادة الذي أئنتهم فحقه منهم باطل لا يكون له أن يملكه، وقد زعم أن لا ملك له عليه، والله تعالى أعلم.

٥- حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا حصر المسلمون عدوهم

أحدهما صليت عليه؛ لأنه في أيدي المسلمين، وفي دارهم، وأما الرجال والنساء، فقد صاروا فيتاً للمسلمين فأكره أن يردوا إلى دار الحرب أرايت تاجراً مسلماً أراد أن يدخل دار الحرب بريقي للمسلمين كفار أو رقيق من رقيق أهل الذمة رجالاً ونساءً أئنت تدعه، وذلك؟ ألا ترى أن هذا مما يتكثرون وتعمر بلادهم ألا ترى أنني لا أترك تاجراً يدخل إليهم بشيء من السلاح والحديد وشيء من الكراع مما يتقون به في القتال ألا ترى أن هؤلاء قد صاروا مع المسلمين وهم في ملكهم، ولا ينبغي أن يفتنوا، ولا يصنع بهم ما يقرب إلى الفتنة، وأما مفاداة المسلم بهم، فلا بأس بذلك.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا سبى المسلمون رجالاً ونساءً وصبيانهم معهم، فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب، ولا بأس في الرجال البالغين بأن يمن عليهم أو يفادي بهم ويؤخذ منهم على أن يخلوا والذي قال أبو يوسف من هذا خلاف أمر رسول الله ﷺ في أسارى يوم بدر فقتل بعضهم وأخذ الفدية من بعضهم، ومن على بعض، ثم أسر بعدهم بدهر ثمانية بن أثال فمن عليه رسول الله ﷺ وهو مشرك، ثم أسلم بعد، ومن على غير واحد من رجال المشركين، وهب الزبير بن باطا لثابت بن قيس بن شماس ليمن عليه فسأل الزبير أن يقتله وأخذ رسول الله ﷺ سبي بني قريظة فيهم النساء والولدان فبعث بثلاث إلى نجد وثلاث إلى تهامة وثلاث قبل الشام فبيعوا في كل موضع من المشركين وفدى رسول الله ﷺ رجلاً برجلين.

٢٨٨٥- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلًا بِرَجُلَيْنِ.

قال الشافعي: فأما الصبيان إذا صاروا إلينا ليس مع واحدٍ منهم أحدٌ والديهم، فلا نبيعههم منهم، ولا يفادي بهم؛ لأن حكمهم حكم آبائهم ما كانوا معهم، فإذا تحولوا إلينا ولا والد مع أحدٍ منهم، فإن حكمه حكم مالكو، وأما قول أبي يوسف يقرى بهم أهل الحرب، فقد يمن الله عليهم بالإسلام ويدعون إليه فيمن على غيرهم بهم، وهذا مما يجل لنا أرايت صلة أهل الحرب بالمال وإطعامهم الطعام ليس بأقوى لهم في كثير من الحالات من بيع عبدٍ أو عبيدٍ منهم، وقد أذن رسول الله ﷺ لأسماء بنت أبي بكر، فقالت: إن أمني أتتني وهي راغية في عهد قریش فأفصلها؟ قال: نعم.

وأذن رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب ﷺ فكسا ذا قرابة له بمكة، وقال الله عز وجل ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّ مَسْكِينًا وَتَيْمًا وَسَابِرًا﴾ مع ما وصفت من بيع النبي ﷺ من المشركين

كان، ومن أصابه أثم بإصابته إن عمدته وعليه القود إن عرفه فعمد إلى إصابته والكفارة إن لم يعرفه فأصابه وسبب تحريم دم المسلم غير تحريم دم الكافر الصغير والمرأة؛ لأنهما منعا من القتل بما شاء الله والذي نراه، والله تعالى أعلم، منعا له أن يتحولاً فيصيرا رقيقين أنفع من قتلها؛ لأنه لا نكاية لهما فيقتلان للنكاية فإزواجهما أمثل من قتلها، والذي تأول الأوزاعي يحتمل ما تأوله عليه ويحتمل أن يكون كفء عنهم بما سبق في علمه من أنه أسلم منهم طائفة طائعتين والذي قال الأوزاعي أحب إلينا إذا لم يكن بنا ضرورة إلى قتال أهل الحصن، وإذا كنا في سعة من أن لا نقاتل أهل حصن غيره، وإن لم يكن فيهم مسلمون كان تركهم إذا كان فيهم المسلمون أوسع وأقرب من السلامة من المأثم في إصابة المسلمين فيهم، ولكن لو اضطررنا إلى أن نخافهم على أنفسنا إن كففنا عن حربهم قاتلناهم، ولم نعد قتل مسلم؛ فإن أصبناه كفراً، وما لم تكن هذه الضرورة فترك قتلهم أقرب من السلامة وأحب إلي.

٦- ما جاء في أمان العبد مع مولاه

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان العبد يقاتل مع مولاه جاز أمانه وإلا فامانه باطل، وقال الأوزاعي أمانه جائز أجزاه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، ولم ينظر كان يقاتل أم لا، وقال أبو يوسف في العبد: القول ما قال أبو حنيفة ليس لعبد أمان ولا شهادة في قليل ولا كثير ألا ترى أنه لا يملك نفسه، ولا يملك أن يشتري شيئاً، ولا يملك أن يتزوج فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعله لا يجوز على نفسه أرايت لو كان عبداً كافراً ومولاه مسلم هل يجوز أمانه أرايت إن كان عبداً لأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان وأسلم، ثم أمن أهل الحرب جميعاً هل يجوز ذلك؟ أرايت إن كان عبداً مسلماً ومولاه ذمي فأمّن أهل الحرب هل يجوز أمانه ذلك؟

٢٨٨٦- حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كُنَّا مُحَاصِرِي حِصْنِ قَوْمٍ فَقَعَدَ عَبْدٌ لِبَعْضِهِمْ فَرَمَى بِهِمْ فِيهِ أَمَانٌ فَأَجَازَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. [أخرجه عبد الرزاق (٩٤٣٦)، ابن أبي شيبة (٤٥٣/١٢-٤٥٤)، البيهقي (٩٤/٩)]

فهذا عندنا مقاتل على ذلك يقع الحديث، وفي النفس من إجازته أمانه إن كان يقاتل ما فيها لولا هذا الأثر ما كان له عندنا أمان قاتل أو لم يقاتل ألا ترى الحديث عن رسول الله ﷺ: الْمُسْلِمُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُأَ دِخَاوُهُمْ وَيَسْعَى بَيْنَهُمْ

فقام العدو على سورهم معهم أطفال المسلمين يترسون بهم قال يرمونهم بالنبل والمنتجيق يعمدون بذلك أهل الحرب، ولا يتعمدون بذلك أطفال المسلمين قال الأوزاعي يكف المسلمون عن رميهم؛ فإن برز أحد منهم رموه، فإن الله عز وجل يقول: «وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ» حتى فرغ من الآية فكيف يرمي المسلمون من لا يرونه من المشركين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تأول الأوزاعي هذه الآية في غير، ولو كان يحرم رمي المشركين وقتلهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضاً منهم إذا كان معهم أطفالهم ونسائهم، فقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والأطفال والصبيان، وقد حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف وأهل خيبر وقرية والنضير وأجلب المسلمون عليهم فيما بلغنا أشد ما قدروا عليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المنتجيق، فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في ميدانهم الأطفال لنهى رسول الله ﷺ عن قتلهم لم يقاتلوا؛ لأن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال والنساء والشيوخ الكبار والصغار والأسير والتاجر، وهذا من أمر الطائف وغيرها محفوظ مشهور من سنة رسول الله ﷺ وسيرته، ثم لم يزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد ﷺ في حصون الأعاجم قبلنا على ذلك لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برمي ولا غيره من القوة لكان النساء والصبيان ولكان من لا يحل قتل لمن ظهر منهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أما ما احتج به من قتل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والرهبان، ومن نهى عن قتلهم، فإن رسول الله ﷺ أغار على بني المصطلق غارتين في نعيمهم.

وسئل عن أهل الدار يبيتون فيصاب من نسايتهم وذرايتهم، فقال هم منهم يعني ﷺ أن الدار مباحة؛ لأنها دار شرك وقاتل المشركين مباح، وإنما يحرم الدم بالإيمان كان المؤمن في دار حرب أو دار إسلام، وقد جعل الله تعالى فيه إذا قتل الكفارة ونعم الدار من الغارة إذا كانت دار إسلام أو دار أمان بعقد بعقد عقده المسلمون لا يكون لأحد أن يغير عليها، وله أن يقصد قصد من حل دمه بغير غارة على الدار، فلما كان الأطفال والنساء، وإن نهى عن قتلهم لا ممنوعي الدماء بإسلامهم ولا إسلام آبائهم ولا ممنوعي الدماء بأن الدار ممنوعة استدللنا على أن النبي ﷺ إنما نهى عن قصد قتلهم بأعيانهم إذا عرف مكانهم.

فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

قيل: فإغارته وأمره بالغارة، ومن أغار لم يمنع من أن يصيب وقوله هم منهم يعني أن لا كفارة فيهم أي أنهم لم يحزروا بالإسلام ولا الدار، ولا يختلف المسلمون فيما علمته أن من أصابهم في الغارة، فلا كفارة عليه فأما المسلم فحرام الدم حيث

هذا حلال من الله أدركت مشايخنا من أهل العلم يكرهون في الفتيا أن يقولوا هذا حلال، وهذا حرام إلا ما كان في كتاب الله عز وجل بينا بلا تفسير.

٢٨٨٧- حَدَّثَنَا ابْنُ السَّائِبِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خَيْشَمٍ، وَكَانَ مِنْ أَفْضَلِ التَّابِعِينَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كُنْتُمْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِنَّ اللَّهَ أَحْلَى هَذَا أَوْ رَضِيَهُ، فَيَقُولَ اللَّهُ لَهُ لَمْ أَحْلِ هَذَا، وَلَمْ أَرْضَهُ، وَيَقُولَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا، فَيَقُولَ اللَّهُ كَذَبْتَ لَمْ أَحْرَمْ هَذَا، وَلَمْ أَنَّهُ عَنْهُ.

٢٨٨٨- وَحَدَّثَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَ، عَنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا اقْتَرَبَا بِشَيْءٍ أَوْ نَهَوَا عَنْهُ قَالُوا هَذَا مَكْرُوهٌ، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ فَأَمَّا نَقُولُ هَذَا حَلَالٌ، وَهَذَا حَرَامٌ فَمَا أَعْظَمَ هَذَا.

قال أبو يوسف، وأما ما ذكر الأوزاعي من الوطء فهو مكروه بغير خصله يكره أن يطأ في دار الحرب ويكره أن يطأ من السبي قبل أن يخرجوه إلى دار الإسلام.

٢٨٨٩- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَهْلِيَّا، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُوطَأَ السَّبِيُّ مِنَ الْفَتَى فِي دَارِ الْحَرْبِ.

٢٨٩٠- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَلَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ يَوْمَ بَيْتِ قُرَيْظَةَ سَيْفَ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَالْخُمْسِ.

وقال أبو يوسف رأيت رجلاً أغار وحده فأرق جارية أيرخص له في وطنها قبل أن يخرجها إلى دار الإسلام، ولم يجرها؟ فذلك الباب الأول.

وأما النفل الذي ذكر أنه بعد الخمس، فقد نقضه بما روى عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْفُلُ فِي الْبَدَأِ الرَّبْعَ، وَفِي الرَّجْعَةِ الثَّلَاثَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ هَذَا بَعْدَ الْخُمْسِ وَصَدَقَ، وَقَدْ بَلَّغْنَا هَذَا، وَلَيْسَ فِيهِ الْخُمْسُ فَأَمَّا النفل قبل الخمس، فقد نفى رسول الله ﷺ غَنِيمَةً يَلْزَمُ فِيهَا بَلْغًا قَبْلَ أَنْ تُخْمَسَ.

قال الشافعي: وإذا قسم الإمام الفتي في دار الحرب ودفع إلى رجل في سهمه جارية فاستبرأها، فلا بأس أن يطأها وبلاذ الحرب لا تحرم الحلال من الفروج المنكوح والمملوكة، وقد غزا رسول الله ﷺ في غزاة المريسيع بامرأة أو امرأتين من نساها والغزو بالنساء أولاً لو كان فيه مكروه بأن يخاف على المسلمات

أَذْنَاهُمْ وَهُوَ عِنْدَنَا فِي الدِّيَةِ إِنَّمَا هُمْ سِوَاءَ وَدِيَةِ الْعَبْدِ لَيْسَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ وَرَبَّمَا كَانَتْ دِيَّتُهُ لَا تَبْلُغُ مِائَةَ دَرَاهِمٍ فَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْأَحْرَارِ وَلَا تَكْفَافاً دِمَاؤُهُمْ مَعَ دِمَاءِ الْأَحْرَارِ، وَلَوْ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ سَبَوْا سَبِيًّا فَأَمَّنَ صَبِيٌّ مِنْهُمْ بَعْدَمَا تَكَلَّمَ بِالْإِسْلَامِ وَهُوَ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَهْلُ الشُّرْكِ جَازَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال الأوزاعي وهو معنى سنن رسول الله ﷺ والأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وما قال أبو يوسف لا يثبت إبطال أمان العبد ولا إجازته رأيت حجتبه بأن رسول الله ﷺ قال: الْمُسْلِمُونَ يَدُ وَاحِدَةٍ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكْفَافاً دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ أَلَيْسَ الْعَبْدُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ أَدْنَى الْمُؤْمِنِينَ أَوْ رَأَيْتَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حِينَ أَجَازَ أَمَانَ الْعَبْدِ، وَلَمْ يَسْأَلْ يِقَاتِلُ أَوْ لَا يِقَاتِلُ أَلَيْسَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَجَازَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ رَأَيْتَ حَجَّتَهُ بِأَنَّهُ دَمُهُ لَا يَكْفِي دَمَهُ؛ فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا عَنِ أَنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ مِكَافَأَةَ الدَّمِ بِالْذِيَةِ فَالْعَبْدُ الَّذِي يِقَاتِلُ هُوَ عِنْدَهُ قَدْ يَبْلُغُ هُوَ بِدِيَّتِهِ دِيَّةَ حُرٍّ إِلَّا عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ وَيَجْعَلُهُ أَكْثَرَ مِنْ دِيَةِ الْمَرْأَةِ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَمَانُ يَجُوزُ عَلَى الْحَرِّ وَالْإِسْلَامِ فَالْعَبْدُ يِقَاتِلُ خَارِجاً مِنَ الْحَرِّ، وَإِنْ كَانَ يَجِيزُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ فَالْعَبْدُ لَا يِقَاتِلُ دَاخِلاً فِي الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ يَجِيزُهُ عَلَى الْقِتَالِ فَهُوَ يَجِيزُ أَمَانَ الْمَرْأَةِ وَهِيَ لَا تَقَاتِلُ وَأَمَّا الرَّجُلُ الْمَرِيضُ وَالْجَبَانُ وَهُوَ لَا يِقَاتِلُ، وَمَا عَلِمْتَهُ بِذَلِكَ يَحْتَجُّ إِلَّا لِلْأَوْزَاعِيِّ عَلَى نَفْسِهِ وَصَاحِبِهِ حَتَّى سَكَتَ، وَإِنْ كَانَ يَجِيزُ الْأَمَانَ عَلَى الدِّيَاتِ انْبَغَى أَنْ لَا يَجِيزَ أَمَانَ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ دِيَّتَهَا نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ، وَالْعَبْدُ لَا يِقَاتِلُ يَكُونُ أَكْثَرَ دِيَّةً عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا مِنَ الْحَرِّ أَضْعَافاً؛ فَإِنْ قَالَ: هَذَا لِلْمَرْأَةِ دِيَّةٌ فَكَذَلِكَ تَمَسُّ الْعَبْدَ لِلْعَبْدِ دِيَّةٌ؛ فَإِنْ أَرَادَ مُسَاوَاتِهِمَا يَتَنَسَّ الْحُرُّ فَالْعَبْدُ يِقَاتِلُ يَسْتَوِي خَمْسِينَ دِرْهَمًا عِنْدَهُ جَائِزُ الْأَمَانِ وَالْعَبْدُ لَا يِقَاتِلُ تَمَسُّ عَشْرَةَ أَلْفٍ إِلَّا عَشْرَةَ غَيْرَ جَائِزَةٍ وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ دِيَةِ الْحُرِّ عَنِ الْمَرْأَةِ.

٧- وطء السبايا بالملك

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الإمام قد قال: من أصاب شيئاً فهو له فأصاب رجل جارية لا يطؤها ما كان في دار الحرب، وقال الأوزاعي له: أن يطأها، وهذا حلال من الله عز وجل بأن المسلمين وطئوا مع رسول الله ﷺ ما أصابوا من السبايا في غزاة بني المصطلق قبل أن يفتلوا، ولا يصلح للإمام أن ينقل سريته ما أصاب، ولا ينقل سوى ذلك إلا بعد الخمس، فإن رسول الله ﷺ أسوة حسنة كان ينقل في البدأ الربيع، وفي الرجعة الثلث قال أبو يوسف ما أعظم قول الأوزاعي في قوله

٩- الرجلُ يغنمُ وحده

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرج الرجلُ والرجلان من المدينة أو من المصر فأغاروا في أرض الحرب فما أصابا بها فهو لهما، ولا يخمسُ قال الأوزاعي إذا خرجا بغير إذن الإمام؛ فإن شاء عاقبهما وحرهما، وإن شاء خمسَ ما أصابا، ثم قسمه بينهما، وقد كان حرب نفر من أهل المدينة كانوا أسارى في أرض الحرب بطائفة من أموالهم فنقلهم عمر بن عبد العزيز ما خرجوا به بعد الخمس، وقال أبو يوسف قول الأوزاعي يناقض بعضه بعضاً ذكر في أول هذا الكتاب أن من قتل قتيلاً فله سلبه، وأن السنة جاءت بذلك وهو مع الجند والجيش إنما قوي على قتله بهم، وهذا الواحد الذي ليس معه جند ولا جيش إنما هو لص أغار يخمس ما أصاب فالأول أحرى أن يخمس وكيف يخمس شيئاً مع هذا، ولم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، وقد قال الله عز وجل في كتابه ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾، وقال: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ فجعل الفية في هذه الآية هؤلاء دون المسلمين.

وكذلك هذا الذي ذهب وحده حتى أصاب فهو له ليس معه فيه شريك ولا خمس، وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز هؤلاء أسرى أرايت قوماً من المسلمين خرجوا بغير أمر الإمام فأغاروا في دار الحرب، ثم انفلتوا من أيديهم وخرجوا بغنيمة، فهل يسلم ذلك لهم؟ أرايت إن خرج قوم من المسلمين يخطبون أو يتصيدون أو لعلف أو لحاجة فأسرهم أهل الحرب، ثم انفلتوا من أيديهم بغنيمة هل تسلم لهم؟ وإن ظفروا بتلك الغنيمة قبل أن يأسرهم أهل الحرب هل تسلم لهم؟ فإن قال به، فقد نقض قوله، وإن قال: لا، فقد خالف عمر بن عبد العزيز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: بحث رسول الله ﷺ عمرو بن أمية الضمري وزجلاً من الأنصار سرية وحدهما وبعث عبد الله بن أنيس سرية وحده، فإذا سن رسول الله ﷺ أن الواحد يتسرى وحده وأكثر منه من العدو ليصيب من العدو غرة بالحيلة أو يعطب فيعطب في سبيل الله، وحكم الله بأن ما أوجف عليه المسلمون فيه الخمس وسن رسول الله ﷺ أن أربعة أخماسه للموجفين فسواء قليل الموجفين وكثيرهم لهم أربعة أخماس ما أوجفوا عليه والسلب لمن قتل منهم والخمس بعده حيث وضعه الله، ولكننا نكره أن يخرج القليل إلى الكثير بغير إذن الإمام وسبيل ما أوجفوا عليه بغير إذن الإمام كسبيل ما أوجفوا عليه بإذن الإمام، ولو زعمنا أن من خرج بغير إذن الإمام كان في معنى السارق زعمنا أن جيوشاً لو خرجت بغير إذن الإمام كانت سراقاً، وأن أهل حصن من المسلمين لو جاءهم العدو فحاربهم

أن يؤتى بهن بلاد الحرب فيسبون أولى أن يمنع من رجل أصار جارية في ملكه في بلاد الحرب يغلبون عليها فيسرق ولذا إن كان في بطنها، وليس هذا كما قال أبو يوسف وهو كما قال الأوزاعي قد أصاب المسلمون نساءهم المسلمات، ومن كان من سبائهم، وما نساؤهم إلا كهم، فإذا غزوا أهل قوة بجيش، فلا بأس أن يغزوا بالنساء، وإن كانت الغارة التي إنما يغير فيها القليل على الكثير فيغنمون من بلادهم إنما ينالون غرة وينجبون ركضاً كرهت الغزو بالنساء في هذا الحال، وأما ما ذكر أبو يوسف من النفل، فإن الخمس في كل ما أوجف عليه المسلمون من صغيره وكبيره يحكم الله إلا السلب للقاتل في الإقبال الذي جعله رسول الله ﷺ لمن قتل.

وأما ما ذكر من أمر بدر، فإنما كانت الأنفال لرسول الله ﷺ، وقال الله عز وجل ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فردها رسول الله ﷺ على المسلمين، ثم نزل عليه منصرفه من بدر ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ فجعل الله له ولن سمي معه الخمس وجعل رسول الله ﷺ لمن أوجف الأربعة الأخماس بالحضور للفراس ثلاثة أسهم وللراجل سهم.

٨- بيع السبي في دار الحرب

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أكره أن يبيعه حتى يخرجها إلى دار الإسلام قال الأوزاعي لم يزل المسلمون يتبايعون السبايا في أرض الحرب، ولم يختلف في ذلك اثنان حتى قتل الوليد قال أبو يوسف ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام مثل هذا أن يقول لم يزل الناس على هذا فأكثروا ما لم يزل الناس عليه مما لا يحل، ولا ينبغي مما لو فسرت لك لعرفته وإبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه رسول الله ﷺ إنما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله ﷺ وعن السلف من أصحابه، ومن قوم فقهاء، وإذا كان وطؤها مكروهاً فكذلك يبيعه؛ لأنه لم يجرها بعد.

قال الشافعي: قسم رسول الله ﷺ أموال خيبر بخيبر وجميع مالها دار شرك وهم غطفان ودفعها إلى يهود، وهم له صلح معاملة بالنصف؛ لأنهم يمنعونها بعده ﷺ وأنفسهم به وقسم سبي بني المصطلق، وما حوله دار كفر، ووطئ المسلمون ولنا نعلم رسول الله ﷺ قتل من غزاة حتى يقسم السبي، فإذا قسم السبي، فلا بأس بابتياعه وإصابته والابتاع أخف من القسم، ولا يجرم في بلاد الحرب بيع رقيق ولا طعام ولا شيء غيره.

الأنفال وسورة الحشر وهما أربعة أخماسها فيقاسمهما الإمام بالقيمة والبيع كما يفعل الشركاء، ثم يكون وطؤها لمن اشتراها بعد استيرائها في بلاد الحرب كان أو غيرها.

١١- إقامة الحدود في دار الحرب

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير، فإنه لا يقيم الحدود في عسكره إلا أن يكون إمام مصر والشام والعراق أو ما شبهه فيقيم الحدود في عسكره، وقال الأوزاعي من أمر على جيش، وإن لم يكن أمير مصر من الأمصار أقام الحدود في عسكره غير القطع حتى يفسل من الدرب، فإذا قفل قطع، وقال أبو يوسف، ولم يقم الحدود غير القطع، وما للقطع من بين الحدود إذا خرج من الدرب، فقد انقطعت ولايته عنهم؛ لأنه ليس بأمير مصر ولا مدينة إنما كان أمير الجند في غزوهم، فلما خرجوا إلى دار الإسلام انقطعت العصمة عنهم.

٢٨٩١- أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَخَافَةَ أَنْ يَلْحَقَ أَهْلُهَا بِالْعَدُوِّ وَالْحُدُودُ فِي هَذَا كُلِّهِ سَوَاءٌ. [اخرجه البيهقي (١٠٥/٩)]

٢٨٩٢- حَدَّثَنَا بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى عُمَيْرِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَإِلَى عُمَالِهِ أَنْ لَا يُقِيمُوا حَدًّا عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ حَتَّى يَخْرُجُوا إِلَى أَرْضِ الْمُصَالَحَةِ وَكَيْفَ يُقِيمُ أَمِيرٌ سَرِيَّةَ حَدٍّ، وَلَيْسَ هُوَ بِقَاضٍ وَلَا أَمِيرٌ يَجُوزُ حُكْمُهُ أَوْ رَأَيْتِ الْقَوَادِ الَّذِينَ عَلَى الْخُيُولِ أَوْ أَمْرَاءُ الْأَجْنَادِ يُقِيمُونَ الْحُدُودَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَكَذَلِكَ هُمْ إِذَا دَخَلُوا دَارَ الْحَرْبِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الأرض إذا ولي ذلك؛ فإن لم يول فعلى الشهود الذين يشهدون على الحد أن يأتوا بالشهود عليه إلى الإمام وإلى ذلك ببلاد الحرب أو ببلاد الإسلام ولا فرق بين دار الحرب ودار الإسلام فيما أوجب الله على خلقه من الحدود؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ] وسن رسول الله ﷺ على الزاني التييب الرجم وحد الله القاذف ثمانين جلدة لم يستثن من كان في بلاد الإسلام ولا في بلاد الكفر، ولم يضع عن أهله شيئاً من فرائضه، ولم يبيح لهم شيئاً مما حرم عليهم ببلاد الكفر ما هو إلا ما قلنا فهو موافق للتزليل والسنة وهو مما يعقله

بغير إذن الإمام كانوا سراقاً، وليس هؤلاء بسراق بل هؤلاء المطيعون لله المجاهدون في سبيل الله المؤدبون ما افترض عليهم من النصير والجهاد، والمتناولون نافلة الخير والفضل فاما ما احتج به من قول الله عز وجل ﴿فَمَا أَوْجَحْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ وحكم الله في أن ما لا يوجفون عليه بخيل ولا ركاب لرسول الله ﷺ، ومن سمي معه، فإنما أولئك قوم قاتلوا بالمدينة بني النضير فقاتلهم بين ييوتهم لا يوجفون بخيل ولا ركاب، ولم يكلفوا مؤنة، ولم يفتحوا عنوة، وإنما صالحوا، وكان الخمس لرسول الله ﷺ، ومن ذكر معهم والأربعة الأخماس التي تكون لجماعة المسلمين لو أوجفوا الخيل والركاب لرسول الله ﷺ خالصاً بضمها حيث يضع ماله، ثم أجمع أئمة المسلمين على أن ما كان لرسول الله ﷺ من ذلك فهو لجماعة المسلمين؛ لأن أحداً لا يقوم بعده مقامه ﷺ، ولو كانت حجة أبي يوسف في الذين دخلوا سارقين أنهم لم يوجفوا بخيل ولا ركاب كان ينبغي أن يقول يحمس ما أصابا وتكون الأربعة الأخماس لهما؛ لأنهما موجفان؛ فإن زعم أنهم غير موجفين انبغى أن يقول هذا لجماعة المسلمين أو الذين زعم أنهم ذكروا مع رسول الله ﷺ في سورة الحشر فما قال بما تأول ولا بكتاب في الخمس، فإن الله عز وجل أثبت في كل غنيمه نصيب من شركه أوجب عليها أو لم يوجف.

١٠- في الرجلين يخرجان من العسكر فيصبيان

جارية فيتبايعانها

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فاصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشتري أحدهما حصّة الآخر منه أنه لا يجوز، ولا يطؤها المشتري، وقال الأوزاعي ليس لأحد أن يحرم ما أحل الله، فإن وطأها إياها مما أحل الله له كان على عهد رسول الله ﷺ وبعده وإن المسلمين غدوا إلى رسول الله ﷺ وصفيته إلى جانيه، فقالوا: يا رسول الله هل في بنت حبي من بيع؟ فقال: إنها قد أصيحت ككنكم فاستنار المسلمون حتى ولوا ظهورهم.

وقال أبو يوسف: إن خير كانت دار إسلام فظهر عليها رسول الله ﷺ وجرى عليها حكمه وعاملهم على الأموال فليس بشيء خير ما يذكر الأوزاعي، وما يعني به، وقد نقض قوله في هذين الرجلين قوله الأول حيث زعم في الأول أنهم يعاقبون ويؤخذ ما معهم، ثم زعم هنا أنه جائز في الرجلين.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد وصفنا أمر خير وغيرها في الوطء في المسائل قبل هذا، وليس هذا كما قالوا وهو أن الذين أصابا الجارية ليست لهما الخمس فيها لمن جعله الله له في سورة

يُقَطَّعُ حَتَّى يَطْلُبَ بَنُو الْأَسَدِ إِلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْلُبُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْخُذَهَا لِنَفْسِهِ، وَلَا يَقْلَعَهَا فَكَفَّ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أما كل ما لا روح فيه للعدو، فلا بأس أن يحرقه المسلمون ويحرقوه بكل وجه؛ لأنه لا يكون معذباً إنما المعذب ما يألم بالعذاب من ذوات الأرواح قد قطع رسول الله ﷺ أموال بني النضير وحرقها وقطع من أعناب الطائف وهي آخر غزاة غزاها النبي ﷺ لقي فيها حرباً، وأما ذوات الأرواح؛ فإن زعم أنها قياس على ما لا روح فيه فليقل للمسلمين أن يحرقوها كما لم أن يحرقوا النخل والبيوت؛ فإن زعم أن المسلمين ذبحوا ما يذبح منها، فإنه إنما أحل ذبحها للمنفعة أن تكون مأكولة.

٢٨٩٤- قال الشافعي: وَقَدْ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ صُهَيْبِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ النَّعَّاسِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهَا حُرِّمَ بِهَا قِيلٌ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ أَنْ يَذْبَحَهَا فَيَأْكُلَهَا، وَلَا يَقَطَّعُ رَأْسَهَا فَيُرْمِيَ بِهِ.

قال الشافعي: نهى رسول الله ﷺ عن المصورة عن أكلها، فقد أحل إماتة ذوات الأرواح لعينين أحدهما أن يقتل ما كان فيه ضرر لضرره، وما كان فيه المنفعة للأكل منه وحرّم أن تعذب التي لا تضر لغير منفعة الأكل، فإذا ذبحنا غنم المشركين في غير الموضع الذي فصل فيه إلى أكل لحومها فيه فهو قتل لغير منفعة وهم يتقوّن بلحومها وجلودها، فلم نشك في أن يتقوى بها المشركون حين ذبحناها، وإنما أراد أن يذبحها قطعاً لقوتهم.

فإن قال: ففي ذبحها قطع للمنفعة لهم فيها في الحياة قيل قد تنقطع المنفعة عنهم بأبنائهم لو ذبحناهم وشيوخهم والزهاد لو ذبحناهم فليس كل ما قطع المنفعة وبلغ غيظهم حل لنا فما حل لنا منه فعلناه، وما حرم علينا تركناه، وما شككنا فيه أنه يحل أو يحرّم تركناه، وإذا كان يحل لنا لو أطعناهم من طاعتنا فليس يحرّم علينا لو تركنا أشياء لهم إذا لم نقدر على حملها كما ليس بمحرّم علينا أن نترك مساكهم أو نخيلهم لا نحرّقها، فإذا كان مباحاً أن نترك هذا لهم وكنا ممنوعين أن نقتل ذا الروح المأكول إلا للمنفعة بالأكل كان الأولى بنا أن نتركه إذا كان ذبحه لغير منفعة.

١٣- قطع أشجار العدو

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا بأس بقطع شجر

المسلمون ويجمعون عليه أن الحلال في دار الإسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الإسلام حرام في بلاد الكفر فمن أصاب حراماً، فقد حذّه الله على ما شاء منه ولا تضع عنه بلاد الكفر شيئاً أو أن يقول قائل إن الحدود بالأمصار وإلى عمال الأمصار فمن أصاب حذاً ببادية من بلاد الإسلام فالحذ ساقط عنه، وهذا مما لم أعلم مسلماً يقوله، ومن أصاب حذاً في مصر ولا والي للمصر يوم يصيب الحذ كان للوالي الذي يلي بعدما أصاب أن يقيم الحذ فكذلك عامل الجيش إن ولي الحذ أقامه، وإن لم يول الحذ فأول من يليه يقيمه عليه.

وكذلك هو في الحكم والقطع ببلاد الحرب وغير القطع سواء فأما قوله يلحق بالمشركين؛ فإن لحق بهم فهو أشقى لهم، ومن ترك الحذ خوف أن يلحق بالحدود ببلاد المشركين تركه في سواحل المسلمين ومسالحهم التي اتصلت ببلاد الحرب مثل طرسوس والحرب، وما أشبههما، وما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منكر غير ثابت وهو يعيب أن يحتج بحديث غير ثابت، ويقول حدثنا شيخ، ومن هذا الشيخ؟ يقول مكحول عن زيد بن ثابت.

١٢- ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فعجزوا عن حمله ذبحوا الغنم وحرقوا المتاع وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن يتنفس بذلك أهل الشرك، وقال الأوزاعي نهى أبو بكر أن تعقر بهيمة إلا لماكلة وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم حتى إن كان علماءهم ليكروهون للرجل ذبح الشاة والبقرة ليأكل طائفة منها ويدع سائرهما.

وبلغنا أنه من قتل غلاً ذهب ربع أجره، ومن عقر جواداً ذهب ربع أجره، وقال أبو يوسف قول الله في كتابه أحق أن يتبع قال الله ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ والليسة فيما بلغنا النخلة، وكل ما قطع من شجرهم وحرّق من نخلهم ومتاعهم فهو من العون عليهم والقوة، وقال الله عز وجل ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾، وإنما كره المسلمون أن يحرقوا النخل والشجر؛ لأن الصائفة كانت تغزو كل عام فيقتوّن بذلك على عدوهم، ولو حرّقوا ذلك خافوا أن لا تحملهم البلاد والذي في تحريب ذلك من خزي العدو ونكايتهم أنفع للمسلمين وأبلغ ما يتقوى به الجند في القتال.

٢٨٩٣- حَدَّثَنَا بَعْضُ مَشَائِكِنَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حِينَ حَاصَرَ الطَّائِفَ أَمَرَ بِكَرْمِ لَبْنِي الْأَسَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنْ

بلاذ الشام تفتح على المسلمين، فلما كان مباحاً له أن يقطع ويترك اختار الترك نظراً للمسلمين، وقد قطع رسول الله ﷺ يوم بني النضير، فلما أسرع في النخل قيل له: قد وعدكها الله، فلو استبقيتها لنفسك فكف القطع استبقاء لا أن القطع محرم.

فإن قال قائل: قد ترك في بني النضير قيل: ثم قطع بالطائف وهي بعد هذا كله وآخر غزاة لقي فيها قتلاً.

١٤- باب ما جاء في صلاة الحرس

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا كان الحرس يحرسون دار الإسلام أن يدخلها العدو، فكان في الحرس من يكتفي به فالصلاة أحب إلي قال الأوزاعي بلغنا أن حارس الحرس يصبح، وقد أوجب في ما لم يرض في هذا المصلى مثل هذا الفضل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا احتاج المسلمون إلى حرس فالحرس أفضل من الصلاة، فإذا كان في الحرس من يكفيه ويستغنى به فالصلاة؛ لأنه قد يحرس أيضاً وهو في الصلاة حتى لا يغفل عن كثير مما يجب عليه من ذلك فيجمع أجرهما أفضل.

٢٨٩٨- أخبرنا محمد بن إسحاق والكلبي أن رسول الله ﷺ نزل وأدياً، فقال: من يحرسنا في هذا الوادي الليلة؟ فقال رجلان نحن فأثبنا رأس الوادي ومما مهاجري وأنصاري، فقال أحدهما لصاحبه أي الليل أحب إليك؟ فاختار أحدهما أوله والآخر آخره فنام أحدهما وقام الآخر يصلي.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إن كان المصلي وجه الناحية التي لا يأتي العدو إلا منها وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه عن رؤية الشخص وسماع الحرس فالصلاة أولى؛ لأنه مصل حارس وزائد أن يتمتع بالصلاة من النعاس، وإن كانت الصلاة تشغل سمعه ويصره حتى يخاف تضييعه فالحراسة أحب إلا أن يكون الحرس جماعة، فيصلّي بعضهم دون بعض فالصلاة أعجب إلى إذا بقي من الحرس من يكفي، وإذا كان العدو في غير جهة القبلة فذلك إذا كانوا جماعة أن يصلي بعضهم أحب إلي؛ لأن ثم من يكفيه، وإن كان وحده والعدو في غير جهة القبلة فالحراسة أحب إلي من الصلاة تمنعه من الحراسة.

١٥- خراج الأرض

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى: أيكره أن يؤذي الرجل الجزية على خراج الأرض؟

المشركين وغيرهم وتحريق ذلك؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وقال الأوزاعي أبو بكر يتاول هذه الآية، وقد نهى عن ذلك وعمل به أئمة المسلمين.

٢٨٩٥- وقال أبو يوسف: أخبرنا الثقة من أصحابنا، عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا وهم محاصرو بني قريظة إذا غلبوا على دار من دورهم أحرقوها؛ فكان بنو قريظة يخربون فيقتضونها ويتأخذون حجارتها ليبرموا بها المسلمون وقطع المسلمون نخلاً من نخلهم فأنزل الله عز وجل ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ وأنزل الله عز وجل ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا﴾.

٢٨٩٦- قال وأخبرنا محمد بن إسحاق، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال: لما بعث أبو بكر خالدة بن الوليد إلى طليحة وبني تميم قال أي واد أو دار غشيتها فأمسك عنها إن سمعت أذاناً حتى تسألهم ما يريدون، وما يقيمون وأي دار غشيتها، فلم تسمع منها أذاناً فشن عليهم الغارة وأقتل وحرقت.

ولا نرى أن أبا بكر نهى عن ذلك بالشام إلا لعلمه بأن المسلمين سيظهرون عليها ويبقى ذلك لهم فهي عنه لذلك فيما نرى لا أن تحريق ذلك وتحريقه لا يحل، ولكن من مثل هذا توجية.

٢٨٩٧- حدثنا بعض أئمتنا، عن عبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم أنه قيل لمعاذ بن جبل إن الروم يأخذون ما حसर من خيلنا فيستلقحونها ويقابلون عليها أتفقروا ما حسر من خيلنا؟ قال: ليسوا يأكل أن يقتضوا منكم إنما هم غدا رفقكم وأهل ديتكم. [إخرجه البيهقي (٨٦/٩)]

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنما الكراهية عندنا؛ لأنهم كانوا لا يشكون في الظفر عليهم، وأن الأمر في أيديهم لما رأوا من الفتح فاما إذا اشتدت شوكتهم وامتنعوا، فإننا نأمر بحبس الخيل أن يذبح، ثم يحرق لحمه بالنار حتى لا يتفعلوا به، ولا يتقوون منه بشيء، وأكره أن تعذبه أو نقره؛ لأن ذلك مثله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يقطع النخل ويحرق، وكل ما لا روح فيه كالمسألة قبلها، ولعل أمر أبي بكر بأن يكفوا عن أن يقطعوا شجراً مثمراً إنما هو؛ لأنه سمع رسول الله ﷺ يحذر أن

هل يجد؟

قال: لا حدٌ عليه ويضمنُ السرقة؛ لأنه لم يصلح، ولم تكن له ذمة قال الأوزاعي رحمه الله تعالى تقامُ عليه الحدود، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: القول ما قال أبو حنيفة ليس تقامُ عليه الحدود؛ لأنهم ليسوا بأهل ذمة؛ لأن الحكم لا يجري عليهم أرايت إن كان رسولاً للملكهم فزنى أترجمه؟ أرايت إن زنى رجل بامرأة منهم مستأنمة أترجمها؟ أرايت إن لم أترجمها حتى عادا إلى دار الحرب، ثم خرجا بأمان ثانية أمضي عليهما ذلك الحد أرايت إن سبيا أمضي عليهما حد الحر أم حد العبد وهما رقيق لرجل من المسلمين؟ أرايت إن لم يخرجنا ثانية فأسلم أهل تلك الدار وأسلماهما أو صارا ذمة يؤخذان؟ وإن أخذوا بذلك في دار الحرب، ثم خرجوا إلينا أنقيم عليهم الحد.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فاصبوا حدوداً فالحدود عليهم وجهان فما كان منها لله لا حق فيه للآدميين، فيكون لهم عفوه وإكذاب شهود شهدوا لهم به فهو معطل؛ لأنه لا حق فيه لمسلم إنما هو لله، ولكن يقال لهم لم تؤمنوا.

على هذا؛ فإن كفتم وإلا رددنا عليكم الأمان والحقناكم بآمنكم؛ فإن فعلوا الحقوق بمآمنهم ونقضوا الأمان بينهم وبينهم، وكان ينبغي للإمام إذا آمنهم أن لا يؤتمهم حتى يعلمهم أنهم إن أصابوا حداً أقامه عليهم، وما كان من حد للآدميين أقيم عليهم إلا ترى أنهم لو قتلوا قتلناهم؟ فإذا كنا مجتمعين على أن نقيّد منهم حد القتل؛ لأنه للآدميين كان علينا أن نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الآدميين مثل القصاص في الشجّة وأرشها ومثل الحد في القذف.

والقول في السرقة قولان أحدهما أن يقطعوا ويغرموا من قبل أن الله عز وجل منع ماله المسلم بالقطع، وأن المسلمين غرموا من استهلك مالا غير السرقة، وهذا مال مستهلك فغرمناه قياساً عليه والقول الثاني أن يغرم الماله، ولا يقطع؛ لأن المال للآدميين والقطع لله.

فإن قال قائل: فما فرق بين حدود الله وحقوق الآدميين؟ قيل: أرايت الله عز وجل ذكر المحارب، وذكر حده، ثم قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾، ولم يختلف أكثر المسلمين في أن رجلاً لو أصاب لرجل دماً أو ماله، ثم تاب أقيم عليه ذلك، فقد فرقنا بين حدود الله عز وجل وحقوق الآدميين بهذا وبغيره.

فقال: لا إنا الصغار خراج الأعناق، وقال الأوزاعي بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: مَنْ يَذُكُ طَائِعاً فَلَيْسَ مِنَّا وقال عبيد الله بن عمر وهو المرتد على عقبيه واجمعت العامة من أهل العلم على الكراهية لها، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة؛ لأنه كان لعبيد الله بن مسعود ولخباب بن الارت وللحسين بن علي ولشريح أرض خراج.

٢٨٩٩- حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ قُرَيْبٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لِيُحْمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِنِّي اشْتَرَيْتُ أَرْضاً مِنْ أَرْضِ السَّوَادِ فَقَالَ عُمَرُ أَكُلْ أَصْحَابَهَا أَرْضِيَّتْ؟ قَالَ: لَا قَالَ فَأَنْتَ فِيهَا مِثْلُ صَاحِبِهَا.

٢٩٠٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثْبَةَ أَنَّ دَهَاقِينَ السَّوَادِ مِنْ عُظَمَائِهِمْ أَسْلَمُوا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَعَلِي بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَرَضَ عُمَرُ عَلَى الَّذِينَ أَسْلَمُوا فِي زَمَانِهِ أَلْفَيْنِ أَلْفَيْنِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رحمه الله تعالى: وَلَمْ يَنْلُغْنَا، عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ أَخْرَجَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَرْضِهِمْ وَكَيْفَ الْحُكْمُ فِي أَرْضِ هَؤُلَاءِ؟ أَيْكُونُ الْحُكْمُ لَهُمْ أَمْ لِيُغَيَّرِ هُمْ؟

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أما الصغار الذي لا شك فيه فجزية الرقبة التي يحقن بها الدم وهذه لا تكون على مسلم، وأما خراج الأرض، فلا يبين أنه صغار من قبل أن لا يحقن به الدم، الدم محقون بالإسلام وهو يشبه أن يكون ككراء الأرض بالنهب والورق، وقد اتخذ أرض الخراج قبوس من أهل الورع والدين وكرهه قوم احتياطاً.

١٦- شراء أرض الجزية

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل المسلم يشتري أرضاً من أرض الجزية، فقال هو جائز، وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى لم تزل أئمة المسلمين يهونون عن ذلك ويكتبون فيه ويكرهه علمائهم، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: القول ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد أجبك في هذا.

١٧- المستأمن في دار الإسلام

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قوم من أهل الحرب خرجوا مستأمنين للتجارة فزنى بعضهم في دار الإسلام أو سرق

١٨- بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب

قال أبو حنيفة رحمه الله لو أن مسلماً دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن بذلك بأس؛ لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم في أي وجه أخذ أموالهم برضا منهم فهو جائز قال الأوزاعي الربا عليه حرام في أرض الحرب وغيرها؛ لأن رسول الله ﷺ قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك، وكان أول ربا وضعه ربا العباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم أكل الربا في قوم قد حرّم الله تعالى عليه دماءهم وأموالهم؟ وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله ﷺ، فلا يستحل ذلك، وقال أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا، ولا يجوز، وقد بلغت الأثر التي ذكر الأوزاعي في الربا، وإنما أحل أبو حنيفة هذا:

٢٩٠١- لأن بغض المشيخة حدثنا، عن مكحول، عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا ربا بين أهل الحرب.

وقال أبو يوسف وأهل الإسلام في قولهم أنهم لم يتقاضوا ذلك حتى يخرجوا إلى دار الإسلام بطله، ولكنه كان يقول إذا تقاضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو مستقيم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي، وما احتج به أبو يوسف لأبي حنيفة ليس بثابت، فلا حجة فيه.

١٩- في أم ولد الحربى تسلم وتخرج إلى دار الإسلام

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في أم ولد أسلمت في دار الحرب، ثم خرجت إلى دار الإسلام ليس بها حمل أنها تزوج إن شاءت ولا عدة عليها، وقال الأوزاعي أي امرأة هاجرت إلى الله بدينها فحالها كحال المهاجرات لا تزوج حتى تنقضي عدتها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: مثلها تستبرأ بمضيعة لا ثلاث حيض.

٢٠- المرأة تسلم في أرض الحرب

قال أبو حنيفة رحمه الله في امرأة أسلمت من أهل الحرب وخرجت إلى دار الإسلام، وليست بجبلى أنه لا عدة عليها، ولو أن زوجها طلقها لم يقع عليها طلاقه قال الأوزاعي بلغنا أن المهاجرات قدمن رسول الله ﷺ وأزواجهن بمكة مشركون فمن

أسلم منهم فادرك امرأته في عدتها ردعا عليه رسول الله ﷺ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على أم الولد العدة، وعلى المرأة الحرة العدة كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يتزوجن حتى تنقضي عدتهن ولا سبيل لأزواجهن ولا للموالي عليهن آخر الأب.

٢٩٠٢- أخبرنا الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن رسول الله ﷺ أنه رد وثبت إلى زوجها ينكح جديده.

وإنما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا عدة عليهن لقول رسول الله ﷺ في السبائا يوطأن إذا استبرئن بخيضة فقال السبأ والإسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى.

٢٩٠٣- حدثنا الحجاج، عن الحكم، عن ميسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عتيد بن خرجا إلى رسول الله ﷺ من الطائف فأعتقهما.

٢٩٠٤- وحدثنا بغض أشياخنا أن أهل الطائف خاصموا في عبيد خرجوا إلى رسول الله ﷺ فأعتقهم قال رسول الله ﷺ: أولئك عتقاء الله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة وزوجها كافر مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كعدو الطلاق؛ فإن قدم زوجها مهاجرا مسلما قبل انقضاء عدتها فهما على النكاح الأول.

وكذلك لو خرج زوجها قبلها، ثم خرجت قبل أن تنقضي عدتها مسلمة كانا على النكاح الأول، ولو أسلم أحد الزوجين وهما في دار الحرب فكذلك لا فرق بين دار الحرب ودار الإسلام في هذا، ألا ترى أنهما لو كانا في دار الحرب، وقد أسلم أحدهما لم يحل واحد منهما لصاحبه حتى يسلم الآخر إلا أن تكون المرأة كاتبة والزوج المسلم، فيكونا على النكاح؛ لأنه يصلح للمسلم أن يتدعى بالنكاح كاتبة.

فإن قال قائل: ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء؟

قيل: أسلم أبو سفيان بن حرب بمر وهي دار خراعة وهي دار إسلام وامرأته هند بنت عتبة كافرة مقيمة بمكة وهي دار كفر، ثم أسلمت هند في العدة فأقرهما رسول الله ﷺ على النكاح وأسلم أهل مكة، وصارت مكة دار إسلام وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وهما مقيمان في دار الإسلام وهرب زوجها إلى ناحية البحرين باليمن فجوز وهي

فهو كما.

قال: وقد بلغنا من هذا ما قال الأوزاعي وهو عندنا شاذّ والشاذّ من الحديث لا يؤخذ به؛ لأنّ الله تبارك وتعالى لم يجعل إلا نكاح الأربع فما كان من فوق ذلك كله فحرام من الله في كتابه فالحامسة ونكاح الأم والأخت سواء في ذلك كله حرام، فلو أنّ حريّاً تزوّج أمّاً وابنتها أكنت ادعهما على النكاح أو تزوّج أختين في عقد النكاح، ثمّ أسلموا أكنت ادعهما على النكاح، وقد دخل بالأمّ والبنت أو بالأختين فذلك الخمس في عقدة، ولو كنّ في عقد متفرقات جائز نكاح الأربع وفارق الأخيرة.

٢٩٠٥- أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: فِي ذَلِكَ ثَبُتَ الْأَرْبَعُ الْأَوَّلُ وَتَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَامِسَةِ.

٢٩٠٦- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ أَحْسَبُهُ ابْنَ عَلِيَّةٍ، فَإِنْ لَا يَكُنْ ابْنُ عَلِيَّةٍ فَالثَّقَفَةُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ.

٢٩٠٧- أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الرِّثَاءِ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الدِّلَمِيِّ قَالَ أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي خَمْسُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ وَاحِدَةً فَعَمِدْتُ إِلَى عَجُوزٍ أَقْدَمِيهِنَّ عَاقِرٍ عِنْدِي مِنْذُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِينَ سَنَةً فَطَلَّقْتُهَا.

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: فَقَالَ لِي قَائِلٌ كَلَّمْنَا عَلَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَأَعَفْنَا مِنْ حَدِيثِ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الدِّلَمِيِّ. قلت: ما ذاك فافعل؟

قال: فقد يحتمل أن يكون قال له: أمسك الأوائل وفارق الأواخر.

قلت: ونجده في الحديث أو نجده عليه دلالة منه؟ قال: لا، ولكن يحتمله.

قلت: ويحتمل أن يكون قال له: أمسك أربعا إن كنّ شيبا ففارق العجائز أو أمسك العجائز وفارق الشبّاب قال قلّ كلّ كلام إلا وهو يحتمل، ولكن الحديث على ظاهره. قلنا: فظاهر الحديث بخلاف ما قلتم، ولو لم يكن فيه حديث كنت قد أخطأت أصل قولك قال وأين؟

دَارُ كُفْرٍ، ثُمَّ رَجَعَا فَاسْلَمَا وَأَزْوَاجُهُمَا فِي الْعِدَّةِ فَأَقْرَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَا أَنْ يَكُونَ يَرْوِي حَدِيثًا يَخَالِفُ بَعْضُهُ، وَإِذَا خَرَجَتْ أُمُّ وَلَدٍ الْحَرِيِّ مُسْلِمَةً لَمْ تَنْكِحْ حَتَّى يَنْقَضِيَ اسْتِبْرَآؤُهَا وَهِيَ حِيضَةٌ لَا ثَلَاثَ حِيضٍ وَأُمُّ الْوَلَدِ خَالِفَةٌ لِلزَّوْجَةِ أُمُّ الْوَلَدِ مَمْلُوكَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ، فَقَدْ عَقَّتْ أَهْتَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا مِنْ عِبِيدِ الطَّائِفِ خَرَجُوا مُسْلِمِينَ وَسَأَلَ سَادَاتَهُمْ بَعْدَ مَا أَسْلَمُوا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أُولَئِكَ عَقَّاهُ اللَّهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُمْ، وَلَمْ يَعْرِضْهُمْ مِنْهُمْ.

غَيْرَ أَنَّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ خَرَجَ إِلَيْنَا مِنْ غَيْرِ فَهُوَ حُرٌّ فَقَالَ: إِذَا قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَعَقَّاهُمْ، وَإِذَا لَمْ يَقُلْ أَجْعَلْهُمْ عَلَى الرِّقِّ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَغْفِقُونَ قَالَهُ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَقُلْ وَبِهَذَا الْقَوْلِ نَقُولُ إِذَا خَرَجَتْ أُمُّ الْوَلَدِ فَهِيَ حُرَّةٌ، وَلَوْ سَبَقَتْ سَيِّدَتُهَا الْحُرَّةُ، لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ رِقِّ حَالِ الْمَسِيئَةِ اسْتَوْثِمَتْ وَاسْتَبْرَأَتْهَا بَعْدَ الْحُرَّةِ أَكْثَرَ مِنْ انْفِسَاحِ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا وَتُسْتَبْرَأُ بِحِيضَةٍ وَلَا سَبِيلَ لَزْوَجِهَا الْأَوَّلِ عَلَيْهَا.

وكذلك أمر رسول الله ﷺ في سبي هوازن، ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها أو لا ترى أن الأمة تخرج مملوكة فتصير حرة كيف يجوز أن يجمع بين اثنين مختلفين هذه تسترق بعد الحريّة وتلك تعتق بعد الرق.

٢١- الحريّة تسلم فتزوّج وهي حامل

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت المرأة المسلمة التي جاءت من دار الحرب حاملاً فتزوّجت فنكاحها فاسد، وقال الأوزاعي ذلك في السبايا فأما المسلمات، فقد مضت السنة أن أزواجهن أحقّ بهنّ إذا أسلموا في العدة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن تزوّجهن فاسد، وإنما قاس أبو حنيفة هذا على السبايا على قول رسول الله ﷺ: لَا تَوَطُّا الْحَبَالَى مِنَ النَّسَاءِ حَتَّى يَضَعْنَ قَالَ فَكَذَلِكَ الْمُسْلِمَاتُ.

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا سَمِيَتِ الْمَرْأَةُ حَامِلًا لَمْ تَوَطُّ بِالْمَلِكِ حَتَّى تَضَعْ، وَإِنْ خَرَجَتْ مُسْلِمَةً فَتَكَحَّتْ قَبْلَ أَنْ تَضَعَ فَالنِّكَاحُ مَفْسُوحٌ، وَإِذَا خَرَجَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَضَعَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا كَانَتْ الْعِدَّةُ وَهَذِهِ مَعْتَدَةٌ وَهَذِهِ مِثْلُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

٢٢- في الحربيّ يسلم وعنده خمس نسوة

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل من أهل دار الحرب تزوّج خمس نسوة في عقدة، ثمّ أسلم هو وهنّ جميعاً وخرجوا إلى دار الإسلام، إنه يفرق بينه وبينهنّ، وقال الأوزاعي بلغنا أنه قال: أيّهنّ شاء، وقال أبو يوسف رحمه الله ما قال رسول الله ﷺ

دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ وَنَهَى عَنِ الْقَتْلِ إِلَّا نَفَرًا قَدْ سَمَاهُمْ إِلَّا أَنْ يَقَاتِلَ أَحَدًا فَيُقْتَلَ، وَقَالَ لَهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا فِي الْمَسْجِدِ مَا تَرَوْنَ أَنِّي صَانِعٌ بِكُمْ؟ قَالُوا خَيْرًا أَحَبَّ كَرِيمًا وَأَبْنَى أَحَبَّ كَرِيمًا قَالَ أَغْضَبُوا فَاتَّيَمُّوا الطَّلَاقَ وَلَمْ يَجْعَلْ شَيْئًا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا مِنْ مَتَاعِهِمْ فَيَتَأَمَّرُوا، وَقَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ فِي هَذَا كَثِيرٌ فَهَذَا مِنْ ذَلِكَ وَتَفْهَمُ فِيمَا أَنَاكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّ لَكَ وَجْهًا وَمَعَانِي فَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَالْقَوْلُ فِيهِ كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَتَاعُ وَالثِّيَابُ وَالرَّقِيقُ الَّذِي اشْتَرَى الدَّوْرَ وَالْأَرْضُونَ فِيءٌ؛ لِأَنَّ الدَّوْرَ وَالْأَرْضِينَ لَا تَحُولُ، وَلَا يَحْزُوهَا الْمُسْلِمُ وَالْمَتَاعُ وَالثِّيَابُ تَحْزُرُ وَتَحُولُ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال الأوزاعي، ولكنه لم يصنع في الحجة بمكة ولا أبو يوسف شيئاً لم يدخلها رسول الله ﷺ عنوة، وإنما دخلها سلماً، وقد سبق لهم أمان والذين قاتلوا وأذن في قتلهم هم أبعاض قتلهم خزاعة، وليس لهم بمكة دور ولا مال إنما هم قوم هربوا إليها فأي شيء يغنم ممن لا مال له؟ وأما غيرهم ممن خالد بن الوليد بدهم بالقتال، فلم يعقد لهم الأمان وأدعى خالد أنهم بدهوه، ثم أسلموا قبل أن يظهروا لهم حمى شيء، ومن لم يسلم صار إلى قبول الأمان بإلقاء السلاح ودخول داره، وقد تقدم من رسول الله ﷺ: مَنْ أَغْلَقَ دَارَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السِّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ فَمَالٌ مَنْ يَغْنَمُ مَالٌ مَنْ لَهُ أَمَانٌ وَلَا غَنِيمَةٌ عَلَى مَالِ هَذَا، وَمَا يَقْتَدِي فِيمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِمَا صَنَعَ أَرَأَيْتَ حِينَ قَلْنَا لَحْنٌ وَهُوَ فِي رِجَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ الْمَأْمُورُ بِهِ إِنْ إِمَامٌ خَشِيَ بَيْنَ أَنْ يَقْتُلَهُمْ أَوْ يَفَادِيَهُمْ بِهِمْ أَوْ يَمْنُ عَلَيْهِمْ أَوْ يَسْتَرْقَهُمُ الْيَسْرَ إِنَّمَا قَلْنَا ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَارَ فِيهِمْ بِهَذِهِ السَّيْرَةِ كُلُّهَا أَفَرَأَيْتَ إِنْ عَارَضَنَا أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا عَارَضَ بِهِ أَبُو يُوسُفَ، فَقَالَ: لَيْسَ لِإِمَامٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا شَيْءٌ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا مَا لَيْسَ لِلنَّاسِ أَوْ قَالَ فِي كُلِّ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِعْطَاءِ السَّلْبِ وَقَسَمِ الْأَرْبَعَةَ الْأَخْمَاسَ لَيْسَ هَذَا لِلْإِمَامِ هَلِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْمُعَلَّمُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ فَمَا فَعَلَ فَهُوَ الْحَقُّ وَعَلَيْنَا أَنْ نَفْعَلَهُ فَكَذَلِكَ هِيَ عَلَى أَبِي يُوسُفَ، وَلَوْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ عَنْوَةً فَتَرَكَ لَهُمْ أَمْوَالَهُمْ.

قلنا: فيما ظهر عليه عنوة لنا أن نترك له ماله كما لنا في الأسارى أن نحكمهم فيهم أحكاماً مختلفة كما حكم فيهم رسول الله ﷺ.

فإن قال قائل: قد خصص الله رسوله بأشياء قيل كلها مبينة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله ﷺ أو فيهما معاً، ولو جاز إذ كان خصوصاً بشيء فيبيته الله، ثم رسوله ﷺ أن

قلت: في النكاح شيان عقدة ونكاح؛ فإن زعمت أنك تنظر في العقدة وتنظر في التمام، فتقول انظر كل نكاح مضى في الشرك؛ فإن كان في الإسلام أجزته فأجزته، وإن كان له كان في الإسلام لم اجزه فأجزته تركت أصل قولك قال فإنا أقوله ولا ادع أصل قولي.

قلت: أفرايت غيلان اليس بوئي ونساؤه وثنيات وشهوده وثنيون؟ قال اجل.

قلت: فلو كان في الإسلام فتزوج بشهود وثنيين أو ولي وثني أيجوز نكاحه؟ قال: لا.

قلت فأحسن حاله في النكاح حال لو ابتدأ فيها النكاح في الإسلام رددته مع أنا نروي أنهم قد ينكحون بغير شهود وفي العدة، وما جاز في أهل الشرك إلا واحد من قولين، أما ما قلت: إن خالف السنة ففسخه كله ونكفاه بأن يتدعى النكاح في الإسلام، وإما أن لا تنظر إلى العقدة وتجعله معفواً لهم كما عفي لهم ما هو أعظم منه من الشرك والدماء والتباعد وتنظر إلى ما أدركه الإسلام من الأزواج؛ فإن كن عدداً أكثر من أربع امرته بفراق الأكثر؛ لأنه لا يجل الجمع بين أكثر من أربع، وإن كن أختين امرته بفراق إحداهما؛ لأنه لا يجل الجمع بينهما، وإن كن ذوات محارم فرقت بينه وبينهن فتكون قد عفوت العقدة ونظرت إلى ما أدركه الإسلام منهن؛ فإن كان يصلح أن يتدعى نكاحه في الإسلام أقرته معه، وإن كان لا يصلح رددته كما حكم الله ورسوله فيما أدرك من المحرم قال الله عز وجل: اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ الآية إلى قوله: وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ، ووضع رسول الله ﷺ بحكم الله كل ربا أدركه الإسلام، ولم يقبض، ولم يأمر أحداً قبض ربا في الجاهلية أن يردّه، وهكذا حكم في الأزواج عفا العقدة ونظر فيما أدركه مملوكاً بالعقدة فما أحل فيه من العدد أقره، وما حرّم من العدد نهى عنه.

٢٣- في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشوي

داراً أو غيرها

سئل أبو حنيفة رحمه الله عن رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشتري داراً أو أرضاً أو رقيقاً ثياباً فظهر عليه المسلمون قال أما الدور والأرضون فهي فيء للمسلمين، وأما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي اشتراه، وقال الأوزاعي فتح رسول الله ﷺ مكة عنوة فخلّى بين المهاجرين وأرضهم ودورهم بمكة، ولم يجعلها فتيماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن رسول الله ﷺ عفا عن مكة وأهلها، وقال: مَنْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ

القتل ولا المحاربة تلك حدودٌ لسا نخرجه بها من أحكام الإسلام وهو فيها وارثٌ موروثٌ كما كان قبل أن يحدّثها، وليس هكذا المرتد: المرتد يعوّد دمه مباحاً بالقول بالشرك، وقال أبو حنيفة يكون ميراث المرتد لورثته من المسلمين فليل بعض من يذهب مذهبه ما الحجة لكم في هذا؟ فقالوا روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قتل رجلاً، وورث ميراثه ورثته من المسلمين.

قلنا: أما الحفاظ منكم، فلا يروون إلا قتله، ولا يروون في ميراثه شيئاً، ولو كان ثابتاً عن علي عليه السلام لم يكن فيه حجة عندنا وعندكم؛ لأننا وإياكم نروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله خلافه.

٢٩٠٨ - قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أيعبدو المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً؟ قال: بل كافراً.

قلنا: فحكم رسول الله صلى الله عليه وآله أن لا يرث مسلم كافراً، ولا يرث كافر مسلماً.

قال: فإن قلت: لا يذهب مثل هذا عن علي بن أبي طالب وأقول بهذا الحديث وأقول إنما عني به بعض الكافرين دون بعض.

قلنا: فيعارضك غيرك بما هو أقوى عليك في الحجة من هذا، فيقول إن علياً قد أخبر بحديثي الأشجعيين عن النبي صلى الله عليه وآله حديث بروع بنت واشق فاتهمه ورده، وقال بخلافه، وقال معه ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت فرزعت أن لا حجة في أحد مع النبي صلى الله عليه وآله وهو كما قلت لو ثبت، وزعت أن عمارة حدث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله أمر الجنب أن يتيمم فردّه عليه عمر وأقام على أن لا يتيمم الجنب هو وابن مسعود وتاول ابن مسعود فيه القرآن فرزعت أن قول من قال: كان أولى من قول من رده وهو كما قلت فكيف لم تقل ببطل هذا في حديث النبي صلى الله عليه وآله: لا يرث المسلم الكافر وأنت لا تروي عن علي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله ولا أخبر به عنه، وقد روي عن معاذ بن جبل أنه ورث مسلماً من ذمي، فقال نرثهم، ولا يرثونا كما تحل لنا نساؤهم، ولا يحل لهم نساؤنا، أفرايت إن قال قائل بهذا، وقال: لا يذهب على معاذ شيء حفظه أسامة، ولعل النبي صلى الله عليه وآله إنما أراد بهذا مشركي أهل الأوثان دون أهل الكتاب ألا يكون هذا أولى أن يكون له شبهة منك؟ أو رأيت إذ زعمت أن حكم

يقال في شيء لم يبينه الله عز وجل، ثم رسوله صلى الله عليه وآله إنه خاص رسول الله صلى الله عليه وآله دون الناس لعل هذا من الخاص برسول الله صلى الله عليه وآله جاز ذلك في كل حكمه فخرجت أحكامه من أيدنا، ولكن لم يجعل الله هذا لأحد حتى يبين الله، ثم رسوله صلى الله عليه وآله أنه خاص، وقد أسلم ابن سعية القرطبان من بني قريظة ورسول الله صلى الله عليه وآله حاتم عليهم قد حصرهم فترك رسول الله صلى الله عليه وآله لهما دورهما وأموالهما من النخل والأرض وغيرها والذي قال أبو حنيفة من هذا خلاف السنن والقياس وكيف يجوز أن يغنم مال المسلم، وقد منعه الله بدينه؟ وكيف، ولو جاز أن يغنم ماله بكيونته في بلاد الحرب جاز أن يغنم كل ما عليه من ثيابه، وفي يديه من ماله ورقفه أرايت لو قال رجل لا تغنم دوره ولا أرضه من قبل أنه لا يقدر على تحويلهما بحال فتركه إياها ليس برضاً بأن يقرها بين المشركين إلا بالضرورة ويغنم كل مال استطاع أن يحوله من ذهب أو ورق أو عرض من العروض؛ لأن تركه ذلك في بلاد العدو الذين هو بين أظهرهم رضاء منه بأن يكون مباحاً ما الحجة عليه؟ هل هي إلا أن الله عز وجل منع بالإسلام دماءهم وأموالهم إلا بحقها فيحسبوا كانوا فحرمة الإسلام لهم ثابتة في تحريم دماءهم وأموالهم، ولو جاز هذا عندنا جاز أن يسترق المسلم بين ظهرائي المشركين، فيكون حكمه حكم من حوله، ولكن الله عز وجل فرق بالإسلام بين أهله وغيرهم.

٢٤ - اكتساب المرتد المال في ردته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المرتد عن الإسلام إذا اكتسب مالاً في ردته، ثم قتل على الردة، فقال: ما اكتسب في بيته المال؛ لأن دمه حلال فحل ماله، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مال المرتد الذي كان في دار الإسلام والذي اكتسب في الردة ميراث بين ورثته المسلمين وبلغنا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا ميراث المرتد لورثته المسلمين، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إنما هذا فيما كان له قبل الردة، وقال أبو يوسف هما سواء ما اكتسب المرتد في الردة وقبل ذلك لا يكون شيئاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كل ما اكتسب المرتد في ردته أو كان له قبل الردة سواء وهو في؛ لأن الله تبارك وتعالى منع الذمة بالإسلام ومنع الأموال بالذمة منع به النماء، فإذا خرج الرجل من الإسلام إلى أن يباح دمه بالكفر كما كان يكون مباحاً قبل أن يسلم يباح معه ماله، وكان أهون من دمه؛ لأنه كان ممنوعاً تبعاً لدمه، فلما هتك حرمة الدم كانت حرمة المال اهتك وأيسر من الدم، وليس قتلنا إياه على الردة كقتلنا إياه على الزنا ولا

أَنَّهُ قَطَعَ رَقِيقًا سَرَقُوا مِنْ دَارِ الْإِمَارَةِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَقْطَعُ فِي ذَلِكَ.

٢٩١٠- حَدَّثَنَا بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَبْدًا مِنَ الْجَنْشِ سَرَقَ مِنَ الْخُمْسِ، فَلَمْ يَقْطَعْهُ، وَقَالَ مَا لِلَّهِ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ.

٢٩١١- حَدَّثَنَا بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، عَنْ مِمَّاكَ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ النَّابِغَةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّ رَجُلًا سَرَقَ مِغْفَرًا مِنَ الْمَغْنَمِ، فَلَمْ يَقْطَعْهُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةٌ فَقَهَّائِنَا لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ.

أَمَّا قَوْلُهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْمَغْنَمِ:

٢٩١٢- فَقَدْ حَدَّثَنَا بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَضِيَ لِلْعَبْدِ فِي الْمَغْنَمِ، وَلَمْ يَضْرِبْ لَهُمْ بِهِمْ.

٢٩١٣- حَدَّثَنَا بَعْضُ أَشْيَاخِنَا، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي الْحَكَمِ عَنْ الْعَبْدِ الَّذِي أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ يَسْأَلُهُ قَالَ: فَقَالَ لِي: فَقُلْ هَذَا السَّيْفُ فَتَقْلُدْهُ فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خُرْنِيِّ الْمَتَاعِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول ما قال أبو حنيفة ضرب رسول الله ﷺ للأحرار بالسَّهْمَانِ ورضخ للعبيد، فإذا سرق أحدٌ حضر المغنم شيئاً لم أر عليه قطعاً؛ لأنَّ الشُّرْكَهَ بِالْقَلِيلِ والكثير سواء.

٢٧- الرَّجُلُ يَسْرِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ لِأَبِيهِ فِيهَا سَهْمٌ

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرَّجُلِ يَسْرِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَقَدْ كَانَ أَبُوهُ فِي ذَلِكَ الْجَنْدِ أَوْ أَخُوهُ أَوْ ذُو رَحِمٍ حَرَمٍ أَوْ امْرَأَةٌ سَرَقَتْ مِنْ ذَلِكَ وَزَوْجُهَا فِي الْجَنْدِ، فَقَالَ: لَا يَقْطَعُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ يَقْطَعُونَ، وَلَا يَطْلُ الْخُذْ عَنْهُمْ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَقْطَعُونَ وَهَؤُلَاءِ وَالْعَبِيدُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ أَرَأَيْتَ رَجُلًا يَسْرِقُ مِنْ أَبِيهِ أَوْ أَخِيهِ أَوْ امْرَأَتِهِ وَالْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا هَلْ يَقْطَعُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ لَيْسَ يَقْطَعُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ فَكَيْفَ يَقْطَعُ هَذَا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إِنْ كَانَ السَّارِقُ مِنْ هَؤُلَاءِ شَهِدَ الْمَغْنَمَ لَمْ يَقْطَعْ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكٌ، وَلَا يَقْطَعُ الرَّجُلُ وَلَا أَبُوهُ فِيمَا سَرَقَ مِنْ مَالِ ابْنِهِ أَوْ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكٌ فِيهِ فَأَمَّا الْمَرْأَةُ بِحُضْرٍ زَوْجِهَا

المرتدُ خَالَفَ فِي الْمِيرَاثِ حَكَمَ الْمُشْرِكِ غَيْرِهِ لَمْ يَمْ تَوَرَّثَهُ هُوَ مِنْ وَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَمَا تَوَرَّثَهُمْ مِنْهُ فَتَكُونُ قَدْ قُلْتُ قَوْلًا وَاحِدًا أَخْرَجْتَهُ فِيهِ مِنْ جَمْلَةِ الْمُشْرِكِينَ بِمَا ثَبَتَ لَهُ مِنْ حَرَمَةِ الْإِسْلَامِ؟ فَمَا قُلْتُ فِيهِ بِمَا رَوَيْتُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ، وَإِذَا وَرِثَ عَقَلْنَا أَنَّهُ يَوَرِّثُهُ وَلَا بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا بِالْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ أَدْرَكْنَا نَحْنُ وَأَنْتَ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ الْكَافَرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ وَالْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافَرَ غَيْرَ مَا ادَّعَيْتَ فِي الْمَرْتَدِّ.

وكذلك قالوا في المملوكين، وإنما ورثوا في هذين الوجهين من يورثون منه، ولم يتحكموا فيورثون من رجل، ولا يورثونه.

٢٥- ذبيحة المرتد

قال أبو حنيفة ﷺ لَا تَوَكَّلْ ذَبِيحَةَ الْمَرْتَدِّ، وَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَتِهِ لَا يَتْرَكَ الْمَرْتَدُّ حَتَّى يَقْتُلَ أَوْ يَسْلَمَ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ مَعْنَى قَوْلِ الْفَقَّاهِ أَنَّ مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا فَهُوَ مِنْهُمْ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْحَرْبِ أَكَلُوا مَا وَجَدُوا فِي بَيْوتِهِمْ مِنَ اللَّحْمِ وَغَيْرِهِ وَدَمَائِهِمْ حَلَالًا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ طَعَامُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ سَوَاءٌ لَا بَأْسَ بِذَبَائِحِهِمْ وَطَعَامِهِمْ كُلَّهُ فَأَمَّا الْمَرْتَدُّ فَلَيْسَ يَشْبَهُ أَهْلَ الْكِتَابِ فِي هَذَا، وَإِنْ وَالَاهُمْ أَلَا تَرَى أَنِّي أَقْبَلُ مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ جَمِيعًا، وَمِنْ أَهْلِ الشُّرْكَ الْجَزِيَّةَ وَلَا أَقْبَلُ مِنَ الْمَرْتَدِّ الْجَزِيَّةَ وَالسَّيِّئَةَ فِي الْمَرْتَدِّ خَالَفَ لِلْسَّيِّئَةِ فِي الْمُشْرِكِينَ وَالْحَكَمُ فِيهِ خَالَفَ لِلْحَكَمِ فِيهِمْ أَلَا تَرَى أَنَّ امْرَأَةً لَوْ ارْتَدَّتْ عَنْ الْإِسْلَامِ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ فَتَزَوَّجَهَا مُسْلِمٌ لَمْ يَمُزَّ ذَلِكَ. وكذلك لو تزوجها نصراني لم يَمُزَّ ذَلِكَ أيضًا، ولو تزوج مسلم نصرانيَّةً جاز ذلك.

٢٩٠٩- أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَمَنَاصِكِهِمْ فَوَضَعَهُمْ يَكَاحَ نِسَائِهِمْ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِأَكْلِ ذَبَائِحِهِمْ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فَأَلْمَرْتَدُّ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وَلَا تَوَكَّلْ ذَبِيحَةَ الْمَرْتَدِّ.

٢٦- الْعَبْدُ يَسْرِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الْعَبْدِ يَسْرِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَسَيِّدُهُ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ يَقْطَعُ؟

قال: لَا، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ يَقْطَعُ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ شَيْءٌ وَلَا أَنَّ سَيِّدَهُ لَوْ أَعْتَقَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ السَّيِّئِ وَلَهُ فِيهِمْ نَصِيبٌ كَانَ عَقْبُهُ بَاطِلًا، وَقَدْ بَلَغْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ

أن يطاءً فرجاً يطؤه المولى سرّاً والزَّوجُ الكافرُ علانيةً، ولو لقيها، وليس لها زوجٌ ما كان له أن يطاءها حتّى يخلوا بينها وبينه ويخرج بها، ولو كان له ولدٌ منها كانوا أملاكاً به منه، وقال أبو يوسف قولُ الأوزاعي هذا يتقضى بعضه بعضاً قال الأوزاعي في غير هذه المسألة لا بأس أن يطاء السبي في دار الحرب وكره أن يطاء أم الولد التي لا شأن له في ملكها كيف هذا؟

قال أبو يوسف كان أبو حنيفة يكره أن يطاء الرجل امرأته أو مدبرته أو أمته في دار الحرب؛ لأنها ليست بدار مقام وكره له المقام فيها وكره له أن يكون له فيها نسلٌ على قياس ما قال في مناكلتهم، ولكنه كان يقول أم الولد والمدبرة ليس بملكهما العدو، وكان يقول إن وطنهما في دار الحرب، فقد وطئ ما يملك، ولم يكن يقول إن كان لها زوجٌ هنالك يطؤها أن لمولها أن يطاءها.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: زعم أبو يوسف أن قول الأوزاعي يتقضى بعضه بعضاً روى عنه أنه قال: لا بأس بوطء السبي ببلاد العدو وهو كما قال الأوزاعي، وقد وطئ أصحاب رسول الله ﷺ بعد الاستيلاء في بلاد العدو وعرس رسول الله ﷺ بصفيّة بالصنّاء وهي غير بلاد المسلمين يومئذ والسبي قد جرى عليهم الرق وانقطعت العصم بينهم وبين من يملكهم بنكاح أو شراء وكره الأوزاعي أن يطاء الرجل أم ولده وهي زوجة لغيره وأبو حنيفة كان أولى أن يكره هذا في أصل قوله من الأوزاعي من قبل معنيين أحدهما ما يزعم أن شاهدين لو شهدا على رجل بزوج أنه طلق امرأته ثلاثاً، ففرق القاضي بينهما كان لأحدهما أن ينكحها حلالاً وهو يعلم أنها زوجة لغيره والثاني أنه يكره أن يطاء الرجل ما ملكت يمينه في بلاد العدو فهو أولى أن ينسب في تناقض القول في هذا من الأوزاعي، وليس هو كما قال الأوزاعي للرجل أن يطاء أم ولده وأمه في بلاد العدو، وليس يملك العدو من المسلمين شيئاً ألا ترى أن المسلمين لو ظفروا بشيء أحرزه العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان أحق به من المسلمين الذين أوجفوا عليه، ولو كان العدو ملكوه ملكاً تاماً ما كان إلا لمن أوجف عليه كما يكون سائر ملكهم غير أننا نحب للرجل إذا شركه في بضع جاريته غيره أن يتوقى وطأها للولد.

٣٠- الرجل يشتري أمته بعدما يحرزها العدو

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا اشتري الرجل أمته فليس له أن يطاءها، وقال الأوزاعي يطؤها، وقال أبو يوسف: قال أبو حنيفة لا يطؤها، وكان ينهى عن هذا أشدّ النهي، ويقول قد أحرزها أهل الشرك، ولو أعتقها جاز عتقهم فكيف يطؤها مولاه، وليست هذه كالمدبرة وأم الولد؛ لأن أهل الشرك يملكون الأمة، ولا يملكون أم الولد ولا المدبرة.

الغنيمة أو الأخ وغيره فكل هؤلاء سرقاء؛ لأن كل واحد من هؤلاء لو سرق من صاحبه شيئاً لم يأت به عليه قطعه.

٢٨- الصبي يسى، ثم يموت

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الصبي يسى وأبوه كافر وقعا في سهم رجل، ثم مات أبوه وهو كافر، ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالإسلام، فقال: لا يصلّى عليه وهو على دين أبيه؛ لأنه لم يقر بالإسلام، وقال الأوزاعي مولاه أولى من أبيه يصلّى عليه، وقال: لو لم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستأناً لكان لمولاه أن يبيع من أبيه، وقال أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه كان مسلماً ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بأمان وهو يتقضى قول الأوزاعي أنه لا بأس أن يباع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسألة قبل هذا فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان معه أبوه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالإسلام، وإذا لم يكن معه أبوه أو أحدهما فهو مسلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: سبي رسول الله ﷺ نساء بني قريظة وذرائعهم فباعهم من المشركين فاشتري أبو الشخم اليهودي أهل بيت عجز، وولّيتها من النبي ﷺ وبعت رسول الله ﷺ بما بقي من السبأ أثلاثاً ثلثاً إلى نهمّة وثلثاً إلى نجيد وثلثاً إلى طريق الشام فبيعوا بالخيّل والسلاح والإبل والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يمتل هذا أن يكون من أجل أن أمهات الأطفال معهم ويحتمل أن يكون في الأطفال من لا أم له، فإذا سبوا مع أمهاتهم، فلا بأس أن يباعوا من المشركين.

وكذلك لو سبوا مع آبائهم، ولو مات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يبلغوا فبصقوا الإسلام لم يكن لنا أن نصلي عليهم وهم على دين الأمهات والآباء إذا كان السبأ معاً ولنا بيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين؛ لأننا قد حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا تركنا الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم من آبائهم لا فرق بين ذلك إذا لزمهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين.

وكذلك النساء البالغ قد استوهب رسول الله ﷺ جارية بالغة من أصحابه، فقضى بها رجلين.

٢٩- المدبرة وأم الولد تسبيان هل يطوهما

سيدهما إذا دخل بأمان

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المدبرة أمرها العدو وأم الولد فدخل سيدهما بأمان، فقال: إنه لا بأس أن يطاءها إن لقيهما؛ لأنهما له ولأنهم لم يحوزوها، وقال الأوزاعي لا يحل له

كان من أرض أو دار فهو فيء وإمرأته إذا كانت كافرة، فإذا كانت حبلى فمأ في بطنها فيء، وقال الأوزاعي كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله ﷺ والمسلمون وفيها رجال مسلمون، فلم يقبض لهم رسول الله ﷺ داراً ولا أرضاً ولا امرأة وأمن الناس وعفا عنهم قال أبو يوسف قد نقض الأوزاعي حجته هذه إلا ترى أنه قد عفا عن الناس كلهم وأمنهم الكافر منهم والمؤمن، ولم يكن في مكة غنيمة ولا فيء فهذه لا تشبه الدار التي تكون فيئاً يقسمها المسلمون بما فيها.

قال الشافعي: الذي قال الأوزاعي كما قال إلا أنه لم يصنع شيئاً في احتجاجه بمكة، وقد بيناها في مسألة قبل هذه فتركنا تكريرها، ولكن الحجة في هذا أن ابني سعية القرظين خرجا إلى رسول الله ﷺ وهو محاصر بني قريظة فأسلما فأحرز لهما إسلامهما ديماءهما وجميع أموالهما من النخل والدور وغيرها، وذلك معروف في بني قريظة وكيف يجوز أن يحرز لهم الإسلام الدماء، ولم يؤسروا، ولم يحرز لهم الأموال؟ وكيف يجوز أن يحرز لهم بعض الأموال دون بعض؟ أرايت لو لم يكن في هذا خبر أما كان القياس إذا صار الرجل مسلماً قبل أن يقدر عليه أن يقال: إن حكمه حكم المسلم فيما يحرز له الإسلام من دمه وماله أو يقال: يكون غير محرز له من ماله إلا ما لم يكن يستطيع تحويله أمّا ما يستطيع تحويله من ثيابه وماله وماشيتيه، فلا؛ لأن تركه إثناء في بلاد الحرب المباحة رضاء منه بأن يكون مباحاً إذ أمكنه تحويله، فلم يحوله ألا يكون قوله أشد من قول من قال يحرز له جميع ماله إلا ما لا يستطيع تحويله؟ هذا القول خارج من القياس والعقل والسنة.

٣٢- الحربيّ المستأمن يسلم في دار الإسلام

قال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل من أهل الحرب يخرج مستأماً إلى دار الإسلام فيسلم فيها، ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهله وعياله هم فيء أجمعون، وقال الأوزاعي يترك له أهله وعياله كما ترك رسول الله ﷺ لمن معه من المسلمين أهله وعياله حين ظهر على مكة قال أبو يوسف ليس في هذا حجة على أبي حنيفة، وقد ترك رسول الله ﷺ لأهل الشرك ممن أهله بمكة أموالهم وعيالهم وعفا عنهم جميعاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذه مثل المسألة الأولى بل خروج المسلم الذي كان مشركاً إلى دار الإسلام أولى أن يحرز له دمه وماله وعياله الذين لم يبلغوا من ولده من المسلم في بلاد الشرك فكيف يترك للأول بعض ماله، ولا يترك لهذا الذي هو خير حالاً منه بعض ماله؟ بل جميع ماله كله له، وكل مولود له لم يبلغ متروك له، وكل بالغ من ولده وزوجته يسبي؛ لأن حكمهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل أمته من المشركين بعدما يجزونها فأحب إلي أن لا يطأها حتى يستبرئها كما لا يطؤها لو نكحت نكاحاً فاسداً وأصيبت حتى يستبرئها بحضة، وقد صارت إلى من كان يستحلها.

وكذلك أم الولد والمديرة، وليس يملك العدو على أحد من المسلمين شيئاً ملكاً صحيحاً لما وصفت من أنه يوجف على ما أحرزوا المسلمون فيملكونه ملكاً يصح عن المشركين فيأتي صاحبه قبل أن يقسم، فيكون أحق به من الموجهين عليه وكيف يملك العدو على المسلمين، وقد منع الله أموال المسلمين دينه وخوفهم عدوهم من المشركين فجعلهم يملكون رقابهم وأموالهم متى قدروا عليها؟ أفيجوز أن يكون من يملكونه متى قدروا عليه أن يملك عليهم؟ هذا محال أن يملك علي من أملكه متى قدرت عليه، ولو اعتقوا جميع ما أحرزوا من رقيق المسلمين لم يجز لهم عتق، وإذا كان الغاصب من المسلمين لا يجوز له العتق فيما غصب فالمشرك أولى أن لا يجوز له ذلك.

فإن قال قائل: قد روى عن النبي ﷺ: من أسلم على شيء فهو له فهذا مما لا يثبت، ولو ثبت كان من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له.

فإن قال قائل: ما دل على هذا؟

قيل: أرايت لو استرقوا أحراراً من المسلمين فأسلموا عليهم أيكونون لهم.

فإن قال: لا.

قيل فيدل هذا على خلافك الحديث، وأن معناه كما.

قلنا: فإن قال: ما هذا الذي يجوز لهم ملكه؟

قيل: مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه.

فإن قال فإين ذلك؟

قيل: مثل سبي المسلمين لهم وأخذهم لأموالهم فذلك لهم جائز حلال؛ فإن سبي بعضهم بعضاً وأخذ بعضهم مال بعض، ثم أسلم السابي الأخذ فهو له؛ لأنه أخذ رقة ومالاً غير ممنوع، وأمّا مال المسلمين فما منعه الله تعالى بالإسلام حتى لو أن مسلماً أخذ منه شيئاً كان عليه ردّه، ولم يكن له ملكه فالمشرك أولى أن لا يملك على المسلم من المسلم على المسلم.

٣١- الحربيّ يسلم في دار الحرب وله بها مال

قال أبو حنيفة في الرجل من أهل الحرب يسلم في دار الحرب وله بها مال، ثم يظهر المسلمون على تلك الدار إنه يترك له ما كان في يديه من ماله وريقته ومتاعه، وولده الصغار، وما

ﷺ لم يغنم من مكة غنيمة من كافر ولا مسلم ولا سبي منها لا من عيال مسلم ولا من عيال كافر وعفا عنهم جميعاً، وقد جاءته هوازن؛ فكانت سنته ما أخبرت به وفدى رسول الله ﷺ من تمسك بحقه من السبي كل رأس بسنة فرائض؛ فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة، وما صنع رسول الله ﷺ فهو حق كما صنع ليس لأحد بعده في مثل هذا ما له.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قد كثر التردد في مكة والأمر فيها على خلاف ما قالوا معاً، وقد بينا هذا، ولم يختلف سنن رسول الله ﷺ قط، ولا يستن إلا بما علم من بعده أن يستن إلا ما بين الله له أنه جعله له خالصاً دون المؤمنين وبينه هو عليه السلام، ولم يختلف فيه من بعده، وأما قوله الحكم في العرب غير الحكم في العجم، فقد ادعى أن مكة دار حرب وهي دار حرم فزعم أن النبي ﷺ حكم فيها خلاف حكمه في العرب وهوازن وتبي المصطلق، ولم يحكم رسول الله ﷺ في شيء من ذلك ولا غيره بشيء اختلف، ولكنه سبي من ظفر به غنة وغنمه من عربي وعجمي، ولم يسب عربياً ولا عجمياً تقدم إسلامه الظفر به ولا قبل أمانه وترك قتاله وأهل مكة أسلموا ومنهم من قال الأمان ولا شيء لهم بها فيؤخذ إنما هم قوم من غير أهلها لجئوا إليها، وأما قوله لا تؤخذ الجزية من العرب فتحن كنا على هذا أحرص لو لا أن الحق في غير ما قال: فلم يكن لنا أن نقول إلا الحق وقد أخذ رسول الله ﷺ الجزية من أكيدر الغساني ويروون أنه صالح رجالاً من العرب على الجزية فأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، ومن بعده الخلفاء إلى اليوم، فقد أخذوا الجزية من بني تغلب وتنوخ وهرة وخليط من خليط العرب وهم إلى الساعة مقيمون على النصرانية فضعت عليهم الصدقة، وذلك جزية، وإنما الجزية على الأديان لا على الإنسان ولولا أن نأثم بتمني الباطل ودنا أن الذي قال أبو يوسف كما قال: وأن لا يجري صغاراً على عربي، ولكن الله عز وجل أجل في أعيننا من أن نحجب غير ما قضى به، والله أعلم.

حكم أنفسهم لا حكمه، ومن أحرز له الإسلام دمه قيل أن يقدر عليه أحرز له الإسلام ماله، وماله أصغر قدراً من دمه والحجة في هذا مثل الحجة في الأولى، وقد أصاب الأوزاعي فيها وحجته بمكة وأهلها ليست بشيء ليست مكة من هذا بسبيل لا في هذه ولا في المسألة الأولى.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب كان له ولده الصغار؛ لأنهم مسلمون على دينه، وما سوى ذلك من أهله وماله فهو فيء.

وقال الأوزاعي حال هذا كحال المهاجرين من مكة إلى رسول الله ﷺ يرد إليه أهله وماله كما رده لأولئك قال أبو يوسف قد فرغنا من القول في هذا والقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: القول فيه ما قال الأوزاعي والحجة فيه مثل الحجة في الأولين.

٣٣- المستامن يسلم ويخرج إلى دار الإسلام،

وقد استودع ماله

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو كان أخذ من ماله شيئاً فاستودعه رجلاً من أهل الحرب كان فيئاً أيضاً، وقال الأوزاعي لا واحتج في ذلك بصنع رسول الله ﷺ يوم فتح مكة، وقال أحق من اقتدي به وتمسك بسنته رسول الله ﷺ، وقال شريح إن السنة سبقت قياسكم هذا فاتبعوا ولا تبدعوا، فإنكم لن تضلوا ما أخذتم بال أثر، وقال أبو يوسف ليس يشبه الناس رسول الله ﷺ، ولا يشبه الحكم في الأعاجم وأهل الكتاب الحكم في العرب ألا ترى أن مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينبغي أن تؤخذ منهم جزية، ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل، وأن الجزية تقبل من مشركي الأعاجم، وأن إماماً لو ظهر على مدينة من مدائن الروم أو غيرها من أهل الشرك حتى تصير فيئاً أو غنيمة في يده لم يكن له أن يفتك منها شيئاً، ولا يصرفها عن الذين اقتحوها يجمعونها ويقسمونها بينهم، وأن السنة هكذا كان الإسلام على، وليس هكذا فعل رسول الله ﷺ. وقال في مكة رسول الله ﷺ إن الله حرمها، فلم تجل لأحد قبلي ولا تجل لأحد بعدي وقد سبي رسول الله ﷺ سبي هوازن وسبي يوم بني المصطلق ويوم خيبر في غزوات من غزواته ظهر على أهلها وسبي، ولم يصنع في شيء من ذلك ما صنع في مكة لو كان الأمر على ما صنع في مكة ما جاز لأحد من الناس أن يسبي أحداً أبداً ولا كانت غنيمة ولا فيء، ولكن الأمر من رسول الله ﷺ في مكة على غير ما عليه المقاسم والمغانم فتهم حديث رسول الله

٧٧- كتاب العتق

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: قال الله تعالى ﴿وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَاهُمْ أَنَّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ﴾ إلى قوله يَنْتَصِمُونَ، وقال الله عز وجل ﴿وَإِنْ يُونُسَ لِمِنْ الْمُرْسَلِينَ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلِّ الْمَشْحُونِ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فاصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة المقتربين على مريم والمقاريي يونس جماعة، فلا تكون القرعة - والله أعلم - إلا بين قوم مستويين في الحجبة، ولا يعدو - والله تعالى أعلم - المقترون على مريم أن يكونوا كانوا سواء في كفالها فتافسوها، فلما كان أن تكون عند واحد منهم أرفق بها؛ لأنها لو صيرت عند كل واحد منهم يوماً، أو أكثر وعند غيره مثل ذلك كان أشبه أن يكون أضربها من قبل أن الكافل إذا كان واحداً كان أعطف له عليها وأعلم بما فيه مصلحتها للعلم بأخلاقها، وما تقبل، وما ترد، وما يحسن به اغتداؤها، فكل من اعتنف كفالها كلها غير خابر بما يصلحها، ولعله لا يقع على صلاحها حتى تصير إلى غيره فيعتنف من كفالها ما اعتنف غيره.

وله وجه آخر يصح؛ وذلك أن ولاية واحد إذا كانت صبيّة غير متمنعة مما يمنعه منه من عقل يستمر ما ينبغي ستره كان أكرم لها وأستر عليها أن يكفلها واحد دون الجماعة.

قال: ويجوز أن تكون عند كافل ويغرم من بقي مؤنتها بالخصص كما تكون الصبيّة عند خالتها وعند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها.

قال: ولا يعدو الذين اقترعوا على كفالة مريم أن يكونوا تشاخوا على كفالها، وهو أشبه - والله تعالى أعلم - أو يكونوا تدافعوا كفالها فاقترعوا أيهم تلزمه، فإذا رضي من شئ على كفالها أن يؤتمن لم يكلف غيره أن يعطيه من مؤنتها شيئاً برضاء بالتطوع بإخراج ذلك من ماله.

قال: وأي المعين كان فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفع عن نفسه وتخلص له ما يرغب فيه نفسه وتقطع ذلك عن غيره ممن هو في مثل حاله.

قال: وهكذا معنى قرعة يونس عليه السلام لما وقفت بهم السفينة، فقالوا: ما يمنعه من أن تجري إلا علة بها، وما علة إلا ذو ذنبي فيها، فتعالوا نقرع فاقترعوا فوقعت القرعة على يونس، عليه السلام فأخرجوه منها وأقاموا فيها.

وهذا مثل معنى القرعة في الذين اقترعوا على كفالة مريم؛

لأن حال الركب كان مستوية، وإن لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيئاً لم يلزمه قبل القرعة وزيل عن آخر شيئاً كان يلزمه، فهو يثبت على بعض حقاً ويثبت في بعض أنه بريء منه، كما كان في الذين اقترعوا على كفالة مريم غرم وسقوط غرم.

قال الشافعي: وقرعة النبي ﷺ في كل موضع اقترع فيه في مثل معنى الذين اقترعوا على كفالة مريم سواء لا يخالفه، وذلك أنه اقترع بين ممالك اعتقوا معاً، فجعل العتق تاماً لئلاهم، وأسقط عن ثلثهم بالقرعة، وذلك أن المعتق في مرضه اعتق ماله وماله غيره، فجاز عتقه في ماله، ولم يميز في مال غيره، فجمع النبي ﷺ العتق في ثلثه، ولم يبعثه كما يجمع القسم بين أهل الموارث، ولا يعض عليهم.

وكذلك كان إقراعه لنسائه أن يقسم لكل واحدة منهن في الحضر، فلما كان السفر كان منزلة يضيّق فيها الخروج بكلهن، فأقرع بينهن، فأبتهن خرج سهمها خرج بها معه وسقط حق غيرها في غيبته بها، فإذا حضر عاد للقسم لغيرها، ولم يحسب عليها أيام سفرها.

وكذلك قسم خير؛ فكان أربعة أخاسها لمن حضر، ثم اقترع، فأبهم خرج سهمه على جزء مجتمع كان له بكامله وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره.

٢٩١٤- أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ امْرَأَةً أَعْتَقَتْ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهَا عِنْدَ الْمَوْتِ لَيْسَ لَهَا مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَأَقْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً. [أخرجه البيهقي (٥٠١/٧) في المعرفة]

٢٩١٥- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا قَالَ: أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ غَيْرُهُمْ، وَإِذَا قَالَ: أَعْتَقَ عِنْدَ مَوْتِهِ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ فِيهِ قَوْلًا شديداً، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَجَزَاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً. [أخرجه مسلم (١٦٦٨)، أبو داود (٣٩٥٨)،

الترمذي (١٣٦٤)، السلمي (٦٤/٤)، ابن ماجه (٢٣٤٥)]

٢٩١٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ... فذكر الحديث.

٢٩١٧- أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ أَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رضي الله عنه قَضَى فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِعِتْقِ رَقِيقِهِ وَفِيهِمُ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ فَاسْتَشَارَ عَمْرُ رَجُلًا مِنْهُمْ خَارِجَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ قَالَ أَبُو الزُّنَادِ وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ. [أخرجه البيهقي (٥٠١/٧-٥٠٢) في المعرفة]

٢٩١٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ شَرِكًا لَهُ فِي عَبْدٍ؛ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِيَ شَرَكَاؤُهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا، فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ.

٢٩١٩- قَالَ الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ؛ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا، فَإِنَّهُ يَقُومُ عَلَيْهِ بِأَعْلَى الْقِيَمَةِ وَيَعْتَقَ. وَرَبَّمَا قَالَ: قِيمَةً لَا وَكَسَ فِيهَا وَلَا شَطَطَ.

٢٩٢٠- أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ ثَلَاثَ رَقِيقِهِ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ أَبَاؤُ بَنٍ عُثْمَانَ. [أخرجه البيهقي (٥٠٢/٧) في المعرفة]

٢٩٢١- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَانِ أَبَاؤِ بَنٍ عُثْمَانَ أَعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ جَمِيعًا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَأَمَرَ أَبَاؤُ بَنٍ عُثْمَانَ بِذَلِكَ الرَّقِيقِ فَقَسَمُوا أَثْلَاثًا، ثُمَّ اسْتَهَمَ بَيْنَهُمْ عَلَى أَبِيهِمْ خَرَجَ سَهْمِ الْمَيْتِ فَيَعْتَقَ، فَخَرَجَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِ الْأَثْلَاثِ فَعَتَقَ. [أخرجه البيهقي (٥٠٢/٧) في المعرفة]

قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذَا كُلَّهُ نَاخِذٌ وَحْدِيثُ الْقَرَعَةِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ مُوَافَقٌ قَوْلَ ابْنِ عَمْرٍ فِي الْعَتَقِ لَا يَخْتَلِفَانِ فِي شَيْءٍ حَكَمِيٍّ فِيهِمَا وَلَا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَتَقَ أَعْتَقَ رَقِيقَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَلَا مَالٌ لَهُ غَيْرُهُمْ إِنْ كَانَ أَعْتَقَهُمُ عَتَقَ بَنَاتٍ فِي حَيَاتِهِ فَهَكَذَا فِيهِمَا أَرَى الْحَدِيثَ، فَقَدْ دَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى مُعَانِ مِنْهَا أَنَّ عَتَقَ الْبَنَاتِ عِنْدَ الْمَوْتِ إِذَا لَمْ يَصْغُ الْمَرِيضُ قَبْلَ الْمَوْتِ فَهَوَ وَصِيَّةٌ كَعَتَقِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَلَمَّا أَرَعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ الثَّلَاثَ

وَأَرَقَ الثَّلَاثِينَ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ الْمُعْتَقَ أَعْتَقَ مَالَهُ وَمَالَ غَيْرِهِ، فَجَازَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَالَهُ، وَرَدَّ مَالَ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ كَانَ الرَّقِيقُ لِرَجُلٍ فَبَاعَ ثَلَاثَهُمْ، أَوْ وَهَبَهُ، فَقَسَمْنَاهُمْ، ثُمَّ أَقْرَعْنَا، فَأَعْطَيْنَا الْمُشْتَرِيَ إِذَا رَضِيَ الثَّلَاثَ بِمَحْصَصِهِمْ أَوْ الْمُوْهَبَ لَهُ الثَّلَاثَ وَالشَّرِيكَ الثَّلَاثِينَ بِالْقَرَعَةِ إِذَا خَرَجَ سَهْمُ الْمُشْتَرِيَ أَوْ الْمُوْهَبِ، كَانَ لَهُ مَا خَرَجَ عَلَيْهِ سَهْمُهُ، وَمَا بَقِيَ لِشَرِيكِهِ؛ فَكَانَ الْعَتَقُ إِذَا كَانَ فِيمَا يَتَحَرَّى خُرُوجًا مِنْ مَلِكٍ - كَمَا كَانَتْ الْهَبَةُ وَالْبَيْعُ خُرُوجًا مِنْ مَلِكٍ -؛ فَكَانَ سَبِيلُهُمْ إِذَا اشْتَرَكُوا فِيهِمُ الْقِسْمَ.

قَالَ: وَلَوْ صُحَّ الْمُعْتَقُ مِنْ مَرَضِهِ عَتَقُوا كُلَّهُمْ حِينَ صَارَ مَالِكًا لَهُمْ غَيْرَ مَنُوعٍ مِنْهُمْ، وَذَلِكَ مَرَضٌ لَا يَدْرِي أَيْمُوتُ مِنْهُ أَوْ يَعْيشُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ وَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ ثَلَاثَةٍ - عَتَقُوا كُلَّهُمْ، فَلَمَّا مَاتَ وَأَعْتَقَ ثَلَاثَهُمْ وَأَرَقَ الثَّلَاثِينَ كَانَ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ لَا يَخَالِفُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ شَرِكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ قِيمَةَ الْعَبْدِ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِيَ شَرَكَاؤُهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا، فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ الشَّقِصَ لَهُ فِي الْعَبْدِ إِذَا كَانَ مُوسِرًا فَدَفَعَ الْعَوْضَ مِنْ مَالِهِ إِلَى شَرِيكِهِ عَتَقَ عَلَيْهِ.

وَإِذَا لَمْ يَدْفَعْ الْعَوْضَ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ، وَكَانَ الْمَالِكُ الشَّرِيكَ مَعَهُ عَلَى مَلِكِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ مُوَافَقٌ لِصَاحِبِهِ، إِذَا عَمَرَ الْمُعْتَقَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ يَدِ شَرِيكِهِ مَالَهُ بَلَا عَوْضٍ يَأْخُذُهُ، وَإِذَا أَيْسَرَ الْمُعْتَقَ ثُمَّ الْعَتَقَ، وَكَانَ لِشَرِيكِهِ الْعَوْضَ، فَأَعْطِيَ مِثْلَ مَا خَرَجَ مِنْهُ وَثَمَّ الْعَتَقَ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ يَبْطُلُ الْإِسْتِسْعَاءُ بِكُلِّ حَالٍ، وَيَتَّفَقَانِ فِي ثَلَاثَةِ مَعَانٍ: إِيْطَالُ الْإِسْتِسْعَاءِ، وَثُبُوتُ الرِّقِّ بَعْدَ الْعَتَقِ فِي حَالِ عُسْرَةِ الْمُعْتَقِ، وَنَفَاذُ الْعَتَقِ إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا، ثُمَّ يَفْرُدُ حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ بِمَعْنِيَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ عَتَقَ الْبَنَاتِ عِنْدَ الْمَوْتِ إِذَا لَمْ يَصْغُ صَاحِبُهُ وَصِيَّةً، وَأَنَّ الْوَصِيَّةَ تَحْجُوزُ لَغَيْرِ الْقَرَابَةِ، وَلَكَ أَنَّ الْمَالِيكَ لَيْسُوا بِذَوِي قَرَابَةٍ لِلْمُعْتَقِ، وَالْمُعْتَقُ عَرَبِيٌّ وَالْمَالِيكَ عَجَمِيٌّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ مَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادِ ذَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ مَنَسُوخَةٌ بِالْمَوَارِيثِ وَالْآخِرُ، أَنَّ الْوَصَايَا إِذَا جَوَّزَ بِهَا الثَّلَاثُ رَدَّتْ إِلَى الثَّلَاثِ، وَهَذِهِ الْحِجَّةُ فِي أَنْ لَا يَجَاوِزُ بِالْوَصَايَا الثَّلَاثَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ رَجُلٌ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى سَعِيدٍ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَوْصِيَ بِأَكْثَرٍ مِنَ الثَّلَاثِ، وَفِي هَذَا حِجَّةٌ لَنَا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَدْعُ وَارثًا يَعْرِفُ أَوْصِيَ بِمَالِهِ كُلِّهِ، فَحَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ يَدُلُّ عَلَى خَمْسَةِ مَعَانٍ، وَحَدِيثُ نَافِعٍ يَدُلُّ عَلَى ثَلَاثَةِ كُلِّهَا فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ.

١- باب القرعة في المالك وغيرهم

قال الشافعي رضي الله عنه كانت قرعة العرب قد أحاط بعملونها منحوتة مستوية، ثم يضعون على كل قِدَحٍ منها علامة رجل، ثم يحركونها، ثم يقبضون بها على جزءٍ معلوم، فأيهم خرج سهمه عليه كان له.

قال: وأحب القرعة إلي وأبعدها من أن يقدر المقرع فيها على الخيف فيما أرى أن يقطع رقاعاً صغاراً مستوية، فيكتب في كل رقعة اسم ذي السهم، حتى يستوظف أسماءهم، ثم يجعل في بندوق طين مستوية لا تفاوت بينها؛ فإن لم يقدر على ذلك إلا بوزن وزنت، ثم تستجف قليلاً، ثم تلقى في ثوب رجل لم يحضر الكتاب ولا إدخالها في البندق ويغطي عليها ثوبه، ثم يقال: ادخل يدك فأخرج بندقه، فإذا أخرجها فضت وقرأ اسم صاحبها، ثم دفع إليه الجزء الذي أقرع عليه، ثم يقال: أقرع على السهم الذي يليه، ثم هكذا ما بقي من السهمان شيء حتى ينفد.

وهكذا في الرقيق وغيره سواء، فإذا مات ميت وترك رقيقاً قد اعتقهم كلهم، أو اقتصر بعتقه على الثلث، أو اعتق ثلثيهم ولا مال له غيرهم وقيمتهم سواء، جزئوا ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهما الرق في اثنين، ثم أمر الذي يخرج السهم فقبل: أخرج على هذا الجزء ويعرف الذي يخرج عليه؛ فإن خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي الجزءان الآخران؛ فإن أراد الورثة أن يقرع بينهم، فكانا اثنين كتبنا اسميهما، ثم قلنا: أخرج على هؤلاء فأيهم خرج سهمه فهو له والباقي للثاني؛ فإن كان ورثته اثنين كتبنا اسميهما، فأيهما خرج سهمه على الرقيق أخذ جزءه الذي خرج عليه، وإن كانوا أكثر وكانت حقوقهم مختلفة أخذنا الثلثين اللذين بقيا رقيقين واستأفنا فآقرعنا، ثم أقرعنا بينهم قرعة جديدة مستأنفة، وإن خرج سهم الرق أولاً على جزء رقوا، ثم قبل أخرج؛ فإن خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتقوا ورق الثالث، وإن خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق الجزء الثالث، وإن اختلفت قيمهم جهداً قاسمهم على تعديلهم، فضم القليل الثمن إلى الكثير الثمن حتى يعتدوا؛ فإن لم يعتدوا لتفاوت قيمهم فكانوا ستة ممالك قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة، جعل الواحد جزءاً والاثنين جزءاً والثلاثة جزءاً، ثم أقرع بينهم؛ فإن خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق.

وكذلك إن خرج سهم الاثنين، أو الثلاثة، وإنما التعديل بينهم بالقيم استوت قيمهم، أو اختلفت، وإن كان الواحد قيمته مائتان والاثنان قيمتهما خمسون والثلاثة قيمتهم خمسون أقرع بينهم؛ فإن خرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال،

وذلك نصف العبد وبقي نصفه والجزءان رقيقاً؛ فإن خرج العتق على الاثنين عتقا، ثم أعيدت القرعة، أقرع بين الواحد والثلاثة يبدأ تجزئتهم أثلاثاً فأيهم خرج سهمه بالعتق عتق منه ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه، ومن غيره، وإن بقي من الثلث شيء سير فخرج سهم العتق على الواحد عتق منه ما بقي من حصصة العتق، وإن خرج على اثنين أو ثلاثة وكانوا لا يخرجون معاً جزئوا ثلاثة أجزاء، ثم أقرع بينهم، فأيهم خرج عليه سهم العتق عتق كله؛ فإن خرج سهم العتق على واحد عتق كله، أو ما حمل ما بقي من العتق منه؛ فإن عتق كله وفضل فضل أقرع بين الذين بقوا معه في جزئه؛ لأن العتق قد صار فيهم دون غيرهم حتى يستكمل الثلث ولا تخرج القرعة أبداً من سهم الذين خرج لهم سهم العتق أولاً حتى تكمل فيهم الحصة؛ فإن عتق واحد منهم، ثم أقرع بين من بقي فخرجت القرعة على اثنين أقرع بينهما أيضاً فأيهما خرج سهمه في العتق عتق، أو عتق منه ما حمل الثلث؛ فإن عتق كله وبقي من الثلث شيء عتق ما حمل الثلث من الباقي منهما، وإذا كانوا ثلاثة أجزاء مختلفي القيم فأقرع بينهم فخرج سهم القرعة على جزء منهم، ولم عدد لا يحملهم الثلث أقرع بين الجزء الذي خرج عليهم سهم العتق فأعتق من خرج سهمه منهم.

فإن بقي من العتق شيء أقرع بين من بقي من الجزء خاصة؛ لأن الجزء من الاثنين عاد رقيقاً ولا تخرج القرعة من الجزء الذي خرج له أولاً سهم العتق حتى يستوظف الثلث، أو يفضل فضل من العتق، فيكون الجزءان الباقيان فيه سواء تبدأ القرعة بينهم فيجزئون أثلاثاً؛ فإن لم يكن الباقي رقيقاً إلا اثنين أقرع بينهما فأيهما خرج له سهم العتق عتق منه بقدر ما بقي من العتق وأرق ما بقي ولا تبدأ القرعة بينهم أبداً إلا على تجزئة ثلاثة أجزاء ما أمكن ذلك، وإن كان المعتقان اثنين لا مال له غيرهما فهذان لا يمكن فيهما التجزئة فيقرع بينهما فأيهما خرج سهم العتق عتق منه ما حمل ثلث المال؛ فإن خرج على قليل القيمة فأعتق كله وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه، وإن كانوا ثمانية قيمتهم سواء، ففيهم قولان؛ لأن أحدهما أن يجعلوا أربعة أسهم، ثم يقرع بينهم؛ فإن خرج سهم الواحد، أو الاثنين عتق، ثم جزئ الباقي كذلك فأعيد فيهم القرعة فأيهم خرج سهمه عتق منه ما حمل الثلث.

فإن خرج سهم اثنين، ولا يحملهم الثلث أقرع بينهما فأيهما خرج له العتق عتق ورق الباقي؛ فإن عتق وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي بقدر ما حمل الثلث منه، وكان ما بقي رقيقاً، ومن قال: هذا القول أشبه أن يقول كانت قيم الذين جزأهم النبي ﷺ سواء؛ لأنه لا يعتق اثنين ويرق أربعة إلا والاثنين الثلث

نصف ميراث الميت.

وذلك أن يكون له ربع العبد وللآخر ثلاثة أرباعه، وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض وثياب ودار وغير ذلك بين الورثة، وفيها قول آخر يصح أن تنظر قيمهم، فإذا كانت كما وصفت قيل للورثة: إن أحببت أن يقرع على ما وصفا فايكم خرج سهمه على كثير الثمن رد ما فيه من فضل القيمة، وأيكم خرج على قليل الثمن أخذه، وما بقي من القيمة؛ فإن رضوا معاً بهذا فأقرعنا، وإن لم يرضوا قلنا: أنتم قوم لكم ما لا يعتدل في القسم، فكأنكم ورثتم ما لا ينقسم أنتم على موارثكم فيه حتى تصطلحوا على ما أحببت، أو تبيعوا فتقسموا الثمن ولا نكرهكم على البيع، وبهذا أقول: فإن قيل وكيف لم تقل بالقيمة على الرقيق، فإذا خرج سهم الكثير الثمن عتق كله، وصار عليه ما بقي ديناً للورثة إن رضي ذلك العبد، قيل: لا يشبه الرقيق الورثة؛ لأن الرقيق لا مال له، ولو كان لهم مال كان لمالكهم، فلا يجوز أن أخرج عبداً بقي فيه نصفه رقيقاً إلى الحرية وأحيل عليه وارثاً مالكا له بدين لعله لا يأخذه أبداً بغير رضاه وأنا لو خالفته حديث عمران بن حصين وابن عمر وابن المسيب عن النبي ﷺ ودخلت في الاستسعاء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة.

فإن قيل: فكيف يخطئه من قال هذا القول؟

قيل: إنما يقسم على الورثة بالقيم وتزاد عليهم ويزدادون برضاهم، فإذا أسخطوا أشرك بينهم فيما لا يحتمل القسم وقسم بينهم ما احتمله بالقيمة والعبد لا أموال له يرضون بأن يعطوها ونحن لا نجبر من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره أن يأخذ شيئاً ويعطي معه، أو يعطي إلا برضا، وإنما يقسم الرقيق بالقيمة ما اعتدلت القيمة بالقيمة، فإذا اختلفت أقرع بينهم، ثم اعتق بالقيمة حتى يستوظف الثلث.

فإن كانوا ستة قيمهم سواء، وكان خمسة أسداسهم يخرجون أحراراً جزئوا ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم، فإذا خرج سهم الحر على حر أقرع بينهم حتى يخرج سهم الرق على واحد ويعتق الباقي والجزءان اللذان لم يخرج عليهما سهم الرق حران، وسواء في القرعة الرقيق الذي اعتقهم عتق بتات في مرضه، ثم مات والذين اعتقهم بعد موته إذا كان الرقيق معتق عتق بتات معاً، أو كانوا معتقين بعد الموت معاً، ولو كان له رقيق قد اعتقهم عتق بتات في مرضه وآخرين اعتقهم بعد موته بدئ بالذين اعتقهم عتق البتات حتى لا يبقى منهم أحد؛ فإن لم يفضل من الثلث شيء لم يعتق من الذين اعتقهم بعد الموت أحد، وسواء كانوا مدبرين، أو موصى بعقبتهم، وإن فضل عن المعتق عتق بتات من الثلث شيء أقرع بين المدبرين والموصى بعقبتهم فاعتق من خرج عليه سهم العتق كما وصفت في القرعة قبل هذا، وإنما سويت بين المدبرين

كاملاً لا زيادة فيه ولا نقص، وإن كانوا سبعة جعلهم سبعة أسهم، ثم أقرع بينهم حتى يستكمل الثلث.

والقول الثاني، أن يجزئهم ثلاثة أجزاء؛ فإن كانوا سبعة قيمهم سواء ضم الواحد إلى اثنين منهم؛ فإن خرج له سهم العتق أقرع بينهم فاعتق من خرجت قرعته بكماله، وكان ما بقي من العتق فيمن لم يخرج سهمه، وهذا القول أصح وأشبه بمعنى السنة؛ لأن رسول الله ﷺ جزأهم ثلاثة أجزاء، وهذا القول موافق للحديث اختلفت قيمهم، أو لم تختلف، وذلك أني جعلت لكل واحد منهم حصّة من القرعة، فإذا صارت على الثلاثة أعدت عليهم القرعة؛ فإن وقعت على الاثنين عتقا واستأنفت القرعة على الخمسة الباقين من السبعة اختلفت قيمهم، أو اتفقت.

وكذلك إن كانوا ثمانية، أو أكثر، ولا يجوز عندي أبداً أن يقرع بين الرقيق قلوأ، أو كثروا إلا على ثلاثة أسهم، وذلك أنه لا يعدو الرقيق الذين أقرع بينهم أن تكون قيمهم سواء أو ضم الأقل لثمن إلى الأكثر حتى إذا اعتدلت قيمهم فهو كما أقرع بينهم على ثلاثة أسهم، وقد كان يمكن فيهم كانت قيمهم سواء أو مختلفة أن يقرع بينهم على ستة أسهم كما يقرع بين الورثة، فإذا خرج سهم واحد اعتقه، ثم أعاد القرعة على من بقي حتى يستوظف الثلث، وكان ذلك أحب إلى الرقيق؛ لأنه إن يقرع على الخمسة الباقين مرتين أحب إليهم من أن يقرع بينهم مرة وقرعة مرتين وثلاث ولا ضرر فيها على الورثة؛ لأنه لا يخرج في مرة ولا مرتين ولا ثلاث إلا الثلث، فلما أقرع النبي ﷺ بينهم على ثلاثة أسهم لم يجز أن يقرع بينهم إلا على ثلاثة أسهم، وإن اختلفت قيمهم وعددهم، والله تعالى أعلم.

ولو جاز إذا اختلفت قيمهم جاز إذا اتفقت قيمهم أن يقرع بينهم على قدر عدد الرقيق كما يقرع على قدر عدد الورثة، ولكن القرعة بين الرقيق للعتق والورثة للقسم قد تختلف في موضع، وإن اتفقت في غيره.

فإن قال قائل: كيف يقسم الرقيق بالقيمة، ثم يضم القليل الثمن إلى كثيره؟ أفرأيت إذا فعلت هذا في العتق كيف تصنع فيما يقسم بين الورثة؟

قلنا بالقيمة، قيل: فإن اختلفت قيمهم؛ فكأن ما يبقى منهم متباين القيمة، ففي عبد ثمن ألف وعبدين ثمن خمسمائة والورثة رجلا؟

قيل: يقرع بينهم؛ فإن خرج سهم الأول على الواحد رد على أخيه مائتين وخمسين، وإن خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين وخمسين، وإن قال صاحبه ليس عندي أخذ العبدين، وكان شريكه في العبد الذي صار في يده بقدر ما بقي له حتى يستوفي

والموصى بعقدهم أنه كان له في المدبرين الرجوع، وأنه لا تجري فيهم حرية إلا بعد موته وخروجهم من الثلث وكانت حالة الموصى بعقدهم بأعيانهم والمدبرين حالهم سواء لا يختلفون عندنا؛ لأن كليهما يعتق بالموت ويرق إن أحب صاحبه في حياته، ولو رجع في المدبرين والموصى بعقدهم قبل موته كان ذلك له.

٢- باب عتق المالك مع الدين

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: فإذا كان على الميت دين يحيط بماله بيع الرقيق، ولا يعتق منهم أحد، ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جزئ الرقيق أجزاء، ثم كسب سهم العتق وسهم الرق على قدر الدين عليه؛ فإن كان الدين ثلثاً كسب الدين سهماً والعتق سهمين، ثم أقرع بينهم فأيهم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرق فيباعون فيوفى ما عليه من دينه، وإن وقع على جزء وكانوا أكثر من دينه أقرع بينهم بالعتق والرق فأيهم خرج عليه سهم الرق يبع فيه؛ فإن بقي منه شيء جزئ الباقي منهم مع الباقي، ثم استؤنف بينهم القرعة، كأنه لم يترك غيرهم، وإن خرج سهم الرق على جزء أقل من دينه يبعوا، ثم أعيدت القرعة على من بقي حتى يباع له بقدر دينه، وهكذا إن كان دينه أكثر من الثلث زيد له في سهام الرق والقرعة حتى يستوفي حقه ويبدأ أبداً بسهم الرق.

فإن قال قائل: كيف أقرعت بالعتق والرق، ثم بعت من خرجت عليه قرعة الرق، ولم تعتق من خرجت له قرعة العتق؟ قيل له: إن الدين أولى من العتق، فلما كانوا مستويين في العتق والرق لم أميز بينهم إلا بالقرعة.

فإذا خرجت قرعة الرق برئ من خرجت قرعته بثبوت الرق من العتق فبعته، وكان من بقي مستويين في العتق والرق للورثة فأعدت القرعة بينهم فمن خرجت له قرعة العتق عتق، ومن خرجت عليه قرعة الرق رق؛ فإن ترك عبداً واحداً اعتقه وعليه دين يبع منه بقدر الدين، ثم عتق ثلث ما يبقى منه ورق ثلثه، ولو اعتقهم بعد قضاء دينه، ولم أعلم عليه ديناً غير الذي قضيت به فأعتقت ثلثهم، ثم ظهر عليه دين يحيط بهم رددت عتقهم ويعتقهم في الدين عليه.

وكذلك أبيع من في يد الورثة منهم وأخذت كل مال في أيديهم إذا اغترقه الدين.

فإن قال قائل: كيف ترد الحكم، وقد كان صواباً؟

قلت: كان صواباً على الظاهر عندنا، فلما صار الظاهر عندنا أن ما حكمنا أولاً به على غير ما حكمنا به رددناه، ولم نرد ظاهراً لباطن مغيب، وإنما رددنا الحكم بالظاهر لظاهر حكم أحق

منه، ولو كان الذي ظهر عليه من الدين لا يحيط برقيقه كلهم عدت فأقرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العتق وبدأت بقرعة العتق، فأيهم خرج عليه رددت عتقه وبعته، أو بعت منه ما يقضى به دين الميت، فإذا فعلت حال الحكم في بعض أمرهم كان كنت أعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعت إلى الورثة أربعة قيمتهم مائتان، ثم ثبت على الميت مائة دينار؛ فإن كان الوارث واحداً فاختار إخراج المائة فأخرجها نقص ثلث مال الميت ونقصت من عتق اللذين عتقا ما زاد على الثلث، ثم أقرعت بينهما بسهم الرق وسهم العتق فأيهم خرج عليه سهم الرق أرققت منه ما جاوز الثلث، وذلك أنهما عتقا وثلث الميت في الظاهر مائة دينار، ثم صار ثلث الميت ستة وثلاثين وثلثي دينار، والذين لهم الدين خرج لهم سهم العتق بكمالهما حرراً، وصار بعض الذي خرج عليه سهم الرق حرراً وبعضه مملوكاً فأعتقنا منه ما بقي من ثلث مال الميت، وذلك ستة عشر سهماً وثلثا سهم من خمسين سهماً، وإن كان الورثة اثنين فصاعداً نقصنا قسم الأربعة الأسهم وبعنا منهم حتى يوفى الغريم حقه، ثم عدنا بالقرعة في الرق والحرية على الاثنين كما وصفت، ثم استأنفنا القسم بين الورثة على من بقي ممن كان في أيديهم من الرقيق، وعلى من بقي من العبيد المعتق بعضهم المرق بعضهم، فقسمناهم قسماً مستأنفاً بالقيمة، وكلما ظهر عليه دين صنعنا به كما وصفت من نقص القسم وغيره في المسألة قبل هذا، ولو لم يظهر عليه دين، ولكن استحق أحد العبيد الذين في أيدي الورثة نقضنا القسم وعدنا على العتق فنقصنا بعضه بالقرعة؛ لأن ثلث مال الميت نقص، ولو استحق أحد العبيدين اللذين عتقا بقي الآخر حرراً وأقرعنا بين اللذين في أيدي الورثة فأعتقنا ممن خرجت له قرعة العتق ما بقي من الثلث ونقصنا القسم بينهم فاستأنفناه جديداً.

٣- باب العتق، ثم يظهر للميت مال

قال الشافعي رضي الله عنه: ولو أرققنا ثلثهم وأعتقنا الثلث، ثم ظهر له مال يخرجون معاً فيه من الثلث أعتقنا من أرققنا منهم ودفعنا إلى الورثة مالهم كان قبل المعتق ودفعنا إلى المالك ما اكتسبوا بعد عتق المالك لثامهم، وما كان للرقيق المعتقين من مال في أيديهم وأيدي غيرهم قبل عتق الميت عتق بتات أو قبل موت المعتق عتق تدبير، أو وصية فهو للورثة كله كان الميت تركه ويحسب الرقيق، وما أخذ مما في أيديهم من المال، ثم يعتق منهم ثلث جميع ما ترك الميت؛ فإن اكتسب الرقيق المعتقون عتق بتات بعد العتق وقبل القرعة مالا، أو وهب لهم، أو أفادوه بوجه، أو الرقيق الموصى بعقدهم بعد الموت بتدبير، أو غيره أحصي جميع ما اكتسب كل واحد منهم، ثم نظر إلى ما ترك

الميت؛ فإن ترك من المال ما يخرج جميع الرقيق من ثلثه اعتقوا كلهم، وكان لكل واحد منهم ما أفادوا واكتسب لا يحسب من ميراث الميت، وإن لم يحسب؛ فكان الرقيق لا يخرجون معاً من ثلث مال الميت فأحصي مال كل واحد منهم، ووقف، ثم حسب قيمة الرقيق والمعتقين وجميع ما ترك الميت؛ فكان الميت ترك ألفاً ورقيقاً يسوون ألفاً، وكان من يعتق من الرقيق ثلثيهم، وذلك ثلث مال الميت كاملاً، فأقرعنا بينهم فأعتقنا ثلثيهم وخلينا بينهم وبين أموالهم؛ لأنها أموال اكتسبوها وهم أحرار وأرقنا ثلث الرقيق واستخرجنا ما في أيديهم مما أفادوا واكتسبوا؛ فكان مائة اكتسبها مملوكان، فزاد مال الميت، فأقرعنا بين المالكين الباقيين حتى نستوظف ثلث مال الميت، فأي مال يملكه خرج عليهم سهم العتق عتق كله، أو عتق منه ما حمل ما بقي من الثلث، وإذا عتق كله انبغى أن أرجع إليه ماله الذي دفعته إلى الورثة، وإذا دفعت ذلك إليه؛ فكان ذلك ينقص مال الميت حتى لا يخرج من الثلث حسب ماله وقيمته، ثم أعتق منه بقدر ما عتق ودفعت إليه من ماله بقدر ما عتق منه؛ فإن عتق نصفه أعطيته نصف ماله، أو ثلثه أعطيته ثلث ماله؛ فكان موقوفاً في يده يأكله في يومه الذي يفرغ فيه لنفسه من خدمة مالكه، وعلى هذا الأصل حساب ما زاد من مال الميت ونقص.

٤- باب كيف قيم الرقيق

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا كان الرقيق اعتقوا عتق بتات في مرض المعتق، أو رقيق اعتقوا بتدبير، أو وصية فمات المدبر، أو الموصي، ولم يرفع إلى الحاكم حتى تغيرت قيم الرقيق بزيادة، أو نقصان فالقول في قيم الرقيق أنهم يقومون في يوم وقع لهم العتق، ولا ينظر إلى زيادتهم ولا نقصانهم بعد ذلك، وذلك أن الرقيق الذين اعتقوا عتق بتات كان العتق لهم تاماً لو عاش وتاماً لو مات فخرجوا من الثلث، وواقع على جماعتهم إنما يردون بأن لا يدع الميت مالا يخرجون به فيردون، أو يرد منهم من رده، فإذا تم عتق بعضهم ورد في بعض، فإنما اعتقوا بالعتق المتقدم في حياة المعتق لا أن أيهم يعتق بالحكم بالقرعة؛ لأن الحكم بالقرعة حكم مستأنف كأنهم اعتقوا يومئذ ولا أن القرعة أوقعت لمعتق عتقاً لم يكن له ولا زادته ما لم يستوجب، إنما فرقت بين العتق والرّق، فاما زيادة في شيء بامر لم يكن، فلا، ولكنه تمييز بين من يرق ويعتق ممن وقع له العتق بالقول المتقدم، فإذا كان هذا هكذا انبغى أن تكون القيمة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم، وأما المدبرون والمعتقون بوصية فقيمتهم يوم يموت الميت؛ لأنه وقع لهم يومئذ، ومن قال: هذا القول انبغى أن يقول إن كان المعتقون إماء، أو كان فيهم إماء حبالي قومهن حبالي؛ فلن

وكذلك أرض كل جناية جنيت على أحد منهم قبل وقوع العتق، وإن لم يوجد إلا بعد العتق، وكل ما وهب لهم، أو صار لهم من أجره ومهر جارية وغير ذلك فكله مال من مال الميت؛ لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وهم رقيق ومالك الرقيق للمالك، ولو زوج أمة منهم بمائة دينار، فلم يدخل بها الزوج حتى أعتقها فالمائة للسيد إذا دخل بها أو مات عنها، والمائة وجبت بالعقد كاملة، وهي مملوكة إلا أن يطلق، فيكون له أن يرجع بنصف المائة، ويكون الخمسون للسيد.

قال: وما أفاد العبيد المعتقون والإماء بعد وقوع العتق من كسب وهبة وأرض جناية وغير ذلك وقف ومنعوه؛ فلن خرجوا من الثلث فهم أحرار وأموالهم التي كسبوا وأفادوا، أو صارت لهم بأي وجه ما كانت أموال أحرار لم يملكها الميت قط فيدفع إلى كل واحد منهم ماله، وإن لم يخرجوا كلهم من الثلث أقرع بينهم فأيهم وقعت له الحرية عتق وصير إليه ماله الذي صار له بعد وقوع الحرية بالكلام بها في عتق التات، أو موت المعتق بموته، وصار من معه رقيقاً فأخذ ما في أيديهم من الأموال، وما وجب لهم من أرض الجناية ومهر المنكوحة وغيرها مما ملكوه، فإذا أخذ، فقد زاد مال الميت، وإذا زاد مال الميت وجب علينا أن نعتق ما حمل ثلث الزيادة من الرقيق، فعلينا نقض قسم الرقيق الذين قسمناهم بين الورثة والاقتراع بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق أعتقناه، أو ما حمل ما يبقى من ثلث مال الميت، وصار ما بقي من الرقيق، وما بقي من أحدهم إن عتق بعضهم ممالك؛ فلن أرادوا الورثة أن يقسموها أعدنا قسمتهم مستقبلاً كأننا وجدنا مال الميت زاد بما في أيدي العبيد والإماء الذين خرج عليهم الرق ألفاً ومائتين؛ فكان ثلث مال الميت منها أربعمائة دينار وقيمة الرقيق الذين أعتقهم الميت ألفاً فصار لهم من العتق الخمسان على معنى، وذلك أننا نقرع بينهم، فإذا خرج سهم العتق من الرقيق على واحد قيمته أربعمائة، ولم يكن كسب شيئاً نأخذ من يده عتق ورق من بقي وصح المعنى؛ فإن خرج سهم العتق على واحد قيمته أربعمائة

فأبهم خرج سهمه كأن حرّاً وكانت الجناية عليه كالجناية على الحرّ، وموقوفة، وما أصاب في تلك الحال من حدّ، فإذا خرج سهمه حدّ فيه حدّ الأحرار، فإذا شهد في تلك الحال وقفت شهادته، فإذا عتق جازت، وما ورث في تلك الحال وقف، فإذا خرج سهمه فكالحر لا تختلف أحكامه ويجري الولاء ويرث، ويورث لما وصفت من أن الحرية وقعت بالقول المتقدم في عتق البتات، والقول المتقدم في موت المعتق في التدبير وعتق الوصية، وهكذا إن جنوا وقفت جنائيتهم، فأبهم عتق عقلت عنه عاقلته من قرابته، فإن لم يجتمعا فمواليه، وأبهم رقّ فجنايته جنائية عبدٍ بخير سيده بين أن يفديه، أو يباع منه في الجناية ما تؤدى به، أو تأتي على جميع ثمنه.

قال: ولو كان الجاني بعض هؤلاء المعتقين، فعتق بالقرعة نصفه قبل مالكة إن شئت فاقتدِ النصف الذي غلّك بنصف أرش الجناية تاماً وإلا يبع عليك ما غلّك منه حتى تؤدّي نصف جميع الجناية؛ فإن كان في نصفه فضل عن نصف الجناية يبع بقدر نصف الجناية إلا أن تشاء أن يباع كلّه ويردّ عليك الفضل من ثمنه، وكان ما بقي من نصف الجناية في مال إن اكتسبه في يومه الذي يكون فيه لنفسه يؤخذ منه الفضل عن مصلحته في نفقته وكسوته، وما بقي دين عليه متى عتق أتبع به؛ فإن أعتق ثلاثة عمالك ليس له مالٌ غيرهم ومات، فلم يقرع بينهم حتى مات منهم واحد، أو اثنان أقرع على الموتى والأحياء؛ فإن خرج سهم الحي حرّاً عتق وأعطى كل مال أفاذه من يوم تكلم سيده بالعتق، وكان الميتان رقيقين إن كانت قيمتهما سواء؛ فإن كان للميتين مال أحصى، فكأنهما تركا ألفاً كسبها بعد كلام السيد بالعتق، كلّ واحد منهما خمسمائة، فزاد مال الميت، فأقرعنا بينهما فخرج سهم الحرية على أحدهما، فحسبنا كم يعتق منه بتلك الخمسمائة التي كانت للمستفيد كأنه قيمة خمسمائة فوجدناه ثلثه، ثم نظرنا إلى الخمسمائة الدّهرم التي كسبها بعد عتق سيده فأعطيناها ثلثها وهو مائة وستة وستون وثلاثاً ودرهم وبقي ثلثها وهو ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث، فزدناه في مال الميت فكان إذا زدناه في العتق رجّع علينا بفضل ما أخذنا من ماله فانتقصناه من العتق قال أبو يعقوب يقدّر ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الميت؛ لأن ذلك إنما تحسبه نصيب حرّ فهو له دون السيد.

قال الشافعي: وقال بعض من ينسب إلى العلم في الرقيق يعتقون، فلا يحملهم الثلث يقومون يوم يقرع بينهم ولا أنظر إلى قيمهم يوم يكون العتق؛ لأن العتق إنما يقع بالقرعة، كأنه ذهب إلى أنه إذا لم يدر أبهم عتق ولا أبهم رق، وليست في واحدٍ منهم حرية تامّة إنما تمّ بالقرعة.

أوقفنا له العتق، وإذا نظرنا فكنا قد أخذنا من ماله شيئاً كان علينا أن نرده عليه فكاننا أخذنا من كسبه أربعمائة، فإذا أردنا ردّها عليه وجدنا مال الميت ينقص فينقص عتقهم فنقص الأربعمائة ونعتق منه ثلث ثمانمائة، فيكون ثلثه حرّاً وثلثه مملوكاً، ثم يكون له ثلثا أربعمائة، ثم نزيده في العتق بقدر ثلثي أربعمائة، فإذا تمّ زدناه في العتق شيئاً، ثم زدناه عليه من ذلك بقدره حتى يصير إليه من كسبه وماله بقدر ما يعتق منه إن عتق ثلاثة أرباعه صيرنا إليه ثلاثة أرباع ماله، ثم ردنا ما بقي من كسبه ميراثاً للوارث، وهذا من الدور، وأصل هذا أن تنظر أبداً إلى الرقيق إذا عجز ثلث مال الميت فأعتقت نصفهم بالقرعة، ثم زاد مال الميت بأي وجه ما كان فأحسب ثلث الزيادة، ثم أعتق من يبقى من الرقيق المعتقين بقدر ما زاد مال الميت.

٥- بابُ تبديئة بعض الرقيق

على بعض في العتق في الحياة

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، ولو أن رجلاً قال في مرضه غلامي هذا حرّ لوجه الله، ثم قال بعد وغلّامي هذا حرّ، ثم قال بعد لآخر ذلك، وليس له مالٌ غيرهم وقفنا أمرهم؛ فإن مات أعتقنا الأول؛ فإن كان الثلث كاملاً عتق كلّهُ، وإن كان أكثر من الثلث عتق منه ما حمل الثلث دون ما بقي والعبدان معه، وإن كان أقل من الثلث عتق كلّهُ وعتق من الثاني ما حمل الثلث؛ فإن خرج الثاني من الثلث فهو حرّ كلّهُ، وإن خرج من الثلث وبقي فضل في الثلث عتق الفضل من الثالث، ولو كانوا أربعة فأكثر والمسألة بمالها كان القول كما وصفت؛ فإن قال معهم وأعتقوا الرابع وصية، أو إذا مات، أو كان الرابع مديراً كان القول فيها كما وصفت وبدئ عتق البتات؛ لأنه وقع في الحياة على كل عتق بعد الموت بتدبير، أو وصية، والتدبير وصية؛ لأن له أن يرجع فيه ما كان حياً، وأنه لا يقع إلا بعد الموت، وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين أعتقهم عتق بتات عتق من المدبر أو من أوصى بعتقه ما حمل الثلث ورق ما بقي.

وكذلك لو قال: سالم حرّ وغائم حرّ وزباد حرّ وقفنا عتقهم، فإذا مات بدنا بسالم؛ لأن الحرية قد كانت وقعت له قبل غائم إن عاش؛ فإن فضل فضل عتق غائم؛ فإن فضل فضل عتق زباد، أو ما حمل الثلث منه، وإذا بدئ عتق بعضهم على بعض عتق البتات كان كما وصفت لك لا قرعة إذا كان تبديئة؛ لأن عتق كلّ واحدٍ منهم يقع بالكمال على معنى إن عاش المعتق أو يخرج المعتق من الثلث إن مات المعتق، وما جني على الرقيق بعد وقوع العتق وقبل القرعة من جنائية فهي موقوفة حتى يقرع بينهم،

قال الشافعي: ومن مات منهم لم يعتق ومات رقيقاً وأخذ ماله ورثته سيده، فافترق بين الأحياء كأنه لم يدع رقيقاً غيرهم.

قال الشافعي: وإذا كان العبد بين ثلاثة فاعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر، ففيها قولان: أحدهما: أنه يوقف عتقه؛ فإن وجد له مال يبلغ قيمته دفع إلى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته، وبأن عتقه بالدفع.

قال: وسواء في العتق العبد والأمة والمرتفع والمتضع من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك، ومن قال: هذا القول أنبى أن يقول لما قضى رسول الله ﷺ فيمن أعتق شركاً له في عبده، وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد، ولأ، فقد عتق منه ما عتق فبين في سنة رسول الله ﷺ أنه يعتق بالقول إذا كان له مال والقيمة في ماله، وإن لم يرض شركاؤه بالعتق استدلنا على أن عتقه إذا كان ذا مال ودفعت قيمته إخراجاً له من أيدي ماله معه أحب أو كرهوا، فإذا كان هذا هكذا وقع العتق والولاء ثابت للمعتق والغرم لازم له في قيمة ملك شركائه من العبد، فإذا كان هذا هكذا، فلو أعتق واحد من شركائه أو كلهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه؛ لأنه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من دفع الثمن، ويقال لك: الثمن؛ فإن ثبت فخذ، وإن ثبت فدعه، والولاء للذين سبقا بالعتق، ولو أعتقا جميعاً معاً لزمهما العتق، وكان الولاء لهما، والغرم لإشريكه إن كان معهما عليهما سواهما، فأما إذا تقدم أحد المعترفين من موسر فالعتق تام والولاء له، وما كان من عتق بعده فليس بجائز، وهو عتق ما لا يملك، وإن كان أحد شركائه غائباً تم العتق، ووقف حقه له حتى يقدم أو يوكل من يقضه؛ فإن أقام الغائب البينة أنه أعتقه في وقت قبل الوقت الذي أعتقه الحاضر، وكان هو موسراً، فهو حر وله ولاؤه ويطلق عتق الحاضر؛ لأنه أعتق حرّاً، وإن كان معسراً عتق نصيبه منه وله ولاؤه وعتق الباقي على الحاضر وضمن لإشريكه قيمته، ولو أعتقه واحد، ثم آخر ووقف العتق بينهما؛ فإن كان الأول موسراً دفع ثمنه وعتق عليه، وكان عتق الآخر باطلاً، وإن كان معسراً عتق على الثاني نصيبه؛ فإن كان موسراً عتق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته، وكان الولاء بينهما على قدر ما أعتق، للأول الثلث وللآخر الثلثان؛ لأن رسول الله ﷺ إذ جعل على الذي يعتق نصيباً له في عبده أن يعتق عليه كله إذا كان موسراً مدفوعاً من ماله إلى شركائه قضى على المعتق الآخر بذلك، والقضاء بقليل الغرم إذا أعتق أولى من القضاء بكثيره، أو في مثل معناه، وفي قضاء رسول الله ﷺ بقوله فكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه؛ دلالتان: إحداهما، إن على المرء إذا فعل فعلاً يوجب لغيره إخراج شيء من ماله أن

يخرج منه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يقل إلا أن يكون لا مال له غير قيمة العبد، فأما في مال الناس فهذا صحيح، وقد يحتمل أن يقاس عليه ما جعل الله من ماله، ويحتمل أن يفرق بينه، والقول الثاني أني أنظر إلى المعتق شركاً له في عبده، فإذا كان حيثن موسراً، ثم قوم عليه بعدما أعسر كان حرّاً وأتبع بما ضمن منه، ولم التفت إلى تغير حاله، إنما أنظر إلى الحال التي وقع عليها فيها الحكم؛ فإن كان ممن يضمن ضمن، وهذا القول الذي يصح فيه القياس، ولو أعتق عبداً قيمته ألف، ولم نجد له حين أعتق إلا مائة أعتقنا منه خمس النصف، فعتق نصفه وعشره، وكان ما بقي منه رقيقاً.

وهكذا كلما قصر عن مبلغ قيمة شريكه عتق منه بقدر ما وجد للمعتق ورق ما بقي منه مما لم يحمله ماله، ولو أعتق رجل شقصاً من عبده في صحته، ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جميع ماله إذا كان العتق وهو موسراً لأن يخرج من ماله؛ لأنه وجب عليه بأن يكون موسراً واجد المال يدفع يوم أعتق، ولا يمنعه الموت من حر لزمه في الصحة كما لو جنى جنياً، ثم مات لم يمنعه الموت من أن يحكم بها في ماله، أو على عاقلته وسواء آخر ذلك أو قدم.

وكذلك لو كان العبد له خالصاً فاعتق بعضه، ثم مات كان حرّاً كله بالقول المتقدم منه، ولو لم يدع مالا غيره؛ لأن العتق وقع في الصحة وهو غير محجور عن ماله ومتى أعتق شركاً له في عبده، وكان له مال يعتق منه قوم عليه يومئذ ودفع إليه قيمته وعتق كله؛ فإن أعتقه ولا مال له فالعبد رقيق ويعتق منه ما يملك المعتق، وإن أيسر بعد ذلك لم يقرم عليه، وسواء أيسر بعد الحكم أو قبله، إنما انظر إلى الحال التي يعتق بها؛ فإن كان موسراً دافعاً عتق في قول من يرى العتق، إنما يقع باليسر والدفع، ويعتق في قول من يرى العتق إنما يقع باليسر، وإن لم يكن دافعاً إذا كان موسراً يوم أعتق.

وإن كان غير موسر دافع لم يعتق؛ لأنه يومئذ وقع الحكم، وإن أيسر بعده، وذلك أن رسول الله ﷺ إذا قال في المعتق شركاً له في عبده إن كان موسراً قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه وإلا، فقد عتق منه ما عتق، وإنما جعله يخرج من ملك الذي لم يعتق يعتق شريكه بأن يكون شريكه موسراً دافعاً لقيمتيه، وهذا في قول من قال: لا يعتق إلا بالدفع، والقول الآخر أنه يعتق باليسر، وإن لم يكن دافعاً بأن يكون موسراً غير دافع، وإذا أخرجه من ملك المعتق عليه بأمرين: اليسر والدفع لم يجوز أن يخرج من ملكه بأمر واحد، وهو قول يحد من قاله منعاً، وأصح في القياس أن ينظر إلى المعتق حين يقع العتق؛ فإن كان موسراً بقيمتيه، فقد وقع العتق وضمن القيمة، وإن أعدم بعد أتبع بالقيمة، ولو كانت المعتقة جارية حبلى يوم أعتق بعضها، فلم تقوم حتى ولدت قومت حبلى وعتق ولدها معها؛ لأنها كانت

حبلى يومٍ اعتقت، فاعتق ولدها بعقها ويرقون برقها ليس بمفصل عنها، ولو زعمت أن العتق إنما يقع يوم يكون الحكم، انبغى أن لا يعتق الولد معها؛ لأنه لم يعتق الولد إلا ترى أنه لو اعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها إنما يعتق ولدها بعقها إذا كانت حبلى، فأما إذا ولدت فحكم ولدها حكم ولد غيرها.

ولو قال المعتق: اعتقت هذا العبد وهو أبني، أو سارق، أو معيب عيباً لا يرى في بدنه.

وقال الذي له الغرم: ليس بآبني ولا سارق فالقول قوله، وهو على البراءة من العيب حتى يعلم العيب؛ لأن العبد قائم بعينه لا يرى فيه عيب وهو يدعي فيه عيباً يطرح عنه بعض ما لزمه، ومن قلنا القول قوله في هذا وغيره، فقال الذي يخالفه وهو يعلم: إن ما قلت كما قلت فأحلفوه، أحلفناه على دعواه؛ فإن حلف برئ، وإن نكل عن اليمين ردنا اليمين على صاحبه؛ فإن حلف استحق، وإن لم يحلف أبطلنا حقه في اليمين، ولم نعطه إذا تركها على ما ادعى، وذلك مثل قوله: اعتقت العبد وهو أبني، فقلنا القول الذي له الغرم؛ فإن قال المعتق: هو يعلم أنه أبني أحلف كما وصفت، وذلك أنه قد يكون يعلم ما لا يوجد عليه بينة، وما أشبه هذا، ولو كان العبد المعتق بعضه ميتاً، أو غائباً، فاختلفا فيه، فقال المعتق: هو عبد أسود زنجي يساوي عشرة دنانير، وقال المعتق عليه: هو عبد بربري، أو فارسي يساوي ألف دينار، فالقول قول المعتق الذي يغرم، إلا أن يأتي الذي له الغرم بينة على ما قال: أو يحلف له المعتق إن أراد، ولو تصادقا على أنه بربري واختلفا في ثمنه، فالقول قول المعتق مع يمينه، ولو تصادقا على أنه بربري قيمته ألف لو كان ظاهراً، وخمسائة لو كان غير ظاهر، وادعى المعتق أنه غير ظاهر.

فالقول قول الذي له الغرم إلا أن يأتي المعتق بينة على ما ادعى.

وإن شاء أحلفناه على ما ذكر إن قال هو يعلم ما قلت إنما يصدق المعتق على القيمة إذا لم يذكر عيباً، وقال قيمة السلعة كذا لما يكون مثله قيمة لثل العبد بلا عيب، فأما إذا ذكر عيباً فالغرم لازم وهو مدع طرحه أو طرح بعضه؛ لأن القيمة إنما هي على البراءة من العيب حتى يعلم عيباً.

٨- باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، ومن ملك أباه أو جدّه، أو ابنه، أو ابن ابنه، وإن تباعد أو جدّاً من قبل أبي، أو أم، أو ولداً من ابن أو بنت، وإن تباعد ممن يصير إليه نسب المالك من أبي، أو أم، أو يصير إلى المالك نسبه من أبي أو أم حتى يكون المالك ولداً، أو والداً بوجه عتق عليه حين يصح ملكه له، ولا

حبلى يومٍ اعتقت، فاعتق ولدها بعقها ويرقون برقها ليس بمفصل عنها، ولو زعمت أن العتق إنما يقع يوم يكون الحكم، انبغى أن لا يعتق الولد معها؛ لأنه لم يعتق الولد إلا ترى أنه لو اعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها إنما يعتق ولدها بعقها إذا كانت حبلى، فأما إذا ولدت فحكم ولدها حكم ولد غيرها.

٦- عتق الشرك في المرض

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا اعتق شركاً له في عبد في مرضه الذي مات فيه عتق بتات، ثم مات كان في ثلثه ما اعتق منه نفسه ولغيره إذا حمله الثلث، فأمره في ثلثه كأمير الصحيح في كل ماله لا يختلف إذا اعتقه عتق بتات.

وكذلك إذا اعتق من عبد له سهماً من مائة سهم في مرضه، ثم مات وثلثه يحمله عتق عليه كله؛ لأنه أوقع العتق عليه وهو حي مالك لثلث ماله، أو كله، وكان كمن اعتق عبده كله، ولو أوصى بعق ثلث مملوك له بعد موته لم يعتق منه إلا ما عتق، وذلك أن العتق إنما وقع بالموت وهو لا يملك شيئاً يوم يقوم عليه فيه كله وماله كله لوارثه إلا ما أخذ من ثلثه، فلمّا لم يأخذ من عبده إلا ثلثه كان لا ماله له يقوم عليه فيه العبد فاعتق بالقيمة والدفع.

٧- اختلاف المعتق وشريكه

قال الشافعي: ٥٥٥ إذا اعتق رجل شركاً له في عبد، ولم يترافعا إلى السلطان إلا بعد أشهر فحكم عليه السلطان بالقيمة يوم اعتق، فاختلفا في القيمة يوم وقع العتق، فقال المعتق: كانت قيمته ثلاثين، وقال المعتق عليه: كانت قيمته أربعين، ففيها قولان: أحدهما، أن القول قول المعتق؛ لأنه موسر وأجد دافع، فإذا اعتق العبد بهذا لم يؤخذ من ماله إلا ما زعم هو أنه لزمه.

والقول الثاني: أن يكون القول قول رب العبد، ولا يخرج ملكه من يده إلا بما رضي كما يكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمتاع بالخيار، وفي هذا سنة، وهو لا يصح قياساً على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائماً فللمبتاع رد العبد، أو أخذه بما قال البائع، وليس للمعتق ها هنا رد العتق، ولكن لو قال قائل في هذا إذا اختلفا تخالفاً، وكان على المعتق قيمة العبد كما يكون على المشتري قيمة الفائت إذا اختلفا في ثمنه كان مذهباً، ولو اختلفا، فقال الذي له الغرم العبد خيّر، أو كاتب، أو يصنع صناعة تزيد في عمله.

وقال المعتق: ليس كذلك نظر؛ فإن وجد كان يصنع تلك

يعتق عليه غير من سميت لا أخ ولا أخت ولا زوجة ولا غيرهم من ذوي القرابة، ومن ملك ممن يعتق عليه شقصاً بهبة، أو شراء، أو أي وجه ما ملكه من وجوه الملك سوى الميراث عتق عليه الشقص الذي ملكه وقوم عليه ما بقي منه إن كان موسراً وعتق عليه، وإلا عتق منه ما ملك ورق ما بقي لغيره، وإذا كان الرجل إذا ملك أحداً يعتق عليه بالملك؛ فكان حكمه أبداً إذا ملكه كمن أعتق وهو إذا ملك من يعتق عليه، وقد كان قادراً على أن لا يملكه في حكم المعتق شركاً له في عبد لا يختلفان، وهو إذا وهب له أو أوصى له به فله أن يرد الهبة والوصية، وكل ما ملك غير الميراث، فقبوله في الحال التي له رده فيها كاشترائه شقصاً منه وشراؤه وقبوله كعتقه، ولكنه لو ورث بعض من يعتق عليه لم يكن له رد الميراث من قبل أن الله عز وجل حكم أن الزم الأحياء ملك الموتى على ما فرض لهم فليس لأحد أن يرد ملك الميراث، ولو ورث عبداً زمناً، أو أعمى كان عليه نفقته، وليس هكذا ملك غير الميراث، ما سوى الميراث يدفع فيه المرأة الملك عن نفسه.

وإذا ملك ممن يعتق عليه شقصاً عتق عليه ما ملك منه، ولم يقوم عليه ما بقي منه؛ لأنه لم يجر ملكه بنفسه إنما ملكه من حيث ليس له دفعه، وسواء كان الذي يملك فيعتق عليه مسلماً، أو كافراً، أو صغيراً، أو كبيراً لا اختلاف في ذلك، ولو ورث صبي لم يبلغ، أو معتوه لا يعقل، أو مولي عليه أباً، أو من يعتق عليه عتق على كل واحد من هؤلاء من ملك بالميراث، وإن ملك أحد هؤلاء شقصاً بالميراث عتق عليهم الشقص، ولم يعتق غيره بقيمته لما وصفت من أنهم لم يكونوا يقدرُونَ على رد ذلك الملك.

قال الشافعي: ولو أن صبيّاً أو معتوهاً وهب له أبوه، أو ابنه، أو أوصي له به، أو تصدق به عليه ولا مال للصبي وله ولي كان على وليه قبول هذا كله له ويعتق عليه حين يقبله، ولو تصدق عليه بنصفه، أو ثلثه، أو أوصي له به، أو وهب له والصبي، أو المعتوه معسران كان لوليّه قبول ذلك عليه وعتق منه ما صار إليه من أبيه أو ولده، وإن كان موسراً فوهب له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن للولي أن يقبل ذلك، وذلك أنه يعتق عليه النصف، ويكون موسراً، فيكون الحكم على الموسر عتق ما يبقى، وليس للولي أن يقبل هذا كله له من قبل أن قبوله ضرر على مال الصبي والمعتوه ولا منفعة لهما فيه عاجلة، وما كان هكذا لم يكن للولي أن يقبله له؛ فإن قبله فقبوله مردود عنه؛ لأن في قبوله ضرراً على الصبي، أو ضرراً على شريك الصبي.

وذلك أنه إنما قضى رسول الله ﷺ أن يعتق على المالك الشريك بقيمة يأخذها، فإذا لم يأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى يصح ملكه عليه.

٧٨- كتاب المدبر

١- أحكام التدبير

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَشْتَرِهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمَائِنَاءَ ذَرَاهِمَ، وَأَعْطَاهُ الثَّعْمَ.

٢٩٢٦- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: بَنَحُو حَدِيثَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٢٩٢٧- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ سَجْعًا جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَّا غُلَامًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ يَشْتَرِهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّحَامُ قَالَ عَمْرُو وَسَمِعَتْ جَابِرًا يَقُولُ: عَبْدًا قِطَاطًا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَزَادَ أَبُو الزُّبَيْرِ يُقَالُ لَهُ: يَغْقُوبُ.

قال الشافعي: هكذا سمعت منه عامة دهرى، ثم وجدت في كتابي: دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَّا غُلَامًا لَهُ، فمات، فلما أن يكون خطأ من كتابي، أو خطأ من سفیان، فإن كان من سفیان فابن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفیان ومع ابن جريج حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحد الحديث تحديداً يخبر فيه حياة الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو من سفیان وحده.

وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريج والليث عن أبي الزبير، وفي حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وغير حماد يرويه عن عمرو كما رواه حماد بن زيد، وقد أخبرني غير واحد ممن لقي سفیان قديماً أنه لم يكن يدخل في حديثه مات، وعجب بعضهم حين أخبرته أنني وجدت في كتابي مات، فقال: لعل هذا خطأ منه، أو زلة منه حفظتها عنه.

قال الشافعي: وإذا باع رسول الله ﷺ مدبراً، ولم يذكر فيه ديناً ولا حاجة؛ لأن صاحبه قد لا يكون له مال غيره، ولا يحتاج إلى ثمنه، فالمدبر، ومن لم يدبر من العبيد سواء يجوز بيعهم متى شاء مالکهم، وفي كل حق لزم مالکهم يجوز بيعهم متى شاء مالکهم، وفي كل ما يباع فيه مال سيدهم إذا لم يوجد له وفاة إلا بيعهم، وذلك أن التدبير لا يعدو ما وصفنا من أن لا يكون حائلاً دون البيع، فقد جاءت بذلك دالة سنة رسول الله ﷺ أو يكون حائلاً فتحن لا ينبع المكاتب في دين سيده للحائل من الكتابة، فقد يؤول إلى أن يكون عبداً إذا عجز، فلماذا منعناه، وقد يؤول إلى أن يكون عبداً يباع إذا عجز من البيع وبنا المدبر، فذلك دالة على أن التدبير وصية كما وصفنا.

قال الشافعي: ومن لم يبع أم الولد لم يبيعها بحال واعتقها

٢٩٢٣- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشافعي رضي الله تعالى عنه؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنْ أَبَا مَذْكُورٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُذْرَةَ كَانَ لَهُ غُلَامٌ قِطَاطٌ فَأَعْتَقَهُ عَنْ دَبْرِ مِنْهُ، وَأَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ بِذَلِكَ الْعَبْدِ فَبَاعَ الْعَبْدَ، وَقَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فَقِيرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ فَلْيَبْدَأْ مَعَ نَفْسِهِ بِمَنْ يَقُولُ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلًا فَلْيَتَصَدَّقْ عَلَى غَيْرِهِمْ. [أخرجه مسلم (٩٩٧)، أبو داود (٣٩٥٧)، النسائي (٦٩/٥) - (٧٠)، البيهقي (٣٠٩/١٠)]

وقد زاد مسلم في الحديث شيئاً هو نحو من سياق حديث الليث بن سعد.

٢٩٢٤- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دَبْرِ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: أَلَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَشْتَرِهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِمَائِنَاءَ ذَرَاهِمَ فَجَاءَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ نَفْسِكَ شَيْءَ فَلَا هَٰذَاكَ.

فإن فضل شيء فلذوي قرابتك؛ فإن فضل عن ذوي قرابتك شيء فهكذا، وهكذا يريد عن يمينك وشمالك.

قال الشافعي: قول جابر، والله أعلم رجلاً من بني عُذْرَةَ يعني حلفاء، أو جيراناً في عدادهم في الأنصار، وقال مرة رجلاً منا يعني بالحلف وهو أيضاً منهم بالنسب ونسبه أخرى إلى قبيلة كما سماه مرة، ولم يسمه أخرى.

٢٩٢٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ

لم يرجع فيه إن كان قال: هذا لأمة فالقول فيها قولان: أحدهما، أن كل شيء كائن لا يختلف مجال فهو كالتدبير، ولدها فيه كولي المدبرة، وحالها حال المدبرة في كل شيء إلا أنها تعتق من رأس المال، وهذا قول يحتمل القياس وبه نقول، ويحتمل أن يقال ويعتق ولد المدبرة، وولد هذه بعثتها، والقول الثاني أنها تخالف المدبرة لا يكون ولدها بمنزلتها تعتق هي دون ولدها الذين ولدوا بعد هذا القول.

قال الشافعي:

ولو قال في صحته لعبده أو لأمة متى ما قدم فلان فانت حر، أو متى ما برئ فلان فانت حر، فله الرجوع بأن يبيعه قبل مقدم فلان، أو برئ فلان، وإن قدم فلان أو برئ فلان قبل أن يرجع عتق عليه من رأس ماله إذا كان قدم فلان، أو كان الذي أوقع العتق عليه والقائل مالك حي مريضاً كان أو صحيحاً؛ لأنه لم يحدث في المرض شيئاً، وهذا موضع يوافقنا فيه جميع من خالفنا من الناس في أن يجعل له الرجوع قبل أن يقدم فلان أو يبرأ فلان، وإذا سئلوا عن الحجة قالوا: إن هذا قد يكون، ولا يكون؛ فليس كما هو كائن قليل لهم: أوليس إنما يعتق المدبر والمتعق إلى سنة إذا كان العبد المعتق حياً والسيد ميتاً، وقد مضت السنة؟ أوليس قد يموت هو قبل يموت السيد، وتكون السنة، وليس له يقين حكم يعتق به؟ وقد يفقد سيد المدبر، فلا يعرف موته، ولا يعتق، وقد يمكن أن يكون قد مات، ولكن لم يستيقن معرفته إنما يعتق باليقين.

قال الشافعي: ولا أعلم بين ولد الأمة يقال لها إذا قدم فلان فانت حر، وبين ولد المدبرة والمتعق إلى سنة فرقاً يبين، بل القياس أن يكونوا في حال واحدة،

ولو قال: إذا قدم فلان فانت حر، متى مت، أو إذا جاءت السنة فانت حر، متى مت فمات كان مدبراً في ذلك الوقت،

ولو قال: أنت حر إن مت من مرضي هذا، أو في سفري هذا، أو في عامي هذا، فليس هذا بتدبير.

قال الشافعي: وإذا صح، ثم مات من غير مرضه ذلك لم يكن حرّاً، والتدبير ما أثبت السيد التدبير فيه للمدبر.

قال الشافعي: وإذا قال لعبده: أنت حر بعد موتي بعشر سنين، فهو حر في ذلك الوقت من الثلاث، وإن كانت أمة فولدها بمنزلها يعتقون بعثتها إذا عتقت، وهذه أقوى عتقاً من المدبرة؛ لأن هذه لا يرجع فيها إذا مات سيدها، وما كان سيدها حياً فهي بمنزلة المدبرة.

بعد موت السيد فارغة من المال، وكل، هذا يدل على أن التدبير وصية.

٢٩٢٨- قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه باع مدبراً احتاج صاحبه إلى تمويه. [أخرجه عبد الرزاق (١٦٦٠)، البيهقي (٥٢٤/٧) في المعرفة]

٢٩٢٩- قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن طاوس قال: يعود الرجل في مدبره. [أخرجه البيهقي (٣١٣/١٠)]

٢٩٣٠- أخبرنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء. [أخرجه عبد الرزاق (١٦٦٣)، البيهقي (٣١٣/١٠)]

٢٩٣١- قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن معمر، عن ابن طاوس قال: سألني ابن المنكدر: كيف كان أبوك يقول في المدبر أبيه صاحبه؟ قال: قلت: كان يقول: يبيعه إذا احتاج صاحبه إلى تمويه، فقال ابن المنكدر ويبيعه، وإن لم يحتاج إليه. [أخرجه البيهقي (٣١٣/١٠)]

٢٩٣٢- قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن معمر، عن أيوب بن أبي تيمية أن عمر بن عبد العزيز باع مدبراً في ذين صاحبه. [أخرجه البيهقي (٣١٣/١٠)]

قال الشافعي: ولا أعلم بين الناس اختلافاً في أن تدبير العبد أن يقول له سيده صحيحاً، أو مريضاً: أنت مدبر.

وكذلك إن قال له: أنت مدبر، وقال: أردت عتقه بكل حال بعد موتي، أو أنت عتقي، أو أنت محرر، أو أنت حر إذا مت، أو متى مت، أو بعد موتي، أو ما أشبه هذا من الكلام فهذا كله تدبير.

وسواء عندي قال: أنت حر بعد موتي، أو متى مت إن لم أحدث فيك حدثاً، أو ترك استثناء أن يحدث فيه حدثاً؛ لأن له أن يحدث فيه نقص التدبير.

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لعبده: أنت حر إذا مضت سنة، أو ستان، أو شهر كذا أو سنة كذا، أو يوم كذا، فجاء ذلك الوقت، وهو في ملكه، فهو حر، وله أن يرجع في هذا كله بأن يخرج من ملكه ببيع، أو هبة، أو غيرهما كما رجع في بيعه، وإن

٢- المشيئة في العتق والتدبير

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا قال الرجل لعبد: إن شئت فانت حر متى مت فشاء فهو مدبر، وإن لم يشأ لم يكن مدبراً.

قال الشافعي: وإذا قال: إذا مت فشئت فانت حر؛ فإن شاء إذا مات فهو حر، وإن لم يشأ لم يكن حرّاً.

وكذلك إذا قال: أنت حر إذا مت إن شئت.

وكذلك إن قدم الحرية قبل المشيئة أو آخرها.

وكذلك إن قال له: أنت حر إن شئت لم يكن إلا أن يشاء.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فما بالك تقول إذا قال لعبد أنت حر، فقال: لا حاجة لي بالعتق، أو دبر عبده، فقال: لا حاجة لي بالتدبير أنفذت العتق والتدبير، ولم تجعل المشيئة إلى العبد وجعلت ذلك له في قوله: أنت حر إن شئت.

قال الشافعي: فإن العتق البتات والتدبير البتات شيء ثم بقوله دون رضا المعتق والمدبر، ويلزمه إخراج المعتق من ماله، والمدبر في هذه الحال إذا مات سيده فوقع له عتق بتات، أو عتق تدبير لزمهما معاً حقوق وفرائض لم تكن تلزمهما قبل العتق، ولم يكن في العتق مشئونة فينتظر كمال المشئونة، بل ابتداء هذا العتق كاملاً ولا نقص ولا مشئونة فيه، فأمضيته كاملاً بإمضائه كاملاً، ولم أجعل المشيئة فيه إلى العبد كأن عتقه وتدبيره بمشئونه، فلا ينفذ إلا بكماها.

وكذلك الطلاق إذا طلق الرجل امرأته لم يكن لها رد الطلاق؛ لأنه كامل ويخرج من يديه ما كان له ويلزمها شيء لم يكن يلزمها قبله،

ولو قال: أنت طالق إن شئت، أو إن شئت فانت طالق لم يكن أكمل الطلاق؛ لأنه أدخل فيه مشئونة، فلا يكون إلا بأن تجتمع المشئونة مع الطلاق فيتم الطلاق باللفظ به، وكمال المشئونة وكماها أن تنشاء.

قال الشافعي: وكذلك إن قال: إن شاء فلان وفلان فغلامي حر عتق بتات، أو حر بعد موتي؛ فإن شاء أكان حرّاً. وكذلك المدبر مدبراً، وإن شاء أحدهما، ولم يشأ الآخر، أو مات الآخر أو غاب لم يكن حرّاً حتى يجتمعا فيشاء بالقول معاً، ولو قال: لرجلين أعتقا غلامي إن شئتما فاجتمعا على العتق عتق، وإن عتق أحدهما دون الآخر لم يعتق.

ولو قال لهما: دبراه إن شئتما فاعتقا عتق بتات كان العتق باطلاً، ولم يكن مدبراً إلا بأن يدبراه إنما تنفذ مشيئتهما بما جعل إليهما لا بما تعديا فيه، وسواء التدبير في الصحة والمرض والتدبير

وصية لا فرق بينها وبين غيرها من الوصايا له أن يرجع في تدبيره مريضاً، أو صحيحاً بأن يخرج من ملكه كما لو أوصى بعبد لرجل، أو داره، أو غير ذلك كان له أن يرجع في وصيته مريضاً أو صحيحاً.

وإن لم يرجع في تدبيره حتى مات من مرضه ذلك فالمدبر من الثلث؛ لأنه وصية من الوصايا.

٢٩٣٣- قال الشافعي: أخبرنا علي بن زيان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: المدبر من الثلث. [أخرجه ابن ماجه (٢٥١٤)، البيهقي (٣١٤/١)]

قال الشافعي: قال علي بن زيان كنت أخذته مرفوعاً، فقال لي أصحابي: ليس بمرفوع هو موقوف على ابن عمر فوقته. قال الشافعي: قال الشافعي: والحفاظ الذين يحدثونه يقفونه على ابن عمر ولا أعلم من أدركت من المفتين اختلفوا في أن المدبر وصية من الثلث.

قال الربيع: للشافعي في المدبر قولان: أحدهما، إنه إذا دبره، ثم رجع فيه باللسان لم يخرج من التدبير حتى يخرج من ملكه بيع أو هبة، أو صدقة؛ لأن النبي ﷺ أخرج المدبر من ملك صاحبه، ولا يخرج من تدبيره حتى يخرج كما أخرجه النبي ﷺ والقول الثاني: إنه وصية من الوصايا يرجع فيه باللسان كما يرجع في الوصية، وهذا أصح القولين عندي.

٣- إخراج المدبر من التدبير

قال الشافعي: وإذا دبر الرجل عبده فله الرجوع في تدبيره بأن يخرج من ملكه، وإن قال له: المدبر عجل لي العتق ولك علي خمسون ديناراً قبل يقول السيد قد رجعت في تدبري، فقال السيد: نعم فاعتقه، فهذا عتق على مال وهو حر كله وعليه الخمسون، وقد بطل التدبير، وإذا لزم سيد المدبر دين يحيط بماله بيع المدبر في دينه كما يباع من ليس بمدبر من رقيقه؛ لأن سيده إذا كان مسلطاً على إبطال تدبيره بالبيع وغيره فليس فيه حرية حائلة دون بيعه في دين سيده وبيعه في حياته نفسه وغير ذلك مما يباع فيه العبد غير المدبر، ولو لزم سيده دين بدئ بغير المدبر من ماله فبيع عليه، ولا يباع المدبر حتى لا يوجد له قضاء إلا يبيعه، أو يقول السيد قد أبطلت تدبيره وهو على التدبير حتى يرجع فيه، أو لا يوجد له مال يؤدي دينه غيره.

قال الشافعي: ولو لم يلزم سيده دين كان له إبطال تدبيره؛ فإن قال سيده: قد رجعت في تدبير هذا العبد، أو أبطلته، أو

تقضته، أو ما أشبه ذلك مما يكون مثله رجوعاً في وصيته لرجل لو أوصى له به لم يكن ذلك نقضاً للتدبير حتى يخرج من ملكه ذلك، وهو يخالف الوصية في هذا الموضع ويجامع مرة الإيمان. وكذلك لو دبره، ثم وهبه لرجل هبة بتات قبضه أو لم يقبضه، أو رجع في الهبة، أو ندم عليها أو أوصى به لرجل، أو تصدق به عليه، أو وقفه عليه في حياته، أو بعد موته، أو قال: إن أدنى بعد موتي كذا فهو حر فهذا كله رجوع في التدبير باتصاله، ولو دبر نصفه كأن نصفه مذبراً، ولم يعتق بعد موته منه إلا النصف الذي دبر؛ لأنه إنما له من ثلثه ما أخذ، وإذا لم يأخذ إلا نصفه، فلا مال له بعد موته يقوم عليه فيه؛ لأن الله عز وجل نقل ملكه إلى ملك الأحياء الذين ورثهم، فلا مال له بعد موته يقوم عليه، ولو دبره، ثم أوصى بنصفه لرجل كأن النصف للموصى له به، وكان النصف مذبراً.

فإن رد صاحب الوصية الوصية ومات السيد المذبر لم يعتق من العبد إلا النصف؛ لأن السيد قد أبطل التدبير في النصف الذي أوصى به كذلك، ولو وهب نصفه وهو حي، أو باع نصفه وهو حي كان قد أبطل التدبير في النصف الذي باع، أو وهب والنصف الثاني مذبراً ما لم يرجع فيه، وإذا كان له أن يدبر على الابتداء نصف عبده كان له أن يبيع نصفه ويقرأ النصف مذبراً بحاله.

وكذلك إن دبره، ثم قال: قد رجعت في تدبيري ثلثك، أو ربك، أو نصفك فأبطلته كأن ما رجع فيه منه بإخراجه من ملكه خارجاً من التدبير، وما لم يرجع فيه فهو على تدبيره بحاله، فإذا دبره، ثم كاتبه فليس الكتابة إبطالاً للتدبير إنما الكتابة في هذا الموضع بمنزلة الخراج والخراج بدل من الخدمة وله أن يخدمه، وأن يخرجه.

وكذلك يكاتبه إذا رضي؛ فإن أدى قبل موته عتق بالكتابة، وإن مات عتق بالتدبير إن حمله الثلث وبطل ما بقي عليه من الكتابة، وإن لم يحمله الثلث عتق ما حمل الثلث منه وبطل عنه من الكتابة بقدره، وكان عليه ما بقي من الكتابة، وكان على كتابته إلا أن يعجز؛ لأنه قد يريد تعجيله العتق ويريد العبد تعجيل العتق فيكاتب.

وقال الشافعي: ولو دبر رجل عبده، ثم قال اخذم فلاناً لرجل حر ثلاث سنين وأنت حر؛ فإن غاب المذبر القاتل هذا، أو خرس، أو ذهب عقله قبل أن يسأل لم يعتق العبد أبداً إلا بأن يموت السيد المذبر وهو يخرج من الثلث ويخدم فلاناً ثلاث سنين؛ فإن مات فلان قبل موت سيد العبد، أو بعده، ولم يخدمه ثلاث سنين لم يعتق أبداً؛ لأنه اعتقه بشرطين فبطل أحدهما، وإن سئل السيد فقال: أردت إبطال التدبير، وأن يخدم فلاناً ثلاث سنين،

ولو قال رجل: عبدي فلان، ثم قال بعد ذلك: عبدي فلان إذا دفع إلى ورثتي عشرة دنائير، أو إلى غير ورثتي عشرة دنائير؛ فإن دفع عشرة دنائير فهو له وإلا لم يكن له؛ لأنه إحداث وصية له، وعليه بعد الأولى يتنقض الشرط في الأولى، والآخر إذا نقضت أحق من الأولى.

قال الشافعي: ولو جنى المذبر جناية، فلم يتطوع السيد أن يفديه فباعه السلطان، ثم اشتراه ثانية لم يكن مذبراً بوجه من الوجوه، وكان يبيع السلطان عليه فيما يجب عليه فيه كيومه على نفسه، وكان إبطالاً للتدبير، ولو افتاده سيده متطوعاً كان على التدبير، ولو ارتد العبد المذبر عن الإسلام ولحق بدار الحرب، ثم أخذه سيده بالملك الأول كان على تدبيره ولا تنقض الرد ولا الإباق لو أبق تدبيره.

وكذلك لو أوجف عليه المسلمون فأخذوه سيده قبل أن يقسم، أو بعد ما يقسم كأن مذبراً؛ فكان على المملك الأول ما لم يرجع سيده في تدبيره بأن يخرج من ملكه، ولو وقع في المقاسم كأن سيده أن يأخذه بكل حال، وكان على التدبير، ولو كان السيد هو المرتد فوقف ماله ليموت أو يقتل، أو يرجع ثانياً، فيكون على ملك ماله لحق بدار الحرب، أو لم يلحق، ثم رجع إلى الإسلام فهو على ملك ماله والعبد مذبر بحاله، ولو مات كان ماله فينا، وكان المذبر حراً؛ لأن المسلمين إنما ملكوا مال المرتد السيد المذبر، ولم يكن للورثة أن يملكوا بالمراث شيئاً ودينهم غير دينه إلا أنهم إنما ملكوا في الحياة، وكان التدبير وهو جائز الأمر في ماله.

ولو قال المذبر: قد رددت التدبير في حياة السيد، أو بعد موته لم يكن ذلك له، وليس ما يعتق به العبد كما يوصي به الحر من غير نفسه كل من أوصى له بما يملكه عن نفسه كان له رد الوصية، وكل من اعتق عتق بتات لم يكن له رد العتق؛ لأنه شيء

أخرج من يدي المعتق تاماً فثبت به حرمة المعتق ويجب عليه الحقوق.

وكذلك إذا اعتق إلى وقت.

قال الشافعي: ولو دبر أمته فوطئها فولدت كانت أم ولد تعتق بعد الموت من رأس المال، ولو دبر عبده، ثم كاتبه كان مكاتباً وغير خارج من التدبير؛ لأن الكتابة ليست رجوعاً في التدبير.

قال الشافعي: ولو دبره، ثم قال له: أنت حر على أن تؤذي كذا وكذا كان حراً على الشرط الآخر إذا قال: أردت بهذا رجوعاً في التدبير، وإن لم يرد بهذا رجوعاً في التدبير عتق إن أدى؛ فإن مات سيده قبل أن يؤدي عتق بالتدبير؛ فإن أراد بهذا رجوعاً في التدبير فهو رجوع في التدبير، ولا يكون هذا رجوعاً في التدبير إلا بقول يبين أنه أراد رجوعاً في التدبير غير هذا القول؛ فإن دبره، ثم قاطعه على شيء وتعلله العتق فليس هذا نقضاً للتدبير والمقاطعة على ما تقطعاً عليه؛ فإن آذاه عتق؛ فإن مات السيد قبل أن يؤديه المدبر عتق بالتدبير.

قال الشافعي: وإذا دبر الرجل عبده، ثم لم يحدث رجوعاً في تدبيره ولا نقضاً له، ولم يلحق في عتق المدبر شيء يباع به فهو على تدبيره، ولو دبر السيد، ثم خرس، فلم ينطق حتى مات كان على تدبيره، ولا ينقض التدبير إلا بإبطاله إياه في حياته بإخراجه من يديه، أو ما وصفت من حق يلزمه في عتق العبد، أو ذمة السيد، ولو دبره، ثم خرس، وكان يكتب، أو يشير إشارة تفهم فرجع في تدبيره بإشارته، أو كتاب كان رجوعه كرجوع بالكلام إذا أخرجه من ملكه، ولو دبره صحيحاً، ثم غلب على عقله، ثم رجع في التدبير وهو مغلوب على عقله لم يكن رجوعاً.

وكذلك لو دبره مغلوب على عقله، ثم تاب إليه عقله، فلم يحدث له تدبيراً كان التدبير وهو مغلوب على عقله باطلاً. وكذلك لو اعتقه وهو مغلوب على عقله لم يجز عتقه.

٤ - جنابة المدبر، وما يخرج بعضه من التدبير،

وما لا يخرج

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا جنى المدبر جنابة فهو كالعبد الذي لم يدبر إن شاء سيده تطوع عنه بإخراج أرش الجنابة؛ فإن فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره، وإن لم يفعل؛ فكانت الجنابة تستغرق عتقه بيع فيها دفع إلى الجني عليه أرش جنابته، وإن نقص ثمنه عن الجنابة، فلا غرم على سيده، وإن كانت الجنابة قليلة وثمن المدبر كثيراً قيل لسيده إن أحببت أن

يباع كله ويدفع إلى الجني عليه أرش الجنابة ويدفع إليك بقية ثمنه بعناه؛ لأنه قد كان لك بيعه بلا جنابة، وإن أحببت أن لا يباع كله بيع منه بقدر أرش الجنابة، وكان ما بقي لك رقيقاً مدبراً كان الذي بقي من العبد الثلث، أو أقل أو أكثر، ثم لك فيما بقي من العبد ما كان لك في كله من إبطال تدبيره وبيعه وغير ذلك، وإنما ذلك بمنزلة تدبير ذلك الثلث ابتداءً.

قال الشافعي: ولو كانت على سيد العبد إيمان لا يرجع في شيء من تدبيره فجنى بيع منه بقدر الجنابة، وكان ما بقي منه على التدبير ولا حث عليه؛ لأنه ليس هو الذي باعه.

قال الشافعي: وإذا جنى على المدبر فهو كعبد غير مدبر جنى عليه وهو عبد في كل جنابة؛ لأنه كمن لم يدبر ما لم يمت سيده فيعتقه فتتم شهادته وحدوده وجنابته والجنابة عليه وسهمه إذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد.

وكذلك طلاقه ونكاحه، وما سوى ذلك من أحكامه.

قال الشافعي: ولو جنى عليه حر جنابة تلفه، أو تلفت بعضه فأخذ سيده قيمته أو أرش ما أصيب منه كان مالاً من ماله إن شاء جعله في مثله، وإن شاء لا، فهو له يصنع به ما شاء، وإن كان الجاني عليه عبداً فأسلم إليه والمدبر الجني عليه حي فهو على تدبيره، والقول في العبد المسلم في خروج المدبر إلى سيده المدبر كالقول فيما أخذ من أرش جنابته من دنائير، أو دراهم؛ فإن شاء جعله مدبراً معه، وإن شاء كان مالاً من ماله يتموله إن شاء.

قال الشافعي: فإن أخذ العبد بما لزم الجاني له من أرش الجنابة على مدبره، ثم سكت، فلم يقل هو مدبر مع العبد ولا هو رقيق فليس بمدبر إلا بأن يحدث له تدبيراً.

وكذلك لو قتل مدبراً فأسلم إليه عبداً، أو عبدان قتلاه لم يكونا مدبرين إلا بأن يحدث لهما تدبيراً.

فإن قال قائل: فلم زعمت أن العبد الموهون إذا جنى عليه؛ فكان أرش جنابته عبداً، أو مالاً كانا كما كان العبد موهوناً؛ لأنه بدل منه ولا تزعم أن المال المأخوذ في أرش الجنابة على المدبر والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدبر، فيكون مدبراً والمال موضوعاً في مدبر أو معتق؟

قيل له: فرقت بينهما لافتراقهما.

فإن قال: فأين الفرق بينهما؟

قيل: رأيت العبد الموهون لسيده يبعه، أو هبته، أو الصدقة به أو إبطال الرهن فيه.

فإن قال: لا.

قيل: لأن لصاحب الرهن في عتقه حقاً لا يبطل حتى يستوفيه؟

قال الشافعي: وإذا جنى المدبر، أو المدبرة جنايةً يبلغ أرشها مائة من الإبل، ولم تكن قيمة الجاني خمسين من الإبل وللمدبر مال، ولذَّ فماله مال سيده لا حق للمدبر عليه وهو كسائر ماله، ولا يدخل ولذ المدبرة ولا ولذ المملوكة غير المدبرة في جنايتهما؛ لأنهم لم يجنوا فيدخُلوا في جنايته وهم كمال سيده سواهم.

قال الشافعي: وإذا جنى على المدبر، أو المدبرة جنايةً فعلى الجاني عليهما أرش الجناية عليهما بقدر قيمتهما مملوكين لا تدبِر فيهما إن جنى عليهما بقطع أيديهما، فعليه نصف قيمة كل واحد منهما يدفع إلى سيدهما، ويقال له: هو كمال من مالك لك أن تملكه كمالك ملك المدبر والمدبرة وبيعهما ولك أن تصنع فيه ما شئت، وعلى الجاني على المدبر، أو المدبرة إن كانت جنايته نفساً قيمتهما مملوكين يوم تقع الجناية صحيحين، أو مريضين كانا، وإن كانت المدبرة حبلى فقتلها، فعليه قيمتها حبلى ولا شيء في ولدها، وإن جنى عليها فالقتل جنيماً ميتاً وماتت، ففي الجنين عشر قيمة أمه يوم يجنى عليه، وفي الأمة قيمتها وقيمة جنيهاً لسيدها يصنع به ما شاء كما وصفت قبل هذا، وإن ألقت جنيماً حياً، ثم مات وماتت، ففيها قيمتها، وفي الجنين قيمته إذا كان حياً فحكمه حكم نفسه، وإن كان ميتاً فحكمه حكم أمه.

٥- كتابة المدبر وتدبير المكاتب

قال الشافعي: وإذا دبّر الرجل عبده، ثم كاتبه فليس الكتابة بإبطال للتدبير إنما إبطاله أن يخرج من ملكه قبل الكتابة ويسأل. فإن قال: أردت إثباته على التدبير غير أني أردت أن أتجمل العتق، فهو مدبر مكاتب، وهكذا إن كاتب أمة؛ فإن ولدت ولداً فهو مكاتب معها، وإن كانت مدبرة مكاتب فولدها مكاتب مدبر.

قال: وإذا كاتب عبده، ثم دبّر قبل العجز، ثم عجز كان مدبراً، وإن شاء الثبات على الكتابة ثبتناه عليها؛ فإن أدى عتق، وإن مات سيده قبل الأداء عتق بالتدبير إن حمله الثلث؛ فإن لم يحمله الثلث عتق منه ما حمل الثلث وبطل عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه، وإن قال: أردت الرجوع في التدبير، فلا يكون رجوعاً إلا بأن يخرج من ملكه، فهو مدبر وهو مكاتب، والقول الثاني: أنه يسأل.

فإن قال: أردت الرجوع في التدبير، فهو رجوع وهو مكاتب لا تدبير له، وإن كاتب عبده، ثم دبّر قبل العجز، ثم عجز، كان مدبراً؛ فإن شاء الثبات على الكتابة ثبتت عليها وله الكتابة والتدبير، وإن دبّر عبده، ثم كاتبه، فلم يؤد حتى مات عتق من الثلث وبطلت الكتابة؛ لأن الكتابة لا تكون إطلاً للتدبير إنما

فإن قال: نعم، قيل: ومالك الرهن مالك لشيء في عتقه. فإن قال: نعم، قيل: وإنما لم يكن لملكه إبطاله؛ لأن لغيره من الأدميين فيه ملك شيء دونه؟

فإن قال: نعم، قيل: أفتجد مع مالك المدبر فيه ملك شيء من الأشياء من الأدميين غيره؟ فإن قال: لا.

قيل: أفتجد مالك المدبر يقدر على بيعه وإبطال تدبيره.

فإن قال: أما في قولك فنعم.

قيل: فقد فرقت بينهما، وإذا أعطيت أن لي أن أبيع المدبر، فقد زعمت أنه ليس فيه عتق لازم بكل حال إنما فيه عتق إن كان كوصيتك لعبدك إن مات من مرضك، أو سفرك فهو حر؛ فإن مات كان حرّاً، وإن شئت رجعت، ولو كانت فيه جرّة ثابتة في الحين الذي يقال له هذا فيه لم يرق مجال أبداً.

قال الشافعي: ويقال لأحد: إن قال: هذا أرايت أم الولد ليس تتعق بموت سيدها من رأس المال، فلا يكون لسيدها بيعها ولا إخراجها إلى ملك أحد؟

فإن قال: نعم، قيل: فهي أوكد عتقاً من المدبر عندنا وعندك؛ فإن قتلها عبدٌ وأسلم إلى سيدها، أو أمة فأسلمت أو حرّ فدفع ثمنها أيقوم الثمن مقام أم الولد، أو الأمة المسلمة بها؟ فإن قال: لا.

قيل: لأن أم الولد لم تتعق وماتت وهي مملوكة، والولد الذي كان منها إنما عتقت به إذا كانت ولدت من سيدها إذا مات سيدها والذي دفع أو دفع في جنايتها لم تلد من سيدها فتعق عليه بالولد؟

فإن قال: نعم، قيل له: وكذلك المدبر هو المشروط له العتق بوصيته، فلم يبلغ شرطه وقتل مملوكاً، وليس أحد بدله في ذلك الشرط بتلك الوصية فيعتق بها.

قال: وإن كانت الأمة الجانية حبلى فحكم ولدها حكم عضو منها ما لم يزابلها إذا بيعت، فهو كعضو منها لا يخرج من البيع؛ فإن ولد قبل أن يتابع بعد الجناية وقبل الحكم، أو بعده فسواء لا يدخل ولدها في الجناية؛ لأنه إذا فارقتها فارق حكمها في الجناية؛ لأنه غير جان، وكان حكمه حكم أمة جنت ولها ولد، فمن رأى بيعها والتفريق بينها وبين ولدها باعها، ومن لم ير بيعها إلا مع ولدها، فلم يتطوع السيد بفدائها باعها ورد على السيد حصّة الولد من الثمن وأعطى الجاني عليه ثمنها إن كان قدر جنايته، أو أقل من يرد عليه، وهذا أشد القولين استقامة على القياس على السنّة ومعناها، والله تعالى أعلم، وبه أقول، وذلك أن النبي ﷺ ردّ بيع ولد امرأة فرق بينها وبينه للصغر، وليس بيع المالك للبيع بهذه العلة بأكثر من بيع الصغير بما لزم الأم البيع فيه.

يفتق من مرضه، ثم يموت، ولم يتقض وصيته، فلا يعتق العبد ولا الأمة، ولا يتخذ لواحد من أهل الوصايا وصية؛ لأنه أعطاه إياه في حال، فلا يكون له في غيرها فعلى هذا، هذا الباب كله وقياسه.

٧- العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا كان العبد بين اثنين فيدبره أحدهما فتصبيه مدبر ولا قيمة عليه لشريكه؛ لأنه قد أوصى لعبد في نفسه بوصية له الرجوع فيها، فلما لم يقع العتق بكل حال لم يكن ضامناً لشريكه، ولو مات فتعت نصفه لم يكن عليه قيمة؛ لأنه وصية، ولو أوصى بعتق نصفه، ثم يقوم عليه النصف الآخر؛ لأنه لا مال له إلا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئاً غير ما وصى به وشريكه على شركته من عبده لا يعتق إن مات شريكه الذي دبره، أو عاش.

ولو قال لعبد: متى مت ومات فلان فانت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما، ولو كان بين اثنين، فقالا معاً، أو متفرقين: متى متنا فانت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما، أو قال: أنت حبس على الآخر منا حتى يموت، ثم أنت حر كان كل واحد منهما قد أوصى لصاحبه بنصفه بعد موته، ثم هو حر، فيكون وصية في الثلث جائزة ويعتق بموت الآخر منهما، والله أعلم.

٨- في مال السيد المدبر

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا دبر الرجل عبده وترك مالا غائباً وحاضراً لم يعتق من المدبر شيء إلا بما حضر في أيدي الورثة وعتق في ثلث ما وصل إلى الورثة، ولم يعتق في الغائب حتى يحضر فيأخذ الورثة سهمين ويعتق منه سهم، وإن حضر فهلك قبل أخذ الورثة له كان كما لم يترك ويعتق فيما علم للسيد من ماله دون ما لم يعلم، وكان للورثة أخذ جميع ما في يد المدبر من مال أفاده قبل موت سيده، فإذا مات وأفاد مالا بعد موت السيد؛ فإن خرج من الثلث سلم إليه ماله كله، وإن لم يخرج من الثلث سلم إليه من ماله الذي اكتسب بعد موت سيده بقدر ما يخرج منه من الثلث وسلم البقية إلى ورثة سيده ولا مال للمدبر ولا أم ولده ولا عبد أموال هؤلاء لساداتهم إذا اعتقوا أخذت أموالهم من أيديهم لا تكون الأموال إلا للأحرار والمكاتب إذا عتق، وكان أفاد مالا في كتابته.

٩- تدبير النصراني

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، إذا دبر النصراني عبداً له نصرانياً فأسلم العبد النصراني قيل للنصراني: إن أردت الرجوع في التدبير بعناه

يكون إبطاله بأن يقول مالكة: أردت إبطاله ويخرجه من ملكه قبل الكتابة.

٦- جامع التدبير

قال الشافعي: وإذا قال الرجل لعبد: يوم تدخل الدار فانت حر بعد موتي، فذهب عقل السيد، ودخل العبد الدار كان مدبراً، ولو اعتقه بدخول الدار صحيح العقل، ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد ذاهب العقل كان حراً، وإن كان السيد قال: هذا وهو ذاهب العقل، ثم دخل العبد الدار والسيد صحيح العقل لم يعتق؛ لأنه قال المقالة وهو ذاهب العقل لو اعتق لم يجز عتقه، ولو أوصى لم تجز وصيته؛ لأنه لم يعقل عتقاً ولا وصية ولا غيرهما.

قال الشافعي:

ولو قال يوم تدخل الدار فانت حر بعد موتي، فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد، ثم دخلها لم يعتق؛ لأن العبد قد خرج من ملك السيد، وصار لغيره مملوكاً، ولو قال: متى دخلت الدار فانت حر فمات السيد، ثم دخل العبد الدار لم يعتق؛ لأن العتق وقع وهو في ملك غيره. ولو قال رجل لعبد: متى مت فانت حر، أو غير حر، ثم مات لم يكن العبد حراً،

ولو قال: متى مت أنا فانت حر وله عيّد لم يدر أيهم عنى بهذا، ثم مات، ولم يبين أقرعنا بينهم فأيهم خرج سهمه اعتقناه.

ولو قال رجل: لعبد له متى مت وأنت بمكة فانت حر، ومتى مت، وقد قرأت القرآن كله فانت حر، فمات السيد والعبد بمكة، وقد قرأ القرآن كله كان حراً، وإن مات، وليس العبد بمكة، أو مات، ولم يقرأ القرآن كله لم يعتق.

ولو قال له: متى ما مت، وقد قرأت قرآناً فانت حر، فإذا قرأ من القرآن شيئاً، فقد قرأ قرآناً فهو حر.

ولو قال له: متى مت فانت حر إن شاء ابني فلان؛ فإن شاء ابنه فلان فهو حر، وإن لم يشأ فليس بحر، وإن مات ابنه فلان قبل أن يشاء، أو خرس، أو ذهب عقله قبل أن يشاء لم يكن حراً إلا أن يبرأ من خرسه، أو يرجع عقله فيشأ، فيكون حراً إن خرج من الثلث.

قال الشافعي: وجاع هذا أنه إذا اعتقه على شرط، أو اثنين، أو أكثر لم يعتق إلا بأن تكمل الشروط التي اعتقه عليها، أو الصفة، أو الصفات ولا اعتقه بأقل مما شرط أنه يعتق به أبداً، ومثل هذا الرجل يقول لجاريته، أو عبده في وصيته: إن مت من مرضي هذا فانت حر، أو أنت حر، ويوصي لناس بوصايا، ثم

عليك، وإن لم ترده قبل للنصراني: غول بينك وبينه وغارجه وندفع إليك خراجة حتى تموت فيعتق عليك ويكون لك ولاؤه، أو ترجع فبيعه، وهكذا يصنع في المكاتب وأم الولد فمنعه عن أم الولد حتى يموت فتعتق وعن المكاتب حتى يعجز فبيعه أو يؤدّي فيعتق، وفي النصراني المدبر قول آخر أنه يباغ عليه بكل حال، وللنصراني من مال مدبره وعبدته وأم ولده مسلمين ما للمسلم من أخذه.

١٠- تدبير أهل دار الحرب

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا قدم الحربي دار الإسلام بأمان فدبر عبداً له فالتدبير جائز؛ فإن أراد الرجوع إلى دار الحرب لم تمنعهما، وإن أسلم العبد المدبر قلنا للحربي: إن رجعت في التدبير لم تمنعك الرجوع في وصيتك وبعنا عليك العبد أيت أم أطعت؛ لأننا لا ندعك تملك مسلماً لنا يبعه عليك، وإن لم ترجع فأردت المقام خارجاً لك ومنعتك خدمته لك، وإن أردت الرجوع إلى بلادك؛ فإن رجعت في تدبيره بعناه، وإن لم ترجع خارجاً، ووكلت بخراجة إن شئت من يقبضه لك، فإذا مات فهو حر، ولو دبره في دار الحرب، ثم خرج إلينا مقيماً على التدبير كان مدبراً ما لم يرجع في التدبير بأن يخرج من ملكه، وفيه قول آخر أنه يباغ بكل حال.

وكذلك لو اعتق في دار الحرب، ثم خرجا إلى دار الإسلام، ولم يحدث ملكاً له فنصب يفضله يسترق به في دار الحرب بعد العتق كان حراً.

فإن قال قائل: كيف يكون العتق في دار الحرب جائزاً؟

قيل: العتق إخراج ملك إلى صاحبه فهو إذا أخرج ماله إلى ملك صاحبه بيع أو ملك يصح، ثم أسلم ما يرد إليه ما أخرج من ملكه إلى مثله، الحكم فيه أن لا يرد عليه ما أخرج منه ما لم يحدث أخذاً له في دار الحرب؛ فإن أحدث أخذاً له في دار الحرب، فلا يخرج من يديه ما غلب عليه في دار الحرب، والعتق إخراج شيء من يديه لم يرجع فإخذه بعد إخراجيه، فلا يكون له أخذه بعد أن يصير إلى دار الإسلام.

قال: والحجة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا.

١١- في تدبير المرتدة

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا دبر المرتدة، ففيه أقاويل: أحدها، أنه موقوف؛ فإن رجع إلى الإسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه، وإن قتل فالتدبير باطل، وماله فيه، ومن قال: هذا القول قال: إنما وقفنا ماله عند

قال الربيع: للشافعي فيها ثلاثة أقاويل: أحدها: أن التدبير باطل.

١٢- تدبير الصبي الذي لم يبلغ

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا دبر الغلام الذي لم يعقل، ولم يبلغ، ثم مات فالتدبير جائز في قول من أجاز الوصية؛ لأنه وصية ولوليّه في حياته بيع مدبره في النظر له كما يكون له أن يوصي لعبده فبيعه، وإن مات جاز في الوصية. وكذلك البالغ المولى عليه، ومن لم يجز وصيته.

قال: ومن لم يبلغ فتدبيره باطل، ولو بلغ، ثم مات كان باطلاً حتى يحدث له تدبيراً بعد البلوغ في حياته، وإذا دبر المعتوه أو المغلوب على عقله لم يجز تدبيره، وإن كان يجز ويقتدب في حالة الإفاقة جاز، وإن دبر في غير حال الإفاقة لم يجز.

١٣- تدبير المكاتب

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا دبر الرجل مكاتبه؛ فإن أدى قبل موت السيد عتق بأداء الكاتبة، وإن مات السيد، ولم يؤد عتق بالتدبير وبطل ما كان عليه من النجوم إن حمله الثلث، وإن لم يحمله الثلث عتق منه بقدر ما حمل الثلث، وإن شاء إذا دبر قبل موت السيد أن يعجز كان له أن يعجز، وكان لسيد أخذ ما كان له من مال، ولا تبطل الكتابة بالتدبير من قبل أنه إنما زاده خيراً، ولم ينقصه، ألا ترى أنه لو اعتق جاز عتقه وسقطت الكتابة عنه، ولا يكون التدبير منقصاً لشيء من الكاتبة عنه من قبل أنه لم يقع له بالتدبير عتق بعد، ومتى وقع سقط ما يبقى من الكتابة.

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا مات السيد وله مكاتب لم يبع المكاتب ولا كتابته في دينه ويؤخذ بنجومه في دينه، فإذا عجز بيع في الدين، وكان رقياً، والمكاتب يخالف المدبر، المدبر يباغ فيه؛ لأنه وصية وبيعه سيده في حياته والمكاتب لا يبيعه سيده

الحرية والرق حكم الأم التي ولدته إن كانت حرةً كان حراً، وإن كانت أمةً كان عبداً، كما يكون هذا في الحر والعبد غير المدبر.

قال الشافعي: وليس للعبد ولا للمدبر ولا من لم تكمل فيه الحرية أن يتنكح إلا بإذن سيده، وليس له أن يتسرى بحال، وإذا أذن له سيده بالتسري فسرى درأنا عنه الحد بالشبهة والحقنا به الولد وفرقنا بينهما متى علمنا؛ فإن لم نعلم حتى مات السيد وملك المدبر الأمة لم تكن الأمة أم ولد له بذلك الولد بحال؛ لأنه وطء فاسد لا وطء ملك صحيح ولا تكون الأمة أم ولد حتى يكون الولد والوطء من مالك لها حر كامل الحرية.

ولد المدبرة، ووطؤها.

قال الشافعي: ﷺ وليس للمدبرة أن يطأها؛ لأنها على الرق.

قال:

٢٩٣٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ ذَبَرَ جَارِيَتَيْنِ لَهُ؛ فَكَانَ يَطْوُهُمَا وَهُمَا مُدَبَّرَتَانِ. [أخرجه مالك (٢/٨١٤)، السيوطي (١٠/٣١٥)]

قال الشافعي: وإذا ذبر الرجل أمة فولدت بعد تدبيرها في بقية عمرها وهي مدبرة فسواء، والقول فيهم واحد من قولين كلاهما له مذهب، والله تعالى أعلم، فأما أحدهما، فإن سيد المدبرة لما ذبرها، ولم يرجع في التدبير؛ فكانت مملوكة موقوفة العتق ما لم يرجع فيها مدبرها بأن يخرجها من ملكه، وكان الحكم في أن ولد كل ذات رحم بمنزلتها إن كانت حرةً كان حراً، وإن كانت مملوكةً كان عبداً لا وقف فيها غير المملك كان مملوكاً كان ولد المدبرة بمنزلتها يعتقون بعنتها ويرقون برقها، وقد قال: هذا بعض أهل العلم، ومن قال: هذا القول انبى أن يقول: فإن رجع السيد في ولدها كان له، ولم يكن ذلك رجوعاً في تدبير أمهم.

وكذلك إن رجع في تدبيرها لم يكن رجوعاً في تدبير من ولدت وهي مدبرة، والرجوع أن يخرجها من ملكه.

فإن قال قائل: فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها، ولا يكون رجوعه في تدبيرها رجوعاً في تدبير ولدها، وإنما ثبت لهم التدبير بأن أمهم مدبرة فحكمنا أنهم كمن ابتدئ تدبيره، ولم يحكم لهم أنهم كعضو منها، فما الدليل على ذلك؟

قيل: ألا ترى أن قيمتهم لو كانت مثل قيمتها أو أقل، أو أكثر، ثم مات السيد قوموا كما تقوم أمهم، ولم يعتقوا بغير قيمة كما لا تعتق أمهم بغير قيمة، فإذا حكمنا بهذا جعلنا حكمهم كحكم أنفسهم، وإن ثبت ذلك بها، ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القيمة لها دونهم، ولم أجعل له الرجوع فيهم دونها

في دين ولا غيره ولا بعد موته حتى يعجز، ولو كان عبداً بين اثنين فدبر أحدهما نصيبه، ثم اعتق الآخر نصيبه وهو موسر، ففيه قولان: أحدهما: أنه حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه؛ لأن التدبير ليس يعتق بتات، ولا يحول بين السيد وبين بيعه، وبه أقول، وإن كان معسراً فنصفه حر ونصفه الآخر مدبر، والقول الثاني: أنه لا يعتق منه إلا ما عتق والنصف الآخر مدبر بحاله يرجع فيه صاحبه متى شاء.

١٤- مال المدبر

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وما اكتسب المدبر في تدبيره من شيء، ثم عتق بعد موت سيده فهو مال لورثة سيده؛ لأن المدبر لا يملك شيئاً إلا شيئاً كسبه بعد العتق، وما يملك المملوك من شيء، فإنما يملكه لسيد.

وكذلك لسيد قبض جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأي وجه كان الملك بكسبه، أو هبة، أو وصية، أو جناية جنت عليه أو غير ذلك، ولو ثبت المدبر على تدبيره حتى مات سيده فعتق ويده مال يقر أنه إنما أفاده قبل موت سيده كان ميراثاً لسيد.

ولو قال: أفادته بعد موت سيدي كان القول قوله مع يمينه، وعلى الورثة البيّنة أنه كان ملكه قبل موت سيده؛ فإن جاءوا بها على المال، أو بعضه أخذوا ما أقاموا عليه البيّنة، وإن لم يأتوا بها كان ما في يديه له، ولو كان ذلك بعد موت سيده بساعة؛ لأن كثير المال قد يفاذ في ساعة، ويتعذر قليله في الزمان الطويل، فإذا أمكن بوجه أن يملك مثل ذلك المال فالقول فيه قوله مع يمينه.

قال الشافعي: ولو اختلف المدبر، وورثته من ذبّره في مال في يده، فأقام المدبر البيّنة أنه أفاده بعد موت سيده، والورثة البيّنة أنه أفاد ذلك المال قبل موت سيده كانت البيّنة بينة المدبر والقول قوله؛ لأنهم مستنون في الدعوى والبيّنة، ولو فضل في كينونته في يده فهو أرجح منهم سبياً، ولو كان في يده مال فأقام الورثة البيّنة أنه كان في يديه وسيد حياً، وقال المدبر: كان في يدي لغيري، وإنما ملكته بعد موت سيدي كان القول قوله مع يمينه ولا أخرجه من يديه حتى يقول الشهود: كان في يديه بملكه، أو هو بملكه، فإذا أثبتوا عليه هذا أخرجه من يديه، وسواء جميع حكم المدبر كان المدبر صغيراً أو كبيراً مسلماً، أو كافراً، أو امرأة، أو رجلاً.

١٥- ولد المدبر

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا أذن الرجل لمدبره فنكح قبل التدبير، أو بعده فسواء، وما ولد له فحكم المولود في

٢٩٣٥- قال الشافعي: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: أَوْلَادُ الْمُدْبِرَةِ مَمْلُوكُونَ، وَقَالَ: هَذَا غَيْرُ أَبِي الشَّعْثَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. [أخرجه البيهقي (٣١٦/١٠)]

قال الشافعي: والعنق خالف للتدبير عند كل أحد، ولو اعتنق رجل أمة لها ولد لم يعتنق ولدها بعقبتها بحال إلا أن يعتقهم.

١٦- في تدبير ما في البطن

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا دبّر الرجل ما في بطن أمة فليس له بيعها إلا أن يريد بيعها الرجوع عن التدبير، ولو اعتقه لم يكن له بيعها، وإنما قلنا: لا يكون له بيعها؛ لأنّي لا أعلم مخالفاً في أن الأمة إذا بيعت أو وهبت، أو اعتقت حاملاً كان ما في بطنها تبعاً لها ما لم يزايلها كبيعها بدنّها يملكه من يملكها ويعتق بعقبتها فحكمه كحكم عضو منها ما لم يزايلها لم يجوز أن تباع أمة حامل؛ لأنّ حكم حملها كحكمها، ولو باع الذي دبّر ولدها أمه وهي حامل به، فقال: أردت الرجوع في تدبير الولد كان البيع جائزاً، أو قال: لم أرد أنه كان البيع مردوداً، ولو باع أمة واستثنى ما في بطنها؛ فإن ولدت لأقل من سنة أشهر، فالولد مدبر إن كان دبّره وحرر إن كان اعتقه، وإن لم تلد إلا لسنة أشهر فصاعداً من يوم كان التدبير، أو العنق لم يكن مدبراً ولا حرّاً، وإن ولدت ولدين أحدهما لأقل من سنة أشهر والآخر لأكثر من سنة أشهر، فهو من حمل واحد وحكمه حكم واحد، فإذا كان بعضه لأقل من سنة أشهر كان معتقاً، أو مدبراً، وكل من معه في ذلك الحمل، ولو دبّر ما في بطنها، أو اعتقه، ثم باعها فولدت قبل سنة أشهر كان الولد معتقاً، أو مدبراً والبيع باطل، وإن ولدت بعد سنة أشهر، ففيها قولان.

أحدهما: أنه لما كان ممنوعاً من البيع ليعرف حال الحمل فيباع في تلك الحال كان البيع مردوداً بكل حال؛ لأنه في وقت كان فيه ممنوعاً. والآخر: أن البيع جائز.

ولو قال لأمتي: ولدك ولد مدبر لم يكن هذا تدبيراً إلا أن يريد به تدبيراً.

١٧- في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا دبّر الرجل في صحته رقيقاً، أو بعضهم قبل بعض، وفي مرضه آخرين كذلك وأوصى بعنق آخرين بأعيانهم، فلا يبدى واحد منهم على واحد

وجعلناه إذا رجع فيها راجعاً فيهم وجعلناهم رقيقاً لو ماتت قبل موت سيدها وأبطلنا تدبيرهم إذا لم تعتق أمهم، فهذا لا يجوز لمن يقول هذا القول، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وسواء كان ولدها ذكوراً أو إناثاً؛ فإن ولدت ذكوراً، أو إناثاً فأولاد الإنسان بمنزلة أمهاتهم سواء، والقول في الرجوع فيها وفيهم وترك الرجوع والرجوع في أمهاتهم دونهم وفيهم دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبرة نفسها، وولد الذكور بمنزلة أمهاتهم إن كن حرائر كانوا أحراراً، وإن كن إماء كانوا إماء لمن ملك أمهاتهم.

قال: وإذا دبّر أمه فولدت أولاداً بعد التدبير فالقول فيها وفيهم كما وصفت؛ فإن رجع في تدبيرها، ثم ولدت أولاداً لأقل من سنة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر؛ لأن العلم قد أحاط أن التدبير قد وقع عليهما، وإن ولدت لسنة أشهر فصاعداً بعد الرجوع فالولد ولد مملوك لا تدبير له إلا أن يحدث له السيد تدبيراً.

قال الشافعي: وإذا دبّر جارية له، ثم قال: تدبيرها ثابت، وقد رجعت في تدبير كل ولد تله ولا ولد لها فليس هذا بشيء؛ لأنه لا يرجع إلا فيما وقع له تدبير، فأما ما لم يملك، ولم يقع له تدبير في أي شيء يرجع لا شيء له يرجع فيه، وإذا ولدت المدبرة ولداً، فاختلف السيد فيه والمدبرة، أو المدبرة، وورثة السيد بعد موت السيد، فقال السيد، أو الورثة: ولدته قبل التدبير، وقالت المدبرة: بل ولدته بعد التدبير فالقول قول السيد أو الورثة؛ لأنهم مالكون وهي مدعية إخراج ملكهم من أيديهم، وعلى من قلت القول قوله اليمين بما.

قال: فإن أقامت يمين بما قالت: كانت يمينه العادلة أولى من اليمين الفاجرة، وإن أقامت يمينه وأقام السيد أو ورثته يمينه بدعواهم كانت يمينهم أولى، وكان ولدها رقيقاً من قبل أنهم مملوكون في أيديهم فضل كينونتهم في أيديهم بالملك فهي وهم مدعون ومقيمون يمينه، ولو كانت أمة بين اثنين فدبّراها، ثم جاءت بولد فادعاه أحدهما كان ابنه وضمن نصف قيمته ونصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه إن شاء شريكه؛ لأن مشيئته أخذ قيمتها رجوع في تدبيرها وكانت أم ولد له، ولو ألفت الولد الذي ادعى ميتاً لم يكن له قيمة، ولو جنى إنسان جنابة فأخذ لها أرشاً كان الأرض بينهما، والقول الثاني: أن الرجل إذا دبّر أمه فولدت بعد التدبير أولاداً فهم مملوكون، وذلك أنها إنما هي أمه موصى لها بعقبتها لصاحبها الرجوع في عتقها وبيعها، فليست هذه حرية ثابتة، وهذه أمة موصى لها والوصية ليست بشيء لازم هو شيء يرجع فيه صاحبه وأولادها مملوكون، وقد قال: هذا غير واحد من أهل العلم.

كما حدث جابرٌ وخدمة مدبرٌ كما حدث محمد بنُ عليٍّ.

قال الشافعيُّ: فإن قلت: إنه يخالفه، قلت: هو أدلُّ لك على أنَّ حديثك حجةٌ عليك.

قال: وكيف؟

قلت: إن كان محمد بنُ عليٍّ قال للمدبر الذي روى جابرٌ أنَّ النَّبيَّ ﷺ باعَ رقبته إنما باعَ النَّبيُّ ﷺ خدمته كما قلت فغلطَ من قال باعَ رقبته بما بين الخدمة والرقبة كنت خالفت حديثنا وحديث محمد بنِ عليٍّ.

قال: وأين؟

قلت: أقول: إن يبعه خدمة المدبر جائزٌ.

قال: لا؛ لأنها غررٌ.

فقلت: فقد خالفت ما رويت عن النَّبيِّ ﷺ قال: فلعله باعه من نفسه.

قلت: جابرٌ سمى باعه بثمانمائة درهم من نعيم النِّحام، ويقول: عبدٌ قبطيٌّ يقال له يعقوبٌ ماتَ عامَ أوَّل في إمارة ابنِ الزَّبير، فكيف يوهَّم أنه باعه من نفسه؟ وقلت له: روى أبو جعفرٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَضَى بِالْبَيْعِ مَعَ الشَّاهِدِ.

فقلت: مرسلًا، وقد رواه معه عددٌ فطرحتَه وروايته يوافقه عليها عددٌ فيها حديثان متَّصلان، أو ثلاثة صحيحة ثابتة وهو لا يخالفه فيه أحدٌ بروايةٍ غيره وأردت تبثُّ حديثاً رويته عن أبي جعفرٍ يخالفه فيه جابرٌ عن النَّبيِّ ﷺ ما أبعد ما بين أقاويلك، وقلت له: وأصلُ قولك أنه لو لم يثبت عن النَّبيِّ ﷺ، فقال بعضُ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ شيئاً لا يخالفه فيه غيره لزمك، وقد باعت عائشةُ مدبرةً لها فكيف خالفها مع حديثِ النَّبيِّ ﷺ وأنتم راوون عن أبي إسحاق عن امرأته عن عائشة شيئاً في البيوع تزعمُ وأصحابك أنَّ القياسَ غيره وتقول: لا أخالفُ عائشة، ثم تخالفها ومعها سنة رسول الله ﷺ والقياسُ والمعقول.

قال الشافعيُّ: وقلت له: وأنت محجوجٌ بما وصفنا من سنة رسول الله ﷺ التي لا عذرٌ لأحدٍ في تركها، ولو لم تكن فيما ثبتت محجوجاً كنت محجوجاً بقول عائشة فيما تزعمُ أنك تذهبُ إليه، ولو لم يكن لعائشة فيه قولٌ كنت محجوجاً بالقياسِ ومحجوجاً بحجةٍ أخرى.

قال: وما هي؟

قلت: هل يكونُ لك أن تقولَ إلا على أصلٍ، أو قياسٍ على أصلٍ؟

قال: لا.

قلت: والأصلُ كتابٌ، أو سنةٌ، أو قولٌ بعضِ أصحابِ

كما لو أوصى لرجلٍ بوصيةً صحيحاً ولاخرَ مريضاً لم يبدأ قديماً الوصيةَ على حديثها؛ لأنه شيءٌ أوقعه لهم في وقتٍ واحدٍ، وكانوا إنما يدلون في ذلك الوقتِ معاً بحجةٍ واحدةٍ وهي أنَّ الوصيةَ واقعةٌ لهم يومَ كانَ ذلك الوقتُ؛ فإن خرجوا من التَّلبُّث عتقوا معاً، وإن لم يخرجوا أقرعَ بينهم فاعتقَ من خرجَ له سهمُ العتقِ حتَّى يستوعبَ ثلثَ المِيتِ قياساً على الذين أقرعَ النَّبيُّ ﷺ بينهم حينَ اعتقهم المريضُ فاعتقَ ثلثَ المِيتِ وأرقَ ثلثي الورثة.

١٨- الخلاف في التدبير

قال الشافعيُّ: رضي الله تعالى عنه: فخالفتنا بعضُ النَّاسِ وأجرى في المدبرِ خلافاً سأكفي بعضه إن شاء الله تعالى، فقال لي بعضُ من خالفنا فيه: على أيِّ شيءٍ اعتمدت في قولك: المدبرُ وصيةٌ يرجعُ فيه صاحبه متى شاء؟

قلت: على سنة رسول الله ﷺ التي قطعَ الله بها عذرَ من علمها: قال فعندنا فيه حجةٌ قلنا: فاذكرها.

قال: ألا ترى أنَّ النَّبيَّ ﷺ في حديثكم باعه، ولم يسأله صاحبه بيعه؟

قلت: العلمُ محيطٌ أنَّ رسول الله ﷺ كان لا يبيعُ على أحدٍ ماله إلا فيما لزمه أو بأمره؟

قال: فبأيهما باعه؟

قلت: أمَّا الذي يدلُّ عليه آخرُ الحديثِ في دفعه إياه إلى صاحبه الذي دبره، فإنه دبره وهو يرى أنه لا يجوزُ له بيعه حينَ دبره، وكان يريدُ بيعه إما محتاجاً، وإما غيرَ محتاجٍ، فأرادَ الرجوعَ فذكرَ النَّبيُّ ﷺ فباعه، وكان في بيعه دلالةٌ على أنَّ بيعه جائزٌ له إذا شاء، وأمره إن كان محتاجاً أن يبدأ بنفسه فيمسكُ عليها يرى ذلك لئلا يحتاجَ إلى النَّاسِ.

قال: فإن قال قائلٌ: فإنَّا روينَا عن أبي جعفرٍ محمد بنِ عليٍّ رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ إنما باعَ خدمة المدبرِ.

قال الشافعيُّ: فقلت له: ما روى هذا أحدٌ عن أبي جعفرٍ فيما علمت يثبتُ حديثه، ولو رواه من يثبتُ حديثه ما كانَ لك فيه حجةٌ من وجوه.

قال: وما هي؟

قلت: أنت لا تثبتُ المنقطعَ لو لم يخالفه غيره، فكيف تثبتُ المنقطعَ يخالفه المتَّصلُ الثابتُ؟

قال: فهل يخالفه؟

قلت: ليس بمحدثٍ، واحتاجَ إلى ذكره فأذكره على ما فيه.

قال: لو ثبتَ كانَ يجوزُ أن أقولَ: باعَ النَّبيُّ ﷺ رقبةً مدبرٍ

رسول الله ﷺ أو إجماع الناس.

قال: لا يكون أصلُ أبدأً إلا واحداً من هذه الأربعة.

قلت: وقولك في المدبر داخلٌ في واحدٍ من هذه الأربعة؟

قال: لا.

قلت: أقياسٌ على واحدٍ منها.

قال: أمّا قياساً في كلِّ شيءٍ، فلا.

قلت: فمع أيِّ شيءٍ هو قياسٌ؟

قال: إذا حمله الثلثُ وماتَ سيده عتق.

قلت: نعم بوصيته كعتق غير المدبر.

قال: فهو قولُ أكثرِ الفقهاء.

قلت: بل قولُ أكثرِ الفقهاء أن يباع.

قال: لسا نقوله ولا أهلُ المدينة.

قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن المنكدر وغيرهم يبيعه بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المكثين وعندك بالعراق من يبيعه وقولُ أكثرِ التابعين يبيعه، فكيف أَدْعَيْتَ فيه الأكثرَ والأكثرَ من مضى عليك مع أنه لا حجةَ لأحدٍ مع السَّنةِ، وإن كنت محجوجاً بكلِّ ما أَدْعَيْتَ ويقولُ نفسك.

قال: وأين ذلك من قول نفسي؟

فقلت: أَرَأَيْتَ المدبرَ لم يعتقه من الثلثِ وأمتسعه إذا لم يخرج من الثلثِ أَرَأَيْتَ لو كان العتقُ له ثابتاً كهو لأم الولدِ لم تعتقه فارغاً من المال ولا تستسعيه أبداً.

قال: إنما فعلت هذا؛ لأنَّه وصيةٌ.

قلت: أَرَأَيْتَ وصيةً لا يكونُ لصاحبها أن يرجعَ فيها.

قال: لا، غير المدبر.

قلت: أفيجوزُ أن تفرِّقَ بين الوصايا فتجعلَ لصاحبها في بعضها الرِّجوعَ ولا تجعلَ له في بعض بلا خبر يلزمُ فيجوزُ عليك أن يرجعَ الموصي في المدبرِ، ولا يرجعُ في عبدٍ لو أوصى بعتقه غير مدبرٍ.

قال: النَّاسُ مجتمعونَ على أنه يرجعُ في الوصايا ومتفرِّقونَ في الوصيةِ في المدبرِ.

قلت: فإن اجتمعوا على أن يكونَ التدبيرُ وصيةً على أن له أن يرجعَ في جميع الوصايا غيره وافترقوا فيه فكيف لم تجعلَ القولَ قولَ الذين قالوا يرجعُ فيه فتستدلُّ على أن من قال: لا يرجعُ فيه قد تركَ أصلَ قوله في أنه وصيةٌ إذا كان يردُّه فيما سواه من الوصايا.

قال الشافعي: ثم ذكرتُ أن قائلَ هذا القولِ يقولُ: لو قال

لعبدٍ إذا ماتَ أنا وفلانٌ فانت حرٌّ كان له أن يبيعه،

ولو قال: إذا جاءت السَّنةُ فانت حرٌّ كان له أن يرجعَ فيه.

فقلت: فكيف زعمتُ أن له أن يرجعَ في هذا، ولا يرجعُ في قوله: إذا ماتَ فانت حرٌّ؟

فقال: ما هما في القياس إلا سواءٌ، والقياسُ أن يرجعَ فيه كلُّه؛ لأنَّ أصلَ الأمرِ فيه أن هؤلاء مملوكٌ له أوصى لهم بالعتق في وقتٍ لم يقع فتثبتَ لهم به حرِّيَّةٌ، قلنا: فهذه الحجَّةُ عليك في المدبرِ قال: وأخرجتِ المدبرَ أتباعاً، والقياسُ فيه أن له أن يرجعَ فيه، قلنا: فمن أتبعَ فيه إن كان قال قولك أحدٌ أكثرُ من سعيدي بن المسيَّبِ فذكره، فقد خالفتِ القياسَ كما زعمت، وخالفتِ السَّنةَ والأثرَ وأنت تتركُ على سعيدي بن المسيَّبِ أقاويلَ له لا يخالفه فيها أحدٌ وتزعمُ أن ليست عليك فيه حجةٌ والذين احتججتِ بموافقتهم من أهلِ ناحيتنا بخالفونك في المدبرِ نفسه فيبيعونه بعد موتِ سيده إذا كان على سيده دينٌ، ولم يدع مალًا.

قال: هؤلاء باعوه في الحين الذي صارَ فيه حرّاً ومنعوه من البيعِ قبل أن يصيرَ حرّاً.

قلت: ويقولون أيضاً إذا كان العبدُ بين اثنين فدبره أحدهما تقاوماه؛ فإن صارَ للذي لم يدبر بطلَ التدبيرُ، فقال: وهذا أعجبُ من القولِ الأوَّلِ؛ لأنَّهم أبطلوا التدبيرَ والسيِّدَ لا يريدُ إبطاله وجبروا المالكينَ على التَّقاومِ وهما لا يريدانه ولا واحدٌ منهما فهذان أبعدُ قولينِ قالهما أحدٌ من الصَّوابِ.

قلت: فإذا كانت حجَّتُك بأن وافقك هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدركُ في قولهم ما تقولُ فيه هذا القولُ، أفترى فيك وفيهم حجةٌ على أحدٍ لو خالفكم؟

قال: ما فينا حجةٌ على أحدٍ.

قلت: ولو لم يكن مع من خالفكم سنةٌ ولا أثرٌ.

قال: ولو قلت: فإنَّ الحجَّةَ في السَّنةِ.

قال: الحجَّةُ مع من معه السَّنةِ.

قلت: ولو لم يكن مع من خالفكم سنةٌ كانت الحجَّةُ مع من معه الأثرَ.

قال: نعم.

قلت: فهما معاً معنا.

قلت: ولو لم يكن أثرٌ كانت الحجَّةُ مع من معه القياسُ؟

قال: نعم.

قلت: وأنت وغيرك تشهدُ لنا أنَّ السَّنةَ والأثرَ والقياسَ معنا، فكيف ذهبتِ عن هذا كله؟ فرجعَ بعضُ أهلِ العلمِ منهم عندهم إلى قولنا في المدبرِ.

وكذلك إن كانت على المدبر جنابة لم يبع في جنابته، فمعه من أن يباع وسيده حي قبل أن يقع له العتق، وقد يموت المدبر قبل سيده فيموت عبداً؛ لأنه لا يقع عليه العتق عنده إلا بموت سيده، فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عنده، ووقع عتقه باعه في جنابة نفسه ودين سيده، فباعه في أولى حالة أن يمنعه فيها من البيع ومنعه البيع في أولى حالة أن يبيعه فيها، والله المستعان وإياه أسأل التوفيق.

قال الشافعي: فإن قال: فإني إنما بعته بعد موت سيده؛ لأنه مات ولا مال له، وإنما هو وصية، ولا تكون الوصايا إلا من الثلث، قيل: فذلك الحجة عليك أن تجعله كالوصايا في أن ترقه إذا لم يخرج من الثلث وتمنع من أن تجعله من الوصايا فتجعل لصاحبه الرجوع فيه كما يرجع في الوصايا.

فإن قلت: إن فيه حرية والحرية لا ترد؟

قلت: فقد رددتها حين وقعت، وإن اعتلت بإفلاس سيده، فقد يفسد وله أم ولد، فلا يردها ويفقد عتقها، وقد يفسد وله مكاتب قد كاتبه على هجوم متباعدة، فلا تنقض كتابته، ولا يرقه بعد موته إلا بما يرقه به في حياته، وقد قلت في أم ولدي النصراني تسلم وهي حرة، ولم يمت سيدها فيأتي الوقت الذي يقع فيه عتقها حين صار فرجها من سيدها ممنوعاً وأنت لا ترعى الاستعانة بالدين، قالوا: مطلقاً لا يباع المدبر، قالوا: هو حر ويسعى في قيمته.

وكذلك قالوا في أم ولدي النصراني، فقولهم على أصل مذهبه أشد استقامة من قولك على أصل مذهبك، أفرأيت الرجل إن كان إذا أفلس عبده بمنزلة الميت يباع ماله ويحل ما لم يكن حل من دينه، فكيف لم يبع مدبره كما باعه بعد الموت وأحل دينه بعد الموت؟

فإن قال قائل: فقد يفيد مالاً، قيل: فلم أرك انتظرت بدين عليه إلى مائة سنة وجعلته حالاً بموته.

فإن قلت: إنما أحكم عليه حكم ساعته، وذلك حكم الموت فكذلك يبع مدبره بإفلاسه، وقد يمكن في الموت أن يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فلست أراه ترك إرقاقه بعد الموت بما يمكن ولا يبيعه في الحياة في إفلاس صاحبه بحكم ساعته ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة، وقد أرقه في الحياة بغير إفلاس ولا رجوع من صاحبه فيه حيث لم يرقه من أرق المدبر ولا أحد غيره؛ لأن من أرقه في الحياة إنما أرقه إذا رجع فيه صاحبه، وقال: إذا كان العبد بين اثنين فليتره أحدهما تقاوماه؛ فإن صار للذي دبره كان مدبراً كله، وإن لم يشتره الذي دبره انتقض التدبير إلا أن يشاء الذي له فيه الرق أن يعطيه الذي دبره بقيمته فيلزمه، ويكون

٢٩٣٦- قال الشافعي: وأخبرني، عن أبي يوسف أنه قال: السنة والأثر والقياس والمعقول قول من قال: يباع المدبر، وما رأيت أشد تناقضاً من قولنا فيه، ولكن أصحابنا غلبونا، وكان الأغلب من قولنا الأكثر لم يرجع عنه مع هذه المقالة، وقد حكى لي عنه أنه اشتري مدبراً وباعه، وقال: هذه السنة، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: قال لي قائل منهم: لا يشك أهل العلم بالحديث أن إدخال سفيان في حديث عمرو وأبي الزبير فمات فباع النبي ﷺ مدبره غلط، إلا أن الحفاظ كما قلت حفظوه عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير بسياق يدل على أن سيده كان حياً، ولو لم يعلم أن مثل هذا غلط لم تعرف غلطاً ولا أمراً صحيحاً أبداً، ولكن لو كان صحيحاً لا يخالفه غيره أن النبي ﷺ باع المدبر بعد موت سيده الذي دبره ما كان القول فيه إلا واحداً من قولين: أحدهما: أن التدبير لا يجوز إذا لم يكن أنه باعه في دين على سيده؛ لأن أقل أمره عندنا وعندك إذا كان التدبير جائزاً أن يعتق ثلثه إن لم يكن على سيده دين، وهذا أشبه بظاهر الحديث الثاني أن الناس إذا اجتمعوا على إجازة التدبير، فلا يكون أن يجهل عاتقهم سنة النبي ﷺ، فلم يبعه النبي ﷺ وشيء منه يخرج من الثلث، وإن لم يكن ذلك مؤدى في الحديث.

قال: ولو لم يكن ذلك حجة في المدبر إلا هذا، وكان صحيحاً أكانت لك الحجة؟

فقلت: نعم، فقال: وما هي؟

قلت: لو باعه النبي ﷺ بعد الموت استدلت على أن الحرية لا تتم فيه، وأنه وصية، وأن الوصايا تكون من الثلث، وذلك أني رأيت أم الولد تعتق فارغة من المال.

والمكاتب لا تبطل كتابته بموت سيده، فلما بطلت وصية هذا، وجاز يبعه استدلت على أن يبيعه في الحياة جائز؛ لأنه وصية من الوصايا له الرجوع فيها كما يرجع في الوصايا، وأنه خارج من معنى من يثبت له العتق؛ لأن المكاتب يرق إذا عجز، فلا تبطل كتابته حتى يكون يطلها هو فتبطل بالعجز، وكان بسبب من حرية، فلم تبطل حتى يطلها هو ويبطل تدبير المدبر واستدلت على أن المدبر وصية، وإن صار إليه عتق فبالوصية لا بمعنى حرية ثابتة.

قال الشافعي: وزعم آخر قال: فجملة قوله لا يباع المدبر؛ لأن سيد المدبر إذا أذن ديناً يحيط بماله لم يبع مدبره في دينه ولا في جنابة لو جناها المدبر؛ لأنه محبوس على أن يموت سيده يعتق بموته؛ فإن مات سيده وعليه دين يبع في دينه.

مدبّرًا.

قال الشافعي: ولا يجوز في قوله - واللّه تعالى أعلم، - لا يباع المدبّر ما عاش سيده إلا أن يكون مدبّرًا كلّه ويضمن الذي دبّره لشريكه نصف قيمته؛ لأنّ التدبير عنده عتق.

وكذلك هو عنده لو اعتقه، ولا يجوز في قوله أن يتقضى التدبير؛ لأنّه إذا جعل لسيده المدبّر نقض التدبير فكيف جعل له نقض التدبير إذا لم يشتر المدبّر إن كان إذا نقض التدبير، فقد جعله له فائدت عليه في موضع غيره، وقد ذكرناه، وإن كان لم يرد نقضه، فقد جعل له نقضه وهو لا يريد، وما معنى يتقاومانه وهما لا يريدان التقاوم ولا واحد منهما؟ ما عرف ل يتقاومانه وجهاً في شيء من العلم، واللّه المستعان، والقول فيه في قول من لا يبيعه ما وصفت من أنّه مدبّر كلّه، وعلى المدبّر السيد نصف قيمته.

وهكذا قال: من قال: لا يباع المدبّر فأما نحن، فإنّا إذا جعلنا لسيده نقض تدبيره وبيعه فتدبيره وصيّة، وهو بحالة مدبّر النصف مرقوق النصف للشريك؛ لأنّه لم يعتقه فيضمن لشريكه نصف قيمة العبد ويعتق عليه.

والعبد والأمة البالغان في هذا سواء، كانا ذوي صنعة أو غير ذوي صنعة، إذا كان فيهما قوة على الاكتساب والأمانة.

٧٩- كتاب المكاتب

١- المكاتب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي رحمته الله قال: قال الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾.

٢٩٣٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ: لِعَطَاءٍ: مَا الْخَيْرُ؟ الْمَالُ، أَوِ الصَّلَاحُ، أَوْ كُلُّ ذَلِكَ؟ قَالَ: مَا نَرَاهُ إِلَّا الْمَالُ.

قلت: فإن لم يكن عنده مال، وكان رجل صدق؟

قال: مَا أَحْسَبُ خَيْرًا إِلَّا ذَلِكَ الْمَالُ قَالَ مُجَاهِدٌ: «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» الْمَالُ كَاتِبَةُ أَخْلَاقِهِمْ وَأَقْيَانُهُمْ مَا كَانَتْ.

قال الشافعي: والخير كلمة يعرف ما أريد منها بالمخاطبة بها، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ فَعَقَلْنَا أَنَّهُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ بِالْإِيمَانِ وَعَمَلِ الصَّالِحَاتِ لَا بِالْمَالِ، وَقَالَ اللَّهُ عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ فَعَقَلْنَا أَنَّ الْخَيْرَ الْمَنْفَعَةُ بِالْأَجْرِ لَا أَنَّ هُمْ فِي الْبَدَنِ مَالًا.

وقال عز وجل: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ فَعَقَلْنَا أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ مَالًا؛ لِأَنَّ الْمَالَ الْمَتْرُوكَ وَيَقُولُونَ: «الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ» قَالَ: فَلَمَّا قَالَ اللَّهُ عز وجل: «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» كَانَ أَظْهَرَ مَعَانِيهَا بِدَلَالَةٍ مَا اسْتَدَلَّنَا بِهِ مِنَ الْكِتَابِ قُوَّةً عَلَى اكْتِسَابِ الْمَالِ وَأَمَانَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَوِيًّا فَيَكْسِبُ، فَلَا يُوَدِّي إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَا أَمَانَةٍ، وَأَمِينًا، فَلَا يَكُونُ قَوِيًّا عَلَى الْكَسْبِ، فَلَا يُوَدِّي.

قال: ولا يجوز عندي، والله تعالى أعلم، في قوله: «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» إِلَّا هَذَا، وَلَيْسَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ إِنْ عَلِمْتَ فِي عَبْدِكَ مَالًا بِمَعْنَيْنِ أَحَدَهُمَا أَنَّ الْمَالَ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا يَكُونُ عَنْدهُ لَا فِيهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ فِيهِ الْاِكْتِسَابُ الَّذِي يَفِيدُ الْمَالَ، وَالثَّانِي أَنَّ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدِهِ لِسَيِّدِهِ فَكَيفَ يَكُونُ أَنَّ يَكَاتِبُهُ بِمَالِهِ إِلَّا يَكَاتِبُهُ بِمَا يَفِيدُ الْعَبْدَ بَعْدَ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ زِيَادَتُهُ يَنْتَفِعُ مَا أَفَادَ الْعَبْدَ لِأَدَاءِ الْكِتَابَةِ.

قال: ولعل من ذهب إلى أَنَّ الْخَيْرَ الْمَالُ أَنَّهُ أَفَادَ بِكَسْبِهِ مَالًا لِلْسَيِّدِ، فَيَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّهُ كَمْ يَقْدَرُ مَالًا يَعْتَقُ بِهِ كَمَا أَفَادَ أَوْلًا،

٢- ما يجب على الرجل

يكتب عبده قويا أميناً

٢٩٣٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رحمته الله قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَوَاجِبُ عَلَيَّ إِذَا عَلِمْتُ أَنَّ فِيهِ خَيْرًا أَنْ أَكَاتِبَهُ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ إِلَّا وَاجِبًا، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَأْتُرَهَا عَنْ أَحَدٍ؟

قال: لا.

قال الشافعي: أما إذا كان المملوك قويا على الاكتساب غير أمين، أو أميناً غير قوي، فلا شك عندي، والله تعالى أعلم، في أن لا تحب مكاتبته على سيده، وإذا جمع القوة على الاكتساب والأمانة فاحبب لي لسيده أن يكتابه، ولم أكن امتنع - إن شاء الله - من كتابة مملوك لي جمع القوة والأمانة ولا لأحد أن يمتنع منه.

قال الشافعي: ولا يبين لي أن يبيع الحاكم أحداً على كتابة مملوك؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُحْتَمَلَةٌ أَنْ تَكُونَ إِرْشَادًا وَإِبَاحَةً لِكِتَابَةِ يَتَحَوَّلُ بِهَا حُكْمُ الْعَبْدِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ لَا حَتْمًا كَمَا أَيْبَحُ الصَّيْدَ الْخَطُورُ فِي الْإِحْرَامِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَالْبَيْعُ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا أَنَّهُ حَتَمٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَصِيدُوا وَيَبِيعُوا، وَقَدْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ عَدَدٌ مِمَّنْ لَقِيتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فإن قيل: فهل فيه دلالة غير ما وصفت؟

قيل: أرايت إذا قيل فكاتبوهم هل يجوز أن يقال: أوجب كما وجبت المتعة إلا وهو محدود بأقل ما يقع عليه اسم الكتابة، أو لغاية معلومة.

فإن قيل: لا، فلا يختلف أحد علمته في أن عبداً لرجل ثمنه ألف لو قال له: كاتبي على ثلاثمائة درهم في ثلاث سنين لم يجب عليه أن يكتبه على هذا، فإذا قيل: فعلى كم؟ فإن قال السيد: أكاتبك على ألف فأبى العبد، أخرج السيد من أن يكون خالف أن يكتابه؟ فإن قيل: نعم.

قيل: فهل يجبر على أن يكتبه على قيمته، قيل: فالكاتب إنما تكون ديناً والقيمة لا تكون بالدين، ولو كانت بدينين لم تكن إلا على من له دمة تلزمه بكل حال والعبد ليست له دمة تلزمه بكل حال.

قال الشافعي: ومالك الله عز وجل العباد رقيقهم، ولم

الغريم على رجل تصدق عليه.

قال: ومن أين أدّى المكاتب إلى سيده حلالاً له فعله أن يقبله ويبيع على قبوله إلا أن يعلم أنه أدّى إليه من حرام، فلا يحل قبول الحرام.

قال: فإن قال المكاتب: كسبته من حلال جبر الحاكم سيده على أخذه، أو إيرائه منه، ولا يحل لسيده أخذه إذا علمه من حرام؛ فإن سأل سيده العبد الحاكم إحلاف مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه؛ فإن نكل وحلف السيّد لقد أصابه من حرام لم يجره على أخذه، وقال للمكاتب: أدّ إليه من حلال، أو من شيء لا نعرفه حراماً؛ فإن فعل جبره على أخذه وإلا عجزه إن شاء سيده.

قال: ولا يجره إلا على أخذ الذي كاتبه عليه إن كاتبه على دنائير لم يجره على أخذه دراهم، وإن كاتبه على عرض لم يجره على أخذه دراهم، وإن كاتبه على عوض لم يجره على أخذه قيمته، ولكنه لو كاتبه على دنائير جياذ فأدّى إليه من رأسه مثاقيل جياذ أجبره على أخذها؛ لأن اسم الجودرة يقع عليها، وعلى ما دونها وهي تصلح لما لا تصلح له الجياذ غيرها من دنائير أو دراهم مما يقع عليه اسم الجودرة، ولو كاتبه على دنائير جدي جياذ من ضرب سنة كذا فأدّى إليه خيراً منها من ضرب غير تلك السنة؛ فإن كانت الدنائير التي شرط تنفق ببلده، ولا ينفق بها الذي أعطاه لم يجر عليها، وإن كانت خيراً، وهكذا هذا في التمر والعروض، ولو كاتبه بتمر عجوة فأدّى إليه صبحاناً وهو خير من العجوة لم يجر على أخذه ويبيع على عجوة أجود من شرطه بجميع صفته ويزيد الفضل على ما يبيع عليه صفته إلا أن يكون يصلح شرطه لغير ما يصلح له ما أعطاه أو ينفق ببلده، ولا ينفق به ما أعطاه.

٤- تفسير قوله عز وجل ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾.

٢٩٣٩- أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله

قال: أخبرنا الثقة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أنه كاتب عبد له بخمسة وثلاثين ألفاً، ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال: من آجر نجومي. [أخرجه البيهقي (١٠/٣٣٠)]

قال الشافعي: وهذا، والله تعالى أعلم، عندي مثل قول الله عز وجل: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِمَا مَعْرُوفٍ﴾ فيجبر سيّد المكاتب على أن يضع عنه مما عقد عليه الكتابة شيئاً، وإذا وضع عنه شيئاً ما كان لم يجر على أكثر منه؛ فإن مات قبل أن يضع عنه

أعلم مخالفاً في أن لا يخرج العبد من يدي سيده إلا بطاعته، فهل هذا لم يبين أن أوجب على السيّد أن يكاتب عبده.

وكذلك المدبّر والمذبّرة وأم الولد؛ لأن كلاً لم يخرج من ملك اليمين قال: والعبد والأمة في هذا سواء؛ لأن كلاهما ملك اليمين، ولو أجز رجل عبده، ثم سأل العبد أن يكاتبه لم يكن ذلك له من قبل حق المستاجر في إجارته، فإن العبد ممنوع من الكسب بخدمة مستأجره، ولو كاتبه وهو أجبر كانت الكتابة منسوخة، ولو فسخ المستاجر الإجارة لم تجز الكتابة حتى يحدّد السيّد كتابته برضا العبد، وفي قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ دلالة على أنه إنما أذن أن يكاتب من يعقل لا من لا يعقل فأبطلت أن تنعني الكتابة من صبي ولا معتوه ولا غير بالغ بحال، وإنما أبطلنا كتابة غير البالغين والمغلوبين على عقولهم كاتبوا عن أنفسهم، أو كانت عنهم غيرهم بهذه الآية.

وإنما أبطلنا أن يكاتب المحجور عليه الذي لا أمر له في ماله، وأن يكاتب عنه وليه؛ لأنه لا نظر في الكتابة له وإنه عتق، وليس له أن يعتق.

٣- هل في الكتابة شيء تكرهه

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير قوي ولا أمين، أو لا أمانة كذلك أو غير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة، وهي مباحة إذا أبيضت في القوي الأمين أبيضت في غيره.

والثاني من قبل أن المكاتب قد يكون قوياً بما فرض الله عز وجل له في الصدقات، فإن الله تبارك وتعالى فرض فيها للرقاب وهم عندنا المكاتبون، ولهذا لم أكره كتابة الأمة غير ذات الصنعة لرغبة الناس في الصدقة متطوعين على المكاتبين.

قال: ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب؛ لأنها لا حق لها إذا كلفت كسباً بلا كتابة في الصدقات ولا رغبة الناس في الصدقة عليها متطوعين كرهتهم في الصدقة عليها مكاتبه.

قال: وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يجارح عبده إذا كان ذا صنعة مكتسباً إذا كره ذلك العبد، ولكن يؤجره وينفق عليه إن شاء ولا أكره لأحد أن يأخذ من مكاتبته صدقات الناس فريضةً ونافلةً، فأمّا الفريضة فهي كما ملك المكاتب، وأمّا النافلة فشيء صار له بالعطاء والقبض، وقد كان رسول الله ﷺ لا يأكل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريدة، وقال: هي لنا هديةً وعليها صدقة.

وكذلك الصدقة على المكاتب، وهي للسيّد تحق كحق

٥- من تجوز كتابته من المالكين

أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وإنما خاطب الله عز وجل - والله تعالى أعلم - بالفعل في المالك من كان ملكه ثابتاً في المالك، وكان غير محجور، فليس يكون هكذا إلا حرٌ بالغ غير محجور، وإذا كاتب الحر المحجور عبده، ثم أطلق عنه الحجر، فإن كتابته باطلة إلا أن يكون جدها بعد إطلاق الحجر، والحرّة البالغة في الرشد والحجر الكحل لا يختلفان، ولو كاتبه قبل أن يطلق عنه الحجر، ثم أطلق عنه الحجر، ثم تأدها الكتابة كلها لم يعتق إلا أن يكون جدّة الكتابة بعد إطلاق الحجر، أو قال بعد إطلاق الحجر: إذا أتيت إليّ كذا فأنت حرٌ فعتق بهذا القول لا بداء الكتابة كلها، كما لو قال: هذا - لعبدٍ - إن دخلت البدار فأنت حرٌ، فدخلها بعد إطلاق الحجر عن السيّد لم يعتق حتى يجدد عينا، أو عقداً بعد إطلاق الحجر، ولو ادعى عبدٌ على سيّده أنه كاتبه، فقال: كاتبك وأنا محجور، وقال العبد: كاتبني وأنت غير محجور فالقول قول العبد، وعلى السيّد البيّنة، وإذا كاتب السيّد عبده وهو غير محجور، ثم حجر على السيّد، أو عبده كانت الكتابة على السيّد ثابتة ويستأدي وليه الكتابة، وإذا أدّى العبد فهو حرٌ.

قال: ولو كاتب رجل عبده وهو مبرسّم، أو به ألم، أو عارض غالب على عقله، أو مزيل له، وإن لم يغلب عليه حين كتابته فالكتابة باطلة؛ لأنّه في هذه الحال لو اعتقه لم يميز عقده؛ فإن أفاق فأثبت عليها فالكتابة باطلة حتى يجدها له في الوقت الذي لو اعتقه فيه جاز عقده، أو باعه جاز بيعه، وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير محجور، ثم غلب على عقله فالكتابة ثابتة إنما أنظر إلى عقدها، فإذا كان صحيحاً أثبتته، وإذا كان غير صحيح لم أثبتته بحال يأتي بعده.

٦- كتابة الصبي

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه، وإذا كاتب الصبي عبده لم تجز كتابته بإذن أبيه كانت الكتابة، أو قاض، أو وليه. وكذلك لو اعتقه على مال يأخذه منه؛ لأن الصبي ممن لا يجوز عقده، وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ، ثم بلغ فأثبتته على الكتابة لم تجز الكتابة إلا أن يجدها بعد البلوغ والرشد.

٧- موت السيّد

أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رضي الله تعالى عنه: وإذا كاتب الرجل عبده، ثم مات السيّد فالكتابة باطلاً، وإذا كاتبه، ثم

جبر ورثته على ذلك؛ فإن كانوا صغاراً وضع عنه الحاكم أقل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته، وما زاد سيّد المكاتب أو ورثته إذا كانت أمورهم جائزة فهم متطوعون به.

فإن قيل: فلم تجبر سيّد المكاتب على أن يضع عنه، ولم تجبره على أن يكتبه؟

قيل: لبيان اختلافهما، فإنّه إذا كتبه ممنوع من ماله، وما أعطاه له دون ما كان مكاتباً وهو إذا كان رقيقاً لا يمنع من ماله، ولم يخرج من رقه، وما ملك العبد، فإنما يملكه لسيّده، وما ملك العبد بعد الكتابة ملكه العبد دونه.

قال: وإذا أدّى المكاتب الكتابة كلها فعلى السيّد أن يردّ عليه منها شيئاً؛ فإن مات فعلى ورثته، وإن كان وارثه مولياً، أو محجوراً عليه في ماله أو كان على الميت دين، أو وصية جعل للمكاتب أدنى الأشياء يحاصصهم به.

وإذا أدّى المكاتب كتابته، ثم مات سيّده وأوصى إلى أحد دفعه إلى المكاتب؛ فإن لم يكن له ولي فعلى الحاكم أن يوليّه من رضى له ويجبره على أن يعطيه أقل الأشياء، وإن مات المكاتب وسيّده، وقد أدّى فعلى الورثة من هذا ما كان على سيّد المكاتب حتى يؤدّوه من مال سيّد المكاتب؛ فإن كان على سيّد المكاتب دين لم يكن لهم أن يحاصّوا أهل الدين إلا بأقل ما يقع عليه اسم شيء.

وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من أموالهم لم يحاص به المكاتب، ولم يخرجوه من مال أبيهم؛ لأنّه لم يكن يلزمه إلا أقل الأشياء، فإذا أخرجوا الأقل لم يضمّوا؛ لأنّه لا شيء له غيره، وإن مات سيّد المكاتب فاعطى وارثه المكاتب أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء كان لمن بقي من الورثة رده.

وكذلك يكون لأهل الدين والوصية؛ لأنّه متطوع له بأكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء من مال ليس له دون غيره، وهكذا سيّده لو قلّس، فأما لو أعطاه سيّده شيئاً، ولم يقلّس أو وضعه عنه فهو جائز له والشيء كل ماله ثمن، وإن قلّ ثمنه؛ فكان أقل من درهم، وإن كاتبه على دنائير فاعطاه حبة ذهب، أو أقلّ ممّا له ثمن جاز، وإن كاتبه على دراهم فكذلك، ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كاتبه عليه لم يجبر العبد على قبوله إلا أن يشاء ويعطيه ممّا أخذ منه؛ لأن قوله ﴿وَمِن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ يشبه - والله تعالى أعلم - آتاكم منه، فإذا أعطاه شيئاً غيره، فلم يعطه من الذي أمر أن يعطيه ألا تسرى أني لا أجبر أحداً له حق في شيء أن يعطاه من غيره؟

مالك، ولا يجوزُ العتقُ لغيرِ مالك، وإن كانَ المولى بالغاً فأذنَ بذلكَ لوليِّه لم يجز؛ لأنَّه في حكمِ الصَّغيرِ في أن لا يجوزَ أمره في ماله حتَّى يجمع البلوغُ والرَّشدَ، وإذا كانَ العبدُ بينَ محجورٍ عليه بالغٍ أو صبيٍّ وبينَ رجلٍ يلي نفسه لم تجز كتابتهُ أذنً فيها المحجورُ، ووليُّه لم لم يأذن، وإذا أدَّى عتقُ نصيبٍ غيرِ المحجورِ ويراجعُ هوَ والعبدُ بنصفِ قيمةِ العبدِ وعتقُ كلِّه عليه إن كانَ موسراً وضمنَ للمحجورِ نصفُ قيمةِ العبدِ مملوكاً، ولا يرجعُ على المحجورِ بشيءٍ أخذه منه؛ لأنَّه أخذَ من عبده.

٩- من تجوزُ كتابتهُ من المماليك

أخبرنا الرِّبيعُ قال قال الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى: ولا يجوزُ أن يكتبَ الرَّجُلُ عبداً له مغلوباً على عقله ولا عبداً له غيرَ بالغٍ؛ لأنَّه إذا كانَ معقولاً عن الله عزَّ وجلَّ أنَّه إنما خاطبَ بالفرائضِ البالغينَ غيرَ المغلوبينَ على عقولهم، فالكتابةُ إذا كانت فريضةً للعبدِ لازمةً على سيِّده وللسَّيدِ على عبده فيها أداءُ الأمانةِ والوفاء، وليسَ الصَّغيرُ ولا المغلوبُ على عقله ممَّن يلزمه فرضُ بقوله كما لا يحذُّ بقوله، ولا يؤخذُ بإقراره على نفسه في شيءٍ لله ولا للنَّاسِ.

قال الشَّافعيُّ: وكذلك لا يجوزُ أن يكتبَ أبو المعتوه والصَّبيُّ عنهما ولا أمهما إن كانا مملوكين وكتبا على أنفسهما أو عليهما دونَ أنفسهما؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يحمَلَ العبدُ لسيِّده بشيءٍ خلا الكتابةُ التي أذنَ الله عزَّ وجلَّ بها التي هي سببُ فكالكِ رقه فأمَّا أن يحمَلَ عن غيره، فلا.

وكذلك لو كانَ أبواهما حرَّينَ فكتبا عنهما على نجومٍ وضمنها الأبوان فشرطُ السَّيدِ أنَّهما مملوكان حتَّى يؤدِّيَ إليهما هذا المالُ لم تجز الكتابةُ، وإن أدَّى إليه عنهما عتقاً كما يعتقُ المكاتِبُ بأداءِ الكتابةِ الفاسدةِ ويأخذُ السَّيدُ قيمةَ المعتقِ منهما، ويستراجعونَ كما وصفت في الكتابةِ الفاسدةِ والعبدُ كالحرِّ في اليمينِ، وليسَ لأبويهما إذا اعتقا أن يرجعا على السَّيدِ بما أعطياه على عتقهما كما ليسَ لهما لو قالَا اعتق عبدك على مائةِ فاعتقه أن يرجعا كما لو أعطياه مائةً، أو ضمنها له على أن يعتقه فاعتقه لم يكن لهما أن يرجعا ولهما أن يرجعا في الضَّمانِ ما لم يعتقه.

وكذلك في البابِ الأوَّلِ يرجعان ما لم يعتقا.

قال: وإذا أرادَ أبواهما أن يجوزَ هذا اشترياهما بنقدي، أو دينٍ إلى أجلٍ، أو حالٍ، فإذا فعلا لزمهما المالُ، وكانَ الابنانِ حرَّينَ يملكُ الأبوينِ لهما.

وكذلك الأجنبيُّونَ في هذه المسائلِ كلِّها إلا أنَّ الأجنبيَّينَ إذا اشتروهما لم يعتقا حتَّى يحدنوا لهما عتقاً، ولو كتبَ رجلٌ على

أفلسٍ فالكتابةُ باطلة، ولو كتبت أمٌ وليُّه أو مدبِّرٌ مملوكاً لهما لم تجز الكتابةُ، ولو أخذنا جميعها لم يعتق؛ لأنَّهما ممَّا لا يجوزُ بيعه ولا عتقه، وإذا كتبَ المكاتِبُ عبده لم تجز كتابتهُ، ولو أخذَ الكتابةُ لم يعتق؛ لأنَّه ممَّن لا يجوزُ عتقه، ولا يثبتُ له ولاءٌ كانَ ذلكَ نظراً منه لنفسه، أو لم يكن.

وكذلك لو أخذَ من العبدِ عاجلاً في أوَّلِ كتابتهِ مثلَ قيمته مراراً لأنَّ كسبَ عبده له، وليسَ له أن يخرجَ عبده منه يعتق، ولا يمنعُ نفسه ماله.

٨- كتابَةُ الوصيِّ والأبِ والوليِّ

قال الشَّافعيُّ: رضي الله تعالى عنه، وليسَ لأبٍ الصَّبيِّ ولا لوليِّ اليتيمِ وصياً كانَ، أو مولى أن يكتبَ عبده بحالٍ؛ لأنَّ الكتابةُ لا نظرَ فيها للصَّغيرِ ولا للكبيرِ ألا ترى أنَّ العبدَ المكاتِبَ إذا كانَ ذا مالٍ، أو أمانةٍ واكتسابٍ كانت رقبته وماله واكتسابه للصَّبيِّ والمولى، وإن كانَ غيرَ ذي أمانةٍ لم يكنَ النظرُ أن يمنعَ بيعه وإجارته وأرضَ الجنايةِ عليه ويكتبَ على نجومٍ تمنعُ في مدَّتها لها من منفعتِهِ، ثمَّ لعلَّه أن لا يؤدِّيَ ما عليه، وإن قيل: فقد ينصحُ ويكتسبُ إذا كُتِبَ نصيحةً لا ينصحها عبداً، قيل: فإن كانت نصيحته بحالٍ يؤدِّيهِ عنده فأتطلبه فهو للصَّبيِّ والمولى عليه، ولا يمنعُ ربةَ العبدِ ولا منفعتَهُ، وإن كانت نصيحته اكتساباً فأجره؛ فإن خبت أدبهُ.

فإن قيل: فقد يخالفُ أن يأتقَ إن لم يكتب، قيل: ولا يؤمنُ عليه إذا كُتِبَ أن يقيمَ حتَّى إذا تقاربَ حلولُ نَجْمِهِ أتقَ، فليست الكتابةُ نظراً بحالٍ، وإنَّما أجزناها على من يلي ماله؛ لأنَّه لو اعتقَ جاز؛ فإن كتبَ أبو الصَّبيِّ، أو وليُّ اليتيمِ، أو المولى فالكتابةُ باطلة، وإن أدَّى العبدُ، أو اعتقه فالعبدُ رقيقٌ بحالٍ، وما يؤدِّي منه حلالٌ لسيِّده، وإن أعطى من سهمِ الرِّقابِ رجَعَ الواليُّ عليه فأخذه ممَّن صارَ إليه؛ لأنَّه ليسَ من الرِّقابِ، وإذا باعه من أجنبيٍّ فاستوفى قيمته، أو ازداده، أو باعه بما يتغابنُ النَّاسُ بمثله في نظرِ المولى لعتق، أو غيره جازَ البيعُ من قبلِ أنَّه يملكُ على المشتري من ماله بالعبدِ للمولى ما لم يكن للمولى أن يملكَ وهو لا يملكُ على المكاتِبِ شيئاً لم يكن المولى يملكه؛ لأنَّ ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنفُ واحدٌ، وهكذا ليسَ لوليِّ الصَّبيِّ أباً كانَ، أو غيره أن يعتقَ عبده على مالٍ يعطيه إيَّاه العبدُ إن أعطاه وقبضَ المالَ من العبدِ، أو اعتقه عليه فالمالُ للمولى والعتقُ باطلٌ، وليسَ لوليِّ المولى أيُّ كانَ أو غيره أن يبيعه من أحدٍ بدينٍ؛ فإن باعه بدينٍ فالبيعُ مفسوخٌ، ولو اعتقه الَّذي اشتراه كانَ العتقُ مردوداً، وفي عتقِ الأبِ والوليِّ عبدَ المولى عليه على مالٍ، أو مكاتبته معنًى بأن لا يجوزُ أن يكونَ الولاءُ إلا للمعتقِ والمولى غيرَ معتقٍ والمعتقُ غيرُ

نفسه وابن له صغير كانت الكتابة باطلة.

وكذلك على نفسه وابن له معتوه، أو بالغ غير معتوه غائب.

وكذلك لو كاتب رجل على نفسه، وما ولد له من غير أمه له لم يجز هذا، وإذا كاتب العبد بالغاً صحيحاً، ثم غلب العبد على عقله لم يكن للسيّد أن يعجزه حتى يحلّ نجم من نجومه، فإذا حلّ لم يكن له تعجيزه؛ لأنه لا يعرب عن نفسه بحال حتى يأتي الحاكم، ولا ينبغي للحاكم أن يعجزه حتى يسأل عن ماله؛ فإن وجد له مالا يؤدي إلى سيّده منه الكتابة أذاها وانفق عليه من فضله، وإن لم يجد له ما يؤدي عنه الكتابة، أو النجم الذي حلّ عليه منها عجزه؛ فإن عجزه، ثم أفاق، فدلّ على مال له، أو دلّ عليه الحاكم قبل إفاقته أطلّ التعجيز عنه وجعله مكاتباً بحاله إذا كان المالك له قبل التعجيز وأدعى ذلك المكاتب؛ فإن كان مالا أفاده بعد التعجيز جعله لسيّده، ولم يردّ التعجيز، ولو وجد الحاكم له في ذهاب عقله ما يؤدي عنه كتابته فأذاه عتق، وإن لم يجد له مالا، ولم يجد له نفقة ولا أحداً يتطوّل بأن ينفق عليه عجزه وألزم السيّد نفقته، ولا يلزم السيّد نفقته بحال حتى يقضي عليه بالعجز، فإذا وجد له مالا كان قبل التعجيز فكّ التعجيز عنه ويردّ السيّد عليه بنفقته في ذلك المال مع كتابته.

قال: ويبيّن ما وصفت في كتاب تعجيزه إياه، ولو غلب المكاتب على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة؛ لأنه يؤدي عنه من حقّه، فإذا أدى عنه رجل متطوعاً فعلى الحاكم قبول ذلك للمكاتب حتى يصير مالا له، ثم يعطيه سيّده، وليس على السيّد قبول إلا أن يقول المتطوّل عنه قد ملكته إياه فيلزم السيّد قبوله عن المكاتب؛ لأنّ المكاتب لا يعرب عن نفسه؛ فإن أبى السيّد أن يقبله عنه وخفي ذلك على القاضي فعجزه، ثم علمه ردّ تعجيزه وأخذ بما تطوّل به عليه إن أعطاه المتطوّل؛ فإن لم يعطه لم يجبره الحاكم عليه.

١٠ - كتابة النصراني

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رضي الله عنه: إذا كاتب الرجل النصراني عبده على ما يجوز للمسلم أن يكاتب عبده عليه فالكتابة جائزة، وإن ترافعا إلينا أنقضناها.

فإن كاتب عبده، ثم أسلم العبد فهو على الكتابة إلا أن يشاء أن يعجزه، فإن شاء العجز بعناه عليه.

وكذلك أمته يكاتبها، ثم تسلّم إن شاعت العجز بعناها، وإن لم تشأ أثبتنا الكتابة.

وإن أسلم السيّد والعبد نصراني بحاله فالكتابة بحاله.

وكذلك لو أسلما جميعاً.

ولو كاتب نصراني عبداً له نصرانيّاً على خمر، أو خنزير، أو شيء له ثمن عندهم محرّم عندنا فجاءنا السيّد يريد إبطال الكتابة والعبد يريد إثباتها أو العبد يريد إبطالها والسيّد يريد إثباتها أبطلتها؛ لأنهما جاءا.

قال: ونبتلها ما لم يؤدّ المكاتب الخمر، أو الخنزير وهما نصرانيان، فإذا أدى الخمر، أو الخنزير وهما نصرانيان، ثم ترافعا إلينا، أو جاءنا أحدهما، فقد عتق، ولا يزاو واحد منهما على صاحبه بشيء؛ لأنّ ذلك مضى في النصرانيّة بمنزلة ثمن خمر يبيع عندهم، ولو كاتبه في النصرانيّة بخمر فأذاها إلا قليلاً، ثم أسلم السيّد والعبد بحاله فجاءنا أبطلتا الكتابة كأنه ليس له أن يأخذ خمرًا وهو مسلم.

وكذلك لو أسلم العبد، ثم جاءنا السيّد والعبد أبطلتا الكتابة، كأنه ليس لمسلم أن يؤدي خمرًا.

وكذلك لو أسلما جميعاً.

وكذلك لو لم يسلم واحد منهما وجاءنا أحدهما أبطلتا الكتابة؛ لأنه ليس لمسلم أن يقتضي خمرًا.

قال: ولو أسلم السيّد والعبد، أو أحدهما، وقد بقي على العبد رطل خمر فقبض السيّد ما بقي عليه عتق العبد بقبضه آخر كتابته ورجع السيّد على العبد بجميع قيمته ديناً عليه؛ لأنه قبضها، وليس له ملكها إن كان هو المسلم.

وكذلك إن كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولا لمسلم تأديتها إليه.

ولو أن نصرانيّاً ابتاع عبداً مسلماً، أو كان له عبد نصراني فأسلم، ثم كاتبه بعد إسلام العبد على دنائير أو دراهم، أو شيء تحلّ كتابة المسلمين عليه أو لا تحلّ، ففيها قولان.

أحدهما: أنّ الكتابة باطل؛ لأنها ليست بإخراج له من ملكه تام، ومتى ترافعا إلينا ردناها، وما أخذ النصراني منه فهو له؛ لأنه أخذه من عبده؛ فإن لم يترافعا حتى يؤديها العبد المكاتب عتق وتراجعا بفضل قيمة العبد إن كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته رجّع على العبد بالفضل، وإن كان ما أدى إليه العبد أكثر من القيمة رجّع على النصراني بالفضل عن قيمته، ولو كاتبه بخمر، أو خنزير أو شيء لا ثمن له في الإسلام بعدما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة؛ فإن أذاها العبد عتق بها ورجّع عليه النصراني بقيمة تامّة؛ لأنه لا ثمن للخمر الذي دفع إليه، ولو كانت الكتابة للنصراني جارية كانت هكذا في جميع المسائل ما لم يطأها؛ فإن وطئها، فلم تحمل فلها مهر مثلها، وإن وطئها فحملت فاصل كتابتها صحيح وهي بالخيار بين العجز وبين أن تمضي على

ولو كاتب الحربي عبداً له في بلاد الإسلام، أو الحرب، ثم خرجا مستأمنين، ثم لحق السيّد بدار الحرب، فقتل أو مات فالمكاتب بحال يؤدّي نجومه، فإذا قبضت دفعت إلى ورثة الحربي؛ لأنّه مالّ له كأنّ له أمان، ولو لم يمت السيّد، ولم يقتل، ولكنّه سيّ والمكاتب ببلاد الإسلام لم يعتق المكاتب، ولم تبطل كتابته بسبي السيّد، ولو سيّ سيّد المكاتب لم تبطل الكتابة، وكان المكاتب مكاتباً بحاله؛ فإن أذى فعنق نظرت إلى سيده الذي كاتبه؛ فإن كان قتل حين سيّ أو من عليه، أو فودي به فولاؤه لسيده الذي كاتبه، وإن كان استرق فمات رقيقاً لم يكن له ولاؤه وعنق المكاتب، وكان لا ولاه، ولا يجوز أن يجعل الولاء لرقيق، وإذا لم يجوز أن يكون الولاء له لم يجوز أن يكون الولاء لأحد بسببه ولّد ولا سيّد له، ولو اعتق سيّد المكاتب بعد ما استرق كان ولاؤه له؛ لأنّه قد اعتقه، وصار ممّن يصلح أن يكون له ولاه بالحرية.

فإن قيل: فكيف تجعل الولاء إذا اعتق سيده لسيّد له، وقد رق؟

قيل: بابتداء كتابته، كما جعل ولاه المكاتب يكتبه الرجل، ثم يموت السيّد فيعتق المكاتب بعد موت سيده بسنتين لسيده؛ لأنّه عقد كتابته والكتابة جائزة له، ولو لم يدع الميث شيئاً غيره والميث لا يملك شيئاً.

فإن قيل: فكيف لم تبطل كتابته حين استرق سيده؟

قيل: لأنّه كاتبه والكتابة جائزة، ولا يطلها حادث كان من سيده كما لا تبطل الكتابة بموت السيّد ولا إفلاسه ولا الحجر عليه، فإذا كاتب الحربي عبده في بلاد الإسلام ورجع السيّد إلى دار الحرب فسبي وأذى المكاتب الكتابة والحربي رقيق، أو قد مات رقيقاً، فالكتابة لجماعة أهل الفيء من المسلمين؛ لأنّه لا يملك لها إذا بطل أن يملك سيّد المكاتب، وإذا لم يجوز بأن صار رقيقاً بعد الحرية أن يملك مالا لم يجوز أن يملكه عبداً سيده له ولا قرابة له، ولو قتل السيّد، أو سيّ فمنّ عليه قبل يجري عليه رق، أو فودي به لم يكن رقيقاً في واحد من هذه الأحوال وردّ ماله إلى سيده في بلاد الحرب كان، أو في بلاد الإسلام؛ فإن مات ردّ على ورثته.

وإن استرق سيّد المكاتب، ثم عتق، ففيها قولان: أحدهما: أن يدفع إليه إذا مكاتبته، وإن مات قبل يدفع إليه دفع إلى ورثته؛ لأنّه كان مالاً موقوفاً له لم يملكه ماله عليه؛ لأنّه مالّ كان له أمان، فلم يجوز أن تبطل أمانه ولا ملكه ما كان رقيقاً ولا سيّد دونه إذا لم يملكه هو، فلما عتق كانت الأمانة مؤداة إليه إذا كان مالكا؛ فكان ممنوعاً منها إذا كان إذا ضرب إليه ملكها غيره عليه كما ورث الله عز وجل الأيوين، فلما كان الأيوين مملوكين لم يجوز أن يورثا؛ لأنّه يملك ما ملكهما، ولو عتق الأيوين قبل موت الولد ورثا.

الكتابة؛ فإن اختارت المضي على الكتابة فلها مهر مثلها وهي مكاتبه ما لم تعجز، وإن اختارت العجز أو عجزت جبر على بيعها ما لم تلد؛ فإن ولدت له فالولد مسلم حرّ بإسلامها لا سبي عليه؛ لأنّه من مالها، وإن مضت على الكتابة فمات النصراني فهي حرّة بموته ويبطل عنها ما بقي عليها من الكتابة ولها ما لها ليس لورثته منه شيء؛ لأنّه كان ممنوعاً من مالها بالكتابة، ثم صارت حرّة فصاروا ممنوعين منه بحريتها، وإن ولدت وعجزت أخذ بتفتتها وحيل بينه وبين إصابتها، فإذا مات فهي حرّة وتعمل له ما تطيق وله ما اكتسبت وجنى عليها.

والقول الثاني: أن النصراني إذا كاتب عبده المسلم بشيء يجلّ فالكتابة جائزة؛ فإن عجز بيع عليه.

وكذلك إذا اختار العجز بيع عليه، وإذا أذى عتق، وكان للنصراني ولاؤه؛ لأنّه مالك معتق، وإذا كاتبه كتابة فاسدة بيع ما لم يؤدّ فيعتق؛ فإن أذى فعنق بالأداء فهو حرّ، وولاؤه للنصراني، ويتراجعان بقيمة العبد مملوكاً وتكون للنصراني عليه ديناً.

قال: وجناية عبد النصراني والجناية عليه، وولده، وولده مكاتبته في الحكم إذا تراقعوا إلينا مثل جناية مكاتب المسلم والجناية عليه، وولده لا يختلفون في الحكم.

١١ - كتابه الحربي

قال الشافعي رضي الله عنه: وإذا كاتب الحربي عبده في بلاد الحرب، ثم خرجا مستأمنين أثبت الكتابة بينهما إلا أن يكون السيّد أحدث لعبده قهراً على استعباده وإبطال الكتابة، فإذا فعل فالكتابة باطلة، ولو كاتب مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم، أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهي في بلاد الإسلام، ولو أحدث له المسلم قهراً بطل به الكتابة، أو أذى إلى المسلم فاعتق والعبد مسلم، أو كافر، ثم قهره المسلم فسياء لم يكن له ذلك، وكان حرّاً؛ لأن الكتابة أمان له منه إن كان كافراً وعتق تامّ إن كان مسلماً، أو كافراً، ولو كان العبد كافراً فيعتق بكتابة المسلم، ثم سباه المسلمون لم يكن رقيقاً؛ لأنّه أماناً من مسلم بعثه إياه، ولو كان اعتقه كافر بكتابة، أو غير كتابة فسياء المسلمون كان رقيقاً؛ لأنّه لا أمان له من مسلم فالذي اعتقه نفسه يسترق إذا قدر عليه.

ولو أن حربياً دخل إلينا بأمان فكاتب عبده عندنا والعبد كافر فأراد أن يخرج به إلى بلاد الحرب وتحاكم إلينا منعه من إخراجها، ووكل من يقبض نجومه، فإذا أذى عتق، وكان ولاؤه للحربي وقيل له: إن أردت المقام في بلاد الإسلام فأسلم، أو أذ الجزية إن كنت ممّن تؤخذ منه الجزية، وإنما تركناك تقيم في بلاد الإسلام للأمان لك وإنك مالّ لا جزية عليك.

كالنصرانيين.

ومن لم يسلم قط فترك على ما استحل في دينه ما لم يتحاكم إلينا، ولو تأذى السيّد المرتد من مكاتبه المسلم أو المرتد كتابة حراماً عتق بها ورجع عليه بقيمته.

وكذلك كل كتابة فاسدة تأداها منه عتق بها وتراجعا بالقيمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة، ولو لحق السيّد بدار الحرب وقف الحاكم ماله وتأذى مكاتبته فمتى عجز، فللحاكم رده في الرق.

ومتى أدى عتق، وولاه للذي كاتبه، وإن كان مرتداً؛ لأنه المالك العاقد للكتابة، وإذا عجز الحاكم المكاتب فجاء سيده تائباً فالتعجيل تام على المكاتب إلا أن يشاء السيّد والعبد أن يحددا الكتابة.

وإذا وقف الحاكم ماله نهى مكاتبه عن أن يدفع إلى سيده شيئاً من نجومه، فإذا دفعها إليه لم يبره منها وأخذها بها، ولو أن رجلاً كاتب عبداً له فارتد العبد المكاتب وهو في دار الإسلام، أو لحق بدار الحرب فهو على الكتابة بما لا تبطلها الردة.

وكذلك لو كان العبد ارتد أولاً، ثم كاتبه السيّد وهو مرتد كانت الكتابة جائزة أقام العبد في بلاد الإسلام، أو لحق بدار الحرب، فمتى أدى الكتابة فهو حر، وولاه لسيده ومتى حل نجم منها وهو حاضر أو غائب، ولم يؤده فلسيده تعجيزه، كما يكون له في المكاتب غير المرتد، وإذا قتل على الردة، أو مات قبل أداء الكتابة فماله لسيده، ولا يكون ماله المكاتب شيئاً بلحقه بدار الحرب؛ لأن ملكه لم يتم عليه، وما ملك المكاتب موقوف على أن يعتق، فيكون له أو يموت، فيكون ملكاً لسيده وسواء ما اكتسب ببلاد الحرب، أو ببلاد الإسلام؛ فإن مات، أو قتل وهو مكاتب فهو ملك لسيده المسلم الذي كاتبه لا يكون شيئاً ولا غنيمة، ولو أوجف عليه بخيل، أو ركب؛ لأنه ملك للسيّد المسلم، ولو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب بشيء فوقع في المقاسم، أو لم يقع فهو لسيده وماله كله.

وكذلك لو أسر، ثم سبي كان لسيده.

قال الشافعي: فإن أدى فعتق وهو مرتد ببلاد الحرب فسيّ فهو وماله غنيمة؛ لأنه قد تم ملكه على ماله غير أنه إن ظفر به وهو مكاتب، أو حر استيب؛ فإن تاب وإلا قتل مكاتباً وماله للسيّد، وإن عرض قبل أن يقتل أن يدفع إلى سيده ماله مكانه أجبر سيده على قبضه وعتق وقتل، وكان ماله شيئاً، وإن لم يدفع حتى يقتل فماله كله لسيده إذا كان سيده مسلماً.

ولو كان السيّد المرتد والمكاتب المسلم، فإن عجز المكاتب وقتل السيّد، أو مات على الردة فالمكاتب وماله فيء؛ لأنه مال

فإن قيل: فقد ملك بعض هذا المال قبل عتق السيّد، قيل: كان موقوفاً ليس لأحد بعينه ملكه كما يوقف مال المرتد ليملكه هو، أو غيره إذا لم يرجع إلى الإسلام.

والقول الثاني: أنه إذا جرى عليه الرق فما أدى المكاتب لأهل الفيء؛ لأنهم ملكوا ماله بأن صار غيره مالاً له إذا صار رقيقاً.

ولو كان العبد لحق بدار الحرب، فلم يحدث له السيّد قهراً يسترقه به حتى خرجا إلينا بأمان فهو على الكتابة، ولو لحق بدار الحرب وأدى المكاتب بها، ولم يحدث له السيّد قهراً وخرجا إلينا كان حراً.

ولو دخل إلينا حربياً وعنده بأمان فكاتبته، ثم خرج الحربى إلى بلاد الحرب، ثم خرج عبده وراءه أو معه فأحدث له قهراً بطلت الكتابة.

وكذلك لو أدى إليه، ثم استعبده، ثم أسلما معاً في دار الحرب كان عبداً له كما يحدث قهر الحر ببلاد، فيكون له عبداً.

ولو دخل الحربى إلينا بأمان، ثم كاتب عبده، ثم خرج الحربى إلى بلاد الحرب، ثم أفسار المشركون على بلاد الإسلام فسبوا عبداً حربياً، ثم استنقذه المسلمون كان على ملك الحربى؛ لأنه كان له أمان كما لو أغاروا على نصراني فاستعبدوه، ثم استنقذه المسلمون كان حراً؛ لأنه كان له أمان.

وكذلك لو أغاروا على الحربى ببلاد الإسلام، وقد دخل بأمان فسبوه فاستنقذه المسلمون كان له أمانه، ولو أقام مكاتب الحربى في أيديهم حتى يمر به نجم لا يؤديه كان للحربى إن كان في بلاد الإسلام، أو ببلاد الحرب أن يعجزه؛ فإن عجزه بطلت الكتابة، وإن لم يعجزه فهو على الكتابة، وهذا كله إذا كانت كتابته صحيحة، فأما إذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها أو كاتبه على حرام مثل الكتابة على الخمر والخنزير، وما أشبه هذا، فلا صار إلى المسلمين فردّه مولاه أفسدوا الكتابة.

١٢- كتابة المرتد من المالكين والملوكين

قال الشافعي رضي الله عنه إذا ارتد الرجل عن الإسلام فكاتب عبده قبل أن يقف الحاكم ماله فكتابتها جائزة.

وكذلك كل ما صنع في ماله فأمره فيه جائز، كما كان قبل الردة، فإذا وقف الحاكم ماله حتى يموت، أو يقتل على الردة فصير ماله يومئذ شيئاً، أو يتوب، فيكون على ملكه لم تجز كتابته، وإذا كاتب المرتد عبده أو كاتبه قبل يرتد، ثم ارتد فالكتابة ثابتة.

قال: ولا أجيز كتابة السيّد المرتد ولا العبد المرتد عن الإسلام إلا على ما أجيز كتابة المسلم، وليس ولاء واحد منهما

كانت الكتابة فينا كسائر ماله.

١٣- العبد يكون للرجل نصفه فيكاتبه، ويكون له كله فيكاتب نصفه

قال الشافعي: رضي الله تعالى عنه: وإذا كان العبد نصفه حرًا ونصفه لرجل فكاتب الرجل نصفه فالكاتب جائزة؛ لأن ذلك جميع ما يملكه منه، وما بقي مملوك لغيره، ولو كان له نصف عبد ونصفه حرًا فكاتب العبد على كله كانت الكتابة باطلة، وكان شيئاً بمعنى لو باعه كله من رجل؛ لأنه باعه ما يملك، وما لا يملك؛ فإن أدى المكاتب الكتابة على هذه الكتابة الفاسدة عتق وتراجعا في نصفه كما وصفت في الكتابة الفاسدة، ولو كان له نصفه فكاتبه على ثلثيه كانت الكتابة فاسدة؛ لأنه كاتبه على ما لا يملك منه، فإذا كاتبه على ما يملك منه، وما بقي منه حرًا بأن عتق جاز نصفًا كان أو ثلثًا، أو أكثر، فإذا كاتبه على ما هو أقل مما يملك منه فالكاتب باطل كالرجل يكون له العبد فيكاتب نصفه.

قال: ولو كان لرجل نصف العبد ولرجل نصفه قد ذبره أو اعتقه إلى أجل، أو أخدمه، أو كان في ملكه لم يحدث فيه شيئاً فكاتبه شريكه لم تجز الكتابة، وإنما معني إذا كان العبد بكماله لرجل فكاتب نصفه، أو جزءاً منه أن الكتابة ليست بعقوبات فاعتقه كله عليه بالسنة، ولا يجوز أن أجعله مكاتباً كله، وإنما أكتب نصفه فليس العبد في ملكه مجال فأنفذ الكتابة؛ لأن العبد إذا كُتِبَ منع سيده من ماله وخدمته، وإذا كاتب نصفه لم يستطع منعه من ماله وخدمته ونصفه غير مكاتب، وإذا قاسمه الخدمة لم يتم للعبد كسب، ولم يبن ما اكتسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه، وفي يومه الذي يترك فيه لكسبه، وإذا أراد السفر لم يكن له أن يسافر؛ لأنه يمنع سيده يومه، فلا يكون كسبه تاماً فلذلك أبطلت الكتابة فيه.

قال الشافعي: وإذا ترافعا إلينا قبل أداء الكتابة أبطلنا الكتابة، وإذا أبطلناها فما أدى منها إلى سيده فهو مال، وإذا لم يترافعا إلينا حتى يؤدّي المكاتب عتق كله ورجع عليه السيد بنصف قيمته؛ لأنه إنما أخرج منه النصف على الكتابة الفاسدة، فلا يرجع بأكثر من النصف؛ لأن النصف الثاني عتق عليه بإيقاعه العتق على النصف بالكتابة؛ فكان كرجل قال لعبد له: نصفك حرًا إذا أعطيتني مائة دينار فأعطاه إياها عتق العبد كله؛ لأنه مالك له، وإذا عتق منه شيئاً عتق كله، ولو كانت المسألة مجاهلاً فمات السيد قبل أن يتأدى منه بطلت الكتابة، ولو تأدى منه الورثة لم يعتق؛ لأنهم ليسوا بمالكه الذي قال له: إذا أدّيت إلي كذا فانت حرًا.

وكذلك كل كتابة فاسدة مات السيد قبل قبضها فقبضها

للمرث، وإذا أدى فعتق فما أدى من الكتابة فمال المرتد يكون فينا، وما بقي في يده فمال العبد الذي عتق بالكتابة لا يعرض له.

وإذا كاتب الرجل عبده، ثم ارتد عن الإسلام فما قبض في رده من كتابته قبل يحجر عليه فالمكاتب منه بريء، وما قبض بعد الحجر منه فللوالي أخذه بنجومه، ولا يبرئه منه؛ فإن أسلم المولى، وقد أقر بقبضه منه أبراه الوالي فما قبض المولى منه إن كان قبض منه في الردة نجماً، ثم سأل الوالي ذلك النجم، فلم يعطه إياه فعجزه وأسلم المرتد إلى العتق والتعجير عن المكاتب؛ لأنه لم يكن عاجزاً حيث دفع إلى سيده وهو مخالف المحجور في هذا الموضع؛ لأن وقف الحاكم ماله إنما كان توفيراً على المسلمين إن ملكوه عنه بأن يموت قبل يتوب، ولم يكن عليه ضرر وتاب في وقفه عنه ألا ترى أنه يتفق عليه منه ويقضي منه دينه وتعطى منه جنايته، وهذا دليل على أنه في ملكه.

وإذا ارتد العبد عن الإسلام وكاتبه سيده جازت كتابته؛ فإن لحق بدار الحرب ومعه عبد آخر في الكتابة أخذت من الآخر حصته وعتق من الكتابة بقدره، ولم يؤخذ من حصته المرتد شيء.

وكذلك الأمة المرتدة تكاتب؛ فإن ولدت في الكتابة فمتى عجزت فولدها رقيق ومتى عتقت عتقوا.

وإذا سبي مكاتب مسلم فسيده أحق به وقع في المقاسم أو لم يقع، وإن اشتراه رجل في بلاد الحرب بإذنه رجع عليه بما اشتراه به إلا أن يكون أكثر من قيمته، وإن اشتراه بغير إذنه لم يرجع عليه بشيء.

وإذا كاتب العبد وهو في بلاد الحرب فخرج العبد مسلماً وترك مولاه بها مشركاً فهو حر ولا كتابة عليه.

وكذلك لو خرج مسلماً وهو مكاتب؛ فإن كان سيده مسلماً في بلاد الحرب، فلا يعتق بخروجه، وهو على ما كان عليه في بلاد الحرب، ولو خرج سيد المكاتب بعده بساعة لم يرد في الرق، ولم يكن له ولاؤه؛ لأنه لم يعتق، ولو كاتب مسلم عبداً له مسلماً فارتد قبل السيد، ثم ارتد السيد، أو ارتد السيد، ثم ارتد العبد، أو ارتد معاً فسواء ذلك كله، والكتابة مجاهلاً؛ فإن أدى المكاتب إلى السيد قبل أن يوقف ماله عتق، وسواء رجع المكاتب إلى الإسلام، أو لم يرجع إذا أدى إلى السيد في أن يعتق العبد بالأداء وكل حال.

وكذلك سواء رجع السيد إلى الإسلام، أو لم يرجع في أن يعتق العبد بالأداء، ولو جاء العبد إلى الحاكم، فقال: هذه كتابتي فاقبضها؛ فإن سيدي قد ارتد لم يكن له أن يعجل بقبضها حتى ينظر؛ فإن كان مرتداً قبضها واعتقه، ووقفها؛ فإن رجع سيده إلى الإسلام إليه الكتابة، وإن لم يرجع حتى مات، أو قتل على الردة

الخمسين، وإن كان أكثر من خمسين رجع عليه السيد بالزائد على الخمسين، ولو أراد شريكه في العبد الذي لم يكتب أن ينسج عتقه بأن يقول: لا أقبض الخمسين لم يكن له، وقبضت عليه؛ لأنه قد أتى إليه مثل ما أتى إلى صاحبه، وإن كان السيد موسراً ضمن لشريكه نصف قيمته، وكان العبد حراً كله؛ لأنه أعتق ما ملك من عبد ولاخر فيه شركاً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن كان معسراً عتق نصيبه منه، وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل الكتابة، ولو أن شريكه حين أعتق أعتق نصيبه منه كان العتق موقوفاً؛ فإن كان المعتق الأول موسراً فأدى قيمته إليه عتق عليه كله، وكان له ولاؤه، وإن كان معسراً عتق على الشريك ما أعتق منه، وكان ولاؤه بينهما، وهكذا لو كان العبد بين ثلاثة، أو أربعة، أو أكثر.

وإذا كان العبد بين اثنين فكتابه أحدهما بإذن صاحبه، أو بغير إذنه، ثم كتبه الآخر، فالكاتب كلها فاسدة؛ لأن العقد الأول فاسد كذلك العقد الثاني، ولا تجوز كتابة العبد بين الاثنين حتى يجتمعا جميعاً على كتابته يجعلانها عقداً واحداً ويكونان شريكين فيها مستويي الشركة ولا خير في أن لا يكون لأحدهما في الكتابة أكثر مما للآخر.

١٥- العبد بين اثنين يكتابه معاً

٢٩٤٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رحمه الله تعالى قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قال: قُلْتُ لِعَطَاءَ: مَكَاتِبُ بَيْنَ قَوْمٍ فَأَرَادَ أَنْ يَقَاطِعَ بَعْضُهُمْ قال: لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مِثْلُ مَا قَاطَعَ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ. [أخرجه السهلي (١٠/٢٣٣)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ، فلا يكون لأحد من الشركاء في المكاتب أن يأخذ من المكاتب شيئاً دون صاحبه؛ فإن أخذه فهو ضامن لنصيب صاحبه منه، وشريكه بالخيار في أن يتبع المكاتب ويتبع المكاتب الذي دفع إليه، أو يتبع المدفوع إليه، ولا يبرأ المكاتب حتى يقبض كل من له فيه حق جميع حصته في كتابته.

وإذا كان العبد بين اثنين فكتابه معاً كتابة واحدة فالكاتب جائرة ليس لواحد منهما أن يأخذ منه شيئاً دون صاحبه، وما أخذ أحدهما دون صاحبه فهو ضامن له حتى يؤديه إلى صاحبه، وإن أتى إلى أحدهما جميع نصيبه دون صاحبه لم يعتق؛ لأنه لم يسلم له ما أتى إليه حتى يقبض صاحبه مثله، أو يبرئ المكاتب من مثله؛ فإن فعل عتق المكاتب، ولو أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض من

الورثة بعد موته لم يعتق المكاتب بها لما وصفت، وما أخذوا منه فهو مال لهما، وهذا كعبد قال له: سيده: إن دخلت الدار فانت حر، فلم يدخلها حتى مات السيد، ثم دخلها، فلا يعتق؛ لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه.

وإذا كاتب الرجل عبده كتابة غير جائزة، ثم باعه قبل الأداء فالباع جائز؛ لأن الكتابة باطلة.

وكذلك إذا وهبه، أو تصدق به، أو أخرجه من ملكه بأي وجه ما كان.

وكذلك إذا أجره فالإجارة جائزة.

وكذلك إذا جنى فهو كعبد لم يكتب بخير في أن يفديه متطوعاً، أو يباع في الجناية.

١٤- العبد بين اثنين يكتابه أحدهما

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كان العبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يكتابه دون صاحبه أذن أو لم يأذن؛ لأنه إذا لم يأذن له فشرط السيد لعبده في التصف الذي كتبه على خمسين إلا يعتق بأدائها لم يجز له أن يأخذ الخمسين حتى يأخذ شريكه مثلها فتكون كتابته على خمسين، ولا يعتق إلا بمائة.

وإذا أخذ الخمسين لشريكه نصفها، ولا يعتق العبد بمجموع عشرين، وإنما أعتق بمجموع، ولا يجوز أن يعتق بأداء خمسين لم تسلم لسيد الذي كتبه.

قال: وإذا أذن له أن يكتابه فهو مثل أن لم يأذن له من قبل أن إرادته أن يكتب نصفه لا تزيل ملكه عن نصفه هو، وإذا لم يزل ملكه عن نصفه هو فليس للذي كتبه أن يتأذى منه شيئاً إلا وله نصفه.

ولو قال له: تأده ما شئت ولا شيء لي منه كان له الرجوع فيه من قبل أنه أعطاه مالاً يملك من كسب العبد، فإذا كسبه العبد؛ فإن أعطاه إياه حيثن يعلم شريكه وكم هو وإذنه جاز له، وله الرجوع ما لم يقبضه شريكه، فأما قبل كسبه أو قبل علم الشريك وتسليمه، فلا يجوز، ولا يجوز أن يكتابه بإذنه إلا أن يأذن له في كتابة العبد كله، فيكون الشريك وكيلاً لشريكه في كتابته فيكتابه كتابة واحدة فتكون بينهما نصفين؛ فإن كاتب رجل عبداً بغير إذن شريكه على خمسين فأذاها إليه فلشريكه نصفها، ولا يعتق، وإن أذاها إلى سيده الذي كتبه وأدى إلى سيده الذي لم يكتبه مثلهما عتق؛ لأنه قد أتى إليه خمسين سلمت، ويرجع السيد الذي كتبه والمكاتب بقيمة نصفه؛ لأنه عتق بكتابة فاسدة؛ فإن كان ثمن نصفه أقل من خمسين رجع عليه العبد بالفضل على

المكاتبِ دونه فقبضَ جميعَ حصتهِ، فيها قولان.

أحدهما: أن لا يعتق المكاتب؛ لأنَّ لشريكه الرجوعَ عليه بما أخذَ منه، وإذنه له أن يقبضَ ما لم يكن في يدي السيّد فيعطيه إياه إذنه بما ليس بملكٍ فله الرجوعُ فيه.

والآخر: يعتق ويقومُ عليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان المكاتبُ بين اثنين فعجزَ عن نجمٍ من نجومه فأرادَ أحدهما إنظاره، وأن لا يعجزه وأرادَ الآخرُ تعجيزه فعجزه فهو عاجزٌ والكتابةُ كُلُّها مفسوخةٌ، ولا يكونُ لأحدهما إثباتُ الكتابةِ وللآخر أن يفسخها بالعجز، كما لا يكونُ له أن يكاتبَ نصيبه منه دونَ صاحبه.

ولو أن عبدًا بين رجلين فكاتباه معاً على نجومٍ مختلفٍ فحلَّ بعضها قبلَ بعضٍ، أو على نجومٍ واحدةٍ بعضها أكثرَ من بعضٍ كانت الكتابةُ فاسدةً، ولو أجزت هذا أجزت أن يكاتبه أحدهما دونَ الآخر، وذلك أنَّهما في كسبه سواء، فإذا لم يأخذ كلُّ واحدٍ منهما ما يأخذُ صاحبه لم تجز الكتابةُ، وإذا أدَّى إليهما على هذا فتعتق رجعَ كلُّ واحدٍ منهما عليه بنصفِ قيمته وردَّ إليه فضلاً إن كان أخذه وتراجعا في فضلٍ ما أخذ كلُّ واحدٍ منهما من العبدِ دونَ صاحبه.

وإذا كان العبدُ بين اثنين، فقال أحدهما: كاتبناه معاً على ألفٍ، وقال الآخرُ: على ألفين وأدعى المكاتبُ ألفاً تحالفَ المكاتبُ ومدعى الكتابةُ على ألفين وفسخت الكتابةُ، ولو صدقَ المكاتبُ صاحبَ الألفين والألفين، فقال: كاتبني أحدهما على ألفٍ والآخرُ على ألفين فسخت الكتابةُ بلا بين.

ولو قال المكاتبُ: بل كاتباني جميعاً على ألفين؛ فإن صدقه صاحبُ الألفين فالتكتابةُ ثابتةٌ، وإن قال: بل على ألفٍ وحلفَ الذي ادعى ألفين، فالتكتابةُ مفسوخةٌ، ولو كاتباه معاً على ألفٍ، فقال: قد أديتها إلى أحدهما وصدقه معاً لم يعتق حتى يقبضَ الذي لم يؤدِّ إليه خمسمائةً من شريكه، أو يرثه منها، فإذا قبضها أو أبراه منها برئ وعتق العبدُ، وذلك أنَّ القابضَ الألفَ مستوفٍ لنفسه خمسمائةً لا تسلمُ له إلا بأن يستوفي صاحبه مثلها وهو في الخمسِ المائةِ الباقيةِ كالرَّسول للمكاتبِ لا يبرأ المكاتبُ إلا بوصولها إلى سيده، ولو كاتباه على ألفٍ فادعى أنه دفعهما إليهما معاً وأقرَّ له أحدهما بجميعِ المالِ وأنكرَ الآخرُ أحلفَ المنكرُ، فإذا حلفَ عتقَ نصيبُ الذي أقرَّ من العبدِ ورجعَ على شريكه بنصفِ الخمسمائةِ، ولم يرجع بها هو على العبدِ؛ لأنه يقرُّ فيه أنَّ العبدَ قد أدَّى إلى صاحبه ما عليه، وأنَّ صاحبه يأخذها منه بظلمٍ، ولا يعتق عليه النصفَ الباقي؛ لأنَّ العبدَ يقرُّ أنه بريء من أن يعتقَ عليه بدعواه أنه عتقَ على صاحبه، وإن أدَّى إلى صاحبه النصفَ الباقي

عتق، وإن عجزَ ردَّ نصفه رقيقاً، وكانَ كعبدٍ لصاحبه نصفه فكاتبه فعجز.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن مكاتباً بين رجلين أقرَّ أحدهما أنَّ المكاتبَ دفعَ إليهما نصيبهما فتعتق وأنكرَ شريكه حلفَ شريكه ورجعَ على الذي أقرَّ فأخذَ نصفَ ما في يديه وتأداه الأخذُ ما بقي من الكتابةِ كما وصفت في المسألة قبلها؛ فإن أنكرَ المكاتبُ أن يكونَ دفعَ إلى المنكرِ شيئاً لم يحلفَ ورجعَ المنكرُ على المقرِّ فأخذَ نصفَ ما أقرَّ بقبضه منه، ولو ادعى المكاتبُ مع هذا أنه دفعَ الكلَّ إلى أحدهما، فقال المدعى عليه: بل دفعته إلينا معاً حلفَ المدعى عليه وشريكه صاحبه فيما أخذَ وأحلفت الذي يرثه المكاتبُ لشريكه لا للمكاتب؛ فإن حلفَ برئ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان المكاتبُ بين اثنين فأذنَ أحدهما لصاحبه بأن يقبضَ نصيبه منه فقبضَ منه، ثم عجزَ المكاتبُ، أو مات، فسواء، ولهما ما في يديه من المالِ نصفين إن لم يكن استوفى المأذونَ له جميعَ حقِّه من الكتابةِ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن كان المأذونُ له استوفى جميعَ حقِّه من الكتابةِ، فيها قولان، فمن قال يجوزُ ما قبضَ، ولا يكونُ لشريكه أن يرجعَ فيشركه فيه فنصيبُ شريكه منه حرٌّ ويقومُ عليه إن كان موسراً، وإن كان معسراً فنصيبه منه حرٌّ؛ فإن عجزَ فجميعُ ما في يديه للذي بقيَ له فيه الرُّق، وإنما جعلت ذلك له؛ لأنَّه يأخذه بما بقيَ من الكتابةِ إن كان فيه وفاةٌ عتقَ به، وإن لم يكن فيه وفاةٌ أخذه بما بقيَ من الكتابةِ وعجزه بالباقي منه، وإن مات فالمالُ بينهما نصفان يرثه ربه بقدر الجزيةِ التي فيها ويأخذُ هذا ماله بقدرِ العبوديةِ فيه، والقولُ الثاني: لا يعتق، ويكونُ لشريكه أن يرجعَ فيشركه فيما أذنَ له به، وهو لا يملكه فأخذَ الذي له على الحرِّ، وإذنه له بالقبضِ وغيرَ إذنه سواءً، فإن قبضه، ثم تركه، فإنما هي هبةٌ وهبها له تجوزُ إذا قبضها.

١٦- ما تجوزُ عليه الكتابة

أخبرنا الربيعُ بنُ سليمان قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: أذنَ الله عزَّ وجلَّ بالمكاتبِ، وإذنه كلُّه على ما يحلُّ، فلمَّا كانت الكتابةُ مخالفةً حالَ الرِّق في أنَّ السيّدَ يمنعُ مالَ مكاتبه، وأنَّ مكاتبه يعتقُ بما شرطَ له سيده إذا آذاه كانَ بينا أنَّ الكتابةَ لا تجوزُ إلا على ما تجوزُ عليه البيوعُ والإيجاراتُ بأن تكونَ بشمنٍ معلومٍ إلى أجلٍ معلومٍ ويعملُ معلومٌ وأجلٌ معلومٌ، فما جازَ بينَ الحرَّينِ المسلمينِ في الإجارةِ والبيعِ جازَ بينَ المكاتبِ وسيده، وما ردَّ بينَ الحرَّينِ المسلمينِ في البيعِ والإجارةِ ردَّ بينَ المكاتبِ وسيده فيما يملكُ بالكتابةِ لا يختلفُ ذلكَ فيجوزُ أن يكاتبه على مائةِ دينارٍ

أن يترك قوله برئ من العيوب، فإنما له برئ من العيوب، وإن لم يشترط ذلك، وسواء كاتبه على عروض منفردة أو عروض ونقد ييجوز ذلك كله كما يجوز أن يبيعه داراً بعرض ونقد إذا كان كل ما باعه معلوماً وإلى أجل معلوم. والله تعالى الموفق.

١٧- الكتابة على الإجارة

قال الشافعي رحمه الله: والإجارة ثلث ما تملك به البيع إذا شرع فيها مع الإجارة، فإذا كاتب الرجل عبده على أن يعمل له عملاً بيده معلوماً فأخذ فيه حين يكاتبه ويجعل عليه أن يؤدي معه، أو بعده في نعيم آخر مالا ما كان كانت الكتابة جائزة، وإن كاتبه على أن يعمل له عملاً ما كان العمل، ولم يجعل عليه بعد العمل مالا يأخذه لم تجز الكتابة عليه، وذلك أن العمل إن كان واحداً، فهو نعيم واحد.

والكتابة لا تجوز على نعيم واحد في مال ولا غيره، وإن كاتبه على أن يعمل له من يومه عملاً وبعد شهر عملاً آخر لم تجز الإجارة بعد وقت من الأوقات، ونحو أن لنحيز أن يستأجر الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملاً؛ لأنه قد يحدث عليه بعد الشهر ما يمنعه العمل من مرض وموت وجبس وغيره، والعمل باليد ليس بمال مضمون يكلف أن يأتي به، وقد يقدر على المال مريض، ولا يقدر على العمل به، ولو كاتبه على أن يبني له داراً، وعلى المكاتب جميع عمارتها وسمى له درعاً معلوماً الارتفاع والعرض والموضع من الدار، وسمى ما يدخل فيها من اللبن، وقدر اللبن والحجارة كان كعمله بيده لا يجوز إلا أن يكون يأخذه في ذلك حين يكاتبه، ويكون بعده شيء من المال يؤديه إليه لما وصفت من أن استأجر العمل لا يجوز، ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً، فأخذ فيه حين يكاتبه ويؤدي إليه شيئاً بعد الشهر جاز.

ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً حين كاتبه شهراً بعد ذلك لم يجز؛ لأنه ضرب للخدمة أجلاً لا يكون على المكاتب فيه خدمة، وهذا كما لا يجوز أن يستأجر حراً على أن يؤخر الخدمة شهراً، ثم يخدمه، ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً حتى يكاتبه، ثم يوفيه لبناً، أو حجارة، أو طيناً معلوماً بعد شهر كان هذا جائزة، وكان هذا كالمال.

ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً، ثم يعطيه مالا بعد فمريض ذلك الشهر انتقضت الكتابة، ولم يكن له أن يعطيه أحداً يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد، كما لو استأجر حراً على أن يخدمه شهراً فمريض في الشهر لم يكن عليه ولا أن يخدمه غيره وانتقضت الإجارة، ولو كاتبه على نجوم مسماة على أن يخدمه بعد النجوم شهراً أو يعمل له عملاً بعد ذلك كانت الكتابة

موصوفة الوزن والأعيان إلى عشر سنين، وأول السنين سنة كذا وآخرها سنة كذا تؤدي في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا ديناراً، ولا بأس أن تجعل الدنانير في السنين مختلفة، فيؤدي في سنة ديناراً، وفي سنة خمسين، وفي سنة ما بين ذلك إذا سمى كم يؤدي في كل سنة ولا خير في أن يقول: أكتبك على مائة دينار تؤديها في عشر سنين؛ لأنها حينئذ تحمل بانقضاء العشر السنين فتكون نجماً واحداً، والكتابة لا تصلح على نعيم واحد، أو تكون تحمل في العشر السنين، فلا يدرى في أولها تحمل أو في آخرها. وكذلك لا خير في أن يقول: أكتبك على أن لا تقضي عشر سنين حتى تؤدي إلي مائة دينار.

وكذلك لو قال: تؤدي إلي في عشر سنين مائة دينار كيف يخف عليك، غير أن العشر السنين لا تقضي حتى تؤديها، وذلك أنهما لا يدریان حينئذ كم يؤدي في كل وقت.

وكذلك لا خير في أن يقول: أكتبك على مائة دينار، أو على ألف درهم، وإن سمى لها أجلاً معلوماً؛ لأنه لا يدرى حينئذ على أي شيء الكتابة.

وكذلك لو قال: أكتبك على مائة دينار تؤديها إلي كل سنة عشرة دنانير على أنك تدفع إلي عند رأس كل سنة بالعشرة الدنانير مائتي درهم، أو عرض كذا لم يجز من قبل أن الكتابة وقعت بعشر دنانير في كل سنة، وأنه ابتاع بالعشرة دراهم، والعشرة دين فابتاع دراهم ديناً بدنانير دين، وهذا حرام من جهاته كلها.

وكذلك إن قال: ابتعت منك إذا حلت عرضاً؛ لأن هذا دين بدين والدين بالدين لا يصلح وزيادة فساد من وجه آخر، ويجوز أن يكاتبه بعرض وحده ونقد، وإذا كاتبه بعرض لم يجز إلا أن يكون العرض موصوفاً والأجل معلوماً كما لا يجوز أن يشتري إلى أجل إلا إلى أجل معلوم وصفة معلومة يقام عليهما، وإذا كان العرض في الكتابة لم يجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض سواء لا يختلفان؛ فإن كان العرض ثياباً قال: ثوب مروي طوله كذا وكذا وعرضه كذا وصفيق، أو رقيق جيد يوفيه إياه في موضع كذا؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم تجز الكتابة عليه كما لا يجوز أن يسلف فيه إلا هكذا.

وهكذا إن كان العرض طعاماً أو حيواناً، أو رقيقاً، أو ما كان العرض؛ فإن كان من الرقيق قال: عبد أسود قرآني من جنس كذا أسود حالك السواد أمره مربوع، أو طوال، أو قصير بري من العيوب، وإذا كان من الإبل قال: جمل ثني، أو رباع من نعم بني فلان أحمر، أو جون غير مودن بري من العيوب، ويوفيه إياه في موضع كذا وقت كذا؛ فإن ترك من هذا شيئاً لم تجز الكتابة إلا

فاسدة؛ فإن أدّى ما عليه وخدم، أو عمل عتق وتراجعا بقيمة المكاتب وحسب للمكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وتراجعا بالقيمة، ولو كاتبه على مائة دينار على أن يؤدي إليه في كل شهر عشرة ويعمل له عند أداء كل نجم يوماً، أو ساعة شيئاً معلوماً كانت الكتابة فاسدة لتأخير العمل، ولو كاتبه على مائة يؤدي إليه في كل سنة عشرة ويعطيه ضحية؛ فإن وصف الضحية، فقال: ماعزة ثنية من شياه بلد كذا، أو شياه بني فلان يدفعها إليه يوم كذا من سنة كذا، فهو جائز والشاة من الكتابة، وإن قال أضحية، فلم يصفها فالكتابة فاسدة؛ لأن الضحية تكون جذعة من الضأن وثنية من المعز، وما فوقهما، فلا يجوز هذا كما لا يجوز في البيوع، وإن كاتبه على مائة دينار في عشر سنين وعشرين ضحية بعدها كل ضحية في سنة، ووصف الضحايا لم يعتق إلا بأداء آخر الكتابة الضحايا، والضحايا نجوم من نجوم كتابته لا يعتق إلا بأن يؤديها قال: وإن كاتبه على شيء معلوم وضحايا أهله ما بلغ أهله عن كل إنسان ضحية موصوفة، وإن زادوا زادت عليه الضحايا، وإن نقصوا نقصت الضحايا، فالكتابة فاسدة؛ لأنها حيتل على غير شيء معلوم.

وإن قال له: ابن لي هذه الدار بناءً موصوفاً، أو علم لي هذا الغلام، أو اخدمني شهراً أو اخدم فلاناً شهراً، أو ابلغ بلد كذا أو انسج ثوب كذا وأنت حر، ففعل ذلك فهو حر، وليس بمكاتب، وله أن يبيعه قبل أن يفعله، وإن مات سيّد العبد قبل أن يفعله فالعبد مملوك، وهذا مثل قوله إن دخلت الدار فانت حر، أو كلمت فلاناً فانت حر، وهكذا إن قال له: أعطني مائة دينار وأنت حر؛ فإن أعطاه إياها فهو حر، وإن أراد يبيعه قبل أن يعطيه إياها فذلك له، ولا يكون شيء من هذا كتابة، إنما الكتابة النجوم بعضها بعد بعضها، ولو كاتبه على أن ضمن له بناء دار ويحاط بصفه بناؤها عليه عمارتها حتى يوفيه إياها قائمة على صفته وسمى معها دنائير يعطيه إياها قبلها، أو بعدها كان هذا جائزاً؛ لأن هذا ضمان عمل عمله بعده، أو لم يعمله يكلف كما يكلف المال ومعه نجم غيره.

وكذلك إن كاتبه على ضمان بناء دارين يبيي إحداهما في وقت كذا والأخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة، وليس هذا كالعمل بيده إلى أجل معلوم وهو إذا كاتبه، أو استأجر حرّاً على أن يعمل بيده لم يكلف أن يأتي بغيره يعمل له، وإذا ضمن عملاً كلف أن يوفيه إياه بنفسه، أو غيره، والله تعالى أعلم.

١٨- الكتابة على البيع

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا عقد الرجل كتابة عبده على مائة دينار منجمة في عشر سنين على أن باعه السيّد عبداً له

١٩- كتابة العبيد كتابة واحدة صحيحة

٢٩٤١- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: أخبرنا عبد الله بن الحارث، عن ابن جريج قال: قال عطاء: إن كاتب عبداً لك وله بنون يومئذ فكاتبك على نفسه وعليهم فمات أبوه، أو مات منهم ميت، فقيمتهم يوم يموت توضع من الكتابة، وإن أعتقته، أو بعض بنيهم فكذلك، وقالها عمرو بن دينار.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا إن شاء الله تعالى كما قال عمرو بن دينار وعطاء إذا كان البنون كباراً فكاتب عليهم أبوهم بأمرهم فعلى كل واحد منهم حصته من الكتابة بقدر قيمته فأيهم مات أو عتق وضع عن الباقي بقدر حصته من الكتابة بقيمته يوم تقع عليه الكتابة لا يوم يموت ولا قبل الموت وبعد الكتابة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان لرجل ثلاثة أعبدة فكاتبهم على مائة منجمة في سنين على أنهم إذا أدوا عتقوا،

وكان على الذي أدى أقلّ مما يلزمه أن يؤدي ما يلزمه؛ فإن لم يفعل فهو عاجز، وإن عجز فليسيده إبطال كتابته عند الحاكم وغير الحاكم إذا أحضره فاشهد عليه أن نجماً حلّ وسأل أن يؤديه إليه، فقال: لا أجده فاشهد أنه أبطّل كتابته، فكتابه مفسوخة وترفع عن اللذين معه حصته من الكتابة، ويكون عليهما حصتهما؛ فإن سالا أن يحسب لهما أداه لم يكن ذلك لهما؛ لأنه آذاه عن نفسه لا عنهما، وما أخذ السيد منه حلال له؛ لأنه أخذ عن الكتابة، فلما عجز كان مالا من مال عبده ومال عبده ماله، ولو لم يعجز، ولكنه اعتقه رفعت عنهما حصته من الكتابة، ولم يعتقا بعته.

وكذلك لو اعتقه بجنس، أو على شيء أخذه منه يصح له لم يفسد ذلك كتابتهما، ولم يضع عنهما من حصتهما منها شيئاً، وسواء كاتب العبيد كتابة واحدة فسموا ما على كل واحد منهم، أو لم يسموا، كما سواء أن ياعوا صفقة فيسمي كم حصّة كل واحد منهم من الثمن، أو لا يسمي فالكاتب عليهم على قدر قيمتهم يوم يكتوبون، ولا ينظر إلى قيمتهم قبل الكتابة ولا بعدها، وسواء في هذا كان العبيد ذوي رحم، أو غير ذوي رحم، أو رجلاً، وولده، أو رجلاً وأجنبيّين في جميع مسائل الكتابة.

فإن كاتب رجل وإبنا له بالغان فمات أحد الاثنين وترك مالا، أو الأب وبقي الابن وترك مالا قبل أن يؤدي فماله لسيده ويرفع عن المكاتبين معه حصته من الكتابة، وإيهم عجز فليسيده تعجيزه وإيهم شاء أن يعجز فذلك له، وإيهم اعتق السيد فالتعتق جائز، وإيهم أبراه فما عليه من الكتابة فهو حر، وترفع حصته من الكتابة عن شركائه، وإيهم أدى عن أصحابه متطوعاً فاعتقوا معاً لم يكن له أن يرجع عليهم بما أدى عنهم؛ فإن أدى عنهم بإذنتهم رجع عليهم بما أدى عنهم؛ فإن أدى عن اثنين بأمر أحدهما وغير أمر الآخر رجع على الذي أدى عنه بأمره، ولم يرجع على صاحبه.

٢٠- ما يعتق به المكاتب

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وجماع الكتابة أن يكتب الرجل عبده أو عبيده على نجمين فكثر بمال صحيح محلّ يبيعه ومملكه، كما تكون البيوع الصحيحة بالحلال إلى الأجل المعلوم، فإذا كان هكذا، وكان ممن تجوز كتابته من المالكين ومن تجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة، ولا يعتق المكاتب حتى يقول في المكاتب: فإذا أدت إلي هذا ويصفه فانت حر؛ فإن أدى المكاتب ما شرط عليه، فهو حر بالأداء.

وكذلك إذا أبراه السيد مما شرط عليه بغير عجز من

فالكاتب جائزة والمائة مقسومة على قيمة الثلاثة، وإن كان أحدهم قيمته مائة دينار والآخران قيمة خمسين خمسين فنصف المائة من الكتابة على العبد الذي قيمته مائة ونصفها الباقي على العبد اللذين قيمتهما خمسون خمسون على كل واحد منهما خمسة وعشرون، فإيهم أدى حصته من الكتابة عتق وإيهم عجز ردّ رقيقاً، ولم تنتقض كتابة الباقي، وإن قال الباقي: نحن نستعمله ونؤدي عنه فليس لهم ذلك، وإيهم مات قبل أن يؤدي حصته من الكتابة مات رقيقاً وماله لسيده دون الذين كاتبوا معه ودون ورثته لو كانوا أحراراً ودون ولده لو كانوا معه في الكتابة؛ لأنه مات رقيقاً، وإذا أدوا إلى السيد نجمين فيهما ستون ديناراً، فقالوا: أدينا إليك عن كل رجل عشرين فهو كما قالوا ويبقى علي اللذين عليهما خمسون عشرة دنائير على كل واحد منهما خمسة، وعلى الذي عليه خمسون ثلاثون ديناراً، وإن قال الذي عليه خمسون: أديناها على قدر ما يصيبنا، وقال الآخران: بل على العدد دون ما يصيبنا، فالقول قول اللذين عليهما الخمسون؛ لأن الأداء من الثلاثة فلكل واحد منهم ثلثه حتى تقوم بينة، أو يتصادقوا على غير ذلك.

وهكذا لو مات أحدهم، أو انسان منهم كان الأداء على العدد لا على ما يصيبهما إذا اختلفت قيمتهم، وإذا كاتبهم على ما وصفنا أدى كل واحد منهم بقدر ما يصيبه.

فإن أدوا على العدد فأراد اللذان أديا أكثر مما يصيبهما الرجوع فيما أديا، وقالوا: تطوعنا بالفضل لم يكن لهما لا رجوع إذا قبض السيد، وإن لم يقبضه فلهما أن يحسب عنه ما لم يحلّ عليهما، وإن تصادق العبيد والسيد على أنهما أديا من صاحبهما كان لهما أن يرجعا به على السيد؛ لأنه ليس للسيد أن يأخذ منهما شيئاً على غير أنفسهما، وقد أخذ منهما شيئاً ههنا عن غيرهما، ولو كان السيد شرط عليهم أن يؤديوا إليه في كل نجم ثلاثين ديناراً على كل واحد منهم عشرة كان جائزاً، وكان عليهم أن يؤديوها كذلك فيؤدي كل واحد منهم عشرة نجمين، ثم يبقى على اللذين قيمتهما خمسون خمسة دنائير إلى الوقت الذي شرطها إليه، وعلى الذي قيمته مائة ثلاثون إلى الوقت الذي شرطها إليها؛ فإن جعل محلّ النجوم واحداً كان محلّ الخمسة الباقية على كل واحد من العبدتين محلّ الثلاثين التامة على الآخر كأنه جعل النجوم إلى ثلاث سنين يؤديون إليه كل واحد عشرة في السنتين الأوليين، وما بقي على كل واحد آذاه في السنة الثالثة إذا بين هذا في أصل الكتابة.

ولو أدوا إليه على العدد، فقال اللذان أديا أكثر مما يلزمهما: نحن نرجع بالفضل عن نجمتنا لم يكن لهما، وكان لهما أن يحسب ذلك لهما من النجم الذي يلي النجم الذي أديا فيه إن شاء،

لو أفلس رجع عبدًا لم يملك منك شيئاً فهو مغرمٌ لك، هذا من أجل أنه لم يكن سلعة يخرجُ منك فيها مالٌ قال: قلت له: فقال لي رجلٌ: كاتبٌ غلامك هذا وعليّ كتابته، ففعلت، ثم مات، أو عجزَ قال: لا يغرمُ لك عنه، وهذا مثلُ قوله في العبدَيْن. [أخرجه البيهقي (٣٢٣/١٠)]

قال الشافعي: وهذا إن شاء الله كما قال عطاء في كل ما قال: من هذا.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوز أن يكتب الرجلُ عبده على أن بعضهم حملاً عن بعض؛ لأنه لا يجوز للمكاتب أن يثبت على نفسه ديناً على غيره لسيده ولا لغيره، وليس في الحماله شيء يملكه العبد، ولا شيء يخرج من أيديهما بإذنهما ويقبض، فإن كاتبوا على أن بعضهم حملاً عن بعض فأدوا عتقوا بكتابة فاسدة ورجع السيد بفضل إن كان في قيمتهم، فأيهم أدى متطوعاً عن أصحابه لم يرجع عليهم، وأيهم أدى بإذنه رجع عليهم، ولا يجوز لأحد أن يكتب عبده على أن يحمل له رجلٌ بما عليه من كتابته حرّاً كان الرجل، أو عبداً ماذوناً له، أو غير ماذون له؛ لأنه لا يكون للسيد على عبده بالكتابة دينٌ يثبت كبروت ديون الناس، وإن الكتابة شيء إذا عجز المكاتب عن أدائه بطل عنه، ولم يكن له ذمة يرجع بها الحميل عليه.

قال: وإن عقد السيد على المكاتب كتابةً على أن فلاناً حميلٌ بها وفلانٌ حاضرٌ راضٍ، أو غائب، أو على أن يعطيه به حملاً يرضاه فالكاتب فاسدة؛ فإن أدى المكاتب الكتابة فالمكاتب حرٌّ، كما يعتق بالحنث واليمين إلا أنهما يتراجعان بالقيمة، وإن لم يؤدّها بطلت الكتابة، وإن أراد المكاتب أدامها فللسيد أن يمتنع من قبولها منه؛ لأنها فاسدة.

وكذلك إن أراد الحميل أدامها فللسيد الامتناع من قبولها، فإذا قبلها فالعبد حرٌّ، وإذا أدامها الحميل عن الحماله له إلى السيد فأراد الرجوع بها على السيد فله الرجوع بها، وإذا رجع بها، أو لم يرجع فعلى المكاتب قيمته للسيد؛ لأنه عتق بكتابة فاسدة ويجعل ما أخذ منه قصاصاً من قيمة العبد، وهكذا كلما اعتقت العبد بكتابة فاسدة جعلت على العبد قيمته بالغة ما بلغت وحسبت للعبد من يوم كاتب الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده، ولا يجوز للرجل أن يكتب عبده على أن يحمل له عبدٌ له عنه، ولا يجوز أن يحمل له عبده عن عبدٍ له ولا عن عبده لغيره ولا عن عبدٍ أجنبي؛ لأنه لا يكون له على عبده دينٌ ثابت بكتابة ولا غيرها.

قال: ولا يجوز أن يكتب العبد كتابةً واحدةً على أن بعضهم حملاً عن بعض، ولا أن يكتب ثلاثة أعبد على مائة على أنه لا يعتق واحدٌ منهم حتى يؤدوا المائة كلها؛ لأن هذه

المكاتب فهو حرٌّ؛ لأن مانعه من العتق أن يبقى لسيده عليه دينٌ من الكتابة.

فإن قال: قد كاتبك على كذا، ولم يقل له: إذا أديتَه فأنت حرٌّ لم يعتق إن أداه.

فإن قال قائل: فإن الله عز وجل يقول: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ قيل: هذا مما أحكم الله عز وجل جلته لإباحة الكتابة بالتزويل فيه وأبان في كتابه أن عتق العبد إنما يكون بإعتاق سيده إياه، فقال: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾؛ فكان بيناً في كتاب الله عز وجل أن تحريرها إعتاقها، وأن عتقها إنما هو بأن يقول للمملوك: أنت حرٌّ كما كان بيناً في كتاب الله عز وجل ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ أن الطلاق إنما هو بإيقاعه بكلام الطلاق المصرح لا التعريض ولا ما يشبه الطلاق هكذا عامة من جل الفرائض أحكمت جملها في آية وأبنت أحكامها في كتاب أو سنن، أو إجماع، فإذا كاتب الرجل عبده، ولم يقل: إن أديت لي فأنت حرٌّ وأدى، فلا يعتق، وذلك خراج أداه إليه، وكل هذا إذا مات السيد، أو خرس، ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها قولاً، إن قولي قد كاتبك إنما كان معقوداً على أنك إذا أديت فأنت حرٌّ، فإذا قال: هذا فادى فهو حرٌّ؛ لأنه كلام يشبه العتق كما لو قال له: اذهب، أو اعتق نفسك يعني به الحرية عتق، وكما لو قال لامرأته: اذهبي أو تقني يعني به الطلاق وقع الطلاق، ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق إلا بأن يقول: قد عقدت القول على نية الطلاق والعتاق.

٢١- جملة العبد

٢٩٤٢- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى: قال: أخبرنا عبد الله بن الحارث، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: كتبت على رجلين في بيع إن حيكما من مبيكما ومليككما عن معلومكما قال: يجوز، وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى، وقال زعامة. يعني حمالة. [أخرجه البيهقي (٣٢٣/١٠)]

٢٩٤٣- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: أخبرنا عبد الله بن الحارث، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: كتبت عبدتين لي وكتبت ذلك عليهما قال: لا يجوز في عبيدك، وقالها سليمان بن موسى قال ابن جريج قلت لعطاء: لم لا يجوز؟ قال: من أجل أن أحدهما

كان ما دفع إليه المكاتب حراماً لا ثمن له رجع السيد على المكاتب بجميع قيمته عبداً يوم عتق لا يوم كاتبه؛ لأنه إنما خرج من يديه يوم عتق، وإن كان ما أدى إليه مما يجل، وكان معه شرط يفسد الكتابة أقم جميع ما أدى إليه والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم، ولا يوم الكتابة، ثم تراجعاً بالفضل كان تآدى منه عشرين ديناراً أو قيمتها، وهو كآدى عشرين ديناراً وقيمة المكاتب مائة دينار فيرجع عليه السيد بشمانين ديناراً يكون بها غريباً من الغرماء يخاص غرماءه بها لا يقدم عليها ولا هم عليه؛ لأنه دين على حر لا كتابة.

ولو كانت قيمة المكاتب عشرين ديناراً فأدى إلى السيد مائة رجع المكاتب على السيد بشمانين، وكان بها غريباً، وإذا كاتب الرجل عبده كتابة فاسدة، فمات السيد فتآدى ورثته الكتابة عالمين بفساد الكتابة، أو جاهلين لم يعتق المكاتب؛ لأنهم ليسوا الذين قالوا: أنت حر بادء كذا فيعتق بقوله، وبأن الكتابة فاسدة فما أدى إليهم عيدهم وهو غير مكاتب فهو من أموالهم بلا شرط يعتق به عليهم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو تأداها السيد بعد ما حجر عليه لم يعتق عليه من قبل أنه إنما يعتق بقول السيد إذاها، فيكون قوله أنت حر على كذا، فإذا كان محجوراً لم يعتق بهذا القول؛ لأن الشرط الأول في الكتابة فاسد، ولو كان صحيحاً لزمه بعد الحجر وذهاب العقل.

وكذلك لو كاتبه كتابة فاسدة وهو صحيح، ثم خبل السيد فتأداها منه مغلوباً على عقله لم يعتق.

ولو كان المكاتب غيبولاً فتأداها السيد والسيد صحيح عتق بالكتابة، وكل له القاضي ولياً تراجعاً بالقيمة كما كان المكاتب راجعاً بها؛ لأن كتابة العبد المخبول فاسدة فما تآدى منه السيد، فإنما يتآدى من عبده وإيقاعه العتق له واقع.

٢٣- الشرط الذي يفسد الكتابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا شرط الرجل على مكاتبه، أو مكاتبه أنه إذا أدى إليه ما طابت به نفسه عتق أو أنه لا يعتق إلا بما طابت به في نفس سيده، فالكاتب في هذا كله فاسدة، ولو كاتبه على نجوم بأعيانها على أنه إذا أدى فهو حر بعد موت سيده فأذاها كان مذبذباً، وكان لسيد يبعه، وليست هذه كتابة إنما هذا كقولو: إذا دخلت الدار فانت حر بعد موتي فله يبعه قبل أدائها وبعده، وإذا كاتبه على مائة دينار يؤذيها في عشر سنين؛ فإن أدى منها خمسين معجلة في سن، فالكاتب فاسدة؛ لأنه إلى غير أجل، ولو أدى الخمسين الأخرى لم يعتق؛ لأنه لم يقل:

كالخمال من بعضهم عن بعض، فإذا كاتب الرجل عبده، أو عبده على أن بعضهم حملاً عن بعض، أو كاتب اثنين على مائة على أنه لا يعتق واحد منهما حتى يستوفي السيد المائة كلها فالكاتب فاسدة؛ فإن ترفعها تقضت، وإن لم ترفعها فهي منتقضة، وإن جاء العبدان بالمال فللسيد رده إليهما والإشهاد على نقض الكتابة وترك الرضا بها، فإذا شهد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير الكتابة؛ لأنه مال عبده، أو عبده وأصح له أن يطل الحاكم تلك الكتابة، وإن أخذ من عبده ما كاتبه عليه على الكتابة الفاسدة عتقوا وكانت عليهم قيمتهم له يحاصهم بما أخذ منهم في قيمتهم، ولو كاتب عبده، أو عبده على أرطال خر، أو مينة أو شيء عزم فأدوه إليه عتقوا إذا كان قال لهم: فإن أدبتم إلي كذا وكذا فأنتم أحرار، ورجع عليهم بقيمتهم حاله، وإنما خالفنا بين هذا وبين قوله: إن دخلتم الدار أو فعلتم كذا فأنتم أحرار إن هذه عين لا بيع فيها بحال بينهم وبينه، وإن كاتبهم على الخمر، وما يحرم، وكل شرط فاسد في بيع يقع العتق بشرطه أن العتق واقع به، وإذا وقع به العتق لم يستطع رده، وكان كالبيع الفاسد يقبضه مشتره ويفوت في يديه فيرجع على مشتره بقيمته بالغة ما بلغت، ويكون شيء إن أخذه من مشتره حرام بكل حال لا يقاص به، وإن أخذه منه شيئاً يجل ملكه قاص به من ثمن البيع الفاسد.

٢٢- الحكم في الكتابة الفاسدة

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وكل كتاب.

قلت: إنها فاسدة فأشهد سيد المكاتب على إبطالها فهي باطلة.

وكذلك إن رفعها إلى الحاكم بإطلها، وإن أشهد سيد المكاتب على إبطالها، أو إبطالها الحاكم، ثم أدى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل؛ فإن قال له: إن دخلت الدار فانت حر، ثم قال: قد أبطلت هذا لم يطل والكتابة بيع يطل، فإذا بطل فأدى ما جعل عليه، فقد أداها على غير الكتابة ألا ترى أنه إن قال: إن دخلت الدار وأنت لابس كذا فانت حر، أو دخلت الدار قبل طلوع الشمس فانت حر لم يعتق إلا بأن يدخلها لابساً ما قال وقبل طلوع الشمس فكذلك لا يعتق المكاتب؛ لأنه لم يتأد إذا أبطلها منه على ما شرط له من العتق إذا أبطله، ومن اعتق على شرط لم يعتق إلا بكمال الشرط.

وإن كان كاتب السيد عبده كتابة فاسدة، فلم يطلها حتى أدى ما كاتبه عليه فهو حر؛ لأنه اعتقد على شرط عليه أداها؛ فإن

السيد: تؤدبها في شهر، وقال العبدُ في ثلاثة أشهر أو أكثر، وسواء كان المكتبُ أدنى من الكتابة شيئاً كثيراً، أو قليلاً، أو لم يؤدبه، وإن أقاماً جميعاً البيّنة على ما يتداعيان، وكانت البيّنة تشهد في يوم واحد، وتصادق المكتبُ والسيدُ أن لم تكن إلا كتابة واحدة أبطلت البيّنة وأحلفتها كما ذكرت.

وكذلك لو شهدت بيّنة المكاتب على أنه كاتبه على ألفٍ فأذاها وشهدت بيّنة سيده أنه كاتبه على ألفين فأدى ألفاً لم يعتق المكتبُ، وتحالفا وتراذاً الكتابة من قبل أن كل واحد من البيّتين تكذب الأخرى، وليست إحدهما بأولى أن تقبل من الأخرى، ولو شهدا معاً بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد عجّل له العتق، وقالت بيّنة السيد: أخر عنه ألفاً فجعلها ديناً عليه أنفذت له العتق لاجتماعهما عليه وأحلفت كل واحد منهما لصاحبه، ثم جعلت على المكتب قيمته لسيدته كانت أكثر من ألفين، أو أقل من الألف؛ لأنّي طرحتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا.

قال: ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منها مائة فمرت سنون، فقال السيد: لم تؤد إليّ شيئاً، وقال العبد: قد أدت إليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع يمينه، وعلى المكاتب البيّنة؛ فإن لم تقم بيّنة وحلف السيد قيل للمكاتب: إن أدت جميع ما مضى من نجومك الآن، وإلا فلسيدك تعجزك.

ولو قال السيد قد عجزته وفسخت كتابته وأنكر المكتب أن يكون فسخ كتابته وأقر بماله، أو لم يقر به كان القول قول المكتب مع يمينه، ولا يصدق السيد على تعجزه إلا بيّنة تقوم على حلول نجم، أو نجوم على المكتب، فيقول: ليس عندي أداء، ويشهد السيد أنه قد فسخ كتابته فتكون مفسوخة وسواء كان هذا عند حاكم، أو غير حاكم.

وإذا كاتب الرجل عبده وله ولد من امرأة حرة فمتى قال السيد قد كنت قبضت من عبيد المكاتب كلها والسيد صحيح، أو مريض فالعبد حر ويحرر المكتب ولأهله من المرأة الحرة، ولو كانت المسألة بجالها ومات العبد المكتب، فقال السيد: قد كنت قبضت نجومه كلها ليشيت عتقه قبل موته، وكذبه موالي المرأة الحرة وصدقته ولّد المكتب الأحرار كان القول قول الموالي أن لم يعتقه حتى مات، ويثبت لهم الولاء على ولد مولاتهم، وأخذ مال إن كان للمكاتب يدفع إلى ورثته الأحرار بإقرار سيده أنه قد مات حرّاً، وهكذا لو قذف المكتب رجلاً لم يصدق مولاه على عتقه، ولا يحذ إلا بيّنة تقوم على أنه عتق قبل موته، ويصدق السيد المكتب على ما عليه، ولا يصدق على ماله.

وإذا أقر السيد في مرضه أنه قبض ما على مكاتبه حالاً كان على المكتب، أو ديناً صدق، وليس هذا بوصية ولا عتق هذا

فإن أدت فانت حر؛ فإن شاء السيد اعتقه، وإن شاء لم يعتقه، ولم يكن شيء من هذا كتابة؛ فإن أدى العبد بعد موت سيده لم يعتق العبد على بني سيده، وكان هذا كالأخراج، ولسيده بيعه في هذا، وفي كل كتابة.

قلت: إنها فاسدة.

وكذلك لو كاتبه على مائة دينار يؤدبها في عشر سنين في كل سنة كذا، ولم يقل، فإذا أدتها فانت حر كان هذا خراجاً؛ فإن أذاها فليس بحر.

وكذلك لو قال له: إن أدت إليّ مائة دينار فانت مكاتب، وسواء في هذا كله قال: إذا أدت عتقت، أو لم يقله؛ فإن أدى المائة الدنانير فليس بمكاتب؛ لأنه جعله مكاتباً بعد أداء المائة، ولم يسم كتابة؛ فكان هذا ليس بكتابة من وجهين،

ولو قال: إن أدت إليّ مائة دينار فانت مكاتب على مائة دينار تؤدبها في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها فأدى إليه مائة دينار لم يكن مكاتباً، وليس هذا بقول: إن دخلت الدار فانت حر، وإن أدت إليّ مائة دينار فانت حر؛ لأن الكتابة بيع السيد العبد نفسه أشبه ألا ترى أن رجلاً لو قال لرجل: إن أعطيتني عشرة دنانير، فقد بعثك داري بمائة، فأعطاه عشرة دنانير لم تكن داره بيعاً له بمائة ولا غيرها، ولا يكون بينهما بيع حتى يحدنا بيعاً مستقبلاً يتراضيان به، فذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتباً حتى يحدنا كتابة يتراضيان بها.

٢٤- الخيار في الكتابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كاتب الرجل عبده على أن للسيد أن يفسخ الكتابة متى شاء ما لم يؤد العبد كانت الكتابة فاسدة، ولو شرط السيد للعبد فسخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة جائزة؛ لأن ذلك بيد العبد، وإن لم يشترطه العبد ألا ترى أن العبد لا يعتق بالكتابة دون الأداء، ولم يخرج من ملك السيد خروجا تاماً، فمتى شاء ترك الكتابة.

أو لا ترى أن الكتابة شرط أثبت السيد على نفسه لعبده دونه، فلا يكون للسيد فسخه.

٢٥- اختلاف السيد والمكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا تصادق السيد وعبيده على أنه كاتبه كتابة صحيحة، فاختلفا في الكتابة، فقال السيد: كاتبك على ألفين، وقال العبد: على ألف تحالفا كما يتحالفا المتبايعان الحران، وترادان.

وكذلك إن تصادقا على الكتابة واختلفا في الأجل، فقال

يوماً، ودعه للكسب في كتابته يوماً فترك سيده استيفاء يومه واكتسب مالا فطلبه السيد، وقال: كسبه في يومي، وقال الذي أقر له بالكتابة بل في يومي كان القول قول الذي له فيه الكتابة ولذني لم يقر له بالكتابة عليه أجبر مثله فيما مضى من الأيام التي لم يستوفها منه يرفع منها بقدر نفقة العبد فيها؛ فإن عجز عن أدائها ألزمناه العجز مكانه، وتبطل كتابته كما إذا عجز عن أداء الكتابة عجزنا، وأبطلنا كتابته.

ولو أن عبداً ادعى على سيده أنه كاتبه، أو على ابن رجل أن أباه كاتبه، وإنما ورثه عنه، فقال السيد: كاتبك وأنا محجور أو كاتبك أبي وهو محجور، أو مغلوب على عقله، وقال المكاتب: ما كان ولا كنت محجوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبتي؛ فإن كان يعلم أنه قد كان في حال محجوراً، أو مغلوباً على عقله فالقول قوله مع يمينه، وما ادعى من الكتابة باطل، وإن لم يكن يعلم كان مكاتباً وكانت دعواه أنه محجور ومغلوب على عقله، ولا يعلم ذلك باطلاً، ويحلف المكاتب لقد كاتبه وهو جائز الأمر.

ولو ادعى مكاتب على سيده أنه كاتبه على الف فادّاها وعق، وقال مولاة: كاتبك على الفين وأثبت ألفاً ولا تعتق إلا بأداء ألفين الثانية؛ فإن أقام البيّنة، وقالت بيّنة العبد: كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا، وقالت بيّنة السيد: كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا إكذاباً من كل واحد من البيّتين للأخري، وتحالفاً وهو مملوك بحاله إن زعما معاً إن لم تكن كتابة إلا واحدة.

ولو قالت بيّنة السيد: كاتبه في رمضان من سنة كذا، وقالت بيّنة العبد: كاتبه في شوال من تلك جعلت البيّنة بيّنة العبد؛ لأنهما قد يكونان صادقين، فيكون كاتبه في شهر رمضان، ثم انتقضت الكتابة وأحدثت له كتابة أخرى.

قال: ولو قالت بيّنة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا على ألفين، ولم تقل عتق ولا أدّى، وقالت بيّنة السيد: كاتبه في شوال من تلك السنة على الفين كانت البيّنة بيّنة السيد وجعلت الكتابة الأولى منتقضة؛ لأنه يمكن فيهما أن يكونا صادقين، وإذا قالت البيّنة الأولى: عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق، وكانت البيّتان باطلتين، ولم يكن مكاتباً بحال.

ولو أقام العبد البيّنة أنه كاتبه على ألفين، والسيد أنه كاتبه على الفين، ولم توقّت إحدى البيّتين أحلفتهما معاً ونقضت الكتابة، وحيث قلت أحلفهما؛ فإن نكل السيد وحلف العبد فهو مكاتب على ما ادعى، وإن لم يحلف كان عبداً، وإن نكل السيد والعبد كان عبداً لا يكون مكاتباً حتى ينكل السيد ويحلف العبد مع نكول سيده.

ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه وأقام بيّنة بكتابته، ولم

إقرار له ببراءة من دين عليه كما يصدق على إقراره حر براءة من دين له عليه.

ولو كان لرجل مكاتبان فآقر أنه قد استوفى ما على أحدهما، ثم مات، ولم يبين أيهما الذي قبض ما عليه آقرغ بينهما فأيهما خرج سهمه عتق وكانت على الآخر نحرمة إلا ما أثبت أنه آداه منها.

ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدّي كل سنة نجماً فمرت به سنون، فقال: قد أدّيت لنجوم السنين الماضية وأنكر السيد فالقول قوله مع يمينه، وعلى المكاتب أن يؤدّي النجوم الماضية مكانه وإلا فلسيده تعجيزه، وهكذا لو مات سيده فادعى ورثته أن نحرمة بحالها كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع أيمانهم كما تكون أيمانهم على حق لأبيهم؛ لأن الكتابة حق من حقوق أبيهم لا يطلعه حلول أجل المكاتب حتى تقوم بيّنة باستيفائه إياه، ولو قامت بيّنة باستيفاء سيده نجماً في سنة لم يطل ذلك لنحرمة في السنين قبلها؛ لأنه قد يستوفي نجم سنة، ولا يستوفي ما قبلها ويحلف له وتبطل دعواه؛ فإن لم يحلف له أحلف العبد على ما ادعى ولزم ذلك السيد.

ولو ادعى أن سيده كاتبه، وقد مات وأنكر ذلك الورثة فعليه البيّنة؛ فإن لم يقيم بيّنة حلف الورثة ما علموا أباهم كاتبه وبطلت دعواه، ولو كان الوارثان ابني فآقر أحدهما أن أباه كاتبه، أو نكل عن اليمين فحلف المكاتب وأنكر الآخر، وحلف ما علم أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً، وإن كان في يده مال أفاده بعد الكتابة أخذ الوارث الذي لم يقر بالكتابة نصفه، وكان نصفه للمكاتب، وكان للذي لم يقر بالكتابة أن يستخدمه ويؤاخره يوماً، وللذي أقر بالكتابة أن يتأذى منه نصف النجم الذي آقر أنه عليه، ولا يرجع به أخوه عليه، وإذا عتق لم يقوم عليه؛ لأنه إنما آقر أنه عتق بشيء فعله الأب كما لو ورثا عبداً فادعى عتقاً فآقر أحد الابنين أن أباه أعتقه وأنكر الآخر عتق نصيبه منه، ولم يقوم عليه؛ لأنه إنما آقر بعتقه من غيره، وولاء نصف إذا عتق لأبيه، ولا يقوم في مال أبيه ولا مال ابنه، وهذا يخالف للعبد بين اثنين يبتدئ أحدهما كتابته دون صاحبه؛ لأن هذا يقر أنه لم يرثه قط إلا مكاتباً وذلك مالكا عبداً يبتدئ أحدهما كتابته، فلا يجوز؛ لأنه ليس له أخذ شيء منه دون شريكه، ولو عجز المكاتب الذي آقر له أحدهما رجع رقيقاً بينهما كما كان أولاً؛ فإن وجد له مال كان له في الكتابة قبل موت سيده اقتسامه؛ فإن وجد له مال كان بعد إثبات نصف الكتابة وإبطال نصفها كان للذي آقر بالكتابة دون أخيه إذا كان أخوه يستخدمه يومه قال: والقول قول الذي بالكتابة؛ لأننا حكمنا أن ماله في يديه، ولو أننا حكمنا بأن نصفه مكاتب، وأعطينا الذي جحد نصف الكتابة وقلنا له: استخدمه

تقل البيّنة: على كذا وإلى وقت كذا لم تجز الشهادة.

وكذلك لو قالت: كاتبه على مائة دينار، ولم تثبت في كم يؤذيها.

وكذلك لو قالت: كاتبه على مائة دينار منجمة في ثلاث سنين، ولم تقل في كل سنة ثلثها أو أقل، أو أكثر لا تجوز الشهادة حتى توفت المال والسنين، وما يؤدى في كل سنة، فإذا نقصت البيّنة من هذا شيئاً سقطت وحلف السيّد، وكان العبد مملوكاً، وإن نكل حلف العبد، وكان مكاتباً على ما حلف عليه.

ولو أقام بيّنة أنه كاتبه فأدى إليه فعتق، فقامت له بيّنة أن سيّده أقر أنه كاتبه على أنه إن أدى فهو حرّ، وأنه أدى إليه وجحد السيّد، أو ادعى أن الكتابة فاسدة اعتقته عليه واحلفت العبد على فساد الكتابة؛ فإن حلف برئ وإلا حلف السيّد وتراداً القيمة.

٢٦ - جماع أحكام المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يروى أن من كاتب عبده على مائة أوقية فأذاها إلا عشر أواق فهو رقيق.

٢٩٤٤ - أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال: في المكاتب هو عبد ما بقي عليه ورثته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ وهو قول عامة من لقيت، وهو كلام جمل، ومعنى قولهم - والله تعالى أعلم، -: عبد في شهادته وميراثه وحلوه والجنابة عليه وجملته جنايته بأن لا تعقلها عاقلة مولاه، ولا قرابة العبد، ولا يضمن أكثر من قيمته في جنايته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد في الأكثر من أحكامه، وليس كالعبد في أن لسيّده بيعه، ولا أخذ ماله ما كان قائماً بالكتابة.

ولا يعتق المكاتب إلا بأداء آخر نجومه، فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار منجمة في كل سنة على أنك متى أدت نجماً عتق منك بقدره فأدى نجماً عتق كله ورجع عليه سيّده بما بقي من قيمته، وكانت هذه الكتابة فاسدة.

ومن قذف مكاتباً كان كمن قذف عبداً، وإذا قذف المكاتب حدّ حدّ عبداً.

وكذلك كل ما أتى المكاتب مما عليه فيه حدّ فحدّه حدّ عبداً.

ولا يرث المكاتب، ولا يورث بالنسب، وإن مات المكاتب ورث هو بالرق ومثل أن يرث المكاتب بالرق أن يكون له عبد فيموت فيأخذ المكاتب مال عبده كما كان يبيع رقبته؛ لأنه مالك

له.

وإذا مات المكاتب، وقد بقي عليه من كتابته شيء قل، أو كثير، فقد بطلت الكتابة، وإذا كان المكاتب إذا قال في حياته: قد عجزت بطلت الكتابة؛ لأنه اختار تركها أو عجز فعجزه السيّد بطلت الكتابة كان إذا مات أولى أن تبطل الكتابة؛ لأن المكاتب ليس بحميّ فيؤدى إلى السيّد دينه عليه وموته أكثر من عجزه ولا مزية للمكاتب تفضل بين المقام على كتابته والعق.

وإذا مات فخرج من الكتابة أحطنا أنه عبد، وصار ماله لسيّده كله، وسواء كان معه في الكتابة بنون ولدوا من جارية له أو أم ولد، أو بنون بلغوا يوم كاتب وكتبوا معه وقرابة له كاتبوا معه فجميع ماله لسيّده.

ولو قال سيّده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه، أو وهبتها له أو اعتقته لم يكن حرّاً، وكان المال ماله بحاله؛ لأنه إنما وهب لبيّته مال نفسه.

ولو قذفه رجل، وقد مات، ولم يؤدّ لم يحدّ له؛ لأنه مات، ولم يعتق.

فإذا مات المكاتب فعلى سيّده كفنه وقبره؛ لأنه عبده.

وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه، ثم مات قبل أن يقبضه سيّده، أو دفع المال إلى رسول ليدفعه إلى سيّده، فلم يقبضه سيّده حتى مات عبداً.

وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فمّر به أجنبي، أو ابن لسيّده فقتله كانت عليه قيمته عبداً.

وكذلك لو كان سيّده قتله كان ظالمًا لنفسه، ومات عبداً فلسيّد ماله ويعزّر سيّده في قتله.

ولو وكلّ المكاتب من يدفع إلى السيّد آخر نجومه ومات المكاتب، فقال ولد المكاتب الأحرار قد دفعها إليك الوكيل وأبونا حيّ، وقال السيّد ما دفعها إليّ إلا بعد موت أبيكم فالحق قول السيّد المكاتب؛ لأنه ماله، ولو أقاموا بيّنة على أنه دفعها إليه يوم الاثنين ومات أبوه يوم الاثنين كان القول قول السيّد حتى تقطع البيّنة على أنه دفعها إليه قبل موت المكاتب أو توفت فتقول: دفعها إليك قبل طلوع الشمس يوم الاثنين، ويقر السيّد أن العبد مات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم، أو تقوم بيّنة بذلك، فيكون قد عتق، ولو شهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيّد قبل موت المكاتب لم تقبل شهادته.

ولكن لو وكلّ السيّد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نجومه فشهد وكيل سيّد المكاتب أنه قبضها منه قبل يموت، وقال السيّد: قبضها بعد ما مات جازت شهادة وكيل سيّد المكاتب عليه وحلف ورثة المكاتب مع شهادته، وكان أبوه حرّاً، وورثه ورثته

الأحرار، ومن يعتق بعته.

٢٧- ولد المكاتب وماله

٢٩٤٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ

اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءَ: رَجُلٌ كَاتَبَ عَبْدًا لَهُ وَقَاطَعَهُ فَكَتَمَهُ مَالًا لَهُ وَعَبِيدًا وَمَالًا غَيْرَ ذَلِكَ قَالَ هُوَ لِلسَّيِّدِ، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠/٣٣٤)]

٢٩٤٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ

اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءَ: فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ سَأَلَهُ مَالَهُ فَكَتَمَهُ إِثَاءً، فَقَالَ هُوَ لِسَيِّدِهِ فَقُلْتُ لِعَطَاءَ فَكَتَمَهُ وَلَدًا مِنْ أُمِّهِ، وَلَمْ يُعْلِمْنَاهُ قَالَ هُوَ لِسَيِّدِهِ، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ:

قلت له: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ سَيِّدُهُ قَدْ عَلِمَ بَوْلَدِ الْعَبْدِ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ السَّيِّدُ وَلَا الْعَبْدُ عِنْدَ الْكَتَابَةِ؟ قَالَ فَلَيْسَ فِي كِتَابَتِهِ هُوَ مَالٌ لِسَيِّدِهِمَا، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. [أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠/٣٣٤)]

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الْقَوْلُ مَا قَالَ عَطَاءُ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ فِي وَلَدِ الْعَبْدِ الْمَكَاتِبِ سَوَاءٌ عَلِمَهُ السَّيِّدُ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ هُوَ مَالٌ لِلْسَّيِّدِ.

وكذلك مالُ الْعَبْدِ لِلْسَّيِّدِ وَلَا مَالٌ لِلْعَبْدِ، وَإِذَا كَاتَبَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ، وَلَهُ مَالٌ فَلِلْسَّيِّدِ أَخَذَ كُلُّ مَالٍ كَانَ لِلْعَبْدِ قَبْلَ مَكَاتِبَتِهِ.

٢٨- مالُ الْعَبْدِ الْمَكَاتِبِ

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ تَاجِرًا، أَوْ غَيْرَ تَاجِرٍ فِي يَدَيْهِ مَالٌ فَكَاتَبَهُ سَيِّدُهُ فَمَالُ السَّيِّدِ، وَلَيْسَ لِلْمَكَاتِبِ شَيْءٌ مِنْهُ، وَمَا اكْتَسَبَ الْمَكَاتِبُ فِي كِتَابَتِهِ، فَلَا سَبِيلَ لِلْسَّيِّدِ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْجِزَ، فَإِذَا اخْتَلَفَ الْعَبْدُ وَالسَّيِّدُ، وَقَدْ تَدَاعَا الْكَتَابَةُ، وَلَمْ يَكْتَابِ أَوْ لَمْ يَتَدَاعِيهَا فِي مَالٍ فِي يَدَيْ الْعَبْدِ فَمَالُ السَّيِّدِ وَلَا مَوْضِعٌ لِلْمَسْأَلَةِ فِي هَذَا، وَلَكِنْ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِ الْعَبْدِ بَعْدَ الْكَتَابَةِ، فَقَالَ الْعَبْدُ: أَفْدَتَهُ بَعْدَ الْكَتَابَةِ، وَقَالَ السَّيِّدُ: أَفْدَتَهُ قَبْلَهَا، أَوْ قَالَ: هُوَ مَالٌ لِي أَوْدَعْتَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ الْمَكَاتِبِ مَعَ يَمِينِهِ، وَعَلَى السَّيِّدِ الْيَمِينَةُ فَمَا أَقَامَ عَلَيْهِ شَاهِدَيْنِ، أَوْ شَاهِدًا وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ شَاهِدًا وَحَلَفَ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيْ الْعَبْدِ قَبْلَ الْكَتَابَةِ فَهُوَ لِلْسَّيِّدِ.

وكذلك لو أقرَّ الْعَبْدُ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ الْكَتَابَةُ فَهُوَ لِلْسَّيِّدِ، وَلَوْ شَهِدَ الشَّهَوْدُ عَلَى شَيْءٍ كَانَ فِي يَدَيْ الْعَبْدِ، وَلَمْ يَحْذُوا حَدًّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي يَدَيْ الْعَبْدِ قَبْلَ الْكَتَابَةِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْعَبْدِ حَتَّى يَحْذُوا وَقَتًا يَعْلَمُ فِيهِ أَنَّ الْمَالَ كَانَ بِيَدَيْ الْعَبْدِ قَبْلَ الْكَتَابَةِ.

وكذلك لو قالوا: كَانَ فِي يَدَيْهِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لَغَرَّةَ شَهْرٍ كَذَا، وَكَانَتِ الْكَتَابَةُ ذَلِكَ الْيَوْمَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْعَبْدِ حَتَّى تَحْذُ الْيَمِينَةُ حَدًّا يَعْلَمُ أَنَّ الْمَالَ كَانَ فِي يَدَيْهِ قَبْلَ تَصْحُّ الْكَتَابَةِ.

ولو شهدوا أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيْهِ فِي رَجَبٍ وَشَهِدُوا لَهُ عَلَى الْمَكَاتِبَةِ فِي شَعْبَانَ مِنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ الْعَبْدُ: قَدْ كَاتَبْتَنِي بِلَا بَيِّنَةٍ قَبْلَ رَجَبٍ، أَوْ فِي رَجَبٍ، أَوْ فِي وَقْتٍ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي شَهِدْتَ عَلَيْهِ الْيَمِينَةَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْعَبْدِ.

وإنما قلت هذا أَنَّ سَيِّدَ الْمَكَاتِبِ إِنَّمَا كَاتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ مَالُ سَيِّدِهِ لَا مَالٌ لَهُ.

قال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا كَاتَبَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ فَالْكَتَابَةُ فَاسِدَةٌ عَلِمَ الْمَالُ وَأَحْضَرَهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّهُ كَاتَبَ وَبِيعَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ حَصَّةَ الْكَتَابَةِ مِنْ حَصَّةِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَصَّةً مِنَ الْكَتَابَةِ غَيْرَ مَتَمِّزَةٍ، وَأَنَّهُ يَعْجِزُ، فَيَكُونُ رَقِيقًا وَيَفُوتُ الْمَالُ؛ فَإِنْ أَذَى فَتَعْتَرِجُ تَرَاجَعًا بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ فَتَكُونُ يَوْمَ كُوتِبَ وَرَجَعَ سَيِّدُهُ بِمَالِهِ الَّذِي كَاتَبَهُ عَلَيْهِ، أَوْ مِثْلِهِ، أَوْ قِيَمَتِهِ إِنْ فَاتَتْ فِي يَدَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكَاتِبَهُ، ثُمَّ يَبِيعَهُ بَعْدَ الْكَتَابَةِ مَا فِي يَدَيْهِ، أَوْ يَهْبُهُ، أَوْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ فَمَا أَنْ يَعْقِدَ الْكَتَابَةَ عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ بِحَالٍ.

قال الرَّبِيعُ: وَفِيهِ حِجَّةٌ أُخْرَى أَنَّهُ إِذَا كَاتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ فَالْكَتَابَةُ فَاسِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ كَاتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ، وَالْمَالُ الَّذِي فِي يَدَيْهِ لِسَيِّدِهِ لَيْسَ لِلْعَبْدِ.

٢٩- مَا اكْتَسَبَ الْمَكَاتِبِ

أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: مَا أَفَادَ الْمَكَاتِبُ بَعْدَ الْكَتَابَةِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ فَهُوَ لَهُ مَالٌ عَلَى مَعْنَى، وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ أَخْذُهُ، وَلَا أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُ.

فإن قيل: فكيف لا يأخذ ماله وهو لم يخرج من ملكه؟

قيل: - إن شاء الله تعالى - لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِالْكَتَابَةِ وَكَانَتِ الْمَكَاتِبَةُ مَالًا يُوَدِّعُ الْعَبْدُ وَيَعْتَقُ بِهِ، فَلَوْ سَلَطَ لِلْسَّيِّدِ عَلَى أَخْذِهِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَكَاتِبَةِ مَعْنَى إِذَا كَانَ السَّيِّدُ يَأْخُذُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ بِهِ مَوْدِيًّا كَانَ الْعَبْدُ لِلْإِدَاءِ مَطِيقًا وَمِنَعُوعًا بِالسَّيِّدِ، أَوْ كَانَ لَهُ غَيْرُ مَطِيقٍ، فَيُطْلَقُ مَعْنَى الْكَتَابَةِ بِالْمَعْنِيِّينَ مَعًا، وَيَجُوزُ لِلْمَكَاتِبِ فِي مَالِهِ مَا كَانَ عَلَى النَّظَرِ وَغَيْرِ الْاسْتِهْلَاكِ لِلْمَالِ، وَلَا يَجُوزُ مَا كَانَ اسْتِهْلَاكًا لِلْمَالِ،

بالشراء الفاسد حتى يجده لهم شراء بعد العتق، فإذا جده عتقوا عليه قال: وإنما أبطلت شراهم؛ لأنه ليس له بيعهم.

وإذا اشترى ما ليس له ببيع فليس له بشراء نظير إنما هو إتلاف لأثمانهم، وليس للمكاتب أن يشتري، وإن أذن له سيده؛ فإن تسرى قوله له فله بيع سريته، وليس له وطؤها؛ لأن وطأه إياها بالملك لا يجوز، وليس وطؤه إياها فتلاً أكثر من قوله لها: أنت حرة، وهو إذا قال لها: أنت حرة لم تمت.

وللمكاتب أن يشتري جارية قد كانت ولدت له بنكاح وبيعهما، وله أن يشتري من لا يعتق عليه من ذوي رحمه وغيرهم إذا كان شراؤه إياهم نظراً.

قال: وله إن أوصى له بآبيه وأمه، وولده أو وهبوا له أو تصدق بهم عليه أن لا يقبلهم، وإذا قبلهم أمرهم بالاكتساب على أنفسهم، وأخذ فضل كسبهم، وما أفادوا من المال؛ لأنهم ملك له فاستعان به في كتابته فمن أذى عتق، وكانوا أحراراً بعتقه.

وما كان لهم من مال، أو جني عليهم من جنابة، أو ملكوه وهم في ملكه بوجه من الوجوه فهو للمكاتب، وما ملكوه بعد العتق فهو لهم دونه، وإذا جني عليهم قبل عتق فهو جنابة على مالك، وليس له أن ينفق عليهم، وهم يقدرُونَ على الكسب ويدعهم من أن يكتسبوا كما لا يكون ذلك له في عبيد غيرهم؛ لأن هذا إتلاف ماله، وعليه أن ينفق عليهم إن مرضوا، أو عجزوا عن الكسب، ولو خاف العجز لم يكن له يبيع واحداً ممن يعتق، وذلك الوالدون والولد.

قال: وإن عجز رد رقيقاً وكانوا معاً ممالك للسيد؛ لأن عبده كان ملكهم على ما وصفت، وإن جنى واحد منهم جنابة لم يكن له أن يفديه بشيء، وكان عليه أن يبيع منه بقدر الجنابة، ولم يكن له أن يبيع منه أكثر من قدر الجنابة؛ لأن ما قد بقي في يديه منه يعتق بصفته إذا عتق، وإذا اشترى أحداً ممن ليس له شراؤه، أو باع أحداً ممن ليس له ببيع كان الشراء والبيع منتقضاً فيه لا يجوز؛ لأن صفته كانت فاسدة.

٢٩- ولد المكاتب من غير سريته.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب المكاتب، وله ولد لم يدخل ولده معه في الكتابة، وإن كاتب عليهم صغاراً كانت الكتابة فاسدة؛ لأنه لا يجوز أن يحمل عن غيره لسيد، ولا غير سيده ولا تجوز كتابة الصغار، وإذا ولدوا بعد كتابته فحكمهم حكم أمهم؛ لأن حكم الولد في الرق حكم أمه، فإن كانت أمهم حرة فهم أحرار، وإن كانت مملوكة فهم ممالك لمالك أمهم كان سيد المكاتب، أو غيره، وإن كانت مكاتبه لغير سيده فليس للأب فيهم سبيل إلا أن يكونوا موقوفين على ما تصير إليه أمهم؛ فإن

فلو وهب درهماً من ماله كان مردوداً، ولو اشترى بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردوداً، أو باع شيئاً من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردوداً.

وكذلك لو جنت عليه جنابة فعفا الجنابة على غير مال كان عفوه باطلاً؛ لأن ذلك إهلاك منه ماله، ويجوز بيعه بالنظر، وإقراره في البيع، ولا يجوز له أن ينكح بغير إذن سيده؛ فإن نكح فأصاب المرأة فسح النكاح، ولها عليه مهر مثلها إذا عتق، ولا يكون لها أن تأخذه به قبل يعتق؛ لأنها نكحته وهي طائعة، ولو اشترى جارية شراءً فاسداً فماتت في يديه كان لقيمتهامناً؛ لأن شراؤه وبيعه جائز فما لزمه بسبب الشراء لزمه في ماله.

ولو اشترى جارية فأصابها فاستحقها رجلٌ عليه أخذها، وأخذ منه مهر مثلها؛ لأن هذا بسبب بيع، وأصل البيع والشراء له جائز، وأصل النكاح له غير جائز فلذلك لم يترحمه في ماله - ما كان مكاتباً - صداق المرأة والزمهم بعد عتق، فإذا تحمل عنه الرجل بمحالة، وضمن عن آخر كان ذلك باطلاً؛ لأن هذا تطوع بشيء يلزمه نفسه في ماله فهو مثل الهبة بيهبها، ولا يلزمه بعد العتق، وإذا كان له ولد صغير، أو كبير زمن محتاج، أو أب زمن محتاج لم تلزمه نفقته، وتلزمه نفقة زوجته إن أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدها.

ولو نكح في الكتابة بغير إذن سيده، فلم يعلم سيده حتى عتق فأصابها أو أصابها قبل العتق، ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها بأنه حر ويفرق بينه وبينها.

ولو كان له عبد فمات كان عليه كفنه ميتاً ونفقته مريضاً. ولو بيع من قرابته من لا يعتق عليه لو كان حراً كان له شراؤه على النظر كما أن له شراء غيرهم على النظر، وإذا باع منهم عبداً على غير النظر فاليبيع مردود، وإن اعتقه الذي اشتراه فالعتق باطل، وإن اعتق المكاتب بعد بيعهم الذي وصفته - مردوداً - وعتق من ملكهم لم فعقهم باطل حتى يجده فيهم بيعاً، فإذا جده فهم ممالك إلا أن يشاء الذي اشتراه أن يجده لهم عتقاً، ولو باع هذا البيع الفاسد فاعتق العبد، ثم جنى ففضى الإمام على مواله بالعقل، ثم علم فساة البيع رد ورد العاقلة بالعقل على من أخذه منهم.

وكذلك لو جنى عليه ففضى بالجنابة عليه جنابة حر فقبحها، أو قبضت له ردت على من أخذت منه.

وليس للمكاتب أن يشتري أحداً يعتق عليه لو كان حراً ولداً ولا والداً ومتى اشتراه فالشراء فيهم مفسوخ؛ فإن ماتوا في يديه قبل ردهم ضمن قيمتهم؛ لأنه بسبب الشراء؛ فإن لم يردهم حتى يعتق فالشراء باطل، ولا يعتقون عليه؛ لأنه لا يملكهم

فإن عتق عتقوا يوم يعتق؛ لأنه يومئذ يصح له ملكهم، وإن رق فهم رقيق لسيده، ولا ياعون، وإن بقي عليه درهم عجز عنه، ثم مات ردوا رقيقاً، وإن قالوا: نحن نؤذي ما عليه لو مات لم يكن ذلك لهم، وللمكاتب أن يأخذ مالا إن كان في أيديهم فيؤديه عن نفسه، وإن جئت عليهم جناية لما أُرْسَ فلهم أن يأخذها، وله أن يستعملهم، ويأخذ أجور أعمالهم؛ لأنهم في مثل معنى ماله حتى يعتق، فإذا عتق عتقوا حين يتم عتقه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس للمكاتب أن يعتق من هؤلاء أحداً؛ لأنهم موقوفون على أن يعجز، فيكونوا رقيقاً للسيّد، ولا للسيّد أن يعتق واحداً منهم؛ لأنهم لو جني عليهم أو كسبوا كان للمكاتب الاستعانة به؛ فإن أجمعاً معاً على عتقهم جاز عتقهم.

وإذا ولد للمكاتب من أمته، فقال السيّد: ولد له قبل الكتابة، وقال المكاتب: ولد بعدها فالقول قول المكاتب ما أمكن أن يصدق، وذلك أن تكون الكتابة منذ سنة وأكثر، والمولود يشبه أن يكون ولد بعد الكتابة، فأمّا إذا كانت الكتابة لسنة، والمولود لا يشبه أن يكون ابن سنة، ويحيط العلم أنه ابن أكثر منها إحاطة بيّنة، فلا يصدق المكاتب على ما يعلم أنه فيه كاذب، وإن أشكل فأمكن أن يكون صدق فالقول قوله إلا أن يقيم السيّد البيّنة على أنه ولد قبل الكتابة، فيكون رقيقاً للسيّد، ولو أقام السيّد، والمكاتب البيّنة على دعواهما أبطلت البيّنة وجعلتهما كالمعتدين لا بيّنة لواحد منهما.

ولو أقام السيّد البيّنة على ولدين ولدا للمكاتب في بطن أحدهما ولد قبل الكتابة والآخر بعدها كانا مملوكين للسيّد؛ لأنه إذا رق له أحدهما رق الآخر؛ لأن حكم الولدين في البطن حكم واحد، وكل ما قبلت فيه بيّنة السيّد فجعلت ولد المكاتب له رقيقاً فافتر به المكاتب للسيّد قبلت إقراره فيه؛ لأنه لا يقر على أحد عتق، ولو أقام السيّد البيّنة على ولد ولدوا في ملكه لم أقبّلها حتى يقولوا ولدوا قبل كتابة العبد، أو بعد عجزه عن الكتابة، وإن أحدث كتابة بعدها.

٣٢- كتابة المكاتب على ولده

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب المكاتب على نفسه، وولده كبار حاضرين برضاهم فالكتابة جائزة كما يجوز إذا كاتب على نفسه وعبدان معه وأكثر؛ فإن كاتب على نفسه وابنين له بألفي ألفاً مقسومة على قيمة الأب والابنين؛ فإن كانت قيمة الأب مائة، وقيمة الابنين مائة فعلى الأب نصف الألف، وعلى الابنين نصفها على كل واحد منهما مائتان

عتقت عتقوا، وإن رقت رقوا، وإما أن يكونوا رقيقاً، وإن كانت مكاتباً لسيده معه في الكتابة، أو غير الكتابة فسواء وحكمهم بأمرهم دونه، وكتابة أمهم غير كتابته إن أدت عتقت، وإن أدت دونها عتق؛ لأنه لا يكون حياً عنها ولا هي عنه.

٣٠- تسري المكاتب، وولده من سريته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس للمكاتب أن يتسرى بإذن سيده، ولا بغير إذنه؛ فإن فعل فولد له ولد في كتابته، ثم عتق لم تكن أم ولده التي ولدت بوطء المكاتب في حكم أم الولد ولا تكون في حكم أم الولد حتى تلد منه بوطء بعد عتقه؛ لأنه لا يتم ملكه لماله حتى يعتق، فإذا عتق فولدت بعد عتقه لسنة أشهر فصاعداً كانت به في حكم أم الولد، وإن ولدت لأقل من سنة أشهر لم تكن في حكم أم الولد.

وإذا ولدت للمكاتب جاريته في الكتابة، أو امرأته اشتراها فله أن يبيعها؛ لأن امرأته التي ولدت بالزواج لا تكون في حكم أم الولد، والتي بوطء فاسد بكل حال لا تكون أم وليد بالوطء الفاسد كله، ولا تكون في حكم أم الولد أمة إلا أمة وطئت بملك صحيح للكل أو البعض، ولو ولدت بوطء المكاتب، ثم ولدت بوطء الحرية كان بعد عتق سيدها كانت أم وليد بالوطء بعد الحرية لا بالوطء الأول، وإذا كان المكاتب لو اعتق جاريته لم يميز عتقها، ولم يعتق عليه بعته إياها، وهو مكاتب لم يميز أن تكون أم وليد يمنع بيعها، وحكم أم الولد أضعف من العتق، وليس كالحرة يطأ الأمة يملك بعضها ملكاً صحيحاً؛ لأنه لو اعتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبه إن كان موسراً، وإذا جنت أم وليد المكاتب فهي كأمه من إمائه يبيعها إن شاء، وإن شاء فداها كما يفدي رقيقه.

٣١- ولد المكاتب من أمته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا ولد للمكاتب من جاريته لم يكن له أن يبيع ولده، وكان له أن يبيع أمته متى شاء، فإذا عتق عتق ولده معه.

وإذا عتق لم تكن أم ولده في حكم أم وليد بذلك كما وصفت؛ فكان له أن يبيعها، وما جني على المولود، أو كسب أنفق عليه منه واستعان به الأب في كتابته إن شاء.

وإذا اشترى ولده أو والده أو والدته الذين يعتقون على من يملكهم من الأحرار لم يميز شراؤهم؛ لأن شراؤهم إلتاف لماله إنما يجوز له شراء ما يجوز له بيعه، ولو وهبوا له، أو أوصي له بهم، أو تصدق بهم عليه لم يميز له بيع أحد منهم، ووقفوا معه؛

من قال: لا ترق أم الولد، وقد قيل: ما ولدت المكاتب فهم رقيق؛ لأن أمهم لم تكن حرة، والقول الأول أحب إلي.

وإذا جني على الولد الذي ولدته في المكاتب جناية تأتي على نفسه قبل تودي أمه، ففيها قولان أحدهما: أن قيمته لسيده، ومن قال: هذا قال: ليست تملك المرأة ولدها، فلا يكون سبب ملكها كما يملك المكاتب ولد أمته، وإن كان ولده كان سبب ملك له.

وكذلك ما اكتسب أو صار له، ثم مات قبل يعتق فهو لسيده؛ لأنه مات رقيقاً، وليس لأمه من ماله في حياته شيء؛ لأنه ليس برقيق لها، من قال هذا أخذ سيده بتفقه صغيراً، لا يأخذ به أمه؛ لأنها لا تملكه، وإن عتقت عتق، وإذا اكتسب مالا، أو صار له بوجه من الوجوه أنفق عليه منه، ووقف، ولم يكن للسيده أخذه؛ فإن مات المولود قبل تعتق فهو مال لسيده، وإن عتق المولود بعتق أمه فهو مال للمولود، وإنما فرقت بينه وبين ابن المكاتب من أمته؛ لأن أمه لا تملكه، ولكن يكون حكمه بها، وليس ملكاً لها، وملك المكاتب إذا ولدت جاريته فما ولدت جاريته مملوك له لو كان يجري على ولده رق كرق غير ولده، ولو أن مكاتبه ولدت ولداً فاعتقهم السيد جاز العتق لما وصفت، ولو ولد للمكاتب جاريته ولد فاعتق السيد لم يجز عتقه.

وكذلك لو ملك مكاتب أباه وأمه، وولده فاعتقهم السيد لم يجز عتقه كما لا يجوز له إتلاف شيء من مال مكاتبه، وما ولدت المكاتب بعد كتابتها بساعة، أو أقل منها فهو كما وصفت، وما ولدت قبل الكتابة فهو مملوك لسيده خارجاً عما وصفت.

والقول الثاني: أن أمهم أحق بما ملكوا تستعين به؛ لأنه يعتق بعتقها، والأول أشبههما.

وإذا كان مع المكاتب ولد، فاختلفت هي والسيد فيه، فقال: ولدت قبل الكتابة، وقالت: هي بعد الكتابة فالقول قول السيد مع يمينه وعليها البينة؛ فإن جاءت بها قبلت، وإن جاءت هي وسيدها ببينة طرحت البينتين، وكان القول قول السيد ما لم تكن الكتابة متقدمة، والمولود صغير لا يولد مثله قبل الكتابة، وإنما يصدق السيد على ما يمكن مثله، وأما ما لا يمكن مثله، فلا يصدق عليه، وما ولدت المكاتب بعد الكتابة من ذكر، أو أنثى فسواء؛ فإن ولد لها في الكتابة فولد بناتها بمنزلة بناتها، وولد بناتها بمنزلة أمهم فأهم إن كانت أمه فهم لسيده الأم، وإن كانت حرة فهم أحرار، وإن كانت مكاتبه فهم بمنزلة أمهم، وهكذا ولد ولدها ما تناسلوا وبقيت المكاتب.

وليس للمكاتب أن تزوج إلا بإذن سيدها؛ فإن فعلت بغير إذن سيدها فولدت، أو ولدت من غير زوج فولدها بمنزلةا،

وخسرون إذا كانت قيمتهما سواء؛ فإن مات الأب رفعت حصته من المكاتب، وإن مات أحد البنين رفعت حصته من الكتابة، وهي مائتان وخمسون، وبقيت على الآخر مائتان وخمسون، وإذا مات الأب، وله مال فماله لسيده، ولا شيء لابنيه فيه وهما من مال كاجنيتين كاتباً معاً.

وكذلك إن مات الابنان، أو أحدهما، وله مال فماله للسيده؛ لأن من مات منهم قبل أداء الكتابة مات عبداً؛ فإن أدى أحدهم عنهم فعتقوا بغير أمرهم، ولم يرجع عليهم، وإن كان أدى عنهم بإذنهم رجع عليهم، وأتهم عجز سقطت حصته من الكتابة، وكان رقيقاً، والقول فيهم كالقول في العبيد الثلاثة الأجنيين يكاتبون لا يختلف، ولو أدى الأب حصته من الكتابة عتق، وكان من معه من ولده مكاتبين إذا أتيا عتقا، وإن عجزا رقا، وليس للأب من استعمال بنيه في المكاتب شيء، ولا من أموالهم.

وكذلك ليس للأب من جناية جنيت على واحد منهم، ولا عليه من جناية جناها واحد على واحد منهم في المكاتب شيء، وجنائه والجناية عليه له وعليه دون أبيه، وولده، ولو كانوا معه في الكتابة، وجماع هذا أن الرجل إذا كاتب هو، وولده وإخوته، أو كاتب هو وأجنيبون فسواء على كل واحد منهم حصته من الكتابة دون أصحابه وله أن يعجز ولسيده أن يعجزه إذا عجز وهو كالمكاتب وحده في هذا كله، وله أن يجعل الأداء يعتق إذا كان مما يجوز تعجيله، وإذا كاتب والد، وولده، أو إخوة فمات الأب، أو الولد قبل أن يؤدي مات مملوكاً، وأخذ سيده ماله ورفعت حصته من الكتابة عن شركائه فيها.

وكذلك للسيده أن يعتق أيهم شاء، وإذا عتقه رفعت عنهم حصته من الكتابة، ولو كان على كل واحد منهم حصته نفسه كما كانت قبل أن يعتق، وليس للمكاتب أن يكاتب على نفسه وابن له مغلوب على عقله ولا صبي؛ لأن هذه حاملة مكاتب، وحالته لا تجوز عن غيره؛ فإن كاتب على هذا فالكتابة فاسدة.

٣٣- ولد المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وتجوز كتابة المرأة، فإذا كاتبها سيدها وهي ذات زوج، أو تزوجت بإذن سيدها فولدت، أو ولدت من غير زوج في المكاتب فولدها موقوف؛ فإن أدت فعتقت عتق، وإن ماتت قبل أن تودي، ولها مال تودي منه مكاتبها أو يفضل أو لا مال لها، فقد ماتت رقيقاً، وماله إن كان لها لسيدها، وولدها رقيق؛ لأنهم لم يكن لهم عقد مكاتب، فيكون عليهم حصته يؤدونها فيعتقون لو لم تؤد أمهم، وليسوا كوليد أم الولد التي لا ترق بحال فالمكاتب قد ترق بحال، وليس كذلك أم الولد في قول

فتعتق بآنها أم ولد أو تعجز الأم فتكون رقيقاً وتكون هي أم ولد ولا تخير في ذلك.

وإذا وطئ أمة للمكاتبه فللمكاتبه عليه مهر الأمة كما يكون لها عليه جناية لو جناها على الأمة، وإن حملت الأمة فهي أم ولد له وعليه مهرها وقيمتها للمكاتبه حالاً في ماله تأخذه به إلا أن تشاء أن يجعله قصاصاً من كتابتها.

ولو وطئ أمة لولد ولد المكاتبه في الكتابة لزمه ما وصفت من المهر إن لم تحمل والمهر والقيمة إن حملت؛ لأن كل ذلك مال ممنوع منه.

٣٥- المكاتبه بين اثنين يطؤها أحدهما

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما، فلم تحبل فعلى الواطئ لها مهر مثلها، وليس للذي لم يطأها أخذ شيء منه ما كانت على المكاتبه؛ فإن عجزت أو اختارت العجز قبل أن تأخذ المهر كان للذي لم يطأها أخذ نصف المهر من شريكه الواطئ، وإن دفعه شريكه الواطئ إلى المكاتبه، ثم عجزت أو اختارت العجز بعد دفعه إياه إليها لم يرجع الشريك على الواطئ بشيء؛ لأنه قد أعطاها المهر، وهي تملكه، وسواء كان ذلك بأمر سلطان أو غير أمره، وإذا عجزت، وقد دفع إليها المهر فوجدت في يدها مالا للمهر وغيره فأراد الذي لم يطأ أن يأخذ المهر دون شريكه الواطئ لم يكن ذلك له؛ لأنه كان ملكاً لها في كتابتها، وكل ما كان ملكاً لها فهو بينهما نصفان، ولو حبلت فاختارت العجز كان لسيدها الذي لم يطأ نصف المهر ونصف قيمتها على الواطئ، ولو حبلت فاختارت المضي على الكتابة مضت عليها، وأخذت المهر من واطئها، وكان لها، فإذا أخذته، ثم عجزت لم يرجع شريكه عليه بشيء من المهر ورجع عليه بنصف قيمتها، وكانت أم ولد للواطئ، وهكذا لو حبلت فاختارت المضي على الكتابة، وأخذت المهر من واطئها، ثم مات السيد قبل أن تؤذي عتقت بموته في قول من يعتق أم الولد ورجع الشريك على الميت بنصف قيمة الأمة في ماله؛ لأن الكتابة بطلت بوطئه.

ولو أن مكاتبه بين رجلين ووطئها الرجلان معاً كان على كل واحد منهما مهر مثلها؛ فإن عجزت أو اختارت العجز، والمهران سواء فلكل واحد منهما قصاص بما على صاحبه، وإن كان المهران مختلفين كان أحدهما ووطئها في سنة أو ببلد مهر مثلها فيه مائة، ثم ووطئ الآخر في سنة أو ببلد مهر مثلها فيه مائتان فمائة بمائة ويرجع الذي لزمه مائة على الذي لزمه مهر مائتين بخمسين؛ لأنها نصف المائة وحقه مما للجارية النصف، ويبطل نصف الواطئ عنه بعجزها.

وسواء ما كانوا حلالاً بنكاح بإذن السيد، أو حراماً بفجور بغير إذن السيد؛ لأن حكمهما في حكم أم الولد.

٣٤- مالُ المكاتبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: والسيد ممنوع من مال المكاتبه كما يمنع من مال المكاتب كما وصفت ومنوع من ووطئها كما يمنع من الجناية عليها؛ لأنها تملك بوطئها على غير حرام عوضاً كما تملك بالجناية عليها، وما استهلك من مالها.

قال: فإن ووطئها الذي كاتبها طائفة أو كارهة، فلا حد عليه ولا عليها، ويعزّر وهي إن طاعت بالوطء إلا أن يكون أحدهما جاهلاً فيدبر عنه التعزير بالجهالة أو تكون مستكرهة، فلا يكون عليها هي تعزير، وعليه في إصابتها مهر مثلها يؤخذ به يدفعه إليها؛ فإن حل عليها مما عليها نجم جعل النجم قصاصاً منه، وإن لم يحل عليها نجم، وكان مفلساً جعل قصاصاً مما عليها إلا أن يوسر قبل أن يحل نجم، فيكون لها أخذه به، وسواء في أن لها مهر مثلها طائفة ووطئها أو كارهة؛ لأنه لا حد في الوطء كما توطأ طائفة بنكاح فاسد، فيكون لها مهر مثلها، وتغصب، فيكون لها مهر؛ لأنها لا حد عليها.

فإن حملت المكاتبه فولدت من سيدها فللمكاتبه بالخيار بين أخذ المهر، وتكون على الكتابة والعجز؛ فإن اختارت ذلك فلها المهر، وكانت على الكتابة؛ فإن أدت عتقت؛ فإن مات السيد قبل الأداء عتقت؛ لأنها أم ولده في قول من يعتق أم الولد، وبطلت عنها الكتابة وما لها؛ لأن مالها كان ممنوعاً من سيدها بالكتابة، وليس مالها كمال أم الولد غير المكاتبه؛ لأن تلك مملوكة، وإن سيدها غير ممنوع من مالها، وإن اختارت العجز كانت أم ولد، وكان مالها لسيدها، وإن مات سيدها كان لورثته بعد موته، وبطلت عن سيدها مهرها؛ لأنهم ملكوها من مالها ما يملك السيد بتعجيلها نفسها.

وإن أصاب السيد مكاتبته مرة أو مراراً لم يكن لها إلا صداق واحد حتى تخير فتختار الصداق أو العجز؛ فإن خيرت فعاد فأصابها السيد فلها صداق آخر، فإذا خيرت فاختارت الصداق، ثم أصابها فلها صداق آخر، وكلما خيرت فاختارت الصداق، ثم أصابها فلها صداق آخر كتكاح المرأة نكاحاً فاسداً فأصابة مرة أو مرار توجب صداقاً واحداً؛ فإذا فرق بينهما وقضي بالصداق، ثم نكحها نكاحاً آخر فلها صداق آخر.

وإن ولدت مكاتبه رجل جارية فأصاب الجارية بنت المكاتبه فلها مهرها عليه، وإن حبلت فليست كأمها إذا حبلت؛ لأنها لا حصّة لها في الكتابة إنما تعتق أمها فتعتق بعقها، أو يموت السيد

قبل إصابة الذي لحق به الولد، ولم تأخذ الصداق منه كان للذي لحق به الولد نصف ذلك الصداق عليه، وكان له نصف الصداق على الذي لحق به الولد، ونصف قيمة الجارية، وفي نصف قيمة الولد قولان أحدهما: أنه له يوم سقط.

والثاني: لا شيء له منه؛ لأنه كان به العتق، ولو كان وطء الذي لم يلحق به الولد بعد وطء الذي لحق به الولد، ففيمما عليه من الصداق قولان أحدهما: أن صاحبه الذي لحق به الولد يضمن له نصف المهر؛ لأنه وطئ أمة بينه وبينه، ويضمن هو لصاحبه المهر كله؛ لأنه وطئ أمة آخر دونه، والثاني: أنه لا يضمن إلا نصف المهر كما ضمن له الآخر؛ لأنها لا تكون أمة له إلا بعد أداء نصف قيمتها إليه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو وطئها أحدهما، ثم جاءت بولد، ثم وطئها الآخر بعده فجاءت بولد وكلاهما ادعى ولده، ولم يذكر ولد صاحبه؛ فإن كان الأول موسراً وأدى نصف قيمتها فهي أم ولد له، وعليه نصف قيمتها لشريكه، والقول في نصف قيمة ولدها منه ما وصفت، ويلحق الولد بالوطء الآخر، وعليه مهرها كله، وقيمة الولد كله يوم سقط تكون قصاصاً من نصف قيمة الجارية؛ لأنه وطئ أم ولد غيره، وإنما لحق به الولد للشبهة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو وطئها معاً أحدهما بعد الآخر، وجاءت بولدين فتصادقا في الولدين، وادعى كل واحد منهما أن ولده قبل ولد صاحبه الحق بهما الولدان وأوقف أمر أم الولد، وأخذ بنفقتها، فإذا مات الأول منها عتق نصيبه، وأخذ الآخر بالنفقة على نصيب نفسه، فإذا مات عتقت، وولاؤها موقوف إذا كانا موسرين في قول من يعتق أم الولد، وإن كانا معسرين أو أحدهما معسراً والآخر موسراً فولاؤها موقوف بكل حال - والله أعلم -.

٣٦- تعجيل الكتابة

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنين معلومة فأراد المكاتب أن يعجل للسيد الكتابة قبل عجل السنين، وامتنع السيد من قبولها؛ فإن كانت الكتابة دنائير أو دراهم جبر السيد على أخذها منه وعتق المكاتب، وهكذا إن كاتبه ببلد ولقيه ببلد غيره، فقال: لا أقبض منك في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان إلا أن يكون في طريق فيه حراية أو في بلد فيه نهب، فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه، فإذا كانا بالبلد الذي كاتبه فيه جبر على أخذها منه في هذين

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كانت لرجلين مكتوبة فوطئها أحدهما، ثم وطئها الآخر كان لها على كل واحد منهما مهر مثلها، وإن عجزت لم يكن لها على واحد منهما مهر بالإصابة، وكان نصف مهر مثلها على كل واحد منهما لصاحبه بما لزمه من المهر كرجلين بينهما جارية فوطئها معاً فلكل واحد منهما على صاحبه نصف المهر يكون أحد النصفين قصاصاً من الآخر، وهذا كله إذا لم تحبل، ولو أصابها من إصابة أحدهما نقص ضمن أرش نقصها مع ما يلزمه من المهر، ولو أفضاها أحدهما ضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها، ولو أفضيت فادعى كل واحد منهما على صاحبه أنه أفضاها تحالفاً، ولم يلزم واحداً منهما لصاحبه في الإفضاء شيء، ولو تناكرا الوطء لم يلزم أحدهما بالوطء شيء حتى يقر به أو تقوم به عليه بينة.

قال الربيع: أفضاها يعني شق الفرج إلى الدبر وفيه الذية إذا كانت حرة، وهي على العاقلة، وذلك عمد الخطأ. وكذلك السرط والعصا مغلظة منها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه في بطونها أولادها.

وإذا أفضى الرجل أمة لرجل فعليه قيمتها في ماله والشافعي يجعل قيمتها على العاقلة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت المكتابة بين اثنين فوطئها أحدهما، ثم وطئها الآخر فجاءت بولد لسنة أشهر من وطء الآخر منها فتداعياه معاً أو دفعاه معاً، وكلاهما يقر بالوطء، ولا يدعي الاستبراء خيرت المكتابة بين العجز وتكون أم ولد والمضي على الكتابة؛ فإن اختارت العجز أرى الولد القافة؛ فإن أحقوه بهما لم يكن ابن واحد منهما وحبل بينهما وبين وطء الأمية، وأخذ بنفقتها، وكان لها أن يؤجرها، والإجارة بينهما على قدر نصيبهما فيها، ويحصى ذلك كله، فإذا كبر المولود فانتسب إلى أحدهما قطعت أبوة الآخر عنه، وكان ابناً للذي انتسب إليه؛ فإن كان موسراً ضمن نصف قيمة الأمية وكانت أم ولد له في قول من لا يبيع أم الولد، وإن كان معسراً فنصفها محاله لشريكه، وليس وطؤه إياها بائناً من أن يعتقها، وهو معسر، ويرجع الذي له فيها الرق على الذي لحق به الولد بنصف قيمة الولد، ويكون الصداقان ساقطين عنهما إن كانا مستويين، ويرجع أحدهما على الآخر بفضل إن كان في أحد الصداقين، فيكون له نصفه كما وصفت.

قال الربيع: قال أبو يعقوب ويرجع الذي لم يتسب إليه على الذي انتسب إليه بما انفق.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإن كان موسراً فصارت أم ولد له واختارت العجز؛ فكانت إصابة الذي لم يلحق به الولد

٣٧- بيع المكاتب وشراؤه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا باع السيد شقصاً في دار للمكاتب فيها شيء فللمكاتب فيه الشفعة؛ لأن السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حياً مكاتباً كما يمنع من مال الأجنبي، ولو أن المكاتب كان البائع كان لسيدته فيه الشفعة، وسواء كان المكاتب باع بإذن سيده، أو بغير إذن سيده إذا باع بما يتغابن الناس بمثله.

قال: وإذا باع المكاتب بإذن سيده الشقص، فقال الذي اشتري بإذنه: إن السيد قد سلم لي الشفعة لم يكن تسليمًا للشفعة إلا ترى لو أن أجنبياً كان له في الدار شقص فاذن له شريك له في الدار أن يبيع شقصه لم يكن ذلك تسليمًا للشفعة؛ لأن إذنه وصحته سواء، وله أن يشفع، ولو أذن سيد المكاتب للمكاتب أن يبيع شقصه بما لا يتغابن الناس بمثله فباع به المكاتب جاز البيع، وكان للسيد الشفعة في البيع، ولا يكون هذا تسليمًا للشفعة؛ فإن قال للمشتري: أحلفه في ما كان إذنه تسليمًا للشفعة لم تحلفه؛ لأنه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له أن يستشفع، وإنما تحلفه إذا قال سلم الشفعة بعد البيع.

ولو باع المكاتب ما لا شفعة فيه من عرض أو عبد أو متاع أو غيره، فقال سيده: أنا أخذه بالشفعة لم يكن ذلك له، ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه إلا كما تكون له الشفعة فيما باع الأجنبي، ولا يجوز للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله إلا بما يتغابن الناس بمثله؛ لأن بيعه بما لا يتغابن الناس بمثله إتلاف وهو يومئذ ممنوع من إتلاف قليل ماله وكثيره إذا باع بما لا يتغابن الناس بمثله بغير إذن سيده فالباع فيه فاسد؛ فإن وجد بعينه رد؛ فإن فلت فعلى مشتريه مثله إن كان له مثل، وإن لم يكن له مثل فقيمتها، وإن كان الذي باع عبداً فاعتقه المشتري فالتعتق فيه باطل وهو مردود.

وكذلك إن كانت أمة فولدت للمشتري فالأمة مردودة، وعلى المشتري عقرها، وقيمة ولدها يوم سقط ولدها، ولدها حر، وإن ماتت فعلى المشتري قيمتها وعقرها وقيمة ولدها، وإن لم تكن ولدت فوطئها المشتري فعليه عقرها ووردها، وإن نقصت فعليه وردها ورد ما نقص من ثمنها، ولو أراد السيد في هذه المسائل إتفاذ البيع لم يجوز، ولا يجوز إذا عقد بغير إذنه، والبيع مفسوخ بحاله حتى يحدد المكاتب بيعاً بإذن السيد مستأنفاً فيجوز إذا كان لا يتغابن الناس بمثله أو يحدد بغير إذن سيده بيعاً يتغابن الناس بمثله.

ولو قال السيد قد عفوت للمكاتب البيع، وأنا أرضى أن لا أردّه لم يجوز.

وكذلك لو قال السيد: قد عفوت رد البيع وعفوت ما لزم

المؤمنين، ولا يكلف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه.

قال الشافعي: وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيموت يقومون مقامه فيما لزم المكاتب له ولزمه للمكاتب من الأداء.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو كاتبه على عرض من العروض؛ فإن كان لا يتغير على طول الحبس كالحديد والنحاس والرصاص والحجارة وغيرها مما لا يتغير على طول الحبس كالدنانير والدراهم يلزم السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه به، ولا يلزمه أن يقبله ببلد غيره؛ لأن لحملته مؤنة، وليس كالدنانير والدراهم التي لا مؤنة لحملها في هذا الوجه، وما كنت جابراً عليه الرجل له على الرجل الذين أن يأخذه جبراً عليه سيد المكاتب، وما لم أجبر عليه الرجل لم أجبر عليه سيد المكاتب على قبضه، وكل ما شككت فيه أبتغيه أم لا يسأل أهل العلم به؛ فإن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالحديد والرصاص، وما وصفت، وإن كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب، وذلك الحنطة والشعير والأرز والحيوان كله مما يتغير في نفسه بالنقص فمتى حل من هذا شيء فتأخر سنة أو أكثر، ولم يعجز سيد المكاتب، ثم قال سيده: لا أقبضه؛ لأنه في غير وقته جبر على قبضه إلا أن يبرئه منه؛ لأنه حال، وإنما يأخذه قضاء قال: هذا مكتوب في كتاب البيوع إلى الأجل.

فإن قال قائل: فهل بلغك في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه الكتابة إذا تطوع بها المكاتب قبل حلها؟

قيل: نعم روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن مكاتباً لأنس جاءه، فقال: إني أتيت بمكاتبتي إلى أنس فأبى يقبلها، فقال: إن أنساً يريد الميراث، ثم أمر أنساً أن يقبلها أحسبه قال فأبى، فقال: آخذها فأضعها في بيت المال قبلها أنس.

وروي عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شيئاً بهذا عن بعض الأولاد وكأنه أعجبه.

والمكاتب الصحيح والمعترف في هذا سواء إذا كاتب الرجل عبده، ثم عتق جبراً عليه أخذ ما يجبر عليه سيد المكاتب الصحيح.

وكذلك تجبر ورثة السيد البالغين على ما يجبر عليه السيد، وأولياء المحجورين على ذلك.

وإذا تداول على المكاتب نيمان أو أكثر، ولم يعجزه السيد، ثم قال: أنا أعجزه لم يكن ذلك له حتى يقال للمكاتب: أد جميع ما حل عليك قديماً وحديثاً؛ فإن فعل فهو على الكتابية، وإن عجز عن شيء من ذلك قديم أو حديث فهو عاجز.

أو عتق فولدت فالباع فيها مردودٌ عليه، وعليه عقربها وقيمة ولدها حين ولده، ولولدها حرٌّ لا يملك كما كان ذلك يكون له في بيع الجارية بما لا يتغابن الناسُ بمثله بغير إذن، وهكذا لو اشترى عبداً بما لا يتغابن الناسُ بمثله، فلم يرُدَّ الباع حتى عتق المكاتب، ثم اعتقه كان العتق غيرَ محيز للبيع؛ لأنَّ أصل البيع كان مردوداً.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو باع المكاتب أو اشترى بيعاً وشراءً جائزاً على أن المكاتب بالخيار أو المكاتب ومبايعه بالخيار ثلاثاً أو أقل، فلم تمضِ أيامُ الخيار حتى مات المكاتب قام السيدُ في الخيار مقامَ المكاتب، فإذا كان للمكاتب الخيارُ فله الرُّدُّ وإمضاء البيع.

قال: ولو باع المكاتب أو اشترى شراءً جائزاً بلا شرطٍ خيار، فلم يفرقَ المكاتبُ وبيعه عن مقامهما الذي تبايعا فيه حتى ماتَ المكاتبُ وجبَ البيع؛ لأنَّه لم يخرُجْ الرُّدُّ حتى ماتَ فالباعُ جائزٌ بالعقد الأول، ولا يجوزُ للمكاتب أن يهبَ للثواب؛ لأنَّ من أجازَ الهبة للثواب فائيبُ الواهبُ أقلُّ من قيمة هبته، وقبل ذلك لم يجعل للواهب الرجوعَ في هبته وجعلها كالرضا منهم يلزمهم منه ما رضوا به، ولا يجوزُ للمكاتب أن يتصدقَ بقليل، ولا بكثيرٍ من ماله، ولا أن يكفرَ كفارةً عيّن، ولا كفارةً ظاهراً ولا قتل ولا شيئاً من الكفارات في الحجِّ لو أذن له فيه سيده أو غير ذلك من ماله، ولا يكفرَ ذلك كله إلا بالصوم ما كان مكاتباً؛ فإن أخرج ذلك حتى يعتق جاز له أن يكفرَ من ماله؛ لأنَّه حينئذٍ مالكٌ للمال، والكفاراتُ خلافُ جانيته؛ لأنَّ الكفاراتُ تكونُ صياماً، فلا يكونُ له أن يخرجَ من ماله شيئاً، وغيره يجوزُ، والجناياتُ، وما استهلك للادميين لا يكونُ فيه إلا مالٌ بكلِّ حال، وكلُّ ما.

قلت: لا يجوزُ للمكاتب أن يفعل في ماله، ففعله بغير إذن السيد، فلم يرده السيد حتى عتق المكاتب وأجازه السيد، أو لم يجزه لم يجز؛ لأنِّي إنما أجزتُ كلَّ شيء، وأفسده بالعقد لا بحال تأتي بعد العقد، وإذا استأنفَ فيما فعلَ من ذلك هبةً أو شيئاً يجوزُ، أو أمراً لمن هو في يده من كتابته بإذن سيده أو بعد عتقه جاز ذلك.

ولو أعتق المكاتبُ عبداً له بغير إذن سيده أو كاتبه فأدَّى إليه، فلم يرُدَّ ذلك السيد حتى عتق المكاتب، فلم يحدث المكاتبُ للعبد عتقاً حتى ماتَ العبدُ المعتق فأراد تجديدَ العتق للميت لم يكن عتقاً؛ لأنَّ العتق لا يقع على ميت.

وما ابتدأ المكاتب بإذن سيده من هبة أو بيع بما لا يتغابن الناسُ بمثله فهو له جائز؛ لأنَّه إنما يمنع من إتلافِ ماله لئلا يعجزَ فيرجع إلى سيده ذاهبَ المال، فإذا سلَّم ذلك سيده قبلَ فعله، ثم فعله فما صنع فيه مما يجوزُ للحرِّ جاز له.

المشتري من عقرٍ وقيمة ولدٍ وقيمة شيءٍ إن فات من البيع، فقال المكاتب: لا أعفوه كان ذلك للمكاتب إذا قال: لا أفعل؛ لأنَّ فعله الأول كان فيه غيرَ جائز.

وكذلك لو قال المكاتب: قد عفوت، وقال السيد: لا أعفوه لم يجبراً جميعاً على عفو شيءٍ منه، فإذا اجتمعوا على إحداث بيع فيه جازَ بيعهما مستأنفاً، ولم يكن العبدُ المعتق عتيقاً، ولا أمُّ الولدِ في حكم أهتات الأولاد حتى يجتمعا على بيعٍ جديدٍ أو يبيعه المكاتبُ وحده بيعاً جائزاً، فإذا كان ذلك فحدث المشتري للعبد عتقاً عتق ولأمُّ الولدِ وطناً تلذُّ منه كانت في حكم أمِّ الولد، وإن لم يحدث ذلك بعد البيع الجائز فالباعُ والأمُّ مملوكان لسيدهما يبيعهما ولورثته إن مات قبل أن يحدث ذلك لهما مالُهما، وهكذا كلُّ ما باعَ المكاتبُ بما لا يتغابن الناسُ بمثله في هذا لا يختلف، فإذا ابتدأ المكاتبُ البيعَ بإذن سيده بما لا يتغابن الناسُ بمثله فالبيعُ جائزٌ، وإن أراد السيدُ ردَّ البيع بعد إذنه له أو أراداه معاً لم يكن لهما ذلك؛ لأنَّ البيع كان جائزاً، فلا يرُدُّ.

وإن أقرَّ السيدُ بالإذن للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله بما لا يتغابن الناسُ بمثله، ثم قال: قد رجعت في إذني بعد، وصدقه المكاتبُ أو كذبه فسواء إذا كان ذلك بعد البيع ويلزمهما البيع إلا أن تقومَ بينةٌ برجوعه عن الإذن به قبلَ البيع فيردُّ البيع، وإن باعَ المكاتبُ بما لا يتغابن الناسُ بمثله، فقال المشتري: كان ذلك بإذن السيد، وأنكرَ السيدُ فعلى المشتري البينة، وعلى السيد اليمين.

وإن وهبَ المكاتبُ من ماله شيئاً قلَّ أو كثر لم يجز له؛ فإن أجازه السيد فهو مردودٌ ولا تجوزُ هبةُ المكاتب حتى يتنبتها بإذن السيد، فإذا ابتدأها بإذن السيد جازت كما تجوزُ هبةُ الحرِّ.

وإنما قلتُ هذا أن مالَ المكاتب لا يكون إلا له أو لسيدوه، فإذا اجتمعا معاً على هبته جاز ذلك.

وكذلك يجوزُ ما باعَ المكاتبُ بإذن سيده بما لا يتغابن الناسُ بمثله، ذلك أقلُّ من الهبة.

قال: وشراءُ المكاتب كبيعهِ لا يختلفان لا يجوزُ أن يشتري شيئاً بما لا يتغابن الناسُ بمثله؛ فإن هلكَ في يدي المكاتب فعليه قيمته كما قلنا في بيعه؛ فإن كان شراؤه بما لا يتغابن الناسُ بمثله بإذن سيده جازَ عليه كما يجوزُ بيعه.

قال: ولو اشترى المكاتبُ شيئاً أو باعه بما لا يتغابن الناسُ بمثله فعلمَ به السيد، فلم يرده السيد وسلمه، أو لم يسلمه أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معاً كان للمكاتب أخذه بمن باعه؛ فإن فات كان للمكاتب اتباعه بقيمته إن كانَ بما لا مثله له أو بمثله إن كانَ بما لا مثله.

ولو اشترى المكاتبُ جاريةً بما لا يتغابن الناسُ بمثله فأحبلها

قال: وإذا أذن الرجل لمكاتبه أن يعتق عبده فأعتقه أو أذن له أن يكاتب عبده على شيء فكاتبه وأدى المكاتب الآخر قبل الأول الذي كاتبه أو لم يؤد، فلا يجوز في هذا إلا واحد من قولين:

أحدهما أن العتق والكتابة باطل، فإن رسول الله ﷺ قال: الولاء لمن أعتق فلما كان المكاتب لا يجوز له ولاء لم يجز أن يعتق، ولا يكاتب من يعتق بكتابه، وهو لا ولاء له، ومن قال: هذا قال: ليس هذا كالتبوع ولا الهبات ذلك شيء يخرج من ماله لا يعود عليه منه بخال، والعتق بالكتابة شيء يخرج من ماله فيه على المعتق حق ولواء، فلما لم تعلم مخالفاً أن الولاء لا يكون إلا لحر لم يجز عتقه بخال.

والقول الثاني: أن ذلك يجوز، وفي الولاء قولان: أحدهما: أنه إذا عتق عبد المكاتب أو مكاتبه قبله فالولاء موقوف أبداً على المكاتب؛ فإن عتق المكاتب فالولاء له؛ لأنه المالك للمعتق، وإن لم يعتق حتى يموت فالولاء لسيّد المكاتب من قبل أنه عبد عبده عتق، والثاني أنه لسيّد المكاتب بكل حال؛ لأنه عتق ياذنه في حين لا يكون له بعته ولاؤه.

فإن مات عبد المكاتب المعتق أو مكاتبه بعدما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف الميراث كما وصفت يوقف ولاؤه؛ فإن عتق المكاتب الذي أعتقه فهو له؛ فإن مات قبل يعتق أو عجز فالملك لسيّد المكاتب المعتق إذا كان حياً يوم يموت معتق مكاتبه؛ فإن كان ميتاً فلورثته من الرجال كما يكون ذلك لهم ممن أعتقه بنفسه، وميراثه في القول الثاني لسيّد المكاتب؛ لأن له ولاؤه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فأمّا ما أعطى المكاتب سيّده الذي كاتبه ببيع لا يتغابن الناس بمثله أو هبة أو صدقة فذلك جائز لسيّده كما يجوز له من حر لو صنعه به؛ لأنه مال لعبده فيأخذه كيف شاء.

وإذا باع للسيّد مكاتبه لم يحل البيع بينهما إلا كما يحل بين سيّده وبين حر أجنبي لا يختلف في مال كل واحد منهما إن باعه من صاحبه.

وكذلك ما أخذ منه في مكاتبته.

وكذلك ما باع السيّد لمكاتبه لم يحل البيع بينهما إلا بما يحل بين الحرين الأجنبيين، ويجوز بينهما التغابن فيما السيّد من المكاتب، والمكاتب من السيّد، وإن كثر؛ لأنه لا يعدو أن يكون مالاً لأحدهما، وكما يجوز البيع بين الحرين يتبايعان برضاهما، وليس للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله بدين، وإن كثر فضله فيه بحال ورهن فيه رهناً وأخذ به حيلة؛ لأن الرهن يهلك والغريم والحميل يفسد، ولا يجوز للمكاتب في الدين إلا ما يجوز للمضارب إلا بإذن سيّده، وليس للمكاتب أن يضارب أحداً وله

٣٨- قطاعة المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل عبده على شيء معلوم يجوز له؛ فإن أتاه قبل تحلّ نجومه فعرض عليه أن يأخذ منه شيئاً غيره أو يضع عنه منه شيئاً ويعجل له العتق لم يحل له؛ فإن كانت نجومه غير حالة فسأله أن يعطيه بعضها حالاً على أن يرثه من الباقي فيعتق لم يجز ذلك له كما لا يجوز في دين إلى أجل على حر أن يتعجل بعضه منه على أن يضع له بعضاً؛ فإن فعل هذا في المكاتب ردّ على المكاتب ما أخذ منه، ولم يعتق المكاتب به؛ لأنه أبراه بما لا يجوز له أن يرثه منه، وإن فعل هذا على أن يحدث للمكاتب عتقاً فأحدث له فالمكاتب حر ويرجع عليه سيّده بالقيمة؛ لأنه أعتقه ببيع فاسد كما قلت في أصل الكتابة الفاسدة، ولا يجوز للسيّد على المكاتب من الكتابة شيء؛ لأنها بطلت بالعتق، ويكون له عليه القيمة كما وصفت.

فإن أراد أن يصح هذا لهما فليرض المكاتب بالعجز ويرض السيّد منه بشيء يأخذه منه على أن يعتقه؛ فإن فعل فالكتابة باطلة، والعتق على ما أخذ منه جائز لا يتراجمان فيه بشيء.

قال: ولو كاتبه بعرض فأراد أن يعجل دنائير أقل من قيمة العرض على أن يعتقه لم يجز لأمرين: أحدهما: أنه وضع عنه ليعجله العتق؛ فكان ما يعجل منه مقسوماً على عتق من لا يملكه بكماله، وعلى شيء موصوف به، فلم تعلم حصّة كل واحد منهما، والثاني: أنه ابتاع منه شيئاً له عليه قبل أن يقبضه السيّد منه، وهكذا إن كاتبه بشيء فأراد أن يأخذ منه به شيئاً غيره لا يختلف، ولو حلت نجومه كلها، وهي دنائير فأراد أن يأخذ بها منه دراهم أو عرضاً يرضيان به ويقبضه السيّد قبل أن يتفرقا كان جائزاً، وكان حرّاً إذا قبضه على أن المكاتب بريء بما عليه كما لو كان له على رجل حر دنائير حالة فأخذ بها منه عرضاً أو دراهم

وإلا فالعبدُ له؛ قيل: هذا محالٌ، ولو كان كما قلت كان حراماً من قبل أنه بيع ما لا يعلمُ البائع ولا المشتري في دمة المكتاب هو أو في رقبته أرايت رجلاً قال: أبيعك ديناً على حرٍّ؛ فإن أفلس فعبدي فلان لك بيعٌ؛ فإن زعم أن هذا جائزٌ، فقد أجاز بيع ما لم يعلم، وإن زعم أنه غير جائز فبيع كتابه المكتاب أولى أن يرد لما وصفت وأولى أن لا يملك المشتري بها رقبة المكتاب، ولو أجاز هذا حاكم فعجز المكتاب فجعله رقيقاً للذي اشترى كتابه فاعتقه لم يكن حرّاً وردّ قضاؤه؛ لأنه لا يملكه بالبيع الفاسد، والله - سبحانه وتعالى أعلم -.

٤٠- هبة المكتاب وبيعه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يجوزُ لرجل أن يبيع مكتابه، ولا يهبه حتى يعجز؛ فإن باعه أو وهبه قبل يعجز المكتاب أو يختار العجزَ فالباع باطلٌ، ولو اعتقه الذي اشتراه كان العتق باطلاً؛ لأنه اعتق ما لا يملك.

وكذلك لو باعه قبل يعجز أو يرضى بالعجز، ثم رضى بعد البيع بالعجز كان البيع مفسوخاً حتى يحدث له بيعاً بعد رضاه بالعجز، وإذا باع سيّد المكتاب المكتاب قبل يعجز أو يرضى بالعجز، وأخذ السيّد مالاً له فسخ البيع وردّ على المكتاب ماله إلا أن يكون حلٌ لحجم من نجومه فأخذ ما حلّ له منه.

وكذلك لو باعه، وماله من رجل نزع ماله المكتاب من يدي المشتري؛ فكان على كتابه؛ فإن فات المال في يدي المشتري رجع به المكتاب على سيّده في ماله إن لم تكن حلت عليه الكتابة، أو بعضها؛ فإن كانت حلت أو بعضها كان قصاصاً، وكان على الكتابة، وإن لم يفت ضمن المكتاب أيهما شاء، إن شاء الذي امتلك ماله، وإن شاء سيّده، ولو باعه، ولا مال للمكتاب أو له مال قليل فاقام في يدي المشتري ستين، وحلّ عليه نجمان من نجومه، ثم ردنا البيع فسأل المكتاب أن ينظر ستين ليسعى في تحميمه اللذين حلا عليه، ففيه قولان: أحدهما لا يكون ذلك له كما لو حبسه سلطاناً، أو ظالم لم ينظره بالحس.

وكذلك لو مرض أو سبي لم ينظره بالمرض ولا السبأ، وكان له أن يحسب على سيّده قيمة إجاره الستين اللتين غلبه فيهما على البيع من نجومه؛ فإن أدى ذلك عنه كتابته، وإلا رجع عليه السيّد بما بقي مما حلّ فإذاه، وإلا فهو عاجز، وإن كان في إجارته من الستين فضل عن كتابته عتق ورجع بالفضل فأخذه وسواء خاصم في ذلك العبد أو لم يخاصم إذا وقع ذلك، وكان البيع قبل يعجز، أو يرضى بالعجز، وعلى هذا إذا كانت الكتابة منجمةً، وهكذا لو كاتبه السيّد، ثم عدا عليه فحبسه سنة أو أكثر

يتراضيان بها وقبض قبل أن يتفرقا جاز، وعتق المكتاب، ولم يتراجعا بشيء، ولو كانت للمكتاب على السيّد مائة دينار حالةً للسيّد على المكتاب ألف درهم من نجومه حالةً فأراد المكتاب والسيّد أن تجعل المائة التي له على سيّده قصاصاً بالألف التي عليه لم يجوز؛ لأنه دينٌ بدين.

وكذلك لو كان دينه عليه عرضاً وكتابته نقداً، ولو كانت كتابته دنائير ودينه على سيّده دنائير حالةً فأراد أن يجعل كتابته قصاصاً بمثلها جاز؛ لأنه حيثن غير بيع إنما هو مثل القضاء، ولو كان للمكتاب على رجل مائة دينار، وحلت عليه سيّده مائة دينار فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي له على الرجل لم يجوز، ولكن إن أحاله على الرجل فحضر الرجل، ورضي السيّد أن يمتثل عليه بالمائة جاز، وببرته، وليس هذا بيعاً، وإنما هو حوالة، والحوالة غير بيع وعتق العبد إذا أبراه السيّد، ولو أعطاه بها حياً لم تجز الحوالة عن المكتاب، ولو حلت على المكتاب نجومه فسأل سيّده أن يعتقه ويؤخره بما عليه فاعتقه كان العتق جائزاً وتبعه بما له عليه ديناً.

وكذلك لو كانت النجوم إلى أجل فسأل أن يعتقه ويكون دينه في الكتابة عليه بماله جاز العتق، وكان عليه ديناً بماله، وهذا كعبد قال للسيّد اعتقني ولك عليّ كذا حالة أو إلى أجل أو آجال.

٣٩- بيع كتابه المكتاب ورقته

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كانت لرجل على مكتابه نجوم حالة، أو لم تحل، فلا يجوز له أن يبيع نجومه، ولا شيئاً منها حالاً أو غير حال من أحد؛ فإن باعه من أحد فالباع مفسوخ فيه، وإن قبضه المشتري رده؛ فإن استهلكه رد مثله أو قيمته، وردّ عليه البائع الثمن الذي أخذه منه، وإن كانت لرجل على مكتابه نجوم، ولم تحلل فباعها من أجني فقبضها الأجني من المكتاب أو ما يرضى به منها لم يعتق المكتاب؛ لأن أصل البيع باطل، وليس هذا كرجل وكله سيّد المكتاب يعتق المكتاب عتق ذلك كعتقه؛ لأنه وكيله، وإنما فعله بامر سيّده وعتق هذا بشيء يأخذه لنفسه دون السيّد وبيع كتابه المكتاب يبطل من وجوه منها: أنه دينٌ بدين غير ثابت كدين الحرّ ألا ترى أن المكتاب يعجز، فلا يلزمه من الكتابة شيء أولاً ترى أن من أجاز بيع كتابته، فقد أجاز غير شيء يأخذه المشتري، ولا دمة لازمة للمكتاب كدمة الحر، وأنه إن قال: إذا عجز كان له دخلٌ عليه أقبح من الأول من قبل أنه بيع دين على مكتاب فصارت له رقبة المكتاب ملكاً، ولم تبع الرقبة قط.

فإن قال: في عقد بيع كتابه المكتاب: إن أخذها المشتري

٤٢- جنابة المكاتب ورقيقه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى المكاتب جنابة، أو عبد للمكاتب أو المكاتبه جنابةً فلذلك كله سواء، وعلى المكاتبه أو المكاتب في جنابتهما الأقل من قيمة الجاني منهما يوم جنى أو الجنابة؛ فإن قدر على أدائها مع المكاتبه فهو مكاتب بحاله وله أن يؤديها قبل الكتابة إذا كانت حالة؛ فإن صالح عليها صلحاً صحيحاً إلى أجل فليس له تأديتها قبل محلهما؛ لأن هذا زيادة من ماله، وليس له أن يزيد من ماله شيئاً بغير إذن سيده، وله أن يؤدي الكتابة قبل الجنابة، وقبل محله نجوم الكتابة؛ لأنه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة ما لا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي، وإن كان عليه دين وجنابة وكتابة، والدين والجنابة حالان كان له أن يؤديهما قبل الكتابة، والكتابة قبلهما حالة كانت أو غير حالة ما لم يقوموا عليه، ويقف الحاكم ماله كما يكون للحرج أن يقضي بعض غرمائه دون بعض ما لم يقف الحاكم ماله إلا أنه يخالف الحر عليه الدين، فلا يكون له أن يؤدي شيئاً عليه من الدين قبل محله بغير إذن سيده؛ لأن ذلك زيادة من ماله، وليس له أن يزيد من ماله بغير إذن سيده، وله أن يؤدي ذلك إلى سيده؛ لأن المال ماله، وماله لسيده وله أن يؤدي إلى الأجنبي ماله غير حال بإذن سيده، وإذا وقف الحاكم ماله أدى عنه إلى سيده كتابته، وإلى الناس ديونهم، وجعلهم فيه شرعاً؛ فإن لم يكن عنده ما يؤدي هذا كله عجزه في مال الأجنبي، وإن كره ذلك السيد والمكاتب معاً إذا شاء ذلك الأجنبيون، وإن شاء سيده أن يدع حقه عليه، ويأخذ الأجنبيون حقوقهم فاستوفوا هم فهو على الكتابة ما لم يعجز سيده، وإن شاء الأجنبيون وسيده إنظاره لم يعجز ومتى أنظره سيده والأجنبيون فشاء واحد منهم أن يقوم عليه حتى يستوفي حقه، أو يعجزه فذلك له، وإذا عجزه السيد أو رضي المكاتب أو عجزه الحاكم خير الحاكم سيده بين أن يتطوع أن يفديه بالأقل من أرض جنابته، وكل ما كان في حكم الجنابة من تحريق متاع أو غصب أو سرقة أو رقبته؛ فإن فعل فهو على رقبته، وإن لم يفعل بيع عليه فأعطى أهل الجنابة وجميع ما كان في حكمها منه حصصاً لا يقدم واحداً منهم على الآخر، وإن كان عليه دين أدانه إياه رجل من بيع أو غيره لم يحاصمهم؛ لأن ذلك في ذمته ومتى عتق تبعه به، وسواء كان فعله فيما يلزمه أن يباع فيه متفرقاً بعضه قبل بعض أو مجتمعاً لا يبدأ بشيء قبل شيء.

وكذلك لو جنى في كتابته على رجل وبعد التعجيز على آخر تحاصفاً جميعاً في ثمنه، وإن أبراه بعض أهل الجنابة أو صالح سيده له، أو قضى بعضهم كان للباقي بيعه حتى يستوفوا أو يأتوا هم، ومن قابض على ثمنه، وجنابة المكاتب على ابن سيده وأبيه

فعلية إجارة مثله في حبه؛ فإن كان الحابس له غيره رجح عليه فأخذ منه إجارته، ولم ينظر المكاتب بشيء من نغومه بعد محله إلا أن يشاء سيده والقول الثاني: أنه ينظر بقدر حبس السيد له إن حبسه، أو حبسه بالبيع، وهذا إذا كانت الكتابة فاسدة فهو كعبد لم يكتب في جميع أحكامه شرائه، وبيعه، وغيره.

٤١- جنابة المكاتب على سيده

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا جنى المكاتب على سيده عمداً فليس له القود فيما فيه القود.

وكذلك ذلك لو ارث سيده إن مات سيده من الجنابة ولسيده، ووارثه فيما ليس فيه القود الأرض حالاً على المكاتب؛ فإن أذاه فهو على الكتابة، ولا تبطل الكتابة مات سيده من جنابته أو لم يميت؛ فإن أذاه فهو على الكتابة، وإن لم يؤدها فله تعجيزه إن شاء، فإذا عجزه بطلت الجنابة إلا أن تكون جنابة فيها قود، فيكون لهم القود أما الأرض، فلا يلزم عبداً لسيده أرض، وإذا لم يلزمه لسيده أرض لم يلزمه لو ارث سيده، وإذا جنى المكاتب على سيده وأجنبيين فسيده، والأجنبيون سواء في أخذ أرض الجنابة من المكاتب ليس واحد منهم أولى من الآخر ما لم يعجز، فإذا عجز سقط أرض جنابته على سيده، ولزمته جنابته على الأجنبيين يباع فيها إذا عجز أو يفديه سيده متطوعاً؛ فإن عجز عن الجنابتين فأراد سيده تركه على الكتابة كان للأجنبيين تعجيزه وبيعه في جنابته إلا أن يفديه السيد بأرض الجنابة متطوعاً.

ولو أن مكاتباً بين رجلين فجنى على أحدهما جنابة ضمن الأقل من أرض الجنابة أو قيمته؛ فإن أذاه فهو على الكتابة، وإن عجز عن أدائها مع الكتابة فللمجني تعجيزه، فإذا عجزه بطل عنه نصف الجنابة؛ لأنه مالك نصفه، ولا يكون له دين فيما يملك منه، وكان لشريكه أن يفديه بالأقل من نصف أرض الجنابة متطوعاً أو نصف قيمته؛ فإن لم يفعل يبيع نصفه في أرض الجنابة، ولو كان المكاتب جنى عليهما معاً جنابة كان لكل واحد منهما عليه في الجنابة ما للآخر؛ فإن عجز المكاتب أو عجزاه أو أحدهما فهو عاجز ويسقط نصف أرض جنابة كل واحد منهما كأنه جنى على كل واحد منهما موضحة وقيمتها عشر من الإبل فيخير كل واحد منهما بين أن يفدي نصيبه منه ببعيرين ونصف أو يسلم نصيبه منه فيباع منه ببعيرين ونصف فيأخذه صاحبه أو يكون أرض موضحة مقصداً، فيكون على الرق، ولو جنى على أحدهما موضحة، وعلى الآخر مأمومة كان نصف أرض الموضحة للمجني عليه في نصف ما يملك شريكه منه، ونصف أرض المأمومة فيها للمجني عليه مأمومة فيما يملك شريكه منه فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه.

فهو كعبد الرجل يكاتبه، ثم يجني؛ فإن جنى على أحدهما فجنایته كجنایة مكاتبه عليه إن أدى فهو على الكتابة؛ وإن لم يؤد فهو عاجز، وخير سيده الشريك فيه بين أن يفدي نصفه بما يلزمه، أو يدعه فيباع نصفه في الجنایة؛ فإن كان في ثمن نصفه فضل عن نصف الجنایة رد إلى سيده، وإلا لم يضمن سيده شيئاً وسقط نصف الجنایة؛ لأنه صار الجاني إلى السيد مملوكاً وصنعوا بالنصف ما شاءوا؛ لأنه رقيق لهم إذا عجز، وإذا جنى عليه جنایة قيمتها عشر من الإبل قيمة مائة؛ فقال أودي خمساً من الإبل، وأكون على الكتابة لم يكن ذلك له حتى يؤدى أرض الجنایة كلها إذا كانت قيمته أو أكثر منها، ولا يبطل عنه من الجنایة شيء حتى يعجز، فإذا عجز بطل عنه نصفها - والله أعلم - .

٤٣- جنایة عبيد المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كان للمكاتب عيذ فجنى أحدهم جنایة خير المكاتب في عبده بين أن يفديه بالأقل من أرض الجنایة أو قيمة عبده يوم يجني عبده إذا كان العبد يوم يجني غبطة لو اشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فيباع فوقه صاحب الجنایة أرض جنایته؛ فإن فضل شيء كان للمكاتب.

ولو جنى عبد المكاتب على رجل حر، والعبد الجاني صحيح قيمته مائة، ثم مرض فصارت قيمته عشرين والجنایة قيمة مائة وأكثر فأراد أن يفتكه بمائة أكثر من عشرين لم يكن ذلك له من قبل أنه لو اشتراه حيثلوا بأكثر من عشرين لم يجر الشراء، وإنما يكون له أن يفتكه بأقل من قيمته يوم جنى بما إذا اشتراه به يوم يفتكه جاز الشراء، وياعه الحاكم فأدى إلى المجني عليه قيمته، ولا شيء على المكاتب غير ذلك، وهو في هذا الموضع مخالف للحرر يجني عبده.

ولو جنى عبد المكاتب وهو يسوى مائة جنایة قيمتها مائة أو أكثر، ثم أبق عبد المكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء، فإذا وجد فشاء أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك له؛ فإن لم يفعل بيع عليه وأدیت الجنایة؛ فإن فضل شيء رد عليه وإلا لم يلزمه غيرها، وما وهب للمكاتب أو اشتراه ثمن له ملكه لو كان حرّاً من ذي رحم أو زوجة أو غيرها جاز شراؤه له؛ لأن كل هؤلاء مملوك له يبعه.

ولو وهب للمكاتب أبوه أو أمه أو ولده أو من يعتق عليه إذا ملكه لو كان حرّاً فجنى جنایة لم يكن له أن يفديه بشيء، وإن قل من الجنایة من قبل أن ملكه ليس بتام عليه ألا ترى أنني لا أجعل له يبعه إذا فداه، وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه، وهكذا ولد لو ولد للمكاتب من أم ولد، وولده المكاتب

وامراته وكل ما لا يملكه سيده كجنایته على الأجنبي لا تختلف.

وكذلك جنایته على جميع أموالهم.

وكذلك جنایته على إتيان سيده، وليس سيده أن يعفو جنایته عن أحد منهم، ولا يضع عنه منها شيئاً إن كان المجني عليه حياً.

وإن كانت جنایة المكاتب نفساً خطأ، وكان سيده وارث المجني عليه، ولا وارث له غيره فله أن يعفو عن مكاتبه جنایته، وإن كان له وارث غيره معه فله أن يعفو حصته من الميراث، وليس له أن يعفو حصته غيره منه.

وإن جنى المكاتب على مكاتب سيده، وكان المكاتب المجني عليه حياً فجنایته عليه كجنایة على الأجنبي يؤدى المكاتب الأقل من أرض جنایته عليه أو قيمته؛ فإن عجز عن أدائه خير سيده بين أن يؤدى سيده للمجني عليه الأقل من قيمته أو الجنایة، أو يدع فيباع ويعطي المكاتب أرض جنایته، وما بقي رد على سيده، وإن لم يبق شيء لم يضمن له سيده شيئاً، وإن جنى على المكاتب لسيده جنایة جاءت على نفسه فالجنایة لسيده إن شاء أخذه بها أو يعجزه وأحلف رقيقاً، وإن شاء عفاها؛ فإن قطع المكاتب يد سيده، ثم برأ السيد وأدى المكاتب إلى سيده فعتق أو أبراه سيده من الكتابة أو عتق بأي وجه ما كان تبع المكاتب بأرض جنایته، وإن برأ منها السيد، ولم يؤدها المكاتب، ثم مات السيد كان لورثته ما كان له من أتباعه بالجنایة أو يعجزونه فيباع.

ولو كاتب عبيده كتابة واحدة فجنى أحدهم كانت الجنایة عليه دون الذين كاتبوا معه.

وكذلك ما لزمه من دين أو حق بوجه من الوجوه ولا تلزم أحداً من أصحابه، ويكوف كالمكاتب وحده إن أدى ما يلزمه بالجنایة فهو على الكتابة، وإن عجز كان رقيقاً وبطلت الكتابة، ثم خير سيده بين أن يفديه متطوعاً أو يباع عليه، ويرفع عن أصحابه حصته من الكتابة، وهكذا كل حق لزمه يباع فيه من تحريق متاع أو غيره، فأمّا ما لزمه من دين أدانه به صاحب الدين طاعماً، فلا يباع فيه، وهو في ذمته مكاتباً؛ فإن أداه، وإلا لزمه إذا عتق.

وإن جنى المكاتب على سيده جنایة تأتي على نفسه كانت جنایته عليه كجنایته على غيره لا تبطل كتابته؛ فإن أدى ما لزمه فيها فهو على الكتابة، وإن عجز رد رقيقاً إن شاء الورثة، وإن كانت عمداً كان لهم عليه فيها القصاص إلا أن يشاءوا العقل.

وكذلك لو لم تأت الجنایة على نفس سيده المكاتب كان المكاتب على كتابته إن اقتصر منه في العمل، أو أخذ منه الأرض إن كانت خطأ.

فإذا كاتب الرجلان عبداً لهما فجنى على أحدهما جنایة

ولا يكون لمولاه من الجناية شيء إلا أن يموت قبل يؤدي فتكون الجناية كلها لمولاه؛ لأنه مات رقيقاً.

٤٥- جناية المكاتب على سيده

والسيد على مكاتبه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي كجناية أجنبي عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الأجنبي إلا أن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاصه بها السيد، ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة، ومات عبداً إن مات قبل يؤدي، ولم يتبع السيد بشيء؛ لأنها جناية على عبده إن لم يعتق.

ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فسال المكاتب الوالي أن يعطيه أرض الجناية قبل أن يراها نظر ما يصيبه بأداء الجناية؛ فإن كان يعتق به قال: إن جعلته قصاصاً بما عليك وكانت كتابتك كما وجب لك اعتقك وأخذت منه فضلاً إن كان لك؛ فإن اختار ذلك، ثم مات المكاتب ضمن السيد من دية حياً ما ضمن هو لو جنى على عبده غيره فيعتق قبل يموت، ثم مات ولا قصاص عليه، ولو كانت الجناية عمداً؛ لأن الجناية كانت، ولا قصاص بينه وبينه، وإن لم يمت ذلك حتى مات بطلت الجناية؛ لأنه مات رقيقاً، فإذا بقي على المكاتب شيء من كتابته فجنى عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها، والكتابة حالة فشاء أن تكون قصاصاً فهي قصاصاً إيهما شاء، وإن كانت الكتابة غير حالية لم تكن قصاصاً إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده.

وإن جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعتق به، فقال المكاتب عجلوا بها قبل بره الجناية أعطيناه جميع الجناية إلا أن تكون الجناية تجاوزت ثمنه لو مات، فإذا تجاوزت ثمنه لو مات لم يعطه إياها حتى يبرأ فبوقه إياها؛ لأننا لا ندري لعله يموت فتقتض الجناية عن سيده.

وإذا جنى ابن سيده المكاتب أو أبوه أو من عدا سيده المكاتب على المكاتب فجنايته عليه كجناية الأجنبي لا تختلف بحال، ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب قبل يستوفها، فيكون له حيتن عفاها؛ لأنها صارت له، والله أعلم.

٤٦- الجناية على المكاتب ورقيقه

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا جنى على المكاتب عبداً جناية عمداً، فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فللمكاتب القصاص؛ لأن سيده ممنوع من ماله وبدنه.

لا يكون له أن يفديهم، ويسلمهم فبياع منهم بقدر الجناية، وما بقي بجهالة يعتق بعق المكاتب، ولا يفدي أحداً ممن ليس له بيعه فيجوز له إلا بإذن السيد.

ولو أن بعض من ليس للمكاتب بيعه جنى على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كما ليس له أن يفديه من الأجنبي إلا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بأن يفديه فيجوز أن يفديه، وإن لم يرض السيد بيع من الجاني بقدر الجناية، وأقر ما بقي بجهالة حتى يعتق بعق المكاتب أو يرق برقه.

وإذا جنى بعض من يعتق على المكاتب على بعض عمداً فله القتل؛ فإن جنى من ليس للمكاتب بيعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الجناية، وأن يعفو، وإن كانت الجناية عمداً فله القود إلا أن يكون الذي جنى والد للمكاتب فليس له أن يقتل والده برقيقه، وهو لا يقتل به لو قتله.

وإذا جنى المكاتب جناية، فلم يؤدها حتى عجز خير السيد بين أن يفديه أو يبيعه في أرض الجناية، وهكذا عبد المكاتب يحمي، ولا يؤدي المكاتب عنه حتى يعجز المكاتب فيصير ماله لسيدته يكون كأنه جنى، وهو في يدي سيده، فأما فداءه، وإما بيع عليه في الجناية، وإذا كان في العبد فضل عن الجناية خير السيد بين أن يبيعه كله، فيكون له ما فضل عن الجناية أو يبيع منه بقدر الجناية.

وإذا جنى المكاتب جناية، فلم يؤدها حتى أدى فعتق مضي العتق، وكان عليه في الجناية الأقل من قيمته أو الجناية؛ لأن الجناية إذا لم يعجز عليه دون مولاه، ولو كانت المسألة مجالها فجنى فاعتقه السيد، ولم يؤد فعتق بالأداء ضمن سيده الأقل من قيمته أو الجناية، وإذا جنى المكاتب جناية أخرى، ثم أدى فعتق، ففيها قولان: أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية يشتركان فيها، والآخر أن عليه في كل واحدة منهما الأقل من قيمته أو الجناية، وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة.

٤٤- ما جنى على المكاتب لله

٢٩٤٧- أخبرنا الربيع: قال: أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: أخبرنا عبد الله بن الحارث، عن ابن جريج، وقال عطاء: إذا أصيب المكاتب له نذره، وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج من أجل أنه كاتب من ماله يخرجه كما يخرجه ماله؟ قال: نعم. [أخرجه البيهقي (٣٤٠/١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: هو كما قال عطاء وعمرو بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون لسيدته أخذها بحال، وإن أزمته فعجز المكاتب عن العمل؛ لأنه قد يؤدي، وهو زمن،

عبدٌ غير مكاتبٍ يقومُ يومَ جنيِّ عليه وجناية سيِّدِ المكاتبِ عليه، وعلى رقيقه وماله وجناية الأجنبيِّ سواءً ويضمنُ لهم ما يضمنُ الأجنبيُّ لهم فيما دونَ أنفسهم وأموالهم لا يختلفُ ذلكُ إلا أنَّه إن ضمنه لهم، فلم يؤدَّ حتى يعجزَ أو يموتَ سقطَ عنه؛ لأنَّه صارَ مالاً له، وإن جنى عليهم جنايةً يلزمه فيها ما يؤدِّي عن المكاتبِ كتابته فشاءَ المكاتبُ أن يجعلها قصاصاً أخذَ بها السيِّدُ إن ماتَ المكاتبُ والمكاتبَةُ حالةً قبلَ يجعلها قصاصاً به ماتَ عبداً وبطلت عنه الكتابةُ، وصارَ هذا مالاً للسيِّد.

وإن جنى السيِّدُ على المكاتبِ قتلته وهو يسوى ألفَ دينار، وإنما بقيَ عليه من كتابته دينارٌ أو أقلُّ أو أكثرُ إلى أجلٍ لم يعتقِ المكاتبُ تماماً وجبَ له ويعجزُ.

وكذلك لو جنى عليه قطعَ يده فوجبت له خمسمائةٌ بصلح أو غيره، ولم يبقَ عليه إلا دينارٌ لم يعتقِ حتى يقولَ قد جعلت ما وجبَ لي قصاصاً، فإذا قاله قبلَ يموتُ، ثم ماتَ كانَ حرّاً حينَ يقوله؛ فإن لم يقله حتى ماتَ كانَ عبداً، وهكذا إن جنى سيِّدُ المكاتبِ على مالِ المكاتبِ جنايةً تلزمه ألفَ دينار، وإنما بقيَ على المكاتبِ دينارٌ لم يحلَّ، فلم يقلِ المكاتبُ قد جعلتها قصاصاً حتى مات، ماتَ رقيقاً، وإن قال: قد جعلتها قصاصاً بما عليَّ من الكتابةِ كانَ حرّاً حينَ يقوله.

وكذلك إن قال: قد جعلت ما بقيَ عليَّ من الكتابةِ قصاصاً تماماً لزمَ مولايَ كانَ قصاصاً، وكانَ حرّاً واتبه بفضله، وهذا كله إذا لم يحلَّ آخرُ نجومِ المكاتبِ؛ فإن لم يبقَ على المكاتبِ إلا نجمٌ أو بعضُ نجمٍ أو أكثرُ إلا أنَّ جميعَ ما عليه قد حلَّ كله، ولم يعجزَ سيِّده حتى جنى عليه سيِّده جنايةً فيها وفاةٌ بما بقيَ على مكاتبه أو فيها وفاةٌ وفضلٌ عتقَ المكاتبِ؛ لأنَّ سيِّده مستوفٍ بما لزمه جميعَ ما عليه إذا وجبَ للمكاتبِ مثلُ الَّذي عليه في الكتابةِ ألا ترى أنَّه لا أجبرُ السيِّدَ على دفعِ الجنايةِ إليه إلا أن يكونَ فيها فضلٌ عن كتابته فأجبره على دفعِ الفضلِ إليه، وإن وجدت للمكاتبِ مالاً لم أجبره على أن يدفعَ إلى السيِّدِ ما بقيَ عليه وله عندَ السيِّدِ مثله، أو أكثر.

وكذلك لو حلَّ آخرُ نجومِ المكاتبِ فعدا السيِّدُ على مالِ المكاتبِ فأنخذَ منه ما بقيَ له بلا علمٍ من المكاتبِ عتقَ المكاتبُ إذا كانت نجومه حالةً.

وكذلك لو اقتضى ديناً بوكالةِ المكاتبِ وحسبه على المكاتبِ بغيرِ إذنِه عتقَ المكاتبِ.

وإن كانت نجومه لم تحلَّ فردَّه السيِّدُ إليه لم يعتقِ إلا أن يشاءَ أن يجعلَ ذلكَ قصاصاً ويجبرُ السيِّدَ على إعطائه إياه إذا لم تكن نجومه حلت، ولم يجبرِ المكاتبُ على أن يجعله قصاصاً، وهذا كله

قال الربيعُ: وفيها قولٌ آخرُ أنه ليسَ للمكاتبِ أن يقتصرَ من قبلِ أنه قد يعجزُ فيصيرُ ذلكَ للسيِّدِ، فيكونُ المكاتبُ قد أبطلَ الأرضَ الَّذي كانَ للسيِّدِ أخذه لو لم يقتصرَ.

قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: وليسَ لسيِّدِ المكاتبِ أن زنى بعده ولا أن أذنبَ أن يجلدَه وللمكاتبِ أن يؤدِّبَ عبده، وليسَ له أن يحذَه؛ لأنَّ الحدَّ لا يكونُ إلى غيرِ حرٍّ، وهكذا إذا جنى على عبدِ المكاتبِ جنايةً فيها قصاصٌ، فإنما لهما العقلُ، وليسَ للمكاتبِ ولا عبده بأن يعفوَ من العقلِ قليلاً ولا كثيراً، ولا يصلحُ فيه إلا على استيفاءِ جميعِ أرشٍ ما صالحَ به أو الازديادِ، وإذا صالحَ فازدادَ ما يكنُ به أن يضعَ الزيادةَ، ولا شيئاً منها؛ لأنَّه قد ملكها، وليسَ له إتلافُ شيءٍ ملكه.

وإذا جنى على المكاتبِ أو عبده جنايةً عمداً فله الخيارُ في أخذِ الأرضِ أو القود؛ فإن أرادَ العفوَ عن القودِ في نفسه أو عبده بلا أرشٍ فعفوه باطلٌ؛ لأنَّه يملكُ بالجنايةِ العملَ عليه، وعلى عبده مالاً أو قصاصاً فليسَ له إبطاها معاً إذا كانَ ممنوعاً من إتلافِ ماله، وهذا إتلافٌ للمالِ، ولو عفا، ثم عتقَ كانَ له أخذُ المالِ، ولم يكنَ له القود؛ لأنَّه عفا، وهو لا يملكُ إتلافَ المالِ كما لو وهبَ شيئاً لمكاتبٍ، أو وضعه، ثم عتقَ كانَ له أخذه؛ لأنَّه فعل، وهو لا يملكُ أن يهبَ، ولا سبيلَ لسيِّدِ المكاتبِ على أن يضعَ جنايةً على المكاتبِ، ولا يأخذَ من يديِ المكاتبِ شيئاً من أرشِ الجنايةِ عليه، ولا على رقيقه، ولو بقيَ المكاتبُ من الجنايةِ مقطوعَ اليدينِ والرَّجلينِ أعمى أصمُّ لم يكنَ له سبيلٌ على أخذِ شيءٍ تماماً صارَ له حتى يعجزَ، وله السبيلُ إن ذهبَ عقلُ المكاتبِ على أن يأتيَ الحاكمُ فيضعَ مالَ المكاتبِ على يديِ عدلٍ وينفقَ على المكاتبِ منه ويؤدِّيَ عنه حتى يعتقَ أو يعجزَ، وهكذا المكاتبَةُ ورقيقها لا يختلفُ؛ فإن كانت الجنايةُ جاءت على نفسِ رقيقِ المكاتبِ والمكاتبَةِ فهكذا لا يختلفُ، وإن كانت الجنايةُ جاءت على نفسِ المكاتبِ والمكاتبَةِ قبلَ أدائهما، فقد بطلت الكتابةُ، وصارَ مالهما لسيِّدهما فله في مالهما إن جنى عليه ما لم يستوفِ، المكاتبانِ الجنايةَ، وفي أنفسهما، وما جنى عليهما ما لم يستوفِا ماله في الجنايةِ على رقيقٍ له غيرِ مكاتبين.

ولو جنى المكاتبُ نفسه جنايةً فيها قصاصٌ، فبرأ منها، وأخذَ نصفَ أرشها، ثم ماتَ أخذَ المولى النصفَ الباقيَ ومالَ المكاتبِ حيثُ كانَ، ولو كانت الجنايةُ يداً فصالحَ منها المكاتبُ على أقلِّ تماماً فيها وهو النصفُ قبضَ المولى الفضلَ تماماً وجبَ في يديِ مكاتبه؛ لأنَّ مكاتبه تركَ الفضلَ فلمولى أخذه كما لو وضعَ عن إنسانٍ ديناً عليه أو وهبَ له هبةً، ثم ماتَ قبلَ يعتقَ كانَ لمولاه أخذُ ذلكَ من الموضوعِ والموهوبِ له إذا عجزَ المكاتبُ أو ماتَ من غيرِ تلكِ الجنايةِ قال: والجنايةُ على المكاتبِ في قيمته وقيمتِه

فإن عاذ السيّد قطع يده الأخرى خطأ فمات لزّم عاقلته نصف دية حرّ بالجناية على اليد الأخرى؛ لأنّه جنى عليه وهو حرّ.

وإذا جنى على المكاتب فعفا بإذن سيّده عن أرض الجناية فالعفو جائز.

وإذا جنى على المكاتب وعتق، فقال: كانت الجناية وأنا حرّ، وقال الجاني: كانت وأنت مكاتب فالقول قول الجاني، وعلى المكاتب البيّنة وسواء صدّقه في ذلك مولى المكاتب أو كذّبه؛ فإن قطع مولا له الشهادة أن الجناية كانت وهو حرّ قبلت الشهادة؛ لأنّه ليس في شهادته ما يجزّيه إلى نفسه شيئاً وكلّفته شاهداً معه، فإذا أثبتة قضيت له بجناية حرّ، وإذا ملك المكاتب أباه وجنى عليه أبوه فله أن يبيع بقدر الجناية.

وإذا جنى من ليس للمكاتب أن يبيعه على المكاتب فله أن يبيع منه بقدر الجناية، ولا يبيع بأكثر منها، ولو جنى عبد المكاتب على المكاتب كانت الجناية هدرًا إلا أن يكون فيها قصاص، فيكون له أن يقتصر فأما إذا كانت عقلاً أو عمداً فأراد أرض الجناية فليس ذلك له، ولكن له يبيعه على النّظر كما يكون له يبيعه بلا جناية جناها.

وإذا جنى المكاتب على عبده له يبيعه فجانيته هدرًا إلا أن تكون الجناية عمداً فيها قصاص، فيكون له القصاص فأما مال، فلا يكون للعبد على سيّده مجال.

وكذلك لو ملك المكاتب أباه أو أمّه فجنى عليهما؛ فإن كانت جانيته فيها قصاص فلهما القصاص، وليس لهما اختيار المال أن يأخذهما منه وهما غير خارجين من ملك المكاتب، ولا أن يأخذا منه مالا لو كانت الجناية خطأ، ولو عتقا وعتق لم يكن لهما أن يتبعاه بمال؛ لأنّ ذلك كان وهما غير خارجين من ملكه.

ولو جنى العبد المكاتب على ابن له كاتب معه كانت جانيته عليه كجانيته على أجنبي يأخذه بها الابن، ولا يكون له أن يعفوها؛ لأنّ الابن مملوك لغيره كهو، ولو كانت عمداً لم يكن للابن أن يقتصر منه، وكان عليه أن يأخذ منه أرضها، وليس للابن ترك الأرض له؛ فإن لم يأخذ منه الأرض حتى عتق الابن قبل يأخذها منه فله عفوها عتق الأب، أو لم يعتق؛ لأنّ حقّه مال له لا سبيل لأحد عليه فيه.

٤٧- عتق سيّد المكاتب

أخبرنا الرّبيع: قال: قال الشافعي: وإذا كاتب الرجل عبده فأدى إليه أو لم يؤدّ حتى أعتقه فالعتق واقع، وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أفاد في الكتابة كلّ له ليس للسيّد منه شيء.

ولو كاتبه، ثم قال: قد وضعت عنك كتابتك كلّها كان

إذا كانت جناية السيّد على المكاتب من الصّنف الذي منه كاتبه كانت قصاصاً؛ فإن كان يلزم السيّد بالجناية على المكاتب غير الصّنف الذي منه الكتابة لم يعتق بها، ولم تكن قصاصاً حتى يقبضها ويدفع من ثمنها إليه آخر ما عليه، أو يصطلحها صلحاً يصلح على أنها قصاص، وذلك أن يجني على المكاتب، وعلى المكاتب مائة صاع خنطة لمكاتب خمسين ديناراً، وإنما لزّم السيّد بالجناية ذهب أو ورق أو إبل هي أكثر ثمناً مما على المكاتب، فلا يكون هذا قصاصاً، وإن كانت الكتابة حالّة؛ لأنّ الذي على المكاتب غير الذي وجب له، ولكن لو حرق السيّد للمكاتب مائة صاع مثل خنطته والخنطة التي على المكاتب حالّة كان قصاصاً، وإن كره سيّد المكاتب؛ فإن كان خيراً أو شراً من خنطته لم تكن قصاصاً حتى يرضى المكاتب إذا كانت الخنطة المحرقة خيراً من الخنطة التي عليه أن يجعلها قصاصاً أو يرضى السيّد أن يجعلها قصاصاً إذا كانت الخنطة التي حرق شراً من الخنطة التي له على المكاتب، فلا تكون قصاصاً إلا بأن يمثّل بها المكاتب برضاه على السيّد، وهكذا لو كان مكان الخنطة جناية على المكاتب لم يختلف هذا.

وإن جنى السيّد على المكاتب جناية لزمه بها أرض فجعلها السيّد والمكاتب قصاصاً تأخّر ما على المكاتب أو كان ما على المكاتب حالاً يلزم السيّد بها مثل ما على المكاتب، أو أكثر برضاها، ثم عاذ السيّد فجنى على المكاتب جناية ثانية كانت جانيته على حرّ فيها قصاص إن كانت مما يقتصر منه وأرض الحرّ إن كانت مما لا يقتصر منه، وإن اعتلّ بأنّه لم يعلم بأنّه يعتق بأن يصير لمكاتبه عليه مثل الذي بقي من كتابته، فيكون قصاصاً فيعتق لم يقل ذلك منه كما لا يقبل من رجل علم رجلاً عبداً فقتله بعد ما عتق، ولم يعلم بعتقه.

قال الرّبيع: وفيه قول آخر أنّه يؤخذ منه دية حرّ ولا قود لموضع الشبهة كما لو قتل حربياً، ولم يعلم بإسلامه فعليه دية حرّ ولا قود وهو يفارق الحربي؛ لأنّه حلال له على الابتداء قتل الحربي، وليس حلالاً له على الابتداء قتل العبد.

قال الرّبيع: وقول الشافعي أصح.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو عتق المكاتب وعاذ السيّد أو غيره فجنى عليه جناية بعد عتقه، وقد علم الجاني عتقه أو لم يعلم فسواء وجانيته عليه كجانيته على حرّ.

ولو جنى سيّد المكاتب على المكاتب قطع يده فلزمه نصف قيمته، وكان قد حلّ عليه مثل ما لزمه له، وكان آخر نجومه عتق به.

وكذلك لو لم يجلّ فجعله السيّد والمكاتب قصاصاً عتق به؛

حرّاً، وكان كقولهِ أنت حرٌّ من قبلِ أنّه قد اعتقه في أصلِ الكتابةِ بالبراءةِ إليه من الكتابةِ،

ولو قال: قد وضعتُ عنكَ الكتابةَ إلا ديناراً أو إلا عشرةَ دنانيرَ كانَ بريئاً من الكتابةِ إلا ما استثنى، ولا يعتقُ إلا بالبراءةِ من آخرِ الكتابةِ والقولِ في أصلِ استثناءِ السيّدِ من الكتابةِ قولُ السيّدِ إن قال الذي وضعتُ من المؤخّرِ والذي أخرتُ من الوضعِ المقدمِ فالقولُ قولُهُ، وإن مات السيّدُ فالقولُ قولُ ورثته؛ فإن لم يكونوا يعربون عن أنفسهم الزمَ الحاكمُ المكاتبُ أن يكونَ الوضعُ من آخرِ الكتابةِ؛ لأنّه قائمٌ بذلك لمن صارَ المالُ له، ولا يضعُ عنه إلا ما يحيطُ أنّه وضعَ عنه بحالٍ وهو إذا وضعَ عنه آخرها على إحاطةِ أنّه وضعَ الذي وضعَ عنه أو ما قبله؛ فكانَ الآخرُ بدلاً من الأوّلِ.

وإذا وضعَ السيّدُ عن المكاتبِ أو اعتقه في المرضِ فالتعقُّ موقوفٌ؛ فإن خرجَ من الثلثِ الأقلُ من قيمتهِ أو ما بقيَ عليه من الكتابةِ فهو حرٌّ وإلا عتقَ منه ما حلَّ الثلثُ فوضعَ عنه من الكتابةِ بقدرِ ما عتقَ منه، وكانَ الباقي منه على الكتابةِ.

ومتى أقرَّ سيّدُ المكاتبِ أنّه قبضَ نجسَ المكاتبِ في مرضه الذي يموتُ فيه أو في صحتهِ فإقراره جائزٌ كما يجوزُ إقراره للأجنبيِّ بقبضِ دينٍ عليه.

وإذا كاتبَ الرّجلُ عبده على دنانيرٍ، فقال: قد وضعتُ عنكَ ألفَ درهمٍ من كتابتكِ لم يكن وضعُ عنه شيئاً من قبلِ أنّه ليسَ عليهم دراهمُ.

وكذلك لو كاتبه على دراهمٍ، فقال: قد وضعتُ عنكَ من كتابتكِ مائةَ دينارٍ، وإنما قيمتها مثلُ ما عليه من الدّراهمِ أو أقلُّ أو أكثرُ لم يكن وضعُ عنه شيئاً؛ لأنّه وإنما وضعَ عنه شيئاً ليسَ له عليه.

وكذلك كلُّ صنّفٍ كاتبه عليه فوضعَ عنه من صنّفٍ غيره.

ولو قال السيّدُ كاتبته على ألفِ درهمٍ وقلت: قد وضعتُ عنكَ خمسينَ ديناراً أعني وضعتُ عنكَ الألفَ وهي قيمةُ خمسينَ ديناراً كانَ وضعاً، وكانَ المكاتبُ حرّاً، ولو لم يقل هذا السيّدُ فادعى المكاتبُ على سيّده أحلفته ما أرادَ هذا، ولو مات السيّدُ ولم يبين أحلفت الورثةَ ما علموه أرادَ وضعَ الألفِ إن قال: هي قيمةُ خمسينَ، فإذا شهدَ الشّهودُ للمكاتبِ أن سيّده قال: قد استوفيتُ منه أو قال لسيّده: ألتست قد وقّيتك؟

فقال: بلى، فقالَ المكاتبُ هذا آخرُ نجومِي كانَ القولُ قولَ السيّدِ.

فإن قال: لم يوفني إلا درهماً فالقولُ قولُهُ - معَ يمينه - وقولُ ورثته إذا مات؛ لأنّه عبدٌ أبداً حتّى يشهدَ الشّهودُ أنّه وفاهُ

جميعَ كتابتهِ أو كلَّ كتابتهِ أو كذا وكذا ديناراً فيلزمه ما أثبتَ عليه الشّهودُ، وإن شهدَ الشّهودُ أنّه قال: قد استوفيت آخرَ كتابتكِ، ولم يزيدوا على ذلكَ فالقولُ فيما بقيَ من كتابتهِ قولُ السيّدِ في حياته، وورثته بعدَ موته؛ لأنّ الاستيفاءَ لم تثبتهُ، ولو شهدوا أنّه قد قال: استوفيتُ منك آخرَ كتابتكِ إن شاءَ الله أو إن شاءَ فلانٌ لم يكن هذا استيفاءً؛ لأنّه قد استثنى فيه،

ولو قال: قد استوفيت آخرَ كتابتكِ إن شئتَ لم يكن استيفاءً؛ لأنّ هذا استثناءٌ.

٤٨ - المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كاتبَ الرّجلانَ عبداً لهما فأدّى بعضُ نجومِهِ أو لم يؤدِّ منها شيئاً حتّى أعتقَ أحدهما نصيبه منه فنصيبه منه حرٌّ كما يجوزُ عتقه أم ولده ومدبره وعبده الذي لا كتابةَ له؛ فإن كانَ له مالٌ قومٌ عليه المكاتبُ فعتقَ كلّهُ كما يكونُ الحكمُ في العبدِ يكونُ بين اثنين يعتقه أحدهما؛ فإن لم يكن له مالٌ فالنصفُ الثّاني مكاتبٌ بحالٍ، وإذا اعتقه أحدهما، ثمّ اعتقه الآخرُ؛ فإن كانَ الأوّلُ موسراً بإدائه قيمةَ نصفه كانَ المكاتبُ حرّاً، وكانَ على المعتقِ الأوّلِ نصفُ قيمتهِ وعتقَ الآخرُ باطلاً والولاءُ للمعتقِ الأوّلِ، وإن لم يكن موسراً فعتقَ الآخرُ جائزٌ والولاءُ بينهما.

ولو كانَ بين اثنين فوضعَ عنه أحدهما نصيبه من الكتابةِ، ولم يعتقه فهو كعتقه ويقومُ عليه إن كانَ موسراً.

وكذلك إذا أبراهُ ثَمّاً له عليه؛ لأنّه ماله وإنّه إذا أعتقَ فالولاءُ له وهو مخالفٌ للمكاتبِ يورث.

٤٩ - ميراثُ المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً أنكحَ ابنته له ثيباً برضاها مكاتبه أو عبده، ثمّ كاتبه كانَ النّكاحُ جائزاً؛ فإن مات السيّدُ وابنته وارثتهُ له فسَدَ النّكاحُ؛ لأنّها قد ملكت من زوجها شيئاً، ولو مات، وليست ابنته وارثتهُ كانا على النّكاحِ؛ فإن اعتقه واحدٌ من الورثةِ فنصيبُ الذي اعتقه حرٌّ، وولاؤه للذي كاتبه.

وكذلك إذا أبراهُ ثَمّاً له عليه فنصيبه حرٌّ، وإن عجزَ لم يكن له في رقبته شيءٌ، وكانَ نصيبه حرّاً بكلِّ حالٍ، ولا يقومُ عليه بحالٍ؛ لأنّ عتقه إيّاه وإبراءه منه عتقٌ لا ولاءَ له به إنّما الولاءُ للذي عقدَ كتابتهِ، وإنما منعي من تقويمه عليه أنّه لا يجوزُ أن يكونَ له الولاءُ ما لم يعجزَ فيعتقه بعدَ العجزِ واعتقه عليه بسببِ رقبتهِ؛ لأنّه لو لم يكن له فيه رقٌّ فعجزَ لم يكن له أن يملكه، ولو ورثه وآخرُ فاعتقه لم يجزِ عتقهما لو كانا ورثاً مالاً عليه، ولكنهما

في واحدٍ من الوجهين ألا ترى أنَّ بريرةً تستعينُ في الكتابةِ وتعرضُ عليها عائشةُ الشَّراءِ أو العتقَ وتذهبُ بريرةً إلى أهلها بما عرضت عائشةُ وترجعُ إلى عائشةَ بما عرضَ أهلها وتشتريها عائشةُ فتعتقها بعلمِ رسول الله ﷺ فكلُّ هذا دليلٌ على ما وصفت من رضا بريرةَ بتركِ الكتابةِ أو العجزِ فمتى قال المكاتبُ قد عجزت أو أبطلت الكتابةَ فذلك إليه علمٌ له مالٌ أو قوَّةٌ على الكتابةِ أو لم يعلم، وإن قال سيِّدهُ: لا أرضى بعجزه قيلَ ذلك له وإليه: دونك فهو لك مملوكٌ فخذ مالك حيث كان واستخدمه وأجره فخذ فضل قوته وحرقة وماله خيرٌ من أداء نجومه.

وكذلك لو كان عبداً أو عبيدٌ في كتابةٍ واحدةٍ فعجزَ أحدهم نفسه أو رضي بتركِ الكتابةِ خرجَ منها ورفعت عمن معه في الكتابةِ حصتهُ كما ترفعُ لو مات أو أعتقه سيِّدهُ ومساءً عجزَ المكاتبُ نفسه عند حلول النجم أو قبله متى عجزَ نفسه فهو عاجزٌ، وإن عجزَ نفسه وأبطلَ الكتابةَ، ثم قال أعودُ على الكتابةِ لم يكن ذلك له إلا بتجديدِ كتابةٍ وتعجيله نفسه عند سيِّدهُ، وفي غيبة سيِّدهُ سواءً، وإن عجزَ نفسه وأبطلَ الكتابةَ، ثم أدى إلى سيِّدهُ فعتق بالشرطِ الأول، ثم قامت عليه يئنه بأنه عجزَ نفسه أو رضي بفسخِ الكتابةِ كان مملوكاً، وما أخذ سيِّدهُ منه حلالٌ له، وإن أحب أن أحلفَ له سيِّدهُ ما جددَ كتابةً كان ذلك له، ولو كانت المسألةُ بحالها فدفَع إلى سيِّدهُ آخرَ نجومه، وقالَ له: أنت حرٌّ بالمعنى الأول ولا علمٌ له بتعجيلِ نفسه ولا رضاه بفسخِ الكتابةِ كانَ له فيما بينه وبين الله أن يسترقه وعليه في الحكم أن يعتق عليه ويرجعَ عليه بقيمته كلها لا لحسبٍ له بما أخذ منه شيئاً؛ لأنَّه أخذه منه وهو مملوكٌ له وأعتقه بسببِ كتابته فرجعَ عليه بقيمته.

٥٠- عجزُ المكاتبِ بلا رضاه

قال الشافعيُّ: وإذا رضي السيِّدُ والمكاتبُ بالمكاتبَةِ فليسَ للسيِّدِ فسخا حتى يعجزَ المكاتبُ عن نجمٍ من نجومه، فإذا عجزَ، ولم يقل قد فسخت الكتابةَ فالكاتبَةُ بحالها حتى يختارَ السيِّدُ فسخا؛ لأنَّ حقَّ السيِّدِ دونَ حقِّ المكاتبِ أن لا يثبتَ على الكتابةِ وهو غيرُ مؤدٍّ ما عليه فيها إلا أن يتركَ السيِّدُ حقه بفسخها، فيكونُ له جيتنَّ؛ لأنَّهما مجتمعان على الرضا بالكتابةِ فمتى حلَّ نجمٌ من نجومِ الكتابةِ، ولم يؤدِّه، ولم يبطل السيِّدُ الكتابةَ فهو على الكتابةِ؛ فإن أدى بعد حلول النجم من مدَّةٍ قصيرةٍ أو طويلةٍ لم يكن للسيِّدِ تعجيله، ولا يكونُ له تعجيله إلا ونجمٌ أو بعضُ حالٍ عليه، فلا يؤدِّيه، وإذا كان المكاتبُ حاضراً بالبلدِ لم يكن للسيِّدِ تعجيله إلا بمحضرتِه، فإذا حضرَ فسأله ما حلَّ عليه قلَّ أو كثرَ، فقال: ليسَ عندي فاشهدْ أنه قد عجزَ أو قد أبطلَ كتابته أو فسخا، فقد بطلت، ولو جاء المكاتبُ بما عليه مكانه لم يكن

ورثا رقبته على معنى أنَّهما إذا أعتقا عتقَ، وولاؤه للذي عقد الكتابة.

٢٩٤٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا نَبِّعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَا مَعَا لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ.

٢٩٤٩- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، وَلَمْ يَقُلْ، عَنْ عَائِشَةَ، وَذَلِكَ مُرْسَلٌ.

٢٩٥٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَ: وَأَحْسِبُ حَدِيثَ نَافِعٍ أَتَبَّهَا كُلَّهَا؛ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ، وَأَنَّهُ أَمْسَبُهُ وَعَائِشَةُ فِي حَدِيثِ نَافِعٍ كَانَتْ شَرَطَتْ لَهُمُ الْوَلَاءَ فَأَعْلَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا إِذَا أَغْتَقَتْ فَالْوَلَاءُ لَهَا، وَإِنْ كَانَ هَكَذَا فَلَيْسَ إِنَّهَا شَرَطَتْ لَهُمُ الْوَلَاءَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَعَلَّ هِشَامًا أَوْ عُرْوَةَ حِينَ سَمِعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ إِنَّمَا رَأَى أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَشْرِطَ لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَلَمْ يَقِفْ مِنْ حِفْظِهِ عَلَى مَا وَقَفَ عَلَيْهِ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال: فالأحاديثُ الثلاثةُ متفقةٌ فيما سوى هذا الحرفِ الذي قد يغلطُ فيه منتهى الغلط، والله تعالى أعلم، فهذا ناخذُ وهو ثابتٌ عن رسول الله ﷺ، وليسَ يَحْتَمِلُ أن يحوِّزَ بيعُ المكاتبِ والمكاتبَةِ إن لم يعجزوا، فلمَّا لم أعلم مخالفاً في أن لا يساغَ المكاتبُ حتى يعجزَ أو يرضى بتركِ الكتابةِ لم يكن هذا معنى الحديث؛ لأنِّي لم أجد حديثاً ثابتاً عن النبي ﷺ، ومن عرفت من جميع الناس على خلافه؛ فكان معنى الحديث غيرَ هذا وهو أحرهما أن يكونَ في الحديثِ دلالةٌ عليه هو أنَّ الكتابةَ شرطٌ للمكاتبِ على سيِّده فمتى شاءَ المكاتبُ أبطلَ الكتابةَ؛ لأنها وثيقةٌ له لم يخرجْه من ملكِ سيِّده ولا أخرجه إلا بأدائها، وهذا هو أولى المعنيين بها، والله تعالى أعلم، وبه أقول، فإذا رضيت المكاتبَةُ أو المكاتبُ إبطالَ الكتابةِ فلها وله إبطالها كما يكونُ لكلِّ ذي حقٍّ إبطاله، وكما يقالُ للعبدِ إن دخلت الدارَ فانت حرٌّ فترك دخولها ويقالُ له: إن تكلمت بكذا فانت حرٌّ فترك أن يتكلمَ به، فلا يعتق

أَمَحُو كِتَابَتَكَ قَالَ: قَدْ عَجَزْتُ فَامْحُهَا أَنْتَ قَالَ نَافِعٌ فَأَشْرَفَتْ إِلَيْهِ: امْحُهَا وَهُوَ يَطْمَعُ أَنْ يُعْتِقَهُ فَمَحَاهَا الْعَبْدُ وَلَهُ ابْنَانِ أَوْ ابْنٌ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: اعْتَزَلْ جَارِيَتِي قَالَ: فَأَعْتَقْتُ ابْنَ عُمَرَ إِنَّهُ بَعْدَهُ. [أخرجه البيهقي (٣٤١/١٠)]

٢٩٥٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ شَيْبَةَ بْنِ عَرْقَدَةَ قَالَ: شَهِدْتُ شَرِيعاً رَدَّ مَكَاتِباً عَجَزَ فِي الرُّقَى. [أخرجه البيهقي (٣٤٢/١٠)]

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَعْجُزُ السَّيِّدُ وَالسَّلْطَانُ الْمَكَاتِبَ، فَإِذَا حُلَّ نَحْمُ الْمَكَاتِبِ فَسَالَهُ سَيِّدُهُ أَدَاءَهُ، فَقَالَ: قَدْ أَقْبَيْتَهُ إِلَيْكَ أَوْ أَقْبَيْتَهُ إِلَيَّ وَكِلَاكُمَا أَوْ إِلَى فُلَانٍ بَأَمْرِكَ فَانْكَرَ السَّيِّدُ لَمْ يَعْجَلِ الْحَاكِمُ تَعْجِيزَهُ وَأَنْظَرَهُ يَوْماً وَآخَرُماً مَا يَنْظُرُهُ ثَلَاثُ؛ فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ أَحْلَفَهُ مَعَهُ وَأَبْرَاهُ تَمَّ شَهْدُ لَهُ بِهِ شَاهِدُهُ، وَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْحَاكِمُ لَمْ يَعْجَلِ حَتَّى يَسْأَلَ عَنْهُ؛ فَإِنْ عَدَلَ أَحْلَفَهُ مَعَهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْدَلْ دَعَاهُ بغيره؛ فَإِنْ جَاءَ بِهِ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ غَدِهِ أَوْ بَعْدِهِ وَإِلَّا عَجَزَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ بَيْنَهُ غَابَةً أَشْهَدَ أَنَّهُ ذَكَرَ بَيْنَهُ غَابَةً وَأَنِّي قَدْ عَجَزْتُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ بَيْنَهُ فِيمَا يَدْعِي مِنْ دَفْعِ نَحْمِهِ أَوْ إِيرَاءِ مَوْلَاهُ لَهُ مِنْهُ؛ فَإِنْ جَاءَ بِهَا أَثَبَّتْ كِتَابَتَهُ وَأَخَذَ سَيِّدُهُ بِمَا أَخَذَ مِنْ خَرَاஜِهِ وَبِقِيَمَةِ خِدْمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا تَمَّ عَلَيْهِ التَّعْجِيزُ، وَإِنْ عَجَزَهُ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ، ثُمَّ جَاءَتْ بَيْنَهُ بَابِرَائِهِ مِنْ ذَلِكَ النَّجْمِ وَهُوَ آخِرُ نَحْمِهِ وَمَاتَ الْمَكَاتِبُ جَعَلَ مَالَهُ مِيراثاً لورثته الأحرار؛ لَأَنَّهُ مَاتَ حُرّاً وَأَخَذَ السَّيِّدُ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ وَبِقِيَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ آخِرَ نَحْمِهِ، فَقَدْ مَاتَ رَقِيقاً.

وَإِذَا عَجَزَ الْمَكَاتِبُ سَيِّدُهُ أَوْ السَّلْطَانُ، فَقَالَ سَيِّدُهُ بَعْدَ التَّعْجِيزِ قَدْ أَقْرَرْتُكَ عَلَى الْكِتَابَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حَتَّى يَجِدَ لَهُ كِتَابَةً غَيْرَهَا، وَلَوْ تَأَدَّى مِنْهُ عَلَى الْكِتَابَةِ الْأُولَى، وَقَالَ: قَدْ أَثَبْتُ لَكَ الْعَتَقَ عَتَقَ بِإِثْبَاتِ الْعَتَقِ وَتَرَاجَعَا بِقِيَمَةِ الْمَكَاتِبِ كَمَا يَتَرَاجَعَانِ فِي الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ.

وَكذلكَ لَوْ قَالَ: قَدْ أَثَبْتُ لَكَ الْكِتَابَةَ الْأُولَى، وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَتَقَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَثَبْتُ لَكَ الْكِتَابَةَ الْأُولَى أَثَبْتُ لَكَ الْعَتَقَ بِالْكِتَابَةِ الْأُولَى عَلَى الْأَدَاءِ، وَلَوْ عَجَزَهُ، ثُمَّ تَأَدَّى مِنْهُ كَمَا كَانَ يَتَأَدَّى، وَلَمْ يَقُلْ قَدْ أَثَبْتُ لَكَ الْكِتَابَةَ لَمْ يَكُنْ حُرّاً بِالْأَدَاءِ، وَكَانَ تَأْدِيَتُهُ كَالْخَرَاஜِ يَأْخُذُهُ مِنْهُ.

وَإِذَا كَاتَبَ عِبْدٌ لَهُ كِتَابَةً وَاحِدَةً فَعَجَزُوا كُلَّهُمْ عَنْ نَحْمٍ مِنَ النُّجُومِ فَلَسَيِّدُهُمْ أَنْ يَعْجِزَ أَهْلَهُمْ شَاءَ وَنَظَرَ أَهْلَهُمْ شَاءَ فَيَقْرَهُ عَلَى الْكِتَابَةِ وَيَأْخُذُهُ بِحَصَّتِهِ مِنْهَا.

وَكذلكَ إِنْ أَتَى بَعْضُهُمْ، وَلَمْ يُوْذُ بَعْضُ فَمَنْ أَتَى عَلَى الْكِتَابَةِ عَتَقَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَعْجِيزُهُ، وَمَنْ لَمْ يُوْذُ فَلَهُ تَعْجِيزُهُ وَهَمَّ

مَكَاتِباً، وَكَانَ لَسَيِّدِهِ أَخْذُهُ مِنْهُ كَمَا يَأْخُذُهُ مِنْهُ مَمْلُوكاً وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا عِنْدَ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِذَا جَاءَ بِهِ السَّلْطَانُ فَسَالَهُ نَظَرَهُ مَدَّةً يُوْذِي إِلَيْهِ نَحْمَهُ أَوْ سَأَلَ ذَلِكَ سَيِّدُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى السَّيِّدِ وَلَا عَلَى السَّلْطَانِ إِنْظَارُهُ إِلَّا أَنْ يَحْضُرَ شَيْئاً يَبِيعُهُ مَكَانَهُ فَيَنْظُرُهُ قَدْرَ بَيْعِهِ.

فَإِنْ قَالَ لِي شَيْءٌ غَائِبٌ أَحْضَرَهُ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّلْطَانِ أَنْ يَنْظُرَهُ إِلَى قَدُومِ الْغَائِبِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْظُرُهُ بِفَيْوُثِ الْعَبْدِ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُوْذِي إِلَيْهِ مَالَهُ، وَلَيْسَ هَذَا كَالْخُرُوفِ سَأَلَ النَّظَرَ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّ الدِّينَ فِي ذِمَّتِهِ لَا سَبِيلَ عَلَى رَقَبَتِهِ، وَهَذَا عَبْدٌ إِنَّمَا يَنْعُ نَفْسَهُ بِأَدَاءِ مَا عَلَيْهِ؛ فَإِذَا كَانَ غَائِباً فَحُلَّ نَحْمُهُ فَاشْهَدْ عَلَيْهِ سَيِّدُهُ أَنَّهُ قَدْ عَجَزَهُ أَوْ فَسَخَ كِتَابَتَهُ فَهَرَّ عَاجِزٌ؛ فَإِنْ جَاءَ مِنْ غَيْبَتِهِ وَأَقَامَ بَيْنَهُ عَلَى سَيِّدِهِ أَنَّهُ قَبَضَ مِنْهُ النَّجْمَ الَّذِي عَجَزَهُ بِهِ أَوْ أَبْرَاهُ مِنْهُ أَوْ أَنْظَرَهُ بِهِ كَانَ عَلَى الْكِتَابَةِ، وَهَكَذَا لَوْ جَاءَ سَيِّدُ الْمَكَاتِبِ السَّلْطَانُ فَسَالَهُ تَعْجِيزُهُ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَعْجِزَهُ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ عَلَى كِتَابَتِهِ وَحُلُولِ نَحْمٍ مِنْ نَحْمِهِ وَيَحْلِفُهُ مَا أَبْرَاهُ مِنْهُ وَلَا يَقْبِضَهُ مِنْهُ وَلَا قَابِضَ لَهُ وَلَا أَنْظَرَهُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلَ عَجَزَهُ لَهُ وَجَعَلَ الْمَكَاتِبَ عَلَى حِجَّتِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ حِجَّةٌ قَالَ: وَإِنْ جَاءَ إِلَى السَّلْطَانِ، فَقَالَ: قَدْ أَنْظَرْتَهُ بِنَحْمٍ مِنْ نَحْمِهِ إِلَى أَجَلٍ، وَقَدْ مَضَى صَنْعٌ فِيهِ مَا صَنَعَ فِي نَحْمٍ مِنْ نَحْمِهِ حُلَّ قَالَ: وَإِنْ قَالَ: قَدْ أَنْظَرْتَهُ إِلَى غَيْرِ أَجَلٍ أَوْ إِلَى أَجَلٍ فَبِدَائِي أَنْ لَا أَنْظُرَهُ لَمْ يَعْجِزَهُ وَكُتِبَ لَهُ إِلَى حَاكِمٍ بِلَدِهِ فَأَحْضَرَهُ وَأَعْلَمَهُ أَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ رَجَعَ فِي نَظَرَتِهِ، وَقَالَ: إِنْ أَقْبَيْتَ إِلَيَّ وَكِيلَهُ أَوْ إِلَيْهِ نَفْسَهُ وَإِلَّا أَبْطَلْتُ كِتَابَتَكَ وَبِعَثْتُ بِكَ إِلَيْهِ.

فَإِنْ اسْتَظَرَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِنْ كَانَ لَسَيِّدِهِ وَكِيلٌ حَتَّى يُوْذِي إِلَيْهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَكِيلٌ أَنْظَرَهُ قَدْرَ مَسِيرِهِ إِلَى سَيِّدِهِ فَضَرَبَ لَهُ أَجْلاً إِنْ جَاءَ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ وَإِلَّا عَجَزَهُ حَاكِمُ بِلَدِهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُ مَكَانَهُ بِشَيْءٍ يَبِيعُهُ لَهُ مِنْ سَاعَتِهِ فَيَنْظُرُهُ قَدْرَ بَيْعِهِ لَا يَجَاوِزُ بِهِ ذَلِكَ، أَوْ يَأْتِيَهُ بِغَرِيمٍ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَكَانَهُ أَوْ يَبِيعُ عَلَى الْغَرِيمِ شَيْئاً حَاضِراً أَيْضاً؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْغَرِيمِ شَيْءٌ حَاضِرٌ حَبَسَهُ لَهُ وَعَجَزَهُ وَجَعَلَ مَا عَلَى الْغَرِيمِ لَسَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ عِنْدَهُ.

وَمَنْ قَلَّتْ لِلْسَّيِّدِ تَعْجِيزُهُ أَوْ عَلَى السَّلْطَانِ تَعْجِيزُهُ فَعَجَزَهُ السَّلْطَانُ أَوْ السَّيِّدُ، ثُمَّ أَحْضَرَ الْمَالَ لَمْ يَرُدَّ التَّعْجِيزُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ فِي قَوْلِكَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَعْجِزَهُ دُونَ السَّلْطَانِ أَوْ؟

قُلْتُ: هُوَ مَعْقُولٌ بِمَا وَصَفْتُ.

٢٩٥١ - أَخْبَرَنَا الرَّيْبِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ نَافِعاً أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَاتَبَ غُلَامَهُ لَهُ عَلَى ثَلَاثِينَ أَلْفاً، ثُمَّ جَاءَهُ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ عَجَزْتُ، فَقَالَ: إِذَا

وكذلك يردُّ البائع ما أخذ من ثمن كتابة المكاتب.

٥٢- استحقاق الكتابة

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إذا كاتب الرجل عبده على عوض أو ماشية بصفة أو طعام بكيل فأدى المكاتب جميع الكتابة وعق، ثم استحق ما أدى المكاتب بعد ما مات المكاتب، فإنما مات رقيقاً وللسيد أخذ ما كان له، وما أخذ ورثته إن كانوا قبضوه.

وكذلك لو جني على المكاتب فأخذ أرضاً حرَّ رجوع الذين دفعوا الأرض في مال المكاتب بالفضل من أرض عبده.

وكذلك لو كاتب على دنانير فاستحققت بأعيانها، ولو كانت هذه المسألة مجالها فاستحق على المكاتب شيء من صنف ما أدى، وعلى صفته كان العتق ماضياً وأتبع المكاتب بما استحق عليه، ولم يخرج من يدي سيده ما أخذ منه، ولو استحق ما كاتب عليه المكاتب بعد ما أذاه وهو حي أخذ من استحققه فإن كانت نجومُ المكاتب كلها قد حلت يوم استحق ما أدى إلى مولاه قيل للمكاتب: إن أدبت جميع كتابتك إلى مولاك الآن، فقد عتقت، وإن لم تؤده فله تعجيزك، ولو استحققت والمكاتب غائباً وللمكاتب مالاً أوقف ماله وانتظر كما وصفت في المكاتب تحلُّ نجومه وهو غائب؛ فإن أدى وإلا فليسيده تعجيزه ومتى مات في غيبته قبل أن يؤدي مات رقيقاً، وهكذا إذا استحق ما أدى من قبل المكاتب؛ فإن جاء رجل فاستحقه على سيده بإقرار من سيده عليه أو على المكاتب وجحد المكاتب ما أقر به عليه السيد أو إخراج له من ملكه مجالاً للمكاتب حر، وهذا إلتاف من سيده للمال، ولو استحق ما أدى إلى سيده على المكاتب، وقد أئلفه السيد كان هكذا، وكان للذي استحقه أن يرجع على السيد إن شاء؛ لأنه أئلف ماله، أو على المكاتب؛ لأنه سلط السيد على إلتافه.

ولو شهد شهوداً على السيد حين دفع المكاتب إليه كتابته التي استحققت أنه قال للمكاتب: أنت حرٌّ فقال السيد: إنما قلت: أنت حرٌّ بأنك قد أدبت ما عليك أئلف بالله ما أريد إحداث عتق له على غير الكتابة، وكان مملوكاً.

وكذلك لو شهدوا عليه بعد أداء الكتابة وقبل استحقاق المتاع أنه قال: هذا حرٌّ أو قد قال له: أنت حرٌّ فإن شهدوا عليه بعد استحقاق ما أدى إليه من الكتابة أنه قال: أنت حرٌّ كان حرراً، وكان هذا إحداث عتق له.

وكذلك لو شهدوا عليه قبل أن يؤدي الكتابة أنه قال: أنت حرٌّ أو قال: هذا حرٌّ حين يؤدي الكتابة أو بعد. فإن قيل: لم لا يعتق عليه إذا استحققت؟

كعبيد كاتبوا كتابة مفرقة فعجزوا فله أن يعجز أيهم شاء ويقر أيهم شاء على الكتابة، وليس له تعجيز من يؤدي.

وإذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجومه، فلم يعجزه سيده وأنظره فمات قبل أن يؤديه مات عبداً وليسيده ماله.

وإذا كاتب الرجل عبده فعجز عن نجم وأنظره السيد، ثم مات السيد فلورثته أن يأخذه بأداء ذلك النجم مكانه، ولو أنظره أبوه إلى مدو، فلم تات أخذ به حالاً كما كان لأبيهم أن يرجع في النظره ويأخذ به حالاً؛ فإن أذاه وإلا فله تعجيزه وهم يقومون في تعجيزه مقام أبيهم.

وإذا ورث القوم مكاتباً فعجز عن نجم فأراد بعضهم إنظاره وبعضهم تعجيزه كان للذي أراد تعجيزه تعجيزه، وللذي أراد إنظاره إنظاره؛ فكان نصيبه منه على الكتابة، وإن كان في يديه - يوم يعجزه أحدهم - مالاً أخذ منه الذي عجزه بقدر ما ملك منه وترك له بقدر ما يملك الذي لم يعجزه وقيل للذي عجزه لك أن تأخذه يوماً بقدر ما تملك منه فتؤاخره أو تختدعه وعليك أن تنفق عليه في ذلك اليوم.

وكذلك لو مرض كان عليك أن تنفق عليه بقدر نصيبك منه؛ لأن أصل كتابته كان صحيحاً لكل واحد من كاتبه عليه في حصته وله على المكاتب في حصته ما للمكاتب على سيده وللسيد على مكاتبه، وليس هذا كالعبد بين اثنين يريد أحدهما ابتداء كتابته دون صاحبه أصل الكتابة في هذا باطل وهي في الأول صحيحة جائزة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: لو كاتب رجل عبداً كتابة واحدة فعجزوا فأراد تعجيز بعضهم وإقرار بعضهم كان ذلك له، وعلى كل حصته من الكتابة.

ولو كاتب رجل عبده فعجز، فقال أعجز بعضك وأقر بعضك لم يكن له ذلك كما لم يكن له أن يكتب بعضه؛ فإن فعل فأدى على هذا عتق ورجع عليه بنصف قيمته وتم عتقه كله؛ لأنه إذا عتق نصفه وهو ملكه عتق كله، والله أعلم.

٥١- بيعُ كتابة المكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يحيز بيعُ كتابة المكاتب بدين ولا بقر ولا بمال من الأحوال؛ لأنها ليست بمضمونة على المكاتب، فإنه متى شاء عجز؛ فإن يبعث فالباع باطل.

وإن أدى المكاتب إلى المشتري كتابته بأمر السيد عتق كما يؤدي إلى وكيله فيعتق؛ لأن المكاتب يبرأ منها بأمر السيد فمتى برئ منها فهو حرٌّ ويردُّ مشتري الكتابة ما أخذ إن كان قائماً في يديه ومثله إن كان له مثل أو قيمته إن فات، ولم يكن له مثل.

ولو قال له: إن ضربت فلاناً فانت حرٌ فضربه كان حرّاً؛ لأن هذا ليس يعتق على شيء يملكه.

ولو قال: إن ضربت فلاناً فانت حرٌ فضرَب فلاناً بعد ما مات لم يعتق؛ لأن الضرب إنما يقع على الأحياء إلا ترى أن حدثاً لو وقع على رجلٍ، ثم مات لم يجر أن تضربه؛ لأن الضرب إنما يقع على الأحياء.

وإذا كاتب الرجلُ على شيئين في تحمين فأذاهما فعتق، ثم استحق أحدهما ردّاً رقيقاً؛ فإن كانا قد حلا.

قيل إن أدبت مكانك فانت حرٌ، وإن لم تؤد فليس يدك تعجزك، وهكذا لو كاتب على أشياء فأدّى بعضها فاستحق منها شيء، وهكذا لو كاتب على دنائير وازنة فأدّى نقصاً لم يعتق إلا بما شرط عليه، وهكذا لو كاتب على عبيد فأذاهم معينين أو بعضهم معيياً وعتق، ثم علم سيده بالعيب كان له رد المعبى منهم بعينه؛ فإن اختار رده رد العتق، وإن اختار حبسه ثم العتق؛ لأن الكتابة في كثير من أحكامها كالبيع فما كان يكون لمن دلّس له بعيب رد المعبى ونقص البيع كان ذلك له في الكتابة.

ولو كاتبه على عبيدين فأذاهما معينين فماتا في يده أو اعتقهما، ثم ظهر منهما على عيب دلّسه له المكاتب علم به المكاتب، أو لم يعلم قيل للمكاتب إن أدبت قيمة ما بين العبد صحيحاً ومعياً عتقت، وإن لم تؤد فليس يدك تعجزك؛ لأنك لم تؤد ما كوتبت عليه بكماله كما لو أدبت إليه دنائير نقصاً لم تعتق إلا بأن تؤدّها وازنة أو تعطيه نقصانها، وهذا هكذا في الطعام والشراب والعروض كلها يكاتب عليها لا يختلف.

٥٣- الوصية بالمكاتب نفسه

أخبرنا الربيع: قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى الرجل بمكاتبه لرجلٍ لم تجز الوصية؛ لأنه لا يملك أن يخرج من ملكه إلى ملك غيره بحال ما كان على الكتابة.

قال: وإن قال: إن مت من مرضي هذا أو متي مت، ففلان لمكاتبه لفلان كانت الوصية باطلة، ولو عجز المكاتب بعد موته أو قبله لم تكن الوصية جائزة؛ لأنه أوصى له به وهو لا يملك إخراجها إلى ملك الموصى له به كما لو قال: متي مت، ففلان لعبدي ليس له لفلان، فلم يمت حتى ملكه لم يكن له حتى يحدث له بعد ملكه وعجز المكاتب وصية به.

ولو وهب مكاتبه لرجل وأقبضه إياه كانت الهبة باطلة، ولو عجز المكاتب في يدي الذي قبضه كانت الهبة باطلة؛ لأنه وهبه وهو لا يملك هبته.

وكذلك لو وهبه وأقبضه إياه ورضي بالعجز فعجزه، ولكنه

قيل له: ألا ترى أنه حرٌ في الظاهر، وإن الحاكم يحكم بأنه حرٌ، وإن قول السيّد: أنت حرٌ، وتركه سواءً، فإذا قال له: هذا حرٌ على أنه قد عتق بالأداء، ثم بطل الأداء بطل العتق إذا لم يسلم الذي بالأداء؛ لأنه ملكٌ لغيره، وليس هذا كالعبد يكاتبه سيده على حرٍ أو ميتة فيؤديه إليه فيعتق ويرجع عليه السيّد بقيمته هذا قد سلم للسيّد، ولم يستحقه أحدٌ عليه بملك له دونه غير أن حراماً على السيّد أن يملكه فأفسدنا الكتابة وأوقعنا العتق برضا السيّد بالعتق على شيء لم يغيره العبد منه.

ولو استحق الحر أحدٌ يملك على السيّد لم يعتق العبد في الحر؛ لأنه لم يعتقه إلا على أن يملك عليه، فلمّا عتق رجع على المكاتب بقيمته.

ولو قال لعبدي: إن قتلت فلاناً أو ضربت فلاناً فانت حرٌ فقتل فلاناً، أو ضرب فلاناً كان حرّاً، ولم يرجع عليه السيّد بشيء؛ لأنه لم يعتقه على شيء يملك عليه؛ فكان كمن ابتدأ عتق عبده، وإن كان أمره بقتل أو ضرب لمن لا يحل له قتله ولا ضربه.

وإذا أدّى المكاتب إلى سيده ما كاتبه عليه فأعتقه القاضي، ثم استحق رد القاضي عتقه؛ لأنه إنما أعتقه على الظاهر كما يقضي للرجل بالدار يشترها الرجل بالعبد، فإذا استحق العبد رد الدار إلى مالكها بالملك الأول.

ولو قال له: سيده - عند قبضه منه ما كاتبه عليه - أنت حرٌ، ثم استحق رد العبد رقيقاً وأحلف السيّد ما أراد بقوله أنت حرٌ إحداث عتق له على غير أداء الكتابة؛ لأن قوله أنت حرٌ كصمته هو حرٌ في الحكم عندنا وعنده حتى تستحق الكتابة.

ولو قال سيده أنت حرٌ عند أداء الكتابة، ثم مات فاستحق ما أدّى رد رقيقاً وحلف ورثته ما علموه أراد بقوله أنت حرٌ إحداث عتق له على غير كتابة.

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

ولو قال رجلٌ لغلامه إن أدبت إليّ خمسين ديناراً أو عبداً يصفه فانت حرٌ فأدّى ذلك، ثم استحق رد رقيقاً.

ولو قال له: عند أدائه أنت حرٌ كان كما وصفت في المكاتب.

وإذا قال لعبده إن أعطيتني هذا العبد، وهذا الثوب فأعطاه ما قال فعتق، ثم استحق رد رقيقاً؛ لأن معنى قوله إن أعطيتني هذا العبد، وهذا الثوب فصّح لي ملكه كقوله للمكاتب إن أدبت إليّ كذا فانت حرٌ، وهكذا لو قال لغلامه إن زوجتك فانت حرٌ فزوجه تزويجاً فاسداً أو قال: إن بعتك فانت حرٌ أو بعث فلاناً فانت حرٌ فباعه أو باع فلاناً بيعاً فاسداً لم يكن حرّاً؛ لأن كل هذا هو على الصحة.

كتابته، فقد عتق كأنه كان قيمته ألفاً وبقي من كتابته ألفان فيعتق بالآلف، وإذا عتق سقطت كتابته؛ فإن قال ضعوا عنه كتابته أو أوصى له بكتابته فهي كوصيته بعتقه؛ لأن كتابته إذا وضعت عنه فيعتق بالآقل من قيمته أو الكتابية، وسواء كانت الكتابية ديناً أو حالة تحسب من الثلث حالة.

ولو أوصى له بنجم من كتابته كان ذلك للورثة يعطونه أي نجم شاءوا متأخراً أو مقدماً، وإن كانت نجومه مختلفة فأقلها إن شاءوا.

فإن قال: ضعوا عنه أي نجم من نجومه شتم فهكذا، وإن قال ضعوا عنه أي نجم من نجومه شاء هو فذلك إلى المكاتب فأي نجم من نجومه شاء وضع عنه من الثلث مقدماً كان أو متأخراً، وإن كانت له نجوم مختلفة، فقال ضعوا عنه أوسط نجم من نجومه فأوسط نجم من نجومه يتمثل أوسطها في العدد وأوسطها في الأجل ليس واحد منهما أولى بظاهرها من الآخر فيقال للورثة ضعوا أوسط نجم من نجومه إن شتم فأوسطها في العدد، وإن شتم فأوسطها في الأجل؛ فإن ادعى المكاتب أن الذي أوصى له به غير الذي وضع عنه أحلف الورثة ما يعلمون ما قال: ووضعوا عنه الأوسط من أيها شاءوا، ولو كانت المسألة مجاهلاً، وكانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أو لها وآخرها أقل قيل لكم أن تضعوا الأوسط من العدد أو المال؛ فإن أدرتم وضع الأوسط من الأجل فضعوه وهو الثاني الذي قبله واحد وبعده واحد، ولو كانت عليه أربعة النجم فأرادوا وضع الأوسط من النجوم الموزعة وضعوا عنه أي النجمين شاءوا الثاني أو الثالث؛ لأنه ليس واحد أولى باسم الأوسط من الآخر، ولو كانت خمسة كان لها أوسط وهو الثالث؛ لأن قبله نجمين وبعده نجمين إذا كانت نجومه وتراً فلها أوسط نجم واحد، وإذا كانت شفعاً فلها أوسطان؛ فإن كانت نجومه مختلفة عدد المال؛ فكان منها عشرة ومنها مائة ومنها ثلاثة، فقال ضعوا عنه نجماً من نجومه وضعوا عنه أيها شاءوا؛ فإن قال ضعوا عنه أكثر نجومه أو أقل نجومه وضعوا عنه ما أوصى به، ولا يتمثل هذا إلا العدد فيوضع عنه - إذا قال: أكثر - أكثرها عدداً، وإذا قال أقل - أقلها عدداً.

وإذا قال أوسط احتمل موضع المال وموضع الوسط، وإن قال: ضعوا عنه أوسط نجومه من عدد المال وعليه ثلاثة النجم وضع عنه الأوسط الذي لا أقلها ولا أكثرها، وإن كانت أربعة واحد عشر، وواحد عشرون، وواحد ثلاثون، وواحد أربعون، فقال: ضعوا عنه أوسط نجومه عدداً وضعوا عنه إن شاءوا العشرين، وإن شاءوا الثلاثين؛ لأنه ليس واحد منهما أولى باسم الأوسط من الآخر فعلى هذا الباب كله وقياسه.

ولو قال: ضعوا عنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه

لو أوصى بكتابته لرجل جازت الوصية ما كان مكاتباً، وكان له إذا حملها الثلث أن يتادها كلها والمكاتب حر، ولولا له للذي عقد كتابته.

وإذا أوصى الرجل للرجل بكتابة مكاتبه فعجز المكاتب فهو رقيق لورثته، وقد بطلت الوصية.

ولو قال رجل مالي على مكاتبتي لفلان عجز فهو له أو هو لفلان كانت الوصية جائزة على ما أوصى به فما كان على الكتابة فكتابته للذي أوصى له بها، وإذا عجز فهو للذي أوصى له بربقته كان الموصى له بكتابته أو غيره.

وإذا أوصى بكتابة عبده لرجل فحل نجم من نجومه فعجز عنه فأراد الموصى له بكتابته أن لا يعجزه ويؤخره بنجمه ذلك وأراد الورثة تعجيله فذلك للورثة؛ لأن رقبته تصير لهم، وهكذا لو أوصى بكتابة مكاتبه لرجل ورقبته لأخر إن عجز كان للذي أوصى له بربقته إن عجز أن يعجزه؛ لأن له رقبته.

وإذا أوصى الرجل أن كتابة مكاتبه لرجل إن عجل نجومه قبل محلها؛ فإن عجل نجومه قبل محلها فكتابته له، وإن لم يفعل لم يجبر المكاتب على تعجيلها، ولم يعجز بأن لا يعجلها وبطلت وصية الموصى له؛ لأنه إنما أوصى له به بمعنى، فإذا لم يكن ذلك المعنى بطلت الوصية.

ولو قال: كل نجم من كتابتي مكاتبتي عجله قبل محله لفلان كان كما قال وأي نجم عجله فهو لفلان وأي نجم لم يعجله فهو لورثته، وهذا كله إذا كانت الكتابة صحيحة.

ولو أن رجلاً كاتب عبده كتابة فاسدة، ثم أوصى بكتابة عبده لرجل كانت الوصية باطلة؛ لأنه لا كتابة على عبده، ولو كانت المسألة مجاهلاً فأوصى بربقته لرجل، ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطلة إلا أن يقول ليس بمكاتب؛ لأن كتابته فاسدة، وأما إذا أوصى به وهو يراه مكاتباً فالوصية باطلة.

وكذلك لو باعه يبعاً فاسداً، ثم أوصى به لرجل كانت الوصية باطلة؛ لأنه أوصى به وهو يراه لغيره.

والقول الثاني: أن الوصية جائزة في الوجهين؛ لأنه ليس بمكاتب، ولا خارجاً من ملكه بالبيع الفاسد.

قال الربيع: القول الثاني عندي هو الذي يقول به.

٥٤- الوصية للمكاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا أوصى سيّد المكاتب بعتقه عتق بالآقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته كان قيمته كانت ألفاً والذي بقي عليه من كتابته خمسمائة فاعتق بخمسمائة؛ لأنه إذا أوصى بعتقه، فقد وضع كتابته، وإذا أوصى فوضع

ثَلَاثَ كِتَابَتِهِ فِي الْعَبْدِ إِنْ شَاءُوا الْمُؤَخَّرَ مِنْهَا، وَإِنْ شَاءُوا مَا قَبْلَهُ مِنْهَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ نَصْفُهَا أَوْ رُبْعُهَا أَوْ عَشْرَةُ مِنْهَا.

وَلَوْ أَوْصَى لِمَكَاتِبٍ بِمَا وَصَفْتَ مِنْ نَجْمٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ، وَلَمْ يَقْبَلِ الْمَكَاتِبُ الْوَصِيَّةَ كَانَ ذَلِكَ لِلْمَكَاتِبِ.

وَإِذَا أَوْصَى لَهُ بِشَيْءٍ يَوْضَعُ عَنْهُ فَعَجَزَ، فَقَدْ صَارَ رَقِيقًا.

وَلَوْ أَوْصَى لِمَكَاتِبٍ بِمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ جَازِزَ الْوَصِيَّةِ، فَإِنْ عَجَزَ الْمَكَاتِبُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْوَصِيَّةَ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْصَى لِعَبْدِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِرَبِّهِ، لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَهُمْ عَلَى قَدَرِ مَلِكِهِمْ فِيهِ.

وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ مَكَاتِبِي فَيُعَوِّدُهُ فَشَاءَ مَكَاتِبُهُ قَبْلَ أَنْ يُوَدِّيَ الْكِتَابَةَ بَيْعَ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَبِعْ.

وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ إِنْ عَجَزَ مَكَاتِبِي فَهَوَّ حُرًّا، فَقَالَ الْمَكَاتِبُ قَبْلَ حُلُولِ النِّجْمِ قَدْ عَجَزْتَ لَمْ يَكُنْ حُرًّا، وَإِذَا حُلَّ نَجْمٌ مِنْ نَجْمِهِ، فَقَالَ: قَدْ عَجَزْتَ، وَقَالَ الْوَرِثَةُ لَيْسَ بِعَاجِزٍ طَلَبُوا مَالَهُ؛ فَإِنْ وَجَدُوا وَفَاءً بِنَجْمِهِ لَمْ يَكُنْ عَاجِزًا، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ وَفَاءً أَحْلَفَ مَا يَجِدُ لَهُمْ وَفَاءً، وَكَانَ عَاجِزًا.

وَإِذَا قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ: إِنْ شَاءَ مَكَاتِبِي فَيُعَوِّدُهُ، فَلَمْ يَعْجِزْ حَتَّى قَالَ: قَدْ شَتَّ أَنْ تَتَّبِعُونِي قَبْلَ: لَا تَبَاغُ إِلَّا بِرِضَاكَ بِالْعَجْزِ.

فَإِنْ قَالَ: قَدْ رَضِيتُ بِهِ بَيْعَ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مَا كَانَ عَلَى الْكِتَابَةِ.

وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ فِي مَرَضِهِ ضَعُوا عَنْ مَكَاتِبِي بَعْضَ كِتَابَتِهِ أَوْ بَعْضَ مَا عَلَيْهِ وَضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءُوا مِنْ كِتَابَتِهِ، وَإِنْ قُلَّ وَلَهُمْ أَنْ يَضَعُوا ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ آخِرِ نَجْمِهِ وَأَوَّلُهَا كَمَا لَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِشَيْءٍ عَلَيْهِ مِنْ دِينِ حَالٍ وَأَجَلَ وَضَعُوا عَنْهُ إِنْ شَاءُوا مِنَ الْحَالِ، وَإِنْ شَاءُوا مِنَ الْأَجَلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ كِتَابَةِ الْمَكَاتِبِ وَدِينٍ مِنَ الدِّينِ.

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ نَجْمًا مِنْ نَجْمِهِ أَوْ بَعْضَ نَجْمِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَضَعُوا عَنْهُ نَجْمًا، وَذَلِكَ لَهُمْ أَنْ يَضَعُوا أَيْ نَجْمَ شَاءُوا،

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مِنْ بَعْضِ نَجْمِهِ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءُوا؛ لِأَنَّ بَيِّنًا فِي قَوْلِهِ أَنْ يَضَعُوا عَنْهُ نَجْمًا أَنَّهُ وَضَعَ عَنْهُ شَيْءًا مِنْهُ.

فَإِنْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مَا يَخْفَفُ عَنْهُ مِنْ كِتَابَتِهِ أَوْ ضَعُوا عَنْهُ جِزَاءً مِنْ كِتَابَتِهِ أَوْ ضَعُوا عَنْهُ كَثِيرًا مِنْ كِتَابَتِهِ، أَوْ قَلِيلًا مِنْ كِتَابَتِهِ أَوْ ذَا مَالٍ مِنْ كِتَابَتِهِ، أَوْ غَيْرَ ذِي مَالٍ مِنْ كِتَابَتِهِ كَانَ إِلَيْهِمْ أَنْ يَضَعُوا مَا شَاءُوا؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ يَخْفَفُ عَنْهُ مِنْ كِتَابَتِهِ.

وَكَذَلِكَ يَثْقُلُ عَلَيْهِ مَعَ غَيْرِهِ فِي كِتَابَتِهِ.

وَكَذَلِكَ يَكُونُ كَثِيرًا وَقَلِيلًا.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ ضَعُوا عَنْهُ الْمِائَةَ الْبَاقِيَةَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ وَزِيَادَةً وَضَعْتَ الْمِائَةَ، وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ وَزِيَادَةً شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَضَعُ عَنْهُ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ وَضَعُوا عَنْهُ النِّصْفَ وَزِيَادَةً مَا شَاءُوا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَكْثَرُ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ.

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ وَمِثْلَ نِصْفِهَا وَضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ بِمَا شَاءُوا وَمِثْلَ نِصْفِ الَّذِي وَضَعُوا عَنْهُ، وَهَكَذَا إِنْ قَالَ: وَمِثْلَ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِ وَضَعَ عَنْهُ مَا قَالَ.

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ وَمِثْلَهُ مَعَهُ وَضَعْتَ عَنْهُ الْكِتَابَةَ كُلَّهَا وَالْفَضْلَ عَنِ الْكِتَابَةِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ مَا شَاءَ مِنْ كِتَابَتِهِ، فَقَالَ: قَدْ شَتَّ أَنْ يَضَعُهَا كُلَّهَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ؛ لِأَنَّ مَعْقُولًا أَنْ مَا يَوْضَعُ مِنَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ إِلَّا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الشَّيْءِ الْمَوْضُوعِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَيَوْضَعُ عَنْهُ كُلُّ مَا قَالَ: إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْكِتَابَةِ قُلَّ أَوْ كَثُرَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْكِتَابَةِ.

٥٦- الوصية للعبد أن يكتاب

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَإِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ أَنْ يَكْتَابَ عَبْدٌ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ حَاصًّا أَهْلُ الْوَصَايَا بِجَمِيعِ قِيَمَتِهِ نَقْدًا وَكُتُبًا عَلَى كِتَابَتِهِ مِثْلَهُ لَا تَجْبِرُ الْوَرِثَةَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ وَلَا دِينَ عَلَيْهِ وَلَا وَصِيَّةٌ لَمْ تَجْبِرِ الْوَرِثَةَ عَلَى كِتَابَتِهِ وَقِيلَ إِنْ شَتَّ كَاتِبَتَا فِي ثَلَاثٍ، وَإِنْ شَتَّ لَمْ تَكْتَابْ؛ فَإِنْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَكْتَابَ ثَلَاثَ فَهَوَّ رَقِيقًا، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَكْتَابَ ثَلَاثَ كُتِبَ عَلَى مَا يَكْتَابُ عَلَيْهِ مِثْلَهُ لَا يَقْصُرُ مِنْ ذَلِكَ وَمَتَى عَتَقَ ثَلَاثَ وَلَانَهُ لِسَيِّدِهِ الَّذِي أَوْصَى بِكِتَابَتِهِ وَثَلَاثَ رَقِيقًا، وَلَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِمَا لَهَا، فَقَالَ أَنَا أَعَجَّلْتُ ثَلَاثَ قِيَمَتِي لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لَوَرِثَتُهُ سَيِّدُهُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ وَهَبَ رَجُلٌ لَهُ مَالًا كَانَ لَوَرِثَتِهِ سَيِّدُهُ؛ فَإِنْ قَالَ رَجُلٌ: إِنْ شَتَّتُمْ عَجَلْتُكُمْ ثَلَاثَ قِيَمَتِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْبَلُوا ذَلِكَ، وَلَا يَعْتَقُوهُ عَاجِلًا، وَلَا يَخْرِجُوا ثَلَاثَهُ مِنْ أَيْدِيهِمْ بِكِتَابَتِهِ وَثَلَاثَ لَا يَحْتَمِلُهُ.

وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يَكْتَابَ عَلَيْهِ دِينَ يَحِيطُ بِمَالِهِ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بَاطِلَةً.

وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يَكْتَابَ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ، فَقَالَ كَاتِبُوهُ بِأَلْفِ دِينَارٍ وَهُوَ لَا يَسُوِي عَشْرَةَ، وَلَا يَكْتَابُ مِثْلَهُ عَلَى خَمْسِينَ قِيلَ إِنْ رَضِيتُ بِالْكِتَابَةِ الَّتِي أَوْصَى أَنْ تَكْتَابَ بِهَا كُتِبَتْ، وَإِنْ لَمْ

ترضَ أو عجزت فانت رقيقٌ.

وإذا خيّر في الكتابة فاختار تركها، ثم سأل أن يكتب له
 يكن ذلك له؛ لأنه قد تركها كما إذا رد الرجل الوصية يوصي له
 بها لم يكن له أن يرجع في أخذها.

ولو قال كاتبوا عبداً من عبيدي كأن لهم أن يكاتبوا أي عبداً من عبيده شاءوا ويجزؤون على ذلك، وليس لهم أن يكاتبوا أمة. وكذلك لو قال: كاتبوا أحد عبيدي.

فإن قال: كاتبوا أحد رقيقي كأن لهم أن يكتبوا عبداً أو أمةً إن شاءوا؛ لأن العبد ليس بأولى باسم الرقيق من الأمة.

ولو قال: كاتبوا إحدى إمامي لم يكن لهم أن يكتبوا عبداً ولا خشي في هذا الوجه ولا إن أوصى أن يكتب أحد رقيقه إذا كان مشكلاً.

٥٧- الكتابة في المرض

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل عبده في المرض وهو يخرج من الثلث على شيء، وإن قل جاز؛ لأنه لو أعتقه جاز وعتقه عتق بتات أكثر من كتابته، وإن كان لا يخرج من الثلث فكتابته موقوفة؛ فإن أفاد السيد مالا يخرج به المكاتب من الثلث جازت الكتابة بكل حال، وإن لم يفد مالا يخرج به من الثلث وكتبه على كتابة مثله لم تجز الكتابة في الثلثين؛ لأنها ليست ببيع بتات وجازت في الثلث، وهكذا إذا كانت على أقل من كتابة مثله بطلت في الثلثين وكانت جائزة في الثلث إذا لم يكن عليه دين ولا وصية، وإن كان عليه دين يحيط بماله بطلت الكتابة؛ فإن كانت معه وصايا خاص أهل الوصايا، ولم يبدأ عليهم.

٥٨ - إفلاس سيّد العبد

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا كاتب الرجل عبده، ثم أنلس، لم تنتقض الكتابة، وكان للفرء أخذ ما عليه من الكتابة عند محله، ولو عجل المكاتب ما عليه قبل محله لم يكن للسيّد منعه، وكان للفرء أخذه منه، ولو آذاه إلى سيده عتق به، وكان للفرء أخذه منه؛ فإن فات فهو كما فات من ماله وتجاوز كتابته له حتى يقف الحاكم ماله، وإذا أوقف الحاكم ماله لم تجز كتابته؛ فإن كاتبه بعد وقف القاضي ماله فالكتابة مردودة؛ فإن أدى لم يعتق وأخذ ما أدى والعبد فيم.

وكذلك إذا اعتقه لم يعتق ويبيع، وإن لم يوجد له وفاء بدينه لم يعتق.

وإذا اختلف السَّيِّدُ والغرماءُ، فقالوا كاتبته بعدَ وقفٍ

القاضي مالك، وقال: بل كاتبته قبل وقف القاضي مالي ولا بينة
كان القول قول السيد، وليس في هذا شيء يجره إلى نفسه إنما هذا
حق أقرب به للعبد إذا ادّعى العبد.

وكذلك إذا كتبه، فقال السيّد والغراء كانت الكتابة بعد الوقف، وقال العبد قبلها فالقول قول العبد مع يمينه وعليهم البينة.

وَإِذَا كَاتَبَ الْمَكَاتِبُ كِتَابَهُ صَحِيحَةً فَأَقْرَأَ السَّيِّدُ بَعْدَ التَّغْلِيسِ
بِأَنَّهُ قَبْضٌ مِنْهُ شَيْئًا قَبْلَ وَقْفِ الْقَاضِي مَالَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ.

وكذلك ما أقرُّ به الغريمُ له عليه حقٌّ فهو براءةٌ له.

وإن أقر أنه قبض منه شيئاً بعد وقف القاضي ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد أو يتبعوا به العبد ديناً عليه في ذمته إذا أدى إلى الغرماء حقوقهم.

۵۹۔ میراثُ سیدِ المکاتب

قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإذا كاتب الرجل عبده، ثم مات السيد فالكتابة مجالها؛ فإن أدى إلى الورقة عتق، وكان ولاؤه للسيد كاتبه، وإن عجز فهو ميراث لهم.

وإن كان المكاتب تزوج بنت سيده في حياة سيده برضاها، ثم مات السيد والبنت وارتدت لأبيها ففسد النكاح؛ لأنها قد ملكت ففقد ميراثها منه، وإن كانت لا تترث أباهما باختلاف الدينين أو؛ لأنها قاتلة لأبيها فالكتابة بإحاطة النكاح بحال، ولو أسلمت بعد موته لم يفسد النكاح؛ لأنها لا ترثه وقام الورثة في المكاتب مقام الميت فملكوها منه ما كان يملك ولولا ملك رقبته بعجز لم يرد رقيقاً.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ لَا يُبْعِثُونَهُ؟

قِيلَ: لَمْ يَكُنْ لِلَّذِي وَرَثُوهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ، فَلَا يَعْدُونَ أَنْ يَكُونُوا مِثْلَهُ أَوْ فِي أَقْلٍ مِنْ حَالِهِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا مَلَكَوهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ لَا يَكُونُ لَهُمْ وَلَاؤُهُ دُونَ الَّذِي كَاتَبَهُ؟

قيل: للعقد الذي يلزم السيّد والعبد ما قام به المكاتب وهو العقد الذي حال بين سيّد العبد وبين بيعه وماله ما أدى، وكان في العقد أن ولاؤه إذا أدى له فالتعتق والولاء لزمه بالشرط ولزم سيّده فأبى ورثته الميت اعتق المكاتب كان نصيبه منه معتقاً، ولم يقوّم عليه من قبل أن ولاء ما اعتق منه قبل يعجز المكاتب موقوف للذي كاتبه، فلو اعتقوه معاً كان ولاؤه للذي كاتبه؛ فإن عجز لم يكن للذي اعتقه أو أبراه من الكتابة من رقبته شيء، وكان من بقي على نصيبه من رقبته وفيه قول آخر أن يقوّم عليه، فإذا عجز قوّم عليه، وكان له ولاؤه كله؛ لأن الكتابة أولاً بطلت واعتق هذا عبده، ولو أبراه الورثة أو بعضهم من الكتابة، فإنه يبرأ

الوصي قبل يصل إلى الورثة الصغار وأهل الدين والصايا منه عتق المكاتب بكل حال؛ لأن الوصي يقوم مقام الميت إذا كان أوصى إليه بدينه، وصاياه وتركته، وليس فيهم بالغ غير محجور؛ فإن كان فيهم بالغ غير محجور أو كان للميت وصيان فدفع إلى أحدهما لم يعتق حتى يصل إلى الوصيين والبالغ.

وكذلك إن كان الميت مات عن ورثة كبار، وليس فيهم صبي وعليه دين وله وصايا لم يبرأ المكاتب بالدفع إلى الورثة حتى يصل إلى أهل الدين دينهم؛ لأن الميراث لا يكون للورثة حتى يقضى الدين؛ فإن قضى الدين فحتى يصل إلى أهل الوصايا وصاياهم؛ لأن أهل الوصايا شركاء بالثلث حتى يستوفوا وصاياهم، فإذا صار إلى أهل الوصايا بعد قبض أهل الدين حقوقهم وإلى أهل الميراث موارثهم عتق المكاتب، وإذا دفع بامر الحاكم ولا وصي جماعة، فلا يعتق حتى يصل المال إلى كل من كان له حق بسبب الميت؛ فإن مات المكاتب قبل يصل ذلك إلى آخرهم مات عبداً كما لو كاتبه رجلان فدفع جميع الكتابة إلى أحدهما، فلم يدفع المدفوع إليه إلى شريكه حقه منها مات عبداً، ولو مات بعد دفعه إلى شريكه حقه مات حراً، وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المكاتب بمكاتبته إلى سيده؛ فإن دفعها والمكاتب حي عتق، وإن لم يدفعها حتى يموت المكاتب مات عبداً، ولو لم يدفعها، ولم يموت المكاتب لم يكن المكاتب بريئاً منها ولا حراً بها، ولو كان السيد وكل رجلاً بقبض كتابة المكاتب فدفعها إليه المكاتب عتق، وكان كدفعه إلى سيده، وهكذا إذا دفع المكاتب بامر حاكم أو إلى وصي جماعة كلهم مولى عليه.

وإذا دفع المكاتب كتابته إلى قوم أثبتوا على سيده ديونهم عتق إن لم يكن في كتابته فضل على دينهم؛ فإن لم يكن عليه دين وله وصايا فدفع إلى الورثة وإلى أهل الوصايا بقدر ما يصيبهم عتق، وإن بقي منهم أحد لم يدفع إليه لم يعتق حتى يقبضوا كلهم، ولو تعدى دفع إلى وارث دون الورثة أو إلى صاحب دين دون أهل الدين لم يعتق حتى يصير إلى كل وارث حقه وإلى كل ذي دين دينه.

٦٠- موت المكاتب

٢٩٥٣- أَخْبَرَنَا الرَّيْجِيُّ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ

اللَّهُ تَعَالَى: قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْخَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لَهُ - يَعْنِي عَطَاءَ: الْمَكَاتِبُ يَمُوتُ وَلَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ وَيَدْعُ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ؟ قَالَ يُفْضَى عَنْهُ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ فَضْلٍ فَلْيَنْتِهِ.

من نصيب من أبراه ويعتق نصيبه منه كما لو أبراه الذي كاتبه من الكتابة.

وإذا ورث القوم مكاتباً فحل نجم من نجومه، فلم يؤده فأراد بعضهم تعجيزه وأراد بعض أن لا يعجزه، فيها قولان أحدهما أن كلهم على نصيبه فمن عجز فله تعجيزه ونصيبه رقيق له، ومن لم يعجزه فهو على الكتابة، فإذا عتق فولأ ما عتق منه للذي كاتبه، ولا يقوم على الذي لم يعجزه؛ لأن ولاءه لغيره والقول الثاني أنهم إن أجمعوا على ترك تعجيزه كان على الكتابة، وإن لم يجمعوا عليه وأراد بعضهم تعجيزه كان عاجزاً كله، ولم يكن لمن بقي منهم ترك تعجيزه، وإنما ذهب من قال هذا إن قال أجعل هذا كابتداء الكتابة، وكان عبداً بين اثنين، فلا يجوز لأحدهما أن يكاتبه دون الآخر وهم إذا كاتبوا معاً فاعتق على المعتق.

وإذا ورثه فولأه لغيرهم وهم يقومون مقام الميت في أخذ الكتابة ورقه إن عجز، ولا يقومون مقامه في أن لهم الولاء، وليسوا بمتدلسي كتابته إذا عجز إنما هم تاركون حقاً لهم في تعجيزه، ولا يمنع أحد ترك حقه في تعجيزه متى أراد تركه. وإذا مات أحد من ورثة سيّد المكاتب فورثته يقومون مقامه.

ولو مات سيّد المكاتب وله ابنان فشهدا أن أباهما قبض ما عليه وأنكر ذلك الورثة أو كانوا صغاراً أو نساء كلهم؛ فإن كانا عدلين جازت شهادتهما والمكاتب حر، وولأه للذي كاتبه، وإن كانا غير عدلين برئ المكاتب من حصتهما من الكتابة ولزمت حصّة من أنكر وحصّة الصغار منها، ولا يعتق عليهما؛ لأن الولاء ليس لهما؛ لأنهما شهدا وأقرأ بفعل غيرهما لا أعلمهما فعلاً شيئاً يلزمهما به عتق إن كانا موسرين.

وإذا مات سيّد المكاتب وأراد المكاتب الوثيقة من دفع ما عليه من الكتابة، فلا يدفعها حتى يأتي الحاكم؛ فإن كان للميت ورثة صغار وكبار أمر الحاكم المكاتب أن يدفع من الكتابة إلى الورثة الكبار بقدر نصيبهم وإلى الولي نصيب الصغار وأعتقه؛ فإن كان الورثة الكبار غيباً فسأل المكاتب أن يدفع الكتابة إلى عدل يقبضه لهم إن لم يكن لهم وكيل كان ذلك له، فإذا دفعه عتق المكاتب، وليس هذا كدين لهم على رجل، ثم غلبوا عنه فجاء به إلى الحاكم ليدفعه هذا لا يدفع إلا إليهم أو وكيل لهم؛ فإن لم يكن وكيل تركه الحاكم، فلم يأمر بقبضه من صاحبه الذي هو عليه؛ لأن في الكتابة عتقاً للعبد، فلا يجبس بالعتق، وليس في الدين شيء يجبس عنه صاحب الدين؛ فإن كان الورثة محجورين فدفع المكاتب ما عليه إلى وصيهم، وعلى الميت دين أو لا دين عليه أو له وصايا، أو لا وصايا له فالمكاتب حر، وإذا هلك ذلك في يدي

فولدت أولاداً في الكتابة، ثم مات قبل يؤدي رفعت حصته من الكتابة وبقيت حصته امرأته، ووقف ولده الذين ولدوا في الكتابة مع أمهم؛ فإن عتقت عتقوا، وإن عجزت أو ماتت قبل أن تؤدي رقوا، ولو قالوا نؤدي عليها فنعق لم يكن لهم؛ لأنهم لم يشترطوا في الكتابة إنما كانوا يعتقون بعق أمهم، فلما بطل عتقها لم يجوز أن يعتقوا.

٦١- في إفلاس المكاتب

٢٩٥٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَغْنِي لِعِطَاءِ أَفْلَسٍ مَكَاتِبِي وَتَرَكَ مَسَالاً وَتَرَكَ ذِيئاً لِلنَّاسِ عَلَيْهِ لَمْ يَدْعُ وَفَاءً أَتَدِي بِحَقِّ النَّاسِ قَبْلَ كِتَابَتِي؟ قَالَ: نَعَمْ، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعِطَاءِ أَمَّا أَحَاصَهُمْ يَنْجِمُ مِنْ نُجُومِهِ حَلٌّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ مَلَكَ عَمَلَهُ لِي سَنَةً؟ قَالَ: لَا. [أخرجه البيهقي (٣٣٢/١٠)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وبهذا نأخذ، فإذا مات المكاتب وعليه دين بدو الناس؛ لأنه مات رقيقاً وبطلت الكتابة ولا دين للسيد عليه، وما بقي مال السيد.

وكذلك إذا عجز وقولهم أفلس عجز إن شاء الله تعالى؛ لأنه إذا عجز بطلت الكتابة فأما إذا كان على الكتابة فيؤدي الذين قبل الكتابة؛ لأن ماله ليس لسيد وسيد حيشن في ماله كفرهم غيره، فإذا بطلت الكتابة بطل كل ما لسيد عليه من مال استهلكه أو جنانية جناها عليه وغير ذلك؛ لأنه لا يكون لسيد على عبده دين، وإذا زعم عطاء أن المكاتب إذا عجز لم يكن لسيد عليه دين؛ لأنه لا يكون له عليه دين إلا ما دام مكاتباً فمثله لا يخالفه أن يموت؛ لأن الكتابة تبطل بموته قبل الأداء.

٦٢- ميراث المكاتب، وولاؤه

٢٩٥٦- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ طَاوُسٍ كَيْفَ كَانَ أَبُوكَ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يُكَاتِبُ الرَّجُلَ، ثُمَّ يَمُوتُ فَتَرْتِ ابْنَتُهُ ذَلِكَ الْمَكَاتِبَ فَيُؤَدِّي كِتَابَتَهُ، ثُمَّ يَغْتَقِ، ثُمَّ يَمُوتُ؟ قَالَ: كَانَ يَقُولُ وَلَاؤُهُ لَهَا، وَيَقُولُ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنْ يُخَالِفَ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ وَيَعْجَبُ مِنْ قَوْلِهِمْ لَيْسَ لَهَا وَلَاؤُهُ. [أخرجه البيهقي (٣٤٠/١٠)]

قلت: أبلغك هذا عن أحد؟ قال: زعموا أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يقضي به. [أخرجه البيهقي (٣٣١/١٠)]

٢٩٥٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يُفْضَى عَنْهُ مَا عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيْنِي مَا بَقِيَ قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: مَا أَرَاهُ لِيْنِي [أخرجه البيهقي (٣٣١/١٠)].

قال الشافعي رحمه الله تعالى: يعني أنه لسيد، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقول عمرو وهو قول زيد بن ثابت نأخذ، وأما ما روى عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يقول في المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى، فلا أدري أثبت عنه أم لا؟ وإنما نقول بقول زيد بن ثابت فيه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أصل مذهبنا ومذهب كثير من أهل العلم أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء ما عليه من الكتابة أو أن يرثه سيده منه، وإن كان موسراً واجداً، فإذا كان هذا هكذا لم يجوز في قولنا إذا مات المكاتب وله مال فيه وفاء من كتابته وفضل إلا أن تكون كتابته قد انتقضت وماله لسيد، وقد مات رقيقاً؛ لأنه من مات بحال لم يحل حاله بعد الموت، وقد مات غير حر، فلا يكون بعد الموت حراً إلا ترى لو أن عبداً مات، فقال سيده هو حر لم يكن حراً؛ لأن العتق لا يقع على الموتى، وإن قذفه رجل لم يحل له، وإن كان مع المكاتب ولد ولدوا في كتابته وأم ولد له لم يكاتب عليها فهم رقيق، وإن كان معه ولد كبر كاتب عليهم فهم كرقيق كاتبوا معاً فرفع عن كاتب معه حصته الميت من الكتابة، ويكون عليه هو حصته من الكتابة، ولا يرث المكاتب الميت قبل يؤدي ولد أحراز ولا ولد ولدوا له في كتابته، ولا كاتبوا معه بحال؛ فإن كان في كتابته ولد بالفون كاتبوا معه وأجنيون فسواء يأخذ سيده ماله؛ لأنه مات عبداً ويرفع عنهم حصته من الكتابة، وإذا كان معه ولد ولدوا في كتابته من أمه من لم يكاتب عليها فمات قبل أن يؤدي فهم وأم ولد رقيق وماله لسيد؛ لأنهم إنما كانوا يعتقون بعتقه لو عتق، وإذا بطلت كتابته بالموت لم يعتقوا بعتق من لا يعتق.

وكذلك لو ملك أباه وأمه، ثم مات أرقوا.

فأما من كاتب عليه برضاء فعلى الكتابة؛ لأن له حصته من الكتابة.

ولو كانت له زوجة مملوكة للسيد فكاتب عليها برضاء

[٣٤١]

٢٩٥٧- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ رَجُلٌ تُوْفِّي عَنْ ابْنَيْنِ لَهُ وَتَرَكَ مَكَاتِبًا فَصَارَ الْمَكَاتِبُ لِأَحَدِهِمَا، ثُمَّ قَضَى كِتَابَتَهُ لِلَّذِي صَارَ لَهُ فِي الْوِثَاقِ، ثُمَّ مَاتَ الْمَكَاتِبُ مَنْ يَرِثُهُ؟

قال يرثانه جميعاً، وقالها عمرو بن دينار، وقال عطاء: رجّع ولاؤه للذي كاتبه فرددتها عليه، فقال ذلك غير مرّة. [اخرجه البيهقي (١٠/٣٤١)]

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ويقول عطاء وعمرو بن دينار: نقول في المكاتب يكاتبه الرجل، ثم يموت السيّد، ثم يؤدّي المكاتب فيعتق بالكتابة: إن ولاءه للذي عقد كتابته؛ لأنه لما عقدها لم يكن له إرقاقه ما قام المكاتب بالكتابة، فلا يكون ولاؤه إلا له ولا نقول بقول عطاء في الرجل يموت ويدع مكاتباً وابنين: إن لابنين أن يقتسما ماله الميت حتى يصير المكاتب لأحدهما من قبل أن القسم بيع وبيع المكاتب لا يجوز وتقتسم الورثة ما أدى المكاتب، فإذا عجز المكاتب صار عبداً لهم أن يقتسموه، وإن اقتسموا قبل عجز المكاتب فصار المكاتب إلى حصّة أحدهم فالقسم باطل، وما أخذ منه فهو بينه وبين ورثة أبيه، والله أعلم.

٦٣- باب الولاء

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال رسول الله ﷺ: قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُهُ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ قَالَ: وَقَالَ: الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبُ لَا يَبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ فَلَمْ يَكُنْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ ولاءٌ على أحدٍ إلا بأن يتقدمه عتق، ومن لم يعتق فهو حرٌّ ولا ولاء له وعقله على جماعة المسلمين، والله أعلم.

٨ - كتاب اختلاف الحديث

أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري قراءة عليه وهو يسمع وأنا أسمع فأقر به قال: أخبرنا أبو عمر محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن حيوة قراءة عليه، وأنا أسمع قال حدثنا أبو بكر أحمد بن عبد الله بن سيف السجستاني حدثنا الربيع بن سليمان قال: قال محمد بن إدريس المطلب الشافعي رضي الله عنه:

الحمد لله بما هو أهله، وكما ينبغي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله. أما بعد، فإن الله - جل ثناؤه - وضع رسوله موضع الإبانة لما افترض على خلقه في كتابه، ثم على لسان نبيه ﷺ، وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصاً في كتاب الله فأبان في كتابه أن رسول الله ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله، ففرض على العباد طاعته وأمرهم بأخلاقهم والانتها عما نهاهم عنه، وكان فرضه على كل من عاين رسوله، ومن بعده إلى يوم القيامة واحداً في أن على كل طاعته، ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله ﷺ يعلم أمر رسول الله إلا بالخبر عنه وأوجب الله - جل ثناؤه - على عباده حدوداً وبينهم حقوقاً، فدل على أن يؤخذ منهم ولم يشهادوا والشهادات أخبار ودل في كتابه على لسان نبيه أن الشهود في الزنا أربعة وأمر في الدين بشاهدين أو شاهد وأمرتين.

وفي الرصايا بشاهدين وكانت حقوق سواها بين الناس لم يذكر في القرآن عدد الشهود فيها منها: القتل وغيره أخذ عدد الشهود فيها من سنة أو إجماع وأخذ أن يقتل في غير الزنا ويقطع وتؤخذ الحقوق من جميع الجهات بشاهدين بقول الأكثر من أهل العلم، ولم يجعلوه قياساً على الزنا، وأخذ أن تؤخذ الأموال بشاهدين وأمرتين لذكر الله إياهما في الدين وهو مال واختارنا أن يؤخذ المال يمين وشاهد بسنة رسول الله ﷺ واختارنا أن يجب الحق في القسامة بدلائل قد وصفناها، وإن لم يكن مع الدلائل شاهد بالخبر عن رسول الله؛ فكان ما فرض الله من الخبر عن رسول الله مؤدي خبراً كما تؤدى الشهادات خبراً، وشرط في الشهود ذوي عدل، ومن نرضى، وكان الواجب أن لا يقبل خبر أحد على شيء يكون له حكم حتى يكون عدلاً في نفسه ورضاً في خبره، وكان بينا إذ افترض الله علينا قبول أهل العدل أنه إنما كلّفنا العدل عندنا ما يظهر لنا؛ لأننا لا نعلم مغيب غيرنا، فلما تعبدنا الله بقبول الشهود على العدالة عندنا ودلت السنة على إنفاذ الحكم بشهاداتهم، وشهاداتهم أخبار دل على أن قبول قولهم وعددهم تبعاً؛ لأنه لا يكون منهم عدد إلا، وفي الناس أكثر منه، وكان في قبولهم على اختلافهم مقبولا من وجوه مما وصفت من

كتاب أو سنة أو قول عوام أهل العلم أن ما ثبت وشهد به عندنا من قطعنا الحكم بشهادته إحاطة عندنا على المغيب، ولكنه صدق على الظاهر بصدق المخبر عندنا، وإن أمكن فيه الغلط، ففيه ما دل على الفرض علينا من قبول الخبر عن رسول الله، ولا يؤخذ عدد من يقبل خبره عنه ﷺ إلا بأحد الدلائل التي قبلنا بها عدداً من الشهود فأبنا الدلالة عن رسول الله ﷺ بقبول خبر الواحد عنه فلزمنا - والله أعلم - أن نقبل خبره إذا كان من أهل الصدق كما لزمنا قبول عدد من وصفت عدده في الشهادة بل قبول خبر الواحد عنه أقوى سبباً بالدلالة عنه، ثم ما لم أعلم فيه خلافاً من أحد من ماضي أهل العلم بعد رسول الله وتابعيه إلى اليوم خبراً نصاً منهم ودلالة معقولة عنهم من قبول عدد الشهود في بعض ما قبلنا فيه.

وقد كتبت في كتاب "جامع العلم" الدليل على ما وصفت مما أكتفيت في رد كثير منه في كتابي هذا، وقد رددت منه جملاً تدل من لم يحفظ كتاب جامع العلم على ما وادها إن شاء الله.

فإن قال قائل: أفينك الإخبار عن رسول الله ﷺ واحداً أو أكثر؟

قيل: الخبر عن رسول الله ﷺ خبران فخير عامة عن عامة عن النبي ﷺ يحمل ما فرض على العباد أن يأتوا به بالسنتهم وأفعالهم ويؤتوا به من أنفسهم وأموالهم، وهذا ما لا يسع جهله، وما كان على أهل العلم والعوام أن يستروا فيه؛ لأن كلاً كلفه كعدد الصلاة وصوم رمضان وتحريم الفواحش، وإن لله عليهم حقاً في أموالهم وخبر خاصة في خاص الأحكام لم يكلفه العامة لم يأت أكثره كلما جاء الأول وكلف علم ذلك من فيه الكفاية للخاصة به دون العامة، وهذا مثل ما يكون منهم في الصلاة سهو يجب به سجود السهو ما يكون منهم فيما لا يجب به سجود سهو، وما يفسد الحج، وما لا يفسده، وما تجب به البدنة ولا تجب مما يفعل مما ليس فيه نص كتابي، وهو الذي على العلماء فيه عندنا، والله أعلم.

قبول خبر الصادق على صدقه، ولا يسعهم رده كما لا يسعهم رد العدد من الشهود الذين قبلوا شهادتهم وهو حتى صدق عندهم على الظاهر كما يقال فيما شهد به الشهود فمن أدخل في شيء من قبول خبر الواحد شيئاً دخل عليه في قبول عدد الشهود الذين ليسوا بنص في كتاب ولا سنة مثل الشهود على القتل وغيره إن شاء الله.

فإن قال قائل: فإن الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله؟

قيل له: إن شاء الله كان الناس مستقبلي بيت المقدس، ثم

حولهم الله إلى البيت الحرام فأتى أهل قباء آت وهم في الصلاة فأنخبرهم أن الله أنزل على رسوله كتاباً، وأن القبلة حوّلت إلى البيت الحرام فاستداروا إلى الكعبة وهم في الصلاة، وأن أبا طلحة وجماعة كانوا يشربون فضيخ بسراً، ولم يحرم يومئذ من الأشرية شيء فأنهم آت فأنخبرهم أن الحمر قد حرمت فأمرُوا أناساً فكسروا جراراً شربهم ذلك ولا شك أنهم لا يحدثون في مثل هذا إلا ذكروه لرسول الله ﷺ إن شاء الله وشبهه أن لو كان قبول خبر من أنخبرهم وهو صادق عندهم مما لا يجوز لهم قبول أن يقول لهم رسول الله قد كنتم على قبلة، ولم يكن لكم أن تحولوا عنها إذ كنت حاضراً معكم حتى أعلمكم أو يعلمكم جماعة أو عدد يستمهم لهم ويخبرهم أن الحجة تقوم عليهم بمثلها لا بأقل منها إن كانت لا تثبت عنده بواحد والفساد لا يجوز عند رسول الله ﷺ ولا عند عالم وهراقه حلال فساد، فلو لم تكن الحجة أيضاً تقوم عليهم بخبر من أنخبرهم بتحريم لأشبهه أن يقول قد كان لكم حلال، ولم يكن لكم إفساده حتى أعلمكم أن الله - جل وعز - حرّمه أو يأتيكم عدد يحذّره لم يخبر عني بتحريمه. وأمر رسول الله ﷺ أم سلمة أن تعلم امرأة أن تعلم زوجها إن قبلها وهو صائم لا يحرّم عليه ولو لم ير الحجة تقوم عليه بخبرها إذا صدقها لم يأمرها إن شاء الله به وأمر رسول الله ﷺ أنيساً الأسلمي أن يغدو على امرأة رجل، فإن اعترفت رجماً فاعترفت فرجماً وفي ذلك إفاته نفسها باعتبارها عند أنيس وهو واحد وأمر عمرو بن أمية أن يقتل أبا سفيان، وقد سنّ عليه إن علمه أسلم لم يحل له قتله وقد يحدث الإسلام قبل أن يأتيه عمرو بن أمية وأمر أنيساً أو عبد الله بن أنيس شك الربيع أن يقتل خالد بن سفيان الهذلي فقتله ومن سنة رسول الله ﷺ لو أسلم أن لا يقتله، وكل هؤلاء من معاني ولاته وهم واحد واحد فنصوّر الحكم بأخبارهم.

وبعث رسول الله ﷺ بعثاً واحداً واحداً ورسله واحداً واحداً، وإنما بعث عماله ليخبروا الناس بما أنخبرهم به رسول الله من شرائع دينهم ويأخذوا منهم ما أوجب الله عليهم ويعطوهم ما لهم ويقيموا عليهم الحدود وينفذوا فيهم الأحكام، ولم يبعث منهم واحداً إلا مشهوراً بالصدق عند من بعثه إليه، ولو لم تقم الحجة عليهم بهم إذ كانوا في كل ناحية وجههم إليها أهل صدق عندهم ما بعثهم إن شاء الله وبعث أبا بكر والياً علي الحجاج فكان في معنى عماله، ثم بعث علياً بعده بأول سورة براءة فقرأها في مجمع الناس في الموسم وأبو بكر واحد وعلي واحد وكلاهما بعثه بغير الذي بعث به صاحبه، ولو لم تكن الحجة تقوم عليهم ببعثه كل واحد منهما إذا كانا مشهورين عند عوامهم بالصدق، وكان من جهلها من عوامهم يجد من يشق به من أصحابه يعرف صدقهما ما بعث منهما واحداً، فقد بعث علياً

يعطيهم نقض مدد وإعطاء مدد ونبد إلى قوم، ونهى عن أمور وأمر بأخرى، وما كان لأحد من المسلمين بلغه علي أن لهم مدة أربعة أشهر أن يعرض لهم في مدتهم ولا مأمور بشيء ولا منهي عنه برسالة علي أن يقول له: أنت واحد ولا تقوم علي الحجة بأن رسول الله بعثك إلي بنقض شيء جعله لي ولا بإحداث شيء لم يكن لي ولا لغيري ولا بنهي عن أمر لم أعلم رسول الله ﷺ نهى عنه، ولا بإحداث أمر لم أعلم رسول الله ﷺ أحدثه، وما يجوز هذا لأحد في شيء قطعه عليه علي برسالة النبي، ولا أعطاه إياه ولا أمره به ولا نهاه عنه بأن يقول لم أسمع من رسول الله أو ينقله إلي عدد أو لا أقبل فيه خبرك وأنت واحد ولا كان لأحد وجه رسول الله عاملاً يعرفه أو لا يعرفه له من يصدق صدقه أن يقول له العامل: عليك أن تعطي كذا وكذا أو تفعل بك كذا، فيقول لا أقبل هذا منك؛ لأنك واحد حتى ألقى رسول الله فيخبرني أن علي ما قلت أنه علي فأفعله عن أمر رسول الله لا عن خبرك، وقد يمكن أن يغلط أو يجهل بيته عامة بشرط في عددهم واجماعهم على الخبر عن رسول الله وشهادتهم معاً أو متفرقين، ثم لا يذكر أحد من خبر العامة عدداً أبداً إلا، وفي العامة عدد أكثر منه ولا من اجتماعهم حين يخبرون وتفرقهم تبييناً إلا أمكن في زمان النبي ﷺ أو بعض زمانه حين كثر أهل الإسلام، فلا يكون لتثبيت الأخبار غاية أبداً ينتهي إليها، ثم لا يكون هذا لأحد من الناس أجود منه لمن قال: هذا ورسول الله بين ظهرانيه؛ لأنه قد يترك لقاء رسول الله ويترك ذلك له أبوه، وذلكه وإخوته وقربائهم، ومن يصدق في نفسه ويفضل صدقه له بالنظر له، فإن الكاذب قد يصدق نظراً له، وإذا لم يجز هذا لأحد يترك لقاء رسول الله ويترك خبر من يصدق من أهله والعامة عنه كان لمن جاء بعد رسول الله ميثن لا يلقاه في الدنيا أزل أن لا يجوز، ومن زعم أن الحجة لا تثبت بخبر المخبر الصادق عند من أخبره فما يقول في معاذ إذ بعثه رسول الله إلى أهل اليمن والياً ومخارياً من خالفه ودعا قوماً يلقوا النبي عليه السلام إلى أخذ الصدقة منهم وغيرها فامتنعوا فقاتلهم وقتلهم معه من أسلم منهم بأمر رسول الله.

ولم يكن عند من قاتل معه أو أكثرهم إلا صدق معاذ عندهم بأن النبي ﷺ أمره بقاتلهم إذ كانوا مطيعين لله تعالى بنصر معاذ وتصديقه عن النبي ﷺ وكانت الحجة قائمة على من رد على معاذ ما جاء به معاذ حتى قتله معاذ وهو محجوج ومعاذ لله مطيع، وما يقول فيمن كان رسول الله يبعثه في جيوشه وسراياه إلى من بعث فيدعوهم إلى الإسلام أو إعطاء الجزية؛ فإن أبوا قاتلهم أكان أمير الجيش والسرية والجيش والسرية مطيعين لله فيمن قاتلوا، ومن امتنع من دعوه محجوجاً، وقد كانت سراياه

والمهاجرين والأنصار بالمدينة، ولم يزايله عامة منهم في سفره، وأنه مقدم عنهم في العلم والرأي وكثرة الاستشارة لهم، وأنهم يبدونه بما علموا فيقبله من كل من جاء به، وأنه يعلم أن قوله حكم يفذ على الناس في الذماء والأموال والفروج يحكم بين أظهرهم أن في الإبهام خمس عشر من الإبل، وفي المسيحة والوسطى عشراً عشر، وفي التي تلي الخنصر تسعاً، وفي الخنصر ستاً فمضى على ذلك كثير ممن حكى عنه في زمانه والناس عليه حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن حزم كتبه رسول الله لعمرو بن حزم فيه وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل فصار الناس إليه وتركوا ما قضى به عمر بما وصفت وسروا بين الخنصر التي قضى فيها عمر بست والإبهام التي قضى فيها بخمس عشرة.

وكذلك يجب عليهم، ولو علمه عمر كما علموه قبله وترك ما حكم به إن شاء الله كما فعل في غيره مما علم فيه عن النبي ﷺ غير ما كان هو يقول فترك قوله بخبر صادق عن رسول الله ﷺ. وكذلك يجب عليه.

قال الشافعي: ولا أحسبه قال بما قال: من ذلك وقيل ذلك من قبله من المفضي له والمفضي عليه وغيرهم إلا أنه وإياهم قد علموا أن رسول الله ﷺ قضى في اليد بخمسين من الإبل وكانت اليد خمسة أطراف فاجتهد فيها على قدر منافعتها وجمالها، ففضل بعضها على بعض، ولو لم يكن عن رسول الله أن في كل أصبع عشراً صرنا إلى ما قال عمر أو ما أشبهه وعلمنا أن الخنصر لا تشبه الإبهام في الجمال ولا المنفعة، وفي هذا دليل على ما قلت من أن الخبر عن رسول الله يستغني بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يزيده غيره إن وافقه قوة، ولا يوهنه إن خالفه غيره، وأن بالناس كلهم الحاجة إليه والخير عنه، فإنه متبوع لا تابع، وأن حكم بعض أصحاب رسول الله إن كان يخالفه فعلى الناس أن يصيروا إلى الخير عن رسول الله، وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أن يصيروا إلى الخير عن رسول الله ﷺ، وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أنه يعزب على المتقدم الصلبة الواسع العلم الشيء يعلمه غيره، وكان عمر بن الخطاب يقضي أن الذبحة للعاقلة، ولا يورث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أئيم الضبابي من دية زوجها فرجع إليه عمر قال: وسأل عمر بن الخطاب من عنده علم عن النبي ﷺ في الجنين فأخبره حملاً بن مالك أن النبي ﷺ قضى فيه بغرة فقال عمر بن الخطاب إنا كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا أو قال: لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بخير، وفي كل هذا دليل على أنه يقبل خبر الزوج إذا كان صادقاً عند من أخبره، ولو جاز لأحد رد هذا بحال جاز لعمر بن

تكون عشرة نفر أو أقل أو أكثر أم لا؟ فإن زعم أن من جاءه معاذ وأمرأه سرياه مجوجاً بخبرهم، فقد زعم أن الحجة تقوم بخبر الواحد، وإن زعم أن لم تقم عليهم حجة، فقد أعظم القول.

وإن قال: لم يكن هذا أنكر خبر العامة ممن وصفت، وصار إلى طرح خبر الخاصة والعامة، وما يقول في امرئ بادية من الله عليه بالإسلام، ثم تنحى إلى بادية فجاء أخوه وأبوه وهما صادقان عنده فأخبراه أن النبي ﷺ حرّم شيئاً أو أحله فحرّمه أو أحله أ يكون مطيعاً لله بقبول خبرهما؟

فإن قال: نعم، فقد ثبت خبر الواحد.

وإن قال: لا خرج مما لم أعلم فيه مخالفاً، فإني لم أحفظ عن أحد لقيته، ولم أعلمه حكى لي عن من ألقى من أهل العلم أن لا يثبت إلا ما وصفت من أمر أبي بكر وعلي وغيرهما من عمال النبي ﷺ على الانفراد، ولا يجوز أن يبعث النبي ﷺ إلا بما تقوم به الحجة لمن يبعث إليه، وعلى من بعث إليه النبي، ولم أعلم مخالفاً من أهل العلم في أن لم يكن لأحد وصل إليه عامل رسول الله ﷺ ورسله ممن سمينا أو لم نسم من عماله ورسله أن يمنعه شيئاً أعلمه أنه يجب عليه، ولا أن يرذ حكماء حكم به عليه، ولا أن يعصيه فيما أمر به مما لم يعلم لرسول الله فيه سنة مخالفه؛ لأن رسول الله لا يبعث إلا بما تقوم به الحجة فكل من بعث رسول الله واحد، ثم لم أعلم الناس منذ قبض الله رسوله اختلفوا أن خليفة، ووالي المصير لهم وقاضي المصير واحد، وليس من هؤلاء واحد عدل يقضي، فيقول شهيد عندي فلان، وفلان وهما عدلان على فلان أنه قتل فلاناً أو أنه ارتد عن الإسلام أو أنه قذف فلاناً أو أنه أتى فاحشة مما يجوز فيه شاهدان إلا جاز أن يقام عليه ما وصفه هؤلاء ولا حاكم يعرف بعدل يكتب بأنه قضى لفلان على فلان بكذا من المال وبالدّار التي في موضع كذا ولا لأحد بأنه ابن فلان، ووارثه ولا شيء من حقوق الناس إلا أنفذه الحاكم المكتوب إليه، وكل حاكم جاء بعده، ولا يكتب به إلى حاكم يليه من بلدان أهل الإسلام لأحد ولا على أحد إلا أنفذ له، وليس فيه عند أحد أنفذ له علم إلا بقول الحاكم الذي قضى به ولا عند الحاكم المكتوب إليه أن أحداً شهد عند القاضي الذي ذكر أنه شهد عنده إلا بخبر ذلك القاضي والقاضي واحد، فقد أجازوا خبره في جميع أحكام الناس.

فكذلك الخليفة والوالي العدل وفيما وصفت من أنهم لم يختلفوا في هذا دليل على أن الحجة في الحكم الذي لم يكلفه العباد كلهم تقوم بخبر الواحد مع أنني لم أعلم أحداً حكى عنه من أصحاب رسول الله والتابعين إلا ما يدل على قبول خبر الواحد، وكان عمر بن الخطاب في لزومه رسول الله حاضراً ومسافراً وصحبته له ومكانه من الإسلام، وأنه لم يزايل المهاجرين بمكة

وأخبر أبو الدرداء معاوية أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع باعه معاوية، فقال معاوية: ما أرى بهذا بأساً، فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله ويجبرني عن رأيه لا أساكنك بأرض فخرج أبو الدرداء من ولاية معاوية، ولم يره يسعه مساكنته إذ لم يقبل منه خبره عن النبي، ولو لم تكن الحجة تقوم عليه عند أبي الدرداء بخبره ما كان رأى أن مساكنته عليه ضيقة، ولم أعلم أحداً من التابعين أخبر عنه إلا قبل خبر واحد وأفتى به وانتهى إليه فابن المسيب يقبل خبر أبي هريرة وحده وأبي سعيد وحده عن النبي ﷺ ويجعله سنة.

وعروة يصنع ذلك في عائشة، ثم يصنع ذلك في يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وفي حديث يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمر وعبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر عن النبي ﷺ وثبت كل ذلك سنة وصنع ذلك القاسم وسالم وجميع التابعين بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد بكه قتلوا الخبر عن جابر وحده عن النبي عليه السلام وعن ابن عباس وحده عن النبي وثبتوه سنة وصنع ذلك الشعبي قبل خبر عروة بن مضر عن النبي وثبتوه سنة.

وكذلك قبل خبر غيره.

وصنع ذلك إبراهيم النخعي قبل خبر علقمة عن عبد الله عن النبي وثبتوه سنة.

وكذلك خبر غيره وصنع ذلك الحسن وابن سيرين فيمن لقيا لا أعلم أحداً منهم إلا وقد روى هذا عنه فيما لو ذكرت بعضه لطل.

٢٩٥٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَهَى عَنِ الطَّيْبِ قَبْلَ زِيَارَةِ النَّبِيِّ وَبَعْدَ الْجَمْرَةِ قَالَ: سَالِمٌ فَقَالَتْ عَائِشَةُ طَيِّبَتْ رَسُولُ اللَّهِ يَدَيَّ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِحُلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّبِيِّ وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ أَحَقُّ.

قال الشافعي: فترك سالم قول جده عمر في إمامته وقبل خبر عائشة وحدها وأعلم من حدته أن خبرها وحدها سنة، وأن سنة رسول الله أحق، وذلك الذي يجب عليه.

وصنع ذلك الذين بعد التابعين المتقدمين مثل ابن شهاب ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وغيرهم والذين لقيناهم كلهم ثبت خبر واحد عن واحد عن النبي ﷺ ويجعله سنة حد من تبعها وعاب من خالفها فحيث عامة معاني ما كتبت في صدر كتابي هذا العدد من المتقدمين في العلم بالكتاب والسنة واختلاف

الخطاب أن يقول للضحك أنت رجل من أهل نجد ولحم لبنة منك أنت رجل من أهل تهامة لم ترنا رسول الله، ولم تصحبه إلا قليلاً، ولم أزل معه، ومن معي من المهاجرين والأنصار فكيف عذب هذا عن جماعتنا، وعلمته أنت، وأنت واحد يمكن فيك أن تغلط وتنسى؟ بل رأى الحق أتباعه والرؤوس عن رأيه في ترك توريث المرأة من ذية زوجها، وقضى في الجنتين بما أعلم من حضر أنه لو لم يسمع عن النبي فيه شيئاً قضى فيه بغيره كأنه يرى إن كان الجنتين حياً فيه مائة من الإبل، وإن كان ميتاً، فلا شيء فيه، ولكن الله تعبد الخلق بما شاء على لسان نبيه، فلم يكن له ولا لأحد إدخال لم؟ ولا كيف؟ ولا شيئاً من الرأي على الخبر عن رسول الله ولا رده على من يعرفه بالصدق في نفسه، وإن كان واحداً وقبل عمر بن الخطاب خبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المجوس، ولم يقل لو كانوا أهل كتاب كان لنا أن نأكل ذبائحهم ونكح نساءهم وإن لم يكونوا أهل كتاب لم يكن لنا أن نأخذ الجزية منهم وقبل خبر عبد الرحمن بن عوف في الطاعون ورجع الناس عن خبره، وذلك أنه يعرف صدق عبد الرحمن، ولا يجوز له عنده ولا عندنا خلاف خبر الصادق عن رسول الله.

فإن قال قائل: فقد طلب عمر بن الخطاب من خبر عن النبي ﷺ خبراً آخر غيره معه عن النبي ﷺ قيل له: إن قول عمر لخبر واحد على الانفراد يدل على أنه لا يجوز عليه أن يطلب مع خبر خبراً غيره إلا استظهاراً لا أن الحجة تقوم عنده بواحد مرة ولا تقوم أخرى، وقد يستظهر الحاكم فيسأل الرجل قد شهد له عنده الشاهدان العدلان زيادة شهود، فإن يفعل قبل الشاهدين، وإن فعل كان أحب إليه أو أن يكون عمر جهل الخبر وهو إن شاء الله لا يقبل خبر من جهله.

وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهله.

وكذلك لا نقبل خبر من لم تعرفه بالصدق وعمل الخير وأخبرت الفرقة بنت مالك عثمان بن عفان أن النبي عليه السلام أمرها أن تمكث في بيتها وهي متوفى عنها حتى يبلغ الكتاب أجله فاتبعة، وقضى به. وكان ابن عمر يخبر الأرض بالثلث والرابع لا يرى بذلك بأساً فأخبره رافع أن النبي نهى عنها فترك ذلك بخبر رافع، وكان زيد بن ثابت سمع النبي يقول: لا يصيرن أحد من الحاج حتى يطوف بالنبي يعني طواف الوداع بعد طواف الزيارة فخالفه ابن عباس، وقال تصدر الحائض دون غيرها فانكر ذلك زيد بن ثابت على ابن عباس، فقال ابن عباس: سل أم سلمة فسألتها فأخبرته أن النبي ﷺ أَرَحَصَ لِلْحَائِضِ فِي أَنْ تَصِيرَ وَلَا تَطُوفَ فَرَجَعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ وَجَدْتُ الْأَمْرَ كَمَا قُلْتُ.

كل واحد منهم إلى صدق وحفظ.

قال: أجل.

فقلت: وهكذا تصنع في الشهود ولا تقبل شهادة رجل في شيء وتردّها في مثله؟

قال: أجل، وقلت له: لو صرت إلى غير هذا قال لك من خالفك مذهبه من أهل الكلام إذا جاز لك ردّ حديث واحد وسمي رجلاً ورجلاً فوقه بلا حجة في ردّه جاز لي ردّ جميع حديثه؛ لأنّ الحجة بصدقه أو تهمة بلا دلالة في واحد الحجة في جميع حديثه ما لم يختلف حاله في حديثه واختلافها أن يحدث مرة ما لا يخالف له فيه ومرة ماله فيه مخالف، فإذا كان هذا هكذا اختلفت حاله في حديثه بخلاف غيره له ثمن هو في مثل حاله في حديثه كما تقبل شهادة الشهود ويقضى بما شهدوا به على الكمال، فإذا خالفهم غيرهم حال الحكم بخلاف غيرهم لهم عنه إذا كانوا شهدوا غير مخالفين لهم في الشهادة.

فقال: من.

قلت له: هذا من أهل العلم هذا هكذا، وقلت لبعضهم، ولو جاز لك غير ما وصفت جاز لغيرك عليك أن تقول: اجعل نفسي بالخيار فأردّ من حديثي ما قبلت وأقبل من حديثي ما رددت بلا اختلاف حاله في حديثي وأسلكت في ردّها طريقك، فيكون لي ردّها كلّها؛ لأنّه قد رددت منها ما شئت فشئت أنا ردّها كلّها وطلب العلم من غير الحديث، ثمّ اعتلّ فيها بمعنى علّتك، ثمّ لعلّه أن يكون الحقّ بحجّتي منك قال: ما يجوز هذا لأحد من الناس، وما القول فيه إلا أن يقبل حديثهم كما وصفت أو لا ما لم يكن له مخالف أو يختلف حالهم فيه، وقلت له: والحجة على من تأوّل بلا دلالة كتاباً أو سنة على غير ظاهرهما وعمومهما، وإن احتملا الحجة لك على من خالف مذهبك في تأويل القرآن والحديث، فقال: ما سمعنا منهم أحداً تأوّل شيئاً إلا على ما يحتمله احتمالاً جائزاً في لسان العرب، وإن كان ظاهره على غير ما تأوّل عليه لسعة لسان العرب وبذلك صار من صار منهم إلى استحلال ما كرهنا نحن وأنت استحلاله وجهل ما كرهنا لهم جهله قال أجل، وقلت له قد رويّا، ورويت أنّ رسول الله أمر امرأة أن تحجّ عن أبيها ورجلاً أن يحجّ عن أبيه فقلنا نحن وأنت به وقلنا نحن وأنت معاً لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد فذهب بعض أصحابنا إلى أنّ ابن عمر قال: لا يحجّ أحد عن أحد أفرأيت إن احتجّ له أحد ثمّ خالفنا فيه، فقال الحجّ عمل على البدن كالصلاة والصوم، فلا يجوز أن يعمل المرأة إلا عن نفسه وتأوّل قول الله - عز وجل - «وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» وتأوّل «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ».

الناس والقياس والمعقول فما خالف منهم واحد واحداً، وقالوا هذا مذهب أهل العلم من أصحاب رسول الله والتابعين وتابعي التابعين، ومذهبنا فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارقاً سبيل أصحاب رسول الله، وأهل العلم بعدهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة، وقالوا معاً لا نرى إلا إجماع أهل العلم في البلدان على تجهيل من خالف هذا السبيل وجاوزوا أو أكثرهم فيمن يخالف هذا السبيل إلى ما لا أبالي أن لا أحكيه، وقلت لعدد ثمن وصفت من أهل العلم، فإن من هذه الطبقة الذين خالفوا أصل مذهبنا ومذهبكم من قال: إنّ خلافنا لما زعمتم في القرآن والحديث يأمر بأن لنا فيه حجة على أن القرآن عربي والأحاديث بكلام عربي فتأوّل كلّاً على ما يحتمل اللسان ولا أخرج مما يحتمله اللسان، وإذا تأوّلته على ما يحتمله اللسان فلست أخلقه.

فقلت القرآن عربي كما وصفت والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها، وليس لأحد أن يحيل منها ظاهراً إلى باطن ولا عامّاً إلى خاص إلا بدلالة من كتاب الله؛ فإن لم تكن فسنة رسول الله تدلّ على أنّه خاصّ دون عام أو باطن دون ظاهر أو إجماع من عامّة العلماء الذين لا يجهلون كلّهم كتاباً ولا سنة، وهكذا السنة، ولو جاز في الحديث أن يحال شيء منه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر الحديث يحتمل عدداً من المعاني، ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على أحد ذهب إلى معنى غيره، ولكن الحقّ فيها واحد؛ لأنها على ظاهرها وعمومها إلا بدلالة عن رسول الله أو قول عامّة أهل العلم بأنّها على خاصّ دون عام وباطن دون ظاهر إذا كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للتأويل في معناها.

قال وسمعت عدداً من متقدمي أصحابنا وبلغني عن عدد من متقدمي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول لا يخالفه، وقال لي بعض أهل العلم في هذا الأصل: إنّما اختلفوا في الرجال الذين يثبتون حديثهم، ولا يثبتونه في التأويل.

فقلت له هل يعدو حديث كل رجل منهم حدّث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما يثبت عندك عدل الشاهد ببدله إلا بدلالة على ما شهد عليه إلا عدل نفسه أو لا يثبت.

قال: لا يعدو هذا.

قلت: فإذا ثبت حديثه مرة لم يميز أن نظرحه أخرى بحال أبداً إلا بما يدلّ على نسخه أو غلط فيه؛ لأنّه لا يعدو في طرحه فيما يشبه في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثنية قال: لا يجوز غير هذا أبداً، وهذا العدل.

قلت: وهكذا كل من فوقه ثمن في الحديث؛ لأنك تحتاج في

وقالوا وقلنا به، وخالفته، وروى أصحابنا أن النبي قضى باليمين مع الشاهد وقلنا، وقالوا به، وخالفته، وذكرت له أحاديث خالفها أخذ بها أصحابنا، وذكرت من الحجج عليه في تركها شيئاً بما ذكرت له عن بعض أصحابنا فيما أخذنا نحن وهو به من الحديث، وخالفوه، وإن كنت أعلم أنه الحق بمجته ممن أخذ من أصحابنا من الحديث بما خالفه قال فحديث الثقلين وحديث اليمين مع الشاهد أضعف من حديث العمري، وحديث أن يحج أحد عن غيره.

قلت: أما هما فما ثبتت نحن وأنت مثله؟

قال: بلى.

قلت فالحجة بهما لازمة، ولو كان غيرهما أقوى منهما كما تكون الحجج لازمة لنا بشهادة رجلين من خير الناس وشهادة رجلين حين خرجا من أن يكونا مجروحين، وكما تكون الحجج لنا بأن نقضي بشهادة مائة عدول غاية وشهادة اثنين عدلين وكلاهما دون جميع الغاية في العدل، وإن كانت النفس على الأعدل، وعلى الأكثر أطيب فالحجة بالأقل إذا كان علينا قبوله ثابتة، وقلت له قد شهد عليك أصحابنا الحجازيون، وعلى من ذهب مذهبك في رد هذين الحديثين وفيما رددت فما أخذوا به من الحديث أنكم تركتم السنن وابتدعتم خلافها، ولعلمهم قالوا فيكم ما أحب الكف عن ذكره لإفراطه وشهدت على من خالفك منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره والعمرى بالدعوة وخلاف السنن وردوا وهم ضعاف العقول فاجتمع قولك وقولهم على أن عابوك بما خالف من الحديث وعيبتهم بما خالفوا منه وعامة ما خالف، وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين، ولا يجوز عليك ولا عليهم إذا عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه من حديث الانفراد إلا أن يكون العائب لغيره بخلاف حديث الانفراد مصيباً، فيكون شاهداً على نفسه بالخطأ في تركه ما ثبت مثله من حديث الانفراد أو مخطئاً بعبه ترك حديث الانفراد، فيكون مخطئاً في أخذه في بعض الحالات بحديث الانفراد وعيب من خالفه.

وقلت له، وهكذا قال البصريون فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم والكوفيون سواكم فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم فانسوا من خالف حديثاً أخذوا به عن رسول الله إلى الجهل إذا جهل، وقالوا كان عليه أن يتعلمه وإلى البدعة إذا عرفه فتركه، وهكذا كل أهل بلد فيها علم فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلها مجتمعة على عيب من خالف الحديث المنفرد، فلو لم يكن في تثبيت الحديث المنفرد إلا ما وصفت من هذا كان تثبته من أقوى حجج في طريق الخاصة لتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها، وقلت له سمعت من أهل الكلام من يسرف ويحتج في عيب من خالفه منكم بأن

وقال السعي العمل والمجوع عنه غير عامل، فهل الحجج عليه إلا أن الذي روى هذا الحديث عن رسول الله ممن يثبت أهل الحديث حديثه، وأن الله فرض طاعة رسوله، وأن ليس لأحد خلافه ولا التأول معه؛ لأنه المنزل عليه الكتاب المبين عن الله معناه، وأن الله - جل ثناؤه - يعطي خلقه بفضله ما ليس لهم، وأن ليس في أحد من أصحاب النبي لو قال بخلافه حجة، وأن عليه أن لو علم هذا عن رسول الله اتبعه.

قال: هذه الحجج عليه.

قلت: وروينا، ورويت أن رسول الله قال: من أعمر عمرى له ولعقبه فهي للذي يعطاها فأخذنا نحن وأنت به، وخالفنا بعض أهل ناحيتنا أقرأت إن احتج له أحد، فقال: قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: المسلمون على شروطهم، فلا يؤخذ مال رجل إلا بما شرط أهل الحجج عليه إلا أن قول النبي ﷺ إن كان قاله المسلمون على شروطهم جملة، فلا يرد بالجملة نص خبر عن رسول الله، فلا ترد الجملة نص خبر يخرج من الجملة ويستدل على أن الجملة على غير ما أراد رسول الله مما يخالف جملتها، وأن في الحديث الذي روي عن النبي ﷺ المسلمون على شروطهم أن قال النبي ﷺ إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.

وهذا من تلك الشروط، وقد شرط أهل بيرة على عائشة أن تعيق بيرة ولهم ولأه بيرة فجعل النبي ﷺ الزلاء لمن أعتق.

قال فهذه الحجج عليه وكفى بهذه حجة وقلت: فإن احتج بأن القاسم بن محمد قال في العمري ما أدركت الناس إلا على شروطهم قال: هذا مذهب ضعيف ولا حجة في أحد خالف ما تثبته عن رسول الله بحال، وذكرت له بعض ما روي ورووا من الحديث، وخالفه بعض أهل ناحيتنا فاحتججت عليه بمعان شبيهة بما وصفت واحتج بنحو ما ذكرت.

فقلت له فما قلت فيمن قال: هذا من أهل ناحيتنا.

قال: قلت إنه خالف السنن فيما ذكرنا، وكان أقل عدلاً لما خالف فيها من الذين أصل دينهم طرح الحديث، ولم يدخل أهل الرد للحديث في معنى إلا دخل فيما خالف منه في مثله بل هم أحسن حجة فيما خالفوه منه وتوجيهاً له منه.

فقلت له: فإذا كانت لنا ولك بهذه الحجج على من سلك هذه السبيل فهي عليك إذا سلكت في غير هذه الأحاديث طريقة، فإذا حمدتك باتباع حديث لرسول الله فتمتلك على رد آخر مثله، ولا يجوز أن أهلك بموافقة الحديث وخلافه؛ لأنك لا تخلو من الخطأ في أحدهما.

قال: أجل، وقلت له: قد روى أصحابنا أن النبي ﷺ قال: من وجد عين ماله عند معتمد فهو أحق به.

يسلموا، وقتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية فهذا من العام الذي دل الله على أنه إنما أراد به الخاص لا أن واحدة من الآيتين ناسخة للأخرى؛ لأن لإعمالهما معاً وجهاً بأن كان كل أهل الشرك صنفين صنف أهل الكتاب وصنف غير أهل الكتاب ولهذا في القرآن نظائر، وفي السنن مثل هذا قال والناسخ من القرآن الأمر ينزله الله من بعد الأمر بخالفه كما حول القبله قال: ﴿فَلَنُؤَيِّنَنَّ قِتْلَةً تَرْضَاهَا﴾.

وقال: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ﴾ وأشبهه له كثرة في غير موضع قال: ولا ينسخ كتاب الله إلا كتابه، لقول الله ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْغَاهَا﴾.

وقوله ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ فإبان أن نسخ القرآن لا يكون إلا بقرآن مثله وإبان الله - جل ثناؤه - أنه فرض على رسوله اتباع أمره، فقال: ﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ وشهد له باتباعه، فقال - جل ثناؤه - ﴿وَرَبُّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ فاعلم الله خلقه أنه يهديهم إلى صراطه قال: فتقام سنة رسول الله مع كتاب الله - جل ثناؤه - مقام البيان عن الله عدد فرضه كيان ما أراد بما أنزل عاماً العام أراد به أو الخاص، وما أنزل فرضاً وأدباً وإباحة وإرشاداً إلا أن شيئاً من سنة رسول الله يخالف كتاب الله في حال، لأن الله - جل ثناؤه - قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ولا أن شيئاً من سنن رسول الله ناسخ لكتاب الله؛ لأنه قد أعلم خلقه أنه إنما ينسخ القرآن بقرآن مثله والسنة تبع للقرآن، وقد اختصرت من إبانة السنة عن كتاب الله بعض ما حضرني مما يدل على مثل معناه إن شاء الله قال الله - جل ثناؤه - ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾، فدل رسول الله على عدد الصلاة ومواقبتها والعمل بها وفيها ودل على أنها على العامة والأحرار والمساكين من الرجال والنساء إلا يقصر فإبان منها المعاني التي وصفت وأنها مرفوعة عن الحيض، وقال الله - جل ثناؤه - ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ الآية.

وكان ظاهره مخرج الآية على أن كل قائم إلى الصلاة الوضوء، فدل رسول الله على أن فرض الوضوء على القائم إلى الصلاة في حال دون حال؛ لأنه صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحدة، وقد قام إلى كل واحدٍ منهما وذهب أهل العلم بالقرآن إلى أنها على القائم من النوم، ودل رسول الله على أشياء توجب الوضوء على من قام إلى الصلاة، وذكر الله غسل القدمين فمسح رسول الله على الخفين، فدل على أن الغسل على القدمين على بعض المتوضئين دون بعض، وقال الله - جل ثناؤه

يأخذ من خالفه منكم مجديث ويترك مثله؛ لأن ذلك عنده داخل في معناه، وذلك كما قال: فقال: هذا كما وصفت والحجة بهذا ثابتة لكل من صحح الأخذ بالحديث، ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً، ولكن من أصحابنا من ذهب إلى شيء من التأويل فما الحجة عليه؟

قلت: فسندكر من التأويل إن شاء الله ما يدل على أن الحجة فيه، وما سلك فيه سالك طريقاً خالف الحق عندنا كان أشبه أن يشبهه على كل من يسمعه منك من أصحابك؛ لأنكم قلتم ولكم علم بمذاهب الناس وبيان العقول وكلمته وغيره بمن سلك طريقه فيما تأولوا ورايتهم غلطوا فيه وخططوا بوجهه شتى أمثل مما حضرني منها مثلاً يدل على ما وراءها إن شاء الله، ونسأل الله العصمة والتوفيق.

قال الشافعي: إبان الله - جل ثناؤه - لخلق أنه أنزل كتابه بلسان نبيه وهو لسان قومه العرب فخطبهم بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وكانوا يعرفون من معاني كلامهم أنهم يلفظون بالشيء عاماً يريدون به العام وعاماً يريدون به الخاص، ثم دلهم على ما أراد من ذلك في كتابه، وعلى لسان نبيه وإبان لهم أن ما قبلوا عن نبيه فعنه - جل ثناؤه - قبلوا بما فرض من طاعة رسوله في غير موضع من كتابه منها ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ وقوله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْأَلُوكَ تَسْلِيماً﴾ قال: وقد اختصرت من تمثيل ما يدل الكتاب على أنه نزل من الأحكام عاماً أريد به العام وكتبته في كتاب غير هذا وهو الظاهر من علم القرآن وكتبته معه غيره مما أنزل عاماً يراود الخاص وكتبته في هذا الكتاب مما نزل عام الظاهر ما دل الكتاب على أن الله أراد به الخاص لإبانة الحجة على من تأول ما رأيناه مخالفاً فيه طريق من رضىنا مذهبه من أهل العلم بالكتاب والسنة.

من ذلك قال الله - جل ثناؤه - ﴿وَإِذَا أَنْزَلْنَا الْأَنْشُرَ الْحَرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية، وقال: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ فكان ظاهره مخرج هذا عاماً على كل مشرك فأنزل الله ﴿فَاتَّبِعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَبَيِّنُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، فدل أمر الله - جل ثناؤه - بقتال المشركين من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية على أنه إنما أراد بالآيتين اللتين أمر فيهما بقتال المشركين حيث وجدوا حتى يقيموا الصلاة، وأن يقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، من خالف أهل الكتاب من المشركين.

وكذلك دلت سنة رسول الله على قتال أهل الأوثان حتى

ظاهر القرآن فقطع السارق في كل شيء؛ لأن اسم السرقة يلزمه وأبطل الرجم؛ لأن الله يقول: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وعلى من استعمل بعض الحديث مع هؤلاء، وقال: لا يسح على الخفين؛ لأن الله قصد القدمين بغسل أو مسح، وعلى آخرين من أهل الفقه أحلوا كل ذي روح لم ينزل تحريمه في القرآن؛ لقول الله ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْنَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْزُرٍ﴾.

وقالوا قال بما عقلنا من أصحاب رسول الله من هو أعلم به من أبي ثعلبة فحرمنا كل ذي ناب من السباع بخبر من ثقة عن أبي ثعلبة عن النبي.

قال: نعم هذه حجتنا، وكفى بها حجة ولا حجة في أحل مع رسول الله ولا في أحل رد حديث رسول الله بلا حديث مثله عن رسول الله، وقد يخفى على العالم برسول الله الشيء من سنته يعلمه من ليس مثله في العلم وهؤلاء، وإن أخذوا ببعض الحديث، فقد سلخوا في ترك تحريم كل ذي ناب من السباع وترك المسح على الخفين طريق من رد الحديث كله؛ لأنهم إذا استعملوا بعض الحديث وتركوا بعضه لا مخالف له عن النبي، فقد عطلوا من الحديث ما استعملوا مثله، وقلت ولا حجة لهم بتوهين الحديث إذا ذهبوا إلى أنه يخالف ظاهر القرآن وعمومه إذا احتمل القرآن أن يكون خاصاً وقولهم لمن قال بالحديث في المسح وتحريم كل ذي ناب من السباع وغيره إذا كان القرآن محتملاً لأن يكون عاماً يراد به الخاص خالف القرآن ظلماً.

قال: نعم.

قلت ولا تقبل حجتهم بأن أنكر علي بن أبي طالب عليه السلام المسح على الخفين وابن عباس وعائشة وأبو هريرة وهم أعلم بالحديث، والزعم للنبي ﷺ وأقرب منه وأحفظ عنه، وأن بعضهم ذهب إلى أن المسح منسوخ بالقرآن، وأنه إنما كان قبل نزول سورة المائدة، وإن لم يزل في الناس إلى اليوم من يقول بقولهم قال: لا أقبل من هذا شيئاً، وليس في أحل رد خبراً عن رسول الله بلا خبر عنه حجة.

قلت له: وإنما كانت الحجة في الرد لو أوردوا أن رسول الله مسح، ثم قال بعد مسحه: لا تمسحوا.

قال: نعم.

قلت: ولا يقبل أن يقال لهم إذا قال قائلهم: لم يسح النبي بعد المائدة، فإنما قاله بعلم أن المسح منسوخ قال ولا.

قلت: وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال: إن النبي لم يسح بعد المائدة إذا لم يرو ذلك عن النبي.

لنبي ﷺ «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»، وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾؛ فكان ظاهره يخرج الآية بالزكاة عاماً يراد به الخاص بدلالة سنة رسول الله على أن من أموالهم ما ليس فيه زكاة، وأن منها مما فيه الزكاة ما لا يجب فيه الزكاة حتى يبلغ وزناً أو كيلاً أو عدداً، فإذا بلغه كانت فيه الزكاة، ثم دل على أن من الزكاة شيئاً يؤخذ بعده وشيئاً يؤخذ بكيل وشيئاً يؤخذ بوزن، وأن منها ما زكاته خمس، وعشر ورُبْع وعشر وشيء بعده، وقال الله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ الآية، فدل رسول الله ﷺ على مواقيت الحج، وما يدخل به فيه، وما يخرج به منه، وما يعمل فيه بين الدخول والخروج.

وقال الله - جل ثناؤه - ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، وقال: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وكان يخرج هذا عاماً، فدل رسول الله على أن الله - جل ثناؤه - أراد بهذا بعض السارقين يقول: تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً ورجم الحريين الزانيين الثيبين، ولم يجلدتهما فدلّت السنة على أن القطع على بعض السارق دون بعض والجلد على بعض الزناة دون بعض، فقد يكون سارقاً من غير حرز، فلا يقطع وسارقاً لا تبلغ سرقة ربع دينار، فلا يقطع، ويكون زانياً ثيباً، فلا يجلد مائة فوجب على كل عالم أن لا يشك أن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام مع كتاب الله في أن الله أحكم فرضه بكتابيه وبين كيف ما فرض على لسان نبي وأبان على لسان نبي ﷺ ما أراد به العام والخاص كانت كذلك سنته في كل موضع لا تختلف، وأن قوله من قال: تعرض السنة على القرآن؛ فإن وافقت ظاهره وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث جهل لما وصفت فأبان الله لنا أن سنن رسول الله فرض علينا بأن تنتهي إليها لا أن لنا معها من الأمر شيئاً إلا التسليم لها واتباعها ولا أنها تعرض على قياس ولا على شيء غيرها، وأن كل ما سواها من قول آدميين تبع لها.

قال: فذكرت ما قلت من هذا العدد من أهل العلم بالقرآن والسُنن والآثار واختلاف الناس والقياس والمقول فكلمهم.

قال: مذهبا ومذهب جميع من رضينا نحن لقينا وحكى لنا عنه من أهل العلم.

فقلت: لأخبر من خبرت منهم عندي بحجة وأكثرهم علماً فيما علمت: أرايت إذا زعمنا نحن وأنت أن الحق عندنا في أمر، فهل يجوز خلافه؟

قال: لا.

قلت: وحجتنا حجتك على من رد الأحاديث واستعمل

صديق عنه وعلمي بأن الرجل من أصحاب النبي ﷺ قال بخبر صادق عنه لعله من التابعين وخبر صاحب النبي ﷺ أولى بأن يثبت من خبر تابعي أو أن يستويا في أن يثبتا، فإذا استويا علم بأن النبي ﷺ قال أو أن رجلاً من أصحابه قال: ولا يسع مسلماً أن يشك في أن الفرض اتباع قول النبي ﷺ وطرح كل ما خالفه كما صنع الناس بقول عمر في تفضيل بعض الأصابع على بعض، وكما صنع عمر بقول نفسه إذ كان لا يورث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى وجد، ووجدوا خلافه عن النبي ﷺ.

قال: نعم هذا هكذا، ولا يسع مسلماً أن يشك في هذا. قلت: ولا يقال: لا يعزب عن عمر العلم يعلمه من ليست له صفة ولا عن الأكثر من أصحاب النبي ﷺ قال: لا؛ لأننا قد وجدناه عزب.

قلت له: أعطيت عندنا بجملة هذا القول النصف ولزمتك الحجة مع جماعة أهل العلم ومتفرداً بما علمت من هذا وعلمت بموضع الحجة، وأن كثيراً قد غلط من هذا الوجه بالجهالة بكثير مما يلزمه من العلم فيه. قال: أجل.

قلت: فقد وجدت لك أقاويل توافق هذا فحمدتها، وأقاويل تخالف هذا، فلا يجوز أن احدثك على خلاف ما حدثك عليه، ولا يجوز لك إلا أن تتقل عما أقمت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه قال ذلك الواجب علي، فهل تعلم شيئاً أقمت عليه من خلاف هذا؟

قلت: نعم حديثاً لرسول الله ﷺ تركته بأضعف من حجة من احتججت له في رد المسح على الحفين وغيره. قال: فاذكر من ذلك شيئاً.

قلت له: قلنا إن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد فرددتها، وما رأيتك حججت حجتك على شيء كجمعتها على من قال بها وسلكت سبيل من رد خبر المفرد عن رسول الله ﷺ بتأويل القرآن ونسبت من قال بها إلى خلاف القرآن، وليس فيها من خلاف القرآن شيء ولا في شيء يثبت عن النبي ﷺ، وإنما ثبت الشهادة على غيرك بالخطأ فيما وصفت من رد المسح، وكل ذي نائب من السباع يمثل ما رددت به اليمين مع الشاهد بل حججت فيها أضعف، فقال بعض من حضره: قد علمنا أن لا حجة له فيما احتج به من القرآن، ورد اليمين مع الشاهد إلا أن لا يكون له حجة على من ترك المسح على الحفين وأحل كل ذي نائب من السباع وقطع كل من لزمه اسم سرقة، وعطل الرجم إن كان من حديث بها فمن يثبت أهل الحديث حديثه أو حديث مثله بصحة إسناده واتصاله بها.

قلت له: ويجوز أن ينسخ القرآن السنة إلا أحدث رسول الله ﷺ سنة تنسخها، قال أما هذا فأحب أن تبينه لي.

قلت: أرايت لو جاز أن يكون رسول الله ﷺ من قتلزمننا سنته، ثم نسخ الله سنته بالقرآن، ولا يحدث النبي ﷺ مع القرآن سنة تدل على أن سنته الأولى منسوخة إلا يجوز أن يقال: إنما حرم رسول الله ﷺ ما حرم من البيوع قبل نزول قول الله: ﴿وَأَحْلَلْ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ أو ما جاز أن يقال: إنما حرم رسول الله ﷺ أن تنسخ المرأة على عمتها وخالتها قبل نزول قول الله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الآية وقوله: ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، فلا بأس بكل بيع عن تراض والجمع بين العمّة والخالصة، وإنما حرم كل ذي نائب من السباع قبل نزول: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية، فلا بأس بأكل كل ذي روح ما خلا آدميين، ثم جاز هذا في المسح على الحفين، وجاز أن تؤخذ الصدقة فيما دون خمسة أوسق؛ لقول الله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، وهذا دون خمسة أوسق من أموالهم، وذكرنا في هذا شيئاً أكثر من هذا، فقال: ما يجوز أن ينسخ السنة القرآن إلا ومع القرآن سنة تبين أن الأولى منسوخة وإلا دخل هذا كله، وكان فيه تعطيل الأحاديث.

قلت: وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال: إن النبي ﷺ لم يسمح على الحفين بعد المائدة إذا لم يرد ذلك خبراً عن النبي ﷺ؛ لأنه إنما قاله على علمه.

وقد يعلم غيره أنه مسح بعدها، ولا يرد عليه قول غيره لم يسمح بعدها إذ لم يروه عن رسول الله ﷺ؛ لأن هذا لو جاز جاز أن يقال: لا يقبل أبداً أن رسول الله ﷺ قال شيئاً مثل هذا إلا بأن يقال: قال رسول الله ﷺ ويجعل القول قول صاحبه دون قول النبي ﷺ ولا نجعل في قوله حجة، وإن وافق ظاهر القرآن إذا لم يعزه إلى النبي ﷺ بخبر يخالفه. قال: نعم.

قلت إن هذا لو جاز جاز أن يقال: إن النبي ﷺ إنما قال: تقطع يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَرَجَمَ الثَّيِّينَ، ثم نزل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ونزل: ﴿الرَّائِيَّةُ وَالرَّائِي﴾ فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، فنسخ رجمه بالجلد ودلالة أن لا يقطع إلا من سرق من حرز ما يبلغ ربع دينار.

قال: نعم، وقلت له: ولا يجوز إذا ذكر الحديث عن النبي ﷺ عليه السلام أبو سعيد أو ابن عمر أو رجل من أصحاب النبي ﷺ فقضى رجل من أصحاب النبي ﷺ المتقدمي الصحة بخلاف ما روى أحد هؤلاء عن النبي ﷺ إلا أن يؤخذ بقول النبي ﷺ ﷺ قال بخبر

بأنه أراد به خاصاً دون عام، ويكون الحديث العام المخرج محتملاً معنى الخصوص بقول عوام أهل العلم فيه أو من حمل الحديث سماعاً عن النبي ﷺ بمعنى يدل على أن رسول الله أراد به خاصاً دون عام، ولا يجعل الحديث العام المخرج عن رسول الله خاصاً بغير دلالة فمن لم يحمله وسمعه، لأنه يمكن فهم جملة أن لا يكونوا علموه ولا بقول خاصة؛ لأنه يمكن فهم جهله، ولا يمكن فيمن علمه وسمعه ولا في العامة جهل ما سمع وجاء عن رسول الله.

وكذلك لا يحتمل الحديث زيادة ليست فيه دلالة بها عليه. وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معاً استعملا معاً، ولم يعطل واحد منهما الآخر كما وصفت في أمر الله بقتال المشركين حتى يؤمنوا، وما أمر به من قتال أهل الكتاب من المشركين حتى يعطوا الجزية.

وفي الحديث ناسخ ومنسوخ كما وصفت في القبلة المنسوخة باستقبال المسجد الحرام، فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، ولا يستدل على النسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله أو بقول أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر فيعلم أن الآخر هو النسخ أو بقول من سمع الحديث أو العامة كما وصفت أو بوجه آخر لا يبين فيه النسخ والمنسوخ، وقد كتبه في كتابي، وما ينسب إلى الاختلاف من الأحاديث ناسخ ومنسوخ فيصير إلى النسخ دون المنسوخ ومنها ما يكون اختلافاً في الفعل من جهة أن الأمرين مباحان كاختلاف القيام والقعود وكلاهما مباح ومنها ما يختلف ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنن النبي ﷺ كما سوى الحديثين المختلفين أو أشبه بالقياس فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه، ومنها ما عده بعض من ينظر في العلم مختلفاً بأن الفعل فيه اختلف أو لم يختلف الفعل فيه إلا باختلاف حكمه أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به ومنها ما جاء جملة وآخر مفسراً، وإذا جعلت الجملة على أنها عامة عليه رويت بخلاف المفسر، وليس هذا اختلافاً إنما هذا كما وصفت من سعة لسان العرب وأنها تنطق بالشيء منه عاماً تريد به الخاص وهذان يستعملان معاً، وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله، فإذا كان الحديث مجهولاً أو مرغوباً عن حمله كان كما لم يأت؛ لأنه ليس بثابت.

وقال هو وهم، ولكنها رويت فيما علمنا من حديث منقطع ونحن لا نشبه.

قلت له: فقد كانت لك كفاية تصدق بها وتصف وتكون لك الحجة في ردّها لو قلت: إنها رويت من حديث منقطع؛ لأننا وإياك وأهل الحديث لا تثبت حديثاً منقطعاً بنفسه بحال فكيف خبرت بأنها خلاف القرآن فزعمت أنك تردّها إن حكم بها حاكم وأنت لا تردّ حكم حاكم برأيه، وإن رأيته أنت جوراً قال فعد هذا.

قلت: نعم بعد علم بأنك أغفلت أو عمدت أنك تشنع على غيرك بما تعلم أن ليست لك عليه فيه حجة، وهذا طريق غفلة أو ظلم.

قال: فهل تثبت عن النبي ﷺ بإسناد متصل، فإنما عرفنا فيها حديثاً منقطعاً، وحديثاً يروى عن سهيل بن أبي صالح متصلاً فينكره سهيل ويرويه رجل ليس بالحافظ فيحتمل له مثل هذا.

قلت: ما أخذنا باليمين مع الشاهد من واحد من هذين لكن عندنا حديث متصل عن النبي ﷺ.

قال: فاذكره قلت:

٢٩٥٩- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

٢٩٦٠- وَأَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ مِثْلَهُ. قال: مَا سَمِعْتَهُ قَبْلَ ذِكْرِكَ الآن.

قلت: أثبت نحن وأنت مثله؟

قال: نعم.

قلت: فلزمك أن ترجع إليه.

قال: فأردتها من وجه آخر وهو أن النبي ﷺ قال: التَّيْنَةُ عَلَى مِيزَانِ الدُّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمِيزَانِ عَلَيْهِ وَقَدْ كَبِتَ هَذَا فِي الْأَحَادِيثِ الْجَمَلِ وَالْمُسْتَرَّةِ وَكَلَّمْتُهُ فِيهِ بِمَا عَلِمَ مِنْ حُضْرٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ، وَقَدْ وَصَفْتُ فِي كِتَابِي هَذَا الْمَوَاضِعَ الَّتِي غَلَطَ فِيهَا بَعْضُ مَنْ عَجَلَ بِالْكَلَامِ فِي الْعِلْمِ قَبْلَ خَبْرِهِ وَأَسْأَلَ اللَّهَ التَّوْفِيقَ.

والحديث عن رسول الله كلام عربي ما كان منه عام المخرج عن رسول الله كما وصفت في القرآن يخرج عاماً وهو يراؤ به العام ويخرج عاماً، وهو يراؤ به الخاص والحديث عن رسول الله على عموميه وظهوره حتى تأتي دلالة عن النبي ﷺ

١ - باب الاختلاف من جهة المباح

بإسقاطه.

قال الشافعي: يعني ﴿ق﴾.

٢٩٦١ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَضَأَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً مَرَّةً.

٢٩٦٢ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

٢٩٦٣ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرَبِّئَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَذَعَا بِمَاءٍ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

قال الشافعي: ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث يختلف مطلقاً، ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنه مباح لا اختلاف الحلال والحرام والأمر والنهي، ولكن يقال أقل ما يجزي من الوضوء مرةً وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاثاً.

٢٩٦٤ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ،

عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

قال الشافعي: ولا يقال لمسح رسول الله على الخفين خلاف غسل رجليه على المصلي إنما يقال الغسل كمالاً والمسح رخصةً وكمالاً وبأيهما شاء فعل.

٢ - باب القراءة في الصلاة

٢٩٦٥ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ

مِسْعَرٍ، عَنْ الزُّوَلِيدِ بْنِ مَسْرِيْعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَوَسَ﴾.

قال الشافعي: يعني يقرأ في الصبح ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾.

٢٩٦٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمِّهِ

قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصُّبْحِ يَقْرَأُ ﴿وَالنَّخْلَ

٢٩٦٧ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ سُهَيْبَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو التَّائِيذِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ فَاسْتَفْتَحَ بِسُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ أَوْ ذِكْرُ عِيسَى أَخَذَتِ النَّبِيَّ سَعْلَةً فَحَذَفَ فَرَكَعَ.

قال عبد الله بن السائب حاضر ذلك.

قال الشافعي: وليس نعد شيئاً من هذا اختلافاً؛ لأنه قد صلى الصلوات عمره فيحفظ الرجل قراءته يوماً والرجل قراءته يوماً غيره، وقد أباح الله في القرآن بقراءة ما تيسر منه وسن رسول الله ﷺ أَنْ يَقْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَمَا تيسر فدل على أن اللازم في كل ركعة قراءة أم القرآن، وفي الركعتين الأولىين ما تيسر معها.

٣ - باب في التشهد

٢٩٦٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا

الثَّقَفُ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ وَطَّائِوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَكَانَ يَقُولُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ إِلَهُ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْكَ، وَعَلَى عِيَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

قال الربيع: هذا حدثنا به يحيى بن حسان.

قال الشافعي: وقد روى أيمن بن نابل بإسناده له عن جابر عن النبي عليه السلام تشهداً يخالف هذا في بعض حروفه، وروى البصريون عن أبي موسى عن النبي عليه السلام حديثاً يخالفهما في بعض حروفهما، وروى الكوفيان عن ابن مسعود في التشهد حديثاً يخالفهما كلها في بعض حروفها فهي مشبهة بمقاربة واحتمل أن تكون كلها ثابتة، وأن يكون رسول الله يعلم الجماعة والمنفردين التشهد فيحفظ أحدهم على لفظ ويحفظ الآخر على لفظ يخالفه لا يختلفان في معنى أنه إنما يريد به تعظيم الله - جل ثناؤه، وذكره - والتشهد والصلاة على النبي فيقر النبي كلاً على ما حفظ، وإن زاد بعضهم كلمة على بعض أو لفظها بغير لفظية؛ لأنه ذكر، وقد اختلف بعض أصحاب النبي في بعض لفظ القرآن

سجدة، ولا أحب أن يدع شيئاً من سجود القرآن، وإن تركه كرهته له، وليس عليه قضاءه؛ لأنه ليس بفرض.

فإن قال قائل: ما الدليل على أنه ليس بفرض؟

قيل: السجود صلاة، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾؛ فكان الموقوت يحتل موقوتاً بالعدو وموقوتاً بالوقت فأبان رسول الله أن الله - جل ثناؤه - فرض خمس صلوات، فقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ فَلَمَّا كَانَ سَجُودُ الْقُرْآنِ خَارِجاً مِنَ الصَّلَاةِ الْكَتُوبَاتِ كَانَ سَنَةً اخْتِيَاراً، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ لَا يَدْعُهُ، وَمَنْ تَرَكَ تَرْكاً فَضْلاً لَا فُرْضاً، وَإِنَّمَا سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النُّجْمِ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا سَجُودٌ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِي سَجُودِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النُّجْمِ دَلِيلٌ عَلَى مَا وَصَفَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ سَجَدُوا مَعَهُ إِلَّا رَجُلَيْنِ وَالرَّجُلَانِ لَا يَدْعَانِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْفَرْضُ، وَلَوْ تَرَكَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِعَادَتِهِ.

قال الشافعي: وأما حديث زيد أنه قرأ عند النبي ﷺ النجم، فلم يسجد فهو، والله أعلم أن زيدا لم يسجد وهو القارئ، فلم يسجد النبي ﷺ، ولم يكن عليه فرضاً فيأمره النبي به.

٢٩٧٣- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعْمَدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ السُّجْدَةَ فَسَجَدَ فَسَجَدَ النَّبِيُّ، ثُمَّ قَرَأَ آخَرَ عَنْدهُ السُّجْدَةَ، فَلَمْ يَسْجُدْ، فَلَمْ يَسْجُدِ النَّبِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَرَأَ فَلَانٌ عِنْدَكَ السُّجْدَةَ فَسَجَدْتَ وَقَرَأْتَ عِنْدَكَ السُّجْدَةَ، فَلَمْ تَسْجُدْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُنْتُ إِمَامًا، فَلَوْ سَجَدْتَ سَجَدْتُ مَعَكَ.

قال الشافعي: إني ركبُ زيد بن ثابت؛ لأنه يحكي أنه قرأ عند النبي النجم، فلم يسجد، وإنما روى الحديثين معاً عطاء بن يسار قال: وأحب أن يبدأ الذي يقرأ السجدة فيسجد ويسجدوا معه.

فإن قال قائل: فلعل أحد هذين الحديثين نسخ الآخر قيل: فلا يدعي أحد أن السجود في النجم منسوخ إلا جاز لغيره أن يدعي أن ترك السجود منسوخ والسجود ناسخ، ثم يكون أولى؛ لأن السنة السجود لقول الله: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾، ولا يقال لواحد من هذين ناسخ ولا منسوخ، ولكن يقال اختلاف من جهة المباح.

عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَمْ يَخْلِفُوا فِي مَعْنَاهُ فَأَقْرَهُمْ، وَقَالَ هَكَذَا أَنْزَلَ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ فَمَا سِوَى الْقُرْآنِ مِنَ الذِّكْرِ أَوَّلَى أَنْ تَسْبَحَ هَذَا فِيهِ إِذَا لَمْ يَخْتَلَفِ الْمَعْنَى قَالَ: وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْمَدَ أَنْ يَكْفَى مِنْ قِرَاءَةِ حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا بِنِسْيَانٍ، وَهَذَا فِي التَّشْهَدِ، وَفِي جَمِيعِ الذِّكْرِ أَخْفَ.

وإنما قلنا بالتشهد الذي روي عن ابن عباس؛ لأنه أتمها، وأن فيه زيادة على بعضها المباركات.

٤- باب في الوتر

٢٩٦٩- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْتَرَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ.

في حديث يثبت مثله وحديث دونه، وذلك كما وصفت في المباح له أن يوتر في الليل كله ونحن نبيح في المكتوبة أن يصلّي في أول الوقت وآخره، وهذا الوتر أوسع منه.

٢٩٧٠- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْقُورٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ فَاتَتْهُ وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ.

٥- باب سجود القرآن

٢٩٧١- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ بِالنُّجْمِ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ إِلَّا رَجُلَيْنِ.

قال أرادوا الشهرة.

٢٩٧٢- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَرَأَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنُّجْمِ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا.

قال الشافعي: وفي هذين الحديثين دليل على أن سجود القرآن ليس بحتم، ولكننا نحب أن لا يترك؛ لأن النبي عليه السلام سجد في النجم وترك.

حدثنا الربيع بن سليمان: قال الشافعي: وفي النجم

٦ - باب القصر والإتمام في السفر في الخوف

وغير الخوف

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: قال الله - جل ثناؤه - ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ الآية.

قال الشافعي: وكان بيننا في كتاب الله أن القصر في السفر في الخوف وغير الخوف معاً رخصة من الله لا أن الله فرض أن تقصروا كما كان بيننا في كتاب الله أن قوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ رخصة لا أن حتماً من الله أن يطلقوهن من قبل أن يمسوهن، وكما كان بيننا في كتاب الله ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ إلى جميعاً أو أشتاتاً رخصة لا أن الله تعالى حتم عليهم أن ياكلوا من بيوتهم ولا من بيوت آبائهم ولا جميعاً ولا أشتاتاً، وإذا كان القصر في الخوف والسفر رخصة من الله كان كذلك القصر في السفر بلا خلاف فمن قصر في الخوف والسفر قصر بكتاب الله، ثم بسنة رسول الله، ومن قصر في سفر بلا خوف قصر بنص السنة، وأن رسول الله أخبر أن الله تصدق بها على عباده.

إن قال قائل: فإين الدلالة على ما وصفت؟

قيل:

٢٩٧٤ - أخبرنا مسلم وعبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي عمارة، عن عبد الله بن باباه، عن يعلی بن أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب: إنما قال الله ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فقد أئمن الناس، فقال عمر: عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله، فقال: صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته.

فدل رسول الله على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن تقصروا وذلك على أن يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر، وأن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ أنتم في السفر وقصر.

٢٩٧٥ - حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا

عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن أيوب السختياني، عن محمد بن مبرين، عن ابن عباس قال: سافر رسول الله من مكة إلى المدينة آمناً لا يخاف إلا الله فصلّى ركعتين.

٢٩٧٦ - حدثنا الربيع حدثنا الشافعي أخبرنا إبراهيم،

عن أبي يحيى، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله أنتم في السفر وقصر.

٧ - باب الخلاف في ذلك

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله عنه قال لي بعض الناس من أتم في السفر فسدت صلاته؛ لأن أصل فرض الصلاة في السفر ركعتان إلا أن يجلس قدر التشهد في مشى، فيكون ذلك كالقطع للصلاة أو يدرك مقيماً يأت به في صلاته قبل أن يسلم منها فيتم قال يقال له ما قلت للمسافر أن يتم ولا صححت عليه قولك أن يقصر قال: كيف؟

قلت: أريت لو كان المسافر إذا صلى أربعاً كانت اثنتان منها نافلة أكان له أن يصلي خلف مقيم؟ لقد كان يلزمك في قولك أن لا يصلي خلف مقيم أبداً إلا فسدت صلاته من وجهين أحدهما أنه خلط عندك نافلة بفريضة والآخر أنك تقول إذا اختلفت نية الإمام والمأموم فسدت صلاة المأموم ونية الإمام والمأموم مختلفة ههنا في أكبر الأشياء، وذلك عدد الصلاة قال: إني أقول إذا دخل خلف المقيم حال فرضه.

قلت: بأنه يصير مقيماً أو هو مسافر قال: بل هو مسافر.

قلت: فمن أين يحول فرضه؟

قال قلنا إجماع من الناس أن المسافر إذا صلى خلف مقيم أتم.

قلت: وكان ينبغي أن لو لم تعلم في أن للمسافر أن يتم إن شاء كتاباً ولا سنة أن يدلك هذا على أن له أن يتم، وقلت له.

قلت فيه قولاً محالاً قال: وما هو؟

قلت: أريت المصلي المقيم إذا جلس في مشى من صلاته قدر التشهد أيقطع ذلك صلاته؟

قال: لا، ولا يقطعها إلا السلام أو الكلام أو العمل الذي يفسد الصلاة.

قلت: فلم زعمت أن المسافر إذا جلس في مشى قدر التشهد وهو ينوي حين دخل في الصلاة في كل حال أن يصلي أربعاً فصلّى أربعاً تمت صلاته إلا أن الأولين الفرض والآخرتين نافلة، وقد وصلهما قال: كان له أن يسلم منهما.

قلت: وقولك كان له يصيره حكم من سلم منهما أو لا يكون في حكمه إلا بالسلام فما علمته زاد على أن قال فانا أضيق عليه إن قلت تفسد.

قلت: فقد ضيقت إن سهأ، فلم يجلس في مشى وصلى

علم من أتى لم أرك سلكَ طريقاً في صلاةِ السفر إلا أخطأت في ذلك الطريقَ فتكونُ أوهنَ لجميعِ قولك قال: فقد عابَ ابنُ مسعودٍ على عثمانٍ إقامته بمنى.

قلت: وقامَ فصلّى بأصحابه في منزله فأتَمَّ فقيلَ له عبتَ على عثمانٍ الإتمامَ وأتممتَ قال: الخلافُ شرٌّ.

قال: نعم.

قلت: وهذا ممّا وصفتُ من احتجاجك بما عليك قال: وما في هذا ممّا عليّ؟

قلت: أترى أن ابنَ مسعودٍ كانَ يتمُّ وهو يرى الإتمامَ ليسَ له؟

قال: وما يجوزُ أن يكونَ ابنُ مسعودٍ أتمَّ إلا والإتمامُ عنده له، وإن اختارَ القصرَ، ولكن ما معنى عيبِ ابنِ مسعودٍ بالإتمامِ.

قلت له: من عابَ الإتمامَ على أن المتمَّ رغبَ عن الرخصةِ فهوَ موضعٌ يجوزُ له به القولُ كما نقولُ فيمن تركَ المسحَ رغبةً عن الرخصةِ ولا نقولُ ذلكَ فيمن تركه غيرَ رغبةٍ عنها، قال أما إنه قد بلغنا عن بعضِ أصحابِ النبي عليه السلام أنه عابَ الإتمامَ وأتمّها عثمانٌ وصلى معه.

قلت: فهذا ممثّلٌ ما رويتُ عن ابنِ مسعودٍ من أن صلاتهم لا تفسدُ أفترى أنهم في صلاتهم معَ عثمانٍ أنهم كانوا لا يجلسون في منى؟

قال: ما يجوزُ هذا عليهم.

قلت: افتسدَ صلاته وصلاتهم بأنهم يعلمون أنه يصلي أربعاً، وإنما فرضه زعمت ركتان أو تراهم إذا أتمّوا به في الإتمامِ لو سها، فقامَ يخالفونه فيجلسون في منى ويسلمون.

قال: ما يجوزُ لي أن أقولَ هذا.

قلت: قد قلته أولاً، ثم علمت أنه يلزمك فيه هذا فأمسكت عنه، وقد اجترأت على قوله أولاً وهو خلافُ الكتابِ والسنةِ وخلافهما أضيّقُ عليك من خلافٍ من امتنعت من أن تعطيَ خلافه قال: فتقولُ ماذا؟

قلت: ما وصفت من أنهم مصيئون بالإتمامِ بأصلِ الفرضِ ومصيئون بالقصرِ بقبولِ الرخصةِ كما أقولُ في كلِّ رخصةٍ، وأن لا موضعَ لعيبِ الإتمامِ إلا أن يتمَّ رجلٌ يرغبُ عن قبولِ الرخصةِ.

٨- بابُ الفطر والصوم في السفر

حدّثنا الربيعُ قال قال الشافعيُّ: قال الله - جلّ ثناؤه - في فرضِ الصرمِ ﴿شَهْرٌ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ

أربعاً فزعمت أن صلاته تفسد؛ لأنّه يخلطُ نافلةً بفريضةٍ فما علمتك وافقت قولاً ماضياً ولا قياساً صحيحاً، وما زدت على أن اخترعت قولاً أحدثه محالاً، قال فدع هذا، ولكن لم تقل أنت إن فرضه ركتان؟

قلت: أقولُ له أن يصليَ ركتين بالرخصةِ لا أن حتماً عليه أن يصليَ ركتين في السفرِ كما قلتُ في المسحِ على الخفينِ له أن يغسلَ رجله وله أن يمسحَ على خفيه.

قال: فكيف قالت عائشة؟ قلت:

٢٩٧٧- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فَرِيدَتِ فِي صَلَاةِ الْخَضِرِ وَأَوْرَثَتْ صَلَاةَ السَّفَرِ قَالَ الزُّهْرِيُّ قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ عَائِشَةَ كَانَتْ تَتِمُّ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ.

قال الشافعيُّ: فقالَ فما تقولُ في قولِ عائشة؟

قلت: أقولُ إن معناه عندي على غيرِ ما أردت بالدلالةِ عنها قال: وما معناه؟

قلت: إن صلاةَ المسافرِ أقرت على ركتين إن شاء قال: وما دلٌّ على أن هذا معناه عندها.

قلت: إنها أتمت في السفرِ.

قال: فما قولُ عروةٍ إنها تأوَّلت ما تأوَّلت عثمان؟

قلت: لا أدري أناؤلت أن لها أن تسمَ وتقصّر فاخترت الإتمامَ.

وكذلك روت عن النبيِّ، وما روت عن النبيِّ، وقالت بمثله أولى بها من قول عروةٍ إنها ذهبت إليه لو كانَ عروةٌ ذهبَ إلى غيرِ هذا، وما أعرفُ ما ذهبَ إليه قال فلعلَّه حكاه عنها.

قلت: فما علمته حكاه عنها، وإن كانَ حكاه، فقد يقالُ تأوَّلت عثمانُ أن لا يقصدَ إلا خائفٌ، وما تقفُ على ما تأوَّلت عثمانُ خبراً صحيحاً قال فلعلَّها تأوَّلت أنها أم المؤمنين.

قلت: لم تزل للمؤمنين أمّاً وهي تقصد، ثم أتمت بعدُ، وحالها في أنها أم المؤمنين قبلَ القصرِ وبعده سواء، وقد قصرت بعدَ رسول الله وأتمت قال: أمّا إن ليست لي عليك مسألةٌ بأن أضلّ ما أذهبُ إليه وتذهبُ إليه أن ليسَ في أحدٍ مع رسول الله حجةٌ وإنك تذهبُ إلى أن فرضَ القرآنُ أن القصرَ رخصةٌ لا حتمٌ.

وكذلك روايتك في السنة.

قلت: ما خفيَ عليّ ذلك، ولكني أحبيتُ أن تكونَ على

في السفر.

٢٩٨١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ أَمَرَ النَّاسَ فِي سَفَرِهِ عَامَ الْفَتْحِ بِالْفِطْرِ، وَقَالَ تَقَوُّوا لِلْعَدُوِّ وَصَامَ النَّبِيُّ.

قال أبو بكر قال الذي حدثني لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِالْعُرْجِ يُصَبُّ فَوْقَ رَأْسِهِ الْمَاءَ مِنَ الْعَطَشِ أَوْ مِنَ الْخَرِّ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ قَدْ صَامُوا حِينَ صُمْتَ، فَلَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ بِالْكَيْدِ دَعَا بِقَدَحٍ فَشَرِبَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ.

٢٩٨٢ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَيْمِ فَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَتَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَّامُ فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَشَرِبَ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ فَأَفْطَرَ بَعْضُ النَّاسِ وَصَامَ بَعْضُهُمْ فَلَبَّغَهُ أَنْ نَاسًا صَامُوا، فَقَالَ: أُولَئِكَ الْغُصَاةُ.

وفي حديث الثَّقَفِ غير الدراودي عن جعفر عن أبيه عن جابر فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ إِلَى مَكَّةَ فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يُفْطِرُوا، وَقَالَ: تَقَوُّوا بِعَدُوِّكُمْ عَلَى عَدُوِّكُمْ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ أَبَوْا أَنْ يُفْطِرُوا حِينَ صُمْتَ فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَشَرِبَهُ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ.

٢٩٨٣ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ، فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ.

٢٩٨٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَنْزَلَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ وَكَانَ كَثِيرَ الصَّيَّامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ.

قال الشافعي: رحمه الله، فقال قائل من أهل الحديث ما تقول في صوم شهر رمضان والواجب غيره والتطوع في السفر

وَيَبَيَّنَتْ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ؛ فَكَانَ بَيِّنًا فِي الْآيَةِ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِمْ عِدَّةٌ فَجَعَلَ لَهُمْ أَنْ يَفْطِرُوا فِيهَا مَرَضَى وَمَسَافِرِينَ وَيَحْصُوا حَتَّى يَكْمُلُوا الْعِدَّةَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِمُ الْبَسْرَ.

قال الشافعي: وكان قول الله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَجْعَلَ عَلَيْهِمْ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ مَرَضَى وَلَا مَسَافِرِينَ وَيَجْعَلَ عَلَيْهِمْ عِدَّةً إِذَا مَضَى الْمَرَضُ وَالسَّفَرُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمَرَهُمُ بِالْفِطْرِ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ عَلَى الرَّخْصَةِ إِنْ شَاءُوا لِثَلَا يَخْرُجُوا إِنْ فَعَلُوا، وَكَانَ فَرَضُ الصَّوْمِ وَالْأَمْرُ بِالْفِطْرِ فِي الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ أَعْلَمْ خِلَافًا أَنَّ كُلَّ آيَةٍ إِنَّمَا أَنْزَلَتْ مُتَابِعَةً لَا مُتَفَرِّقَةً.

وقد تنزل الآيتان في السورة مفترقتين فاما آية، فلا؛ لأن معنى الآية أنها كلام واحد غير منقطع يستأنف بعده غيره، فلم يختلفوا كما وصفت أن آية لم تنزل إلا معاً لا مفترقة فدللت سنة رسول الله على أن أمر الله المريض والمسافر بالفطر إرخاصاً لهما لئلا يخرجوا إن فعلاً؛ لأنهما يميز بهما أن يصوما في تينك الحالين شهر رمضان؛ لأن الفطر في السفر لو كان غير رخصة لمن أَرَادَ الْفِطْرَ فِيهِ لَمْ يَصُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٢٩٧٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَيْدِ، ثُمَّ أَفْطَرَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ مَعَهُ، وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحَدِثِ فَالْأَحَدِثُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [أخرجه مالك (٢٩٤/١)]

٢٩٧٩ - أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعْدٍ بْنَ مُعَاذٍ قَالَ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ زَمَانَ غَزْوَةَ كُبُوكَ وَرَسُولُ اللَّهِ يَسِيرُ بَعْدَ أَنْ أَهْضَى إِذَا هُوَ بِجَمَاعَةٍ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ؟ قَالُوا رَجُلٌ صَائِمٌ أَهْضَهُ الصَّوْمُ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَ هَذِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ.

٢٩٨٠ - أَخْبَرَنَا شُعْبَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ الدُّدَاءِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لِلصَّائِمِ فِي السَّفَرِ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا

والمرض؟

وَيَحِلُّقُوا فَأَبْرَأَ فَأَنْطَلَقَ فَتَخَرَّ وَحَلَّقَ، فَفَعَلُوا قَالَ: فما قوله لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ؟

قلت: قد أتى به جابر مفسراً فذكر أن رجلاً أجهده الصوم، فلما علم النبي به قال: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ فاحتمل لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أن يبلغ هذا رجل بنفسه في فريضة صوم ولا نافله، وقد أرحص الله له وهو صحيح أن يفطر فليس من البر أن يبلغ هذا بنفسه ويحتمل لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ المفروض الذي من خالفه، ثم قال فكعب بن عاصم لم يقل هذا.

قلت: كعب روى حرفاً واحداً وجابر ساق الحديث، وفي صوم النبي دلالة على ما وصفت.

وكذلك في أمر حمزة بن عمرو: إن شاء صام، وإن شاء أفطر وفي قول انس: سافرنا مع رسول الله ﷺ فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ، فَلَمْ يَغِبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ قال: فقد روى سعيد أن النبي قال: خَيَّرَكُمُ الَّذِينَ إِذَا سَافَرُوا أَفْطَرُوا وَقَصَرُوا الصَّلَاةَ.

قلت: وهذا مثل ما وصفت خياركم الذين يقبلون الرخصة لا يدعونها رغبة عنها لا أن قبول الرخصة حتم يائمه من تركه، قال فما أمر عمر رجلاً صام في السفر أن يعيد.

قلت: لا أعرفه عنه، وإن عرفته فالحجة ثابتة بما وصفت لك وأوصل ما نفعني إليه أن ما ثبت عن رسول الله فالحجة لازمة للخلق به، وعلى الخلق اتباعه، وقلت له من أمر المسافر أن يقضي الصوم فمذهبه، والله أعلم أنه رأى الآية حتماً بفطر المسافر والمريض، ومن رأها حتماً قال المسافر منهى عن الصوم، فإذا صامه كان صيامه منهياً عنه فبعده كما لو صام يوم العيدين من وجب عليه كفارة وغيرها أعادها، فقد أبنا دلالة السنة أن الآية رخصة لا حتم قال فما قول ابن عباس يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله؟

فقلت روي أنه صام وأفطر، فقال ابن عباس أو من روى عن ابن عباس هذا برأيه وجاء غيره في الحديث بما لم يأت به من أن فطره كان لامتناع من أمره بالفطر من الفطر حتى أفطر وجاء غيره بما وصفت في حمزة بن عمرو، وهذا مما وصفت أن الرجل يسمع الشيء فيتناوله، ولا يسمع غيره، ولا يتمتع من علم الأمرين أن يقول بهما معاً.

٩- باب قتل الأسارى والمقاداة بهم والمن عليهم

٢٩٨٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي

قلت: أحب صوم شهر رمضان في السفر والمريض إن لم يكن يجهد المريض ويزيد من مرضه والمسافر فيخاف منه المرض فلهما معاً الرخصة فيه قال: فما تقول في قصر الصلاة في السفر وإتمامها؟

فقلت قصرها في السفر والخوف رخصة في الكتاب والسنة وقصرها في السفر بلا خوف رخصة في السنة اختارها، وللمسافر إتمامها، فقال: أما قصر الصلاة فيمن أن الله إنما جعله رخصة لقول الله: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فلما كان إنما جعل لهم أن يقصروا خافين مسافرين فهم إذا قصروا مسافرين بما ذكرت من السنة أولى أن يكون القصر رخصاً لا حتماً أن يقصروا؛ لأن قول الله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ رخصة بينة.

وظاهر الآية في صوم أن الفطر في المرض والسفر عزم؛ لقول الله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ كيف لم تنهب إلى أن الفطر عزم، وأنه لا يجزي شهر رمضان من صام مريضاً أو مسافراً مع الحديث عن النبي ﷺ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ وَمَعَ أَنْ الْآخِرُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ تَرَكَ الصَّوْمَ، وَأَنْ عَمراً أَمَرَ رجلاً صام في السفر أن يقضي الصيام قال فحكيت له.

قلت في قول الله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أنها آية واحدة، وأن ليس من أهل العلم بالقرآن أحد يخالف في أن الآية الواحدة كلام واحد، وأن الكلام الواحد لا ينزل إلا مجتمعاً، وإن نزلت الآيتان في السورة مفترقتين؛ لأن معنى الآية معنى قطع الكلام.

قال: أجل.

قلت: فإذا صام رسول الله في شهر رمضان وفرض شهر رمضان إنما أنزل في الآية ليس قد علمنا أن الآية بفطر المريض والمسافر رخصة؟

قال: بلى.

فقلت له: ولم يبق شيء يعرض في نفسك إلا الأحاديث؟

قال: نعم، ولكن الآخر من أمر رسول الله ليس الفطر؟

قال: فقلت له: الحديث بين أن رسول الله لم يفطر لمعنى نسخ الصوم ولا اختيار الفطر على الصوم ألا ترى أنه يأمر الناس بالفطر، ويقول: تَقَوُّوا لَعَدُوَّكُمْ ويصوم، ثم يخبر بأنهم أو أن بعضهم أبى أن يفطر إذ صام فأفطر ليفطر من تخلف عن الفطر لصومه بفطره كما صنع عام الحديبية، فإنه أمر الناس أن يتخروا

غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ ثِقَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ أَحَدُنَا فَاكْتَسَلَ؟ فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ: لِيُغْسِلَ مَا مَسَّ الْمَرْءَ مِنْهُ وَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيُصَلِّ.

قال الشافعي: وهذا من أثبت إسناد الماء من الماء.

٢٩٩٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ أَتَى عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: لَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ اخْتِلَافُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ فِي أَمْرِ إِنِّي لِأَعْظَمُ أَنْ أَسْتَقْبِلَكَ بِهِ، فَقَالَتْ: مَا هُوَ؟ مَا كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أَمَّا فَسَلْنِي عَنْهُ، فَقَالَ لَهَا: الرَّجُلُ يُصِيبُ أَهْلَهُ، ثُمَّ يَكْسَلُ، وَلَا يُنْزِلُ، فَقَالَتْ: إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى لَا أَسْأَلُ عَنْ هَذَا أَخَذًا بَعْدَكَ أَبَدًا.

٢٩٩١ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى مَنْ لَمْ يُنْزِلْ غُسْلٌ، ثُمَّ نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ أَيُّ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ.

قال الشافعي: وإنما بدأت بحديث أبي في قوله الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ ونزوعه أن فيه دلالة على أنه سمع الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ عن النبي، ولم يسمع خلافه، فقال به، ثم لا أحسبه تركه إلا؛ لأنه ثبت له أن رسول الله ﷺ قال: بَعْدَهُ مَا نَسَخَهُ.

٢٩٩٢ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ بَعْضُهُمْ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَوَقَفَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدَ وَأَمَرُوا بِالْغُسْلِ إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ.

٢٩٩٣ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا مُوسَى سَأَلَ عَائِشَةَ، عَنْ التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ أَوْ مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

٢٩٩٤ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ

الْمُهَلَّبِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: أَسْرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَقِيلٍ وَكَانَتْ ثَقِيفٌ قَدْ أَسْرَتْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدَّاهُ النَّبِيُّ بِالرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ أَسْرَتْهُمَا ثَقِيفٌ.

قال:

٢٩٨٦ - وَقَدْ رُوِيَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ لَا يَحْضُرُنِي ذِكْرُ مَنْ قَوْفَهُ فِي الْإِسْنَادِ أَنْ خِيَلًا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَسْرَتْ ثَمَامَةَ بِنَ أَتَالِ الْحَنْفِيِّ فَأَتَى بِهِ مُشْرِكًا فَرَبَطَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سِوَارِي الْمَسْجِدِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَنَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُشْرِكٌ فَأَمْلَمَ بَعْدُ.

٢٩٨٧ - قال الشافعي: وَأَخْبَرَنِي عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَغَازِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَسْرَ النَّضَرَ بْنَ الْخَارِثِ الْعَبْدَرِيَّ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَتْلَهُ بِالْبَاوِئَةِ أَوْ تَيْنَ الْبَاوِئَةِ وَالْأَيْثِلِ صَبْرًا.

٢٩٨٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ وَأَخْبَرَنِي عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَسْرَ عُقْبَةَ بْنَ أَبِي مَعْبُطٍ يَوْمَ بَدْرٍ فَقَتَلَهُ صَبْرًا.

وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَسْرَ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو وَأَبَا وَدَاعَةَ السُّهْمِيَّ وَغَيْرَهُمَا، فَقَادَاهُمَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ وَقَادَى بَعْضُهُمْ بِأَقْلٍ. وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَسْرَ أَبَا عُرَّةَ الْجُمَحِيِّ يَوْمَ بَدْرٍ فَمَنَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَسْرَهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَتَلَهُ صَبْرًا.

قال الشافعي: فَكَانَ فِيمَا وَصَفْتُ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ إِذَا أَسْرَ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ أَنْ يَمْنَّ عَلَيْهِ بِمَا شَاءَ أَوْ أَنْ يَفَادِيَ بِمَا يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ أَوْ أَنْ يَفَادِيَ بِأَنْ يَطْلُقَ مِنْهُمْ عَلَى أَنْ يَطْلُقَ لَهُ بَعْضُ أَسْرَى الْمُسْلِمِينَ لَا أَنْ يَبْضَ هَذَا نَاسِخَ لِبَعْضٍ وَلَا خَالِفَ لَهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ إِيَّاخُو، وَلَا يَقَالُ لشيءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ مُخْتَلَفٌ مُطْلَقًا إِلَّا مَا قَالَ حَاكِمٌ حَلَالٌ وَحَاكِمٌ حَرَامٌ فَأَمَّا مَا كَانَ وَاسِعًا فَقَالُ هُوَ مَبَاحٌ، وَكُلُّ مَنْ صَنَعَ فِيهِ شَيْئًا وَإِنْ خَالَفَ فِعْلَ صَاحِبِهِ فَهُوَ فَاعِلٌ مَا يَجُوزُ لَهُ كَمَا يَكُونُ الْقَائِمُ مُخَالَفًا لِلْقَاعِدِ وَالْمَاشِي مُخَالَفًا لِلْقَائِمِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَبَاحٌ لَا أَنْ حَتْمًا عَلَى الْمَاشِي أَنْ يَقُومَ وَلَا عَلَى الْقَائِمِ أَنْ يَقْعُدَ.

١٠ - باب الماء من الماء

٢٩٨٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا

بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قَعَدَ بَيْنَ الشَّعْبِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ أَلَزَقَ الْخِتَانِ بِالْخِتَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

٢٩٩٥- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَوْ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاغْتَسَلْنَا.

وحديث الماء من الماء. ثابت الإسناد وهو عندنا منسوخ بما حكيت فيجب الغسل من الماء ويجب إذا غيب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يوارى حشفته.

١١- باب الخلاف في أن الغسل لا يجب إلا

بخروج الماء

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَخَالَفْنَا بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ نَاحِيَّتِنَا وَغَيْرِهِمْ، فَقَالُوا لَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا بَلَغَ مِنْ امْرَأَتِهِ مَا شَاءَ الْغُسْلُ حَتَّى يَأْتِيَ مِنْهُ الْمَاءُ الذَّافِقُ وَاحْتِجَ فِيهِ بِمَحْدِثِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُوَافِقُهُ، وَقَالَ: أَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاغْتَسَلْنَا فَقَدْ يَكُونُ تَطَوُّعاً مِنْهُمَا بِالْغُسْلِ، وَلَمْ تَقُلْ إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقُلْتُ لَهُ الْأَغْلَبُ أَنَّ عَائِشَةَ لَا تَقُولُ إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانِ أَوْ جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ وَتَقُولُ: فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاغْتَسَلْنَا إِلَّا خَبَرًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوُجُوبِ الْغُسْلِ مِنْهُ قَالَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَمَّا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ اغْتَسَلَتْ وَرَأَتْهُ وَاجِبًا، وَلَمْ تَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِإِجَابِهِ.

فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ فَلَيْسَ هَذَا خَبَرًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقُلْتُ الْأَغْلَبُ أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْهُ قَالَ: وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ فَلَيْسَ مِمَّا يَشْتَبِهُ أَهْلَ الْحَدِيثِ وَهُوَ لَا يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ.

فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ قَدْ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ: الْمَاءُ مِنْ الْمَاءِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَهُ عَمْرًا مِنْ عَمَرِهِ وَهُوَ يَشْبَهُ أَنْ لَا يَكُونُ رَجَعَ إِلَّا بِخَبَرٍ يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ هَذَا لَأَقْوَى فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَمَا هُوَ بِالْبَيِّنِ، وَقُلْتُ لَهُ مَا أَعْلَمُ عَلَيْنَا مِنْ جِهَةِ الْحَدِيثِ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنْ هَذَا قَالَ فَمِنْ جِهَةِ غَيْرِ الْحَدِيثِ.

فَقُلْتُ نَعَمْ قَالَ اللَّهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾؛ فَكَانَ الَّذِي يَعْرِفُهُ مِنْ خُوطْبِ الْجَنَابَةِ مِنَ الْعَرَبِ أَنَّهَا الْجَمَاعُ دُونَ الْإِنْزَالِ، وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْعَامَّةُ أَنَّ الزَّنَا الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْحُدُّ الْجَمَاعُ دُونَ الْإِنْزَالِ، وَأَنَّ مِنْ

غابت حشفته في فرج امرأة وجب عليه الحد.

وكان الذي يشبه أن الحد لا يجب إلا على من أجنب من حرام، وقلت له: قد يحتمل أن يقال حديث أبي إذا جامع أحدا فأكسل أن ينزل أن يقول إذا صار إلى الجماع، ولم يغيب حشفته فأكسل، فلا يكون حديث الغسل إذا التقى الختانان مخالفا له قال: أتقول بهذا؟

فقلت إن الأغلب أنه إذا بلغ أن يلتقي الختانان، ولم ينزل. وكذلك، والله أعلم الأغلب من قول عائشة فعلته أنا والنبي ﷺ فَاغْتَسَلْنَا على إيجاب الغسل، لأنها توجب الغسل إذا التقى الختانان قال فماذا التقاء الختانين؟

قلت: إذا صار الختان حذو الختان، وإن لم يتماسا قال فيقال لهذا التقاء؟

قلت: نعم رأيت إذا قيل التقى الفارسان ليس إنما يعني إذا توافقا فصار أحدهما وجاء الآخر أو اختلفت دواهما فصار أحد الرجلين وجاء صاحبه، ويقال: إذا جاوز بدن أحدهما بدن صاحبه قد خلف الفارس؟

قال: بلى.

قلت: ويقال: إذا تماسا التقياء؛ لأنه أقرب اللقاء وبعض اللقاء أقرب من بعض قال: إن الناس ليقولونه.

قلت: وهذا كله صحيح جائز في لسان العرب، وإنما يراد بهذا أن تغيب الحشفة في الفرج حتى يصير الختان الذي خلف الحشفة حذو ختان المرأة، وإنما يجهل هذا من جهل لسان العرب.

١٢- باب التيمم

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ الْحُلْ عَقْدَ لِعَائِشَةَ فَأَقَامَ النَّاسُ عَلَى التَّمَاسِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَانْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي وَغَيْرِهِمْ.

٢٩٩٦- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَانْقَطَعَ عَقْدُ لِي فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسِ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ.

٢٩٩٧- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَمَارَ بْنَ

ياسر قال: فَتَيَمَّمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى الْمَنَاقِبِ.

قال الشافعي: ولا أعلم بنصٍ خبر كيف تيمم عليه السلام حين نزلت آية التيمم.

٢٩٩٨ - أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ فَتَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَنَاقِبِ.

قال الشافعي: فلو كان لا يجوز أن يكون تيمم عمار إلى المناكب إلا بأمر النبي عليه السلام مع التنزيل كان منسوخاً؛ لأنَّ عماراً أخبر أن هذا أول تيمم كان حين نزلت آية التيمم فكلُّ التيمم كان للنبي ﷺ بعده مخالفة فهو ناسخ له.

٢٩٩٩ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّلٍ عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ ابْنِ الصَّمَّةِ قَالَ: مَرَزَتْ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَلَّى فَمَسَحَ بِجَدْرَانِ، ثُمَّ تَيَمَّمَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ.

قال الشافعي: وابن الصَّمَّةِ وبنو الصَّمَّةِ معروفون بدرتوني وأحاديثهم وأهل غناء في الإسلام ومكان منه والأعرج وأبو الحويرث ثقة، ولو كان حديث ابن الصَّمَّةِ مخالفاً لحديث عمار بن ياسر غير يبين أنه نسخه كان حديث ابن الصَّمَّةِ أولاهما أن يؤخذ به؛ لأنَّ الله - جلَّ ثناؤه - أمر في الوضوء بغسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس والرجلين ذكر، ثُمَّ التَّيَمُّمُ فعفا - جلَّ ثناؤه - عن الرأس والرجلين وأمر بأنه تيمم الوجه واليدين، وكان اسم اليدين يقع على الكفين والذراعين، وعلى الذراع والمرفقين، فلم يكن معنى أولى أن يؤخذ به مما فرض الله في الوضوء من غسل الذراعين والمرفقين؛ لأنَّ التَّيَمُّمَ بدل من الوضوء والبدل إنما يؤتى به على ما يؤتى به في المبدل عنه.

٣٠٠٠ - قال الشافعي: وَرَوَى، عَنْ عَمَارِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ تَيَمَّمَ وَجْهَهُ وَكَتِفَيْهِ.

قال: فلا يجوز على عمار إذا كان ذكر تيممهم مع النبي عند نزول الآية إلى المناكب إن كان عن أمر النبي إلا أنه منسوخ عنه إذ روى أن النبي ﷺ أَمَرَ بِالتَّيَمُّمِ عَلَى الْوَجْهِ وَالْكَتِفَيْنِ أَوْ يَكُونُ لَمْ يَزِدْ عَنْهُ إِلَّا تَيَمُّماً وَاجِداً، فَاخْتَلَفَتْ رَوَايَتُهُ عَنْهُ فَتَكُونُ رَوَايَةُ ابْنِ الصَّمَّةِ الَّتِي لَمْ تَخْتَلِفْ أَثْبَتٌ، فَإِذَا لَمْ تَخْتَلِفْ فَأَوْلَى أَنْ يُؤْخَذَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا أَوْفَى بِكِبَابِ اللَّهِ مِنَ الرُّوَايَتَيْنِ اللَّتَيْنِ رَوَيْنَا مُخْتَلِفَتَيْنِ أَوْ يَكُونُ إِنَّمَا سَمِعَ آيَةَ التَّيَمُّمِ عِنْدَ حُضُورِ الصَّلَاةِ

فَتَيَمَّمُوا وَاخْتَاطُوا فَأَتَوْا عَلَى غَايَةِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْيَدِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُمْ كَمَا لَا يَضُرُّهُمْ لَوْ فَعَلُوهُ فِي الْوُضُوءِ، فَلَمَّا صَارُوا إِلَى مَسْأَلَةِ النَّبِيِّ أَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ يَجْزِيهِمْ مِنَ التَّيَمُّمِ أَقَلُّ مِمَّا فَعَلُوا، وَهَذَا أَوْلَى الْمَعْنَى عِنْدِي بِرَوَايَةِ ابْنِ شِهَابٍ مِنْ حَدِيثِ عَمَارٍ بِمَا وَصَفْتُمْ مِنَ الدَّلَائِلِ قَالَ: وَإِنَّمَا مَنَعْنَا أَنْ نَأْخُذَ بِرَوَايَةِ عَمَارٍ فِي أَنْ تَيَمَّمَ الْوَجْهَ وَالْكَتِفَيْنِ كُبُوتُ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ مَسَحَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، وَأَنَّ هَذَا التَّيَمُّمُ أَشَبَّ بِالْقُرْآنِ وَأَشَبَّ بِالْقِيَاسِ بِأَنَّ الْبَدَلَ مِنَ الشَّيْءِ إِنَّمَا يَكُونُ مِثْلَهُ.

١٣ - باب صلاة الإمام جالساً، ومن خلفه قياماً

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: إذا لم يقدر الإمام على القيام فصلَّى بالناس جالساً صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياماً كما يصلي هو قائماً، ويصلي من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جلوساً، فيصلِّي كلُّ فرضه.

وقد روي عن النبي عليه الصلاة والسلام فيما قلت شيئاً منسوخ وناسخ.

٣٠٠١ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَكِبَ فَرَساً فَصَرَخَ فَجَحِشَ شِقَاقُ الْأَيْمَنِ فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُوداً، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّيْ قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً، وَإِذَا صَلَّيْ جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ.

قال الشافعي: وهذا ثابت عن رسول الله منسوخ بستمته، وذلك أن أنساً روى أن النبي ﷺ صَلَّيْ جَالِساً مِنْ سَقَطَةٍ مِنْ فَرَسٍ فِي مَرَضِهِ وَعَائِشَةُ تَرَوِي ذَلِكَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يُوَافِقُ رَوَايَتَهُمَا وَأَمْرٌ مِنْ خَلْفِهِ فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ بِالْجُلُوسِ إِذَا صَلَّيْ جَالِساً، ثُمَّ تَرَوِي عَائِشَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّيْ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ جَالِساً وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَاماً قَالَ وَهِيَ آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِالنَّاسِ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ - تَعَالَى - وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَاسِخاً.

٣٠٠٢ - أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ رَجِعاً فَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَوَجَدَ النَّبِيَّ خَفَةً فَجَاءَ فَقَعَدَ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ قَاعِدٌ وَأَمَّ أَبُو بَكْرٍ النَّاسَ وَهُوَ قَائِمٌ.

وذكر إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي مثل معناه.

قَالَتْ: كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فَرَضَ رَمَضَانَ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ وَتَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ. [أخرجه مالك (٢٩٩/١)، البخاري (١٥٩٢)، مسلم (١١٢٥)، أبو داود (٢٤٤٢)، الرمذي (٧٥٣)]

٣٠٠٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يُثْبِرُ رَسُولَ اللَّهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ قَصَّةَ مِنْ شَعْرٍ يَقُولُ آيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا، وَيَقُولُ إِنَّمَا هَلَكْتَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَهَا نِسَاؤُهُمْ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ إِنِّي صَائِمٌ فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَصُمْ.

٣٠٠٩- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ عَامَ حَجِّ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ آيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ لِهَذَا الْيَوْمِ هَذَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَقْطِرْ. [أخرجه مالك (٢٩٩/١)، البخاري (٢٠٠٣)، مسلم (١١٢٩)، السائي (٢٠٤/٤)]

٣٠١٠- أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ: كَانَ يَوْمًا يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ كَرِهَهُ فَلْيَدَعْهُ. [أخرجه البخاري (٤٥٠١)، مسلم (١١٢٦)، أبو داود (٢٤٤٣)، ابن ماجه (١٧٣٧)]

٣٠١١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَزِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَامَ يَوْمًا يَتَحَرَّى صِيَامَهُ فَضَّلَهُ عَلَى الْأَيَّامِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ يَعْنِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ. [أخرجه البخاري (٢٠٠٦)، مسلم (١١٣٢)]

قال الشافعي: وليس من هذه الأحاديث شيء يختلف عندنا، والله أعلم إلا شيئاً ذكره في حديث عائشة وهو مما وصفت من الأحاديث التي يأتي بها المحدث ببعض دون بعض

٣٠٠٣- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ النَّبِيِّ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يُخَالَفُهُ.

قال الشافعي: وفي حديث أصحابنا مثل ما في هذا، وأن ذلك في مرض النبي ﷺ الذي مات فيه فنحن لم نخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن نصبر إلى النسخ الأولى كانت حقاً في وقتها، ثم نسخت؛ فكان الحق فيما نسخها، وهكذا كل منسوخ يكون الحق ما لم ينسخ، فإذا نسخ كان الحق في ناسخه، وقد روي في هذا الصنف شيء يغلط فيه بعض من يذهب إلى الحديث، وذلك.

٣٠٠٤- أُنْ عَبْدُ الْوَهَّابِ أَخْبَرَنَا، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُمْ خَرَجُوا يُشْفِعُونَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّوْا خَلْفَهُ جُلُوسًا.

٣٠٠٥- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أُنْ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ فَقُلْ ذَلِكَ.

قال الشافعي: وفي هذا ما يدل على أن الرجل يعلم الشيء عن رسول الله لا يعلم خلافه عن رسول الله، فيقول بما علم، ثم لا يكون في قوله بما علم، وروى حجة على أحد علم أن رسول الله قال قولاً أو عمل عملًا ينسخ العمل الذي قال به غيره وعلمه كما لم يكن في رواية من روى أن النبي صلى جالساً وأمر بالجلوس وصلى جابر بن عبد الله وأسيد بن الحضير وأمرهما بالجلوس وجلوس من خلفهما حجة على من علم عن رسول الله شيئاً ينسخه، وفي هذا دليل على أن علم الخاصة يوجد عند بعض ويعزب عن بعض، وأنه ليس كعلم العامة الذي لا يسع جهله ولهذا أشبه كثيرة، وفي هذا دليل على ما في معناه منها.

١٤- باب صوم يوم عاشوراء

٣٠٠٦- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فَرْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُبَيْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَيَأْمُرُ بِصِيَامِهِ.

٣٠٠٧- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا

بْنِ أَبِي عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَتَوَلَّى أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ.

٣٠١٥ - رَوَى، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ.

٣٠١٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنْ مَالِكًا جَعَلَ مَكَانَ وَلَغَ شَرِبَ.

٣٠١٧ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ إِذَا هُنَّ بِالزَّرَابِ.

قال الشافعي: فبهذه الأحاديث كلها نأخذ، وليس منها واحدٌ يخالف عندنا واحداً أما حديث بئر بضاعة، فإن بئر بضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الأنجاس ما لا يغير لها لونا ولا طعماً، ولا يظهر له فيها ريح فقيل للنبي ﷺ تنوضاً من بئر بضاعة وهي بئر يطرح فيها كذا؟ فقال النبي، والله أعلمُ مجيباً الماء لا ينجسه شيء وكان جوابه محتملاً كل ماء، وإن قل وبينا أنه في الماء مثله إذا كان مجيباً عليها، فلما روى أبو هريرة عن النبي أن يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً دل على أن جواب رسول الله في بئر بضاعة عليها، وكان العلم أنه على مثلها وأكثر منها، ولا يدل حديث بئر بضاعة وحده على أن ما دونها من الماء لا ينجس وكانت آتية الناس صغاراً إنما هي صحونٌ وصحافٌ وغاضبٌ الحجارة، وما أشبه ذلك مما يجلب فيه ويشرب، ويتوضأ وكبير آتيتهم ما يجلب ويشرب فيه؛ فكان في حديث أبي هريرة عن النبي إذا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ دليل على أن قدر ماء الإناء ينجس بمخالطة النجاسة، وإن لم يغير له طعماً ولا ريحاً ولا لونا، ولم يكن فيه بياض أن ما يجاوزُه، وإن لم يبلغ قدر ماء بئر بضاعة لا ينجس؛ فكان البيان الذي قامت به الحجة على من علمه في الفرق بين ما ينجس وبين ما لا ينجس من الماء الذي لم يغير عن حاله وانقطع به الشك في حديث الوليد بن كثير أن النبي ﷺ قال: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجْسًا.

٣٠١٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِإِسْنَادٍ لَا يَخْضُرُنِي ذِكْرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجْسًا.

فحديث ابن أبي ذئب عن عائشة كان رسول الله يصوم يوم عاشوراء ويأمرنا بصيامه لو انفرد كان ظاهره أن عاشوراء كان فرضاً، وذكر مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صامه في الجاهلية وأمر بصيامه، فلما نزل رمضان كان الفريضة وترك عاشوراء.

قال الشافعي: لا يحمل قول عائشة ترك عاشوراء معنى يصح إلا ترك إيجاب صومه إذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه وأبان لهم ذلك رسول الله، وترك إيجاب صومه وهو أولى الأمور عندنا؛ لأن حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله أن الله لم يكتب صوم يوم عاشوراء على الناس ولعل عائشة إن كانت ذهبت إلى أنه كان واجباً، ثم نسخ قائلة؛ لأنه يحمل أن تكون رأت النبي لما صامه وأمر بصومه كان صومه فرضاً، ثم نسخه ترك أمره فمن شاء أن يدع صومه ولا أحسبها ذهبت إلى هذا ولا ذهبت إلا إلى المنهك الأول؛ لأن الأول هو موافق القرآن أن الله فرض الصوم فأبان أنه شهر رمضان ودل حديث ابن عمر ومعاوية عن النبي ﷺ على مثل معنى القرآن بأن لا فرض في الصوم إلا رمضان.

وكذلك قول ابن عباس ما علمت رسول الله صام يومه يتحرى فضله على الأيام إلا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء كأنه يذهب يتحرى فضله في التطوع بصومه.

١٥ - باب الطهارة بالماء

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾، وَقَالَ فِي الطَّهَارَةِ ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ بِالْمَاءِ كُلِّهِ.

٣٠١٢ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ حَدَّثَنَا الثَّقَفُ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الثَّقَفِ عِنْدَهُ عَنْ حَدَّثَهُ أَوْ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَدَوِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ بَرَّ بَضَاعَةً يُطْرَحُ فِيهَا الْكِلَابُ وَالْحَيْضُ، فَقَالَ النَّبِيُّ إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنْجِسُهُ شَيْءٌ.

٣٠١٣ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجْسًا.

٣٠١٤ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى

شئت لم ينجس؛ فإن حدّته بأقل ما يخرج من النجاسة قيل لك؛ فإن كان أقل منه بقدر ماء.

فإن قلت ينجس قيل فيعقل أبداً أن يكون ماءً أن تخلطهما نجاسة واحدة لا تتغير منهما شيئاً ينجس أحدهما الآخر إلا بخبر لازم تعبد العباد باتباعه، وذلك لا يكون إلا بخبر عن النبي والخبر عن النبي بما وصفت من أن ينجس ما دون خمس قريب، ولا ينجس خمس قريب فما فوقها فأما شيء سوى ما روي عن النبي ﷺ، فلا يقبل فيه أن ينجس ماء، ولا ينجس آخر وهما لم يتغيرا إلا أن يجمع الناس، فلا يختلفون فتتبع إجماعهم، وإذا تغير طعم الماء أو لونه أو ريحه بمجرم مختلط لم يطهر الماء أبداً حتى يستزح أو يصب على ماء كثير حتى يذهب منه طعم المحرم ولونه وريحه، فإذا ذهب فعاد بحاله التي جعله الله بها طهوراً ذهب نجاسته، وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجساً يروي عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت مثله أهل الحديث وهو قول العامة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً ومعقول أن الحرام إذا كان جزءاً في الماء لا يتميز منه كان الماء نجساً، وذلك أن الحرام إذا ماس الجسد فعليه غسلة، فإذا كان يجب عليه غسلة بوجوده في الجسد لم يجوز أن يكون موجوداً في الماء، فيكون الماء طهوراً والحرام قائم موجود فيه، وكل ما وصفت في الماء الدائم وهو الرأكد فأما الجاري، فإذا خالطته النجاسة فجرى فالأقي بعد ما لم تخلطه والنجاسة فهو لا ينجس.

وإذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه أو جميع ذلك بلا نجاسة خالطته لم ينجس إنما ينجس بالمحرم فأما غير المحرم، فلا ينجس به، وما وصفت من هذا في كل ما لم يصب على النجاسة يريد إزالتها، فإذا صب على نجاسة يريد إزالتها فحكمه غير ما وصفت استدلالاً بالسنة، وما لم أعلم فيه مخالفاً، وإذا أصابت الثوب أو البدن النجاسة فصب عليها الماء ثلاثاً ودلكت بالماء طهر، وإن كان ما صب عليها من الماء قليلاً، فلا ينجس الماء بمماسه النجاسة إذا أريد به إزالتها عن الثوب؛ لأنه لو لمس بمماسها بهذه الحال لم يطهر، وكان إذا غسل الغسلة الأولى نجس الماء، ثم كان في الماء الثاني مماس ماء نجساً فينجس والماء الثالث مماس ماء نجساً فينجس، ولكنها تطهر بما وصفت، ولا يجوز في الماء غير ما قلت: لأن الماء يزِيلُ الأنجاس حتى يطهر منها ما ماسه ولا نجده ينجس إلا في الحال التي أخبر رسول الله ﷺ أن الماء ينجس فيها والدلالة عن رسول الله بخلاف حكم الماء المغسول به النجاسة أن النبي قال: إذا ولغ الكلب في إناء أحذكم فليغسله سبع مرات وهو يغسل سبعاً بأقل من قدح ماء، وفي أن النبي أمر بدم الحيضة يقرص بالماء، ثم يغسل وهو يقرص بماء قليل وينضح، فقال بعض من قال: قد سمعت قولك في الماء، فلو.

وفي الحديث بقلال هجر قال ابن جريج، وقد رأيت قلال هجر فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشيتا.

قال الشافعي: وقرب الحجاز قديماً وحديثاً كبار لعز الماء بها، فإذا كان الماء خمس قريب كبار لم يحمل نجساً، وذلك قلنان بقلال هجر.

وفي قول النبي إذا كان الماء قلّتين لم يحول نجساً دلالتان إحداهما أن ما بلغ قلّتين فأكثر لم يحمل نجساً؛ لأن القلّتين إذا لم تنجسا لم ينجس أكثر منهما، وهذا يوافق جملة حديث بشر بضاعة والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلّتين حمل النجاسة؛ لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل النجاسة دليل على أنه إذا لم يكن كذا حمل النجاسة، وما دون القلّتين موافق جملة حديث أبي هريرة أن يغسل الإناء من شرب الكلب فيه وآية القوم أو أكثر آية الناس اليوم صغار لا تسع بعض قرية، فأما حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يغتسل فيه فلا دلالة فيه على شيء يخالف حديث بشر بضاعة ولا إذا كان الماء قلّتين لم يحمل نجساً ولا إذا ولغ الكلب في إناء أحذكم فليغسله سبع مرات؛ لأنه إذا كان يعني به الماء الدائم الذي يحمل النجاسة فهو مثل حديث الوليد بن كثير وأبي هريرة، وإن كان يعني به كل ماء دائم دلت السنة في حديث الوليد بن كثير وحديث بشر بضاعة على أنه إنما نهى عن البول في كل ماء دائم يشبه أن يكون على الاختيار لا على أن البول ينجسه كما ينهى الرجل أن يتغوط على ظهر الطريق والظل والمواضع التي يابوي إليها الناس لما يتأذى به الناس من ذلك لا أن الأرض ممنوعة ولا أن التغوط محرم، ولكن من رأى رجلاً يبول في ماء نافع قدر الشرب منه والوضوء به.

فإن قال قائل: فإن جعلت حديث موسى بن أبي عثمان يضاد حديث بشر بضاعة وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول ينجس كل ماء دائم قيل فعليك حجة أخرى مع الحجة بما وصفت.

فإن قال: وما هي؟

قيل: رأيت رجلاً بال في البحر أينجس بوليه ماء البحر؟ فإن قال: لا.

قيل: ماء البحر ماء دائم، وقيل له: افتنجن المصانع الكبار؟ فإن قال: لا.

قيل فهي ماء دائم.

وإن قال: نعم دخله عليه ماء البحر.

فإن قال: وماء البحر ينجس، فقد خالف قول العامة مع خلافه السنة، وإن قال: لا هذا كثير، قيل له: فقل إذا بلغ الماء ما

قال: فإن قلت ذلك قلت فيقال لك أيجوز في القياس أن يكون ماءان خالطتهما نجاسة لم يتغير شيئاً لا ينجس أحدهما وينجس الآخر إن كان أقل منه بقدر؟
قال: لا.

قلت: ولا يجوز إلا أن لا ينجس شيء إلا بأن يتغير بمحرام خالطه؛ لأنه يزيل النجاسة أو ينجس كله بل ما خالطه؟
قال: ما يستقيم في القياس إلا هذا، ولكن لا قياس مع خلافه خير لازم.

قلت: فقد خالفت الخبر اللازم، ولم تقل معقولاً، ولم تقس، وزعمت أن لو فارة وقعت في بئر فماتت نزع منها عشرون أو ثلاثون دلواً، ثم طهرت البئر؛ فإن طرحت تلك العشرون أو الثلاثون دلواً في بئر أخرى لم ينزع منها إلا عشرون أو ثلاثون دلواً، وإن كانت ميتة أكبر من ذلك نزع منها أربعون أو ستون دلواً فمن وقت لك هذا في الماء الذي لم يتغير بطعم حرام ولا لونه ولا ريحه أن ينجس بعض الماء دون بعض أينجس بعضه أم ينجس كله؟

قال: بل ينجس كله.
قلت أفرأيت شيئاً قط ينجس كله فيخرج بعضه فتذهب النجاسة من الباقي منه أقول هذا في سمن ذائب أو غيره؟
قال: ليس هذا بقياس، ولكننا اتبعنا فيه الأثر عن علي وابن عباس رحمتهما.
قلت: افتخالف ما جاء عن رسول الله ﷺ إلى قول غيره؟
قال: لا.

قلت: فقد فعلت، وخالفت مع ذلك علياً وابن عباس زعمت أن علياً قال: إذا وقعت الفارة في بئر نزع منها سبعة أو خمسة دلاء، وزعمت أنها لا تطهر إلا بعشرين أو ثلاثين، وزعمت أن ابن عباس نزع زمزم من زنجي وقع فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون دلواً قال فلعن البئر تغيرت بدم.

قلت: نحن نقول إذا تغيرت بدم لم تطهر أبداً حتى لا يوجد فيها طعم دم ولا لونه ولا ريحه، وهذا لا يكون في زمزم ولا فيما هو أكثر ماء منها وأوسع حتى يستزح فليس لك في هذا شيء، وهذا عن علي وابن عباس غير ثابت، وقد خالفتهما لو كان ثابتاً، وزعمت لو أن رجلاً كان جنباً فدخل في بئر ينوي الغسل من الجنابة نجس البئر، ولم يطهر، ثم هكنا إن دخل ثانية، ثم يطهر الثالثة، فإذا كان ينجس أولاً، ثم ينجس ثانية، وكان نجساً قبل دخوله أولاً، ولم يطهر بها ولا ثانية اليس قد ازداد في قولك نجاسة، فإنه كان نجساً بالجنابة، ثم زاد نجاسة بمماساة الماء النجس

قلت: لا ينجس الماء مجال للقياس على ما وصفت أن الماء يزيل النجاسة كان قولاً لا يستطيع أحد رده، ولكن زعمت أن الماء الذي يطهر به ينجس بعضه.

فقلت له إني زعمته بالعرض من قول رسول الله الذي ليس لأحد فيه إلا طاعة الله بالتسليم له فدخل حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائِم ثم يغتسل فيه فأدخلت عليه ما وصفت من إجماع الناس فيما علمته على خلاف ما ذهب إليه منه، ومن ماء المصالح الكبار والبحر، فلم يكن عنده فيه حجة.

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: وقلت له ما علمتكم اتبعتم في الماء سنة ولا إجماعاً ولا قياساً، ولقد قلتم فيه أقاويل لعله لو قيل لعاقب تخطأ، فقال: ما قلتم لكان قد أحسن التخطؤ، ثم ذكرت فيه الحجج بما ذكرت من السنة، وقلت له: أفي الحديث مع النبي حجة؟

فقال: لا، وقلت أليست تثبت الأحاديث التي وصفت؟ فقال: أما حديث الوليد بن كثير وحديث ولوغ الكلبي في الماء وحديث موسى بن أبي عثمان فتثبت بإسنادها وحديث بشر بضاعة فيبث بشهرته، وأنه معروف.

فقلت له: لقد خالفتها كلها، وقلت قولاً اخترعته مخالفاً للأخبار خارجاً من القياس، فقال: وما هو؟

قلت: أذكر القدر الذي إذا بلغه الماء الرأكد لم ينجس، وإذا نقص منه الماء الرأكد نجس قال: الذي إذا حرك أدناه لم يضطرب أقصاه.

فقلت: أقلت هذا خيراً؟

قال: لا.

قلت: قياساً؟

قال: لا، ولكن معقول أنه يختلط بتحريك الأديمين، ولا يختلط.

قلت: أرايت إن حركه الريح، فاختلط.

قال: إن قلت إنه ينجس إذا اختلط ما تقول قلت أقول أرايت رجلاً من البحر تضطرب أمواجه فتأتي من أقصاه إلى أن تفيض على الساحل إذا هاجت الريح اختلط؟

قال: نعم.

فقلت فتنجس تلك الرجل من البحر؟

قال: لا، ولو قلت تنجس تفاحش علي.

قلت: فمن كلفك قولاً يخالف السنة والقياس ويتفاحش عليك، فلا تقوم منه على شيء أبداً؟

فكيف يطهر بالثالثة، ولم يطهر بالثانية قبلها ولا بالأولى قبل الثانية؟

قال: إن من أصحابنا من قال: لا يطهر أبداً.

قلت: وذلك يلزمك قال يتفاحش ويتفاحش ويخرج من أقاويل الناس.

قلت: فمن كلفك خلاف السنة، وما يخرج من أقاويل الناس؟ وقلت له: وزعمت أنك إن أدخلت يدك في بئر تنوي بها أن ترضتها نجست البئر كلها؛ لأنه ماء توضئ به ولا تطهر حتى تنزع كلها، وإذا سقطت فيها ميتة طهرت بعشرين دلواً أو ثلاثين دلواً فزعمت أن البئر بدخول اليد التي لا نجاسة فيها تنجس كلها، فلا تطهر أبداً وأنها تطهر من الميتة بعشرين دلواً أو ثلاثين هل رأيت أحداً قط زعم أن يد مسلم تنجس أكثر مما تنجسه الميتة، وزعمت أنه إن أدخل يده، ولا ينوي وضوءاً طهرت يده للوضوء، ولم تنجس البئر أو رأيت أن لو ألقى فيها جيفة لا ينوي تنجيسها أو ينويه أو لا ينوي شيئاً أذلك سواء؟

قال: نعم النجاسة كلها سواء وبئيه لا تصنع في الماء شيئاً.

قلت: وما خالطه إما طاهر، وإما نجس.

قال: نعم.

قلت: فلم زعمت أن بئيه في الوضوء تنجس الماء إني لأحسبكم لو قال: هذا غيركم لبلغتم به إلى أن تقولوا القلم عنه مرفوع، فقال: لقد سمعت أبا يوسف يقول قول الحجازيين في الماء أحسن من قولنا وقولنا فيه خطأ.

قلت: وأقام عليه وهو يقول هذا فيه قال: قد رجح أبو يوسف فيه إلى قولكم نحواً من شهرين، ثم رجح عن قولكم.

قلت: وما زاد رجوعه إلى قولنا قوة ولا وهنه رجوعه عنه، وما فيه معنى إلا أنك تروي عنه ما تقول عليه به الحجة من أن يقيم على قوله، وهو يراه خطأ.

قلت له: زعمت أن رجلاً إن وضأ وجهه ويديه لصلاة ولا نجاسة على وجهه، ولا يديه في طست نظيف؛ فإن أصاب الماء الذي في ذلك الطست ثوبه لم ينجسه، وإن صب على الأرض لم ينجسها ووصل على رطبة كما هي، ثم إن صب في بئر نجس البئر كلها، ولم تطهر أبداً إلا بأن يتزع ماؤها كله، ولو أن قدر الماء الذي وضأ به وجهه ويديه كان في إناء فوقعت فيه ميتة نجسته، وإن مس ثوباً نجسه، ووجب غسله، وإن صب على الأرض لم يصل عليها رطبة، وإن صب في بئر طهرت البئر بأن يتزع منها عشرون دلواً أو ثلاثون دلواً أزعمت أن الماء الطاهر أكثر نجاسة من الماء النجس؟

قال: فقال: ما أحسن قولكم في الماء.

قلت: ألتخرج إلى الحسن فما علمته رجع إليه ولا غيره ممن ترأس عنهم بل علمت من ازداد من قولنا في الماء بعداً، فقال: إذا وقعت فارة في بئر لم تطهر أبداً إلا بأن يحفر تحتها بئر فيفرغ ماؤها فيها ويقل طينها ويتزع بتاؤها وتغسل مرات.

وهكذا ينبغي لمن قال قولهم هذا، وفي هذا من خلاف السنة وقول أهل العلم ما لا يجهل عالم، وقد خالفنا بعض أهل ناحيتنا فذهب إلى بعض قولهم في الماء والحجة عليه الحجة عليهم، وخالفنا بعض الناس، فقال: لا يسأل الإناء من الكلب سبعا ويكفي فيه دون سبع فالحجة عليه بثبوت الخبر عن رسول الله ﷺ، ووافقنا بعض أهل ناحيتنا في غسل الإناء إذا ولغ الكلب فيه، وأن يهرق الماء، ثم عاذ، فقال: إن ولغ الكلب بالبادية في اللبن شرب اللبن وأكل وغسل الإناء؛ لأن الكلاب لم تزل بالبادية فشغلنا العجب من هذا القول عما وصفنا من قول غيره.

أرايت إذ زعم أن الكلب يلغ في اللبن فينجس الإناء بمماسه اللبن الذي ماسه لسان الكلب حتى يغسل فكيف لا ينجس اللبن، وإذا نجس اللبن فكيف يؤكل أو يشرب.

فإن قال: لا ينجس اللبن فكيف ينجس الإناء بمماسه اللبن واللبن غير نجس أو رأيت قوله ما زالت الكلاب بالبادية؛ فإن أخبره أنها إذا كانت بالبادية لا تنجس، وإذا كانت بالقرية نجست أتى أن البادية تطهرها أرايت إذا كان الفار والزرغان بالقرية أكثر من الكلاب بالبادية وأقدم منها أو في مثل قدمها أو أخرى أن لا يمتنع منها أفرايت إذا وقعت فارة أو وزع أو بعض دواب البيوت في سمن أو لبن أو ماء قليل أينجسه؟

قال: فإن قال: لا ينجسه في القرية؛ لأنه لا يمتنع أن يموت في بعض آياتهم وينجسه في البادية، فقد سوى بين قوله وزاد في الخطأ.

وإن قال: ينجسه.

قيل: فكيف لم يقل هذا في الكلب في البادية وأهل البادية يضبطون أوعيتهم من الكلاب ضبطاً لا يقدر عليه أهل القرية من الفارة وغيرها؛ لأنهم يوتون على البانهم القرب ويقل جسبه عندهم؛ لأنه لا يبقى لهم، ولا يقونه؛ لأنه لما لا يدخر ويكفون عليه الآية ويزجرون الكلاب عن مواضعه ويضربونها فتزجر، ولا يستطيع شيء من هذا في الفارة ولا دواب البيوت بحال وأهل البيوت يدخرون إدامهم وأطعمتهم للسنة وأكثر فكيف قال: هذا في أهل البادية دون أهل القرية وكيف جاز لمن قال: ما أحكي أن يعيب أحداً بخلافه الحديث عن النبي عياً مجاور فيه القدر، والذي عابه لم يعد أن رد الأخبار، ولم يدع من قبولها ما يكثر به على قائله أو آخر استتر من رد الأخبار، ووجهها وجوهاً محتملها أو

إِلَى رَاحِلَتِهِ وَاسْتَقْبَلَ الْفَجْرَ قَالَ: فَلَمْ يَفْزَعُوا إِلَّا بِحَرِّ الشَّمْسِ فِي وَجْهِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: يَا بِلَالُ، فَقَالَ بِلَالٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ قَالَ فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، ثُمَّ اقْتَادُوا وَرَاجِلَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ.

تَشَبَّهَ بِهَا فَعَبَا مِنْهُمْ وَعَابَهُ، ثُمَّ شَرَكَهُمْ فِي بَعْضِ أُمُورِهِمْ فَرَدُّ هَذَا مِنَ الْأَخْبَارِ بِلَا وَجْهِ تَحْتَمِلُهُ وَزَادَ إِنْ ادَّعَى الْأَخْبَارُ وَهُوَ يَخَالِفُهَا، وَفِي رَدِّ مَنْ تَرَكَ أَسْوَأَ السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ مَا لَا يَشْكُلُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ.

١٦- باب الساعات التي تكره فيها الصلاة

٣٠٢٥- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَعَذَا يُرْوَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُصَلًّا مِنْ حَلِيثِ أَنَسٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَزِيدُ أَحَدَهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا.

ويزيد الآخر أي حين ما كانت.

٣٠١٩- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حِيَّانٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

٣٠٢٦- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاءَ، عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنْ وَلِيَ بَيْنَكُمْ أَمْرَ النَّاسِ شَيْئًا، فَلَا يَمْنَعُنْ أَحَدًا طَافَ بِهِذَا النَّيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ.

٣٠٢٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَنْحَرِي أَحَدُكُمْ، فَيُصَلِّيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا.

٣٠٢٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلُهُ أَوْ مِثْلُ مَعْنَاهُ لَا يَخَالِفُهُ وَزَادَ عَطَاءٌ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ يَا بَنِي هَاشِمٍ أَوْ يَا بَنِي مَنَافٍ.

٣٠٢١- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الصَّنَابِجِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِنْ الشَّمْسُ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا اسْتَوَتْ قَارَنْهَا، فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَهَا، فَإِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارَنْهَا، فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَهَا.

ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات.

٣٠٢٨- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ فَبَيْنَا هُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذْ قَالَ: يَا كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ اذْهَبْ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَسَلِّهَا عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ فَذَهَبْتُ مَعَهُ وَبَعَثَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ مَعَنَا، فَقَالَ اذْهَبْ وَاسْتَمِعْ مَا تَقُولُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ فَجَاءَهَا فَسَأَلَهَا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ لَا عَلَمَ لِي، وَلَكِنْ اذْهَبْ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَلِّهَا قَالَ فَذَهَبْنَا مَعَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَصَلَّى عِنْدِي رَكَعَتَيْنِ لَمْ أَكُنْ أَرَاهُ يُصَلِّيهِمَا فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتَ صَلَاةً لَمْ أَكُنْ أَرَاكَ تُصَلِّيُهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَأَنَّهُ قَدِمَ عَلَيَّ وَقَدْ بَنَى تَيْمِيمٍ أَوْ صَدَقَهُ فَشَغَلُونِي عَنْهُمَا فَهُمَا

٣٠٢٢- وَرَوَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بِنِصْفِ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

٣٠٢٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَامَ عَنِ الصَّبْحِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «أَتَمَّ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي».

٣٠٢٤- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ جَبْرِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ فِي سَفَرٍ فَعَرَسَ، فَقَالَ: أَلَا رَجُلٌ صَالِحٌ يَكْلُونَا اللَّيْلَةَ لَا نَرْقُدُ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ بِلَالٌ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: قَالَ فَاغْتَسَدَ بِلَالٌ

هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ.

٣٠٢٩- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ التُّيُوسِيِّ، عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَصَلِّي رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ يَا قَيْسُ؟ فَقُلْتُ إِنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رُكْعَتِي الْفَجْرِ فَسَكَتَ عَنِّي النَّبِيُّ ﷺ.

١٧- باب الخلاف في هذا الباب

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَخَالَفْنَا بَعْضَ أَهْلِ نَاحِيَتِنَا وَغَيْرِهِمْ، فَقَالَ يَصَلِّي عَلَى الْجَنَائِزِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ مَا لَمْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ أَنْ تَطْلُعَ، وَمَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ وَاحْتِجَ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ يُشَبِّهُ بَعْضُ مَا قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَابْنُ عَمَرَ إِنَّمَا سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ النَّهْيَ أَنْ يَتَحَرَّى أَحَدٌ، فَيَصَلِّيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، وَلَمْ أَعْلَمْهُ رَوَى عَنْهُ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَلَا بَعْدَ الصُّبْحِ فَذَهَبَ ابْنُ عَمَرَ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ مُطْلَقٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَنَهَى عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَصَلَّى عَلَيْهَا بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَعْلَمْهُ رَوَى النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَمَنْ نَهَى عَنْ النَّبِيِّ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ كَمَا نَهَى عَنْهَا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا لَزِمَهُ أَنْ يَعْلَمَ مَا قُلْتُ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا فِيمَا لَا يِلَازِمُ، وَمَنْ رَوَى فَعَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ رُكْعَتَيْنِ كَانَ يَصَلِّيهِمَا بَعْدَ الظُّهْرِ فَشَغَلَ عَنْهُمَا وَأَقْرَبَ قَيْسًا عَلَى رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ نَهَى عَنْهَا فِيمَا لَا يِلَازِمُ، وَلَمْ يَنْهَ الرَّجُلَ عَنْهَا فِيمَا اعْتَادَ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ وَفِيمَا يُوَكِّدُ مِنْهَا، وَمَنْ ذَهَبَ هَذَا عَلَيْهِ وَعَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ إِلَّا بِمَا قُلْنَا بِهِ أَوْ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ بِكُلِّ حَالٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَذَهَبَ أَيْضًا إِلَى أَنْ لَا يَصَلِّي أَحَدٌ لِلطَّوَارِفِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَاحْتِجَ بِأَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ طَافَ بَعْدَ الصُّبْحِ، ثُمَّ نَظَرَ، فَلَمْ يَرِ الشَّمْسَ طَلَعَتْ فَرَكِبَ حَتَّى أَنَاخَ بِذِي طَوًى فَصَلَّى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنْ كَانَ عَمَرُ كَرِهَ الصَّلَاةَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ فَهُوَ مِثْلُ مَنْهَبِ ابْنِ عَمَرَ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عِلْمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ فَرَأَى نَهْيَهُ مُطْلَقًا فَتَرَكَ الصَّلَاةَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَيَلْزَمُ مَنْ قَالَ هَذَا أَنْ يَقُولَ لَا صَلَاةَ فِي جَمِيعِ السَّاعَاتِ الَّتِي نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا لَطَوَافٍ وَلَا عَلَى جَنَازَةٍ.

وكَذَلِكَ يَلْزَمُهُ أَنْ لَا يَصَلِّيَ فِيهَا صَلَاةً فَاتِنَةً، وَذَلِكَ مِنْ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَيْسَ بَعْدَ هَذَا اخْتِلَافٌ فِي الْحَدِيثِ بَلْ بَعْضُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ يَدُلُّ عَلَى بَعْضٍ فَجَمَعَا نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ مَا تَبَدُّو حَتَّى تَبْزُغَ وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ مَغِيْبِ بَعْضِهَا حَتَّى يَغِيْبَ كُلُّهَا وَعَنِ الصَّلَاةِ نِصْفَ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَيْسَ عَلَى كُلِّ صَلَاةٍ لَزِمَتْ الْمُصَلِّيَ بَوَاجِهُ مِنَ الْوُجُوهِ أَوْ تَكُونُ الصَّلَاةُ مُؤَكَّدَةً فَأَمَرَ بِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَرَضًا أَوْ صَلَاةً كَانَ الرَّجُلُ يَصَلِّيُهَا فَاغْفَلَهَا، فَإِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ صَلَّيْتُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ بِالْإِدْلَالَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ إِجْمَاعِ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإَيْنَ الدَّلَالَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ؟

قِيلَ: فِي قَوْلِهِ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿أَوْفُوا الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِ﴾ وَأَمْرُهُ أَنْ لَا يَمْنَعْ أَحَدٌ طَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ وَصَلَّى الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَنَائِزِهِمْ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصُّبْحِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفِيمَا رَوَى أَنَّهُ سَلَّمَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى فِي بَيْتِهِمَا رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ كَانَ يَصَلِّيهِمَا بَعْدَ الظُّهْرِ فَشَغَلَ عَنْهُمَا بِالْوُفْدِ فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَصَلِّيهِمَا بَعْدَ الظُّهْرِ فَشَغَلَ عَنْهُمَا قَالَ: وَرَوَى قَيْسُ جَدِّي بَنِي سَعِيدٍ بَنِي قَيْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ رَأَى يَصَلِّي رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ فَسَأَلَهُ فَأَخْبَرَهُ بِأَنَّهُمَا رُكْعَتَا الْفَجْرِ فَأَقْرَهُ؛ لِأَنَّ رُكْعَتِي الْفَجْرِ مُؤَكَّدَتَانِ مَأْمُورٌ بِهِمَا، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَهْيُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّاعَاتِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا عَلَى مَا وَصَفْتُ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ لَا تِلْزَمُ فَمَاذَا كُلُّ صَلَاةٍ كَانَ يَصَلِّيُهَا صَاحِبُهَا فَاغْفَلَهَا أَوْ شَغَلَ عَنْهَا، وَكُلُّ صَلَاةٍ أَكَّدْتُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَرَضًا كَرُكْعَتِي الْفَجْرِ وَالْكَسُوفِ، فَيَكُونُ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا سَوَى هَذَا ثَابِتًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَالنَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ وَنِصْفَ النَّهَارِ وَمِثْلَهُ إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ وَبَرَزَ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ نَهَى وَاحِدًا قَالَ: وَهَذَا مِثْلُ

معنى أو نسخه فعلم الأول، ولم يعلم غيره، فلو علم أمر رسول الله ﷺ فيه صار إليه إن شاء الله.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولهذا أشبهه كثيرة في الأحاديث، وإنما وضعت هذه الجملة لتدل على أمور غلط فيها بعض من نظر في العلم ليعلم من علمه أن من تقدمي الصحبة وأهل الفضل والدين والأمانة من يعزب عنه من سنن رسول الله ﷺ الشيء يعلمه غيره ممن لعله لا يقاربه في تقدم صحبتته وعلمه ويعلم أن علم خاص السنن إنما هو علم خاص بمن فتح الله له علمه لا أنه عام مشهور كشهرة الصلاة وجل الفرائض التي كلفتها العامة، ولو كان مشهوراً شهرة جل الفرائض ما كان الأمر فيما وصفت من هذا وأشباهه كما وصفت ويعلم أن الحديث إذا رواه الثقات عن رسول الله ﷺ فذلك ثبوته، وأن لا نعول على حديث لبيث إن وافقه بعض أصحاب رسول الله ﷺ ولا يرد؛ لأن عمل بعض أصحاب رسول الله ﷺ عملاً يخالفه؛ لأن بأصحاب رسول الله ﷺ والمسلمين كلهم حاجة إلى أمر رسول الله ﷺ وعليهم اتباعه لا أن شيئاً من أقاويلهم تبع ما روي عنه، ووافقه يزيد قوله شدة ولا شيئاً خالفه من أقاويلهم يوهن ما روى عنه الثقة؛ لأن قوله المفروض اتباعه عليهم، وعلى الناس، وليس هكذا قول بشر غير رسول الله ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله: فإن قال قائل: أتتهم الحديث المروي عن النبي ﷺ إذا خالفه بعض أصحابه جاز له أن يتهم الحديث عن بعض أصحابه لخلافه؛ لأن كلاً روى خاصة معاً، وأن يتهم بما روي عن النبي ﷺ أولى أن يصار إليه، ومن قال منهم قولاً لم يروه عن النبي ﷺ لم يجوز لأحد أن يقول إنما قاله عن رسول الله ﷺ لما وصفت من أنه يعزب عن بعضهم بعض قول، ولم يجوز أن نذكره عنه إلا رأياً له ما لم يقله عن رسول الله ﷺ، فإذا كان هكذا لم يجوز أن نعارض بقول أحد قول رسول الله ﷺ.

لو قال قائل: لا يجوز أن يكون إلا عن رسول الله ﷺ لم يحل له خلاف من وضعه هذا الموضع، وليس من الناس أحد بعد رسول الله ﷺ إلا وقد أخذ من قوله وترك لقول غيره من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يجوز في قول رسول الله ﷺ أن يرد لقول أحد غيره.

فإن قال قائل: فاذكر لي في هذا ما يدل على ما وصفت فيه؟

قيل له: ما وصفت في هذا الباب وغيره مرفقاً وجملة ومنه أن عمر بن الخطاب إمام المسلمين والمقدم في المنزل والفضل، وقدم الصحبة والورع والفقه والتبث والمبتدئ بالعلم قبل أن يسأله والكاشف عنه؛ لأن قوله حكم يلزم كان يقضي بين

حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتم مغيبها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس.

قال الشافعي: وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي ﷺ ينهى أن تستقبل القبلة أو يبيت المقدس بحاجة الإنسان قال أبو أيوب فقدما الشام فوجدنا مراحيض قد صنعت فنتحرف ونستغفر الله وعجب ابن عمر ممن يقول لا تستقبل القبلة ولا يبيت المقدس بحاجة الإنسان، وقال: رأيت رسول الله ﷺ على لبيثين مستقبلاً يبيت المقدس لحاجته.

قال الشافعي رحمه الله: علم أبو أيوب النهي فرأه مطلقاً وعلم ابن عمر استقبال النبي ﷺ بحاجته، ولم يعلم النهي فرد النبي، ومن علمهما معاً قال النهي عن استقبال القبلة ويست المقدس في الصحراء التي لا ضرورة على ذاهب فيها ولا ستر فيها لذهاب؛ لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلّي أو يستديره فترى عورته إن كان مقبلاً أو مدبراً، وقال: لا بأس بذلك في البيوت لضيقها وحاجة الناس إلى المرفق فيها وسترها، وإن أحداً لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل أو يشرف عليه.

قال الشافعي: وفي هذا المعنى أن أسيد بن حضير وجابر بن عبد الله صلّيا مريضين قاعدين بقوم أصحاء فأمرهم بالعود معهما، وذلك أنهم، والله أعلم علما أن رسول الله ﷺ صلّى جالساً وصلّى وراءه قوماً قياماً فأمرهم بالجلوس فأخذا به، وكان حقاً عليهما ولا شك أن قد عزب عليهما أن النبي ﷺ صلّى في مرضه الذي مات فيه جالساً وأبو بكر إلى جنبه قياماً والناس من وراءه قياماً فسبح هذا أمر النبي ﷺ بالجلوس وراءه إذ صلّى شاكياً جالساً، وواجب على كل من علم الأمرين معاً أن يصير إلى أمر النبي ﷺ الآخر إذ كان ناسخاً للأول أو إلى أمر النبي ﷺ الدالّ بعبه على بعض.

قال الشافعي: وفي مثل هذا المعنى أن علي بن أبي طالب خطب الناس وعثمان بن عفان محصور فأخبرهم أن النبي ﷺ نهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وكان يقول به؛ لأنه سمعه من النبي ﷺ وعبد الله بن واقد قد رواه عن النبي ﷺ وغيرهما، فلما روت عائشة أن النبي ﷺ نهى عنه عند الدافق، ثم قال: كلوا وتزوّدوا وأذخروا وتصدّقوا وروى جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه نهى عن لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال: كلوا وتزوّدوا وتصدّقوا كان يجب على كل من علم الأمرين معاً أن يقول: نهى النبي ﷺ عنه لمعنى، فإذا كان مثله فهو منهى عنه، وإذا لم يكن مثله لم يكن منهياً عنه أو يقول نهى النبي ﷺ عنه في وقت، ثم أرخص فيه بعده والآخر من أمره ناسخ للأول.

قال الشافعي: وكلّ قال بما سمعه من رسول الله ﷺ، وكان من رسول الله ﷺ ما يدلّ على أنه قاله على معنى دون

منه إلى فاعله فينسب إلى أبي بكر فعله وإلى عمر فعله وإلى علي فعله، ولا يقال لغيرهم ممن أخذ منهم موافق لهم، ولا يخالف، ولا ينسب إلى ساكت قول قائل ولا عمل عامل إنما ينسب إلى كل قوله وعمله، وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الإجماع في كثير من خاص الأحكام ليس كما يقول من يدعيه.

فإن قال قائل: افتجد مثل هذا؟

قلنا إنما بدنا به؛ لأنه أشهر ما صنع الأئمة وأول أن لا يختلفوا فيه، وأن لا يجهل العامة ونحن نجد كثيراً من ذلك أن أبا بكر جعل الجد أبا، ثم طرح الإخوة معه، ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلي، ومن ذلك أن أبا بكر رأى على بعض أهل الردة فداءً وسيياً وحسبهم بذلك فاطلقهم عمر، وقال: لا سي ولا فداء مع غير هذا مما سكتنا عنه ونكتفي بهذا منه.

٣٠٣ - حَدَّثَنَا الرَّيْبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ يَحْيَى بْنَ حَاطِبٍ حَدَّثَهُ قَالَ تَوَفَّيَ حَاطِبٌ فَأَخْبَنِي مَنْ صَلَّى مِنْ رَقِيقِهِ وَصَامَ وَكَانَتْ لَهُ أُمَةٌ نُزِيَّةٌ قَدْ صَلَّتْ وَصَامَتْ وَهِيَ أَعْجَبِيَّةٌ لَمْ تَفْقَهُ، فَلَمْ تَرْعُهُ إِلَّا بِحَمْلِهَا وَكَانَتْ نَيْبًا فَلَذَهَبَ إِلَى عُمَرَ فَحَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: لَأَنْتَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ فَافْتَزَعَهُ ذَلِكَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا عُمَرُ، فَقَالَ: أَحْبَلْتُ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ مِنْ مَرَعُوسٍ بِلِرْهَمَيْنِ، فَإِذَا هِيَ تَسْتَهْلُ بِذَلِكَ وَلَا تَكْتُمُهُ قَالَ وَصَادَفَ عَلِيًّا وَعُثْمَانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، فَقَالَ أَشِيرُوا عَلَيَّ قَالَ: وَكَانَ عُثْمَانُ جَالِسًا فَاضْطَجَعَ، فَقَالَ عَلِيٌّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهَا الْحَدُّ، فَقَالَ أَشِيرْ عَلَيَّ يَا عُثْمَانُ، فَقَالَ: قَدْ أَشَارَ عَلَيْكَ أَخَوَاكَ، فَقَالَ: أَشِيرْ عَلَيَّ أَنْتَ قَالَ أَرَأَاكَ تَسْتَهْلُ بِوِ كَأَنَّهَا لَا تَعْلَمُهُ، وَلَيْسَ الْحَدُّ إِلَّا عَلَى مَنْ عِلْمُهُ، فَقَالَ عُمَرُ صَدَقْتَ صَدَقْتَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا الْحَدُّ إِلَّا عَلَى مَنْ عِلْمُهُ فَجَلَلَهَا عُمَرُ مِائَةَ وَغَرَبَهَا عَامًا.

قال الشافعي: فخالف علياً وعبد الرحمن، فلم يحدّها حدّها عندهما، وهو الرجم، وخالف عثمان أن لا يحدّها بحال وجلدها مائة وغربها عاماً، فلم يرو عن أحد منهم من خلافه بعد حدّه إياها حرف، ولم يعلم خلافهم له إلا بقولهم المتقدم قبل فعله قال: وقال بعض من يقول ما لا ينبغي له إذا قيل حدّ عمر مولاة حاطب كذا لم يكن ليجلدها إلا بإجماع أصحاب رسول الله ﷺ جهالة بالعلم وجراة على قول ما لا يعلم، ومن اجترأ على أن يقول إن قول رجل أو عمله في خاص من الأحكام ما لم يحك

المهاجرين والأنصار أن الدية للعاقلة ولا تترك المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره أو كتب إليه الضحّاك بن سفيان أن النبي ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشتيم الضبابي من دية فرجعه إليه عمر وترك قوله، وكان عمر يقضي أن في الإبهام خمس عشرة والوسطى والمسيحة عشراً عشراً، وفي التي تلي الخنصر تسعاً، وفي الخنصر ستاً حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن حزم الذي كتبه له النبي ﷺ وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبهام فترك الناس قول عمر وصاروا إلى كتاب النبي ﷺ، ففعلوا في ترك أمر عمر لأمر النبي فعل عمر في فعل نفسه في أنه ترك فعل نفسه لأمر النبي ﷺ، وذلك الذي أوجب الله عليه وعليهم، وعلى جميع خلقه.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وفي هذا دلالة على أن حاكمهم كان يحكم برأيه فيما لرسول الله ﷺ فيه سنة لم يعلمها، ولم يعلمها أكثرهم، وذلك يدل على أن علم خاص الأحكام خاص على ما وصفت لا عام كعام جمل الفرائض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقسم أبو بكر حتى لقي الله فسوى بين الحر والعبد، ولم يفضل بين أحدٍ بسابقة ولا نسب، ثم قسم عمر فالغنى العبيد وفضل بالنسب والسابقة، ثم قسم علي فالغنى العبيد وسوى بين الناس، وهذا أعظم ما يلي الخلفاء وأعمه وأولاه أن لا يختلفوا فيه، وإنما لله - جل وعز - في المال ثلاثة أقسام: قسم الفتي، وقسم الغنمية، وقسم الصدقة، فاختلف الأئمة فيها، ولم يمتنع أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي، وفي هذا دلالة على أنهم يسلمون لحاكمهم، وإن كان رأيهم خلاف رأيه، وإن كان حاكمهم قد يحكم بخلاف آرائهم لا أن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم وفيه ما يرد على ما ادعى أن حكم حاكمهم إذا كان بين أظهرهم، ولم يردوه عليه، فلا يكون إلا وقد راوا رأيه من قبل أنهم لو راوا رأيه فيه لم يخالفوه بعده.

فإن قال قائل: قد راوه في حياته، ثم راوا خلافه بعده قيل له: فيدخل عليك في هذا إن كان كما قلت أن إجماعهم لا يكون حجة عندهم إذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر، ثم يجمعوا على قسم عمر، ثم يجمعوا على قسم علي، وكل واحد منهم يخالف صاحبه فإجماعهم إذا ليس بحجة عندهم أولاً ولا آخراً.

وكذلك لا يجوز إذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة.

فإن قال قائل: فكيف تقول؟

قلت: لا يقال لشيء من هذا إجماع، ولكن ينسب كل شيء

عنه وعنهم قال عندنا ما لم يعلم.

إليه اجتهاده بخلافه، والله أعلم.

١٨ - باب أكل الضب

٣٠٣١ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَوَّلَ عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ لَسْتُ بِأَكِلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ.

٣٠٣٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ نَحْوَهُ.

٣٠٣٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: - أَشْكُ - قَالَ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَوْ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَتَاهُمَا دَخَلَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ فَأَتَى بِضَبٍّ مَحْنُودٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْدُو، فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ، فَقَالُوا هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ فَقُلْتُ أَحَرَامٌ هُوَ؟.

قال: لا، ولكنه لم يكن بارض قومي فاجدني عافه قال خالد فاجترته فاكلته ورسول الله ﷺ ينظر.

قال الشافعي: وحديث ابن عباس موافق لحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ امتنع من أكل الضب؛ لأنه عافه لا؛ لأنه حرمة، وقد امتنع من أكل بقول ذوات الریح؛ لأن جبريل يكلمه، ولعله عافها لا محرماً لها وقول ابن عمر إن النبي ﷺ قال لَسْتُ بِأَكِلِهِ يعني نفسه، وقد بين ابن عباس أنه عافه، وقال ابن عمر إن النبي ﷺ قال: ولا مُحَرَّمَهُ قَالَ فَجَاءَ بِمَعْنَى ابْنِ عَبَّاسٍ بَيْتًا، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى ابْنِ عُمَرَ آيِينَ مِنْهُ قَالَ: لَسْتُ أَحَرَّمُهُ، وَلَيْسَ حَرَامًا وَلَسْتُ أَكَلَهُ تَفْسِيرٌ وَآكُلُ الضَّبَّ حَلَالٌ، وَإِذَا أَصَابَهُ الْحَرَمُ فَدَاهُ؛ لَأَنَّهُ صِيدَ يُوَكَّلُ.

١٩ - باب المجمل والمفسر

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - «فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» الآية، وَقَالَ اللَّهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ».

٣٠٣٤ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

قال الشافعي: وقضى عمر أن لا تباع أمهات الأولاد، وخالفه علي وغيره، وقضى عمر في الضرس بجمل، وخالفه غيره فجعل الضرس سنة فيها خمس من الإبل، وقال عمر وعلي وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وغيرهم للرجل على امرأته الرجعة حتى تظهر من الحيضة الثالثة، وخالفهم غيرهم، فقال: إذا طعنت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد انقطعت رجسته عنها مع أشياء أكثر مما وصفت، فدل ذلك على أن قاتل السلف يقول براهيه، ويخالفه غيره، ويقول براهيه إلى، ولا يروي عن غيره فيما قال به شيء، فلا ينسب الذي لم يرو عنه شيء خلافه ولا موافقه؛ لأنه إذا لم يقل لم يعلم، ولو جاز أن ينسب إلى موافقة جاز أن ينسب إلى خلافه، ولكن كلاً كذب إذا لم يعلم قوله، ولا الصدق فيه إلا أن يقال: ما يعرف إذ لم يقل قولاً، وفي هذا دليل على أن بعضهم لا يرى قول بعض حجة تلزمه إذا رأى خلافها، وأنهم لا يرون اللازم إلا الكتاب أو السنة، وأنهم لم يذهبوا قط إن شاء الله إلى أن يكون خاص الأحكام كلها إجماعاً كإجماعهم على الكتاب والسنة وجمل الفرائض، وأنهم كانوا إذا وجدوا كتاباً أو سنة أتبعوا كل واحد منهما، فإذا تآكلوا ما يمتثل، فقد يختلفون.

وكذلك إذا قالوا فيما لم يعلموا فيه سنة اختلفوا.

قال الشافعي رضي الله عنه: وكفى حجة على أن دعوى الإجماع في كل الأحكام ليس كما ادعى من ادعى ما وصفت من هذا ونظائر له أكثر منه وجملة أنه لم يدع الإجماع فيما سوى جمل الفرائض التي كلمتها العامة أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا التابعين ولا القرن الذين من بعدهم ولا القرن الذين يلونهم ولا عالم علمته على ظهر الأرض ولا أحد نسبته العامة إلى علم إلا حيناً من الزمان، فإن قاتلاً قال فيه بمعنى لم أعلم أحداً من أهل العلم عرفه، وقد حفظت عن عدد منهم إبطاله، ومتى كانت عامة من أهل العلم في دهر بالبلدان على شيء وعامة قبلهم قبل يحفظ عن فلان وفلان كذا، ولم نعلم لهم مخالفاً وناخذ به، ولا نزعم أنه قول الناس كلهم؛ لأننا لا نعرف من قال: من الناس إلا من سمعناه منه أو عنه قال: وما وصفت من هذا قول من حفظت عنه من أهل العلم نصاً واستدلالاً.

قال الشافعي رضي الله عنه: والعلم من وجهين اتباع واستنباط والاتباع اتباع كتاب؛ فإن لم يكن فسنة؛ فإن لم تكن فتقول عامة من سلفنا لا نعلم له مخالفاً؛ فإن لم يكن فقياس على كتاب الله - عز وجل -؛ فإن لم يكن فقياس على سنة رسول الله ﷺ؛ فإن لم يكن فقياس على قول عامة سلفنا لا يخالف له، ولا يجوز القول إلا بالقياس، وإذا قاس من له القياس، فاختلوا وسع كلاً أن يقول بمبلغ اجتهاده، ولم يسهه اتباع غيره فيما أدى

وعمرُ لِيَاهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَوْتَانِ دُونَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَفَرَضَ اللَّهُ قِتَالَ أَهْلِ الْكِتَابِ حَتَّى يَعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا.

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ بَرِيدَةَ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ خَاصَّةً كَمَا كَانَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَهْلِ الْأَوْتَانِ خَاصَّةً قَالَ فَالْفَرَضُ فِي قِتَالِ مَنْ دَانَ وَأَبَاؤُهُ دِينَ أَهْلِ الْأَوْتَانِ مِنَ الْمَشْرِكِينَ أَنْ يَقَاتِلُوا إِذَا قُدِرَ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَسْلَمُوا، وَلَا يَجُلُ أَنْ تَقْبَلَ مِنْهُ جَزِيَّةٌ بَكْتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ قَالَ وَالْفَرَضُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمَنْ دَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ كُلَّهُ دِينُهُمْ.

أَنْ يَقَاتِلُوا حَتَّى يَعْطُوا الْجَزِيَّةَ أَوْ يَسْلَمُوا وَسَوَاءٌ كَانُوا عَرَبًا أَوْ عَجَمًا قَالَ وَلِلَّهِ كُتِبَ نَزْلُ الْقُرْآنِ الْمَعْرُوفُ مِنْهَا عِنْدَ الْعَامَّةِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ أَنْزَلَ غَيْرَهُمَا، فَقَالَ: ﴿أَمْ لَمْ يَنْبَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾، وَلَيْسَ تَعْرِفُ تِلَاوَةَ كِتَابِ إِبْرَاهِيمَ، وَذَكَرَ زَيْدُ دَاوُدَ، فَقَالَ: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ قَالَ وَالْمَجُوسُ أَهْلُ كِتَابٍ غَيْرِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَقَدْ نَسُوا كِتَابَهُمْ وَبَدَّلُوهُ فَادَّنَ رَسُولُ اللَّهِ فِي أَخْذِ الْجَزِيَّةِ مِنْهُمْ.

٣٠٣٧- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ مَسِيعَ بَجَالَةٍ يَقُولُ: وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا مِنَ مَجُوسِ هَجَرَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَدَانَ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ دِينَ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ بَعْضِهِمُ الْجَزِيَّةَ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ الَّذِينَ أَمَرْنَا بِقِتَالِهِمْ حَتَّى يَعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ أَهْلَ التَّوْرَةِ وَأَهْلَ الْإِنْجِيلِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ حَفِظَ أَحَدٌ أَنَّ الْمَجُوسَ كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ.

٣٠٣٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ سَعِيدِ بْنِ الْمُرْزُبَانِ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: قَالَ فَرَوَةَ بْنُ نَوْفَلٍ الْأَشْجَعِيُّ عَلَامٌ تُوْخَذُ الْجَزِيَّةُ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ؟ فَقَامَ إِلَيْهِ الْمُسْتَوْدَعُ فَأَخَذَ بِلَبْيِهِ، فَقَالَ: يَا عَبْدُ اللَّهِ تَطْعَنُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَعَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَغْنِي عَنِّي، وَقَدْ أَخَذُوا مِنْهُمْ الْجَزِيَّةَ فَدَعَبَ بِهِ إِلَى الْقَصْرِ فَخَرَجَ عَلَيَّ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ الْبُذَا فَجَلَسْنَا فِي ظِلِّ الْقَصْرِ، فَقَالَ عَلِيُّ أَنَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِالْمَجُوسِ كَانَ لَهُمْ عِلْمٌ يَعْلَمُونَهُ وَكِتَابٌ

عَمَرُو بَنٍ عُلُقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي وَمَاءَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ.

٣٠٣٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ فِيمَنْ مَنَعَ الصَّدَقَةَ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي وَمَاءَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ؟.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ هَذَا مِنْ حَقِّهَا يَعْنِي مَنَعَهُمُ الصَّدَقَةَ، وَقَالَ اللَّهُ ﴿فَاتَّبِعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ الْآيَةُ.

٣٠٣٦- أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ جَيْشًا أَمَرَ عَلَيْهِمْ أَمِيرًا، وَقَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ عَدُوًّا مِنَ الْمَشْرِكِينَ فَأَذْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِلَالٍ أَوْ ثَلَاثِ خِصَالٍ شُكَّ عُلُقَمَةُ أَذْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ وَأَذْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ وَأَخْبَرَهُمْ إِنْ هُمْ فَعَلُوا أَنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَأَنْ عَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ؛ فَإِنْ اخْتَارُوا الْمَقَامَ فِي دَارِهِمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ كَأَغْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ كَمَا يَجْرِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْفِتْيَةِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنْ لَمْ يُجِيبُوكَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَذْعُهُمْ إِلَى أَنْ يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ؛ فَإِنْ فَعَلُوا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَدَعَّهُمْ، وَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَيْسَتْ وَاحِدَةٌ مِنَ الْآيَتَيْنِ نَاسِخَةٌ لِلْآخَرِ وَلَا وَاحِدٌ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ نَاسِخٌ لِلْآخَرِ وَلَا خَالِفٌ لَهُ، وَلَكِنْ أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ وَالْآيَتَيْنِ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي خَرَجَهُ عَامٌّ يَرَادُ الْخَاصُّ، وَمَنِ الْمَجْمَلُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَفْسَرُ فَأَمَرَ اللَّهُ بِقِتَالِ الْمَشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ - تَعَالَى أَعْلَمُ أَمْرَهُ بِقِتَالِ الْمَشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَوْتَانِ وَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ قَاتِلِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ أَبِي بَكْرٍ

٢٠ - باب الخلاف فيما تؤخذ منه الجزية وفيمن

دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفنا بعض الناس، فقال: تؤخذ الجزية من أهل الكتاب ومن دان دين أهل الأوثان ما كان إلا أنها لا تؤخذ من العرب خاصة إذا دانوا دين أهل الأوثان فأما العجم فتؤخذ منهم، وإن دانوا دين أهل الأوثان قال: فقلت لبعض من يقول هذا القول، ومن أين قلت هذا؟

قال ذهب إلى أن الذين أمر بقتالهم حتى يسلموا العرب. قلت: أرايت العرب إذا دانوا دين أهل الكتاب أتؤخذ منهم الجزية؟

قال: نعم.

قلت ويدخلون في معنى الآية التي نزلت في أهل الكتاب.

قال: نعم.

قلت: فقد تركت أصل قولك، وزعمت أن الجزية على الذين لا على النسب قال: فلا أقدر أن أقول الجزية وترك الجزية، وإن يقاتلوا حتى يسلموا على النسب، وقد أخذ النبي الجزية من بعض العرب.

فقلت له فلم ذهب أولاً إلى الفرق بين العرب والعجم ولست تجد ذلك في كتاب ولا سنة؟

قال: فإن من أصحابك من قال تؤخذ الجزية من كل من دعا إليها وثني أو غيره أو أعجمي أو عربي.

فقلت له أحدث قول من قال هذا؟

قال: لا، وذلك أن أكثر من قاتل رسول الله ﷺ العرب، فلم يأخذ الجزية إلا من عربي دان دين أهل الكتاب وساقوم لمن خالفنا وإياك من أصحابك بقوله، فاقول إن النبي ﷺ أخذ الجزية من المجوس ورايت المسلمين لم يقاتلوا في أن تؤخذ منهم الجزية ولا تؤكل ذبائحهم ولا تتكح نساؤهم، وروي هذا عن النبي وأهل الكتاب تؤكل ذبائحهم وتتكح نساؤهم، وفي هذا دليل على أن المجوس ليسوا بأهل كتاب.

قال الشافعي: فقلت له: قلت إن المجوس ليسوا بأهل كتاب مشهور عند العامة باقي أيديهم، فهل من حجة في أن ليسوا بأهل كتاب كالعرب؟

قال: لا إلا ما وصفت من أن لا تتكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائحهم.

قلت فكيف أنكرت أن يكون النبي ﷺ دل على أن قول الله «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ» من دان دين أهل الكتاب قبل نزول

يَذْرُسُونَهُ، وَأَنْ يَمْلِكَهُمْ سَكْرَ فَوْقَ عَلَى ابْنِهِ أَوْ أَخُوهُ فَاطْلَعَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ مَمْلَكَتِهِ، فَلَمَّا صَحَا جَاءُوا يُقِيمُونَ عَلَيْهِ الْحَدَّ فَامْتَنَعَ مِنْهُمْ فَذَعَا أَهْلَ مَمْلَكَتِهِ، فَقَالَ تَعْلَمُونَ دِينًا خَيْرًا مِنْ دِينِ آدَمَ قَدْ كَانَ آدَمُ يَنْكِحُ بَنِيهِ مِنْ بَنَاتِهِ فَأَنَا عَلَى دِينِ آدَمَ مَا يَرْغَبُ بِكُمْ عَنْ دِينِهِ؟ فَاتَّبَعُوهُ وَقَاتَلُوا الَّذِينَ خَالَفُوهُمْ حَتَّى قَتَلُوهُمْ فَاصْبَحُوا، وَقَدْ أَسْرَى عَلَى كِتَابِهِمْ فَوَفَّعَ مِنْ بَيْنِ أَظْهَرِهِمْ وَذَعَبَ الْعِلْمَ الَّذِي فِي صُدُورِهِمْ وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ، وَقَدْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعَمَرُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ.

قال: فهل من دليل على ما وصفت غير ما ذكرت من هذا؟

فقلت: نعم أرايت إذ أمر الله بأخذ الجزية من الذين أوتوا الكتاب أما في ذلك دلالة على أن لا تؤخذ من الذين لم يوتوا الكتاب؟

فقال: بلى؛ لأنه إذا قيل: خذ من صنف كذا، فقد منع من الصنف الذي يخالفه.

قلت: أرايت حين أمر الله أن يقاتل المشركون حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وأمر إذا انسلك الأشهر الحرم أن يقتل المشركون حيث وجدوا ويؤخذوا ويحصروا ويقعد لهم كل مرصد؛ فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة خلت سبلهم أما في هذا دلالة على أن في أمر الله أن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب دون أهل الأوثان، وأن الفرض في أهل الكتاب غيره في أهل الأوثان؟

قال أما القرآن فيدل على ما وصفت.

قال الشافعي: وقلت له.

وكذلك السنة.

فإن قال قائل: إن حديث ابن بريده عام بأن يدعوا إلى إعطاء الجزية، فقد يحتمل أن يكون عني كل مشرك وثني أو غيره.

قلت له: وحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: لا أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله عام المخرج؛ فإن قال جاهل بل هو على كل مشرك، فلا تؤخذ الجزية من كتابي ولا غيره، ولا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل هل الحجة عليه إلا كهي على من ذهب إلى جملة حديث ابن بريده وأدعى أن حديث أبي هريرة ناسخ له؟

قال: ما لواحد منهما في الحديثين شيء إلا كما لصاحبه مثله لو لم يكن إلا الحديثان.

اسبابها وبعضها يدل على بعض وأمر رسول الله المصلي أن يستتر بالثوب من السترة اختياراً لا أنه إن لم يفعل فسدت صلاته ولا أن شيئاً يمر بين يديه يفسد صلاته؛ لأنه ﷺ قد صلى في المسجد الحرام والناس يطوفون بين يديه، وليس بينه وبينهم سترة وهذه صلاة أفراد لا جماعة وصلى بالناس معنى صلاة جماعة إلى غير سترة؛ لأن قول ابن عباس إلى غير جدار يعني، والله أعلم إلى غير سترة، ولو كانت صلاته تفسد بمرور شيء بين يديه لم يصل إلى غير سترة ولا أحد وراءه يعلمه، وقد مر ابن عباس على أتان بين يدي بعض الصف الذي وراء رسول الله، فلم ينكر ذلك عليه أحد وهكذا، والله أعلم أمره بالخط في الصحراء اختياراً وقوله لا يفسد الشيطان عليه صلاته أن يلهو ببعض ما يمر بين يديه فيصير إلى أن يحدث ما يفسدها لمرور ما يمر بين يديه.

وكذلك ما يكره للمار بين يديه، ولعل تشديده فيها إنما هو على تركهم نهيه عنه، والله أعلم، وقوله إذا صلى أخذكم إلى غير سترة فليس عليكم جناح أن تمرؤا بين يديه يدل على أن ذلك لا يقطع على المصلي صلاته، ولو كان يقطع عليه صلاته ما أباح لمسلم أن يقطع صلاة مسلم، وهكذا من معنى مرور الناس بين يدي رسول الله وهو يصلي والناس في الطواف، ومن مرور ابن عباس بين يدي بعض من يصلي معه بمنى لم ينكر عليه، وفيه دليل على أنه يكره أن يمر بين يدي المصلي المستتر، ولا يكره أن يمر بين يدي المصلي الذي لا يستتر وقوله ﷺ في المستتر إذا مر بين يديه فليقاتله يعني فليدفعه.

فإن قال قائل: فقد روي أن مرور الكلب والحمار يفسد صلاة المصلي إذا مرأ بين يديه قيل: لا يجوز إذا روي حديث واحد أن رسول الله ﷺ قال: يقطع الصلاة المرأة والكلب والجمار وكان مخالفاً لهذه الأحاديث؛ فكان كل واحد منها أثبت منه ومعها ظاهر القرآن أن يترك إن كان ثابتاً إلا بأن يكون منسوخاً ونحن لا نعلم المنسوخ حتى نعلم الآخر ولسنا نعلم الآخر أو يرد ما يكون غير محفوظ، وهو عندنا غير محفوظ؛ لأن النبي ﷺ صلى وعائشة بينه وبين القبلة وصلى وهو حائل أمامه يضعها في السجود ويترفعها في القيام ولو كان ذلك يقطع صلاته لم يفعل واحداً من الأمرين وصلى إلى غير سترة، وكل واحد من هذين الحديثين يرد ذلك الحديث؛ لأنه حديث واحد، وإن أخذت فيه أشياء.

فإن قيل: فما يدل عليه كتاب الله من هذا؟

قيل: قضاء الله «أن لا تزر وازرة وزر أخرى»، والله أعلم أنه لا يطل عمل رجل عمل غيره، وأن يكون سعي كل لنفسه وعليها، فلما كان هذا هكذا لم يجوز أن يكون مرور رجل يقطع صلاة غيره.

الفرقان، وأن يكون إحلال نساء أهل الكتاب إحلال نساء بني إسرائيل دون أهل الكتاب سواهم، فيكونون مستترين في الجزية مختلفين في النساء والذبايح كما أمر الله بقتال المشركين «حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله»، وأمر بقتال أهل الكتاب «حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» فسوى بينهم في الشرك، وخالف بينهم في القتال على الشرك، فقال أو قال بعض من حضره ما في هذا ما أنكره عالم.

قال الشافعي:

قلت له: لم ينهب هذا المذهب أحد له علم بكتاب الله أو السنة قال: ومن أين؟

قلت: السنة لا تكون أبداً إلا تبعاً للقرآن يمثل معناه ولا تخالفة، فإذا كان القرآن نصاً فهي مثله، وإذا كان جملة أبانت ما أريد بالجملة، ثم لا تكون إلا والقرآن محتمل ما أبانت السنة منه. قال: أجل.

قلت: فمن ذكر أن الجزية تؤخذ من كل أحد خرج من الأمرين معاً من الكتاب إلى غير كتاب، ومن السنة إلى غير السنة وذهب في الجوس إلى أمر جهلة، فقال فيهم بالجهالة قال: إنه شبه عليهم في أن لا تؤكل ذبائحهم.

قلت: لا ولا ذبايح نصارى العرب وتؤخذ الجزية منهم كما وصفت بأن يجتمعوا في جملة من أوتى الكتاب والذين أمر بنكاح نسائهم من أهل الكتاب وأكل ذبائحهم أهل التوراة والإنجيل من بني إسرائيل دون غيرهم.

٢١ - باب في المرور بين يدي المصلي

٣٠٣٩ - حدثنا الربيع قال قال الشافعي: حدثنا مالك،

عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس قال: أقبلت راكباً على أتان وأنا يومئذ قد راهقت الاختلام ورسول الله يصلي بالناس فمررت بين يدي بعض الصف فنزلت فأرسلت حماري يرتع ودخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي أحد.

٣٠٤٠ - حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان،

عن كثير بن كثير، عن بعض أهلنا، عن المطالب بن أبي وداعة قال: رأيت النبي ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وليس بعد شيء من هذا مختلفاً، وهو، والله أعلم من الأحاديث المؤداة لم يتقص المؤدي لها

٢٢- باب خروج النساء إلى المساجد

٣٠٤١- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَإِذَا خَرَجْنَ فَلْيَخْرُجْنَ تَغِلَاتٍ.
قال الربيع يعني لا تطيبن.

٣٠٤٢- أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا يَمْنَعُهَا.

قال الشافعي: وهذا حديث كَلَمْنَا فِيهِ جَمَاعَةً مِنَ النَّاسِ بِكَلَامٍ قَدْ جَاهَدْتُ عَلَى تَقْصِي مَا كَلَّمُونِي فِيهِ؛ فَكَانَ مِمَّا قَالُوا أَوْ بَعْضُهُمْ ظَاهِرٌ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ النَّهْيُ عَنْ مَنَعَ إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَالنَّهْيُ عِنْدَكَ عَنِ النَّبِيِّ تَحْرِيمٌ إِلَّا بِدَلَالَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ التَّحْرِيمِ وَهُوَ عَامٌ عَلَى مَسَاجِدِ اللَّهِ وَالْعَامُّ عِنْدَكَ عَلَى عُمُومِهِ إِلَّا بِدَلَالَةٍ عَنِ النَّبِيِّ أَوْ عَنِ جَمَاعَةٍ لَا يُمْكِنُ فِيهِمْ جَهْلٌ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ خَاصٌّ فَمَا تَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ أَمْوَ عَامٌ، فَيَكُونُ تَحْرِيمٌ أَنْ يَمْنَعَ أَحَدُ إِمَاءِ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ بِحَالٍ أَوْ خَاصٌّ، فَيَكُونُ لَهُمْ مَنَعُهُنَّ بَعْضُ الْمَسَاجِدِ دُونَ بَعْضٍ، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَاحِدًا مِنْ مَعْنَيْنِ؟

قلت: بل خاصٌ عندي، واللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ: مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ خَاصٌّ عِنْدَكَ؟

قلت: الْأَخْبَارُ الثَّابِتَةُ عَنِ النَّبِيِّ بِمَا لَا أَعْلَمُ فِيهِ خَالَفًا قَالَ فَاذْكُرْ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى مَا وَصَفْتُ. قلت:

٣٠٤٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُسَافِرُ سَبِيلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ.

٣٠٤٤- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ قَفَامَ رَجُلٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اكْتَبَيْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا، وَإِنْ أَمْرًا أَنْي انْطَلَقْتُ حَاجَةً قَالَ فَانْطَلِقِي فَاحْجِي بِأَمْرَأَتِكَ.

قال: قلت أفترى أن فرضاً على قِيَمِهَا أَنْ يَمْنَعَهَا أَكْبَرُ مَسَاجِدِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ أَكْبَرَهَا أَوْجِبُهَا، وَمِنْ كُلِّ سَفَرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قلت: فمن أين قلته قال قلته بالخبر عن رسول الله؛ لِأَنَّ سَفَرَهَا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مَعْصِيَةٌ وَفَرْضُ اللَّهِ أَنْ تَمْنَعَ الْمَعْصِيَةَ.

قلت: فقد زعمت أن فرض الله، والخبر عن رسول الله أن تمنع أكبر مساجد الله قال: ما أجد من هذا بدءاً، وقال غيره أنا أكلمك بغير ما كَلَّمْتُ بِهِ، فَأَقُولُ لَيْسَ لَقِيَمِهَا أَنْ يَمْنَعَهَا أَنْ تُسَافِرَ إِلَى مَسْجِدٍ.

قلت: ولا يمنعها الوالي ولا زوجها ولا وليها من كان قال: لا.

قلت: فقد أمرت بأن لا تمنع المَعْصِيَةَ بالسَّفَرِ.

قال: فإن قلت: فعلى ذِي مَحْرَمِهَا أَنْ يُسَافِرَ مَعَهَا؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِهِ السَّفَرِ مَعَهَا مَا يَوْجِبُ عَلَى الْوَالِي مَنَعَهَا مِنَ السَّفَرِ بِلا مَحْرَمٍ.

قلت: فإن قِيَمِهَا أَخَاهَا وَهُوَ مُوسِرٌ عَلَى مِنَ النَّفَقَةِ فِي السَّفَرِ أَعْلِيهَا أَوْ عَلَى أَخِيهَا؟

قال: فإن قلت عليه نفقته وعليها نفقتها.

قلت: فقد جعلت لها أن تكلفه إخراج شيء من ماله وأنت لا تجعل عليه أن ينفق عليها موسرة ولا معسرةً صحيحةً وتكلفها المسألة فإي الأمرين كان الزم لك أن ينفق عليها معسرةً صحيحةً شريفةً تستحي من المسألة خمسة دراهم في الشهر أو يكلف في سفرٍ خمسمائة درهم.

قال: فإن قلت فنفقته عليها.

قلت: فأقول لك؛ فكانت محجوراً عليها أنفق عليه من مالها؟

قال: بل لا أنفق على المحجور عليها إلا ما لا صلاح لها إلا به فكيف أنفق على آخر من مالها؟

قلت: فقد منعها إذا أكثر مساجد الله قال فكل ما قلت من هذا مخالفاً قول أهل العلم.

قلت: أجل، وقد تركت إبانة ذلك لتعرف أن ما ذهبت إليه فيه كله على غير ما ذهبت إليه وهل علمت مخالفاً في أن للرجل أن يمنع امرأته مسجد عشرتها، وإن كان على بابها والجمعة التي لا أوجب منها في المصر؟

قال: وما علمته.

قلت: فلو لم يكن فيما تسألت عنه حجة إلا ما وصفت استدلت بأن أكثر أهل العلم يقولون إذا كان لزوج المرأة قِيَمِهَا منعها من الجمعة ومسجد عشرتها كان معنى لا تمنعوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ خَاصًّا عَلَى مَا قُلْتُ لَكَ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَجْهَلُ مَعْنَى

سنة رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فقال عامة من حضر هذا كما قلت فيما أدخلت على من ذهب إلى أن ليس لأحد أن يمنع امرأته شيئاً من مساجد الله، وقد بقي عليك أن تسأل ما معنى لا تمنعوا إمامة الله مساجد الله؟ فقد علمنا أنه خاص فأي المساجد لا يجوز له أن يمنع إمامة الله؟

قلت: لا يجوز له أن يمنعها مسجد الله الحرام لفريضة الحج وله أن يمنعها منها تطوعاً، ومن المساجد غيره قال فما دل على ما قلت؟

قلت: قال الله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، وروي عن النبي أنه قال: السبيل الزاد والمركب فإذا كانت المرأة ممن يجزى ركبا وزادا وتطبق السفر للحج فهي ممن عليه فرض الحج، ولا يحمل أن تمنع فريضة الحج كما لا تمنع فريضة الصلاة والصيام وغيرهما من الفرائض.

قال: فهل على وليها أن يحجها من مالها لو كانت عاجزاً عليها؟

قلت: نعم كما يؤدي الزكاة عنها.

قال: فهل عليه أن يحج معها؟

قلت: لا والاختيار له أن يفعل، وقل مسلم يدع ذلك إن شاء الله؛ فإن لم يفعل لم أجبره عليه، وإذا وجدت نسوة تقات حجت معهن وأجرت وليها على تركها والحج مع نسوة تقات إذا كانت طريقها آمنة من كان وليها زوجها أو غيره.

قال فما معنى نهيا عن السفر؟

قلت: نهيا عن السفر فيما لا يلزمها.

قال فما دل على ما وصفت من أنها إنما نهيت عن السفر فيما لا يلزمها؟

قلت: بين رسول الله عن الله أن أحد الزانين البكرين جلد مائة وتغريب عام والتغريب سفر، وقد نهى رسول الله أن يخلى بامرأة إلا مع ذي محرم وفي التغريب خلوة بها مع غير ذي محرم وسفر، فدل ذلك على أنه إنما ينهى عن سفرها فيما لا يلزمها، ولم أعلم مخالفاً في أن امرأة لو كانت يبلد ناه لا حاكم فيه فأحدثت حدثاً يكون عليها فيه حد أو حق لمسلم أو خصومة له جلبت إلى الحاكم، فدل هذا على ما وصفت من أنها نهيت عن السفر فيما لا يلزمها، فإذا قضت حجة الإسلام فلوليها من كان منعها من الحج، ومن جميع المساجد إلا شيئاً ساذكروه في العيدين إن شاء الله.

قال افتجد على هذا دلالة؟

قلت: نعم ما وصفت لك من أن الله لم يفرض على أحد قط أن يسافر إلى مسجد غير المسجد الحرام للحج، وأن الأسفار إلى المساجد نافلة غير السفر للحج، وفي منع عمر بن الخطاب أزواج النبي الحج بقول رسول الله إنما هي هذه الحجة، ثم ظهور الحصر قال: وإن إتيان الجمعة فرض على الرجال إلا من عذر، ولم نعلم من أمهات المؤمنين امرأة خرجت إلى جمعة ولا جماعة في مسجد وأزواج رسول الله يمكنهن من رسول الله أولى باداء الفرائض.

فإن قيل: فإنهن ضرب عليهن الحجاب قيل: وقد كن لا حجاب عليهن، ثم ضرب عليهن الحجاب، فلم يرفع عنهن من الفرائض شيء، ولم نعلم أحداً أوجب على النساء إتيان الجمعة كل روى أن الجمعة على كل أحد إلا امرأة أو مسافراً أو عبداً، فإذا سقط عن المرأة فرض الجمعة كان فرض غيرها من الصلوات المكتوبات والتأفلة في المساجد عنهن أسقط.

قال: فقال: وما فرض إتيان الجمعة إلا على الرجل، وليس هذا على النساء بفرض، وما هن في إتيان المساجد للجماعات كالرجال.

فقلت له إن الحجة لتقوم بأقل مما وصفت لك وعرفت بنفسك وعرف الناس معك، وقد كان مع رسول الله نساء من أهل بيته وبناته وأزواجه ومولاته وخدمه وخدم أهل بيته فما علمت منهن امرأة خرجت إلى شهود جمعة والجمعة واجبة على الرجال بأكثر من وجوب الجماعة في الصلوات غيرها ولا إلى جماعة غيرها في ليل أو نهار ولا إلى مسجد قباء، فقد كان النبي يأتيه راجباً وماشيئاً ولا إلى غيره من المساجد، وما أشك أنهم كن على الخير يمكنهن من رسول الله أحرص وبه أعلم من غيرهن، وأن النبي لم يكن ليدع أن يأمرهن بما يجب عليهن وعليه فيهن، وما هن فيه من الخير، وإن لم يجب عليهن كما أمرهن بالصدقات والسنة وأمر أزواجه بالحجاب، وما علمت أحداً من سلف المسلمين أمر أحداً من نسائه بإتيان جمعة ولا جماعة من ليل ولا نهار، ولو كان هن في ذلك فضل أمرهن به وأذنوا هن إليه بل قد روي، والله أعلم عن النبي ﷺ أنه قال: صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجريها وصلاتها في حجريها خير من صلاتها في المسجد أو المساجد.

٣٠٤٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ إِنَّ كَانَ لَيَكُونُ عَلَيَّ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصُومَ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ. [أخرجه

البخاري (١٩٥٠)، مسلم (١١٤٦)]

العرب واسع.

٣٠٤٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ.

٣٠٤٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ.

قال الشافعي: فاحتلّم واجب لا يجزئ غيره، وواجب في الأخلاق، وواجب في الاختيار، وفي النظافة ونفى تغيير الريح عند اجتماع الناس كما يقول الرجل للرجل وجب حَقَّ عليّ إذ رأيتني موضعاً لحاجتك، وما أشبه هذا؛ فكان هذا أولى معنييه لموافقة ظاهر القرآن في عموم الوضوء من الأحداث وخصوص الغسل من الجنابة والدلالة عن رسول الله ﷺ في غسل يوم الجمعة أيضاً.

فإن قال قائل: فاذكر الدلالة.

قلت:

٣٠٤٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ، فَقَالَ عُمَرُ أَيُّ مَسَاعِدٍ هَذِهِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ فَسَمِعْتُ النَّدَاءَ فَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ، فَقَالَ عُمَرُ وَالْوَضُوءُ أَيْضاً؟ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ.

قال الشافعي: فلما علمنا أن عمر وعثمان علما أن رسول الله كان يأمر بالغسل يوم الجمعة فذكر عمر علمه وعلم عثمان فذهب عنا أن توهم أن يكونا نسيا علمهما عن رسول الله في غسل يوم الجمعة إذ ذكر عمر علمهما في المقام الذي توضح فيه عثمان يوم الجمعة، ولم يغتسل، ولم يخرج عثمان فيغتسل، ولم يأمره عمر بذلك ولا أحد ممن حضرهما من أصحاب رسول الله فمن علم أمر رسول الله بالغسل معهما أو بإخبار عمر عنه دل هذا على أن عمر وعثمان قد علما أمر النبي بالغسل على الأحب لا على الإيجاب للغسل الذي لا يجزئ غيره.

وكذلك، والله أعلم دل على أن علم من سمع مخاطبة عمر وعثمان في مثل علم عمر وعثمان إما أن يكون علموه علماً، وإما أن يكونوا علموه بخبر عمر كالدلالة عن عمر وعثمان ورويت عائشة الأمر بالغسل يوم الجمعة.

وروي إذا استأذنت أحدكم امرأته لتشهد العشاء، فلا يمنعها فاحتلّم أن يجب عليها واحتلّم أن يكون على الاستحباب، فلما كان ما وصفت من الاستدلال بأن لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل، وأن لوليها حبسها كان هذا اختياراً لا فرضاً على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء.

فقال: ما علمت أحداً من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الإذن لامرأته إلى جمعة، ولقد قال بعضهم ولا إلى حج؛ لأنه لا يفوتها في عمرها.

فقلت: ففي أن لم يختلف المفتون إن كان كما قلت دليل على أن لا يجهلوا معنى حديث رسول الله إذا كان معنى حديث رسول الله محتملاً ما قالوا.

قال: ولقد قال بعضهم: لزواج المرأة أن يمنعها من الحج. قلت: أمّا هذا، فلا؛ لأنه إذا جاز له أن يمنعها الفريضة، فقد منعها مساجد الله كلها فأباح له خلاف الحديث، فإذا.

قلت: لا يمنعها الفريضة من الحج، فلم يخالف الحديث بل هو ظاهر الحديث لا تمنعوا إماء الله مساجد الله كلها وفيه - والله أعلم - دلالة على أن لهم منعها بعضها قال: وأجبر زوج امرأة، ووليها من كان على أن يدعها والفريضة من الحج والعمرة في سفر ولا أجبره على ما تطوعت به منها، فإذا أذن لها إلى الحج، فلم يمنعها مساجد الله؛ لأنه قد أذن لها في الفرض إلى مسجد الله الحرام قال: وقد روي حديث أن يترك النساء إلى العيدين؛ فإن كان ثابتاً قلنا به.

٢٣ - باب غسل الجمعة

حدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ الآية قال فدلّت السنة على أن الوضوء من الحدث، وقال الله - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ قال: فكان الوضوء عامّاً في كتاب الله من الأحداث، وكان أمر الله الجنب بالغسل من الجنابة دليلاً، والله أعلم أن لا يجب الغسل إلا من جنابة إلا أن تدلّ السنة على غسل واجب فوجبه بالسنة بطاعة الله في الأخذ بها ودلّت على وجوب الغسل من الجنابة، ولم أعلم دليلاً يثبت على أن يجب غسل غير الجنابة الوجوب الذي لا يجزئ غيره، قال: وقد روي في غسل يوم الجمعة شيء فذهب ذاهب إلى غير ما قلنا ولسان

قال الشافعي: والبكر تستأذن في نفسها، والله أعلم يستأذنها أبوها في نفسها، وهذا يحتمل ما ذهبنا إليه، والله أعلم، فقلنا أمره الآباء بالاستئذان للأبكار في الإنكاح أطيب لأنفسهن وأحرى إن كان بهن علة في أنفسهن أو هن علة فيمن يستأمرن في إنكاحه أن يذكرنها لا على أن هن في أنفسهن مع آبائهن أمراً إن لم يأذن أن ينكحن لم يجر أن ينكحن وذعبننا إلى ذلك أن رسول الله تزوج عائشة وهي بنت سبع سنين وأدخلها عليه، وهي بنت سبع سنين وهي في التزويج والدخول بمن لا أمر له في نفسه، فلو كان النكاح لا يجوز على البكر إلا بإذنها لم يجر أن تزوج حتى يكون لها أمر في نفسها كما قلنا في المولود يقتل أبوه بحبس قاتله حتى يبلغ الولد فيعفو أو يصالح أو يقتل؛ لأن ذلك لا يكون إلا بأمره وهو صغير لا أمر له فوقفا قتل قاتل أبيه حتى يكون له أمر، فقلنا إذا زوج الأب ابنته البكر بالغاً أو صغيرة بغير إذنها لزمها النكاح، وإن لم يستأمرها.

فإن قيل: فما دل على أن قول النبي "تستأمر" على ما قلت قيل ما وصفت من نكاحه عائشة وهي لا أمر لها ودخول النبي ﷺ بها وهي بمن لا أمر لها إذا زوجها أبوها، وإنكاح الآباء الصغار قديماً، وإن لم يختلف أحد أن ذلك جائز عليهن.

فإن قيل: فهل من دالة غير ذلك؟

قلت: نعم.

قال الله لنبيه ﷺ ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، ولم يجعل الله لأحد مع نبينا أمراً بل فرض عليهم طاعته فيما أحبوا أو كرهوا.

فإن قيل: فما معنى ذلك؟

قيل: والله أعلم هو يشبه أن يكون على استطابة أنفسهم، وعلى أن يستأمر بالمشورة من بعده من ليس له ما لرسول الله فيه.

فإن قيل: فهل من دليل غيره؟

قيل: نعم زوج نعيم بن النحام ابنته فكرهت ذلك أئمتها فأتى رسول الله، فقال آمروهن في بناتهن وكانت ابنته بكراً ولا اختلاف أن ليس للأمر شيء من إنكاح ابنتها مع أبيها، ولو كانت مفردة ولا من إنكاح نفسها إلا بوليها.

٢٥ - باب النجش

٣٠٥٣ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ مُلَيْمَانَ قَسَال: أَخْبَرَنَا

الشافعي قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ.

٣٠٥٤ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

٣٠٤٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ عُمَالاً أَنْفُسِهِمْ فَكَانُوا يَرُوْحُونَ بِهَيْئَاتِهِمْ فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ قَالَ: وَرَوِي مِنْ حَدِيثِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا وَغَسَمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ.

قال وقول أكثر من لقيت من المفتين اختيار الغسل يوم الجمعة وهم يرون أن الوضوء يجزئ منه، وفي حديث ابن عمر عن رسول الله من جاء منكم الجمعة فليغتسل.

ما يدل على أن غسل يوم الجمعة لا يجب الوجوب الذي لا يجزئ غيره؛ لأن الغسل إذا وجب الوجوب الذي لا يجزئ غيره وجب على كل مصل جاء الجمعة أو تخلف عنها؛ لأن قول رسول الله من جاء منكم الجمعة فليغتسل.

يدل على أن لا غسل على من لم يأت الجمعة.

٢٤ - باب نكاح البكر

٣٠٥٠ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ جَبْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا.

٣٠٥١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعِ ابْنِي يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ خُنْسَاءَ ابْنَةِ خِدَامٍ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَسْبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَأَتَتْ النَّبِيَّ فَرَدَّ نِكَاحَهُ.

٣٠٥٢ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنَةُ سَبْعٍ وَبَنَى بِي وَأَنَا ابْنَةُ سَبْعٍ وَكَتَبَ الْقَسْبُ بِالْبَنَاتِ فَكُنْ جَوَارٍ يَأْتِيَنِي، فَإِذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ تَقَمَّعْنِ؛ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُسَرِّبُهُنَّ إِلَيَّ.

قال الشافعي: والولي الذي قال رسول الله الأيم أحق بنفسها منه الأب خاصة؛ لأنه لا يكون لأحد ولاية معه، وإنما تكون الولاية لغيره إذا لم يكن أب فهو الولي المطلق، وحديث ابن عباس في الأيم أحق بنفسها من وليها مثل حديث خنساء إذا كانت المرأة أيماً والأيم الثيب يزوجه أبوها بغير إذنها فرد رسول الله نكاحه.

لَمْ يَتَّفَقَا فَيَكُونُ الْبَائِعُ الْآخَرُ قَدْ أَفْسَدَ عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلُ بَيْعَهُ، ثُمَّ لَعَلَّ الْبَائِعَ الْآخَرَ يَخْتَارُ تَقْضِ الْبَيْعِ فَيُفْسِدُ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ بَيْعَهُ.

قال الشافعي: لا أنهي رجلين قبل أن يتبايعا ولا بعدما يترقان عن مكانهما الذي تابعا فيه عن أن يبيع أي المتبايعين شاء؛ لأن ذلك ليس ببيعاً على بيع غيره فينهي عنه.

قال: وهذا يوافق حديث المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا لما وصفت، فإذا باع رجل رجلاً على بيع أخيه في هذه الحال، فقد عصى إذا كان عالماً بالحديث فيه والبيع لازم لا يفسد.

فإن قال قائل: وكيف لا يفسد، وقد نهى عنه؟

قيل: بدلالة الحديث نفسه أرايت لو كان البيع يفسد هل كان ذلك يفسد على البائع الأول شيئاً إذا لم يكن للمشتري أن يأخذ البيع الآخر فيترك به الأول بل كان ينفذ الأول؛ لأنه لو كان يفسد على كل بيع يبيعه كان أرغب للمشتري فيه أفرأيت إن كان البيع الأول إذا لم يفرق المتبايعان عن مقامهما لازماً بالكلام كلزومه لو تفرقا ما كان البيع الآخر يضر البيع الأول أو رأيت لو تفرقا، ثم باع رجل رجلاً على ذلك البيع هل يضر الأول شيئاً أو يحرّم على البائع الآخر أن يبيعه رجل سلعاً قد اشترى مثلها ولزمته هذا لا يضره، وهذا يدل على أنه إنما ينهي عن البيع على بيع الرجل إذا تابعا الرجلان وقبل أن يفرقا فإما غير تلك الحال، فلا.

٢٧ - بيع الحاضر للبادي

٣٠٦٠ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

٣٠٦١ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

قال الشافعي: ليس في النهي عن بيع الحاضر للبادي بيان معنى، والله أعلم لم نهى عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق ومجاورة الناس إلى ما قدموا به ومستقلين المقام، فيكون أدنى من أن يرتفعوا المشترون سلعمهم، فإذا تولى أهل القرية لهم البيع ذهب هذا المعنى، فلم يكن على أهل القرية في المقام شيئاً يتقل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلعمهم، ولم يكن فيهم الغرة بموضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلعمهم ولا بالأسواق فيرخصونها لهم فهووا، والله أعلم لتلا

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَتَّاجِسُوا.

٣٠٥٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ وَمَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الشافعي رحمه الله: والنجش أن يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد الشراء ليقنط به السوأم فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سوومه قال فمن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالماً بنهي رسول الله عنه، ومن اشترى، وقد نجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الشراء كما يلزم من لم ينجش عليه؛ لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه؛ لأن عقده غير النجش، ولو كان بأمر صاحب السلعة؛ لأن النجش غير صاحب السلعة، فلا يفسد البيع إن فعل النجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين، فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجش معصية منه، ومن النجش معصية قال: وقد يبيع فيمن يزيد على عهد رسول الله ﷺ فجاء البيع وقد يجوز أن يكون زاد من لا يريد الشراء.

٢٦ - باب في بيع الرجل على بيع أخيه

٣٠٥٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ.

٣٠٥٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ.

٣٠٥٨ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ.

٣٠٥٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ مَيْرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ فتنهي الرجل إذا اشترى من رجل سلعاً، ولم يفرقا عن مقامهما الذي تابعا فيه أن يبيع المشتري سلعاً تنسب السلعة التي اشترى أولاً؛ لأنه لعله يرد السلعة التي اشترى أولاً ولأن رسول الله ﷺ جعل للمتبايعين الخيار ما

٣٠٦٤- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: لَا يَجِلُّ لِوَاهِبٍ أَنْ يَرْجَعَ فِيمَا وَهَبَ إِلَّا الْوَالِدَ مِنْ وَلَدِهِ.

قال الشافعي: وحديث النعمان ثابت وبه نأخذ وفيه الدلالة على أمور منها حسن الأدب في أن لا يفضل رجل أحداً من ولده على بعض في محل فيعرض في قلب المفضل عليه شيء يمنعه من برّه؛ لأن كثيراً من قلوب الآدميين جبل على الاقتصار عن بعض البر إذا أوتر عليه والدلالة على أن محل الوالد بعض ولده دون بعض جائز من قبل أنه لو كان لا يجوز كان يقال إعطاؤك إياه وتركه سواء؛ لأنه غير جائز فهو على أصل ملكك الأول أشبه من أن يقال أرجعه، وقوله ﷺ فارجه دليل على أن للوالد رد ما أعطى الولد، وأنه لا يخرج بارتجاعه منه، فقد روي عن النبي أنه قال 'أشهد غيري' فهذا يدل على أنه اختيار.

قال الشافعي: فإذا كان هكذا فسواء أدام الولد أو تزوج رغبة فيما أعطاه أبوه أو لم يدن أو لم يتزوج فله أن يرجع في هبته له متى شاء قال: وقد حمد الله - جل ثناؤه - على إعطاء المال والطعام في وجوه الخير وأمر بهما، فقال: «وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ»، وقال: «مُسْكِينًا وَنِيْمًا»، وقال: «وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ»، وقال: «إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَيَعْمَأْ هِي».

وقال: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ»، فإذا جاز هذا للأجنيب وذوي القربى، فلا أقرب من الولد، وذلك أن الرجل إذا أعطى ماله ذا قرابته غير ولده أو أجنبيًا، فقد منعه ولده وقطع ملكه عن نفسه، فإذا كان محموداً على هذا كان محموداً أن يعطيه بعض ولده دون بعض ومنع بعضهم ما أخرج من ماله أقل من منعهم كلهم ويستحب له أن يسوي بينهم لئلا يقصر واحد منهم في برّه، فإن القرابة تنفس بعضها بعضاً ما لم تنفس العبادة.

قال الربيع: يريد البعداء، وقد فضل أبو بكر عائشة بنخل وفضل عمر عاصم بن عمر بشي أعطاه إياه وفضل عبد الرحمن بن عوف ولد أم كلثوم.

قال الشافعي: ولو اتصل حديث طائوس أنه لا يجمل لواهب أن يرجع فيما وهب إلا الوالد فيما وهب لولده لزعمت أن من وهب هبة لمن يستثبه مثله أو لا يستثبه وقبضت الهبة لم يكن للواهب أن يرجع في هبته، وإن لم يثبه الموهوب له، والله أعلم.

يكونوا سبباً لقطع ما يرجي من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من ارتخاذه منهم فأى حاضر باع لباه فهو عاصي إذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه؛ لأن البيع لو كان يكون مفسوخاً لم يكن في بيع الحاضر للبادي إلا الضرر على البادي من أن تحبس سلعته، ولا يجوز فيها بيع غيره حتى يلي هو أو بادي مثله بيعها، فيكون كمكسب لها وأحرى أن يرزق مشتريه منه بارتخاذه إياها ليكساده بالأمر الأول من رد البيع وغرة البادي الآخر، فلم يكن ههنا معنى يخاف يمتنع فيه أن يرزق بعض الناس من بعض، فلم يجوز فيه، والله أعلم إلا ما قلت من أن بيع الحاضر للبادي جائز غير مردود والحاضر منهى عنه.

٢٨- بابُ تلقَى السِّلَعِ

٣٠٦٢- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَلْقُوا السِّلَعَ.

قال الشافعي: وقد سمعت في هذا الحديث فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق.

قال الشافعي: وبها نأخذ إن كان ثابتاً، وفي هذا دليل على أن الرجل إذا تلقى السلعة فاشترها فالبيع جائز غير أن لصاحب السلعة بعد أن يقدم السوق الخيار؛ لأن تلقاها حين يشتري من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المساومة من الضرر له بوجه النقص من الثمن، فإذا قدم صاحب السلعة السوق فهو بالخيار بين إنفاذ البيع ورده ولا خيار للمتلق؛ لأنه هو الغار لا المغرور.

٢٩- بابُ عطية الرجل لولده

٣٠٦٣- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يُحَدِّثَانِي، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلْ وَلَكَ نَحْلٌ وَمِثْلُ هَذَا؟ قَالَ: لَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَارْجِعْهُ.

قال الشافعي: وقد سمعت في هذا الحديث أن رسول الله قال: أليس يسرك أن يكونوا في البر إليك سواء؟ قال: بلى، قال فارجه.

٣٠- باب بيع المكاتب

٣٠٦٥- حَدَّثَنَا الرَّيْسُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ جَاءَتْنِي بِرَبْرَةٍ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى نِسْعٍ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْفِيَّةً فَأَعْيَيْتَنِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَعْدَعَا لَهُمْ عَدَدَتَهَا، وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ فَدَعَبْتُ بِرَبْرَةٍ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ ذَلِكَ فَأَبَوْا عَلَيْهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ فَسَأَلَهَا النَّبِيُّ فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ: خُلِيْهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَعَلْتُ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ أَمَا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَثْقَلُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

٣٠٦٦- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ

عَنْ عَائِشَةَ.

قال الشافعي: وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام وأحسبه غلط في قوله: واشترطي لهم الولاء وأحسب حديث عمرة أن عائشة كانت شرطت لهم بغير أمر النبي، وهي ترى ذلك يجوز فأعلمها رسول الله أنها إن أعتقتها فالولاء لها، وقال: لا يمنحك منها ما تقدم فيها من شرطك ولا أرى أمرها أن تشتري لهم ما لا يجوز.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، وقد ذهب فيه قوم مذاهب ساذكر ما حضرنى حفظه منها إن شاء الله.

قال الشافعي: فقال لي بعض أهل العلم بالحديث والركابي: يجوز بيع المكاتب.

قلت: نعم في حالين قال: وما هما؟

قلت: أن يخل نجم من نجوم الكتابة فيعجز عن أدائه؛ لأنه إنما عقدت له الكتابة على الأداء، فإذا لم يؤد، ففي نفس الكتابة أن للمولى بيعه؛ لأنه إذا عقدها على شيء، فلم يأت به كان العبد بحاله قبل أن يكتبه إن شاء سيده.

قال: قد علمت بهذا فما الحال الثانية؟

قلت: أن يرضى المكاتب بالبيع والعجز من نفسه، وإن لم يخل له نجم قال فاین هذا؟

قلت: أفليس في المكاتب شرطان إلى السيد يبعه في أحدهما وهو إذا لم يوفه؟

قال: بلى.

قلت: والشرط الثاني للعبد ما أدى؛ لأنه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده، قال أما الخروج من ملك سيده، فلم يكف بالكتابة.

قال الشافعي: قلت: وإذا لم يخرج من ملك سيده بالكتابة هل الكتابة إلا شرط للعبد على سيده وللسيد على عبده؟ قال: لا.

قلت: أرايت من كان له شرط فتركه أليس يفسخ شرطه؟

قال: أما من الأحرار فبلى.

قلت: فلم لا يكون هذا في العبد؟

قال العبد لو كان له مال عفاه لم يجز له.

قلت: فإن عفاه بإذن سيده؟

قال: تجوز.

قلت: أفليس قد اجتمع العبد والسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة؟

قال: بلى.

قلت: ولو اجتمعا على أن يعتق المكاتب عبده أو يهبه ماله جاز؟

قال: بلى.

قلت فلم لا يجوز إذا اجتمعا على إبطال الكتابة أن يطلعا؟

قال: وقلت له ذهب بريرة إلى أهلها مساومة بنفسها لعائشة ورجوعها إلى عائشة بجواب أهلها بأن اشترطوا ولأهلها ورجوعها بقبول عائشة ذلك يدل على رضاها بأن تباع ورضا الذي يكتبه بذلك؛ لأنها لا تشتري إلا ممن كاتبها؟

قال: أجل.

فقلت: فقد كان في هذا ما يكفيك عما سألت عنه.

قال: فإن قلت فلعلها عجزت.

قلت: أفترى من استعان كتابته معجزاً.

قال: لا.

قلت: فحديثها يدل على أنها لم تعجز، وإن كانت قد عجزت، فلم يعجزها سيدها، قال فلعل لأهلها بيعها.

قلت: بغير رضاها؟

قال: لعل ذلك.

قلت: افتراها راضية إذا كانت مساومة بنفسها ورسولاً لأهلها واليهام؟

قال: نعم.

قلت فبينما أن يذهب توهمك أنهم باعوها بغير رضا وتعلم أن من لقينا من المفتين إذا لم يختلفوا في أن لا يبايع المكاتب قبل أن يعجز أو يرضى بالبيع لا يجهلون سنة رسول الله، وأنه لو كان عتلاً معينين كان أولاهما ما ذهب إليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تبع إلا برضاها؟

قال أجل.

قال الشافعي: فقال لي بعض الناس: فما معنى إبطال النبي شرط عائشة لأهل بيرة؟

قلت: إنا بينا، والله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلمهم أن الله قد قضى أن الولاء لمن اعتق، وقال: «أذعوهكم لأبيائهم هو أفسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم» الآية، وأنه نسبهم إلى مواليتهم كما نسبهم إلى آباءهم، وكما لم يجوز أن يحولوا عن آباءهم فكل ذلك لا يجوز أن يحولوا عن مواليتهم ومواليهم الذين ولوا منهم، وقال الله: «وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك» وقال رسول الله: الولاء لمن اعتق ونهى رسول الله عن بيع الولاء وعن هيبه وروى عنه أنه قال: الولاء لخدمة كل خدمة النسب لا يبايع، ولا يوهب فلما بلغهم هذا كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصياً وكانت في المعاصي حدود وأداب، وكان من آداب العاصين أن تعطل عليهم شروطهم لينكروا عن مثلها وينكل بها غيرهم، وكان هذا من أحسن الأدب.

٣١- بابُ الضحايا

٣٠٦٧- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَلِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ.

قال: وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد بن حميد أن عويم بن أشقر ذبح أضحية قبل أن يغدو يوم الأضحية، وأنه ذكر ذلك لرسول الله فأمره أن يعود بضحية أخرى قال: وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار أن أبا بردة بن نيار

ذبح قبل أن يذبح النبي ﷺ يوم الأضحية فزعم أن رسول الله أمره أن يعود بضحية أخرى، قال أبو بردة لا أجِدُ إلا جَدْعاً، فَقَالَ النَّبِيُّ، وَإِنْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا جَدْعاً فَادْبَحْهُ.

قال الشافعي: فاحتمل أن يكون إنما أمره أن يعود بضحية أخرى؛ لأن الضحية واجبة واحتمل أن يكون إنما أمره أن يعود إن أراد أن يضحي؛ لأن الضحية قبل الوقت ليست بضحية تجزئ، فيكون في عدد من ضحى، قال: ووجدنا الدلالة عن رسول الله أن الضحية ليست بواجبة لا يحل تركها وهي سنة يجب لزومها ويكره تركها لا على إيجابها.

فإن قيل: فإن السنة التي دلت على أنها ليست بواجبة؟

قيل:

٣٠٦٨- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ؛ فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا يَبْشِرَ شَيْئاً.

قال الشافعي: وفي هذا الحديث دلالة على أن الضحية ليست بواجبة لقول رسول الله ﷺ: فإن أراد أن يضحي، ولو كانت الضحية واجبة أشبه أن يقول: فلا يمس من شعره حتى يضحي.

ونأمر من أراد أن يضحي أن لا يمس من شعره شيئاً حتى يضحي اتباعاً واختياراً.

فإن قال قائل: ما دل على أنه اختيار لا واجب؟

قيل له: روى مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة قالت: أنا قتلت فلاناً هذبي رسول الله ﷺ، ثم قلنا رسول الله ﷺ، ثم بعث بها مع أبي، فلم يخرم على رسول الله ﷺ أحله الله له حتى نحر الهدي.

قال الشافعي: في هذا دلالة على ما وصفت من أن المرة لا يجرم بالبعث بهديه يقول البعثة بالهدي أكبر من إرادة الضحية.

٣٢- بابُ المخلفات التي يوجد على ما يوجد

منها دليل على غسل القدمين ومسحهما

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: نحن نقرأ آية الوضوء «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» بنصب أرجلكم على معنى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم، وعلى ذلك عندنا دلالة السنة، والله أعلم قال: والكعبان اللذان أمر بغسلهما

ما أشرف من مجمع مفصل الساق، والقدم العرب تسمي كل ما أشرف واجتمع كعباً حتى تقول كعب سمن.

قال الشافعي: فذهب عوام أهل العلم أن قول الله ﴿وَأَرْزَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قوله ﴿وَأَرْزَلَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، وأن المرافق والكعبين مما يغسل.

٣٠٦٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ مَوْلَى النَّضْرِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَتْ تَخْرُجُ بِأَبِي حَتَّى يُصَلِّيَ بِهَا قَالَ فَأَتَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ يَوْضُوهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٣٠٧٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ أَسْبِغِ الْوُضُوءَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلَا يَجْزِي مَتَوَضَّأً إِلَّا أَنْ يَغْسِلَ ظَهْرَ قَدَمَيْهِ وَيَطْوِيَهُمَا وَأَعْقَابَهُمَا وَكَعْبَيْهِمَا.

قال: وقد روي أن رسول الله مسح على ظهور قدميه وروي أن رسول الله رَسَّ عَلَى ظَهْرِهِمَا وَاحِدَ الْحَدِيثَيْنِ مِنْ وَجْهِ صَالِحِ الْإِسْنَادِ قَالَ.

فإن قال قائل: فلم لا يَجْزِي مسح ظهور القدمين أو رَشَّهُمَا، وَلَا يَكُونُ مَضَادًّا لِحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ كَمَا أَجْزَأَ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَلَمْ يَكُنْ مَضَادًّا لَغَسْلِ الْقَدَمَيْنِ؟

قيل له: الخفان حائلان دون القدمين، فلا يجوز أن يقال المسح عليهما مضاداً غسل القدمين وهو غيرهما والذي قال مسح أو رش ظهور القدمين، فقد زعم أن ليس بواجب على المتوضئ غسل بطن القدمين ولا تخليل بين أصابعهما ولا غسل أصابعهما ولا غسل عقبه ولا كعبيه، وقد قال رسول الله ﷺ: وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ وَقَالَ: وَيْلٌ لِلْعَرَاقِبِ مِنَ النَّارِ وَلَا يُقَالُ وَيْلٌ لَهَا مِنَ النَّارِ إِلَّا وَغَسَلَهُمَا وَاجِبٌ، لِأَنَّ الْعَذَابَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَعْمَى يَتَوَضَّأُ بَطْنَ الْقَدَمِ بَطْنَ الْقَدَمِ فَجَعَلَ الْأَعْمَى يَغْسِلُ بَطْنَ الْقَدَمِ، وَلَا يَسْمَعُ النَّبِيَّ فُسَمِيَ الْبَصِيرَ.

فإن قال قائل: فما جعل هذه الأحاديث أولى من حديث

مسح ظهور القدمين ورشهما؟

قيل: أما أحد الحديثين فليس مما يثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد، وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد، ولو كان منفرداً ثبت والذي يخالفه أكثر وأثبت منه، وإذا كان هكذا كان أولى ومع الذي خالفه ظاهر القرآن كما وصفت وهو قول الأكثر من العامة.

٣٣ - باب الإسفار والتغليس بالفجر

٣٠٧١ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: اسْفَرُوا بِالصَّبْحِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لِأَجُورِكُمْ. أَوْ قَالَ لِلْأَجْرِ.

٣٠٧٢ - أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْ نِسَاءً مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ يُصَلِّيْنَ مَعَ النَّبِيِّ وَهُنَّ مُتَلَفَعَاتٌ يَمْشُوْنَ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى أَهْلِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغُلَسِ قَالَ: وَرَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ مَا يُؤَافِقُ هَذَا، وَرَوَى يَثْلَهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الشافعي: قلنا إذا انقطع الشك في الفجر الآخر وبأن معترضاً فالتغليس بالصبح أحب إلينا، وقال بعض الناس الإسفار بالفجر أحب إلينا قال: وروي حديثان مختلفان عن رسول الله ﷺ فأخذنا بأحدهما، وذكر حديث رافع بن خديج، وقال أخذنا به؛ لأنه كان أرفق بالناس قال: وقال لي أرايت إن كانا مختلفين فلم صرت إلى التغليس؟

قلت: لأن التغليس أولاهما بمعنى كتاب الله وأثبتهما عند أهل الحديث وأشبههما بمحمل سنن النبي ﷺ وأعرفهما عند أهل العلم.

قال: فاذكر ذلك.

قلت: قال الله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ فذهبنا إلى أنها الصبح، وكان أقل ما في الصبح إن لم تكن هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة، ولم يختلف أحد أن الفجر إذا بان معترضاً، فقد جاز أن يصلي الصبح علمنا أن مؤدّي الصلاة في أول وقتها أولى بالمحافظة عليها من مؤخرها، وقال رسول الله ﷺ أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ وَسَبِيلُ رَسُولِ

الله أي الأعمال أفضل؟

فقال الصلاة في أول وقتها ورسول الله لا يؤثر على رضوان الله ولا على أفضل الأعمال شيئاً.

قال الشافعي: ولم يختلف أهل العلم في امرئ أراد التَّحَرُّبَ إلى الله بشيء يتعجله مبادرة ما لا يخلو منه الآدميون من النسيان والشغل ومقدّم الصلاة أشدّ فيها تمكناً من مؤخرها وكانت الصلاة المقدّمة من أعلى أعمال بني آدم وأمرنا بالتغليس بها لما وصفنا.

قال: فابن أن حديثك الذي ذهبت إليه أثبتهما.

قلت: حديث عائشة وزيد بن ثابت وثالثٍ معهما عن النبي ﷺ بالتغليس أثبت من حديث رافع بن خديج وحده في أمره بالإسفار، فإن رسول الله لا يأمر بأن تصلى صلاة في وقتٍ ويصلّيها في غيره.

قال الشافعي: وأثبت الحجج وأولاهما ما ذكرنا من أمر الله بالمحافظة على الصلوات، ثم قول رسول الله أول الوقتِ رضوان الله وقوله إذ سئل أي الأعمال أفضل؟

قال الصلاة في أول وقتها قال: فقال فيخالف حديث رافع بن خديج حديثكم في التغليس.

قلت: إن خالفه فالحجة في أخذنا بحديثنا ما وصفت، وقد يَحْتَمِلُ أن لا يخالفه بأن يكون الله أمرنا بالمحافظة على الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: إن ذلك أفضل الأعمال وإنه رضوان الله ففعل من الناس من سمعه فقدم الصلاة قبل أن يتيسر الفجر فأمرهم أن يسفروا حتى يتيسر الفجر الآخر، فلا يكون معنى حديث رافع ما أردت من الإسفار، ولا يكون حديثه مخالفاً حديثنا قال فما ظاهر حديث رافع؟

قلت: الأمر بالإسفار لا بالتغليس، وإذا احتمل أن يكون موافقاً للأحاديث كان أولى بنا أن لا ننسبه إلى الاختلاف، وإن كان مخالفاً فالحجة في تركنا إياه بحديثنا عن رسول الله ﷺ وبما وصفت من الدلائل معه.

٣٤- بابُ رفع الأيدي في الصلاة

٣٠٧٣- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِي مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ وَبَعْدَمَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُ بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ.

٣٠٧٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ حَدَّثَنِي وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ وَبَعْدَمَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ.

قال وائل، ثم أنبتهم في الشَّاءِ فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس.

قال الشافعي: وروى هذا الحديث أبو حميد السَّاعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ فصَدَّقُوهُ مَعاً.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذا نقول فنقول إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، وإذا أراد أن يركع رفعهما.

وكذلك أيضاً إذا رفع رأسه من الركوع، ولا يرفع يديه في شيء من الصلاة غير هذه المواضع.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذه الأحاديث تركنا ما خالفها من الأحاديث.

قال الشافعي: لأنها أثبت إسناداً منه وأنها عددٌ والعدد أولى بالحفظ من الواحد.

فإن قيل: فإننا نراه رأى المصلي يرخي يديه فلعله أراد رفعهما، فلو كان رفعهما مدّاً احتمل مدّاً حتى المنكبين واحتمل ما يجاوزه ويجاوز الرأس ورفعهما، ولا يجاوز المنكبين، وهذا حذو حتى يجازي منكبيه وحديثنا عن الزُّهري أثبت إسناداً ومعه عددٌ يوافقونه ويحدونه تحديداً لا يشبه الغلط، والله أعلم.

فإن قيل أفيجوز أن يجاوز المنكبين؟

قيل: لا ينقص الصلاة، ولا يوجب سهواً والاختيار أن لا يجاوز المنكبين.

٣٥- بابُ الخلاف فيه

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَخَالَفْنَا بَعْضُ النَّاسِ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ الْمُصَلِّي رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِي أَذُنَيْهِ، ثُمَّ لَا يَعُودُ يَرْفَعُهُمَا فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ زَوْاهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زَيْادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ قَالَ سُفْيَانُ، ثُمَّ قَدِمَتِ الْكُوفَةُ فَلَقِيتُ يَزِيدَ بِهَا فَسَمِعْتَهُ يَحْدِثُ بِهَذَا وَزَادَ فِيهِ، ثُمَّ لَا يَعُودُ فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ لَقَنُوهُ قَالَ سُفْيَانُ هَكَذَا سَمِعْتُ يَزِيدَ يَحْدِثُهُ هَكَذَا وَيَزِيدُ فِيهِ، ثُمَّ لَا يَعُودُ قَالَ: وَذَهَبَ سُفْيَانُ إِلَى أَنْ يَغْلُظَ يَزِيدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَيَقُولُ كَأَنَّهُ لَقَنَ هَذَا الْحَرْفَ الْآخَرَ فَلَقَنَهُ، وَلَمْ يَكُنْ سُفْيَانُ يَرَى يَزِيدَ بِالْحَافِظِ لَذَلِكَ

كنت تريد أن توهّم من سمعه أنه رواه بلا أن يقول هو رويته جاز لنا أن توهّم في كل ما لم يرو أنه علم فيه ما لم يقل لنا علمنا، ولو روى عنهما خلافة لم عندك فيه حجة، فقال وائل أعرابي.

قلت: أفرأيت فرثنا الضبي وقزعة وسهم بن منجاب حين روى إبراهيم عنهم، وروى عن عبيد بن نضلة أهم أولى أن يروى عنهم أم وائل بن حجر وهو معروف عندكم بالصحاب، وليس واحد من هؤلاء فيما زعمتم معروفاً عندكم بحديث ولا شيء؟ قال: بل وائل بن حجر.

قلت: فكيف ترد حديث رجل من الصحابة وتروي عن دونه ونحن إنما قلنا برفع اليدين عن عددٍ لعله لم يرو عن النبي ﷺ شيئاً قط عدد أكثر منهم غير وائل بن حجر، وائل أهل أن يقبل عنه.

قال الشافعي: وقيل عن بعض أهل ناحيتنا إنه لم يروى عن رسول الله رفع اليدين في الانتاح وعند رفعه من الركوع، وما هو بالمعمول به، ثم قال: إن الناس كانوا إذا ناموا من الليل في شهر رمضان لم يأكلوا، ولم يجامعوا حتى نزلت الرخصة فأكلوا وشربوا وجامعوا إلى الفجر فأما قوله: ليس بالمعمول به، فقد أعيانا أن نجد عند أحدٍ علم هؤلاء الذين إذا علموا بالحديث ثبت عنده، فإذا تركوا العمل به سقط عنده، وهو يروي أن النبي فعله، وأن ابن عمر فعله، ولا يروي عن أحدٍ يسميه أنه تركه فليت شعري من هؤلاء الذين لم أعلمهم خلقوا، ثم يحتج بتركهم العمل وغفلتهم، فأما قوله في الناس: كانوا لا يأكلون بعد النوم في شهر رمضان حتى أرخص لهم أن أشياء قد كانت، ثم نسخها الله فذلك كما قال: وقد بين الله ما نسخها وبينه رسول الله أفيجوز أن يقال: لما قال رسول الله هو منسوخ بلا خبر عن رسول الله أنه منسوخ؟ فإن قال: لا.

قيل: فإين الخبر أن رسول الله رفع اليد في الصلاة؟ فإن قال: فلهذه كان، ولم يحفظ قيل أفيجوز في كل خبر رويته عن النبي أن يقال: قد كان هذا، ولهذه منسوخ فيرد علينا أهل الجهالة السنن بـ لعله.

قال الشافعي: وإن كان ترك أحاديث رسول الله يمثل ما وصفت من هذا المذهب الضعيف فكيف لنا ولا موار من ترك من الأحاديث شيئاً من أهل الكلام الذين يعتلون في تركها بأحسن وأقوى من هذا المذهب الضعيف.

٣٦ - باب صلاة المفرد

٣٠٧٥ - حدثنا الرئيس قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان بن عيينة، عن حصين أظنه، عن هلال بن

قال: قلت لبعض من يقول هذا القول أحديث الزهري عن سالم عن أبيه أثبت عند أهل العلم بالحديث أم حديث يزيد؟

قال: بل حديث الزهري وحده.

قلت: فمخ الزهري أحد عشر رجلاً من أصحاب رسول الله منهم أبو حميد الساعدي وحديث وائل بن حجر كلها عن النبي ﷺ بما وصفت وثلاثة عشر حديثاً أولى أن تثبت من حديث واحد، ومن أصل قولنا وقولك إنه لو لم يكن معنا إلا حديث واحد ومعك حديث يكافئه في الصحة؛ فكان في حديثك أن لا يعود لرفع اليدين، وفي حديثنا يعود لرفع اليدين كان حديثنا أولى أن يؤخذ به؛ لأن فيه زيادة حفظ ما لم يحفظ صاحب حديثك فكيف صرت إلى حديثك وتركت حديثنا والحجة لنا فيه عليك بهذا، وبأن إسناده حديثك ليس كإسناده حديثنا بأن أهل الحفظ يرون أن يزيد لقن، ثم لا يعود قال: فإن إبراهيم النخعي أنكر حديث وائل بن حجر، وقال أتري وائل بن حجر أعلم من علي وعبد الله؟

قلت: وروى إبراهيم عن علي وعبد الله أنهما رويما عن النبي خلاف ما روى وائل بن حجر قال: لا، ولكن ذهب إلى أن ذلك لو كان رويما أو فعلا؟

قلت: أفروى هذا إبراهيم عن علي وعبد الله نصاً؟

قال: لا.

قلت فخطي عن إبراهيم شيء رواه علي وعبد الله أو فعلا؟

قال: ما أشك في ذلك.

قلت: فتدري لعلهما قد فعلا فخطي عنه أو رويما، فلم يسمعه قال: إن ذلك ليتمكن.

قلت: أفرأيت جميع ما رواه إبراهيم فأخذ به فأحل به وحرّم؟ أرواه عن علي وعبد الله؟

قال: لا.

قلت فلم احتججت بأنه ذكر علياً وعبد الله، وقد يأخذ هو وغيره عن غيرهما ما لم يأت عن واحدٍ منهما، ومن قولنا وقولك: إن وائل بن حجر إذ كان ثمة لو روى عن النبي شيئاً، فقال عدد من أصحاب النبي لم يكن ما روى كان الذي قال: كان أولى أن يؤخذ بقوله من الذي قال: لم يكن وأصل قولنا أن إبراهيم لو روى عن علي وعبد الله لم يقبل منه؛ لأنه لم يلق واحداً منهما إلا أن يسمي بينه وبينهما، فيكون ثقةً للقيهما، ثم أردت إبطال ما روى وائل بن حجر عن النبي بأن لم يعلم إبراهيم فيه قول علي وعبد الله قال: فلهذه علمه.

قلت: ولو علمه لم يكن عندك فيه حجة بأن رواه؛ فإن

قال الشافعي: فانسَ يحكي أن امرأةً صلت منفردة مع رسول الله ﷺ ولا فرق في هذا بين امرأةٍ ورجلٍ، فلماذا أجزأت المرأة صلاتها مع الإمام منفردة أجزأ الرجل صلاته مع الإمام منفرداً كما تجزئها هي صلاتها.

٣٧- بابُ المِخْلَافَاتِ الَّتِي يَوْجَدُ عَلَى مَا يُؤْخَذُ

منها دليلٌ على صلاة الخوف

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: قال الله - جل ثناؤه - في صلاة الخوف ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ الآية.

٣٠٧٨- حدثنا الربيع قال أخبر الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن يزيد بن رومان، عن صالح بن خوات عن عمن صلى مع النبي يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفةً صفت معه، و صفت طائفةً وجاء العدو وصلى بالذين معه ركعة، ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ركعة، ثم انصرفوا وصنفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى بهم الركعة التي بقيت عليهم، ثم ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم، ثم سلم بهم.

٣٠٧٩- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر عن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن خوات بن جبير عن النبي مثل معناه لا يخالفه.

قال الشافعي: وأخذنا بهذا في صلاة الخوف إذا كان العدو في غير جهة القبلة أو جهتها غير مأمونين لثبوته عن النبي وموافقة للقرآن قال: وروى ابن عمر عن النبي في صلاة الخوف شيئاً يخالف فيه هذه الصلاة روى أن طائفةً صفت مع النبي وطائفةً وجاء العدو فصلّى بالطائفة التي معه ركعة، ثم استأخروا، ولم يقيموا الصلاة فوقروا بإزاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بإزاء العدو فصلوا معه الركعة التي بقيت عليهم، ثم انصرفت وقامت الطائفتان معاً فاتموا لأنفسهم.

قال الشافعي: فإن قال قائل: كيف أخذت بحديث خوات بن جبير دون حديث ابن عمر؟

قيل: لعين أحدهما موافقة القرآن، وأن معقولاً فيه أنه عدل بين الطائفتين وأحوى أن لا يصيب المشركون غرة من المسلمين؛ فإن قال فابن موافقة القرآن؟

قلت: قال الله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ إلى وأسلحتهم الآية.

يسافٍ سمع ابن أبي بركة قال أخذ بيدي زياد بن أبي الجعد فوقف بي على شيخ بالرقعة من أصحاب النبي ﷺ يقال له: وابصة بن معبد، فقال: أخبرني هذا الشيخ أن رسول الله رأى رجلاً يصلي خلف الصف وخذه فأمره أن يعيد الصلاة.

قال الشافعي: وقد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض الحديثين يدخل بين هلال بن يساف، وابصة فيه رجلاً ومنهم من يرويه عن هلال عن وابصة سمعه منه وسمعت بعض أهل العلم منهم كأنه يوهنه بما وصفت وسمعت من يروي بإسناد حسن أن أبا بكره ذكر للنبي أنه ركع دون الصف، فقال له: النبي إذا كان الله جرحاً ولا تعد فكانه أحب له الدخول في الصف، ولم ير عليه العجلة بالركوع حتى يلحق بالصف، ولم يأمره بالإعادة بل فيه دلالة على أنه رأى ركوعه منفرداً مجزئاً عنه، ومن حديثنا حديث ثابت أن صلاة المنفرد خلف الإمام تجزئه، فلو ثبت الحديث الذي يروي عن وابصة كان حديثنا أولى أن يؤخذ به؛ لأن معه القياس، وقول العامة.

فإن قال قائل: وما القياس وقول العامة؟

قيل: أرايت صلاة الرجل منفرداً تجزئ عنه؟

فإن قال: نعم.

قلت وصلاة الإمام أمام الصف وهو في صلاة جماعة؟

فإن قال: نعم، قيل: فهل يعدو المنفرد خلف المصلي أن يكون كالإمام المنفرد أمامه أو يكون كرجل منفرد يصلي لنفسه منفرداً؟ فإن قيل فهكذا سنة موقف الإمام والمنفرد قيل فسنة موقفهما تدل على أن ليس في الانفراد شيء يفسد الصلاة؛ فإن قال بالحديث فيه قيل في الحديث ما ذكرنا.

فإن قيل: فاذكر حديثك قيل:

٣٠٧٦- أخبرنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت النبي إلى طعام صنعته فأكل منه، ثم قال قوموا فلاصلي لكم قال أنس فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما ليس فنصحنه بالماء فقام عليه رسول الله وصفت أنا واليتيم وراه والعجوز من ورائنا فصلّى لنا ركعتين، ثم انصرف.

٣٠٧٧- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان، عن إسحاق بن عبد الله أنه سمع عمه أنس بن مالك يقول صليت أنا ویتیم لنا خلف النبي في بيتنا وأم سلمة خلفنا.

الَّذِينَ يَخْرُسُونَهُ وَهَكَذَا نَقُولُ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ كَانُوا كَثِيرًا وَالْعَدُوُّ قَلِيلٌ لَا حَائِلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ يَخَافُ حُلَّتَهُمْ، فَإِذَا كَانُوا هَكَذَا صَلَّيْتُ صَلَاةَ الْخَوْفِ هَكَذَا، وَلَيْسَ هَذَا مَضَادًّا لِلْحَدِيثِ الَّذِي أَخَذْنَا بِهِ، وَلَكِنْ أَعْلَيْنِ مَخْتَلِفَانِ.

٣٨ - باب صلاة كسوف الشمس والقمر

٣٠٨١ - قَالَ الرَّبِيعُ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ فَحَكَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ صَلَاتَهُ رَكَعَتَانِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ، ثُمَّ خَطَبَهُمْ، فَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ.

٣٠٨٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

٣٠٨٣ - وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى النَّبِيُّ فَحَكَتْ أَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ.

٣٠٨٤ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ.

٣٠٨٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ النَّاسُ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَإِلَى الصَّلَاةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِيهِذَا نَقُولُ إِذَا كَسَفَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ صَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ فِي كُسُوفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ؛ فَإِنْ لَمْ يَصِلْ الْإِمَامُ صَلَّى الْمَرْءُ لِنَفْسِهِ كَذَلِكَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبَلَاغًا أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَذَكَرَ اللَّهُ صَلَاةَ الطَّائِفَةِ الْأُولَى مَعَهُ قَالَ: فَإِذَا سَجَدُوا فَاحْتَمَلْ أَنْ يَكُونَ إِذَا سَجَدُوا مَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّجُودِ كُلِّهِ كَانُوا مِنْ وَرَائِهِمْ وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى مَا احْتَمَلْتُ الْقُرْآنَ مِنْ هَذَا؛ فَكَانَ أَوْلَى مَعَانِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَذَكَرَ اللَّهُ خُرُوجَ الْإِمَامِ بِالطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ وَلَا عَلَى الْإِمَامِ قِضَاءً، وَهَكَذَا حَدِيثُ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: وَلَمَّا كَانَتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى مَامُورَةً بِالْقُوفِ يُزَاوِ الْعَدُوَّ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ الْوَاقِفَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ يَتَكَلَّمُ بِمَا يَسِرُّ مِنْ حَرَكَةِ الْعَدُوِّ وَإِرَادَتِهِ وَمَدَدًا إِذَا جَاءَهُ فَيَفْهَمُهُ عَنِ الْإِمَامِ وَالْمُصَلِّينَ فَيُخَفِّفُ أَوْ يَقْطَعُ أَوْ يَعْلَمُونَهُ أَنَّ حَرَكَتَهُمْ حَرَكَةٌ لَا خَوْفَ فِيهَا عَلَيْهِمْ فَيَقِيمُ عَلَى صَلَاتِهِ مَطِيلًا لَا مَعْجَلًا وَتَخْلَفُهُمُ الطَّائِفَةُ الَّتِي بِلَا زَاهِمٍ أَوْ بَعْضُهَا وَهِيَ غَيْرُ صَلَاةٍ وَالْحَارِسُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ أَقْوَى مِنَ الْحَارِسِ مُصَلِّيًّا؛ فَكَانَ أَنْ تَكُونَ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى إِذَا حُرِستِ الْأُولَى إِذَا صَارَتْ مُصَلِّيَةً وَالْحَارِسَةُ غَيْرُ مُصَلِّيَةٍ أَشْبَهَ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى قَدْ أَخَذَتْ مِنَ الْأُخْرَى مَا لَمْ تَعْطُهَا وَالْحَدِيثُ الَّذِي يَخَالَفُ حَدِيثَ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ تَكُونُ فِيهِ الطَّائِفَتَانِ مَعًا فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ لَيْسَ لِهَذَا حَارِسٌ إِلَّا الْإِمَامُ وَحَدُّهُ، وَإِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ بِحِرَاسَةِ الْأُخْرَى وَالطَّائِفَةُ الْجَمَاعَةُ لَا الْإِمَامُ الْوَاحِدُ قَالَ: وَإِنَّمَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ لَا يَصِيبَ الْمُشْرِكُونَ غُرَّةً مِنْ أَهْلِ دِينِهِ، وَحَدِيثُ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ كَمَا وَصَفْنَا أَقْوَى مِنَ الْمَكِيدَةِ، وَاحْسَنُ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي يَخَالَفُهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِيهِذَا الدَّلَالَةُ فَلَنَا بِحَدِيثِ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ.

٣٠٨٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثٌ لَا يُثْبِتُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِثْلَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِذِي قَرْدٍ بِطَائِفَةٍ رَكَعَةً، ثُمَّ سَلَمُوا وَبِطَائِفَةٍ رَكَعَةً، ثُمَّ سَلَمُوا.

فَكَانَتْ لِلْإِمَامِ رَكَعَتَانِ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ رَكَعَةً، وَإِنَّمَا تَرَكْنَاهُ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ جَمِيعَةٌ عَلَى أَنَّ عَلَى الْمَأْمُومِينَ مِنْ عَدَدِ الصَّلَاةِ مِثْلَ مَا عَلَى الْإِمَامِ. وَكَذَلِكَ أَصْلُ الْفُرْصِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّاسِ وَاحِدٌ فِي الْعَدُوِّ وَلَآنَ لَا يَثْبِتُ عِنْدَنَا مِثْلُهُ لشيءٍ فِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ قَالَ: وَرُوِيَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ أَحَادِيثٌ لَا تَضَادُّ حَدِيثَ خَوَاتِ بْنِ جَبْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ جَابِرًا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى يَتَبَنَّى نَحْلَ صَلَاةِ الْخَوْفِ بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ جَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَهَاتَانِ الطَّائِفَتَانِ مَحْرُوسَتَانِ.

فَإِنْ صَلَّى الْإِمَامُ هَكَذَا اجْزَأ عَنْهُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ رَوَى أَبُو عِيَّاشٍ الزُّرْقِيُّ أَنَّ الْعَدُوَّ كَانَ فِي الْقَبِيلَةِ فَصَلَّى النَّبِيُّ بِالطَّائِفَتَيْنِ مَعًا بِعُسْتَانَ فَرَكَعَ وَرَكَعُوا، ثُمَّ سَجَدَ فَسَجَدَتْ مَعَهُ طَائِفَةٌ وَقَامَتْ طَائِفَةٌ تَحْرُسُهُ، فَلَمَّا قَامَ سَجَدَ

٣٩- باب الخلاف في ذلك

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفتنا في ذلك بعض الناس في صلاة الكسوف، فقال يصلي في كسوف الشمس والقمر ركعتين كما يصلي الناس في كل يوم، وليس في كل ركعة ركوعان.

قال الشافعي: فذكرت له بعض حديثنا، فقال: هذا ثابت، وإنما أخذنا بحديث لنا غيره فذكر حديثاً عن أبي بكر أن النبي صلى في الكسوف ركعتين نحواً من صلاتكم عليه وذكر حديثاً عن سمرة بن جندب في معناه.

فقلت له أليس تزعم أن الحديث إذا جاء من وجهين، فاختلفاً، وكان في الحديث زيادة كان الجاني بالزيادة أولى أن يقبل قوله؛ لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص الحديث؟ قال: بلى.

فقلت: ففي حديثنا الزيادة التي تسمع، فقال أصحابه عليك أن ترجع إليه، وقال فالنعمان بن بشير يقول صلى النبي ﷺ، ولا يذكر في كل ركعة ركوعان.

فقلت فالنعمان يزعم أن النبي صلى ركعتين، ثم نظر، فلم تنجل الشمس فقام فصلى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين افتأخذ به؟ قال: لا.

قلت فانت إذا خالف حديث النعمان وحديثنا، وليس لك في حديث النعمان إلا مالك في حديث أبي بكره وسمرة وأنت تعلم أن إسنادنا في حديثنا من أثبت إسناد الناس، فقال: روى بعضهم أن النبي ﷺ صلى ثلاث ركوعات في كل ركعة قال: فقلت له: فنقول به أنت؟

قال: لا، ولكن لم تقل به أنت وهو زيادة على حديثكم؟ قلت: لم نثبتته قال: ولم لا نثبتته؟

قلت: هو من وجه منقطع ونحن لا نثبت المنقطع على وجه الانفراد، ووجه نراه، والله أعلم غلطاً قال: وهل تروي عن ابن عباس صلاة ثلاث ركوعات؟

قلت: نعم.

٣٠٨٦- أخبرنا سفيان، عن سليمان الأخول يقول:

سمعت طائفاً يقول خسفَت الشمس فصلَّى بنا ابنُ عباس في صفة زمزم سبَّ ركعتين في أربع سجَّدت.

قال الشافعي: هذا ومع المحفوظ عندنا عن ابن عباس حديث عائشة وأبي موسى وكثير بن عباس عن النبي موافقة كلها

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رُكُوعَانِ قَالَ فَمَا جَعَلَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَثْبَتَ مِنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؟

فقلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال: فأين الدلالة؟

قيل: روى إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمر وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال: رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الخسوف خلاف صلاة النبي ﷺ إن شاء الله قال: وإذا كان عطاء بن يسار وعمر وصفوان بن عبد الله يروون عن ابن عباس خلاف ما روى سليمان الأحول كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثاً وأشبه بالعلم بالحديث من سليمان، وقد روي عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة ثلاث ركوعات في كل ركعة.

قلت: لو ثبت عن ابن عباس أشبه أن يكون ابن عباس فرق بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة، وإن سوى بينهما فحاديثنا أكثر وأثبت مما رويت فآخذنا بالأكثر الأثبت.

وكذلك نقول نحن، وأنت قال: ومن أصحابكم من قال: لا يصلي في خسوف القمر صلاة جماعة كما يصلي في خسوف الشمس.

قلت: فقد خالفنا نحن وأنت، فلا عليك أن لا تذكر قوله قال فما الحجة عليه؟

قلت: حديثه حجة عليه وهو يروي عن ابن عباس أن النبي قال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحدٍ ولا لحيايته، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ثم كان ذكر الله الذي فرغ إليه رسول الله الصلاة لكسوف الشمس وأمره مثل فعله، وقد أمر في خسوف القمر بالفرع إلى ذكر الله كما أمر به في خسوف الشمس، وقد قال الله - عز وجل - ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾، ولو لم يكن عليه حجة إلا هذا كانت عليه، وفي حديث ابن عينة أن النبي أمرهم في الشمس والقمر أن يفزعوا إلى ذكر الله وإلى الصلاة، وفي الحديث الثابت أن ابن عباس صلى في خسوف القمر كما صلى في كسوف الشمس، ثم أعلمهم أن النبي ﷺ فعل مثل ذلك قال فمن أين تراه أنت؟

قلت: ما يعلم كل الناس كل شيء، وما يؤمن في العلم أن يجله بعض من ينسب إليه.

٤٠ - باب من أصبح جنباً في شهر رمضان

٣٠٨٧ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَعْمَرِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَهُوَ وَقِفَتْ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا أَسْمَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصْبِحُ جُنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصُّومَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَا أَصْبِحُ جُنْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصُّومَ فَاقْتَسِلْ وَأَصُومْ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

٣٠٨٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَ مَرْوَانُ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَتَذْهَبَنَّ إِلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ فَتَسْأَلُهُمَا عَنْ ذَلِكَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَذَعَبَتْ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ فَسَلَّمْ عَلَيْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّا كُنَّا عِنْدَ مَرْوَانَ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ لَيْسَ كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَتَزْعُبُ عَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَفْعَلُهُ؟ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا وَاللَّهِ قَالَتْ عَائِشَةُ فَأَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ لَيُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ جِمَاعٍ غَيْرِ اخْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

قال: ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسالها عن ذلك، فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جئنا مروان، فقال له: عبد الرحمن ما قالنا فأخبره قال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركني دأبتي بالباب فلتأتيني أبا هريرة فلتخبره بذلك قال فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدثت معه عبد الرحمن ساعة، ثم ذكر له ذلك، فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به غيره.

٣٠٨٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي سَمِيُّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُدْرِكُهُ الصَّبْحُ وَهُوَ جُنْبٌ فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ يَوْمَهُ.

قال الشافعي رحمه الله: فأخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجي النبي ﷺ دون ما روى أبو هريرة عن رجلٍ عن رسول الله بمان.

منها: أنهمما زوجاته وزوجته أعلم بهذا من رجلٍ إنما يعرفه سمعاً أو خبراً.

ومنها: أن عائشة مقدمة في الحفظ، وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد.

ومنها: أن الذي روتنا عن النبي المعروف في المعقول والأشبه بالسنة.

فإن قال قائل: وما يعرف منه في المعقول؟

قيل: إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحاً في الليل قبل الفجر ومنعوا بعد الفجر إلى مغيب الشمس؛ فكان الجماع قبل الفجر أما كان في الحال التي كان فيها مباحاً؟ فإذا قيل: بلى، قيل: أفرأيت الغسل أهو الجماع أم هو شيء وجب بالجماع؟ فإن قال هو شيء وجب بالجماع قيل: وليس في فعله شيء محرم على صائم في ليل ولا نهار؛ فإن قال: لا.

قيل فبذلك زعمنا أن الرجل يتم صومه؛ لأنه يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل ويتم صومه؛ لأنه لم يجامع في نهار، وأن وجوب الغسل لا يوجب إبطاراً؛ فإن قال: فهل لرسول الله ﷺ سنة تشبه هذا؟

قيل: نعم الدلالة عن رسول الله والنهي عن الطبيب للمحرم، وقد كان تطيب حلالاً قبل يحرم بما بقي عليه لونه ورائحته بعد الإحرام؛ لأن نفس التطيب كان وهو مباح، وهذا في أكثر معنى ما يجب به الغسل من جماع متقدم قبل يحرم الجماع.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فأنى ترى الذي روى خلاف عائشة وأم سلمة؟

قيل: والله أعلم؛ قد يسمع الرجل سائلاً يسأل عن رجلٍ جامع أهله ليليل وأقام مجامعاً بعد الفجر شيئاً فامر بأن يقضي؛ لأن بعض الجماع قد كان في الوقت الذي يحرم فيه.

فإن قال قائل: فكيف إذا أمكن هذا على محدث ثمة ثبت حديثه ولزمت به حجة؟

قيل: كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في المال والدم ما لم يخالفهما غيرهما، وقد يمكن عليهما الغلط والكذب، فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إن كانا عدلين في الظاهر، ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كما يستعملها إذا

٤٢- بابُ نكاحِ المحرم

٣٠٩٢- حَدَّثَنَا الرَّيْسُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ.

قال عمرو: قلت لابنِ شهابٍ اتَّجَمَلُ يَزِيدُ الْأَصَمُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؟

٣٠٩٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ ثُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ.

٣٠٩٤- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ثُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ أَحَدِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ.

٣٠٩٥- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَرُوجَاهُ مَيْمُونَةَ وَالنَّبِيُّ بِالْمَدِينَةِ.

٣٠٩٦- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: وَهَلْ فَلَانٌ مَا نَكَحَ رَسُولُ اللَّهِ مَيْمُونَةَ إِلَّا وَهُوَ حَلَالٌ.

قال: وقد روى بعضُ قرابةِ ميمونة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ مُحْرَمًا.

قال الشَّافِعِيُّ: فَكَانَ أَشْبَهَ الْأَحَادِيثِ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَكَحَ مَيْمُونَةَ حَلَالًا. فَإِنْ قِيلَ: مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَثْبَتُ؟

قيل: روى عن عثمان عن النبيِّ النَّهْيُ عَنْ أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ وَعثمانُ مُتَقَدِّمُ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ نَكَحَهَا مُحْرَمًا لَمْ يَصْحَبْهُ إِلَّا بَعْدَ السَّفَرِ الَّذِي نَكَحَ فِيهِ مَيْمُونَةَ، وَإِنَّمَا نَكَحَهَا قَبْلَ عَمْرَةِ الْقَضِيَّةِ، وَقِيلَ لَهُ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْحَدِيثَانِ فَالْمُتَّصِلُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ أَوْلَى عِنْدَنَا إِنْ ثَبَتَ لَوْ لَمْ تَكُنِ الْحُجَّةُ إِلَّا فِيهِ نَفْسُهُ وَمَعَ حَدِيثِ عُثْمَانَ مَا يُوَافِقُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِلًا أَتَّصِلُهُ.

فإن قيل: فإنَّ مَنْ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَكَحَهَا مُحْرَمًا قَرَابَةً

انفردا فَحُكْمُ الْحَدِيثِ لَا يَخَالِفُهُ غَيْرُهُ كَحُكْمِ الشَّاهِدِينَ لَا يَخَالِفُهُمَا غَيْرُهُمَا وَيَحُولُ حُكْمُهُ إِذَا خَالَفَهُ غَيْرُهُ بِمَا وَصَفَتْ وَيُؤْخَذُ مِنَ الدَّلَائِلِ عَلَى الْأَحْظَرِ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ بِمَا وَصَفَتْ بِمَا لَا يُؤْخَذُ فِي شَهَادَةِ الشُّهُودِ بِحَالٍ إِنْ كَانَ إِلَّا قَلِيلًا.

٤١- بابُ الحجامة للصائم

٣٠٩٠- حَدَّثَنَا الرَّيْسُ قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ خَالِدِ الْجَدَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ شَذَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ زَمَانَ الْفَتْحِ فَرَأَى رَجُلًا يَخْتَجِمُ لِنَمَانٍ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَقَصَانٍ، فَقَالَ وَهُوَ أَخِذْ بِيَدِي أَفْطِرَ الْحَاجِمِ وَالْمُخْجُومِ. [أخرجه أبو داود (٢٣٦٩)، ابن ماجه (١٦٨١)]

٣٠٩١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اخْتَجَمَ مُحْرَمًا صَائِمًا.

قال الشَّافِعِيُّ: وَسَمِعْتُ ابْنَ أَوْسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَامَ الْفَتْحِ، وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ مُحْرَمًا، وَلَمْ يَصْحَبْهُ مُحْرَمٌ قَبْلَ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فَذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ حُجَامَةَ النَّبِيِّ عَامَ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ سَنَةَ عَشْرِ وَحَدِيثَ أَفْطَرِ الْحَاجِمِ وَالْمُخْجُومِ فِي الْفَتْحِ سَنَةَ ثَمَانٍ قَبْلَ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ بَسْتَيْنِ.

قال الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَا ثَابِتَيْنِ فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ نَاسِخٌ وَحَدِيثُ أَفْطَرِ الْحَاجِمِ وَالْمُخْجُومِ مُنْسَوخٌ.

قال: وَإِسْنَادُ الْحَدِيثَيْنِ مَعًا مُشْتَبِهٌ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَمْلَهُمَا إِسْنَادًا، فَإِنْ تَوَقَّى رَجُلٌ الْحُجَامَةَ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ احْتِياطًا وَلَثَلَا يَعْزِضُ صَوْمَهُ أَنْ يَضَعَفَ فَيَفْطُرَ، وَإِنْ احْتَجَمَ، فَلَا تَقْطُرُهُ الْحُجَامَةُ إِلَّا أَنْ يَحْدُثَ بَعْدَهَا مَا يَفْطُرُهُ تَمَّا لَوْ لَمْ يَخْتَجِمِ، فَفَعَلَهُ فْطَرَهُ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَمَعَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْقِيَاسُ أَنْ لَيْسَ الْفْطَرُ مِنْ شَيْءٍ يَخْرُجُ مِنْ جَسَدٍ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَهُ الصَّائِمُ مِنْ جَوْفِهِ مُتَقَيِّمًا، وَأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَنْزِلُ غَيْرَ مُتَلَذِّذٍ، فَلَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ وَيَعْرِقُ، وَيَتْرَضَى وَيَخْرُجُ مِنْهُ الْخَلَاءُ وَالرَّيْحُ وَالْبَوْلُ وَيَغْتَسِلُ، وَيَتَنَوَّرُ، فَلَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ، وَإِنَّمَا الْفْطَرُ مِنْ إِدْخَالِ الْبَدَنِ أَوْ التَّلَذُّذِ بِالْجَمَاعِ أَوْ التَّقَيُّو، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْ جَوْفِهِ كَمَا عَمِدَ إِدْخَالَهُ فِيهِ، قَالَ وَالَّذِي أَحْفَظُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ وَالتَّابِعِينَ وَعَامَّةِ الْمَدِينَةِ أَنَّهُ لَا يَفْطُرُ أَحَدٌ بِالْحُجَامَةِ.

بِالدَّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا.

٣١٠١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا غَايِبًا مِنْهَا بِنَاجِزٍ.

٣١٠٢ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ جَدِّهِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ وَلَا الدَّرْهَمَ بِالدَّرْهَمَيْنِ.

قال الشافعي: فأخذنا بهذه الأحاديث التي توافقت حديث عبادة وكانت حجتنا في أخذنا بها وتركنا حديث أسامة بن زيد إذا كان ظاهره يخالفها قول من قال: إن النفس على حديث الأكثر أطيح؛ لأنهم أشبه أن يحفظوا من الأقل، وكان عثمان وعبادة أسن وأشد تقدم صحة من أسامة، وكان أبو هريرة وأبو سعيد أكثر حفظاً عن النبي فيما علمنا من أسامة.

فإن قال قائل: فهل يخالف حديث أسامة أحاديثهم؟ قيل: إن كان يخالفها فالحجة فيها دونه لما وصفنا؛ فإن قال فأنى ترى هذا؟

قيل: والله أعلم قد يحتمل أن يكون سمع رسول الله يسأل عن الربا في صنفين مختلفين ذهب بفضة، وغير بخطوة، فقال: إنما الربا في النسيئة فحفظه فادى قول النبي، ولم يؤذ مسألة السائل؛ فكان ما أدى منه عند من سمعه أن لا ربا إلا في النسيئة.

٤٤ - باب من أقيم عليه حد في شيء أربع

مرات، ثم عاد له

٣١٠٣ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَذَكَرَ فَاجْلِدُوهُ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قال الشافعي: وقد بلغني عن الحارث بن عبد الرحمن فضل وعنده أحاديث حسنة، ولم أحفظ عن أحد من أهل العلم بالرواية عنه إلا ابن أبي ذئب ولا أدري هل كان يحفظ الحديث أو لا، وقد روي من وجه عمرو بن شبيب أن النبي قال: من أقيم عليه

يعرف نكاحها قيل ولا ين أخوها يزيد بن الأصم ذلك المكان منها وسليمان بن يسار منها مكان الولاية يشابه أن يعرف نكاحها، فإذا كان يزيد بن الأصم وسليمان بن يسار مع مكانهما منها يقولان نكحها حلالاً، وكان ابن المسيب يقول نكحها حلالاً ذهبت العلة في أن يثبت من قال نكحها، وهو محرم بسبب القرابة، وبأن حديث عثمان بالإسناد المتصل لا شك في اتصاله أولى أن يثبت مع موافقة ما وصفت فأبي حرم نكح أو انكح فنكاحه مفسوخ بما وصفت من نهى النبي ﷺ عن نكاح المحرم.

٤٣ - باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع

٣٠٩٧ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَزِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ.

٣٠٩٨ - قال الشافعي: وَرَوَى مِنْ وَجْهِ غَيْرِ هَذَا مَا يُؤَيِّقُهُ؛ فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى فِي دِينَارٍ بِلَيْنَاتَيْنِ وَلَا فِي دِرْهَمٍ بِلَيْنَتَيْنِ يَدًا يَدًا بِأَسَاوٍ وَتَرَاهُ فِي النَّسِيئَةِ. وَكَذَلِكَ عَامَّةُ أَصْحَابِهِ، وَكَانَ يَزُوي مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ سَعِيدٍ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَأْيَا مِنْهُمَا لَا أَنَّهُ يُحْفَظُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ. قال الشافعي: وهذا قول المكئين.

٣٠٩٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَعِيمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ وَرَجُلٍ آخَرَ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ وَلَا الْبُرَّ بِالْبُرِّ وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ عَيْنًا يَدًا يَدًا، وَلَكِنْ يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرِقِ وَالْوَرِقَ بِالذَّهَبِ وَالْبُرَّ بِالشَّعِيرِ وَالشَّعِيرَ بِالْبُرِّ وَالتَّمْرَ بِالْمِلْحِ وَالْمِلْحَ بِالتَّمْرِ يَدًا يَدًا كَيْفَ شِئْتُمْ.

ونقص أحدهما للملح أو التمر وزاد أحدهما من زاد أو ازداد، فقد أرى.

٣١٠٠ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَعِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدَّرْهَمُ

حدّ في شيء أربع مرّات أو ثلاث مرّات.

قال الربيع أنا شككت، ثم أتى به الرابعة أو الخامسة قتل أو خلع.

وروي من حديث أبي الزبير من أقيم عليه حدّ أربع مرّات، ثم أتى به الخامسة قتل ثم أتى النبي ﷺ برجل قد أقيم عليه الحدّ أربع مرّات، ثم أتى به الخامسة فحدّه، ولم يقتله.

قال الشافعي رحمه الله: فإن كان شيء من هذه الأحاديث ثبت عن النبي، فقد روي عن النبي نسخته بحديث أبي الزبير، وقد روي عن النبي مثلها ونسخه مرسلاً.

٣١٠٤ - حدّتنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي ﷺ قال: إن شرب فاجلدوه.

فإن قال قائل: فهل في هذا حجة غير ما وصفت؟
قيل: نعم.

٣١٠٥ - أخبرنا الثقة، عن حماد، عن يحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عثمان أن رسول الله قال: لا يجلّ دم مسلم إلا من إحدى ثلاث: كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس.

قال الشافعي: رحمه الله، وهذا حديث لا يشك أهل العلم بالحديث في ثبوته عن النبي ﷺ قال.

فإن قال قائل: قد يتملّ أن يكون هذا على خاص، ويكون من أمر يقتله فتقله بنصّ أمره، فلا يكونان متضادين ولا أحدهما ناسخاً للآخر إلا بدليل على أن أحدهما ناسخ للآخر قيل له، فلا نعلم أحداً من أهل الفتيا يخالف في أن أقيم عليه حدّ في شيء أربع مرّات، ثم أتى به خامسة أو سادسة أقيم ذلك الحدّ عليه، ولم يقتل، وفي هذا دليل على أن ما روي عن النبي إن كان ثابتاً فهو منسوخ مع أن دلالة القرآن بما وصفت بيّنة، فإن قال وأين دلالة القرآن؟

قيل: إذا كان الله وضع القتل موضعاً والجلد موضعاً، فلا يجوز، والله أعلم أن يوضع القتل موضع الجلد إلا بشيء ثابت عن النبي لا يخالف له ولا ناسخ.

٤٥ - باب لحوم الضحايا

٣١٠٦ - حدّتنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله أن

رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال بعد ذلك كلوا وتزودوا واذخروا.

٣١٠٧ - حدّتنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الله بن واقد بن عبد الله أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث.

قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمرة، فقالت صدق سمعت عائشة تقول دفّ ناس من أهل البادية حضرة الأضحي في زمان رسول الله، فقال رسول الله اذخروا لثلاث وتصدّقوا بما بقي، قالت، فلمّا كان بعد ذلك قلنا لرسول الله لقد كان الناس يتفيعون من ضحاياهم يجمعون منها الوذك، ويتخذون منها الأسقية، فقال رسول الله ﷺ، وما ذاك؟ أو كما قال قالوا: يا رسول الله نهيت عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، فقال رسول الله إنما نهيتكم من أجل الدافّة التي دثت حضرة الأضحي فكلوا وتصدّقوا واذخروا.

قال فيشبه أن يكون إنما نهى رسول الله عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث إذ كان الدافّة على معنى الاختيار لا على معنى الغرض.

وإنما قلت يشبه الاختيار لقول الله - عز وجل - في البدن ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾ وهذه الآية في البدن التي تطوّع بها أصحابها لا التي وجبت عليهم قبل أن تطوّعوا بها، وإنما أكل النبي ﷺ من هديه أنه كان تطوعاً فأما ما وجب من الهدي كله فليس لصاحبه أن يأكل منه شيئاً كما لا يكون له أن يأكل من زكاته ولا من كفارته شيئاً.

وكذلك إن وجب عليه أن يخرج من ماله شيئاً فأكّل بعضه، فلم يخرج ما وجب عليه بكامله وأحب لمن أهدي نافلة أن يطعم البائس الفقير لقول الله: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمَعْتَرَّ﴾ القانع هو السائل والمعتر الزائر والمأرب بلا وقت، فإذا أطعم من هؤلاء واحداً أو أكثر فهو من المطعمين فأحب إلي ما أكثر أن يطعم ثلثاً ويهدي ثلثاً ويذخر ثلثاً ويهبط به حيث شاء والضحايا من هذه السبل، والله أعلم وأحب إن كانت في الناس خصصة أن لا يذخر أحد من أضحيته ولا من هديه أكثر من ثلاث لأمر النبي ﷺ في الدافّة؛ فإن ترك رجل أن يطعم من هدي تطوّع أو أضحية، فقد أساء، وليس عليه أن يعود للضحية وعليه أن يطعم إذا جاء قانع أو معتر أو بائس فقير شيئاً ليكون عوضاً تاماً منع، وإن كان في غير أيام الأضحي.

قال: ومن ضحى قبل الوقت الذي يمكن الإمام أن يصلّي

فيه بعد طلوع الشمس، ويتكلم فيفرغ فأراد أن يضحى أعاد ولا أنظر إلى انصراف الإمام اليوم؛ لأن منهم من يؤخر ويقدم.

وكذلك لو قدم الإمام فصلى قبل طلوع الشمس فضحى رجل أعاد إنما الوقت في قدر صلاة النبي التي كان يضعها موضعها.

٤٦ - باب العقوبات في المعاصي

قال الشافعي: كانت العقوبات في المعاصي قبل أن ينزل الحد، ثم نزل الحدود ونسخت العقوبات فيما فيه الحدود.

٣١٠٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ مُرَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي الشَّارِبِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي؟

وذلك قبل أن تنزل الحدود، فقالوا الله ورسوله أعلم، فقال رسول الله هُنَّ فَوَاحِشٌ وَفِيهِنَّ عُقُوبَاتٌ وَأَسْوَأُ السَّرِقَةِ الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ. ثم ساق الحديث.

قال: ومثل معنى هذا في كتاب الله قال: ﴿وَاللَّامِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ؛ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾. إلى آخر الآية؛ فكان هذا أول العقوبة للزاني في الدنيا، ثم نسخ هذا عن الزناوة كلهم الحر والعبد والبكر والثيب فحد الله البكرين الحرين المسلمين، فقال: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً.

٣١٠٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَيْنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ اثْنَتَانِ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْرَافُ.

٣١١٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ قَوْلَ عُمَرَ لِيَاكُمُ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ لَا أَجِدُ حَدَّيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَرَجَمْنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكَتَبْتَهَا الشُّنَيْخُ وَالشُّيْخَةُ إِذَا زَنَىا فَرَجَمُوهُمَا اثْنَتَيْنِ، فَإِنَا قَدْ قَرَأْنَاهَا.

٣١١١ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَابْنُ عُثْبَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالٍ وَزَادَ سُفْيَانُ وَسُئِلَ أَنْ رَجُلًا ذَكَرَ أَنَّ ابْنَهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ رَجُلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَغَرَبَهُ عَامًا وَأَمَرَ أَتِسًا أَنْ يَغْدُوَ عَلَى امْرَأَةِ الْآخَرِ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَارْجَمَهَا.

قال الشافعي رحمه الله: كان ابنه بكراً وامرأة الآخر ثيباً قال فذكر رسول الله عن الله حد البكر والثيب في الزنا، فدل ذلك على مثل ما قال عمر من حد الثيب في الزنا.

قال الشافعي: قال الله - جل ثناؤه - في الإمام - فإذا أخصن فإن أثبتن فإحشتهن فلعنهن يصف ما على المخصنات من العذاب فلعننا عن الله أن على الإمام ضرب حسين؛ لأنه لا يكون النصف إلا لما يتجزأ فاما الرجيم، فلا نصف له؛ لأن المرجوم قد يموت بأول حجر، وقد لا يموت إلا بعد كثير من الحجارة.

٣١١٢ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُثَيْبٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالثِّيبُ بِالثِّيبِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَالرَّجْمُ.

قال الشافعي: رحمه الله، وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حطاًن الرقاشي ولا أدري أدخله عبد الوهاب بينهما فزالا من كتابي حين حوّلته من الأصل أم لا والأصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عني.

قال الشافعي: فكان هذا أول ما نسخ من حبس الزانيين وإذاهما وأول حد نزل فيهما، وكان فيه ما وصفت في الحديث قبله من أن الله أنزل حد الزنا للبكرين والثيبين، وأن من حد البكرين الثقي على كل واحد منهما مع ضرب مائة ونسخ الجلد عن الثيبين وأمر أحدهما الرجيم فرجم النبي ﷺ امرأة الرجل ورجم ماعز بن ماعز، ولم يجلد واحدا منهما.

فإن قال قائل: ما دل على أن أمر امرأة الرجل وماز بعد قول النبي ﷺ: الثيب بالثيب جلد مائة والرجيم قبل إذا كان النبي يقول خذوا عني قد جعل الله هن سبيلاً الثيب بالثيب جلد مائة والرجيم كان هذا لا يكون إلا أول حد حد به الزانيان، فإذا كان أول فكل شيء جد بعد يخالفه فالعلم يحيط بأنه بعده والذي بعد ينسخ ما قبله إذا كان يخالفه، وقد أثبتنا هذا، والذي ننسخه في

قال: فإن لم يثبت، ولم يكن في حديث علي بيان أنه ناسخ لحديث ابن مسعود وغيره مما روى إحلالات المتعة سقط تحليلها بدلائل القرآن والسنة والقياس، وقد ذكرنا ذلك حيث سألتنا عنه.

٤٨- باب الخلاف في نكاح المتعة

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفنا مخالفة في نكاح المتعة، فقال بعضهم: النهي عن نكاح المتعة عام خير على أنهم استمتعوا من يهوديات في دار الشرك فكره ذلك لهم لا على تحريمه؛ لأن الناس استمتعوا عام الفتح في حديث عبد العزيز بن عمر فقيل له الحديث عام الفتح في النهي عن نكاح المتعة على الأبدي، أي من حديث علي بن أبي طالب، وإذا لم يثبت، فلا حجة فيه بالإرخاص في المتعة وهي منهي عنها كما روى علي بن أبي طالب والنهي عندنا تحريم إلا أن تأتي دلالة على أنه اختيار لا تحريم.

قال: أرايت إن لم يكن في النهي عن نكاح المتعة دلالة على ناسخ ولا منسوخ الإرخاص فيها أولى أم النهي عنها؟ قلنا بل النهي عنها، والله أعلم أولى قال فما الدلالة على ما وصفت؟

قلت: قال الله - جل ثناؤه - ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ فحرم النساء إلا بنكاح أو ملك عيين، وقال في المنكوحات ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسُوهُنَّ﴾ فاحلهن بعد التحريم بالنكاح، ولم يحرمهن إلا بالطلاق، وقال في الطلاق ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقال: ﴿وَأَنْتُمْ أَسْتِئْذِنُ زَوْجَ مَكَانٍ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾ فجعل إلى الأزواج فرقة ما انعقد عليه النكاح؛ فكان بينا أنه، والله أعلم أن يكون نكاح المتعة منسوخاً بالقرآن والسنة في النهي عنه لما وصفت؛ لأن نكاح المتعة أن ينكح امرأة مدة، ثم يفسخ نكاحها بلا إحداث طلاق منه، وفي نكاح المتعة إبطال ما وصفت مما جعل الله إلى الأزواج من الإمساك والطلاق وإبطال الموارث بين الزوجين وأحكام النكاح التي حكم الله بها في الظهار، والإيلاء واللعان إذا انقضت المدة قبل إحداث الطلاق.

٤٩- باب في الجنائز

٣١١٧- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة قال: قال رسول الله إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى

حديث المرأة التي رجعها أنيس مع حديث ماعز وغيره؛ فكانت الحدود ثابتة على المحذودين ما أتوا الحدود، وإن كثرت إتيانهم لها؛ لأنهم في كل واحد من الأحوال جانون ما حدوا فيه وهم زناة أول مرة وبعد أربع عشرة.

وكذلك القذفة الذين أنزل الله أن يجلدوا ثمانين وجميع أهل الحدود.

٣١١٣- قال الشافعي: وروى، عن النبي ﷺ أنه قال: إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا، ثُمَّ قَالَ فَلْيَبْعَهَا بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

٣١١٤- قال الشافعي: وروى، عن النبي في الشارب يجلد ثلاثاً أو أربعاً، ثم يقتل، ثم حفظ، عن النبي أنه جلد الشارب العذة الذي قال يقتل بعده، ثم أبي به فجلده، ووضع القتل، وصارت رخصة والقتل عمن أقيم عليه حد في شيء أربعاً فأبى به الخامسة منسوخ بما وصفت. وكذلك تبع الأمة بعد زناها ثلاثاً أو أربعاً.

٤٧- باب نكاح المتعة

٣١١٥- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بَنِ عَلِيٍّ قَالَ: وَكَانَ الْحَسَنُ أَرْضَاهُمَا، عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا رَسُولُ اللَّهِ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٣١١٦- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي، عن إسماعيل، عن قيس قال: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا نَفْرُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ فَأَرَدْنَا أَنْ نَخْطِصَ فِتْنَانًا عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرْأَةَ إِلَى أَجْلِ بِالشَّيْءِ.

قال الشافعي: ثم ذكر ابن مسعود الإرخاص في نكاح المتعة، ولم يوقت شيئاً يدل أنه قبل خير أم بعدها فاشبه حديث علي بن أبي طالب في نهى النبي عن المتعة أن يكون، والله أعلم ناسخاً، فلا يجوز نكاح المتعة بحال، وإن كان حديث الربيع بن سبرة يثبت فهو بين أن رسول الله أحل نكاح المتعة، ثم قال هي حرام إلى يوم القيامة.

تُخْلَفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ.

واحد منهما على خلاف مذهبا أما أحدهما:

٣١٢٢- فَإِنَّ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ.

قال الشافعي: وزاد في حديث بعض من خالفنا أنه كان لأبي رافع بيت في دار رجل فعرض البيت عليه بأربع مائة، وقال: قَدْ أُعْطِيتَ بِهِ ثَمَانِ مِائَةٍ، وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ.

قال الشافعي: فقال الذي خالفنا تناول هذا الحديث، فاقول للشريك الذي لم يقاسم شفعة وللجار المقاسم شفعة كان لاصفاً أو غير لاصق إذا لم يكن بينه وبين الدار التي يبيع طريق نافذة، وإن بعد ما بينهما واحتج بأن قال أبو رافع يرى الشفعة للذي بيته في داره والبيت مقسوم؛ لأنه ملاصق.

قال الشافعي: فقلت له أبو رافع فيما رويت عنه متطوع بما صنع قال: وكيف؟

قلت: هل كان على أبي رافع أن يعطيه البيت بشيء قبل يبعه أو لم تكن له الشفعة حتى يبيعه؟

قال: بل ليست له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع.

قلت: فإن باعه أبو رافع، فإنما يأخذ بالشفعة من المشتري.

قال: نعم.

قلت وعمل الثمن الذي اشتراه به لا ينقصه البائع ولا أن على أبي رافع أن يضع من ثمنه عنه شيئاً؟

قال: نعم.

فقلت أتعلم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع؟

قال: فقد رأى له الشفعة في بيته له.

فقلت: وإن رأى الشفعة في بيت له ما كان عليه في ذلك شيء عارض حديثنا بل حديث النبي إنما يعارض بحديث عن النبي فأما رأي رجل، فلا يعارض به حديث النبي.

قال: فلعلمه سمعه من رسول الله.

قلت: ألسنت تسمعه حين حكى عن رسول الله؟

قال: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ لَا مَا أُعْطِيَ مِنْ نَفْسِهِ قَالَ: بل هكذا حكايته عن النبي.

قلت: ولعله لا يرى له الشفعة قطوعاً له بما لا يرى كما يتطوع له بما ليس عليه؛ فإن حملته على أنه إنما أعطاه ما يراه عليه قيل: فقد رأى على نفسه أن يعطيه بيتاً لم يبعه بنصف ما أعطى به قال: لا أراه يرى هذا.

قال الشافعي: ورووا شيئاً بما يوافقهم، وهذا لا يعدو أن يكون منسوخاً، وأن يكون النبي قام لها لعل قد رواها بعض المحذنين من أن جنازة يهودي مر بها على النبي فقام لها كراهية أن تطوله وأيهما كان، فقد جاء عن النبي تركه بعد فعله والحجة في الآخر من أمره إن كان الأول واجباً فالآخر من أمره ناسخ، وإن كان استجاباً فالآخر هو الاستجاب، وإن كان مباحاً، فلا بأس بالقيام، والقعود أحب إلي؛ لأنه الآخر من فعل رسول الله.

٣١١٨- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَعَاذٍ وَعَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَقُومُ فِي الْجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ.

٥٠ - باب في الشفعة

٣١١٩- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ، فَلَا شُفْعَةَ.

٣١٢٠- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّعْلَبِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ مِثْلَهُ أَوْ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يُخَالِفُهُ وَيَوْمَ.

٣١٢١- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ، فَلَا شُفْعَةَ.

قال الشافعي: وبهذا نأخذ فنقول لا شفعة فيما قسم اتباعاً لسنة رسول الله وعلمنا أن الدار إذا كانت مشاعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها فليس يملك أحدهما شيئاً، وإن قل إلا ولصاحبه نصفه، فإذا دخل المشتري على الشريك للبائع هذا المدخل كان الشريك أحق به منه بالثمن الذي ابتاع به المشتري، فإذا قسم الشريكان فباع أحدهما نصيبه باع نصيباً لا حظ في شيء منه لجاره، وإن كانت طريقتهم واحدة؛ لأن الطريق غير المبيع كما لم يكونا بشركتهما في الطريق شريكين في الدار المقسومة فكذلك لا يؤخذ بالشريك في الطريق شفعة في دار ليسا بشريكين فيها، وقد روي حديثان ذهب إليهما صنفان فمن ينسب إلى العلم، وكل

قلت: ولا أرى عليه أن له شفعة فيما نرى، والله أعلم.
ولكن أحسن أن يفعل، وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن
قول النبي الجار أحق بسقته لا يحتمل إلا معنيين لا ثالث لهما.

قال فما هما؟

قلت: أن يكون أجاب عن مسألة لم يغل أكثرها أن يكون
أراد أن الشفعة لكل جار أو أراد بعض الجيران دون بعض؛ فإن
كان هذا المعنى، فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي خرج عاماً
أراد به خاصاً إلا بدلالة عن رسول الله أو إجماع من أهل العلم،
وقد ثبت عن رسول الله أن لا شفعة فيما قسم فدل على أن
الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم، وقلت له حديث
أبي رافع عن رسول الله جملة وقلنا عن النبي منصوص لا يحتمل
تأويلاً.

قال: فما المعنى الثاني الذي يحتمله قول النبي؟

قلت: أن تكون الشفعة لكل من لزمه اسم جوار وأنت
تزعّم أن الجوار أربعون داراً من كل جانب وأنت لا تقول بحديثنا
ولا بما تأولت من حديثك ولا بهذه المعاني.

قال: ولا يقول بهذا أحد.

قلت: أجل لا يقول بهذا أحد، وذلك يدل على أن
رسول الله أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض وأنها لا
تكون إلا لجار لم يقاسم.

قال أفيق اسم الجوار على الشريك؟

قلت: نعم، وعلى الملاصق، وعلى غير الملاصق قال
فالشريك ينفرد باسم الشريك؟

قلت: أجل والملاصق ينفرد باسم الملاصقة دون غيره من
الجيران، ولا يمنع ذلك واحداً منهما أن يقع عليه اسم جوار.

قال: أفوجدني ما يدل على أن اسم الجوار يقع على
الشريك؟

قلت: زوجتك التي هي قريتك يقع عليها اسم الجوار.

قال هل بن مالك بن النابغة: كنت بين جارتين لي يعني
ضرتين، وقال الأعشى: أجارتنا بيبي، فإنك طالقه ومومقة ما
كنت فينا، وواقه أجارتنا بيبي، فإنك طالقه كذلك أمور الناس
تغدر وطارقه ويبي، فإن البيّن خير من العصا، وإن لا تزال فوق
راسك بارقه حبستك حتى لامي كل صاحب وخضت بأن تأتي
لدي بيانقه.

٣١٢٣- قال الشافعي: وروى غيرنا، عن عبد الملك،

عن عطاء، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: الجار أحق
بشفعته ينتظر بها، وإن كان غائباً إذا كانت الطريق واحدة.

قال الشافعي: وفيه من الفرق بين الشريك وبين المقاسم ما
وصفت جملة في أول الكتاب؛ فكان أول الأحاديث أن يؤخذ به
عندنا، والله أعلم؛ لأنه أثبتنا إسناداً وأبينها لفظاً عن النبي
وأعرفها في الفرق بين المقاسم وغير المقاسم.

٥١- باب في بكاء الحي على الميت

٣١٢٤- حَدَّثَنَا الرَّيِّعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا

الشافعي قال: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ، فَقَالَتْ
عَائِشَةُ: أَمَا إِنَّهُ لَسَمَ يَكْذِبُ، وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ أَوْ نَسِيَ إِنَّمَا مَرَّ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ وَهِيَ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ:
إِنَّهُمْ لَيَكُونُونَ وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا.

زيد عليه من العذاب فباستيجابه لا يذنب غيره في بكائه عليه.
 فإن قيل: يزيده عذاباً ببكاء أهله عليه، قيل يزيده بما استوجب بعمله، ويكون بكاءه سبباً لا أنه يعذب ببكائهم.
 فإن قيل أين دلالة السنة؟
 قيل: قال رسول الله لرجل ابنك هذا؟ قال: نعم قال أما إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه.
 فأعلم رسول الله مثل ما أعلم الله من أن جناية كل امرئ عليه كما عمله له لا لغيره ولا عليه.

٥٢- باب استقبال القبلة للغائط والبول

٣١٢٦- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى أَنْ تُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةُ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرَقُوا أَوْ غَرَبُوا.

قال أبو أيوب فقدما الشام فوجدنا مراحض قد بنيت من قبل القبلة فتحرّف ونستغفر الله.

٣١٢٧- أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ، فَلَا تُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةُ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ لَقَدْ ارْتَفَقْتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ لَنَا فَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى لَبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ.

قال الشافعي: وليس يعد هذا اختلافاً، ولكنه من الجمل التي تدل على معنى المعد.

قال الشافعي: كان القوم عرباً إنما عاثة مذاهبهم في الصحاري وكثير من مذاهبهم لا حش فيها يسترهم؛ فكان المذهب لحاجته إذا استقبل القبلة أو استدبرها استقبل المصلّى بفرجه أو استدبره، ولم يكن عليهم ضرورة أن يشرقوا أو يغربوا فأمروا بذلك وكانت البيوت مخالفة للصّحراء، فإذا كان بين أظهرها كان من فيه مستراً لا يراه إلا من دخل أو أشرف عليه وكانت المذاهب بين المنازل متضايقة لا يمكن من التحرف فيها ما يمكن في الصحراء، فلما ذكر ابن عمر ما رأى من رسول الله من استقباله بيت المقدس وهو حيتن مستدبر الكعبة دل على أنه إنما نهى عن استقبال الكعبة واستدبارها في الصحراء دون المنازل.

قال الشافعي: وسمع أبو أيوب الأنصاري النهي من

٣١٢٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ تَوَقَّيْتُ ابْنَةَ عُثْمَانَ بِمَكَّةَ فَجِئْنَا نَشْهَدُهَا وَحَضَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَيَّ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ لِعُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ: أَلَا تَنْهَى، عَنْ الْبُكَاءِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِنْ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟

فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك، ثم حدث ابن عباس، فقال: صدرت مع عمر بن الخطاب من مكة حتى إذا كنا بالبيداء إذا بركب تحت ظل شجرة قال: اذهب فانظر من هؤلاء الركب؟ فذهبت، فإذا صهيب قال ادعه فرجعت إلى صهيب فقلت: ارتحل فالحق بأمر المؤمنين، فلما أصيب عمر سمعت صهيباً يبكي، ويقول: وا أخياه وا أصحابه، فقال عمر يا صهيب تبكي علي، وقد قال رسول الله إن الميِّت ليعذب ببكاء أهله عليه.

؟

قال: فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة، فقالت: يرحم الله عمر لا والله ما حدث رسول الله أن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله قال: إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه وقالت عائشة: حسبكم القرآن ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ قال ابن عباس عند ذلك والله أضحك وأبكى، وقال ابن أبي مليكة فوالله ما قال ابن عمر من شيء.

قال الشافعي: وما روت عائشة عن رسول الله أشبه أن يكون محفوظاً عنه عليه السلام بدلالة الكتاب، ثم السنة.

فإن قيل فإين دلالة الكتاب؟

قيل: في قوله - عز وجل - ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ وقوله لتجزى كل نفس بما تسعى.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وعمره أحفظ عن عائشة من ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظاً؛ فإن كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي: إِنَّهُمْ لَيَكُونُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا فَهَرَّ وَاضِحٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ؛ لَأَنَّهَا تَعَذَّبُ بِالْكَفْرِ وَهَؤُلَاءِ يَكُونُونَ، وَلَا يَدْرُونَ مَا هِيَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ فَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ عَلَى الْكَافِرِ عَذَاباً أَعْلَى؛ فَإِنْ عَذَّبَ بِدُونِهِ فزِيدَ فِي عَذَابِهِ فِيمَا اسْتَوْجَبَ، وَمَا نَبَلَ مِنْ كَافِرٍ مِنْ عَذَابٍ أَدْنَى مِنْ أَعْلَى مِنْهُ، وَمَا

بِالتَّوْبِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ ضَاقَ انْتَزَرَ بِهِ.

قال الشافعي: وهذا إجازة أن يصلي، وليس على عاتقه منه شيء وهو يقدر بالمدينة على شوب امرأته، وعلى العمامة والشيء يطرحه على عاتقه.

٣١٣٠- أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي مِرْطٍ بَعْضُهُ عَلَيَّ وَبَعْضُهُ عَلَيَّ وَأَنَا حَائِضٌ.

قال الشافعي: وليس واحد من هذين الحديثين مخالفاً للآخر، ونهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء، والله أعلم اختياراً لا فرضاً بالدلالة عنه ﷺ بحديث جابر، وأنه صلى في مِرْطٍ ميمونة بعضه عليه وبعضه على ميمونة؛ لأن بعض مِرْطها إذا كان عليها فأقل ما عليها منه ما يسترها مضطجعة، ويصلي النبي عليه السلام في بعضه قائماً، ويتعطل بعضه بينه وبينها أو يسترها قاعدة، فيكون يحيط بها جالسة، ويتعطل بعضه بينه وبينها، فلا يمكن أن يستره أبداً إلا أن ياتزر به انتزاعاً، وليس على عاتق المؤتزرين في هذه الحال من الإزار شيء، ولا يمكن في ثوب دهرنا أن ياتزر به، ثم يردّه على عاتقه أو أحدهما، ثم يسترها وقلماً يمكن هذا في ثوب في الدنيا اليوم.

وكذلك روي عن النبي عليه السلام أنه قال: إذا صلى أحدكم في الثوب الواحد فليَتَوَضَّعْ بِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ فَلْيُتَزَّرْ بِهِ. قال الشافعي: وإذا صلى الرجل فيما يوارى عورته أجزأته صلاته وعورته ما بين سرتيه وركبتيه، وليست السرة والركبة من العورة.

٥٤- بَابُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ

٣١٣١- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي الْجُودِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ نَأْتِيَ أَرْضَ الْحَبَشَةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ أَتَيْتُهُ لَأَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ فَأَخَذَنِي مَا قَرُبَ، وَمَا بَعْدَ فَجَلَسْتُ حَتَّى إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَحَدَثَ اللَّهُ أَنْ لَا تَتَكَلَّمُوا

رسول الله، ولم يعلم ما علم ابن عمر من استقباله بيت المقدس لحاجته فخاف المأثم في أن يجلس على مرحاض مستقبل الكعبة وتحرف لثلا مستقبل الكعبة، وهكذا يجب عليه إذا لم يعرف غيره وراى ابن عمر النبي في منزله مستقبلاً بيت المقدس لحاجته فأنكر على من نهى عن استقبال القبلة لحاجته، وهكذا يجب عليه إذا لم يعرف غيره أو لم يرو له عن النبي خلافه، ولعله سمعه منهم فراه رأياً لهم؛ لأنهم لم يعزوه إلى النبي، ومن علم الأمرين معاً وراهما محتملين أن يستعملا استعمالهما معاً وفرق بينهما؛ لأن الحال تفرق فيهما بما قلنا، وهذا يدل على أن خاص العلم لا يوجد إلا عند القليل وقلماً يعلم علم الخاص، وهذا مثل حديث النبي في الصلوة جالساً والقوم خلفه قياماً وجلساً.

فإن قيل: فقد روى سلمة بن وهرام عن طاوس حق على كل مسلم أن يكرم قبله الله أن يستقبلها لغائط أو بول قيل لـ: هذا مرسل وأهل الحديث لا يثبتونه، ولو ثبت كان كحديث أبي أيوب وحديث ابن عمر عن النبي مسند حسن الإسناد أولى أن يثبت منه لو خالفه؛ فإن كان قال طاوس حق على كل مسلم أن يكرم قبله الله أن يستقبلها، فإنما سمع، والله أعلم حديث أبي أيوب عن النبي فأنزل ذلك على إكرام القبلة، وهي أهل أن تكرم والحال في الصحاري كما حدث أبو أيوب، وفي البيوت كما حدث ابن عمر لا أنهما يختلفان.

قال الشافعي: وقد قيل إن الناس كانوا ينون مساجد بحط حجارة في الطريق فهم أن تستقبل للغائط أو البول، فيكون نهيه في المساجد أو مستدبراً، فيكون الغائط والبول بعين الصلوة إليها، ويتأذى برميح، وهذا في الصحاري منهى عنه بهذا الحديث وبغيره بأن يقال: اتقوا الملاعن وذلك أن يتغوط في عمر الناس في طريقي من ظلال المسجد أو البيوت والشجر والحجارة، وعلى ظهر الطريق ومواضع حاجة الناس في الممر والمنزل.

٥٣- بَابُ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِ

الْمَرْءِ مِنْهُ شَيْءٌ

٣١٢٨- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا

سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

٣١٢٩- قال الشافعي: وروى بعض أهل المدينة، عن

جابر أن النبي أمر الرجل يصلي في الثوب الواحد أن يتشتمل

في الصلاة.

أكمل الصلاة.

٣١٣٢ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له: ذو اليتيم أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: صدق ذو اليتيم؟.

فقال الناس: نعم فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين آخرين، ثم سلم، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع.

٣١٣٣ - أخبرنا مالك، عن داود بن الحصين، عن

أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم من ركعتين فقام ذو اليتيم، فقال أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال صدق ذو اليتيم؟ فقالوا: نعم فأتى رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدةً وهو جالس بعد التسليم.

٣١٣٤ - أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، عن خاليد

الخدّاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين قال: سلم النبي ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة فقام الخزافي رجل بسيط اليتيم فتأذى يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فخرج رسول الله ﷺ مغضباً يجر رداءه فسأل فأخبر فصلّى تلك الركعة التي كان ترك، ثم سلم، ثم سجد سجدةً، ثم سلم.

قال الشافعي: فهذا كله نأخذ فنقول إن حتماً أن لا يعمد أحد الكلام في الصلاة وهو ذاكر؛ لأنه فيها؛ فإن فعل انتقض صلاته، وكان عليه أن يستأنف صلاة غيرها لحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ، ثم ما لا أعلم فيه خلافاً ممن لقيت من أهل العلم قال: ومن تكلم في الصلاة وهو يرى أنه قد أكملها أو نسي أنه في صلاة فتكلم فيها بنى على صلاته وسجد للسجود، ولحديث ذي اليتيم، وأن من تكلم في هذه الحال، فإنما تكلم وهو يرى أنه في غير صلاة والكلام في غير الصلاة مباح، وليس يخالف حديث ابن مسعود حديث ذي اليتيم وحديث ابن مسعود في الكلام جملة ودل حديث ذي اليتيم، على أن رسول الله ﷺ فرق بين كلام الغامد والناسي؛ لأنه في صلاة أو المتكلم وهو يرى أنه قد

٥٥ - باب الخلاف في الكلام في الصلاة ساهياً

حدثنا الربيع قال: قال الشافعي: فخالفنا بعض الناس في الكلام في الصلاة وجمع علينا فيها حججاً ما جمعها علينا في شيء غيره إلا في اليمين مع الشاهد ومسألتي آخرين.

قال الشافعي: فسمعت يقول حديث ذي اليتيم حديث ثابت عن رسول الله ﷺ لم يرو عن رسول الله ﷺ شيء قط أشهر منه، ومن حديث: العجماء جرحها جباراً وهو أثبت من حديث العجماء جرحها جباراً، ولكن حديث ذي اليتيم منسوخ.

قلت ما نسخه؟

فقال حديث ابن مسعود، ثم ذكر الحديث الذي بدأت به الذي فيه إن الله يخبر من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث الله أن لا تتكلموا في الصلاة.

قلت له والناسخ إذا اختلف الحديثان الآخر منهما، فقال: نعم.

قلت له أو لست تحفظ في حديث ابن مسعود هذا أن ابن مسعود مر على النبي ﷺ بمكة قال فوجدته يصلي في فناء الكعبة، وأن ابن مسعود هاجر إلى أرض الحبشة، ثم رجع إلى مكة، ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا؟

قال: بلى.

قلت له: فإذا كان مقدم ابن مسعود على النبي ﷺ بمكة قبل هجرة النبي ﷺ، ثم كان عمران بن حصين يروي أن النبي ﷺ أتى جدعاً في مؤخر مسجده ليس تعلم أن النبي ﷺ لم يصل في مسجده إلا بعد هجرته من مكة؟

قال: بلى.

قلت فحديث عمران يدل على أن حديث ابن مسعود ليس بناسخ لحديث ذي اليتيم وأبو هريرة يقول صلى بنا رسول الله ﷺ قال: فلا أدري ما صحبه أبو هريرة.

قلت: قد بدانما فيه الكفاية من حديث عمران الذي لا يشكل عليك وأبو هريرة إنما صحب رسول الله ﷺ بخير، وقال أبو هريرة صحبت النبي ﷺ بالمدينة ثلاث سنين أو أربعاً - قال الربيع أنا شككت -.

وقد أقام النبي ﷺ بالمدينة سنين سوى ما أقام بمكة بعد مقدم ابن مسعود وقبل يصحبه أبو هريرة فيجوز أن يكون حديث ابن مسعود ناسخاً لما بعده قال: لا.

قلت له لو كان حديث ابن مسعود مخالفاً حديث عمران

قلت: فخالفتها في الأصل قال: لا، ولكن في الفرع.

قلت: فانت خالفته في نصه، ومن خالف النص عندك أسوأ حالاً ممن ضعف نظره فأخطأ التفرع.

قال: نعم وكل غير معذور.

قال الشافعي: فقلت له: فانت خالفت أصله وفرعه، ولم تخالف نحن من أصله ولا من فرعه حرفاً واحداً فعليك ما عليك في خلافه وفيما قلت من أننا خالفنا منه ما لم نخالفه قال فأسألك حتى أعلم أخالفته أم لا؟

قلت: فسل قال: ما تقول في إمام انصرف من اثنتين، فقال له: بعض من صلى معه قد انصرف من اثنتين فسأل آخرين، فقالوا صدق؟

قلت: أما المأموم الذي أخبره والذين شهدوا أنه صدق وهم على ذكر من أنه لم يقض صلاته فصلاتهم فاسدة قال فانت تروي أن النبي ﷺ قضى وتقول قد قضى معه من حضر، وإن لم تذكره في الحديث.

قلت: أجل.

قال: فقد خالفته.

قلت: لا، ولكن حال إيماننا مفارقة حال رسول الله قال فأين افتراق حالهما في الصلاة والإمامة؟

قال: فقلت له إن الله كان ينزل فرائضه على رسوله فرضاً بعد فرض فيفرض عليه ما لم يكن فرضه عليه ويخفف عنه بعض فرضه.

قال: أجل؟

قلت: ولا نشك نحن ولا أنت ولا مسلم أن رسول الله لم ينصرف إلا وهو يرى أن قد أكمل الصلاة.

قال: أجل.

قلت: فلما فعل لم يدر ذو اليمين أقصرت الصلاة بمحادث من الله أم نسي النبي، وكان ذلك بيناً في مسأله إذ قال أقصرت الصلاة أم نسيت؟

قال: أجل.

قلت: ولم يقبل النبي من ذي اليمين إذ سأل غيره.

قال: أجل.

قلت: ولما سأل غيره احتمل أن يكون سأل من لم يسمع كلامه، فيكون مثله واحتمل أن يكون سأل من سمع كلامه، ولم يسمع النبي رد عليه، فلما لم يسمع النبي رد عليه كان في معنى ذي اليمين من أنه لم يستدل النبي بقوله، ولم يدر أقصرت الصلاة أم نسي النبي فأجابه ومعناه معنى ذي اليمين من أن الفرض عليهم

وأبي هريرة كما قلت: وكان عمد الكلام وأنت تعلم أنك في صلاة كبر إذا تكلمت، وأنت ترى أنك أكملت الصلاة أو نسيت الصلاة كان حديث ابن مسعود منسوخاً، وكان الكلام في الصلاة مباحاً، ولكنه ليس بناسخ ولا منسوخ، ولكن وجهه ما ذكرت من أنه لا يجوز الكلام في الصلاة على الذكر، وأن التكلم في الصلاة إذا كان هكذا يفسد الصلاة، وإذا كان النسيان والسهو وتكلم وهو يرى أن الكلام مباح بأن يرى أن قد قضى الصلاة أو نسي أنه فيها لم تفسد الصلاة قال: فانت تروون أن ذا اليمين قتل بيدر.

قلت: فاجعل هذا كيف شئت أليست صلاة النبي بالمدينة في حديث عمران بن حصين والمدينة إنما كانت بعد حديث ابن مسعود بمكة؟

قال: بلى.

قلت: وليست لك إذا كان كما أردت فيه حجة لما وصفت، وقد كانت بيدر بعد مقدم النبي ﷺ المدينة ستة عشر شهراً، قال أفذو اليمين الذي رويتم عنه المقتول بيدر؟

قلت: لا عمران يسميه الحرياق، ويقول قصير اليمين أو مديد اليمين والمقتول بيدر ذو الشمالين، ولو كان كلاهما ذا اليمين كان اسماً يشبه أن يكون وافق اسماً كما تتفق الأسماء، فقال بعض من ذهب مذهبه: فلنا حجة أخرى قلنا، وما هي؟

قال: إن معاوية بن الحكم حكي أنه تكلم في الصلاة، فقال رسول الله إن الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام بني آدم.

فقلت له فهذا عليك ولا لك إنما يروى مثل قول ابن مسعود سواء والوجه فيه ما ذكرت.

قال: فإن قلت هو خلافه.

قلت: فليس ذلك لك وتكلمك عليه، فإن كان أمر معاوية قبل أمر ذي اليمين فهو منسوخ ويلزمك في قولك أن يصلح الكلام في الصلاة كما يصلح في غيرها، وإن كان أمر معاوية معه أو بعده، فقد تكلم فيها فيما حكيت وهو جاهل بأن الكلام غير محرّم في الصلاة، ولم يحك أن النبي أمره بإعادة الصلاة فهو مثل حديث ذي اليمين أو أكثر، لأنه تكلم عامداً للكلام في حديثه إلا أنه حكى أنه تكلم وهو جاهل أن الكلام لا يكون محرماً في الصلاة قال: هذا في حديثه كما ذكرت.

قلت: فهو عليك إن كان على ما ذكرته، وليس لك إن كان كما قلنا.

قال: فما تقول؟

قلت: أقول إنه مثل حديث ابن مسعود غير مخالف حديث ذي اليمين، فقال: فإنكم خالفتم حين فرعتم حديث ذي اليمين.

جوابه ألا ترى أن النبي لما أخبروه فقبل قولهم لم يتكلم، ولم يتكلموا حتى بنوا على صلاتهم، قال: فلما قبض الله رسوله تناهت فرائضه، فلا يزاد فيها، ولا ينقص منها أبداً.

قال: نعم.

فقلت هذا فرق بيننا وبينه، فقال: من حضره هذا فرق بين لا يردّه عالم لبيان، ووضوح، فقال: فإن من أصحابكم من قال: ما تكلم به الرجل في أمر الصلاة لم يفسد صلاته، قال: فقلت له: إنما الحجة علينا ما قلنا لا ما قال غيرنا.

قال الشافعي: وقال: قد كلمت غير واحد من أصحابك فما احتج بهذا، ولقد قال العمل على هذا.

فقلت له قد أعلمتك أن العمل ليس له معنى ولا حجة لك علينا بقول غيرنا.

قال: أجل.

قلت فذع ما لا حجة لك فيه، وقلت له: قد أخطأت في خلافك حديث ذي اليمين مع ثبوته وظلمت نفسك بأنك زعمت أنا، ومن قال به لحل الكلام والجماع والغناء في الصلاة، وما أحلنا ولا هم من هذا شيئاً قط، وقد زعمت أن المصلي إذا سلم قبل أن يكمل الصلاة وهو ذاكراً أنه لم يكملها فسدت صلاته؛ لأن السلام زعمت في غير موضعه كلام، وإن سلم وهو يرى أنه قد أكمل بني، فلو لم يكن عليك حجة إلا هذا كفى بها عليك حجة ونحمد الله على عيكم خلاف الحديث وكثرة خلافكم له.

٥٦ - باب القنوت في الصلوات كلها

٣١٣٥ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنِي

بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ قَتْلُ أَهْلِ بَيْتِ مَعُونَةَ أَقَامَ خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً كُلَّمَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الصُّبْحِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ اللَّهُمَّ افْعَلْ فَذَكَرَ دُعَاءَ طَوِيلًا، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ.

قال وحفظ عن جعفر عن النبي القنوت في الصلوات كلها عند قتل أهل بيت معونة وحفظ عن النبي أنه قنت في المغرب كما روي عنه في القنوت في غير الصبح عند قتل أهل بيت معونة، والله أعلم.

وروي أنس عن النبي أنه قنت وترك القنوت جملةً ومن روى مثل حديثه روى أنه قنت عند قتل أهل بيت معونة وبعده، ثم ترك القنوت فأما القنوت في الصبح فمحفوظ عن رسول الله

ﷺ في قتل أهل بيت معونة وبعده، ولم يحفظ عنه أحد تركه.

٣١٣٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ

قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الصُّبْحِ قَالَ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلِّمْ بَنَ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رِبِيعَةَ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَنْ مُضَرَّ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَيْنًا كَسَيْنِي يُوسُفَ.

قال الشافعي: فأما ما روى أنس بن مالك من ترك القنوت فالله أعلم ما أراد فأما الذي أرى بالدلالة، فإنه ترك القنوت في أربع صلوات دون الصبح كما قالت عائشة فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر تعني ثلاث صلوات دون المغرب، وترك القنوت في الصلوات سوى الصبح لا يقال له ناسخ إنما يقال الناسخ والمنسوخ ما اختلف فأما القنوت في غير الصبح فمباح أن يقنت، وأن يدع؛ لأن رسول الله لم يقنت في غير الصبح قبل قتل أهل بيت معونة، ولم يقنت بعد قتل أهل بيت معونة في غير الصبح، فدل على أن ذلك دعاء مباح كالذعاء المباح في الصلاة لا ناسخ ولا منسوخ.

٥٧ - باب الطيب للإحرام

٣١٣٧ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبَ رَسُولُ اللَّهِ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلَجِلَّهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

٣١٣٨ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ وَبَسَطَتْ يَدَهَا تَقُولُ: أَنَا طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَدَيْ هَاتَيْنِ لِإِحْرَامِهِ حِينَ أَحْرَمَ وَلَجِلَّهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

٣١٣٩ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ لِإِحْرَامِهِ وَلَجِلَّهُ فَقُلْتُ لَهَا بِأَيِّ الطَّيْبِ؟

فقلت بأطيب الطيب.

٣١٤٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ لِجِلِّهِ وَلِحَرَمِهِ.

يغسل الطيب، وأنه قال: من رمى الجمرة وحلق، فقد حل له ما حرم الله عليه إلا النساء والطيب.
قال الشافعي: وسالم بن عبد الله أفضه واحمد منهبا من قاتل هذا القول.

٣١٤٤- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْمًا قَالَ: عَنْ أَبِيهِ وَزَيْمًا لَمْ يَقُلْهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ وَذَبَحْتُمْ وَحَلَقْتُمْ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ حُرْمٍ عَلَيْكُمْ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيْبَ قَالَ: سَالِمٌ وَقَالَتْ عَائِشَةُ أَنَا طَيِّبَتُ رَسُولِ اللَّهِ لِإِخْرَاجِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِحُلِّهِ بَعْدَ أَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ، وَقَبْلَ أَنْ يَزُورَ.

قال: سَالِمٌ وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخُو أَنْ تُتَّبَعَ.
قال الشافعي: ما دريت إلى أي شيء ذهب من خالفنا في تطيب المحرم اتهم الرواية عن النبي فهي عن النبي أثبت من الرواية عن عمر يرويه عطاء وعروة والفاطم وغيرهم عن عائشة، وإنما تلك الرواية من حديث رجلين عن ابن عمر عن عائشة عن النبي جاز ذلك في الرواية عن ابن عمر عن عمر، وليس يشك عالم إلا غطى أن ما روي عن النبي أولى أن يؤخذ به وقائل هذا يخالف بعض ما روي عن عمر بن الخطاب في هذا عمر يبيع ما حرمه الإحرام إذا رمى وحلق إلا النساء والطيب وهو يحرم الصيد خارجاً من الحرم وهو مما أباح عمر فيخالف عمر لراي نفسه، ويتبعه، ويخالف به ما جاء عن النبي ﷺ مع كثرة خلاف عمر لراي نفسه وراي بعض اصحاب النبي قال: ولم أعلم له مذهباً إلا أن يكون شبه عليه بحديث يعلى بن أمية في أن يغسل المحرم أثر الصفرة عنه.

فإن قال قائل: فهل يخالف حديث يعلى حديث عائشة؟
قيل: لا إنما أمره النبي بالغسل فيما نرى، والله أعلم للصفرة عليه، وإنما نهى أن يتزعر الرجل، ولا يجوز أن يكون أمر الأعرابي أن يغسل الصفرة إلا لما وصفت؛ لأنه لا ينهى عن الطيب في حال يتطيب فيها ﷺ، ولو كان أمره بغسل الصفرة؛ لأنها طيب كان أمره إياه بغسل الصفرة عام الجمرات وهي سنة ثمان، وكان تطيبه في حجة الإسلام وهي سنة عشر؛ فكان تطيبه لإحرامه وحلّه ناسخاً لأمره الأعرابي بغسل الصفرة والذي خالفنا يروي أن أم حبيبة طيبت معاوية ونحن نروي عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص التطيب للإحرام والحل ونرويه عن غيرهما وهو يقول معنا في الرجل يجامع أهله من الليل، ثم يصبح جنباً إن صومه تام؛ لأن الجماع كان وهو مباح له والطيب كان

٣١٤١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَأَيْتُ وَيَيْصُ الطَّيْبِ فِي مَقَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ.

٣١٤٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ بِالْجِعْرَانَةِ فَأَتَاهُ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ مَقْطَعَةٌ يَغْنِي جَبَّةً وَهُوَ مُضْمَخٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَخْرَجْتُ بِالْعُمْرَةِ وَهَذِهِ عَلَيَّ؟ فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ مَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ فَاصْنَعْهُ فِي عُمْرَتِكَ.

٣١٤٣- أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَلِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يَتَزَعَّرَ الرَّجُلُ.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ فنرى جازئاً للرجل والمرأة أن يتطيبا بالغالية وغيرها مما يبقى ريحه بعد الإحرام إذا كان تطيب به قبل الإحرام ونرى إذا رمى الجمرة وحلق وقبل أن يفيض أن الطيب حلال له ونهى الرجل حلالاً بكل حال أن يتزعر ونأمره إذا تزعر غير محرم أن يغسل الزعفران عنه.

وكذلك نأمره إذا تزعر قبل أن يحرم، ثم أحرم وبه أثر الزعفران أن يغسل الزعفران نفسه للإحرام.

وإنما قلنا هذا؛ لأن الدلالة عن رسول الله تشبه أن يكون لم يأمره بغسل الصفرة إلا أنه نهى أن يتزعر الرجل، وأن رسول الله أمر غير محرم أن يغسل الصفرة عنه، ولم يأمره لكراهية الطيب للمحرم إذا كان الطيب وهو حلال؛ لأنه تطيب حلالاً بما بقي عليه ريحاً محرماً.

قال الشافعي: ونأمر المحرم إذا هو حلق أن يتطيب كما نأمره أن يلبس على معنى إن شاء إباحة له لا إيجاباً عليه ونبيح له الصيد إن خرج من الحرم.

٥٨- باب الخلاف في تطيب المحرم للإحرام

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفتنا بعض أهل ناحيتنا في التطيب قبل الإحرام وبعد الرمي والحلاق وقبل طواف الزيارة، فقال: لا يتطيب بما يبقى ريحه عليه، ولا بأس أن يذهب قبل الإحرام بما لا يبقى ريحه عليه، وإن بقي لينه في رأسه ولحيته وإذابه الشعث قال: وكان الذي ذكر واحتج به أن عمر بن الخطاب أمر معاوية وأحرم معه فوجد منه ريحاً طيباً فأمره أن

٦٠- باب خطبة الرجل على خطبة أخيه

٣١٥٢- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ.

٣١٥٣- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَثَلَّةُ قَالَ: وَقَدْ زَادَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ حَتَّى يَأْذَنَ أَوْ يَتْرُكَ.

٣١٥٤- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لَهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقِ زَوْجِهَا: فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ فَأَخْبَرْتَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ خُطِبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَمَا مُعَاوِيَةُ فَمُعْتَلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ أَنْ يَكْبِيَ أَسَافَةً بِنَ زَيْدٍ قَالَتْ فَكَرِهْتَهُ، فَقَالَ أَنْكِحِي أَسَافَةً فَتَنْكِحْتُهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَطَ بِهِ.

قال الشافعي: وحديث فاطمة غير مخالف حديث ابن عمر وأبي هريرة في نهى النبي ﷺ أَنْ يَخْطُبَ الْمَرْءُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وحديث ابن عمر وأبي هريرة مما حفظت جملة عامة يراود بها الخاص، والله أعلم؛ لأن رسول الله لا ينهى أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخاطب هو فيها على غيره، ولكن نهيه عنها في حال دون حال.

فإن قال قائل: فأني حال نهى عن الخطبة فيها؟

قيل: والله أعلم أما الذي تدل عليه الأحاديث، فإن نهيه عن أن يخاطب على خطبة أخيه إذا أذنت المرأة لوليتها أن يزوجه؛ لأن رسول الله رد نكاح خنساء بنت خدام وكانت ثيباً فزوجها أبوها بلا رضاها فدللت السنة على أن الولي إذا زوج قبل إذن المرأة المزدوجة كان النكاح باطلاً، وفي هذا دلالة على أنه إذا زوج بعد رضاها كان النكاح ثابتاً وتلك الحال التي إذا زوجها فيها الولي ثبت عليها فيها النكاح، ولا يجوز فيه، والله أعلم.

غير هذا؛ لأنه لا حالين لها يختلف حكمها في النكاح فهما غيرهما وفاطمة لم تعلم رسول الله إذنها في أن تزوج معاوية ولا أبا جهم، ولم يرو أن النبي نهى معاوية ولا أبا جهم أن يخاطب أحدهما بعد الآخر ولا أحسبهما خطباها إلا مفترقين أحدهما قبل الآخر.

قال: فإن كانت المرأة بكرة يزوجه أبوها أو أمة يزوجه سيدها فخطبت، فلا تنهى أحداً أن يخاطبها على خطبة غيره حتى يعدة الولي أن يزوجه؛ لأن رضا الأب والسيّد فيهما كرضاها في أنفسهما.

قال: فقال لي قائل إن بعض أصحابك ذهب إلى أن قال: إنما نهى عن الخطبة إذا ركنت المرأة.

فقلت هذا كلام لا معنى له أفرايت إن كان ذهب إلى أنها إذا ركنت أشبه بالنكاح منها قبل أن تركن، فقبل له أفرايت إن خطبها رجل فشتمته وأذنته، ثم عاد فتركت شتمه وسبكت، ثم عاد، فقالت: أنظر ليست في كل حال من هذه الأحوال أقرب إلى أن تكون رضيت بنكاحه منها في الحال التي قبلها؛ لأنها إذا تركت الشتم فكأنها قريبة من الرضا، وإذا قالت: أنظر فهي أقرب من الرضا منها إذا تركت الشتم، ولم تقل أنظر أرايت إن قال له: قائل إذا كان بعض هذا لم يسع غيره الخطبة هل الحجة عليه إلا أن يقال هي راكن وقريبة من الرضا ومستدل على هواها لا يجوز إنكاحها، وإذا لم يجوز إنكاحها، فلا حكم يخالف هذا منها إلا أن تأذن لوليتها أن يزوجه، وإذا لم تأذن لوليتها أن يزوجه فليس له أن يزوجه، وإن زوجها رد النكاح وهي إذا أذنت بالنكاح فعلى ولتها تزويجها؛ فإن لم يفعل زوجها الحاكم، وإذا زوجت بعد الإذن جاز النكاح ولا افتراق لحالها أبداً إلا الإذن، وما خالف من ترك الإذن، ومن قال: إذا ركنت خالف الأحاديث كلها، فلم يجوز الخطبة بكل حال لحديث فاطمة، ولم يردها بكل حال لجملة حديث ابن عمر وأبي هريرة، ولم يستدل ببعضها على بعض فيأتي بمعنى يعرف.

قال الشافعي: وقول من زاد في الحديث حتى يأذن أو يترك لا يحيل من الأحاديث شيئاً، وإذا خطبها رجل فأذنت في إنكاحه، ثم ترك نكاحها وأذن لخاطبها جاز لغيره أن يخاطبها، وما لم يفعل لم يجوز.

قال الشافعي: فإن قال قائل: فمن أين ترى هذا كان في الرواية هكذا؟

قيل: والله أعلم إما أن يكون محدث حضر سائلاً سال رسول الله عن رجل خطب امرأة فأذنت فيه، فقال رسول الله لا يخاطب أحدكم على خطبة أخيه يعني في الحال التي سال فيها على جواب المسألة فسمع هذا من النبي، ولم يحك ما قال السائل أو سبقته المسألة وسمع جواب النبي فأنكى به وأذاه، ويقول رسول الله لا يخاطب أحدكم على خطبة أخيه إذا أذنت أو كان حال كذا فأدى بعض الحديث، ولم يؤد بعضاً أو حفظ بعضاً وأدى ما يحفظه، ولم يحفظ بعضاً فأدى ما أحاط بحفظه، ولم يحفظ بعضاً فسكت عما لم يحفظ أو شك في بعض ما سمع فأدى ما لم يشك

فيه وسكتَ عما شكَّ فيه منه أو يكونَ فعلٌ ذلكَ من دونه ثمَّ حلَّ الحديثُ عنه، وقد اعتبرنا عليهم، وعلى من أدركنا فراينا الرجلَ يسألُ عن المسألةِ عنده حديثٌ فيها فيأتي من الحديثِ بحرفٍ أو حرفين يكونُ فيهما عنده جوابٌ لما يسألُ عنه ويتركُ أولَ الحديثِ وآخره؛ فإن كانَ الجوابُ في أوله تركَ ما بقيَ منه، وإن كانَ جوابُ السائلِ له في آخره تركَ أوله وربما نشطَ المحدثُ فأتى بالحديثِ على وجهه، ولم يبقَ منه شيئاً، ولا يخلو من روى هذا الحديثُ عن النبيِّ عندي، والله أعلمُ من بعضِ هذه المعاني.

٦١ - باب الصوم لرؤية الهلال والفطر له

٣١٥٥ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا؛ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ.

وكانَ عبدُ اللَّهِ بنُ عمرَ يصومُ قبلَ الهلالِ يومَ قيلَ لإبراهيمَ يتقدم؟ قال: نعم.

٣١٥٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: عَجِبْتُ مِمَّنْ يَتَقَدَّمُ الشَّهْرَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ وَلَا تَفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ.

٣١٥٧ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ يَبْسُومَ، وَلَا يَوْمِينَ إِلَّا أَنْ يُوَفِّقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَخَذَكُمْ صَوْمُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ؛ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ.

٣١٥٨ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي عَقْفَةَ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صِيَامًا فَلْيَصُمْهُ.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ والظاهر من أمر رسول الله، والله أعلم أن لا يصام حتى يرى الهلال، ولا يفطر حتى يرى الهلال؛ لأن الله جعل الأهلة مواقيت للناس والحج، وقدرها يتم وينقص فامرهم الله أن لا يصوموا حتى يروا الهلال على

وكذلك فاصنعوا في عدد رمضان فتكونون على يقين من أن يكون لكم الفطر؛ لأنكم قد صمتكم كمال الشهر قال وابنُ عمرَ سمعَ الحديثَ كما وصفت، وكان ابنُ عمرَ يتقدم رمضانَ يومَ قال وحديثُ الأوزاعي لا تصوموا إلا أن يوافقَ ذلكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَخَذَكُمْ يَحْتَمِلُ معنى مذهبِ ابنِ عمرَ في صومه قبلَ رمضانَ إلا أن تصوموا على ما كنتم تصومون متطوعين لا أن عليكم واجباً أن تصوموا إذا لم تروا الهلال.

قال: ويحتملُ خلافه من أن يرى أن لا يوصلَ رمضانَ بشيء من الصوم إلا أن يكونَ رجلٌ اعتادَ صومه من أيام معلومة فوافقَ بعضَ ذلكَ الصومَ يوماً يصلُ شهرَ رمضان.

قال الشافعي: فاختارَ أن يفطرَ الرجلُ يومَ الشكِّ في هلالِ رمضانَ إلا أن يكونَ يوماً كَانَ يَصُومُهُ فاختارَ صِيَامَهُ، وأسألُ اللهَ التوفيقَ.

ولهذا نظيرُ في الصلاةِ سنذكره في موضعه إن شاء الله. وهو النهي عن الصلاة في ساعاتٍ من النهار.

٦٢ - باب نفى الولد

٣١٥٩ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - الشكُّ من سُفْيَانَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ.

٣١٦٠ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ وَسَعْدًا اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ابْنِ أُمِّ زَمْعَةَ، فَقَالَ سَعْدٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصَانِي أَخِي إِذَا قَدِمْتَ مَكَّةَ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى ابْنِ أُمِّ زَمْعَةَ فَأَقْبِضَهُ، فَإِنَّهُ ابْنِي، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ أَخِي وَابْنُ أُمِّ زَمْعَةَ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِ أَبِي فَزَأَى شَبْهًا بَيْنًا بَعْثَةً، فَقَالَ هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَخَتْنِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ.

٣١٦١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَسَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ فَارَقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ وَالْحَقَّ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ.

وإن أشبهه كما لم يلحق النبي المولود الذي نفاه زوج المرأة باللعان، ولم ينسبه إلى رجل بعينه وعرف النبي ﷺ شبهه به؛ لأنه ولد على غير فراش وترك النبي أن يلحقه به مثل قوله وللعاهر الحجر فجعل ولد العاهر لا يلحق كان العاهر له مدعيًا أو غير مدع.

قال الشافعي: والمعنى الثاني إذا تنازع الولد رب الفراش والعاهر فالولد لرب الفراش، وإن نفى الرجل الولد بلعان فهو منفي، وإذا حدث إقرار بعد اللعان فالولد لاحق له؛ لأن المعنى الذي نفى به عنه بالتعانه.

وكذلك إذا أقر بكذبه باللعان كان الولد للفراش كما قال رسول الله، ولو أقر به مرة لم يكن له نفيه بعد إقراره باللعان؛ لأن إقراره بكل حق لأدعي مرة يلزمه، ولا يخرج منه شيء غيره، وقد قال قائل من غير أهل العلم لا أنفي الولد باللعان وأجعل الولد لزوج المرأة بكل حال؛ لأن النبي قال: الولد للفراش وقوله: الولد للفراش حديث مجمع عليه، ونفي الولد عن رب الفراش حديث يخالف الولد للفراش قال: وحديث الولد للفراش ثابت.

وكذلك حديث نفي الولد باللعان والحديث أن النبي نفى الولد عن المتلاعنين والحقه بأمه أوضح معنى وأحرى أن لا يكون فيه شبهة من حديث الولد للفراش؛ لأنه إذا نص الحديث في الولد للفراش، فإنما هو أن رجلين تنازعا ولدا أحدهما يدعيه لرب أمه الواطئ لها بالملك. والآخر يدعيه لرجل وطئ تلك الأمة بغير ملك ولا نكاح فقضى رسول الله ﷺ بنسبه لملك الأمة.

أفرايت لو قال لنا قائل: إذا كان مثل هذا فالولد للفراش؛ لأن رسول الله إنما أحقه بالفراش بالدعوى لصاحب الفراش، وإذا لم يكن هذا فولد مولود على فراش رجل لم أحقه به إلا بدعوى يحدثها له هل الحجة عليه إلا أن معقولا في الحديث أن يثبت النسب بالحلال، ولا يثبت بالحرام، وإن لم يكن نصاً بأن الولد للفراش بدعوى رب الفراش، وأن يكون يدعيه له من تجوز دعوته عليه فحديث إلحاق الولد بالمرأة بين بنفسه لا يحتاج فيه إلى تفسير من غيره، فلا يحتمل تأويلاً، ولم أعلم فيه مخالفاً من أهل العلم.

قال الشافعي: أرايت لو أن رجلاً عمداً إلى سنة لرسول الله فخالفها أو إلى أمر عرف عوام من العلماء مجتمعين عليه لم يعلم لهم فيه منهم مخالفاً فعارضه أ يكون له حجة بخلافه أم يكون بها جاهلاً يجب عليه أن يتعلم؟ لأنه لو جاز هذا لأحد كان لكل أحد أن يقتض كل حكم بغير سنة وبغير اختلاف من أهل العلم؟ فمن صار إلى مثل ما وصفت من أن لا ينفي الولد بلعان خالف سنة رسول الله، ثم ما أعلم المسلمين اختلفوا فيه، ثم من أعجب أمر قائل هذا القول أنه يدعي القول بالإجماع وإبطال غيره فما

٣١٦٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَرْسَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى شَيْخٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ كَانَ يَسْكُنُ دَارَنَا فَذَهَبَتْ مَعَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ وِلَادٍ مِنْ وِلَادِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ أُمَّا الْفِرَاشُ فَلِفُلَانٍ، وَأُمَّا النُّطْفَةُ فَلِفُلَانٍ، فَقَالَ عُمَرُ صَدَقَ، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ قَضَى بِالْفِرَاشِ.

٣١٦٣- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، وَذَكَرَ حَدِيثَ الْمُتْلَاعِنِينَ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ انظُرُوا هَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِوِ اسْتَحْمَ أَذْعَجَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَ الْأَلْتَيْنِ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِوِ أَخْيَمَرَ كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا كَافِيًا.

قال فجاءت به على التمتع المكروه.

٣١٦٤- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِنْ جَاءَتْ بِوِ أُمَيَّرَ سَبْطًا فَهُوَ لِرِزْوَجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِوِ أَذْيَجَ جَعْدًا فَهُوَ لِلَّذِي يَتَّبِعُهُ. قال فجاءت به أديعج.

قال الشافعي: وفي حديث إبراهيم بن سعد عن الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله نفى الولد عن الزوج؛ لأنه لو لم ينه عنه لم يأمر، والله أعلم بالنظر إليه، ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سرائرهم؛ لأن الله لا يطلع على السرائر غيره، وفي ذلك إبطال أن يحكم الناس في شيء أبداً بغير الظاهر وإبطال أحكام التوهم كلها من الذرائع، وما يغلب على سامعه، وما سواها ولا نبي لا أعلم شيئاً بعد أمر المنافق أبين من أن يقول رسول الله للملاعنة، وهي حلي إن جاءت به كذا فهو للذي يتهمه، وإن جاءت به كذا، فلا أحسبه إلا قد كذب عليها فتأتي به على ما وصف أنه للذي يتهمه، ثم لا يجد الذي يتهم به ولا هي.

قال الشافعي: وفي حديث مالك عن نافع ما في هذه الأحاديث من إلحاق النبي الولد بالمرأة، وذلك نفيه عن أبيه وهو أبين من هذه في نفي الولد عن أبيه عند من ليس له نظر.

قال الشافعي: وليس يخالف حديث نفي الولد عن من ولد على فراشه قول النبي الولد للفراش وللعاهر الحجر ومعنى قوله: الولد للفراش معنيان أحدهما وهو أعمهما وأولاهما أن الولد للفراش ما لم ينه رب الفراش باللعان الذي نفاه به عنه رسول الله، فإذا نفاه باللعان فهو منفي عنه وغير لاحق بمن ادّعى بزناً،

يعدو أن يكون رجلاً لا يعرف إجماعاً ولا افتراقاً في هذا أو يكون رجلاً لا يبالي ما قال.

كما وصفت.

فإن قيل: فهل من دليل تقوم به الحجة في ترك أن تحسب الثلاث واحدة في كتاب أو سنة أو أمر ابن عمك ذكرت؟

قيل: نعم.

٦٣- باب في طلاق الثلاث المجموعة

٣١٦٥- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا الصُّهْمَاءِ قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّمَا كَانَتْ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ تُجْعَلُ وَاحِدَةً.

وَأَبِي بَكْرٍ وَثَلَاثٌ مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ.

٣١٦٦- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي أَلْفًا، فَقَالَ تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ تَسْعِمَاتٍ وَسَبْعًا وَتَسْعِينَ.

٣١٦٧- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ،

عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِائَةً، فَقَالَ تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ سَبْعًا وَتَسْعِينَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الثَّلَاثَ كَانَتْ تُحْسَبُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَاحِدَةً يَعْنِي أَنَّهُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ فَالَّذِي يَشْبَهُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَدْ عَلِمَ إِنْ كَانَ شَيْئًا فَنَسَخَ.

فإن قيل: فما دل على ما وصفت؟

قيل: لا يشبه أن يكون يروي عن رسول الله شيئاً، ثم يخالفه بشيء لم يعلمه كان من النبي فيه خلافة.

فإن قيل: فلعل هذا شيء روي عن عمر، فقال فيه ابن عباس يقول عمر قيل قد علمنا أن ابن عباس يخالف عمر في نكاح المتعة وبيع الدينار بالدينارين، وفي بيع أمهات الأولاد وغيره فكيف يوافق في شيء يروي عن النبي فيه خلافة؟ فإن قيل فلم يذكره؟

قيل: وقد يسأل الرجل عن الشيء فيجيب فيه، ولا يتقصى فيه الجواب ويأتي على الشيء، ويكون جائزاً له كما يجوز له لو قيل أصلى الناس على عهد رسول الله إلى يستأمن المقدس؟ أن يقول: نعم، وإن لم يقل، ثم حوكت القبلة.

قال: فإن قيل: فقد ذكر على عهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر قيل: والله أعلم وجوابه حين استفتى يخالف ذلك

٣١٦٨- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَقْضَى عِدَّتُهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ فَعَدَّ رَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ لَهُ فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ أَهْلَهَا حَتَّى إِذَا شَارَفَتْ اقْتِضَاءَ عِدَّتِهَا ارْتَجَعَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَوِيكَ إِلَيَّ وَلَا تَحِلُّنَّ أَبَدًا فَانْزَلَ اللَّهُ «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ» فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ الطَّلَاقَ جَدِيداً مِنْ يَوْمِئِذٍ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ طَلَّقَ أَوْ لَمْ يُطَلِّقْ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ هَذَا فَلَعَلَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَجَابَ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَ وَالْوَاحِدَةَ سَوَاءٌ، وَإِذَا جَعَلَ اللَّهُ عِدَّةَ الطَّلَاقِ عَلَى الزَّوْجِ، وَأَنْ يُطَلِّقَ مَتَى شَاءَ فَسَوَاءُ الثَّلَاثُ وَالْوَاحِدَةُ وَأَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ فِي أَنْ يَقْضَى بِطَلَاؤِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَحَكَّمَ اللَّهُ فِي الطَّلَاقِ أَنَّهُ مَرَّتَانٍ «فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ» وَقَوْلُهُ «فَإِنْ طَلَّقَهَا» يَعْنِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ الثَّلَاثَ «فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ»، فَدَلَّ حُكْمُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَحْرُمُ بَعْدَ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ وَجَعَلَ حُكْمَهُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ إِلَى الْأَزْوَاجِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حَدَثَ تَحْرِيمُ الْمَرْأَةِ بِطَلَاكِ ثَلَاثٍ وَجَعَلَ الطَّلَاقَ إِلَى زَوْجِهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِمَجْمُوعَةٍ أَوْ مَفْرَقَةٍ حَرِّمَتْ عَلَيْهِ بَعْدَهُنَّ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ كَمَا كَانُوا يَمْلِكُونَ عَتَقَ رَقِيقَهُمْ، فَإِنْ أَعْتَقَ وَاحِداً أَوْ مِائَةً فِي كَلِمَةٍ لَزِمَهُ ذَلِكَ كَمَا يَلْزِمُهُ كُلُّهَا جَمْعُ الْكَلَامِ فِيهِ أَوْ فَرَقَهُ مِثْلُ قَوْلِهِ لِنِسْوَةٍ لَهُ أَنْتُنَّ طَوَالِقُ، وَاللَّهُ لَا أَقْرِبُكُمْ وَأَنْتُنَّ عَلَيَّ كَظْهِرِ أُمِّي وَقَوْلُهُ لِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا وَلِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا وَلِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا، فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِجَمْعِ الْكَلَامِ مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى جَمِيعُهُ كَلَامٌ فَيَلْزِمُهُ بِجَمْعِ الْكَلَامِ مَا يَلْزِمُهُ بِفَرِيقِهِ.

فإن قال قائل: فهل من سنة تدل على هذا؟

قيل: نعم.

٣١٦٩- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْهُ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ،

قَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَلَطَقَنِي فَبَتُّ طَلَّاقِي فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الشَّوْبِ فَبَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ، وَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ قَالَ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ وَخَالِدُ بْنُ مَعْيِدٍ بْنُ الْعَاصِ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فَنَادَى يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ مَا تَجْهَرُ بِهِ هَذِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قال الشافعي: فإن قيل: فقد يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رِفَاعَةُ بَتَّ طَلَّاقًا فِي مَرَاتٍ.

قلت: ظاهره في مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ وَبَتَّ إِنَّمَا هِيَ ثَلَاثٌ إِذَا احْتَمَلَتْ ثَلَاثًا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ وَلَوْ كَانَتْ عَائِشَةُ حَسِبَتْ طَلَّاقَهَا بِوَاحِدَةٍ كَانَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى رِفَاعَةَ بِلا زَوْجٍ.

فإن قيل: اطلَّقَ أَحَدُ ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ؟

قيل: نعم غُوَيْرَ الْعَجَلَانِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يُخْبِرَهُ النَّبِيُّ أَنَهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالْعَانَ، فَلَمْ أَعْلَمْ النَّبِيُّ نَهَاهُ وَقَاطِمَةُ بَنَتْ قَيْسَ تَحْكِي لِلنَّبِيِّ أَنْ زَوَّجَهَا بَتَّ طَلَّاقًا تَغْيِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ النَّبِيُّ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ لِأَنَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا، وَلَمْ أَعْلَمْهُ عَابَ طَلَّاقٍ ثَلَاثًا مَعًا.

قال الشافعي: فَلَمَّا كَانَ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي رِفَاعَةَ مُوَافِقًا ظَاهِرَ الْقُرْآنِ، وَكَانَ ثَابِتًا كَانَ أَوَّلُ الْحَدِيثَيْنِ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِالْبَيِّنِ فِيهِ جَدًّا.

قال الشافعي: وَلَوْ كَانَ الْحَدِيثُ الْآخِرُ لَهُ غَخَالٌ كَانَ الْحَدِيثُ الْآخِرُ يَكُونُ نَاسِخًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ بِالْبَيِّنِ فِيهِ جَدًّا.

٦٤ - باب طلاق الحائض

٣١٧٠ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَيْمَنَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ، فَقَالَ: كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ، فَقَالَ النَّبِيُّ لِيَرْتَجِعَهَا فَرَدَّهَا عَلَيَّ، وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا، فَقَالَ: إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلَّقْ أَوْ يُمَسِكَ.

٣١٧١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ

طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ فَسَأَلَ عُمَرَ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ مُرَّةً فَلْيَرْجِعْهَا، ثُمَّ لِيَمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ.

٣١٧٢ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُمْ أَرْسَلُوا إِلَى نَافِعٍ يَسْأَلُونَهُ هَلْ حُسِبَتْ تَطْلِيقَةُ ابْنِ عُمَرَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قال الشافعي: حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ أَمَرَ عُمَرَ أَنْ يَأْمُرَ ابْنَ عُمَرَ أَنْ يَرْجِعَ امْرَأَتَهُ دَلِيلٌ يَنْبَغِي عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَالُ لَهُ رَاجِعٌ إِلَّا مَا قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلَّاقُهُ لِقَوْلِ اللَّهِ فِي الْمَطْلُوقَاتِ «وَيَعُولُنَّ أَحَقَّ بِرُدِّهِنَّ فِيهِ ذَلِكَ»، وَلَمْ يَقُلْ هَذَا فِي ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ، وَإِنْ مَعْرُوفًا فِي اللِّسَانِ بَأَنَّهُ إِنَّمَا يَقَالُ لِلرَّجُلِ رَاجِعَ امْرَأَتِكَ إِذَا افْتَرَقَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ شَيْئٌ بِهِ وَنَافِعٌ أَثَبَتْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَالْأَثَبُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ أَوَّلَى أَنْ يَقَالُ بِهِ إِذَا خَالَفَهُ، وَقَدْ وَافَقَ نَافِعًا غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الثَّقَلَيْنِ فِي الْحَدِيثِ فَقِيلَ لَهُ: أَحْسِبْتَ تَطْلِيقَةَ ابْنِ عُمَرَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ تَطْلِيقَةً؟

فَقَالَ: فَمَهْ أَوْ إِنْ عَجَزَ بِعَيْنِي أَنَّهُا حَسِبْتُ قَالَ وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَحْسَبُ قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فِيمَا كَانَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ» لَمْ يَخْصُ طَلَّاقًا دُونَ طَلَّاقٍ.

قال الشافعي: وَمَا وَافَقَ ظَاهِرَ كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْحَدِيثِ أَوَّلَى أَنْ يَبَيَّنَ مَعَ أَنَّ اللَّهَ إِذَا مَلَكَ الْأَزْوَاجَ الطَّلَاقَ وَجَعَلَهُ إِحْدَاثَ تَحْرِيمِ الْأَزْوَاجِ بَعْدَ أَنْ كُنَّ حَلَالًا وَأَمَرُوا أَنْ يَطْلُقُوهُنَّ فِي الطَّهَرِ فَطَلَّقَ رَجُلٌ فِي خِلَافِ الطَّهَرِ لَمْ تَكُنِ الْمَعْصِيَةُ إِنْ كَانَ عَالِمًا تَطْرُحُ عَنْهُ التَّحْرِيمَ، ثُمَّ إِذَا حَرَمَتْ بِالطَّلَاقِ، وَهُوَ مُطِيعٌ فِي وَقْتِهِ كَانَتْ حَرَامًا بِالطَّلَاقِ إِذَا كَانَ عَاصِيًا فِي تَرْكِهِ الطَّلَاقِ فِي الطَّهَرِ؛ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَزِيدُ الزَّوْجَ خَيْرًا إِنْ لَمْ تَرْدِهِ شَرًّا.

فإن قيل: فهل لقوله، فلم تحسب شيئاً وجه؟

قيل له: الظاهر، فلم تحسب تطلقه، وقد يحتمل أن تكون لم تحسب شيئاً صواباً غير خطيأ يومر صاحبه أن لا يقم عليه إلا ترى أنه يومر بالراجعة، ولا يومر بها الذي طلق طاهراً امرأته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جوابي أجاب به لم يصنع شيئاً صواباً.

٦٥ - باب بيع الرطب باليابس من الطعام

من الرطب.

وكذلك لا يجوز رطب برطب؛ لأن نقصهما يختلف لا يدرى كم نقص هذا ونقص هذا فيصير مجهولاً بمجهول وسواء كان الرطب بالرطب من الطعام من نفس خلقته أو رطباً بل بغير مبلول.

قال الشافعي: وإذا رخص رسول الله ﷺ في بيع العرايا وهي رطب بتمر كان نهيه عن الرطب بالتمر والمزابنة عندنا، والله أعلم من الجمل التي خرجها عامٌ وهي يراد بها الخاص والنهي عامٌ على ما عدا العرايا والعرايا بما لم تدخل في نهيه؛ لأنه لا ينهى عن أمر يأمر به إلا أن يكون منسوخاً ولا نعلم ذلك منسوخاً، والله أعلم قال الشافعي: والعرايا أن يشتري الرجل تمر النخلة وأكثر بخرصة من التمر بخرصة الرطب رطباً، ثم يقدر كم يقص إذا ييس، ثم يشتري بخرصة تمر يقبض التمر قبل أن يتفرق البائع والمشتري؛ فإن تفرقا قبل أن يتقبض التمر فسد البيع كما يفسد في الصرف، ولا يشتري رجل من العرايا إلا ما كان خرصه تمر أقل من خمسة أوسق، فإذا كان أقل من خمسة أوسق بشيء، وإن قل جاز فيه البيع.

فإن قال قائل: كيف يجوز البيع فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما هو أكثر منها قيل يجوز بما أجاز به رسول الله ﷺ الذي فرض الله طاعته، ولم يجعل لأحد أن يقول معه إلا باتباعه ويرد بما رده به عليه السلام.

٣١٧٨ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

الشك من داود قال الشافعي: وفي توقيت رسول الله ﷺ إجازته بمكيلة من العرايا دليل على منع ما هو أكثر منها فهو ممنوع يبيعه في الحديث نفسه.

ولو قال قائل وأدخله في بيع الرطب بالتمر والمزابنة لكان منعباً يصح عندنا، والله أعلم ولا تكون العرايا إلا من نخل أو عنب لا بخرص غيرهما.

حدثنا الربيع قال: قال الشافعي: ولا يجوز بيع تمر بتمر إلا مثلاً بمثل كيلاً بكيل، ولا يجوز وزناً بوزن؛ لأن أصله الكيل.

٦٦ - باب الخلاف في العرايا

حدثنا الربيع قال: قال الشافعي: ولم يجد الذين يظهرون القول بالحديث في شيء من الأحاديث من الشبه ما وجدوا في

٣١٧٣ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُهَيْبٍ أَنَّ زَيْدَ أَبِي عِيَّاشٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ قَالَ لَهُ سَعْدٌ: أَهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ الْبَيْضَاءُ فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْ شِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْتَقَصُّ الرُّطْبَ إِذَا بَيْسَ؟ قَالُوا: نَعَمْ فَتَنَى عَنْ ذَلِكَ.

٣١٧٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ.

والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً.

٣١٧٥ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِكَيْلِهَا تَمْرًا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا.

٣١٧٦ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ.

٣١٧٧ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ، وليس فيه حديث يخالف صاحبه إنما النهي عن المزابنة وهي كل بيع كان من صنف واحد من الطعام بيع منه كيل معلوم بجزاف.

وكذلك جزاف بجزاف؛ لأن بينا في سنة رسول الله ﷺ أن يكون الطعام بالطعام من صنفه معلوماً عند البائع والمشتري مثلاً بمثل ويدأ بيدو والجزاف بالكيل والجزاف بالجزاف مجهول وأصل نهى النبي ﷺ عن بيع الرطب بالتمر؛ لأن الرطب ينقص إذا ييس في معنى المزابنة إذا كان ينقص إذا ييس فهو تمر بتمر أقل منه وهو لا يصلح بأقل منه وتمر بتمر لا يدرى كم مكيلة أحدهما من الآخر الرطب إذا ييس فصار تمرًا لم يعلم كم قدره من قدر التمر.

وهكذا قلنا لا يصلح كل رطب يابس في حال من الطعام إذا كانا من صنف واحد ولا رطب برطب؛ لأن رسول الله ﷺ إنما نهى عن بيع الرطب بالتمر؛ لأن الرطب ينقص ونظر في المتعقب

ما أحلَّ ولا بما أحلَّ ما حرَّم فاطيعه في الأمرين، وما علمتكم إلا عطلت نصَّ قوله في العرايا وعامةً من روي عنه النَّبيُّ في المزابنة روى أنَّ النَّبيَّ أرخصَ في العرايا، فلم يكن للتَّوهم ههنا موضعٌ فنقولُ الحديثانِ مختلفان، ولقد خالفه في فروجِ بيعِ الرُّطبِ بالنَّبيِّ قال: ووافقنا بعضُ أصحابنا في جملة قولنا في بيعِ العرايا، ثمَّ عاد، فقال: لا تباعُ إلا من صاحبها الَّذي أعرأها إذا تأذَى بدخولِ الرَّجلِ عليه بتمرٍ إلى الجذاذِ قال فما علمته أحلَّها فيحلَّها لكلِّ مشترٍ ولا حرَّمها، فيقول قولٌ من حرَّمها وزاد، فقال تباعُ بتمرٍ نسيئةً والنَّسيئةُ عنده في الطَّعامِ حرامٌ، ولم يذكر عن النَّبيِّ ولا غيره أنَّه أجازَ أن تباعَ بدينٍ فكيف جازَ لأحدٍ أن يجعلَ الدَّينَ في الطَّعامِ بلا خبرٍ عن رسولِ الله، وأن يحلَّ بيعاً من إنسانٍ يحرِّمه من غيره فشرَّهم صاحبنا في ردِّ بيعِ العرايا في حالِ وزادَ عليهم إذ أحلَّها إلى الجذاذِ فجعلَ طعاماً بطعامٍ إلى أجلٍ وإلى أجلٍ مجهولٍ؛ لأنَّ الجذاذَ مجهولٌ والأجالَ لا تجوزُ إلا معلومةٌ قال والعرايا النَّبيُّ أرخصَ رسولُ الله فيها فيما دونَ ذكرِ محمودَ بنِ ليبيدٍ قال: سألتَ زيدَ بنَ ثابتٍ.

فقلت ما عراياكم هذه التي تحلونَّها، فقال: فلانٌ وأصحابُه شكَّروا إلى رسولِ الله أنَّ الرُّطبَ يحضُرُ، وليسَ عندهم ذهبٌ ولا ورقٌ يشترون بها وعندهم فضلٌ تمرٍ من قوتِ سبتهم فأرخصَ لهم رسولُ الله أنَّ يشتروا العرايا بخرصها من التَّمرِ يأكلونها رطباً.

٦٧- بابُ بيعِ الطَّعامِ

٣١٧٩- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قال: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قال: مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ.

٣١٨٠- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قال: مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ.

٣١٨١- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قال أُمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَسْتَوْفَى.

وقال ابنُ عباسٍ برأيه ولا أحسبُ كلَّ شيءٍ إلا مثله.

٣١٨٢- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قال: قَدِمَ النَّبِيُّ

المَجْمَلُ مَعَ الْمَسْرِي، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَلْقَوْنَ بَعْدَ مَا أَهْلُ الْحَدِيثِ لَيْسَ لَهُمْ بَصَرٌ بِمَذَاهِبِهِ فَيَشْهَوْنَ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ ذَكَرْنَا بَعْدَ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا وَرَاءَهُ مِنَ الْمَجْمَلِ مَعَ الْمَسْرِي، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ فِي بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ حَلَالٌ فَخَالَفَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، وَوَاقَفْنَا، وَقَالَ: لَا يَجُوزُ لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَادَ صَاحِبُهُ الَّذِي خَالَفَهُ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِمَجْنُطَةٍ بِمَجْنُطَةٍ مَبْلُولَةٍ وَإِحْدَاهُمَا أَكْثَرُ ابْتِلَالًا مِنَ الْأُخْرَى وَلَا رُطْبٍ بِرُطْبٍ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ أَظْهَرَ الْأَخَذَ بِالْحَدِيثِ جَمْلَةً، ثُمَّ خَالَفَ مَعْنَاهُ فِيمَا وَصَفْتُ، وَقَالَ: وَلَا بَأْسَ بِتَمْرَةٍ بِتَمْرَتَيْنِ وَثَلَاثَ بِأَرْبَعٍ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَكُنَّ قَلِيلٌ لَهُ إِذَا كَانَ التَّمْرُ حَرَمًا إِلَّا كَيْلًا بِكَيْلٍ فَكَيْفَ أَجَزْتُ مِنْهُ قَلِيلًا بِكَثْرٍ.

فإن قال: لا يَكُنَّ فَهَكَذَا كُلُّ التَّمْرِ إِذَا فُرِّقَ قَلِيلًا، وَإِنَّمَا تَجْمَعُ تَمْرَةً إِلَى أُخْرَى فَتُكَالُ، وَفِي نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَيْلًا بِكَيْلٍ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ عَدَدًا بِعَدَدٍ مِثْلِهِ أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ، فَقَدْ أَجَزْتَهُ مُتَفَضِّلًا؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنْهُ إِلَّا مُسْتَوِيًا بِالْكَيْلِ.

قال الرَّبِيعُ قال يعني الشَّافِعِيُّ، وَخَالَفُونَا مَعًا فِي الْعَرَايَا، فَقَالُوا لَا تَحْجِزْ بَيْعَهَا، وَقَالُوا نَرُدُّ إِجَازَةَ بَيْعِهَا بِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَنَهْيِهِ عَنِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْعَيْنَيْنِ قَلِيلٌ لِبَعْضٍ مِنْ قَالٍ: هَذَا مِنْهُ؛ فَإِنْ أَجَازَ إِنْسَانٌ بَيْعَ الْمَزَابِنَةِ بِالْعَرَايَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَجَازَ بَيْعَ الْعَرَايَا قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ.

قلنا: هل الحجةُ عليه إلا كهيَّ عليكم في أن يطاعَ رسولُ الله فنحلَّ ما أحلَّ ونحرَّم ما حرَّم أرايت لو أدخلَ عليكم أحدٌ مثلاً هذا قال أنتم تقولون إنَّ النَّبيَّ قال: الْبَيْتَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وتقولون في الحديثِ دلالةٌ على أن لا يعطى إلا بَيْتَةً، ومن حلفَ برئٍ لم تقولون في قِتْلِ يَوْجُدُ في حَلَّةٍ يَحْلِفُ أَهْلُ الْحَلَّةِ وَيَعْمُونَ الدِّيَةَ تَغْتَرِمُونَ مَنْ حَلَفَ وَتَعْطُونَ مَنْ لَمْ تَقْمِ لَهُ الْبَيْتَةُ أَفْخَالَقْتُمْ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ الْبَيْتَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ قَالُوا لَا، وَلَكِنَّهُ جَمْلَةٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْخَاصُّ وَلَمَّا وَجَدْنَا عَمَرَ يَقْضِي فِي الْقِسَامَةِ فَيُعْطِي بِغَيْرِ بَيْتَةٍ وَيَحْلِفُ وَيَغْرَمُ.

قلنا: جملةُ الْبَيْتَةِ عَلَى الْمَدَّعِي عامٌ أريدَ به الْخَاصُّ؛ لِأَنَّ عَمَرَ لَا يَجْهَلُ قَوْلَ النَّبِيِّ، وَلَا يَخَالِفُهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَلِيلٌ لَهُ أَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ أدلُّ عَلَى قَوْلِهِ أَمْ قَوْلُ غَيْرِهِ قَالَ: لَا بَلْ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ أدلُّ عَلَى قَوْلِهِ.

قلت: وهو الَّذِي زَعَمْنَا نَحْنُ وَأَنْتَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَدِلُّ عَلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِقَوْلِ نَفْسِ الْقَائِلِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ، فَقَدْ يَخْفَى عَلَيْنَا قَوْلُهُ قَالَ وَكَيْفَ تَقُولُ.

قلت: أحلَّ ما أحلَّ من بيعِ العرايا وأحرَّم ما حرَّم من بيعِ المزابنة وبيعِ الرُّطبِ بِالتَّمْرِ سوى العرايا وأزعمُ أن لم يرد بما حرَّم

الْعِدِيَّةَ وَهُمْ يُسَلَفُونَ فِي التَّعْرِ السَّنَةِ وَالسَّتَيْنِ وَالثَّلَاثِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ مَنْ سَلَفَ فَلْيُسَلَفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ أَوْ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ.

٣١٨٣ - أَخْبَرَنَا الثَّقَلَاءُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: نَهَانِي النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي.

قال الشافعي: وليس شيء من هذه الأحاديث يختلف، ولكن بعضها من الجمل التي تدل على معنى المفسر وبعضها أدى فيه أكثر مما أدى في بعضها قال نسائي مقدم من أهل العلم ممن يكثر خلافنا ويدخل الجمل على المفسر والمفسر على الجمل، فقال: أرايت هذه الأحاديث اختلفت هي؟

قلت: ما يخالف منها واحدٌ واحداً قال فابن لي من أين اتفقت، ولم تختلف.

قلت: أما ابن عمر، فيقول إن رسول الله قال: مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ فَذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنْ لَا يَجُوزُ لِبْتَاعِ طَعَامًا يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ؛ لِأَنَّهُ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ مَضْمُونُ الْبَيْعِ عَلَى الْبَائِعِ، فَلَا يَكُونُ مِنْ ضَمَانٍ غَيْرِهِ بِالْبَيْعِ وَيَأْخُذُ هُوَ لِمَنَّهُ وَرَجَحُهُ وَهُوَ لَوْ هَلَكَ فِي يَدِ الْبَائِعِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ الْمُبْتَاعُ أَخَذَ مِنْهُ رَأْسَ مَالِهِ، وَكَانَ كَمَنْ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَأَمَّا حَدِيثُ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَمَثَلُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مِنْ ابْتِاعٍ طَعَامًا وَفِيهِ دَلَالَةٌ إِذْ قَالَ أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ فَالطَّعَامُ أَوْ بَيْعًا حَتَّى يَتَعْلَمَ بِعَيْنِي حَتَّى يَكَالَ، وَإِذَا اكْتَالَهُ الْمَشْتَرِي، فَقَدْ اسْتَوْفَاهُ، وَإِنْ كَانَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَوْضَحَ مَعْنَى مِنْهُ فَأَمَّا حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَاهُ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ عَنْ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا بَعِيْنَهُ لَا يَمْلِكُهُ وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا مَعْنَى حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ حَدِيثُ أَبِي الْمُهَالِبِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَمَرَ مَنْ سَلَفَ فِي تَمْرِ مَسْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَنْ يُسَلَفَ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ وَهَذَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْمُرءِ، وَلَكِنَّهُ بَيْعُ صَفْوَةٍ مَضْمُونَةٍ عَلَى بَائِعِهَا، وَإِذَا اتَى بِهَا الْبَائِعُ لَزِمَتْ الْمَشْتَرِي، وَلَيْسَتْ بَيْعٌ عَيْنٍ بَيْعِ الْعَيْنِ إِذَا هَلَكَتْ قَبْلَ قَبْضِ الْمُبْتَاعِ انْتَقَضَ فِيهَا الْبَيْعُ، وَلَا يَكُونُ بَيْعُ الْعَيْنِ مَضْمُونًا عَلَى الْبَائِعِ فَإِنِّي بَمَثَلِهِ إِذَا هَلَكَتْ.

فَقَالَ: كُلُّ مَا قُلْتُ كَمَا قُلْتُ وَبِهِ أَقُولُ.

فقلت له ولا تجعل عن رسول الله حديثين مختلفين أبداً إذا وجد السبيل إلى أن يكونا مستعملين، فلا نعطلُ منهما واحداً؛ لأن علينا في كل ما علينا في صاحبه ولا نجعل المختلف إلا فيما لا يجوز أن يستعمل أبداً إلا بطرح صاحبه قال: فقلت له: ولو ذهب ذاهب في هذه الأحاديث إلى أن يجعلها مختلفة، فيقول حكى ابن

عبَّاسٍ قَدُومَ النَّبِيِّ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلَفُونَ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُسَلَفُوا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، وَهَذَا أَوَّلُ مَقْدَمِهِ، ثُمَّ حَكَى حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ، وَإِنَّمَا صَحَبَهُ بَعْدَ الْفَتْحِ أَنَّ النَّبِيَّ نَهَاهُ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ وَالسَّلَفُ فِي صَفْوَةٍ بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، فَلَا يَجِلُّ السَّلَفُ هَلْ الْحِجَّةُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ لَهُ: السَّلَفُ صِنْفٌ مِنَ الْبَيْعِ غَيْرِ بَيْعِ الْعَيْنِ وَنَسْتَعْمَلُ الْحَدِيثَيْنِ مَعًا وَنَجِدُ عَوَامَ الْمُتَقِينَ يَسْتَعْمَلُونَهُمَا، وَفِي اسْتِعْمَالِ عَوَامِ الْمُتَقِينَ لِبَاهِمَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحِجَّةَ تَلْزِمُهُمْ بِأَنْ يَسْتَعْمَلُوا كُلُّ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا، وَلَا يَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَمَا اجْتَمَعُوا عَلَى اسْتِعْمَالِ هَذَيْنِ وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحِجَّةَ مَعَ مَنْ اسْتَعْمَلَهُمَا دُونَ مَنْ لَمْ يَسْتَعْمَلَهُمَا.

قال: نعم قال: فقلت له هكذا الحجة عليك في كل ما ذهب إليه من أن تجعل المفسر مرة حجة على الجمل والجمل حجة على المفسر في القسامة واليمين مع الشاهد واليئنة على المدعي وبَيْعِ الْعَرَايَا وَالْمَزَابِنَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا كَثُرَ تَمَّا أَسْمَعُكَ تَذَهَبُ فِيهِ إِلَى الطَّرِيقِ الَّتِي أَرَى أَنْ تَقْلِبَهَا عَنْ طَرِيقِ النَّصِّ بِأَنَّهَا تَضَادُّ ائْتِشَارَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ، وَلَكِنَّكَ تَذَهَبُ فِيهَا إِلَى الْإِسْتِارِ مِنْ تَكْرَرِ خِلَافِ الْحَدِيثِ عِنْدَ مَنْ لَعَلَّهُ لَا يَصْرُ فِي أَنْ قَالَ ذَلِكَ مَن يَعِيبُ عَلَيْكَ خِلَافَ الْحَدِيثِ.

٦٨ - باب المصراة

الخروج بالضمان

٣١٨٤ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ مَخْلَدِ بْنِ خُفَّافٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ.

٣١٨٥ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ.

قال الشافعي: وأحسب بل لا أشك إن شاء الله أن مسلماً نص الحديث فذكر أن رجلاً ابتاع عبداً فاستعمله، ثم ظهر منه على غيب فقضى له رسول الله برده بالغيب، فقال المقتضى عليه قد استعمله، فقال رسول الله: الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ.

٣١٨٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَتَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَخْلِيَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّعَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرِ.

٣١٨٧- أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَحْمَدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ لَا سَمَرَاءَ.

قال الشافعي: وحديث الخراج بالضمان وحديث المصراة واحد وهما متفقان فيما اجتمع فيه معناهما، وفي حديث المصراة شيء ليس في حديث الخراج بالضمان قال: وذلك أن مبتاع الشاة أو الناقة المصراة مبتاع لشاة أو ناقة فيها لبن ظاهر وهو غيرهما كالتمر في النخلة الذي إذا شاء قطعه.

وكذلك اللبن إذا شاء حلبه واللبن مبيع مع الشاة وهو سواها، وكان في ملك البائع، فإذا حلبه، ثم أراد ردها بعيب التصرية ردها وصاعاً من تمر كثر اللبن أو قل كان قيمته أو أقل من قيمته؛ لأن ذلك شيء وقته رسول الله ﷺ بعد أن جمع فيه بين الإبل والغنم، والعلم يمحيط أن اللبن الإبل والغنم مختلفة الكثرة والأثمان، وأن اللبن كل الإبل والغنم مختلفة. وكذلك البقر؛ لأنها في معناها.

قال: فإن رضي الذي ابتاع المصراة أن يمسكها بعيب التصرية، ثم حلبها زماناً، ثم ظهر منها على عيب غير التصرية؛ فإن ردها بالعيب ردها، ولا يرد اللبن الذي حلبه بعد لبن التصرية؛ لأنه لم يكن في ملك البائع، وإنما كان حادثاً في ملك المبتاع كما حدث الخراج في ملكه ويؤد صاعاً من تمر للبن التصرية فقط.

قال الشافعي: وإذا ابتاع العبد، فلنما ابتاعه بعينه، وما حدث له في يده من خدمة أو خراج أو مال أفاده فهو للمشتري؛ لأنه حادث في ملكه لم تقع عليه صفقة البيع فهو كلبن الشاة الحادث بعد لبن التصرية في ملك مشتريها لا يختلف.

وكذلك نتاج الماشية يشتريها فتتبع، ثم يظهر منها على عيب فبردها دون النتاج.

وكذلك لو أخذ لها أضوافاً أو شعوراً أو أوباراً.

وكذلك لو أخذ للحائط تمراً إذا كانت يوم يردّها مجالها يوم أخذها أو أفضل، وهكذا وطء الأمة التيبي قد دلّس له فيها بعيب يردّها ولا شيء عليه في الوطء والخدمة ليسا باكثر مما وصفت من وطء تبيي لا ينقصها الوطء وأخذ تمرّة ولبن ونتاج إذا لم ينقص الشجر والأمثار.

وكذلك كراء الدار يتاعها فيستغلّها، ثم يظهر منها على عيب يكون له الكراء بالضمان والضمان الذي يكون له به الكراء ضمان محل له بالبيع بكل حال ألا ترى أنه محل له في كل شيء دلّس له فيه بعيب مما وصفت أن يمسكه بعيبه ويموت ويهلك

فيهلك من ماله ويعتق المالك فيقع عليهم عقبه؛ لأنه مالك تام الملك جعل له رسول الله ﷺ خياراً فيما دلّس له به إن شاء رده، وإذا جعل له إن شاء رده، فقد جعل له إن شاء أن يمسكه، فقد أبان رسول الله ﷺ أن له أن يمسك في الشاة المصراة، فقال: إن رضيها فأمسكها، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر مع إبانته الأول بقوله إن شاء رده.

قال الشافعي: فأما ما ضمن يبيع فاسد أو غصبي أو غير ملك صحيح، فلا يكون له خراجه، ولا يكون له منفعة ما لا محل له حبه وكيف يجوز إذا جعل رسول الله ﷺ المنفعة من المملوك للذي يمل له ملكه المالك المدّلس أن يحيل معناه أن يجعل لغير مالك ولن لا محل له حبه الذي فيه المنفعة، فيكون قد أحيل إلى ضده وخولف فيه معنى قول رسول الله ﷺ.

٦٩- باب الخلاف في المصراة

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفنا بعض الناس في المصراة، فقال: الحديث فيها ثابت، ولكن الناس كلهم تركوه.

فقلت له أفتحكي لي عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه تركه؟ قال: لا.

قلت فانت تحكي عن ابن مسعود أنه قال فيها مثل معنى ما روي عن رسول الله ﷺ؟ وقلت له أو تحكي عن أحد من التابعين أنه تركه؟ فما علمته ذكر في مجلسه ذلك أحداً منهم يخالفه قال: إنما عنيت بالناس المفتين في زماننا أو قبلنا لا التابعين.

قلت له: أتعني بأي البلدان؟

قال: بالحجاز والعراق؛ فقلت له: فاحكي لي من تركه بالعراق؟

قال أبو حنيفة لا يقول به وأصحابه.

قلت: أفتعد أصحابه إلا رجلاً واحداً؛ لأنهم قبلوه عن واحد؟

قال: فلم أعلم غيره قال به.

قلت أنت أخبرتنا عن ابن أبي ليلى أنه قال بردها وقيمة اللبن يومئذ قال: وهكذا كان يقول؛ ولكن لا تقول به.

فقلت أجل؛ ولكن ابن أبي ليلى قد زاد الحديث فتأول فيه شيئاً يحتمله ظاهره عندنا على غيره، فقلنا بظاهره وابن أبي ليلى أراد اتباعه لا خلافه.

قال فما كان مالك يقول فيه؟

قلت: أخبرني من سمعه يقول بالحديث قال فما كان

الزنجي يقول فيه؟

خطأ؟

قلت: سمعته يفتي فيه بمعنى الحديث.

قال الشافعي: وقلت له ما كان من يفتي بالبصرة يقول فيه:

قال: ما أدري.

قلت: أفرأيت من غاب عنك قوله من أهل البلدان أيجوز لي أن أقول على حسن الظن بهم وافقوا حديث رسول الله قال: لا إلا أن تعلم قولهم.

قال الشافعي: فقلت: فقد زعمت أن الناس كلهم تركوا القول بحديث رسول الله في المصراة، وزعمت على لسانك أنه لا يجوز لك ما قلت: ولم يحصل في يديك من الناس أحد تسميه غير صاحبك وأصحابه.

قال الشافعي: وقلت له: وهل وجدت لرسول الله حديثاً يثبت أهل الحديث بخالفه عامة الفقهاء إلا إلى حديث رسول الله مثله؟

قال: كنت أرى هذا.

قلت: فقد علمت الآن أن هذا ليس هكذا قال وكنت أرى حديث جابر أن معاذاً كان يصلي مع النبي العتمة، ثم يأتي بني سلمة، فيصلّي بقومه العتمة هي له نافلة ولهم فريضة فوجدنا أصحابكم المكيين عطاءً وأصحابه يقولون به، ووجدنا وهب بن منبه والحسن وأبا رجاء الطاردي وبعض مفتي أهل زماننا يقولون به.

قلت: وغير من سميت؟

قال: أجل، وفي هؤلاء ما دل على أن الناس لم يجمعوا على تركه.

قلت له: ولقد جهدت منذ لقيتك وجهدنا أن نجد حديثاً واحداً يثبت أهل الحديث خالفته العامة فما وجدنا إلا أن يخالفوه إلى حديث رسول الله فذكر حديثاً.

قلت أثبت هو؟

قال: لا.

فقلت ما لا يثبت مثله فليس بحجة لأحد ولا عليه قال: فكيف نرد صاعاً من عمر ولا نرد ثمن اللبن.

قلت أثبت هذا عن النبي؟

قال: نعم.

قلت: وما ثبت عن النبي ﷺ فليس فيه إلا التسليم فقولك وقول غيرك فيه لم وكيف خطأ قال بعض من حضره نعم.

قلت فدع كيف إذا قررت أنها خطأ في موضع، فلا تضعها الموضع الذي هي فيه خطأ قال بعض من حضره وكيف كانت

قلت: إن الله تعبد خلقه في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ بما شاء لا معقب لحكمه فعلى الناس اتباع ما أمروا به، وليس لهم فيه إلا التسليم وكيف إنما تكون في قول الأدميين الذين يكون قولهم تبعاً لا متبوعاً، ولو جاز في القول إلزام كيف حتى يحصل على قياس أو فطنة عقل لم يكن للقول غاية ينتهي إليها، وإذا لم يكن له غاية ينتهي إليها بطل القياس، ولكن القول قولان: قول فرض لا يقال فيه كيف.

وقول تبع يقال فيه كيف يشبه القول الغاية.

قال الربيع: والقول الغاية الكتاب والسنة.

قال الشافعي:

قلت له: هل تعلم في قضاء رسول الله ﷺ الخراج بالضمان معنى إلا اثنين قال: ما هما؟

قلت: إن الخراج حادث بعمل العبد، ولم يكن في ملكه البائع، ولم يكن له فيه حصّة من الثمن، فلا يجوز لما كان هكذا في ملك المشتري أن يكون إلا للمشتري، وأنه ﷺ قضى به للمالك ملكاً صحيحاً قال: لا.

قلت: فإنك لما فرغت خالفت بعض معناهما معاً قال وأين خالفت؟

قلت: زعمت أن خراج العبد والأمة وخدمتهما، وما ملكا بهبة أو وصية أو كنز وجداه أو غيره من وجوه الملك يكون لسيده الذي اشتراه ودلّس له فيه بالعيب وله رده والخدمة، وما ملك العبد بلا خراج غير الخراج.

فإذا قيل لك لم تجعل ذلك له وهو غير الخراج والخراج يكون بعمله، وما وهب له يكون بغير عمله، ولا يشغله عن خدمته؟

فقلت: لأنه حادث في ملكه ليس مما انعقدت عليه صفقة البيع، وزعمت أن البان الماشية وإنتاجها وصوفها وثمر النخل لا يكون مثل الخراج؛ لأن هذا شيء منها والخراج ليس من العبد وتعب العبد بالخراج أكثر من تعب الماشية باللبن والصوف والشعر يؤخذ منها وكلاهما حادث في ملك المشتري، وزعمت أن المشتري إذا كان جارية فأصابها لم يكن له ردّها فقيل له أو تنقصها الإصابة؟

قال: لا، فقيل: الإصابة أكثر أو يجزئ ألف دينار ركازاً فليأخذها السيد وكلاهما حادث في ملكه.

فقلت فلم فرقت بينهما؟

قال: لأنه وطئ أمته.

فقلت أو ليست أمته حين يردّها؟

قال: بلى.

قلت ولولا أنّها أمته لم يأخذ كنزاً وجدته.

قال: نعم.

قلت: فما معنى وطء أمته وهي عندنا وعندك أمته حتى يردّها؟

قال: فروينا هذا عن عليّ.

قلت أثبت عن عليّ؟

فقال بعض من حضره من أهل الحديث: لا، قال فروينا عن عمر يردّها، وذكر عسراً أو نحواً من ذلك.

قلت أثبت عن عمر؟

قال بعض من حضره: لا.

قلت فكيف تحتج بما لم يثبت وأنت تخالف عمر لو كان قاله؟

قال أليس يقبح أن يردّ جارية قد وطئها بالملك.

قلت أيقبح لو باعها؟

قال: لا.

قلت: فإذا جعل له رسول الله ﷺ ردّ العبد بالعيب والأمة عندنا وعندك مثل العبد وأنت تردّ الأمة ما لم يطأها فكيف.

قلت في الوطء خاصته وهو لا ينقصها لا يردّها إذا وطئها من شراء مرة أو مرتين؟

قال: ما انتفع بها منها وهو ينتفع منها بما وصفت ويردّها معه قال فمن أصحابنا من وافقك على أن يردّ الجارية إذا وطئت إذا كانت ثيباً، وخالفك في نتاج الماشية.

فقلت الحجّة عليه الحجّة عليك.

٧٠- بابُ كَسْبِ الْحِجَامِ

٣١٨٨- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

بْنُ عُثَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَرَامِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ مُحِصَّةٍ أَنَّ مُحِصَّةً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ فَتَهَا عَنْهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ: أَطْعِمْتَهُ رَقِيقَكَ وَأَعْلَفْتَهُ نَاضِجَكَ.

٣١٨٩- أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

عَنْ حَرَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحِجَامِ فَتَهَا عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُ وَيَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ:

أَعْلَفْتَهَا نَاضِجَكَ وَرَقِيقَكَ.

٣١٩٠- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَجَّمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولُ اللَّهِ قَامَرٌ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفُّوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ.

٣١٩١- وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، عَنْ

حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: احْتَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَجَّمَهُ أَبُو طَيْبَةَ فَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ وَأَمَرَ مَوَالِيَهُ أَنْ يُخَفُّوا عَنْهُ مِنْ ضَرِيئِهِ، وَقَالَ: إِنْ أَمَثَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيَّ لِيَصِيبَاكُمْ مِنَ الْعُدْرَةِ وَلَا تُعَذِّبُوهُمْ بِالْفَغْمِزِ.

٣١٩٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ

ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٣١٩٣- أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ

طَاوُسٍ قَالَ: احْتَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ، وَقَالَ لِلْحِجَامِ اشْكُمُوهُ.

قال الشافعي: ليس في شيء من هذه الأحاديث مختلف ولا ناسخ ولا منسوخ فهم قد أخبرونا أنه قد أرخص لمحيصة أن يعلفه ناضجه ويطعمه رقيقه، ولو كان حراماً لم يجر رسول الله، والله أعلم لمحيصة أن يملك حراماً، ولا يعلفه ناضجه، ولا يطعمه رقيقه ورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام، ولم يعط رسول الله حجماً على الحجامة أجراً إلا؛ لأنه لا يعطي إلا ما يحل له أن يعطيه، وما يحل للمالكة ملكه حل له ولأن أطعمه إياه أكله.

قال: فإن قال قائل: فما معنى نهى رسول الله وإرخاضه في أن يطعمه الناضج والرقيق؟

قيل: لا معنى له إلا واحد وهو أن من المكاسب دنياً وحسناً؛ فكان كسب الحجام دنياً فاحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي هي أجل، فلما زاد فيه أمره أن يعلفه ناضجه ويطعمه رقيقه تنزيهاً له لا تحريماً عليه.

قال الشافعي رضي الله عنه: وقد روي أن رجلاً ذا قرابة لعثمان قدم عليه فسأله عن معاشه فذكر له غلة حمام وكسب حجام أو حجامين، فقال: إن كسبك لوسخ أو قال لدني أو قال لدنس أو كلمة تشبه ذلك.

٧١- بابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ

٣١٩٤- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

يَدْعِي إِلَّا شَاهِدًا وَاحِدًا؛ فَإِنْ كَانَ مَالًا أَحْلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَأَعْطَى الْمَالَ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي يَدْعِي غَيْرَ مَالٍ لَمْ يَطْرُقَ بِهِ شَيْئًا، وَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَةٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْبَيِّنَةُ فِي دَلَالَةِ سِتَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيِّنَتَانِ بَيِّنَةٌ كَامِلَةٌ بَعْدَ الشُّهُودِ لَا يَحْلِفُ مَقِيمُهَا مَعَهَا وَبَيِّنَةٌ نَاقِصَةٌ الْعَدُوُّ يَحْلِفُ مَقِيمُهَا مَعَهَا.

قَالَ: وَمَنْ ادَّعَى شَيْئًا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ يُوْخَذُ بِهَا أَحْلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ فَإِنْ حَلَفَ بِرَى، وَإِنْ نَكَلَ لَمْ يَأْخُذْ الَّذِي ادَّعَى مِنْهُ شَيْئًا حَتَّى يَحْلِفَ عَلَى دَعْوَاهُ فَيَأْخُذَ بِمِيمَتِهِ مَعَ نَكْوَلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

قَالَ: وَالْحُكْمُ بِالْأَدْعَى بِلا بَيِّنَةٍ وَالْإِيمَانُ خِلَافٌ لَهُ بِالْبَيِّنَةِ لِسِتَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَقَاسُ بِهِ؛ لِأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ تَضَادًّا قَالَ: وَمَنْ ادَّعَى مَا لَا دَلَالََةَ لِلْحَاكِمِ عَلَى دَعْوَاهُ إِلَّا بِدَعْوَاهُ أَحْلَفْنَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ كَمَا يَحْلِفُ فِيمَا سِوَى الدَّعَاءِ، وَإِذَا كَانَتْ عَلَى دَعْوَى الْمُدَّعَى دَلَالَةٌ تَصَدِّقُ دَعْوَاهُ كَالدَّلَالَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُضِيَ فِيهَا بِالْقِسَامَةِ أَحْلَفَ الْمُدَّعُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَاسْتَحَقُّوا دِيَةَ الْمَقْتُولِ، وَلَا يَسْتَحَقُّونَ دَمًا.

قَالَ: وَكُلُّ مَا وَصَفَ بَيِّنٌ فِي سِتَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصًّا، فَإِنْ أَحْكَمَهُ لَا تَخْتَلَفُ وَأَنَّهُ إِذَا احْتَمَلَتْ أَنْ يَمْضِيَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى وَجْهِهِ أَمْضَى، وَلَمْ تَحْمِلْ مَخْتَلَفَةً، وَهَكَذَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَتَجَدُّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَشْبَهُ هَذَا؟

قِيلَ: نَعَمْ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾، وَقَالَ فِي الَّذِينَ يَرْمُونَ الزَّانَةَ ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾؛ فَكَانَ حُكْمُ اللَّهِ أَنْ لَا يَبْتَغِ الْحَدَّ عَلَى الزَّانِي إِلَّا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْوَصِيَّةِ: ﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾؛ فَكَانَ حُكْمُهُ أَنْ يَقْبَلَ الْوَصِيَّةُ بِاِثْنَيْنِ.

وكَذَلِكَ يَقْبَلُ فِي الْحُدُودِ وَجَمِيعِ الْحُقُوقِ اِثْنَانِ فِي غَيْرِ الزَّانَةِ، وَقَالَ فِي الَّذِينَ ﴿وَاَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾؛ فَكَانَ حُكْمُهُ فِي الَّذِينَ يَقْبَلُ بِشَاهِدَيْنِ أَوْ شَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَلَا يَقَالُ لَشَيْءٍ مِنْ هَذَا خِلَافٌ عَلَى أَنْ بَعْضُهُ نَاسِخٌ لِبَعْضٍ، وَلَكِنْ يَقَالُ يَخْتَلَفُ عَلَى أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُ غَيْرُ صَاحِبِهِ قَالَ: وَإِنَّمَا.

قُلْتُ: لَا يَقْسَمُ الْمُدَّعُونَ الدَّمَ إِلَّا بِدَلَالَةٍ اسْتِدْلَالًا بِمَا وَصَفَتْ مِنْ سِتَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانَتْ مِنْ أَعْدَى النَّاسِ لِلْيَهُودِ لِقَطْعِهَا مَا كَانَ بَيْنَهَا وَقَتْلُهَا وَرَجَالُهَا وَإِجْلَانِهَا عَنْ بِلَادِهَا وَقَفَّدَ عَبْدُ اللَّهِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَوَجَدَ قَبْلَ مَغِيْبِ الشَّمْسِ قَتِيلًا فِي مَنَازِلِهِمْ وَدَارِهِمْ حَمَصَةً لَا يَخْلُطُهُمْ فِيهَا غَيْرُهُمْ؛ فَكَانَ فِيهَا وَصْفٌ دَلَالَةٌ مِنْ عِلْمِهَا أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ إِلَّا يَهُودٌ لِبَعْضِهِمْ فَعَرَضَ

أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَاحْسِبْهُ وَلَا تُبْتِهْ قَالَ: وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

٣١٩٥ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَخَارِثِيِّ، عَنْ سَيِّفِ بْنِ مُلَيْمَانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ. قَالَ عَمْرُو فِي الْأُمُور.

٣١٩٦ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِيزَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّمٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ سَمَّاهُ لَا أَخْفِظُ اسْمَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

٣١٩٧ - حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ مَسْعُودٍ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فَتَفَرَّقَا لِحَاجَتِهِمَا فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ فَأَنْطَلَقَ هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ أَخُو الْمَقْتُولِ وَخَوِصَّةُ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ قَتْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ قَتِيلِكُمْ أَمْ صَاحِبِكُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ نَشْهَدْ، وَلَمْ نَحْضُرْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقْبَلُ إِيْمَانًا قَوْمٍ كُفَّارًا؟

فَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَلَهُ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ بَشِيرٌ قَالَ سَهْلٌ لَقَدْ رَكَضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَاغِ فِي مَرِيدٍ لَنَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا نَأْخُذُ وَهِيَ مِنَ الْجَمْلِ الَّتِي يَدُلُّ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَمِنْ سَعَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ أَوْ اقْتِصَارِ الْحَدِيثِ عَلَى بَعْضٍ مَا يَسْمَعُ دُونَ بَعْضٍ أَوْ هَمًّا مَعًا؛ فَإِنْ ادَّعَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا سِوَى الَّذِي فِي النَّفْسِ خَاصَّةً يَرِيدُ أَخْذَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَخْذُهُ بِدَعْوَاهُ بِجَلٍّ فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ بَيِّنَةً عَلَى مَا ادَّعَى، فَإِذَا أَقَامَ شَاهِدَيْنِ عَلَى مَا دُونَ الزَّانَةِ أَوْ شَاهِدًا وَامْرَأَتَيْنِ عَلَى الْأُمُورِ قُضِيَ لَهُ بِدَعْوَاهُ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ بَيِّنَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يَقُمْ عَلَى مَا

قال: لأن علياً أجازها.

قلت فخلافت هي للقرآن؟

قال: لا.

قلت: فقد زعمت أن من حكم بأقل من شاهدين خالف

القرآن؟ وقلت له يجوز في شيء من الحديث أن يخالف القرآن؟

قال: فإن قلته؟

قلت: فيقال لك قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ إلى ﴿فَرَضْتُمْ﴾ - وقال: ﴿ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَالَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَذْوٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ فزعمت أن الرجل إذا خلا بالمرأة وأغلق باباً وأرخى ستراً أو خلا بها في صحراء وهما يتصادقان بأن لم يمسها كان لها المهر وعليها العدة فخالفت القرآن قال: لا قال عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت ما قلت: وإذا قالوا لم نجعله للقرآن خلافاً.

قلت: فما روي عن رسول الله ﷺ المبين عن الله تعالى ألم تقولوا هذا فيه، وهو أبعد من أن يكون خلافاً لظاهر القرآن من هاتين الآيتين، وذكرت له غيرهما، وقلت إن الله - عز وجل - قال شاهدين وشاهد أو امرأتين، ففيه دليل على ما تسم به الشهادة حتى لا يكون على من أقام الشاهدين بين لا أنه حرم أن يحكم بأقل منه، ومن جاء بشاهد لم يحكم له بشيء حتى يحلف معه فهو حكم غير الحكم بالشاهدين كما يكون أن يدعي الرجل على الرجل الحق فينكح المدعى عليه عن اليمين فيلزمه عندك ما نكل عنه وعندنا إذا حلف المدعى فهو حكم غير شاهد ويمين شاهدين قال: فإن تدخل عليكم فيها، وفي القسامة أن رسول الله ﷺ قال: اليانة على المدعي.

قلت فهذا القول خاص أو عام؟

قال: بل عام.

قلت فانت إذا أشد الناس له خلافاً.

قال: وأين؟

قلت: أنت تزعم لو أن قتيلاً وجد في محلة أحلفت أهلها خمسين ميناً وغرمتهم الذية وأعطيت ولي الدم بنير يينة، وقد زعمت أن قول النبي ﷺ: اليانة على المدعي عام، فلا يعطي أحد إلا بيينة وأحلفت أهل المحلة، ولم تبرئهم، وقد زعمت أن في قول رسول الله ﷺ: واليمين على المدعى عليه أن المدعى عليه إذا حلف برئ مما ادعى عليه.

فإن قلت هذا بأن عمر قضى به.

قلت: فمن احتج بقضاء رسول الله ﷺ الثابت عنه أولى بالحجة ممن احتج بقضاء غيره.

النبي ﷺ على الأنصار أن يحلفوا ويستحقوا فأبوا فعرض عليهم أن تحلف يهود فيبرئهم بخمسين ميناً فأبوا فوداه من عنده، وذلك عندنا تطوع، فإذا كان في مثل هذا، وما في معناه أو أكثر منه مما يغلب على من يعلمه أن الجماعة التي فيها القتل أو بعضها قتلتها كانت القسامة فيه واستحق أهلها بها العقل لا الدم، وإذا أبوا حلف لهم من ادعوا عليه خمسين ميناً، ثم يبرءون؛ لأن قول رسول الله ﷺ: فترئكم يهود يدل على أنهم يبرءون بالأيمان ومثل هذا وأكثر منه تدخل الجماعة البيت فدخل عليهم وفيهم القتل فيغلب على العلم أنهم أو بعضهم قتله أو يوجد الرجل بالفلاة مطلع الثياب بالدم والسيف وعنده القتل ليس قرينه عين ولا أثر عين فيغلب على من علم هذا أنه قتله أو إخبار من يغلب على من يسمع خبره أنه لا يكذب إذا كان ذلك بحضرة القتل وأتى واحد من جهة وامرأة من أخرى أو صبي من أخرى أو كافر من أخرى وأثبت كلهم رجلاً، فقالوا هذا قتله وغيب فأروا غيره، فقالوا لم يقتله هذا، وما كان في هذا المعنى، فإذا لم يكن واحد من هذه المعاني فادعى أولياء الميت أن فلاناً قتله، وكان جماعة من وجه واحد ليس فيهم من يجوز شهادته يمكن أن يكونوا تواطنوا على الباطل بعد القتل فيما لا يمكن أن يكون الذين جاءوا من وجوه متفرقة اجتمعوا فتواطنوا على أن يقولوا إنه قتله لم يكن فيه قسامة يحلف المدعى عليهم ويبرءون.

٧٢- باب الخلاف في هذه الأحاديث

حدثنا الربيع قال: قال الشافعي رضي الله عنه فخالفنا بعض الناس في هذه الأحاديث فجرح خلاف حديث اليمين مع الشاهد، وخالف بعض معنى اليانة على المدعي واليمين على المدعى عليه وقد كتبت عليه فيها حججاً اختصرت في هذا الكتاب بعضها؛ فكان مما رد به اليمين مع الشاهد إن قال.

قال الله تبارك وتعالى ﴿شَهِدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾.

فقلت له لست أعلم في هذه الآية تحريم أن يجوز أقل من شاهدين مجال.

قال: فإن قلت فيها دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين؟

قلت: فقله قال: فقد قلته.

قلت فمن الشاهدان اللذان أمر الله - جل ثناؤه - بهما؟

قال عدلان حران مسلمان.

قلت فلم أجز شهادة أهل الذمة؟ وقلت لم أجز شهادة القابلة وحدها؟

فإن قال: بل من احتج بقضاء رسول الله ﷺ.

قلت: فأخذت بحديث سعيد وابن مجيد، فتقول: اختلفت أحاديث عن النبي ﷺ فأخذت بأحدها؟
قال: لا.

قلت: فقد خالفت كل ما روي عن النبي ﷺ في القسامة؟
قال: لا.

قلت فلم لم تأخذ بحديث ابن المسيب؟
قال هو منقطع والمصل أول أن يؤخذ به والأنصاريون أعلم بحديث أصحابهم من غيرهم قال: فكيف لم تأخذ بحديث ابن مجيد؟

قلت: لا يثبت ثبوت حديث سهل فهذا صرنا إلى حديث سهل دونه قال: فإن صاحبكم قال: لا تجب القسامة إلا بلوث من بيته أو دعوى من ميت، ثم وصف اللوث بغير ما وصفت.

قلت: قد رأيتنا تركناه على أصحابنا وصرنا إلى أن نقضي فيه بمثل المعنى الذي قضى به رسول الله ﷺ لا بشيء في غير معناه قال وأعطيت بالقسامة في النفس، ولم تعطوا بها في الجراح.

قلت: أعطينا بها حيث أعطى رسول الله ﷺ قال الجراح مخالفة للنفس.

قلت: لأن الجروح قد يتيقن من جرحه ويدل على من عمل ذلك، ولا يتيقن الميت ذلك؟
قال: نعم.

قلنا فهذا لم نعط بها في الجراح كما أعطينا بها في النفس والقضية التي خالفوا بها البيهقي على المدعي والبيهقي على المدعى عليه أنهم أحلفوا أهل المحلة، ولم يبرئوهم، وإنما جعل رسول الله ﷺ البيهقي موضع براءة، وقد كتبنا الحجة في هذا مع غير ذلك مما كتبناه في غير هذا الكتاب، وما رأيانهم ادعوا الحجة في شيء إلا تركوه ولا عابوا شيئاً إلا دخلوا في مثله أو أكثر منه.

قال الشافعي: رضي الله عنه، ومن كتاب عمر بن حبيب عن محمد بن إسحاق قال حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن عبد الرحمن بن مجيد بن قبطي أحد بني حارثة قال محمد يعني ابن إبراهيم وأيم الله ما كان سهل بأكثر علماً منه، ولكنه كان أسن منه قال والله ما هكذا كان الشأن، ولكن سهلاً أوهم ما قال رسول الله ﷺ: أحلفوا على ما لا علم لهم به، ولكنه كتب إلى يهود خيبر حين كلمته الأنصار أنه وجد قتيلاً بين أيديكم فدوه فكتبوا إليه يحلفون بالله ما قتلوه، ولا يعلمون له قاتلاً فرداه رسول الله ﷺ من عنده.

قال الشافعي: فقال لي قائل: ما يمنعك أن تأخذ بحديث ابن مجيد؟

قلت: فقد احتججت بقضاء رسول الله ﷺ فزعمت أن قوله البيهقي على المدعي والبيهقي على المدعى عليه عام قال: ما هو بعام.

قلنا: فلم امتنع من أن تقول بما إذا كشفت عنه أعطيت ما يدل على أن عليك أن تقول به؟ وقلت بما إذا كشفت عنه، ووجد عليك خلافه؟

قال: فقد جعلتم البيهقي مع الشاهد تامة في شيء ناقصة في غيره.

وكذلك جعلتم الشاهدين تامين في كل شيء إلا الزنا وجعلتم رجلاً وامرأتين تامين في المال ناقصين في الحدود وجعلتم شهادة أهل الذمة تامة بينهم ناقصة بين غيرهم وشهادة المرأة تامة في عيوب النساء ناقصة في غيرها قال واحتج في القسامة بأن قال أعطيتهم بغير بيته.

قلت: فذلك أعطيت في قسامتك واحتج بأن قال أحلفتهم على ما لا يعلمون.

قلت: فقد يعلمون بظاهر الأخبار ممن يصدقون ولا تقبل شهادتهم وإقرار القتال عندهم بلا بيته، ولا يحكم بأدعائهم عليه الإقرار وغير ذلك قال: العلم ما رأوا بأعينهم أو سمعوا بأذانهم.
قلت: ولا علم ثالث؟

قال: لا.

قلت: فإذا اشترى ابن خمس عشرة سنة عبداً ولد بالمشرك منذ خمسين ومائة سنة، ثم باعه فادعى الذي ابتاعه أنه كان أباً فكيف تحلفه؟

قال: على البيهقي قال يقول لك تظلمي، فإن هذا ولد قبلي وبلدي غير بلدي وتحلفني على البيهقي وأنت تعلم أنني لا أحيط بأن لم يأت قط علماً؟

قال يسأل.

قلت: يقول لك فأنت تحلفني على ما تعلم أنني لا أبر فيه قال: وإذا سألت وسعك أن تحلف.

قلت: أفرجل قتل أبوه فغبى من ساعته فسأل أولي أن يعلم.

قال: نعم قال بعض من حضره بل من قتل أبوه.

قلت: فقد عبت يمينه على القسامة ونحن لا نأمره أن يحلف إلا بعد العلم والعلم يمكنه والبيهقي على القسامة سنة عن رسول الله ﷺ، وقلت بربك يحلف على العبد الذي وصفت قال: فقد خالف حديثكم ابن المسيب وابن مجيد.

قلت: لا أعلم ابنَ ماجهٍ سمعَ من النبي ﷺ، وإذا لم يكن سمعَ من النبي ﷺ فهو مرسلٌ.

ولسنا ولا إذاً ثبتَ المرسلُ، وقد علمت سهلاً صحبَ النبي ﷺ وسمعَ منه وساق الحديثَ سياقاً لا يثبتُه إلا الإثباتُ فأخذت به لما وصفت قال فما منعك أن تأخذَ بحديثِ ابنِ شهابٍ.

قلت: مرسلٌ والقتيلُ أنصاريٌّ والأنصارِيُّونَ أولىٌ بالعناية بالعلمِ به من غيرهم إذا كان كلُّ ثقةٍ وكلُّ عندنا بنعمةِ الله تعالى ثقةً.

٧٣- بابُ المختلفاتِ التي لا يثبتُ بعضها من

مات، ولم يحجَّ أو كان عليه نذرٌ

٣١٩٨- حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ:

أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَقْضِهِ عَنْهَا.

قال الشافعي رضي الله عنه سن رسول الله ﷺ أن تقضى فريضة الحجِّ عمن بلغ أن لا يستمسك على الرحلة وسن أن يقضى نذر الحجِّ عمن نذرهُ، وكان فرض الله تعالى في الحجِّ عن من وجدَ إليه السَّيْلَ وسن رسول الله ﷺ في السَّيْلِ المركبَ والزَّادَ، وفي هذا نفقةٌ على المال وسن النبي ﷺ أن يتصدقَ عن الميتِ، ولم يجعل الله من الحجِّ بدلاً غير الحجِّ، ولم يسم ابنُ عباسٍ ما كان نذرُ أمِّ سعدٍ فاحتمل أن يكونَ نذرُ الحجِّ فأمره بقضائه عنها؛ لأنَّ من سنَّه قضاءه عن الميتِ، ولو كان نذرُ صدقةٍ كان كذلك والعمره كالحجِّ.

قال: فأما من نذرَ صياماً أو صلاةً، ثم مات، فإنه يكفرُ عنه في الصَّومِ، ولا يصامُ عنه، ولا يصلَّى عنه، ولا يكفرُ عنه في الصلاة.

قال الشافعي: فإن قال قائل: ما فرقُ بين الحجِّ والصَّومِ والصلاة؟

قلت: قد فرقَ الله تعالى بينها: فإن قال وابن؟

قلت: فرضَ الله تعالى الحجَّ على من وجدَ إليه سبيلاً وسن رسول الله ﷺ أن يقضى عمن لم يحجَّ ولم يجعل الله تعالى ولا رسوله ﷺ من الحجِّ بدلاً غير الحجِّ وفرضَ الله تعالى الصَّومَ، فقال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ إلى قوله:

مساكينٌ قيل يطيقونه كانوا يطيقونه، ثم عجزوا عنه فعليهم في كلِّ يومٍ طعامٌ مسكينٌ وأمر بالصلاة وسن رسول الله ﷺ أن لا تقضى الحائضُ، ولا يقضى عنها ما تركت من الصلاة وقال عوامُ المفتين ولا الغلوبُ على عقله، ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارةً، ولم يذكر في كتاب ولا سنة عن صلاة كفارة من صدقة، ولا أن يقوم به أحدٌ عن أحدٍ، وكان عملُ كلِّ امرئٍ لنفسه وكانت الصلاة والصَّومُ عملَ المرءِ لنفسه لا يعملُه غيره، وكان يعملُ الحجَّ عن الرجلٍ أتباعاً لسنة رسول الله ﷺ بخلاف الصلاة والصَّومِ؛ لأنَّ فيه نفقةً من المال، وليس ذلك في صوم ولا صلاة.

قال الشافعي: فإن قيل أفروي عن رسول الله ﷺ أنه أمر أحداً أن يصومَ عن أحدٍ؟

قيل: نعم: روى ابنُ عباسٍ عن النبي ﷺ.

فإن قيل: فلم لا تأخذُ به؟

قيل: حدث الزُّهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباسٍ عن النبي ﷺ نذرُ نذرًا، ولم يسمه مع حفظ الزُّهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباسٍ، فلما جاء غيره عن ابن عباسٍ بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكونَ محفوظاً.

فإن قيل: أتعرَّفَ الذي جاء بهذا الحديث يغلطُ عن ابن عباسٍ؟

قيل: نعم: روى أصحابُ ابن عباسٍ عن ابن عباسٍ أنه قال لابن الزبير إن الزبير حلَّ من متعة الحجِّ فرؤى هذا عن ابن عباسٍ أنها متعة النساء، وهذا غلطٌ فاحشٌ.

قال الشافعي: وليست علينا كبيرُ مؤنةٍ في الحديثِ الثابت إذا اختلفت أو ظنَّ مختلفاً لما وصفت ولا مؤنةٌ على أهل العلم بالحديث والنسبة في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكونَ غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله، وقد عارضَ صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال بعض محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة، فلا يثبت فسألني منهم طائفةً بطل الحديث عن هذا الموضع بضرِّين أحدهما الجهالة ثمن لا يثبت حديثه والآخر بأن يوجد من الحديث ما يردُّه، فيقولون إذا جاز في واحدٍ منه جاز في كلِّه وصرتم في معناها.

فقلت: رأيت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة عدلٍ يعرفه ومجروحٍ يعرفه ورجلٍ يجهلُ جرحه وعدله اليس يميزُ شهادة العدل ويترك شهادة المجروح ويقفُ شهادة المجهول حتى يعرفه بعدلٍ فيجيزه أو يجرِّحُ فيرده؟ فإن قال: بلى قيل: فلما ردَّ المجروح في الشهادة بالظنِّ جاز له أن يردَّ العدل الذي لا يوجد ذلك في شهادته.

فإن قال: لا.

غَيْرُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ فِيهِ قَوْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَجَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً.

قال الشافعي: وبهذا كله نأخذ، وكل واحد من هذه الأحاديث ثابت عندنا عن رسول الله ﷺ فمن اعتق شركاً له في عبده، فكان له مالٌ يبلغ ثمن العبد قومٌ عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم، وكان حراً يوم تكلم بالعتق وله ولاؤه، وإن لم يكن له مالٌ يبلغ قيمته عتق عليه ما ملك منه ورق ما بقي لأصحابه فيه، ومن كان له ممالك لا يملك غيرهم فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتق بتات، ثم مات من مرضه أقرعنا بينهم على ثلاثة أجزاء فأقيم خرج له سهم العتق عتق ورق الباقي، ولا يستسعى الرقيق ولا العبد يعتق بعضه في حال.

٧٥ - باب الخلاف في هذا الباب

حدثنا الربيع قال: قال الشافعي: وخالف مذهبنا في هذا بعض الناس فزعم أن الرجل إذا اعتق شركاً له في عبده فشريكه بالخيار بين أن يعتق أو يضمه أو يستسعى العبد فخالفه أصحابه وعابوا هذا القول عليه، فقالوا إذا كان المعتق للشقص له في العبد موسراً عتق عليه كله، وإن كان معسراً فالعبد حر ويسعى في حصّة شريكه، وقالوا في ثلاثة ممالك أعتقهم رجل لا مال له غيرهم عند الموت يعتق ثلث كل واحد منهم ويسعى في ثلثي قيمته.

قال الشافعي: وسمعت من يحتج بأنه قال بعض هذا بأن روي عن رجل عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في العبد بين اثنين يغتقه أحدهما وهو معسر يستسعى.

٣٢٠٣ - وروي عن رجل عن خالو الحذاء عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة.

قال الشافعي: قيل له: أو ثابت حديث أبي قلابة لو لم يخالف فيه الذي رواه عن خالد؟

فقال: من حضره هو مرسل، ولو كان موصولاً كان عن رجل لم يسم، ولم يعرف، ولم يثبت حديثه.

فقلت أثبت حديثك عن سعيد بن أبي عروبة لو كان منفرداً بهذا الإسناد فيه الاستسعاء، وقد خالفه شعبة وهشام؟ فقال بعض من حضره حديثه شعبة وهشام هكذا ليس فيه استسعاء وهما أحفظ من ابن أبي عروبة.

قيل: فكذلك الحديث لا يختلف، وليس يميز لكم خلاف الحديث وطائفة تكلمت بالجهالة، ولم ترض أن تترك الجهالة، ولم تقبل العلم فثقلت مؤنتها، وقالوا قد تردون حديثاً وتأخذون بآخر.

قلنا: نردّه بما يجب به رده وتقبله بما يجب به قبوله كما قلنا في الشهود وكانت فيه مؤنة، وإن غضب قوم لبعض من رد من حديثه، فقالوا هؤلاء يعميون الفقهاء وليس يجوز على الحكام أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين، وإن ردوا شهادة بعضهم بظن أو دالة على غلط أو وجه يجوز به رد الشهادة.

٧٤ - باب المخلفات التي لا يثبت بعضها من

اعتق شركاً له في عبده

٣١٩٩ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من اعتق شركاً له في عبده، فكان له مالٌ يبلغ ثمن العبد قومٌ عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والإلا، فقد عتق منه ما عتق.

٣٢٠٠ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: أيما عبد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه، فإن كان مؤمراً، فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل ليست بوكس ولا شطط، ثم يقرم لهذا حصته.

٣٢٠١ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج قال أخبرني قيس بن سفيان أنه سمع مكحولاً يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: أعتقت امرأة أو رجل مئة عبد لها، ولم يكن لها مالٌ غيرهم فأتى النبي ﷺ في ذلك فأقرع بينهم فأعتق ثلثهم.

قال الشافعي: كان ذلك في مرض المعتق الذي مات فيه.

٣٢٠٢ - أخبرنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته فأعتق مئة ممالك ليس له مالٌ غيرهم أو قال أعتق عند موته مئة ممالك ليس له شيء

قلت: فلو كان منفرداً كان في هذا ما شكك في ثبوت الاستسعاء بالحديث وقيل لبعض من حضر من أهل الحديث لو اختلف نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وحده، وهذا الإسناد أيهما كان أثبت؟

قال نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

قلت: وعلينا أن نصير إلى الأثبت من الحديثين؟ قال: نعم.

قلت فمخ نافع حديث عمران بن حصين بإسناد الاستسعاء.

قال الشافعي: ولقد سمعت بعض أهل النظر والدين منهم وأهل العلم بالحديث يقول: لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منفرداً لا يخالفه غيره ما كان ثابتاً.

قال الشافعي: فعارضنا منهم معارض آخر حديث آخر في الاستسعاء فقطعه عليه بعض أصحابه، وقال: لا يذكر مثل هذا الحديث أحد يعرف الحديث لضعفه قال بعضه تناظر في قولنا وقولك.

فقلت أو للمناظرة موضع مع ثبوت سنن رسول الله ﷺ بطرح الاستسعاء في حديثي نافع وعمران؟

قال: إنا نقول إن أيوب ربما قال: فقال نافع، فقد عتق ما عتق وربما لم يقله وأكثر ظني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه.

فقلت له لا أحسب عالماً بالحديث وروايته يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب؛ لأنه كان الزم له من أيوب ومالك فضل حفظ لحديث أصحابه خاصة، ولو استويا في الحفاظ فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه لم يكن في هذا موضع لأن يغلط به الذي لم يشك إنما يغلط الرجل بخلافه من هو أحفظ منه أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ وهم عدد، وهو منفرد، وقد وافق مالكا في زيادته وإلا، فقد عتق منه ما عتق غيره، وزاد فيه بعضهم ورق منه ما رق قال: فقلت له هل علمت خلقاً يخالف حديث عمران بن حصين في حديث القرعة عن رسول الله ﷺ؟

قال: لا.

قلت فكيف كان خلافك له وهو كما وصفت وهو مما ثبت نحن وأنت أكثر من خلافك حديث نافع، ومن أين استجزت أن تخالفه، وقد علمت أن معارضاً لو عارضك، فقال: عطية المريض كعطية الصحيح، فلم يكن لك عليه حجة أقوى من حديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ حكّم في عتق المريض عتق بنات أنه وصية وعلمت أن طائفة قال: لا تجوز الوصية إلا لقراءة وتاول الوصية للوالدين والأقربين، فقال نسخ الوالدان بالفرائض، ولم ينسخ الأقربون، فلم يكن لنا عليه حجة إلا أن

رسول الله ﷺ أنزل عتق المالك وصية وأجازها وهم غير قرابة للمعتق؛ لأنه كان عربياً والرقيق عجم وعلمت أن حجتنا وحجتك في الاقتصار بالصايات على الثلث من حديث عمران بن حصين دون حديث سعيد؛ لأنه ليس بين في حديث سعيد بن أبي وقاص فكيف ثبتناه حتى أصلنا منه هذه الأصول وغيرها واحتجنا به على من خالفنا، ثم صرت إلى خلاف شيء منه بلا خير مخالف له عن رسول الله ﷺ، وقد علمت أن الذي احتج عليه بعضهم بحديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ جعل عطية المريض من الثلث؛ فإن كان حيث عمران ثابتاً، فقد خالفته، وإن كان غير ثابت، فلا حجة لك فيه، ولكنك وإياه محجوران به قال: فكيف يعتق ستة يعتق اثنان ويرق أربعة؟

قلت: كما يعطي الرجل الرجل داراً أو رقيقاً له ثلثهم فيقتسمون فينفذ للمعطي بالوصية ثلثهم ويعطي الورثة ثلثهم، فلما عتق المريض ماله ولغيره جميعاً أعتقنا ماله في بعضهم، ولم نعتق ماله غيره عليه.

قال الشافعي:

قلت له: كيف قولك في حديث ثبتته نحن وأنت عن رسول الله ﷺ عندنا وعندك غير واسع تركه لفرض الله علينا قبول ما جاء عن النبي ﷺ، وإذا أثبتنا عنه شيئاً فالفرض علينا اتباعه كما عدلنا وعدلت، فقلنا في الجنين غرة، ولو كان حياً كانت فيه مائة من الإبل أو ميتاً لم يكن فيه شيء وهو لا يعدو أن يكون حياً أو ميتاً، وكما قلنا نحن وأنت في جميع الجنائيات ما جنى رجل، ففي ماله إلا الخطأ في بني آدم فعلى عاقلته، وكما قلنا نحن وأنت في الديات وغيرها بالأمر الذي ليس فيه إلا الاتباع، ولا ينبغي أن يختلف قولك.

قال الشافعي رضي الله عنه: فقال فأكلّمك في حديث نافع.

قلت: أو للكلام فيه موضع؟

قال: إنك خلطت فيه بين حكم الرق والحرية.

قلت: ما فعلنا لقد تركناه لنفسه وكسبه كما تركناه لخدمة سيده ما قدرنا فيه على غير هذا كما نفعل لو كان بين اثنين قال أعتجلون ما اكتسب في يومه له؟

قلنا: نعم، وإن مات ورثه ورثته الأحرار قلنا: نعم قال: قال فتورثونهم منه ولا تورثونه؟

قلنا نعم لم يخالفنا مسلم علمناه في أنه إذا بقي في العبد شيء من الرق، فلا يرث ولا تجوز شهادته، فقلنا لا يرث بحال بإجماع وبأن لا تجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أعتجد غيره يورث، ولا يرث ويعكم له ببعض حكم الحرية، ولا يحكم

يبيض؟

قال الشافعي: وبهذا نأخذ وهو ثابت عندنا عن رسول الله ﷺ ببعض ما حكيت ولا يُقتل حرٌ بعتدٍ ولا مؤمنٌ بكافرٍ.

٧٧ - باب الخلاف في قتل المؤمن بكافرٍ

حدثنا الربيع قال قال الشافعي: فخالفنا بعض الناس، فقال: إذا قتل المؤمن الكافر الحر أو العبد قتلته به، وإذا قتل المستامن الكافر لم يقتله به.

قال الشافعي: قتلنا لغير واحد منهم أقاويل جمعتها كلها، جامعها أن قلت لمن قلت منهم ما حجتك في أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد دون المستامن؟

قال: روى ربيعة عن ابن أبي ليلى أن النبي ﷺ قتل مؤمناً بكافرٍ، وقال أنا آخر من وقى بدميته.

فقلت له أرايت لو لم يكن لنا حديث عن رسول الله ﷺ يخالف هذا أيكرون هذا مما ثبت عندك؟

قال: إنه لم يرسل، وما ثبت المرسل.

قلت: لو كان ثابتاً كيف استجزت أن ادّعت فيه ما ليس فيه وجعلته على بعض الكفار دون بعض؟ وقلت لمن قلت: منهم أثبت حديثنا.

قال: نعم حديث علي ثابت عن رسول الله ﷺ، ولكن له معنى غير الذي ذهبتم إليه.

قلت: وما معناه؟

قال: لا يقتل مؤمنٌ بكافرٍ من أهل الحرب حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يده.

قلت: أيوتهم أحد أنه يقال: لا يقتل مؤمنٌ بكافرٍ أمر المؤمن يقتله؟

قال: أعني من أهل الحرب مستامناً.

قلت: افتجد هذا في الحديث أو في شيء يدل عليه الحديث بمعنى من المعاني؟

فقال أجده في غيره.

قلت: وأين ذلك قال: قال سعيد بن جبير في الحديث لا يقتل مؤمنٌ بكافرٍ ولا ذو عهدٍ في عهده.

قلت أثبت حديث سعيد بن جبير، وإن كان حديثه يلزمنا تأويلك لو تأولته بما لا يدل عليه الحديث؟

قال: فما معنى قول سعيد؟

قلت: لا يلزمنا منه شيء فنحتاج إلى معناه، ولو لزم ما كان لك فيه مما ذهب إليه شيء قال: كيف.

قلت: نعم الجنين يسقط ميتاً يورث، ولا يرث والمكاتب تحكم له في منع سيده بيعه وماله بغير حكم العبد وتحكم له فيما سوى ذلك منه بحكم العبد.

قال الشافعي: وقلت له: أرايت إذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما فقتل رسول الله ﷺ إن كان المعتق موسراً أن يعطي شريكه قيمة حصته، ويكون حرّاً أعتقه في هذا الموضع إلا بأن أعطى شريكه الذي لم يعتق قيمة نصيبه منه إذا خرج نصيبه من يديه؟

قال: لا.

قلت: فإذا لم يثبت لك أن النبي ﷺ أعتقه على المعسر واستساعه أما خالفت رسول الله ﷺ والقياس على قوله إذا أعتقه فأخرجته من مال مالكة الذي لم يعتقه بغير قيمة دفعها إليه قال اجعل العبد يسعى فيها.

قلت: فقال لك العبد لا أسعى فيها إن كان الذي أعتقني يعتقني وإلا لا حاجة لي في السعاية أما ظلمت السيّد، وخالفت السنّة وظلمت العبد إذ جعلت عليه قيمة لم يجز فيها جناية، ولم يرض بالقيمة منه فدخل عليك ما تسمع مع خلافك فيه السنّة.

٧٦ - باب قتل المؤمن بالكافر

٣٢٠٤ - حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال:

أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن أبي حنّين، عن عطاء وطاوس أحسنه قال ومجاهد وأحسن إن رسول الله ﷺ قال يوم الفتح ولا يقتل مؤمنٌ بكافرٍ.

قال الشافعي: وهذا عام عند أهل المغازي أن رسول الله ﷺ تكلم في خطبته يوم الفتح.

قال الشافعي: وهو يروي مسنداً عن النبي ﷺ من حديث عمرو بن شعيب وحديث عمران بن حصين.

٣٢٠٥ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن مطرف، عن الشعبي، عن أبي جحيفة قال: سألت علياً كرم الله وجهه هل عندكم من رسول الله شيء سوى القرآن؟ فقال: لا. وألذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطي الله عبداً فهما في كتابه، وما في الصحيفة.

قلت: وما في الصحيفة؟

قال: العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مؤمنٌ بكافرٍ.

قلت: لو قيل: لا يقتل مؤمن بكافر علمنا أنه عنى غير حربي، وليس بكافر غير حربي إلا ذو عهدٍ إما عهدٍ مجزئٍ، وإما عهدٍ بآمان.

قال: أجل.

قلت: ولا يجوز أن يخص واحدًا من هذين وكلاهما حرام الدِّم، وعلى من قتله دينه وكفارة إلا بدلالة عن رسول الله ﷺ أو أمرٍ لم يختلف فيه قال: فما معناه؟

قلت: لو كان ثابتاً، فكان يشبه أن يكون لما أعلمهم أنه لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل العهد محرمة عليهم، فقال: لا يقتل مؤمن بكافر غير حربي، ولا يقتل ذو عهدٍ في عهده قال: فإنما ذهبنا إلى أن لا يقتل مؤمن بكافر حربي، ولا يقتل به ذو عهدٍ لو قتله.

قلت: أفبدلالة؟ فما علمته جاء بأكثر مما وصفت قال بعضهم، فإنما قلنا قولنا بالقرآن.

قلنا: فاذكره.

قال: قال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ فأعلم الله - سبحانه - أن لوليِّ المقتول ظمناً أن يقتل قاتله قلنا: فلا تعدو وهذه الآية أن تكون مطلقة على جميع من قتل مظلوماً أو تكون على من قتل مظلوماً ممن فيه القود ممن قتله، ولا يستدل على أنها خاص إلا بسنة أو إجماع، فقال بعض من حضره ما تعدو أحد هذين.

فقلت: أعن أيهما شئت قال: هي مطلقة.

قلت: أفرأيت رجلاً قتل عبده وللعبد ابنٌ حرٌّ أ يكون ممن قتل مظلوماً؟

قال: نعم.

قلت أفرأيت رجلاً قتل ابنه ولابنه ابنٌ بالغٌ أ يكون الابن المقتول ممن قتل مظلوماً؟

قال: نعم.

قلت أفعلی واحدٍ من هذين قوداً؟

قال: لا.

قلت ولم وأنت تقتل الحرَّ بالعبد الكافر؟

قال: أما الرجلُ يقتل عبده، فإن السيد وليُّ دم عبده فليس له أن يقتل نفسه.

وكذلك هو وليُّ دم ابنه أو له فيه ولاية، فلا يكون له أن يقتل نفسه مع أن حديث النبي ﷺ يدل على أن لا يقتل والدٌ بولده فقتل أفرأيت رجلاً قتل ابن عمه أخيه، وليس للمقتول وليٌ غيره وله ابن عمٌ يلقاه بعد عشرة آباء أو أكثر أ يكون لابن

قال: لا ولاية لقاتل وكيف تكون له ولاية ولا ميراث له بحال؟

قلت: فما منعك من هذا القول في الرجل يقتل عبده، وفي الرجل يقتل ابنه؟

قال: أما قتله ابنه فبالحديث قيل الحديث فيه أثبت أم الحديث في أن لا يقتل مؤمن بكافر، فقد تركت الحديث الثابت. قال الشافعي: وقلت له فليس في المسلم يقتل المستامن علة فكيف لم تقتله بالمستامن معه ابنٌ له ولا وليٌ له غيره يطلب القود قال: هذا حربي.

قلت: وهل كان الذمي إلا حريباً فأعطى الجزية فحرّم دمه، وكان هذا حريباً فطلب الأمان فحرّم دمه؟

قال: آخر منهم يقتل المسلم بالكافر؛ لأن الله - عز وجل - قال: ﴿وَكَيْفَنا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ﴾ الآية.

قلت له: أخبرنا الله تعالى أنه كتب عليهم في التوراة هذا الحكم أفحكم هو بيتنا؟

قال: نعم.

قلت أفرأيت الرجل يقتل العبد والمرأة أ يقتل بهما؟

قال: نعم.

قلت: ففقاً عنه أو جرحه فيما دون النفس جراحات فيها القصاص؟

قال: لا يقاد منه واحد منهما.

قلت: فآخبر الله - عز وجل - أن حكمه حيث حكم أن النفس بالنفس الآية ففعلت هذه الأحكام الأربعة بين الحر والعبد والرجل والمرأة وحكماً جامعاً أكثر منها والجروح قصاص فزعمت أنه لا يقتص واحد منهما منه في جرح، وزعمت أنه يقتل النفس بالنفس كل واحد منهما فما تخالف في هذه الآية أكثر مما وافقتها فيه إنما وافقتها في النفس بالنفس، ثم خالفت في النفس بالنفس في ثلاثة أنفس في الرجل يقتل ابنه وعبده والمستامن، ولم تجعل من هذه نفساً بنفس وقيل لبعضهم لا تراك تحتج بشيء إلا تركته أو تركت منه، والله المستعان قال: فكيف يقتص لعبد من حرٍّ وامرأة من رجلٍ فيما دون النفس وعقلهما أقل من عقله؟

قلت: أو تجعل العقل دليلاً على القصاص، فإذا استوى اقتصصت، وإذا اختلف لم تقتص؟

قال: فأبى.

قال الشافعي: فأخذنا به لثبوته باتصاله ومعرفة رجاله قال: ولا يخالف هذا الحديث حديث العجماء جرحها جبار ولكن العجماء جرحها جبار جملة من الكلام العام المخرج الذي يراد به الخاص، فلما قال ﷺ: العجماء جرحها جبار وقضى رسول الله ﷺ فيما أفسدت العجماء بشيء في حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت العجماء من جرح وغيره في حال جبار، وفي حال غير جبار قال: وفي هذا دليل على أنه إذا كان على أهل العجماء حفظها ضمنوا ما أصابت، فإذا لم يكن عليهم حفظها لم يضمنوا شيئاً مما أصابت فيضمن أهل الماشية السائمة بالليل ما أصابت من زرع، ولا يضمنونه بالنهار ويضمن القائد والراكب والسائق، لأن عليهم حفظها في تلك الحالة، ولا يضمنون لو انقلت.

قال الشافعي: وما يشبه هذا الحديث أن رسول الله ﷺ نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه وذكرت فاطمة أن معاوية وأبا جهم خطباها فخطبها على أسامة وتزوجته فأحاط العلم أن رسول الله ﷺ لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها وحديث جرح العجماء جبار مطلق وجرحها إفسادها في حال يقضى فيه على رب العجماء بفسادها ومثله نهيه عليه الصلاة والسلام عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح جملة وهو يأمر من نسي صلاة أن يصلها إذا ذكرها، ولا يمنع من طاف وصلى آية ساعة شاء.

٧٩- باب المختلطات التي عليها دلالة

٣٢٠٩- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله قال: أقام رسول الله ﷺ بالمدينة تسع سنين لم يحج، ثم أذن في الناس بالحج فتدارك الناس بالمدينة ليخرجوا معه فخرج فانطلق رسول الله ﷺ وانطلقنا لا نعرف إلا الحج وله خرجنا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعرف تأويله، وإنما يفعل ما أمره به فقلوبنا مكية، فلما طاف رسول الله ﷺ بالبيت وبالصفاء والمروة قال: من لم يكن معه هدي فليجعلها عذرة، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عذرة.

٣٢١٠- أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن سعيدي بن عبد

فقلت: فقد يقتل الحر دية مائة من الإبل وهي ألف دينار عندك بعيد قيمته خمسة دنانير وامرأة ديتها خمسون من الإبل قال: ليس القود من العقل بسيل.

قلت: فكيف احتججت به؟

فقال منهم قائل: إني قتلت الرجل بالمرأة بأن رسول الله ﷺ قال: المسلمون يد على من سواهم تكافاً وماؤهم.

قلت: أفكان هذا عندك في القود؟

قال: نعم.

قلت فهذا عليك أو رأيت إن قال النبي ﷺ في المسلمين تكافاً وماؤهم أما في هذا دليل على أن دماء الكفار لا تكافأ.

قال الشافعي: رضي الله عنه، فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمن يقتل خطأ فجعل فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة، وذكر ذلك في المعاهد.

قلت: أفرأيت المستامن فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة؟

قال: نعم.

قلت: فلم لم تقتل به مسلماً قتله.

٧٨- باب جرح العجماء جبار

٣٢٠٦- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: العجماء جرحها جبار.

٣٢٠٧- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن حرام بن سعد بن محيصة أن ناقة لبراء بن عازب دخلت حائطاً لقوم فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ: أن على أهل الأموال حفظها بالنهار، وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها.

٣٢٠٨- أخبرنا أيوب بن سويد قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن حرام بن سعد بن محيصة، عن البراء بن عازب أن ناقة البراء دخلت حائط رجل من الأنصار فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ: على أهل الحرايط حفظها بالنهار، وعلى أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل.

هذبي، فلا أجل حتى أنحر.

قال الشافعي: وليس مما وصفت من هذه الأحاديث المختلفة شيء أخرى إلا أن يكون متفقاً من وجه أو مختلفاً من وجه لا ينسب صاحبه إلى الغلط باختلاف من حديث أنس، ومن قال قرن رسول الله ﷺ ثم من قال: كان ابتداء إحرامه حجاً لا عمرة معه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يخرج من المدينة إلا حجة واحدة قال: ولم يختلف في شيء من السنن الاختلاف في هذا من وجه أنه مباح، وإن كان الغلط فيه قبيحاً مما حمل من الاختلاف، ومن فعل شيئاً مما قيل إن النبي ﷺ فعله كان له واسعاً؛ لأن الكتاب، ثم السنة، ثم ما لا أعلم فيه خلافاً يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وإفراد الحج والقرآن واسع كله.

قال الشافعي: واشبه الرواية أن يكون محفوظاً في حج النبي ﷺ رواية جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ خرج لا يُسمى حجاً ولا عمرة وطاوس أن النبي ﷺ خرج مُحْرماً يَنْتَظِرُ الْقَضَاءَ؛ لأن رواية يحيى بن سعيد عن قاسم وعمرة عن عائشة توافق روايته وهؤلاء تقصوا الحديث، ومن قال أفرد الحج فيشبهه، والله أعلم أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم الذين أدركوا رسول الله ﷺ أن أحداً لا يكون مقيماً على حج إلا وقد ابتدأ إحرامه بالحج.

قال الشافعي: وأحسب أن عروة حين حدث أن النبي ﷺ أحرَمَ بِحَجٍّ إنما ذهب إلى أنه سمع عائشة تقول فعل النبي ﷺ في حجبه، وذكر أن عائشة أهدت بعمرته إنما ذهب إلى أن عائشة قالت: ففعلت في عمرتي كذا لا أنه خالف خلافاً بيناً لإحيث جابر وأصحابه في قول عائشة ومنا من جمع الحج والعمرة.

قال الشافعي: فإن قال قائل: قرن الصبي بن معبد، فقال له: عمر بن الخطاب حديث لسنة نبيك قيل له: حكى له أن رجلين قال لا هذا أضل من جملة، فقال حديث لسنة نبيك إن من سنة نبيك أن القرآن والإفراد والعمرة هدي لا ضلال.

فإن قال قائل: فما دل على هذا؟

قيل: أمر عمر بأن يفصل بين الحج والعمرة وهو لا يأمر إلا بما يسع ويجوز في سنة رسول الله ﷺ لا ما يخالف سنة رسول الله ﷺ وإفراده الحج.

قال الشافعي: فإن قيل فما قول حفصة للنبي ﷺ ما بال الناس خلوا، ولم تخلل من عمرتك؟

قيل: أكثر الناس لم يكن معه هدي وكانت حفصة معهم فأمر أن يجعلوا إحرامهم عمرة ويجعلوا، فقالت: لم حل الناس، ولم تخلل من عمرتك؟ تعني من إحرامك الذي ابتدأه وهم بينة واحدة قال عليه السلام لبثت رأسي وقلدت هذبي، فلا أجل

الرحمن بن رقيش، عن جابر أنه قال: ما سمى رسول الله ﷺ في إحرامه حجاً ولا عمرة.

٣٢١١- أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة أنها سمعت عائشة تقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس ليل بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا أنه الحج، فلما دنونا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر يلحظ بقر قللت ما هذا؟ فقالوا: نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه.

قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم، فقال: أتت بالحديث على وجهه.

٣٢١٢- أخبرنا سفيان، عن ابن طائوس وإبراهيم بن ميسرة أنهما سمعا طاووساً يقول: خرج النبي ﷺ لا يُسمى حجاً ولا عمرة يَنْتَظِرُ الْقَضَاءَ.

قال: فنزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة فامر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج، ولم يكن معه هدي أن يجعلها عمرة، وقال: لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي، ولكني لبثت رأسي وسقت هدي فليس لي حل إلا على هذا فقام إليه سراقه بن مالك، فقال: يا رسول الله أقض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم أعمارنا لعامنا هذا أم للأبد؟

فقال رسول الله ﷺ: لا بل للأبد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال فدخل علي من اليمن فسأله النبي ﷺ عما أهدت؟

فقال أحدهما ليك إهلاك النبي ﷺ، وقال الآخر ليك حجة النبي ﷺ.

٣٢١٣- أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ أفرد الحج.

٣٢١٤- أخبرنا سفيان، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة قالت: وأهل رسول الله ﷺ بالحج.

٣٢١٥- حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة زوج النبي ﷺ أنها قالت لرسول الله ﷺ ما بال الناس خلوا بعمرته، ولم تخلل أنت من عمرتك؟ قال: إني لبثت رأسي وقلدت

حَتَّى أَنَحَرَ بُذْنِي يَعْنِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَتَّى يَحِلُّ الْحَاجُّ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ
نَزَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ إِحْرَامَهُ حَجًّا، وَهَذَا مِنْ
سَعَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ الَّذِي تَكَادُ تَعْرِفُ مَا الْجَوَابُ فِيهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَنْ أَيْنَ ثَبَتَ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَجَابِرِ بْنِ
عَمْرِ وَطَاوُسٍ دُونَ حَدِيثِ مَنْ قَالَ قَرْنٌ؟

قِيلَ: لَتَقْدَمَ صَحِيحَةُ جَابِرٍ وَحَسَنُ سِيَاقِهِ لِابْتِدَاءِ الْحَدِيثِ
وَأَخْرَجَهُ وَقُرْبِ عَائِشَةَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَفَضْلِ حِفْظِهَا عَنْهُ وَقُرْبِ ابْنِ
عَمَرَ مِنْهُ وَلِأَنَّ مَنْ وَصَفَ ائْتِظَارَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقَضَاءَ إِذْ لَمْ
يُحِجُّ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ نَزُولِ فَرَضِ الْحَجِّ قَبْلَ حُجَّتِهِ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ
طَلَبَ الْاِخْتِيَارَ فِيمَا وَسَعَ لَهُ فِيهِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ
حَفِظَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَبَى فِي الْمُتَلَاعِنِينَ فَانْتَظَرَ الْقَضَاءَ فِيهِمَا.
وكَذَلِكَ حَفِظَ عَنْهُ فِي غَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فهرس الآيات القرآنية

٣٧٣	﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾	١٢٣٧	﴿الْأَيْمِينَ﴾
	وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا	١٢٨٥	﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
٣٨٤	﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾	١٥٨٧	﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
	وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا	١٧٢٠	﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
٤٢٤	﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾	١٥٨٥	﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾
	وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا	١٩٧	﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾
٤٢٦	﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾	١٢٧٢	﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾
	وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا	٨٠١	﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾
٤٢٢	﴿أَجِلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ﴾	٩٠٧	﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾
١٠٠٢	﴿أَجِلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾	١٠٠٩	﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
	لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنْ	١٦٤٠	﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
٨٧٢	﴿أَجِلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾	٨٤٨	﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
	وَالْمُحْصَنَاتُ مِنْ	٨٦٥	﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
	الْمُؤْمِنَاتِ﴾	٩٠٨	﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
٤٢٢	﴿أَجِلْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ﴾	١٤٠٤	﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾
٤٢٦	﴿أَجِلْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ﴾	١٧٨٦	﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾
٣٨٤	﴿أَجِلْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾	٧٩٩	﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾
٤٢٤	﴿أَجِلْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾	١٢٣٧	﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾
٤٢٦	﴿أَجِلْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ	١٣٥٩	﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾
	مُجَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾	١٣٦٠	﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾
٦٩٣	﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾	٩٨٦	﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾
١٣٢٤	﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾	٧٦١	﴿أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
١٢٧٤	﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا	٩٦٨	﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِ فِي ذَلِكَ﴾
	آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾	١٧٧٤	﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾
١٧٥٣	﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا	٣٩٦	﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ
	آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾		وَلِلْغِيَاةِ﴾
٦٩٣	﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا	١٤٥١	﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ
	آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾		وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾
٧٢٨	﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا	٣٧٢	﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ
	آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾		وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾
٨٩٠	﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا	٣٧٢	﴿أَجِلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ
	آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾		وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾
١٩١	﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾		

١٦٧٠	﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾	٤٩٧	﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾
١٠٢	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	٤٩٥	﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾
١٠٢	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	٤٩٨	﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾
١٠٢	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	٥٠٠	﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾
١٠٢	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	١٤٠١	﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَكُتِبَ لَهُ﴾
١٠٢	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	٤٩٧	﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَكُتِبَ لَهُ﴾
١٥٠٥	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	١٤٠٧	﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَكُتِبَ لَهُ وَلِيُكْتَبَ
١٥٠٦	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾		بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾
١٥٠٦	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	١٥٠٨	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾
١٥٠٦	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	١٥٠٨	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾
١٥٠٦	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	١٥٨٥	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾
١٥٠٦	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	٩٧٥	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾
١٥٦٤	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	١٥٨٤	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ
١٥٦٤	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾		وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَخْشَعُ إِنَّ
١٤٦	﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾		الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾
١٧٢٤	﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾	١٠٠٣	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾
١٤٠٩	﴿إِذَا ضَرَبْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِئْتَنُوا﴾	١٥٨٤	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾
٩٦٨	﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾	٧٨٧	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾
٩٩٠	﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعْنُ أَجْلِهِنَّ﴾	٧٨٧	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾
٩٩٠	﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعْنُ أَجْلِهِنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ	٨٧٢	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾
	بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّهِنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾	٩٠٤	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ﴾
١٠٢٢	﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾	٧٨٠	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ
١٠٢٢	﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾		أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾
١٠٤٨	﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾	٧٨٦	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ
١٠٨٤	﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾		أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾
١٠٩٠	﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾	١٠٠٢	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ
١٠٧٠	﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ		أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا
	وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ		تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا
	وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾		هُنَّ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾
٣٧	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾	١٣٥٥	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ
١٧	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْبِشُوا وُجُوهَكُمْ		أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا
	وَأَعْيُنَكُمْ﴾		تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا
			هُنَّ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾

- ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ ١٧٢٠
- ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ١٨
- ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ٢٣
- ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ١١
- ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ١٧٤٨
- ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ١٣٤٦
- ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ١٥٨١
- ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ٢١
- ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَانْفَسُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانْشُزُوا﴾ ١٤٩
- ﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ ٧٦٧
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ١٠٢٢
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ١٠٨٤
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ١٦٨٣
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ٨٩٨
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ٩٦٤
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ٩٧٢
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ٩٧٩
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ٩٩٩
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ١٥٢٥
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ١٧٦٥
- ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ ١٠٥٣
- ﴿تَمْسُوهُنَّ مِمَّا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِلَّةٍ تَعْدُرُوهَا﴾ ١٣٥
- ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ١٣٨
- ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ١٤١
- ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ٦٥
- ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ ١١٠
- ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ ١٤١
- ﴿أُوذِيَ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ ٧٦٠
- ﴿أَرْبَعٌ شَهَادَاتُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكََاذِبِينَ﴾ ١١١٤
- ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ أَيْكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾ ١٤٠٦
- ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ ٨٦
- ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ ٨٧
- ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ ١٩٨
- ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ ١٨٩
- ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ ١٠٧٢
- ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلٌ فَلَا تُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ١٠٧٠

١٤٣٢	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾	٩٦٦	﴿إِصْلَاحًا﴾
١٦٣٧	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾	١٤٧	﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾
٧٨٤	﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾	١١٤	﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾
٧٨٤	﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	١٥٨٧	﴿اغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾
٧٨٣	﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهَرُوا عَلَيْكُمْ أَمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا الْبَيْعَ عَنْهُمْ إِلَىٰ مُدْبِعِهِمْ﴾	١١٣٠	﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَتَّبِعُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾
٨٩٨	﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾	١٥٠٨	﴿اٰقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾
١٧٢٢	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾	١٥٠٨	﴿اٰقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾
١٠٧١	﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾	١٧٨	﴿اٰقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾
٩٥٩	﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾	١٧٨	﴿اٰقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾
٩٦٢	﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾	١٥٩١	﴿اٰقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾
٩٦٣	﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾	١٠١	﴿اٰقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾
٩٦٢	﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَافَا أَنْ لَا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾	١٤٧٢	﴿اٰقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾
٩٢٥	﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾	٧٥٩	﴿اٰقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾
٧٦٥	﴿إِلَّا تَتَّقُوا يَغْلِبَكُمْ عَذَابُ الْيَمَاءِ﴾	٥٥	﴿اٰتِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ﴾
٧٦٥	﴿إِلَّا تَتَّقُوا يَغْلِبَكُمْ عَذَابُ الْيَمَاءِ﴾	١٠٦	﴿اٰتِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ﴾
٥٥	﴿إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ﴾	١٠٧	﴿اٰتِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ﴾
١٣٥٥	﴿إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾	١٧٣٨	﴿اٰتِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ﴾
٩٩٤	﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾	١٧٣٩	﴿اٰتِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ﴾
٩٩٦	﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾	١٩٤	﴿اٰتِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾
٧٦٠	﴿إِلَّا السُّتُغْنَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾	٢٤٦	﴿اٰتِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾
١٥٨٤	﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾	٢٨١	﴿اٰتِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾
٦١١	﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾	٣٢٩	﴿اٰتِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾
٧٦٠	﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾	٧٦٦	﴿إِلَّا أَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾
٧٨٧	﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾	٧٦٧	﴿إِلَّا أَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾
١٣٣٧	﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	١٣٥٤	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾
١٤٠٦	﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	١٢٤٦	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾
٣١٢	﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ	١٢٤٨	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾

- شَيْءٌ ﴿١٥٨٧﴾ **﴿أَنْ احْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾**
- ﴿الَّذِينَ تَوْفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَائِفِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَا كُنْتُمْ﴾ ٧٦٠
- ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ ٧٥٣
- ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ ٤٢٣
- ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُجِلُّ لَهُمُ الْعَلِيَّاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ ٤٢٦
- ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ ١٠٨٤
- ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ ٩٩٢
- ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ ١١٠٧
- ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمُّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ ٩٨٨
- ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمُّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ ١١٠٦
- ﴿الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ٨٠٣
- ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِمْ﴾ ٩٠٤
- ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ١٥٦٨
- ﴿أَلَمْ تَنْزِيلُ﴾ ١٠١
- ﴿أَلَمْ تَنْزِيلُ﴾ ١٤٧٢
- ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ بِنَا فِي صُحُفٍ مُوسَى﴾ ١٤٠٩
- ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ بِنَا فِي صُحُفٍ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ١٧٤٣
- ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ بِنَا فِي صُحُفٍ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ٧٧٠
- ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ بِنَا فِي صُحُفٍ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ٨٢٨
- ﴿أُمَّهَاتُهُمْ﴾ ٩٨٧
- ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ ١٠٧٧
- ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾ ١٠٥٢
- ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَامُ﴾ ١٥٦٨
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِّ﴾ ١٦٧٠
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ ٤٢٤
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ ٤٢٤
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ ١٣٦١
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ ١٣٦١
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ ١٣٦٤
- ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ ٧٦٠
- ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِصْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ٧٥٩
- ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِصْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٧٥٩
- ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ ٧٨٥
- ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ ١٥٨٤
- ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ٩١
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ ٩٥٤
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ ٤٢٠
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُورٌ﴾ ٧٦١
- ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ ١٣٤٧
- ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ ٦٩٩
- ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ١٢٥٩

- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ٢٠٠
- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ٦٩٠
- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ٦٩٢
- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ٦٩٢
- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ ٦٩٦
- ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ ١٠٠٤
- ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ قَرِيبَةً﴾ ٩١٥
- ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَرِعِمَا هِيَ﴾ ١٧٥١
- ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ٧١٦
- ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الْوَيْسَرُ كَفَرُوا﴾ ١٢٩
- ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الْوَيْسَرُ كَفَرُوا﴾ ١٧٢٦
- ﴿إِنْ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ ١٩٦
- ﴿إِنْ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ ٤٢٣
- ﴿إِنْ رَبُّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ﴾ ٥٥
- ﴿إِنْ سَأَلْتُمْ لَشَيْءٍ﴾ ١٤١
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ ٢٦
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ١٠١
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ١٧٢٠
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ١٧٢٥
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ٣٣٠
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ٤٧
- ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ٥٥
- ﴿إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ ٥٠١
- ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ١٦٧٠
- ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ١٦٧٠
- ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ١٦٧٠
- ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ١١١٤
- ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ١٣٥٣
- ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ١٤١٠
- ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ٩٧٢
- ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلُوكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ ١٨٢
- ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَرُدُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّهَا فَتَعَالَيْنَ﴾ ١٠٩٠
- ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٤٠٩
- ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٤٠٩
- ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٤٠٩
- ﴿أَنْ لَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٧٤٥
- ﴿أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ ٩٠٢
- ﴿أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ ٩٤٠
- ﴿أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ ٩٥٦
- ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ ١٣٦٣
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ١٣٩٨
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ١٥٨٤
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ١٥٨٥
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ٩٧٥
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ ١٢٥٠
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ ١٢٥٧
- ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ ١٩٨
- ﴿أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ ١٦٠٤
- ﴿أَنْ يَتَرَجَعَا﴾ ٩٦٣
- ﴿أَنْ يَتَرَجَعَا﴾ ٩٦٦

٢٩١	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾	١٠٨١	﴿أَنْ يَتَرَجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾
٢٩١	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾	١٠٣٥	﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾
٧٢٩	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾	٧٦٦	﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾
٢٨٢	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾	٩٨٩	﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
١١٥٤	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾	٩٩٠	﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
١٢٩٠	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾	٨٧٨	﴿أَنْ يَنْكِحْنَ الْأَزْوَاجَهُنَّ﴾
٧٧٣	﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾	٩٨٧	﴿إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَرْوَاجَكَ﴾
١١١٦	﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾	١٩١	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾
٤٣	﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾	١٧٨	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾
٦٩٣	﴿إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَى﴾	٨٥	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوفَرُ﴾
٥٦	﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾	٧٥٧	﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾
٩٧٥	﴿إِنِّي أَرَى فِي السَّمَاءِ آتِي أَذْبَحُكَ فَأَنْظِرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾	١٠١٧	﴿أَنِّي شَيْئٌ﴾
١٢٣٨	﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾	٩٤٦	﴿أَنِّي شَيْئٌ﴾
١٢٣٨	﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾	٧٨٤	﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾
٣٧٥	﴿أَوْ عَذَلْ ذَلِكَ صِيَامًا﴾	٧٨٦	﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾
٣٧٥	﴿أَوْ عَذَلْ ذَلِكَ صِيَامًا﴾	٧٦٥	﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾
٣٣٧	﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آتِينَا وَنُخَاطِفُ النَّاسَ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾	٧٦١	﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾
٨٧٠	﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾	٧٦١	﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾
٨٠٠	﴿أَوْ يَخَافُوا أَنْ تَرُدَّ آيْمَانُ بَعْدَ آيْمَانِهِمْ﴾	٧٦٠	﴿إِنَّكُمْ إِذَا مِلْتُمْ﴾
١٠١٢	﴿أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾	١٦٠٧	﴿إِنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾
١٢٤١	﴿أَوْ يَنْفُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾	١٣٧٨	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾
٣١٧	﴿أَوَلَيْكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾	٣٧٨	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾
١٥٨٧	﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾	١٢٤٦	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾
١٥٨٩	﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾	٤٣١	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ﴾
٨٠٤	﴿بِالْعَدْلِ﴾	٧٤١	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾
		١٣٦١	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾
		٢٨٧	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾

١٣٨٤	﴿بَالِغِ الْكَتْبَةِ﴾	٩٧٨	﴿عَلَيْهِمْ مِنْ عَذَابٍ تَعْتَدُونَهَا﴾
٨٧٨	﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾	٣٧٠	﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾
٩٤٠	﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾	١٥٣٨	﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾
١٦٠٧	﴿بِرَأَاةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	٣٥٢	﴿ثُمَّ مَجِلْهَا إِلَى النَّبِيِّ الْعَتِيقِ﴾
٧٨٥	﴿بِرَأَاةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	٤٢٣	﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الصَّانِئِينَ مِنَ الْمُغْرِبَاتِ اثْنِينَ﴾
٧٧٨	﴿الْمُشْرِكِينَ﴾	١٠٣١	﴿جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾
٧٨٥	﴿بِرَأَاةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	١٠٣١	﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾
٧٥٩	﴿بِشْرًا رَسُولًا﴾	١٧٢٦	﴿جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾
٩٥١	﴿بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾	٩٦٨	﴿جَمِيلًا﴾
٩٦٦	﴿بَلِّغْ أَجْلَهُنَّ﴾	١٧٥٤	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾
٩٧٤	﴿بِهَا كَافِرِينَ﴾	٤٧	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾
١٢٣٥	﴿بَيْنَهُمْ بِالْوَسْطِ﴾	٦٣	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾
١٥٦٧	﴿بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾	١٦٣	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾
١٣٥٩	﴿تَخِيسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾	٨٨٢	﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾
١٣٦٤	﴿تَخِيسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾	١٧٣١	﴿حَتَّى تَقْسِلُوا﴾
١٣٦٢	﴿تَخِيسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾	٢٧	﴿حَتَّى تَقْسِلُوا﴾
١٣٦٤	﴿تَخِيسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾	١٠٧٧	﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾
١٢٣٧	﴿تَخِيسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ﴾	٨٥٣	﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾
١٠٣٤	﴿تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ﴾	١٧٤٥	﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾
٩٦١	﴿تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ﴾	١١٥٣	﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾
٩٨٧	﴿تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾	٣٥٢	﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجِلَّهُ﴾
٩٥٦	﴿تَعْمَلُوا﴾	٣٥٢	﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجِلَّهُ﴾
٣٠٣	﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	١٢٨٦	﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾
٣٠١	﴿ثُمَّ آتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	١٤٠٠	﴿حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾
١٣٤٨	﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَذَابٍ تَعْتَدُونَهَا﴾	١٠١٦	﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾
١٥٣٤	﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَذَابٍ تَعْتَدُونَهَا﴾		
١٧٨٧	﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَذَابٍ تَعْتَدُونَهَا﴾		

١٣٥٥	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾	٤٧	﴿حَتَّى يَطْهَرُونَ﴾
١٣٥٩	﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾	٤٧	﴿حَتَّى يَطْهَرُونَ﴾
١٣٥٩	﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾	٨٧٤	﴿حَتَّى يَطْهَرُونَ﴾
٤٢٣	﴿حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾	٩٤٦	﴿حَتَّى يَطْهَرُونَ﴾
٩٩٤	﴿حَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَرَاهٍ فِي الرِّثَا فَجَلَدَهُ وَجَلَدَ امْرَأَةً﴾	١٧٤٤	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾
		٨٢٨	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾
١٤٧٢	﴿حَمَّ تَنْزِيلُ﴾	٧٧٤	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾
٨٣٤	﴿حَمَلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾	١٦٠٦	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾
٨٥٧	﴿حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبُّهَا﴾	١٧٤٥	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾
		٧٧٣	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾
١٤١٥	﴿حَوَّلَيْنِ كَايِلَيْنِ﴾	٧٩٢	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾
١٣٥٢	﴿حِينَ الرِّصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	٨٠١	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾
١٣٦٨	﴿حِينَ الرِّصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	٨٥٨	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾
١٣٤٥	﴿حِينَ الرِّصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾	٣٤٨	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾
١٠٠٨	﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٣٥٨	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾
١٥٨٠	﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٥٠٠	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾
٩٨٧	﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٣٤٨	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾
١٥٧٩	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾	١١٤٣	﴿الْحَرِّ بِالْحَرِّ﴾
١٤٤٨	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾	١٣٥٦	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾
١٥٠٠	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾	١٧٢٢	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾
١٧٢٢	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾	٥٩٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾
٤٨٠	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾	٨٨٦	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾
٩٨٩	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾	٩٩٤	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ﴾
٢٤٦	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾		
١٥٧٩	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾	١٣٤٨	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ الْأَخْسَى أَرْضَعْتَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾
١٧٢١	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾		
٢٤٦	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾		
٧٥٢	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾		
١٠٦٧	﴿خَلُّوا زَيْتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾		
٧٠	﴿خَلُّوا زَيْتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	١٠٠٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾

٧٤١	﴿رُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾	١٠٣٠	﴿خَيْرٌ كَثِيرًا﴾
٤٠٥	﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾	١٢٧٢	﴿ذَا مَرَّتْ﴾
١٥٢٩	﴿رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾	١٠٩٢	﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾
١٥١٠	﴿رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾	٩٠٢	﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ لَا تُقُولُوا﴾
٨٧٨	﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾	٩٤٠	﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ لَا تُقُولُوا﴾
٩٤٠	﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾	٩٥٦	﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ لَا تُقُولُوا﴾
٩٦١	﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾	٨٠٠	﴿ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا﴾
١٠١٠	﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	١٢٥٠	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾
١٠٣٤	﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	٦٢٠	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَنِيُّ مُشْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَنِيَّ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾
١٣٥٦	﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	٦٤٥	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَنِيُّ مُشْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَنِيَّ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾
١٠٠٤	﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	٧٦١	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾
٩١٥	﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	١١٣٠	﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾
١٣٧٨	﴿رَحِيمٌ﴾	١١٣١	﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾
١٣٥٢	﴿رَقِيبٌ مُؤْمِنٌ﴾	١٦٠٤	﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾
٨٧٧	﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾	٨٧٥	﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ﴾
٨٧٧	﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾	١٠٠٢	﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تُصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾
١٤٠٠	﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾	٣٤٠	﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ﴾
٩٩٣	﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾		﴿الْحَرَامُ﴾
١٤٠٠	﴿الرَّائِيَّةُ وَالزَّائِي﴾	٤٠٨	﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرُ اللَّهِ﴾
١٠٣٦	﴿الرَّائِيَّةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾	٤٠٧	﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾
١٠٥٤	﴿الرَّائِيَّةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾	١٥٧٨	﴿ذَرَا عَدَلٍ مِنْكُمْ هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾
		١٣٤٤	﴿ذَوِي عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾
		١٣٤٥	﴿ذَوِي عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾
		١٣٤٥	﴿ذَوِي عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾
		١٣٥٢	﴿ذَوِي عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾
		١٣٥٩	﴿ذَوِي عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾
		١٥٧٨	﴿ذَوِي عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾
		٨٥٧	﴿ذَوِي عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾

- ١٢٤ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٢٥٩ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٢٤ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٣٤٦ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٤٦٩ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٣٥٠ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٤٧١ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٣٩٩ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٥٠ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٤٠٣ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٥٠٨ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٥٧٢ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٥٧ ﴿سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ١٥٨١ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٠٣٤ ﴿سَبِيلًا﴾ ١٦١٥ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٠٣٦ ﴿سَبِيلًا﴾ ١٦٣٤ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٢٣١ ﴿سَبِيلًا﴾ ١٧٢١ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٢٤١ ﴿سَبِيلًا﴾ ١٧٢١ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ٩٦١ ﴿سَبِيلًا﴾ ١٧٢٢ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٣٥٢ ﴿سَبِيلًا﴾ ٣٧٤ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ٨٩ ﴿سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ﴾ ٨١٦ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٣٥١ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٨٦٨ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ٧٥٧ ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٨٩٠ ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾
- ١٥٨٥ ﴿سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهُ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ ٩٩٠ ﴿رُزِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ١٥٩٢ ﴿سَيَخْلِفُونَ بِاللَّهُ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتَعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ ٩٩٠ ﴿رُزِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ٢٧٠ ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ٩٩٠ ﴿رُزِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ١٧٢٠ ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَانَهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ ٩٩٠ ﴿رُزِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ٧٩٩ ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ ٩٩٠ ﴿رُزِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ٣٥٣ ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِجِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ٩٩٠ ﴿رُزِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ٥٠٠ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ ٩٩٠ ﴿رُزِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ١٧٢٨ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ٩٩٠ ﴿رُزِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
- ١٣٤٤ ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ٩٩٠ ﴿رُزِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾

١٣٥٦	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	١٣٤٤	﴿شَهِيدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾
١٧٦٥	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	١٣٤٤	﴿شَهِيدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾
١٧٧٨	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	١٣٤٥	﴿شَهِيدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾
١٧٧٩	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	١٣٤٥	﴿شَهِيدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾
٩٥٦	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	١٣٥٩	﴿شَهِيدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾
٩٦٣	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	١٣٤١	﴿شَهِيدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾
٩٦٨	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾	١٧٨٧	﴿شَهِيدَتَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾
٩٦٨	﴿طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾	٣٧٧	﴿صِيَاماً﴾
٩٤٦	﴿الْعَادُونَ﴾	٩٠٣	﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾
٣٧٩	﴿عَشْرَةَ كَامِلَةً﴾	١٠٣٩	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾
٣٧٤	﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾	١٠٧٦	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾
٣٧٤	﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾	٩٦٢	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾
٣٧٤	﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾	١٠٩٠	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾
٨٠٠	﴿عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾	٩٦٦	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾
١٤٦	﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُ﴾	٩٦٨	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾
١٩٥	﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	١٠٢٢	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾
٤٣١	﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	١٠٢٥	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾
٧٠٩	﴿غَيْرُ إِخْرَاجٍ﴾	١٠٣٧	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾
٧٧٨	﴿غَيْرِ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾	١٠٧٦	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾
١٥٠٥	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	١٠٧٧	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾
٨٥	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	١٠٨٣	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾
٩٠٣	﴿غَيْرِ مُلْؤَمِينَ﴾	١٠٩٠	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾
٧٨٨	﴿فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾	١٣٥١	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾
٧٨٨	﴿فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾		
١٠٧٢	﴿فَاتُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ﴾		

- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ٨٠٠
- ﴿فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ ١١٣١
- ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ ١٠١٦
- ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ ٨٥٠
- ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ ٩٤٦
- ﴿فَاجْعَلْ أَتَقِدَّةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ ٣٣٧
- ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ ١٣٥٤
- ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْقَاسِمُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ ١٣٥٤
- ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ١٣٦٨
- ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ١٣٦٨
- ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ١٣٦٨
- ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ٥٩٥
- ﴿فَإِذَا أُحْصِنُ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ١٠٥٤
- ﴿فَإِذَا أُحْصِنُ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ١٧٦٤
- ﴿فَإِذَا آمَنْتُمْ فَسِنِّعْ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَسَرَّ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٣٥٢
- ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾ ٨٢٦
- ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ١٧٢٠
- ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ١٧٤٢
- ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ﴾ ٧٦٩
- ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ ١٩٥
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠٩٠
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٧٢٥
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ٩٦٦
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٤٠٠
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ٩٠٢
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ ١٠٧٨
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٩٦٦
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٠١٥
- ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٠١٦
- ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ ٥٠
- ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ ٨٥٠
- ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ ٨٧٤
- ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ ٩٤٦
- ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ ٤٧
- ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ ٧٣٩
- ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ٨٢
- ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ ٩٨٩
- ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾ ٧٦٠
- ﴿فَإِذَا وَجِيتُمْ جُثُوبَهَا فَاكْلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا﴾ ١٧٦٣
- ﴿فَإِذَا وَجِيتُمْ جُثُوبَهَا فَاكْلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا﴾ ٩٨٩
- ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾ ١٥٨٤
- ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ١٦٢٣
- ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ ١٠١
- ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ ١٧٢٥

- ﴿فَاسْكُوهُنَّ بِمَعْرِفِهِ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرِفِهِ وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ خِصَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ ١٩٨
- ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفِّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ ١١٢٦
- ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ ١٤٦٧
- ﴿فَاسْكُوهُنَّ بِمَعْرِفِهِ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرِفِهِ﴾ ٧٥٩
- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ٧٥٩
- ﴿فَاسْكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ ١٠١٦
- ﴿فَإِنْ أَتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ١٠١٦
- ﴿فَإِنْ أَتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ١٠١٦
- ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ١٠١٦
- ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٢٣
- ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٢٦
- ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ ١٤
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ١٧٥٣
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٢٦
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٢٨
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ١٢٥٠
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٨٢٨
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٥٥
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٢٢٤
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٩٠٤
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٩٩٨
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٣٧
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ١٠٩٦
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ١٧٧٨
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٩٦٦
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٣٧
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ١٣٦٨
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ٧٥٩
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ١٢٣٦

يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْلِلَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ﴿١٣٤٦﴾

﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَتَّبِعُكُمْ وَيَتَّبِعُهُمْ مِيثَاقَ فَلْيَتَّ مَسْلَمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾

﴿فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾

﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾

﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَعَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾

﴿فَأَنْ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾

﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ يَمْنُ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَفْضَلَ إِحْدَاهُمَا فَنَذَكَرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾

﴿فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

وَرَبَاعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

٥٧٥	﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾	٩٨٧	﴿وَقَتْلَ الَّذِينَ أَمْتَعْتُمْ وَآمَنَّاكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾
٢٨٢	﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾	٤٠	﴿فَتَقِيمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾
٢٩١	﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾	٣٩	﴿فَتَقِيمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾
٥٥	﴿فَتَبَيَّنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ﴾		﴿فَجَزَاءٌ﴾
٤٢٤	﴿فَتَسَاءَ أَهْلٌ يَغْتَرِبُ اللَّهُ بِهِ﴾	٣٧٨	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾
٩٧٨	﴿فَتَشَاطَرَهُ أَهْلِيهِمْ﴾	٣٨٧	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾
١٣٦٢	﴿فَتَشَاطَرَهُ أَهْلِيهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَاسِئَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾	١٢٨٦	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾
٧٢٠	﴿فَصَلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾	١٣٥٠	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾
٧٧٣	﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَتَّمُوهُمْ فَشُلُّوا الرُّقَاقَ قَامًا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾	١٣٥٨	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾
١٩٧	﴿فَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾	١٤٥١	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾
٩٨٦	﴿فَطَلَّقُوهُمْ لِعَدَّتْهُمْ﴾	١٥٣٨	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾
١٣٨٦	﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٥٤٠	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾
٣٠٨	﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	٣٨٤	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾
٤٩١	﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	٣٩٠	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾
١٠٣٤	﴿فَعِظُوهُمْ﴾	٣٩٥	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾
١٢٤٩	﴿فَعَلَيْهِمْ نَصْفٌ مَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾	٣٧٥	﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ هَدِيًّا بِالْيَمِينِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾
٣٧٨	﴿فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾	١٠٨٥	﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾
٨١١	﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾	٩٩٠	﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾
٨٠٧	﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَهُمْ فَاصِلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾	٩٩٩	﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾
١١٣٥	﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	١٢٥٠	﴿فَخَلَوْا سَبِيلَهُمْ﴾
١٦٨٣	﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾	٨٢٨	﴿فَخَلَوْا سَبِيلَهُمْ﴾
٣٧٧	﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾	٨٦٨	﴿فَفِدْيَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾
١٢٧٣	﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	١٢٧٣	﴿فَفِدْيَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾
١٦٨٣	﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	٤٢٠	﴿فَلَتَبَحُّوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾
٤٢٦	﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾	٦٨	﴿فَرِحَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾
		٧٦١	﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾
		٧٦٤	﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾
		٤٩٧	﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾
		٥٣٤	﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾
		٥٣٥	﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾

يَتَّبِعُهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجاً مِمَّا قَضَيْتَ ﴿٤٢٨﴾	﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِلَايَتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجاً مِمَّا قَضَيْتَ﴾	﴿٤٢٤﴾ ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً﴾
﴿١٠١٢﴾ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَتَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾	﴿٤٠٩﴾ ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾
﴿١٥٦٨﴾ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَتَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾	﴿١٧٦٣﴾ ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾
﴿١٥٨٠﴾ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَتَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾	﴿١٢٧٢﴾ ﴿فَلَا اتَّخَذَ الْعَقَبَةُ﴾
﴿١٧٢٠﴾ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَتَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾	﴿١٧٧٨﴾ ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾
﴿١١٢٧﴾ ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	﴿١٥٨٤﴾ ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾
﴿١١٣١﴾ ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	﴿٨٥٢﴾ ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُمْ﴾
﴿١٦١٠﴾ ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	﴿٩٩٤﴾ ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُمْ﴾
﴿٦٩٦﴾ ﴿فَلِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾	﴿١٠١١﴾ ﴿فَلَا تَغْضُلُوهُمْ﴾
﴿٧٥٤﴾ ﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى﴾	﴿٨٧٨﴾ ﴿فَلَا تَغْضُلُوهُمْ﴾
﴿٣٧﴾ ﴿فَلَمَّ تَجَدُّوا مَاءً فَتَيْمَّمُوا﴾	﴿٨٧٨﴾ ﴿فَلَا تَغْضُلُوهُمْ﴾
﴿١٧٣٤﴾ ﴿فَلَمَّ تَجَدُّوا مَاءً فَتَيْمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾	﴿١٠١١﴾ ﴿فَلَا تَغْضُلُوهُمْ أَنْ يَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا﴾
﴿٨٣٤﴾ ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾	﴿١٠٣١﴾ ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾
﴿١٠٠٦﴾ ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَاراً﴾	﴿٩٥٦﴾ ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَلْوُوا مَا كَانُمُوعَةً﴾
﴿١٧٢٠﴾ ﴿فَلَنُؤْتِيَنَّكَ يَتْلُو تَرْضَاهَا﴾	﴿١٠٣٧﴾ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾
﴿١٠٧٤﴾ ﴿فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾	﴿١٠٣٧﴾ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾
﴿١٤٠٨﴾ ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	﴿١٠٣٩﴾ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾
﴿١٠١٢﴾ ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	﴿١٠٩٠﴾ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾
﴿١٥٦٨﴾ ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	﴿٩٦٢﴾ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾
	﴿٩٦٣﴾ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾
	﴿٩٦٨﴾ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾
	﴿١٥٨٠﴾ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
	﴿١٤٠٨﴾ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾
	﴿١٥٧٩﴾ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾
	﴿١٠١٩﴾ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾

- ١١٣٣ ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾
 ١٥٥٢ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾
 ٣٣٠ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
 ٣٣١ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
 ٣٧٩ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
 ٣٧٨ ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ﴾
 ١٧٢٩ ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾
 ١١١٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾
 ١١٥٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾
 ١١٣٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ١٦٠٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ١٦١٣ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ١٦١٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ٨٦٨ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ٨٦٨ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
 ١١٣١ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾
 ١١٣١ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾
 ١١٣٤ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾
 ١٤٥٢ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾
 ٣٧٨ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِوَيْدٍ مِنْ رَأْسِهِ﴾
 ١٢٧٨ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِوَيْدٍ مِنْ رَأْسِهِ فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾
 ٣٧٨ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِوَيْدٍ مِنْ رَأْسِهِ فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾
- ١٦٢٣ ﴿فَلْيَخْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
 ١٧٢٩ ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
 ١٢٩ ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾
 ٥٩٧ ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْلِلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾
 ٤٩٨ ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾
 ٦٨ ﴿فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمُ فَاقْضُوا﴾
 ٩١٦ ﴿فَمَا اسْتَعْتَضْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾
 ٤٠٧ ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
 ٤٠٨ ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
 ٣١٩ ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾
 ٣٧٧ ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾
 ١٦٣٤ ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾
 ٨١٨ ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾
 ٢٢٣ ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾
 ٦٩١ ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾
 ٦١٢ ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾
 ٩٦٨ ﴿فَمَتَّعُوهُمْ وَوَسَّرُوهُمْ﴾
 ٩٤٦ ﴿فَمَنْ ابْتَنَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَافُونَ﴾
 ١٣٢ ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾
 ٤٣١ ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
 ١١٣١ ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
 ١١٣١ ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
 ٣٥٣ ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾

- ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ ١٧٨٩
 ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ١٥٥٠
 ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ ١٢٧٨
 ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ ٣٥٨
 ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ﴾ ١٠٠٣
 ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ١٧٦٨
 ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ١٢٩٨
 ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ١٧١٨
 ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ٧٠١
 ﴿فَنُصِّفَ مَا قَرَضْتُمْ﴾ ١٧٨٧
 ﴿فَنُصِّفَ مَا قَرَضْتُمْ﴾ ٥٩٩
 ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ ١١٦٥
 ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ٩٠٢
 ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا﴾ ٩٢٨
 ﴿فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ ١٤١٥
 ﴿فِي الْحَجِّ﴾ ٣٤٨
 ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ٧٦٠
 ﴿فِي الْقُرْآنِ﴾ ٩٧٥
 ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ ٧٩٩
 ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنَّ آوْتِيتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ ١٣٥٩
 ﴿فِيمَا أَفْتَدْتُمْ بِهِ﴾ ١٠٣٧
 ﴿فِيمَا أَفْتَدْتُمْ بِهِ﴾ ٩٦٢
 ﴿فِيهِ رَجَالٌ يُحْسِنُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ ٢٢
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ١٤٦
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ١٧٢٤
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ١٧٨
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ١٥٠٨
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ١٧٨
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ١١٥٣
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ٨٢٦
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ١٧٤٣
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ٧٦٩
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ٨٦٢
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ١٧٢٠
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ١٩٥
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ٧٧٢
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ٧٦٥
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ ٦٤٧
 ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ آتُوكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَابٍ﴾ ١٢٥٧
 ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأَى أَلْبَاسًا يَتَزَاهَى فِي الْمَنَاجِبِ اسْأَلْنَا سَلَمَنَا وَلَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ ١٠٠٦
 ﴿قَالَتْ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ﴾ ١٤٦

١٠٥	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ	١٠٥
١٤٦	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾	٧٦١
١٤٧١	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾	٧٦٥
١٤٧١	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾	٧٦٠
١٥٧	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾		
١٦٠	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾		
١٨٣	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾	١١٢٧
٣٩٧	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾	١١٣١
٤٠٥	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾	١١٤٣
٤٢٣	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾	١٦١٥
١٠٥	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ﴾	١١٤٣
١٠٥	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾	١٦٠٤
١٤٦	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾		
١٤٧١	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾	١١٣١
٣٩٧	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾		
٤٠٥	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾	﴿كَبِيرًا﴾	١٠٣٦
٧٥٩	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾	﴿كَبِيرًا﴾	٩٦٥
٩٧٥	﴿الْكَافِرُونَ﴾	﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾	٧٦٠
٧٥٩	﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾	﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِيَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾	٤٢٣
١٣٤٨	﴿حَبَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	٧٥٩
١٣٥٦	﴿حَبَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾	﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾	٧٨٠
١٤٠٣	﴿حَبَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾		
٧١٨	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ﴾	﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾	٤٢٥
١٥٦٨	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾	﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾	٤٣٨
١٣٤٨	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾	﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾	٤٥٩
٧٠٨	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾	﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾	٦٢٠

- ﴿لَا تَجَارَ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾
 ٧٢٨ ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾
 ٣١١ ﴿لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ النَّيْتِ الْحَرَامَ﴾
 ٩٥٩ ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِهِمْ﴾
 ١٠٦٣ ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِهِمْ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾
 ١٠٧١ ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِهِمْ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾
 ٧٠٩ ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِهِمْ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾
 ٩٧٤ ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَثْيَاءٍ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾
 ٩٥٦ ﴿لَا تَضَارَّ وَالِدَةً بِوَلَدَيْهَا﴾
 ١٣٥٠ ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾
 ١٣٨٤ ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾
 ١٧٧٤ ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾
 ٣٨٤ ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾
 ٤٢٤ ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾
 ٣٧٢ ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾
 ٣٧٣ ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾
 ٣٨١ ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾
 ٤٢٤ ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾
 ١٥٨٨ ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾
 ١٧٣١ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾
 ٣٢٠ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾
- ٥٦ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾
 ١٧٤٨ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾
 ٣١ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾
 ٤٣ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾
 ٨٥٠ ﴿لَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾
 ١٥٢١ ﴿لَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَاكِبِ﴾
 ٩٧٩ ﴿لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾
 ٩٢٥ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ﴾
 ١٠٢٢ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾
 ١٣٥٨ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾
 ١٧٢٦ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾
 ٩٧٢ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾
 ١٢٩ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾
 ٩٣١ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾
 ١٠٠٤ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾
 ١٥٥٤ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾
 ٩١٥ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرَهُ﴾
 ١٥٨٤ ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾
 ٨٥٢ ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾
 ٩٠٤ ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾

- ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ ١٣٨٣
- ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ ١٣٨٣
- ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ سَاكِينٍ﴾ ٧٨٠
- ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ ١٥٨٤
- ﴿لَا يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ﴾ ٨٨٩
- ﴿لَا يَجِلُّ لَكَ﴾ ٩٨٧
- ﴿لَا يَجِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ ٩٨٧
- ﴿لَا يَجِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ ٩٨٧
- ﴿لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبْنُوءَةٍ﴾ ١٠٧٧
- ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ ٢٤٥
- ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ ٧٦٥
- ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ٧٨٤
- ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ ١٥٨٤
- ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ ٧٦٤
- ﴿لِنَعْتَذِرُوا﴾ ٩٦٦
- ﴿لَنَعْلَمَنَّ تَقْوَنَ﴾ ١٦٠٤
- ﴿لَنَعْلَمَنَّ تَقْوَنَ﴾ ١٦٠٤
- ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ ٣٥٢
- ﴿لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ لِنَدْخُلَنَّهُ﴾ ٣٣٧
- الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَمِينَ مُخَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ١٠٨٤
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ ٩٦٤
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾ ١١٠٦
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾ ١٣٥١
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾ ١٣٥٧
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَامُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١٠٩٦
- ﴿لِللَّهِ﴾ ٧٥٣
- ﴿لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ﴾ ١٤٦٠
- ﴿لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ ١٣٥٥
- ﴿لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾ ١٠٣١
- ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ١٧٥١
- ﴿لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ﴾ ١٠٣٤
- ﴿لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ﴾ ١٠٣٤
- ﴿لَنْ يَضْرِبَ خِيَارُكُمْ﴾ ١٠٣٤
- ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبْغُوكَ﴾ ٧٦١
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ ١٣٥٢
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ ١٤٠٢
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ ١٧٨٦
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ١٢٣٣
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ١٣٦٩
- ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ١٣٩٩
- ﴿لَيَلْبَسُنَّكُمْ اللَّهُ بَشِيرٍ مِنَ الصِّدْقِ تَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ ٤٢٤
- ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ ٧٦١

- ٧٦١ ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾
- ١٢٩ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾
- ١٢٩ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾
- ٩٤١ ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَلِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾
- ١٥٥١ ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
- ١٥٥١ ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾
- ٧٤١ ﴿مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾
- ١٦٣٣ ﴿مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾
- ١٣٢٣ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾
- ١٢٧٧ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ﴾
- ١٢٧٤ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ﴾
- ١٢٧١ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾
- ١٢٧٢ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾
- ١٢٧٢ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾
- ١٢٧٧ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾
- ٤٢٣ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾
- ٦٦٩ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾
- ٦٩٥ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾
- ٧٣٤ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾
- ٧٣٤ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾
- ٧٥٩ ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾
- ١٢٥١ ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾
- ١٦٣٦ ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا﴾
- ٨٦٤ ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾
- ١٦٣٦ ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾
- ١٦٣٥ ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾
- ٨٤٢ ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾
- ٧٥٩ ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾
- ٢٧٠ ﴿مَا كُنتُمْ تَكْفِرُونَ﴾
- ٧٦٠ ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ﴾
- ١٧٢٠ ﴿مَا تَسْخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيهَا نَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْهِهَا﴾
- ١٩٠ ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾
- ٨٤ ﴿مَا لَكُمْ يَوْمَ الدِّينِ﴾
- ٨٧٧ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾
- ٨٣٢ ﴿مُتَابِعِينَ﴾
- ١٣٥٨ ﴿مِثْلُ﴾
- ١٤٥١ ﴿مِثْلُ﴾
- ١٣٥٠ ﴿مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾
- ٣٨٤ ﴿مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾
- ١٣٥٨ ﴿الْمُحْضِينَ﴾
- ٧٥٩ ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجْدًا﴾
- ٩٦٠ ﴿الْمَذْهَبِينَ﴾
- ٩٦٢ ﴿مَرِيئًا﴾
- ١٧٥١ ﴿مُسْكِنًا وَتَيْمًا﴾
- ١٩٦ ﴿مُسْلِمُونَ﴾
- ٤٢٣ ﴿مُسْلِمُونَ﴾

	﴿مُطْمَئِنِّينَ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنَّ مِنْ شَرَحٍ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾	٦٩٧	﴿وَلَيْلَةُ أَيْبِكُمْ إِيزَاهِيمَ﴾
	﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾	١٢٣٧	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
١٦٧٢	﴿وَمِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾	١٣١١	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
٤١٥	﴿مَنْ يَقُولُهُمْ يَنْكُرُ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾	١٣٧٨	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
١٢٨٥	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾	١٤٠٤	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
١٤٠٨	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾	١٤٣٤	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
١٥٦٨	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾	١٤٣٦	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
١٥٨٠	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾	١٥٧٨	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
١٥٨٧	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾	١٥٨٨	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
١٧٢٠	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾	٥٩٧	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
٩٦٢	﴿مِيشَاقًا عَلِيظًا﴾	٧٩٩	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
١٠١٢	﴿النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾	٨٥٧	﴿وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
٩٨٧	﴿النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾	٣٢١	﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
١٠١٦	﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَ لَكُمْ﴾	٧١٠	﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ﴾
٩٤٦	﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَ لَكُمْ فَأَتُوا خِزْيَكُمْ﴾	٧١٠	﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ﴾
١٠١٧	﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَ لَكُمْ فَأَتُوا خِزْيَكُمْ أُنَى شَيْئًا﴾	٧١٠	﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ﴾
١١١٤	﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾	٧١٠	﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دِينَ﴾
١٥٩٦	﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾	١٩٦	﴿مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾
١٦٠٩	﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾	١٤٠٤	﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾
١٦١٦	﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ -﴾	٣٨٤	﴿مِنْ الضَّالِّينَ اثْنَيْنِ وَمَنْ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ قُلِ الذَّكْرَيْنِ﴾
١٦١٧	﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾		﴿حَرَمٌ أَمْ الْإِثْنَيْنِ﴾
١٦٠٥	﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾	٨٧٣	﴿مِنْ قَتِيلِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ﴾
١٣٥٠	﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾		﴿مِنْكُمْ﴾
١٤٥١	﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾	١١٠٨	﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾
٣٧٣	﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾	٨٠٤	﴿مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ﴾
٣٧٤	﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾	١١٢٦	﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾
٣٧٥	﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾	١١٥٢	﴿مِنْ قَوْمٍ﴾
٣٧٧	﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةَ طَعَامِ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾	١١٥٢	﴿مِنْ قَوْمٍ﴾
٣٧٢	﴿هَذَا عَذَبَ فُرَاتٍ سَافِعٍ شَرَّاهُ وَهَذَا يُلْحَ أَجَاجٍ﴾	١٣٩٤	﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾
		١٢٥٤	﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ﴾

١٠٠٤	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	ومن كل تأكلون لحماً طرياً﴾
١٠٣٦	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْهِرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ
١٣٢٢	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾
١٥٢٤	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْهِرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ
٤٢٤	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾
٤٢٥	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْهِرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ
٦٤٣	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾
٩١٥	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾
٩٦٢	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾
٩٨٩	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾
٥٩٦	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِيسَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾	﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَذَايَ مَعَكُمْ أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ﴾
٤٢٥	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هُمُ فِيهَا خَالِدُونَ﴾
١٦٧١	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾
١٠٠٤	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ
٩١٥	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾
٥٩٧	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ
١٢٤٣	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾
٧٦١	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ
٨٤٤	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	آيَاتِهِ﴾
١٠٨٥	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ
١٩٩	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾
٣١١	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ
٥٥	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾
٥٩٧	﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾
		﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾
		﴿وَأَتَى السَّالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْسَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ﴾
		﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾
		﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾
		﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾

- ﴿وَابْتَئُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ ٥٩٥
 ﴿وَابْتَئُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ ١٣٩٩
 ﴿وَابْتَئُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ ١٤٠٩
 ﴿وَابْتَئُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ ١٤٠٩
 ﴿وَابْتَئُوا مَا تَلَوُ الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَذَّنُ اللَّهُ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لِمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ ١٩٥
 ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ٧٥٩
 ﴿وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ٥٦
 ﴿وَآتِلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ ١١٢٦
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ١٤٧٤
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٣١١
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٣٢٩
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٣٢٩
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٣٣٠
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٣٣٠
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٧١٠
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٩٨٩
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٣٣٠
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٣٥٥
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٣٥٢
 ﴿وَآتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ ١٧٢٢
 ﴿وَاحِلَ اللَّهُ التَّبِيعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ٤٣٨
 ﴿وَاحِلَ اللَّهُ التَّبِيعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ٤٥٩
 ﴿وَاحِلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ ١٧٢٢
 ﴿وَاحِلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ ٥٩٣
 ﴿وَاحِلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ ٩٩٥
 ﴿وَأَخْرَأَكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ ٨٨٧
 ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ ١٢٧٤
 ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ ٦٩٣
 ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ ١٧٥٣
 ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ ٧٢٨
 ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ ٣٣٧
 ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْيَتِيمَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ ٦٩٣
 ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرِني﴾ ١٩٨
 ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ ١٢٥٧
 ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ ١٧٢٠
 ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُقَدَّرٌ﴾ ١٠٨٥
 ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ ٥٥
 ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ٣١١
 ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ٧٦١

- ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ٨٤٤
- ﴿وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا يَتَّبِعُونَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّهُم بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْعُ إِلَّا مَا يَوْحَى إِلَيَّ﴾ ١٥٨٠
- ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ ١٤١
- ﴿وَإِذَا خَضَعَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْسَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ ٩٥٢
- ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ ١٤٠٨
- ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ٩٨٩
- ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ ١٤٤
- ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ ١٤٤
- ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ٧٥٩
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ ١٥٥
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ١٧٢٦
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ٧٦
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ٨٩١
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ١٢٩
- ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ١٧٢٩
- ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ١٧٢٩
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمْ﴾ ٨٧٨
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠٩٠
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ٩٥٦
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ٩٦٦
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠٧٦
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠٨١
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ١٠١٠
- ﴿يَنْكِحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ﴾ ٨٧٨
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَغْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ﴾ ٩٠٢
- ﴿يَنْكِحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ﴾ ١٠١٠
- ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَغْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٩٨٩
- ﴿يَنْكِحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٤٠٧
- ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ ١٥٧
- ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ ١٧٥٧
- ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ ١٧٥٧
- ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ ١٦١
- ﴿وَإِذَا الْمُؤْمِنَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ ١١٢٦
- ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا﴾ ١١٠
- ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا﴾ ٦٥
- ﴿وَإِذَا ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا إِذْ قَالَ لِأَيُّهَا يَا أَبَتُ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ ٧٢٨
- ﴿وَإِذَا ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ ٧٥٩

- ﴿وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ ١٥٦٨
- ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ ٤٩١
- ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ ٥٠٠
- ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ٣١١
- ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ٣٣٧
- ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ١٧٥٤
- ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ٢٥
- ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾ ١٩١
- ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ ١٩١
- ﴿وَأَزَاجُهُ أَهْطَأَتْهُمْ﴾ ٩٨٧
- ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْفَرِيقَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْبُدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ ١٥٦٨
- ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَا مَا أَنْفَقُوا﴾ ٧٨٨
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ١٢٣٧
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ١٣٤٩
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ١٣٥٩
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ٧٩٩
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ ١٣٤٤
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ ١٧٨٦
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ ١٤٠٤
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ ١٤٠١
- ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ٩٠
- ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ٤٩٧
- ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ ١٣٥٢
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٠٥٤
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٢٣٧
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٢٣٨
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣١١
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٤٩
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٥٢
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٥٢
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٥٩
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٦٨
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٣٧٨
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٤٣٤
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٤٣٥
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٥٨٨
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ٧٨٦
- ﴿وَأَطِيعُوا الْقَائِمَ وَالْمُعْتَصِرَ﴾ ١٧٦٣
- ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ١٢٨٥
- ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ١٢٨٥
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ ١٦٣٥
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ ٧٤٥
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ١٦٢١
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ٨١٨
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ٧٤٧
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ١٦١٩
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٤١
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٤١
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٥١
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٥٢
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٥٤

- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ١٦٣٣
 ﴿وَلِلرَّسُولِ﴾
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٢٩٦
 ﴿وَلِلرَّسُولِ﴾
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ٧٧٧
 ﴿وَلِلرَّسُولِ﴾
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ١٦٢٣
 ﴿وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾
- ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ ١٤٠٧
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ١٧٢١
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٢٩٠
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٢٩٠
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٦٤٣
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٩٨٩
- ﴿وَالْأَعْلَالُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ ٤٢٣
- ﴿وَالْأَنفَىٰ بِالْأَنفَىٰ﴾ ١١٤٣
- ﴿وَالْأَنفَىٰ بِالْأَنفَىٰ﴾ ١١٤٣
- ﴿وَالْبُذُنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ ١٦٧٠
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١١١٤
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٢٢٩
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٥٩٦
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٦٠٤
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٦٠٥
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٦١٦
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٦١٧
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ٣٥٣
- ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ
 النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ١١٢٦
- ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ
 النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ
 وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ ٣٧٤
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَائِمُونَ﴾ ١٤٠٧
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ ٩٠٣
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ
 أَزْوَاجِهِمْ﴾ ٩٤٦
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ
 أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ ١٧٦٥
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ
 أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ ٩٤٦
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ
 أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ ٩٩١
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ
 أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ ١٠٨٤
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ
 أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ ٩٩٠
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ
 أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ ٩٩١
- ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
 فَكَاثِبُوهُمْ﴾ ١٦٧١
- ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
 فَكَاثِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ
 مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ١٦٧٠
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ ١٥٣٦
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةٌ
 لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ ٧٠٩
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ
 أَنْفُسِهِنَّ﴾ ١٠٧٤
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ
 أَنْفُسِهِنَّ﴾ ١٠٥٤

شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٠﴾

وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ

شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٠٠﴾

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ

شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٠٠﴾

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ ۙ ١٤٠٢﴾

شُهَدَاءَ فَأَجْلَدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٠٠﴾

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ

شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٠٠﴾

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ

شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿١٠٠﴾

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ

شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً

لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا

الَّذِينَ تَابُوا ﴿١٠٠﴾

﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾

بَنَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ

قَالُوا

بَيْنَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَكُونُ

قَالُوا

مِنْ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ

فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴿١٠﴾

مِنْ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ

فَتُخْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ۖ

يَنْ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ

فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكُمْ

تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

يَجْذُ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ

يَتَمَسَّكُ فَمَنْ لَمَّ يَسْتَطِيعْ فَإِطِ

مِسْكِينَا

يُنَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِّنْ نِّسَائِهِمْ

﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾

يَنْ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَ

سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخْمَى

عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ تَتَكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ
وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لَا تَفْقَهُونَ
فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْبُرُونَ ﴿٣٣٧﴾

﴿وَالرَّكْعِ السُّجُودِ﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا
كَسَبَا﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا
نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا
نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا
نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾

﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾

﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾

﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾

﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ
عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ
بِزِينَةٍ﴾

﴿وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ
يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

﴿وَاللَّاتِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ
فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾

﴿وَاللَّاتِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ
فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾

﴿وَاللَّاتِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ
فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضَنْ
وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ
حَمْلَهُنَّ﴾

﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ﴾

﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ﴾

﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ﴾

﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ
فِي الْمَضَاجِعِ﴾

﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ
فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾

﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ
فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ﴾

﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ
فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا
تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا
عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا
عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا
عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا
عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا﴾

﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا
عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَامْسِكُوهُنَّ
فِي الثُّبُوتِ﴾

- ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوهُنَّ ثَلَاثَةً فَلَا يَجُوزُ لَهُنَّ أَنْ يَتَّبِعْنَ أَنْفُسَهُنَّ وَلَا يَجُزُّ لِهِنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْلِتْنَهُنَّ أَحْسَنُ بَرِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ ١٣٩٩
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْلِتْنَهُنَّ أَحْسَنُ بَرِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ ١٠٧٧
- ﴿وَالنَّجْمِ﴾ ١٠١
- ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ١٠٢
- ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ١٥٠٦
- ﴿وَالنَّخْلُ بَاسِقَاتٍ﴾ ١٧٢٤
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ ٩٤٠
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ ٩٥٦
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ ٨٨٩
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ ٨٩١
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾ ٩٥٥
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ الْوَلَدَةُ بِرُؤْيَاهَا وَلَا الْمَوْلُودُ لَهُ بِرُؤْيَاهُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزْهِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا اتَّيَسَّرَ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ٩٥١
- ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَابْذِ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ ٧٨١
- ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَابْذِ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ ٧٨٣
- ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ ٩١٦
- ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾ ٨٩٨
- ﴿وَالَّذِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ ١٣٩٩
- ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ ١٥٨٤
- ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَقَّةً﴾ ٩٩٠
- ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ ٨٢٩
- ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ ١٩٧
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَتَ﴾ ١٧٢٤
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَتَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ ١٠٥
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَتَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ ١٤٧١
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ ١٢٤
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ ١٢٤
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ١٠٠٣
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ١٣٥٥
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ١٣٥٥
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ٨٥١
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ٨٥١
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ٩٩٥
- ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا﴾ ١٥١٠
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٠٢٥
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٠٤٨
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٠٥٢
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٠٥٢
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٠٥٤
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٣٥١
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٥٥٤
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ١٥٦١
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ٨٩١
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ٩٦٦
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَجِلُّ﴾ ١٠٩٠

- ١٣٦٨ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
 ١٤٠٨ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
 ١٤٦٤ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
 ٨٠١ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
 ١٥٨٤ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾
 ١٥٨٧ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾
 ٨٠٠ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
 وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ﴾
 ١٠٧٧ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
 وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ
 إِلَيْكَ﴾
 ١٢٣٥ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
 وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ
 إِلَيْكَ﴾
 ١٣٥٩ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
 وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ
 إِلَيْكَ﴾
 ١٠٢٢ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾
 ١٠٣٦ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾
 ٩٦٢ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾
 ١٠٠٦ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ
 إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا﴾
 ١٧٦٥ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ
 إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا﴾
 ٥٩٦ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ
 إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾
 ٩١٥ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ
 إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾
 ١٠٠٤ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ
 إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾
 ٩٦٢ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ
 إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾
 ٩٨٨ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ
 إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾
 ١٠٣٠ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ
 إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾
 ١٠٣٠ ﴿وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ
 إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾
- ٨٩٨ ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ
 أَن يَسْتَنْكِحَهَا﴾
 ١٠٠٤ ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ
 أَن يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ
 الْمُؤْمِنِينَ﴾
 ٩١٥ ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ
 أَن يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ
 الْمُؤْمِنِينَ﴾
 ٢٤ ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾
 ١٣٥٦ ﴿وَأَمْهَاتٍ يَسَابِقَكُمْ﴾
 ٩٩٥ ﴿وَأَمْهَاتٍ يَسَابِقَكُمْ﴾
 ٩٩٨ ﴿وَأَمْهَاتٍ يَسَابِقَكُمْ وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ
 مِنْ يَسَابِقِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾
 ١٣٥٥ ﴿وَأَمْهَاتٍ يَسَابِقَكُمْ وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ
 مِنْ يَسَابِقِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا
 دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾
 ٨٨٩ ﴿وَأَمْهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ
 الرُّضَاعَةِ﴾
 ١٦٠٧ ﴿وَإِن أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى
 يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾
 ٨٦٩ ﴿وَإِن أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى
 يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾
 ١٤٠٨ ﴿وَأَن احْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
 وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ
 إِلَيْكَ﴾
 ١٣٦٨ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُمْ﴾
 ١٣٦٨ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُمْ﴾
 ١٣٦٨ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُمْ﴾
 ١٢٣٥ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
 ١٢٣٥ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
 ١٢٣٥ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
 ١٢٣٥ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
 ١٣٦٨ ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾

جُنَاحٌ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ	جُنَاحٌ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ
﴿وَإِنْ بُنِيَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾	﴿وَإِنْ بُنِيَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾
﴿وَإِنْ بُنِيَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾	﴿وَإِنْ بُنِيَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾
﴿وَإِنْ بُنِيَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا	﴿وَإِنْ بُنِيَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا
تَظْلَمُونَ﴾	تَظْلَمُونَ﴾
﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾	﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾
﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾	﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾
﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾	﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾
﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾	﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾
﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ	﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ
بَيْنَكُمْ﴾	بَيْنَكُمْ﴾
﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾	﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾
﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾	﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾
﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾	﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾
﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ	﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُقْسِطِينَ﴾	الْمُقْسِطِينَ﴾
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتِئُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتِئُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ
وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾	وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتِئُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتِئُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ
وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾	وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتِئُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتِئُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ
وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾	وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾
﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا	﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا
فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي	فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي
تَبَغَتْ حَتَّى تَقْبِضَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ	تَبَغَتْ حَتَّى تَقْبِضَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ
فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ	فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ
يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾	يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾
﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا	﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا
فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي	فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي
تَبَغَتْ حَتَّى تَقْبِضَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ	تَبَغَتْ حَتَّى تَقْبِضَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ

أَوْ يَغْفِرَ الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴿٩١٥﴾

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصَفَ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ﴾

أَوْ يَغْفِرَ الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴿٩١٥﴾

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصَفَ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ﴾

أَوْ يَغْفِرَ الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَغْفِرُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ

بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٧٨٨﴾

﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاتِبْتُمْ﴾

﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾

﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾

﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾

﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَلْيَذَرُوا مُسْلِمَةً إِلَى أَوْلِيهِمْ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾

﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَلْيَذَرُوا مُسْلِمَةً إِلَى أَوْلِيهِمْ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾

﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾

﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾

سَفَرٍ ﴿٥٣٤﴾

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴿٥٧١﴾

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴿٤٩٧﴾

مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَغْضًا فليُؤَدِّ الَّذِي أَتَمِنَ أَمَانَتَهُ ﴿٣٧﴾

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴿١٨﴾

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْمَغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴿٥١٣﴾

﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَتْعَامِ لَعِينَةٌ تُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ يَسِينٍ فَرَشَتْ وَدَّمَ لُبًّا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿١٧١٨﴾

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿١٧٦٨﴾

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿٨٠٣﴾

﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلْعُونُ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ ﴿٩٦٠﴾

﴿وَإِنْ يُؤْنَسَ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٦٤٦﴾

﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿٨٢﴾

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمْنَا مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴿١٥٨٤﴾

﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴿١٧٣٤﴾

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٢٨٧﴾

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿١٧٢٠﴾

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿١٤٠٠﴾

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿٨٧٧﴾

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿٩٨٩﴾

﴿وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿٩٠١﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَنْتُمْ كُنْتُمْ مِنَ الْغَالِبِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ	٩٩٣
وَجَهَّتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٧٤٣
حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	٧٧٠
وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٢٧٧
وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٣٨٢
وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٣٨٤
وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٠٣٤
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	٧٨٠
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٠٥٢
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٠٥٧
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٥٦١
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	٩٤٨
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	٦٩٦
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	٦٩٦
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٧٥٤
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	٢٣
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٠٢٥
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٠٧٨
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٧٧٩
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٠٨١
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	١٠٨٩
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	٤٤
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	٧٦٠
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	٩٩٠
وَحَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	وَأَمَّا بَيْنَكُمْ	٧٨٥

٧٦٠	﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْسِدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ﴾	١٣٥	﴿وَشَاهِدْ وَمَسْهُودٌ﴾
٧٦٠	﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	١٢٨٧	﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾
٧٦٠	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	١٤٠٩	﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾
١٢٥٠	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾	١٤٥٩	﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾
١٥٩٢	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾	١٧٤٩	﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾
١٧٢٠	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾	٤٠٤	﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾
١٧٤٢	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾	٢٩٠	﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾
٧٦٩	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾	١٦٤٧	﴿الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَ الَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾
٨٦٢	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾	١٦٧٠	﴿الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَ الَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾
٧٥٩	﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَبُوعًا أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ تَفْجُرُ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾	١٠٣٠	﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
٤٢٣	﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾	١٠٣١	﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
٤٢٣	﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْتُ حِجْرٌ لَا يَطْعُمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بَعْضُهُمْ﴾	١٠٣٥	﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
٤٢٦	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾	١٠٣٦	﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
٥٩٣	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾	٩٤٠	﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
٧٦٠	﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾	٩٥٦	﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
٥٥	﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾	٩٦٢	﴿وَعَاشِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
٦٠	﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾	٧٨٠	﴿وَعَاذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ ﴿بَرَاءةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾
١١٤٣	﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾	٤٢٣	﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفَرٍ﴾
		١٠٠٦	﴿وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُمْ وَيَكُونُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾
		٨٩٧	﴿وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُمْ وَيَكُونُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾
		٩٤٠	﴿وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُمْ وَيَكُونُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾
		٩٥١	﴿وَعَلَى الزَّارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾
		٩٥٥	﴿وَعَلَى الزَّارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾
		٩٥٦	﴿وَعَلَى الزَّارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾
		١٥٨٨	﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾
		٧٣	﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾
		٣٣٧	﴿وَعَهْدُنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾

- ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ﴾ ١١٦٤
 ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ﴾ ١٦٠٩
 ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ﴾ ١٧٩٣
 ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَبِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ ١١٢٦
 ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ ٦٨
 ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ ١٣٩٩
 ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ ١٣٩٩
 ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ ٩٦٢
 ﴿وَكَيْفَ يَحْكُمُونَكَ وَعِنْتُهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ ٨٠٠
 ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ تَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ ٨١٨
 ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ﴾ ١٣٦٨
 ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ ٧٢٠
 ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ ٩٧٦
 ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ ٢٧٠
 ﴿وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ٢٢٦
 ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٧٦٨
 ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٧٦٨
 ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ٧٥٩
 ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ ١٩٨
 ﴿وَلَا تَعْرُضُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ ٩٦٦
 ﴿وَلَا تَعْرُضُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ ٩٩٠
 ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُمْ لِيَذْهَبُوا بَعْضٌ مَا اتَّبَعُوهُمْ﴾ ١٠٠٤
 ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُمْ لِيَذْهَبُوا بَعْضٌ مَا اتَّبَعُوهُمْ﴾ ٩١٥
 ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ ١٣٥٤
 ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ١٤٠٥
 ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾
 ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ﴾ ١١٢٦
 ﴿وَصَاكُمْ بِهِ﴾
 ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ ١١٢٦
 ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزُّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَنَاءً سَبِيلًا﴾ ٩٩٨
 ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُمْ﴾ ١٠١٥
 ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُمْ حَتَّى يَطْهَرُوا﴾ ١٠١٥
 ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُمْ حَتَّى يَطْهَرُوا﴾ ١٠١٦
 ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ ١٤٠٦ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾
 ﴿وَلَا تَقُولْ لِأَخِي إِنْيَ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ١٣٨٣
 ﴿وَلَا تَقُولْ لِأَخِي إِنْيَ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ١٥٨٧
 ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ١٤٠٧ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾
 ﴿وَلَا تُكْرِهُوا قِتَابَكُمْ عَلَى الْبِعَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا﴾ ١٠١٧
 ﴿وَلَا تُكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَرَّعُوا وَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ ١٥٧٨
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ١٥٢٠
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ١٥٢٠
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ١٥٢٠
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٧٨٨
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٨٥٢
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٨٧٢
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٩٠٤
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٩٠٤
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٩٩٧
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٩٩٧
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ﴾ ٩٩٧
 ﴿وَلَا تُسْكِبُوهُمْ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا﴾ ٩٦٦

١٣٣٨	﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾	١٣٥٦	﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
٣٣	﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾	١٣٥٦	﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
١٢٧٢	﴿وَلَا سَافِيَةً﴾	٨٩٨	﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
١٢٧٣	﴿وَلَا سَافِيَةً﴾	٩٩٥	﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
٧٦١	﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيِبُهُمْ فَبِغْضٍ مِنَ الدَّعِيعِ حَزَنًا﴾	٩٩٨	﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
١٧٢٦	﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾	٨٨٨	﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾
١٣٥٩	﴿وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَيْمِينَ﴾	١٣٥٥	﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾
٨٧٢	﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾	٨٥١	﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾
٩٠٤	﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾	٨٧٢	﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾
١٤٠٧	﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾	١٠٠٢	﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾
١٤٠٨	﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾	١٠٠٣	﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾
٤٩٨	﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾	٩٩٤	﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾
١٤٠٧	﴿وَلَا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾	٢٧٠	﴿وَلَا تَيْمَنُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَيْفِقُونَ﴾
٤٩٧	﴿وَلَا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾	١٦١	﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾
٧٦٠	﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾	١٠٠٤	﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةٍ لِلنِّسَاءِ﴾
١٣٨٢	﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾	٩٧٩	﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةٍ لِلنِّسَاءِ﴾
١٠٥٢	﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾	١٠٠٤	﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةٍ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾
١٠٥٢	﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾	٨٩٨	﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةٍ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾
١٥٨٤	﴿وَلَا يُحِطُّونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾	٤٣	﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾
٣١٧	﴿وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾	٤٣	﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾
١٩٦	﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِيَارِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا﴾		
١٤٠٨	﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾		
١٧٥١	﴿وَلَا يُفْقِرُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَيْبَ لَهُمْ﴾		
٢٢٦	﴿وَلَا يُفْقِرُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾		

- ﴿وَلَا يَبْرِيْوْهُ لِكُلِّ وَّاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾ ٧١٨
- ﴿وَلَا يَبْرِيْوْهُ لِكُلِّ وَّاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ ١٥٦٨
- ﴿وَلَا يَبْرِيْوْهُ لِكُلِّ وَّاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ ٦٩٢
- ﴿وَلَا يَبْرِيْوْهُ لِكُلِّ وَّاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ ٧٠٨
- ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ ١٤٤٦
- ﴿وَلْيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ ١٧٠
- ﴿وَلْيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ ١٧١
- ﴿الْوَلَدُ لِلْفَر_اشِ﴾ ٩٧٧
- ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَتَانِي﴾ ٨٣
- ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ ١٤٦٧
- ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِيْنَ﴾ ١٢٥٠
- ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرْدِ﴾ ١٥٨٤
- ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُرِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرُفْهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾ ٨٢٨
- ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ ٧٥٩
- ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ ١٦٠٤
- ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ١١٣١
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ١٠٨٤
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ٢٨٢
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ٦٩٩
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ٨٩٨
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ٩٦٤
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ٩٩٢
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ ١٣٥٧
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ ١٠٧٤
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ ٥٩٦
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ ٦٩٠
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ ١٢٥٩
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يَوْصِيْنَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ ٦٩٢
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يَوْصِيْنَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يَوْصِيْنَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ ١٣٤٧
- ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يَوْصِيْنَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يَوْصِيْنَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ ٧٠٩
- ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ١٦٢٣

- ١٥٨٤ ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطُ اللَّهِ﴾
- ٩٧٩ ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾
- ١٠٣٥ ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ﴾
- ٩٦٢ ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ﴾
- ٧٥٠ ﴿وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾
- ١٣٥٩ ﴿وَلِلْمُطَلَّاقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
- ١٥٥٤ ﴿وَلِلْمُطَلَّاقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
- ١٦٧١ ﴿وَلِلْمُطَلَّاقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾
- ١٣٥٨ ﴿وَلِلْمُطَلَّاقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾
- ١٧٢١ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
- ١٧٤٧ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
- ٣١٣ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
- ٣٢٩ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
- ٣٣٧ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
- ٣٦٨ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
- ٩٨٩ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
- ٣١١ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾
- ٩٨٠ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحِبِّهِمْ﴾
- ٩٥٩ ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا﴾
- ١٠٣١ ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِطْلَقَةِ﴾
- ٥٥ ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَغَشِيًّا﴾
- ١٠٦٢ ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾
- ١٠٨٤ ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾
- ٢٨٢ ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾
- ٩٦٤ ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾
- ٩٩٢ ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾
- ٦٩٠ ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾
- ٦٩٢ ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾
- ١٠٣١ ﴿وَلَهُنَّ يَسْرُ الْاِذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾
- ٩٤٠ ﴿وَلَهُنَّ يَسْرُ الْاِذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾
- ٩٤٠ ﴿وَلَهُنَّ يَسْرُ الْاِذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾
- ٩٥٦ ﴿وَلَهُنَّ يَسْرُ الْاِذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾
- ٧٦٤ ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِيِّينَ﴾
- ٨٧٢ ﴿وَلَوْ أَغْنَيْنَاكُمْ﴾
- ١٠٩١ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتًا﴾
- ٩٦٧ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتًا﴾
- ٨٠٠ ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِينُ الْاِثْمِينَ﴾
- ١٦٣١ ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ﴾
- ٤٩٧ ﴿وَلَيَّتِ اللَّهُ رِثَةً﴾
- ١٠٠٤ ﴿وَلَيْسَتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
- ٩١٥ ﴿وَلَيْسَتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
- ٩٤٦ ﴿وَلَيْسَتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
- ٩٩١ ﴿وَلَيْسَتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾

١٣٥٥	﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾		الله مِنْ فَضْلِهِ﴾
١٣٣٧	﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾	١٢٤٩	﴿وَلَيْشَهَّدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
١٣٩٧	﴿وَمَا كَانَ لِيُشِيرَ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ﴾	٩٧٦	﴿وَلَيْشَهَّدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
		٩٨٣	﴿وَلَيْشَهَّدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
٩٨٧	﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا زُجَّاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾	٣٦٧	﴿وَلْيَطْرُقُوا بِالْبَيِّنَاتِ الْعَتِيقِ﴾
		٣٦٧	﴿وَلْيَطْرُقُوا بِالْبَيِّنَاتِ الْعَتِيقِ﴾
١٥٩٢	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾	١٣٤٤	﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
٨٣٢	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾	١٥٦٨	﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
١٢٠٧	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾	١٥٧٩	﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
		١٥٨٠	﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
١٦٠٥	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾	١٥٨٧	﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
		١٠١٧	﴿وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ﴾
		٨٠٠	﴿وَمَا اعْتَدَيْنَا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾
١٦٠٩	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾	٧٤١	﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾
		٧٥٣	﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾
		١٦٣٣	﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾
١٠١٩	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾	٥٥	﴿وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾
١٥٧٩	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾	٢٢٦	﴿وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُفَّاءَ وَثِقُمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾
٢٢٢	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾	٨٠٥	﴿وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُفَّاءَ وَثِقُمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾
١٥٨٤	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	٤٢٤	﴿وَمَا أَهْلٌ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ بِهِ﴾
٧٦١	﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾	١٤٧	﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾
١٦٤٦	﴿وَمَا كُنْتُمْ لَدَيْهِمْ إِذْ يُنْفِقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرَمً﴾	١٥٧٨	﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾
٩٦٠	﴿وَمَا كُنْتُمْ لَدَيْهِمْ إِذْ يُنْفِقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرَمً﴾	١٥٩١	﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾
٤٣١	﴿وَمَا لَكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا دُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ	٨٨٨	﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾
		٩٧٥	﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾

	﴿يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	
١١٣٤	﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا	٧٦١
	﴿يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	١٥٩٣
١١٤٣	﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا	٧٦٤
	﴿يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	٣٧٢
١١٨١	﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا	
	﴿يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	
١٦١٠	﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا	٣٩٧
	﴿يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	
١٧٩٣	﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا	
	﴿يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	٩٢٥
٨٠٥	﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا	٣٨٤
	﴿يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾	
١٦١٣	﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا	١٥٧٨
	﴿يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾	
١٦١٤	﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا	
	﴿يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾	
٣٧٣	﴿وَمَنْ قَتَلَهُ يَنْكُمُ مُعْتَدًا﴾	
١٥٤٢	﴿وَمَنْ قَتَلَهُ يَنْكُمُ مُعْتَدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ	١٥٨٨
	النَّعَمِ﴾	
١٥٧٠	﴿وَمَنْ قَتَلَهُ يَنْكُمُ مُعْتَدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ	٣٧٤
	النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ﴾	٣٧٤
١٣٨٩	﴿وَمَنْ قَتَلَهُ يَنْكُمُ مُعْتَدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ	٣٧٢
	النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ يَنْكُمُ هَذَا﴾	
٤٣٦	﴿وَمَنْ قَتَلَهُ يَنْكُمُ مُعْتَدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ	١١٤٣
	النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ يَنْكُمُ هَذَا﴾	١٦١٥
٣٧٧	﴿وَمَنْ قَتَلَهُ يَنْكُمُ مُعْتَدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ	٨١٦
	النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ يَنْكُمُ هَذَا بِالْغِ	٨٦٨
	الْكَعْبَةِ﴾	٨٦٨
٩٤٦	﴿وَمَنْ كَانَ غَيًّا فَلْيَسْتَعِيفْ﴾	١١١٤
٩٩١	﴿وَمَنْ كَانَ غَيًّا فَلْيَسْتَعِيفْ﴾	
١٧٢٨	﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١١٢٧
١٧٢٩	﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	
٣١١	﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾	١١٣١

١١٥٣	﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	٣١١	﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾
٤١٤	﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	١٣٥٥	﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾
٨٠١	﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	٨٧٣	﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾
١٢٥٧	﴿وَهُمْ كَافِرُونَ﴾	١٠٠٢	﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْجِحَ الْمُحْصَنَاتِ
١٦٤٠	﴿وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ﴾		الْمُؤْمِنَاتِ﴾
٧٣	﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾	١٣٥٥	﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْجِحَ الْمُحْصَنَاتِ
١٩٦	﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾	٨٧٥	الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾
٤٢٢	﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾		﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْجِحَ الْمُحْصَنَاتِ
٤٢٤	﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾		الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبَائِكُمْ
١١١٩	﴿وَيَذُرُّ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾	٥٥	الْمُؤْمِنَاتِ﴾
١٣٦٦	﴿وَيَذُرُّ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾	١٩٦	﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾
١٥٩٢	﴿وَيَذُرُّ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾	٣١١	﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾
١٣٥٣	﴿وَيَذُرُّ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ﴾	٧٦٠	﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾
١٣٦٥	﴿وَيَذُرُّ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾	٤١٥	﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾
٩٧٨	﴿وَيَذُرُّ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾	٨٦٠	﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾
٩٨٢	﴿وَيَذُرُّ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾	١٢٥٠	﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ يَمِينِهِ قِمَتْ وَهُوَ كَافِرٌ
١٩٢	﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ﴾		فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾
٩٤٦	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾	١٧٦٨	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ ذَرْوًا شَرًّا يَوْمَ﴾
٤٩	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾	١٥٩٢	﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾
٥٠	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾	١١٢٦	﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً
٥٠	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾		فِيهَا﴾
٤٧	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَرِلُوا	٧٦٠	﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِماً
	النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾		كَثِيراً وَسَعَةً﴾
٤٧	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَرِلُوا	٦٩٣	﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ﴾
	النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾	٧٢٨	﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا
١٠١٦	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَرِلُوا		وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ قَالَ سَأَوِي إِلَى جَبَلٍ
	النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾		يَغْصِيهِ مِنَ الْمَاءِ قَالَ: لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ
١٠١٥	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَرِلُوا		أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ
	النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾	١٥٨٤	فَكَانَ مِنَ الْمَغْرِقِينَ﴾
١٩٢	﴿وَيَسْجُ الرُّعْدُ بِحَمَلِهِ﴾	١٩٠	﴿وَنَزَّلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى
			وَرَحْمَةً﴾
			﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكاً﴾

- ٩٥٠ ﴿يَتَرْتَضْنَ بِنَفْسَيْنِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾
- ٣١٩ ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هُنَا بِالْعَكْبَةِ أَوْ كَقَارَةٍ طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلَ ذَلِكَ صِيَامًا﴾
- ١٢٥٠ ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾
- ١٥٩٢ ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾
- ١٩٧ ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾
- ١٦٣٦ ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾
- ٨٤٢ ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾
- ١٦٠١ ﴿يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾
- ١٦١٨ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾
- ١٦٣٣ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾
- ١٦١٩ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾
- ١٦٢٣ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾
- ١٤١٥ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾
- ٤٩١ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾
- ٤٩٥ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾
- ٥٠٠ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾
- ١٥٨٤ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا قُلْ إِنَّمَا مَعْرِفَةُ السَّاعَةِ عِنْدَ رَبِّي﴾
- ٥٠٠ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾
- ١٦١٩ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قُلْ فِيهِ﴾
- ١٦١٨ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قُلْ فِيهِ قُلُوبٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾
- ٤٢٦ ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾
- ١٢٥٧ ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾
- ١٤٦ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾
- ١٨٢ ﴿يَعْقِلُونَ﴾
- ١٥٨٤ ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾
- ١٥٩١ ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾
- ١٥٩١ ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾
- ١١٠٨ ﴿يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾
- ٩٨٩ ﴿يُعْزِيزُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾
- ٨٠٠ ﴿يُقِيمَانِ مَقَامَهُمَا﴾
- ٨٠٠ ﴿يُقِيمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْثَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾
- ١٩٢ ﴿يُكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾
- ١٠٧٣ ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خِطِّ الْأُنثَى﴾
- ٧٨٠ ﴿يُوقُونَ بِالْأَنْزِلِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾
- ٧٨٠ ﴿يُوقُونَ بَعْدَ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْعَيْثَ﴾
- ١٥٨٤ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾
- ٢٥٣ ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾

فهرس الأحادیث والآثار

- أَخَذَ بِالْيَدِي تَرَكَتْ مِنْهُ وَأَتْرَكَ الَّذِي أَخَذَتْ بِهِ هَل ٢٦٧٢
- أَجْرُ الْأَجْلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِذَا وَلَدْتَ، فَقَدْ حَلَّتْ ٢٣٢٢
- أَذُنُكَ لَكَ عَلَى أَنْ لَا تَقْصُرَ حَتَّى تَرْجِعَ ٢٤٦٤
- أَمِينٌ ٢٥٣٨، ٢٢٣٥
- أَمِينٌ فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ١٧٨
- أَمِينٌ. قَالَ: وَفِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمِنُوا. ٢٥٣٨
- أَمِينٌ، وَقَالَتْ الْمَلَأُكَةُ فِي السَّمَاءِ: أَمِينٌ فَوَافَقَتْ ١٧٨
- أَمِينٌ، وَمَنْ خَلَفَهُمْ أَمِينٌ حَتَّى إِنْ لَمْ يَمْسُجِدْ ٢٥٣٩
- أَنْتَ عَلِيٌّ فَسَأَلَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَقَالَ: أَرَى أَنْ ٢٤١٤
- أَوْثَمْتُ الْمَرْأَةَ عَلَى فَرْجِهَا ١٨١٤
- أَصْلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ ٧٢٢
- الْأَيْمَةُ ضُمَّنَّاءُ وَالْمُؤَدَّنُونَ أَمْنَاءُ فَأَرَشَدَ اللَّهُ الْأَيْمَةَ وَغَفَرَ ١٤٠
- أَبِي، وَمَا وَلَدَ فَهَمْ إِخْوَتِي، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قُتِلَ ٢٧٧٦
- أَبَالِذْهُبٍ وَالْوَرِقُ؟ قَالَ أُمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَلَا بَأْسَ ١٣٤١
- إِبْنَاءُ رَجُلٍ تَمَرَ حَاطِطِي فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَالَجَهُ ١٢٣٨
- إِبْنَاءُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ نَبِيعًا، فَقَالَ عَلِيُّ ﷺ لَا يَبْنَ ١٣٣٤
- إِبْنُغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى ٦٦٨
- إِبْنُغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَسْهَلِكُهَا الرِّكَاءُ ٦٦٨
- إِبْنُغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لِئَلَّا تَذْهَبَ أَوْ تَسْهَلِكُهَا ٢٤٨٩
- إِبْنُغُوا فِي مَالِ الْيَتِيمِ، أَوْ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى حَتَّى لَا ٦٦٣
- إِبْنُغُوا فِي مَالِ الْيَتِيمِ لَا تَسْهَلِكُهُ الصَّدَقَةُ، أَوْ لَا ٦٦٦
- أَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَأَلْأَقْرَبُ بِكَ قَالَ: ذَكَرْتُمُونِي بَلْ أَبْدَأُ ١٤٥٩
- أَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَأَلْأَقْرَبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٤٦٠
- أَبْدَأُ بِنَفْسِي فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ نَفْسِكَ شَيْءٌ ٢٩٢٤
- أَبْصَرَ رَجُلًا عَلَيْهِ هَيْبَةُ السَّفَرِ وَهُوَ يَقُولُ لَوْلَا أَنْ الْيَوْمَ ٣٥٦
- أَبْصَرُوهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمَ أَذْجَعَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمٌ ١٦٩٢
- أَبْقِ لِي أَبْقِ لِي ٢٠
- أَبْلَغْتُ هَذَا عَنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: زَعَمُوا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي ٢٩٥٣
- أَبْنِي أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي ١٩٣١
- أَبِي أَبِي، فَلَا يَسْمَعُونَهُ مِنْ شُغْلِ الْحَرْبِ حَتَّى قَتَلُوهُ ١٩٥٠
- أَبِي أَبِي، وَلَا يَسْمَعُونَهُ لِشُغْلِ الْحَرْبِ فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ ١٩٥٣
- أَبِيعَ السَّلْعَةُ بِالْسَّلْعَةِ كِلَاهُمَا ذَيْنِ؟ فَكَرَّمَهُ ١٢٨٤
- أَبِيعُكَ تَمَرَ حَاطِطِي بِمِائَةِ دِينَارٍ فَضْلًا عَنْ ١٢٤٧
- أَبِيعُكَ تَمَرَ حَاطِطِي بِمِائَةِ دِينَارٍ فَضْلًا عَنْ نَفَقَةِ الرَّيْقِ؟ ١٢٤٧
- أَبِيعُكَ تَمَرَ حَاطِطِي هَذَا بِأَرْبَعِمِائَةِ دِينَارٍ ١٢٤٨
- أَبِيعُكَ تَمَرَ حَاطِطِي هَذَا بِأَرْبَعِمِائَةِ دِينَارٍ فَضْلًا عَنْ ١٢٤٨
- أَبِيعُكَ حَاطِطِي إِلَّا خَمْسِينَ فَرَقًا أَوْ كَيْلًا ١٢٤٤
- أَبِيعُكَ حَاطِطِي إِلَّا خَمْسِينَ فَرَقًا أَوْ كَيْلًا مَسْمًى مَا كَانَ؟ ١٢٤٤
- أَبِيعُكَ نَحْلِي إِلَّا عَشْرَ نَخْلَاتٍ أَخْتَارَهُنَّ ١٢٤٥
- أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتَ امْرَأَتِي مِائَةً، فَقَالَ ابْنُ ١٧٢٨
- أَتَى أَغْرَابِي النَّبِيَّ ﷺ يَتَيْفُ شَعْرَهُ وَيَضْرِبُ نَحْرَهُ، وَيَقُولُ ٧٧٤
- أَتَى بَرْجُلٍ قَدْ قُتِلَ عَمْدًا فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَعَفَا بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ ٢٨٤٧
- أَتَى جَبْرِيلَ بِمِرْآةٍ بَيضاءَ فِيهَا وَكَنَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ ٤١٦
- أَتَى رَجُلًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي ١٥٦٣
- أَتَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتَلَ ٢٨٢٦
- أَتَى عَلِيَّ ﷺ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ، فَقَالَ: مَا أَرَاهُ إِلَّا جَوْرًا ٢٣٧٥
- أَتَى عَلِيًّا ﷺ بِرَجُلٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ اخْتَلَمَ ٢٤١٣
- أَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى جِمَارٍ وَتَحْتَهُ قُطِيفَةٌ ١٥٢٠
- أَتَى الْقَاسِمَ، فَقَالَ: إِنِّي أَفْضُتُ وَأَفْضُتَ مَعِيَ بِأَهْلِي ٢٧٠٦
- أَتَاثَرُهَا عَنْ أَحَدٍ؟ ٢٩٣٨
- أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَلَيْنَ قُلُوبًا وَأَرْقُ أَفْئِدَةً الْإِيمَانُ يَمَانٍ ٢٩١
- أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مِنْ مَعِيَ أَنْ ٩١٧
- أَتَاهُ رَجُلٌ وَهُوَ بِالشَّامِ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ٢٠٤٦
- أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ بَنَاتِي ٩٢
- أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةً، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا حَجَّةٌ ٧٩٤
- أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْفَلَسِ وَهِيَ تَشْكُو شَيْئًا يَبْذِنُهَا وَهِيَ ١٨٠١
- أَتَتْنِي أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدٍ ٧٢٢
- أَتَيْتَنِي بِأَنَّهُ كِتَابٌ عَلَيَّ؟ قَالَ: مَا أَشْكُ أَنَّهُ كِتَابُهُ؟ قَالَ: ٨٧١
- أَتَجْعَلُ زَيْدَ الْأَصَمِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؟ ٣٠٩٢
- أَتَجْلِدُ فِي رِيحِ الشَّرَابِ؟ فَقَالَ عَطَاءٌ إِنَّ ٢٠٧١
- أَتَجْلِدُ فِي رِيحِ الشَّرَابِ؟ فَقَالَ عَطَاءٌ إِنَّ الرِّيحَ لَتَكُونُ ٢٠٧١
- أَتَخْلِفُونَ بِاللَّهِ خَمْسِينَ يَمِينًا مَا مَاتَ مِنْهَا؟ فَأَبَوْا ٢٦٦٤
- أَتَرَانِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْعُ فِي الْحَرَامِ وَالنِّسَاءِ كَثِيرٌ؟ ١٦٧٩
- أَتَسْعَى النِّسَاءُ؟ فَالْكُوءُ نُكْرَةٌ شَدِيدَةٌ ٩٨٢
- أَتَشْرَبُ مِنَ الصَّدَقَةِ وَهِيَ لَا تَجِلُ لَكَ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا ٧٤٥
- أَتَعُدُّ أَفْرَاءَهَا مَا كَانَتْ إِنْ تَقَارَبْتَ، وَإِنْ ١٨١٩
- أَتَعُدُّ أَفْرَاءَهَا مَا كَانَتْ إِنْ تَقَارَبْتَ، وَإِنْ تَبَاعَدْتَ؟ قَالَ: ١٨١٩
- أَتُعْجَبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ ١٤
- أَتُفْيِي أَنْ تَصُدَّرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ١٠٠٢

- اتَّقِ اللَّهَ يَا عُرْوَةُ وَأَنْظُرْ مَا تَقُولُ، فَقَالَ عُرْوَةُ أَخْبَرَنِي بِشِيرُ ١١١
- اتَّقِ اللَّهَ يَا مروانُ وارِدَ المرأةَ إلى بيتها، فقال مروانُ في ١٨٥٩
- اتَّكَيْتَنِي إلى أهلِكَ؟ فكتبَ معهم فرجعوا إلى المدينة ١٧٩٤
- أَتَمَّ فِي السَّفَرِ وَقَصَرَ ٢٩٧٦
- أَتَمَمْتُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: تَمَّتْ ٢٢٣٧
- أَتَمُّوا ٢٢٥٥
- أَتَيْتُ بِأَسِيرٍ يَوْمَ صِفَيْنَ، فَقَالَ: لَا تَقْتُلْنِي صَبْرًا، فَقَالَ عَلِيٌّ ١٤٩٦
- أَتَيْتُ بِإِنْسَانٍ قَدْ اخْتَلَسَ مَتَاعًا فَأَرَادَ قَطْعَ يَدَيْهِ فَأَرْسَلْتُ إِلَى ٢٠٤١
- أَتَيْتُ بِزَنَادِقَةٍ فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى السُّوقِ فَخَرَفَ لَهُمْ خَفْرًا ٢٤١٠
- أَتَيْتُ بِصَبِيٍّ قَدْ سَرَقَ تَيْصَةً فَشَكَتُ فِي اخْتِلَامِهِ فَأَمَرَ بِهِ ٢٤٠٧
- أَتَيْتُ بِبَيْكَاكِ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، فَقَالَ: هَذَا ٢٦٦٨
- أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُنِي مِنَ الصَّدَقَةِ فَصَدَّقْتُ فِيهَا النَّظَرَ ٧٤١
- أَتَيْتُ نَيْتَ الْمُقَدِّسِ، فَإِذَا أَنَا بِشَيْخٍ يُكْرِى الرُّكُوعَ ٦٢٥
- أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ جَارِيَةَ لِي ١٩٠٦
- أَتَيْتُ عَلِيًّا ؓ وَهُوَ مُعَسَّكِرٌ بِبَيْتِ أَبِي مُوسَى فَوَجَدْتُهُ ٢٢٢٧
- أَتَيْتُ لَهُ كِتَابَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيهِ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ فِي ٤٨٦
- أَجَازَ بَيْعَ الْقَمْحِ فِي سُئُلِهِ إِذَا أَيْضُ ١٢٦١
- اجْتَمَعَ عِيْدَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ أَحَبَّ ٤٨٩
- اجْتَمَعَ النَّاسُ وَأَهْلُ الْعِلْمِ مَعَكُمْ يَقُولُونَ: مَا اجْتَمَعَ ٢٣٤
- اجْتَمَعَتْ جَمَاعَةٌ فِيمَا حَوْلَ مَكَّةَ قَالَ: حَبِيبَتُ اللَّهِ قَالَ ٣٠٨
- اجْعَلُهَا عَمْرَةً ٩١٠
- اجْعَلُوا لَالَ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَهُمْ أَمْرٌ يَخْلَعُهُمْ ٦٠٤
- اجْعَلِيهِ بِاللَّيْلِ وَأَسْتَحِيهِ بِالنَّهَارِ ١٨٤٨
- أَجَلَ ٢٥٦١
- أَجْلِدُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَرْجُمُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٣٩٦
- أَحَبُّ الْأَيَّامِ إِلَيَّ أَنْ أَمُوتَ فِيهِ ضَحَى يَوْمٍ ٤٢٢
- أَحْبَلْتُ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ مِنْ مَرْعُوشٍ بِدِرْهَمَيْنِ، وَإِذَا هِيَ ٢٦٢
- اجْتَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَجَّهَ أَبُو طَيْبَةَ فَأَعْطَاهُ ٣١٩١
- اجْتَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ، وَقَالَ لِلْحَجَّامِ اسْكُمُوهُ ٣١٩٣
- اجْتَنَبَ مُحَرَّمًا صَائِمًا ٣٠٩١
- اجْتَنَبَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ٢٥٧٦، ١١١٧
- اجْتَنَبَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ يَوْمَئِذٍ بِلُحْيِي جَمَلٍ ٢٥٧٥
- أَحْبَبْتُ عَنْ نَفْسِكَ، فَقَالَ: لَا قَالَ: فَاحْجُبْ عَنْ ٨٠٣
- الْأَخَذَ عَشْرَ لَصَاحِبِ الْمَالِ، وَلَوْ حَدَّثَ بِالْبُعِيرِ حَدَّثَ ١٣٤٩
- أَحَدَكُمْ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَأْكُلْ أَوْ يَشْرَبْ، وَأَمَّا نَحْنُ فَتَقُولُ: ٢٤٩٧
- أَحَدُهُمَا شَابٌ وَالْآخَرُ شَيْخٌ فَخُطِبَتْ إِلَى الشَّابِّ، فَقَالَ ٢٣٢٢
- أَحَدُهُمَا التَّكَاحُ وَالْآخَرُ مِلْكُ الْيَمِينِ، وَحَرَّمَ هَذَا مِنْ كُلِّ ٢٤١٨
- أَخَصَّ مَا مَرَّ مِنَ السَّيِّئِ، فَإِذَا دَفَعْتَ إِلَيْهِ مَالَهُ. قُلْتُ لَهُ: ٢٤٨٨
- أَحْكَمُ فِيهِ، فَقَالَ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْلَمُ ٢٦٨٣
- أَحْكَمُ فِيهِ يَا أَرِيكَ، فَقَالَ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ ١٠٥٧
- أَحْلَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ أَحْلَلَهَا لِي، وَلَمْ يَحْلِلْهَا ١٩٣٦
- أَحْلَلْتُ لَنَا مَيْتَانِ وَدَعَانِ. أَمَّا الْمَيْتَانِ ١١٥٥
- أَحْلَلْتُ لَنَا مَيْتَانِ وَدَعَانِ. أَمَّا الْمَيْتَانِ الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ ١١٥٥
- أَحْلَلْتُهُمَا آيَةً وَحَرَّمْتُهُمَا آيَةً، وَأَمَّا أَنَا، فَلَا أَحِبُّ أَنْ أَصْنَعَ ١٥٤٧
- أَخْلَفَ خَلْفَهُ ١٦٧٩
- أَخْلَفَ، فَقَالَ أَتَرَانِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقَعُ فِي ١٦٧٩
- أَخْلَفَ، فَقَالَ أَتَرَانِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقَعُ فِي الْحَرَامِ ١٦٧٩
- أَخْلَفُوا أَنْتُمْ فَأَبْرَأَ فَقَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِشَطْرِ النَّبِيِّ ٢٦٦٤
- أَخْلَلْتُهَا وَاللَّهُ، فَقَالَ عُمَرُ كَلَّا وَاللَّهُ ٢٠٦٩
- أَخْلَفَ بَيْنَ طَرَفَيْ نَوْبِي مِنْ وَرَائِي، ثُمَّ أَعْقَدْتُ وَأَنَا ٨٧٨
- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ وَعَلِيٍّ وَعُمَرَ ١٣٧٢
- أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّهَا إِبِلُ الْجَزْيَةِ الَّتِي كَانَ يَتَعَثُّ بِهَا مُعَاوِيَةُ ٧٥٥
- أَخْبَرَنِي عَنْ بَنَاءِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: إِنْ قُرَيْشًا كَانَتْ تَقَوَّتُ لِبْنَاءِ ٩٨٧
- أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ؓ يَقُومُ فِي حَوْضٍ ١١٣٤
- أَخْبَارِي وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ سَوَاءٌ ٢٣٤٣
- أَخْبَرُ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارَقَ وَاحِدَةً فَعِدْتُ إِلَى عَجُوزٍ ٢٩٠٧
- اخْتَصَمَ إِلَيْهِ نَاسٌ ثَلَاثَةٌ يَدْعُونَ وَلَدًا فَسَأَلْتُهُمْ ٢٣٧١
- اخْتَصَمَ زَيْدُ بْنُ ٢١٣٤
- اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَبْدٌ ١٣٣٣
- اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُسَيْدٍ، ثُمَّ أَتَى عُثْمَانَ ١٦٧٢
- اخْتَلَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ ١٠٠٣
- أَخَذَ الْجَزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ ١٤٧٦
- أَخَذَ الصَّدَقَةَ كُلَّ عَامٍ سَنَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٥٠
- أَخَذَ مِنَ النِّسَاءِ ثَابِتًا عِنْدَنَا ١٤٨٠
- أَخَذْتُ هَذَا التَّفْسِيرَ عَنْ نَفَرٍ حَفِظَ مُعَاذَ مِنْهُمْ مُجَاهِدًا ١٩٣٤
- أَخَذْنَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ ٣٠٣٧
- أَخْرَجَ إِلَيَّ صَدَقَةَ مَالِكٍ، فَلَا يَقْدِرُ إِلَيْهِ شَاءٌ فِيهَا وَفَاءٌ مِنْ ٧٠٥
- أَخْرَجَ هَؤُلَاءَ مِنْ أَرْضِهِمْ وَكَيْفَ الْحُكْمُ فِي أَرْضٍ ٢٩٠٠
- أَخْرَجَنِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ فَقُلْنَا: لِتُخْرِجُنَا ١٥١٥
- أَخُوهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَخْرَزْتُ الْمَالَ فَأَمَّا وَلَا ١٤٢٨

- أَذْرَوْهُمُ الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّ الْإِمَامَ ٢٨٨١
- أَذْرَكَتْ بَضْعَةَ عَشْرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ١٨٩٦، ٢١٢١
- أَذْرَكَتِ الْفِتْنَةُ الْأُولَى أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٤٩٠
- أَذْرَكَتْ مَنْ يَنْكُرُ مَا قَالَ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ عَمْرٍ، فَقَالَ ٢٦٧٢
- أَذْرَكْنَا النَّاسَ عَلَى أَنْ يَدَّيَ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ عَلَى عَهْدِ ١٩٨٥، ١٩٧٦
- أَذْعَوْهُمْ لِأَكْبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا ١٥٩٠
- أَذُنْ فَكُلْ فَقُلْتُ إِنِّي أُرِيدُ الصُّومَ، فَقَالَ وَأَنَا أُرِيدُهُ ٢٢٢٧
- إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ طَلَقٌ، وَإِنْ ١٩٠١
- إِذَا أَتَاكُمْ الْخَبِيرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَظَنُّوا ٢٨٦٤
- إِذَا أَتَاكُمْ الْمُصَدِّقُ، فَلَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا ٧١٠
- إِذَا احْتَجَمَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَنْ يَقْتَدِيَ وَلَا تَأْتُمْ تَخْلِفُونَ مَا ٢٥٧٧
- إِذَا أَحْدَثَ فِي صَلَاةٍ بَعْدَ السُّجُودِ، فَقَدْ تَمَّتْ ٢٢٤٣
- إِذَا أَدَّى الْمُكَاتِبَ قِيَمَتَهُ فَهُوَ حُرٌّ ٢٣٩٥
- إِذَا أَدْخَلْتَ رَجُلًا فِي الْخُفَّيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ ٢٦٣٣
- إِذَا أَدْخَلْتَ رَجُلًا فِي الْخُفَّيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ فَاسْتَسَخ ٢٦٣٣
- إِذَا أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَ جَالِسًا ٢٤٥٥
- إِذَا أَذْرَكَتْ رُكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَأُضِيفَ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَإِذَا ٢٤٥٥
- إِذَا أَذْرَكْتُمُ الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ فَأَخْرَجُوا مِنْهَا ١٥١
- إِذَا أَذِنْتَ لِعَبْدِكَ فَمَتَّعَ فَمَاتَ فَأَغْرَمَ عَنْهُ ٧٨٨
- إِذَا ارْتَهَنْتَ عَبْدًا فَوَضَعْتَهُ عَلَى يَدِ غَيْرِكَ فَهُوَ ١٣١٥
- إِذَا اسْتَأْذَنْتَ امْرَأَةً أَخَذَكُمُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَلَا ٣٠٤٢
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا يَغُوسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ٣١، ٥٤
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغُوسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ٢٩
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا ٣٠
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا ٥٣
- إِذَا اسْرَ الرَّجُلُ مَهْرًا وَأَعْلَنَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَخَذَ ٢٢٠٥
- إِذَا اسْتَلَفْتَ قُرْبَالَكَ إِذَا حَلَّ حَقُّكَ بِالَّذِي سَلَفْتَ فِيهِ كَمَا ١٣١٠
- إِذَا اسْلَمَ أَهْلُ الْعَنْوَةِ فَهُمْ أَحْرَارُ وَأَمْوَالُهُمْ فِيهِ ١٥٢١
- إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ ١١٣، ١١٥
- إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ ١١٤، ٢٥١١
- إِذَا أَصَابَ ثَوْبٌ إِحْدَاكُمُ الدَّمُ مِنَ الْخِيْصَةِ فَلْتَقْرُصْهُ، ثُمَّ ١١
- إِذَا أَقْضَى أَحَدُكُمْ بَيْنِيهِ إِلَى ذِكْرِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ ٤٣
- إِذَا أَقْضَى أَحَدُكُمْ بَيْنِيهِ إِلَى ذِكْرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ ٤٢
- إِذَا أَقْبَلْتُ، وَإِذَا أَذْبَرْتُ ٢٣٢٥
- إِذَا أَقِيَمْتَ الصَّلَاةَ، وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْعَائِطَ فَلْيَتَذَّ ٢٧٠
- إِذَا أَمَحُو كِتَابَكَ قَالَ: قَدْ عَجَزْتُ فَأَمَحُهَا أَنْتَ قَالَ نَافِعٌ ٢٩٥١
- إِذَا أَمَرَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا، فَإِنَّمَا هُوَ كَسْبِيهِ أَوْ ٢٣٦٥
- إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمْنُوا. دلالة على ٢٥٣٨
- إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمْنُوا. دلالة على أنه أمر الإمام أن يجهز ٢٥٣٨
- إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمْنُوا، فَإِنَّهُ مِنْ وَاقِعِ تَأْيِينِهِ تَأْيِينَ ٢٥٣٨
- إِذَا أَمِنَ الْإِمَامُ فَأَمْنُوا، فَإِنَّهُ مِنْ وَاقِعِ تَأْيِينِهِ تَأْيِينَ الْمَلَائِكَةِ ١٧٦
- إِذَا أَنْشَبَتْ بِحَرِّيٍّ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ شَامِيَةً فَهُوَ أَمْطَرُ لَهَا ٥٤١
- إِذَا أَنْكَحَ الْوَلِيَّانِ فَلَا أَوْلَ أَحَقَّ ١٥٦٩
- إِذَا أَنْكَحَ الْوَلِيَّانِ فَلَا أَوْلَ أَحَقَّ، وَإِذَا بَاعَ الْمُجِيرَانِ ١٧٨٠
- إِذَا بَلَّغُوا كَذَا وَكَذَا؟ أَهْلُوا؟ قَالَ: لَا أَذْرِي ٨٤٢
- إِذَا تَابَ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُ، وَقَالَ: كُلُّنَا يَقُولُهُ عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ ٢١٤٣
- إِذَا تَبَاعَلَ الْمُتَبَايِعَانِ التَّبِيعَ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ ١١٧٥
- إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ أَوْ مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ ٢٩٩٣، ٧١
- إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ فَقُلْتُ أَنَا وَرَسُولُ ٢٩٩٥
- إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى الْقَبِيلَةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَمَا شَاءَ ١٦١
- إِذَا تَوَضَّأَ لصلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ وَهُوَ صَائِمٌ فَدَخَلَ الْمَاءَ حَلَقَهُ ٢١٩٢
- إِذَا جُنْتُ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ ٢٥٥٣
- إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَقَالَ أَبُو ٢٩٩٠
- إِذَا حِضَّتْ، ثُمَّ طَهَّرْتَ فَافْتَنَنِي فَطَهَّرْتَ وَهُوَ مَرِيضٌ ١٧٢١
- إِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَنَهَذَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ٢٠٩٤، ٢١٦٥
- ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٩٩
- إِذَا حَلَلْتُ فَافْتَنَنِي قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ أَخْبَرْتَهُ أَنْ مَعَاوِيَةَ ١٧٥٦
- إِذَا خَالَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ قَدَفَهَا حُدَّ، وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ ١٧١١
- إِذَا خَرَجْتَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَامْسَحْ عَلَى هَيْئَتِكَ ٣٦٧
- إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ، فَقَدْ طَهَّرَ ٢٦
- إِذَا دَخَلَ بِامْرَأَتِهِ فَأَرْخِصْتَ السُّتُورَ، فَقَدْ وَجَبَ ٢٦٦٢
- إِذَا دَخَلَ خَطَأً فِي عَمَلٍ فِيهِ دِيَّةٌ ٢٨٠٩
- إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِامْرَأَتِهِ فَأَرْخِصْتَ عَلَيْهِمَا السُّتُورَ، فَقَدْ ٢٦١٩
- إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ؛ فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ ٣٠٦٨
- إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ؛ فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحَى، فَلَا يَمَسُّ ٣٠٦٨
- إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْبَرَقَ أَوْ الْوَدْقَ، فَلَا يُبَشِّرُ إِلَيْهِ ٥٢٥
- إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تَخْلُفَكُمْ أَوْ ٣١١٧
- إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَنْظِرُوا؛ فَإِنْ ٣١٥٥
- إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ، فَقَالَ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ١٨٤
- إِذَا رَكَعْتَ فَصَغَّ يَدَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ ٢٤٤٤

- إِذَا رَكَعْتَ فَقُلْتُ اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَلَكَ خَشَعْتُ وَلَكَ ٢٢٣١
إِذَا رَمِدَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ أَقْطَرُ فِي عَيْنَيْهِ الصَّبْرُ إِفْطَاراً، وَأَنَّهُ ٨٨٩
إِذَا رَمَيْتُمُ الْجُمُرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا ٨٩٠
إِذَا رَمَيْتُمُ الْجُمُرَةَ وَدَبَّخْتُمْ وَحَلَقْتُمْ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ ٣١٤٤
إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ ٢٢٩٠
إِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ اسْتَقْبَلْ بِالْفَرَائِضِ أَوْلَهَا ٢٢٩٣
إِذَا زَنْتَ أَمَةً أَحَدَكُمْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا ٢٤٠٢
إِذَا زَنْتَ أَمَةً أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَانَاً فَلْيَجْلِدْهَا، ثُمَّ قَالَ ٣١١٣
إِذَا زَنْتَ أَمَةً أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَانَاً فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا ٢٣٨٣
إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدَةً مَعَ سَبْعَةِ آرَابٍ وَجْهَهُ وَكَفَاهُ ١٨٩
إِذَا سَمِعْتُمُ النَّذَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ ١٤٣
إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِيَّاهُ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ ٨، ٢٥٦٨
إِذَا صَلَّاهُ الْجَمَلُ عَلَى الرَّجُلِ أَقَامَ بَيْنَهُ بَعْضَالِهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ ٢٠٥١
إِذَا طَعَنَتِ الْمُطَلَّعَةُ فِي الْحِيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُ ١٨١٠
إِذَا طَعَنَتِ الْمُطَلَّعَةُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحِيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ ١٨٠٨
إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْعِيدِ فَأَعْدُ إِلَى الْمُصَلَّى، وَكُلُّ ٤٤٩
إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحِيْضَةِ ١٨١١
إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ ١٧٨١
إِذَا طَلَّقَ الْعَبْدُ امْرَأَتَهُ اثْنَيْنِ، فَقَدْ حَرَمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى ١٨٨١
إِذَا طَهَرْتَ فَلْيُطْلَقْ أَوْ يُسَمِّكْ ٣١٧٠
إِذَا عَتَقَ حَجَّ لَا بُدَّ ٧٨٦
إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٤٠٠
إِذَا غَسَلَ الْجُنُبُ رَأْسَهُ بِالْخِطْبِيِّ، فَلَا يُعِيدُ لَهُ ٢٢٢٣
إِذَا غَنِمَ جُنْدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ غَنِيمَةً فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ مِنْ ٢٨٥٣
إِذَا فَقَدَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا لَمْ تَتَزَوَّجْ حَتَّى تَعْلَمَ ١٨٦٦
إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ ١٧٨
إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ١٧٧
إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: اسْتَلْجِ بِي بِأَهْلِكَ أَوْ وَهْبَهَا ٢٣٣٨
إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا ١٤٤
إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى ١٦٠
إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ ٤٠٤
إِذَا قَامَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ٣٩٨
إِذَا قَامَتِ بَيْتَةُ فَمِنْ ١٨٣٠
إِذَا قَامَتِ بَيْتَةُ فَمِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا ١٨٣٠
إِذَا قَتَلَ الْحُرَّ الْعَبْدَ مُتَعَمِّداً قَتَلَ بِهِ ٢٨٠٦
- إِذَا قَتَلَهُ قَتْلَ غِيلَةٍ مِنْ غَيْرِ نَائِزَةٍ وَلَا عِدَاوَةٍ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ ٢٨٤٣
إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ، قَتَلُوا وَصَلَبُوا، وَإِذَا قَتَلُوا، وَلَمْ ٢٠٤٢
إِذَا قَعَدَ بَيْنَ الشَّعْبِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ أَلَزَقَ ٢٩٩٤
إِذَا قَعَدَ بَيْنَ الشَّعْبِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ أَلَزَقَ الْخَنَانَ بِالْخَنَانِ ٢٩٩٤
إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ ٣٩٥
إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٣٩٦
إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فَقِيراً فَلْيَتَذَكَّرْ بِنَفْسِهِ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ ٢٩٢٣
إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُعْصِي بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنْ فِيهِمْ السَّقِيمُ ٢٨١
إِذَا كَانَ النَّبِيْعُ حَلَالاً، فَإِنْ الرَّهْنُ مِنْهَا أَمْرٌ بِهِ ١٢٧٣
إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَفْسَهُ؛ فَإِنْ كَانَ ٢٩١٩
إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلِيلَيْنِ لَمْ يَحْوِلْ نَجْساً ٦، ٣٠١٨، ٣٠١٣، ٢٢١٧
إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلِيلَيْنِ لَمْ يَحْوِلْ نَجْساً أَوْ خَبثاً ٥
إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ ٣٦٤
إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَيْلَةُ الْجُمُعَةِ فَاكْبُرُوا الصَّلَاةَ ٤١٤
إِذَا كَفَى أَحَدُكُمْ خَاوِمَهُ طَعَامَهُ حَرَةً وَدَخَانَهُ فَلْيَدْعُهُ ١٦٥٣
إِذَا لَقِيتَ عَدُوّاً مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ ١٤٧٢
إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحَرَّمَ تَعْلِينَ ١٠٩٧
إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحَرَّمَ تَعْلِينَ لَيْسَ خُفَيْنَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ ١٠٩٧، ٨٦٣
إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ ٢٣٠٦
إِذَا لَوَاهُ مِنَ ضُرُورَةٍ، فَلَا فِدْيَةَ ٨٧٥
إِذَا مَاتَ ٦٠٩
إِذَا مَاتَتْ فَافْزُونِي بِهَا فَخُجِرَ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا فَكَبَّرُوا أَنْ ٥٧٣
إِذَا مَرَّ الْمَكِّيُّ بِمَقَاتِ أَهْلِ مِصْرَ، فَلَا يُجَاوِزُهُ إِلَّا ٨٥٢
إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ٤١، ٢٥١٣
إِذَا مَسَّتِ الْمَرْأَةُ فَرْجَهَا تَوَضَّأَتْ ٤٦
إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَالْقَضَاءُ مَا فَسَّتَ إِلَّا أَنْ يُنَاكِرَهَا ٢٧٥٩
إِذَا نَفَلَ الْإِمَامُ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ٢٨٧٨
إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قِصْرٌ ١٤٦٧
إِذَا وَجَبَ النَّبِيْعُ خَيْرُهُ بَعْدَ وَجْهِهِ قَالَ يَقُولُ اخْتَرِ إِنْ ١١٧٨
إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَنْصَحْ فَرْجَهُ بِمَاءٍ وَلْيَتَوَضَّأْ ٣٧
إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَتَذَكَّرْ بِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ٢٦٩
إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فِي بَطْنِهِ رِزًّا أَوْ قِتْنًا أَوْ ٢٢٢٥
إِذَا وَجَدَتْ عَلَى الرُّكْنِ رَحَامًا فَانصَرَفْ وَلَا تَقِفْ ٩٥٧
إِذَا وَجَدْتُمْ فَرْجَةً مِنَ النَّاسِ فَاسْتَلِمْنِ وَلَا تَكْبِرَنَّ ٩٥٩
إِذَا وَلَدَتْ، فَقَدْ حَلَّتْ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَدَخَلَتْ عَلَى أُمِّ ٢٣٢٢

- إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِيَّاهُ أَحَدِكُمْ فَلْيَسْبِلْهُ سَبْعَ ٣٠١٥
 إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِيَّاهُ أَحَدِكُمْ فَلْيَسْبِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ٣٠١٧، ٩٧
 إِذَا بَسَّتَ اعْتَدْتَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ ١٨١٨
 إِذَا بَغَرُمَهَا، الْجَزَاةُ صَيِّدٌ ١٠٧٧
 إِذَا يُقْتَلُ قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَسْرِي ١٥١٧
 أَذْبَحَ شاةً فَتَصَدَّقْ بِهَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: آمِنٌ ١٠٦٣
 أَذْبَحَ وَلَا حَرَجَ فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ ٢٥٧٩
 أَوْنُ فِي لَيْلَةٍ ذَاتَ بَرْدٍ وَرِيحٍ، فَقَالَ: أَلَا صَلُّوا فِي ٢٦٧
 اذْهَبْ فَاغْتَسِلْ ٢٢١٨
 اذْهَبْ فَسَلِّ أَمْ سَلِّمْ، فَذَهَبَتْ مَعَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلَهَا ٦١٣
 اذْهَبْ فَطُفْ، وَمَنْ مَعَكَ وَانْحَرُوا هَذِيأَ إِنْ كَانَ ٩٣٧
 اذْهَبْ فَهُوَ حُرٌّ وَلَكَ وَلاؤُهُ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ. قَالَ مَالِكٌ: ٢٦٥٧
 اذْهَبْ فَهُوَ حُرٌّ، وَلاؤُهُ لَكَ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ. قَالَ ١٤٠٠
 اذْهَبَا إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: اذْهَبَا بِنِي ٢٣٤٩
 اذْهَبَا بِنِي إِلَى السُّوقِ، فَإِذَا بَلَغْتَ أَقْصَى نَمِيَّتِهَا فَأَعْطُوهُ ٢٣٤٩
 أَرَى أَنْ تَجْعَلَ الدِّيَةَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَتَرْفَعُ حِصَّةَ الَّذِي ٢٨٤٤
 أَرَى أَنْ تَضْرِبَ الْحَذَّ فِي خَلَاءٍ، وَتَغْنِقَ رَقَبَةً، وَعَلَى ٢٤١٤
 أَرَى أَنْ تَعْتَدَ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا ١٨٧٣
 أَرَى فِيهِ جَذِيأً قَدْ جَمَعَ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ، فَقَالَ ١٠٥٧، ٢٦٨٣
 أَرَى الْهَيْدَعْدَ دُونَ الْحَمَامَةِ وَفَوْقَ الْعُصْفُورِ ١٠٧٤
 أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكِحَ، فَقَالَتْ لَهُ حَفْصَةُ: تَزَوُّجٌ، فَإِنْ وَلَدَ لَكَ ١٧٤١
 أَرَادَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أُمٍّ ١٤١٨
 أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ: أَهْلُهَا يَبِيعُكُمْهَا ١٤٢٦، ٢٠٨٤
 أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا يَبِيعُكُمْهَا ٢٩٤٨
 أَرَاهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ. قَالَ مَالِكٌ: ١٥٤٧
 أَرَاهُ فَلَانًا لَيْمَ حَفْصَةُ مِنَ الرِّضَاعَةِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ ١٥٧٨
 أَرَاهُ قَالَ فَرُؤَهَا عَلَيْهِ قَالَ: وَهَذَا الْخَبَرُ فِي الْحَدِيثِ؟ ١٧١٩
 أَرَأَيْتَ الْإِبِلَ الَّتِي كَانَ يَحْمِلُ عَلَيْهَا عَمْرُ الْغَزَاةِ وَعُثْمَانُ ٧٥٥
 أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَخْلُصُ، وَيَتَحَوَّلُ قَبْلَ أَنْ ١٢٢٣
 أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الشُّعْرَةَ فِيمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ ١٢١٢، ٢٥٢٢
 أَرَأَيْتَ الَّذِي يُخْطِئُ أَنْ يُهْلَ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ ٨٤٨
 أَرَأَيْتَ الَّذِي يَقْذِفُ أَمْرَانَهُ، ثُمَّ يَنْزِعُ عَنِ الَّذِي قَالَ ١٧١٠
 أَرَأَيْتَ إِنْ أُرْسِلَ إِلَيْهَا فَأَرَادَ ارْتِجَاعُهَا، فَقَالَتْ: قَدْ ١٨٢٦
 أَرَأَيْتَ إِنْ حَجَّ الْعَبْدُ تَطَوُّعاً يَأْذَنُ لَهُ سَيِّدُهُ بِحَجٍّ ٧٨٦
 أَرَأَيْتَ إِنْ حَجَّ الْعَبْدُ تَطَوُّعاً يَأْذَنُ لَهُ سَيِّدُهُ بِحَجٍّ لَا أَجَرَ ٧٨٦
 أَرَأَيْتَ إِنْ رُمِيَ بِحَجَرٍ قَالَ: إِذَا يُقْتَلُ قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا ١٥١٧
 أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ سَيِّدُهُ قَدْ عَلِمَ بَوْلُوهُ الْعَبْدَ، فَلَمْ ٢٩٤٦
 أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ سَيِّدُهُ قَدْ عَلِمَ بَوْلُوهُ الْعَبْدَ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ ٢٩٤٦
 أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ ارْتِجَاعُهَا مَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا قَبْلَ ١٨٧١
 أَرَأَيْتَ إِنْ نَفَاهُ بَعْدَ أَنْ تَضَعَهُ؟ قَالَ يُلَاعِنُهَا ١٧٠٥
 أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدَتْ مَعَ أَمْرَائِي رَجُلًا أَلْهَمَهُ حَتَّى آتَيْ ١٩٤١
 أَرَأَيْتَ الْخَرْبَ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ شَيْءٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ مِنْ صَيِّدٍ ١٠٦٩
 أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ أَمْرَائِهِ رَجُلًا فَتَنَلَهُ أَتَقْتُلُونَهُ؟ سَلِّ ١٩٠٩
 أَرَأَيْتَ كُلَّ صَيِّدٍ قَدْ أَهْلَ بِالْفَرَى فَتَوَالَّدَ بِهَا مِنْ ١٠٩٥
 أَرَأَيْتَ كُلَّ صَيِّدٍ قَدْ أَهْلَ بِالْفَرَى فَتَوَالَّدَ بِهَا مِنْ صَيِّدٍ ١٠٩٥
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا بَاعَ رَقَبَةً حَاطِبٌ مُشِيرٌ لَمْ يَذْكُرْ ١٢٠٨
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَهْلَ مِنْ مِيقَاتِهِ وَعَلَيْهِ جُنَّةٌ، ثُمَّ سَارَ ٩٠٥
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مَهْلًا بِالْحَجِّ فِي شَهْرِ ٩١٠
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مَهْلًا بِالْحَجِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ٩١٠
 أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ أَمْرَائِهِ رَجُلًا أَتَقْتُلُونَهُ ١٦٩١
 أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلْتُ صَيِّدًا، فَإِذَا هُوَ أَعْوَرٌ أَوْ أُعْرَجٌ ١٠٩٣
 أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلْتُ صَيِّدًا، فَإِذَا هُوَ أَعْوَرٌ أَوْ أُعْرَجٌ أَوْ ١٠٩٣
 أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ أَمْرَائِهِ رَجُلًا ١٩٠٧
 أَرْبَعٌ لَا لِعَانَ يَبْتَغِينَ وَتَيْنِ أَرْوَاهُ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ ١٧١٣
 أَرْبَعٌ لَا يَجُزْنَ فِي بَيْعٍ وَلَا يَنْكَاحُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى؛ فَإِنْ ١٦٣٩
 أَرْبَعُمِائَةٍ دَرَاهِمَ قَالَ عُمَرُ: أَعْطُوهُ ثَمَانِيَةَ. قَالَ مَالِكٌ فِي ٢٦٥٥
 ارْتِجِعْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ وَأَنْتَ أَحَقُّ ٢٧٠٠
 ارْتَشَيْتَ وَأَصَبْتَ مِنْهُ. فَقُلْتُ: وَاللَّهِ مَا ارْتَشَيْتَ وَلَا ١٥١٦
 ارْتَهَنْتَ رَهْنًا فَبَضَّضْتَهُ، ثُمَّ أَجْرْتَهُ مِنْهُ. قَالَ: نَعَمْ هُوَ ١٣١٦
 ارْتَهَنْتَ عَبْدًا فَاجْرَتْهُ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ قَالَ: لَيْسَ ١٣١٤
 ارْجِعْ وَأَمِدْ مِنْ صَوْتِكَ، ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ١٣٤
 أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا ٣١٧٧
 أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي ١٢٣٣
 أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي ٣١٧٨
 أَرْخَصَ فِي الْعَرَايَا ١٢٣٠
 أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا ١٢٣٢
 أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِكَيْلِهَا تَمْرًا يَأْكُلُهَا ٣١٧٥
 أَرْخَصَ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ ٩٩٤
 أَرْدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: هَلْ مَعَكَ مِنْ شِعْرِ أُمِّيَّةٍ ٢٠٧٤
 أَرْدَفَهُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى، فَلَمْ يَزَلْ يَلْمِي حَتَّى رَمَى ١١٠٩

- أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ١٧٦٦
 أَرْسَلَ إِلَيَّ مَرْوَانَ، وَإِلَى رَجُلٍ قَدْ سَمَاهُ فَمَضَى بِنَا حَتَّى ٤٧٢
 أَرْسَلَ عُمَرُ إِلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ كَانَ سَاكِنًا مَعَنَا ٢٠٩١
 أَرْسَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى شَيْخٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ كَانَ ٣١٦٢
 أَرْسَلَهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ لِيَسْأَلَهُ كَيْفَ تَقْتَسِلُ ٢٥٦٦
 أَرْسَلَتْ بِعَاصِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ إِلَى أُخْتِهَا فَاطِمَةَ ٢٦٢٣
 أَرْسَلَتْ بِهِ وَهُوَ يَرْضَعُ إِلَى أُخْتِهَا أُمَّ كُلْثُومٍ فَارْضَعَتْهُ ١٥٨٩
 أَرْسَلْنَا إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَسْأَلُهُ عَنْ دِيَةِ الْمُعَاهِدِ ٢٨٣٦
 أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ مَا فِي الضَّرْسِ، فَقَالَ ابْنُ ٢٨١٤
 أَرْسِلُهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعُ خَادِمِكُمْ سَرَقَ ٢٦٦٠
 أَرْسَلُوا إِلَى نَافِعٍ يَسْأَلُونَهُ هَلْ حَبِيتَ تَطْلِقَةُ ابْنِ عُمَرَ ٣١٧٢
 الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةُ وَالْحِمَامُ ١٥٠
 أَرْضَعَتْهُ أُمُّ وَلَدِ رَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ وَلِلْمُزَيْنِيِّ امْرَأَةٌ أُخْرَى ٢٧٧٤
 أَرْقَبَهَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَكْرَهُ رُقِيَةَ أَهْلِ ٢٦٤٤
 أَرْمُ وَلَا خَرَجَ فَمَا سِئَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا ٢٥٧٩
 أَرْمُوا أَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ ١١٤٥
 أَرَوَيْتُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ بِالْجَنِّ فَسَجَدَ ٢٦٤٣
 أَسْبِغِ الْوُضُوءَ وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ وَبَالِغٍ فِي الْأَسْتِشْقَاقِ ٦٠
 أَسْبِغِ الْوُضُوءَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَإِنِّي ٣٠٧٠
 اسْتَأْجَرَ نَجَارًا يَضْرِبُ لَهُ وَسْمَارًا فَأَنْكَسَرَ الْوَسْمَارُ ٢٣٧٣
 اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحِجَامِ فَهَنَاهُ عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ ٣١٨٩
 اسْتَحْيِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَشْفَتْ فِيهِ ١٠٣
 اسْتَسْقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ خَبِصَةٌ لَهُ مَرَدَّةٌ فَأَرَادَ ٥١١
 اسْتَسْقَى عُمَرُ، وَكَانَ أَكْثَرَ دُعَايِهِ الِاسْتِغْفَارَ ٥١٠
 اسْتَسْلَفَ بَكْرًا فَجَاءَتْهُ إِيْلَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ ١٢٩٠
 اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَجَاءَتْهُ إِيْلَ، فَقَالَ ٢٥٢٥
 اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا فَجَاءَتْهُ إِيْلَ مِنَ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَنِي ٦٥٦
 اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرِبُهَا الرَّجُلُ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي ٢٠٧٥
 اسْتَشَارَنِي عُمَرُ فِي بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَرَأَيْتُ أَنَا وَهُوَ ٢٣٤٨
 اسْتَشْهَدَ رَجُلَانِ يَوْمَ أُحُدٍ فَمَا يَسْأَلُهُمْ وَكُنَّ مَتَجَاوِرَاتِ ١٨٥٣
 اسْتَعْمَلَ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى الطَّائِفِ وَمَخَالِفِهَا ٦٤٨
 اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ عَلَى صَدَقَةٍ ٧٠٩
 اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُقَالُ لَهُ هُنِيَّ عَلَى الْجِمَى ١٣٦٩
 اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُقَالُ لَهُ هُنِيَّ عَلَى الْجِمَى، فَقَالَ لَهُ: يَا ١٣٥٩
 اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَرْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّيْثِيِّ عَلَى ٧١١
 اسْتَعْمَلَنِي. قَالَ: فَهَلْ تَحْرُمُ الصَّدَقَةُ تَطَوُّعًا عَلَى أَحَدٍ؟ ١٣٧٦
 استغفر الله ولا تعد ٢٤٢١
 اسْتَعْتَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَةً لِي حُرَّةً ١٨٨٣
 اسْتَعْلَجَنِي بِأَهْلِكِ أَوْ وَهَبَهَا لِأَهْلِهَا فَقَبِلُوهَا فِيهِ تَطْلِيقَةً ٢٣٣٨
 اسْتَلَمَ الرُّكْنَ لِيَسْتَعِيَ، ثُمَّ قَالَ لِمَنْ يُبْدِي الْآنَ مَنَّاكِبَنَا ٩٧٥
 اسْتَلِمُوا هَذَا لَنَا خَامِسَ ٩٥٦
 اسْتَمِيعَ بِهَا ١٣٩٩
 أَمَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَقِيلٍ ١٥٢٠
 أَمَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَقِيلٍ وَكَانَتْ ٢٩٨٥
 أَمَرَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ يَوْمَ بَدْرٍ فَقَتَلَهُ صَبْرًا ٢٩٨٨
 أَمَرَ النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ الْعَبْدَرِيُّ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَتَلَهُ بِالْبَاوِيَةِ ٢٩٨٧
 اسْتَفَرُّوا بِالصَّبِيحِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ الْأُجُورِ كُمْ ٣٠٧١
 اسْكُتْ أَقْلُ الْأَرْضِ مَطَرًا، وَهِيَ بَيْنَ عَيْنِي السَّمَاءِ يَغْنِي ٥٣٢
 اسْكُتْ فَيَسِرَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، ثُمَّ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يُطِيعَ ٣٩٣
 اسْلَفْتُ دِينَارًا فِي عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَحَلَّتْ أَفْرَاقُصُ ١٣٠٣
 اسْلَمْتُ لِلَّهِ أَفَاقَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ ٥٥٠
 اسْلَمْتُ وَتَخِي أَخْتَانِ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أُمْسِكَ ١٧٥٩
 اسْلَمْتُ وَتَخِي خَمْسَ ١٧٥٨
 اسلمت وتحى خمس نسوة، فسالت النبي صلى الله عليه ١٦٠٧
 اسْلَمْتُ وَتَخِي خَمْسَ نِسْوَةٍ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ ١٧٥٨
 اسْلَمْتُ وَعِنْدِي خَمْسُ ١٥٣١، ٢٩٠٧
 اسْلَمْتُ وَعِنْدِي خَمْسُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ١٥٣١
 اسمعته من رسول الله ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ ١١٥٩
 الْأَسْنَانُ عَقْلُهَا سَوَاءٌ فِي كُلِّ سِنٍ يَصْفُ عَشْرَ ٢٨١٨
 الْأَسْنَانُ كُلُّهَا سَوَاءٌ فِي كُلِّ سِنٍ يَصْفُ عَشْرَ ٢٨١٩
 أَشَارَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامٍ أَنْ يُكَبِّرَ فِي الْإِسْتِغْفَاءِ ٥٠٧
 اشْتَرَى جَارِيَةً فَلَتَبَ صَاحِبَهَا فَصَدَّقَ بِسَمِيحَتِهَا، وَقَالَ: ٢٣٧٧
 اشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أَبْعَرَةٍ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ ٢٧٦٥
 اشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أَبْعَرَةٍ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ يُوْفِيهَا صَاحِبَهَا ١٢٩٦
 اشْتَرَى عَبْدًا بِعِدْدَيْنِ ١١٩٨
 اشْتَرَى مِنْ عَاصِمِ بْنِ عَبْدِ جَارِيَةٍ فَأَخْبَرَ أَنَّ لَهَا زَوْجًا ٢٣٣٦
 اشْتَوَلَ عَلَى مَا دُونَ الْأَذْنَيْنِ مِنْهُ قَالَ: قَبِلْتُ امْرَأَةً ١١٣١
 اشْتَدَّ، وَأَوْتِقَ، فَإِنَّا نَجِدُ فِي الْكِتَابِ أَنَّ السُّيُولَ سَنَعُظُمُ ٥٣٥
 أَشِيرَ عَلَيَّ أَنْتَ قَالَ أَرَاهَا تَسْتَهْلُ بِهَا كَأَنَّهَا لَا تَعْلَمُهُ ٣٠٣٠
 أَشْرَفَ عَلَى قَتْلِي أَحَدٌ، فَقَالَ شَهِدْتَ عَلَى هَؤُلَاءِ ٥٦٤

- أَشْرَقَ نَبِيرٌ كَيْمَا نَعِيرُ. فَأَخَّرَ اللَّهُ - تعالى - هَذِهِ، وَقَدَّمَ ١١٣٧
 أَشْرَكَ ٢٣٨٢
 أَشْهَدُ أَنْ السَّلَفَ الْمَضْمُونُ إِلَى أَجَلٍ سَمِعُوا قَدْ أَحَلَّهُ ١٢٦٧
 أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ ٤٦٩
 أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ ٤٦٩
 أَصَابَ أَيُّ بَنِي لَيْسَ أَحَدٌ مِنَّا أَعْلَمُ مِنْ مُعَاوِيَةَ هِيَ ٦٢٧
 أَصَابَ بِهِ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: لَا ٢٥٤٨
 أَصَابَ بِهِ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ: لَا نَجِبُ لِأَحَدٍ أَنْ ٢٥٤٨
 أَصَابَ النَّاسَ سَنَةٌ شَدِيدَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَرَّ ٤٩٩
 أَصَبْتُ ٣٣٢
 أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢٦٢٨، ٧٧٤
 أَصَبْتُ وَأَحْسَنْتُ ٢٣٧١
 أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطِرْنَا ٥١٢
 أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ١٣٣
 أَصْبِرْ لِي وَأَتَّقِ عَيْلَتَكَ؛ فَكَانَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا قَالَتْ آيْنَ ١٧٩٩
 أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ٢١٥
 أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا ٢٥١٥
 أَصْلَيْتُ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ٣٧٣
 أَصْلَيْتُ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ حَثْ ٣٧٥
 أَصْلَيْتُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ حَثِ النَّاسَ ٣٧٥
 اصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ، ثُمَّ قَدْ خَلَلْتُ، فَإِذَا أَدْرَكَكَ ٩٣٦
 أَصُومُ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ ٢١٤٥، ٧٥٩
 اضْرِبُوهُ حَتَّى يَنْهَأَكُمْ ٢٤٠٠
 اضْطَبِعْ بِرِدَائِهِ حِينَ طَافَ ٩٧٤
 أَضْنْتُ وَاضْطَرَبْتُ يَعْنِي كَبُرَتْ وَاضْطَرَبْتُ ٢٥٩٤
 أَضْنْتُ يَعْنِي كَبُرَتْ وَاضْطَرَبْتُ ١٣٨٦
 أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ ١١٦٥
 أَطْعِمُهُ وَزَيْفَكَ وَأَعْلِفُهُ نَاضِحَكَ ٣١٨٨
 اظْلُبُوا إِبْجَابَةَ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْبِقَاعِ الْجُبُوشِ، وَإِقَامَةَ ٥١٦
 اظْلَعْ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ فِي ١٩٤٦
 اظْلَعْ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ فِي حَجَرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ١٩٤٦
 أَعْبَدُ هُوَ أَمْ حُرٌّ ١٢٩٢
 اعْتَدَ عَلَيْهِمْ بِالْغَدَاءِ حَتَّى بِالسَّخْلَةِ يَرْجُو بِهَا ٦٤٨
 اعْتَدَ عَلَيْهِمْ بِالْغَدَاءِ حَتَّى بِالسَّخْلَةِ يَرْجُو بِهَا الرَّاعِي عَلَى ٦٤٨
 اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا لَهُ ٢٠٢١
 اعْتَزَلَ بَيْنِي فِي قِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَالْحَجَّاجِ بَيْنِي فَصَلَّى ٢٧٨
 اعْتَزَلَ جَارِيَتِي قَالَ: فَأَعْتَقَ ابْنُ عُمَرَ ابْنَتَهُ بَعْدَهُ ٢٩٥١
 اعْتَقَ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ إِذَا مَاتَ سَادَاتُهُنَّ، وَيَقُولُونَ جَمِيعًا ٢٣٥٦
 اعْتَقَ أَهْلَ بَيْتِ سَوَاطِبَ فَأَتَى بِعِيرَاتِهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ ١٤٣١
 اعْتَقَ ثَلَاثَ رَقَبَةٍ، فَأَفْرَعَ بَيْنَهُمْ أَبَا بِنِ عُمَانَ ٢٩٢٠
 اعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذَبْرٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ٢٩٢٤
 اعْتَقَ سَائِيَةَ فَمَاتَتْ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ لَكَ قَالَ: لَا أُرِيدُ ١٤٣٢
 اعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ ١٤١٠
 اعْتَقَ عَبْدًا لَهُ مَالًا؟ قَالَ يَشْتِي فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ نَوَى فِي ١٢٠٨
 اعْتَقَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا فَتَوَفَّى الْعَبْدَ بَعْدَمَا عَتَقَ قَالَ ١٤٣٠
 اعْتَقَ عِنْدَ مَوْتِهِ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَبَلَغَ ٢٩١٥
 اعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ ذَبْرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ ٢٩٢٥
 اعْتَقَتْ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا سِتَّةَ أَهْبِلَ لَهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ ٣٢٠١
 اعْتَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَغْرَامًا فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ مَرَّتَيْنِ ٨٢٨
 اعْتَمَرَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ هَذَا ٧٤
 اعْتَمَرْتُ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ قَالَ صَدَقَ: فَقُلْتُ هَلْ غَابَ ٨٢٧
 اعْتَمَرْتُ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَمَرَّةً مِنْ ٨٢٦
 أَعِذْ صَلَاتَكَ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَعَادَ فَصَلَّى كَنَحْوِ ١٦١
 أَعِذْ صَلَاتَكَ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَعَادَ فَصَلَّى كَنَحْوِ مِمَّا ١٦١
 أَعِذْ صَلَاتَكَ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَقَالَ: عَلِمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ١٦١
 اَعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوَكَاةَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً؛ فَإِنْ جَاءَ ٢٦٢٩
 اَعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوَكَاةَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا؛ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ١٣٩٦
 أَعْطَى الْحَجَّاجُ أَجْرَهُ ٢٣٥١
 أَعْطَى مَالًا مُقَارَضَةً يَعْنِي مُضَارَبَةً ٢١٧٣
 أَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ يَوْمَ حُتَيْنٍ مِنَ الْخُمْسِ ٧٥٣
 أَعْطَانِي أَبِي كِتَابًا كَتَبَهُ لَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ ٢٢٨٩
 أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ شاةً، أَوْ أَضْحِيَّةً فَاشْتَرَى لَهُ ١٣٤٦
 أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسُ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً ١٢٩٠، ٢٥٢٥
 أَعْطَاهُ ثَمَانِيَةَ. قَالَ مَالِكٌ فِي كِتَابِهِ: لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ ٢٦٥٥
 أَعْطَاهُ دِرْهَمًا مَكْسُورًا ٢٣٧٣
 أَعْطَاهَا أَنْتَ فَقُلْتُ: أَلَمْ يَكُنْ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ اذْفَعْنَهَا إِلَيَّ ٧٣٤
 أَعْطَاهُ عَمْرَةَ فَابْتِ تَقَبَّلَهُ ١٤٣٣
 أَعْطَاهُ وَرَثَةَ طَارِقٍ فَأَبَوْا أَنْ يَأْخُذُوا، فَقَالَ: عُمَرُ فَاجْعَلُوهُ ١٤٣١
 أَعْفُوا الْحَيَّ وَخُذُوا مِنَ الشُّوَارِبِ وَغَيْرِ الشَّيْبِ وَلَا ٤٨
 أَعْلَى دَمٍ؟ قَالُوا لَا قَالَ أَفَعْلَى عَظِيمٍ مِنَ الْأَمْرِ؟ فَقَالُوا ٢١٠٣

- أَعْلَفَهَا نَاصِحَكَ وَرَقِيقَكَ ٣١٨٩
 أَعْلَمَ أَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَنْظُرُهُمْ أَنَّا نَعْتَدُ عَلَيْهِمُ بِالْغَدَى ٦٤٥
 الْأَعْمَى : يَا أَبَا أُمَيَّةَ بِمَا قَصَّيْتُ لِي ؟ فَقَالَ لَهُ شَرِيحٌ : ٢٥٩٨
 اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ قَالَ فَتَزَلَّتْ يَا أَيُّهَا ١٥١٥
 أَعُوذُ بِاللَّهِ قَالَ فَالْأَنَاسُ يَتَيَّعُونَ الصُّكُوكَ قَبْلَ أَنْ ٢١٣٥
 أَغَارَ عَلَى ١٥٠٤
 أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ فِي بَعْمِهِمْ ١٥٠٤
 أَغَارَتِ الْخَيْلُ بِالشَّامِ فَأَذْرَكَتِ الْخَيْلُ مِنْ يَوْمِهَا وَأَذْرَكَتِ ٢٨٦١
 اغْتَسَلَ كُلُّ يَوْمٍ إِنْ شِئْتُ ، فَقَالَ : لَا الْغُسْلُ الَّذِي هُوَ ٢٢١٠
 اغْتَسَلَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ٢٧٤٣
 اغْرَمَ كُلُّ ذَلِكَ تَعْظُمُ بِذَلِكَ حُرُمَاتُ اللَّهِ ١٠٨١
 اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ ٥٥٤
 اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ الَّذِينَ مَاتَ فِيهِمَا ١١٠٠
 اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُخَمِّرُوا ٥٧٠
 أَغْمَضَ أَبَا سَلَمَةَ ٥٩٥
 أفهكذا تقول نحن وانت إذا تفرق المصطفوان عن مقامهما ١١٨٢
 أَفَتَاكَ الْعِلْجُ بِغَيْرِ رَأْيِهِ ؟ أَقْسَمْتُ ، فَإِنَّمَا يُعْطِيهَا ابْنُ هِشَامٍ ٧٣٣
 أَفْتَجِدُ ذَلِيلًا عَلَى قُبُولِهِ الْهَدْيَةِ ؟ . فقلت : نعم ١٣٧٦
 أَفْتَجْعَلُ مُقَدِّمَ الْقَمَمِ مِثْلَ الْأَضْرَاسِ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ٢٨١٧
 افترى حقاً على الإمام أن يعاقبه فيه : قال : لا ، ذنب ١٠١٦
 أَفْتَوَا ابْنَ حُزَابَةَ الْمَخْزُومِيَّ ، وَأَنَّهُ صَرِيعٌ بِبَعْضِ طَرِيقٍ ٩٣١
 أَفَرَدَ الْحَجَّ ١١٠٦ ، ٣٢١٣
 أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفَرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ ٢٦٢٧
 أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ وَرَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمْسَى ٧٦٢
 أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامٍ ٧٧٣
 أفعلني عظيم من الأمر ؟ فقالوا لا قال : لقد خشيت أن ٢١٠٣
 أَفْلَسَ مُكَاتِبِي وَتَرَكَ مَالًا وَتَرَكَ دِينًا لِلنَّاسِ عَلَيْهِ لَمْ ٢٩٥٥
 أَفْلَلِحَ أَحَدٌ الْيَوْمَ أَنْ يَرْفَعَ قَوْمًا مِنْ مَسِيرَةِ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ ٢١١٧
 أفلم يبلغك أن النبي ﷺ قال : إذا بلغوا كَذَا وَكَذَا؟ أَهْلُوا؟ ٨٤٢
 أفليس قد ذكر حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة ١٤٩٥
 أَفَيَعِدُّو الْمَرْئِدَ أَنْ يَكُونُ كَافِرًا أَوْ مُسْلِمًا؟ ٥٥٢
 أَيْهِ زَكَاةٌ ؟ فَقَالَ جَابِرٌ : لَا ، فَقَالَ : وَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ أَلْفَ ٦٩٠
 أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ ثَمَسَ سِنِينَ لَمْ يَحُجَّ ، ثُمَّ أَذَّنَ ٣٢٠٩
 أَقْبَلَ مَعَ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَكَتَبَ الْأَحْبَارُ فِي أَنَاسٍ ١٠٦٦
 أَقْبَلَ مَعَ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَكَتَبَ رَوَى الْحَدِيثَ وَهُوَ ١٠٧٩
 أَقْبَلَ مِنَ الْجَرْفِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْمَرْيَدِ تَيَمَّمَ فَمَسَحَ ٨٣
 أَقْبَلَ هُوَ وَابْنُ عُمَرَ مِنَ الْجَرْفِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْمَرْيَدِ ٢٧٢١
 أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَثْنَانِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ رَافَقْتُ الْإِخْلَامَ ٣٠٣٩
 أَقْبَلْتُ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى الْكُوفَةِ فَشِئْنَا عُمَرَ ٢٨٦٥
 أَقْتُلُهُمَا ؟ فَقَالَ : مَا أَحْبَبُّ ، فَإِنْ قَتَلْتُهُمَا فَلَيْسَ عَلَيْكَ ١٠٩١
 أَقِذْنَا مِنَ الْبَاقِيَيْنِ فَسَأَلَ عَلِيُّ ﷺ الْقَوْمَ مَا تَقُولُونَ ؟ ٢٣٦٧
 أَقَرَّ عِنْدَ عَلِيٍّ بِحَدِّ فَجَهَدَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَهُ مَا هُوَ فَأَبَى ٢٤٠٠
 أَقْرَأَ : بِ سَبِّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى : وَاللَّيْلُ إِذَا ٣٢٥
 أَقْرَأَ : بِ سَبِّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى : وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى : ٣٢٥
 أَقْرَأَ فِيمَا أَدْرَكَتِ مَعَ الْإِمَامِ ٢٢٣٧
 أَقْرَأُهَا حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهَا قَدْ بَيَّسَتْ مِنْ ١٨٢٠
 أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا كَانَ سَاجِدًا ١٩٤
 أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ ٢٩١٧
 أَقْرَعُكُمْ عَلَى مَا أَقْرَعُكُمْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنْ التَّمَرُ بَيْنَنَا ٦٧٩
 « أَقْرَعُكُمْ مَا أَقْرَعُكُمْ اللَّهُ عَلَى أَنْ التَّمَرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ » ١٣٣٨
 أَقْرَعُكُمْ مَا أَقْرَعُكُمْ اللَّهُ عَلَى أَنْ التَّمَرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ، فَكَانَ ٢٦٣٨
 أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ ٣٠٨٨
 أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ ، فَقَالَ : كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، ثُمَّ ٢٤٣٣
 أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ ٣١٣٢
 أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَأَقْبَلَ رَسُولُ ٢١٦
 أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ ٢١٥
 أَقْضَى عَنْهَا ٣١٩٨
 أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْخَارِثِ الْمُزَنِّيَّ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ ، وَهِيَ مِنْ ٦٩٣
 أَقْطَعَ الرَّبِيزُ أَرْضًا ١٣٥٧
 أَقْطَعَ الرَّبِيزُ أَرْضًا ، وَأَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَقْطَعَ الْعَقِيقَ ١٣٦٧
 أَقْطَعَ يَدَ هَذَا ، فَإِنَّهُ سَرَقَ ، فَقَالَ لَهُ : عُمَرُ : وَمَاذَا سَرَقَ ؟ ٢٦٦٠
 أَقْطِعُهُ إِثَاءً ، فَقِيلَ لَهُ إِنَّهُ كَالْمَاءِ الْعَذِّ . قَالَ : فَلَ ١٣٥١
 أَقِيلُوا الْكَلَامَ فِي ٩٦٣
 أَقِيلُوا الْكَلَامَ فِي الطَّوْافِ ، فَإِنَّمَا ٩٦٣
 أَقِيلُوا الْكَلَامَ فِي الطَّوْافِ ، فَإِنَّمَا أَنْتُمْ فِي صَلَاةٍ ٩٦٣
 أَقِمِ الْحَدَّ عَلَى الْمُسْلِمِ وَادْفَعِ النَّصْرَانِيَّةَ إِلَى أَهْلِ ٢٣٩١
 أَقِمِ الصَّلَاةَ لِزَكْرِي ٣٠٢٣ ، ٢٥٥
 أَقِمَهُ فِي الشَّمْسِ وَاضْرِبْ ظِلَّهُ ٢٤١٣
 أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ بِطَائِفَةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ وَلاِبْنَ ٢٧٧
 أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ ٢٤٠١

- أَيُّمُوا الْخُلُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ٢٤٠١
- أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى عَصَا إِذَا ٣٨٣
- أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى عَصَا إِذَا خَطَبَ؟ قَالَ: نَعَمْ ٣٨٣
- اَكْتُمُوا الصِّيَانَ النِّكَاحَ، فَإِنْ كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقٌ ٢٣٢٧
- أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٤١٥
- أَكْذَلِكُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ: انْهَبْ فَهَوَّ حُرٌّ وَلَكَ ٢٦٥٧
- أَكْذَلِكُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: عُمَرُ أَذْهَبَ فَهَوَّ حُرٌّ، وَوَلَاؤُهُ ١٤٠٠
- أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ٤٧
- أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ ١١٦٣
- أَكُلْ وَلَدَكَ نَحَلْتُ وَمِثْلَ هَذَا؟ قَالَ: لَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ٣٠٦٣
- أَكَلْتُ فَرَسًا عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَوَجَدْتَهُ ١١٦٧
- أَكَمَّا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَاتَمَّ ٢٤٣٣
- أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ كَانَ ٢٤٣٨
- أَلَا أَرْكَعُ قَبْلَ تِلْكَ الْمَكْتُوبَةِ إِنْ لَمْ أَكُنْ ٩٤٤
- أَلَا أَرْكَعُ قَبْلَ تِلْكَ الْمَكْتُوبَةِ إِنْ لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ ٩٤٤
- أَلَا أَرْكَعُ قَبْلَ تِلْكَ الْمَكْتُوبَةِ إِنْ لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ رَكَعَتَيْنِ؟ ٩٤٤
- أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُخَلِّفُوا بِآبَائِكُمْ قَالَ عُمَرُ ٢١٤٨
- أَلَا إِنَّ فِي قَتِيلِ الْعَدُوِّ الْخَطَا بِالسُّوْطِ أَوْ الْعَصَا ١٩٧٢، ١٩٣٢
- أَلَا إِنَّ فِي قَتِيلِ الْعَدُوِّ الْخَطَا بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةٌ مِنْ ٢٨٤٦
- أَلَا إِنِّي لَا أُولَى الْعَرَبِ سَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُسَيِّدٌ ظَهَرَهُ ٢٠٦٦
- أَلَا إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا فَأَمَّا الرُّكُوعُ ١٨٣
- أَلَا إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا وَسَاجِدًا فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَفَّوْا ١٩٣
- أَلَا تَأْكُلُ أَنْتَ؟ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْجَتِكُمْ إِنَّمَا صَيِدَ مِنْ ٢٦٩٠
- أَلَا رَجُلٌ صَالِحٌ يَكْلُونَا اللَّيْلَةَ لَا نَرُقُدُ عَنْ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ ٣٠٢٤، ٢٥٦
- أَلَا صَلُّوا فِي الرُّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ ٢٦٧
- أَلَيْتُهُ؟ فَقَالَ يَدَيْنِ؛ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ ١٨٨٩
- أَلَيْتُهُ، فَقَالَ يَدَيْنِ؛ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ ثَلَاثًا فَهِيَ ثَلَاثٌ ١٦٨٠
- أَلَيْتُهُ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَقُلْتُ لَهُ: كَانَ ١٧٢٧
- أَلْبَدَا فَجَلَسْنَا فِي ظِلِّ الْقَصْرِ، فَقَالَ: عَلَيَّ اللَّهُ أَنَا أَعْلَمُ ١٤٧٣
- إِلْتَمَسَ صَرَفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ، قَالَ فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ ١١٨٢، ١١٩١
- إِلْتَمَسَ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ١٧٥٢، ٢٧٨١
- إِلْتَمَسَ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: لَا أَجِدُ فَرْوَجَهُ ٢٦١٧
- الَّذِي يَبْدُو عُقْدَةُ النِّكَاحِ الزَّوْجُ ١٦٢٠، ١٦٢١
- الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبَاعَ حَتَّى يَقْبُضَ: ١٢٦٣
- الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يَبَاعَ ٢٦٩٨، ٣١٨١
- الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُخْرِجُ ٢٨
- أَلَيْكَ مَا غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ٢٩٢٤
- اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْرٌ إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ ١٥١٩
- اللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيَّ ٢١٣١
- اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمْ كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمْ تَائِبٌ ١٩١٥
- اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً، وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا ٥٢٠
- اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرَحِّمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَقَالَ ٨٩
- اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا هَيِّئْنَا مَرِيئًا مَرِيئًا عَذَقًا مُجَلِّلاً عَامًّا ٥٠٩
- اللَّهُمَّ امْطِرْنَا ٥٠٨
- اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلِّمَةً ٢٢٦٧، ٢٤٦١، ٣١٣٦
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ؛ فَإِنْ كَشَفَهُ اللَّهُ حَمِيدٌ ٥١٨
- اللَّهُمَّ اهْدِنَا دَوْسًا وَأَتِ بِهِمْ ٢٩٣
- اللَّهُمَّ بَيْنَ، ثُمَّ لَا عَيْنَ بَيْنَهُمَا فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُشَبِّهُ الَّذِي ١٦٩٧
- اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ وَلَهُ عَمْدَتُ؛ فَإِنْ يَسَّرْتَ فَهَوَّ ٩٢٥
- اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمْدَتُ؛ فَإِنْ يَسَّرْتَهُ فَهَوَّ ٢٥٠٢
- اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَمِلَّةَ ١٨٥، ٢٤٧٦
- اللَّهُمَّ رِذْ هَذَا الْيَتِيمَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَرِذْ ٩٣٩
- اللَّهُمَّ سُقِنَا رَحْمَةً، وَلَا سُقِنَا عَذَابًا، وَلَا بَلَاءً، وَلَا هَدَمٌ ٥٠٩
- اللَّهُمَّ سُقِنَا نَافِعًا ٥١٨
- اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا ٢٠١
- اللَّهُمَّ عَلَى رُؤُوسِ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ، وَيُطَوِّنِ الْأَوْدِيَةِ ٤٩٨
- اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِمَنْ يَبْتَ أَهْلُ هَذَا الْيَتِيمِ الصَّالِحِ فَوَجَدُوا ٢٠٣٩
- اللَّهُمَّ عَنْ صَاحِبِهَا؛ فَإِنْ كَرِهَ فَلِي وَعَلَيَّ الْغَرَمُ، ثُمَّ قَالَ: ٢٣٧٧
- اللَّهُمَّ الْغَنَ فُلَانًا بَادِنًا وَفُلَانًا حَتَّى عَدَّ نَفْرًا وَهُمْ ٢٢٣٦
- اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ أَنْتَ رَبِّي ١٨٢
- اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَلَكَ أَسْلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَأَنْتَ رَبِّي ١٨١
- اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ أَنْتَ رَبِّي ١٩٢
- اللَّهُمَّ نَعَمْ ٧٣٩
- أَلَمْ تَرَى إِلَى قَوْمِكَ حِينَ بَنَوْا الْكَبَّةَ اقْتَصَرُوا عَنْ ٩٨٥
- أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ ٧١٩
- أَلَمْ يَكُنْ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ ادْفَعْنَاهَا إِلَى السُّلْطَانِ؟ قَالَ: بَلَى ٧٣٤
- أَلَيْهَا حِجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ ٧٨٣، ٩٨٩
- أَلَيْسَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ١٤٧٠
- أَلَيْسَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَرْتُ أَنْ أَقْبِلَ النَّاسَ ١٤٧٠

- أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَا شَهَادَةَ ٢٠٢١
 أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ ٢٧٩٢
 أَلَيْسَ يَصَلِّي؟ قَالَ: بَلَى، وَلَا صَلَاةَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ٢٠٢١
 أَمَّا أَبُو بَكْرٍ، فَلَمْ يَكُنْ فِي رَمَازِهِ أَحْمَاسٌ، وَمَا كَانَ، فَقَدْ ١٤٥٢
 أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ. وَأَمَّا معاوية ١٦٠١
 أَمَّا أَبُو الشَّغْنَاءِ، فَكَانَ يَقُولُ: أَفَرَأَوْهَا حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهَا قَدْ ١٨٢٠
 أَمَّا أَحَاصُهُمْ بَنَجُمٍ مِنْ نُجُومِهِ حُلٌّ عَلَيْهِ. ٢٩٥٥
 أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يَبَاعَ ٢٦٩٨
 أَمَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَدْ شَفَانِي، وَأَكْرَهُ أَنْ أُبَيَّرَ عَلَى ٥٤٢
 إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ، وَإِمَّا أَنْ يُوْذَنُوا بِحَرْبٍ فَكُتِبَ ١٩٦٢
 أَمَّا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ ٢١٦٨
 أَمَّا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ أَوْ نَسِيَ إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ ٣١٢٤
 أَمَّا إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ الصَّوْمَ، وَلَكِنْ قَرَيْبِهِ ٧٧٨، ٦١٢
 أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ رَجُلٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي ١٤٢٧
 أَمَّا بَقِي مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي مِنْ أَثَلِ الْعَلَابَةِ عَمَلُهُ ٣١٥
 أَمَّا تُرِيدِينَ الْحَجَّ؟ فَقَالَتْ: إِنِّي شَاكِيَةٌ، فَقَالَ: حُجِّي ٢٥٠١
 أَمَّا الطَّلَاقُ فَسُنَّةٌ. وَأَمَّا الْبَيْتَةُ فَبِدْعَةٌ فَمَا السُّنَّةُ وَالطَّلَاقُ ١٨٩٠
 أَمَّا الْمُصَنَّفُورُ، فَبَيْنَهُ نَصْفُ دِرْهَمٍ. قَالَ عَطَاءُ وَأَزَى ١٠٧٤
 أَمَّا الْفِرَاشُ فَلِفُلَانٍ، وَأَمَّا الطُّفَّةُ فَلِفُلَانٍ، فَقَالَ ﷺ ٢٠٩١
 أَمَّا قَوْلُهُ أَنْتَ بَرِيءٌ أَوْ بَائِتُهُ، فَذَلِكَ مَا أَحْدَثُوا، سِوَلْ، فَإِنْ ١٨٩١
 أَمَّا قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ فَسُنَّةٌ لَا يَدِينُ فِي ذَلِكَ ١٨٩١
 أَمَّا كَانَا يَصَلِّيَانِ إِذَا رَجَعَا إِلَى مَنَازِلِهِمَا؟ فَقَالَ: لَا ٢٧٩
 أَمَّا كَانَا يَصَلِّيَانِ إِذَا رَجَعَا إِلَى مَنَازِلِهِمَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ ٢٧٩
 إِمَّا لَا، فَسَلْ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ هَلْ أَمَرَهَا ١٠٠٢
 أَمَّا لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا قَضَاءَ بَيْنَاءٍ، إِنْ كُنْتُ وَجَدْتُهَا فِي خَرَابَةٍ ٦٩٨
 أَمَّا مَا كَانَ لِي وَلِبْنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَهُوَ لَكُمْ، فَقَالَ ٢٨٦٧
 أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ ٣١٥٤
 أَمَّا هَوْلَاءِ الثَّلَاثِ فَسَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاخْبِرَتْ ٨٣١
 أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكَتَابِ اللَّهِ عَزَّ ٢٠١٠
 أَمَّا وَاللَّهُ لَوْ شَاءَ صَاحِبُكُمْ لَمُطَرْتُكُمْ مَا شِئْتُمْ، وَلَكِنَّهُ لَا ٤٩٩
 الْإِمَامُ ضَامِرٌ وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمَنٌ اللَّهُمَّ فَارْشِدِ الْأَيُّمَةَ وَاعْفِرْ ٢٨٠
 أَمْتُهُنَّ فَقَامَتْ وَسَطًا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَوَى اللَّيْثُ عَنْ ٣٠٣
 امْحُهَا وَهُوَ يَطْمَعُ أَنْ يَغْتَفِرَ فَمَحَاهَا الْعَبْدُ وَلَهُ ابْنَانِ أَوْ ٢٩٥١
 أَمَرُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، وَأَنْ أَبِي بَكْرٍ كَبَّرَ ١٣٠
 أَمَرُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَوَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ خِيفَةً فَجَاءَ ١٢٩
 أَمَرُ أَصْحَابِهِ أَنْ يَهْجُرُوا بِالْإِفَاضَةِ وَأَقَاضَ فِي نِسَائِهِ ٩٧٣
 أَمَرُ أَصْحَابِهِ أَنْ يَهْجُرُوا بِالْإِفَاضَةِ وَأَقَاضَ فِي نِسَائِهِ لَيْلًا ١١٣٦
 أَمَرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ٢٦٣٩
 أَمَرُ امْرَأَةٍ أَبِي حَذِيفَةَ أَنْ تُرْضِعَ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ١٥٨٨
 أَمَرُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الْقَرْسِ شَتَاتَانِ أَوْ عَشْرَةٌ أَوْ عِشْرُونَ ٢٦٧٤
 أَمَرُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ ٢٧
 أَمَرُ أَنْ يَسْجُدَ مِنْهُ عَلَى سَبْعٍ وَنَهَى أَنْ يَكْتَفِيَ شَعْرَةً، أَوْ ١٨٨
 أَمَرُ أَنْ يُقْعَدَ عِنْدَ قَبْرِهِ إِذَا دُفِنَ بِقَدْرِ مَا تُحْزَرُ ٥٩٧
 أَمَرُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ ٨٣١
 أَمَرُ بِأَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْمُصَنَّفِ ٢١٣٠
 أَمَرُ بِذَلِكَ، وَقَالَ: مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَهُ سَهْمٌ جَمْعٌ أَوْ مِثْلُ ٢٥٥٥
 أَمَرُ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ فِي الْحَرَمِ. ٢٥٥٧
 أَمَرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ١١٨٨
 أَمَرُ الْجَنْبِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَرَوَاهُ ابْنُ عَلَيْهِ عَنْ عَوْفٍ ٢٢٢٢
 أَمَرُ رَجُلًا إِذَا سَجَدَ أَنْ يَمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى ١٩٠
 أَمَرُ رَجُلًا أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ أَنْ يَتَيَمَّمَ، وَيَصَلِّيَ ٢٢٢٢
 أَمَرُ رَجُلًا أَنْ يَصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ أَرْبَعَ ٢٢٥٨
 أَمَرُ رَجُلًا أَنْ يَصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ فِي ٢٢٦١
 أَمَرُ رَجُلًا حِينَ لَا عَيْنَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِبِينَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى ١٩١٧
 أَمَرُ رَجُلًا صَحِكَ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ الرُّضُوءَ ١٩٦٥
 أَمَرُ رَجُلًا كَانَ جُنُبًا أَنْ يَتَيَمَّمَ، ثُمَّ يَصَلِّيَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ ٨٢
 أَمَرُ سَهْلَةَ ابْنَةَ سَهْلٍ أَنْ تُرْضِعَ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ٢٦٢٠
 أَمَرُ ضُبَاعَةَ بِنْتُ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: أَمَّا تُرِيدِينَ الْحَجَّ؟ فَقَالَتْ: ٢٥٠١
 أَمَرُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِحِمَامَةٍ فَأَطِيرَتْ فَوَقَعَتْ عَلَى ١٠٦٥
 الْأُمَرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا بَاعَ تَمَرَ حَائِطٍ ٢٧٠٥
 أَمَرُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنْ يَأْمُرَ ٢٥٤٢
 أَمَرُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنْ يَأْمُرَ الْقُرَاءَ أَنْ يَسْجُدُوا فِي ٢٣٢
 أَمَرُ النَّاسِ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالنِّبْتِ إِلَّا أَنَّهُ رَخِصَ ١١٤٩
 أَمَرُ النَّاسِ فِي سَفَرِهِ عَامَ الْفَتْحِ بِالْفِطْرِ، وَقَالَ تَقَوُّوا ٢٩٨١
 أَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ فَذَكَرَ مِنْهَا كَثِيرٌ ٢٧٤٠
 أَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ مِنْهُ عَلَى سَبْعٍ بِدَنِيٍّ وَرَكْبَتَيْهِ ١٨٧
 أَمَرُ نَعِيمًا أَنْ يُؤَامِرَ أُمَّ ابْنَتِهِ فِيهَا ١٧٦٣
 أَمَرًا مَرُوانَ أَنْ يَكْبُرَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ سَبْعًا ٤٧٩
 امْرُؤٌ مِنْ قُرَيْشٍ. قَالَ: وَكَانَ أَبِي يَحْلِفُ مَا الْخِيَارُ إِلَّا بَعْدَ ١١٨١

- أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ١٤٧٠
 أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا ١٤٧٠
 أَمَرْنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْحُكْمِ بَيْنَهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ ٢٠١٦
 أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَغْزُو صَبَاحًا عَلَى أَهْلِ أَبْنَى ١٥٢٦
 أَمْرُهُ أَنْ يُرِدِفَ ٨١٩
 أَمْرُهُ أَنْ يُرِدِفَ عَائِشَةَ فَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّعْيِيمِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: ٨١٩
 أَمْرُهُ أَنْ يُنَمِّمَ وَجْهَهُ وَكُفْيَهُ ٣٠٠٠
 أَمَرَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوا لَحْمَ الصَّيْدِ وَهُمْ حُرْمٌ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ ٢٢٩٥
 أَسْبِكَ أَرْبَعًا أَتَيْتُهُنَّ شَيْتَ وَفَارِقَ الْأُخْرَى فَعَمَدَتْ إِلَى ١٥٣١
 أَسْبِكَ أَرْبَعًا وَفَارِقَ أَوْ دَخَّ سَائِرُهُنَّ. أَخْبَرَنِي مِنْ ١٦٠٧
 أَسْبِكَ أَرْبَعًا وَفَارِقَ سَائِرُهُنَّ ١٥٢٩، ١٥٣٠
 ٢٩٠٦، ١٧٥٧، ١٦٠٦
 أَسْبِكَ عَلَيْكَ أَمْرَاتُكَ، فَإِنَّ الْوَاحِدَةَ تَبْتُ ٢٣٤٠
 أَوَّلُهَا عَنْ فِرَاشِكَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: وَكَانَتْ ١٠٨٤
 أَمِنْ حَمَامٍ مَكَّةَ؟ قَالَ: نَعَمْ ١٠٦٣
 أَمِنْ نَعَمِ الْجَزِيَّةِ أَمْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ أَسْلَمُ: بَلَى ٧١٨
 أَمِنْ نَعَمِ الْجَزِيَّةِ أَمْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: بَلَى مِنْ نَعَمِ ٧٥٧
 أَتَيْتُ جَبْرِيلَ عِنْدَ بَابِ الْكَعْبَةِ مَرَّتَيْنِ فَصَلَّى الظُّهَرَ حِينَ ١١٢
 أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَغْلَمَ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: وَاللَّهِ لَا ٨٥٧
 أَنْ أَبَا أَيُّوبَ خَرَجَ حَاجًّا حَتَّى إِذَا كَانَ بِالنَّبَايَةِ مِنْ طَرِيقِ ٩٣٦
 أَنْ أَبَا أَيُّوبَ وَزَيْدٌ بَنُ نَابِتٍ أَمْرًا مَرْوَانُ أَنْ يَكْبُرَ فِي ٤٧٩
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ بَنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ١٣٢٩
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَشْتَكِي وَيَهُودِيَّةٌ ٢٦٤٤
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ أَوْصَى يَزِيدَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ حِينَ بَعَثَهُ ٢٦٤٥
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ ﷺ بَعَثَ عِكْرَمَةَ بْنَ أَبِي جَهْلٍ فِي ٢٨٧١
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ ﷺ قَطَعَ يَدَ سَارِقِ الْيُسْرَى، وَقَدْ ٢٠٠٦
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ ٢٦٤١
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ ٢٥٦٠، ٢٦٤٠
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ أَخَذَا الصَّدَقَةَ مِثْنًا، وَلَكِنْ كَانَا يَتَعَنَّا ٧٤٦
 أَنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ لَمْ يَكُونَا يَأْخُذَانِ الصَّدَقَةَ مِثْنًا، وَلَكِنْ ٦٥٥
 أَنْ أَبَا تَيْمِيمٍ الْجَشْيَانِيُّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ ٢٠٦٠
 أَنْ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ ١٤١
 أَنْ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَسْلَمَ بِمَرٍّ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ظَاهِرٌ ١٦٠٤
 أَنْ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ قَامَ بِفَيْئِهِ دَارَهُ فَضْرَبَ بِرِجْلِهِ ١٣٥٦
 إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَإِنَّهُ لَا يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي ١٦٤٢
 إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ لِي إِلَّا مَا يَدْخُلُ ١٦٤١
 إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ لِي مِنْهُ إِلَّا مَا يَدْخُلُ ١٦٥٥
 أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّمَا كَانَتِ الثَّلَاثُ عَلَى ٣١٦٥
 إِنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ صَلَّى عَلَى رَهْوَسٍ ٥٦٤
 أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا أَلْبَنَةً وَهُوَ غَائِبٌ ١٧١٤، ١٨٦١
 أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ فَسَكَبَتْ لَهُ وَضْرًا فَجَاءَتْ هِرَّةٌ ١٤
 إِنَّ أَبَا مَذْكُورٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُدْرَةَ كَانَ لَهُ غُلَامٌ قَيْطِيٌّ ٢٩٢٣
 أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَرَأَ لَهُمْ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ فَسَجَدَ ٢٣٠
 أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَرَأَ لَهُمْ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ فَسَجَدَ فِيهَا ٢٥٤٠
 أَنَّ أَبَانَ بْنَ عُمَاسٍ صَلَّى بِالنَّاسِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ٤٦٢
 أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ٣٠٦٣
 أَنَّ أَبَاهُ دَعَا نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَنَّهُ فِيهِمْ أَبِي بَنُ ٢٠٨٠
 أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحْرِمٌ فَزَادَ عُمَرُ ١٧٧٧
 أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحْرِمٌ فَزَادَ عُمَرُ بْنُ ١٦٣٢
 أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى أَرْبَعَ ٢٧٣١
 أَنَّ أَبَاهَا زَوْجَهَا وَهِيَ تَيْبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَأَنْتَبَ ٣٠٥١، ١٧٦٤
 أَنَّ أَبَاهَا زَوْجَهَا وَهِيَ تَيْبٌ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَأَنْتَبَ النَّبِيُّ ١٥٧٢
 أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَمَرَ بِأَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْمُصْحَفِ ٢١٣٠
 أَنَّ ابْنَ شَاسِ الْجُدَامِيِّ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَتْبَاطِ الشَّامِ فَرَفَعَ ٢٨٢٩
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ ١٥٨٠
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْقَبْلَةِ لِلصَّائِمِ فَأَرْخَصَ فِيهَا ٧٧٢
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَنْبَرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ ١٢٨٩
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَا أَنْ يَغْفِرَ الْإِنْسَانُ فِي ٦١٧
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ٩٦٠
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَتَبَ إِلَى خُجْدَةَ فِي جَوَابِ كِتَابِهِ: كَتَبْتُ ٢٨٧٥
 إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَكْتَابُ الْحُرُورَةَ وَلَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ ١٥٢٣
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكِحَ، فَقَالَتْ لَهُ حَفْصَةُ: تَزَوَّجْ؛ ١٧٤١
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ بَالَ فِي السُّوقِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى ٢٦٣٤
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَجَّ فِي الْفِتْنَةِ فَأَهْلُ، ثُمَّ نَظَرَ، فَقَالَ: مَا ٢٧٥٦
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَعِيَ وَهُوَ يَسْتَحِمُّ لِلْجُمُعَةِ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ٣٥٥
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ١٥٠٤
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ ١٧٦٦
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَكِبَ إِلَى ذَاتِ النُّصْبِ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي ٣٤٥
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ إِذَا خَافَتْ عَلَى ٢٧٤١

- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ رَأَيْتِ النَّاسَ يَقْعُلُونَهُ ٢٧٥٠
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوً ٢٧٣٨
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا اتَّكَحَ قَالَ: أَتَكْحُكُ عَلَيَّ مَا أَمَرُ ١٥٩٦
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا حَلَقَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَخَذَ مِنْ ٢٧٤٧
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا قَصَرَ الصَّلَاةَ ٢٧٤٨
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي شَيْءٍ مِنْ ٢٧٢٦
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُجِيزُهُ ١٢٧١
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُحِبُّ لَيْلَةَ جُمُعٍ، وَلَيْلَةَ جُمُعٍ هِيَ لَيْلَةُ ٤٣٤
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُسَلِّمُ مِنَ الرُّكْعَةِ وَالرُّكْعَتَيْنِ ٢٥٤٨، ٢٤٣
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَالْقَضَاءُ ٢٧٥٩
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يَنْكِحُ ١٧٧٨
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ لُبْسَ الْمُنَاطَةِ لِلْمُحْرَمِ. فَقُلْتُ ٢٧٤٤
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ قَاعِدٌ، ثُمَّ يُصَلِّي، وَلَا ٢٧٣٣
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَرِهَهُ لِلنَّاسِ قَدْ تَوَقَّى الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ مَا لَا ٢٥٧٧
 أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا ٢٧٢٩
 أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ حَكَّمَ فِي الْيَوْمِوعِ بِجَفْرَةٍ أَوْ ٢٦٨١
 أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يقرأ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي ٢٤٧٨
 أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يقرأ فِي الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةٍ ٢٤٣٩
 أَنَّ ابْنَ لُحَيْمٍ وَأَبْنَ أَخِيهِ تَمَاقَلَا فِي الْمَاءِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُمَا ١١١٤
 أَنَّ ابْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ بَنَ عُمَرَ وَأُمُّهُ ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ ١٦١٥
 أَنَّ ابْنَ لَيْسَعٍ بَنَ زَيْدٍ كَانَتْ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَطَلَّقَهَا ابْنَتَهُ ١٨٦٠
 إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَوْنِي بِأَمْرَائِهِ فَأَخْبِرْتُ ٢٠١٠
 إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَوْنِي بِأَمْرَائِهِ فَأَخْبِرْتُ أَنْ ٢٠١٠
 إِنَّ أَبِي قَدْ كَبِرَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْجُ أَفَاحُجُ عَنْهُ؟ فَقَالَ ٢٥٧٣
 أَنَّ الْأَيْبُسَ بَنَ حَمَّالٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْطَعَهُ يَلْحَ ١٣٥١
 إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أُعْطِيَ لَكُمْ عَذَّتُهَا، وَتَكُونُ وَلَاؤُكَ ٢٠٨٣
 إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أُعْطِيَ لَكُمْ وَتَكُونُ، وَلَاؤُكَ لِي ١٤٢٧
 أَنَّ أَحْبَسَهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ أَقْرَأَ عَلَيْهِمَا ابْنَ اللَّيْنِ ٢١٢٩
 أَنَّ الْأَخْوَصَ بَنَ حَكِيمٍ هَلَكَ بِالشَّامِ حِينَ دَخَلَتْ امْرَأَتُهُ ١٨٠٩
 إِنَّ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا، فَلَا شَيْءَ ٢٣١٠
 إِنَّ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. وَلَسْنَا وَلَا ٢٣١٠
 إِنَّ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةً وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا ٢٣٤٢
 إِنَّ أَخَذَتْهُ ابْنَتُهُ فَلَعِبَتْ بِهِ، فَلَمْ يَدْرَ مَا فَعَلَ ١٠٩٠
 أَنَّ أُخْرَيْنِ نَزَّوَجَا أُخْتَيْنِ فَأَعْلَيْتِ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى ٢٣٠٩
 أَنَّ الْأَذَانَ كَانَ أَوَّلُهُ لِلْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى ٣٦٣
 إِنَّ أَرَادَ أَوْلِيَاءَ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتَصُوا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُمْ حَتَّى ٢٣٦١
 إِنَّ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَهُوَ الطَّلَاقُ يَقُولُ أَنْتَ عَلَيَّ ١٨٩٣، ١٦٨٤
 أَنَّ أَرِيدَ أَوْطًا ضَبًّا، فَفَزَرَ ظَهْرَهُ فَأَتَى عُمَرَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ ١١٢٠
 أَنَّ أَسِيدَ بَنَ حَضِيرٍ قَتَلَ ذَلِكَ ٣٠٠٥
 إِنَّ أَصَابَ مَا عَذَّلَهُ شاةً فَصَاعِدًا أَقِيمَتِ الشاةُ طَعَامًا، ثُمَّ ١٠١٩
 إِنَّ أَصَابَ الْمُحْرَمَ حِمَامَةً خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ ١٠٦٨
 إِنَّ أَصَبْتُ بَيْضَ نَعَامَةٍ وَأَنْتَ لَا تَدْرِي غَرْمَتَهَا تُعْطَمُ ١٠٣٤
 أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي ٢٦٢٨
 أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُقْطَعَةً وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ ١٠٩٩
 أَنَّ أَغْرَابِيًّا مِنْ بَنِي فِرَازَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي ١٧١٣
 إِنَّ أُعْطِيَتْهَا إِثَاءً جَلَسْتُ لَا إِزَارَ لَكَ ١٦١١
 إِنَّ أُعْطِيَتْهَا إِثَاءً جَلَسْتُ لَا إِزَارَ لَكَ فَالْتَمِسْ لَهَا شَيْئًا ١٦١١
 إِنَّ أُعْطِيَتْهَا إِثَاءً جَلَسْتُ لَا إِزَارَ لَكَ قَالَ فَالْتَمِسْ شَيْئًا ١٧٥٢
 إِنَّ أَكْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُزْأً مَنْ سَأَلَ عَنْ ١٧٠٣
 إِنَّ أَفْضَلَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ٣٩٠
 أَنَّ أَقْتَلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ ٥٤٣
 أَنَّ أَقَمَ الْحَدَّ عَلَى الْمُسْلِمِ وَادْفَعِ النَّصْرَانِيَّةَ إِلَى أَهْلِ ٢٣٩١
 إِنَّ الَّذِي أَدَّى هَذَا لِأَمِيرٍ، فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ: أَنَا أَخْبِرُكَ ١٤٥٧
 إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ اسْمُهُ يَقُولُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ ١٨٠٦
 إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتَحُولُ الْمَاءُ مِنْ ٥٤٠
 إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا ١٩٣٦
 إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَخَذْتَ اللَّهُ ٣١٣١
 إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَخَذْتَ اللَّهُ عَزَّ ٢١٤
 أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحْيَضَتْ؛ فَكَانَتْ لَا تُصَلِّي سِتْعَ سِنِينَ ١٠٤
 أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَمْتُهُنَّ فَقَامَتْ وَسَطًا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَوَى ٣٠٣
 إِنَّ أَثْنَلُ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ ٣١٩١
 أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَنْ شَيْءٍ فَأَمَرَهَا أَنْ ٢٩٩
 أَنَّ امْرَأَةً أَنْتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ ١٦١١
 أَنَّ امْرَأَةً أَعْتَقَتْ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهَا عِنْدَ الْمَوْتِ لَيْسَ لَهَا ٢٩١٤
 أَنَّ امْرَأَةً ضَرَبَتْ بَطْنَ ضَرْبِهَا بِعَمْدٍ فَسَطَّطَ فَالْقَتَ ٢٨٣٩
 أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لَزَوْجِهَا: لَوْ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي بِيَدِكَ بِيَدِي ٢٣٤٤
 أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٥٦٥
 أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٠٢
 أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ سَالَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ ٧٨٩
 أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أَذْرَكَتُهُ ٧٩٢

- ١٧٣٤- أَنْ امْرَأَةً وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا، فَقَالَ: ١٧٣٤
 إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ لَهُ: ١٧١٢، ١٧١٣
 أَنْ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ ١٩٧٩
 إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا حَجَّةٌ، فَقَالَ حُجِّي عَنْ ٧٩٤
 إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَقْضِهِ ٣١٩٨
 أَنْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَبِرَ حَتَّى لَا يَقْدِرَ عَلَى الصِّيَامِ؛ فَكَانَ ٢٧٠٢
 إِنَّ أَنَسًا يُرِيدُ الْمِيرَاثَ؛ فَكَانَ فِي الْحَدِيثِ قَامَرَةٌ عُمَرُ ١٣١١
 أَنْ إِنْسَانًا جَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَضَّهُ إِنْسَانٌ فَاتَرَخَ ١٩٤٠
 أَنْ إِنْسَانًا سَأَلَ عَطَاءَ عَنْ حَيْثَانَ بِرَكَّةٍ الْفُسْرِيِّ وَهِيَ بَثْرٌ ١٠٠٩
 أَنْ إِنْسَانًا سَأَلَ عَطَاءَ، فَقَالَ الْكُرْسُفُ يَجْنَى فِي السَّنَةِ ١٢٢٧
 إِنَّ الْأَنْصَارَ قَدْ قَضَوْا الَّذِي عَلَيْهِمْ وَبَقِيَ الَّذِي عَلَيْكُمْ ٢٩٥
 أَنْ أَنْظِرْ مَنْ مَرَّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَخَذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ ٧٠٢
 أَنْ أَهْلُ الشَّامِ قَالُوا لِأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ: خُذْ مِنَّا مِنْ ٢٦٧٣
 أَنْ أَهْلُ الطَّائِفِ خَاصَمُوا فِي عَيْدِهِ خَرَجُوا إِلَى رَسُولٍ ٢٩٠٤
 إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقْضُونَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ ٢١١٢
 إِنَّ بَثْرَ بَضَاعَةٍ يَطْرَحُ فِيهَا الْكِلَابُ وَالْحَيْضُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ٣٠١٢
 أَنَّ بَرِيرَةَ أَغْنَيْتُ فَخَرَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ١٧٤٨
 أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَالِشَةَ، فَقَالَتْ عَالِشَةُ: إِنْ أَحَبُّ ٢٠٨٥
 إِنَّ بَعْتَ ثَمْرَكَ، وَلَمْ تَذْكُرِ الصَّدَقَةَ أَنْتَ وَلَا يَتَعَكَ ١٢٤٩
 إِنَّ بَعْتَهُ قَبْلَ أَنْ يُخْرَصَ أَوْ بَعْدَمَا يُخْرَصُ؟ قَالَ: ١٢٤٩
 أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ ٩٤٨
 إِنَّ بِلَالًا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ ١٣٢
 إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمٍّ ١٣٣
 إِنَّ بَنَاتِي أَصَابَتْهَا الْحَصْبَةُ فَمَرَّقُوا شَعْرَهَا أَفْأَصِلُ فِيهِ؟ ٩٢
 أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي الْأَوَّلَى مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ تَسْبِيحٌ، وَفِي الْآخِرَةِ ٤٨٥
 إِنَّ تَكْوِينِي صَادِقَةً نَزَجْتُهُ، وَإِنْ تَكْوِينِي كَاذِبَةٌ نَجَلِدُنِي ٢٤١٥
 أَنَّ ثَلَاثَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ ٩١٣
 أَنَّ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ اشْتَرَكُوا فِي طَهْرٍ، فَلَمْ يَدْرِ لِمَنِ الْوَلَدُ ٢٣٧٢
 إِنَّ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا يَشْهَدُونَ صَدَقْتَ، فَقَالَ ٢٣٢٤
 إِنَّ جَاءَتْ بِهِ أَشْفَرُ سَبْطًا فَهُوَ لِزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ ١٦٩٣
 إِنَّ جَاءَتْ بِهِ أَشْفَرُ سَبْطًا فَهُوَ لِزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ ١٩١٠
 إِنَّ جَاءَتْ بِهِ أَشْفَرُ سَبْطًا فَهُوَ لِزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ ٣١٦٤
 أَنَّ جَدَّتَهُ مُلْكَةً دَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى طَعَامٍ صَنَعَتْهُ فَأَكَلَ مِنْهُ ٣٠٧٦
 إِنَّ الْجُمُعَةَ لَا تُخْبَسُ عَنْ سَفَرٍ ٣٥٦
 أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلِ الْأَنْصَارِيَّةِ كَانَتْ تَحْتَ قَابِلَتِ بْنِ ١٣٣٢

- ٢٨٦٣- إِنَّ الْحَدِيثَ سَيَفْشُو عَنِّي فَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُرَافِقُ الْقُرْآنَ
 أَنَّ حَذِيفَةَ بَدَأَ لَهُ بَعْدَ مَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَامَ ٢٤٩٦
 أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَتَلَ ابْنَ مُلْجَمٍ ٢١٩٨
 أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا كَانَا ٢٧٩
 أَنَّ حَفْصَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَتْ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ٢٦٢٣
 أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَتَلَتْ جَارِيَةَ لَهَا ٥٤٤
 إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيهِ وَنَسْتَنْصِرُهُ ٣٩١
 أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ ٧٧٦
 إِنَّ حَمِيرَ تَحَبَّ الْجِرَادُ قَالَ: مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ؟ قَالَ ١٠٦٦
 إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ يَا أَنَسُ قُمْ إِلَى ٢٠٥٥
 أَنَّ الْخَوَارِجَ عِنْدَنَا يَسُبُّونَكَ فَكُتِبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ ١٤٩٥
 أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ٢٦٦٩
 أَنَّ خَيْلًا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَسْرَتْ ثَمَاعَةَ بْنَ أَثَالِ الْحَنْفِيِّ فَأَتَى بِهِ ٢٩٨٦
 إِنَّ ذَهَبَ الْبَاقِ فَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَصْدُقَ بِشَيْئِهَا، وَلَكِنَّهُ ٢٣٧٧
 إِنَّ رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا، أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا، فَلَا تَقْتُلُوا ١٤٦٩
 إِنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي الْفِرْدَوْسِ، وَإِذَا أُتِيَخَ فِيهِ كُتِبَ مِنْكَ ٤١٦
 إِنَّ رِبْعَةَ بْنَ أُمَيَّةَ اسْتَنْعَ بِامْرَأَةٍ مَوْلَدَةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ ٢٦٦٩
 إِنَّ الرِّجَالَ، وَالنِّسَاءَ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ١٧
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْغِرَاقِ قَالُوا لَهُ: إِنَّا بَنَيْنَا مِنْ نَعْرِ ٢٠٦٧
 إِنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: طَلَّقْتَ امْرَأَتِي مِائَةَ ١٧٢٩
 أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتَ امْرَأَتِي مِائَةَ ١٧٢٨
 أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَجُلٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ ٢٤١٣
 أَنَّ رَجُلًا أَتَى الْقَاسِمَ، فَقَالَ: إِنِّي أَقْضَيْتُ وَأَقْضَيْتُ مَعِيَ ٢٧٠٦
 أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنْ ٨٦٤
 أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي ٢٥٧٤
 أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ أَصَابَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: ٢٤٢١
 أَنَّ رَجُلًا أَرْضَعَتْهُ أُمُّ وَلَدٍ رَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ وَلِلْمُزَيْنِيِّ امْرَأَةٌ ٢٧٧٤
 أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ تَجَارًا يُضْرِبُ لَهُ مِسْمَارًا فَانْكَسَرَ ٢٣٧٣
 أَنَّ رَجُلًا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيَّ رَجُلٍ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَنْتَ ٢٠٨٧
 أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ٢٠٢١
 أَنَّ رَجُلًا أَغْنَى ثَلَاثَ رَفِيقِهِ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ أَبَانُ بْنُ ٢٩٢٠
 أَنَّ رَجُلًا أَغْنَى سَائِيَةَ فَمَاتَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ لَكَ قَالَ: ١٤٣٢
 أَنَّ رَجُلًا أَغْنَى سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَيْسَ لَهُ مَالٌ ١٤١٠
 أَنَّ رَجُلًا أَغْنَى عَبْدًا لَهُ مَالًا؟ قَالَ نِشْءٌ فِي ذَلِكَ إِنَّ ١٢٠٨
 أَنَّ رَجُلًا أَغْنَى عَبْدًا لَهُ مَالًا؟ قَالَ نِشْءٌ فِي ذَلِكَ إِنَّ كَانَ ١٢٠٨

- أَنْ رَجُلًا أَغْتَنَى غُلَامًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ — ٢٩٢٥
- أَنْ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ قَامَرَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُكْفَرُ — ٢٦٢٧
- أَنْ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَامَرَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ — ٧٧٣
- أَنْ رَجُلًا أَقْرَعَ عِنْدَ عَلِيٍّ بِحَدِّ فَجْهَةٍ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَهُ مَا هُوَ — ٢٤٠٠
- أَنْ رَجُلًا أَهْلًا مِنْ مِيقَاتِهِ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ، ثُمَّ سَارَ آمِيالًا، ثُمَّ — ٩٠٥
- أَنْ رَجُلًا أَوْطَأَ امْرَأَةً بِمَكَّةَ فَقَضَى فِيهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ — ١٩٧٨
- أَنْ رَجُلًا بَاغَ خُمْرًا، فَقَالَ قَاتِلِ اللَّهَ فَلَتَا بَاغَ الْخُمْرِ أَوْ — ٢٠٦٥
- أَنْ رَجُلًا بَاغَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَانِطًا مُثْمِرًا، وَلَمْ — ١٢٠٦
- أَنْ رَجُلًا بَاغَ نَجِيبَةً وَاشْتَرَطَ نَتِيجَتَهَا فَرُغِبَ فِيهَا فَانْتَصَمًا — ٢٣٤٩
- أَنْ رَجُلًا بِالشَّامِ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا قَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهَا — ٢٠١٤
- أَنْ رَجُلًا بِالطَّائِفِ أَصَابَ طَيًّا وَهُوَ مُحْرَمٌ فَأَتَى عَلِيًّا — ١٠٤٧
- أَنْ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَرَزَى بِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَرُغِبَ — ٢٣٠٥
- أَنْ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَهَا ابْنَةٌ مِنْ غَيْرِهِ وَلَهُ ابْنٌ مِنْ — ١٥٦٤
- أَنْ رَجُلًا تَتَصَرَّعَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَأَتَى بِهِ إِلَى عَلِيٍّ ﷺ — ٢٤١١
- أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتَ امْرَأَتِي أَلْفًا — ٣١٦٦
- أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: — ١٦٩٧
- أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أُجْرِيتُ — ٢٦٨٥
- أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي مَالًا وَعِيَالًا — ١٩٦٦
- أَنْ رَجُلًا جَاءَ مُهْلًا بِالْحَجِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كَيْفَ كُنْتُ — ٩١٠
- أَنْ رَجُلًا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لَا يَتَلَبَّسَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِهِ — ٢٥٧٣
- أَنْ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةً، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ — ٢٧٨١
- أَنْ رَجُلًا ذَكَرَ أَنَّ ابْنَهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ رَجُلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ — ٣١١١
- أَنْ رَجُلًا ذَعَبَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْمُزْمَلِ — ٦٢٦
- أَنْ رَجُلًا زَهَنَ رَجُلًا فَرَسًا فَهَلَكَ الْفَرَسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ — ١٣٢٢
- أَنْ رَجُلًا زَوَّجَ ابْنَتَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ وَتَرَكَ لِرَجُلٍهَا أَلْفًا — ١٦١٧
- أَنْ رَجُلًا سَارَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ تَنْدِرْ مَا سَارَهُ بِهِ حَتَّى — ٢٠٢١
- أَنْ رَجُلًا سَارَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ تَنْدِرْ مَا سَارَهُ حَتَّى جَهَرَ — ٢٧٩٢
- أَنْ رَجُلًا سَكَتَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ أَوْاجِرُ نَفْسِي مِنْ هَوْلِهِ — ٨١٤
- أَنْ رَجُلًا سَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ — ٢٤٤٨
- أَنْ رَجُلًا سَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنْ — ٨٦٥
- أَنْ رَجُلًا سَكَتَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيُّ عَنْ صَلَاةٍ طَلَحَتْ — ٦٢٨
- أَنْ رَجُلًا سَكَتَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ عَنِ الْخَتْمَيْنِ مِنْ مَلِكٍ — ١٥٤٧
- أَنْ رَجُلًا سَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُزَوَّجَهُ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ — ٢٦١٧
- أَنْ رَجُلًا سَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِتْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ أَوْ — ١٧٦٨
- أَنْ رَجُلًا سَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي — ١٣٧٤
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ مُحْرَمٍ أَصَابَ جِرَادَةً، فَقَالَ: تَبْصُقْ — ١١٢٧
- أَنْ رَجُلًا سَأَلَهُ، فَقَالَ أَوْ اجْرُ نَفْسِي مِنْ هَوْلِهِ الْقَوْمِ — ٧٩٨
- أَنْ رَجُلًا سَرَقَ مِغْفَرًا مِنَ الْمَغْنَمِ، فَلَمْ يَقْطَعْهُ، وَقَالَ أَبُو — ٢٩١١
- أَنْ رَجُلًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ — ٧٥٩
- أَنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَاشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا وَرَاجِعَهَا — ٢٣٢٩
- أَنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَأَعْتَدْتُ مِنْهُ حَتَّى إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ — ١٨٥١
- أَنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَذَكَرْتُ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ فِي شَهْرِ — ٢٣٢٤
- أَنْ رَجُلًا فِي زَمَانِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَغْتَنَى رَقِيقًا لَهُ جَمِيعًا — ٢٩٢١
- أَنْ رَجُلًا قَالَ أَحَلُّهُنَّ أَحَبُّنَ، وَقَالَ الْآخَرُ مُغْتَدَّ كَانَ — ٢٠١٢
- أَنْ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: نَشُدُّكَ اللَّهُ أَلَّهُ أَمَرَكَ أَنْ — ٧٤٨
- أَنْ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ وَقِفْتَ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا — ٣٠٨٧
- أَنْ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ تَسْمَعُ: إِنِّي أَصْبِحُ — ٧٦٨
- أَنْ رَجُلًا قَالَ: مَنْ يَذْبُحُ لِلْقَوْمِ شاةً وَأَزْوَاجَهُ أَوْلَى بِنِسْرِ — ٢٣٤٥
- أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَاشِدُكَ اللَّهُ أَلَّهُ أَمَرَكَ أَنْ — ٧٣٩
- أَنْ رَجُلًا قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ، فَسَجَدَ — ٢٢٩
- أَنْ رَجُلًا كَانَ تَوَاعَدَ جَارِيَةً لَهُ مَكَانًا فِي خَلَاءٍ فَعَلِمْتُ — ٢٤١٤
- أَنْ رَجُلًا كَانَ يَوْمًا نَاسًا بِالْعَقِيقِ فَفَهِاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ — ٣٠٩
- أَنْ رَجُلًا كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ قَوْمٍ، فَقَالَ لِأَهْلِهَا: شَانَكُمْ — ٢٧٠٥
- أَنْ رَجُلًا كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ لِقَوْمٍ، فَقَالَ: — ٢٥٩٢، ١٣٨٤
- أَنْ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاتَّفَى مِنْ — ١٧٠٢
- أَنْ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ وَاتَّفَى مِنْ — ١٩١٦
- أَنْ رَجُلًا لَوْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ قَضَائِهِنَّ فِي مَقَامٍ — ٢٥٤٨
- أَنْ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ — ٨٦
- أَنْ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ الْأَرْكَانَ — ٩٥٤
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا قَالَ: أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ — ٢٩١٥
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ — ٣٢٠٢
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا — ١٦٩٥
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ — ٤١٨
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ — ١٩١١
- أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ حَيَّانُ بْنُ مُنْذِرٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ — ١٨١٦
- أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي — ١٧١٢
- إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ — ١٧٢٤
- أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ خَبِيرٍ وَجَدَ مَعَ — ١٩٤٢
- أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَصْرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ — ٢٧١٤، ٢٣٥
- أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ قَدِيمَ عَلَى — ٢٠٣٩

- ١٦٨٩..... أَنْ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا
 ١٦٠١..... أَنْ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا فَتَبَّهَا فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ
 ٢٤١٥..... إِنْ زَوْجِي وَقَعَ عَلَى جَارِيَتِي، فَقَالَ: إِنْ تَكُونِي صَادِقَةً.....
 ١٧٧٩..... أَنْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَدَّ بَيْكَاحَ مُحْرِمٍ.....
 ٢٧٠١..... أَنْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا أُطْفِئَتْ أَوْ.....
 ٢١٣٥..... أَنْ زَيْدًا دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ: أَبِجْلِ بَيْعِ الرِّبَا؟ فَقَالَ.....
 ١٦٤٨..... أَنْ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِيْثَانِ النِّسَاءِ فِي.....
 ٢٠٢٧..... أَنْ سَارِقًا سَرَقَ أُثْرُجَةَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ﷺ.....
 ٢٠٠٠..... أَنْ سَارِقًا سَرَقَ أُثْرُجَةَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ.....
 ١٨٣٨..... أَنْ سَبْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلْيَالٍ.....
 ١٨٣٩..... أَنْ سَبْعَةَ بَنَاتِ الْحَارِثِ وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِأَيَّامٍ.....
 ٢٥٤٧، ٢٤٢..... أَنْ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ يُؤِيرُ بِرُكْعَةٍ.....
 ٣١٩٨..... أَنْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ أُمِّي.....
 ٢٠٢٤، ٢٠١٣..... أَنْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ.....
 ٢١٤١، ١٩٤١..... أَنْ سَعْدًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ.....
 ٢١٥٣..... أَنْ سَعْدًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ.....
 ١٧٢٦..... إِنْ سَمَى أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ كَانَ مَا سَمَى، وَلَا يَقُولُ لَهُ لَا.....
 ١٧٩١، ١٦٦٢..... أَنْ سَوْدَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِغَائِشَةٍ.....
 ١٢٣٩..... إِنْ شَاءَ لَمْ يَضَعْ قَالَ سَعِيدُ الْبَائِغِ.....
 ٢٣٧٤..... إِنْ شَاءَ، وَلَكِنَّهُ سَخَتْ.....
 ٦٢٨..... إِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ عَنْ صَلَاةِ عُثْمَانَ قَالَ: قُلْتُ لَا عِلَيْنِ.....
 ١٣٧١..... إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهُ وَسَبَلْتَ ثَمَرَهُ.....
 ٢٤٩٥..... إِنْ شِئْتَ صُمْتُ، وَإِنْ شِئْتَ أَفْطَرْتُ.....
 ٧٧٦، ٢٩٨٤..... إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ.....
 ٢٦٣٨، ١٣٣٨..... «إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي».....
 ٦٧٩..... إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي، فَكُنَّا لَا يَأْخُذُونَهُ.....
 ٧٤٩..... إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمْ وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي قُوَّةٍ.....
 ٧٤١..... إِنْ شِئْتُمَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ وَلَا لِغَرِيٍّ.....
 ٢١٤٥..... أَنْ شَاهِدًا شَهِدَ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.....
 ١٩٨٨..... إِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ.....
 ٣١٠٤..... إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ.....
 ٢٠٧٣..... إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ.....
 ٢٠٩٥..... أَنْ شَرِيحًا أَجَارَ شَهَادَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحْدَهُ.....
 ١٨٩٠، ١٦٨١..... أَنْ شَرِيحًا دَعَا بَعْضَ أَمْرَائِهِمْ فَسَأَلَهُ.....
 ٢٠٩٥..... أَنْ شَرِيحًا قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.....
 ٢٨٢٨..... أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ.....
 ١٦٧٩..... أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، فَقَالَ لَهُ: عَمْرُ.....
 ١٧١٩..... أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ قَالَ عَمْرُ ﷺ.....
 ٢٦٦٤..... أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ أَجْرَى قَرْسًا قَوَاطِي عَلَى.....
 ٢١٣٩..... أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ أَجْرَى قَرْسًا قَوَاطِي.....
 ١٩٤٨..... أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُذَلِّجٍ يُقَالُ لَهُ قَتَادَةُ حَذَفَ ابْنَهُ بِسَيْفٍ.....
 ١٥٣٠..... أَنْ رَجُلًا مِنْ قَيْفِ بْنِ قَيْفٍ اسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَهُ:.....
 ٢٧٦٠..... أَنْ رَجُلًا مِنْ قَيْفٍ مَلَكَ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا، فَقَالَتْ: أَنْتَ.....
 ٢٢٣٠..... أَنْ رَجُلًا مِنَ الْخَوَارِجِ قَالَ لِعَلِيِّ ﷺ وَلَقَدْ أَوْحَى.....
 ١٦٦٦..... أَنْ رَجُلًا نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى حُكْمِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا فَاحْتَكَمْتُ.....
 ٢٦٣١، ١٣٩٨..... أَنْ رَجُلًا وَجَدَ لُقْطَةً فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ.....
 ١٩٠٧، ١٦٩١..... أَنْ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَقْبَلَهُ فَقَتَلُوهُ.....
 ٢٤١٢..... أَنْ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ فَسُئِلَ عَلِيُّ.....
 ٧١٣..... أَنْ رَجُلًا وَلِيَ عَدَنَ فَأَحْسَنَ فِيهَا فَبَعَثَ إِلَيْهِ بَعْضُ.....
 ٧٤٩..... أَنْ رَجُلَيْنِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا.....
 ٢٠١٠..... أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَخَذَهُمَا: يَا.....
 ٢٠٤٣..... أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَخَذَهُمَا يَا رَسُولَ.....
 ٢٠٩٦..... أَنْ رَجُلَيْنِ تَدَاعَا ذَابَةً فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيْتَةَ أَنَّهَُا.....
 ٢٠٩٩..... أَنْ رَجُلَيْنِ تَدَاعَا وَلَدَا فَدَعَا لَهُ عُمَرُ الْقَافَّةَ، فَقَالُوا: قَدْ.....
 ١٤٨٩..... أَنْ رَجُلَيْنِ نَصْرَانِيَيْنِ مِنْ أَهْلِ دَارَيْنِ أَحْلَهُمَا تَمِيمِي.....
 ٢٧٧٨..... أَنْ الرُّضَاعَةَ مِنْ قِبَلِ الرِّجَالِ لَا تَحْرُمُ شَيْئًا.....
 ٢٧٧٦..... إِنْ الرُّضَاعَةُ مِنْ قِبَلِ الرِّجَالِ لَا تَحْرُمُ شَيْئًا فَانْكَحْهَا.....
 ١٨٧٦..... أَنْ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ نَعِيمَةَ بِنْتَ وَهَبٍ فِي عَهْدِ رَسُولٍ.....
 ٢٦٥٥..... أَنْ رَقِيقًا لِخَاطِبٍ سَرَقُوا نَاقَةَ لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةٍ فَاتَّخَرُوهَا.....
 ١٦٧٦..... أَنْ رُكَامَةَ بِنْتُ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْمُزَيْنَةَ الْبَتَّةَ.....
 ٢١٣١..... أَنْ رُكَامَةَ بِنْتُ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ ثُمَّ أَتَى رَسُولَ.....
 ١٨٨٦..... أَنْ رُكَامَةَ بِنْتُ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ، ثُمَّ أَتَى.....
 ١٧١٥..... أَنْ رُكَامَةَ بِنْتُ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْمُزَيْنَةَ الْبَتَّةَ.....
 ١٠٨٨..... إِنْ رَمَى حَرَامٌ صِنْدًا فَأَصَابَهُ، ثُمَّ لَمْ يَذَرِ مَا فَعَلَ الصِّنْدُ.....
 ٢٨٩٧..... إِنْ الرُّومُ يَأْخُذُونَ مَا خَسَرَ مِنْ خَيْلِنَا.....
 ٤٥..... إِنْ الرِّيحُ تَسْفِي عَيْنَيَا الرُّوثِ وَالْخَرَاءَ الْيَابِسَ فَيَصِيبُ.....
 ١١١٦..... أَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ أَمْرٌ بَرَسَحَ فِي ظَهْرِهِ فَحُكَّ وَهُوَ.....
 ١٤٤٥..... أَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْمَغْنَمِ بِأَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ.....
 ٢٨٧٤..... أَنْ الزُّبَيْرِ حَضَرَ خَيْبَرَ فَاسْتَمَعَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةَ

- أن شريحاً قضى في نكاح رجل نكح عند موته فجعل ١٤١٩
 إن شيعار هذا اليوم التكبير والتخمين، ثم كبر مراراً الله ٤٨٧
 إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا ٣٠٢١، ٢٥٤
 إن الشمس خسفت فصلى النبي ﷺ ركعتين، ووصفاهما ٢٥٠٩
 إن الشمس خسفت فصلى رسول الله ﷺ فوصفت صلاته ٤٩٤
 إن الشمس والقمر آيات من آيات الله ٣٠٨١، ٤٩١، ٤٩٣
 إن الشمس والقمر آيات من آيات الله لا ينكسفان لموت ٤٩٢
 أن صاحب المقصورة جاء إلى ابن عمر ٢٧٤
 إن صديدت عن النبي صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ٩٢٧
 أن صفوان بن أمية قيل له: إن من لم يهاجر هلك فقدم ٢٠٠٤
 أن صفوان بن أمية قيل له: من لم يهاجر هلك فقدم ٢٠٣١
 أن صتيه بنت حبي حاضت فذكرت ذلك لرسول الله ٩٩٨
 أن صتيه حاضت يوم النحر فذكرت عائشة خيبتها ٩٩٩
 أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً له من العريض ٢٦٥٣
 أن طارق بن المفزع أعتق أهل آيات من أهل اليمن ١٤٠٦
 أن طارق بن المفزع أعتق أهل بيت سوايب فأتى ١٤٣١
 أن طارقاً قضى بالمدينة بالعمري ١٣٨٧، ٢٥٩٥
 أن طلحة كانت تحت رشيده التقي فطلقها أئنة ١٨٤٩
 إن ظفريهم بهيار بن الأسود فاجعلوه بين حرمين من ١٥١١
 أن عائشة أرسلت به وهو يرصع إلى أخيها أم كلثوم ١٥٨٩
 أن عائشة اعتمرت في سنة مرتين، مرة من ذي الحليفة ٨٢٦
 أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي ﷺ اعتمرت في سنة ٨٢٧
 أن عائشة دبّرت جارية لها فسحرها فاعزفت بالسحر ٢٦٩٥
 أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: لا يمنعك ٢٠٨٥
 أن عائشة رضي الله عنها كانت تحلي بنات أخيها ٦٨٨
 أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرتها أن النبي ﷺ كان عيناها ١٥٧٨
 أن عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت به وهو يرصع إلى ٢٦٢٢
 أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت إذا حجت ومعها نساء ١٠٠٤
 أن عائشة قالت: قد خيرنا رسول الله ﷺ فكان ذلك ١٧٣١
 أن عائشة كانت إذا ذكرت ذلك قالت وإيكم أئلك ٧٧٠
 أن عائشة كانت تأمر النساء أن يعجلن الإفاضة مخافة ١٠٠٥
 أن عائشة كانت تقول اتقي الله يا فاطمة، فقد علمت ١٨٥٦
 أن عائشة، وحفصة أصحبتا صائميتين فأهدي لهما شيء ٦١٠
 أن الناص بن هشام هلك وترك بين له ثلاثة ١٤٢٨
 أن عامة صدقات الزبير تصدق بها وفعل أمورا وهو ١٥١٤
 أن عبد الله أئترك ٢٣٨٢
 أن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهم ٢٨٧٣
 أن عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود خرجا إلى ٣١٩٧
 أن عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا إلى خيبر من ١٩٦٢
 أن عبد الله بن صفوان جمع بين امرأة رجل من ثقيف ١٥٥١
 أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قضى باليمن مع ٢٠٩٥
 أن عبد الله بن عمر اعترل بعني في قتال ابن الزبير ٢٧٨
 أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان لا ٢١٩٣
 أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي ٢٦٣٣
 أن عبد الله بن عمر كاتب غلامه له على ثلاثين ألفا ٢٩٥١
 أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف ١٥٣
 أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر إلا ٧٣٦
 أن عبد الله بن عمر كان يئتم بزكاة الفطر التي تجمع ٧٣٥
 أن عبد الله بن عمر كان يقول: صدقة الثمار، والزروع ٦٨١
 أن عبد الله بن عمر لم يكن عقد الثوب عليه إنما غرز ٨٧٧
 أن عبد الله بن عمر ومروان بن الحكم وابن الزبير ٩٣١
 أن عبد الله بن عمرو الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر ٢٦٦٠
 أن عبد الله بن مخزوم أخبره، وكان يئتم في جبر أبي ١٣٤
 أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أعطى زيد بن خليفة مالا ٢١٧٤
 أن عبد الله تنفل بين المغرب والعشاء بجمع ٢٥٠٦
 أن عبد الله دخل المسجد والإمام رافع فركب، ثم دب ٢٤٢٥
 أن عبد الله سئل عن رجل مات وترك أباه مملوكا ٢٣٩٠
 أن عبد الله صلى به ويعلقمة فأقام أحدهما عن يمينه ٢٤٤٠
 أن عبد الله صلاها بعد أربعاء، فقبل له: عبت على ٢٤٨٤
 أن عبد الله كان يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفة ٢٤٦٩
 أن عبد بن رمنة وسعدا اختصما إلى رسول الله ﷺ في ٣١٦٠
 أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن ١٧٥٣
 أن عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضا، فلم نزل يبيدو ١٣٤٥
 أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي ﷺ وبه أثر ١٦١٠
 أن عبد الرحمن بن عوف رأى قومه يحلفون بين المقام، ٢١٠٣
 أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته أئنة وهو مريض ١٨٨٠
 أن عبد الرحمن طلق امرأته أئنة وهو مريض فورئها ١٧٢٠
 أن عبدا سرق لابن عمر وهو آبق، فأرسل به عبد الله ٢٠٣٧
 أن عبدا كان يقوم على ريق الخمس، وأنه استكره ٢٦٥٩
 أن عبدا له آبق وفرسا له عار فأحرره المشركون، ثم ١٥٣٣

- أَنْ عَبْدًا لَهُ سَرَقَ وَهُوَ أَبِي فَكَيْ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ أَنْ ٢٧٧٣
 أَنْ عَبْدًا مِنْ الْجَيْشِ سَرَقَ مِنَ الْخُمْسِ، فَلَمْ يَقْطَعُهُ ٢٩١٠
 أَنْ عَبْدَيْنِ خَرَجَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الطَّائِفِ ٢٩٠٣
 أَنْ عُبَيْنَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَغْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ: ٣٠٥
 أَنْ عُثْمَانُ أَغْرَمَ رَجُلًا ثَمَنَ كَلْبٍ قَتَلَهُ عَشْرِينَ بَعِيرًا ١١٨٩
 أَنْ عُثْمَانُ أَهْلَيْتَ لَهُ حَجَلًا وَهُوَ مُحْرَمٌ فَأَكَلَ الْقَوْمُ إِلَّا ٣٢٩٤
 أَنْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ﷺ أَطْعَمَ مَالًا مُقَارَضَةً يَخْنِي ٢١٧٣
 أَنْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ صَنَعَ نَحْوَ ذَلِكَ ٥٧١
 أَنْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ فَعَلَ بِابْنِ لَهُ مَاتَ مُحْرِمًا شَيْهًا ١١٠٢
 أَنْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ﷺ قَضَى فِي أُمِّ حَبِيبٍ بِحَمَلَانِ ١١٢١
 أَنْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ قَضَى فِي أُمِّ حَبِيبٍ بِحَمَلَانِ مِنْ ١٠٦١
 أَنْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ قَلَمًا يَدْعُ ذَلِكَ ٣٩٨
 أَنْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ: هَذَا شَهْرٌ زَكَايَكُمْ فَمَنْ ٧٠٣
 أَنْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ﷺ كَانَ يُوقِفُ الْمُؤَلِّيَ ١٨٩٩
 أَنْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَمَرْوَانُ كَانُوا ٢٦٩١
 أَنْ عُثْمَانُ قَضَى فِي أُمِّ حَبِيبٍ بِحَمَلَانِ مِنْ ٢٦٨٢
 أَنْ عَدِيًّا كَتَبَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ الْخَوَارِجَ عِنْدَنَا ١٤٩٥
 إِنْ عَطَاءُ أَمَرَنِي ٧٣٣
 إِنْ عَطَاءُ أَمَرَنِي أَنْ أُطْرَحَ زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ ٧٣٣
 أَنْ عَطَاءُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ طَعَامًا؛ فَإِنْ أَجَلْتُ عَلَى ١٢٨٠
 أَنْ عَطَاءُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَقْبَلَ رَأْسَ مَالِهِ مِنْهُ أَوْ ١٣٠٢
 أَنْ عُمَيْةُ بْنُ الْحَارِثِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ نَكَحَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي ١٥٩٥
 أَنْ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظُهَا بِالْأَهَارِ، وَمَا أَفْسَدَتْ ٣٢٠٧
 أَنْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ٣٧
 أَنْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُدْعَى عُصْفِير ١٢٩٥
 أَنْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ جَلَدَ الْوَلِيدَ بِسَوْطٍ لَهُ ٢٠٧٧
 أَنْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ ٢١٥٤
 أَنْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ سَأَلَ عَنِ الْمُجُوسِ، فَقَالَ: ١٥٠٥
 أَنْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ ضَمَّنَ ٢١٥١
 أَنْ عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَتِمَّتَ إِلَيْهِ بِقِطْعَةٍ مِنْ ٢١٩٤
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ أَتَى بِأَسِيرٍ يَوْمَ صِفِّينَ، فَقَالَ: لَا تَقْتُلْنِي ١٤٩٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ أَتَى بِزَنَادِقَةٍ فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى السُّوقِ فَحَفَرُوا ٢٤١٠
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ أَتَى بِصَبِيٍّ قَدْ سَرَقَ بَيْتَةً فَشَكَ فِي ٢٤٠٧
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ ٢٢٦١، ٢٢٥٨
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ أَوْثَقَ الْمُؤَلِّيَ ١٨٩٨
 أَنْ عَلِيًّا بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُقَالُ لَهُ عُصْفِيرُ بَعْشَرِينَ بَعِيرًا إِلَى ٢٧٦٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ جَعَلَ الْبَيْتَةَ ثَلَاثًا ٢٣١٣
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ جَلَدَ امْرَأَةً فِي الرِّثَا وَعَلَيْهَا ذِرْعٌ قِيلَ لِي: ٢٣٩٧
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ جَلَدَ شُرَاحَةَ يَوْمَ الْخَيْبِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ ٢٣٩٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ جَلَدَ الْوَلِيدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ. وَهُمْ ٢٤١٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ حِينَ تَوَبَّ الْمُؤَذِّنُ، فَقَالَ أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ ٢٥٠
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ خَرَجَ حِينَ تَوَبَّ الْمُؤَذِّنُ، فَقَالَ: أَيْنَ ٢٢٦٩
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ خَرَجَ يَسْتَسْقِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: مَنْ ٢٤٩٢
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ رَأَى الْخَلْفَ مَعَ الْبَيْتَةِ ٢٣٧٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ صَلَّى الْجُمُعَةَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَنَفَّتْ إِلَى ٢٢٥٥
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ خَمْسَ رَكَعَاتٍ ٢٢٧١
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ ٢٢١٦، ٢٢١٥
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَالَ فِي ابْنِ مُلْجَمٍ بَعْدَ مَا صَرَّبَهُ أَطْعَمُوهُ ١٤٩٤
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: فِي التَّيْمِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ ٢٢١١
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: فِي الْخَلِيَّةِ وَالتَّبَرُّةِ وَالْحَرَامِ ثَلَاثًا ٢٣١١
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: فِي الْمَكَاتِبِ يُعْتَقُ مِنْهُ ٢٣٩١
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِسَمْعِ اسْمِ رَبِّكَ ٢٢٤٧
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَضَى بِالْخُلَاصِ ٢٣٥٠
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَضَى بِالْبَيْتَةِ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا ٢٣٦٢
 إِنْ عَلِيًّا ﷺ قَضَى بِكَذَا وَكَذَا فَأَمَضَى قَضَاءَ عَلِيٍّ رَضِيَ ٢٣٦٨
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَضَى فِي الضُّعْفِ بِكَشٍ وَبِهَذَا يَقُولُ وَهُوَ ٢٣٠٢
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَطَعَ مِنْ شَطْرِ الْقَدَمِ ٢٤٠٨
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَتَلَ بِهِمْ فِدْعًا عَلَى قَوْمٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ ٢٢٣٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَتَلَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ. وَهُمْ لَا يَرُونَ ٢٢٦٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَتَلَ فِي الْمَغْرِبِ يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ ٢٢٣٥
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ لَا يَأْخُذُ سَلْبًا، وَأَنَّهُ كَانَ يَسْأَلُ الْقِتَالَ ١٤٩٣
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُؤْجَلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَا يُنْظَرُ ٢٣١٧
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مِيزَابٍ مِنْ آجَرٍ فَجَاءَ الْأَشْعَثُ ٢٢٥٧
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُزَكِّي أَمْوَالَهُمْ وَهُمْ آيَاتِمَ فِي حِجْرِهِ ٢٢٨٦
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ سَلَامٌ ٢٢٣٣
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُغْتَسِلُ مِنَ الْحِجَامَةِ ٢٢٢٩
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ ٤٤١

- أَنْ عَلِيًّا كَانَ يَقْطَعُ الرَّجُلُ مِنَ الْقَدَمِ، وَيَدْعُ الْعَقِيبَ ٢٤٠٩
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ ٢٢٦٥
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ يَقْنُتُ فِي الْوُتْرِ بَعْدَ الرُّكُوعِ ٢٤٨، ٢٢٦٤
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ يُؤْتِرُ بِنِثْلَاثٍ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِسَمْعِ ٢٤٦، ٢٢٦٣
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ يُوقِفُ الْمُؤَلِّيَ ١٩٠٢
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ عِنْدَهُ أَمْوَالُ بَنِي أَبِي رَافِعٍ، فَكَانَ ٦٧١
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ عَلَى ابْنِ الْمُكَفَّفِ أَرْعَاءً، وَهَذَا خِلَافُ ٢٢٧٧
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ خَمْسًا، ثُمَّ ٢٢٧٦
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ أَتَى بِالْمُخْدِجِ خَرَّ سَاجِدًا ٢٢٨٣
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ رَمَى بِالْمُجْدِجِ خَرَّ سَاجِدًا وَنَحْنُ نَقُولُ: ٢٢٦
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ نَفَى إِلَى الْبَصْرَةِ ٢٣٩٨
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ وَقَفَ الْمُؤَلِّي ٢٣١٥
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ وَقَفَ الْمُؤَلِّي ٢٣١٤
- إِنْ عَلَيْهَا يَسْمُ الْجَزِيَّةُ ٧١٨
- إِنْ عَلَيْهَا يَسْمُ الْجَزِيَّةُ، وَهَذَا يَذَلُّ عَلَى فَوْقَ بَيْنَ ٧٥٧
- إِنْ عَلَيْهَا وَسَمُ الْجَزِيَّةِ قَالَ قَامَرُ بِهَا عُمَرُ فَأَتَى بِهَا ٧٤٤
- أَنْ عُمَرَ أَبْصَرَ رَجُلًا عَلَيْهِ هَيْئَةُ السَّفَرِ وَهُوَ يَقُولُ لَوْلَا أَنْ ٣٥٦
- أَنْ عُمَرَ اسْتَابَ الثَّلَاثَةَ قَتَابَ اثْنَانِ فَاجَازَ شَهَادَتَهُمَا ١٤٢٢
- أَنْ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى الطَّائِفِ ٦٤٨
- أَنْ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ مُؤَلِّيَ لَهُ يُقَالُ هُنِي عَلَى الْجَمِيِّ، فَقَالَ ١٣٦٢
- أَنْ عُمَرَ أَمَرَ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الْفَرَسِ شَتَانِ أَوْ عَشْرَةَ أَوْ ٢٦٧٤
- أَنْ عُمَرَ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَاتِ فِي الْحَرَمِ ٢٥٥٧
- أَنْ عُمَرَ أَوْعِظَ عُثْمَانُ قَضَى أَحَدُهُمَا فِي أَمَةٍ غُرَّتْ بِنَفْسِهَا ٢٦٥٦
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ ٢٨٤٧
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَاهُ رَجُلٌ وَهُوَ بِالشَّامِ فَذَكَرَ ٢٠٤٦
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى بِبِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ ٢٦٦٨
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرِبُهَا الرَّجُلُ ٢٠٧٥
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مُؤَلِّيَ لَهُ يُقَالُ لَهُ ١٣٦٩، ١٣٥٩
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَلَمَ الرُّمْحَ لِيَسْمَى، ثُمَّ قَالَ لِمَنْ ٩٧٥
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَعْطَى مَالَ يَتِيمٍ مُضَارَبَةً، ٢١٧٢
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فِي يَوْمٍ ذِي ٧٦٢
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَوَضَّأَ مِنْ مَاءِ نَصْرَانِيٍّ فِي جَرَّةٍ ٢٢
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ شَكَا إِلَيْهِ ٢٠٦٩
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي ٢٠٧٠، ٢٠١٨
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ ٢٠٧٢
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ذَكَرَ لَهُ الْمُجُوسُ، فَقَالَ: مَا أَذْرِي ١٤٧٥
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ سَيِّءَةٍ عِنْدَ بَابٍ ٣٦٨
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَدَّ رَجُلًا مِنْ مَرِّ الظُّهْرَانِ لَمْ يَكُنْ ٢٦٧٨
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِي: مَا كَانَ يَقْرَأُ ٤٨١
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِي: مَاذَا كَانَ النَّبِيُّ ٢٥٥١
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَابْنَتِهَا مِنْ مَلِكٍ ١٥٤٨
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَهُ إِذَا حَاصَرْتُمُ الْمَدِينَةَ ١٥١٧
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ ٢٧١٤، ٢٥٤٣، ٢٣٥
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِالنَّاسِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ فِي ٤٦٣
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، فَلَمْ يَقْرَأُ ٢٦٧٥
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِهِمْ بِالْجَابِيَةِ بِسُورَةِ الْحَجِّ ٢٧١٥
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِهِمْ بِالْجَابِيَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ ٢٣٦
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ضَرَبَ الْجَزِيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْمَذْهَبِ ١٤٨٣
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ غَسَلَ وَكَفَّنَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ٥٦١
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَضَ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ ضِيَاةَ يَوْمٍ ١٤٨٤
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا يَسْتَرْقُ ١٥٣٤
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لَأَبِي بَكْرَةَ تَبَّ قَبْلُ ٢١٤٢، ١٤٢٢
- ٢١٦١،
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لِرَجُلٍ: إِنْ عِنْدَنَا مَالٌ يَتِيمٌ قَدْ ٦٦٤
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِرَجُلٍ: إِنْ عِنْدَنَا مَالٌ ٢١٨٣
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لِلتَّوَامَةِ مِثْلُ الَّذِي قَالَ ١٨٨٨
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِلتَّوَامَةِ مِثْلُ مَا قَالَ ١٧١٨
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَوْ وَلَدْتُ وَزَوْجَهَا عَلَى ١٨٤٠
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ ١٤٥٤
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا بَالُ رَجُلٍ يَطْلُونَ ٢٦٤٦
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا نَصَارَى الْعَرَبِ ١٤٨٥، ١١٥٢
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ ٢٦٤٩
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ وَهَبَ هَيْبَةً لِصَلَةِ رَجُلٍ أَوْ ٢٦٥٨
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: ، وَمَنْ وَهَبَ هَيْبَةً لِصَلَةِ ١٣٨٠
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: يَنْكِحُ الْعَبْدُ ١٦٠٢
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ نَفَرًا خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ ١٩٣٧
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى الْمَنْبَرِ ٣٨٨
- أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ وَالنَّجْمَ إِذَا هَوَى فَسَجَدَ ٢٥٤١، ٢٣١

- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْأَرْزَبِ بَعْنَاقٍ ١٠٤٩
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبْعِ ١٠٤٠
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَيْشٍ ١١١٨، ٢٦٧٩
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْغَزَالِ بَعْنَزٍ ١٠٤٥
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا ٢٦٦١، ٢٦٦٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي التَّبْرُوعِ ١٠٥٣
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْيَهُودِيِّ ١٥٤٣
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الْبَطْرِ مِنْ ١٤٨٧
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى كَانَ يَسْخَرُ لَهُ الْمَاءُ فَيَقْتَسِلُ ٣
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى كَانَ يَقُولُ: الدِّينَةُ لِلْمَأْمَلَةِ وَلَا ١٩٦٠
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى كَتَبَ إِلَى أُمِّهِ الْأَجْنَادِ فِي ١٦٤٤
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عَامِلٍ جَيْشٍ كَانَ بَعَثَهُ أَنَّهُ ٢٦٨٩
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا كَثُرَ الْمَالُ فِي زَمَانِهِ أَجْمَعَ ١٤٥٩
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مَلَكَ مِائَةَ سَهْمٍ مِنْ خَبِيرٍ اشْتَرَاهَا ١٣٧٠
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَهَى عَنِ الطَّيْبِ قَبْلَ زِيَارَةِ الْبَيْتِ ٢٩٥٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ قَضَيَا فِي الْمِلْطَةِ ٢٧٨٣
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدٌ ١٠٣٢
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَقْتُ ذَاتِ عَرَقٍ لَأَهْلٍ ٨٣٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَغْتَقَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا فَتَوَفَّى ١٤٣٠
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَمَرَ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ أَنْ ٢٥٤٢، ٢٣٢
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَاعَ مُدْبِرًا فِي دِينٍ ٢٩٣٢
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ ١٣٢٩
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ دَعَا بِصَحِيفَةٍ فَرَعَمُوا أَنَّ ٦٤٤
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى فِي رَجُلٍ أَوْصَى ٢٩١٧
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يَتْرُكُ الْمَسَاكِينَ يَطُوفُونَ ٤٨٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْحِصَاوِ فِيمَا بَيْنَ ٣٥٨
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ ٢١٠٩، ٢١١٠
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ انْظُرْ مَنْ مَرَّ ٢٧٠٨، ٧٠٢
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي الْعَيْنِ ٢٧١٠
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي خِلَافَتِهِ فِي سَابِقَةِ مَاتَ ١٤٠٧
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَأَبَانَ ١٧٧٢
- أَنَّ عُمَرَ قَضَى رَدَّ نِكَاحِ امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ وَلِيِّ ١٥٦٧
- أَنَّ عُمَرَ قَضَى صَالِحُ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ عَلَى أَنْ لَا ١٥٣٩
- أَنَّ عُمَرَ قَضَى فِي الضَّرْسِ بِجَمَلٍ، وَفِي التَّرْقُوفَةِ بِجَمَلٍ ٢٦٦٥
- أَنَّ عُمَرَ قَضَى هُوَ وَرَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ١١٢٤
- أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَدْ أَمْدَدَكَ بِقَوْمٍ ٢٨٧٠
- أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ وَإِلَى عُمَالِهِ ٢٨٩٢
- أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ فِي قِتِيلٍ وَجَدَ بَيْنَ خَيْرَانَ، وَوَدَاعَةَ ٢١١٦
- أَنَّ عُمَرَ لَمَّا جَلَدَ الثَّلَاثَةَ اسْتَابَهُمْ فَرَجَعَ اثْنَانِ فَقَبِلَ ٢١٢٤
- أَنَّ عُمَرَ لَمَّا دُونَ الدَّيَّانِ قَالَ يَمَنْ تَرَوْنَ أَبَدًا؟ قِيلَ ١٤٦٠
- أَنَّ عُمَرَ لَمَّا دُونَ الدَّيَّانِ قَالَ أَبَدًا بَنِي هَانِئٍ، ثُمَّ قَالَ: ١٤٦١
- أَنَّ عُمَرَ نَزَلَ أَنْ يَنْكَيْفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ ٦١٤
- أَنَّ عُمَرَ وَعُثْمَانُ كَانَا يَصْلِيَانِ الْمَغْرِبَ حِينَ يُنْظَرَانِ اللَّيْلَ ٧٦٤
- إِنَّ عِنْدَنَا مَالٌ يَتِيمٌ قَدْ أَسْرَعَتْ فِيهِ الزُّكَاةُ ٦٦٤
- أَنَّ عِنْدَهُ كِتَابًا مِنَ الْقُرْآنِ نَزَلَ بِهِ الْوَحْيُ ٢٧٩٧
- أَنَّ عُثْمَانَ الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَبْدِ ١٦٩١
- أَنَّ عُثْمَانَ الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَبْدِ ١٩٠٧
- أَنَّ غُلَامَيْنِ كَانَا يَلْعَبَانِ بِقُلَّةٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: حَدَارَ، وَقَالَ ٢٣٦٤
- أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ ٢٩٠٦
- أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، ١٥٢٩، ١٦٠٧
- أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ التَّقْفِيَّ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ ١٧٥٧
- أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ أَوْصَتْهَا أَنْ تَغْسِلَهَا إِذَا كَانَتْ ٥٩٤
- أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَتْ جَارِيَةً لَهَا ٢٠١١
- إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى عِيَادِهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا ٧٨٩
- أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ الْعَبَّاسِ كَانَ رَوَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْهُ ٢٥٧٢
- إِنَّ فِي اللَّهِ عَزَاءً مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ، وَخَلْفًا مِنْ كُلِّ هَالِكٍ ٦٠٣
- إِنَّ فِي الظُّهْرِ ٧١٨
- إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ ٧٤٤
- إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ: أَمِنْ نَعَمِ الْجَزِيَةِ أَمْ مِنْ ٧١٨
- إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ ٧٤٤
- إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ نَدَفَعْنَا إِلَى أَهْلِ ٧٤٤
- إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ قَالَ: أَمِنْ نَعَمٍ ٧٥٧
- إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ قَالَ: أَمِنْ نَعَمِ الْجَزِيَةِ أَمْ ٧٥٧
- إِنَّ فِي الظُّهْرِ نَاقَةَ عَمِيَاءَ قَالَ: أَمِنْ نَعَمِ الْجَزِيَةِ أَمْ مِنْ ٧٥٧
- إِنَّ فِي قِتِيلِ الْخَطَّابِ شَيْبَةَ الْعَمْدِ قِتِيلِ السُّوْطِ أَوْ الْعَصَا ١٩٧٣
- أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرٍو ١٩٩٠، ١٩٩٥
- إِنَّ فِيهِ خَسَنًا مِنَ الْإِبِلِ قَالَ: فَرَدَّيْ مَرَوَانَ إِلَى ٢٨١٧
- إِنَّ فِيهَا لَوْرَقًا قَالَ فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟ قَالَ لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عَرَقٌ ١٧١٣
- أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِهِ وَيَسْتَبِي ١٢٤١

- ١٠٩٤ _____ إن قَتَلْتَ وَلَدَ ظَنِي، فَفِيهِ وَلَدُ شَاةٍ يَنْفُلُهُ أَوْ قَتَلْتَ وَلَدَ _____
 ٩٠٢ _____ إن الْقَدَمَ لَيْسَتْ كَالشَّعْرِ إِنْ الشَّعْرُ يَرْجُلُ قَالَ عَطَاءُ: _____
 ٩٨٧ _____ إن قُرَيْشًا كَانَتْ تَقُوتُ لِبَنَاءِ النَّبِيِّ فَعَجَزُوا فَتَرَكُوا بَعْضَهَا _____
 ٧٣٧ _____ أَنْ قَضَى: أَيْمَا رَجُلٍ انْتَقَلَ مِنْ مَخْلَافٍ عَشِيرَتِهِ فَعَشَرَهُ _____
 ٢٥٦٦ _____ أَنْ الْقَعْقَاعُ بْنُ حَكِيمٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدٍ _____
 ٤٩٣ _____ إِنْ الْقَمَرُ انْكَسَفَ، وَإِنْ عَبَّاسٌ بِالْبَصْرَةِ فَخَرَجَ ابْنُ _____
 ١٥٤١ _____ أَنْ قَوْمًا أَغَارُوا فَأَصَابُوا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَنَاقَةَ النَّبِيِّ _____
 ٢٩٤١ _____ إِنْ كَاتَبْتَ عَبْدًا لَكَ وَلَهُ بَنُونَ يَوْمِيذٍ فَكَاتَبَكَ عَلَى نَفْسِهِ _____
 ١٩٦٩ _____ إِنْ كَانَ الذِّي حَذَلْتُكَ مَلِيًّا وَلَا فِدْعَةَ يُخَيِّ حَافِظًا _____
 ١٨٥٩ _____ إِنْ كَانَ إِنَّمَا بَكَ الشَّرُّ فَحَسِبْكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنْ _____
 ١٢٣ _____ إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ تَنْتَصِرُ النِّسَاءُ _____
 ٧٦٩ _____ إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَقْبِلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ ثُمَّ _____
 ١٢٨٨، ٦٩٢ _____ إِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ، فَفِيهِ الْخُمْسُ _____
 ٣٠٤٥ _____ إِنْ كَانَ لَيَكُونُ عَلَيَّ _____
 ٤٦٦ _____ أَنْ كَتَبَ بْنُ عُبْرَةَ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا _____
 ٢٣٣٠ _____ إِنْ كُنْتُ إِنَّمَا تُرِيدُ الْإِصْلَاحَ لَكَ وَلِابْنِ أَخِيكَ، فَلَا إِلَاءَ _____
 ٨٠٢ _____ إِنْ كُنْتُ حَجَجْتُ قَلْبَ عَنْ فُلَانٍ وَالْأَفْخُجُجُ _____
 ٧٩٥ _____ إِنْ كُنْتُ حَجَجْتُ قَلْبَ عَنْهُ وَالْأَفْخُجُجُجُ عَنْكَ _____
 ٦٤٨ _____ إِنْ كُنْتُ مُعْتَدًّا عَلَيْكَ بِالْغِذَاءِ فَخُذْهُ مِنَّا فَامْسِكْ حَتَّى لَقِي _____
 ٢٦٦٣ _____ أَنْ لَا صَدَاقَ إِلَّا بِالْمَيْسِ وَأَخْجَا أَوْ أَحْلَمْنَا بِقَوْلِ _____
 ٢٣٠٣ _____ أَنْ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ، فَإِذَا بَلَغَ الْحَقَائِقُ النَّصَّ فَالْمَعْصِيَةُ _____
 ٢٨٦٥ _____ إِنْ لَكُمْ الْحَقُّ، وَلَكُمْ نِصَابٌ تَأْتُونَ قَوْمًا لَهُمْ دَوِيٌّ بِالْقُرْآنِ _____
 ٢٤١٢ _____ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَلْيُغَطِّ بِرُؤْيِهِ. أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ _____
 ٢١٥٤ _____ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَلْيُغَطِّ بِرُؤْيِهِ. وَشَهَدَ ثَلَاثَةً _____
 ٢٠٦٠ _____ إِنْ لَمْ يُغْفِرْ جَنَّتْ. _____
 ١٥٥٠ _____ إِنْ لِي سُرِّيَّةٌ قَدْ أَصْبَتَهَا وَأَنَّى قَدْ بَلَغَتْ لَهَا ابْنَةٌ جَارِيَةٌ _____
 ١٩٦٦ _____ إِنْ لِي مَالًا وَعِيَالًا، وَإِنْ لِي مَالًا وَعِيَالًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ _____
 ١٤٠٥ _____ أَنْ الْمُؤْمِنُ يَرِثُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُهُ الْكَافِرُ _____
 ٢٦٨٠ _____ أَنْ مُحْرَمًا أَلْفَى جَوَالِقًا فَأَصَابَ يَرْثُوعًا فَقَتَلَهُ فَقَضَى فِيهِ _____
 ٢٣٩١ _____ أَنْ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ كَتَبَ إِلَى عَلِيٍّ يَسْأَلُهُ عَنْ مُسْلِمٍ _____
 ٣١٨٨ _____ أَنْ مُحْيِصَةُ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ فَهَأَ عَنْهُ _____
 ٢٠٤١ _____ أَنْ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَتَى يَأْتِسَانَ قَدْ اخْتَلَسَ مَتَاعًا فَأَرَادَ _____
 ٢٨١٧، ٢٨١٤ _____ أَنْ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ _____
 ١٩٩٧ _____ أَنْ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ بَعَثَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُ _____
 ٢٧١٢ _____ إِنْ مَرْوَانَ كَانَ يُقْضَى فِي الرَّجُلِ إِذَا أَلَى مِنْ امْرَأَتِهِ أَنَّهَُا _____

- أَنْ مَسْرُوقًا قَدِمَ بَيْنَ يَدَيِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَمْعَةَ يَوْمَ الْحَرَّةِ _____ ١٥١٣
 أَنْ مَسْكِينَةً مَرَضَتْ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَرَضِهَا قَالَ: وَكَانَ _____ ٥٧٣
 أَنْ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ حِينَ أَتَوْا الْمَدِينَةَ فِي فِدَاءِ أَسْرَاهُمْ _____ ٩١
 أَنْ الْمُشْرِكِينَ أَسْرَوْا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَخْرَزُوا نَاقَةً _____ ١٥٣٢
 أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَتَى بِوَقَصِ الْبَقْرِ، فَقَالَ: لَمْ يَأْمُرْنِي فِيهِ _____ ٦٤١
 أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا، وَمِنْ أَرْبَعِينَ _____ ٦٤٢
 أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قَضَى فِيْمَنْ ارْتَهَنَ نَخْلًا مُشْعَرًا _____ ١٣٢٦
 أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ _____ ٣٢٧
 أَنْ مُعَاذًا أَخَذَ مِنْهُمْ صَدَقَةَ الْبَقْرِ عَلَى مَا رَوَى _____ ٦٤٣
 أَنْ مُعَاوِيَةُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمْ يَقْرَأْ بِبِسْمِ اللَّهِ _____ ١٧٣
 إِنْ الْمَلَائِكَةُ لَتَضَعُ أَجْنَاحَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا _____ ٧٠
 إِنْ مَنْ اسْتَجَارَ خِلَافَ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَزُودْ خِلَافَهُ إِلَّا عَنْ _____ ٢٧٤٤
 إِنْ مِنَ السَّنَةِ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ بِالنِّسَاءِ تَقُومُ فِي _____ ٣٠٤
 إِنْ مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ هَلْكَ قَدِيمَ صَفْوَانَ الْمَدِينَةِ فَنَامَ فِي _____ ٢٠٠٤
 إِنْ الْمُتَأَفِّفِينَ فِي الدُّرِّكَ الْأَسْفَلَ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ _____ ٢٠٤٨
 إِنْ النَّمِيتُ لَيُعَذِّبُ بَيَّكَاهُ أَهْلُهُ عَلَيْهِ؟ _____ ٣١٢٥
 إِنْ النَّمِيتُ لَيُعَذِّبُ بَيَّكَاهُ الْحَيَّ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا إِنَّهُ لَمْ _____ ٣١٢٤
 إِنْ النَّاسُ صَامُوا حِينَ صُمْتُ فِدْعًا لِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ فَوَضَعَهُ _____ ٦١٥
 أَنْ النَّاسُ كَانُوا يَقْضُونَ فِي الْمَجُوسِ بِمِائِمَاتِهِمْ _____ ٢٦٠٠
 أَنْ النَّاسُ مَطُورُوا ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَا _____ ٥٢٩
 أَنْ نَاسًا تَمَاقَلُوا بَيْنَ يَدَيِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ _____ ٨٥٨
 أَنْ نَاسًا حَفَرُوا بِئْرًا لِأَسَدٍ فَارْدَحَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا فَتَرَدَّى _____ ٢٣٦٨
 أَنْ نَاسًا سَأَلُوهُ عَنِ الْكُحْلِ الْإِثْمِي لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرَمَةِ الَّذِي _____ ٨٨٨
 إِنْ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ، فَلَا تَسْتَقْبِلِ _____ ٣١٢٧
 إِنْ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ يُكَاتِبُ الْحُرَّوِيَّةَ وَلَوْ لَا _____ ١٥٢٣
 أَنْ نَاقَةُ الْبِرَاءِ دَخَلَتْ حَاطِطَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَفْسَدَتْ _____ ٣٢٠٨
 أَنْ نَاقَةُ الْبِرَاءِ بَنَ غَارِبٍ دَخَلَتْ حَاطِطًا لِقَوْمٍ فَأَفْسَدَتْ _____ ٣٢٠٧
 أَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَتَى أَبَا طَلْحَةَ وَجَمَاعَةً مَعَهُ فَأَكَلُوا عِنْدَهُ _____ ٢٠٨٢
 أَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَمَرَ الرَّجُلَ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ أَنْ يَشْتَبِلَ _____ ٣١٢٩
 أَنْ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خِلَالٍ، فَقَالَ _____ ١٥٢٣
 أَنْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا فِي بَيْتٍ رَجُلٍ مِنْهُمْ _____ ٢٧٣
 أَنْ نَفِيعًا مَكَاتِبًا لَأُمِّ سَلَمَةَ اسْتَفْتَى زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ، فَقَالَ: _____ ١٨٨٣
 أَنْ نَفِيعًا مَكَاتِبًا لَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَبْدًا كَانَتْ _____ ١٨٨٤
 أَنْ نَفِيعًا مَكَاتِبًا لَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حُرَّةً _____ ١٨٨٥
 إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ وَإِلَّا فَهُوَ يَمِينٌ _____ ١٨٩٤

- أَنَا هَبَارَ بْنَ الْأَسْوَدِ كَانَ قَدْ أَصَابَ رُتْبَ بِنْتِ رَسُولٍ ١٥١١
 إِنْ الْهَبَةَ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُؤَهَّبِ لِلثَّوَابِ بِزِيَادَةٍ ١٣٨٠
 إِنْ الْهَبَةَ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُؤَهَّبِ لَهُ لِلثَّوَابِ بِزِيَادَةٍ أَوْ ٢٦٥٨
 إِنْ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَاقْضِي الْحَاجَّ ٩٩
 إِنْ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَاقْضِي مَا يَقْضِي ٨١٠
 إِنْ هَذَا الشَّيْءُ مَا هُوَ بَارِضُنَا عَزَمْتَ عَلَيْكَ ١٩٤٢
 أَنْ هَذَا كِتَابُ الصَّدَقَاتِ فِيهِ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ ٦٣٨
 إِنْ هَذَا يُزْعَمُ أَنَّهُ احْتَلَمَ عَلَى أُمِّ الْآخِرِ فَقَالَ: أَقِمُّهُ فِي ٢٤١٣
 أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي بَغْيَا مِنْ بَغْيَا الْجَاهِلِيَّةِ كَانَتْ ١٧٤٥
 إِنْ هَذِهِ السُّورَةُ فَضَلْتُ بِسَجْدَتَيْنِ ٢٣٥، ٢٥٤٣، ٢٧١٤
 إِنْ هَذِهِ السُّورَةُ فَضَلْتُ بِسَجْدَتَيْنِ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا ٢٣٤
 أَنْ هِنْدًا أُمُّ مُعَاوِيَةَ جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ ١٦٤٢
 أَنْ هِنْدًا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سَفِيَّانَ ١٦٤٩
 أَنْ هِنْدًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا سَفِيَّانَ رَجُلٌ ١٦٤١
 أَنْ يَا مُعَاوِيَةَ سَرَقَتْ صَلَاتَكَ! آيِنَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ ١٧٣
 إِنْ يُجْلَدُ قَدَامَةَ الْيَوْمِ ٢٠٧٨
 إِنْ يُجْلَدُ قَدَامَةَ الْيَوْمِ فَلَنْ يُزَكَّ أَحَدٌ بَعْدَهُ، وَكَانَ ٢٠٧٨
 إِنْ يُجْلَدُ قَدَامَةَ الْيَوْمِ فَلَنْ يُزَكَّ أَحَدٌ بَعْدَهُ، وَكَانَ قَدَامَةَ ٢٠٧٨
 أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ ٢٢٩٩
 أَنْ يُحْيِي بَنَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ طَلَّقَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ١٨٥٩
 أَنْ الْيَمَانَ أَبَا حَنِيفَةَ جَاءَ يَوْمَ أَحَدٍ مِنْ أَطْمٍ مِنَ الْأَطْلَامِ ١٩٥٣
 أَنَا أَبُو الْحَسَنِ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرُؤْيِي ٢٠١٤
 أَنَا أَخْبَرْتُكَ أَنَّ أَمِيرَ اللَّهِ وَهُمْ يُؤَدُّونَ إِلَيْكَ مَا أَدَيْتَ إِلَى ١٤٥٧
 أَنَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِالْمَجْجُوسِ كَانَ لَهُمْ عِلْمٌ ١٤٧٣
 أَنَا أَكْبَرُ مِنْكَ، وَأَمَّا الْغِيْرَةُ فَيَنْهَبُهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا الْعِيَالُ ١٧٩٤
 أَنَا الَّذِي أَمَرْتُ أَنْ أَجْلِبَ عَلَيْكَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَنَشُدُكَ ٢٦٧١
 أَنَّى تَرَى ذَلِكَ؟ قَالَ عِرْقًا نَزَعَهُ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ ١٧١٢
 أَنَا شَكَيْتُ بَعْدَمَا قَرَأْتَهُ عَلَيْهِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ ١١٩١
 أَنَا شَكَيْتُ وَعُمَرُ يَسْمَعُ، فَقَالَ عُمَرُ وَاللَّهِ لَا تَفَارِقُهُ ١١٨٢
 أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ بِيَدِي هَاتَيْنِ لِإِخْرَامِهِ حِينَ أُحْرِمَ ٣١٣٨
 أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَالِمٌ وَسَنَةٌ ٨٩١
 أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ لِإِخْرَامِهِ قَبْلَ ٣١٤٤
 أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ لِإِخْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ ٣١٤٤
 أَنَا فَنَعُ كُلُّ ١٤٦٦
 أَنَا فَنَعُ كُلُّ مُسْلِمٍ ١٤٦٦
 أَنَا كُنْتُكَ ٦٣٠
 إِنَّا نَبَاتُ مِنْ ثَمَرِ النَّخِيلِ وَالْعُجْبِ قَنْصَرُهُ خَمْرًا فَنَبِيْعُهُ ٢٠٦٧
 إِنَّا نَسْتَوْجِشُ بِاللَّيْلِ أَفْقِيْتُ عِنْدَ أَحَدِنَا، فَإِذَا أَصْبَحْنَا ١٨٥٣
 إِنَّا نَكْرَهُ هَذَا، فَقَالَ: كَيْفَ كَرِهْتُمْ مَا اسْتَحَبَّ أَبُو ٢٧٠٣
 إِنَّا وَإِيَّاكُمْ مَعَاشِرَ الْعَرَبِ مَا خَلَى اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كُنَّا ١٥١٦
 أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَاسْتَدَّ بِلَالٌ إِلَى رَاحِلِيهِ وَاسْتَقْبَلَ ٢٥٦
 أَنْتَ أَحَقُّ النَّاسِ بِحَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتَ: فَمَا ٢٠٨٧
 أَنْتَ أَحَقُّ النَّاسِ بِحَيَاتِهِ وَمَوْتِهِ فَقِيلَ لَهُ إِنْ كَانَ ٢٠٨٧
 أَنْتَ أَعْلَمُ بِنَفْسِكَ. ٢٣٩١
 أَنْتَ أَعْلَمُ، فَإِذَا سَجَدْتَ سَجَدْنَا ٢٤٧١
 أَنْتَ بَرِيَّةٌ أَوْ بَرِيْتُ مِنِّي أَوْ يَقُولُ أَنْتَ بَائِنَةٌ أَوْ بِنْتُ مِنِّي ١٦٨٢
 أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْلَمُ، فَقَالَ لَهُ ١٠٥٧، ٢٦٨٣
 أَنْتَ رَفِيقٌ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذَا مَعَكَ، فَقَالَ: ١٩٣١
 أَنْتَ طَالِقٌ أَلْبَنَةُ فَاسْتَعْفَاهُ شَرِيحٌ فَأَبَى أَنْ يُعْفِيَهُ، فَقَالَ: ١٨٩٠
 أَنْتَ الطَّلَاقُ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ: ٢٧٦٠
 أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ: بِفِيكَ الْحَجَرُ فَانْتَصَمًا إِلَى مَرْوَانَ ٢٧٦٠
 أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ: بِفِيكَ الْحَجَرُ، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ ٢٧٦٠
 أَنْتَ وَمَالُكَ لَا يَكُ ١٩٦٦
 انْتَقَلَتْ فَحْصَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حِينَ دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنْ ١٨٠٦
 أَنْتُمْ، أَوْلَى النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ مَا كُنْتُمْ مَعَ الْحَقِّ إِلَّا أَنْ ٢٨٦
 أَنْتُمْ شُرَكَاءُ مُشَاكِسُونَ، ثُمَّ أَفْرَعُ يَنْتَهُمُ فَجَعَلَهُ لِيُوَاحِدَ ٢٣٧١
 أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ وَأَنَا فَنَتَكُمُ ١٤٦٥
 أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ قَالَ جَابِرٌ: لَوْ كُنْتُ أَبْصِرُ ٢٥٨١
 أَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضِعْمًا صِدْقًا، وَقَضَى فِيهَا ١٠٤٢
 أَنْزَلَ فَضْلًا، فَلَمَّا ذَهَبَ بَيَاضُ الْأَفْقِ وَفَحِمَةُ الْعِشَاءِ نَزَلَ ١٢٧
 أَنْزَلُوا فَصَلُّوا فَصَلَّى الْمَغْرِبَ بِإِقَامَةِ ذَلِكَ الْعَبْدِ ١٣٨
 أَنَشُدُكَ بِرَبِّ هَذِهِ النَّبِيَّةِ هَلْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ حَبْلَكَ عَلَى ٢٦٧١
 انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ: ذُو الْبَيْنَيْنِ أَقْصَرَتْ ٣١٣٢، ٢١٥
 انْظُرْ فَظَنَرْتُ، فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ هَذَا أَمِيرٌ ١٣٦٣
 انْظُرْ مَا يُفْتِي بِهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى فَمَا تَقُولُ ١٥٩٣
 انْظُرْ مَنْ هَذَا فَقُلْتُ أَنَا رَجُلًا مُعْتَمِدًا بِرِدَائِهِ يَسُوقُ ١٣٦٣
 أَنْظُرْنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ الرَّجُلَ كَانَ أَعْجَبِي ٣٠٨
 انْظُرُوا إِلَى هَذَا جَاءَ بَلَكَ الْجُمُعَةِ بِهَيْئَةِ بَلَدٍ ٣٧٥
 انْظُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرُ قَصِيرًا كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ، ١٦٩٤، ١٩٠٩
 انْظُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْخَمُ أَدْعَجَ عَظِيمَ الْأَتَيْنِ ١٩٠٨

- أَنْظَرُهَا؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ أَذْغَعَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمٌ ٣١٦٣
 أَتَّفَقَ عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الرَّمَادَةِ حَتَّى وَقَعَ مَطَرٌ فَتَرَحَّلُوا ١٤٥٨
 إِنَّكَ شَهِدْتَ عَلَى نَفْسِكَ مَرَّتَيْنِ ٢٤١٩
 إِنَّكَ شَيْخٌ وَإِنَّكَ لَا تَذَرِي عَلَى شَيْءٍ أَنْصَرَفْتَ أُمٌّ عَلَى ٦٢٥
 إِنَّكَ قَدْ كَفَيْتَ حِفْظَهُ وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنِّي لَا أَسْجُدُ سَجْدَةً ٦٢٥
 إِنَّكَ لَسْتَ بِمِثْلِنَا قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا ٧٦٨
 أَنْكَحْتُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى إِمْسَالِكَ بِمَعْرُوفٍ ١٥٩٦
 انْكَسَرَ إِحْدَى زُنْدَيِ يَدَيْهِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَمْسَحَ بِأَلْيَمِهِ ٨٠
 انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٩٢
 انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ٣٠٨٥
 إِنَّمَا أَمْرُكَ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ، وَلَمْ أَمُرْكَ أَنْ تَرْكُبْنِي ١٠٥٧، ٢٦٨٣
 إِنَّمَا أَمْرُكَ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ، وَلَمْ أَمُرْكَ أَنْ تَرْكُبْنِي، فَقَالَ ٢٦٨٣
 إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ ٢١١٥
 إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ ٢١٤٠، ٢٠٩٣
 إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ، فَإِذَا دَعَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَايِطِ ٤٩
 إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ هَكَذَا ١٤٤٦
 إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا رَكِعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ ٢٥٣١
 إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى فَأَيُّمَا ٣٠١١، ٣١٩
 إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا ٢٣
 إِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ الْمَقْرُوضَةُ ١٣٧٥، ٧٤٥
 إِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى الرُّودِ عَلَيْكَ خَشْيَةً أَنْ تَلْعَبَ فَقَوْلِي إِنِّي ٨٦
 إِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُهُ أَحَدُكُمْ فِي نَفْسِهِ، فَلَا ١٩٠٦
 إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ ١٠٠، ٢٥٦٤
 إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ ٢٣٢٥
 إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ ٣٠٩٧
 إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَلَى الْحَاظِطِ قَالَ هِيَ عَلَى الْمَيْتَاعِ قَالَ ابْنُ ١٢٤٩
 إِنَّمَا صَلَّيْتُ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَالَ: وَقَالَ: ٤٩٣
 إِنَّمَا الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ ٢٨٧٧
 إِنَّمَا الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَ ٢٨٧٧
 إِنَّمَا فَعَلْتُ لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سَنَةٌ ٥٧٦، ٢٤٨٠
 إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ ٢٩٧٤
 إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ حِفَّتُمْ أَنْ ٢٩٧٤
 إِنَّمَا كَانَ طَلَاقِي إِثَامًا وَاحِدَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ١٧٢٢، ١٧٨٦
 إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ ١٩٨٠
 إِنَّمَا هُوَ تَطَوُّعٌ فَمَنْ شَاءَ زَادَ، وَمَنْ شَاءَ نَقَصَ ٦٢٢
- إِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ ١٠٤
 إِنَّمَا هُوَ مَدْرَةٌ ٨٨٣
 إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنْ فِي ١٨٤٦
 إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةٌ نَبِيٍّ ٢٤٧٢
 إِنَّمَا هِيَ طَعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ ٣١٤٧
 إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْمَيْتَاعِ ١٢٥٠
 إِنَّمَا وَرَثَ أَبَا طَالِبٍ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ عَلِيٌّ، وَلَا ١٤٠٣
 إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَقْبَضَ ٢٦٢٥
 إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَنْ ٢١٣
 إِنَّمَا يَلِيسَ هَذِهِ مِنْ لَا خِلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، ثُمَّ جَاءَ ٣٦٨
 إِنَّهُ يَذَرِي. وَلَسْنَا وَلَا إِيَّاهُمْ نَأْخُذُ بِهَذَا التَّكْبِيرِ عِنْدَنَا ٢٢٧٦
 أَنَّهُ بَعَثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ إِلَى بَطْنِ نَخْلَةٍ فَأَصَابَ ٢٨٥٧
 أَنَّهُ سَجَدَهَا ٢٤٧٣
 إِنَّهُ عَمَلٌ، فَأَقْبَرْنَا لَهُ ٢٧٨٠
 إِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْ ٤٩٠
 إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَنَرًا، وَمَا يَذَرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ ١٥١٥
 إِنَّهُ قَدْ صَدَّقَ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبُ ١٥١٥
 إِنَّهُ لَمُعَزَّرٌ بِكُمْ بَلْ عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ. وَاللَّهِ ٢٦٨٨
 إِنَّهُ مَاتَ مَشْرَكًا قَالَ أَذْهَبَ فَوَارِهِ فَوَارِيَتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ قَالَ: ٢٢١٨
 إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقُولُوا اجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَّا لِمَا إِذَا ٢٣٤
 إِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَّصَ ٤
 إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ ٢٩٧٧
 إِنَّهَا تَكُونُ الظِّلْمَةُ وَالْمَطَرُ وَالسَّيْلُ وَأَنَا ٣٠٥
 إِنَّهَا قَدْ جَعَلَتْ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيْهَا لِتَحْرَقَ، فَقَالُوا وَاللَّهِ لَا ١٥٢٢
 إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَفَاضَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ فَلْتَنْفِرْ ٩٩٩
 إِنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ ١٨٦٤
 إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ٢٥١٢
 إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَيْكُمْ أَوْ ١٤
 إِنَّهَا مُوجِبَةٌ ١٦٩٠، ١٩١٧
 إِنَّهُمْ لَيَكُونُونَ وَإِنَّهَا لَتَعْدُبُ فِي قَبْرِهَا ٣١٢٤
 إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَظْلِمُهُمْ نَعْتَدُ عَلَيْهِمُ بِالْغِذَاءِ وَلَا نَأْخُذُهُ ٦٤٨
 إِنِّي آتَيْتُكُمْ اللَّيْلَةَ قَالَتْ فَكُنْتُ فَوَضَعْتُ يَدَيَّ وَأَخْرَجْتُ ١٧٩٤
 إِنِّي أُجْرِيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي فَرَسَيْنِ نَسْتَبِقُ إِلَى ثَغَرَةِ نِيَّةٍ ٢٦٨٥
 إِنِّي أُجِيهًا قَالَ فَأَمْسِكْهَا إِذَا ١٥٦٣
 إِنِّي أُحْرِمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَهَذِهِ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا ٩٠٣

- إِنِّي أَرَى ذَلِكَ فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ ١٠٦٢
- إِنِّي أَرَى: مَدِينٍ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْلِيلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ٧٣٠
- إِنِّي أَرَى الْمَدِينِ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْلِيلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ٧٣٢
- إِنِّي أَرَاكَ تُجِيعُهُمْ وَاللَّهُ لَا غَرَمَ لَكَ غُرْمًا يَشُقُّ عَلَيْكَ، ثُمَّ ٢٦٥٥
- إِنِّي أَرَاكَ تُجِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ، أَوْ ١٤١
- إِنِّي اشْتَرَيْتُ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ ٢٨٩٩
- إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتَهُ، وَمَنْ سَمِعَ مِنَ الْجِنَّ ٢٠٦٧
- إِنِّي أَصْبَحُ جُبْنًا وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٧٦٨
- إِنِّي أَغْطَيْتُ بَعْضَ بَنِي نَافَةَ حَيَاتِهِ قَالَ: عُمَرُ، وَفِي ١٣٩٣
- إِنِّي أَقْضَيْتُ وَأَقْضَيْتُ مَعِيَ بِأَهْلِي فَقَدَلْتُ إِلَى شَيْعِرٍ ٢٧٠٦
- إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضَ حَيْضَتُهُ كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَمَا تَرَى فِيهَا ١٠١
- إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَرَرًا رَأْسِي أَفَانْقَضَهُ لِفُسْلِ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ: ٧٨
- إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِعَبْدٍ وَإِنِّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ رَسُولُ ١٣٧٤
- إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَيْهِ بِهَا قَالَ: ذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ ٢٥٩٣، ١٣٨٥
- إِنِّي جَائِعٌ فَأَطْعِمْنِي قَالَ وَاحْسِبْهُ قَالَ وَإِنِّي عَطِشَانٌ ١٥٢٠
- إِنِّي رَأَيْتُ أَوْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ فَنَاقَلْتُ مِنْهَا عُقُودًا، وَأَوَّلُ ٤٩١
- إِنِّي سَرَقْتُ فَطَرَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ فَقَطَعَ يَدَهُ ٢٤١٩
- إِنِّي سَرَقْتُ فَقَطَعَ يَدَهُ، وَقَالَ: إِنَّكَ شَهِدْتَ عَلَى نَفْسِكَ ٢٤١٩
- إِنِّي شَاكِيَةٌ، فَقَالَ: حُبِّي وَاسْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ ٢٥٠١
- إِنِّي شَاكِيَةٌ، فَقَالَ لَهَا جِئِي وَاسْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ ٩٢٤
- إِنِّي صَائِمٌ ٢٠٨١
- إِنِّي صَلَّيْتُ، وَلَمْ أَقْرَأْ قَالَ: أَتَمَمْتَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؟ ٢٢٣٧
- إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَةً لِي حُرَّةٌ تَطْلِقَتَيْنِ، فَقَالَ زَيْدٌ حَرَمْتُ ١٨٨٣
- إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ وَاللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَقَالَ ٢١٣١
- إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ وَاللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا ١٧١٥
- إِنِّي طَلَلْتُ الْيَوْمَ لَا صَائِمٌ وَلَا مُفْطِرٌ كُنْتُ أَتَقَاضِي غَرِمًا ٢٤٩٥
- إِنِّي عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ ٣٠٦٥
- إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَبَّحَ طَلْحَةَ بِنَ عُمَرَ بِنْتُ شَيْبَةَ بِنَ ١٧٧٢
- إِنِّي قَدْ أَمْدَدْتُكَ بِقَرَمٍ فَمِنْ أَمَّاكَ مِنْهُمْ قَبْلَ تَفَقُّقِ الْقَتْلِ ٢٨٥٤
- إِنِّي قَدْ عَجَزْتُ، فَقَالَ: إِذَا أَمَحُو كِتَابَكَ قَالَ: قَدْ ٢٩٥١
- إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ ٢٠٨٣
- إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ ١٤٢٧
- إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى يَسْنَعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ ٢٠٨٣، ٢٠٦٥، ١٤٢٧
- إِنِّي كُنْتُ أَبِيعُ الْبُكْرَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ بِالْبَعِيرِ الْمُسِينِ يَدًا بِيَدٍ ١٢٩٣
- إِنِّي كُنْتُ أَصْلِي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَإِنَّهُ قَدِمَ ٣٠٢٨، ٢٦٠
- إِنِّي كُنْتُ أَصْلِي رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَنَّهُ قَدِمَ عَلَيَّ وَفَدَّ ٦١٣
- إِنِّي كُنْتُ جُبْنًا فَتَسَبَّيْتُ ٣١٢، ٢٢٤٢
- إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي قَبْتُ طَلَاقِي فَتَزَوَّجَتْ عَبْدًا ٣١٦٩
- إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ الْقُرْطِيِّ فَطَلَّقَنِي قَبْتُ طَلَاقِي ١٨٧٧
- إِنِّي لَا أَجِدُ فَاتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ تَمَرٍ، فَقَالَ: خُذْ ٧٧٣
- إِنِّي لَا أَجِدُ فَاتَى النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَقٍ، فَقَالَ لَهُ: خُذْ هَذَا ٢٦٢٧
- إِنِّي لَا أَذَرِي بِمَا أُرْسِلْتُ أَبْعَذَابٍ أَمْ بِرَحْمَةٍ ٥١٩
- إِنِّي لَا أَطْهَرُ ٢٣٢٥، ١٠٠
- إِنِّي لَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا ذَلِكَ ٢٥٦٤
- إِنِّي لِأَحْرَمَ مَا حَرَّمَ الْقُرْآنُ وَاللَّهُ لَا يُمَسِّكُونَ عَلَيَّ بِشَيْءٍ ٢٨٦٦
- إِنِّي لِأَسْتَصِيرُ بِالسَّيِّئَةِ عَلَى أَهْلِ نَجْدٍ، وَإِنِّي لَأَرَى السَّخَابَةَ ٤٩٩
- إِنِّي لَأَسْمَعُ الْحَدِيثَ اسْتَحْسِيئُهُ فَمَا يَمْنَعُنِي مِنْ ذِكْرِهِ إِلَّا ١٩٧٠
- إِنِّي لَكَيْدٌ رَأْسِي وَقَدَلْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجِلُ حَتَّى ٣٢١٥
- إِنِّي لَكَيْدٌ رَأْسِي وَقَدَلْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَ ٢٥٨٤
- إِنِّي لَسْتُ كَهَيِّجِكُمْ إِنَّمَا صِيدَ مِنْ أَجْلِي ٢٦٩٠
- إِنِّي لَعِنْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ إِذْ سَبَّلَ عَنْ هَذِهِ، فَقَالَ: هَذِهِ ٨١٥
- إِنِّي لَعِنْتُ مُعَاوِيَةَ إِذْ أَذَّنَ مُؤَدَّنُهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ كَمَا قَالَ ١٤٦
- إِنِّي مُخْبِرُكَ خَبْرًا، وَلَا أَحِبُّ أَنْ تَصْنَعَنِي شَيْئًا ١٧٢٥، ١٦٨٧
- إِنِّي مُسْلِمٌ، فَقَالَ: لَوْ قَاتَلَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ ١٥٢٠
- إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٣٠٦٣
- إِنِّي نَذَرْتُ لَيْنِ أَنْجَانِي اللَّهُ عَلَيْهَا لِأَنْحَرْنَهَا فَمَنْعُوهَا ١٥٣٢
- إِنِّي نَذَرْتُ لَيْنِ نَجَانِي اللَّهُ عَلَيْهَا لِأَنْحَرْنَهَا فَمَنْعُوهَا أَنْ ١٥٤١
- إِنِّي وَاللَّهِ لَا يُمَسِّكُ النَّاسُ عَلَيَّ شَيْئًا إِنِّي وَاللَّهُ لَا أَجِلُ ١٣٠
- إِنِّي وَجَدْتُ أَلْفًا وَخَمْسَمِائَةَ دِرْهَمٍ فِي خِرَابٍ بِالسَّوَادِ ٦٩٨
- إِنِّي وَجَدْتُ لُقْطَةً فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ لَهُ ٢٦٣١، ١٣٩٨
- إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابِ الطَّلَاءِ وَأَنَا سَائِلٌ عَمَّا ٢٠١٨
- إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابِ فَرَعَمَ أَنَّهُ شَرِبَ ٢٠٧٠
- إِنِّي وَهَبْتُ لِابْنِي نَافَةَ حَيَاتِهِ وَإِنِّهَا تَنَاجَتْ إِيْلَا، فَقَالَ ٢٥٩٣
- إِنِّي وَهَبْتُ لِابْنِي هَذَا نَافَةَ فِي حَيَاتِهِ وَإِنِّهَا تَنَاجَتْ إِيْلَا ١٣٨٥
- إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ ١٧٥٢
- أَهْدَى كِبْشًا أَوْ قَالَ نَيْسًا مِنَ الْغَنَمِ، قَالَ سَعِيدٌ: وَلَا أَرَاهُ ١٠٤٧
- أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَخَنِيئًا وَهُوَ بِالْأَنْبَاءِ أَوْ ٣١٤٥
- أَهْدَى لِلنَّجَاشِيِّ أَوْاقِي مِسْكَ، فَقَالَ لَأَمْ سَلَمَةُ إِنِّي قَدْ ١٢٨٧
- أَهْدَيْتُ لَهُ حَجَلًا وَهُوَ مُحْرِمٌ فَآكَلُ الْقَوْمُ إِلَّا عَلِيًّا، فَإِنَّهُ ٢٢٩٤
- أَهْلُ بِالْتَّوْحِيدِ لَيْتَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ٩١٤

- أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَمْلُوكُونَ يُخْجَبُونَ، وَلَا ٢٣٨٨
أَهْلُ الْمَدِينَةِ: إِذَا صَالَ الْجَمَلُ عَلَى الرَّجُلِ أَقَامَ بَيْنَهُ ٢٠٥١
أَهْلٌ مِنْ إِبِلْيَاءَ ٢٧٥٢
أَهْلٌ مِنَ الْفَرَجِ ٨٥١
أَهْلٌ مِنْ مِيقَاتِهِ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ، ثُمَّ سَارَ أَمِيالاً، ثُمَّ ذَكَرَهَا ٩٠٥
إِهْلَالُ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَيْتَكَ حَجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ ٨١١
أَهْلُهَا يَنْبَغُهَا عَلَى أَنْ وَلَا تَعَا لَنَا فَذَكَرْتَ ذَلِكَ لِرَسُولٍ ١٤٢٦
أَوْ رَجُلٍ مِنَ الْقَوْمِ، فَإِنْ قَوْمَكَ يَأْخُذُونَهُ وَهُمْ مُحْتَبُونَ ١٠٧٥
أَوْ عَذَلُ ذَلِكَ صِيَاماً عَدَلَ التَّعَامَةِ وَعَدَلَ الْعَصْفُورِ. قَالَ ١٠٢٥
أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَبْلُغُ أَنْ يَكُونَ ١٠٢٥
أَوْ أَجِبَ عَلَيَّ إِذَا عَلِمْتَ أَنْ فِيهِ خَيْرٌ أَنْ أَكْأَيْتُهُ؟ قَالَ: مَا ٢٩٣٨
أَوْتَرَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَآخِرَهُ ٢٩٦٩
أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَاعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ ٢٩١٥
أَوْصَى يَزِيدُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى ٢٦٤٥
أَوْطاً امْرَأَةً بِمَكَّةَ فَقَضَى فِيهَا عُثْمَانَ ١٩٧٨
أَوْطاً صَبّاً، فَفَزَرَ ظَهْرَهُ فَأَتَى عُمَرَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عُمَرُ مَا ١١٢٠
أَوْقَدَ قَالَ ذَلِكَ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ قَالَ: إِنِّي لَأَسْتَصِيرُ بِالسُّنَّةِ ٤٩٩
أَوْقَفَ الْمُؤَلِّي ١٨٩٧، ١٨٩٨
أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فَرِيدَةٍ فِي صَلَاةٍ ٢٩٧٧
أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَعْطِيَةِ زَكَاةَ مُعَاوِيَةَ ٦٥٤
أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْهُمْ ٢٠٢١
أُولَئِكَ عَقَّاهُ اللَّهُ ٢٩٠٤
أُولَئِكَ الْعَصَاةُ ٢٩٨٢
أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعٌ ٨١٤
أُولَئِكَ، وَلَوْ بِشَاةٍ ١٦١٠
أُولَئِكَمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ٧٥٦
إِي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ: ٧٠٩
إِي وَرَبُّ هَذَا الْمَسْجِدِ ١١٨٧
إِيَّاكُمْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ هَذَا أَوْ رَضِيَهُ ٢٨٨٧
أَيُّبُ الرَّجُلِ نَحْلُهُ أَوْ حَبْنُهُ أَوْ بَرُهُ أَوْ عَبْدُهُ أَوْ ١٢٤٦
أَيُّوَضاً بِمَا أَفْضَلْتَ الْحُمْرُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَبِمَا أَفْضَلْتَ ١٢
أَيُّجُلُ يَبِيعُ الرَّبَا؟ فَقَالَ مَرْوَانُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ قَالَ فَالْتَّاسُ ٢١٣٥
أَيُّدَعُ يَدَهُ فِي فِيكَ فَتَقْضِيهَا كَأَنَّهَا فِي فِي ١٩٣٩
أَيُّدَعُ يَدَهُ فِي فِيكَ فَتَقْضِيهَا كَأَنَّهَا فِي فِي فَحُلٍ ١٩٣٩
أَيُّشُمُ الْمُحْرَمِ الرِّيحَانَ وَاللِّبْنُ وَالطَّيْبَ؟ فَقَالَ: لَا ٩٠٠
- أُطْعِمُنَا أَوْسَاخَ النَّاسِ، وَمَا لَا يَصْلُحُ لَنَا أَنْ نَأْخُذَهُ لَا ٧٥٦
أَيُّفَرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: يَكْفُرُونَ الْعَشِيرَةَ وَيَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ لَوْ ٤٩١
أَيُّكُمُ الَّذِي سَمِعْتَ صَوْتَهُ قَدْ ارْتَفَعَ فَأَشَارَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ١٣٤
الْإِيلَاءُ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ عَلَى الْجَمَاعِ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَنْ ١٩٠٤
الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ ١٧٤٠
الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ نُسْتَأْذَنُ ١٥٧١، ١٧٤٠،
٣٠٥٠، ٢٦١٢، ١٧٦١
أَيُّمَا امْرَأَةً أَذْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ١٩١٣، ١٦٩٩
أَيُّمَا امْرَأَةً طَلَّقْتَ فَخَاضَتْ ١٨٢٢
أَيُّمَا امْرَأَةً طَلَّقْتَ فَخَاضَتْ حَبْصَةً ١٨٢٢
أَيُّمَا امْرَأَةً فَقَدْتَ زَوْجَهَا، فَلَمْ ٢٦٧٢
أَيُّمَا امْرَأَةً فَقَدْتَ زَوْجَهَا، فَلَمْ تَدْرِ أَيْنَ هُوَ، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ ٢٦٧٢
أَيُّمَا امْرَأَةً لَمْ يَنْكِحْهَا الْوَلَاءُ فَيَنْكِحْهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ ٢٣٠٤
أَيُّمَا امْرَأَةً نِكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِئِذَا فَيَنْكِحْهَا ٢٦١٤
أَيُّمَا امْرَأَةً نِكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِئِذَا فَيَنْكِحْهَا بَاطِلٌ ثَلَاثًا ١٧٦٠
أَيُّمَا امْرَأَةً نِكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِئِذَا فَيَنْكِحْهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ ١٧٤٠
أَيُّمَا امْرَأَةً نِكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِئِذَا فَيَنْكِحْهَا بَاطِلٌ فَيَنْكِحْهَا ١٥٦٥
أَيُّمَا إِيَّاهُ بُيْعٌ، فَقَدْ طَهَّرَ ٢٥
أَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ قُسِمَتْ ٢٦٠٢
أَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ قُسِمَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهِيَ عَلَى قَسَمِ ٢٦٠٢
أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلِعَقِيهِ، فَإِنَّمَا هِيَ لِلَّذِي ٢٥٨٩
أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلِعَقِيهِ، فَإِنَّمَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا ١٣٨٢
أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَأَذْرَكَ الرَّجُلُ مَالَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ ١٣٢٨
أَيُّمَا رَجُلٍ انْتَقَلَ مِنْ مِخْلَافٍ غَيْرِهِ إِلَى غَيْرِ مِخْلَافٍ ٧٥٤
أَيُّمَا رَجُلٍ انْتَقَلَ مِنْ مِخْلَافٍ غَيْرِهِ فَعُشْرُهُ وَصَدَقَتُهُ ٧٣٧
أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً رِيحًا ١٦٤٠، ٢٦٧٠
أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً رِيحًا جُنُونًا ١٦٤٠
أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ ١٣٣٠
أَيُّمَا عَبْدٍ كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَاعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَفْسَهُ، فَإِنْ كَانَ ٣٢٠٠
أَيِّنْ زَنَابٍ؟ حَتَّى جَاءَ عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، فَاخْتَلَجَهَا، فَقَالَ ١٧٩٤
أَيِّنْ زَنَابٍ؟ فَقَالَتْ قَرِيبَةُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، وَوَاقَفَهَا عِنْدَمَا ١٧٩٤
أَيِّنَ السَّائِلُ عَنِ الْوَتْرِ؟ يَنْعَمُ سَاعَةُ الْوَتْرِ هَذِهِ، ثُمَّ قَرَأَ ٢٢٦٩
أَيِّنَ الْمُسْتَطْعَمُونَ مِنْذُ الْيَوْمِ. أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ١٣٥٨
أَيُّنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَسِسَ؟ فَقَالُوا نَعَمْ فَتَهَى عَنْ ١١٩٤
أَيُّنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَسِسَ؟ قَالُوا: نَعَمْ فَتَهَى عَنْ ٣١٧٣

- أَيُّهَا الشَّيْخُ تَذَرِي عَلَى شَيْءٍ تَصْرِفُ أَمَ عَلَى وَتَرِي؟ قَالَ: ٦٢٤
 أَيُّهَا النَّاسُ أَسْمِعُونِي مَا تَقُولُونَ وَافْهَمُوا ٧٨٤، ٩٩٠
 أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ قُرَيْشًا أَهْلُ إِمَامَةٍ مِنْ بَعَاثِ الْعَوَائِرِ أَكْبَهُ ٢٨٧
 أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي فَلْيَحْلُلْ وَلْيَجْعَلْهَا ٨٠٦
 أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ الْبَيْضَاءُ فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: ٣١٧٣
 بَابُ أَهْلِهِمْ ٣٥٢
 بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ٣١٦
 بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَهِيَ خَالَتُهُ قَالَ ٣١٦
 بَادَرَتْ رَجُلًا يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ فَلَمَّ سَلْبُهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا ٢٨٨٠
 بَارَزَتْ رَجُلًا يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ فَقَتَلَتْهُ فَلَمَّ سَلْبُهُ اثْنِي عَشَرَ ١٤٤٠
 بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ وَتَبَارَكَ عَلَيْكَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مُرْنِي ١٣٤
 بِسَمَاءٍ قُلْتُ: يَا ابْنَ أَخِي، فَقَالَ الضُّحَّاكُ: فَإِنْ عَمَرَ قَدْ ٢٥٨٢
 بَاعَ بَعِيرًا لَهُ بِأَرْبَعَةِ أَعْرَ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ بِالرَّبْدَةِ ١١٩٩
 بَاعَ بَعِيرًا يُقَالُ لَهُ عُصْفِيرٌ بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى ١٢٠٠
 بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُدْعَى عُصْفِيرٌ بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى ١٢٩٥
 بَاعَ حَائِطًا لَهُ فَأَصَابَتْ مُشْرَبِيَّةٌ جَانِبَهُ فَأَخَذَ الثَّمَنَ مِنْهُ ١٢٤٠
 بَاعَ حَائِطًا لَهُ يُقَالُ لَهُ الْإِفْرَاقُ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَاسْتَشَى مِنْهُ ١٢٤٢
 بَاعَ خُمْرًا، فَقَالَ قَاتِلُ اللَّهِ فَلَا بَاعَ الْخُمُرِ أَوْ مَا عَلِمَ أَنْ ٢٠٦٥
 بَاعَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَائِطًا مُتَمِرًا، وَلَمْ يَشْرِطْ ١٢٠٦
 بَاعَ عَلِيًّا ﷺ دِرْعًا مَسْجُوعَةً بِالذُّعْبِ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ ٢٣٥٢
 بَاعَ مُدْبِرًا اخْتِاجَ صَاحِبِهِ إِلَى تَمَرِهِ ٢٩٢٨
 بَاعَ مُدْبِرًا فِي دِينِ صَاحِبِهِ ٢٩٣٢
 بَاعَ نَجِيَّةً وَاشْتَرَطَ نَتَائِهَا فَرَغِبَ فِيهَا فَاخْتَصَمَا إِلَى ٢٣٤٩
 بَالَ أَعْرَابِيٌّ فِي الْمَسْجِدِ ٩٠
 بَالَ أَعْرَابِيٌّ فِي الْمَسْجِدِ فَعَجَلَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَتَهَاؤُمُ ٩٠
 بَالَ فَيْئَمٌ ٣٦
 بَالَ فِي السُّوقِ، ثُمَّ نَوَضًا وَمَسَحَ عَلَى خَدَيْهِ، ثُمَّ ٢٦٣٤
 بَالَ فِي السُّوقِ فَتَرَضًا فَفَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ ٢٧٣٥
 بِالشَّامِ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا قَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهَا فَكَتَبَ ٢٠١٤
 بِالطَّائِفِ أَصَابَ ظَنِيًّا وَهُوَ مُحْرِمٌ فَأَتَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: اهْدِ ١٠٤٧
 بَايَ شَيْءٍ؟ قَالَتْ بِأَطِيبِ الطَّيِّبِ ١١٠٣
 بِجَرِيرَةٍ خُلْفَايَكَ تَقِيفُ. قَالَ وَحُسْنٌ حَيْثُ يُرْبِيهِ النَّبِيُّ ٢١٥١
 بَخَّ دِرْهَمَانِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ جَرَادَةٍ اجْعَلْ مَا جَعَلْتُ فِي ١٠٦٦
 بُخِفَتْ بِمِائَةِ دِينَارٍ قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ بِهَذَا الْعَمَلُ إِنَّمَا فِيهَا ٢٧٠١
 بَدَأَ الْأَنْصَارِيْنَ، فَلَمَّا لَمْ يُخْلِفُوا رَدُّ الْأَيْمَانِ عَلَى ٢١٣٧
 بَدَأَ لَهُ بَعْدَ مَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَصَامٌ ٢٤٩٦
 بِذِي الْحُلَيْفَةِ ٣٤١
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْآيَةُ السَّابِقَةُ، قَالَ سَعِيدٌ: ١٧٠
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي ٦٣٥
 بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ ٢٢٤٦
 بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَلُّوا زَيْدَ بْنَ ٧١٢
 بَعَثَ مَا فِي رُؤُوسِ نَحْلِي بِمِائَةِ وَسْقٍ إِنْ زَادَ فَلَهُمْ، وَإِنْ ١٢٣١
 بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ٣٠٩٥، ١٧٧٥، ١٦٢٩
 بَعَثَ أَبَا عَامِرٍ الْأَشْعَرِيَّ يَوْمَ حُتَيْنَ إِلَى أَوْطَاسٍ فَقَاتَلَ ٢٨٦٩
 بَعَثَ رَجُلًا مَعَ رَجُلٍ مِنَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ إِلَى ١٣٤٩
 بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قِتْلَ نَجْدٍ فَغَنِمُوا إِبِلًا ١٤٤١
 بَعَثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ إِلَى بَطْنِ نَحْلَةٍ فَأَصَابَ هُنَالِكَ ٢٨٥٧
 بَعَثَ عَبْدُ الْمَلِكِ بَعْضَ الْجَمَاعَةِ بِعَطَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ٧٥٦
 بَعَثَ عِكْرَمَةَ بْنَ أَبِي جَهْلٍ فِي خَمْسَمِائَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ٢٨٧١
 بَعَثَ مُصَدِّقًا لَهُ فَجَاءَهُ بِظَهْرٍ مَسَانٍ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ ١٢٩٣
 بَعَثَ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ وَأَشَارَ بِأَصْبِعِهِ الْوَسْطَى وَالْيَمْنَى ٣٩٠
 بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالْمُقْدَادُ ١٥١٥
 بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَمَحَاصِ النَّاسُ ١٤٦٥
 بَعَثَنَا نَصِيقُ أَمْوَالِ النَّاسِ فَأَخْرَجَتْ ٦٤٩
 بَعَثَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُ مَاذَا فِي الضُّرْسِ؟ ١٩٩٧
 بَعْضُهُمْ كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْهُمْ كَانَ إِذَا ١٦٣
 بَعَثَ فَاشْتَرَاهُ بِعَيْنَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَهُ ١٢٩٢
 بَغْلَسَ قَيْقَرًا بِسُورَتَيْنِ وَبِهَذَا جَاءَتِ السَّنَةُ، وَهُوَ قَوْلُنَا ٢٤٢٦
 بِفِيكَ الْحَجَرُ فَاخْتَصَمَا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَاسْتَخْلَفَهُ ٢٧٦٠
 بِفِيكَ الْحَجَرُ، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ: بِفِيكَ الْحَجَرُ ٢٧٦٠
 بِكُوهٍ فَبَكُوهُ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ ٢٠٧٤
 بِكَرَانَ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ تَخْلَفًا، وَقَدْ مَضَى بِإِبِلِ الصَّدَقَةِ ١٣٦٣
 بَلَّ مِنْ نَعَمِ الْجَزِيَّةِ، وَقَالَ: إِنْ عَلَيْهَا مَيْسَمٌ ٧١٨
 بَلَّ مِنْ نَعَمِ الْجَزِيَّةِ، وَقَالَ لَهُ: إِنْ عَلَيْهَا مَيْسَمُ الْجَزِيَّةِ ٧٥٧
 بَلَّ النَّخْلَ وَلَا نَرَى كُلَّ ثَمَرَةٍ إِلَّا مِثْلَهُ ١٢١٧
 بَلَّ يُسْفِرُ ٢٤٢٦
 بَلَى، فَجَدِّي نَخْلَكَ لَعَلَّكَ أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَنْعَلِي ١٨٥٢
 بَلَا يَبِيَّةَ زَيْنَادَةَ الْأَزْمَةَ وَاجِدَةً وَهِيَ أَقَلُّ الطَّلَاقِ، وَقَوْلُهُ وَلَوْ ١٧١٩
 بَلَى، وَتَلَا هَذَا عَذَبَ فَرَاتٌ سَاقِعَ شَرَابُهُ وَهَذَا يُلْعَقُ ١٠٠٨
 بَلَى، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ، فَقَالَ أَلَيْسَ يُصَلِّي؟ ٢٧٩٢

- بلى، ولا شهادة له، قال: اليس يصلي؟ قال: بلى، ولا ٢٠٢١
بلى، ولا صلاة له، فقال النبي ﷺ: أولئك الذين نهاني ٢٠٢١
بلى. ولكني لا أرى أن تدفعها إلى السلطان ٧٣٤
بلى يا رسول الله، ولكني قد صليت في أهلي، فقال ٢٥٥٣
بلغه أن ابن المسيب كان يقول: قال عمر بن الخطاب: ٢٦١٣
بلغه أن سعيداً يعني ابن المسيب وسليمان بن يسار ٢٧١١
بلغه أن الهلال رُئي في زمن عثمان بن عفان يعني ٧٦٠
بم أهلت؟ فقال أحدهما عن طاووس: إهلال ٨١١
بم أهلت؟ فقال أحدهما عن طاووس: إهلال النبي ﷺ ٨١١
بم أهلت يا علي؟ قال: بما أهل به النبي ﷺ قال ٨٠٥
بما أهل به النبي ﷺ قال فأهدوا مكثاً حراماً كما أنت ٨٠٥
بعضة حمامة وجدتها على فراشي؟ فقال: أبطها ١٠٨٤
بيع الأمة طلاقها ٢٣٣٥
البيع عن صفوة أو خيار ١١٨٣
التيعان بالخيار ما ١١٧٨
التيعان بالخيار ما لم يتفرقا ١١٧٨
التيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا ١١٧٧
بين السجدةين اللهم اغفر لي وارحمني واهبني ٢٢٣٢
بيننا أنا أنزع على إثر استحي ٢٩٨
بيننا أنا مع عثمان في ماله بالعالية في يوم صافٍ إذ ١٣٦٣
التيئة على المذعي ٣١٦٤، ٣١٩٤
التيئة على المذعي واليحين على المذعي عليه؟ يقول ٢٣٤
بينما عمر بن الخطاب يغتسل إلى بعير وأنا أستر عليه ٨٥٧
بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ أتاهم آت، فقال: ١٥٢
بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا ٢٦٤
تأخذ ثلاثاً وتدع سبعاً وتسعين ١٧٢٩
تؤخر العصر قدر ما يسير الركاب فرسخاً فيخالفون ما ٢٤٧٧
تألي أن لا يفعل خيراً فسمع بذلك رب المال، فأتى ١٢٣٨
تُب تقبل شهادتك، أو إن بُت قيلت ١٤٢٢، ٢١٤٢، ٢١٦١
تم ما بقي من عدتها من الأول وتستأنف من الآخر ٢٣٢٣
تجافوا لذوي الهيات عن عثراتهم ٢٠٢٢
تجب الجمعة على كل مسلم إلا امرأة، أو صبيًا، أو ٣٥٤
تجب الجمعة على من يسمع النداء ٣٥٩
تجدون الناس معادين فخيرهم في الجاهلية خيرهم في ٢٩٠
تجزيك ولا تجزي أحداً بعدك. قال الشافعي رحمه ١١٥١
- تجعل في بيت المال ٧١٣
تجوز صدقتك ومعروفك وهي أحق بشمن ١٦١٧
تحدثن عند إحدائكم ما بدا لكم، فإذا أردتن النوم ١٨٥٣
تحملت بحالة فأتيت رسول الله ﷺ فسألته، فقال نؤذيها ٧٤٠
تدريان ما عليكم، عليكم إن رأيتم أن تجمعا أن ١٧٩٨
تذلي عليها من جلبابها ولا تضرب به. قلت: وما لا ٨٧٣
ترجم، ولا تجلد، والسنة الثابتة أن تجلد البكر، ولا ٢٣٩٦
ترفع الأيدي في الصلاة، وإذا رأى الميت، وعلى الصفا ٩٤٠
ترك من الكعبة في الحجر نحواً من ستة أذرع ٩٨٨
تزوج ابن الزبير أو الزبير - منك الربيع - امرأة ١٩٠٣
تزوج امرأة أخيه وهي ترضع ابن أخيه، فقال: والله لا ٢٣٣٠
تزوج امرأة فرنى بها قبل أن يدخل بها فرفع إلى علي ٢٣٠٥
تزوج امرأة، ولم يدخل بها حتى طلقها فأرسل إليها ١٦١٩
تزوج امرأة ولها ابنة من غيره وله ابن من غيرها، ففجر ١٥٦٤
تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بكاحه ١٧٧٧
تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة ١٦٧٥
تزوج عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة، فقالت له: ١٧٩٩
تزوج على وزن نواة ١٧٥٣
تزوج؛ فإن ولد لك ولد فعاش من بعدك دعوا ١٧٤١
تزوج ميمونة وهو حلال ١٧٧٤
تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ١٧٦٢
تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ابنة سبع وتني بي وأنا ابنة ٣٠٥٢
تزوجني رسول الله ﷺ وأنا ابنة سبع وتني بي وأنا بنت ١٧٦٢
تسحب العقيقة، ولو بعصفور ٢٥٩٩
الشهيد ٢٦٩٤
تظهره وتحبر به أهلها فسوف يبلغه ١٨٢٤
تعال أما قلت في الماء أين أطول نفساً؟ ونحن ١١١٣
تعال حتى أقامك مالي وأثرك لك عن أي ١٦٠٩
تعال نحكم أنا وأنت فحكنا عليه بعتر، وذكر في ٢٦٨٥
تعد من يوم طلقها قال ابن ١٨٧٢
تعقل العاقلة الخطأ كله إلا ما كان دون الموضحة ٢٨٣٧
تعلّمون ديناً خيراً من دين آدم؟ وقد كان آدم ينكح نبيه ١٤٧٣
تغتسل من طهر إلى طهر وتتوضأ لكل صلاة؛ فإن ٢٥٦٦
تغليظ الإبل، فقال مائة من الإبل من ١٩٨٣
تغليظ الإبل، فقال مائة من الإبل من الأصناف كلها ١٩٨٣

- تَفْطِرُ وَتُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مَدًّا مِنْ جِنَظَةٍ. قَالَ — ٢٧٤١
تَقْرُصُهُ، وَلَمْ يَقُلْ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ — ١٠٧
تَقْصُرُ الصَّلَاةَ إِلَى عُسْفَانَ وَإِلَى الطَّائِفِ وَجَلَدَهُ. وَهَذَا — ٢٤٦٥
تَقْضَى حُجَّةُ الصَّغِيرِ عَنْهُ حَتَّى يَعْزَلَ، فَإِذَا عَقَلَ وَجَبَتْ — ٧٨٧
تَقْطَعُ الرَّجُلُ مِنَ الْكُفْرِ الَّذِي فِيهِ الْوَفْصَلُ بَيْنَ السَّاقِ — ٢٤٠٩
تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا — ٢٨٠٤
تَقْلَدُ هَذَا السِّيفَ فَتَقْلُدُهُ فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ — ٢٩١٣
تَقْلَدُ هَذَا السِّيفَ فَتَقْلُدُهُ فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ — ٢٩١٣
تَكَارَى أَرْضًا، فَلَمْ تَزَلْ يَبِيدُوهُ حَتَّى هَلَكَ قَالَ ابْنُهُ: فَمَا — ١٣٤٥
تَكْبِيرُ الْإِمَامِ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ — ٤٨٦
التَّكْبِيرِ تَحْرِيمُ الصَّلَاةِ، وَأَنْقِضَاهَا التَّسْلِيمَ — ٢٤٨١
التَّكْبِيرُ عَلَى الْمَسَافِرِينَ، وَعَلَى الْمُقِيمِينَ، وَعَلَى الَّذِي — ٢١٨٦
تَكَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السُّهُرِ بَعْدَ — ٢٣٩١
تَكَلَّمَ لَا بَأْسَ، فَقَالَ عُمَرُ: ارْتَشَيْتِ وَأَصَبْتَ مِنْهُ. فَقُلْتُ: — ١٥١٦
تَلَاعَنَ عُرَيْبٌ وَامْرَأَتُهُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مَعَ النَّاسِ — ١٧١٦
تِلْكَ حَاجَتُكَ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ لَهُ، فَنَادَى بِالرَّجُلَيْنِ — ٢١٥١
تِلْكَ ضَالَّةٌ لَا تُبْتَنَى — ١٠٩٢
تِلْكَ الضَّالَّةُ لَا تُبْتَنَى — ١١٣١
تِلْكَ الْوَرْقُ بِالْوَرْقِ وَكَرِهَ ذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ فِيمَا — ٢٦٩٧
تَمَاقُلَ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ وَهُمَا — ٨٦١
تَمَثَّلَتْ صَلَاتُكَ. وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا وَيَزْعُمُونَ أَنَّ عَلَيْهِ — ٢٢٣٧
التَّمَرُّ فِي النُّخْلِ يَبَاحٌ بِالتَّمَرِ فَقُلْتُ إِنَّ عُلَيْمَةَ مَكِيلَةَ — ١٢٥٩
تَنَاجَتْ. قَالَ: فَإِنِّي تَصَدَّقْتُ — ١٣٩٣
تَنَزَّحَ حَتَّى تَغْلِبَهُمْ. قَالَ: وَلَسْنَا وَلَا لِيَاهِمُ نَقُولُ بِهَذَا! أَمَا — ٢٢١٧
تَنْصَرُّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَأَتَيْتُ بِهِ إِلَى عَلِيٍّ ﷺ فَجَعَلَ يَغْرُضُ — ٢٤١١
تَنَفَّلَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ — ٢٥٠٦
تَوَضَّأَ بِالسُّوقِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ — ٦٢
تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا — ٢٩٦٢
تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَاسْتَشَقَّ — ٦٣
تَوَضَّأَ عَلِيٌّ ﷺ فَغَسَلَ ظَهْرَ قَدَمَيْهِ، وَقَالَ: لَوْ لَا أَنِّي — ٢٢١٢
تَوَضَّأَ فَحَسِرَ الْعِمَامَةُ عَنْ رَأْسِهِ وَمَسَحَ مُقَدَّمُ رَأْسِهِ أَوْ قَالَ — ٥٧
تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ — ٦٥
تَوَضَّأَ مِنْ مَاءِ نَصْرَانِيَّةٍ فِي جِرَّةٍ نَصْرَانِيَّةٍ — ٢٢
تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِنَاصِيئِهِ، وَعَلَى عِمَامَتِهِ وَحُقَيْهِ — ٥٦
تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ — ٢٩٦٤
تَوَفَّى حَاطِبٌ فَأَعْتَقَ مَنْ صَلَّى مِنْ رَقِيقِهِ وَصَامَ وَكَانَتْ — ٢٦٢
تَوَفَّى عَنْ يَسَعَ نِسْوَةٍ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ — ١٧٩٢
تَيَمَّمَ — ٨٥
تَيَمَّمَ بِمِرْيَدِ الْعَنَمِ وَصَلَّى الْعَصَرَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ — ٢٧٢٢
تَيَمَّمَ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ — ٨٤
ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَأْكُلَ — ١٩٢٠
ثُمَّ تَزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ تَحْكُمَ قَالَ — ١٦١٨
ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ — ٣٠٨٨
ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ — ٤٩١
ثُمَّ مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً أُخْرَى، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي جَائِعٌ — ٢١٥١
ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ — ٩٧١
ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا يَقُولُ وَلَدَكَ أَنْفَقَ — ١٦٤٣
جَاءَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي أَلْفًا، فَقَالَ — ٣١٦٦
جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَاللَّهِ مَا لِي — ١٦٩٧
جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْرَيْتُ أَنَا — ٢٦٨٥
جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ لِي مَالًا وَعِيَالًا، وَإِنَّ لِي — ١٩٦٦
جَاءَ بِغُلَامٍ لَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ: اقْطَعْ يَدَ — ٢٦٦٠
جَاءَ الْحَدِيثُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَرَفِقٍ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ — ٦٤٦
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ عِنْدَ دَارِ الْقَضَاءِ يَسْأَلُهُ — ١٥٩١
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ — ١٠٩
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ — ١٠٩
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: — ٢٦٢٩
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ — ٤٩٨
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ رضي الله تعالى عنه، فَقَالَ: إِنِّي — ٦٩٨
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه، فَقَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ — ٢٤١٩
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ — ١٣٩٦
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي ١٦٤٣، ١٦٥٦ — ١٦٥٦
جَاءَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَ الظُّهْرِ، فَقَالَ: إِنِّي ظَلَمْتُ الْيَوْمَ لَا — ٢٤٩٥
جَاءَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ إِلَى عَلِيٍّ ﷺ وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا — ١٧٩٨
جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ قَالَ: أَخْلَافُ بَيْنَ — ٨٧٨
جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَابْنَ الْعَاصِ عَنْ — ١٧٨٧
جَاءَ رَجُلٌ يَسْتَفْتِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ — ١٧٢٣
جَاءَ رَجُلٌ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ قَرِيبًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ — ١٦١
جَاءَ رَسُولُ ابْنِ صَفْوَانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ يُعَالِجُ — ٢٠٦٠

- جاء الطُّفْلُ بْنُ عَمْرٍو وَالدَّوْمِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٩٣
- جاء عَبْدُ قَبِيحٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَسْمَعْ ١٢٩٢
- جاء عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ١٣٧٨
- جاء عُمِي مِنَ الرُّضَاعَةِ أَفْلَحُ بْنُ أَبِي الْقَعْسِ يَسْتَأْذِنُ ٢٧٨٠
- جاء كِتَابٌ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي، وَهُوَ يَبْنِي ٦٨٣
- جاء مَكَّةَ مَرَّةً سَبِيلَ طَبِئٍ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ ٥٣٦
- جاء مُهْلًا بِالْحَجِّ فِي شَهْرِ رَجَزَانَ كَيْفَ كُنْتُ قَائِلًا لَهُ؟ ٩١٠
- جاء نَعْيُ جَعْفَرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلُوا لَالِ جَعْفَرٍ ٦٠٤
- جاء وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَنْحَرُ هَذِيهً، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ ٩٣٧
- جاء يَعُودُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَابِتٍ فَرَجَدَهُ قَدْ غَلِبَ فَصَاحَ بِهِ ٦٠٩
- جاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ٧٢
- جاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ١٨٤٦
- جاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَسْأَلُهُ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ ٨١
- جاءَتْ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي ٣١٦٩
- جاءَتْ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي ١٨٧٧
- جاءَتْ تَشْكُو شَيْئًا يَبْدِيهَا فِي الْفَلَسِ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ ١٦٦٩
- جاءتكَ وَاللَّهِ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِه ٨٠٨
- جاءَتْني بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبَتْ أَهْلِي عَلَى نِسْعٍ ٣٠٦٥
- جاءَتْني بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبَتْ أَهْلِي عَلَى ٢٠٨٣، ١٤٢٧
- جاءَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَيْتُ نَفْسِي لَكَ فَمَاتَ قِيَامًا ١٧٥٢
- جَائِزٌ لَهُ أَنْ يُسَمَّى أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ١٧٢٦
- جاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فَصَلَّى فِي مَسْجِدِنَا، وَقَالَ ١٩٨
- جاءَنِي رَجُلَانِ فَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنَا نَصِيقُ ٦٤٩
- جاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطْبَنِي فَقُلْتُ لَهُ: مَا مِثْلِي نَكَحَ ١٧٩٤
- جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ حَبْجَةٍ ٨٥٥
- جَابِرٌ قَالَ طَلَّقْتُ خَالَتي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلًا لَهَا ١٨٥٢
- الْجَارُ أَحَقُّ بِسِقْيِهِ ٢١٧٥، ٢١٧٨، ٣١٢٢
- الْجَارُ أَحَقُّ بِسِقْيِهِ مَا كَانَ ٢١٧٧
- الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَتَيْهِ يُتَنَظَّرُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ غَايِبًا إِذَا كَانَتْ ٣١٢٣
- جَنَّتْ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: هَذَا ١٣٣٠
- جَدِيدٌ ٢٣٩٧
- جَعَلَ آتِنَةُ ثَلَاثًا ٢٣١٣
- جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ لَا يَبْلُغَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِيهِ الْحَلَبَ ٢٥٧٣
- جَعَلَ الْعُمَرَى لِلْوَارِثِ ١٣٨٨
- جَلَّتْ عَائِشَةُ لِلنَّسَاءِ عَنْ ثَلَاثٍ، لَا صَدْرَ لِمَا يَخْصِي إِذَا ١٠٠٧
- جَلَدَ امْرَأَةً فِي الزَّيْنِ وَعَلَيْهَا دِرْعٌ قِيلَ لِي: ٢٣٩٧
- جَلَدَ الشَّارِبَ الْعَدَدَ الَّذِي قَالَ يُقْتَلُ بَعْدَهُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ ٣١١٤
- جَلَدَ شُرَاحَةَ يَوْمَ الْخُمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: ٢٣٩٦
- جَلَدَ الْوَلِيدَ بِالْمَلْيَةِ بِسَوْطٍ لَهُ طَرَفَانِ أَرْبَعِينَ فَذَلِكُ ٢٤١٦
- جَلَدَ الْوَلِيدَ بِسَوْطٍ لَهُ طَرَفَانِ ٢٠٧٧
- جَلَدَ الْوَلِيدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ. وَهُمْ يَخَالِفُونَ هَذَا ٢٤١٦
- جَلَسْتُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَا يَنْفِرُونَ أَحَدٌ ١٠٠٦
- جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ لِي بَيْنَ ١٥٥٢
- جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتِي وَرَجُلٍ مِنْ تَقِيفٍ وَابْنِهِ ١٥٥١
- جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَلَمْ يَتَطَوَّعْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى ٢٥٠٧
- جَمَعَ الطَّرِيقَ رَكْبًا فِيهِمْ امْرَأَةٌ تُبِّبُ فَجَعَلْتُ أَمْرَهَا يَدِي ٢٦١٥
- جَمَعَتِ الطَّرِيقَ رَكْبًا فِيهِمْ امْرَأَةٌ تُبِّبُ فَوَلَّتْ رَجُلًا مِنْهُمْ ١٥٦٦
- الْجُبُّ لَا يَتَيَمَّمُ. وَلَيْسُوا يَقُولُونَ بِهَذَا، وَيَقُولُونَ لَا ٢٢٢٢
- الْجُبُّ الْمُحْرِمُ وَغَيْرُ الْمُحْرِمِ إِذَا اغْتَسَلَ ذَلِكَ جَلَدُهُ إِنْ ٨٦٠
- الْجُهَنِيُّونَ لَيْسَ كَذَلِكَ إِنَّمَا هُمْ مَوَالِي صَاحِبِنَا. فَإِذَا مَاتَ ١٤٢٩
- الْحَاظِ تَكُونُ فِيهِ النُّخْلَةُ فَتَرْهَى فَيُؤْكَلُ مِنْهَا قَبْلَ ١٢٢٢
- حَاضَتْ صَفِيَّةٌ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ فَذَكَرَتْ حَيْضَهَا ٩٩٧
- حَاضَتْ صَفِيَّةٌ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ فَذَكَرَتْ حَيْضَهَا لِرَسُولٍ ٩٩٧
- حَاكٌ فِي نَفْسِي الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ بَعْدَ الْغَاظِ وَالْبَوْلِ ٧٠
- الْحَامِلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعْتَدُ بِآخِرِ ٢٣٢١
- الْحَامِلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَهَا النُّفَقَةُ مِنْ جَمِيعِ ٢٣٢٠
- حَبَسَ أَصْلَهُ وَسَبَلَ ثَمَرَتَهُ ١٣٧٨
- حُسَيْنًا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ ١٣٧
- حَتَّى تَحْمَرَ، وَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ فِيمَ يَأْخُذُ ٢٥٢٢
- حَتَّى يَأْتِي خَازِنِي مِنَ الْعَابَةِ فَحَفَظْتُهُ لَا شَكَّ ١١٩٦
- حَتَّى يَأْذَنَ أَوْ يَتَرَكَ ٣١٥٣
- حُتَيْبٌ، ثُمَّ أَقْرَصِيهِ بِالْمَاءِ، ثُمَّ رُشِيهِ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ ٣٨
- حُتَيْبٌ، ثُمَّ أَقْرَصِيهِ بِالْمَاءِ، ثُمَّ رُشِيهِ وَصَلَّى فِيهِ ٤٤
- حُتَيْبٌ، ثُمَّ أَقْرَصِيهِ، ثُمَّ رُشِيهِ وَصَلَّى فِيهِ ١٠
- حَتَّى عَلَى الْمَيْتِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ يَبْدِيهِ جَمِيعًا ٥٩٦
- حَجَّ آدَمُ فَلَقِيَتْهُ الْمَلَكَةُ، فَقَالَتْ بَرٌّ تُسَكُّ يَا آدَمَ لَقَدْ ٨٥٤
- الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ لَيْسَ فِيهَا عُمْرَةٌ. وَلَيْسُوا يَأْخُذُونَ ٢٤٩٨
- حَجٌّ فِي الْفِتَنِ فَأَهْلٌ، ثُمَّ نَظَرَ، فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ ٢٧٥٦
- الْحَبْجَةُ الْوَاجِبَةُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ٨٠٤
- الْحِجْرُ مِنَ التَّيْتِ قَالَ اللَّهُ - ٩٨٦

- حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمَرٍ وَأَمَرَ ٣١٩٠
 حُجْبِي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ حَبَسْتِي ٢٥٠١
 حَدَّثَ جَارِيَةٌ لَهَا زَنْتٌ ٢٠١١
 حَدَارَ فَأَصَابَتْ نَيْبَتُهُ فَكَسَرَتْهَا فَرَفَعَ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ ٢٣٦٤
 حَدَارَ، وَقَالَ الْآخَرُ: حَدَارَ فَأَصَابَتْ نَيْبَتُهُ فَكَسَرَتْهَا فَرَفَعَ ٢٣٦٤
 حَدِيثُهُ أَلَمْ تَرَنِي قَدْ تَابَعْتُكَ؟ ٣٢٢
 حَرَّقَ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ ١٥٠٨
 حَرَّقَ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ. فَقَالَ قَاتِلُ: وَهَانَ ١٥٢٥، ١٥٠٩
 حَرَمْتُ عَلَيْكَ ١٨٨٥
 حِسَابُكُمْ عَلَى اللَّهِ أَحَدُكُمْ كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ ١٧٠٠
 حِسَابُكُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَحَدُكُمْ ١٩١٤
 حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ فِي أَعْلَى الْوَادِي هَا هُنَا، وَفِي الْحَجِّ ٣٠٨
 حَسَنًا قَالَ: فَلَا بَأْسَ ٢٦٧٥
 حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيهِمْ وَيَتِي الْمَطْلَبِ. فَقَالَ: يَا ١٤٦١
 حَضَرَتْ شَرِيحًا فَقَسَى لِأَعْمَى بِالْعُمَرَى، فَقَالَ لَهُ: ٢٥٩٨
 حَضَرَتْ عُمِّي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ تَوَخَّذَ الصَّدَقَاتِ ٧١٧
 حَقَّقْتُمْ بِأَيْمَانِكُمْ مَوَاءَكُمْ، وَلَا يَبْطُلُ دَمٌ مُسْلِمٍ. قُلْنَا: ٢١١٧
 حَكَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: إِذَا ٢٠٥١
 حَكَمَ فِي الثَّرْوَةِ بِجَفْرَةٍ أَوْ جَفْرَةٍ ٢٦٨١
 حَكَمَ فِي الثَّرْوَةِ جَفْرًا أَوْ جَفْرَةٍ ٢٥٠٨
 حَلَالَ، ثُمَّ دَعَاهُ أَوْ أَمَرَ بِهِ فُدِّيهِ، فَقَالَ: كَيْفَ قُلْتَ فِي ١٦٤٨
 حَلَفَ عَلَى الْمَنِي فِي ٢١٣٤
 حَلَّقَ الرَّأْسَ لَهُ قَدْزَر؟ قَالَ: نَمْ ١٩٩٣
 حَلَّقَ الرَّأْسَ لَهُ قَدْزَر؟ قَالَ: نَمْ أَعْلَمْ ١٩٩٣
 حَمَى النَّفِيعَ ١٣٦١
 حَمَلَتْ حَمَالَةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: يَا ١٣٣٦
 حِينَ اعْتَرَفَ عِنْدَهُ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ وَأَمَرَ بِهِ ٢٢٠٣
 حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ فَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا لَيْسَ بِكَ ١٦٦٣
 حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا لَيْسَ بِكَ ١٧٩٣
 حِينَ ثَوْبُ الْمُؤَذِّنِ، فَقَالَ آيْنُ السَّائِلُ عَنْ الْوَتْرِ نَعَمْ سَاعَةٌ ٢٥٠
 حِينَ حَاصَرَ الطَّائِفَ أَمَرَ بِكَرَمٍ لِبَنِي الْأَسْوَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ ٢٨٩٣
 حِينَ قَدِمَ الشَّامَ شَكَكَ إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ وَبَاءَ الْأَرْضَ ٢٠٦٩
 حِينَ لَاعَنَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى ١٦٩٠
 خَاصَمْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ فَقَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ ٢٠٩٥
 خَبَطَ عَبْدُ اللَّهِ الْخَصَا يَدُوْهُ خَبْطَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: لَيْتَكَ ٢٤٥٩
 خَذَ مَا يَكْفِيكَ، وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ ١٦٥٥
 خَذَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ٦٣١
 خَذَ مِنَّا مِنْ خَيْلِنَا، وَمِنْ رَقِيقِنَا صَدَقَةً قَاتِي، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى ٢٦٧٣
 خَذَ مِنْهَا فَأَخَذَ مِنْهَا وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا ١٣٣٢، ١٦٦٨، ١٨٠٠
 خَذَ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: مَا أَجِدُ أَحَدًا أَخُوجَ مِنِّي ٧٧٤
 خَذَ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَحَدًا ٧٧٣
 خَذَ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَخُوجَ ٢٦٢٧
 خَذَهُ، فَأَخَذَهُ، ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْظِرُوا إِلَى هَذَا جَاءَ ٣٧٥
 خَلُّوا بِسَمِ اللَّهِ وَبِقَبْضِ عَبْدِ اللَّهِ يَدَهُ، وَقَالَ: إِنِّي ٢٠٨١
 خَلُّوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلَ الْبَكْرِ ٣١١٢، ٢١٥٦
 خُلِّيَ فِرْصَةٌ مِنْ سِلَاقٍ فَتَطَهَّرِي بِهَا، فَقَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ ٨١
 خُلِّيَ مَا يَكْفِيكَ، وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ ١٦٤١، ١٦٤٢
 ١٦٥٠، ١٦٤٩
 خُلِّيَهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ ٢٠٨٣، ١٤٢٧
 خُلِّيَهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَنَى ٣٠٦٥
 خُرَّ سَاجِدًا ٢٢٨٣
 الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ ٣١٨٥، ٣١٨٤
 خَرَجَ إِلَى ذَاتِ النَّصِيبِ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ قَالَ مَالِكٌ: وَهِيَ ٢٤٦٦
 خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ ٢٩٨٢
 خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِرًا، فَقَالَ: إِنْ صُدِدْتُ عَنْ ٩٢٧
 خَرَجَ حِينَ ثَوْبُ الْمُؤَذِّنِ، فَقَالَ: آيْنُ السَّائِلُ عَنْ الْوَتْرِ؟ ٢٢٦٩
 خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى، وَخَوَّلَ رِدَاهُ ٥٠٠
 خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ ٥٠٤
 خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ لَا يُسَمَّى حَجًّا وَلَا ٨١١
 خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَوَيْدَ ٢٩٧٨
 خَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ ٢٠٧٠، ٢٠١٨
 خَرَجَ فِي مَرَضِهِ فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ٢٩٥
 خَرَجَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ لَيْلًا فَاعْتَمَرَ وَأَصْبَحَ بِهَا ٨٢٠
 خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُسَمَّى حَجًّا وَلَا عُمرَةً يَنْتَظِرُ ٣٢١٢
 خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِكَرَاعِ الْغَمِيمِ ٦١٦
 خَرَجَ يَسْتَسْقِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ٢٤٩٢
 خَرَجَ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ فَسَمِعَهُ السَّائِبُ يَقُولُ إِنِّي ٢٠٧٢
 خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِالطَّرِيقِ كَسِرَتْ فُخْذِي ٩٣٢
 خَرَجْتُ عَائِشَةً إِلَى مَكَّةَ وَمَعَهَا مَوْلَاتَانِ لَهَا وَغُلَامٌ لِبَنِي ٢٠٣٦
 خَرَجْتُ مَعَ جَدِّ لِي عَلَيْهَا مَسْنِي إِلَى نَيْبَتِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا ٢٧٦٩

- خَرَجَتْ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِلَى الْجَزْفِ فَظَنَرُ ٧٣
- خَرَجْنَا حُجَّابًا فَأَوْطَأَ رَجُلٌ مِنَّا يُقَالُ لَهُ أَرَيْدُ ضَبًّا، فَفَقَرُ ١٠٥٧
- خَرَجْنَا حَجِيبًا فَأَوْطَأَ رَجُلٌ مِنَّا يُقَالُ لَهُ أَرَيْدُ ضَبًّا، فَفَزَرَ ٢٦٨٣
- خَرَجْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى الْحِجْمِ فَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَهِنَا ١٢٧
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَمِنَّا مَنْ ٢٥٨٣
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَمِنَّا مَنْ أَهْلُ ٢٥٨٣
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ حَجِّينَ، فَلَمَّا التَّيْنَا كَانَتْ ٢٦٣٩
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ خَيْبَرَ، فَلَمَّا التَّيْنَا كَانَتْ ١٤٣٩
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّتِهِ لَا تَرَى إِلَّا ٨١٠
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِيَحْمِسَ بَقِيعَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ لَا ٨٠٨
- خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِيَحْمِسَ لِيَالِ بَقِيعَ مِنْ ذِي ٣٢١١
- خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى إِذَا أَتَى الْيَذَاءَ فَظَنَرْتُ مَذُ ٨٠٦
- خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ ٨٠٧
- خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي ٨٠٧
- خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةٍ لَا تَرَاهُ إِلَّا الْحَجَّ حَتَّى إِذَا كُنَّا ٩٩
- خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ ثُبُوكَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ١٢٦
- خَرَجُوا يَشْيَعُونَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلُّوا ٣٠٠٤
- خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى بِنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي صِفَةِ زَمَرَمَ ٣٠٨٦
- خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَحَكَى ابْنُ عَبَّاسٍ ٣٠٨١
- خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَحَكَتْ أَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ٣٠٨٣
- خَشِيتُ الْحَرَّ عَلَيْكُمْ ٢٤٤٥
- الْخَطَأُ شَيْءُ الْعَمْدِ بِالْخَشْيَةِ وَالْحَجَرِ الصُّخْرُ ثَلُثُ حِفَاقٍ ٢٣٥٩
- خَطَبَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم امْرَأَةٌ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي صَدَاقِهَا: ٢٧٨١
- خَطَبَ رَجُلٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: وَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ ٣٩٣
- خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ٣٩٠
- خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة، فحمد الله عز وجل ٣٩٠
- خطب الناس في بعض معازيه قال عبد الله بن عمر ٢٠٦٢
- خطب يوماً، فقال: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ٣٩١
- خطب يوماً، فقال في خطبته أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا عَرَضٌ حَاضِرٌ ٣٩٢
- خطبها فساق يكَاحَهَا وَبَنَاءُهَا بِهَا وَقَوْلُهُ لَهَا إِن شِئْتَ ١٦٦٤
- خَلَّ أَبَاكَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: إِذَا أَذْخَلْتُ ٢٦٣٣
- خَلَّ أَبَاكَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: إِذَا أَذْخَلْتُ رَجُلِيكَ فِي ٢٦٣٣
- الْخِلَافُ شُرُ ٢٤٨٤
- خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا ١٠٩
- خَمْسَ مِنَ الدُّوَابِّ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحُلِّ ١٠١٠
- خَمْسَ مِنَ الدُّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ ٢٥٧٨
- خِيَارُكُمْ الَّذِينَ إِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا الصَّلَاةَ وَأَقْطَرُوا، أَوْ ٣٣٩
- خَيْرَ رَسُولٍ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم رَجُلًا بَعْدَ النَّبِيِّ، فَقَالَ الرَّجُلُ: ١١٨١
- خَيْرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ ١٦٤٥
- خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خَلَقَ اللَّهُ ٤٢٠
- خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ٢٣١٠
- خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَاخْتَرَنَاهُ فَلَمْ يَعْذْ ذَلِكَ ٢٣١٠
- خَيْرَتِي عَلَيَّ بَيْنَ أُمِّي وَعَمِّي، ثُمَّ قَالَ لِأَخِي لِي أَصْغَرَ ١٦٤٦
- خَيْرَتِي عَلَيَّ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ أُمِّي وَعَمِّي، وَقَالَ لِأَخِي لِي أَصْغَرَ ١٦٤٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَمَرَهَا أَنْ ١١٤١
- دَبَّرَ جَارِيَتَيْنِ لَهُ؛ فَكَانَ يَطْوُهُمَا وَهُمَا مُدْبِرَتَانِ ٢٩٣٤
- دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَّا غُلَامًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ: النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ٢٩٢٧
- دَبَّرَتْ جَارِيَةٌ لَهَا فَسَحَرَهَا فَاعْتَرَفَتْ بِالسَّحْرِ فَأَمَرَتْ بِهَا ٢٦٩٥
- دَخَلَ أَغْرَابِي الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا ٨٩
- دَخَلَ حَمَامُ الْحَقِيقَةِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ١١١٥
- دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْمَسْجِدَ يَوْمَ ٧٥
- دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ: ٣٧٣
- دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رِيَالًا فَلَذَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ نَوَضًا ٦٦
- دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ خَاضَةٌ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: مَا ١٨٤٨
- دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَشْكِي وَتَهْوِيَةٌ تَرْفِيهَا، فَقَالَ أَبُو ٢٦٤٤
- دَخَلَ عَلَيَّ صلى الله عليه وسلم بَيْتَ الْمَالِ فَأَضْرَطَ بِهِ، وَقَالَ: لَا أَشْهِي ٢٣٧٤
- دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ٦١٢
- دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ ٦١٣
- دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَصَلَّى ٦١٣
- دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ إِنَّا خَبَأْنَا لَكَ خَيْسًا ٧٧٨
- دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ إِنَّا خَبَأْنَا لَكَ خَيْسًا، فَقَالَ ٦١٢
- دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ تُوفِّيَتْ أُبَيَّتُهُ، فَقَالَ اغْسِلْنَاهَا ٥٥٨
- دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكَعَةً، ثُمَّ خَرَجَ ٦٢٢
- دَخَلَ فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خَبِزٌ وَأَذَمَ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ، فَقَالَ أَلَمْ أَرِ ١٣٧٧
- دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ قَالَ ١٥٨
- دَخَلَ مَكَّةَ فَاسْلَمَ أَكْثَرَ أَهْلِهَا، وَصَارَتْ دَارُ الْإِسْلَامِ ١٦٠٥
- دَخَلَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بَيْتَ مَيْمُونَةَ فَأَتَى بِضَبٍّ مَخْنُوفٍ ٣٠٣٣
- دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حِينَ ١٨٤٦
- دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوفِّيَ ١٨٤٦

- دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بِالْهَاجِرَةِ فَوَجَدَتْهُ يُسَبِّحُ فَقَمَتَ وَرَاءَهُ ٢٤٤٢
 دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَتْ: إِنَّ رِبْعَةَ بِنَ ٢٦٦٩
 دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى أَبِي الَّذِي بَطَّهَرُ ١٩٣١
 دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ ٢١٦٨
 دَخَلْتُ مَعَ يَسْوَةَ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ ابْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ نَظَرُ ١١٣٣
 دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فِي دَارِهِ فَصَلَّى بِنَا، فَلَمَّا رَكَعَ طَبَّقَ ٢٤٤٣
 دَعَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَأَتَاهُ فَجَلَسَ، وَوَضَعَ الطَّعَامَ ٢٠٨١
 دَعَا بِصَحِيفَةٍ فَرَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ بِهَا إِلَى مُعَاذِ بْنِ ٦٤٤
 دَعَا نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ فِيهِمْ أَبِي بْنُ كَعْبٍ ٢٠٨٠
 دَعَا الْيَهُودَ فَسَأَلَهُمْ فَحَدَّثُوهُ حَتَّى كَذَبُوا عَلَى عِيسَى ٢٨٦٣
 دَعَاهُ بَعْضُ أَمْرَائِهِمْ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ ١٦٨١، ١٨٩٠
 دَعَتْ النَّبِيَّ إِلَى طَعَامٍ صَنَعَتْهُ فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ قَوْمُوا ٣٠٧٦
 دَغْنِي أَعَالِي هَذَا الَّذِي بَطَّهَرُكَ، فَإِنِّي طَيِّبٌ، فَقَالَ: أَنْتَ ١٩٣١
 دَغْنُ، فَإِذَا وَجِبَ، فَلَا تَبْكِينَ بَاكِيَةً قَالُوا، وَمَا الْوُجُوبُ ٦٠٩
 دُعِيَ وَهُوَ يَسْتَحِمُّ لِلْجُمُعَةِ لِسَيِّدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ ٣٥٥
 دِيَّةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةً مِنْ ١٩٧٧
 دِيَّةَ كُلِّ مُعَاهِدٍ فِي عَهْدِهِ أَلْفٌ دِينَارٍ ٢٨٣٠
 الدِّيَّةُ لِلْعَاقِلَةِ وَلَا تَرْتِ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا شَيْئًا حَتَّى ١٩٦٠
 الدِّيَّةُ الْمَاشِيَّةُ أَوْ الذَّهَبُ؟ قَالَ: كَانَتْ الْإِبِلُ ١٩٨٩
 الدِّيَّةُ الْمَاشِيَّةُ أَوْ الذَّهَبُ؟ قَالَ: كَانَتْ الْإِبِلُ حَتَّى كَانَ ١٩٨٩
 دِيَّةَ الْمُعَاهِدِ دِيَّةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ ٢٨٢٧
 دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ سِوَا ٢٨٣١
 الدُّنْيَارُ بِالْدُّنْيَارِ وَالذَّرْهَمُ بِالذَّرْهَمِ لَا فَضْلَ ٣١٠٠، ٢٦٠٣
 ذَاكَ مَالٌ فَضَعَ قَالَ فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَحَسَبَهَا ٦٩٩
 ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَرَّةٍ ١٧٣٨
 ذَكَرَ أَنَّ ابْنَهُ زَيْنَ بِأَمْرٍ أَوْ رَجُلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَقْضِي ٣١١١
 ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ: كَانَ يَوْمًا ٣٠١٠
 ذَكَرَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيْلٍ قَبِيلَ إِثْنِهَا قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ رَسُولُ ١٠٠٠
 ذَكَرَ صَلَاةَ الْخَوْفِ فَسَأَفَهَا، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ كَانَ خَوْفًا أَشَدَّ ٤٢٨
 ذَكَرَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى جَلِيلِهِ بِعِشْلِ مَعْنَى ٢٥٣٢
 ذَكَرَ عَنْهُ زَوْجٌ بَرِيرَةٌ، فَقَالَ: كَانَ ذَلِكَ مُثِيتَ عَبْدِ بَنِي ١٦٨٨
 ذَكَرَ لَهُ الْمَجُوسُ، فَقَالَ: مَا أَزْدِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي ١٤٧٥
 ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا إِنْسَانٌ ٤١٩
 ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا يَمْتَنِعُكَ ذَلِكَ ٢٠٨٥
 ذَكَرْتُ مُنِي بَلْ أَبَدًا بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٤٥٩
 ذَلِكَ أَبَعَدَ لَكَ مِنْهَا ٢٥٩٣، ١٣٨٥
 ذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ ٢٩٢١
 ذَلِكَ الْمَعْرُوفُ أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُهُ طَعَامًا وَبَعْضُهُ ١٣٠٥
 ذَهَبَ إِلَى بَنِي جَمَلٍ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ ٨٨
 ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرٍو بْنِ عَزَوٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ وَخَانَتْ ٣٣٣، ٢٧١
 الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ١١٩١
 الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ١١٨٢
 الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبَا إِلَّا هَاءَ ١١٩١، ١١٩٢
 ذَهَبَ حَقُّكَ ١٣٢٢
 ذَهَبَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْمُرْمَلِ حِينَ ٦٢٦
 ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ فِي غَزْوَةِ بُرُكٍ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى ٢٦٣٢
 ذَهَبْتُ أَنَا وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ إِلَى عَائِشَةَ وَهِيَ مُعْتَكِفَةٌ فِي ٢١٤٩
 ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ، فَقَالَ: كُلُّ ذَلِكَ ٢٤٣٣
 ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ٢١٥
 رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: ٢٦١
 رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: مَا ٣٠٢٩
 رَأَى بَدَأَ فَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ، ثُمَّ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ فَرَمَلَ ثَلَاثَةً ٩٤٦
 رَأَى فِي الْمَسْجِدِ وَمَطَرَتِ السَّمَاءُ، وَهُوَ فِي السَّقَايَةِ ٥١٣
 رَأَى أَبَا ذُرٍّ يُكْرِ الرَّكُوعَ، وَالسُّجُودَ فَقِيلَ لَهُ: ٦٢٤
 رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يُصَلِّي فَوْقَ ظَهْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِصَلَاةٍ ٣٢٣
 رَأَى أَبَاهُ يَسْمَعُ عَلَى الْخُفَيْنِ ٢٦٣٦
 رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ يَرُدُّ مِنْ جَاوَرِ الْحِقَاتِ غَيْرَ ٨٤٤
 رَأَى ابْنَ عُمَرَ فِي جَنَابَةِ رَافِعِ بْنِ خَلِيفٍ قَائِمًا بَيْنَ ٥٦٦
 رَأَى ابْنَ الْمُسَيَّبِ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى، وَعَلَيْهِ بُرْنُسٌ ٤٥٠
 رَأَى حَلَّةَ سَيِّرَةٍ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ٣٦٨
 رَأَى الْخَلِيفَ مَعَ النِّسَاءِ ٢٣٧٦
 رَأَى رَجُلًا مُحْتَزِمًا بِحِجْلِ آبِرَقٍ، فَقَالَ انْزِعِ الْحَبْلَ ٨٨٠
 رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ قَامَرَةٌ أَنْ يُعِيدَ ٣٠٧٥
 رَأَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَجُلًا يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مِيقَاتٍ ٨٤٩
 رَأَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ ٤٥١
 رَأَى عَلِيًّا ﷺ فَقَالَ ذَلِكَ ٢٢١٤
 رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقْدُمُ النَّاسَ أَمَامَ زَيْنَبَ بِنْتُ ٥٨٧
 رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُودُ بَعِيرًا لَهُ فِي طِينٍ بِالسُّفْيَا ١١٣٢
 رَأَى عُمَرَ يَقُودُ بَعِيرًا لَهُ فِي طِينٍ بِالسُّفْيَا ٢٦٧٦

- رأى قومه يحلفون بين المقام، والبيت، فقال أعلى دم؟ ٢١٠٣
- رأى مجاهداً يؤمل يوم النحر ٩٨٠
- رأى معاوية صلى الله عليه وسلم، ثم أوتر بركعة لم يزد عليها ٦٢٧
- رأى النبي ﷺ رجوع من المصلى يوم عيد فسلك على ٤٦١
- رأى النبي ﷺ ينزل الناس بيني منازلهم وهو ١١٤٥
- رأى عائشة رضي الله عنها النساء يسعين بالبيت ٩٨٣
- رأى أبا بكر الصديق واقفاً على فزح وهو يقول أيها ١١٣٨
- رأى أبا سعيد الخدري جاء ومروان يخطب فقام ٣٧٥
- رأى أبا هريرة يخطب بين عمرو بن سرير سعد بن أبي ٥٦٨
- رأى ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة، ثم قال: كل ٤٧٥
- رأى ابن الزبير يخطب بين عمرو بن سرير المسور بن ٥٦٩
- رأى ابن عباس جاء يوم التروية مسبداً رأسه فقبل ٩٥٠
- رأى ابن عباس صلى على ظهر زمزم لكسوف ٤٩٧
- رأى ابن عباس محرمًا، وأن على رأسه ليل ٨٩٩
- رأى ابن عباس محرمًا، وأن على رأسه ليل الرب ٨٩٩
- رأى ابن عباس محرمًا، وفي رأسه ولحيته ليل الرب ١١٠٥
- رأى ابن عمر وعبيد بن عمير يمشيان أمام الجنادة ٥٨٨
- رأى ابن عمر يمشي بالبيت، وقد حزم على بطيه ٨٧٦
- رأى ابن مسعود إذا مر بين يديه رجل وهو يصلي ٢٤٥٤
- رأى أم سلمة زوج النبي ﷺ تسجد على وسادة من آدم ١٣١
- رأى أنس بن مالك أتى قباه فقال وتوضأ ومسح على ٢٦٣٥
- رأى أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة راجياً ٩٧٢
- رأى رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى ١٦٢
- رأى رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى ٣٠٧٤
- رأى رسول الله ﷺ بالأطبع وخرج بلال بالعرزة فركزها ٣١٨
- رأى رسول الله ﷺ بالقاع من نمرة، أو النمرة شك الربيع ١٩١
- رأى رسول الله ﷺ بالقاع من نمرة ساجداً فركبها ٢٤٥٧
- رأى رسول الله ﷺ وحانت صلاة العصر فالتمس الناس ٦١
- رأى رسول الله ﷺ وهو يصلي وهو على راحلته النوايل ١٥٦
- رأى رسول الله ﷺ يرفع يديه عند افتتاح الصلاة وحين ٢٥٣٦
- رأى رسول الله ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى ١٥٥
- رأى سعد بن أبي وقاص في جنازة عبد الرحمن بن ٥٦٥
- رأى عبد الله أنه رجل بصرة محتومة، فقال: عرفتها ١٣٩٩
- رأى عبد الله يحك المعوذتين من المصحف ٢٤٨٦
- رأى عثمان بن عفان بالعرج في يوم صافٍ وهو ٢٦٩٠
- رأى عثمان بن عفان يخطب بين عمرو بن سرير أمه ٥٦٧
- رأى علياً عليه السلام، ثم توضأ ومسح على النعلين، ثم ٢٢١٣
- رأى علياً عليه السلام يخطب نصف النهار يوم ٢٢٥٣
- رأى علياً عليه السلام يخطب يوم الجمعة، ثم لم يجلس ٢٢٥٤
- رأى قملة فطرحها قال: تلك الضالة لا ١١٣١
- رأى مسيحة من خيار أهل المدينة يظهرن على ٤٣٤
- رأى الناس يغرمون في الخطأ ١٠١٢
- رأى النبي ﷺ ٣٠٤٠
- رأى النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي ٣٠٧٣
- رأى النبي ﷺ عام حنين سأل عن رجل خالده بن الوليد ٢٠٧٤
- رأى النبي ﷺ يرمي جمرة العقبة على ناقته الصهباء ١١٤٣
- رأى ويص الطيب في مفارق رسول الله بعد ٨٩٦، ٣١٤١
- رأى أمرئ عطاء أن أطوف عنه ٨٠١
- رأى قال لي عمر بن الخطاب تعال أبليك في الماء أينما ٨٥٩
- رأى أنا نعوذ بك من الشيطان الرجيم في المكتوبة ١٦٥
- رجل من كبراء قومه أن رسول الله ﷺ قال ٢١٣٦
- رجع بعصيه من الثمن، لأن الجاحفة غير ١٢٤٠
- رجع ولاؤه للذي كاتبه فرددتها عليه، فقال ذلك غير ٢٩٥٧
- رجل: أبداً بالأقرب فالأقرب بك قال: ذكرتموني بل ١٤٥٩
- رجل أسلف يداً في طعام فدعا إلى ثمن الزر ١٣٠٦
- رجل: أنا أخبرك أنت أمين الله وهم يؤذون إليك ما ١٤٥٧
- رجل تؤمّي عن اثنين له وترك مكاتباً فصار ٢٩٥٧
- رجل حج فأخطأ الناس يوم عرفة أيجزي ٤٣٢
- رجل حج فأخطأ الناس يوم عرفة أيجزي عنه؟ قال: ٤٣٢
- رجل سلفه ذهباً في طعام يؤفقه قبل الليل ودفعته إليه ١٢٨١
- الرجل في منبره ٢٩٢٩
- رجل كاتب عبد له وقاطعة فكتمه مالا له ٢٩٤٥
- رجل كاتب عبد له وقاطعة فكتمه مالا له وعبيداً ومالا ٢٩٤٥
- الرجل مترس يقول لا تخف، فإذا أذركه قتله زاني ٢٦٨٩
- رجل من بني محارب بن خصفة أشهد أنها انحسرت ١٤٥٨
- رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القليل ١٤٣٩
- الرجل يصيب أهله، ثم يكسل، ولا ينزل، فقالت: إذا ٢٩٩٠
- الرجل يطلق امرأته أو يموت عنها وهو بعصر ١٨٢٩
- الرجل يقذف امرأته قبل أن نهدي إليه قال ١٧٠٦

- الرَّجُلُ يُقْلِفُ أَمْرَانَهُ وَهُوَ يُبْرِئُ بَأَنَّهُ قَدْ أَصْلَبَهَا فِي ١٧٠٥
 الرَّجُلُ يُقْلِفُ أَمْرَانَهُ وَهُوَ يُبْرِئُ بَأَنَّهُ قَدْ أَصْلَبَهَا فِي الطُّهْرِ ١٧٠٥
 الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ خَلَيْتَ أَوْ خَلَوْتَ مِنِّي ١٦٨٢
 الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ خَلَيْتَ أَوْ خَلَوْتَ مِنِّي أَوْ ١٨٩١
 الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ يَا زَيْنَةُ وَهُوَ يَقُولُ لَمْ أَرِ ١٩١٩
 الرَّجُلُ يَهْلُ مِنْ أَهْلِيهِ، وَمَنْ بَعْدَهَا يُجَاوِزُ إِنْ شَاءَ، وَلَا ٨٤٣
 رَجُلًا سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ بَرَّ بَصَاعَةً يُطْرَحَ ٣٠١٢
 رَجُلًا عَصَى يَدَ رَجُلٍ فَاتَّزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ فِي الْعَاصِ ٢٢٠٠
 رَجُلًا قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَجَدَ فَسَجَدَ النَّبِيُّ، ثُمَّ قَرَأَ ٢٩٧٣
 رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَرَفَعَ ٢٨٢٥
 رَجُلًا يَسْأَلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرَبِّضَ كَيْفَ ٢٩٦٣
 رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَاعِزًا، وَلَمْ يُجْلِدْهُ، وَقَالَ لَا تَيْسَ اغْدُ ٢٣٩٦
 الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ٣١٠٩، ٢٠٤٤
 رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً زَيْنًا ٢٠٤٥
 رَجَمَ يَهُودِيَّيْنِ زَيْنًا ٢١٢٨
 رَجَمَ يَهُودِيَّيْنِ زَيْنًا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَخْبِي ١٩٨٦
 رَخِصَ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَنْ يَبْيِتُوا بِمَكَّةَ لَيْلًا ١١٤٧
 رَخِصَ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ ١١٤٩
 رَخِصَ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ٦٩
 رَدَّ رَجُلًا مِنْ مَرِّ الظُّهْرَانِ لَمْ يَكُنْ وَدَعَ الْبَيْتَ ٢٦٧٨
 رَدَّ زَيْنَبَ إِلَى زَوْجِهَا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ ٢٩٠٢
 رَدَّ مُكَاتِبًا لَهُ عَجَزَ فِي الرُّقَى ٢١٨٤
 رَدَّ نِكَاحَ امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بَغِيرَ وَلِيِّ ١٥٦٧
 رَدَّ نِكَاحَ مُحْرِمٍ ١٧٧٩
 رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمَرٍ لَا سَمَرَاءَ ٣١٨٧
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبُرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ يَدَهُ ٣٣٤
 رَشَّ عَلَى قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصْبَاءَ ٥٩٢
 الرِّضَاعَةُ مِنْ قِبَلِ الرِّجَالِ لَا تُحْرَمُ شَيْئًا ٢٧٧٧
 رَضَخَ لِلْعَبِيدِ فِي الْمَنْعَمِ، وَلَمْ يَضْرِبْ لَهُمْ ٢٩١٢
 الرُّعْدُ مَلَكٌ، وَالْبَرْقُ أَجْنَحَةُ الْمَلَكِ يُسْقِنُ ٥٢٦
 رَكِبَ إِلَى ذَاتِ النَّصْبِ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرَةِ ذَلِكَ ٣٤٥
 رَكِبَ إِلَى رَثِمٍ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرَةِ ذَلِكَ قَالَ: ٣٤٦
 رَكِبَ فَرَسًا فَصَرَّعَ عَنْهُ فَجَحَشَ شِقْهُ الْأَيْمَنِ فَصَلَّى صَلَاةَ ٣١٩
 رَكِبَ فَرَسًا فَصَرَّعَ عَنْهُ فَجَحَشَ شِقْهُ الْأَيْمَنِ فَصَلَّى فِي ٢٥٣٠
 رَكِبَ فَرَسًا فَصَرَّعَ فَجَحَشَ شِقْهُ الْأَيْمَنِ فَصَلَّى صَلَاةَ ٣٠٠١
 رَمَى الْجِمَارَ بِعِثَلٍ حَصَى الْخَذْفِ ١١٤٤
 رَمَلَ مِنْ سَبْعَةِ ثَلَاثَةِ أَطْوَافٍ خَبِئًا لَيْسَ بَيْنَهُنَّ ٩٧٧
 الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ، وَإِنْ كَانَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ١٣٢١
 رَهَنَ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّخْمِ الْيَهُودِيِّ ١٣٢٥
 رَهَنَ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّخْمِ الْيَهُودِيِّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي ١٢٧٦
 رَهَنَ رَجُلًا فَرَسًا فَهَلَكَ الْفَرَسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ذَعَبَ ١٣٢٢
 رَهَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِرْعَهُ عِنْدَ أَبِي الشَّخْمِ ١٣١٢
 الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ، وَمَحْلُوبٌ ١٣١٧
 الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ لَهُ عَنَمَةٌ وَعَلِيهِ ١٣١٨
 الرِّيحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّخْفَةِ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَلَا ٥٢٣
 رَاوَدَ وَرَاحِلَةً. قَالَ: وَرَوَى عَنْ شَرِيكَ بْنِ أَبِي نَمِرٍ عَنْ ٧٩٦
 رَعِمَ أَهْلُ الْجِرَاقِ أَنْ شَهَادَةً ٢١٦١، ٢١٢٢
 رَعِمَتْ أُمُّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَنْتَ أَحَقُّ النَّاسِ بِحَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ ٢٠٨٧
 رَعِمُوا أُمَّ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ كَانَ يَقْضِي ٢٩٥٣
 رَعِمُوا لَمْ يُوَقِّتْ ذَاتَ عِرْقٍ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْمَشْرِقِ ٨٣٥
 رَكُوهُ، فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي ثَمَرِهِ لَا تَزْكِي، فَقَالُوا: كَمْ تَرَى؟ ٦٨٢
 الزُّمُ امْرَأَتُكَ؛ فَإِنَّ رَبَّكَ رَبِّبَ فَاتْنِي وَأَرْسِلْ إِلَى الْمَرْأَةِ ١٦٣٨
 زَنَا فَوْكَ قَالَ: رَأَيْتُ قَمَلَةً فَطَرَحَتْهَا قَالَ: تِلْكَ الضَّالَّةُ ١١٣١
 زَوْجُ ابْنَتِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ وَتَرَكَ لَزَوْجِهَا أَلْفًا فَجَاءَتْ ١٦١٧
 زَوْجُ رَجُلًا امْرَأَةً بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ٨١٣
 زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَأَنَّهَا ١٥٧٨
 زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ أَرْسَلَتْ بِهِ وَهُوَ يَرْضَعُ إِلَى أُخِيهَا أُمِّ كُلْثُومٍ ٢٦٢٢
 زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ إِذَا حَجَّتْ وَمَعَهَا نِسَاءٌ تَخَافُ أَنْ ١٠٠٤
 زَوْجُهَا وَهِيَ كَيْبُ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ ١٧٦٤
 زَوْجُهَا وَهِيَ كَيْبُ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ ١٥٧٢
 سَامُرُكُ بِأَمْرَيْنِ أَهْلُهُمَا فَعَلَتْ أَجْزَاكَ عَنِ الْآخِرِ؛ فَإِنْ قَرِيتَ ١٠١
 سَابِقُ بَيْنِ الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمِرَتْ ١٥٠٠
 سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَبِيرٍ فَاتَّهَى إِلَيْهَا لَيْلًا، وَكَانَ ١٥١٩
 سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ تَدْرِ مَا سَارَهُ بِهِ حَتَّى جَهَرَ ٢٠٢١
 سَارَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ تَدْرِ مَا سَارَهُ حَتَّى جَهَرَ ٢٧٩٢
 سَافَرُ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ آمِنًا لَا يَخَافُ إِلَّا ٢٩٧٥
 سَافَرَتْ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ إِلَى ضَيْمَةِ بِالْقَادِسِيَّةِ فَقَصَرَ ٢٤٦٣
 سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمِنَا الصَّائِمُ وَمِنَا الْمُفْطِرُ، فَلَمْ ٢٩٨٣
 سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ ٧٧٧
 سَاقَ خَلِيجًا لَهُ مِنَ الْعَرِضِ فَأَرَادَ أَنْ يَمُرَّ فِي أَرْضِ ٢٦٥٣

- سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ٤٨١
سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ: مَاذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِهِ فِي ٢٥٥١
سَأَلَ إِبْرَاهِيمَ أَقْرَأَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ لَا ٤٠٢
سَأَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ الْمَرْأَةَ فَيُنْكِحُهَا، ثُمَّ ١٨٧٩
سَأَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمَرْأَةِ يُطَلِّقُهَا الرَّجُلُ فَيُنْكِحُهَا، ثُمَّ ١٨٤٢
سَأَلَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ اثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ إِلَى ١٢٩٧
سَأَلَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ اثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ ٢٧٦٨
سُئِلَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ ثَوْبٍ بِثَوْبَيْنِ نِسْتَهُ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ ١٣٠٠
سَأَلَ ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الزُّنُوفِ، فَقَالَ: فِيهِ ٢٧٠٩
سَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ التَّكْبِيرِ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ، فَقَالَ ٥٠٣
سَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ صَيْدِ الْجَرَادِ ١٠٧٥
سَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ صَيْدِ الْجَرَادِ فِي الْحَرَمِ، فَقَالَ: لَا ١٠٧٥
سَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَزْجَرُ قَصِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ ٨١٤
سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنِ ١٨٣٦
سُئِلَ أَنْتَصِرَ إِلَى عَرَفَةَ، فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ إِلَى عُسْفَانَ ٣٤٣
سُئِلَ: أَيُّوَضًا بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَبِمَا ١٢
سُئِلَ: أَيُّشُمِ الْمُخْرِمُ الرِّيحَانَ وَالثَّعْنَ وَالطَّبَّ؟ فَقَالَ: ٩٠٠
سُئِلَ أَيُّكُمِ الْمُخْرِمُ وَهُوَ جُنُبٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ ٩٢١
سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا الْحَاجُّ؟ فَقَالَ الشَّيْخُ ٧٩٦
سَأَلَ رَجُلٌ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: اغْتَسَلْ كُلَّ يَوْمٍ ٢٢١٠
سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ ١
سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ ٢٠١٧
سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: كُلُّ شَرَابٍ ٢٠١٧، ٢٠٥٣
سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٢٤٤٨
سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُخْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ ٨٦٥
سُئِلَ زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَفَارَقَهَا قَبْلَ ١٥٨٣
سَأَلَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرِّكَائِ، فَقَالَ: أَعْطَيْتَا أَنْتَ ٧٣٤
سَأَلَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ؟ قَالَ لَهُ ٣١٧٣
سَأَلَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيُّ عَنِ صَلَاةِ طَلْحَةَ قَالَ: إِنَّ ٦٢٨
سَأَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ عَنِ الْأَخْتَيْنِ مِنْ مَلَكَ الْبَيْعِينَ هَلْ ١٥٤٧
سَأَلَ عَطَاءُ أَبَا الشَّعْثَاءِ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ نِكَاحِ الْأُمَةِ مَا ١٥٦١
سَأَلَ عَطَاءُ: أُنَسَعِي النِّسَاءَ؟ فَانْكُرَهُ نَكْرَةً شَدِيدَةً ٩٨٢
سَأَلَ عَطَاءُ أَيُّجِيَّ عَلَيْهِمَا أَنْ تُخْبِرَهُ بِحَمْلِهَا، وَإِنْ لَمْ ١٨٢٤
سُئِلَ عَطَاءُ عَنْ امْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ وَلَا زَوْجٍ ٧٩٩
سَأَلَ عَطَاءُ عَنْ حَيْثَانَ بِرَكَّةِ الْقُسْرِيِّ وَهِيَ بَرٌّ عَظِيمَةٌ فِي ١٠٠٩
- سَأَلَ عَطَاءُ عَنِ الدُّبَا أَكَلُهُ؟ قَالَ: لَا، هَا اللَّهُ إِذَا؛ فَإِنْ ١٠٨٠
سُئِلَ عَطَاءُ عَنِ الْعُمَرَةِ فِي كُلِّ شَهْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ ٨٢٩
سَأَلَ عَطَاءُ عَنْ لَبَنِ الْفَخْلِ أَيْحَرَمٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَقُلْتُ لَهُ ١٥٨١
سَأَلَ عَطَاءُ، فَقَالَ لَهُ: رَجُلٌ سَلَفَتْهُ ذَعْبًا فِي طَعَامِ يَوْمِيهِ ١٢٨١
سَأَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ جُلَسَاءَهُ: مَا مَوْعِظَتُكُمْ فِي مَقَامِ ٣٤٧
سُئِلَ عَنِ الْأُمَةِ إِذَا زُنْتُ، فَقَالَ: إِذَا زُنْتُ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ ٢٤٠٢
سَأَلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَبْتَغُونَ قِيَصَابَ مِنْ ١٥٠٣
سَأَلَ عَنْ بَعِيرٍ يَبْعِرُ بَيْنَ أَجَلٍ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ ١٢٠٢
سُئِلَ عَنْ بَعِيرٍ يَبْعِرُ بَيْنَ أَجَلٍ، فَقَالَ: قَدْ يَكُونُ بَعِيرٌ خَيْرًا مِنْ ١٢٩٤
سَأَلَ عَنْ بَيْعِ الْحَلِيدِ بِالْحَلِيدِ، فَقَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ أَمَا هُمْ ١٢٠٣
سُئِلَ عَنِ الثَّوْبِ يَصْبِيهِ دَمُ الْخَيْضِ قَالَ تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُسُهُ ١٠٨
سُئِلَ عَنْ ذَبَابِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَمُنَاكِحَتِهِمْ فَيَكْرَهُ نِكَاحَ ٢٩٠٩
سَأَلَ عَنْ فَيَاحِ نَصَارَى الْعَرَبِ، فَقَالَ قَوْلًا حَكَمًا هُوَ ١٥٣٨
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ ابْتِاعَ سِلْعَةً غَالِيَةً وَقَدْ ثَمَنَهَا، فَلَمَّا رَأَاهَا ١٣٠٩
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ طَعَامًا؛ فَإِنْ أَجْلَتْ عَلَى الطَّعَامِ ١٢٨٠
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ امْرَأَةً خَطَأً، فَلَمْ يُوْرَثْ، وَقَالَ: لَا ٢٨٤٣
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا ١٥٨٠
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَبَاهُ مَمْلُوكًا، وَلَمْ يَدْعُ وَارِثًا ٢٣٩٠
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ ٢١٥٤
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِيهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَهُوَ بَعْنَى ٢٦٩٩
سُئِلَ عَنِ الرَّهْنِ فِي السَّلْفِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ الْبَيْعُ ١٢٧٣
سَأَلَ عَنْ صَيْدِ الْأَنْهَارِ وَقِلَاطِ الْبَيْتِ الْبَحْرِ بِصَيْدِ الْبَحْرِ ١٠٠٨
سُئِلَ عَنِ الضُّبِّ، فَقَالَ لَسْتُ بِأَكِيلِهِ وَلَا ٣٠٣١
سُئِلَ عَنِ الْغَنَبِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ، فَبِيهِ ١٢٨٨، ٦٩٢
سُئِلَ عَنِ الْقَبْلَةِ لِلصَّائِمِ فَأَرْضَعَتْ فِيهَا لِلشَّيْخِ وَكَرِهَهَا ٧٧٢
سَأَلَ عَنْ قَوْمٍ قَتَلُوا رَجُلًا عَمْدًا فِيهِمْ مُصَابٌ قَالَ تَكُونُ ٢٨٠٨
سَأَلَ عَنِ الْمُجُوسِ، فَقَالَ: كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ فَمَا قَوْلُهُ ١٥٠٥
سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا، فَقَالَ: ٢٧٤١
سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَابْنِهَا مِنْ مَلَكَ الْبَيْعِينَ هَلْ تَوَطَّأ ١٥٤٨
سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَوْمِي عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَ ١٨٤٠
سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يُطَلِّقُهَا زَوْجُهَا فِي بَيْتِ بَكْرَةٍ عَلَى ٢٧١٣
سَأَلَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحْتَمِلٍ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ ١٨١٢
سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: التَّمَسُّ ٢٦١٧
سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ابْنِ النَّسَاءِ فِي أَذْيَارِهِمْ أَوْ ابْنَيْنِ ١٧٦٨
سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِعَبْدٍ وَإِنِّهَا ١٣٧٤

- سَأَلَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٥٥٠
- سُئِلَ أَبُقَصَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ؟ فَقَالَ نَعَمْ ٢١١٣
- سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ ٢٧٥٧
- سَأَلَتْ أبا حنيفة رضي الله عنه قال: لا بأس أن يخرج من تراب ٢١٩٣
- سَأَلَتْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لَا مَرَأَتِي أَنْتِ عَلَيَّ ١٨٩٤
- سَأَلَتْ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ٢٣٢٢
- سَأَلَتْ ابْنَ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَلَمْ يَقُلْ فِيهَا ١٩٧١
- سَأَلَتْ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ ١١
- سَأَلَتْ امْرَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ نَحْوَهُ ٣٩
- سَأَلَتْ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي إِنَّمَا عَلَى ابْنِي جُلْدٌ مِائَةٌ ٢٠١٠
- سَأَلَتْ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الضُّعِصِ: أَصِيدَ هِيَ؟ ١١٥٩
- سَأَلَتْ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الضُّعِصِ: أَصِيدَ هِيَ؟ قَالَ: ١٠٤٣
- سَأَلَتْ رِبْعَةَ عَمَّا يَجُورُ فِي النِّكَاحِ، فَقَالَ دِرْهَمٌ فَقُلْتُ ١٦١٣
- سَأَلَتْ رِبْعَةَ كَمْ أَقْلُ الصَّدَاقِ؟ قَالَ: مَا تَرْضَى بِهِ ٢٧٦٤
- سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَعْفَ رَأْسِي أَفَأَلْقِضُهُ ٧٨
- سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ ٣٨، ١٠
- سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ قَالَ: ٤٤
- سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَابَ الْمَسَائِلَ، فَقَالَ عُوَيْرٌ ١٩٠٨
- سَأَلَتْ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ ١٦٥٧
- سَأَلَتْ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ صَدَقَةِ الْبَرَازِينِ، فَقَالَ: ٦٦٢
- سَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ ١٧٥١
- سَأَلَتْ عَائِشَةَ كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ ١٦٠٨
- سَأَلَتْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ فَوُضَّ إِلَيْهِ فَمَاتَ، وَلَمْ ١٦١٦
- سَأَلَتْ عُبَيْدَةَ عَنْ ذَبَائِحِ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، فَقَالَ: لَا ١٥٥٧
- سَأَلَتْ عَطَاءَ عَنِ الْحَاجِبِ يَشِيرُ قَالَ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ ١٩٩٢
- سَأَلَتْ عَطَاءَ عَنِ الْفَرِّ يَكُونُ لَهُمْ أَرْبَعُونَ شاةً قَالَ ٦٤٧
- سَأَلَتْ عَلِيًّا رضي الله عنه فَقُلْتُ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٨٣٤
- سَأَلَتْ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ٣٢٠٥
- سَأَلَتْ عَلِيًّا رضي الله عنه هَلْ عِنْدَكُمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ سِوَى ١٩٥٢
- سَأَلَتْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ ١٨٧٨
- سَأَلْتُ قَامَرُونِي أَنْ أَمْشِي مِنْ حَيْثُ عَجَزَتْ فَمَشَيْتُ ٢٧٧٠
- سَأَلْتُ مَنْ حَضَرَ، فَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ: هُوَ سَعِيدٌ ١٤٢٢
- سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْكِبَارِ ١٩٢٠
- سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْكِبَارِ أَكْبَرُ؟ فَقَالَ ١٩٢٠
- سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ دَمِ الْخَيْضِ ١٠٦
- سَأَلَنَّهُ عَنِ الرَّجُلِ لَمْ يَحُجَّ أَيْسَرُ غُرُصٍ لِلْحَجِّ؟ قَالَ: ٧٩٧
- سَأَلَنِي ابْنُ الْمُكَدِّرِ: كَيْفَ كَانَ أَبُوكَ يَقُولُ فِي الْمَدَنِيِّ ٢٩٣١
- سَأَلَهُ إِذَا حَاصَرْتُمُ الْمَدِينَةَ كَيْفَ تَصْنَعُونَ قَالَ: نَبْعُثُ ١٥١٧
- سَأَلَهُ: أَرَأَيْتَ الْإِبِلَ الَّتِي كَانَ يَحْمِلُ عَلَيْهَا عُمُرُ الْغَزَاةِ ٧٥٥
- سَأَلَهُ عَنِ الْاسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ فَانْكُرَهُ. وَمِنْ أَبْطَل ٩٢٦
- سَأَلَهُ عَنِ اسْتِكْرَاهِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَقَالَ: لَا ١٣٤٢
- سَأَلَهُ عَنْ مُحْرَمٍ أَصَابَ جَرَادَةً، فَقَالَ: يَصْدُقُ بِقَضَائِهِ مِنْ ١١٢٧
- سَأَلَهُ، فَقَالَ: أَوْ أَجَرَ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَأَنْسَلُ مَعَهُمْ ٧٩٨
- سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ عَنْ مِثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ٣٢١
- سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ مِثْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ٣١٥
- سَأَلُوا عَلِيًّا رضي الله عنه وَعَنْهُمْ نَصِيحَتُهُمْ مِنَ الْخُمْسِ، فَقَالَ: هُوَ ١٤٥١
- سَمِعَ اسْمَ رِثَكِ الْأَعْلَى: وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى: ٣٢٥
- سَمِعَ أَنَّ اللَّهَ مَا يَنْفَعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُعَذِّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ عَزَّ ١٥١١
- سَمِعَ أَنَّ اللَّهَ، وَاسْتَشْرَى بِشَيْءٍ يُطَهِّرُ بِهَا فَاجْتَذِبَتْهَا وَعَرَفَتْ ٨١
- سَمِعَ أَنَّ مَنْ سَبَّحَتْ لَهُ ٥٢٤
- سَمِعْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَكَانَتْ النَّاظِقَةُ قَدْ أَصِيبَتْ قَبْلَهَا ١٥٢٢
- السَّبِيلُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ ٧٩٦
- سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ ٢٣٣
- سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ ٢٧١٤، ٢٥٤٣، ٢٣٥
- سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ، فَإِنَّا لَا ٢٣٧
- سَجَعُ كَسَجْعِ الْجَاهِلِيَّةِ أَوْ شِعْرُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ كَمَا قُلْتُ لَكُمْ ٢٨٣٩
- سَرَقَ، فَقَالَ السَّارِقُ: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيًّا لَنَزَلَ ٢٤٠٤
- سَرَقَ امْرَأَةً لَا مَرَأَتِي لَمَعْنَاهَا مِثْرَانِ دِرْهَمًا ٢٦٦٠، ٢٠٤٠
- سَرَقَ مِغْفَرًا مِنَ الْمَغْنَمِ، فَلَمْ يَقْطَعَهُ ٢٩١١
- سَرَقُوا نَاقَةً لِرَجُلٍ مِنْ مَزَيْنَةَ فَانْتَحَرَوْهَا فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى ٢٦٥٥
- سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ عَامَ حَجٍّ، إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ عَمَرَ، ثُمَّ ٩٧٩
- سَمِعَ فِي عَمْرِهِ كُلِّهِمُ الْأَرْبَعِ بِالْيَمِينِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ ٩٧٨
- سَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ٥٩٠
- سَلَّ، فَسَأَلَ أُمَّ سَلِيمَ وَصَوَّاحِيَّاتِهَا قَالَ فَلَنَعْبَ ١٠٠٣
- سَلَّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ٥٩١
- سَلَّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ وَالنَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ ٥٨٩
- السَّلَفُ فِي الْبِلْدَانِ كُلِّهَا سَوَاءٌ، قُلْ طَعَامُ الْبِلْدَانِ أَوْ كَثُرَ ١٢٨٥
- سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ ٣١٣٤، ٢١٧
- سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَهُوَ يَقْرَأُ النَّاسُ رَافِعًا صَوْتَهُ: رُبَّنَا إِنَّا ١٦٥

- سَمِعَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ فِي الْمَمْلُوكِينَ أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا ————— ١٦٥٢
- سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ يَذْكُرُ طَلَّاقَ امْرَأَتِهِ حَارِثُصَا، وَقَالَ: قَالَ ————— ١٨٠٥
- سَمِعَ الْإِمَامَةَ وَهُوَ بِالْبَيْعِ فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ إِلَى ————— ٢٧٣٦
- سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ اللَّهُمَّ افْعَلْ فَذَكَرَ ————— ٣١٣٥
- سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى ————— ٣١٩
- سَمِعَ أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي الْأَوَّلَى مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ يَسْمَعُ، وَفِي ————— ٤٨٥
- سَمِعَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يَهْلُ بِالْحَجِّ ————— ٩٠٧
- سَمِعَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَسْأَلُ عَنِ يَكَاكِ الْمُسْلِمِ الْيَهُودِيَّةَ ————— ١٥٥٤
- سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرَبِّيَ ————— ٢٩٦٣
- سَمِعَ سَعْدُ بْنُ بَعْضِ بَنِي أُخْيَهِ وَهُوَ يُكَلِّمُ يَا ذَا الْمَعَارِجِ ————— ٩١٦
- سَمِعَ قَتَادَةَ يَسْأَلُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقَطْعِ، فَقَالَ أَنَسٌ ————— ٢٠٢٨
- سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَدْخُلُو إِلَى ————— ٤٣٧
- سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يُؤَذِّنُ لِلْمَغْرِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ————— ١٣٨
- سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ لَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ: إِنْ ————— ٧٩٥
- سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ لَكَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ————— ٨٠٢
- سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ ————— ٢١٤٨
- سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ سَلَفَ فِي ————— ٢٦٩٧
- سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَائِزِ ————— ٢٤٨٠
- سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَائِزَةِ ————— ٥٧٦
- سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَسْأَلُ عَنِ الْمَرَاةِ يَمُوتُ عَنْهَا ————— ١٦١٤
- سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحُلِيِّ: أَفِيهِ ————— ٦٩٠
- سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: لَا يَخْلُتُونَ رَجُلٌ ————— ٣٠٤٤
- سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْ شِرَاءِ الثَّمَرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ ————— ٣١٧٣
- سَمِعْتُ طَاوُوسًا وَأَنَا وَاقِفٌ عَلَى رَأْسِهِ يَسْأَلُ عَنْ بَيْعِ ————— ٧١٥
- سَمِعْتُ عَائِشَةَ وَتَسَطَّتْ يَدَيْهَا يَقُولُ أَنَا طَلِيتُ رَسُولَ ————— ٨٩٣
- سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْكَتْرِ، فَقَالَ: ————— ٧٠٧
- سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ————— ٢٤٦٨
- سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَخْطُبُ وَهُوَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ ————— ١١٩٠
- سَمِعْتُ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَبْرًا أَخْبَرَنِي بِهِ أَبُو ————— ١٢٥٧
- سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصُّبْحِ يَقْرَأُ وَالتَّخْلُ ————— ٢٩٦٦
- سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِقِ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْوَيْتِ يَوْمَ ————— ٣٨٥
- سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ وَاللَّيْلِ إِذَا ————— ٢٩٦٥
- سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ ————— ١٠٤٣
- سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا، فَقَالَتْ: يَا بَنِي لَقَدْ ————— ٢٥٥٧
- سَمِعْتُ يَصِفُ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي ————— ٢٤٢٩
- سَنَامُ الْأَرْضِ أَنَّ لَهَا أَسْمَاءَ رَعِمَ ابْنُ فَرْقَلٍ الْأَسْلَمِيُّ أَنِّي ————— ١٣٥٦
- السَّنَةُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ فِي الْعِيدَيْنِ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ ————— ٤٨٣
- السَّنَةُ أَنْ يُرْجَمَ اللَّوْطِيُّ أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُحْصَنَ رَجَعَ ————— ٢٤١٨
- السَّنَةُ أَنْ يَغْتَسِلَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ ————— ٤٤٣
- السَّنَةُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْجَنَائِزَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ————— ٥٧٩
- سَنَةُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَسْبَحَ ————— ٣١٤٤، ٨٩١
- السَّنَةُ فِي التَّكْبِيرِ يَوْمَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ عَلَى الْمِنْبَرِ قَبْلَ ————— ٤٨٤
- السَّنَةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزَةِ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ، ثُمَّ يَقْرَأَ ————— ٥٧٧
- سَنَةُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: سَنَةٌ. وَالَّذِي يَشَبْهُ قَوْلَ سَعِيدٍ ————— ١٦٥٧
- السَّنَةُ وَالْأَثَرُ وَالْقِيَاسُ وَالْمَعْقُولُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: يَبِيعُ ————— ٢٩٣٦
- سَنَةٌ. وَالَّذِي يَشَبْهُ قَوْلَ سَعِيدٍ سَنَةٌ أَنْ يَكُونَ سَنَةٌ رَسُولٍ ————— ١٦٥٧
- سَنَةٌ وَحَقٌّ ————— ٢٤٧٩
- سُنُوا بِهِمْ سَنَةٌ أَهْلُ الْكِتَابِ ————— ١٤٧٥
- السُّوَالُكَ مَطْفَرَةٌ لِلْقَمِّ مَرْصَاةٌ لِلرُّبِّ ————— ٥٢
- سَيِّدُ الْأَيَّامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ————— ٤٢١
- سَيِّطُورُونَ مَا يَجْلُو بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ————— ٦٢٩
- شَاءَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أُعْطِيَ هَذِهِ أَهْلُهَا وَهُمْ ————— ٧٠٤
- شَأْنَكُمْ بِهَا قَرَأَى النَّاسُ أَنَّهَا تَطْلِيقَةٌ قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ ————— ٢٧٠٥
- شَأْنَكُمْ بِهَا قَرَأَى النَّاسُ أَنَّهَا تَطْلِيقَةٌ. وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهَا ————— ٢٥٩٢
- شَاهِدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمَشْهُودُ يَوْمَ عَرَفَةَ ————— ٣٤٨
- شَاهِدَانِ ذَوَا عَدْلٍ إِنَّكُمَا افْتَرَقْتُمَا بَعْدَ رِضَا بَيْعٍ أَوْ خَيْرٍ ————— ١١٨٠
- شِيرَارٌ قُرَيْشٍ خِيَارٌ شِيرَارِ النَّاسِ ————— ٢٨٩
- الشُّفْعَةُ فِي الدُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ وَلَا تَكُونُ الشُّفْعَةُ إِلَّا بَيْنَ ————— ٢٧١١
- الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، فَلَا ————— ٣١٢١، ٣١١٩
- شَكٌّ فِي ابْنِ لَهُ فِدَعَا الْقَافَةِ ————— ٢٠٩٨
- شَكَرَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الْفَقْرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ————— ٥٢٢
- شُكِّيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلُ يُخْبِلُ إِلَيْهِ الشَّيْءَ فِي ————— ٣٥
- شَهِدَ شَرِيحًا رَدَّ مَكَاتِبًا عَجَزَ فِي الرُّقْ ————— ٢١٨٥
- شَهِدَ عَلِيًّا ﷺ وَقَفَ الْمُؤَلِّي. وَهَكَذَا نَقُولُ، وَهُوَ مُوَافِقٌ ————— ٢٣١٦
- شَهِدَ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ فَصَامَ ————— ٧٥٩
- شَهِدَتْ شَرِيحًا رَدَّ مَكَاتِبًا عَجَزَ فِي الرُّقْ ————— ٢٩٥٢
- شَهِدَتْ عَلِيًّا ﷺ أَرْقَفَ الْمُؤَلِّي. ————— ١٨٩٧
- شَهِدَتْ الْفِطْرَ وَالْأَضْحَى مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَكَبَّرَ فِي الرُّكْعَةِ ————— ٤٨٠
- شَهِدَتْ الْمُتَلَاعِنَيْنِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ ————— ١٦٩٦

- شَهِدَتْ مِنْ نِفَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَلَاثَةَ..... ٢٠٤٩، ٢٧٩٣
- شَهِدْنَا الْعِيدَ مَعَ عَلِيٍّ ﷺ وَعُثْمَانُ مَحْضُورٌ..... ٣٦٠
- الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ وَلَا..... ٧٥٨
- صَالِحٌ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ عَلَى أَنْ لَا يَصْبُغُوا أَبْنَاءَهُمْ..... ١٥٣٩
- صَامَ فِي سَفَرِهِ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ..... ٦١٥
- صَدَاقُ نِسَائِهَا..... ٢٣٠٨
- صَدَقَ عَرُوقُهُ، وَقَدْ جَادَلَهَا فِي ذَلِكَ نَاسٌ، فَقَالُوا إِنَّ اللَّهَ..... ١٨٠٦
- صَدَقَ فَاعْطِهِ إِيَّاهُ فَاعْطَانِيهِ فَبِعْتُ الدَّرْعَ..... ١٤٣٩
- صَدَّقَ فَاعْطِهِ إِيَّاهُ قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: فَاعْطَانِيهِ فَبِعْتُ الدَّرْعَ..... ٢٦٣٩
- صَدَّقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَلَبَ ذَلِكَ الْقَتِيلَ عِنْدِي فَأَرْضِيهِ..... ٢٦٣٩
- الْصَّدَقَةُ إِذَا عَلِمْتَ جَارَتَ، وَالْهَبَةُ لَا تَجُوزُ إِلَّا..... ٢١٥٨
- صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ..... ٢٩٧٤، ٣٣٧
- صَدَقَهُ الثُّمَارُ، وَالزُّرُوعُ مَا كَانَ نَخْلًا، أَوْ كَرْمًا، أَوْ زُرْعًا..... ٦٨١
- صَدَقْتُ..... ٩٨٧
- صَدَقْتُ صَدَقْتُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا الْهَدَى إِلَّا عَلَى مَنْ..... ٢٦٢
- صَدَقْتُمْ وَهَلْ تَدْرُونَ مَا الْأَقْرَاءُ الْأَقْرَاءُ..... ١٨٠٦
- صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ لَهُ: عَمْرُ..... ٢٦٤١
- صَلَّى بِالنَّاسِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ فِي الْمَسْجِدِ مَسْجِدَ النَّبِيِّ..... ٤٦٣
- صَلَّى بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، فَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قِيلَ..... ٢٦٧٥
- صَلَّى بِإِذِي فَرَدَّ بِطَائِفَةٍ رُكْعَةً، ثُمَّ سَلِمُوا وَبَطَائِفُهُ رُكْعَةً..... ٣٠٨٠
- صَلَّى بِبَنِي رُكْعَتَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعَمَرُ..... ٣٠١
- صَلَّى بِنَا حُدَيْفَةَ عَلَى دُكَّانٍ مُرْتَفِعٍ فَسَجَدَ عَلَيْهِ فَجَبَدَهُ..... ٣٢٢
- صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ، فَلَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ..... ٢٠٣
- صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِالْحُدَيْثِيَّةِ فِي إِثْرِ سَمَاءَ..... ٥١٢
- صَلَّى بِهِمْ بِالْجَابِيَةِ بِسُورَةِ الْحَجِّ فَسَجَدَ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ..... ٢٧١٥
- صَلَّى بِهِمْ بِالْجَابِيَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ الْحَجِّ فَسَجَدَ فِيهَا..... ٢٣٦
- صَلَّى الْجُمُعَةَ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الْقَوْمِ، فَقَالَ:..... ٢٢٥٥
- صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا وَالْمَغْرِبَ..... ٢٥٥٢
- صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًا..... ٢٥٣١
- صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ بِالْمُصَلَّى، وَلَمْ يَصَلِّ..... ٤٦٤
- صَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا حِينَ يَبِينُ الْخِطُّ الْأَيْضُ..... ٢٢٨٥
- صَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا حِينَ يَبِينُ لَكُمْ الْخِطُّ..... ٢٤٩١
- صَلَّى الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ..... ٢٥٦٠، ٢٦٤٠
- صَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ صَلَاةَ الْخَوْفِ يَطْنُ نَخْلٍ فَصَلَّى..... ٤٢٧
- صَلَّى صَلَاتَهُ، وَأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِيمَانِ كَانَ فَيُنَا إِِنْ شَاءَ..... ١٥٤٤
- صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا قَلِيلَ لَهُ: زَيْدٌ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ قَالُوا:..... ٢٤٣٠
- صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ بِأَصْحَابِهِ الْجُمُعَةَ صُحَّى، وَقَالَ: خَشِيتُ..... ٢٤٤٥
- صَلَّى عَبْدُ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ مَيِّتٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ خَمْسًا، وَنَحْنُ..... ٢٤٧٤
- صَلَّى عُثْمَانُ بِبَنِي أُرَيْعَا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ..... ٢٤٨٤
- صَلَّى الْعَصْرَ قَدَرُ مَا يَسِيرُ الرَّائِبُ فَرَسَخَيْنِ. وَهُمْ..... ٢٤٧٧
- صَلَّى عَلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالشَّمْسُ مُصْفَرَّةٌ قَبْلَ..... ٦٠٨
- صَلَّى عَلَى قَبْرِ..... ٢٢٧٨، ٢٢٨٠
- صَلَّى عَلَى قَبْرِ امْرَأَةٍ..... ٢٢٧٩
- صَلَّى عَلَى قَبْرِ امْرَأَةٍ، وَكَبَّرَ أُرَيْعَا..... ٥٨١
- صَلَّى عَلَى قَبْرِ مِسْكِينَةٍ تُوُفِّيَتْ مِنَ اللَّيْلِ..... ٢٥٧٠
- صَلَّى عَلِيٌّ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ..... ٢٢٧٥
- صَلَّى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالنَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ..... ٤٦٢
- صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ سِتُّ رُكْعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ خَمْسَ..... ٢٢٧٠
- صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ خَمْسَ رُكْعَاتٍ وَأَرْبَعَ..... ٢٢٧١
- صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رُكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ..... ٣٠٨٤
- صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رُكْعَتَيْنِ وَسَجْدَتَيْنِ فِي كُلِّ..... ٢٢٧٢
- صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ..... ٢٥٤٤
- صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ، فَلَمْ يَجْلِسْ..... ٢٥١٦
- صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ فَاسْتَفْتَحَ بِسُورَةِ..... ٢٩٦٧
- صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ..... ٢١٦، ٢٥١٥، ٣١٣٣
- صَلَّى مُعَاوِيَةُ بِالْمَدِينَةِ صَلَاةَ فَجَهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَقَرَأَ..... ١٧٢
- صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُؤَدِّلَةِ جَمِيعًا..... ١٢٥
- صَلَّى، وَعَلَى بَطْنِهِ فَرَسٌ وَدَمٌ..... ٢٤٥٢
- الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ..... ٤٦٨
- صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ أَخَذَكُمْ وَخَذَهُ بِخَمْسَةِ..... ٢٦٦
- صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ..... ٢٦٥
- صَلَاةُ الْخَوْفِ أَنْ طَائِفَةٌ صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ، وَجَاءَ الْعُدُوُّ..... ٤٢٣
- صَلَاةُ الْخَوْفِ أَنْ طَائِفَةٌ صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَاءَ الْعُدُوُّ..... ٢٥١٧
- صَلَاةُ الْخَوْفِ بِمُسَفَّانَ، وَعَلَى الْمُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ خَالِدُ بْنُ..... ٤٢٥
- صَلَاةُ الْخَوْفِ نَحْوُ مِمَّا يَصْنَعُ أَمْرَاؤُكُمْ، يَغْنِي، وَاللَّهُ..... ٤٢٦
- الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، فَإِذَا قَامَ النَّاسُ. قَالَ: نَعَمْ سَاعَةُ الْوُتْرِ..... ٢٥١
- الصَّلَاةُ عَلَيْكَ شَيْءٌ لَا يَعْمَلُهُ عِنْدَكَ غَيْرُكَ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا..... ٥٤١
- الصَّلَاةُ، فَإِذَا قَامَ النَّاسُ نَعَمْ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، فَإِذَا طَلَعَ..... ٢٢٢٦
- صَلَاةُ اللَّيْلِ مَتْنِي مَتْنِي، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ..... ٢٤٠، ٢٤٤٨
- ٢٤٥٠، ٢٥٤٥

- صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى. فَأَقُلْ مَثْنَى أَرْبَعٍ فَصَاعِدًا ٢٥٤٨
- صَلَّتْ بِسُوءٍ ٣٠٣
- صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنُوا ٢٧٥
- صَلُّوا يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ أَرْبَعَ ٢٢٦٠
- صَلُّوا يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَانِ لِلْمُثَنَّةِ ٢٢٦٠
- صَلَّيْتُ أَنَا وَتَيْتِمٌ لَنَا ٣٠٧٧
- صَلَّيْتُ أَنَا وَتَيْتِمٌ لَنَا خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ٣١٤
- صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِقَاتِحَةٍ ٢٤٧٩
- صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ فِيهَا بِقَاتِحَةٍ ٥٧٥
- صَلَّيْتُ خَمْسًا فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ ٢٤٣٠
- صَلَّيْتُ خَمْسًا فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ٢٤٣٠
- صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الطَّهَرُ ٣٤٠
- صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الطَّهَرُ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَصَلَّيْتُ ٣٤٠
- صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ ٢٤٨٤
- صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ ٢٥٦١
- صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الصَّحْبُ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةٍ ٢٥٦١
- صَنَعَ نَحْوَ ذَلِكَ ٥٧١
- الضَّبْعُ صِنْدٌ وَفِيهَا كَبْشٌ إِذَا أَصَابَهَا الْمُخْرِمُ ١٠٤٤
- ضَحَى بِكَشَيْنٍ أَمْلَحَيْنِ ٣٠٦٧
- ضَرَبَ الْجَزْيَةَ عَلَى أَهْلِ الْمَذْهَبِ أَرْبَعَةَ ذَنَابِيرَ وَمَعَ ذَلِكَ ١٤٨٣
- ضَرَبَ عَلَى نَصْرَانِيٍّ بِمَكَّةَ يُقَالُ لَهُ مَوْهَبٌ دِينَارًا كُلُّ ١٤٨١
- ضَرَبَ لِلْفَارِسِ بِثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ وَلِلرَّاجِلِ بِسَهْمٍ. قَالَ ٢٨٦٠
- ضَرَبَ لِلْفَارِسِ بِسَهْمَيْنِ وَلِلْفَارِسِ بِسَهْمٍ ١٤٤٤
- ضَفَرْنَا شَعْرَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاصِيَتَيْهَا وَقَرْنَيْهَا ثَلَاثَةَ ٥٥٩
- ضَمَّنَ الْغَسَّالُ وَالصَّبَّاعُ، وَقَالَ: لَا يُصْلِحُ النَّاسُ إِلَّا ٢١٥١
- طَافَ بِالنَّيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ ١١٣٥
- طَافَ بِالنَّيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ رَاكِبًا فَقُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: ٩٧١
- طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالنَّيْتِ ٩٦٨
- طَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِمَحَجَّتِهِ ٩٦٩
- طَعَامٌ أَسْلَفْتُ فِيهِ فَحَلَّ فِدْعَانِي إِلَى طَعَامٍ غَيْرِهِ ١٣٠٧
- الطَّعَامُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَرَاهِيهِ وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا ١٢٦٣
- طُفَّ عَنِّي ٨١٢
- طُفَّتْ خَلْفَ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فَمَا سَمِعَتْ وَاحِدًا ٩٦٤
- طُفَّتْ مَعَ طَاوُسٍ، فَلَمْ يَسْتَلِمْ شَيْئًا مِنَ الْأَرْكَانِ حَتَّى ٩٥٣
- طُفَّتْ مَعَ طَاوُسٍ وَكَلَّمْتُهُ فِي الطَّوَافِ فَكَلَّمَنِي ٩٦٥
- الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ١٦٧٠
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ، ثُمَّ أَتَى عُمَرَ ١٨٨٧
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ، ثُمَّ أَتَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ فَذَكَرَ ١٦٧٧
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَرَدْتَ؟ ٢٣٣٩
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ فَأَوْرَثَهَا عُثْمَانُ ١٨٨٠، ١٧٢٠
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حُرَّةً تَطْلِقَتَيْنِ فَاسْتَقْبَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ ١٨٨٥
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْمُزَيْنَةَ الْبَيْتَةَ، ثُمَّ ٢٧٩٦
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَاشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا وَرَاجِعَهَا وَاشْهَدَ عَلَى ٢٣٢٩
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَأَعْدَدْتُ مِنْهُ حَتَّى إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ عِدَّتِهَا ١٨٥١
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَذَكَرْتُ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ فِي شَهْرِ ثَلَاثٍ ٢٣٢٤
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ عُمَرُ ١٧٨٢
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ فَسَأَلَ ٣١٧١
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرَ ١٨٠٤
- طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ فِي مَسْكَنِ خَفْصَةَ وَكَانَتْ طَرِيقَهُ إِلَى ١٨٦٧
- طَلَّقَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ الْبَيْتَةَ فَانْقَلَبَ عَبْدُ ١٨٥٩
- طَلَّقَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ امْرَأَةً لَهُ فَبُتِّهَا فَمَرُ بِشَيْخٍ وَابْنٍ لَهُ ١٦٣٦
- طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَرَّةً ١٧٨٣
- طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ ٣١٧٠
- طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِائَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ ١٧٢٩
- طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِائَةً، فَقَالَ تَأْخُذُ ثَلَاثًا وَتَدْعُ سَبْعًا ٣١٦٧
- طَلَّقْتُ نَفْسَهَا وَاحِدَةً يَمْلِكُ الرُّجْعَةَ ٢٣٤١
- طَلَّقَهَا الْبَيْتَةَ وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا ١٨٦١، ١٦٥٩
- طَلَّقَهَا الْبَيْتَةَ وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ فَبَعَثَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ ١٧١٤
- طَلَّقَهَا فَبُتِّهَا فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعُدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ مَكْتُومٍ ١٦٠١
- طَوَافُكَ بِالنَّيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ٨٢٢
- طَوَافُكَ بِالنَّيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ ٨٢٢
- طَوَافُكَ بِالنَّيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحَجَّكَ ٨٢٢
- طَيَّبْتُ أَبَاهَا لِلْإِحْرَامِ بِالسُّكِّ وَالذَّرِيرَةِ ١١٠٤
- طَيَّبْتُ أَبِي عِنْدَ إِحْرَامِهِ ٨٩٨
- طَيَّبْتُ رَسُولَ ٨٩٥
- طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ ٢٥٨٨
- طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِلْحَجْلِ ٨٩٧
- طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ لِإِحْرَامِهِ ٢٩٥٨
- طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ ٢٩٥٨
- طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ١١٠٣

- طَبِيتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ لِحَرَمِهِ حِينَ أُحْرِمَ ٨٩٤
 طَبِيتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِي قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ ٣١٣٧
 طَبِيتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَرَمِهِ وَلِجَلِّهِ ٨٩٥، ٣١٣٩
 طَبِيتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَرَمِهِ وَلِجَلِّهِ فَقُلْتُ ٨٩٥
 ظَاهِرُ يَوْمٍ أَحَدٍ بَيْنَ دِرْعَيْنِ ١٥١٨
 عُبْتُ عَلَى عِثْمَانَ وَتَصَلَّيْتُ أَرْبَعًا، قَالَ: الْخِلَافُ ٢٤٨٤
 عَبْدًا قَبِيضًا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَزَادَ أَبُو ٢٩٢٧
 عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتُ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ٢٩٧٤
 عَجِبْتُ مِنْ يَتَقَدَّمُ الشُّهُرَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَا ٣١٥٦
 الْعُجْمَاءُ جَرُّهَا جَبَّارٌ ٣٢٠٦
 عُدْتُ إِلَى ظِلِّكَ فَقُلْتُ عِنْدَنَا مَنْ يَكْفِيكَ، فَقَالَ: عُدْ إِلَى ١٣٦٣
 عُدْتُ إِلَى ظِلِّكَ فَمَضَى، فَقَالَ عِثْمَانُ مَنْ أَحَبُّ أَنْ يَنْظُرَ ١٣٦٣
 عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ الْأَقْرَاءِ، وَإِنْ ١٨٢١
 الْعِدَّةُ مِنْ يَوْمٍ يَمُوتُ أَوْ يُطَلَّقُ ٢٣١٩
 عَذْلَانِ حُرَّانِ مُسْلِمَانِ ٢١٨١
 عَرَضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ وَأَنَا ٢٠٠٧
 عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَامَ أَحَدٍ وَأَنَا ابْنُ ٢٠٣٠
 عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَامَ أَحَدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً ١٤٥٦
 عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ ١٤٦٢
 عَرَفْتُهَا، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا قَالَ: اسْتَمْتِعْ بِهَا ١٣٩٩
 عَرَفْتُهَا عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَادَّكَّرْتُهَا لِمَنْ يَقْدُمُ ٢٦٣٠، ١٣٩٧
 عَرَفْتُهَا قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ قَالَ زَيْدٌ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ ٢٦٣١
 عَرَفْتُهَا. قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، قَالَ فَزِدْ قَالَ: فَعَلْتُ ١٣٩٨
 عَزَائِمُ السُّجُودِ أَلَمْ تَنْزِيلُ وَحَمَّ تَنْزِيلُ وَالنَّجْمُ وَ ٢٢٨١
 عَزَائِمُ السُّجُودِ أَلَمْ تَنْزِيلُ وَالنَّجْمُ، وَ أَقْرَأَ بِاسْمِ ٢٢٤
 الْعُشْرُ فَأَخَذَتْ مِنْهُمْ الْعُشْرَ فَأَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ٦٨٢
 عَطِيَّةُ الْجُبَلِيِّ جَائِزَةٌ حَتَّى تَجْلِسَ بَيْنَ الْقَوَائِلِ وَبِهَذَا كُلُّهُ ١٥١٤
 عَقَلَ الْعَبْدُ فِي نَعْيِهِ ٢٨٢١، ٢٨٢٠، ١٩٦٧
 عَقَلَ الْعَبْدُ فِي نَعْيِهِ كَجِرَاحِ الْحُرِّ فِي دَيْتِهِ، وَقَالَ ابْنُ ١٩٦٨
 عَقَلَ الْمَرْأَةُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ فِي النَّفْسِ ٢٨١٣
 عَقَلَ الْمَرْأَةُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ عَقْلِ الرَّجُلِ فِي النَّفْسِ ٢٨١٠
 الْعَقْلُ وَفِكَالُ الْأَسِيرِ، وَإِنْ لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ ٢٣٦٦
 الْعَقْلُ وَفِكَالُ الْأَسِيرِ، وَلَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ١٩٥٢
 عَلَى الَّذِي اقْتَصَصَ مِنْهُ الدِّيَةُ وَتُرْفِعَ عَنْهُ بِقَدَرٍ ٢٣٧٠
 عَلَى أَهْلِ الزُّورِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ ٢٨٠٢
 عَلَى زَوْجِهَا. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَوْجِهَا؟ قَالَ: ٢٧١٣
 عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتُهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ ١٦٠٩
 عَلَامٌ تُوَخَّذُ الْجَزِيَّةُ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ؟ ١٤٧٣
 عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْلِي؟ قَالَ: إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى ١٦١
 عَلَّمُوا وَيَسِّرُوا وَلَا تَعْسِرُوا ٨٩
 عَلَيْكَ هَذِي، فَلَمَّا قَدِمْتَ الْمَدِينَةَ سَأَلْتَ فَأَمَرُونِي أَنْ ٢٧٧٠
 عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ، وَلَا يَبِيعُ بِهِ ٢١٨٢
 عَلَيْهَا عِدَّةٌ وَاحِدَةٌ وَيَتَكْرَهُونَ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ ٢٣٢٣
 عَلَيْهَا الْقَضَاءُ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: فَمَنْ كَانَ ٢٧٤١
 عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ ٢٦٨٧، ١١٢٥
 الْعُمَرَى لِلْوَارِثِ ٢٥٩٦، ١٣٩٢
 عَمَرَكُ اللَّهُ وَمَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمْرٌ مِنْ ١١٨١
 عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ أَنْ ٣٠٧٨
 عَنْ الْعَبْدِ الَّذِي أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ يَسْأَلُهُ قَالَ: فَقَالَ ٢٩١٣
 عِنْدَ أَبِي كِتَابٍ مِنَ الْقُرْآنِ نَزَلَ بِهِ الْوَحْيُ، وَمَا قَرَضَ ٦٣٧
 عَيْنِ بِالشَّامِ، وَعَيْنٌ بِالْيَمَنِ ٥٣٢
 غَدَاً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ ٤٦٥
 الْغُرَابُ، وَالْجِدَادُ، وَالْفَارَةُ، وَالْقَرْبُ، وَالْكَلْبُ ١٠١٠
 غَرَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُرُوةً تَبُوكُ قَالَ الْمُغِيرَةُ فَبَرَزَ ٦٧
 غُسْلُ ثَلَاثًا ٥٥٥
 الْغُسْلُ فِي الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ ٤٤٤
 غُسْلٌ فِي قَبِيصٍ ٥٥٧
 غُسْلٌ وَكُفْنٌ، وَصَلِّيَ عَلَيْهِ ٥٦١
 غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ٣٠٤٧
 غَلَبَتْنَا عَلَيْكَ هَذِهِ الْحَمَرَاءُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا بَالُ هَذِهِ ٢٢٥٧
 غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ؛ فَإِنَّهُ ١٧٧
 فَاتَّخِذْ ثَوْبًا قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا أَتَيْتُ نَجًّا قَالَ ١٠١
 فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ ٢٩٩
 فَاجْعَلُوهُ فِي مِثْلِهِمْ مِنَ النَّاسِ. قَالَ: فَحَدَّثْتُ عَطَاءَ ١٤٣١
 فَاجْلِدُوهُ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ٣١٠٣
 فَاجْلِسْ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ تَمَرٍ، فَقَالَ: خُذْ هَذَا ٧٧٤
 فَاحْجُجْ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ احْجُجْ عَنْ سُيْرَتِهِ ٨٠٣
 الْفَاحِشَةُ الْمُتَيْبَةُ أَنْ تَبْدُوَ عَلَى أَهْلِ زَوْجِهَا، فَإِذَا بَدَتْ ١٨٥٥
 فَأَخَذَ يَحْكِي عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ عَبْدُ ٤٦٢
 فَأَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ ذَاتَ لَيْلَةٍ قَالَ فَصَلَّى مَعَهُ مُعَاذٌ قَالَ: ٣٢٤

- فَأَخْرَجَ، فَإِنْ الْجُمُعَةُ لَا تَجِبُ عَنْ سَفَرٍ ٣٥٦
- فَأَخْرَجَهُ الْمُسَوِّرُ بِنَ مَخْرَمَةٍ، وَقَدَّمَ غَيْرَهُ قَبْلَهُ عُمَرُ بْنُ ٣٠٨
- فَأَذَى رَجُلًا بِرَجُلَيْنِ ١٤٤٣
- فَإِذَا اخْتَلَمَتِ الْآيَةُ مَا وَصَفَتْ فَأَيُّ الْمَعَالِي أَوْلَى بِهَا؟ ١٦٦٠
- فَإِذَا أَنْتَ قَدْ طَهَرْتَ ٧٨
- فَإِذَا خَلَّتْ فَاقْتَنِي، فَلَمَّا خَلَّتْ أَخْبَرْتُهُ أَنَّ أَبَا جَهْمٍ ١٦٠١
- فَإِذَا خَلَّتْ فَاقْتَنِي قَالَتْ، فَلَمَّا خَلَّتْ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ ٣١٥٤
- فَإِذَا رُحِمَ مُتَوَجِّهِينَ إِلَى مِيٍّ فَأَهْلُوا ١١٠٧
- فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَاخِيكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَمَكِّنْ ١٨٦
- فَإِذَا طَهَرْتَ فَلْيُطْلَقْ أَوْ لِيُسَمِّكَ وَتَلَا النَّبِيُّ ١٨٠٥
- فَإِذَا طَهَرْتَ فَلْيُطْلَقْ أَوْ لِيُسَمِّكَ وَتَلَا النَّبِيُّ ﷺ إِذَا طَلَقْتُمْ ١٨٠٥
- فَإِذَا لَقِيتَ عَدُوًّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ ٣٠٣٦
- فَارَى لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ١٥٣٧
- فَارْجِعُهُ ٣٠٦٣
- فَارْزَدَتْ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ دَعَهُ ٦٧
- فَارِسٌ. قَالَ الرَّبِيعُ: أَنَا أَشْكُ، فَقَالَ: فِي حَدِيثِ مَطَرٍ، أَوْ ١٤٥٢
- فَارِقٌ وَاحِدَةٌ وَأَمْسَكَ أَرْبَعًا فَعَمِدَتْ إِلَى أَقْدَمِهِمْ عِنْدِي ١٦٠٧
- فَارِنِي يَدَكَ فَاظْلُقْ بِهِ فَأَخْبِرَهُ الْخَبَرَ وَأَمْرَهُ بِنَكَاحِهَا ١٦٣٦
- فَاسْتَنْدَ بِلَالٍ إِلَى رَاخِلَتِهِ وَاسْتَقْبَلَ الْعَجْزَ قَالَ: فَلَمْ ٣٠٢٤
- فَأَشْهَدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ لِكَيْصِيقٍ ٣٠٨٨
- فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا ٢٢٣٠
- فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنُ خَفْصٍ طَلَّقَهَا أَلْتَبَةَ ١٨٥٧
- فَاعْتَدَّ عَلَيْهِمُ بِالْغَدَى حَتَّى بِالسُّخْلَةِ يَرُوحُ بِهَا ٦٤٥
- فَاعْتَدَّ عَلَيْهِمُ بِالْغَدَى حَتَّى بِالسُّخْلَةِ يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي ٦٤٥
- فَاعْتَدَّدَتْ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ ١٨٤٣
- فَاعْتَقَ ابْنُ عُمَرَ ابْنَهُ بَعْدَهُ ٢٩٥١
- فَاعْطَانِيهِ فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَيْتِي سَلِيمَةً، ٢٦٣٩
- فَأَفْعَلُ فِي عُمَرُوكَ مَا تَفْعَلُ فِي حَجَلِكُ ١٠٩٩
- فَأَفْعَلُ مَاذَا؟. قَالَتْ تَنَكِّحُهَا قَالَ اخْتَكَّ قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ ١٧٣٧
- فَأَفَرَّوْا مَا تَيْسَّرُ مِنْهُ يَغْنِي صَلَوا مَا تَيْسَّرُ أَنْ يَكُونُ ٦٢٦
- فَاقِلْ؟ قَالَ: نَعَمْ وَحِبَّةٌ حَنْطَةٌ أَوْ قُبْصَةٌ حَنْطَةٌ ١٦١٣
- فَالِدِيَّةُ تَقْصُ فِي قَضَاءِ عُمَرَ وَتَزِيدُ فِي قَضَاءِ مُعَاوِيَةَ ٢٦٦٦
- فَأَمَّا قَوْلُكَ، فَإِنَّمَا جَعَلْتَ الْغَايَةَ فِي نَفْسِكَ لَا فِيمَنْ ٢٦٧٢
- فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ تَوَخَّذْ مِنْ ٧٣٨
- فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمُ صَدَقَةَ تَوَخَّذْ مِنْ ٧٤٧
- فَإِنْ أَرَبَعَتْ مِنْهُنَّ نَاقَةٌ؟ قَالَ: فَإِنْ مِنَ الْبَيْضِ مَا يَكُونُ ٢٢٩٧
- فَإِنْ أَصَابَ إِنْسَانٌ نَعَامَةً كَانَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ أَنْ ١٠٢٢
- فَإِنْ أَطْلَعَ عَلَى أَتَمِّهَا اسْتَحَقَّ إِنَّمَا يَغْنِي الدَّارِيتِينَ أَيْ ١٤٨٩
- فَإِنْ أَهْلُ إِنْسَانٍ بِالْحَجِّ قَبْلَهُنَّ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِي ٩٠٨
- فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابَ أَمْوَالُ أَهْلِ خَيْبَرٍ وَفِيهَا الْغَنَمُ ٢٨٥٨
- فَإِنْ عُمَرُ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سَعْدُ: قَدْ صَنَعَهَا ٢٥٨٢
- فَإِنْ قَتَلْتُ وَلَدَ طَارِي، فَفِيهِ وَلَدٌ شَاءَ مِثْلُهُ فَكُلْ ذَلِكَ عَلَى ١٠٩٤
- فَإِنْ كَانَ خَوْفًا أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ صَلَوا رَجُلًا أَوْ رَجُلَانَا ٤٢٨
- فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ سَأَلَهُ مَالَهُ فَكَتَمَهُ إِثَاءً ٢٩٤٦
- فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ سَأَلَهُ مَالَهُ فَكَتَمَهُ إِثَاءً، فَقَالَ هُوَ ٢٩٤٦
- فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ سَأَلَهُ مَالَهُ فَكَتَمَهُ إِثَاءً، فَقَالَ هُوَ لِسَيِّدِهِ ٢٩٤٦
- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَوْجِهَا؟ قَالَ: فَعَلَى الْأَمِيرِ ٢٧١٣
- فَإِنْ مَرَّ الْمَكِّيُّ عَلَى الْمَوَاقِيسِ يُرِيدُ مَكَّةَ، فَلَا يَخْلِفُهَا ٨٥٣
- فَإِنْ مِنَ الْبَيْضِ مَا يَكُونُ مَارِقًا ٢٢٩٧
- فَإِنَّا لَا نَسْجُدُ فِيهَا إِلَّا سَجْدَةً وَاحِدَةً ٢٧١٥
- فَإِنَّا نَكْرَهُ أَنْ يَهْلُ أَحَدٌ مِنْ وَرَاءِ الْمِيقَاتِ ٢٧٥٣
- فَإِنَّا نَكْرَهُ رُقِيَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: وَلِمَ وَأَنْتُمْ تَزُورُونَ ٢٦٤٤
- فَإِنَّا نَكْرَهُ الْعُمَرَةَ قَبْلَ الْحَجِّ ٢٧٥١
- فَإِنَّا نَكْرَهُ هَذَا وَتَقُولُ: يَذْهَبُ مِنْ مِيٍّ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ ٢٧٥٤
- فَإِنَّهُ يُخَالِفُ ابْنَ عُمَرَ، وَتَقُولُ يَقُولُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ. فَقَالَ ٢٧٤٤
- فَإِنَّمَا لَا تَحُلْ لِي. فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَقَدْ أَخْبَرْتَ أَنَّكَ تَخْطُبُ ١٧٣٧
- فَإِنِّي أَنْعَمْتُ لَكَ الْكَرْسُفَ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمُ قَالَتْ هُوَ أَكْثَرُ ١٠١
- فَإِنِّي تَصَدَّقْتُ بِهَا عَلَيْهِ قَالَ: فَذَلِكَ أَعْبَدُ لَكَ مِنْهَا ١٣٩٣
- فَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَدْعَاهُ إِلَّا أَنْ تَقُولِي لِي حَرَمَهَا اللَّهُ ١٥٥٠
- فَإِنْ حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ؟ فَقَالَ هَاهُ، وَوَصَفَ أَنَّهُ ١٨٥٨
- فَإِيَّاهُمَا يَبْذَهُونَ؟ قَالُوا بِالذَّيْنِ قَالَ: فَهُوَ ذَاكَ ١٤١٥
- فَتَبَرَّكُمُ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ ٣١٩٧
- فَتَلَجَّيْ. قَالَتْ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: فَاتَّخِذِي ثَوْبًا ١٠١
- فَتَيَمَّنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَنَاجِبِ ٢٩٩٧
- فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ نُصَلِّيَ؟ فَأَشَارَ لَهُ ٣٠٥
- فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ هَذِيًّا بَالِغٍ ١٠١٧
- فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ هَذِيًّا بَالِغٍ الْكَعْبَةِ أَوْ ١٠١٧
- فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، وَأَمَّا أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامٍ ١٠٢٥
- فَجَعَلَ النِّسَاءَ يَتَصَدَّقْنَ بِالْقُرْطِ وَأَشْتَبَاهِهِ ٤٦٤
- فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ فِي الْخَمْرِ ٢٠٧٥

- فَحَاتَتِ الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنْ آلِ أَبِي السَّائِبِ أَعْجَبِي ٣٠٨
فَحُجِّي عَنْهُ ٧٩٢
فَذَى رَجُلًا بِرَجُلَيْنِ ٢٨٨٥، ١٤٨٦
فَذَى رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلَيْنِ مِنْ ١٥٠١
فَذَخَلَتْ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلَتْهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: ٢٣٢٢
فَذَاكَ إِذَنْ ١٢٩٣
فَذَاكَ فِيهِ ٢٦٨٣، ١١٢٠
فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا ١٣٩٣
فَذَعَبَتْ مَعَهُ إِلَى عَائِشَةَ، وَبَعَثَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ٦١٣
فَذَعَبَتْ مَعَهُ وَبَعَثَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ ٢٦٠
فَرَأَيْتُ أَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي إِنْ رَسُولُ ١٤
فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ إِلَى الْمُؤَفِّفِ بِعَرَفَةَ فَخَطَبَ النَّاسَ الْخُطْبَةَ ١٣٥
فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ مِنْ مَنْزِلِهِ ١٢٤
فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ، ثُمَّ ٢٣٩١
فَرَجَعَ فَأَمَّ قَوْمَهُ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنْ خَلْفِهِ ٣٢٤
فَرُدِّي مَرَوَانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: أَفَتَجْعَلُ مُقَدِّمَ الْفَمِ ٢٨١٧
فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ٧٢٤
فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ ٧٢٨، ٧٢٣
فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا ٧٢٧
فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الدِّمَةِ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ دِينَارًا كُلِّ سَنَةٍ ١٤٨٠
فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ فِي الدِّيَةِ، وَعَلَى ٢٨٠٠
فَرَضَ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ ضَيْفَةً يَوْمَ وَلَيْلَةٍ فَمَنْ حَبَسَهُ ١٤٨٤
فَرَعَفَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًا لَهَا مِنْ مَحْفَةٍ ٧٨٢
فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِبِينَ وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ ٣١٦١، ١٩١٨
فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ ١٩١٥، ١٧٠١
فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ قَالَ هَكَذَا ١٧٠١
فُرَيْعَةُ ابْنَةُ مَالِكِ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَمُكَّتْ فِي ٢٣١٨
الْفُرَيْعَةُ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدٍ ١٨٤٣
فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ ٣٧٣
فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ حَثَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ ٣٧٥
فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ حَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَأَلْفَرُوا ثِيَابًا ٣٧٥
فَصْنَعْتُ لَهُ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ فِيهِ لِلَّيْلِ أَعْلَى الْمُنِيرِ، فَلَمَّا ٣٧٨
فَضَحِكَ الْقَاسِمُ، ثُمَّ قَالَ: فَمَرَهَا فَلَتَأْخُذَ مِنْ رَأْسِهَا ٢٧٠٦
فَضَرَبَتْهُ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ ضَرْبَةً وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَمَنِي ١٤٣٩
الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَهُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى ١١٠٩
- الْفِطْرُ يَوْمَ تَقْطُرُونَ وَالْأَضْحَى يَوْمَ تَضْحُونَ ٤٣١
فِطْرُكُمْ يَوْمَ تَقْطُرُونَ ٤٣٢
فِطْرُكُمْ يَوْمَ تَقْطُرُونَ، وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ ٤٣٢
فِطْرُكُمْ يَوْمَ تَقْطُرُونَ، وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تَضْحُونَ. أَرَاهُ قَالَ: ٤٣٢
فَطَلَّقَهَا قَالَ: إِنِّي أَحْبَبْتُهَا قَالَ فَأَمْسِكْهَا إِذَا ١٥٦٣
فَعَلَ بَابِنَ لَهُ مَاتَ مُحَرَّمًا شَبِيهَا بِهَذَا ١١٠٢
فَعَلَ ذَلِكَ ٢٢١٥
فعلى الأمير ٢٧١٣
فعلت قال: لا أملك أن تأكلها، ولو شئت لم ١٣٩٨
فَفَارَقْتُهُ ثَلَاثًا ١٦٨٧
فَفَارَقْتُهُ ثَلَاثًا، فَلَمْ تَقُلْ لَهَا حَقَصَةٌ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ ١٧٢٥
فَقَالَ لِي رَجُلٌ: كَاتِبُ غَلَامِكَ هَذَا وَعَلِيَّ ٢٩٤٣
فَقَبِضُهُ عَمْرُ قِبَاعُهُ، ثُمَّ جَعَلَ ثَمَنَهُ فِي صَدَقَاتِ ٦٨٢
فَقَدْ اثْبَتَ الْمَقْطُوعَ كَمَا قَدْ اثْبَتَ الثَّابِتَ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ ١٩٦٥
فَقَدْ ذَهَبَ عَمْرُ فِي الْهَيْبَةِ يَرَادُ ثَوَابُهَا أَنْ الْوَاهِبَ عَلَى ١٣٨٠
فَقَرَأَهَا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا قَرَأْتُهَا عَلَيْكَ، ثُمَّ قَالَ بِسْمِ ١٧٠
فَقُلْتُ: الْعُسْرُ فَأَخَذْتُ مِنْهُمْ الْعُسْرَ فَأَتَيْتُ عَمْرَ بْنَ ٦٨٢
فَقُلْتُ لِأَبِي مَخْذُومَةَ أَيَّ عَمٍّ إِنِّي خَارِجٌ إِلَى الشَّامِ وَإِنِّي ١٣٤
فَقُلْتُ لِسَفِيَانَ فَهَوَّ سَعِيدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ إِلَّا أَنِّي شَكِكْتُ ٢١٤٢
فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَمِنْ حَمَامٍ مَكَّةَ؟ قَالَ: نَعَمْ ١٠٦٣
فَقُلْتُ لَهُ أَسَمِعْتَهُ مِنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا ٦١١
فَقُلْتُ لَهُ: فَإِذَا احْتَمَلْتَ الْآيَةَ مَا وَصَفْتُ فَأَيُّ الْمَعَانِي ١٦٦٠
فَقُلْتُ لَهُ فَخَيْرُهُ بَعْدَ وَجُوبِ النِّبْعِ فَأَخَذَ، ثُمَّ نَدِمَ قَبْلَ أَنْ ١١٧٨
فَقُلْتُ لَهُ: قَرَأْتُ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلَيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا فِي ٤٠٨
فَقُلْتُ لَهُ: كَانَ أَبَاؤُنَا عُمَانُ يَجْعَلُهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ عَمْرُ ١٧٢٧
فَقُلْتُ لَهُ: وَوَافٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ ١٠٩٣
فَقُلْتُ: مِنْ عَسْبٍ أَوْ رُمَانٍ أَوْ فَرَسِيكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ ابْنُ ١٢٢٣
فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ٨١٠
فَقُلْتُ هَلْ غَابَ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَحَدٌ؟ فَقَالَ سَبْحَانَ اللَّهِ أُمُّ ٨٢٧
فَقُلْتُ وَهِيَ عَمِيَاءُ؟ فَقَالَ: يَقْطُرُونَهَا بِالْإِبِلِ قُلْتُ: ٧٤٤
فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْفَضْلِ السَّنَا أَحَقُّ مِنْ أَجَابِ امِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ١٤٥٢
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلَّا قَالَ سَفِيَانُ تَغْيِي تَنْشُرْتُ ٥٤٢
فَقُلْنَا فَمَنْ قَبْلَهُ؟ قَالَ فَحَسْبُنَا ٢٨٣٦
فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ ٣١٦
فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَيَخْرُصُ ٦٧٩

- فَكَانَ الْقَاسِمُ يُعْجِبُهُ هَذَا الْقَضَاءُ وَيَرَاهُ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ ٢٧٦٠
فَكَانَتْ تَكُونُ فِيهِمْ وَكَانُوا يَجِئُونَ بِالنَّعَمِ إِلَيْهِمْ فَأَنْقَلَبَتْ ١٥٢٢
فَكَانَتْ تِلْكَ سَنَةَ الْمُتَلَاعِنِينَ ١٧١٦
فَكَانَتْ حَامِلًا فَأَنْكَرَهُ؟ فَكَانَ ابْنُهَا يَدْعَى إِلَى ١٦٩٥
فَكَانَتْ ذَاتَ جَبِينٍ حِينَ سَمِعَتْ أَنَّهَا جَزَاءٌ ١٠٣٣
فَكَلَّهُ وَصُمَ يَوْمًا مَكَانَ مَا أَصَبَتْ ٧٧٤
فَكَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ عُمَرُ أَمِنَ نَعَمَ الْجَزِيَّةَ ٧٤٤
فَكَيْفَ تَرَى أَنْتَ فِي ذَلِكَ فَهِيَ عَنْهُ ١٢٥٧
فَكَيْفَ كَانَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ؟ قَالُوا: حَسَنًا قَالَ: فَلَا ٢٦٧٥
فَكَيْفَ كَرِهْتُمْ غَيْرَ مَكْرُوبٍ، وَخَالَفْتُمْ مَنْ لَا يَتَّبِعِي لَكُمْ ٢٧٥٦
فَلَا إِذَا ٩٩٨، ٩٩٧، ١٠٠٠
فَلَا إِذِنْ ١٣٥١
فَلَا بِأَسَ ٢٦٧٥
فَلَا نُفِصَ بِذَلِكَ قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا لَا، فَسَلْ فَلَانَةَ ١٠٠٢
فَلَا تَفْعَلُوا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَسْرِي أَنْ تَفْعَلُوا ١٥١٧
فَلَا تُبْطِئْهَا ١٠٨٤
فَلَانٌ وَفَلَانٌ وَسَمَى رَجُلًا مُحْتَاجِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ شَكُوا ١٢٣٣
فَلَذَلِكَ تَرَكْنَا نَصِيحِينَ مِنَ الشَّعْبِ ١٤٠٣
فَلَمَّا أَحْبَبْتُمَا قَتَلَ صَاحِبَهُ قَالُوا: لَا نَذِي قَالَ: وَأَنَا لَا ٢٣٦٧
فَلَمَّا وَاحِدَةٌ وَاحِدَةٌ إِذَا فَتَحَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَقَالَ ١٢٢٨
فَلِمَ ابْتِغَايَ اللَّهِ إِذَا؟ إِنْ اللَّهَ لَا يَقْدَسُ أُمَّةً ١٣٦٦، ١٣٥٤
فَلَمَّا يَفْرَعُوا إِلَّا بِحَرِّ الشَّمْسِ فِي وَجُوهِهِمْ ٣٠٢٤، ٢٥٦
فَلَمَّا يَقْدَمُ النَّاسُ بِسَاءَمِهِمْ إِنْ كَانَ لَا يَنْفَعُهُمْ، وَلَوْ كَانَ ١٠٠١
فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ مَا أَنْزَلَ ١٥٩٠
فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ إِنَّا لَمَ نَرُدُّهُ ٣١٤٥
فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ١٨٤٣
فَلَمَّا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ الْجِهَادَ يَكُونُ عَلَى ابْنِ ١٥٧٠
فَلَمَّا كَتَبَ بِنْدِي الْحُلَيْفَةُ وَلَدَتْ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ فَأَمَرَهَا ٨٥٥
فَلْيَصُمْ أَيَّامَ مَنَى ١٠٢٦
فَمَا أَلَوْنَاهَا؟ قَالَ حَمْرٌ: قَالَ: هَلْ فِيهَا أَوْرَقٌ؟ قَالَ: ١٧١٣
فَمَا التَّقَرُّمُ إِلَيْهِ وَهَوْلَاءُ أَكْثَرُ ٢٧٧٩
فَمَا زَعَمْتَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِسْلَامَ الْمَرْءِ عَلَى يَدِي الْمَرْءِ ٢٠٨٧
فَمَا شَأْنُ عَائِشَةَ كَانَتْ تَبْنِي الصَّلَاةَ؟ قَالَ: إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ مَا ٢٩٧٧
فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عَقَبَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: ٥٤٩
فَمَا كُنْتُ أَرَاهَا إِلَّا أَنَّهَا لَهُ مِنْ طُولِ مَا مَكَتَتْ بِيَدِهِ حَتَّى ١٣٤٥
فَمَا لَا يُؤْكَلُ مِنْهُ الْجَنَاءُ وَالْكَرْسُفُ وَالْقَضْبُ؟ ١٢٢٥
فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ تَجِيئَا دُخُولَكَ الْحَرَمَ فَكَأَنَّمَا أَنْشِيطْنَا مِنْ ٢١٩٥
فَمَا هُوَ يَا هَتَاهُ قَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً ١٠١
فَمُرَهَا فَلْتَأْخُذْ مِنْ رَأْسِهَا بِالْجَلَمَيْنِ ٢٧٠٦
فَمَنْ قَتَلَهُ خَطَأً أَيْغَرَمَ؟ قَالَ: نَعَمْ يَعْظُمُ بِذَلِكَ حُرْمَاتُ ١٠١١
فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ ٢٧٤١
فَتَحْنُ مُسْلِمُونَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ فَحَجَّهِمْ، فَقَالَ ٧٨٠
فَتَهَنَّتُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا تَأْتُونِ إِلَّا مُتَرَاءً ٤٧٢
فَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعَيْنِهِ ٢٦٠٤
فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا نَكَرَهُ، فَقَالَ: أَرُونِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ ٢٦٤٣
فهَذَا خِلَافُ ابْنِ عُمَرَ وَخِلَافُ غَيْرِهِ وَالْخُرُوجُ مِنْ ٢٧٣٤
فَهَلْ تَحَرَّمُ الصَّدَقَةُ تَطَوُّعًا عَلَى أَحَدٍ؟ فَقُلْتُ: لَا إِلَّا أَنْ ١٣٧٦
فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَذَنَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَاجْلِسْ ٧٧٤
فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَذَنَةً قَالَ: لَا قَالَ فَاجْلِسْ فَأَنِّي ٢٦٢٨
فَهَلَّا انْتَقَمْتُمْ بِجَلْدِهَا؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيْتَةٌ ٢٣
فَهَلَّا حَسِبْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا ٥٤٩
فَهَلَّا خَلَيْتُمْ سَبِيلَهُ ٢٢٠٣
فَهَلَّا قِيلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟ ٢٠٠٤
فَهُوَ ذَاكَ ١٤١٥
فهو لورثته إذا مات ١٣٩٤
فَهُوَ يُوسَعُهَا وَلَا تَوَسَّعُ ٧٢١
فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهَا عَلَى أَنْفِهِ حَتَّى بَلَغَ ١٨٧
فِي ابْنَيْنِ وَبَنَاتٍ ابْنِ وَبَنِي ابْنِ ابْنَيْنِ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ ٢٣٨٣
فِي الْأَجَلِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ١٢٦٩
فِي اخْتَارِي وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ سَوَاءٌ ٢٣٤٣
فِي الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ مَعَ الْأَخَوَاتِ لِأَبٍ ٢٣٨٣
فِي الْأُذُنِ إِذَا اسْتَوْعِيَتْ يَصْفُ الدِّبْيَةَ ١٩٩٤
فِي إِزْسَالِ الْوِلَايَةِ يُوطَأُ بِعِشَلٍ مَعْنَى حَلِيثِ ابْنِ شِهَابٍ ٢٦٤٧
فِي الْأَرْزَبِ شَاءَ ١٠٥١، ١٠٥٠
فِي الْأَرْزَبِ عَنَاقٌ أَوْ حَمَلٌ ١٠٥٢
فِي الْاسْتِنْجَاءِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَنَهَى عَنْ الرُّوْثِ وَالرَّمَّةِ ٥٠
فِي أَسْنَانِ الْإِبِلِ الَّتِي فَرِيضَتُهَا بِنْتُ لَبُونٍ ٦٤٠
فِي الْأَصَابِعِ عَشْرٌ عَشْرٌ ١٩٥٥
فِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرٌ بَعِيرٌ وَعَنْ مَعَاوِيَةَ ٢٦٦٧
فِي الَّتِي تَزَوَّجُ فِي عَدَّتِهَا قَالَ: تَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ عَدَّتِهَا مِنْ ٢٣٢٣

- فِي الَّذِي يَقْتَصِرُ مِنْهُ قِيمُوتُ قَالَ: عَلَى الَّذِي اقْتَصَرَ مِنْهُ ٢٣٧٠ فِي الْخَرَامِ ثَلَاثُ ٢٣١٢
 فِي أُمِّ الْوَلَدِ تَزْنِي بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهَا تَجْلُدُ وَتَنْفَى وَهِيَ ٢٤٢٤ فِي حَرِّينَ بَاعَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَقَطَعَهُمَا عَلَيَّ ٢٤٢٠
 فِي أُمِّ الْوَلَدِ تَعْتَقُ مِنْ نَصِيبِ وَلَدِهَا. وَلَسْنَا وَلَا لِأَهْلِهَا ٢٣٥٦ فِي الْحَمَامَةِ شَاةُ ١٠٦٤
 فِي أُمِّ الْوَلَدِ يُتَوَقَّى عَنْهَا سَيِّدُهَا قَالَ تَعْتَدُ ١٨٣٥ فِي خَطْبِيهِ عَامَ الْفَتْحِ لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ١٩٥١
 فِي إِمَامٍ صَلَّى بِغَيْرِ وَضوءٍ قَالَ: يَعِدُ، وَلَا يَعِيدُونَ. وَهَذَا ٢٢٣٨ فِي خَطْبِيهِ عَامَ الْفَتْحِ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ ٢٨٣٣
 فِي امْرَأَةٍ حَيَّانٍ مِثْلُ خَيْرٍ ١٨١٧ فِي الْخَلِيلَةِ وَالْبَرِيَّةِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ٢٧٦٤
 فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ ١٨٢٠ فِي الْخَلِيلَةِ وَالْبَرِيَّةِ وَالْحَرَامِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ٢٣١١
 فِي امْرَأَةٍ الْمَقْفُودِ إِذَا قَدِمَ، وَقَدْ تَزَوَّجَتْ امْرَأَتُهُ هِيَ ١٨٦٥ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ خَمْسٌ مِنَ ٢٢٨٧
 فِي امْرَأَةٍ الْمَقْفُودِ: إِنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ ١٨٦٤ فِي الْخِيَارِ إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا ٢٣١٠
 فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلُهَا، أَوْ لَا تُعْجِبُهَا الزَّكَاةُ ٦٦٦ فِي ذَلِكَ ثَبِتَ الْأَرْبَعُ الْأَوَّلُ وَتُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ٢٩٠٥
 فِي إِنْسَانٍ أَخَذَ حَمَامَةً يَخْلَصُ مَا فِي رِجْلِهَا فَمَاتَتْ؟ ١٠٨٣ فِي ذَلِكَ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْثِهَا نَشُرُوا إِلَى ١٧٣٦
 فِي أَيِّ الْخَرِيتَيْنِ أَوْ فِي أَيِّ الْخَرَدَتَيْنِ أَوْ فِي أَيِّ ١٧٦٨ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِهَا جُنُونٌ أَوْ جُذَامٌ أَوْ بَرَصٌ قَالَ: ٢٣٠٦
 فِي أَيِّ حَبَابِ اللَّهِ وَجَدْتَ هَذَا؟ فَأَمَرَ بِهِ ابْنُ ٢٠٣٧ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَتْ ١٨٣١
 فِي الْإِبِلَاءِ أَنْ يَخْلِفَ لَا يَمْسُهَا أَبَدًا أَوْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَوْ ١٩٠٥ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ، ثُمَّ ١٧٨٨
 فِي بَقَرَةٍ الْوَحْشِ بَقَرَةً، وَفِي الْإِبِلِ بَقَرَةً ١٠٣٩ فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا وَأَمْسَكَهُ آخَرَ، فَقَالَ يَقْتُلُ ٢٨٤٩
 فِي بَقَرَةٍ الْوَحْشِ بَقَرَةً، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةً، وَفِي ١٠٣٨ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ يَمُوتُ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ٢٣٠٨
 فِي الْبَيْضَةِ دِرْهَمٌ، وَقَالَ أَبُو خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: ٢١٩٧ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَخْلُو بِهَا، وَلَا يَمْسُهَا، ثُمَّ ١٨٢٨
 فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ يُصِيبُهَا الْمُحْرَمُ صَوْمَ يَوْمٍ أَوْ إِطْعَامَ ١٠٣٦ فِي الرَّجُلِ يَزْنِي بِامْرَأَةٍ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا قَالَ: لَا يَزَالَانِ ٢٣٣٧
 فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ يُصِيبُهَا الْمُحْرَمُ قِيمَتُهَا ١٠٣٥ فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ يَشْهَدُ عَلَى رَجْعَتِهَا، وَلَمْ ١٨٧٥
 فِي التَّرَفُوفَةِ جَمَلٌ، وَفِي الضَّلْعِ جَمَلٌ وَيُسَبِّهُ - وَاللَّهُ ١٩٥٨ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ قَالَ: إِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاءُ الْمَرْأَةِ أَنْ ٢٣٦١
 فِي الشَّهَادَةِ ٢٧٢٨ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءَ وَلَا أَقُولُ ١٧٠٩
 فِي التَّمْلِيكِ وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا وَاحِدَةً يَمْلِكُ ٢٣٤١ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءَ وَلَا أَقُولُ ١٧٠٩
 فِي التَّيْمُمِ ضَرْبَةُ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةُ لِلْكَفَيْنِ هَكَذَا يَقُولُونَ ٢٢١١ فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعِنْدَهُ الْوَدِيعَةُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَنَّهُمْ ٢١٧٩
 فِي الثَّغْلِبِ شَاةُ ١٠٥٦ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ٦٩٦، ٦٩٥
 فِي جَدِّ وَأُمِّ وَأَخْتٍ فَلِلْأَخْتِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ وَلِلْأُمِّ سَهْمٌ ٢٣٨٧ فِي زَكَاةِ الْكُرْمِ يُخْرَصُ كَمَا تُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى ٦٧٧
 فِي جَرَاحَاتِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ تَسْتَوِي فِي السَّنِّ ٢٣٦٩ فِي زَمَانَ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ اعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ جَمِيعًا لَمْ يَكُنْ ٢٩٢١
 فِي جَرَادَةٍ إِذَا مَا أَخَذَهَا الْمُحْرَمُ، قَبِضَةً مِنْ ١٠٨٢ فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ كَذَا ٦٥٨
 فِي الْجَرَادَةِ يَقْتُلُهَا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ؟ قَالَ: إِذَا يَفْرَمُهَا ١٠٧٧ فِي شَيْبَةِ الْعُمْدِ أَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْ لَا دُفَا. وَرَوَى ٢٣٥٩
 فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرَ فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَّةٍ تَحْتَ رَعُونَةٍ أَوْ ٥٤٢ فِي شَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ لَا تَجُوزُ وَزَادَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ ٢١٦٠
 فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ يَأْمُرُ الْمُسْلِمِينَ إِنْ هَذَا يَوْمٌ ٣٦٩ فِي شَهَادَةِ النَّسَاءِ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ أَمْرِ النَّسَاءِ لَا يَجُوزُ ٢١٠٢
 فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا لَهَا الثَّقَفَةُ مِنْ جَمِيعِ ٢٣٤٧ فِي صَدَاقِهَا: التَّجَسُّسُ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ ٢٧٨١
 فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ قَالَ: فَرَّاحُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَوْقِفِ بِعَرَفَةَ ١٣٥ فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ، وَالْخُلَطَاءِ ٦٣٩
 فِي الْحَجَرِ الصَّخْمِ وَالْخَشْبَةِ هَذَا عَمْدٌ فِيهِ الْقَوْدُ وَيَعْيُونَ ٢٣٥٩ فِي صِغَارِ الصَّبِيِّ صِغَارُ الْغَنَمِ، وَفِي الْمَعْيِبِ مِنْهَا ١١٢٣
 فِي حَرَامٍ أَخَذَ صَيْدًا، ثُمَّ أَرْسَلَهُ فَمَاتَ بَعْدَ مَا أَرْسَلَهُ ١٠٨٩ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ قَالُوا: صَالَتِ خَمْسًا فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ٢٤٣٠
 فِي الْحَرَامِ إِنْ نَوَى يَمِينًا فَيَمِينُ، وَإِنْ نَوَى طَلَقًا فَطَلَقَ ٢١٥٨ فِي صِيَامِ الْمُقْتَدِي مَا بَلَغَنِي فِي ذَلِكَ شَيْءٌ، وَإِنِّي ١٠٢٩

- في الضب شاة ١٠٥٨
في الضب كيش ٢٣٠١، ١٠٤١
في الطهي نيس أغفر أو شاة مسنة ١٠٤٦
في عبد وتعبير أحرزهما العدو، ثم طفر بهما، فقال ٢٨٨٣
في العبد يكون رهناً فيعقده سيده، فإن العتق باطل أو ١٣٢٧
في العزل قال: هو الواد الحفي. ٢٣٠٥
في العين القائمة واليد الشلاء والرجل العرجاء واللسان ٢٨١٥
في الغزال شاة ١٠٤٨
في غزوة بني أنمار كان يصلي على راحلته متوجهاً قبل ١٥٧
في الفارة تقع في البئر فتموت قال: تنزح حتى تغلبهم ٢٢١٧
في الفطر إحدى عشرة تكبيرة، وفي الأضحية ٢٢٦٢
في القاذف إذا تاب قبلت شهادته، وقال كلنا نقوله ٢١٦٢
في القاذف إذا تاب قبلت شهادته، وقال: كلنا نقوله ٢١٤٣
في قسمة هوازن أن وقد هوازن سألوه، فقال أما ما كان ٢٨٦٧
في القصب لا يباع إلا جزء أو قال صرمة ١٣٠١، ١٢٦٢
في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال، قتلوا وصلبوا ٢٠٤٢
في القمري واللبسي شاة شاة ١٠٧٠
في قول الله - عز وجل - عفا الله ١٠١٦
في قول الله - عز وجل - عفا الله عما سلف ١٠١٦
في قول الله - عز وجل - فليدية من صيام أو صدقة ١٠٢٣
في قول الله عز وجل ولا يحل لهن أن يكتمن ما ١٨٢٥
في قوله أنت بريئة أو أنت بائنة أو خلية أو برئت مني ١٦٨٣
في قوله أنت بريئة أو أنت بائنة أو أنت خلية أو برئت ١٨٩٢
في قوله الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة قال هي ١٥٦٢
في قوله ومن قتلته منكم متعمداً لقتله ناسياً لحرمة ١٠١٤
في قوم دخلوا على امرأة في دار قوم فخرج إليهم بعض ٢٣٩١
في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ ١٩٥٤، ١٩٥٦
في كتاب علي عليه السلام من لم يجد نخلين، ووجد خطين ٨٧١
في كل شهر غمرة ٨٢٥
في كل شيء صيد من الطير الحمامة فصاعداً شاة ١٠٦٩
في كنز وجدته رجل في خربة جاهلية إن وجدته ٦٩٧
في كنز وجدته رجل في خربة جاهلية إن وجدته في ٦٩٧
في المستنقع إذا لم يجد هذياً، ولم يصم قبل يوم عرفة ١٠٢٦
في المخرم: يجعل المكنل على رأسه؟ فقال: نعم لا ٨٨١
في المخرم يقتل الصيد عنداً: يحكم عليه كلماً ١٠١٥
في المخرم يلوي الثوب على بطنه من ضرورة أو من ٨٧٥
في المختلعة يطلقها زوجها قال: لا يلزمها طلاق؛ لأنه ١٦٧٣
في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها إنها تنسوي ١٨٤٤
في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها إنها تنسوي حيث ١٨٤٤
في المرأة تنكح في عذبتها تأتي ١٨٥١
في المرأة تهل بالحج فيمنعها زوجها: هي بمنزلة ٨٠٠
في مرضه الذي مات فيه إني لأحرم ما حرم القرآن ٢٨٦٦
في المستحاضة تغتسل لكل صلاة ٢٢٤٩
في مسلم زنى بدمية أن يحذ المسلم وتدفع الدمية إلى أهل ١٩٨٦
في المسلمين حلة؛ فإن أحسب تركم حكمك فجعلائه في ١٤٥٢
في المكاتب هو عبد ما بقي عليه درهم ٢٩٤٤
في المكاتب يعتق منه بحساب ٢٣٩١
في المنى يصيب الثوب أبطه عنك قال أخذهما ٩٦
في المنى يصيب الثوب أبطه عنك قال أخذهما يعود ٩٦
في المولى ينكح الأمة يسترق ولده، وفي العربي ١٥٣٥
في النصراني تسلم امرأته قال: هو أحن بها ما لم ٢٣٠٧
في نفر أصابوا صيدا قال: عليهم كلهم جزاء ٢٦٨٧
في نفر يشتركون في قتل الصيد قال: عليهم كلهم ١١٢٥
في النفس مائة من الإبل ١٩٧٤
في النفس مائة من الإبل قال ابن جريج فقلت لعبد ١٩٧٥
في هذه الآية إنها حكم بينهما ١٧٤٤
في هذه الآية وأتوا الحج والعمرة لله قال: أن ٢٢٩٩
في هذه الآية وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً ١٧٩٨
في الهرة: إنها ليست ٢٥١٢
في الوبر إن كان يؤكل شاة ١٠٥٩
في الوبر شاة ١٠٦٠
في التبرع جفوة ١٠٥٤
فيم أخذت وفيم أخذت سابقة الحاج؟ قال أخذت ١٥٢٠
فيما أحرز العدو من أموال المسلمين مما غلبوا عليه أو ١٥٤٢
فيما بلغنا أرضيه خمس رعات فيحرم بلبيها ١٥٩٠
فيما بلغنا إن أمره ليين لولا ما قضى الله ٢٧٩٥
فيما بين أن صنع الذي وجبت عليه فيه الفدية وبين أن ١٠٣١
فيما بين ركن بيني جمع والركن الأسود ربنا آتينا في ٩٦٢
فيمن اشترى ما أحرز العدو قال: هو جائز ٢٣٥٣
فيمن أصاب بيض نعام قال: يضرب بقدره نوقاً قيل ٢٢٩٧

- فِيَمَنْ قَدِمَ مُتَعَمِّرًا فَقَدِمَ الْمَسْجِدَ لَأَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ٩٤٣
- فِيَمَنْ يَجْعَلُ عَلَيْهِ الْمَشْيَ؟ قَالَ: يَمْنِي؛ فَإِنْ عَجَزَ ٢٢٩٨
- فِيهِ خَمْسٌ خِلَالِ فِيهِ خَلِقَ آدَمَ، وَفِيهِ أَهْطَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ٤١٨
- فِيهِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ فَرَدْنِي مَرَوَّانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ٢٨١٤
- فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا إِنْسَانٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ ٤١٩
- فِيهِ الْغُشْرُ ٢٧٠٩
- فِيهَا سَجْدَتَانِ قُلْتُ: وَمَا الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ؟ ٢٥٤٢
- فِيهَا قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ وَلَنَا خُذْ بِقَبْضَةِ جَرَادَاتٍ وَلَكِنْ ١٠٦٧
- فِيهِمَا بَعِيرَيْنِ بَعِيرَيْنِ، فَإِذَا كَانَ سَعِيدٌ يُغْرِفُ عَنْ عُمَرَ ٢٦٦٧
- قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرْمَتَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَجَمَلُوهَا ٢٠٦٥
- قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ ٦٠١
- قَالَ أَحَدُهُمَا أَحَبُّنَا، وَقَالَ الْآخَرُ فَقَعْدَ كَانَ عِنْدَ جَوَارٍ ٢٠١٢
- قَالَ بِيَدِهِ فَقَلَبَهَا ظَهْرًا لِبَطْنٍ، ثُمَّ قَالَ: لَصُورٌ قَتَلَ ٢٣٩١
- قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ طَلَعْتَ امْرَأَتِي يَانَّةً، فَقَالَ تَأْخُذُ ٣١٦٧
- قَالَ فِي ابْنِ مُلْجَمٍ بَعْدَ مَا ضَرَبَتْهُ أَطْعَمُوهُ وَاسْقَوْهُ ١٤٩٤
- قَالَ لِرَجُلٍ: إِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ يَدَيْكَ عَلَى ٢٤٤٤
- قَالَ لِرَجُلٍ إِنْ عِنْدَنَا مَالٌ لِيَتِيمٍ قَدْ اسْرَعَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ٢١٨٣
- قَالَ لِرَجُلٍ: فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَاحَتَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ ١٨٦
- قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ: أَمْسِكْ ١٦٠٦
- قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الْبَابِ وَأَنَا أَسْمَعُ يَا ٣٠٨٧
- قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ تَسْمَعُ: إِنِّي أَصْبِحُ جُنُبًا وَأَنَا ٧٦٨
- قَالَ لِلْيَهُودِ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ: أَوْرَكُمُ مَا أَوْرَكُمُ اللَّهُ عَلَى ٢٦٣٨
- قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: فَإِنْ أَجَابُوكَ ٧٣٨
- قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ: فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ ٧٤٧
- قَالَ لَهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقِ زَوْجِهَا: فَإِذَا حَلَلْتُ ٣١٥٤
- قَالَ لِي عَطَاءٌ فِي الْعَصَافِيرِ قَوْلًا يَبِينُ لِي فِيهِ وَفَسَّرَ قَالَ: ١٠٧٤
- قَالَ لِلْيَهُودِ خَيْبَرَ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ: أَوْرَكُمُ مَا أَوْرَكُمُ ٦٧٩
- قَالُونَ، وَقَالُوا بِالرُّوْيَةِ أَصَبَتْ ٢٣٢٤
- قَامَ بِفَيْئَادِهِ فَضْرَبَ بِرِجْلَيْهِ، وَقَالَ: سَنَامُ الْأَرْضِ أَنْ ١٣٥٦
- قَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٨٣٢
- قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ بِالْقِيَامِ، ثُمَّ جَلَسَ، وَأَمَرَ ٦٠٧
- قَامَ مِنَ اثْنَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ لَمْ يَجْلِسْ ٢٢٣، ٢٠٤
- قَامَ مِنَ اثْنَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ لَمْ يَجْلِسْ فِيهِمَا ٢٢٣، ٢٠٤
- قَبِضَ عَنْ تِسْعِ نِسْوَةٍ، وَكَانَ يَقْسِمُ مِنْهُنَّ ١٦٦١
- قَبْلَ الرَّمْحِ الْأَسْوَدَ ٩٤٩
- قَبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ وَجَسْهُهَا يَدِيهِ مِنَ الْفَلَامَسَةِ فَمَنْ قَبِلَ ٣٤
- الْقَبْلَةُ مِنَ اللَّمَسِ، وَفِيهَا الْوُضُوءُ ٢٢١٩
- قَبِلْتُ امْرَأَةً لَيْسَتْ بِامْرَأَتِي قَالَ: زَنَا فَوَكَ قَالَ: رَأَيْتَ ١١٣١
- قَتَلَ ابْنُ مُلْجَمٍ بَعْلِي، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَكَانَ لِعَلِيٍّ ٢١٩٨
- قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَتْبَاطِ الشَّامِ فَرَفَعَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ٢٨٢٩
- قَتَلَ الْمُؤْمِنِينَ يَغْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ زَوَالَ الدُّنْيَا ١٩٢٦
- قَتَلَ مُسْلِمًا بِكَافٍ، وَقَالَ أَنَا أَحَقُّ مِنْ أَوْفَى ٢٨٢٤
- قَتَلَ نَفَرًا خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً بِرَجُلٍ قَتَلُوهُ قَتَلَ غِيلَةً وَقَالَ ١٩٣٧
- قَتَلْتُ جَارِيَةً لَهَا سَحَرْتُهَا ٥٤٤
- قَتَلْتُ وَأَنَا حَرَامٌ جَرَادَةٌ أَوْ دُبًا وَأَنَا لَا أَعْلَمُهُ ١٠٨١
- قَتَلْتُ وَأَنَا حَرَامٌ جَرَادَةٌ أَوْ دُبًا وَأَنَا لَا أَعْلَمُهُ أَوْ قَتَلَ ذَلِكَ ١٠٨١
- قَدْ أَتَى عَلَيْهِ كَذَا وَكَذَا؛ فَإِنْ شَاءَ رُكِّي، وَإِنْ شَاءَ ٢٤٨٨
- قَدْ أَخْرَزْتُ مَا كَانَ أَبِي أَخْرَزَ مِنَ الْمَالِ، وَوَلَا ١٤٢٨
- قَدْ اسْتَبْرَأْتُهَا فَكَانَتْ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى نَفْيِ الْوَلَدِ عَنْ ١٧٠٨
- قَدْ اسْتَقْنَتْ أَنْ الَّذِي قُلْتُ أَوْلَاهُ هِيَ الَّتِي طَلَقْتُ كَمَا ١٨٩٥
- قَدْ أَشَارَ عَلَيْكَ أَخْوَاكَ، فَقَالَ أَشِيرَ أَنْتَ عَلَيَّ قَالَ أَرَاهَا ٢٦٢
- قَدْ أَشَارَ عَلَيْكَ أَخْوَاكَ، فَقَالَ: أَشِيرَ عَلَيَّ أَنْتَ قَالَ أَرَاهَا ٣٠٣٠
- قَدْ اشْتَرَكَا فِيهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: وَالِإِيهِمَا شَيْتَ ٢٠٩٩
- قَدْ أَصَبْتُ ٣٠٨
- قَدْ أَمَرْتُكَ بِهِ فَذَهَبَ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ١٣٤
- قَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيكُمْ الْقُرْآنَ فَتَقَدَّمَا فَتَلَاَعْنَا. ثُمَّ ١٩٠٩
- قَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَادْخَبَ فَأَبَتْ بِهَا ١٦٩١
- قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ قُرْآنًا، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ ١٥٢
- قَدْ أُنْزِلَ فِيكَ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَادْخَبَ فَأَبَتْ بِهَا، فَقَالَ ١٩٠٧
- قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَهِيَ كَائِبَةٌ، فَلَمْ تَزَلْ تَقُولُهُ حَتَّى ١٨٢٦
- قَدْ تَصَنَّغْتَ لِلْأَزْوَاجِ إِنَّهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ فَذَكَرْتُ ١٨٣٩
- قَدْ جَعَلْتُ الْأَمْرَ إِلَيْكَ فَطَلَقْتَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا فَسَالَ عُمَرُ ٢٣٤٤
- قَدْ حَلَلْتُ فَانْكُحِي مَنْ شِئْتَ ٢٣٢٢، ١٨٣٦
- قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ ذَلِكَ ١٧٣١
- قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ ذَلِكَ طَلَاقًا ١٧٣١
- قَدْ رَأَيْنَا مَنْ يُنْكِرُ قَضِيَّةَ عُمَرَ كُلَّهَا فِي الْمَقْقُودِ، وَيَقُولُ ٢٦٧٢
- قَدْ زَوَّجْتُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ١٦١١
- قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ ٢٥٨٢
- قَدْ عَجَزْتُ فَاْمَحْتُهَا أَنْتَ قَالَ نَافِعٌ فَأَشْرَزْتُ إِلَيْهِ: امْحُهَا ٢٩٥١
- قَدْ عَفَرْتُ عَنْهُ قَالَ فَلَعَلَّهُمْ هَذَاكَ أَوْ فَرَّقُوا؟ قَالَ: لَا ٢٨٢٦

- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٣٣٨
- قَدِمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدُمُوهَا وَتَعْلَمُوا مِنْهَا وَلَا تَعَالِمُوهَا، أَوْ ٢٦٣١
- قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ إِلَّا ١٣٩٨
- قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ ٢٦٤٣
- قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ سُورَةَ أُخْرَى فَكَيْفَ ٢٦٤٣
- قَرَأَ بِالنَّجْمِ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ إِلَّا رَجُلَيْنِ قَالَ أَرَادَ ٢٢٧
- قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى الْمُنْبِرِ ٣٨٨
- قَرَأَ بِهِمَا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ٢٤٨٦
- قَرَأَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّجْمِ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا ٢٩٧٢
- قَرَأَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّجْمِ، فَلَمْ ٢٢٨
- قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ، فَسَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَرَأَ ٢٢٩
- قَرَأَ فِي الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ، وَإِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ٤٠٨
- قَرَأَ فِي رَكْعَتَيِ الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ ٤٠٧
- قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، فَقَالَ ٢٢٤٧
- قَرَأَ الْمَرَاةَ، أَوْ قَرَأَ حِطِّي الْمَرَاةَ ثَلَاثَ أَوْ أَرْبَعَ حَتَّى ١٠٥
- قَرَأَ وَالنَّجْمَ إِذَا هَوَى فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ ٢٥٤١
- قَرَأَ وَالنَّجْمَ إِذَا هَوَى فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ سُورَةَ ٢٣١
- قَرَأَتْ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلَيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا فِي الْجُمُعَةِ ٤٠٨
- قَرَأَتْ السَّجْدَةَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَطَرْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَنْتَ ٢٤٧١
- قَرَّبْتَاهُ فَصَرَبْنَا عَنْقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: فَهَلَّا حَسَنُوهُ ثَلَاثًا ٥٤٩
- قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى تَيْنِ بَيْنِي هَاشِمٍ وَبَيْنِي ١٤٥٠
- الْقِصَاصُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَفِي جَمِيعِ الْجَرَاحَاتِ الَّتِي ٢١٩٩
- قَصَرْتُ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ٢٥١٥
- قَضَى أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى حِينَ كَثُرَ الْمَالُ ١٩٨٧
- قَضَى أَخْذَهُمَا فِي أَمَةٍ عَزَّتْ بِنَفْسِهَا رَجُلًا فَذَكَرَتْ أَنَّهَا ٢٦٥٦
- قَضَى بِالْخَلَاصِ ٢٣٥٠
- قَضَى بِالْأَدِيَةِ اثْنِي عَشَرَ أَلْفَ وَرَعْمٍ عَكْرَمَةَ أَنَّهُ ٢٨٠٣
- قَضَى بِالْأَدِيَةِ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا ٢٣٦٢
- قَضَى بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ١٤١٤
- قَضَى بِالْمَدِينَةِ بِالْمُعْمَرَى عَنْ قَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ٢٥٩٥
- قَضَى بِالْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ. فَلَمَّا وَلَّى الشَّيْخُ دَعَاهُ عَمْرُو، فَقَالَ: ٩٨٧
- قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ ٢٠٩٥
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٣٣٨
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٢٦٣١
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٣٩٨
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٢٦٣١
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٧١٧
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٦٧٧
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٦٧٧
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٦٩٥
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٩١١
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٨٨٧
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٨٨٧
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٤٦٣
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٣٧٤
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٢٦٢
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٢٩٤
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٥١٣
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٥٤٩
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٨٠٥
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٠٦٢
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٢٦٣٣
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٢٥٥٨
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٢٥٥٨
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٢٦٤٢
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٢٦٨
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٣٦٢
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٦١٣
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٣٠٢٨
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٣٠٢٨
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٢٦٠
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٣١٨٢
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٦٨٢
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٨٥٨
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ١٢٦٥
- قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالنِّبْتِ وَلَا بَيْنَ ٢١٩٥

- قضى باليمين مع الشاهد. ٢٠٩٥، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ١١٢٤
- القَضْبُ نِيَاغٌ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا إِلَّا كُلُّ صِرْمَةٍ عِنْدَ ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١١١، ٢١٥٧
- قَضَيَا فِي الْمِلْطَةِ يَنْصِفُ دِيَّةَ ٢٥٢٦، ٢٩٥٩، ٣١٩٥، ٣١٩٦
- قَضَى بِكَذَا وَكَذَا فَأَمَضَى قَضَاءَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى ٢٣٦٨
- قَضَى بِهِ ثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خُلْفَةً ٢٣٥٩
- قَضَى زِرَارَةُ بْنُ أَوْفَى فَقَضَى بِشَهَادَتِي وَحْدِي، وَشَعْبَةَ ٢٠٩٥
- قَضَى عُمَرُ فِي الْأَضْرَاسِ بِعَبْرِ بَعِيرٍ، وَقَضَى مُعَاوِيَةَ فِي ٢٦٦٦
- قَضَى فِي الْأَرْنَبِ بَعْنَاقَ ١٠٤٩
- قَضَى فِي الَّتِي تَزَوَّجَ فِي عِدَّتِهَا أَنَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا وَلَهَا ١٨٥٠
- قَضَى فِي أُمِّ حَبِيبٍ بِحَمَلَانٍ مِنَ الْغَنَمِ ١٠٦١
- قَضَى فِي أُمِّ حَبِيبٍ بِحَمَلَانٍ مِنَ الْغَنَمِ وَالْحَمَلَانِ ١١٢١
- قَضَى فِي أُمِّ حَبِيبٍ بِحَمَلَانٍ مِنَ الْغَنَمِ ٢٦٨٢
- قَضَى فِي جَبِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مِثْنًا ١٩٦٤، ١٩٨١
- قَضَى فِي الْجَبِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ، وَقَضَى بِهِ عَلَى عَاقِلَةٍ ١٩٦٥
- قَضَى فِي الْجَبِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمَةٍ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ ١٩٨٠
- قَضَى فِي حَمَامَةٍ مِنْ حَمَامٍ مَكَّةَ بِشَاةٍ ١١٢٦
- قَضَى فِي دِيَّةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ، وَفِي ٢٨٣٥
- قَضَى فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِعِتْقِ رَقِيقِهِ وَفِيهِمُ الْكَبِيرُ ٢٩١٧
- قَضَى فِي الضَّعِيعِ بِكَبْشٍ ١٠٤٠
- قَضَى فِي الضَّعِيعِ بِكَبْشٍ وَبِهَذَا يَقُولُ وَهُوَ يَوَافِقُ مَا ذَكَرْنَا ٢٣٠٢
- قَضَى فِي الضَّعِيعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بِعَنْزٍ ١١١٨، ٢٦٧٩
- قَضَى فِي الضَّرْسِ بِجَمَلٍ، وَفِي التَّرْقُوتِ بِجَمَلٍ، وَفِي ٢٦٦٥
- قَضَى فِي الثَّعِينِ الْقَائِمَةِ إِذَا أَطُفِتْ أَوْ قَالَ: يُخَفَّتْ بِمِائَةٍ ٢٧٠١
- قَضَى فِي الثَّعِينِ الْقَائِمَةِ بِمِائَةٍ دِينَارٍ ٢٨١٦
- قَضَى فِي الْغَزَالِ بِعَنْزٍ ١٠٤٥
- قَضَى فِي الْقَائِمَةِ وَالْقَارِصَةِ وَالرَّاقِصَةِ جَارِيَةٍ رَكِبَتْ ٢٣٦٣
- قَضَى فِي الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ أَنَّهُ إِذَا أُرْخِيَتْ السُّتُورُ ٢٦١٨
- قَضَى فِي الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ أَنَّهُ إِذَا أُرْخِيَتْ ٢٦٦١
- قَضَى فِي نِكَاحِ رَجُلٍ نَكَحَ عِنْدَ مَوْتِهِ فَعَجَلَ الْوَارِثَ ١٤١٩
- قَضَى فِي الثَّرْبُوعِ بِجَفَرٍ أَوْ جَفْرَةٍ ١١١٩
- قَضَى فِي الثَّرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ ١٠٥٣
- قَضَى فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَفِي ١٥٤٣
- قَضَى فِيمَنْ ارْتَهَنَ نَخْلًا مُثْمِرًا فَلْيُخْسِبِ الْمُرْتَهِنُ ثَمَرَهَا ١٣٢٦
- قَضَى فِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عُثَانَ ﷺ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ قَالَ: قَلْنَا ٢٨٣٦
- قَضَى لِأَعْمَى بِالْعُمَرَى، فَقَالَ لَهُ: الْأَعْمَى: يَا أَبَا أُمَيَّةَ بِمَا ٢٥٩٨
- قَضَى هُوَ وَرَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَالِكٌ هُوَ ١١٢٤
- الْقَضْبُ نِيَاغٌ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا إِلَّا كُلُّ صِرْمَةٍ عِنْدَ ١٢٢٦
- قَضَيَا فِي الْمِلْطَةِ يَنْصِفُ دِيَّةَ ٢٧٨٣
- قَطَعَ سَارِقًا فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ قَالَ: هَذَا ٢٧٨٧
- قَطَعَ سَارِقًا فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ، وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ٢٠٠٢
- قَطَعَ سَارِقًا فِي قِيمَةِ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ ٢٤٢٢
- قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ ٢٠٢٦، ١٩٩٩
- قَطَعَ فِي ثَمَنِ الْمِجَنِّ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: كَانَ ١٩٧٠
- الْقُطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا ٢٠٢٥، ٢٠٠٢، ١٩٩٨
- ٢٢٠١، ٢٠٢٩
- الْقُطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، فَلَمْ يَرَ أَنْ يَجْتَنِبْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ ٢٠٠٣
- الْقُطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَحَدِيثُ جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيٍّ ٢٠٠٢
- الْقُطْعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي كِتَابِ ٢٢٠٢
- قَطَعَ مِنْ شَطْرِ الْقَدَمِ ٢٤٠٨
- قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ ١٥٢٤
- قَطَعَ يَدَ سَارِقٍ الْيَسْرَى، وَقَدْ كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرُّجْلَ ٢٠٠٦
- قَتَلَ، فَلَمَّا كَانَ بِالرُّوحَاءِ لَيْلِي رَكِبًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: ٧٨٢
- قُلِ اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ وَلَهُ عَمَدَتٌ فَإِنْ يَسَّرْتَ فَهَوُ ٩٢٥
- قُلِ اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمَدَتٌ فَإِنْ يَسَّرْتَهُ فَهَوُ ٢٥٠٢
- قُلْ فِيهَا؟ فَقَالَ: إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا ٢٣٢٤
- قُلْ فِيهَا؟ فَقَالَ: إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا يَشْهَدُونَ ٢٣٢٤
- قُلْتُ لَهُ: الْمُكَاتِبُ يَمُوتُ وَلَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ ٢٩٥٣
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنِّي ٦٨
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ أَحَدُنَا فَكُنَّسَ؟ فَقَالَ لَهُ: ٢٩٨٩
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ نَكَّوْتُ فِي الصَّيِّدِ أَفِيصَلِّي أَحَدُنَا ١٤٩
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي إِنْ أَبِي قَدْ مَاتَ قَالَ ٢٢١٨
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي أَخِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ ١٧٣٧
- قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَأَقْوُ الْعُدُوَّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا ١١٥٧
- قِمَ فَاذَنْ بِالصَّلَاةِ فَقَمْتُ وَلَا شَيْءَ أَكْرَهَ إِلَيَّ مِنْ رَسُولٍ ١٣٤
- قَمَّتْ بِهِمْ فَدَعَا عَلَى قَوْمٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ ٢٢٣٦
- قَمَّتْ فِي الصُّبْحِ ٢٢٦٦
- قَمَّتْ فِي الصُّبْحِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ ٢٢٦٧
- قَمَّتْ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَهُمْ لَا يَرَوْنَ الْفَتُونَ فِي الصُّبْحِ ٢٢٦٦
- قَمَّتْ فِي الْمَغْرِبِ يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَائِهِمْ ٢٢٣٥
- قَوْلُ اللَّهِ -عز وجل- أَصْدَقُ مِنْ غَيْرِهِ، قَالَ اللَّهُ -عز ٢٨٤٣

- قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ١٠١١
- قَوْلُكُمْ اجْتَمَعَ النَّاسُ لِمَا حَكَوْا فِيهِ غَيْرَ مَا قُلْتُمْ بَيْنَ فِي ٢٣٤
- قُولُوا لِلَّهِ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا ٢٠١
- قَوْمُوا لِأَصْلَابِي لَكُمْ فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ فَتَضَخْتُ بِمَاءٍ فَقَامَ ٢٤٤١
- قِيلَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ إِنَّ الرُّومَ يَأْخُذُونَ مَا حَسَرَ مِنْ خَيْلِنَا ٢٨٩٧
- قِيلَ لَهُ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ ٣١٩١
- قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَأْمُرُنَا بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ وَاللَّهُ تَعَالَى ١٤١٥
- فِيْمَتْنَهَا ٢١٩٧
- كَاتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ أَلْفًا، وَوَضَعَ عَنْهُ خَمْسَةَ ٢٩٣٩
- كَاتَبَ غُلَامًا لَهُ عَلَى نُجُومٍ إِلَى أَجَلٍ فَأَرَادَ الْمُكَاتَبُ ١٣١١
- كَاتَبَ غُلَامًا هَذَا وَعَلَى كَاتِبَتِهِ، ففعلت ٢٩٤٣
- كَاتَبَ غُلَامًا هَذَا وَعَلَى كَاتِبَتِهِ، ففعلت، ثُمَّ مَاتَ، أَوْ ٢٩٤٣
- كَاتَبَ غُلَامُهُ لَهُ عَلَى ثَلَاثِينَ أَلْفًا، ثُمَّ جَاءَهُ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ ٢٩٥١
- كَاتَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ لِي وَكَتَبْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا قَالَ: لَا يَجُوزُ ٢٩٤٣
- كَاتَبَهُ مِنْ مَالِهِ يُحَرِّهُ كَمَا يُحَرِّزُ مَالَهُ؟ قَالَ: ٢٩٤٧
- كَادَ هَؤُلَاءُ أَنْ يَفْعَلُوا بِكَ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لَأَدْعِيهَا لِشَيْءٍ ٣٧٥
- كَانَ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ يَجْعَلُهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ لَوْ كَانَ ١٧٢٧
- كَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ، وَلَا يَبْعَثُ بِهِ ٢١٨٢
- كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِالْإِفْطَارِ فِي صِيَامِ الطَّوْعِ ٦١٨
- كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا نَعَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٣٧٦
- كَانَ أَبِي يَقُولُ لَنَا إِذَا وَجَدْتَنَ فُرْجَةً مِنَ النَّاسِ ٩٥٩
- كَانَ أَخْبَثُ النَّاسِ صَلَاةَ عَلَى النَّاسِ وَأَطْوَلَ النَّاسِ صَلَاةَ ٢٨٢
- كَانَ إِذَا ابْتِغَى الشَّيْءَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَجِبَ لَهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ ٢٦٠٦
- كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ ٢٥٣٧
- كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْهُمْ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ ١٦٣
- كَانَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ ٢٧٣٨
- كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيَّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا ١٧٣٥
- كَانَ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِنَا غِنًا مَغْنِيًا هَيْثَا مَرِينَا ٥٠٩
- كَانَ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ امْطَرْنَا ٥٠٨
- كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبُهُ النَّمِيَّ إِنْ كَانَ رَطْبًا مَسَحَهُ، وَإِنْ ٩٧
- كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ كَمَا ٧٧
- كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ نَضَحَ فِي عَيْنَيْهِ الْمَاءَ قَالَ ٢٧١٧
- كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ٢٧٣٨، ٢٥٣٤
- كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ٢٢٤٤
- كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ ١٦٣
- كَانَ إِذَا أَفْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ ٢٧٤٦
- كَانَ إِذَا أَتَكَحَّ قَالَ: أَتَكَحَّتْكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ١٥٩٦
- كَانَ إِذَا بَرَقَتِ السَّمَاءُ أَوْ رَعَدَتْ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ ٥١٧
- كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا أَمَرَ عَلَيْهِمْ قَالَ: إِذَا لَقِيتَ ١٤٧٢
- كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً قَالَ: إِنْ رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا، أَوْ سَمِعْتُمْ ١٤٦٩
- كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ ٢٢٤٦
- كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ ١٩٧
- كَانَ إِذَا حَلَقَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ ٢٧٤٧
- كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا قَصَرَ الصَّلَاةَ بِذِي ٢٧٤٨
- كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ حَتَّى ٨٦٢
- كَانَ إِذَا خَطَبَ يَغْتَمِدُ عَلَى عِزَّتِهِ اغْتِمَادًا ٤٨٢
- كَانَ إِذَا دَعَا فِي الْاسْتِسْقَاءِ رَفَعَ ٥٠٧
- كَانَ إِذَا دَعَا فِي الْاسْتِسْقَاءِ رَفَعَ يَدَيْهِ ٥٠٧
- كَانَ إِذَا رَأَى التَّيِّتَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا التَّيِّتَ ٩٣٩
- كَانَ إِذَا رَعَفَ انْصَرَفَ قَتُوضًا، ثُمَّ رَجَعَ، وَلَمْ ٢٧١٨
- كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ قَالَ: ١٨٥
- كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ ٢٤٧٦
- كَانَ إِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ ١٨٢
- كَانَ إِذَا سَالَ السَّيْلُ ذَهَبَ بِأَصْحَابِهِ إِلَيْهِ، وَقَالَ: مَا كَانَ ٥١٥
- كَانَ إِذَا سَالَ السَّيْلُ يَقُولُ اخْرُجُوا بِنَا إِلَى هَذَا الَّذِي جَعَلَهُ ٥١٤
- كَانَ إِذَا سِيلَ عَنِ صَلَاةِ الْخَوْفِ قَالَ: يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ ١٥٣
- كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى بَيْنَ يَدَيْهِ ١٩٠
- كَانَ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ كَفَّيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ وَجْهَهُ ٢٧٣٩
- كَانَ إِذَا سَمِعَ جِسْرَ الرُّغْدِ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، فإِذَا ٥١٩
- كَانَ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ يَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعِ جَمِيعًا فِي كُلِّ ٢٥٥٩
- كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ ٩٩٢
- كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَتَقَدَّمُ سَعَى ٩٩٢
- كَانَ إِذَا غَدَا إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ كَبَّرَ فَيَرْفَعُ صَوْتَهُ ٤٣٨
- كَانَ إِذَا قَرَعَ مِنْ تَلْبِيئَتِهِ سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ ٩٢٢
- كَانَ إِذَا وَلَّى عَنْهُ لَمْ يَقُلْ لَهُ: هَلُمَّ ٧١٦
- كَانَ أَشَدُّ فِي ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فِيهِ ١٥٤٩
- كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ فَيَأْمُرُونَ ٣٢
- كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَدْفَعُونَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ ١١٣٧
- كَانَ بَدْءُ ذَلِكَ فِي حَيِّينَ مِنَ الْعَرَبِ اقْتُلُوا قَبْلَ الْإِسْلَامِ ١٩٣٨
- كَانَ تَوَاعَدُ جَارِيَةً لَهُ مَكَانًا فِي خَلَاءٍ فَعَلِمَتْ جَارِيَةَ ٢٤١٤

- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: آمِينَ. ٢٥٣٨
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ الْإِبِلَ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَرْبَعِمِائَةٍ ١٩٨٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فِي الْجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ. ٦٠٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبِرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ ١٧٩
- كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ لَأَمْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهَا ١٤٣٣
- كَانَ سَلَفُنَا لَا يَدْعُونَ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ أَرْبَعٍ، عِنْدَ اضْطِحَامٍ. ٩١٨
- كَانَ صَدَاقَةُ الْأَزْوَاجِ اثْنَتِي عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَنَشَأَ قَالَتْ ١٧٥١
- كَانَ صَدَاقَةُ الْأَزْوَاجِ اثْنَتِي عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَنَشَأَ قَالَتْ أَتَذَرِي ١٦٠٨
- كَانَ طَاوُسٌ إِذَا حَدَّثَهُ رَجُلٌ حَدِيثًا قَالَ: إِنْ كَانَ الَّذِي ١٩٦٩
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا لَيْكَ لَيْكَ لَيْكَ ٩١٣
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ ٢٤٦٢
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَجْعَلُ الْأَكْثَرِيَّةَ مِنْ ثَمَانِيَةِ لَأَمْ سَهْمٌ ٢٣٨٥
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُشْرِكُ الْجَدَّ مَعَ الْإِخْوَةِ، فَإِذَا كَثُرُوا أَوْفَاهُ ٢٣٨٤
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِنَا الصَّبْحِ بِسَوَادٍ أَوْ قَالَ: يَغْلَسُ ٢٤٢٦
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي الصَّبْحَ بِجَمْعٍ، وَلَوْ أَنْ مَسْحَرًا ٢٤٣٥
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي الصَّبْحَ نَحْرًا مِنْ صَلَاةٍ أَمِيرٌ ٢٤٢٦
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعْطِيَانِ الْعَطَاءَ فِي رِزْلِ صَغَارٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ ٢٤٨٧
- كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَكْرَهُ أَنْ يَفْرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثٍ ٢٤٨٥
- كَانَ عَطَاءٌ يَتَعَجَّبُ ثَمَّا رَوَى الْحَسَنُ ١٣٢٣
- كَانَ عَلِيٌّ مَشِيًّا فَصَلَّيْتُ خَاصِرَةً فَوَكَّيْتُ حَتَّى أَتَيْتُ ٢٧٧٠
- كَانَ عَلِيٌّ ﷺ يَخْرُجُ الْيَنَّا وَنَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى تَبَاشِيرِ ٢٥١، ٢٢٢٦
- كَانَ عُمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ يُورِثَانِ الْأَرْحَامَ دُونَ الْعَوَالِي، وَكَانَ ٢٣٧٩
- كَانَ عِنْدَ جَدِّهِ هَاشِمِيَّةٌ وَأَنْصَارِيَّةٌ فَطُلِقَ الْأَنْصَارِيَّةُ وَهِيَ ١٨١٥
- كَانَ عِنْدَهَا وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ ١٥٧٨
- كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَوَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ ٧٩١
- كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ١٩٣٥
- كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْفِصَاصُ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ ١٩٣٥
- كَانَ فِي بَيْتِهِ رَأَى رَجُلًا أَطْلَعَ عَلَيْهِ فَأَمَوَى إِلَيْهِ بِمَشْقَصٍ ١٩٤٧
- كَانَ فِي حَائِطِ جَدِّهِ رِبْعٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَأَرَادَ ٢٦٥٤
- كَانَ فِي مَجْلِسٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَذَّنَ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ ٢٥٥٣
- كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ ١٥٨٤
- كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ ٢٦٢١
- كَانَ قِيَمَةُ الْجَنِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا. ١٩٧٠
- كَانَ لَا يَأْخُذُ سَلْبًا، وَأَنَّهُ كَانَ يَتَاشَرُ الْقِتَالُ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ ١٤٩٣
- كَانَ لَا يُبَالِي فِي أَيِّ الشُّعْبَيْنِ ٢١٩٣
- كَانَ جَالِسًا عِنْدَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ فَانْخَصَمَ إِلَيْهِ فَنَزَلَ مِنْ ١٤٢٩
- كَانَ جَالِسًا عِنْدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَأَنَاءَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ ٢٧٠٠
- كَانَ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَاصِمُ بْنُ عُمَرَ ١٧٢٤
- كَانَ حِينَ يَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ٩٤١
- كَانَ ذَلِكَ مُغِيثٌ عَبْدُ بَنِي فُلَانٍ كَانِي أَنْظَرُ إِلَيْهِ يَنْعُمُ فِي ١٦٨٨
- كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ ١٨٧٤
- كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ ٣١٦٨
- كَانَ الرَّجُلُ يُؤْخَذُ بِذَنْبٍ غَيْرِهِ حَتَّى جَاءَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ ٢١٦٩
- كَانَ الرَّجُلُ يُضْحِكُ بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ ٢٦٩٢
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ ٧٩
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ ١٧٩٦، ١٦٦٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي السُّجْدَتَيْنِ نَتَى رِجْلَهُ ١٩٥
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى ٢٤٤٣
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ قَامَ النِّسَاءَ حِينَ ٢١٨
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ يَقُولُ بِصَوْتِهِ ٢٢٠
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ كَبَّرَ قَالَ: ١٦٤
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى ٢٠٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَعَرَسَ، فَقَالَ: أَلَا رَجُلٌ ٢٥٦، ٣٠٢٤
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةً ذَاتَ ١٤٢
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ أَنْ لَا ٧٠
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَكَانَ لَهُمْ سُوقٌ ٣٧٩
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَذَعٍ إِذْ كَانَ الْمَسْجِدُ ٣٧٨
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ رُكْعَتَيْنِ إِلَّا ٢٢٥١
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ رُكْعَتَيْنِ إِلَّا الْعَصْرَ ٢٣٨
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصَّبْحَ فَتَنْصَرِفُ النِّسَاءُ ٢٤٢٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا مُعْرِضَةٌ ٣١٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَاضِيَةً، ثُمَّ ١١٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ حَيْثُمَا ١٥٤
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي مِرْطٍ بَعْضُهُ عَلَى وَبَعْضُهُ ٣١٣٠
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَيَأْمُرُ ٣٠٠٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضْرِبُ لَهُمْ سَهْمٌ، فَلَمْ يَكُنْ يُضْرِبُ ٢٨٧٢
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُظْهِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ لَيْكَ اللَّهُمَّ لَيْكَ ٩١٥
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الشَّهَدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ؛ فَكَانَ ٢٠٠
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْزُو بِالنِّسَاءِ فَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى، وَلَمْ ١٤٦٣
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِقِ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ، وَ ٤٨١

- كَانَ لَا يُجِزُ فِي الْفِطْرِ إِلَّا شَاهِدَيْنِ ٤٣٠
 كَانَ لَا يَخْلُفُ الرَّجُلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا ٢٣٤
 كَانَ لَا يُخْرِجُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَّا التَّمْرَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ٧٣٦
 كَانَ لَا يَدْعُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَأَمِ الْقُرْآنِ ١٧٥
 كَانَ لَا يَدْعُ الرُّكْنَيْنِ أَنْ يَسْتَلِمَهُمَا. قَالَ: لَكِنْ أَفْضَلُ مِنْهُ ٩٦١
 كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُ رَأْسِ مَالِهِ وَبَعْضًا ١٣٠٤
 كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ شَيْئًا إِلَى أَجَلٍ لَيْسَ ١٢٧٧
 كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ بِتَكْبِيرٍ وَتَهْلِيلٍ ٤٠١
 كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَسْلَفَ الرَّجُلُ فِي شَيْءٍ يَأْخُذُ فِيهِ ١٢٧٥
 كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَفْطُرَ الْإِنْسَانَ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ ٦١٧
 كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَقْبَلَ رَأْسَ مَالِهِ مِنْهُ أَوْ يُنْظَرَهُ أَوْ ١٣٠٢
 كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ سَاجًا مَا لَمْ يَزُرْهُ ٨٨٤
 كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْإِسْتِرَاحَةِ فِي الطَّوَافِ، وَذَكَرَ ٩٦٧
 كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالرُّهْنِ وَالْحِمْلِ فِي السَّلَمِ ١٢٧٤
 كَانَ لَا يَرَى بِالْإِفْطَارِ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ بَأْسًا ٦١٩
 كَانَ لَا يَرَى بِالْمُسْتَقِ لِلْمُحْرِمِ بَأْسًا أَنْ يَلْبَسَهُ، وَقَالَ: ٨٨٣
 كَانَ لَا يَرَى بِلَبْسِ الْعَصْفَرِ وَالزُّعْفَرَانِ لِلْمُحْرِمِ بَأْسًا مَا ٨٨٥
 كَانَ لَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ إِلَّا أَنْ يَرَاهُ خَالِيًا، قَالَ: وَكَانَ إِذَا ٩٥١
 كَانَ لَا يَسْجُدُ فِي ص، وَيَقُولُ: إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةٌ ٢٤٧٢
 كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا مِنَ الْإِحْلَامِ قَالَ: ٢٧٤٣
 كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَلَا فِي الْوُتْرِ إِلَّا أَنَّهُ ٢٧٢٧
 كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ ٢٧٢٦
 كَانَ لَا يَكَادُ أَنْ يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ ٩٥٥
 كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةٌ، فَكَانَتْ حُجَّتًا عَلَيْهِ أَنْ هَذَا إِذَا ثَبَتَ ٢٥١٨
 كَانَ لِي أَجِيرٌ فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَغَصَّ أَحْلَاهُمَا يَدَ ١٩٣٩
 كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدَ ٢٩٩٢
 كَانَ مُجَاهِدٌ يَقُولُ فَلَدِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَو فِي ١٠٣٠
 كَانَ مُجَاهِدٌ يَقُولُ: وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا غَيْرَ نَاسٍ ١٠١٣
 كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَأْكُلُونَ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَلَا ٤٥٢
 كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْضُ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ ٣١٤٧
 كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، أَوْ الْعَتَمَةَ ٣٢٤
 كَانَ مُعَاذٌ يَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ إِلَى قَوْمِهِ ٣٢٦
 كَانَ النَّاسُ عُمَّالًا أَنْفُسِهِمْ فَكَانُوا يَرُوحُونَ بَيْنَهُنَّ قَلِيلٌ ٣٠٤٩
 كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ بِالْأَكْلِ قَبْلَ الْغَدُوِّ يَوْمَ ٤٥٤
 كَانَ النَّاسُ يَخْتَجِرُونَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ ١٣٥٥
 كَانَ النَّاسُ يُعْطَوْنَ الثَّلْثَ ١٤٤٢
 كَانَ النَّاسُ يُعْطَوْنَ الثَّلْثَ مِنَ الْخُمْسِ ١٤٤٢
 كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا ٩٩٣
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَبْصَرْنَا شَيْئًا فِي السَّمَاءِ يَغْنِي السَّحَابَ ٥١٨
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ ٢٤٣٧
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ اسْتَنَدَ إِلَى جِذْعِ نَخْلَةٍ مِنْ سَوَارِي ٣٧٧
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْ وَلَكَ أَسْلَمْتُ ١٨١
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدَتْ وَلَكَ ١٩٢
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ لَوْ أَرَادَتْ نَهْيَةً أَنْ تُعْمَرَ مِنْ تَحْتِهِ ٢٤٥٨
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَجَلَ فِي الْمَسِيرِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ ١١٠
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ ١٦٨
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خُطْبَتَيْنِ قَائِمًا بِفَصْلٍ ٣٨٠
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُذَكِّرُهُ الصَّبْحَ وَهُوَ جُنُبٌ فَيَغْتَسِلُ ٣٠٨٩
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُذَكِّرُهُ الصَّبْحَ وَهُوَ جُنُبٌ فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ ٣٠٨٩
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ، وَالْأَضْحَى قَبْلَ ٤٧٤
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتُمُّ فِي كُلِّ عَيْدٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ٤٥٨
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُنَا الشَّهَدَ كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنْ ٢٩٦٨
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى الْعِيدَيْنِ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ حِينَ ٤٤٧
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْحَرِفُ مِنَ الصَّلَاةِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ ٢٢١
 كَانَ وَجَعًا فَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ فَوَجَدَ النَّبِيَّ ٣٠٠٢
 كَانَ يُؤْتَى بِنَعَمٍ كَثِيرَةٍ مِنْ نَعَمِ الْجَزْيَةِ، أَخْبَرَنَا بَعْضُ ٧٥٥
 كَانَ يَأْتِي أَهْلَهُ حِينَ يَتَصَيَّفُ النَّهَارَ أَوْ قَبْلَهُ، فَيَقُولُ: هَلْ ٦٢٠
 كَانَ يُؤْجَلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَا يُنْظَرُ بِهَا ٢٣١٧
 كَانَ يَأْخُذُ مِنَ النُّبْطِ مِنَ الْجَنْطَةِ وَالزَّيْتِ بِنِصْفِ الْعُشْرِ ١٤٨٧
 كَانَ يَأْكُلُ قَبْلَ الْغَدُوِّ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ ٤٥٣
 كَانَ يَوْمُ قَوْمَةٍ وَهُوَ أَغْنَى. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَسَمِعْتُ ٣٠٦
 كَانَ يَوْمٌ نَاسًا بِالْعَقِيْقِ فَتَهَاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَإِنَّمَا ٣٠٩
 كَانَ يَأْمُرُ إِذَا قَرَعَ مِنَ التَّلْبِيَةِ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى مُحْمَدٍ النَّبِيِّ ٩٢٣
 كَانَ يَأْمُرُ بِالْأَكْلِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ ٤٥٥
 كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ ٣٠٤٨
 كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةً ٢٦٧
 كَانَ يَأْمُرُ مُنَادِيَهُ فِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ وَاللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ ذَاتَ ٢٦٨
 كَانَ يَبْعَثُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَى الَّذِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ ٢٧٧٢
 كَانَ يَبْعَثُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ الَّتِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ ٧٣٥
 كَانَ يَبْعَثُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِلَى الَّذِي تَجْمَعُ عِنْدَهُ قَبْلَ الْفِطْرِ ٦٥٧

- كَانَ يُسَلِّمُ مِنَ الرَّكْعَةِ وَالرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الْوُتْرِ حَتَّى يَأْمُرَ ٢٥٤٨، ٢٤٣
 كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الَّذِي يُكْرِيه أَرْضَهُ أَنْ لَا يُعِيرَهَا ٢٠٩٧
 كَانَ يَشْرَبُ مِنْ مِيقَاتِ كَانَ يَضَعُهَا النَّاسُ بَيْنَ مَكَّةَ ١٣٧٥
 كَانَ يَشْرَبُ مِنْ مِيقَاتِ النَّاسِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَقُلْتُ لَهُ: ٧٤٥
 كَانَ يُشْرِكُ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ حَتَّى يَكُونَ ٢٣٧٨
 كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُوتِرُ مِنْهَا ٢٥٤٦، ٢٤١
 كَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الظُّهْرِ فِي الْخَوْفِ بَطْنِ نَخْلٍ ٣٢٨
 كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ إِذَا فَاءَ الْقِيَّةِ قَدَرُ فِرَاعٍ، أَوْ ٣٦١
 كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، وَمَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ مِنَّا ٢٤٢٩
 كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ٢٧١٦
 كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَنْعَبُ الذَّاهِبَ إِلَى قَبَا فَيَأْتِيهِمْ ٢٤٧٧
 كَانَ يُصَلِّي فِي قَمِيصٍ فَقُلْتُ: إِنَّا نَكْرَهُ هَذَا، فَقَالَ: كَيْفَ ٢٧٠٣
 كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى أَرْبَعَ ٢٧٣١
 كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فَيُكَبِّرُ كَلِمًا خَفِضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ ١٨٠
 كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ الْإِمَامِ بِنِوَى أَرْبَعًا، فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ ٢٧٢٤
 كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أَمَانَةَ بَنْتِ أَبِي الْعَاصِ. قَالَ ١٤٧
 كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَيَتَعَمَّا ٢٧٣٠
 كَانَ يُضْرِبُ فِي الْمَغْنَمِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ سَهْمٍ لَهُ وَسَهْمَيْنِ ٢٨٧٣
 كَانَ يُضْرِبُ فِي الْمَغْنَمِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ سَهْمًا لَهُ وَسَهْمَيْنِ ١٤٤٥
 كَانَ يَطْعَمُ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ إِلَى الْجَبَانِ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَأْمُرُ ٤٥٦
 كَانَ يَعْرِقُ فِي الثَّوْبِ وَهُوَ جُنُبٌ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ ٤٠
 كَانَ يَقْتَسِلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ ٩٣٨
 كَانَ يَقْتَسِلُ مِنَ الْحِجَابَةِ ٢٢٢٩
 كَانَ يَقْتَسِلُ مِنَ الْفَدَحِ، وَهُوَ الْفَرْقُ وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ ١٦
 كَانَ يَقْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ ٤٤٢
 كَانَ يَقْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَإِذَا ٤٤١
 كَانَ يَقْتَسِلُ يَوْمَ الْغَيْثِ إِذَا غَدَا إِلَى الْمُصَلَّى ٤٤٥
 كَانَ يَقْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى ٤٤٠
 كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتْ ٤٤٨
 كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ٤٣٩
 كَانَ يَغْدُو مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ مِنْ أُخْرَى ٤٥٩
 كَانَ يَغْدُو مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَالَ: ٢٧٥٤
 كَانَ يَغْدُو يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى مِنَ الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ ٤٦٠
 كَانَ يَعْرِفُ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ ثَلَاثًا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: ٨٠
 كَانَ يَفْتِيحُ الصَّلَاةَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١٧١
 كَانَ يَتَعَثُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَهُودَ ٦٨٠
 كَانَ يَتَعَثُّ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ كُرُومَهُمْ ٦٧٨
 كَانَ يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِهِ وَيَسْتَنْتِي مِنْهُ ١٢٤١
 كَانَ يَبِيعُ الثَّمَرَ مِنْ غُلَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ، وَكَانَ لَا يَرَى ١٢١٦
 كَانَ يَتَرَكُ الْمَسَاكِينَ يَطُوفُونَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ فِي الْمُصَلَّى ٤٨٨
 كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي ٢٥١٤
 كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ٢٤٣٦
 كَانَ يَجِيزُ شَهَادَةَ الْقَاضِي إِذَا ٢١٤٢
 كَانَ يُجِيزُهُ ١٢٧١
 كَانَ يَحْبِي ٤٠٦
 كَانَ يَخْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ ٧٦٥
 كَانَ يُحَرِّكُ فِي بَطْنٍ مُحَسَّرٍ، وَيَقُولُ: إِلَيْكَ تَعْدُو قَلِقًا ١١٣٩
 كَانَ يُحَلِّي بَنَاتَهُ وَجَوَارِيَهُ الذَّعْبَ، ثُمَّ لَا يُخْرِجُ مِنْهُ ٦٨٩
 كَانَ يُحْبِي لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَلَيْلَةَ جَمْعٍ هِيَ لَيْلَةُ الْعِيدِ؛ لِأَنَّ ٤٣٤
 كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ غِلْمَائِهِ الَّذِينَ بِوَادِي الْقُرَى ٧٢٦
 كَانَ يُخْطُبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ بَعْدَمَا يَنْصَرِفُ مِنَ الصَّلَاةِ يَوْمَ ٤٧٦
 كَانَ يُخْطُبُ عَلَى مِثْبَرٍ مِنْ أَجْرِ فَجَاءَ الْأَشْعَثُ، وَقَدْ ٢٢٥٧
 كَانَ يَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَرْضَعَةٍ بَنَاتِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا ٢٧٧٥
 كَانَ يَرَى دَاجِنَةَ الطَّيْرِ وَالطَّيَّابَةَ بِمَنْزِلَةِ الصَّيْلِ ١٠٩٦
 كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ٢٥٣٥
 كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ كَلِمًا كَبِيرَ عَلَى الْجَنَازَةِ ٥٨٢
 كَانَ يَرْمِلُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: هَكَذَا فَعَلَ ٩٧٦
 كَانَ يَزْكِي أُمُورَهُمْ وَهُمْ أَتْيَامٌ فِي حِجْرِهِ. وَبِهَذَا نَاخِذُ ٢٢٨٦
 كَانَ يَزْكِي مَالَ التَّيْسِ ٦٦٩
 كَانَ يُسَافِرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ الْبَرِيدَ، فَلَا يَقْصُرُ ٣٤٤
 كَانَ يُسْتَخْلَفُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ أَعْمَى، فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ ٣٠٦
 كَانَ يُسْجُدُ فِي الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ ٢٢٨٢، ٢٢٥
 كَانَ يُسْخَنُ لَهُ الْمَاءُ فَيَغْتَسِلُ بِهِ، وَيَتَوَضَّأُ بِهِ ٣
 كَانَ يُسَلِّمُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ ٢١٠
 كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ سَلَامٌ ٢٢٣٣
 كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ ٢١٢
 كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يَرَى تِيَاضَ ٢٠٩
 كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ ٢١١
 كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا فَرَّغَ مِنْهَا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ ٢٠٧، ٢٠٥
 كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٥٨٤

- كَانَ يَقُولُ فِي الثَّغْلَبِ شَاةً ١٠٥٦، ١٠٥٥
- كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ قَلَمًا يَدْعُ ذَلِكَ إِذَا خُطِبَ: إِذَا قَامَ ٣٩٨
- كَانَ يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ ٢٠٢
- كَانَ يَقُولُ فِي الْعَبْدِ لَهُ الْمَالُ، وَفِي النَخْلِ الْمُشْبِر ١٢٠٧
- كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ١٧٥٠
- كَانَ يَقُولُ فِي الْكَرُشَفِ تَبِعَهُ فَلَقَهُ وَاحِدَةً قَالَ يَقُولُ: ١٢٢٨
- كَانَ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تَنكِحُ الْمَرْأَةَ إِلَّا ٢٦١٣
- كَانَ يَقُولُ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَرْضَعَةٍ بَنَاتُ أَبِي ٢٧٧٥
- كَانَ يَقُولُ لَا بَأْسَ أَنْ يَسْلَفَ الرَّجُلُ فِي طَعَامٍ مَوْصُوفٍ ١٢٧٢
- كَانَ يَقُولُ: لَا بَأْسَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ مَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا أَوْ ٢٧٢٠
- كَانَ يَقُولُ: لَا تَنكِحُ الْأَمَةَ عَلَى الْحُرِّ؛ فَإِنْ أَطَاعَتْ فَلَهَا ٢٧٥٨
- كَانَ يَقُولُ: لَا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ ٢٧٦٧
- كَانَ يَقُولُ لَا رِضَاعَ إِلَّا لِمَنْ أَرْضَعَ فِي ١٥٩٢
- كَانَ يَقُولُ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرَمُ إِلَّا أَنْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ بِمَا لَا ٢٥٧٧
- كَانَ يَقُولُ لَا يَصْلَحُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَبْتَ لَيْلَةً وَاحِدَةً إِذَا ١٨٥٤
- كَانَ يَقُولُ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ ١٧٧٨
- كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٌ إِلَّا الَّتِي تَطْلُقُ، وَقَدْ فُرِضَ ٢٧٦١
- كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٌ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ ٢٧٦٣
- كَانَ يَقُولُ لِبَوْلِيِّ الْبَيْتِمْ: أَحْصِ مَا مَرَّ مِنَ السَّنِينَ، فَإِذَا ٢٤٨٨
- كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى مَنْ لَمْ يُزَلِّ غُسْلٌ، ثُمَّ نَزَعَ عَنْ ٢٩٩١
- كَانَ يَقُولُ: مَا اسْتَسْرَ مِنَ الْهَدْيِ بَعِيرٌ أَوْ بَقَرَةٌ. قَالَ ٢٧٤٥
- كَانَ يَقُولُ مَكَانَ كُلِّ مَدِينٍ يَوْمًا، فَقَالَ: وَكَيْفَ لَمْ تَأْخُذْ ١٠٢١
- كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَحْرَمَ فِي قَبِيصٍ أَوْ جَبَّةٍ فَلْيَنْزِعْهَا نَزْعًا ٩٠٤
- كَانَ يَقُولُ مَنْ أَصَابَهُ رُعَافٌ أَوْ مِنْ وَجَدَ رُعَافًا أَوْ مَذْيًا ٢٧١٩
- كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا ٢٥٥٤
- كَانَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مِثْلَ لَهُ يَوْمَ ٧٠٨، ٦٣٠
- كَانَ يَقُولُ: هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ فَلْيُؤَدِّ ٧٠٣
- كَانَ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَبِهَذَا ابْتَدَأَ ٢٢٤٤
- كَانَ يَقُولُ وَلَاؤُهُ لَهَا، وَيَقُولُ مَا كُنْتُ أَطْلُبُ أَنْ يُخَالِفَ ٢٩٥٦
- كَانَ يَقُولُ: يَبِيعُهُ إِذَا احتَاجَ صَاحِبُهُ إِلَى ثَمَنِهِ، فَقَالَ ٢٩٣١
- كَانَ يَقُولُ: يَبِيعُهُ إِذَا احتَاجَ صَاحِبُهُ إِلَى ثَمَنِهِ، فَقَالَ ابْنُ ٢٩٣١
- كَانَ يَقُولُ: يَقْضَى عَنْهُ مَا عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَبِيعَ مَا بَقِيَ قَالَ ٢٩٥٤
- كَانَ يَقُولُ فِي الْجَنَازَةِ، ثُمَّ جَلَسَ ٣١١٨
- كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَهُ إِلَى صَلَاةِ ٢٤٦٩
- كَانَ يُكَبِّرُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ٩١٩
- كَانَ يَفْتَحُ الْقِرَاءَةَ بِ(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ١٦٩
- كَانَ يُفْنِي السَّاءَ إِذَا أَحْرَمَ أَنْ يَقْطَعَ الْخُفَيْنِ حَتَّى ٨٧٠
- كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يُصْبِحُ مُفْطِرًا حَتَّى الضُّحَى أَوْ ٦٢١
- كَانَ يُقَالُ يَوْمُهُمْ أَفْقَهُهُمْ؛ فَإِنْ كَانُوا فِي الْفَقْرِ سَوَاءً ٢٧٦
- كَانَ يَقْرَأُ بِقِ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ وَ اقْتَرَبَتْ ٢٥٥١
- كَانَ يَقْرَأُ بِ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ ٢٥٥٠
- كَانَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَعْدَ التَّكْوِينِ الْأَوَّلَى عَلَى الْجَنَازَةِ ٥٨٠
- كَانَ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي الْجَنَازَةِ ٢٤٧٨
- كَانَ يَقْرَأُ بِهِمَا ٤٠٨
- كَانَ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَ هَلْ ٤٠٩
- كَانَ يَقْرَأُ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ٣٨٧
- كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ فِي السُّبْحِ بِالعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ٢٥٦٣
- كَانَ يَقْرَأُهَا إِذَا طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ فَطَلَّقُوهُنَّ لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ ١٧٨٥
- كَانَ يَقْرَأُهَا كَذَلِكَ ١٧٨٤
- كَانَ يَقْطَعُ الثَّلَاثَةَ فِي الْحَجِّ إِذَا انْتَهَى إِلَى ٢٧٥٥
- كَانَ يَقْطَعُ الرَّجُلُ مِنَ الْقَدَمِ، وَيَدْعُ الْعَقِبَ يَتَعَمَّدُ عَلَيْهِ ٢٤٠٩
- كَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ الرَّكْعَةِ ٢٢٦٥
- كَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ ٢٧٢٧
- كَانَ يَقْنُتُ فِي الْوُتْرِ بَعْدَ الرَّكْعَةِ ٢٤٨، ٢٢٦٤
- كَانَ يَقُولُ: إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ أَمْرًا فَالْقَضَاءُ مَا قَضَتْ إِلَّا ٢٧٥٩
- كَانَ يَقُولُ إِنَّ الرِّجَالَ، وَالنِّسَاءَ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانٍ ١٧
- كَانَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْتَحُ الْقِرَاءَةَ بِ(بِسْمِ ١٦٩
- كَانَ يَقُولُ إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ، فَلَا ٣١٢٧
- كَانَ يَقُولُ: بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي ٢٢٣٢
- كَانَ يَقُولُ: يَقْضَى حَجَّةَ الصُّغِيرِ عَنْهُ حَتَّى يَقْعِلَ، فَإِذَا ٧٨٧
- كَانَ يَقُولُ: الدِّيَّةُ لِلْعَاقِلَةِ وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَّةٍ ١٩٦٠
- كَانَ يَقُولُ: الدِّيَّةُ لِلْعَاقِلَةِ وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا ١٩٦٠
- كَانَ يَقُولُ: الرِّضَاعَةُ مِنْ قَبْلِ الرِّجَالِ لَا تُحَرِّمُ ٢٧٧٧
- كَانَ يَقُولُ: الرُّعْدُ مَلَكٌ، وَالْبَرْقُ أُخْبِيحَةُ الْمَلِكِ يَسْفَنُ ٥٢٦
- كَانَ يَقُولُ: مُتَبَحِّانَ مَنْ سَبَحَتْ لَهُ ٥٢٤
- كَانَ يَقُولُ: صَدَقَ الثَّمَارُ، وَالزُّرُوعُ مَا كَانَ نَخْلًا، أَوْ ٦٨١
- كَانَ يَقُولُ عَلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ أَهْلُ الْقُرَى وَأَهْلُ الْبَلَادِ ١٩٨٨
- كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ: اللَّهُمَّ سَقِنَا رَحْمَةً، وَلَا سَقِنَا ٥٠٩
- كَانَ يَقُولُ: الْفَاجِئَةُ الْمُتَبَيِّنَةُ أَنْ تَبْدُو عَلَى أَهْلِ زَوْجِهَا ١٨٥٥
- كَانَ يَقُولُ فِي الْأَمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ فَتَقْتُلُ أَنْ لَهَا ١٦٨٦

- كَانَ يَكْرَهُ الْاِغْتِسَالَ بِالْمَاءِ الْمُشْتَمِسِ، وَقَالَ: إِنَّهُ يُورِثُ ٤
 كَانَ يَكْرَهُ أَنْ تَبَاعَ صَبْرَةٌ بِصَبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ لَا تَعْلَمُ ١٢٥٨
 كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ شَوْطٌ دَوْرٌ لِلطَّوَارِفِ، وَلَكِنْ يَقُولُ ٩٨٤
 كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا وَتَرْتِ، وَلَكِنْ خَسْبًا أَوْ سَبْعًا ٢٤٤٧
 كَانَ يَكْرَهُ بَيْعَ الصُّوفِ عَلَى ظَهْرِ الْغَنَمِ وَاللَّيْنِ فِي ١٢٨٦
 كَانَ يَكْرَهُ الْكَلَامَ فِي الطَّوَارِفِ إِلَّا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ مِنْهُ إِلَّا ٩٦٦
 كَانَ يَكْرَهُ لُبْسَ الْمِنْطَقَةِ لِلْمُحْرِمِ. فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: فَإِنَّهُ ٢٧٤٤
 كَانَ يَلْبَسُ بُرْدَ حَبْرَةٍ فِي كُلِّ عِيدٍ ٤٥٧
 كَانَ يَلْبِي رَاكِبًا وَنَازِلًا وَمُضْطَجِعًا ٩٢٠
 كَانَ الْيَمَانُ أَبُو حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ شَيْخًا كَبِيرًا قَوَّعَ فِي ١٩٥٠
 كَانَ يَمْسَحُ التُّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ٢١٨٩
 كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ، وَكَانَ ابْنُ ٩٦٠
 كَانَ يَنَامُ قَاعِدًا، ثُمَّ يَصَلِّي، وَلَا يَتَوَضَّأُ ٣٣
 كَانَ يَنَامُ وَهُوَ قَاعِدٌ، ثُمَّ يَصَلِّي، وَلَا يَتَوَضَّأُ ٢٧٣٣
 كَانَ يُبْنِدُ لَهُ فِي مِقَاءٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوَّزٌ مِنْ ٢٠٦١
 كَانَ يُهْلُ الْمَهْلُ مَاءً، فَلَا يُكْبَرُ عَلَيْهِ وَيُكْبَرُ الْمَكْبَرُ مَاءً ٢٧٤٩
 كَانَ يُؤَيِّرُ ثَلَاثَ يَفْرَأَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَتَسَبَّحُ سُورَ مِنْ ٢٤٦، ٢٢٦٣
 كَانَ يُؤَيِّرُ بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ ٢٤٤٦
 كَانَ يُؤَيِّرُ بِخَمْسٍ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ، وَلَا يُسَلِّمُ ٢٥٤٩، ٢٤٤٤
 كَانَ يُؤَيِّرُ بِرَكْعَةٍ ٢٥٤٧، ٢٤٤٢
 كَانَ يُوقِفُ الْمُؤَلِّي ١٩٠٢، ١٨٩٩
 كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي ٣٠٠٧
 كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ٣٠٠٧
 كَانَ يَوْمًا تَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ ٣٠١٠
 كَانَا يَجْهَرَانِ بِالْتَّكْبِيرِ حِينَ يَغْدَوَانِ إِلَى الْمُصَلَّى ٤٣٦
 كَانَا يُصَلِّيَانِ خَلْفَ مَرْوَانَ قَالَ: فَقَالَ: أَمَا كَانَا يُصَلِّيَانِ إِذَا ٢٧٩
 كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّجُلِ يُولِي مِنْ أَمْرَائِهِ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةٌ ٢٧١٢
 كَانَا يُلْعَبَانِ بِقَلْبَةٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: خَذَارُ، وَقَالَ الْآخَرُ: ٢٣٦٤
 كَانَتْ الْإِبِلُ حَتَّى كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْمٌ ١٩٨٩
 كَانَتْ ابْنَةُ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ ١٤١٧
 كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَأَيْكُمُ امْتُلِكُ لِأَرْبِهِ مِنْ ٧٧٠
 كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ١٤٣٤
 كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا ١٤٣٤
 كَانَتْ بِجِيلَةٍ رُبْعُ النَّاسِ قَسِيمٌ لَهُمْ رُبْعُ السَّوَادِ فَاسْتَغْلَوْهُ ١٥٣٦
 كَانَتْ بَنُو عَقِيلٍ حُلَفَاءَ لِقَيْصِرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَتْ ٢١٥١
 كَانَتْ بَنُو عَقِيلٍ حُلَفَاءَ لِقَيْصِرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَتْ تَقِيفُ ١١٧١
 كَانَتْ بَنُو النَّضِيرِ مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ ١٤٥٣
 كَانَتْ تَأْمُرُ النِّسَاءَ أَنْ يُعَجِّلْنَ الْإِفَاضَةَ مَخَافَةَ ١٠٠٥
 كَانَتْ تَبِيعُ يَمَارَهَا وَتَسْتَبِي مِنْهَا ٢٧٠٤، ١٢٤٣
 كَانَتْ تَحْتَ رَشِيدِ الثَّقَفِيِّ فَطَلَقَهَا الْبَيْتَةَ فَتَكَحَّتْ فِي ١٨٤٩
 كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ وَهِي أُمَةُ يَوْمِيذٍ فَتَعَتَتْ قَالَتْ فَأَرْسَلَتْ ١٦٨٧
 كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ وَهِي يَوْمِيذٍ أُمَةُ فَتَعَتَتْ، فَقَالَتْ ١٧٢٥
 كَانَتْ تَحْتَ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ فَطَلَقَهَا اثْنَتَيْنِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ ١٨٨٤
 كَانَتْ تُحَلِّي بَنَاتَ أَخِيهَا بِالذَّهَبِ ٦٨٨
 كَانَتْ تُحَلِّي بَنَاتَ أَخِيهَا بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ لَا تُخْرِجُ ٦٨٨
 كَانَتْ تُغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِبَاءٍ وَاحِدٍ ١٩
 كَانَتْ تُغْفِي النِّسَاءَ أَنْ لَا يَقْطَعْنَ، فَاتَّهَى عَنْهُ ٨٧٠
 كَانَتْ تُقَوِّمُهُ النِّعَمَةُ قِيَامِي وَالنَّاسُ فِي الْقِيَامِ، فَيَصَلِّي ٣٣٠
 كَانَتْ تَقُولُ اتَّقِي اللَّهَ يَا فَاطِمَةُ، فَقَدْ عَلِمْتُ فِي أَيِّ ١٨٥٦
 كَانَتْ تَقُولُ: الْمُحْرَمُ لَا يَجِلُّهُ إِلَّا ٩٣٤
 كَانَتْ تَقُولُ: الْمُحْرَمُ لَا يَجِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ ٩٣٤
 كَانَتْ تَقُولُ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِعَشْرِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ ١٥٨٥
 كَانَتْ تَلْبَسُ الْمُعْصِفَرَاتِ الْمُشْبَعَاتِ وَهِيَ مُحْرَمَةٌ لَيْسَ ٨٦٧
 كَانَتْ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْتِكَ اللَّهُمَّ لَيْتِكَ لَا ٢٥٠٥
 كَانَتْ تَلِي بَنَاتَ أَخِيهَا يَتَامَى فِي حِجْرِهَا لَهْنُ الْحُلِيِّ ٦٨٧
 كَانَتْ اللَّيَّةُ الْإِبِلُ فَجُعِلَتِ الْإِبِلُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ كُلُّ ٢٨٠٣
 كَانَتْ عَائِشَةُ تُخَطِّبُ إِلَيْهَا الْمَرْءَةَ مِنْ أَهْلِهَا فَتَشْهَدُ، فَإِذَا ١٥٧٣
 كَانَتْ عَائِشَةُ تَلْبِي وَيَأْخُذُ لِي يَتِيمَيْنِ فِي حِجْرِهَا؛ فَكَانَتْ ٦٦٧
 كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا إِذَا ذَكَرَ لَهَا الرَّجُلُ ١٩٠٠
 كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا تَزَكِّي أَمَّا النَّاسُ، وَإِنَّهُ لَيَتَجَرَّ ٦٧٠
 كَانَتْ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ تَلْبِي أَنَا وَأَخَوَيْنِ لِي يَتِيمَيْنِ ٦٦٥
 كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، وَأَنَّ ١٨٠٠، ١٦٦٨
 كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ٩٥٨
 كَانَتْ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَطَلَقَهَا الْبَيْتَةَ فَخَرَجَتْ فَانْكَرَ ذَلِكَ ١٨٦٠
 كَانَتْ عِنْدَهُ أَمْوَالُ بَنِي أَبِي رَافِعٍ؛ فَكَانَ يُزَكِّيهَا كُلَّ ٦٧١
 كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ قَوْمٍ، فَقَالَ لِأَهْلِهَا: شَانَكُمْ بِهَا فَرَأَى ٢٧٠٥
 كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ لِقَوْمٍ، فَقَالَ: لِأَهْلِهَا شَانَكُمْ ٢٥٩٢، ١٣٨٤
 كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ سَنٍ، وَكَانَ فِي إِحْدَى ١٦٨٥
 كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ سَنٍ، وَكَانَ فِي إِحْدَى السَّنِّ أَنَّهَا ١٦٨٥
 كَانَتْ قَارِنَةً فَقَضَتْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ الرَّاجِعَتَيْنِ ٨١٩

- كانت لهم النفس، فلما عفا هذا أحيا النفس، فلا ————— ٢٨٤٤
- كانت لي وليدة فكنت أطؤها فعمدت امرأتي إليها ————— ١٥٩١
- كانت اليهود تقول من أتى امرأته في قبلها من دبرها ————— ١٧٦٧
- كانه جاءه بها على غير الصفوة وتحويلهما يتبعهما في ————— ١٣٠٩
- كانه يعي ناقة النبي ﷺ ————— ١٥٢٢
- كانهما ذهبا إلى أنهم لا يضبطون موضع الدين فيقولون ————— ١١٥٣
- كانوا إذا أفتوا بشيء أو نهوا عنه قالوا هذا مكروه ————— ٢٨٨٨
- كانوا أهل كتاب فما قولهم سئوا بهم سنة أهل الكتاب ————— ١٥٠٥
- كانوا في زمان عمر بن الخطاب ﷺ يوم الجمعة ————— ٣٧١
- كانوا وهم محاصروني قريظة إذا غلبوا على دار من ————— ٢٨٩٥
- كانوا يأتون عائشة أم المؤمنين بأعلى الوادي هو وعيذ ————— ٣٠٧
- كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر ————— ٣٧٢
- كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين على المنبر قياماً ————— ٣٨٢
- كانوا يقولون إذا دخلت المطلقة في الدم من الحضة ————— ١٨١٣
- كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون ————— ١٩٨٤
- كانوا يمسكوهن حتى نزلت آية الحدود، فقال النبي ﷺ: ————— ٢١٥٦
- كانوا يومئذ ثلاثمائة فصرّب النبي ﷺ يومئذ ثلاثمائة دينار. ————— ١٤٨٢
- كانني أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله ﷺ بين فخذه ————— ٢٤٤٣
- كبر حتى لا يقدر على الصيام؛ فكان يقتدي، وخالفه ————— ٢٧٠٢
- كبر على ابن المكفوف أربعاً، وهذا خلاف الحديثين ————— ٢٢٧٧
- كبر على سهل بن حنيف حسناً، ثم التفت لي، وقال: ————— ٢٢٧٦
- كبر على الميت أربعاً، وقرأ بآم القرآن بعد التكبيرة ————— ٥٧٤
- كبر على النجاشي أربعاً ————— ٢٤٧٥
- كبر في الاستسقاء سبعاً وخمساً وكبر في العيدين مثل ————— ٥٠٦
- كبر في صلاة من الصلوات، ثم أشار إليهم، ثم رجع ————— ٢٢٣٩
- كبر في صلاة من الصلوات، ثم أشار أن امكثوا، ثم ————— ٣١٠
- كبر في العيدين والاستسقاء سبعاً وخمساً وجهر ————— ٤٧٨
- الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ ليعمرو بن حزم، وفي ————— ١٩٩١
- كتاب رسول الله ﷺ؟ فقال: لا ————— ٨١٨
- كتب إلى ابن عباس يسأله عن خيال، فقال ابن عباس: ————— ١٥٢٣
- كتب إلى أبيه، وهو عامل على المدينة إذا طلعت ————— ٤٤٩
- كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا ————— ٢١٨٠، ١٦٤٤، ١٦٥٨
- كتب إلى أهل المياه فيما بين الشام إلى مكة جمعوها إذا ————— ٣٥٨
- كتب إلى أهل اليمن إن على كل إنسان منكم ديناراً أو ————— ١٤٧٩
- كتب إلى سعد بن أبي وقاص إني قد أمددتك بقوم فمن ————— ٢٨٥٤
- كتب إلى سعد بن أبي وقاص قد أمددتك بقوم فمن ————— ٢٨٧٠
- كتب إلى الضحالك بن سفيان أن يورث امرأة أنثيم ————— ١٩٦١
- كتب إلى عامل جيش كان بعثه أنه بلغني أن الرجل ————— ٢٦٨٩
- كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن ————— ٢١١٠، ٢١٠٩
- كتب إلى علي يسأله عن مسلم زنى بنصرانية فكتب إليه ————— ٢٣٩١
- كتب إلى عمرو بن حزم، وهو بنجران أن عجل الغدو ————— ٤٤٦
- كتب إلى عمر بن سعد الأنصاري زالي عماليه أن لا ————— ٢٨٩٢
- كتب إلى نجدة في جواب كتابه: كتب ————— ٢٨٧٥
- كتب إلي أبو بكر الصديق أن ابعت إلى نفيس بن ————— ٢١٣٣
- كتب إلي في ذلك معاوية، فقال علي أنا أبو ————— ١٩٤٢
- كتب إلي في ذلك معاوية، فقال علي أنا أبو حسن إن ————— ١٩٤٢
- كتب إليه أن أنظر من مر بك من المسلمين ————— ٧٠٢، ٢٧٠٨
- كتب إليه أن يبعث إليه بقطعة من المروة يتخذها ————— ٢١٩٤
- كتب إليه أن يورث امرأة أنثيم الصباي من دية زوجها ————— ١٩٦٠
- كتب إليه علي بن أبي طالب ﷺ في مسلم زنى بدمية ————— ١٩٨٦
- كتب إنما الصدقة في التين والحُرث والماشية قال: ————— ٢٧١٠
- كتب بها إلى معاذ بن جبل، فإذا فيها في كل ثلاثين ————— ٦٤٤
- كتب عمر أن اقتلوا كل ساجر ————— ٥٤٣
- كتب عمر أن اقتلوا كل ساجر وساجرة فقتلنا ثلاث ————— ٥٤٣
- كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي أن يسأل الحسن لِمَ ————— ١٥٥٥
- كتب، فإذا زادت على عشرين ومائة، ففي كل خمسين ————— ٢٢٩٢
- كتب في خلافته في سايبة مات أن يدفع ميراثه إلى ————— ١٤٠٧
- كتب في خمس وعشرين بنت مخاض؛ فإن لم تكن ————— ٢٢٨٨
- كتب في قتل وجد بين خيران، وداعة أن يقاس ما ————— ٢١١٦
- كتب له السنة فذكر هذا. وهم لا يأخذون بهذا يقولون: ————— ٢٢٩٣
- كتبت إلى ابن عباس من الطائف في جارتين ضربت ————— ٢١٢٩
- كتبت إلى عمر بن عبد العزيز أخبره أنني لم أجد اليمين ————— ٢٠٩٥
- كتبت تسألني عن الصبي متى يخرج من البئر ومتى ————— ٢٨٧٥
- كتبت على رجلين في بيع إن حيكمَا من ————— ٢٩٤٢
- كتبت على رجلين في بيع إن حيكمَا من ————— ٢٩٤٢، ٢٩٤٢
- كثير ————— ٦٩٠
- كذبت والله حتى تقر بعزل الذي أقرت به. قال فقول ————— ١٦٧٤
- كرت الشمس أن تطلع، فقال: لو طلعت لم ————— ٢٦٤١
- كرت الشمس أن تطلع، فقال: لو طلعت لم تجدنا ————— ٢٦٤١

- كره بيع الحيوان باللحم ١٢٦٦
 كره شراء المصاحف وبيعها ٢٣٥٧
 كره الصلاة في جلود الثعالب ٢٢٤٨
 كره صوم يوم الجمعة وهم يستحيون صوم يوم الجمعة ٢٤٩٣
 كره العزل ٢٣٠٥
 كره القبلة للصائم ٢٤٩٤
 كره للمحرم أن يتوشح بالثوب، ثم يعقد طرفيه من ٨٧٩
 كره المسائل وعابها، فقال عويمر والله لآتين رسول ١٩٠٩
 كره من الإمام ما كره من الخرائز إلا العذة ١٥٤٥
 كرهه للناس قد يتوقى المرأة في نفسه ما لا يكره لغيره ٢٥٧٧
 كسب الحجام من السحت. وليسوا يأخذون بهذا، ولا ٢٣٥١
 كسب عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت ٢٦٩٦
 كسر عظم الميت ككسر عظم الحي ٥٩٩
 كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى رسول ٤٩١
 كفر بعد إيمان، أو زنا بعد إحصان، أو قتل ١٩٢١، ١٤٩٥
 كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان وقتل نفس بغير ٢٠٤٧
 كفر بفرض الحج ٧٨١
 كفن في ثلاثة أبواب بيض سحرولي ليس فيها قيص ٥٦٠
 كفوا فكفوا عنه، فإذا هو قد مات ٢٤١١
 كل ذلك قد رأيت الناس يفعلونه، وأنا نحن ٢٧٥٠
 كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ في السفر ٢٩٧٦
 كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ قصر الصلاة في السفر ٣٣٨
 كل ذلك لم يكن، ثم أقبل على الناس، فقال: صدق ٢٥١٥
 كل ذلك لم يكن، ثم أقبل على الناس، فقال: أكما ٢٤٣٣
 كل سنن رسول الله ﷺ قد غيرت حتى الصلاة ٤٧٥
 كل شراب أسكر فهو حرام ٢٠١٧، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣
 كل شيء أجازته المال فليس بطلاق ١٦٧١
 كل شيء تنبت الأرض مما يؤكل من خربز أو قثاء أو ١٢٢٤
 كل شيء في القرآن أو أو، له آية شاء قال ابن جريج ١٠٢٤
 كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي ١٦٧
 كل قرية فيها أربعون رجلا فعليهم الجمعة ٣٥٧
 كل مال يؤذي ذكاته فليس بكنز، وإن كان مدفونا، وكل ٦٣١
 كل مسكر حرام ٢٠٦٠
 كل مسكر حرام، وكل مسكر حرام ٢٠٦٨
 كلام عربي والكتابان المعروفان التوراة والإنجيل ولله ١٥٠٥
- كلّموه فأنتم جنتم به فكلموه فأبى وأنطلق إلى عمر ١٦٣٨
 كلنا يقول عطاء وطاوس ومجاهد ٢١٤٣
 كله ٢٦٢٧
 كلوا، فقالوا: ألا تأكل أنت؟ قال: إني لست كهيتيكم ٢٦٩٠
 كم ترى؟ قال: قلت: العشر فأخذت منهم العشر ٦٨٢
 كم نمن نأقك قال: أربعمائة درهم قال عمر: أعطيه ٢٦٥٥
 كم سقت إليهما؟ قال زنة نواة من ذهب ١٦١٠
 كم في نصف حمام مكة؟ قال: نصف درهم بين ١٠٧٢
 كم كان صدائق النبي ﷺ؟ قالت: كان صدائقه لأزواجه ١٧٥١
 كما قصص؟ قال: نعم ١٤٣٥
 كما قلت: وقال في الأجل إلى أجل معلوم ١٢٦٩
 كن نساء من المؤمنين يصعلن مع النبي ﷺ وهن متلفعات ٣٠٧٢
 كنا عند رسول الله ﷺ بالبحرانة فأتاه رجل ٩٠٣، ٣١٤٢
 كنا عند عائشة إذ جاءها امرأة من نساء بني عبد الدار ٨٨٦
 كنا عند عبد الله بن عمر فجاءه أعرابي، فقال له: إني ١٣٩٣
 كنا في عهد النبي ﷺ يوم الفطر والأضحية لا نصلي في ٤٦٧
 كنا في غزاة قباغ صاحب لنا فرسا من رجل، فلما أردنا ١١٧٨
 كنا محاصري حصن قوم فعمد عبد يغصهم فرمى ٢٨٨٦
 كنا مع أنس بن مالك بمكة، فكان إذا حتم رأسه خرج ٨٢٤
 كنا مع رسول الله ﷺ بخيبر يأتي أحدنا إلى الطعام من ٢٨٥٩
 كنا مع رسول الله ﷺ زمان غزوة تبوك ورسول الله يسير ٢٩٧٩
 كنا مع رسول الله ﷺ، فإذا سلم قال أحدنا بيده عن يمينه ٢١٣
 كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره فانقطع عقد لي ٢٩٩٦
 كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس، فقال بايعوني على أن ٢٠١٥
 كنا مع علي ﷺ في سفر فصلى العصر، ثم دخل ٢٢٥٢
 كنا مع النبي ﷺ فخر رجل عن بيعه فوفص، فقال ٥٧٠
 كنا مع النبي ﷺ فخر رجل مخرم عن بيعه فوفص ١١٠٠
 كنا مع النبي ﷺ في سفر فتركت آية التيمم فتممتنا مع ٢٩٩٨
 كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام ٧٣١، ٧٢٩، ٧٢٥
 كنا نخرج في زمان النبي ﷺ صاعا من طعام ٧٣٢، ٧٣٠
 كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة ٣١٣١، ٢١٤
 كنا نصلي مع النبي ﷺ، ثم تنصرف فتأتي بني سلمة ١٢٠
 كنا نصلي مع النبي ﷺ المغرب، ثم تنصرف فتأتي ١٢١
 كنا نصلي المغرب مع رسول الله ﷺ، ثم نخرج تتأصل ١١٩
 كنا نزل القرآن ينزل ٢٣٢٦

- كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ٣١١٦
 كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مَعَنَا ٣١١٦
 كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مَعَنَا يَسَاءَ فَأَرَدْنَا أَنْ ٣١١٦
 كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ مَعَنَا يَسَاءَ فَأَرَدْنَا أَنْ نَخْتَصِمَ ٢٣٣١
 كُنْتُ إِذَا جِئْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ﷺ أَقْبِضُ مِنْهُ عَطَائِي ٦٥٣
 كُنْتُ أَرَى أَنَّهَا لِي حَلَالٌ ٢٤١٥
 كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ ١٠١
 كُنْتُ أَسْأَلُ أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي بَنٍ كَعْبَ وَأَبَا ٢٠٥٥
 كُنْتُ أَسْمَعُ الْأَيْمَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَمَنْ بَعْدَهُ يَقُولُونَ: آمِينَ ٢٥٣٩
 كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِي قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ٢٥٨٦
 كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِي قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ٢٥٨٦، ٨٩٢
 كُنْتُ أَغْرِفُ انْقِصَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ. قَالَ ٢١٩
 كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ ١٨
 كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ فَرُبَّمَا قُلْتُ ٢٠
 كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ مِنْ ٢١
 كُنْتُ أَفْرُكُ النَّحْيَ مِنْ قُوبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٩٣
 كُنْتُ أَفْرُكُ النَّحْيَ مِنْ قُوبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَصْلِي ٩٤، ٩٥
 كُنْتُ إِسْمَاءَ، فَلَوْ سَجَدْتُ سَجَدَتِ مَعَكَ ٢٢٩، ٢٩٧٣
 كُنْتُ أَنْزِعُ هَذِهِ الْمَقْطَعَةَ وَأَغْسِلُ هَذَا الْخُلُوقَ، فَقَالَ ٩٠٣
 كُنْتُ بَيْنَ جَارِيَتَيْنِ لِي فَصَرَّيْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ١٩٨٢
 كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ جَرَادَةٍ ١٠٧٨
 كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ ١٠٦٧
 كُنْتُ رَابِعَ أَرْبَعَةٍ نَشْرَبُ الْخَمْرَ قِطَاعًا بِمُدِّيَّةٍ كَانَتْ مَعَنَا ٢٣٦٧
 كُنْتُ عَابِلًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ عَلَى سَوْقِ الْمَيْتَةِ فِي ١٤٨٨
 كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ أَخَذْتُ قَمْلَةً ١٠٩٢
 كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَابِيَّةِ ١٣٨٥، ٢٥٩٣
 كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ إِذْ أَنَبِي بِرَجُلٍ، فَقَالَ: مَا شَأْنُ هَذَا؟ ٢٣٩١
 كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ فَأَنَاءَ ثَلَاثَةَ فَشَدُّوا عَلَى اثْنَيْنِ أَهْلُمَا ٢٣٦٠
 كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي وَقَعَ ٢٤١٥
 كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ ضَعْفَةٍ ١١٤٠
 كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ ضَعْفَةٍ أَهْلِهِ، يَعْنِي مِنْ ١١٤٠
 كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذْ قَالَ لَهُ: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَتَقْنِي أَنْ ١٠٠٢
 كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ لَيْلَةَ وَالسَّمَاءِ مُتَعَيِّمَةً فَخَشِيَ ابْنُ عُمَرَ ٢٤٥
 كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ زَمَانَ الْفَتْحِ فَرَأَى رَجُلًا يَحْتَجِمُ لِيَمَانٍ ٣٠٩٠
 كُنْتُ وَأَفِذُ بِنِي الْمُتَّقِي أَوْ فِي وَفَدُ بِنِي الْمُتَّقِي إِلَى ٦٠
 كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاسْتَرْ بِثَوْبِهِ ٨١
 كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ قَالَ تَطَهَّرِي بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ ٨١
 كَيْفَ تَأْمُرُنَا بِالْعَمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ١٤١٥
 كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ١٧٨٣
 كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ ٣١٧٠
 كَيْفَ تَرَى فِي عَتْرِ نَيْفَةٍ عَفْرَاءَ نَحْكُمُ بِهَا عَلَى أَمِيرٍ ١٠٦٢
 كَيْفَ تَرَى فِي قَتْلِ الْكُذِّمِ وَالْجُنْدُبِ أَتْرَاهُمَا ١٠٩١
 كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمْ الَّذِي ٢٠١٦
 كَيْفَ تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ، فَقَالَ: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى ٢٥٦٦
 كَيْفَ تَقْرَأُونَ الدِّينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، أَوِ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ ١٤١٥
 كَيْفَ رَعَيْتُمْ أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ سَجَدَ فِي إِذَا السَّمَاءُ ٢٣٤
 كَيْفَ؟ قُلْتُ: فِي أَيِّ الْخَرَجَيْنِ أَوْ فِي أَيِّ الْخَرَجَيْنِ أَوْ ١٧٦٨
 كَيْفَ قُلْتُ فِي أَيِّ الْخَرَجَيْنِ أَوْ فِي أَيِّ الْخَرَجَيْنِ أَوْ فِي ١٦٤٨
 كَيْفَ قُلْتُ؟ قَالَتْ فَرَوَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتَ لَهُ ١٨٤٣
 كَيْفَ كَانَ أَبُوكَ يَقُولُ فِي الْمُدْبِرِ أَيْبَعُهُ صَاحِبُهُ؟ قَالَ: ٢٩٣١
 كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ ٨٥٦
 كَيْفَ كَرِهْتُمْ مَا اسْتَحَبَّ أَبُو بَكْرٍ ٢٧٠٣
 لا ١٠٣٣، ١٢٤٤، ١٩٧٥، ٢٩٥٥
 لا ٩٠٧، ٨١٨، ٧٩٧
 لا آخِذٌ مِنْكُمْ الرِّبَى وَلَا الْمَآخِضُ وَلَا ذَاتُ الدَّرِّ وَلَا ٦٤٥
 لا آخِذٌ مِنْكُمْ الرِّبَى وَلَا الْمَآخِضُ وَلَا ذَاتُ الدَّرِّ وَلَا ٦٤٨
 لا آخِذُهَا إِلَّا عِنْدَ مَجْلَئِهَا فَاتَى الْمَكَاتِبَ عُمَرُ بْنُ ١٣١١
 لا أَمَرَكَ أَنْ تَأْكُلَهَا، وَلَوْ شِئْتَ لَمْ تَأْكُلَهَا ١٣٩٨، ٢٦٣١
 لا أَجِدُ فَرُوجَهُ إِلَّاهَا بِمَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ ٢٦١٧
 لا أَجْرَكَ اللَّهُ لَا أَجْرَكَ اللَّهُ تُدَافِعِينَ الرُّجَانَ؟ أَلَا كَبُرَتْ ٩٥٨
 لا أَجْرَكَ اللَّهُ لَا أَجْرَكَ كَمَا لَمْ يَدْرِكْ قَبْلُ ذَلِكَ عُمَرُ، فَقَالَ ٢٨٦١
 لا أَحِبُّ أَنْ يَرْمِيَهَا إِلَّا مِنْ بَطْنِ الْمَسِيلِ، وَلَمْ يَرَوْ فِيهَا ٢٧٠٧
 لا أَحْسَبُهُ إِذَا خَيْرَهُ بَعْدَ وَجُوبِ التَّبَعِ ١١٧٨
 لا. أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: مَا أَرَى الْوَرْدَ ٩٠٠
 لا أَذْرِي ٨٤٢
 لا أَذْرِي قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ٩٧١
 لا أَذْرِي مَا يَقُولُ غَيْرَ أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمَسِيحَ ابْنُ اللَّهِ ٢٤١١
 لا أَرَاهُ حَكِي إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَابْنِ أَبِي ذُنُبٍ يَرْوِيهِ عَنِ ٢٧٣٢

- لا أَرَاهُ يَذْكُرُ ذَلِكَ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ ٤٢٨
 لا أَرِيدُ قَالَ فَصْنَعَهُ إِذَا فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنَّ لَهُ وَارِثًا ١٤٣٢
 لا أَزَالَ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٣٠٣٥
 ١٩٢٢، ٢٠٤٨، ٢٧٩٤، ٣٠٣٤، ٥٤٥
 لا أَزَالَ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ ١٤٦٨
 لا أَغْرَفُنَّ مَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْأَمْرُ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ ٢٧٨٩
 لا إِلَّا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَهَذَانِ أَجْلَانِ لَا يَذَرِي إِلَى ١٢٨٠
 لا إِلَّا أَنْ تَطْرُقَ ١٠٩
 لا إِلَّا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَأْخُذُهَا وَيَأْخُذُ الْهَدْيَةَ ١٣٧٦
 لا إِلَّا أَنْ نَسْتَنِيَّ أَنَّهُنَّ هِيَ قَبْلُ الْبَيْعِ تَقُولُ هَذِهِ ١٢٤٥
 لا إِلَّا أَنْ يُؤْذِيَ اللَّهُ عَبْدًا فَهَمَّا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي ٢٣٦٦
 لا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مِثْلُ مَا قَاطَعَ عَلَيْهِ ٢٩٤٠
 لا إِلَّا رَأْسَ مَالِهِ أَوْ بَزْءُ ١٣٠٦
 لا، إِلَّا رَكْعَتَي الصُّبْحِ إِنْ لَمْ تَكُنْ رَكْعَتَهُمَا فَارَكْعَتَهُمَا ٩٤٤
 لا إِلَّا عِنْدَ كُلِّ إِجْنَاءَةٍ ١٢٢٧
 لا إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْمُسْتَخَرِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ كَيْفَ يَكُونُ ١٢٨١
 لا إِلَّا كُلُّ صِرْمَةٍ عِنْدَ صِلَاحِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي لَعْلَهُ ١٢٢٦
 لا إِلَّا كَيْلًا بِكَيْلٍ يَدَا يَبِيدُ ١٢٥٨
 لا أَلْفَيْنِ أَحَدَكُمْ مُتَكِبًا عَلَى أَرِيكَو يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِمَّا أَمَرْتُ ٢٧٩١
 لا أَلْفَيْنِ أَحَدَكُمْ مُتَكِبًا عَلَى أَرِيكَو يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي ٢١١٨
 لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ٢٢٠
 لا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ظَلَمْتَ نَفْسِي فَافْغِرْ لِي، فَإِنَّهُ ٢٢٤٤
 لا أُمْسِي وَفِيكَ دِرْهَمٌ فَأَمَرُ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَقَسَمَهُ ٢٣٧٤
 لا أَنَا، وَلَا نَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لَزُوجَهَا، فَلَمَّا جَاءَ ١٣٣٢، ١٦٦٨
 لا إِنَّمَا أَخَذْتُ إِنَّمَا كَانَتْ الْخُطْبَةُ تَذْكِيرًا ٣٩٤
 لا، إِنَّمَا أَخْبَرَنِي رَجُلٌ بِبَابِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ أَوْ ٦١١
 لا، إِنَّمَا يُخْفِيكَ أَنْ تُخْفِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَيَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ ٧٨
 لا أَوْتَى بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا نَبِيذًا أَوْ مُسْكِرًا إِلَّا ٢٠١٩
 لا أَوْتَى بِأَحَدٍ شَرِبَ خَمْرًا وَلَا نَبِيذًا مُسْكِرًا إِلَّا جَلَدْنَاهُ ٢٠٧٦
 لا بِأَسْ أَنْ يَبِيعَ السَّلْعَةَ بِالسَّلْعَةِ إِحْدَاهُمَا نَاجِزَةً ١٢٨٣
 لا بِأَسْ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ تَرَابِ الْحَرَمِ وَحِجَارَتِهِ إِلَى الْحِلِّ وَبِهِ ٢١٩٣
 لا بِأَسْ أَنْ يُسَلَّمَ وَتُرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ ٣٩٩
 لا بِأَسْ أَنْ يَغْتَسِلَ بِفَضْلِ الْجَنْبِ وَالْحَافِضِ ٢٧٢٠
 لا بِأَسْ بِأَكْلِ ذَبَابِهِمْ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فَلَمُرْتَدُّ أَشَدُّ ٢٩٠٩
 لا بِأَسْ بِالذَّرْهَمِ بِالذَّرْهَمَيْنِ. وَلَسْنَا وَلَا إِيَّاهُمْ نَقُولُ بهذا ٢٣٥٤
 لا بِأَسْ بِالسَّلَامِ فِي الْقُلُوسِ، وَقَالَ سَعِيدُ الْقَدَاحِ لَا بِأَسْ ١٢٨٢
 لا بِأَسْ بِذَلِكَ ١٢٥٣، ١٢٤٦
 لا بِأَسْ بِذَلِكَ لَيْسَ ذَلِكَ يَتَّبِعُ إِنَّمَا ذَلِكَ قَضَاءُ ١٣٠٧
 لا بِأَسْ بِسَجْدَةِ الشُّكْرِ وَنَسْتَحِبُّهَا وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ٢٢٦
 لا بِأَسْ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ مَا لَمْ تَكُنْ حَافِضًا أَوْ جُنْبًا قَالَ ٢٧٢٠
 لا بِأَسْ بِهِ ٢٧٦٨، ١٣٤٢، ١٢٩٧، ١٢٠٢
 لا بِأَسْ بِهِ، وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا يَكْرَهُهُ ١٣٠٠
 لا بِأَسْ بهذا قَالَ: فَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِعَيْنِهِ ٢٦٠٤
 لا، بَلْ لِأَبَدٍ دَخَلَتْ الْعُمَرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ٨١١
 لا، بَلْ مِنْ نَعَمِ الْجَزْيَةِ، فَقَالَ عُمَرُ أَرَدْتُمْ وَاللَّهِ أَكْلَهَا ٧٤٤
 لا تَأْتُوا الْكُهَّانَ، فَقَالَ عُمَرُ، وَكُنَّا نَطْفِرُ، فَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ ١٩٠٦
 لا تَأْكُلُ ذَبَابِهِمْ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ نَصْرَانِيَّتِهِمْ إِلَّا ١٥٥٧
 لا تَأْكُلُوا ذَبَابِ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، فَإِنَّهُمْ ١٥٤٠، ١١٥٣
 لا تَتَّبِعُوا إِلَى الْعَطَاءِ وَلَا إِلَى الْأَنْدَرِ وَلَا إِلَى ٢١٧١
 لا تَتَّبِعُوا إِلَى الْعَطَاءِ، وَلَا إِلَى الْأَنْدَرِ، وَلَا إِلَى ١٢٧٩
 لا تَتَّبِعُوا الدُّنْيَا بِالْذُّنُوبِ وَلَا الدَّرْهَمَ ٣١٠٢
 لا تَتَّبِعُوا الذُّهَبَ بِالذُّهَبِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تَتَّبِعُوا ١١٩٧
 لا تَتَّبِعُوا الذُّهَبَ بِالذُّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشْفُوا ٣١٠١
 لا تَتَّبِعُوا الذُّهَبَ بِالذُّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ ٣٠٩٩، ١١٩٣
 لا تَرَأَى نَارَاهُمَا ١٩٤٩
 لا تَجِبُ فِي مَالِ رِزْقَةٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ٦٥١
 لا تَحْبِرُ الصَّدَقَةَ إِلَّا مَقْبُوضَةً ٢١٥٨، ١٣٨١
 لا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصْنَانَ وَلَا الرُّضْعَةَ وَلَا ١٥٨٧
 لا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَلَا الْمَصْنَانَ ٢٦٢٤
 لا تُحِلُّ الصَّدَقَةَ إِلَّا لِعَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِعَامِلٍ ٧٤٣
 لا تُحِلُّ الصَّدَقَةَ لِعَبْدٍ إِلَّا لِحِمْسَةِ عَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٧٥٢
 لا تُحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْمُسِيْلَةَ ١٨٧٦
 لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا ٧٧٩
 لا تُخَالِطُ الصَّدَقَةَ مَالًا إِلَّا أَهْلَكَتَهُ ٧١٤
 لا تُخْرِجُ بَيْضَةَ الْحَمَامَةِ الْمَكِيَّةَ وَفَرَحَهَا مِنْ ١٠٨٥
 لا تُخْلِطُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ. وَهُمْ يَرَوْنَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ٢٤٨٦
 لا تُزَالُ فِي الْقَوْمِ بَقِيَّةٌ مَا فَعَلُوا هَكَذَا. قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ ٧٥٦
 لا تُسَبِّحُوا الرِّيحَ، وَغَرَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا ٥٢١
 لا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ اتَّبَعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرٍ ٣١٨٦
 لا تُصَلِّحُ الصَّدَقَةَ لِعَبْدٍ وَلَا لِذِي مِرْوَةٍ ٧٤٢

- لا تَصْلُحُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مِرْوَةٍ قَرِيٍّ ٧٥٠
- لا تَصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تَصَلُّوا وَالشَّمْسُ ٢٢٥٠
- لا تَصَلُّوا حَتَّى تَقِيَهُ الْكُفَّةَ مِنْ وَجْهَهَا ٣٦٢
- لا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ وَلَا تَغْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ٣١٥٦
- لا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ فَاتَّاهُ عُمَرُ بْنُ ١٦٦٧
- لا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ فَاتَّاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ ١٦٦٧
- لا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ فَاتَّاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا ١٧٩٧
- لا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ قَالَ فَاتَّاهُ عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ٢٠٢٠
- لا تُطْلُقْنِي وَأَمْسِكْنِي وَأَقْسِمَ لِي مَا بَدَأَ لَكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ١٧٨٩
- لا تُطْلُقْنِي وَدَعْنِي يَحْشُرْنِي اللَّهُ تَعَالَى فِي نِسَائِكَ، وَقَدْ ١٧٩٠
- لا تعجل علي يا رسول الله إني كنت امرأ ملصقا في ١٥١٥
- لا تَغْلِقِ الْعَاقِلَةَ شَيْئًا دُونَ الْمَوْصِيحَةِ، وَكُلَّ شَيْءٍ كَانَ ٢٨٣٨
- لا تَعْمُرُوا وَلَا تَرْفُقُوا فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرْفَقَهُ فَسَيَلُهُ ٢٥٩٧
- لا تَعْمُرُوا، وَلَا تَرْفُقُوا فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا، أَوْ أَرْفَقَهُ فَهُوَ ١٣٨٩
- لا تَغْطِيهِ فَتَضْرِبَ بِهِ عَلَى وَجْهِهَا فَذَلِكَ الَّذِي يَتَنَى ٨٧٣
- لا تغيروا بسوادكم، فإنما سوادكم من كوفتكم يعني لا ٢٤٦٧
- لا تَقَامِ الْحُدُودُ فِي ذَارِ الْحَرْبِ مَخَافَةَ أَنْ يَلْحَقَ أَهْلُهَا ٢٨٩١
- لا تَقْتُلْنِي صَبْرًا، فَقَالَ عَلِيٌّ لَا أَقْتُلُكَ صَبْرًا إِنِّي أَخَافُ ١٤٩٦
- لا تَقْتُلْهُ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ ٥٥٠
- لا تَقْتُلْهُ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ وَإِنَّكَ ١٩٢٣
- لا تَقْتُلْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ ٢٠٢٠
- لا تَقْتُلْهُ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ يَدِي، ثُمَّ قَالَ ٢٠٢٠
- لا تَقْتُلْهُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ يَدِي، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ ١٩٢٣
- لا تَقْتُلْهُ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ ٥٥٠
- لا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيَّ رَمَضَانَ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلًا ٣١٥٨
- لا تَقْطَعُوا الشَّهْرَ يَوْمَ، وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ ٣١٥٧
- لا تَقْطَعْ يَدَ الْآبِقِ إِذَا سَرَقَ، فَقَالَ لَهُ: ابْنُ عُمَرَ فِي أَيِّ ٢٠٣٧
- لا تَقْطَعْ الْيَدَ إِلَّا فِي ٢٠٠٢
- لا تَقْطَعْ الْيَدَ إِلَّا فِي عَشْرَةِ ذَرَاهِمَ قُلْنَا: فَقَدْ رَوَى ٢٠٠٢
- لا تَقْطَعْ الْيَدَ فِي فَمْرٍ وَلَا كَثْرٍ ٢٠٣٣
- لا تَقْرُومُ السَّاعَةَ حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمَسَاجِدَ طُرُقًا وَحَتَّى يُسَلِّمُ ٢٤٥٣
- لا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ ثِيَابَ الطَّيِّبِ وَتَلْبَسُ ٨٦٩
- لا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ ثِيَابَ الطَّيِّبِ وَتَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُعْصَفَرَةَ ٨٦٩
- لا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا ٨٦٥
- لا تَلْقُوا السَّلْعَ ٣٠٦٢
- لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَإِذَا خَرَجْتُمْ فَلْيَخْرُجْنَ ٣٠٤١
- لا تَتَّاجَشُوا ٣٠٥٤
- لا تَنْفِي الْعَبِيدَ فَقُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: نَحْنُ لَا نَنْفِي الْعَبِيدَ قَالَ: ٢٦٥٩
- لا تَنْكَحِ الْأُمَةَ عَلَى الْحُرِّ؛ فَإِنْ أَطَاعَتْ فَلَهَا ٢٧٥٨
- لا تَنْكَحِ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ ٢٦١٣
- لا تَنْكَحِ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا ٢٦١٣
- لا تَنْكَحِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، فَإِنَّ الْبَغْيَ إِنَّمَا تَنْكَحُ ١٥٧٤
- لا. الْجَرَادَةُ صَيْدٌ يُؤْكَلُ وَهُمَا لَا يُؤْكَلَانِ، وَلَيْسَتْ بِصَيْدٍ ١٠٩١
- لا، حَسْبُ الْإِحْرَامِ الْأَوَّلُ ٩٠٥
- لا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعُدُوِّ ٩٢٨
- لا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعُدُوِّ وَرَأَدَ أَحَدُهُمَا ذَهَبَ الْحَصْرُ ١١٥١
- لا جَمْعَ إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ١٣٦٠، ١٣٦٨
- لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَمَّا قَالَ حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ ١٤٦
- لا دَفْعَ إِلَى عَطَائِي ٦٥٣
- لا دَقَّ، وَلَا رَذَمَ، وَلَا زَلْزَلَةَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ١٢٨٥
- لا، ذَنْبٌ أَذْنَبَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ - تَعَالَى - ١٠١٦
- لا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ عَنِ ١٢٠١
- لا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا نَهَى مِنَ الْحَيَوَانِ ١٢٩٨،
- ٢٧٦٧، ٢٧٦٧
- لا رَجْعَةَ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غُلْرَ قِيَّاتِي بِشَاهِدٍ ٢١١٤
- لا رِضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى لَا ١٥٩٣
- لا سَبَقَ إِلَّا فِي خَافِرٍ أَوْ خُفٍّ ١٤٩٨
- لا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلِ أَوْ خَافِرٍ أَوْ خُفٍّ ١٤٩٧
- لا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ ١٦٢٥، ١٧٧٠
- لا شُعْفَةَ إِلَّا لِإِشْرِيكَ لَمْ يُقَاسِمَ ٢١٧٦
- لا شُعْفَةَ فِي بَثَرٍ ١٣٣٧
- لا شَيْءَ فِي الْأَوْقَاصِ وَالْأَوْقَاصُ عِنْدَنَا مَا بَيْنَ ٢١٩١
- لا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتِينَ بَقَرَةً ٢١٩١
- لا صَدَقَةَ إِلَّا فِي عَيْنٍ أَوْ خَرْتُ أَوْ مَاشِيَةٍ، وَقَالَ ٢٧١٠
- لا صَدَقَةَ إِلَّا فِي عَيْنٍ أَوْ خَرْتُ أَوْ مَاشِيَةٍ، وَقَالَ مَالِكٌ ٢٧١٠
- لا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ قِيلَ: وَمَنْ جَارٍ ٢٢٢٨
- لا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ١٦٦
- لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ٢٦٥١
- لا طَلَاكَ لِحُرٍّ ٢٣٢٨
- لا الْعِصَابَةَ تَخَفْتُ شِعْرًا كَثِيرًا ٨٨١

- لا الْفُسْلُ الَّذِي هُوَ الْفُسْلُ قَالَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ ٢٢١٠
- لا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَشْتَرِهِ مِنِّي؟ فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمٌ ٢٩٢٤
- لا، فَقَالَ عُمَرُ: لِمَ تَمْنَعُ أَخَاكَ مَا يَنْفَعُهُ وَهُوَ لَكَ نَافِعٌ؟ ٢٦٥٣
- لا، فَقَالَ: عُمَرُ وَاللَّهِ لَيَمُرَّنَّ بِهِ، وَلَوْ عَلَى ٢٦٥٣
- لا، فَقَالَ: وَإِنْ كَانَ يُلْغُ أَلْفَ دِينَارٍ؟ فَقَالَ جَابِرٌ: ٦٩٠
- لا، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَإِنْ قُلْتَ هِيَ مِنَ السَّوَادِ سَوَادٌ ١٢٤٤
- لا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَارْجِعْهُ ٣٠٦٣
- لا. قَالَ: فَاجْلِسْ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ تَمَرٍ، فَقَالَ: ٧٧٤
- لا قَالَ فَاجْلِسْ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ ٢٦٢٨
- لا قَالَ: فَأَحْجُبْ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ أَحْجُبْ عَنْ شَبْرَمَةٍ ٨٠٣
- لا قَالَ فَأَتَتْ فِيهَا بِمِثْلِ صَاحِبِهَا ٢٨٩٩
- لا قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ٣٧٣
- لا قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ حَثَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ٣٧٥
- لا. قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ حَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ ٣٧٥
- لا. قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَذَنَةً؟ قَالَ: لا. قَالَ: ٧٧٤
- لا قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَذَنَةً قَالَ: لا قَالَ فَاجْلِسْ ٢٦٢٨
- لا قَالَتْ نِصْفُ أُوقِيَةٍ ١٦٠٨
- لا قَالَتْ نِصْفُ أُوقِيَةٍ فَذَلِكَ خَمْسَمِائَةُ دِرْهَمٍ فَذَلِكَ صِدَاقٌ ١٧٥١
- لا قَالُوا، فَإِنِ كُنَّا خَتَمَانًا فَفَبَضُّوا الْمَالَ وَزَفَعُوا أَمْرَهُمَا ١٤٨٩
- لا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِذَا تَوَضَّأَ لصلوةٍ مَكْتُوبَةٍ، وَإِنْ كَانَ ذَاكِرًا ٢١٩٢
- لا قَطَعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، فَإِذَا أَوَاهُ الْجَرِينُ، فَبَيِّه ٢٠٣٥
- لا قَطَعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثُرَ ٢٠٠٨، ٢٠٠٩
- لا. قُلْتُ: أَفَرَى حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَعَاقِبَهُ فِيهِ؟ قَالَ: لا ١٠١٦
- لا، قُلْتُ: فَقَدْ خَالَفتُ الْحَدِيثَ فَرَعَمْتُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَبْثُثُ لَهُ ٢٠٨٧
- لا. كُلُّ شَيْءٍ مِنْ صَيْدِ الطَّيْرِ كَانَ حِمَامَةً فَصَاعِدًا، فَبَيِّه ١٠٦٩
- لا، اللَّقَاحُ وَاحِدٌ ١٥٨٠
- لا مَالٌ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهَوًى ١٧٠٠، ١٩١٤
- لا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ ١٨٤٦
- لا مِنْ أَجْلِ الشُّفِّ، وَقَدْ عَلِمَ كَيْفَ السُّوقِ وَكَمْ السَّعَرُ ١٢٨١
- لا مِنْ قَبْلِ أَنْ نَفَقَةَ الرَّيِّقِ مَجْهُولَةٌ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ فَمِنْ ١٢٤٧
- لا نَجِبٌ لِأَحَدٍ أَنْ يُؤَيَّرَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثٍ وَيُسَلِّمَ بَيْنَ الرُّكْعَةِ ٢٥٤٨
- لا نَذَرِي قَالَ: وَأَنَا لَا أَذَرِي وَسَأَلِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ٢٣٦٧
- لا نَذَرِي مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَزُوي هَذَا عَنْهُمْ الْقَاسِمُ؛ فَإِنْ ٢٥٩٢
- لا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ١١٧٣
- لا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ٢٠٨٩
- لا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ وَأَخَذَ ١٥٣٢
- لا نَرَى بِالسَّلَفِ ١٢٧٠
- لا نَطْمَعُ فِي حَقًّا: قُلْتُ: يَا أَبَا ١٤٥٢
- لا نَعْبُرُ الْمَكَاتِبَ حَتَّى يَدْخُلَ نَجْمًا ٢٣٩٤
- لا نَعْبُرُ الْمَكَاتِبَ حَتَّى يَدْخُلَ نَجْمًا فِي ٢٣٩٤
- لا نَعْبُرُ الْمَكَاتِبَ حَتَّى يَدْخُلَ نَجْمًا فِي نَجْمٍ ٢٣٩٤
- لا يَكُنَّحُ إِلَّا بِشَاهِدِي عَدْلٍ، وَوَلِيٍّ مُرْشِدٍ وَأَخْسَبُ ١٥٧٥
- لا يَكُنَّحُ إِلَّا بِوَلِيِّي، فَإِذَا بَلَغَ الْحَقَائِقُ النَّصَّ فَالْعَصْبَةُ ٢٣٠٣
- لا يَكُنَّحُ إِلَّا بِوَلِيِّي مُرْشِدٍ وَشَاهِدِي عَدْلٍ ٢٦١٦
- لا يَكُنَّحُ إِلَّا بِوَلِيِّي وَشَاهِدِي عَدْلٍ ١٧٦٥
- لا، هَا اللَّهُ إِذَا؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَأَغْرَمْتُ قُلْتَ: مَا أَغْرَمْتُ؟ قَالَ قَدَرُ ١٠٨٠
- لا هُوَ سَعِيدٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ٢١٦١
- لا هُوَ سَعِيدٌ بِنِ الْمَسِيْبِ غَيْرِ شَكٍّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَثِيرًا ١٤٢٢
- لا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا أَنْ يُؤْتِيَ اللَّهُ عَبْدًا ١٩٥٢
- لا: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلَّا أَنْ يُعْطِيَ اللَّهُ ٣٢٠٥
- لا وَاللَّهُ مَا كَانَا يَزِيدَانِ عَلَى صَلَاةِ الْأَيْمَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ ٢٧٩
- لا وَاللَّهُ وَبَلَى وَاللَّهُ. قَالَ الرَّبِيعُ: وَسَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ ٢١٤٩
- لا وَصِيَّةُ لُورَاثٍ ١٤١١، ١٤٢٠
- لا وَصِيَّةُ لُورَاثٍ ١٤٢١
- لا، وَقَدْ خَرَجَتْ ١٨٢٦
- لا وَلَا شَيْءَ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ ١٢٢٣
- لا، وَلَكِنْ إِلَى عُسْفَانَ وَإِلَى جُدَّةَ وَإِلَى الطَّائِفِ قَالَ ٣٤٣
- لا، وَلَكِنْ قَتْلُهُ لَا يَرُدُّ عَلَيَّ أَحْيَى وَعَوْضُونِي فَرَضِيَّتِ ٢٨٢٦
- لا، وَلَكِنِّي أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَانَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ٣٢٤
- لا. وَلَمْ يَخْرُجْ خَشْيَةَ الدَّمِ الَّذِي يُهْرِقُ ٨٤٨
- لا، وَنَهَى عَنْهُ قَالَ أَنَا قُلْتُ لَهُ: أَوْ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَإِنْ ١٠٧٥
- لا يُؤْمُ أَحَدٌ بِغُيْدِي جَالِسًا. ٢٥١٢
- لا يُبَاعُ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنَ الرُّطْبِ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ قَالَ ابْنُ ١٢٢١
- لا يُبَاعُ حَتَّى يُسْتَوْفَى ١٣٠٨
- لا يُبَاعُ الثَّمَرُ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ ١٢١٨
- لا يُبَاعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ٣٠٥٦، ٣٠٥٧
- لا يُبَاعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ٣٠٦٠
- لا يُبَاعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرُؤُكَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ ٣٠٦١
- لا يُبَاعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ٣٠٥٨
- لا يُبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ ٣٠١٤

- لا يبين حل في أقل من ثلاثة أشهر. ٢٧٧٢
- لا يتحرى أحدكم، فيصلي عند طلوع الشمس ٣٠٢٠، ٢٥٣
- لا يترك أحد الجمعة ثلاثا تهاونا بها إلا طبع الله على ٤١٢
- لا يترك رجل مسلم الجمعة ثلاثا تهاونا بها لا يشهدتها ٤١٣
- لا يجاوز بذلك ذية الحر المسلم فيقص من ذلك ما ٢٨٤١
- لا يجب عليه الصوم حتى يوافي عرفة مهلا بالحق ١٠٢٨
- لا يجتمع الحد والصداق، الصداق ذرة الحد ٢٨٨٢
- لا يجعلن أحدكم للشيطان من صلاحه جزءا يرى أن ٢٢٢
- لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشيته ٦٤٦
- لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة ١٥٥٣
- لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة ١٧٤٧
- لا يجوز في شهادة النساء لا رجل معهن في أمر النساء ٢١٥٩
- لا يجوز في عبيدك، وقالها سليمان بن موسى قال ابن ٢٩٤٣
- لا يجوز من النساء أقل من أربع ١٥٩٤
- لا يتخجم المحرم إلا أن يضطر إليه مما لا بد منه ٢٥٧٧
- لا يخجر على حر بالغ، وكذلك عثمان بل كلهم يعرف ١٣٣٤
- لا يحرق بالنار أحد أمّا نحن فروينا عن النبي ﷺ أنه نهى ٢٤١٠
- لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء ١٥٨٦
- لا يحكم الحاكم، أو لا يقضي القاضي بين اثنين وهو ٢١٦٦
- لا يحل أكل الثوم إلا مطبوخا ٢٣٥٨
- لا يحل أكل الثوم إلا مطبوخا. وليسوا يقولون بهذا بل ٢٣٥٨
- لا يحل دم امرئ مسلم إلا يأخذه ١٤٩٥
- لا يحل دم امرئ مسلم إلا يأخذه ثلاث: ٢٠٤٧، ١٤٩٥
- لا يحل دم امرئ مسلم إلا يأخذه ثلاث، كفر بعد إيمان ٥٤٦
- لا يحل دم مسلم إلا من أخذ ثلاث كفر بعد إيمان أو ٣١٠٥
- لا يحل قتل امرئ مسلم إلا يأخذه ثلاث: كفر بعد ١٩٢١
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت ١٨٤٧
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ٣٠٤٣
- لا يحل له منها شيء ما لم يراجعها ١٨٦٨
- لا يحل لإيهب أن يزوج فيما وهب إلا الولد من ٣٠٦٤
- لا يحل بكاح الحر الأمة وهو يجد صداقها حرة قلت: ١٥٦٠
- لا تحلن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه، أوجب ١١٦٠، ١١٦١
- لا يخرج في الصدقة الجعور ولا معي الفأرة ولا علق ٦٧٥
- لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩
- لا يبين حل في أقل من ثلاثة أشهر. ٣١٥٢، ١٧٥٥، ١٧٥٤
- لا يخلون رجل بامرأة، ولا يخل لامرأة أن تسافر إلا ٣٠٤٤
- لا يذري أحد في إقراره فحل له منهن غيرها أو لم ١٨٩٥
- لا يرى بذلك بأسا وبه يأخذ ٢١٨٩
- لا يراها فضلا ١٨٧٠
- لا يرث قاتل مومن قتل خطأ أو عمدا، ولكن يرثه أولى ٢٨٤٢
- لا يرث المسلم الكافر ٥٥١
- لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم ١٤٠١، ١٤٠٢، ٢٩٠٨، ٢٠٥٠، ١٤٠٩
- لا يرثن مسلما، ولا يرثنهن ونساؤهن لنا حل ١٥٥٤
- لا يرثن مسلما، ولا يرثنهن ونساؤهن لنا حل ونساؤنا ١٥٥٤
- لا يرجم إلا أن يكون قد أحسن وعكمته يزويه عن ابن ٢٤١٨
- لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر، ولم ٧٦٣
- لا يزالان زانيين ٢٣٣٧
- لا يسترق عري ١٥٣٤
- لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت، فإن ٢٦٧٧
- لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده ٩٩٥
- لا يصدق على هذا النسب، ولا يلحق به، ولكنه ٢٠٩٥
- لا يصدق والبيع جائز. وعن ابن جريح أنه قال: ليعطاء ١٢٠٨
- لا يصلح. قال: كأنه جاءه بها على غير الصفة ١٣٠٩
- لا يصلح الناس إلا ذلك. أخبرنا بذلك إبراهيم بن ٢١٥١
- لا يصلح بكاح الإمام اليوم؛ لأنه يجد طولا إلى ١٧٤٩
- لا يصلح اليوم بكاح الإمام ١٥٦١
- لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه ٣١٢٨
- لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه ١٤٨
- لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله، فقال سعد: بسمنا ٢٥٨٢
- لا يعلمون ١٠٧٥
- لا يعيد الرجل إلى الرجل فيقيم من مجلسه، ثم يقعد ٤٠٥
- لا يغرم لك عنه، وهذا مثل قوله في العبد ٢٩٤٣
- لا يغليكنم الأعراب على اسم صلاحكم هي العشاء إلا ١٢٢
- لا يغلق الرهن: الرهن من صاحبه الذي رهنه ١٣١٨، ١٣٢٠
- لا يفتدي المحرم من الصيد إلا ما يؤكل ١١٣٠
- لا يفتديان بجزرة ولا بعناق ٢٦٧٩
- لا يفتله أحد من أهلي ولا أحد أطاعني ١٥٥٠
- لا يقتسمن ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلي وموثة ١٤٣٦
- لا يقتل مؤمن بكافر ١٩٥١

- لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ ٢٨٣٣
 لا يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ لَا يُحَاكِمُ الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ ٢٠٩٢
 لا يَقْطَعُ الْخُفَانِ ٨٧٢
 لا يَقْعُ الطَّلَاقُ ٢٢٠٩
 لا يَقْعُ الطَّلَاقُ وَلَا الْعَتَاقُ ٢٢٠٨
 لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ أَفْسَحُوا ٤٠٦
 لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ٤٠٣
 لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ ٤٠٣
 لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يَخْلِفُهُ فِيهِ ٤٠٣
 لا يَكُونُ طَلَاقٌ بَاطِلٌ إِلَّا خَلْعٌ أَوْ لِيْلَاءٌ ٢٣٠٥
 لا يَكُونُ لِلَّذِي أَقْرَأَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمِيرَاثِ ٢٠٩٥
 لا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا الْبُرْسَ ٨٦٤
 لا يَلْحَقُ الْمُخْتَلِعَةُ الطَّلَاقَ فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ مَا لَا ٢١٢٦
 لا يَلْزَمُهَا طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ مَا لَا يَمْلِكُ ١٦٧٣
 لا يَمْسَحُ وَجْهَهُ مِنَ التَّرَابِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يَشْهَدَ ٢١٨٨
 لا يُمْسِكَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ بَشِيءٍ، فَإِنِّي لَا أَجِلُّ لَهُمْ إِلَّا مَا ٢٧٨٨
 لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ حَشَبَهُ فِي ٢٦٥٢
 لا يَمْنَعُ نَفْعَ الْبَيْتِ ١٣٦٥
 لا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ إِنَّمَا رَأَى أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَسْرِطَ لَهُمْ ٢٩٥٠
 لا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ ٢٩٤٨، ١٤٢٦
 لا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَاشْتَرِيهَا وَأَعْتِقْهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ ٢٠٨٥
 لا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَغْتَقَ ٢٠٨٤
 لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحَرِّمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ ٩١١
 لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَعَذِّبَ بَعْدَ ابِ اللَّهِ ٥٤٧
 لا يَنْبَغِي لِبَيْتِ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْهُ مَهْجُورًا، وَكَانَ ٩٦٠
 لا يَنْبَغِي لِبَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْهُ مَهْجُورًا ٩٥٤
 لا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُؤْذِيَ الْخُرَاجَ، وَلَا لِمُشْرِكٍ أَنْ ١٤٧٧
 لا يَنْفَى أَحَدُ زَانٍ وَلَا غَيْرِهِ وَغُنْ يَقُولُ: يَنْفَى الزَّانِي ٢٤٢٤
 لا يَنْفِلُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ٣٥
 لا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ ٩٩٣
 لا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ، فَقُلْتُ مَا ١٠٠٦
 لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا ١٧٧٢
 لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ ١٧٧٢
 لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ ٣٠٩٤، ١٦٢٧
 لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ ١٧٧٨، ١٦٣٣
 لا يَقُوفُ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ بَانَتَ مِنْهُ ٢٣١٦
 لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَذَّنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُونَكَ ٧٧٩
 لِابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ ٢٣٣٢
 لِأَصُومَنَّ هَذَا الْيَوْمَ فَيُصُومُهُ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا، وَبَلَغَ ٦٢٠
 لِأَعْنِ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا ١٧٠٢
 لِأَعْنِ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ ١٩١٦
 لِأَعْلَيْنِ اللَّيْلَةَ عَلَى الْمَقَامِ فَقَعْتُ، فَإِذَا بِرَجُلٍ ٦٢٨
 لِأَقْضَيْنِ بَيْنَكُمَا ٢٣٩٩
 لِأَقْضَيْنِ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ ٢٣٩٩
 لِأَنْ أَجْلِسَ عَلَى جَمْرَةٍ تَحْرِقُ رِدَائِي، ثُمَّ فَمِصِّي، ثُمَّ ٦٠٠
 لِأَنْ أَجْلِسَ عَلَى الرُّضْفِ أَحِبُّ ٢٤٨٣
 لِأَنْ أَجْلِسَ عَلَى الرُّضْفِ أَحِبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَرَبَّعَ فِي ٢٤٨٣
 لِأَنْ أَغْتَمِرَ قَبْلَ الْحَجِّ وَأَهْدِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَغْتَمِرَ ٢٥٨٥
 لِيَنْ عِشْتَ لِيَأْتِيَنَّ الرَّاعِي بُسْرًا وَحَمِيرَ حَقَّهُ ١٤٥٥
 لِأَنْتَ الرَّجُلُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، فَأَفْرَعُهُ ذَلِكَ فَأَرْسَلَ ٢٦٢
 لِأَنْتَ الرَّجُلُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، فَأَفْرَعُهُ ذَلِكَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا ٢٦٢
 لِأَنِّي أَرَى ذَلِكَ ٢٤٢٣
 لَكِي عَلَى الصُّفَا فِي عُمُرَةٍ بَعْدَ مَا طَافَ بِالْبَيْتِ ٢٥٠٣
 لَيْسَ مَا جَزَتْهَا إِنْ أَنْجَاها اللَّهُ عَلَيْهَا لِتَحْرَتَهَا لَا وَفَاءً ١٥٢٢
 لَبَنُ الْفَحْلِ يُحَرِّمُ ١٥٨٢
 لَكَيْكَ حَجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ ٨١١
 لَكَيْكَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ حَاجِبَتْ قَلْبَ عَنْهُ وَإِلَّا ٧٩٥
 لَكَيْكَ وَسَعْدِيكَ ٢٤٥٩
 لَتَأْتِيَنِي عَلَى مَا شَهِدْتُ بِهِ بِغَيْرِكَ أَوْ لِأَبْدَانٍ بِعَقُوبَتِكَ قَالَ ١٥١٦
 لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَتُلْقِيَنَّ الْكِتَابَ فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا ١٥١٥
 لَتُبْدِلَنَّ الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةَ ثَوْبَهَا عَلَى وَجْهِهَا وَلَا ٨٧٤
 لَتَنْتَظِرَنَّ عِدَّةَ الْيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحْيِضُهُنَّ مِنْ ٢٥٦٥
 لَحَا قَوْمٌ إِلَى خَتَمِ، فَلَمَّا غَشِيَهُمُ الْمُسْلِمُونَ اسْتَعَصَمُوا ١٩٤٩
 لَحْمُ الصَّيِّوِ حَلَالٌ لَكُمْ فِي الْإِحْرَامِ مَا لَمْ ١١٢٨، ١١٢٩
 لَحْمُ الصَّيِّوِ لَكُمْ فِي الْإِحْرَامِ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ ٣١٤٩
 لَسْتُ أَعْرِفُ لِمَا تَقُولُ وَجْهًا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ إِنْ كُنْتُمْ ٢٥٤٨
 لَسْتُ أَنَا قَضَيْتُ لَكَ، وَلَكِنْ مُحَمَّدٌ ﷺ قَضَى لَكَ مِنْذُ ٢٥٩٨
 لَصُورُ قَتْلَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا قَوْمُوا، فَقَدْ أَهْدَرْتُ ٢٣٩١
 لَعَلَّكَ تَسْبُ الرِّيحُ؟ ٥٢٢

- لَعَلَّهَا حَاسِبَتُنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَقَاضَتْ ١٠٠٠
لَعَنَ اللَّهُ الْفَاقِلَ غَيْرَ قَائِلِهِ وَالضَّارِبَ غَيْرَ ضَارِيهِ، وَمَنْ ١٩٢٩
لَعَنَ اللَّهُ الْمُخْتَفِيَّ وَالْمُخْتَفِيَةَ ٢٠٢٣
لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي ١٤٤٩
لُعِنَتِ الْوَاصِلَةُ وَالْمَوْصُولَةُ ٩٢
لَعُوَ الْيَمِينُ قَوْلُ الْأَنْسَانِ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ ٢٦٩٣
لَعْنَتُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَعْنَتُ لَعْنَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ ٣٩٧
لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةُ بِأَلِ مُحَمَّدٍ سَبْعُونَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ يَشْكُونَ ١٧٩٧
لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةُ بِأَلِ مُحَمَّدٍ سَبْعُونَ امْرَأَةً يَشْكُونَ ٢٠٢٠
لَقَدْ أَطَافَ اللَّيْلَةُ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرًا أَوْ قَالَ ١٦٦٧، ١٦٦٧
لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَاسِعًا قَالَ فَمَا لَيْتَ أَنْ يَالَ فِي نَاحِيَةِ ٨٩
لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَتَهَاوَنَ النَّاسُ بِهَذَا الْمَقَامِ ٢١٠٣
لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِالْعَرَجِ يُصَبُّ فَوْقَ رَأْسِهِ الْمَاءَ مِنْ ٢٩٨١
لَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ اخْتِلَافُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ فِي أَمْرِ إِنِّي ٢٩٩٠
لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ٩٥٤
لَقِيتُ عَلِيًّا عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ. فَقَالَ عَلِيٌّ: أَمَا أَبُو بَكْرٍ ١٤٥٢
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٌ إِلَّا الَّتِي تُطْلَقُ، وَقَدْ فَرَضَ لَهَا ٢٧٦١
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٌ إِلَّا الَّتِي فَرَضَ لَهَا صَدَاقٌ، وَلَمْ يَدْخُلْ ٢١٢٧
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُنْعَةٌ. فَقُلْتُ لِلشَّامِيِّ: فَإِنَّا نَقُولُ خِلَافَ ٢٧٦٣
لَكُمْ حَقٌّ، وَلَا يَبْلُغُ عِلْمِي إِذْ كَثُرَ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ كُلُّهُ، ١٤٥٢
لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَنْتَهِي بِعِضْكُمْ عَنْ بَعْضٍ أَنْ ١٩٣٤
لَكِنْ أَفْضَلُ مِنْهُ كَانَ يَدْعُهُمَا أَبُوهُ ٩٦١
لَكِنَّ اللَّهَ يَنْدِرِي ٦٢٤
لِلْبَكْرِ سِتْعٌ وَلِلنَّيْبِ ثَلَاثٌ ١٧٩٥، ١٦٦٥
لِلنَّوَامَةِ مِثْلُ الَّذِي قَالَ لِلْمُطَلِّبِ ١٨٨٨
لِلنَّوْمَةِ مِثْلُ قَوْلِهِ لِلْمُطَلِّبِ ١٦٧٨
لِلنَّوْمَةِ مِثْلُ مَا قَالَ لِلْمُطَلِّبِ ١٧١٨
لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكَسَوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يَخْلُفُ مِنْ ١٦٥١
لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خَيْرًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: أَعْطِيهِ ٢٥٢٥
لَمْ أَحْدِثْكَ قَالَ عَمَرُو قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَالَ: وَكَانَ مِنْ ٢١٩
لَمْ أَرِ السَّارِقَ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْهُمْ فِي زَمَانٍ عَلَيَّ ﷺ وَلَا ٢٤٠٥
لَمْ أَرِ الصُّورَ أَوْ الصُّورَ؛ شَكَ الرُّبْعُ؛ فَإِنْ كَانَ حَمَامًا ١٠٧٣
لَمْ أَرِ الْقَبْلَةَ تَدْعُو إِلَى خَيْرٍ ٧٧١
لَمْ أَرِدْ إِلَّا تَطْلِيفَةً وَاحِدَةً فَيُخْلَفُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَكُونُ ٢٧٥٩
لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا حَتَّى أَفْقَاهُ فَمَا سَأَلُهُ ٦٤٢
- لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا ٩٠٨
لَمْ أَعْلَمْ ١٩٩٣
لَمْ أَقْرِئْهَا مِنْذُ كَذَا وَكَذَا وَلَسْنَا نَقُولُ بِهَذَا نَحْنُ نَنْفِي ١٧٠٨
لَمْ أَقْصُرْ مِنْ شَعْرِ رَأْسِي بَعْدَ فَاحَذْتُ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهَا ٢٧٠٦
لَمْ أَكْسُكُهَا لِتَلْبَسَهَا فَكَسَاهَا عَمْرُ أَخَاهُ لَهُ مُشْرِكًا ٣٦٨
لَمْ تَجُلِ الْمُؤَهَّبَةُ لِأَخِي بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ أَصَدَقَهَا ١٦١٢،
٢٧٨٢، ٢٧٨٢
لِمَ تَقْتُلُونَ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ؟ تَعَالَوْا فَلْنَقَضْ بَيْنَكُمْ ٢٣٦٨
لِمَ تَمْنَعُ أَحَاكِمَ مَا يَنْفَعُهُ وَهُوَ لَكَ نَافِعٌ؟ تَشْرِبُ بِهِ أَوَّلًا ٢٦٥٣
لِمَ قَعَلْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنِّي أَرَى ذَلِكَ ٢٤٢٣
لِمَ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ٩٧١
لِمَ لَا تَصَلِّي؟ فَإِنْ ذَكَرَ نِسَانًا فَلَنَا فَصْلٌ إِذَا ذَكَرْتَ، وَإِنْ ٥٤١
لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ يَكْفُرُونَ قِيلَ: أَيَكْفُرُونَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: ٤٩١
لَمْ يُؤْذَنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَا لِأَبِي بَكْرٍ، وَلَا لِعُمَرَ، وَلَا لِغُلَامَانِ ٤٦٨
لَمْ يَأْمُرْنِي فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ ٦٤١
لَمْ يَرِ أَبَاهُ قَطُّ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ ٧٦٦
لَمْ يَرِ يَهُدَى حَتَّى تَتَّبِعَتْ بِهِ ١١٠٨
لَمْ يُشْرِكْ ٢٣٨١
لَمْ يُصَلِّ عَلَى قَتْلِ أَحَدٍ، وَلَمْ يُسَلِّمْهُمْ ٥٦٣، ٥٦٢
لَمْ يَصُومُوا ٣٣٩
لَمْ يُضْرَبْ لِأَخِي مِنْ اسْتَشْهَدَ مَعَهُ بِسَهْمٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ٢٨٦٢
لَمْ يُقَسِّمْ غَنَائِمَ بَدْرَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَقْدِمِهِ الْمَدِينَةِ وَالذَّلِيلِ ٢٨٥٥
لَمْ يُقَسِّمْ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ ٢٨٥٦
لَمْ يَكُنْ أَبُو بَكْرٍ يَأْخُذُ فِي مَالِ زَكَاةٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ ٦٥٢
لَمْ يَكُنْ عَقْدَ التَّوْبِ عَلَيْهِ إِنَّمَا عَزَّزَ طَرَفِيهِ عَلَى ٨٧٧
لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي قَبْلَ الْغَيْدِ وَلَا بَعْدَهُ ٤٦٦
لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي مَعَ الْفَرِيضَةِ فِي السَّحَرِ شَيْئًا قَبْلَهَا وَلَا ٢٧٢٥
لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا ٢٧٢٩
لَمْ يَكُونُوا يَأْخُذَانِ الصَّدَقَةَ مِثْنًا، وَلَكِنْ يَتَعَانُ عَلَيْهَا فِي ٦٥٥
لَمْ يُوقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ عِرْقٍ، وَلَمْ يَكُنْ حَيَاتِيهِ أَهْلُ ٨٣٦
لَمْ يُوقَتْ النَّبِيُّ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ شَيْئًا فَاتَّخَذَ النَّاسُ ٨٣٧
لَمْ يُؤَلِّ الْحُكْمَ عَلَى السَّرَارِيِّ غَيْرَهُ، وَأَنْ قَدْ وَلَّى نَبِيَّهُ ٢٠٤٨
لَمَّا أَتَنَاهَى إِلَى النَّبِيِّ قَتْلَ أَهْلِ بَنِي مُعَوْنَةَ أَقَامَ خَمْسَ ٣١٣٥
لَمَّا بَعَثَ أَبُو بَكْرٍ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى طَلْحَةَ وَبَنِي تَمِيمٍ ٢٨٩٦
لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَاءَتِ التَّغْزِيَةُ سَمِعُوا قَائِلًا ٦٠٣

- لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ لَمْ يَلَوْ، وَلَمْ يَغْرُجْ ٩٤٢
- لَمَّا دَوَّاهُ النَّوَابِينُ قَالَ يَمَنْ تَرَوْنَ أَبْدَأُ؟ قِيلَ لَهُ: ابداً ١٤٦٠
- لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَالَ: ٢٤٦١
- لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الصُّبْحِ ٣١٣٦
- لَمَّا رَمَى بِالْمِجْدَحِ خَرَّ سَاجِداً وَنَحَرَ نَقُولُ: لَا بَأْسَ ٢٢٦
- لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَقْطَعَ النَّاسَ الدُّورَ، فَقَالَ ١٣٦٦
- لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَهْنَمَهُ النَّاسَ الْمَنَازِلَ فَطَارَ سَهْمٌ عَبْدٌ ١٦٠٩
- لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَقْطَعَ النَّاسَ الدُّورَ، فَقَالَ حَيٍّ مِنْ بَنِي ١٣٥٤
- لَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ أَخْبَرْتَهُمْ أَنَّهَا ابْنَةُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ ١٧٩٤
- لَمَّا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ سَهْمٌ ذِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي ١٤٤٦
- لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتْلَاعِينَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ ١٦٩٩
- لَمَّا نَزَلَتْ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا ١٤٦٤
- لَمَّا نَزَلَتْ وَمَنْ يَنْتَبِغْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ ٧٨٠
- لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأَوْعِيَةِ قِيلَ لَهُ: لَيْسَ كُلُّ ٢٠٥٨
- لَمَّا وَقَّتِ الْمَوَاقِيتُ قَالَ: لَيْسَتِمْعِ الْمَرْءُ بِأَفْلِهِ وَنِيَابِهِ حَتَّى ٨٤٢
- لَنَا وَلَاءُ الْمَوَالِي قَدْ كَانَ ابْنُهَا أَخْرَجَهُ. وَقَالَ: الْجَاهِلِيُّونَ ١٤٢٩
- لَهُ: أَيْبَحُ السَّلْعَةُ بِالسَّلْعَةِ كِلْتَاهُمَا دِينَ؟ فَكَرِهَهُ ١٢٨٤
- لَهُنَّ فِي غَسْلِ بَيْتِهِ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ٥٥٤
- لَوْ اسْتَحْلَفْتَنِي فِي غَيْرِ هَذَا الْمَكَانِ مَا صَدَقْتُكَ أَرَدْتَ ٢٦٧١
- لَوْ اسْتَطَعْتَ لَجَعَلْتَهَا ١٨٣٤
- لَوْ اسْتَعْبَلْتَ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتَ لَمَّا سَفَتْ الْهَدْيَ ٨١١
- لَوْ اسْتَعْبَلْنَا مِنْ أَمْرِنَا مَا اسْتَدْبَرْنَا مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٥٩٣
- لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَعْتُ بِوَيْ فِي عَيْنِكَ إِنَّمَا جُعِلَ ١٩٤٦
- لَوْ أَعْلَمْتُكُمْ تَعَمَّدْتُمَا لَقَطَعْتُكُمْ ٢٤٠٦
- لَوْ اغْتَسَلْتُمْ قَالَ: وَرَوِي مِنْ حَدِيثِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ رَسُولَ ٣٠٤٩
- لَوْ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي بِيَدِي طَلَّقْتَ نَفْسِي، فَقَالَ: قَدْ ٢٣٤٤
- لَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَفَتْهُ بِحَصَاةٍ، فَقَطَّأَتْ ١٩٤٥
- لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَقْتَلَهُ فَتَقَلَّلُونَهُ أَمْ ١٦٩١
- لَوْ طَلَعْتَ لَمْ تَجِدْنَا غَافِلِينَ، وَرَوَيْتَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ ٢٦٤١
- لَوْ عَرَضْتَهُ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ، وَلَكِنَّهُ سَخَتْ ٢٣٧٤
- لَوْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ قَضَاةٍ فِي مَقَامٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ ٢٥٤٨
- لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ قَالَ ١٥٢٠
- لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ كُنْتَ قَدْ أَفْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ ٢١٥١
- لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيًّا لَنَزَلَ عُنْدِي فَأَمَرَ بِالنَّاسِ ٢٤٠٤
- لَوْ كَانَ قَبْضَةُ حَنْطَةٍ أَوْ حَبَّةِ حَنْطَةٍ ٢٧٦٤
- لَوْ كَانَ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، ثُمَّ وَجَدْتُ أَحَدًا فَعَلْتُ ذَلِكَ ١٥٤٧
- لَوْ كَانَ مَعِيَ حَاكِمٌ لَحَكَمْتُ فِي الثُّغْلَبِ بِجَدِّي ٢٦٨٦
- لَوْ كَانَ مَعِيَ حُكْمٌ لَحَكَمْتُ فِي الثُّغْلَبِ ١١٢٢
- لَوْ كُنْتُ أَبْصِرُ لَأَرَيْتُكُمْ مَوْضِعَ الشَّجَرَةِ وَأَنْتُمْ تَجْعَلُونَ ٢٥٨١
- لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَعْتُمَا؟ ١٩١٢، ١٦٩٨
- لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا مَا أَعْطَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِقَاتِلَهُمْ عَلَيْهَا ٧٤٦
- لَوْ نَزَعْتُ سَهْمًا مِنْ جَبَلٍ مِنْ بِلَادِ الْعُدُوِّ مَا كُنْتُ بِأَحَقُّ ٢٨٥٩
- لَوْ نَكَحْتَهَا لَفَعَلْتُ بِكَ كَذَا وَكَذَا وَتَوَعَّدَهُ وَدَعَا زَوْجَهَا ١٦٣٦
- لَوْ وَلَدَتْ وَزَوَّجَهَا عَلَى سَرِيرِهِ لَمْ يُفْنَنَّ ١٨٤٠
- الْلُّوْطِيُّ مِثْلَ الزَّانِي يُرْجَمُ إِنْ أَحْصَنَ، وَيُجْلَدُ إِنْ لَمْ ٢٤١٨
- لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمِّي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسُّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ وَصْوَةٍ ٥١
- لَوْلَا أَنْ بَطَرَ قُرَيْشٌ لِأَخْبَرْتَهَا بِالَّذِي لَهَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ ٢٨٥
- لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ ظَهْرَ قَدَمَيْهِ لَطَنَنْتُ ٢٢١٢
- لَوْلَا أَنِّي قَاسِمٌ مَسْمُوكٌ لَتَرَكْتُكُمْ عَلَى مَا قَسَمْتُ لَكُمْ ١٥٣٦
- لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ ٢٩٤
- لِي بِثَلَاثَةِ ذَرَاهِمَ ٢٠٢٨، ٢٠٠١
- لَيْسَ إِلَى قَتْلِهِ سَبِيلٌ قَدْ. قُلْتُ لَهُ: تَكَلِّمْ لَا بَأْسَ، فَقَالَ ١٥١٦
- لَيْسَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ مِنَ النِّسَاءِ ثَابِتًا عِنْدَنَا ١٤٨٠
- لَيْسَ بِمَقْبُوضٍ ١٣١٤
- لَيْسَ بِهَذَا الْعَمَلِ إِنَّمَا فِيهَا الْاجْتِهَادُ لَا شَيْءَ ٢٧٠١
- لَيْسَ بَيْنَ الرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَلَا بَيْنَ الْأَحْرَارِ وَالْمَمْلُوكِينَ ٢٨٠٧
- لَيْسَ السُّنَّةُ بَأَنَّ لَا تَمْطُرُوا، وَلَكِنَّ السُّنَّةَ أَنْ تَمْطُرُوا، ثُمَّ ٥٣٠
- لَيْسَ عَلَى اللَّوْطِيِّ حَدٌّ، وَلَوْ تَلَوَّطَ وَهُوَ مُحْرِمٌ لَمْ يَفْسُدْ ٢٤١٨
- لَيْسَ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ ٢٢٨٦
- لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ غَسْلًا وَاحِدًا، ثُمَّ ٢٥٦٧
- لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَيْبِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ ٦٥٩
- لَيْسَ عَلَى مَنْ لَمْ يَزَلْ غَسْلٌ، ثُمَّ نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ أَيَّ قَبْلِ ٢٩٩١
- لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ سَعْيٌ بِالْيَتِيمِ وَلَا بَيْنَ الصُّفَا ٩٨١
- لَيْسَ عَلَيْهِ بِوَأَجِبٍ ٢٧٠٢
- لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ ٢٧١٧
- لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَلَا تَضَعُفُ عَلَيْهِمُ الْغَرَامَةُ، وَلَا يُفْضَى ٢٦٥٥
- لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَشْرٌ إِلَّا فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ٢١٩٠
- لَيْسَ فِي الْفَرَضِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّجَارَةُ ٧٠١
- لَيْسَ فِي عَظْمٍ قِصَاصٌ إِلَّا السِّنُّ ٢٨٥٢
- لَيْسَ فِي الْعَثْرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ ١٢٨٩

- لَيْسَ فِي الْعَبْرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ دَسَّرَهُ الْبَحْرُ ٦٩١
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ ٦٨٤
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ دُونَ ٦٣٣
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ دُونَ صَدَقَةٌ ٦٣٣، ٦٣٢
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ ٦٧٤، ٦٧٣، ٦٧٣، ٢٦١١
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ ٢٥١٩
- لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ ٦٧٢
- لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاءً فَأَذْنُ لَهُمْ فِي الْحَجْرِ غَيْرُ ٢٠٥٨
- لَيْسَ لِأَخِي إِلَّا أَحَاطَتْ عَلَيْهِ جُذْرَانَهُ إِذْ أَحْيَاةَ الْمَوَاتِ ١٣٥٦
- لَيْسَ لِيُغْسِلَ الْمَيِّتَ حَدٌّ يَنْتَهِي لَا يُجْزَى دُونَهُ، وَلَا ٥٥٣
- لَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ ١٩٤٨
- لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ ١٧١٤
- لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَأَمْرَاهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكَ ١٨٥٧
- لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ نَفَقَةٌ ١٨٦١
- لَيْسَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا نَفَقَةٌ حَسْبُهَا ١٨٤١
- لَيْسَ لَهَا إِلَّا الْوِثَارُ وَلَا تَشْكُ أَنَّهُ قَوْلُ عَلِيٍّ ١٦١٦
- لَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الْمَنْهَرِ وَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا. وَشَرِيحٌ يَقُولُ ٢١١٩
- لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ ٢٩٨٠، ٢٩٧٩
- لَيْسَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَاجَةٌ وَعُمْرَةٌ ٨١٧
- لَيْسَ نَصَارَى الْغَرْبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ إِنَّمَا أَهْلُ الْكِتَابِ بَنُو ١٥٥٨
- لَيْسَ يَضِيقُ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مِنْ رَأْسِهِ قَبْلَ أَنْ ٢٧٤٦
- لَيْسَتْ تِلْكَ الْحِفْظَةُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَاعْتَصِلِي وَصَلِّي ١٠٣
- لَيْسَتْ تِلْكَ الْحِفْظَةُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَاعْتَصِلِي وَصَلِّي ٨٤٢
- لَيْسُوا بِأَهْلِ أَنْ يَنْقُصُوا مِنْكُمْ إِنَّمَا هُمْ غَدَا رِقْمٌ وَأَهْلٌ ٢٨٩٧
- لِيُغْسِلَ مَا مَسَّ الْمَرْأَةُ مِنْهُ وَلِيَتَوَضَّأَ، ثُمَّ ٢٩٨٩
- لِيُغْسِلَ مَا مَسَّ الْمَرْأَةُ مِنْهُ وَلِيَتَوَضَّأَ، ثُمَّ لِيُصَلِّ ٢٩٨٩
- مَا أَبَالِي إِنْ كَانَتْ مَسْئُورَةٌ أَنْ تَقْدَمَ نَهَارًا ٩٤٥
- مَا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى مَا زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ ٢٣٤
- مَا أَجَدُ أَحَدًا أَحْوَجَ مِنِّي قَالَ: فَكَلِّهِ وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَ مَا ٧٧٤
- مَا أَجَدُ شَيْئًا، فَقَالَ التَّمِيسُ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَلِيْبٍ ١٦١١
- مَا أَجَدُ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ مَعَكَ مِنْ ١٦١١
- مَا أَجَدُ شَيْئًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: التَّمِيسُ، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ ١٧٥٢
- مَا أَحْبَبَ أَنْ أُحْيِيَهُمَا جَمِيعًا وَنَهَاهُ ١٥٤٨
- مَا أَحْبَبَ أَنْ أَدْفَنَ بِالْبَقِيعِ لِأَنْ أَدْفَنَ فِي غَيْرِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ ٥٩٨
- مَا أَحْبَبَ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُمَا فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ ١٠٩١
- مَا أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ حَقٌّ أَغْطِيَهُ أَوْ مُبِعَهُ إِلَّا مَا ١٤٥٤
- مَا أَحَدٌ يَمُوتُ فِي حَدٍّ مِنَ الْحُدُودِ فَاجِدُ فِي نَفْسِي مِنْهُ ١٩٥٩
- مَا أَحَالَ أَحَدًا يَعْلَمُنَا السَّنَةَ، فَسَكَتَ عُمَرُ ٨٦٨
- مَا أَخَذَتْ سُورَةُ يُوسُفَ إِلَّا مِنْ قِرَاءَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ٢٥٦٢
- مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةُ؟ فَقَالَ: بِكَرَانٍ مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ ١٣٦٣
- مَا أَذْرَى مَا أَكْفَيْتُنَا بِهِ فَأَرْسَلْتَ إِلَيْهَا بِقِطْعَةٍ مِنَ الرُّكْنِ ٢١٩٥
- مَا أَذْرَكَتُ أَحَدًا ١٨٠٧
- مَا أَذْرَكَتُ أَحَدًا مِنْ فَهَاتِنَا إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ هَذَا يَرِيدُ ١٨٠٧
- مَا أَدْرَكَتِ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ عَلَى شُرُوطِهِمْ ٢٥٩٠، ١٣٨٣
- مَا أَذْرِي أَهْيَ أَمْ لَا، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَبَيِّنَ لَمْ تَرْتَهُ ١٨٩٥
- مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ١٤٧٥
- مَا أَرَى إِلَّا أَنَّهُ إِنْ شَاءَ لَمْ يَضَعْ قَالَ سَعِيدٌ يَغْنِي ١٢٣٩
- مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، وَمَا أَنَا بِفَاعِلِهِ ٢٣٥٤
- مَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا ١٠٨٣
- مَا أَرَى الْوَرْدَ وَالْيَاسَمِينَ إِلَّا طَيِّبًا ٩٠٠
- مَا أَرَانَا أَتَيْنَا إِلَّا أَنَا أَخْرَجْنَا هَذِهِ ٢١٩٥
- مَا أَرَاهُ إِلَّا جَوْرًا وَلَوْ لَا أَنَّهُ صَلَحَ لَرَدَدْتُهُ ٢٣٧٥
- مَا أَرَاهُ إِلَّا وَاجِبًا، وَقَالَهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: ٢٩٣٨
- مَا أَرَاهُ لِيَبْنِي ٢٩٥٤
- مَا أَرَدْتُ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا ٢٣٣٩
- مَا أَرَدْتُ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا ٢٣٣٩
- مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ بَعِيرٌ أَوْ بَقَرَةٌ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: ٢٧٤٥
- مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شاةٌ وَيُروى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ٢٧٤٥
- مَا أَشْكُ أَنَّهُ كِتَابَةٌ؟ قَالَ: وَلَيْسَ فِيهِ فَلْيَقْطَعْهُمَا ٨٧١
- مَا أَغْرَفَنُ مَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ ٢٨٦٨
- مَا أَعْطَى هَذِهِ أَهْلُهَا وَهُمْ طَائِفُونَ لَا تَقْتَبُوا النَّاسَ لَا ٧٠٤
- مَا أَغْرَمُ؟ قَالَ قَدَرٌ مَا تَغْرَمُ فِي الْجَرَادَةِ، ثُمَّ أَقْدَرُ قَدَرٌ ١٠٨٠
- مَا أَكْذَبَ الْغَرَائِبَ حَتَّى أَنْشَأَ نَاسٌ مِنْهُمْ الْحَجَّ، فَقَالُوا: ١٧٩٤
- مَا الَّذِي أَرَى النَّاسَ يَذْعُونَ بِهِ فِي الْخُلْبَةِ ٣٩٤
- مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ ٢٧٥٦
- مَا أَنَا فَصَيْتُ لَكَ، وَلَكِنْ قَضَى لَكَ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْذُ أَرْبَعِينَ ١٣٩٤
- مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ فَكَلَّوْهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ١١٥٧
- مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ١٤٢٧
- مَا بَالُ رِجَالٍ يَطُوتُونَ وَلَا يَدْعُهُمْ، ثُمَّ يَغْرِلُونَ لَا تَأْتِيَنِي ٢٦٤٦
- مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهِ، قَالَ لَيْدٌ ٥٤٢

- مَا بَالَ الْعَامِلِ بَعَثَهُ عَلَى بَعْضِ أَعْمَالِنَا، فَيَقُولُ هَذَا لَكُمْ ٧١١
 مَا بَالَ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمَرَةَ، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ ٣٢١٥
 مَا بَالَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: أَمْرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، ٢٦٣٩
 مَا بَالَ النَّاسِ؟ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ ١٤٣٩
 مَا بَالَ هَذِهِ الصَّيَاطِرَةُ يَتَخَلَّفُ أَحَدُهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ ٢٢٥٧
 مَا بَالَكَ أَتَيْسَتْ؟ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرُ كِتَبَةِ اللَّهِ ٩٩
 مَا بَالَكُمْ تَوَيْتُونَ بِأَيِّدِيكُمْ كَأَنَّهُمَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ أَوْ لَا ٢١٣
 مَا تَرَاضَى بِهِ الْأَهْلُونَ. فَقُلْتُ: وَإِنْ كَانَ دَرَهْمًا؟ قَالَ: ٢٧٦٤
 مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ وَلَا ٢٧٩٨
 مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ ٢٧٩٠
 مَا تَقُولُ؟ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَرَكْتُ بَعْدِي عَدُوًّا ١٥١٦
 مَا تَقُولُونَ فِي الشَّارِبِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي؟. وَذَلِكَ قَبْلَ ٣١٠٨
 مَا جَعَلْتُ فِي نَفْسِكَ؟ قَالَ دَرَهْمَيْنِ قَالَ: بَخِ دَرَهْمَانِ ١٠٦٦
 مَا الْحَاجُّ؟ فَقَالَ الشَّيْثُ التَّوَلَّى فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا ٧٩٦
 مَا حُجِرَ الْحِجْرُ فَطَافَ النَّاسُ مِنْ وَرَائِهِ إِلَّا إِرَادَةً أَنْ ٩٨٨
 مَا حَمَلْتُكَ عَلَى أَخْذِ هَذِهِ النِّسْمَةِ؟ قَالَ: ٢٦٥٧، ١٤٠٠
 مَا حَمَلْتُكَ عَلَى ذَلِكَ؟ فَقَالَ: قَدْ قَتَلْتُهُ فَتَلَا عُمَرُ ١٨٨٧
 مَا حَمَلْتُكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُهُ، قَتَلًا، وَلَوْ أَنَّهُمْ ١٧١٧
 مَا حَمَلْتُكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُهُ قَالَ فَقَرَأَ وَلَوْ ١٦٧٧
 مَا الْخَيْرُ؟ الْمَالُ، أَوْ الصَّلَاحُ، أَوْ كُلُّ ذَلِكَ؟ ٢٩٣٧
 مَا الْخَيْرُ؟ الْمَالُ، أَوْ الصَّلَاحُ، أَوْ كُلُّ ذَلِكَ؟ قَالَ: مَا ٢٩٣٧
 مَا رَأَيْتَ أَحَدًا أَكْثَرَ مُشَاوَرَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢١٦٧
 مَا رَأَيْتَ أَحَدًا أَكْرَمَ غَلَبَةً مِنْ أَبِيكَ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ وَلَيْنَا ١٤٩٢
 مَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ قَطٍ إِلَّا لَوَقِيَهَا إِلَّا ٢٤٣٤
 مَا رَأَيْتَ مِنْكَ خَيْرًا قَطٍ ٤٩١
 مَا رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَيْدٍ ٤٥٨
 مَا رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَيْدٍ، وَلَا جَنَازَةً قَطٍ ٤٥٨
 مَا سَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِخْرَامِهِ حَجًّا وَلَا ٣٢١٠
 مَا سَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَلْبِيئِهِ حَجًّا قَطٍ وَلَا ٩١٢
 مَا سَمِعْتُ بِأَحَدٍ ذَهَبَ الْبَرْقُ بِبَصَرِهِ كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى قَوْلٍ ٥٢٧
 مَا سَمِعْتُ عُمَرَ قَطٍ يَقْرُؤُهَا إِلَّا فَامَضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ٣٦٦
 مَا سَمِعْتُ فِيهِ بَشِيءَ ١٩٩٢
 مَا سَمِعْتُ فِي مَقَامِ الْمُهَاجِرِينَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ السَّائِبُ بْنُ ٣٤٧
 مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ قَالَ: ٢٥٨٤
 مَا شَأْنُ هَذَا؟ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَجَدْنَاهُ تَحْتَ فَرَّاشٍ ٢٣٩١
 مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: مَلَكْتُ امْرَأَتِي امْرَأَةً، فَفَارَقْتَنِي ٢٧٠٠
 مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: مَلَكْتُ امْرَأَتِي امْرَأَةً، فَفَارَقْتَنِي، فَقَالَ ٢٧٠٠
 مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَتْ: لَا أَنَا، وَلَا نَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لِزَوْجِهَا ١٣٣٢
 مَا شَأْنُكَ قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، فَقَالَ: لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ ١٥٢٠
 مَا شَأْنُكَ قَالَ: فِيمَ أَخَذْتُ وَفِيمَ أَخَذْتُ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ ١٥٢٠
 مَا شَأْنُكَ قَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا نَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لِزَوْجِهَا، فَلَمَّا ١٦٦٨
 مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ ابْنِ بَيْضَانَ إِلَّا فِي ٢٥٧١
 مَا صَنَعْتُ؟ فَقَالَ إِنَّكَ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ سَأَلْتُ رَسُولَ ١٩٠٨
 مَا عَلَى الْأَرْضِ بَقْعَةٌ إِلَّا، وَقَدْ مَطُرَتْ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ٥٢٩
 مَا عَلَى هَذَا لَوْ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ حَتَّى يَبْرُدَ، ثُمَّ يَرْوَحَ، ثُمَّ ١٣٦٣
 مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَامَ يَوْمًا يَتَحَرَّى صِيَامَهُ فَضَّلَهُ ٣٠١١
 مَا عَلِمْتُهُ يَحِلُّ ١٥٦٠
 مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ ١٧٥٢
 مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ أُعْطِيَتْهَا ١٦١١
 مَا قَالَتْ فَاخْبِرْهُ قَالَ مِرْوَانَ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا أَبَا حَمْدٍ ٣٠٨٨
 مَا قَرَأْتَ قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ؟ قَالُوا: ٢٦٧٥
 مَا قَضَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَقْلِ وَصِدَقَاتٍ، فَإِنَّمَا ٢٦٦٧
 مَا قَوْلُهُ أَوْ عَذْلُ ذَلِكَ صِيَامًا؟ قَالَ: إِنَّ أَصَابَ ١٠١٩
 مَا قَوْلُهُ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ ١٨٢٣
 مَا كَانَ أَبُوك يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الرُّعْدَ؟ ٥٢٤
 مَا كَانَ أَبُوك يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الرُّعْدَ؟ قَالَ: كَانَ يَقُولُ: ٥٢٤
 مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَصْلِيَ بَيْنَ يَدَي ٣٣٣، ٢٧١
 مَا كَانَ لِحِجْيَةٍ مِنْ مَجِيئِهِ أَحَدٌ إِلَّا تَمَسَّحًا بِهِ ٥١٥
 مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: ٤٨١
 مَا كُنْتُ تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَنْزِعُ هَذِهِ ٩٠٣
 مَا كُنْتُ صَائِعًا فِي حَجِّكَ فَاصْنَعُهُ فِي ٣١٤٢
 مَا كُنْتُ صَائِعًا فِي حَجِّكَ فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ ٩٠٣
 مَا كُنْتُ لَادَعَهَا لِشَيْءٍ بَعْدَ شَيْءٍ رَأَيْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٣٧٥
 مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟ فَاقْصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: ٢٦٣٩
 مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ ١٤٣٩
 مَا لَهُ؟ فَقَالُوا نَذَرُ أَنْ لَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَكَلِّمْ ٢٠٩٠
 مَا لِي أَرَأَيْتُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ مِنْ نَابَةِ شَيْءٍ فِي صَلَاتِهِ ٢٧١
 مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ؟ مَنْ نَابَهُ ٣٣٣
 مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ؟ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ ٣٣٣
 مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَهْلَ لَهُ ١٧٣٣

- مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَجَلَ لَهُ النِّسَاءُ ١٧٣٣
- مَا مَاتِي نَكَحَ، أَمَا أَنَا فَلَا وَلَدَ فِي وَأَنَا غَيُورٌ ذَاتُ عِيَالٍ ١٧٩٤
- مَا الْمُحَاقَلَةُ قَالَ الْمُحَاقَلَةُ فِي الْحَرْثِ كَهَيْئَةٍ ١٢٥٤
- مَا الْمُرَابِنَةُ قَالَ: التَّمْرُ فِي النَّخْلِ يَبَاعُ بِالتَّمْرِ فَقُلْتُ إِنَّ ١٢٥٩
- مَا مَعِيَ كِتَابٌ فَقُلْنَا: لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَتَلْقَيْنَ الْثِيَابَ ١٥١٥
- مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا جُعِلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٧٠٦
- مَا مِنْ رَجُلٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا شَتْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٦٢٩
- مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ، وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَالسَّمَاءُ تُنْطَرُ فِيهَا ٥٢٨
- مَا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ أَحَدٌ إِلَّا وَلِلْأَنْصَارِ عَلَيْهِ مِثْلُ آتَمٍ ٢٩٧
- مَا مَنَعَكَ أَنْ تَصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ أَلَسْتَ ٢٥٥٣
- مَا مَنَعَكَ أَنْ تَصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ؟ ٢٥٥٣
- مَا نَرَاهُ إِلَّا الْمَالَ ٢٩٣٧
- مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَمَا تَجِلُّ لَنَا ١١٥٢
- مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَمَا تَجِلُّ لَنَا ١١٥٢
- ١٥٣٧، ١٤٨٥
- مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَمَا تَجِلُّ لَنَا ذَبَابُهُمْ ١٥٥٦
- مَا نَكَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةً إِلَّا وَهُوَ حَلَّالٌ ٣٠٩٦، ١٧٧٦
- مَا هَذَا شَامٌ وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ إِلَى جَهَةِ الشَّامِ، وَمَا هَذَا ٢٩٢
- مَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ يَا قَيْسُ؟ فَقُلْتُ إِنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ ٣٠٢٩
- مَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ يَا قَيْسُ؟ فَقُلْتُ لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رُكْعَتَي ٢٦١
- مَا هَبَّتْ جَنُوبٌ قَطُّ إِلَّا أَسَأَلْتُ وَأَوْبَأَ ٥٣٩
- مَا هَبَّتْ رِيحٌ إِلَّا جَنَّا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ ٥٢٠
- مَا هَذَا يَا أُمُّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ ١٨٤٨
- مَا هَذَا يَا خَاطِبُ؟ قَالَ: لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ١٥١٥
- مَا هَذِهِ الثِّيَابُ؟ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ ٨٦٨
- مَا هَذِهِ الشَّاةُ؟ فَقَالُوا: شَاةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عُمَرُ: ٧٠٤
- مَا هَذِهِ؟ فَقَالَ هَذِهِ الْجُمُعَةُ فَصَلُّتُ بِهَا أَنْتَ، وَأَمْسَكَ ٤١٦
- مَا هُنَّ؟ قَالَ عَشِيقَتُ امْرَأَةٍ قَالَ: هَذَا مَا لَا تَمْلِكُ قَالَ: ثُمَّ ١٦١٨
- مَا هُوَ؟ مَا كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أَمْكَ فَسَلِّني عَنْهُ، فَقَالَ لَهَا: ٢٩٩٠
- مَا وَجَدْتُ أَنَا لِهَذَا الْخَبِيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِثْلًا إِلَّا مَا قَالَ ٢٩٦
- مَا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ مِنَ الْمَرْأَةِ يُطَلِّقُهَا؟ قَالَ: لَا يَجِلُّ ١٨٦٨
- مَا يُرِيدُ إِلَى خُلُوفٍ فِيهَا ٢٢٨٤، ٢٤٩٠
- مَا يَسْرُني أَنَّهُ لِي بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ ٢٠٠١
- مَا يَسْرُني أَنَّهُ لِي بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ. وَتَبَّتْ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٢٢٠٢
- مَا يَقُولُ بِهَذَا أَحَدٌ وَيُرَوِّى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَكَلَ ٢٣٥٨
- مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا ٨٦٤
- مَا يَنْبَغِي لَكَ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ هَلَكَ الْمَالُ، أَوْ ١٣٤٨
- مَا يَنْتَظَرُ بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِذَا بَسَّتْ اعْتَدَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ١٨١٨
- الماء من الماء ٢٢٢١
- مَاتَ وَجِزَعُهُ مَرْهُونَةٌ ١٣١٣
- مَاذَا أَقُولُ؟ قَالَتْ: قُلِ اللَّهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمَدَتٌ، ٢٥٠٢
- الْمُؤَدَّبُونَ أَمْنَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَلَاحِهِمْ ١٣٩
- مُؤَمَّنٌ، فَقَدْ أَحْرَزَ مَالَهُ وَنَفْسَهُ، وَإِنْ رَعِمَ أَنَّهُ صَلَّى ١٥٤٤
- الْمُؤْمِنُ يَرِثُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُهُ الْكَافِرُ ١٤٠٥
- الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ ٢٦٠٥
- الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ ١١٧٤
- الْمُتَطَوِّعُ بِالصَّوْمِ مَتَى شَاءَ نَوَى الصَّيَامَ فَأَمَّا مَنْ عَلَيْهِ ٢٤٩٧
- الْمُتَوَفَّى عَنْهَا تَمَتُّدٌ مِنْ يَوْمٍ مَاتَ وَالْمُطَلَّقةُ مِنْ يَوْمٍ ١٨٣٢
- مِثْلُ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ ٥٧٨
- مِثْلُ مَا قَالَ فَأَنْتَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الرَّجُلِ، وَقَدْ قَامَتِ ١٣٨
- مِثْلُ الْمُنْقِوِ وَالْبَحِيلِ كَمِثْلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ، أَوْ ٧٢٠
- الْمُحْرَمُ لَا يَجِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ ٩٣٤
- الْمُحْرَمُ لَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ ٣٠٩٣
- الْمُخَصَّرُ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا ٩٣٠
- عَمَدٌ بَنَ أَبِي بَكْرٍ كَسَبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ فِي ١٩٨٦
- خَرَجَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ عَامًا، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا ٢٦٩٨
- الْمُؤَدَّبُ مِنَ الثَّلَاثِ ٢٩٣٣
- الْمُؤَدَّبُ وَصِيَّةٌ يَرْجِعُ صَاحِبُهُ فِيهِ مَتَى شَاءَ ٢٩٣٠
- مُدِينٌ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ فَأَخَذَ النَّاسُ ٧٣٠
- الْمَدِينَةُ بَيْنَ عَيْنَيْ السَّمَاءِ عَيْنِ الشَّامِ، وَعَيْنِ الْيَمَنِ، وَهِيَ ٥٣١
- مَرَّ بِأَبِي إِسْرَائِيلَ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: مَا لَهُ؟ ٢٠٩٠
- مَرَّ بِامْرَأَةٍ، وَهِيَ فِي مِحْفَتِهَا قَيْلٌ لَهَا: هَذَا ٧٨٣، ٩٨٩
- مَرَّ بِصَبَاةٍ بِنْتُ الرَّبِيعِ، فَقَالَ أَمَا تَرِيدِينَ الْحَجَّ؟ فَقَالَتْ: ٩٢٤
- مَرَّ بِقَيْلٍ، فَقَالَ: مَنْ بِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَحَدٌ فَغَضِبَ، ثُمَّ ١٩٢٥
- مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ وَهِيَ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا ٣١٢٤
- مَرَّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ بِغَنَمٍ مِنَ الصَّدَقَةِ فَرَأَى ٧٠٤
- مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُوءُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ فَرَدَّ عَلَيْهِ ٨٦
- مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ مِثَّةٍ قَدْ كَانَتْ أَعْطَاهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ زَوْجٍ ٢٣
- الْمَرْأَةُ تَطْلُقُ، وَلَمْ تَحِضْ قَعْنَتْ بِالْأَشْهُرِ قَتَحِيضُ ١٨٢٧

- الْمَرْأَةُ تَطْلُقُ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّ يَكُونُ الْمَحِيضُ ١٨١٨
 الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ نَهَارًا؟ قَالَ: مَا أَبَالِي إِنْ كَانَتْ ٩٤٥
 الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ نَهَارًا؟ قَالَ: مَا أَبَالِي إِنْ كَانَتْ مَسْتَوْرَةً أَنْ ٩٤٥
 الْمَرْأَةُ الْمَطْلُوقَةُ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَقُولَ أَنَا حَيَّةٌ، وَلَيْسَتْ ١٨٢٥
 مَرَرْتُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَمَسَحَ بِجُذْرَانِ، ثُمَّ تَيْمَمَ ٢٩٩٩
 مَرَرْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ ٨٧
 مَرَّةً فَلَمَّا رَجَعْتُهَا، ثُمَّ لَمَسْتُهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ ١٨٠٤
 مَرَّةً فَلَمَّا رَجَعْتُهَا، فَإِذَا طَهَّرْتُ فَلْيَطْلُقْ أَوْ لَيْمَسِكَ. قَالَ ابْنُ ١٧٨٣
 مَرْحَا فَلَمَّا رَكِبَ، ثُمَّ لَمَسَ مِنْ حَيْثُ عَجَزَتْ قَالَ مَالِكٌ: ٢٧٦٩
 مَسَحَ بِنَاصِيئِهِ أَوْ قَالَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ بِالنَّاهِ ٥٨
 مُسْلِمُونَ، فَمَنْ الْقَوْمُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ ٧٨٢
 الْمُسْلِمُونَ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ وَتَسَنَّى ٢٨٨٤
 مَضَى السَّنَةُ فِي النُّصْلِ وَالْإِبِلِ وَالْخَيْلِ وَالذُّوَابِ ١٤٩٩
 مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهْ، قَالَ لَيْدُبُ بْنُ أَغْصَمَ. قَالَ: وَفِيمَ؟ ٥٤٢
 مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتِيَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ ١٣٣٥
 الْمَعَارِجُ؟ إِنَّهُ لَذُو الْمَعَارِجِ، وَمَا هَكَذَا كُنَّا نَلْبِي ٩١٦
 مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ٢٤٨٢، ٢٢٢٤، ١٥٩
 الْمُقْدَادُ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ ٥٥٠
 مَكَاتِبَ بَيْنَ قَوْمٍ فَأَرَادَ أَنْ يَقَاطِعَ بَعْضَهُمْ ٢٩٤٠
 مَكَاتِبَ بَيْنَ قَوْمٍ فَأَرَادَ أَنْ يَقَاطِعَ بَعْضَهُمْ قَالَ ٢٩٤٠، ٢٩٤٠
 الْمَكَاتِبُ يَمُوتُ وَلَهُ وَلَدٌ أَوْ حُرٌّ وَتَدْعُ أَكْثَرُ مِمَّا بَقِيَ ٢٩٥٣
 مَلِكٌ مِائَةَ سَهْمٍ مِنْ خَيْرٍ اشْتَرَاهَا فَآتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ١٣٧٠
 مَلَكَتْ أَمْرَاتِي أَمْرَهَا، فَفَارَقْتَنِي، فَقَالَ لَهُ: زَيْدٌ ارْجِعْهَا ٢٧٠٠
 مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ٢١٦٠
 مِنْ آخِرِ نَجْوَاهِ ٢٩٣٩
 مِنْ ابْتِنَاعٍ طَعَامًا، فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ ٣١٧٩
 مِنْ ابْتِنَاعٍ طَعَامًا، فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ ٣١٨٠
 مِنْ ابْتِنَاعٍ مَضْرُوءَةٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ ٢٣٥٥
 مِنْ أَجْلِ أَنْ أَحَدَهُمَا لَوْ أَفْلَسَ رَجَعَ عَبْدًا لَمْ يَمْلِكْ مِنْكَ ٢٩٤٣
 مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَصَابَهُ فِي حَرَمٍ يُرِيدُ التَّيْتُ كَفَّارَةً ذَلِكَ عِنْدَ ١٠١٧
 مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَبْدُو لَهُ مِنْ جُلْدِهِ مَا لَا يَبْدُو لَهُ مِنْ ٨٦٠
 مِنْ أَجْلِ سِقَاتِهِمْ ١١٤٨
 مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ فَلْيَجْلِسْ فِي غَيْرِ ٤٨٩
 مَنْ أَخْرَجَ فِي قَمِيصٍ أَوْ جُبَّةٍ فَلْيَنْزِعْهَا نَزْعًا وَلَا ٩٠٤
 مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ ٢٦٤٩
 مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَلِيمٌ ٢٦٤٨
 مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَلِيمٌ فِيهِ ١٣٥٢
 مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا مِنَ الْأَرْضِ فَهُوَ لَهُ وَعَادِي الْأَرْضِ لِلَّهِ ١٣٥٣
 مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ٢٥١٠، ١١٦
 مَنْ أَذْرَكَ لَيْلَةَ النَّحْرِ مِنَ الْحَاجِّ فَوَقَفَ بِحَيَالِ عَرَفَةَ قَبْلَ ٩٣٥
 مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بَعْتِيهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ ١٣٢٩
 مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً، فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ ٤١٠
 مَنْ أَذِنَ لِعَبْدِهِ أَنْ يَنْكَحَ فَالطَّلَاقُ بِيَدِ الْعَبْدِ لَيْسَ بِيَدِ غَيْرِهِ ١٨٨٢
 مَنْ اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ فَغَلِيَ الْقَضَاءُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ ٢٧٤٢
 مَنْ أَسْمَعَهُ الْمُنَادِي ٢٢٢٨
 مَنْ أَصَابَ مِنَ الصَّيْدِ مَا يَبْلُغُ فِيهِ شَاةٌ فَذَلِكَ الَّذِي قَالَ ١٠٢٥
 مَنْ أَصَابَ وَلَدٌ طَبِيًّا صَغِيرًا فَدَاهُ يَوْلَدُ شَاةٌ مِنْهُ، وَإِنْ ٢٦٨٤
 مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا أَطْفَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَقَالَ مَرْوَانُ أَتَسَمْتُ ٣٠٨٨
 مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا، وَيَقُولُ: ٩٥٤
 مَنْ أَغَانَ عَلَى قَتْلِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ لَقِيَ اللَّهَ ١٩٢٧
 مَنْ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا بِقَتْلِ فَهُوَ قَوْدٌ بِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى وَلِيٌّ ١٩٣٠
 مَنْ أَشَقَّتْ شِرْكًا لَهُ فِي عَيْدٍ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ٢٩١٦
 مَنْ أَشَقَّتْ شِرْكًا لَهُ فِي عَيْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ ٢٩١٨، ٢٥٢٩، ٢٩١٩
 مَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتِهِ فَهُوَ لِيَوْمِهِ إِذَا مَاتَ ١٣٩٠
 مَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ ١٣٩١
 مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فَكَانَ مَا ٣٦٥
 مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ ضَارِبًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ ١١٨٦
 مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا، قَالُوا ١١٨٧
 مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَفْرَنْ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا ٢٣٥٨
 مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ فَاعْتَقَهَا، فَقَالَ عَمْرُو ١٩٠٦
 مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا الَّذِي أَمَرْتُ أَنْ أُجْلَبَ عَلَيْكَ، فَقَالَ ٢٦٧١
 مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا قَالَ: أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ ٢٩١٥
 مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمَالِكٍ لَيْسَ ٣٢٠٢
 مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ١٦٩٥
 مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنَا ٤١٨
 مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ ١٩١١
 مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ حَيَّانٌ بَنُ مُنْفِذٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ ١٨١٦
 مَنْ أَهَانَ قَرِيشًا أَهَانَهُ اللَّهُ ٢٨٤
 مِنْ أَهْلِ الْبَابِيَةِ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ أَمْرَاتِي وَلَدَتْ ١٧١٢
 مِنْ أَهْلِ جَزِيَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تَوَخَّذْ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ عَلَى ٧٥٥

- ١٩٤٢ من أهل الشام يُقال له ابن خبيري وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا
 ٢٧١٤ من أهل مصر أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
 ٢٠٣٩ من أهل اليمن أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ
 ٧٥١ من أين لك هذا اللَّبَنُ؟ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى مَاءٍ قَدْ
 ١٤٠٤ مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالًا فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ
 ١٦٠٣ مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ
 ١٢٠٤ مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَيَّرَ فَمَرَّتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ
 ٢٥٢٠، ١٢٠٥ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَتْ فَمَرَّتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا
 ٥٥٧ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاغْتَلَوْهُ، وَلَمْ أَحْرِقْهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَا
 ١٦٧٩ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ، فَقَالَ لَهُ: عُمَرُ: اخْلِفْ
 ١٧١٩ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ قَالَ عُمَرُ ﷺ مَا أَرَدْتَ
 ٢٦٦٤ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ أَجْرَى فَرْسًا فَوَطِئَ عَلَى أَصْبَعٍ
 ١٩٤٨ مِنْ بَنِي مُذَلِّجٍ يُقَالُ لَهُ قَتَادَةُ حَدَّثَ ابْنَهُ بِسَيْفٍ فَأَصَابَ
 ١٩٢٥ مَنْ بِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَحَدٌ فَعَضِبَ، ثُمَّ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي
 ٤١١ مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ كَيْبٌ مُنَافِقًا فِي كِتَابِي لَا
 ٥٤١ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ مِمَّنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ قِيلَ لَهُ: لَمْ
 ٢٨٦٧ مَنْ تَمَسَّكَ بِجُصْبِهِ مِنْ هَذَا السَّيِّئِ فَلَهُ بِكُلِّ رَأْسٍ سِتُّ
 ٣٠٤٩ مَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا وَبَغَمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ
 ٦٤ مَنْ تَوَضَّأَ وَضُوعِي هَذَا خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ
 ٦٤ مِنْ ثِيَابِهِ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَهُ: رَسُولُ اللَّهِ
 ٢٧٦٠ مِنْ ثِيَابٍ مَلَكَ امْرَأَتَهُ امْرَأَتَهَا، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ
 ٣٠٤٦ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ
 ٢٨٥٨ مَنْ جَاءَكَ مِنْهُمْ قَبْلَ تَفَقُّقِ الْقَتْلِ فَاسْهَمْ لَهُ فَهُوَ إِنْ لَمْ
 ٢٦٧٢ مَنْ جَعَلَ قَوْلَهُ غَايَةً يَتَّبِعِي إِلَيْهَا أَخَذَ بِقَوْلِهِ كَمَا قَالَ: فَأَمَّا
 ٩٢٩ مَنْ حَبَسَ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ
 ٢٥٢٧، ٢١٣٢ مَنْ خَلَفَ عَلَى مِثْرِي هَذَا بَيْنَ آيَةٍ
 ٢٧٧١ مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَوَكَدَهَا فَعَلَيْهِ عِتْقٌ وَرَقَبَةٌ
 ٢٧٠٧ مِنْ خَيْثُ يُسَرُّ قَالَ مَالِكٌ: لَا أَجِبُ أَنْ يُزِيحَهَا إِلَّا مِنْ
 ٢٢٣٠ مِنْ الْخَوَارِجِ قَالَ لِعَلِيٍّ ﷺ وَلَقَدْ أَوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى
 ٧٧٥ مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَّةَ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَفَاءَ عَامِدًا
 ١٢٦٨ مَنْ سَلَفَ فَلْيَسْلَفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ وَأَجَلٍ
 ٨٥٠ مَنْ سَلَكَ بَحْرًا أَوْ بَرًّا مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْمَوَاقِبِ أَحْرَمَ إِذَا
 ٣٠٤ مِنَ السَّنَةِ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ بِالنِّسَاءِ قُومٌ فِي
- ٨٨٧ مِنَ السَّنَةِ أَنْ تَمْسَحَ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِشَيْءٍ مِنْ
 ٢٧٢ مِنَ السَّنَةِ أَنْ لَا يُؤْمَهُمُ إِلَّا صَاحِبُ الْبَيْتِ
 ٨٤٥ مَنْ شَاءَ أَهْلٌ مِنْ بَيْتِهِ، وَمَنْ شَاءَ اسْتَمْتَعَ بِشَيْءٍ يَأْتِي
 ٢٠٥٤ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتَّبِعْ مِنْهَا حَرَمَهَا فِي
 ٢٥٥٤ مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَذْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ
 ٢٨٤٨، ٢٨٤٥ مَنْ عَفَا مِنْ ذِي سَهْمٍ فَعَفُوهُ عَفْوٌ، فَقَدْ أَجَازَ عَمْرُ
 ١٢٢٣ مِنْ عَجَبٍ أَوْ رُمَانٍ أَوْ فَرْسِيكٍ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ
 ٥٤٨ مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ
 ١١٨ مَنْ فَاتَهُ الْعَصْرُ فَكَانَتْ مَاءٌ وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ
 ١٥٠٧ مَنْ فَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَلَمْ يَفِرْ، وَمَنْ فَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ، فَقَدْ
 ٢٥٥٥ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَهُ سَهْمٌ جَمْعٌ أَوْ مِثْلُ سَهْمٍ جَمْعٌ
 ٤٣٣ مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْعِيدِ مُحْسِنًا لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ حِينَ تَمُوتُ
 ١٩٤٤، ١٩٤٣، ١٤٩١ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ
 ٢٨٤٣ مَنْ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا قَتَلَ غِيلَةً أَوْ غَيْرَ غِيلَةٍ، فَذَلِكَ إِلَى
 ٢٨٩٤ مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهَا حُوسِبَ بِهَا قَيْلٌ، وَمَا
 ١٥٢٧، ١٥١٠ مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا كَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا سَأَلَهُ
 ٢٨٧٨ مَنْ قَتَلَ قَيْلًا فَلَهُ سَلْبُهُ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ جَائِزٌ، وَهَذَا الْقَوْلُ
 ٢٨٧٩ مَنْ قَتَلَ قَيْلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ
 ٢٦٣٩، ١٤٣٩ مَنْ قَتَلَ قَيْلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ فَقُمْتُ
 ٢٦٣٩ مَنْ قَتَلَ قَيْلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فِي الثَّلَاثَةِ فَقُمْتُ،
 ٢٨٢٢ مَنْ قُتِلَ لَهُ قَيْلٌ فَأَقْلَهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ إِنْ أَحْبَبَا الْعَقْلَ، وَإِنْ
 ١٩٢٤ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا عُدَّ بِهَ يَوْمَ
 ٧٨٢ مِنَ الْقَوْمِ؟ فَقَالُوا: مُسْلِمُونَ، فَمِنَ الْقَوْمِ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ
 ٧٠٨ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُؤْذِ زَكَاةً مِثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 ٦٣٠، ٦٣٠ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُؤْذِ زَكَاةً مِثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 ٢٣٩ مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ
 ٢٣٩ مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا سِتُّ
 ٨٠٧ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيُحْمَ عَلَى إِخْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ
 ٢٤٩٢ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلْيُحْمَ صِيَامَهُ، وَمَنْ كَانَ
 ٢٢٥٦ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ
 ٢٢٥٦ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا سِتُّ
 ٧٨٠ مَنْ كَفَرَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَدِ، فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ
 ٢٩٧٠، ٢٤٧ مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاتْنَهَى
 ١٠٩٨ مَنْ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَسْ خُفَيْنِ وَيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنْ
 ٨٦٦ مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَسْ خُفَيْنِ وَيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنْ

- مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْبَحْرُ، فَلَا طَهْرَةَ اللَّهُ ٢
- مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ وَلَهُ ثِيَابٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ فَلْيَلْبِسْهُمَا، قَالَ ٨٧٢
- مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً، فَلَوْ اسْتَقْبَلَتْ ٣٢٠٩
- مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ هَلَكَ قَدِيمٌ ٢٠٣١
- مَنْ مَنَعَ فُضُولَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلًّا مَنَعَهُ اللَّهُ ١٣٦٥، ١٣٦٥
- مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَمَنْ نَامَ جَالِساً ٢٧٣٤
- مَنْ تَنَفَّ رِيَشَ حِمَامَةٍ أَوْ طَيْرٍ مِنْ طَيْرِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ ١٠٨٧
- مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ ١١٧٠، ٢١٥٠، ٢٠٨٨
- مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ٣٠٢٥
- مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ، أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ٢٥٧
- مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ٢٥٥
- مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - ٣٠٢٣
- مَنْ نَسِيَ الْعَصْرَ فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّهَا وَهُوَ فِي الْمَغْرِبِ ٣٣١
- مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئاً أَوْ تَرَكَهُ فَلْيَهْرِقْ دَمًا ٩٩٦
- مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ أُرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ ٨٥٦
- مَنْ هَذَا؟ قَالَ ابْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ ٢١٦٨
- مَنْ هَذَا مَعَكَ، فَقَالَ: ابْنِي أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ لَا ١٩٣١
- مَنْ هَذِهِ الْجَمَاعَةُ؟ قَالُوا رَجُلٌ صَالِمٌ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ أَوْ ٢٩٧٩
- مَنْ هَذِهِ؟ قُلْتُ أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ يَا رَسُولَ ١٣٣٢، ١٦٦٨
- مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَنَا ١٨٠٠
- مَنْ وَهَبَ هَبَةً لِصَلَةٍ رَحِمَ أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ، فَإِنَّهُ لَا ٢٦٥٨
- مَنْ يَحْرُسُنَا فِي هَذَا الْوَادِي اللَّيْلَةَ؟ فَقَالَ رَجُلَانِ نَحْنُ ٢٨٩٨
- مَنْ يَذْبَحُ لِلْقَوْمِ شاةً وَأَزْوَجَهُ أَوَّلَ بَنَتٍ تَوْلَدُ لِي فَلْيَبَحْ ٢٣٤٥
- مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ٢٩٢٧
- مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَايِمَاتٍ ٢٩٢٥
- مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ ٢٩٢٤
- مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ١٤٣٩
- مَنْ يُطِيعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ ٣٩٣
- مَنْ يَوْمَ مَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا تَعْتَدُ ١٨٢٩
- مُنَحْنُونَ ١٠٧٦
- مَهْلًا يَا قَتَادَةَ، لَا تَشْتُمُ قُرَيْشًا، فَإِنَّكَ لَعَلَّكَ تَرَى مِنْهَا ٢٨٨
- الْمَوَاقِيتُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ سَوَاءٌ، وَمَنْ شَاءَ أَهْلٌ مِنْ ٨٤٦
- الْمَوْضِعُ الَّذِي كَانَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ صَلَّى هَذِهِ ٤٢٦
- الْمَوْلَى صَاحِبُ الْمَسْجِدِ تَقَدَّمَ فَصَلَّ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ ٢٧٧
- الْمَوْلَى الَّذِي يَخْلُفُ أَنْ لَا يَقْرَبَ امْرَأَتُهُ أَبَدًا وَأَنْتَ ٢١٢٠
- النَّاسُ: وَتِلْكَ إِنَّمَا أَخْتَكُ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى هِشَامِ بْنِ ٢٧٧٤
- نَاقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّمَا قَدْ جَعَلْتَ لِلَّهِ تَعَالَى ١٥٢٢
- نَامَ عَنِ الصَّبْحِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ ٣٠٢٣
- نَامَ عَنِ الصَّبْحِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَالَ: ٢٥٥
- نَبِئْتُ الرَّجُلَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَنَصَنَعُ لَهُ هَنَةً مِنْ جُلُودٍ قَالَ: ١٥١٧
- النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصَّبْحِ يَقْرَأُ وَالنَّخْلَ ٢٩٦٦
- نَبِيعُهَا عَلَى أَنْ وَلَا عَمَّا لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٠٨٤
- نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْوَاجِهِ ٣٢١١
- نَحَرْنَا قَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ ١١٦٦
- نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ الْبَدَنَةِ ١١٥٠، ٢٥٨٠
- نَحَرُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِ الْبَدَنَةِ عَنْ سَبْعَةٍ ١١٥١
- نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدُ أَهْلِهِمْ أَوْتُوا ٣٥٣
- نَحْنُ الْآخَرُونَ وَنَحْنُ السَّابِقُونَ يَدُ أَهْلِهِمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ ٣٥١
- نَحْنُ الْفَرَارُونَ قَالَ: أَنْتُمْ الْعُكَّارُونَ وَأَنَا فَتَكُمُ ١٤٦٥
- نَحْنُ لَا نَنْفِي الْعَبِيدَ قَالَ: وَلِمَ؟ وَلَمْ تَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنْ ٢٦٥٩
- نَرَى أَنْ تُقِيدَهُمَا قَالَ: فَلَعَلَّ أَحَدَهُمَا قَتَلَ صَاحِبَهُ قَالُوا: ٢٣٦٧
- نَزَلَ جَبْرِيلُ فَأَمَّنِي فَصَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ نَزَلَ فَأَمَّنِي فَصَلَّيْتُ ١١١
- نَزَلَ نَزَلَ قَوْمٌ بِطَرِيقِ الشَّامِ فَوَجَدَ صِرَّةً فِيهَا ١٣٩٧، ٢٦٣٠
- نَزَلَ وَأَوْبَاءُ، فَقَالَ: مَنْ يَحْرُسُنَا فِي هَذَا الْوَادِي اللَّيْلَةَ؟ ٢٨٩٨
- نَشَدْتُكَ اللَّهُ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا ٧٤٨
- نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَكَانَتْ عَذَابًا عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلِي ٥٣٨
- نُصِفَ دَرَاهِمَ بَيْنَ الْبَيْضَتَيْنِ دَرَاهِمَ، وَإِنْ كَسَرْتَ بَيْضَةً ١٠٧٢
- نُصِفَ الصَّدَاقَ وَلَا مِيرَاثَ لَهَا ١٥١٣
- نَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ النَّجَاشِيِّ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ٢٥٦٩
- نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيِّ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ ٥٧٢
- نعم ١١٥٩، ١٠٤٣، ١٠٦٣، ١٠٩٣، ١٢٤٩، ١٢٥٤، ١٣٠٣، ١٣٧٦، ١٤٣٥، ١٤٤١، ١٩٤١، ٢٠١٣، ٢٠٢٤، ٢١٤١، ٢١٥٣، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٧٦، ٢٩٤٧، ٣١٥٥، ٣١٧٢، ٣٧٢٢، ٧٤٨، ٧٩١، ٧٩٣، ٨٢٩، ٩٢١
- نَعَمْ أَخَذَ مِنْ عَطَائِي زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قُلْتُ: لَا ٦٥٣
- نَعَمْ إِذَا هِيَ رَأَتْ الْعَمَاءَ ٧٢
- نعم إلا أَنِّي شَكَّكَتُ فِيهِ، فَلَمَّا أَخْبَرَنِي لَمْ أَشْكُ، وَلَمْ أَتْبِعْ ٢١٤٢
- نَعَمْ إِنَّ الرِّضَاعَةَ تَحْرُمُ مَا يَحْرُمُ مِنْ ١٥٧٨

- نَعَمْ قَالَ أَوْتَجِيئُ ذَلِكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخَلِّيَةٍ ١٥٧٨
نَعَمْ أَنِي أَذْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ ٦٨
نَعَمْ أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعٌ ٨١٤
نَعَمْ، أَيُّ لَعْمَرِي إِنَّهَا لَتَجْزِي عَنْهُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: ٤٣٢
نَعَمْ، حَجَمَهُ أَبُو طَلِيبة فَأَعْطَاهُ صَاعَتَيْنِ وَأَمَرَ مَوَالِيَهُ أَنْ ٣١٩١
نعم حسبت كثيرا، قلت: هل تدعُ أنت إذا استلمت أن ٩٥٢
نَعَمْ رَأَيْتُ جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنَ عُمَرَ وَأَبَا سَعِيدٍ ٩٥٢
نَعَمْ رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ قَالَ: فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: ٥٤٩
نَعَمْ سَاعَةُ الْوُتْرِ هَذِهِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ٢٥١
نَعَمْ سَمِعْنَا إِذَا أَكَلَ مِنْهُ ١٢٢١
نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا لِسُورٍ سَمَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ ١٦١١
نَعَمْ فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ٢٥١٥، ٣١٣٣
نَعَمْ فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ سَجَدَ ٢٤٣٣
نَعَمْ فَانْصَرَفَتْ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي ١٨٤٣
نَعَمْ فَانْصَرَفَتْ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ أَوْ فِي ١٨٤٣
نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَالنَّاسُ فِي ٢٧١
نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي ٣٣٣
نَعَمْ: فَصَنِعَ لَهُ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ فِيهِ لِلَّهِ أَعْلَى الْعَوْنِ ٣٧٨
نَعَمْ فَطَبَّخُوهُ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ الثَّلَاثَانِ وَبَقِيَ الثَّلَاثُ فَأَتَرَا بِهِ ٢٠٦٩
نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَأَقْضِي ٨١٠
نَعَمْ، فَقَالَ: قَدْ أَصَبْتَ ٣٠٨
نَعَمْ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ آخَرَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ ٢١٥
نَعَمْ فَقُلْتُ لَهُ ابْلغْكَ مِنْ نَبْتٍ؟ فَقَالَ: نعم قال ابنُ ١٥٨١
نَعَمْ، فَلَتَنُحْجُ ٧٩٩
نَعَمْ، فَلَمْ تَلْبَثْ أَنْ دَفَعَ الرَّاعِي غَنَمَهُ، فَإِذَا سَخَلَةٌ تَعَرُّ قَالَ ٦٠
نَعَمْ فَفَهِيَ عَنْ ذَلِكَ ٣١٧٣
نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، فَقَالَ إِنْسَانٌ لِعَطَاءِ أَقْبَالِ الرَّطْبِ قَالَ ١٢٥٩
نَعَمْ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، فَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ ١٢٢٣
نَعَمْ؟ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ لَهُ: وَوَأَفِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ ١٠٩٣
نَعَمْ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ: مِنْ عَنَبٍ أَوْ رُمَانٍ أَوْ ١٢٢٣
نعم قال ابنُ جُرَيْجٍ قال عطاءٌ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنْ ١٥٨١
نعم قال: إِنَّ هَمِيرَ تَحِبِّ الْجَرَادِ قَالَ: مَا جَعَلْتُ فِي ١٠٦٦
نَعَمْ قَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ٩٩
نعم: قال أَنِي تَرَى ذَلِكَ؟ قال عِرْقَانُ نَزَعَهُ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ١٧١٢
نَعَمْ قَالَ: إِنِّي لَأَسْتَنْصِرُ بِالسُّنَّةِ عَلَى أَهْلِ نَجْدٍ، وَإِنِّي ٤٩٩
- نَعَمْ قَالَ أَوْتَجِيئُ ذَلِكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخَلِّيَةٍ ١٧٣٧
نَعَمْ قَالَ: تَمَّتْ صَلَاتُكَ. وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا وَيُزْعَمُونَ ٢٢٣٧
نَعَمْ. قَالَ خَرَجْتُ فِي نَفَرٍ فَكُنَّا فِي بَعْضِ طَرِيقِ حُنَيْنٍ ١٣٤
نَعَمْ قَالَ: عُمَرُ أَذْهَبَ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَا وَاهُ لَكَ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ ١٤٠٠
نعم: قال فارسي يدك فانطلق به فاحبره الخبر وأمره ١٦٣٦
نَعَمْ: قال فَمَا أَلَوْنَاهَا؟ قال حرٌّ: قال: هل فيها أورك؟ ١٧١٣
نَعَمْ قَالَ قَوْلُ اللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِّيتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَلْتُ ١٧٣٧
نَعَمْ قَالَ: هِيَ فَأَنْشَدْنَاهُ نَبِيًّا. فَقَالَ: هِيَ فَأَنْشَدْنَاهُ حَتَّى ٢٠٧٤
نَعَمْ: قال: وَمَا أَلَوْنَاهَا؟ قال حرٌّ: قال: هل فيها من ١٧١٢
نَعَمْ. قلت أتؤكل؟ قال: نعم. قلت: اسمعته من رسول ١١٥٩
نَعَمْ قلت أتؤكل؟ قال: نعم، قلت: سمعته من رسول ١٠٤٣
نعم. قلت: اسمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم ١١٥٩
نعم، قلت: سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: ١٠٤٣
نعم، قلت: فما زعمت لا يدلُّ على أن إسلام المرء ٢٠٨٧
نعم، قلت له فما بان لك وعرفت من هذا الحديث أن ١١٨٢
نعم كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ ٧٠
نَعَمْ، كَانَ يُسَمِّي شِرًّا وَلَا وَاهُ لَكَ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ ٩٠٨
نَعَمْ كَانَ يَتَعَبَّدُ عَلَيْهَا اغْتِمَادًا ٣٨٣
نَعَمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ١٨١٩
نَعَمْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعِصَابَةِ يَغْضَبُ بِهَا ٨٨١
نَعَمْ لَا يَبِاعُ حَتَّى يَنْدُو صَلَاحُهُ ١٢٢٥
نَعَمْ: لَأَنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ لَكَ إِنَّمَا هِيَ ١٢٤٨
نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخَلِّيَةٍ وَأَحَبُّ مِنْ شِرْكِي فِي خَيْرٍ ١٧٣٧
نَعَمْ مِثْلُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَيْتُهُ نَفَعَهُ ٧٩٠
نَعَمْ مِنْ مَرْغُوشٍ بِدِرْهَمَيْنِ، وَإِذَا هِيَ تَسْتَهْلُ بِذَلِكَ وَلَا ٢٦٢
نَعَمْ هُوَ عِنْدَكَ إِلَّا أَنَّكَ آخَرْتَهُ مِنْهُ. قال ابنُ جُرَيْجٍ: ١٣١٦
نَعَمْ وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ كُلُّهَا ١٢
نعم وَجْهٌ حَنْطَةٌ أَوْ قَبْضَةٌ حَنْطَةٌ ١٦١٣
نعم ودعا بوضوءه فافترغ على يديه فغسل يديه مرتين ٥٩
نعم، وقالها عمرو بنُ دينار. قال ابنُ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءِ ٢٩٥٥
نَعَمْ، وَقَضَى بِهَا عَلَيَّ ﷺ تَبَيَّنَ أَظْهَرَكُمْ قَالَ مُسْلِمٌ ٢١٥٨
نَعَمْ، وَكَانَ أَقْلُ أَقْوَالِهِمْ لَكَ أَنْ يَقُولُوا لَا نَعْلَمُ مِنْ أَهْلِ ٢٣٤
نَعَمْ، وَلَا تَذْجُهُ وَانْتِ عَرْمٌ وَلَا مَا وَلَدَ فِي الْقَرْيَةِ ١٠٩٥
نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ ٩٨٩، ٧٨٣، ٧٨٢
نَعَمْ وَلَوِذْتُ أَنْ عِنْدَنَا مِنْهُ ١٠٠٩

- نَعَمْ وَلِزَوْجِهِ، وَلَوْ بِشَوْكَةٍ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يُجَلِّهَ ١٤٩
- نعم يعظم بذلك حرمة الله ومضت به ١٠١١
- نَفَى إِلَى الْبَصْرَةِ ٢٣٩٨
- نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ١٣٣١، ٦٠٥
- نَفَقَةُ الْمُطَلَّقةِ مَا لَمْ تَحْرُمَ، فَإِذَا حُرِّمَتْ فَمَتَاعٌ ١٨٦٢
- نَفَلَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ سَيْفَ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ ٢٨٩٠
- نَفَلَ عَلِيٌّ عليه السلام أَمْ كُلُّهُمْ بَعْدَ قَتْلِ عَمْرِو بْنِ لَيْالٍ. وَلَسْنَا ٢٣١٨
- نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى حُكْمِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا فَاحْتَكَمَتْ رَقِيقًا مِنْ ١٦٢٦
- نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ ١٦٣٠
- نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ. قَالَ عَمْرُو: قُلْتُ لَابْنَ شِهَابٍ ٣٠٩٢
- نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ مَا نَكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا ١٦٣١
- نَكَحَتْ امْرَأَةً مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ كِنَانَةَ يُقَالُ لَهَا بَنْتُ أَبِي ١٥٦٨
- نَكَحَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا ابْنَةُ سَيْتٍ أَوْ سَبْعٍ وَبَنَى بِي وَأَنَا ابْنَةٌ ١٥٧٠
- نَهَى الَّذِينَ بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ ١٥٠٢
- نَهَى أَنْ تُسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةُ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَكِنْ ٣١٢٦
- نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَيٌّ بِمَيْتٍ، فَسَالَتْ عَنْ ١٢٦٥
- نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَيٌّ بِمَيْتٍ، فَسَالَتْ عَنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ ١٢٦٥
- نَهَى أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ ٢٥٨٧، ٩٠٦
- نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ ١٦٠٠
- نَهَى أَنْ يُعَذِّبَ أَحَدٌ بِعَذَابِ اللَّهِ فَعَلْنَا بِهِ، وَلَا تَحْرِقُ حَيًّا ٢٤١٠
- نَهَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرَمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ ٨٦٦
- نَهَى أَنْ يُبَدَّلَ الثَّمَرُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا وَالثَّمَرُ وَالزَّهْوُ ٢٠٦٤
- نَهَى أَنْ يُبَدَّلَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَرْفَتِ ٢٠٧٩
- نَهَى أَنْ يُبَدَّلَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَرْفَتِ ٢٠٦٣
- نَهَى أَنْ يُوطَأَ السَّيِّئُ مِنَ الْفَيِّءِ فِي دَارٍ ٢٨٨٩
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِرَاءَ الطُّورِ فِي ٢٥٥٦
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئَالَ عَنْ شِرَاءِ الثَّمَرِ ١١٩٤
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ ٣١٤٣
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ ١٢٣٤
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ٣١٠٧
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ مِنَ الثَّمَرِ لَا تَعْلَمُ ١٢٥٦
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النُّخْلِ وَالثَّمَرِ بِلَحَا شَدِيدًا لَمْ ١٢٦٠
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الدُّبَاءِ وَالْمَرْفَتِ أَنْ يُبَدَّلَ ٢٠٥٩
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: أَبَالْذَّهَبِ ١٣٤١
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ وَالْأَيْضِ ٢٠٥٧
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذَا إِلَّا أَنْ يَخْصَ فِي بَيْعِ ١٢٣١
- نَهَى عَامٌ خَيْرٌ عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَوِّ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ ١١٦٨
- نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ١١٦٢
- نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ٣١٠٦
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَذْهَبَ الْعَاةُ، قَالَ عِثْمَانُ ١٢١٥
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَذْهَبَ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا ٢٥٢٢
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَذْهَبَ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا ١٢١٢
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَنْجُو مِنَ الْعَاةِ ١٢١٤
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا ١٢٠٩
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا. ١٢١٠، ٢٥٢١
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ ١٢١٧
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ نَهَى الْبَائِعَ ٢٦٠٨
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ ١٢٢٩
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ ٣١٧٦
- نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرَةِ النُّخْلِ حَتَّى تَزْهُو قِيلَ: وَمَا تَزْهُو؟ ١٢١٣
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَّانِ بِاللَّحْمِ ١٢٦٤
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ ٢٥٢٣
- نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّيِّئِ ١٢١٩، ١٣٣٨ م
- نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّيِّئِ وَأَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَالِيحِ ١٢٣٦
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ ١٤٢٣، ٢٠٨٦، ٢٦٢٦
- نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَنْهَرِ الْبَغِيِّ وَخُلُوفَانِ ١١٨٥
- نَهَى عَنِ الْخِلَاطَيْنِ، وَقَالَ اتَّبِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى ٢٠٥٦
- نَهَى عَنِ الشُّغَارِ ١٦٢٤
- نَهَى عَنِ الشُّغَارِ، وَالشُّغَارُ أَنْ يَزُوجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ الرَّجُلَ ١٦٢٣
- نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ٢٥٢، ٣٠١٩
- نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بِنِصْفِ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا ٢٥٤
- نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بِنِصْفِ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا يَوْمَ ٣٧٠
- نَهَى عَنِ الطَّبْعِ قَبْلَ زِيَارَةِ الْبَيْتِ وَبَعْدَ الْجَمْرَةِ قَالَ: ٢٩٥٨
- نَهَى عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَعَنِ الذَّهَبِ ٢٣٥٤
- نَهَى عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا عِنْدَهُ مِنْ ٢٤٥٣
- نَهَى عَنِ الْكَلْبِ وَمَنْهَرِ الْبَغِيِّ وَخُلُوفَانِ الْكَاهِنِ ٢٦١٠
- نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْرٍ ٢٣٣٣
- نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْرٍ ١٦٣٤
- نَهَى عَنِ الْمِثْلَةِ ١٥٢٨
- نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَافَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْحَاقِلَةِ أَنْ ١٢٥٥

- نَهَى عَنِ الْمُزَانَبَةِ ٢٥٢٤ هَذِهِ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ قَدْ ذَكَرَتْ مَا شَاءَ ١٣٣٢، ١٦٦٨
- نَهَى عَنِ الْمُزَانَبَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ. وَالْمُزَانَبَةُ اشْتَرَاءُ ١٢٥٢، ١٢٥٣ هَذِهِ حَبِيبَةُ قَدْ ذَكَرَتْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَ ١٨٠٠
- نَهَى عَنِ الْمُزَانَبَةِ. وَالْمُزَانَبَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَنَّهُ ١٢٣٥ هَذِهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ فَلْيَلْتَمِسْ أَنْ يَقْضِيَ نَذْرَهُ ٨١٥
- نَهَى عَنِ الْمُزَانَبَةِ. وَالْمُزَانَبَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْعُ ١٢٥١ هَذِهِ ذَاتُ عِرْقِ الْأَوَّلَى ٨٤٩
- نَهَى عَنِ الْمُزَانَبَةِ. وَالْمُزَانَبَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْعُ ٣١٧٤ هَذِهِ السُّنَّةُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ٢٩٣٦
- نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ ٢٦٠٧ هَذِهِ الصَّدَقَةُ، ثُمَّ تَرَكَتِ الْغَنَمَ وَغَيْرَهَا وَكَرِهَهَا النَّاسُ ٦٣٥
- نَهَى عَنِ النَّجْشِ ٣٠٥٣ هَذِهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ ٢٢٨٩
- نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ ١٦٣٥ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ٦٣٥
- نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ. وَبِهَذَا يَقُولُ: الشَّافِعِيُّ ٢٣٣٤ هَذِهِ الْمُتَعَةُ، وَلَوْ كُنْتَ تَقَدَّمْتَ فِيهَا لَرَجَعْتَ ٢٦٦٩
- نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ ٣١١٥ هَذِهِ الْمَرَايِطُ لِأَهْلِهَا وَلِكُلِّ أَتَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ ٨٣٩
- نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَلُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ ٢٣٣٢ هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. ٢٧٨٦
- نَهَانَا أَنْ نَأْخُذَ الشَّاةَ الْحُمْلَى فَأَعْطَيْنَاهُمَا ٦٤٩ هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٩٧٦
- نَهَانِي النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي ٣١٨٣ هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ ٢٤٤٠
- نَهَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنْ بَيْعِ النُّخْلِ مَعْلُومَةً ١٣٤٠ هَكَذَا نَفَعَلُ بِاللُّقْطَةِ فَخَالَفُوا السُّنَّةَ فِي اللَّقْطَةِ الَّتِي لَا ٢٣٧٧
- النُّونُ وَالْجُرَادُ ذِكْيٌ ١١٥٦ هَلْ أَكَلْتُمْ شَيْئًا هَلْ أَمِرَ لَكُمْ بِشَيْءٍ؟ فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَلَمْ نَلْبِثْ ٦٠
- هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَذَلُ ذَلِكَ ١٠٢٢ هَلْ بَلَّغْتَ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتَ؟ ٧١١
- هَذَا الَّذِي سَرَقَ وَأَخْطَأَنَا عَلَى الْأَوَّلِ، فَلَمْ يُجَزْ ٢٤٠٦ هَلْ تَذَرُونَ لِمَ مَشَيْتُ مَعَكُمْ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ؟ قَالُوا ٢٨٦٥
- هَذَا الَّذِي قَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْمًا رَجُلٌ مَاتَ أَوْ ١٣٣٠ هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: ٥١٢
- هَذَا تَأْوِيلٌ قَدْ يَحْتَمِلُ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَيَحْتَمِلُ غَيْرُهُ أَنْ ١٦٦٠ هَلْ تَدْعُ أَنْتَ إِذَا اسْتَلَمْتَ أَنْ تَقْبَلَ يَدَكَ؟ قَالَ فَلَمْ ٩٥٢
- هَذَا حِينَ يَبِينُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ ٢٢٨٥ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرَبِّحِي ٩٢٥
- هَذَا حِينَ يَبِينُ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ ٢٤٩١ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرَبِّحِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ ٥٩
- هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْ بَعْضُهُمْ صَبِيَّ كَانَ مَعَهَا ٧٨٣، ٩٨٩ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعَيِّقَ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ ٧٧٤
- هَذَا شَهْرٌ زَكَايَكُمْ فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّ دَيْنَهُ حَتَّى ٧٠٣ هَلْ حَبِيبَتُ تَطْلِيْقَةُ ابْنِ عُمَرَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ؟ ٣١٧٢
- هَذَا الطَّلَاءُ هَذَا بِمِثْلِ طِلَاءِ الْإِبِلِ فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ أَنْ ٢٠٦٩ هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا اسْتَلَمُوا ٩٥٢
- هَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ٢٦٨٥ هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبْلُوا ٩٥٢
- هَذَا عَمَلُ ابْنِ عَمَكٍ هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهَذَا يَعْنِي عَلِيٌّ بْنُ ١٨١٥ هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا، فَقَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطْوُعَ ١٠٩
- هَذَا غَيْرُ أَبِي الشَّيْثَانِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ ٢٩٣٥ هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ تَصْدُقُهَا بِإِيَّاهُ؟ فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي ١٧٥٢
- هَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُقَاتِلَةِ وَالذَّرِيَّةِ وَكَتَبَ فِي أَنْ يُفَرَضَ ١٤٥٦ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تَصْدُقُهَا بِإِيَّاهُ، فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا ١٦١١
- هَذَا قَوْلُكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: هَذَا هُوَ قَوْلُ مَنْ هُوَ ٢١٤٩ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ فَإِنْ قُلْتَ: نَعَمْ ٦٥٣
- هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدِي إِلَيَّ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ ٧١١ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٢٨٣٤
- هَذَا مَا لَا تَمْلِكُ قَالَ: ثُمَّ تَزَوَّجْتُهَا عَلَى حُكْمِهَا، ثُمَّ ١٦١٨ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ ٢٣٦٦
- هَذَا يَكَاحُ السَّرِّ وَلَا أَجِيزُهُ، وَلَوْ كُنْتَ تَقَدَّمْتَ فِيهِ ١٥٧٦، ٢٦٦٨ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ؟ قَالَ: لَا ٢٣٦٦
- هَذَا هُوَ قَوْلُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي قَالَ: وَمَنْ هُوَ؟ قَالَ عَطَاءٌ ٢١٤٩ هَلْ فِي الْعَوْدِ مِنْ حَدِّ يَعْلَمُ؟ قَالَ: لَا. قُلْتَ: افْتَرَى ١٠١٦
- هَذَا يَوْمٌ عَاشُورَاءُ، وَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا ٣٠٠٩ هَلْ فِيهَا أَوْرَقٌ؟ قَالَ: إِنْ فِيهَا لَوْ رَقًا قَالَ فَأَنَّى أَتَاهَا ١٧١٣
- هَذِهِ حَاجَتُكَ، فَدَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ ١٥٢٠

- هل فيها من أورك؟ قال: نعم: قال أتى ترى ذلك؟ قال ١٧١٢
 هل كان فيكم من مغربة خير؟ فقال: نعم رجل كثر بعد ٥٤٩
 هل لك من إبل؟ قال: نعم: قال فما ألوانها؟ ١٧١٣
 هل لك من إبل؟ قال: نعم: قال: وما ألوانها؟ ١٧١٢
 هل له من غنم غير ما أحضره؟ فينعب بما أخذ إلى ٧١٧
 هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء؟ قلت: ٢٠٧٤
 هل معك من القرآن شيء؟ قال: نعم ١٦١١
 هل معكم من لحيه شيء؟ ٣١٤٨
 هل من غداء؟ فيجده أو لا يجده، فيقول: لأصومن هذا ٦٢٠
 فلا قبل أن تأتي بي؟ ٢٠٣١
 هلكت بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحنضة ١٨٠٩
 هلكت دوس، فقال: اللهم اهد دوساً وأت بهم ٢٩٣
 هلهم ٧١٦
 هم بطلاق بغض نسائه، فقالت: لا تطلقني ودعني ١٧٩٠
 هم منهم وربما قال سفيان في الحديث هم من ١٥٠٣
 هن فواحش وفيهن عقوبات وأسوأ السرقه الذي يسرق ٣١٠٨
 هو أحق بها ما لم يخرجها من دار الهجرة ٢٣٠٧
 هو أكثر من ذلك إنما أئج نجاً قال النبي ﷺ: سأمرك ١٠١
 هو جائز ٢٣٥٣
 هو خطأ ٢٣٥٩
 هو الزوج ١٦٢٢، ١٦٢٢
 هو سعيد بن المسيب فقلت هل شككت فيما قال؟ ١٤٢٢
 هو الطهور ماؤه النجل ميتة ١
 هو لكم حق، ولكي محارب معاوية؛ فإن شئتم تركتم ١٤٥١
 هو له ١٢٣٨
 هو ما أردت. ٢٦٧١
 هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة ٧٠٧
 هو الواو الخفي. ٢٣٠٥
 هي أم القرآن. قال أبي وقرأها على سعيد بن جبير ١٧٠
 هي امرأة الأول دخل بها الآخر أو لم يدخل ١٨٧٥
 هي بمنزلة الحضر ٨٠٠
 هي شوان وذو القعدة وذو الحجة ٩٠٩
 هي له حياته وموته، فقال: إني تصدقت عليه بها قال: ٢٥٩٣
 هي منسوخة نسختها وأنكحوا الأيامي منكم ١٧٤٣
 هي واحدة وهو أحق بها، فقال عمر: وأنا أرى ٢٣٤٤
- هيت عظام ابن آدم للِسجود فاسجدوا حتى ٢٤٥٦
 هيه فأنشدته شيئاً. فقال: هيه فأنشدته حتى بلغت مائة ٢٠٧٤
 هيه فأنشدته حتى بلغت مائة بيتاً. ٢٠٧٤
 وأبا بكر وعمر كانوا يجهرون بالقرآن في الاستسقاء ٥٠١
 وأبا بكر وعمر كانوا يصلون في العيدين قبل ٤٧٠
 وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز ٥٨٥
 وأبا بكر وعمر كبروا في العيدين والاستسقاء سبعا ٤٧٧
 وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يتلذذون بالصلاة قبل ٤٧٣
 وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يمشون أمام ٥٨٦
 وأبا بكر وعمر وعثمان يصلون في العيدين قبل ٤٧١
 وابن عباس وشرئع عالمان بالكتاب ومعهما عدد من ٢١١٩
 وأبمو الحج والعمره لله، فقال: كيف تقرأون ١٤١٥
 وإذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما ٢٠٤٨
 وإذا رأوا تجارة أو لهوا أنفضوا إليها وتركوك ٣٧٩
 وإذا كانا الشاهدان لا يردان من جهة التعديل ولا ١٥٧٦
 وإذا كانا عدلين عدوين للمرأة أو للرجل فتصادق ١٥٧٦
 واستعلمني عليهم، ثم استعلمني أبو ٦٨٢
 وأقر رسول الله ﷺ الحج ٢٤٩٩
 وال أباها شئت ٢٠٩٩
 والأقراء الأطهار، والله تعالى أعلم، فإذا طلق الرجل ١٨١٣
 والتزليل، ثم السنة يدان على إيجاب الجمعة وعلم أن ٣٥٣
 والحديث الثابت عن عمر وعثمان في امرأة المفقود ٢٦٧٢
 والذي بتك بالحق لا أعمل على اثنين أبداً ٧٠٩
 والذي قلن الحجة وبرأ التهمة إلا أن يعطي الله عبداً ٣٢٠٥
 والذي نفسي بيده إنها لقرينتها في كتاب الله وأتموا ٨١٦
 والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بخطيب فيخطب ٢٦٣
 والذي نفسي بيده ما من ٧١٩
 والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق بصدقة من كسب ٧١٩
 والساوق والسارة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ٢٠٣٨
 والسماء والطارق، فقال عمرو هو هذا، أو ٣٢٥
 والسماء والطارق ونحوها. قال سفيان فقلت لعمرو ٣٢٥
 واللحية في ذلك مثل الرأس ٩٠٢
 والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما ٧٦٨
 والله إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ١٨٠
 والله لا أريك إلي ولا تجلين أبداً فأنزل الله عز وجل ١٨٧٤

- وَاللَّهُ لَا أَوْفَرُ بِهَا حَتَّى تَقْطِعَهُ فَسَأَلَ عَلِيًّا عليه السلام عَنْ ذَلِكَ ٢٣٣٠
وَاللَّهُ لَا تَأْتُونَ إِلَّا شَرًّا مِنْهُ ٤٧٢
وَاللَّهُ لَا تَفَارِقُهُ ١١٨٢
وَاللَّهُ لَا يَزِيدُ الْمَاءَ الشَّعْرَ إِلَّا شَعْتًا فَسَمَى اللَّهَ، ثُمَّ ٨٥٧
وَاللَّهُ لِأَنْ أَعْتَمَرَ قَبْلَ أَنْ أُحْجَّ وَأَهْدِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ ٢٧٥١
وَاللَّهُ لَنْ تُلْقِي لَا أَنْكَحُكَ أَبَدًا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَمْرٍ ١٦٣٦
وَاللَّهُ لَقَدْ كَانَ إِذَا يَقُومُ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ قَالَ: ٢٥٦١
وَاللَّهُ لَيَمُرُّ بِهِ، وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ ٢٦٥٣
وَاللَّهُ مَا أَرَانِي إِلَّا قَدْ اخْتَلَمْتُ، وَمَا شَعَرْتُ وَصَلَيْتُ، وَمَا ٧٣
وَاللَّهُ مَا ارْتَشِيتُ وَلَا أَصِيتُ مِنْهُ قَالَ: لِتَاتِيَنِي عَلَى مَا ١٥١٦
وَاللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ ٢٣٣٩
وَاللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ رُكَانَةً: اللَّهُ مَا أَرَدْتُ ٢١٣١
وَاللَّهُ مَا سَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَيْنًا وَلَا زَادَ أَهْلَ الْفَقَاحِ ١٥١٢
وَاللَّهُ مَا قَاتَلَنَاهُ فَاقْبَلْ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُمْ ١٩٦٢
وَاللَّهُ مَا لِي بِهِ عَهْدٌ بِأَهْلِي مُنْذُ غَفَارِ النَّخْلِ وَعَفَارِهَا أَنَّهُ ١٦٩٧
وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى: وَالسَّمَاءُ وَالطَّارِقُ، فَقَالَ عَمْرُو ٣٢٥
وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى: وَالسَّمَاءُ وَالطَّارِقُ وَنَحْوَهَا ٣٢٥
وَالْوَضُوءُ أَضْيَأُ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَأْمُرُ ٧٥
وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِبٌ فَسَنَةَ لَا يَذُنُّ فِي ذَلِكَ هُوَ الطَّلَاقُ ١٨٩١
وَأِنْ أَدْرَكْتَ الْعَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَمْ تُصَلِّ الظُّهْرَ فَاجْعَلْ ٣٢٩
وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ٢٦٣٣
وَإِنْ جَاءَ أَحَدُنَا مِنَ الْغَائِطِ؟ قَالَ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنْ ٢٦٣٣
وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ ١٨٢٨
وَإِنْ عَمَدَ فَعَلَيْهِ الْكُفَارَةُ؟ قُلْتُ لَهُ: هَلْ فِي الْعَوْدِ مِنْ ١٠١٦
وَإِنْ قَسَمَ بِلَادِ الْحَرْبِ كَانَ جَائِزًا، وَهَذَا تَرَكْتُ لِقَوْلِهِ ٢٨٥٨
وَإِنْ قَوَيْتَ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعْجِلِي الْعَصْرَ ١٠١
وَإِنْ كَانَ أَقْلُ قَالَ: لَوْ كَانَ قِصَّةَ حَنْطَةٍ أَوْ حَبَّةٍ ٢٧٦٤
وَإِنْ كَانَ جَرَادٌ أَوْ ذَبَابٌ، وَقَدْ أَخَذَ طَرِيقَكَ كُلَّهَا وَلَا تَجِدُ ١٠٨٦
وَإِنْ كَانَ دَرَاهِمًا؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ نِصْفَ دَرَاهِمٍ. قُلْتُ: ٢٧٦٤
وَإِنْ كَانَ نِصْفَ دَرَاهِمٍ. قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ أَقْلُ قَالَ: لَوْ كَانَ ٢٧٦٤
وَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ أَلْفَ دِينَارٍ؟ فَقَالَ جَابِرٌ: كَثِيرٌ ٦٩٠
وَإِنْ نَفَقَتِ الْقَتْلَى وَهَمَّ فِي بِلَادِ الْحَرْبِ لَمْ يَجْرَ مِنْهَا ٢٨٥٨
وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ ٢٣٤٤
وَأَنَا أَصْبَحُ جُبْنًا وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ فَأَغْتَسِلُ، ثُمَّ أَصُومُ ٧٦٨
وَأَنَا لَا أَذْرِي وَسَأَلَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى ٢٣٦٧
- وَأَمَّا يَكُونُ ذَلِكَ لِزَوْجِهَا غُرْمًا عَلَى وَلِيِّهَا إِذَا كَانَ الذِّي ٢٦٧٠
وَأَهْدَى لَهُ عَلَيَّ هَدِيًّا ٨٠٥
وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِالْحَجِّ ٣٢١٤
وَأَهْلَ الْعِلْمِ يَرَوْنَ عَلَيْهَا مِنْ ذَلِكَ الْفَضَاءَ قَالَ مَالِكٌ: ٢٧٤١
وَتَسَطَّتْ يَدَيَا قَوْلٍ: أَنَا طَلَيْتُ رَسُولَ ٣١٣٨
وَتَسَطَّتْ يَدَيَا قَوْلٍ أَنَا طَلَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَدَيَّ ٨٩٣
الْوَرْدُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُورِيَ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَوْتَرَ ٢٢٦٨، ٢٤٩
وَتَقَضَى حَجَّةَ الْعَبْدِ عَنْهُ حَتَّى يَغْتِقَ، فَإِذَا عَتَقَ وَجَبَتْ ٧٨٥، ٩٩١
وَتُوبَ أَمَامَةَ تُوبُ صَبِي ١٤٧
وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْعَجْلَانِي وَهُوَ أُخِيرَ مَبْطُؤًا ٢٧٩٥
وَجَدَ امْرَأَةً مَعَ رَجُلٍ فِي لِحَافِهَا عَلَى فِرَاشِهَا فَرَضَرَهُ ٢٤٢٣
وَجَدَ دِينَارًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ١٣٩٥
وَجَدَ صَدَاقَ حُرٍّ، فَلَا يَنْكُحُ ١٥٥٩
وَجَدَ فِي قَائِمٍ سِتْفٍ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كِتَابٌ إِنْ أَغْدَى ١٩٢٨
وَجَدَ لُقْطَةً فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ ١٣٩٨، ٢٦٣١
وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يُقَاتِلُهُ فَتَقَاتَلُوا ١٦٩١، ١٩٠٧
وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يُقَاتِلُهُ فَسَبَّلَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى ٢٤١٢
وَجَدْتُ النَّاسَ فِي الْقِيَامِ فَجَعَلْتُهَا ٣٣٢
وَجَدْتُ النَّاسَ فِي الْقِيَامِ فَجَعَلْتُهَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ قَالَ: ٣٣٢
وَجَدْتُهَا ضَائِعَةً فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ لَهُ: عَرِيفَةُ: يَا أَمِيرَ ٢٦٥٧
وَجَدْنَاهُ تَحْتَ فِرَاشِ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: لَقَدْ ٢٣٩١
وَجِئْتُ وَجْهِي لِلذِّي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ٢٢٤٤
وَجِئْتُ وَجْهِي لِلذِّي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيفًا ١٦٤
وَخَالَفَهُمَا فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَشَرِيحٌ وَمَعَهُمَا عِنْدَكَ طَاهِرٌ ٢١١٩
وَدَعَتْ امْرَأَةُ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَتَفَرَّأَ مِنْ أَصْحَابِهِ ٢٠٨٢
وَذَكَرَ تَحْرِيمَ الْمُشْعَةِ ١٧٧١
وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ١٣٧
وَذَلِكَ نَحْوُ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُودٍ ٣٤٦
وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ مَا يَجِلُّ يَبْعُهَا قَبْلَ أَنْ تَقْبُضَ، وَلَا بَعْدَ ٧١٥
وَرَثَ تَفَرَّأَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ. وَيَقُولُونَ فِي هَذَا ٢٣٨٠
وَرَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ مَا يُؤَافِقُ هَذَا، وَرَوَى ٣٠٧٢
وَرَأَيْتُ فِيهِ ابْنَ طَارُسٍ: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهِهِ، ثُمَّ أَمَرَهَا ١٨٧
وَسَبْعًا وَتَسْعِينَ عُدُونًا اتَّخَذَتْ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُرُورًا ١٧٣٠
وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ يَقْرَأُ بِهَا وَهُوَ يَوْمِنَا قَاضِي ٣٨٦
وَضَأَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً مَرَّةً ٢٩٦١

- وَطَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ زَاكِيًا مِنْ غَيْرِ ٩٧٢
- وَطَلَّقَتْ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ: أَمْسِكَ عَلَيْكَ ٢٣٤٠
- وَعَرَفَهُ يَوْمَ تَعْرِفُونَ ٤٣٢
- وَعَلَى أَهْلِ الْبَقْرِ مَاتًا بَقَرَوْهُ، وَعَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ أَلْفُ ٢٨٠١
- وعلى النساء أيضاً، فقال: ليس أن النبي ﷺ أَخَذَ مِنْ ١٤٨٠
- وَعَلَيْهَا الْهَدْيُ ٢٧٦٩
- وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ٦٩٤
- وَيْمٌ؟ قال: فِي جُفٍّ طَلَعَتْ ذَكَرٍ فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَّةٍ تَحْتَ ٥٤٢
- وَقَتَّ ذَاتَ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ ٨٣٨
- وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَالْأَهْلَ ٨٣٩، ٨٤١
- وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَالْأَهْلَ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ ٨٣٤
- وَقَتَّهُ ٨٣٥
- وقد روي حديث عن عليٍّ عليه السلام أَنَّهُ انْكَسَرَ إِحْدَى زُنْدَي ٨٠
- وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ثِيَبَةِ ثَبُوكَ، فَقَالَ: مَا هَذَا شَامَ ٢٩٢
- وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمَعْنَى لِلنَّاسِ ١١٤٦
- وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِلنَّاسِ بِمَعْنَى ٢٥٧٩
- وَقَفَّ الْمَوْلَى ٢٣١٥
- وَقَفَّ الْمَوْلَى ٢٣١٤
- وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ إِذَا صَلَّى، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ ١٣٠
- وَكَانَ أَبِي يَحْلِفُ مَا الْخِيَارُ إِلَّا بَعْدَ الْبَيْعِ ١١٨١
- وَكَانَ إِذَا اسْتَلَمَهُ كَبَلُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَسَجَدَ عَلَيْهِ عَلَى أَثَرِ ٩٥١
- وَكَانَ إِمَامُ بَنِي مُحَمَّادٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَغُرُورُهُ ٣٠٧
- وَكَانَ الْبَيْتُ عَلَى سِتَّةِ أَهْوَدٍ يَوْمَئِذٍ ١٥٨
- وَكَانَ ذَلِكَ رَأْيَ ابْنِ جَرِيرٍ ١٨٧٢
- وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَرْضَى، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ ٥٧٣
- وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: آمِينَ. قال: وفي قول رسول ٢٥٣٨
- وَكَانَ زَوْجُهَا مُصْغَرًا حَمْسَ السَّاقَيْنِ سَبَطَ الشَّعْرِ وَالَّذِي ١٦٩٧
- وَكَانَ سَعْدٌ مِنْ أَهْلِ السَّرَّاءِ، قَالَ فَكَلَّمْتُ قَوْمِي فِي ٦٨٢
- وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا ابْتِاعَ الْبَيْعَ فَارَادَ أَنْ يُوَجِّبَ الْبَيْعَ مَشَى ١١٧٥
- وَكَانَ عُثْمَانُ جَالِسًا فَاضْطَجَعَ، فَقَالَ: عَلِيٌّ وَعَبْدٌ ٢٦٢
- وَكَانَ عُثْمَانُ جَالِسًا فَاضْطَجَعَ، فَقَالَ عَلِيٌّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ٣٠٣٠
- وَكَانَ عُثْمَانُ يُحِبُّ اللَّيْلَ بَرَكَةً هِيَ وَتَرُهُ وَأَوْتَرَ مَعَاوِيَةَ ٢٥٤٨
- وَكَانَ مَالِكٌ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ فِي ١٩٩
- وَكَانَ مِنْ أَصْدَقِ مَوَالِي ابْنِ عَبَّاسٍ ٢١٩
- وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ فِي الْعِيدَيْنِ الْمُؤَدَّنِ أَنْ يَقُولَ: الصَّلَاةُ ٤٦٨
- وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ آمِينَ ١٧٦
- وَكَانَ يَقْرَأُ أَحْيَانًا بِالسُّورَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ فِي الرُّكْعَةِ الرَّابِعَةِ ٢٥٥٩
- وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ لَعْبَدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَمَاتَ، وَلَمْ يَدْخُلْ ١٦١٥
- وَكَانَتْ فِي سَهْوَةٍ أَوْ فِي مَكَانٍ فِي الْبَيْتِ كَهَيْئَةِ ذَلِكَ ١٠٨٤
- وكثيراً ما سمعته يحدثه فيسمي سعيداً وكثيراً ما سمعته ١٤٢٢
- وَكُلُّ نَمْرَةٍ كَذَلِكَ لَا تَبَاعُ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهَا؟ قال: نَعَمْ ١٢٢٣
- وَكُلُّ مَنَى مُنْحَرٍ، ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَنَعَمٍ، فَقَالَتْ: يَا ٧٩٣
- وَكُنْتُ ابْنُ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ سَبِينِ ١٦٤٧
- وَكُنْتُ أَمْتَلُهُمْ أَنْطَلِقُ بِهَذِهِ الْفِطْعَةِ إِلَى صَفِيَّةٍ فَرَدَّهَا وَقُلْ ٢١٩٥
- وَكَيْفَ لَمْ تَأْخُذْ بِقَوْلِ مُجَاهِدٍ وَأَخَذْتَ بِقَوْلِ عَطَاءٍ يُطْعِمُ ١٠٢١
- ولا أراه إلا قال تيساً ١٠٤٧
- ولا أعلم بين صاحبه الذي اتبع منه وغيره فرقاً لكن لم ٢٦٩٨
- وَلَا أَعْلَمُنِي إِلَّا سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ حَزْمٍ يَقْرَأُ بِهَا يَوْمَ ٣٨٦
- وَلَا تَقْرُوهُ طَبِئاً ١١٠١
- وَلَا تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ ١٦٥٤
- وَلَا تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ الْكُسْبَ، فَإِنَّكُمْ مَتَى كَلَّفْتُمُوهُ ١٦٥٤
- وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ ٢٦٠١
- وَلَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ٣٢٠٤
- الْوَلَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْخُلْفِ أَوْرُهُ حَيْثُ جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ١٤٢٥
- الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ لَا بَيَاعَ، وَلَا ١٤٢٤
- الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ لَا بَيَاعَ، وَلَا يُوْهَبُ. فقال ٢٠٨٧
- وَلَبَّى عُمَرُ حَتَّى رَمَى الْجُمُرَةَ وَمِمَّوْنَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ ١١١١
- ولبيد بن أعصم من بني زريق حليف اليهود ٥٤٢
- الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ٣١٥٩
- وَلَدَتْ سَبِيْعَةُ الْأَسْلَمِيَّةُ بَعْدَ وَقَاةٍ زَوْجَهَا بِلْيَالٍ فَذَكَرَتْ ١٨٣٧
- وَلَدَتْ سَبِيْعَةُ الْأَسْلَمِيَّةُ بَعْدَ وَقَاةٍ زَوْجَهَا بِصَنْفٍ ١٨٣٦، ٢٣٢٢
- ولسنا ولا إياهم نقول بهذا؛ أما نحن فنقول بما روينا عن ٢٢١٧
- ولعل هذا عرق نزع ١٧١٢
- وَلَقَدْ أَتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَلِيِّ قَالَ: هِيَ أُمُّ الْقُرْآنِ ١٧٠
- وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْبَرْدِ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ ٢٧٣٩
- وَلَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ دَعَا فِيهِ بِخَيْرٍ هُوَ لَهُ قَسَمٌ أَطْعِيهِ؛ فَإِنْ ٤١٧
- ولم نعلم رسول الله ﷺ آخرها عاملاً لا يأخذها فيه، وقال ٧٤٦
- وَلِمَ وَأَنْتُمْ تَرَوُونَ هَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا أَعْلَمُكُمْ تَرَوُونَ ٢٦٤٤
- ولم؟ وَلَمْ تَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا ٢٦٥٩
- وَلَمْ يَكُنْ عِرَاقٌ، وَلَكِنْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ، وَلَمْ يَغْزُهُ إِلَى ٨٣٥

- وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْ ١٤٧٤
وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ ١٤٧٤
وَلَهَا مَهْرًا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْهَا ١٨٤٩
وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ١٧١٩
وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ١٧١٧
وَلَوْ ثَبَتَ هَذَا عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ مَوْصُولٍ أَخَذْتُ بِهِ، وَهَذَا ١٣٥٩
وَلَوْ شَهِدَ النِّكَاحَ مَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ كَثُرُوا مِنْ ١٥٧٦
وَلَيْ صَدَقَتُهُ حَتَّى مَاتَ ١٣٧٩
وَلْيَأْخُذْ بِقَبْضَةِ جَرَادَاتٍ، وَلَكِنْ عَلَى ذَلِكَ ١١٢٧
وَلْيَتَّبِعِ الْبُعِيرَ بِالْبُعِيرَيْنِ يَدًا بِيَدٍ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا زِيَادَةٌ ١٢٩٩
وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ ٦٨٦، ٦٨٥
وَلَيْسَ فِيهِ فَلْيَقْطَعْهُمَا ٨٧١
وَلَيْسَ هَذَا بِالْأَمْرِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ، وَلَا يَقْتُلُ بِهِ ٢٦٨٩
وَلْيَلْبَسِ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ مَا لَمْ يَهْلُ فِيهِ ٨٨٢
وَلَيْتَا أَبُو بَكْرٍ خَيْرٌ خَلِيفَةَ اللَّهِ، أَرْحَمُهُ وَأَخْنَاهُ ٣٠٠
وَمَا أَفْرَى الْأَوْدَاجَ غَيْرَ مُرْدٍ دَكِّي بِهِ غَيْرِ الظُّفْرِ وَالسِّنِّ ١١٥٤
وَمَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ حَمْرٌ قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟ ١٧١٢
وَمَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ حَمْرٌ قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟ قَالَ: ١٧١٢
وَمَا تَزْهَرُ؟ قَالَ حَتَّى تَحْمُرَ ١٢١٣
وَمَا جَمَعَ هَوْلًا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ لَيْلًا، وَقَالَ بِيَدِهِ فَقَلْبُهَا ٢٣٩١
وَمَا الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ؟ ٢٥٤٢
وَمَا الْحَدِيثُ؟ قَالُوا رَوَى عُمَرُ بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ١٧١٣
وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ أَنْ يَذْبَحَ حَتَّى يَأْكُلَهَا، وَلَا يَقْطَعَ رَأْسَهَا ٢٨٩٤
وَمَا ذَلِكَ عَلَى مَا قُلْتَ؟ ١٥٠٥
وَمَا ذَلِكَ؟ قَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ ٧٧٤
وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ فَقَالَ: الْعَقْلُ وَكَانَكَ الْأَمِيرَ، وَلَا ١٩٥٢
وَمَا لَا تَضْرِبُ بِهِ؟ فَأَشَارَ إِلَيَّ كَمَا تَجْلِبُ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ ٨٧٣
وَمَاذَا سَرَقَ؟ قَالَ: سَرَقَ مِرَاةً لَامِرَاتِي تَمْنَحُهَا سِتْرُونَ ٢٦٦٠
وَمِمَّنْ كَانَتْ تُوْخَذُ؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ جَزِيَّةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ٧٥٥
وَمِنْ أَخْطَأَ أَنْ يَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ أَوْ عَمَدَ ذَلِكَ ٨٤٧
وَمِنْ أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتَهُ فَهُوَ لَوْرَتِي إِذَا مَاتَ ٢٥٩٨
وَمِنْ آيِنَ؟ ٢١١٩
وَمِنْ جَارِ الْمَسْجِدِ؟ قَالَ: مَنْ أَسْمَعَهُ الْمُنَادِي ٢٢٢٨
وَمِنْ طَبِّهِ، قَالَ لَيْدٌ بْنُ أَصْعَمَ. قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي جُفِّ ٥٤٢
وَمِنْ عَاذَ فِي الْإِسْلَامِ فَيَسْتَقِيمَ اللَّهُ مِنْهُ وَعَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ١٠١٦
- وَمَنْ قُتِلَ مَقْتُولًا فَقَدْ جَعَلَنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ ٢٨٤٣
وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا غَيْرَ نَاسٍ لِحُرْمِهِ وَلَا مَرِيدًا غَيْرَهُ ١٠١٣
وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ قَالَ عِكْرِمَةُ: ٧٨٠
وَمَنْ هُوَ؟ قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ ٢١٤٩
وَمَنْ وَضَعَ الْجَائِحَةَ، فَلَا يَضَعُهَا إِلَّا عَلَى مَعْنَى أَنْ قَبَضَهَا ١٢٤٠
وَمَنْ وَهَبَ هَبَةً لِصَلَاةٍ رَحِمَ، أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ، فَإِنَّهُ ١٣٨٠
وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا، فَقَدْ ٣٩٣
وَعَنْ وَانْتَ تَقُولُ: مَا اسْتَسَيَّرَ مِنَ الْهَذْيِ شَاةً ٢٧٤٥
وَنَحْنُ وَمَالِكَ لَا نَرَى بَأْسًا أَنْ يَغْيِلَ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ فِي ٢٧٤٣
وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُودُهَا، وَلَا تَقُولُوا ٦٠٢
وَهَانَ عَلَى سِرَاةٍ بَنِي لُؤْيٍ حَرِيقٌ بِالْبُؤْيَةِ ١٥٢٥
وَهَانَ عَلَى سِرَاةٍ بَنِي لُؤْيٍ حَرِيقٌ بِالْبُؤْيَةِ مُسْتَظِيرٌ ١٥٠٩
وَقَبِتَ يَوْمَهَا لِعَاشَةِ ١٧٩١، ١٦٦٢
وَهَذَا أَوْضَحُ حَدِيثٍ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَاءِ ١٣٦٥
وَهَذَا أَيْضًا لَوْ قَدْ بَلَغَ مَبْلَغَ هَذَا خَيْرُهُ ١٦٤٦
وَهَذَا الْخَبَرُ فِي الْحَدِيثِ فِي؟ الزُّرْقِيُّ يُدْلُ عَلَى أَنْ قَوْلَ ١٧١٩
وَهَذَا لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ. قَالُوا رَوَيْنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثًا ١٧١٣
وَهَذَا لَوْ بَلَغَ كِبَالُ هَذَا خَيْرُهُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ، وَفِي ١٦٤٧
وَهَلْ فَلَانٌ مَا نَكَحَ رَسُولُ اللَّهِ مَيْمُونَةَ إِلَّا وَهُوَ ٣٠٩٦
وَهَلْ فِي الْخَيْلِ صَدَقَةٌ؟ ٦٦٢
وَهِيَ أَرْبَعُ بُرْدٍ ٢٤٦٦
وَوَافٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ ١٠٩٣
وَوَقْتُ الضَّحَايَا انْصِرَافُ الْإِمَامِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا أَبْطَأَ ١١٥١
وَيَحْكُ، وَمَا شَرِئْتُمْ؟ قَالَ فَذَكَرَ قَرَابَةً لَهُ، فَقَالَ: ٨٠٣
وَيُقْبَلُ طَرَفُ الْمِخْجَنِ ٩٧٣، ١١٣٦
وَيُلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ٣٠٧٠
وَيُلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٣٠٦٩
وَيُلْكِ إِنَّمَا أَخْتَكُ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى هِشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ٢٧٧٤
وَيُلْكَ ذَلِكَ لَوْ كُنْتَ أَتَقَفْتَ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِي وَمَالٍ ١٤٥٨
وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ ٨٣٠
وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ ٨٣١، ٨٣٠
يَا أَبَا أُمَيَّةَ بِمَا قَصَّيْتُ لِي؟ فَقَالَ لَهُ شَرِيعٌ: لَسْتُ أَنَا ٢٥٩٨
يَا أَبَا أُمَيَّةَ حُجَّ وَاشْتَرِطَ، فَإِنَّ لَكَ مَا ٢٥٠٠
يَا أَبَا أُمَيَّةَ حُجَّ وَاشْتَرِطَ، فَإِنَّ لَكَ مَا شَرَطْتَ وَلِلَّهِ عَلَيْكَ ٢٥٠٠
يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعَ إِذْ أَمَرْتُكَ، فَقَالَ ٣٣٣، ٢٧١

- يَا أَبَا سَعِيدٍ تَرَكَ الَّذِي تَعْلَمُ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَهَعُتْ ٤٧٢
- يَا أَبَا عُبَيْدَةَ اصْبِرْ كَمَا صَبَرْتَ أَوْ كَلِّمْ قَوْمَكَ فَمَنْ ١٤٦١
- يَا أَبَا الْفَضْلِ السَّنَا أَحَقُّ مِنْ أَجَابِ امِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَرَفَعَ ١٤٥٢
- يَا ابْنَ أُخْتِي هَلْ تَسْتَيْبِي إِذَا حَجَجْتَ؟ ٢٥٠٢
- يَا ابْنَ أُخْتِي هَلْ تَسْتَيْبِي إِذَا حَجَجْتَ؟ قُلْتُ: مَاذَا أَقُولُ؟ ٢٥٠٢
- يَا ابْنَ أُخِي، فَقَالَ الضُّحَّاكُ: فَإِنْ عَمَرَ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ ٢٥٨٢
- يَا ابْنَ التَّيَّاحِ أَتِمِ الصَّلَاةَ ٢٢٢٧
- يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ ابْنَتِي فَلَانَةَ خَلَعَتْ أَثَرَهَا لَا تَلْبَسُ خُلِيَّتَهَا ٨٨٦
- يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّا كُنَّا عِنْدَ مَرْوَانَ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ٣٠٨٨
- يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ طُفْتُ بِالْبَيْتِ سَمِعَا وَاسْتَلَمْتُ الرُّكْنِ ٩٥٨
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ فَسَمِعْتُ النَّدَاءَ فَمَا ٧٥
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ: أَكْذَلِكَ؟ قَالَ: ٢٦٥٧
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَرَكْتُ بَعْدِي عَدُوًّا كَثِيرًا وَشَوْكَةً شَدِيدَةً؛ ١٥١٦
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَجَزْتُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: مَا هُنَّ؟ ١٦١٨
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ عُمَرُ ٧٦٢
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا فَأَخَذَ عُمَرُ رَأْسَ الْعَالِ ١٣٤٨
- يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَجَدْنَاهُ تَحْتَ فِرَاشِ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: لَقَدْ ٢٣٩١
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَابَعْتُمْ يَدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ ١٢٦٧
- يَا بِلَالُ، فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي ٣٠٢٤، ٢٥٦
- يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ يَا بَنِي هَاشِمٍ أَوْ يَا بَنِي ٣٠٢٧
- يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَا بَنِي هَاشِمٍ، أَوْ يَا بَنِي عَبْدِ ٢٥٩
- يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ أَمْرَ النَّاسِ شَيْئًا، فَلَا ٣٠٢٦
- يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، فَلَا ٢٥٨
- يَا بَنِي لَقَدْ ذَكَرْتَنِي بِقِرَآنِكَ هَذِهِ السُّورَةِ إِنَّهَا لَأَكْخَرُ مَا ٢٥٥٧
- يَا ثَابِتُ خُذْ مِنْهَا فَأَخَذَ مِنْهَا ١٨٠١
- يَا ثَابِتُ خُذْ مِنْهَا فَأَخَذَ مِنْهَا وَجَلَسَتْ ١٨٠١
- يَا جَبْرِيلُ، وَمَا يَوْمُ الْمَرْيَدِ؟ فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي ٤١٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ اتَّمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنِّي ٦٨
- يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لِقَوْمِي مَا أَسْأَلُوكَ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرٍ لِيَهُمْ ٦٨٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنَا عَنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَاذَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ؟ ٤١٨
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ قَالَ: أَسْبَغِ الْوُضُوءَ ٦٠
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ قَالَ قَتْرُصًا ٢٥٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ أَحَدُنَا فَكَيْسَلٌ؟ فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ: ٢٩٨٩
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ قُوَّةُ الدَّمِ مِنْ ١١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ ٢٠٢٠، ١٩٢٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَقَاتَلَنِي ٥٥٠
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي أَمْهَلُهُ ٢٠٢٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا ١٩٤١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَمْهَلُهُ ٢٠١٣، ٢١٤١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ١٦٩١،
- ١٩١١، ١٩٠٧، ١٦٩٥
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أَمْهَلُهُ ٢١٥٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ فِي ٢٩٨٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ فِي السَّعْرِ، وَكَانَ كَثِيرُ الصَّوْمِ، فَقَالَ ٧٧٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصُومُ فِي السَّعْرِ؟ وَكَانَ كَثِيرُ الصَّيَامِ، فَقَالَ ٢٩٨٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تُرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِزْرَاهِيمَ؟ قَالَ ٩٨٥
- يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقَصَّرْتُ الصَّلَاةَ؟ فَخَرَجَ مُغْضَبًا بِحُرِّ رَدَاءِهِ ٢١٧
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ ٢٠١٠
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْضِ لَنَا قَضَاءَ قَوْمٍ كَانُوا وَلِدُوا الْيَوْمَ ٨١١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجَزُ ٧٨٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَإِنَّهُ لَا ١٦٤٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ١٦٤١،
- ١٦٥٥، ١٦٤٩
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُؤَفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَدْ اسْتَنْكَتْ ١٨٤٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ ٧٩٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ أَفْنَدَ وَأَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ ٧٩٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ هَلْ عَلَى ٧٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّيَ عَجُوزٌ كَبِيرَةٌ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرَكِّبَهَا ٢٥٧٤
- يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ بَنَاتِي أَصَابَتْهَا الْحَصَةُ فَتَمَزَّقَ شَعْرُهَا ٩٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ جَارِيَةَ لِي كَانَتْ تَزْعَى عَنَّمَا لِي فَجَنَّبْتُهَا ١٩٠٦
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ دُوسًا قَدْ عَصَتْ وَأَبَتْ فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا ٢٩٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ رَجَعْتَ لَمْ أَجِدْكَ كَأَنَّهَا تَغْيِي الْمَوْتَ ٢٩٩
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ طَائِفَةً مِنَ النَّاسِ قَدْ صَامُوا حِينَ ٢٩٨١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ ٧٩١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي ٢٥٧٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً وَإِنَّهُ لَحَدِيثٌ مَا مِنْهُ بُدٌّ ١٠١
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي امْرَأَةً فِي لِسَانِهَا شَيْءٌ يَغْيِي الْبَذَاءَ ٦٠
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي امْرَأَةً لَا تُرَدُّ يَدَ لَامِسٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ١٥٦٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ فَدَعَا ٢٩٨٢
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَأَقْوَى الْعَدُوِّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى ١١٥٧

- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَزَكَبُ الْبَحْرَ وَمَعَنَا الْقَلِيلُ مِنَ الْمَاءِ؛ ١
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكُونُ فِي الصَّيْدِ أَكْثَرًا فِي ١٤٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَخْرَجْتَ الْعِشَاءَ وَإِنَّمَا صَلَّيْتَ مَعَكَ ٣٢٤
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلِيهِ ١٨٤٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ٥٥٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ ١٩٢٣، ٢٠٢٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا حَاضَتْ بَعْدَ مَا أَفَاضْتَ قَالَ: فَلَا ٩٩٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ قَالَ: فَلَا إِذَا ١٠٠٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا ٢٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي أَخْرَمْتُ بِالْعَمْرَةِ وَهَلْبِهِ عَلَيَّ، فَقَالَ ٩٠٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَخْرَمْتُ بِالْعَمْرَةِ وَهَلْبِهِ عَلَيَّ؟ فَقَالَ لَهُ: ٣١٤٢
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ ١٣٧١
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ مَا لَا لَمْ أَصِبْ مِثْلَهُ ١٣٧٨، ١٣٧٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ مَا لَا مِنْ خَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَا لَا ١٣٧١
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَكْتُبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، وَإِنْ ٣٠٤٤
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سَهْمَةَ الْبَتَّةِ ١٦٧٦، ٢٧٩٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي سَهْمَةَ الْبَتَّةِ، وَوَاللَّهِ مَا ١٨٨٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَقَامَتْ قِيَامًا ١٦١١
يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي كُنْتُ أَبِيعُ الْبُكْرَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ بِالْبَعِيرِ ١٢٩٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خَيْرًا ١٢٩٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ الْعَجُّ وَالثَّجُّ فَقَامَ ٧٩٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي إِنَّ أَبِي قَدْ مَاتَ قَالَ ٢٢١٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهَلَّلْ بِالثُّبُوتِ وَتَقَطَّعِ السَّبِيلَ، وَهَلَكْتُ ٤٩٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبَ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ ١٥١٥
يَا رَسُولَ اللَّهِ ذِيرِ النِّسَاءَ عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ فَأَذِنَ فِي ١٦٦٧، ٢٠٢٠، ١٧٩٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُ شَرِيكَ ابْنِ السُّحْمَاءِ يَغْنِي ابْنَ عَمِّهِ ٢٧٩٥
يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْتُكَ قَدْ تَنَاوَلْتَ فِي مَقَامِكَ هَذَا شَيْئًا، ثُمَّ ٤٩١
يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَذَكَرَ ١٧٣٤
يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ١٦١١، ١٧٥٢
يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ أَتَفْقَهُ عَلَى ١٦٤٣، ١٦٥٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَهَلْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ مِثْلُ لَوْ كَانَ ٧٩٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلْ قَالَ سَفِيَانٌ تَغْنِي تَنْشُرَتْ قَالَتْ: فَقَالَ ٥٤٢
يَا رَسُولَ اللَّهِ قَرَأَ فُلَانٌ عِنْدَكَ السَّجْدَةَ فَسَجَدْتُ ٢٢٩، ٢٩٧٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ كَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ لَيْلًا فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٥٧٣
- يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَوْتُنِيهَا، وَقَدْ قُلْتُ فِي حُلَّةٍ عَطَارِدٍ مَا ٣٦٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أَعْطَانِي عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ١٦٦٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا، وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ ١٥٩٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَصَلِّيَ عَلَيْكَ يَغْنِي فِي الصَّلَاةِ قَالَ: ٢٠١
يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقِيلُ أَيْمَانُ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ ٣١٩٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقُولُ إِذَا اسْتَلَمْنَا الْحَجَرَ؟ قَالَ قُولُوا ٩٤٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ صَلَاةً لَمْ أَكُنْ ٢٦٠، ٣٠٢٨، ٦١٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبِغَ، فَقَالَ أَذْبِغْ ١١٤٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبِغَ قَالَ: أَذْبِغْ ٢٥٧٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَخَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَقَالَ: أَرْمِ ٢٥٧٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ فَخَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ قَالَ أَرْمِ ١١٤٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ قَالَ: لَا تَرَأَى نَارَاهُمَا ١٩٤٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ تَنْهَدْ، وَلَمْ تَنْحَضِرْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ٣١٩٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ الْحُلَّةَ فَلَيْسَتْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٣٦٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا لَعَمَّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ ١٥٧٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَحَدًا أَخْرَجَ مِنِّي، فَضَحِكَ رَسُولُ ٧٧٣
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَخْرَجَ مِنِّي فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢٦٢٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ؟ فَقَالَ: زَادَ وَزَايَلَهُ. قَالَ: ٧٩٦
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي فَقَالَ: لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ ١٩١٤
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي قَالَ: لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ ١٧٠٠
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَرَّيْ بِالْثَّوَابِينَ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: قَدْ أَمَرْتُكَ بِهِ ١٣٤
يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نَهْلُ؟ قَالَ يَهْلُ أَهْلُ ٨٣٢
يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَاشِدْتُكَ اللَّهُ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ الصَّدَقَةَ ٧٣٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ ١٥٧٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ أَنْ نَجْعَلَ لَكَ مِثْرًا نَقُومُ عَلَيْهِ يَوْمَ ٣٧٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي ابْنَةِ عَمِّكَ بِنْتُ حَزْمَةَ، فَإِنَّهَا ١٥٧٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتُ أَبِي سَفِيَانَ؟ قَالَ ١٧٣٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْمَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السَّبِيلُ فَادْعِ اللَّهَ ٤٩٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ: هُوَ لَهُ ١٢٣٨
يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَاللَّهِ مَا لِي عَهْدٌ بِأَهْلِي مُنْذُ غَفَارِ النُّحْلِ ١٦٩٧
يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ ذَا لِكَذَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِي ٧٠٩
يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا تَرْهِي؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَّ، وَقَالَ: ٢٥٢٢
يَا عَائِشَةُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِي أَمْرِ ٥٤٢
يَا عَائِشَةُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِي أَمْرِ اسْتَفْتَيْتُهُ ٥٤٢
يَا عَائِشَةُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِي أَمْرِ اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ ٥٤٢

- يَا عَاصِمُ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ١٦٩١
- يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ ١٦٩١، ١٩٠٧
- يَا عَدُوَّ اللَّهِ تَطْعَنُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ١٤٧٣
- يَا عَدُوَّ اللَّهِ تَطْعَنُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَعَلَى أَمِيرٍ ٣٠٣٨
- يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَصَفِيَّةُ عَمَةُ رَسُولِ اللَّهِ اَعْمَلَا ١٣٠
- يَا قَبِيصَةَ الْمَسْأَلَةُ حُرِّمَتْ إِلَّا فِي ثَلَاثِ رَجُلٍ تَحْمَلُ ١٣٣٦
- يَا كَبِيرُ بْنُ الصَّلْتِ اذْهَبْ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَسَلِّهَا ٣٠٢٨
- يَا كَبِيرُ بْنُ الصَّلْتِ اذْهَبْ إِلَى عَائِشَةَ فَسَلِّهَا ٢٦٠، ٦١٣
- يَا مُحَمَّدُ إِنِّي جَائِعٌ، فَأَطْعِمْنِي وَظِمَانٌ فَاسْقِنِي، فَقَالَ ٢١٥١
- يَا مُحَمَّدُ إِنِّي مُسْلِمٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ ٢١٥١
- يَا مُحَمَّدُ فِيمَ أَخَذْتَنِي وَأَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ٢١٥١
- يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ ١١٢
- يَا هُنَيَّ ضُمَّ جُنَاحَكَ لِلنَّاسِ وَأَتَى دَعْوَةَ الْمَطْلُومِ ١٣٥٩، ١٣٦٢
- يَأْتِي قَوْمٌ فَيُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَتَوْا كَانَ لَهُمْ وَلَكُمْ، وَإِنْ ٢٧٩
- يَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ٢٨٤٣
- يَتَأَخَّرُ الْمُدْبِرُ، وَمَا رَأَيْتَ أَشَدَّ تَنَاقُضًا مِنْ قَوْلِنَا فِيهِ، وَلَكِنْ ٢٩٣٦
- يَتَدَلُّ لَهُ مِنْ جِلْدِهِ مَا لَا يَتَدَلُّ لَهُ مِنْ رَأْسِهِ ٨٦٠
- يَتَّبِعُهُ إِذَا احْتِاجَ صَاحِبُهُ إِلَى ثَمَرِهِ، فَقَالَ ابْنُ الْمُنْكَبِرِ ٢٩٣١
- يَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَ، وَلَا يَتَنَظَّرُ أَنْ تَمُوتَ عِدَّتُهَا ١٧٤٢
- يَتَصَدَّقُ الَّذِي يُصِيبُ الصَّيْدَ بِمَكَّةَ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ ١٠١٨
- يَتَصَدَّقُ بِقَبْضَةٍ مِنْ طَعَامٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلْيَأْخُذْ ١١٢٧
- يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ وَطَائِفَةٌ، ثُمَّ قَصَّ الْحَدِيثَ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ١٥٣
- يُخْزَى فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ مَرَّةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ٥٥٦
- يُجْعَلُ الْمِكْتَلُ عَلَى رَأْسِهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ٨٨١
- يُجْلَدُ ثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ نَرُوهُ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ جَلَدَ الْوَلِيدَ ٢٤١٦
- يُجْهَرُ بِالْكَبِيرِ حِينَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ ٤٣٧
- يُجْهَرُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَائِزِ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا فَعَلْتُ ٢٤٨٠
- يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ ١٥٧٧
- يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ ١٧٤٦
- يُحْكَمُ عَلَيْهِ كُلَّمَا قَتَلَ ١٠١٥
- يُحْكَمُ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ عَطَاءٌ نَأْخُذُ ١٠١٤
- يَخَافُ الزُّنَا قَالَ: مَا عَلِمْتُهُ يَجِلُّ ١٥٦٠
- يَذْهَبُ الْمُحْرَمُ قَدَمَيْهِ إِذَا تَشَقَّقَتْ بِالْوَدَّكِ مَا لَمْ يَكُنْ ٩٠١
- يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، ثُمَّ لَا يُعَوِّدُ ٢٥٣٧
- يَسْأَلُ أَبِي أَقْصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢١٥٨
- يَسْأَلُ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعُمَرَى، وَمَا يَقُولُ النَّاسُ ١٣٨٣
- يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ سَلَفَ فِي سَبَائِبٍ فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا، فَقَالَ ٢٦٩٧
- يُسْتَنْعَى الْمُكَاتِبُ بَعْدَ الْعَجْزِ. وَلَيْسُوا وَلَا أَحَدٌ مِنْ ٢٣٩٣
- يُسْتَوِي الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي الْعَقْلِ إِلَى الثَّلَاثِ، ثُمَّ النِّصْفُ ٢٨١١
- يُسْتَجَدُّ مَعَهُ، وَلَا يَغْتَدُّ بِتِلْكَ الرَّكَعَةِ أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عَنْ ٢١٨٧
- يُشْتَرَى مِنْ مَالِهِ فَيُعْتَقَ، ثُمَّ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَا تَرَكَ ٢٣٩٠
- يُصِفُ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ ٢٤٢٩
- يُصَلِّي الْعَصْرَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّا رَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ ٢٤٧٧
- يُصِيبُ الْمَدِينَةَ مَطَرٌ لَا يَكُنْ أَهْلُهَا يَتُّ مِنْ مَدَرٍ ٥٣٤
- يَضْرِبُ بِقَدْرَيْنِ نَوْقًا قِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَرَبَعَتْ مِنْهُنَّ نَاقَةٌ؟ ٢٢٩٧
- يَضَعُ الَّذِي يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ يَدًا مِنْ فَوْقِ الْخُفَّيْنِ ٢٦٣٧
- يُعْتَقُ مِنَ الْمُكَاتِبِ بِقَدَرِ مَا أَدَّى وَتَرِكَ بِقَدَرِ مَا ٢٣٩٢
- يُعِيدُ كُلَّ صَلَاةٍ إِلَّا الْمَغْرِبَ، فَإِنَّهُ إِذَا أَحَادَ لَهَا صَارَتْ ٢٥٥٤
- يُعِيدُ، وَلَا يَعِيدُونَ. وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْسُّنَةِ، وَمَا رَوَيْنَا، عَنْ ٢٢٣٨
- يَغْدُو مِنْ مَنْى إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ ٢٧٥٤
- يَغْرَمُ قِيمَتَهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ لَا يَجْعَلُونَ ٢٣٠٢
- يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا. قَالَ أَبُو الزُّنَادِ: قُلْتُ: سَنَةُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: ١٦٥٧
- يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا ١٨٥٠
- يُقْتَلُ الْقَائِلُ وَيُجَسَّسُ الْمُمْسِكُ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ لَا ٢٨٥٠
- يُقْرَأُ بِقِ وَهُوَ يُخْطَبُ عَلَى الْمُنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَنْتَاهَا ٣٨٥
- يُقْرَأُ بِهَا وَهُوَ يَوْمُ مَدِينَةِ قَاضِي الْمَدِينَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ ٣٨٦
- يُقْرَأُ بِهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَسَمِعْتُ ٣٨٦
- يُقْرَأُ فِي الصُّبْحِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ٢٩٦٥
- يُقْضَى عَنْهُ مَا عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَبِيهَ مَا بَقِيَ قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: ٢٩٥٤
- يُقَطَّرُونَهَا بِالْإِبِلِ قُلْتُ: فَكَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ ٧٤٤
- يُقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ إِنِّي صَائِمٌ ٣٠٠٨
- يَقُولُونَ طَلَاخَ الْآخَرِ قَالَ سَعِيدٌ: وَكَانَ ذَلِكَ رَأْيَ ابْنِ ١٨٧٢
- يُكَبِّرُونَ لِكَلَّةِ الْفِطْرِ فِي الْمَسْجِدِ يَجْهَرُونَ ٤٣٥
- يُكْتَحِلُ الْمُحْرَمُ بِأَيِّ كَحُلٍ إِذَا رَمَدَ، مَا لَمْ يَكْتَحِلْ ٨٨٩
- يُكْرَهُ أَنْ يَطَّأَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِذَا فَجَرَتْ أَوْ يَطَّاعَهَا وَهِيَ ٢٣٤٦
- يُكْرَهُ مِنَ الْإِمَامِ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَرَائِرِ إِلَّا ١٥٤٦
- يُكْفَرُونَ الْعَشِيرَةَ وَيَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى ٤٩١
- يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا إِذَا قَدَفَهَا قَبْلَ أَنْ تَهْدَى ١٧٠٧
- يُلَاعِنُهَا وَالْوَلَدُ لَهَا. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَرَأَيْتَ ١٧٠٥
- يُلْبِي الْمُتَعَوِّرُ حَتَّى يَفْتَتِحَ الطَّوَافَ مُسْتَلِيمًا أَوْ غَيْرَ ١١١٢

- يُلَبِّي الْمُعْتَمِرُ حِينَ يَفْتَحُ الطَّوَافَ مُسْتَلِمًا أَوْ غَيْرَ ٩٤٧
- يُمْنِي؛ فَإِنْ عَجَزَ رَكِبَ وَأَهْدَى بَدَنَهُ ٢٢٩٨
- يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا ٣٤٧
- يَنْفَى الزَّانِي بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ ٢٤٢٤
- يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ أَجْلِ الْحَبْلِ، فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ حَبْلَى، فَلَا ١٨٦٣
- يُنْهَى الْوَلَدُ إِذَا قَالَ: قَدْ اسْتَبْرَأْتُهَا فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى ١٧٠٨
- يُنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ ١٦٠٢
- يُنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ وَيَطْلُقُ تَطْلِيقَتَيْنِ وَتَعْتَدُ الْأَمَةُ ١٨٣٣
- يُهْلُ أَهْلُ ٨٣٣
- يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَالطَّرِيقِ الْآخَرِ مِنْ ٨٣٣
- يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَيُهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنْ ٨٣٠
- يُوشِكُ أَنْ تُمْطَرَ الْمَدِينَةُ مَطَرًا لَا يَكُنْ أَهْلُهَا الْيَتِيمُ ٥٣٣
- يُوشِكُ الْمَدِينَةُ أَنْ يُصِيبَهَا مَطَرٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لَا يَكُنْ أَهْلُهَا ٥٣٧
- يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَحَمْدُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَائْتَى ٣٩٠
- يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَ الْفِطْرِ وَهُمْ لَا ٢٢١٠

فهرس الكتب والأبواب
مرتبة على حروف الهجاء

٩٠٥	أجلُ الطَّلَاقِ في العدة	٥٠٠	الأَجَالُ في السَّلَفِ واليَبُوعِ
١٤٤٤	الأَجِيرُ والإِجَارَةُ	٤٥٤	الأَجَالُ في الصَّرْفِ
٦٦٩	الأَحْبَاسُ	١٥	الآيَةُ الَّتِي يَتَوَضَّأُ فِيهَا، وَلَا يَتَوَضَّأُ
١٤٩	الاحتبَاءُ في المسجدِ يَوْمَ الجمعةِ والإمامُ على المنبرِ	١٦	الآيَةُ غَيْرُ الجُلُودِ
١٠٦٦	الإحْدَادُ	١٢٦	الائْتِمَامُ بِإِمَامَيْنِ مَعًا
٤٠٤	الإحصارُ	١٢٧	ائْتِمَامُ الرَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ وَشَكَّهُمَا
٣٥٢	الإحصارُ بالعدوِّ	٨٨٣	الْأَبُ يَنْكَحُ ابْنَتَهُ الْبَكْرَ غَيْرَ الْكَفَاءِ
٣٥٥	الإحصارُ بالمرضِ	٥٣٤	إِبَاحَةُ الرَّهْنِ
٤٠٤	الإحصارُ بالمرضِ وغيره	١٠٢٢	إِبَاحَةُ الطَّلَاقِ
٣٥٥	الإحصارُ بغيرِ حبسِ العدوِّ	٢٧١	إِبْتِغَاءُ الصَّدَقَةِ
١٦٥٦	أحكامُ التَّنْذِيرِ	١٥٨٤، ١٥٨	إِطْطَالُ الاسْتِحْسَانِ
١٠٧٧	أحكامُ الرَّجْعَةِ	٢٨٥	اِتِّسَاعُ السَّهْمَانِ حَتَّى تَفْضَلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهَا
	أحكامُ عامة في تَوَابِعِ النِّكَاحِ	٢٨٦	اِتِّسَاعُ السَّهْمَانِ عَنْ بَعْضٍ وَعَجَزُهَا عَنْ بَعْضٍ
	(في النفقة، وحق الوالدين بالولد، وإتيان النساء حيضاً وفي أدبارهن، والاستمناء، ومتاع البيت، والاستبراء، وعشرة النساء، والقسم، والنشوز، والمختلعة، والطلاق، واللعان، وما يحرم من النكاح، والسبايا، والمخطبة، والصدقات، والإجازة، والطهر، والحائض، والشغار، وطلاق السنة، والفسخ، وحبس المرأة)	١٠١٥	إِتْيَانُ الْحَائِضِ
٩٤٠		١٧٤	الإِتْيَانُ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ الَّتِي غَدَا مِنْهَا
٧٩١	أحكام في الجزية والصلح وأهل الذمة	٩٤٦	إِتْيَانُ النِّسَاءِ حَيْضاً
٣٠٨	أحكام من أفطر في رمضان	٩٤٦، ١٠١٦	إِتْيَانُ النِّسَاءِ فِي أدْبَارِهِنَّ
٨٤٧	إِحْلَالُ مَا يَمْلِكُهُ الْعَدُوُّ	١٠٢٢	إِتْيَانُ النِّسَاءِ قَبْلَ إِحْدَاثِ غَسَلٍ
٦٦٠	إِحْيَاءُ الْمَوَاتِ	٦٤٧	الإِجَارَاتُ
٢٠٧	اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار ليس في التَّراجِمِ	٣٢٣	الإِجَارَةُ عَلَى الْحِجِّ
٢٩٥	الاختلاف	٦٣٩	الإِجَارَةُ وَكَرَاءُ الْأَرْضِ
٦٥٨	اختلافُ الأَجِيرِ والمستأجرِ	١٣٧٠	إِجَازَةُ شَهَادَةِ الْمَحْدُودِ
١١٧٧	اختلافُ الجاني والمُجَنَّبِ عَلَيْهِ في البصرِ	٦٩	إِجْتِزَاءُ الْمَرْءِ بِأَذَانٍ غَيْرِهِ وَإِقَامَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ لَهُ
١٧١٤	اختلافُ الحديثِ	٢١٣	اجْتِمَاعُ الْجَنَائِزِ
١٠٤٥	اختلافُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الْخَلْعِ	١٠٦٨	اجْتِمَاعُ الْعَدَّتَيْنِ
٢٧٣	اختلافُ زَكَاةٍ مَا لَا يَمْلِكُ	١٧٩	اجْتِمَاعُ الْعِيدَيْنِ
٩٠٦	اختلافُ الزَّوْجَيْنِ	١١٣	اجْتِمَاعُ الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِهِمْ سِوَاهُ
		٨٧٨	اجْتِمَاعُ الْوَلَاةِ وَافْتِرَاقُهُمْ
		١٤٠٨	اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ
		١٢٩٤	أَجْرُ الْقِسَامِ
		٦٥٧، ١٢٦٤	الأَجْرَاءُ

١٥٨	إذا كَانَ العدوُّ وجَّهَ القبلة	١١٠٥	اختلافُ الرُّوجينِ في الإصابة
٢٢٩	إذا لم توجدِ السَّنْ	٩٤٧	اختلافُ الرُّوجينِ في متاعِ البيت
١٨٧	الأذانُ لِغَيْرِ المكتوبة	١٦٨٥	اختلافُ السَّيِّدِ والمكاتب
١٨٤	الأذانُ للكسوف	١٤٦٦	اختلاف عليٍّ وعبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ رضي اللَّهُ عنهما
٦٨	الأذانُ والإقامةُ للجمعِ بينَ الصَّلَاتينِ والصَّلوات	٥١٩	الاختلافُ في أن يكونَ الحيوانُ نسيئةً أو يصلحَ منه
٥٦٢	الإذنُ بالأداءِ عن الرَّاهن	٩٤٧	الاختلافُ في الدَّخولِ
٧٦٠	الإذنُ بالهجرة	١٤١٣، ١٢٨٠	الاختلافُ في العيب
٥٦١	إذنُ الرَّجُلِ للرَّجُلِ في أن يرهَنَ عنه ما للأذن	٩٢٦	الاختلافُ في المهر
٣١٣	الإذنُ للعبدِ	١٤٩٧	اختلافُ مالكٍ والشَّافعيَّ رضي اللَّهُ عنهما
١٥٣٤	إرخاءُ السُّتور	٥٣٠	اختلافُ المتبايعينِ بالسَّلفِ إذا رآه السَّلفُ
٤١٧	إرسالُ الرَّجُلِ الجارحِ	١٢٠٠	اختلافُ المدَّعي والمدَّعى عليه في الدَّم
٤١١	إرسالُ الصَّيْدِ فيتوارى عنك، ثمَّ تَحْدُ الصَّيْدَ مقتولاً	٥٤١	اختلافُ الرهونِ والحقِّ الَّذي يكونُ به الرَّهن
٤١١	إرسالُ المسلمِ والمجوسِيِّ الكلبِ	٥٣١	اختلافُ السَّلفِ والسَّلفِ في السَّلم
١١٨٤	أرضُ الموضحة	١٦٥٤	اختلافُ المعتقِ وشريكه
١٣٩	الأرضُ تكونُ بها المساجدُ	١٧٢٤	الاختلافُ من جهةِ المباح
٣٨٣	الأرنبُ	١٢٤	اختلافُ نَيَّةِ الإمامِ والمأموم
٨٣٣	الأسارى والغلولُ	٧١٧	اختلافُ الورثة
٩٤٨	الاستبراء	٦٠	اختلافُ الوقت
١٠٥٦	استبراء أمِّ الولدِ	١٦١٩	أخذُ السَّلاحِ
٣٥١	الاستثناءُ في الحجِّ	١٦١	أخذُ السَّلاحِ في صلاةِ الخوفِ؟
١٣٨٣	الاستثناءُ في اليمينِ	١٤٠٩	أخذُ الوليِّ بالوليِّ
٣٦٢	استحبابُ الاستسلامِ في الوترِ	١٦٥٨	إخراجُ المدبِّرِ من التدبيرِ
٧١٠	استحداثُ الوصايا	١٤٥	أدبُ الخطبةِ
١٢٦٧	الاستحقاقُ	١٢٨٤	أدبُ القاضي، وما يستحبُّ للقاضي
١٧٠٦	استحقاقُ الكتابةِ	٨٤٧	الأدوية
٣٦٤	الاستراحةُ في الطَّوافِ	١١٢	إذا اجتمعَ القومُ وفيهم الرُّوالي
١٨٦	الاستسقاءُ	٧٩١	إذا أرادَ الإمامُ أن يكتبَ كتابَ صلحٍ على الجزيةِ
١٨٧	الاستسقاءُ بغيرِ الصَّلَاةِ	١٢٧٩	إذا أرادَ أن يكتبَ شراءَ عبدٍ
٣١٧	الاستسقاءُ للحجِّ	١٦٤	إذا صَلَّى بعضُ صلاته راكباً، ثمَّ نَزَلَ أو نازلاً
٣٢١	الاستطاعةُ بنفسه وغيره	١٦٥	إذا صَلَّى، وهو ممسكٌ عنانَ دابَّته
٨٤٥	الاستعانةُ بأهلِ الدِّمَّةِ على قتالِ العدوِّ	١٦٥	إذا صلَّوا رجالاً وركباناً هل يقاتلونَ

٤٢٢	الأطعمة	٧٣	استقبال القبلة
٧٦٨	إظهار دين النبي ﷺ على الأديان	٦٧	استقبال القبلة بالأذان
١٥٠٩	إعادة المكتوبة مع الإمام	١٧٦٨	استقبال القبلة للغائط والبول
٤٧	اعتزال الرجل امرأته حائضاً وإتيان المستحاضة	٣٦٣	الاستلام في الزحام
٣٠٩	الاعتكاف	١٧٩	استماع الخطبة في العيدين
٧٧٣	إعطاء الجزية بعدما يؤسرون	٩٤٦	الاستمناء
٧٧٣	إعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله	٢١	الاستنجاء
٧٥٥	إعطاء النساء والذرية	١٥٤٩	إسراع المشي إلى الصلاة
١٢١٤	إعواز الإبل	١٧٥٤	الإسفار والتغليس بالفجر
٣٧٩	الإعواز من هدي المتعة، ووقته	١٢١٣	أسنان الإبل في العمى وشبه العمى
١٦٠٠	الأعور وفقاً عين الصحيح	١٢٢٥	أسنان الصبي
٨٢	افتتاح الصلاة	٨٥٦	الأسير لا تنكح امرأته
٢٣٩	افتراق الماشية	٨٥٥	الأسير يؤخذ عليه العهد
١٥٢٦	الإفطار في شهر رمضان	٨٥٥	الأسير يأمنه العدو على أموالهم
١٧١٠	إفلاس سيّد العبد	٨٥٥	الأسير يرسله المشركون على أن يبعث إليهم
١٧١٢	إفلاس المكاتب	٨٦٣	الأسير يكره على الكفر
١٦٣٤	إقامة الحدود في دار الحرب	١٩٢	الإشارة إلى المطر
٦١٠	الإقرار	١٢٦٧	الأشربة
١٣٠٥	إقرار أحد الابن بالأخ	١٣٩٩	الإشهاد عند الدفع إلى اليتامى
٨٩٦	الإقرار بالزّضاع	٩٠٥	الإصابة في العدة
٦١٢	الإقرار بالشيء غير موصوف	٩٠٥	الإصابة والطلاق والموت والخرس
٦١٣	الإقرار بشيء محدود	١١٩٢	اصطدام السفينتين
٦١٧	الإقرار بغصب الدار، ثم بيعها	١٢٦١	اصطدام السفينتين والفارسين
٦١٥	الإقرار بغصب شيء بعدد وغير عدد	١١٢٦	أصل تحریم القتل من القرآن
٦١٦	الإقرار بغصب شيء، ثم يدعي الغاصب	٧٦٠	أصل فرض الجهاد
٦١٤	الإقرار بغصب شيء في شيء	٥٥	أصل فرض الصلاة
٦١٧	الإقرار بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين	٧٦٩	الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه، ومن لا تؤخذ
١٢٧٨	إقرار بنكاح مفسوخ	٣٧٢	أصل ما يحل للمحرم قتله من الوحش ويحرم عليه
٦١١	إقرار الصبي	٧٨٧	أصل نقض الصلح فيما لا يجوز
٥٦٥	إقرار العبد المرهون بالجناية	٣٦٥	الاضطباع
٦١٤	الإقرار للبهائم	١٣٨٤	الإطعام في الكفارات في البلدان كلها

١٢٠.....	إمامة الجنب	٦١٣.....	الإقرار للعبد والمحجور عليه
١١٩.....	إمامة الصبي لم يبلغ	٦١٤.....	الإقرار لما في البطن
١١٩.....	إمامة العبد	٦١١.....	إقرار المغلوب على عقله
١١٣.....	إمامة القوم لا سلطان فيهم	٦١٠.....	إقرار من لم يبلغ الحلم
١٢٠.....	إمامة الكافر	١٣٠٥.....	إقرار الوارث ودعوى الأعاجم
١١٨.....	إمامة المرأة للرجال	١٢٨٤.....	الإقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر
١١٨.....	إمامة المرأة وموقعها في الإمامة	١٢٩٨.....	الإقرار والمواهب
١١٩.....	إمامة من لا يحسن يقرأ ويزيد في القرآن	١٢٠١.....	الإقرار والنكول والدعوى في الدم
١٢١.....	إمامة من لا يعقل الصلاة	١٥٣٢، ١٥٠١، ١٤٨٢، ١٤٠٨.....	الأقضية
١١٩.....	إمامة ولد الزنا		الأقضية
٨٦٢، ٨١٤.....	الأمان		(في أدب القاضي وحكمه، ومسائله، والشهادات،
١٦٣١.....	أمان العبد مع مولاه		والقسامة، والدعاوى، والأيمان والنذور،
١٥٤٠.....	الأمان لأهل دار الحرب	١٢٨٣.....	والمشاورة)
٩٣٩، ١٥٣٢.....	الامة تغرب بنفسها	٦٦٧.....	إقطاع الولي
٨٦٣.....	الامة يسيبها العدو	١٢٢٩.....	أقطع اليد والرجل يسرق
٥٣٢.....	امتناع ذي الحق من أخذ حقه	٣٦٤.....	إقلال الكلام في الطواف
١٣٣٢.....	الامتناع من اليمين وكيف اليمين؟	١٦٤١.....	اكتساب المرتد المال في رده
١١٦٩.....	أمر الحاكم بالقود	٦١١.....	الإكراه، وما في معناه
٩٨٦.....	أمر رسول الله ﷺ وأزواجه	٨٨٠.....	الأكفاه
١١٥٨.....	أمر السيد عبده	٤٢٩، ١٧٤٢.....	أكل الضب
٩٨٩.....	أمر النكاح	٤٢٨.....	أكل الضبع
١٠٧٤.....	امرأة المفقود	١٧٣.....	الأكل قبل العيد في يوم الفطر
١٢٣٤.....	أن الحدود كفارات	٤٣٠.....	أكل لحوم الحرم الأهلية
٤٧.....	أن لا تقضي الصلاة حائض	٤٢٩.....	أكل لحوم الخيل
٢٤٥.....	أن لا زكاة في الخيل	٢٦٥.....	الذي يدفع زكاته فتهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها
٢٥٤.....	أن لا زكاة في العسل	١١٨٣.....	الآليتين
١٧٥.....	أن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة	٣٨٤.....	أم حبين
١٥٦.....	انتظار الإمام الطائفة الثانية	١٦٣٨.....	أم ولد الحرب تسلم وتخرج إلى دار الإسلام
١١٨٣.....	الأنثيين	٨٥٦.....	أم ولد النصراني تسلم
١٤٧.....	الإنصات للخطبة	١١٩.....	إمامة الأعجمي
٩٨.....	انصراف المصلي إماماً، أو غير إمام عن يمينه وشماله	١١٨.....	إمامة الأعمى

٣٥٠	أَيْنَ يَسْتَحِبُّ لَزُومُ التَّلْبِيَةِ؟	٧٤٣	الأنفال
١٨٨	أَيْنَ يَصَلِّيُ لِلِاسْتِسْقَاءِ؟	٩٧٠	انفساخُ النِّكَاحِ بَيْنَ الْأُمَةِ وَزَوْجِهَا الْعَبْدِ إِذَا عَتَقَتْ
١١١٦	أَيْنَ يَكُونُ اللَّعَانُ	٨٨٤	إِنكَاحُ الصَّغَارِ وَالْمَجَانِينِ
١٥٤٣	بَابُ	١٠٢١	إِنكَاحُ الْوَلِيِّينَ
١٧٣١	بَابُ التَّيَمُّمِ	٨٨٠	إِنكَاحُ الْوَلِيِّينَ وَالْوَكَالَةُ فِي النِّكَاحِ
١٧٤٦	بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ	٩٣١	إِنكِحة باطلة
١٧٣١	بَابُ الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْفَسْلَ لَا يَجِبُ إِلَّا بِخُرُوجِ الْمَاءِ	١٥٢١	أَهْلُ دَارِ الْحَرْبِ
١٧٢٦	بَابُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ	١٥٥٢	الإِهْلَالُ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ
١٧٤٥	بَابُ فِي الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي	٨٨٣، ٧٢٤، ١٤٣٩	الأوصياء
١٧٢٩	بَابُ قَتْلِ الْأَسَارَى وَالْمُقَادِفَةِ بِهِمْ وَالْمَنْ عَلَيْهِمْ	٥٥	أَوَّلُ مَا فَرَضَتِ الصَّلَاةُ
١٧٣٠	بَابُ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ	١٢١٤	أَيُّ الْإِبْلِ عَلَى الْعَاقِلَةِ؟
٨٤٧	البازي المَعْلَمُ وَالصَّيْدُ الْمُقَرَّبُ وَالْمَقْلَدُ	١٩٢	أَيُّ الْأَرْضِ أَمَطُ
١٢٧١	الْبَحِيرَةُ وَالْوَصِيلَةُ وَالسَّائِبَةُ وَالْحَامُ	١٦٦	أَيُّ خَوْفٍ تَجُوزُ فِيهِ صَلَاةُ الْخَوْفِ
١٩٠	الْبُرُورُ لِلْمَطَرِ	١٩٣	أَيُّ الرِّيحِ يَكُونُ بِهَا الْمَطَرُ
٦٣٤	البضاعة	١١١٦	أَيُّ الزَّوْجَيْنِ يَبْدَأُ بِاللَّعَانِ؟
٣٨١	بَقَرُ الْوَحْشِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَالثَّيْلُ وَالْوَعْلُ	٩٤٤	أَيُّ الْوَالِدَيْنِ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ
١٧٦٧	بَكَاءُ الْحَيِّ عَلَى الْمَيِّتِ	١٣٥	إِجْبَابُ الْجُمُعَةِ
٧٧٧	بِلَادُ أَهْلِ الصَّلَاحِ	١٠٩٦	الإيلاء
٧٧٦	بِلَادُ الْعِنُوةِ	١١٠٤	الإيلاءُ بِاللُّسَنَةِ
٥٩٥	بَلُوغُ الرَّشْدِ وَهُوَ الْحَجَرُ	١١٠٣	إِيْلَاءُ الْحُرِّ مِنَ الْأُمَةِ وَالْعَبْدِ مِنْ أَمْرَائِهِ
١٥٧٩	بَيَانُ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى	١١٠٤	إِيْلَاءُ الْخَصِيِّ غَيْرِ الْمَجْبُوبِ وَالْمَجْبُوبِ
١١٩٧	بَيَانُ مَا يَحِلُّ عَلَيْهِ الْقِسَامَةُ	١١٠٤	إِيْلَاءُ الرَّجُلِ مَرَاراً
١٢٧٣	بَيَانُ مَعْنَى الْبَحِيرَةِ السَّائِبَةِ الْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ	١٠٩٨	الإيلاءُ فِي الْغَضَبِ
٣٨٨	بَيْضُ الْجُرَادِ	١٠٩٩	الإيلاءُ مِنْ نِسْوَةٍ وَمِنْ وَاحِدَةٍ بِالْإِيمَانِ
٣٨٧	بَيْضُ الْحَمَامِ	٨٥١	إِيْلَاءُ النَّصْرَانِيِّ وَظَهَارُهُ
٣٨٠	بَيْضُ النَّعْمَةِ بِصِيئِهِ الْحَرَمِ	١٠٩٦	الإيلاءُ وَاخْتِلَافُ الزَّوْجَيْنِ فِي الْإِصَابَةِ
٤٩٠	بَيْعُ الْأَجَالِ	١٤٤٣، ١٤٣٦	الإيمان
١٢٨٠	بَيْعُ الْبَرَاءَةِ	١٣٨٢	الإيمانُ وَالتَّنْذُورُ، وَالْكَفَّارَاتُ فِي الْإِيمَانِ
١٥٢٢	بَيْعُ الْبَرْنَامِجِ	٢٤٠	أَيْنَ تَوَخَّذُ الْمَاشِيَةُ؟
١٥٠٠	بَيْعُ الثَّمَارِ	١٢١٧	أَيْنَ تَكُونُ الْعَاقِلَةُ؟
١٤١٦	بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا	٣٧٤	أَيْنَ حُلُّ هَدْيِ الصَّيْدِ؟

١٥٢٢	بيع الثمر	١٤١	التبكير إلى الجمعة
١٧٥٠	بيع الحاضر للبادي	١٤٠٩	التبشير في الحكم وغيره
١٥٥٥	بيع الحيوان	٨٩	التجاني في السجود
٥١٦	بيع الحيوان والسلف فيه	٧٩٧	تحديد الإمام ما يأخذ من أهل الذمة في الأمصار
٤٣٨	بيع الخيار	٤٢٧	تحريم أكل كل ذي ناب من السباع
١٦٣٨	بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب	٣٧٢	تحريم الصيد
١٧٥٠	بيع الرجل على بيع أخيه	٧٦٦	تحريم الفرار من الرحف
١٧٨٠	بيع الرطب باليابس من الطعام	١١٢٦	تحريم القتل من السنة
٥٥٨	بيع الرهن، ومن يكون الرهن على يديه	١٤٠٦	التحفظ في الشهادة
١٦٣٣	بيع السبي في دار الحرب	١٣٠٣	التحفظ في اليمين
١٧٨١	بيع الطعام	١١٦٤	تحول حال المجني عليه بالعتق والجاني يعتق بعد رق
٨٤٦	بيع الطعام في دار الحرب	١١٦٠	تحول حال المشرك يجرح حتى إذا جني عليه
٤٧٣	بيع العرايا	١٨٩	تحويل الإمام الرداء
٤٥٩	بيع العروض	٧٦٣	تحويل حال من لا جهاد عليه
٤٦٢	بيع الغائب إلى أجل	١٤٣	تخطي رقاب الناس يوم الجمعة
٢٦٧	البيع في المال الذي فيه الزكاة	١٥٧	تخفيف القراءة في صلاة الخوف
٥٢٦، ٤٨٥	بيع القصب والقرط	٢٨٧	تدارك الصدقتين
٤٨٤	بيع القمح في سنبله	٥٦٣	تداعي الراهن، وورثة المرتهن
١٧٠٦	بيع كتابة المكاتب	١٦٦٣	تدبير أهل دار الحرب
١٦٩٧	بيع كتابة المكاتب ورقته	١٦٦٥	تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض
٤٤٤	بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول	١٦٦٣	تدبير الصبي الذي لم يبلغ
٤٥١	بيع اللحم	١٦٦٥	تدبير ما في البطن
١٥٤٢	بيع المدبر	١٦٦٣	تدبير المرتدة
١٧٥٢	بيع المكاتب	١٦٦٣	تدبير المكاتب
١٦٩٤	بيع المكاتب وشراؤه	١٦٦٢	تدبير النصراني
٤٣٨، ١٥٢١، ١٤٧٩	البيوع	٤٠	التراب الذي يتيمم به، ولا يتيمم
٨٤	التأمين عند الفراغ من قراءة أم القرآن	٩١١	ترك الاختيار والفدية فيه
٥٩٠	التأني بمال المفلس	٢٦٩	ترك التعدي على الناس في الصدقة
١٦٥٢	تبدئة بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة	٤٧	ترك الحائض الصلاة
٧٧٨	تبديل أهل الجزية دينهم	٣٧٠	ترك الحائض الوداع
١١١٣	تبعيض الكفارة	٩٠٣	تسري العبد

- تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي تحيض ١٠٢٣
- تفريع العتق ١٢٧٤
- تفريع فرض الجهاد ٧٦٥
- تفريع القسم والعدل بينهما ١٠٣١
- تفريع القصاص فيما دون النفس من الأطراف ١١٦٦
- تفريع ما يجل ويحرم ٤٢٦
- تفريع ما يمنع من أهل الذمة ٧٩٩
- تفريع المرتدة ١٢٥١
- تفريع من تؤخذ منه الجزية من أهل الأوثان ٧٧١
- تفريع المواقيت ٣٣٥
- تفريع نكاح أهل الشرك ٩٠٩
- تفريع الوصايا للوارث ٧٢١
- التفريق بين ذوي المحارم ٨٥٤
- تفريق القسم فيما أوجف عليه الخيل والركاب ٧٤٢
- تفسير قوله عز وجل ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ١٦٧١
- التفليس ٥٨٢
- التفويض ٩٢٣
- التقاء الفارسين ١١٩١
- تقديم الإمام في صلاة الخوف ١٦٨
- تقديم الوضوء ومتابعته ٢٦
- تقويم الناس في الديوان على منازلهم ٧٥٧
- التكبير على الجنائز ٢١٩
- التكبير في الخطبة في العيدين ١٧٨
- التكبير في صلاة العيدين ١٧٦
- التكبير في العيدين ١٨٠
- التكبير للركوع وغيره ٨٥
- التكبير ليلة الفطر ١٧١
- تكلّف الحجّة على قائل القول الأول، وعلى من
قال أقبل إظهار التوبة إذا كان رجوع إلى دين يظهره
ولا أقبل ذلك إذا رجع إلى دين لا يظهره ١٢٥٦
- تسري المكاتب، وولده من سريته ١٦٩٠
- تسمية الله عز وجل عند إرسال ما يصطاد به ٤١١
- التسمية على الوضوء ٢٧
- تشاح الأولياء على القصاص ١١٣٩
- تشاح الولاة ٨٨٠
- تشديد أن لا يحمي أحد على أحد ٦٦٦
- التشديد في ترك الجمعة ١٥٢
- التشهد ١٧٢٤
- التشهد والصلاة على النبي ﷺ ٩١
- تطوع المسافر ١٣٢
- تعجيل الصدقة ٢٤٠
- تعجيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة ٣٦١
- تعجيل الظهر وتأخيرها ٥٨
- تعجيل الكتابة ١٦٩٣
- التعدي في الاطلاع ودخول المنزل ١١٤٩
- التعدي في الرهن ٥٥٧
- تعدي الوكيل والولي في القتل ١١٤٠
- التعريض بالخطبة ٨٩٨
- التعريض في خطبة النكاح ١٠٠٤
- التعوذ بعد الافتتاح ٨٢
- تغليظ الذية ١٢١٤
- تغير وصية العتق ٧٢٣
- تفريع إسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة ٩٠٥
- تفريع أمر نساء المهادنين ٧٨٨
- تفريع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ١٢٧٧
- تفريع تحريم المسلمات على المشركين ٨٧٣
- تفريع حج الصبي والمملوك ٣١٢
- تفريع زكاة الخنطة ٢٥٢
- تفريع صدقة البقر ٢٣١
- تفريع الصنف من المأكول والمشروب بمثله ٤٤٩
- تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض ١٠٢٣

١٦٨٧	جماع أحكام المكاتب	٧٠٧	التكملات
٦٥	جماع الأذان	٤٠٥، ٣٩٢	التلبية
٦١٢	جماع الإقرار	٣٥٠	التلبية في كل حال
١٠٨٢	الجماع الذي تحمل به المرأة لزوجها	١٧٥١	تلقي السلع
١١٢٧	جماع إيجاب القصاص في العمد	١٥١٦	التمتع في الحج
٢٨٢	جماع بيان أهل الصدقات	٤٤٩	التمر بالتمر
٢٨٥	جماع بيان قسم السهمان	١٥٥٣	التملك
٢٨٤	جماع توزيع السهمان	٨٤٦	توقيع الدواب من دهن العدو
١٣٠	جماع توزيع صلاة المسافر	١١٠٠	التوقيف في الإيلاء
٤٤٨	جماع توزيع الكيل والوزن بعضه ببعض	١٥٤٧	التيمم
٣٧	جماع التيمم للمقيم والمسافر	٣٨٣	التعلب
١٢١٧	جماع الديات فيما دون النفس	١١٤١	الثلاثة يقتلون الرجل يصيبونه بجرح
٥٠٧	جماع السلف في الوزن	٤٦٣	تمر الحائط يباع أصله
٧٤١	جماع سنن قسم الغنيمة والفيء	١٢٢٩	التمر الرطب يسرق
٧٨٧	جماع الصلح في المؤمنات	١٥٢٣	ثمن الكلب
٩٥٦	جماع عشرة النساء	٤٧٨	الثنيا
١٥٦٧	جماع العلم	٤٧٨	الجائحة
٢٨١	جماع فرض الزكاة	٤٧٦	الجائحة في الثمرة
٣٠٣	الجماع في رمضان والخلاف فيه	١١٨٦	الجائفة
١٠٣١	جماع القسم للنساء	١٦٦٢	جامع التدبير
٢٨٧	جماع قسم المال من الوالي ورب المال	١١٨٠	الجراح بعد الجراح
١١٦٤	جماع القصاص فيما دون النفس	١٦٠٣	جراح العبد
٧٠	جماع لبس المصلي	١١٤٦	جراح النفر الرجل الواحد فيموت
٦١٠	جماع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً	٣٨٧، ٣٨٥	الجراد
٥٤٨	جماع ما يجوز أن يكون مرهوناً، وما لا يجوز	١٧٩٤	جرح العجماء جباراً
٥٤٢	جماع ما يجوز رهنه	١٦٠٠	الجروح في الجسد
٥٠٤	جماع ما يجوز فيه السلف، وما لا يجوز والكيل	٧٦٩	الجزية
٤٢٥	جماع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم	٧٩٣	الجزية على شيء من أموالهم
٤٢٦	جماع ما يحل ويحرم أكله وشربه مما يملك الناس	٦٨٨	الجمالة
٧٢	جماع ما يصلى عليه، ولا يصلى من الأرض		الجلوس إذا رفع من السجود بين السجدين
٢٨	جماع المسح على الخفين	٩٠	والجلوس من الآخرة للقيام والجلوس

١١٣٧.....	جناية المرأة على الرجل فينكحها بالجناية	٥٧.....	جامع مواقيت الصلاة
١٢٥٤.....	جناية المرتد	٧٨٠.....	جامع نقض العهد بلا خيانة
١٢٦٣.....	جناية معلم الكتاب	جامع الهدنة على أن يرذ الإمام
١٦٩٨.....	جناية المكاتب على سيده	٧٨٦.....	من جاء بلده مسلماً، أو مشركاً
١٧٠٠.....	جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه	١٠٢٢.....	جامع وجه الطلاق
١٦٩٨.....	جناية المكاتب ورقيقه	٧٨٠.....	جامع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه
١٥.....	الحب وغيره	١٥٠٨.....	الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
١٥٩٨، ١٢٠٤.....	الجنين	٨٧١.....	الجمع بين المرأة وعمتها
١٢١٢.....	جنين الأمة	١٣٥.....	الجمعة
١٢١٢.....	جنين الأمة تعتق والذمية تسلم	١٤٧٠.....	الجمعة والعيد
١٢١٢.....	جنين الذمية	١٦٨.....	الجمعة، والعيد في الخوف
١٢١٠.....	جنين المرأة الحرة	١٢٦٦.....	الجميل الصنول
٧٥٩، ١٥٢٩، ١٥٢٨.....	الجهاد	٢٠٣، ١٧٦٥، ١٥١٣، ١٤٧٢.....	الجناز
١٥٠٥.....	الجهير بأمين	٣٨٩.....	الجنادب والكدم
٥٤٠.....	جواز شرط الرهن	٥٨٠.....	جناية الرهن
٢٨٧.....	جيران الصدقة	١١٩٢.....	جناية السلطان
١١٧٩.....	الحال التي إذا قتل بها الرجل أقيد منه	١١٣٦.....	جناية العبد على الحر فيتاعه الحر والعفو عنه
٩٤٢.....	الحال التي تحب فيها التفقة ولا تحب	٥٦٦.....	جناية العبد المرهون على الأجنبيين
٨٠٦.....	الحال التي لا يحمل فيها دماء أهل البغي	٥٦٤.....	جناية العبد المرهون على سيده وملك سيده عمداً أو خطأ
٣١٦.....	الحال التي يحب فيها الحج	١٦٩٩.....	جناية عبيد المكاتب
٣٢١.....	الحال التي يجوز أن يمج فيها الرجل عن غيره	١٢٠٤.....	الجناية على أم الولد
١٦٠.....	الحال التي يجوز للناس أن يصلوا فيها صلاة الخوف	١١٨٣.....	الجناية على ركب المرأة
٩٦٠.....	الحال التي يختلف فيها حال النساء	١٢٠٥.....	الجناية على العبد
٣٧٩.....	الحال التي يكون المرء فيها معوزاً بما لزمه من فدية	٥٦٨.....	الجناية على العبد المرهون فيما فيه العقل
٧٦.....	الحال الثانية التي يجوز فيها استقبال غير القبلة:	٥٦٧.....	الجناية على العبد المرهون فيما فيه قصاص
١٦٣٠.....	حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم	١١٧٨.....	الجناية على العين القائمة
٧٦.....	الحالين اللذين يجوز فيهما استقبال غير القبلة	١٢٥٥.....	الجناية على المرتد
١٠٣٦.....	حبس المرأة على الرجل يكرهها ليرثها	١٧٠٠.....	الجناية على المكاتب ورقيقه
٩٦٥.....	حبس المرأة ليرثها	١١٨١.....	الجناية على اليدين والرجلين
٥٩٢.....	حبس المفلس	١١٧١.....	جناية المجرور على نفسه
٣١١، ١٥٥١، ١٤٩، ١٤٥٠.....	الحج	١٦٦٠.....	جناية المدبر، وما يخرج بعضه من التدبير، وما لا يخرج

الحج بغير نية	٣٢٥	الحربي يسلم	١٥٢٠
حج الصبي	٣٦٧	الحربي يسلم في دار الحرب وله بها مال	١٦٤٤
حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذمي يسلم	٣٢٨	الحربي يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة	٨٤٧
حج المرأة والعبد	٣١٧	الحربي يسلم وعنده خمس نسوة	١٦٣٩
الحجامة والخائن والبيطار	١٢٦٢	الحربي يصدق امرأته	٨٤٨
الحجامة للصائم	١٧٦١	الحربي يعتق عبده	٨٥٧
الحجامة للمحرم	١٥١٥	الحريّة تسلم فتزوّج وهي حامل	١٦٣٩
الحجة على من خالفنا	٩٥٣	حكاية الأذان	٦٧
الحجة في الأكل والشرب في دار الحرب	٨٤٥	حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها	١٥٦٧
الحجة في البتة، وما أشبهها	١٠٩١	حكاية قول من ردّ خبر الخاصة	١٥٧١
الحجر على البالغين	٥٩٧	حكم أهل البغي في الأموال وغيرها	٨٠٨
حد الثيب الزاني	١٢٤٨	الحكم بين أهل الجزية	٨٠١
حد الخمر	١٢٤٠	الحكم بين أهل الذمة	٨٠٠
حد الذميين إذا زنا	١٢٣٥	الحكم بين أهل الذمة في القتل	١١٦١
حد الرجل أمته إذا زنت	١٢٣٢	الحكم بين أهل الكتاب	١٣٦٨
حد السرقة والقاطع فيها وحد قاطع الطريق		حكم الحاكم	١٣٦٦
وحد الزاني حد السرقة	١٢٤٢	الحكم في تارك الصلاة	١٩٤
حد قاطع الطريق	١٢٤٦	الحكم في الساحر والساحرة	١٩٥
الحدود	١٤٨٥، ١٤٦، ١٣٧٨	الحكم في قتال المشركين ومسألة مال الحربي	
الحدود وصفة النفی		(في الأسرى، والأمان، ومال الحربي، وإعانة	
(في السرقة، والزنا، والخمر، والنفی، والردة،		المشركين، والغلول، والسبي، ودار الإسلام ودار	
ومسائل مختلفة)	١٢٢٧	الحرب، والزواج بالحريات، وأحكام أهل الذمة،	
الحر إذا جنى على العبد	١٦١٢	ونكاحهم، والصلح، وأحكام الحرب، والردة)	٨٢٦
الحر يقتل العبد	١١٤٥	الحكم في قتل العمد	١١٣٠
الحربي إذا لجأ إلى الحرم	٨٦٦	الحكم في الكتابة الفاسدة	١٦٨٤
الحربي المستامن يسلم في دار الإسلام	١٦٤٤	الحكم فيمن دخل في صلاة أو صوم هل له قطع ما دخل فيه قبل	
الحربي يخرج إلى دار الإسلام	٨٥٢	تمامه؟ وليس في التراجم	٢١٩
الحربي يدخل بأمان وله مال في دار الحرب، ثم يسلم	٨٥٧	حكم القاضي	١٢٨٨
الحربي يدخل دار الإسلام بأمان	٨٥٤	حكم المبيع قبل القبض وبعده	٤٨٥
الحربي يدخل دار الإسلام فأودع ماله، ثم رجع	٨٥٧	الحكمين	١٠٣٥
الحربي يدخل دار الإسلام بأمان ويشترى عبداً مسلماً	٨٦٧	الحكومة	١١٩٠
		حلمتي التدوين	١٢٢٦

٤٧٣	الخلاف في بيع الزرع قائماً	١٢١٣	حلول الدية
١٦٦	الخلاف في التدبير	٥٩١	حلول دين الميت والدين عليه
٨٤٢	الخلاف في التسحريق	١٦٨٣	حمالة العبيد
١٧٧٣	الخلاف في تطيب المحرم للإحرام	٢٠٧	حمل الجنابة، وليس في التراجم
٥٩٢	الخلاف في التفليس	٦٠٦	الحوالة
٤٤٥	الخلاف في ثمن الكلب	١٤٢٧	الحوالة والكفالة في الدين
٦٧٥	الخلاف في الحبس وهي الصدقات الموقوفات	٥١٢	الحيثان
٣١٥	الخلاف في الحج عن الميت	٤٧	الحيض
٥٩٨	الخلاف في الحجر	١٦٣٦	خراج الأرض
٣٨٦	الخلاف في حمام مكة	١٧٤	الخروج إلى الأعياد
٩٧٠	الخلاف في خيار الأمة	٣٩٧	الخروج إلى الصفا
١٧٥٩	الخلاف في ذلك	١٢٥	خروج الرجل من صلاة الإمام
١٠٠٩	الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة	١٨٧	خروج النساء، والصبيان في الاستسقاء
٦٩٢	الخلاف في رد الموارث	١٢٦٥	خطأ أطيب والإمام يؤذّب
٣٥٠	الخلاف في رفع الصوت بالتلبية في المساجد	١١٧٢	خطأ المقتصر
١٢٧٤	الخلاف في السائبة والكافر يعتق المؤمن	١١٩٩	الخطأ والعمد في القسامة
٩٩٦	الخلاف في السبايا	١٧٧٥	خطبة الرجل على خطبة أخيه
١٤٠٦	الخلاف في شهادة الأعمى	١٧٨	الخطبة على العصا
١٠٠٥	الخلاف في الصداق	١٨٤	الخطبة في صلاة الكسوف
٦٦٩	الخلاف في الصدقات المحرمات	١٤٤	الخطبة قائماً
٩٦٩	الخلاف في الطلاق	١٥٤٣	خلاف ابن عباس في البيوع
٩٨٣	الخلاف في الطلاق الثلاث	١٢٥٨	خلاف بعض الناس في المرتد والمرتدة
٩٦٤	الخلاف في طلاق المختلعة	١٥٤٤	خلاف زيد بن ثابت في الطلاق
٣٦٨	الخلاف في الطواف على غير طهارة	١٥٤٥	خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء
٣٧٥	الخلاف في عدل الصيام والطعام	١٥٤٢	خلاف عائشة في لغو اليمين
١٧٨٠	الخلاف في العرايا	١٥٤٥	خلاف عمر بن عبد العزيز في عشور أهل الذمة
٨١١	الخلاف في قتال أهل البغي	١٤٠٣	الخلاف في إجازة أقل من أربع من النساء
١٧٩٢	الخلاف في قتل المؤمن بكافر	١٤٠٥	الخلاف في إجازة شهادة القاذف
٩٦١	الخلاف في القسم في السفر	٢١٠	الخلاف في إدخال الميت القبر
٩٦٠	الخلاف في القسم للبكر وللثيب	١٠١٦	الخلاف في اعتزال الحائض
١٣٦٧	الخلاف في قضاء القاضي	٣٨١	الخلاف في بيض النعام

٢٢٠، ١٧٥٥	الخلاف فيهِ	٩٥	الخلاف في الكلام في الصلاة
٤٢٧	الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من السباع وتفسيره	١٧٧٠	الخلاف في الكلام في الصلاة ساهياً
١٠٣٩	الخلع	٩٧٩	الخلاف في اللعان
١٠٤٧	الخلع إلى أجل	١٠١٦	الخلاف في مباشرة الحائض
١٠٤٢	الخلع على الشيء بعينه فيتلف	١٩٩، ١٢٥٦	الخلاف في المرتد
١٠٤٠	الخلع في المرض	٥٠	الخلاف في المستحاضة
١٠٤٢	خلع المراتين	١٧٨٣	الخلاف في المصرة
١٠٤٧	خلع المشركين	١٢٧٥	الخلاف في الموالي
١٠٣٠	الخلع والنشوز		الخلاف في ميراث أهل الملل،
١٥٥٤	الخلية والبرية	٦٨٩	وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل
٧٥٣	الخصم فيما لم يوجف عليه	١٢٧٧	الخلاف في النذر في غير طاعة الله عز وجل
٥٢٩	الخير في السلف	٩٥٧	الخلاف في نفقة المرأة
١٦٨٥	الخير في الكتابة	١٠١٢	الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في النكاح
٩٣٥	الخير في النكاح	١٠١٧	الخلاف في نكاح الشغار
٩٣٦	الخير من قبل النسب	١٧٦٥	الخلاف في نكاح المتعة
٣٠١	الدخول في الصيام والخلاف فيه	١٠٢١	الخلاف في نكاح المحرم
٣٤١	دخول المحرم الحمام	١٤٠١	الخلاف في هذا
٣٩٧	دخول مكة	١٧٣٩، ١٠٧، ٣١٨	الخلاف في هذا الباب:
٣٣٧	دخول مكة لغير إرادة حج ولا عمره	٩٩١، ٣٢٩، ١٧٩٠	
٣٩٩	دخول منى	١٧٨٧	الخلاف في هذه الأحاديث
١٨٩	الدعاء في خطبة الاستسقاء	٧٠٩	الخلاف في الوصايا
١٣٠٦	دعوى الأعاجم	٧٣٢	الخلاف في الولاء
١٢٠٢	دعوى الدم	١٣٦٣	الخلاف في اليمين على المنبر
١٣١٩	الدعوى في البيوع	١٤٠٢، ١٣٣٦	الخلاف في اليمين مع الشاهد
١٣١٣	الدعوى في الشراء والهبة والصدقة	٩٩٨	الخلاف فيما يؤتى بالزنا
١٣٠٩	الدعوى في الميراث	٤٤٠	الخلاف فيما يجب به البيع
١٠٧٩	دعوى المرأة انقضاء العدة	١٠٨٥	الخلاف فيما يحرم بالزنا
١٧٨٥، ١٤٠٨، ١٣٠٦	الدعوى والبيانات	٣٣٣	الخلاف فيمن أهل بمجتنب أو عمرتين
١٤٢٣	الدعوى والصالح		الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية
١٣٢٢	دعوى الولد	١٧٤٤	وفيمن دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن
٢١٣	الدفن	٨٢٨	الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية، ومن لا تؤخذ

٤١٥	ذبايح نصارى العرب	٥٣	دم الحيض
٨٤٦	ذبح البهائم من أجل جلودها	١١٧١	دواء الجرح
٤١٥	ذبح نصارى العرب	٣٨٤	دواب الصيد التي لم تسم
٨٥٣	ذبيحة أهل الكتاب وتكاح نسائهم	١٥٩٣، ١٤٨٠، ١٤٥٢، ١٢٠٧	الديات
١٦٤٢، ١٢٥٥	ذبيحة المرتد	١٢٠٧	ديات الخطأ ديات الرجال الأحرار المسلمين
٤٢١	الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه	١٢٢٢	دية الأذنين
٤١٨	الذكاة	١٢٢٣	دية الأسنان
٤١٥	ذكاة الجراد والحيتان	١٢٢١	دية أشجار العينين
٤١٦	ذكاة ما في بطن الذبيحة	١٦٠٢	دية الأضرار
٤١٧	الذكاة والرمي	١٢١٧	دية الأنف
٤١٦	الذكاة، وما أبيع أكله، وما لم يبيع	١٦٠٥	دية أهل الذمة
٤١	ذكر الله عز وجل على غير وضوء	١٢٠٨	دية الجنين
١٢٢٠	ذكر الخنثى	١٢٢١	دية الحاجبين واللحية والرأس
٩٠	الذكر في السجود	١٢٠٨	دية الخنثى
٧٩٦	ذكر ما أخذ عمر <small>رضي الله عنه</small> من أهل الذمة	١٢١٩	دية الذكر
٨٥٩	الذمي إذا أتجر في غير بلده	١٢٢٢	دية الشفتين
٨٥٤	الذمي يشتري العبد المسلم	١٢١٨	الدية على المارن
٨٥٠	الذمية تسلم تحت الذمي	١٢٢١	دية العينين
١١٧٥	ذهاب البصر	١٢١٨	الدية في اللسان
١١٨٨	ذهاب العقل من الجنابة	١٢٢٢	دية اللحيين
٨٤٣	ذوات الأرواح	١٢٠٨	دية المرأة
٥١٢	الرءوس والأكارع	١٢٠٧	دية المعاهد
١٣٧٢	رؤية الهلال	١٤٢٩	الدين
٤٤٦	الربا: باب الطعام بالطعام	١٢٥٥	الدين على المرتد
٢٣٦	الرجل إذا مات، وقد وجبت في ماله زكاة	٢٤٤	الدين في الماشية
٨٥٣	الرجل تؤسر جاريته أو تغصب	١٢٥٥	الدين للمرتد
٩٤٣	الرجل لا يجذ ما ينفق على امرأته	٢٦٤	الدين مع الصدقة
٦٨	الرجل يؤذّن ويقيم غيره	٢٦٥	الدين يدفع زكاته فتهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها
	الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله	٤١٤	ذبايح أهل الكتاب
١١٤٧	أو يدخل عليه بيته فيقتله	٤٢٣	ذبايح بني إسرائيل
١١٤٨	الرجل يحبس للرجل حتى يقتله	٤١٦	ذبايح من اشترك في نسبه من أهل الملل وغيرهم

- ٢٨٠ الرَّجُلُ يَخْتَلِفُ قُوَّتُهُ الرَّجُلُ يَخْتَلِفُ قُوَّتُهُ
 ٢٨٠ الرَّجُلُ يَخْتَلِفُ قُوَّتُهُ الثَّانِي الرَّجُلُ يَخْرُجُ الشَّيْءُ مِنَ الطَّعَامِ
 ٨٤٥ أَوْ الْعَلَفُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ الرَّجُلُ يَدْخُلُ دَارَ الْحَرْبِ فَتُوهَبُ لَهُ الْجَارِيَةُ
 ٨٥٥ الرَّجُلُ يَرْضَعُ مِنْ ثَدْيِهِ الرَّجُلُ يَرَعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
 ١٥١ الرَّجُلُ يَرُكِعُ مَعَ الْإِمَامِ، وَلَا يَسْجُدُ مَعَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَغَيْرِهَا
 ١٥٠ الرَّجُلُ يَرْهَنُ الْجَارِيَةَ، ثُمَّ يَسْبِيهَا الْعَدُوَّ الرَّجُلُ يَسْرِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ لِأَبِيهِ فِيهَا سَهْمٌ
 ١٦٤٢ الرَّجُلُ يَسْقِي الرَّجُلَ السَّمَّ أَوْ يَضْطَرُّهُ إِلَى سَبْعٍ الرَّجُلُ يَسْلُمُ فِي دَارِ الْحَرْبِ
 ٨٤٥ الرَّجُلُ يَسْلُمُ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسَوٍ الرَّجُلُ يَشْتَرِي أَمْتَهُ بَعْدَمَا يَحْزِمُهَا الْعَدُوَّ
 ١٦٤٣ الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَافِضٌ الرَّجُلُ يَصْدُقُ امْرَأَةً
 ٢٤٣ الرَّجُلُ يَصَلِّي، وَقَدْ فَاتَتْ قَبْلَهَا صَلَاةٌ الرَّجُلُ يَطُوفُ بِالرَّجُلِ يَحْمِلُهُ
 ٣٩٨ الرَّجُلُ يَعْمَدُ الرَّجُلَيْنِ بِالضَّرْبَةِ أَوْ الرَّمِيَةِ الرَّجُلُ يَغْنَمُ وَحْدَهُ
 ١٦٣٣ الرَّجُلُ يَقْتُلُ ابْنَهُ الرَّجُلُ يَقْتُلُ الرَّجُلَ فَيَعْدُو عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ فَيَقْتُلُهُ
 ١١٨٠ الرَّجُلُ يَقْرَضُ الرَّجُلَ الطَّعَامَ أَوْ الْعَلَفَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ الرَّجُلُ يَقِيمُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
 ١٤٩ الرَّجُلُ يَكْتَرِي الدَّابَّةَ فَيَضْرِبُهَا فَتَمُوتُ الرَّجُلُ يَكُونُ مَعَ الطَّعَامِ فِي دَارِ الْحَرْبِ
 ٦٥٧، ١٢٦٣ الرَّجُلُ يَنْذُرُ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ الرَّجُلَانِ يَقْتُلَانِ الرَّجُلَ أَحَدُهُمَا تَمَنَّى يَجِبُ عَلَيْهِ الْقصاصُ
 ١٥٩٦ الرَّجُلَيْنِ الرَّجُلَيْنِ يَخْرُجَانِ مِنَ الْعَسْكَرِ فَيُصَيَّيَانِ جَارِيَةً فَيَتْبَاعَانَهَا
 ١١٨٢ ١٦٣٤
- ٧٢٣ الرَّجُوعُ فِي الْوَصِيَّةِ الرَّدُّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: لَا يَكُونُ الْخِيصُ أَقْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
 ٥٠ رَدُّ الْفَضْلِ عَلَى أَهْلِ السَّهْمَانِ الرَّدُّ فِي الْمَوَارِيثِ
 ٢٩٤ رَدُّ الْمَوَارِيثِ رَدُّ الْيَمِينِ
 ١٣٦٤ الرِّدَّة رِدَّةُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَتَحَوُّلُ حَالِهِ
 ١١٦٣ رِدَّةُ الْمُسْلِمِ قَبْلَ يَحْيَى وَبَعْدَ مَا يَحْيَى وَرِدَّةُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا يَحْيَى عَلَيْهِ الرَّسَالَةُ فِي الرَّهْنِ
 ٥٦٣ الرِّضَاع رِضَاعُ الْخَتْمِيِّ
 ٨٩٧ رِضَاعَةُ الْكَبِيرِ الرُّطْبُ بِالْتَّمَرِ
 ٨٩٠ ٤٥١ الرَّعَافُ
 ١٥٤٦ رِعَافُ الْإِمَامِ، وَحَدَنَهُ رَفْعُ الْأَيْدِي فِي التَّكْبِيرِ
 ١٥٤٩ رَفْعُ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ
 ١٧٥٥ ٦٩ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ
 ٣٥٠ رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي تَكْبِيرِ الْعِيدَيْنِ رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ
 ١٧٧ ٨١ رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ الرَّقِيَّةُ
 ١٥٠٤ ١٥٢٩ الرُّكَازُ يَوْجَدُ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ الرُّكْنَانِ اللَّذَانِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ
 ٦٦٧ ٣٦٢ الرُّكُوبُ إِلَى الْعِيدَيْنِ الرُّكُوبُ مِنَ الْعَلَّةِ فِي الطَّوَافِ
 ١٧٣ ٣٦٥ ١٤٢٦

٢٣٢.....	الزَّيَادَةُ فِي الْمَاشِيَةِ	٥٦١.....	رَهْنُ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ الشَّيْئِينَ
١٧٣.....	الزَّيْنَةُ لِلْعِيدِ	٥٥٩.....	رَهْنُ الرَّجُلَيْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ
١٢٢٨.....	السَّارِقُ تَوْهَبُ لَهُ السَّرْقَةُ	٥٦٠.....	رَهْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مِنْ رَجُلَيْنِ
١٧٣٨، ١٠٦.....	السَّاعَاتُ الَّتِي تَكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ	٥٧١.....	الرَّهْنُ الصَّغِيرُ
٨١٨.....	السَّبْقُ وَالنِّصَالُ	٥٦٠.....	رَهْنُ الْعَبْدِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ
٨٦٣.....	السَّيِّ	٥٥١.....	الرَّهْنُ الْفَاسِدُ
٨٤٤.....	السَّيِّ يُقْتَلُ	٥٣٤.....	الرَّهْنُ الْكَبِيرُ
١٠٠.....	سَجُودُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ	٢٤٤.....	رَهْنُ الْمَاشِيَةِ
٩٨.....	سَجُودُ السُّهُوِّ، وَلَيْسَ فِي التَّرَاجِمِ فِيهِ نَصُوصٌ	٥٧٥.....	رَهْنُ الْمَشَاعِ
١٧٢٥، ١٥٤٦، ١٥٠٥، ١٤٧٢.....	سَجُودُ الْقُرْآنِ		الرَّهْنُ يَجْمَعُ الشَّيْئَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ مِنْ ثِيَابٍ
١٤٥٤.....	السَّرْقَةُ	٥٤٤.....	وَأَرْضٍ وَبِنَاءٍ وَغَيْرِهِ
٨٤٥.....	السَّرِيَّةُ تَأْخُذُ الْعَلْفَ وَالطَّعَامَ	١١٥٦.....	الرَّحْفَانِ يَلْتَقِيَانِ
١٣١.....	السَّقَرُ الَّذِي تَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ بِلا خَوْفٍ	٢٥٣.....	الزَّرْعُ فِي أَوْقَاتٍ
١٠٣٤.....	سَفَرُ الرَّجُلِ بِالْمَرَاةِ	٨٤٦.....	زَقَاقُ الْحَمْرِ وَالْخَوَابِي
٩٣.....	السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ	٢٢٦، ١٥٣٧، ١٥٢٣، ١٤٧٣، ١٤٤٨.....	الزَّكَاةُ
١١٨٩.....	سَلَخُ الْجِلْدِ	٢٦٠.....	زَكَاةُ التِّجَارَةِ
٥٢٢.....	السَّلَفُ فِي الْأَهْبِ وَالْجُلُودِ	٢٥٦.....	زَكَاةُ الْحَلِيِّ
٥١٥.....	السَّلَفُ فِي التَّبَرُّغِ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ	٢٦٥.....	زَكَاةُ الدِّينِ
٥٢١.....	السَّلَفُ فِي الثِّيَابِ	٢٥٦.....	زَكَاةُ الذَّهَبِ
٥١٠.....	السَّلَفُ فِي الْجَيْنِ رَطْبًا وَبَاسًا	٢٥٨.....	زَكَاةُ الرِّكَازِ
٥٢٤.....	السَّلَفُ فِي الْحِجَارَةِ وَالْأَرْحِيَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحِجَارَةِ	٢٧٤، ١٥٥٦.....	زَكَاةُ الْفَطْرِ
٥٠٥.....	السَّلَفُ فِي الْخِنْطَةِ	٢٧٦.....	زَكَاةُ الْفَطْرِ الثَّانِي
٥٢٢.....	السَّلَفُ فِي الْخَشَبِ ذُرْعًا	٢٤٥.....	الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى
٥٠٥.....	السَّلَفُ فِي الذَّرَةِ	٨٦٣.....	الزَّكَاةُ فِي الْحَلِيَّةِ مِنَ السَّيْفِ وَغَيْرِهِ
٥٣٣.....	السَّلَفُ فِي الرُّطْبِ فَيَنْفَدُ	٢٦٣.....	زَكَاةُ مَالِ الْقِرَاضِ
٥٠٦.....	السَّلَفُ فِي الرُّطْبِ وَالتَّمْرِ	٢٤٦.....	زَكَاةُ مَالِ الْيَتِيمِ الثَّانِي
٥٠٩.....	السَّلَفُ فِي الزَّيْدِ	٢٥٨.....	زَكَاةُ الْمَعَادِنِ
٥٠٨.....	السَّلَفُ فِي الزَّيْتِ	٩٠٦.....	الزَّوْجُ لَا يَدْخُلُ بِأَمْرَانِهِ
٥٣٢.....	السَّلَفُ فِي السَّلْعَةِ بَعِيْنَهَا حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً	١١٧٠.....	زِيَادَةُ الْجَنَائِةِ
٥٠٨.....	السَّلَفُ فِي السَّمَنِ	٥٥٣.....	زِيَادَةُ الرَّهْنِ
٥٢٦.....	السَّلَفُ فِي الشَّيْءِ الْمَصْلُحِ لْغَيْرِهِ	٥٤٦.....	الزِّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ وَالشَّرْطُ فِيهِ

١٦٢٥	سهمان الخيل	٥١٦	السلف في صمغ الشجر
١٢٩٥	السهمان في القسم	٥٢٣	السلف في الصوف
١٥٤	السهُو في صلاة الجمعة	٥٢٥	السلف في العدد
١٥٧	السهُو في صلاة الخوف	٥١٣	السلف في العطر وزناً
٢٢	السواك	٦٣٣	السلف في القراض
١٢٤١	السوط الذي يضرب به	٥٢٢	السلف في القراطيس
١٦١٨	سير الأوزاعي	٥٢٤	السلف في الفز والكثان
٨٤٤	سير الواقدي	٥٢٤	السلف في القصة والنورة
٨٠٦	السيرة في أهل البغي	٥٢٤	السلف في الكرسف
١٩١	السيل	٥٠٥	السلف في الكيل
٢٣٠	الشاة تؤخذ في الإبل	٥١٥	السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع أصحاب الجوهر
١١٨٦	الشجاج في الوجه	٥١٠	السلف في اللبا
١٦٣٧	شراء أرض الجزية	٥٠٩	السلف في اللبن
٥٩٠	شراء الرجل ويبيعه وعتقه وإقراره	٥١١	السلف في اللحم
١٢٧٩	شراء عبد آخر	٤٩٧	السلف والمراد به السلم
١٦٨٤	الشرط الذي يفسد الكتابة		السلف محل فيأخذ المسلف بعض
١٤٠٤	شرط الذين تقبل شهادتهم	٥٢٨	رأس ماله وبعض سلفه
٥٦٣	شرط ضمان الرهن	١٤٢٠	السلم
٦٣٥	الشرط في الرقيق والمساقاة	٥٢٣	السلم في الخشب وزناً
٦٣٣	الشرط في القراض	٥٢٥	السلم في المأكول كيلاً أو وزناً
٩٢٧	الشرط في النكاح	١١٧٨	السمع
١١٥٦	شرك من لا قصاص عليه		السن التي إذا بلغها الرجل والمرأة
٦٠٨، ١٣٠٤	الشركة	١٢٤٣	أقيمت عليهما الحدود
١٥١٦	الشركة في البدنة	١٢٢٩	السن التي إذا بلغها الغلام قطعت يده
١٤٤٠	الشركة والعتق وغيره	٢٣١	السن التي تؤخذ في الغنم
٩٣١	الشغار	٢٣٦	السن التي تؤخذ من الغنم
٦٣١، ١٧٦٦، ١٤٢٠	الشفعة	٧٤٧	سن تغريق القسم
٩٦٤	الشقاق بين الزوجين	١٢٢٥	السن الزائدة
٣٦٩	الشك في الطواف	١٢١٣	سنان الإبل في الخطأ
١٠٩٣	الشك واليقين في الطلاق	٤٨٨	السنة في الخيار
١٣٦٩	الشهادات	١٦٢٠	سهم الفارس والرجل وتفضيل الخيل

١٢٤٩	وشهودُ الزَّنا أربعة	١٢٤٧	وقطع الطريقِ وغير ذلك
٧٦٣	شهودٌ من لا فرضَ عليه القتال	١٣٧١	شهادةُ الأعمى
١٦٤٣	الصَّبي يسبى، ثم يموت	١٢٩٠	شهادةُ أهلِ الأشربة
٩١٥، ٩٠٦، ١٥٢٤، ١٠٠٤	الصَّدق	١٣١١	شهادةُ أهلِ الذِّمة في الموارث
٩١٧	الصَّدق بعينه يتلف قبل دفعه	١٢٩٠	شهادةُ أهلِ العصية
٩٢٩	صداقُ الشيء بعينه فيوجدُ معيماً	١٢٩١	شهادةُ أهلِ اللُّعب
٩١٩	صداقُ الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص	١٢٩١	شهادةُ السَّوال
٩١	صداقٌ ما يزيدُ بيده	١٢٩٠	شهادةُ الشعراء
١٥٠٠	الصَّدقات	١٣٧٢	شهادةُ الصَّبيان
٨٦٠	الصَّدقة	١٣٧٣	الشَّهادةُ على الجراح
٢٣٠	صدقةُ البقر	١٣٧٣، ١٣١٠	الشَّهادةُ على الشَّهادة
٤٧٩	صدقةُ الثَّمر	١٣٧٤	الشَّهادةُ على الشَّهادة وكتاب القاضي
٢٥٢	صدقةُ الحبوب غيرِ الحنطة	١٢٥٢	الشَّهادةُ على المرتد
٧٢٤	صدقةُ الحي عن الميت	١٣٧١	شهادةُ الغلام والعبد والكافر
٢٣٤	صدقةُ الخطاء	١١٣٨	الشَّهادةُ في الأقضية
٢٥١	صدقةُ الزَّرع	٤٩٧	الشَّهادةُ في البيوع
١٢٧١	صدقةُ الشَّافعي رضي الله عنه	١١٣٧	الشَّهادةُ في الجناية
٢٥١	صدقةُ الغراس	١٤٠١	الشَّهادةُ في الدين
٢٣١	صدقةُ الغنم	١٢٣٣	الشَّهادةُ في الزَّنا
٢٥٤	الصَّدقة في الزَّعفران، والورس	١٤٠٠	الشَّهادةُ في الطَّلاق
٢٧٣	صدقةُ النَّافلة على المشرك	١١٣٥	الشَّهادةُ في العفو
٦٧٨، ١٤٢٤	الصَّدقة والهبة	١١٢٣	الشَّهادةُ في اللِّعان
٢٥٥	صدقةُ الورق	١٤٠٤، ١٢٩٢	شهادةُ القاذف
١١٩٢	صدمةُ الرَّجل الآخر	١٣٧٢	شهادةُ القاضي
٤٥٥	الصَّرف	١٢٩١	شهادةُ من يأخذُ الجعلَ على الخير
٥٢٩	صرفُ السِّلَف إلى غيره	١٣٧٢	شهادةُ النِّساء
٧٧٣	الصَّغارُ مع الجزية	١٤٠٣	شهادةُ النِّساء لا رجلَ معهنَّ
٥١٨	صفاتُ الحيوان إذا كانت ديناً	١٣٧٣	شهادةُ الوارث
١١٥	صفةُ الأئمة، وليس في التَّراجم	٨٩٥	الشَّهادة والإقرار بالرضاع
٥١١	صفةُ اللحم، وما يجوزُ فيه، وما لا يجوز	١٣٧١	شهادةُ الوالد للولد والولد للوالد
١٢٤١	صفةُ النقي		

١٣٨	الصلاة في مسجدين فأكثر	٨١٥	صفة نهى رسول الله ﷺ
١٧٤	الصلاة قبل العيد وبعده	٥٥	١٥٣٧، ١٤٦٧، ١٤٤٥
١٥٤٨	الصلاة قبل الفطر وبعده		صلاة الإمام إذا كان مريضاً بالمؤمنين
١٨٢	صلاة الكسوف	١٥٠٣	جالساً وصلاتهم خلفه قياماً
١٧٥٨	صلاة كسوف الشمس والقمر	١٧٣٢	صلاة الإمام جالساً، ومن خلفه قياماً
٥٦	صلاة المرتدة	١٢٢	صلاة الإمام قاعداً
٦٣	صلاة المريض	١٢٥	الصلاة بإمامين أحدهما بعد الآخر
١٢٩، ١٢٩	صلاة المسافر	١١٢	الصلاة بغير أمر الوالي
١١٧	صلاة المسافر يؤم المقيمين	١٥٤٧	الصلاة بمنى والنافلة في السفر
١٧٥٦	صلاة المفرد		صلاة التطوع، وليس في التراجع
١٨٥	صلاة المفردين في صلاة الكسوف	١٠٣	وفيه نصوص وكلام مثور
١٤٢	الصلاة نصف النهار يوم الجمعة	١١٠	صلاة الجماعة
٦٠٠	الصلح	١٦٣٦	صلاة الحرس
٧٩٦	الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين	١٤٤٦، ١٦٣	صلاة الخوف
٧٩٢	الصلح على أموال أهل الذمة	١٥٥	صلاة الخوف، وهل يصلحها المقيم
٨٥٨	الصلح على الجزية	١١٧	صلاة الرجل بالقوم لا يعرفونه
٥١٠	الصرف والشعر	١١٤	صلاة الرجل بصلاة الرجل لم يؤمه
١٥٧	الصوم	٥٦	صلاة السكران والمغلوب على عقله
٣٠١	صوم رمضان	٦٣	صلاة العذر
١٧٧٦	الصوم لرؤية الهلال والفطر له	٧٢	صلاة العراة
١٧٣٣	صوم يوم عاشوراء		الصلاة على الجنازة والتكبير فيها،
١٥٥٠، ١٤٩٤، ١٤٧٣، ١٤٤٩	الصيام	٢٠٨	وما يفعل بعد كل تكبير، وليس في التراجع
٣٠٧	صيام التطوع	٢١٢	الصلاة على الميت
٣٠٠	الصيام الصغير	١٥١٣	الصلاة على الميت في المسجد
١٣٨٦	الصيام في كفارات الأيمان	٣٩٣	الصلاة عند الإحرام
١٥٣٨	الصيد	١٧٠	صلاة العيدين
٣٩٦	صيد البحر	٧٣	الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم
٤١٦	الصيد في الصيد	١٧٦٩	الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء
٤١١	صيد كل ما صيد به من وحش أو طير	١٨٥	الصلاة في غير كسوف الشمس والقمر
٣٩٤	الصيد للمحرم	٧١	الصلاة في القميص الواحد
٤١١	الصيد والذبائح	٧٨، ١٥٠٧	الصلاة في الكعبة

١٩١	طلبُ الإجابة في الدعاء	٣٨٣	الضَّبُّ
١٦٦	طلب العدو	٣٨٢	الضَّبْع
١١	الطَّهارة	٤٠٧، ١٧٥٣	الضَّحَايا
١٧٣٤	الطَّهارة بالماء	٤٠٧	الضَّحَايا الثاني
٤٤	طهارة الثياب	١٢٤٠	ضرب النساء
١٨٩	الطَّهارة لصلاة الاستسقاء	١٢٣٣	الضَّرِير من خلقتِه لا من مرضٍ يصيبُ الحدَّ
٣٩١	الطَّهارة للإحرام	٦٠٧	الضَّمَان
١٠١٥	طهر الحائض	٥٥٦	ضمانُ الرهن
٣٦٦	الطَّوْاف بالركابِ مريضاً أو صبيّاً والركابِ على الدَّابة	٧٩٥	الضِّيَافَةُ في الصَّلح
٣٧٠	الطَّوْاف بعد عرفة	٧٩٤	الضِّيَافَةُ مع الجزية
٣٦٤	الطَّوْاف ركباً	٢٧٩	ضيعةُ زكاةِ الفطرِ قبلَ قسمها
	الطَّوْاف في التَّوْب النَّجسِ والرَّعافِ	٢٨٠	ضيعةُ زكاةِ الفطرِ قبلَ قسمها الثاني
٣٦٩	والحدث والبناء على الطَّوْاف	٢٨٦	ضيقُ السَّهْمَانِ عن بعضِ أهلها دونَ بعضٍ
٣٦٨	الطَّوْاف متى يجزئُه ومتى لا يجزئُه؟	٢٩٤	ضيقُ السَّهْمَانِ، وما ينبغي فيه عندَ القسم
٤٠٢	طوافٌ من لم يفض، ومن أفاض	٣٩٥	طائر الصيد
٣٩٢، ٣٤٥، ١٧٧٢	الطَّيِّب للإحرام	٤٢٤	الطَّعامُ والشراب
١٥١٧	الطَّيِّب للمحرم	١٤٦٠	الطَّلَاق
٣٨٧	الطَّيْرُ غيرُ الحمام	١٠٢٦	الطَّلَاقُ إلى وقتٍ من الزَّمان
٥١٦	الطَّيْنُ الأرمنيُّ وطِينُ البحيرةِ والمختوم:	١٠٢٥	طلاقُ ألَي لم يدخل بها
١١٠٦، ١١٠٦	الظَّهَار	١٠٩٠	الطَّلَاقُ الَّذِي تملكُ فيه الرَّجعة
٦١٩	العارية	١٠٢٨	الطَّلَاقُ بالحساب
١٤٤٤	العارية وأكل الغلَّة	١٠٢٦	الطَّلَاقُ بالوقتِ الَّذِي قد مضى
١٧١	العبادة ليلةَ العيدين	١٧٧٨	طلاقُ الثلاثِ المجموعة
٨٥٤	العبدُ الَّذِي يكونُ بينَ المسلمِ والدَّميِّ فيسلم	١٧٧٩	طلاقُ الحائض
١٦٧٨	العبدُ بينَ اثنينِ يكتاتبانهُ معاً	١٠٨٥	طلاقُ السكران
١٦٧٨	العبدُ بينَ اثنينِ يكتاتبه أحدهما	١٠٨٦	طلاقُ المريض
٨٦٧	عبدُ الحربيِّ يسلمُ في بلادِ الحرب	٩١٣	طلاقُ المشرك
٨٣٨	العبدُ المسلمُ يأتى إلى أهلِ دارِ الحرب	١٠٨٨	طلاقُ المولى عليه والعبد
٨٦٣	العبدُ يأتى إلى أرضِ الحرب	١١٠٣	طلاقُ المولى قبلَ الوقفِ وبعده
١٦٤٢	العبدُ يسرقُ من الغنيمة	١٠٨٢	الطلاقُ الواقعُ ومن لا يقع منه طلاق
٩٠٣	العبدُ يغرُّ من نفسه والأمة	١٤٧٤	الطَّلَاقُ والنِّكاح

٢١٨	عَدُو كَفَرِ الْمَيْتِ	١١٤٤	العَبْدُ يَقْتُلُ بِالْعَبْدِ
٩٩١	عدد ما يَحْلُ من الحرائر والإماء، وما تحل به الفروج	١٦٦٢	العَبْدُ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَيُدْبِرُهُ أَحَدُهُمَا
٦٦	عدد الْمُؤَذِّنِينَ وَأَرْزَاقِهِمْ		العَبْدُ يَكُونُ لِلرَّجُلِ نَصْفَهُ فَيَكَاتِبُهُ،
٢٧	عدد الرِّضْوَةِ والحَذْفِ فِيهِ	١٦٧٧	وَيَكُونُ لَهُ كُلُّهُ فَيَكَاتِبُ نَصْفَهُ
	العَدُوُّ يَغْلَقُونَ الْحَصُونَ عَلَى النِّسَاءِ	٧٢١، ١٦٤٦، ١٥٠٢	الْعَتَقُ
٨٦٤	والأطفال والأسرى هل ترمى الحصون بالمنجنيق؟	١٢٠٣	عَتَقَ أَمَهَاتِ الْأَوْلَادِ وَالْجَنَائِيَّةِ عَلَيْهِنَ
١٠٧١	العَذْرُ الَّذِي يَكُونُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَخْرُجَهَا	١٦٥٠	الْعَتَقُ، ثُمَّ يَظْهَرُ لِلْمَيْتِ مَالٌ
٧٦٢	العَذْرُ بِغَيْرِ الْعَارِضِ فِي الْبَدَنِ	١٧٠٢	عَتَقَ سَيِّدَ الْمَكَاتِبِ
٧٦٢	العَذْرُ الْحَادِثُ	١٦٥٤	عَتَقَ الشَّرْكَ فِي الْمَرَضِ
١١١	العَذْرُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ	١٣٨٥	الْعَتَقُ فِي الْكُفَّارَاتِ
٤٧٥	العَرِيَّةُ	١١٠٩	عَتَقَ الْمُؤْمِنَةَ فِي الظَّهَارِ
٧١١	عَطَايا الْمَرِيضِ	١٦٥٠	عَتَقَ الْمَمَالِكِ مَعَ الدِّينِ
٧١٥	عَطِيَّةُ الْحَامِلِ وَغَيْرَهَا تَمَنُّ بِخَافٍ	٧٠٥	الْعَتَقُ وَالْوَصِيَّةُ فِي الْمَرَضِ
٧١٥	عَطِيَّةُ الرَّجُلِ فِي الْحَرْبِ وَالْبَحْرِ	١٧٠٤	عَجَزُ الْمَكَاتِبِ بِلا رِضَاءِ
١٧٥١	عَطِيَّةُ الرَّجُلِ لَوْلَدِهِ	١٠٥٢	عَدَّةُ الْيِّ يَنْسِتُ مِنَ الْحَيْضِ وَالَّتِي لَمْ تَحْضَ
١١٣٦	عَفْوُ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ الْجَنَائِيَّةُ	١٠٥٤	عَدَّةُ الْأُمَةِ
١١٩٤	عَفْوُ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ وَالْخَطَا	٨٥٤	عَدَّةُ الْأُمَةِ الْيِّ لَا تَحْيِضُ
٩٢٨	عَفْوُ الْمَهْرِ	١٠٥٧	عَدَّةُ الْحَامِلِ
١١٨٣	عَقْلُ الْأَصَابِعِ	١٠٥٤	عَدَّةُ الْحَرَّةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ عِنْدَ الْمُسْلِمِ وَالْكِتَابِيِّ
١٢١٦	عَقْلُ الْخُلَفَاءِ	٢١٧	عَدَّةُ غَسْلِ الْمَيْتِ
١٦١٠	العَقْلُ عَلَى الرَّجُلِ خَاصَّةً	١٠٤٨	عَدَّةُ الْمَدْخُولِ بِهَا الْيِّ تَحْيِضُ
١٥٩٧	عَقْلُ الْمَرَأَةِ	١٠٧٧	عَدَّةُ الْمَشْرَكَاتِ
١٢١٦	عَقْلٌ مَنْ لَا يَعْرِفُ نَسَبَهُ	١٠٧٥	عَدَّةُ الْمُطَلَّقَةِ يَمْلِكُ زَوْجَهَا رَجَعْتَهَا
١٢١٦	عَقْلُ الْمَوَالِي	١٠٥٤	الْعَدَّةُ مِنَ الْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالزَّوْجِ غَائِبٌ
١٧٦٤	العُقُوبَاتُ فِي الْمَعَاصِي	١٠٦٠	عَدَّةُ الْوَفَاةِ
١٥١٩	العَقِيْقَةُ	١٠٤٨	الْعَدَدُ
٢٩٠	الْعَلَّةُ فِي اجْتِمَاعِ أَهْلِ الصَّدَقَةِ	٢٢٦	الْعَدْدُ الَّذِي إِذَا بَلَغَتْهُ الْإِبْلُ كَانَ فِيهَا صَدَقَةٌ
٢٨٨	الْعَلَّةُ فِي الْقِسْمِ	٢٤٨	الْعَدْدُ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ التَّمَرُّ وَجِبَتْ فِيهِ الصَّدَقَةُ
٣٥	عَلَّةٌ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغَسْلُ وَالرِّضْوَةُ	١٣٦	الْعَدْدُ الَّذِينَ إِذَا كَانُوا فِي قَرْيَةٍ وَجِبَتْ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ
٨٦٣	العَلَجُ يَدُلُّ عَلَى الْقَلْعَةِ عَلَى أَنَّ لَهُ جَارِيَةً سَمَّاها	١١٩٨	عَدْدُ الْأَيَّامِ عَلَى كُلِّ حَالٍ
٥٠٦	الْعَلَسُ	٥٥	عَدْدُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ

٣٩٣	غسلُ المحرمِ جسده	١١٧٤	العللُ في القود
٢١٧، ٢٠٣	غسلُ الميت	٢١٨	العللُ في الميت
٢٣	غسلُ الوجه	٣٨٨	العللُ فيما أخذَ من الصيدِ لغيرِ قتله
٢٣	غسلُ اليدين	٢٨٤	علمُ قاسمِ الصدقةِ بعدما أعطى غيرَ ما علم
٢٢	غسلُ اليدينِ قبلَ الوضوء	٦٦٣	عمارةُ ما ليسَ معموراً من الأرضِ التي لا مالكَ لها
٦٢٠، ١٤١١	الغضب	١١٢٨	العملُ الذي يكونُ فيه القصاص
٨٦٧	الغلامُ يسلم	١١٢٩	العملُ فيما دونَ النفس
٥٦	الغلبةُ على العقلِ في غيرِ المعصية	١٥١٨، ٦٨١	العمري
٨٣٦	الغلول	٦٧٩	العمري من كتابِ اختلافِ مالكٍ والشافعي
٢٧٠	غلولُ الصدقة	١٧٨	العملُ بعدَ القراءةِ في صلاةِ العيدين
١١٩٠	غمُّ الرجلِ وخفته	٢١٢	العملُ في الجنائز
٢٣٢	الغنمُ إذا اختلفت	٥٩٠	العهدُ في مالِ الفلَس
٢٣٩	الغنمُ تختلطُ بغيرها	٧٨٠	العهود
٨٥٨	فتحُ السَّواد	١١٨٧	العرجُ والعرجُ في كسرِ العظام
٨٣٧	الفداءُ بالأسارى	٢٢٩	عييبُ الإبلِ ونقصها
٣٨٤	فديةُ الحمام	٩٣٧	العييبُ بالمنكوحه
٣٨٤	فديةُ الطائرِ يصيبه المحرم	١٢١٥	العييبُ في الإبل
٣٨٠	فديةُ النعام	١٢٢٤	العييبُ في ألوانِ الأسنان
٦٨٩، ١٤٨٣	الفرائض	٥٤٤	العييبُ في الرهن
٣١١	فرضُ الحجِّ على من وجبَ عليه الحجُّ	١٥٤٤	عينُ الأعرور
٧٦٠	فرضُ الهجرة	١٥٥٣	الغدوُ من منى إلى عرفة
٧٧٧	الفرقُ بينَ نكاحٍ من تؤخذ منه الجزيةُ وتؤكلُ ذبائحهم	١٢٤٦	غرْمُ السارق
٩٦٦	الفرقةُ بينَ الأزواجِ بالطلاقِ والفسخ	٣٨٢	الغزال
١٤٥٦	الفرية	٣٩٣، ٣٤٠	الفصلُ بعدَ الإحرام
١٠٢٧	الفسخ	١٥٤٦	الغسلُ بفضلِ الجنبِ والحائض
	الفسخُ بينَ الزوجينِ بالكفرِ،	١٧٤٨	غسلُ الجمعة
٩٠٧	ولا يكونُ إلا بعدَ انقضاءِ العدة	١٥٤٦	غسلُ الجنابة
٩٠٤	فسخُ نكاحِ الزوجينِ يسلمُ أحدهما	٢٤	غسلُ الرجلينِ
١٧٨	الفصلُ بينَ الخطبتينِ	٣٦٠	الغسلُ لدخولِ مكة
١١١	فضلُ الجماعةِ والصلاةِ معهم	٣٤٠	الغسلُ للإهلال
١٥٣	فضلُ الجمعة	١٧٢	الغسلُ للعيدين

٢٨٨	فضل السَّهْمَانِ عن أهلِ الصَّدَقَةِ	٩٤١	قَدْرُ النَّفَقَةِ
٢٨٧	فضل السَّهْمَانِ عن جماعة أهلها	٨٥	القراءة بعدُ أُمِّ الْقُرْآنِ
٢٧٢	الفضل في الصَّدَقَةِ	٨٣	القراءة بعدُ التَّعَوُّذِ
٢٣٤	الفضل في الماشية	١٤٦	القراءة في الخطبة
١٧٢٧	الفطر والصَّوْمُ في السَّفَرِ	١٥١٠	القراءة في الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ
١٥١٤	فوت الحجَّ	١٧٢٤	القراءة في الصَّلَاةِ
	فوت الحجَّ بلا حصرٍ عدوَّ	١٤٩	القراءة في صلاة الجمعة
٣٥٧	ولا مرضٍ ولا غلبةٍ على العقل	١٧٨	القراءة في العيدين
١٢٩٣	القاضي	١٥٠٨	القراءة في العيدين والجمعة
١٢٩٣	القاضي إلى القاضي	١٥٠٩	القراءة في المغرب
	قبضُ الرَّهْنِ، وما يكونُ بعدُ قبضه مما يخرجهُ	٦٣٣	القراض
٥٣٥	من الرَّهْنِ، وما لا يخرجهُ	١٦٤٨	القرعة في المالك وغيرهم
٨٠٤	قتالُ أهلِ البغي وأهلِ الرِّدَّةِ	١٢٩٣	القِسَامُ
١١٥٧	قتلُ الإمام	١١٩٥	القِسامة
١١٤٣	قتلُ الحرِّ بالعبد	١١٩٩	القِسامةُ بِالْبَيِّنَةِ وغيرها
١١٤٤	قتلُ الخنثى	١٥٣٤	القِسامة والعقل
١٥٣٧	قتلُ الدَّوَابِّ الَّتِي لَا جَزَاءَ فِيهَا فِي الْحَجِّ	٢٨٢	قسمُ الصَّدَقَاتِ
١١٤٠	قتلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ	٢٩٠	قسمُ الصَّدَقَاتِ الثَّانِي
١٢٠١	قتلُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ	٧٤١	قسمُ الْغَنِيمَةِ وَالْفِيءِ
١١٤١	قتلُ الرَّجُلِ النَّفَرِ	٧٤١	قسمُ الْفِيءِ (وَالْغَنِيمَةِ)
٣٧٢	قتلُ الصَّيْدِ خَطَأً	١٠٣٣	القِسْمُ لِلْمَرْأَةِ الْمُدْخُولِ بِهَا
١٦١٣	قتلُ الْغِيلَةِ وغيرها وعفو الأولياء	٩٥٩	القِسْمُ لِلنِّسَاءِ
٣٨٩	قتلُ الْقَمَلِ	٢٨٦	قسمُ الْمَالِ عَلَى مَا يَوْجَدُ
١٧٩٢	قتلُ الْمُؤْمِنِ بِالْكَافِرِ	٩٦٠	قسمُ النِّسَاءِ إِذَا حَضَرَ السَّقَرُ
١١٥٢	قتلُ الْمُسْلِمِ بِبِلَادِ الْحَرْبِ	١٤٤٥	القِسْمَةُ
١١٢٦	قتلُ الْوَلَدَانِ	١١٢٦	القصاص
	قَدْرُ الْجُلُوسِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ	١٥٩٥	القصاصُ بَيْنَ الْعَبِيدِ وَالْأَحْرَارِ
٩٣	وَالْآخِرَتَيْنِ وَالسَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ	١٦٠٤	القصاصُ بَيْنَ الْمَالِكِ
٢٥٤	قَدْرُ الصَّدَقَةِ فِيمَا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ	١٦١٤	القصاصُ فِي الْقَتْلِ
١٨٥	قَدْرُ صَلَاةِ الْكَسُوفِ	١٦١	القصاصُ فِي كَسْرِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ
٢٥	قَدْرُ الْمَاءِ الَّذِي يَتَوَضَّأُ بِهِ	١٦٧	قَصْرُ الصَّلَاةِ فِي الْخَوْفِ

- القصر والإتمام في السفر في الخوف وغير الخوف ١٧٢٦
- القضاء ١٤٥٥
- القضاء في الضرس والترقوة والضلع ١٥٣٥
- القضاء في المنبوذ ١٥٣٢
- القضاء في الهبات ٦٧٨، ١٥٣٣
- قطاع المكاتب ١٦٩٦
- قطع أشجار العدو ١٦٣٥
- قطع الأطراف كلها ١٢٤٥
- قطع الأطفال ١١٨٩
- قطع التلبية ١٥٥٣
- قطع شجر الحرم ٣٩٦
- قطع الشجر وحرق المنازل ٨٦٤
- قطع العبد ١٥٥
- قطع المملوك بإقراره وقطعه وهو أبى ١٢٤٤
- القطيعة: ٥٠٦
- قلع السن وكسرها ١٢٢٥
- القنوت ١٥٤٨
- القنوت في الجمعة ١٥٠
- القنوت في الصلوات كلها ١٧٧٢
- قول الله عز وجل ﴿وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ حتى ما يفعل بهن من الحبس، والأذى. ١٣٩٩
- القول عند دفن الميت ٢١٥
- القول عند رؤية البيت ٣٦٠
- القول عند رفع الرأس من الركوع ٨٧
- القول في الإنصات عند رؤية السحاب، والريح ١٩١
- القول في الركوع ٨٦
- القول في الطواف ٣٦٤
- القول مثل ما يقول المؤذن ٦٩
- قوله لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بإذني ١٣٩٦
- القيام للجنزة ٢١٦
- القيام من اثنتين ٩٢
- القيام من الجلوس ٩١
- الكتاب يتخذ القاضي في ديوانه ١٢٩٣
- كتاب الحربي ١٦٧٥
- كتاب الصبي ١٦٧٢
- كتاب العبيد كتاب واحدة صحيحة ١٦٨١
- الكتابة على الإجارة ١٦٨٠
- الكتابة على البيع ١٦٨١
- الكتابة في المرض ١٧١٠
- كتاب المدير وتدير المكاتب ١٦٦١
- كتاب المرتد من المالكين والملوكين ١٦٧٦
- كتاب المكاتب على ولده ١٦٩٠
- كتاب النصراني ١٦٧٤
- كتاب الوصي والأب والولي ١٦٧٣
- كتب الأعاجم ٨٤٦
- كثرة المطر وقلة ١٩٢
- كراء الإبل والدواب ٦٥٥
- كراء الأرض البيضاء ٦٣٩
- كراء الدواب ٦٤٦
- كراء الدور ١٢٧٩
- كراهية الاستمطار بالأنواء ١٩٠
- كراهية الإمامة ١١٤
- كراهية نساء أهل الكتاب الحرثيات ٨٤٨
- كسب الحجام ١٧٨٥
- كسر الأنف وذهاب الشم ١٢١٨
- كسر الصلب ١١٨٨
- كسر الصلب والعنق ١١٨٨
- كسر العظام ١١٨٧
- الكفارات ١٥٥٦
- الكفارة بالإطعام ١١١٢
- الكفارة بالصيام ١١١٢
- الكفارة قبل الخنث وبعد ١٣٨٤

١٣٨٧	كفارة يمين العبد	١٨٨	كيف صلاة الاستسقاء؟
١٠٣٧	الكلام الذي يقع به الطلاق، ولا يقع	٣٣	كيف الغسل
٨٩٨	الكلام الذي ينعقد به النكاح، وما لا ينعقد	٢٢٧	كيف فرض الصدقة
١٤٦	كلام الإمام في الخطبة	٨٥	كيف قراءة المصلي
٩٧	كلام الإمام وجلوسه بعد السلام	٨٨	كيف القيام من الركوع
٦٩، ٦٧	الكلام في الأذان	١٦٥١	كيف قيم الرقيق
٩٤، ١٧٦٩	الكلام في الصلاة	٧٠	كيف لبس الثياب في الصلاة
٢١	الكلام والأخذ من الشارب	١١١٨	كيف اللعان؟
١٥١٢	الكلب يلع في الإناء أو غيره	٥٨٩	كيف ما يباع من مال المفلس
٧٧٤	كم الجزية؟	١٨٧	كيف يتدلى الاستسقاء
١٦١	كم قدر من يصلي مع الإمام صلاة الخوف	٣٧٥	كيف يعدل الصيام
٢٠٤	كم يكفن الميت		كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الأخماس
٣٦٧	كمال الطواف	٧٥٤	الفيء غير الموجه عليه
٣٦٩	كمال عمل الطواف	١٢٠٢	كيف اليمين على الدم
١٠٢٢	كيف إباحة الطلاق	١٥٥	كيفية صلاة الخوف
١٤٦	كيف استحباب أن تكون الخطبة	١٧٥	لا أذان للعبد
٣١٤	كيف الاستطاعة إلى الحج		لا حمى إلا حمى من الأرض الموات، وما يملك به
٧٣	كيف استقبال البيت	٦٦٤	الأرض، وما لا يملك وكيف يكون الحمى
٢٤٩	كيف تؤخذ زكاة النخل، والعنب	١٠٥٣	لا عدّة على التي لم يدخل بها زوجها
١٠٧٨	كيف تثبت الرجعة	٨٧٨	لا نكاح إلا بولي
١٩٠	كيف تحويل الإمام رداءه في الخطبة	٢٠	لا وضوء مما يطعم أحد
٢٧٢	كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم	٣٦٦	لا يقال شوط ولا دور
٢٤٠	كيف تعد الماشية؟	٦٩٠	لا يورث أحد حتى يموت
٧٤٥	كيف تفريق القسم	١٥٤٣	لبس الخنزير
٢٩٣	كيف تفريق قسم الصدقات	٣٩١	اللبس للإحرام
٧٦٥	كيف تفضل فرض الجهاد	٣٤٧	لبس المحرم وطيبه جاهلاً
١٨١	كيف التكبير؟	٣٤٥	لبس المنطقة والسيف للمحرم
٣٤٩	كيف التلبية؟	٨٩٢	لين المرأة والرجل
٣٩	كيف التيمم	٥١١	لحم الوحش
١٨٩	كيف الخطبة في الاستسقاء؟	١٧٦٣	لحوم الضحايا
٨٨	كيف السجود	٩٧٢، ١١١٤	اللعان

- لغو اليمين ١٣٨٣
 اللَّقْطَةُ ١٥٢٦، ١٤٨٣، ٦٨٤
 اللَّقْطَةُ الصَّغِيرَةُ ٦٨٢
 اللَّقْطَةُ الْكَبِيرَةُ ٦٨٢
 اللَّقِيط ٦٨٦
 لِلدَّعْوِيَيْنِ إِحْدَاهُمَا فِي وَقْتٍ قَبْلَ وَقْتِ صَاحِبِهِ ١٣١٢
 اللَّهَاءُ ١٢١٩
 لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ سَعْيٌ ٣٦٦
 مَا أَحْدَثَ الَّذِينَ نَقَضُوا الْعَهْدَ ٧٨٢
 مَا أَحْدَثَ أَهْلُ الذِّمَّةِ الْمَوَادِعُونَ مِمَّا لَا يَكُونُ نَقْضًا ٧٨٢
 مَا أَحْدَثَ الْمُتَرَدُّ فِي حَالِ رَدَّتِهِ فِي مَالِهِ ١٢٥٤
 مَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى
 عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ١٤١١
 مَا اشْتَرَيْتُمْ مِمَّا يَكُونُ مَأْكُولُهُ دَاخِلُهُ ٤٨٤
 مَا أَصَابَ الْمُسْلِمُونَ فِي يَدِ أَهْلِ الرَّدْوَةِ مِنْ مَتَاعِ الْمُسْلِمِينَ ١١٥٤
 مَا اكْتَسَبَ الْمَكَاتِبَ ١٦٨٨
 مَا تَحْزِي عَنْهُ الْبَدَنَةُ مِنَ الْعَدَدِ فِي الصُّحَايَا ٤٠٧
 مَا تَحْجُوزُ بِهِ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ١٢٨٩
 مَا تَحْجُوزُ عَلَيْهِ الْكِتَابَةُ ١٦٧٩
 مَا تَحُلُّ بِهِ الْفَدِيَةُ ١٠٣٧
 مَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ مِنَ الدِّيَةِ، وَمَنْ يَحْمِلُهَا مِنْهُمْ ١٢١٦
 مَا تَقْبَلُ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ فِي الْجَنَابَةِ ١١٣٨
 مَا تَلْبِسُ الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ ٣٤٢
 مَا جَنِيَ عَلَى الْمَكَاتِبِ فَلَهُ ١٧٠٠
 مَا حَرَّمَ بِدَلَالَةِ النَّصِّ ٤٢٤
 مَا حَرَّمَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ٤٢٣
 مَا حُلَّ مِنْ دِينِ الْفَلَسِّ، وَمَا لَمْ يَحُلَّ ٥٩٢
 مَا دُونَ الْمَوْضُحَةِ مِنَ الشَّجَاجِ ١١٨٦
 مَا ذَكَرَ فِي النَّضَالِ ٨١٩
 مَا رَوَى مَالِكٌ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ،
 وَخَالَفَهُ فِي تَحْمِيرِ الْحَرَمِ وَجْهَهُ ١٥٤١
 مَا عَجَزَ الْجَيْشُ عَنْ حَمْلِهِ مِنَ الْغَنَائِمِ ١٦٣٥
 مَا عَلَى الْإِمَامِ ١١٥
 مَا عَلَى الْإِمَامِ مِنَ التَّخْفِيفِ ١١٥
 مَا عَلَى مَنْ دَعِيَ يَشْهَدُ بِشَهَادَةٍ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَهَا ١٤٠٧
 مَا فِي مَعْنَى التَّمَرِ ٤٤٩
 مَا قَتَلَ أَهْلُ دَارِ الْحَرْبِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
 فَأَصَابُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ١١٥٣
 مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْحَلِيِّ ٢٥٧
 مَا لَا يُؤْكَلُ مِنَ الصَّيْدِ ٣٩٦
 مَا لَا يُجِبُ فِيهِ أَرْضٌ مَعْلُومٌ ١٦٠١
 مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَصْلِيِّ فِي الْحَرْبِ أَنْ يَلْبِسَهُ
 مِمَّا مَاتَتْهُ النَّجَاسَةُ، وَمَا يَجُوزُ ١٦١
 مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْقَرَاظِ فِي الْعُرُوضِ ٦٣٣
 مَا لَا يَحِلُّ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الْمَرْأَةِ ٩٦٢
 مَا لَا يَقْضَى فِيهِ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ، وَمَا يَقْضَى ١٣٣٢
 مَا لَا يَقْطَعُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْخِيَانَةِ ١٢٤٥
 مَا لَا يَقَعُ فِيهِ شَفَعَةٌ ٦٣١
 مَا لَا يَكُونُ جَائِفَةً ١١٨٦
 مَا لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَفْعَلَهُ ٣٩٤
 مَا لَمْ يَوْجِفْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْضَيْنِ بِخَيْلٍ، وَلَا رُكَابٍ ٧٥٧
 مَا لَيْسَ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَفْعَلَهُ ٣٩٤
 مَا لَمَلَكَ النَّاسُ مِنَ الصَّيْدِ ٤١٣
 مَا نَسَخَ مِنَ الْوَصَايَا ٧٠٨
 مَا وَجَدَ مِنَ الرُّكَاظِ ٢٦٠
 مَا يُؤَدَّى عَنِ الرَّجُلِ الْبَالِغِ الْحَجَّ ٣٢٨
 مَا يَأْكُلُ الْحَرَمُ مِنَ الصَّيْدِ ١٧٧٤
 مَا يُؤْمَرُ بِهِ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَهَا ١٥٢
 مَا يُبْدَأُ بِهِ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ ٢١٧
 مَا يُتَمُّ بِهِ الرَّهْنُ مِنَ الْقَبْضِ ٥٣٤
 مَا يُتَوَلَّى فِي أَيْدِي النَّاسِ مِنَ الصَّيْدِ وَأَهْلٍ بِالْقَرْيِ ٣٩٠
 مَا يُجَامَعُ التَّمَرُ، وَمَا يُخَالَفُهُ ٤٤٩

- ما يجبُ به عقدُ النكاح ٨٨٦
- ما يجبُ على الرجلِ يكاتبُ عبدهُ قوياً أميناً ١٦٧٠
- ما يجبُ على المرءِ من القيامِ بشهادته ١٤٠٧
- ما يجبُ فيه اليمين ١٤١٠
- ما يجبُ للسلفِ على السلفِ من شرطه ٥٣٠
- ما يجوزُ من الرقابِ الواجبةِ، وما لا يجوزُ ١١١٠
- ما يجوزُ من الكسوةِ في الكفارات ١٣٨٥
- ما يجمعُ ثَمّاً يباعُ من مالِ صاحبِ الدين ٥٨٩
- ما يجوزُ أن يكونَ به الخلعُ، وما لا يجوزُ ١٠٤٠
- ما يجوزُ به أخذُ مالِ المرأةِ منها ١٠٣٦
- ما يجوزُ خلعه، وما لا يجوزُ ١٠٣٩
- ما يجوزُ فيه السلفُ، وما لا يجوزُ ٥٣١
- ما يجوزُ للأسيرِ في ماله إذا أَرَادَ الوصيةَ ٨٣٤
- ما يجوزُ للأسيرِ في ماله، وما لا يجوزُ ٨٥٦
- ما يجوزُ للمحاربِ أن يلبسَ ثَمّاً يجوزُ بينهُ وبينَ الأرضِ، وما لا يجوزُ ١٦٢
- ما يجوزُ للوصيِّ أن يصنعهُ في أموالِ اليتامى ٧٢٥
- ما يجوزُ من إجازةِ الورثةِ للوصيةِ، وما لا يجوزُ ٧١٦
- ما يجوزُ من إجازةِ الوصيةِ للوارثِ وغيره، وما لا يجوزُ ٧١٦
- ما يجوزُ من السلف ٤٩٩
- ما يجوزُ من الوصيةِ في حال، ولا يجوزُ في أخرى ٧٠٣
- ما يجوزُ، وما لا يجوزُ في النكاح ٨٩٩
- ما يجبُ من إنكاحِ العبيد ٩٠١
- ما يحدثُ من النقصِ في الأسنان ١٢٢٤
- ما يجرُمُ أن يؤتى من الحائض ٤٧
- ما يجرُمُ به الدَّمُ من الإسلام ١٢٥٠
- ما يجرُمُ الجمعُ بينه ٨٧٠
- ما يجرُمُ الجمعُ بينهُ من النساءِ في قولِ الله عزَّ وجلَّ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ ٩٩٥
- ما يجرُمُ من جهةِ ما لا تَأْكُلُ العرب ٤٢٦
- ما يجرُمُ من النساءِ بالقرابة ٨٨٦
- ما يجرُمُ من نكاحِ القرابةِ والرِّضَاعِ وغيره ٩٩٤
- ما يحلُّ بالضرورة ٤٣١
- ما يحلُّ للناسِ أن يعطوا من أموالهم ٢٧٠
- ما يحلُّ من الطَّائِرِ ويحرم ٤٢٨
- ما يدخلُ به في الصَّلَاةِ من التَّكْبِيرِ ٧٩
- ما يدخلُ في نكاحِ الخيار ٩٣٥
- ما يدرأُ فيه الحدُّ في الزَّنا، وما لا يدرأُ ١٢٤٩
- ما يردُّ من القسمِ بآدعاءِ بعضِ المقسوم ١٢٩٥
- ما يستحبُّ من تحصينِ الإمامِ عن الزَّنا ١٠١٧
- ما يستحبُّ من القولِ في أثرِ التَّلبيةِ ٣٥١
- ما يسقطُ حقوقُ أهلِ القسامةِ من الاختلافِ وما لا يسقطها ١١٩٩
- ما يسقطُ الصدقةُ عن الماشية ٢٤٢
- ما يسقطُ فيه القصاصُ من العمد ١١٤٧
- ما يصلَّى عليه ثَمّاً يلبسُ ويسقط ٧١
- ما يطهَرُ الأرضُ، وما لا يطهَرُها ٤٢
- ما يعتقُ به المكاتب ١٦٨٢
- ما يعدُّ به على ربِّ الماشية ٢٣٦
- ما يعطيهم الإمامُ من المنعِ من العدو ٧٩٨
- ما يفتحُ به الطَّوافُ، وما يستلمُ من الأركان ٣٦٢
- ما يفتدي به الزَّوْجُ من الخلع ١٠٤٦
- ما يفسدُ الحجَّ ٤٠٣
- ما يفسدُ الرِّهَنَ من الشرط ٥٤٧
- ما يفطرُ الصَّائمَ والسَّحورَ والخلافُ فيه ٣٠١
- ما يفعلُ بالشَّهيدِ، وليس في التَّراجم ٢٠٥
- ما يفعلُ بالجرمِ إذا مات، وليس في التَّراجم ٢٠٧
- ما يفعلُ الحاجُّ والقارن ٣٩٨
- ما يفعلُ المرءُ بعدَ الصَّفا والمروة ٣٩٨
- ما يفعلُ من دفعٍ من عرفة ٣٩٩
- ما يقالُ عندَ استلامِ الركن ٣٦١
- ما يقتلُ الحُرْمُ من الدَّواب ١٥١٥

- ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد ١٣٢٩
 ما يقع به الطلاق من الكلام، وما لا يقع ١٠٩٠
 ما يقع الخلع من الطلاق ١٠٣٩
 ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه ٢٧٢
 ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع ١٧٦٢
 ما يكره من الذبيحة ٤١٦
 ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها ١٤٧
 ما يكون إحياء ٦٦٠
 ما يكون إخراجاً للرهن من يدي المرتهن، وما لا يكون ٥٣٧
 ما يكون بعد التعان الزوج من الفرق
 ونفي الولد وحد المرأة ١١١٩
 ما يكون بعد الدفن ٢١٤
 ما يكون بمنى غير الرمي ٤٠١
 ما يكون به القصاص ١١٧
 ما يكون حرزاً، ولا يكون والرجل توهب له
 السرقة بعدما يسرقها أو يملكها بوجوه من الوجوه ١٢٤٣
 ما يكون خياراً قبل الصداق ٩٣٥
 ما يكون رجعة، وما لا يكون ١٠٧٩
 ما يكون رجوعاً في الوصية وتغييراً لها
 وما لا يكون رجوعاً، ولا تغييراً ٧٢٣
 ما يكون رطباً أبداً ٤٥٢
 ما يكون ظهاراً، وما لا يكون ١١٠٦
 ما يكون قبضاً في الرهن، ولا يكون
 وما يجوز أن يكون رهنًا ٥٣٦
 ما يكون قذفاً، وما لا يكون ١١٢٠
 ما يلبس المحارب مما ليس فيه نجاسة وما لا
 يلبس، والشهرة في الحرب أن يعلم نفسه بعلامة ١٦٢
 ما يلبس المحرم من الثياب ٣٤٢
 ما يلزم في السلف مما يخالف الصفة ٥٣١
 ما ينال من الخائض ١٠١٦
 ما ينبت من الزرع ٤٨٣
 ما ينقض مسح الخفين ٣١
 ما ينوب الإمام في صلاة الخوف ١٥٧
 ما يهدم الزوج من الطلاق، وما لا يهدم ١٠٨٣
 ما يهدمه الزوج من الطلاق وغيره ١٠٨٢
 ما يوجب الغسل، ولا يوجبه ٣١
 ما يوجب الوضوء، وما لا يوجبه ١٧
 ما يوصل بالرجل والمرأة ٤٤
 الماء الذي يتنجس والذي لا يتنجس ١١
 الماء الرأكد ١٢
 ماء النصراني والوضوء منه ١٥
 الماء يشك فيه ١٦
 المأكول من صنفين شيب أحدهما بالآخر ٤٥٠
 مال الحريري ٨٣٣
 مال السيد المدبر ١٦٦٢
 مال العبد المكاتب ١٦٨٨
 مال المدبر ١٦٦٤
 مال المرتد ١٢٥٣
 مال المرتد وزوجة المرتد ١٢٥٢
 مال المكاتب ١٦٩٢
 المال يحول عليه أحوال في يدي صاحبه ٢٦٦
 المأمومة ١١٨٥
 المبادلة بالماشية ٢٤٣
 مبتدأ الإذن بالقتال ٧٦٠
 مبتدأ التنزيل والفرض على النبي ﷺ، ثم على الناس ٧٥٩
 متى نوجب على المظاهر الكفارة ١١٠٨
 متى يتم للصلاة ٣٧
 متى يجب البيع ١٥٢١
 متى يحرم البيع ١٤١
 متى يستسقي الإمام، وهل يسأل الإمام رفع المطر
 إذا خاف ضرره؟ ١٨٦
 مناع الصيادلة ٥١٥
 المتعة ١٥٥٤، ١٥٣٥، ١٤٧٧

٤٨١	المزانية	١٧٤٢	المجمل والمفسر
٦٣٧، ١٤٢٢	المزارعة	٦٣٣	الحاسبة في القراض
١٢٨٨	مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة الشهود	٣٩٠	الحرم يقتل الصيد الصغير أو الناقص
٦٣٥	المساقاة	١٠٤٥	مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع، وما لا يلزمها
١٢٧	المسبوق	٤٠٤	مختصر الحج الصغير
١٦٣٧	المستامن في دار الإسلام	٣٩٠	مختصر الحج المتوسط
٨٣٤	المستامن في دار الحرب	١٧٩٤	المختلفات التي عليها دلالة
١٦٤	المستامن يسلم ويخرج إلى دار الإسلام، وقد استودع ماله	١٧٩٠	المختلفات التي لا يثبت بعضها من اعتق شركاً له في عبده
٤٨، ١٥١١	المستحاضة		المختلفات التي لا يثبت بعضها من مات، ولم يحج أو كان عليه نذر
٦٢٩	المستكرهة	١٧٨٩	المختلفات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل
٢٤	مسح الرأس		على صلاة الخوف
١٥٢٧	المسح على الخفين	١٧٥٧	المختلفات التي يوجد على ما يوجد منها
٨٦٢	المسلم أو الحربي يدفع إليه الحربي مالا وديعة		دليل على غسل القدمين ومسحهما
١٦٤٠	المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري داراً أو غيرها	١٧٥٣	المخرج من الإيلاء
٨٥٠	المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته	١٠٩٩	المدبر
٨٣٥	المسلم يدلّ المشركين على عورة المسلمين	١٦٥٦	المدبرة تسمى فتوطأ، ثم تلد، ثم يقدر عليها صاحبها
٤١٥	المسلم يصيد بكلب الجوسي		المدبرة وأم الولد تسيان هل يطوهما سيدهما إذا دخل بأمان
٨٥٣	المسلم يطلق النصرانية	١٦٤٣	المدّة التي يلزم فيها الحج، ولا يلزم
٨٥٥	المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوماً	٣٢٠	المدعي والمدعى عليه
٨٥١	المسلمون يوجفون على العدو، فيصيبون سبياً فيهم قرابة	١٣٤١	المرأة تسمى ثم يسبى زوجها
١٤٠٩	المشاورة	١٦٢٨	المرأة تسمى مع زوجها
١٢٨٧	مشاورة القاضي	٨٥	المرأة تسلم في أرض الحرب
١٤١	المشي إلى الجمعة	١٦٣٨	المرأة تسلم قبل زوجها والزوج قبل المرأة
١٦٥٨	المشيئة في العتق والتدبير	٨٥٢	المرأة تقتل حلي وتقتل
١٧٨٢	المصريّة الخراج بالضمان	١١٥٩	المرأة لا يكون لها الولي
١٤١٩	المضاربة	٨٨٣	المرتد
٢٣	المضمنة والاستنشاق	٨٦٧	المرتد عن الإسلام
١٨٧	المطر قبل الاستسقاء	١٩٦	المرتد الكبير
٨٧٩	مغيب بعض الولاية	١٢٥٠	المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة، أو غير جائزة
١٥٣٦	المفقود		
١٣٢	المقام الذي يتم بمثله الصلاة	٧١٥	

- مقام الإمام ارتفع والمأموم مرتفع ومقام الإمام
بينه وبين الناس مقصورة وغيرها ١٢٣
- مقام الإمام في الخطبة ١٤٤
- مقام المتوفى عنها والمطلق في بيتها ١٠٦٣
- مقام الموضىء ٢٥
- المقتول الذي يغسل، ويصلى عليه
ومن لم يوجد، وليس في التراجم ٢٠٦
- المكاتب ١٤٤٢، ١٤٨٤، ١٦٧٠، ١٦٧٠
- المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما ١٧٠٣
- المكاتب بين اثنين يطؤها أحدهما ١٦٩٢
- المكاتب تسمى فتوطأ فتلد ٨٥٦
- المكره على الردة ١٢٥٤
- مكيلة زكاة الفطر ٢٧٧
- مكيلة زكاة الفطر الثاني ٢٧٩
- ممر الجنب والمشارك على الأرض ومشيها عليهما ٤٣
- من أحيا أرضاً مواتاً ١٥٣١
- من أحيا مواتاً كان لغیره ٦٦٤
- من أدرك ركعة من الجمعة ١٥٠
- من استبان الخطأ بعد الاجتهاد ٧٤
- من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه ٨٤٩
- من أصبح جنباً في شهر رمضان ١٧٦٠
- من أعسر بزكاة الفطر ٢٨٠
- من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات، ثم عاد له ١٧٦٢
- من أكل، أو شرب ساهياً في صيام الكفارة ١٣٨٦
- من أم قوماً وهم له كارهون ١١٥
- من أهل بمجتنبين أو عمرتين ٣٣٢
- من أين نفقة من مات، ولم ينجح؟ ٣٢٤
- من أين يبدأ بالطواف؟ ٣٦١
- من تجب عليه الجمعة بمسكنه ١٣٨
- من تجب عليه الصدقة ٢٤٥
- من تجب عليه الصلاة ٥٥
- من تجوز كتابته من المالكين ١٦٧٢
- من تجوز كتابته من الممالك ١٦٧٣
- من ترفع عنه الجزية ٧٧٢
- من جعل شيئاً من ماله صدقة أو في سبيل الله ٤٣٢
- من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل ١٣٩٤
- من حلف أن لا يدخل هذه الدار ١٣٩١
- وهذا البيت فغير عن حاله ١٣٨٤
- من حلف بطلاق امرأتين إن تزوج عليهما ١٣٩٢
- أو لا يفعلهما، ففعل أحدهما ١٣٩٠
- من حلف على سكنى دار لا يسكنها ١٣٩٥
- من حلف على شيء أن لا يفعله فامر غيره، ففعله ١٣٩٣
- من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه ١٣٩٤
- من حلف في أمر أن لا يفعله غداً، ففعله اليوم ١٣٨٦
- من حنث معسراً، ثم أيسر، أو حنث موسراً، ثم أعسر ٣٣
- من خرج منه المذي ١٤٣
- من دخل المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر، ولم يركع ٩١٧
- من دفع الصداق، ثم طلق قبل الدخول ٢٨٣
- من طلب من أهل السهمان ٣٧٣
- من عاد لقتل الصيد ١١٢٧
- من عليه القصاص في القتل، وما دونه ٨٥٢
- من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين ١١٥٤
- من لا يجب عليه الجهاد ٧٦١
- من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين ١٣٨٦
- من لا يحسن القراءة وأقل فرض الصلاة ٨٠
- والتكبير في الخفض والرفع ١٣٨
- من لا يطعم من الكفارات ١٠٨٥
- من لا يقع طلاقه من الأزواج ٨٧٩
- من لا يكون ولياً من ذي القربة ١٤٨
- من لم يسمع الخطبة

١١٨٥	المقلّة	٧٦١	من له عذر بالضعف والمرضى والزمانة في ترك الجهاد
٤٥	المتي	١١١١	من له الكفارة بالصيام في الظهار
٧٨٤	المهادنة	٢٨	من له المسح
٧٨٤	المهادنة على النظر للمسلمين	١٦٥	من له من الخائفين أن يصلي صلاة الخوف؟
٧٨٥	مهادنة من يقوى على قتاله	٧٦٤	من ليس للإمام أن يغزو به محال
١٠٤١	المهر الذي مع الخلع	٣٢٢	من ليس له أن يحج عن غيره
٩٢٥	المهر الفاسد	٨٥٤	من ملك الأختين فأراد وطأهما
٩٢٠	المهر والبيع	١٣٨٧	من نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل
٦٩٣، ٦٨٩، ١٤٣٧	الموارث	٣٤	من نسي المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة
٣٣٣	المواقيت	١١٠٦	من يجب عليه الظهار، ومن لا يجب عليه
١٦٧٢	موت السيد	١٢٤٥	من يجب عليه القطع
١٧١١	موت المكاتب	٨٠٤	من يجب قتاله من أهل البغي
٣٤١	الموضع الذي يستحب فيه الغسل	١١١٠	من يجزئ من الرقاب إذا اعتق، ومن لا يجزئ
	موضع الذكاة في المقدور على ذكاته	٨٧١	من محل الجمع بينه
٤١٨	وحكم غير المقدور عليه	٢١٩	من يدخل قبر الرجل
٣٦٧	موضع الطواف	١٨٦	من يستسقي بطلاة
١٢١	موقف الإمام	١٣٨	من يصلي خلفه الجمعة
٦٩٦	ميراث الجد	١٦٥	من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما
١١٩	ميراث الدية	١١٩٦	من يقسم ويقسم فيه وعليه
١٧١٠	ميراث سيّد المكاتب	٨٥١	من يقع على جارية من المغنم
١٦١٣	ميراث القاتل	١٠٨٤	من يقع عليه الطلاق من النساء
٢٦٨	ميراث القوم المال	١١١٤	من يلاعن من الأزواج، ومن لا يلاعن
٦٩٧	ميراث الجوس	٧٧٠	من يلحق بأهل الكتاب
٦٩٨	ميراث المرتد	١١٠١	من يلزمه الإيلاء من الأزواج
٧٠٠	ميراث المشتركة	١٨٠	من يلزمه حضور العيدين
١٧٠٣	ميراث المكاتب	١٠٨٩	من يلزمه الطلاق من الأزواج
١٧١٢	ميراث المكاتب، وولاؤه	١١٧٢	من يلي القصاص
٦٩٧	ميراث ولد الملاعنة	٩١٢	من يفسخ نكاحه من قبل العقيد، ومن لا يفسخ
٧٣١	ميراث الولد الولاء	٦٨٦	المنبوذ
٢٨٨	ميسم الصدقة	٨٧٥	منع إماء المسلمين
٣٣٨	مقاتلة العمرة مع الحج	١١٤٨	منع الرجل نفسه وحرمة

٩١٣	نكاحُ أهلِ الذِّمَّةِ	٣٨٩	نَفْ رِيشِ الطَّائِرِ
٨٨٥	النِّكَاحُ بالشَّهْرِدِ	١٧٤٩	النَّجْشُ
٨٨٥	النِّكَاحُ بالشَّهْرِدِ أَيْضاً		نَذَرُ التَّبَرُّ، وَلَيْسَ فِي التَّرَاجِمِ وَفِيهَا مِنْ نَذَرِ
١٧٤٩	نكاحُ البكرِ	٤٣٢	أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
١٥٢٤	النِّكَاحُ بوليٍّ	٤٣٢	النَّدُورُ
٨٧٣	نكاحُ حرائِرِ أهلِ الكتابِ	٤٣٢	النَّدُورِ الَّتِي كَفَّارَتُهَا كَفَّارَةُ إِيمَانٍ
١٠١٧	نكاحُ الشُّغَارِ	٩٦١	نشورُ الرَّجُلِ عَلَى امْرَأَتِهِ
٨٨٤	نكاحُ الصِّغَارِ والمَغْلُوبِينَ عَلَى عَقُولِهِمْ مِنَ الرِّجَالِ	١٠٣٤	نشورُ المَرَأَةِ عَلَى الرَّجُلِ
٩٠٢	نكاحُ العددِ ونكاحُ العبيدِ	٨٥٩	نصارى العربِ
١٠٠٦	النِّكَاحُ عَلَى الإِجَارَةِ	٨٦٣	النَّصْرَانِيُّ يَسْلُمُ فِي وَسْطِ السَّنَةِ
١٢٢٦	النِّكَاحُ عَلَى أَرْضِ الجِنَايَةِ	٨٥١	النَّصْرَانِيُّ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ
٩٠٠	نكاحُ العَيْنِ والمَخْصِيِّ والمُحْجُوبِ	٨٥٠	النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ
	النِّكَاحُ	٨٥٠	النَّصْرَانِيَّةُ تَسْلُمُ بَعْدَمَا يَدْخُلُ بِهَا زَوْجُهَا
	(في الخطبة، والنكاح، والرضاع، والطلاق،	١٤٤	النَّعَاسُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
	والصدّاق، والنفقة، ونكاحُ المُشْرِكِ وأهلِ الذِّمَّةِ	٩٤٣	نَفَقَةُ الْعَبْدِ عَلَى امْرَأَتِهِ
٨٧٠	والمرتدِ)	٩٥٠	النَّفَقَةُ عَلَى الْأَقَارِبِ
١٧٦٥	نكاحُ المتعةِ	٩٥٦	النَّفَقَةُ عَلَى النِّسَاءِ
٨٧٧	نكاحُ المُحْدِثِينَ	٩٠٦	النَّفَقَةُ فِي الْعِدَّةِ
٩٩٣	نكاحُ المُحْدُودِينَ	١٠٧٢	نَفَقَةُ الْمَرَأَةِ الَّتِي لَا يَمْلِكُ زَوْجُهَا رَجْعَتَهَا
٩٣٢، ١٧٦١، ١٠٢٠	نكاحُ المُحْرَمِ	٩٥١	نَفَقَةُ الْمَالِيكِ
٩٣٣	نكاحُ المُحْلَلِ ونكاحُ المتعةِ	٧٤٥، ٧٤٤	النُّفْلُ
٩١٤، ١٢٥٦	نكاحُ المرتدِّ	١٢٣٠	النُّفْيُ وَالاعْتِرَافُ فِي الزُّنَا
٧١٢	نكاحُ المريضِ	١٧٧٦	نُفْيُ الْوَلَدِ
٩٠٨، ١٠٠٨	نكاحُ المُشْرِكِ	١١٧٧	النَّقْصُ فِي الْبَصَرِ
١٠٨١	نكاحُ المُطَلَّقةِ ثَلَاثاً	١١٧٨	النَّقْصُ فِي الْجَانِيِ الْمُقْتَصُّ مِنْهُ
٨٥٠	نكاحُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ	٢٣٣	النَّقْصُ فِي الْمَاشِيَةِ
٨٧٢	نكاحُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَتَحْرِيمُ إِمَائِهِمْ	٧٨١	نَقْضُ الْعَهْدِ
١٠١٠	نكاحُ الْوَلَاةِ وَالنِّكَاحُ بِالشَّهَادَةِ	١٥٥٣، ١٥٣٥، ١٤٥٧	النِّكَاحُ
١٢٠٢	نكولُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ بِالْذِّمِّ عَنِ الْإِيمَانِ	٨٨١	نكاحُ الْآبَاءِ
١١٩٨	نكولُ الْوَرِثَةِ واختلافهم فِي الْقِسَامَةِ، وَمَنْ يَدَّعَى عَلَيْهِمْ	٨٨٦	النِّكَاحُ إِلَى أَجَلٍ وَنِكَاحُ مَنْ لَمْ يُولَدْ
١٠٠٧	النَّهْيُ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ	١٠٠٢	نكاحُ إِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَحَرَائِرِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَإِمَائِهِمْ

٩٦٢	الوجه الذي يحلُّ به للرجل أن يأخذ من امرأته	٩٠٠	نهى الرجل على أن يخطب على خطبة أخيه
١٠٧٩	وجه الرجعة	٤٨٧	النهي عن بيع الكراع والسلاح في الفتنة
٩٤٠	وجوب نفقة المرأة	١١٨٨	النوافذ في العظام
٧٣٨، ١٤٢٦	الوديعة	١٥٤٩	نوم الجالس والمضطجع
١١٩٧	الورثة يقسمون	٢٤١	النبي في إخراج الزكاة
٥٠٨	الوزن من العسل	٣٨	النبي في التيمم
٧٠١، ١٤٣٦	الوصايا	٧٨	النبي في الصلاة
٧٢٦	الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه	١١٨٥	الهاشمية
٧١٤	الوصية بالثلث	٧١٣	هبات المريض
٧١١	الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية	٦٧٨	الهبة
٣٢٧	الوصية بالحج	٥٩١	هبة الفلاس
١٧٠٧	الوصية بالمكاتب نفسه	١٦٩٧	هبة المكاتب وبيعه
٧٠١	الوصية بجزء من ماله	٤٠٢	الهدى
٧٠٢	الوصية بشيء من ماله	٣٦٠	هدي الذي يفوته الحج
٧١٤	الوصية بشيء بصفته	٢٧٠	الهدية للوالي بسبب الولاية
٧٠٢	الوصية بشيء مسمى بغير عينه	٨٤٧	الهر والصفقر
٧٠٣	الوصية بشيء مسمى فيهلك بعينه، أو غير عينه	٣٢٩	هل تجب العمرة وجوب الحج؟
٧٠٢	الوصية بشيء مسمى لا يملكه	١٦٧١	هل في الكتابة شيء تكرهه
٧٢٣	الوصية بعد الوصية	٣٧٧	هل لمن أصاب الصبي أن يفديه بغير النعم؟
	الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة،		هل يسمى الحج أو العمرة عند الإهلال
١٣٨٦	ومن تصدق بكفارة، ثم اشتراها	٣٤٩	أو تكفي النية منهما؟
	الوصية بمثل نصيب أحد ولديه، أو أحد	١٨٧	الهيئة للاستسقاء للعديد
٧٠١	ورثته ونحو ذلك، وليس في التراجم	١٤٢	الهيئة للجمعة
٧٢٤	وصية الحامل	٣٨٣	الوبر
٧٠٥	الوصية في الحج	١٧٢٥، ١٥٤٧، ١٠٤	الوتر
٧١٤	الوصية في الدار والشئ بعينه	١٥٠٧، ١٠٣	الوتر بركعة واحدة
٧٠٤	الوصية في الرقاب	١٤٧١	الوتر والقنوت والآيات
٧٠٤	الوصية في سبيل الله	٦٨٥	اللقطة
٧٠٤	الوصية في الغارمين	٦٧٦	وثيقة في الحبس
٧٠٣	الوصية في المساكين والفقراء	١٢٨٢	وثيقة في المدبر
٧٠٧	الوصية للرجل وقبوله وردة	١٢٨٢	وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي

٥٨	وقت الظهر	٧٠٩	الوصية للزوجة
٦٠	وقت العشاء	١٧٠٩	الوصية للعبد أن يكتب
٥٩	وقت العصر	٧١٧	الوصية للقرابة
١٧٢	وقت الغدو إلى العيدين	١٧٠٨	الوصية للمكاتب
٦٠	وقت الفجر	٧٢١، ٧١٨، ٧١٥	الوصية للوارث
١٢٤١	الوقت في العقوبة والعفو عنها	٧١٨	الوصية لما في البطن والوصية بما في البطن
١١٢٠	الوقت في نفى الولد	٧١٨	الوصية المطلقة والوصية على الشيء
١٨٣	وقت كسوف الشمس	٧٠١	الوصية وترك الوصية
٣٠	وقت المسح على الخفين	١٥٥٠	وضع الأيدي في السجود
٥٩	وقت المغرب	١٢٧٨	وضع كتاب عتي عبد
١١٠١	الوقف	١٤٦٦	الوضوء
٦٠٩، ١١٤٠	الوكالة	١٨	الوضوء من الغائط والبول والريح
١٧١، ١٥٢٦	الولاء	١٩	الوضوء من مس الذكر
٧٢٨	الولاء والخلف	١٨	الوضوء من الملامسة والغائط
١١٣٤	ولاء القصاص	١٤٦٦	الوضوء والغسل والتيمم
٨٧٩	ولاية المولى	٨٥٤	وطء الأم بعد البنت من ملك اليمين
١٦٦٤	ولد المدبر	١٦٣٢	وطء السبايا بالملك
١٦٩٠	ولد المكاتب من أمته	٨٥٣	وطء المجوسية إذا سبيت
١٦٨٩	ولد المكاتب من غير سريته	١٤٠	وقت الأذان للجمعة
١٦٨٨	ولد المكاتب وماله	٦٥	وقت الأذان للصبح
١٦٩١	ولد المكاتب	٢٥٣	الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الأرض
١٢٧٠	الوليمة	٢٣٧	الوقت الذي تجب فيه الصدقة
٣٨٣	اليروع	٣٣١	الوقت الذي تجوز فيه العمرة
١٠٩٦	اليمين التي يكون بها الرجل مولياً	١٠٨٠	الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله
١٢٠٢	يمين المدعى عليه من إقراره	٣٤٨	الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة
١٢٠٣	يمين مدعي الدم	٤٦٨	الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار
١٢٠٢	يمين المدعى على القتل		الوقت الذي يخرج فيه الإمام للاستسقاء
١٤٠٢، ١٤٠١، ١٣٦١، ١٣٢٩	اليمين مع الشاهد	١٨٨	وما يخطب عليه
		٤٨٢	وقت بيع الفاكهة
		١٣٩	وقت الجمعة
		٦١	وقت الصلاة في السفر

فهرس المحتويات على
ترتيب الكتاب

٣١- باب ما يوجبُ الغسلَ، ولا يوجه	١١- كتابُ الطَّهارة
٣٢- بابٌ من خرجَ منه المذي	١- الماءُ الَّذي ينجسُ والذي لا ينجس
٣٣- بابُ كيفَ الغسل	٢- الماءُ الرَّاكد
٣٤- بابٌ من نسيَ المضمضةَ والاستنشاقَ في غسلِ الجنابة	٣- فصلٌ: الجنُبُ وغيره
٣٥- بابُ علَّةٌ من يجبُ عليه الغسلُ والوضوء	٤- ماءُ النَّصرانيِّ والوضوءُ منه
٣٦- جماعُ التَّيمِّمِ للمقيمِ والمسافر	٥- بابُ الآنيةِ التي يتوضأُ فيها، ولا يتوضأُ
٣٧- بابٌ متى يتيمَّمُ للصلاة	٦- الآنيةُ غيرُ الجلود
٣٨- بابُ النَّيَّةِ في التَّيمِّمِ	٧- بابُ الماءِ يشكُّ فيه
٣٩- بابُ كيفَ التَّيمِّمِ	٨- ما يوجبُ الوضوءَ، وما لا يوجه
٤٠- بابُ التُّرابِ الَّذي يتيمَّمُ به، ولا يتيمَّم	٩- الوضوءُ من الملامسةِ والغائطِ
٤١- بابُ ذِكْرِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ على غيرِ وضوءٍ	١٠- الوضوءُ من الغائطِ والبولِ والريحِ
٤٢- بابٌ ما يطهَّرُ الأرضُ، وما لا يطهَّرها	١١- بابُ الوضوءِ من مسِّ الذَّكَرِ
٤٣- بابُ مَرِّ الجنبِ والمشرِكِ على الأرضِ ومشيهما	١٢- بابٌ لا وضوءَ ممَّا يطعمُ أحدُ
٤٤- بابٌ ما يوصلُ بالرجلِ والمرأة	١٣- بابُ الكلامِ والأخذِ من الشَّاربِ
٤٤- بابُ طهارةِ الثَّيابِ	١٤- بابٌ في الاستنجاءِ
٤٦- بابُ المنيِّ	١٥- بابُ السَّواكِ
٤٧- ٢- كتابُ الحيضِ	١٦- بابُ غسلِ اليدينِ قبلَ الرُّضوءِ
١- اعتزالُ الرَّجُلِ امرأتهُ حائضاً وإتيانُ المستحاضةِ	١٧- بابُ المضمضةِ والاستنشاقِ
٢- بابٌ ما يجرِّمُ أن يؤتى من الحائضِ	١٨- بابُ غسلِ الوجهِ
٣- بابُ تركِ الحائضِ الصَّلَاةَ	١٩- بابُ غسلِ اليدينِ
٤- بابٌ أن لا تقضيَ الصَّلَاةَ حائضٌ	٢٠- بابُ مسحِ الرَّأسِ
٥- بابُ المستحاضةِ	٢١- بابُ غسلِ الرَّجلينِ
٦- بابُ الخلافِ في المستحاضةِ	٢٢- بابُ مقامِ الموضئِ
٧- الرُّدُّ على من قال: لا يكونُ الحيضُ أقلَّ من ثلاثةِ أيَّامٍ	٢٣- بابُ قدرِ الماءِ الَّذي يتوضأُ به
٨- بابُ دمِ الحيضِ	٢٤- بابُ تقديمِ الوضوءِ ومتابعتهِ
٣- ٣- كتابُ الصَّلَاةِ	٢٥- بابُ التَّسميةِ على الوضوءِ
١- بابُ أصلِ فرضِ الصَّلَاةِ	٢٦- بابُ عددِ الوضوءِ والحدِّ فيه
٢- أوَّلُ ما فرضتِ الصَّلَاةَ	٢٧- بابُ جماعِ المسحِ على الحفَّينِ
٣- عددُ الصَّلواتِ الخمسِ	٢٨- بابٌ من لهُ المسحُ
٤- فيمن تجبُ عليه الصَّلَاةُ	٢٩- بابُ وقتِ المسحِ على الحفَّينِ
٥- صلاةُ السَّكرانِ والمغلوبِ على عقله	٣٠- بابٌ ما ينقضُ مسحُ الحفَّينِ

- ٦- الغلبة على العقل في غير المعصية ٥٦
- ٧- صلاة المرتبة ٥٦
- ٨- جماع مواقيت الصلاة ٥٧
- ٩- وقت الظهر ٥٨
- ١٠- تعجيل الظهر وتأخيرها ٥٨
- ١١- وقت العصر ٥٩
- ١٢- وقت المغرب ٥٩
- ١٣- وقت العشاء ٦٠
- ١٤- وقت الفجر ٦٠
- ١٥- اختلاف الوقت ٦٠
- ١٦- وقت الصلاة في السفر ٦١
- ١٧- الرجل يصلي، وقد فاتته قبلها صلاة ٦٢
- ١٨- باب صلاة العذر ٦٣
- ١٩- باب صلاة المريض ٦٣
- ٢٠- باب جماع الأذان ٦٥
- ٢١- باب وقت الأذان للصبح ٦٥
- ٢٢- باب عدد المؤذنين وأرزاقيهم ٦٦
- ٢٣- باب حكاية الأذان ٦٧
- ٢٤- باب استقبال القبلة بالأذان ٦٧
- ٢٥- باب الكلام في الأذان ٦٧
- ٢٦- باب الرجل يؤذن ويقيم غيره ٦٨
- ٢٧- باب الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين ٦٨
- ٢٨- باب اجتزاء المرة بأذان غيره وإقامته، وإن لم يقم له ٦٩
- ٢٩- باب رفع الصوت بالأذان ٦٩
- ٣٠- باب الكلام في الأذان ٦٩
- ٣١- باب في القول مثل ما يقول المؤذن ٦٩
- ٣٢- باب جماع لبس المصلي ٧٠
- ٣٣- باب كيف لبس الثياب في الصلاة ٧٠
- ٣٤- باب الصلاة في القميص الواحد ٧١
- ٣٥- باب ما يصلي عليه ثما يلبس ويسط ٧١
- ٣٦- باب صلاة العراة ٧٢
- ٣٧- باب جماع ما يصلى عليه، ولا يصلى من الأرض ٧٢
- ٣٨- باب الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم ٧٣
- ٣٩- باب استقبال القبلة ٧٣
- ٤٠- كيف استقبال البيت ٧٣
- ٤١- فيمن استبان الخطأ بعد الاجتهاد ٧٤
- ٤٢- باب الحالين اللذين يجوز فيهما استقبال غير القبلة ٧٦
- ٤٣- الحال الثانية التي يجوز فيها استقبال غير القبلة: ٧٦
- ٤٤- باب الصلاة في الكعبة ٧٨
- ٤٥- باب النيّة في الصلاة ٧٨
- ٤٦- باب ما يدخل به في الصلاة من التكبير ٧٩
- ٤٧- باب من لا يحسن القراءة وأقل فرض الصلاة ٧٩
- والتكبير في الخفض والرفع ٨٠
- ٤٨- باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة ٨١
- ٤٩- باب افتتاح الصلاة ٨٢
- ٥٠- باب التعوذ بعد الافتتاح ٨٢
- ٥١- باب القراءة بعد التعوذ ٨٣
- ٥٢- باب التأمين عند الفراغ من قراءة أم القرآن ٨٤
- ٥٣- باب القراءة بعد أم القرآن ٨٥
- ٥٤- باب كيف قراءة المصلي ٨٥
- ٥٥- باب التكبير للركوع وغيره ٨٥
- ٥٦- باب القول في الركوع ٨٦
- ٥٧- باب القول عند رفع الرأس من الركوع ٨٧
- ٥٨- باب كيف القيام من الركوع ٨٨
- ٥٩- باب كيف السجود ٨٨
- ٦٠- باب التجافي في السجود ٨٩
- ٦١- باب الذكر في السجود ٩٠
- ٦٢- باب الجلوس إذا رفع من السجود بين السجدين والجلوس من الآخرة للقيام والجلوس ٩٠
- ٦٣- باب القيام من الجلوس ٩١
- ٦٤- باب التشهد والصلاة على النبي ﷺ ٩١
- ٦٥- باب القيام من اثنتين ٩٢
- ٦٦- باب قدر الجلوس في الركعتين ٩٢
- الأولين والآخرين والسلام في الصلاة ٩٣

٩٨- إمامة الأعجمي	٩٣	٦٧- باب السلام في الصلاة
٩٩- إمامة ولد الزنا	٩٤	٦٨- الكلام في الصلاة
١٠٠- إمامة الصبي لم يبلغ	٩٥	٦٩- الخلاف في الكلام في الصلاة
١٠١- إمامة من لا يحسن يقرأ ويزيد في القرآن	٩٧	٧٠- باب كلام الإمام وجلسة بعد السلام
١٠٢- إمامة الجنب		٧١- باب انصراف المصلي إماماً،
١٠٣- إمامة الكافر	٩٨	أو غير إمام عن يمينه وشماله
١٠٤- إمامة من لا يعقل الصلاة	٩٨	٧٢- باب سجود السهو
١٠٥- موقف الإمام	١٠٠	٧٣- باب سجود التلاوة والشكر
١٠٦- صلاة الإمام قاعداً	١٠٣	٧٤- باب صلاة التطوع
١٠٧- مقام الإمام ارتفع والمأموم مرتفع ومقام	١٠٣	٧٥- باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة
الإمام بينه وبين الناس مقصورة وغيرها	١٠٤	٧٦- باب في الوتر
١٠٨- اختلاف نية الإمام والمأموم	١٠٦	٧٧- باب الساعات التي تكره فيها الصلاة
١٠٩- خروج الرجل من صلاة الإمام	١٠٧	٧٨- باب الخلاف في هذا الباب
١١٠- الصلاة بإمامين أحدهما بعد الآخر	١١٠	٧٩- صلاة الجماعة
١١١- الاتمام بإمامين معاً	١١١	٨٠- فضل الجماعة والصلاة معهم
١١٢- اتمام الرجلين أحدهما بالآخر وشكهما	١١١	٨١- العذر في ترك الجماعة
١١٣- باب المسبوق	١١٢	٨٢- الصلاة بغير أمر الوالي
٤- كتاب صلاة المسافر	١١٢	٨٣- إذا اجتمع القوم وفيهم الوالي
١- باب صلاة المسافر	١١٣	٨٤- إمامة القوم لا سلطان فيهم
٢- جامع تفريع صلاة المسافر	١١٣	٨٥- اجتماع القوم في منزلهم سواء
٣- السفر الذي تقصر في مثله الصلاة بلا خوف	١١٤	٨٦- صلاة الرجل بصلاة الرجل لم يؤتمه
٤- تطوع المسافر	١١٤	٨٧- كراهية الإمامة
٥- باب المقام الذي يتم بمثل الصلاة	١١٥	٨٨- ما على الإمام
٥- كتاب الجمعة	١١٥	٨٩- من أم قوماً وهم له كارهون
١- إيجاب الجمعة	١١٥	٩٠- ما على الإمام من التخفيف
٢- العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة	١١٥	٩١- باب صفة الأئمة
٣- من تجب عليه الجمعة بمسكنه	١١٧	٩٢- صلاة المسافر يؤم المقيمين
٤- من يصلي خلفه الجمعة	١١٧	٩٣- صلاة الرجل بالقوم لا يعرفونه
٥- الصلاة في مسجدين فأكثر	١١٨	٩٤- إمامة المرأة للرجال
٦- الأرض تكون بها المساجد	١١٨	٩٥- إمامة المرأة وموقفها في الإمامة
٧- وقت الجمعة	١١٨	٩٦- إمامة الأعمى
	١١٩	٩٧- إمامة العبد

- ٨- وقت الأذان للجمعة ١٤٠
- ٩- متى يحرم البيع ١٤١
- ١٠- التكبير إلى الجمعة ١٤١
- ١١- المشي إلى الجمعة ١٤١
- ١٢- الهيئة للجمعة ١٤٢
- ١٣- الصلاة نصف النهار يوم الجمعة ١٤٢
- ١٤- من دخل المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر، ولم يركع ١٤٣
- ١٥- تحطى رقاب الناس يوم الجمعة ١٤٣
- ١٦- النعاس في المسجد يوم الجمعة ١٤٤
- ١٧- مقام الإمام في الخطبة ١٤٤
- ١٨- الخطبة قائماً ١٤٤
- ١٩- أدب الخطبة ١٤٥
- ٢٠- القراءة في الخطبة ١٤٦
- ٢١- كلام الإمام في الخطبة ١٤٦
- ٢٢- كيف استحَبُّ أن تكون الخطبة ١٤٦
- ٢٣- ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها ١٤٧
- ٢٤- الإنصات للخطبة ١٤٧
- ٢٥- من لم يسمع الخطبة ١٤٨
- ٢٦- الرجل يقيم الرجل من مجلسه يوم الجمعة ١٤٩
- ٢٧- الاحتباء في المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر ١٤٩
- ٢٨- القراءة في صلاة الجمعة ١٤٩
- ٢٩- القنوت في الجمعة ١٥٠
- ٣٠- من أدرك ركعة من الجمعة ١٥٠
- ٣١- الرجل يركع مع الإمام، ولا يسجد معه يوم الجمعة، وغيرها ١٥٠
- ٣٢- الرجل يعرف يوم الجمعة ١٥١
- ٣٣- رعايا الإمام، وحده ١٥١
- ٣٤- التشديد في ترك الجمعة ١٥٢
- ٣٥- ما يؤمر به في ليلة الجمعة، ويومها ١٥٢
- ٣٦- ما جاء في فضل الجمعة ١٥٣
- ٣٧- السهو في صلاة الجمعة ١٥٤
- ٦- كتاب صلاة الخوف، وهل يصلّيها المقيم ١٥٥
- ١- كيفية صلاة الخوف ١٥٥
- ٢- انتظار الإمام الطائفة الثانية ١٥٦
- ٣- تخفيف القراءة في صلاة الخوف ١٥٧
- ٤- السهو في صلاة الخوف ١٥٧
- ٥- باب ما ينوب الإمام في صلاة الخوف ١٥٧
- ٦- إذا كان العدو وجاه القبلة ١٥٨
- ٧- الحال التي يجوز للناس أن يصلّوا فيها صلاة الخوف ١٦٠
- ٨- كم قدر من يصلّي مع الإمام صلاة الخوف ١٦١
- ٩- أخذ السلاح في صلاة الخوف؟ ١٦١
- ١٠- ما لا يجوز للمصلّي في الحرب أن يلبس ثياباً مسنة النجاسة، وما يجوز ١٦١
- ١١- ما يجوز للمحارب أن يلبس ثياباً يحول بينه وبين الأرض، وما لا يجوز ١٦٢
- ١٢- ما يلبس المحارب ثياباً ليس فيه نجاسة، وما لا يلبس، والشهرة في الحرب أن يعلم نفسه بعلامة ١٦٢
- ١٣- الوجه الثاني من صلاة الخوف ١٦٣
- ١٤- إذا صلى بعض صلاته راكباً، ثم نزل أو نازلاً، ثم ركب أو صرف عن القبلة وجهه ١٦٤
- ١٥- إذا صلى، وهو ممسك عناء دابته ١٦٥
- ١٦- إذا صلّوا رجالاً وركباناً هل يقاتلون، و ما الذي يجوز لهم من ذلك ١٦٥
- ١٧- من له من الخائفين أن يصلّي صلاة الخوف؟ ١٦٥
- ١٨- في أي خوف تجوز فيه صلاة الخوف ١٦٦
- ١٩- في طلب العدو ١٦٦
- ٢٠- قصر الصلاة في الخوف ١٦٧
- ٢١- ما جاء في الجمعة، والعبد في الخوف ١٦٨
- ٢٢- تقديم الإمام في صلاة الخوف ١٦٨
- ٧- كتاب صلاة العيدين ١٧٠
- ١- العبادة ليلة العيدين ١٧١
- ٢- التكبير ليلة الفطر ١٧١

١٨٦	المطر إذا خاف ضرره؟	١٧٢	٣- الغسل للعديد
١٨٦	٢- من يستسقي بصلاة	١٧٢	٤- وقت الغدو إلى العيدين
١٨٧	٣- الاستسقاء بغير الصلاة	١٧٣	٥- الأكل قبل العيد في يوم الفطر
١٨٧	٤- الأذان لغير المكتوبة	١٧٣	٦- الزينة للعيد
١٨٧	٥- كيف يتدنى الاستسقاء	١٧٣	٧- الركوب إلى العيدين
١٨٧	٦- الهيئة للاستسقاء للعديد	١٧٤	٨- الإتيان من طريق غير التي غدا منها
١٨٧	٧- خروج النساء والصبيان في الاستسقاء	١٧٤	٩- الخروج إلى الأعياد
١٨٧	٨- المطر قبل الاستسقاء	١٧٤	١٠- الصلاة قبل العيد وبعده
١٨٨	٩- أين يصلي للاستسقاء؟	١٧٥	١١- من قال: لا أذان للعديد
١٨٨	١٠- الوقت الذي يخرج فيه الإمام للاستسقاء وما يخطب عليه	١٧٥	١٢- أن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة
١٨٨	١١- كيف صلاة الاستسقاء؟	١٧٦	١٣- التكبير في صلاة العيدين
١٨٩	١٢- الطهارة لصلاة الاستسقاء	١٧٧	١٤- رفع اليدين في تكبير العيدين
١٨٩	١٣- كيف الخطبة في الاستسقاء؟	١٧٨	١٥- القراءة في العيدين
١٨٩	١٤- الدعاء في خطبة الاستسقاء	١٧٨	١٦- العمل بعد القراءة في صلاة العيدين
١٨٩	١٥- تحويل الإمام الرداء	١٧٨	١٧- الخطبة على العصا
١٩٠	١٦- كيف تحويل الإمام رداءه في الخطبة	١٧٨	١٨- الفصل بين الخطبتين
١٩٠	١٧- كراهية الاستمطار بالأنواء	١٧٨	١٩- التكبير في الخطبة في العيدين
١٩٠	١٨- البروز للمطر	١٧٩	٢٠- استماع الخطبة في العيدين
١٩١	١٩- السيل	١٧٩	٢١- اجتماع العيدين
١٩١	٢٠- طلب الإجابة في الدعاء	١٨٠	٢٢- من يلزمه حضور العيدين
١٩١	٢١- القول في الإنصات عند رؤية السحاب، والرياح	١٨٠	٢٣- التكبير في العيدين
١٩٢	٢٢- الإشارة إلى المطر	١٨١	٢٤- كيف التكبير؟
١٩٢	٢٣- كثرة المطر وقلة	١٨٢	٨- كتاب صلاة الكسوف
١٩٢	٢٤- أي الأرض أمطر	١٨٣	١- وقت كسوف الشمس
١٩٣	٢٥- أي الرياح يكون بها المطر	١٨٤	٢- الخطبة في صلاة الكسوف
١٩٤	٩م- كتاب الردة	١٨٤	٣- الأذان للكسوف
١٩٤	١- الحكم في ترك الصلاة	١٨٥	٤- قدر صلاة الكسوف
١٩٥	٢- الحكم في الساحر والساحرة	١٨٥	٥- صلاة المفردين في صلاة الكسوف
١٩٦	٣- المرتد عن الإسلام	١٨٥	٦- الصلاة في غير كسوف الشمس والقمر
١٩٩	٤- الخلاف في المرتد	١٨٦	٩- كتاب الاستسقاء
			١- متى يستسقي الإمام، وهل يسأل الإمام رفع

- ١٠- كتاب الجنائز ٢٠٣
- ١- باب ما جاء في غسل الميت ٢٠٣
- ٢- باب في كم يكفن الميت ٢٠٤
- ٣- باب ما يفعل بالشهيد، وليس في التراجم ٢٠٥
- ٤- باب المقتول الذي يغسل، ويصلى عليه، ومن لم يوجد، وليس في التراجم ٢٠٦
- ٥- باب اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار ٢٠٧
- ٦- باب حمل الجنائز ٢٠٧
- ٧- باب ما يفعل بالمحرم إذا مات ٢٠٧
- ٨- باب الصلاة على الجنائز والتكبير فيها، وما يفعل بعد كل تكبيرة، وليس في التراجم ٢٠٨
- ٩- باب الخلاف في إدخال الميت القبر ٢١٠
- ١٠- باب العمل في الجنائز ٢١٢
- ١١- باب الصلاة على الميت ٢١٢
- ١٢- باب اجتماع الجنائز ٢١٣
- ١٣- باب الدفن ٢١٣
- ١٤- باب ما يكون بعد الدفن ٢١٤
- ١٥- باب القول عند دفن الميت ٢١٥
- ١٦- باب القيام للجنائز ٢١٦
- ١٧- غسل الميت ٢١٧
- ١٨- باب عدو غسل الميت ٢١٧
- ١٩- ما يبدأ به في غسل الميت ٢١٧
- ٢٠- عدد كفن الميت ٢١٨
- ٢١- العلل في الميت ٢١٨
- ٢٢- من يدخل قبر الرجل ٢١٩
- ٢٣- باب التكبير على الجنائز ٢١٩
- ٢٤- باب الحكم فيمن دخل في صلاة أو صوم هل له قطع ما دخل فيه قبل تمامه؟ ٢١٩
- ٢٥- باب الخلاف فيه ٢٢٠
- ١١- كتاب الزكاة ٢٢٦
- ١- باب العدد الذي إذا بلغت الإبل كان فيها صدقة ٢٢٦
- ٢- باب كيف فرض الصدقة ٢٢٧
- ٣- باب عيب الإبل ونقصها ٢٢٩
- ٤- باب إذا لم توجد السن ٢٢٩
- ٥- باب الشاة تؤخذ في الإبل ٢٣٠
- ٦- باب صدقة البقر ٢٣٠
- ٧- باب تفريع صدقة البقر ٢٣١
- ٨- باب صدقة الغنم ٢٣١
- ٩- باب السن التي تؤخذ في الغنم ٢٣١
- ١٠- باب الغنم إذا اختلفت ٢٣٢
- ١١- باب الزيادة في الماشية ٢٣٢
- ١٢- النقص في الماشية ٢٣٣
- ١٣- باب الفضل في الماشية ٢٣٤
- ١٤- باب صدقة الخلطاء ٢٣٤
- ١٥- باب الرجل إذا مات، وقد وجبت في ماله زكاة ٢٣٦
- ١٦- باب ما يعد به على رب الماشية ٢٣٦
- ١٧- باب السن التي تؤخذ من الغنم ٢٣٦
- ١٨- باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة ٢٣٧
- ١٩- باب الغنم تختلط بغيرها ٢٣٩
- ٢٠- باب افتراق الماشية ٢٣٩
- ٢١- باب أين تؤخذ الماشية؟ ٢٤٠
- ٢٢- باب كيف تعد الماشية؟ ٢٤٠
- ٢٣- باب تعجيل الصدقة ٢٤٠
- ٢٤- باب النية في إخراج الزكاة ٢٤١
- ٢٥- باب ما يسقط الصدقة عن الماشية ٢٤٢
- ٢٦- باب المبادلة بالماشية ٢٤٣
- ٢٧- باب الرجل يصدق امرأة ٢٤٣
- ٢٨- باب رهن الماشية ٢٤٤
- ٢٩- باب الدين في الماشية ٢٤٤
- ٣٠- باب أن لا زكاة في الحيل ٢٤٥
- ٣١- باب من تجب عليه الصدقة ٢٤٥
- ٣٢- باب الزكاة في أموال اليتامى ٢٤٥
- ٣٣- باب زكاة مال اليتيم الثاني ٢٤٦

- ٢٤٨- ٣٤- بابُ العددِ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ التَّمَرُ وَجِبَتْ فِيهِ الصَّدَقَةُ
- ٢٤٩- ٣٥- بابُ كَيْفِ تَوَاضَعُ زَكَاةُ النَّخْلِ، وَالْعَنْبِ
- ٢٥١- ٣٦- بابُ صَدَقَةِ الْغُرَاسِ
- ٢٥١- ٣٧- بابُ صَدَقَةِ الزَّرْعِ
- ٢٥٢- ٣٨- بابُ تَفْرِيعِ زَكَاةِ الْحِنْطَةِ
- ٢٥٢- ٣٩- بابُ صَدَقَةِ الْحَبُوبِ غَيْرِ الْحِنْطَةِ
- ٤٠- ٤٠- بابُ الْوَقْتِ الَّذِي تَوَاضَعُ فِيهِ الصَّدَقَةُ
- ٢٥٣- ٤١- مِمَّا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ
- ٢٥٣- ٤١- بابُ الزَّرْعِ فِي أَوْقَاتٍ
- ٢٥٤- ٤٢- بابُ قَدْرِ الصَّدَقَةِ فِيمَا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ
- ٢٥٤- ٤٣- بابُ الصَّدَقَةِ فِي الزَّرْعِ الْغُرَاسِ، وَالْوَرَسِ
- ٢٥٤- ٤٤- بابُ أَنْ لَا زَكَاةَ فِي الْعَسَلِ
- ٢٥٥- ٤٥- بابُ صَدَقَةِ الْوَرَقِ
- ٢٥٦- ٤٦- بابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ
- ٢٥٦- ٤٧- بابُ زَكَاةِ الْحَلِيِّ
- ٢٥٧- ٤٨- بابُ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الْحَلِيِّ
- ٢٥٨- ٤٩- بابُ زَكَاةِ الْمَعَادِنِ
- ٢٥٨- ٥٠- بابُ زَكَاةِ الرِّكَازِ
- ٢٦٠- ٥١- بابُ مَا وَجَدَ مِنَ الرِّكَازِ
- ٢٦٠- ٥٢- بابُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ
- ٢٦٣- ٥٣- بابُ زَكَاةِ مَالِ الْقِرَاضِ
- ٢٦٤- ٥٤- بابُ الدِّينِ مَعَ الصَّدَقَةِ
- ٢٦٥- ٥٥- بابُ زَكَاةِ الدِّينِ
- ٥٦- ٥٦- بابُ الدِّينِ يَدْفَعُ زَكَاتَهُ فَتَهْلِكُ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَى أَهْلِهَا
- ٢٦٥- ٥٧- بابُ الَّذِي يَدْفَعُ زَكَاتَهُ فَتَهْلِكُ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَى أَهْلِهَا
- ٢٦٦- ٥٨- بابُ الْمَالِ يَحُولُ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ فِي يَدِي صَاحِبِهِ
- ٢٦٧- ٥٩- بابُ الْبَيْعِ فِي الْمَالِ الَّذِي فِيهِ الزَّكَاةُ
- ٢٦٨- ٦٠- بابُ مِيرَاثِ الْقَوْمِ الْمَالِ
- ٢٦٩- ٦١- بابُ تَرْكِ التَّعَدِّيِّ عَلَى النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ
- ٢٧٠- ٦٢- بابُ غُلُولِ الصَّدَقَةِ
- ٢٧٠- ٦٣- بابُ مَا يَحِلُّ لِلنَّاسِ أَنْ يَعْطُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ
- ٢٧٠- ٦٤- بابُ الْهَدْيَةِ لِلْوَالِي بِسَبَبِ الْوِلَايَةِ
- ٢٧١- ٦٥- بابُ ابْتِياعِ الصَّدَقَةِ
- ٢٧١- ٦٦- بابُ مَا يَقُولُ الْمُصَدِّقُ إِذَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ
- ٢٧٢- ٦٧- بابُ كَيْفَ تَعْدُ الصَّدَقَةُ وَكَيْفَ تُوسَمُ
- ٢٧٢- ٦٨- بابُ الْفَضْلِ فِي الصَّدَقَةِ
- ٢٧٣- ٦٩- بابُ صَدَقَةِ النَّافِلَةِ عَلَى الْمُشْرِكِ
- ٢٧٣- ٧٠- بابُ اخْتِلَافِ زَكَاةِ مَا لَا يَمْلِكُ
- ٢٧٤- ٧١- بابُ زَكَاةِ الْفَطْرِ
- ٢٧٦- ٧٢- بابُ زَكَاةِ الْفَطْرِ الثَّانِي
- ٢٧٧- ٧٣- بابُ مَكِيلَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ
- ٢٧٩- ٧٤- بابُ مَكِيلَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ الثَّانِي
- ٢٧٩- ٧٥- بابُ ضَيْعَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ قَبْلَ قِسْمِهَا
- ٢٨٠- ٧٦- بابُ ضَيْعَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ قَبْلَ قِسْمِهَا الثَّانِي
- ٢٨٠- ٧٧- بابُ الرَّجُلِ يَخْتَلِفُ قُوَّتُهُ
- ٢٨٠- ٧٨- بابُ الرَّجُلِ يَخْتَلِفُ قُوَّتُهُ الثَّانِي
- ٢٨٠- ٧٩- بابُ مَنْ أَعْسَرَ بِزَكَاةِ الْفَطْرِ
- ٢٨١- ٨٠- بابُ جَمَاعٍ فَرَضَ الزَّكَاةَ
- ٢٨٢- ٨١- كِتَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ
- ٢٨٢- ١- جَمَاعٌ بَيَّنَّ أَهْلَ الصَّدَقَاتِ
- ٢٨٣- ٢- بابُ مَنْ طَلَبَ مِنْ أَهْلِ السَّهْمَانِ
- ٢٨٤- ٣- بابُ عِلْمٍ قَاسَمُ الصَّدَقَةِ بَعْدَمَا أُعْطِيَ غَيْرَ مَا عِلْمُ
- ٢٨٤- ٤- بابُ جَمَاعٍ تَفْرِيعِ السَّهْمَانِ
- ٢٨٥- ٥- بابُ جَمَاعٍ بَيَّنَّ قِسْمَ السَّهْمَانِ
- ٢٨٥- ٦- بابُ اتِّسَاعِ السَّهْمَانِ حَتَّى تَفْضَلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهَا
- ٢٨٦- ٧- بابُ اتِّسَاعِ السَّهْمَانِ عَنْ بَعْضٍ وَعَجْزُهَا عَنْ بَعْضٍ
- ٢٨٦- ٨- بابُ ضَيْقِ السَّهْمَانِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهَا دُونَ بَعْضٍ
- ٢٨٦- ٩- بابُ قِسْمِ الْمَالِ عَلَى مَا يَوْجَدُ
- ٢٨٧- ١٠- بابُ جَمَاعٍ قَسَمَ الْمَالِ مِنَ الْوَالِي وَرَبُّ الْمَالِ
- ٢٨٧- ١١- بابُ فَضْلِ السَّهْمَانِ عَنْ جَمَاعَةِ أَهْلِهَا

١٢- بابُ تداركِ الصَّدَقَتَيْنِ..... ٢٨٧	١٢- بابُ الحالِ الّتي يجوزُ أن يحجَّ فيها الرَّجُلُ عن غيره..... ٣٢١
١٣- بابُ جِيرانِ الصَّدَقَةِ..... ٢٨٧	١٣- بابُ من ليسَ لَهُ أن يحجَّ عن غيره..... ٣٢٢
١٤- بابُ فضلِ السَّهْمَانِ عن أهلِ الصَّدَقَةِ..... ٢٨٨	١٤- بابُ الإِجَارَةِ على الحجِّ..... ٣٢٣
١٥- بابُ ميسَمِ الصَّدَقَةِ..... ٢٨٨	١٥- بابُ من أين نفقةُ من مات، ولم يحجَّ؟..... ٣٢٤
١٦- بابُ العَلَةِ في القسمِ..... ٢٨٨	١٦- بابُ الحجِّ بغيرِ نِيَّةٍ..... ٣٢٥
١٧- بابُ العَلَةِ في اجتماعِ أهلِ الصَّدَقَةِ..... ٢٩٠	١٧- بابُ الوَصِيَّةِ بالحجِّ..... ٣٢٧
١٨- قسَمُ الصَّدَقَاتِ الثَّانِي..... ٢٩٠	١٨- بابُ ما يؤدَّى عن الرَّجُلِ البالغِ الحجَّ..... ٣٢٨
١٩- كيفُ تفرِيقِ قسَمِ الصَّدَقَاتِ..... ٢٩٣	١٩- بابُ حجِّ الصَّبِيِّ يُلْعَقُ والمملوكُ يعتقُ والذَّمِيُّ يسلم..... ٣٢٨
٢٠- ردُّ الفضلِ على أهلِ السَّهْمَانِ..... ٢٩٤	٢٠- بابُ الرَّجُلِ ينزِلُ الحجَّ أو العمرة..... ٣٢٩
٢١- ضيقُ السَّهْمَانِ، وما ينبغي فيه عندَ القسمِ..... ٢٩٤	٢١- بابُ الخلافِ في هذا الباب..... ٣٢٩
٢٢- الاختلاف..... ٢٩٥	٢٢- بابُ هل تحبُّ العمرةُ وجوبُ الحجِّ؟..... ٣٢٩
١٣- كتابُ الصَّيَامِ الصَّغِيرِ..... ٣٠٠	٢٣- بابُ الوقتِ الَّذِي تجوزُ فيه العمرة..... ٣٣١
١- بابُ الدَّخُولِ في الصَّيَامِ والخلافِ فيه..... ٣٠١	٢٤- بابُ من أهلُ محجَّتينِ أو عمرتينِ..... ٣٣٢
٢- بابُ صومِ رمضان..... ٣٠١	٢٥- بابُ الخلافِ فيمن أهلُ محجَّتينِ أو عمرتينِ..... ٣٣٣
٣- بابُ ما يفتَرُ الصَّائِمُ والسَّحُورُ والخلافُ فيه..... ٣٠١	٢٦- في المواقيتِ..... ٣٣٣
٤- بابُ الجماعِ في رمضان والخلافُ فيه..... ٣٠٣	٢٧- بابُ تفرِيعِ المواقيتِ..... ٣٣٥
٥- بابُ صيامِ التَّطَوُّعِ..... ٣٠٧	٢٨- بابُ دخولِ مَكَّةَ لغيرِ إرادةِ حجٍّ ولا عمرة..... ٣٣٧
٦- بابُ أحكامِ من أفطرَ في رمضان..... ٣٠٨	٢٩- بابُ ميقاتِ العمرةِ مع الحجِّ..... ٣٣٨
١٤- كتابُ الاعتكافِ..... ٣٠٩	٣٠- بابُ الغسلِ للإِهْلَالِ..... ٣٤٠
١٥- كتابُ الحجِّ..... ٣١١	٣١- بابُ الغسلِ بعدَ الإِحْرَامِ..... ٣٤٠
١- بابُ فرضِ الحجِّ على من وجبَ عليه الحجُّ..... ٣١١	٣٢- بابُ دخولِ المحرمِ الحِمَامِ..... ٣٤١
٢- بابُ تفرِيعِ حجِّ الصَّبِيِّ والمملوكِ..... ٣١٢	٣٣- بابُ الموضعِ الَّذِي يستحبُّ فيه الغسلُ..... ٣٤١
٣- الإِذْنُ للعبدِ..... ٣١٣	٣٤- بابُ ما يلبسُ المحرمُ مِنَ الثِّيَابِ..... ٣٤٢
٤- بابُ كيفِ الاستِطَاعَةِ إلى الحجِّ..... ٣١٤	٣٥- بابُ ما تلبسُ المرأةُ مِنَ الثِّيَابِ..... ٣٤٢
٥- بابُ الخلافِ في الحجِّ عن المِيتِ..... ٣١٥	٣٦- بابُ لبسِ المنطقَةِ والسَّيْفِ للمحرمِ..... ٣٤٥
٦- بابُ الحالِ الّتي يجبُ فيها الحجُّ..... ٣١٦	٣٧- بابُ الطَّيِّبِ للإِحْرَامِ..... ٣٤٥
٧- بابُ الاستِسلامِ للحجِّ..... ٣١٧	٣٨- بابُ لبسِ المحرمِ وطيبهِ جاهلاً..... ٣٤٧
٨- بابُ حجِّ المرأةِ والعبدِ..... ٣١٧	٣٩- بابُ الوقتِ الَّذِي يجوزُ فيه الحجُّ والعمرة..... ٣٤٨
٩- الخلافُ في هذا البابِ..... ٣١٨	٤٠- بابُ هل يسمي الحجُّ أو العمرةُ عندَ الإِهْلَالِ أو تكفي النِّيَّةُ منهما؟..... ٣٤٩
١٠- بابُ المَدَّةِ الّتي يلزمُ فيها الحجُّ، ولا يلزم..... ٣٢٠	٤١- بابُ كيفِ التَّلْبِيَةِ؟..... ٣٤٩
١١- بابُ الاستِطَاعَةِ بنفسهِ وغيره..... ٣٢١	٤٢- بابُ رفعِ الصَّوْتِ بالتَّلْبِيَةِ..... ٣٥٠

- ٤٣- بابُ أينَ يستحبُّ لزومُ التَّليَّةِ؟ ٣٥٠
- ٤٤- بابُ الخلافِ في رفعِ الصَّوْتِ بالتَّليَّةِ في المساجد ٣٥٠
- ٤٥- بابُ التَّليَّةِ في كُلِّ حال ٣٥٠
- ٤٦- بابُ ما يستحبُّ من القولِ في أثرِ التَّليَّةِ ٣٥١
- ٤٧- بابُ الاستثناءِ في الحجِّ ٣٥١
- ٤٨- بابُ الإحصارِ بالعدوِّ ٣٥٢
- ٤٩- بابُ الإحصارِ بغيرِ حبسِ العدوِّ ٣٥٥
- ٥٠- بابُ الإحصارِ بالمرض ٣٥٥
- ٥١- بابُ فوتِ الحجِّ بلا حصرٍ عدوٍّ ولا مرضٍ
ولا غلبةٍ على العقل ٣٥٧
- ٥٢- بابُ هديِّ الَّذِي يفوتهُ الحجُّ ٣٦٠
- ٥٣- بابُ الغسلِ لدخولِ مَكَّةَ ٣٦٠
- ٥٤- بابُ القولِ عندَ رؤيةِ البيتِ ٣٦٠
- ٥٥- بابُ ما جاءَ في تعجيلِ الطَّوافِ بالبيتِ
حينَ يدخلُ مَكَّةَ ٣٦١
- ٥٦- بابُ من أينَ يبدأُ بالطَّوافِ؟ ٣٦١
- ٥٧- بابُ ما يقالُ عندَ استلامِ الركنِ ٣٦١
- ٥٨- بابُ ما يفتتحُ بهُ الطَّوافُ، وما يستلمُ من الأركانِ ٣٦٢
- ٥٩- الركنانِ اللَّذَانِ يليانِ الحجرَ ٣٦٢
- ٦٠- بابُ استحبابِ الاستلامِ في الوتر ٣٦٢
- ٦١- الاستلامُ في الزَّحام ٣٦٣
- ٦٢- القولُ في الطَّواف ٣٦٤
- ٦٣- بابُ إقلالِ الكلامِ في الطَّواف ٣٦٤
- ٦٤- بابُ الاستراحةِ في الطَّواف ٣٦٤
- ٦٥- الطَّوافُ رَكْبًا ٣٦٤
- ٦٦- بابُ الركوبِ من العلةِ في الطَّواف ٣٦٥
- ٦٧- بابُ الاضطباعِ ٣٦٥
- ٦٨- بابُ في الطَّوافِ بالركابِ مريضاً
أو صبيّاً والراكبِ على الدَّابةِ ٣٦٦
- ٦٩- بابُ ليسَ على النِّساءِ سعيٌّ ٣٦٦
- ٧٠- بابُ لا يقالُ شوطٌ ولا دورٌ ٣٦٦
- ٧١- بابُ كمالِ الطَّواف ٣٦٧
- ٧٢- بابُ ما جاءَ في موضعِ الطَّواف ٣٦٧
- ٧٣- بابُ في حجِّ الصَّبيِّ ٣٦٧
- ٧٤- بابُ في الطَّوافِ متى يجزئُه ومتى لا يجزئُه؟ ٣٦٨
- ٧٥- بابُ الخلافِ في الطَّوافِ على غيرِ طهارةٍ ٣٦٨
- ٧٦- بابُ كمالِ عملِ الطَّواف ٣٦٩
- ٧٧- بابُ الشُّكِّ في الطَّواف ٣٦٩
- ٧٨- بابُ الطَّوافِ في الثَّوبِ النَّجسِ والرَّعافِ
والحدثِ والبناءِ على الطَّواف ٣٦٩
- ٧٩- بابُ الطَّوافِ بعدَ عرفة ٣٧٠
- ٨٠- بابُ تركِ الحائضِ الوداع ٣٧٠
- ٨١- بابُ تحريمِ الصَّيدِ ٣٧٢
- ٨٢- بابُ أصلِ ما يحلُّ للمحرمِ قتلُه من
الوحشِ ويحرمُ عليه ٣٧٢
- ٨٣- بابُ قتلِ الصَّيْدِ خطأ ٣٧٢
- ٨٤- بابُ من عادَ لقتلِ الصَّيْدِ ٣٧٣
- ٨٥- بابُ أينَ يحلُّ هديُّ الصَّيْدِ؟ ٣٧٤
- ٨٦- بابُ كيفَ يعدلُ الصَّيَام ٣٧٥
- ٨٧- بابُ الخلافِ في عدلِ الصَّيَامِ والطَّعامِ ٣٧٥
- ٨٨- بابُ هلْ لمن أصابَ الصَّيْدَ أن يفديهُ بغيرِ النِّعمِ؟ ٣٧٧
- ٨٩- الإعوازُ من هديِّ المتعةِ، ووقته ٣٧٩
- ٩٠- بابُ الحالِ الَّذِي يكونُ المرءُ فيها معوزاً
بما لزَّمَهُ من فديةٍ ٣٧٩
- ٩١- فديةُ النِّعَامِ ٣٨٠
- ٩٢- بابُ بيضِ النِّعامةِ يصبِيهُ المحرم ٣٨٠
- ٩٣- الخلافُ في بيضِ النِّعَامِ ٣٨١
- ٩٤- بابُ بقرِ الوحشِ وحميرِ الوحشِ والثَّيْلِ والوعلِ ٣٨١
- ٩٥- بابُ الضَّيْعِ ٣٨٢
- ٩٦- بابُ في الغزالِ ٣٨٢
- ٩٧- بابُ الأرنبِ ٣٨٣
- ٩٨- بابُ في البربوعِ ٣٨٣
- ٩٩- بابُ الثَّعلبِ ٣٨٣
- ١٠٠- بابُ الضَّبِّ ٣٨٣

٣٩٧	١٣٣- دخول مكة	٣٨٣	١٠١- باب الوبر
٣٩٧	١٣٤- الخروج إلى الصفا	٣٨٤	١٠٢- باب أم حنين
٣٩٨	١٣٥- الرجل يطوف بالرجل يحمله	٣٨٤	١٠٣- باب دواب الصيد التي لم تسم
٣٩٨	١٣٦- ما يفعل المرء بعد الصفا والمروة	٣٨٤	١٠٤- فدية الطائر يصيبه المحرم
٣٩٨	١٣٧- ما يفعل الحاج والقارن	٣٨٤	١٠٥- فدية الحمام
٣٩٩	١٣٨- باب ما يفعل من دفع من عرفة	٣٨٥	١٠٦- في الجراد
٣٩٩	١٣٩- دخول منى	٣٨٦	١٠٧- الخلاف في حمام مكة
٤٠١	١٤٠- ما يكون بمنى غير الرمي	٣٨٧	١٠٨- بيض الحمام
٤٠٢	١٤١- طواف من لم يفيض، ومن أفاض	٣٨٧	١٠٩- الطير غير الحمام
٤٠٢	١٤٢- الهدى	٣٨٧	١١٠- باب الجراد
٤٠٣	١٤٣- ما يفسد الحج	٣٨٨	١١١- بيض الجراد
٤٠٤	١٤٤- الإحصار	٣٨٨	١١٢- باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله
٤٠٤	١٤٥- الإحصار بالمرض وغيره	٣٨٩	١١٣- تنف ريش الطائر
٤٠٤	١٤٦- مختصر الحج الصغير	٣٨٩	١١٤- الجنادب والكدم
٤٠٥	١٤٧- التلبية	٣٨٩	١١٥- قتل القمل
٤٠٧	١٦- كتاب الضحايا	٣٩٠	١١٦- المحرم يقتل الصيد الصغير أو الناقص
٤٠٧	١- باب ما تجزي عنه البدنة من العدد في الضحايا	٣٩٠	١١٧- ما يتوالد في أيدي الناس من الصيد
٤٠٧	٢- الضحايا الثاني	٣٩٠	١١٨- مختصر الحج المتوسط
٤١١	١٧- كتاب الصيد والذباح	٣٩١	١١٩- الطهارة للإحرام
٤١١	١- باب صيد كل ما صيد به من وحش أو طير	٣٩١	١٢٠- اللبس للإحرام
٤١١	٢- باب تسمية الله عز وجل عند إرسال ما يصطاد به	٣٩٢	١٢١- الطب للإحرام
٤١١	٣- باب إرسال المسلم والمجوسي الكلب	٣٩٢	١٢٢- التلبية
٤١١	٤- باب إرسال الصيد فيتوارى عنك، ثم تحذ الصيد مقتولاً	٣٩٣	١٢٣- الصلاة عند الإحرام
٤١٣	٥- باب ما ملكه الناس من الصيد	٣٩٣	١٢٤- الغسل بعد الإحرام
٤١٤	٦- باب ذبائح أهل الكتاب	٣٩٣	١٢٥- غسل المحرم جسده
٤١٥	٧- ذبائح نصارى العرب	٣٩٤	١٢٦- ما للمحرم أن يفعله
٤١٥	٨- ذبائح نصارى العرب	٣٩٤	١٢٧- ما ليس للمحرم أن يفعله
٤١٥	٩- المسلم يصيد بكلب المجوسي	٣٩٤	١٢٨- باب الصيد للمحرم
٤١٥	١٠- ذكاة الجراد والحيتان	٣٩٥	١٢٩- طائر الصيد
٤١٦	١١- ما يكره من الذبيحة	٣٩٦	١٣٠- قطع شجر الحرم
		٣٩٦	١٣١- ما لا يؤكل من الصيد
		٣٩٦	١٣٢- صيد البحر

- ١٢- ذكاة ما في بطن الذبيحة ٤١٦
- ١٣- ذبائح من اشترك في نسبه من أهل الملل وغيرهم ٤١٦
- ١٤- الذكاة، وما أبيع أكله، وما لم يبيع ٤١٦
- ١٥- الصيد في الصيد ٤١٦
- ١٦- إرسال الرجل الجراح ٤١٧
- ١٧- باب في الذكاة والرمي ٤١٧
- ١٨- الذكاة ٤١٨
- ١٩- باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته وحكم غير المقدور عليه ٤١٨
- ٢٠- باب فيه مسائل مما سبق ٤٢٠
- ٢١- باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه ٤٢١
- ١٨- كتاب الأطعمة ٤٢٢
- ١- باب ذبائح بني إسرائيل ٤٢٣
- ٢- ما حرم المشركون على أنفسهم ٤٢٣
- ٣- ما حرم بدلالة النص ٤٢٤
- ٤- الطعام والشراب ٤٢٤
- ٥- جماع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم ٤٢٥
- ٦- جماع ما يحل ويحرم أكله وشربه مما يملك الناس ٤٢٦
- ٧- تفريع ما يحل ويحرم ٤٢٦
- ٨- ما يحرم من جهة ما لا تاكل العرب ٤٢٦
- ٩- تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ٤٢٧
- ١٠- الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من السباع وتفسيره ٤٢٧
- ١١- أكل الضبع ٤٢٨
- ١٢- ما يحل من الطائر ويحرم ٤٢٨
- ١٣- أكل الضب ٤٢٩
- ١٤- أكل لحوم الخيل ٤٢٩
- ١٥- أكل لحوم الحمر الأهلية ٤٣٠
- ١٦- ما يحل بالضرورة ٤٣١
- ١٩- كتاب النذور ٤٣٢
- ١- باب النذور التي كفارتها كفارة إيمان ٤٣٢
- ٢- من جعل شيئاً من ماله صدقة أو في سبيل الله ٤٣٢
- ٣- باب نذر التبر، وليس في التراجم وفيها من نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل ٤٣٢
- ٢٠- كتاب البيوع ٤٣٨
- ١- باب بيع الخيار ٤٣٨
- ٢- باب الخلاف فيما يجب به البيع ٤٤٠
- ٣- باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول ٤٤٤
- ٤- باب الخلاف في ثمن الكلب ٤٤٥
- ٥- باب الربا: باب الطعام بالطعام ٤٤٦
- ٦- باب جماع تفريع الكيل والوزن بعضه ببعض ٤٤٨
- ٧- باب تفريع الصنف من المأكول والمشروب بمثله ٤٤٩
- ٨- باب في التمر بالتمر ٤٤٩
- ٩- باب ما في معنى التمر ٤٤٩
- ١٠- باب ما يجمع التمر، وما يخالفه ٤٤٩
- ١١- باب المأكول من صنفين شيب أحدهما بالآخر ٤٥٠
- ١٢- باب الرطب بالتمر ٤٥١
- ١٣- باب ما جاء في بيع اللحم ٤٥١
- ١٤- باب ما يكون رطباً أبداً ٤٥٢
- ١٥- باب الأجال في الصرف ٤٥٤
- ١٦- باب ما جاء في الصرف ٤٥٥
- ١٧- باب في بيع العروض ٤٥٩
- ١٨- باب في بيع الغائب إلى أجل ٤٦٢
- ١٩- باب ثمر الحائط يباع أصله ٤٦٣
- ٢٠- باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار ٤٦٨
- ٢١- باب الخلاف في بيع الزرع قائماً ٤٧٣
- ٢٢- باب بيع العرايا ٤٧٣
- ٢٣- باب العريّة ٤٧٥
- ٢٤- باب الجائحة في الثمرة ٤٧٦
- ٢٥- باب في الجائحة ٤٧٨
- ٢٦- باب الثنبا ٤٧٨
- ٢٧- باب صدقة الثمر ٤٧٩

- ٢٨- باب في المزبنة ٤٨١
- ٢٩- باب وقت بيع الفاكهة ٤٨٢
- ٣٠- باب ما ينبت من الزرع ٤٨٣
- ٣١- باب ما اشترى مما يكون مأكوله داخله ٤٨٤
- ٣٢- مسألة بيع القمح في سنبله ٤٨٤
- ٣٣- باب بيع القصب والقرط ٤٨٥
- ٣٤- باب حكم المبيع قبل القبض ويعد ٤٨٥
- ٣٥- باب النهي عن بيع الكراع والسلاح في الفتنة ٤٨٧
- ٣٦- باب السنة في الخيار ٤٨٨
- ٣٧- باب بيع الآجال ٤٩٠
- ٣٨- باب الشهادة في البيوع ٤٩٧
- ٣٩- باب السلف والمراد به السلم ٤٩٧
- ٤٠- باب ما يجوز من السلف ٤٩٩
- ٤١- باب في الآجال في السلف والبيوع ٥٠٠
- ٤٢- باب جماع ما يجوز فيه السلف، وما لا يجوز والكيل ٥٠٤
- ٤٣- باب السلف في الكيل ٥٠٥
- ٤٤- باب السلف في الخطة ٥٠٥
- ٤٥- باب السلف في الذرة ٥٠٥
- ٤٦- باب العلس ٥٠٦
- ٤٧- باب القطينة: ٥٠٦
- ٤٨- باب السلف في الرطب والتمر ٥٠٦
- ٤٩- باب جماع السلف في الوزن ٥٠٧
- ٥٠- الوزن من العسل ٥٠٨
- ٥١- باب السلف في السمن ٥٠٨
- ٥٢- السلف في الزيت ٥٠٨
- ٥٣- السلف في الزيت ٥٠٩
- ٥٤- السلف في اللبن ٥٠٩
- ٥٥- السلف في الجبن رطباً ويابساً ٥١٠
- ٥٦- السلف في اللب ٥١٠
- ٥٧- الصوف والشعر ٥١٠
- ٥٨- السلف في اللحم ٥١١
- ٥٩- صفة اللحم، وما يجوز فيه، وما لا يجوز ٥١١
- ٦٠- لحم الوحش ٥١١
- ٦١- الحيتان ٥١٢
- ٦٢- الرعوس والأكارع ٥١٢
- ٦٣- باب السلف في العطر وزناً ٥١٣
- ٦٤- باب متاع الصيدلة ٥١٥
- ٦٥- باب السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع أصحاب الجواهر ٥١٥
- ٦٦- باب السلف في التبر غير الذهب والفضة ٥١٥
- ٦٧- باب السلف في صمغ الشجر ٥١٦
- ٦٨- باب الطين الأرمني وطين البحيرة والمختوم: ٥١٦
- ٦٩- باب بيع الحيوان والسلف فيه ٥١٦
- ٧٠- باب صفات الحيوان إذا كانت ديناً ٥١٨
- ٧١- باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيئة أو يصلح منه اثنان بواحد ٥١٩
- ٧٢- باب السلف في الثياب ٥٢١
- ٧٣- باب السلف في الأهب والجلود ٥٢٢
- ٧٤- باب السلف في القراطيس ٥٢٢
- ٧٥- باب السلف في الخشب ذراعاً ٥٢٢
- ٧٦- باب السلم في الخشب وزناً ٥٢٣
- ٧٧- باب السلف في الصوف ٥٢٣
- ٧٨- باب السلف في الكرسف ٥٢٤
- ٧٩- باب السلف في الفز والكثان ٥٢٤
- ٨٠- باب السلف في الحجارة والأرحية وغيرها من الحجارة ٥٢٤
- ٨١- باب السلف في القصص والنورة ٥٢٤
- ٨٢- باب السلف في العدد ٥٢٥
- ٨٣- باب السلم في المأكول كيلاً أو وزناً ٥٢٥
- ٨٤- باب بيع القصب والقرط ٥٢٦
- ٨٥- باب السلف في الشيء المصلح لغيره ٥٢٦
- ٨٦- باب السلف محل فيأخذ السلف بعض رأس ماله ويعض سلفه ٥٢٨
- ٨٧- باب صرف السلف إلى غيره ٥٢٩

- ٨٨- بابُ الخيارِ في السلف ٥٢٩
- ٨٩- بابُ ما يجبُ للسلفِ على المسلفِ من شرطه ٥٣٠
- ٩٠- بابُ اختلافِ المتبايعينِ بالسلفِ إذا رآه المسلفُ ٥٣٠
- ٩١- بابُ ما يلزمُ في السلفِ مما يخالفُ الصفةَ ٥٣١
- ٩٢- بابُ ما يجوزُ فيه السلفُ، وما لا يجوزُ ٥٣١
- ٩٣- بابُ اختلافِ المسلفِ والمسلفِ في السلم ٥٣١
- ٩٤- بابُ السلفِ في السلعةِ بعينها حاضرةً أو غائبةً ٥٣٢
- ٩٥- بابُ امتناعِ ذي الحقِّ من أخذِ حقِّه ٥٣٢
- ٩٦- بابُ السلفِ في الرطبِ فينفد ٥٣٣
- ٢١- كتابُ الرهنِ الكبير ٥٣٤
- ١- إباحةُ الرهن ٥٣٤
- ٢- بابُ ما يتمُّ بهُ الرهنُ من القبض ٥٣٤
- ٣- قبضُ الرهنِ، وما يكونُ بعدَ قبضِهِ مما يخرجُهُ من الرهنِ، وما لا يخرجُهُ ٥٣٥
- ٤- ما يكونُ قبضاً في الرهنِ، ولا يكونُ، وما يجوزُ أن يكونَ رهناً ٥٣٦
- ٥- ما يكونُ إخراجاً للرهنِ من يدي المرتهنِ وما لا يكون ٥٣٧
- ٦- جوارِ شرطِ الرهن ٥٤٠
- ٧- اختلافُ المرهونِ والحقِّ الَّذي يكونُ بهُ الرهن ٥٤١
- ٨- جماعُ ما يجوزُ رهنه ٥٤٢
- ٩- العيبُ في الرهن ٥٤٤
- ١٠- الرهنُ يجمعُ الشئَينِ المختلفينِ من ثيابٍ وأرضٍ وبناءٍ وغيره ٥٤٤
- ١١- الزيادةُ في الرهنِ والشرطُ فيه ٥٤٦
- ١٢- بابُ ما يفسدُ الرهنُ من الشرط ٥٤٧
- ١٣- جماعُ ما يجوزُ أن يكونَ مرهوناً، وما لا يجوز ٥٤٨
- ١٤- الرهنُ الفاسد ٥٥١
- ١٥- زيادةُ الرهن ٥٥٣
- ١٦- ضمانُ الرهن ٥٥٦
- ١٧- التعدِّي في الرهن ٥٥٧
- ١٨- بيعُ الرهنِ، ومن يكونُ الرهنُ على يديه ٥٥٨
- ١٩- رهنُ الرجلِ الشَّيءَ الواحد ٥٥٩
- ٢٠- رهنُ الشَّيءِ الواحدِ من رجلين ٥٦٠
- ٢١- رهنُ العبدِ بينَ الرجلين ٥٦٠
- ٢٢- رهنُ الرجلِ الواحدِ الشئَينِ ٥٦١
- ٢٣- إذنُ الرجلِ للرجلِ في أن يرهنَ عنه ما للأذن ٥٦١
- ٢٤- الإذنُ بالأداءِ عن الرهن ٥٦٢
- ٢٥- الرسالةُ في الرهن ٥٦٣
- ٢٦- شرطُ ضمانِ الرهن ٥٦٣
- ٢٧- تداعي الرهنِ، وورثةُ المرتهن ٥٦٣
- ٢٨- جنابةُ العبدِ المرهونِ على سيِّدِهِ ومملكِ سيِّدِهِ عمداً أو خطأً ٥٦٤
- ٢٩- إقرارُ العبدِ المرهونِ بالجنابة ٥٦٥
- ٣٠- جنابةُ العبدِ المرهونِ على الأجنبيِّين ٥٦٦
- ٣١- الجنابةُ على العبدِ المرهونِ فيما فيه قصاصٌ ٥٦٧
- ٣٢- الجنابةُ على العبدِ المرهونِ فيما فيه العقل ٥٦٨
- ٣٣- الرهنُ الصَّغير ٥٧١
- ٣٤- رهنُ المشاع ٥٧٥
- ٣٥- جنابةُ الرهن ٥٨٠
- ٢٢- كتابُ التَّقْلِيص ٥٨٢
- ١- بابُ كيفَ ما يباعُ من مالِ المفلِس ٥٨٩
- ٢- بابُ ما جاءَ فيما يجمعُ مما يباعُ من مالِ صاحبِ الدين ٥٨٩
- ٣- بابُ ما جاءَ في العهدةِ في مالِ المفلِس ٥٩٠
- ٤- بابُ ما جاءَ في التَّأْتِي بِمالِ المفلِس ٥٩٠
- ٥- بابُ ما جاءَ في شراءِ الرجلِ وبيعِهِ وعتقِهِ وإقرارِهِ ٥٩٠
- ٦- بابُ ما جاءَ في هبةِ المفلِس ٥٩١
- ٧- بابُ حلولِ دينِ الميتِ والدينِ عليه ٥٩١
- ٨- بابُ ما حلَّ من دينِ المفلِس، وما لم يحل ٥٩٢
- ٩- بابُ ما جاءَ في حبسِ المفلِس ٥٩٢
- ١٠- بابُ ما جاءَ في الخلافِ في التَّقْلِيص ٥٩٢

٢٢م- كتاب الحجر	٣١- كتاب الشفعة
١- بلوغ الرشد وهو الحجر	١- ما لا يقع فيه شفعة
٢- باب الحجر على البالغين	٣٢- كتاب القراض
٣- باب الخلاف في الحجر	١- ما لا يجوز من القراض في العروض
٢٣- كتاب الصلح	٢- الشرط في القراض
٢٤- كتاب الحوالة	٣- السلف في القراض
٢٥- كتاب الضمان	٤- المحاسبة في القراض
٢٦- الشركة	٥- مسألة البضاعة
٢٧- الوكالة	٣٣- كتاب المساقاة
٢٨- كتاب الإقرار	١- الشرط في الرقيق والمساقاة
١- جماع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً	٣٤- كتاب المزارعة
٢- إقرار من لم يبلغ الحلم	٣٥- كتاب الإجارة وكراء الأرض
٣- إقرار المغلوب على عقله	١- كراء الأرض البيضاء
٤- إقرار الصبي	٢- كراء الدواب
٥- الإكراه، وما في معناه	٣- الإجازات
٦- جماع الإقرار	٤- كراء الإبل والدواب
٧- الإقرار بالشيء غير موصوف	٥- مسألة الرجل يكتري الذابة فيضربها فتموت
٨- الإقرار بشيء محدود	٦- مسألة الأجراء
٩- الإقرار للعبد والمحجور عليه	٧- اختلاف الأجير والمستاجر
١٠- الإقرار للبهائم	٣٦- كتاب إحياء الموات
١١- الإقرار لما في البطن	١- ما يكون إحياء
١٢- الإقرار بغصب شيء في شيء	٢- عمارة ما ليس معموراً من الأرض التي لا مالك لها
١٣- الإقرار بغصب شيء بعدد وغير عدد	٣- من أحيأ مواتاً كان لغيره
١٤- الإقرار بغصب شيء، ثم يدعي الغاصب	٤- من قال: لا حمى إلا حمى من الأرض الموات، وما يملك به الأرض، وما لا يملك وكيف يكون الحمى
١٥- الإقرار بغصب الدار، ثم يبيعها	٥- تشديد أن لا يحمي أحد على أحد
١٦- الإقرار بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين	٦- إقطاع الرالي
٢٩- كتاب العارية	٧- باب الركاز يوجد في بلاد المسلمين
٣٠- كتاب الغصب	٣٧- الأحباس
١- مسألة المستكره	١- الخلاف في الصدقات المحرمات
	٢- الخلاف في الحبس وهي الصدقات الموقوفات

- ٣- وثيقة في الحبس ٦٧٦
- ٣٨- كتاب الهبة ٦٧٨
- ١- باب القضاء في الهبات ٦٧٨
- ٢- وفي اختلاف العراقيين باب الصدقة والهبة ٦٧٨
- ٣- باب في العمرى من كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما ٦٧٩
- ٤- وفي بعض النسخ مما ينسب للام في العمرى ٦٨١
- ٣٩- كتاب اللقطة الصغيرة ٦٨٢
- ١- اللقطة الكبيرة ٦٨٢
- ٢- وفي اختلاف مالك والشافعي اللقطة ٦٨٤
- ٣- وترجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما اللقطة ٦٨٥
- ٤٠- كتاب اللقيط ٦٨٦
- ١- وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب المنبذ ٦٨٦
- ٤١- كتاب الجمالة، وليس في التراجم ٦٨٨
- ٤٢- كتاب الفرائض ٦٨٩
- ١- باب الموارث ٦٨٩
- ٢- باب الخلاف في ميراث أهل الملل، وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل ٦٨٩
- ٣- باب من قال: لا يورث أحد حتى يموت ٦٩٠
- ٤- باب رد الموارث ٦٩٢
- ٥- باب الخلاف في رد الموارث ٦٩٢
- ٦- باب الموارث ٦٩٣
- ٧- الرد في الموارث ٦٩٦
- ٨- باب ميراث الجد ٦٩٦
- ٩- ميراث ولد الملائنة ٦٩٧
- ١٠- ميراث المحوس ٦٩٧
- ١١- ميراث المرتدة ٦٩٨
- ١٢- ميراث المشتركة ٧٠٠
- ٤٣- كتاب الوصايا ٧٠١
- ١- باب الوصية وترك الوصية ٧٠١
- ٢- باب الوصية بمثل نصيب أحد ولديه، أو أحد ورثته ونحو ذلك، وليس في التراجم ٧٠١
- ٣- باب الوصية بجزء من ماله ٧٠١
- ٤- باب الوصية بشيء مسمى بغير عينه ٧٠٢
- ٥- باب الوصية بشيء مسمى لا يملكه ٧٠٢
- ٦- باب الوصية بشيء من ماله ٧٠٢
- ٧- باب الوصية بشيء مسمى فيهلك بعينه، أو غير عينه ٧٠٣
- ٨- باب ما يجوز من الوصية في حال، ولا يجوز في أخرى ٧٠٣
- ٩- باب الوصية في المساكين والفقراء ٧٠٣
- ١٠- باب الوصية في الرقاب ٧٠٤
- ١١- باب الوصية في الغارمين ٧٠٤
- ١٢- باب الوصية في سبيل الله ٧٠٤
- ١٣- باب الوصية في الحج ٧٠٥
- ١٤- باب العتق والوصية في المرض ٧٠٥
- ١٥- باب التكمالات ٧٠٧
- ١٦- باب الوصية للرجل وقبوله ورده ٧٠٧
- ١٧- باب ما نسخ من الوصايا ٧٠٨
- ١٨- باب الخلاف في الوصايا ٧٠٩
- ١٩- باب الوصية للزوجة ٧٠٩
- ٢٠- باب استحداث الوصايا ٧١٠
- ٢١- باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية ٧١١
- ٢٢- باب عطايا المريض ٧١١
- ٢٣- باب نكاح المريض ٧١٢
- ٢٤- مبات المريض ٧١٣
- ٢٥- باب الوصية بالثلث ٧١٤
- ٢٦- باب الوصية في الدار والشيء بعينه ٧١٤
- ٢٧- باب الوصية بشيء بصفته ٧١٤
- ٢٨- باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة، أو غير جائزة ٧١٥
- ٢٩- باب عطية الحامل وغيرها ممن يخاف ٧١٥
- ٣٠- باب عطية الرجل في الحرب والبحر ٧١٥

٣١- بابُ الوصية للوارث	٧١٥	٥- الوجه الثاني من النفل	٧٤٤
٣٢- بابُ ما يجوزُ من إجازة الوصية للوارث		٦- الوجه الثالث من النفل	٧٤٥
وغيره، وما لا يجوز.	٧١٦	٧- كيفُ تفريقُ القسم	٧٤٥
٣٣- بابُ ما يجوزُ من إجازة الورثة للوصية.	٧١٦	٨- منُ تفريقِ القسم	٧٤٧
٣٤- بابُ اختلاف الورثة.	٧١٧	٩- الخمسُ فيما لم يوجف عليه	٧٥٣
٣٥- الوصية للقرابة.	٧١٧	١٠- كيفُ يفرقُ ما أخذَ من الأربعة الأخماسِ أخبرنا	
٣٦- بابُ الوصية لما في البطن والوصية بما في البطن	٧١٨	لغيره غير الموجب عليه	٧٥٤
٣٧- بابُ الوصية المطلقة والوصية على الشيء.	٧١٨	١١- إعطاء النساء والذرية	٧٥٥
٣٨- بابُ الوصية للوارث	٧١٨	١٢- الخلاف	٧٥٦
٣٩- بابُ تفريع الوصايا للوارث	٧٢١	١٣- ما لم يوجف عليه من الأرضين بخيل، ولا ركاب	٧٥٧
٤٠- الوصية للوارث	٧٢١	١٤- بابُ تقويم الناس في الديوان على منازلهم	٧٥٧
٤١- مسألة في العتق	٧٢١	٤٧- كتابُ الجهاد	٧٥٩
٤٢- بابُ الوصية بعد الوصية	٧٢٣	١- مبتدأ التزليل والفرص على النبي ﷺ،	
٤٣- بابُ الرجوع في الوصية	٧٢٣	ثم على الناس	٧٥٩
٤٤- بابُ ما يكون رجوعاً في الوصية وتغييراً لها،		٢- الإذن بالهجرة	٧٦٠
وما لا يكون رجوعاً، ولا تغييراً	٧٢٣	٣- مبتدأ الإذن بالقتال	٧٦٠
٤٥- تغيير وصية العتق	٧٢٣	٤- فرض الهجرة	٧٦٠
٤٦- بابُ وصية الحامل	٧٢٤	٥- أصل فرض الجهاد	٧٦٠
٤٧- صدقة الحي عن الميت	٧٢٤	٦- من لا يجب عليه الجهاد	٧٦١
٤٨- بابُ الأوصياء	٧٢٤	٧- من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك الجهاد	٧٦١
٤٩- بابُ ما يجوز للوصي أن يصنعه في أموال اليتامى	٧٢٥	٨- العذر بغير العارض في البدن	٧٦٢
٥٠- الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه	٧٢٦	٩- العذر بالحادث	٧٦٢
٤٤- كتابُ الولاء والخلف	٧٢٨	١٠- تحويل حال من لا جهاد عليه	٧٦٣
١- ميراث الولد للولاء	٧٣١	١١- شهود من لا فرض عليه القتال	٧٦٣
٢- الخلاف في الولاء	٧٣٢	١٢- من ليس للإمام أن يغزو به بحال	٧٦٤
٤٥- كتاب الوديعة	٧٣٨	١٣- كيف تفضل فرض الجهاد	٧٦٥
٤٦- قسم الفيء (والغنيمة)	٧٤١	١٤- تفريع فرض الجهاد	٧٦٥
١- قسم الغنيمة والفيء	٧٤١	١٥- تحريم القرار من الزحف	٧٦٦
٢- جماع سنن قسم الغنيمة والفيء	٧٤١	١٦- في إظهار دين النبي ﷺ على الأديان	٧٦٨
٣- تفريق القسم فيما أوجف عليه الخيل والركاب	٧٤٢	٤٨- كتاب الجزية	٧٦٩
٤- الأنفال	٧٤٣	١- الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه، ومن لا تؤخذ	٧٦٩

- ٢- من يلحق بأهل الكتاب ٧٧٠
- ٣- تفرغ من تؤخذ منه الجزية من أهل الأوثان ٧٧١
- ٤- من ترفع عنه الجزية ٧٧٢
- ٥- الصغار مع الجزية ٧٧٣
- ٦- مسألة إعطاء الجزية بعدما يؤسرون ٧٧٣
- ٧- مسألة إعطاء الجزية على سكنى بلده ودخوله ٧٧٣
- ٨- كم الجزية؟ ٧٧٤
- ٩- بلاد العنوة ٧٧٦
- ١٠- بلاد أهل الصلح ٧٧٧
- ١١- الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتوكل ذبائحهم ٧٧٧
- ١٢- تبديل أهل الجزية دينهم ٧٧٨
- ٤٩- كتاب العهود ٧٨٠
- ١- جماع الوفاء بالندب والعهد ونقضه ٧٨٠
- ٢- جماع نقض العهد بلا خيانة ٧٨٠
- ٣- نقض العهد ٧٨١
- ٤- ما أحدث الذين نقضوا العهد ٧٨٢
- ٥- ما أحدث أهل الذمة الموادعون مما لا يكون نقضاً ٧٨٢
- ٥٠- كتاب المهادنة ٧٨٤
- ١- المهادنة على النظر للمسلمين ٧٨٤
- ٢- مهادنة من يقوى على قتاله ٧٨٥
- ٣- جماع الهدنة على أن يرذ الإمام من جاء بلده مسلماً أو مشركاً ٧٨٦
- ٤- أصل نقض الصلح فيما لا يجوز ٧٨٧
- ٥- جماع الصلح في المؤمنين ٧٨٧
- ٦- تفرغ أمر نساء المهادنين ٧٨٨
- ٥١- أحكام في الجزية والصلح وأهل الذمة ٧٩١
- ١- إذا أَرَادَ الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية ٧٩١
- ٢- الصلح على أموال أهل الذمة ٧٩٢
- ٣- كتاب الجزية على شيء من أموالهم ٧٩٣
- ٤- الضيافة مع الجزية ٧٩٤
- ٥- الضيافة في الصلح ٧٩٥
- ٦- الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين ٧٩٦
- ٧- ذكر ما أخذ عمر رضي الله عنه من أهل الذمة ٧٩٦
- ٨- تحديد الإمام ما يأخذ من أهل الذمة في الأمصار ٧٩٧
- ٩- ما يعطيهم الإمام من المنع من العدو ٧٩٨
- ١٠- تفرغ ما يمنع من أهل الذمة ٧٩٩
- ١١- الحكم بين أهل الذمة ٨٠٠
- ١٢- الحكم بين أهل الجزية ٨٠١
- ٥٢- كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة ٨٠٤
- ١- باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي ٨٠٤
- ٢- باب السيرة في أهل البغي ٨٠٦
- ٣- باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي ٨٠٦
- ٤- حكم أهل البغي في الأموال وغيرها ٨٠٨
- ٥- الخلاف في قتال أهل البغي ٨١١
- ٦- الأمان ٨١٤
- ٥٣- كتاب السبق والنضال ٨١٨
- ١- ما ذكر في النضال ٨١٩
- ٥٤- كتاب الحكم في قتال المشركين ومسألة مال الحربي
- (في الأسرى، والأمان، ومال الحربي، وإعانة المشركين، والغلول، والسبي، ودار الإسلام ودار الحرب، والزواج بالحريبات، وأحكام أهل الذمة، ونكاحهم، والصلح، وأحكام الحرب، والردة) ٨٢٦
- ١- الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية، ومن لا تؤخذ ٨٢٨
- ٢- مسألة مال الحربي ٨٣٣
- ٣- الأسارى والغلول ٨٣٣
- ٤- المستأمن في دار الحرب ٨٣٤
- ٥- ما يجوز للأسير في ماله إذا أَرَادَ الوصية ٨٣٤
- ٦- المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين ٨٣٥
- ٧- الغلول ٨٣٦
- ٨- الفداء بالأسارى ٨٣٧

- ٩- العبد المسلم يأتي إلى أهل دار الحرب ٨٣٨
- ١٠- الخلاف في التسحريق ٨٤٢
- ١١- ذوات الأرواح ٨٤٣
- ١٢- السبي يقتل ٨٤٤
- ١٣- سير الواقدي ٨٤٤
- ١٤- الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو ٨٤٥
- ١٥- الرجل يسلم في دار الحرب ٨٤٥
- ١٦- في السرية تأخذ العلف والطعام ٨٤٥
- ١٧- في الرجل يقرض الرجل الطعام ٨٤٥
- أو العلف إلى دار الإسلام ٨٤٥
- ١٨- الرجل يخرج الشيء من الطعام ٨٤٥
- أو العلف إلى دار الإسلام ٨٤٥
- ١٩- الحجة في الأكل والشرب في دار الحرب ٨٤٥
- ٢٠- بيع الطعام في دار الحرب ٨٤٦
- ٢١- الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب ٨٤٦
- ٢٢- ذبح البهائم من أجل جلودها ٨٤٦
- ٢٣- كتب الأعاجم ٨٤٦
- ٢٤- توقيع الدواب من دهن العدو ٨٤٦
- ٢٥- زقاق الخمر والخواوي ٨٤٦
- ٢٦- إحلال ما يملكه العدو ٨٤٧
- ٢٧- البازي المعلم والصيد المقرط والمقلد ٨٤٧
- ٢٨- في الهر والصقر ٨٤٧
- ٢٩- في الأدوية ٨٤٧
- ٣٠- الحربي يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٨٤٧
- ٣١- الحربي يصدق امرأته ٨٤٨
- ٣٢- كراهية نساء أهل الكتاب الحرييات ٨٤٨
- ٣٣- من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه ٨٤٩
- ٣٤- المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته ٨٥٠
- ٣٥- الذمة تسلم تحت الذمة ٨٥٠
- ٣٦- باب النصرانية تسلم بعدما يدخل بها زوجها ٨٥٠
- ٣٧- النصرانية تحت المسلم ٨٥٠
- ٣٨- نكاح نساء أهل الكتاب ٨٥٠
- ٣٩- إلاء النصراني وظهاره ٨٥١
- ٤٠- في النصراني يقذف امرأته ٨٥١
- ٤١- فيمن يقع على جارية من المغنم ٨٥١
- ٤٢- المسلمون يوجفون على العدو، فيصيون ٨٥١
- سيأ فيهم قرابة ٨٥١
- ٤٣- المرأة تسمى مع زوجها ٨٥١
- ٤٤- المرأة تسلم قبل زوجها والزوجة قبل المرأة ٨٥٢
- ٤٥- الحربي يخرج إلى دار الإسلام ٨٥٢
- ٤٦- من قتل من العرب والعجم ٨٥٢
- ومن يجري عليه الرق ٨٥٢
- ٤٧- المسلم يطلق النصرانية ٨٥٣
- ٤٨- وطء الجوسية إذا سبيت ٨٥٣
- ٤٩- ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم ٨٥٣
- ٥٠- الرجل تؤسر جاريته أو تغصب ٨٥٣
- ٥١- الرجل يشتري الجارية وهي حائض ٨٥٣
- ٥٢- عدة الأمة التي لا تحيض ٨٥٤
- ٥٣- من ملك الأخنتين فأراد وطأهما ٨٥٤
- ٥٤- وطء الأم بعد البنت من ملك اليمين ٨٥٤
- ٥٥- التفريق بين ذوي المحارم ٨٥٤
- ٥٦- الذمي يشتري العبد المسلم ٨٥٤
- ٥٧- الحربي يدخل دار الإسلام بأمان ٨٥٤
- ٥٨- العبد الذي يكون بين المسلم والذمي فيسلم ٨٥٤
- ٥٩- الأسير يؤخذ عليه العهد ٨٥٥
- ٦٠- الأسير يأمنه العدو على أموالهم ٨٥٥
- ٦١- الأسير يرسله المشركون على أن يعث إليهم ٨٥٥
- ٦٢- المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوماً ٨٥٥
- ٦٣- الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له الجارية ٨٥٥
- ٦٤- الرجل يرهن الجارية، ثم يسيها العدو ٨٥٥
- ٦٥- المدبرة تسمى فتوطأ، ثم تلد، ٨٥٥
- ثم يقدر عليها صاحبها ٨٥٦
- ٦٦- المكاتب تسمى فتوطأ فتلد ٨٥٦
- ٦٧- أم ولي النصراني تسلم ٨٥٦

والصداق، والنفقة، ونكاح المشرك وأهل الذمة	٨٥٦	٦٨- الأسير لا تنكح امرأته
والمرتد	٨٥٦	٦٩- ما يجوز للأسير في ماله، وما لا يجوز
١- ما يحرم الجمع بينه	٨٧٠	٧٠- الحربي يدخل بأمان وله مال
٢- من يحل الجمع بينه	٨٧١	في دار الحرب، ثم يسلم
٣- الجمع بين المرأة وعمتها	٨٥٧	٧١- الحربي يدخل دار الإسلام بأمان
٤- نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم إيمانهم	٨٥٧	فاودع ماله، ثم رجع
٥- تفرغ تحريم المسلمين على المشركين	٨٥٧	٧٢- في الحربي يعتق عبده
٦- باب نكاح حرائر أهل الكتاب	٨٥٨	٧٣- الصلح على الجزية
٧- ما جاء في منع إماء المسلمين	٨٥٨	٧٤- فتح السودان
٨- نكاح المحدثين	٨٥٩	٧٥- في الذمي إذا أئجر في غير بلده
٩- لا نكاح إلا بولي	٨٥٩	٧٦- نصارى العرب
١٠- اجتماع الولاة واقتراحهم	٨٦٠	٧٧- الصدقة
١١- ولاية المولى	٨٦٢	٧٨- في الأمان
١٢- مغيب بعض الولاة	٨٦٢	٧٩- المسلم أو الحربي يدفع إليه الحربي مالا ودية
١٣- من لا يكون ولياً من ذي القرابة	٨٦٣	٨٠- في الأمة يسيها العدو
١٤- الأكفاء	٨٦٣	٨١- في العليج يدل على القلعة على أن له جارية
١٥- ما جاء في تشاح الولاة	٨٦٣	٨٢- في الأسير يكره على الكفر
١٦- إنكاح الوليين والوكالة في النكاح	٨٦٣	٨٣- النصراني يسلم في وسط السنة
١٧- ما جاء في نكاح الآباء	٨٦٣	٨٤- الزكاة في الحلبة من السيف وغيره
١٨- الأب ينكح ابنته البكر غير الكفء	٨٦٣	٨٥- العبد يابئ إلى أرض الحرب
١٩- المرأة لا يكون لها الولي	٨٦٣	٨٦- في السبي
٢٠- ما جاء في الأوصياء	٨٦٣	٨٧- العدو يغلقون الحصون على النساء والأطفال
٢١- إنكاح الصغار والمجانين	٨٦٤	والأسرى هل ترمى الحصون بالمنجنيق؟
٢٢- نكاح الصغار والمغلوبين على عقولهم من الرجال	٨٦٤	٨٨- في قطع الشجر وحرق المنازل
٢٣- النكاح بالشهود	٨٦٦	٨٩- الحربي إذا لجأ إلى الحرم
٢٤- النكاح بالشهود أيضاً	٨٦٦	٩٠- الحربي يدخل دار الإسلام بأمان
٢٥- ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح من لم يولد	٨٦٧	ويشتري عبداً مسلماً
٢٦- ما يجب به عقد النكاح	٨٦٧	٩١- عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب
٢٧- ما يحرم من النساء بالقرابة	٨٦٧	٩٢- الغلام يسلم
٢٨- رضاعة الكبير	٨٦٧	٩٣- في المرتد
٢٩- في لبن المرأة والرجل	٨٩٢	٥٥- كتاب النكاح
٣٠- باب الشهادة والإقرار بالرضاع	٨٩٥	(في الخطبة، والنكاح، والرضاع، والطلاق،

- ٣١- الإقرار بالرضاع ٨٩٦
- ٣٢- الرجل يرضع من ثديه ٨٩٧
- ٣٣- رضاع الحنثي ٨٩٧
- ٣٤- باب التعريض بالخطبة ٨٩٨
- ٣٥- الكلام الذي يعتقده به النكاح، وما لا يعتقده ٨٩٨
- ٣٦- ما يجوز، وما لا يجوز في النكاح ٨٩٩
- ٣٧- نهى الرجل على أن يخاطب على خطبة أخيه ٩٠٠
- ٣٨- نكاح العنين والخصي والمجبوب ٩٠٠
- ٣٩- ما يجب من إنكاح العبد ٩٠١
- ٤٠- نكاح العدد ونكاح العبد ٩٠٢
- ٤١- العبد يغفر من نفسه والأمة ٩٠٣
- ٤٢- تسري العبد ٩٠٣
- ٤٣- فسخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما ٩٠٤
- ٤٤- تفريق إسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة ٩٠٥
- ٤٥- الإصابة والطلاق والموت والخرس ٩٠٥
- ٤٦- أجل الطلاق في العدة ٩٠٥
- ٤٧- الإصابة في العدة ٩٠٥
- ٤٨- النفقة في العدة ٩٠٦
- ٤٩- الزوج لا يدخل بامرأته ٩٠٦
- ٥٠- اختلاف الزوجين ٩٠٦
- ٥١- الصداق ٩٠٦
- ٥٢- الفسخ بين الزوجين بالكفر، ولا يكون إلا بعد انقضاء العدة ٩٠٧
- ٥٣- الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٩٠٨
- ٥٤- نكاح المشرك ٩٠٨
- ٥٥- تفريق نكاح أهل الشرك ٩٠٩
- ٥٦- ترك الاختيار والقدية فيه ٩١١
- ٥٧- من يفسخ نكاحه من قبل العقول، ومن لا يفسخ ٩١٢
- ٥٨- طلاق المشرك ٩١٣
- ٥٩- نكاح أهل الذمة ٩١٣
- ٦٠- نكاح المرتدة ٩١٤
- ٥٦- كتاب الصداق ٩١٥
- ١- في الصداق بعينه يتلف قبل دفعه ٩١٧
- ٢- فيمن دفع الصداق، ثم طلق قبل الدخول ٩١٧
- ٣- صداق ما يزيد ببذنه ٩١
- ٤- صداق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزيد أو ينقص ٩١٩
- ٥- المهر والبيع ٩٢٠
- ٦- التفويض ٩٢٣
- ٧- المهر الفاسد ٩٢٥
- ٨- الاختلاف في المهر ٩٢٦
- ٩- الشرط في النكاح ٩٢٧
- ١٠- ما جاء في عقر المهر ٩٢٨
- ١١- صداق الشيء بعينه فيوجد معيياً ٩٢٩
- ٥٧- كتاب أنكحة باطلة ٩٣١
- ١- كتاب الشغار ٩٣١
- ٢- نكاح المحرم ٩٣٢
- ٣- نكاح الحلل ونكاح المتعة ٩٣٣
- ٤- باب الخيار في النكاح ٩٣٥
- ٥- ما يدخل في نكاح الخيار ٩٣٥
- ٦- باب ما يكون خياراً قبل الصداق ٩٣٥
- ٧- الخيار من قبل النسب ٩٣٦
- ٨- في العيب بالمنكحة ٩٣٧
- ٩- الأمة تغرب بنفسها ٩٣٩
- ٥٨- (أحكام عامة في توابع النكاح)
- (في النفقة، وحق الوالدين بالولد، وإتيان النساء
حيضاً وفي أدبارهن، والاستمناء، ومتاع البيت،
والاستبراء، وعشرة النساء، والقسم، والنشوز،
والمخلعة، والطلاق، واللعان، وما يحرم من النكاح،
والسيايا، والخطبة، والصداق، والإجازة، والطهر،
والخائض، والشغار، وطلاق السنة، والفسخ،
وحبس المرأة) ٩٤٠
- ١- وجوب نفقة المرأة ٩٤٠
- ٢- باب قدر النفقة ٩٤١
- ٣- باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب ٩٤٢

- ٤- باب نفقة العبد على امرأته ٩٤٣
- ٥- باب الرجل لا يجزأ ما يتفق على امرأته ٩٤٣
- ٦- باب أي الوالدين أحق بالولد ٩٤٤
- ٧- باب إتيان النساء حيضاً ٩٤٦
- ٨- باب إتيان النساء في أدبارهن ٩٤٦
- ٩- باب الاستمناء ٩٤٦
- ١٠- الاختلاف في الدخول ٩٤٧
- ١١- اختلاف الزوجين في متاع البيت ٩٤٧
- ١٢- الاستبراء ٩٤٨
- ١٣- النفقة على الأقارب ٩٥٠
- ١٤- نفقة المالك ٩٥١
- ١٥- الحجّة على من خالفنا ٩٥٣
- ١٦- جماع عشرة النساء ٩٥٦
- ١٧- النفقة على النساء ٩٥٦
- ١٨- الخلاف في نفقة المرأة ٩٥٧
- ١٩- القسم للنساء ٩٥٩
- ٢٠- الحال التي يختلف فيها حال النساء ٩٦٠
- ٢١- الخلاف في القسم للبكر وللثيب ٩٦٠
- ٢٢- قسم النساء إذا حضر السفر ٩٦٠
- ٢٣- الخلاف في القسم في السفر ٩٦١
- ٢٤- نشوز الرجل على امرأته ٩٦١
- ٢٥- ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة ٩٦٢
- ٢٦- الرجل الذي يحلّ به للرجل أن يأخذ من امرأته ٩٦٢
- ٢٧- الخلاف في طلاق المختلعة ٩٦٤
- ٢٨- الشقاق بين الزوجين ٩٦٤
- ٢٩- حبس المرأة لمراتها ٩٦٥
- ٣٠- الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ ٩٦٦
- ٣١- الخلاف في الطلاق ٩٦٩
- ٣٢- انفساخ النكاح بين الأمة وزوجها العبد إذا عقت ٩٧٠
- ٣٣- الخلاف في خيار الأمة ٩٧٠
- ٣٤- اللعان ٩٧٢
- ٣٥- الخلاف في اللعان ٩٧٩
- ٣٦- الخلاف في الطلاق الثلاث ٩٨٣
- ٣٧- ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه ٩٨٦
- ٣٨- ما جاء في أمر النكاح ٩٨٩
- ٣٩- ما جاء في عدد ما يحلّ من الحرائر ٩٨٩
- والإماء، وما تحلّ به الفروج ٩٩١
- ٤٠- الخلاف في هذا الباب ٩٩١
- ٤١- ما جاء في نكاح المحدثين ٩٩٣
- ٤٢- ما جاء فيما يحرم من نكاح القرابة والرضاع وغيره ٩٩٤
- ٤٣- ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل
﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ ٩٩٥
- ٤٤- الخلاف في السبايا ٩٩٦
- ٤٥- الخلاف فيما يؤتى بالزنا ٩٩٨
- ٤٦- ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل
الكتاب وإمائهم ١٠٠٢
- ٤٧- باب التعريض في خطبة النكاح ١٠٠٤
- ٤٨- ما جاء في الصداق ١٠٠٤
- ٤٩- باب الخلاف في الصداق ١٠٠٥
- ٥٠- باب ما جاء في النكاح على الإجارة ١٠٠٦
- ٥١- باب النهي أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه ١٠٠٧
- ٥٢- ما جاء في نكاح المشرك ١٠٠٨
- ٥٣- باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده
أكثر من أربع نسوة ١٠٠٩
- ٥٤- باب نكاح الولاة والنكاح بالشهادة ١٠١٠
- ٥٥- الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في النكاح ١٠١٢
- ٥٦- باب طهر الحائض ١٠١٥
- ٥٧- باب في إتيان الحائض ١٠١٥
- ٥٨- الخلاف في اعتزال الحائض ١٠١٦
- ٥٩- باب ما ينال من الحائض ١٠١٦
- ٦٠- الخلاف في مباشرة الحائض ١٠١٦
- ٦١- باب إتيان النساء في أدبارهن ١٠١٦
- ٦٢- باب ما يستحب من تحصيل الإمام عن الزنا ١٠١٧
- ٦٣- باب نكاح الشغار ١٠١٧

- ٦٤- الخلاف في نكاح الشغار ١٠١٧
- ٦٥- نكاح الحرم ١٠٢٠
- ٦٦- باب الخلاف في نكاح الحرم ١٠٢١
- ٦٧- باب في إنكاح الوليين ١٠٢١
- ٦٨- باب في إثبات النساء قبل إحداث غسل ١٠٢٢
- ٦٩- إباحة الطلاق ١٠٢٢
- ٧٠- كيف إباحة الطلاق ١٠٢٢
- ٧١- جماع وجو الطلاق ١٠٢٢
- ٧٢- تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها ١٠٢٣
- والتي لا تحيض ١٠٢٣
- ٧٣- تفريع طلاق السنة في المدخول بها ١٠٢٣
- التي تحيض إذا كان الزوج غائباً ١٠٢٣
- ٧٤- طلاق التي لم يدخل بها ١٠٢٥
- ٧٥- ما جاء في الطلاق إلى وقت من الزمان ١٠٢٦
- ٧٦- الطلاق بالوقت الذي قد مضى ١٠٢٦
- ٧٧- الفسخ ١٠٢٧
- ٧٨- الطلاق بالحساب ١٠٢٨
- ٧٩- الخلع والنشوز ١٠٣٠
- ٨٠- جماع القسم للنساء ١٠٣١
- ٨١- تفريع القسم والعدل بينهما ١٠٣١
- ٨٢- القسم للمرأة المدخول بها ١٠٣٣
- ٨٣- سفر الرجل بالمرأة ١٠٣٤
- ٨٤- نشوز المرأة على الرجل ١٠٣٤
- ٨٥- الحكمين ١٠٣٥
- ٨٦- ما يجوز به أخذ مال المرأة منها ١٠٣٦
- ٨٧- حبس المرأة على الرجل يكرهها ليرتها ١٠٣٦
- ٨٨- ما تحل به الفدية ١٠٣٧
- ٨٩- الكلام الذي يقع به الطلاق، ولا يقع ١٠٣٧
- ٥٩- كتاب الخلع ١٠٣٩
- ١- ما يقع الخلع من الطلاق ١٠٣٩
- ٢- ما يجوز خلعه، وما لا يجوز ١٠٣٩
- ٣- الخلع في المرض ١٠٤٠
- ٤- ما يجوز أن يكون به الخلع، وما لا يجوز ١٠٤٠
- ٥- المهر الذي مع الخلع ١٠٤١
- ٦- الخلع على الشيء بعينه فيتلف ١٠٤٢
- ٧- خلع المراتين ١٠٤٢
- ٨- مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع، وما لا يلزمها ١٠٤٥
- ٩- اختلاف الرجل والمرأة في الخلع ١٠٤٥
- ١٠- باب ما يقتدي به الزوج من الخلع ١٠٤٦
- ١١- خلع المشركين ١٠٤٧
- ١٢- الخلع إلى أجل ١٠٤٧
- ٦٠- كتاب العدد ١٠٤٨
- ١- عدة المدخول بها التي تحيض ١٠٤٨
- ٢- عدة التي ينست من الحيض والتي لم تحض ١٠٥٢
- ٣- باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها ١٠٥٣
- ٤- عدة الحرّة من أهل الكتاب عند المسلم والكتابي ١٠٥٤
- ٥- العدة من الموت والطلاق والزوج غائب ١٠٥٤
- ٦- عدة الأمة ١٠٥٤
- ٧- استبراء أم الولد ١٠٥٦
- ٨- عدة الحامل ١٠٥٧
- ٩- عدة الوفاة ١٠٦٠
- ١٠- مقام التوفى عنها والمطلقة في بيتها ١٠٦٣
- ١١- الإحداد ١٠٦٦
- ١٢- اجتماع العذتين ١٠٦٨
- ١٣- العذر الذي يكره للزوج أن يخرجها ١٠٧١
- ١٤- نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها ١٠٧٢
- ١٥- امرأة المفقود ١٠٧٤
- ١٦- عدة المطلقة يملك زوجها رجعتها ١٠٧٥
- ١٧- عدة المشرقات ١٠٧٧
- ١٨- أحكام الرجعة ١٠٧٧
- ١٩- كيف تثبت الرجعة ١٠٧٨
- ٢٠- وجه الرجعة ١٠٧٩

- ٢١- ما يكون رجعة، وما لا يكون ١٠٧٩
- ٢٢- دعوى المرأة انقضاء العدة ١٠٧٩
- ٢٣- الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله ١٠٨٠
- ٢٤- نكاح المطلقة ثلاثاً ١٠٨١
- ٦١- كتاب الطلاق الواقع
- ومن لا يقع منه طلاق ١٠٨٢
- ١- الجماع الذي تحل به المرأة لزوجها ١٠٨٢
- ٢- ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره ١٠٨٢
- ٣- ما يهدم الزوج من الطلاق، وما لا يهدم ١٠٨٣
- ٤- من يقع عليه الطلاق من النساء ١٠٨٤
- ٥- الخلاف فيما يحرم بالزنا ١٠٨٥
- ٦- من لا يقع طلاقه من الأزواج ١٠٨٥
- ٧- طلاق السكران ١٠٨٥
- ٨- طلاق المريض ١٠٨٦
- ٩- طلاق المولى عليه والعبد ١٠٨٨
- ١٠- من يلزمه الطلاق من الأزواج ١٠٨٩
- ١١- الطلاق الذي تملك فيه الرجعة ١٠٩٠
- ١٢- ما يقع به الطلاق من الكلام، وما لا يقع ١٠٩٠
- ١٣- الحجّة في البتة، وما أشبهها ١٠٩١
- ١٤- باب الشك واليقين في الطلاق ١٠٩٣
- ٦٢- كتاب الإيلاء
- ١- الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة ١٠٩٦
- ٢- اليمين التي يكون بها الرجل مولياً ١٠٩٦
- ٣- الإيلاء في الغضب ١٠٩٨
- ٤- المخرج من الإيلاء ١٠٩٩
- ٥- الإيلاء من نسوة، ومن واحدة بالأيمان ١٠٩٩
- ٦- التوقيف في الإيلاء ١١٠٠
- ٧- من يلزمه الإيلاء من الأزواج ١١٠١
- ٨- الوقف ١١٠١
- ٩- طلاق المولى قبل الوقف وبعده ١١٠٣
- ١٠- إيلاء الحر من الأمة والعبد من امرأته
- وأهل الذمة والمشركون ١١٠٣
- ١١- الإيلاء بالأسنة ١١٠٤
- ١٢- إيلاء الخصي غير المحبوب والمحبوب ١١٠٤
- ١٣- إيلاء الرجل مواراً ١١٠٤
- ١٤- اختلاف الزوجين في الإصابة ١١٠٥
- ٦٣- كتاب الظهار
- ١- من يجب عليه الظهار، ومن لا يجب عليه ١١٠٦
- ٢- الظهار ١١٠٦
- ٣- ما يكون ظهاراً، وما لا يكون ١١٠٦
- ٤- متى نوجب على المظاهر الكفارة ١١٠٨
- ٥- باب عتق المؤمنة في الظهار ١١٠٩
- ٦- من يجزئ من الرقاب إذا اعتق، ومن لا يجزئ ١١١٠
- ٧- ما يجزئ من الرقاب الواجبة، وما لا يجزئ ١١١٠
- ٨- من له الكفارة بالصيام في الظهار ١١١١
- ٩- الكفارة بالصيام ١١١٢
- ١٠- الكفارة بالإطعام ١١١٢
- ١١- تبعيض الكفارة ١١١٣
- ٦٤- كتاب اللعان
- ١- من يلاعن من الأزواج، ومن لا يلاعن ١١١٤
- ٢- أين يكون اللعان ١١١٦
- ٣- أي الزوجين يبدأ باللعان؟ ١١١٦
- ٤- كيف اللعان؟ ١١١٨
- ٥- ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة
- ونفي الولد وحده المرأة ١١١٩
- ٦- الوقت في نفي الولد ١١٢٠
- ٧- ما يكون قذفاً، وما لا يكون ١١٢٠
- ٨- الشهادة في اللعان ١١٢٣
- ٦٥- كتاب القصاص
- ١- أصل تحريم القتل من القرآن ١١٢٦
- ٢- قتل ولدان ١١٢٦
- ٣- تحريم القتل من السنة ١١٢٦

- ٤- جماع إيجاب القصاص في العمد ١١٢٧
- ٥- من عليه القصاص في القتل، وما دونه ١١٢٧
- ٦- باب العمد الذي يكون فيه القصاص ١١٢٨
- ٧- باب العمد فيما دون النفس ١١٢٩
- ٨- الحكم في قتل العمد ١١٣٠
- ٩- ولأه القصاص ١١٣٤
- ١٠- باب الشهادة في العفو ١١٣٥
- ١١- باب عفو المجني عليه الجنابة ١١٣٦
- ١٢- جنابة العبد على الحر فيتأخذه الحر والعفو عنه ١١٣٦
- ١٣- جنابة المرأة على الرجل فينكحها بالجنابة ١١٣٧
- ١٤- الشهادة في الجنابة ١١٣٧
- ١٥- الشهادة في الأنفصية ١١٣٨
- ١٦- ما تقبل عليه الشهادة في الجنابة ١١٣٨
- ١٧- تناسخ الأولياء على القصاص ١١٣٩
- ١٨- تعدّي الوكيل والولي في القتل ١١٤٠
- ١٩- الوكالة ١١٤٠
- ٢٠- قتل الرجل بالمرأة ١١٤٠
- ٢١- قتل الرجل النفر ١١٤١
- ٢٢- الثلاثة يقتلون الرجل يصيبونه بجرح ١١٤١
- ٢٣- قتل الحر بالعبد ١١٤٣
- ٢٤- قتل الخنثى ١١٤٤
- ٢٥- العبد يقتل بالعبد ١١٤٤
- ٢٦- الحر يقتل العبد ١١٤٥
- ٢٧- جراح النفر الرجل الواحد فيموت ١١٤٦
- ٢٨- ما يسقط فيه القصاص من العمد ١١٤٧
- ٢٩- الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله ١١٤٧
- ٣٠- الرجل يجلس للرجل حتى يقتله ١١٤٨
- ٣١- منع الرجل نفسه وحرمة ١١٤٨
- ٣٢- التعدي في الاطلاع ودخول المنزل ١١٤٩
- ٣٣- ما جاء في الرجل يقتل ابنه ١١٥١
- ٣٤- قتل المسلم ببلاد الحرب ١١٥٢
- ٣٥- ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين فأصابوا من أموالهم ١١٥٣
- ٣٦- ما أصاب المسلمون في يد أهل الردة من متاع المسلمين ١١٥٤
- ٣٧- من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين ١١٥٤
- ٣٨- شرك من لا قصاص عليه ١١٥٦
- ٣٩- الزحان يلتقيان ١١٥٦
- ٤٠- قتل الإمام ١١٥٧
- ٤١- أمر السيد عبده ١١٥٨
- ٤٢- الرجل يسقي الرجل السم أو يضطره إلى سيع ١١٥٨
- ٤٣- المرأة تقتل حبل وتقتل ١١٥٩
- ٤٤- تحول حال المشرك يجرح حتى إذا جني عليه وحال الجاني ١١٦٠
- ٤٥- الحكم بين أهل الذمة في القتل ١١٦١
- ٤٦- ردة المسلم قبل مجيئ ويعد ما يجني ردة أخبرنا لمجيئ عليه بعد ما يجني عليه ١١٦٢
- ٤٧- ردة المجني عليه وتحول حاله ١١٦٣
- ٤٨- تحول حال المجني عليه بالعتق والجاني يعتق بعد رق ١١٦٤
- ٤٩- جماع القصاص فيما دون النفس ١١٦٤
- ٥٠- تفريع القصاص فيما دون النفس من الأطراف ١١٦٦
- ٥١- أمر الحاكم بالقود ١١٦٩
- ٥٢- زيادة الجنابة ١١٧٠
- ٥٣- دواء الجرح ١١٧١
- ٥٤- جنابة الجروح على نفسه ١١٧١
- ٥٥- من يلي القصاص ١١٧٢
- ٥٦- خطأ المقتص ١١٧٢
- ٥٧- ما يكون به القصاص ١١٧٧
- ٥٨- العلل في القود ١١٧٤
- ٥٩- ذهاب البصر ١١٧٥
- ٦٠- نقص في البصر ١١٧٧
- ٦١- اختلاف الجاني والمجني عليه في البصر ١١٧٧

- ٦٢- الجنائية على العين القائمة ١١٧٨
- ٦٣- في السَّمْع ١١٧٨
- ٦٤- الرَّجُلُ يعمدُ الرَّجُلِينَ بالضَّرْبَةِ أو الرِّمَةِ ١١٧٨
- ٦٥- النَّقْصُ في الجاني المقتصُّ منه ١١٧٨
- ٦٦- الحالُّ الَّذِي إذا قُتِلَ بها الرَّجُلُ أُقْبِدَ منه ١١٧٩
- ٦٧- الجراحُ بعدَ الجراح ١١٨٠
- ٦٨- الرَّجُلُ يَقْتُلُ الرَّجُلَ فيعدو عليه أجنبيُّ فيقتله ١١٨٠
- ٦٩- الجنائية على اليدينِ والرَّجْلينِ ١١٨١
- ٧٠- الرَّجْلينِ ١١٨٢
- ٧١- الأليتين ١١٨٣
- ٧٢- الأثنين ١١٨٣
- ٧٣- الجنائية على ركبِ المرأة ١١٨٣
- ٧٤- عقلُ الأصابع ١١٨٣
- ٧٥- أرضُ الموضحة ١١٨٤
- ٧٦- الهاشمة ١١٨٥
- ٧٧- المنقلة ١١٨٥
- ٧٨- المأمومة ١١٨٥
- ٧٩- ما دونُ الموضحة من الشَّجاج ١١٨٦
- ٨٠- الشَّجاجُ في الوجه ١١٨٦
- ٨١- الجافقة ١١٨٦
- ٨٢- ما لا يكونُ جافَّةً ١١٨٦
- ٨٣- كسرُ العظام ١١٨٧
- ٨٤- العرجُ والعرجُ في كسرِ العظام ١١٨٧
- ٨٥- كسرُ الصِّلْبِ والعنق ١١٨٨
- ٨٦- كسرُ الصِّلْبِ ١١٨٨
- ٨٧- التَّوافدُ في العظام ١١٨٨
- ٨٨- ذهابُ العقلِ من الجنائية ١١٨٨
- ٨٩- سلخُ الجلد ١١٨٩
- ٩٠- قطعُ الأظفار ١١٨٩
- ٩١- غمُّ الرَّجُلِ وخنقه ١١٩٠
- ٩٢- الحكومة ١١٩٠
- ٩٣- التَّقاءُ الفارسين ١١٩١
- ٩٤- صدمةُ الرَّجُلِ الآخر ١١٩٢
- ٩٥- اصطدامُ السَّفَينِتينِ ١١٩٢
- ٩٦- جنائيةُ السُّلطان ١١٩٢
- ٩٧- ميراثُ الدَّيَّة ١١٩
- ٩٨- عفوُ المجنيِّ عليه في العمدِ والخطأ ١١٩٤
- ٩٩- القسامة ١١٩٥
- ١٠٠- من يقسمُ ويقسمُ فيه وعليه ١١٩٦
- ١٠١- الورثةُ يقسمون ١١٩٧
- ١٠٢- بيانُ ما يحلفُ عليه القسامة ١١٩٧
- ١٠٣- عددُ الأيمانِ على كلِّ حالفٍ ١١٩٨
- ١٠٤- نكولُ الورثةِ واختلافهم في القسامة، ومن يدعى عليهم ١١٩٨
- ١٠٥- ما يسقطُ حقوقَ أهلِ القسامةِ من الاختلاف، وما لا يسقطها ١١٩٩
- ١٠٦- الخطأُ والعمدُ في القسامة ١١٩٩
- ١٠٧- القسامةُ باليَمِينِ وغيرها ١١٩٩
- ١٠٨- اختلافُ المدَّعي والمدَّعى عليه في الدَّم ١٢٠٠
- ١٠٩- بابُ الإقرارِ والنَّكولِ والدَّعوى في الدَّم ١٢٠١
- ١١٠- قتلُ الرَّجُلِ في الجماعة ١٢٠١
- ١١١- نكولُ المدَّعى عليهم بالدَّم عن الأيمان ١٢٠٢
- ١١٢- بابُ دعوى الدَّم ١٢٠٢
- ١١٣- بابُ كيفِ اليمينِ على الدَّم ١٢٠٢
- ١١٤- يمينُ المدَّعي على القتل ١٢٠٢
- ١١٥- يمينُ المدَّعى عليه من إقراره ١٢٠٢
- ١١٦- يمينُ مدَّعي الدَّم ١٢٠٣
- ١١٧- التَّحَفُّظُ في اليمين ١٢٠٣
- ١١٨- عتقُ أمهاتِ الأولادِ والجنائيةِ عليهنَّ ١٢٠٣
- ١١٩- الجنائيةُ على أمِّ الولد ١٢٠٤
- ١٢٠- مسألةُ الجنين ١٢٠٤
- ١٢١- الجنائيةُ على العبد ١٢٠٥
- ٦٦- كتابُ الديات ١٢٠٧

- ١- دِيَاتُ الْخَطَا دِيَاتُ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ ١٢٠٧
- ٢- دِيَةُ الْمَعَاهِد ١٢٠٧
- ٣- دِيَةُ الْمَرْأَةِ ١٢٠٨
- ٤- دِيَةُ الْخَتْمِيِّ ١٢٠٨
- ٥- دِيَةُ الْخَنِينِ ١٢٠٨
- ٦- جَنِينُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ ١٢١٠
- ٧- جَنِينُ الذَّمَّةِ ١٢١٢
- ٨- جَنِينُ الْأُمَةِ ١٢١٢
- ٩- جَنِينُ الْأُمَةِ تَعْتَقُ وَالذَّمَّةُ تَسْلَمُ ١٢١٢
- ١٠- حُلُولُ الدِّيَةِ ١٢١٣
- ١١- أَسْنَانُ الْإِبِلِ فِي الْعَمْدِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ ١٢١٣
- ١٢- سَنَانُ الْإِبِلِ فِي الْخَطَا ١٢١٣
- ١٣- فِي تَغْلِيظِ الدِّيَةِ ١٢١٤
- ١٤- أَيُّ الْإِبِلِ عَلَى الْعَاقِلَةِ؟ ١٢١٤
- ١٥- إِعْوَاؤُ الْإِبِلِ ١٢١٤
- ١٦- الْعَيْبُ فِي الْإِبِلِ ١٢١٥
- ١٧- مَا تَحْمَلُ الْعَاقِلَةُ مِنَ الدِّيَةِ، وَمَنْ يَحْمِلُهَا مِنْهُمْ ١٢١٦
- ١٨- عَقْلُ الْمَوَالِي ١٢١٦
- ١٩- عَقْلُ الْخُلَفَاءِ ١٢١٦
- ٢٠- عَقْلٌ مِنْ لَا يَعْرِفُ نَسَبَهُ ١٢١٦
- ٢١- أَيْنَ تَكُونُ الْعَاقِلَةُ؟ ١٢١٧
- ٢٢- جَمَاعُ الدِّيَاتِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ١٢١٧
- ٢٣- بَابُ دِيَةِ الْأَنْفِ ١٢١٧
- ٢٤- الدِّيَةُ عَلَى الْمَارَنِ ١٢١٨
- ٢٥- كَسْرُ الْأَنْفِ وَذَهَابُ الشَّمِّ ١٢١٨
- ٢٦- الدِّيَةُ فِي اللِّسَانِ ١٢١٨
- ٢٧- الْمُلْهَاءُ ١٢١٩
- ٢٨- دِيَةُ الذَّكَرِ ١٢١٩
- ٢٩- ذَكَرُ الْخَتْمِيِّ ١٢٢٠
- ٣٠- دِيَةُ الْعَيْنَيْنِ ١٢٢١
- ٣١- دِيَةُ أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ ١٢٢١
- ٣٢- دِيَةُ الْحَاجِبَيْنِ وَاللَّحْيَةِ وَالرَّاسِ ١٢٢١
- ٣٣- دِيَةُ الْأُذُنَيْنِ ١٢٢٢
- ٣٤- دِيَةُ الشَّفَتَيْنِ ١٢٢٢
- ٣٥- دِيَةُ اللَّحْيَيْنِ ١٢٢٢
- ٣٦- دِيَةُ الْأَسْنَانِ ١٢٢٣
- ٣٧- مَا يَحْدُثُ مِنَ النِّقْصِ فِي الْأَسْنَانِ ١٢٢٤
- ٣٨- الْعَيْبُ فِي الْوَانِ الْأَسْنَانِ ١٢٢٤
- ٣٩- أَسْنَانُ الصَّبِيِّ ١٢٢٥
- ٤٠- السِّنُّ الرَّائِدَةُ ١٢٢٥
- ٤١- قَلْعُ السِّنِّ وَكُسْرُهَا ١٢٢٥
- ٤٢- حَلْمَتِي الثَّوْدَيْنِ ١٢٢٦
- ٤٣- النِّكَاحُ عَلَى أَرْضِ الْجَنَايَةِ ١٢٢٦
- ٦٧- كِتَابُ الْحُدُودِ وَصِفَةُ النَّفْيِ
(فِي السَّرْقَةِ، وَالزَّانَا، وَالْخَمْرِ، وَالنَّفْيِ، وَالرَّدَةِ،
وَمَسَائِلُ مُخْتَلَفَةٍ) ١٢٢٧
- ١- السَّارِقُ تَوْهَبُ لَهُ السَّرْقَةُ ١٢٢٨
- ٢- مَا جَاءَ فِي أَقْطَعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ يَسْرُقُ ١٢٢٩
- ٣- بَابُ السِّنِّ الَّتِي إِذَا بَلَغَهَا الْغُلَامُ قَطَعَتْ يَدَهُ ١٢٢٩
- ٤- فِي الثَّمَرِ الرُّطْبِ يَسْرُقُ ١٢٢٩
- ٥- بَابُ النَّفْيِ وَالْإِعْتِرَافِ فِي الزَّانَا ١٢٣٠
- ٦- مَا جَاءَ فِي حَدِّ الرَّجُلِ أُمَتُهُ إِذَا زَنَتْ ١٢٣٢
- ٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّرِيرِ مِنْ خُلُقَتِهِ لَا
مِنْ مَرَضٍ يَصِيبُ الْحَدَّ ١٢٣٣
- ٨- الشَّهَادَةُ فِي الزَّانَا ١٢٣٣
- ٩- بَابُ أَنَّ الْحُدُودَ كَفَّارَاتٌ ١٢٣٤
- ١٠- بَابُ حَدِّ الذَّمَمِيِّ إِذَا زَنَا ١٢٣٥
- ١١- حَدُّ الْخَمْرِ ١٢٤٠
- ١٢- بَابُ ضَرْبِ النِّسَاءِ ١٢٤٠
- ١٣- السَّوْطُ الَّذِي يَضْرِبُ بِهِ ١٢٤١
- ١٤- بَابُ الْوَقْتِ فِي الْعُقُوبَةِ وَالْعَفْوِ عَنْهَا ١٢٤١
- ١٥- صِفَةُ النَّفْيِ ١٢٤١
- ١٦- حَدُّ السَّرْقَةِ وَالْقَاطِعِ فِيهَا وَحَدُّ قَاطِعِ
الطَّرِيقِ وَحَدُّ الزَّانِي حَدُّ السَّرْقَةِ ١٢٤٢

- ١٧- بابُ السَّنِّ الَّتِي إِذَا بَلَغَهَا الرَّجُلُ
والمرأةُ أُقِيمَتَ عليهما الحدودُ ١٢٤٣
- ١٨- بابُ ما يَكُونُ حَرْزًا، ولا يَكُونُ وَالرَّجُلُ تَوَهَّبَ لَهُ
السَّرْقَةُ بعدما يسرقها أو يملكها بوجوه من الوجوه ١٢٤٣
- ١٩- قَطْعُ المَمْلُوكِ بِإِقْرَارِهِ وَقَطْعُهُ وَهُوَ آبَنٌ ١٢٤٤
- ٢٠- قَطْعُ الأطرافِ كُلِّهَا ١٢٤٥
- ٢١- من يَجِبُ عَلَيْهِ القَطْعُ ١٢٤٥
- ٢٢- ما لا يَقْطَعُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الخِيَانَةِ ١٢٤٥
- ٢٣- غَرْمُ السَّارِقِ ١٢٤٦
- ٢٤- حَدُّ قاطِعِ الطَّرِيقِ ١٢٤٦
- ٢٥- الشَّهَادَاتُ وَالْإِقْرَارُ فِي السَّرْقَةِ وَقَطْعِ
الطَّرِيقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ١٢٤٧
- ٢٦- حَدُّ الثَّيِّبِ الزَّانِي ١٢٤٨
- ٢٧- وشهودُ الزَّنا أَرْبَعَةٌ ١٢٤٩
- ٢٨- ما يَدْرَأُ فِيهِ الحُدُّ فِي الزَّنا، وما لا يَدْرَأُ ١٢٤٩
- ٢٩- بابُ المَرْتَدِّ الكَبِيرِ ١٢٥٠
- ٣٠- بابُ ما يَحْرِمُ بِهِ الدِّمُّ مِنَ الإِسْلَامِ ١٢٥٠
- ٣١- تَفْرِيعُ المَرْتَدِّ ١٢٥١
- ٣٢- الشَّهَادَةُ عَلَى المَرْتَدِّ ١٢٥٢
- ٣٣- مالُ المَرْتَدِّ وَزَوْجَةُ المَرْتَدِّ ١٢٥٢
- ٣٤- مالُ المَرْتَدِّ ١٢٥٣
- ٣٥- المَكْرَهُ عَلَى الرَّدَّةِ ١٢٥٤
- ٣٦- ما أَحْدَثَ المَرْتَدُّ فِي حَالِ رَدَّتِهِ فِي مَالِهِ ١٢٥٤
- ٣٧- جَنَايَةُ المَرْتَدِّ ١٢٥٤
- ٣٨- الجَنَايَةُ عَلَى المَرْتَدِّ ١٢٥٥
- ٣٩- الدِّينُ عَلَى المَرْتَدِّ ١٢٥٥
- ٤٠- الدِّينُ لِلْمَرْتَدِّ ١٢٥٥
- ٤١- ذُبِيحَةُ المَرْتَدِّ ١٢٥٥
- ٤٢- نِكَاحُ المَرْتَدِّ ١٢٥٦
- ٤٣- الخِلَافُ فِي المَرْتَدِّ ١٢٥٦
- ٤٤- تَكْلُفُ الحُجَّةِ عَلَى قَاتِلِ القَوْلِ الأوَّلِ، وَعَلَى مَنْ
قال أَقْبَلَ إِظْهَارَ التَّوْبَةِ إِذَا كَانَ رَجَعَ إِلَى دِينِ يَظْهَرُهُ
- ولا أَقْبَلَ ذَلِكَ إِذَا رَجَعَ إِلَى دِينٍ لَا يَظْهَرُهُ ١٢٥٦
- ٤٥- خِلَافُ بَعْضِ النَّاسِ فِي المَرْتَدِّ وَالْمَرْتَدَّةِ ١٢٥٨
- ٤٦- اصطِدَامُ السَّقِيَّتَيْنِ وَالْفَارَسَيْنِ ١٢٦١
- ٤٧- مَسْأَلَةُ الحُجَّامِ وَالْخَاتَنِ وَالْبِيطَارِ ١٢٦٢
- ٤٨- مَسْأَلَةُ الرَّجُلِ يَكْتَرِي الذَّابَّةَ فَيَضْرِبُهَا فَمُوتَ ١٢٦٣
- ٤٩- جَنَايَةُ مُعَلِّمِ الكِتَابِ ١٢٦٣
- ٥٠- مَسْأَلَةُ الأَجْرَاءِ ١٢٦٤
- ٥١- بابُ خَطَأِ الطَّيِّبِ وَالْإِمَامُ يُؤَدِّبُ ١٢٦٥
- ٥٢- الجَمْلُ الصَّنَوَلُ ١٢٦٦
- ٥٣- الاستِحْقَاقُ ١٢٦٧
- ٥٤- الأَشْرَبَةُ ١٢٦٧
- ٥٥- الوَلِيمَةُ ١٢٧٠
- ٥٦- صَدَقَةُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١٢٧١
- ٥٧- البَحِيرَةُ وَالْوَصِيلَةُ وَالسَّائِبَةُ وَالْحَامُ ١٢٧١
- ٥٨- بَيَانُ مَعْنَى البَحِيرَةِ السَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ ١٢٧٣
- ٥٩- بابُ تَفْرِيعِ العَتَقِ ١٢٧٤
- ٦٠- الخِلَافُ فِي السَّائِبَةِ وَالْكَافِرِ يَعْتَقُ الْمُؤْمِنَ ١٢٧٤
- ٦١- الخِلَافُ فِي المَوَالِي ١٢٧٥
- ٦٢- تَفْرِيعُ البَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ ١٢٧٧
- ٦٣- الخِلَافُ فِي النَّذْرِ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ١٢٧٧
- ٦٤- إِقْرَارُ بِنِكَاحٍ مَفْسُوحٍ ١٢٧٨
- ٦٥- وَضْعُ كِتَابِ عَتَقٍ عَبْدٍ ١٢٧٨
- ٦٦- كِرَاءُ الدَّوَرِ ١٢٧٩
- ٦٧- بابُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَكْتَبَ شِرَاءَ عَبْدٍ ١٢٧٩
- ٦٨- شِرَاءُ عَبْدٍ آخَرَ ١٢٧٩
- ٦٩- بَيْعُ البَرَاءَةِ ١٢٨٠
- ٧٠- الاختِلَافُ فِي العَيْبِ ١٢٨٠
- ٧١- وَثِيقَةٌ فِي المَكَاتِبِ أَمْلَاهَا الشَّافِعِيُّ ١٢٨٢
- ٧٢- وَثِيقَةٌ فِي المَدْبَرِ ١٢٨٢
- ٦٨- كِتَابُ الأَقْضِيَةِ

(في أدب القاضي وحكمه، ومسائله، والشهادات،

والقسامة، والدعاوى، والأيمان والنذور، والمشاورة) ١٢٨٣

١٢٨٤	١- أدب القاضي، وما يستحب للقاضي	٣٢- باب الدعوى في البيع	١٣١٩
١٢٨٤	٢- الإقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر	٣٣- باب دعوى الولد	١٣٢٢
١٢٨٧	٣- مشاوره القاضي	٣٤- اليمين مع الشاهد	١٣٢٩
١٢٨٨	٤- حكم القاضي	٣٥- ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد	١٣٢٩
١٢٨٨	٥- مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة الشهود	٣٦- الامتناع من اليمين وكيف اليمين؟	١٣٣٢
١٢٨٩	٦- ما تجوز به شهادة أهل الأهواء	٣٧- باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد، وما يقضى	١٣٣٢
١٢٩٠	٧- شهادة أهل الأشرية	٣٨- الخلاف في اليمين مع الشاهد	١٣٣٦
١٢٩٠	٨- شهادة أهل العصية	٣٩- المدعى والمدعى عليه	١٣٤١
١٢٩٠	٩- شهادة الشعراء	٤٠- باب اليمين مع الشاهد	١٣٦١
١٢٩١	١٠- شهادة أهل اللعب	٤١- الخلاف في اليمين على المنبر	١٣٦٣
١٢٩١	١١- شهادة من يأخذ الجعل على الخير	٤٢- باب رد اليمين	١٣٦٤
١٢٩١	١٢- شهادة السوال	٤٣- في حكم الحاكم	١٣٦٦
١٢٩٢	١٣- شهادة القاذف	٤٤- الخلاف في قضاء القاضي	١٣٦٧
١٢٩٣	١٤- كتاب القاضي	٤٥- الحكم بين أهل الكتاب	١٣٦٨
١٢٩٣	١٥- القسم	٤٦- الشهادات	١٣٦٩
١٢٩٣	١٦- الكتاب يتخذه القاضي في ديوانه	٤٧- باب إجازة شهادة المحدود	١٣٧٠
١٢٩٣	١٧- كتاب القاضي إلى القاضي	٤٨- باب شهادة الأعمى	١٣٧١
١٢٩٤	١٨- أجر القسم	٤٩- شهادة الوالد للولد والولد للوالد	١٣٧١
١٢٩٥	١٩- السهمان في القسم	٥٠- شهادة الغلام والعبد والكافر	١٣٧١
١٢٩٥	٢٠- ما يرد من القسم بأداء بعض المقسوم	٥١- شهادة النساء	١٣٧٢
١٢٩٨	٢١- الإقرار والمواهب	٥٢- شهادة القاضي	١٣٧٢
١٣٠٤	٢٢- باب الشركة	٥٣- رؤية الهلال	١٣٧٢
١٣٠٥	٢٣- إقرار أحد الابنين بالأخ	٥٤- شهادة الصبيان	١٣٧٢
١٣٠٥	٢٤- إقرار الوارث ودعوى الأعاجم	٥٥- الشهادة على الشهادة	١٣٧٣
١٣٠٦	٢٥- دعوى الأعاجم	٥٦- الشهادة على الجراح	١٣٧٣
١٣٠٦	٢٦- الدعوى والبيانات	٥٧- شهادة الوارث	١٣٧٣
١٣٠٩	٢٧- باب الدعوى في الميراث	٥٨- الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي	١٣٧٤
١٣١٠	٢٨- باب الشهادة على الشهادة	٥٩- باب الحدود	١٣٧٨
١٣١١	٢٩- باب شهادة أهل الذمة في الموارث	٦٠- الأيمان والتأثور، والكفارات في الأيمان	١٣٨٢
	٣٠- باب للدعويين إحداهما في وقت قبل وقت صاحبه	٦١- الاستثناء في اليمين	١٣٨٣
١٣١٢		٦٢- لغو اليمين	١٣٨٣
١٣١٣	٣١- باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة		

- ٦٣- الكفارة قبل الحنث وبعده ١٣٨٤
- ٦٤- من حلف بطلاق امرأته إن تزوج عليها ١٣٨٤
- ٦٥- الإطعام في الكفارات في البلدان كلها ١٣٨٤
- ٦٦- من لا يطعم من الكفارات ١٣٨
- ٦٧- ما يجزي من الكسوة في الكفارات ١٣٨٥
- ٦٨- العتق في الكفارات ١٣٨٥
- ٦٩- الصيام في كفارات الأيمان ١٣٨٦
- ٧٠- من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين ١٣٨٦
- ٧١- من حنث معسراً، ثم أيسر، أو حنث
موسراً، ثم أعسر ١٣٨٦
- ٧٢- من أكل، أو شرب ساهياً في صيام الكفارة ١٣٨٦
- ٧٣- الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة، ومن تصدق
بكفارة، ثم اشتراها ١٣٨٦
- ٧٤- كفارة عيّن العبد ١٣٨٧
- ٧٥- من نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل ١٣٨٧
- ٧٦- فيمن حلف على سكنى دار لا يسكنها ١٣٩٠
- ٧٧- فيمن حلف أن لا يدخل هذه الدار، وهذا البيت
فغير عن حاله ١٣٩١
- ٧٨- من حلف على أمرين أن يفعلهما ١٣٩٢
- أو لا يفعلهما، ففعل أحدهما ١٣٩٢
- ٧٩- من حلف على غريم له أن لا يفارقه
حتى يستوفي حقه ١٣٩٣
- ٨٠- من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل ١٣٩٤
- ٨١- من حلف في أمر أن لا يفعله غداً، ففعله اليوم ١٣٩٤
- ٨٢- من حلف على شيء أن لا يفعله
فأمر غيره، ففعله ١٣٩٥
- ٨٣- من قال لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بإذني ١٣٩٦
- ٨٤- باب الإشهاد عند الدفع إلى التامى ١٣٩٩
- ٨٥- باب ما جاء في قول الله عز وجل
﴿وَاللّٰتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ﴾
حتى ما يفعل بهن من الحبس، والأذى ١٣٩٩
- ٨٦- باب الشهادة في الطلاق ١٤٠٠
- ٨٧- باب الشهادة في الدين ١٤٠١
- ٨٨- باب الخلاف في هذا ١٤٠١
- ٨٩- باب اليمين مع الشاهد ١٤٠١
- ٩٠- اليمين مع الشاهد ١٤٠٢
- ٩١- باب الخلاف في اليمين مع الشاهد ١٤٠٢
- ٩٢- باب شهادة النساء لا رجل معهن ١٤٠٣
- ٩٣- الخلاف في إجازة أقل من أربع من النساء ١٤٠٣
- ٩٤- باب شرط الذين تقبل شهادتهم ١٤٠٤
- ٩٥- باب شهادة القاذف ١٤٠٤
- ٩٦- باب الخلاف في إجازة شهادة القاذف ١٤٠٥
- ٩٧- باب التحفظ في الشهادة ١٤٠٦
- ٩٨- باب الخلاف في شهادة الأعمى ١٤٠٦
- ٩٩- باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته ١٤٠٧
- ١٠٠- باب ما على من دعي يشهد بشهادة
قبل أن يسألها ١٤٠٧
- ١٠١- الدعوى والبيّنات ١٤٠٨
- ١٠٢- باب في الأنضية ١٤٠٨
- ١٠٣- باب في اجتهاد الحاكم ١٤٠٨
- ١٠٤- باب التثبيت في الحكم وغيره ١٤٠٩
- ١٠٥- باب المشاورة ١٤٠٩
- ١٠٦- باب أخذ الولي بالولي ١٤٠٩
- ١٠٧- باب ما يجب فيه اليمين ١٤١٠
- ٦٩- كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة
وابن أبي ليلى عن أبي يوسف ١٤١١
- ١- باب النصب ١٤١١
- ٢- باب الاختلاف في العيب ١٤١٣
- ٣- باب بيع التمار قبل أن يدو صلاحها ١٤١٦
- ٤- باب المضاربة ١٤١٩
- ٥- باب السلم ١٤٢٠
- ٦- باب الشفعة ١٤٢٠
- أجارتنا بيني، فإنك طالق ١٤٢٢

١٤٦٦	٢- بابُ الوضوء	١٤٢٢	٧- بابُ المزارعة
١٤٦٧	٣- أبوابُ الصَّلَاةِ	١٤٢٣	٨- بابُ الدَّعْوَى والصَّلَح
١٤٧٠	٤- بابُ الجمعة والعیدین	١٤٢٤	٩- بابُ الصَّدَقَةِ والهبة
١٤٧١	٥- بابُ الوترِ والقنوتِ والآیات	١٤٢٦	١٠- بابُ في الوديعة
١٤٧٢	٦- الجنائز	١٤٢٦	١١- بابُ في الرِّهن
١٤٧٢	٧- سجودُ القرآن	١٤٢٧	١٢- بابُ الحوَالَةِ والكفَالَةِ في الدِّين
١٤٧٣	٨- الصَّيَام	١٤٢٩	١٣- بابُ في الدِّين
١٤٧٣	٩- أبوابُ الزَّكَاةِ	١٤٣٦	١٤- بابُ في الأيمان
١٤٧٤	١٠- أبوابُ الطَّلَاقِ والنِّكَاحِ	١٤٣٦	١٥- بابُ الوصايا
١٤٧٧	١١- المتعة	١٤٣٧	١٦- بابُ الموارِيث
١٤٧٩	١٢- ما جاء في البيوع	١٤٣٩	١٧- بابُ في الأوصياء
١٤٨٠	١٣- بابُ الذِّيات	١٤٤٠	١٨- بابُ في الشَّرَكَةِ والعَتَقِ وغيره
١٤٨٢	١٤- بابُ الأَقْضِيَةِ	١٤٤٢	١٩- بابُ في المكاتب
١٤٨٣	١٥- بابُ اللَّقْطَةِ	١٤٤٣	٢٠- بابُ في الأيمان
١٤٨٣	١٦- بابُ الفرائض	١٤٤٤	٢١- بابُ في العاريةِ وأكلِ الغَلَةِ
١٤٨٤	١٧- بابُ المكاتب	١٤٤٤	٢٢- بابُ في الأجيرِ والإجارة
١٤٨٥	١٨- بابُ الحدود	١٤٤٥	٢٣- بابُ القسمة
١٤٩٤	١٩- بابُ الصَّيَام	١٤٤٥	٢٤- بابُ الصَّلَاةِ
١٤٩	٢٠- بابُ الحجِّ	١٤٤٦	٢٥- بابُ صِلَاةِ الخوفِ
١٤٩٧	٧١- كتابُ اختلافِ مالِكٍ والشافعيِّ	١٤٤٨	٢٦- بابُ الزَّكَاةِ
١٥٠٠	١- بابُ ما جاء في الصدقات	١٤٤٩	٢٧- بابُ الصَّيَام
١٥٠٠	٢- بابُ في بيعِ الثَّمار	١٤٥٠	٢٨- بابُ في الحجِّ
١٥٠١	٣- بابُ في الأَقْضِيَةِ	١٤٥٢	٢٩- بابُ الذِّيات
١٥٠٢	٢- العتق	١٤٥٤	٣٠- بابُ السَّرَقَةِ
٥- بابُ صِلَاةِ الإمامِ إذا كانَ مريضاً بالمؤمنينَ جالساً وصلاتهم		١٤٥٥	٣١- بابُ القضاء
١٥٠٣	خلفه قياماً	١٤٥٦	٣٢- بابُ الفرية
١٥٠٤	٦- بابُ رفعِ اليدينِ في الصَّلَاةِ	١٤٥٧	٣٣- بابُ النِّكَاحِ
١٥٠٥	٧- بابُ الجهرِ بآمين	١٤٦٠	٣٤- بابُ الطَّلَاقِ
١٥٠٥	٨- بابُ سجودِ القرآن	١٤٦	٣٥- بابُ الحدود
١٥٠٧	٩- بابُ الصَّلَاةِ في الكعبة	٧٠- كتابُ اختلافِ عليٍّ وعبدِ الله بنِ مسعودٍ	
١٥٠٧	١٠- بابُ ما جاء في الوترِ بركعةً واحدةً	١٤٦٦	١- أبوابُ الوضوءِ والغسلِ والتَّيمُّمِ

١٥٢٨	٤٣- بابُ ما جاء في الجهاد	١٥٠٨	١١- بابُ القراءة في العيدين والجمعة
١٥٢٩	٤٤- بابُ ما جاء في الرقية	١٥٠٨	١٢- بابُ الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
١٥٢٩	٤٥- بابُ في الجهاد	١٥٠٩	١٣- بابُ إعادة المكتوبة مع الإمام
١٥٣١	٤٦- بابُ فيمن أحيأ أرضاً مواتاً	١٥٠٩	١٤- بابُ القراءة في المغرب
١٥٣٢	٤٧- بابُ في الأقضية	١٥١٠	١٥- بابُ القراءة في الركعتين الأخيرتين
١٥٣٢	٤٨- بابُ في الأمة تغرب بنفسها	١٥١١	١٦- بابُ المستحاضة
١٥٣٢	٤٩- بابُ القضاء في المنبذ	١٥١٢	١٧- بابُ الكلب يلعُ في الإناء أو غيره
١٥٣٣	٥٠- بابُ القضاء في الهبات	١٥١٣	١٨- بابُ ما جاء في الجنائز
١٥٣٤	٥١- بابُ في إرخاء الستور	١٥١٣	١٩- بابُ الصلاة على الميت في المسجد
١٥٣٤	٥٢- بابُ في القسامة والعقل	١٥١٤	٢٠- بابُ في فوت الحج
١٥٣٥	٥٣- بابُ القضاء في الضرس والترقوة والضلع	١٥١٥	٢١- بابُ الحجامه للمحرم
١٥٣٥	٥٤- بابُ في النكاح	١٥١٥	٢٢- بابُ ما يقتل المحرم من الدواب
١٥٣٥	٥٥- بابُ ما جاء في المتعة	١٥١٦	٢٣- بابُ الشوكة في البدنة
١٥٣٦	٥٦- بابُ في المفقود	١٥١٦	٢٤- بابُ التمتع في الحج
١٥٣٧	٥٧- بابُ في الزكاة	١٥١٧	٢٥- بابُ الطيب للمحرم
١٥٣٧	٥٨- بابُ في الصلاة	١٥١٨	٢٦- بابُ في العمري
١٥٣٧	٥٩- بابُ في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الحج	١٥١٩	٢٧- بابُ ما جاء في العقيدة
١٥٣٨	٦٠- بابُ ما جاء في الصيد	١٥٢٠	٢٨- بابُ في الحربى يسلم
١٥٤٠	٦١- بابُ الأمان لأهل دار الحرب	١٥٢١	٢٩- بابُ في أهل دار الحرب
	٦٢- بابُ ما روى مالك عن عثمان بن عفان، وخالفه في تخمير المحرم وجهه	١٥٢١	٣٠- بابُ البيوع
١٥٤١	٦٣- بابُ ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين	١٥٢١	٣١- بابُ متى يجب البيع
١٥٤٢	٦٤- بابُ في بيع المدبر	١٥٢٢	٣٢- بابُ بيع البرنامج
١٥٤٢	٦٥- بابُ ما جاء في لبس الخنز	١٥٢٢	٣٣- بابُ بيع الثمر
١٥٤٣	٦٦- بابُ خلاف ابن عباس في البيوع	١٥٢٣	٣٤- بابُ ما جاء في ثمن الكلب
١٥٤٣	٦٧- بابُ	١٥٢٣	٣٥- بابُ الزكاة
١٥٤٤	٦٨- بابُ خلاف زيد بن ثابت في الطلاق	١٥٢٤	٣٦- بابُ النكاح بولي
١٥٤٤	٦٩- بابُ في عين الأعور	١٥٢٤	٣٧- بابُ ما جاء في الصداق
	٧٠- بابُ خلاف عمر بن عبد العزيز في عشور أهل الذمة	١٥٢٥	٣٨- بابُ في الرضاع
١٥٤٥	٧١- بابُ خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء	١٥٢٦	٣٩- بابُ ما جاء في الولاء
١٥٤٥	٧٢- بابُ في سجود القرآن	١٥٢٦	٤٠- بابُ الإفطار في شهر رمضان
		١٥٢٦	٤١- بابُ في اللقطة
		١٥٢٧	٤٢- بابُ المسح على الخفين

- ٧٣- بابُ غسلِ الجنابة..... ١٥٤٦
- ٧٤- بابُ في الرَّعاف..... ١٥٤٦
- ٧٥- بابُ الغسلِ بفضْلِ الجنبِ والحائض..... ١٥٤٦
- ٧٦- بابُ التَّيمُّم..... ١٥٤٧
- ٧٧- بابُ الوتر..... ١٥٤٧
- ٧٨- بابُ الصَّلَاةِ بِمَنَى والنَّافِلَةِ فِي السَّفَر..... ١٥٤٧
- ٧٩- بابُ القنوت..... ١٥٤٨
- ٨٠- بابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْفَطْرِ ويَعْدَهُ..... ١٥٤٨
- ٨١- بابُ نومِ الجالسِ والمضطجع..... ١٥٤٩
- ٨٢- بابُ إِسْرَاعِ الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ..... ١٥٤٩
- ٨٣- بابُ رفعِ الأيدي في التَّكْبِيرِ..... ١٥٤٩
- ٨٤- بابُ وضعِ الأيدي في السَّجْدِ..... ١٥٥٠
- ٨٥- بابُ من الصَّيَام..... ١٥٥٠
- ٨٦- بابُ في الْحَجِّ..... ١٥٥١
- ٨٧- بابُ الإِهْلَالِ من دونِ المِيقَاتِ..... ١٥٥٢
- ٨٨- بابُ في الْغَدْوِ من مَنَى إِلَى عِرْقَةٍ..... ١٥٥٣
- ٨٩- بابُ قطعِ التَّلْبِيَةِ..... ١٥٥٣
- ٩٠- بابُ النِّكَاحِ..... ١٥٥٣
- ٩١- بابُ التَّمْلِيكِ..... ١٥٥٣
- ٩٢- بابُ الْمُتَعَةِ..... ١٥٥٤
- ٩٣- بابُ الْحَلْيَةِ والْبَرَةِ..... ١٥٥٤
- ٩٤- بابُ بَيْعِ الْحَيَوَانِ..... ١٥٥٥
- ٩٥- بابُ الْكُفَّارَاتِ..... ١٥٥٦
- ٩٦- بابُ زَكَاةِ الْفَطْرِ..... ١٥٥٦
- ٩٧- بابُ في قطعِ الْعَبْدِ..... ١٥٥٥
- ٧٢- كتابُ جَمَاعِ الْعِلْمِ..... ١٥٦٧
- ١- بابُ حِكَايَةِ قَوْلِ الطَّائِفَةِ الَّتِي رَدَّتِ الْأَخْبَارَ كُلَّهَا..... ١٥٦٧
- ٢- بابُ حِكَايَةِ قَوْلِ مَنْ رَدَّ خَيْرَ الْخَاصَّةِ..... ١٥٧١
- ٣- بَيَانُ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى..... ١٥٧٩
- ٤- بابُ الصَّرَمِ..... ١٥٧٩
- ٧٣- كتابُ صِفَةِ نَبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ١٥٨٠
- ٧٤- كتابُ إِبْطَالِ الْإِسْتِحْسَانِ..... ١٥٨٤
- ١- بابُ إِبْطَالِ الْإِسْتِحْسَانِ..... ١٥٨٠
- ٧٥- كتابُ الرَّدِّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ..... ١٥٩٣
- ١- بابُ الدِّيَّاتِ..... ١٥٩٣
- ٢- الْقَصَاصُ بَيْنَ الْعَبِيدِ وَالْأَحْرَارِ..... ١٥٩٥
- ٣- الرَّجُلَانِ يَقْتُلَانِ الرَّجُلَ أَحَدَهُمَا..... ١٥٩٥
- تَمَنُّ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ..... ١٥٩٦
- ٤- فِي عَقْلِ الْمَرْأَةِ..... ١٥٩٧
- ٥- بَابُ فِي الْجَنِينِ..... ١٥٩٨
- ٦- بَابُ الْجُرُوحِ فِي الْجَسَدِ..... ١٦٠٠
- ٧- بَابُ فِي الْأَعْوَرِ يَفْقَأُ عَيْنَ الصَّحِيعِ..... ١٦٠٠
- ٨- بَابُ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ أَرْشٌ مَعْلُومٌ..... ١٦٠١
- ٩- بَابُ دِيَةِ الْأَصْرَاسِ..... ١٦٠٢
- ١٠- بَابُ جِرَاحِ الْعَبْدِ..... ١٦٠٣
- ١١- بَابُ الْقَصَاصِ بَيْنَ الْمَالِكِ..... ١٦٠٤
- ١٢- بَابُ دِيَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ..... ١٦٠٥
- ١٣- بَابُ الْعَقْلِ عَلَى الرَّجُلِ خَاصَّةً..... ١٦١٠
- ١٤- بَابُ الْحَرْ إِذَا جَنَى عَلَى الْعَبْدِ..... ١٦١٢
- ١٥- بَابُ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ..... ١٦١٣
- ١٦- بَابُ قَتْلِ الْغِيلَةِ وَغَيْرِهَا وَعَفْرِ الْأَوْلِيَاءِ..... ١٦١٣
- ١٧- بَابُ الْقَصَاصِ فِي الْقَتْلِ..... ١٦١٤
- ١٨- بَابُ الْقَصَاصِ فِي كَسْرِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ..... ١٦١٤
- ٧٦- كتابُ سِيرِ الْأَوْزَاعِي..... ١٦١٨
- ١- أَخَذُ السَّلَاحِ..... ١٦١٩
- ٢- سَهْمُ الْفَارَسِ وَالرَّاجِلِ وَتَفْضِيلُ الْخَيْلِ..... ١٦٢٠
- ٣- سَهْمَانُ الْخَيْلِ..... ١٦٢٥
- ٤- فِي الْمَرْأَةِ تُسَمَّى ثُمَّ يَسْمَى زَوْجُهَا..... ١٦٢٨
- ٥- حَالُ الْمُسْلِمِينَ يَقَاتِلُونَ الْعَدُوَّ وَفِيهِمْ أَطْفَالُهُمْ..... ١٦٣٠
- ٦- مَا جَاءَ فِي أَمَانِ الْعَبْدِ مَعَ مَوْلَاهُ..... ١٦٣١
- ٧- وَطْءُ السَّبَايَا بِالْمَلِكِ..... ١٦٣٢
- ٨- بَيْعُ السَّيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ..... ١٦٣٣

- ٩- الرَّجُلُ يَغْنَمُ وَحْدَهُ ١٦٣٣
- ١٠- فِي الرَّجُلَيْنِ يَخْرُجَانِ مِنَ الْعَسْكَرِ فَيَصِيانِ جَارِيَةً فَيَتَبَايَعَانَهَا ١٦٣٤
- ١١- إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ١٦٣٤
- ١٢- مَا عَجَزَ الْجَيْشُ عَنْ حَمَلِهِ مِنَ الْغَنَائِمِ ١٦٣٥
- ١٣- قَطَعَ أَشْجَارَ الْعَدُوِّ ١٦٣٥
- ١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَرَسِ ١٦٣٦
- ١٥- خُرَاجُ الْأَرْضِ ١٦٣٦
- ١٦- شُرَاءُ أَرْضِ الْجَزِيَةِ ١٦٣٧
- ١٧- الْمُسْتَأْمَنُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ١٦٣٧
- ١٨- بَيْعُ الدَّرْهِمِ بِالْأَرْبَعِينَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ١٦٣٨
- ١٩- فِي أُمِّ وَلَدٍ حَرْبِيٍّ تَسْلَمُ وَتَخْرُجُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ١٦٣٨
- ٢٠- الْمَرْأَةُ تَسْلَمُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ١٦٣٨
- ٢١- الْحَرْبِيَّةُ تَسْلَمُ فَتَزَوِّجُ وَهِيَ حَامِلٌ ١٦٣٩
- ٢٢- فِي الْحَرْبِيِّ يَسْلَمُ وَعِنْدَهُ خَمْسُ نِسْوَةٍ ١٦٣٩
- ٢٣- فِي الْمُسْلِمِ يَدْخُلُ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَيَشْتَرِي دَارًا أَوْ غَيْرَهَا ١٦٤٠
- ٢٤- اكْتِسَابُ الْمُرْتَدِّ الْمَالِ فِي رَدِّهِ ١٦٤١
- ٢٥- ذُبْحَةُ الْمُرْتَدِّ ١٦٤٢
- ٢٦- الْعَبْدُ يَسْرِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ١٦٤٢
- ٢٧- الرَّجُلُ يَسْرِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ لِأَبِيهِ فِيهَا سَهْمٌ ١٦٤٢
- ٢٨- الصَّبِيُّ يَسْبَى، ثُمَّ يَمُوتُ ١٦٤٣
- ٢٩- الْمُدْبِرَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ تَسْيِيَانِ هَلْ يَطْوُهُمَا سَيِّدُهُمَا إِذَا دَخَلَ بِأَمَانٍ ١٦٤٣
- ٣٠- الرَّجُلُ يَشْتَرِي أُمَّتَهُ بَعْدَمَا يَخْرُجُ مِنَ الْعَدُوِّ ١٦٤٣
- ٣١- الْحَرْبِيُّ يَسْلَمُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَلَهُ بِهَا مَالٌ ١٦٤٤
- ٣٢- الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنُ يَسْلَمُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ١٦٤٤
- ٣٣- الْمُسْتَأْمَنُ يَسْلَمُ وَيَخْرُجُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ اسْتَوْدَعَ مَالَهُ ١٦٤٤
- ٧٧- كِتَابُ الْعَتَقِ ١٦٤٦
- ١- بَابُ الْقِرْعَةِ فِي الْمَمَالِكِ وَغَيْرِهِمْ ١٦٤٨
- ٢- بَابُ عَتَقِ الْمَمَالِكِ مَعَ الدِّينِ ١٦٥٠
- ٣- بَابُ الْعَتَقِ، ثُمَّ يَظْهَرُ لِلْمَيْتِ مَالٌ ١٦٥٠
- ٤- بَابُ كَيْفَ قِيمَ الرَّقِيقِ ١٦٥١
- ٥- بَابُ تَبَدُّلِ بَعْضِ الرَّقِيقِ عَلَى بَعْضٍ فِي الْعَتَقِ فِي الْحَيَاةِ ١٦٥٢
- ٦- عَتَقُ الشَّرْكَ فِي الْمَرْضَى ١٦٥٤
- ٧- اخْتِلَافُ الْمُعْتَقِ وَشُرَيْكِهِ ١٦٥٤
- ٨- بَابُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِذَا عَلِمَا ١٦٥٥
- ٧٨- كِتَابُ الْمُدْبِرِ ١٦٥٦
- ١- أَحْكَامُ التَّدْبِيرِ ١٦٥٦
- ٢- الْمَشْيَةُ فِي الْعَتَقِ وَالتَّدْبِيرِ ١٦٥٨
- ٣- إِخْرَاجُ الْمُدْبِرِ مِنَ التَّدْبِيرِ ١٦٥٨
- ٤- جَنَايَةُ الْمُدْبِرِ، وَمَا يَخْرُجُ بَعْضُهُ مِنَ التَّدْبِيرِ، وَمَا لَا يَخْرُجُهُ ١٦٦٠
- ٥- كِتَابَةُ الْمُدْبِرِ وَتَدْبِيرُ الْمَكَاتِبِ ١٦٦١
- ٦- جَامِعُ التَّدْبِيرِ ١٦٦٢
- ٧- الْعَبْدُ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَيُدْبِرُهُ أَحَدُهُمَا ١٦٦٢
- ٨- فِي مَالِ السَّيِّدِ الْمُدْبِرِ ١٦٦٢
- ٩- تَدْبِيرُ النَّصْرَانِيِّ ١٦٦٢
- ١٠- تَدْبِيرُ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ ١٦٦٣
- ١١- فِي تَدْبِيرِ الْمُرْتَدِّ ١٦٦٣
- ١٢- تَدْبِيرُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَلِغْ ١٦٦٣
- ١٣- تَدْبِيرُ الْمَكَاتِبِ ١٦٦٣
- ١٤- مَالُ الْمُدْبِرِ ١٦٦٤
- ١٥- وَلَدُ الْمُدْبِرِ ١٦٦٤
- ١٦- فِي تَدْبِيرِ مَا فِي الْبَطْنِ ١٦٦٥
- ١٧- فِي تَدْبِيرِ الرَّقِيقِ بَعْضُهُمْ قَبْلَ بَعْضٍ ١٦٦٥
- ١٨- الْخِلَافُ فِي التَّدْبِيرِ ١٦٦٦
- ٧٩- كِتَابُ الْمَكَاتِبِ ١٦٧٠
- ١- الْمَكَاتِبِ ١٦٧٠
- ٢- مَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ يَكَاتِبُ عَبْدَهُ قَوِيًّا أَمِينًا ١٦٧٠

- ٣- هل في الكتابة شيء تكرهه ١٦٧١
- ٤- تفسير قوله عز وجل ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ١٦٧١
- ٥- من تجوز كتابته من المالكين ١٦٧٢
- ٦- كتابة الصبي ١٦٧٢
- ٧- موت السيد ١٦٧٢
- ٨- كتابة الوصي والأب والولي ١٦٧٣
- ٩- من تجوز كتابته من المالكين ١٦٧٣
- ١٠- كتابة النصراني ١٦٧٤
- ١١- كتابة الحرابي ١٦٧٥
- ١٢- كتابة المرتد من المالكين والملوكين ١٦٧٦
- ١٣- العبد يكون للرجل نصفه في كتابته، ويكون له كله في كتابته نصفه ١٦٧٧
- ١٤- العبد بين اثنين يكتبه أحدهما ١٦٧٨
- ١٥- العبد بين اثنين يكتبهان معاً ١٦٧٨
- ١٦- ما تجوز عليه الكتابة ١٦٧٩
- ١٧- الكتابة على الإجارة ١٦٨٠
- ١٨- الكتابة على البيع ١٦٨١
- ١٩- كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة ١٦٨١
- ٢٠- ما يعتق به المكاتب ١٦٨٢
- ٢١- حالة العبد ١٦٨٣
- ٢٢- الحكم في الكتابة الفاسدة ١٦٨٤
- ٢٣- الشرط الذي يفسد الكتابة ١٦٨٤
- ٢٤- الخيار في الكتابة ١٦٨٥
- ٢٥- اختلاف السيد والمكاتب ١٦٨٥
- ٢٦- جماع أحكام المكاتب ١٦٨٧
- ٢٧- ولد المكاتب وماله ١٦٨٨
- ٢٨- مال العبد والمكاتب ١٦٨٨
- ٢٩- ما اكتسب المكاتب ١٦٨٨
- ٣٠- ولد المكاتب من غير سريته ١٦٨٩
- ٣٠- تسري المكاتب، وولده من سريته ١٦٩٠
- ٣١- ولد المكاتب من أمته ١٦٩٠
- ٣٢- كتابة المكاتب على ولده ١٦٩٠
- ٣٣- ولد المكاتب ١٦٩١
- ٣٤- مال المكاتب ١٦٩٢
- ٣٥- المكاتب بين اثنين يطؤها أحدهما ١٦٩٢
- ٣٦- تعجيل الكتابة ١٦٩٣
- ٣٧- بيع المكاتب وشراؤه ١٦٩٤
- ٣٨- قطاعة المكاتب ١٦٩٦
- ٣٩- بيع كتابة المكاتب ورقته ١٦٩٧
- ٤٠- هبة المكاتب وبيعه ١٦٩٧
- ٤١- جنابة المكاتب على سيده ١٦٩٨
- ٤٢- جنابة المكاتب ورقته ١٦٩٨
- ٤٣- جنابة عبيد المكاتب ١٦٩٩
- ٤٤- ما جني على المكاتب فله ١٧٠٠
- ٤٥- جنابة المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه ١٧٠٠
- ٤٦- الجنابة على المكاتب ورقته ١٧٠٠
- ٤٧- عتق سيد المكاتب ١٧٠٢
- ٤٨- المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما ١٧٠٣
- ٤٩- ميراث المكاتب ١٧٠٣
- ٥٠- عجز المكاتب بلا رضاه ١٧٠٤
- ٥١- بيع كتابة المكاتب ١٧٠٦
- ٥٢- استحقاق الكتابة ١٧٠٦
- ٥٣- الوصية بالمكاتب نفسه ١٧٠٧
- ٥٤- الوصية للمكاتب ١٧٠٨
- ٥٦- الوصية للعبد أن يكتب ١٧٠٩
- ٥٧- الكتابة في المرض ١٧١٠
- ٥٨- إفلاس سيد العبد ١٧١٠
- ٥٩- ميراث سيد المكاتب ١٧١٠
- ٦٠- موت المكاتب ١٧١١
- ٦١- إفلاس المكاتب ١٧١٢
- ٦٢- ميراث المكاتب، وولاه ١٧١٢
- ٦٣- باب الولاء ١٧١٣
- ٨٠- كتاب اختلاف الحديث ١٧١٤

- ١- باب الاختلاف من جهة المباح ١٧٢٤
- ٢- باب القراءة في الصلاة ١٧٢٤
- ٣- باب في التشهد ١٧٢٤
- ٤- باب في الوتر ١٧٢٥
- ٥- باب سجود القرآن ١٧٢٥
- ٦- باب القصر والإتمام في السفر ١٧٢٦
- في الخوف وغير الخوف ١٧٢٦
- ٧- باب الخلاف في ذلك ١٧٢٦
- ٨- باب الفطر والصوم في السفر ١٧٢٧
- ٩- باب قتل الأسارى والمفاداة بهم والمن عليهم ١٧٢٩
- ١٠- باب الماء من الماء ١٧٣٠
- ١١- باب الخلاف في أن الغسل لا يجب إلا بخروج الماء ١٧٣١
- ١٢- باب التيمم ١٧٣١
- ١٣- باب صلاة الإمام جالساً، ومن خلفه قياماً ١٧٣٢
- ١٤- باب صوم يوم عاشوراء ١٧٣٣
- ١٥- باب الطهارة بالماء ١٧٣٤
- ١٦- باب الساعات التي تكرر فيها الصلاة ١٧٣٨
- ١٧- باب الخلاف في هذا الباب ١٧٣٩
- ١٨- باب أكل الضب ١٧٤٢
- ١٩- باب الجملي والمفسر ١٧٤٢
- ٢٠- باب الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية وفيمن دأن دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن ١٧٤٤
- ٢١- باب في المرور بين يدي المصلي ١٧٤٥
- ٢٢- باب خروج النساء إلى المساجد ١٧٤٦
- ٢٣- باب غسل الجمعة ١٧٤٨
- ٢٤- باب نكاح البكر ١٧٤٩
- ٢٥- باب النجش ١٧٤٩
- ٢٦- باب في بيع الرجل على بيع أخيه ١٧٥٠
- ٢٧- بيع الحاضر للبادي ١٧٥٠
- ٢٨- باب تلقي السلع ١٧٥١
- ٢٩- باب عطية الرجل لولده ١٧٥١
- ٣٠- باب بيع المكاتب ١٧٥٢
- ٣١- باب الضحايا ١٧٥٣
- ٣٢- باب المختلقات التي يوجد على ما يوجد منها دليل على غسل القدمين ومسحهما ١٧٥٣
- ٣٣- باب الإسفار والتغليس بالفجر ١٧٥٤
- ٣٤- باب رفع الأيدي في الصلاة ١٧٥٥
- ٣٥- باب الخلاف فيه ١٧٥٥
- ٣٦- باب صلاة المفرد ١٧٥٦
- ٣٧- باب المختلقات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل على صلاة الخوف ١٧٥٧
- ٣٨- باب صلاة كسوف الشمس والقمر ١٧٥٨
- ٣٩- باب الخلاف في ذلك ١٧٥٩
- ٤٠- باب من أصبح جنباً في شهر رمضان ١٧٦٠
- ٤١- باب الحجامة للصائم ١٧٦١
- ٤٢- باب نكاح المحرم ١٧٦١
- ٤٣- باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع ١٧٦٢
- ٤٤- باب من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات، ثم عاد له ١٧٦٢
- ٤٥- باب لحوم الضحايا ١٧٦٣
- ٤٦- باب العقوبات في المعاصي ١٧٦٤
- ٤٧- باب نكاح المتعة ١٧٦٥
- ٤٨- باب الخلاف في نكاح المتعة ١٧٦٥
- ٤٩- باب في الجنائز ١٧٦٥
- ٥٠- باب في الشفعة ١٧٦٦
- ٥١- باب في بكاء الحي على الميت ١٧٦٧
- ٥٢- باب استقبال القبلة للغائط والبول ١٧٦٨
- ٥٣- باب الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء ١٧٦٩
- ٥٤- باب الكلام في الصلاة ١٧٦٩
- ٥٥- باب الخلاف في الكلام في الصلاة ساهياً ١٧٧٠
- ٥٦- باب القنوت في الصلوات كلها ١٧٧٢
- ٥٧- باب الطيب للإحرام ١٧٧٢

- ٥٨- بابُ الخلافِ في تطيُّبِ المحرمِ للإحرام..... ١٧٧٣
- ٥٩- بابُ ما يأكلُ المحرمُ من الصيد..... ١٧٧٤
- ٦٠- بابُ خطبةِ الرجلِ على خطبةِ أخيه..... ١٧٧٥
- ٦١- بابُ الصَّومِ لرؤيةِ الهلالِ والفطرِ له..... ١٧٧٦
- ٦٢- بابُ نفْيِ الولد..... ١٧٧٦
- ٦٣- بابُ في طلاقِ الثلاثِ المجموعة..... ١٧٧٨
- ٦٤- بابُ طلاقِ الحائض..... ١٧٧٩
- ٦٥- بابُ بيعِ الرطبِ باليابسِ من الطعام..... ١٧٨٠
- ٦٦- بابُ الخلافِ في العرايا..... ١٧٨٠
- ٦٧- بابُ بيعِ الطعام..... ١٧٨١
- ٦٨- بابُ المصرةِ الخراجُ بالضمان..... ١٧٨٢
- ٦٩- بابُ الخلافِ في المصرة..... ١٧٨٣
- ٧٠- بابُ كسبِ الحجَّام..... ١٧٨٥
- ٧١- بابُ الدَّعوى واليِّنات..... ١٧٨٥
- ٧٢- بابُ الخلافِ في هذهِ الأحاديث..... ١٧٨٧
- ٧٣- بابُ المختلفاتِ الَّتِي لا يثبتُ بعضها: من مات،
ولم يمجَّ أو كانَ عليه نذرٌ..... ١٧٨٩
- ٧٤- بابُ المختلفاتِ الَّتِي لا يثبتُ بعضها: من أعتقَ
شركاً لهُ في عبْد..... ١٧٩٠
- ٧٥- بابُ الخلافِ في هذا الباب..... ١٧٩٠
- ٧٦- بابُ قتلِ المؤمنِ بالكافر..... ١٧٩٢
- ٧٧- بابُ الخلافِ في قتلِ المؤمنِ بكافرٍ..... ١٧٩٢
- ٧٨- بابُ جرحِ العجماءِ جباراً..... ١٧٩٤
- ٧٩- بابُ المختلفاتِ الَّتِي عليها دلالةٌ..... ١٧٩٤

فهرس الكتب على
ترتيب الكتاب

- ١- كتابُ الطَّهارة ١١
- ٢- كتابُ الحيض ٤٧
- ٣- كتابُ الصلاة ٥٥
- ٤- كتابُ صلاة المسافر ١٢٩
- ٥- كتابُ الجمعة ١٣٥
- ٦- كتابُ صلاة الخوف، وهل يصلِّيها المقيم ١٥٥
- ٧- كتابُ صلاة العيدين ١٧٠
- ٨- كتابُ صلاة الكسوف ١٨٢
- ٩- كتابُ الاستسقاء ١٨٦
- ٩م- كتابُ الردة ١٩٤
- ١٠- كتابُ الجنائز ٢٠٣
- ١١- كتابُ الزكاة ٢٢٦
- ١٢- كتابُ قسم الصدقات ٢٨٢
- ١٣- كتابُ الصَّيَامِ الصَّغِيرِ ٣٠٠
- ١٤- كتابُ الاعتكاف ٣٠٩
- ١٥- كتابُ الحج ٣١١
- ١٦- كتابُ الضَّحَايا ٤٠٧
- ١٧- كتابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِح ٤١١
- ١٨- كتابُ الأطعمة ٤٢٢
- ١٩- كتابُ النَّذور ٤٣٢
- ٢٠- كتابُ البيوع ٤٣٨
- ٢١- كتابُ الرِّهْنِ الْكَبِيرِ ٥٣٤
- ٢٢- كتابُ التَّغْلِيصِ ٥٨٢
- ٢٣- كتابُ الصَّلَحِ ٦٠٠
- ٢٤- كتابُ الحوالة ٦٠٦
- ٢٥- كتابُ الضَّمان ٦٠٧
- ٢٦- الشَّرْكَة ٦٠٨
- ٢٧- الوكالة ٦٠٩
- ٢٨- كتابُ الإقرار ٦١٠
- ٢٩- كتابُ العارية ٦١٩
- ٣٠- كتابُ الغصب ٦٢٠
- ٣١- كتابُ الشَّفْعَةِ ٦٣١
- ٣٢- كتابُ القراض ٦٣٣
- ٣٣- كتابُ المساقاة ٦٣٥
- ٣٤- كتابُ المزارعة ٦٣٧
- ٣٥- كتابُ الإجارة وكراء الأرض ٦٣٩
- ٣٦- كتابُ إحياء الموات ٦٦٠
- ٣٧- الأحباس ٦٦٩
- ٣٨- كتابُ الهبة ٦٧٨
- ٣٩- كتابُ اللَّقْطَةِ الصَّغِيرَةِ ٦٨٢
- ٤٠- كتابُ اللَّقِيطِ ٦٨٦
- ٤١- كتابُ الجعالة، وليس في التراجم ٦٨٨
- ٤٢- كتابُ الفرائض ٦٨٩
- ٤٣- كتابُ الوصايا ٧٠١
- ٤٤- كتابُ الولاء والحلف ٧٢٨
- ٤٥- كتابُ الوديعة ٧٣٨
- ٤٦- قسَمُ الْفِيءِ (والغنيمة) ٧٤١
- ٤٧- كتابُ الجهاد ٧٥٩
- ٤٨- كتابُ الجزية ٧٦٩
- ٤٩- كتابُ العهود ٧٨٠
- ٥٠- كتابُ المهادنة ٧٨٤
- ٥١- أحكام في الجزية والصلح وأهل الذمة ٧٩١
- ٥٢- كتابُ قتال أهل البغي وأهل الرِّدة ٨٠٤
- ٥٣- كتابُ السَّبْقِ وَالنِّضال ٨١٨
- ٥٤- كتابُ الحكم في قتال المشركين ومسألة مال الحربي
(في الأسرى، والأمان، ومال الحربي، وإعانة
المشركين، والغلول، والسي، ودار الإسلام ودار
الحرب، والزواج بالحريات، وأحكام أهل الذمة،
ونكاحهم، والصلح، وأحكام الحرب، والردة) ٨٢٦
- ٥٥- كتابُ النِّكَاحِ
(في الخطبة، والنكاح، والرضاع، والطلاق،
والصداق، والنفقة، ونكاح المشرك وأهل الذمة

- ٨٧٠ المرتد)
 ٥٦- كتابُ الصَّدَاق ٩١٥
 ٥٧- كتاب أنكحة باطلة ٩٣١
 ٥٨- (أحكام عامة في توابع النكاح)
 (في النفقة، وحق الوالدين بالولد، وإتيان النساء
 حيضاً وفي أدبارهن، والاستمناء، ومتاع البيت،
 والامتناء، وعشرة النساء، والقسم، والنشوز،
 والمختلعة، والطلاق، واللعان، وما يحرم من
 النكاح، والسبايا، والخطبة، والصدّاق، والإجازة،
 والطهر، والحائض، والشغار، وطلاق السنة،
 والفسخ، وحبس المرأة) ٩٤٠
 ٥٩- كتاب الخلع ١٠٣٩
 ٦٠- كتاب العدد ١٠٤٨
 ٦١- كتاب الطلاق الواقع ومن لا يقع منه طلاق ١٠٨٢
 ٦٢- كتاب الإيلاء ١٠٩٦
 ٦٣- كتاب الظهار ١١٠٦
 ٦٤- كتاب اللعان ١١١٤
 ٦٥- كتاب القصاص ١١٢٦
 ٦٦- كتاب الديات ١٢٠٧
 ٦٧- كِتَابُ الْحُدُودِ وَصِفَةِ النَّفْيِ
 (في السرقة، والزنا، والخمر، والنفي، والردة،
 ومسائل مختلفة) ١٢٢٧
 ٦٨- كتاب الأقضية
 (في أدب القاضي وحكمه، ومسائله، والشهادات،
 والقسامة، والدعوى، والأيمان والنذور،
 والمشاورة) ١٢٨٣
 ٦٩- كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة
 وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى ١٤١١
 ٧٠- كتاب اختلاف عليّ وعبد الله بن مسعود ١٤٦٦
 ٧١- كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما ١٤٩٧
 ٧٢- كتاب جامع العلم ١٥٦٧
 ٧٣- كتاب صفة نهي رسول الله ﷺ ١٥٨
- ٧٤- كتاب إبطال الاستحسان ١٥٨٤
 ٧٥- كتاب الرّدّ على محمّد بن الحسن ١٥٩٣
 ٧٦- كتاب سير الأوزاعي ١٦١٨
 ٧٧- كتاب العتق ١٦٤٦
 ٧٨- كتاب المدير ١٦٥٦
 ٧٩- كتاب المكاتب ١٦٧٠
 ٨٠- كتاب اختلاف الحديث ١٧١٤